المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي
سلسلة نشر الرسائل الجامعية
- ١٣ -





شرح الرضي لكافية ابن الحاجب

القسم الأول - المجلد الأول

دراسة وتحقيق

الدكتور حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي
الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالرياض

طبع على نفقة صاحب السمو الملكي
الأمير عبد الله بن عبد العزيز
ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني
وفقه الله

بمناسبة افتتاح المدينة الجامعية

أشرفت على طباعته إدارة الثقافة والنشر بالجامعة



الطبعة الأولى
١٤١٤هـ / ١٩٩٣م


شرح الرضي لكافية ابن الحاجب



تقديم لمعالي مدير الجامعة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. أما بعد :

فامتدادًا لاهتمام الجامعة بنشر الرسائل العلمية ، اختيرت رسالة (شرح الرضي لكافية ابن الحاجب) لمحمد بن الحسن الإستراباذي المعروف بالرضي (دراسة وتحقيقا) . وهذه الرسالة قسمان : قام بتحقيق القسم الأول منهما الدكتور حسن بن محمد الحفظي ، وقام بتحقيق القسم الثاني الدكتور يحيى بشير مصري .

ويتضمن القسم الأول ترجمة لابن الحاجب ، وترجمة للرضي وبيان مؤلفاته ومنهجه النحوي ، وموقفه من ابن الحاجب ، ووصفًا للنسخ المعتمدة ، ونماذج من المخطوطات وبيان منهج الباحث في التحقيق .

أما القسم الثاني من الرسالة ، فقد تضمن المبنيات من الأسماء والأفعال والحروف والمعرفة والنكرة وأسماء العدد – المذكر والمؤنث – المثنى – الجموع – المصادر – المشتقات – إعراب الفعل – حروف الجر – الحروف المشبهة بالفعل – حروف العطف – حروف التنبيه – أحكام هاء السكت . وقد ختم كل واحد من القسمين بالفهارس الفنية اللازمة مما يخدم متن الكتاب ويسهل على المطالع الوصول إلى غايته بيسر وسهولة .

وهذا الكتاب يصدر ضمن سلسلة علمية مختارة من الكتب ، رأت الجامعة إصدارها بمناسبة انتقالها إلى المدينة الجامعية الجديدة ؛ إسهاما منها في خدمة اللغة

العربية ، والثقافة الإسلامية ، والفكر الإسلامي الأصيل ، ولتؤكد أن البناء الحضاري الشامخ لا يقتصر على المادة وإنما يتجاوز ذلك إلى نهضة في الفكر ونشاط في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع والدعوة الإسلامية ، وأن هذه المدينة الجديدة ينبغي أن تكون عونا وحافزا للجامعة على التقدم والرقي في جميع المجالات ، وأن تكون من شواهد الأعمال المجيدة لحكومة خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - في خدمة العلم وأهله وطلابه .

وقد تفضل صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني بطباعة هذا الكتاب على نفقته الخاصة إسهاما منه في خدمة العلم ، فجزاه الله خير الجزاء وجعل صنيعه من الأعمال الصالحة والصدقات الجارية المقبولة ، وله من منسوبي الجامعة ، ومن طلبة العلم كل الشكر والتقدير .

نفع الله تعالى بهذا الجهد العلمي وجعله خالصًا لوجهه الكريم .

والله الموفق ،،،

مدير جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية

عبد الله بن عبد المحسن التركي

القسم الأول
الدِّراسَة



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمــة

الحمدُ لله المحمودِ بكل لسان ، عظيمِ الفضل ، واسعِ العطاء والإحسان ، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمةً للعالمين ، ليخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ، ويهديهم إلى صراط مستقيم ، محمد النبي الأمي ، وعلى آله وصحابته ومن سار على هديه ، ونهج نهجَه إلى يوم الدين . أما بعد :

فإن التراث الإسلامي تراث غنِيٌّ بحشد وافر في ضروب المعرفة ودروبها ، وعلى الأخصّ في مجال الدراسات الإسلامية ، واللغة العربية . وخزائنُ الكتب والمخطوطات في شتى أنحاء العالم أكبرُ دليل على ذلك ، وإن الناظر إليها والمتتبع لما احتوته لَيَرَى من ذلك العجبَ العُجابَ ، ولا تزال دور المخطوطات بحاجة إلى من يوليها كبير الاهتمام في البحث والتنقيب ، لاستخراج كنوزها ، ونفض الغبار عنها ، ونشر محتوياتها ، من هذا التراث العظيم ، لتعُمَّ الفائدةُ ويشمل النفع .

وبين أيدينا اليومَ كتابٌ عظيمُ الفائدة ، جليل القدر ، بسط فيه مؤلِّفُه القولَ في معظم مسائل النحو بسطا يدل على علمٍ وفيرٍ ، ورأي حصيف ، وفهم صحيح ، ووعي عميقٍ ، بأُسلوب متمكنٍ من مادته ، مستوعبٍ لها ، عالمٍ بأسرارها ، هذا الكتاب هو شرح رضي الدين ، محمد بن الحسن الإسْتِراباذي لكافية جمال الدين عثمانَ بنِ عُمَرَ المعروف بابن الحاجب .

ليس هذا الكتابُ بمعزل عن أيدي راغبي الاطلاع في مجال العلوم العربية ،

فقد طُبع عدةَ طَبَعَات ، وكان منها طبعةٌ مصححةٌ مشتملةٌ على كثير من الفوائد ، قام بها المرحومُ الدكتور يوسف حسن عمر ، ولكنه لا يُعَدُّ تحقيقا للكتاب . وقد أشار الدكتور يوسف إلى ذلك في مقدمته ١١/١ فقال : أما إخراج الكتاب إخراجا عِلْمِيًّا محقَّقًا يجمع شتاتَ نُسَخِه المخطوطةِ المتعددةِ ، ويحقق ما امتلأ به من نصوص منقولةٍ عن السابقين من العلماء ، والتي أكثر منها الرضيُّ معزوَّةً إلى أصحابها ، فذلك أملٌ نرجو أن يتحقق على يد من يوفقه اللهُ إليه ، ويكونُ قادرًا على النهوض به . اهـ .

وإني لأرجو أن يكون اللهُ عزَّ وجلَّ قد استجاب دعوة هذا الرجل فهيأ لي ولزميلي يحيى بشير مصري ، خدمةَ هذا الكتاب ، وإخراجَه للقراء إخراجا محقَّقًا موثَّقا ، مشتملا على ما يحتاج إليه من بيانِ غامضٍ ، أو توضيحِ مَقْصِدٍ ، أو تصحيحِ نسبةٍ لرأي أو لقولٍ أو لشاهدٍ .

وإذا شكا باحثٌ أو محقق من قلة مخطوطات كتابه الذي يحققه ، فإني لأشكو من كثرة مخطوطات هذا الكتاب الذي أحققه ، فقد وجدتُ له نسخا مخطوطة كثيرة بأقلام عديدة ، والمكتبةُ السليمانية – وحدها – فيها ما يربو على خمسين نسخة ، ناهيك بما تحتويه دارُ الكتب بالقاهرة ، والظاهريةُ بدمشق ، ومخازنُ المخطوطات في العالم .

ومما لاشك فيه أن مقابلة هذه النسخ جميعِها أمرٌ يكاد يكون مستحيلا ، فكان لزاما علي أن أختار منها ثلاثَ نسخٍ – على الأقل – مع المطبوعة المتداولة بين أيدي القراء ، وأوجب هذا عليَّ أن أطلع على ما يمكن الاطلاع عليه من هذه النسخ ، فسافرت إلى كل من سوريا وتركيا ومصر ، واطلعت على ما احتوته المكتبة السليمانية والظاهرية ودار الكتب ، واجتهدت في اختيار نسخٍ منها ، وآمل أن يكون اجتهادا موفقا ، وسأتحدث عن النسخ المختارة قبيل البدء في التحقيق – إن شاء الله – .

والكتاب الذي نحققه كتاب مليء بالآراء النحوية المعزوة إلى قائليها وغير المعزوة ، وتوثيق نسبة هذه الآراء يحتاج إلى جهد جهيد ، إذا علمنا أن كثيرا منهم لا تزال كتبهم مخطوطة ، أو لم يصل إلينا شيءٌ منها . أضفْ إلى هذا استشهادَ المؤلف بالآيات القرآنية في مواضع كثيرة ، والأحاديث الشريفة ، والآثار ، وأقوال علي بن أبي طالب، رضي الله عنه ، والأمثال ، والأقوال ، والشعرِ . وكل هذا يحتاج إلى تخريج وشرحٍ لغريبه ، وتوضيحٍ لغوامضه .

ولا أنسى أن أذكر أنَّ أسلوب الرضي في كتابه هذا لا يخلو في كثير من المواضعِ من الغموض الذي يُحتاجُ لفهمه إلى كثير من الجهد .

هذه الأمور وغيرُها جعلت هذا البحث من الصعوبة بمكان ، لكنَّ عونَ الله وتوفيقَه أولا ، ثم العمل الدؤوب ، وما قام به المشرفُ – جزاه الله خيرا – من توجيه سديد ، وجهد كبير متواصل ، وكشف لأسراره وغوامضه ، يسرت السبيل لقطف الثمار ، والإفادة من هذا الكتاب الفريد .

وجدير بالذكر أن نثني هنا على ما قام به المرحوم الشيخ يوسف حسن عمر ، في حسن إخراجه ، وما علق به من تعليقات مفيدة ، فجزاه الله خيرًا ، وتغمده بواسع رحمته .

ولقد أفدت كثيرًا من مناقشة الأستاذ الدكتور علي أبو المكارم ، والأستاذ الدكتور فايز زكي دياب ، فسجلت كثيرًا من مناقشاتهما ، فجزاهما الله خيرًا .

ولا أنسى ملحوظات الفاحص الأستاذ محمود محمد الطناحي ، فقد تتبعتها بدقة ، واعتددت بها في تعديل ما يحتاج إلى تعديل .

وسيقوم بحثي هذا « **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب** » على ركنين :

الدراسة والتحقيق

أما **الدراسة** فتتكون من عشرة فصول : الفصل الأول ترجمة ابن الحاجب ، والثاني ترجمة الرضي ، والثالث مكانة الرضي وما قيل عنه ، والرابع مؤلفاته ، والخامس منهجه في شرح الكافية ، والسادس أسلوبه ، والسابع مذهبه النحوي ، والثامن شواهد شرح الكافية ، والتاسع موقفه من ابن الحاجب ، والعاشر نظرة تقويمية للكتاب[1] .

وأما **التحقيق** فيشمل تحقيق الجزء الأول من شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، وهو القسم الخاص بالمعربات من الأسماء ، المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع .

وسأتحدث عن منهجي في التحقيق قبل البدء فيه إن شاء الله .

وسأختم الرسالة بفهارس فنية تكشف عن محتويات الكتاب وتيسر الوصول إليه .

ولا يفوتني في هذه المقدمة أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لشيخي وأستاذي الجليل الدكتور أحمد حسن كحيل ، الذي كان لي – بعد الله عز وجل – نعم المساعدُ والمعين على حل مشكلات هذا البحث ، وتيسير صعوباته ، والذي ما كَلَّ ولا مَلَّ من الساعات الطويلة التي كنت أقضيها بين يديه ، مستفسرا وسائلا عن كل ما يصعب عليَّ فهمُه ، وقارئا لما كتبته من الدراسة والتحقيق في هذا البحث الطويل . وأبتهل إلى الله العلي القدير أن يحييه

---

(١) انظر التنبيه الآتي بعد صفحتين .

حياة طيبة ، وأن يطيل في عمره في طاعة الله عز وجل ، وأن يجزيه أحسن الجزاء ، وأن يثيبه جناتِ النعيم .

كما أشكر جميع إخوتي الذين ساعدوني لإتمام هذا البحث ، وأدعو لهم بالخير والصلاح . والله من وراء القصد ، وهو الهادي إلى سواء السبيل .

تنبيه :

نظرًا لتكرم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة في عمادة البحث العلمي ، وإدارة الثقافة والنشر ، بالقيام بطباعة قسمي هذا الكتاب (شرح الرضي لكافية ابن الحاجب) كان لابد من حذف المكرر ، والاستغناء ببعض ما ورد في القسم الأول عما يشبهه من القسم الثاني .

من أجل هذا اكتفي بالترجمة الواردة في القسم الأول لابن الحاجب والرضي ، وحذف من هوامش القسم الثاني ما ورد له نظير في القسم الأول ، سواء في تراجم الأعلام أو الشواهد النثرية أو الشعرية أو غيرها ، مع الإشارة إلى أماكنها في القسم الأول عند ورودها في القسم الثاني .

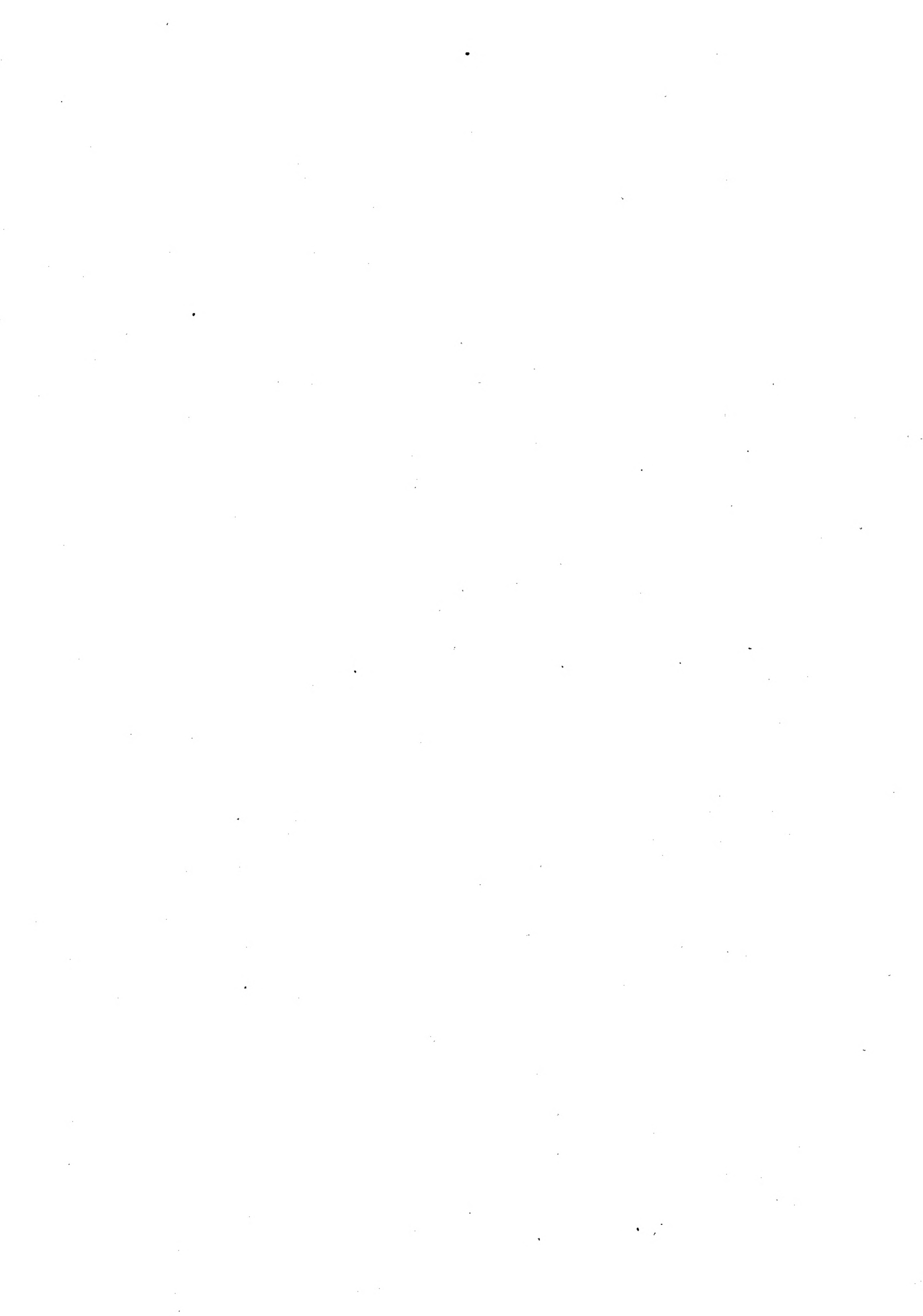
ولقد اشترك المحققان ، د . حسن بن محمد الحفظي محقق القسم الأول ، ود . يحيى بشير مصري محقق القسم الثاني ، في جعل النسخة التركية أصلًا لهما ، واختلفا في بقية النسخ ، واشتركا أيضًا في النظر إلى المطبوعة ، ولذا - أيضًا - اكتفي بما ورد عن النسخة الأصلية في القسم الأول .

وفي بداية القسم الثاني ستذكر مقدمة موجزة يتلوها ما تبقى من دراسة القسم الثاني ؛ لأن كل واحدٍ من المحققين درس الجزء الخاصّ به فقط .

ونأمل أن يكون في ذلك توحيد - بقدر الإمكان - للقسمين ، وسلامة من التكرار ، كما نأمل أن نكون بذلك خطونا الخطو الصحيحة . والله من وراء القصد ، وهو الهادي إلى سواء السبيل .

المحققان

د/حسن بن محمد الحفظي   د . يحيى بشير مصري



الفصل الأول

ابن الحاجب

هو أبو عمرو عثمانُ بنُ عمرَ بن أبي بكر بن يونس الدُّوني[1] ثم المِصري ، الفقيه المالكي المعروف بابن الحاجب ، الملقب جمال الدين[2] .

ولد عام سبعين وخمسمائة[3] بأَسْنا[4] ، وهو العام الذي استَتَبَّ الأمر فيه لصلاح الدين وصار سيدَ الموقف في مصر والشام .

وسببُ تسميته بابن الحاجب ، أن أباه كان حاجبا للأمير عز الدين مَوْسَك الصلاحي ، وكان كرديا[5] .

نشأته :

نشأ أبو عمرو ابن الحاجب في القاهرة واشتغل في صغره بالقرآن الكريم ، ثم بالفقه على مذهب الإمام مالك رضي الله عنه ، ثم بالعربية والقراءات[6] .

---

(١) ذكر ياقوت في معجم البلدان ٤٩٠/٢ أن دونة قريةٌ من نَهَاوَنْد ، وأنها أيضا قرية بهَمَذَان . والنسبة إليها : دوني .

(٢) وفيات الأعيان ٢٤٨/٣ ، ٢٤٩ .

(٣) ذكر طارق الجنابي في كتابه « ابن الحاجب النحوي » صفحة ٣٣ أن هناك خلافا في ميلاده فمن قائل : إنه سنة ٥٧٠ . وهم الأكثرون . ومن قائل : إنه سنة ٥٧١ . وقال : إن سبب ذلك أن ابن الحاجب لم يكن يعرف ، على وجه الدقة ، سنةَ ولادته .

(٤) بُلَيْدةٌ صغيرة بالصعيد الأعلى من مصر (وفيات الأعيان ٢٥٠/٣) ، وفي التاج ١٢٣/٩ أنها بفتح الهمزة وكسرها .

(٥) و (٦) وفيات الأعيان ٢٤٨/٣ ، ٢٤٩ .

أخلاقه وشخصيته :

قال عنه أبو شامة المقدسي : كان رحمه الله ركنا من أركان الدين في العلم والعمل ، بارعا في العلوم الأصولية ، وتحقيق علم العربية .. وكان من أذكى الأمة قريحةً ، وكان ثِقةً حُجَّة ، متواضعا ، عفيفا ، كثير الحياء ، منصِفا ، محبا للعلم وأهله ، ناشرًا له ، محتملا للأذى ، صبورا على البلوى[1] .

وقال ابن خِلِّكان : وجاءني مرارا بسبب أداء شهادات ، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة ، فأجاب أبلغَ إجابة ، بسكون كثير ، وتثبت تام[2] .

وقال السيوطي : كان فقيها مناظِرا ، مفتيا ، مبرزا في عدة علوم ، متبحرا ، ثقة ديِّنا ، وَرِعا ، متواضعا ، مُطَّرِحا للتكلُّف[3] .

شيوخه :

تلقى ابنُ الحاجب عن عدد كبير من علماء عصره وشيوخِه المبرِّزين في علوم الدين والعربية ، وكان الأغلبُ عليه علمَ العربية[4] .

فمن شيوخه :

١ - **أبو محمد قاسم بن فِيرُّه**[5] بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرُّعَينِي الشاطِبي الضرير المُقرىء ، صاحبُ منظومة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات ، وكان عالما بكتاب الله قراءةً وتفسيرا ، وبحديث رسول الله ﷺ ، وكان أوحدَ في علم النحو واللغة ، عارفًا بعلم الرؤيا ، حسنَ المقاصد مخلصا

---

(١) ذيل الروضتين ١٨٢ .

(٢) وفيات الأعيان ٣/٢٥٠ .

(٣) بغية الوعاة ٢/١٣٥ .

(٤) انظر : وفيات الأعيان ٣/٢٤٩ ، وغاية النهاية ١/٥٠٩ .

(٥) فِيرُّه ، بكسر الفاء وسكون الياء المثناة من تحتها وتشديد الراء وضمها ، وهو بلغة اللطيني من أعاجم الأندلس ، ومعناه بالعربي : الحَدِيد . (الوفيات ٤/٧٢) .

فيما يقول ويفعل ، متجنبا لفُضُول الكلام .

ولد سنة ٥٣٨ هـ بشاطبة وتوفي سنة ٥٩٠ هـ بمصر ، ودفن في تربة القاضي الفاضل بالقَرَافَةِ الصُّغرى[١] .

٢ – **هبة الله البوصيري** : أبو القاسم هبةُ الله بن علي بن مسعود .. الأنصاري الخزرجي .. المعروف بالبُوصيري ، كان أديبا كاتبا ، له سماعاتٌ عالية ، ورواياتٌ تفرَّد بها . ولم يكن في آخر عصره في درجته مثلُه .. وسمع عليه الناسُ وأكثروا ، وكان ممن سمع عليه أبو عمرو ابنُ الحاجب[٢] ..

ولد بمصر سنة ٥٠٦ هـ ، وتوفي سنة ٥٩٨ هـ ، ودفن بسفح المُقَطَّم[٣] .

٣ – **أبو الحسن الأَبْيَاري** : علي بن إسماعيل بن علي ، أحد العلماء البارزين ، برع في عُلوم شتى ؛ الفقه والأصول والكلام ، وتفقه بأبي الطاهر ابن عوف .. وتخرج به ابنُ الحاجب ، ولد سنة ٥٥٧ هـ وتوفي سنة ٦١٨ هـ[٤] .

٤ – **أبو الفضل الغَزْنَوِي** : محمد بن يوسف بن علي بن شِهاب الدين ، أبو الفضل الغزنوي المقرئ الفقيه النحوي ، نزيل القاهرة ولد سنة ٥٢٢ هـ ، تصدر للإقراء فأخذ عنه العلمَ السخاوِيُّ والجمالُ ابنُ الحاجب ، درس المذهبَ المالكيَّ بمسجد الغزنوي المعروف به ، توفي سنة ٥٩٩ هـ[٥] .

تلامذته :

ممن أخذ عنه العربية :

---

(١) انظر في ترجمته : وفيات الأعيان ٧١/٤ – ٧٣ ، وغاية النهاية ٢٠/٢ – ٢٣ ، وحسن المحاضرة ٤٩٦/١ ، ومفتاح السعادة ١٣٩/١ .

(٢) انظر : غاية النهاية ٥٠٨/١ ، وبغية الوعاة ١٣٤/٢ .

(٣) انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٦٧/٦ – ٦٩ ، وحسن المحاضرة ٣٧٥/١ .

(٤) انظر : ابن الحاجب النحوي ٤٣ نقلا عن حسن المحاضرة ١٩٣/١ ، والديباج المذهب ٢١٣ .

(٥) غاية النهاية ٢٨٦/٢ ، وحسن المحاضرة ٤٩٨/١ .

١ - **الرضي القسطنطيني** : أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم النحوي الشافعي، ولد سنة ٦٠٧ هـ وأخذ العربية عن ابن مُعْطٍ وابن الحاجب، وكان من كبار أئمة العربية بالقاهرة ، وكان له معرفةٌ تامة بالفقه ومشاركة في الحديث ، صالحا خيِّرا ديِّنا متواضعا ساكنا ناسكا ، سمع من جماعة كثيرة ، توفي سنة ٦٩٥ هـ[1] .

٢ - **الموفَّق محمد ابن أبي العلاء النِّصِّيبي** : محمد بن محمد بن علي بن المبارك ، مقرئ نحوي ، ولد سنة ٦١٧ هـ بِنصِّيبين ، وقرأ بها على والده ، ثم رحل إلى مصر .. وأخذ العربية عن ابن معطٍ وابن الحاجب ، وكان جم المعرفة بالأدب والقراءات ، وله نظم ، توفي سنة ٦٩٥ هـ[2] .

هل أخذ ابنُ العماد عن ابن الحاجب ؟

نقل السيوطي في البغية[3] عن الكمال الأدفوي[4] ، أن محمد بن رضوان العذري المَحَلّي كان نحويا أديبا شاعرا ، أخذ النحو عن أبي عمرو ابن الحاجب[5] ، وتبعهما طارق الجنابي وزميلي يحيى بشير مصري[6] .

والغريب أنهم جميعهم نقلوا أنه ولد سنة ٦٥٨ هـ ، وتوفي سنة ٧٠٠ هـ[7] ، ومعلوم أن ابنَ الحاجب توفي سنة ٦٤٦ هـ[8] .

ولست أدري كيف أخذ عنه وقد توفِّي ابنُ الحاجب قبل ميلاد ابن العماد باثنتي عشرة سنة .

---

(١) بغية الوعاة ٤٧٠/١ .

(٢) غاية النهاية ٢٤٤/٢ ، ٢٤٥ .

(٣) بغية الوعاة ١٠٣/١ .

(٤) هو جعفر بن ثعلب الأدفوي صاحب كتاب الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد ، المتوفى سنة ٧٤٨ هـ .

(٥) ابن الحاجب النحوي ٤٥ .

(٦) شرح الكافية للرضي ، تحقيق يحيى بشير مصري ، الجزء الثاني من الشرح ، صفحة ٨ من الدراسة .

(٧) البغية ١٠٣/١ وابن الحاجب النحوي ٤٥ ، وتحقيق يحيى بشير مصري ، صفحة ٨ من الدراسة .

(٨) وفيات الأعيان ٢٥٠/٣ ، والبغية ١٣٥/٢ .

غير أن السيوطي ذكر في ترجمته أنه يعرف بابن الرعاد ، وقد أعرضا عن ذكر ذلك ، وسمياه ابنَ العماد ، ونقلا بقيةَ الترجمة كما في البغية .

والمؤكد - بناء على ما تقدم - أنه لم يأخذ عن ابن الحاجب .

مكانته العلمية ومؤلفاته :

ابن الحاجب عالم جليل ، برع في علم القراءات ، والفقه وأصوله ، والنحو والعروض .

قال السبكي - وهو يتحدث عن أبي الحسن علي بن أحمد بن الحسن العروضي - : وقد ذكر شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام أن عقيدتَه اجتمع عليها الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاءُ الحنابلة ، ووافقه على ذلك من أهل عصره **شيخ المالكية في زمانه أبو عمرو ابن الحاجب**[1] .

صنّف ابنُ الحاجب في مذهبه تصانيفَ جليلةً ، وكان معنيا بالقراءات عناية خاصة تلقاها عن شيوخ القراءة في عصره « فقرأ بعض الروايات على الشاطبي ، وسمع منه التيسيرَ والشاطبيةَ .. ثم قرأ جميعَ القراءات على أبي الفضل الغزنوي وأبي الجود ، وسمع من البُوصيري وابن ياسين »[2] .

وقال السيوطي : وكان الأغلبُ عليه النحوَ .. وله الأمالي في النحو مجلدٌ ضخم في غاية التحقيق ، بعضها على آيات ، وبعضها على مواضع من المفصل ، ومواضع من كافيته ، وأشياء نثرية . ومصنفاته في غاية الحسن ، وقد خالف النحاة في مواضع ، وأورد عليهم إشكالاتٍ وإلزاماتٍ مفحمةً ، يعسُر الجواب عنها[3] .

---

(١) طبقات الشافعية ٣/٣٦٥ .

(٢) غاية النهاية ١/٥٠٨ .

(٣) بغية الوعاة ٢/١٣٤ ، ١٣٥ .

وله مؤلفات كثيرة ، منها ما ألفه في الفقه وفي أصوله وفي النحو والصرف والعقيدة[1] .

ومن كتبه النحوية والصرفية :

١ - الكافية . وسيأتي تفصيل الحديث عنها .

٢ - شرح الكافية (مطبوع) .

٣ - الوافية (نظم الكافية) مطبوع .

٤ - وشرحها (مطبوع بتحقيق د/ موسى بناي العليلي)[2] .

٥ - الإيضاح في شرح المفصل (مطبوع بتحقيق د/ موسى العليلي)[3] .

٦ - الشافية ، وهي مقدمة في الصرف على غرار الكافية في الإيجاز غير المُخِل .

٧ - شرحها ، كما ذكر ذلك ابن خلكان[4] ، وحاجي خليفة[5] .

٨ - الأمالي النحوية (مطبوع) .

٩ - رسالة في الشعر .

١٠ - منظومة في المؤنثات السماعية .

١١ - إعراب بعض آيات القرآن الكريم .

١٢ - شرح كتاب سيبويه .

١٣ - المكتفي للمبتدي (شرح إيضاح الفارسي) .

١٤ - شرح المقدمة الجزولية .

---

(١) انظر : ابن الحاجب النحوي ٤٩ وما بعدها .

(٢) مطبعة الآداب بالنجف بغداد ١٤٠٠ هـ .

(٣) مطبعة العاني - بغداد .

(٤) وفيات الأعيان ٣/٢٤٩ .

(٥) كشف الظنون ٢/١٠٢٠ .

١٥ - المسائل الدمشقية .

ومن مؤلفاته في العروض :

المقصد الجليل في علم الخليل (منظومة)[1] .

ومن كتبه في الفقه وأصوله :

١ - جامع الأمهات في الفقه المالكي ، مخطوط[2] .

٢ - منتهى السؤال والأمل في علمي الأصول والجدل[3] .

٣ - مختصر المنتهى[4] .

الكافية ومكانتها :

يبدو عِظَمُ منزلة الكافية واضحا فيما حَظِيتْ به من الشروح ، مما جعلها بين أيدي الناس يفيدون منها ، ويجنُون من ثمارها ، قال حاجي خليفة : الكافية في النحو ... مختصرة معتبرة ، شهرتُها مغنية عن التعريف[5] .

وذكر حاجي خليفة أن هذه المقدمة شُرِحَت شروحًا كثيرةً ، ونُظِمَت وشُرِحَ النظمُ ، وعُلِّق على شروحها حواشٍ ، وأعربت ، ولخص بعض شروحها[6] .

وإن الناظر لهذا المتن يرى العلاقةَ الوطيدةَ بينه وبين المفصَل للزمخشري، فقد قسم الزمخشري المفصل أربعة أقسام في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف وفي المشترك من أحوالها، وتقسيم ابن الحاجب لكافيته هو التقسيم المذكور نفسه.

---

(١) المؤلفات من رقم ٨ إلى قوله : منظومة . نقلتها عن تعليقة للأستاذ الدكتور علي أبو المكارم ، على رسالتي .

(٢) هدية العارفين ١/٦٥٥ .

(٣) مطبوع في إستانبول سنة ١٣٢٦ هـ .

(٤) مطبوع في بولاق سنة ١٣١٦ هـ .

(٥) كشف الظنون ٢/١٣٧٠ .

(٦) أطال حاجي خليفة في ذكر شروح الكافية والتعليقات عليها وإعرابها . ينظر كشف الظنون ٢/١٣٧٠ - ١٣٧٦ .

ولا يبعد أيضا أن يكون ابن الحاجب قد استفاد من إيضاح أبي علي الفارسي ، فقد ذكر حاجي خليفة أن عبد القاهر الجرجاني شرح إيضاح أبي علي شرحا مبسوطا في نحو ثلاثين مجلدا وسماه المغني ثم لخصه في مجلد وسماه المقتصد[١] .. وله مختصر الإيضاح المسمى بالإيجاز .. وللشيخ جمال الدين ابن الحاجب شرح هذا المختصر بالقول سماه المكتفي للمبتدي ، أوله : الحمد لله حمدا يستوعب جزيل آلائه[٢] .

شروح الكافية :

حظِيتْ هذه المقدمةُ المختصرةُ في النحو بشروح كثيرة ، ذكر بعضَها حاجي خليفة[٣] . وذكر بعضا آخر بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي[٤] ، وعد طارق الجنابي ما يربو على سبعين شرحا[٥] ، وعد د/موسى العليلي[٦] لها ما يزيد على ضعف ما ذكره طارق الجنابي .

ومما لا شك فيه أن هذه الشروح والحواشي ما كانت لتكون لولا عظمُ هذا المختصر ، وأهميتُه الكبيرة .

ويكاد المطلعون على هذه الشروح يُجْمِعون على أن أعظمَها قدرا ، وأعلاها منزلةً ، وأكثرَها استيعابًا ، شرحُ الرضي محمد بن الحسن الإستراباذي ، وهو الكتاب الذي نحن بصدد تحقيقه .

يقول السيوطي : لم يؤلَّف على الكافية بل ولا في غالب كتب النحو مثلها جمعا وتحقيقا[٧] .

---

(١) مطبوع في المطبعة الوطنية عمان – الأردن ، بتحقيق د/كاظم بحر المرجان .
(٢) كشف الظنون ١١٢/١ .
(٣) كشف الظنون ١٣٧٠/٢ وما بعدها .
(٤) انظر الرضي الإستراباذي عالم النحو واللغة ٣١ وما بعدها .
(٥) ابن الحاجب النحوي ٥٧ وما بعدها .
(٦) شرح الوافية نظم الكافية ٣٧ وما بعدها .
(٧) بغية الوعاة ٥٦٧/١ .

وهذه الشروح - كما ترى - من الكثرة بمكان ، والحديث عنها جميعِها طويلٌ مملٌّ ، لكنني سأذكر مجموعةً منها اطلعت عليها في مكتبة السليمانية بإستانبول ، مع أرقامها ، رغبةً منيَ في دفع من يريد تحقيقَها ونشرَها ، لما أتوخاه فيها من فوائدَ جمة .

١ - شرح الكافية لإبراهيم بن محمد بن عرب ، داماد إبراهيم ١٠٧٠ .

٢ - شرح الكافية لأحمد بن علي جوكدفاني . بغدادلي ١٨٤٨ .

٣ - شرح الكافية لأحمد بن عمر دولت آبادي . أيا صوفيا ٤٥٠١ .

٤ - شرح الكافية لسعيد الصريف الجرجاني . بغدادلي ١٨٧٠ .

٥ - شرح الكافية لنجم الدين سعيد . أيا صوفيا برقم ٤٤٩٩ .

٦ - شرح الكافية لصفيِّ الدين عبد العزيز بن سرايا . الفاتح ٥٣٩٨/١١ .

٧ - شرح الكافية لعصام الدين الإسفرائيني . ٤٥٠٧ .

٨ - شرح الكافية للغجدواني . الفاتح ٤٩٨٩ .

٩ - شرح الكافية لفاضل أحمد الهندي بشير أغا برقم ٦٠١ .

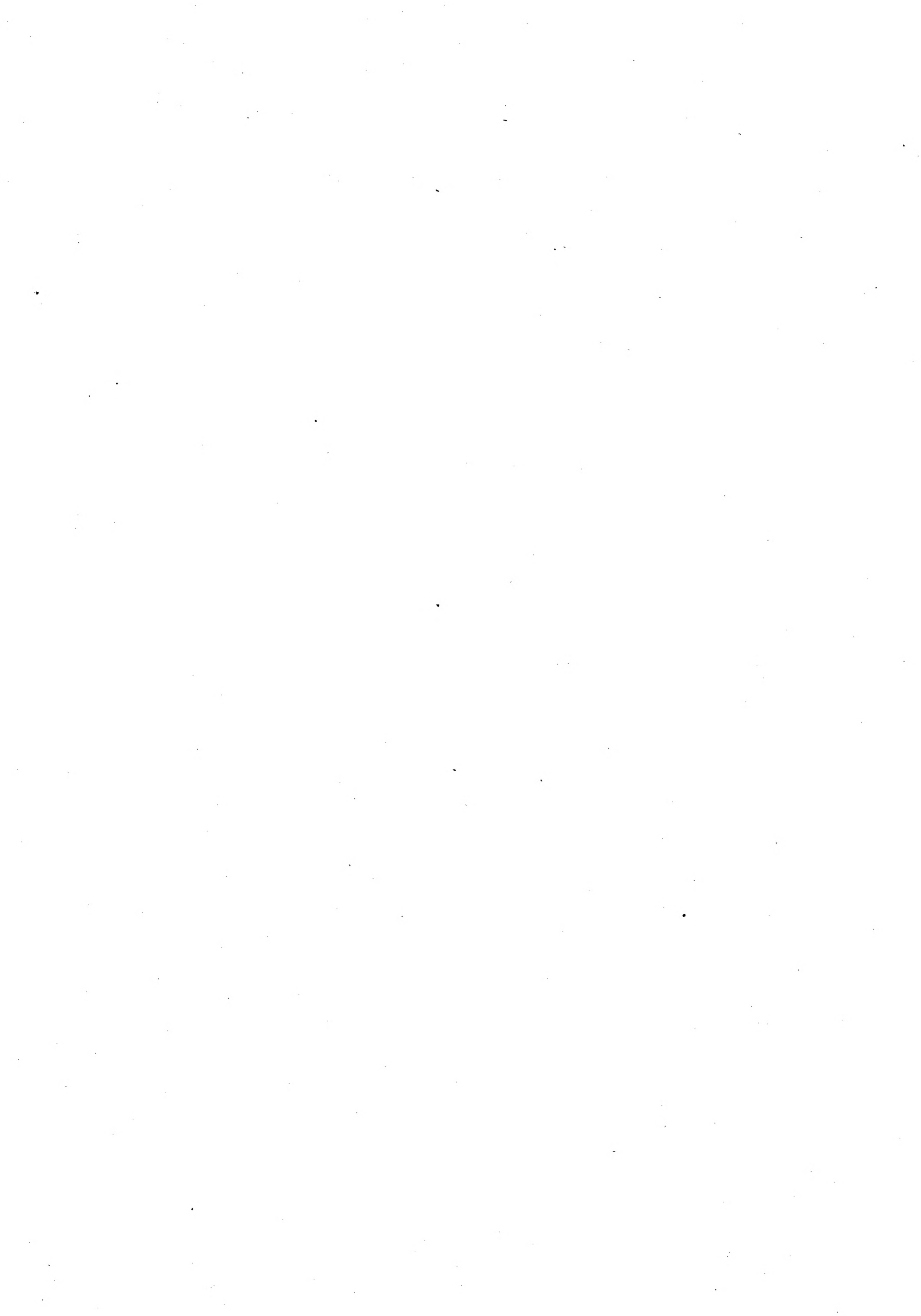
أما الشرح الذي نحققه فسأتحدث عنه بالتفصيل - إن شاء الله - عند ذكر مؤلفات الرضي .

وفاته :

انتقل ابن الحاجب من القاهرة إلى الإسكندرية ، ولم تطُلْ مدتُه هناك ، وتوفي بها ضاحيَ نهارِ الخميس ، السادسِ والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمائة ، ودفن خارج باب البحر ، بتربة الشيخ الصالح ابن أبي شامة[1] .

---

(١) وفيات الأعيان ٣/٢٥٠ .



الفصل الثاني

الرضي

محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي أو السمناكي النجفي المعروف بالرضي ، وبالشارح ، وبنجم الأئمة ، ونجم الملة والدين[١] .

ولد سنة ٦٢٤ هـ تقريبا[٢] .

قال محمد باقر الموسوي : والعجب من الحافظ السيوطي ، المعروف بالتتبع والمهارة كيف لم يزد في ترجمة مثل هذا الأسد الضِّرغام ، والعَهْد القَمْقَام[٣] ، والحَبْر التَّمام على ما ذكره .. إلا أن يُعتَذَر عن الإهمال في حقه ، والمسامحة في أمره بكونه من الشيعة الإمامية ، (والعلماء) الدينية الاثنى عشرية[٤] .

وأقول : ليس هذا - فيما أرى - سببا للتقليل في ترجمته ، فالذين ترجموا للشيعة لم يستطيعوا الزيادةَ على ما ذكره السيوطي . إلا أن السيوطيَّ ترجم للرضي في حرف الراء لشهرته ، وقال : ولم أقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته[٥] .

---

(١) هذا أقصى ما ذكرته المراجع من اسمه ونسبه ، انظر : روضات الجنات ٢٨٦ ، وأمل الآمل ٢/٢٥٥ ، والأنوار الساطعة ١٥٥ والرضي الإستراباذي ٩ .

(٢) الرضي الإستراباذي ٩ .

(٣) العهد : المنزل الذي لا يزال القوم إذا انتأوا عنه رجعوا إليه (اللسان ٤/٣٠٨) ، شَبَّه به الرضيَّ . والقَمْقَام والقُمَاقِم من الرجال : السيدُ الكثير الخير الواسعُ الفضل (اللسان ١٥/٣٩٦) .

(٤) روضات الجنات ٢٨٦ .

(٥) البغية ١/٥٦٧ .

والبغدادي عند ترجمته للرضي لم يأت بجديد مفيد ، إلا أنه أورد ما وجده مكتوبا على نسخةٍ قديمة من الشرح ، وفيها أنه انتهى من إملاء شرحه في ربيع الآخر سنة ٦٨٨ هـ .

ثم نقض ذلك بأنه لا يوافق ما ذكره الرضيُّ نفسُه في آخر شرحه قبل أحكام هاء السكت ، وهو أنه انتهى من شرحه سنة ٦٨٦ هـ[١] .

ثم ذكر ما أورده السيوطيُّ في ترجمته ثم قال : والتاريخان غير موافقَين لما ذكرناه ، وقد ذكر البِقاعي في (مناسبات القرآن) تاريخَ هذا الشرح كما ذكرنا .

ثم قال : وعلى هذا لا يمكن أن يكون تاريخُ وفاته ما ذكره السيوطي[٢] ، فإنه عاش مدة يحرِّر شرحه .. وشرحُه للشافية متأخرٌ عن شرحه للكافية ، فلا يصح ذلك التاريخ .

ثم أورد البغدادي صورةَ إجازةِ الشريف الجرجاني لمن قرأ عليه هذا الشرح[٣] .

وهذا كلُّه لم يفدنا فائدة جديدة يمكن الاعتماد عليها والاعتداد بها . وهذا لا يعدو كونه مناقشةً لم يُفْصَل الحكم فيها .

ونحن لا نجزم بأن وفاة الرضي كانت سنة ٦٨٦ هـ مع أن كثيرا من المراجع يقول ذلك[٤] . ونكاد نجزم بأنه انتهى من شرحه في السنةِ المذكورة ، لما

---

(١) شرح الرضي على الكافية ط ٢/٤٠٧ .

(٢) يعني ما نقله السيوطي عن شمس الدين بن عزم في البغية ١/٥٦٨ من أن الرضي توفي سنة ٦٨٤ أو ٦٨٦ . والشك من السيوطي .

(٣) انظر : خزانة الأدب ١/٢٨ - ٣٠ .

(٤) انظر مثلا : روضات الجنات ٢٨٦ ، وأمل الآمل ٢/٢٥٥ ، والأنوار الساطعة ١٥٥ . واكتفت د/ أميرة علي توفيق ، صفحة ١١ ، من الرضي الإستراباذي ، بأنه توفي في القرن السابع الهجري .

ذكره هو في كتابه ، وهذا لا يمنع مما نقله البغداديُّ - كما ذكرت[1] - من إحدى نسخ الشرح : أنه أُمْلِي سنة ٦٨٨ هـ ، لأن ذلك محتمل لأمرين :

أحدهما : أن يكون الرضيُّ أملى كتابه مرات ، وكان بعضها كما ذكر هو في كتابه سنة ٦٨٦ هـ وبعضها سنة ٦٨٨ هـ .

والثاني : أن يكون « أُمْلِيَ » بالبناء للمفعول ، وعليه يكون المُمْلِي غيْرَ الرضي .

والثاني عندي أقرب حتى يكون متفقا مع ما ذكره المؤرخون من أن سنة وفاته هي ٦٨٦ هـ .

والعجيب أن آغا برزك الطهراني ذكر في كتابه الأنوار الساطعة[2] أنه رأى نسخة من شرح الشافية مكتوبةً في حياة المؤلف سنة ٦٨٣ هـ .

وهذا لا يتفق مع ما نكاد نجزم به من أن الرضي انتهى من شرحه للكافية سنة ٦٨٦ هـ إذا علمنا أن الرضي في شرحه للكافية وفي مواضع عديدة كان يقول : كما يجيء في التصريف .

وهذا - في رأيي - له تخريجٌ واحد ، وهو أن يكون الرضي كان يشرح الكافية والشافية معا ، وانتهى من شرحه للشافية قبل انتهائه من شرحه للكافية ، والله أعلم بالصواب .

ليس بين أيدينا من المراجع ما يفصِّل لنا تاريخَ حياة هذا العالم الجليل ، ولا كيف كانت بدايةُ حياته في موطنه الأول « أستراباذ » بإقليم طبرستان في شمال إيران ، وقد خرج منها جمع كثير من علمائنا الأعيان ، كما يقول الموسوي[3] .

---

(١) صفحة ٢٦ .

(٢) صفحة ١٥٥ .

(٣) روضات الجنات ٢٨٦ .

غير أنا نعرف أن الرضي انتقل إلى النجف ، وألف شرحه للكافية فيها ، كما ذكر هو في مقدمته[1] .

ولا تسعفنا المراجعُ أيضا بذكر شيوخه ولا تلامذته ، ولا ذكر حياته ، وهل كان في عيشٍ رغيد أو شظفٍ من العيش ، وهل تزوج أولا ؟ وإذا كان تزوج فهل رزق بأولاد أو لا ؟ تقول د/ أميرة علي توفيق : وهو في ذلك مثلُ نظرائه من علماء الشيعة الإيرانيين في عصر الغزو المغولي للدولة الإسلامية . ولا يتعدى ما وصلنا عنه - فيما عدا ما سبق - سوى أنه كان إماميَّ المذهب ، معتزليَّ العقيدة[2] .

أقول : أما تشيعُ الرضي ، فأمر واضح جدا يتبين من عِدّة أمور ؛ منها أنه في شرحه للكافية يستشهد كثيرا بأقوال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ثم يتبعها بقوله : عليه السلام .

ولعل منها تمثيلَه بقوله : استخلف المرتضى المصطفى . لما يجوز فيه تقديم المفعول به على الفاعل لقرينة معنوية ، وذلك أنه أراد بالمرتضى عليَّ بنَ أبي طالب ، وبالمصطفى محمدا ﷺ ، وأراد باستخلافه وصيتَه له بالخلافة ، وهذا اعتقادُ الشيعة ، ولكن هذا ليس دليلا قاطعا ؛ لأنه قد يريد بالاستخلاف ، استخلافَ الرسول ﷺ لعليٍّ ؛ لينوب عنه في تسليم الأماناتِ والودائعِ التي كانت عنده لأهل مكة ، ليسلمها لهم حين هاجر إلى المدينة .

ثم إن الذين ترجموا لعلماء الشيعة ترجموا له معهم[3] .

وقال طاش كبري زاده : يُرْوَى أن نجم الأئمة رضي الدين كان على مذهب الرفْض . ويحكى عنه أنه كان يقول : العدلُ في عُمَرَ ليس بتحقيقي ، موضع

---

(١) انظر : قسم التحقيق صفحة ٢ .

(٢) الرضي الإستراباذي ١١ .

(٣) انظر مثلا : أمل الآمل ٢/٢٥٥ ، وطبقات أعلام الشيعة (الأنوار الساطعة في المائة السابعة ١٥٥) .

قوله : العدلُ في عُمَرَ تقديريٌّ . ثم قال : نعوذ بالله من الغلو في البدعة ، والعصبية في الباطل[1] .

وأقول : لا أدري من أين أخذ نسبتَه إلى الرفض ، أما ما نُقِل عنه أنه يقول : العدل في عمر ليس بتحقيقي ، فلم أجده في شرحه لكافيته . بل قال : بخلاف العدل المقدَّر ، فإنه الذي يُصَار إليه لضرورة وُجْدانِ الاسمِ غيرَ منصرف ، وتعذُّر سبب آخرَ غيرِ العدل . فإن عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعـدوله عن عامر . بل كان كأُدد[2] .

أما كونه من المعتزلة فلعل مما يؤيده تأويله للوجه بالذات في قوله : وأما تقديم النفس على العين فلأن النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقةً ، ولفظُ العين مستعارٌ لها مجازا ، من الجارحة المخصوصة ، كالوجه في قوله تعالى : ﴿ كل شيء هالك إلا وجْهَه ﴾[3] أي ذاتَه[4] .

ونحن لا نستطيع استخلاص مذهبه وعقيدته من الكتاب الذي نحقِّقُه ، لأنه كتابُ نحوٍ ، وليس بصدد الحديث عنهما . ثم إن الكتب التي ترجمت الرضيَّ لم تذكر أدلَّةً قويةً على ذلك .

---

(١) مفتاح السعادة ١/١٨٤ .

(٢) انظر التحقيق صفحة ١١٣ .

(٣) القصص ٨٨ .

(٤) انظر : التحقيق صفحة ١٠٧٠ .



الفصل الثالث

مكانة الرضي وما قيل عنه

الرضي عالم نحوٍ وصرف ولغةٍ لاشك في هذا ، ومؤلفاته التي بين أيدينا تشهد له بما وصل إليه من رأي حصيف ، وعلم واسع ، ووعي عميق ، وفهم دقيق ، واستيعاب لمسائل هذه العلوم ، واستحضارٍ لشواهدها ، ولما قيل فيها من آراء ، وهذا يدل على سعةِ اطلاع على هذه العلوم . ومناقشتُه لمسائلها ، وسردُ آراء ذوي الرأي ، وتمييزُه بين الحسنِ والرديءِ ، والغثِّ والسمينِ ، فيها أيضا دلالةٌ على أنه كان ذا وعي وفهم واسعين .

يقول الإمام السيوطي : الرضي الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب ، الذي لم يؤلَّف عليها – بل ولا في غالب كتب النحو – مثلها ، جمعا وتحقيقا وحسنَ تعليل[1] .

ويقول الموسوي : وبالجملة فهو أحد نوادر الدهر ، وأعاجيب الزمان ، الذي به افتخار العجَم على العرب ، ومباهاة الشيعةِ على سائر فرق الإسلام[2] .

ونقل الموسوي عن الفاضل الهندي أنه قال في موضعٍ من شرح الشافية : كتاب شرح الشافية للشيخ الرضي المَرضي ، نجم المِلة والحق والحقيقة والدّين الإستراباذي ، الذي دُرَرُ كلامِه أسنى من نجوم السماء ، وتعاطيها أسهلُ من

---

(١) بغية الوعاة ١/٥٦٧ .

(٢) روضات الجنات ٢٨٦ .

تعاطي لآلئ الماء ، إذا فاه بشيء اهتزت له الطباع ، وإذا حدث بحديث أقرط الأسماعَ بالاستماع ، هو الذي بين الأئمة مَلِكٌ مطاع للمؤالِف والمخالِف من جميع الأراضي والبقاع[1] .

والبغداديّ في خزانته إذا ورد ذكر الرضي قال : وقال الشارح المحقق . ومواضع هذا في الخزانة أكثر من أن تحصى .

والمتتبع لخزانة الأدب يرى ثناء البغدادي على الرضي في عدة مواضعَ منها .

ونقل البغدادي عن نسخة قديمة لشرح الكافية ما نصُّه : هو – يعني الرضي – المولى الإمامُ ، العالم العلامةُ ملك العلماء صدر الفضلاء ، الفقيهُ المعظَّم ، نجمُ الملة والدين محمدُ بن الحسن الإستراباذي[2] .

ويقول طاش كبري زاده : ليس في المتأخرين من اطَّلع على تدقيقات كتابِ سيبويه مثلُ الرضي[3] .

ونقلت د/أميرة علي توفيق عن القاضي نور الله الشوشتري المتوفى سنة ١٠١٩ هـ ، أنه يَعُدُّ الرضي إمامًا في فنه ؛ ذلك أنه شرح الكافيةَ على نحوٍ لم يفعله أحدٌ قبله ولا بعده على الإطلاق .

ولعل إطلاقَ الشريف الجرجاني[4] وغيرِه[5] لقَب نجمِ الأئمة على الرضي دليلٌ آخرُ من الأدلة على عظيم منزلته ، وعلوِّ مكانته .

---

(١) روضات الجنات ٢٨٦ .

(٢) خزانة الأدب ٢٨/١ .

(٣) مفتاح السعادة ومصباح السيادة ١٨٤/١ .

(٤) انظر : إجازته لبعض تلاميذه التي أوردها البغدادي في الخزانة ٢٩/١ ، ٣٠ .

(٥) كالرصاص أحد شراح الكافية ، وانظر : أمل الآمل ، وروضات الجنات ، والأنوار الساطعة .

الفصل الرابع

مؤلفاتـــه

لا تذكر المراجعُ غيرَ ثلاثة كتب للرضي وهي :

١ – شرحُه لكافية ابن الحاجب .

٢ – شرحُه لشافية ابن الحاجب .

٣ – شرح القصائد السبع العلويات ، لابن أبي الحديد .

أما شرحه للقصائد فهو لا يزال مخطوطا ، ولمخطوطته صورة فلمية بجامعة الملك سعود تحت رقم ١٩٨٠ تاريخ النسخ القرن الثالث عشر الهجري ، عددُ الأوراق ٦٧ مقياس الورقة ٢١,٥×١٥ سم .

أولها : بسم الله الرحمن الرحيم .

ألا إنّ نجدَ المجدِ أبيضُ مَلحُوبُ ولكنهُ جَمُّ المهالكِ مرهوبُ

النجد : الطريقُ المرتفع . والمجد : الكرمُ . والماجدُ : الكريمُ . قال ابن السِّكِّيت : المجد والشرف يكونان من قبل الآباء ، يقال : شريف ماجد إذا كان له آباء متقدمون في الشرف ، والمجد والحسب يكونان وإن لم يكن له آباء لهم شرف ، والملحوب : الواضح ، يقال : لحَبْت اللحمَ عن العظم إذا قَشَرته ، وكذا العودُ وغيره . والجم : الكثير . المرهوب : المخوف . ثم قال :

هو العسل الماذِيُّ يَشْتَارُه امرؤٌ بَغَاه وأطرافُ الرماحِ اليعاسيبُ

ثم شرحه ، وهكذا في القصائد جميعِها .

وأذكر الآن أوائل هذه القصائد :

١ - تقدم ذكر أول القصيدة الأولى .

٢ - جللتَ فلما دقَّ في عينكَ الورى	نهضتَ إلى أم القُرى أيّد القِرا
٣ - عن ريقِها يتحدثُ المِسواكُ	أَرَجًا فهل شجرُ الكباءِ أَرَاكُ
٤ - بَزَغَتْ لكم شمسُ الكُنَسْ	وبدت لكم روحُ القُدُسْ
٥ - لمن ظُعُنٌ بين الغميم وحاجرِ	بَزَغْنَ شموسًا في ظلام الدَّياجرِ
٦ - يارَسْمُ لا رَسَمَتك ريحٌ زَعْزَعُ	وسرت بليلٍ في عِراصِك خِرْوَعُ
٧ - الصبر إلا في فراقك يُحْمَل	والصعبُ إلا عن ملامِك يَسْهُلُ
يا ظالمًا حكَّمتُه في مهجتي	حَتَّامَ في شرع الهوى لا تَعْدِلُ
أنفقتُ عمري في هواكَ تكرُّمًا	وتضنّ بالنَّزرِ القليل وتَبْخَلُ
إن ترمِ قلبي تَظْمَ نفسُك إنه	لك موطن تأوي إليه وتَنْزِلُ

وآخر المخطوطة :

هي دون مدح الله فيك وفوقها	مدحُ الورى وعُلاك منها أكملُ

ولقد أجاد وأحسن في كل ما قال ... وصلى الله على محمد وآله الطاهرين وصحبه الأخيار المنتخبين .. آمين آمين .

وقد نقلت ما نقلته هنا من شرح القصائد ، ليكون القارىء على معرفة بها ؛ لكونها غيرَ متداولة ، ولم تطبع بعد ، ولأبينَ منهج الرضي في شرح أبياتها .

شرح الشافية :

الشافية مقدمة موجزة في علم الصرف ألفها ابن الحاجب ، كما ذكرت في ترجمته[1] .

---

(١) صفحة ٢٠ .

يقول شيخنا د/ كحيل : ومن أحسن المؤلفات التي استقلت بالصرف كتابُ الممتع لابن عصفور المتوفى سنة ٦٩٦ هـ ، غير أنه لم يستوعب أبواب الصرف كلِّها ، وتكلم على الأبنية والإعلال والقلب والإدغام بأسلوب واضح ، وشافيةُ ابن الحاجب[١] .

وقد حظيت الشافيةُ بما يقرب مما حظيت به الكافية من الشروح والحواشي والتعليقات والنظم ، وقام بترجمتها إلى التركية قورد أفندي ويعقوب بن عبد اللطيف[٢] .

ولعل من أحسن شروحها وأوفاها وأكثرِها تفصيلا وبيانا شرحَ الرضي ، يقول الشيخ عضيمة - رحمه الله - : إنه يغني عن غيره ولا يغني عنه غيره[٣] .

ويقول الشيخ د/كحيل : إنه يعد من أمهات المراجع في التصريف وإن كان في أسلوبه صعوبة[٤] .

ويعزو محققو هذا الشرح هذه الصعوبةَ إلى أنه : كتاب ملأه صاحبه تحقيقا وأفْعَمَه تدقيقا ، وجمع فيه أوابدَ الفن وشواردَه ، وأتى بين ثناياه على غُرَرِ ابن جني وتدقيقِه ، وأسرار ابن الأنباري واستدلالاته وتعليلِه ، وإفاضةِ المازني وترتيبه ، وأمثلةِ سيبويه وتنظيره ، ولم يترك في كل ما بحثه لقائل مقالا ، ولا أبقى لباحث منهجا ، حتى كان كتابُه حريا بأن ينتجعه طالبُ الفائدة ، ويقبلَ

---

(١) التبيان في تصريف الأسماء ١٦ .

(٢) انظر ما ذكره حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون جـ ٢/١٠٢٠ - ١٠٢٢ . فقد أورد عددا كبيرا من الشروح والحواشي .

(٣) المغني في تصريف الأفعال ٢٠ هامش ٢ .

(٤) التبيان في تصريف الأسماء ١٦ .

على مدارسته واستذكاره كل من أراد التفوقَ على أقرانه في تحصيل مسائل العلم ونوادره[1] .

ومنهج الرضي في شرحه للشافيةِ يقوم على إيرادِ جزء من الشافية ثم تفصيلِ ما فيه من مسائلَ وإيضاحها ، وذكر أقوال العلماءِ فيها وتأييدهم أو الرد عليهم ، والإضافة إلى ما ذكره ابنُ الحاجب إذا احتاج الأمر إلى ذلك .

وهذا شأنه في شرح الكافية ، كما سيأتي بيانُه .

شرح الكافية :

كتاب عظيم القدر جليلُ الفائدة ، جمعَ من مسائل النحو الشيءَ الكثير ، وحشد فيه مؤلفه آراء جمهرةِ النحاة ، وناقَشَها ، وأوردَ فيه آراءً جديدةً واختياراتٍ خاصةً .

يقول السيوطي : الرضيُّ الإمامُ المشهورُ صاحبُ شرحِ الكافية لابن الحاجب ، الذي لم يؤلف عليها - بل ولا في غالب كتب النحو - مثلُها جمعًا وتحقيقا وحسنَ تعليل ، وقد أكب الناس عليه ، وتداولوه ، واعتمده شيوخُ هذا العصر ومن قبلهم في مصنفاتهم ودروسِهم ، وله فيه أبحاث كثيرةٌ مع النحاة ، واختيارات جمَّة ، ومذاهبُ ينفرد بها[2] .

ويقول عنه الموسوي : وهو شرح لطيف وكتاب طريف ، فاق جميعَ مصنفات الفريقين في الاشتمال على التحقيق والتدقيق ، وإعمال الفكر العميق[3] .

ويقول الشريفُ الجُرجاني : وإنَّ شرح الكافية للعالم الكامل نجمِ الأئمة

---

(١) مقدمة شرح الشافية جـ ١ صفحة ٣ بتحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد .

(٢) بغية الوعاة ١/٥٦٧ .

(٣) روضات الجنات ٢٨٦ .

وفاضل الأُمة محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي .. كتاب جليلُ الخطر ، محمودُ الأثر ، يحتوي من أصول هذا الفن على أمهاتِها ، ومن فروعه على نكاتِها ، قد جمع بين الدلائل والمباني وتقريرِها ، وبين تكثير المسائل والمعاني وتحريرِها ، وبالغ في توضيح المناسبات ، وتوجيه المباحثات حتى فاق ببيانه على أقرانه ، وجاء كتابُه هذا كعقد نُظِمَ فيه جواهر الحكم بزَوَاهِرِ الكَلِم[1] .

وقال طاش كبري زاده : وأجلُّ شروحها - يعني الكافية - الذي سار ذكره في الأمصار والأقطار ، مَسِيرَ الصَّبا والأمطار ، شرحُ نجم الأئمة رضي الدين الإستراباذي ، وهو شرحٌ عظيمُ الشأن ، جامعٌ لكل بيان وبرهان تضمن من المسائل أفضلَها وأعلاها ، ولم يغادر من الفوائد صغيرةً ولا كبيرةً إلا أحصاها[2] .

ومع أني لا أوافق « طاش كبري زاده » على الجملة الأخيرة من كلامه ففيها مبالغةٌ دفع إليها التعصب ، لكن كلامَه يدل على أن الكتاب عظيم القدر جليل المنزلة .

ويقول البغدادي في مقدمته للخزانة :

وهو - يعني شرح الرضي - كتاب عَكَفَ عليه نَحارِيرُ العلماء ودقَّق النظر فيه أماثِلُ الفضلاء ، وكفاه من الشرف والمجد ما اعترف به السَّيِّدُ والسَّعْدُ[3] ، لما فيه من أبحاث أنيقة ، وأنظار دقيقة ، وتقريراتٌ رائقة ، وتوجيهات فائقة ، حتى صارت بعده كتبُ النحو كالشريعةِ المنسوخة ، وكالأُمَّة الممسوخة[4] .

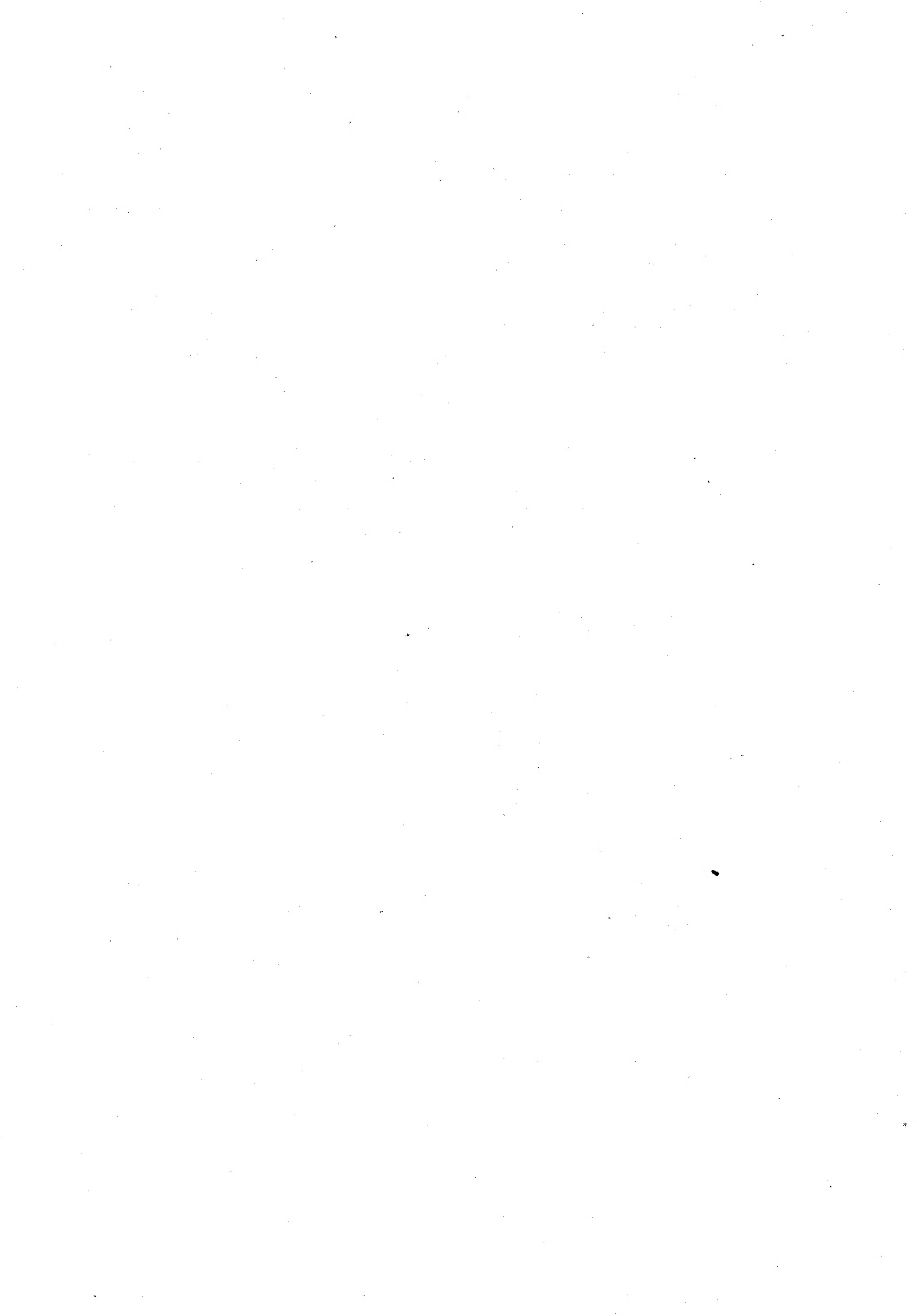
---

(١) ذكر ذلك في إجازته التي نقلها عنه البغدادي في الخزانة ١/٢٩ .

(٢) مفتاح السعادة ١/١٨٣ .

(٣) ذكر عبد السلام محمد هارون أن المقصود بهما : السيد علي بن محمد بن علي الجرجاني ، المتوفى سنة ٨١٦ هـ وسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ، المتوفى سنة ٧٩٢ هـ .

(٤) خزانة الأدب ١/٣ .



القســم الثاني

التحقيق



مقدمة التحقيق

أولا : النسخ التي اعتمدت عليها

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على ثلاث نسخ مخطوطة ، ورابعة مطبوعة .

والنسخ المخطوطة هي :

أ - النسخة التركية : وهي الأصل ، وقد رمزت لها بـ : ت .

١ - يقع القسم الذي حققته في أربع وعشرين ومائة لوحة ، متوسط أسطر كل لوحة واحد وثلاثون سطرا ، ومتوسط كلمات كل سطر إحدى وعشرون كلمة .

٢ - كتبت بخط نستعليق جميل واضح لم يذكر اسم كاتبها ، لكنه ذكر أن انتهاءه من كتابتها في أوائل ذي القعدة سنة ست وسبعين وثمانمائة هجرية .

٣ - تمتاز هذه النسخة باحتوائها على متن الكافية كاملا ، ووضوح كتابتها ، وعدم الطمس فيها ، وقلة السقط منها ، ولأجل هذا جعلتها أصلا .

٤ - صورت هذه النسخة من المكتبة السليمانية بتركيا ، وهي فيها تحت رقم ١٠٦٦ مكتبة داماد إبراهيم .

ب - نسخة الجامعة : وقد رمزت لها بـ : جـ .

١ - يقع القسم الأول في تسع وثلاثين ومائة لوحة ، متوسط أسطر كل لوحة تسعة وعشرون سطرا ، ومتوسط كلمات كل سطر ست عشرة كلمة .

٢ - كتبت بخط نسخي جميل واضح ، بقلم مكي بن محمد بن أبي بكر

الكردي الشاكر ، فرغ من كتابتها في التاسع عشر من شهر شوال سنة سبع عشرة وثمانمائة للهجرة .

٣ – تتضمن تعليقات علمية على الهوامش بخطوط غير خط الناسخ .

٤ – في هامشها استدراكات على الأسقاط .

٥ – بهامشها إشارة إلى بعض المسائل .

٦ – هذه النسخة تاريخ كتابتها أسبق من النسخة الأصلية ، ولكن فيها سقطا أكثر من سابقتها ، وأيضا فإن الكاتب لا يورد نصَّ الكافية كاملا بل يكتفي بذكر شيءٍ يسير من المتن .. ثم يقول : إلخ . ولهذا عدلت عن جعلها أصلا إلى النسخة التركية .

٧ – صورت هذه النسخة عن ميكروفلم برقم ٤٣٢١ بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المركزية ، وهو مصور من مكتبة تشيستربتي بإيرلندا .

جـ – النسخة المصرية : وقد رمزت لها بـ : ص .

١ – يقع القسم الأول في ثماني عشرة ومائة لوحة ، متوسط أسطر كل لوحة ثلاثة وثلاثون سطرا ، ومتوسط كلمات كل سطر إحدى وعشرون كلمة .

٢ – كتبت بخط نسخي واضح جميل ، ولم يذكر اسم الكاتب ولا تاريخ الكتابة .

٣ – يضع خطًّا فوق كلمات المتن .

٤ – عليها تعليقات لبعض العلماء .

٥ – يتصدر النسخة بيان بأبوابها بخطّ الناسخ .

٦ – توجد في لوحة ١٢ إشارة إلى الناسخ ، وهو علاء الدين الصيرافي .

٧ – السقط فيها أكثر من سابقتيها ، ولا يورد الكاتب نصَّ متن الكافية بل يكتفي بجزء يسير ثم يقول : إلخ .

٨ – صورت هذه النسخة من دار الكتب القومية بالقاهرة عن مخطوطة بها تحت رقم ٦٥١ نحو تيمور .

المطبوعة :

وقد حرصت على أن تكون المطبوعة من النسخ التي اعتمدت عليها ، وذلك لكونها متداولة بين أيدي الناس ، ويُرجَع إليها كثيرا ، ولإظهار الفروق بينها وبين النسخ الأخرى من الزيادة والنقص ، وقد أثبت أرقام صفحات المطبوعة على الجانب الأيسر من صفحات التحقيق ، رغبة مني في تيسير الوصول إلى هذا التحقيق ، وإذا أحال الرضي على شيء مما يتضمنه الجزء الثاني من المطبوعة وهو الذي حققه زميلي يحيى بشير مصري فإني أحيل القارئ أيضا على الجزء الثاني منها وأذكر أنه في ط ٢ صفحة كذا .

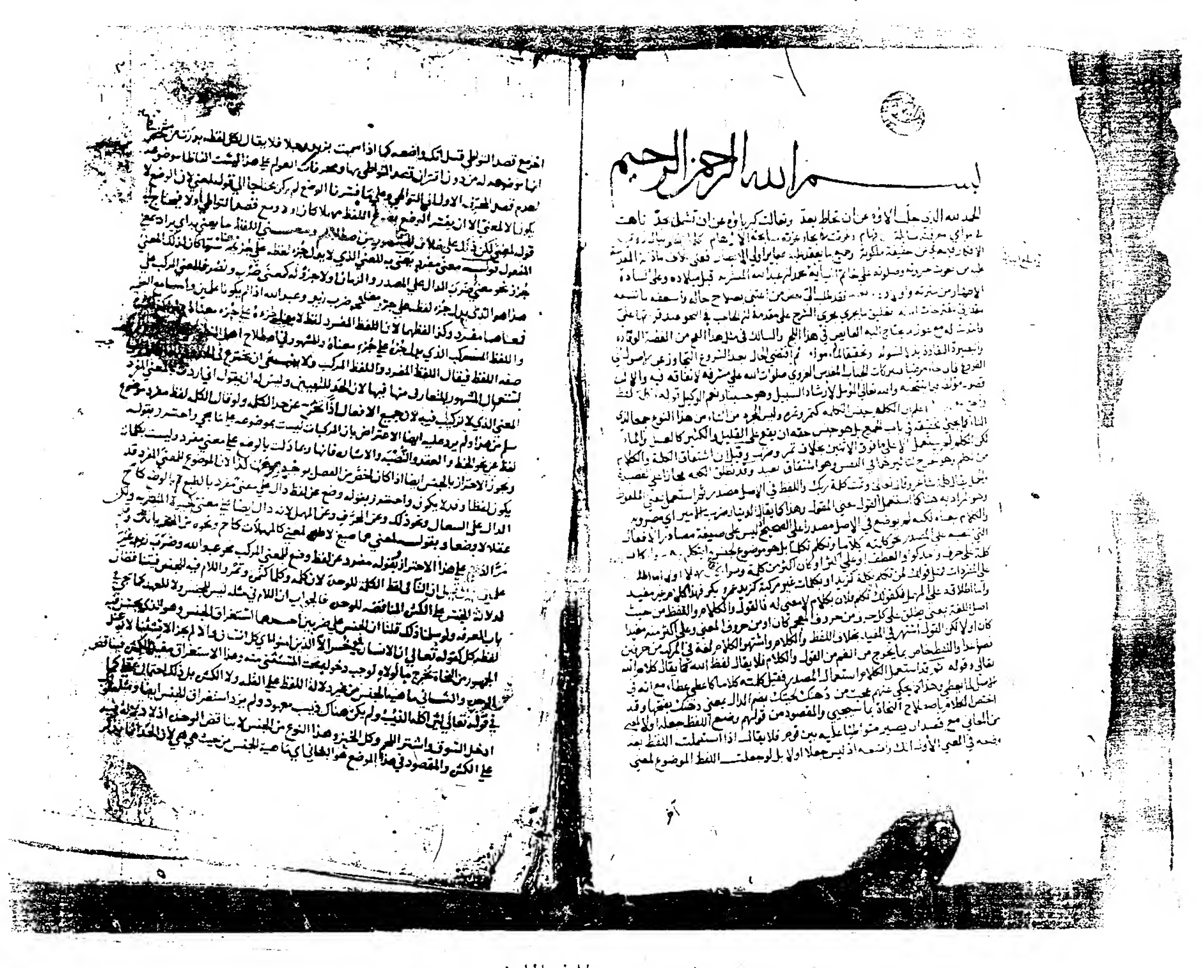
وهذه المطبوعة صورت بدار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، عن النسخة المطبوعة في مطبعة الشركة الصحافية العثمانية ، وقد انتُهِي من طباعتها في أوائل ذي الحجة لسنة عشر وثلاثمائة وألف من الهجرة .

ثانيا : نماذج من المخطوطات


بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن أن تحاط بعدّ وتعالت كبرياؤه عن أن تشمل بحدّ تاهت في موامي معرفته سابلة الافهام وغرقت
في تيار بحار عزته سابحة الاوهام كل ما يخطر ببال ذوي الافكار فبمعزل عن حقيقة ملكوته وجميع ما يعتقد عليه نظار اولي الابصار
فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته وصلواته على خاتم انبيائه ومبلغ انبائه محمد بن عبد الله المبشر به
قبل ميلاده وعلى السادة الاطهار من عترته واولاده [illegible] فقد طلب الي بعض من اعتنى بصلاح حاله واسعفه بما يسعه مقدرتي
من نتيجات آماله ان اعلق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب في النحو عند قراءتها علي فانتدبت له مع عوز ما يحتاج اليه
الغائص في هذا اللج والسالك في مثل هذا الفج من الفطنة الوقادة والبصيرة النقادة بذلا للسؤله وتحقيقا للمأموله ثم اقتضى الحال
بعد الشروع فيها [illegible] الاصول الى الفروع فان جاء مرضيا فببركات الجناب المقدس الغروي صلوات الله على مشرفه لانفاقه
فيه والا فمن قصور مؤلفه فيما ينتحيه والله تعالى الموفق لارشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل قال [illegible] الكلمة لفظ وضع
لمعنى مفرد [illegible] ان الكلم جنس الكلمة كتمر وتمرة وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعا لذي التاء كما يجيء تحقيقه في باب الجمع
لان حق [illegible] ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء لكن الكلم لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب [illegible]
ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتأثيرهما في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة
والجملة [illegible] الكلمة شاعرها قال تعالى وتمت كلمة ربك واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد ههنا كما استعمل
القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدينار ضرب الامير اي مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدرا على التحقيق اذ ليس
على صيغة مصادر الافعال التي ينصبه على المصدر نحو كلمت كلاما [illegible] بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على
حرف كواو العطف او على اكثر او كان اكثر من كلمة وسواء كان مهملا او لا اما اطلاقه على المفردات فنحو قولك لمن تكلم بكلمة كزيد
او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد [illegible] اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى
له [illegible] والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى يطلقان على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعنى وعلى اكثر
منه مفيدا كان او لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا
واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله [illegible] قد يستعمل الكلام استعمال المصدر [illegible]
كلمته كلاما كما اعطى عطاء مع انه في الاصل لما يعطى وهذا كما حكي عنهم عجبت من دهنك لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك بعضها وقد
اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجيء والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا للمعنى [illegible] مع قصد ان يصير متواطئا
عليه بين [illegible] اذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الاول انك واضعه اذ ليس جعلا اولا بل لو جعلت اللفظ الموضوع

التركية : « الأصل » ، ويرمز لها في الهامش ب : ت .



بسم الله الرحمن الرحيم

نسخة الجامعة ويرمز لها في الهامش ب : ج

شرح الشيخ الرضي على الكافية

النسخة المصرية ، ويرمز لها في الهامش بـ « ص »

ثالثا : عملي في التحقيق

١ - أثبتُّ نسخةَ الأصل « التركية » إلا أن أجد نقصا لابد من إتمامه أو خطأ واضحا ، فإني أصوبه من النسخ الأخرى ، وأشير إلى أنه تكملة أو تصويب من نسخة كذا .

٢ - لم يذكر الرضي في هذا الشرح عنوانا واحدا ، وقد قمت بذكر عناوين ؛ ليصل القارئ إلى ما يريد بسهولة ويسر .

٣ - الآيات الكريمة الواردة في النص أذكر في الهامش أرقامها وسورها ، وإن استقلت بالمعنى اكتفيت بما ذَكَر ، وإلا أتممت ما يكمل به المعنى في الهامش ، مع ضبطها بالشكل .

٤ - خرجت القراءات من كتب القراءات ما استطعت إلى ذلك سبيلا .

٥ - خرجت الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الحديث ، مع بيان قوة وضعف الحديث إن استطعت ، وشرح الغريب فيها ، واختلاف رواياتها في مصادرها .

٦ - خرجت أقوال الإمام علي رضي الله عنه من كتاب نهج البلاغة .

٧ - خرجت الأمثال والأقوال من كتب الأمثال والمعاجم مع ذكر مناسبتها وشرح غريبها ومتى تُضْرَب .

٨ - ترجمت لمعظم الأعلام الواردة في النص ، ولم أترجم للمشهورين جدا كالأنبياء عليهم الصلاة والسلام وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، والحجاج وأمثالهم في الشهرة .

٩ - الشواهد الشعرية خرجتها من دواوين الشعراء - إن وُجِدت - ثم من كتب الأدب واللغة والنحو ، مع ذكر ترجمة موجزة لقائليها وشرح غريبها ،

وبيان معناها إن احتجت إلى ذلك ، ثم بيان موضع الشاهد ووجه الاستشهاد بها ، مع ضبطها بالشكل .

١٠ - خرجت أقوال النحاة والعلماء من كتبهم - إن وُجِدَت - مخطوطة أو مطبوعة ، مع ذكر النص المخرّج إن اختلف عنه كلامُ الرضي ، وإن كان المرجع مخطوطا ذكرته - غالبا - وإلا اكتفيت بذكر اسم الكتاب والجزء والصفحة .

١١ - شرحت الكلمات الغريبة في النص ، وربطت الكلام ببعضه إن طال الفصل ، وضُبِطَ بالشكل ما يحتاج إلى ذلك من النص .

١٢ - ميزت متنَ الكافية عن الشرح بتوضيح خطوط المتن .

١٣ - ختمت الكتاب بفهارس فنية تُسهِّل الرجوع إلى الكتاب ، وتعين على الحصول على المقصود .

دراسة القسم الأول



الفصـــل الأول
منهج الرضي في شرح الكافية

أما منهجه في شرحه للكافية فلا يبعُد عن منهجه في شرحه للشافية ، فهو يعمد إلى نصٍّ من الكافية ثم يبسط القول فيه ، ويذكر ما يدور حولَ هذا الموضوع من خلاف وآراء ، ويُبْدِي رأيه في معظم المسائل ، ويستقل في كثير من الأحيان بآراءٍ خاصةٍ به ، ويؤيد ويعارض ، مع التعليل والتدليل لما يختارُه من آراء أو يردُّه ، ويورد اعتراضات يتخيلها ثم يجيب عنها بالجواب الذيَ لا محيص عنه .

ومن الأمثلة على ذلك شرحُه لقول ابن الحاجب : الكلمةُ لفظٌ وُضِع لمعنًى مفردٍ . فقد تحدث عن الكَلِم والكلمة واشتقاقهما ، وتحدث عن اللفظ والكلام ، وأنه اشتهر في المركَّب ، وعن وضع اللفظ ، واستعمال الكلام بمعنى المصدر ، وعن محرفات العَوَامّ ، وبيَّنَ أنه – بناء على تفسيره للوضع – لم يكن ابنُ الحاجب محتاجًا إلى قوله : « لمعنى » . وتكلم عن المراد بالمفرد والمركب ، واستعمالهما عند أهل المنطِق ، وبين الاحترازات في التعريف ، ثم أورد اعتراضات ، منها : ما يرد من أن التاء في الكلمة للوحدة واللام للجنس ، فيتناقضان ، ثم أجاب عنه . ومنها قوله : إن قيل لِمَ لمْ يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدأ في التأنيث ؟ ثم أجاب عنه . ولِمَ لَمْ يقل لفظة حتى تخرج الكلمتان والكلماتُ ؟ وأجاب عنه . ولِمَ لَمْ يُسْتَغنَ بقوله « وضع » عن قوله « مفرد » ؟ ثم أجاب عنه ، وعن الاعتراض بنحو : مسلمان ومسلمون ، لم عُدَّت مفردةً مع أن كل واحد منهما فيه جُزْءًا لفظٍ ، كل واحد منهما يدل على جزء معناه ؟ وأجاب عنه .

واستوعب شرحُه وبسطُه الكلامَ على هذا حيزا كبيرا ، من الصفحة الثانية من التحقيق حتى آخرِ الصفحة الحادية عشرةَ .

ومن الظواهر البارزة في شرحه كثرة التعليل ، والأمثلة على هذا كثيرة جدا في كتابه ، ومن ذلك :

قوله : وأصلُ المبتدأ التقديمُ .. إلخ .

إنما كان أصل المبتدأ التقديمَ ؛ لأنه المحكوم عليه ، ولابد من وجوده قبل الحكم ، فقُصِد في اللفظ أيضا أن يكون ذكرُه قبلَ ذكرِ الحُكم عليه .

وأما تقديم الحكم في الجملة الفعلية ، فلكونه عاملا في المحكوم عليه ، ومرتبةُ العامل قبلَ المعمول .

وإنما اعتُبِر هذا الأمرُ اللفظي – أعني العملَ – وأُلغِيَ الأمر المعنوي – أعني تقدمَ المحكوم عليه على الحكم ؛ لأن العملَ طارئ ، والاعتبارُ بالطارئ دون المطروءِ عليه .

أما وجوب تقديم الحكم في نحو : أقائم الزيدان ، مع أن كلّ واحد عاملٌ في الآخر – على الصحيح – فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل .

وقيل : إنما قدم الفعل في الفعلية ؛ لكون الفعلِ محتاجا إلى الاسم في الكلام ، واستغناءِ الاسمِ عنه ، فأرادُوا في الجملة المركبة منهما تتميمَ الناقصِ بالكامل ، وقصدوا – أيضا – الإيذان من أول الأمر أنها فعليةٌ ، فلو قُدِّم الفاعلُ لم يتعين للفعلية من أول الأمر ، إذا أمكن صيرورتُه كلاما باسم آخر[1] .

وقال – معلِّلا ترتيب ابن الحاجب للمفعولات – : قدمَ المفعول المطلق ؛ لأنه المفعولُ الحقيقي الذي أوجده فاعلُ الفعل المذكور وفَعَلَه ، ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا ..

---

(١) التحقيق ٢٥٧ .

وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق ؛ لأنّ طَلَبَ الفعل الرافع للفاعل له أشدُّ من طَلَبِه لغيرِه ..

وقدم المفعولَ فيه على المفعولِ له والمفعولِ معه ؛ لأن احتياج الفعل منا إلى الزمان والمكان ضروريٌّ بخلاف العِلة والمصاحب .

وقدمَ المفعول له على المفعول معَه ، إذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض فيه قليلٌ ، بخلاف الفعلِ بلا مصاحب ، فإنه أكثرُ منه مع المصاحب ، وأيضا يصل الفعلُ إليه بواسطةِ الواو بخلاف سائر المفاعيل[1] .

وقال : وأما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجَب وجوازه في غير الموجب ؛ فلأن المستثنى المتصل .. يجبُ دخولُه تحت المستثنى منه عند جميع النحاة إلا المبرد وعند أكثر الأصوليين ..

والأول هو الوجه ؛ لأنَ الاستثناء إخراج اتفاقا ، وهو لا يكون إلا بعد تحقُّق الدخول ، ثم إن المخرج منه إنما يصح حذفُه إذا قام عليه دليل ، والدليلُ المستمر دلالتُه على المخرج منه هو المستثنى ؛ لأنه يُعرَف به أن المقدَّر متعدِّد من جنسه يعُمُّه وغيرَه ، وذلك المتعدد المقدر لا يمكن أن يكون بعضا من الجنس غيرَ معين ، لأنه يتحقق – إذن – دخولُ المستثنى فيه ، ولا أن يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا[2] .. إلخ .

وقد يدفعه شَغَفُه بالتعليل إلى التكلف فيه ، ومن ذلك قوله :

ولا يقع من الموصولات وصفًا إلا ما في أوله اللام ، نحو الذي والتي واللاتي وبابها ؛ لمشابهته لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة فصاعدا بخلاف مَنْ ومَا[3] .

---

(١) انظر التحقيق ٣٤٤ –٣٤٦ .

(٢) انظر التحقيق ٧٤٨ .

(٣) التحقيق ١٠٠٠ .

وأمثلة التعليل كثيرة جدا ، لكني أكتفي بما أوردته .

استدراكات الرضي على ابن الحاجب :

كان الرضي لا يكتفي بشرح ما قال ابنُ الحاجب ، بل يُتِمّ ما يحتاج إلى إتمام .

ومن أمثلة ذلك قولُه في باب مالا ينصرف ، في منع صرف المؤنَّث إذا سُمِّي به مذكَّرٌ :

وههنا شروط أخر لمنع صرف المؤنث إذا سمي به مذكر .

أحدها : أن لا يكون ذاك المؤنث منقولا من مذكر ..

وثانيها : أن لا يكون تأنيث المؤنث ، الذي سمي به المذكر ، تأنيثا يحتاج إلى تأويلٍ غير لازم ..

وثالثها : أن لا يغلب استعماله في المذكر قبل تسميةِ المذكَّر به[1] ..

ومن ذلك قوله في مبحث حذف الخبر :

وقد ترك المصنفُ قسمًا آخرَ مما يجب فيه حذف الخبر ، وهو إذا كان الخبرُ ظرفا متعلقا بالمعنى العام ..

ثم قال : ولعل المصنفَ إنما تركه لكون هذا السادٍّ مسدَّ الخبر مرفوعَ المحل لكونه خبرًا دون سائر ما تقدم[2] .

وقال في مبحث النُّدْبة : وقد أخل المصنف بأحد قسمَي المندوب ، وهو المتوجع منه نحو : واحزنا[3] .

---

(١) التحقيق ١٤٢ -١٤٣ .

(٢) التحقيق ٣٢٩ .

(٣) التحقيق ٤٩٤ .

وقال في مبحث حذف حرف النداء : ولم يذكر المصنف لفظةَ « الله » فيما لا يحذف منه الحرف – يعني حرف النداء – وهي منه ؛ لأنه لا يُحذَف الحرف منه إلا مع إبدال الميمين منه في آخره[1] .

وقال في مبحث ما يضمر فعلُه وجوبا : وقد ترك المصنف بابا آخر مما يجب إضمارُ فعله قياسا ، وهو باب الإغراء[2] . ثم ذكر ضابطه وأنواعه وأمثلته .

وفي باب الاستثناء استدرك على المصنف عدةَ أحكام فقال : ولا بأس أن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام الاستثناء وهي أنواع :

أحدها : أن ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها مطلقا ..

وثانيها : أنه لا يُسْتثنى بأداة واحدة شيئان بلا عطف ، خلافا لقوم ..

وثالثها : أنه لا يمتنع استثناء النصف ... وكذا لا يمتنع استثناء الأكثر ..

ورابعها : أنه إذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلُحان لأن يستثنى منهما ، فإما أن يتغايرا معنى ، أو لا ، فإن تغايرا وأمكن اشتراكُهما في ذلك الاستثناء بلا بعد ، اشتركا فيه ..

وخامسُها : أنك إذا كررتَ إلا فإما أن تكررها للتأكيد أو لا ..

وسادسها : أن الجمل المعطوفَ بعضها على بعض إذا تعقبها الاستثناء الصالحُ للجميع ، كقوله تعالى : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾[3] الآية ، فما يقتضيه مذهبُ محققي البصرة .. أن الجملة الأخيرة أولى بالعمل فيه[4] ..

وقال في باب النعت : وقد بقي من الجوامد الواقعةِ صفةً أشياءُ لم يذكرها المصنف ، وهي على ضربين ؛ قياسي وسماعي .

---

(١) التحقيق ٥٠٧ .

(٢) التحقيق ٥٧٧ .

(٣) سورة النور : آية ٤ .

(٤) التحقيق ٧٦٤ – ٧٧٣ .

ثم فصل الحديث عنها تفصيلا تاما[1] .

وقال : ولا بأس أن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام النعت ، وهي أقسام :

أحدها : جمع الأوصاف مع تفرق الموصوفات ..

وثانيها : تفريق الصفات مع جمع الموصوفات ..

وثالثها : قطع الصفة رفعا أو نصبا ..

ورابعها : حذف الموصوف[2] ..

---

(١) التحقيق ٩٧٦ - ٩٨٣ .

(٢) التحقيق ١٠٠٣ - ١١١٨ .

الفصل الثاني

أسلوبــه

كان طُغيانُ الفلسفة والمنطق على علوم العصر بعامة ، وعلى علم النحو خاصة ظاهرا جليا ، ومن أجل هذا لم يخل هذا الشرحُ من بعض الغموض في كثير من الأحيان ، ولو تتبعته لوجدته يستخدم ألفاظَ المناطقة بكثرةٍ من أمثال : الحد ، الماهية ، ماهية الجنس ، ماهية الشيء ، الاستغراق الذهني ، العرض والجوهر ، ونحو ذلك .

ومن ذلك قوله عند تفصيله لما قال ابن الحاجب في تعريف الكلمة : فإن قيل : إن التاء في لفظ الكلمة للوحدة .. واللام فيه للجنس فيتناقضان ، لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة .

فالجواب : أن اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد .. ولو سلمنا ذلك قلنا : إن الجنس على ضربين :

أحدهما : استغراقُ الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظة كل ..

والثاني : ماهيةُ الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة والكثرة ، بل ذاك احتمالٌ عقلي .

والمقصود في هذا الموضع هو الثاني – أي ماهيةُ الجنس من حيث هي هي – لأن الحد إنما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه[1] .

---

(١) التحقيق ٧ .

وأمثلة هذا في الكتاب كثيرة جدا ، وبخاصة عند شرحه للحدود التي يحُدُّ بها ابنُ الحاجب .

وقد جعلت د/أميرة علي توفيق اصطناعَه لأسلوب المناطقة والفلاسفة أمرا طَبَعِيًّا ، وأعادت ذلك إلى عدة عوامل ، بعضها يرجع إلى العصر حيث تفلسف فيه العلم ؛ لأن الفلسفةَ والمنطقَ كانا قد تُرجِما من اليونانية إلى العربية .. وبعضُها يرجع إلى المرحلة التي وصل إليها تطورُ الدراسات النحوية .. وذلك أنه شاع بين الناس أن النحوَ لم تبق فيه زيادةٌ لمستزيد ، ولم يكن أمامَهم سوى التوغلِ في العناية بإتقان أساليب الجدل ، والتفنن في إخراج الألفاظ ، وإيجاد التأويلات العقلية والتعمق في التعليل ، والتفلسف فيه ، حتى يمكنُ القولُ بأن براعة أغلب النحاة اقتصرت في هذا العصر على اصطناع منهج جديد في دراسة قضايا النحو .. يحظى فيه المنطق والفلسفة بمكانة بارزة[1] .

وكان لكثرة تشعيب الرضي للمسائل وتفريعها ، وإيراد الاعتراضات عليه وعلى ابن الحاجب والجواب عليها ، وإيراد الاعتراضات على الجواب ثم الجواب عليها وهكذا ، كان لهذا أثُره في هذا الغموض الظاهر في أسلوب الرضي .

الاستطراد :

وهذا يجُرُّ الرضي في بعض الأحيان إلى الاستطراد ، والخروجِ عن الموضوع ، وقد يكون هذا الخروجُ إلى مسألة نحوية لكن لا علاقة لها بالباب ، أو إلى موضوع غير النحو .

ومن أمثلة الاستطراد في كتابه :

خروجه من الحديث عن قوله : جاؤوا قضهم بقضيضهم . إلى الحديث عما يشبهها نحو كلمته : فوه إلى في .

---

(١) انظر : الرضي الإستراباذي عالم النحو واللغة ١٤٤ - ١٦٦ .

ثم قال : وهذا شيء قد عرض استطرادًا ، ولنعد إلى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم[1] .

وما فعل وهو يتحدث عن العطف على عاملين مختلفَين ، حيث تحدث عن الفصل بالظرف أو غيره بين العاطف والمرفوع أو المنصوب وبيان الاختلاف فيه ، ثم قال : ولنرجع إلى العطف على عاملين فنقول[2] .

كثرة الإحالات :

وهو مع ذلك لا يحب تكرار الحديث على المسائل ، ولذا بلغت الإحالات في كتابه عددا لا يستهان به ، فبلغ إحالته على ما مر ما يزيد على مائة وعشرة مواضع ، أما الإحالات على ما يجيء فقد بلغت ما يزيد على ستين ومائتي موضع ، وقد كلفني ذلك جهدا كبيرا رغبةً مني في إعادة القارئ إلى الموضع الذي أشار إليه الرضي ، وقد وجدت معظم إحالاته صحيحةً ، ومن الإحالات غير الصحيحة قوله – بعد ذكر رأي الكسائي والفراء في ترافع المبتدأ والخبر – : وقد قوينا هذا في حد العامل[3] . والواقع أنه قواه في حد الإعراب[4] .

وكثرة الإحالات في شرحه تعطيني دلالةً واضحةً على أن الرضيّ مستوعبٌ لمادته التي يشرحها ، مستحضرٌ لها في عقله.، عالم بمواطنها التي ينبغي أن تكون فيها .

الدقةُ في التعبير واختيارُ الألفاظ :

والرضي يحرِص حرصًا شديدا على الدقة في التعبير ، والدقة في اختيار

---

(١) التحقيق من ٦٤٥ –٦٤٧ .

(٢) التحقيق ١٠٣٥ –١٠٣٧ .

(٣) انظر التحقيق ٢٥٥ .

(٤) انظر صفحة ٥٩١ تعليقة ٨ وصفحة ٧٨٠ تعليقة ٦ .

الألفاظ التي تدل على المراد دلالةً واضحة ، ولذا كان كثير من مآخذه على ابن الحاجب سببُه استعمالُ ألفاظ في الحدود في غير ما وضعت له ، ولكونها تدل على ما سيقت له وعلى غيره ولكن دلالتَها على غيره أقوى .

وللرضي في كتابه هذا كلام يدل على مَلَكَة أدبيَّةٍ ، وذوق رفيع ، فمن ذلك حديثه عن « هل » من أن أصلها أن تكون بمعنى قد اللازمة للفعل ، فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبرُ المبتدأ فيها فعلية .. وأما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل إلا على قبح .. لأنه إذا لم تجد فعلًا تسلت عنه ، فإن كان أحدُ جزأي الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت الصحبةَ القديمة فلا ترضى إلا بأن تعانقه ، فيجب أن توليه إياها[1] .

ومن ذلك تمثيله لحال الكسائي في الفرار من الإضمار قبل الذكر إلى حذف الفاعل بقوله :

فكنتُ كالساعي إلى مَثْعَبٍ مؤايلًا من سَبَل الراعـدِ[2]

ومن ذلك تعليلُه لجواز تأخر الخبر في نحو : سلامٌ عليك ، مع كونه جارا ومجرورا والمبتدأُ نكرةٌ ، بقوله : وإنما تأخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا لتقديم الأهم ، وللتبادر إلى ما هو المراد ، إذ لو قدمتَ الخبرَ وقلت : عليك ، فقبل أن تقول : سلام ، ربما يذهب الوهمُ إلى اللعنة .. ولهذا انخزل أبو تمام وترك الإنشاد - على ما يُحْكَى - لما ابتدأ القصيدة وقال :

على مثلها من أَرْبُعٍ وملاعبِ

فعارضه شخص كان حاضرا ، فقال : لعنةُ الله والملائكةِ والناس أجمعين .

---

(١) التحقيق ٥٤٧ .

(٢) التحقيق ٢٢٧ - ٢٢٨ .

ولا بد هنا من ذكر بعض الملحوظات على أسلوب الرضي ، فمن ذلك أن الرضيَّ كان يُدخل « ال » على كل وبعض وغير[1] ، مع أنه قال في شرحه هذا : وإذا قطع كل وبعض عن الإضافة ، فالأكثر إبدالُ التنوين ، وامتناعُ دخول اللام فيهما ، وبعضهم جَوَّزَه[2] .

ومنه استعماله صيغة طَرآن مصدرا لطرأ[3] ، ولم أجد لهذا المصدر ذكرا في معاجم اللغة .

ومنه استعماله للاعتبار وما اشتق منه بمعنى الاعتداد بالشيء ، وهذا أكثرُ من أن يحصى ، ولم أجد له ذكرا في المعاجم .

ولم يعجبني تمثيله في باب عطف النسق بقوله : الذي تزول الجبال ولا يزول أنا ، والذي تقوم القيامة ولا ينتبه أنت[4] . وهذا – وإن كان لا يعدو كونه مثالا – يوحي بشيء من التعالي في المتكلم والإهانة للمخاطَب .

وقد تردد في كتابه ألفاظٌ معينة منها : واعلم ، وفيه نظر ، وليس بوجه ، وهو الوجه ، وليس بشيء ، وتقييد إحالاته في ما يجيء بالمشيئة ونحو ذلك .

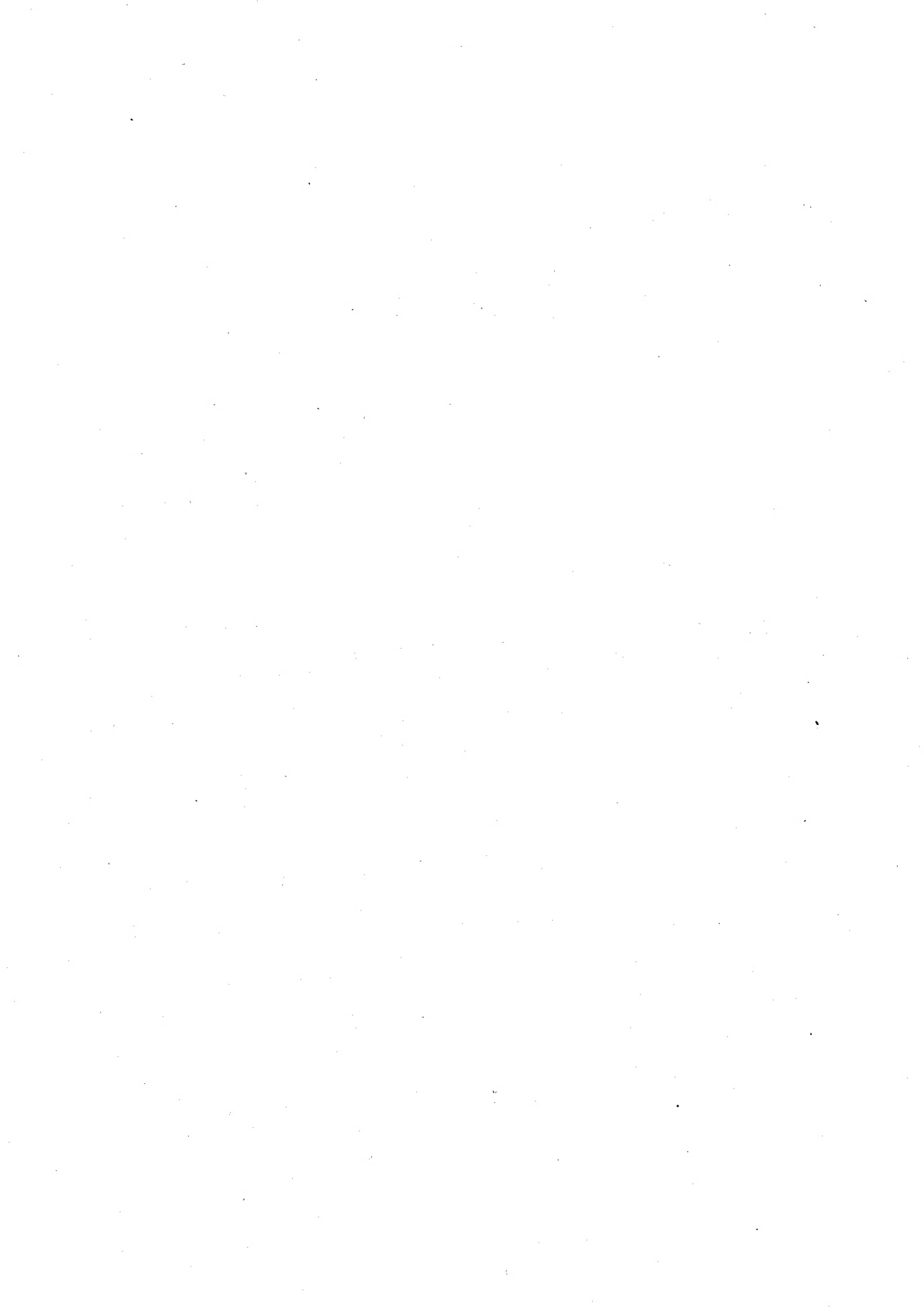
---

(١) انظر مثلا : التحقيق ٦٢٧ – ٨٨٠ .

(٢) التحقيق ٩٣٩ .

(٣) التحقيق ٥٠ .

(٤) التحقيق ١٠٣٢ .



الفصل الثالث
مذهبُه النحوي

لا نستطيع القول بأن الرضي في شرحه للكافية كان ينهج نهج البصريين ، ولا يذهب مذهب الكوفيين ولا غيرِهم ، بل نقول إنه عالم محقّق ، مطلع على آراء البصريين والكوفيين وغيرهم ، مستوعبٌ لها ، غيرُ ملزم لنفسه باتباع فريق دون آخر ، بل تجده يذكر الرأي ثم يتبعه بتأييد أو بَرَدّ ، أو يسكت عنه ، والسكوت دليل الرضا .

وهو في الأخذ بالرأي أو رده يعتمد على الأدلة والبراهين ، ويناقش أدلة المعارضين ، ويجيبُ عنها .

ويرى د/ شوقي ضيف أن الرضي يعد من علماء المدرسة البغدادية المتأخرين ، وهو يمثل الطرازَ البغداديَّ .. فهو في جمهور آرائه يتفق ونحاةَ البصرة .. وفي بعض الأحيان يأخذ بآراء الكوفيين[1] .

ولعل الصوابَ أنه كان ينظر إلى الرأي القوي ذي الأدلة الواضحة القوية – في رأيه – فيتبعه ، ويزيده من التعليل والتدليل والبراهين ما يدعَمُه ويزيدُه قوةً .

موقفه من آراء البصريين والكوفيين

ذكر الرضيُّ في شرحه هذا ثمانية وسبعين رأيا للبصريين وخمسةً وتسعين

---

(١) المدارس النحوية ٢٨١ ، ٢٨٢ .

رأيا للكوفيين ، وقد بينت قبل قليل أنه لم يكن بصريَّ المذهب ولا كوفيَّهُ ، ولكنه كان ذا رأي مستقل يذكر الرأي ودليلَه ، ويعتمد الرأي ذا الدليل القوي فيؤيده ويتفق معه ، بغَضِّ النظر عن قائله ، وإن ظهر له أدلةٌ أخرى للرأي الذي يراه صوابا ذكرها . وقد يذكر الآراء دون أن يعقّب عليها بتأييد أو رد ، وذلك شأنه في معظم آراء البصريين والكوفيين .

وعند تتبعي لآراء البصريين والكوفيين التي ذكرها وجدت الرضي نَصَرَ البصريين في ثمانيةَ عشرَ رأيا ، ونصر الكوفيين في سبعةِ آراء .

وها أنذا أمثل بثلاثة أمثلة لكلٍّ منهما :

١ – قال : ومنع الكوفيون نحو : زيدا غلامُه ضَرَبَ ؛ لأنه متأخر في التقدير من وجوه .. وأجازه البصرية – وهو الحق – اكتفاءً بالتقدم اللفظي[1] .

٢ – ذهب الكوفيون إلى أن نحو : قائما – يعني في : ضَرْبِي زيدًا قائما – حالٌ من معمول المصدر لفظا ومعنى .. وذهب البصريون إلى أنه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا ، والعامل في الحال محذوف ، أي ضربي زيدًا حاصلٌ إذا كان قائما .

والدليل على بطلان مذهب الكوفيةِ أن كلَّهم متفقون على أن معنى ضربي زيدًا قائما : ما أضرب زيدا إلا قائما ، وهذا المعنى المُتَّفَقُ عليه لا يُستفاد إلا من مذهب البصريةِ والأخفش[2] .

٣ – جوز الكوفيون في السعة تقدمَ المستثنى على المستثنى منه والحكمِ معا ، نحو : إلا زيدًا ضربني القومُ، وكذا جوزوا تقديم المستثنى في المفرغِ على الحكم ، نحو : إلا زيدا لم أَضْرِبْ، والأولى مذهبُ البصريين لعدم سماع مثل

---

(١) التحقيق ٣٩٥ ، ٣٩٦ .

(٢) التحقيق ٣١٨ .

هذا ، ويمنعه القياسُ أيضا[1] .. إلخ .

ومن أمثلة نصره لرأي الكوفيين :

١ - وكذا العامل في كلّ واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر ، على مذهب الكسائي والفراء ، إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر .

واختلف في ناصب الفضلات ، فقال الفراءُ : هو الفعل مع الفاعل ، وهو قريب على الأصل المذكور ، إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صارت فضلة ، فهما معا سبب كونها فضلة ، فيكونان أيضا سببَ علامةِ الفضلة[2] .

٢ - قال وهو يعدد بعض أحكام الاستثناء التي تركها المصنفُ :

وثالثها : أنه لا يمتنع استثناءُ النِّصف ، خلافا لبعض البصرية ، يقال : له عليَّ عشرة إلا خمسةً ، وكذا لا يمتنع استثناءُ الأكثر نحو : له عليَّ عشرة إلا سبعةً أو ثمانيةً ، وفاقا للكوفيين[3] .

٣ - وقد أجاز الكوفيون تأكيد المنكَّر إذا كان معلوم المقدار مؤقتا ، كدرهم ودينار .. بكل وأخواتِه لا بالنفس والعين ، وليس ما ذهبوا إليه ببعيد لاحتمال تعلُّق الفعل ببعض ذلك المؤَقَّت[4] .

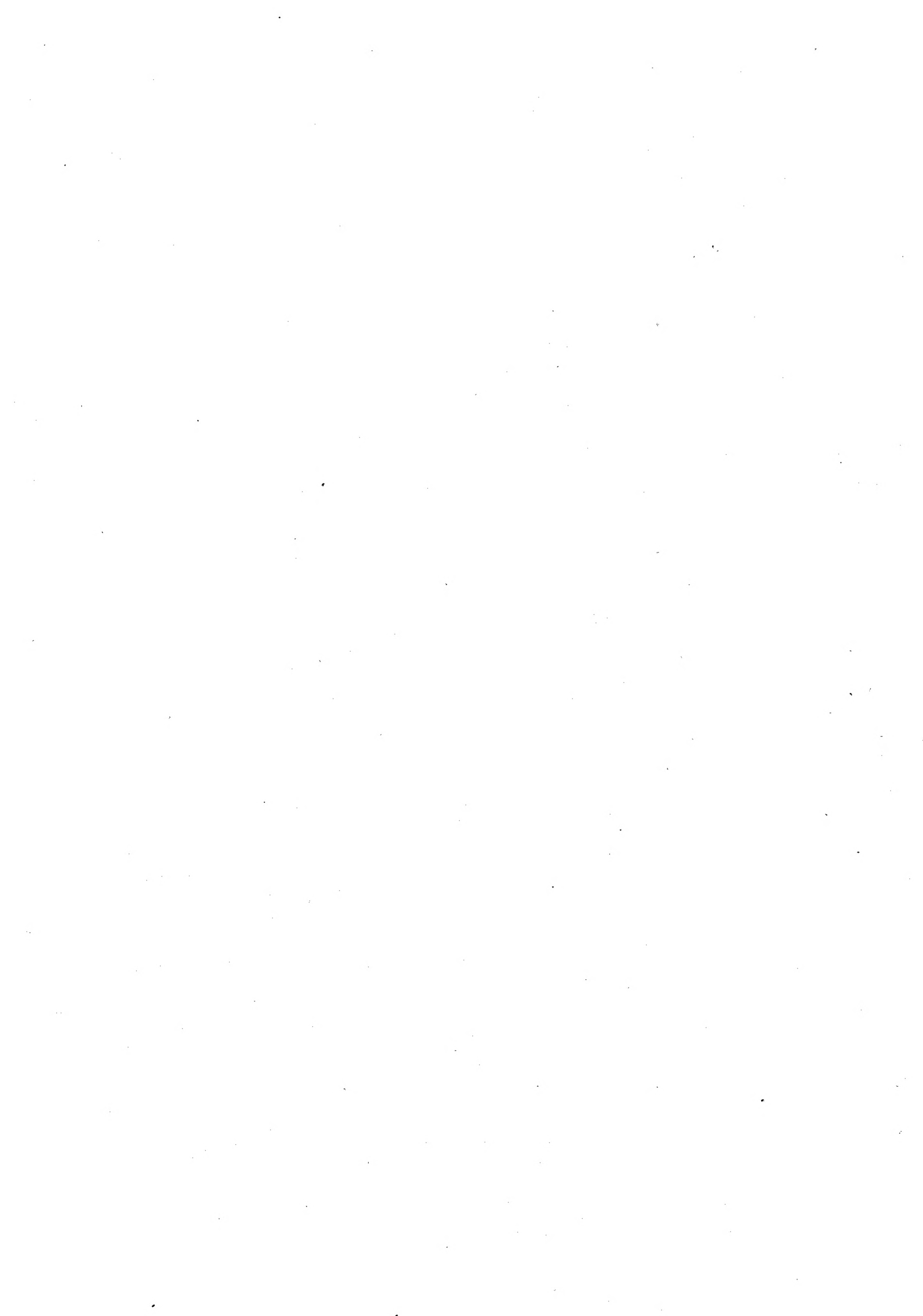
---

(١) التحقيق ٧٢٧ .

(٢) التحقيق ٥٢ .

(٣) التحقيق ٧٦٥ .

(٤) التحقيق ١٠٦٧ .



الفصل الرابـع
شواهد شرح الكافية

بنى علماءُ النحو قواعدَهم على ما سُمِع من العرب في الجاهلية وصدر الإسلام ، وقد قسَّم البغداديُّ ما يُستشهَد به إلى شعر وغيره ، وذكر أن طبقاتِ الشعراء أربعٌ ... الجاهليون كامرئ القيس والأعشى – والمخضرمون كلبيد وحسان – والمتقدمون ويقال لهم الإسلاميون كجرير والفرزدق – والمولَّدون ويقال لهم المحدَثون كبشار وأبي نواس .

ثم ذكر الإجماع على جواز الاستشهاد بالطبقتين الأوليين ، أما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها ، والرابعةُ عكسُها .

وأما غير الشعر فإما أن يكون كلامَ الله ، وهذا أفصحُ الكلام وأبلغُه ، ويجوز الاستشهاد بمتواتِرِه وشاذِّه . وإما أن يكون غيره ، وقد أطال القولَ عن الاستشهاد بالحديث بين مؤيدِيه ومعارضيه ، وأدلةِ الفريقَين والردودِ عليها .

وذكر أن الرضيَّ استشهد بالحديث ، وزاد عليه الاحتجاجَ بكلام أهل البيت رضي الله عنهم(١) .

الاستشهاد بالقرآن والقراءات عند الرضي :

أكثر الرضيُّ من الاستشهاد بالقرآن الكريم على المسائل النحوية ، وكان لا يتردَّد في الاستشهاد بالقراءات المتواترة أو الشاذة ، بل استشهد بقراءتين لم أجدهما

---

(١) انظر : خزانة الأدب ١/٥ – ١٨ .

في كتب القراءات المتواترة والشاذة ، قال : وقد يؤنث ما أسند إلى اسم الأب مع صرفه بتأويل حذف مضاف مؤنث نحو : جاءتني قريشٌ ، مصروفا ، أي أولادُ قريش ، قال الله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودٌ الْمُرْسَلِينَ ﴾[1] بصرف ثمود على ما قُرِئ[2] .

ولم يشر إليها أحد ممن ألف في القراءات متواترِها وشاذِّها فيما رأيت .

وقال : وأما الكوفيون ... فذهبوا إلى أن قيام المفعول به مقامَ الفاعل أولى ، لا أنه واجب ، استدلالًا بالقراءة الشاذة : ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ ﴾[3] بالنصب[4] .

ولم أجد هذه القراءة أيضا .

وهو مع هذا يرد القراءةَ إذا لم تتفق مع ما يذهب إليه سواء كانت سبعية أولا .

قال - بعد أن ذكر قراءة ابنِ عامر - قوله تعالى : ﴿ وكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ من المُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِم ﴾[5] ببناء « زُيِّنَ » للمفعول ، ورفع « قتل » على أنه نائب فاعل ، ونصب « أولادَهم » مفعولا لقتل ، وخفضِ « شركائهم » بإضافة قتل إليه ، وذكر شواهد من الشعر ، وذكر أن الفصلَ بين المضافِ والمضافِ إليه بالظرف وَرَدَ على قبحه وقِلّتِه - : والفصلُ بغيرِ الظرفِ في الشعر أقبحُ من كل ، مفعولا كان الفاصلُ أو يمينًا أو غيرَهما ، فقراءةُ

---

(1) الشعراء ١٤١ .

(2) انظر : التحقيق ١٤٦ .

(3) الفرقان ٣٢ .

(4) انظر : التحقيق ٢٤٤ تعليقة ٥ .

(5) الأنعام ١٣٧ .

ابنِ عامرٍ ليست بذاك ، ولا نُسَلِّم تَوَاتُرَ القراءات السبع ، وإن ذهب إليه بعضُ الأصوليين[1] .

فالقراءة – كما ترى – سبعية ، ولكنه لا يُسَلِّم أن القراءات السبعية متواترة .

ومن ذلك قوله : إنَّ الكوفيين استدلوا على جواز العطف على الضمير المتصلِ المجرورِ دونَ إعادة الجار ، بالأشعار وبقراءةِ حَمْزَةَ : ﴿ واتَّقُوا اللهَ الذى تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ ﴾[2] بجر الأرحام .. ثم قال : والظاهر أن حمزة جَوَّزَ ذلك بناء على مذهبِ الكوفيين ؛ لأنه كوفي ، ولا نُسَلِّم تَواتُر القِراءات[3] .

فالرضي يرى أن الظاهر أن حمزةَ قرأ بناءً على مذهبه ، والقراءةُ سنةٌ متبعةٌ ، ولا أظن أن ما ذكره الرضيُّ صحيحٌ .

وموقف الرضي هذا من القراءات موقفُ الأقدمين من النحاة من أمثال سيبويه والمبرد وابن جني وغيرهم ، وقد تحدث الشيخ عضيمة – رحمه الله – عن هذا الموقفِ في أول كتابه « دراسات لأسلوب القرآن » وأفاض في الحديث عنه[4] . وتحدث عنه أيضا في مقدمته للمقتضَب[5] .

والحق أن القراءة سنة متبعة ، ومن البعيد جدا أن يقرأ قارئ تبعا لما يجيزه له مذهبُه النحويُّ ، وكان الأجدر بهؤلاء الطاعنين في القراءة أن يُخْضِعُوا قواعدَهم ومقاييسَهم للقراءة ، وعلى سبيل الخصوص القراءات المتواتِرة .

استشهاده بالحديث :

بلغ عددُ الأحاديث التي استشهد بها الرضي في الجزء الأول ستةً وثلاثين

---

(١) التحقيق ٩٤٢ ، وهناك تفصيل فارجع إليه .

(٢) النساء ١ .

(٣) انظر : التحقيق ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ .

(٤) القسم الأول الجزء الأول من ١٩ – ٩٢ .

(٥) مقدمة المقتضب ١١١ .

حديثا ، وهو في استشهاده يكتفي بذكر موضع الشاهد الذي يريده ، وقد اختلفت درجةُ هذه الأحاديث بين الصحة والضعف ، وقد يعتمد على كتب غريبِ الحديث في ذكر ألفاظ الحديث كالحديث « الثيبُ يُعْرِب عنها لسانُها »[1] وقوله : « إنا معاشرَ الأنبياء فينا بِكْءٌ »[2] وقوله : « سابق رسول الله ﷺ بين الخيل فأتى فرسٌ له سابِقًا »[3] .

ومن الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة « اطلبوا العلم ولو بالصين »[4] ، وقوله : « لا فتى إلا عليٌّ ، ولا سيف إلا ذو الفقار »[5] و « أنا أفصحُ العرب ، بَيْدَ أني من قُريش »[6] و « الناس كلهم هالكون إلا العالمون ، والعالمون كلهم هالكون إلا العاملون .. »[7] و « وجدتُ الناس أُخْبُر تَقْلِه »[8] .

ويبدو لي أن بعض النحاة الذين كانوا يستشهدون بالحديث لم يكونوا يستوثقون من صحة الحديث .

وموقف اللغويين والنحويين من الاستشهادِ بالحديث ذكره البغدادي في مقدمة الخزانة ، وملخص ما قاله : أنهم في ذلك ثلاث فرق : فرقةٌ أجازته كابن مالك والرضي ، وفرقة منعته كابن الضَّائع وأبي حيان ، وتوسط الشاطبيُّ فأجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتُنِي بنقل ألفاظها ، ونقل عنه قوله : لم نجد أحدًا من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ ، وهم يستشهدون

---

(١) التحقيق ٦١ .
(٢) التحقيق ٥١٣ .
(٣) التحقيق ٦٥٠ .
(٤) التحقيق ٥٥٨ .
(٥) التحقيق ٧٦٣ .
(٦) التحقيق ٧٨١ .
(٧) التحقيق ٧٨٤ .
(٨) التحقيق ٩٨٦ . .

بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم ، وأشعارِهم التي فيها الفُحْشُ والخَنَى ، ويتركون الأحاديث الصحيحة .. ثم قال : وأما الحديثُ فعلى قِسمين : قسمٌ يعتَنِي ناقلُه بمعناه دون لفظه ، فهذا لم يقع به استشهادُ أهل اللسان ، وقسم عُرِفَ اعتناءُ ناقله بلفظه لمقصودٍ خاص ، كالأحاديثِ التي قُصِدَ بها بيانُ فصاحته - ﷺ - والأمثالِ النبوية ، فهذا يصحُّ الاستشهاد به في العربية .

وذكر أن السيوطي قد تبع الشاطبي في ذلك[1] .

ولعل الصوابَ ما ذهب إليه الشاطبيُّ والسيوطي ، فإذا ثبت الحديث بالتواتر ، وأنه هكذا نطق به رسولُ الله ﷺ ، فإنَّ عدم الاحتجاج به أمرٌ لا يُقِرُّه فكرٌ سليمٌ ولا عقلٌ قويمٌ .

استشهاده بأقوال علي بن أبي طالب رضي الله عنه :

استشهد الرضيُّ بكلام علي بن أبي طالب في اثني عشر موضعا من هذا الجزء ، واعتمادُه في هذا الاستشهاد على كتاب نهج البلاغة ، وقد شكَّك ابنُ خلكان في نسبة ما في هذا الكتاب إلى علي بن أبي طالب ، فقال في ترجمة الشريف المرتضى المتوفى سنة ٤٣٦ هـ : وقد اختلف الناس في نهج البلاغة المجموع من كلام الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، هل هو جَمْعُه ، أم جَمْعُ أخيه الرضي.. وقد قيل : إنه ليس من كلام علي ، وإنما الذي جَمَعَه ونسبه إليه هو الذي وضعه ، والله أعلم[2] .

ونقل حاجي خليفة عن ميزان الاعتدال قولَه : ومن طالع كتابَ نهجِ

---

(١) قال السيوطي في الاقتراح ٥٢ : وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي ، وذلك نادرٌ جدا ، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قِلّةٍ أيضا ، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى .. إلخ .

(٢) وفيات الأعيان ٣١٣/٣ .

البلاغة جزم بأنه مكذوبٌ عَلَى أمير المؤمنين عليٍّ رضي الله تعالى عنه ، فإن فيه السبَّ الصريحَ والحطَّ على السيدَين أبي بكر وعُمَرَ[1] .

واكتفى الإمام محمد عبده في مقدمته لشرحه نهج البلاغة بصبّ أنواعٍ من عَطِر المديح للكتاب ولجامعه ولقائله ، ولم يذكر عن صحة نسبته إليه أو عدِمها شيئًا .

أما محمد أبو الفضل إبراهيم ، وهو الذي رجعتُ إلى تحقيقه للكتاب عند تخريج أقوال الإمام علي كَرَّمَ الله وجهه ، فلم يُجْهِدْ نفسه هو الآخر في تحقيق نسبة هذه الخطب إليه ، بل اكتفى بما نقله عن المسعودي ، بأن الذي حَفِظَ الناس من خطبه نَيِّفٌ وثمانون وأربعمائة خُطبة ، وظلَّت محفوظة في الصدور حتى كان عصرُ التدوين ، فانتثرت في كتب التاريخ والأدب وغيرها ، وأن الشريف الرضيَّ لم يذكر المصادر التي رجع إليها ، إلا أنه كما يبدو من تضاعيف الكتاب نَقَلَ بعضَ ما نَقَلَ عن كتاب البيان والتبيين للجاحظ ، والمقتضَب للمبرد ، وكتاب المغازي لسعيد الأموي ، وكتاب الجُمَل للواقدي ، والمقامات في مناقب أمير المؤمنين لأبي جعفر الإسكافي ، وتاريخ ابن جَرِير الطبري ، وحكاية أبي جعفر محمد بن علي الباقر ، وروايةِ اليماني عن أحمَدَ بن قتيبةَ ، وما وَجَدَ بخط هشامِ بن الكلبي ، وخَبَرِ ضِرَار بن حَمزَةَ الصُّدائي ، ورواية حجيفةَ ، وحكاية ثعلب عن ابن الأعرابي . ولعله في غير ما نَقَل عن هؤلاء نقل من مصادر أخرى لم يصرِّح بها[2] .

وتحقيق نسبة هذا الكلام إليه يحتاجُ إلى كلام طويل ليس هذا مكانَه ، فأكتفي بما سبقت الإشارة إليه .

---

(١) كشف الظنون ١٩٩١/٢ .

(٢) مقدمة محمد أبو الفضل إبراهيم لنهج البلاغة ٦ – ٨ .

وأذكر الآن ثلاثةَ أمثلة لاستشهادِ الرضي بكلام الإمام علي رضي الله عنه .

قال الرضي وهو يتحدث عن حذف الخبر في نحو : كلُّ رجل وضيعتُه : هذا والظاهر أن حذفَ الخبر في مثله غالبٌ لا واجبٌ ، وفي نهج البلاغة : وأنتم والساعةُ في قرن . فلا يكون إذن من هذا الباب فلا يرد إشكالٌ[1] .

وقال وهو يتحدث عن اشتراطِ بعضِ النحاة لنصب المفعول له التشاركَ في الفاعل : وبعضُ النحاة لا يشترط تشاركَهما في الفاعل ، وهذا الذي يَقْوَى في ظني ، وإن كان الأغلبُ هو الأول ، والدليل على جواز عدم التشارك قولُ أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة : فأعطاه الله النُّظرةَ استحقاقا للسُّخطةِ واستتمامًا للبليَّةِ . والمستحقُّ للسخطةِ إبليسُ والمعطي للنُّظرةِ هو الله[2] .

وقال – في الصفة المشبهة – : والأولى أن يقول فيما ليس بجنس .. إنه إن لم يُلبس فالأولى الإفراد وعدم المطابقة نحو : هم حسنون وجهًا ، وطيّبون عِرضًا ، ويجوز وجوها وأعراضا ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ منه نَفْسًا ﴾[3] وقال عليٌّ عليه السلام : فطِيبُوا عن أَنْفُسِكُم نَفْسًا[4] .. إلخ .

وقد جعلت د/أميرة علي توفيق استشهادَه بكلام عليٍّ دليلًا على تشيُّعه ، وإليه أذهب أيضا ، ولكنها قالت بعد ذلك : إن الأسلوب الذي اتبعه في الإشارة إليه يدل دلالةً واضحة على اعتداله في تشيُّعه ، فهو يسوي بينه وبين غيره من الصحابة رضوانُ الله عليهم أجمعين ، فلا يخصه بالصيغة المتعارَفَة عند الشيعة « عليه السلام » . ثم ذكرتْ أنها لم تعثُر على هذه الصيغة عند الرضي على الرَّغْم من اجتهادها في التتبُّع والتيقُّظ[5] .

---

(١) التحقيق ٣٢٧ .

(٢) التحقيق ٦١٢ .

(٣) النساء ٤ .

(٤) انظر : التحقيق ٧٠٨ .

(٥) الرضي الإستراباذي ١٠٣ ، ١٠٤ .

والحق أن نسخ شرح الرضي كثيرة ، والنسخةُ التي اعتمدَتْ عليها د/أميرة هي المطبوعةُ في إيران سنة ١٢٧٥ هـ ، وهي كما قالت لا يُكْتَب فيها بعد ذكره إلا رضي الله عنه ، ولكن النسخةَ التي جعلتها أصلا لتحقيق هذا الكتاب لم يُذْكَر فيها علي إلا وأردفَه بقوله : عليه السلام . ومعظم المواضع في النسخة المِصرية وهي إحدى النسخ المعتمدة يقول فيها : عليه السلام .

بل إنه حين يذكر عُمَرَ بنَ الخطاب لا يقول : رضي الله عنه ، في نسخةِ الأصل(١) .

ويؤيد ما أظنه من عدم اعتدال الرضي في تشيعه إيرادُه قصةَ الأَعرابي الذي قال :

أقسم بالله أبو حفصٍ عمر ما مَسّها من نقبٍ ولا دَبَر

اغفر له اللَّهُم إن كان فَجَر(٢)

وما فيها من إهانة لعمر لكونه يُقْسِم إنها ليست نقباء ثم يتبين له حِنْثُه في يمينه . والله أعلم بالصواب .

استشهاده بأمثال العرب وأقوالهم :

كان لأمثال العرب وأقوالهم في هذا الشرح نصيبٌ ، وشأن الرضي في الاحتجاج بها شأن غيره ، ممن سبقه من علماء النحو واللغة ، وهذا ليس غريبا إذا علمنا أنهم قعَّدوا قواعدهم بناء على ما سمعوه من كلام العرب .

وقد احتجَّ بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في موضعين :

أحدُهما : في باب التحذير ، وهو قوله : إياي وأن يحذف أحدُكم الأرنب

---

(١) انظر مثلا : التحقيق ١٠٧٦ .

(٢) التحقيق ١٠٩٣ - ١٠٩٤ .

بالعصا ، وليذك لكم الأُسُل والرِّماحُ[1] .

والثاني : في باب الاستثناء : وهو قول عمر في كتابه إلى أبي موسى حين جاءه منه كتابٌ فيه : من أبو موسى ، فكتب إليه : عزمت عليك لَمَّا ضربت كاتِبَك سوطا[2].

واستشهد أيضا بقول عمرو بن معد يكرب لمن شكا إليه المغص : كَذَبَ عليكَ العَسَلَ[3] .

واستشهد بمَثَلٍ قاله عبدُ الملك بن مروان لسعيد بن عمرو بن العاص وهو : أَمَكْرًا وأنت في الحديد[4] .

واستشهد بقول العرب : إذا بلغ الرجلُ الستين فإياه وإيّا الشواب[5] .

وقد بلغ عدد الأمثال والأقوال في القسم الأول ما يربو على ثلاثمائة قول ومثل ، بعضها ورد مرة واحدةً فقط ، وبعضها ورد أكثر من مرة . وهذا يعطينا دلالة واضحة على عناية الرضي بالمسموع عن فصحاء العرب ، والاحتجاج به ، ولذا تجدُه يحتكم إلى هذا المسموع سواء كانَ شعرا أو نثرا ، فيقول مثلا : وجوزَ الكوفيون في السعةِ تقدمَ المستثنى على المستثنى منه والحكمِ مَعًا في نحو : إلا زيدا ضربني القومُ .. والأولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا[6] .

---

(١) التحقيق ٥٧١ .

(٢) التحقيق ٧٩٦ – ٧٩٧ .

(٣) التحقيق ٩٧٩ .

(٤) التحقيق ٣٨٧ .

(٥) التحقيق ٥٧٠ .

(٦) التحقيق ٧٢٧ .

بل اعتدَّ الرضيُّ بالمسموع إذا كان له أكثرُ من رواية ولم يُجِزْ رد أيِّها إذا ثبتتْ جميعًا .

استدل الكوفيون على جواز منع العلَمَ من الصرف لعلة واحدة بقوله :

فما كان حِصْنٌ ولا حابسٌ يفوقان مِرْدَاسَ في مجمع

وأبطله البصريون برواية أبي العباس : يفوقان شَيْخِيَ . قال الرضي : والإنصاف أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها ، وإن كان هناك روايةٌ أخرى[1] .

والأمثلة على احترامه للسماع كثيرة في كتابه هذا .

الشواهد الشعرية :

يأنس علماءُ النحو واللغة بالاحتجاج بالشعر ؛ لما يمتاز به الشعر من ثباتِه في صدور الحفاظ على الصورة التي أُنشِدَ عليها ، والوزنُ والقافيةُ الموحَّدان ساعدا على هذا الحفظ ، وقد ثبت عنايتهم بالسماع من العرب ومجالستِهم ، ونقَلَ الرواة من أشعار العرب شيئًا كثيرا ، ومع ذلك يرى أبو عمرو بن العلاء أنه لم يصلنا مما قالت العرب إلا أقلُّه ، ولو جاءنا وافرا لجاءنا علم وشعر كثير[2] .

وقد ذكرت ما ذكره البغدادي عن طبقات الشعراء ، وأنهم اتفقوا على الاحتجاج بأشعار الجاهليين والمخضرمين ، وأن الصواب الاستشهاد بشعر الإسلاميين دون المولَّدين[3] .

ونرى الرضيَّ يستشهد بأشعار من يطلق عليهم المولَّدون كأبي تمام، والمتنبي

---

(١) التحقيق ١٠٥ .

(٢) طبقات فحول الشعراء ٢٣ .

(٣) صفحة ٦٧ من الدراسة .

وأبي نواس ، وأشجع بن عمرو السلمي ، وابن دُرَيد .

وقد دافع البغدادي عن احتجاج الرضي ببيت أبي نُوَاس :

غير مأسوف على الزمن ينقضي بــالهم والحزن

بقوله : وهو ليس ممن يستشهد بكلامهم ، وإنما أورده الشارح مثالا للمسألة ، ولهذا لم يقل كقوله[1] .

قالت د/أميرة علي توفيق : ودفاعُ البغدادي ضعيفٌ ، وأنا أعتقد أن الرضي كان يقصد الاحتجاج بشعر ذوي الذوق العربي الصحيح ، والحس اللغوي السليم . ذلك أنه أدرك أنهم مورد ثَرِيّ يخصب اللغة ويقيها الذبولَ والجفافَ . ثم إنه يعتقد أن حق المحدَثين في أن يحتج بكلامهم أمرٌ مقرَّر بالطبيعة لا مساغ للنزاع فيه ، وأن من أنكروه لم ينكروه بقول يناقَشُ أو حجةٍ تُقْبَل ، كما أنه يتفق مع ابن جني[2] .. في قوله : إن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب[3] .

وأقول : إن الاحتجاج بأقوال المولدين وضعٌ للشيء في غير موضعه ، وإعطاءٌ للحق غيرَ ذويه ، وإذا أقررنا ذلك فلا بأس بأن نستشهد بقول كل من هَبّ ودبَّ ، سواءٌ كان المستشهد بشعره جاهليا أو عاش في القرن الأول أو الرابع عشر أو ما بعده ، ومن المعلوم أنه زان على الألسنة آثارُ لكنة الأعاجم منذ اختلط بهم العرب ، فدخل في اللسان ما ليس منه ، وشاع اللحن بين المتكلمين ، وما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، لكن لا يصح القياسُ عليه .

---

(١) خزانة الأدب ١/٣٤٦ ، ٣٤٧ .

(٢) الخصائص ١/٣٥٧ نقلا عن أبي عثمان المازني .

(٣) الرضي الإستراباذي ١١٥ ، ١١٦ .

فالأولى – محافظةً على اللغة وصيانةً لها – أن يُحتاط في الأخذ ممن عاش بعد الخمسين والمائة للهجرة أشدَّ احتياط ، ولنسمع منهم ونعجَب بقولهم إذا استحق الإعجاب ، لكن إن خرجوا عن قواعد اللغة فلنحذرْ من اتخاذ كلامهم أصلا نبني عليه قواعدَنا ، أو نقيسُ به مقاييسنا .

بلغ عددُ الأبيات التي استشهد بها الرضيُّ في القسم الأول ثلاثة وسبعين وثلاثمائة بيتٍ نسب منها تسعة وثلاثين بيتا إلى قائليها . ثلاثةٌ لكل من امرىء القيس وذي الرمة وجرير والمتنبي ، واثنان لكل من الفرزدق ، وأبي ذؤيب ورؤبة وحاتم والأعشى وأبي تمام ، وبيت واحد لكل من الكميت وأعشى باهلةَ – وقد اكتفى بقوله : قال الأعشى ، ومعلومٌ أن الأعشى إذا أُطْلِق انصرف الذهن إلى صناجة العرب ميمون بن قيس – والخنساء ، والراعي ، ولَبيد ، والحُطَيئة ، والأحوص ، والنابغة ، وحسان ، والشمّاخ ، وابن ميادة ، والخِرنِق ، والمِرَار الأسدي ، وأبي طالب ، والعجّاج .

والأبيات مجهولة القائل بلغت سبعة وأربعين بيتا وهو عددٌ لا يستهان به ، وعلى الرغم مما بذلته من جهود في سبيل معرفة قائليها فإني لم أستطع ، وكثير من هذه الأبيات لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب النحو ، ولعل ذلك لأن النحاةَ يَنْقُل بعضهم عن بعض ، وإذا رأوا الشاهد عند من يثقون به لم يهتموا بِعَزْوه إلى قائله .

قال البغدادي ، بعد أن أورد كلاما لابن النحاس يردُّ به على الكوفيين استشهادَهم بقوله :

ولكنني من حبها لعميدُ

قال : ويؤخذ من هذا أن الشاهد المجهولَ قائلُه وتتمتُه إن صدَرَ من ثقة يُعْتَمَد عليه قُبِل ، وإلا فلا ، ولهذا كانت أبيات سيبويه أصحَّ الشواهد ، اعتمد

عليها خلفٌ بعد سلف ، مع أن فيها أبياتا عديدة جهل قائلوها ، وما عيبَ بها ناقلوها ، وقد خَرَجَ كتابه إلى الناس والعلماء كثير ، والعنايةُ بالعلم وتهذيبِه وكيدةٌ ، ونُظِرَ فيه وفُتِّشَ ، فما طعن أحد من المتقدمين عليه ، ولا ادّعى أنه أتى بشعر منكَر[1] .

وأذكر هنا أرقام الشواهد التي لم أعثر على قائليها ، وعسى أن يأتي الله بمن يستطيعُ أن يدلّنا عليها ويرشدنا إليها :

١٣ - ١٤ - ١٨ - ٢٥ - ٢٩ - ٣٣ - ٥٧ - ٧٥ - ٧٧ - ٨٢ - ٨٣ - ٩٣ - ٩٨ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣١ - ١٣٩ - ١٤٤ - ١٤٧ - ١٥١ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ٢٠٨ - ٢١٣ - ٢٤٥ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٥ - ٢٦١ - ٢٧١ - ٢٧٥ - ٢٧٩ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٣١٣ - ٣١٨ - ٣٤٠ - ٣٤٥ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٦ - ٣٥٩ - ٣٦٣ - ٣٦٧ - ٣٧٢ - .

وأشير هنا إلى أني التزمت ترقيم البغدادي للشواهد في خزانته رغبةً مني في تسهيل اطلاع من يريد المزيدَ من المعرفة ؛ ذلك لأن البغدادي يطيل الحديث عن الشواهد وما يتعلق بها . ومن أجل هذا فستجد في الصفحة ٣٤٥ من التحقيق تخريجَ البيت رقم ١٧٥ وهو قوله :

أستغفرُ اللهَ ذنْبًا لست مُحْصِيَه ... ربَّ العباد إليه الوجهُ والعملُ

مع أن رقم البيت الذي قبله ٨١ ولكن البغداديَّ لم يُخَرِّجه عند أول ذكره ، وأحببت أن أخرجه هناك .

والبيت الذي لا يُخَرِّجُه البغدادي في خزانته أَدَعُه بلا رقم ، ومن ذلك قوله :

---

(١) خزانة الأدب ١/١٦ ، ١٧ .

والله لولا أن تَحُشَّ الطُّبَّخُ   بي الجَحِيمَ حيث لا مُسْتَصْرِخُ[1]

وقوله :

يا ليت زَوْجَكِ قَدْ غَدَا   مُتَقَلِّدًا سيفًا ورُمْحا[2]

وقوله :

ستقرع منها سِنَّ خَزْيَانَ نَادِمِ   إذا اليومُ ضَمَّ النَّاكِثِينَ العَصَبْصَبُ[3]

وسبب عدم تخريج البغدادي للأول منها أن الرضيّ لم يورد إلا قوله : لا مستصرخ ، والحقيقة أن هذه ليست عادة البغدادي .

أما البيت الثاني والثالث فليسا في النسخة التي أعتمد عليها .

« بعض أمور تتعلق بالشواهد الشعرية »

نسب البغدادي في الخزانة ٤/ ٤١٩ إلى الأنباري في الإنصاف أنه يقول : إن قوله :

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ   زَجَّ القلوصَ أبي مَزَادَة[4]

لبعض المدنيين المولدين ، ولم أجد هذا الكلام في الإنصاف عند رده على استشهاد الكوفيين بالبيت .

قول الشاعر :

أفي الولائم أولادًا لِوَاحدةٍ   وفي العيادة أولادًا لعَلَّاتِ

بيتٌ مجهولُ القائل ، ولكن نسبه محققُ شرح الكافية الشافية صفحة ٧٦٦

---

(١) التحقيق ٣٤١ .

(٢) التحقيق ١٠٢٨ .

(٣) التحقيق ١٠١٦ .

(٤) التحقيق ٩٤١ .

إلى هند بنت عُتْبَةَ وخرَّجَهُ تخريجا ليس له ، وإنما هو لقولها :

أَفِي السلمِ أَعْيَارًا جفَاءوغِلظَةً وفي الحرب أشْبَاهَ النساءالعوارِكِ[1]

قول الشاعر :

يبكيك ناءٍ بعيدُ الدار مغتربٌ ياللكهول وللشُّبانِ للعــجب[2]

قال عنه البغدادي في الخزانة ٢/١٥٤ : هذا البيت من شواهد جُمَل الزجَّاجي وغيرِه ولم ينسبه أحدٌ إلى قائله .

وقد وجدته مع ما ينسب إلى عمرو بن معد يكرب في ديوانه صفحة ١٨٥ .

قول الشاعر :

وكأنه لَهِقُ السَّراة كأَنَّهُ ما حاجِبَيه معينٌ بِسَوادِ[3]

قال البغدادي في الخزانة ٥/١٩٩ : وهذا البيت من أبيات سيبويه التي لم يعرف لها قائل .

أقول : وجدت البيت في الصبح المنير في شعر أبي بصير صفحة ٢٤٠ منسوبا إلى الأعشى .

عدد الشعراء الذين استشهد الرضي ببعض شعرهم ثمانيةٌ وأربعون ومائةُ شاعر .

---

(١) التحقيق ٦٨٤ .

(٢) التحقيق ٤١٦ .

(٣) التحقيق ١٠٨٩ .



الفصل الخامس
موقف الرضي من ابن الحاجب

اتسم موقفه من ابن الحاجب فيما حققته بالحدة والصرامة ، وقد سجلت مآخذه على ابن الحاجب فبلغت تسعين مأخَذًا ، بعضها يتعلق بالحدود في الكافية ، وبعضها مآخذ عليه في شرحه للكافية ، وفي شرحه للمفصل ، وعددتُ المواضع التي أيدَ فيها ابنَ الحاجب فلم تتجاوز ستةَ مواضع ، وكان في بعض الأحيان يَعْمِد إلى كلام ابن الحاجب فينقله في هذا الشرح ، فإن وجد عليه اعتراضا ذكر اسمه وردَّ عليه ، وإن لم يجد ترك نسبةَ الرأي إليه . ولعل لتعاصرهما دورا في ذلك ، والمعاصرةُ - كما يقولون - حجابٌ ، وقد يكون لاختلافهما في كون أحدِهما سُنِّيًّا والآخرِ شيعيًّا اليدُ الطولى في ذلك .

مع أن مآخذه التي أخذها عليه ليست كلُّها صوابا ولها - كما أرى - توجيه .

ولنأخذ أمثلة من هذه المواقف . فمن تأييده له :

١ - عرّف ابنُ الحاجب المعرَب بأنه : المركب الذي لم يشبه مبنى الأصل ، ثم جعل اختلافَ آخرِ المعرب حكمًا من أحكامه ، فقال الرضي : هذا الذي جعله المصنفُ بعد تمام حد المعرب حكما من أحكامه لازمًا له ، جعله النحاةُ حدَّ المعرب فقالوا : ما يختلف آخره باختلاف العامل ، قال المصنفُ - وهو الحق - يلزم منه الدور[1] .. إلخ .

---

(١) التحقيق ٤٢ .

٢ – وقال الرضي : واعلم أن مذهبَ النحاةِ أن بابَ غلامي مبني لإضافته إلى المبني ، وخالفهم المصنفُ – كما رأيت – لأنه عده من قسم المعرب المقدر إعرابه ، وهو الحق ، بدليلِ إعراب نحو : « غلامُه وغلامُك وغلاماي » ومن أين لهم أن الإضافة إلى المبني – مطلقا – سببُ البناء[1] .

٣ – لمّا ذكر الرضي المواضعَ المختلفَ فيها في باب الترخيم قال : فمنها اسمٌ أزال الترخيمُ سبب حذفِ حرفِ لينٍ منه ، قال الجمهور في ترخيم نحو : أعلون وقاضون – على هذه اللغة – يا أعلَى ويا قاضِي ... وقال المصنف – ونعم ما قال – لو قيل يا أعلَ ويا قاضٍ في هذه اللغة لم يَبْعُدْ[2] .

٤ – اشترط جمهور النحاة الاشتقاقَ في الحال ، وإن وجدوا الحال جامدا تكلفوا رده بالتأويل إلى المشتق ..

قال الرضي : قال المصنف – وهو الحق – لا حاجة إلى هذا التكلف لأن الحال هو المبين للهيئة – كما ذكره في حده – فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصلَ فيه المطلوبُ من الحال ، فلا يُتَكَلَّفُ تأويلُه بالمشتق .

وكذا رد عليهم في اشتراط اشتقاق الصفة[3] .

أما ما أخذه الرضيُّ على ابن الحاجب فأنواع :

منها أنه كان يأخذُ عليه نُقصانَه لبعضِ الحدود :

قال ابن الحاجب : الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد[4] .

قال الرضي : كان على المصنف أن يقول كلمتين أو أكثر[5] .

ومنها نقضُه لبعض آرائه :

---

(١) التحقيق ٩٥ .

(٢) التحقيق ٤٨٧ .

(٣) التحقيق ٦٦٢ –٦٦٣ .

(٤) التحقيق ١٦ .

(٥) التحقيق ١٧ .

قال ابن الحاجب : الرفع علم الفاعلية[1] .

وقال الرضي : الأولى أن يقال : الرفعِ علمُ كون الاسم عمدةَ الكلام[1] .

وقال أيضا : وليس صرفُ نحو : « أجـ ـل » لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقًا – كما أشار إليه المصنف[2] – .

ومنها نقده لترتيب الرضي لموضوعات كافيته :

قال الرضي : وكان ترتيبُ الكلام يقتضي أن يذكر المصنفُ ههنا المواضعَ التي يجب فيها تقديمُ المبتدأ ، والمواضعَ التي يجب فيها تأخيرُه ثم يذكَر المواضع التي يصحُّ فيها تنكيرُ المبتدأ[3] .

وأحيانا يهجم على ابن الحاجب هجومًا لا مبرر له :

– عَرَّفَ ابنُ الحاجب المنادى ، وقال الرضي بعد شرح التعريف : وقد تصلَّف المصنفُ بهذا الحد ، وقال : إن الزمخشريَّ لم يحدّ المنادي لإشكاله .. إلخ . ثم قال : والظاهرُ أن جار الله لم يحدّه لظهوره لا لإشكاله[4] .. إلخ .

– استدل ابن الحاجب على امتناع عمل اسم الإشارة في أول الحالَين – يعني نحو هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا – بأن المبتدأ إذا تقيد بحال لم يتقيد الخبر بالحال .

قال الرضي : وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف ، أما أولا .. إلخ[5] .

---

(١) التحقيق ٦١ .

(٢) التحقيق ١٣٦ .

(٣) التحقيق ٢٥٨ .

(٤) التحقيق ٤٠٦ .

(٥) التحقيق ٦٦٦

- قال ابنُ الحاجب : لا يجوز إضافةُ الصفة إلى الموصوف؛ لأن توافقهما في الإعراب واجبٌ .

وقال الرضي : وليس بشيء ؛ لأن ذلك إنما يكون إذا بقيا على حالهما ، فأما مع طلب التخفيف فلا نُسَلِّم له[1] .

ومن ذلك رده لما نقل ابن الحاجب عن النحاة .

قال الرضي : وليس الأمر كما زَعَمَه المصنفُ من قوله : يجيزه بعض الكوفيين مطلقا فإنَّ كُلَّهُم أطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا[2] .

قال ذلك رادًّا على ابن الحاجب ، نقله عن الكوفيين إجازة العطف على معمولي عاملَين مطلقا[3] .

على أن الرضي لم يكن محقا في جميع مآخذه على ابن الحاجب ، ومما أراه أخطأ فيه قولُه :

وكان عليه أن يذكر ههنا « هذان واللذان » - يعني مع الملحق بالمثنى - لأن ظاهرَ مذهبه - كما ذكر في شرح المفصل - أنها صِيَغٌ موضوعة للمثنى غيرُ مبنية على الواحد .

أقول : كلام ابن الحاجب في شرح المفصل[4] يدل على أنهما مبنيان ، وهو الآن في قسم المعربات فلذا لم يذكرهما[5] .

والرضي قد ينقل من ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل أو في شرحه لكافيته ولا يشير إليه ، لأنه لا اعتراض له على ما يقول ، ومن ذلك :

---

(١) التحقيق ٩٢٣ .

(٢) التحقيق ١٠٣٤ .

(٣) شرح ابن الحاجب لكافيته ٥٩ .

(٤) ٤٧٩/١ .

(٥) التحقيق ٧٨ .

١ - حديث ابن الحاجب في شرح المفصل وحديث الرضي في هذا الشرح عن نحو : ضربي زيدًا قائما ليسا ببعيدين عن بعضهما ومع ذلك لم يذكُره الرضيُّ[1] .

٢ - قال الرضي : وشرط بعضهم أن يكون معمولُ الفعل الذي يصاحبه المفعولُ معه فاعلًا كما في سرت وزيدا ... ثم قال : وينتقض ما قاله بنحو : حسبك وزيدا درهم ، فإن الكاف مفعولٌ - في المعنى - إذ المعنى يكفيك[2] .

وقال ابنُ الحاجب : ومن قال : إنه مشارك لفاعلٍ فإنه توهم اختصاصَ المفعول معه بذلك ... ويُضْعِفُه إطباقهم على أن زيدا في : حسبك وزيدا درهم ، مفعول معه ، والمعنى كفاك وزيدا درهم[3] .

والنصّان - كما ترى - متقاربان و لم يشر الرضيُّ إلى ابن الحاجب .

٣ - قال الرضي - بعد ذكر أقوالهم في العامل في البدل والمعطوف : وفائدةُ الخلاف في هذا كله جوازُ الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال : العامل في الثاني غيرُ الأول ، وامتناعُه عند من قال : العامل فيهما هو الأول[4] .

وقد أشار ابن الحاجب لهذه الفائدة فقال :

وقد أُخِذَ من هذا الخلاف صحةُ الوقف على المتبوع على قول من قال بتقدير عاملٍ مثلِ الأول .. وأكثرُ الناس على أنه لا يجوز الوقفُ على المتبوع دون تابعه[5] .

---

(١) انظر : التحقيق ٣١٧ - ٣٢٦ ، وإيضاح ابن الحاجب للمفصل ١/١٩٦ - ٢٠٠ .

(٢) التحقيق ٦١٨ .

(٣) شرحه لكافيته ٣٩ .

(٤) التحقيق ٩٦٦ . .

(٥) إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١/٤٣٥ .

٤ – ومن أعجب العجب سطو الرضي على عبارة ابن الحاجب في باب الاستثناء ، حيث أوردا جميعا أن الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته ، وذكرا ما يمكن أن يؤول عليه الكلام ، ونسبا إلى القاضي قوله : إن المستثنى والمستثنى منه وآلة الاستثناء بمنزلة اسم واحد(١) .

وقال ابن الحاجب في شرحه لكافيته : والمذهب الثالث ، وهو المستقيم المندفع عنه الإشكالات ما فروا منه وما لزمهم أن المستثنى مراد به الجميع(٢) .

وقال الرضي : وقال آخرون – وهو الصحيح المندفع عنه الإشكالات كلها ما فروا منه وما لزمهم – إن المستثنى داخل في المستثنى منه(٣) .

ومع هذا لا يذكر ابنَ الحاجب ولا يشير إليه .

ومما يدلُّ على حرص الرضيّ على الاعتراض على ابن الحاجب ، قصدًا للاعتراض ليس إلا اعتراضُه عليه في حدِّه للتمييز ، ثم يقف بعد هذا مكتوفَ اليدين فلا يورد لنا تعريفًا يصحِّح به خطأ ابن الحاجب(٤) .

---

(١) انظر : التحقيق ٧١٩ وما بعدها ، وإيضاح ابن الحاجب للمفصل ١/٣٥٩ ، ٣٦٠ .
(٢) شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٤ .
(٣) التحقيق ٧١٩ .
(٤) التحقيق ٦٩١ .

الفصل السادس
نظرة تقويمية للكتاب

الرضي كغيره من العلماء يصيب ويخطىء ، ويُحْسِنُ ويسيء ، وهذا شأن البشر ، وإذا نظرنا للكتاب الذي بين أيدينا لنحكم عليه ، فإن من الحق أن نعطيه ما يستحق ، ونذكرَ حسناته كما نذكر مآخذنا عليه ؛ لأن هذا هو النقد القويم ، ولا يقتصر النقدُ على ذكر الأخطاء .

ولنبدأ بذكر المحاسن :

إن من أول ما يذكر له فيشكر ، أنه جمع لنا في هذا الكتاب الكثيـر الكثير من المسائل النحوية وآراء النحاة بدءا بأبي عمرو بن العلاء وانتهاء بمعاصريه كابن مالك وابن عصفور .

ثم إن طريقته في عرض المسائل وبسطِها بسطًا تاما وذكر ما يتعلق بها وما يتفرع عنها طريقةٌ جدُّ حَسَنَةٍ .

ومن أمثلة هذا البسط والاستيعاب جمعُه لما يمتنع أن يعمل ما بعده فيما قبله في مكان واحد ، وذلك عند حديثه عما يجب رفعه في باب الاشتغال[1] .

ومما أجاده وأحسنَ تعليلَه خلوُّ الجملةِ المعطوفة على الصلة من الضمير في نحو : الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ ، فيقول :

والذي يقوى عندي أن الجملةَ التي يلزمها الضمير - كخبر المبتدأ والصفةِ

---

(١) التحقيق ٥٢١ وما بعدها .

والصلةِ – إذا عطفت عليها جملةً أخرى متعلقةً بالمعطوف عليها معنى – بكون مضمونِها بعدَ مضمون الأولى متراخيا أولا أو بغير ذلك – جاز تجردُ إحدى الجملتين عن الضمير الرابط ، اكتفاءً بما في أختها التي هي قرينتُها وكجزئِها ، سواءٌ كان مضمون الأولى سببًا لمضمون الثانية – كما في مسألة الذباب – أولا كما تقول ... الذي جاء فغربت الشمس زيدٌ .. وتقول : .. التي جاء زيدٌ فغربت الشّمْسُ[1] .

ومما يعد له من الحسنات ما سبق إليه من آراء :

فمن ذلك : تعريفُه المفعولَ به بأنه : ما يصح أن يعبَّر عنه باسمِ مفعول غير مُقَيَّد ، مصوغ من عامله المثبت أو المجعول مثبتا[2] .

ومنه تعليله لجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في نحو : ياتيم تيم عدي على رأي سيبويه ، بأنه لتكرار الأول بلفظه ، فكأن الثاني هو الأول وكأنه لا فصل[3] .

ومنه تعليلُه لجواز نحو : يا أبتا ويا أمّتا بأنه جمع بين عوضين بخلاف يا أبتي ويا أمتي فإنه جمعٌ بين العِوض والمعوض[4] .

ومنه : حديثُه عن الضمير الذي يشتغل به المفسِّر الواقع بعد إلا ، وكون هذا المشتغَل به ضميرين مرفوعا ومنصوبا ، أو ضميرا ومتعلّقا به ، أو متعلِّقَين بضميرَين مختلفَين رفعا ونصبا ، وتفصيل الحديث عن تقدير كلّ مسألة من هذه المسائل ، وعن تسليط الفعل على الاسم المتقدّم . كل هذا حديث جديد لم أعثر عليه عند غيره ممن سبقه[5] .

---

(١) التحقيق ١٠٣١ – ١٠٣٢ .
(٢) التحقيق ٣٩١ .
(٣) التحقيق ٤٦١ .
(٤) التحقيق ٤٦٨ .
(٥) التحقيق ص ٥٦٤ – ٥٦٧ .

ومنه : تجويزُه لتقدم المفعول معه على عامله إذا تأخر عن المصاحب ، وتعليلُه ذلك بأنه مع واو العطف – الذي هو الأصل جائز[1] .

لعل الرضي سبق إلى القول بأن « علما » في نحو : أنت الرجل علما تمييز محول عن الفاعل[2] .

وقد انفرد الرضي بآراء خاصةٍ أذكر منها :

١ – قوله بجواز نيابة المفعول الثاني عن الفاعل ، معرفة كان أو نكرة ، واللبس مرتفع مع إلزام كلٍّ منهما مركزه[3] .

٢ – قوله : إن نيابة ثاني مفعولي أعلمت عن الفاعل أولى – من حيث القياس – من نيابة ثالثها ، كما كان قيام أول مفعولي علمت أولى[4] .

٣ – قوله : بجواز كون « حقا » في نحو : زيد قائم حقا ، منتصبا بالجملة السابقة عليه ، وهي زيد قائم ، يعني عن تمام الجملة .

٤ – قوله في التحذير والإغراء : إن الواو في نحو : إياك والأسد ، وشأنك والحج ، لا يمتنع أن يُدَّعى أن تكون بمعنى مع[5] .

٥ – يرى ابن الحاجب في نحو : ما لزيد وعمرو وجوب العطف[6] .

ويرى الجمهور أنه مختار ، وقال الرضي : والأولى أن يقال : إنْ قصد النصُّ على المصاحبة وجب النصبُ وإلا فلا[7] .

---

(١) التحقيق ٦٣٠ .

(٢) التحقيق ٦٧٠ .

(٣) التحقيق ٢٤١ .

(٤) التحقيق ٢٤٣ .

(٥) التحقيق ٥٧٧ .

(٦) شرحه لكافيته ٣٩ .

(٧) التحقيق ٦٢٥ .

٦ – قوله : ولا يمتنع دعوى كون لات هي لا التبرئة ، ويقويه لزومُ تنكير ما أضيف حينٌ إليه ، فإذا انتصب حينٌ بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول ، وإذا ارتفع فالاسم محذوف ، أي لات حين حين مناص[1] .

٧ – إجازته إضافة العلم مع بقاء تعريفه ، وقوله : لا منع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا[2] .

هذا ولابد من الإشارة قبل الانتهاء من الحديث عما سبق إليه وما انفرد به إلى أن ذلك كلّه حَسْبَ ما اطلعت عليه من كتب النحو ، وأنه لا مانع من أن يكون مسبوقا إلى رأي مما أثبتُّه أو مشارَكا فيه ولكنني لم أطلع على ذلك .

المآخذ :

قسمت هذه المآخذ إلى ثلاثة أقسام :

أ – مآخذ عامة .

ب – أخطاء في نسبة بعض الآراء إلى أصحابها .

جـ – تناقضات .

أولا/المآخذ العامة مرتَّبَةً حسب ورودِها في الجزء المحقق من الشرح :

١ – ادعى أن اضْرِبْ مأخوذٌ من تضرب بالاتفاق[3] ، مع أن هذا الرأي للكوفيين وحدَهم ، وقد ردَّه الأنباري في أسرار العربية[4] .

٢ – نقل خلافا بين النحاة في النقل عن سيبويهِ والأخفش في دخول الفاءِ في خبر إن ، و لم يبيِّن الصحيحَ من هذه النقول[5] .

---

(١) التحقيق ٨٧٠ .

(٢) التحقيق ٨٨٢ .

(٣) التحقيق ١٨ .

(٤) صفحة ٣١٨ – ٣٢٠ .

(٥) التحقيق ٣١٠ .

٣ - ادعى أنه لم يرد خبرُ لا العاملةِ عملَ ليس منصوبا في شيء من كلامهم . والصواب أنه ورد . ومن ذلك :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

وقول النابغة الجعدي :

وحلت سوادَ القلب لا أنا مبتغٍ سواها ولا عن حبِّها متراخيا[١]

٤ - نقل أن غير سيبويه يجيز في نحو : اسحارَّ مرخما الكسرَ أيضًا للساكنين[٢] .

وقد بحثت كثيرا و لم أجد من أجاز هذا غير ابنِ الحاجب[٣] .

٥ - ادعى أن الفعل لا يرفعُ ما قبله باتفاق جميع النحاة[٤] .

والحق أن الكوفيين أجازوا في نحو قول الله تعالى : ﴿ وإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ من بَعْلِها نُشُوزًا .. ﴾[٥] وفي : ﴿ وإنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[٦] أن يكون امرأةٌ وأحدٌ مرفوعَين بالفعل المذكور كما نقل عنهم ذلك الأنباريُّ في الإنصاف[٧] وابنُ هشام في المغني[٨] .

٦ - ادعى عدمَ الخلاف في نصب نحو : مِيل وفَرسَخ على الظرفية[٩] .

ونقل صاحبُ الهمع أن السهيليَّ يزعُم أن انتصابَ هذا النوع انتصابُ

---

(١) التحقيق ٣٤١ .

(٢) التحقيق ٤٨٨ .

(٣) الإيضاح لابن الحاجب ٣٠١/١ .

(٤) التحقيق ٥٢٠ .

(٥) النساء ١٢٨ .

(٦) التوبة ٦ .

(٧) صفحة ٦١٥ - ٦٢٠ .

(٨) صفحة ٧٥٧ .

(٩) التحقيق ٤١٥ - ٤١٦ .

المصادر ، لا انتصابُ الظروفِ ، لأنه لا يُقَدَّرُ بفي[1] .

٧ – جعل قول الشاعر :

مها مِهًا وخُرُوقًا لا أنيسَ بها   إلا الضوابحَ والأصداءَ والبُومَا

مثلَ : لا أحَدَ فِيها إلا زيدًا[2] .

والحق أن الاستثناء في البيت مُنقطع بخلاف المثال فإنه متّصل .

ثانيا/أخطاؤه في نسبة بعض الآراء إلى أصحابها ، مرتبةً حَسَبَ تاريخ وفَيَات قائليها :

أ – سيبويه :

١ – نسب إليه الحزمَ بامتناع صرف نحو هِنْد عَلَمًا لمؤنث[3] .

والحق أن سيبويه خيَّر في الصرف وعدمه ، واختار ترك الصرف[4] .

٢ – قال الرضي : وظاهر كلام سيبويه أن المصدر – يعني في نحو : له صوتٌ صوتَ حمار – منصوب بقوله : له صوت لا بفعل مقدّر[5] .

وصرح سيبويه في الكتاب بخلاف هذا فقال : ويدلك على أنك إذا قلت : فإذا له صوتٌ صوتَ حمار ، فقد أضمرتَ فعلا بعد « له صوت » وصوتَ حمار انتصب على أنه مثال أو حال يُخَرّج عليه الفعل ، لأنك إذا أظهرت الفعلَ الذي لا يكون المصدَرُ بدلا منه احتجت إلى فعل آخر تُضْمِره[6] .

---

(١) الهمع ١/١٩٩ .
(٢) التحقيق ٧٦٢ .
(٣) التحقيق ١٤١ .
(٤) الكتاب ٢/٢١ .
(٥) التحقيق ٣٧١ .
(٦) الكتاب ١/١٧٩ .

٣ – قال الرضي : وأما إذا لم يكن المصدرُ للتشبيه ، وجاء موصوفا ، نحو : فإذا له صوتٌ صوتٌ حسن ، فقال سيبويه : يجب رفعُه على أحد وجهين[١] .. إلخ .

وسيبويه لم يوجب رفعَه بل قال : هذا باب ما يُختارُ فيه الرفع إذا ذكرت المصدرَ الذي يكون علاجا .

وذلك إذا كان الآخِرُ هو الأولُ ، وذلك نحو قولك : له صوت صوت حسن[٢] .

٤ – نسب إليه أن مما يلزمه الظرفيةُ عنده صفة زمانٍ أقيمت مُقامهَ[٣] .

والحق أن سيبويه لم يوجبه بل اختاره ، قال في الكتاب[٤] : ومما يختار فيه أن يكون ظرفا ، ويقبح أن يكون غيرَ ظرف ، صفةُ الأحيان تقول : سير عليه طويلا ، وسير عليه حديثا .. إلخ .

٥ – قال الرضي : ما أرى عطفَ البيان إلا البدل – كما هو ظاهر مذهب سيبويه[٥] .

والحق أن هذا لا يظهر من كلام سيبويه ، فقد ذكر سيبويه في كتابه أمثلةً لعطف البيان وأحيانا يكتفي بكلمة عطف ، وأحيانا يقول عطف البيان[٦] . وقال سيبويه بعد ذكر بيت رؤبة : يا نصر نصرا نصرا[٧] وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل نصرا عطف البيان ونصبه .

---

(١) التحقيق ٣٧٤ .
(٢) الكتاب ١/١٨٢ .
(٣) التحقيق ٥٩٩ .
(٤) الكتاب ١/١١٦ .
(٥) التحقيق ١٠٧٣ – ١٠٧٤ .
(٦) الكتاب ١/٣٠٤ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ .
(٧) الكتاب ١/٣٠٥ .

ب – يونس :

نقل أن الوزنَ المشتركَ فيه بين الاسم والفعل بحيث لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثِّر في منع الاسم الصرفَ مطلقا خلافا ليونس ، فإنه اعتبر وزن الفعل مطلقا ، سواء غلب على الفعل أو لم يغلب[1] .

ونقل عنه سيبويه خلافَ هذا قال : زعم يونس أنك إذا سميت رجلا بضارِبْ من قولك : ضارِبْ وأنت تأمر فهو مصروف ، وكذلك إن سميته ضَارَبَ وكذلك ضَرَبَ ، وهو قول أبي عمرو والخليل[2] .

قلت : هذا عكس ما نقله عنه الرضي .

جـ – هشام بن معاوية الضرير :

لا أستطيع الجزم في هذه المسألة بأن الرضيَّ مخطئ أو مصيب ؛ لأن الضرير لم يترك لنا مؤلفاتٍ يمكن أن نأخذ منها الصحيحَ في نسبة المسائل إليه .

نقل عنه الرضي أن ناصب الفضلات هو الفاعل[3] .

ونقل عنه الأنباري قوله : ونصَّ هشامُ بن معاويةَ صاحبُ الكسائي على أنك إذا قلت : ظننت زيدا قائما تنصب زيدا بالتاء وقائمًا بالظن[4] .

د – الأخفش سعيد بن مسعدة :

١ – قال الرضي : وكان سعيد بن مسعدة الأخفش يصرف نحو مساجد علما[5] .

---

(١) التحقيق ١٨٢ .
(٢) الكتاب ٧/٢ .
(٣) التحقيق ٥٣ .
(٤) الإنصاف ٧٨ ، ٧٩ .
(٥) التحقيق ١٥٩ .

كلام الأخفش في معاني القرآن خلاف ما ذكره عنه الرضي ، فقد قال عند تفسير قوله تعالى : ﴿ لقد نَصَرَكُمُ اللهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ﴾[1] : إن مواطن لا تنصرف ، وكذلك كلُّ جمعٍ ثالثُ حروفِه ألفٌ وبعد الألف حرف ثقيل أو اثنان خفيفان فصاعدا ، فهو لا ينصرف في المعرفة ولا في النكرة[2] .

ونقل المبرد عن الأخفش أنه كان يصرف نَحْوَ ذلك في النكرةِ[3] .

٢ - نسب الرضي إليه أنه يقول : إن نصبَ المفعول معه منقول عن الواو ؛ لأن نصبه عنده نصبُ الظروف[4] .

وسبق أن نسب هذا الرأي إلى السيرافي[5] ، وهو مثبت على هامش كتاب سيبويه[6] .

وقد صرَّحَ بنسبته إلى الأخفش أبو الفتح بن جني[7] .

٣ - نسب الرضي إلى الأخفش أنه يجيز زيادةَ الفاء في جميع خبر المبتدأ[8] ، وهو تابع لكثير من النحاة كابن جني[9] ، وابن مالك[10] ، وعبد القاهر[11] ، وابن يعيش[12] .

والأخفش حين ذكر ذلك في معاني القرآن قال : وزعموا أنهم يقولون :

---

(١) التوبة ٢٥ .

(٢) معاني القرآن ٣٢٨ .

(٣) المقتضب ٢٤٥/٣ .

(٤) التحقيق ٦٢٠ .

(٥) التحقيق ٣٢٦ .

(٦) ١٥٠/١ .

(٧) سر الصناعة ١٤٤ .

(٨) التحقيق ٣٠٧ .

(٩) سر الصناعة ٢٦١ .

(١٠) شرح الكافية الشافية ٣٧٨/١ .

(١١) المقتصد ٣١٣/١ .

(١٢) شرح المفصل ١٠٠/١ .

أخوك فوجد ، بل أخوك فجهد ، يريدون أخوك وجد ، و : بل أخوك جهد ، فيزيدون الفاء[1] .

وذكر الرضي أن الأخفش ينشد شاهدا على ذلك :

وقائلةٍ خولانُ فانكح فَتَاتَهم وأُكْرُومَةُ الحيَّينِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا[2]

مع أن الأخفش حين ذكر البيت قال بعده : فكأنه قال : هؤلاء خولان ، كما تقول : الهلالُ فانظر إليه ، أي هذا الهلال فانظر إليه .

فليس الأخفش – كما أرى – يُجِيزُ زيادةَ الفاء مطلقا ، بل يكتفي بما ورد عن العرب ، وتقديره في البيت هو تقدير سيبويه[3] .

٤ – قال الرضي[4] : وأجاز الأخفشُ وصفَ النكرة الموصوفة بالمعرفة قال : ﴿ الأَوْلَيَانِ ﴾[5] صفة ﴿ آخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا ﴾[5] .

ولم يذكر الأخفش في معاني القرآن إلا أن « الأوليان » بدلٌ . قال : لأنه حين قال بـ ﴿ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ﴾ كأنه قَدْ حَدَّهُما ، حتى صارا كالمعرفة في المعنى ، فقال : الأوليان : فأجْرَى المعرفةَ عليهما بَدَلا[6] .

٥ – نسب إليه أنه يجيز نحو : اختصم الزيدان كلاهما[7] .

والمراجع التي بين يدي تنسب إليه المنعَ[8] .

---

(١) معاني القرآن ١٢٥ .
(٢) التحقيق ٣٠٨ .
(٣) انظر : الكتاب ٦٥/١ .
(٤) التحقيق ٩٩٢ .
(٥) المائدة ١٠٧ .
(٦) معاني القرآن للأخفش ٢٦٦/١ .
(٧) التحقيق ١٠٦٦ .
(٨) انظر : المقتضب ٢٤٢/٣ ، ٢٤٣ ، والتسهيل ١٦٤ ، والتصريح ١٢٣/٢ .

هـ - المبرد :

حظي المبردُ بأكبر قدر من الأخطاء في النسبة إليه ، والحق أن الخطأ في نسبة هذه الآراء إليه ليس مختصا بالرضي ، بل يشاركه في كثير من هذه النقول كثيرٌ من النحاة ، ولهذا في رأيي سبب واحد ، وهو أن يكون المبرد يقول في المسألة قولا فينقله النحاةُ عنه ثم يرجع عنه ، ويكتفي النحاة بالقول الذي كتبوه عنه ، ولا يسجلون رجوعَه عنه ، والله أعلم . ومما أخطأ الرضي في نسبته إليه :

١ - نسبَ إليه أنه يجزم بامتناع صرف نحو هند إذ سمي به مؤنث[١] . والمبرد لم يجزم به بل خير بين الصرف والمنع[٢] .

٢ - نسب إليه أن التنوين في جوارٍ عِوضٌ من حركة الياء[٣] .

والذي في المقتضب[٤] أن التنوين عِوضٌ مما حذف منه .

٣ - نسب إليه القولَ بأن نباتا من قوله تعالى : ﴿ والله أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾[٥] منصوبٌ بالفعلِ الظَّاهرِ[٦] .

ونسبه إليه أيضا ابنُ يعيش[٧] والسيوطيُّ[٨] .

والظاهر أن الذي يراه المبردُ أنه منصوب بفعل مقدر كما قال سيبويه .

قال المبرد : واعلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يُحْمَلَ مصدرُ أحدهما على الآخر ، لأن الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبُه ، قال

(١) التحقيق ١٤١ .
(٢) المقتضب ٣/٣٥١ .
(٣) التحقيق ١٦٤ .
(٤) ١/١٤٣ .
(٥) نوح ١٧ .
(٦) التحقيق ٣٥٢ .
(٧) شرح المفصل ١/١١٢ .
(٨) الهمع ١/١٨٧ .

الله عز وجل : ﴿ تَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾[1] لأن تَبَتَّلْ وبَتِّلْ بِمَعْنًى واحدٍ[2] .

٤ – نسب إليه أنه يُجِيزُ نصب المنادى على حرف النداء ؛ لسدِّه مسدَّ الفعل[3] .

وقال المبرد : اعلم أنك إذا دعوتَ مضافًا نصبتَه ، وانتصابُه على الفعل المتروك إظهارُه ، وذلك قولك : يا عبدَ الله ؛ لأن يا بدل من قولك : أدعو عبد الله وأريد ؛ لأنك تخبر أنك تفعلُ ، ولكنْ بها وَقَعَ أنك قد أوقعت فعلا[4] .

٥ – للمبرد في نحو : ياتيم تيم عدي ، قولان أحدُهما موافقٌ لرأي سيبويه ، وهو أن يُرْفَعَ الأول ؛ لأنه مفرد ويُنْصَبَ الثاني ؛ لأنه مضاف ، والآخر نصبهما على إقحام الثاني تأكيدا للأول ، أو على حذف المضاف إليه استغناءً بإضافة الثاني[5] .

واقتصر الرضيُّ على ذكر الرأي الثاني[6] ، مما يوهم أنه لا يقول برأي سيبويه .

٦ – قولهم : أقائما وقد قعد الناس ، نسب إليه الرضيُّ أن الصفةَ قائمةٌ مقامَ المصدر ، أي أتقوم قياما[7] .

والمبردُ جعله حالا قال : وإن شئت وضعت اسم الفاعل موضع المصدر

---

(١) المزمل ٨ .

(٢) انظر : تفصيل الحديث عن هذه المسألة في التعليقة الثانية من صفحة ٣٥٢ من التحقيق .

(٣) التحقيق ٤٠٨ .

(٤) المقتضب ٤/٢٠٢ .

(٥) المقتضب ٤/٢٢٧ ، ٢٢٨ .

(٦) التحقيق ٤٦٣ .

(٧) التحقيق ٦٨٥ .

فقلت : أقائما وقد قعد الناس ، فإنما جاز ذلك لأنه حالٌ ، والتقدير : أتثبت قائما[1] .

٧ – نسب إليه أنه يرى هو والمازنيُّ أن حكم ألا إذا كانت للتمني حكمُها إذا كانت مجردةً[2] .

والمبرد عرض للرأيين دون اختيار لأحدهما[3] .

٨ – نقل عنه أنه يُعْمِل ما النافيةَ عملَ ليس مع إنْ قياسا[4] .

والمبرد يرى خلاف ذلك ، قال : وتكون إن زائدةً في قولك : ما إن زيدٌ منطلقٌ ، فيمتنع بها « ما » من النصب الذي كان في قولك : ما زيد منطلقا[5] .

٩ – قال الرضي : اختلف النحاة في المبدل منه ، فقال المبرد : إنه في حكم الطرح معنى[6] .

وكلام المبرد عكسُ ما نقله الرضي قال : وليس المبدل منه بِمَنْزِلةِ ما ليس في الكلام .. ولو كان البدلُ يبطل المبدلَ منه لم يجز أن تقول : زيد مررت به أبي عبد الله ، لأنك لو لم تعتدّ بالهاء فقلت : زيد مررت بأبي عبد الله كان خُلْفًا[7] .

و – الزجاج :

١ – نسب ابنُ الحاجب إليه وتبعه الرضيُّ أن المفعول له هو المفعول المطلق لبيان النوع[8] .

---

(١) المقتضب ٣/٢٢٩ .

(٢) التحقيق ٨٣٦ .

(٣) المقتضب ٢/٣٨٢ ، ٣٨٣ .

(٤) التحقيق ٨٥٣ .

(٥) المقتضب ١/٥١ .

(٦) التحقيق ١٠٨٩ .

(٧) المقتضب ٤/٣٩٩ .

(٨) التحقيق ٦٠٨ .

والزجاجُ في معاني القرآن وإعرابه[1] عند الحديث عن قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أصابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم من الصَّواعِقِ حَذَرَ المَوْتِ ﴾[2] قال : إنما نصبتَ حَذَرَ الموت لأنه مفعولٌ له ، والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت ، وليس نصبُه لسقوطِ اللام ، وإنما نصبه أنّه في تأويلِ المصدرِ ، كأنه قال يحذرون حذرا .

٢ – نَقَلَ عنه أنك إذا أضفت غَيْرَ إلى معرف له ضد واحد فقط تعرَّف ، لانحصار الغَيْرِيَّة ، كقولك : عليك بالحركة غير السكون[3] .

وقال الزجاج عند الحديث عن قوله تعالى : ﴿ صِرَاطَ الذينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم وَلَا الضَّالِّينَ ﴾[4] : وإنما وقع غيرُ ههنا صفةً للذين ؛ لأن الذين ههنا ليس بمقصودٍ قصدُهم ، فهو بمنزلة إني لأمر بالرجلِ مثلِك فأكرمُه[5] .

٣ – نسب إليه أنه يقول : إن ﴿ المُوفُون ﴾[6] ، صفة لـ ﴿ مَنْ آمنَ ﴾[7] .

و لم يجعله الزجاج صفةً بل أجاز فيه وجهين : الأجودُ أن يكون مرفوعا على المدح ، وجائزٌ أن يكون معطوفا على مَنْ[8] .

٤ – قال الرضي : وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كلُّهم أجمعون ﴾[9] : إن كلَّهم دال على الإحاطة ، وأجمعون دال

---

(١) ٦٣/١ .
(٢) البقرة ١٩ .
(٣) التحقيق ٨٨٤ .
(٤) الفاتحة ٧ .
(٥) معاني القرآن وإعرابه ١٦/١ .
(٦) في الآية ١٧٧ من سورة البَقرة .
(٧) التحقيق ١٠١١ .
(٨) معاني القرآن وإعرابه ٢٣٢/١ .
(٩) الحجر ٣٠ .

على أن السجودَ منهم في حالةٍ واحدة[1] .

أقول : نقل الزجّاجُ هذا الرأي عن المبردِ وذكر فيه رأيا آخر عن الخليلِ وسيبويهِ ، وهو أن يكون توكيدًا بعد توكيد ، ثم قال : وقول سيبويه والخليل أجودُ ؛ لأن أجمعين معرفةٌ فلا يكون حالا[2] .

ز – أبو علي الفارسي :

١ – نسب ابنُ يعيش والرضيُّ إليه القولَ بأن يا وأخواته أسماءُ أفعال[3] .

وكلام أبي علي في الإيضاح وفي المسائل العسكرية لا يؤيد ما ذهبا إليه ، قال في الإيضاح : ويدلُّك على أن هذه الكَلِمَ – يعني أسماءَ الأفعال – أسماءٌ وليست بحروف أن الحرف والاسم لا يستقلُّ بهما كلامٌ إلا في النداء ، وليس ذلك بنداء[4] .

٢ – نسب إليه أنه يقول : إن « لا » غَيْرُ زائدة في قول الشاعر :

ما بالُ جهلِك بعد العلم والدينِ   وقد علاكَ مشيبٌ حينَ لا حينِ[5]

وقال أبو علي : إنها زائدة ، وذكر هذا البيت ثم قال : لا فيه زائدة ، والتقدير : وقد علاك مشيب حينَ حينٍ[6] .

حـ – عبد القاهر الجرجاني :

١ – قال الرضي : وألحق عبدُ القاهر عتمة وضحوة – معينتين – بسحر في منع الصرف[7] .

---

(١) التحقيق ١٠٧٢ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ق ١٣١ ب .

(٣) التحقيق ٤٠٨ .

(٤) الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ٥٧٣) .

(٥) التحقيق ٨٢٧ .

(٦) الحجة لأبي علي ١٢٢/١ .

(٧) التحقيق ٥٩٤ .

وعبد القاهر ألحق ضحى وعتمة - معينتين - بسحر في النصب على الظرفية لا في منع الصرف ، قال : وكذا ضحى إذا أردت ضحى يومك ، لا تقول : عند ضَحى موعدك ، ولا : وقتك ضحى ، وإنما تقول : سرت ضحى ، فتستعمله منصوبا البتةَ[1] .

٢ - نسب إلى عبد القاهر القولَ بأن المفعول معه منصوب بالواو[2] .

وكلام عبد القاهر واضح في أن ناصبَه الفعلُ بوساطة الواو ، قال : اعلم أنك إذا قلت : ما صنعت وزيدا . فإن زيدا ينتصب بالفعل الذي هو صنعت بوساطة الواو[3] .

ط - الزمخشري

١ - نسب إليه إجازة منع صرف نحو : (نوح)[4] .

وقد تبع في ذلك ابنَ يعيش في شرحه للمفصل[5] وابنَ الحاجب في إيضاحه للمفصل[6] ، وهذا ليس رأي الزمخشري . وإنما نقله عن غيره ، فقال : وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل ، لمقاومة السكون ، وقوم يُجْرُونه على القياس ، فلا يصرفونه[7] .

٢ - نسب إليه أنه يقول : إن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه[8] .

---

(١) المقتصد ٦٣٦ .

(٢) التحقيق ٦٢٠ .

(٣) المقتصد ٦٥٩ ، ٦٦٠ .

(٤) التحقيق ١٥١ .

(٥) ٧١/١ .

(٦) ١٤٨/١ .

(٧) المفصل بشرح ابن يعيش ٧٠/١ .

(٨) التحقيق ٩٦٥ .

والزمخشري يرى أن العامل في البدل غيرُ العامل في المبدل منه ، إذ هو على نية تكرير العامل ، قال[1] : والذي يدل على كونه مستقلا بنفسه أنه في حكم العامل ، بدليل مجيء ذلك صريحا في قوله عز وجل : ﴿ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾[2] .

ى – ابن يعيش :

١ – نسب إليه أن عمرك الله وقعدك لا يستعملان إلا في القسم[3] .

وقال ابن يعيش في شرحه للمفصل[4] : والعَمْر والعُمْر واحد .. وهما إن كانا مصدرين بمعنى ، إلا أنه استعمل في القسم منهما المفتوح دونَ المضموم .. إلى أن قال : فأما قول عمرَ بنِ أبي ربيعةَ :

عَمْرَكَ اللهَ كيفَ يَلتقَيانِ

فليس على معنى القسم وإنما المراد سألت الله أن يطيل عمرك .

وهذا يسميه النحويون القسم الاستعطافي .

٢ – قال الرضي : وأجاز المبردُ .. ردَّ اللام في أربعتها – يعني في أب وأخ وحم وهن عند إضافتها إلى ياء المتكلم – كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك[5] .

والواقع أن ابنَ يعيش وابنَ مالك لم ينقلا عن المبردِ إجازةَ الرد إلا في الأب والأخ[6] .

---

(١) المفصل بشرح ابن يعيش ٦٧/٣ .
(٢) الأعراف ٧٥ .
(٣) التحقيق ٣٦٤ .
(٤) ٩١/٩ – ١٩٢ .
(٥) التحقيق ٩٥٣ .
(٦) انظر : شرح ابن يعيش للمفصل ٣٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٠٨ – ١٠١٠ .

ك – ابن مالك :

١ – ذكرت في الفقرة السابقة خطأ الرضي فيما نسب إلى ابن يعيش وابن مالك .

٢ – قال الرضي وهو يتحدث عن دخول الفاء في خبر إن : وأَلْحَقَ المالكيُّ بها أنَّ المفتوحةَ ولكنَّ من غير سماع[1] .

لكن ابن مالك أورد لها شواهد من القرآن والشعر[2] .

٣ – ذكر آراء النحاة في العامل في عطوفا من نحو : زيد أبوك عطوفا .

ثم قال : والأولى عندي ما ذهب إليه ابن مالك ، وهو أن العاملَ معنى الجملة – كما قلنا في المصدر المؤكِّد لنفسه أو لعامله[3] .

وأقول : كلام ابن مالك في التسهيل[4] وفي شرح الكافية الشافية[5] يخالف ما ذكره الرضي ، فقد ذكر أن عاملَها يلزم إضمارُه بعد الجملة .

ثالثا/التناقضات : (مرتبةً حسب ورودها في الشرح) :

١ – قال الرضي : وعند الكوفيين أن خبرَ إنّ وأخواتها ، وكذا خبرُ لا التبرئة مرفوعٌ بما ارتفع به حين كان خبرَ المبتدأ ، لا بالحروف لضعفها عن عَمَلين[6] .

ولكنه قال أيضا : وارتفاعُ خبر لا بها – إن لم يكن اسمُها مبنيا – عند جميع النحاة[7] .

---

(١) التحقيق ٣٠٨ .

(٢) انظر تفصيل ذلك في التحقيق ٣٠٨ . تعليقة ٨ .

(٣) التحقيق ٦٨٩ .

(٤) صفحة ١١٢ .

(٥) صفحة ٧٥٦ .

(٦) التحقيق ٣٣٢ .

(٧) التحقيق ٣٣٦ .

٢ – قال الرضي : غدوةُ وبكرةُ غير منصرفين اتفاقا ، وإن لم تكونا معينتين .

ثم قال : وإذا لم يُقْصَد تعيينهما جاز أيضا تنوينُهما اتفاقا .

ثم قال : وإذا قلت : كل غدوةٍ وبكرةٍ ، أو رب غدوةٍ وبكرةٍ فهما منونتان لا غيرُ(١) .

٣ – قال الرضي : ولا يعطف حالُ الفاعل على حال المفعول(٢) .

ثم قال : ويجوز عطف أحدِ حالي الفاعل والمفعول على الآخر ، نحو : لقيت زيدا راكبا وماشيا قال :

وإنا سوف تدركُنا المنايا مقدرةً لنا ومقدرينا(٣)

٤ – قال الرضي : ولا تستعمل هذه الكَلِم – يعني ليس ولا يكون وخلا وعدا – إلا في الاستثناء المتصل(٤) .

مع أنه أورد فيما سبق شاهدا استُعملت فيه خلا في الاستثناء المنقطع وهو قول الشاعر :

وبلدة ليس بها طوريُّ ولا خلا الجنَّ بها إنسيُّ(٥)

ولا شك أن الاستثناء فيه منقطع ، وإن كان الرضي استشهدَ به على تقدم المستثنى على المستثنى منه والمنسوب إليه شذوذا .

---

(١) التحقيق ٥٩٦ .

(٢) التحقيق ٦١٣ .

(٣) التحقيق ٦٣٧ – ٦٣٨ .

(٤) التحقيق ٧٣٦ .

(٥) التحقيق ٧٢٧ .

٥ – منعْ الرضيُّ في مواضع من شرحه هذا حذفَ الفاعل وحده .

من ذلك قوله : وأما حذفُ الفاعلِ وحدَه فلم يثبت إلا عند الكسائيِّ[١] .

ولكنه قال : إن المصدرَ في قوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾[٢] مجردٌ عن المرفوع ، وإنَّ المَصْدَرَ في نحو : أعجبني ضَرْبٌ مُجَرَّدٌ عن المرفوعِ والمنصوبِ[٣] .

٦ – قال الرضي : ولا نقول : إنّ الأصل في هذه المواضع هو المفرد – كما يقول بعضهم – **وإنَّ الجملة إنما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعًا للمفرد ؛ لأن ذلك دعوى بلا برهان**[٤] .

ثم قال : وكذا يجوز عطفُ المفرد على الجملة وبالعكس .. **لكن عطفَ الجملة على المفرد أولى من العكس لكونِها فرعًا عليه في كونها ذاتَ محل من الإعراب**[٥] .

٧ – قال الرضي : اعلم أن الفصلَ بينهما – يعني المضاف والمضاف إليه – في الشعر بالظرف والجار والمجرور غيرُ عزيز كقوله :

لما رأت ساتيد مَا استعبَرَتْ   لله درُّ اليومَ مَنْ لامَـها[٦]

ثم قال : وأنكر أكثرُ النحاة الفصلَ بالمفعول وغيره في السعة ، ولا شكَّ أن الفصلَ بينهما في الضرورة بالظرف ثابتٌ مع قلته وقُبْحِه[٧] .

---

(١) التحقيق ٢٢٢ .
(٢) البلد ١٤ و ١٥ .
(٣) التحقيق ٨٩٩ .
(٤) التحقيق ٩٨٣ .
(٥) التحقيق ١٠٤٧ .
(٦) التحقيق ٩٤٠ .
(٧) التحقيق ٩٤٢ .

فجعل الفصلَ بالظرف في الشعر غيرَ عزيز ، ثم عاد وقال إنه قليلٌ قبيحٌ .

وبعد ، فإن الشامةَ في وجه الحسناءِ تزيدها حسنا وجمالا ، وما هذه المآخذ التي أخذناها على الرضي إلا شَامَاتٌ على وجهٍ جميل ، ولئن كانت كثيرةً فهي بمثابة شامة واحدة إذا علمنا أن الكتاب بهذا الحجم الكبير ، ولعل من الحسن أن أتمثل بقول أبي تَمّام :

ومن ذا الذي تُرضى سجاياه كلُّها　　كفى المرءَ نُبْلًا أن تعد معايبُه

وقفة مع د/أميرة علي توفيق في كتابها : الرضي الإستراباذي عالم النحو واللغة .

درست د/أميرة كتاب الرضي « شرح الكافية » دراسة متأنية مستوعبة ، وبذلت فيها جهودا عظيمة ، تذكر فتشكر ، وقدمت لكل قضاياه ومسائله إحصاء حسنا ، فظهر الكتاب مستوفيا ما أريد منه ، مشتملا على نظرة مصيبة ، وفهم عميق .

وإن كان لي من تعليق لقيامي بتحقيق شرح الرضي فهو تعليق يسير مبعثه الرغبة في بيان الحقيقة ونشر العلم .

١ - ترى د/أميرة - وهي في ذلك تابعة لـ د/شوقي ضيف - أن الرضي يعد من علماء المدرسة البغدادية المتأخرين ، وهو يمثل الطراز البغدادي الذي عرفناه عند أبي علي الفارسي ، وابن جني ، فهو في جمهور آرائه يتفق ونحاة البصرة .. وفي بعض الأحيان يأخذ بآراء الكوفيين[1] .

* هذا رأي ، ولعل الأصوب أن نقول : إنه كان عالما مجتهدا ، يستقطب الآراء في المسألة النحوية ، ثم يعرضها على ميزان فكره ، فإن رأى فيها رأيا جديدا ذكره ، وإن رأى الحق مع البصريين أو الكوفيين ذكره ورجحه بذكر أدلتهم ، وقد يكتفي بها أو يزيد عليها من مخزون فكره أدلة أخرى .

---

(١) الرضي الإستراباذي ٢٧٠ ، ٢٧١ ، وانظر : المدارس النحوية لشوقي ضيف ٢٨١ ، ٢٨٢ .

٢ – ترى د/ أميرة أن استشهاد الرضي بكلام الإمام على دليل على تشيعه ، ولكنها أشارت إلى أنه كان معتدلا في تشيعه ، لأنه كان إذا ورد ذكر الإمام علي لم يكن يقول : عليه السلام ، وكان إذا ورد ذكر عمر بن الخطاب يقول : رضي الله عنه[1] .

* ومنشأ هذا الحكم الذي ذكرته هو أنها اعتدت بنسخة واحدة ، وهي المطبوعة المتداولة ، ولو اطلعت على غيرها – كما في النسخة التي جعلتها أصلا لتحقيق هذه الرسالة – لتبين لها خلاف ذلك ، فإنه لا يرد ذكر علي إلا ويتبعه بقوله : عليه السلام ، وإذا ورد ذكر عمر لم يقل : رضي الله عنه ، من أولها إلى آخرها .

ولعل الذين طبعوا هذا الكتاب هم الذين أضافوا « رضي الله عنه » عند ذكر عمر ، وغيروا « عليه السلام » بـ « رضي الله عنه » عند ذكر علي ، والله أعلم بالصواب .

٣ – يرد ذكر صاحب المغني في شرح الرضي هذا ، وقد وقفت د/أميرة أمام هذا مناقشة الرضي في المقصود به ، إذ قد يتبادر إلى الذهن أن المقصود ابن هشام الأنصاري صاحب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .. وقد أكدت أن المقصود غيره ؛ لأنه ولد سنة ٧٠٨ هـ أي بعد وفاة الرضي .

ثم قالت : وقد بحثت في المعاجم عن الكتب المؤلفة في النحو باسم المغني فاتضح لي وجود ثلاثة كتب بهذا الاسم : الأول المغني في شرح الإيضاح .. لعبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ .. والثاني المغني في النحو لتقي الدين (أبي الخير) منصور بن فلاح اليمني المتوفى سنة ٦٨٠ هـ .. والثالث المغني في النحو لتقي الدين الجاربردي ، المتوفى سنة ٧٤٦ هـ ثم استبعدت أن يكون هذا

---

(١) الرضي الإستراباذي ١٠٣ ، ١٠٤ .

الأخير للسبب الذي استبعدت من أجله مغني ابن هشام .

ثم قالت : وليس لدي من الأدلة ما أرجح به رجوع الرضي إلى أحد الكتابين دون الآخر ، ولا أعرف السبب الذي دعا الأستاذين محمد شرف الدين بالتقايا ، والمعلم رفعت بيلكه الكليسي مصححي كتاب كشف الظنون لأن يذكرا أن الرضي قصد من ذكره كتاب المغني مغني ابن فلاح . ثم رجحت أن يكون المقصود مغني عبد القاهر الجرجاني[1] .

* وأقول : لا تلام د/أميرة لأنها ليست مسؤولة في دراستها عن تخريج الآراء في كتاب الرضي ، وإنما هي معنية بدراسته فقط .

وعند تخريج رأي ابن فلاح اليمني الذي نقله عنه الرضي في الجزء الذي أحققه اطلعت على مخطوطة لابن فلاح ، يشرح فيها كافية ابن الحاجب ، ووجدت الرأي نفسه منقولا من هذا الشرح ، وهذا يقطع بأن المقصود بقول الرضي « صاحب المغني » ابن فلاح اليمني[2] .

٤ – مما يتصل بهذا قولها :

وتردد اسم المالكي في كتاب الرضي مرات عديدة دون أي إيضاح أو تفسير يعين على معرفة صاحبه .

ثم ذكرت عددا من العلماء يحتمل أن يكون واحدا منهم ، ثم قالت :

وأعتقد أن الرضي قصد المالقي – يعني أبا بكر بن يحيى الجذامي المالقي المتوفى سنة ٦٥٧ هـ وله شرح كتاب سيبويه وشرح إيضاح الفارسي – تقول : فمما لا شك فيه أن الشهرة بالمالقي أنسب من الشهرة بالمالكي التي

---

(١) انظر : الرضي الإستراباذي ٥٥ – ٥٧ .

(٢) انظر : التحقيق ٨٦ .

كانت تشمل عددا كبيرا من الناس .. وإذا صح ذلك يكون في الاسم « المالكي » تصحيفا من عمل النساخ[1] .

* وأقول : قد وجدت الآراء التي نسبت إلى المالكي في الجزء الذي أحققه في كتب ابن مالك ، ناظم الألفية المتوفى سنة ٦٧٢ هـ ، ويغلب على ظني أنه هو المقصود[2] .

٥ – ويتصل بهذين أيضا قولها عن ابن جعفر الذي ينقل عنه الرضي في مواضع من شرحه :

وأما ابن جعفر فإني إذا رجعت إلى مسلك الرضي في الإشارة إلى مصادره من العلماء ، أقرر أنه ربما قصد به ابن درستويه أبا محمد عبد الله بن جعفر المتوفى سنة ٣٤٧ هـ[3] .

* وأقول : قد تبين لي بعد الاطلاع على مخطوطة شرح مقدمة الجزولي لرضي الدين إبراهيم بن جعفر الأربلي أن الرضي يقصده ، فإني وجدت رأيين من ثلاثة آراء منسوبة إلى ابن جعفر وجدتها كما ذكر الرضي تماما في هذا الشرح .

أما الرأي الثالث فلم أستطع العثور عليه لأمرين : الأمر الأول أن تصوير المخطوطة رديء جدا ، والثاني أنها ناقصة من مقدمتها نحوا من عشرين ورقة .

ويعود الفضل في معرفة ابن جعفر إلى الله عز وجل ثم إلى أخي وزميلي تركي العتيبي الذي نبهني إلى أنه يوجد لديه صورة لهذه المخطوطة وأنه ربما يكون هو المقصود ، فجزاه الله خير الجزاء .

---

(١) الرضي الإستراباذي ٦٣ .

(٢) انظر : التحقيق ٢٣٠ ، ٣٠٨ ، ٣٢٢ ، ٦١٧ ، ٦٧٠ ، ٧٥٤ ، ٧٨٣ . ففيها آراء المالكي التي نقلها عنه الرضي وتخريجها من كتب ابن مالك .

(٢) الرضي الإستراباذي ٦٥ ، ٦٦ .

٦ – اعتمادها على النسخة المطبوعة وحدها التي ذكر فيها رأي لسعيد بن الأخفش جعلها تقول :

أما سعيد بن الأخفش فأعتقد أنه لا يوجد نحوي بهذا الاسم ... ثم قالت : وأكاد لا أشك في أن هذا الاسم ليس سوى سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط[١] .

* وأقول : هو كما قلتِ ، فقد وجدت في النسخة التي صورتها من جامعة الإمام ، وهي المرموز لها بـ : جـ وكان سعيد بن مسعدة الأخفش يصرف نحو مساجد علما[٢] .

هذا ولا يفوتني أن أسجل إعجابي وتقديري للجهد الذي بذلته د/أميرة في دراسة كتاب الرضي ، ولكن كما يقولون : عين الناقد بصيرة ، ولا يخلو عمل البشر من النقص والخلل إلا ما شاء الله عز وجل .

---

(١) الرضي الإستراباذي ٦٢ .
(٢) انظر : التحقيق ١٥٩ .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة المؤلف]

وبهِ نَستعِينُ (وصلى الله على سيدِنا محمدٍ وآلهِ وصحبهِ وسلّمَ ، ربِّ يسِّرْ (بخير)[1] يا كريمُ)[2] .

الحمدُ للهِ الذي جلت آلاؤُه[3] عن أن تحاطَ بعدٍّ ، وتعالت كبرياؤُه عن أن تُشْتَمَلَ بحَدٍّ ، تاهتْ في (مَوامِي)[4] معرفتِه سابلةُ الأفْهامِ[5] ، وغَرِقَتْ في بحارِ عِزّتِه سابحةُ الأوهَامِ ، كلُّ ما يخطر ببالِ ذوي الأفكارِ فبمَعْزِلٍ عن حقيقةِ ملكوتِهِ ، وجميعُ ما تُعْقَدُ عليه ضمائرُ أُولي الأبصارِ فعلى خلافِ ما ذاتُه المقدسةُ عليهِ من نعوتِ جبروتِه .

وصلواتُه على خاتمِ أنبيائِه ، ومُبلِّغُ أنبائه محمدِ بنِ عبدِ الله ، المبشَّرِ به قبلَ ميلادِهِ ، وعلى السادةِ الأطهارِ من عِتْرتِه[6] وأولادِه .

وبعدُ : فقد طَلَبَ إليّ بعضُ مَنْ أُعتني بصلاحِ حالِه ، وأُسْعِفُه[7] بما تَسَعُه مَقْدِرَتي من مقترحاتِ آمالِهِ ، تعليقَ ما يَجْرِي مَجْرَى الشرحِ علىٰ مقدمةِ ابنِ الحاجبِ[8] (في

---

(١) تكلمة من ص .

(٢) تكملة من ص .

(٣) آلاؤه : نعمه ، واحدها أَلَى - بالفتح - وإِلَى ، وإِلْي (انظر اللسان مادة ألا) .

(٤) في ص : بوادي والموامي جمع مَوْماة ، وهي المفازة الواسعة الملساء ، وقيل الفلاة التي لا ماء ولا أنيس بها (اللسان موم) .

(٥) أصله : الأفهام السابلة ، فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف ، وسيأتي في باب الإضافة أن إضافة الصفة إلى الموصوف ، مما اختلف فيه ، والمقصود بالسابلة الطويلة ، من الإسبال بمعنى الإطالة .

(٦) عترته : أقرباؤه من ولدٍ وغيره ، وقيل : هم قومه ، وقيل رهطه وعشيرته الأدنون (اللسان عتر) .

(٧) يجوز أن تكون الواو هنا عاطفة على « أعتني » ويجوز أن تكون اعتراضية ، وعليه تكون جملة « أسعفه » واقعة في محل رفع خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أسعفه .

(٨) المقصود متن الكافية .

النحو)[1] عند قراءتها عليَّ فانتدبت له[2] ، مع عَوَزٍ[3] ما يحتاجُ إليه الغائصُ في هذا اللّجِّ[4] ، والسالك (في مثل)[5] هذا الفَجّ ، من الفطنة الوقادةِ ، والبصيرةِ النقادةِ ، بذلًا (لسُؤْلِه)[6] وتحقيقا لمأمولِه .

ثم اقتضى الحالُ بعد الشروعِ التجاوزَ عن الأصولِ إلى الفروعِ ، فإن جاء مُرضِيًا فببَركاتِ الجنابِ المقدسِ الغرويّ[7] ، صلواتُ الله على مشرِّفه ، لاتفاقِه[8] فيه ، وإلا فمن قصور مؤَلِّفه فيما يَنْتحِيه[9] والله تعالى المؤملُ لإرشادِ السبيلِ ، وهو حسبُنَا ونِعْمَ الوكيلُ .

---

(١) ساقطتان من ط .

(٢) انتدبت له : أجبته إلى مطلبه .

(٣) العوز : أن يعوزك الشيء وأنت محتاج إليه ، وقد يراد به العدم وسوء الحال .

(٤) اللج : لجة البحر حيث لا يدرك عمقه .

(٥) في ص وط : لمثل .

(٦) في ط : لمسؤوله .

(٧) لَعَلَّهُ يقصد بالجناب المقدس الغروي علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه حيث يقال : إن قبره بالنجف بالعراق ، وقد ألف الرضي شرح الكافية في النجف ، وقد نص على أنه هو المقصود كل من : محمد بن الحسن الحر العاملي في كتابه أمل الآمل ٢/٢٥٥ ، ومحمد باقر الموسوي في روضات الجنات ٢٨٦ . والجناب : الفِنَاءُ وما قرب من مَحَلّة القومِ ، والمقدّس : المعظّم ، والغروي : نسبة إلى الغَرِيّ وهو الحَسَن .

(٨) لاتفاقه فيه : لحصوله فيه .

(٩) أي فيما يتجه إليه ويقصده .

(الكلمةُ والكلامُ)[1]

قوله : الكلمةُ لفظٌ وُضِعَ لمعنًى مفردٍ .

اعلم أن الكَلِمَ جنسُ الكلِمَةِ (كتَمْر)[2] وتمرة ، وليس المجردُ من التاءِ من هذا النوعِ جمعًا لذي التاء – كما يجيءُ تحقيقُه في باب الجمعِ[3] – بل هو جنس حقُّه أن يقعَ على القليلِ والكثيرِ ، كالعسلِ والماءِ ، لكن الكلم لم يستعمل إلا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو : تمر وضرب[4] .

(وقيل)[5] : إنّ اشتقاقَ الكلمةِ والكلامِ من الكَلْم – وهو الجُرحُ – لتأثيرهما في النفسِ ، وهو اشتقاقٌ بعيدٌ ، وقد تطلقُ الكلمةُ مجازًا على القصيدةِ والجُمَل ، فيُقَال : كلمةُ شاعرٍ ، قال الله تعالىٰ : ﴿ وتَمَّتْ كَلِمَةُ ربِّكَ (الحُسْنَىٰ)[6] ﴾[7] .

واللفظُ في الأصل مصدرٌ ، ثم استُعملَ بمعنى الملفوظِ به ، وهو المراد به ههنا ، كما استعمل القولُ بمعنى المَقُول ، وهذا كما يقال : الدينارُ ضربُ الأمير ، أي مضروبُه .

والكلام بمعناه لكنه لم يوضَع في الأصل مصدرًا – على الصحيحِ – إذ ليس على صيغةِ مصادرِ الأفعال التي (تنصبه)[8] على المصدرِ ، نحو كلّمته كلاما ، وتكلّم كلاما ، بل هو موضوع (لجنسِ)[9] ما يُتَكَلَّم به ، سواء كان كلمةً على حرف ، كواو العطفِ ، أو على أكثَر ، أو كان أكثَر من كلمةٍ ، وسواء كان مهملا أولا ، أما إطلاقه على المفرداتِ

---

(١) لم يثبت الرضِي في شرحه عنوانا لباب ولا لفصل ، ورغبة مني في مساعدة القارئ على العثور على بغيته أثبت ما في هذا الشرح من عناوين .

(٢) في ط و جـ : مثل تمر .

(٣) انظر ط ١٧٧/٢ و ١٧٨ وانظر شرحه للشافية ١٩٣/٢ – ٢٠٤ .

(٤) أي فإنه استُعمل في الاثنين .

(٥) في ت : قيل .

(٦) تكملة من ط .

(٧) الأعراف ١٣٧ .

(٨) في ط تنصبها .

(٩) في ص : بجنس .

(فمثلُ قولك)[1] لمن تَكَلَّم بكلمة كزيد ، أو بكلماتٍ غيرِ مركبةٍ تركيبَ الإعراب كزيد عمرو وبكر : هذا كلامٌ غيرُ مفيدٍ .

وأما إطلاقُه على المهمَل فكقولك : تكلم فلان بكلام لا معنى له .

فالقولُ والكلامُ واللفظُ من حيثُ أصلُ اللغةِ بمعنًى ، فيطلق على كل حرف من حروف المعجَم كان أو من حروف (المعنى)[2] ، وعلى أكثرَ منه ، مفيدا كان أولا ، لكنَّ القولَ اشتهر في المفيد ، بخلاف اللفظِ والكلامِ . واشتهر الكلام لغةً في المركَّب من حرفين فصاعدًا .

واللفظ خاصٌّ بما يخرج من الفمِ من القولِ ، فلا يقالُ : لفظُ اللهِ كما يقال : كلامُ الله وقولُه .

ثم قد استُعمِلَ الكلامُ استعمالَ المصدرِ فقيلَ كلمته كلامًا كأعطى عطاءً ، مع أنه في الأصل لما يُعْطَى ، وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دُهنِك لحيتك – بضم الدال – بمعنى دَهنِك بفتحها[3] . وقد اختصّ الكلام في اصطلاحِ النحاةِ بما سيجيء[4] .

والمقصودُ من قولهم : وَضْعُ اللفظِ : جعلُه أولا لمعنى من المعاني ، مع قصدِ أن يصيرَ متواطَئًا[5] عليه بين قومٍ ، فلا يقال – إذا استعملت اللفظَ بعد وضعِه في المعنى الأول – إنك واضعُه إذ ليس جَعْلًا أوَّلًا .

بلى لوْ جعلتَ اللفظَ الموضوعَ (لمعنى لمعنى)[6] آخرَ مع قصدِ التواطؤِ قيل : إنك واضعُه ، كما إذا سميتَ (بزيدٍ)[7] رَجُلًا .

ولا يُقال لكل لفظةٍ بدرتْ من شخص بمعنى (من المعاني)[8] إنها موضوعةٌ له من دون اقترانِ قصد التواطؤِ بها .

---

(١) في ط و ص : فكقولك .

(٢) في ص : المعاني .

(٣) الدُّهن والدَّهن : في اللسان : دَهَن رأسَه وغيرَه يدهُنُه دَهْنًا : بلَّه ، والاسم الدُّهن .

(٤) صفحة ١٦ .

(٥) التواطؤ : الاتفاق . وفي القاموس مادة وطأ : واطأه على الأمر مواطأة ، ووطاء : وافقه .

(٦) في ص : بمعنى .

(٧) في ص زيد .

(٨) ساقطتان من جـ و ص و ط .

ومحرَّفاتُ العوامّ على هذا ليست ألفاظًا موضوعةً (فيه)[١] لعدم قصد (المحرِّف)[٢] الأول إلى التواطؤ .

وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن[٣] محتاجا إلى قوله : لمعنى ؛ لأن الوضع لا يكون إلا لمعنى ، إلا أن يفسِّر الوضعَ (بصوغ اللفظ)[٤] مهمَلا كان أو لا ، ومع قصدِ التواطؤ أولا ، فيحتاج إلى قوله لمعنى ، لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم .

ومعنى اللفظ : ما يُعنى به – أي يُراد – بمعنى المفعول .

قوله : (لمعنى)[٥] مفرد .

يعني به : المعنى الذي لا يدلُّ جزءُ لفظه على جزئِه ، سواء كان لذلك المعنى جزءٌ نحو معنى : ضَرَبَ الدالِّ على المصدرِ والزمانِ[٦] ، أو لا جزءَ له ، كمعنى نَصْر وضَرْب[٧] .

فالمعنى المركبُ – على هذا – هو الذي يدل جزءُ لفظه على جزئه نحو : ضَرَبَ زيد ، وعبد الله – إذا لم يكونا علمين – وأما مع العلمية فمعناهما مفرد[٨] ، وكذا لفظُهما ، لأن اللفظ المفردَ لفظٌ لا يدلُّ جزؤه على جزءِ معناه ، وهما كذلك .

واللفظُ المركّبُ : الذي يدل جزؤه على جزء معناه .

والمشهور في اصطلاح أهل المنطق جعلُ المفردِ والمركّب صفةَ اللفظ ، فيقال : اللفظُ المفردُ ، واللفظُ المركبُ[٩] .

(ولا)[١٠] ينبغي أن يُخْتَرَعَ في الحدود ألفاظ ، بل الواجبُ استعمالُ المشهور

---

(١) تكملة من ص .
(٢) في ص المحرم .
(٣) يعني ابن الحاجب .
(٤) ساقطة من ت ، وفي ص : بوضع اللفظ .
(٥) في ت : معنى .
(٦) لأنه فعلٌ ماض .
(٧) لأنهما يدلان على المصدرية فقط ولا يدلان على الزمان .
(٨) أما قولهم عند التسمية بنحو : ضرب زيد أو عبد الله : إن الأولَ مركبٌ إسنادي والثاني مركب إضافي فلا يغير ذلك ما يراد بهما من الدلالة على العلمية ، لأنهما يدلان على مفرد ، فلو أخذت « ضَرَبَ » مثلا من مسمى شخص اسمه « ضَرَبَ زيدٌ » لم تدل على جزء معنى هذا المسمى فيكون المراد بها اللفظ المفرد .
(٩) يقول ابن سينا في كتاب الشفاء ص ٢٦ : واللفظ إما مفرد أو مركب .. إلخ .
(١٠) في ص : فلا .

المتعارَف منها[1] فيها[2] ، لأن الحدَّ للتبيين .

وليس له أن يقول : إنّي أردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه ، لأن جميع الأفعال - إذن - تخرج عن حدّ الكلمة[3] .

ولو قال : الكلمة لفظ مفرد موضوع ، سلم من هذا ، ولم يرد عليه - أيضا - الاعتراض بأن المركبات ليست بموضوعة - على ما يجيء[4] - .

واحترز بقوله : لفظ عن نحو الخط ، والعَقْد ، والنُّصْبة[5] والإشارة ، فإنها ربما دلت بالوضع على معنى مفردٍ ، وليست بكلمات .

ويجوزُ الاحترازُ بالجنسِ - أيضا - إذا كان أخص من الفصل بوجه ، وهو ههنا كذا ، لأن الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون .

واحترز بقوله[6] : وضع عن لفظٍ دالٍّ على معنى مفردٍ بالطّبعِ لا بالوضع كأُحْ الدالِّ على السعال ونحو ذلك ، وعن المحرَّف ، و (عن)[7] المهمَل ، لأنه دال أيضا على معنى كحياة المتكلم (به)[8] ، ولكن عقلا لا وضعا .

وبقوله : لمعنى عَمّا (صيغ)[9] لا لمعنى ، كالمهملات كلِعْم (وغيره)[10] من الهذيانات ، وقد مر الكلام على هذا الاحتراز[11] .

---

(١) الضمير يعود إلى الألفاظ .

(٢) الضمير يعود إلى الحدود .

(٣) السبب في خروج الفعل - على هذا التفسير - أنه لابد لكل فعل من فاعل ، وهو إما أن يظهر وإما أن يكون ضميرا مستترا ، وعلى كلا الحالين فهو مركب من كلمتين .

(٤) صفحة ٨ .

(٥) النصبة : ما ينصب ليكون علامة أو دلالة على شيء .

(٦) في ص زيادة هي : جواب سؤال .

(٧) تكملة من جـ و ص و ط .

(٨) تكملة من ص .

(٩) في ص : وضع .

(١٠) في ط : ونحوه .

(١١) صفحة ٤ ، وفي ص : الاختيار .

وبقوله : مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركبِ نحو : عبد الله وضرب زيد غير علمين .

فإن قيل : إن التاءَ في لفظ الكلمة للوحدة لأن كلمةً وكَلِمًا كتمرة (وتمر)[1] واللام فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضةِ للوحدة .

فالجواب : أن اللامَ في مثله ليس للجنس ، ولا للعهد - كما يجيء في باب المعرفة[2] - ولو سلمنا ذلك قلنا : إن الجنس على ضربين : -

أحدهما : استغراقُ الجنس وهو الذي يَحْسُن فيه لفظةُ كل كقوله تعالى : ﴿ إنَّ الإنسانَ لَفِى خُسْرٍ إلا الذينَ آمَنُوا ﴾[3] أي كلّ الإنسان[4] ، وإلا لم يجز الاستثناء لأنه[5] (عند جمهور النحاة)[6] يُخْرِجُ ما لولاه لوجب دخولُه تَحْتَ المستثنى منه وهذا الاستغراقُ مفيدٌ للكثرة فيناقضُ الوحدَةَ .

والثاني : ماهيةُ الجنس من غير دلالةِ اللفظ على القِلّةِ ولا الكثرةِ ، بل ذاك احتمالٌ عقلي كما في قوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَكَلَه الذِّئْبُ[7] ﴾ ولم يكن هناك ذئبٌ معهودٌ ، ولم يُرَدْ استغراقُ الجنس أيضا . ومثله قولك : ادخل السوقَ ، واشتر اللحمَ وكل الخبزَ ، فهذا النوع (من)[8] الجنسِ لا يناقض الوحدة ، إذ لا دلالةَ فيه على الكثرة .

والمقصود في هذا الموضع هو الثاني - أي ماهية الجنس من حيث هي هي - لأن الحد إنما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه .

إن قيل : لِمَ لَمْ يَقُلْ : لفظة ، ليوافقَ الخبرُ المبتدأَ في التأنيث ؟

فالجواب : أنه لا يجب توافقُهما فيه إلا إذا كان الخبرُ صفةً مشتقّة غيرَ سببيةٍ نحو : هندٌ حسنةٌ[9] ، أو في حكمها كالمنسوب ، أما في الجوامد فيجوز ، نحو : هذه الدارُ مكانٌ طيب ، وزيدٌ نسمةٌ عجيبةٌ .

---

(١) في ط : وتمرا ، والصحيح ما أثبتّه ولا وجه للنصب .
(٢) انظر ط ١٢٩/٢ ، ١٣٠ .
(٣) العصر ٢ و ٣ .
(٤) أليس الأصح أن يكون التقديرُ : كل إنسان ، لأن معنى أل هنا : كل .
(٥) أي الاستثناء .
(٦) في ص و ط : عند الجمهور من النحاة .
(٧) يوسف ١٤ .
(٨) في ص : مثل .
(٩) في ت زيادة هي : أي ، ولا معنى لها .

وقوله : لفظ ههنا – وإن كان بمعنى الصفة أي ملفوظ بها كما ذكرنا[1] ، إلا أن أصله مصدر ويعتبر[2] الأصل في مثله ، نحو : امرأة صوم ، ورجلان صوم (ورجال صوم)[3] فلا يؤنّث ولا يثنى ولا يجمَع .

فإن قيل : كان ينبغي أن يقولَ : لفظة ، ليخرج عنهُ الكلمتان إذ هما لفظتان ، وكذا الكلمات .

قلت : لا يخرج مثل ذلك (بتاء الوحدة)[4] ، لأن مَثَلَ قولك قالا وقالوا ، كأزطى وبرقع لفظة واحدة ، وكذا كل ما (يتلفظ)[5] به مرة واحدة ، مع أن كل واحد من الأولَين كلمتان بخلاف الثانييْن .

إن قيل : هلا استُغني بقولِهِ : وُضِع عن قوله : مفرد ؟ لأن الواضع لم يضع إلا المفردات ، أما المركباتُ فهي إلى المستعمل بعد وضع المفردات لا إلى الواضع ؟ .

فالجواب : (أنّا)[6] (لا)[7] نسلِّم أن المركب ليس بموضوع ، وبيانه : أن الواضع إما أن يضع ألفاظا معينةً سماعيةً ، وتلك هي التي يُحْتاج في معرفتها إلى علم اللغة ، وإما أن يضع قانونا كليا يعرف به الألفاظ ، فهي قياسية ، وذلك القانون إما أن يُعرف به المفردات القياسية ، وذلك كما بُيِّنَ أن كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ، ومن باب أفعل على وزن مُفْعِل[8] ، وكذا حال اسم المفعول ، والأمر ، والآلة ، والمصغر ، والجمع ، ونحو ذلك . ويحتاج في معرفتها إلى علم التصريف .

وإما أن يعرَف به المركباتُ القياسية ، وذلك كما بُيِّن – مثلا – أن المضافَ مقدم على

---

(١) صفحة ٣ .
(٢) ذكر صاحب الشرح الاعتبارَ وما يُشتَقُّ منه بمعنى الاعتداد في مواضع عديدة من هذا الكتاب . والحق أنّ الاعتبار لا يأتي بمعنى الاعتداد بالشيء ، ولم تذكر المعاجم اللغوية ذلك .
(٣) ساقط من ص .
(٤) في ط بتاء والوحدة .
(٥) في ت : يلفظ .
(٦) ساقطة من ص .
(٧) ساقطة من ط ، وبسقوطها يختل المعنى .
(٨) في ص : يفعل ، والصواب ما هنا .

المضاف إليه ، والفعلَ على الفاعل ، وغيرَ ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام ، ويُحتاجُ في معرفةِ بعضِها إلى التصريفِ كالمنسوب والفعل المضارع ، وفي معرفة بعضها إلى غيره من علم النحو – كما ذكرنا[١] – .

إن قيل : إنّ في قولك مسلمان ومسلمون وبصريّ وجميعِ الأفعال المضارعة (جُزْأي)[٢] لفظ كلِّ واحدٍ منها يدلُّ على جزءِ معناه ، إذ الواوُ تدل على الجمعيةِ ، والألفُ على التثنية ، والياءُ على النسبة ، وحروف المضارعة على معنى في المضارع ، وعلى حال الفاعل أيضا ، وكذا تاء التأنيث في قائمة ، والتنوين ، ولام التعريف ، وألفا التأنيث[٣] ، فيجب أن يكون (لفظُ)[٤] كلِّ واحد منها مركبا ، وكذا المعنى ، فلا يكون كلمة ، بل كلمتين .

فالجواب : أن جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج (ككلمةٍ)[٥] واحدة فأعرب المركّب إعراب الكلمة ، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة (وكذلك الحركات الإعرابية)[٦] ، ولمعاملتها معاملةَ الكلمةِ الواحدةِ سَكَنَ أولُ أجزاء الفعل في المضارع ، وغُيِّر الاسمُ المنسوبُ إليه نحو : نَمَرِيّ ، وعَلَوِيّ ووَشَوِيّ ، ونحو ذلك . (فتغَيرت بالحرفين[٧] بِنْيةُ المنسوبِ إليه والمضارعِ ، وصارتا[٨] من تمام بِنْيةِ الكلمة ، وأما سكونُ لام الكلمة بلُحُوق التاء في نحو : ضَرَبْت فلا يوجب تغيير البِنية ، إذ لا تُعْتَبَر حركةُ اللامِ وسكونُها في البنية كما يجيء في أول التصريف[٩] إن شاء اللهُ تعالى)[١٠] .

---

(١) قبل قليل .
(٢) في جميع النسخ جزء ، والمقام يقتضي هذا التصويب .
(٣) أي الممدودة كصحراء ، والمقصورة كحبلى .
(٤) ساقطة من ص .
(٥) في ص كلمة والصواب ما أثبته .
(٦) تكملة من ط .
(٧) أي حرف المضارعة وحرف النسبة أعني ياءَهَا المشددةَ .
(٨) يقصد بهما الحرفين ، وقد أنث الفعل لأن الحرفين كلمتان .
(٩) شرح الرضي للشافية : ٢/١ .
(١٠) تكملة من ط .

أما الفعل الماضي نحو : ضَرَبَ ففيه نظر ، لأنه كلمة بلا خلاف ، مع أن الحدثَ مدلولُ حروفِه المرتَّبةِ ، والإخبارُ عن حصول ذلك الحدثِ في الزمن الماضي مدلولٌ وزنِه الطارىء على حروفه ، والوزن جزء اللفظ ، إذ هو عبارةٌ عن عددِ الحروف مع (مجموع)[1] الحركاتِ والسكناتِ الموضوعةِ وضعا معينا ، والحركاتُ مما يُتَلَفَّظُ به ، فهو إذن كلمةٌ مركبة من (جزأين)[2] يدل كل (واحد)[3] منهما على جزء معناه ، وكذا نحوُ أُسْدٍ في جمع أَسَدٍ ، وكذا المصغَّر ، ونحو رِجال ، ومساجد ، ونحو ضارب ، ومضروب ، ومِضْرَب ، لأن الدالَّ على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الأمثلة المذكورة ، الحركاتُ الطارئةُ مع الحرفِ الزائد .

ولا يصح أنْ ندّعيَ ههنا أن الوزنَ الطارىءَ كلمةٌ صارت بالتركيب كجزء كلمة كما ادعينا في (الكَلِم)[4] المتقدمة ، وكما يصح أن ندّعيَ في الحركات الإعرابية فالاعتراضُ بهذه الكلم اعتراضٌ وارد ، إلا أن نقيد تفسيرَ اللفظِ المركبِ فنقول : هو ما يدل جزؤه على جزء معناه ، وأحدُ الجزأين متعقِّبٌ للآخر ، وفي هذه الكلم المذكورة الجزآن مسموعان معا .

---

(١) في ص : مجموع الكلمات .

(٢) في ص : حرفين .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ت و ص : الكلمة .

(أقسام الكلمة) .

قوله : وهي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ .

إنما قَدَّمَ الاسمَ على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون أخويْه نحو : زيدٌ قائمٌ ، والمقصودُ من معرفة الكلم الكلام والأحوال التي تعرض له من الإعراب وغيره .

ثم قدم الفعلَ على الحرف لأنه – وإن لم يتأتَّ من الفعلين كلامٌ كما تأتّي من الاسمين – لكنه (يكون)[1] أحدَ جزأي الكلام نحو : ضرب زيد ، بخلاف الحرفِ فإنه لا يتأتّى منه ومن كلمة أخرى كلامٌ .

فإن قيل : يجب أن تكون الكلمةُ هذه الثلاثةَ معا – لأن الواو للجمع – فيكون نحو : أذهبَ زيد ؟ ونحو : مُرَّ بزيدٍ كلمةً ؛ لأنه اسم وفعل وحرف !

فالجواب أنه كان يلزم ما قلتَ لو كان هذا قسمةَ الشيء إلى أجزائه[2] ، كما تقول : السكنجبين[3] خلّ وعسلٌ ، وما ذكره قسمة الشيء إلى جزئياته نحو قولك : الحيوان

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) قال الشيخ محمد عبادة في حاشيته على شذور الذهب ١٦ .

قوله : (مالا يدل جزؤه الخ) سواء كان له جزء أم لا ، لأنها سالبة تصدُق بنفس الموضوع فاشتمل التعريفُ على أربعة أقسام ، الأول : مالا جزء له كهمزة الاستفهام ، الثاني : ماله جزء ولا معنى له كزيد ، الثالث : ماله جزء أو أجزاء كل واحد له معنى لكن ليس بمقصود كعبد الله علما ، الرابع : ماله جزء ومعناه جزء من المعنى المقصود نحو : حيوان ناطق إذا جعل علما .. والحق أن الثلاثة الأخيرة لها أجزاء غير دالة أصلا حال العلمية ، لأن عبد وحيوان بمنزلة الزاي من زيد ، فلا دلالة في الجميع . فتكون الأربعة مرجعُها إلى قسمين ماله جزء وما لا جزء له .

بقي هنا أمور : الأول أن هذا التعريف اتبع فيه ابنَ الحاجب وهو مناسب لاصطلاح المناطقة لا لاصطلاح النحاة ، لأن المفردَ عند النحاةِ الملفوظُ به بلفظة واحدة بحسب العرف ، والمركب بخلافه ، وعليه فعبدُ الله – علما – مركبٌ عند النحاة لأن نظرهم في اللفظ من حيث الإعراب والبناء ، وكل علم مركب قد يشتمل على إعرابين ، بخلاف نظر المناطقة فإنه للمعاني أولا وبالذات ، وللألفاظ ثانيا وبالعرض .

(٣) كلمة أعجمية يراد بها الشراب المصنوع من حلو وحامض وقد مثل له المصنف بالخل والعسل .

(إنسانٌ)[1] وفرسٌ وبقرٌ وغيرُ ذلك ، ونريد بالجزئي ما يدخل تحت كليٍّ ويصح كون الكلي خبرا عنه نحو : الإنسان حيوان .

وقولهم : الواو للجمع لا يريدون به أن المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة – كما يجيء في باب حروف العطف[2] – بل المرادُ أنهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما (في)[3] جاءني زيد وعمرو ، أو (في) كونهما حُكْمَين على شيء نحو : زيد قائم وقاعد ، أو في حصول مضمونهما نحو : قام زيد وقعد عمرو ، بخلاف (أو) فإنها في الأصل لحصول أحدِ الشيئين .

(ولو)[4] قال : الكلمة اسم أو فعلٍ أو حرف لكان المعنى : الكلمة أحدُ الثلاثة دون الباقيين .

بلى إنْ أريدَ الحصرُ مع (أو) قَدَّمَ (إما) على المعطوف عليه نحو : الكلمةُ : إما اسم أو فعل أو حرف فتكون القضيةُ مانعةَ الجمعِ والخلوِّ كما هو مذكور في مَظَانِّه .

(وكذا)[5] كان ينبغي أن يذكره المصنف لأن مقصوده الحصر بدليل قوله : لأنها إما أن تدل .

فإن قيل : إنك حكمت على الفعل والحرف (بأن)[6] كل واحد منهما كلمة ، والكلمة اسم فيجب أن يكونا اسمين !

قلت : إن أردتَ بقولك (إنَّ)[7] الكلمة اسم أن لفظها اسم لدخول علامة الأسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة ، لأن معنى كلامك – إذن – أن الفعل كلمة من حيث المعنى ، ولفظ الكلمة اسم ، وهذا لا يُنْتِجُ أن الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط .

---

(١) في ص : الإنسان .
(٢) انظر ط ٣٦٣/٢ .
(٣) ساقطة من ت .
(٤) في ط : فلو ، وفي ص : فلو كان .
(٥) ساقطة من ص .
(٦) في ص و ط : أن .
(٧) تكملة من ط .

وكذا إن أردت به (أن معنى الكلمة)[1] اسم لأنها لفظ دال على معنى مفردٍ (وكلُّ لفظ هكذا اسمٌ لأنه يصح الإخبار عنه ولو بأنه دال على معنى مفرد ، كما تقول : ضَرَبَ دالٌّ على معنى مفرد)[2] أو تقول : ضرب فعلٌ ماضٍ ، فنقول : هذا أيضا مغالطة لأن معنى كلامك – وهو أن الفعل كلمة وكلُّ كلمة اسمٌ – أن الفعلَ لفظٌ وضُعِ لمعنى مفرد ، إذا أريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له ، كما في ضَرَبَ زيدٌ ، وكل لفظ هكذا اسم إذا أريد به مجردُ اللفظِ ، كما في قولك ضربَ فعلٌ ماض ، وهذا لا يُنْتِجُ أن الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط .

فإن قيل : فإذا كان نحو (مِنْ) و (ضَرَبَ) في قولك : مِن حرفُ جرٍّ وضرب فعل ماض ، اسمين فكيف أخبرت عنهما بأن الأول حرف والثاني فعل ؟ وهل هذا (إ)[3] لا تناقض ؟

قلت[4] : لم يُرَدْ أن (مِنْ) في هذا التركيب حرف ، وضرب فعل ، بل المعنى أن (من) إذا (استُعْمل)[5] في المعنى الذي وضع له أوَّلًا نحو : خرجت من الكوفةِ حرفٌ ، وكذا ضرب فعل ماض في نحو : ضرب زيدٌ ، ومثله إذا قلتَ : مدلول الفعل لا (يخبر عنه)[6] ، فإنك أخبرت عن قولك : مدلول الفعل بقولك : لا يخبر عنه ؛ لأن المراد مدلول الفعل إذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك : مدلول الفعل ليس كذا .

وكذلك قولك : الفعل لا يسند إليه ، أي الفعل إذا كان بلفظه نحو ضرب زيد ، وقصدتَ معناه الموضوع (هُوَلَهُ)[7] .

---

(١) في ص : أن لفظ الكلمة ، وعليه يكون مكررا للرد السابق ، وفي ط : أن لفظ معنى الكلمة والتصحيح من ت و جـ .
(٢) ساقط من ص .
(٣) ساقطة من ص .
(٤) في ص زيادة : ذلك .
(٥) في ص استعملت .
(٦) في ص يخبره .
(٧) في ص : له .

وكذا قولهم : المجهول مطلقا لا يحكم عليه ، أي الشيء الذي لا شعور به أصلًا لا يحكم عليه . ولفظ المجهول مطلقا مشعور به وبمعناه ، إذْ هو مالا نعرفه . وفي جميع ذلك مبتدآن ، أحدهما محكوم عليه بشيء ، وهو المذكور في لفظك ، والآخَرُ محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المُكَنَّى بلفظك عنه فلا يلزم التناقض ، لأن التناقض لا يكون إلا مع اتحاد (الموضعين)[1] .

قوله : لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها أولا ، الثاني الحرف ، والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولا ، الثاني الاسمُ والأولُ الفعلُ ، وقد علم بذلك حدُّ كلٍّ واحدٍ منها .

اعلم أن اسمَ أنّ[2] ضميرُ الكلمةِ ، والمضافُ محذوفٌ ، إما من الاسم أو من الخبر ، أي لأن حالها إما دلالة ، أو لأنها ذات دلالة ، ويجوز أن يكون (أن تدلَّ) مبتدأً محذوفَ الخبر أي دلالتها ثابتة . ومثله قولك : (زيد)[3] إما أن يسافرَ أو يقيمَ .

واللام في قوله : (لأنها) متعلقٌ بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف ، إذ المعنى الكلمةُ (محصورةٌ)[4] في هذه الأقسام .

واستدل[5] على الحصر بأن قال : هذا اللفظ الدالُّ على معنى مفرد – أعني الكلمة – إما أن يدل على معنى في نفسه ، أو على معنى لا في نفسه ، الثاني الحرف ، أعني الكلمة الدالة على معنى لا في (نفسها)[6] والأولُ – أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها – إما أن يقترنَ بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا (الثاني الاسم ، أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنةِ الثلاثةِ)[7] والأول الفعل ، أي الكلمة

---

(١) في ص الموضع .
(٢) في قوله : لأنها إما أن تدل .. إلخ .
(٣) في ط : زيدًا وهو خطأ .
(٤) في ص : منحصرة .
(٥) أي المصنف .
(٦) في ط : نفسه .
(٧) ساقط من ص .

الدالة على معنى في نفسها مقترن بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ[1] .

فهذه قسمة دائرةٌ بين النفي والإثبات فتكون حاصرةً ، أي لا يمكن الزيادةُ فيها ولا النقصانُ .

فتبين بدليل الحصر حدُّ كل واحد من الأقسام ، لأنه ذَكَرَ فيه جنسَ كلٍّ واحد وفصلَه – كما بينا – والمركب من الجنس والفصل هو الحد .

---

(١) قال ابن الحاجب في شرحه لكافيته ص ٦ : والدليل على انحصار ذلك أنها إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا . الثاني الحرف والأول وهو ما يدل على معنى في نفسه إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا ، فإن لم يقترن فهو الاسم وإن اقترن فهو الفعل ، فقد علم بهذا الحصر أنها لا تخرج عن ثلاثة .. إلخ .

(الكــلام)

قوله : الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو في فعل واسم .

إنما قدمَ حدَّ الكلمة على حدِّ الكلام – مع أن المقصودَ الأهمَّ في علم النحو معرفةُ الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقدِ والتركيبِ – لتوقّف الكلامِ على الكلمةِ توقُّفَ المركبِ على (جزئِه)[١] .

ويعني بتضمنِه الكلمتين تركُّبَه منهما وكونَهما (جزأيه)[٢] ، وذلك من دلالة المركب على كل جزء من أجزائه دِلالةَ تضمُّنٍ .

وجزءَا الكلام يكونان ملفوظين كزيدٌ قائم ، وقام زيد ، ومقدرين كنعم في جواب من قال : أزيد قائم ؟ أو أقام زيد ؟ أو أحدُهما مقدرا دون الآخرِ ، وهو إما الفعل كما في : إنْ زيدٌ قام ، أو الفاعل كما في زيد قام ، أو المبتدأ أو الخبر كما في قوله تعالى : ﴿ فصبرٌ جميل ﴾[٣] .

والمراد بالإسناد : أن يُخبَر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثرَ عن أخرى ، على أن يكون المخبَرُ عنه أهمَّ ما يخبر عنه بذلك الخبرَ في الذكر وأخصَّ به .

فقولنا : أن يخبر (احتراز)[٤] عن النسبة (الإضافية)[٥] وعن التي بين التوابع (ومتبوعاتها)[٦] .

---

(١) في ص : جُزئيه .

(٢) في ت و ص جزئه .

(٣) يوسف ١٨ والتقدير فأمري صبر جميل أو فصبر جميل أمري .

(٤) في ت احترازا .

(٥) في ت الإضافة .

(٦) في ت ومتبوعها .

وقولنا : (في الحال) كما في قام زيد وزيد قائم .

وقولنا : أو في الأصل ليشمَلَ الإسناد الذي في الكلام الإنشائي نحو : بعتُ ، وأنت حرٌّ ، وفي الطلبيِّ نحو : هل أنت قائم ، وليتك أو لعلك قائم . وكذا نحو : اضرِبْ لأنه مأخوذ من (تضرب)[1] بالاتفاق[2] ، وقياسه لتضربْ ، بزيادة حرف الطلب ، قياسا على سائر الجمل الطلبية ، فخُفِّف (بحذف اللام)[3] وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال ، بدلالةِ قولك فيما لم يسم فاعله منه (لتُضرَبْ) (وفي الغائب (ليُضرَبْ))[4] وفي المتكلم (لأضرَبْ) و (لنُضرِبْ) لمّا قلّ (استعمالُها)[5] .

وقولنا : (بكلمة) كما في زيد قائم .

وقولنا : (أو أكثر) ليعم نحو زيد أبوه قائم ، وزيد قام أبوه .

فكان على المصنف أن يقول كلمتين أو أكثر[6] ، وليس له أن يقول : الأصل في الخبر الإفراد لأنه لا دليل عليه ، ويجيء فيه مزيد بحث[7] - إن شاء الله تعالى - .

وقولنا : أن يكون المخبرُ عنه أهمّ ما يخبرُ عنه : احترازٌ عن كون الفعل خبرًا أيضا (عن كل واحد)[8] من المنصوبات في نحو : ضَرَبَ زيد عمرا أمامَك يومَ الجمعة ضربةً ، وضُرِبَ زيدٌ يوم الجمعة أمامك ضربةً ، فإن المرفوعَ في الموضعين أخصُّ بالفعل،

---

(١) في ص ضرب .

(٢) ذكر الأنباري في أسرار العربية ٣١٨ - ٣٢٠ هذا الرأي وأسنده إلى الكوفيين ثم قال : وأما ما ذهب إليه الكوفيون ففاسد ، وقولهم : إن الأصل في قم : لتقم واذهب لتذهب ، إلا أنهم حذفوه لكثرة الاستعمال : قلنا : ليس كذلك ، وإنه لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله دون مالا يكثُر استعمالُه ، فلما قيل : اقعنسِسْ واحرنجِمْ واعلوِّطْ وما أشبه ذلك بالحذف ولا يكثر استعماله دل على فساد ما ذهبوا إليه . فادعاء الشارح الاتفاق على أن أصل الأمر المضارع مردود بهذا .

(٣) في ط : بخلاف اللام .

(٤) ساقط من ص .

(٥) في جـ : استعماله بهما .

(٦) في هامش صفحة ٨ من ط إجابةٌ عن هذا الاعتراض قال فيها : قيل : الإسناد نسبة فلا يقوم إلا بشيئين ، مسندٍ ومسندٍ إليه لا بأكثر ، وهما إما كلمتان أو ما في حكمهما في قبول الإسناد به أو إليه ؛ فلذلك اقتصر على كلمتين .

(٧) صفحة ٢٦٦ .

(٨) في ط : عن واحد .

وأهمُّ بالذكر من المنصوبات – كما يجيء في باب المصدر[1] – .

وكان على المصنف أن يقولَ : بالإسناد الأصليّ المقصودِ ما تركب به لذاتِه ليُخْرِجَ بالأصلي إسنادَ المصدرِ واسمي الفاعل والمفعول والصفةَ المشبهةَ والظرفَ ، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام .

وأما نحو أقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في أسماء الأفعال .

وليُخْرِجَ بقوله « المقصود » ما تركب به لذاته ، الإسناد الذي في خبر المبتدأ – في الحال أو في الأصل – وفي الصفة والحال والمضاف إليه إذا كانت كلُّها جملا ، والإسنادَ الذي في الصلة ، والذي في الجملةِ القسميةِ لأنها لتوكيد جواب القسم ، والذي في الشرطية لأنها قيدٌ في (الجزاء)[2] . فجزاء الشرط ، وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية .

والفرق بين الجملة والكلام : أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصليَّ (سواء)[3] كانت مقصودةً لذاتها ، أولا ، كالجملة التي هي خبر المبتدأ ، وسائر ما ذكر من الجمل ، فيخرج المصدرُ ، واسما الفاعلِ والمفعول ، والصفةُ المشبهة ، والظرفُ مع ما (أسندت)[4] إليه .

والكلام ما تضمن الإسنادَ الأصليَّ ، وكان مقصودا لذاته ، فكلُّ كلام جملةٌ ، ولا ينعكس . وإنما قال : بالإسناد ولم يقل : بالإخبار لأنه أعمّ ، إذْ يشمَل النسبةَ التي في الكلام الخبري ، والطلبي ، والإنشائي – كما ذكرنا[5] – .

واحترز بقوله : بالإسناد ، عن بعض ما (تركب)[6] من اسمين كالمضاف والمضاف إليه ، والتابع ومتبوعه ، وبعض المركب من الفعل والاسم نحو : ضربك ،

---

(١) انظر ط ٢/١٩٤ .
(٢) ساقطة من ص .
(٣) ساقطة من جـ .
(٤) في ت : أسند .
(٥) صفحة ١٦ ، ١٧ .
(٦) في ط : ركب .

وعن جميع الأنواع الأربعة الأخر من التركيبات (الثنائية)[(١)] الممكنة بين الكلم الثلاث ، وهي اسمٌ مع حرف ، وفعلٌ مع فعل ، أو حرف ، وحرف مع حرف ، وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم ، أي الإسناد الذي هو رابطة . ولابد له من طرفين ، مسند ومسند إليه ، والاسم بحسب الوضع يصلُح لأن يكون مسندا ومسندا إليه ، والفعل (يصلح)[(٢)] لكونه مُسندًا لا مسندًا إليه ، والحرف لا يصلح لأحدهما .

والتركيبُ العقليُّ الثنائيُّ بين الثلاثة الأشياء[(٣)] - (أعني)[(٤)] الاسم والفعل والحرف - لا يعدو ستةَ (أقسام)[(٥)] : الاسمان ، والاسم مع الفعل أو الحرف ، والفعل مع الفعل أو الحرف ، والحرفان .

فالاسمان يُكَوِّنان كلاما لكون أحدهما مسندا والآخر مسندا إليه ، وكذا الاسم مع الفعل ، لكون الفعل مسندا والاسم مسندا إليه ، والاسم مع الحرف لا يكون كلاما ، إذ لو جعلت (الاسم)[(٦)] مسندا فلا مسندَ إليه ، ولو جعلته مسندا إليه فلا مسندَ ، وأما نحو : (يا زيدُ) فلسد (يا) مسد دعوتُ الإنشائيّ ، والفعل مع الفعل أو الحرف لا يُكَوِّن كلاما لعدم المسند إليه ، أما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه .

فظهر بهذا معنى قوله : ولا يتأتّى ، أي فلا يتيسر الإسناد إلا في اسمين ، أو فعل واسم .

والباء في قوله : بالإسناد للاستعانة أي تركب من كلمتين بهذا الرابط ، أو بمعنى مع ، أي مع هذا الرابط .

---

(١) في ص : البنائية .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) الأولى أن يقول : ثلاثة الأشياء ، والكوفيون يجيزون مثل هذا .

(٤) في ص : أي .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) ساقطة من جـ .

(الاســم)

قوله : الاسمُ ما دل على معنى في نفسه غيرَ مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة .

لم يقتصر على ما تقدم ، مع قوله : وقد علم بذلك حدُّ كل واحد منها[1] ، لأنه أراد أن يصرح بحد كل واحد من الأقسام في (أول)[2] صنفِه ، والذي تقدم لم يكن حدًّا مصرَّحًا به ، ولا المقصودُ منه الحدَّ ، بل كان المراد منه الدليلَ على الحصر .

قوله : ما دل .

أي كلمة دلت ، وإلا ورد عليه الخط ، والعَقْدُ ، والنَّصْبَةُ والإشارةُ .

وإنما أَورَدَ لفظة (ما)[3] مع احتمالها للكلمة وغيرها ، اعتمادا على ما ذكره قبلُ من كون الاسمِ أحدَ أقسام الكلمة في قوله : وهي اسم وفعل وحرف ، فكلُّ اسمٍ كلمةٌ ، (لأن الكلمة كلِّي والاسمَ جزئِّي لها)[4] .

وقوله : في نفسه .

الجار والمجرور مجرورُ المحلِّ صفةً لقوله معنى ، والضمير البارز في نفسه لما التي المرادُ بها الكلمةُ . كما أن الضميرَ في قوله قبل : على معنى في نفسها[5] للكلمة .

وقال المصنف : إن الضمير في قولهم : ما دل على معنى في نفسه ، وقولهم : في غيره ، راجعٌ إلى معنى ، وإن معنى (ما دل على معنى في نفسه) أي لا باعتبار غيرِه ، كقولهم : الدارُ قيمتُها في نفسها كذا أي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسَطِ البلد أو غيرَ ذلك[6] .

---

(١) صفحة ١٣ .

(٢) في ت الأول .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في ص : لأن الكلمة كل والاسم حرفي لها ، وهذا تحريف .

(٥) صفحة ١٤ .

(٦) لم يذكر المصنف ذلك في شرحه لكافيته ولا في شرحه للوافية ، ولا في الإيضاح في شرح المفصل عند حديثه عن حد الاسم .

وفيه نظر ، لأن قولهم – في حد الحرف : على معنى في غيره ، نقيضُ قولِهم : على معنى في نفسه ، ولا يقال – في مقابلة قولك : قيمةُ الدارِ في نفسها كذا ، قيمة الدار في غيرها كذا ، بل يقال : لا في نفسها .

(ومعنى الكلام – على ما اخترنا – أعي جعل في نفسه)[1] صفةً لمعنى ، والضميرُ لما : الاسم[2] كلمة دلت على معنى ثابتٍ في نفسِ تلك الكلمةِ ، والحرفُ كلمةٌ دلت على معنى ثابتٍ في لفظٍ غيرِها . فغير صفةٌ للفظ .

وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرفِ مفردا كالمعرف باللام ، والمنكّر بتنوين التنكير ، وقد يكون جملةً كما في : هل زيد قائم ، لأن الاستفهام معنى في الجملة ، إذ قيام زيدٍ مستفهم عنه ، وكذا النفي في : ما قام زيد ، إذ قيام زيد منفيٌّ .

فالحرف (موجِدٌ)[3] لمعناه في لفظ غيره ، إما مقدمٍ عليه كما في نحو : بصري ، أو مؤخرٍ عنه كما في الرجل .

والأكثر أن يكون معنى الحرف مضمونَ ذلك اللفظ ، فيكون متضمنا للمعنى الذي أحدث فيه الحرف ، مع دلالته على معناه الأصلي ، إلا أن هذا تضمَّنَ معنى لم يدل عليه لفظُ المتضمِّن ، كما كان لفظ البيت متضمِّنا لمعنى الجدار دالا عليه ، بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمِّن . فرجل في قولك : الرجل متضمِّن لمعنى التعريف الذي أحدث فيه اللامُ المقترنُ به ، وكذا ضرب زيد في (هل ضرب زيد) متضمن لمعنى الاستفهام (لأن)[4] ضَرْبَ زيد مستفهم عنه ، ولابد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام ، وموجده فيه (هل) .

وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيرُه مطابقةً ، وذلك إذا كان ذلك الغيرُ[5] لازمَ الإضمار ، كما دل همزةُ أَضرِبُ ، ونونُ نَضْرِبُ على معنى الضميرين اللازم إضمارُهما .

---

(١) ساقط من ص .

(٢) خبر قوله : ومعنى الكلام .

(٣) في ص : موجود .

(٤) في ص و ط : إذ .

(٥) دخول (أل) على غير وكل وبعض مما اعتاده الشارح في هذا الكتاب، مع أنه قال في كتابه هذا صفحة ٩٣٨، ٩٣٩: وإذا قطع كل وبعض عن الإضافة فالأكثر إبدال التنوين، وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه.

وقد يكونُ الحرفُ دالا على معنيين ، كلٌّ منهما في كلمة ، كحروف المضارعة الدالةِ على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل .

والأغلبُ في معنى الحرفِ أن يكون معنى الأسماءِ الدالةِ على المعاني دونَ الأعيانِ ، وقد تكون دالةً على العين أيضا ، (كالهمزة والنون في أَضرِبُ ونَضرِبُ)[1] ، وتاء تَضْرِبُ في خطاب المذكر ، فإنها تفيد معاني الفاعلين بعد الأفعال .

ثم تقول : إن معنى (مِنْ) الابتداء ، فمعنى (من) ومعنى لفظ الابتداء سواء ، إلا أن الفرق بينهما أن لفظ الابتداء ليس مدلولُه مضمونَ لفظ آخر (بل مدلولُه معناه الذي في نفسه مطابقةً ، ومعنى (مِنْ) مضمون لفظ آخر)[2] فيضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللفظ الأصلي .

فلهذا جاز الإخبار عن لفظ (الابتداء) نحو : الابتداء خير من الانتهاء ، ولم يجز الإخبار عن (من) لأن الابتداء الذي هو (مضمونها)[3] في لفظ آخر ، فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظٍ غيره ؟ وإنما يُخبَرُ عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة ، فالحرف وحده لا معنى له أصلا ، إذ هو كالعَلَم المنصوبِ بجنب شيءٍ ليدل على أن في ذلك الشيء فائدةً ما ، فإذا أفرد عن ذلك الشيء بقي غيرَ دال على معنى أصلا .

فظهر بهذا أن المعنى الإفرادي للاسم والفعل في أنفسهما ، وللحرف في غيره .

ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات ، وذلك بأن يقال : إن معنى طويل مثلا في : جاءني رجل طويل موجد لمعناه - أي الطول - في موصوفه ، حتى صار (الموصوف)[4] متضمِّنا له .

وذلك أن معنى طويل ذو طول ، فهو دال على معنيين أحدُهما قائم بالآخر ، إذ الطول

---

(١) في ص : كالهمزة في أضرب والنون في نضرب .
(٢) ساقط من ص .
(٣) في ط : مدلولها .
(٤) في ط : الموصول .

قائمٌ بذو فمعناه الطول وصاحبه ، لا مجرد الطول الذي في رجل ، وإنما ذُكِرَ الموصوف قبله ليعين ذلك الصاحبَ الذي دل عليه طويلٌ ، وقام به الطولُ ، لا ليقوم به الطول .

وأما قولهم : النعت دال على معنى في متبوعه ، فلكون المتبوع معيِّنا لذلك الذي قام به المعنى ، ومخصِّصا له ، وكونِه إياه .

(بلى)[1] المصدر في قولك : (ضَرْبُ زيد)[2] مفيد لمعنى في لفظ غيره – أعني ضاربية زيد – لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم : دل ، أي دل بالوضع ، ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظٍ غيرِه معنى إذ يصح أن تقول : الضربُ شديدٌ ، ولا يذكر الضارب ، ولا يخرج بذلك عن الوضع .

ويصح أن يعترض عليه بالأفعال ، فإن ضَرَبَ موضوع ليدل على ضاربية ما ارتفع به .

ولا يندفع هذا الاعتراض إلا بما قال بعضهم : الحرف مالا يدل إلا على معنى في غيره ، فإن « ضَرَبَ » مفيد في نفسه الإخبارَ عن وقوع ضَرْبٍ ، وفي فاعله عن ضاربيته ، بخلاف (مِنْ) فإنه لا يفيد إلا معنى الابتداء في غيره .

قوله : غير مقترن .

صفةٌ بعد صفةٍ لقوله : معنى ، ويتبين معنى قوله : غير مقترن ببيان قوله – في حد الفعل – هو ما دل على معنى في نفسه (مقترن)[3] بأحد الأزمنة الثلاثة[4] . أي على معنى واقع في أحد الأزمنة الثلاثة معيَّنا ، بحيث يكون ذلك الزمانُ المعيَّنُ – أيضا – مدلولَ اللفظ الدالِّ على ذلك المعنى ، بوضعه له أولا ، فيكون الظرفُ والمظروفُ (مدلولَيْ)[5] لفظٍ واحد ، بالوضع الأصلي ، فيخرج عن حدّ الفعل نحو الضرب

---

(١) في جـ و ص و ط : بل .

(٢) في جـ : ضرب زيد شديد .

(٣) في ص : مقترنا .

(٤) صفحة ١٤ .

(٥) في ت : مدلول .

والقتل – وإن وجب وقوعه في أحد الأزمنة الثلاثة معينا في نفس الأمر – لأن ذلك (المعيّن)[1] لا يدل عليه لفظ المصدر .

ويخرج نحوُ الصَّبُّوح[2] ، والغَبُوق[3] ، والقَيْلولَة[4] ، والسُّرى[5] ، لأن اللفظ – وإن دل على زمان – لكنه ليس أحد الأزمنة الثلاثة ، أي الماضي والحال (والمستقبل)[6] .

(وكذلك)[7] يخرج نحوُ : خَلْق السموات ، وقيام الساعة ، لأنه – وإن اقترن الحدثان كلٌّ واحد منهما بأحد الأزمنة معيَّنا عند السامع – لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا .

ويخرج أيضا اسما الفاعل والمفعول عند إعمالهما ، لأنهما – وإن كانا لا يعملان عندهم إلا مع اشتراط الحال أو الاستقبال – إلا أن ذلك الزمان مدلولُ (عملهما العارض لا مدلولُهما)[8] وضعا .

وكذلك يخرج أسماءُ الأفعال ، لأن ذلك فيها ليس بالوضع الأول ، بل بالوضع الثاني – كما يجيء في بابها[9] – .

ويدخل فيه المضارعُ لأنه (دال)[10] على أحد الأزمنة الثلاثة بالوضع – إن قلنا إنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ، وكذا إن قلنا – أيضا – باشتراكه في الحال والاستقبال ، لأن اللفظَ المشتركَ في معنيين حقيقةٌ فيهما ، موضوعٌ لكل واحد منهما ، فهو في أصل الوضع لأحد الأزمنة الثلاثة معينا . وكذا في الاستعمال ، والتباس ذلك

---

(١) في ص : المعنى .
(٢) الصبوح : كل ما أكل أو شرب غدوة ، والصبوح ما أصبح عندهم من شرابهم فشربوه .
(٣) الغبوق : الشرب بالعشي ، وخص بعضهم به اللبن المشروب في ذلك الوقت .
(٤) القيلولة : النوم في الظهيرة . وقال الليث القيلولة : نومة نصف النهار .
(٥) السرى : سير الليل عامة ، وقيل : سير الليل كله (اللسان) .
(٦) في ت : والاستقبال .
(٧) في جـ و ص : وكذا .
(٨) ساقط من ص .
(٩) انظر ط ٦٦/٢ .
(١٠) في ص : حال .

(المعين)[1] على السامع لا يخل بكونه لأحدهما معينا .

(وكذا تدخل الأفعال الإنشائية لعروض الإنشاء ، وكون الفعل لأحدها معينا)[2] في الوضع سواء كان الإنشاء العارض لازما كما في (عسى) أو غير لازم كما في (بعت واشتريت) .

ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال ، إذا أريد به الفعل الذي مضى ، والفعل الآتي والفعل الحالي ، لأن اللفظَ الماضيَ ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان ، بل لكل ماض في الزمان ، أو في المكان ، نحو : مضى في الأرض ، وكذا المستقبل والحال .

والأولى أن يقال : الفعل ما دل على معنى في نفسِهِ مقترنٍ بزمان من حيث الوزن ، حتى لا يرد مثل هذا من الأصل ، ولا يرد - أيضا - مثلُ الصَّبوح والغَبوق والسُّرى ، (ولا)[3] الاسمُ الموضوعُ دالا بتركيبه على أحد الأزمنة الثلاثة ، كالغُبُور - مثلا - بمعنى كون الشيء في الماضي أو في المستقبل ، فإن دلالته على أحد الأزمنة الثلاثة بالحروف المرتَّبة لا بالوزن ، ومن ثم تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن ، كالغابر ، وغَبَرَ يَغْبُرُ .

والحق أنه بمعنى المضي أو البقاء - في المكان (كان)[4] أو في الزمان - قال الله تعالى : ﴿ كانتْ مِن الغَابِرِين ﴾[5] .

وإنما لم يفسِّر قولَه : الأزمنة الثلاثة ، لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال .

والحقُّ أنَّ مثل هذا (الإهمال)[6] لا يَحْسُن في الحدود .

وكذا لفظ (الاقتران) مهملٌ ، غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره .

---

(١) في ص : المعنى .
(٢) ساقط من ص .
(٣) ساقطة من جـ .
(٤) ساقطة من جـ و ط .
(٥) الأعراف ٨٣ .
(٦) ساقطة من ت ، وفي ص الإجمال .

ولا (يُورَدُ)[1] في الحدود إلا الألفاظُ الصريحةُ المشهورةُ في المعنى المقصودِ بها .

(إن)[2] قيل : إن ضميرَ الغائب ، والأسماءَ الموصولةَ ، وكافَ التشبيه (الاسمية)[3] وكمْ الخبريةَ ، وأسماءَ الشرط ، وأسماءَ الاستفهام خارجةٌ عن حد الاسم بقوله : في نفسه !

فالجواب : أن الضمير المذكورَ ، والأسماءَ الموصولة – وإن احتاجا ضرورةً إلى لفظٍ آخر – لكن لاليفدا معناهما الذي هو الشيء المبهم (ويحدثاه في ذلك اللفظ ، فإن لفظة (الذي) – مثلا – تفيد معناها الذي هو الشيء المبهم)[4] في نفسها ، لا في صلتها وإنما تحتاج إلى صلتها لكشف ذلك (الإبهام ورفعه منها)[5] لا لإثبات ذلك الإبهام في الصلة ، وكذا ضمير الغائب . فهما مبهمان ، لكن اشتُرِطَ فيهما من حيث الوضعُ أنه لابد لهما من معيَّن مخصص ، فلذا عُدَّ من المعارف .

وكذا اسم الإشارة ، إلا أنه كثيرا ما يُكْتَفَي بقرينة غير لفظية للتخصيص .

وأما الكاف الاسمية فمعناها : المِثْل ، بخلاف الحرفية ، فإن معناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر .

وكذا معنى (كم) كثير ، لا الكثرة التي هي معنى فيما بعدها ، بخلاف (رُبَّ) عند من قال بحرفيتها[6] ، فإن معناها القلة التي في مجرورها .

وإنما وجب القول بهذا في رُبَّ وكم والكافين الاسميةِ والحرفيةِ صونا لحدّي الاسم والحرف عن الاعتراض ، ولولا ذاك لكان الفرقُ بين الكافين ، وبين رُبّ وكم بما فرَّقْنا تحكما ، لكن لما ثبت اسمية (كم) بدخول علامات الأسماء عليها[7] ، ولم يثبت مثله في

---

(١) في ص : يذكر .

(٢) في جـ فإنْ .

(٣) ساقطة من جـ .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) تكملة من ط وفي ص : الإبهام الشيء المبهم ورفعه منها .

(٦) وهم البصريون ما عدا أبا عمرو بن العلاء .

(٧) تقبل (كم) من علامات الأسماء الجر والإسناد إليها .

(رب) وكذا في الكافين اضطررنا إلى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدّان .

وأما اسمُ الاستفهام واسمُ الشرط فكلٌّ واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره ، نحو قولك : أيُّهم ضربت ؟ وأيُّهم تضرب أضرب ، فإن الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ، إذ تَعَيُّنُ مضروبِ المخاطب مستفهم (عنه)[1] ، ومعنى الشرط موجودٌ في الشرط والجزاء ، وأيٌّ في الموضعين دال على ذات أيضا ، وهي ليست معنى فيما بعدها ، فَسَلِمَ حدُّ الاسم .

ويجوز الجوابُ عنه بما قال سيبويه[2] : إن حرفَي الاستفهام والشرط - أعنى الهمزةَ وإنْ - حُذِفَتا وجوبًا قبل مثل هذا الاسمِ لكثرةِ الاستعمال ، وكان الأصل أأيُّهم ضربتَ ، وإنْ أيهم تضربْ ، ثم تُضَمَّن (أيّ) معنى الاستفهام والشرط ، فالمعنيان عارضان فيهما[3] - وإن كانا لازمين - وكذا ما سوى (أيّ) من أسماء الاستفهام والشرط (نحو مَنْ تضرب ؟ أي أَمَنْ تضرب ؟ فمَنّ بمعنى أيّ في التعيين في الاستفهام ، وكذا من تضرب أضربْ ، أي إن من تضرب ، فجميعُ أسماء الاستفهام والشرط)[4] بمعنى أي الشرطية والاستفهامية .

هذا ولو قلنا : الحرف مالا يدل إلا على معنًى في غيره لم يرد عليه الاعتراضُ بمثلها ، وبالكاف ورب وكم .

---

(١) في ت : منه .

(٢) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر ، وسيبويه لقبُه ، ومعناه بالفارسية رائحةُ التفاح وهو من أهل فارس من البيضاء ، ونشأ بالبصرة . برع في النحو ، وصنف كتابه الذي لم يسبقه أحد إلى مثله ، ولا لحقه أحد من بعده . كان المبرد إذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه . يقول له : هل ركبت البحر تعظيما لكتاب سيبويه . توفي سنة ٢٦١ هـ (نزهة الألباء ٦٠ - ٦٦) .

(٣) في الكتاب ٥١/١ وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز ، وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره ، وليس للاستفهام في الأصل غيره ، وإنما تركوا الألف في (من ومتى وهل) ونحوهن حيث أمنوا الالتباس ، ألا ترى أنك تدخلها على مَنْ إذا تمت بصلتها كقول الله عز وجل : ﴿ أَفَمَنْ يُلْقَىٰ فِى النَّارِ خَيْرٌ أَمَّن يَأْتِى آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ فصلت ٤٠ .

(٤) سقط من ص ما بين القوسين ، وسقط من ط من قوله : وكذا إلى قوله : الاستفهام .

(خواصُّ الاســم)

قوله : ومن خواصه[1] دخولُ اللام والجرُّ والتنوينُ والإسنادُ إليه والإضافةُ .

الفرقُ بين الحدّ والخاصّةِ أن الحد مطّرد منعَكِس ، والخاصة مطردة غيرُ منعكسة .

والمراد بالاطراد أن (تضيف)[2] لفظ (كل) إلى الحد فتجعله مبتدأ ، وتجعل المحدودَ خبره ، (كقولك)[3] (في)[4] قولنا : الاسمُ ما دل على معنى في نفسه غيرَ مقترن ، كل ما دل على معنى في نفسه غيرَ مقترن فهو اسمٌ .

وكذا تقول في الخاصة : كل ما دخله لام التعريف فهو اسم .

والمراد بالعكس (عند النحاة)[5] أن تجعل مكان هذين نقيضيهما فنقول : كل ما لم يدل على معنى في نفسه غيرَ مقترن فليس باسم .

(ولا يصح أن تقول في الخاصة : كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم)[6] .

وقد يقال العكس أن يُجْعَل المبتدأ خبرا ، والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والإيجاب بحاله ، وهذه عبارة المنطقيين[7] .

---

(١) في جـ و ص ومن خواصه .. إلخ ، وهذهِ عادته لا يكتب إلا جزءا يسيرا من المتن ثم يقول : الخ ولذا لن أنبه عليه مرة أخرى .

(٢) في ص : أضيف .

(٣) في ص : كذلك .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) تكملة من ط .

(٦) ساقط من ص .

(٧) في المنطق لمحمد رضا المظفر ١٩٤ عكس النقيض وله طريقتان :

١ – طريقة القدماء وهو تحويل القضية إلى أخرى موضوعها نقيض محمول الأصل ، ومحمولها نقيض موضوع الأصل مع بقاء الصدق والكيف ...

٢ – طريقة المتأخرين ... وهو تحويل القضية إلى أخرى موضوعها نقيض محمول الأصل ومحمولها عين موضوع الأصل مع بقاء الصدق دون الكيف .. إلخ .

فتطرد قضيةُ الحدّ والمحدود كلّيةً ، مع جعل المحدود موضوعا نحو : كلُّ اسم دالٌّ على معنى في نفسه غيرُ مقترن . (وتنعكس كليةً نحو : كلُّ دال على معنى في نفسه غيرَ مقترن اسمٌ)[1] .

وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تَطَّرِد كذا ، نحو كلُّ ما دخله اللامُ اسمٌ ، ولا يقال كلُّ اسمٍ يدخله اللام .

قوله : دخول اللام .

أي لام التعريف الحرفيــة ، بخلاف لام الموصول[2] في نحو : الضارب ، والمضروب ، فإنها لا تدخل إلا على فعل في صورة الاسم – كما يجيء في الموصولات[3] – وبخلاف سائر اللامات ، كلام الابتداء ، ولام جواب (لو) وغير ذلك .

وإنما اختصت لامُ التعريف بالاسم لكونها موضوعةً لتعيينِ الذات المدلول عليها مطابقةً في نفس الدّال ، والفعل لا يدل على الذات إلا ضِمْنا ، والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه .

أما قول الشاعر[4] :

١ – يقولُ الخنا وأبغضُ العُجْمِ ناطقًا ⠀⠀⠀ إلى ربِّنا صوتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ[5]

---

(١) ساقط من جـ .

(٢) ا لجمهور على اختصاصها يعني اللام الموصولة أيضا – بالاسم وأن دخولها على الفعل ضرورة وابن مالك جوز دخولها على المضارع – اختيارا – فلا تختص بالاسم عنده (انظر حاشية الصبان على الأشموني ٣٧/١ ، ٣٨) .

(٣) انظر ط ٣٨/٢ .

(٤) البيت لذي الخرق الطهوي ، قال البغدادي في الخزانة ٤٢/١ ، ٤٣ :
نسب أبو زيد في نوادره هذا الشعر لذي الخرق الطهوي قال : وهو جاهلي . ومن لقب من الشعراء من بني طهية ذا الخرق ثلاثة : أحدهم خليفة بن حمل بن عامر ، والثاني قُرْط ، ويقال له ذو الخرق بن قرط (الثالث) شَمير بن عبد الله بن هلال ، كذا في المؤتلف والمختلف للآمدي .. ولم أر من قيّد أحدَ هذه الثلاثة بكونه جاهليا ، فلا يظهر أن هذا الشعر لمن هو من هؤلاء الثلاثة .

(٥) وقد ورد ثاني سبعة أبياتٍ في نوادر أبي زيد ص ٦٧ – وهو أيضا في الضَّرائر الشعرية لابن عصفور ٢٨٩ ، وفي الضرائر الشعرية للألوسي ٣٠١ وفي اللسان (جدع) وذكر ابن منظور أنه من شواهد الكتاب ، ولم أجده فيه، =

فليست اللام فيه للتعريف ، بل هي اسمٌ موصول دخل على صريح الفعل ، لمشابهته لاسمِ المفعول ، وهو مع ذلك شاذٌّ قبيحٌ لا يجيء إلا في ضرورة الشعر .

وإنما اختص الجرّ بالاسم ، لأنهم قصدوا أن يُوَفُّوا الاسمَ – لأصالته في الإعراب – حركاتِه الثلاثَ وينقُصُوا من المضارع الذي هو فرعُه[1] فيه[2] واحدًا منها فنقصوه مالا يكون معمولَ الفعل ، وهو الجرُّ ، وأعطَوْه ما يكونُ معمولَه وهو الرفعُ والنصبُ .

وأما التنوينُ فاختص من جملة أقسامه[3] الخمسة بالاسم ما ليس للتَّرنُّم . فهي – إذن – أربعة أقسام :

أحدها للتنكير نحو صهٍ ومهٍ ودجٍ[4] ، (وسيبويهٍ)[5] .

قيل ويختص بالصوتِ واسمِ الفعل .

وأما التنوين في نحو رُبَّ أحمدٍ وإبراهيمٍ فليس (يتمحض)[6] للتنكير ، بل هو للتمكُّن لأن الاسمَ منصرفُ[7] .

وأنا لا أرى (مانعا)[8] من أن يكون تنوينٌ واحدٌ للتمكن والتنكيرِ معا ، فرُبَّ

= وهو أيضا في الإنصاف ١٥١ و ٣١٦ و ٥٢٢ وفي شرح ابن يعيش ١٤٤/٣ وفي شرح شواهد شروح الألفية للعيني ٤٦٧/١ وفي الدرر اللوامع ٦١/١ وفي الخزانة ٣١/١ ، وفي كثير من معاجم اللغة وفي رصف المباني ٧٦ وفي اللامات ٣٥ وفي المسائل العسكرية ٩١ و ١٥٤ .

اللغة : الخنا : أفحش الكلام ، حمار مجدع : مقطوع الأذن ، شبه صوته وهو يقول الخنا بصوت الحمار إذ تُقَطَّع أذناه .

الشاهد : استشهد به الرضيُّ على أن (ألْ) في (اليجدع) اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول . وليست للتعريف .

(١) الضمير عائد على الاسم .

(٢) الضمير عائد على الإعراب .

(٣) في ت : أقسامها ، والتنوين يذكر لكونه (لفظا) ويؤنث لكونه (كلمة) ولذلك يعيد عليه الرضي الضمير مذكرا أحيانا ومؤنثا أحيانا أخرى .

(٤) (دج) اسم صوت لزجر الدجاج .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) تكملة من ط .

(٧) لزوال العلمية بدخول (رب) التي لا تدخل إلا على النكرات ، ومنصرف في ط : ينصرف .

(٨) في ط : منعا .

٢ - ولا أرض أبْقَـلَ. إبقالَهـا[1]

فتأنيثها لا يقْصُر عن تأنيثِ مِصْر الذي هو بتأويل البُقْعَة .

والأولى عندي أن يقال : إن التنوين للصرفِ والتمكُّن ، وإنما لم يسقط في نحو : ﴿ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾[2] ؛لأنه لو سقط لتبعه الكسرُ في السقوط ، وتبع النصبُ ، وهو خلاف ما عليه الجمعُ السالم ، إذ الكسرُ فيه متبوعٌ لا تابعٌ ، فهو فيه كالتنوينِ في غير المنصرفِ للضرورةِ لم يحذفا لمانع .

هذا مع أنه جوز المبرّد[3] والزجّاج[4] ههنا مع (العلمية)[5] حذف التنوين (وإبقاء الكسر[6]

---

(١) صدره : فلا مزنة ودقت ودقها . وهذا البيت في سيبويه ٢٤٠/١ ، وفي معاني القرآن للفراء ١٢٧/١ ، وفي مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٧/٩٩٢ و ٣/ ٩١، وفي المذكر والمؤنث للفراء ٨١ ، وفي الكامل للمبرد ٢٧٩/٢ و ٩١٩/٣ ، وفي الخصائص ٤١١/٢ ، وفي ما يجوز للشاعر للضرورة ١٢٣ ، وفيه : وقد أنشد قوم ولا أرض أبقلتِ ابقالَها ، على أنه رد حركة الهمزة على التاء ثم حذفها وفي شرح المفصل ٩٤/٥ ، وفي العيني ٤٦٤/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ١٥٨/١ و ١٦١ ، وفي المحتسب ١١٢/٢ ، وفي المقرب لابن عصفور ٣٠٣/١ ، وفي تفسير القرطبي ٢٨٩/١٢ ، وفي الدرر ٢٢٤/٢ ، وفي شرح الأشموني ١٧٤/١ ، وفي الخزانة ٤٥/١ .

اللغة : المزنة واحدة المُزْن وهو السَّحاب يحمل الماء ، والوَدْقُ : المطر .

وأبقلت : أخرجت البقل وهو من النبات ما ليس بشجر .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن لفظ أرض مؤنث ولا يجوز فيه التذكير إلا بتأويل بعيد - نظير عرفات - وهو أن يراد بهما المكان ، (الخزانة ٤٥/١) .

(٢) البقرة ١٩٨ ، وتقدمت صفحة ٣١ .

(٣) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري ، إمام العربية ببغداد في زمانه ، كان فصيحا بليغا مفوّها ثقة إخباريا علامة . من تصانيفه : معاني القرآن ، الكامل ، المقتضب ، الروضة ، المقصور والممدود ، الاشتقاق .. إلخ . توفي سنة ٢٨٥ هـ (بغية الوعاة ٢٦٩/١) .

(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ، كان من أكابر أهل العربية ، صنف مصنفات كثيرة منها : كتاب المعاني في القرآن ، والفرق بين المؤنث والمذكر ، وفعلت وأفعلت ، والرد على ثعلب في الفصيح وغير ذلك وكان صاحب اختيار في علمي النحو والعروض . توفي سنة ٣١١ هـ (نزهة الألباء ٢٤٤) .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) قال المبرد في المقتضب ٣٧/٤ : وتقول مررت بمسلماتِ يافتى فلا تنوّن لأنها لا تُصْرَف ولا يجوز فتحُها . وانظر المقتضب ٣٣١/٣ - ٣٣٣ .

وقال الزجاج في كتاب ما ينصرف ومالا ينصرف ص ٦٨ : ويجوز في قُرَيسياتَ الصرفُ وتركُ الصرف ، وقد بينا ذلك في عرفات ، الأجود الصرفُ لأنها على لفظ الجمع ، ويجوز ترك الصرف لأن فيها تاء التأنيث .

قال محقق الكتاب في الهامش تعليقة (٢) لم يسبق كلام في (عرفات) و لم يأت بعد ذلك .

ويروى بيتُ امرئ القيس[1] :

٣ – تنوَّرتُها من أذرعاتٍ وأهلُها   بِيثربَ أدْنى دارِها نظرٌ عالِ[2]

بكسر التاء بلا تنوين ، وبعضُهم بفتحُ التاءِ في مثِله مع حذف التنوين)[3] ويروى من أذرعاتَ كسائر ما (لا)[4] ينصرف .

فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف .

والأشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية (أيضا)[4] .

وقال بعضهم : التنوين فيه عوضٌ من منع الفتحة .

وأما تنوين الترنُّم[5] فهو في الحقيقة لترك الترنم ، لأنه إنما يؤتى به إشعارًا بترك الترنم عند بني تميم في روي مطلق[6] ، وذلك أن الألفَ والواوَ والياءَ في القوافي تصلح للترنم بما فيها من المد ، فيُبْدَل منها التنوين لمناسبته إياها ، إذا قُصِدَ الإشعارُ بترك الترنم ، لخلو التنوين من المد ، فهذا التنوين يلحق الفعلَ أيضا والمعرفَ باللام .

قال[7] :

٤ – أَقلِّي اللومَ عاذلَ والعتابَنْ[8]   (وقولِي إنْ أَصبتُ لقد أَصَابَنْ[9])[10]

---

(١) امرؤالقيس بن حِجْر بن الحارث الكِنْدِي ، أشهر شعراء العرب ، يمنيُّ الأصل مولده بنجد ، اشتهر بلقبه ، كان أبوه ملكَ أسَد وغطفَان ، لقنه خاله المهلهلُ الشعرَ ، وطردَه أبوه وظل يَطرَب ويغزو ويلهو حتى قُتل أبوه ، رحل في البلاد وظهرت بجسمه قروح وهو بأنقرة فأقام إلى أنْ مات سنة ٨٠ ق هـ . (الأعلام ٣٥١/١) .

(٢) هذا البيت في ديوان امرئ القيس ٣١ ، وفي المقتضب ٣٣٣/٣ ، وفي سيبويه ١٨/٢ ، وفي شرح ابن يعيش ٤٧/١ و ٣٤/٩ ، وفي الخزانة ٥٦/١ ، وفي شرح الشواهد للعيني ١٩٦/١ ، وفي التصريح ٨٣/١ ، وفي الهمع ٢٢/١ ، وفي الدرر ٥/١ ، وفي الأشموني ٤١/١ ، وفي شرح ابن عقيل ٧٦/١ ، وفي شرح شواهد ابن عقيل ١٠ ، وفي رصف المباني ٣٤٥ .

اللغة : تنورتها : المتنوِّر الناظر إلى النار من بعد ، وأذرعات : بلد في أطراف الشام يجاور البلقاءَ وعمان ، ويثرب : من أسماء المدينة المنورة . أدنى دارها نظر عال : يقول إن أقرب مكان من ديارها بعيد ، فكيف بها ؟

الشاهد : استشهد به الرضي على أن أذرعات ونحوه مما سمي به من جمع المؤنث يجوز فيه كسر التاء بلا تنوين ، وفتحها بلا تنوين ومنعها من الصرف .

(٣) ساقط من ص .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) تنوين الترنم : هو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علة كقوله :

أقلي اللوم عاذل والعتابا ... وسيأتي

(٦) الروي المطلق : الروي هو الحرف الصحيح آخر البيت ، وهو إما متحرك أو ساكن والمتحرك هو الرويّ المطلق .

(٧) البيت لجرير بن عطية الخطفي ، وستأتي ترجمته – إن شاء الله – صفحة ٨٢٦ .

(٨) في ت : العتابا ، وأصابا .

(٩) ورد هذا البيت في ديوانه ٨١٣ ، وفي سيبويه ٢٩٨/٢ ، وفي نوادر أبي زيد ١٢٧ ، وفي المقتضب ٢٤٠/١ ، وفي الخصائص ١٧١/١ و ٩٦/٢ ، وفي المنصف ٢٢٤/١ و ٧٩/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٩/٢ ، وفي الإنصاف ٦٥٥ ، وفي ابن يعيش ٧/٥ و ٢٩/٩ ، وفي الخزانة ٦٩/١ .

اللغة : عاذل : منادى مرخم أصله يا عاذلتي ، أي يالائمتي .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن تنوين الترنم يلحق الفعل والمعرف باللام وقد اجتمعا في البيت .

(١٠) الشطر الثاني ساقط من جـ .

(حرفٌ مفيدٌ فائدتين ، كالألف والواو في : مسلمان ومسلمون .

فنقول : التنوين في (رجل)[1] يفيد التنكير أيضا ، فإذا سميت بالاسم تمحضت للتمكُّن .

(وإنما (اختصّ)[2] تنوينُ التنكير بالأسماء لمثل ما ذكرنا في لام التعريف[3] .

وثانيها للتمكن)[4] ومعناه كونُ الاسم معرَبًا ، فلا يمكن إلا في الاسم .

وإنما لم يُجْعَلْ (لإعراب)[5] المضارع علامةٌ لعروضه .

وإنما حذفت علامةُ الإعراب من غير المنصرف – مع كونه معربا – لمشابهته للفعل الذي أصلُه البناءُ .

وثالثُها للتعويض عن المضاف إليه ، كحينئذٍ ومررت بكلٍّ قائما ، وسيجيء أن المضاف لا يكون إلا اسمًا[6] .

ورابعُها لمقابلة نون جمع المذكّر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلماتٍ – على الأعرف من أقوالهم – ولا معنى له إلا في الاسم .

وإنما قالوا : إنه تنوين مقابلة ، إذ لو كانت للتمكن لم تثبت في نحو قوله تعالى : ﴿ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾[7] ولو كانت للتنكير لم تثبت في الأعلام ، وليست عوضا عن المضاف إليه ، ولا للترنم ، فلن يبق إلا أن يُقالَ : هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر ، (لأن هذا معنى مناسبٌ ، ألا ترى إلى جعلهِم نصبَ هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر ، فالنون في جمع المذكر)[8] قائم مقام التنوين التي في الواحد في المعنى

---

(١) ساقط من ص .

(٢) في ت : اختصت .

(٣) انظر صفحة ٣٠ .

(٤) ساقط من ص .

(٥) في ت : إعراب .

(٦) صفحة ٣٧ .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ ﴾ البقرة ١٩٨ .

(٨) ساقط من ص .

الجامع لأقسام التنوين فقط ، وهو كونُه علامةَ تمامِ الاسم ، وليس في النون شيء من معاني (الأقسام)[1] الخمسةِ المذكورةِ ، فكذلك التنوينُ التي في جمع المؤنث السالم علامةٌ لتمام الاسم فقط ، وليس فيها – أيضا – شيء من تلك المعاني ، لكنهم حطُّوها عن النون بسقوطها مع اللام ، وفي الوقف ، دون النون ، لأن النون أقوى وأجلد بسبب حركتها .

وقال الرَّبَعِي[2] وجارُ الله[3] : إن التنوينَ في نحو (مسلماتٍ) للصرف[4] .

قال جارُ الله : وإنما لم تسقط في عرفاتٍ ، لأن التأنيث فيها ضعيف ، لأن التاء (التي كانت)[5] لمحض التأنيث سقطت (والباقية)[6] علامة لجمع المؤنث[7] .

وفيما قاله نظرٌ ، لأن عرفات مؤنث – وإن قلنا إنه لا علامة تأنيث فيها لا متمحضة للتأنيثِ ولا مشتَرَكَةً – لأنه لا يعود الضميرُ إليها إلا مؤنثا تقول : هذه عرفات مباركا فيها ، ولا يجوز مباركا فيه إلا بتأويل بعيدٍ كما في قوله[8] :

---

(١) في ص : أقسام .

(٢) علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي أبو الحسن ، أحدُ أئمة النحو وحذاقِهم الجَيِّدِي النظر ، أخذ عن السيرافي ورحل إلى شيراز فلازم الفارسيّ عشر سنين ، كان يحفظ الكثيرَ من أشعار العرب . توفي سنة ٤٢٠ هـ (بغية الوعاة ١٨١/٢) .

(٣) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري أبو القاسم جارُ الله كان واسعَ العلم كثيرَ الفضل غايةً في الذكاء وجودةِ القريحة متفننا في كل علم معتزليا قويا في مذهبه مجاهرا به حنفيًا من تصانيفه الكشاف في التفسير والفائق في غريب الحديث والمفصّل في النحو والمُستَقْصى في الأمثال . توفي سنة ٥٣٨ هـ (بغية الوعاة ٢٧٩/٢) .

(٤) انظر رأي الزمخشري في صرف عرفات في الكشاف ٣٤٨/١ وسيأتي بعد قليل .

(٥) في جـ : التي فيها كانت .

(٦) في جـ و ط : والتاء فيه .

(٧) قال في الكشاف ٣٤٨/١ : فإن قلت هلا مُنِعَت الصرفَ ؟ وفيها السببان التعريفُ والتأنيثُ ؟ قلت : لا يخلو التأنيث إما أن يكون بالتاء التي في لفظِها ، وإما بتاء مقدرة كما في سعاد ، فالتي في لفظِها ليست للتأنيث ، وإنما هي مع الألف التي قبلها علامةُ جمع المؤنث ، ولا يصح تقديرُ التاء فيها ، لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث – مانعة من تقديرها .

(٨) البيت لعامر بن جُوَين ، قال البغدادي ٥٣/١ هو عامر بن جوين بن عبد رضاء الطائي ، أحدُ بني جرم ، كان سيدا شاعرا فارسا شريفا ، وهو الذي نزل به امرُؤُ القيس بن حِجْر ، وكان سببُ قتله أن كلبا غَزت بني جرم ، وأُسِرَ وجعلوا يتدافعونه لكِبَرِهِ فقال : لا يكن لعامرِ بن جوينٍ الهوانُ ، فعرفوه ، فذبحوه ومضوا .

ولم يسمع دخولُها الحرفَ ، ولا يمتنع ذلك في القياس نحو (نعم)[1] في القافية .

وقد يلحق – عند بعضهم – الرويَّ المقيدَ ، فيختص باسم (الغالي) (لأن الغُلوَّ تجاوزُ الحد)[2] ، وحد هذا التنوين أن يكون بدلا من حروف الإطلاق ، دلالةً على (ترك الترنم)[3] فإذا دخل القافيةَ المقيدةَ فقد جاوز حدَّه ، ويخرج به الشعر أيضا عن الوزن ، فهو غال بهذا الوجه أيضا ، وهو كقوله[4] :

٥ – وقاتمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقِنْ[5]

فيفتح ما قبل النون تشبيها لها بالخفيفة ، أو يكسر للساكنين ، كما في حينئذٍ – كما يجيء في آخر الكتاب[6] – وإنما أُلحِقَ[7] بالرويِّ المقيد تشبيها له بالمطلق .

وإنما اختصّ كونُ الشيء مسندا إليه بالاسم لأن المسند إليه مُخبَرٌ عنه ، إما في الحال أو في الأصل – كما ذكرنا[8] – ولا يخبَر إلا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقةً ، والفعلُ لا يدل على الذات إلا ضمنا ، والحرف لا يدل على معنى في نفسه .

فلهذه العلةِ اختصّ التثنيةُ والجمعُ والتأنيثُ والتصغيرُ والنسبةُ والنداءُ بالاسمِ .

أما نحو : ضربتُ وضربا وضربوا ، فالتأنيث والتثنية والجمع راجع فيها إلى الاسم .

---

(١) في ط نعمن ، وتمثيل الشارح به لتنوين الترنم لا يصلح وإنما يصلح للتنوين الغالي لأن آخره ساكن ، وإنما يصلح للتمثيل هنا نحو رب وليت في القافية (انظر تعليقة ٢ ص ٤٨ جـ ١ من تحقيق د/يوسف حسن عمر لشرح الرضي) .

(٢) في ص : لأنه يجاوز الحد .

(٣) في ص : دلالة على الغلو في ترك الترنم أي التنوين .

(٤) بيت من مشطور الرجز لرؤبة بن العجاج ، وستأتي ترجمته صفحة ٦٥ .

(٥) ورد هذا البيت في ديوانه ١٠٤ ، وفي سيبويه ٣٠١/٢ ، وفي الخصائص ٢٦٤/١ ، وفي المنصف ٣/٢ و ٣٠٨ ، وفي العمدة ٢٤٠/٢ ، وفي ابن يعيش ١١٨/٢ و ٢٩/٩ ، وفي الخزانة ٧٨/١ ، وفي الإرشاد الشافي ١٧٨ ، وفي الشعر والشعراء ٦١ ، وفي العقد الفريد ٥٠٦/٥ ، وفي رصف المباني ٢٥٥ .

اللغة : وقاتم : الواو واو رب ، والقاتم : المغبر أو الأسود بالأعماق : ما بعد من أطراف المفاوز . خاوي : خالي . المخترق : مكان الاختراق .

الشاهد : استشهد به الرضي على لحاق تنوين الترنم للقوافي المقيدة وتسميته حينئذٍ بالغالي .

(٦) انظر شرحَ الرضي على الشافية ٢٣٥/٢ ، ولم يذكر شيئا من ذلك في آخر كتابه شرح الكافية .

(٧) أي التنوين .

(٨) صفحة ١٨ .

وكذا التصغيرُ في نحو قوله[1] :

٦ - ياما أميلحَ غِزلانًا شَدَنَّ لَنَا مِن هـٰؤُلَيّاءِ بَينَ الضَّالِ والسَّمُرِ[2]

راجع إلى المفعول المتعجَّب منه أي هن مُلَيِّحَاتٌ ، والتصغير للشفقة نحو يا بني ، فهو شيء موضوع في غير موضعه ، كما أن التأنيث في ضَرَبَتْ في غير موضعه .

أما نحو قوله تعالى : ﴿ ربِّ ارْجِعُونِ ﴾[3] على تأويل ارْجِعْني (ارْجِعْني ارْجِعْني)[4] وقول الحَجّاج : يا حَرَسِيُّ اضْرِبَا عُنُقَهُ[5] ، أي اضْرِبْ (اضْرِبْ)[6] فليس الأول بجمعٍ والثاني بتثنيةٍ[7] إذ التثنيةُ ضمُّ مفردٍ إلى مثلِه في اللفظ غيرِه في المعنى ، والجمع ضمّ مفردٍ إلى مثلَيْه أو أكثَرَ في اللفظِ غيرِه في المعنى ، وارجعون واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا[8] - والتكريرُ ضمُّ الشيء إلى مثله في اللفظ مع كونه إياه في المعنى

---

(١) قال العيني : إن البيت للعرجي ، ونسبه البغدادي في الخزانة ٩٧/١ نقلا عن معاهد التنصيص لبعض الأعراب ، وعن الدُّمْيةِ للباخَرْزِي أنه لبدوي اسمه كامل الثقفي وروي البيت للمجنون ، ولذي الرمة ، وللحسين بن عبد الله .

(٢) ورد البيت في ديوان العرجي ١٨٢ ، وفي ديوان المجنون ١٦٨ ، وفي الأمالي الشجرية ١٣٠/٢ و ١٣٣ و ١٣٥ ، وفي الإنصاف ١٢٧ ، وفي ابن يعيشْ ٦١/١ و ١٣٤/٣ و ١٣٥/٥ و ١٤٣/٧ ، وفي الخزانة ٩٣/١ ، وفي شرح شواهد الشافية ٨٣ ، وفي شرح شواهد المغني ٩٦١ ، وفي العيني ٤١٦/١ و ٤٦٣/٣ ، وفي الصحاح (ملح) وفي اللسان شدن ، ويروى في بعض هذه الكتب : هؤليائكن وفي بعضها الآخر هؤلياء بين . وفي ط : يا أميلح .

اللغة : شدن : شَدَنَ الغزال : قوي وطلع قرناه واستغنى عن أمه .

الضال : السدر البري ، السمر : جمع سمرة وهو شجر الطَّلْح .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن التصغير الواردَ في (أميلح) راجع إلى المفعول المتعجب منه أي هن غزلان مُلَيِّحات .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ المَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ المؤمنون ٩٩ .

(٤) ساقطتان من ص .

(٥) في اللسان (حَرَسَ) الحَرَسُ حرسُ السلطان ، وهم الحراس ، الواحدُ حَرَسِيّ لأنه قد صار اسمَ جنس فنُسب إليه ، ولا تَقُلْ حارس إلا أن تذهبَ به إلى معنى الحراسة دون الجنس .. والحَرَسُ وهم خدام السلطان المرتبون لحفظه وحراسته .

وانظر المقتصد ١٠١٩ فقد نقل المحققُ كلامَ الحجاج عن كامل المبرد .

ولكنه لم يقل فيه اضربا ، وإنما قال : اضربْ . وانظر : ليس في كلام العرب ٣٤١ والمغني ٤٨٧ .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) فيه عطف على معمولَي عاملين مختلفَين . وقد تحدث الشارحُ عن ذلك في باب عطفِ النسق بما لا مزيد عليه .

(٨) قبل قليل .

للتأكيد (والتقرير)[1] .

والغالب فيما يفيد التأكيدَ أنْ يذكر بلفظين فصاعدا ، لكنهم اختصروا في بعض المواضع بإجرائه مُجْرَى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث إن التأكيدَ اللفظيَّ أيضا ضمٌّ شيءٍ إلى مثله في اللفظِ وإن كان إياه في المعنى أيضا ، فقوله : اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك ، وقوله تعالى : ﴿ ثُمّ ارجِعِ البصرَ كَرَّتَينِ ﴾[2] في كون اللفظ في صورة المثنى (كأنه مثنى)[3] وليس به .

واختص الإضافة - أعني كون الشيء مضافا - بالاسم لأن المضاف إما متخصِّصٌ كما في غلام رجل ، أو متعرِّف كما في : غلام زيد ، والتخصُّص والتعرُّف من خصائص الاسم - كما مر في لام التعريف[4] - .

وأما الإضافة في نحو : ضاربِ زيدٍ ، وحسنِ الوجهِ ، ومؤدِّب الخدامِ - وإن لم تخصص المضاف ولم تعرفه - فهي فرع الإضافة المحضة ، فلا يكون المضاف أيضا في مثلها إلا اسما .

ولم يذكر المصنفُ من خواصِّ الاسم كونَه مضافا إليه ، لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ ﴾[5] من إضافة الظروف إلى الأفعال .

وعدّه بعضُهم من خواصّه ، واعتذروا عن الإيراد المذكور بأن المضافَ إليه في الحقيقة المصدرُ المدلولُ عليه بالفعل ، أي يوم جمع الله .

قيل : والدليلُ على أن المضاف إليه هو المصدرُ تعرفُ المضاف به ، مع خلو الفعل من التعريف نحو : أتيتك يوم قدم زيدٌ الحارَّ أو البارِدَ .

وأما أنا فلا أضمن صحة هذا المثالِ ومجيءَ مثلِه في كلامهم .

---

(١) في ت : والتقريب .

(٢) الملك ٤ .

(٣) ساقطتان من جـ و ص و ط .

(٤) صفحة ٢٨ .

(٥) المائدة ١١٠ .

والظاهر أن المضافَ إليه – لفظا – في نحو : (يوم)[1] قدم زيد الجملةُ الفعليةُ لا الفعل وحدَه كما أن الاسميةَ في قولك : أتيتك زمنَ الحجاجُ أميرٌ هي المضافُ إليها ، وأما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف إليه الزمانُ في الجملتين .

---

(١) تكملة من ط .

(المعرب من الأسماء)

قوله : وهو معربٌ ومبنيٌّ . المعرب المركب الذي لم يُشْبِهْ مبنيَّ الأصل .

هذا حد معربِ الاسمِ لا مطلقِ المعربِ ، لأنه في صنفِ الأسماءِ ، فلا يذكُرُ إلا أقسامَها ، فكأنه قال : الاسم المعرب هو الاسم المركب ، وكذا جميع الحدود (التي)[1] يذكرها في صَنف الاسم .

ولفظ المركب يطلق على شيئين : على أحدِ الجزأين أو الأجزاء بالنظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الأُخر ، كما يقال في (ضَرَب زيدٌ) مثلا إن (زيدا)[2] مركب إلى ضَرَبَ ، وضَرَبَ مركّبٌ إلى زيدٍ ، فهما مركبان ، ويطلق على المجموع ، فيقال : ضَرَبَ زيدٌ مركب من ضرب ومن زيد ، وهذا كما (يقال)[3] – مثلا – لأحد الخُفّين هو زوجُ الآخر ، وتقول لهما معا زوج .

ومرادُ المصنف المعنَى الأولُ ، وليس بِمَرْضِيّ ، لأن المركبَ في اصطلاحهم في المجموع أشهرُ منه في كل واحدٍ من جزأيه أو أجزائه ، فيوهم أن المعرب من الأسماء لا يكون إلا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسةَ عشرَ ونحوه .

وهذا دَأْبُ المصنف يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظًا غيرَ مشهورة في المعنى المقصود اعتمادًا منه على عنايته[4] .

وينبغي أن يُخْتارَ في الحدود والرسوم أوضحُ الألفاظ في المعنى المراد ، ويحترزَ عن

---

(١) في ص : الذي .

(٢) فيما عدا ط : زيد وهو جائز على الحكاية .

(٣) في جـ و ط : تقول .

(٤) يعني فهمه وعلمه .

الألفاظ المشتركة ، فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصودِ أظهرُ .

ثم وإن نزلنا عن هذا المقام ، وسلمنا أن المركب في الظاهر هو أحد الجزأين أو الأجزاء ، فليس كل اسم مركب إلى غيره غيرِ مشابه لمبنيّ الأصل معربا ، بل الاسمُ المركب إلى عامله ، ألا ترى أن المضافَ اسمٌ مركب إلى المضاف إليه ، ولا يستحقّ بهذا التركيب إعرابا ، بل المضاف إليه يستحقُّه بالتركيب الإضافي ، لأن المضاف عامله على قول ، أو الحرف المقدر على الآخر – كما يجيء[1] – .

وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق أحدُهما بهذا التركيب إعرابا معينا ، وكذا أسماء الحروف الموجودة في أوائل السور نحو حم ويس .

قوله : مبني الأصل .

هذا (أيضا)[2] من ذاك[3] ، لأنه اصطلاح مجدد (منه)[4] مرادٌ به الحرف والفعل الماضي والأمر ، – على ما فسره في الشرح[5] – وإن أخذنا (لفظ)[6] (مبني)[7] الأصل على ما يقتضيه اللفظُ من المعنى المشهور ، دَخَلَ فيه مطلقُ الأفعال ، وإن كانت مضارعةً ، إذ أصلُ جميع الأفعال البناءُ – على ما ذهب إليه البصرية[8] – فيرد عليه اسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول ، والمصدرُ ، وجميعُ باب مالا ينصرف[9] .

بلى إن اختار مذهب الكوفيين[10] في (كون المضارع في الإعراب أصلا)[11]

---

(١) صفحة ٨٧٦ .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) يريد أن ابن الحاجب استعمل هنا في قوله : لم يشبه مبني الأصل ألفاظا هي لغير المعنى المقصود أقرب ، فإنّ أول ما يتبادر إلى الذهن إذا قال مبني الأصل الفعلَ عموما ، لأن الأصل فيه – على رأي البصريين – البناء .

(٤) تكملة من جـ و ص و ط .

(٥) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٨ .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في ط : المبني .

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٣٤ .

(٩) ترد هذه الأشياء عليه لأنها أشبهت الفعل (مبني الأصل) فتخرج عن حد المعرب . وقد أجاب الرضي بتوجيه محتمل للمصنف . وهو أن يكون قصد من ذلك أن الفعل المضارع أصل في الإعراب كالاسم على ما يراه الكوفيون .

(١٠) الإنصاف ٥٤٩ .

(١١) ساقطة من ت (وفي ط : أصيلا في الإعراب) .

كالاسم لتوارد المعاني عليه)[1] - كما يجيء في بابه[2] - لم يرد عليه ما ذكرنا .

ولا يرد على تفسيره المبنيَّ الأصل بالحرفِ والماضي والأمر (المصدرُ) في نحو : أعجبني ضربُ زيدٍ عمرا أمسِ ، وذلك بأن يقال : المصدر ههنا (يشبه الماضي)[3] لتقديره به مع أنْ ، أي أن ضرب ، وإلا لم يعمل ، فهو مشابه للماضي ، مع أنه معرَبٌ ، لأن مشابهة المصدر لمطلق الفعل سببُ عمله ، لا مشابهته للماضي ، بدليل أنه يعمل وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال .

وإنما ذَكَر في حد المعرب (التركيبَ) وكونَه غيرَ مشابه لمبنّي الأصل احترازا من قِسْمَي المبني ، وذلك أن الاسم إما أن يبنى لعدم موجب الإعراب - أعني المعانيَ المتعاقبة على الاسم الواحدِ ، كالفاعليةِ والمفعوليةِ والإضافةِ - وهو الأسماء المعدودةُ تعديدا ، كأسماء العدد نحو : واحدْ اثنانْ ثلاثهْ ، وأسماء حروف التهجي نحو : ألفْ با تا ثا ، ونحو : زيدْ عمْرو بكرْ ، والأصوات كـ (نِخْ[4] وهِدَعْ)[5] .

والمعاني الموجبة للإعراب إنما تحدُثُ في الاسم عند تركيبه مع العامل ، والتركيبُ شرطُ حصولِ موجِبِ الإعراب ، فلهذا قال[6] : المركب أي الاسم الذي فيه سبب الإعراب[7] .

فتخرج هذه الأسماء المجردة عن السبب .

ويجيء في التصريف في باب التقاء الساكنَين[8] تحقيقُ الكلام في الأسماء المعدّدة تعديدا - إن شاء الله تعالى - .

وإما[9] أن يُبْنَى - مع حصول الموجب للإعراب - لوجود المانع منه ، والمانع

---

(١) في ص : أن الأصل في المضارع الإعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه .

(٢) انظر ط ٢/٢٢٧ .

(٣) في ص : يشبه مبني الأصل الماضي .

(٤) نخ : النَّخُّ : الإبل التي تناخ عند المصدّق ليصدقها .. نَخْنَخْت الناقة فتنخنخت : أبركتها فبركت (الصحاح نخ) .

(٥) هِدَعْ : كلمة يسكن بها صغار الإبل إذا نفرت . (الصحاح هدع) .

(٦) أي ابن الحاجب .

(٧) شرح الكافية لابن الحاجب ٨ .

(٨) شرح الشافية للرضي ٢/٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٩) عطف على قوله صفحة ٤٦ : وذلك أن الاسم إما أن يبنى ... إلخ .

مشابهتُه للحرف أو الفعل - على ما يجيء في باب المبنيّ[1] - وذلك في المضمرات ، والمبهمات ، وأسماء الأفعال ، والمركبات ، وبعض الظروف - على ما يأتي[2] - .

فقوله : الذي لم يشبه مبنًّى الأصل يُخْرِجُ هذه الأسماء .

وإنما صح الاحتراز بالجنس - أيضا - لكونه أخصَّ من الفصل بوجه .

قوله: وحكمه (أن)[3] يختلف آخره لاختلاف (العوامل)[4] لفظًا أو تقديرا.

هذا الذي جعله المصنفُ بعد تمام حد المعرب حكما من أحكامه لازما له جعله النحاةُ حدَّ المعرب . فقالوا : المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل .

قال المصنف[5] - وهو الحق - يلزم منه الدورُ ، لأن المقصود ليس بمطلق اختلاف الآخر ، بل الاختلاف الذي يصح لغةً ، ومعرفة مثل هذا الأختلاف موقوفةٌ على معرفة المعرب أَوَّلًا ، فإن حدَدْنا المعرب (باختلاف العامل)[6] كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقف كل محدود على حده ، فيكون دورا .

هذا إن قُصِدَ تعريفُ حقيقة المعرب ، ليتميز عند المنشيء للكلام ، فيُعْطِيَهُ بعد تعقل حقيقته حقَّهُ من اختلاف الآخر .

أما إن عرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرَب بل بحصول الاختلاف في كلامٍ

---

(1) انظر ط ٢/٢ .

(2) في أبوابها إن شاء الله تعالى .

(3) ساقطة من ص .

(4) في ت و ص : العامل .

(5) في الإيضاح لابن الحاجب ١١٢/١ ، ثم شرع في ذكر حد المعرب - يعني الزمخشري - فقال : ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا بحركة أو حرف أو محلا .

وقد اعترض على هذا الحد بأنه حد الشيء بما هو متوقف على حقيقته ، وذلك أنه إنما يختلف آخره لاختلاف العوامل بعد فهم كونه معربا ، فإذا توقف اختلاف آخره على معرفة كونه معربا توقَّفَ كونُه معرَبًا على معرفة اختلاف آخرِه ، لكونه عرَّف حقيقتَه به ، توقَّفَ كلُّ واحد منهما على الآخر .

(6) في ت و جـ و ص : بالاختلاف .

صحيحٍ موثوقٍ به ، كالقرآن وغيره ، جاز تعريف المعرَب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته – إذن – على معرفة المعرِب .

إن قيل : أيُّ فرقٍ بين المعرَب والمبنيِّ في الحكم المذكور ؟ فإن المبنيَّ أيضا يختلف تقديرا ، وذلك في أحد قسميه – أعني المركب (منه)[1] – مع العامل نحو : (جاءني)[2] هؤلاءِ فهو مثل (جاءني)[2] قاضٍ !

فالجوابُ : أن المعرب يختلف آخرُهُ تقديرا ، أي يقدر الإعراب على حرفه الأخير ولا يظهر ، إما للتعذُّر – كما في المقصور – أو الاستثقال – كما في المنقوص – بخلاف المبنّي ، فإن الإعراب لا يقدَّر على حرفه الأخير ، إذ المانع من الإعراب في جملته – وهو مناسبته للمبني – لا في آخره نحو هؤلاء وأمسِ ، وقد يكون في آخره – أيضا – كما في جملته نحو هذا . فلهذا يقال في نحو : (هؤلاءِ) إنه في محل الرفعِ ، أي في موقع الاسم المرفوعِ بخلاف (الاسم)[3] المقصورِ في جاءني الفتى ، فإنه يقال : إن الرفعَ مقدرٌ في آخره .

قوله : لفظا أو تقديرا .

مصدران بمعنى المفعول ، أي يختلف آخره اختلافا ملفوظا ، أو مقدَّرا ، فهما نصبٌ على المصدر ، ويجوز أن يكون المضاف مقدّرا ، أي اختلاف لفظ أو تقدير .

قوله : الإعراب ما اختلف آخرُه به .

هذا تمام الحد على ما يؤذِن به كلامُه في الشرح[4] .

قوله : ليدل على المعاني المُعْتَوِرَة عليه .

بيان لعلة وضع الإعراب في الأسماء .

---

(١) ساقطة من ص .
(٢) في جـ : جاء وفي ص : جاءني .
(٣) تكملة من جـ .
(٤) لأنه لمّا انتهى من شرح قوله : الإعراب ما اختلف آخره به وبدأ في شرح قوله (ليدل على المعاني المعتورة عليه) قال : تنبيهٌ على علة وضع الإعراب في الأسماء ، لأن الأسماء تطرأ عليها معانٍ مختلفةٌ بالتركيب .. إلخ .
فقد بين أن قوله ليدل .. إلخ إنما هو تنبيه على علة وضع الإعراب ، وليس من الحد .

والضمير في قوله : آخره للمعرب ، وفي قوله به لـ (ما) .

قوله : المُعْتَوِرَةَ أي المتعاقبة .

قوله : عليه أي على المعرب .

قوله : ليدلَّ ، فيه ضميرُ الاختلاف ، أو ضمير (ما) (ويعني)[1] بـ (ما) الحركاتِ والحروفَ ، ويدخُلُ في عموم لفظة (ما) العاملُ أيضا ، لأنه الشيء الذي يختلف آخر المعربِ به ، لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة ، التي هي الإعراب ، فهما في الظاهر كالقاطع والسّكّين ، وإن كان (فاعل)[2] الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب ، إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثِّرة – وإن كان علامةً لا علة – (ولهذا)[3] سموه عاملا .

ويمكن الاعتذار للمصنف – بناء على ظاهر اصطلاحهم (أعني)[4] أن العامل كالعلة الموجدةِ – بأن يقال : باء الاستعانة دخولها في الآلة أكثر منه في الموجِد .

ولا يعترَض على الحد بكسر الآخر لأجل ياء الإضافة ، وياء النسبة ، وفتحِهِ لأجل تاء التأنيث ، بأن يقال : الإعراب الذي كان على الآخر انتفى لأجل ياء الإضافة من غير انتقالٍ إلى شيء آخرَ ، وانتفى لأجل ياء النسبة وتاء التأنيث ، وانتقل إلى الياء والتاء بتركُّبِهما مع الاسم ، وهذا تغيُّرٌ في الآخر ، وكذا في ألف المثنى ، ويائه ، وواو الجمع ، ويائه ، (وذلك)[5] لأنه قال : الإعراب ما اختلف آخر المعرب به ، والمعرب – كما ذكرنا[6] – هو المركَّب مع عامله ، ولا يدخل العاملُ في المضاف إلى الياء ، والمنسوب ، والمؤنث بالتاء ، والمثنى والمجموع إلا بعد لَحَاقِ الأحرف المذكورة بها ، لأنك أخبرت – مثلا – في قولك : جاءني مسلمان عن المثنى ، ولم تخبر عن المفرد ، ثم تثنيته ، وكذا البواقي .

---

(١) في ط : يعني . والصحيح ما أثبته .

(٢) في ت : عامل .

(٣) في ص : وهذا .

(٤) في جـ : على .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) صفحة ٣٩ و ٤٠ .

فقبل لحاق هذه الأحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب ، فلم يختلف آخرُ المعرب بهذه الأحرف .

ولا يقال : (إن)[1] الحد غير جامع ، لأن التغير في نحو : مسلمان ومسلمون ليس في الآخر ، إذ الآخر هو النون ، وذلك لأن النون فيهما كالتنوين . فكما أن التنوين – لعروضه – لم يُخْرِجْ ما قبله عن أن يكون آخرَ الحروف فكذا النونان .

قال المصنف : إنما اخترت هذا الحدّ – وهو مختار عبدِ القاهر[2] على ما نسب إليه الأندلسي[3] – على حدّ بعض المتأخرين : الإعراب اختلاف الآخر ، لأن الاختلافَ أمرٌ لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمى إعرابًا[4] .

---

(١) في ص : بأن .

(٢) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجُرجاني ، أبو بكر ، واضعُ أصول البلاغة كان من أئمة اللغة من أهل جرجان ، له شعر رقيق ، من كتبه : أسرار البلاغة ، ودلائل الإعجاز ، والجُمَل في النحو ، وإعجاز القرآن ، والعوامل المائة .

توفي سنة ٤٧١ هـ (الأعلام ٤/١٧٤) .

قال عبد القاهر في المقتصد في شرح الإيضاح ٩٨/١ – بعد أن بين أن للإعراب من ناحية اللغة وجهين التبيينَ والتوضيحَ فإن الإعراب يبين الكلام . والفسادَ فكأن المعنى : في الإعراب إزالة الفساد .

قال : وبعد ، فإن الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ . ولهذا قال : الإعراب أن تختلف أواخر الكلم ... وقوله : أن تختلف بمعنى الاختلاف وليس الاختلافُ بلفظ ... فإذا قيل لك في قولك : جاءني زيد : ما الإعراب ؟ فقل اختصاص الضمة بهذه الحال ومعنى الاختصاص : أنها تزول في قولك رأيت زيدا ... فالحركةُ – إذن – آلة الإعراب ، لأن الاختلاف يحصل بها ، ولو كانت الحركة إعرابا لوجب أن لا يقال : حركات الإعراب ، إذ لا يضاف الشيء إلى نفسه ... فالإعراب يفتقر إلى ثلاث شرائط : إحداها الاختلاف ، والثانية أن يكون ذلك الاختلاف في آخر الكلمة ، والثالثة أن يكون باختلاف العوامل .

(٣) هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسي اللورَقي النحوي وسماه بعضهم محمدًا وكناه أبا القاسم ، والأولُ أصحُّ ، إمامٌ في العربية عالم بالقراءات ، وما من علم إلا وَلَه فيه أو فُرْ نصيب ، قرأ القرآن والنحو ، وكان يعرف الفقه والأصول وعلوم الأوائل . صنف شرح المفصل ، شرح الجزولية ، شرح الشاطبية . توفي سنة ٥٦١ هـ (بغية الوعاة ٢/٢٥٠) .

وقد نسب الأندلسي هذا الرأي لعبد القاهر في المباحث الكاملية ٢٨/١ حيث قال : وقال الإمام عبد القاهر الجرجاني : الإعراب لفظ لا معنى وهو الحركات والسكنات في آخر الكلم

(٤) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١١٣/١ و ١١٤ ، والإعراب يطلق مصدرا لأعربت ، وهو واضح ويطلق على ما يختلف آخر المعرب به من حركة أو حرف ، وهو المقصود في الاصطلاح وقد فسره – يعني الإعرابَ – كثير باختلاف الآخر للعامل ، فإن أراد وإما أردناه فلا مشاحة في التعبير ، وإن أرادوا خلافه فغير مستقيم ، لثبوت ما ذكرناه، وفسادُ ذلك من وجهين: الأول الاتفاق على أن أنواعه رفع ونصب وجر، وأن الضمةَ في : قام زيد رفع =

ولهم أن يقولوا : إنك - أيضا - أثبتّ الاختلاف من حيث لا تدري بقولك : ما اختلف آخره به ، ولا يختلف آخر الشيء بشيء إلا وهناك اختلاف ، إذ الفعل متضمِّن للمصدَر .

وقال : ولو ثبت الاختلاف - أيضا - فهو أمر واحدٌ ، ناشئ من مجموع الضم والفتح والكسر ، لا من كل واحد (منها)[1] ، إذ لو لزم آخر الكلمة واحدٌ منها لم يكن هناك (اختلاف)[2] ، فالاختلاف شيء واحد ، والإعراب - بالاتفاق - ثلاثة أشياء ، فكيف يكون الإعراب اختلافا[3] .

ولهم أن يقولوا : هذا منك (بناءً)[4] على أن معنى الاختلاف انقلابُ حركةٍ حركةً أخرى، وانقلاب حرفٍ حرفا آخر. والانقلاب من حيث هو هو شيء واحد. والحق أن معنى قولنا : يختلف الآخر ، أي يتصف بصفة لم يكن عليها (قبل)[5] .

قال (زيد)[6] - مثلا - في حال الإفراد ، لم يستحق شيئا من الحركات ، فلما ضُمَّت الدالُ بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلفت ، أي (انتقلت)[7] من حال السكون إلى هذه الحركة المعيَّنة ، فقد حصل بالحركة الواحدة اختلافٌ في الآخر ،

= والفتحة في : ضربت زيدا نصب ، والكسرةَ في : مررت بزيد جر ، ونوع الجنس يستلزم حقيقتَه فوجب ما ذكرناه ، الثاني أن الاختلاف أمر معقول لا يحصل إلا بعد التعدد ، فيجب أن لا تكون الحركة الأولى في التركيب الأول في كلمتها إعرابا ، إذ لا اختلاف في حالة واحدة ، وهو باطل ، ولو قدر صحته فتعسُّفٌ مُستَغنًى عنه .

قلت : وهاأنت ذا ترى البون الشاسع بين رأيي عبد القاهر وابن الحاجب ، فعبد القاهر يرى أن الإعراب أمر معنوي ، وابن الحاجب يراه لفظيا ، والرضي ينسب إلى ابن الحاجب أنه اتبع عبد القاهر في اختياره ، مع أنه سبق أن قال : إن المراد بـ (ما) في قول ابن الحاجب « ما اختلف آخره به » : الحركات والحروف .

(١) في ص : منهما .

(٢) في ص : الاختلاف .

(٣) قال في الشرح ص ٩ : وإن سلم أن ثمة أمرا زائدا فلابد وأن يكون ناشئا عن متعدد من الضم والفتح والكسر ، فإذا نشأ عن متعدد بطل تقسيمه إلى ثلاثة ، إذ لا يعقل الاختلاف بعد تسليم كونه أمرا زائدا عن كل واحد من الثلاثة على انفراده .

(٤) في ص : مبني .

(٥) تكملة من جـ و ط .

(٦) في ص : أريد .

(٧) في جـ : انتقل وفي ص : انقلبت .

وانتقالُ الآخرِ إلى الفتحة غيرُ انتقاله إلى الضمة ، وكذا انتقاله من السكون إلى الكسرة فهمنا ثلاث[1] اختلافات ، مغايرٌ بعضُها لبعض ، بِحَسَب تغاير الحالاتِ المنتقَل إليها ، وإن كانت داخلةً في مطلق الاختلاف ، فالاختلاف - إذن - ثلاثة كالإعراب ، والإعراب - أيضا - هو الانتقالات المذكورة .

هذا إذا أعرب بالحركات ، وإن (أعرب)[2] بالحروف فاختلاف الآخر - إذن - أحد (نوعين)[3] :

أحدهما : ردُّ حرف محذوف من الكلمة فقط ، أو رده مع القلب ، كما إذا أردت - مثلا إعرابَ (أب) بالحروف (رددت)[4] عليه الواوَ المحذوفةَ رفعا ، ورددتها وقلبتها ألفا في النصب ، وياء في الجر .

وثانيهما : جعل العين أو الحرف الذي زيد في الآخرِ لغرض بعينه إعرابا (أيضا)[5] أو جعلُه مع القلب إعرابا ، كما جعلتَ الألفَ والواوَ المزيدتين علامتي التثنية ، والجمع في (نحو)[6] مسلمان ومسلمون علامتي الرفع أيضا ، (وجعلتهما)[7] مع القلب علامتي النصب والجر ، وكذا فوه وذو مال .

فقد اختلَفَ حالُ الألف والواو - رفعا - لأنهما صارا لشيئين بعدما كانا لشيء واحد ، وينبغي أن نقدّر كلَّ واحدة من الكسرتيْن في نحو : إن المسلماتِ وبالمسلماتِ غيرَ الأخرى ، فالاختلاف في آخره ثلاثة ، فهما كضمَّتي فُلْك مفردا وفُلُك (مجموعا)[8] .

---

(١) لعل الأصح أن يقول : ثلاثة ، إلا أن يريد بالاختلاف الهيئة أو الحالة فلا بأس .
(٢) في ت و ص : كان الإعراب .
(٣) في ص : النوعين .
(٤) في ت و ص : ردت .
(٥) ساقطة من ص .
(٦) ساقطة من جـ .
(٧) في ص . وجعلهما .
(٨) في جـ : جمعا . وفي اللسان : والفُلْك بالضم ، السفينة تذكّر وتؤنّث ، وتقع على الواحد والاثنين والجميع . فإن شئتَ جعلتَه من باب جُنُب ، وإن شئت من باب دِلاص وهِجان ، وهذا الوجه الأخير هو مذهب سيبويه أعني =

وكذا فتحتا نحو : إن أحمدَ وبأحمدَ ، وياءا إن المسلمَيْنِ وبالمسلمَيْنِ (وإن المسلمِيْنَ وبالمسلمِيْنَ)[1] .

وليس كذا ألف المثنى وواو المجموع إذا جُعِلتا إعرابا (لأن)[2] علامتي التثنية والجمع لا يجوز حذفُهما .

(فتبين لك بهذا)[3] أن الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالإعراب ، وهو هو .

ولو جعلنا – أيضا – الاختلاف (تحولَ)[4] حركةٍ حركةً ، أو حرفٍ حرفًا ، كما فهم المصنفُ فهي – أيضا – ثلاث اختلافات بحسب المتحوِّلاتِ ، تحولِ الضمةِ فتحةً ، وتحولِ الضمةِ كسرةً (وتحول الفتحةِ كسرة)[5] وكذا في الحروف .

ولو جعلنا تحولَ الضمةِ فتحةً غيرَ تحولِ الفتحةِ ضمةً حصل ستٌّ[6] اختلافات .

والحق أن معنى الاختلاف ما ذكرنا أولا[7] ، (وهو ثلاثة)[8] .

وقال – أيضا – لو كان الإعرابُ هو الاختلاف لزم أن يكون الاسمُ في أول تركيبه غيرَ معرب . كما لو جُعل – مثلا – زيد (اسم شخص)[9] ، ثم ركب مع عامله أولَ تركيبٍ نحو : جاءني زيد ، فلا اختلاف إذ لم تتحول حركةٌ إلى حركةٍ بعدُ[10] .

= أن تكون ضمة الفاء من الواحد بمنزلة ضمة باء برد وخاء خرج ، وضمة الفاء في الجمع بمنزلة ضمة حاء حُمْر وصاد صُفر ، جمع أحمر وأصفر .

(١) ساقط من ص .

(٢) في جـ : لا .

(٣) في ص : فيبين لك هذا .

(٤) في ص : تحرك .

(٥) ساقط من جـ و ص .

(٦) يقال فيه ما قيل في ثلاث اختلافات ، فإن الأصح أن يقول : ستة إلا أن يقصد الهيئة أو الحالة .

(٧) صفحة ٤٦ .

(٨) ساقطتان من جـ و ص .

(٩) في ص و ط : اسما لشخص .

(١٠) قال في شرح الكافية ٩ : وأيضا فإنه يؤدي إلى أن يكون الاسمُ في أول تركيبه غيرَ معرب ، والذي يدل على أنه عند المحققين كذلك – وإن وقع في بعض عبارات المتأخرين ما يُشعِرُ بخلافه – أنّهم متفقون على أن أنواعه رفع ونصب وجر ، وأن الرفع والنصب والجر أسماء للضمة والفتحة والكسرة في قولك : جاء زيد وضربت زيدا ومررت بزيد ، وهذا عين ما قصدناه .

(والجواب : أن معنى الاختلاف – كما ذكرنا[1] – انتقال الآخر من السكون إلى حركةٍ ما)[2] ففيه – إذن – اختلاف .

ثم تقول : ولو فسرنا الاختلافَ أيضا بانقلاب حركةٍ (حركةً)[3] لكان الإلزام مشتركا بينه وبين النحاة ، لِقولِه : ما اختلف آخرُه (به)[4] ، فما لم ينقلب حركةٌ حركةً لم يكن ما اختلف آخره .

فإن قال : أردت ما يكون به الاختلاف إذا كان .

قيل : العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف آخره به ، لا ما اختلف .

قوله : ليدل على المعاني (المعتورة)[5] . تعليل لوضع الإعراب في الأسماء .

اعلم أن ما يحتاج إلى التمييز بين معاني الكَلِم على ضربين :

أحدهما : أن يكون في كلمة معنيان أو أكثر غيرُ طارئ أحدُهما على الآخر ، كمعاني الكلم المشتركة نحو : القُرْء في الطهر والحيض ، وضَرْب في التأثير المعروف والسير ، وكذا جميع الأفعال المضارعة عند من قال باشتراكها[6] ، و (مِنْ) للابتداء والتبيين والتبعيض .

فمثل هذا لا يلزم العلامة المميزة لأحد المعنيين أو المعاني عن الآخر ، لأن جاعله لأحد المعنيين – واضعا كان أو مستعملا – لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لأحدهما .

والثاني : أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ (أحدهما أو أحدها على الآخَر

---

(١) صفحة ٤٦ .

(٢) ساقط من ص .

(٣) ساقطة من ص و ط .

(٤) ساقطة من ض .

(٥) تكملة من ص .

(٦) أي في الدلالة على الحال والاستقبال .

أو الأُخَر)[1] فلابد للطارئ إن لم يلزم من علامة مميِّزة له من المطروءِ عليه ، ومن ثم احتاج كل مجاز إلى قرينة دون الحقيقة ، وهذا الطارئ غيرُ اللازم للكلمة لا يلزم أن يُطلبَ له أخفُّ العلامات ، بل قد تغير له صيغةُ الكلمة ، كما في التصغير ، والجمع المكسر ، والفعل المسند إلى المفعول كرُجَيل ورِجال وضُرِبَ .

وقد يُجْتَلَب له حرفٌ دالٌّ عليه ، صائرٌ كأحد حروف تلك الكلمة ، كما في المثنى والجمعِ السالمِ ، والمنسوبِ ، والمؤنثِ ، والمعرَّفِ ، نحو : مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدِيّ ومسلمة والمسلم .

وقد تكون قرينةُ المعنى الطارئ على الكلمة كلمةً أخرى مستقلةً ، كالوصفِ الدالِّ على معنى في موصوفه والمضافِ إليه الدال على معنى في المضاف .

وإن كان طَرَآن[2] المعنى لازما للكلمة فإن كان الطارئ معنى واحدا لا غير – ككون الفعل عمدةً فيما تركّب منه ومن غيره فلا حاجه إلى العلامة لأنها تطلب للملتبس بغيره .

وإن كان الطارئ اللازم أحد الشيئين أو الأشياء فاللائق بالحكمة أن يطلب له أخف علامة تمكن لازمة ، ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الأخرى التي بها طرأ ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف ، لأن المعنى المحتاج فيهما إلى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه ، فاحتاطوا في هذا النوع أتم احتياط ، حتى إنْ بَعُدَ ما طرأ بسببه المعنى (كان)[3] هناك علامةٌ لازمة للكلمة ، دالّة على معناها الطارئ .

ومثلُ هذا المعنى إنما يكون في الاسم ، لأنه بعد وقوعِه في الكلام لابد أن يعرض فيه ، إما معنى كونِه عمدةَ الكلام ، أو كونِه فضلةً ، فَجُعِلَ علامتُه أبعاضَ حروف المد التي هي أخفُّ (الحروف)[4] – أعني الحركات ، وجُعِلتْ في بعض الأسماء حروفُ المد ،

---

(١) في ص : يطر أحدهما على الآخر ، أو أحدها على الأخر .

(٢) طَرَآن : صيغة فَعَلان من طرأ ، قصد منها الدّلالة على المصدر من طرأ ، ولم أجدها في المعجم ، قال في اللسان (طرأ) طرأ على القوم يطرأ طَرْءًا وطُرُوءًا . وفي التاج ٩١/١ : وحمام طُرآني وأمر طُرآني بالضم ، كذا في نسختنا وفي بعضها زيادةٌ كعثمان : لا يُدْرى من حيث أتى وهو نسب على غير قياس من طرأ علينا .. إلخ .

(٣) في ط : كائن .

(٤) ساقطة من ص .

وهي الأسماءُ الستةُ والمثنى والمجموعُ بالواو والنون لعِلّةٍ نذكرها في كلّ واحد منها .

ولم تُجْتلَب حروفُ مدّ أجنبيةٌ لما قصد (ذلك)[1] بل جُعِل في الأسماء الستة لامُ الكلمة أو عينها علامةً ، وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين . كل ذلك لأجل التخفيف .

وجُعِل الرفعُ الذي هو أقوى الحركاتِ للعمدِ ، وهي ثلاثة : الفاعلُ والمبتدأُ والخبرُ .

وجعل النصبُ للفضلات ، سواءٌ اقتضاها جزءُ الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز ، أو اقتضاها بواسطة حرفٍ كالمفعول معه ، والمستثنى غيرِ المفرغ والأسماءِ التي (تلي)[2] حروف الإضافة - أعني حروفَ الجر - .

وإنما جعل للفضلات النصبُ الذي هو أضعف الحركات وأخفُّها لكون الفضلاتِ أضعفَ من العمد وأكثرَ منها .

ثم (أريد أن يميَّز بعلامة)[3] ما هو فضلة بواسطة حرفٍ ، ولم يكن بقي من الحركات غيرُ الكسر فَمُيِّز به ، مع كونه منصوب المَحَل ، لأنه فضلة ، فصار معنى كون الاسم مضافا إليه معنى العمدة بحرف معنى[4] آخر منضما إلى المعنيين المذكورين علامته الجر .

فإن سقط الحرفُ ظهر الإعراب المَحَلّي في هذه الفضلة ، نحو : اللهَ لأفعلن .

فإذا عُطِف على المجرور فالحملُ على الجر الظاهرِ أولى من الحمل على النصب (المقدر)[5] وقد يُحْمَل على المحل كما في قوله تعالى : ﴿ وامْسَحُوا بِرؤوسِكُم وأَرْجُلَكُمْ ﴾[6] بالنصب[7] .

---

(١) ساقطة من جـ .
(٢) ساقطة من ص .
(٣) في ص : أن يدل غير بعلامة ، وهو تحريف .
(٤) خبر صار في قوله : فصار معنى كون الاسم .. إلخ .
(٥) في ص : المذكور .
(٦) المائدة ٦ .
(٧) قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام عطفا على « أيديكم » فيكون حكمها الغسل كالوجه ، وقرأ الباقون بخفضها عطفا على رؤوسكم ، لفظا ومعنى ثم نسخ المسح بوجوب الغسل (المهذب في القراءات العشر ١٨١/٢) وعلى قول الرضي : إنها معطوفة على موضع برؤوسكم تكون الأرجل ممسوحة لا مغسولة (انظر البحر المحيط ٤٣٨/٣) .

وإن سقط الجارُّ مع الفعل لزوما - كما في الإضافة - زال النصب المقدرُ - كما سيجيء[1] - .

ثم اعلم أن محدث هذه (المعاني)[2] في كل اسم هو المتكلم ، وكذا محدثُ علاماتها ، لكنه نُسِبَ إحداثُ هذه العلامات إلى اللفظ الذي (بوساطته)[3] قامتْ هذه المعاني بالاسم ، فسُمِّي عاملا لكونه كالسبب للعلامة ، كما أنه كالسبب للمعنى المعلَّم ، فقيل : العاملُ في الفاعل هو الفعل ، لأنه به صار أحدَ جزأي الكلام ، وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبرِ هو الآخَرُ على مذهب الكِسَائيِّ[4] والفَرَّاءِ[5] ، إذ كلُّ واحد منهما صار عمدةً بالآخر[6] .

واختلف في ناصب الفضلات ، فقال الفراء : هو الفعل مع الفاعل[7] .

وهو قريب على الأصل المذكور ، إذ بإسناد أحدهما إلى الآخو (صارت)[8] فضلةً ، فهما معا سبب كونها فضلة ، فيكونان أيضا سببَ علامةِ الفضلة .

وقال هِشَامُ بن مُعَاوية[9] : هو الفاعل[10] .

---

(١) صفحة ٥٣ ، ٥٤ .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في جـ و ص و ط : بواسطته .

(٤) هو علي بن حمزة الكسائي الأسدي مولاهم ، وهو من أولاد فارس من سواد العراق . أبو الحسن الإمام الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات ، قال عنه الشافعي : من أراد أن يتبحر في النحو فهو عِيَالٌ على الكسائي ، وله من الكتب : معاني القراءات - العَدَد - النوادر الكبير والأوسط والأصغر ، كتاب في النحو .. وغيرها . توفي سنة ١٨٩ هـ (غاية النهاية في طبقات القراء ٥٣٥/١) .

(٥) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، أخذ على الكسائي ، وأخذ عنه سلمة بن عاصم وغيره ، كان إماما ثقة ، قال أبو بكر الأنباري : لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلا الكسائيّ والفراء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس ، إذ انتهت العلوم إليهما . له كتاب معاني القرآن . توفي سنة ٢٠٧ هـ (نزهة الألباء ٩٨ - ١٠٣) .

(٦) ذكر الفراء في مواضع متعددة من كتابه معاني القرآن أن المبتدأ يرتفع بما يعود إليه من الضمير في جملة الخبر ، من ذلك قوله في الجزء الثاني صفحة ٣٠٢ : وقوله : ﴿ وقالت امرأةُ فِرعَونَ قُرَّةُ عين لي ولَكَ ﴾ القصص ٩ : رفعت (قرةُ عين) بإضمار (هو) ومثلُه في القرآن كثيرٌ يرفع بالضمير ، وانظر أيضا ٢٤٠/١ و ٢٥٥/٢ و ٤١٠ .
وقد نسب أبو البركات الأنباري هذا الرأي إلى الكوفيين ، انظر الإنصاف ٤٤ .

(٧) هذا رأي الكوفيين ، الإنصاف ٧٨ .

(٨) في ص و ط : صار . وقد آثرت : صارت لأن الضمير فيها يعود على الفضلات .

(٩) هشام بن معاوية الضرير ، أبو عبد الله النحوي الكوفي ، أحد أعيان أصحاب الكسائي ، له مقالة في النحو تعزى إليه ، صنف مختصر النحو ، الحدود ، القياس . توفي سنة ٢٠٩ هـ (بغية الوعاة ٣٢٨/٢) .

(١٠) قال في الإنصاف ٧٨ ، ٧٩ ونصَّ هشامُ بنُ معاوية صاحبُ الكسائي على أنك إذا قلت : ظننت زيدا قائما =

وليس ببعيد ، لأنه جَعَلَ الفعلَ الذي هو الجزءُ الأولُ بانضمامه إليه كلاما ، فصار غيره من الأسماء فضلة .

وقال البصريون : العامل هو الفعل نظرا إلى كونه المُقْتَضِي للفضلات[١] .

وقول الكوفيين[٢] أقرب ، بناء على الأصل المَمَهِّد المذكور .

وجُعِلَ الحرفُ الموصلُ لأحد جزأي الكلام إلى الفضلة عاملا للجر في ظاهر الفضلة ، إذ بسببه حَصَلَ كونُ ذلك الاسم مضافًا إليه تلك العمدة .

ثم قد يُحذَف حرفُ الجر لزوما مع الفعل الذي أوصله الحرف إلى الفضلة لغرض التخصيص أو التعريف في الاسم – كما يجيء في باب الإضافة[٣] – فيزولُ النصبُ المَحَلِّيُّ عن المجرور لفظا لكون الناصب – أي الفعل مع الفاعل – محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجر الدالّ عليه ، فكأن أصل (غلام زيد)[٤] غلام حصل لزيد ، فإذا حذف الجار قام الاسمُ المرادُ تخصيصُه أو تعريفُه مقامَ (الحرف)[٥] الجارِّ لفظا فلا يفصل بينهما ، كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ، ومعنى – أيضا – لدلالته على معنى اللام ، في نحو : غلام زيد ، إذ هو مختص بالثاني ، وعلى معنى (مِنْ) في نحو : خاتم فضة ، إذ هو (مُبيِّن)[٦] بالثاني .

فيحال عمل الجر على هذا الاسم ، كما أُحِيلَ على حرف الجر – كما يجيء[٧] – .

فأصل الجر أن يكون عَلَمَ الفضلة التي تكون بواسطة ، ثم يخرج في موضعين عن كونه

= تنصب زيدا بالتاء وقائما بالظن . ورأي هشام كما نقله الرضي يخالف ما نقله صاحب الإنصاف ، فإن صاحب الإنصاف يرى أن ناصب المفعولين في : ظننت زيدا قائما الظن والفاعل كل واحد منهما نصب فضلة ؛ التاء نصبت الفضلة الأولى والظن الثانية .

(١) الإنصاف ٧٩ .

(٢) وهو ما ذكره عن الفراء من أن العاملَ في المفعول الفعلُ والفاعلُ جميعا ، وانظر الإنصاف ٧٨ .

(٣) صفحة ٨٨١ – ٨٨٢ .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في جـ و ص : متبين .

(٧) صفحة ٨٧٦ .

علمَ الفضلة ، ويبقى عَلَما للمضاف إليه فقط ، أحدهما في ما أضيف إليه الاسم ، والثاني في المجرور المسند إليه نحو (مُرَّ بزيد) والأصل فيهما أيضا ذلك - كما بيناه[1] - .

وكان قياسُ المستثنى غير المفرغ بإلا والمفعولِ معه الجرَّ أيضا ، إذ هما فضلتان بواسطة الحرفين ، لكن لما كان الواوُ في الأصل - للعطف ، وغيرَ مختص بأحد (القبيلين)[2] وكان (إلا) يدخل على غير الفضلة أيضا كالمستثنى المفرغ لم يروا إعمالَهما ، فبقي ما بعدهما منصوبا في اللفظ .

هذا وأما الحروف فلا يطرأ على معانيها شيءٌ ، بل معانيها طارئة على معاني ألفاظٍ أخر - كما مر في حد الاسم[3] - .

وأما الأفعال فلا يلزمها إلا معنى واحدٌ طارئٌ - كما مر[4] - بلى قد يطرأ عليها في بعض المواضع أحدُ (معنيين مُلتَبِسَين أحدُهما بالآخر)[5] كقولك : ما بالله حاجة فيظلِمَك - على ما يجيء في قسم الأفعال[6] - فاعتبر ذلك الكوفيون فقالوا : إعرابُ المضارع أصليٌّ لا بمشابهته الاسم ، خلافا للبصريين[7] - على ما يجيء في بابه[8] ..

فظهر بهذا التقريرِ أنّ الأصلَ في الإعراب الأسماءُ دون الأفعال والحروف ، وأن أصل كل اسم أن يكون معربا .

فإن قيل : كيف حكم بذلك وأصل الأسماء الإفراد ، وهي في حالة الإفراد غيرُ مستحقة للإعراب - كما تقدم في الأسماء المعدَّدة[9] - .

قلت : إنما حكم بذلك لأن الواضعَ لم يضع الأسماء إلا لتُستَعْمَل في الكلام مركبةً واستعمالُها مفردةً (مخالفٌ لنظر الواضع ، فبناءُ المفردات - وإن كانت أصولا

---

(١) قبل قليل .

(٢) أي الاسم والفعل ، وفي ص : التنكير وهو تحريف .

(٣) صفحة ٢١ و ٢٢ .

(٤) صفحة ٢٥ .

(٥) في ط : المعنيين الملتبسين ، وسقط من ص قوله : أحدهما بالآخر .

(٦) انظر : ط ٢/٢٢٧ .

(٧) الإنصاف ٥٤٩ وما بعدها .

(٨) انظر أيضا : ط ٢/٢٢٧ .

(٩) صفحة ٤١ و ٤٢ وفي ص : المعدودة .

للمركَّبات – عارضٌ لها لكون استعمالها مفردة)[1] عارضا لها غير وضعي .

وقد خرج من عموم قولهم : (أصل الأسماء الإعراب) صنفان منها :

أحدهما : أسماءُ الأصوات كنِخْ وجَه[2] ، (ودِجْ)[3] ، ودَهْ[4] ، لأن الواضع لم يضعها إلا (لتستعمل)[5] مفردةً لأنها لم تكن في الأصل كلمات – كما يجيء في بابها[6] – .

والثاني : أسماءُ حروف التهجي ، لأنها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكَلِم ، ومن ثم كان أوائلُها تلك الحروفِ المحكيةِ ، إلا لفظة (لا) فإنهم لما لم يمكنهم النطقُ بالألف الساكنة توصلوا إليه باللام المتحركةِ ، كما توصلوا إلى النطق بلام التعريف الساكنة بالألف المتحركة – أعني الهمزةَ .

وأما ألف فهو اسم الهمزة ، لأن أوله الهمزة ، فينبغي أن نقول : لا ، ولا نقول : لام ألف . وأما قوله[7] :

٧ – تُكتّبانِ في الطريقِ لامَ الِفْ[8]

---

(١) ساقط من جـ .

(٢) في اللسان : جَهْجَه بالإبل كهَجْهَجَ ، وجهجه بالسَّبُع وغيرِه : صاح به ليكُفّ كهجهج مقلوب .

(٣) ساقطة من ص ، ومعناها في اللسان (دِج) دعاؤك بالدَّجاجة ، ودَجْدَجَ بالدجاجة : صاح بها فقال : دِج دِج .

(٤) في ط ٨٣/٢ ده .. زجر مطلقا بمعنى اضْرِبْ وأصله فارسي ..

(٥) ساقطة من ص .

(٦) انظر : ط ٨١/٢ .

(٧) هو أبو النجم الفضلُ بن قُدامةَ العِجْلي . قال البغداديّ في الخزانة ١٠٣/١ هو الفضل بن قدامة بن عبيد الله .. بن بكر بن وائل ، أحدُ رجّاز الإسلام المتقدمين في الطبقة الأولى ، قال أبو عمرو بن العلاء : هو أبلغ من العجاج في النعت . وفي الأعلام ٣٥٧/٥ ، أنه توفي سنة ١٣٠ هـ .

(٨) من مشطور الرجز وقبله :

أخرج من عند زيادٍ كالخَرِفْ   تخُطُّ رجلايَ بخَطٍّ مُختَلِف

والبيت في ديوانه ١٤١ ، في سيبويه ٣٤/٢ ، وفي المقتضب ٢٣٧/١ و ٣٥٧/٣ ، وفي العقد الفريد ٣٤٧/٦ ، وفي الموشح ١٧٧ ، وفي الخصائص ٢٩٧/٣ ، وفي المخصص ٤/١٣ و ٩٥/١٤ و ٥٣/١٧ ، ٥٤ ، وفي الخزانة ٩٩/١ .

اللغة : لام ألف أي صورة اللام وصورة الألف ، وقد يراد به صورة لا .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن مراد الشاعر اللام والهمزة ، لا صورة لا ، فيكون معناه : أنه تارة يمشي مستقيما فتخط رجلاه خطا مستقيما ، وتارة يمشي مُعْوَجًّا ، فتخط رجلاه خطا شبيها باللام (الخزانة ٩٩/١) .

فمقصوده اللامُ والهمزة لا صورةُ (لا) .

ولو نظر الواضع في الصنفين إلى وقوعِهما مركَّبين لكانا معرَبَين في نظره فلم يجز أن يصوغهما على أقلَّ من ثلاثةِ أحرف ، لأنك لا تجد معربا على أقل من ثلاثة أحرف إلا وقد حُذِفَ منه شيء كيد ودم .

وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كنخ وجه وبا وتا وثا .

وإنما صاغ على أقل من (ثلاثة)[1] ما كان يعرف أنه يكون في التركيب مشابها للحرف كما ومَنْ ، وتاءِ الضمير وكافِه ، فعُلِم أنه (يُبْنى)[2] لثبوت علته (فَجَوَّزَ)[3] بناءَه على أقل من ثلاثة .

ثم نقول : لا يلزم الكسائيَّ والفراءَ ما أُلزِما في ترافع (المبتدأ)[4] والخبر (من أنه يجب تقدمُ كلٍّ واحد من المبتدأ والخبر على الآخر)[5] (لأنه يجب تقدمُ العاملِ على المعمول)[6] فيلزم على ذلك تقدمُ الشيءِ على نفسه ، لأن المتقدمَ على المتقدِّمِ على الشيءِ متقدّمٌ على ذلك الشيء .

وإنما لم يلزمهما ذلك لأن العامل النحويَّ ليس مؤثّرا في الحقيقة ، حتى يلزم تقدمُه على أثره ، بل هو علامة – كما مر[7] – .

ولو أوجبنا – أيضا – تقدمه لكونه كالسبب – كما مر[8] – قلنا : إن كل واحد من المبتدأ والخبر متقدمٌ على صاحبه من وجه متأخرٌ عنه من (وجهٍ)[9] آخرَ ، فإذا اختلف الجهتان فلا دور .

---

(١) في ص : ثلاثة أحرف .

(٢) في ط : يبتنى .

(٣) في جـ : فيجوز .

(٤) في ص : الابتداء .

(٥) ساقط من ص .

(٦) ساقط من ت .

(٧) صفحة ٥١ .

(٨) صفحة ٥٢ .

(٩) تكملة من ط .

أما تقدمُ المبتدأ فلأن حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه ، وفرعا له[1] .

وأما تقدم الخبر فلأنه محطُّ الفائدة ، وهو المقصود من الجملة ، لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه ، والغرض وإن كان متأخرا في الوجود إلا أنه متقدم في القصد ، وهو العلة (الغائية)[2] وهو الذي يقال فيه : أولُ الفكر آخرُ العمل .

فيرفع كل منهما (صاحبه بالتقدم الذي فيه . فَتَرافُعُ المبتدأ والخبر – إذن – كعمل كلمة الشرط والشرط كل واحد منهما)[3] في الآخر نحو قوله تعالى : ﴿ أَيًّامًّا تَدْعُوا ﴾[4] فأداة الشرط متقدمة على الشرط ، إذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه ، متأخرة عنه تأخُّرَ الفضلاتِ عن (العُمَدِ)[5] .

فالمبتدأ والخبر – على هذا التقرير – أصلان في الرفع كالفاعل وليسا بمحمولين في الرفع عليه ، وهو مذهب الأخفش[6] وابنِ السَّرّاجِ[7] .

ولا دليل على ما يُعْزَى إلى الخليل[8] من كونهما فرعين على الفاعل[9] . ولا على ما يُعْزَى

---

(١) هذا تعليل لتأخر الخبر ، فهو تعليل للنقيض .

(٢) في ص : الثانية .

(٣) ساقط من ص .

(٤) الإسراء ١١٠ .

(٥) في جـ و ص : العمل .

(٦) أبو الحسن سعيد بن مَسْعَدة الأخفشُ من أكابر أئمة النحويين البصريين ، وأخذ عمن أخذ عنه سيبويه ، ثم أخذ عن سيبويه ، وهو الطريق إلى كتابه . وكان ممّن قرأ عليه الجرميُّ والمازنيُّ والكسائيُّ . صنَّفَ كتبا كثيرة في النحو والعروض والقوافي . توفي سنة ٢١٥ هـ (نزهة الألباء ١٣٣) .

(٧) أبو بكر محمد بن السَّرِّي المعروف بابن السراج ، كان أحد العلماء المذكورين ، وأئمة النحو المشهورين أخذ عن المبرد ، وإليه انتهت الرئاسة في النحو بعده ، أخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني . له مصنفات كثيرة منها كتاب الأصول وكان ثقة . توفي سنة ٣١٦ هـ (نزهة الألباء ٢٤٩) .

حين تحدث ابن السراج في الأصول عن المرفوعات ٥٨/١ قال : الأسماء التي ترتفع خمسة : الأول مبتدأ له خبر ، الثاني خبر لمبتدأ بنيته عليه ، الثالث فاعل بني على فعل ، الرابع مفعول بُني على فعل ، و لم تذكر من فعل به فقام مقام الفاعل ، والخامس مشبه بالفاعل في اللفظ – ويعني به اسمَ كان وخبر إن – .

(٨) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد البصري الفَرْهودي ، سيدُ أهل الأدب قاطبةً في علمه وزهده ، والغايةُ في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله ، قرأ على أبي عمرو وأخذ عنه سيبويه ، أول من استخرج علمَ العروض وضبط اللغةَ ، وأملى كتابَ العين على الليثِ بن المظفّر . توفي سنة ١٦٠ هـ (نزهة الألباء ٤٧) .

(٩) لم أجد من نسب هذا الرأي للخليل .

إلى سيبويه من كون المبتدأ أصل الفاعل في الرفع[١] . وعلى التقرير المذكور التمييزُ والحالُ والمستثنى الفضلةُ أصولٌ في النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه - كما هو مذهب النحاة - .

ولما كان مستنكرًا في ظاهر الأمر - ترافعُ المبتدأ والخبر ، لما تقرر في الأذهان من تقدمِ المؤثِّر على الأثر ، واستحالةِ تقدم الشيء على مؤثِّره ضَعُفَ عملُهما ، فنسخ عملَهما كثيرٌ مما دخل عليهما مؤثِّرا فيهما معنى ، ككان وظن وكاد وإنَّ وأخواتها ، وما ولا التبرئة - على ما يجيء في أبوابها - فصارت العمدةُ في صورة الفضلةِ منتصبةً ، وهي اسم إنَّ و (لا) التبرئة ، وخبر كان (وأخواتها)[٢] وكادَ (وإنْ وأخواتها)[٣] ومفعولا ظَنّ ، ووجه مشابهتها (للفضلة)[٤] يجيء في أبوابها .

وإنما جاز تقدمُ كل واحد من جزأي الاسمية على الآخر لعمل كلٍّ واحدٍ منهما في الآخر ، والعامل متقدم الرتبة على معموله ، لكن الأولى تقدم المسند إليه ، لسبق وجودِ المخبَرِ عنه على الخبر ، وإن كان الخبر متقدّما في العناية .

و لم يلزم على هذا جوازُ تقدمِ الفاعل على الفعل ، لأن الفاعلَ معمولٌ للفعل ، وليس عاملا فيه كما كان المبتدأ في الخبر .

و لم يعتنوا بحالِ المفاعيل ، و لم يلزموها موضعَها الطبعيَّ - أعني ما بعد العامل - لكونها فَضَلات .

فظهر لك أن أصلَ الأسماء الإعرابُ ، فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علةً ، - كما نذكره في المضمراتِ والمبهمات ، وأسماءِ الأفعال والكنايات ، وبعضِ الظروف - .
وأما أسماءُ الأصوات وأسماءُ حروف التهجي فبناؤهما أصلي لا يحتاج إلى تعليل .

---

(١) لم أجد في الكتاب في باب المبتدأ والخبر ولا في باب الفاعل ما يشير إلى ذلك .
(٢) ساقطة من ص و ط .
(٣) ساقط من جـ و ص و ط ، وهو في ت ولعله يقصد إنْ النافية العاملة عمل ليس مع أن أم الباب (ما) وليست (إنْ) .
(٤) ساقطة من ص .

و (أما)[1] إعرابهما في نحو[2] قوله[3] :

٨ – تداعَينَ باسمِ الشِّيبِ في مُتثلِّمٍ[4]

وقوله[5] :

٩ – إذا اجتمعُوا على ألِفٍ وواوٍ ويـاءٍ هـاج بينهُـمُ جِـدالُ[6]

(فعلل)[7] بكونهما مركَّبين ، وهو خلاف الأصل ، والله أعلم (بالصواب)[8] .

---

(١) ساقطة من ط .

(٢) تكملة من ص .

(٣) قائله ذو الرمة (وستأتي ترجمته) صفحة ٤٧١ .

(٤) عجزه : جوانبُه من بَصْرة وسِلامِ ، والبيت في ديوان ذي الرمة ١٠٧٠ وفي إصلاح المنطق ٣٤ وفي ابن يعيش ١٤/٣ و ٨٥/٤ وفي الخزانة ١٠٤/١ وفي اللسان مادة (شيب) .

اللغة : تداعين : دعا بعض القُلُص بعضا ، الشِّيب : أصوات مشافر الإبل عند الشُّرب ، المتثلِّم : المنكسر ، أراد في حوض متكسّر ، بَصْرة : حجارة رِخوةٌ فيها بياض ، سلام : حِجارة جمع سَلَمَة .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن اسم الصوت إذا ركب جاز إعرابُه : معتدا بالتركيب العارض بشرط إرادة اللفظ لا المعنى .

(٥) هذا البيت ينسب ليزيد بن الحكم ، ونسبه في درة الغواص ٢٣٣ ، لعيسى بن عمر وستأتي ترجمته صفحة ١٤٤ قال البغدادي في ترجمة يزيد ١١٣/١ ، هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي البصري الشاعر المشهور .. حدّث عن عمه عثمان ، وروى عن معاويةَ بن قُرّة وعبد الرحمن بن إسحاق . ورَدَ على الحجاج في العراق وله معه قصة . وفي الأعلام ٢٣٢/٩ أنه شاعر عالي الطبقة من أعيان العصر الأموي . توفي سنة ١٠٥ هـ .

(٦) هذا البيت في المقتضب ٢٣٦/١ وفيه ألف وباء وتاء .. قتال . وكذا في المخصص ٩٥/١٤ ، وفي درة الغواص ٢٣٣ ، وفي شرح ابن يعيش ٣٩/٦ ، وفي الخزانة ١١٠/١ .

والمعنى المراد من رواية الرضي والخزانة : ما يحصل من الجدال حول حروف العلة وإعلالها . هامش المقتضب ٢٣٦/١ .

الشاهد : أورده الرضي شاهدًا على أن حروف المعجم إذا رُكّبت جاز إعرابُها .

(٧) في ط : معلل .

(٨) ساقطة من ص .

(أنواع الإعراب)

قوله : وأنواعه رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ ، فالرفع علمُ الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة .

اعلم أنّ الحركاتِ في الحقيقة أبعاضُ حروف العلة ، فضمُّ الحرف في الحقيقة إتيانٌ بعده – بلا فصل – ببعض الواو ، وكَسْرُه الإتيانُ بعده بجزء (من)[١] الياء ، وفتحُه الإتيانُ (بعده)[٢] بشيء من الألف ، وإلا فالحركة والسكون من صفات الأجسام ، فلا تَحُل الأصواتَ ، لكنك لما كنتَ تأتي عقيبَ الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سُمِّي الحرفُ متحرّكا ، كأنك حركت الحرف إلى مخرج حرفِ المدّ ، وبضدّ ذلك سكون الحرف .

فالحركة – إذن – بعد الحرف ، لكنها من فرط اتصالها به يُتَوَهَّمُ أنها معه (لا)[٣] بعده (بلا فصل)[٤] فإذا أُشبِعَت الحركةُ – وهي بعض (حرف)[٥] المد – صارت حرفَ مد تاما .

وإنما قيل لعلَمَ الفاعل رفعٌ لأنك إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفعُ من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه ، فَسُمِّي حركةُ البناء ضما وحركةُ الإعراب رفعًا ، لأن دلالةَ الحركة على المعنى تابعةٌ لثبوت نفس الحركة أولا .

وكذلك نصبُ الفم تابع لفتحه ، كأن الفم (كان)[٦] شيئا ساقطا فنصبتَه ، أي أقمته بفتحك إياه ، فسُمِّيَ حركةُ البناء فتحا ، وحركة الإعراب نصبًا .

---

(١) تكملة من ط .
(٢) ساقطة من ص .
(٣) ساقطة من ص .
(٤) تكملة من ص و ط .
(٥) ساقطة من ص .
(٦) ساقطة من ص ، وهي لازمة .

وأما جرُّ (الفك)[١] الأسفلِ إلى أسفلَ و (خَفْضُه)[٢] فهو ككسر الشيء ، إذ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل ، فسُمّي حركةُ الإعراب جرا وخفضا ، وحركة البناء كسرا ، لأن الأولين أوضحُ وأظهرُ في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث .

ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد . والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة أو الحرف ، فسُمّي الإعرابيُّ جزمًا ، والبنائيّ وقفا وسكونا .

وإنما سمي المعرب معربا لأن الإعرابَ إبانةُ المعنى والكشفُ عنه ، من قوله ﷺ « الثيِّبُ يعرِبُ عنها لِسانُها »[٣] أي يبين ، وسمي المبنيُّ (مبنيًّا)[٤] لبقائِه على حالةٍ واحدة كالبناء المرصوصِ .

قوله : فالرفعُ علم الفاعلية .

أي علامتها ، والأولى – كما بينا[٥] – أن يقال : الرفع علمُ كونِ الاسم عمدةَ الكلام ، ولا يكون في غير العُمَد . والنصب علم الفضلية – في الأصل – ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلاتِ – كما مضى[٥] – .

وعلى قول المصنف : الرفعُ في الأصل علمُ الفاعليةِ ، والنصب علم المفعولية ، ثم يكونان فيما يشابهُهُما .

وأما الجر فعلَم الإضافةِ – أي كونِ الاسمِ مضافًا إليه – معنى أو لفظا ، كما في غلام زيدٍ وحسن الوجهِ .

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) في ط : وحفظه ، وهو تحريف .

(٣) قال عنه عبد القادر البغدادي في تخريج أحاديث شرح الرضي ق ١ : ولم أره بهذا اللفظ إلا في نهاية ابن الأثير . قال بعد إيراده : يروى هكذا بالتخفيف من أعرب ، وقال أبو عُبيد : الصواب يُعَرِّب – يعني بالتشديد – يقال : عربت عن القوم إذا تكلمتَ عنهم ، وقيل : إن أعرب بمعنى عَرَّب ، يقال : أعرب عن لسانه وعرب . قال ابن قتيبة : والصواب يعرب عنها بالتخفيف .. وكلا القولين لغتان متساويتان بمعنى الإيضاح . ا هـ . قلت وقد وجدته بلفظ الثيب تعرب عن نفسها في سنن ابن ماجه ٢٠٦/١ وقال المحقق بعد ذكره : قال في الزوائد : رجال إسناده ثقاتٌ إلا أنه منقطع .. لكن الحديث له شواهدُ صحيحةٌ . وفي المسند ١٩٢/٤ وفيه : الثيب تعرب عن نفسها بلسانها والبكر رضاها صمتها .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) صفحة ٥١ .

فالرفع ثلاثةُ أشياء : الضم والألف والواو في نحو : (جاء)[1] مسلم ومسلمان ومسلمون وأبوك .

والنصب أربعةٌ : الفتح والكسر والألف والياء في نحو : إنّ مسلما (ومسلماتٍ وأباك)[2] ومسلمَيْنِ (ومسلمِينَ)[3] .

والجر ثلاثة أشياء : الكسر والفتح والياء في نحو : بزيدٍ وبأحمدَ ، وبمسلمَينِ وبمسلمِينَ وبأبيك .

وكلُّ ما سوى الضم في الرفع ، والفتح في النصب ، والكسر في الجر فروعُها – كما يجيء[4] – وبين الضم والرفع عمومٌ وخصوصٌ (من وجه)[5] .

أما كون الرفع أعمَّ فلوُقُوعِه على الضم والألف والواو .

وأما كونه أخصّ فلأن الضمَّ قد يكون علمَ العمدَةِ كما في : جاء الرجل ، وقد لا يكون كما في حيثُ . وكذا الكلام في النصب والجر .

وإذا أطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصريّةِ (فهي)[6] لا تقعَ إلا (على)[3] حركات غير إعرابية – بنائيةً كانت كضمة حيث ، أولا كضمةِ قافِ قُفْل[7] ومع القرينة تطلق على حركات الإعراب – أيضا – كقول المصنف : بالضمة رفعا .

والكوفيون يطلقون ألقاب أحدِ النوعين على الآخر مطلقا .

قوله : وأنواعه رفع ونصب وجر .

---

(١) تكملة من ص .
(٢) ساقط من جـ .
(٣) ساقطة من ص .
(٤) يعني في الأسماء الستة والمثنى والمجموع جمعَ تصحيح للمذكر والممنوع من الصرف والفعل المعتل وغير ذلك .
(٥) تكملة من ط .
(٦) في ت : فهما .
(٧) لأن البناء لا يقع إلا في آخر الكلمة كالإعراب .

الرفعُ والنصبُ والجرُّ - عنده - الحركاتُ - كما ذكرنا[1] - والحروفُ .

وعلى مذهب من قال : الإعراب الاختلاف (يقال)[2] : الرفع انتقالُ الآخر إلى علامةِ العمدةِ ، والنصبُ انتقالُه إلى علامة الفضلةِ ، والجر انتقالُه إلى علامة الإضافة .

والظاهر في اصطلاحهم أن الإعرابَ هو الاختلاف ، ألا ترى أن البناء ضدُّه ؟ وهو عدم الاختلاف اتفاقا ، ولا يطلَق البناءُ على الحركات .

وإنما جعل الإعراب في آخرِ الكلمةِ لأنه دال على وصف الاسم ، أي كونِه عمدةً أو فضلةً ، والدالُّ على الوصف بعد (الدالّ على)[3] الموصوف .

---

(١) صفحة ٦٠ :
(٢) في ص و ط : قال .
(٣) ساقطتان من جـ و ص و ط .

(العامل)

قوله : العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي (للإعراب)[1] .

إنما بينَ العاملَ لاحتياج قوله قبل[2] : (ويختلف آخره لاختلاف العامل) إلى بيانه . ويعنى بالتَّقَوُّم نحوا من قيام العَرَض بالجوهر ، فإن معنى الفاعليةِ (والمفعولية والإضافة)[3] كونُ الكلمة عمدةً أو فضلةً أو مضافا إليها ، (وهي)[4] كالأعراض القائمة بالعمدةِ والفضلةِ والمضافِ إليه بسبب توسُّط العامل .

فالموجِدُ - كما ذكرنا[5] - لهذه المعاني هو المتكلمُ ، والآلةُ العاملُ ، ومحلها الاسمُ ، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني (هو المتكلم)[6] ، لكنّ النحاةَ جعلوا الآلة كأنها هي الموجدةُ (للمعاني)[7] ولعلاماتها - كما تقدم[8] - فلهذا سميت (الآلات)[9] عوامل .

فالباء في قوله : (به يتقوم للاستعانة ، نظرا إلى أن المسمى عاملا في الحقيقة آلة ، والمقوِّم هو المتكلم ، وليس الباء ، كما في قولك)[10] قام هذا العرضُ بهذا المحل .

ولا شك أن في لفظ المصنِّف إيهامًا ، لأن الظاهر في نحو : قام به ، وتقوم به هذا المعنى الأخير .

---

(١) تكملة من ص ومن مخطوطة المتن صفحة ٤ .
(٢) صفحة ٤٢ .
(٣) ساقط من ت .
(٤) ساقطة من ت .
(٥) صفحة ٥١ و ٥٢ .
(٦) ساقطتان من ص .
(٧) ساقطة من ص .
(٨) صفحة ٥١ و ٥٢ .
(٩) في ص : آلات الإعراب .
(١٠) ساقط من ص .

فإذا ثبت أن العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضى للإعراب ، وذلك المعنى كون الاسم عمدة ، أو فضلة ، أو مضافا إليه العمدةُ أو الفضلةُ ، فاعلم أن بينهم خلافا في أن العامل في المضاف إليه هو اللام المقدرةُ أو مِنْ ، أو المضاف .

فمن قال : إنّه الحرف المقدر نظر إلى أن معناه في الأصل هو (الموقع للإضافة)[1] بين الفعل والمضاف إليه ، إذ أصلُ غلام زيد : (غلام)[2] حصل لزيد ، فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل الحرف .

ولا ينكَرُ ههنا عملُ حرف الجر مقدرا ، وإن ضعف مثله في نحو : خيرٍ[3] ، في قول رؤبة[4] ، وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف ، الذي هو مختص بالمضاف إليه ، (أو متبيّنٌ به)[5] ، كما أن نصب (أنْ) المقدرة في نحو[6] :

١٠ - ...... أحضرَ الوغى[7]

---

(١) في ط : الموقع المقدم للإضافة ، وأرى أن كلمة (المقدم) زائدة لا داعي لها .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) حين قيل له : كيف أصبحت ؟ قال : خير ، أي بخير أو على خير ، انظر شرح الكافية الشافية ١٢٤٢ ، وكلمة خير ساقطة من ص .

(٤) رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التيمي السعدي أبو الجحاف ، راجز من الفصحاء المشهورين ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، كان أكثر مقامه في البصرة ، أخذ عنه أعيان أهل اللغة ، وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته ، له ديوان شعر مطبوع ، توفي سنة ١٤٥ هـ (الأعلام ٦٢/٣) .

(٥) ساقط من ص .

(٦) قول طرفة بن العبد ، وستأتي ترجمته - إن شاء الله - صفحة ٩١٣ .

(٧) البيت بتمامه :

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى ... وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

هذا البيت في ديوان طرفة من معلقته ص ٣١ ، وفي سيبويه ٤٤٥٢/١ ، وفي مجالس ثعلب ٣٨٣ ، وفي الأمالي الشجرية ٨٣/١ ، وفي الإنصاف ٥٦٠ ، وفي ابن يعيش ٧/٢ و ٢٨/٤ و ٥٢/٧ ، وفي الخزانة ١١٩/١ ، وفي المغني ٥٠٢ و ٨٤٠ ، وفي شرح شواهد المغني ٨٠٠ ، وفي العيني ٤٠٢/٤ ، وفي الضرائر لابن عصفور ١٥١ ، وفي معاني القرآن للفراء ٢٦٥/٣ ، وفي ما يجوز للشاعر للضرورة ١٤٣ ، وفي عبث الوليد ٤٢١ ، وفي المقتضب ٨٣/٢ و ١٣٤ ، وفي شرح ابن عقيل ٢٤/٤ ، وفي رصف المباني ١١٣ ، وفي سر صناعة الإعراب ٢٨٦/١ ، وفي شرح القصائد للأنباري ١٩٢ ، وفي المسائل العسكرية ٢٠٢ .

اللغة : الزاجري : اللائمي ، وهي رواية أخرى للبيت موجودة في كثير من الكتب . الوغي : الحرب ، مخلدي : يقال : أخلده بمعنى أبقاه .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنّ نصبَ المضارع بأن مقدرة هنا ضعيف لعدم الفاء السببية أو واو المعية .

ضعيف، فإذا وقع موقعَها فاءُ السببيةِ، أو واوُ الجمع[1] - كما يجيء في باب نواصب المضارع[2] - جاز نصبُها مُطَّرِدا. وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو، و (الفاء)[3] وبل ليس بضعيف.

ومن قال : إن عامل الجر هو المضاف - وهو الأولى - قال : إن حرف الجر شريعةٌ منسوخة ، والمضاف مفيد معناه ، ولو كان مقدرا لكان (غلام زيد) نكرة كـ (غلامٌ لزيدٍ) فمعنى كون الثاني مضافا إليه حاصل له بوساطة (الأول)[4] فهو الجار بنفسه .

وقال بعضهم : العامل معنى الإضافة .

وليس بشيء ، لأنه إن أراد (بالإضافة)[5] كونَ الاسم مضافا إليه ، فهذا هو المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى .

وإن أراد بها النسبةَ التي بين المضاف والمضاف إليه فينبغي أن يكون العاملُ في الفاعل (والمفعول - أيضا - النسبةَ التي بينهما وبين الفعل ، كما قال خلف[6] : العامل في (الفاعل)[7] هو الإسناد لا الفعل[8] .

---

(١) يقصد بها واو المعية .

(٢) ط ٢/٢٤٤ - ٢٤٨ .

(٣) في ت : والباء .

(٤) في ت : الأولى .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) لم أجد فيما بين يدي من المراجع من يجمع بين كون اسمه (خلفا) وبين كونه من الكوفيين ، وتحدث أبو الطيب اللغوي في مراتب النحويين صفحة ١ و ٢ عن جهالة من لم يفرق بين الأحمر البصري والأحمر الكوفي، ولكنه سماه هنا علي بن المبارك الأخفش الكوفي، وسماه في مواضع أخر بعلي الأحمر ٥٣ وبأبي الحسن علي الأحمر ٥٨ والأحمر ٥٩ والأحمري ٩٠. أقول هذا لأن الرضي سيذكر في باب المفعول به صفحة ٣٩٣ أن خلفا هذا كوفي. ولم يذكر أبو الطيب ولا غيره أن الأحمر الكوفي يسمى خلفا إلا ما كان من أبي البركات الأنباري في كتابه الإنصاف صفحة ٧٩ حيث قال: وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول.. إلخ وذكر د/يوسف عمر في تحقيقه لشرح الكافية أن خلفا هذا هو: خلف بن يوسف الأندلسي، ولست أراه كذلك، لما يأتي في المفعول به من كونه كوفيا. والله أعلم بالصواب. وانظر ما كتبه عبد الأمير الورد عن ذلك في كتابه منهج الأخفش الأوسط صفحة ٢٥- ٢٨.

(٧) ساقط من ص .

(٨) نقل الرضي هذا الرأي عن خلف تبعا لابن مالك في التسهيل حيث قال صفحة ٧٥ : وليس رافعُه - يعني الفاعل - الإسنادَ خلافا لخلف .

ونقل الأنباري في الإنصاف رأيا آخر عن خلف - ولعله غير صاحبنا - قال في الإنصاف صفحة ٧٩ : وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى الفاعلية ، ثم رد هذا الرأي صفحة ٨١ بقوله : لو كان الأمر كما زعم لوجب أن لا يرتفع ما لم يسم فاعله ، نحو ضُرِب زيدٌ لعدم معنى الفاعلية .

وكذا قال البهاء ابن النحاس في التعليقة على المقرب ق ٩ب و ١٠أ: ونقل ابن عمرون، رحمه الله، أن مذهب خلف الأحمر، رحمه الله، أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية. ونقل غيرهم أن مذهب هشام، رحمه الله، أن الفاعل يرتفع بالإسناد.

وفي الهمع ١٥٩/١ مثل ما في الإنصاف والتعليقة غير أنه لم يقل إنه من الكوفيين ونسب الرأي الذي ذكر الرضي أنه رأى خلف إلى هشام، ورد عليه بأنه لا يعدل إلى جعل العامل معنويا إلا عند تعذر اللفظي الصالح، وهو هنا موجود.

الأسماء المعربةُ وما تستحقُّه من أنواع الإعراب

قوله : **فالمفردُ المنصرفُ والجمعُ المكسَّرُ المنصرفُ بالضمةِ رفعًا ، والفتحةِ نصبا ، والكسرةِ جرًّا ، جمعُ المؤنث السالمُ بالضمة والكسرة ، غيرُ المنصرف بالضمةِ والفتحةِ ، أخوك وأبوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال – مضافةً إلى غيرياء المتكلم – بالواو والألف والياء ، المثنى وكلا – مضافا إلى مضمر – واثنان بالألف والياء ، جمعُ المذكر السالمُ وأُولو وعشرون وأخواتُها بالواو والياء .**

هذا تقسيمُ الأسماءِ المعربة بحسب إعراباتها المختلفة ، وذلك أنا بيّنّا أن الرفعَ ثلاثة أشياء ، والنصبَ أربعة والجرَّ ثلاثة[1] .

فهو يريد بيان محال هذه الإعرابات ، وأن كل واحد منها في أي معرب يكون ؟

فبدأ بمعربات (إعرابها بالحركات)[2] لأنها الأصل في الإعراب لخفتها ، وقسمها ثلاثة أقسام :

أحدها : ما استوفي الحركاتِ الثلاثَ ، كلُّ واحدة منها في محلها – أعني الضم في حالة الرفعِ ، والفتحَ في النصب ، والكسرَ في الجر – وهو شيئان أحدهما المفرد – أي الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا – سواء كان مضافا أولا – المنصرف (احترازا)[3] عن غير المنصرف .

وكان عليه أن يضم إليه قيدا آخر ، وهو أن لا يكون من الأسماء الستة (ولا يجوز أن يكون قوله (المفرد) احترازا عن المضاف فتخرج الأسماءُ الستة)[4] إذ لو احترز

---

(١) صفحة ٦٢ .

(٢) في ص : إعراباتها بحركات .

(٣) في ط : احتراز .

(٤) ساقطة من ص .

عنه لوجب أن لا يستوفي شيءٌ من المضاف الحركاتِ الثلاث .

وثانيهما : الجامعُ لثلاثة قيود ، الجمعيةِ – احترازا عن المثنى إذ إعرابه بالحروف وعن المفرد إذ قد مر ذكره – والتكسيرِ – احترازا عن السالم لأن (إعراب المذكر منه بالحروف ، والمؤنث غيرُ مستوفٍ للحركات – والإنصرافِ – احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وأنبياء –

وإنما أُعربَ الجمعُ المكسَّرُ إعرابُ المفرد)[1] – أي بجميع الحركات – (إذا كان منصرفا)[2] لمشابهته للمفردِ بكونه صيغةً مستأنَفَةً مغيَّرةً عن وضعِ مفردِه ، وبكون بعضه مخالِفًا لبعضٍ في الصيغة . كالمفردات المتخالفة الصيغ ، وأيضا لم يطَّرد في آخره حرفُ لينٍ صالحٌ لأن يجعل إعرابا ، كما في الجمع بالواو والنون .

قوله : بالضمة رفعا .

الجار والمجرور خبرُ المبتدأ[3] .

وقوله : رفعا .

مصدرٌ بمعنى المفعول ، كقولهم : الفاعل رفع أي مرفوع ، وانتصابُه على الحال – أي مرفوعين[4] ، والعامل فيه الجارّ والمجرور ، وذو الحال الضمير المستكنّ .

والباء في قوله : بالضمة بمعنى مع ، ويجوز أن يكون المعنى ملتبسان بالضمة .

ومعنى الكلام : هما مع هذه الحركة المعينة في حال كونهما مرفوعين أي مصاحبين لعلَمَ العمدةِ . وكذا قوله : والفتحة نصبا وأمثاله ، وهذا من باب العطفِ على عاملين مختلفين المجوَّزِ عند المصنف قياسا ، نحو : إن في الدار زيدا والحجرة عمرا – على ما يجيء[5] –

---

(١) ساقط من ص .

(٢) تكملة من جـ و ط .

(٣) يعني في قوله قبل : فالمفرد المتصرف .. إلخ .

(٤) يعني المفرد وجمع التكسير المستوفيين للشروط .

(٥) صفحة ١٠٣٣ وما بعدها .

والثاني من الثلاثة الأقسام[1] : ما فيه الضمةُ رفعا ، والكسرةُ نصبا وجرا ، وهو شيء واحد – أعني الجمعَ – (بشرطين)[2] : –

أحدهما : أن يكون جمعَ المؤنث – احترازا عن جمع المذكر الذي هو بالواو والياء .

والثاني : أن يكون سالما – احترازا عن المكسّر المستوفي للحركات نحو : رجال أو للضم والفتح نحو : مساجد .

وإنما نقص هذا الجمعُ الفتحَ ، وأُتْبعُ الكسرَ إجراء له مُجرى أصله – أعني جمع المذكر السالم على ما يجيء بعد[3] –

والثالث : ما فيه الضمة رفعا ، والفتح نصبا وجرا ، وهو – أيضا – شيءٌ واحد ، (غيرُ المنصرف) مفردا أو مجموعا مكسرا نحو : أحمد ومساجد .

وإنما نقص الكسرَ وأُتْبعَ الفتحَ – لما يجيء في بابه[4] – .

ثم ثنى بمعربات (إعرابها)[5] بالحروف وقسّمها – أيضا – ثلاثة أقسام .

أحدها : ما استوفَى الحروفَ الثلاثة، كلا في محلها ، وهي الأسماء الستة بشرط إفرادها وكونها غيرَ مصغرة ، وإضافتِها إلى غيرياء المتكلم ، لأنها إذا ثنيت أو جمعت فإعرابُها إعرابُ سائر الأسماء المثناة والمجموعة ، وكذا إذا صُغّرت ، لأن المصغَّر منها تتحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزنُ فُعَيْل ، وحرف العلة المجعولُ إعرابا يجبُ سكونُه ليشابه الحركَةَ .

وإنما اشترط إضافتها إلى غير ياء المتكلم لما سيجيء أن المقْطوعَ منها عن الإضافة محرّكٌ بالحركات لما سنذكر[6] ، والمضاف إلى ياء المتكلم لا يَبِينُ إعرابه – على ما سيجيء[7] – .

---

(١) كان الأولى أن يقول : ثلاثة الأقسام .

(٢) في ت : وهو جامع بشرطين بقيدين ، وسقط من ص قوله : بشرطين إلى قوله والثاني .

(٣) صفحة ٧٨ ، ٧٩ حيث اتبع النصب فيه للجر ، وكذا في المثنى .

(٤) صفحة ٩٧ ، ٩٨ .

(٥) في ص : إعراباتها .

(٦) صفحة ٩٥٤ ، ٩٥٥ وما بعدها .

(٧) صفحة ٩١ ، ٩٢ .

وتصريحه بهذه الأسماء الستة يغني عن الاحتراز عن ثنيتها وجمعها وتصغيرها[1] .

ولهم في إعراب هذه الأسماء أقوال :

الأقربُ عندي – أن اللامَ في أربعةٍ منها ، وهي أبوك وأخوك وحموك وهنوك ، أعلام للمعاني (المتناوبةِ)[2] كالحركات ، وكذا العينُ في الباقيين منها – أعني فوك وذومال ، فهي في حال الرفع لامُ الكلمة أو عينها وعلمُ العمدةِ ، وفي النصب والجر علم الفضلةِ والمضافِ إليه ، (فهي مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها حرفُ إعراب)[3] ، وسنُشَيِّدُ هذا الوجهَ بعد ذكر الأوجه المقولة فيها[4] .

فعن سيبويه : أن هذه الأسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف[5] ، فإعرابها كإعراب المقصور ، لكنْ أتبعتَ في هذه الأسماء حركاتِ ما قبل (حروف)[6] إعرابها حركاتِ إعرابها ، كما في (امرىء وابنم) ثم حذفتَ الضمةَ

---

(١) لأنه مثل لها في حالة استكمالها للشروط أي كونها مفردة مكبرة مضافة إلى غير ياء المتكلم .

(٢) في ت : المتعاقبة .

(٣) في ت : مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها ، وقوله : حرف إعراب سقط من ص .

(٤) صفحة ٧٤ ، ٧٥ .

(٥) لم ينص سيبويه في كتابه على إعراب الأسماء الستة ، ولكنه تحدث عن إعراب المثنى وجمع المذكر السالم ، وهما والأسماءُ الستة يُجْرون مَجْرى واحدا ومما قاله في ٤/١ و ٥ .

واعلم أنك إذا ثنيت الواحدَ لحقتْه زيادتان ، الأولى منهما المد واللين وهو حرف الإعراب ، غير متحرك ولا ينون ، يكون في الرفع ألفا .. ويكون في الجر ياء مفتوحا ما قبلها .. ويكون في النصب كذلك .. وتكون الزيادة الثانية نونا ، كأنها عوض لِما مُنِعَ من الحركة والتنوين ..

وإذا جَمَعْتَ على حد التثنية لحقتها زائدتان ، الأولى منهما حرف المد واللين والثانية نون . وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب حالُ الأولى في التثنية .

قلت : فقد تبين بهذا أن سيبويه يرى أن الألف والياء في المثنى والواو والياء في جمع السلامة حروفُ الإعراب . ولم يخص الأسماء الستة بحديث من حيث الإعرابُ بالحروف أو بالتقدير . وكلامه في الجزء الثاني صفحة ٨٠ و ١٤٠ يفيد بأن الواو في أبوك وأخوك هي لام الكلمة حيث قال : هذا باب مالا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الردُّ ، وذلك قولك في أب : أبوي ، وفي أخ أخوي وفي حم حموي ، من قبل أنك ترد من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتهن إلى الأصل مالا يخرج أصله في التثنية ...

ثم قال : اعلم أن من العرب من يقول : هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك ..

(٦) تكملة من جـ و ص و ط .

(للاستثقال)[1] ، (فبقي الواو ساكنةً ، وحذفت الكسرة أيضا للاستثقال)[2] فانقلبت الواوُ ياء لكسرة ما قبلها ، وقُلِبَت الواوُ المفتوحةُ ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها .

والاعتراض عليه : أنه كيف خالفتِ الأربعةُ منها – أعني المحذوفةَ اللام – أخواتِها من يد ودم في رد اللام في الإضافة ؟ وأيش[3] الغرضُ من ردها إذا لم يكن لأجل الإعراب بالحرف ؟ وأيضا اتباع حركةِ ما قبل الإعراب لحركة الإعراب أقلُّ قليل ، وأيضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر ، فهلا نجعلُها مثلَها في كونها أعلامًا على المعاني .

وقال المصنف : ظاهرُ مذهبِ سيبويه أن لها إعرابين تقديريٌّ بالحركات ، ولفظيٌّ بالحروف ، قال : لأنه قدر الحركةَ ثم قال في الواو : وهي علامة الرفع[4] .

وهو ضعيف لحصول الكفاية بأحد الإعرابين .

وقال الكوفيون : إنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف أيضا[5] .

وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما تأول المصنف كلام سيبويه .

وقال الأخفش : إنها مزيدة للإعراب كالحركات[6] .

---

(١) في ص : لاستثقالها .

(٢) ساقط من ص .

(٣) أصلها أي شيء .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١١٦/١ .

(٥) في الإنصاف ١٧ ذهب الكوفيون إلى أنها معربة من مكانين ثم قال ١٩ : احتج الكوفيون بأن قالوا : أجمعنا على أن هذه الحركات – التي هي الضمة والفتحة والكسرة – تكون إعرابا لهذه الأسماء في حالة الإفراد ... فإذا قلت في الإضافة : هذا أبوك وفي النصب رأيت أباك وفي الجر مررت بأبيك – والإضافة طارئة على الإفراد – كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد .. والذي يدل على صحة هذا تغير الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر ، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعرابًا .

(٦) في معاني القرآن للأخفش ١٣ ، ١٤ : وجعلت الياء للنصب والجر ، نحو العالمين والمتقين ... وجعل الرفع بالواو ليكون علامة للرفع ، وجعل رفع الاثنين بالألف . وفي الإنصاف ١٧ نَسَبَ إليه قولين (الأول) ما رآه البصريون وهو أن الواو والألف والياء هي حروف الإعراب ، (والثاني) أنها ليست بحروف إعراب ولكنها دلائل الإعراب .

ويتعذر ما قال في فوك وذومال لبقاء المعرب على حرف واحد ، وذلك ما لا نظيرَ له .

وقال الرَّبَعِي : إنها معربة بحركاتٍ منقولةٍ من حروف العلة إلى ما قبلها ، وانقلبت الواو ياء لإنكسار ما قبلها ، وألفا لانفتاحه كما في ياجل[1] .

وهو ضعيف ، لأن نقل حركة الإعراب إلى ما قبل حرفها لم يثبت إلا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول إليه .

وقال المازني[2] : إنها معربةٌ بالحركات ، والحروفُ ناشئةٌ منها للإشباع[3] ، كما في قوله[4] :

١١ - أَدْنُـــو فَأَنْظُـــور[5]

---

(١) في الإنصاف أيضا ١٩ عنه أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب . وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب .

وفي الإيضاح في شرح المفصل ١١٦/١ وقال أبو الحسن الربعي : أصله أَبُوُك نقلت الحركة إلى ما قبلها استثقالا ، ونقلت في الجر وقلبت ياء ، ونقلت في النصب وقلبت ألفا .

(٢) بكر بن محمد بن بقية ، الإمام أبو عثمان المازني ، نزل في بني مازن فنسب إليهم وهو بصري ، وكان إماما في العربية متّسعا في الرواية ، يقول بالإرجاء ، قال المبرد : لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان . من تصانيفه : كتاب في القرآن ، علل النحو ، تفاسير كتاب سيبويه .. إلخ . توفي سنة ٢٤٩ هـ (البغية ٤٦٣/١) .

(٣) رشيد عبد الرحمن العبيدي مؤلف كتاب (أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو . أسندَ هذا الرأي إلى السيرافيّ وقال : إنه في شرحه للكتاب ١٤/١ ، ١٥ .

وفي فهرست مراجع العبيدي لكتابه (أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو) ذكر أن شرح السيرافي مخطوط بدار الكتب تحت رقم ١٣٧ هـ/ نحو .

ونسب هذا الرأي ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ١١٧/١ إلى المازني .

(٤) قائله إبراهيم بن هَرْمَةَ الكِناني القُرشي ، وهو آخر الشعراء الذين يُحْتج بشعرهم (الخزانة ٤٢٥/١ ومن مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية . توفي سنة ١٧٦ هـ (الأعلام ٤٤/١) .

(٥) جزء من بيتين هما :

الله يعلـــم أنـــا في تلفتنـــا يوم الفراق إلى أحبابنـا صور

وأنني حوثما يثني الهوى بصري من حوثما سلكوا أدنو فأنظـور

ورد البيتان أو بعضهما في ديوانه ١١٨ ، وفي الخصائص ٣١٦/٢ و ١٢٤/٣ ، وفي المحتسب ٢٥٩/١ ، وفي المخصص ١١٥/١ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٢١/١ ، كلمة فأنظور فقط وفي الإنصاف ٢٤ ، وفي الخزانة ١٢١/٢ و ٤٧٧/٣ و ٥٤٠ . وفي المغني ٤٨٢ ، وفي شرح شواهد المغني ٧٨٥ ، وفي الهمع ١٥٦/٢ ، وفيه من حيث ما نظروا أدنو فأنظور ، وفي الدرر ٢٠٧/٢ .

اللغة : صور : جمع أصور وهو المائل ، حوثما : لغة في حيثما .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن الواو في (انظور) ناشئة عن إشباع ضمة الظاء .

وقَوله[1] :

١٢ - ينباعُ مِن ذِفْري غَضُوبٍ جَسْرةٍ[2]

وهو أيضا ضعيفٌ ، لأن مثلَ ذلك لضرورة الشعر ، ويسوغ حذفه بلا اختلال إلا في الوزن ، وأيضا يبقى فوك وذو مال على حرف .

وقال الجرمي[3] : انقلابها هو الإعراب ، وأما هي فإما لامٌ أو عين[4] .

فعلى قوله لا يكون في الرفع إعرابٌ ظاهر ، وهو ضعيف لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة .

وقال أبو علي[5] : إنها حروف إعراب وتدلّ على الإعراب[6] .

---

(١) هذا البيت لعنترةَ بن شدَّاد العبسيّ من شعراء الطبقة الأولى ، من أهل نجد ، أمه حبشية اسمها زَبيبةُ ، أشهر فرسان العرب في الجاهلية ، كان يوصف بالحلم على شدة بطشه ، قتله الأسد الرهيص نحو سنة ٢٢ ق . هـ (الأعلام ٢٦٩/٥) .

(٢) عجزه : زيافة مثل الفنيق المكدم

ورد هذا البيت في شرح القصائد لأبي بكر الأنباري ٣٣٢ ، وفي المحتسب ٧٨/١ و ٢٥٨ و ٢٧٨ ، وفي الأمالي الشجرية ١٥٨/٢ ، الشرط الأول وفي الإنصاف ٢٦ ، وفي الخزانة ١٢٢/١ و ٥٤٠/٣ ، وفي شرح شواهد شرح الشافية ٢٤ .

اللغة : ينباع : يسيل ، الذِّفري : العظم الشاخص خلف الأذن ، الغضوب : الناقة العبوس ، الجسرة : العظيمة من الإبل ، زيافة : متبخترة في مشيتها ، الفنيق : الفحل ، المكدم : الذي لا يؤذى ولا يركب لكرامته .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الألف في (ينباع) تولدت من إشباع الفتحة والأصل ينبع .

(٣) صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصري ، مولى جرم بن زبان ، كان فقيها عالما بالنحو والفقه ، دينا ، ورعا ، حسن المذهب ، أخذ النحو عن الأخفش ويونس ، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة ، انتهى إليه علم النحو في زمانه ، من تصانيفه : التنبيه ، كتاب السير ، الأبنية ، العروض وغيرها . توفي سنة ٢٢٥ هـ (البغية ٨/٢) .

(٤) انظر أسرار العربية ٥٢ .

(٥) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، من أكابر أئمة النحويين ، أخذ عن ابن السراج والزجاج ، وعلت منزلته في النحو حتى فُضّل على المبرّد ، أخذ عنه ابن جني والربَعي وغيرُهما ، من كتبه الإيضاح في النحو ، والحجة في علل القراءات السبع . توفي سنة ٣٧٧ هـ (نزهة الألباء ٣١٥) .

(٦) تحدث أبو عليٍ الفارسي عن هذه المسألة في كتابه (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات) في المسألة ذات الرقم ٦٣ من ٥٣٩ - ٥٤٢ ومما قال : الدليل على أن الواو في أخيك ونحوه حرف الإعراب الذي هو لام الفعل ، وليس هو بعلامة الإعراب ودلالتِه قولُهم : امرؤ وابنم ، فأتبعوا ما قبل حرف الإعراب حرفَ الإعراب .. ثم قال : ويدل أيضا على أن ذلك حرف الإعراب وليس بعلامة للإعراب دون أن يكون حرفَه قولُهم : فوك وذو مال ، ألا ترى أن قولنا (ذو) لا يخلو من أن يكون الحرف فيه كما قالوا للإعراب، أو حرف إعراب كما يذهب إليه من يقول بقول =

فإن أراد أنها كانت حروفَ إعراب يدور الإعراب عليها ، ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترناه ، وإن أراد أن الحركاتِ مقدرةٌ عليها الآن مع كونها كالحركات الإعرابية فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه[1] .

وقال المصنف : إن الواوَ والألفَ والياءَ مبدلَةٌ من لام الكلمة في أربعة ومن عينها في الباقيَيْن ، لأن دليل الإعراب لا يكون من سِنْخ[2] الكلمة ، فهي بدل مفيد ما لم يفده المبدَل منه وهو الإعراب ، كالتاء في بنت تفيد التأنيث بخلاف الواو التي هي أصلها ، ولا يبقى ذو وفوك على (حرف)[3] لقيام البدل مقام المبدل منه[4] .

هذا (آخر)[5] كلامه .

ويقال عليه : أي محذور يلزم من جعل الإعراب من سِنْخ الكلمة لغرض التخفيف

= سيبويه ، فلا يجوز أن تكون علامة الإعراب دون أن يكون حرفه ، لأنه يلزم من ذلك أن يكون الحرف يبقى على حرف واحد ، وذلك غير موجود في شيء من كلامهم ... ثم قال : ومن كان عنده أن حرف اللين في أخيك للإعراب وليس بحرف الإعراب يلزمه أن يكون الحرف في (ذو) أيضا للإعراب دون أن يكون حرف الإعراب ، فإذا كان كذلك فقد حصل الاسم على حرف واحد ، وذلك فاسدٌ عند الجميع .

(١) قد تبين مما نقلته عن الفارسي في التعليقة السابقة أنه يرى أن هذه الحروف حروف إعراب يدور الإعراب عليها ، وهي أيضا دلالات الإعراب وعلاماته .

(٢) في اللسان (سنخ) السنخ الأصل من كل شيء ، والجمع أسناخ وسُنُوخ .

(٣) في ص : حرف واحد .

(٤) تحدث ابن الحاجب عن إعراب الأسماء الستة إيضاحه للمفصل ١١٦/١ - ١٢٠ ومما قال : اختلف الناس في هذه الحروف : فمنهم من يقول : هي حروف إعراب ، ومنهم من يقول ليست حروف إعراب .. ثم ذكر آراءهم فيها ثم قال ١١٧/١ . والصحيح أنها بالحروف الأُصلية أو بحروف تدل عليها ، كإعراب التثنية والجمع بحرفي التثنية والجمع على حدها ، من حيث كان التعددُ لازما لها ، وآخِرها حروفَ علة يمكن أن تتغير لتغير العامل كالتثنية وجمع السلامة . ثم رد على آراء بعضهم ثم قال : ١١٨/١ ، ١١٩ .

فإن قيل : فإذا جعلتم حرف العلة زائدا للإعراب أدى إلى أن يكون في كلام العرب اسم متمكن على حرف واحد ، والجواب عنه من أوجه :

أحدها : أن ذلك إذا لم يكن فيه بدل منه ، ألا ترى أنك إذا قلت : فم كانت الميم بدلا ، والواو في (أخوك) أيضا بدل ، وإن وافقتِ الحرفَ الأصليَّ في اللفظ ، بدليل ما تقدم ، ولا يبعد أن يكون الشيءُ جيء به لمعنى مع أنه بدل ، ألا ترى أن التاء في أخت للتأنيث مع كونها بدلا عن المحذوف ولا يبعد أن تكون (أخوك) للإعراب مع كونها بدلا .. والوجه الثاني أن ذلك إنما ذكر في المعرب بالحركات .. إلخ قلت : ما نقلته عن الإيضاح يوحي بما أشار إليه الرضي ، وليس نص ما نقله عنه ، ولم أجد في شرحه لكافيته شيئا عن ذلك .

(٥) تكملة من جـ و ص و ط .

فيُقْتَصرُ على ما يصلح للإعراب من سِنْخِها ، كما اقتُصر في المستثنى والمجموع على ما يصلح للإعراب من سنخهما ، أعني علامة التثنية والجمع إذ هي من سنخ المثنى والمجموع .

ثم نقول[1] : إنما جعل إعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما (اخترنا)[2] توطئةً لجعل إعراب المثنى والمجموع بالحروف ، لأنهم علموا أنهم (يُحْوَجُون)[3] إلى إعرابهما بها ، لاستيفاء المفرد للحركات .

والحروف – وإن كانت فروعا للحركات في باب الإعراب لثقلها وخفة الحركات (إلا أنها أقوى)[4] من حيث تولُّدُها منها فاستبد بها (المفرد)[5] (لأن)[6] الحروف أقوى ، لأن كل حرف منها كحركتين أو أكثر ، فكرهوا أن يستبِدّ المثنى والمجموعُ مع كونهما فرعين للمفرد بالإعراب الأقوى ، فاختاروا من جملة المفردات هذه الأسماءَ ، وأعربوها بهذا (الأقوى)[7] ، ليثبت في المفردات الإعرابُ بالحركات التي هي الأصل في الإعراب ، وبالحروف التي هي أقوى منها مع كونها فروعا لها ، وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها للحروف الثلاثة (كُلًّا في موضعه)[8] ، وكلُّ واحد من المثنى والمجموع لم يستوفِها ، ولا كلُّ حرف فيهما في موضعه .

وإنما اختاروا هذه الأسماءَ بخلاف (نحو : غد)[9] لمشابهتها للمثنى (باستلزام كلِّ واحد منها ذاتا أخرى كالأخ للأخ والأب للابن ، وخصُّوا ذلك بحال الإضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة .

---

(١) لقد وعد الرضي بتشييد رأيه في إعراب الأسماء الستة ، وها هو ذا يفي بموعده .

(٢) في ص : حررنا . وانظر اختياره صفحة ٧٠ .

(٣) في ص : مخرجون .

(٤) تكملة من ط ، وسقط من ص من قوله : في باب الإعراب إلى هنا .

(٥) في ط : المفرد الأول .

(٦) في ت : إلا أن .

(٧) ساقطة من جـ و ص .

(٨) في ص : كما في موضعين ، وهو تحريف .

(٩) في جـ : غيرها ، وفي ص : من بين الأسماء المفردة .

وخصوا هذه الأسماءَ من بين الأسماءِ المفردةِ المشابهة للمثنى)[١] لأن لام بعضها وعين الآخر حرف علة ، يصلح أن يقومَ مقامِ الحركات ، فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف أجنبية ، مع أن اللام في أربعةٍ منها كأنها مجلوبةٌ للإعراب فقط لكونها محذوفةً قبلُ نَسْيًا منسيا ، فهي – إذن – كالحركات المجتلبة للإعراب ، وكذا الواو في فوك ، لأنها كانت مبدلةً منها الميمُ في الإفراد ، فلم ترد إلى أصلها إلا للإعراب .

أما في نحو : (حِر) فليس لامُه حرفَ علة[٢] ، وأما نحو ابن واسم فهمزةُ الوصل فيه بدل من اللام ، بدليل معاقبتِها إياها في النسب نحو : ابنِي وبَنَوي ، وكأنَّ لامهما ليست حرفَ علة .

والحرفُ المقصودُ جعلُه كالحركات من هذه الأسماء واوٌ، فاختاروها لتكون الواوُ التي فيها أصلًا للرفع الذي هو أسبق الإعراب، فمن ثم لم يجعلوا فيها نحو : يد ودم[٣]، إذ لامه ياء.

ثم نقول : جعلوا الواوَ ياء في الجر ، وألفا في النصب ليكون الألف إعرابا مثل الفتح ، والياء مثل الكسر ، (لا)[٤] لانفتاح ما قبلها وانكساره ، وجُعِلت ساكنةً للتخفيف في المعرب بالحروف التي هي أثقل من الحركات (ولتُناسِبَ الحركاتِ)[٥] التي قامت مقامها ، لأن الحركات أبعاض حروف المدِّ الساكنةِ ، وجُعِل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف ، وللتنبيه في الأربعة منها على أن ما قبل لام الكلمة كان حرف إعراب ، وأما في الباقيين فطردا للباب[٦] .

ومعنى حموكِ أبو زوجكِ أو أخوه أو ابنه ، وبالجملة فالحم نسب[٧] زوج المرأة .
والهنُ : الشيء المنكَر الذي يُستَهجَن ذِكرُه من العورة والفعل القبيح أو غير ذلك .

---

(١) ساقطة من ص .
(٢) لأن أصله (حرح) .
(٣) في اللسان (دمي) ١٨/٢٩٣ : وأصله دمي ودليل ذلك قوله : دَمِيَت يدُه ، وقوله : جري الدميان بالخبر اليقين . ويقال في تصريفه : دَمِيَتْ يدِي تَدْمَي دَمًي ، فيظهرون في دَمِيت وتَدْمَى الياء والألف اللتين لم يجدوهما في دم قال ابن سِيده : وقال قوم أصله دَمْيٌ .
(٤) ساقطة من ت و ط ، والصحيح ما أثبته من جـ و ص لقوله بعد : وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف ، فقد ذكر أن الحركات التي قبلها إنما وضعت من جنسها للتخفيف .
(٥) ساقطتان من جـ .
(٦) هذا من ولع الرضي بالتعليل لكل شيء .
(٧) في اللسان (نسب) النِّسْبة والنُّسْبة والنَّسَب : القرابة ، وقيل هو في الآباء خاصة .

(إعراب المثنى وجمع المذكر السالم)

والثاني من الثلاثة الأقسام التي إعرابُها بالحروف ما رَفْعُه ألف ونصبه وجره ياء ، وهو المثنى وما حمل عليه .

ونعنِي بالمثنى كلَّ اسم له مفرد ثم ألحق بآخره ألف ونون ليدل على أن معه مثلَه من جنسه – على ما يجيء في باب المثنى[1] – .

فلم يكن – على هذا – كِلَا داخلا (في المثنى)[2] إذ لم يثبت (كِلٌ) في المفرد ، وأما قوله[3] :

١٣ – في كِلْتَ رجليها سُلامَى زائدة[4]

فالألف محذوفة للضرورة – كما يجيء[5] – .

وكذا (اثنان) إذ لم يثبت للمفرد (اثنٌ) لكن كلا ليس مثنى ، ولا وضْعُه وضعُ المثنى لأن ألفه كألف عصا ، بخلاف (اثنان) فإنه ليس بمثنى – كما ذكرنا – لكنَّ وضعَه وضعُ المثنى إذ هو كقولك : ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لأنه من الثَّنْي .

وكان عليه أن يذكر أيضا (مِذْرَوَان)[6] إذ لم يستعمل مفرده ، فإن زعم أنه ثابت

---

(١) ط ٢/١٧١ و ١٧٢ .

(٢) ساقطتان من جـ و ص .

(٣) لم أعثر له على قائل .

(٤) بيت من مشطور الرجز ، وبعده : كلتاهما قد قرنت بواحدة ، ويجيء في بعض المصادر

في كلت رجليها سلامى واحدة   كلتاهما مقرونة بزائدة

والبيت في الإنصاف ٤٣٩ ، وفي الخزانة ١/١٢٩ ، وفي العيني ١/١٥٩ ، وفي الهمع ١/٤١ ، وفي الدرر ١/١٦ ، وفي اللسان مادة : كلا .

اللغة : كلت : أصلها كلتا ، والضمير في (رجليها) يعود على النعامة ، والسلامى : عظم في فِرسِن البعير ، وعظام صغار طول إصبع أو أقل في اليد والرجل ، والجمع سُلاميَات ، والضمير في كلتاهما يعود على الرجلين .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن كلت أصلها كلتا حذفت ألفها ضرورة وفتحةُ التاءِ دليلٌ عليها .

(٥) صفحة ٨٨ ، ٨٩ .

(٦) في اللسان (ذرى) ١٨/٣١١ ، ٣١٢ قيل : المذروان أطراف الإليتين ليس لهما واحد ، وهو أجود القولين ، لأنه لو قال : مذرى لقيل في التثنية مذريان بالياء للمجاورة .

في التقدير ، إذ كأنه كان مِذْرَى ثم ثني ، لم يمكنه مثل ذلك في (ثِنَايان) وكان عليه أن يذكره وذلك أن معنى (ثِنَاء) لو استعمل : طرفُ الحبل ، وليس في الطرف الواحد معنى الثَّني ، كما لم يمكن أن يقال لمفرد (اثنان) اثنٌ إذ ليس في المفرد معنى الثَّني ، فالثِّنايان طرفا الحبل المَثْنِي ، فالثَّنْي في مجموع الحبل لا في كل واحد من طَرَفَيْه . وكان عليه – أيضا – أن يذكر ههنا هذان واللذان ونحوهما ، لأن ظاهر مذهبه – كما ذكر في شرح المفصل[1] – أنها صيغ موضوعة للمثنى غيرُ مبنيةٍ على الواحد . وقال : ويدلّ عليه جواز تشديد نون هذانّ ، وأنهم لم يقولوا ذيانّ واللذيانّ .

فنحو ذانِ واللّذان عنده في المثنى ينبغي أن يكون مثل عشرون في الجمع ، كلها صيغ موضوعة ، وإن ثبت في الظاهر ، ما يوهم أنه مفردها .

وإنما أعرب المثنى وجمعُ المذكر السالم بالحروف لأن الحركات استوفتها الآحادُ ، مع أن في آخرهما ما يصلح لأن يكون إعرابا من حروف المد ، ومِنْ ثَمَّ أُعْرِبَ المكسَّر وجمع (المؤنث)[2] السالم بالحركات .

وإنما أعربا هذا الإعراب المعين لأن الألف كان جلب قبل الإعراب في المثنى علامةً للتثنية ، وكذا الواوُ في الجمع علامةٌ للجمع لمناسبة الألف بخفته لقلةِ عددِ المثنى ، والواو بِثَقَلِه لكثرة عدد الجمع – وهذا حكم مطّرد في جميع المثنى والمجموع ، نحو : ضربا وضربوا ، وأنتما (أنتمو)[3] وهما (وهمو)[4] وكما و (كمو)[5] .

---

(١) قال ابن الحاجب في شرحه للمفصل ٤٧٩/١ : بقيت ثلاثة وضعوا لكل واحد لفظا نصا ، وهو ذا للواحد المذكر وذان للاثنين المذكرين وتان للاثنين المؤنثين ، وهي مبنية عند المحققين لاحتياجها إلى معنى الإشارة كاحتياج المضمر إلى التكلّم والخطاب وتقدُّم الذكر . وقال بعض الناس : إن المثنى معرب ، وذلك أنه قد اختلف آخره لاختلاف العوامل .. إلخ .

قلت : فابن الحاجب – كما ترى – يرى أنهما مبنيان ، ولذا لم يذكرهما هنا ، فإن الحديث الآن عن المعربات فاعتراض الشارح مردود بهذا .

(٢) في ص : المركب .

(٣) في ت و ط وأنتموا وفي ص وأنتم .

(٤) في ت و ط وهموا وفي ص وهم .

(٥) في ت و ط كموا وفي ص كم .

ثم أرادوا إعرابَهما ، فإنَّ (صَوْغ)[١] المثنى والمجموع متقدم لا محالة على إعرابهما فَجُعِل فيهما ما صلح لأن يكون إعرابا ، وأسبق الإعراب الرفعُ لأنَّهُ علامةُ العمدة – كما ذكرنا[٢] – فجعلوا ألف المثنى وواو المجموع علامَتِي الرفع فيهما ، ولم يبق من حروف (اللين وهي)[٣] التي هي أولى بالقيام مقام الحركات إلا الياءُ للجر والنصب في المثنى والمجموع ، والجرُّ أولى بها ، فقلبت ألف المثنى وواو الجمع في الجر ياءً ، فلم يبق للنصب حرفٌ فأُتْبِع للجرّ دونَ الرفعِ لكونهما علامَتَي الفَضَلات ، بخلاف الرفع .

وتُرِكَ فتحُ ما قبل (الياء)[٤] في المثنى إبقاءً على الحركة الثابتة قبل إعراب المثنى ، مع عدم استثقالها . وأما الضم قبل ياء الجمعِ فقُلِب كسرا ، لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو أبقيت ، والتباسِ الرفعِ بغيره ، وبطلانِ السعي لو قلبت الياءُ – لضمة ما قبلها – واوا ، مع أن تغيُّر الحركة أولى من تغيِّرِ الحرف ، فارتفع التباسُ المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع إنْ حُذِفَ نوناهما بالإضافة .

وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الأصل ، والأصل في تحريك الساكن إذا اضطُرَّ إليه أن يكسَر – لما يجيء في التصريف[٥] – وفتح (في)[٦] الجمع للفرق[٧] .

فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الألف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة ، وأما الياء فيهما فطارئة للإعراب – كما ذكرنا[٨] – .

وقال سيبويه : (حروف)[٩] المد في المثنى والمجموع حروف إعراب[١٠] .

---

(١) ساقطة من ط .
(٢) صفحة ٥١ و ٦١ .
(٣) في ت : اللين وهما وهي .
(٤) ساقطة من ص .
(٥) شرح الشافية للرضي ٢/٢٣٥ .
(٦) تكملة من ط .
(٧) يعني بين المثنى والمجموع .
(٨) قبل قليل .
(٩) في ط : حرف .
(١٠) قال في الكتاب ١/٤ و ٥ : وإذا جمعت على حد التثنية لحقها زائدتان : الأولى منهما حرف المد واللين ، والثانية نون وحال الأولى في : السكون وترك التنوين ، وأنها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية .. إلخ .

فقال بعض أصحابه[1] : الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الأسماء الستة[2] .

فالمثنى والمجموع – إذن – معربان بالحركات المقدرة كالمقصور .

وفَهْمُ الإعراب من هذه الحروف يُضْعِف هذا القول .

وقال أبو علي : (الإعراب)[3] مقدّر عند سيبويه على الحروف ، لأن النون عنده عوض من الحركة والتنوين ، قال : وإنما أُبدِل مع الحركة مع كون انقلاب الحرف دالا على المعنى ؛ لأن الانقلاب معنى لا لفظ فَقُصِد الإعراب اللفظي[4] .

(ونقول)[5] : بأي شيء تعرفُ أن هذه الحروفَ كانت في الأصل حروفَ الإعراب ؟ ولم لا يجوز – كما اخترنا[6] – أن يُجْعل ما هو علامةُ المثنى والمجموع قبل كونه حرف الإعراب علامةَ الإعراب – أيضا – ؟ فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الإعراب معا ، إذ لا تنافي بينهما .

ثم نقول : الدالّ على المعنى هو الألف والواو والياء وهي لفظية .

فإن قيل : كيف يكون (مُعْرَب)[7] بلا حرف إعراب ؟

قلنا : ذاك إنما يلزم إذا أُعرِب بالحركات لأنها لابد لها من الحروف ، فأما إذا أريد الإعرابُ بالحروف فإن الحرفَ لا يحتاج إلى حرف آخر يقوم به .

---

(١) قال السيوطي في الهمع ٤٨/١ : وهو رأي الخليل وسيبويه واختاره الأعلم والسهيلي ، وسقط من ص كلمة : أصحابه .

(٢) انظر الهمع ٤٨/١ .

(٣) في ت و ط : لا إعراب ، والصحيح ما أثبته . فإن قيل : النون عوض من الحركة والتنوين فكيف يجمع بين العوض والمعوض ؟ فالجواب أن النون عوض عن الحركة التي كان يستحقها المفرد كما سيذكر الشارح بعد صفحة ٩٩ . ويدل على ذلك أيضا أن المثنى والجمع لا يستحقان تنوينا حتى يعوض عنها النون ، لأن الذي يستحق التنوين هو المفرد ، والله أعلم .

(٤) انظر الإيضاح صفحة ٢٢ فقد ذكر أن النون عوض من الحركة والتنوين . ولم ينسب ذلك إلى سيبويه .

(٥) في ص : وهو .

(٦) صفحة ٧٩ .

(٧) في ت : معربا ، وفي جـ : كيف تكون معربة ، والذي أثبته عن ص و ط وعليه تكون كان هنا تامة تستغني بمرفوعها .

وقال الأخفش[1] والمازني[2] والمبرد[3] : إنها دلائل الإعراب لا حروفُ الإعراب .

وقال الكوفيون : هي الإعراب[4] .

ومعنى القولين سواء ، فإن أرادوا أنها زيدت من أول الأمر للإعراب ففيه نظر ، إذ ينبغي أن يُصاغ المثنى والمجموع أوّلًا ثم يُعْرَبا ، وإن أرادوا أنهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع دلائل الإعراب فذاك ما اخترناه .

وقال الجَرْمي : هي حروف الإعراب ، وانقلابها علامة الإعراب[5] .

فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربَيْن بحركةٍ مقدرة ، إذ الانقلاب لم يَحْصُل بعد – كما ذكرنا – على مذهبه في الأسماء الستة[6] .

وقال بعضُهم[7] : « الإعراب بالحركات مقدر في (متلو)[8] الألف والواو والياء ، والحروف (دلائل[9])[10] .

وهذا قريب من قول (الكوفيين)[11] في الأسماء الستة[12] ، والكلام عليه ما مرّ

---

(١)و(٣) في المقتضب ١٥٢/٢ : والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش ، وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرفَ إعراب فينبغي أن يكون فيها إعرابٌ هو غيرُها ، كما كان في الدال من زيد ولكنها دليلٌ على الإعراب ؛ لأنه لا يكون حرفُ إعراب ولا إعرابَ فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف .

وانظر الإيضاح للزجاجي ١٣٠ ، والإنصاف ٣٣ وما بعدها ، وسر الصناعة تحقيق هنداوي ٦٩٥ .

(٢) انظر الإيضاح للزجاجي ١٣٠ ، والإنصاف ٣٣ وما بعدها .

(٤) في الإنصاف ٣٣ : ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب ، وانظر : سر الصناعة ٦٩٦ تحقيق هنداوي .

(٥) في المقتضب ١٥١/٢ : وكان الجرمي يزعم أن الألف حرف الإعراب ، كما قال سيبويه ، وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب .

(٦) صفحة ٧٣ .

(٧) و (١٠) نسب السيوطي هذا الرأي في الهمع ٤٧/١ إلى الأخفش قال : وقيل – يعني إعراب المثنى والمجموع – بحركات مقدرة فيما قبلها ، وهي الدال من الزيدان والزيدون والزيدِين – مثلا – وهو رأي الأخفش .. ورُدّ بأنه تقدير فيما في غير الآخر والإعراب لا يكون إلا آخرا ، وبأنه لم يكن يحتج إلى تغييرها كما لم يحتج إلى تغيير بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم .

(٨) في ص : مطلق متلوه .

(٩) في ص : دلائل الإعراب .

(١١) في ط : الكوفيون ، وهو خطأ واضح .

(١٢) حيث قالوا: إن الأسماء الستة معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف أيضا وانظر صفحة ٧٠، ٧١.

هناك[١] .

فإن قيل : علامةُ الإعراب لا تكون إلا بعد تمام الكلمة ، وأنتم اخترتم في الأسماء الستة وفي المثنى والمجموع حصولَها قبل تمام حروفِها .

فالجوابُ : أن حق إعراب الكلمة أن يكون بعد صَوْغِها وحصولها بكمال حروفها ، وفي آخرها ، لما تقدم من أن الإعراب دال على صفات الكلمة[٢] ، فيكون بعد ثبوتها ، فإن كان بالحركات فلابد أن يكون على حرفها الأخير ، ومحل الحركة بعد الحرف (الأخير)[٣] – كما مر[٤] – فتكون الحركةُ بعد جميع حروفِ الكلمة .

وأما إذا كان بالحروف التي هي من سِنْخ الكلمة فلابُدَّ أن يكون الحرف آخرَ حروفها ، ويكونَ الإعرابُ بها – أيضا – بعد ثبوت جميع حروف الكلمة ، لأنها (إنما تجعل)[٥] إعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة .

وأما نون المثنى والمجموع فالذي يقوى عندي أنه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة ، وأنها غيرُ مضافة[٦] ، لكن الفرق بينهما أن التنوين مع (إفادتها هذا المعنى تكون على خمسة أقسام)[٧] – كما مر[٨] – بخلاف النون فإنه لا يشوبها من تلك المعاني شيء .

وإنما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامةً للتنكير ، ولا يسقط النون معها لأنها لا تكون للتنكير .

---

(١) صفحة ٧١ .

(٢) انظر صفحة ٤٩ و ٥٠ .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) صفحة ٦٠ و ٦١ .

(٥) في ت : إما أن تجعل ، والصحيح ما أثبته لعدم تكرار (إما) .

(٦) ذكر مثلَ هذا الكلام المالقيُّ في كتابه رصف المباني ٣٣٩ .

(٧) الأحسن أن يقول : مع إفادته . وفي ص : مع كونها علامة الكمال تكون – على إفادته هذا المعنى – على خمسة أقسام) .

(٨) صفحة ٣٠ وما بعدها .

وكذا يسقط التنوينُ للبناءِ في نحو : (يا زيدُ) و (لا)[1] رجلَ بخلاف النون في نحو : يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمَيْنِ ولا مسلمِينَ لأنها ليست للتمكن كالتنوين .

وكذا يسقط التنوينُ رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لأنها متحركة ، وإسكان المتحرك يكفي في الوقف .

وإن كان الحرفُ الأخير ساكنا فإن كان ذلك بعد حركة الإعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر ، وقلب ألفا بعد الفتح ، (لأنها حرف معرضة للحذف (لعدم)[2] لزوم الكلمة وضعفِها بالسكون)[3] والوقف محل التخفيف والحذف ، فخففت بعد الفتح بقلبها ألفا لخفة الألف ، وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء ، وقلبها حرف علة لما يجيء في التصريف من المناسبة بينهما[4] .

وإن كان الساكنُ حرفا أخيرا من جوهر الكلمة فإن كان حرفا صحيحا نحو : لَيضْرِبْ ، ومَنْ ، وكَمْ[5] ، بقيت بحالها ، وكذا إن كانت ألفا لخفتها نحو : الفتى ، وحبلى ، ويخشي ، وإن كانت واوا أو ياء نحو : القاضي ويرمي ويدعو فالأولى الإثبات ، وجاز الحذف - كما يجيء في باب الوقف[6] - .

وقال سيبويه : النون في الأصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا[7] .

لأن حروفَ المد عنده حروفُ إعراب . امتنعت من الحركة ، فجيء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللّذَيْنِ كان المفرد يستحقهما ثَمَّ .

والحركة وإن كانت مقدرة على الحروف عند بعض[8] أصحابه لكن لما لم تظهر كانت لعدم .

---

(١) في ت و جـ و ص : يا .
(٢) في ت : بعد .
(٣) في جـ و ط : لأنه حرف معرض للحذف لعدم لزومه للكلمة ، وضعفه بالسكون .
(٤) شرح الشافية للرضي ٢٧٩/٢ .
(٥) لا يكون التنوين مع هذه الكلمات الثلاث إلا إذا كانت أعلامًا .
(٦) شرح الشافية للرضي ٣٠٠/٢ .
(٧) قال في الكتاب ٤/١ : وتكون الزيادة الثانية نونا كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين .
(٨) لعل المقصود أبو علي الفارسي انظر صفحة ٨١ وعليه فيكون المقصودُ بأصحابه من تبعه في رأيه .

(ثم إنه رُجِّحَ)[1] جانبُ الحركة مع اللام ، أي جُعِلَ عِوضًا منها بعد ما كان عوضا منهما ، فثبت (معها)[2] (ثبات)[3] الحركة ، وجانِبُ[4] التنوين مع الإضافة ، فحذف معها حذفَ التنوين ، فهي في نحو : جاءني رجلان يافتى (عوض)[5] منهما – وهو الأصل – وفي (الرجلان) عوض من الحركة فقط ، وفي رَجُلا زيدٍ من التنوين فقط ، وفي (رَجُلَانْ) – وَقْفًا – ليس عوضا منهما ولا من أحدهما ، وفي نحو : يا زيدأن ولا رجلين عوض من حركة البناءِ فقط[6] .

وفيما قال بُعْدٌ ، لأن (حروفَ)[7] العلة الدالةَ على ما دلت عليه الحركةُ مغنيةٌ (عن)[8] التعويض من الحركة .

وقال بعض الكوفيين : إنه تنوين حركتْ للساكنين فَقَوِيَتْ بالحركة[9] .

وهو ما اخترناه إن أرادوا أنه كالتنوين في معنى كونه علامةَ التمام لا في المعاني الخمسة .

وقيل : هو بدل من الحركة وحدها[10] .

وهو ضعيف لحذفها في الإضافة .

---

(١) في ت : ثم يرجح ، وفي ص : ثم رجح .

(٢) يعني مع اللام ، وفي ت : معه .

(٣) في ت : كإثبات .

(٤) معطوف على جانب في قوله : ثم إنه رُجّح جانب الحركة .

(٥) في ط : عوضا .

(٦) ذكر هذا الرأي صاحب الهمع ٤٨/١ ونسبه إلى ابن جني ، وهذا حق فقد وجدت في سر صناعة الإعراب حديثا طويلا عن نون التثنية ، ومما قال في حديثه صفحة ٤٦٣ ، ٤٦٤ تحقيق هنداوي فقد صح مما ذكرناه أن نون التثنية تكون في موضع عوضا عن الحركة والتنوين جميعا ، وفي موضع عوضا من الحركة وحدها ، وفي موضع عوضا من التنوين وحده ، إلا أن أصل وضعها أن تكون داخلة عوضا مما منع الاسم منهما جمعيا ، ولو كانت عوضا من الحركة وحدها لثبتت مع الإضافة ولام المعرفة ، ولو كانت عوضا من التنوين وحده لحذفت مع الإضافة ولام المعرفة .. إلخ .

(٧) في ت : حرف .

(٨) في ت : من .

(٩) قال في الهمع ٤٩/١ : نقله ابن هشام الخضراوي وأبو حيان ولم ينسبه .

(١٠) انظر رصف المباني ٣٤٠ ولم ينسبه أيضا ونسبه في الهمع ٤٨/١ – نقلا عن أبي حيان إلى الزجاج .

وقال الفراء : هو للفرق بين المفرد والمنصوبِ الموقوفِ عليه بالألف ، والمثنى[1] المرفوع .

وثبوتُه مع اللام يُضْعِفُه ، وكذا مع الياءِ وواو الجمع .

وقيل : هو بدل من تنوينين في المثنى ، ومن أكثر في المجموع ، بناء على أن المثنى كان في الأصل مفردا مكرزا مرتين ، والجمع مفردا مكررا أكثر منهما[2] .

ودون (تصحيحه)[3] خرط القتاد[4] . ومع تسليمه نقول : إنهما مصوغان صيغةَ اسم مفرد ككلا ورجال وعَشَرة ، فلا يستحقان إلا تنوينا واحدا لأنه أهدرَ ذلك التكرير اللفظي .

---

(١) في سر صناعة الإعراب ٤٧٠ تحقيق هنداوي : وذهب الفراء إلى أن نون التثنية إنما دخلت فرقا بين رفع الاثنين ونصب الواحد ، ومعنى ذلك أنك إذا قلت : عندي رجلان ، فلولا النون لا لتبس بقولك ضربت رجلا ، فإذا جاءت النون أعلمتْك أنّ الكلمة مثناة ، وأنها ليست واحدا منصوبا . وهذا القول عندنا على نهاية الخلل والضعف والفساد ، وله وجوه كثيرة تفسده وتشهد ببطلانه ... إلخ .

(٢) نسب الزجاجي في إيضاحه صفحة ١٤١ هذا الرأي لثعلب .

(٣) في ط : تصحيح ذلك .

(٤) يضرب للأمر دونه مانع .

(كلا وكلتـا)

وأما (كلا) فأعرب إعراب المثنى لشدة شبهه به **لفظا** بكون آخره ألفا ، ولا ينفك عن الإضافة حتى يتميز عنه بالتجرّد عن النون ، **ومعنى** بكونه مثنى المعنى .

وخُصَّ ذلك بحال إضافته إلى المضمر – وهو ثلاثة أشياء نحو : كلاهما وكلاكما وكلانا – لأنه إذا كان مضافا إلى المضمر فالأغلب كونُه جاريًا على المثنى تأكيدا له ، نحو : جاءني الرجلان كلاهما ، وجئنا كلانا ، وجئتما كلاكما .

وإن جاز – أيضا – أن تقول : كلاهما جاءني – بعد ذكر شخصين – فلا يكون تأكيدا ، وكذا كلاكما جئتما ، وكلانا جئنا .

وإذا كان – في الأغلب – جاريا على المثنى ، وهو موافق له معنى ولفظا – كما مر – وأصل المثنى أن يكون معربا فالأولى جعلُه موافقا لمتبوعِه في الإعراب ، ثم طُرِدَ ذلك فيما إذا لم يتبع المثنى المعرب ، نحو : جئنا كلانا ، وجئتما كلاكما ، وجاءا كلاهما ، وكلاهما جاءاني .

وأما إذا أضيف إلى المظهر فإنه لا يجري على المثنى أصلا إذ لا يقال : جاءني أخواك كلا أخويك .

وكنانة[1] يعربونه ، مضافا إلى المظهر أيضا إعرابَ المثنى[2] .

وذكر صاحب المغني[3] أن بعض العرب يثبت الألف في كلا وكلتا مضافين إلى

---

(١) في معجم قبائل العرب ١٥٨/٥ : الكِنانةُ : فخذ من خَفَاجَة بالعراق فروعه : البتراء والمسعود . وفيه أيضا : كنانة فخذ من العوامر من بني شهر السراة (بالسعودية) وفي نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ٤٠٨ : بنو كنانة : بطن من مضر من القحطانية .

(٢) في معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢ وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في كلا الرجلين في الرفع والنصب والخفض ، وهما اثنان ، إلا بني كنانة ، فإنهم يقولون : رأيت كِلَي الرجلين ، ومررت بكِلَي الرجلين ، وهي قبيحة قليلة مضوا على القياس .

وانظر : شرح الكافية الشافية ١٨٦ والهمع ٤١/١ .

(٣) منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان اليمني الشيخ تقي الدين أبو الخير المشهور بابن فلاح النحوي، له مؤلفات =

المضمر في الأحوال[1] ، كما في المضافين إلى المظهر[2] .

ولا أدري ما صحته .

وألف كلا بدل من الواو عند سيبويه[3] .

لإبدال التاء منها في المؤنث كما في أخت وبنت ، ولم يبدل التاء من الياء إلا اثنتين .

وقال السِّيرافي[4] : هو (بدل)[5] من الياء لسماع الإمالة فيه .

وأما الكسرة فلا تؤثر عند المصنف في إمالة الألف المنقلبة عن الواو[6] .

ويجيء الكلام عليه في باب الإمالة[7] .

(وكلتا)[8] فِعْلَى ، والألف للتأنيث ، جُعِلَ إعرابا (كما)[9] في كلا . (وإنما جيء)[10] بألف التأنيث بعد التاء ، ولم يكن جمعًا بين علامتي التأنيث ؛ لأن التاء لم تتمحض)[11] للتأنيث، فلهذا جاز توسطها، بل فيها رائحةٌ منه، لكونها بدلا من

= في العربية منها الكافي ، ذكر في جمع الجوامع وفي الطبقات الكبرى كثير من فوائده . توفي سنة ٦٨٠ هـ . (بغية الوعاة ٢٠٢/٢) .

(١) أي في الرفع والنصب والجر .

(٢) قال في شرحه لكافية ابن الحاجب – ق ١٦ ب وهو يتحدث عن إعراب كلا وكلتا : وإن أضيفا إلى مضمر كقولك : جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما .. ففيهما لغتان : أقيسهما وهي أقلهما استعمالا ثبوت الألف مطلقا ، وتقدير الإعراب لأن ألف المقصور لا يتغير بإضافته إلى المضمر ، واللغة المخالفة للقياس وهي الكثيرة استعمالا قلب ألفها في حال النصب والجر .. إلخ .

(٣) ذكر سيبويه في الكتاب ٨٣/٢ أن التاء في كلتا هي لام الكلمة والألف للتأنيث ، وأن التاء بمنزلة الواو في شروى .

(٤) أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن الْمَرْزُبَان السيرافي من أكابر الفضلاء ، وأفاضل الأدباء ، لا نظير له في علم العربية ، صنف تصانيف كثيرة ، أشهرها شرح كتاب سيبويه ، ذُكر أنه كان يدرِّس القرآنَ والقراءاتِ وعلومَ القرآن والنحوَ واللغةَ والفقهَ والفرائضَ والكلامَ والشعرَ والعروضَ والقوافيَ والحِسابَ . توفي سنة ٣٦٨ هـ (نزهة الألباء ٣٠٧ ، ٣٠٨) .

(٥) في ط : بدلا ، وهو خطأ .

(٦) قال في الشافية : ولا تؤثر الكسرة في المنقلبة عن واو . انظر : الشافية بشرح الرضي ٨/٣ .

(٧) انظر الكلام على هذا الرأي في شرح الشافية للرضي ٨/٣ .

(٨) في ط : وكلتى .

(٩) في ت : كل اللام و (كما) ساقطة من ص .

(١٠) في جـ : وإنما يجاء ، وفي ط : وإنما تجيء بالألف للتأنيث .

(١١) في ت : يخص .

اللام في المؤنث كأُخت وبنت وثِنتان ، ولهذا لم ينفتح ما قبلها ، ولم تنقلب تاءُ بنت وأخت في الوقف هاء .

وأجاز يونس[1] أختي وبنتي[2] .

ولو كانت لمحض التأنيث لم تجز هذه الأمور .

والألف أيضا لما كانت تتغير للإعراب صارت كأنها ليست للتأنيث فجاز الجمعُ بينهما .

وعند الجرمي وزنه فِعْتَل[3] .

ولم يثبت مثله في كلامهم .

وعند الكوفيين الألفُ في كلا وكلتا للتثنية ، ولزم حذف نونيهما للزومهما للإضافة . وقالوا : أصلهما (كُلّ) المفيد للإحاطة ، فخفف بحذف إحدى اللامين ، وزيد ألفُ التثنية حتى يعرف أن المقصودَ الإحاطة في المثنى لا في الجمع ، قالوا : ولم يستعمل واحدُهما إذ لا إحاطة في الواحد ، فلفظهما كلفظ (اثنين)[4] سواء[5] .

قالوا : ويجوز – في الضرورة – استعمالُ الواحد قال :

في كلتَ رجليها سُلامى زائدة   كلتاهما مقرونةٌ بواحـدة[6].(١٣)

وقال[7] :

---

(١) يونس بن حبيب البَصْري ، من أكابر النحويين ، أخذ عن أبي عمرٍو وسمع من العرب وأخذ عَنْه سيبويه وحكى عنه في كتابه ، وكان له مذاهب وأقيسة تفرد بها ، وكانت حلقته بالبصرة ، وكان يقصده طلبة العربية ، وفصحاء الأعراب والبادية . توفي سنة ١٨٢ هـ (نزهة الألباء ٤٩ – ٥١) .

(٢) الكتاب ٢/٨١ .

(٣) في سر صناعة الإعراب ١٦٨ : وأما أبو عمر الجرمي فذهب إلى أنها فعتل ، وأن التاء فيها عَلَمُ تأنيثها . (وكان يتحدث عن كلتا) .

(٤) في ت : الاثنين .

(٥) في الإنصاف ٤٣ : ذهب الكوفيون إلى أن كلا وكلتا فيهما تثنية لفظية ومعنوية وأصل كلا كُلّ ، فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية وزيدت التاء في كلتا للتأنيث والألف فيهما كالألف في (الزيدان والعمران) ولزم حذفُ نون التثنية منهما للزومهما للإضافة .

(٦) سبق تخريج البيت صفحة ٧٧ ، وقد استشهد به الكوفيون على أن كلا وكلتا مثنى لفظا ومعنى ، انظر : الإنصاف ٤٣٩ ، واستشهد به الرضي هنا على إجازة الكوفيين استعمال مفرد كلا وكلتا في الضرورة .

(٧) لم أعثر له على قائل .

١٤ - كلت كَفَّيهِ توالى دائمًا بِجُيُوشٍ من عِقَابٍ ونِعَمْ[١]

والجواب : أنهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد إليهما قال[٢] :

١٥ - كلانا إذا ما نال شيئا أَفَاتَه[٣]

وقال تعالى : ﴿ كِلتَا الجنَّتَينِ آتتْ أُكُلَهَا ﴾[٤] ، ولَوَجَبَ قلبُ ألفَيْهِما نصبا وجرا - أضيفا إلى المضمر أو إلى المظهر - كسائر التَّثَانِي .

أما البيتان فالألف حُذف فيهما للضرورة ، بدليل فتح التاء ، ولو كانت مفردةً لوجب كسرُ التاء في قوله : في كلتِ ، وضمُّه في قوله : كلتَ كفّيهِ ، ولكان معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى .

واعلم أنّ كلا وكلتا لا تضافان إلا إلى المعارف لأن وضْعَهما للتأكيد ، ولا يؤكِّد التأكيدُ المعنوي إلا المعارفَ - كما يجيء في بابه[٥] - والمضاف إليه يجب أن يكون مثنى إما لفظا ومعنى نحو : كلا الرجلين ، أو معنى نحو : كلانا ، ولا يجوز تفريقُ المثنى إلا في الشعر نحو : كلا زيد وعمرو .

وإلحاقُ التاء بكلا مضافا إلى مؤنث أفصحُ من تجريده في نحو : كلا المرأتين .

ويجوز الحملُ على اللفظ مرةً وعلى المعنى (مرةً)[٦] ، قال تعالى : ﴿ كِلتَا الجنّتَيْنِ آتَتْ

---

(١) البيت في الخزانة ١/١٣٣ ، ولم أجده في غيرها .

اللغة : توالى : تتابع ، العقاب : النكال . النِّعم : جمع نِعْمة .

الشاهد : استشهد به الرضي على ما ذهب إليه الكوفيون من أن (كلت مفرد) كلتا .

(٢) البيت لتأبط شرا ثابت بن جابر بن سفيان أبو زهير الفهمي من مضر شاعر عدّاء ، من فتاك العرب في الجاهلية ، قُتِل في بلاد هذيل ، وأُلقِي في غارٍ يقال له رَخْمان نحو ٨٠ قبلَ الهجرة (الأعلام ٢/٨٠) .

وفي الخزانة ١٣٤ أن أبا سعيد السكري نسبه إلى امرئ القيس ، قلت : ولم أجده ، في ديوان امرئ القيس .

(٣) عجزه : ومن يحترث حرثي وحرثك يهزل

والبيت في ديوان تأبط شرا ١٨٤ ، وفي المعاني الكبير لابن قتيبة ٢٠٩ وأوله فيه كلانا مُضِيعٌ لا حِراثَةَ عنده ، وهو أيضا في الخزانة ١/١٣٤ . المعنى - نقلا عن الخزانة - قال نقلا عن التبريزي : أي من طلب مني ومنك شيئا لم يدرك مراده . وقال قوم : معناه من كانت صناعته وطِلبتُه مثلَ طِلبتي وطِلبتِك في هذا الموضع مات هُزالا ، لأنهما كانا بوادٍ لانبات فيه ولا صيد .

الشاهد : استشهد به الشارح على أن كلا وكلتا لو كانا مثنيين حقيقةً لم يجُزْ عودُ الضمير المفرد إليهما .

(٤) الكهف ٣٣ . قال تعالى : ﴿ كلتا الجنتين آتتْ أُكُلَها ولم تَظْلِمْ منهُ شيْئًا وفَجَّرْنَا خِلالَهُما نَهَرًا ﴾ .

(٥) صفحة ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ .

(٦) في ص : أخرى .

أُكُلَهَا ﴾[1] ثم قال : ﴿ وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا ﴾[1] .

(والقسم)[2] الثالث ما فيه الواو والياء .

قال[3] : إنما (أُفْرِدَت)[4] أولو وعشرون وأخواتُها بالذكر لأن جمعَ المذكر السالِم كلُّ اسم ثبت مفرده ثم ألحق (بهذا)[5] المفرد واو ونون دلالةً على ما فوق الاثنين ، وليس أولووعشرون وأخواتها كذلك ، لأن أولو موضوع وَضْعَ (جمعِ السلامة)[6] وليس به ، إذ لم يأت (أول) في المفرد وكذا عشرون وأخواته ، وليس عَشْرٌ وثَلَاثٌ وأَربَعٌ (آحَادَ العشرين والثلاثين والأربعين)[7] وإن أُوْهِمَ ذلك ، إذ لو كان كذلك لقيل لثلاث عَشَرَاتٍ مع كل عَشَرة تزيد عليها عشرون لأن أقلَّ الجمع ثلاثةٌ . وكذا قيل ثلاثون للتسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها ، وأما عِلِّيُّون وقِلُون ونحوُها فإنها جمع عِلِّيَّة وقُلَة ونحوها وإن كانت على خلاف القياس[8] . (هذا قوله)[9] .

ولنا أن نحدّ المثنى بأنه اسم دال على مفردين في آخره ألف أو ياء ونون مزيدتان .

فيدخل فيه اثنان وثِنايان ومِذْروان واللّذَان وهذانِ ، بخلاف كلا ، فلا يُحتاجُ إلى إفراد هذه المثنيات بالذكر .

ونحد جمعَ المذكر السالمَ بأنه اسم دال على أكثرَ من اثنين ، في آخره واو أو ياء ونون

---

(١) الكهف ٣٣ .
(٢) في ت : هذا والقسم .
(٣) يعني ابن الحاجب .
(٤) في ت و جـ : أوردت .
(٥) في جـ و ط : بذلك .
(٦) في ت و جـ : الجمع .
(٧) في ت و جـ و ط : آحادَ العشرون والثلاثونْ والأربعون .
(٨) قال المصنف في شرحه للكافية ص ١٠ : وأهمل النحويون ذكر (أولو) في هذا الموضع ، ولا يصح دخوله في الجمع المذكر السالم ؛ لأن حقيقة الجمع ثبوت مفرد تلحق آخره ياء أو واو ونون وليس (أولو) كذلك ، إنما هو اسم موضوع بالأصالة لجماعة بمعنى أصحابه .. وأهملوا أيضا (عشرون وأخواتها) وتقريره كتقرير (أولو) ، ولا يفيدهم وضع ثلاثة وأربعة لأن (ثلاثين) ليس جمعا لثلاثة وكذلك البواقي .. بخلاف (سنون وأرضون) ، فإنه وإن لم يكن جاريا على القياس ، فإنه من باب الجمع المذكر السالم ، فقد اندرج فيه ، وإن كان خارجا منه .
(٩) ساقطتان من ص .

مزيدتان[1] ، فيدخل فيه أولو وعشرون وأخواتُه .

وأما (ذَوُو) فهو داخل في حد (الجمع المذكور)[2] على أي وجهٍ كان لأن واحده ذو قال[3] :

١٦ - ولكني أُريدُ بِهِ الذَّوينَا[4]

قوله : التقدير فيما تعذر كعصا وغُلامِي مطلقًا ، أو استُثقل كقاضٍ - رفعا وجرا - ونحو : مسلِمِي ، رفعا ، واللفظي فيما عداه .

هذا بيانُ أن (الإعراب المذكور)[5] في أيّي الأسماء المعربةِ (يكون مقدرا)[6] وفي أيها (يكون ظاهرا)[7] .

حَصَرَ الأسماءَ المقدرةَ الإعراب لإمكان ضبطها ، فبقي ما لم يذكر منها ظاهرَ الإعراب .

قوله : فيما تعذر .

أي في معرب تَعَذَّرَ إعرابُه ، فحذف المضاف وهو إعراب ، وأقام المضافَ إليه - أعني الضمير - مُقامَه ، فصار مرفوعا فاستتر في الفعل .

اعلم أن تقدير الإعراب لأحد شيئين ، إما تعذُّرُ النطق به واستحالتُه ، وإما تعسُّره

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) في ص : جمع الذكور .

(٣) القائل هو الكميت بن زيد الأسدي ، وستأتي ترجمته صفحة ١١٥ .

(٤) صدره :

فلا أعني بذلك أسفليكم

والبيت في ديوانه ١٠٩/٢ ، وفي سيبويه ٤٤٣/٢ ، وفي الخزانة ٦٧/١ و ٣٨٤/٢ و٤١١/٣ ، وفي الهمع ٥٠/٢ وفيه الذويا وفي الدرر ٦٢/٢ .

المعنى : أنه لا يريد هجو الأراذل والأسافل منهم ، وإنما يريد هجاء العِلْية والملوك (الخزانة ١٤٢/١) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن (ذوي) داخل في حد الجمع المذكور على أي وجه لأن مفرده ذو .

(٥) في ت : الإعرابات المذكورة .

(٦) في ت : تكون مقدرة .

(٧) في ت : تكون ظاهرة .

واستثقاله . فالمتعذر في بابين يستحيل في كل واحد منهما على الإطلاق - أي رفعا ونصبا وجرا - ..

الأول / باب عصا : يعني كلّ معرب مقصور ، فإنه يتعذر إعرابه لفظا في الأحوالِ الثلاثِ ، لأن الألف لو حاولت تحريكَه لخرج عن جوهره ، وانقلب حرفا آخر - أي همزة - فلا يمكن تحريك الألف مع بقائه ألفا .

الثاني / باب غلامي : يعني كلَّ مفرد - احترازا عن نحو : (غلاماي)[1] ومسلمِي - مضافا إلى ياء المتكلم فإنه يتعذر الإعراب اللفظي فيه مطلقا - أيضا - لأنَّ إعراب المضاف متأخرٌ عن إضافته ، وذلك لأن الاسم إنما يستحق الإعراب بعد تركيبه مع عامله - كما تقرر[2] - ففي قولك : جاء غلام زيد - مثلا - لم يستحق المضافُ الإعرابَ إلا بعد كونه مسندا إليه ، أي كونه عمدةَ الكلام - إذ هو المقتضي لرفع الأسماء ، وكونُه مسندا إليه مسبوقٌ بثبوته أوَّلًا في نفسه ، والمسند إليه المجيء - في مثالنا - ليس مطلقَ الغلام ، بل الغلامُ المتصف بصفة الإضافة إلى زيد .

فالإعراب مسبوق بالإضافة ، فالأول الإضافة ، ثم كون المضاف عمدة أو فضلة ، ثم الإعراب .

(ثم نقول)[3] : إنهم لما أضافوا الاسم المفرد إلى ياء المتكلم ألزموا أن يكون حركة ما قبل الياءِ كسرة ، لتُوَافِقَها ، فلما أرادوا الإعراب (بعد ذلك)[4] وجدوا محل الإعراب مُشْتغِلا بحركة لازمة ، واحتمال الحرف لحركتين - متخالفتين كانتا أو متماثلتين - مستحيلٌ ضرورةً .

(وكذا في نحو : قاَضِيَّ في المفرد يستحيل ظهور الإعراب فيه لوجوب إدغام حرفِ الإعراب)[5] .

---

(١) في ت : يا غلاماي ، ولا داعي لحرف النداء .
(٢) صفحة ٤١ .
(٣) في ص : فنقول .
(٤) ساقطتان من : ص .
(٥) تكملة من ط .

وأما المستثقل إعرابه فشيئان ؛ يُستثقل في أحدهما رفعا وجرا ، وفي الآخر رفعا .

فالأول : (الاسمُ)[1] المنقوص ، أي الذي حرف إعرابه ياء قبلها كسرة ، فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها ، وذلك محسوس لضعف الياء ، وثِقَلِ الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة ، فإن سكن ما قبلها وما قبل الواو لم تستثقل الحركتان عليهما نحو : ظَبْي ودلْو وكرسِيّ ومَغْزُو ، وأما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو : رأيت القاضِيَ .

ويسمى هذا النوع منقوصا لأنه نقص حركتين .

وسمي نحو : العصا والفتى ، مقصورا لكونه ضدَّ الممدود ، أو لكونه ممنوعا عن مطلق (الحركة)[2] ، والقصر : المنع

والأول أولى ؛ لأنه لا يسمى نحو : غلامي ، مقصورا ، وإن كان ممنوعا من الحركات الإعرابية - أيضا - هذا مع أنه لا يجب اطّرادُ الألقاب ، وأيضا مذهب النحاة أن نحو : غلامِي ، مبنيٌّ[3] - على ما يجيء[4] - والمقصورُ من ألقاب المعرب .

الثاني : كل جمعِ مذكر سالمٍ مضافٍ إلى ياء المتكلم فإنّ رفعَه - وَحْدَه - مقدرٌ فيه ، وذلك نحو : جاءني مسلمي ، والأصلُ مسلموي ، اجتمعت الواو والياء مع تَمَاثُلِهما في اللين وأولاهما ساكنةٌ مستعدةٌ للإدغام ، فقلب أثقلهما إلى أخفهما - أعني الواوَ إلى الياء - إذ المراد بالإدغام التخفيف ، وكذا يعمل لو كانت الثانية واوا نحو : سيّد وميّت - وإن كان (القياس)[5] في إدغام المتقاربين قلبُ الأول إلى الثاني كما يجيء في التصريف[6] (إن شاء الله تعالى)[7] ، وأُدغِم بعد القلب أولاهما في الأخرى ، وكُسِر ما قبل الياء لإتمام ما شرعوا فيه من التخفيف ، ولكون الضمةِ قريبةً من الطرف ،

---

(١) في ط : اسم .

(٢) في ط : الحركات .

(٣) هذا الرأي غير مسلم ، بل هو رأي مرجوح .

(٤) صفحة ٩٦ .

(٥) في ت و جـ و ط : القياسي .

(٦) شرح الشافية ٣/٢٦٤ .

(٧) ساقطة من جـ .

والطرف محل التغيير ، فمن ثم لم يكسر الضم في نحو : سُيَّل ومُيَّل ، لأنه لم يسبقه تخفيف آخر حتى يُتَمَّمَ به ، ولم يكن (الضم)[1] قريبا من الطرف ، وليست الياء الساكنة المدغمة – في امتناع انضمامِ ما قبلها – كالياء الساكنة غيرِ المدغمة ، فإن ذلك لا يجوز فيها ، ولذا قيل في جمع أبيض بِيض ، وفي فُعْلى من الطِّيب طُوبَى .

وأما المدغمة في المتحركة فكأنها متحركة ، لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد ، فنحو : سُيَّل كهُيَام[2] .

وإن كان الاسم الذي قلب واوُه ياءً للإدغام في الياء على أخف الأوزان – أي ثلاثيا ساكنَ (الأوسط)[3] – جوَّزوا – أيضا – بقاءَ الضم على حاله ، فقالوا في جمع أَلْوَى : لُيّ .

فثبت أن الواو الذي هو علامةُ الرفع مقدّرٌ في (نحو)[4] : جاءني مسلمي ، وأما في حالة الجر والنصب فالياءُ باقية ، إلا أنها أدغمت ، والمدغم ثابت .

ولعله إنما لم يَعُدّ نحو : جاءني صالحا القوم وصالحو القوم ، ورأيت صالحِي القوم ومررت بصالحِي القوم من المقدر حرفُه لظهور عروض الحذف ، لأن الكلمتين (مستقلتان)[5] بخلاف نحو : مسلمي ، فإن المضاف إليه – لكونه ضميرا متصلا – كجزء المضاف .

وأما لفظة (فِيَّ)[6] في الأحوال الثلاث فقد دخلت في باب غلامي فلذا لم (يفردْها)[7] بالذّكر .

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) حيث لم تقلب الضمةُ فيهما كسرةً ، لاكتساب الياء الأولى في سبيل قوة الحركة من الياء المتحركة التي أدغمت فيها .

(٣) في ط : الوسط .

(٤) ساقطة من ت و ص .

(٥) في جـ و ط مستقلتان ، والصواب ما أثبته .

(٦) المقصود (فو) مضافة إلى ياء المتكلم .

(٧) في ص و ط : يُفْرَدْ .

(وكان عليه أن يَعُدّ في المستقل إعرابُه الموقوفَ عليه رفعا وجرا بالسكون نحو : جاءني زيدْ ومررت بزيدْ)[1] .

و (كان عليه)[2] أن يعد في قسم المتعذر إعرابُه (مطلقا)[3] المحكِيّ في نحو : مَنْ زيدٌ ؟ ومَنْ زيدًا ؟ ومَنْ زيدٍ ؟ لكونه معربا مقدر الإعراب وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية .

واعلم أن مذهبَ النحاة أن باب غلامِي مبنيٌّ لإضافته إلى المبني[4] .

وخالفهم المصنف – كما رأيت[5] – لأنه (عَدّه)[6] من قسم المعرب المُقَدَّر إعرابه ، وهو الحق ، بدليل إعراب نحو : غلامه وغلامك وغلاماي[7] ، ومن أين لهم أن الإضافة إلى المبني – مطلقا – سببُ البناء ، بل لها شرط – كما يجيء في الظروف المبنية[8] – .

فإذا عرفتَ المعربَ الذي إعرابُه مقدر – إما مطلقًا أو في بعض الأحوال دون بعض – فما بقي من المعربات إعرابُه ظاهرٌ ، وهو قوله : واللفظي فيما عداه .

---

(١) تكملة من جـ و ط ، والحق أنه من المتعذّر وليس من المستقل لاشتغال المحل بسكون الوقف .

(٢) ساقطتان من جـ و ط .

(٣) في جـ : مطلق .

(٤) في شرح الكافية الشافية ٩٩٩ : زعم الجُرْجاني وابنُ الخشاب وابنُ الخبّاز أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني . والصحيح أنه معرَب ، إذ لا سبب فيه من أسباب البناء المرتب عليها بناءُ الأسماء .

أقول : رأى جمهور النحاة أنه معرب ، وحصر أسماء القائلين بالبناء دليل على ذلك . ولم أجد رأي عبد القاهر هذا في المقتصد .

ونقل محقق الشافية الكافية رأي ابن الخشاب من المرتجل ١٠٩ ، ورأي ابن الخباز من شرح الدرة الألفية صفحة ١١ ، ونقل عن ارتشاف الضَّرب لأبي حيان مخطوطة الأحمدية رقم ٨٩٩ الورقة ٢٤٧ أن الجمهور يذهب إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم معرب ، والجرجاني وابن الخشاب والمطرزي والزمخشري يذهبون إلى أنه مبني . وقال الزمخشري في المفصل بشرح ابن يعيش ٣١/٣ : وما أضيف إلى ياء المتكلم فحكمه الكسر .

(٥) صفحة ٩١ .

(٦) في جـ : عنده .

(٧) مع أنها مضافة إلى مبنيات .

(٨) انظر : ط ١٠١/٢ و ١٠٢ .

الممنوع من الصرف

قوله : غيرُ المنصرِفِ ما فيه علتان من تِسْعٍ ، أو واحدةٌ منها تقوم مقامَهُمَا وهي :

عدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرِفَةٌ　　وعُجْمةٌ ثم جَمْعٌ ثم تركيبُ

والنونُ زائدةً من قبلها ألفٌ　　ووزنُ فعلٍ وهذا القولُ تقريبُ[1]

مثلُ عُمَرَ ، وأحمَرَ ، وطلحةَ ، وزينبَ ، وإبراهيمَ ، ومساجدَ ، ومَعْدِ يكربَ ، وعمْرانَ ، وأحمَدَ ، وحكمه أن لا كَسْرَ ولا تنوينَ .

قوله : ما فيه علتان .

اعلم (أولا)[2] أن قول النحاة : إن الشيء الفُلانيَّ علّةٌ لكذا لا يريدون به أنه موجِب له ، بل المعنى (أنه)[3] إذا حصل ذلك الشيءُ ينبغي أن يختار المتكلّم ذلك الحكمَ لمناسبةٍ بين ذلك الشيءِ وذلك الحكمِ .

والحكم – في اصطلاح الأصوليين[4] – ما تُوجِبُه العلةُ ، وإياه عنى المصنفُ بقوله : وحكمه أن لا كسرَ ولا تنوين ؛ لأن سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مُقْتَضَى العِلّتين .

وتسميتُهم – أيضا – لكل واحدٍ من الفروع في غير المنصرف سببًا وعلةً مجازٌ ؛ لأن كل واحد منهما جزء العلة ، لا علة تامة . إذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم . فالعلةُ التامة – إذن – مجموعُ علتين ، أو واحدةٌ منها تقوم مقامهما مع (حصول)[5] شرط كلّ واحد منها .

---

(١) هذان البيتان مذكوران في أسرار العربية ٣٠٧ ، وفي الأشموني ٣/٢٣٠ .

(٢) ساقطة من ت .

(٣) في ط : أنه شيء .

(٤) في العدة في أصول الفقه ١/١٧٦ : وأما الحكم فما جلبته العلة أو ما اقتضته العلة ، من تحريمٍ وتحليلٍ وصحةٍ وفسادٍ ووجوبٍ وانتفاءِ وجوبٍ .

(٥) تكملة من ط .

وستعرف الشروط - إن شاء اللهُ تعالى - .

ويدخل في الحدّ الذي ذكره المصنفُ (لغير المنصرف)[1] ما دخله الكسرُ والتنوينُ للضرورةِ أو التناسبِ ، وكذا المجموع بالألف والتاء - عَلَمًا - والمجموع بالواو والنون - علما للمؤنث - كمسلمات ومسلمون ، وإن لم يحذف منهما الكسر والتنوين ؛ لثبوت العلتين في (جميعِ)[2] ذلك .

ففي قوله - بعد[3] - : ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب نظرٌ ؛ لأن الصرفَ - على قوله - عبارةٌ عن تَعَرِّي الاسمِ عن (السببين المعتبَرين)[4] وعن السبب القائم مقامَهُما ، وهو في حال الضرورة وقصدِ التناسب غيرُ مجردٍ عنهما ، فكان الوجهُ أن يقول : ويزول حكم غيرِ المنصرف للضرورة أو التناسب ؛ لأن حكمَ غير المنصرف حكمٌ قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب - أعني اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا - فإنه لا يَتَخلف عن عِلة الإعراب .

وعلى ما حد النحاة غير المنصرف - أعني قولهم : هو مالا يدخلُه الكسر والتنوين للسببين - يجوز أن يقال : يجوز صرفُه للضرورة .

وكذا على ما حد المصنفُ يكون ما دخله اللام أو الإضافة مما فيه علتان من التسع غيرَ منصرف ، وعند غيره هو منصرف ، سواء قالوا : إن الكسر سقط تبعا للتنوين ، أو قالوا : إن الكسر والتنوينَ سقطا معا ، وذلك أن أكثرهم قالوا : إن الاسمَ لَمَّا شابه الفعل حُذِفَ - لأجل مشابهته إياه - علامةُ تمكُّنه التي هي التنوين ، أي علامة إعرابه ؛ لأن أصل الاسم الإعراب وأصلَ الفعل البناء .

وجعلوا تركَ الصرف عبارةً عن حذف التنوين، وقالوا: ثم تبعه الكسر بعد صيرورةِ الاسم غير منصرف، وقَوَّوا هذا القولَ بأنه لما لم يكن مع اللام والإضافة تنوينٌ حتى تحذف

---

(١) ساقطتان من ص .

(٢) في ت : جمع .

(٣) صفحة ١٠٣ .

(٤) في ص : العلتين المعتبرتين .

لمنع الصرف لم يسقط الكسر ، فظهر أن سقوطه (بِتَبَعِيَّةِ)[1] التنوين لا بالأصالة .

فعلى قول هؤلاء نحوُ : « الأحمر وأحمركم » منصرفٌ ؛ لأن التنوين لم (توجد)[2] فتحذف كما في (أحمران وأجمعون) .

وقال بعضهم : إنه لما شابه الفعلَ حذف الكسرُ والتنوينُ معا لمنع الصرف .

ونحوُ « الأحمر وأحمركم » عندهم – أيضا – منصرفٌ ؛ لأن الكسر والتنوين لم يُحْذَفا ، ولا أحدُهما مع اللام والإضافة لمنع الصرف .

(والأقرب الأول)[3] – أعني أن الكسر سقط تبعا للتنوين ، وذلك أنه يعودُ في حال الضرورة مع التنوين تابعا له ، مع أنه لا حاجةَ داعيةً إلى إعادة الكسر ، إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده ، فلو كان الكسر حُذِفَ أيضا لمنع الصرف كالتنوين لم يَعُدْ بلا ضرورةٍ إليه ، إذ مع الضرورة لا يُرتَكَبُ إلا قدرُ الحاجة .

وإنما تبعه الكسر في الحذف ؛ لأن التنوين يحذف لا لمنع الصرف – أيضا – كما في الوقف ، ومع اللام والإضافة والبناء ، فأرادوا النص من أول الأمر على أنه لم يسقطْ إلا لمشابهة الفعل لا للإضافة ولا للبناء ، ولا لشيء آخر ، فحذفوا معه صورةَ الكسر التي لا تدخل الفعل ، ولهذا يؤتى بنون العماد[4] في نحو : ضربني ، ويضربني .

وإنما لم يظهر أثرُ منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع (سببين)[5] نحو : أحمران ومسلمون – عَلَمين للمؤنث – لأن النون فيهما ليس للتمكن – كما ذكرنا[6] – حتى يُحْذَفَ فيتبعه الكسر ، وأيضا فإن النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب .

بلى ، إن سُمِّيَ بِهِما وأُعربا إعرابَ المفرد – أي جعل النون معتقَبَ الإعراب –

---

(١) في ص و ط : لتبعية .
(٢) في ت : يدخل .
(٣) في جـ و ص : والأول أقرب .
(٤) تعبير كوفي يقصد منه نون الوقاية .
(٥) في ص : السببين .
(٦) انظر صفحة ٨٢ وما بعدها .

وجب منعُ (صرفهما)[1] للعلتين ؛ لأن (التنوين)[2] -إذن - فيهما تنوينُ التمكُّن ، ولا يتبع نصبُهما الجرَّ .

ثم نقول : أصل الاسم الإعراب - كما ذكرنا[3] - ثم قد يتفق مشابهتُه للفعل ، وهي (على)[4] ثلاثة أضرب :

أحدهما : - وهو أقواها - أن يصيرَ (معنى الاسم)[5] معنى الفعل سواءً ، كما في أسماء الأفعال فَيُبْنى الاسم ، نظرا إلى أصل الفعل ، الذي هو البناء ويُعْطَى عملَه .

وثانيها : وهو أوسطُها - أن يوافقه من حيث تركيبُ الحروفِ الأصلية ، ويشابهه في شيء من المعنى ، كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة ، فيعطَى عملَ الأفعال التي فيه معناها ولا يبنى ؛ لضعف أمرِ الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارعُ على الاسم في الإعراب ، فلا يبنى منه إلا (قويٌّ)[6] في المشابهة للأفعال - أي الذي معناه معنى الفعل سواء - (كاسم الفعل)[7] .

وثالثُها : وهو أضعفُها - أن لا (يشابهه)[8] لفظا ولا يتضمن معناه ، ولكن يشابهُه بوجهٍ بعيد ، ككونه فرعا لأصل ، كما أن الأفعالَ فرعُ الأسماء إفادةً واشتقاقا ، أما الإفادة فلاحتياج الفعل - في كونه كلاما - إلى الاسم ، واستغناءِ الاسم فيه عنه ، وأما الاشتقاقُ فيجيء في باب المصدر[9] ، فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ، ولا يُعطَى بها عملَ الفعل ؛ لأن ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل

---

(١) في ط : صرفها .
(٢) تكملة من ص .
(٣) انظر صفحة ٥٤ و ٩٧ .
(٤) ساقطة من ص .
(٥) ساقطتان من ط .
(٦) في ص : ما قوي منه .
(٧) في ط : كاسم الفاعل ، وهو تحريف ؛ لأن اسم الفاعل غير مبني .
(٨) في ط : يشابه .
(٩) انظر ط ٢/١٩١ و ١٩٢ .

والمفعول ، وهو خِلْوٌ منه ، بل ينزع ، بهذه المشابهة ، علامةُ الإعراب ، فيكون اسما معربا بلا علامة إعراب ، ثم يتبعه الكسرُ – على قول – أو ينزع التنوين والكسر معا – كما تقدم[1] – .

وإنما احتيج في هذا الحكم إلى كون الاسم فرعا من (جهتين)[2] ، ولم يُقْتَنَعْ بكونه فرعا من جهة واحدة ؛ لأن المشابهةَ بالفرعية مشابهةٌ غيرُ ظاهرةٍ ولا قويةٍ ، إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة ، بل يُحْتَاج – في إثباتها فيه – إلى تكلف – كما مضى[3] – .

وكذا إثباتُ الفرعية في الأسماء بسبب هذه العلل غيرُ ظاهر – كما يجيء[4] – فلم تَكْفِ واحدةٌ منها إلا إذا قامت مقامَ اثنتين .

فإن قلت : إذا شابه الاسمُ غيرُ المنصرف الفعلَ فقد شابهه الفعلُ أيضا فلم كان إعطاءُ الاسم حكمَ الفعل أولى من العكس ؟

فالجواب : (أن)[5] الاسم تَطَفَّلَ على الفعل فيما هو من خواصّ الفعل ، وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما ، وذلك كما يصيرُ اسمُ الفعل بمعنى الفعل ، ويتضمن هنا اسمُ الفاعلِ والمفعولِ ، والصفةُ المشبهة ، والمصدرُ ، معنى الفعل فيتطفل الأسماءُ على الأفعال في المعنى فتعطى (حكم)[6] الفعل ، وذلك ببناء اسمِ الفعل وعملِه عملَه معا ، وعملِ البواقي (عملَه)[7] حسبُ .

وهذا مطرد في كل ما يُعطَى حكما لأجل مشابهته لنوعٍ آخر ، كما إذا اتفق مشابهةُ الحرف للفعل بتضمن معناه – كإنّ وأخواتها وما ولا – أُعمل عملَ الفعل .

---

(١) صفحة ٩٧ .
(٢) في ت : جهتين في هذا الحكم .
(٣) صفحة ٩٨ .
(٤) صفحة ١٠٢ .
(٥) في ت : لأن .
(٦) في ت : بحكم .
(٧) ساقطة من ص .

وإذا اتفق مشابهةُ الاسم للحرف باحتياجه إلى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات ، أو بتضمن معناه كأسماء الشرط والاستفهام (ونحو ذلك)[١] كما يجيء في باب المبني[٢] - بني الاسمُ لتطفله على الحرف فيما يخصها[٣] .

وههنا تكفي أدنى مشابهةٍ لأجل بناء الاسم ، بخلاف مشابهته للأفعال ؛ وذلك لتمكّن الحرف ، ورسوخِه في البناء دون الفعل .

وإذا شابه الفعلُ الحرفَ بلزوم معنى الإنشاء الذي هو بالأصالة للحرف ، أُعطي حكمَ الحرف في عدم التصرف ، كما في عسى وفعلِ التعجب ، وإن شابه الاسمَ - كالمضارع - أعربَ - كما يجيء في بابه[٤] - فظهر أن الاسمَ قد يشابه الفعلَ والحرفَ ، وكذا الفعلُ قد يشابه الاسمَ والحرفَ ، وأما الحرفُ فيشابه الفعلَ فقط .

قوله : والنون زائدةً .

انتصب « زائدةً » على أنها حال من النون ، والعامل معنى الكلام ، فإن معنى قوله : وهي عدل ووصف .. إلى آخره ، أيْ تكون علل منع (المنصرف)[٥] عدلا ووصفا ، وكذا وكذا ، والنون زائدةً .

وقد أُلحق (بالأسباب)[٦] المذكورة ما شابه ألفَ التأنيث المقصورة ، وهو كل ألف زائدة في آخر الاسم العَلَم سواءٌ كانت للإلحاق - كما في أرطى[٧] - وذِفرى[٨] ، وحَبَنْطى[٩] - أولا - كقَبَعْثَرى[١٠] ؛ لأنها بالعلمية تمتنع من التاء كألف التأنيث .

---

(١) تكملة من جـ و ط .

(٢) انظر : ط ٢/٢ .

(٣) أنث الضمير العائد على الحرف لأنه كلمة .

(٤) انظَر : ط ٢٢٧/٢ .

(٥) في ت و ص : الصرف .

(٦) في ط : بأسباب .

(٧) في اللسان (أَرِطَ) الأرطى شجر ينبت بالرمل ... شبيه بالغضا ينبت عِصِيا من أصل واحد يطول قَدْرَ قامةٍ .

(٨) في اللسان (ذَفَر) الذِّفرى من الناس ومن جميع الدواب من لدن المقذِّ إلى نصف القذال . وقيل : هو العظم الشاخص خلف الأذن .

(٩) في اللسان ١٤٠/٩ الحَبَنطى : الممتلئ غضبا أو بطنه ، وحَكَى اللّحياني عن الكسائي : رجل حَبَنطى : مقصور ، وحِبَنْطى : مكسور مقصور .

(١٠) في اللسان (قبعثر) ٣٧٨/٦ القبعثرى : الجمل العظيم ، والأنثى قبعثراة ، والقبعثرى أيضا : الفصيلُ المهزول .

فإذا عُدَّ الألف والنون سببا لمشابهة ألف التأنيث بالامتناع من التاء فَعَدُّ الألف المقصورة الممتنعة من التاء أولى لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التاء .

وأما ألف الإلحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بألف التأنيث الممدودةِ – وإن كانت أيضا ممتنعةً من التاء مثل ألف التأنيث الممدودة – لاجتماع شيئين :

أحدُهما : ضعفُ ما تشبهه ألف الإلحاق الممدودة – أي الهمزة في نحو : حمراء – في باب التأنيث ، دون الألف في نحو : سَكْرَى ؛ لكون الهمزة في الأصل ألفا .

والثاني : كون همزة الإلحاق في مقابلة الحرف الأصلي .

ولذلك أثَّر الألفُ والنونُ في نحو : سكران لمشابهة ألفِ التأنيث الممدودةِ ؛ لأن النونَ ليست في مقام حرفٍ أصلي ، وألفُ الإلحاق المقصورةُ – وإن كانت في مقابلة حرف أصلي لكنها – تشبه علامة التأنيث الأصلية ، أي الألفَ المقصورةَ ، لا المنقلبة عن علامة التأنيث – أي ألف التأنيث الممدودة .

وأما فرعيةُ هذه العلل فإن العدلَ فرعُ إبقاء الاسم على حاله ، والوصفَ فرعُ الموصوف ، والتأنيثَ فرعُ التذكير ، والتعريفَ فرعُ التنكير – إذ كل ما نعرفه كان مجهولا في الأصل عندنا – والعجمةَ – في كلام العرب – فرعُ العربية ؛ إذ الأصلُ في كل كلام أن لا يخالطه لسان آخرُ ، فيكون العربيةُ – إذن – في كلام العَجَم فرعا ، والجمعَ فرعُ الواحد ، والتركيبَ فرعُ الإفراد ، والألفَ والنونَ فرعُ ألفي التأنيث – كما يجيء بعد[1] – أو فرعُ ما زِيدَا عليه ، ووزنَ الفعل في الاسم فرعُ وزن الاسم ، إذا كان خاصّا بالفعل ، أو أولُه زيادةٌ كزيادةِ الفعل ؛ لأن أصلَ كُلِّ نوعٍ أن لا يكون فيه الوزنُ المختصُّ بنوعٍ غيرِه[2] .

وههنا فروعٌ أخرُ لم يعتبروها ، ككون الاسم مصغَّرا أو منسوبا وشاذا ، أو غيرَ ذلك مما لا يحصى[3] ، وذلك اختيار منهم بلا علة مخصِّصة .

---

(١) صفحة ١٦٩ و ١٧٠ .

(٢) في أسرار العربية ٣٠٧ و ٣٠٨ بيان لفرعية هذه العلل لا يبعد عنه هذا كثيرا .

(٣) قال في هامش ٣٨/١ من ط تعليقة رقم ٩ : قوله : وغير ذلك مما لا يحصى ككونه مثنى ، وكونه مشتقا وكونه مقلوبا ، وكونه محذوفا منه شيء .

قوله : وحكمه أن لا كسر .

ولم يقل أن لا جَرّ ؛ لأنه يَدْخُلُه الجرُّ عند الجمهور ، إذ هو - عندهم - مُعْربٌ ، والجر أنواع وجرّه فتحٌ ، (والفتحُ)[1] الذي في (بأحمَدَ)[2] (عندهم)[3] عملُ الجار ، وهو يعملُ لا محالة .

وقال الأخفش[4] والمبرد[5] والزجاج[6] : غيرُ المنصرف - في حال الجر - مبني على الفتح لخفته ؛ وذلك لأنّ مشابهتَه للمبني - أي الفعل - ضعيفةٌ ، فَحُذِف علامة الإعراب مطلقا - أي التنوين - وبُنِي في حالة واحدةٍ فقط ، واختُصَّ بالبناء في حالة الجر ؛ ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجر .

قوله : ويجوز صرفُه للضرورةِ أو للتناسبِ مثلُ : ﴿ سَلَاسِلَاْ وَأَغْلَالًا ﴾[7] - و ﴿ قَوَارِيرَاْ ﴾[8] -

قال الأخفش[9] : (إنّ)[10] صرفَ مالا ينصرف مطلقا - أي في الشعر وغيره - لغةُ الشعراء وذلك أنهم كانوا يُضطَرون كثيرا - لإقامة الوزن - إلى صرف مالا ينصرف ، فَتَمرَّنَ على ذلك ألسنتُهم ، فصار الأمرُ إلى أن صَرَفوه في الاختيار أيضا ،

---

(١) في ط : فالفتح .

(٢) في ت : بأحمر .

(٣) تكملة من جـ و ص و ط .

(٤) في المواضع التي تحدث فيها الأخفش عن الممنوع من الصرف في كتابه معاني القرآن لم يذكر ذلك ، ولمْ أر من نسب إليه ذلك غير الرضي ، والله أعلم بالصواب .

(٥) في المقتضب ٢٤٨/١ : ولذلك كان مالا ينصرف ، إذا كان مخفوضا فُتِح ، وحمل على ما هو نظير الخفض ، نحو : مررت بعثمان وأحمد يافتى ، وذلك قولك في الكتابة : ضربتك ومررت بك وضربته ومررت به ، وضربتهم وعليهم واحد .

(٦) في ما ينصرف ومالا ينصرف ٢ : فلذلك جعل المخفوض مفتوحا . فالفتحُ فيه بناءٌ إذ لم يمكن أن يدخله إعرابٌ لا يدخل في الفعل مثلُه فأُبدِل من الكسر بناءُ الفتح .

(٧) الدهر ٤ .

(٨) الدهر ١٥ .

(٩) انظر : الأشموني بحاشية الصبان ٢٧٥/٢ .

(١٠) ساقطة من ص .

وعليه حَمَلَ قولَه تعالى : ﴿ سَلَاسِلَاْ وَأَغْلَالًا ﴾[1] و ﴿ قَوَارِيرَاْ ﴾[2] .

(وقال .هو والكسائي)[3] : إن صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قوم إلا أفعل منك[4] .

وأنكره غيرُهما ، إذ ليس المشهور عن أحد في الاختيار نحو : جاءني أحمدٌ وإبراهيم ونحو ذلك .

وأما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه ، فلا يصرف ما فيه الألف المقصورة لعدم الضرورة .

ومَنْعُ (الكوفيين)[5] صرفَ أفعل (من)[6] في الضرورة ؛ لأن من مع مجروره كالمضاف إليه ، فلا ينونُ ما هو كالمضاف[7] .

والأصل الجواز لأن الكلام في الضرورة ، وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف .

وجوز الكوفيون وبعضُ البصريين – للضرورة – تركَ صرف المنصرف ، لا مطلقا ، بل بشرط العلميةِ[8] ، دون غيرها من الأسباب لقوتها – كما يتبين لك عند

---

(١) و (٢) الدهر ٤ و ١٥ ، وفي معاني القرآن للفراء ٢١٤/٣ ، وقوله عز وجل ﴿ سَلَاسِلَاْ وَأَغْلَالًا ﴾ كتبت سلاسل بالألف ، وأجراها بعض القراء ، لمكان الألف التي في آخرها ، ولم يُجْرِ بعضُهم ، وقال الذي لم يُجْر : العربُ تثبت فيما لا يُجْري الألف في النصب ، فإذا وصلوا حذفوا الألف ، وكلٌّ صوابٌ ، ومثل ذلك قوله : ﴿ كَانَتْ قَوَارِيرَاْ ﴾ .أثبِتَتْ الألف في الأولى لأنها رأسُ آية ، والأخرى ليست بآية ، فكان ثبات الألف في الأولى أقوى لهذه الحُجّة ، وكذلك في مُصْحف عبد الله ، وقرأ بها أهل البصرة ، وكتبوها في مصاحفهم كذلك .. وأهل الكوفة والمدينة يثبتون الألف فيها جميعا .. فإن شئت أجريتهما جميعا ، وإن شئت لم تجرهما .

قلت : المقصود بالإجراء هنا الصرف . ولم يذكر الأخفشُ في معاني القرآن ما نسبه إليه الرضي ، وعَدّ الأخفشُ الألفَ في ﴿ قَوَارِيرَاْ ﴾ زائدةً لمناسبة رؤوس الآي . انظر : معاني القرآن للأخفش ٥٢١ .

(٣) في ت و ص : وقال الكسائي . والصواب ما هنا لأنه أعاد الضمير إليهما مثنى في قوله : وأنكره غيرهما . والضمير في قوله هو يعود إلى الأخفش .

(٤) منع الكوفيون صرف (أفعل من) للضرورة وأجازه البصريون ، انظر : الإنصاف ٤٨٨ .

(٥) في جـ و ص : ومَنَع الكوفيون .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) الإنصاف ٤٨٨ ، وقد عللوا لها بعلة أخرى أيضا وهي أن (من) لقوة اتصالها بأفعل منع من صرفه ، ولهذا كان في المذكر والمؤنث والتثنية والجمع بلفظ واحد .

(٨) في الإنصاف ٤٩٣ ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

الكلام في تفصيل الأسباب[1] – وذلك بكونها شرطًا لكثير من الأسباب مع كونها سببا واستشهدوا بقوله[2] :

١٧ – فما كان حِصنٌ ولا حابِسٌ   يفوقان مِرْدَاسَ في مَجْمَـعِ[3]

ومَنَعَه الباقون استدلالا بأن الضرورة تجوِّزُ ردّ الأشياء إلى أصولها فجاز صرفُ غيرِ المنصرف ، ولا تخرجُ لأجلها الأشياء عن أصولها[4] .

وقريب من هذا (الوجه)[5] جوازُ قصر الممدود في الشعر ، دون مد المقصور إلا نادرا ، ومنعوا روايتهم بأن قالوا : الروايةُ : يفوقان شيخي[6] .

والإنصاف أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردُّها وإن ثبتت هناك روايةٌ أخرى .

قوله : سلاسلا .

(صُرِفَ)[7] ليناسب المتصرفَ الذي يليه (أي)[8] « أغلالا » فهو كقولهم : هَنَأني

---

(١) انظر صفحة ١٨٣ وما بعدها .

(٢) البيت لعباس بن مرداس بن أبي عامر بن حارثة بن عبد بن عبس ، أسلم قبل فتح مكة ، وأمه الخنساء الصحابية الشاعرةُ وكان من المؤلفة قلوبهم ، وكان بدويا قُحًّا لم يسكن مكة ولا المدينة ، مات في خلافة عمر نحو سنة ١٨ هـ (الخزانة ١/١٥٢ – ١٥٤ والأعلام ٤/٣٩) .

(٣) هذا البيت في الشعر والشعراء ١٠١ وفي العقد الفريد ١/٢٧٧، وفي الموشح ١٤٤. وفي الضرائر لابن عصفور ١٠٢، وفي الإنصاف ٤٩٩، وفي العيني ٤/٣٦٥، وفي الخزانة ١/١٤٧ و ٢٥٣، وفي الهمع ١/٣٧، وفي الدرر ١/١١..

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الكوفيين وبعض البصريين جوزوا ترك صرف المنصرف بشرط العلمية ، كما فعل الشاعر في (مرداس) هنا .

(٤) هذه المسألة من المسائل القليلة التي وافق فيها مؤلف الإنصاف الكوفيين في رأيهم ؛ ذلك لأن حجتهم دامغة ، وعلى الرغم من ذلك قال : ص ٥١٤ : والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ ، لا لقوته في القياس .

(٥) تكملة من جـ و ط .

(٦) يعني مكان يفوقان مرداس في الشاهد السابق وقد أورد صاحب الإنصاف شواهد كثيرةً تؤيد مذهب الكوفيين وليس لها روايات أخرى ومنها :

أنـا أبـو دِهْبَـلَ وَهْبٌ لـوَهَبْ   من جُمَـحٍ والعزُّ فيهم والـحَسَبْ

ومنها :

أُخْشَى على دَيْسَمَ من بُعْـدِ الثرى   أبى قضاء الله إلا مـا تـرى

(وانظر الأشموني ٣/٢٧٥) .

(٧) ساقطة من ص .

(٨) تكملة من ص و ط .

الشيءُ وَمَرأَني[1] ، والأصل أمرأني[2] .

قوله : قواريرا .

يعني إذا قُرِئَ منوّنا صرف[3] ، لا إذا وُقِف عليه بالألف ؛ (لأنه)[4] حينئذٍ كما يُحتَمل أن يكون بدلا من التنوين يُحتَمَل أن يكون للإطلاق ، كما في قوله تعالى : ﴿ الظُّنونَا ﴾[5] و ﴿ الرَّسُولا ﴾[6] و ﴿ السَّبِيلا ﴾[7] فلا يكون نَصًّا فيما استَشْهَدَ له من صرف غير المنصرف ، وإنما صرف ليناسب أواخر الآي في هذه السورة ؛ لأن أواخر الآي كالقوافي يُعْتَبَر توافقها وتجانسها ، وكذا كل كلام مسجَّع ألا ترى إلى قوله – ﷺ – « خيرُ المالِ سِكَّة مأبُورة وفَرَس مأمُورة »[8] أي مُؤَمَّرة ، يعني كثيرةَ النِّتاج ، وقال تعالى : ﴿ والفَجْر ولَيَالٍ عَشْرٍ ﴾[9] ثم قال ﴿ يَسْرِ ﴾[10] ويُقال ﴿ سَجَى ﴾[11] لموافقة ﴿ قَلَى ﴾[12] .

---

(١) في اللسان هنأ ١٨١/١ : ابن السكيت : هنأَكَ ومَرَأَكَ ، وقد هنأني ومرأني بغير ألف ، إذا أتبعوها هنأني ، فإذا أفردوها قالوا : أمرأني .

(٢) في جـ زيادة نقلها عن الصحاح هي : وقال الأخفش مرأني الطعام يمرأ مرءا قال : وقال بعضهم : أمرأني ، وقال الفراء : يقال : هنأني ومرأني إذا أتبعوها ، وإذا أفردوها قالوا : أمرأني وانظر الصحاح ٧٢/١ ففيه يمرأ مراءة وليس مرءا .

(٣) يقصد في حال الوصل ، لا في حال الوقف لأنه يبدل التنوين ألفا في حال الوقف فحينئذ يحتمل أن تكون الألف للإطلاق أيضا ، وسقطت كلمة : صرف من ص .

(٤) في ص : لأن الألف .

(٥) الأحزاب ١٠ .

(٦) الأحزاب ٦٦ .

(٧) الأحزاب ٦٧ .

(٨) هذا الحديث في المسند ٤٦٨/٣ ولفظه عن سويد بن هبيرة عن النبي ﷺ قال : « خير مال المرء له مهرة مأمورة أو سكة مأبورة » ، وأخرجه السيوطي في الجامع الصغير ٥٢٢/١ ، وفي النهاية لابن الأثير ١٣/١ (أمر) فيه خير المال مُهرة مأمورة وسكة مأبورة . السكة : الطريقة المصطفة من النخل ، والمأبورة الملقّحة ، يقال : أبَرْت النخلة وأبَّرْتُها فهي مأبورة ومؤبَّرة ، والاسم الإبار ، وقيل : السكة سكة الحرث ، والمأبورة المُصْلَحَة له ، أراد خير المال نِتاج أو زَرعٌ .

(٩) الفجر ١ و ٢ .

(١٠) الفجر ٣ .

(١١) الضحى ٢ .

(١٢) الضُّحى ٣ .

قوله : وما يقوم مقامهما الجمع وألفا التأنيث .

اعلم أن الأكثرين على أنَّ قيامَ الجمع الأقصى مقامَ سببين وقُوّته لكونه لا نظيرَ له في الآحاد العربية ، أما نحو : ثَمان ورَبَاع - أي الذي ألقى رُباعيتهَ - ورجل (شنَاح)[1] - أي طويل - وحمار حَزَاب[2] - أي غليظ قصير فشواذ .

وأما نحو الترامِي والتغازِي فالأصل فيه ضَمٌّ ما قبل الآخر لكنه كُسِر لأجل الياء .

وأما نحو هوازِنُ وشراحيلُ (علمين)[3] ، فمنقولٌ عن الجمع ، وسيجيء حكمه[4] .

وأما يمانٍ وشآمٍ فالألف فيهما عوض عن إحدى ياءَي النسبِ[5] ، فهذا الوزن عارضٌ لم يُعتدّ به ؛ وذلك لأنَّهمَا صارا إلى هذا الوزن بسبب إحدى ياءي النسب والألِفِ الذي هو بدل من الأخرى ، وياءُ النسب عارضةٌ لا يعتد بها في الوزن نحو : جمالِيّ وكَمَالي في المنسوب إلى جَمَالٍ وكمالٍ .

وكذا تَهَامٍ - بفتح التاء - في المنسوب إلى التَّهَم ، بمعنى تِهامة ، قال[6] :

١٨ - أَرَّقَنِي الليلةَ برقٌ بالتَّهم ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ يالك برقًا مَن يَشُقْه لا يَنَمْ[7]

قال سيبويه : منهم من يقول : يمانّي وشآميّ بتشديد الياء[8] .

---

(١) في مادة شنح في اللسان : يقول ابن سيدة : الشنَّاحُ والشناحِيّ والشناحِيَةُ من الإبل : الطويل الجسيم ... وبكر شناحٌ وهو الفتى من الإبل .. ورجل شناح وشناحية طويل ، حذفت الياء من شناح مع التنوين لاجتماع الساكنين .

(٢) في اللسان حزب : والحزابي والحزابية من الرجال والحمير : الغليظ إلى القصر ما هو رجل حزاب .. إذا كان غليظا إلى القصر .

(٣) تكملة من ص .

(٤) انظر صفحة ١٥٤ .

(٥) ولذا لا يقال يماني ولا شاميّ إلا قليلا حتى لا يجمع بين العوض والمعوض .

(٦) لم أعثر على قائله .

(٧) هذا البيت ورد في الخصائص ١١١/٢ وفيه يتم ، وفي الخزانة ١٥٤/١ ، وفي اللسان (تهم) .. اللغة : أرقني : أسهرني ، يالك برقا : تعجب من البرق واستعظام له ، من يشقه : الشوق إلى الشيء : نزاع النفس إليه وفي ص يشمه ، ومعناه : نظرت إلى سحابته أين تمطر . لا يلم : جواب الشرط والمعنى لا يعذل .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن التهم بمعنى تهامة ، والنسب إليها تَهامٍ ، كما يقال في اليمن : يمان .

(٨) الكتاب ٧٠/٢ .

وهو قليل ، ويجيء وجهه في التصريف[1] - إن شاء الله تعالى ..

وإنما لم تُعَدّ ياء النسب عارضة كما في قَمَاري وكَرَاسِي وعَوَاري ، وبَخَاتِي[2] ودَبَاسِي[3] ونحوها لأنها تثبت في آحادها ، وصيغت هذه الجموع على اعتبار تلك الياءات في الآحاد ، وليس ذلك - أي اعتدادُ الياء في المفرد وصوغُ الجمع عليه - مطَّردًا ، ألا ترى أنك لا تقول في جمع عَجَميّ عَجَامي ، وإن كانت ياؤه للوحدةِ كما في بُخْتِي . وقيل : إن ثمانيًا مثل يمان ، الألف والياء للنسب إلى الثمن الذي هو جزء من ثمانية[4] .

وفيه نظر ، إذ لا معنى للنسب في (ثمان)[5] فإنه بالإضافة إلى ثُمُنْ كالأربع (إلى الرُّبْع)[6] والخَمْس إلى الخُمْس ، ولا معنى لنسب هذين العددين إلى جزأيهما ، وتقدير النسب في الرُّباعي أنسب فيكون منسوبا إلى الرُّباعيةِ ، وهي السن .

ويجوز أن يقال في الثماني : إنه منسوب إلى الثمانية ، أي مجرد العدد ؛ لأن الثماني لا يستعْمل إلا في المعدود ، والثمانيةُ - في الأصل - العددُ لا المعدود ، وكما تقول في صريح

---

(١) في شرح الرضى على الشافية ٨٣/٢ ، وجاء يمانيّ وشآميّ ، وكأنهما منسوبان إلى يمانٍ وشآمٍ المنسوبَين بحذف ياء النسبة دون ألفها ، إذ لا استثقال فيه ، كما استُثقِلَ النسبةُ إلى ذي الياء المشدّدة لو لم تحذف ، والمرادُ بيمان وشآم في هذا موضع منسوبٌ إلى الشأم واليمن ، فينسب الشيء إلى هذا المكان المنسوب ، ويجوز أن يكون يمانيّ وشآميّ جمعا بين العوض والمعوض منه ، وأن يكون الألف في يمانيّ للإشباع .. إلخ .

(٢) في اللسان (بَخَت) البُخْت والبُخْتِيَّة دخيلٌ في العربية أعجمي معرَّب ، وهي الإبل الخُرَاسانية تُنتَجُ من بين عربية وفالِجٍ ... وهي جمال طِوال الأعناق ويجمع على بُخْتٍ وبَخَات ، وقيل الجمع بَخَاتِيّ غيرَ مصروف ولك أن تخفف الياء فتقول : البَخَاتِي ..

(٣) في اللسان (دَبَسَ) الدُّبْسِيُّ ضَرْبٌ من الحَمَام ، جاء على لفظ المنسوب وليس بمنسوب . قال : وهو منسوب إلى طير دُبْس ، ويقال : إلى دِبْس الرُّطب ، لأنهم يغيرون في النسب ، ويضمون الدال ، كالدُّهري والسُّهلي .

(٤) في الكتاب ١٦/٢ قلت فما بال ثمان لم يشبه صحارى وعذارى ؟ قال : الياء في ثماني ياء الإضافة أدخلتها على فعال ، كما أدخلتها على يمان وشآم ، فصرفت الاسم إذ خففت ، كما صرفته إذ ثقلت يماني وشآمي وكذلك رباع ، فإنما ألحقت هذه الأسماء ياءات الإضافة .

وتبعه ابن السراج في السراج في الأصول ٩٣/٢ ونقل ذلك الزجاج عن سيبويه عن الخليل في ما ينصرف ومالا ينصرف ٤٧ وانظر صحاح الجوهري ٢٠٨٨/٥ .

(٥) في ص : ثماني .

(٦) ساقطتان من ط .

العدد ستةٌ ضعفُ ثلاثةٍ ، ولا تقول : ستٌّ ضعفُ ثلاثٍ – وقد يجيء تحقيقه في باب العدد[1] – .

فالألف فيهما – إذن – غير (ألف)[2] المنسوب إليه تقديرا ؛ لكونه (بدلا)[3] من إحدى ياءي النسب ، وكذلك الياء غير الياء ، كما قيل في هِجَان[4] وفُلْك[5] ، وقد جاء ثماني في الشعر غيرَ (مصروف)[6] شاذًّا ، قال الشاعر[7] :

١٩ – يحدو ثمانِيَ مولعا بِلِقاحِها[8]

وهو على التَّوهُّم ؛ لمّا رأى فيه معنى الجمع ، ولفظُه يشبه لفظَ الجمع ، ظَنَّه جمعا[9] .

---

(١) انظر : ط ١٤٧/٢ .

(٢) تكملة من جـ .

(٣) في ط : بدل .

(٤) في اللسان (هجن) الأزهري .. (الهِجان من الإبل : البيضُ الكرام .. قال : ويستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع .. ابن سيده والهجان من الإبل : البيضاء الخالصة اللون ، والعِتق من نوق هُجُنٍ وهَجَائن وهِجَان ، فمنهم من يجعله من باب جُنُب ورضًا ، ومنهم من يجعله تكسيرا ، وهو مذهب سيبويه ، وذلك أن الألف في هِجان الواحد بمنزلة ألف ناقة كِناز ومرأة ضِناك ، والألف في هِجان في الجمع بمنزلة ألف ظِراف وشِراف .

(٥) يريد أن ضمة فلك الجمع غير الضمة في فلك المفرد .

(٦) في ط : منصرف .

(٧) البيت لابن ميادة وهو الرماح بن أبرد بن ثوبان الذبياني ، شاعر رقيق هجّاء ، من مخضرمي الأموية والعباسية ، وكان مُقامُه بنجد ، يفِدُ على الخلفاء والأمراء ويعود ، اشتهر بنسبه إلى أمه ميادة . توفي سنة ١٤٩ هـ (الأعلام ٥٩/٣) .

(٨) عجزه :

حتى هممن بزَيغة الإرتاج

والبيت في ديوانه ٩١ وفي الكتاب ١٧/٢ ، وفي سر صناعة الإعراب ١٨٣/١ ، وفي العيني ٣٥٢/٤ ، وفي الخزانة ١٥٧/١ .

اللغة : يحدو : يسوق ، المولع : من تعلق بشيء وأحبه ، هَمّ : أراد ولم يفعل ، والزَّيغَة : مصدر زاغ يزيغ ، أي مال . والإرتاجُ : مصدر أرتجت الناقة إذا أغلقت رَحِمَها على ماء الفحل ، يصف إبلا أُولع راعيها بلقاحها حتى لَقِحت ثم حداها أشدَّ الحداء حتى همت بإزلاق ما أرتجت على أرحامها .

الشاهد : أورده الشارح شاهدا على أن ثماني لم يصرف في الشعر شذوذا ، لما توهم الشاعر أن فيه معنى الجمع ، ولفظُه يشبه لفظَ الجمع .

(٩) قال ابن سيده : ولم يصرف ثماني لشبهها بجواري لفظا لا معنى (اللسان ٢٣٠/١٦) .

أما سراويل فأعجميٌّ (في الأشهر)[1] وقد قيدنا الآحادَ بالعربية ، أو عربي مفردٌ شاذ ، أو جمعٌ تقديرا – كما يجيء[2] – وأما (نحو)[3] : أكلب وأجمال ، فإنهما – وإن لم يأت لهما نظيرٌ في الآحاد – إلا أن كونهما جمعي قِلَّةٍ ، وحكمُ جمعِ القلّة حكم الآحاد ، بدليل تصغيره على لفظه فَتَّ في عَضُد جمعيتهما ، مع أنه نسب إلى سيبويه أن أفعالا مفرد[4] ، (وكذا)[5] قال تعالى : ﴿ مِمَّا فِى بُطُونِهِ ﴾[6] والضميرُ للأنعام ، وجاز وصف المفرد به نحو : بُرْمةٌ أعشار[7] ، وثوب أَسْمال[8] ، و ﴿ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ ﴾[9] ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من الجموع .

ولا يصح الاعتذار بمجيء أفعل في الواحد نحو : أَذْرُح[10] في اسم موضع ، لكونه منقولا عن الجمع كمدائن[11] ، ولا بآجُر[12] وآنُك[13] لأنهما أعجميان ، ولا

---

(١) تكملة من ط .

(٢) صفحة ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في الكتاب ١٧/٢ وأما أفعال فقد يقع للواحد ، من العرب من يقول : هو الأنعام ..

(٥) في ت : ولذا .

(٦) النحل ٦٦ من قوله تعالى : ﴿ وإنَّ لكم في الأنعامِ لعبرةً نُسقِيكُم مما فى بُطُونِهِ مِنْ بينِ فَرْثٍ ودَمٍ لَبَنًا خالصًا سائِغًا للشَّاربينَ ﴾ .

(٧) في اللسان (عشر) وقَدَحٌ أعشار ، وقِدْرٌ أعشار ، وقدور أعاشير : مكسرة على عشر قطع ... وقيل : قدر أعشار عظيمة ، كأنه لا يحملها إلا عَشَرٌ أو عَشَرَة .

(٨) في اللسان (سمل) سمل الثوب يسمُل سُمُولا وأَسْمَلَ : أخلق وثوب سَمَلَةٌ وسَمَلٌ وأسمال وسَمِيل وسَمُول .

(٩) الدهر ٢ ، والأمشاج : الأخلاط ، واحدها مِشْج ومَشِيج مثل : خِدن وخَدِين .

(١٠) في ت و ص و ط : أدرُجُ ولم أجد فيما بين يدي كتابا يتحدث عن مكان اسمه أدرج والصحيح والصحيح أنه أذرح صحف فيما عدا جـ ، وعن أذرح تحدث ياقوت في معجم البلدان ١٢/١ ، ١٣ أنه بلد في أطراف الشام من أعمال الشراة ، ونقل عن مسلم بن الحجاج أن بين أَذْرُح والجرباء ثلاثةَ أيام ، ونقل عن الأمير شرف الدين يعقوب ابن الحسن الهذياني أن بينهما ميلا واحدا أو أقل ، واستشهد لذلك ثم ذكر أن الصحيح أن التحكيم كان بين أذرح إلى الجرباء واستشهد له بأشعار .

(١١) قال ياقوت : في معجم البلدان ٧٤/٢ هذا الموضع كان مسكنَ الملوك كأسرة الساسانية وغيرهم ، فكان كل واحد منهم إذا ملك بنى لنفسه مدينة إلى جنب التي قبلها وسماها باسم (ذكر ذلك في سبب تسميتها) .

(١٢) في اللسان (أجر) الآجُرُّ : طبيخ الطين ، الواحدة بالهاء ، أُجُرَّة وآجُرَّة وآجِرَة .. فارسي معرّب .

(١٣) في اللسان (أنك) الآنُك: الأُسْرُبُّ، وهو الرصاص القلعي، وقال كراع: هو القزدير، ليس في الكلام على مثال فاعُل غيره، أما كابُل فأعجمي، وفي الحديث: «من استمع إلى قينة صب الله الآنُك في أذنيه يوم القيامة رواه ابن =

بأَبْلُم[1] لأنها لغة رديئة شاذة ، والفصيح ضمُّ الهمزة ، ولا بأَشُدّ لأنه جمع شدة على غير (قياس)[2] أو (هو)[3] جمع لا واحد له بدليل قوله[4] :

٢٠ - بلغتها واجتمعت أَشُدّي[5]

فأنَّثَ الفعلَ .

وقال بعضهم : إنما قوي حتى قام مقامَ سببين لكونه نهايةَ جمع التكسير ، أي يُجْمع الجمع إلى أن ينتهي إلى هذا الوزن فيرتَدِع ؛ ولهذا سمي بالأقصى نحو : كلب وأكلب وأكالب ، ونَعَم وأنعام وأناعيم[6] ، وأما قوله عليه الصلاة والسلام : « إنكن صَوَاحِباتُ يوسُف »[7] .

= قتيبة ... قال أبو منصور : وأحسبه معرّبا ... ولم يجيء على أفْعُل واحداً غيرُ هذا ، فأما أشدّ فمختلف فيه .. وذكر عن الجوهري قوله : وقد جاء في شعر عربي .

والقطعة الواحدة آنكة قال رؤبة :

في جسم جَدْلٍ صَلَهَبِيٍّ عَمَمُه ... يأنُك عن تَفْئِيمِه مُفَأَّمُه

قال الأصمعي : لا أدري ما يأنُك ، وقال ابن الأعرابي : يأنُك : يعظم . قلت : كون آنك أعجمي موضع خلاف .

وفي النهاية لابن الأثير ٧٧/١ ولم يجيء على أفعل واحدا غير هذا .. وقيل : يحتمل أن يكون فاعُلا لا أفْعُلَ .

(١) في اللسان (بلم) الإبلَم والأُبْلُم والأَبلَم والإبلِمة والأُبلُمة كل ذلك : الخُوصَةُ . ولم يذكر الوزن الذي ذكره الرضي .

(٢) في ص : القياس .

(٣) تكملة من ط .

(٤) نسب البيت إلى أبي نُخَيلةَ ، وهذا اسمه وقيل : اسمه يَعْمُر وكني أبا نخيلة ، لأن أمه ولدته إلى جنب نخلة ، وهو من بني حَمّان بن كعب ، وكان عاقًّا لأبيه فنفاه أبوه عن نفسه ، أغلبُ شعره الرجز (الخزانة ١٦٥/١) وينسب البيت إلى أبي النجم العجلي ، ولم أجده في ديوانه .

(٥) البيت في الخزانة ١٦١/١ ، وفي الأغاني ١٤٠/١٨ . ولما ذكر صاحب الخزانة أبيات أبي نخيلة التي منها هذا البيت أورده هكذا :

بلغتها مجتمع الأشد

الشاهد : أورده الرضيُّ شاهدا على أن الأشد جمعُ شدة على غير قياس أو جمعٌ لا واحد له .

(٦) قال ابن السراج في الأصول ٩٠/٢ : وإنما منع الصرف لأنه جمعُ جمعٍ ، لا جمعَ بعدَه ، ألا ترى أن أكلبا جمع كلب ، فإن جمع (أكلبا) قلت : أكالب فهذا قد جمع مرتين .

(٧) جزء من حديث في صحيح البخاري ١٨٢/٤ وفيه : فإنكن صواحب يوسف ، وفي سنن الترمذي ٢٧٥/٩ وفيه : إنكن لأنتن صواحب يوسف ، وفي سنن النسائي ٧٧/٢ وفيه : إنكن لأنتن صواحبات يوسف ، وفي سنن ابن ماجه ٣٨/١ وفيه : فإنكن صواحبات يوسف ، وكذا في المسند ٤١٢/٤ .

وقوله[1] :

٢١ - جذب الصَّرارِيّينَ بالكُرُورِ[2]

جمع صُرَّاء جمع صَارّ بمعنى المَلّاح فهما (جَمْعًا)[3] سلامة ، ونحن قلنا نهاية جمع التكسير . وقيل : لما لم يكن له في الآحاد (نظير)[4] أشبَه الأعجميَّ الذي لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمع وشبه العُجْمة[5] . وعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسببين .

وقال الجُزُولي[6] : فيه الجمع وعدم النظير في الآحاد .

وعدم النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج إلى الجمعية[7] - كما يأتي في سراويل[8] - ففيه عنده أيضا سببان ، والأسباب عنده أكثرُ من التسعة .

وقال المصنف : منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة (كأكالب)[9] أو كونه على وزن جمع الجمع كمساجد[10] .

---

(١) البيت من أرجوزة للعجاج وستأتي ترجمته صفحة ٧٤٥ .

(٢) قبله : لأيًا يُنائيها من الجُؤُور

وهو في ديوانه ١/٣٥٠ ، وفي الخزانة ١/١٦٦ و ٢٠٤ ، وفي الصحاح : صَرّ

اللغة : اللأي : البطء والشدة ، ينائيها : يباعدها ، الجُؤُور : مصدر جار إذا عدل عن القصد ، الصراريين : المَلّاحون أو المَلّاح على خلاف في ذلك ، والكُرُور : الحبال ، واحدها كُرّ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الصَّرارِيِّن جمع صُرّاء وهو جمع صار بمعنى الملاح .

(٣) فيما عدا ص : جمع ، والصواب ما أثبته .

(٤) في ص و ط : له نظير .

(٥) لم أجد فيما بين يدي من قال بذلك .

(٦) هو عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت .. أبو موسى الجُزولي ، وجُزُولة : بطن من البربر ، لزم ابن بَرّي بمصر لما حج ، وعاد متصدرا للإقراء - أخذ عنه العربية جماعة منهم الشّلوبين وابنُ مُعْطِ ، وكان إماما فيها ، شرح أصول ابن السراج ، وله المقدمة المشهورة وهي هوامش على الجمل . توفي سنة ٦٠٧ هـ (البغية ٢/٢٣٦) .

(٧) في المقدمة الجزولية ق ٤٦ : والجمع وتأثيره مع عدم النظير في الآحاد العربية .

(٨) انظر ١٥٩ وما بعدها .

(٩) في ت : كالكاتب .

(١٠) قال في شرحه لكافيته ص ١٢ : وإنما قام الجمع مقام علتين لأنه صيغة منتهى الجموع فكأنه جمعان ، وإنما قامت كل واحدة من ألفي التأنيث مقام علتين للزومهما الاسم لزوما لا ينفكان عنه بحال ، فجُعل لزومُهما كتأنيث ثان ، فصار كأنه تأنيثان .

فلا أثر عنده لكونه أقصى جموع التكسير .

وأما قيامُ ألفي التأنيث – أعني الممدودةَ والمقصورةَ – مقام سببين فللزومِهما الكلمةَ ، وبناءِ الكلمة عليهما ، بخلاف تاء التأنيث ، فإن بناءَها على العُروض ، وإن اتفق في بعض الأسماء لزومُها كعُنْصُوَة[1] وقَمَحْدُوَة[2] وحِجَارة وخَزَاية[3] وغيرِها – كما يجيء في باب التأنيث[4] – .

قوله : فالعدلُ خروجُه عن (صيغته)[5] الأصلية ، تحقيقا كثُلاث ومَثْلَث وأُخَر وجُمَع ، أو تقديرا كعُمَرَ وبابِه ، (وقطامَ)[6] في تميم .

العدل : إخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا للإلحاق ولا لمعنى .

فقولنا : بغير القلب ليخرج نحو : أَيِس في يَئِس .

وقولنا : لا للتخفيف ، احترازا عن نحو : مَقَام ومَقُول وفَخْذ وعُنْق .

وقولنا : ولا للإلحاق ليخرج نحو : كَوْثَر[7] .

وقولنا : ولا لمعنى ليخرج نحو : رُجَيل ورِجَال .

قوله : خروجه .

أي خروج الاسم ، ولو قال : إخراجه لكان أوفقَ لمعنى العدل ، وهو الصَّرْف ، يقال : اسم معدول أي مصروف عن بِنْيته ، والعدول : الانصراف والخروج .

قوله : عن صيغته الأصلية .

يخرج عنه أُخَر ، إن قلنا : إنه معدول عن الآخَر ، وسحر عند من قال : إنّه معدول

---

(١) في اللسان (عَنَصَ) العُنصُوة والعَنْصَوة والعِنصية والعَنَاصِي : الخصلة من الشعر قدر القنزعة .

(٢) في اللسان (قمحد) ٤/٣٧٠ القَمَحْدُوَة الهَنَةُ الناشزة فوق القفا وهي بين الذُّؤَابةِ والقفا ، منحدرةٌ عن الهامة ، إذا استلقى الرجل أصابت الأرضَ من رأسه .

(٣) في القاموس : خَزِيَ خَزَاية وخَزًى استحيا .

(٤) انظر ط ٢/١٦١ – ١٦٦ .

(٥) في ط : صيغة .

(٦) في ص : وباب قطام .

(٧) الملحقة بجعفر .

غيرُ منصرف(١) ، وأمس عند تميم(٢) ، إذ هما معدولان عن السّحر والأمس ، واللام ليست من صيغة الكلمة ؛ لأن الكلمة لم تُصَغ عليها ، إلا أن نقولَ : كأنها من صيغة الكلمة وبِنْيَتِها ، لشدة امتزاجِها بِها .

قوله : تحقيقا .

نُصِبَ على المصدر ؛ لأن الخروج إما خروجُ تحقيق ، أي خروجٌ محقَّق كرجل سَوْء بمعنى رجل سَيِّء ، أو خروج تقدير أي خروج مقدّر .

ويعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه ، غير كون الاسمِ غيرَ منصرف ، بحيث لو وجدناه – أيضا – منصرفا لكان هناك طريقٌ إلى معرفة كونه معدولا ، بخلاف العدل المقدر فإنه الذي يصار إليه لضرورة وجد أن الاسم غيرَ منصرف ، وتَعَذُّرِ سببٍ آخر غير العدل ، فإن عُمَرَ – مثلا – لو وجدناه منصرفا لم يحكم قطّ بعدوله عن عامر بل كان كأُدَدٍ(٣) .

وأما ثُلَاثُ ومَثْلَثُ فقد قام دليل على أنهما معدولان عن ثلاثةٍ ثلاثةٍ ، وذلك أنا وجدنا ثلاثَ وثلاثةً ثلاثةً بمعنى واحد ، وفائدتهما تقسيم أمرٍ ذي أجزاءٍ على هذا العدد المعين ، ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرَّر على الاطراد في كلام العرب ، نحو : قرأت الكتاب جزءا جزءا ، وجاءني القوم رجلا رجلا ، وأبصرت العراق بلدا بلدا .

فكان القياسُ في باب العدد أيضا (التكريرَ)(٤) (عملا)(٥) بالاستقراء ، وإلحاقا للفرد المتنازَع فيه بالأعم الأغلب ، فلما وجد ثُلاث غيرَ مكرر لفظا حكم بأن أصلَه لفظٌ مكرر ، ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث إلا ثلاثة ثلاثة فقيل : إنه أصلُه .

وقد جاء فُعَال ومَفْعَل في باب العدد من واحد إلى أربعة – اتفاقا – وجاء فُعَال من

---

(١) يمنع سحر من الصرف عند الجمهور إذا كان معينا ، أي المراد به وقتٌ بعينه فإنه يلازم الظرفية فلا يتصرف ولا ينصرف . انظر : الهمع ٢٨/١ فهناك آراء أخرى فيه .

(٢) وهي عند الحجازيين مبنية على الكسر .

(٣) أي في كونه مصروفا وغير معدول عن غيره .

(٤) في جـ : التكرار .

(٥) في ت : حملا .

عشرة في قول الكميت[1] :

٢٢ – ولم يَسْتَرِيثُوك حتى رَمَيتَ   فوق الرِّجال خِصالًا عُشَارا[2]

والمبرِّدُ[3] والكوفيون[4] يقيسون عليها إلى التسعةِ نحو : خُمَاس ومَخْمَس وسُدَاس ومَسْدَس ، والسماعُ مفقود[5] .

بلى يستعمل على وزن فُعال من واحد إلى عشرة مع ياء (النسب)[6] نحو الخُمَاسي والسُّداسِي والسُّباعي والثُّماني والتّساعِي .

وعند سيبويه أن منع الصرف في هذا للعدل والوصف[7] :

فإن قيل : الوصفُ في هذا المكرر عارضٌ كعُروضه في أربعٍ في نحو : نسوةٌ أربعٌ ، فكيف أثر فيه ولم يؤثر في أربع ؟

---

(١) الكميت بن زيد بن خُنَيس الأسدي ، شاعِرُ الهاشميين ، من أهل الكوفة ، اشتهر من العصر الأموي وكان عالما بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها ثقةً في علمه ، منحازا إلى بني هاشم ، خطيبَ بني أسد وفقيهَ الشيعة فارسا شجاعا سخيا . توفي سنة ١٢٦ هـ (الأعلام ٦/٩٢) .

(٢) البيت في ديوانه ١/١٩١، وفي الخصائص ٣/١٨١، وفي الخزانة ١/١٧٠، وفي الهمع ١/٢٦، وفي الدرر ١/٨.

اللغة : يستريثوك : يجدوك بطيئا ، رميت : زدت ، خصالا عشارا : عشر خصال .

الشاهد : أورده الرضي شاهدًا على أن لفظ « عُشارا » قد ورد في شعر الكميت بمعنى تكرار العشرة .

(٣) في المقتضب ٣/٣٨٠ ومن المعدول قولهم : مثنى وثلاث ورباع ، وكذلك ما بعده . وظاهر هذه العبارة أن المبرد يقيس مفعل وفعال إلى العشرة .

(٤) نسبه ابنُ مالك في شرحه للكافية الشافية ١٤٤٨ إلى الكوفيين والزجاج .

(٥) في الهمع ١/٢٦ والمسموع من ذلك أُحاد ومَوْحد (وثُنَى) ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وخماس ومخمس وعشار ومَعْشر . قال تعالى : ﴿ أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ وقال الشاعر :

ولقد قتلتهم ثناءَ وموحدا

وقال :

ترى النُّعَرات الزرقَ تحت لِبانـه   أحـادَ ومَثْـنى أصعقتْهـا صواهلُـه

وقال :

هنيئـا لأربـابِ البُيـوت بيوتَهـم   وللآكـلين التمرَ مَخْـمَس مَخْـمَسَا

وقال : فلم يستريثوك .... إلخ بيت الكميت

قلت : السماع – على هذا موجود في خماس ومخمس مع ما قال الرضي .

(٦) في ص : النسبة .

(٧) في الكتاب ٢/١٥ : وسألته عن أُحاد وثُناء ومثنى وثلاث ورباع فقال : هو بمنزلة أخر ، إنما حَدُّه واحدا واحدا .. إلخ .

قلت : هذا التركيب المعدول لم يوضع إلا وصفًا ، (ولم)[١] يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف فيه ، ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه .

والفراءُ يجيز صرفَ هذا المعدولِ إذا لم يَجْر[٢] علىٰ الموصوف[٣] .

وليس بوجه ، إذ الموضوع على الوصفية كأحمر يؤثر فيه الوصف ، وإن لم يتبع الموصوفَ .

وقال ابنُ السراج : وإنما لم ينصرف لكون مثنى – مثلا – معدولا عن (لفظ)[٤] اثنين ، وعن معناه – أيضا – لأنه عُدِلَ عن معناه مرةً واحدة إلى معنى اثنين اثنين ، ففيه عدل لفظي وعدل معنوي[٥] .

وقيل : إن فيه عدلًا مكررا من حيث اللفظ ؛ لأن أصله كان اثنين مرتين ، فجُعل مرةً واحدة ، ثم غُيِّر لفظ اثنين إلى مثنى[٦] .

وقال الكوفيون[٧] وابن كَيْسَان[٨] : إن فيه العدل والتعريف – كما في عمر – إذ لا

---

(١) في ت و ص : ولا .

(٢) أي لم يكن تابعا .

(٣) في معاني القرآن للفراء ٢٥٤/١ وأما قوله : (مثنى وثلاث ورباع) فإنها حروف لا تُجْرَى ، وذلك أنهن مصروفات عن جهاتهن ... ومن جعلها نكرة وذهب بها إلى الأسماء أجراها ، والعرب تقول : ادخلوا ثلاثَ ثلاثَ وثُلاثًا ثُلاثًا . وقال الشاعر :

وإن الغـــلام المستهامَ بذكـــره | قتلنا به من بين مثنى وموحد
بأربعة منكـم وآخـر خـــامس | وسادٍ مع الإظلام في رمح معبد

فوجه الكلام أن لا تجرى ، وأن تجعل معرفة لأنها مصروفة ، والمصروف خلقته أن يترك على هيئته مثل لُكَعَ ولَكَاعِ .

(٤) في ت : لفظة .

(٥) في الموجز لابن السراج ٧١/١ وأما الذي عدل بإزالة معنى إلى معنى فمَثْنى وثلاث ورباع وأحاد ، فهذا عُدِل معناه ولفظه ، عُدِل عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين ، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى .

وانظر : الأصول ٨٨/٢ .

(٦) قال ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١٤٤٧ : ومنهم من جعل امتناعها للعدل في اللفظ والمعنى ، أما في اللفظ فظاهر وأما في المعنى فلأن مفهوماتها تضعيفٌ لأصولها .

(٧) في معاني القرآن للفراء ٢٥٤/١ أنها حروف لا تجرى وذلك أنهن مصروفات عن جهاتهن ألا ترى أنهن للثَّلاثِ والثلاثةِ وأنهن لا يضفن إلى ما يضاف إليه الثلاث والثلاثة فكان لامتناعه من الإضافة كان فيه الألف واللام وامتنع من الألف واللام لأن فيه تأويلَ الإضافة .

(٨) أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان النحوي ، كان أحدَ المشهورين بالعلم والمعروفين بالفهم ، أخذ عن المبرد =

يدخله اللام ، وإذا جرى[1] على النكرة فمحمول على البدل[2] .

ولا دليلَ على ما قالوا ، ولو كان معرفةً – ولا شك أن فيه معنى الوصف – لجرى على المعارف ، وكيف يكون معرفةً وهو يقع حالا ، نحو : جاءني القوم مثنى ؟ !

وأما (أُخَر) فإنه جمعُ أخرى التي هي مؤنث آخر ، وهو أفعل التفضيل بشهادة (التصرف)[3] نحو : آخر آخرون وأواخر ، وأخرى أخريان أخريات (وأخر)[4] ، مثل الأفضل ، الأفضلان الأفضلون والأفاضل ، والفُضْلَى والفضلَيان والفضْلَيات والفُضَل .

فمعنى آخر في الأصل أشدُّ تأخُّرا ، وكان في الأصل معنى جاءني زيد ورجل آخر : (رجل)[5] أشدّ تأخُّرا من زيد في معنى من المعاني ، ثم نقل إلى معنى غيرٍ ، فمعنى رجل آخر : رجل غير زيد ، ولا يستعمل إلا فيما هو من جنس المذكور أولا ، فلا يقال : جاءني زيد وحمار آخر ، ولا امرأة أخرى .

وتستعمل (أُخْرَيَات) في المعنى الأول ، ولا تستعمل إلا مع اللام أو الإضافة – كما هو حقها – نحو : جاءني فلان في أخرياتِ الناس ، أي في الجماعات المتأخرة ، وكذا (الأواخر)[6] .

فلما خرج (آخَرُ) وسائرُ تصاريفه عن معنى التفضيلِ استُعملت من دون لوازم أفعل التفضيل – أعني من والإضافة واللام – وطُوبِق بالمجرد عن اللام والإضافة ما هُوَ لَهُ ، نحو : رجلان آخران ورجال آخرون ، وامرأة أخرى ، وامرأتان أُخْرَيان ، ونسوة أُخَرُ .

= وثعلب ، وكان قيّما بمعرفة مذهب البصريين والكوفيين . له مصنّفات كثيرة منها المهذب في النحو ، وشرح الطوال . توفي سنة ٢٩٩ هـ (نزهة الألباء ٢٣٥) .

(١) أي إذا تبع النكرة .

(٢) في شرح ابن يعيش للمفصل ٦٣/١ وحُكِي أن ابنَ كيسان قال : قال أهل الكوفة : مَثْنَى وموحد بمنزلة عُمَر ، وأن هذا الاسم معرفة فإذا سميت به لم ينصرف كما لم ينصرف عمر اسم رجل ، ونقله ابنُ برهان عن أبي علي عن ابن كيسان في شرح اللمع ٤٤٨ .

(٣) في ت و ط : الصرف وفي جـ صرف والتصحيح من ص .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) ساقطة من ط و ص .

(٦) في ص : الآخر .

قيل[1] : الدليل على عدل أُخَرَ أنه لو كان مع (من) (المقدر)[2] كما في (اللهُ أكبرُ) للزم أن يقال : بنسوة آخَرَ ، على وزن أفعل ؛ لأن أفعل التفضيل مادام بـ (من) ظاهرةً أو مقدرةً لا يجوز مطابقته لمن هو له ، بل يجب إفرادُه .

ولا يجوز أن يكون بتقدير الإضافة ؛ لأن المضاف إليه لا يُحذَف إلا مع بناء المضاف - كما في الغايات - أو مع ساد مسدَّ المضاف إليه ، (إما بالتنوين)[3] - كما في حينئذٍ و ﴿ كُلًّا آتَيْنا ﴾[4] أو مع (دلالة)[5] ما أضيف إليه تابعُ (ذاك)[6] المضاف عليه ، نحو قوله[7] :

٢٣ - إلا عُلالةَ أو بَدَاهةَ سابحٍ[8]

أخذا من استقراء كلامهم ، فلم يبق إلا أن يكون أصلُه اللامَ .

---

(١) قال ابن برهان في شرح اللمع ٤٥٢ : فإذا كسرت أُخْرَى قلت : أُخَر فلم تصرف ؛ لأنه معدول عن الألف واللام ؛ لأن أفعل لا يكون مؤنثه فعلى إلّا وقد عاقبت فيه الألف واللام من ، فانتفت من ولزمت اللام .

(٢) في ص و ط : المقدرة .

(٣) في ص : وهو التنوين .

(٤) الأنبياء ٧٩ من قوله تعالى : ﴿ فَفَهَّمْناها سُلَيمانَ وكُلًّا آتَيْنا حُكْمًا وعِلْمًا ﴾ الآية .

(٥) تكملة من جـ و ص و ط .

(٦) في ط : ذلك .

(٧) هو للأعشى ميمون بن قيس بن جندل من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية ، يسمى صناجة العرب ، أدرك الإسلام ولم يسلم . توفي سنة ٧ هـ (الأعلام ٨/٣٠٠) .

(٨) قبل هذا البيت في ديوانه :

وهنــاك يصدقُ ظنُّكـم ... أنْ لا اجتماعَ ولا زيــارَة

ولا بــراءة لــلبريِّ ... ولا عطــاء ولا خَفَــارَة

وآخره : نهد الجزارة

والبيت في ديوانه ٢٠٩ ، وفي الكتاب ١/٩١ و ٢٩٥ ، وفيه قارح : مكان سابح ، وفي المقتضب ٤/٢٨٨ ، وفي الخصائص ٢/٤٠٧ ، وفي المقرب ١/١٨٠ ، وفي الخزانة ١/١٧٢ ، وفي العيني ٣/٤٥٣ ، وفي الضرائر الشعرية ١٩٤ ، وفي معاني القرآن للفراء ٢/٢٣١ ، وفي البيان والتبيين ٣/١٥ ، وفي رصف المباني ٣٥٨ ، وفي سر الصناعة ١/٢٩٧ ، وفي اللسان (علل) ، وفي أمالي السهيلي ١٣١ ، وفي شروح سقط الزند ٨١٠ ، وفي المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣١٩ .

اللغة : العُلالة : بقية جري الفرس وبقية كل شيء أيضا ، والبداهة : أول جري الفرس ، والسابح : الفرس الذي يدحو الأرض بيديه في العدو ، النهد : المرتفع ، الجُزارة : الرأس واليدان والرجلان ، وهذا في الأصل فيما يذبح ، لأن الجزار يأخذها مقابلَ الذبح ، أقول : وبعض قرى تهامة عسير لا يزال يُسمّيها جزارة .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن المضاف يحذف مع دلالة ما أضيف إليه تابع ذلك المضاف عليه .

ولمانع أن يمنع الحصرَ فيما ذُكِر من الوجوه بما ذهب إليه الخليلُ في أَجْمَع وأخواته من كونها معرفات بتقدير الإضافة[1] ، مع (عُرْيِها)[2] من تلك الوجوه .

فالأولى أن يقال – في امتناع كون أُخر بتقدير الإضافة – : إن المضاف إليه لا يحذف إلا إذا جاز إظهارُه ، ولا يجوزُ إظهارُه ههنا .

ومنع أبو علي من كون أُخَرَ معدولا عن اللام[3] ، استدلالا بأنه لو كان كذا لوجب كونُه معرفةً كأمسِ وسحرَ المعدولين عن ذي اللام ، فكان لا يقع صفة للنكرات[4] ، كما في قوله تعالى : ﴿ من أيام أخر ﴾[5] .

وأجيب بأنه معدول عن ذي اللام ، لفظا ومعنى ، أي عُدِل عن التعريف إلى التنكير ، ومن أين له أنه لا يجوز تخالفُ المعدولِ والمعدولِ عنه تعريفا وتنكيرا ؟ ولو كان (معنى)[6] اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناءُ سحر – كما ذهب إليه بعضُهم[7] – لتضمنه معنى الحرف .

فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه عَلَمًا .

وذهب ابن جني[8] (إلى)[9] أن قياس (آخر)[10] لما تجرَّدَ عن اللام والإضافة أن

---

(١) في الكتاب ٢/١٤ وسألته عن جُمَع وكتع فقال : هما معرفة بمنزلة كلّهم ، وهما معدولتان عن جَمْع جَمْعاء وجَمْع كتعاء ، وهما منصرفان في النكرة .

(٢) في ص . خروجها .

(٣) القول بأنها معدولة عن اللام قول الخليل ، في الكتاب ٢/١٤ : قلت فما بال أخر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ؟ فقال : لأن أخر خالفت أخواتها وأصلَها وإنما هي بمنزلة الطُّوَل والوُسَطِ والكُبَرِ لا يكُنَّ صفةً إلا وفيهنَّ ألف ولام ، فتوصف بهن المعرفة . وانظر ما ينصرف ومالا ينصرف ٤٠ ، ٤١ .

(٤) لم أجد حديثا عن (أخر) في باب الممنوع من الصرف من الإيضاح و لم يتحدث أبو علي عن هذا الجزء من الآية ١٨٤ من سورة البقرة في الحجة .

(٥) البقرة ١٨٤ .

(٦) في ت : مع .

(٧) ذكر السيوطي في الهمع ١/٢٨ : أن الذي يرى ذلك صدرُ الأفاضل وابن الطرّاوة ، ونَصرَ هذا الرأيَ أبو حيان .

(٨) أبو الفتح عثمان بن جني النحوي ، من حذاق أهل الأدب وأعلمِهم بعلم النحو ، والتصريف ، صنف فيهما كتبا أبدع فيها كالخصائص والمنصف وسر الصناعة ، وله كتب غيرُها . أخذ عن أبي علي الفارسي وصاحَبَهُ أربعين سنة وأخذ عنه أبو القاسم الثمانيني وغيرُه . توفي سنة ٣٩٢ هـ (نزهة الألباء ٣٣٢) .

(٩) تكملة من جـ و ص و ط .

(١٠) فيما عدا ص : أخر ، والصواب ما أثبته .

يستعمل بـ (مِنْ) ويفردَ لفظُه في جميع الأحوال ، فأُخَر في قولك : بنسوة أُخَرَ معدول عن آخَرَ من[1] .

ويلزم على هذا القول أن يكون آخران وآخرون وأواخر وأخرى وأخريات معدولاتٍ – أيضا – عن (آخَرَ مِنْ)[2] ، إلا أن أخرى وأواخر غنيان عن اعتبار العدل بألف التأنيث[3] ، والجمعية[4] .

والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكمُ منع الصرف في موضع نحو : أحمران وأجمعون – كما مر[5] – .

وأما أخريات فاستعمالها باللام والإضافة كما هو الأصل ، ولو لم يكن – أيضا – لم يَبِنْ فيه أثرُ منع الصرف لكونه كعَرَفات .

(هذا)[6] وفي ادعاء كون (ظواهر)[7] ألفاظ المؤنث والمثنيين والمجموعين معدولةً عن لفظ الواحد المذكر بُعْدٌ ، فالأولى أن لا يدعى كون أُخَرَ وتصاريفه معدولةً عن أحد لوازم أفعل التفضيل على التعيين ، بل نقول : هي معدولة عما كان حقَّها ولازمَها في الأصل – أعني أحدَ الأشياء الثلاثة مطلقا[8] – وإنما عدل عنه لتعرّيه عن معنى أفعل التفضيل الذي هو المستلزم لأحدها – كما يجيء في باب أفعل التفضيل[9] – وذلك لأنه (صار)[10] بمعنى غير – كما ذكرنا[11] – .

---

(١) في اللمع ١٥٧ وكذلك أخرُ لا تنصرف للوصف والعدل عن آخرَ من كذا .
(٢) في ت : لفظِ آخَرَ .
(٣) أي في أخرى .
(٤) أي في أواخر .
(٥) صفحة ٩٨ ، ٩٩ .
(٦) ساقطة من ص .
(٧) ساقطة من جـ .
(٨) يعني الاقتران بمن أو الإضافة أو أل .
(٩) انظر ط ١١٩/٢ .
(١٠) تكملة من جـ و ط و ص .
(١١) صفحة ١١٧ ، ١١٨ .

فعلى هذا لا يُفَسَّرُ العدلُ بما فسر به المصنفُ - أعني خروجه عن صيغته الأصلية - بل نقول : العدل : إخراج اللفظ - كما ذكرنا - عما الأصل أن يكون معه من الصيغة ، أو استلزامِ كلمةٍ أخرى ، فيدخل فيه سحر وأمس ، ونحو : ضُحَى (وعشيةً وعَتَمَةً)[1] ومساءً وبكرا[2] - مُعَيَّناتٍ - لأن الأصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين مما كان يقع عليه وضعا أن يكون باللام أو الإضافة .

ويدخُلُ فيه الغاياتُ - أيضا - نحو : قبل وبعد ، لقطعهما عن المضاف (إليه)[3] الذي كان يقتضيه وضعا .

فعلى هذا إذا كان المعدول معربا ، وانضم إلى عدله سبب آخر (مُنِع)[4] صرفه ، فلم يمتنع ضحى وأخواته لعدم اعتبار العلمية فيها - كما اعتبرت في سحر - على ما يجيء[5] - .

وأما جُمَع ومثله أخواته من كُتَع[6] وبُصَع[7] وبُتَع[8] فالأكثرون على أنه معدول عن جُمْع[9] لأنه جَمْعُ جَمْعاء ، وقياس جمع فعلاء أَفْعَل : فُعْل ، كحَمْراء وحُمْر .

وقال أبو علي : ليس قياس كل فَعْلاء أن يجمع على فَعْل ، بل قياس فعلاء مؤنث أفعل (المجموع)[10] على فُعْل ، وأجمع مجموع على (أجمعون) لا جُمْع[11] .

---

(١) في ت : وعتمة ، وفي ص و ط : وعشية ، والجمع بين اللفظين في جـ .

(٢) نُصِبَ ضحى وما بعده على الحكاية .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في ص و ط : امتنع .

(٥) صفحة ١٢٤ .

(٦) كَتَع : تقبَّض وانضم ، وأكتع رَدِفٌ لأجمع لا يفرد منه ... وقيل : أكتع كأجمع ليس بِرَدِف ، وهو نادرٌ . قال عثمان بن مظعون :

أتَيْمَ بنَ عمرٍو الذي جاء بِغْضَةً ... ومن دونه الشَّرمانُ والبَرْكُ أكتع

(اللسان كتع) .

(٧) البَصْع : الجمع ، قال الجوهري : سمعته من بعض النحويين ، ولا أدري ما صحته (اللسان : بصع) .

(٨) البتْع : طول العنق مع شدة مغرزه (اللسان : بتع) .

(٩) اختار هذا الرأي الأخفش والسيرافي وابن عصفور ، وليس هذا رأي الأكثرين ، وانظر : الهمع ٢٨/١ .

(١٠) في ط : المجموع .

(١١) انظر تفصيل رأي أبي علي في شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ١٣ ، وفي اللسان (جمع) ٤١١/٩ ، ٤١٢ .

وقولُه[1] :

٢٤ - فَمَا وجدَتْ بناتُ بني نِزَارٍ حلائــلَ أسودِيــنَ وأحْمَرِيــنَ[2]

شاذٌّ - كما يجيء في باب الجمع[3] - .

ولو كان جُمَعُ معدولا عن جُمْع ، وفُعْل يصلح لجمع المذكر والمؤنث ، لجاز جاءني الرجل جُمَع .

قال[4] : والحق أن جمعاء اسم لا صفة ، وقياس جمع فعلاء - اسما - فَعَالَى في التكسير ، وفعلاوات في التصحيح ، كصحارى وصحراوات ، فجُمَع معدول عن أحدهما[5] .

ويرد عليه أن جمعاءَ لو كان اسما لكان (أجمع)[6] أيضا كذلك ، فجمعه - إذن - على (أجمعون) شاذ ، إذ لا يجمع بالواو والنون إلا العلم والوصف - كما يجيء في باب الجمع[7] - .

وأما السبب الآخرُ فيه[8] وفي (أجمع)[9] فعن الخليل أنه تعريف إضافي[10] ،

---

(١) البيت لحكيم الأعور بن عياش الكلبي من شعراء الشام من قصيدة هجا بها مضر وينسب إلى الكميت وهو في ديوانه ١١٦/٢ .

(٢) هذا البيت في المقرب ٥٠/٢ ، وفي ابن يعيش ٦٠/٥ ، وفي الخزانة ١٧٨/١ ، وفي شرح شواهد شرح الشافية ١٤٣ ، وفي الهمع ٤٥/١ ، وفي الدرر ١٩/١ .

اللغة : حلائل : جمع حليل وهو الزوج ، والحليلة الزوجة .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن جمع أسود وأحمر جمع تصحيح شاذ .

(٣) انظر : ط ١٨٢/٢ .

(٤) يعني أبا علي الفارسي .

(٥) انظر : اللسان ٤١٢/٩ (جمع) . والتكملة لأبي علي ١٧١ .

(٦) في جـ : جُمَع والصحيح ما هنا .

(٧) انظر : ط ١٨٠/٢ وما بعدها .

(٨) الضمير يعود على (جُمَع) .

(٩) في جميع النسخ : جمع ، والصحيح ما أثبته ، لأن الضمير المذكور قبله عائد على جمع .

(١٠) انظر : صفحة ١١٩ تعليقة ١ .

(لأن)[1] الأصل في جاءني القوم أجمعون : أجمعهم ، أي جميعهم ، وقرأت الكتاب أجمع ، أي جميعه .

قيل : هو ضعيف ؛ لأن تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصرف .

وله أن يقول : إنما لم يُعتبر ذلك مع وجود المضاف إليه ؛ لأن حكم منع الصرف لا يبينُ فيه – كما يجيء – وأما مع حذفه فما المانع من اعتباره ؟

وقال بعضهم[2] : فيه التعريف الوضعي كالأعلام ، أي وُضِعَ تأكيدًا للمعارف بلا علامة التعريف ، (والمؤكَّد)[3] لا يكون إلا معرفة ، إلا ما جوز الكوفيون من نحو قوله[4] :

٢٥ – قد صرّتِ البكرةُ يومًا أُجْمَعَا[5]

مما كان المؤكدُ فيه محدودًا .

---

(١) في ت و جـ و ط : وكذا في أجمع لأنه ، وهو مكرر لا داعي له ، لأنه سبق ذكره والتصحيح من ص .

(٢) نسب صاحب الهمع ٢٨/١ هذا الرأي إلى ابن الحاجب ولم أجده في شرحه لكافيته ولا في إيضاحه للمفصل ، وانظر : الأشموني بحاشية الصبان ٢٦٣/٣ و ٢٦٤ .

(٣) في ت : فالمؤكد .

(٤) لم أعثر له على قائل . وقال في الإنصاف ٤٥٦ : هذا البيت مجهول لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاجُ به . وفي الخزانة ١٨١/١ قال جماعة من البصريين : إنه مصنوع . قلت : والأبيات المجهول قائلها كثيرة ، فلو لم يحتج بها جميعها لهَدَمْنا كثيرا من قواعد النحو . وهذه قضية يطول النقاش فيها .

(٥) نقل في الخزانة ١٨٢/١ عن العيني أن صدره : (إنا إذا خُطّافنا تَقَعْقَعا) ثم قال : وفيه نظر من وجهين :

الأول/أن بيت الشاهد بيت من الرجز ، وليس مصراعًا من بيت ، حتى يكون ما ذكره صدرَه .

والثاني/أنه غيرُ مرتبط ببيت الشاهد ، فإن بيت الشاهد لا يصلح أن يكون خبرا لقوله : إنا ولا جوابا لإذا ، اللهم إلا إنْ قُدّر الرابط ، أي صرت البكرة فيه ، وتكون حينئذ الجملة الشرطية خبرًا لإن قلت : وهذا التقدير الذي ذكره البغدادي لا يصلح أيضا ؛ لأنه لابد أن يكون الضمير المذكور أو المقدر في جملة الخبر عائدا على المبتدأ ، وهو هنا ليس كذلك .

والبيت الشاهد في الإنصاف ٤٥٤ ، وفي أسرار العربية ٢٩١ ، وفي العيني ٩٥/٤ قال : والرواية الصحيحة : يوما أجمع ، بلا تنوين ، الخزانة ١٨١/١ ، وفي الدرر ١٥٧/٢ .

اللغة : صرّت : بالبناء للفاعل يكون المعنى صوتت ، وتكون البكرة : ما يستقى عليه الماء من البئر ، وبالبناء للمفعول يكون المعنى : شد عليها الصرار لئلا يرضعها ولدُها وتكون البكرةُ الفتيةَ من الإبل .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على ما يراه الكوفيون من جواز توكيد النكرة إذا كانت محدودة مؤقتة . كيوم وسنة ونحوهما .

ففيهما – على هذا القول – شبه العلمية .

ويرد عليه : صباحا ومساء وبكرا وضحى وعَتَمةً وضَحْوةً (معيناتٍ فإنها معارف)[١] بلا عِلّة مخصِّصة بعد العموم ، كالأعلام الغالبة ، نحو النجم[٢] والصَّعِق[٣] ، ففيه العدلُ عن اللام مع شبه العلمية ، مع أن جميعها (منصرفٌ) .

وأيضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون ، بل المجموع هذا الجمع إما العلم وإما الوصف .

قال المصنف : فيه وفي أجمع مع العدل الوصف الأصلي ، وإن صار بالغلبة في باب التأكيد[٤] .

فهما عنده كأسود[٥] وأرقم[٦] ونحوهما .

وهذا قريب ، لكن بقي الكلام في أن أجمع – في الأصل – من أي الصفات هو ؟ أمن باب أحمر حمراء ، أم من باب الأفضل والفضلى ؟

لا يجوز أن يكون من باب أحمر لجمعه على (أجمعون) ، وجمعه – بالنظر إلى أصله – فُعْل ، وبالنظر إلى نقله إلى الأسماء بالغلبة أَفَاعِل ، كأساود وأداهم ، قال[٧] :

٢٦ – أَتاني وعيدُ الحُوص من آل جَعْفرٍ ... فيا عبدَ عَمْرٍو لَوْ نَهيتَ الأَحَاوِصا[٨]

---

(١) في ط : إذا كانت معينات ، فإنها إذن معارف .

(٢) أراد به الثريا ، وهو في الأصل صالح لكل نجم .

(٣) الصَّعِق في الأصل صفة تقع على كل من أصابه الصَّعْق ، لكنه غلب على خُويلد بن نُفَيْل الكِلابي ، أحد فرسان العرب ، سمي بذلك لأنه أصابته صاعقة ، وقيل : لأن بني تميم ضربوه على رأسه فكان إذا سمع الصوت الشديد صُعِق فذهب عقلُه . وقال أبو سعيد السيرافي : كان يطعم الناس في الجدب بتهامة ، فهبت الريح فهالت التراب في قصاعه فسب الريح فأصابته صاعقة فقتلته . اللسان (صعق) بتصرف .

(٤) لم أجد ذلك في شرحه لكافيته ولا في إيضاحه للمفصل ، وقال في الإيضاح ١/١٣٣ ، ١٣٤ : ومنها فُعَل في التأكيد كجُمَع وكُتَع وبُصَع وبُتَع ، إما عن جُمْع وكُتْع ، فإنه قياسها على قول ، إذ مفردها جمعاء . كحمراء وحمر ، وإما عن جمعاوات ، إذ مذكره أجمعون ويقرب من هذا كلامه في شرحه لكافيته ١٢ ، ١٣ .

(٥) الأسود : العظيم من الحيات وفيه سواد .

(٦) الأرقم : أخبث الحيات ، وأطلبها للناس ، أو ما فيه سواد وبياض . اللسان (رَقَمَ) .

(٧) البيت للأعشى ، وقد مرت ترجمته صفحة ١١٨ .

(٨) وهو في ديوانه ١٩٩ ، وفي ابن يعيش ٥/٦٢ ، ٦٣ ، وفي الخزانة ١/١٨٣ ، وانظر : الصحاح (حوص) . =

فأفعلون لا يجوز فيه لا قبل (الغلبة)[1] ولا بعدها ، وأيضا أَفْعَل فَعْلاء لا يجيء – في الأغلب – إلا في الألوان والخِلَق .

والأولى أن يقال : إنه في الأصل أفعل التفضيل بشهادة (أجمعون) وجُمَع ، فكان معنى قولنا : قرأت الكتاب أجْمَعَ – في الأصل – أنه أتم جمعا في (قراءتي)[2] من كل شيءٍ ، تفضيلٌ لقولهم : جميع . نحو : أحمد وأشهر ، في المحمود والمشهور ، ثم جعل بمعنى جميعه ، وانمحى عنه معنى التفضيل (فهو معدول في اللفظ عن)[3] لوازم أفعل التفضيل الثلاثة – أعني اللام والإضافة ومن – كما ذكرنا في أخر[4] . فأجمعُ وآخَرُ فِيهِمَا العدل والوصف والوزن ، وأُخَرُ وجُمَع فيهما العدل والوصف .

ويرد على جَعْلِ (أجمع) من باب الأفضل أن مؤنثه جمعاء ، وحقُّه جُمْعَى كأخرى .

والجواب (عنه)[5] أنه لما انمحى عنه معنى التفضيل جاز أن يغير بعضُ تصاريفه عما هو قياسه ، ولما بقي فيه معنى الصفة مع أن وزنه أفعل صار كأحمر الذي هو على أَفْعَل وهو صفة ، فجاز جمعاء كحمراء ، وإذا جاز لك أن تقول : حسناء وخشناء وعلياء مع أن مذكراتها حَسَن وخَشِن وعَال ، لكونها صفات ، فكيف إذا انضم إلى الصفة وزنُ أفعل ؟ !

هذا وكان على المصنف أن يذكر (سَحَرَ) معينا في العدل المحقق ، إذ هو غير منصرف في القول المشهور ، ويذكر – أيضا – أمس – رفعا – (على)[6] لغة تميم –

= اللغة : الوعيد : التهديد ، والحُوص والأحاوص : أولاد الأحوص بن جعفر ، سمي بذلك لضيقٍ كان في عينه ، وعبد عمرو هو : ابنُ شريح بن الأحوص (انظر : الخزانة ١/١٨٣ ، ١٨٤) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الأحوص بالنظر إلى الوصفية جُمِعَ على الحوص ، وبالنظر إلى نقله إلى الاسمية – بالغلبة – جمع على الأحاوص .

(١) في جـ : العلمية .

(٢) في ط : قرأتي .

(٣) في جـ : كما ذكر في أخر بعينه ، فعدله في اللفظ من ، وفي ط : فعدل في اللفظ عن .

(٤) صفحة ١٢٠ ، ١٢١ .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ت : على أنه .

كما يجيء في الظروف المبنية[1] - لقيام الدليل على عدلهما ، وهو أن كل لفظ جنس أطلق وأريد به فردٌ من (أفراده)[2] معين ، فلابد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة عَلَما - نحو : النجم والصعق - أولا نحو قوله تعالى : ﴿ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾[3] أخذا من استقراء (لغتهم)[4] فثبت عدلُ سحر وأمسِ محققا ، وأما علميتهما فمقدرة - كما يجيء في الظروف المبنية[5] - .

قوله : أو تقديرا .

قد مضى التقدير[6] ، اعلم أن ما هو على وزن فُعَل من الأسماء على ثلاثة أضرب :

إما اسمُ جنس غيرُ صفة ، وذلك على ضربين :

مفرد كصُرَد وهُدَى ، وجمع كغُرَف وحُجَر ، فهذه كلها منصرفة ، وإن سمي بها ، إذا كان المسمى مذكرا .

وإما صفة ، وذلك على ثلاثة أقسام :

أحدها : مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء (نحو : حُطَم)[7] وخُتَع[8] في مبالغة حاطِم وخاتِع ، فهو كضَرُوبٍ في مبالغة ضارب .

وثانيها : مبالغة فاعل مختصة بالنداء ، نحو : يا فُسَق ويالُكَع ، فهو في المذكر كفعال في المؤنث نحو : يا فساق ويالكاع - كما يجيء في باب النداء[9] - .

وفُعَل وفَعَال - المختصان بالنداء - معدولان عند النحاة ، بخلاف نحو : حُطَم وخُتَع .

---

(١) انظر : ط ٢/١٢٥ ، ١٢٦ .

(٢) في ت : أفراد .

(٣) المزمل ١٦ .

(٤) في ج و ص : كلامهم .

(٥) انظر : ط ٢/١٢٥ ، ١٢٦ .

(٦) صفحة ١١٤ .

(٧) في ط : كحطم . والحَطْمُ : الكسر في أي وجه كان ، وقيل : هو كسر الشيء اليابس خاصة كالعظم ونحوه ، (اللسان حطم) .

(٨) في اللسان (خَتَع) ورجل خُتَعٌ وخَتِع وخَوْتَع : حاذق بالدلالة ماهر بها .

(٩) صفحة ٥٠٩ ، ٥١٠ .

قالوا : (لو لم)[1] يكونا معدولين بل كانا كحُطَم لم (يختصا)[2] بالنداء ، بل ساوقهما لمبالغته في شيوع الاستعمال ، كما ساوق حطم في الاستعمال حاطما ، ولم يَخْتَصَّ بباب دون باب .

وأنا لا أرى في نقصان بعض الأشياء المشتركة في معنى عن بعض في التصرف دليلًا على أن الناقص معدولٌ عن الشائع ، وسيجيء لهذا مزيد بحث في أسماء الأفعال[3] .

ولما كان من مذهبهم أن جَمِيعَ أنواع فَعَال - مبنيةً كانت أو ممنوعةً من الصرف - معدولةٌ وكذا فُعَل المختص بالنداء ، فرعوا عليه أنك إذا سميت بها فَفُعَل لا ينصرف اتفاقا ، نحو : فُسَق (علما)[4] للعدل والعلمية ، وكذا فَعَال عند بني تميم ، نحو : نزال وفجار وفساق - أعلاما - .

وهذا الذي قالوا حق ، لو ثبت لهم أن جميعها معدول ، ولم يثبت ، ودونه خرط القتاد ، - كما يجيء في أسماء الأفعال[5] - .

وثالث الأقسام : جمع فُعْلى أَفْعَل التفضيل ، ولا عدل فيها إلا في أُخَر وجُمَع وأتباعه - كما ذكرناهما[6] - .

وإما عَلَمٌ[7] ، وهو أن جَمَع شرطين : ثبوتَ فاعل ، وعَدَمَ فُعَل ، قبل العلمية فهو غير منصرف كقُثَم[8] وجُحَا ، لأنه ثبت قاثم[8] وجَاحٍ[9] ، وعدم قثم وجحا قبل

---

(١) في ط : لم ، والصحيح ما أثبته .

(٢) في ت : يختص .

(٣) انظر : ط ٢/٧٧ وما بعدها .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) انظر : ط ٢/٧٧ .

(٦) صفحة ١١٦ ، ١١٧ ، وما بعدها .

(٧) هذا هو الضرب الثالث مما جاء على وزن فعل .

(٨) قُثَم اسم رجل مشتق من قثَمَ ، وهو معدول عن قاثم ، وهو المعطِي ، ويقال للرجل إذا كان كثير العطاء : مائحٌ قُثَم (اللسان : قثم) .

(٩) جحا بالمكان يجحو : أقام به كحجا ، ابن الأعرابي : الجاحي : الحسن الصلاة ، والجاحي المثاقب (اللسان : جحا) ١٨/١٤٤ .

العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فَاعِل – جنسا – وقطعنا بعدم نقله عن فُعَل الجنسي ، فقلنا : هو علم مرتجل ، أي غير منقول عن شيء ، وهو معدول .

وإنما (حملناه على كونه)[١] معدولا ، ولم نُجَوِّز أن يكون مرتجلا غيرَ معدول ، كعِمران وسُعاد – لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غيرَ منصرف ، واضطررنا حينئذ إلى تقدير العدل فيه – على ما تقدم[٢] – لئلا تنخرم علينا القاعدةُ الممهدةُ .

(وكل)[٣] فُعَل علمٍ جامع للشرطين يُجهل (كونه)[٤] في كلامهم منصرفا أو غير منصرف ، فعلينا أن نقدرَ العدلَ (فيه)[٥] ، ونمنعَه الصرف إلحاقا للمشكوك فيه بالأغلب .

أما (أُدَدَ) فإنه – وإن جمع الشرطين – لكنه سمع في كلامهم منصرفا ، فلا يقدر العدلُ فيه .

وإن اختل أحدُ الشرطين – وذلك بأن لا يجيء له فاعل قبل العلمية ، ولا فُعَل – فهو منصرف ، لو جاء مثل ذلك في كلامهم – ولا أعرف له مثالا – وكذا إن جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فُعَل أيضا قبلها فهو منصرف كحُطَم وخُتَع علمين لجواز نقله عن فُعَل جنسا ، وأن لا يكون معدولا عن فاعل ، ولا سيما أن النقل في الأعلام أكثرُ (وأغلب)[٥] من العدل .

وأما عُمَر وزُفَر – عَلَمَين – فكان الواجبُ – على هذا الأصل – صرفَهما ؛ لأنه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فُعَل أيضا نحو : عُمَر جمع عُمْرة ، والزُّفَر : السيِّد .

قال الأعشى[٦] :

---

(١) في جـ : حكمنا بكونه ، وفي ص : حكمنا على قوله .
(٢) صفحة ١١٤ .
(٣) في ط : فكل .
(٤) في ط : بكونه .
(٥) ساقطة من ص .
(٦) هو أعشى باهلة عامر بن الحارث بن رباح الباهلي من همدان شاعر جاهلي ، يكنى أبا قحفان ، أشهر شعره زائية له في رثاء أخيه لأمه المنتشر بن وهب وقيل اسمه عُمَر (الأعلام ١٦/٤) .

٢٧ - يأبى الظَّلامةَ منه النَّوفَلُ الزُّفَرُ[1]

لكنهما لما سُمعا غير منصرفين حكمنا بأنهما حالَ العلمية غيرَ منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدولان عن فاعل .

وإن اختل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا (أيضا)[2] لو اتفق مجيئه .

فإن قيل : هلا حكم في (المرتَجَلة)[3] التي هي نحو : مَوْهَب ومَكْوَزَة ومَحْبَب وحَيْوَة أنها معدولة عن موهِب (بكسر الهاء)[4] وعن مُكَازة ومَحَب وحيّة ؟

قلت : لأنها - وإن كانت خارجةً عن القياس - إلا أنّ هذه التغييراتِ رجوعٌ إلى الأصل من وجه ، فكأنها ليست بمعدولة إذ العدل خروج عن الأصل ، وهذا رجوع إليه .

أما في محبب ومكوزة فظاهر .

وأما في موهب فإنه - وإن كان قياس معتل الفاء بالواو أن يصاغ منه مفعِل بكسر العين - لكن الأصل في (يفعَل)[5] مفتوح العين أن يبنى منه مفعَل بالفتح ، فالعدول إلى الكسر في نحو : موضِع وموجِل مخالفةٌ للأصل ، وإنما خولف حملا على الأكثر ؛ وذلك لأن (معتل)[6] الفاء الواوي أكثر من باب يَفْعِل - بكسر العين - والموضع[7] مبني على المضارع ، وقد حكى الكوفيون موضَع - بفتح الضاد - على الأصل .

---

(١) صدره : أخو رغائب يعطيها ويسألها
والبيت من قصيدة لأعشى باهلة يرثي المنتشر بن وهب الباهلي وهو في أسرار البلاغة ٣٨٠ ، وفي الأصمعيات ٩٠ ، وفي الخزانة ١/١٨٥ ، وفي جمهرة أشعار العرب ١٣٦ ، وفي مختارات شعراء العرب لابن الشجري ٣٩ .
اللغة : الأخ هنا : الملابس والملازم . النوفل : البحر والكثير العطاء . الزفر : الكثير والناصر والأهل والعدة .
الشاهد : استشهد به الرضي على أن عمر وزفر لهما فاعِل وفُعَل قبل العلمية ، فكان الواجب صرفَهما لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بأنهما علمان غير منقولين عن فُعَل الجنسي .

(٢) تكملة من ص و ط .

(٣) في ت : المرتجل .

(٤) ساقطتان من ط .

(٥) في جـ : مفعل .

(٦) في ط : مثل ، والصواب ما هنا .

(٧) يعني اسم المكان .

وأما مَوْرَقٌ – في اسم رجل – فإنما صرف إما بناء على أنه فوعل[1] ، أو على أنه مَفْعَل[1] لكن كونه أكثر من مفعِل – كما يجيء في التصريف[2] – أوهمهم أنه غير معدول عن مفعِل (بكسر العين)[3] وكذلك موكَل عَلَمًا .

وأما : –

٢٨ – شُمْسِ بنِ مَـالك[4]

بضم الشين فلما لم يلزم لم يُعْتَبَر (في العدل)[5] (بالوزن)[6] ، ولو سلمنا لزومَه قلنا : إنه منقول عن جَمْع شُموس ، وإلا لزم جوازُ صرفه ، وتركُ صرفه ، كما في هند ؛ لأن أمر العدل ظاهر ، وليس كالعجمة في نوح ولوط حتى يقال : إنه لا يؤثر في الثلاثي الساكن الأوسط .

---

(١) يصير عل التقدير الأول غير معتل الفاء . وأما الثاني فقد بين الشارح وجهه .

(٢) شرح الرضي للشافية ١٨٦/١ .

(٣) في جـ : بالكسرة .

(٤) المذكور في شرح الرضي (شمس بن مالك) ، وقد عده البغدادي في الخزانة ٢٠٠/١ جزءا من قول الشاعر تأبط شرا :

وإني لمهدٍ من ثنائي وقـاصد ... به لابن عم الصدق شمس بن مالك

وقد مرت ترجمته صفحة ٨٩ ، والبيت في ديوانه ص ١٤٨ وهو أول أبيات عشرة مذكورة في حماسة أبي تمام بشرح المرزوقي ٩٢ ، وهو في الخزانة ٢٠٠/١ .

اللغة : قاصد : اسم فاعل من قصد ، ونقل البغدادي في الخزانة ٢٠١/١ عن ابن جني أن الضمير في به راجع إلى موصوف محذوف أي ثناء من ثنائي ، وراجع إلى ثنائي المذكور عند الأخفش ومِنْ عنده زائدة . لابن عم : متعلقان بقاصد عند البصريين . وابن عم الصدق : أي الخير والصلاح .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أن شُمْس هنا معدول عن شمس بفتح الشين ، وإنما صرف لأنه لم يلزم الضم بل سمع فيه الفتحُ أحيانا .

قال البغدادي ٢٠١/١ ، بعد أن نقل عن ابن جني كلاما قريبا من كلام الشارح وفيه نظر ، فإن شُمْسا في هذا البيت مضموم الشين لا غير ، وإن المضموم غير المفتوح كما فصله الحسن العسكري في كتاب التصحيف فإنه قال بعد ما أورد هذا البيت : شمس مضموم الشين : بطن من الأزد من مالك بن فهم وكل ما جاء من أنساب اليمن فهو شُمس بالضم ، وكل ما جاء في قريش فهو شَمس بالفتح .

(٥) ساقطتان من ص و ط .

(٦) في ت و ص و ط : في الوزن .

وأما حيوة فإن الصيغةَ لم تتغير (بقلب لامها)[١] والعدلُ خروجٌ عن الصيغة الأصلية ووزن حيّة وحيْوة جميعا فَعْلة ، (فلنا)[٢] أن نرتكب كونَها معدولةً .

قوله : وقطام في تميم .

أي في لغة بـ (بني)[٣] تميم ، أما في لغة أهل الحجاز ففيها أيضا عدلٌ مقدّر عند النحاة لكنها مبنيةٌ وكلامه في المعربات غيرِ المنصرفة .

ونعني بباب قَطَام ما هو على وزن فَعَال من أعلام الأعيان المؤنثة ، وذلك أن فعال على أربعة أقسام – كما يجيء[٤] :

اسمُ فعلٍ كنَزَال ، وبناؤُه ظاهر .

وعلم للمصادر – على رأي النحاة – كفَجَار للفَجْرة .

وصفةٌ للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة ، وهما أيضا مبنيان باتفاق ، قالوا : لمشابهته باب نزال عدلا ووزنا ، ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو : سحاب وجهام[٥] و (كلام)[٦] وكهام[٧] ، فإنها معربة . فقالوا : كما أن نزالِ معدولة عن انزل ، ففساق وفجار -- في التقدير – معدولتان عن فاسقة والفجرة .

والقسم الرابع[٨] علم الأعيان المؤنثة ، فلُغَةُ الحجازيين بناؤه كلّه (قيل)[٩]: لمشابهتها أيضا لنزال وزنا وعدلا مقدرا ، وبنو تميم افترقوا فرقتين ، أكثرهم على أن ذاتَ الراء من هذا القسم مبنيةٌ على الكسر للوزنِ والعدلِ المقدّر كحضارِ .

---

(١) ساقطتان من جـ و ص و ط .

(٢) تكملة من جـ و ص و ط .

(٣) ساقطة من ص و ط .

(٤) انظر التفصيل في ط ٧٥/٢ – ٧٩ .

(٥) الجهام : السحاب الذي لا ماء فيه أو الذي قد هُرَاق ماؤه . (التاج ٢٣٥/٨) .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) سيف كَهَام ولسان كَهَام وفرس كَهَام ورجل كَهَام : كليلٌ .. عَيِّي بطيءٌ مُسِنٌّ لا غناء عنده (التاج ٥٣/٩) .

(٨) أي من أقسام ما كان على وزن فعال .

(٩) تكملة من ط .

وإنما قدروا العدل فيها تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء ، إذ كسر الراء مصحّح للإمالة المطلوبة المستحسنة .

وغيرُ ذات الراء كقطام معربةٌ غيرُ منصرفة ؛ للتأنيث والعلمية ، ولم يحتاجوا في ترك الصرف هنا إلى تقدير العدل ، كما أنه احتيج إليه في عُمَر ، إلا أن بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة ؛ لأنه من باب حَضَارِ الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الإمالة ، (فقدروا)[1] فيه أيضا طَرْدًا للباب .

وأقلهم[2] على أن جميع هذا القسم غيرُ منصرف ، من ذوات الراء كان أولا .

وسيجيء الكلام على تقدير العدل في مثله في أسماء الأفعال[3] .

قوله : الوصفُ شرطُه أن يكون في الأصل ، فلا تضره الغلبة ، فلذلك صُرِف مررت بنسوة أربعٍ ، وامتنع أسودُ وأرقمُ للحية ، وأدهمُ للقيد ، وضَعُفَ منعُ أفعى للحية ، وأَجْدل للصقر وأُخيل لطائر .

(تقدير الكلام)[4] (الوصف)[5] شرطُه أن يكون في الأصل ، فلذلك صُرِف مررت بنسوة أربع ، فلا تضرُّ الغلبةُ فلذلك امتنع أسودُ وأرقمُ .

وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أن الوصفَ العارضَ غيرُ معتد به في منع الصرف . أما قولهم : مررت بنسوة أربعٍ – مصروفا – فيجوز أن يكون الصرفُ لعدم شرطِ وزنِ الفعلِ على ما يذكر[6] ، وهو عدم قبوله للتاء ، فإنه يقبلها لقولهم أربعة ، لا لعدم شرط الوصف .

وليس قولهم : إن التاء في أربعة ليست بطارئة على أربع ؛ لأن أربعة للمذكر (وأربعا)[7] للمؤنث ، والمذكر في الرتبة قبل المؤنث ، بخلاف يعمَل ويَعْمَلَة[8] ، فإن

---

(١) في ط : فقدروه .

(٢) يعني بني تميم .

(٣) انظر ط ٧٨/٢ ، ٧٩ .

(٤) في ط : الوصف تقدير الكلام .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) صفحة ١٧٦ وما بعدها .

(٧) في ت و جـ و ص أربع .

(٨) اليعملة .. الناقة النجيبة المُعْتملَة المطبوعة .. ونقل عن بعضهم : الجمل يعمل وهو النجيب. التاج ٣٥/٨ واليعمل عند سيبويه اسم لأنه لا يقال : جمل يعمل ولا ناقة يعملة . (اللسان عمل) .

يعملة للمؤنث ، فالتاء طارئة بشيء[1] . وإن دققوا فيه النظر ؛ لأنه إذا جاز أن لا يَعتد بالوزن الأصلي في يعمَل لكونه قد يعرض له بعد ما يخرجه عن الاعتبار – وهو التاء في المؤنث – فكيف يعتد بالوزن العارض في أربع مع كونه (قبلُ)[2] على حالة خرج بها عن شرط اعتبار الوزن ، وهي اتصالُه بالهاء ، فإذا كان الوزن في الحال حاصلا فيهما ، والْمُخْرِجُ عن اعتباره في حالة أخرى فَسَواءٌ كان تلك الحال قبلُ أو بعدُ ، بل الأول ينبغي أن يكون أضعَف لأنه عارضٌ غيرُ لازم ، إذ قد يجوز في أربع للمؤنث استعمالُ الأصل – أعني أربعة – للمذكر ، وفي الثاني – أعني يعمَلا – وزنُ الفعل أصلٌ ، لكنه (غيرُ)[3] لازمٍ ؛ لأنه يقال للمؤنث : يَعْمَلة .

فالوزنان متساويان في عدم اللزوم ، وأربع يزيد (ضَعْفا)[4] بعروض الوزن على يَعْمَل .

قوله : فلا تضر الغلبة .

(معنى الغلبة)[5] أن يكون اللفظُ في أصل الوضع عاما في أشياء ، ثم يصير – بكثرة الاستعمال – في أحدها أشهرَ به ، بحيث لا يُحْتاجُ لذلك الشيء إلى قرينة . بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس ، فإنه كان (عاما)[6] يقع على كل واحد من بني العباس . ثم صار أشهر في عبد الله ، فلا يُحتاج (له)[7] إلى قرينة ، بخلاف سائر (إخوانه)[8] وكذا النجمُ في الثريا ، والبيتُ في الكعبة ، وكذا أسود كان عامًّا في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداءِ حتى لا يُحتاج فيها إلى قرينة من الموصوف أو غيره ، إذا عنيت به ذلك النوعَ من الحيات ، بخلاف سائر السود ، فإنه

---

(١) هذا هو خبر ليس في قوله : وليس قولهم .. إلخ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) تكملة من جـ و ط ، وهي لازمة .

(٤) في ت : ضعف .

(٥) في ص : يعني .

(٦) ساقطة من جـ و ص .

(٧) تكملة من ط .

(٨) في ط : أخواته .

لابد لكل منها إذا قصدته من قرينة ، إما الموصوف نحو : ليل أسود ، أو غيره نحو : عندي أسودُ من الرجال .

وبهذا الشرح يتبين لك أنه لا تَخْرُجُ الأوصافُ العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ، ولا سيما إذا لم تَصِر أعلاما بالغلبة ، فإن اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر - كما يجيء - وكيف يخْرُج عن الوصفِ ومعنى الغلبة تخصيصُ اللفظ ببعض ما وُضِعَ له ؟ فلا يخرج عن مطلق الوصفِ ، بل إنما يخرج عن الوصفِ العام ، أي لا يطلق على كل ما وُضِع له ، (بلى)[1] يخرج الوصف - لفظا - عن كونِه وصفًا - أي لا يتبع الموصوفَ لفظا - فلا يقال : قيد أدهمُ لكن المقصودَ في - باب مالا ينصرف - الوصفُ (من حيث المعنى لا)[2] من حيثُ اللفظُ .

فبان بهذا ضعفُ قولِ المصنف في شرح قوله بعد : (وخالف سيبويه الأخفش) وهو قوله : ومذهبُ سيبويه أولى لما ثبت متقدّما من اعتبار الوصفية الأصلية وإن زال تحقيقُها معنى[3] .

بل لا استدلال له في باب أحمر إذا نُكّر بعد العَلَمية بباب أسود الغالب ، لأن معنى الوصف في أحمر إذا زال بالعلمية تحقيقا لم يَعُد بعدَ التنكير ، لأن معنى رُبَّ أحْمَرٍ - إذَنْ - رُبَّ مسمى بأحمر - كان فيه الحمرة أولا حتى يَجُوز في السودان (المسمى)[4] كل واحد منهم بأحمر رُبَّ أحمرٍ لقيته .

فإذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف .

ويجوز - مع العلمية أيضا - بقاءُ معنى الوصف - كما يجيء[5] - فيجوز أن يعتبر بعدها ، فليس اعتبارُ الوصف بعد العلمية بلازم ، وهو في الوصف الغالبِ من دونِ العلمية كأسودَ لازمٌ ، لبقائه بحاله قطعا .

---

(١) في ت : بل .

(٢) ساقط من ص .

(٣) شرح ابن الحاجب للكافية ص١٩ .

(٤) في ص : يسمي .

(٥) صفحة ١٣٥ .

ويعضد بقاءَ معنى الوصف في مثله عندهم قولُ أبي علي في كتاب الشعر : الأبرق[1] والأبطح[1] – وإن استُعمِلا استعمال الأسماء وكُسِّرا تكسيرها – لم يُخْلع عنهما معنى الوصف ، بدلالة أنهم لم يصرفوهما ولا نحوَهما في النكرة ، فعلمتَ أن معنى الوصف مُقَرٌّ فيهما ، وإذا أُقِرَّ فيهما معنى الوصف عُلّقت الحالُ والظرفُ بهما[2] .

هذا لفظه ، ونحن نعلم أن معنى أسودَ الغالبِ حيةٌ سوداء ، ومعنى أرقمَ حيةٌ فيها سواد وبياض ، ومعنى أدهمَ قيدٌ فيه دُهْمة أي سواد ، أي قيد من حديد ؛ لأن الحديدَ أسودُ ، فلم يثبت بنحو أسود أن الوصفية الأصلية تعتبر بعد زوالها .

فلا حجة – إذن – لسيبويه في منع صرف أحمر المنكر بعد العلمية[3] .

كما أنه لم يَثْبُت بأربع أن الوصفية العارضة (لا تعتبر)[4] .

وقال بعضهم : ربما لم يُعْتَبَر الصفةُ الغالبةُ نحُو : أبطحَ (ونحوه من الغالبة)[5] فيصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظا لعدم جَرْيِها على الموصوف ، وإن كان معنى الوصف باقيًا فيها .

قوله : وضَعُفَ منعُ أفعى .

معطوف على قوله : صُرِفَ ، أي ولكون الوصف الأصلي معتبرا ضعف مَنْعُ أفعى لأنه لم يتحقق كونُه وصفا في أصل الوضع ، و (لا يثبت)[6] أيضا في الاستعمال نحو : أَيْمٌ[7] أفعَى ، بل تُوهِّم أنها موضوعة للصفة لما رأوا أنها للحَيَّة الخبيثة الشديدة ،

---

(١) الأبرق : غلظ فيه حجارة ورحل وطين مختلطة (مختار الصحاح برق) ، الأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى (مختار الصحاح بطح) .

(٢) إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ٢٨٢ ، تحقيق هنداوي ، طبع دار القلم دمشق ، وزارة العلوم والثقافة – بيروت .

(٣) قال سيبويه ٢/٢ : اعلم أن أفعل إذا كان صفةً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة .. قلت : فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة ؟ فقال : لأن الصفاتِ أقربُ إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال . إلخ .

(٤) في ص : تعتبر .

(٥) ساقط من جـ و ص وفي ط ونحوه من الغالبات .

(٦) في ص : ولم يثبت .

(٧) في اللسان ٣٠٦/١٤: الأيم والأَيِّم: الحية الأبيضُ اللطيف ، وعَمَّ به بعضُهم جميعَ ضروب الحيات... وقال =

من قولهم : فَعْوَة السُّم ، أي شدته .

(وكذا تُوُهِّم)[1] في الأجدل الذي هو الصقر ، أنه موضوع في الأصل للوصف ، أي طائر ذو جَدْل - وهو الإِحْكام - وقد قيل للدرع جدلاء ، فكأنها مؤنث (أجدل)[2] .

وكذا توهم في أخيل[3] أن معناه الأصلي طائر ذو خيلان . ولم يَثْبُتْ ما توهَّموه تحقيقا .

ولنا أن نقول : صرف هذه (الكلمات)[4] ونحوها ؛ لأن مستعملَها لا يقصد معنى الوصف (مطلقا)[5] . لا عارضا ولا أصليًّا ، فأفعى وإن كانت في نفسِها خبيثةً ، وأجدلُ طائرا ذا قوة ، وأخيلُ طائرا ذا خَيلان . إلا أنك إذا قلت - مثلا - : لقيت أجدلا ، فمعناه هذا الجنس من الطير من غير أن تقصُد معنى القوة ، كما تقول : رأيت عُقَابًا لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدة ؛ وإن كانت أقوى من الصَّقْر .

وليس صرفها لكونها غيرَ موضوعة للوصف تحقيقا - كما أشار إليه المصنف[6] - فأما منع صرف مثله فغلط ووهم .

قوله : التأنيثُ بالتاء شرطُه العلمية ، والمعنويُّ كذلك ، وشرط تحتُّم تأثيره زيادةٌ على الثلاثة . أو تحركُ الأوسط ، أو العجمةُ ، فهندٌ يجوز صرفه ، وزينبُ وسقَر وماهُ وجورُ ممتنع ، فإن سُمّي به مذكر فشرطه الزيادةُ (على الثلاثة)[7] ، فقَدَمٌ منصرف ، وعقربُ ممتنعٌ .

اعلم أن التأنيث على ضربين : تأنيث بالألف وتأنيث بالتاء .

= أبو خيرة : الأيم والأين والثعبان : الذُّكران من الحيات ، وهي التي لا تضر أحدا .

(١) في ص و ط : وكذا توهم الصفة .

(٢) في ت و جـ و ص : الأجدل .

(٣) الأخيل : طائر مشئوم أو هو الصُّرد أو الشِّقِرَّان سمي لاختلاف لونه بالسواد والبياض (القاموس خيل) .

(٤) في ت : الكلمة .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) قال في شرحه لكافيته ص ١٣ : وإنما ضعف منع أفعى وأجدل وأخيل لأنه لم يتحققْ فيه وصفية أصلية ، وليس فيه إلا وزنُ الفعل ، فضعف منع الصرف لذلك .

(٧) تكملة من المتن .

فما هُوَ بالألف متحتم التأثير بلا شرطه . للزوم الألِف وضعًا – على ما مر[١] – ولذا قام مقام سببين .

ونريدُ بتاء التأنيث تاءً زائدةً في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها ، تنقلب (في الوقف هاءً)[٢] ، فنحو : أخت وبنت ، ليس مؤنثا بالتاء ، بل التاء بدل من اللام ، لكنه اختُصّ هذا الإبدال بالمؤنث دون المذكّر ؛ لمناسبة التاء للتأنيث ، فعلى هذا لو سَمَّيتَ (ببنتٍ)[٣] وأختٍ وهَنْتٍ مذكّرا لصرفتها .

والتأنيث بالتاء على ضربين :

أحدهما : أن يكون التاء فيه ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان مذكّرا حقيقيا كحمزة ، أو مؤنثا حقيقيا كعَزَّة ، أو لا هذا ولا ذاك كغُرَّة[٤] (فالعلمية شرط تأثيره متحتِّما)[٥] فلا يؤثِّر من دون العلمية ، بدليل نحو : امرأة قائمة ، وفي قائمة الوصف الأصلي ، والتأنيث بالتاء ، فالخلل لم يجيء إلا من التأنيث ؛ لأن شرط الوصف – وهو كونه وضعيا على ما ذكر المصنف – حاصل . وذلك الخلل أن وضع تاء التأنيث – في الأصل – على العُروض ، وعدم الثبات تقول في قائمة : قائم ، فلم يعتد (بالعارض)[٦] .

وإنما قلنا في الأصل لأن أصل وضعها للفرق بين المذكّر والمؤنث ، ولا يجيء لهذا المعنى في الصفات والأسماء إلا غيرُ لازمةٍ للكلمة ، كضاربة ومضروبة وحَسَنة وامرأة ورَجُلة وحِمارة ، وأما في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كما في حجارة وغرفة – كما يجيء في باب التأنيث[٧] – ثم إن العلميةَ حيث كانت (في)[٨] الكلمة من الكلمات العربية

---

(١) صفحة ١٠٧ .
(٢) في ط : هاء في الوقف .
(٣) في ط : بنت .
(٤) الغُرَّة : البياض في جبهة الفرس .
(٥) تكملة من ط .
(٦) في ت و جـ : به .
(٧) ط ١٦٢/٢ .
(٨) ساقطة من جـ و ص و ط .

صيَّرتْها مصونةً عن النقصان ، فيلزم التاءُ بسببها ، فتاءُ عائشةَ كراء جعفر ، صارت لازمة لا تحذف إلا في الترخيم ، كما يُحذف الحرفُ الأصلي ، وإنما ذلك لأن التسميةَ باللفظ وَضْعٌ له ، وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة ، فقولك : عائشة في الجنس ليس موضوعا مع التاء ، فإذا سميت به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء ، فصار التاءُ كلام الكلمةِ في هذا الوضع .

وأما إن كانت العلميةُ في غير الكَلِمِ العربية ، فربما تَصرَّف العربُ فيها بالنقصِ ، وتغييرِ الحركة، وقلبِ الحرفِ -إن استثقلوها - كما في جُبْرَئِيل وميكائِيل ، وأُرَسْطَاطَالِيس . فقالوا : جِبرِيل وجِبرال وجِبرِين ، ومِيكال ، وأُرسْطُو ، وأُرسْطَالِيس ، ونحو ذلك ، وذلك لورودها على غير أوزان كَلِمِهم الخفيفة ، وتركيبِ حروفها (المناسب)[1] مع عدم مبالاتِهم بِمَا لَيْس من أوضاعهم ، ولذلك قالوا : أعجمي فالعب به ما شئت[2] .

وأما الزيادةُ في (الأعلام)[3] فنقول : إن كان الحرف الزائد لا يفيد معنى - كألف التأنيث في نحو : بُشْرَى وذِكْرَى . وتاء التأنيث في نحو : غُرفَة ، وألف الإلحاقِ في نحو : مِعْزَى[4] - لم يجز زيادتُه ، (لأن مثل ذلك)[5] لا يكون إلا حال الوضعِ ، وكلامُنا فيما يُزادُ على العلم بعد وضْعِه إذا استعمل على وضعه العَلَمِيِّ ، وكذا الحكمُ إن لم تفد الزيادةُ إلا ما أفاد العَلَم ، كتاءِ الوحدةِ ولامِ التعريف ، من غير اشتراك العَلَم .

وإن أفادت الزيادةُ معنًى آخرَ فإن لم (يَبْقَ)[6] لفظُ العلَمَ بذلك المعنى على ما وضع له أوَّلًا لَمْ يَجُزْ ، لزوال الوضع العَلَمي ، فلا تزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التأنيث .

وإن بقي لفظ العَلَم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ،

---

(١) في ص : المتناسب وفي ط : المناسبة .

(٢) لم أعثر عليه في كتب الأمثال .

(٣) في جـ : الأوزان .

(٤) مِعْزَى ملحقة بدِرْهَم .

(٥) في جـ : لأنك .

(٦) في ت و ص : يقع .

إن لم يخرج العلمُ بها عن التعيين ، كياء النسبة ، وياء التصغير ، وتنوين التمكّن نحو : هاشميّ ، وطليحة .

وإن خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته ، كما في الزيدان والزيدون (كما)[1] يجيء في باب الأعلام[2] .

فإن قيل : فإذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا قيل في نحو حمزة : إنه قائم مقام سببين كالألف ، فتكون العلميةُ شرطَ قيامه مقام سببين ، ولا تكون سببا ؟

قلت : لما ذكرنا من أن وضع التاء – في الأصل – على العُروض، فلزومه عارض ، فلم يبلُغ مبلغَ الألف التي وضعُها على اللزوم .

وثانيهما[3] : أن يكون التاء مقدرا ، وهو الذي سماه المصنف بالمعنوي ، سواءٌ كان حقيقيا كهند وزينب ، أو غير (حقيقي)[4] كحَلَب ومِصْر ، والألف لا تقدّر كالتاء ، إذ الألف – للزومها – لا تحذف حتى تقدَّر ، ولا تؤثر التاء مقدرةً – أيضا – إلا مع العلمية .

ولا يصح الاستدلالُ على كون التأنيث المعنوي – أيضا – مشروطا بالعلمية بانصراف نحو : حائض ، وامرأة جريح – كما فعل المصنف في شرحه[5] – لأن المراد بالمؤنث المعنوي ما (كان)[6] التاءُ فيه مقدَّرا – كما مر[7] – لا المؤنث الحقيقي ، وفي نحو حائض ، لا تاءَ مقدرًا إذ لو كان كذلك لكان غيرَ منصرف مع كونه علما للمذكّر كعقرب ، وليس كذلك ، ولكنت تقول في تصغيره تصغيرَ الترخيم حُيَيْضة ، كما تقول

---

(١) في ص و ط : على ما .

(٢) ط ٢/١٣٦ ، ١٣٧ .

(٣) أي ثاني ضربي تاء التأنيث .

(٤) في ت : الحقيقي .

(٥) قال في شرحه لكافيته ص ١٤ : والمعنوي كذلك ، والكلام فيه كالكلام في التأنيث بالتاء لأنك تقول : امرأةٌ جريحٌ فتصرفه وإن كان فيه تأنيث وصفة ، كما ذكرناه في التاء .

(٦) في ت : كانت .

(٧) صفحة ١٣٨ .

في سماء سُمَيّة ، وليس كذلك ، (لأنك تقول : حييض)[1] ، (ألا ترى إلى نحو حائض منصرفا مع التأنيث والوصف ، ومثله مع العلمية أيضا)[2] (منصرف كما يجيء)[3] .

وإنما شُرِطَ فيه العلميةُ أيضا لأن المقدّر عندهم أضعفُ من الظاهر ، وشرطُ الظاهر العلمية ، والفرق بينهما أن العلمية تُصَيِّر التاء الظاهرةَ متحتِّمةَ التأثير مطلقا ، وإن كانت الكلمَة على ثلاثة ساكنة الأوسط كشاةَ – علما – لأن العلامةَ ظاهرةٌ ، وأما التاء المقدرة فضعيف .

فإن سد مسدَّه في اللفظ حرفٌ آخرُ أثّر وجوبًا ، وإلا ففيه الخلاف – كما يجيء – وما يسد مسدّه الحرفُ الأخير في الزائدِ على الثلاثةِ ، لأن موضعَ التاء في كلامهم فوقَ الثلاثة ولا تزاد ثالثةً ، وأما نحو : ثُبَةٍ وشَاةٍ ، فمحذوفُ اللام .

ودليل سدّه مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب ، من دون التاء ، بخلاف قدر فإن تصغيره قديرة .

فالمؤنثُ بالتاء المقدّرة – حقيقيا كان (أو غيرَه)[4] – إذا زاد على الثلاثة وسميتَ به لم ينصرف ، سواء سميتَ به مذكرا حقيقيا ، أو مؤنثا حقيقيا أو لا هذا ولا ذاك ، (وذلك)[5] لأنَّ فيه تاءً مقدرةً أو حرفا سادا (مسدها)[6] ، فهو بمنزلة حمزة[7] .

وإن كان ثلاثيا ، فإما أن يكون متحركَ الأوسط أَوْلَا ، فالأول إن سميت به مؤنثا حقيقيا كقَدَم في اسم امرأة ، أو غير حقيقي كسَقَر لجَهَنَّم ، فجميع النحويين على منعِ صرفه للتاء المقدرة ، ولقيام تحرك الوسط مقامَ الحرف الرابع القائم مقامَ التاء .

---

(١) في ص : لأنه يقول فيه حُيَيْض .
(٢) تكملة من جـ و ص و ط .
(٣) تكملة من ط .
(٤) في ص و ط : أَوْلَا .
(٥) في ص : ولا ذاك .
(٦) في ط : مسده .
(٧) لتقدير التاء فيه وبنائه على أكثر من ثلاثة .

والدليلُ على قيام حركة الوسَط مقامَ الحرف الرابع أن تقول في حُبْلَى حُبْلِيّ وحُبْلَوِي ، ولا تقول في جَمَزَى[1] إلا جَمَزِيّ ، كما لا تقول في جُمَادَى الإجُمَادِيّ[2] .

وخالفهم ابن الأنباري[3] فجعل سَقَرَ كهند في جواز الأمرين[4] .

نظرا إلى ضعف الساد مسدّ التاء .

وإن سميت به مذكّرا حقيقيا أو غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه ، لعدم تقدير تاء التأنيث ، وذلك كرجل سميته بسقر وكتاب سميته بِقَدَم .

وإنما لم يقدّر لطَرآن التّذكير في الوضع الثاني على ما ضعف تأنيثه في الوضع الأول .

فعلى هذا نقول في تصغير سقر ، اسم رجل : سُقَيْر ، وأما أُذَيْنَة وعُيَيْنَة لرجُلَين فسُمّي بهما بعد التصغير . وإن لم يسدَّ مسدَّ التاء ولا مسدَّ السادِّ مسدَّه شيءٌ – وذلك إذا كان ثلاثيا ساكنَ الوسط فلا يخلو ، إما أن يكون فيه عُجمةٌ أَوْلَا ، فإن لم يكن فإن سميتَ به مذكرا سواءٌ كان حقيقيا أولا كهند إذا جعلته اسمَ رجل أو اسمَ سيف – مثلا – فلا خلاف في صرفه .

وإن سميت به مؤنثا حقيقيا أو غيره فالزجاج[5] وسيبويه[6] والمبرد[7] جزموا بامتناعه من الصرفِ ، لكونه مؤنّثا بالوضعين اللُّغوي والعَلَمي ، فظهر فيه أَمْرُ التأنيث .

---

(١) في اللسان : جمز الإنسانُ والبعيرُ والدابةُ يجمُز جَمْزا وجَمَزَى ، وهو عدو دون الحُضْر الشديد وفوق العَنَق .. وحمار جَمَزَى : وثاب سريع .

(٢) فقد جاز في حبلى وجهان لكونه ساكن الوسط ، ولم يجز في جمزى إلا وجه واحد لتحرك أوسطه .

(٣) أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباري النحوي ، كان من أعلم الناس وأفضلهم في نحو الكوفيين ، وأكثرهم حفظا للغة ، وكان زاهدا متواضعا ، أخذ عن ثعلب ، ألف كتبًا كثيرةً في علوم القرآن والحديث واللغة والنحو . توفي سنة ٣٢٨ هـ (نزهة الألباء ٣٦٤ – ٣٧١) .

(٤) انظر : شرح الأشموني ٢٥٣/٣ فقد نسبه إليه أيضا ، ولم أجد رأيه هذا في كتاب المذكر والمؤنث .

(٥) ما ينصرف ومالا ينصرف ٤٩ ، ٥٠ وفيه نقل عن سيبويه أن الاختيار ترك الصرف ثم صوَّبَ الترك .

(٦) لم يجزم سيبويه بامتناعه من الصرف قال في الكتاب ٢١/٢ : فإنْ سميتَه – يعني المؤنث – بثلاثة أحرف فكان الأوسطُ منها ساكنًا وكانت شيئا مؤنثا أو اسما الغالبُ عليه المؤنث كسعاد . فأنت بالخيار إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه ، وتركُ الصرف أجود ، وتلك الأسماء نحو : قِدْر وعَنْز ودَعْد وجُمْل وهِند .

(٧) والمبرد أيضا لم يجزم بامتناعه وإنما قال في المقتضب ٣٥٠/٣ : وأما المستعملة للتأنيث فنحو : جُمل ودَعْد وهِند ، فأنت في جميع هذا بالخيار ، وترك الصرف أقْيَسُ . ثم علل للرأيين .

وغيرُهم خَيَّروا فيه بين الصرف وتركه ؛ لفوات السادِّ مسدَّ حرف التأنيث ، وما يسدُّ مسدَّ السادِّ .

وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للإعلال لا وَضْعًا كدار ونار (فَهُمَا كهند ودعد)[1] وكذا الثنائي كيدٍ اسمَ امرأة .

وإن كان فيه العجمةُ كماه وجور فإن سميت به مذكرا حقيقيا أَوْلَا فالصرفُ لا غير ، إذ هما كنوح ولوط – كما يجيء[2] – وإن سميت به مؤنثا حقيقيا أولا فترك الصرفِ لا غير لأن العجمةَ وإن لم تكن سببا في الثلاثي الساكنِ الأوسط – كما يجيء[3] – لكنْ مع سقوطها عن السببية لا تقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسمُ بهما متحتمَ المنع .

فظهر (بهذا)[4] التفصيل أن المؤنث إذا سُمِّي به مذكرٌ حقيقيٌّ أو غيرُ حقيقي يعتبر في منع صرفه زيادةٌ على ثلاثة أحرف ، ولا يعتبر تحرك الأوسط ولا العجمة .

وههنا شروط أُخر لمنع صرف المؤنث إذا سمي به مذكر تركها المصنف :

أحدُها : أن لا يكون ذاك المؤنثُ منقولا عن مذكر ، فإن ربابا اسمُ امرأة ، لكن إذا سميت به مذكّرا انصرف لأن الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكّرا بمعنى الغَيْم . وكذا لو سميت بنحو حائض وطالق مذكّرا انصرف ؛ لأنه في الأصل لفظ مذكّر وُصِفَ به المؤنث (إذ معناه في الأصل شخص حائض)[5] ؛ (لأن الأصل المطّرد في الصفات أن يكون المجردُ من التاء منها صيغةَ المذكر ، وذو التاء موضوعًا للمؤنث ، فكل نعتٍ لمؤنَّث بغير التاء فهو صيغةٌ موضوعةٌ للمذكر استُعملت للمؤنث)[6] .

وثانيها : أن لا يكون تأنيثُ المؤنث الذي سُمِّي به المذكرُ تأنيثًا يحتاجُ إلى تأويل غيرِ لازم ، فإن نساءً ورجالا ، وكلَّ جمعٍ مكسَّر خالٍ من علامة التأنيث لو سَمَّيتَ بها

---

(١) ساقط من جـ و ص .

(٢) صفحة ١٥٠ .

(٣) صفحة ١٤٨ ، وما بعدها .

(٤) في ت : بذلك .

(٥) تكملة من جـ و ص و ط .

(٦) ساقط من جـ و ط ، وسقط من ص قوله : للمذكر .

مذكّرا انصرفت ؛ لأن تأنيثها لأجل تأويلها بجماعة . ولا يلزم هذا التأويل ، بل لنا أن نؤولها بالجمع ويكون مذكرا ، ولم يبق التأنيث الحقيقيُّ الذي كان في المفرد ، ولا التذكيرُ الحقيقيُّ في نحو : نساء ورجال ، بل تأنيثهما باعتبار التأويل بالجماعة ، وهو غير لازم كما ذكرنا .

وثالثها : أن لا يغلب استعمالُه في (المذكّر قبل)[1] تسمية المذكَّر به ؛ وذلك لأن الأسماء المؤنثةَ السماعيةَ كذراع (وعناق)[2] وشَمَال وجَنُوب على أربعة أضرب – قسمة عقلية – إما أن يتساوى استعمالها مذكرة ومؤنثة ، فإذا سمي بها مذكَّرٌ جاز فيها الصرف وتركُه . أو يغلبَ استعمالُها مذكَّرةً فلا يجوزُ بعد تسمية المذكّر بها إلا الصرف . أو يغلبَ استعمالُها مؤنثةً ، فالوجهُ تركُ الصرف إذا سمي بها مذكَّرٌ ، وجاز الصرفَ أيضا . أو لا تستعمل إلا (مؤنثةً)[3] فليس فيها بعد تسمية المذكّر بها إلا منعُ الصرف .

أما إن عكست الأمر – أعني سميت المؤنث باسم المذكّر حَقِيقِيَّين كانا أولا – فإن كان الاسم ثلاثيا متحرك الأوسط (كرجل)[4] وحسن ، أو زائدا على الثلاثة كجعفر ، فلا كلام في منع صرفهما لظهور أمر التأنيث بالطّرآن ، مع ساد مسد التاء أو ساد مسد الساد .

وإن كان ثلاثيا ساكن الأوسط كزيد وبحر يسمى بمثلهما امرأةٌ، فالخليل[5] وسيبويه[6] وأبو عمرو[7] يمنعونه الصرف متحتّما كماه وجور؛ لظهور أمرِ التأنيث بالطرآن.

---

(١) تكملة من جـ و ص .

(٢) في جـ و ص : عانق ، والعناق – في اللغة – الأنثى من المعز .

(٣) في ط : المؤنثة .

(٤) في جـ و ط : كجبل .

(٥) المقتضب ٣٥١/٣ .

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٢٣/٢ : فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد لم يجز الصرف .

(٧) هو زبان بن العلاء بن عمار بن العريان بن الحسين .. التميمي المازني البصري ، اختلف في اسمه على أكثر من عشرين قولا، كان أعلمَ الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والزهد، قرأ عليه خلق كثير. توفي سنة ١٥٤ هـ (نزهة =

وأبو زيد[1] وعيسى[2] والجرمي[3] يجعلونه مثل هند في جواز الأمرين ، ويُرَجِّحون صرفَه على صرف هند نظرا إلى أصله .

قوله : وشرط تحتُّم تأثيرِه .

أي تأثير المعنوي ، والمراد به تأنيث ما التاء فيه مقدّرة ، سواء كان حقيقيا كزينب أو لا كعقرب .

قوله : زيادة على الثلاثة ، أو تحرك الأوسط أو العجمة .

أي إذا سمي به المؤنث ، وذلك لما ذكرنا أن آخر حروف الزائد على الثلاثة يقوم مقام التاءِ ، وتحركُ الأوسط يقوم مقامَ (الزائد)[4] الساد مسدَّ التاء ، وأما العجمةُ فإنها – وإن لم تسدَّ مسدّ التاء (ولا مسد السادِّ المذكور)[5] وليست أيضا سبَبًا في الثلاثي الساكن الأوسط – كما يجيء[6] – لكنها مُقَوِّيةٌ للتأنيث الضعيف تأثيرُه ، لكون علامته مقدرةً بلا (نائب)[7] فالضعفُ من قِبَله لا من قِبَل العلمية فهو المحتاجُ إلى التقوية لا العلميةُ ، فلذا قال : وشرط تحتم تأثيره (أي تأثير التأنيث المعنوي به)[8] .

= الألباء ٢٤) وانظر رأيه هذا في كتاب سيبويه ٢٣/٢ ، وفي المقتضب ٣٥٢/٣ قال : إن أبا عمرو يرى صرف مثل ذلك جائزا لكنه لم يقطع بذلك بل قال : وأحسبه قولَ أبي عمرو بن العلاء .

(١) هو سعيد بن أوس الأنصاري ، كان عالما بالنحو واللغة ، أخذ عن أبي عمرو ، وأخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم وأبو العيناء ، وكان ثقة من أهل البصرة ، وكان سيبويه إذا قال : سمعت الثقة يريد أبا زيد ، حَكَى من شواهد النحو ما ليس لغيره . توفي سنة ٢١٤ هـ (نزهة الألباء ١٢٥ – ١٢٩) .

(٢) أبو عُمَر عيسى بن عمر الثقفي النحوي البصري ، معلم النحو ومؤلف الإكمال والجامع . كان من قراء البصرة ، وعالما بالنحو ، كان له اختيار في القراءة على مذاهب العربية يفارق قراءة العامة ويستنكره الناس ، وكان الغالب عليه حبُّ النصب إذا وجد سبيلا . توفي سنة ١٤٩ هـ (غاية النهاية ٦١٣/١) وقد نقل رأيه هذا سيبويه في الكتاب ٢٣/٢ ، والمبرد في المقتضب ٣٥٢/٣ ، والزجاج في ما ينصرف ومالا ينصرف ٥١ .

(٣) المقتضب ٣٥٢/٣ .

(٤) في ت : ذلك .

(٥) في جـ : ولا مسد الزايد السادّ المذكور ، وفي ص و ط : ولا مسد الزايد المذكور .

(٦) صفحة ١٥٠ وما بعدها .

(٧) في جـ : تأنيث .

(٨) تكملة من جـ و ط .

قوله : فهند يجوز صرفُه .

لخلوه من جميع شرائط التحتُّم الثلاثِ[1] .

وزينبُ ممتنع للزيادة ، وسقر لتحرك الأوسط ، وماه وجور للعُجْمَة .

قوله : فإن سُمِّي به مذكر .

أي بالمؤنث المقدر تاؤه (الذي عبر عنه بالمعنوي)[2] .

قوله : فشرطه الزيادة .

أي الزيادة على الثلاثة ، ولا يفيده تحركُ الأوسط ولا العجمة ؛ لضعفِ أمر التأنيث في الأصل بسبب تقدير علامته (فيزيل)[3] التذكيرُ الطارئ في الوضعِ العَلَمِيِّ ذلك الأمرَ (الضعيفَ)[4] ، إلا إذا سدّ مسدَّ علامته حرفٌ ، ولا يقاومه الحركةُ القائمة (أوّلًا)[5] مقام الساد فيكونِ ماه وجور - إذن - كنوح ولوط ؛ لأن الجميع عَلَمُ المذكر ، فلا تكون التاء مقدرةً .

وسيجيء أن العجمةَ لا تأثير لها في الثلاثي الساكن الأوسط بالسببية[6] ، بل إنما تؤثر بالشرطيةِ بعد ثبوت سببين دونَها .

فقدمٌ وجورٌ منصرفان لعدم الحرف الزائد ، وعقربُ ممتنعٌ لأن الباء قام مقام تاء التأنيث .

وأما أسماءُ القبائل والبلدان فإن كان فيها - مع العلمية - سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة[7] وتغلب[8] وبغداد[9] وخراسان[10] ونحو ذلك .

---

(١) يعني الزيادة على الثلاثة أو تحرك الأوسط أو العجمة .
(٢) تكملة من جـ و ص و ط .
(٣) في جـ : فيه بل .
(٤) في ط : ضعيف ، والصواب ما هنا .
(٥) ساقطة من ص و ط .
(٦) صفحة ١٤٨ وما بعدها .
(٧) لأن فيها تاء التأنيث .
(٨) لوزن الفعل .
(٩) للعجمة أو التأنيث المعنوي .
(١٠) للألف والنون والعجمة مع العلمية في الكلمات الأربع .

وإن لم يكن فالأصل فيها الاستقراء ، فإن وجدتهم سلكوا في صرفها أو تركوا صرفها طريقةً واحدة فلا تخالفهم ، كصرفهم ثقيفا ومَعَدًّا وحُنَيْنًا ودابِقًا ، وترك صرفهم سَدُوسَ ، وخِندِفَ وهَجَرَ وعُمَانَ .

فالصرف في القبائل بتأويل الأب - إن كان اسمه - كثقيف ، أو الحي ، وفي الأماكن بتأويل المكان والموضع ونحوهما .

وترك الصرف في القبائل بتأويل الأم - إن كان في الأصل - كخندق ، أو القبيلة ، وفي الأماكن بتأويل البقعة والبلدة ونحوهما .

وإن جوزوا صرفها وتركَ صرفها كما في ثَمُود وواسط وقُريش فجوزهما أيضا على التأويل المذكور وإن جهلت كيفية استعمالهم لها فلك فيها الوجهان .

هذا وربما جعلوا الأب مؤولا بالقبيلةِ فمنعوه الصرفَ . قال[1] :

٢٩ - وهم قريشُ الأكرمون إذا انْتَمَوا طَابُوا فُروعًا في العُلا وعُرُوقًا[2]

ويصفونه بـ(بنت) نحو : تميم بنتِ مُر[3] ، وقَيْسُ بنتِ عيلان[4] .

وكذا قد يؤولون (اسم)[5] الأم بالحي فيصفونه بابن نحو باهلة بن أَعْصُر[6] ، وباهلةُ امرأةٌ .

وقد يؤنَّث ما أُسْنِدَ إلى اسم الأب مع صرفه بتأويل حذف مضافٍ مؤنثٍ نحو : جاءتني قريشٌ - مصروفا - أي أولاد قريش . قال تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودٌ الْمُرْسَلِينَ ﴾[7] بصرف ثمود ، على ما قُرِئ[8] ، فيُعْتَبَر المضافُ المحذوفُ كما في قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ

---

(١) لم أعثر على قائله .

(٢) لم أجده إلا في خزانة الأدب ١/٢٠٢ . وآخره في ط : عروقها ، وقد ذكر صاحب الخزانة فيها ١/٢٠٣ نقلا عن العُباب سببَ تسمية قريش بهذا الاسم فقال : سميت قريش بقريش بن مَخْلَد بن غالب وكان صاحب عيرهم .. وقال قوم : سميت قريشا لأن قُصَيا قَرَّشها أي جمعها .. وقال الليث : قريش قبيلةٌ أبوهم النضرُ بنُ كِنانة .. إلخ .

الشاهد قوله : (قريش) حيث منعه من الصرف لتأويله الأبَ بالقبيلةِ .

(٣)(٤)(٦) قال سيبويه في الكتاب ٢/٢٦ في باب أسماء القبائل والأحياء : ومما يقوي ذلك أن يونُس زعم أن بعض العرب يقول : هذه تميم بنت مر ، وسمعناهم يقولون قيس بنت عيلان ، وتميم صاحبة ذلك . فإنما قال : بنت ، حين جعله اسما للقبيلة ومثل ذلك قولهم : باهلة بن أعصر ، فباهلة امرأة ، ولكنه جُعِلَ اسما للحي ، فجاز له أن يقول : ابن . وانظر : المقتضب ٣/٣٦٠ .

(٥) تكملة من ص و ط .

(٧) الشعراء ١٤١ .

(٨) في مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٤٤ ، ﴿ وإلى ثَمودٍ أخاهُم ﴾ سورة الأعراف ٧٣ : مُجْرًى في كل القرآن ، =

أهلكْناهَا ، فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْهُمْ قَائِلُونَ ﴾[1] .

ويجوز أن يكون صرف مثله لتأويله بالحي ، وتأنيث المسند[2] لتأويله بالقبيلة ، فهو مؤول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين ، الإسناد والصرف ولا منع فيه .

وأما نحو قولهم : قرأت هُودًا (فإنْ)[3] جعلته اسم النبي - ﷺ - على حذف المضاف ، أي سورة هود فالصرفُ ، وإن جعلته اسم السورة فتركُ الصرف لأنه كماه وجُور .

وأما أسماء الكلمة المبنية في الأصل ، نحو : إنَّ تَنْصُبُ وتَرْفَع ، وضَرَبَ فعل ماضٍ ، فالأكثر الحكايةُ ، وإن أعربتها فلك الصرفُ بتأويل اللفظ ، وتركُه بتأويل الكلمةِ واللفظةِ .

ويجيء بسطُ القول فيها وفي أسماء حروف التهجي - إذا سميتَ بها السورَ أو غيرَها - في باب الأعلام[4] (إن شاء الله تعالى)[5] .

قوله : المعرفة شرطها أن تكون علمية .

= الأعمش ويحيى ، ولم ينص أحد من أصحاب كتب القراءات - فيما رأيت - على قراءة (ثمودٌ) في هذه الآية بالتنوين وقد قرئ في آيات أُخَر بالتنوين ، قال ابنُ الجزري في النشر ٨٩/٢ : واختلفوا في (ألا إن ثمود) - هنا - يعني في سورة هود آية ٦٨ ، وفي الفرقان ﴿ وعادًا وثَمُودَ ﴾ ، وفي العنكبوت ﴿ وثَمُودَ وَقَد تَبَيَّن لَكُم ﴾ ، وفي النجم ﴿ وثَمُودَ فَمَا أَبْقَى ﴾ فقرأ يعقوب وحمزة وحفص في الأربعة بغير تنوين ، ووافقه أبو بكر في النجم ، وانفرد أبو علي العطار شيخُ ابن سوار عن الكناني عن الحربي عن ابن عون عن الصريفيني عن يحيى عنه فيه بوجهين : أحدهما ، عدمُ التنوين ، والثاني ، بالتنوين ، وكذلك قرأ الباقون في الأربعة ، وكل من نون وقف بالألف ومن لم ينون وقف بغير ألف - وإن كانت مرسومةً - فبذلك جاءت الرواية عنهم منصوصة ، لا نعلم عن أحد منهم في ذلك خلافا ، إلا ما انفرد به أبو الربيع الزهراني عن حفص عن عاصم أنه كان إذا وقف عليه وقف بالألف . واختلفوا في : ﴿ أَلا بُعْدًا لِثَمُود ﴾ هود ٦٨ فقرأ الكسائيُّ بكسر الدال مع التنوين وقرأ الباقون بغير تنوين مع فتحها .

قلت : القراءة سنة متبعة ، وجواز حكم نحوي أو لغوي في مسألة لا يجعل بالضرورة القراءة بها جائزةً في القرآن - كما في هذه المسألة .

(١) الأعراف ٤ ، والآية لم تذكر في جـ .

(٢) يعني الفعل في قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ ﴾ .

(٣) في ت : إن .

(٤) ط ١٤٤/٢ .

(٥) ساقطة من جـ . .

وذلك لأن المعارفَ خمسٌ ، المضمرات والمبهمات - وهما مبنيان - فلا مدخل لهما في غير المنصرف إذ هو معرَبٌ ، وأما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منعُ الصرف عند من قال : غير المنصرف ما حذف منه التنوينُ (والكسرُ تبعًا للتنوين ، وإذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف تبعه الكسر ؟)[1] (لأنه ليس مع اللام والإضافة تنوين حتى تحذف لمشابهةِ الفعل ، فكيف يتبعه الكسر ؟)[2] وكذا عند من قال : هو ما حذف منه الكسرُ والتنوينُ مَعًا .

وأما عند المصنف ، فيمكن منعُ صرفهما لأنه قال : هو ما فيه علتان أو واحدةٌ قائمة مقامهما[3] . (لكنه لا يظهر فيهما عنده حكمُ منعِ الصرف ، وهو أن لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل)[4] فلم يَبْقَ من جُملةِ المعارف إلا العلم .

وإنما اعتبر الخليلُ في أجمع وأخواته تعريفَ الإضافة (في منع الصرف)[5] لسقوط المضاف إليه منها ، وتعرض المضاف لدخول التنوين ، فيظهر أثرُ منع الصرف .

قوله : العجمة شرطها (أن تكون)[6] علميةً في العَجَمية ، وتَحَرُّكُ الأوسط ، أو زيادةٌ على الثلاثة ، فنوحٌ منصرف وشَتَرُ وإبراهيمُ ممتنع .

قوله : علمية في العجمية .

أي كونُ الاسمِ عَلَمًا في اللغة العجمية ، أي يكون قبل استعمال العرب له علما .

وليس هذا الشرط بلازم[7] ، بل الواجب أن لا يستعمل في كلام العرب أوَّلًا إلا مع

---

(١) في ت : ويتبعه الكسر لمشابهته للفعل ، وفي جـ و ص : والكسر تبعا للتنوين للسببين وفيهما لم يحذف التنوين للسببين فكيف تبعه الكسر .

ومِمن قال : إن الكسر يحذف تبعا للتنوين ابن مالك في عمدة الحافظ صفحة ٨٤٢ . حيث قال : وزوال الكسر من غير المنصرف تبعٌ لزوال التنوين .

(٢) ساقط من جـ و ص ، وفي ط : وإذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف يتبعهما الكسر .

(٣) انظر متن الكافية صفحة ٩٦ .

(٤) تكملة من جـ و ص و ط .

(٥) ساقط من ص و ط .

(٦) تكملة من ط .

(٧) المسألة خلافية، والشارح أخذ برأي بعض النحاة كالشلوبين وابن عصفور وفي المقرب ٢٨٦/١: وأما العجمة =

العلمية ، سواء كان قبل استعماله فيه أيضا (علما)[1] كإبراهيم وإسماعيل ، أولا كقالون فإنه الجيد بلسان الروم ، سمي به نافع[2] رَوايَهُ عيسى[3] لجودة قراءته .

وإنما اشترط استعمالُ العرب له أولا مع العلمية لأن العجمةَ في الأعجمي تقتضي أن لا يُتصرَّف فيه تَصرُّفَ كلام العرب ، ووقوعَه في كلامهم يقتضي أن يُتصرَّف فيه تصرفَ كلامهم ، فإذا وقع أولا فيه مع العلمية - وهي منافية للام والإضافة ، فامتنعامعها - جاز أن يمتنع ما يعاقبُهما أيضا - أعني التنوينَ - رعايةً لحق العُجمة حين أمكنت فيتبع الكسرُ التنوينَ على ما هو عادتُه ، وبقي الاسم بعد ذلك قابلًا لسائر تصرفات كلامهم، على ما يقتضيه وقوعُه فيه، لِمَا تقرر أن الطارىءَ يُزيل حكمَ المَطْرُوِّ عليه فيقبل الإعراب، وياءَ النسبةِ وياءَ التصغيرِ، ويخفّف ما يُستثقَل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو: جُرْجَان[4] وأذْرِبِيجَان[5] في كركان وآذربايكان ونحو ذلك.

وأما إذا لم يقع الأعجميُّ في كلام العرب أَوَّلًا مع العلمية قبل اللام والإضافة إذ لا مانع فيقبَلُ التنوينَ أيضًا مع الجر مع سائر التصرفات كاللّجامِ[6] والفِرِنْدِ[7] والبَرَقِ[8]

= فالذي يمنع فيها الصرف الشخصية ، بشرط أن يكون الاسمُ على أزيدَ من ثلاثة أحرف ، وأعني بالشخصية أن ينقل الاسم في أول أحواله من كلام العجم إلى كلام العرب معرفةً ، وسواء كان في كلام العجم معرفةً كإبراهيم أو نكرة كقالون ، ولا تمنع الصرف إلا مع التعريف .

وانظر : الأشموني ٣/٢٥٦ .

(١) في ت : علم .

(٢) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم ، أبو رويم ، الليثي مولاهم ، أحدُ القراء السبعة ، ثقة صالح ، أصله من أصبهان ، كان أسودَ اللون حالكا ، حسن الخلق ، أخذ القراءة عَرَضًا عن جماعة من تابعي أهل المدينة ، انتهت إليه رئاسةُ القراء بالمدينة ، وكان عالما بوجوه القراءات . توفي سنة ١٦٩ هـ (غاية النهاية ٢/٣٣٠) .

(٣) عيسى بن مينا بن وردان الملقب قالون ، قارىء المدينة ونحويُّها ، يقال : إنه ربيب نافع ، وقد اختَصَّ به كثيرا ، وهو الذي سماه قالون لجودة قراءته ، أخذ القراءة عن نافع وغيره ، قال ابن أبي حاتم : كان أصمَّ يقرىء القرآن ويفهم لحنهم وخطأهم بالشفة . توفي سنة ٢٢٠ (غاية النهاية ١/٦١٥) .

(٤) قال ياقوت : مدينة مشهورة عظيمة بين طبرستان وخراسان (وانظر : معجم البلدان ٢/١٩٩) .

(٥) قال ياقوت : أشهر مدنها : تَبْرِيزُ والمراغة ومن مدنها خوى وسلماس وأرميّة وأردبيل وقال : هو اسم اجتمعت فيه خمسةُ موانعَ من الصرف : العجمة والتعريف والتأنيث والتركيب ولحاق الألف والنون (وانظر : معجم البلدان ١/١٢٨) .

(٦) لجام الدابة : ما يوضع على فمها ليكبح جماحها . وفي اللسان : قال سيبويه : فارسي معرب (اللسان لجام) .

(٧) الفِرِند: وَشْيُ السيفِ وهو دخيل، وقيل: فرند السيف : جوهره وماؤه الذي يجري فيه وطرائقه (اللسان فرند).

(٨) البَرَق : محركةً الحَمَل معرب بره (القاموس المحيط برق) .

(والبَرْدَجِ)[1] ، فيصيرُ كالكلمةِ العربية ، فإن جُعِل بعد ذلك عَلَما كان كأنه جُعِلتْ الكلمة العربية علما ، فيُنْظَر إنْ كان فيه مع العلميةِ سببٌ آخرُ غيرُ العجمة مُنِع الصرف كنَرجِس[2] وبَقَّم[3] ففيهما الوزن ، وكذا آجُرُ - مخفّفا - وإن لم يكن (صُرِفَتْ)[4] كلجام - عَلَما .

ففي العجمة - على مقال المصنف - (الشرطان معا واجبان)[5] العلمية في العَجَمية مع أحد الشرطين الباقيين وهما إما الزيادةُ أو تحركُ الأوسط .

وعند سيبويه وأكثرِ النحاة تحركُ الأوسط لا تأثير له في العجمة[6] .

فنحو : لَمَك[7] - عندهم - منصرف متحتما كنوح ولوط ، فهم يعتبرون الشرطين المعينين كونَ العجمي علما في أول استعمال العرب له ، والزيادةَ على الثلاثة .

وهو أولى ، وذلك أن تحرك الأوسط في المؤنث نحو سَقَر إنما أثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التأنيث ، وأما العجمةُ فلا علاقة لها حتى يسد مسدّها شيء ، بل الأعجمي

---

(١) في ط والبذح . ومعنى البردج : السبي : معرّب ، وأصله بالفارسية برد ، (اللسان بردج) .

(٢) النرجس : بالكسر من الرياحين .. وهو دخيل (اللسان نرجس) .

(٣) البقَّم : صِبْغٌ معروف وهو العندمُ قال العجاج :

بطعنـــــة نجلاءَ فيها ألْمُـــــه ... يجيش مـــا بين تراقيـــه دَمُـــه

كمِرجَلِ الصَّباغ جاش بَقَّمُه

قال أبو علي الفسوي : مُعَرّب (اللسان بقم) .

قال الجوهري : قلت لأبي على الفسوي أعَرَبِيّ هو ؟ قال : معرّب .

وقال في التاج ٢٠٤/٨ ، بعد أن ذكر رأي أبي على الفسوي وقال غيره : إنما علمنا من بقّم أنه دخيل معرب لأنه ليس للعرب بناء على حُكم فعّل ، قال : فلو كانت بقّم عربيةً لَوُجِدَ لها نظيرٌ إلا ما يقال بذّر وخَضّم .

قلت : وقد ذكر ياقوت في معجم البلدان ٣٦١/١ أنه وزن عزيز لم تستعمل العرب منه في الأسماء إلا عشرةَ ألفاظ : وهي بذر : موضع ، وبقم للخشب الذي يصبغ به ، وشَلّم : اسم لبيت المقدس ، وعثر موضع باليمن وخضم اسم موضع واسم العنبر بن عمرو بن تميم ، وخَوّر اسمُ موضع ، وشمر : اسم فرس ، واسم قبيلة من طيء ، ونَطّح : اسم موضع أيضا .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) في ط : مجموع الشرطين واجب .

(٦) قال سيبويه في الكتاب ١٣/٢ : كل مذكر سُمّي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف كائنا ما كان أعجميا أو عربيا أو مؤنثا إلا فُعَل .. إلخ .

(٧) لمك محركة ويقال : لامك ، أبو نوح (النبي) صلى الله عليه وعلى نبينا وسلم (التاج ١٧٥/٧) .

لمجرد كونه ثلاثيا – سكن وسطه أو تحرك – يشابه كلامَ العرب ، ويصير كأنه خارجٌ عن وضع كلام العجم ؛ لأن أكثر (كلام العجم)[1] على الطول ، ولا يراعون الأوزان الخفيفة ، بخلاف كلام العرب .

والزمخشريُّ تجاوز عما ذهب إليه المصنف بأن جعل الأعجمي إذا كان ثلاثيا ساكن (الأوسط)[2] جائزا صرفُه وتركُ صرفه ، مع ترجيح الصرف[3] .

فقد جوَّزَ تأثيرَ العجمة مع سكون الوسط أيضا ، فكيف لا يُؤَثّر مع تحرُّكِه ؟

وليس بشيء لأنه لم يسمع نحو : لوط ، غير منصرف في شيء من الكلام ، والقياس المذكورُ أيضا يمنعُه .

والذي غَرّه[4] تحتمُ منع (صرف)[5] ماه وجُور ، ولولا العجمة لكان مثلَ : هند ودَعْد يجوز صرفه وترك صرفه ، وذُهِلَ عن أن تأثير الشيء على ضربين : –

(إما لكونه)[6] شرطا كالزيادة على الثلاثة في التأنيث المعنوي .

(وإما لكونه)[6] سببا كالعدل في ثُلاث ، والعجمة في مَاه وجُور من القسم الأول ، إذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الأوسط لسُمِع نحوُ : لوطٍ ، غيرَ منصرف ، في كلام فصيحٍ أو غيرِ فصيح .

ويتبين بما تقدم علةُ وجوب صرف نحو: لوط، وجوازُ منع نحو: هند، مع أن كلَّ واحد منهما ثلاثي ساكن الأوسط، وذلك أن خفةَ الأول ألحقته بالعربي، وأيضا فالتأنيثُ له

---

(١) في ص و ط : كلامهم .

(٢) في ت و جـ و ص : الوسط .

(٣) في المفصل بشرح ابن يعيش ٧٠/١ : وما فيه سببان من الثلاثي الساكن كنوح ولوط منصرفٌ في اللغة الفصيحة ، التي عليها التنزيل ؛ لمقاومة السكون أَحَدَ السببين ، وقومٌ يجرونه على القياس فلا يصرفونه .
فالزمخشري لم يتجاوز ، وإنما حكى عن غيره من العلماء فقرر أن الثلاثيّ الساكن الوسط اللغةُ الفصحى صرفُه ، ثم حكى أن بعض العلماء أجاز فيه الوجهين . والرضى هنا تابع لابن يعيش فقد نسب للزمخشري في شرحه للمفصل ٧١/١ هذا الكلام . وكذا ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ١٤٨/١ .

(٤) يعني الزمخشري .

(٥) تكملة من ص و ط .

(٦) في جـ : أن يكون وفي ص : إما كونه .

معنى ثُبُوتي في الأصل ، وله علامة مقدّرة تظهر في بعضِ التصرفات ، وهو (التصغير)[1] بخلاف العجمة ، فإنه لا معنى لها ثبوتي ، بل (معناها)[2] أمرٌ عدمِيٌّ ، وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب ، ولا علامةَ لها مقدرةً ، فالتأنيث أقوى منها .

قوله : وَشتَر .

هو حصن بِأَرَّان[3] ، ويجوز أن يقال : إن امتناعه من الصرف لأجل تأويله بالبُقْعة أو القَلْعة ، إلا أن يقول : إنه لا يُستعمَل إلا مذكّرا ، فلا يَرجِعُ إليه إلا ضميرُ المذكّر ، لكن ذلك مما لم يثبت ، فالمثال الصحيح (لَمَك) لأنه اسم أبي نوح (النبي) عليه الصلاة والسلام .

قوله : الجمع شرطُه صيغة منتهى الجموع بغير هاءٍ كمساجدَ ومصابيحَ، وأما نحو: فرازنةٍ، فمنصرف، وحَضَاجر - علما للضبع - غير منصرف ، لأنه منقول عن الجمع ، وسراويل إذا لم يُصْرَف - وهو الأكثر - فقد قيل : أعجميٌّ حُمِل على موازِنِهِ ، وقيل : عربيٌّ جَمْعُ سروالةٍ تقديرا . وإذا صرف فلا إشكال ، ونحو : جَوارٍ - رفعا وجرا - كقاضٍ .

قوله : صيغة منتهى الجموع .

أي وزن غاية جُمُوع التكسير لأنه يجمع الاسم جمعَ التكسير جمعًا بعد جمعٍ ، فإذا وصل إلى هذا الوزن امتنع جمعُه جمعَ التكسير . كجمع كلب على أَكْلُب ، وجمع أَكْلُب على أكالِب ، (وكجمعِ)[4] نَعَم على أنْعَام ، وجمع أنعام على أناعِيم .

وإنما قيدنا بغاية جُموع التكسير لأنه لا يمتنع جمعُه جمع السلامة ، وإن لم يكن قياسا

---

(١) في ط : تصغير .

(٢) في ت و ص : معناه .

(٣) أَرَّان : اسم أعجمي لولاية واسعة وبلادٍ كثيرة منها جَنْزه ، وبرذِعه ، وشَمْكُور ، وبَيْلَقان ، وبين أذربيجان وأران نهرٌ يقال له : الرس ، قال نصر : أَرَّانُ من أصقاع أرمينية يذكر مع سيسجان (انظر : معجم البلدان ١٣٦/١) .

(٤) في ت و جـ و ص : وجمع .

مطّردا – على ما يجيء في التصريف في باب الجمع[1] – نحو قوله ﷺ : « إنكن صواحبات يوسف »[2] .

وقوله : جَذْبَ الصَّرارِيِّينَ بالكُرُورِ[3]

وقوله[4] :

٣٠ – وإذا الرجالَ رأوا يزيدَ رأيتَهم   خُضُعَ الرقابِ نَوَاكِسِي الأبصارِ[5]

كما ذكره أبو علي في الحجة[6] .

وضابط هذه الصيغةِ أن يكون أولُها مفتوحا ، وثالثُها ألفا ، وبعدها حرفان – أدغم أحدُهما في الآخر أوْلا – كمساجد ودوابّ ، أو ثلاثة ساكنَ الوسط .

فلو فات هذه الصيغة لم تؤثِّر الجمعيةُ ، كما في حُمْر وحِسَان . (مع أن في)[7] كل واحد منهما الجمعيةَ والصفةَ .

---

(١) شرح الشافية للرضي ٢٠٨/٢ – ٢١٠ .

(٢) سبق تخريجه انظر ١١١ .

(٣) سبق تخريجه صفحة ١١١ ، واستشهد به هنا على أنه لا يمتنع جمع صيغة منتهى الجموع جمع سلامة ، وإن كان غير قياسي .

(٤) القائل هو الفرزدق ، وستأتي ترجمته صفحة ١٦٣ .

(٥) البيت في ديوانه ٣٠٤، وفي سيبويه ٢٠٧/٢، وفي المقتضب ١٢١/١ و ٢١٧/٢، وفي الجمل للزجاجي ٣٧٧، وفي ابن يعيش ٥٦/٥، وفي الخزانة ٢٠٤/١، وفي شرح شواهد الشافية ١٤٢ ، وفي اللسان ١٢٧/٨ (نكس) .

اللغة : خُضُع : جمع خاضع ، والخاضع هو الذليل المستكين ، نواكسي : جمع ناكس . والناكس : المطأطئ رأسه . ويزيد هو : يزيد بن المهلب بن أبي صفرة .

الشاهد أورده الرضي شاهدا على أن جمع التكسير – نحو نواكس – لا يمتنع جمعُه جمعَ سلامة (الخزانة ٢٠٥/١) .

وفي اللسان ١٢٧/٨ روى أحمد بن يحيى : هذا البيت نواكسي الأبصار ، وقال : أدخل الياء لأن رد النواكس إلى الرجال إنما كان وإذا الرجال رأيتهم نواكسَ أبصارُهم ، فكان النواكِسُ للأبصار ، فَنُقِلَتْ إلى الرجال . فلذلك دخلت الياء ، وإن كان جمعَ جمعٍ ، قال : وأما الفراء والكسائي فإنهما رويا البيت نواكسَ الأبصارِ بالفتح ، أقرّا نواكسَ على لفظ الأبصار ، قال : والتذكير ناكسي .

وقال الأخفش : يجوز نواكس الأبصار بالجر لا بالياء كما قالوا : جحر ضب خرب . (معاني القرآن ٤١١) .

أقول : البيت في جمل الزجاجي ٣٧٧ نواكسَ بالفتح .

(٦) أنشده الأخفش في معاني القرآن ٤١١ عند تفسير قوله تعالى : ﴿ أَوَ لَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا .. ﴾ الأنبياء ٣٠ حيث تحدث عن عود الضمير في كانتا مثنى إلى السموات والأرض . قال : لأنه جعلهما صنفين .. إلخ و لم أجد البيت في القسم المطبوع من الحجة .

وذكر البغدادي في الخزانة ٢٠٥/١ أن أبا علي ذكره في إعراب الشعر أيضا .

(٧) في ت و ص : ففي .

وإنما شُرِطَ في هذه الصيغة أن تكون بغير هاء احترازا عن نحو ملائكةٍ لأن التاء تُقَرِّبُ اللفظ من وزن المفرد نحو : كراهية وعلانية وطواعية ، فتكسر من قوة جمعيتِه ، فلا يقومُ مقامَ (سببين)[1] ، ولا سيما على مذهب من قال : إن قيامه مقامَهُمَا[2] لكونه لا نظير له في الآحاد – كما ذكرنا قبل[3] – .

ولا يلزم منعُ ثمانٍ ورباعٍ وحزابٍ[4] – وإن حصلت فيها صيغةُ منتهى الجموع – لأن هذه الصيغةَ شرطُ السبب ، والمؤثِّر هو المشروطُ مع الشرطِ .

وقوله : وحَضَاجِر – علما للضَّبُع – غيرُ منصرف .

قوله : عَلَما حالٌ من الضمير الذي في غير المنصرف ، أي لا ينصرف في حال كونه علما (للضَّبُع)[5] (وإذا كان جمع حِضَجْر[6] فلا بحث في منع صرفه ، لكن الإشكال في منع صرفِه حالَ كونه عَلَمًا للضبع)[7] ، والضبع لا يطلق إلا على الأُنثى ، والذكر ضِبْعَان ، وذلك (أنه إذا كان عَلَما ينبغي أن يكون منصرفا)[8] ، لأنه لا يبقى – إذن – فيه معنى الجمع ، إذ يقع على كل واحدةٍ منها ، وهي علم للجنس لا لواحدةٍ معينة ، فهي كأسامة للأسد – على ما يجيء في باب الأعلام[9] – .

ففيه – إذن – الشرط وحده وهو الصيغةُ من دون معنى الجمع ، فكان ينبغي أن يكون منصرفا كثمان ورباع .

والجواب عنه – عند المصنف : أن الجمع الأقصى إذا سُمي به لا ينصرف[10] ،

---

(١) في ص : السببين .

(٢) أي قيام صيغة منتهى الجموع مقام علتين .

(٣) صفحة ١٠٧ .

(٤) سبق شرحه صفحة ١٠٧ .

(٥) في ت : أيضا ، ولعل الصواب ما أثبته ، لأنه إذا كان جمعا فهو ممنوع من الصرف .

(٦) الحِضَجْر : العظيم البطن الواسعُهُ . قال :

حِضَجْر كأُمِّ التوأمين توكّأتْ ‌ ‌ على مِرفَقيها مستهلةَ عاشرِ

(اللسان حضجر) .

(٧) ساقط من جـ و ص و ط .

(٨) تكملة من جـ .

(٩) ط ٢/١٣٢ .

(١٠) في شرح ابن الحاجب لكافيته ص ١٥ قوله : وكذلك لو سمي بمساجد لكان ممتنعا من الصرف باعتبار الجمع المشروط بما ذكرناه فحَضَاجِر إذن كمساجد إذا سمي به لأن حضاجر في الأصل جمع .

لأن المعتبر في (الجمع)[1] - عنده - أن يكون في الأصل - كما ذكرنا في الوصف[2] - فلا يضر زوالُ الجمع بالعلميةِ لعُروضِ الزوال .

فلا أثر - على هذا القول - للعلمية في منع مساجد - عَلَما - بل المؤثر الجمعيةُ الأصليةُ القائمةُ مقامَ سببين .

فإن قيل : أليس بين الجمعية والعلمية تضادٌّ - كما يذكر المصنف بعد من تضادٍّ الوصف والعلمية[3] ؟ .

فالجواب (أنهما)[4] ليستا بمتضادتين ، ويصح اعتبارُ حقيقة الجمعية مع العلمية ، كما يسمَّى جماعةٌ معينة من الرجال بكِرامٍ - مثلا - فيكون معناه هذه الجماعةَ المسماةَ بهذا اللفظ ، فيكون معنى الجمعية باقيًا ، وهذا كما سُمِّي بأَبانَيْن[5] جَبَلان ، فروعي - مع العلمية - معنى التثنية .

فهما - وإن جُعِلا كشيءٍ واحد مسمى بلفظ المثنى - لكنه يفهم من لفظ أبانين معنى التثنية ، إذ معناه هذان الجبلان المعيَّنان ، فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية[6] .

والأولى - عندي - أن لا تنافي - أيضا - بين الوصف والعلمية .

وأما قولُ المصنف بعدُ في الشرح : إن العلمية تفيدُ الخصوصَ والصفةَ تفيد (الإطلاقَ)[7] فتنافتا[8] .

---

(١) في ت : الجموع .

(٢) صفحة ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٣) صفحة ١٥٦ .

(٤) تكملة من جـ .

(٥) أبانان : في معجم البلدان لياقوت ٦٢/١ .
قال الأصمعي : وادي الرُّمة يمر بين أبانين ، وهما جبلان يقال لأحدهما : أبان الأبيض ، وهو لبني فَزارة ثم لبني جُرَيد منهم ، وأبان الأسود لبني أسد ..
وبينهما ثلاثة أميال وقال آخرون : أبانان : تثنية أبان ، ومُتَالِع غُلِّبَ أحدُهما .

(٦) كان الأولى أن يقول : أو التثنية .

(٧) في جـ و ص وط : العموم ، والصواب ما أثبتُه ، لأن الرضي في رده لم يذكر العموم بل كان حديثه عن الإطلاق .

(٨) قال في شرحه لكافيته ١٨ و ١٩ : وإنما لم تعتبر - يعني الوصفية - في باب حاتم لمانع خاص ، وهو أنا نعلم =

(فنقول : (الإطلاقَ لا ينافي الخصوص إلا إذا كان الإطلاقُ قيدا)[1] كما يقال : الوصف لابد فيه أن لا يكون لا عاما ولا خاصا بل لابد فيه من الإطلاق ، ولا نسلّم أن هذا القيدَ شرط في الصفة لأنك تقول : هذا العالمُ وكُلُّ عالمٍ ، والأول خاصّ والثاني عامّ ، وكلاهما وصفان .

وإن أراد المصنفُ بالإطلاق العموم)[2] (قلت)[3] : لا نسلم أن ماهيةَ الوصف لابد فيها من معنى العموم ، بل الصفة المرادةُ في باب منع الصرف أن يكون الاسم وضع دالا على معنى غيرِ الشمول ، وصاحبُه صحيحُ التبعيةِ لما يخصِّص ذلك الصاحبَ - كما يجيء في باب الوصف[4] - .

فإذا ثبت في اسم أن دلالتَه على ما ذكرنا ، وصحةَ تبعيته لذلك المخصَّص وضعيتان فلا يضره في منع الصرف عروضُ ما يمنع جَرْيَه على ذلك المخصَّص وتبعيتَه له ، ألا ترى أن نحو : أسود وأرقم ، عَرَضَ فيه ما يمنع الجريَ - وهو الغلبة - لكن لمّا كان المعنى الموضوع له الوصف - وهو العَرَضُ وصاحبُه - باقيا ، لم يضرّه ذلك العارضُ ؟

على أن لي في اعتبار كونِ دلالةِ الاسم على المعنى وصاحبه وضعيةً (في باب منع الصرف)[5] نظرا، كما ذكرنا في أربع[6]، فنقول: يُمكِن أن يُعتبر في حاتِم معنى الحتْم، فيكون دالا على معنى وصاحبه، لكن (عرض)[7] المانعُ من الجري- وهو العَلَمية- كما عرض في نحو: أسودَ وأرقمَ، الغلبةُ المانعةُ من الجَرْي، فالعلمية ههنا كالغلبة

= أن الوصفية تنافي العلمية في المعنى ، لأن العلمية وضعُ الشيء لمدلول بعينه لا يتجاوزه ، والوصفية وضعُ الشيء لمن قام به ذلك المعنى مطلقا ، فكيف يكون الشيء مختصا غيرَ مختص ، فامتنع لامتناع اعتبار الضدّين في حكم واحد ، وهو منع الصرف ، فلما نُكِّر زال المانع لاعتبار الوصفية فاعتُبِرت لزوال المانع ، فوافقت علةً أخرى - لعلها وزن الفعل - فوجب منعُ الصرف لذلك .

(١) في ت : الإطلاق قيد .

(٢) ساقط من جـ و ص من قوله : فنقول إلى هنا .

(٣) في ط : قلنا .

(٤) صفحة ٩٦٩ ، ٩٧٠ .

(٥) ساقط من جـ و ص .

(٦) صفحة ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٧) في ص : عرض له .

هناك ، لا فرق بينهما ، إلا أن الكلمةَ بالعلمية (تصيرُ)[1] أخصَّ منها بالغَلَبةِ وحدها ؛ لأن العلميةَ تُخَصِّصُها بذات واحدة ، والغلبةَ بنوعٍ واحد .

(بل الفرق بين العلميةِ والغلبةِ مطلقا)[2] (أن)[3] الغلبةَ لا تنفك عن مراعاةِ معنى الوصف - كما في أسود وأرقم - والأكثرُ في العلمية عدمُ مراعاته .

والدليل على إمكان لمح الوصف مع العلميةِ قولهم : إنما سميت هانئا لتهنأ[4] .

وقول حسان[5] :

٣١ - وشَقَّ له مِن اسمِه ليُجِلَّه فَذُو العرشِ محمودٌ وهذا مُحَمَّدُ[6]

وأيضا فنحن نعلم أنّ اللقب كالمظَفَّر وقُفَّة[7] من الأعلام ، واللقب هو الذي يُعْتَبَر فيه المدحُ والذمّ ، فيمكن فيه معنى الوصف الأصلي .

ويؤكد هذا قولُ النحاة : إنما تدخل اللام على الأعلام التي أصلها المصادرُ والصفاتُ كالفضل والعباس للمحِ الوصفيةِ الأصليةِ[8] .

---

(١) في ت : تكون .

(٢) تكملة من جـ و ص و ط .

(٣) في ت : وأن ، وبما أثبتناه يستقيم الكلام .

(٤) في مجمع الأمثال ١٨/١ يقال : هَنَأْتُ الرجل أهنَؤُه وأهنِئُه هَنْأً إذا أعطيتَه ، والاسم الهِنْء بالكسر ، وهو العطاء ، أي سميت بهذا الاسم لتُفْضِل على الناس . قال الكسائي : لتهنأ أي لتَعُول : وقال الأموي : لتهنئ أي لتُمْرِئ .

(٥) حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري أبو الوليد الصحابي ، شاعر النبي ﷺ وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام اشتهرت مدائحُه في الغسانيين وملوك الحيرة قبل الإسلام ، لم يشهد مع النبي ﷺ مشهدا لعلّةٍ أصابته . توفي سنة ٥٤ هـ (الأعلام ١٨٨/٢) .

(٦) هذا البيت في ديوان حسان ٣٣٨ وفيه ليعزه ، وفي الخزانة ٢٢٣/١ و ٢٢٧ وفي التصريح ١١/١ .
الشاهد : استشهد به الرضي على أنه يمكن لمحُ الوصف مع العلمية ، كما في محمد .

(٧) القفة : الزنبيل ، والقفة قَرَعةٌ يابسة وفي المحكم : كهيئة القرعة تتخذ من خوص ونحوه تَجْعل فيها المرأةُ قطنَها (اللسان/ ققف) .

(٨) قال ابن يعيش في شرحه للمفصل ٢٩/١ : وما نقل عن الصفة وفيه اللام المعرفة فإنها تقرّ فيه بعد النقل نحو : الحارث والعباس ، وما نقل منها مجردا من الألف واللام لم يجز دخولهما عليه ، بعد النقل نحو : سعيد ومكرم وحاتم ونائلة ، وما فيه الألف واللام بعد النقل فإشعارٌ فيه بتَبْقِيَةِ معنى الصفة ، وكذلك يجري عليه أحكامُ الصفة .

(فلو لم يجتمع الوصفُ مع العلمية كيف (كان)[1] لُمِحَ ؟

ولو كانت الصفةُ من حيث هِيَ هِيَ تقتضي العمومَ وتُنافِي الخصوصَ لم يجز نحو : (هذا العالمُ) ، فإنه خاصٌّ بالضرورةِ مع اعتبار معنى الوصفِ فيه)[2] .

فإن قلتَ : فإذا لم يكُن بينهما تنافٍ فلِمَ لَمْ يمتنع[3] هانئ ومحمد في المَثَل والبيتِ المذكورين ؟ وكذا كل علمٍ ملموحٍ فيه الوصفُ الأصليُّ ؟

قلت : كذا كان يجب ، إلا أن المقصودَ الأهمَّ الأعمَّ في وضع الأعلام لما كان تخصيصَ المسمى بها سواءٌ لمح (فيها المعنى الأصلي كما في اللقب أو لم يلمح)[4]كتسميتهم الأحمرَ بالأسودِ وبالعكس – وكان المعنى الأصليُّ إنما يُلْمح (فيها لمحا خفيًّا)[5] ، ويومأ إليه إيماء مختلَسا في بعض الأعلام لم يعتدّ بذلك الوصف الأصلي لكونه كالمنسوخ مع لَمْحِه .

وكذا تقول في الجمعيةِ في نحو : مساجد ، علما : إنما لم تعتبر – وإن لم تنافِها العلميةُ وأمكن لمحُها في بعض الأعلام – لأن المقصودَ الأهمَّ في وضع العلم غيرُ معنى الجمعية .

فإذا ثبت أن معنى الوصف والجمعية لا يُعتَبَران في الموضع الذي يصِحُّ لمحُهما فيه ، فكيف بالاعتبار في نحو : مساجد ، اسمَ رجل الذي لم يلمح فيه مَعْنى الجمع ، وفي حاتم إذا لم يلمح فيه معنى الوصف ؟

فالأولى – إذن – في منع (صرف)[6] مساجد علما – ما قال أبو علي ، وهو أن فيه العلميةَ وشِبهَ العجمة ، حيث لم يكن له في الآحاد نظيرٌ ، كما أن الأعجمي (لا)[7] يُشْبِهُ العربيَّ[8] . فيزيد عندَه في الأسباب شِبْهُ العجمة .

---

(١) ساقطة من ص و ط .

(٢) ساقطة من جـ من قوله : فلو لم ... إلى هنا ، وسقط من ص من قوله : ولو كانت الصفة ... إلى هنا .

(٣) يعني من الصرف .

(٤) تكملة من ص و ط ، وهي لازمة لأمرين : الأول/ أن قوله : (سواء) يحتاج إلى أمرين للتسوية بينهما ، والثاني أن تسمية الأحمر بالأسود وبالعكس لم يلمح فيهما الأصل .

(٥) في ط : لمحا خفيا فيها .

(٦) في ط : الصرف .

(٧) في ط : ليس .

(٨) في الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ١٠٢٧) ولو سميت بمساجد رجُلًا لم تصرف ، لأنه شابه الأعجميَّ المعرفةَ ، حيث لم يكن له في الآحاد نظير .

وعند الجُزولي فيه سببان تامان ، غيرُ مبني أحدُهما على سبب آخر ، كما قال أبو علي : إن فيه شبه العجمة ، وذلك أن الجزولي يعُدُّ عدمَ النظير في الآحاد سببا من الأسباب كالعلمية والوصفية وغيرِهما ، ولم يَعُدَّهُ شرطَ السبب كما فعل غيرُه[1] .

وكان سعيدُ بن (مَسْعَدَةَ)[2] الأخفشُ يصرف نحو : مساجد ، عَلَمًا[3] ، لزوال السبب ، وهو الجمع ، وهو خلاف المستعمل عندهم .

قوله : وسراويل .

الأكثرون على أنه غير منصرف . قال[4] :

٣٢ - فتًى فارسيٌّ في سراويلَ رَامِحُ[5]

واختلف في تعليله ، فعند سيبويه[6] - وتبعه أبو علي[7] - أنه اسم أعجميٌّ مفرَد

---

(١) المقدمة الجزولية ق ٤٦ .

(٢) تكملة من جـ .

(٣) كلام الأخفش في معاني القرآن صفحة ٣٢٨ على خلاف هذا قال : وقال : ﴿ في مواطن كثيرة ﴾ التوبة ٢٥ ، لا تنصرف ، وكذلك كل جمع ثالث حروفه ألف وبعد الألف حرف ثقيل أو اثنان خفيفان فصاعدا ، فهو لا ينصرف في المعرفة ولا في النكرة نحو : محاريب وتماثيل ومساجد وأشباه ذلك ، إلا أن يكون في آخره الهاء فإن كانت في آخره الهاء انصرف في النكرة نحو : طيالسة وصياقلة . ونسب المبرد إلى الأخفش أنه كان يصرف نحو ذلك في النكرة فقط ، قال في المقتضب ٣/٣٤٥ : فإن سميت رجلا بمساجد وقناديل فإن النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة ولا نكرة .. إلا أبا الحسن الأخفش فإنه كان إذا سمي بشيء من هذا رجلا أو امرأة صرفه في النكرة فهذا عندي هو القياس .

ثم قال : قيل له : فلم لم تصرف مساجد إذا كان اسمَ الرجل في المعرفة ؟

فقال : إن بناءه قد بلغ به مثال مالا ينصرف في معرفةٍ ولا نكرة .

أقول : لم أجد من نص على أن الأخفش يصرف نحو ذلك علما غير الرضي .

(٤) القائل : تميم بن أُبَيّ بن مقبل بن عوف بن حنيف .. شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وكان يبكي أهل الجاهلية وبلغ مائة وعشرين سنة وكان يهاجي النجاشيّ الشاعرَ (الخزانة ١/٢٣١) .

(٥) صدره : أتى دونها ذبُّ الرِّياد كأنه

والبيت في ديوانه ٤١ ، وفي الجمهرة ١/٢٧ ، وفي مقاييس اللغة ٢/٣٤٩ ، وفي أمالي القالي ٢/١٦٤ ، وفي اللسان (ذبب) ، وفي الخزانة ١/٢٢٨ .

اللغة : الضمير في دونها يعود إلى أنثى الثور الوحشي ، دونها : أمامها ، ذب الرياد : الذَّبُّ : الثور الوحشيُّ ، ويقال له أيضا ذَبُّ الرِيادِ غير مهموز ، وسمي بذلك لأنه يختلف ولا يستقر في مكان واحد ، وقيل لأنه يَرُودُ فيذهب ويجيء ، (اللسان ذبب) .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن سراويل غير مصروف عند الأكثرين .

(٦) الكتاب ٢/١٦ .

(٧) في المقتصد لعبد القاهر صفحة ١٠٠٤، وأما قول الشيخ أبي علي: والقياس عندي أن (لا) يصرف في النكرة =

عُرِّبَ ، كما عرب الآجُر لكنه أشبه من كلامهم مالا ينصرف قطعا نحو : قناديل ، فحمل على ما (شابهه)[1] فمنع الصرف ، ولم يمنع الآجر - مخفَّفا (لأن جميع مُوازِنه)[2] ليس ممنوعا من الصرف ، ألا ترى إلى نحو : أكلب وأبحر .

فعلى قوله ليس فيه من الأسباب شيء ؛ لأن العجمةَ شرطُها العلميةُ ، وفيه التأنيث المعنويُّ وشرطه - أيضا - العلمية أما الصيغةُ فليست سببا بل هي شرط لسبب الجمعية إلا عند الجزولي .

فسيبويهِ يمنعه الصرف لا لسبب بل لموازَنَة غير المنصرف .

وقال الجزولي : فيه عدم النظير والعجمة الجنسية[3] .

وعدم النظير عنده سبب كما مر[4] ، لكن الكلامَ في العجمة الجنسية ، ويجوز له أن يعتبرها في هذا الوزن خاصةً لا في غيره ، لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن .

وقال المبرد : هو عربي جمع سِروالة ، والسروالةُ قطعةُ خِرْقة[5] ، قال[6] :

٣٣ - عليهِ من اللؤْمِ سِروالةٌ فليس يـرِقُّ لمُسْتَعطِـفِ[7]

= أيضا ، قبل التسمية بها ، فقد حكى شيخنا رحمه الله أنه كان يقول : قد اجتمع فيه العجمة والتأنيث والطول ، فيجوز أن يجرى جميع ذلك مجرى سببين .

وما ذكره عبد القاهر نقلا عن أبي علي من تأثير العجمة والتأنيث عجيب ؛ لأنهما إنما يؤثران مع العلمية ، ولا علمية هنا .

(١) في ط : يناسبه .

(٢) في ص و ط : لأن جمع ما وازنه .

(٣) في المقدمة الجزولية ق ٤٧ ومع العجمة الجنسية إذا كان ما يوازن الاسم من العربية لا ينصرف .

(٤) صفحة ١٩٤ .

(٥) في المقتضب ٣/٣٤٥ ، ٣٤٦ فأما سراويل فكان - يعني الأخفش - يقول فيها : العرب يجعلها بعضهم واحدا ، فهي عنده مصروفة في النكرة على هذا المذهب ، ومن العرب من يجعلها جمعا واحدُه سِرْوالة ، وينشدون :

عليه من اللؤم سروالة

فمن رآها جمعا يقال له : إنما هي اسم لشيء واحد فيقول : جَعَلوه أَجْزاء كما تقول : دخاريص القميص والواحد دِخْرِصَة ، فعلى هذا كان يرى أنها بمنزلة مناديل لأنها جمع لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ولكن إنْ سَمَّى بها صرفها في النكرةِ .

(٦) لم أجد له نسْبة .

(٧) البيت في المقتضب ٣/٣٤٦، وفي ابن يعيش ١/٦٤، وفي الخزانة ١/٢٣٣، وفي شرح شواهد شرح الشافية ١٠٠، وفي العيني ٤/٣٥٤، وفي التصريح ٢/٢١٢، وفي الهمع ١/٢٥، وفي الدرر ١/٧ .
=

ويشكل عليه بأن إطلاقَ لفظ الجمع على الواحد لم يجئ في الأجناس ، فلا يقال لرجل رجال ، بلى جاء ذلك في الأعلام كمدائن في مدينةٍ معينةٍ .

وجوابه : أن الجمع فيه مقدَّرٌ لا محقق ، كعدل عمر ، وذلك أن لنا قاعدةً ممهدةً : أن ما على هذا الوزن (لا ينصرف للجمعية)[1] ، ولم تتحقق فيه لكونه لآلة مفردةٍ فقدَّرناها ، لئلا تنخرم القاعدةُ ، وأيضا إذا اشتمل الشيء على الأقْطَاعِ[2] جاز (لك)[3] أن تطلقَ اسمَ تلك الأقطاع على المجتمع منها ، كبرمة أعشارٍ .

وليس للخصم أن يقول : إن مثل هذا مختص بوزن (أفعال)[4] لأنه قد جاء نحوُ قوله[5] :

٣٤ - جاء الشتاء وقميصي أخلاقْ شرائمٌ يعجب منه التَّوَّاقْ[6]

وشراذم (لفظ)[7] جمع (بلا خلاف)[8] ، والتواقُ ابنه .

وقد نُسِبَ إلى سيبويه أن أفعالا مفرد[9] .

= الشاهد : أورده شاهدا على أن سراويل عند المبرد عربي جمع سروالة ، والسروالة قطعة خرقة . وفي الخزانة ٢٣٣/١ قال : هذا البيت مصنوع وقيل : قائله مجهول والذي أثْبَتَه قال : إن سروالة واحدة السراويل ، وكيف تكون سروالة بمعنى قطعة خرقة مع الحكم بأنها واحدة السراويل . هذا لا يكون .

(١) في ص و ط : لا ينصرف إلا للجمعية ، والصحيح ما أثبتناه لأن الجمعية سبب لمنعه لا لانصرافه .

(٢) يعني الأجزاء .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ط : الأفعال ، والصحيح ما هنا .

(٥) نسبه البغدادي في الخزانة ٢٣٤/١ إلى بعض الأعراب .

(٦) البيت في الخزانة ٢٣٤/١ وفي اللسان مادة خلق وشرذم .

اللغة : أخلاق : جمع خَلَق ، أي بالٍ كلّه . شراذم : قطع . التواق : اسم ابن الشاعر ، وأصله مبالغة تائق : من تاقت النفس إلى الشيء بمعنى اشتاقت (الخزانة ٢٣٥/١) .

الشاهد قوله : شراذم يعجب منه ، فإنه يجوز في الجمع إذا كان ذا أجزاء أن يطلق على الواحد ، وليس خاصا بصيغة أفعال بدليل أن لفظ شراذم جمع بلا خلاف ، وقد عاد الضمير في قوله : منه عليه موحدا .

(٧) تكملة من ط .

(٨) في ص و ط : بالاتفاق .

(٩) انظر : سيبويه ١٧/٢ وقد سبق تخريجه صفحة ١١٠ .

وقال أبو الحسن[١] : إن من العرب من يصرفُ سراويلَ لكونه مُفْردًا[٢] .

ونسب بعضهم إلى سيبويهِ أنه يقول بانصرافه أيضا نظرا إلى قوله : (عُرِّب)[٣] كما عرب الآجر[٤] .

وهو غلط لأن تشبيهَ سيبويهِ له بالآجُر لأجل التعريب فقط ، لا لكونه منصرفا مثلَه ، ألا ترى إلى قوله بعد : إلا أنه أشبه من كلامهم مالا ينصرف[٤] .

قوله : وإذا صُرِفَ فلا إشكال .

لأن السبب – أعني الجمعيةَ – غيرُ حاصل . فلا يفيد الشرطُ وحدَه .

هذا ويمكن تقديرُ الجمع في سراويلَ مطلقا – صُرِفَ أو لم يُصْرف – وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع ، فمن لم يصرفِه (فنظرا)[٥] إلى ذلك المقدر ، ومن صرفه فلزواله بوقُوعِه على الواحدِ .

وكذا يجوز في نحو : حمارٍ حَزَابَ ، أن يقدر الجمع ، وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرفَ وتركَه نحو : رأيت حمارا حزابِيَ وحزابِيًا . فنقول : هو جمع حَزْبَاء ، أي الأرض الغليظة والجمع الحَزَابَى كالصَّحَارَى بالتخفيف[٦] .

قوله : ونحو : جوارٍ ، رفْعًا .

أي المنقوص من هذا الجمع .

اعلم أن الأكثر (على)[٧] أن (جَوَارٍ) في اللفظ كقاضٍ رفعا وجرا ، وقد جاء

---

(١) المراد به الأخفش .

(٢) انظر : المقتضب ٣/٣٤٥ وقد سبق ذكره صفحة ١٦٠ تعليقة ٣ .

(٣) تكملة من جـ و ص و ط .

(٤) الكتاب ٢/١٦ .

(٥) في ط : فنظر .

(٦) لست أرى هذا التوجيه سديدا ، فإنه إذا كان جمع حَزْباء فإنه يكون على وزن فعالَى بالفتح ، ثم لا يجوز أن نصف المفردَ بالجمعِ ، إلا أن نوجهه كما وجه الشارحُ قولَ الشاعر :

جاء الشتاء وقميصي أخلاقْ   شراذمٌ يعجب منه التواقْ

وهو بعيد .

(٧) تكملة من : ط .

عَنْ بعض العرب في الجر جواريَ ، قال الفرزدق[1] :

٣٥ – فلو كان عبدُ الله مولىً هَجَوْتُه ولكـنَّ عبـدَ اللهِ مَولَـى مَوالِيـا[2]

وقال الآخر[3] :

٣٦ – له ما رأتْ عَيْنُ البصيرِ وَفَوْقَهُ سماءُ الإلـهِ فوقَ سبعِ سَمَائِيَـا[4]

وهي قليلة :

واختارها الكسائيُّ[5] وأبو زيدٍ[6] وعيسى بنُ عُمَر[7] .

---

(١) همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي ، أبو فراس الشهير بالفرزدق ، شاعر من النبلاء من أهل البصرة ، عظيم الأثر في اللغة ، كان يقال : لولا شعرُ الفرزدق لذهب ثُلُثُ اللغةِ ، يشبَّهُ بزهير ، هَاجَى جَرِيرا والأخطل ، له ديوان مطبوع ، توفي سنة ١١٠ هـ (الأعلام ٩٦/٩) .

(٢) البيت في الكتاب ٥٨/٢، وفي الموشح ١٤٩، وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور ٤٢، وفي العيني ٣٧٥/٤، وفي المقتضب ١٤٣/١، وفي ابن يعيش ٦٤/١ ، وفي الخزانة ٢٣ ولم أجده في ديوانه .

اللغة : المولى : الحليف ، والرجل إذا كان ذليلا يوالي قبيلةً ليعتز بهم ، وإذا والى مَوْلًى كان أذلَّ ذليلٍ ، وعبد الله المذكور في البيت هو ابن أبي إسحاق الحضرمي .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن بعض العرب يجر نحو : جوار ، بالفتحة كما فعل الفرزدق في البيت .

(٣) القائل أميه بن أبي الصلت واسمه عبد الله بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي ، كان يكثر في شعره من ذكر الآخرة ، وقد صدّقه النبي ﷺ في بَعْضِه ، قال ابنُ قتيبة في الشعر والشعراء ٤٥٩ : كان قد قرأ الكتب المتقدمة ورغب عن عبادة الأوثان ، وكان يؤمل أن يكون النبيَّ الموعودَ به . توفي سنة ٥٠ هـ (الخزانة ١٤٧/١) .

(٤) البيت في ديوانه ٥٢٨، وفي الكتاب ٥/٢، وفي المقتضب ١٤٤/١، وفي الخصائص ٢١١/١ و ٣٣٣، وفي الضرائر الشعرية ٤٤، وفي المخصص ٣/٩، وفي اللسان (سما) وفي المنصف ٦٦/٢ و ٦٨، وفي الخزانة ٢٤٤/١ .

اللغة : سماء الإلـه : أراد العرش ، سبع سمائيا : أراد به سبع سموات ، ويروى ست سمائيا .

الشاهد : أورده الرضيُّ شاهدًا على أن سمائيا هنا جمع سماء ، وقد جُرَّتْ بالفتحة نيابةً عن الكسرة وليست الياء الموجودةُ في سمائي ياء النسب بل الكلمةُ على صيغةِ منتهى الجموع .

(٥) إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١٤٠/١ وفيه قال الشيخ : لا خلاف في لفظه في حال الرفع وفي حال النصب ، وأما في حال الخفض فكثرةُ العرب يقولون : مررت بجوارٍ ومنهم من يقول : مررت بجواريَ ، واختار ذلك سيبويهِ والكسائيُّ ، وانظر : شرح الكافية الشافية ١٥٠٦ .

وعند الرجوع إلى الكتاب وجدته خص ذلك بالضرورة ، قال في الكتاب ٥٨/١ ، ٥٩ بعد أن ذكر بيت الفرزدق : فلما اضطُرّوا إلى ذلك في موضع لابدّ لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل .

(٦) نسبه إليه أيضا ابنُ مالك في شرح الكافية الشافية ١٥٠٦ .

(٧) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٠٦ ، ١٥٠٧ وأما يونس وأبو زيد وعيسى والكسائيُ فيقولون في (قاض) اسمَ امرأة : هذه قاضيْ ، ورأيت قاضيَ ومررت بقاضيَ ، وانظر : الأشموني بحاشية الصبان ٢٧٣/٣ .

ولا خلاف في النَّصْبِ أنه جواري وأنه غيرُ منصرف .

ثم اختلفوا في كون جوار - رفعا وجرا - منصرفا أو غير منصرف :

فقال الزجاجُ : إن تَنْوينه للصرفِ[1] .

وذلك أن الإعلالَ مقدَّمٌ على منعِ الصرف ، لأن الإعلال سببُه قويٌّ وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة ، وأما منع الصرف فسببه ضعيف ، إذ هو مشابهةٌ غيرُ ظاهرةٍ بين الاسمِ والفعلِ - على ما تبيَّن قَبْلُ[2] - قَالُوا : فَسَقَطَ الاسمُ بعد الإعلال عن وِزانِ أقصى الجموعِ الذي هُو الشرطُ فصار منصرِفا .

والاعتراض عليه أنَّ الياءَ الساقطَ في حكمِ الثابت ، بدليل كسرة الراء في جاءتني جوارٍ ، وكسرُ الراء حكمٌ لفظي كمنعِ الصرف ، فاعتبار أحدِهما دونَ الآخرِ تَحَكُّم .

وكل ما حذف لإعلال موجبٍ فهو بمنزلةِ الباقي كعَمٍ وشَجٍ ، وإلا كان كالمعدوم كيَدٍ ودَمٍ ، ومن ثَمّ صُرِف[3] جَنَدِل وذَلَذِل[4] مقصورَى[5] جَنَادِل وذَلَاذِل .

وقال المبردُ : التنوينُ عوضٌ من حركة الياء[6] ، ومنعُ الصرف مقدَّم على الإعلال ، وأصلُه جواريٌّ بالتنوين ، ثم جواريْ بحذفها ، ثم جواريْ بحذف الحركةِ

---

(١) في ما ينصرف ومالا ينصرف ١١١ : اعلم أن كل ما كان آخرُه ياءٌ مكسورٌ ما قبلها أو آخره واو مكسورٌ ما قبلها ، أو مضموم ما قبلها كسرت وأبدلت منها ياءٌ ، وحذفت هذه الياءَ وصرفتَ في هذا البابِ كلّ ما كان لا ينصرف ، تصرف في حال الرفع والجر وتمنعه الصرفَ في حال النصب .

(٢) صفحة ٩٩ ، ١٠٠ .

(٣) انظر : الكتاب ١٦/٢ .

(٤) الذُّلَذُل والذِّلَذِل والذُّلَذِلة والذُّلذِلة ، كلُّه أسافلُ القميص الطويل إذا ناس فأخلق ، والذَّلَذِل مقصور عن الذَّلَاذِل الذي هو جمع ذلك كلّه .

(٥) أي أن أصلهما جَنَادِل وذلاذل فاقتصر على هذين اللفظين .

(٦) في المقتضب ١٤٣/١ فإنما انصرف باب جوار في الرفع والخفض لأنه أنقص من باب ضوارب في هذين الموضعين ، وكذلك قاض فاعلم ، لو سميت به امرأة لانصرف في الرفع والخفض ؛ لأن التنوين يدخل عوضا مما حذف منه (**فلم يقل من الحركة**) وقد ذكر مثلَ هذا الكلام عن المبرد الزجاجُ في ما ينصرف ومالا ينصرف ١١٢ فقال : وقال محمد بن يزيد : التنوين عندي عوض من حركة الياء لا غير وذلك أن الياءَ كان يجب أن تكون في هذا الباب ساكنة لا غير قلت : ولم أجده في المقتضب .

(للاستثقال)[1] ، ثم جوارٍ بتعويض التنوين من الحركة ، ليخف الثقيل بحذف الياء للساكنين .

وقال سيبويهِ والخليلُ : إن التنوينَ عِوضٌ من الياء[2] .

ففسر بعضُهُم هذا القولَ بأن منع الصرف مقدَّم على الإعلال ، فأصله جواريٌّ بالتنوين ، ثم جواريُ بحذفها ، ثم جواريْ بحذف الحركةِ للاستثقال ، ثم جوارٍ بحذف الياء للاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية .

وإنما أبدل التنوينُ من الياء ليقطع التنوينُ الحاصلُ طَمَعَ الياء الساقطِ في الرجوع ، (إذ يلزم)[3] اجتماعُ الساكنين لو رجعت .

والاعتراض عليه وعلى مذهب المبردِ : أنه لو كان منعُ الصرف مقدَّمًا على الإعلال لوجب الفتحُ في قولك مررت بجواريَ - كما في اللغة القليلةِ (الخبيثةِ)[4] - وذلك لأن منع الصرف يقتضي (شيئين)[5] حذفَ التنوين ، وتبعيةَ الكسر له في السقوط ، وصيرورتَه فتحا ، وأيضا يلزم أن يقال : جاءني الجوارِ ومررت بالجوارِ عند سيبويه - بحذف الياء - لأن الكلمة لا تخِفُّ بالألف واللام ، وثقلُ الفرعيةِ باقٍ مَعَهُما .

وفسر السيرافيُّ - وهو الحقُّ - قولَ سيبويه بأن أصله جواريٌّ - بالتنوين والإعلالُ مقدّم على منعِ الصرف[6] - لما ذكرنا - فحَذَفَ الياءَ لالتقاء الساكنين ، ثم وَجَدَ بعد

---

(١) ساقط من ص و ط .

(٢) في الكتاب ٥٧/٢ : وسألت الخليل عن رجل يسمى بجوار فقال : هو في حال الجر والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسما .. قلت : فإن جعلت اسم امرأة ؟ فقال : أصْرِفُها ؛ لأن هذا التنوين جُعِل عِوضًا ، فيثبت إذا كان عِوضًا ، كما ثبتت التنوينة في أذرعاتٍ إذ صارت كنون مسلمين .

(٣) في ط : أي يلزم .

(٤) تكملة من جـ و ص و ط .

(٥) تكملة من ط .

(٦) قال السيرافي في هامش ٥٧/٢ من الكتاب : وأما قول سيبويه فالذي ظهر من كلامه أنهم جعلوا التنوين عوضا من الياء .

فإن قال قائل : وكيف يجعل التنوين عوضاً من الياء ولا طريق إلى حذف الياء قبل دخول التنوين ؟

قيل له : تقديرُ هذا أنه أصل غواش غواشيٌ ويكون التنوين لما يستحقه الاسم من الصرف في الأصل ، ثم تحذف ضمة الياء مثلا استثقالا ، فيجتمع الساكنان فتحذف الياء ، ثم يحذف التنوين لمنع الصرف ؛ لأن الياء منوية ، ثم يعوض من الياء المحذوفة تنوينٌ غير تنوين الصرف .

الإعلال صيغة الجمع الأقصى حاصلة تقديرا ، لأن المحذوف للإعلال كالثابت ، بخلاف المحذوف نسيا منسيا – كما ذكرنا – فحذَفَ تنوينَ الصرف ، ثم خافوا رجوعَ الياءِ بزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقَل **لفظا** بكونه منقوصا ، **ومعنى** بالفرعية ، فعُوِّضَ التنوينُ من الياء ، بخلافِ نحو : أحوى وأشقى ، فإنه قدَّمَ الإعلال في مثلهما أيضا ، وَوَجَدَ علةَ منع الصرف بعد الإعلال حاصلةً ، لأن ألف أحْوَى المنونَّ ثابتٌ تقديرا فهو على وزن أفعل ، فحذف تنوينَ الصرف ، لكن لم يعوض التنوينَ من الألف المحذوفةِ ولا من حركةِ اللامِ – كما فعل في جوارٍ – لأن أحْوى بالألف أخفُّ منه بالتنوين ، وأما جوارٍ فهو بالتنوين أخف (منه)[1] بالياء .

والخفة اللفظية مقصودةٌ في غير المنصرف ، بقدر ما يمكن ، تنبيها بذلك على ثقلِهِ المعنويّ بكونه متَّصفًا بالفرعين[2] ، ألا ترى أنك تقول : خَطَايا وبَرَايا وأدَاوَى – بلا تنوين اتفاقا – لما انقلبت الياءُ ألفًا في الجمعِ الأقصى .

وكلُّ غيرِ منصرف منقوصٍ حكمُه حكمُ جوارٍ فيما ذكرنا ، ويجيء فيه الخلاف المذكورُ ، نحو : (قاض) ، اسمَ امرأة ، وأعيل تصغير أعلى .

وإذا جعل هذا النوع – أعني جوارٍ وأعيلٍ – عَلَما فيونس يجعل حالَه مخالفًا لحالِه في التنكير[3] .

وذلك بأن يقدِّم مَنْعُ الصرف على الإعلال، فيبقى الياءُ ساكنةً في الرفع ومفتوحة في النصب والجر، (نحو)[4]: جاءني جواريْ وقاضيْ وأعيليْ – بياء ساكنة – ورأيت

---

(١) تكملة من جـ و ص و ط .

(٢) المقصود الفرعية اللفظية والفرعية المعنوية .

(٣) في الكتاب ٥٨/٢ : فأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة ، كيف حالُ نظيرِه من غير المعتلّ معرفةً ، فإذا كان لم ينصرف لم يصرف ، يقول : هذا جواريْ قد جاء ، ومررت بجواريَ قبلُ .

قال الخليل : هذا خطأ . لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجر فكانوا خُلَقَاء أن يُلزموه الرفعَ والجرَّ ، إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتل في موضع الجر ، ولكانوا خلقاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجر فيقولوا : مررت بجواريَ قبل ، لأن تركَ التنوينِ في ذا الاسمِ في المعرفة والنكرة سواءٌ .

(٤) في ط : تقول .

جواريَ وقاضيَ وأعيليَ ، ومررت بجواريَ وقاضيَ وأعيليَ – بياء مفتوحة في الحالين – .

وإنما قدم منع الصرف لأن العلمية سببٌ قويٌّ في باب منع الصرف ، حتى منع الكوفيونَ الصرفَ لها وحدها[1] في نحو قوله :

.... يفوقانِ مرداسَ في مَجْمَعِ[2] (١٧)

كما تقدم[3] .

وأما عند سيبويهِ والخليلِ فحالُ نحوِ : جوارٍ وأعيلٍ – عَلَمًا كان أو نكرةً – سواءٌ[4] .

واعلم أنك إذا صغرتَ نحوَ : (أحوى) ، قلت : أحيٌّ – بحذف الياء الأخيرة نسيا ، لكونها متطرفةً بعد ياءٍ مكسورةٍ مشدَّدةٍ في غير فعل أو جارٍ مجراه ، كأحيِّي والمحيِّي ، وقياس مثلها الحذفُ نسيا – كما يجيء في التصريف[5] – إن شاء الله تعالى .

فسيبويه بعد (حذفها)[6] نسيا يمنعُ الصرفَ ، لأنه بقي في أولِهِ زيادةٌ دالةٌ على وزنِ الفعل[7] .

وعيسى بنُ عُمَرَ يصرِفُه لنقصانِه عن الوزنِ (بحذف الياءِ)[8] نسيًا[9] .

---

(١) لم أجد في الإنصاف أن الكوفيين يمنعون الصرف للعلمية ، بل فيه أن منع الصرف في البيت المذكور بعد قليل وفي عدة شواهد ذكرها هناك لضرورة الشعر – كما يرى الكوفيون – وفي شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/١ قريب من كلام الرضي .

(٢) استشهد به الرضي هنا على أن الكوفيين يمنعون الصرف في مثله للعلمية فقط .

(٣) خرج هذا البيت صفحة ١٠٥ تعليقة ٣ .

(٤) ٥٨/٢ من كتاب سيبويه .

(٥) شرح الرضي للشافية ٢٣٢/١ ، ٢٣٣ .

(٦) في ط : حذف الياء .

(٧) في الكتاب ١٣٢/٢ : واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخرُ الحروف ويصير الحرفُ على مثال فُعَيْل ، ويجري على وجوه العربية وكذلك أحوى إلا في قول من قال : أُسَيِّوِدُ ، ولا تصرفه لأن الزيادة ثابتة في أوله ، ولا يُلْتَفَتُ إلى قلَّته ، كما لا يلتفت إلى قلة يَضَع .

(٨) تكملة من ط .

(٩) في الكتاب ١٣٢/٢ وأما عيسى فكان يقول أحيٌّ ويصرف ، وهو خطأ .

بخلاف نحو : جوار ، فإن الياء كالثابتِ ، بدليل (كسرة)[1] الراء – كما ذكرنا – فلم يسقُط عن وزنِ أقصى الجموع .

والأولى قولُ سيبويه ، ألا ترى أنك لا تصرف نحو : (يَعِدُ) و (يَضَعُ) عَلَمًا ، وإن كان قد سقط حرفٌ من وزن الفعل .

وأبو عمرِو بنِ العلاء لا يحذفُ الياء الثالثةَ من نحو : أحيٍّ نسيًا ، بل يُعِلُّه إعلال أعيلٍ[2] . وذلك لأن في أول الكلمةِ الزيادةَ التي في الفعل – وهي الهمزةُ – بخلاف عُطَيٍّ في تصغير عطاء ، فَجَعَلَه كالجاري مجرى الفعل – أعني المُحَيِّي – في الإعلال .

فأحيٌّ – عنده – كأعيلٍ ، سواء في الإعلالِ ومنعِ الصرف وتعويضِ التنوين من الياء – كما ذكرنا[3] – .

وبعضهم يقول: أُحَيْوٍ في تصغير أحْوَى.كأسيودَ في تصغير «أسود»[4] – كما يجيء في التصريف[5] – ويكون في الصرف وتركِهِ كأعيل على الخلاف المذكور[6] .

قوله : التركيبُ شرطُه العلميةُ ، وأن لا يكونَ بإضافةٍ ولا إسنادٍ مثل : بَعْلَبَكّ .

إنما كان شرطُ التركيبِ العلميةَ ، لأن الكلمتين – معا – تدخلان في وضع العلمِ فيؤمَن حذفُ أحدِهما[7] ، إذ العلمية – كما قلنا[8] – تؤمِّنُ من النقصان ، ولولاها لكان التركيبُ عرضةً للانفكاك والزوال .

قوله : وأن لا يكون بإضافة ولا إسناد .

---

(١) في ط : كثرة .

(٢) الكتاب ١٣٢/٢ والتسهيل ٣٠٧ وشرح الشافية ٢٣٢/١ .

(٣) صفحة ١٦٧ .

(٤) في شرح الشافية ٢٢٦/١ قال – يعني ابن الحاجب – : وإذا ولي ياء التصغير واوٌ أو ألفٌ منقلبةٌ أو زائدةٌ قلبت ياءً .. وتصحيحُها في باب أُسيِّد وجُدَيِّل قليل .. وعلى قياس أسيود أحيوٍ .·وعند شرح هذه العبارات لم يذكر من قال : أسيود .

(٥) شرح الشافية ٢٣٢/١ إلى ٢٣٤ .

(٦) صفحة ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٧) الذي في النسخ جميعها : أحدهما ، والأفضل أن يقول : إحداهما ، لأن الضمير يعود على الكلمتين المركَّبتين ، ويجوز ما في النسخ على أن المقصودَ اللفظان .

(٨) صفحة ١٣٧ ، ١٣٨ .

لأنه لو كان بأحدِهما (لوجب)[1] إبقاءُ الجُزأين على حالهما قبل العلمية – لما يجيء في باب المبنياتِ[2] –

وكان عليه أن يقول : ولا معربا جزؤه الأخير قبل العلمية ، ليُخرِجَ نحوَ : (إن زيدًا) عَلَمًا وكذلك نحو : (ما زيد)[3] .

ويقول أيضا : وأن لا يكونَ الثاني مما يبني قبل العلمية ، ليخرج به نحو : سيبويهِ ، وخمسةَ عشرَ – عَلَمًا – فإن الأفصحَ – إذن – مراعاةُ البناءِ الأولِ – على ما يجيء في باب المبنيات[4] –

قوله : ما فيه ألفٌ ونونٌ إن كان اسمًا فشرطُه العلميةُ – كعمرانَ – أو صفةً فانتفاءُ فعلانةٍ ، وقيل وجودُ فَعْلَى ، ومن ثم اختُلف في رَحْمٰن دون سَكْرانَ ونَدْمَانٍ .

اعلم أن الألف والنون إنما تؤثران لمشابهتهما ألفَ التأنيثِ الممدودةِ من جهةِ امتناعِ دخول تاءِ التأنيث عليهما (معا)[5] ، وبفوات هذه الجهة[6] تسقُط الألفُ والنونُ عن التأثيرِ .

وتشابهها – أيضا – بوجوهٍ أخرَ لا يضر فواتُها ، نحو : تَسَاوِي الصدرين – وزنا – فسَكْر من سَكْران كحَمْر من حَمْراء ، وكون الزائدين في نحو : سكران ، مختصين بالمذكّر كما أن الزائدين في نحو : حمراء ، مختصان بالمؤنث . وكونِ المؤنَّثِ في نحو : سكران ، صيغةٌ أخرى مخالفة للمذكر ، كما أن المذكر في نحو : حمراء كذلك .

---

(١) في ص و ط : وجب .
(٢) الجزء الثاني من شرح الكافية ط ١٣٦ و ١٣٧ .
(٣) في ص : يا زيد .
(٤) في ط ٢/٨٤ لأنه إما أن يكون في الجزء الأخير – يعني من المركب – قبل التركيب سببُ البناء أولا ، فإن كان فالأولى والأشهرُ إبقاءُ الجزء الأخير على بنائه مراعاةً للأصل ، ويجوز إعرابُه . ولكنه قال ٢/١٤٠ : وإذا نقلتَ الكلمةَ المبنيةَ وجعلتَها عَلَما لغير ذلك اللفظ فالواجبُ الإعرابُ ، وإن جعلتها اسمَ ذلك اللفظ – سواء كانت في الأصل اسمًا أو فعلا أو حرفا – فالأكثر الحكاية .. فهل في كلامه تناقض ؟ !
(٥) ساقطة من جـ .
(٦) أي الامتناعَ من دخول تاء التأنيث .

وهذه الأوجهُ الثلاثةُ موجودةٌ في فعلان فعلى ، غير حاصلة في عِمْران وعُثْمان وغَطَفَان ونحوها .

وتشابهها - أيضا - بوجهين آخرينِ لا يفيدانِ من دون الامتناع من التاء ، وهما زيادةُ الألف والنون - معا - كزيادة (زائدَي)[1] حمراءَ معا ، وكونُ الزائدِ الأولِ في الموضعين ألفا ، فإنه اجتمع الوجهان في نَدْمان وعُرْيان مع انصرافِهما . فالأصلُ على هذا هو الامتناع من تاء التأنيث .

وقال المبرد : جهةُ الشبهِ أن النونَ كانت في الأصل همزةً ، بدليل قلبِها إليه في صَنَعانِي وبهراني في النَّسبِ إلى صَنَعاءَ وبَهْراءَ[2] .

وليس بوجه ، إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال : إن النونَ أُبْدِلَ منها ، وأما صنعاني وبهراني فالقياس صَنعاوِي وبَهراوِي كحمراوِي ، فأبدلوا النون من الواو شذوذًا ، وذلك للمناسبةِ التي بينهما ، ألا ترى إلى إدغام النون في الواو[3] ؟

وجرَّأهم على هذا الإبدال قولهم في النسب إلى اللحية والرقَبَةِ : لحياني ورَقَبَاني ، بزيادةِ النون من غير أن تبدَل من حرفٍ - فزيادتها مع كونها مبدَلةً من حرف تناسبها أولى .

ثم إنهم - بعد اتفاقهم على أن تأثيرَ الألفِ والنونِ لأجل مشابهة ألف التأنيث - اختلفوا : -

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) في المقتضب ٦٤/١ والنون تكون بدلا من ألف التأنيث في قولك غضبان وعطشان وفيه ٣٣٥/٣ قريب مما نقل عنه الرضي .

وقال الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة رحمه الله ، في حاشية ٦٤/١ تعليقة ٣ : كلام المبرد هنا صريح في أن نحو : غضبان وسكران ، نونه بدل عن همزة التأنيث وكذا في ٢٢١ من الأصل .. وفي جـ ٩٤٤/٣ من الأصل جعل النون في نحو : غضبان مشبهة لألف التأنيث .. ثم قال : فهل نقول : إن هذا اضطراب من المبرد ؟ !

وقال : وقد وجدت في كتاب سيبويه مثل هذا الاضطراب . ثم ذكر مكان هذا الاضطراب في الكتاب ففي الكتاب ١٠٧/٢ ، ١٠٨ و ٣١٤/٢ جعل النون بدلا . وفي ١٠/٢ جعلها مشبهة لألف حمراء .

ثم ذكر أن الرضي وابن يعيش قالا : إن المبردَ خالف سيبويهِ فجعل النونَ بدلا من الهمزة . و لم يذكر الرضيُّ مخالفة المبرد لسيبويه بل قال : إنه يقول : إنها قلبت الهمزة نونا و لم يذكر سيبَويه . وعند تتبع رأي المبرد نجده متبعا لسيبويه فيما يراه .

(٣) يعني إذا وقعت الواوُ بعد النون الساكنة .

فقال الأكثرون : تحتاج إلى سبب آخر ، ولا تقوم بنفسها مقام سببين - كالألف - لنقصان المشبَّهِ عن المشبَّهِ به ، وذلك الآخر إما العلميةُ كعمران ، وإما الصفةُ كما في سكران[١] .

وذهب بعضهم إلى أنها كالألف غيرُ محتاجة إلى سببٍ آخر[٢] .

فالعلمية عنده في نحو : عِمرانَ ، ليست سببا بل شرطُ الألفِ والنون ، إذ بها يمتنع عن زيادةِ التاء ، (وهذا الانتفاءُ هو شرطُها سواءٌ كانت مع العلمية أو الوصف)[٣] .

والوصفُ عنده في نحو : سكران ، لا سببٌ ولا شرطٌ .

والأول أولى لضعفها ، فلا تقومُ مقامَ علتين .

قوله : إن كان اسمًا .

(أي)[٤] غيرَ صفة ، وإنما شرط فيه العلميةَ ليؤْمَنَ بها (عن)[٥] دخول التاءِ - كما ذكرنا في التأنيث بالتاء[٦] -

قوله : أو صفةً فانتفاءُ فعلانةٍ .

عَطَفَ بأو على عاملين مختلفين ، عطف (صفةً) على كان ، وقوله[٧] : (فانتفاءُ) على إن ، لأن التقدير : أو إن كان صفةً فشرطُه انتفاءُ فعلانة .

وليس هذا مما جوّز المصنفُ مثلَه - كما يجيء في باب العطف[٨] - .

قوله : وقيل وجودُ فَعْلى ، والأول أولى .

---

(١) ومنهم سيبويه والمبرد ، انظر : الكتاب ٦/٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، والمقتضب ٦٤/١ ، ٢٢٠ ، ٣٣٥/٣ ، ٣٣٦ ، والزجاج في ما ينصرف ومالا ينصرف ٣٥ ، ٣٦ .

(٢) لم أجد من قال بهذا الرأي في الكتب التي بين يدي .

(٣) تكملة من ص و ط .

(٤) تكملة من جـ و ط .

(٥) في ط : من .

(٦) صفحة ١٣٦ وما بعدها .

(٧) أي وعطف قوله .. إلخ ، والصحيح أن صفة معطوف على (اسما) و (فانتفاء) على العلمية .

(٨) فإنه قيَّدَ جوازَ العطف بأن يتقدم المجرور في المعطوفِ عليه ويتأخر المنصوبُ أو المرفوعُ ثم يأتي المعطوفُ على ذلك الترتيب ، نحو : في الدار زيد والحجرةِ عمروٌ ، أو إن في الدار زيدا والحجرة عمرا . وانظر : صفحة ١٢٥٨ .

لأن وجودَ فعلى ليس مقصودا بذاته ، بل المطلوبُ منه انتفاءُ التاءِ ، لأن كلَّ ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة – في لغتهم – إلا عند بعض بني أسد[1] ، فإنهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى : فعلانة أيضا ، نحو : غضبانة وسكرانة ، فيصرفون – إذن – فَعْلان فعلى .

وهذا دليلٌ قويٌّ على أن المعتبرَ في تأثير الألف والنون انتفاءُ التاء لا وجودُ فعلى .

فإذا كان المقصودُ من وجود فَعْلى انتفاءَ التاء – وقد حصل هذا المقصود في رحمٰن لا بواسطة وجود رَحْمَى ، بل لأنهم خصَّصُوا هذه اللفظةَ بالباري تعالى (فلم يطلقوه على غيره)[2] (ولم)[3] يضعوا منه مؤنَّثا ، لا من لفظه بالتاء ، ولا من غير لفظِهِ ، أعني فَعْلى – فيجب – أن يكون غيرَ منصرف .

فإن قلت : لا نسلم أن وجود فعلى مطلوب ليُتَطَرَّق به إلى انتفاءِ فعلانة ، بل هو مقصودٌ بذاته ، لأنه يحصُل بوجودها[4] مشابهةٌ بين الألف والنون وبين ألِفِ التأنيثِ ، لكون مؤنث هذا على غير لفظه ، كما أن مذكر ذاك على غير لفظه !

قلت : هذا الوجه – وإن كان يحصل به بينهما مشابهةٌ – إلا أنه ليس وجها للمشابهة ضروريا ، بحيث لا يؤثِّر الألف والنون بدونه ، بل الوجه (الضروري)[5] – كما ذكرنا[6] – في التأثيرِ انتفاءُ التاء ، ألا ترى إلى عدم انصراف مروان وعثمان لمجرد انتفاءِ التاء من دون وجود فَعْلى .

ثم نقول : منعُ صرف رحمٰن أولى ؛ لأن الممنوع من الصرف مما (هو)[7] على هذا الوزن وصفًا في كلام العرب أكثرُ من المصروف .

---

(١) قال ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١٤٤١ : ثم بينت أن بني أسد يؤنثون باب سكران بالتاء ، فيستغنون فيه بفعلانة عن فعلى بخلاف غيرهم من العرب .
(٢) تكملة من ص و ط .
(٣) في ت و جـ : فلم .
(٤) يعني وجود فعلى .
(٥) ساقطة من جـ و ص .
(٦) صفحة ١٧١ .
(٧) تكملة من ص و ط .

فيثبت بهذا – أيضا – أن اشتراط انتفاءِ التـاء أولى من اشتراط وجود فعلى .

وللخصم أن يقول : بل الصرفُ فيما يُشَكُّ فيه هل صَرَفَتْهُ العرب أَوْلَا أولى لأنه الأصل .

وهكذا الخلاف بينهم قائم في فعلان صفةً (لم يُعْلم)[1] هل انتفى منه فعلانةٌ أَوْلَا ، وهل وُجِدَ له فَعْلى أَوْلَا ، فبعضهم يصرفُه لأن الصرف هو الأصلُ ، وبعضُهم يمنعُه الصرفَ لأنه الغالبُ في فعلان .

وقد جاء عُريانٌ في ضرورة الشعر ممنوعَ الصرف تشبيها بباب سكران قال[2] :

٣٧ – كم دونَ بيشةَ مِن حَزْنٍ ومن عَلَمٍ ⁂ كأنـه لامِـعٌ عُريـانُ مَسلـوبُ[3]

وقد جاءت ألفاظٌ تحتمِل نونُها الأصالةَ فتكونُ مصروفةً إذا سميتَ (بها)[4] ، وتحتمل الزيادةَ فلا تنصرِف ، نحو : حَسّان وقَبّان ، فهما إما من الحُسْن والقَبْن[5] فيصرفان ، أو من الحَسّ[6] والقَبّ[7] ، فلا يصرفان ، وكذا نحو شيطان[8] ورُمّان[9] .

قال الأخفش : إذا سميتَ بأُصَيلال منعتَ الصرف ؛ لأن اللام بدل من النون ، (كما

---

(١) ساقطتان من ط وهما لازمتان .

(٢) القائل ذو الرمة ، وستأتي ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٣) البيت في ديوان ذي الرمة ١٥٧٥/٣ ، وفي الخزانة ٢٥٣/١ ويروى في بعض المراجع (مية) مكان بيشة .

اللغة : الحَزْن : ضد السهل ويروى (خَرْق) والخَرْقُ : الأرض الواسعة . العَلَم : الجَبَل ، اللامع : من لمع الرجل بيده إذا أشار .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن عريان جاء في ضرورة الشعر ممنوعَ الصرف تشبيها بباب سكران .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) في التاج ٣٠٤/٩ قبن يقبن قبونا : ذهب في الأرض ، وأقبن إذا انهزم من العدو أو إذا أسرع في عدوه .

(٦) الحس : القتل الذريع ، قال تعالى : ﴿ إذ تَحُسُّونَهم بإذْنِه ﴾ .

(٧) في اللسان : قَبَّ القومُ يقُبُّون قَبًّا : صَخِبُوا في خُصومة أو تَمارٍ .. وقَبَّه .. قَطَعَه .

(٨) الشيطان : يقال من شَطَن إذا بَعُد فيمن جعل النونَ أصلا ، وقولهم الشياطين دليلٌ على ذلك ، وقيل هو من شَاط يَشِيط إذا احترقَ غضبا ، قال الأزهري : والأول أكثر (اللسان ١٠٤/١٧) .

(٩) اختلف في الرُّمّان ، قال سيبويه : سألته – يعني الخليل – عن الرمان إذا سُمِّي به فقال : لا أصرفه في المعرفة ، وأحمله على الأكثر .. وقال الأخفش : نونه أصلية مثل قراص وحماض .. إلخ (اللسان رمن) .

لا يصرف)[١] إذا سميت بـ (هراق) إذ الهاءُ بدل الهمزة[٢] .

قوله : ومن ثم اختُلف في رحمٰن .

يعني ومن أجل الاختلاف في الشرط ، فمن قال : الشرط انتفاء فعلانة لم يصرفه في قولك : الله رحمنُ (رحيم)[٣] ، لحصول الشرط . إذ لم يجئ رحمانة .

ومن قال : الشرط وجودُ فَعْلى صرفه ، إذ لم يجئ رَحْمَى .

ولم يُخْتَلَف في منع سكرانَ لحصول الشرط على المذهبينِ[٤] .

ولا في صرف ندمانٍ لانتفاءِ الشرط على المذهبين[٥] .

قوله : وزنُ الفعل شرطُه أن يَخْتَصَّ بالفعل كشَمَّرَ وضُرِبَ ، أو يكونَ أولهُ زيادة كزيادتِه غيرَ قابل للتاءِ ، ومِن ثَمَّ امتنع أحْمَرُ ، وانصرف يَعْمَلٌ .

(لمجيء يعملة بالتاء)[٦] .

قوله : يَخْتَصّ بالفعلِ نحو : شَمَّر .

فَعَّل مختصٌّ بالفعل ، ولم يأت في الأسماءِ إلا أعجميا نحو : بَقَّمَ[٧] ، ونحو : شَلَّمَ : لبيت المقدس - وكلامنا في كلام العربِ - أو منقولا عن الفعل نحو : شَمَّر لفرس ، وبَذَّرَ[٨] لماءٍ ، وعَثَّر[٩] لموضع ، وخَضَّمَ لرجل ، فأصل هذه (الكلمات)[١٠] كلها أفعال .

---

(١) في ص : كما يصرف .
(٢) الأشموني ٢٥٢/٣ ، ولم ينسبه إلى الأخفش .
(٣) في ط : الرحيم .
(٤) وهو انتفاء فعلانة ووجود فعلى .
(٥) لأن مؤنثه ندمانة ، ولا يقال فيه : ندمى .
(٦) تكملة من ط .
(٧) في اللسان : البقم : شجر يُصْبَغُ به ، دخيلٌ معرب .
(٨) في معجم البلدان ٣٦١/١ بذَّر بوزن فَعَّل .. وهو اسم بئر بمكة لبني عبد الدار .
(٩) عثر موضعٌ باليمن بينها وبين مكة (عشرةُ أيام) ، يعني بسير الإبل ، وهو مأسدة (معجم البلدان ٨٥/٤) .
(١٠) تكملة من ط .

(ونحو)[1] : يزيدَ ويشكُرَ ونَرجس خَوَاصٌّ ، لعدم هذه الأوزان في أجناس (الأسماء)[2] العربيةِ .

فيزيد ويشكرُ في الأسماء منقولان ، ونَرجِسُ أعجميٌّ ، ونحو تَنْضُب[3] ويَرْمَع[4] وأَعْصُر وإصْبَع ، (وتُدْرَأ)[5] وإثْمِد[6] من الغالبة في الفعل .

وأما فُعِل فمن الخواص إذ لم يأت فُعِل (جنسًا)[7] في أسماء الأجناس إلا دُئِل لدُوَيْبَّة .

وقيل : إن العربَ قد تَنقُل الفعلَ إلى أسماءِ الأجناس ، وإن كان قليلا ، كقوله ﷺ : « إن الله تعالى نهاكم عن قيلَ وقالَ »[8] وقولهم لطائر : تُبُشِّر[9]، ولآخر: تُنُوِّطَ[10]، لتنويطه عُشَّهَ)[11] فيجوز في دُئِل بمعنى : دُوَيبة أن يكون منقولًا من فِعْلِ ما لم يسمّ فاعلُه من قولهم : دُئِل فيه ، أي أُسْرِع ، والدَّألانُ مَشْيٌ سريعٌ .

وأما دُئِلَ علما – فيجوز أن يكون من ذلك[12] ، ويجوز أن يكون منقولا من دَأَل ،

---

(١) في ت و جـ : فعلى هذا نحو ، ولعل الصواب ما أثبته عن ط .

(٢) في ط : أسماء .

(٣) في اللسان (نضب) التنضب : شجر ينبت بالحجاز ، وليس بنجد منه شيء إلا جزعةٌ واحدة .. وهو ينبت ضَخْما على هيئة السَّرح وعيدانُه بِيضٌ ضخمة ، وورقه مُتَقَبِّضٌ ولا تراه إلا كأنه يابسٌ مغبَرٌّ ، وإن كان نابتا ، وله شوكٌ مثلُ شوك العَوْسَج ، وله جَنًا مثلُ العِنبِ الصغارِ يؤكل ، وهو أحيمر .

(٤) اليرمَع : الحصا البيض تلألأ في الشمس ، وقال اللّحياني : هي حجارةٌ ليِّنةٌ رقاق بيض تلمع .. اللسان : رمع .

(٥) في اللسان (درأ) ، وإنه لذو تـدرإ ، أي حفاظ ومَنَعَة وقوة على أعدائه ومدافعة .. وهو اسم موضوعٌ للدفع تاؤه زائدة لأنه من درأت ولأنه ليس في الكلام ، مثال جُعْفَر . وفي ط : تدراء ، والصحيح ما هنا .

(٦) الأثمد : حجر يكتحل به .

(٧) ساقطة من جـ .

(٨) جزء من حديث في صحيح البخاري ١٥٧/٣ وفيه : وَكَرِهَ لكم قيل وقال : وفي مواضع أخر منه ، وفي المسند ٢٥٠/٤ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ وفيه : وكان ينهى عن قيل وقال ..

(٩) التُّبُشِّر والتُّبَشِّر : طائر ، يقال : هو الصُّفارِيَّة . اللسان : بشر ١٢٩/٥ .

(١٠) التُّنُوِّطُ ، والتُّنَوِّطُ : طائر : نحو القاريّة سوادًا ، تُركّب عُشَّها بين عودين أو على عود واحد ، فتطيل عشّها ، فلا يصل الرجلُ إلى بيضها حتى يدخل يده إلى المنكب . اللسان (نوط) ٢٩٨/٩ .

(١١) ساقطتان من ص .

(١٢) يعني من الفعل المبني للمجهول .

والتغيير دلالةُ النقل إلى العَلَم كما قيل شُمْسُ بنُ مالك[1] فيكون في دُئِل - عَلَما - الوزنُ والعدلُ مع العلمية .

وإن صح ما يقال : إن الوُعِلَ لغةٌ في الوَعِلِ ، والرُّئِم - بمعنى الاست - (فهما شاذان)[2] .

(ومن الخواص نحو : استفعل وتفاعل وتُفُوعِل وتَفَيْعِل وافْتَعَل وتَفَعَّل وهي كثيرة)[3] .

قوله : أو يكون أولهُ زيادةً كزيادته .

أي أول وزن الفعل الذي في الاسم زيادةٌ كزيادة الفعل من حروف اتين ، وغيرها .

فأَوْلَقَ المشتقُّ منه مألوق إذا سمي به انصرف لأن الهمزة أصلية .

وكذا أَيْقَق[4] - عَلَمًا - لكونه ملحقا بجَعْفَر - كمَهْدَد - فالهمزة أصلية ، ولو كان[5] أَفْعَلَ لوجب الإدغامُ كأشدّ وأحبّ[6] .

وأما أُلْبُبُ - علما - فممنوعُ من الصرف ، لكونه منقولا من جمع لب ، والفكُّ شاذٌ ، ولم يأت في الكلام فَعْلُلُ حتى يكون ملحقا به .

ونون نَهْشَل[7] أصليةٌ ، لصرفه مع العلميةِ .

والنحاة قالوا - في موضع قول المصنف ، أو يكون أولُه زيادةً كزيادته أو يغلب عليه ، أي يكون ذلك الوزنُ في الأفعال أكثرَ منه في الأسماء ، حتى يصِحّ أن يقال : وزنُ

---

(١) سبق الحديث عنه صفحة ١٣٠ ، وقد أورده هنا للدلالة على التغيير الحاصل في الشين من الفتح إلى الضم بسبب النقل إلى العلمية .

(٢) في جـ : شاذ .

(٣) تكملة من ص .

(٤) لم أجد فيما بين يدي من معاجم اللغة مادة أقق ، وأما يقق فتكون الهمزة زائدة واليقق : شدةُ البياض .

(٥) يعني أيقق .

(٦) الظاهر أن لا يجب فيه الإدغام لكون الفاء حرف علة ، وإذا أدغم تحركت الفاء ، وذلك ثقيل .

(٧) في اللسان ١٤/٢٠٦ : النهشل : المسن المضطرب من الكِبَر ، وقيل : هو الذي أسن وفيه بقية ، والأنثى نهشلة .. الأزهري : نهشلٌ مشتق من النهشلةِ وهي الكبر .

الفعل ، فيضاف إلى الفعل ، إذ لو غلب الوزن في الأسماء ، (أو)[1] تساوى فيه الاسمُ والفعلُ لم يُقَلْ (إنه)[2] وزنُ الفعل .

والذي حمل المصنف على مخالفتهم شيئان :

أحدهما : أنه رأى فَاعَل في الأفعال أغلبَ ، ولو سميت بخاتَم لانصرف اتفاقا . ولو كان الغلبةُ في الأفعالِ معتبرةً لم ينصرف .

والدليل على غلبته في الأفعال أن بَابَ المفاعلة أكثرُ من أن يُحصى ، والماضي منه فَاعَلَ ، وفاعلُ الاسميّ أقلُّ قليل كخاتَم وعالَم وسَاسَم .

والثاني : أنه رأى (أن)[3] نحو : أحمَدَ وأحمَرَ لا ينصرف ، وعنده أن هذا الوزنَ (في الاسم)[4] أكثرُ منه في الفعل ، قال : لأنّ كلّ فعلٍ ثلاثي ، ليس من الألوان والعيوب ، يجيء منه أفعلُ التفضيل ، (ومن الألوان والعيوب)[5] يجيءُ (أفعل)[6] فعلاء كأحمر وأعور ، وكلاهما اسمان ، وأما أفعل الفعلى فلم يجئ منه إلا ماضيًا (للأفعال)[7] ، من بعض الأفعال الثلاثيةِ ، كأخرج وأذهبَ ، لا من كلها ، فلم يسمع نحو : أَقْتَلَ وأَنْصَرَ[8] .

ولذا رُدَّ على الأخفشِ قياسُ أَحْسَبَ وأَخالَ وأَظَنَّ وأَوْجَدَ وأَزْعَمَ على أَعْلَمَ وأرى[9] .

قال[10] : ويجيء أفعلُ ماضيا للأفعال من غير ما جاء منه فِعلٌ ثلاثي قليلا ، كأَشْحَمَ

---

(١) ساقطة من ط ، وذكرها لازم .
(٢) في ط : أو .
(٣) تكملة من ص و ط .
(٤) ساقطتان من ص .
(٥) في ص و ط : ومنهما .
(٦) في ت : لأفعل .
(٧) في ص : من الأفعال .
(٨) قال في شرحه لكافيته ص ١٧ : والدليل على أن أفعل في الأسماء أكثر أنه ما من فعل ثلاثي إلا وله أفعل اسما إمّا للتفضيلِ وإما لِغيرِه .. إلخ .
(٩) التبصرة ١/١٢٠ ، والهمع ١/٨٢ .
(١٠) يعني المصنف .

وأَلْحَمَ وأَثْمَرَ ؛ ويقابله في الأسماء (من)[1] غير الفعلِ الثلاثي أيضا في القِلةِ ، نحو أَيْدَعٍ[2] وأَفْكَلٍ[3] وأَرْنَبٍ[4] .

ولقائل أن يقول : على قوله أفعل فعلاء لم يجئ من جميع الأفعال الثلاثة (بل)[5] جاء على ما اخترت ، أنت من مذهب البصريين ، وهو أن أفعل التعجب فِعلٌ ، ومن كل ما يجئ منه أفعلُ التفضيل الاسميّ يجيء أفعلُ التعجب الفِعْلي ، والذي جاء في فَعَل يفعَل - مفتوحي العين - وفي فَعِل يفعَل - بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ،. من حكاية النفس في المضارع نحو : أَذْهَبُ وأحمَدُ يزيد على أفعلَ فعلاءَ إذ لا يجيء من غير باب فَعُل يَفْعُل إلا قليلا ، كأَشيب - على ما يجيء في التصريف[6] - إن شاء الله تعالى - لكن الإنصافَ أن الغلبةَ في أفعَلَ الفِعليّ ليست بظاهرةٍ .

(وقال المصنف : معرفةُ غلبةِ)[7] الوزن في أحد القبيلين لا يُمكِنُ (الحكمُ به)[8] إلا بعد الإحاطة بجميع أوزان القبيلين ، وهو إما متعذرٌ أو متعسّرٌ ، ولا سيَّما على المبتدئ ، فلا يصح أن تجعل الغلبة شرطَ وزنِ الفعل[9] .

وفيه نظر ، إذ رُبّما يمكن معرفةُ ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسًا في أحدهما دون

---

(١) في ط : وفي ، والصواب ما أثبته .

(٢) الأيدع : صبغ أحمر ، وقيل : هو خشب البَقّم ، وقيل : هو دم الأخوين ، وقيل : هو الزعفران . (اللسان ٢٩٤/١٠) .

(٣) الأفكل : الرِّعدة ، ولا يبنى منه فِعْلٌ .

(٤) في شرحه لكافيته ص ١٧ : وأفعل في الأفعال لا يكون إلا في بعض ما جاء فيه فعل ، وفي غير ذلك قليلا ويقابله في القلة وقوع أفعل في الأسماء من غير فعل ، كأجدل وأخيل وأفعى وأرنب ، وأشباه ذلك . وانظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٢٩/١ .

(٥) في ص و ط : بلى .

(٦) شرح الرضي للشافية ٨٣/١ وما بعدها .

(٧) ساقط من جـ ، وفي ص و ط : إذكون .

(٨) تكملة من ط .

(٩) في شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ١٧ : (قوله أو يكون في أوله زيادة كزيادته) هذا أولى من قول النحويين : أو يكون غالبا على الفعل ، فإنه غير مستقيم لوجهين :

أحدهما ، أنه رَدٌّ إلى جهالةٍ ، إذ لا تُعرَف كثرتُه على الاسم إلا بعد الإحاطة بما وقع منه في الأسماء .

والثاني : أنه باطل بأَفْعَلَ فإن أفعلَ في الأسماء أكثرُ منه في الأفعال ، وهو مع ذلك معتبر في منع الصرف .. إلخ .

الآخر ، كما نعرف – مثلا أن افْعَلْ قياسٌ في الأمر من يفْعَلُ الكثير الغالب كاذْهَبْ واحْمَدْ ، وليس في الاسم قياسا في شيء كإصْبَع .

وأيضا (معرفة)[1] كون الوزن خاصا بأحد القبيلين – وهو القائل به – في نحو : شَمّر وضُرِبَ ، لا يمكن إلا بالإحاطة بجميع أوزان القبيل الآخر ، وهو متعذّرٌ أو متعسّرٌ .

وإنما اشْتَرطَ في وزن الفعلِ تصديرَه بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادةِ قياسيةً في جميع الأفعال المتصرفةِ دون الأسماءِ ، إذ لا فعلَ متصرفٌ إلا وله مضارعٌ ، ولا يخلو المضارعُ من الزيادةِ في أوله .

وأما غيرُ المتصرفِ كنِعْمَ وبئسَ وعَسَى فأقلُّ قليلٍ ، فصارت هذه الزيادةُ لاطرادِها في جميع الأفعالِ دون الأسماءِ أشدَّ اختصاصا بالفعل ، فجرَّتِ الوزنَ – وإن كان مشتركا كأفعلَ – إلى جانب الفعل – حتى صحَّ أن يقال : هو وزنُ الفعل .

وأيضا فإن هذه الزوائدَ في الفعل لا تكون إلا لمعنى ، وأما في الأسماء فقد تكون لمعنى كأحمر وأفضل منك ، وقد لا تكون كأرنب وأفكل وأيْدَع ، فكأنها لم تُزَدْ فيها ، فصارت بالفعل أشهرَ وأخصَّ ، لأن أصل الزياداتِ أن تكونَ لمعنًى .

وإنما اشتَرط – مع هذا الشرطِ – أن لا يكونَ الوزنُ مما يلحقه تاءُ التأنيث ، ولا يكونَ عرضةً له ، لأن الوزن بهذه التاءِ يَخْرُجُ من أوزان (الفعل)[2] ، إذ الفعل لا يلحقه هذه التاء .

فكما تجرُّ الزيادةُ المصدرةُ الوزنَ إلى جانب الفعلِ تجرُّه التاءُ إلى جانبِ الاسمِ ، لاختصاصه بالاسم ، وتترجَّحُ التاء في الجرِّ ، إذ الوزنُ في الاسم ، (فانصرف أرملٌ[3] ويعمل[4] – مع الوصف الأصلي السليم من الخلل ، والوزن المشروط بتصدر)[5] الزيادةِ – لجوازِ لحاقِ التاءِ ، نحو : أرملةٍ ويعمَلَةٍ .

---

(١) ساقطة من ص و ط .

(٢) تكملة من جـ و ص و ط .

(٣) رجل أرمل ، وامرأة أرملة محتاجة .

(٤) سبق شرحه صفحة ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٥) ساقط من ط ، وقد ذكره بعد قوله الآتي : ولم يصرفهما .

وأما لحاقُ التاء بأَسْودةَ في الحية فلا يضر ، لأن هذا اللحاق عارضٌ ، بسبب غلبةِ هذا اللفظِ في الأسماء ، والأصل أن يقال في مؤنثه : سوداءُ .

هذا والأوزانُ الخاصَّةُ بالفعل كثيرة نحو : استَفْعَلَ ، واستُفْعِل ، واستَفْعِل ، وإستَبْرقٌ[١] أعجميٌّ ، ومنها تَفَاعَلَ وتُفُوعِلَ (وتَفَاعَلْ)[٢] و (دُحْرِجَ ودَحْرِجْ)[٣] (وافْتَعَلَ وافْتُعِلَ وافْتَعِلْ ، وكذا انْفَعَلَ وانْفُعِلَ وانْفَعِلْ)[٤] وغير ذلك .

وإذا سميت بنرجِس - بكسر النون - وتُرتُب[٥] - بضم التاء الأولى - فالصرفُ واجبٌ لعدم الوزن ، والزيادةُ المذكورةُ شرطُ الوزن ، فلا تؤثر من دونِ المشروطِ .

و لم يصرِفْهما[٦] الزجاجُ ، نظرا إلى وزنيهما المشهورين - أعني نَرجِس ، على وزن نَضْرِب ، وتَرتُب على وزن تَقْتُل[٧] .

وإذا غُيِّر وزنُ الفعْل عما كان عليه فإن كان بإبدال الزيادة المعتبرة في أول الوزن حرفا آخر كهراق وهرق، فإنه لا يضر ذلك بوزن الفعل، وإن كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة، وذلك لعدم لزوم ذلك الإبدال، لأن الأكثر في الاستعمال أَراق وأَرق.

وإن كان التغييرُ بغير ذلك ، فإن كان بعدَ التغيير الزيادةُ المصدرةُ المعتبرة حاصلةً فلا يضر ذلك التغيير أيضا ، لأنها تُحرِزُ وزنَ الفعل ، وتدلُّ عليه ، نحو : يَعِد ويَهَب ، وكذا

---

(١) الإستبرق : الديباج الغليظ ، فارسيٌّ معرّب وتصغيرُه أبيرق .

(٢) تكلمة من جـ و ط .

(٣) في ط : دَحْرَجَ ودُحْرِجَ ودَحْرِجْ ، والصحيح أن المختصَّ بالفعل الثاني والثالث ، أما الأول فمنه في الأسماء جَعْفر وغيره . وفي الكتاب ٨/٢ : وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك وهو خلاف قول العرب ، سمعناهم يصرفون الرجل يسمى كَعْسَبًا ، وإنما هو فِعْلٌ من الكعسبة ، وهو العدو الشديد مع تداني الخطا .

وفي الكتاب ٢٠٧/٣ بتحقيق هارون : فأما فَعَّل فهو مصروف ، ودَحْرَج ودُحْرِجَ لا تصرفه ، لأنه لا يشبه الأسماء .

وهو يخالف - في ضبطه - ما يراه سيبويه من صرف نحو : كعسب والصحيح أن ضبطه دَحْرِج .

(٤) ساقط من ص .

(٥) في اللسان (رتب) أبو عبيد التُّرتُب : الأمر الثابت ، ابن الأعرابي : الترتب : التراب ، والتُّرتُب : العبدُ السوء .

(٦) في ط : و لم يصرفهما ، فانصرف أرمل ، ويعمل مع الوصف الأصلي السليم من الخلل ، والوزن المشروط بتصور الزجاج .. وهو خطأ في الترتيب .

(٧) ما ينصرف ومالا ينصرف ١٧ ، ١٨ .

(محذوف)[1] العين كتَقُلْ وتَبِعْ وتَخَفْ ، من قولك : لم تقل و لم تبعْ و لم تَخَفْ . وكذا المحذوف اللام نحو : تَخْشَ وتَرْمِ وتَغْزُ ، وكذا ، اخشَ وارمِ واغزُ ، لأن همزة الوصل بالفعل - أيضا - أخصُّ ، لأنها مطردةٌ في الفعل ، إذ لا فعلَ ثلاثيَّ متصرفٌ إلا وقياسُ أمره أن يكون بهمزة الوصل ، ونحو : خِد وقُل ، أصله الهمزة لو لم يتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة .

فإذا سميت بفعل محذوفِ العين أو اللام لأجل الجزم أو الوقف رددت المحذوف ، لأن سقوطه إنما كان للجزم ، أو الوقف الجاري مجراه ، والجزم لا يكون في الأسماء .

فنقول في المسمى بتقُلْ واخشَ : جاءني تقولُ واخْشَى .

وكذا[2] في المسمى بقُل وبعِ (وخف)[3] : جاءني قولٌ وبيعٌ (وخافٌ)[3] ، (منصرفاتٍ لعدم الزيادة المعتبرة)[4] .

وإن لم يكن في المغيَّر الزيادةُ المعتبرةُ المصدرةُ ، وكان (التغيير)[5] لازمًا ، كما تسمى بقُل وبعْ وعِدْ ، أو بقِيلَ وبِيعَ ، لم يعتبر الوزنُ الفائتُ الأصليُّ ، تقول : جاءني قيلٌ وبيعٌ ، وفي قل وبع وخف : جاءني قولٌ وبيعٌ وخافٌ .

وإن لم يكن التغيير لازما - كما يقال في عَلِمَ : عُلْمَ - فهو عند سيبويه يضر أيضا بالوزن ، كما في رُدّ وبِيعَ[6] .

وقال المبرد : إن كان التغيير قبل النقل أخلّ بالوزن ، لأنه لا يجامع - إذن - العلميةَ ، وأما إن كان بعد النقلِ والتسميةِ - كما إذا سمي بعُلِمَ ثم خُفِّف - فالوزن معتبر لأنه جامع الوزنُ العلميةَ ، وزوال الوزن يكون فيه عارضا غير لازم ، وأما التغيير في الأول فهو في العلمية لازم ، إذ لم يصادفه الوزنُ العلميُّ إلا مخففا[7] .

---

(١) في ط : المحذوف .
(٢) يعني يرد المحذوف أيضا في المسمى بقل .. إلخ أما الصرفُ وعدمُه فسيجيء الحديث عنه بعد قليل .
(٣) ساقطتان من ص و ط .
(٤) ساقط من جـ و ص و ط .
(٥) تكملة من ص و ط .
(٦) في الكتاب ٢/٨ : فكل اسم يسمى بشيء من الفعل ، ليست في أوله زيادة ، وله مثال في الأسماء انصرف .
(٧) في المقتضب ٣/٣١٤ : اعلم أنك إذا سميت رجلا بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة فهو منصرف في المعرفة = والنكرة .

هذا واعلم أن الوزنَ المشتركَ فيه بين الاسم والفعل ، (بحيثُ)[1] لا اختصاصَ له بالفعل بوجهٍ لا يؤثر مطلقا ، خلافا ليونُس ، فإنه اعتبر وزن الفعل مطلقا ، سواءٌ غلب على الفعل أو لم يغلِب[2] .

فَمَنَعَ الصرفَ في : نحو جَبَل وعَضُد وكَتِف وجَعْفَر وحَاتِم أعلامًا .

واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا عن الفعل نحو : كَعْسَب[3] واستدل بقوله[4] :

٣٨ - أنا ابن جلا وطلاعُ الثنايا متى أضعِ العمامةَ تعرفوني[5]

والجواب : أنه إن كان علما فمحكِيّ ، لكون الفعل سمي به مع الضمير ، فيكون جملةً كيزيدَ في قوله[6] :

٣٩ - نُبِّئْتُ أخْوالِي بني يَزِيدُ ظلمًا علينا لهم فَدِيدُ[7]

= فإن سميت بفعل لم تسمّ فاعلَه لم تصرفه؛ لأنه على مثال ليست عليه الأسماء وذلك نحو: ضُرِب ودُحرج وبُوطِر، إلا أن يكون معتلا أو مدغما، فإنه إن كان كذلك خرج إلى باب الأسماء، وذلك نحو: قِيلَ وبِيع ورُد.. إلخ.

(١) في ص : الذي .

(٢) في الكتاب ٢/٧ : زعم يونس أنك إذا سميتَ رجلا بضاربْ من قولك : ضاربْ وأنت تأمر ، فهو مصروف ، وكذلك إن سميته ضَارَبَ ، وكذلك ضَرَبَ وهو قول أبي عمرو والخليل. قلت : وهذا عكس ما نقل عنه المصنف .

(٣) الكتاب ٢/٧ .

(٤) القائل سُحَيم بن وُثَيل بن أُعَيْفِر بن أبي عمرو ، قال عنه ابن سلام في طبقاته صفحة ٥٧٦ : شريف مشهور الأمر في الجاهلية والإسلام جيد الموضع في قومه ، شاعر خنذيذ . ا هـ . توفي نحو سنة ٦٠ هـ (الأعلام ٣/١٢٤) .

(٥) البيت في الأصمعيات ١٦، وفي سيبويه ٢/٧، وفي مجالس ثعلب ١/١٧٦، وفي ابن يعيش ١/٦١، ٣/٥٩، ٦٢، ٤/١٠٥، وفي المقرب ١/٢٨٣، وفي الخزانة ١/٢٥٥، وفي العيني ٤/٣٥٦، وفي الهمع ١/٣٠، وفي الدرر ١/١٠.

اللغة : ابن جلا ، أي المنكشف المشهور الأمر .

الشاهد : استشهد به الرضي على ما يراه عيسى بن عمر من منع صرف كل ما نقل عن الفعل .

(٦) القائل رؤبة بن العجاج وقد تقدمت ترجمته صفحة ٦٥ .

(٧) بيتان من مشطور الرجز ، وهما في ملحقات ديوان رؤبة ١٧٢ ، وفي مجالس ثعلب ١/١٧٦، وفي ابن يعيش ١/٢٨، وفي الخزانة ١/٢٧٠، وفي المغني ٨١٧، وفي العيني ١/٣٨٥ ، ٤/٣٧٠، وفي التصريح ١/١١٧ ، ٢/٢٢١، وفي اللسان (فدد) .

اللغة : نبئت : أخبرت ، الفديد : الصوت المرتفع ، بنو يزيد : تجار كانوا بمكة (كما في الخزانة ١/٢٧١) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن (يزيد) علم محكي لكونه سُمّي بالفعل مع ضميره المستتر من قولك المال يزيدُ - مثلا .

وإن لم يكن علما فهو صفة (موصوفها)[1] مقدر ، أي أنا ابن رجل جلا أمرُه ، أي انكشف ، أو جَلَا الأمورَ أي (كشفها)[2] .

وفي ضعف ؛ لأن الموصوف (بالجملة)[3] لا يقدَّر إلا بشرط نذكره في باب الصفة[4] ، وأما بغير ذلك فقليل نادر ، ولا سيما إذا لزم منه إضافةُ غير الظرف إلى الجملة .

قوله : وما فيه علمية مؤثرة إذا نُكِّر صُرِف ، لما تبين أنها لا تجامع – مؤثرةً – إلا ما هي شرطٌ فيه ، إلا العدلَ ، ووزنَ الفعل ، وهما متضادان ، فلا يكون (معها)[5] إلا أحدُهما ، فإذا نكر بقي بلا سببٍ ، أو على سببٍ واحدٍ .

يعني بكون العلمية مؤثرةً أن يكون منعُ صرفِ الاسم موقوفًا عليها ، وذلك على ثلاث أضرب : لأنها إما أن تكون سببًا لا غير ، أو شرطا لا غير ، أو شرطا وسببا معا .

فالأول في موضعين اتفاقا :

أحدُهما : أن تكون مع العدل في اسم لم يوضع إلا علما كعُمَر (وقَطَام في تميم)[6] .

والثاني : أن تكون مع الوزن ، سواءٌ كان الاسمُ ممنوعَ الصرف قبل العلمية ، كأحمر ، أولا كإصْبَعٍ وإثمِدٍ ويزيد ويشكُر .

وفي موضعين على الخلاف :

الأول باب مساجد – علما – فإن العلمية سبب فيه عند أبي علي[7] والجزولي[8]

---

(١) في ص و ط : موصوف .

(٢) في ت و جـ و ص : كشف .

(٣) في ص و ط : بالجمل .

(٤) صفحة ١٠١٢ والشرط هو أن يكون الموصوفُ بعضَ ما قبله من المجرور بمِنْ أوفي .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) تكملة من ص و ط .

(٧) الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ٢/١٠٢٧) .

(٨) المقدمة الجزولية ق ٤٦ .

والسبب الثاني عند أبي علي شبه العجمة[1] ، (لأنه غير موجود في المفردات العربية)[2] ، وعند الجُزولي ، عدم النظير في الآحاد ، وليست سببا عند المصنف ، لاعتباره الجمع الأصلي .

فيكون – إذن – نحو ثَمَان ورَبَاع علمين منصرفًا عند المصنِف ، غيرَ منصرف عند غيره[3] .

وأما سراويلُ – علما – فعند سيبويه فيه العلميةُ والتأنيثُ المعنوي[4] وقد يُذَكَّر ، لكن التأنيث أغلب ، فلذلك اعتُبِر ، كما مرّ في التأنيث[5] ، فقال[6] : سراويل كعقرب[7] إذا سمي به .

وعند الجزولي فيه العلمية والتأنيث والعجمة وعدم النظير[8] .

وكان القياسُ يقتضي أن لا تؤثر العلميةُ عنده ، لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده وعدمِ النظير ، لكن عادته أن لا يلغي سببا ، فيقول : في حمراء – علما – سببان .

الثاني من الموضعين : كل عدل كان قبل العلمية ممنوعَ الصرف ، نحو : مثنى وثلاث .

فالأخفش[9] وأبو علي[10] وأكثر النحاة يصرفونه[11] ، لزوال الوصف بالعلمية ،

---

(١) الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ١٠٢٧/٢) .

(٢) ساقط من ط .

(٣) في الكتاب ١٦/٢ قلت : فما بال ثمان لم يشبه صحارى وعذارى ؟ قال : الياء في ثماني ياء الإضافة أدخلتها على فعال ، كما أدخلتها على يمان وشآم ، فصرفت الاسم إذ خففت ، كما صرفته إذ ثقلت يماني وشآمي ، وكذلك رباع ، فإنما ألحقت هذه الأسماء ياءات الإضافة .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١٦/٢ : وأما سراويل فشيء واحد ، وهو أعجمي عرب .. إلا أن سراويل أشبه من كلامهم مالا ينصرف في نكرة ولا معرفة .

(٥) صفحة ١٣٩ ، ١٤٠ وما بعدها .

(٦) يقصد سيبويه .

(٧) في الكتاب ١٦/٢ فإن حقرتها – يعني سراويل – اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل .

(٨) انظر : المقدمة الجزولية ق ٤٦ ، ٤٧ .

(٩) انظر : التبصرة والتذكرة ٥٦٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٤٨٣/٣، وشرح ابن يعيش ٦٣/١ .

(١٠) نسبه إليه أيضا ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١٤٨٢/٣ ، ١٤٨٣ ولم أجده في الإيضاح .

(١١) لا أظن أن أكثر النحاة يصرفونه فمعظم كتب النحو تنسب الصرف إلى الأخفش وحده وابن مالك والرضي ينسبانه إلى الأخفش وأبي علي فقط فكيف يكونان أكثر النحاة .

وزوالِ العدل ببطلان معنى العدد .

وذهب الجرمي[1] وابن بابشاذ[2] إلى منع صرفه ، اعتبارا للعدل الأصلي مع العلمية[3] وهو قياس قول سيبويه في أحمَرَ المنكرِ بعد العلمية[4] .

ولا تنافيَ بين العدلِ والعلميةِ ، بدليل عُمَر ، (وهو أقوى)[5] .

وأما أخر وجمع - عَلَمَيْن - فغير منصرفين عند سيبويه[6] ، اعتبارا للعدل الأصلي مع العلمية ، وكذا لُكَع ؛ لأن فيه العدلَ[7] - كما ذكرنا[8] - عندهم .

وأما إن سميت بفُضَل من قولك الفُضَل فإنه ينصرف ، إذ لا عدل في الأصل .

والأخفش والكوفيون يصرفون أُخَر وجُمَع ولُكَع أعلاما[9] ، إذ العلميةُ وضْعٌ آخر .

وقول سيبويه أقربُ ؛ لأن العدل أمرٌ لفظي ، وبالعلمية لم يتغير اللفظ .

وعَكَسَ سيبويه الأمر في سَحَر إذا سُمِّي به غير ما وضع له أوَّلًا من ظرف زمان ، أو ظرف مكان ، أو رجل أو غيره فجعله منصرفا[10] .

---

(١) مَنَعَ صَرْفَه أيضا الصيمريُّ في التبصرة ٥٦٠/٢ ، ولم أجد فيما بين يدي من نسب هذا الرأي إلى الجرمي غيرَ الرضي .

(٢) أبو الحسن ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ من أكابر النحويين ، حسن السيرة ، كان منتفعا به وبتصانيفه . شَرَحَ كتابَ الجمل للزجاجي ، صنف مقدمةً في النحو ، وسماها المحتسب ، كان من حذاق نحاة المصريين على مذهب البصريينْ ، توفي سنة ٦٤٩ هـ (نزهة الألباء) .

(٣) في شرح المقدمة المحسبة ١٠٨ لابن باشاذ وأما الستة الأخر التي هي أحمر صفة ووزن وأحاد عدل وصفة ، وسكران مشبهة بباب حمراء ، وسكرى تأنيث لازم ، ومساجد جمع لا نظير له في الآحاد ، فجميع هذه الستة لا تنصرف وإن كانت نكرة ، وإذا لم تنصرف نكرة فأحرى ألا تنصرف معرفة ، فلذلك تقول : نفعني أحمرُ وأحمرُ آخر .. وكذلك الباقي ، ونسب إليه ابن مالك في شرحه للكافية الشافية عكس ذلك انظر ١٤٩٧/٣ .

(٤) في الكتاب ٥/٢ كل أفعل يكون وصفا لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ، وكل أفعل يكون اسما تصرفه في النكرة .

(٥) ساقطتان من ص و ط .

(٦) في الكتاب ١٤/٢ قلت : فما بال أُخَر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فقال : لأن أخر خالفت أخواتِها وأصلَها ، وإنما هي بمنزلة الطُّوَل والوُسَط والكُبَر لا يكُنَّ صفة إلا وفيهن الألف واللام .

(٧) في الكتاب أيضا ١٤/٢ كما تركوا صرف لكع حين أرادوا يا ألكع .

(٨) صفحة ١٥١ .

(٩) انظر : الهمع ٢٨/١ وانظر رأي الأخفش في صرف أخر في التبصرة والتذكرة للصيمري ٥٦٣/٢ والمقتضب ٣٧٧/٣ .

(١٠) في الكتاب ٤٤/٢ وكذلك سحرُ اسمَ رجل تصرفه .. ولو وقع اسمَ شيءٍ وكان ظرفا صرفته .. إلخ .

ولعل ذلك لظهور فعل في باب العدلِ نحو : عُمَر وزُفَر ولُكَع عندهم ، بخلاف فَعَل .

والثاني – أعني (أن تكون)[1] العلمية شرطا لا غيرُ – في موضع واحد – على الخلاف – وهو الألف والنون (مع العلمية سبب (قائم)[2] مقام سببين عند بعضهم ، والعلميةُ شرطُه ، وفي الحقيقة الشرط انتفاء التاء ، وهو معطل بأحدِ ثلاثة أشياءَ ، العلمية – كما في عِمران ، ووجود فَعْلى – كما في سكران – واختصاص اللفظ – كما في رحمٰن وعند الباقين الألف والنون)[3] سبب ، والعلمية سبب آخر – كما مر[4] – فإن العلمية شرطهما عند بعضهم في الاسم نحو : عِمرانَ وعُثمانَ ؛ لأنه يمتنع بها من التاء فيشابه ألفَ التأنيث ، فيقوم مثلها مقام سببين ، وعند الباقين العلميةُ سببٌ معها – كما مر[5] – .

الثالث – أعني أن تكون العلميةُ شرطًا وسببًا معا – في أربعة مواضِعَ اتفاقا : – في المؤنث بالتاء – لفظا أو تقديرا – وفي الأعجمي ، وفي المركب ، وفي ذي الألف الزائدة المقصورة .

وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين :

إما أن لا تجامع السببَ ، وذلك مع الوصف – على ما ذكره المصنف[6] – وقد ذكرنا أنها تجامعه لكن الوصف لا يُعتَبَر معها[7] .

وإما أن تُجَامِعَ ولا تؤثرَ ، وهو إذا (كانت)[8] مع ألف التأنيث نحو : صحراء وبشرى ، خلافا للجُزُولي فإنه لا يلغي سببا .

فهذا حال العلمية في جميع باب مالا ينصرف .

---

(١) في ص و ط : كون .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) تكملة من ط .

(٤) صفحة ١٧٠ ، ١٧١ .

(٥) صفحة ١٧٠ ، ١٧١ .

(٦) صفحة ١٥٦ وما بعدها .

(٧) صفحة ١٥٦ – ١٥٨ .

(٨) في النسخ جميعها : كان ، ولعل الصواب ما هنا .

رجعنا إلى شرح كلام المصنف فنقول :

إنما انصرف كل ما فيه علميةٌ مؤثرة إذا نُكّر لأن جميعَ ما العلميةُ (المؤثرةُ)[1] شرطٌ فيه فقط ، أو شرطٌ وسببٌ معا خمسةُ أشياء : -

التأنيثُ بالتاء ، والعجمةُ ، والتركيبُ ، والألفُ المقصورةُ (الزائدةُ)[2] والألفُ والنونُ في الاسم .

فلو فرضنا اجتماعها في اسم - مع استحالةِ مجامعةِ الألف المقصورة (الزائدة)[3] للألف والنون - وأقصى ما يمكن اجتماعُه من هذه ، العلميةُ والتأنيثُ والعجمةُ والتركيبُ والألفُ والنونُ ، كما في أذْرِبيجَان لكان يزول تأثيرُ الجميع بزوالِ العلمية ؛ لأن المشروطَ لا يؤثّر بدون الشرطِ .

وجميعُ ما العلمية المؤثرةُ (سببٌ فيه)[4] ثلاثةُ أشياء : -

العدلُ ، والوزنُ ، وشبه العجمة أو عدمُ النظير في الآحاد في باب مساجد على الخلاف المذكور[5] .

ولا يجتمعَ اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين : -

الأول : أن كلّ واحد منها يضاد الآخرين ، لأن أوزان العدل إما فُعَال أو مَفْعَل أو فُعَل أو فَعَل أو فَعْل أو فعال كثُلاثَ ومَثْلثَ وأُخَرَ ، وسَحَرَ وأَمْسَ عند بني تميم ، وقَطَامَ عندهم أيضا ، وليس شيءٌ منها وزنَ الفعل ، ولا أوزانَ الجمع الأقصى ، وليس الجمعُ أيضا من أوزان الفعل .

الثاني : أنه لو لم يتضاد الثلاثةُ - أيضا - لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ، إذ العلَمُ يكون - إذن - منقولًا مما اجتمع فيه اثنان منها ، فلم تكن العلميةُ الطارئةُ مؤثرةً (لاستقلالهما)[6] بمنعِ الصرف قبل ورود العلمية[7] .

---

(١) ، (٣) ساقطة من ص .

(٢) ساقطة من ط .

(٤) في ت : فيه سبب .

(٥) صفحة ١٥٨ .

(٦) في ت و ص : لاستقلالها .

(٧) يقصد بقوله : الثاني .. إلخ : أن العلمية لم تؤثر فيه بمنع الصرف ، لأنه منقول مما اجتمع فيه العلتان قبل العلمية .

فإذا ثبتَ أنه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت أنه لا يكون معها إلا أحدُها ، فإذا نُكِّر ذلك الاسمُ بقِيَ على سببٍ واحد (فَيُصْرَفُ أيضا)[1] .

هذا غاية ما يمكن أن يُتَمَحَّلَ لتمشية قول المصنف .

ويمكن أن يُرتَكَب عدمُ التضادِّ بَينَ العدلِ والوزنِ ، كما قلنا في دُئِل[2] .

وكما يمكن أن يقال في اصْمِت[3] علم المكان القفر ، إذ أصله أُصْمُت بضمتين فعُدِل إلى اصمِت في حال العلمية .. ، ولم تطرأ العلمية فيه على وزن الفعل والعدل ، حتى يقال : ليست بمؤثِّرةٍ ، (لاستقلالهما)[4] بالتأثير دونها ، لأنه إنما عُدِلَ عَلَمًا ، كما قلنا في شُمْس بن مالك[5] ، فإذا نُكِّر مثلُه بقي فيه الوزن والعدلُ فلا ينصرف ، لأن العدلَ – وإن حصل فيه لأجلِ العلميّة – لكنه لا يَخْرُجُ العلمُ إذا نُكِّر عن صيغتِه ، ومن أين له أن صيغة العدل محصورةٌ فيما ذُكِر من الأَوْزَان ؟

هذا كلُّه إن قلنا : إن العلم بعد التنكير لا يُعتَبَر أصلُه – كما هو مذهب الأخفش – وإن اعتبرنا – كما هو مذهب سيبويه[6] – السبب الأصلي الذي ألغيناه لأجل العلمِيةِ قلنا في ثُلاَث ومَثْلَث وبَابِهما : إنها لا تنصرف لاعتبار الوصف الأصليّ مع العدل كما في أحمر .

وفرَّق بعضُهم بين هذا الباب وبين باب أحمرَ بأنْ قال : الوصف ههنا لا يثبت من دون العَدَد ، (وقد زال العدد)[7] بالتسمية ، ولا يرجع فيه بعْدَ التنكير ، إذ معنى رُبَّ ثلاث : رب مُسَمًّى بهذا اللفظ ، بخلاف أحمر المنكّر ، فإنه لا يمنع أن يكون معنى رب أحمر : رب مُسَمًّى بهذا اللفظ فيه الحمرةُ .

---

(١) ساقطتان من جـ و ص .

(٢) صفحة ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٣) ضَبَطَه في اللسان بكسر الميم فقال : ولقيته بلدة اصمِت ، وهي القفر التي لا أحد بها .

(٤) في ت و ص : لاستقلالها .

(٥) صفحة ١٣٠ ، ١٣١ .

(٦) وسيبويه يرى أن كل أفعل يكون وصفا لا تصرفه في معرفة ولا نكرة . فهو يعتد بالوصف الأصلي فيه (الكتاب ٢/٥) .

(٧) ساقط من جـ و ص .

والذي يقوى – عندي – أن الزايل بالكلية لا يُعتَبَر – وصفا كان أو غيرَه ، في باب أحمرَ كان أو في غيره – وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه[1] .

وقياس قول سيبويه (في أحمر)[2] أن ينصرف أُخَر وجُمَع – بعد التنكير – لأنهما من باب أفعلِ التفضيل – كما ذكرنا[3] – وسيأتي أن أفعلَ التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير .

وإذا نكر سَحَرُ بعد التسمية به فالواجبُ الصرفُ ؛ لأنه لا علَميةَ فيه – إذن – ولا عدلَ ، إذ العدلُ إنما ثبت له قبل التسمية به ، لكون المراد به سحرَ يومك ، وكذا أمس رفعًا عند بني تميم[4] .

وإذا نكرت نحو : مساجد ، بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الأكثرين .

أما عند المصنف فلأنه يعتبر الجمعَ الأصليَّ مع العلميةِ التي ظاهرها مناقِضٌ له ، فكيف لا يعتبره بعد التنكير[5] .

وأما عندَ الجُزولي فلسبب واحد ، وهو عدم النظير في الآحاد ، وشبهِ سببٍ آخر يعني الجمعَ إذ لفظُه لفظُه[6] .

ونسب أبو علي إلى الأخفش أنه لا يصرفه بعد التنكير – أيضا – ويفرّق بينه وبين أحمر بأن علامةَ الجمع باقيةٌ فيه بعد التنكير ، بخلاف (نحو)[7] : أحمر ، إذ مثلُ هذا الوزن قد يكون غيرَ صفة ، كأرنب وأفكل[8] .

---

(١) انظر صفحة ١٩٣ وما بعدها .

(٢) ساقطتان من ص .

(٣) انظر صفحة ١١٦ وما بعدها .

(٤) نقل سيبويه في الكتاب ٤٣/٢ عن بني تميم أنهم يمنعون صرف أمس في حالة الرفع .

(٥) انظر صفحة ١٥٤ تعليقة ١٠ .

(٦) المقدمة الجزولية ق ٤٦ .

(٧) تكملة من و ط .

(٨) انظر الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ١٠٢٧) .

وقال العبدي[1] : لا فرق بينه وبين أحمر[2] ،[3] .

ولا نص للأخفش في تركِ صرفه ، وقول الجزولي أولى .

وإذا نكرت سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد ، إذ هو جمع سروالة[4] .

وقياس قول سيبويه أيضا تركُ الصرف ، إذ هو أعجمي (يحمل)[5] على موازِنه ، كما كان قبل التسمية[6] .

وكذا قياسُ قولِ الجزولي ، يُعتَبَر فيه عدم النظير ، والعجمة الجنسية ، كما اعتبرها قبل العلمية .

ومن صرفه قبل التسمية يصرفه أيضا بعدها[7] .

وأما الكلام في أحمر بعد التنكير فسيجيء[8] ، ومثله فعلانُ الصفةُ ، إذا سمي به ثم نكر ، سواء ، يصرفه الأخفشُ خلافًا لسيبويه .

وقال الأخفش : (إن)[9] سميتَ باسم مركّب آخرُ جزئيهِ ذُو ألف التأنيث أو الجمع الأقصى نحو : معدى صحراء ، أو معدى مساجد ، ثم نكرته صرفتَه ؛ لأن الاسم الأخيرَ بعد التسميةِ صار جزءَ الكلمة ، فليس مجموعُ الكلمة - إذن - ذا ألف التأنيث ، ولا الجمع الأقصى ، حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير[10] .

والآخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظرا إلى إفرادهما .

---

(١) أحمد بن بكر بن أحمد بن بَقيَّة ، أحدُ أئمة النحاة المشهورين ، كان نحويا لغويا قيما بالقياس ، قرأ على السيرافي والرماني والفارسي ، وروى عن أبي عمر الزاهد ، له شرحُ الإيضاح ، وشرحُ كتاب الجرمي ، اختل عقله في آخر عمره . توفي سنة ٤٠٦ هـ (بغية الوعاة ٢٩٨/١) .

(٢) لم أجد هذا الرأي منسوبا إلى العبدي عند غير الرضي .

(٣) في جـ زيادة هي : لأن علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف أحمر ، وفيها تناقض لقوله : بخلاف أحمر .

(٤) قد سبق القول بأن المبرد ذكر أن بعض العرب يجعله جمع سروالة . انظر ١٩٦ .

(٥) في ط : حمل .

(٦) الكتاب ١٦/٢ .

(٧) انظر صفحة ١٦٢ .

(٨) من ١٩٣ - ١٩٦ .

(٩) في ط : لو .

(١٠) التسهيل ٢٢١ ، والهمع ٣٦/١ .

(وقول الأخفش : إن مجموعَ الكلمةِ ليس ذا ألف التأنيث ، مع جعل الجزء الأخير كجزءِ الكلمة ممنوع[1] ، أما قوله : – مجموع الكلمة ليس الجمع الأقصى فمسلم)[2] .

قوله : مؤثرةً .

حال ، ومفعول تجامع (ما) ، ويعني بما هي (شرطٌ)[3] فيه : التأنيثَ بالتاء والعجمةَ والتركيبَ ، والألفَ والنونَ في الموضوع اسما .

قوله : إلا العدل .

مُستثنًى مما بقي من المُستثنَى منه المقدر الذي استثنَى منه لفظة (ما) بعد استثنائها ، أي لا تجامع سببًا غير السبب الذي هي شرطٌ فيه إلا العدلَ . فكلا المستثنيين من ذلك المقدّر ، نحو قولك : ما ضربت إلا زيدا إلا عمرا ، أي ما ضربت أحدا غير زيد إلا عمرا .

(فالعلمية)[4] المؤثرة تجامع الأربعةَ الأشياء[5] ، وهي شرطٌ فيها ، وتجامع العدل والوزن وليست شرطا فيهما ، بل سببٌ معهما ، فإن كانت في اسم واحد مع الأربعة الأول كأذربيجان فإذا نُكِّر بقي بلا سبب لزوال شرط الأربعةِ الأسباب[6] ، وكذا إن كانت مع اثنين أو ثلاثة من الأربعة .

وإن كانت مع العدل أو الوزن . قال[7] : ولا يمكن أن تكون معهما (معا)[8] لتضادِّهما ، فلا تكون إلا مع أحدِهما ، كما في نحو عُمَر وأحمد ، فإذا نكر الاسم بقي على سبب واحد[9] .

---

(١) لأن الكلمة مختومة بألف التأنيث .

(٢) في جـ و ص : وقول الأخفش قوي .

(٣) في ت : شرطه .

(٤) في ت : إذ العلمية .

(٥) الأصح أن يقول : أربعة الأشياء .

(٦) الأصح أن يقول : أربعة الأسباب .

(٧) يعني ابن الحاجب .

(٨) تكملة من ط .

(٩) انظر : شرحه لكافيته ص ١٨ .

قال : وإنما قلت هما متضادان ليصح حُكْمي الكُلّي بكون كل ما فيه علمية مؤثرة (يجيء)[1] منصرفًا بعد التنكير ، إذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعُهما مع العلمية المؤثرة في اسمٍ لكان ذلك الاسمُ غيرَ منصرف بعد التنكير[2] ، لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة[3] .

وأما بيانُ تضادِّهما فما تقدم[4] .

واعتُرِضَ على قوله بأن قيل : لم يكن محتاجا إلى هذا الاحتراز (لأن كلامَه في العلميةِ المؤثرة ، ولو اتُّفِقَ اجتماعُها لم تكن العلميةُ مؤثرةً ، لأن مثل هذا العلم لو وقع لكان منقولا عن اسمٍ فيه العدلُ ووزن الفعل ، فلا تؤثر فيه العلميةُ الطارئةُ ، كما في حمراء (وسُعْدَى)[5] عَلَمَين ، بلى ، لو كانت الأسبابُ الثلاثةُ مجتمعةً بحيثُ لم يَطْرأْ بعضُها على بعض ، لجاز أن يقال : إن حكم منع الصرف منسوبٌ إلى اثنين منها غير معيَّنَين ، فيكون للعلمية تأثيرٌ ما ، بكونها أحدَ الثلاثة المؤثرة اثنانِ منها ، ويمكن أن يجوز اجتماعها ، ويمنعَ طرآن العلمية – إذن – على الوزن والعدل ، كما في نحو : اصمِت – على ما مرّ[6] –)[7] إذ لو لم يتضادّا أيضا – واجتمعا في اسم لم تكن العلميةُ مؤثرةً معهما ، إذ كانت العلمية – إذن – طارئةً عليهما ، بعد استقلالهما بالتأثير .

والجواب عن الاعتراض منعُ وجوبِ طرآن العلميةِ على الوزن والعدل – إذن – كما ذكرنا في اصمِت[8] .

والاعتراض الحق أن يُمْنَعَ التضادُّ بينهما ، وذلك بمنعِ حصرِ أوزانِ العدلِ فيما ذُكِرَ قبلُ على ما بَيَّنّا[9] .

---

(١) تكملة من ص .

(٢) في ص زيادة هي (مع أن العلمية مؤثرة) والكلام الذي قبلها يغني عن ذكرها .

(٣) في شرحه لكافيته صفحة ١٨ : وبيان التضاد وهو أن العدل لا يكون إلا بالأوزان المذكورة ، ولا شيء فيها من أوزان الفعل ، فلا يكون أبدا مع العلمية إلا أحدُهما .. ولم يذكر في شرحه لكافيته ولا في إيضاحه للمفصل نصَّ ما نقله عن الرضي .

(٤) صفحة ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٥) في ص : وسوداء .

(٦) صفحة ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٧) تكملة من ط وحدها ، وفيه بعض تفصيل لذا أوردته في المتن ، ولولا ذلك لذكرته في الهامش .

(٨) صفحة ١٨٨ .

(٩) صفحة ١٨٩ .

قوله : وخالف سيبويهِ الأخفشُ في مثل أحمر عَلَمًا إذا نُكِّر اعتبارا للصفة بعد التنكير ، ولا يلزمه باب حاتِم لما يلزم من اعتبار متضادَّين في حكم واحد .

قوله : اعتبارا .

منصوبٌ على أنه حالٌ من سيبويه ، أي خالف سيبويهِ معتبرا ، أومصـدرٌ لقوله خالف سيبويه ، إذ معناه اعتبر سيبويه[1] دون الأخفش[2] ..

قوله : ولا يلزمه باب حاتم .

هذا جواب عن إلزام الأخفشِ لسيبويه في اعتبار الصفةِ بعدَ زوالها .

وتقريره : أن الوصفَ الأصليَّ لو جاز اعتبارُه بعد زواله لكان حاتم غير منصرف ، (إذ فيه العلميةُ)[3] الحاليةُ والوصفُ الأصلي .

فأجاب المصنف عن سيبويه بأن هذا الإلزام لا يلزمه لأن في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصفِ الزايل ، بخلاف أحمر المنكر ، وذلك المانعُ اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلميةُ ، إذ الوصف يقتضي العموم والعلميةُ الخصوصَ ، وبين العمومِ والخصوصِ تنافٍ[4] .

قوله : في حكم واحد .

---

(١) في الكتاب ٢/٢ اعلم أن أفعل إذا كان صفةً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة .. إلخ .

(٢) في المقتضب ٣١٢/٢ أرى إذا سمي بأحمر وما أشبهه ثم نكر أن ينصرف .. وهذا قول أبي الحسن الأخفش ولا أراه يجوز في القياس غيرُه ، وانظر : التبصرة والتذكرة ٥٤٤/٢ ، وما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج صفحة ٧ ، والمسألة مذكورة في كثير من كتب النحو ، ووجه ابنُ الحاجب في إيضاحه للمفصل الرأيين بقوله ١٥١/١ : ووجه قول الأخفش أن العلمية تنافي الوصفية ، فإذا سُمِّي فقد خرج عن الوصفية وبقي ممنوعا من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، فإذا نكر زالت العلمية ، وبقي على سبب واحد فانصرف .. ووجه قول سيبويه أن الصرف ومنعه من الأحكام اللفظية فيعتبر في أمرها الوصفيةُ الأصليةُ ، كما اعتُبِرتْ في جمعِه وإدخال اللام عليه .

(٣) في ص : للعلمية .

(٤) في شرح ابن الحاجب لكافيته ١٨ ، ١٩ : والجواب أنه قد ثبت اعتبارُ الوصفية بعد الاسمية في مثل أسود وأرقم ، وإنما لم تعتبر في باب حاتم لمانع خاص ، وهو أنا نعلم أن الوصفية تنافي العلمية في المعنى ، وأن العلمية وضعُ الشيء لمدلولٍ بعينه لا يتجاوزه والوصفية وضع الشيء لمن قام به ذلك المعنى مطلقا .. إلخ وقد سبق ذكره صفحة ١٩٠ تعليقة ٢ .

يعني في الحكم بمنع الصرف ، لأنك تحتاج في هذا الحكم إلى اجتماع سببين ، فتكون قد جمعت المتضادَّين في حالة (واحدة)[١] .

ولو لم يكن اعتبارُ المتضادين في حكم واحدٍ جازَ ، إذ لا يلزم اجتماعُهما في حالة واحدة ، كما إذا حكمنا بجمع أحمر على حُمْر لأن أصلَه صفةٌ ، وعلى أحامر لأجل العلميةِ ، فقد حَصَلَ في هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين ، فلم يجتمعا في حالة واحدة .

فإذا نُكِّر أحمر فإنه يصح اعتبارُ الوصف ، وليس معنى الاعتبار أنه يَرجِع معنى الصفةِ الأصلية ، حتى يكون معنى ربّ أحمرَ : رب شخص فيه معنى الحمرة ، بل معنى رب أحمر : رب شخصٍ مسمًّى بهذا اللفظ ، سواء كان أسودَ أو أبيضَ أو أحمرَ .

فمعنى اعتبار الوصف الأصلي بعد التنكير أنه كالثابتِ مع زوالِه ، لكونه أصليا ، وزوالِ ما يضادُّه - وهو العلمية - فصار اللفظُ بحيثُ لو أراد مريدٌ إثبات معنى الوصف الأصلي لجاز بالنظر إلى (اللفظ)[٢] (لزوال)[٣] المانع .

هذا والحقُّ أن اعتبارَ ما زال بالكلية ، ولم يبق منه شيء خلافُ الأصل ، إذ المعدومُ من كلِّ وجهٍ لا يؤثر بمجرد (تقدير)[٤] كونه موجودا .

فالأولى أن يقال : إن اعتُبِر معنى الوصف الأصلي في حال التسمية ، كما (لو)[٥] سُمِّي - مثلا - بأحمر من فيه حمرة ، وقُصِدَ ذلك ثم نُكِّر ، جاز اعتبار الوصف بعد التنكير ، لبقائه في حال العلمية - أيضا - لكنه لم يُعْتَبَر فيها ؛ لأن المقصود الأهمَّ في وضع الأعلام المنقولة غيرُ ما وضعت له لغةً ، ولذلك تراها - في الأغلب - مجردةً عن المعنى الأصليّ ، كزيد وعمرو ، وقليلا ما يلمح ذلك ، وإن كان لم يُعتبر في وضع العلم الوصفُ الأصليُّ بل قُطِع النظرُ عنه بالكلية - كما (لو)[٥] سمي بأحمرَ أسودُ أو أشقرُ - لم يعتبر بعد التنكير أيضا .

---

(١) ساقطة من ط .
(٢) تكملة من ص و ط .
(٣) في ت و جـ : زوال .
(٤) تكملة من ط .
(٥) ساقطة من ص .

وقال الأخفش في كتاب الأوسط[1] : إن خلافَه في نحو : أحمر إنما هو في مقتضَى القياس ، وأما السماعُ فهو على منع الصرف .

هذا كلُّه في أفعلَ فعلاء ، وكذا فعلانَ فعلى ، وأما أفعلُ التفضيل نحو : أعلم فإنك إذا سميتَ به ثم نكَّرته فإن كان مجردا مِنْ مِنْ التفضيلية انصرف إجماعا ، ولا يَعْتَبِر فيه سيبويهِ الوصفَ الأصليَّ كما اعتبر في نحو : أحمر[2] .

وإن كان مع مِن لم يُصْرَفْ إجماعا (بلا خلاف)[3] من الأخفش ، كما كان في أحمر .

أما الأول[4] فلضعف أفعل التفضيل في معنى الوصف ، ولذا لا يَعمَل في الظاهرِ كما يَعْمَل أفعلُ فعلاء[5] .

فإذا تجردَ مِنْ مِنْ التبسَ بأفعلَ الاسمِيِّ الذي لا معنى للوصف فيه كأفْكَلٍ وأيْدَعٍ ولا يظهر فيه معنى الوصف .

أما أفعلُ فعلاء (فلثبوت)[6] عملِه في الظاهر قبل العلميةِ ، وإشعارِ لفظه بالألوانِ والخِلَقِ الظاهرةِ في الوصفِ يكفي في بيان كونه موضوعا صفة .

فإذا اتصل أفعلُ بمِنْ (فقد)[7] تميَّز عن نحو أفكل ، فظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف .

وأما الثاني[8] : فإنما وافق الأخفشُ سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفِه إذن – (كما ذكرنا[9]) ، ولكونِ مِن مع مجروره كالمضاف إليه ، ومن تمام أفعلِ التفضيل

---

(١) من مؤلفات الأخفش وهو مفقود .

(٢) في الكتاب ٢/٥ هذا باب أفعل منك . اعلم أنك إنما تريد صرف أفعل منك لأنه صفة ، فإن سميت رجلا بأفعلَ هَذَا بغير (منك) صرفته في النكرة ، وذلك نحو : أحمد وأصغر وأكبر .

(٣) تكملة من جـ و ص و ط .

(٤) يعني أفعل التفضيل المجرد من التفضيلية .

(٥) أفعل هنا ليس أفعل تفضيل بل هو صفة مشبهة ، لذا يعمل في الظاهر .

(٦) هكذا في النسخ جميعها ، ولعل الصواب : فثبوت ليكون مبتدأ خبرُه قولُه بعدُ : يكفي .

(٧) ساقطة من جـ و ص .

(٨) أي أفعل التفضيل المقترن بمن .

(٩) قبل قليل .

من حيثُ المعنى الوضعيّ ، فلو نُوِّنَ لكان الثاني متصلا منفصلا ، لأن التنوين يشعر بالانفصال)[1] بسبب وجود (علامته)[2] للوصف - أعني مِن - بخلاف باب أحمر ، لعُريه عن العلامة الدالة على الوصف .

ولو سميت رجلًا بأَجْمَعَ الذي يؤكَّد به ثم نكَّرته صرفته ألبتةَ إجماعًا ، لكونه في معنى الوصف أخفى من أفعل التفضيل ؛ لأنه (كان)[3] بمعنى كل قبل العلمية ، وانمحى عنه معنى الوصفِ على ما تقدم في جُمَع[4] .

هذا حكم مالا ينصرف في حال العلمية وبعدها .

ثم اعلم أن التصغيرَ يُخِلُّ من أسباب منع الصرف بالعدل عن وزنٍ إلى آخر ؛ لأنه يزول الوزنُ المعدولُ إليه بالتصغير ، وذلك الوزن مراعًى في العدل ، إذ العدلُ أمرٌ لفظيٌّ ، وكذا الجمعُ الأقصى يختل بالتصغير ، لوجوب ردِّه إلى واحده ، فيقال في رَبَاع ومساجِدَ ، ربيع ومسيجد .

ولو سميت بالجمع المذكر ثم صغَّرته انصرف أيضًا ؛ لزوال علامةِ الجمع ووزنِه المعتبَرِ .

وإذا صغرت سراويل - علما - لم ينصرف ؛ لأن التصغير لا يذهب بالتأنيثِ المعنوي الذي يكون فيه ، فيكون كعناقَ - (علما)[5] - إذا (صُغِّرَ)[6] بعد التسميةِ به .

ويختل بالتصغير وزنُ الفعل - أيضا - إن لم يكن أولُه زيادةً كزيادة الفعل ، كخُضَيْضِم ودُحَيْرِج (في خَضَّم ودُحْرِج)[7] .

---

(١) تكملة من ط وحدها .

(٢) في نسخة د/يوسف عمر : علامة .

(٣) فيما عدا ط : صار .

(٤) صفحة ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٥) ساقطة من ص و ط . وهذا في الكتاب ٢/٦ .

(٦) في ص : نكر .

(٧) ساقط من ص .

وأما إن كان أولُه زيادةً (كزيادة الفعل)[1] فإن التصغيرَ لا يزيله ، كما تقول في تصغير أحمدَ ونَرجِس ويشكرَ وتغلبَ : أحيمد ونريجس ويشيكر وتغيلبَ ، لأنه على وزن مضارع فيعل ، (نحو : بَيْطَرَ يُبَيْطِرُ)[2] .

وأما إن عرض الوزنُ في المصغر ، ولم يكن في المكبَّر ، كما تقول في (تَضَارُبٍ) علَمًا : تُضَيْرِب ، وفي تِحلِيء[3] : تُحَيلِيء ، فبعضهم لا يعتبرُه لعروضه ، والأكثرون يعتبرونه لأن التصغيرَ وضعٌ مستأنفٌ .

قال بعضهم : يعتبر الوصفُ العارضُ في التصغيرِ لكونه بناءً مستأنفا ، كما اعتُدّ بالوصفِ العارض في نحو مَثْنَى وثُلاثَ ، لكونه وضعا مستأنفا ، فلا ينصرف أُدَيِّر تصغير أَدْوُر للوزن والوصف العارضِ في التصغير .

والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم : غلَيِّمُون ورُجَيْلُون في جمع مصغر غلامٍ ورَجُل[4] .

قال[5] : فكان القياسُ أن ينصرفَ العلمُ في نحو : حُمَيْزَةَ في تصغير حمزة ، لعروض الوصف المنافي للعلمية ، إلا أنه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتدوا به[6] .

والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغَّر عدمُ جَرْيِه (صفةً)[7] فلا يقال : شخصٌ رجيلٌ .

وفيما قال نظر (إذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتدّ به في أُدَيِّرَ .

---

(١) في ص و ط : كزيادته .

(٢) تكملة من جـ و ص و ط .

(٣) التحلِيء ، بالكسر ما أفسده السكّينُ من الجلد إذا قُشِر ، تقول منه : حَلِيءَ الأديم حَلأً بالتحريك إذا صار فيه التَّحلِيءُ . (اللسان حلأ) .

(٤) حيث جمعا جمعَ تصحيح ولا يجوز جمع التصحيح إلا لعَلَمٍ أو صفةٍ بشروط معينة .

(٥) لا أعلم من القائل .

(٦) بحثت عن قائله في الكتب التي بين يدي و لم أهتد إليه ، ولعل هذا من افتراضات الرضي ، والله أعلم بالصواب .

(٧) ساقطة من جـ و ص و ط .

والأولى أن يقال : لا تنافيَ بين الوصفِ والعلميةِ - كما ذكرنا[١] - إلا)[٢] أنّ الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وُضِعَ صحيحَ التبعيةِ لما يخصِّصُ الذاتَ المبهمةَ المدلولَ عليها - كما ذكرنا قبل[٣] - وذلك لأن الفرعيةَ إنما تتبين في مثل هذا الوصف ، وهي المطلوبةُ في غير المنصرف .

وأما التنافي بين الوصفِ والعلميةِ فقد ذكرنا ما عليه[٤] .

وأما الألفُ والنونُ فنقول : إن بقي الألف في التصغير كما كان فلا يُخِلّ التصغيرُ بهما نحو : سكيران وعثيمان في سكران وعثمان ، وإن انقلبَ ياءً - كما تقول في سلطان - علما - سليطين ، فإنه يخل بهما .

ومعرفة ما تُقلب أَلفُه مما لا تقلب يتبين في التصريفِ في باب التصغير[٥] .

فعلى هذا ، التصغيرُ يُخِلّ بالعدلِ عن وزنٍ ، وبالجمع - مطلقا - وبالألف والنون والوزن من وجهٍ دون وجهٍ ، ولا يُخِلّ بالوصف والعلمية والتأنيث والتركيبِ والعجمةِ .

قوله : وجميع الباب باللام أو بالإضافة يَنْجَرُّ بالكَسْرِ .

أي كان بدونهما ينجرُّ بالفتح ، فصار (بهما)[٦] ينجرُّ بالكسر .

اعلم أن من ذهب في منع غير المنصرفِ الكسرَ إلى أنه لأجل تبعيةِ التنوينِ المحذوفِ لمنع الصرف قال : لم يُحذف الكسرُ مع اللامِ والإضافةِ ؛ لأنه لم يحذف التنوينُ معهما لمنع الصرفِ حتى يتبعَها الكسرُ ، بل حذفت لأنها لا تجامعهما ، إذ التنوينُ دليلُ تمام الاسم ، وإضافته مشعرةٌ بعدم تمامه فتنافرا .

---

(١) صفحة ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٢) ساقط من جـ و ص ، وفي ط لأن ، مكانَ إلا أن .

(٣) في صفحة ١٥٥ ، ١٥٦ كلام قريب من هذا .

(٤) صفحة ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٥) شرح الرضي لشافية ابن الحاجب ١/٢٥٠ .

(٦) في ط : بسببهما .

وأما تنافر اللام والتنوين فقد مر في بيان نونَي المثنى والمجموع[1] .

ويجوز أن يقول : لما عاقبتِ اللامُ والإضافةُ التنوينَ صارتا كالعوضِ منه ، فكأنه ثابتٌ فلم يُحذَفِ الكسرُ .

ومن لم يقل بتبعيةِ الكسر للتنوينِ قال : لم يحذف مع اللام والإضافة لأنهما من خواصّ الأسماء ، فترجَّحَ بهما جانبُ الاسميةِ ، فضعُفَ شَبَهُ الفعل ، فكأنه (ليس فيه علتان من تِسعٍ ، فدخله الكسرُ ، فعلى هذا صار الاسمُ بهما منصرفا . وعلى الوجه الأول ، هو باقٍ على حاله من عدم الانصراف)[2] لا سببٌ في الاسم .

و (قد)[3] ذكرنا هل يكونُ الاسمُ منصرفًا بهما ، أو باقيا على عدم الانصراف في أول باب مالا ينصرف[4] .

ويرد على الثاني ، أنَّ (كون)[5] الاسم فاعلًا ومفعولا ومضافا إليه بحرف جر ظاهرٍ أو مقدّرٍ من خواصّ الاسم - أيضا - ولا يعودُ الكسرُ ، فالأولُ أولى .

(١) صفحة ٨٢ ، ٨٣ .
(٢) تكملة من جـ و ط .
(٣) تكملة من جـ و ص و ط .
(٤) صفحة ٩٧ ، ٩٨ .
(٥) في ت : يكون .

المرفوعات

قوله : المرفوعاتُ هو ما اشتمل على علم الفاعلية .

قدَّم المرفوعاتِ على المنصوباتِ والمجروراتِ لأن **المرفوعَ** عمدةُ الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر (والبواقي محمولة عليه)[1] . **والمنصوبَ** في الأصل فضلةٌ ، لكن يُشبَّه (بها)[2] بعضُ العُمدِ ، كاسم إن وخبر كان وأخواتها ، وخبر ما ولا . **والمجرورَ** في الأصل منصوبُ المحل – كما تقدم تحقيقه[3] .

قوله : هو ما اشتمل .

ذكَّر الضميرَ مع رجوعه إلى المؤنث – أي **المرفوعات** – نظرا إلى خبر الضمير – أعني ما – لأن المبتدأ هو الخبر ، فيجوز مطابقةُ المبتدأ له كمطابقته للمعود عليه ، ومثله قولُهم : مَنْ كانت أمَّك .

ويعني باشتماله على علم الفاعلية : تضمنَه إياه بحيثُ يكونُ علمُ الفاعلية أحدَ أجزائه .

ويعني بعلم الفاعلية : الضمَّ والألفَ والواوَ ، (إذ)[4] دلّ كل واحد منها على كون الاسم الذي هو في آخره عمدةَ الكلام . فكلُّ ما فيه أحدُ هذه الأشياء مرفوعٌ .

والأولى – على ما اخترناه قبل[5] – أن يقال :

(المرفوعاتُ ما اشتمل على علم العُمْدة ؛ لأن الرفع في المبتدأ والخبر وغيرِهما (من العُمَد)[6] ليس بمحمول على رفعِ الفاعل)[7] – كما بينا[8] – (بل)[9] هو أصل في جميع العُمَد – على ما تقرر قبل[10] .

---

(١) تكملة من جـ و ط .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) صفحة ٥١ .

(٤) في ت : وإذا ، وفي ص و ط إذا .

(٥) و (٨) صفحة ٥١ .

(٦) تكملة من جـ .

(٧) ساقط من ص .

(٩) تكملة من جـ و ص و ط .

(١٠) صفحة ٦١ .

الفاعــل

قوله : فمنه الفاعل ، وهو ما أسند الفعلُ إليه ، أو شبهُه ، وقدم عليه من جهة قيامِه به ، مثل : قام زيد ، وزيدٌ قائم أبوه .

قوله : فمنه الفاعل .

أي مما اشتمل على علم الفاعلية ، وقال بعد[1] : ومنها المبتدأ والخبر حملا على معنى ما .

إنما قدَّمَ الفاعلَ على سائر المرفوعات بناءً منه على أنه أصلُ المرفوعات ، ولهذا سمي الرفع (علامةَ)[2] الفاعليةِ ، وقدْ ذكرنا ما عليه[3] .

قوله : ما أُسنِدَ .

قد عرفت في حد الكلام معنى الإسناد[4] .

ولم يقل ما أخبر بالفعل عنه ليدخلَ فيه فاعلُ الفعلِ الإنشائيِّ نحو : بعتُ وهل ضَرَبَ زيدٌ (ونحوُه)[5] .

قوله : أو شبهه .

يعني به اسمي الفاعل والمفعول والصفةَ المشبهةَ والمصدرَ واسمَ الفِعْل .

ولم يقل : أو معناه ، فيدخل فيه الظرفُ والجارُّ والمجرورُ المرتفعُ بهما الضميرُ في (نحو)[6] : زيدٌ قُدّامَك أو في الدار ، أو الظاهرُ نحو : زيدٌ قدامَك غُلامُه ، لكون

---

(١) صفحة ٢٤٨ .

(٢) في نسخة د/يوسف عمر : علم ، وهو نص ما ذكره ابن الحاجب في كافيته ، والمثبت هنا معناه .

(٣) صفحة ٥١ ، ٦١ .

(٤) صفحة ١٦ .

(٥) تكملة من ط .

(٦) ساقطة من جـ و ص .

الرافع في الحقيقة عنده الفعلُ واسمُ الفاعل المقدَّر ، خلافا لمن قال : إنه الظرفُ والجارُّ والمجرورُ – على ما يجيء في باب المبتدأ[1] .

قوله : وقُدِّم (عليه)[2] .

الضمير فيه[3] : للفعل أو شبهه ، وفي عليه : لما .

واحترز بقوله (وقدم)[4] عليه عن المبتدأ ؛ لأن نحو زيد في قولك : زيد قام مسند إليه قام ؛ لأن قام خبر عنه ، والمسند إليه هو المخبر عنه في الحال أو الأصل – كما مر في حدّ الكلام[5] –

وكلُّ خبرٍ يرفعُ ضميرَ المبتدأ يجوز أن يقال : هو مسند إلى المبتدأ وأن يقال : هو مسند إلى ذلك الضمير ، والمجموع مسند إلى المبتدأ .

وكلُّ خبر رافعٍ لغيرِ ضميرِ المبتدأ (فهو مع مرفوعه)[6] مسند إلى المبتدأ .

وكل خبر غير رافع لشيء (كالجوامد)[7] فهو وحده مسند إلى المبتدأ نحو : أنت زيد .

إن قيل : فالمبتدأ في قولك : قائم زيد ، يدخل في حد الفاعل ؛ لأن المسند قُدِّم عليه .

قلت : هو مؤخَّر تقديرا ، وتقديمه كلا تقديم .

قوله : على جهة قيامه (به)[8] .

أي قيام الفعل أو شبهه ، والضميرُ في (به) لما ، أي على طريقة قيامِه بِه وشكْلِه ، سواء كان قائما أولا . يقال : عملت هذا العمل على وجه عملِك وعلى جِهتِه ، أي على طَرْزِه وطَريقتِه .

---

(١) وهم الكوفيون والأخفش في أحد قوليه ، انظر صفحة ٢٨٠ .
(٢) تكملة من ط .
(٣) يعني في قدم .
(٤) تكملة من ط و ص .
(٥) صفحة ١٦ .
(٦) ساقط من جـ .
(٧) في ت : كالجامد .
(٨) تكملة من جـ و ط .

والجارُّ في قوله : على جهة متعلق بأُسنِدَ ، أو صفة لمصدره ، أي إسناد على طريقة إسناد القيام .

ويعني بتلك الجهة أن لا تغيَّر صيغةُ الفعل إلى فُعِل ويُفْعَل أو (أشباههما)[1] وذلك أن طريقة إسناد الفعل القائم مصدرُه بالفاعل حقيقةً نحو : ظَرُفَ زيد (وطال وقصر وكرم وأمثالها)[2] عدمُ التغيير .

وكل ما أسند الفعل إليه على هذا النمط من الإسناد فاعلٌ عند النحاة ، وإن لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة ، كالأمور النسبية نحو : قَرُب وبَعُد زيدٌ ، وكذا الأفعالُ المتعديةُ نحو : ضَرَبَ وقَتَلَ ، لأن الضرب نسبةٌ بين الضارب والمضروب ، لا تقوم بأحدِهما دون الآخر ، بل بهما ، لصدوره عن أحدهما ، ووقوعه على الآخر .

وبقوله : على جهة قيامه به ، يخرج (مفعول)[3] ما لم يسم فاعله .

وهو عند عبد القاهر[4] والزمخشري[5] فاعلٌ اصطلاحا ، فلا يحترزان عنه ، ليدخل في الحد ، وعند من حد بهذا الحدِّ ليس بفاعل .

وخلافهم لفظي ، راجع إلى أنه هل يقال له في اصطلاح النحاة : فاعل أولا ، وليس خلافا معنوِيًّا .

وتمثيله بـ (زيدٌ قائمٌ أبوه) لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد؛ لاحتمال كون

---

(١) في ت : أشباهها .

(٢) ساقط من جـ و ص ، وقوله عدم التغيير خبر أن في قوله : أن طريقة .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) نص عبد القاهر في المقتصد ٣٤٦/١ على أنه لا فصل بين ضَرَبَ زيدٌ وضُرِبَ زيدٌ في جواز تسمية كل واحد منهما فاعلا .

(٥) ولذا لم يعقد بابا لنائب الفاعل في كتابه المفَصَّل ، قال ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ١٥٨/١ : ومفعول ما لم يسم فاعله عنده فاعل ، والذي يدل عليه أنه داخل في حده ، وأنه لم يذكره في المرفوعات ، فدل على أنه داخل في حد الفاعل ، إذ لا يصح دخوله مع غيره بوجه ، وأنه قد صرح بذلك في بعض فصول كتابه ، وهو قوله : وتضاف الصفة إلى فاعلها كقولك : معمور الدار ومؤدَّب الخدام .

قلت : وقد حد الزمخشري الفاعلَ بقوله : الفاعلُ هو ما كان المسندُ إليه من فِعْل أو شبهِه مقدَّمًا عليه أبدًا (المفصل بشرح ابن يعيش ٧٤/١) .

فيدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله .

قائم خبرا مقدما على أبوه (زيد)[1] ، ولو قال : أبواه لكان نصا[2] .

والعامل في الفاعل المسندُ خلافا لخلف فإنه قال : هو الإسناد[3] .

وقد ذكرنا في حد الإعراب[4] (أن الموجِد للإعراب إنما هو المتكلم ، لكن النحويِّين جرى عادتهم بأن ينسبوا العمل إلى الكلمة التي بسببها يحصل المعنى المقتضَى في المعرب ، لا إلى المعنى المقتضِي ، كما قالوا في المضاف : إنه العامل لا الإضافة ، وقد ذكرنا في حد الإعراب)[5] علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل[6] .

قوله : والأصل أن يليَ الفعلَ ، فلذلك جاز : ضرب غلامَهُ زيدٌ ، وامتنع : ضَرَبَ غلامُه زيدًا .

قوله : يلي فعلَه .

أي يكون بعدَه بلا فصلٍ ، من قولهم : وليك الشيءُ ، أي قَرُبَ منك .

(قوله)[7] : فلذلك جاز .

أي جوازُ هذه المسألةِ معلَّل بكون الأصل في الفاعل أن يلي الفعلَ ، وذلك أن يقال : إنما جاز : ضرب غلامَه زيدٌ – مع أن ما يرجع إليه الضميرُ مؤخرٌ عنه – لأن (زيد) فاعلٌ ، وأصله أن يلي الفعلَ ، فهو متقدمٌ على الضمير تقديرا .

وكذلك عدمُ جوازِ: ضرب غلامُه زيدا معلل بما ذُكِر، وذلك أن يقال: إنما لم يَجُز: ضَرَبَ غلامُه زيدا لأن «غلامُه» فاعل، وأصل الفاعل أن يلي الفعلَ، فهو مقدم على (زيد) لفظا وأصلا، فيكون الضمير قبل الذكر، ولا يجوز ذكر ضميرٍ مفسرُه بعده، إلا في ضمير الشـأن ؛ لغـرض تفخيم الشأن بذكره مبهما ، ثم مفسَّـرا ، ليكون أوقـع

---

(١) تكملة من ص .

(٢) لأنه لا يخبر عن المثنى بالمفرد .

(٣) سبق تخريج هذا الرأي صفحة ٦٦ .

(٤) صفحة ٤٤ ، ٥٢ .

(٥) ساقط من جـ و ص و ط .

(٦) صفحة ٥٨ .

(٧) ساقطة من ص .

في النفس - كما يجيء[1] - ، وليس هذا الغرض مقصورا فيما نحن فيه .

أو في الضميرِ الذي يجيء[2] (بمفسره)[3] فيما بعده منصوبًا على التمييز ؛ لأن ذلك المنصوبَ لا يجيء به[3] إلا لغرض رفع الإبهام عن الضمير ، فلا يُلبِس بخلاف (زيدا) في مسألتنا ، فإن مجيئَه ليكونَ مفعولا لا لكونه للتمييز فقط .

وأنت إذا جئتَ بعد المبهَم بشيء ، الغرضُ من مجيئك به تفسيرُه فقط ، لم يبق الإبهام فأما إذا جئت (بعده بشيء)[4] الغرضُ الأصليُّ منه غيرُ التفسير كالمفعولِ ههنا ، فلا يكفي في التفسير ؛ لأنه يُحْمَل على ما هو (المراد)[5] الأصليُّ منه ، ويبقى الإبهام بحاله .

فمن ثم منع الفراءُ[6] والكسائيُّ[7] في باب التنازُع إعمالَ الثاني إذا توجَّه الأولُ إلى المتنازَع فيه بالفاعلية - كما يجيء - خلافا للبصرية[8] .

وقد (جوّز)[9] الأخفش[10] وتبعه ابن جني[11] نحو : ضربَ غلامُه زيدا ، أي

---

(١) انظر : الجزء الثاني من ط ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) يعني المتكلم .

(٣) في جـ : مفسره .

(٤) في ص : به لشيء .

(٥) في جـ : الغرض .

(٦) ، (٧) في التبصرة والتذكرة ١٤٩/١ : فأما الكوفيون فالكسائي منهم يجيز إعمال الفعل الثاني ، على أنه لا يضمر في الفعل الأول فاعلا .. وأما الفراء فإنه لا يجيز إلا إعمالَ الفعل الأول في هذه المسألة ، لأنه لا يضمر قبل الذكر ولا يُخلِي الفعلَ من الفاعل فوجبَ على هذا الأمر أن لا تجوز المسألة في مذهبه ، أعني قاما وقعد الزيدان ، وهذا الذي ذكره الفراءُ قياسٌ لولا ما سمع من العرب من إعمال الفعل الثاني .

(٨) انظر الإنصاف من ٨٣ - ٩٦ .

(٩) في ت : يجوز .

(١٠) ، (١١) لم أجد في معاني القرآن للأخفش ما يؤيد ما نسبه الرضيُّ إليه ، والظاهر من كلام ابن جني أنه لم يشاركه أحد في رأيه ، قال في الخصائص ٢٩٤/١ : وأجمعوا على أنه ليس بجائز : ضرب غلامُه زيدًا ، لتقدم المضمر على مظهره لفظا ومعنى ، وقالوا في قول النابغة :

جزى ربُّه عني عديَّ بنَ حاتِم ... جزاءَ الكلاب العاوياتِ وقد فعل

إن الهاء عائدةٌ على مذكور متقدم ، .. وأما أنا فأجيز أن تكون الهاءُ في قوله :

جزى ربه عني عدي بن حاتم

عائدةً على عدي خلافا على الجماعة . ثم علل لرأيه واستشهد له .

وانظر في المسألة : شرح ابنِ يعيش للمفصل ٧٦/١ ، والأمالي الشجرية ١٠١/١ ، ١٠٢ .

اتصالَ ضميرِ المفعول به بالفاعِلِ ، مع تقدّم الفاعِلِ ، لشدةِ اقتضاءِ (الفعل)[1] للمفعول به كاقتضائه للفاعل .

واستشهد بقوله[2] :

٤٠ - جزى ربُّه عني عَدِيَّ بنَ حاتمٍ جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقدْ فَعَل[3]

وبقوله[4] :

٤١ - لمَّا عَصَى أصحابُه مُصْعَبًا أدَّى إليه الكيلَ صَاعًا بِصَاعْ[5]

ويجوز التأويل برَبِّ الجزاءِ ، وأصحابِ العِصيانِ .

وبقوله[6] :

٤٢ - ألا ليتَ شِعري هل يلومَنَّ قومُه زُهيرًا على ما جَرَّ مِن كُلِّ جانبِ[7]

---

(١) في ت : الفاعل .

(٢) ينسب إلى أبي الأسود الدؤلي ، ظالم بن عمرو بن سفيان .. وهو واضع علم النحو ، استعمله عليٌّ على البصرة بعد ابن عباس . توفي بالطاعون سنة ٦٩ هـ وله خمس وثمانون سنة (الخزانة ٢٨١/١) . وينسب البيت إلى النابغة الذبياني وأوله في ديوانه (جزى الله عبسا في المواطن كلها ..) ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٣) البيت في الجمل ١١٩ ، وفي الخصائص ٢٩٤/١ ، وفي العمدة ٩٤/١ ، وفي الأمالي الشجرية ١٠٢/١، وفي ابن يعيش ٧٦/١، وفي الخزانة ٢٧٧/١، وفي العيني ٤٨٧/٢، وفي الموشح ٨٥، وفي الضرائر الشعرية ٢٠٩، وقد ورد موضعُ الشاهد بروايات متعددة بعضها ليس فيه شاهد كما في ديوان النابغة ١٩١ .

الشاهد : استشهد به الرضي على ما ذهب إليه الأخفش وابنُ جني من جواز اتصال ضمير المفعول بالفاعل مع تقدم الفاعل .

(٤) قائله السَّفَّاحُ بن بُكَيْر بن مَعْدانَ اليربوعيّ ، من قصيدة رثى بها يحيى بنَ شداد بن ثعلبة بن بشر .. وقال أبو عبيدة : هي لرجل من بني قريع رثى بها يحيى ميسرةَ صاحبَ مُصعبِ بنِ الزبير ، وكان وفيا له حتى قُتل مَعَه (الخزانة ٢٩٠/١) .

(٥) البيت في الخزانة ٢٨٩/١، وفي الضرائر الشعرية ٢٠٩، ولم أجده في قصيدته التي في المفضليات ١١٢٣ - ١١٢٧ وهي على الوزن والقافية أنفسهما .

المعنى : أدى إليه الكيل صاعا بصاع : أي جزاه بالإحسان إحسانا وبالإساءة إساءة .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على جواز اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل . وذكر صاحب الخزانة ٢٩٠/١ له روايةً أخرى لا شاهد فيها وهي :

لما جـلا الخلانُ عـن مُصعَبٍ أدى إليـه القـرض صاعـا بصاع

(٦) القائل : أبو جندب بن مرة أحد بني قِرِدِ بن عمرو بن معاوية بن تميم بن سعد بن هذيل ، وهو أحد شعراء هذيل المعهودين (الشعر والشعراء ٦٦٤) .

(٧) البيت في ديوان الهذليين ٣٥١، وفي الضرائر الشعرية ٢٠٩، وفي الخزانة ٢٩١/١ . =

والأولى تجويز ما ذهبا[1] إليه ، لكنْ على قلةٍ ، وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع ما قالوا[2] .

وكذا نقول : يحسن : أعطيتُ درهمَه زيدًا ، لأن مرتبة المفعول الأول قبل الثاني – وإن تأخر عنه – لكونه فاعلا معنى – كما يجيء في (باب)[3] مفعول ما لم يُسَمَّ فاعلُه[4] .

ويقل نحوُ : أعطيت صاحبَه الدرهمَ قِلَّةَ : ضرب غلامُه زيدًا .

وكذا إذا كان (لفعلٍ)[5] مفعولٌ يتعدى إليه الفعلُ بنفسه فمرتبتُه أقدمُ مما يتعدى إليه الفعلُ بحرف الجر ظاهرًا نحو : قتلت بأخيه زيدًا ، أو مقدَّرا نحو : اخترت قومَه زيدًا ، أي من قومه ، فمن ثم حَسُنَ رجوعُ الضمير إلى المتأخر في المسألتين .

قوله : وإذا انتفى الإعرابُ لفظًا فيهما والقرينةُ ، أو كان مضمرًا متصلا ، أو وقع مفعولُه بعد إلَّا أو معناها ، وجب تقديمُه .

هذا بيان لما يعرِض فيوجِب تقديمَ الفاعلِ على المفعول ، بعد أن كان جائز التأخيرِ عنه .

قوله : لفظا .

منصوبٌ على التمييز ، أي انتفى لفظ الإعراب لا تقديره .

قوله : فيهما .

أي في الفاعل والمفعول به الذي دَلَّ عليه سياقُ الكلام ، أي إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معا ، مع (انتفاء)[6] القرينةِ الدالةِ على تمييز أحدِهما عن الآخر ،

= اللغة : الجريرة : الذنب والجناية ، من كل جانب : من كل ناحية .

الشاهد : استشهد به الرضي على جواز اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل .

(١) يعني الأخفش وابن جني .

(٢) وهو أن الأفضل إعمال الثاني في التنازع حتى لو توجه الأول إلى المعمول بطلب الفاعلية .

(٣) تكملة من ط .

(٤) صفحة ٢٤٧ .

(٥) في ط : للفعل .

(٦) ساقطة من جـ .

وجب تقديمُ الفاعل[1] ؛ لأنه إذا انتفت العلامةُ الموضوعةُ للتمييز بينهما – أي الإعراب والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد تُوجَد فِي بعض المواضع ، دالَّةً عل تعيين أحدِهما من الآخر – كما يجيء[2] – فيَلزَمُ كلُّ واحدٍ مَرْكِزَه ، ليُعْرَفا بالمكانِ الأصلي .

والقرينةُ اللفظية ، كالإعراب الظاهرِ في تابع أحدِهما أو كِلَيْهما ، نحو : ضرب موسى عيسى الظريفُ ، أو اتصال علامةِ الفاعل بالفعل ، نحو : ضربت موسى حُبْلى ، أو اتصال ضمير الثاني بالأول ، نحو : ضرب فتاهُ موسى ونحوه .

والمعنوية نحو : أكل الكُمَّثْرَى موسى ، واستخلف المُرتضى[3] المُصْطَفَىٰ ﷺ ونحوُ ذلك .

وكذا إن كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمُه على المفعول ، سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربتُ (زيدا)[4] ، أو مضمَرا منفصلا كما ضربت إلا إياك ، أو مضمَرا متصلا كضربتك ؛ لئلا يصير المتصل منفصلا .

فإن قيل : ففي المثال الذي أوردتَه أخيرا ، أعني ضربتُك ، صار الذي هو ضميرٌ متصلٌ منفصلا عن عامله !

قلت : لما كان التاءُ فاعِلا وضميرًا متصلا ، وكلا الأمرين موجب للاتصال بالعامل صار بهما كبعض حروفِ الفعل ، ألا ترى إلى إسكان لامِ ضَرَبْتُ ، بخلاف ضَرَبَك ؟ وذلك (أنهم)[5] لا يجيزون توالِيَ أربعِ حركات في كلمة واحدة ، فلما صار هذا المركَّبُ كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها (بخلاف نحو: ضَرَبَك، فإن المفعولَ فضلةٌ

---

(١) في ت : زيادة هي قوله : لأنه إذا انتفت القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر وَجب تقديم الفاعل . وقد جاء كلام يغني عن هذه الزيادة ، وهو قوله : لأنه إذا انتفت .. إلى قوله بالمكان الأصلي – لذا عددتها زيادة .

(٢) من ذكر القرائن اللفظية والمعنوية – قريبا – .

(٣) يعني علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين استخلفه الرسول ﷺ ليرد الأمانات والودائعَ إلى أهلها لما هاجر إلى المدينة ، وقد يكون مراد الرضي أن الرسول ﷺ استخلف عليا أي أوصى له بالخلافة ، وهو اعتقاد الشيعةِ ، والله أعلم .

(٤) في ص : موسى .

(٥) تكملة من جـ و ص و ط .

بمعنى ، أنه ليس من تمام الكلامِ)[1] فصار ضميرُ المفعول في ضربتُك كأنه اتصل بالعامل .

أما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعلُ المتصلُ غيرَ متصل بعامله ولا بما هو كالجزء (من عامله ، لأن المفعولَ – وإن كان من حيث كونُه ضميرًا متصلا كالجزاء)[2] (لكنه)[3] من حيث كونُه مفعولًا فضلةٌ .

قوله : أو وقع مَفْعُولُه بعد إلا .

أي مفعولُ الفاعلِ نحو قولك : ما ضرب زيدٌ إلا عمرا ، وينبغي أن تعرف أولا أنك إذا ذكرت قبل أداة الاستثناء معمولا خاصا للعاملِ فيما بعدها وجب أن يكون ما لذلك المتقدمِ من الفاعليةِ أو المفعوليةِ أو الحاليةِ أو غيرِ ذلك محصورًا في المتأخر ، وما لذلك المتأخرِ من تلك المعاني باقيًا على الاحتمال ، لم يدخله الخصوصُ والعموم ، كما إذا قلت مثلا – ما ضرب زيدٌ إلا عمرا ، فضاربية زيد محصورةٌ في عمرو ، أي ليس ضاربا لأحد إلا لعمرو ، وأما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال ، أي يجوز أن يكون مضروبا لغير زيد – أيضا – .

وبالعكس لو قلت : ما ضرب عمرا إلا زيدٌ ، مضروبية عمرو مقصورةٌ على زيد ، أي لم يضربه إلا (زيد)[4] ، وضاربية زيد باقيةٌ على الاحتمال ، أي يصح أن يكون ضاربا لغير عمرو أيضا .

وكذا في نحو : ما جاءني زيد إلا راكبًا ، يجوز أن تكون حالة الركوب بغير زيد أيضا ، بخلاف : ما جاء راكبا إلا زيد .

فإذا تقرر هذا تبين أن ضَرْبَ زيد في قولك : ما ضرب زيدٌ إلا عمرا مقصورٌ على عمرو ، ومضروبيةَ عمرٍو على الاحتمال .

---

(١) ساقط من جـ و ص و ط .

(٢) ساقط من جـ و ص .

(٣) في ت : لكنه منفصل .

(٤) في ت : هو ، وكلاهما بمعنى .

فلو قدمت عمرا على زيد ، فإما أن تُقَدِّمَه عليه من غير إلا ، نحو : ما ضرب عمرا إلا زيد ، وفيه انعكاسُ المعنى (إذ)[1] تصير المضروبيةُ خاصةً والضاربيةُ باقيةً على الاحتمال فلا يجوز .

وإما أن تقدمه مع إلا نحو : ما ضرب إلا عمرا زيدٌ ، فعند هذا نقول : إن أردت أن عمرا وزيدا مستثنيان معا ، والمرادُ ما ضرب أحدًا أحد إلا عمرا زيد اختل أيضا ، لأن مضروبية عمرو في أصل المسألة - أعني ما ضرب زيد إلا عمرا - كانت على الاحتمال ، وبالتقدير المذكور الآن (صارت مضروبيتُهُ مختصةً بزيد ؛ لأن الاحتمال المذكور فيما بعد إلا إنما يكون في الفاعل إذا ذكرت مفعولًا خاصا ، نحو : ما ضربني إلا زيد ، وكذا يكون في المفعول إذا ذكرت فاعلا خاصا ، نحو : ما ضربتُ إلا زيدا .

أما إذا لم تذكرهما ، أو ذكرتهما عامَّين ، فليس في ما بعد (إلا)[2] الاحتمال المذكور - فاعلا كان أو مفعولا - نحو : ما ضرب إلا زيدٌ ، وما ضرب أحدٌ إلا زيدٌ - في الفاعل - وما ضرب إلا زيدًا ، وما ضرب أحد إلا زيدًا - في المفعول - .

وكذا إذا ذكرت فاعلا ومفعولا عامين نحو : ما ضرب أحد أحدا إلا زيدٌ عمرا ، أو قدرتهما عامّين ولم تذكرهما نحو : ما ضرب إلا زيدٌ عمرا ، بقي المستثنَيان غيرَ محتَمِلَين .

وإنما كان كذا إذ ليس هناك غيرُ ذلك المفعول العامِّ شيءٌ يتعلق به الفاعلُ المستثنى ، وكذا ليس غيرَ ذلك الفاعل العام شيءٌ يتعلق به المفعول المستثنى ، كما كان حين ذكرتهما خاصَّين .

فيكون - في ما ضرب إلا عمرا زيد - المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو ، والضاربيةُ المطلقةُ مقصورةً على زيد ، وتختص مضروبيةُ عمرٍو بزيدٍ ، وهو عكس المعنى)[3] .

---

(١) في ت : أي .

(٢) هذه الكلمة مكررة في ط ، والصحيح عدم تكرارها ، وهذا النص كله من ط فلم أتمكن من مقابلة النص في نسخ أخرى .

(٣) في ت و جـ و ص : لا ضاربَ إلا زيدٌ ولا مضروبَ إلا عمرٌو ، فصارت ضاربيةُ هذا مقصورةً على هذا ، ومضروبيةُ هذا مقصورةً على هذا ... وهذا ملخص وفي ط زيادة تفصيل .

هذا مع أن استثناءَ شيئين بأداةٍ واحدة بلا عطف غيرُ جائز مطلقا – عند الأكثرين – لضعف أداةِ الاستثناءِ ، إذ الأصلُ فيه (إلا) وهي حرف ، فلا يستَثْنَى بها شيئان ، لا على وجه البدل ، ولا على غيره ، فلا تقول – على البدل – ما سخا أحدٌ بشيء إلا عمرٌو بدرهم ، ولا تقول في غير البدل : ما سخا أحد بشيء إلا عمرًا الدينارِ .

ويجوز مطلقا عند جماعة .

وبعضُهم فصَّلوا ، فقالوا : إن كان المستثنى منهما مذكورين ، والمستثنيان بدلَين (منهما)[1] جاز ، نحو : ما ضرب أحدٌ أحدا إلا زيدا عمرا ، وذلك لأن الاسمين – بكونهما بدلين مما قبل إلا كأنهما واقعان موقع ما أبدلا منهما ، أي كأنهما وقعا قبل إلا ، وليسا بمستثنيين ، فكأنك قلت : ضرب زيد عمرا ، ومثل هذا عند الأولين بدل ، ومعمول عامل مضمر من جنس الأول لا بدلان . والتقدير : ما ضرب أحد أحدا إلا زيدٌ ضرب عمرا .

وإن كان المستثنى منهما مقدرين نحو : ما ضرب إلا زيدٌ عمرا ، أو كان أحدهما مذكورا دون الآخر نحو : ما ضرب القوم إلا بعضُهم بعضا ، أو كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو : ما ضرب أحد بشيء إلا زيدا أو إلا زيد (السوط)[2] لم يجز ، لأن المستثنيين – إذن – ليسا كالواقعين ، قبل إلا ، وهي تضعف عن (استثناء شيئين)[3] إلا على الوجه المذكور[4] .

فإن استدل من أجاز مطلقا بقوله : ﴿ وما نَراكَ اتَّبَعَكَ إلا الذينَ هُمْ أراذِلُنا بَادِيَ الرَّأْيِ ﴾[5] فإنه لم يُذْكر المستثنى منهما ، والتقدير : ما نراك اتبعك أحدٌ في حالةٍ إلا

---

(١) في ص : مما قبل إلا .

(٢) في ت : سبوط .

(٣) في ت : الاستثناء بشيئين .

(٤) يعني البدلية .

(٥) هود ٢٧ قرئ : بادي الرأي، بالهمز وغير الهمز، بمعنى اتبعوك أول الرأي أو ظاهر الرأي، وانتصابه على الظرف ، أصله وقت حدوث أول رأيهم ، أو وقت حدوث ظاهر رأيهم ، أرادوا أن اتباعهم لك إنما هو شيء عَنَّ لَهُم بديهةً من غير روية ولا نظر . الكشاف ٢٦٥/٢ .

أراذلُنا في (بادي الرأي)[1] بلا (روية)[2] فلغيرهم أن يَعْتَذِرُوا بأنه منصوب بفعل مقدّر ، أي اتبعوا في بادي الرأي ، أو بأن الظرفَ يكفيه رائحةُ الفعل ، فَيَجُوز فيه مالا يجوز في غيره .

وإن أردت في أصل المسألة – أعني ما ضرب إلا عمرا زيد – أن (زيد) مقدم (معنى)[3] وليس بمستثنى ، وأن المرادَ : ما ضرب زيدٌ إلا عمرا ، فالمعنى لا ينعكس ، ولا يلزم استثناءُ شيئين بأداة إلا .

إلا أن أكثرَ النحاة منعوا أن يعمل ما قبلَ إلا فيما بعد المستثنى بها ، إلا أن يكون (معمولُه)[4] الواقعُ بعد المستثنى هو المستثنى منه ، نحو : ما جاءني إلا زيدًا أحدٌ ، أو تابعًا للمستثنى نحو : ما جاءني إلا زيدٌ الظريفُ ، أو معمولا لغير العامل في المستثنى نحو قولك : رأيتك إذ لم يبق إلا الموتُ ضاحِكًا .

وذلك أن ما بعد إلا من حيث المعنى (جملةٌ)[5] مستأنفة ، غيرُ الجملة الأولى ، لأن قولك : ما جاءني إلا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد ، فاختُصر الكلام وجعلت الجملتان واحدةً ، فالأولى أن لا يَتَوَغَّلَ المعمولُ في الحَيِّزِ الأجنبي عن عامِلِه .

أما المستثنى ، فإنه (على طَرَف)[6] ذلك الحيز الأجنبي غيرُ متوغِّل فيه .

وإنما جاز وقوع المستثنى منه وتابعِ المستثنى بعد المستثنى لأن المستثنى له تعلقٌ بهما من وجه ، فكأنه وكلُّ واحد منهما كالشيء الواحد ، وأما نحو : ضاحكا[7] فليس في الحيز الأجنبي عن عامله ، إذ قولك : إذ لم يبق إلا الموت معمول رأيتك ، وضاحكًا معموله الآخر .

فإذا ثبت هذا فإنْ وقع معمولٌ آخرُ لما قبل إلا بعد المستثنى غيرُ الثلاثة المذكورة[8]

---

(١) في ص : بادي أي الرأي .

(٢) في ت : روية قوية .

(٣) تكملة من جـ و ص و ط .

(٤) تكملة من جـ و ص .

(٥) في ص : من جملة .

(٦) في جـ و ص : على طريق .

(٧) من نحو : رأيتك إذ لم يبق إلا الموتُ ضاحكا .

(٨) يعني إذا كان المعمول هو المستثنى منه أو تابعا للمستثنى ، أو معمولا لغير العامل في المستثنى .

إما مرفوعٌ أو منصوبٌ – ولا يكون إلا في الشعرِ ، كقوله[1] :

٤٣ – كَأَنْ لم يَمُت حَيٌّ سِواك ولم يَقُمْ على أَحَدٍ إلا عليكَ النوائِحُ[2]

وكقوله[3] :

٤٤ – ما أشتهي يا قوم إلا كارها بابَ الأميرِ ولا دِفاعَ الحاجِبِ[4]

أضمروا[5] له عاملًا آخرَ من جنس الأول ، أي قامت النوائحُ ، وأشتَهي بابَ الأمير كارها .

والكسائيُّ جَوَّزَ – مطلقا – عملَ ما قبل إلا فيما بعد المستثنى بها[6] ، سواءٌ كان العملُ رفعا أو نصبا – صريحا كان النصب – كما ذكرنا[7] – أَوْلا ، كما في قولك : ما مررت إلا راكبًا بزيد ، في الشعر أو في غيره بلا تقدير (ناصب)[8] ولا رافع .

وابنُ الأنباري جوَّزَ رفعَ ما بعد المستثنى فقط دونَ النصب[9] .

---

(١) قائله أشجع بن عمرو السلمي ، يكنى أبا الوليد ، نشأ باليمامة مع والدته، ثم انتقل إلى البصرة بعد موت أبيه ، كان الشعرُ في ربيعة واليمن ولم يكن لقيس شاعر فلما نَجَم أشجعُ افتخرت به قيس ، وليس ممن يستشهد بكلامه . توفي سنة ١٩٥ (الخزانة ١/٢٩٦، الأعلام ١/٣٣٢) .

(٢) البيت في ديوانه ٢٠٠ وفي أمالي القالي ٢/١١٨، وفي العقد الفريد ٣/٢٨٧، وفي زهر الآداب للحصري ٦٩٤ وفيه : ميت سواك . وفي الخزانة ١/٢٩٥، وفي شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ٨٥٩، وفي الوفيات ٤/٨٩ .

المعنى : كأنه لم يمت أحدٌ سواك ولم تنح النوائحُ على غيرك .

الشاهد : استشهد به الرضى على أنه إذا وَقَعَ مَرْفوعٌ بعد المستثنى في الشعر أضمروا له عاملا من جنس الأول . وذكر البغدادي في الخزانة ١/٢٩٩ أنه ليس ممن يستشهد بكلامه ، فكان ينبغي أن يؤخر عن الشاهد الذي يليه .

(٣) قائله موسى بن جابر بن أرقم بن مسلمة الحنفي ، شاعر مكة من مخضرمي الجاهلية والإسلام ، من أهل اليمامة ، كان نصرانيا (الأعلام ٨/٢٦٩) .

(٤) البيت في الحماسة بشرح المرزوقي ٣٦٣، وفي الخزانة ١/٣٠٠ .

المعنى : أنه لا يعلق نفسه بورود باب الأمير ، وموافقة الحاجب ، إلا على كره .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن (باب الأمير) في البيت منصوب بـ (لا أشتهي) مقدرا .

(٥) هذا جواب الشرط في قوله : فإن وقع معمول ...

(٦) في شرح الكافية الشافية ٢/٥٩٠، وأجاز الكسائيُّ وحده تقديمَ المحصور بإلا ، لأن المعنى مفهوم معها ، قُدِّم المقترنُ بها أو أُخِّر .

(٧) في قول الشاعر : ما أشتهي يا قوم .. إلخ .

(٨) في ت و جـ و ص : لناصب .

(٩) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٥٩١ .

فتبين لك – على هذا – أن ما قبلَ إلا لا يعملُ فيما بعدَ المستثنى – على الأصحِّ – سواءٌ كان ذلك – أيضا – مستثنى أولا – كما مضى – فلا يجوز في : ما ضرب زيدٌ إلا عمرا ، ما ضرب إلا عمرًا زيد .

وإنما قلت في أول بيان المسألة[1] معمولا خاصًّا ، لأنه إذا كان المعمول عاما نحو : ما ضرب أحدٌ إلا زيدًا فلا يقال : إن مضروبية زيدٍ باقيةٌ على الاحتمال ، لأنه لم يبق بعد أحدٍ شيءٌ يمكن أن يضرِبَ زيدا ، كما كان في : ما ضرب زيدٌ إلا عمرا ، أمكن أن يضرِب عمرًا غيرُ زيد أيضًا .

قوله : أو معناها .

يعني ما في إنما من معنى الحصر ، وذلك أن المشهورَ عند النحاة والأصوليين أن معنى إنما ضرب زيدٌ عمرا: ما ضرب زيد إلا عمرا[2] .

(فلو[3] قدمت المفعولَ – على هذا – انعكس الحصر – كما ذكرنا في ما ضرب زيدٌ إلا عمرا)[4] .

وقد خالف بعض الأصوليين[5] في إفادته الحصرَ استدلالا بقوله ﷺ : « إنما الأعمالُ بالنيات »[6] و « إنما الولاءُ للمعتق »[7] .

---

(١) صفحة ٢٠٩ .

(٢) انظر مثلا: التمهيد في أصول الفقه ١/١١٥ قال: قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾ معناها لا إله إلا الله .

(٣) في ط : فإن .

(٤) تكملة من جـ و ص و ط .

(٥) قال فخر الدين الرازي في كتابه المحصول في علم أصول الفقه ١/٥٣٥ – ٥٣٨ : لفظة إنما للحصر خلافا لبعضهم . لنا ثلاثة أوجه :

أحدُها/أن الشيخ أبا علي الفارسي حكى ذلك في كتاب الشيرازيات عن النحاة وصوَّبَهُم فيه، وقولُهم حجةٌ .

وثانيها/التمسك بقول الأعشى :

ولست بالأكثر منهم حصًى ... وإنما العـزةُ للكاثـر

ثالثها/أن كلمة إنَّ تقتضي الإثبات، وما تقتضي النفي .

وقال صاحب العُدة في أصول الفقه ١/٢٠٥: وإنما للحصر. وقول النبي، ﷺ: «وإنما لكل امرئ ما نوى». يقتضي أن جميع ما للمرء هو الذي نواه

(٦) جزء من حديث نبوي يروى عن عمر بن الخطاب ، مذكور في كثير من كتب الحديث ومنها صحيح البخاري ١/٤ ومواضع أخر منه ، صحيح مسلم ٣/١٥١٥ وفيه: إنما الأعمال بالنية ، وكذا في صحيح الترمذي ٧/١٥١، وسنن النسائي ١/٥١، ومسند الإمام أحمد ١/٢٥ ، ٤٣ ، وهو أيضا في سنن أبي داود ٢/٦٥١، وفي سنن ابن ماجه ٢/١٤١٣ .

(٧) جزء من حديث مروي عن عائشة رضي الله عنها، وهو في البخاري ١/١١٧ وفيه: فإن الولاء لمن أعتق. ومسلم =

وأجيبَ بأن المرادَ في الخبرين التأكيدُ ، فكأنه ليس عملٌ إلا بالنية ، وليس الولاء إلا بالعتق ، كقوله ﷺ : « لا صلاةَ لجارِ المسجدِ إلا في المسجدِ »[1] .

قوله : وإذا اتصل به ضميرُ مفعولٍ ، أو وقع بعد إلا أو معناها ، أو اتصل مفعولُه وهو غيرُ متَّصلٍ ، وجب تأخيرُه .

بيان لما يعرِض فيوجبُ مخالفةَ الأصل ، أي تأخيرَ الفاعل عن المفعول .

قوله : اتصل به ، أي بالفاعل .

ضميرُ مفعول : (أي ضميرٌ)[2] راجعٌ إلى مفعول (وجب تأخير الفاعل عند الأكثرين)[3] ، ومثالُه : ضربَ زيدًا غلامُه ، إذ لو قدمتَه لكان إضمارًا قبل الذكر لفظًا (وأصلا)[4] - كما مر[5] -

وينبغي أن يجوز عند الأخفشِ وابنِ جِنّي - كما تقدم[6] -

وكذا الحكم لو اتصل ضميرُ المفعولِ بصلةِ الفاعل أو صفتِه ، نحو: ضرب زيدًا الذي ضَرَبَ غلامَه ، وأكرم هندًا رجلٌ ضَرَبَها .

هكذا قيل ، ولو قيل بجواز أكرمَ رجلٌ هندًا ضربها (جاز)[7] ؛ لأن الفصل بين الوصف والموصوفِ بالأجنبي غيرُ (ممتنع)[8] ، بخلاف الصلةِ والموصولِ ، إذ الاتصالُ الذي بين الأَوَّلَين أقلُّ مما بين الأخيرين .

= ١١٤١/٢ وفيه : فإنما الولاء لمن أعتق و ١١٤٢ وفيه : فإن الولاء لمن أعتق. وكذا سنن أبي داود ٣٣١/٣، وفي الترمذي ٢٦٦/٨ وفي ٢٨/٨ بلفظ: فإنما الولاء لمن أعتق ، وورد بلفظ الولاء لمن أعتق في سنن ابن ماجه ٦٧١/١ ، ٨٤٢/٢ وفي المسند ٢٨١/١ .

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ٤٢٠/١ عن جابر بن عبد الله قال : فقد النبي ﷺ قوما في الصلاة ، فقال : ما خلفكم عن الصلاة ؟ قالوا : لِحَاءٌ كان بيننا ، فقال : لا صلاةَ لجار المسجد إلا في المسجد .

(٢) ساقطتان من ط .

(٣) تكملة من جـ و ط وهي لازمة حتى يُعْطَف عليها قوله : وكذا الحكم لو اتصل .. إلخ .

(٤) في ت : ومعنى .

(٥) صفحة ٢٠٤ ،

(٦) لأنهما أجازا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل نحو: ضرب غلامه زيدا، وانظر: صفحة ٢٠٤، ٢٠٥ .

(٧) في ط : لجاز .

(٨) في جـ و ص : ممنوع .

قوله : أو وقع بعد إلا .

أي وقع الفاعلُ نحو : ما ضرب عمرا إلا زيد ، أو معناها نحو: إنما ضربَ عمرا زيدٌ .

وإنما وجب تأخيرُ الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوبِ تقديمه في: ما ضرب زيدٌ إلا عمرا[1] ، فإن مضروبيةَ ما قبل إلا محصورةٌ فيما بعدهل ، والضاربيةَ محتملةٌ ، فلو قدمت الفاعلَ بلا إلا لانعكس (المعنى)[2] ، ولو قدمته معها لجاء المحذور المذكور[3] .

(قوله : أو اتصل مفعولُه .

أي كان مفعولُ الفاعلِ ضميرًا متصلا – وهو غير متصل[4] – أي الفاعلُ غير الضَّميرِ المتصل ، وغيرُ الضمير المتصل ؛ إما ضميرٌ منفصل نحو : ما ضربك إلا أنا ، أو مظهَر نحو : ضربك زيدٌ .

وإنما قَيَّدَ بقوله : (وهو غير متصل) لأنهما لو كانا معا متصلين نحو: ضربتك، وجب تقديمُ الفاعل – كما ذكرنا[5] –)[6] .

قوله : وقد يُحذَف الفعلُ لقيام قرينةٍ جوازًا في مثل (زيدٌ) لمن قال : من قامَ ؟ و (ليُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومة)[7] ووجوبًا في مثل : ﴿ وإن أحد من المشركينَ استجارك ﴾[8] وقد يحذفان معًا مثل (نَعَمْ) لمن قال : أَقَامَ زيدٌ .

قوله : لقيام قرينة جوازا .

لا يحذف شيء من الأشياء إلا لقيام قرينة ، سواء كان الحذف جائزا أو واجبا .

---

(١) صفحة ٢٠٩ ، ٢١٤ .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) صفحة ٢١٤ . وكلمة المذكور ساقطة من ص .

(٤) في ت زيادة حيث قال : متصل به ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٥) صفحة ٢٠٧ .

(٦) ساقط من جـ و ص و ط ، وسقوطه أمر غريب ، وبخاصة من ط ، لأنه بسقوطه يبقى جزء من الكافية بدون شرح مع الحاجة إليه، والرضي لم يعتد ذلك .

(٧) سيأتي تخريجه صفحة ٢١٧ .

(٨) التوبة. آية ٦ .

قوله : زيد لمن قال : من قام ؟

الظاهر أن (زيد) مبتدأ لا فاعل ، لأن مطابقةَ الجواب للسؤال أولى ، ومن ثَمَّ قالوا في جواب ماذا – إذا كان ذا بمعنى الذي – : إنه رفعٌ لأن السؤال (جملة)[1] اسمية ، بخلاف مما إذا كان (ذا)[2] زائدا ، فإن الأولى نصب الجواب – كما يجيء في باب الموصولات[3] –

وأيضا فالسؤالُ عن (القائم)[4] لا عن الفعل ، والأهمُّ تقديم المسؤول عنه ، فالأولى أن يقدر (زيد قام) .

(بلى)[5] قولهم : إلَّا حَظِيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ[6] برفْع حظية ، من باب حذفِ الفعلِ بلا خلاف ، أي إن لا يتفق لك حظيةٌ من النساء فأنا لا أليةٌ ، أي غير مقصرة فيما تحظى به النِّسْوان عند أزواجهن من الخدمة والتصنُّع .

وروي النصبُ فيهما على تقدير : إلا أكنْ حظيةً فلا أكونُ أليةً .

قوله :

٤٥ – وليبك يزيد ضارع (لخصومة)[7]

هذا أيضا من جنس الأول – (أي مما القرينةُ فيه السؤال)[8] إلا أن السؤال – أيضا – ههنا مقدر ، مدلولٌ عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول ، لأنه يلتبس الفاعل – إذن – على السامع، فيسأَلُ عنه، فكأنه لما قال: لِيُبْكَ يزيدُ، (سأل سائلٌ: من يَبْكِيه؟ فأجاب بقوله)[9]: ضارع، أي يبكيه ضارعٌ، والسؤال في الأول مصرَّحٌ به.

---

(١) في ط : بجملة .

(٢) ساقطة من جـ .

(٣) انظر: ط ٥٨/٢ .

(٤) في ص : القيام .

(٥) في ت : بل .

(٦) في مجمع الأمثال للميداني ٢٠/١ رواه بالنصب وقال : مصدر الحظية الحُظْوة والحِظْوة والحِظة ، والألْيَة فعيلة من الألْو وهو التقصير .. والحظية فعيلةٌ بمعنى مفعولة .. قال أبو عبيد : أصلُ هذا في المرأة تَصْلَفُ عند زوجها فيقال لها : إن أخطأتك الحظوةُ فلا تألَي أن تَتودّدي إليه. يُضرَب في الأمر بمداراة الناس ، ليُدرَك بعض ما يُحتاجُ إليه منهم .

(٧) تكملة من جـ و ص و ط . وسيأتي تخريج البيت صفحة ٢١٨ .

(٨) في جـ : في مالا قرينة فيه إلا السؤال .

(٩) ساقط من ص ، وفي ت : قال السائل : من يبكيه ؟ فأجاب بقوله .

والبيت للحارثِ بن نُهَيْك[1] ، وعَجُزُه :

ومختبطٌ مما تُطِيحُ الطوائحُ[2]

يقال : بكيته : أي بكيت عليه – بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال – وليس بقياس – كما يجيء في باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الأفعال[3] – والضارعُ : الذليلُ ، من قولهم : ضَرَع ضراعةً .

قوله : لخصومة : متعلق بضارع – وإن لم يَعْتَمِدْ على شيء – لأن الجارَّ والمجرور يكتفي برائحةِ الفعل ، أي يبكيه من يَضْرع ويَذِل لأجلِ الخُصومة ، فإن يزيدَ كان ملجأً وظَهْرا للأذِلّاءِ والضُّعَفاءِ .

(وتعليقُه بيبكي المقدَّر ليس بقويّ في المعنى)[4] .

والمختبِط : الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلةٍ ، يقال : اختَبَطَنِي فلان ، وأصلُه

---

(١) لم أعثر له على ترجمة إلا أن أبا زيد في نوادره صفحة ٥٠٧ ، ٥٠٨ بتحقيق د/محمد عبد القادر أحمد طبع دار الشروق ، قال : وقال الحارث بن نهيك (النهشلي أدرك الإسلام) .

(٢) في الخزانة ٣١٣/١ نسب النحاسُ هذه الأبيات للبيد الصحابي ، وحكى الزمخشري أنها لمزرِّد أخي الشماخ ، وقال ابن السيرافي هي للحارث بن ضرار النهشلي (انظر: شرح أبيات سيبويه ١١٠ ، ١١١) وقال اللبلي : إنها لضرار النهشلي ، وذكر البعلي أنها للحارث بن نُهَيْك النهشلي (وهكذا في شرح الرضي للكافية) وقيل : هي للمهلهل . ثم قال : والصواب أنها لنهشل بن حري ..

والبيت في سيبويه ١٤٥/١ منسوبا للحارث بن نهيك، وفي الشعر والشعراء لابن قتيبة ٩٩، وفي تصحيف العسكري ٢٠٨ وفي المقتضب ٢٨٢/٣، وفي المحتسب ٢٣٠/١، وفي الخصائص ٣٥٣/٢، وفي الخزانة ٣٠٣/١، وفي التصريح ٢٧٤/١، وفي معاهد التنصيص ٧٠/١، وفي الهمع ١٦٠/١، وفي الدرر ١٤٢/١ .

وقد أورد البغداديُّ أبياتا أخرى وقال : إنها لنهشل بن حري يرثي يزيد ، وأولها :

لعمري لئن أمسى يزيدُ بنُ نهشل حشا جدث تَسْفِي عليه الروائحُ

ولم أعثر على ترجمة ليزيد هذا . أما نهشل بن حري فقد ترجم له البغدادي في خزانته ٣١٢/١ .

الشاهد : استشهد به ابنُ الحاجب على أن الفعل المسند إلى ضارع حُذِف جوازا وتقديره يبكيه ، وهذا على رواية لِيُبْكَ بالبناء للمفعول ، ويروى البيت كما في الشعر والشعراء بالبناء للفاعل قال : وكان الأصمعي ينكر هذا ويقول : أضطره إليه ؟ وإنما الرواية : لِيَبْكِ يزيدَ ضارعٌ لخصومة ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

(٣) انظر: ط ٢٧٣/٢ .

(٤) ساقط من جـ و ص و ط . وهو بعينه في الخزانة ٣٠٦/١ مشروحا قال : قال الفناري : لأن مطلق الخصومة ليس سببا للبكاء ، بل هي بوصف المغلوبية ، وهذا دليل على وجود هذا الكلام في الأصل وإلا لما علق عليه البغدادي .

من خبطتُ الشجرةَ إذا ضربتُها بالعصا ، ليسقطَ ورقُها .

مما تطيح : أي تُذْهِب وتُهْلِك .

والطوائح بمعنى المطيحات ، يقال : طوّحته الطوائحُ ، وأَطاحته الطوائحُ ، أي ذهبت به ورمت به ، ولا يقال : المُطَوِّحات ولا المُطيحات[١] ، وهو إما على حذفِ الزوائد مثل أَوْرَسَ فهو وارِس[٢] ، وأَعْشَب فهو عاشب ، أو على النسب مثل ماء دافق ، أي ذو دفق ، يقال : طَاحَ يَطُوح مثل قال يقول ، وطَاح يطِيح ، وهو واوِيّ من باب فعِل يفعِل بكسر العين فيهما عند الخليل[٣] .

وقوله : مما تطيح متعلق بمختبط ، أي يسأل من أجل إذهاب الوقائع ماله ، و (ما) مصدرية ، أو بيبكي (المقدر)[٤] أي يبكي لأجل إهلاك المنايا يزيد .

ويجوز أن تكون (ما) بمعنى التي ، أي لأجل خلال (الكرام)[٥] التي طوَّحتها الطوائح وتطيح – على كل تقدير – حكاية حال ماضية ، يُوْرَدُ الماضي بصورةِ الحال ، إذا كان الأمرُ هائلا ، لتصويره للمخاطَب نحو (قولك)[٦] : لقيت الأسد فأضرِبُه فأقتُلُه .

قوله : ووجوبا في مثل : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[٧] .

(انتصاب جوازا ووجوبا على أنهما مصدران لقوله : يحذف ، أي يحذف جائزا أو واجبا)[٨] .

إنما كان الحذف واجبا مع وجود المفسِّر (الذي هو)[٩] استجارك الظاهر ، لأن

---

(١) في اللسان : طوّحته الطوائح قذفته القواذف ، ولا يقال : المُطَوِّحات ، وهو من النوادر .

(٢) في اللسان : وقد أورس الرِّمْثُ فهو مُورِس وأورس المكان فهو وارسٌ والقياس مُورِس ثم نقل عن الصحاح أنه لا يقال مُورِس .

(٣) في الكتاب ٣٦١/٢ ، وأما طاح يطيح وتاه يتيه فزعم الخليل أنها فعِل يفعِل بمنزلة حسِب يحسِب وهي من الواو .

(٤) في جـ : المقدم .

(٥) في جـ و ص و ط : الكرم .

(٦) ساقطة من جـ و ط .

(٧) التوبة . آية ٦ .

(٨) ساقطة من ص و ط .

(٩) في جـ و ص و ط : نحو .

الغرض بالإتيان[1] بهذا الظاهر تفسيرُ المقدَّر ، فلو أظهرته لم يَحتَجْ إلى مفسِّر ، لأن الإبهام المُحْوِجَ إلى التفسير إنما كان لأجل التقدير ، ومع الإظهار لا إبهام ، والغرض من الإبهام (أوَّلًا)[2] ثم التفسيرِ إحداثُ وقعٍ في النفوس لذلك المبهم ، لأن النفوس تتشوق إذا سمعت المبهم إلى العلم بالمقصود منه ، وأيضا في ذكر الشيء مرتين – مُبْهَما ثم مفسَّرا – توكيدٌ ليس في ذكره مرةً .

وإنما لم يُحْكَم بكون (أحدٌ) مبتدأً ، و (استجارَك) خبرَه لعلمهم – بالاستقراء – باختصاص حرف الشرطِ بالفعلية .

على أنه نُسِبَ إلى الأخفش جوازُ وقوع الاسمية بعدها ، بشرط كون الخبر فعلا[3] . فمثالنا – على مذهبه – إذن – ليس من قبيل ما نحن فيه .

ويبطُل ما نُسب إليه بوجوب النصب في : إن زيدًا ضربته ، إلا على ما أجاز بعضُ الكوفيين[4] من نحو[5] :

٤٦ – لا تجزعي إن منفسٌ أهْلَكْتُه[6]

---

(١) كان الأولى أن يقول : من الإتيان .

(٢) ساقطة من جـ و ص و ط .

(٣) في معاني القرآن للأخفش ٣٢٧ : وقال : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ فابتدأ بعد (إن) وأن يكون رفع (أحد) على فعل مضمر أقيس الوجهين ، لأن حروف المجازاة لا يُبتدأ بعدها ، إلا أنهم قد قالوا ذلك فى (إنْ) تمكنها ، وحُسْنُها إذا وليتها الأسماءُ وليس بعدها فعلٌ مجزوم في اللفظ .

وانظر رأيه هذا في الخصائص ١٠٥/١، وفي الإنصاف ٦١٦ ، وقد أجاز ذلك سيبويه ، لكن على قبح . انظر : الكتاب ٥٤/١ ، وانظر ردَّ المبرد على سيبويه وردَّ ابن ولّاد على المبرد ورأي الشيخ عضيمة في المسألة في التعليقة ٤ صفحة ٧٤ من الجزء الثاني من المقتضب .

(٤) في الإنصاف ٦١٥ ، ٦١٦ : ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية نحو قولك : إن زيدٌ أتاني آته ، فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل .

(٥) قول الشاعر النمر بن تولب، صحابي يعد من المخضرمين، شاعر جواد واسع العطاء، كان أبو عمرو بن العلاء يسميه الكيِّس لجودة شعره وكثرة ماله ، لم يمدح أحدًا ولا هجا ، وفد على النبي ﷺ مسلما وهو كبيرٌ وهو من المعمَّرين، توفي سنة ١٤ هـ (الخزانة ٣٢١/١) .

(٦) عجزه :

فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

والبيت في ديوانه ٧٢ ، وفي الكتاب ٦٧/١ ، وفي المقتضب ٧٤/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٣٢/١ ، وفي ابن يعيش ٣٨/٢ ، وفي الخزانة ٣١٤/١ .

=

ومع ذلك ما أوَّلوه إلا بإضمارِ فعلٍ رافعٍ لمنفس[1] (أي هلك منفس)[2] (أو إن هلك منفس)[3] (وهو مع ذلك مردود)[4] – على ما يجيء الكلام عليه بعد[5] – .

وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطَّردُ في (لو ذات سوار لطمتني)[6] وهلَّا زيدٌ قام ، أعني كلَّ حرف لا يليه إلا الفعل .

ومفسِّر الفعل المقدرِ إما فعلٌ صريح كما مر[7] ، أو حرفٌ يؤدي معنى الفعل ، مثل أنَّ الموضوعة للثبوت والتحقق ، فهي – إذن – دالة على ثَبَتَ وتحقَّق ، والتُزِم أن يجيء خبرُها (فعلا)[8] – كما يجيء في قسم الحروف[9] – ليكون أنَّ مشعرا بمعنى الفعل المقدَّر ، وخبرُها في صورة ذلك الفعل – أعني الفعلَ الماضيَ – (فيكونا)[10] معًا كالفعل الصريح المفسر ، وذلك بعد لو خاصةً ، كقوله تعالى : ﴿ لو أَنَّ اللَّهَ هَدَانِى ﴾[11] ، أي لو ثبت وتحقق أن الله هداني ، فأن مع ما في حيزه فاعلُ ذلك المقدّر[12] .

= اللغة : لا تجزعي : لا تحزني ، المنفس : ما يُتَنَافَس فيه ويرغب، والإهلاك : إيقاع الهلاك به (الخزانة ٣١٦/١) .

الشاهد : استشهد به الرضى على أن بعض الكوفيين رووا البيت بالرفع في (منفس) على أن الرافع فعل مضارع مقدّر . وقد سبق ذكر مذهب الكوفيين في الفقرة رقم (٤) من الصفحة السابقة .

(١) قد تبين في التعليقة (٤) من الصفحة السابقة أن الكوفيين يرفعون الاسم بما عدا إليه من الفعل من غير إضمار ، وانظر : الإنصاف ٦١٥ ، ٦١٦ .

(٢) ساقط من ط .

(٣) ساقط من جـ وفي ص : أي إن هلك منفس .

(٤) تكملة من ط .

(٥) انظر: صفحة ٥٥٩ .

(٦) في مجمع الأمثال للميداني ١٧٤/٢ : أي لو لطمتني ذاتُ سوار ، لأن لو طالبةٌ للفعل داخلةٌ عليه ، والمعنى لو ظلمني من كان كُفْئًا لي لهان علي ، ولكن ظلمني من هو دُوني ، وقيل: أراد لو لطمتني حرة ، فجعل السوار علامة للحرية ، لأن العرب قلَّما تُلبِس الإماءَ السوارَ ، فهو يقول : لو كانت اللاطمة حرةً لكان أخف علي . وفي الهامش : يضرب للكريم يظلمه دنيءٌ ، فلا يقدر على احتمال ظُلمه .

(٧) في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ ص ٢١٩ .

(٨) في ط : فعل ، ولا وجه له .

(٩) انظر: ط ٣٥٠/٢ ، ٣٩٠ .

(١٠) في جـ و ص : فيكونان، ووجهه على الاستئناف ، والمثبت هنا يكون عطفا على قوله : ليكون أن مشعرا .

(١١) الزمر : ٥٧ .

(١٢) اعتد الرضي هنا برأي الكوفيين ، وانظر : الصبّان على الأشموني ٤٠٤/٤ .

قوله : وقد يحذفان معا مثل: نَعَمْ .

أي يُحذَفُ الفعلُ والفاعلُ ، وأما حذف الفاعل وحدَه فلم يثبت[1] إلا عند الكسائي - كما يجيءُ في التنازع[2] - .

وإنما حكم بعد نَعَمْ بحذفِ الفعل والفاعل معا لأن نعم حرفٌ لا يفيد معناه الإفرادي أيضًا إلا بانضمامه إلى غيره - كما سبق في حد الاسم[3] - وههنا أفادَ المعنى الكلاميَّ (المستقلَّ)[4] فلابد من تقدير الكلام المدلولِ عليه بقرينةِ الكلام الذي صدَّقه لفظةُ نَعَمْ ، وذلك الكلامُ في مثالنا جملةٌ فعليةٌ ، فتقدَّر بعدَ نَعَم جملةٌ فعليةٌ .

وإذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدَّرُ بعد (نعم) اسميةً ، كما يقال : أزيد قائم ؟ فنقول : نعم ، أي نعم زيد قائم .

وحذفُ الجملتين بعد حرفِ التصديق جائزٌ لا واجب ، ولذا قال : وقد يحذفان .

---

(١) ذكر ابن هشام في شرحه لقطر الندى ١٨٣ ، ١٨٤ أنه يطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع :
١ - في نحو: ما قام إلا هندٌ .. فإن التقدير ما قام أحد إلا هند .
٢ - فاعل المصدر كقوله تعالى :﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ تقديره أو إطعامه .
٣ - في باب النيابة نحو: ﴿ وَقُضِىَ الْأَمْرُ ﴾ أصله والله أعلم وقضى اللهُ الأمرَ .
٤ - فاعل أفعل في التعجب إذا دل عليه مقدم مثلُه كقوله تعالى :
﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ قلت : كيف يمكن الجمع بين رأي الرضي في عدم ثبوت حذف الفاعل وحده ، مع قول ابن هشام في اطراد حذف الفاعل في هذه المواضع ؟
(٢) صفحة ٢٢٣ .
(٣) صفحة ٢٠ .
(٤) ساقطة من جـ و ص .

التنـــازع

قوله : وإذا تنازَعَ الفِعلان ظاهرًا بعدهما فقد يكونُ في الفاعلية (نحو)[1] : ضَرَبَنِي وأكرمَني زيدٌ ، وفي المفعولية (نحو)[1] : ضربتُ وأكرمتُ زيدًا ، وفي الفاعلية والمفعولية مختلفَين .

(اعلم أنه)[2] لو قال : الفعلانِ فصاعدا أو شبهُهُما ، ليشمل اسمَ الفاعلِ والمفعولِ والصفةَ المشبهةَ نحو : أنا قاتلٌ وضاربٌ زيدا ، وليشمل أيضا أكثر من عامِلَين نحو: ضربتُ و (أكرمتُ وأهنتُ)[3] زيدًا، لكان أعم ، لكنه اقْتَصَرَ على الأصلِ (في العمل)[4] وهو الفعل ، وعلى أقلِّ المتعددات ، وهو الاثنان .

قوله : ظاهرا بعدهما .

إنما قال ذلك لأن بعض المضمرات لا يصح تنازُعُه ، وذلك لأن المضمر المتنازَع (فيه)[5] لا يخلو من أن يكون متصلا أو منفصلا ، ويستحيل التنازُعُ في المضمر المتصل بالعاملِ الأخيرِ – مرفوعا أو منصوبا – لأن التنازع إنما يكونُ حيثُ يمكن أن يعمَل في المتنازَع فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الآخرُ ، والعامل الأول يستحيل عملُه في المضمر المتصل بالعاملِ الأخيرِ ، لأن المتصلَ يجب اتصالُه بعامله ، أو بما هو كجزئه ، ولا يتصلُ بعاملٍ آخرَ .

وأمـا المنفصل فإن كان مرفوعا نحو: ما ضرب وما أكرم إلا أنا ، وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو: ما قام وما قعد إلا زيد ، فلا يجوز أن يكون – أيضا – من باب التنازع

---

(١) في ط : مثل .

(٢) تكملة من جـ و ط .

(٣) في جـ و ص و ط : أهنت وأكرمت .

(٤) ساقطتان من جـ و ص و ط .

(٥) ساقطة من ص و ط .

على الوجه الذي التَزَمَهُ البصريون – وهو أن الأولَ إذا توجه إلى المتنازَع بالفاعلية وألغيته فلابد أن يكون (في العامل المُلغى)[1] ضميرٌ موافقٌ للمتنازَع – . (سواء كان الملغى هو الأول أو الثانى)[2] .

وإنما لم يجز أن يكون منه (لأن الملغى إن كان هو الأول)[3] وأضمرت فيه ضميرًا مطابقا للمتنازع فإن كان بدون (إلا) صار هكذا ما ضربت وما أكرم إلا أنا ، وما قام – أي هو أعني زيدا – وما قعد إلا زيدٌ ، فيكون إلا أنا مُسْتَثْنًى من المتعدِّد المقدَّر في (ما أكرم) وكذا إلا زيدٌ مستثنى من المتعدد المقدر في : ما قعد ، ولا يجوز أن يكونا مستثنيين من (ما ضربت وما قام) لأنه لا متعدِّد فيهما ، لا ظاهرا ولا مقدرا ، فيصير الضربُ والقيامُ منفيين عن المتنازَع ، بعد ما كانا مثبتَين له ، وشرطُ باب التنازع أن لا يختلف المعنى بالإضمار في المُلغَى .

وإن كان الإضمار في الملغى مع (إلا) قلت في الأول : ما ضرب إلا أنا وما أكرم إلا أنا ، إذ لا يمكن اتصالُ الضمير مع الفصل بإلا ، فلا يكون من باب التنازعُ ، لأن الملغى في باب التنازع إما أن يكون خاليا من العمل في المتنازع وفي نائبه – أعني الضمير – كضربت وأكرمني زيد ، وكذا ضَرَبَ وأكرمتْ هندٌ عند الكسائيّ[4] ، أو يكون فيه نائبٌ عن المتنازع – أعني الضمير – في نحو : ضربا وأكرمت الزيدين ، ليظهر كونُه ملغى ، وكونُ الآخر هو المعمل ، ولا يظهر في (إلا أنا) الذي بعد (ما ضرب) نيابةٌ عن (إلا أنا) الذي بعد (ما أكرم) كما ظهر في ألف (ضربا) نيابةٌ عن (الزيدين) في قولك : ضربا وأكرمتُ الزيدين، فلا يظهر كونُ (ما ضرب) مُلْغًى وكونُ (ما أكرم) (مُعْمَلا)[5] ، إذ لكلٍّ منهما من الفاعل مثل ما للآخر على السواء .

---

(١) في ت : فيه .

(٢) تكملة من ص .

(٣) في ط : إذ لو كان الملغى ههنا هو الأول .

(٤) فإنه يجيز إعمال الثاني مع عدم إضمار الفاعل في الأول . وانظر مذهبه أيضا في شرح الكافية الشافية ٦٤٦ .

(٥) في جـ : عاملًا .

(وكذا)[1] يجب أن تقول – في الثاني – ما قام إلا هو وما قعد إلا زيد ، ولا يستعمل مثلُه في كلامهم ، بل المستعمل ما قام وما قعد إلا زيد .

ويجوز أن يكون هذا من باب التنازُع عند الكسائي ، ويكون الفاعلُ محذوفا من الأول مع إعماله للثاني – كما هو مذهبه[2] على ما سيجيء[3] – .

ويلزم البصريين – أيضا – في هذا المقام متابعةُ الكسائيِّ في مذهبه لأنهم يوافقونه ههنا في أن هذا من باب الحذفِ لا الإضمار (لأنهم حذفوا)[4] الفاعلَ مع إلا لدلالة الثاني عليه ، لأنه هو .

وكل ما ذكرنا على إعمال (الأول)[5] في المنفصل المرفوعِ يجيءُ مثلُه في إعمال الثاني فيه .

وإن كان المتنازَع فيه منفصلا منصوبا ، نحو : ما ضربت وما أكرمت إلا إياك ، جاز أن يكون من باب التنازع ، وتكون قد حذفتَ المفعولَ مع إلا من الأول مع إعمال الثاني ، أو من الثاني مع إعمال الأول ، إذ المفعول يجوز حذفُه – بخلاف الفاعل – .

وكذا المجرورُ المنصوبُ المحلِّ نحو : قمت وقعدت (بك)[6] .

فعلى هذا يجوز التنازُع في المُضْمَرِ المنفصل والمجرور ، ولا سيما إذا تقدم ذلك الضمير على العاملَين ، نحو : إياك ضربتُ وأكرمتُ ، (وبك قمتُ وقعدتُ)[7] .

فقولُ المصنف (ظاهرا غيرُ واردٍ مورِدَه ، وكذا قوله)[8] : بعدهما ، لا حاجة إليه ، إذ قد يتنازعان ما هو قبلَهما إذا كان منصوبا ، نحو : زيدا ضربت وقتلت ، وبك قمت وقعدت ، وإياك ضربت وأكرمت .

---

(١) في ط : وكان .
(٢) انظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٤٦ .
(٣) صفحة ٢٢٨ .
(٤) في ت : فحذفوا وفي ص : وحذفوا .
(٥) في ت : الثاني .
(٦) في ص : في الدار .
(٧) ساقط من جـ و ص و ط .
(٨) ساقط من جـ و ص .

قوله : فقد يكون (في الفاعلية)[1] .

أي يكون المتنازَع .

اعلم أن العاملين في التنازُع على ضربين ، إذ هما إما متفقان أو مختلفان .

والمتفقان على ثلاثة أضرُب ، لأنهما إما أن يتفقا في التنازع في الفاعليةِ حسبُ نحو: ضربني وأكرمني (زيدٌ)[2] أو في المفعولية حسب نحو: ضربتُ وأكرمُت زيدًا ، أو في الفاعلية والمفعولية معا نحو: ضربَ وأكرمَ زيد عمرًا .

ولم يذكر المصنف هذا الثالثَ ؛ لأنه يتبين بالقِسمين الأوَّلَين ، لأنهما إذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا (في الفاعلية وتنازعا)[3] أيضا في المفعولية .

والمختلفان على ضربين : لأنه (إما أن يَطْلُب)[4] الأولُ (الفاعليةَ)[5] والثاني (المفعولية)[6] نحو: ضربني وأكرمتُ زيدا ، أو بالعكس نحو: ضربتُ وأكرمني زيدٌ .

فقوله : مختلفَين حال من الفعلين ، لأن معنى قوله : فقد يكون أي التنازعُ : فقد يتنازعان ، أي فقد يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفَين .

واحترز بقوله مختلفَين عن القسم الثالث من أقسام المتفقَين ، لأنهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعليةِ والمفعوليةِ أيضا لكن متفقين في التنازع .

وإنما احترز عنه لأن هذا القسمَ - كما ذكرنا[7] - يتبين من القسمين الأوَّلَين حتى لا يتكرر بعض الأقسام .

قوله : ويختار البصريون إعمالَ الثاني والكوفيون (الأولَ)[8] .

---

(١) تكملة من ط .

(٢) في ط : زيدا والصواب ما أثبته .

(٣) ساقط من ص .

(٤) في ت : أما إن يكون يطلب .

(٥) في ت : للفاعلية .

(٦) في ت : للمفعولية .

(٧) صفحة ٢٢٣ .

(٨) في ت : إعمال الأول . والذي أثبتُّه موافق لما في متن الكافية صفحة ١١، ثم إن الرضي سيقوم بشرح قوله الأول في الصفحة القادمة .

أي البصريون يقولون : المختارُ إعمالُ الثاني مع تجويز إعمالِ الأول أيضا ، وكذا الكوفيون يختارون إعمالَ الأول مع تجويز إعمالِ الثاني .

وإنما اختار البصريون[1] إعمال الثاني لأنه أقرب الطالبَين إلى المطلوب ، فالأولى أن يستبِدّ به دون الأبعد ، وأيضا لو أعملتَ الأولَ في العطف نحو : قام وقعد زيد ، لفصلتَ بين العامل ومعموله بأجنبيّ بلا ضرورة ، ولعطفت على (شيء)[2] وقد بقيتْ منه بقيةٌ ، وكلاهما خلافُ الأصل ، ولا تجيءُ هذه العلةُ في غير العطف نحو : جاءني لأكرمَه زيدٌ ، وكادَ يخرجُ زيدٌ .

وقال الكوفيون[1] : إعمالُ الأول أولى ، لأنه أولُ الطالبين ، واحتياجُه إلى ذلك المطلوب أقدمُ من احتياج الثاني .

ولاشك – مع الاستقراء – أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم .

قوله : الأول : أي إعمال الأول .

قوله : فإن أعملت الثانيَ أضمرتَ الفاعلَ في الأول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي ، وجاز خلافًا للفراء[3] ، وحذفت المفعولَ إن (استُغني)[4] عنه وإلا أظهرت .

هذا بيان أنه إذا أعملت الثانيَ – على ما هو اختيار البصريين – فكيف يكون حالُ الأول ؟

فقال : الأول – إذن – إما أن يطلب المتنازعَ للفاعليةِ أو للمفعوليةِ ، فإن كان الأولَ – نحو : ضربني وأكرمت زيدا – فالبصريون يُضمرون في الأول فاعلا مطابِقا للاسم المتنازَع ، في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث .

---

(١) هذه هي المسألة الثالثة عشرة من مسائل الإنصاف لأبي البركات الأنباري انظر ص ٨٣ – ٩٦ فقد ذكر المؤلف حججَ الكوفيين ثم حجَجَ البصريين ، وأيّدَ كعادته البصريين بأن أجاب عن كلمات الكوفيين كلِّها .

(٢) في ص و ط : الشيء .

(٣) في ط زيادة ليست في المتن وهي : مثل : ضربني وضربت زيدا ، ويقصد بقوله : جاز الحذف لأن الفراء يمنع الإضمار والحذف .

(٤) في ط استغنيت . والذي أثبته موافق لما في مخطوطة متن الكافية صفحة ١١ .

فنقول : ضربني وأكرمت زيدا ، ضرباني وأكرمت الزيدَين ، ضربوني وأكرمت الزيدِين ، ضربتني وأكرمت هندا ، ضربتاني وأكرمت الهندَين ، (ضربنني)[1] وأكرمت الهندات .

والكسائيُّ يحذف الفاعل من الأول ، حذرا من الإضمار قبل الذكر – كما ذكرنا قبل[2]– فحاله كما قيل[3] :

٤٧ – فكنتُ كَالساعِي إلى مَثْعَبٍ   مُوَائِلا مِن سَبَلِ الرَّاعِدِ[4]

وذلك لأن حذف الفاعل أشنعُ من الإضمار قبل الذكر ، لأنه قد جاء بعده ما يفسرُه (في الجملة)[5] – وإن لم يجئ لمحض التفسير كما جاء في نحو : رُبَّه رجلًا – .

فهو[6] يقول : ضربني وأكرمت زيدًا ، أو الزيدَين ، أو الزيدِين ، أو هندًا أو الهندَين ، أو الهندَاتِ .

ونقل المصنفُ عن الفراء منعَ هذه المسألة – أي إعمال الثاني إذا طلبَ الأولُ الفاعليةَ ، وقال : إنه يوجب إعمال الأول في مثل هذا[7] .

---

(١) في النسخ جميعها ضربتني بالتاء ، والمطابقة تقتضي هذا التصحيح أي أن تكون بالنون .

(٢) صفحة ٢٢٧ .

(٣) نسبه البغدادي في الخزانة ٣٢٣/١ تبعا للعُتْبي إلى سعيد بن حسان ، ولعله يريد سعيد بن عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، وقد قال عنه أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني ١٥٨/٧ طبع دار الفكر : إنه شاعر من شعراء الدولة الأموية ، متوسط في طبقته ، ليس معدودًا في الفحول . وقد وفد إلى الخلفاء من بني أمية فمدحهم ووصلوه و لم تكن له نباهةُ أبيه وجدِّه .

(٤) هذا البيت جار مجرى المثل ، وقد ورد في الخزانة ٣٢٢/١، وفي شرح شواهد شرح الشافية ١١١، ويقول البغدادي : إنه لم ير هذا البيت إلا في تاريخ يمين الدولة محمود بن سبكتكين للعُتْبي وفيها :

فررت من معن وإفلاسه   إلى اليزيدي أبي واقد

اللغة والمعنى : الساعي : الغادي ، المثعب : أحد مثاعب الحياض ، وانثعب الماء : جرى في المثعب ، وفي اللسان : ثعب الماء .. فجّره ، ومنه اشتق مثعب المطر . موائلا : اسم فاعل من واءل أي طلب النجاةَ وهرب ، والسبل : المطر ، الراعد : السحاب ذو الرعد . يقول : أنا في التجائي إليه كالهارب من السحاب ملتجئا إلى الميزاب ، فقد وقعتُ في أشدَّ مما هربتُ منه . (شرح شواهد شرح الشافية ١١١) .

الشاهد : ضربه الرضي مثلا لحال الكسائي في هروبه من الإضمار قبل الذكر إلى حذف الفاعل وقال : إنه وقع في أشد مما هرب منه .

(٥) في ت : على الجملة .

(٦) أي الكسائي ، وانظر : شرح الكافية الشافية ٦٤٦ .

(٧) قال في شرحه لكافيته ص ٢١: قوله: وجاز خلافا للفراء لأن الفراء يمنع هذه المسألة وأمثالَها لما يلزم من الإضمار =

والنقلُ الصحيح عن الفراءِ في مثل هذا : أن الثاني إن طلب أيضًا الفاعليةَ نحو : ضرب وأكرم زيدٌ، جاز أن تُعمِلَ العاملَين في المتنازع، فيكون الاسمُ الواحدُ فاعلًا للفعلين[1] .

لكنَ اجتماع المؤثرين التامَّين على أثر واحد مدلول على فساده في (علم الأصول)[2] ، وهُم يُجرون عواملَ النحو كالمؤثرات الحقيقية .

قال[3] : وجاز[4] أن يأتي بفاعل الأول ضميرا بعد المتنازع نحو : ضربني وأكرمني زيدٌ هو ، جئت بالمنفصل لتعذُّر المتصلِ بلزوم الإضمار قبل الذكر .

(وإن طلب الثاني للمفعولية مع طلب الأول له لأجل الفاعلية)[5] ، نحو : ضربني وأكرمت زيدا هو ، تعين - عنده - الإتيانُ بالضمير بعد المتنازَع - كما رأيت[6] - .

كل هذا حذرا مما لزم البصريين والكسائيَّ من الإضمار قبل الذكر وحذفِ الفاعل .

قوله : وحذفت المفعول إن (استغنيتَ)[7] عنه وإلا أظهرت .

يعني إذا أعملت الثاني وطَلَب الأول (للمفعولية)[8] فالواجب حذف المفعول .

وافق (البصريون)[9] ههنا الكسائيَّ في حذِف المفعول بخلاف الفاعل ، لأن

= قبل الذكر أو حذف الفاعل ، وهو مردود ؛ لأنه ثبت مثله عن العرب كقوله :

وكمتًا مدمّاةً كأن متونها ... جرى فوقَها واستشعرت لونَ مذهبِ

(١) قال ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٦٤٤ : والمختار عند البصريين إعمالُ الثاني وعند الكوفيين إعمال الأول ، فإن اقتضى رفعا دون الثاني تعين عند الفراء إعماله . والله أعلم . وانظر : الهمع ١٠٩/٢ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١٠٣/٢ .

(٢) في جـ و ص و ط .

(٣) يعني الفراء .

(٤) هذا هو الوجه الثاني الذي يجيزه الفراء فيما إذا طلب العاملان المتنازعان للفاعلية .

(٥) في ص : وإن طلب الثاني المفعولية مع طلب الأول الفاعلية .

(٦) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٤٦ : مثل : يُحْسنانِ ويسيء ابناك، جائزٌ عند البصريين ممتنع عند الكوفيين .. فلو حذفت الألف صحت المسألة عند الكسائيّ .. والفراءُ يمنع ذلك مع الإثبات ومع الحذف ، فلو جيء بضمير الفاعل مؤخرا صحت المسألة عندَه نحو : يُحسِن ويسيءُ ابناك هما .

وانظر : الهمع ١٠٩/٢ .

(٧) الذي في المتن صفحة ١١ : استغني ، وهما بمعنى .

(٨) في ت : للمفعول .

(٩) في جـ : البصريين ، وعليه يكون (الكسائيّ) فاعلا ، والأصح ما أثبته لأنهم هم الذين وافقوه كما يتبين من الكلام .

الحذف هناك – أيضا – كان الوجهَ ، للزوم الإضمار قبل الذكر ، إلا أنه تعذر لأن الفاعل لا يُحذَف ، وفي المفعول هذا المانع مرتفعٌ ، لأنه فضلة يحذف في السعة ، فكيف مع مثل هذا المُحْوِجِ – أعني الإضمار قبل الذكر – .

قوله : إن (استغنيت)[1] عنه .

في مثل : ضربت وأكرمني زيد ، لا تقول : ضربته وأكرمني زيد .

وقال المالكي[2] : يجوز ذلك على قلة[3] .

قوله : وإلا أظهرت .

يعني إن لم تستغنِ عن المفعول أظهرتَ ، وذلك لكونه أحدَ مفعولَي باب علمت مع ذكر الآخَر ، فإنه لا يجوز حذفُه على ما هو المشهور عندهم ، وذلك لكون مضمون المفعولَين هو المفعولُ الحقيقي ، لأن المعلوم في قولك : علمت زيدا قائما ، مصدرُ المفعول الثاني مضافًا إلى الأول ، أي علمت قيام زيد ، بخلاف مفعولَي أعطيت ، فإن كل واحد منهما مفعولٌ به ، إذ زيد في قولك : أعطيت زيدا درهما مُعْطًى ، وكذا الدرهم .

ولا يجوز أيضا إضمارُه ، لكونه (إظمارا)[4] قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل ، فلم يبق بعد تعذُّر الحذف والإضمار إلا الإظهار .

واعتُرِضَ على هذا بأنه يجوز في (السعة)[5] – وإن كان قليلا – حذفُ أحد

---

(١) الذي في المتن صفحة ١١ : استغني . وهما بمعنى .

(٢) ورد ذِكْرُ المالكي في شرح الرضي على الكافية الجزء الأول سبع مرات ، وعند تتبع ما نقله عنه لمعرفة قائله تبين أنه يقصد ابنَ مالك ، ناظم الألفية ، وقد ذكر الرضي ابن مالك ثلاث عشرة مرة في جزئه الأول بلفظ ابن مالك ، أولها في باب الحال لذا سأترجم له هناك إن شاء الله ، انظر صفحة ٦٨٩ .

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٦٤٨ : ونحو :

(ترضيه ويرضيك ندر ومثله لو شاع لم يعد النظر

ثم قال في الشرح ٦٤٩ ، ٦٥٠ : وأشرت بقولي : ونحو : ترضيه ويرضيك ، إلى قول الشاعر :

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جِهارًا فكن في الغيب أحفظ للود

وقولي : ومثله لو شاع لم يعد النظر ... أي لو شاع إثبات الضمير المنصوب مع المتقدم المُهْمَل لكان له وجه من النظر ، لأنه تقديم مفسَّر على مفسِّر ، فيُغْتَفَر ، كما اغتفر تقديمُ غيرِه من المفسَّرات على مفسِّراتها . بل كما اغتفر ذلك في المرفوع .

(٤) في ط : إضمار .

(٥) في جـ : الشعر .

مفعولَي باب علمتُ عند قيام القرينة ، لأن كل واحد منهما - في الظاهر - منصوبٌ برأسه ، ظاهر في المفعولية ، كمفعولي باب أعطيت ، وقد جاء ذلك في القرآن والشعر ، قال الله تعالى : ﴿ ولا يَحْسَبنَّ ﴾[1] (بالياء)[2] ﴿ الذينَ يَبْخَلُون بما آتاهُمُ اللهُ من فَضْلِه هُوَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾[3] أي بخلهم هو خيرا فَحذَفَ أولَهما .

وقال الشاعر[4] :

٤٨ - لا تَخَلْنا على غَرَاتِكَ إنَّا ۝ طَالَمَا قَدْ وَشَى بِنَا الأَعْداءُ[5]

أي لا تخلنا أذلاء فحذف ثانيَهما .

سلمنا أنه امتنع الحذفُ . لم امتنع الإضمار في حسبنيه وحسبت زيدا قائما ؟

قوله : لكونه إضمارا قبل الذكر في المفعول .

قلنا : إن جاز الحذفُ في هذا المفعول فاحذف ، وإن لم يجز فهو كالفاعل ، فليجز فيه أيضا الإضمار قبل الذكر ، لمشاركته الفاعل في علة جواز الإضمار قبل الذكر وهي امتناع جواز حذفه[6] .

سلمنا أنه يمتنع الإضمارُ قبل الذكر في مطلق المفعول ، لم لا يجوز إضماره بعد الذكر

---

(١) و (٣) آل عمران ١٨٠ ، وفي التبيان في إعراب القرآن ٣١٤/١ ﴿ ولا يحسبن ﴾ يقرأ بالياء على الغيبة و ﴿ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ ﴾ الفاعل ، وفي المفعول الأول وجهان : أحدهما : هو ، وهو ضمير البخل الذي دل عليه يبخلون .
والثاني : هو محذوف، تقديره البخل ، و (هو) على هذا فصل .

(٢) ساقطة من ط .

(٤) القائل هو الحارث بن حلزة اليشكري ، شاعر جاهلي، من أهل بادية العراق ، أحد أصحاب المعلقات، كان أبرص فخورا ، ارتجل معلقته بين يدي عمرو بن هند الملك بالحيرة، وفي الأمثال : أفخر من الحارث بن حلزة، إشارةً إلى إكثاره من الفخر . توفي نحو سنة ٥٠ ق هـ . الأعلام ١٥٥/٢ .

(٥) البيت في نوادر أبي زيد ١٩٨، وفي شرح القصائد السبع الطوال للأنباري ٤٥٤، وفيه غرائك إنا قبل ما قد ، وفي الخزانة ٣٢٤/١ .
اللغة : لا تخلنا : لا تظننا . غراتك : الغراة بالفتح والقصر اسم بمعنى الإغراء ، ويقال : أغريته به إغراء فأغري به .
الشاهد : أورده الرضي شاهدًا على أن بعضهم جوز حذف أحد مفعولَي باب علمت للقرينة . وفي شرح القصائد السبع الطوال ٤٥٦ : والنون والألف اسم المخيلة و (على) خبرها . فقد جعل المفعولين (نا) و (على غراتك) .

(٦) قلت: إن اشترك الفاعل والمفعول في امتناع جواز الحذف فإن للفاعل مزية أخرى، وهي أن مرتبته التقديم، فهو- وإن تأخر - فحقه التقديم، فالإضمار جائز بالنظر إلى الرتبة، وهذا غير موجود في المفعول به فإن مرتبته التأخير فلو أضمرتَ لعاد الضميرُ على متأخر لفظا ورتبة، أما في الفاعل فيعود الضمير على متأخر في اللفظ متقدم في الرتبة .

كما هو مذهبُ الفراءِ في : ضربني وأكرمت زيدا هو ؟ فنقول هنا : حسبني وحسبت زيدا قائما إياه ، كما ذكر السيرافي[1] .

هذا والحق أن يقال (في هذا الأخير)[2] : إن الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبي قبيح ، ولا سيما إذا صار في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولا حقيقيا لعلمت وبابه .

قوله : وإن أعملتَ الأولَ أضمرتَ الفاعلَ في الثاني ، والمفعولَ على المختار ، إلا أن يمنع مانعٌ فتُظْهِر .

هذا بيان أنه إذا أعمل الأولُ – على ما هو (اختيار الكوفيين)[3] فكيف يكونُ حالُ الثاني ؟

فقال : لا يخلو إما أن يطلبه للفاعلية أو المفعولية ، فتقولُ (في الأول)[4] : ضربت وضربني زيدا ، وضربت وضرباني الزيدَين ، وضربت وضربتْني هندًا ، وضربت وضربتاني الهندين ، وضربت (وضربنني)[5] الهنداتُ ، يضمر الفاعل في الثاني على وَفْقِ الظاهر بلا خلاف من أحد ، لأنه ليس إضمارًا قبل الذكر ، لكون المتنازَع من حيث كونُه معمولا للأول مقدما على العامل الثاني تقديرا – وإن كان مؤخرا لفظا .

قوله : والمفعولُ على المختار .

أي وأضمرت المفعولَ – أيضا – في الثاني كالفاعل على الوجه المختار ، فيكون ضميرا بارزا ، ولا تحذِفُه نحو : ضربني وضربته زيد ، ويجوز حذفُه لكونه فضلةً .

أما اختيار الإضمار فلأن الثانيَ أقربُ الطالبين، فالأولى إذا لم يحظ بمطلوبه مع

---

(١) قال في شرحه لكتاب سيبويه جـ ١ ق ٢٣٩ ب : وإذا أعملت الأول على هذا الوجه قلت : أعطيت وأعطاني إياه زيدا درهما .. ويجوز حذف إياه ، لأن المفعول يستغنى عنه ، وإن كان الفعل متعديا إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما فسبيله سبيل أعطيت إلا في الاقتصار على أحد المفعولين تقول : ظنني وظننت زيدا منطلقا إياه .. إلخ .

(٢) ساقط من ص .

(٣) في جـ و ص و ط : المختار عند الكوفيين .

(٤) ساقطتان من ص .

(٥) قد سبق أن الأصح أن تكون ضربنني بالنون لا بالتاء كما في النسخ طلبا للمطابقة ، انظر صفحة ٢٢٨ ف ١.

الإمكان أن يشغل بما يقوم مقامَ المطلوب ويخلُفه ، حتى يترك ذلك المطلوب الأبعد الذي حقه أن لا يعمل مع وجود الأقرب ، وحتى لا يُظَنَّ - بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب - أنه ليس مطلوبَه ، وأنه موجه إلى غيره .

فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسألة - أعني عند إعمال الأول وطلب الثاني للمفعول - على أن المختار إضمارُ المفعول في الثاني كان خلوُّ الثاني عن الضمير في قوله تعالى : ﴿ هَاؤُم اقْرَأوا كِتَابِيَهْ ﴾[1] وقوله : ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾[2] دليلا للبصرية على أن المختارَ إعمالُ الثاني ، وإلا كان أفصحُ الكلام - أيْ القرآن - على غير المختار - أي (على)[3] حذف المفعول من الثاني عند إعمال الأول .

قوله : إلا أن يمنع مانع فيظهر .

(أي يمنع مانعٌ من الإضمار فيظهر)[4] ، وذلك إذا كان ذلك المفعول أحدَ مفعولي باب علمت ، ويلزم من إضماره مطابقًا للمعود عليه مخالفةٌ بينه وبين المفعول الأول في الإفرادِ أو التثنيةِ أو الجمعِ أو التذكيرِ أو التأنيثِ نحو : حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا .

قال المصنف : لم يجز حذفُ منطلقَين لكونه ثاني مفعولَي حسبت ، ولا إضمارُه لأنك لو أضمرته مثنى - ليطابق المفعولَ الأول ، إذهما مبتدأ وخبر في الأصل ، وتطابقهما في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث واجبٌ - لخالف المَعُودَ إليه وهو منطلقا ، ولو أضمرته مفردا ليطابق المرجوعَ إليه لخالف المفعول الأول ، فلما امتنع الحذفُ والإضمارُ وجب الإظهار[5] .

هذا كلامه ، والكلام على عدم جواز حذف أحدِ مفعولي حسبت قد سبق[6] .

ولو سلِّم له لم يُسَلَّم وجوبُ المطابقة بين الضمير والمعود إليه ، إذا لم تلبس المخالفةُ

---

(١) الحاقة ١٩ .

(٢) الكهف ٩٦ .

(٣) تكملة من ط .

(٤) ساقط من جـ و ص وفي ط : على المختار .

(٥) شرح ابن الحاجب لكافيته ٢٢ .

(٦) صفحة ٢٣١ .

بينهما ، قال تعالى : ﴿ فإنْ كانَتْ واحدةً ﴾[1] وقبله : ﴿ فإن كُنَّ نِسَاءً ﴾[2] والضميرُ للأولاد ، فالإضمار قد يأتي على المعنى المقصود فيجوز : حسبني وحسبتهما إياهما الزيدان منطلقا – وإن كان المعودُ إليه مفردا – مراعاة للمسند إليه .

وكذا تقول : حسبتَ (وحسباني)[3] إياه الزيدَين قائمَيْن ، وحسبت وحَسِبَتْنِي إياه هندًا قائمةً ، وحسبتْني وحسبتُها إيَاها هندٌ قائمةً ، وفي كل هذا القبح حاصلٌ بفصل الأجنبي بين العامل والمعمول ، وفي بعضها (الفصل)[4] بين المبتدأ والخبر في الأصل .

قوله : وقولُ امرئِ القيس[5] :

٤٩ – فَلَوْ أَنَّ ما أَسْعَى لأدْنى معيشةٍ كفاني ولم أطلُبْ قليلٌ مِنَ المالِ[6]

ليسَ منه لِفَسادِ المَعْنَى .

هذا جوابٌ عن استدلال الكوفية بهذا البيت[7] في كون إعمال الأولِ هو المختارُ ، وذلك أنهم قالوا : الشاعر فصيح ، وقد أعملَ الأولَ بلا ضرورة ، إذ لو أعمل الثانيَ لم ينكسر عليه الوزنُ ولا غيره ، وأيضا لو أعملَ الثانيَ لم يلزمه محذورٌ (إذ كان يكون الفاعل مضمَرًا في كفاني ، فاختار إعمال الأول ، مع أنه لزمه شيءٌ غيرُ مختار بالاتفاق)[8] وهو حذف المفعولِ من الثاني – كما مر[9] – وفيه دليلٌ على أن إعمال

---

(١) و (٢) آية ١١ : من سورة النساء والآية بتمامها : ﴿ يُوصِيكُم اللهُ في أَوْلادِكُم للذَّكَرِ مثلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا ما تَرَكَ ، وإن كانتْ واحدةً فلها النِّصْفُ ولأَبَوَيْه لِكُلِّ واحدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إنْ كَانَ لَهُ وَلَد فَإنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلأُمِّهِ الثُّلُثُ فإنْ كان لَهُ إِخْوَةٌ فلأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْدَيْنٍ ، آبَاؤُكُم وأَبْنَاؤُكُم لا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُم نَفْعًا فَرِيضَةً مِنَ اللهِ إنَّ اللهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ .

(٣) في جـ : وحسبني .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) قد مرت ترجمته صفحة ٣٤ .

(٦) البيت في ديوانه ٣٩، وفي سيبويه ٤١/١، وفي المقتضب ٧٦/٤، وفي الخصائص ٣٨٧/٢، وفي الإنصاف ٨٤، وفي ابن يعيش ٧٨/١ ، ٧٩، وفي المقرب ١٦١/١، وفي الخزانة ٣٢٧/١ ، ٤٦٢ ، وفي المغني ٣٣٨، وفي العيني ٣٥/٣، وفي الهمع ١١٠/٢، وفي الدرر ١٤٤/٢ .

الشاهد : أورده الرضي مبيّنا أنه ليس من باب التنازع ، وفي الشرح تفصيل كاف .

(٧) انظر : الإنصاف ٨٤ ، ٨٥ .

(٨) تكملة من جـ و ص و ط .

(٩) صفحة ٢٣٣ .

الأول مختارٌ عند الفصحاء ، إذ العاقل لا يختار أحدَ الأمرين مع (وجود)[1] مشقّة ومكروهٍ له في ذلك دون الأمر الآخر إلا لزيادة ذلك الأمر الذي اختاره في الحسن على الآخر .

أجاب البصرية[2] بأن هذا الاستدلال إنما يصح إذا كان البيتُ من (باب)[3] التنازع وليس منه لفساد المعنى .

وبيانُه مبني على مقدِّمة ، وهي أن لَوْ تَنفِي شرطَها وجزاءَها ، سواءٌ كانا مثبتين أو منفيين .

فإن كانا مثبتين وجب انتفاؤُهما نحو : لو كان لي مال لحججت ، فالحج ووجود المال منفيان .

فإن كانا منفيين وجب ثبوتُهما ، لأن نفي النفي إثباتٌ نحو : لو لم تزرني لم أكرمك ، فالزيارة والإكرام مثبتان .

وإن كان أحدُهما مثبتا دون الآخر وجبَ ثبوتُ المنفي وانتفاءُ المثبَت نحو : لو لم تشتمني أكرمتك ، ولو شتمتني لم أكرمك .

رجعنا إلى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع فنقول :

(أوله : فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة)[4] (وقوله : أن ما أسعى لأدنى معيشة)[5] شرط (لو) ، أي لو ثَبَتَ أن سَعْيِي لأدنى معيشة ، (فيكون منفيا)[6] ، فيكون المعنى : لم يثبت أن سعيِي لأدنى معيشة ، أي أنَّ طَلَبِي لقليل من المال[7] .

---

(١) في جـ و ص و ط : لزوم .

(٢) في دفاع الأنباري عن البصريين في الإنصاف صفحة ٩٣ لم ينكر أن هذا البيتَ من التنازع ، بل قال : إنما أعمل الأول منهما مراعاة للمعنى .. ومعلوم أن إعمال الأول جائز ولكنه غير مختار كما يرى البصريون فقد أعملوه تجوزا .

(٣) تكملة من جـ و ص و ط .

(٤) تكملة من جـ و ص و ط .

(٥) ساقط من ص .

(٦) ساقطتان من جـ و ص و ط .

(٧) لو قال : أي لم يثبت أن طلبي لقليل من المال ، لكان أوضح .

وقوله : كفاني جزاء لو ، وقوله لم أطلب قليل من المال عطف عليه ، فيكون حكمُه حكمَ الجواب ، فيكون عدمُ طلبِ قليلٍ من المال منتفيا ، أي ثبت أن طلبي لقليل من المال ، وهو إثبات لما نفاه بعينه في المصراع الأول ، فيكون تناقضا فيفسد المعنى[1] .

فإن قال الكوفي : إن التناقض إنما جاء لجعلك الواو في (و لم أطلب) للعطف ، ونحن نقول : إن الواوَ للحال .

فالجواب : أنك تكون - إذن - مستشهدا بما يحتمل العطفَ الراجحَ والحالَ المرجوحَ ، إذ واو العطف أكثر من واو الحال ، والاستشهادُ ينبغي أن يكون بالراجح ، أو بما هو نص في المقصود ، لا بما يحتمله وغيره على السواء ، فكيف إذا كان غيرُ المقصود راجحا ، والمقصودُ مرجوحا ؟

فإن قلت : (فإلى من)[2] تُوجِّه قوله : (و لم أطلب) إذا لم يكن موجها إلى قليل ؟

قلنا : قيل إلى (المجد) المحذوفِ المدلولِ عليه بقوله (بعده)[3] :

ولَكِنَّمَا أسعى لمجدٍ مؤثَّـل   وقَدْ يُدرِكُ المجدَ المؤثَّل أمثالِي[4]

---

(١) قلت : قد أورد الكوفيون شواهد أخرى منها قول رجل من بني أسد :

فرَّد على الفؤاد هوًى عميدا   وسُوئل لو يُبِينُ لنا السؤالا

وقد نغنى بها ونرى عصورًا   بها يقتدْنَنَا الخُردَ الخِدالا

فأعمل الأول : ولذلك نصب (الخرد الخدالا) ، ولو أعمل الثاني لقال : تقتادنا الخرد الخدال . وقال الآخر :

ولما أن تحمَّل آل ليلى   سمعت بينهم نعبَ الغرابَا

فأعمل الأول ولذلك نصب الغراب ولو أعمل الثاني لوجب الرفع .

فالأولى أن يقال في هذه المسألة : إن إعمال الأول جائز وكذا الثاني ولا مزية لأحدهما على الآخر لوجود ما يؤيد كلا منهما من النقل والقياس . وانظر : الإنصاف ٨٣ - ٩٦ .

(٢) في ص : فالإم .

(٣) في ط : بعد .

(٤) هذا هو البيت التالي لبيت امرئ القيس (ولو أن ما أسعى .. إلخ) وهو في ديوانه ٣٩ ، وفي ابن يعيش ١/ ٧٩ ، وفي الهمع ١/١٤٣، وفي الدرر ١/١٢٢، وفي رصف المباني ٣١٩، وفي اللسان (أثل)، وفي الخزانة ١/٣٢٧ .

اللغة : المجد : الشرف والرفعة ، المؤثل : المستمر المثبت، وقد ذكره الرضي ليبين أن (لم أطلب) في البيت السابق عمل في (المجد) المحذوف المقدر المدلول عليه بقوله في هذا البيت (أسعى لمجد) .

والمعنى : لو كان سعيي لتحصيل أقلّ ما يُعاش به من المال لكنت أكْتَفِي بذاك ، لأنه قد حصل لي ذلك و لم أكن أطلُب المجدَ .

والأظهرُ أن مفعولَ لم أطلب محذوفٌ نسيا كما في قوله تعالى : ﴿ يَقْبِضُ ويَبْصُطُ ﴾[1] أي له القبضُ والبسط ، وكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيي لقليلٍ من المال لمنعنى ما وجدته منه عن السعي ، و لم يكن مني طلب مع ذلك الوُجْدَان ، بل كنت أستقِرُّ وأطمئن ، ولكنني أسعى لتحصيل مجدٍ مؤثَّل ، أي مؤصَّل مدَّخرٍ لنفسي ولعَقِبِي ، يُرجَعُ إليه عند التفاخر .

واعلم أنه قد يتنازعُ الفعلان المتعديان إلى ثلاثة خلافا للجرمي[2] . نحو : أعلمت وأعلمني زيدٌ عمرا قائما ، على إعمال الثاني وحذفِ مفاعيل الأول ، وأعلمني (وأعلمته إياه إياه)[3] زيدٌ عَمْرًا قائما ، على إعمال الأول ، وإضمار مفاعيل الثاني .

والأولى أن يقال : وأعلمته ذلك ، قَصْدًا للاختصار ، إذ مفعول علمت في الحقيقة - كما ذكرنا[4] - هو مضمونُ المفعولَين ، فيكونُ ذلك إشارةً إليه .

وإنما منعه الجرميُّ لعدم السماع .

وكذا يتنازعُ فعلا تعجُّب خلافا لبعضهم[5] ، نظرا إلى قلة تصرف فِعْلِ التعجُّب ،

---

(١) البقرة ٢٤٥ قال تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الذى يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَه لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرةً واللهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وإليه تُرجَعونَ ﴾ .

(٢) انظر أيضا : لباب الإعراب للإسفرائيني ٢٣٩ .

(٣) فيما عدا ص و ط : وأعلمته إياه ، والصحيح ما في ط ، لأنه قال بعد : وإضمار مفاعيل الثاني ، وعلى ما في غير ط لا يوجد إلا ضميران . وانظر : الأشموني ١٠٧/٢ .

(٤) صفحة ٢٣٠ .

(٥) في الهمع ١١٠/٢ ، ومنعه الجمهور في العامل غير المتصرف كنعم وبئس .. قال : وكذا فعل التعجب في ظاهر مذهب سيبويه ، لما يلزم فيه من الفصل بينه وبين معموله على إعمال الأول وقيل : يجوز في التعجب مطلقا ، ويغتفر الفصل لامتزاج الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضي العاملان ، وعليه المبرد ورجحه الرضي ، وقيل : يجوز فيه بشرط إعمال الثاني ليزول ما ذكر من الفصل المحذور ، وعليه ابن مالك نحو : ما أحسن وأجمل زيدا.

قلت : لم أجد في الكتاب ما يجيز ولا ما يمنع ذلك . وفي المقتضب ١٨٤/٤ : ما أحسن وأجمل زيدا ، إذا نصبت بأجمل ، فإن نصبته بأحسن قلت : ما أحسن وأجمله زيدا ، لأنك تريد ما أحسن زيدا وأجمله . وفي هامش هذه الصفحة رد الشيخ عضيمة رحمه الله على السيوطي في الأشباه والنظائر لأنه نسب إلى المبرد أنه يشترط إعمال الثاني ، والصحيح أن السيوطي قال في الأشباه: إن الذي اشترط إعمال الثاني هو ابن مالك كما نقلتُ عن الهمع ، وانظر: =

تقول : ما أحسن وما (أكرم)[1] زيدا – على إعمال الثاني وحذف مفعول الأول ،
وما أحسن وأكرمه زيدًا على إعمال الأول .

= الأشباه والنظائر ٤/١٥٠ ط شركة الطباعة الفنية المتحدة بتحقيق طه عبد الرءوف سعد . وقال ابن مالك في التسهيل ٨٦ : ولا يمنع التنازع تعدٍّ إلى أكثر من واحد ولا كونُ المتنازعين فِعْلَي تعجب خلافا لمن منع .
وقد اشترط في شرحه للتسهيل لجواز ذلك إعمال الثاني تخلصا من الفصل المذكور ، وانظر : الصبان على الأشموني ٢/١٠٠ .

(١) في ت : أكرمه ، والأصح ما هنا ، لأنه لو كان كذلك كان على إعمال الأول والإضمار في الثاني .

النائب عن الفاعـل

قوله : مفعولُ ما لم يسم فاعله كلُّ مفعول حذف فاعلُه ، وأقيمَ هو مُقَامَه ، وشرطُه أن تُغيِّر صيغةَ الفعل إلى فُعِلَ ويُفْعَلُ ، ولا يقع المفعول الثاني من باب علمتُ ، ولا الثالثُ من باب أعلمتُ ، والمفعولُ له ، والمفعول معه كذلك ، وإذا وجد المفعولُ به تعين له ، تقول : ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعة أمامَ الأمير ضربًا شديدا في داره ، فيتعين زيد ، فإن لم يكن فالجميع سواء ، والأول من باب أعطيتُ أولى من الثاني .

قوله : مفعول ما لم يسم فاعله .

أي مفعول الفعل الذي لم يُسَمّ فاعله .

وقولهم : فعل ما لم يسم فاعله ، أي : فعل المفعول الذي لم يسم فاعله ، أضيف الفعل إلى المفعول لأنّه صِيغَ له .

قوله : إلى فُعِلَ ويُفْعَل .

أي إلى فُعِل ويُفْعَل ونظائرِهما ، مما يُضَم أولُه في الماضي ، ويكسر ما قبلَ آخره ، حتى يَعُم نحو : أُفْعِل وافْتُعِل واستُفْعِلَ وفُعِّلَ وفُوعِل وفُعْلِل وتُفُعْلِلَ وأمثالَها .

ويضم أولُه في المضارع ويفتح ما قبل آخره حتى يعم يُفْتَعَل ويُسْتَفْعَل ويُفَعْلَل وأمثالَها ، لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه أصلا للرباعي وذي الزيادة .

قوله : ولا يقع المفعولُ الثاني من باب علمت ولا الثالثَ من باب أعلمت .

اعلم أن الثالثَ من باب أعلمت هو الثاني من باب علمتُ - كما يجيء في بابه[1] - والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعولُ الأولُ ، إذ معنى أعلمت زيدا عمرا فاضلا ، صيّرتُ زيدا يعلم عمرا فاضلا ..

---

(١) انظر ط ٢/٢٧٥ .

(فالثاني)[1] والثالثُ مفعولا علمت ، وكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت ثبت لثالث مفاعيل أعلمت .

فنقول : إذا كان ثاني مفعولَي علمتُ ظرفًا غيرَ متصرف ، أو جارًّا ومجرورا أو جملةً نحو : علمت زيدا عندك ، أو أبوه منطلق ، أو في الدار لم يقم مقامَ الفاعل ، إذ معنى الظرف الذي لا يتصرف لزومُ نصبه على الظرفية ، أو انجرارِه بمِنْ نحو : من قبلك ، والجار لا ينوب مع المفعولِ به الصريحِ - كما يجيء[2] - والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه - أيضا - بل إذا كانت محكية جازَ قيامُها مقامه ، لكونها بمعنى المفرد ، أي اللفظ نحو قوله تعالى : ﴿ وقِيلَ يا أرضُ ابْلَعِى مَاءَك ﴾[3] أي قيل هذا القول وهذا اللفظ .

وكذا قد تجيء الجملةُ في مقام الفاعلِ ، ومفعولِ ما لم يسم فاعله ، وهي في الحقيقة مؤولةٌ بالاسم الذي تضمنته ، كقوله تعالى : ﴿ وتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِم ﴾[4] وقوله ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُم كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾[5] أي تبين لكم فعلُنا بهم ، وأو لم يهد لهم إهلاكُنا ، فيصح نحو : بُيِّنَ لكم كيف فعلنا .

وما أجازه الكسائيُّ[6] والفراء[7] من قيام الجملةِ التي هي خبر لكان وجَعَل مقامَ الفاعل نحو : كِينَ يُقَامُ وجُعِلَ يُفْعَل فبعيد لوجهين :

أحدهما : أن هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر وما حذف في هذا الباب من

---

(١) ساقطة من ط .

(٢) صفحة ٢٤٥ .

(٣) هود ٤٤ .

(٤) إبراهيم ٤٥ ، قال العكبري في التبيان ٧٧٣ : فاعله مضمر دل عليه الكلام ، أي تبين لكم حالهم ، وكيف في موضع نصب بفعلنا ، ولا يجوز أن يكون بفاعل تبين لأمرين ، أحدهما : أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، والثاني : أن كيف لا تقع إلا خبرا أو ظرفا أو حالا .

(٥) السجدة ٢٦ ، وقال الفراء في معاني القرآن ٣٣٣/٢ : كم في موضع رفع بـ (يهد) كأنك قلت : أو لم تهدهم القرون الهالكة ... وقد يكون كم في موضع نصب بأهلكنا وفيه تأويل الرفع ، فيكون بمنزلة قولك : سواء علي أزيدا ضربت أم عمرا .

(٦) و (٧) التسهيل ٧٧ .

(فاعل)[1] فليس بمنوي ، ولا يُحذَف المبتدأ إلا مع كونه منويا ، فلا ينوب - على هذا - خبرُ كان المفردُ أيضا عن الفاعل ، نحو : كين قائمٌ ، وقد أجازه الفراءُ دون الكسائي[2] .

والثاني : أن الجملةَ لا تقوم مقام الفاعل إلا محكية أو مؤولةً بالمصدر المضمون[3] ، ولا مَعْنَى لِكِينَ القيامُ .

والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولَي (علمت) مطلقا مقامَ الفاعل قالوا : لأنه مسندٌ أسندَ إلى المفعول الأول ، فلو قام مقامَ الفاعل - والفاعل مسندٌ إليه - صار في حالة واحدة مسندا ومسندا إليه ، فلا يجوز[4] .

وفيما قالوا نظر ، لأن كون الشيء مسندا إلى شيء ومسندا إليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضر ، كما في قولنا : أعجبني ضرب زيدٍ عمرا ، فأعجبني مسند إلى ضرب ، وضرب مسند إلى زيد .

ولو كان لفظٌ مسندًا إلى شيء ، أُسنِدَ - أي ذلك الشيء - إلى ذلك اللفظ بعينه ، لم يجز ، وهذا (كما يكون)[5] الشيء مضافا ومضافا إليه بالنسبة إلى شيئين ، كغلام في قولك : فرس غلام زيد .

وأما المتأخرون فقالوا : يجوز نيابتُه عن الفاعل إذا لم يُلبِس ، كما إذا كان نكرةً وأولُ المفعولين معرفةً نحو : ظُنّ زيدًا قائمٌ ، لأن التنكير يرشد إلى أنه هو الخبرُ في الأصل[6] .

والذي أرى أنه يجوز قياسًا نيابته عن الفاعل - معرفةً كان أو نكرة واللبسُ مرتفع مع إلزام كلٍّ من المفعولين مركَزَهُ ، وذلك بأن يكون ما كان خبرا في الأصل بعدَ ما كان

---

(١) في جـ و ص و ط جـ : الفاعل .

(٢) التسهيل ٧٧ ، ونسب ابن السراج في الأصول الإجازة إلى قوم فقال ٨١/١ : وقد أجاز قوم في كان زيد قائما أن يردوه إلى ما لم يسم فاعله ، فيقولون : كين قائم .

(٣) يعني المصدر الذي تضمنته الجملة ، كالقيام في قام زيد - مثلا - .

(٤) التمثيل لهذه المسألة في الكتاب يدل على أن الذي يقام إنما هو المفعول الأول . انظر : الكتاب ٢٠/١ .

(٥) في ص : كما يقال يكون .

(٦) نسب ابن يعيش الإجازة إلى ابن درستويه (شرح المفصل ٧٧/٧) .

مبتدأ فلا يجوز في نحو : علمت زيدا أباك ، مع اللبس تقديم الثاني على الأول ، وهذا كما قلنا في نحو : ضَرَبَ موسى عيسى[1] ، وكذا في نحو : أعلمتك زيدا أباك .

فإذا لزم كلُّ واحد مركزه لم يلتبس إذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه .

وليس معنى قيام المفعول مقامَ الفاعل أن يلي الفعل بلا فصل ، بل معناه أن يرتفع بالفعل ارتفاعَ الفاعل ، فنقول : عُلِمَ زيدًا أبوك ، والمرفوع ثاني المفعولين ، وأُعْلِمَك زيدا أبوك ، والمرفوع ثالث المفاعيل .

وكذا يجب حفظ المراتب في باب أعطيت[2] إذا ألبست مخالفته نحو : أعطيت زيدا أخاك ، فإن لم يلبس بقرينة جاز العدول ، كقوله تعالى : ﴿ أفرأيتَ مَن اتَّخَذَ إلٰهَهُ هَوَاهُ ﴾[3] .

هذا الذي قلنا من حيث القياسُ ، ولا شك أن السماعَ لم يأتِ إلا بقيامِ أول مفعولَي علمتُ ، لكون مرتبتِه بعدَ الفاعل بلا فصل و « الجارُ أحقُّ بَصَقَبِه »[4] وكذا لم يُسْمَع إلا قيامُ أول مفاعيلِ أعلمتُ كقوله[5] :

٥٠ - نُبئتُ عَمْرًا غيرَ شاكِرِ نعمَتي[6]

---

(١) صفحة ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٢) أي فيما كان مفعولاه ليس أصلهما المبتدأ والخبر .

(٣) الجاثية ٢٣ .

(٤) جزء من حديث ورد في صحيح البخاري ٣/٤٧ ، وفيه بسقبه وكذا في سنن أبي داود ٣/٧٨٦، وفي سنن النسائي ٧/٢٨١ ، ٢٨٢، وسنن ابن ماجه ٢/٨٣٤، وفي المسند ٦/١٠، قال صاحب اللسان (سقب) ١/٤٥٢، والسقب : القرب .. وأبياتهم متسابقة أي متدانية ومنه الحديث : الجار أحق بسقبه ، السقب بالسين والصاد في الأصل : القرب .

(٥) القائل عنترة بن شداد العبسي وقد مرت ترجمته صفحة ٧٣ .

(٦) عجزه :

والكفر مَخْبَثَةٌ لنفس المنعم

والبيت في ديوان عنترة ٢١٤ ، وفي شرح القصائد السبع الطوال للأنباري ٣٥٥، وفي رصف المباني ٤٩، وفي حماسة البحتري ١١٠، وفي الخزانة ١/٣٣٦ .

اللغة : الكفر هنا : الجحود ، مخبثة : سبب لخبث النفس .

الشاهد : أورده الرضي ليبين أن (أعلم) وأخواتها إذا بنيت للمفعول فإنه لم يسمع قيام غيرِ المفعول الأول مقام الفاعل .

لأنه في الحقيقة فاعل عَلِمَ ، إذ معنى أعلم زيدٌ عمرا منطلقا عَلِمَ زيدٌ عمرا منطلقا .

وقيامُ ثاني مفاعيل أعلمتُ مقامَ الفاعل أولى – من حيث القياس – من قيام ثالثها ، كما كان قيامُ أولِ مفعولَي علمتُ أولى ، فتقول : أُعْلِمَكَ (زيد)[1] أباك ، ولا يلتبس مع لزوم كلٍّ مركزه .

قوله : والمفعول له والمفعول معه كذلك .

إنما لا يقومان مقام الفاعل لأن النائب منابَه ينبغي أن يكون مثلَه في كونه من ضروريات الفعل ، من حيث المعنى ، وإن جاز أن لا يذكر لفظا ، كما أن الفاعل من ضروريات الفعل ، ولا شك أن الفعل لابد له من مصدر ، إذ هو جزؤه ، وكذا لابد له من زمان ومكانٍ يقع فيهما ، ولابد للمتعدي (من حيث المعنى)[2] من مفعولٍ به يقع عليه ، وكذا المجرورُ مفعولٌ به لكن بواسطة حرف الجر ، ولهذا كان (كل)[3] مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يَقُمْ[4] مقامَ الفاعل ، كالمجرور بلام التعليل ، نحو : جئتك للسمن ، فلا يقال : جيء للسمن ، إذ رُبَّ فعل بلا غرض لكونه عبثا ، فمن ثم لم يقم المفعول لَه مقام الفاعل .

وإنما لم يقم المفعول معه مقامه إذ هو مصاحب ، ورُبَّ فعل يفعل بلا مصاحب مع أن معه الواو التي أصلُها العطف ، وهي دليل الانفصال ، والفاعل كجزء الفعل ، ولو حذفتها لم يعرف كونه مفعولا معه .

وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضرورياته .

وأجاز الكسائي[5] نيابةَ التمييز ، لكونه في الأصل فاعلا ، فقال في طاب زيد نفسا : طِيبَتْ نفس (زيد)[6] .

وأما الحالُ فإنها – وإن كانت من ضروريات الفعل – لكنَّ قلةَ مجيئها في الكلام مَنَعَتْها

---

(١) في ط : زيدا ، والصحيح ما أثبتناه ، لأنه لو كان كما في ط لكان القائم مقام الفاعل هو الأول .

(٢) ساقط من جـ و ص و ط .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) أليس الأولى أن يقول : لا يقوم ؟

(٥) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦١١/٢ : وحكى الكسائي : خذه مطيوبة به نفس ، ومن الموجوع رأسُه والمسفوه رأيُه ، وأجاز في امتلأت الدار رجالا امتلئ رجالٌ .

(٦) تكملة من ط .

من النيابة عن الفاعل الذي لابد لكل فعل منه .

قوله : وإذا وجد المفعولُ به تعين له .

أي للقيام مقامَ الفاعل ، وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشدَّ منه لسائر المنصوبات ، هذا مذهب البصريين[1] .

وأما الكوفيون – ووافقهم بعض المتأخرين[2] – فذهبوا إلى أن قيامَ المفعول به (مقام الفاعل)[3] أولى ، لا أنه واجبٌ ، استدلالا بالقراءة الشاذة ﴿ لولا نُزِّلَ عَلَيْهِ القرآنُ ﴾[4] بالنصب[5] .

ويقول الشاعر[6] :

٥١ – ولو ولدَتْ قُفَيْرَةُ جَروَ كلبٍ لسُبّ بـذلك الجَـرْوِ الكِلَابَـا[7]

---

(١) و (٢) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٦٠٧ – ٦١٠ ذِكْرٌ لجواز إقامة غير المفعول به مع وجوده عند الأخفش والكوفيين وامتناعه عند غير الأخفش من البصريين، واستشهد ابن مالك للأخفش والكوفيين بقراءة ﴿ ليجزى قوما بما كانوا يكسبون ﴾ الجاثية ١٤ وشاهدين شعريين آخرين .

وأراد الرضي ببعض المتأخرين ابنَ مالك ، كما سبق النقل عنه في شرحه للكافية الشافية .

(٣) في ت و ط : المجرور مقام الفاعل ، والصحيح ما أثبتناه ، لأن الحديث عن قيام المفعول به لا عن المجرور .

(٤) الفرقان ٣٢ .

(٥) لم أجد في كتب القراءات الشاذة ذكرا لهذه القراءة وليست في معجم القراءات ولا في البحر المحيط .

(٦) هو جرير بن عطية الخطفي كما في الخزانة ١/٣٣٨، ولم أجده في ديوانه ولا في النقائض، وكذا قال عبد السلام هارون في هامش ١/٣٣٧ من تحقيقه للخزانة وستأتي ترجمة جرير صفحة ١٠٠٢ .

(٧) ورد هذا البيت في الخصائص ١/٣٩٧، وفي الأمالي الشجرية ٢/٢١٥، وفي ابن يعيش ٧/٧٥، وفي الخزانة ١/٣٣٧، وفي الهمع ١/١٦٢، وفي الدرر ١/١٤٤ .

اللغة : قُفَيْرة : والدة الفرزدق ، الجرو : بكسر الجيم وفتحها : ولد الكلب والسباع ، والجمع أجرٍ وَجراء .

المعنى : أن قفيرة لو ولدت جروا لسبت جميع الكلاب بسبب ذلك الجرو ، لسوء خُلُقِهِ . الخزانة ١/٣٣٧ ، ٣٣٨ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الكوفيين وبعض المتأخرين أجازوا نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول الصريح . وفي الأمالي الشجرية ٢/٢١٥ ، وفي ابن يعيش ٧/٧٥ ورد الشاهد على أن النائب عن الفاعل هو المصدر الذي فُهِمَ من الفعل مع وجود المفعول به يعني السب المفهوم من سُبّ .

وأمثالِه .

ومنع الجُزوليُّ نيابةَ المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول بِهِ المنصوب من غير حذفِ الجار[1] ، كما في قوله[2] :

٥٢ - أمرتكَ الخيرَ[3]

والوجه الجواز ، لالتحاقه بالمفعول به الصريح .

والأخفش أجاز نيابةَ الظرفِ والمصدرِ مع وجود المفعول به بشرط تقدمِهما على المفعول به ووصفِهما[4] .

والشرط في المفعول المطلق القائمِ مقامَ الفاعل أن يكون ملفوظا به .

وقد أجاز سيبويه إضمارَ المصدر المعهود ، (فيقال)[5] لمن ينتظر القعود : قد قُعِدَ، أو الخروج : قد خُرِجَ، بناء على قرينة التوقُّع ، أي قعد القعودُ المتوقَّع[6] .

---

(١) في المقدمة الجزولية ق ٣٢ فإذا وجد المفعول به لم يقم سواه ، وإذا عدم تساوت مراتب البواقي .

(٢) نسبه سيبويه في الكتاب ١٧/١، والزجاجي في الجمل ٢٨، إلى عمرو بن معد يكرب، ونسبه في الخزانة ٣٤٢/١ ، ٣٤٣ إلى أعشى طرود نقلا عن المؤتلف والمختلف وقال ورد في أبيات شعر أخر ثم قال : وهذا الشعر قد نسب إلى عمرو بن معد يكرب وللعباس بن مرداس ولزرعة بن السائب ولخفاف بن نُدْبة .

(٣) البيت بتمامه :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به ... فقد تركتك ذا مال وذا نشب

وهو في ديوان عمرو بن معد يكرب ٤٧، وفي سيبويه وفي المقتضب ٣٥/٢ ، ٨٣ ، ٣٢٠، وفي الجمل للزجاجي ٢٨، وفي المحتسب ٥١/١ ، ٢٧٢، وفي الأمالي الشجرية ١٦٥/١ ، ٢٤٠/٢، وفي ابن يعيش ٤٤/٢ ، ٥٠/٨، وفي المغني ٤١٤ ، ٧٣٦، وفي شرح شواهد المغني ٧٢٧، وفي شرح شذور الذهب ٣٦٩، وفي الخزانة ٣٣٩/١، وفي اللامات ١٥١، وفي الهمع ٨٢/٢، وفي الدرر ١٠٦/٢، وفي المؤتلف والمختلف ١٧، وفي الكامل للمبرد ٣٣/١، وفي رغبة الآمل ١٣٦/١ .

اللغة : النشب : قيل : بمعنى جميع ما يملك من المال وقيل : المال الأصيل الثابت بمعنى العقار كالدور والضياع .

الشاهد : أورده الرضي مثالا لما سقط منه حرف الجر فنصب لسقوطه ، وقال : إن الجزولي منع نيابة مثله عن الفاعل مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار .

(٤) في الخصائص ٣٩٧/١ وأجاز أبو الحسن : ضرب الضربُ الشديدُ زيدًا ، ودفع الدفعُ الذي تعرف إلى محمد دينارًا، وقتل القتلُ يومَ الجمعة أخاك ، ونحوَ هذه من المسائل ، ثم قال : هو جائز في القياس وإن لم يرد به الاستعمال .

(٥) في ت : فتقول .

(٦) وقد نسب هذا الرأي إلى سيبويه الزجاجي في الجمل ٧٧، ولم أجد في الكتاب ما يؤيد هذه النسبة إليه .

ويجوز نيابةُ المصدرِ المدلولِ عليه بغير لفظ العامل، إذا كان المصدر مفعولا به نحو (قولك)[1] : قمت فاستُحْسِن ، أي استُحْسِنَ قيامي .

ويشترط في المفعول المطلق – أيضا – أن لا يكون لمجردِ التوكيد ، إذ النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثلَه – في إفادة ما لم يُفِدْه الفعلُ – حتى يتبين احتياجُ الفعل إليه (فيصيرا معا كلاما)[2] ، فلو قلت : ضُرِبَ ضربٌ لم يجز ، لأن ضُرِبَ مستغنٍ بدلالته على ضَرْب عن قولك : ضَرْب ، بل يقال : ضُرِبَ ضربةٌ ، أو الضربُ الفلاني ، ولذلك قال المصنف[3] : (ضربا شديدا)[4] .

وكذا اشتُرِطَ الفائدةُ المتجددةُ في كل ما ينوب عن الفاعل ، فلا يقال : ضُرِبَ شيء ولا جُلِس مكانٌ أو زمانٌ أو (في)[5] موضعٍ ، لأن هذه الأشياء معلومة من الفعل ، ولا فائدةَ متجددةً في ذكرِها .

ويشترط في الظرف النائب أن يكون متصرِّفا ملفوظًا به .

(وقد أجاز بعضهم[6] في غير المنصرف نحو: قعد عندك وليس بوجه)[7] .

وقد أجاز بعضهم[8] في غير الملفوظ به مع القرينة ، نحو: أنت في (دارٍ)[9] ضُرِبَ، أي ضرب فيها، وقوله تعالى: ﴿كُلُّ أولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولا﴾[10] (عنه) مرفوع المحل

---

(١) ساقطة من جـ و ص .

(٢) ساقط من ص .

(٣) أي في المتن في قوله صفحة ٢٣٩ : ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ ضَرْبًا شديدا .

(٤) فيما عدا ط : ضرب شديد .

(٥) تكملة من جـ و ص و ط .

(٦) نسب صاحب الهمع ١٦٣/١ الإجازة إلى الكوفيين والأخفش .

(٧) ساقط من جـ .

(٨) نسب صاحب الهمع ١٦٣/١ الإجازة إلى ابن السراج، و لم يصرح بذلك ابن السراج في الأصول ١١٩/١ غير أنه قال في نحو: سير بزيد سير شديد : وقد يجوز نصبها على الموضع ، وإن كنت لم تُقِمْ المجرور مقام الفاعل – أعني قولك بزيد – على أن تحذف ما يقوم مقامَ الفاعل وتضمرَه، وذلك المحذوف على ضربين؛ إما أن يكون الذي قام مقام الفاعل مصدرًا استُغْني عن ذكره بدلالة الفعل عليه ، وإما أن يكون مكانا دَلَّ الفعل عليه أيضا ، إذ كان الفعل لا يخلو من أن يكون في مكان .

(٩) في ط : الدار .

(١٠) قال أبو حيان : كل مبتدأ ، والجملة خبره ، واسم كان عائد على كل، وكذا الضمير في مسؤولا ، والضمير =

بمسؤولا المقدَّر المفسَّر بمسؤولا الظاهر ، كما في قوله تعالى : ﴿ وإنْ أَحدٌ من المُشْرِكينَ استَجَارَك ﴾[1] لكن ليس في مسؤولا المفسِّر ضميرٌ كما كان في استجارك المفسِّر، وذلك لأصالة الفعلِ في رفعِ المسندِ إليه، فلا يجوزُ خلوُّه مِنهُ، بخلاف اسمي الفاعلِ والمفعولِ.

والأكثرون على أنه إذا فُقِدَ المفعول به تساوتْ البواقي في النيابة و لم يَفْضُلْ بعضُها (بعضا)[2] .

ورجح بعضهم[3] الجارَّ والمجرور منها لأنه مفعول به لكن بواسطة (حرف)[4] ، ورجح بعضهم[5] الظَّرفين والمصدرَ لأنها مفاعيلُ بلا واسطة ، وبعضهم[6] المفعولَ المطلق (لأن دلالة)[7] الفعلِ عليه أكثر .

والأولى أن يقال : كلُّ ما كان أدخلَ في عنايةِ المتكلم ، واهتمامِه بذِكْرِه ، وتخصيصِ الفعلِ به ، فهو أولى بالعناية ، وذلك إذن اختيارُه .

قوله : (والأول)[8] من باب أعطيت أولى .

أي مما له مفعولان أولُهما ليس بمبتدأ ، وإنما كان أولى لأنَّ فيه معنى الفاعلية دون الثاني ، ففي أعطيت زيدا درهما : زيد عَاطٍ[9] أي آخذ ، والدرهم معطو ، وفي كسوت عمرا جبة : عمروٌ مكتسٍ ، والجبة مكتساةٌ ، وكذا في غيره .

= في (عنه) عائد على ما من قوله : ﴿ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ فيكون المعنى أن كل واحد من السمع والبصر والفؤاد يسأل عما لا علم له به ، أي انتفاء مالا علم به ، وهذا الظاهر ، وقيل : الضمير في كان ومسؤولا عائدان على القائف ما ليس له به علم ، والضمير في عنه عائد على كل ، فيكون ذلك من الالتفات ، وقال الزمخشري : وعنه في موضع الرفع بالفاعلية ، أي نائب عن فاعل مسؤولا ، وهو لا يجوز لأن النائب عن الفاعل لا يتقدم على فعله . (البحر ٦/٣٧) .

(١) التوبة ٦ .

(٢) في ص : على بعض .

(٣) في شرح ابن يعيش ٧/٧٦ : ذهب قوم إلى أن الاختيار الجار والمجرور ، لأنه في مذهب المفعول به . وانظر : أسرار العربية (٩٥) .

(٤) تكملة من ص و ط .

(٥) في شرح ابن يعيش ٧/٧٦ وقال قوم : الظرف أولى لظهور الإعراب فيه ، فإن قيل : فالإعراب أيضا يظهر في المصدر قيل : ذاك صحيح إلا أنَّ الظرف فيه زيادةُ فائدةٍ ، لأن الفعل دالٌّ على المصدر وليس بدالٍّ على الظرف .

(٦) لم أجد من ذكر ذلك غير الرضي .

(٧) في ت و ص : لدلالة .

(٨) ساقطة من جـ و ص و ط .

(٩) في اللسان : العطو : التناول يقال منه : عطوت أعطو .

المبتدأ والخبر

قوله : ومنها المبتدأ والخبر ، فالمبتدأ هو الاسم المجرَّد عن العوامل اللفظية ، مسندًا إليه ، أو الصفةُ الواقعةُ بعد حرفِ النفي وألف الاستفهام ، رافعةً لظاهر ، مثلُ زيدٌ قائمٌ ، وما قائمٌ الزيدان ، وأَقَائمٌ الزيدان فإن طابَقَتْ مفردًا جاز الأمران ، والخبر هو المجردُ (المسندُ)[1] المغايرُ للصفةِ المذكورة .

(اعلم)[2] أن المبتدأ اسم مشترَك بين ماهيَّتين ، فلا يمكن جمعهما في حدٍّ ، لأن الحدّ مبين للماهيةِ بجميع أجزائها ، فإذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا في حد .

فأفردَ المصنفُ لكلٍّ منهما حدا ، وقدم منهما ما هو الأكثرُ في كلامهم .

وفسر الزمخشريُّ[3] والمصنف[4] العواملَ اللفظيةَ في حدّ المبتدأ بنواسخ المبتدأ ، وهي كان وإنَّ وظنَّ وأخواتُها وما ولا .

والأولى أن نطلقَ ولا نخصَّ عاملا دون عامل ، صونا للحد عن اللفظ المجمل ، ونجيب عن قولهم : بحسبك (زيد)[5] وما في الدار من أحد بزيادة الباء ومِنْ فكأنهما معدومان .

وعن قولهم[6] في نحو إن زيدًا منطلقٌ وعمرٌو : إن (عمرو) معطوف على محلّ اسم إن لكونه مرفوعَ المحل بالابتداء بجوابٍ قريب من الأول ، وذلك أن لفظةَ (إنَّ) لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحُروف الزائدة التي لا فائدةَ فيها إلا التأكيد .

---

(١) في ت و ط : المسند به ولعل الصواب ما أثبته ، وقوله : به غير موجود في متن الكافية المثبت على شرح ابن الحاجب لكافيته .

(٢) في ط : واعلم .

(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ٨٣/١ .

(٤) شرح ابن الحاجب لكافيته ص ٢٣ .

(٥) في ص : درهم .

(٦) معطوف على قوله : عن قولهم في قوله قبل : ونجيب عن قولهم .

لكنه يُشْكِل بقولهم : لا رجلَ ظريفٌ في الدار ، حملًا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدأ - إن اخترنا مذهب الأخفش[1] والمبرد[2] ، وهو أن لا هذه عاملةٌ وخبرُها مرفوعٌ بها ، واسمها منصوب (الموضع)[3] .

ووجه الإشكال هو أن (لا) ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد ، فاسمها - إذن - اسمٌ ليس بمجرد عن العامل اللفظي ، وهو مبتدأ ، وإلا لم يجز الحملُ على موضعه بالرفع .

ولا يشكل إن اخترنا مذهبَ سيبويهِ - وهو أنَّ لا هذه ليست بعاملةٍ ، والخبر مرفوع لكونه خبرَ المبتدإِ[4] .

فإن قيل : نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحدَه ، بل على (محل)[5] المركّب ، الذي هو لا مع اسمها ، وهذا المركبُ مجردٌ عن (العامل)[6] .

فالجواب أنه قد خرج - إذن - هذا المركب (عن حد المبتدأ بقولهم : هو الاسم المجردُ ، وليس هذا المركب)[7] باسم ، بل هو حرف مع اسم ، إلا أن يقال : إنه بالتركيب صار كاسم واحد .

لكن الاعتراضَ واردٌ على كل حال - على مذهب من أجاز رفعَ صفة (اسم)[8]

---

(١) انظر الحجة للفارسي ١٤٢/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/١ .

(٢) في المقتضب ٣٥٧/٤ - ٣٦٣ عقد المبردُ بابًا بيَّنَ فيه عملَ لا التي للنفي واستهله بقوله : اعلم أن لا إذا وقعت على نكرةٍ نصبتْها بغير تنوين .

وليس في الباب تصريحٌ بأنها الرافعةُ للخبر ، أما كونُها عاملةَ النصب في الاسم فقد تبين من النص السابق .

(٣) في ط : المحل .

(٤) في الكتاب ٣٥٣/١ : وقال الخليل رحمه الله : يدلك على أن (لا رجل) في موضع اسم مبتدأ مرفوع قولك : لا رجلَ أفضلُ منك ، كأنك قلت : زيدٌ أفضلُ منك . ومثل ذلك : بحسبك قولُ السوء ، كأنك قلت : حسبُك قول السوء .

وقال الخليل رحمه الله حين مثَّلَهُ رجلٌ أفضل منك .

ولم ينكر سيبويه على الخليل رأيه فدل على أنه رأيه أيضا .

(٥) في جـ و ص : المحل .

(٦) في ط : العوامل .

(٧) ساقط من ص .

(٨) في ط : الاسم .

لا التبرئة إذا كانَ مضافًا ، نحو لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ في الدار ، لأنه لا يصح فيه دعوى التركيب ، وصيرورتُها كاسم واحد .

قوله : الاسم المجرد.

لا يرد عليه نحو (تسمعُ بالمعيديِّ لا أن تراه)[1] وقوله تعالى : ﴿ سواءٌ عَلَيهِمْ أَأَنْذَرْتَهُم ﴾[2] (عند من قال[3] : أأنذرتهم)[4] مبتدأ ، لتأويلهما بالاسم ، أي سماعُك بالمعيدي ، وسواءٌ عليهم إنذارُك وتركُه .

ولو قال : المبتدأُ الاسمُ المسندُ إليه ، لدخل فيه الفاعل .

ولو اقتصر على قوله : الاسمُ المجردُ عن العواملِ اللفظيةِ لدخل فيه الأسماءُ التي (لا)[5] تُرَكَّبُ مع عاملها نحو واحد (و)[6] اثنان ، والخبر ، والمبتدأ الثاني[7] .

فبقوله : مسند إليه خرجت الثلاثةُ .

قوله : أو الصفة الواقعة .. إلى آخره .

هذا هو حد المبتدأِ الثاني ، والنحاةُ تكلفوا إدخال هذا أيضا في حدّ المبتدأ الأول .

فقالوا : إن خبره محذوف لسدّ فاعله مسدَّ الخبر[8] .

---

(١) في مجمع الأمثال للميداني ١٢٩/١ : تسمع بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه ويروى لأن تسمعَ بالمعيدي خيرٌ ، وأنْ تسمعَ ، ويروى تسمعَ بالمعيدي لا أن تراه ، وا لمختار : أن تسمعَ ، يضرب لمن خبرُه خير من مرآه ، ودخل الباء على تقدير تُحَدَّثُ به خيرٌ . ثم ذكر قصة المثل من ١٢٩/١ – ١٣١ .

(٢) البقرة ٦ .

(٣) ذكر صاحب التبيان في إعرابه خمسةَ أوجه قال صفحة ٢١ : (سواء عليهم) رفعٌ بالابتداء ، وأأنذرتهم أم لم تنذرهم جملة في موضع الفاعل ، وسدت هذه الجملة مسد الخبر ... ويجوز أن تكون هذه الجملة في موضع مبتدأ ، وسواء خبر مقدم .. ويجوز أن يكون سواء خبر إنَّ وما بعده معمول له ، ويجوز أن يكون (لا يؤمنون) خبر إن ، وسواء عليهم وما بعده ، معترضٌ بينهما ، ويجوز أن يكون خبرا بعد خبر .

(٤) ساقط من ص .

(٥) تكملة من جـ و ص و ط .

(٦) الواو ساقطة من جـ و ص وهو أولى .

(٧) يعني الوصف الواقع بعد حرف النفي أو شبهه .

(٨) لم أجد فيما بين يدي من مؤلفات من تقدم على الرضي من قال ذلك إلا الزمخشري حيث قال في المفصل بشرح ابن يعيش ٩٥/١ : ومما حذف فيه الخبر لسد غيره مسده قولهم : أقائم الزيدان .. ولما شرحه ابن يعيش ٩٦/١ قال : وقائمٌ هنا اسمٌ من جهة اللفظ وفعلٌ من جهة المعنى فلما كان الكلام تاما من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ ، =

وليس بشيء ، بل لم يكن لهذا المبتدإِ أصلًا من خبر حتى يحذفَ ويسدَّ غيرُه مسدّه ، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأتَّ ، إذ هو في المعنى كالفعل ، والفعل لا خبَر له ، فمن ثم تـم بفاعلـه كلاما من بين جميع اسمِ الفاعل ، والمفعول ، والصفةِ المشبهةِ ، ولهذا أيضا لا يُصَغَّر ولا يوصَف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة أكلوني البراغيث[1] .

ويعني بالصفة اسمَ الفاعل واسمَ المفعول والصفةَ المشبهة .

قوله : رافعة لظاهر .

احترازٌ عن نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون فإنه خبر . .

ويريد بالظاهر ما كان بارزا غيرُ مستكِنٍّ سواء كان مظهرا نحو أقائم الزيدان ، أو مضمـرا كقولك – بعد ذكر الزيدين – (أقائم هما)[2] فإن قولك هما فاعل مع كونه مضمرا .

قوله : بعد حرف النفي وألف الاستفهام .

كذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قائم الزيدان وإنْ قائم (الزيدان)[3] وأقائم الزيدون ، وهل حسنٌ الزيدان .

والأخفش[4] والكوفيون[5] جوزوا رفعَ الصفةِ للظاهرِ – على أنه فاعل لها – من غير

= فقالوا : أقائم مبتدأ والزيدان مرتفعٌ به وقد سد مسد الخبر ، من حيث إن الكلام تَمَّ بِهِ ، ولم يكن ثم خبرٌ محذوفٌ على الحقيقة . أما ابن الحاجب فقد قال في إيضاحه للمفصل ١٩٥/١ : ولا يَحْتاج في التحقيق إلى خبر لأنه في معنى يقوم الزيدان ، فقائم مخبر به كالإخبار بالفعل ، والزيدان فاعل ، مثله في يقوم الزيدان ، وإنما ذُكِرَ الحذف على سبيل المسامحة تقريبا على المبتدئين والتحقيق فيه ما ذكرناه .

(١) في التسهيل ٤٤ ولا خبر للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل ، ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة (يتعاقبون فيكمْ ملائكة) ولا فرق بين كلام ابن مالك وكلام الرضي إلا في قوله يتعاقبون فيكم ملائكة وقول الرضي أكلوني البراغيث .

(٢) في ط : أقائمان هما .

(٣) ساقط من جـ و ص و ط .

(٤) انظر ابن يعيش في شرحه للمفصل ٧٩/٦ وشرح الكافية الشافية ٣٣٣/١ .

(٥) نسب ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ٦٤١/١ هذا الرأي إلى الفراء وحده وانظر الرأي منسوبا إلى الأخفش والكوفيين في الهمع ٩٤/١ وفي شرح الأشموني ١٩٢/١ .

اعتمادٍ على الاستفهام أو النفي ، نحو قائم الزيدان ، كما يجيزون في نحو (في الدار زيد) أن يعمل الظرفُ بلا اعتماد[1] .

وأُجْرِي نحوُ (غَير قائمِ الزيدان) مُجْرَى ما قائم لكونه بمعناه . قال[2] :

٥٣ - غيرُ مأسوفٍ على الزمنِ ينـــقضي بـــالهمّ والحزن[3]

ومثل ذلك : أقلُّ رجل يقولُ ذلك (إلا زيدٌ - عند أبي علي[4] - كما يجيء في باب الاستثناء[5] .

وكذا قولهم: خطيئةٌ يومٌ لا أصيدُ فيه[6]، أي قَلَّ رجل يقولُ ذلك)[7] ويُخْطِئ يوم لا أصيدُ فيه ، أي يَقِل ويندُر .

فهذه كلها مبتدآت لا أخبارَ لها ، لما فيها من معنى الفعل ، ولا تَدْخُل نواسخُ المبتدأ عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدرَ .

---

(١) ذكر الأنباري هذه المسألة في الإنصاف . أعني عمل الظرف بلا اعتماد صفحة ٥١ فقال : ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسمَ إذا تقدم عليه ، وإليه ذهب الأخفشُ في أحد قوليه وأبو العباس المبرد .. إلخ .

(٢) القائل هو أبو نُوَاس الحسن بن هانئ بن عبد الأول بن صباح الحكمي بالولاء ، شاعر العراق في عصره اتصل بخلفاء بني العباس ومدح بعضهم وخرج إلى دمشق ومنها إلى مصر ثم عاد إلى بغداد ، وقد نظم جميع أنواع الشعر ، له ديوان مطبوع ، قال الجاحظ : ما رأيت رجلا أعلم باللغة ولا أفصح لهجة من أبي نواس . توفي سنة ١٩٨ هـ (الأعلام ٢/٢٤٠) .

(٣) البيت غير موجود في ديوان أبي نواس وهو في الأمالي الشجرية ١/٣٢ وفي الهمع ١/٩٤ وفي الخزانة ١/٣٤٥ وفي العيني ١/٥١٣ ، وفيها جميعها : على زمن ، ولكن المثبت في نسخ شرح الكافية ، على الزمن ، أورده الرضي مثالا لإجراء (غير قائم الزيدان) مجرى (ما قائم الزيدان) .

(٤) في الكتاب ١/٣٦١ : وتقول : أقل رجل يقول ذاك إلا زيد لأنه صار في معنى ما أحد فيها إلا زيد وفي المقتضب ٤/٤٠٤ وتقول : أقل رجل رأيته إلا زيدٌ ، إذا أردت النفي بأقل ، كأنك قلت : ما رجل رأيته إلا زيد .. إلخ وعليه يكون أبو علي مسبوقا بسيبويه والمبرد في جعل - أقل - بمعنى النفي ، وتخريج رأي أبي علي سيأتي صفحة ٧٣٩ وفي حاشية المقتضب جـ ٤ ص ٤٠٥ .

لخص المرحوم الشيخ عضيمة آراء النحاة في إعراب قولهم : أقل رجل يقول ذاك إلا زيد .. ثم أحال على الخصائص ٢/١٢٤ والأشباه ٢/٤٥ والخزانة ٢/٢٦ - ٢٨ طبع بولاق ١٢٩٩ هـ وشرح الكافية ١/٧٧ و ٢١٢ و ٢/٣٠٨ المطبعة العامرة سنة ١٢٧٥ بالأستانة .

(٥) صفحة ٧٣٩ .

(٦) في اللسان (خطأ) ويقال : خطيئة يوم يَمُرّ بي أن لا أرى فيه فلانا . وخطيئة ليلة تمر بي أن لا أرى فلانا في النوم .

(٧) ساقط من ص .

وَرُبَّ عند أبي عمرو مبتدأ لا خبر له[1] ، كأقلّ رجلٍ لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي – كما يجيء في باب حروف الجر[2] – .

ويجوز عند الأخفش والفراء إنَّ قائمًا الزيدان[3] .

وسوغ الكوفيون هذا الاستعمالَ في ظن – أيضا – نحو ظننت قائما الزيدان[4] .

وكلاهما بعيدٌ عن القياس ، لأن الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل (إلا)[5] مع دخول معنى يناسب الفعل عليها ، كمعنى النفي والاستفهام ، أو دخول مالابد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة ؛ وأما إنَّ وظَنَّ فليسا من ذينك[6] في شيء ، بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا (بعدهما)[7] .

وأما العاملُ في المبتدأ فقال البصريون : هو الابتداء ، وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للإسناد (إليه)[8] ، ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريدَ الاسم عن العوامل لإسناده إلى شيء[9] .

واعترض بأن التجريد أمر عدميٌّ فلا يؤثر .

---

(١) وقال الرضي في الجزء الثاني صفحة ٣٣١ : قال أبو عمرو : رب لا عامل لها ، لأنها ضارعت النفي ، والنفي لا يعمل فيه عامل ، وانظر آخر مسألة في الإنصاف ٨٣٢ وما بعدها .

(٢) انظر ط ٢/٣٣٠ و ٣٣١ .

(٣) وقد نسبه ابن السراج في الأصول ٢٥٦/١ إلى الفراء وقال : إنه على معنى إن من قام الزيدان ونسبه أبو علي في الحجة ١٤٩/١ إلى الأخفش ، واحتج له وكذا نسبه ابن مالك إلى الفراء والأخفش في شرحه للكافية الشافية ٤٧٨/١ واستضعفه فقال ، وفاعل ذلك بعد النفي والاستفهام معذور لأن النفي والاستفهام لشدة طلبهما للفعل .. جعلا الصفة كأنها فعل .. ونحو إن قائما الزيدان بخلاف ذلك لأن إنَّ مختصةٌ بالأسماء فدخولها على ما فيه شَبَهُ الفعل مزيل لشَبَهِهِ به أو جاعلُه كالزائد .

ونسبه ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل إلى الأخفش ١٩٥/١ .

(٤) لم يذكر ذلك غير الرضي فيما رأيت .

(٥) ساقطة من جـ .

(٦) يعني دخول النفي أو الاستفهام أو دخول اللام الموصولة .

(٧) في ت و جـ و ص : بعدها .

(٨) ساقطة من جـ و ص .

(٩) الإنصاف ٤٤ – ٥١ .

وأجيب بأن العواملَ في كلام العرب علاماتٌ في الحقيقةِ لا مؤثرات ، والعدم المخصوص – أعني عدم الشيء المعين – يصح أن يكون علامةً لشيء لخصوصيته (فالعامل – على هذا – تجريدُ الاسمِ للإسناد إليه في المبتدأ الأول ، وتجريد الاسم لإسناده إلى شيء آخر في المبتدأ الثاني)[١] .

وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر (الكلام)[٢] تحقيقا أو تقديرا للإسناد إليه أو لإسناده[٣] .

حتى يسلم من الاعتراض بأن التجريد (أمر)[٤] عدميٌّ فلا يؤثر .

ثم قال المتأخرون كالزمخشري[٥] والجزولي[٦] : هذا الابتداء هو العامل في الخبر أيضا ، لطلبه لهما على السواء .

ونقل الأندلسي[٧] عن سيبويه أنَّ العاملَ في الخبر هو المبتدأ[٨] .

ويحكى هذا عن أبي علي[٩] وأبي الفتح[١٠] .

---

(١) ساقط من جـ و ص ومذكور في ت وهامش ط .

(٢) في ط : الكلام لفظا .

(٣) في المقدمة الجزولية ق ١٩ : الابتداء جعل الاسم أول الكلام معنى مسندا إليه الخبر وبه يرتفع المبتدأ والخبر .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في المفصل بشرح ابن يعيش ٨٣/١ : وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما ، لأنه معنى قد تناولهما معا تناولا واحداً ، من حيث إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه .

(٦) الابتداء جعل الاسم أول الكلام معنى مسندا إليه الخبر ، وبه يرتفع المبتدأ والخبر ، بشرط التعرية من العوامل اللفظية (المقدمة الجزولية ق ١٩) .

(٧) في المباحث الكاملية ٤٥٩/١ مذهبه أن المبتدأ يرفع الخبر ، فالمبتدأ يرتفع بالابتداء .

(٨) في الكتاب ٢٧٨/١ : فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو ، فإن المبني عليه – يعني الخبر – يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وانظر الكتاب ٢٠٢/١ و ٤١ و ٢٦٢ و ٢٩٢ والهمع ٩٤٤/١ .

(٩) في الإيضاح بشرح عبد القاهر ٢١٣/١ ، مثال ذلك : زيد منطلق .. فزيد ارتفع بتعريه من العوامل الظاهرة نحو إن وكأن وظننت ، وبإسناد الانطلاق والذهاب ونحوهما إليه ، ولم يتحدث أبو علي في الإيضاح عن رافع الخبر لما تحدث عن الخبر انظر المقتصد ٢٥٥ غير أن عبد القاهر قال في المقتصد ٢٥٥/١ – ٢٥٦ : ويعمل الرفع فيه ما يعمل في المبتدأ والمبتدأ جميعا ، ثم قال : هذا هو مذهب صاحب الكتاب وجميع أصحابنا المحققين .

(١٠) في اللمع ٢٦ فإذا كان الخبر مفردا فهو المبتدأ في المعنى ، وهو مرفوع بالمبتدأ (وقوله : أبي الفتح ساقط من ص) .

وقال الكسائي والفراء : هما يترافعان[1] .

وقد قوينا هذا في حد العامل[2] .

وقال بعضهم[3] : المبتدأ الأول يرتفع بإسناد الخبر إليه – كما قال خَلَفٌ في ارتفاع الفاعل[4] – .

وقال الكوفيون المبتدأ الأول يرتفع بالضمير العائد من الخبر إليه[5] .

لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد أيضا[6] – كما يجيء[7] – .

قوله : فإنْ طابقَتْ مفردا جاز الأمران .

أي إنْ كانت الصفةُ المذكورةُ مطابقةً للمرفوع بعدها في الإفراد جاز الأمران : كونها مبتدأ ما بعدها فاعلها ، وكونها خبرا عما بعدها .

فنقول : الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي إما أن تكون مفرَدةً أولا ، فإن كانت مفردة فالمسندُ إليه بعدها إما مفردٌ أولا ، والمفردة المفرد ما بعدها تَحْتَمِل وجهين – كما ذكرنا الآن – .

---

(١) الكسائي والفراء كوفيان ، وهذا الرأي الذي نسبه إليهما رأي الكوفيين ، انظر المسألة الخامسة من الإنصاف ٤٤/١ والهمع ٩٤/١ وفي معاني القرآن ٩٥/٢ – ٩٦ ما يشعر بهذا : وأما قوله : ﴿ وكلّ شيءٍ فَعَلُوهُ في الزُّبُر ﴾ فلا يكون إلا رفعا ، لأن المعنى والله أعلم : كل فعلهم في الزبر مكتوب ، فهو مرفوع بفي .

(٢) لم يقوِّهِ في حد العامل بل في حد الإعراب ، قال صفحة ٦٠/٦١ : وكذا العامل في كل واحد من المبتدإ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء ، إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر .

(٣) في شرح ابن يعيش للمفصل ٨٤/١ : وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنى ، ثم اختلفوا فيه ، فذهب بعضهم إلى أن ذلك المعنى هو التعري من العوامل اللفظية ، وقال الآخرون : هو التعري وإسنادُ الخبر إليه ، وهو الظاهر من كلام صاحب هذا الكتاب . وانظر كلام الزمخشري في التعليقة رقم ٥ في الصفحة السابقة .

(٤) قد سبق تخريج هذا الرأي صفحة ٦٦ .

(٥) في الهمع ٦٤/١ وللكوفيين قول آخر : إن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو زيد ضربته لأنه لو زال الضمير انتصب ، فكان الرفع منسوبا للضمير ، فإذا لم يكن ثم ذكر نحو القائم زيد ترافعا . وانظر المناظرة التي ذكرها صاحب الإنصاف بين أبي عمر الجرمي والفراء صفحة ٤٩ .

(٦) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٣٨/١ ، ٣٣٩ نسب الرأي إلى الكوفيين ، ونسبه الرضي صفحة ٢٩٢ والسيوطي في الهمع ٩٥/١ إلى الكسائي ، ونقل عن صاحب البسيط أنه نسب إلى الكوفيين والرُّمَّاني ، ولا ضير فإن الكسائي كوفي .

(٧) صفحة ٢٩٢ .

والمفردَة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدأٌ لا غيرُ ما بعدها فاعلُها .

والتي ليست بمفردة فلابد من مطابقة ما بعدها لها نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون .

والأظهر أنها خبرٌ عما بعدها ، ويُحتَمَل أن تكون مبتدأ ما بعدها فاعلُها على لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة »[١] .

والعامل في المبتدأ الثاني تجريده عن العوامل لإسناده إلى شيء آخر .

وعلى ما اخترنا في حد العامل[٢] يترافع هو وفاعله كالمبتدأ الأول وخبره ، لأن كونَ كل واحد منهما عَمدةً يقوم بالآخر كالمبتدأ والخبر .

قوله : والخبر هو المجرد .

دخل فيه المبتدأُ الأولُ والثاني والأسماءُ (المعدَّدَة)[٣] .

قوله : المسند .

أخرج منه المبتدأَ الأولَ والأسماءَ (المعددة)[٤] .

قوله : المغاير للصفة المذكورة .

أخرج (منه)[٥] المبتدأَ الثاني .

قوله : وأصلُ المبتدأ التقديمُ ، ومن ثَمَّ جاز في داره زيد ، وامتنع صاحبُها في الدار .

إنما كان أصلُ المبتدأ التقديمَ لأنه (المحكوم)[٦] عليه ، ولابد من وجوده قبل

---

(١) هذا جزء من حديث رواه أبو هريرة أنّ رسول الله ﷺ قال : يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار . وهو بهذا النص في صحيح البخاري ٨/١٧٧ و ١٩٥ وورد في صحيح مسلم ١/٤٣٩ وفي سنن النسائيّ ١/١٩٤ ونصه في المسند ٢/٢٥٧ هكذا : « إن لله ملائكة يتعاقبون ملائكة الليل وملائكة النهار » .

(٢) انظر صفحة ٢٥٥ .

(٣) في جـ و ص و ط : المعدودة .

(٤) في جـ و ص و ط : المعدودة .

(٥) تكملة من جـ و ص و ط .

(٦) في ط : محكوم .

الحكم ، فقُصِدَ في اللفظ – أيضا – أن يكون ذِكْرُهُ قبل ذكر الحكم عليه .

وأما تقديمُ الحكم في الجملةِ الفعليةِ (فلكونه)[1] عاملا في المحكوم عليه ومَرْتَبَةُ العامل قبلَ المعمول .

وإنما اعتُبِر هذا الأمرُ اللفظيُّ – أعني العملَ – وأُلْغِي الأمرُ المعنوي – أعني تقدمَ المحكومِ عليه على الحكم – لأن العمل طارئ ، والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه.

وأما وجوبُ تقديم الحكم في نحو أقائم الزيدان مع أن كلَّ واحد عاملٌ في الآخر – على الصحيح – فلكون الصفة فرعًا على الفعل في العمل .

وقيل : إنما قدم (الفعل)[2] في الفعلية لكون الفعل مُحتاجا إلى الاسم (في الكلام)[3] واستغناء الاسم عنه ، فأرادوا في الجملة المركبة منهما تتميمَ الناقصِ بالكامل ، وقصدوا – أيضا – الإيذان من أول الأمر أنها فعليةٌ ، فلو قُدِّم الفاعلُ لم (يتعين)[4] للفعلية من أول الأمر إذْ أمكَنَ صيرورتُه كلامًا باسم آخر .

قوله : ومن ثم .

أي من جهة كونِ أصل المبتدأ التقديمَ جازت هذه المسألة ، يعني إن قيل – مثلا – لم جازت وفيها إضمارٌ قبل الذكر ؟ قلنا : لأن أصل المبتدأ التقديمُ ، فالتقديرُ زيد في داره (فالمَعُودُ إليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا)[5] .

قوله : وامتنع صاحبها في الدار .

أي امتناع هذه – أيضا – معلَّلٌ بكون أصل المبتدأ التقديمَ ، فيكون الضميرُ في (صاحبها) راجعا إلى الدار المؤخر عن (الضمير)[6] لفظا وأصلا ، فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز .

---

(١) في ص : فلكونها .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) ساقطتان من جـ و ط .

(٤) هكذا في جميع النسخ بالمثناة التحتية ، ولو كانت بالمثناة الفوقية لكان أولى لأن الضمير عائد إلى الجملة .

(٥) تكملة من جـ و ص و ط .

(٦) في ط : صاحبها وفي جـ : عن صاحبها ، وهي ساقطة من ص .

ومن جوز (ثمَّةَ)[1] ضرب غلامُه زيدًا[2] ينبغي أن يجوِّز هذا ، لأن طلب المبتدأ للخبر كطلب الفعل للمفعول ، بل أشدّ .

وكان ترتيب الكلام يقتضي أن يذكر المصنفُ ههنا المواضعَ التي يجب فيها تقديمُ المبتدأ ، والمواضعَ التي يجب فيها تأخيرُه ، ثم يذكرَ المواضع التي يصح فيها تنكيرُ المبتدأ .

قوله : وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجهٍ ما ، مثل : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾[3] وأَرَجُلٌ في الدار أم امرأة ، وما أحد خيرٌ منك ، و (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نابٍ)[4] وفي الدار رجلٌ وسلامٌ عليك .

اعلم أن جمهور النحاةِ على أنه يجب كونُ المبتدأ معرفة أو نكرةً فيها تخصيصٌ ما .

قال المصنف : لأنه محكومٌ عليه ، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته[5] .

وهذه العلة تطرد في الفاعل مع أنهم لا يشترطون فيه التعريفَ ولا التخصيصَ .

وأما قولُ المصنف : إن الفاعل يختصُّ بالحكم المتقدم عليه[6] ، فَوَهمٌ ، لأنه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غيرَ مخصّص ، فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته ، وقد قال : إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته .

وقال ابن الدهان[7] – وما أحسن ما قال – إذا حصلت الفائدةُ فأخبر عن أي نكرة

---

(١) تكملة من ط ، والمقصود منه تجويز تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول .

(٢) وهما الأخفش وابن جني . انظر صفحة ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

(٣) البقرة ٢٢١ .

(٤) في مجمع الأمثال للميداني ١/٣٧٠ يقال : أَهَرَّهُ إذا حمله على الهرير (قلت وهو صوت الكلب دون النباح) وشر رَفْعٌ بالابتداء وهو نكرة .. وابتدأ أولا بالنكرة ههنا من غير صفة لأن المعنى ما أهر ذا ناب إلا شرٌّ .. يُضْرَب في ظهور أمارات الشر ومخايله . وانظر كتاب سيبويه ١/١٦٦ واللسان هرر .

(٥) قال في شرحه لكافيته ص ٢٣ : قوله وأصل المبتدأ التقديم لأنه المحكوم عليه فلابد من تقديم عقليّته ، ليكون الحكم على متحقق .

(٦) في الإيضاح في شرح المفصل ١/١٨٥ قال وهو يتحدث عن مسوغات مجيء المبتدأ نكرة :

وإما أن تكونَ في كلام مقدّر بالفاعل كقولهم : شر أَهَرَّ ذا ناب ، فإن معناه ما أهرذا ناب إلا شر ، وإذا كان في معنى الفاعل صح الابتداءُ به ، لأن الفاعل محكوم عليه قبل ذكره فكأنه موصوف ، فالوجه الذي صحَّح الإخبارَ به عن الفاعل هو المصححُ للابتداء بالنكرة التي في معنى الفاعل .

(٧) أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي الأنصاري المعروف بابن الدّهان كان سيبويهِ عصرِه ، وله في النحو التصانيف =

شئت ، وذلك لأن الغرضَ من الكلام إفادةُ المخاطب ، فإذا حصلتْ جاز الحكمُ سواءٌ تخصص المحكوم عليه بشيء أولا[1] .

فضابطُ تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل - سواءٌ كانا معرفتين أو نكرتين (مختصتين)[2] بوجه (ما)[3] أو نكرتين غير (مختصتين)[2] - (شيء)[4] واحدٌ ، وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه ، فلو عُلِمَ في المعرفة ذلك - كما لو علم قيام زيد مثلا - فقلت زيدٌ قائمٌ عُدَّ لغوًا ، ولو لم يعلم كون رجلٍ ما من الرجال قائما في الدار (جاز لك أن تقول رجلٌ قائم في الدار)[5] (وإن لم تتخصص النكرة بوجه)[6] ، وكذا تقول : كوكبٌ انقض الساعَةَ ، قال الله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يومَئِذٍ ناضِرَةٌ ﴾[7] .

وكذا في الفاعل ، لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيدٍ أن تقول : قام زيدٌ ، ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار أن تقول : قام في الدار رجلٌ .

ولا أنكر أن وقوع المبتدأ معرفةً أكثرُ من وقوعه نكرةً ، لاشتباه الخبر بالصفة ، في كثير من المواضع ، بخلاف الفاعل ، فإن فعْلَه - لتقدمه عليه وجوبا - لا يلتبس بصفته .

ثم نقول : يقع المبتدأُ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع :

أحدها : (ما) التعجبية - على مذهب سيبويه[8] كما يجيء في بابه[9] - .

= المفيدةُ منها شرح الإيضاح والتكملة والغُرة في شرح اللمع والدروس في النحو وغيرها . كان مولده ومنشؤه بغداد ، توفي بالموصل سنة ٥٦٩ هـ (وفيات الأعيان ٣٨٢/٢) .

(١) لم يسبق ابنُ الدهان إلى هذا القول ، ففي أصول ابن السراج ٥٩/١ : وقد يجوز أن تقول : رجل قائم ، إذا سألك سائلٌ فقال : أرجل قائم أم امرأة ، فتجيبُه فتقول رجل قائم ، وجملة هذا أنه إنما يُنْظَر إلى ما فيه فائدة ، فمتى كانت فائدةٌ لوجهٍ من الوجوه فهو جائز ، وإلا فلا .

(٢) في ت : مخصصتين .

(٣) ساقطة من ط .

(٤) في جـ و ص و ط : بشيء .

(٥) ساقط من جـ .

(٦) تكملة من ط .

(٧) القيامة ٢٢ ، وفي التبيان ١٢٥٤ وجاز الابتداء بالنكرة لحصول الفائدة .

وفي ص أيضا قوله : إلى ربها ناظرة .

(٨) في الكتاب ٣٧/١ قولك : ما أحسن عبد الله . زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب ، وهذا تمثيل ولم يُتكَلَّمْ به .

(٩) انظر ط ٣٠٩/٢ و ٣١٠ .

والثاني : المبتدأُ الذي هو فاعل في المعنى نحو : شَرٌّ أهرَّ ذَاناب[1] ، وأمر أقعده عن الحرب ، وشرٌّ ما ألجأك إلى مُخَّةِ عُرقُوب[2] .

والثالث : المبتدأ الذي خبرُه ظرفٌ أو جار ومجرور[3] .

والرابع : كلماتُ الاستفهام نحو : من عندك وما حدث[4] ، أو ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو : أَرَجلٌ في الدار ، وهل رجل في الدار ، وأرجل في الدار أم امرأة .

والخامس : ما بعد واو الحال نحو : ما أراك إلا وشخصٌ يضربُك .

والسادس : بعد أما ، نحو أما غلامٌ فليس عندك ، وأما جاريةٌ فلا أملكها .

السابع : الجواب نحو قولك : رجلٌ ، في جواب (من قال)[5] من جاءك ؟ (أي رجل جاءني)[6] لأن السؤالَ بالاسمية ، فالجواب بمثلها أولى .

وغيرُ ذلك مما لا يحصى ولا ضابطَ له ، كقولهم شهرٌ ثَرَى وشهر تَرَى وشهرٌ مَرْعَى[7] وقولهم : أَمْتٌ في حَجَر لا فيك[8] ، وقوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يومَئِذٍ

---

(١) سبق الحديث عنه صفحة ٣ ف ٢٥٨ .

(٢) أورده في مجمع الأمثال ٣٥٨/١ هكذا : شر مـا يُجيئُك إلى مخة عرقوب ثم قال : ويروى (ما يُشيئُك) والشين بدل من الجيم وهذه لغة تميم يقال : أجأته إلى كذا : أي ألجأته ، والمعنى : ما ألجأك إليها إلا شرٌّأي فقرٌ وفاقةٌ ، وذلك أن العرقوب لا مخَّ له ، وإنما يُحْوَج إليه من لا يقدر على شيء .

وفي اللسان (عرقب) العُرقوب : العصب الغليظ الموتر فوق عقب الإنسان ، وعرقوب الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها . قال الأصمعي : وكل ذي أربع عرقوباه في رجليه وركبتاه في يديه .. وقال : وفي المثل : الشر ألجأك إلى مخة عرقوب ، وقالوا : شر ما أجاءك إلى مُخّة عرقوب : يضرب هذا عند طلبك إلى اللئيم أعطاك أو منعك .

(٣) هذا بشرط أن يتقدم الخبرُ على المبتدأ وهو ظرف أو جار ومجرور ، فإن لم يتقدم فالتباس الخبر بالصفة حاصل فلا يجوز إلا أن يسوغه مسوِّغ آخر نحو سلام عليك .

انظر شرح ابن يعيش ٨٦/١ وغيره .

(٤) في الكتاب ٢٦٩/١ : جاءت (ما) بعد (رب) فهذا يقوي أنها نكرة – وكذا قال عن من ٢٧٠/١ . ونص ابن هشام في المغني ٣٩١ على أن ما الاستفهامية نكرة ولم ينص على تنكير من الاستفهامية .

(٥) ساقطتان من جـ و ص و ط .

(٦) في ص : أي جاءني رجل ، والصحيح ما هنا .

(٧) في مجمع الأمثال للميداني ٣٧٠/١ : يعنون شهور الربيع ، أي مطر أولا ، ثم يطلع النبات فتراه ، ثم يطول فترعاه النعَمُ ، وأرادوا شهرٌ ثرى فيه وشهر تَرَي فيه .. وإنما حذف التنوين من ثرى ومرعى في المثل لمتابعة ترى الذي هو الفعل .

(٨) في اللسان (أمت) والأمت العوج . وفي الكتاب ١٦٦/١ وقد ابتدىء في الكلام على غير ذا المعنى.. وقالوا =

نَاضِرَة ﴾[1] .

أما قولُ المصنف في (ما) التعجبية ، وفي نحو : شرٌّ أَهَرَّ ذا ناب[2] : إن ذلك لمّا كان – في المعنى – فاعلًا ، والفاعلُ يختص بالحكم المتقدِّم عليه ، فكذا يختصُّ هذا أيضا[3] .

فقد ذكرنا ما عليه[4] وهو أن المحكومَ عليه إذا اختص بعينِ الحُكْم فأنت حاكمٌ على غير المختص .

فلا يتم قولهم – إذن – في تعليل كونِ المبتدأ معرفةً ، أو مختصا : إن الحكم ينبغي أن يكون على مختص ، ولو كفى الاختصاصُ الحاصلُ من الخبر لجاز الابتداءُ بأي نكرةٍ كانت سواءٌ تقدم الخبرُ عليها أو تأخر ، لأن المخصِّصَ في الصورتين حاصلٌ (عند المتكلم)[5] .

(فظهر بما ذكرنا أن قولَ المصنف في نحو : في الدار رجل : إنّ المبتدأ تخصص بالحكم المتقدم[6] ليس بشيء)[7] .

(وأما قوله – في أرجل في الدار أم امرأة – : إن التخصيص حاصلٌ عند المتكلم)[8] لأنه يعلم كونَ أحدِهما في الدار[9] ، فنقولُ : لو كفى الاختصاص

= في مَثَل : أمتٌ في الحجر لا فيك . وقال السيرافي في هامش هذه الصفحة : جعله سيبويه إخبارًا محضا ، وقال المبرد : إنه خبر مراد به الدعاء ، كأنهم قالوا : جعل الله في حجر أمتًا لا فيك ، قلت : لم أجد هذا في المقتضب وقد ذكره الزمخشريُّ في كتابه المستقصى ١/٣٦٠ ثم قال : أي جعل الله اعوجاجًا في الحجر لا فيك ، يُضْرَب في دعاء الخير .

(١) القيامة ٢٢ .

(٢) سبق الحديث عنه صفحة ٢٥٨ .

(٣) قال في شرحه لكافيته صفحة ٢٤ : وباب شرأهر ذاناب ، فإنه تخصص بشبهه بالفاعل ، إذ معناه ما أهرذاناب إلا شرٌّ ، فالوجه الذي تخصص به الفاعل حتى جاز أن يكون نكرةً حاصلٌ له .

(٤) صفحة ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٥) في ط : على الجمل وفي طبعة الشيخ يوسف عمر ١/٢٣٣ : على الجملة والكلمتان ساقطتان من ت .

(٦) شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ٢٤ .

(٧) تكملة من ط .

(٨) ساقط من ص .

(٩) شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ٢٣ و ٢٤ .

الحاصل عند المتكلم في جواز تنكيرِ المبتدأ لجاز الابتداءُ بأي نكرةٍ كانت ، إذا كانت مخصوصةً عند المتكلم ، بل إنما يُطْلَب الاختصاصُ في المبتدأ عند المخاطب – على ما ذكروا[1] – .

(ولو)[2] كان المجوزُ للتنكير في (أرجلٌ في الدار أم امرأة) معرفةَ المتكلم بكون أحدهما في الدار ، للزم امتناعُ أرجلٌ في الدار ، وهل رجلٌ في الدار (أو)[3] امرأةٌ لعدم لفظة (أم) الدالة على حصول الخبر عند المتكلم ، وعدمِ شيء آخر (ههنا)[4] يتخصّص به المبتدأ .

وقوله – في (ما)[5] أحدٌ خيرٌ منك ، إنَّ وجهَ التخصيص فيه أن النكرةَ في سياق (العموم)[6] فقولك (أحدٌ) عمَّ جنسَ الإنس[7] (حيث لم يبق أحد منهم)[8] .

فيه نظر ، وذلك أنَّ التخصيصَ أنْ يُجْعَل (لبعضٍ من الجملة)[9] (شيءٌ)[10] ليس لسائر أمثاله ، وأنت إذا قلت : ما أحد خير منك فالقصد أن هذا الحكمَ – وهو عدمُ الخيرية – ثابتٌ لكل فردٍ فردٍ ، فلم يتخصص (فردٌ من أفراده)[11] (بسبب)[12] العموم بشيء ، وكيف (ذلك)[13] والخصوص ضدُّ العموم . ؟ !

بل (الحق أن يقال)[14] إنما جاز ذلك لأنك (عينتَ المحكوم عليه وهو كلُّ فردٍ فردٍ)[15] .

---

(١) يعني النحويين .
(٢) في ت : وأو .
(٣) في ت : أم ، والصواب ما أثبته بدليل قوله بعد : لعدم لفظة أم .
(٤) ساقطة من ط .
(٥) ساقطة من ط .
(٦) في ت و جـ : النفيِ ، وقد آثرت ما هنا لمطابقته لكلام ابن الحاجب في شرحه لكافيته .
(٧) قال في شرحه لكافيته ٢٤ وباب ما أحد خير منك تخصص بما حصل من إفادة العموم .
(٨) تكملة من ط .
(٩) تكملة من جـ و ص و ط .
(١٠) في ت شيئا ، وذلك أنّ (يَجْعَلَ) فيها بالبناء للفاعل .
(١١) في ص و ط . بعض الأفراد .
(١٢) في ط : لأجل .
(١٣) ساقطة من جـ .
(١٤) تكملة من جـ و ص و ط .
(١٥) تكملة من جـ و ص و ط .

ولو حكمتُ بعدم الخيرية على واحد غيرِ معين لم يحصل للمخاطَب فائدةٌ (لعدم تعيين المحكوم عليه ، أما إذا بينتُ أن حكمي على الواحد حكمي على كل فردٍ فردٍ فقد تعينَ المحكومُ عليه وهو كلُّ فرد فرد)[١] .

وكذلك كلماتُ الشرط نحو « مَنْ صَمَتَ نَجَا »[٢] تحصل الفائدةُ فيها بسبب « التعيُّن الحاصل من »[٣] العموم ، لا بسبب تخصُّصها بشيء .

وقد اضطرب أقوالهم في هذا : —

فاختار الأندلسي[٤] أن الخبرَ هو الشرطُ دون الجزاء ، لجواز خُلُوه[٥] مِن الضمير (إذا ارتفعت كلمةُ الشرط بالابتداء)[٦] دون الشرط ، فإنه إذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلابد للشرط من ضمير ، نحو : من قام قمت (وفي الدعاء : من كان الناسُ (بُغْيَتَه)[٧] ورجاءَه فأنتَ (بغيتي)[٨] ورجائي)[٩] .

وقيل : الخبر هو الشرط والجزاء معا ، لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة[١٠] .

وقيل : كلمة الشرط مبتدأٌ لا خبر له[١١] .

هذا ما قيل (فيها)[١٢] .

---

(١) ساقط من جـ و ص .

(٢) قال البغدادي في تخريجه لأحاديث الرضي ق ٣ أ : قال السيوطي في الجامع الكبير : أخرجه ابن المبارك والطَّبَراني في معجمه الكبير ، والبيهقيُّ في شُعَبِ الإيمان ، والعسكريُّ في الأمثال ، وقال الترمذي : غريب . وقال أيضا في جامعه الصغير : أخرجه أحمد والترمذي عن ابن عمر . قلت : وقد وجدته في صحيح الترمذي ٣٠٩/٩ وقال بعد ذكره : قال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعةَ ، وهو في المسند ١٥٩/٢ و ١٧٧ .

(٣) تكملة من جـ و ص و ط .

(٤) في المباحث الكاملية ٢١٨/١ : واختلفوا في الخبر فقيل : هو فعل الشرط وحده ، وقيل : فعل الشرط مع جزائه ، والمختار هو الأول لأن مَنْ اسمٌ تام وفي فعل الشرط ضميرٌ يعود عليها فصلح أن يكون خبرا لها .

(٥) يعني جواب الشرط .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في ط : ثقته .

(٨) في ط : ثقتي .

(٩) كلام ساقط من جـ و ص .

(١٠) و (١١) لم أجد فيما بين يدي من نسب هذه الآراء إلى أصحابها ولكنها تذكر على أنه مختَلَفٌ فيها .

(١٢) ساقطة من ص .

ويمكن أن يقال – على مذهب سيبويه – أنَّ كلمات الشرط والاستفهام كانت مع (حرف)[1] الشرط وحرف الاستفهام ، فحُذِفَتَا لكثرة الاستعمال[2] – على ما ذكرنا في حد الاسم[3] : (إنّ)[4] كلمات الشرط إما فاعلة لفعل مقدّر أو (مفعولة)[5] له ، أو (للظاهر)[6] ، فقولك : من قام قمت ، أي إنْ مَنْ قام أَيْ إنْ إنسانٌ قام ، كقوله تعالى : ﴿ إن امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾[7] (وقوله : ﴿ وإنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[8])[9] (وقولك)[10] : من ضَرَبتَ ضَرَبتُه ، أي إنْ مَنْ ضربتَ ، أي إن إنسانًا ضربتَ ، فهو مفعولٌ للفعل الظاهر .

وقولك : مَنْ ضربتَه ضربتُه ، أي (إنْ)[11] مَنْ ضربته ، فهو مفعولٌ للمقدَّر المفسَّر بالظاهر ، وكذا في نحو : ما كان فليكن كذا (هو فاعل)[12] (وفي ما فعلتَ أفعلْ هو مفعولٌ للفعل الظاهر بعده ، وفي ما فعلتَه أفعلْ مفعول للفعلِ المقدّر ، وما تفعلْ أفعلْ ما تفعلْه أفعلْه)[13] وكذا في كلمات الاستفهام[14] .

---

(١) في ص و ط : حروف .

(٢) في الكتاب ١/٥١ وإنما تركوا الألف – يعني همزة الاستفهام – في (مَنْ ومتى وهل) ونحوهن حيث أَمِنُوا الالتباس ، ألا ترى أنك تُدخلها على (من) إذا تَمَّتْ بصلتها كقول الله عز وجل : ﴿ أَفَمَنْ يُلْقَى فى النَّارِ خَيْرٌ أَمَّنْ يَأْتِى آمِنًا يَوْمَ القِيَامَةِ ﴾ فصلت ٤٠ .. إلخ .

(٣) صفحة ٢٨ .

(٤) مقول القول في قوله ويمكن أن يقال .

(٥) في ت : مفعول .

(٦) في ت : الظاهر .

(٧) النساء ١٧٦ .

(٨) التوبة ٦ .

(٩) ساقط من جـ و ص و ط .

(١٠) في ت و جـ و ص : وقوله .

(١١) ساقطة من ط .

(١٢) تكملة من ص و ط .

(١٣) تكملة من ط وفي ت : وما تفعل أفعل ، فقط .

(١٤) تحدث صاحب الهمع ٢/٦٤ عن إعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام بكلام موجز قال فيه : إذا وقعت الأداةُ الشرطية على مكان أو زمان فظرف ، أي فهي في موضع نصب على الظرف .. أو على حدث فمفعول مطلق .. وإلا فإن وقع بعدها فعل لازم فمبتدأ خبره فعل الشرط ، وفيه ضميرها ، وقيل هو والجواب معا ، لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب .. أو متعدٍ واقعٌ عليها .. فمفعولٌ به ، أو واقع على ضميرها .. أو متعلَّقِها .. فاشتغال .. إلخ ..

وقوله[1] في ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكَ ﴾[2] : إنه مختص بنسبتهِ إلى المسلِّم ، لأن أصله سلمت سلامًا ، فسلاما المنصوبُ منسوبٌ إلى المتكلم ، فإذا رفعتَه فهو باقٍ على ما كان عليه في حال النصب[3] . غيرُ مطّرِدٍ في جميع الدعاء ، إذ ليس معنى (ويلٌ لك) ويلي لك ، لأن معنى (الويل)[4] : الهلاكُ ، ولو قدرتَ – أيضا – ويلَك لَك لكان خُلْفا من القول ، بل المرادُ مطلقُ الهلاكِ لَكَ .

(فالأولى)[5] أن يقال تنكيرُه لرعاية أصله حين كان مصدرًا منصوبا ، ولا (تخصيص)[6] فيه ، إذ تخصيصُه بالنظر إلى المخاطب إنما كان بذكر الفعل الناصب والمسند إليه .

وإنما تأخر الخبر عنه – مع كونه جارًا ومجرورا – لتقديم الأهم ، وللتبادُر إلى ما هو المرادُ ، إذ لو قدَّمت الخبر وقلت : عليك ، فقبل أن تقول : سلامٌ ربما يذهب الوهمُ إلى اللعنة ، فيُظَنُّ أن المرادَ : عليك اللعنة . ولهذا انْخَزَل[7] أبو تمام[8] وترك الإنشادَ – على ما يُحْكَى – لمَّا ابتدأ القصيدةَ ، وقال :

---

(١) يعني المصنف .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّى إِنَّهُ كَانَ بِى حَفِيًا ﴾ مريم ٤٧ .

(٣) في شرح المصنف لكافيته ٢٤ وباب سلام عليكم تخصص بنسبته إلى المسلم إذ أصله سلمت سلاما ، ثم حذفوا الفعلَ ، فبقي سلاما عليك ، ثم عدل عن النصب إلى الرفع لغرض الثبوت ، والمعنى على ما كان عليه في مدلوله ، وقد كان مخصَّصًا فوجب أن يكون مخصَّصًا .

(٤) في جـ و ص و ط : ويل .

(٥) في ت : فأولى .

(٦) في ت : يتخصص .

(٧) في اللسان : انخزل في كلامه : انقطع .

(٨) حبيب بن أوس الطائي شامي الأصل ، كان في مصر في حداثته يَسْقِي الماءَ في جامع عمرو بن العاص ثم جالَسَ الأدباءَ ، فأخذ عنهم ، وكان فَطِنا فَهِما ، وكان يُحب الشعر ، فلم يزل يعانيه حتى قاله وأجاده وسار شعرُه ، قدم إلى بغداد فجالس الأدباءَ وعاشر العلماءَ . توفي سنة ٢٣١ هـ (نزهة الألباء ١٥٥ – ١٥٦) .

٥٤ – على مثلها من أَرْبُعٍ وملاعِبِ[١]

فعارضه شخصٌ كان حاضرا فقال : لعنةُ اللهِ والملائكةِ والناسِ أجمعين .

وبعد المصراع :

تُذَالُ مَصُوناتُ الدُّموعِ السَّواكِبِ[١]

هذا مع أن (سلام) لا يجوز أن يكون بمعنى (مصدر)[٢] سلمتُ ؛ لأن (سلمتُ) مشتقٌ من سلامٌ عليك ، كلبيت من (لبَّيك) (وسَبْحَلْت)[٣] من سبحانَ الله ، فمعنى سلمت : قلت : سلامٌ عليك ، كما أن لبيت وسبحت بمعنى قلت : لبيك وسبحان الله ، فمعنى سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت (قولُ)[٤] سلام عليك .

فعلى ما فسَّر المصنفُ ينبغي أن يكون (معنى)[٥] سلام عليك قولي للفظ سلام عليك[٦] ، وليس كذا ، بل (سلام) في قولك : سلام عليك (بمعنى)[٧]

---

(١) البيت في ديوان أبي تمام ٢٠٥/١ وفيه : أذيلت مكان تذال ، وفي الخزانة ٣٤٨/١ .

اللغة : الأربع : جمع ربع وهو محلة القوم ومنازلهم ، تذال : تهان . السواكب : المنصبّة .

أورد الرضي البيت مدللا على أن تقديم الخبر في مثله قد يُوهِم عكسَ المراد ، وذلك كما حصل لأبي تمام عند إنشاده ، الشطرَ الأولَ مع تقديم الخبر الجار والمجرور .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في جـ : سبحت .

(٤) في جـ : قولي .

(٥) تكملة من ط .

(٦) فيما عدا ص : قولي للفظ سلام عليك عليك ، ولعل الصواب عدم تكرار عليك وهذا معنى كلام ابن الحاجب لأنه يقول إن معناه سلمت سلاما . فكأنه قال : قلت سلام عليك . والله أعلم .

(٧) تكملة من جـ و ص و ط .

(مصدر)[1] سلمك الله ، أي جعلك سالما ، فالأصل : سلمك الله سلاما ، ثم حُذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدرُ منصوبا ، وكان النصبُ يدل على الفعل ، والفعلُ على الحدوث ، فلما قصدوا دوامَ نزول سلامِ الله عليه واستِمرارَهُ أزالوا (نصبه)[2] الدالَّ على الحدوث فرفعوا سلام . وكذا أصل (ويل لك) هلكتَ ويلًا ، أي هلاكا ، فرفعوه – بعد حذف الفعل – نفضًا لغُبار معنى الحدوث .

قوله : والخبر قد يكون جملةً نحو : زيد أبوه قائم ، وزيد قام أبوه ، فلابد من عائد ، وقد يُحذَف .

اعلم أن (خبر)[3] المبتدأ قد يكون جملةً اسميةً أو فعليةً – كما مثل المصنف – وإنما جاز أن يكون جملةً لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفردِ له .

وقال ابنُ الأنباري وبعضُ الكوفيين لا يصح أن تكون طلبيةً ، لأن الخبر ما يحتمل الصدقَ والكذبَ[4] .

وهو وَهْمٌ ، وإنما أُتُوا من قِبَل إيهامِ لفظ خبر المبتدأ ، وليس المرادُ بخبر المبتدأ عند النحاةِ ما يحتمل الصدقَ والكذبَ ، كما أن الفاعل عندهم ليس من فَعَلَ شيئا ، ففي قولك : أزيدٌ عندك يسمون الظرفَ خبرًا ، مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب ، بل الخبر عندهم ما ذكر المصنف[5] : وهو المجردُ المسندُ المغايرُ للصفة المذكورة ، ويدلُّ على جوازِ (كونها)[6] طلبيةً قوله تعالى : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ ﴾[7] .

---

(١) في ط : المصدر ، ولعل الصواب ما أثبته لكونه مضافا ، والإضافة لا تجامع (أل) إلا في مواضع ليس هذا منها .

(٢) في ط : النصب .

(٣) في ت : الخبر .

(٤) نقل هذا الرأي عن ابن الأنباري وبعض الكوفيين ابنُ مالك في التسهيل ٤٨ .

(٥) صفحة ٢٤٨ .

(٦) في ط : كونه وعليه فالضمير راجع إلى الخبر ، وأما على ما هنا فالضمير راجع إلى الجملة الخبرية .

(٧) سورة ص آية ٦٠ . وجَعَل صاحبُ الكشاف الخبرَ محذوفًا فقال ٣٧٩/٣ أي بل أنتم أحقُّ به ، ولم يجعله هو الخبر .

وأيضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو (أمَّا زيدٌ فاضرِبْه) .

وقال ثعلب[1] : لا يجوز أن تكون قسميةً نحو (زيد)[2] والله لأضربنّه[3] .

والأولى الجواز ، إذ لا منع .

قوله : فلابد من عائد .

لا تخلو الجملةُ الواقعةُ خبرا من أن تكون هي المبتدأ معنى أَوْ لَا .

فإن كانت لم يُحتَج إلى الضمير ، كما في ضمير الشأن نحو هو زيد قائمٌ ، وكما في قولك مقولي زيدٌ قائم ، لارتباطها به بلا ضمير ، لأنها هو .

وإن لم تكن إياه فلابد من ضمير (ظاهرٍ أو مقدَّر ، وقد يُقامُ الظاهر مُقَامَ الضمير وإنما احتاجت إلى الضمير)[4] لأن الجملةَ في الأصل كلامٌ مستقل ، فإذا قصدتَ جعلَها جزءَ الكلام فلابد من رابطةٍ تربطُها بالجزء الآخر ، وتلك الرابطة هي الضمير ، إذ هو الموضوعُ لمثل هذا الغرض ، فمن ثم قيل – في بعض الأخبار كما يجيء[5] : إن الظاهرَ قائم مَقَامَ الضمير .

وهذا الضمير الرابط يجوز حذفُه قياسا وسماعا .

فالقياسُ في موضع ، وهو أن يكون الضميرُ مجرورا بمن ، والجملةُ الخبريةُ ابتدائيةٌ ، والمبتدأ فيها جزءٌ من المبتدأ الأول البرُّ الكُرُّ بِستين[6] ، أي الكرُّ مِنْهُ ، لأن جزئيته

---

(١) أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني النحوي المعروف بثعلب كان إمامَ الكوفيين في النحو واللغة في زمانه ، وكان ثقةً ديّنا مشهورا بصدق اللهجة والمعرفةِ بالغريبِ وروايةِ الشعر . قال المبردُ : أعلمُ الكوفيين ثعلبٌ . توفي سنة ٢٩١ هـ (نزهة الألباء ٢٢٨/٢٣٢) .

(٢) في ط : ما زيد ، والصواب ما أثبته .

(٣) لم أجد ذلك في مجالس ثعلب وانظر رأيه مسندا إليه في التسهيل ٤٨ وفي الهمع ٩٦/١ .

(٤) تكملة من جـ وص وط .

(٥) صفحة ٢٧٣ .

(٦) في اللسان : الكُرمكيال لأهل العراق ، وفي حديث ابن سيرين : إذا بلغ الماء كرا لم يحمل نجسا .. والكرستة أوقارِ حِمَارٍ ، وهو عند أهل العراق ستون قَفِيزًا .

تشعر بالضمير ، فيحذَف الجارُّ والمجرورُ (معًا .

فإن كان المبتدأ الثاني نكرةً فالجار والمجرور)[1] صفةٌ له ، نحو : السمن منوان[2] بدرهم وكذا إن كان معرفا باللام ، كما في (البر الكر بستين)[3] لأنّ التعريفَ غيرُ مقصود قصدُه ، كما في قوله[4] :

٥٥ – ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسبُّني[5]

ويجوز أن يكون حالًا من الضمير الذي في الخبر ، والعاملُ فيه (الخبرُ ، أي البرُّ)[6] الكر بستين كائنًا منه .

---

(١) ساقط من ص .

(٢) في اللسان (مني) ١٦٧/٢٠ (والمَنَا : الكيل ، أو الميزان الذي يوزن به ، والمكيال الذي يكيلون به السمن ، وقد يكون من الحديد أوزانا ، وتثنيته منوان ومنيان والأولى أعلى .

(٣) في النسخ جميعها : البرالكرمنه بستين ، ولعل الأولى ما أثبته ، لأن الحديث عن حذف العائد المجرور قياسا ، ويؤيد هذا المثالُ السابقُ وهو : السمن منوان بدرهم ، فلم يُثْبِتْ فيه (مِنْه) .

(٤) نسب في الكتاب ٤١٦/١ وفي الخزانة ٣٥٨/١ لرجل من بني سلول وفي الأصمعيات ١٣٧ أنه لشَمِر بن عمرو الحنفي .

(٥) عجزه :

فمضيت ثُمت قلت لا يعنيني

وهو في سيبويه ٤١٦/١ وفي الخصائص ٣٣٠/٣ و ٣٣٢ وفي دلائل الإعجاز ١٣٦ وفي الأمالي الشجرية ٣٠٢/٢ وفي الخزانة ٣٥٧/١ و ٢٠٢/٣ و ٢٠٦/٤ ، ٢١٨ وفي المغني ١٣٨ وفي العيني ٥٨/٤ وفي التصريح ١١١/٢ وفي الهمع ٩/١ و ١٤٠/٢ وفي الدرر ٤/١ و ١٩٢/٢ .

اللغة : يسبني يشتمني ، وهو نعت للئيم ، فمضيت : ذهبت ، ثمت : هي ثم العاطفة وإذا وقعت مع التاء اختصت بعطف الجمل (انظر الخزانة ٣٥٨/١) .

الشاهد : استشهد به الرضي على وقوع الجملة صفة لِمَا دخلت عليه (أل) لأن (أل) فيه جنسيةٌ ، وتعريفُها لفظيٌّ لا يفيد التعيين .

(٦) ساقط من ص .

قال الفراءُ : ويحذف أيضا قياسا إذا كان الضميرُ منصوبا مفعولا به والمبتدأ كُلٌّ[1] ، قال[2] :

٥٦ - قد أصبحت أمُّ الخيارِ تدَّعي   علي ذنبا كلُّه لم أصنعِ[3]

وقال[4] :

٥٧ - ثلاثٌ كُلُّهن قتلتُ عَمْدًا   فأخزَى اللهُ رابعةً تَعُودُ[5]

قال[6] :

---

(١) في معاني القرآن للفراء ٢/٩٥ : وقوله : ﴿ والأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُم ﴾ (النحل ٥) ومثلُه : ﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طائِرَهُ ﴾ ، ﴿ وَكُلَّ شيءٍ أَحْصَيْنَاهُ ﴾ والوجه في كلام العربِ رفعُ (كلّ) في هذين الحرفين ، كان في آخره راجعٌ من الذكر أو لم يكن ، لأنه في مذهب ما من شيءٍ إلا قد أحصيناه في إمام مبين ، والله أعلم . سمعت العرب تنشد :

ما كلُّ من يَظُنُّني أنا مُعْتِبٌ   ولا كُلُّ ما يُرْوَى علي أقولُ

فلم يوقِعْ على كلِّ الآخرةِ أقول ، ولا على الأولى معتبٍ ، وأنشدني بعضهم :

قد عَلِقَتْ أُمُّ الخيار تدَّعي   علي ذنبًا كلُّه لم أصنَعِ

(٢) هذان بيتان من مشطور الرجز لأبي النجم العجلي وقد تقدمت ترجمته صفحة ٥٥ .

(٣) وهما في ديوانه ١٣٢ وفي سيبويه ١/٤٤ ، ٦٩ وفي معاني القرآن للفراء ١/١٤٠ و ٢٤٢ و ٢/٩٥ وفيه علقت مكان أصبحت وفي الخصائص ٣/٦١ و ٣٠٣ وفي المحتسب ١/٢١١ وفي الأمالي الشجرية ١/٨ و ٩٣ و ٣٢٦ وفي الخزانة ١/٣٥٩ و ٤/٢٠ .

اللغة : أم الخيار هي زوجة أبي النجم قائل القصيدة .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على ما يراه الفراء من جواز حذف العائد قياسا إذا كان منصوبا مفعولًا به والمبتدأ كل .

(٤) لم أجد له نسبة وقال البغدادي في الخزانة ١/٣٦٩ : وهذا البيت - وإن كان من شواهد سيبويه - لا يعرف ما قبله ولا ما بعده ولا قائلُه ، فإن سيبويه إذا استشهد ببيت لم يذكر ناظمَه ، وأما الأبياتُ المنسوبة في كتابه إلى قائليها فالنسبة حادثة بعده اعتنى بنسبتها أبو عُمَر الجرميّ .

(٥) البيت في سيبويه ١/٤٤ وفي معاني القرآن للأخفش ٢٥٢ وفي الأمالي الشجرية ١/٣٢٦ وفي الخزانة ١/٣٦٦ .

اللغة : أخزى : أذل وأهان ، تعود : ترجع جعل فِعْلَ سابقاتِها كأنه فعلُها ، وإن لم تكن فعلت المجيء قبل .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على حذف العائد المنصوب مفعولا به من الخبر على المبتدأ قال البغدادي ١/٣٦٨ : واعلم أن الضمير المحذوف من الشاهد تقديره قتلتها ، لأن (كلا) المضافة إلى المعرفة يكون عائدها مفردا ، قال تعالى : ﴿ وَكلّهم آتيه ﴾ ... إلخ .

(٦) يعني الفراء .

(لأن معنى كلُّهم ضربتُ معنى الجحد)[1] أي ما منهم أحدٌ إلا ضَرَبْتُ[2] .
وقال السيرافي : ليس هذا بحُجة ، إذ كل موجَب يتهيأُ ردُّه إلى الجَحْد ، كما تقول في زيد ضربت : ما زيدٌ إلا مضروبٌ .
(ثم يقال : أيُّ تأثيرٍ للجحد في جواز حذفِ الضمير معه)[3] .
والسماع في غير ذلك .
أما في المجرور فنحو قوله تعالى : ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ ﴾[4] أي إن ذلك منهُ .
وأما في المنصوب فيُشْتَرَطُ كونُه منصوبًا بفعل لفظا قال[5] :

٥٨ - فثوبٌ لبستُ وثوبٌ أُجُرّ[6]

أو بصفةٍ مَحَلًّا نحو (زيد أنا ضاربٌ)[7] ، ولا يُخَصُّ - مع كونه سماعا - بالشعر

---

(١) في جـ و ط : لأن كلهم ضربت بمعنى الجحد .
(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٩٥/٢ ، والتعليقة رقم ١ من صفحة ٢٧٠ .
(٣) تكملة من جـ و ص و ط ، وفي ط : لا تأثير .. إلخ .
(٤) الشورى ٤٣ ، وفي التبيان ١١٣٥ : ولمن صبر (مَنْ) شرطيةٌ وصبر في موضع جزم بها ، والجواب : إن ذلك ، وقيل : من بمعنى الذي والعائد محذوف أي أن ذلك منه .
(٥) قائله امرؤ القيس وقد سبقت ترجمته صفحة ٣٤ .
(٦) صدره :

فأقبلت زحفًا على الركبتين

والبيت في ديوان امرئ القيس ١٥٩ وفيه :

فلما دنوت تسدّيتُها فثوبا نسيت

إلخ .. وهو أيضا في سيبويه ٤٤/١ وفيه (علي) مكان لبست ، وفي المحتسب ١٤٢/٢ وفي الأمالي الشجرية ٩٣/١ و ٣٢٦ وفي الخزانة ٣٧٣/١ ، وفي المغني ٦١٤ وفي العيني ٥٤٥/١ ..
الشاهد : استشهد به الرضي على أن حذف العائد المنصوب بالفعل من الخبر سماعي .
(٧) في جـ : إنما زيد أنا ضارب ، وفي ص و ط : أنا زيد ضارب ، ولعل الأفضل ما أثبتُّه .

خلافًا للكوفيين[1] .

وأما المرفوعُ فلا يحذف لكونه عمدةً ، وقد يحذف في الصلة في بعض الأحوال ، لكونها أشدَّ ارتباطا بالموصول من المبتدأ – كما يجيء في باب الموصولات[2] – .

وجوازُ حذف الضمير في الصلة أحسنُ منه في الصفة ، لكون اتصالها بالموصول أشدَّ ، إذ لا غنى للموصول عنها ، وهما بتقديرِ مفرَد ، نحو قول الله تعالى : ﴿ أَهَذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولا ﴾[3] .

ثم الحذفُ بعدها في الصفة أحسنُ منه في خبر المبتدأ نحو جاءني رجل ضربتُ ، لأنها مع الموصوف جزءُ الجملة ، بخلاف الخبر فإنه مع المبتدأ جملةٌ ، فالتخفيفُ فيما هو مع غيره كالكلمة الواحدة أولى .

وإنما كان الحذف في الصفة أنقصَ حسنا منه في الصلة إذ ليسَ الصفةُ من ضرورياتِ الموصوف ، كما كانت الصلةُ من لوازم الموصول (وضرورياته)[4] .

فالحذف في الجملة إذا كانت خبرًا للمبتدأ – على ما قال سيبويه – يجوز في الشعر (بلا ضعف)[5] وهو في غيره ضعيفٌ[6] .

---

(١) في شرح الكافية الشافية ٣٤٧/١ فإن كان المبتدأ غيرَ كل والعائد مفعولٌ لم يجز عند الكوفيين حذفُه وبقاءُ المبتدأ بل يوجبون نصبَه بمقتضى المفعولية إلا في ضرورة شعر ، وخالفهم البصريون بإجازة رفع غير كل في الاختيار . ومن حجتهم في إجازة ذلك قراءةُ بعض السلف ﴿ أَفَحُكْمُ الجاهليةِ يَبْغُون ﴾ المائدة ٥٠ بالرفع وقد خرج المحقق قراءةَ الرفع من مختصر ابن خالويه ٣٢ والمحتسب ٢١٠/١ .

(٢) انظر ط ٣٧/٢ .

(٣) الفرقان ٤١ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في ت : بلا وصف ضعف .

(٦) في الكتاب ٣٦/١ و ٣٧ : وقال بعضهم :

وما كلُّ مَنْ وافَى مِنًى أنا عارفُ

لزَمَ اللغةَ الحجازية فرفَع كأنه قال : ليس عبدُ الله أنا عارف ، فأضمر الهاء في عارف وكان الوجهُ عارفَه، حيث لم يعمل عارفٌ في كل.. لأنهم قد يَدَعُون هذه الهاء في كلامهم وفي الشعر كثيرا.. إلخ. وانظر الكتاب ٤٠/١ – ٤٥.

وأما وضعُ الظاهر مقام (الضمير)[1] فإنْ كان في معرض التفخيم جاز قياسًا كقوله تعالى : ﴿ الحاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾[2] أي ما هي ؟

وإن لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول[3] ، قال[4] :

٥٩ – لعمرُك ما معنٌ بتاركِ حقِّه ولا مُنْسِىءٍ معنٌ ولا مُتَيَسِّرِ[5]

بجر منسىءٍ وإذا رفعتَه فهو خبرٌ مقدم على المبتدأ .

وقال[6] :

٦٠ – لا أرى الموتَ يسبق الموتَ شيءٌ[7]

---

(١) في جـ و ص : المضمر .

(٢) الحاقة ١ و ٢ .

(٣) الكتاب ٣٠/١ .

(٤) قائله هو الفرزدق ، وقد سبقت ترجمته صفحة ١٦٣ .

(٥) هذا البيت في ديوان الفرزدق ٣١٠ وفي الكتاب ٣١/١ وفي أمالي القالي ٧٣/٣ وفي الخزانة ٣٧٦/١ .

اللغة : لعمرك : العمر : الحياة ، ويجب فتح العين إذا اتصل بلام الابتداء وهو بمعنى العُمْر ، معن : قال البغدادي في الخزانة ٣٧٦/١ : قال أبو علي القالي في أماليه : قال أبو محلّم : هو رجل كان كلاءً بالبادية يبيع بالكالىء ، أي بالنسيئة وكان يُضْرَبُ به المثل في شدة التقاضي . منسىء : مؤخر .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن سيبويه يشترط في وقوع الظاهر موقعَ المضمر ، إذا لم يُرِدْ التفخيمُ أن يكون بلفظ الأول كما في البيت .

(٦) البيت لعدي بن زيد ، وستأتي ترجمته صفحة ٧٣٨ وينسب إلى ابنه سوادة كما في الكتاب ٣٠/١ وإلى أمية بن أبي الصلت ، ولم أجده في ديوانه .

(٧) عجزه :

نَغَّص الموت ذا الغنى والفقيرا

والبيت في الكتاب ٣٠/١ ، وفي الخصائص ٥٣/٣ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٤٣/١ ، ٢٨٨ ، وفي الخزانة ٣٧٩/١ ، وفي المغني ٦٥٠ وفي المفضليات ٦١ .

المعنى : خوفُ الغنيِّ من الموت نغّص عليه الالتذاذ بالغنى ، وخوف الفقير من الموت نغّص عليه السعيَ في التماس الغنى .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على إجازة سيبويه لوضع الظاهر موضع المضمر في الشعر لا على سبيل التفخيم بشرط أن يكون الثاني بلفظ الأول .

(وإن لم يكن بلفظ الأول لم يجز عنده[١] ..

وقال الأخفش : يجوز)[٢] وإن لم يكن بلفظ الأول في الشعر كان أو في غيره[٣] ، قال[٤] :

٦١ - إذا المرءُ لم يغشَ الكريهةَ أوشكَتْ حبالُ الهُوينى بالفَتى أن تَقَطَّعا[٥]

وليس هذا في خبر المبتدأ[٦] .

قال[٧] : ويجوز (زيدٌ قام أبو طاهر) إذا كان زيد مُكَنًّى بأبي طاهر ، قال الله تعالى : ﴿ إنَّ الّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾[٨] (أي لا نضيع أجرَهم)[٩] .

ومنع بعضهم[١٠] في غير التفخيم مطلقا .

---

(١) الكتاب ٣١/١ .

(٢) ساقط من ص .

(٣) قال الأخفش في معاني القرآن ٣٩٦/٢ عند ذكر قوله تعالى : ﴿ إنّ الذينَ آمنوا وعملوا الصالحاتِ إنّا لا نُضيع أجْرَ مَنْ أحْسَنَ عَمَلا ﴾ الكهف/٣٠ : لأنه لما قال لا نضيع أجر من أحسن عملا كان في المعنى لا نضيع أجورهم ؛ لأنهم ممن أحسن عملا . وانظر الخصائص ٥٣/٣ .

(٤) قائله الكلحبةُ العُرَني ، وهو هبيرة بن عبد الله بن عبد مناف بن عُرَين التميمي اليربوعي العُريني ، شاعر جاهلي من فرسان تميم وساداتها يقال له فارس العَرَادَة وهي فرسُه ويُعرَف بالكلحبة ومعناه صوتُ النار ولهيبُها (الأعلام ٦٥/٩ - ٦٦) .

(٥) البيت في نوادر أبي زيد ١٥٣ وفي الخصائص ٥٣/٣ وفي العمدة ٥٦/٢ وفي الخزانة ٣٨٦/١ وفي المفضليات ٣٢ .

اللغة : لم يغش : لم يأت ، الكريهة : الحرب أو النازلة أو المصائب ، أوشكت : قاربت ، الهوينى : الرفق والراحة .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على جواز وضع الظاهر موضع الضمير وإن لم يكن بلفظ الأول كما يرى الأخفش .

(٦) يقصد أن (المرء) هنا ليس مبتدأ ، بل هو فاعل لفعل محذوف يفسره قوله (يغش) .

(٧) يعني الأخفش وانظر رأيه في الخصائص ٥٣/٣ .

(٨) الكهف ٣٠ .

(٩) ساقط من جـ و ص و ط .

(١٠) جعل ابن الشجري في أماليه ٢٤٣/١ تكرار الموت في البيت للتعظيم ، وانظر الهمع ٩٧/١ - ٩٨ .

ولا وجه له مع وروده .

قوله : وما وقع ظرفا فالأكثرُ أنه مقدَّر بجملة .

أي ظرفا أو جارا (ومجرورا)[1] ، ولم يذكره لجريه مجراه في جميع أحكامه ، حتى سماه بعضُهم ظرفا اصطلاحا .

وانتصاب الظرف خبرا للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف[2] ، أي يعنون : الخبرُ لما كان هو المبتدأَ في نحو (زيد قائم) أو كأنه هو في نحو ﴿ أَزْواجُه أُمَّهَا تُهُم ﴾[3] ارتفع ارتفاعَه ، ولما كان مخالفا له بحَيث لا يطلق اسمُ الخبر على المبتدأ ، فلا يقال في نحو (زيد عندك) إن زيدا عندَ ، خالفه في الإعراب ، فيكون العامل عندهم معنويا ، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيءٍ يتعلق به الخبر .

(وأما البصريون فقالوا[4] : لابد للظرف من محذوفٍ يتعلّق به لفظيٍّ ، إذ مخالفةُ الشيء للشيء لا توجب نَصْبَه)[5] .

وقال بعض النحاة : العاملُ فيه المبتدأُ[6] .

وقال البصريون : الظرفُ منصوبٌ على أنه مفعول فيه ، كما أنه كذلك – اتفاقا –

---

(١) ساقطة من جـ و ط .

(٢) انظر الإنصاف ٢٤٥ – ٢٤٨ وتوضيح المقصود بقوله (على الخلاف) هو قوله أي يعنون .. إلخ .

(٣) الأحزاب ٦ .

(٤) انظر الإنصاف ٢٤٥ – ٢٤٨ .

(٥) تكملة من جـ و ط .

(٦) نسبه السيوطي في الهمع ٩٨/١ إلى ابن خروف ، وقال : نسبه ابن أبي العافية إلى سيبويه ، وأنه عمل فيه النصب لا الرفع ، لأنه ليس الأول في المعنى . ورد بأنه مخالف للمشهور من غير دليل ، وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث .. وفي الكتاب ٢٠١/١ و ٢٠٢ ما يؤيد ما نسب ابن أبي العافية إلى سيبويه .

في نحو جلست أمامَك ، وخرجت يومَ الجمعة[1] .

والجارُّ والمجرور منصوب المحل على أنه مفعول به ، كما أنه كذلك – اتفاقا في نحو مررت بزيد ، إلا أن العامل ههنا مقدَّر[1] .

وينبغي أن يكون ذلك العاملُ من الأفعال العامة ، أي مما لا يخلو منه فعل ، نحو كائن وحاصل ، ليكون الظرفُ دالا عليه ، ولو كان خاصا كآكل وشارب وضارب وناصر لم يَجُزْ لعدم الدليل عليه ، وقد يُحْذَف خاصٌّ لقيام الدليل نحو : من لك بالمهذَّب ؟ أي من يضمن .

ولا يجوز عند الجمهور إظهارُ هذا العاملِ – أصلا – لقيام القرينة على تعيينه ، وسدِّ الظرف مسدَّه – كما يجيء في لولا زيد لكان كذا[2] – فلا يقال : زيدٌ كائن في الدار .

وقال ابن جني بجوازه[3] .

ولا شاهد له ، وأما قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَآه مستَقِرًّا عِنْدَه ﴾[4] فمعناه : ساكنا غيرَ متحرك ، وليس بمعنى كائنا .

وكذا حال الظرف في ثلاثة مواضعَ أُخَرَ : الصفةِ والصلةِ والحالِ ، وفيما عدا المواضعَ الأربعةَ لا يتعلق الظرفُ والجار (والمجرور)[5] إلا بملفوظ موجود .

وأكثرهم على أن المحذوفَ المتعلَّق به فعلٌ ، لأنا نحتاج إلى ذلك المحذوفِ للتعلُّق ، وإنما يتعلَّق الظرفُ باسم الفاعل في نحو : أنا مار بزيد لمشابهته للفعل ، فإذا احتجنا إلى المتعلَّق به فالأصل أولى .

---

(١) في الإنصاف ٢٤٥ : وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر ، والتقدير فيه زيدٌ استقر أمامك .

(٢) صفحة ٢٣٣ وما بعدها .

(٣) قال في اللمع ٢٨ : تقول زيد خلفك ، فزيد مرفوع بالابتداء ، والظرف بعده خبر عنه ، والتقدير زيد مستقر خلفك فحذف اسم الفاعل تخفيفا وللعلم به ، وأقيم الظرف مقامه .

فقوله : تخفيفا وللعلم به دليل على أن الحذف والإثبات جائزان .

(٤) النمل ٤٠ .

(٥) تكملة من جـ و ص و ط .

وأيضا للقياس على (نحو)[1] الذي في الدار زيدٌ ، وكل رجل في الدار فله درهم ، والمتعلّق في الموضعين فعلٌ لا غير – كما يأتي[2] –.

وذهب ابنُ السراج[3] وأبو الفتح[4] إلى أنه اسمٌ ، لكونه مفردًا ، والأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفردا .

ولمانع أن يمنع ، قالوا : إنما كان أصلُه الإفرادَ لأنه القولُ المقتضي نسبةَ أمرٍ إلى آخر ، فينبغي أن يكون المنسوبُ شيئًا واحدا ، كالمنسوب إليه ، وإلا لكانت هناك نسبتان أو أكثر ، فيكون خَبَرَانِ أو أكثرُ لا خبرٌ واحدٌ ، فالتقدير في: (زيد ضرب غلامه) : زيد مالِكٌ لغلامٍ ضاربٍ[5] .

والجواب أن المنسوب يكون شيئا واحدا – كما قلتم – لكنه ذو نسبة في نفسه فلا (يقدَّر)[6] بالمفرد ، فالمنسوب إلى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملةُ .

قالوا : إنه يفصل بالظرف بين أما وجوابِها ، ولا يفصل بينهما إلا بالمفرد[7] – كما يجيء[8] – .

---

(١) ساقطة من جـ و ص و ط .

(٢) انظر صفحة ٩٨٣ وما بعدها و ٣٥/٢ – ٣٦ حيث يجب في صلة الموصول أن تكون جملة .

(٣) في الأصول ٦٣/١ : وضربٌ يحذف فيه الخبر ويقوم مقامه ظرفٌ له .. والمحذوف مَعنى الاستقرار والحلول وما أشبههما كأنك قلت زيد مستقر خلفَك ، وعمرو مستقر في الدار .

(٤) اللمع في العربية ٢٨ – ٢٩ .

(٥) و (٧) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٤٩/١ فقد ذكر التوجيهين .

(٦) في جـ و ص و ط : نقدره .

(٨) انظر ط ٣٩٥/٢ – ٤٠٠ .

والجواب : أن الظرف في مثله ليس بمستقِر - أي متعلِّق بمحذوف - بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء ، نحو : أما قدامك فزيد قائمٌ ، فهو كالمفعول به في نحو (أما زيدًا فأنا ضاربٌ - كما يجيء في حروف الشرط[1] - .

واعلم أن صيرورةَ الجملة ذاتَ محل من الإعراب بعد أن لم تكن لا يدُلُّ على كونها بتقدير المفرد ، بل يكفي في صيرورتها ذاتَ محل وقوعُها موقعَ المفرد .

وإن كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك واقفا فعند أبي علي (هو)[2] معمول الظرف لقيامه مقامَ العاملِ ، ومن ثم وجب حذفه[3] .

وقال غيره : هو للعامل المقدَّر ، لأن الظرف جامد ، لا يلاقي الفعلَ في تركيبه ملاقاةَ اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر ، له[4] .

وكذا الخلاف في أن الخبر أيُّهما .

ثم ذهب السيرافي إلى أن الضميرَ حُذِفَ مع المتعلَّق[5] .

وذهب أبو علي ومن تابعه إلى أنه انتقل إلى الظرف لأنه يُؤَكَّد[6] كقوله[7] :

---

(١) انظر ط ٢/٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) في الإيضاح بشرح عبد القاهر ١/٦٧١ - ٦٧٢ الحال تشبه الظرف من حيث كانت مفعولا فيها كما أن الظرف كذلك وذلك قولك : جاءني زيد راكبا وخرج عمرو مسرعا فمعنى هذا خرج زيد في حال الإسراع ووقت الإسراع فأشبهتْ ظروف الزمان ولذلك عملت فيها المعاني التي ليست بأفعال محضة ، كما علمت في الظروف فقالوا : في الدار زيد قائما ، فعمل فيها المعنى الذي هو (في الدار) .

(٤) انظر مثلا للأصول ١/٢١٦ .

(٥) لم أجد تخريجا لرأي السيرافي هذا .

(٦) في الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ٢٦٢) ويدل على تضمن هذه الأسماء لهذا الضمير الذي وصفت قولُهم : مررت برجل ضارب أبوه ، ومررت بقوم عرب أجمعون فلولا أن في عرب ضميرًا مرفوعا يعود إلى الموصوف لما جاز أن يُرفَع أجمعون .

(٧) ينسب البيت إلى كثير وهو في ديوانه ١/٣٣ وينسب إلى جميل بن معمر وهو في ديوانه ١١٨ وقد اعتمد ذلك البغدادي فترجم له في الخزانة ١/٣٩٧ ومما قال : هو جميل بن عبد الله بن معمر ، وصاحبته بثينة ، وهما من عذرة ، وقد عشقها وهو صغير فلما كبر خطَبها فَرُدّ عنها ، فقال فيها الشعر ، وهجا قومها فاستعدوا عليه مروانَ بنَ الحكم . توفي عام ٨٢ هـ . وانظر الأعلام ٢/١٣٤ .

٦٢ - فإنّ فؤادي عندَك الدَّهرَ أجْمَعُ[1]

ويعطف عليه كقوله[2] :

٦٣ - ألا يا نخلةً من ذات عِرقٍ عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ[3]

وينتصب عنه الحالُ كقوله تعالى : ﴿ فَفِي الجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾[4] .

قال أبو علي - وادعى (بعضُهم)[5] أنه مجمع عليه - إن الظرف إذا اعتمد على موصوف أو موصول ، أو ذي حال ، أو حرفِ استفهام ، أو حرفِ نفي فإنه يجوز أن يرفع الظاهرَ لتَقَوّيه بالاعتماد ، كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة[6] .

وكذا قال[7] : إذا وقعت بعده (أنَّ) المصدرية كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً ﴾[8] لا صريحُ المصدرِ[9] .

---

(١) صدره :

فإن يك جثماني بأرض سواكم

والبيت في الأمالي الشجرية ١/٥ و ٣٣٠ وفي الخزانة ١/٣٩٥ وفي شرح شواهد المغني ٨٤٦ .

اللغة : الجثمان بمنزلة الجسمان ، جامع لكل شيء تريد به جسمه وألواحه (تهذيب اللغة ١١/٢٧) .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن الضمير انتقل من متعلق الظرف إلىٰ الظرف وهو (عندك) لأنه ليس قبل أجمعَ ما يصح أن يحمل عليه إلا اسمَ إنّ ، والضميرَ الذي في الظرف والدهرَ . واسمُ إن والظرف منصوبان ، فلم يبق سوى الضمير .

(٢) قائله الأحوص وستأتي ترجمته صفحة ٤١٣ .

(٣) البيت في مجالس ثعلب ١٩٨ والشطر الثاني فيه : برودَ الظلّ شاعَكُم السّلامُ وفي الخصائص ٢/٣٨٦ وفي الأمالي الشجرية ١/١٨٠ وفي الخزانة ١/٣٩٩ وفي الهمع ١/١٧٣ و ٢٢٠ و ٢/١٣٠ و ١٤٠ .

المعنى : النخلة في البيت المراد بها المرأة .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن قوله : ورحمة الله عطف على الضمير المستكن في عليك الراجع إلى السلام .

(٤) سورة هود/١٠٨ .

(٥) ساقطة من جـ .

(٦) و (٩) نسب أبو البركات الأنباريُّ هذا الرأيَ في الإنصاف ٥٢ إلى سيبويه و لم أعثر عليه في كتابه ، ولما تحدث أبو علي عن الأسماء التي تعمل عملَ الفعل لم يذكر منها ذلك، واشترط لإعمال اسم الفاعل عملَ الفعل أن يجري وصفًا على موصوف أو خبرًا لمبتدأ أو حالا لذي حال. وانظر الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد) ٥٠٥ - ٥٧٩.

(٧) يعني أبا علي الفارسي .

(٨) سورة فصلت/٣٩ .

أما قوله[1] :

٦٤ - أَحَقًّا بني أبناءِ سَلْمَى بنِ جَنْدَلٍ تهدُّدُكم إيـــاي وَسْطَ المجالسِ[2]

فلاعتماد الظرف[3] .

قيل : إنما عمل في (أن) بلا اعتماد لشبهها بالمضمَر في أنها لا توصف مثلُه .

ويجوز أن يقال في جميع ذلك : إن الظرف خبر (مقدم)[4] على مبتدئه .

أما في غير المواضع المذكورة نحو : في الدار رجلٌ فالمرفوع مبتدأ مقدم الخبر .

وعند الكوفيين[5] والأخفش في أحد قوليه[6] : هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل ، كما قالوا في نحو : قائم زيد[7] .

وإنما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدم على المبتدأ - مفردًا كان أو جملة[8] - فيوجبون ارتفاعَ زيدٍ في نحو : في الدار زيدٌ ، وقائم زيدٌ ، على الفاعلية لئلا يتقدم الضميرُ على مفسِّرِه .

---

(١) قائله الأسود بن يعفر النهشلي الدارمي التميمي شاعر جاهلي من سادات تميم من أهل العراق ، كان فصيحا جوادا نادَمَ النعمان بن المنذر ولما أسنَّ كُفَّ بصره ، يقال له : أعشى بني نهشل . توفي نحو ٢٢ ق هـ (الأعلام ١/٣٣٠) .

(٢) البيت في الكتاب ١/٤٦٨ وفي الخزانة ١/٤٠١ و ٢/٩١ .

سلمى : بفتح السين ، تهددكم : وعيدكم وإنذاركم .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن (تهددكم) فاعل الظرف (أحقا) لاعتماده على الاستفهام . وتقدير : أحقا : أفي حق . انظر الخزانة ١/٤٠١ .

(٣) يعني على الاستفهام في أحقا .

(٤) في ط : قد تقدم .

(٥) انظر الإنصاف ٥١ .

(٦) انظر الإنصاف ٥١ ونسبه أيضا إلى محمد بن يزيد المبرد ، ولم أجده في المقتضب .

(٧) انظر الإنصاف ٦ - ٧٠ .

(٨) الإنصاف ٦٥ .

وليس بشيء ، لأن حقَّ المبتدأ (التقديمُ)[1] فالضمير متأخر تقديرا ، كما في ضرب غلامَه زيدٌ .

وأما الأخفش فلا يوجب ذلك ، بل يُجَوِّز ارتفاعَه بالابتداء أيضا[2] .

إذ هو يُجَوِّز تقدمَ الخبر على المبتدأ لكنه لما أجاز عمل الصفة بلا اعتماد أجاز كونَ (زيد) في (قائم زيد) فاعلا أيضا[2] .

وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان[3] ، وذلك لأن الظرف أضعف في عمل الفعل من الصفة .

وثبوت الإجماع على جواز (في داره زيد) يصحح تقديم الخبر ، ويمنعُ كون زيد فاعلا ، وإلا لزم الإضمار قبل الذكر ، وكذا قولُهم : إن في الدار زيدًا دال على أن زيدا كان مبتدأ ، وإلا لم يَنْتَصِب[4] .

ومنع بعضُ (البصريين)[5] من نحو : في داره قيامُ زيد ، وفي دارها عبدُ هند[6] وذلك لأن المبتدأ حقُّه التقديمُ ، فجاز عودُ الضمير من الخبر إليه نحو (في داره زيدٌ) ، فأما (ما)[7] أضيف إليه المبتدأُ فليس له التقدمُ الأصليُّ .

---

(١) في ط : التقدم .

(٢) سبق ذكر ذلك صفحة ٢٥٣ .

(٣) سبق ذكر ذلك صفحة ٢٨٠ .

(٤) لم يذكر الأنباري هاتين الحجتين للبصريين عند دفاعه عنهم . انظر الإنصاف ٦٥ - ٧٠ .

(٥) في ص : النحويين .

(٦) ذكر ابن مالك أن الذي أجازه هو الأخفشَ وحده . انظر التسهيل ٤٧ .

(٧) ساقطة من ط .

والأولى جواز ذلك كما ذهب إليه الأخفش[1] ، وذلك لأنه (عَرَضَ للمضاف)[2] إليه بسبب التركيب (الأصلي)[3] الحاصلِ بينه وبين المبتدأ ، وصيرورتِه معه كاسم واحد ، مرتبةُ التقديم تبعا للمبتدأ ، (وإن لم يكن له ذلك في الأصل)[4] وقد ورد في كلامهم : في أكفانِهِ دُرِجَ الميّتُ[5] .

واعلم أن ظرفَ الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ، ولا حالًا منه ، ولا صفةً له ، – لعدم الفائدة – إلا في موضعين[6] :

أحدُهما : أن يشبه العينُ المعنى في حُدُوثها وقتا دون وقت نحو : الليلةَ الهلالُ .

الثاني : أن يُعْلَم إضافةُ معنى إليه تقديرًا نحو قول امرىء القيس : اليومَ خمرٌ وغدا أمر[7] ، أي شُرْبُ خمرٍ ، وقوله[8] :

٦٥ – أكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَه[9]

---

(١) التسهيل ٤٧ والهمع ١٠٣/١ .
(٢) في ص : عوض عن المضاف .
(٣) في ط : الإضافي .
(٤) ساقط من ص .
(٥) في اللسان (درج) ٩٣/٣ و ٩٤ الدَّرْجُ لف الشيء ، يقال : أَدْرَجْتُه ، ودَرَجْتُه ودَرَّجْتُه ، والرباعيُّ أفصحها ، ودَرَجَ الشيءَ في الشيءِ يدرُجه درجا وأدرَجه طواه ... وأدرجَ الميتَ في الكفن والقبرِ أدخلَه .
(٦) انظر التسهيل ٤٩ ففيه ذكر لهذين الموضعين .
(٧) في مجمع الأمثال ٤١٧/٢ أي يشغلنا اليوم خمر ، وغدا يشغلنا أمر يعني أمر الحرب . فجعل المقدّر فعلًا ولم يجعل قوله (خمر وأمر) مبتدأ بل جعلهما فاعلين – قال : ومعناه اليوم خفضٌ ودَعَة ، وغدا جدٌّ واجتهاد .. وكان أبوه طردَه فلحق بدَمّون من أرض اليمن حتى قُتِل أبوه .. فجاءه الأعْوَرُ العجليّ فأخبره فقال .. اليوم خمر وغدا أمر .
(٨) نسبه البغدادي في الخزانة ٤١٢/١ إلى رجل من بني ضبةَ ، ثم قال : وقال شراح أبيات سيبويه هو قيس بن حصين ابن يزيد الحارثي ، ولم أعثر على ترجمة لقيسٍ هذا .
(٩) البيت من مشطور الرجز ، قال صاحب الخزانة ٤٠٩/١ وروي أيضا في كل عام ، وبعده : يُلقِحُه قومٌ وتنتجونه .

وهو في سيبويه ٦٥/١ وفي مجاز القرآن ٣٦٢/١ وفي المخصص ١٩/١٧ وفي الإنصاف ٦٢ وفي الخزانة ٤٠٧/١ وفي العيني ٤٢/١ وفي اللسان (إبل) وفي النقائض ١٠٧٢ وفي اللمع ١١٣ . =

أي حِوايتُه .

ولو قلت : الأرضُ يومَ الجمعة ، أو زيدٌ يومَ السبت لم يجز لأنه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصلٌ مثلَه .

ويكون ظرفُ الزمان خبرا عن اسم (معنى)[1] (بشرط حدوثه)[2] ، ثم يُنْظَرُ ، فإن استغرق ذلك المعنى جميعَ الزمان أو أكثره ، وكان الزمانُ نكرةً ، رُفِعَ غالبا ، نحو : الصومُ يوم ، والسير شهرٌ ، إذا كان السير في أكثره ، لأنه باستغراقه إياه كأنه هو ، ولاسيما مع التنكير المناسب للخبرية .

ويجوز نصبُ هذا الزمان المنكّر وجرُّه بفي نحو : الصوم في يوم أو يومًا ، خلافا للكوفيين[3] ، وذلك أن (في) عندهم يُوجب التبعيضَ ، فلا يجيزون صُمتُ في يوم الجمعة ، بل يوجبون النصب (خلافًا للبصريين)[4] .

والأولى جوازُه - كما هو مذهبُ البصريين[5] - (ولا يعلم)[6] إفادةُ (في) للتبعيض[7] .

وإن كان الزمان معرفةً نحو الصوم يومُ الجمعة (لم يكن الرفع)[8] غالبا كما في الأول عند البصريين[9]، وأوجَبَ الكوفيون النصب كما (أوجبوا)[10] في المنكّر للعلة المذكورة[11] .

= اللغة : تحوونه : تحصلون عليه أو تنهبونه .

الشاهد : استشهد به الرضي على جواز الإخبار عن اسم العين بظرف الزمان ولكن على تقدير مضاف ، أي حواية نعم .

(١) في جـ و ص : المعنى .

(٢) تكملة من جـ و ص و ط .

(٣) فإنهم أوجبوا رفعه فيقولون : الصوم يوم فقط ، وانظر التسهيل ٤٩/١ والهمع ٩٩/١ .

(٤) ساقطتان من ص و ط .

(٥) التسهيل ٤٩ والهمع ٩٩/١ .

(٦) في ت و جـ : ولا نسلم .

(٧) عند البحث في الكتب التي تحدثت عن معاني الحروف لم أجد أحدا قال بإفادتها للتبعيض .

(٨) في جـ : لم يكن إلا الرفع .

(٩) التسهيل ٤٩ والهمع ٩٩/١ .

(١٠) في ط : أوجبوهما وفي جـ و ص : أوجبوه ، والصحيح ما أثبته ، لأنه لا يمكن أن يوجبوا الرفع والنصب معا وكان الأولى أن يقول : أوجبوا الرفع ، لأن هذا مذهبُهم .

(١١) في التسهيل ٤٩ ولا يخص رفع المعرفة بالشعر ، أو بكونه بعد اسمِ مكانٍ خلافا للكوفيين .

فإن وقع الفعلُ لا في أكثر الزمان سواءٌ كان الزمانُ معرَّفا أو منكرا فالأغلب نصبه أو جره بفي ، اتفاقا (من)[1] الفريقين نحو : الخروج يوما أو في يوم ، والسير يومَ الجمعة أو في يوم الجمعة (وربما رفع)[2] .

وأما قوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾[3] فلتأكيد أمر الحج ، ودعاء الناس إلى الاستعداد له ، حتى كأنَّ أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة .

وإذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين – سواء كان اسمَ مكان أولا – فإن كان غيرَ متصرف نحو : زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه ، وإن كان متصرفا وهو نكرةٌ فالرفعُ راجح[4] نحو : أنت مني مكانٌ قريب ، ودارك مني يمينٌ أو شِمالٌ ، وهو باق على الظرفية عند البصريين ، والمضاف محذوفٌ إما من المبتدأ أي مكانك مني (مكانٌ)[5] قريبٌ ، أو من الخبر أي أنت مني ذو مكان قريبٍ .

ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعُه ، وليس بظرف – كما يجيء عن قريب[6] – .

وإن كان معرفةً فالرفعُ مرجوحٌ[4] نحو زيد خلفَك ، وداري أمامَك ، وذلك لأن أصل الخبر التنكير ، ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله[7] :

٦٦ – إلا جبرئيلُ أمامُها[8]

---

(١) في ط : بين .

(٢) ساقط من ص و ط ، وانظر التسهيل ٤٩ .

(٣) البقرة ١٩٧ .

(٤) هذا الكلام بعينه في التسهيل ٤٩ .

(٥) ساقطة من جـ .

(٦) صفحة ٢٨٩ .

(٧) قائله كعب بن مالك بن عمرو بن القَيْن الأنصاري صحابي من أكابر الشعراء من أهل المدينة، اشتهر في الجاهلية وكان في الإسلام من شعراء الرسول ﷺ وشهد الوقائع، عاش سبعا وسبعين سنة وتوفي سنة ٥٠هـ (الأعلام ٦/٨٥).

(٨) البيت بتمامه :

شهدنا فما نلقى لنا من كتيبة ... يدَ الدهر إلا جبرئيل أمامُها

وهو في ديوان كعب ٢٧١ ، وفي الأزمنة والأمكنة ١/٣٠٩ وفي الخزانة ١/٤١٤ .

اللغة : شهدنا : حضرنا ، يد الدهر : مدى الدهر .

المعنى : جميع الغزوات التي حضرناها مع رسول الله ﷺ كان يقدمنا جبرائيل عليه السلام .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن الظرف الواقعَ خبرا إذا كان معرفةً يجوز رفعه والراجح نصبه .

خلافا للجرمي[1] (والكوفيين)[2] . (وإن لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه إجماعًا ، وإن كان خبرًا عن المكان نحو داري خلفك ، ومنزلي أمامك جوزوا رفعه في السعة)[3] .

وإذا كان المكانُ في موضع الخبر عن عين ، والمراد تعيين المنزلة من قرب أو بعد ، قال سيبويه : لا يستعمل منه إلا ما استعملته العرب ، فلا (تقل)[4] هو مني مجلسَك ومتكأَ زيد ، ومربطَ الفرس ، قال[5] : ولو أظهرت المكان في هذه الأشياء جازَ ، نحو : هو مني مكانَ مجلسِك ، ومكانَ متكأ زيد ، وذلك أن المكان يستعمل قياسا ، في تعيين القرب والبعد[6] .

ومما (استعملته العرب قولهم)[7] هو مني مزجرَ الكلب[8] – أي مهان – ومقعد القابلة أي قريب ، وكذا معقدَ الإزار ، ومقعدَ الخاتِن ، وهو مني مناطَ الثريا[9] (أي بعيد)[10] قال أبو ذؤيب[11] :

٦٧ – فوردن والعَيُّوقُ مقعدَ رابئِ الضَّـ ـرَبَاء فوقَ النَّجْـمِ لا يَتَتَلَّـعُ[12]

---

(١) لم ينسبه إليه غير الرضي فيما رأيت .

(٢) التسهيل ٤٩ وفي ت : وسائر الكوفيين .

(٣) ساقط من جـ و ص و ط وفيه تكرار لما قبله .

(٤) في ت : تقس .

(٥) يعني سيبويه .

(٦) الكتاب ١/٢٠٥ و ٢٠٦ .

(٧) في ط : استعملته العرب مقعد قولهم ... إلخ .

(٨) في اللسان (زجر) : زجر السبع والكلب ، وزجر به نهنهه . قال سيبويه وقالوا هو مني مزجر الكلب : أي بتلك المنزلة .. إلخ .

(٩) في اللسان (نوط) قال سيبويه : وقالوا : هو مني مناط الثريا أي في البعد وقيل أي بتلك المنزلة فحذف الجار وأوصل كذهبت الشام .

(١٠) تكملة من ص و ط .

(١١) خويلد بن خالد بن محرث ، أبو ذؤيب ، من بني هذيل بن مدركة بن مضر شاعر فحل مخضرم ، أدرك الجاهلية والإسلام ، وسكن المدينة واشترك في الغزو والفتوح ، خرج في جند عبد الله بن أبي السَّرح إلى إفريقية سنة ٢٦ غازيا مات بمصر سنة ٢٧ هـ (الأعلام ٢/٣٧٣) .

(١٢) البيت في ديوان الهذليين ١/٦ وفي سيبويه ١/٢٠٥ وفي ابن يعيش ١/٤١ وفي شرح المفضليات للتبريزي ١٤١٩ = وفي الخزانة ١/٤١٨ .

أي عال مشرف كالأمين على الياسرين[1] ، (فإن مقعده)[2] أعلى منهم ليشرف عليهم كي لا يخونوا .

(ويقال[3] :

٦٨ - هُمُ دَرَجَ السيـــولِ[4]

أي مسرعون متباعدون ، والدَّرَجُ الطريق الذي يدرج بالسلوك ، أي يُطْوى)[5] .

قال بعضهم : ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو : معقد الإزار فجعلُه ظرفا أولى من رفعه ، وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعُه أولى .

قال : لأن الظرف حاوٍ للمظروف ، فقربُه من المظروف يحقق له الاحتواءَ ، وبعده عنه يبعده عن الاحتواء .

وفيه نظر، وذلك لأن الظرفَ في قولك: أنت مني مناطَ الثريا ليس بعيدا من المظروف، بل هو محتوٍ عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم .

= اللغة : العيوق : كوكب أحمر يطلع حيالَ الثريّـا . والمقعد : بفتح الميم مكان القعود والرابئ : اسم فاعل من ربأهم بمعنى علا وارتفع ، ورابئ الضرباء خلف ضارب قداح الميسر يرتبئ لهم فيما يخرجُ من القداح ، يتتلع : يتقدم ويرتفع .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن (مقعد) ظرف منصوب وقع خبرا عن اسم عين وهو العيوق .

(١) في اللسان (يسر) الياسر : الجازر ، لأنه يجزئ لحم الجزور ، وهذا الأصل في الياسر ثم يقال للضاربين بالقداح ، والمتقامرين على الجزور ياسرون لأنهم جازرون ، إذْ كانوا سببا لذلك . الجوهري : الياسر : اللاعب بالقداح .

(٢) في ج و ط : فإنه .

(٣) اكتفى الرضي بقوله : ويقال : هم درج السيول .

ولكن البغدادي خرّجه على أنه شاهد شعري ، وقائل البيت هو إبراهيمُ بن علي بن هرمة وقد مرت ترجمته صفحة ٧٢ .

(٤) البيت بتمامه :

أَنُصبٌ للمنيـــــة تعتـــــريهم رجالي أم هُـــمُ دَرَجَ السيـــولِ

وهو في الكتاب ٢٠٦/١ وفي الخزانة ٤٢٤/١ وفي اللسان (درج) .

اللغة : النّصب : الشيءُ المنصوب والشر والبلاء ، درج السيول : مدرجها ومنحدرها، وطريقها في معاطف الأودية .

وفي اللسان : وقالوا : هو دَرَجَ السيل ، وإن شئت رفعت ، وأنشد سيبويه ثم ذكر البيت برفع (درج) . والرواية في الكتاب ٢٠٦/١ بالنصب ، ثم نقل عن يونس في ٢٠٧/١ جواز الرفع وأنشد البيت .

المعنى : أقومي كانوا غرضا للمنية فأهلكتهم ، أم كانوا في ممر السيل فاجترفهم .

الشاهد : استشهد به الرضي على وقوع درج ظرفا منصوبا خبرا عن اسم عين وهو قوله (هم) .

(٥) ساقط من جـ و ص و ط .

ويجب رفعُ كلٍّ واحد من ظرفي الزمان والمكان إذا كان متصرِّفا وموقَّتا محدودا ، وأخبرت به عن اسم عينٍ لإرادةِ تقدير المسافةِ القريبة أو البعيدة ، نحو دارك مني فرسخٌ[1] ، وأنت مني بريدٌ[2] ، ومنزلك مني ليلةً ، أي ذاتُ مسافة فرسخ (على حذف مضافٍ بعدَ مضافٍ)[3] وكذا ذو مسافة سُرَى ليلةٍ ، و (مني) متعلق بمدلول الخبر ، أي بعيدة مني هذا القدرَ ، وكذا قولهم : هو مني فوتُ اليد ، أي إذا مددت إليه يدي لم أنله ، وهو مني دعوةُ الرجل أي إذا صاح الرجل (يبلغه)[4] صيحتُه ، والتقدير : ذو مكانِ فوتِ اليد ، وذو مكانِ بلوغ دعوةِ الرجل .

وأما انتصابُ نحو قولك : داري خلفَ دارك فرسخين وميلا[5] وبريدا ، (و)[6] يوما وليلة فلأن الخبر هو خلف دارك ، ونصبُها على الحال – عند المبرد – من الضمير في الخبر[7] ، أي ذات مسافة فرسخين ، وعلى التمييز عند الجمهور ، وهو تمييز عن النسبة ، أي تباعدت فرسخين ، فالفرسخان مبعدان لهما[8] ، كما أن الماءَ في (امتلأ الإناء ماء) مالئ .

ويجوز أن ينتصب على المصدر كقولك : دنوت أنملة ، أي (دُنُوَّ أنملة)[9] كما قيل في قوله تعالى : ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾[10] .

---

(١) الفرسخ : في اللسان : الفرسخ ثلاثة أميال أو ستة، سمي بذلك لأن صاحبه إذا مشى قعد واستراح من ذلك كأنه مسكّن . وقال قبل ذلك : الفرسخ : السكون .

(٢) البريد : أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال .

(٣) تكملة من جـ و ص و ط .

(٤) في ص و ط : لم يبلغه ، والصحيح ما أثبته .

(٥) الميل : أربعة آلاف ذراع (اللسان برد) .

(٦) في ط : أو .

(٧) في المقتضب ١٣٢/٤ وتقول زيد في الدار قائم ، إذا جعلت قولك (قائم) مبنيا على زيد فإن جعلت في الدار مبنيا على زيد نصبت قائما على الحال .

(٨) يعني أنهما مبعدان للدارين عن بعضهما ، وفي ط لها ، ويكون الضمير للدار .

(٩) في ت : دنوا تاما ، وبعده في ص : أي دنوًّا تامًّا .

(١٠) الزخرف ٣٢ وذكر العكبري في إعرابها أقوالا ، قال في التبيان ٢٠١ ودرجاتٍ حال من بعضهم أي ذا درجات ، وقيل درجات مصدر في موضع الحال ، وقيل انتصابه على المصدر ، لأن الدرجة بمعنى الرفعة ، فكأنه قال : ورفعنا بعضهم رَفَعَات ، وقيل التقدير على درجات أو في درجات أو إلى درجات ، فلما حذف الجر وصل الفعل بنفسه .

ويجوز (الرفع فيها)[1] ، وخلف ظرف للخبر ، أي ذات مسافة (فرسخين خلف دارك)[2] أو هما خبران[3] .

وكذا قولهم : داري من خلف دارك فرسخين أو فرسخان ، لأن دخول (من) في مثله وخروجَها على السواء ، كما في قولك : جئت قبلك ومن قبلك .

قال أبو عمرو : إذا دخلت (من) وجب الرفع (في الظروف التي بعد المجرور)[4] لأن التمييزَ فضلةٌ ، وبدخول (من) خرج الكلام عن التمام[5] .

وليس بشيء إذ يقالُ داري من خلف دارك ، ويُسْكَتُ عليه .

ويجوز أيضا : أنت مني فرسخين (بالنصب)[6] ، على أن مني خبر المبتدأ ، أي من أشياعي ، وفرسخين حال ، أي ذَوَيْ (سير)[7] فرسخين ، أو على الظرف أي في فرسخين ، أي أنت من أشياعي ما سرنا فرسخين كقوله ﷺ « سلمانُ منا »[8] .

واعلم أن نحو خلف وقدام من الظروف عند البصرية[9] أضيفتْ أو لم تضف ، وتركُ

---

(١) في جـ و ص و ط : رفعها .

(٢) تكملة من جـ و ص و ط .

(٣) يعني (خلف وفرسخان) في حالة الرفع .

(٤) تكملة من جـ و ص و ط .

(٥) في الكتاب ٢٠٨/١ وزعم يونس أن أباعمرو كان يقول : داري من خلف دارك فرسخان ، يشبهه بقولك دارك مني فرسخان ، لأن خلف ههنا اسم ، وجعل من فيها بمنزلتها في الاسم ، وهذا مذهب قوي ، وأما العرب فتجعله بمنزلة قولك خلف فتنصب وترفع ، لأنك تقول : أنت من خلفي ، ومعناه أنت خلفي .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) ساقطة من ص .

(٨) قال البغدادي في تخريجه لأحاديث شرح الرضي ق ٤ : أخرجه الطبراني في معجمه الكبير والحاكم في مستدركه عن عمرو بن عوف .

أقول : ذكر هذا الحديث الحاكم في مستدركه ٥٩٨/٣ ، ولم أجده في مسند عمرو بن عوف المزني في المعجم الكبير للطبراني جـ ١٧ ص ١٢ - ٢٧ .

(٩) في الأصول ٢٠٤/١ و ٢٠٥ : واعلم أن الأشياء التي يسميها البصريون ظروفا يسميها الكسائي صفةً والفراء يسميها مَحَالَّ .. فإذا كان الظرف غير محل للأسماء سماه الكوفيون الصفة الناقصةَ ، وجعله البصريون لغوا . ولم يجز في الخبر إلا الرفعُ وذلك قولك : فيك عبد الله راغبٌ ، ومنك أخواك هاربان .

وقد أجاز الكوفيون فيك راغبًا عبد الله ، شبهها الفراءُ بالصفة التامة لتقدم راغب على عبد الله ، وذهب الكسائيُّ إلى أن المعنى فيك رغبةُ عبد الله .

الإضافة قليلٌ (عندهم)[1] .

وهي عند الكوفية لا تكون ظروفا إلا مع الإضافة ، أما عند الإفراد فهي بمعنى اسم الفاعل[2] .

فمعنى جلست خلفا – عندهم – أي متأخرا نُصِبَ على الحال ، وقام مكانا طيبًا أي مغتبطا[3] . فإذا وقعت خبرا عن المبتدأ وجب – عندهم – (رفعها)[4] نحو أنت خلف وقدام ، أي متأخر ومتقدم[5] .

والبصرية تجوِّز نصبَها على قلة – كما ذكرنا[6] – وأما رفعُها عندهم فعلى حذف المضاف – كما مر[7] – وهي باقيةٌ على الظرفية .

وهو الأولى ، إذ خروج الشيء عن معناه خلاف الأصل ، فلا يُرْتَكَبُ – ما أمكن – حملُه على عدم خروجه عنه ، وقوله[8] :

٦٩ – وساغ لي الشرابُ وكنت قبلا أكادُ أَغَصُّ بـــالماءِ الحَمِيـــمِ[9]

أي قبل ذلك ، يقوي مذهبَ البصرية .

واعلم أن اليومَ إذا وقع خبرا عن لفظي الجمعة والسبت جاز نصبُه على (ضعف)[10] لكونهما في الأصل مصدَرَين ، فمعنى اليوم الجمعة أو السبت أي الاجتماع أو السكون .

---

(١) تكملة من ط .

(٢) و (٣) و (٥) انظر التعليقة رقم (٩) في الصفحة السابقة .

(٤) تكملة من جـ و ص و ط .

(٦) صفحة ٢٨٣ .

(٧) صفحة ٢٨٤ .

(٨) قائله يزيد بن الصعق وهو يزيد بن عمرو بن خويلد الكلابي ، وخويلد يقال له الصعق ، قيل : إنما سمي بذلك لأنه سَبَّ الريح فأحرقه الله بصاعقة وقيل : لأن بني تميم ضربوه ضربة فأمَّتْهُ (أي أصابت أمَّ رأسه) فكان إذا سمع الصوت الشديد صَعِق فذهب عقلُه (الخزانة ٤٣٠/١) وينسب البيت إلى عبد الله بن يعرب (الخزانة ٤٢٩/١) .

(٩) البيت في شرح ابن يعيش ٨٨/٤ وفي الخزانة ٤٢٦/١ وفي التصريح ٥٠/٢ وفي الهمع ٢١٠/١ وفي الدرر ٦١/٢ وفي الثلاثة الأخيرة بقافية الفرات .

اللغة : ساغ : طاب ولذ ، أغص : الغصة : ما غص به الإنسانُ من طعام أو غيظ على التشبيه ، والحميم : الماء الحار ، وإنما ألجأه إليه طلب القافية ويقال : هو من ألفاظ الأضداد فيطلق على الماء البارد أيضا ، والحميم في جـ : الفرات .

الشاهد : استشهد به الرضي على جواز نصب الظرف المنكر وهو قوله (قبلا) وفيه تقويةٌ لمذهب البصرية .

(١٠) في جـ و ص و ط : ضعفه .

والأولى رفعُه لغلبةِ الجمعةِ والسبتِ في معنى اليومين .

ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الأحد والاثنين ، إذ هما بمعنى اليومين ، واليوم لا يكون في اليوم ، وأجازه الفراءُ[1] وهشامٌ[2] ، وذلك لتأويلهما اليوم بالآن ، كما يقال : أنا اليومَ أفعلُ كذا ، أي الآن ، فمعنى اليومَ الأحدُ : الآنَ الأحدُ ، والآنَ أعمُّ من الأحد ، فيصح أن تكون ظرفَه .

هذا ، ولنذكر طرفا مما يتعلق بخبر المبتدأ إذا كان مفردًا فنقول :

هو إما مشتقٌّ ، أو جامد ، وكلاهما إما أن يغاير المبتدأ لفظا أولا .

والأول (على ضربين لأنه)[3] إما أن يتَّحِدَ به معنى نحو زيد أخوك وزيد قائم ، أو يغايره معنى أيضا .

والمغاير يقع خبرا عنه إما لمساواته في معنى - كقوله تعالى : ﴿ وَأَزْوَاجُه أُمَّهَاتُهُم ﴾[4] (أو لحذف)[5] المضاف من المبتدأ أو الخبر نحو داري منك فرسخان ، أي بعدُ داري فرسخان ، أو داري منك ذاتُ مسافة فرسخين - أو لكون واحد من المبتدأ والخبر معنًى والآخر عينا ، ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي كقول الخنساء[6] :

٧٠ - تَرْتَعُ مارَتَعَتْ حتى إذا ادّكرت ... فإنّما هي إقبالٌ وإدبارُ[7]

---

(١) و (٢) التسهيل ٥٠ والهمع ١/١٠٠ .

(٣) ساقط من جـ و ص و ط .

(٤) الأحزاب ٦ .

(٥) في ت لحذف .

(٦) تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد ، من بني سليم من قيس عيلان ، من مضر ، أشهرُ شواعر العرب ، عاشت أكثر عمرها في العهد الجاهلي ، وأدركت الإسلام فأسلمت ، كان رسول الله يستنشدها ويعجبه شعرُها . توفيت سنة ٢٤ هـ (الأعلام ٢/٦٩) .

(٧) البيت في ديوانها ٤٤ وفي سيبويه ١/١٦٩ وفي المقتضب ٣/٢٣٠ و ٤/٣٠٥ وفي مجالس العلماء ٣٤٠ وفي الخصائص ٢/٢٠٣ و ٣/٨٩ وفي الأمالي الشجرية ١/٧١ وفي ابن يعيش ١/١١٥ وفي الخزانة ١/٤٣١ و ٢/٣٤ وفي شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/٢٨٢ .

اللغة : ترتع : ترعى ، ادّكرت : تذكرت ولدها .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن اسم المعنى يصح وقوعُه خبرا عن اسم العين إذا لزم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ ﴾[1] .

وإن قدَّرنا المضافَ في مثله في المبتدأ (أي)[2] لكن ذَا البر من آمن ، وحالها إقبالٌ ، أو في الخبر نحو بِرٌّ من آمن ، وذاتُ إقبال ، أو جعلنا المصدر بمعنى الصفة ، نحو : ولكن البار ، وهي مقبلةٌ ، جاز ، لكنه يخلو من معنى المبالغة .

والثاني أي الذي لا يغاير المبتدأ لفظًا يُذْكَر للدلالة على الشهرة أو عدم التغيُّر كقوله[3] :

٧١ - أنا أبو النَّجمِ وشِعري شِعري[4]

أي هو المشهورُ (المعروفُ)[5] بنفسه ، لا بشيء آخر ، كما يقال - مثلا - شعري مليحٌ .

وتقول : أنا أنا ، أي ما تغيرت عما كنت ، قال[6] :

٧٢ - رَفَونِي وقالوا يا خُويلدُ لا تُرَعْ ... فقلت وأنكرتُ الوجوهَ هُمُ هُمُ[7]

وأما الجامد فإن كان مؤوَّلًا بالمشتق نحو قولك : هذا القاع[8] عَرْفَج[9] كلُّه ، أي غليظ -

---

(١) البقرة ١٧٧ والوجوه المذكورة في إعرابه هنا ذكرها العكبري في التبيان ١٤٣ .

(٢) ساقطة من جـ و ص ، وفي ت : نحو .

(٣) هو أبو النجم وقد مرت ترجمته صفحة ٥٥ .

(٤) البيت من مشطور الرجز وهو في ديوان أبي النجم ٩٩ وفي الكامل ٣٨/١ وفي الخصائص ٣٣٧/٣ وفي المنصف ١٠/١ وفي الخزانة ٤٣٩/١ وفي المغني ٤٣٤ .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن عدم مغايرة المبتدأ للخبر لفظا يكون للدلالة على الشهرة .

(٥) في ت : المعرف .

(٦) قائله أبو خراش الهذلي ، واسمه خويلد بن مُرّة من بني هذيل من مضر شاعر مخضرم ، وفارسٌ فاتكٌ مشهور أدرك الجاهلية والإسلام واشتهر بالعَدْوِ فكان يسبق الخيل ، أسلم وهو شيخ كبير ، نهشته أفعى فقتلته سنة ١٥ هـ (الأعلام ٣٧٣/٢) .

(٧) البيت في ديوان الهذليين ١٤٤/٢ وفي شرح السكري ١٢١٧ وفي الفاخر ٤٧ وفي الخصائص ٢٤٧/١ و ٣٣٧/٣ وفي الخزانة ٤٤٠/١ .

اللغة : رفوني : رفوت الرجل إذا سكنته ، لا ترع : لا تخف .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن عدم مغايرة المبتدأ للخبر إنما هو للدلالة على الشهرة .

(٨) في اللسان القاع أرض سهلة مطمئنة .

(٩) في اللسان (عرفج) العَرفج والعِرفج نبتٌ وقيل هو ضرب من النبات سهلي سريع الانقياد واحدته عَرْفَجة .

تحمل الضمير)[1] (فكله)[2] ههنا تأكيد للضمير ، ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخرا عن الخبر .

وإن لم يكن مؤولا (بالمشتق)[3] لم يتحمله - خلافًا للكسائيّ[4] - .

فكأنه نظر إلى أن معنى زيد أخوك ، (أي)[5] متصف بالأخوة ، وهذا زيد أي متصف بالزيديّة ، أو محكوم عليه (بكذا)[6] وذلك لأن الخبر عَرَضَ فيه معنى الإسناد بعد أن لم يكن ، فلابد من رابط ، وهو الذي يقدره أهلُ المنطق بين المبتدأ والخبر .

فالجامد (كله)[7] - على هذا - متحمل للضمير عند الكسائيّ[8] ، لكنه لما لم يشابه الفعلَ لم يرفع الظاهرَ (كالمشتق ، وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابعٌ لخفائه .

وأما المشتق فهو متحمل للضمير - اتفاقا - إن لم يرفع الظاهر)[9] خبرًا كان أو نعتا أو حالا ، فيستكن فيه إن جرى على من هو له نحو زيد قائم .

وإن جرى على غير من هو له أُكِّد (المستكنُّ بمنفصلٍ)[10] خبرًا كان (المتحمل)[11] للضمير نحو أنا زيد ضاربُه أنا ، أو نعتًا نحو : لقيت رجلا ضاربَه أنا ، أو حالا نحو : لقيك زيد مكرمَهُ أنت ، أو صلة نحو الضاربُه أنا زيدٌ .

وإن أُمِنَ اللبسُ جاز تركُ الضمير المنفصل في هذه الصّور عند الكوفية ، وأما البصرية

---

(١) تكملة من جـ و ص و ط .

(٢) تكملة من جـ و ص و ط .

(٣) في ص و ط : به .

(٤) تحمل الجامد للضمير رأى الكوفيين ، والكسائي منهم انظر المسألة السابعة في الإنصاف ٥٥ - ٥٧ وقد تبع الرضيُّ في نسبته الرأي للكسائيّ وحدَه ابنَ مالك في التسهيل ٤٧ - ٤٨ وانظر شرح ابن مالك للكافية الشافية ٣٣٨ - ٣٣٩ فقد جعل هذا رأي الكوفيين .

(٥) ساقطة من ص و ط .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في ت : أيضا .

(٨) انظر التعليقة رقم (٤) .

(٩) ساقط من ص .

(١٠) في ط : المستكن به بمنفصل .

(١١) في ط : المحتمل .

فأوجبوهُ طردا ، نحو هند زيد ضاربته هي[1] .

وتمام البحث فيه يجيء في باب الإضمار[2] - إن شاء الله تعالى - .

قوله : وإذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام (مثل)[3] من أبوك ؟ أو كانا معرفتين أو متساويين (مثل)[3] أفضلُ منك أفضلُ مني ، أو كان الخبرُ فعلًا له (مثل)[3] زيد قام ، وجب تقديمُه .

قوله : من أبوك .

مبني على مذهب سيبويه ، وذلك لأنه يخبر - عنده - بمعرفة عن نكرة (متضمنةٍ)[4] استفهاما ، أو نكرة هي أفعلُ التفضيل مقدمٌ على خبره ، والجملة صفةٌ لما قبلها ، نحو : مررت برجل أفضلُ منه أبوه[5] .

وغير سيبويه على أن مثل هذين خبران مقدمان[6] .

والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام : من قام ؟ وما جاء بك ؟ وأيُّهم قام ؟ ومن قام قمت .

وإنما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ، ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبةُ التصدر ، لأن السامع يبني الكلام الذي لم يصدّر بالمغيِّر على أصله ، فلو جوز أن يجيء بعده ما يغيِّره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغيِّر أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير أو مغير لما سيجيء بعده من الكلام ، فيتشوش لذلك ذهنُه .

---

(١) تحدث الأنباري عن هذه المسألة في الإنصاف من ٥٧ - ٦٥ . والذي يظهر لي أن رأي الكوفيين في هذه المسألة أولى بالاتباع لوجود ما يدعمه من الشواهد ولضعف حجة البصريين وانظر الرأيين وشواهد الكوفيين والرد عليهم في الإنصاف ٥٧ - ٦٥ .

(٢) الجزء الثاني من ط صفحة ١٣ .

(٣) في ت : نحو ، وقد آثرت ما في ط لاتفاقه مع ما في شرح ابن الحاجب لكافيته والخطب في ذلك سهل .

(٤) في ص و ط : مضمنة .

(٥) نص سيبويه في الكتاب ٢٧٠/١ على أن (من) قد تجيء نكرة بدليل دخول رب عليها ، ولكنني لم أجد له نصا على جواز الإخبار عنها بمعرفة ، أما الابتداء بالنكرة التي هي أفعل التفضيل فقد استحسنه سيبويه في الكتاب ٢٢٩/١ ومثل له بقوله : خيرٌ منك زيد .. والخبر في هذا المثال معرفة .

(٦) النحاة - وسيبويه منهم - يمثلون للخبر الذي يجب تقديمه بنحوأين زيد ؟ وكيف الحال ؟ وانظر - مثلا الكتاب ٢٧٨/١ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٦٨ . ومثل ابن مالك لوجوب تقديم المبتدأ بقوله : مالزيد ؟ وفتى من وافد ؟ ولم أجد من قال إن إعراب نحو من أبوك خبر مقدم ومبتدأ مؤخر .

وكذلك حكم المضاف إلى أداة الشرط أو الاستفهام يجب تصدرُه نحو : غلامُ من قام ؟ وغلامُ من يقم أقم ، لأن معنى الشرط والاستفهام يسري إلى المضاف ، وإلا لم يجز تقدُّمُه على ماله الصدر .

قوله : أو كانا معرفتين أو متساويين .

ليس على الإطلاق ، بل يجوز تأخرُ المبتدأ عن الخبر معرفتين أو متساويين (مع)[1] قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ ، كما في قوله[2] :

٧٣ – بنونا بنو أبنائنا وبناتُنا ... بَنُوهُنَّ أبناءُ الرجالِ الأباعِدِ[3]

وذلك لأنا نعرف أن الخبر محطُّ الفائدة ، فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبرُ ، كقولك أبو يوسفَ أبو حنيفةَ ، أي مثلُ أبي حنيفة ، ولو أردت تشبيهَ أبي حنيفةَ بأبي يوسفَ فأبو يوسفَ هو الخبرُ .

ومثله قولُ أبي تمام[4] :

٧٤ – لعابُ الأفاعي القاتلاتِ لعابُه ... وأَرْيُ الجَنَى اشتارتْه أيدٍ عَواسِلُ[5]

أي بنو أبنائنا مثلُ بنينا ، ولُعابُه مثلُ لعاب الأفاعي .

---

(١) في ط : من ، والصواب ما هنا .

(٢) قال البغدادي في الخزانة ٤٤٥/١ : هذا البيت لا يعرف قائله مع شهرته في كتب النحاة وغيرهم .. ثم قال : ورأيت في شرح الكرماني في شواهد شرح الكافية للخبيصي أنه قال : هذا البيت قائله أبو فراس همام الفرزدق بن غالب ثم ترجمه والله أعلم بحقيقة الحال .. أقول : هذا البيت في ديوان الفرزدق صفحة ٢١٧ ، وقد تقدمت ترجمة الفرزدق صفحة ١٦٣ .

(٣) البيت في ديوانه ٢١٧ وفي الإنصاف ٦٦ وفي ابن يعيش ٩٩/١ و ١٣٢/٩ وفي المغني ٥٨٩ وفي شرح شواهد المغني ٨٤٨ وفي الخزانة ٤٤٤/١ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن المبتدأ والخبر إذا تساويا تعريفا وتخصيصا جاز تأخيرُ المبتدأ إذا كان هناك قرينة معنوية .

(٤) تقدمت ترجمته صفحة ٢٦٥ .

(٥) البيت في ديوان أبي تمام ٢٣/٢ وفي دلائل الإعجاز ٢٣٨ وفي الخزانة ٤٤٥/١ وفي حاشية يٰس ٣٥٣/١ .

اللغة : اللعاب : ما يسيل من الفم ، الأَرْيُ : ما لزق من العسل في جوف الخليَّة ، والجنى : العسل . اشتارته : استخرجته ، والعواسل : جمع عاسلة أي مستخرجة العسل (الخزانة ٤٤٧/١) مثل به الرضيُّ لجواز تأخير المبتدأ مع تساويه هو والخبر في التعريف والتخصيص للقرينة .

والشطر الثاني ساقط من ص .

قوله : أو كان الخبر فعلا له .

أي فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ نحو زيدٌ قام ، فإنه لو قُدِّم اشتبه المبتدأ بالفاعل .

فإن قيل : فليجز إن كان الضميرُ بارزا نحو : الزيدان قاما والزيدون قاموا .

قلت : يشتبه المبتدأُ بالبدل من الضمير ، أو بالفاعل على لغة (يَتَعَاقبونَ فيكم ملائِكَةٌ)[1] أو نقول : مُنِعَ ذلك حملا على المفرد ، مع أنه قيل في قولِه تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُم ﴾[2] وقولِه (تعالى)[3] : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[4] إن (كثيرٌ) و (الذين) مبتدآن مقدما الخبرين[5] .

ويجب أيضا تأخيرُ الخبر إذا اقترن بالفاء ، نحو : الذي يأتيني فله درهم ، نظرا إلى أصل الفاء الذي هو التعقيبُ ، وأيضا لكونه فاءَ الجزاء ، وهو عقيب الشرط (الذي له صدر الكلام)[6] لاستحقاق أداته صدرَ الكلام .

ويجب أيضا تأخيرُ الخبر إذا جاء بعد (إلا) لفظا أو معنى نحو : ما زيد إلا قائم ، وإنما زيد قائم ، لأنك (إذا)[7] قدّمته من غير إلا انعكس المعنى - كما (قلنا)[8] في باب تقديم الفاعل وتأخيره[9] - ولا يجوز (تقديمه)[10] مع إلا لما يجيء في الاستثناء[11] .

---

(١) سبق تخريج هذا الحديث صفحة ٢٥٦ .

(٢) المائدة ٧١ وفي التبيان ٤٥٣ : هو خبر مبتدأ محذوف ، أي العمى والصم كثير ، وقيل : هو بدل من ضمير الفاعل في صموا ، وقيل هو مبتدأ والجملة قبله خبر عنه .. وقيل : الواو علامة جمع الاسم و (كثير) فاعل صموا .

(٣) تكملة من جـ و ص و ط .

(٤) الأنبياء ٣ وفي التبيان ٩١١ : قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ في موضعه ثلاثة أوجه :

أحدها : الرفع وفيه أربعة أوجه أحدها أن يكون بدلا من الواو في أسرّوا ، والثاني أن يكون فاعلا والواو حرفٌ للجمع لا اسمٌ ، والثالث أن يكون مبتدأ والخبر (هل هذا) والتقدير يقولون : هل هذا ، والرابع أن يكون خبرَ مبتدأ محذوف .

الوجه الثاني : أن يكون منصوبا على إضمار أعني .

الوجه الثالث : أن يكون مجرورا صفة للناس ... قلت : وهذا بعيد جدا .

(٥) جعلهما سيبويه في الكتاب ٢٣٦/١ مرفوعين على البدل وانظر التعليقين السابقين (٢ و ٤) .

(٦) ساقط من جـ و ص و ط .

(٧) في ص و ط : إن .

(٨) في جـ و ص : ذكرنا .

(٩) انظر ما تقدم من ٢٠٧ - ٢١٥ .

(١٠) في ط : التقديم .

(١١) صفحة ٧٢٨ .

ويجب أيضا تأخيرُ الخبر إذا اقترنَ المبتدأُ بلام الابتداء نحو لزيد (قائم)[1] أو كان ضميرَ الشأن للزوم تصدُّرِهما .

قوله : وإذا تضمن الخبر المفردُ ماله صدرُ الكلام مثل : أينَ زيد ، أو كان مصحِّحًا (له)[2] مثل : في الدار رجل ، أو لمتعلِّقه ضمير في المبتدأ مثل : على التمرة مثلها زُبْدًا ، أو عن أَنَّ مثل : عندي أنك قائم وجب تقديمه .

هذا بيان لموجبات تقديم الخبر .

وإنما قال : الخبر المفرد لأنه إن كان الخبر جملةً متضمنة (لماله صدر الكلام)[3] لم يجب تقديمُه ، نحو : زيد من أبوه ، إذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدرَ الكلام يكفيها أن تقع صدر جملةٍ من الجمل ، بحيث لا يتقدم عليها أحد ركني تلك الجملة ، ولا ما صار من تمامها من الكَلِمِ المغيرة لمعناها كإنَّ وأخواتها ، وسائر ما يُحدِث معنًى من المعاني في الجملة التي تدخلها . فلا يقال : إن من يأتني أَشْكُرْه ، وأما قولهم : علمت أيُّهم في الدار فإن الفعل لما كان من أفعال القلوب ، وليس أثرُها المعنويُّ بظاهر كأفعال العلاج – فإنها محسوسة الآثار كالضرب والمشي – جُوِّز (تقدمه)[4] على الكلام المصدّر بأداة الاستفهام ، والنفي ، ولامِ الابتداء ، مع تأثيره فيه معنى ، مع أن تقدمه كلا تَقَدُّمٍ ، إذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم في ظني ، ومُنِع[5] من العمل فيه ظاهرا احتراما للفظ المقتضي للصدر .

وأما قولهم : الذي ما يضربُ ، والذي إن تضربْه يضربْك فإن الموصول – وإن كان مع الصلة ككلمة واحدة – إلا أنه لا يؤثر في صلته معنى .

ونحو قولهم : زيدٌ من أبوه ؟ وعمرو في دار مَنْ هُو ؟ أولى بالجواز ، لأن المبتدأ كما أنه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر (ليس معه أيضا بتقديره كالمفرد)[6] ، كما كان

---

(١) ساقطة من ص .
(٢) ساقطة من ط ، وقال في هامش ط ٩٨/١ : و (له) ليس في المقروءة على ابن الحاجب .
(٣) في جـ و ص و ط : لما يقتضي صدر الكلام .
(٤) في ط : تقديمه .
(٥) يعني الفعل القلبي المعلق .
(٦) في ص و ط : ليس هو معه أيضا كالمفرد ، وفي جـ : ليس معه أيضا كالمفرد .

الموصولُ مع (الصلة)[1] (كذلك)[2] .

فإن قيل : كيف الجمع بين قوله ههنا ، (أينَ مفردٌ) و (بين)[3] قوله قبلُ : وما وقع ظرفا فالأكثر أنه مقدر بجملة[4] ؟

قلت : لاشك أن لفظ (أين) اسمٌ مفرد في الوضع سواءٌ قُدِّر بالجملة أو بالمفرد ، فأين في (أين زيد) مفردٌ واقع موقعَ الجملة على الأصح ، فيصح أن يقال : إنه خبر مفرد .

وإن كان الاستفهام ظرفا متعلقًا بالخبر المفردِ الملفوظِ به وجب تقديمُه على المبتدأ ، إما مع الخبر نحو (عَلَامَ راكبٌ زيد ، وبدونه نحو عَلَامَ.زيدٌ راكب)[5] .

قوله : وإذا تضمنَ الخبر المفردُ (ماله صدرُ الكلام)[6] .

اعلم أنه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرًا مفردا إلا كلمةُ الاستفهامِ نحو (مَنْ زيد) أو مضافٌ إليها نحو (غُلَامُ مَنْ زَيْدٌ)[7] .

قوله : أو كان مصحِّحا .

أي كان الخبر أي (تقديمه)[8] مصحِّحا لمجيءِ المبتدأ نكرةً – على ما ذكر قبل[9] – في جواز تنكير المبتدأ : أن تقدُّم حكمِ النكرةِ عليها خصَّصَها حتى جاز وقوعُها مبتدأً ، وقد قلنا عليه ما فيه كفاية[10] .

---

(١) في ط : صلته .
(٢) تكملة من ط .
(٣) ساقطة من جـ و ص و ط .
(٤) صفحة ٢٧٥ .
(٥) في ط : غلام – فيهما بالغين المعجمة ، والصحيح ما هنا لأنه استفهام .
(٦) ساقط من جـ و ص و ط .
(٧) كان الأولى أن يمثل بمثال ابن الحاجب أين زيد ، لأن من زيد يحتمل أن يكون (من) مبتدأ وزيد هو الخبر ، كما نقل هو عن سيبويه صفحة ٢٩٣ .
(٨) في ط : تقدمه .
(٩) صفحة ٢٥٨ .
(١٠) انظر صفحة ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(فالأولى)[1] أن يقال – في إيجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدأ المنكّر في الأغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء – إن العلةَ فيه خوفُ لبس الخبر بالصفة ، مع كثرة استعمال الظرف خبرا ، فلو قَلّ وقوعُ الظرف خبرا عن المنكّر اغتُفِر ذلك اللبسُ القليل ، كما في قوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يومَئِذٍ نَاضِرَة ﴾[2] ﴿ وَوُجُوهٌ يومَئِذ بَاسِرَةٌ ﴾[3] وتقديم الخبر غيرِ الظرفِ على المبتدأ لا يرفع اللبسَ ، ولا يُعَيِّنه للخبرية ، إذ لو قلت – في رجل قائم – قائم رجل احتُمِل كونُ رجل خبرا عن قائم أو بدلا منه ، وأما الظرف فإنه إذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه لفظا أو محلا هذا كلُّه على مذهب سيبويه[4] .

أما على مذهب الأخفش والكوفيين فالظرفُ عامل في الاسم الذي بعده[5] ، فليس إذن من هذا الباب .

وقولنا : في الأغلب ، احترازٌ عن نحو قولهم أَمْتٌ في حَجَرٍ لا فيك[6] .

وقولنا : مما لا يتضمن معنى الدعاء ، احترازٌ عن نحو سلام عليك ، وويلٌ لك ، فإن الأغلبَ تأخيرُ الخبر ، لما ذكرنا قبل[7] .

قوله : أو لمتعلّقه .

أي لمتعلِّق الخبر – بكسر – اللام – ونعني بالمتعلِّق جزءَ الخبر (فقولُك على التمرة خبرٌ ، والمجرورُ جزؤه)[8] .

(ويجوز أن يريد بالخبر ذلك المقدرَ ، لأن الجار والمجرورَ متعلق به ، والمجرورُ وحده يتعلق بعامله ، لأن الجارَّ ليس بمتعلِّق في الحقيقة ، بل بسبب تعلُّق (المجرور)[9] بعامله

---

(١) في ط : والأولى .

(٢) القيامة ٢٢ .

(٣) القيامة ٢٤ ، ويومئذ في الآيتين ظرفُ زمان ، وقد اغتفر الابتداء بالنكرة ههنا ومَجيء ظرف الزمان بعدها لأنه يقل حد الإخبار عن اسم العين بظرف الزمان ولابد من تأويله ، وهذا الذي عناه الرضي بالقلة في المثالين .

(٤) الكتاب ٢٧٨/١ .

(٥) انظر المسألة السادسة من الإنصاف ٥١ .

(٦) سبق الحديث عنه صفحة ٢٦٠ .

(٧) صفحة ٢٦٥ .

(٨) تكملة من جـ و ص و ط .

(٩) في ط : المجرور ما .

القاصر)[1] (يعني إذا اتصل بالمبتدأ ضميرٌ يرجع إلى جزء الخبر وجب تقديمُ الخبر ، حتى لا يلزمَ ضميرٌ قبل الذكر)[2] فلو قلت : مثلُها زبدًا على التمرة لكان مثل صاحبُها في الدار ، وقد تقدم امتناعه[3] .

وإذا كان الضمير في صفةِ المبتدأ نحو على التمرة زبدٌ مثلها جاز تأخيرُ الخبر عن المبتدأ بأن يتوسط بينه وبين صفته ، نحو زبدٌ على التمرة مثلُها ، إذ الفصلُ بين الصفة والموصوف جائزٌ[4] .

وإن تقدم المفسِّر المتعلِّق بالخبر على المبتدأ ذي الضمير ، وتأخر الخبرُ عنه ، نحو في الدار مالكها نائم جاز عند البصريين[5] وعند هشام[6] من الكوفيين ، خلافا للباقين[5] .

وكأن المانع نظر إلى أن المفسِّر مرتبتُه (التأخير)[7] ، لتعلقه بالخبر .

وليس بشيءٍ ، لأن التقدم اللفظي كاف في صحة عودِ الضمير ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ وإذ ابْتَلَى إبْراهيمَ رَبُّه ﴾[8] .

ووافق الكسائيُّ البصريين في جواز نحو : زيدًا غلامُه ضارِبٌ ، لا في نحو زيدا غلامُه ضَرَبَ[9] .

وكأنه نظر إلى شدة طلب الفعل لمفعوله ، فكأن مفعوله متأخر ، بخلاف اسم الفاعل فإنَّ طَلَبَه له بالمشابهة .

والأولى الجواز في الكل[10] ، لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي[11] .

---

(١) تكملة من ص و ط .
(٢) تكملة من جـ و ص و ط .
(٣) انظر صفحة ٢٥٧ .
(٤) بشرط أن لا يكون الفاصل أجنبيا عنهما .
(٥) التسهيل ٤٧ .
(٦) في الأصول ٢/٢٤٠ فإن قالوا : زيدًا أجلُه أحرزَ فأكثر النحويين المتقدمين وغيرهم يحيلُها ، إلا هشاما ، وهي تَجوزُ ، لأن المعنى أجلُ زيدٍ أحرزَ زيدًا ، فلما قلت زيدًا أجلُ زيدٍ أحرزَ لم تَحْتَجْ إلى إظهار زيد مع الأجل . وانظر المسألة في التسهيل ٤٧ .
(٧) في ط : التأخر .
(٨) البقرة ١٢٤ ويقصد الشارح أن تقدم (إبراهيم) اللفظي أجاز عود الضمير عليه مع أن رتبته التأخير .
(٩) التسهيل ٤٧ .
(١٠) دخول (أل) على كل يمنعه كثير من النحويين . انظر التسهيل ١٥٨ وهامش المقتضب ٣/٢٤٣ .
(١١) فى هذه الصفحة .

قوله : أو عن أن .

يعني أو كان الخبر عن أن مع اسمها وخبرها ، يريد إذا كان أنَّ مع صلتها مبتدأ وجب تقديمُ خبرها عليها ، وقد تقدم أنها مع صِلتها فاعلٌ عند أبي علي إذا كان الخبرُ ظرفًا[1] .

وإنما تعين تقديمُ الخبر لئلا يلتبس بإنَّ المكسورةِ ، لأنك لو جئت بالخبر بعد خبر أن المفتوحةِ إمّا ظرفًا نحو : أن زيدا قائم عندي ، أو غيرَ ظرف نحو : أن زيدا قائم حقٌّ لاشتبهت المفتوحةُ بالمكسورة ، ولم (ترفع)[2] الفتحةُ الخفيةُ اللبسَ ، لكون الموقعِ موقعَ المكسورة ، لأن لها صدرَ الكلام (بخلاف المفتوحة – كما يجيء في باب الحروف المشبهة بالفعل[3] .

ولا يرفع مجيءَ خبر المبتدأ بعد خبر أن اللبسَ – أيضا – إذ ربما يُظَنُّ أنه خبر بعد خبر لإنَّ المكسورةِ ، أو يظن في الظرف تعلُّقه بخبر إنّ .

وإذا تقدم الخبرُ على (أن) عرف أنه خبرُ المبتدأ ، وأنه ليس في حيز أنَّ المفتوحة ، إذ هي حرفٌ موصولة ، ويجيء في باب (الموصولات)[4] أن ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول[5] ، ولا (ما)[6] في حيزِ خبرِ المكسورة ، لأن لها الصدرَ)[7] .

فإذا تعين أن المقدم خبر ، والمكسورةُ مع اسمها وخبرها لا يصح أن تكون مبتدأ لأنها جملة ، والمبتدأ مفرد ، تعين أن ما بعد الخبر هي (أن) المفتوحة لا غير .

وإذا كان (أن) المفتوحة مَعَ صِلَتِها بعد (أما) نحو : أما أنك خارج فلا (أُصدِّقُه)[8] فإنها تتقدم على خبرها ، لما (يذكر)[9] في حروف الشرط أن الجملة (التامة)[10] لا (تتوسط)[11] بين أما وفائها[12] ، فلا (تلتبس)[13] المفتوحةُ بالمكسورةِ .

---

(١) صفحة ٣٤٠ .

(٢) في ط : تدفع .

(٣) انظر ط ٣٤٧/٢ .

(٤) في ص و ط : الموصول .

(٥) انظر ط ٦٠/٢ .

(٦) تكملة من ص .

(٧) من قوله بخلاف المفتوحة التي لها الصدر ساقط من جـ .

(٨) في جـ : أحذفه .

(٩) في ط : تذكر ، وفي جـ و ص : نذكر .

(١٠) تكملة من جـ و ص و ط .

(١١) في ط : يتوسط .

(١٢) انظر ط ٣٩٧/٢ .

(١٣) في ط : يلتبس .

ويجب أيضا تأخيرُ المبتدأ الذي بعد (إلا) لفظا ، نحو : ما قائم إلا زيدٌ ، أو معنى (نحو إنما قائمٌ زيد ، لأنك إن قدمته من دون إلا انعكس الحصرُ ، وإن قدمته مع إلا لم يجُز)[1] لتقدم أداةِ الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرَّغ ، ولا يجوز ذلك كما يجيء في باب الاستثناء[2] .

وإذا كان تقديمُ الخبر يُفْهَمُ منه معنًى لا يفهَم (من تأخيره)[3] وجب التقديمُ نحو قولك تَمِيمِيٌّ أنا ، إذا كان المرادُ التفاخرَ بتمِيمٍ ، أو غيرَ ذلك مما يقدَّم له الخبرُ .

قوله : وقد يتعدد الخبر (مثل)[4] زيد عالم عاقل .

اعلم أن تعددَ الخبر إما أن يكون بعطف أو (غيره)[5] .

فالأول نحو زيد عالم وعاقل ، وليس قولك : هما عالم وجاهل من هذا ، لأن كلامنا (فيما إذا تعدد الخبر)[6] عن شيءٍ واحدٍ ، وههنا المخبر عنه (بالعالم غير المخبر عنه)[7] بالجاهل .

والثاني على ضربين ، لأن الأخبار المتعددةَ إما أن تكون متضادةً أولا ، وليس ما تعدَّد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة ، نحو : زيد جائع نائع[8] ، لأنهما بمعنى واحد ، (والثاني)[9] في الحقيقة تأكيدٌ للأول .

فإن لم تكن متضادةً كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الغَفُورُ (الوَدُودُ)[10] ذُو العَرْشِ المَجِيدُ ، فَعَّالٌ لما يُرِيدُ ﴾[11] ففي كل واحد ضميرٌ يرجع إلى المبتدأ إن كان مشتقا ، ولا إشكال فيه .

---

(١) تكملة من جـ و ص و ط .

(٢) صفحة ٧٢٨ .

(٣) في ص و ط : بتأخيره .

(٤) في ت : في مثل .

(٥) في ط : بغيره .

(٦) في جـ و ط : فيما تعدد فيه الخبر .

(٧) تكملة من جـ و ص و ط .

(٨) في ت : جامع نابع ، وفي اللسان (نوع) والنُّوع بالضم الجوع ، وصرَّف سيبويه منه فعلا فقال : ناع ينوع نوعا فهو نائع .

(٩) في ت : فالثاني .

(١٠) في ت : الرحيم والصواب ما هنا .

(١١) البروج ١٤ – ١٦ .

وإن كانت متضادةً فهي على ضربين :

إما أن يتصفَ (جزء)[1] المبتدأ ببعض تلك الأخبار ، والجزء الآخر بالخبر الآخر .

أو يتصفَ المجموعُ بكل واحدٍ منهما .

فالأول نحو قولك للأبلق : هذا أبيضُ أسودُ . وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبرُ ، لأنه مثلُ قولك : هما عالمٌ وجاهل ، إلا أن الفرق بينهما أن الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع إلى مجموع المبتدأ ، بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل . وأما الضمير في كل واحد من أبيض وأسود فإنه يرجع إلى مجموع المبتدأ ، بدليل مطابقتهما له إفرادًا وتثنيةً وجمعا ، كقولك : هما (أبيضان أسودان)[2] وهم (بيض سود)[3] .

وإنما جاز ذلك مع أن المراد بعضه أبيض وبعضه أسود ، كما أن المراد بالأول أحدُهما عالمٌ والآخر جاهلٌ ، لاتصال البعضين ، بخلاف (جزأي الأولِ)[4] فإنّ كلّ واحد منهما منفرد عن الآخر .

وإذا جاز إسنادُ الشيء إلى (الشيء)[5] مع أن المسند إليه في الحقيقة متعلَّقُهُ الخارجُ منه مع قيام القرينة نحو (هذا حسنُ الغلامِ)[6] بنصب الغلام وجره ، فَلأَنْ يجوزَ إسنادُ (الشيء إلى الشيء مع أن)[7] المسندَ إليه (في الحقيقة جزءُ المسند إليه)[8] في الظاهر أولى . وهذا كما نقول : النَّارَنجُ[9] أحمرُ أي ظاهر قشره ، ومنه قولهم : زيدٌ حسنُ الوجهِ ، وحسنُ وجهٍ ، وحسنٌ وجهًا نصبا وجرا .

---

(١) في ط : جزؤه .

(٢) في ت و ص : أبيضان وأسودان .

(٣) في ت و ص : بيض وسود .

(٤) في ت و جـ و ص جزأيهما .

(٥) في ت : شيء .

(٦) في ت : هذا الغلام حسن .

(٧) تكملة من جـ و ص و ط .

(٨) تكملة من جـ و ص و ط .

(٩) في التاج ٢/١٠٥ و ١٠٦ النارنجُ ثمرٌ معروف ، فارسي ، معرب نارنك ، أنشد شيخُنا قال أنشدنا الإمام محمد ابن المسناوي :

=

وأما الثاني – أعني ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما ، نحو هذا حلو حامض – فلا إشكال فيه ، لأن الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ ، إذ المعنى في جميع أجزائه حلاوة ، وفيها كلّها حموضة ، لأنه امتزج الطعمان في جميع أجزائه ، وانكسر أحدُهما بالآخر ، وحصل بالانكسار كيفيةٌ متوسطةٌ بينهما .

واعلم أنه يجوز أن يُعطَف أحدُ الخبرين على الآخر بالواو – مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين – تقول : زيد كريم شجاع ، وزيد كريم وشجاع ، كما يعطف بعض الأوصاف على بعض نحو قوله[1] :

٧٥ – إلى الملك القَرْمِ وابن الهُمَامِ ... وليثِ الكتيبةِ في المزدَحَمْ[2]

وكذا ما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحدٍ من الخبرين إلى (مجموع)[3] المبتدأ نحو : هذا أبيضُ وأسودُ ، وهذا حلوٌ (و)[4] حامضٌ .

وأما إذا لم يرجع ضميرُ كلِّ واحدٍ إلى مجموع المبتدأ نحو : هما عالم وجاهل فلابد من الواو ، لأن المبتدأ مفكوك تقديرا ، أي أحدهما عالم والآخر جاهل .

قوله : وقد يتضمن المبتدأُ معنى الشرط ، فيصح دخولُ الفاء في الخبر ، وذلك الاسمُ الموصولُ بفعلٍ أو ظرف ، والنكرةُ الموصوفةُ بهما ، مثل : الذي يأتيني أو في الدار فله درهم ، وكل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم ، وليت ولعلّ مانعان (بالاتفاق)[5] وألحق بعضهم (إنَّ) بهما .

وشادنٍ قلن له صف لنا ... بستاننا الزاهي ونارنْجَنا
فقال لي بستانُكم جنةٌ ... ومن جَنَى النارنْج نارًا جَنَا

أقول : لم أجده في اللسان .

(١) لم أعثر على قائله .

(٢) البيت في الإنصاف ٤٦٩ وبعده فيه ..

وذا الرأي حين تُغَمُّ الأمورُ ... بذات الصَّليلِ وذاتِ اللُّجُم

وهو أيضا في معاني القرآن للفراء ١/١٠٥ وفي الكشاف ١/١٣٣ وفي تفسير الطبري ٢/١٠٠ وفي الخزانة ١/٤٥١ و ٥/١٠٧ .

اللغة : القرم : السيد ، الهمام : الملك العظيم الهمة والسيد الشجاع السخي ، والكتيبة : الجيش ، وقيل جماعة الخيل إذا أغارت ، والمزدحم : مكان الازدحام .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على جواز عطف أحد الخبرين على الآخر كما يجوز عطف بعض الصفات على بعض .

(٣) في ت : المجموع .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) في ت : باتفاق .

اعلم أن الفاء تدخل (في)[1] خبر المبتدأ الواقع بعد (أمَّا) وجوبا ، نحو : أما زيد فقائم ، ولا تحذف إلا (لضرورة)[2] كقوله[3] :

٧٦ – وأما القتالُ لا قتالَ لديكم[4]

أو لإضمار القول كقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ ﴾[5] أي فيقال (لهم)[6] : أكفرتم ، وتجيء علةُ الإتيان بالفاء (في خبر مثل هذا المبتدأ)[7] في حروف الشرط[8] .

وتدخل جوازا في خبر (المبتدأ المذكور)[9] ههنا ، وهو شيئان :

أحدهما : الاسمُ الموصولُ إما بفعل أو بظرف ، ويدخل في قولنا (الموصول) اللام الموصولةُ أيضا في نحو ﴿ الزَّانِيَةُ والزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾[10] وصلتها لا تكون إلا فعلا في صُورَةِ اسم الفاعل أو المفعول – لما يجيء في الأسماء الموصولة[11] – .

---

(١) في ط : على .

(٢) في ت : بضرورة .

(٣) قائله : الحارث بن خالد بن العاص بن هشام من قريش شاعر غَزِل نشأ في أواخر أيام عمر بن أبي ربيعةَ ، وكان يذهب مذهبه ، ولاه يزيد بن معاوية إمارة مكة ، ولما ظهرت دعوة عبد الله بن الزبير استتر ثم رحل إلى عبد الملك بدمشق ثم عاد إلى مكة وتوفي بها نحو سنة (٨٠) الأعلام ١٥٥/٢ .

(٤) عجزه :

ولكنّ سيرًا في عراض المواكب

والبيت في المقتضب ٦٩/٢ وفي المنصف ١١٨/٣ وفي الأمالي الشجرية ٢٨٥/١ ، ٢٩٠ و ٣٤٨/٢ وفي ابن يعيش ١٣٤/٧ و ١٢/٩ وفي المغني ٨٠ وفي شرح شواهد المغني ١٧٧ وفي العيني ٥٧٧/١ و ٤٧٤/٤ وفي الخزانة ٤٥٢/١ .

اللغة : عراض : جمع عُرْض ، بمعنى الناحية ، المَوَاكِب : الجماعة ركبانا أو مشاة ، وقيل ركاب الإبل للزينة .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن حذف الفاء الداخلةِ على خبر المبتدأ الواقع بعد (أما) ضرورة .

(٥) آل عمران ١٠٦ .

(٦) تكملة من ط .

(٧) تكملة من جـ و ص و ط .

(٨) انظر ط ٣٩٧/٢ حيث قال : وإنما وجب الفاء في جواب أما و لم يجز الجزم وإن كان فعلا مضارعا لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قَبُحَ أن تعمل في الجزاء الذي هو أبعدُ منها من الشرط .

(٩) في ت : المبتدأ مذكور ، وفي جـ و ص و ط : مبتدأ مذكور ، وقد اقتضى المقام هذا التصويب .

(١٠) النور ٢ .

(١١) انظر ط ٣٨/٢ وفيه : فنقول : بناء على مذهب الجمهور أن أصل الضارب والمضروب الضَّرَبَ والضُّرِبَ ، فكرهوا دخولَ اللامِ الاسميةِ المشابهةِ للحرفيةِ لفظا ومعنى على صورة الفعل .

والأغلب الأعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء أن يكون عاما وصلتُه – مستقبلةً – كما في أسماء الشرط وفعل الشرط ، نحو : من تضرب أضرب .

وقد يكون خاصا وصلته ماضيةً كقوله تعالى : ﴿ إنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ والْمُؤْمِنَاتِ ﴾[1]... الآية[2]، لأن الآيةَ مسوقةٌ للحكاية عن جماعة (مخصوصة)[3] حصل منهم الفتْنُ، أي الإحراق[4]، وكذا قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُم (فَمَا)[5] أَوْجَفْتُمْ ﴾[6] .

وقد يكون الموصول خاصا وصلتُه مستقبلةً كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إنَّ الْمَوتَ الَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُم ﴾[7] إذْ لا يريد كل موت تفرون منه يلقاكم (إذ رُبَّ موت فر منه الشخصُ فمالاقاه ذلك النوع ، كموتٍ بالقتل بالسيف مَثَلا ولاقاه نوع آخر)[8] فالمعنى هذه الماهية التي تفرون منها تلاقيكم .

وجاز دخولُ الفاء في خبر المبتدأ ههنا – وإن لم يكن موصولا – لأنه موصوفٌ بالموصول .

وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور ، وهو بمعنى المستقبل ، لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي أتاني فله درهم .

والموصولُ بالظرف نحو : الذي قدامك أو فِي الدار فله درهم .

وإنما وُصِلَ المبتدأُ الذي في خبره الفاء أو وُصف بالفعل أو الظرف فقط لكون الموصولِ

---

(١) البروج ١٠ .
(٢) تكملة الآية ... ﴿ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ ﴾ .
(٣) في ط : مخصوصين .
(٤) الفتن في اللغة : الابتلاء والامتحان والاختبار وأصلها مأخوذ من قولك : فتنت الفضةَ والذهبَ إذا أذبتَهما بالنار تميز الرديء من الجيد .
(٥) تكملة من جـ و ص و ط .
(٦) الحشر ٦ ، وتتمة الآية ... ﴿ عَلَيهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ولكنَّ اللهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .
(٧) الجمعة ٨ .
(٨) تكملة من جـ و ص و ط .

والموصوفِ ككلمة الشرط ، والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء ، (فالصلةُ والصفةُ يكونان كالشرطِ)[1] فكان حقُّ الموصول – على هذا – أن لا يكون إلا مبهَما كأسماءِ الشرطِ نحو من وما الشرطيتين .

وإنما جاز أن لا يكون مبهما – كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا ﴾[2] لأنه دخيل في معنى (الشرط)[3] .

وكذا كان حقُّ الصلة أن لا تكون إلا فعلا مستقبَلَ المعنى كشرطِ مَنْ ومَا ، إلا أنه لما لم يكن شرطًا في الحقيقة جاز أن لا يكون صريحا في الفعلية ، بل يكونُ مما يقدرُ معه الفعل كالظرف والجار والمجرور ، وأن لا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا ﴾[2] .

وكذا كان حقُّ الخبر أن تلزمه الفاء لكونه كالجزاء (لكن من)[4] حيث إنه ليس جزاءَ الشرط حقيقةً جاز تجريدُه منها مع قصد السببية ، نحو الذي يأتيني له درهم .

ولا يلزم (مع الفاء)[5] أن يكون الأولُ سببا للثاني ، بل اللازمُ أن يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلَها ، كما في جميع الشرط والجزاء ، ففي قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِى تَفِرُّونَ مِنهُ ﴾[6] .. الآية[7] ، الملاقاةُ لازمةٌ للفرار ، وليس الفرارُ سببًا للملاقاة ، وكذا في قوله تعالى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ ﴾[8] كون النعمة منه – تعالى – لازمٌ (لحصولها)[9] معنًى ، فلا يغرنَّكَ قولُ بعضِهم : إن الشرطَ سببٌ للجزاء – ويجيء تحقيقه في حروف الشرط إن شاء الله[10] –.

---

(١) في ط : وأما الصلة والصفة فيكونان كالشرط .
(٢) البروج ١٠ .
(٣) في ط : الشر .
(٤) فيما عدا ص : فمن .
(٥) تكملة من جـ و ص و ط .
(٦) الجمعة ٨ .
(٧) تكملة الآية : ... ﴿ فإنَّهُ مُلاقِيكُمْ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ .
(٨) النحل ٥٣ .
(٩) فيما عدا (ط) لحصوله .
(١٠) انظر ط ٢/٣٩٠ .

والثاني[١] : النكرةُ العامة[٢] الموصوفة بالفعل أو الظرف (أو الجار والمجرور)[٣] نحو كلّ رجل يأتيني ، أو أمامَك ، أو فِي الدار فله درهمٌ .

وقد تجيء صفتها أيضا (ماضيًا مستقبل المعنى)[٤] ، نحو : كل رجل أتاك غدًا فله درهم – كما ذكرنا في الموصول[٥] –

وقد تدخل الفاءُ على خبر (كل) وإن كان مضافا إلى غير موصوف[٦] ، نحو كل رجل فله درهم ، لمضارعته لكلمات الشرط في الإبهام ، وكذا إن كان مضافا إلى (موصوف)[٧] بغير الثلاثة المذكورة ، نحو : كل رجلٍ عالمٍ فله درهم .

وعند سيبويه لا تدخل الفاءُ على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت[٨] .

والأخفشُ يجيز زيادتَها في جميع خبر المبتدأ[٩] نحو : زيد فوجد ، وأنشد[١٠] :

---

(١) يعني من الموضعين اللذَين تدخلُ الفاءُ في خبرهما جوازا .

(٢) أي التي تتضمن معنى العموم بدليل السّياق .

(٣) ساقط من ص .

(٤) في ت : ماضيا غير مستقبل المعنى ، والصواب ما أثبته لأن الماضي ههنا مستقبل المعنى .

(٥) أي لأنه ليس شرطا في الحقيقة وانظر ص ٣٠٣ .

(٦) في ص زيادة هي قوله : بغير الثلاثة المذكورة .

(٧) في ط : غير موصوف ، والصواب ما هنا ، فإن (رجل) موصوف بـ (عالم) .

(٨) الكتاب ١/٧٠ و ٤٥٣ .

(٩) ينسب كثير من النحاة إلى الأخفش أنه يجيز زيادةَ الفاء في جميع خبر المبتدأ ، ويعتمدون في ذلك على قوله في معاني القرآن صفحة ١٢٤ – ١٢٥ وقوله : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ التوبة ٦٣ ، وقوله : ﴿ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ الأنعام ٥٤ ، فيُشْبِهُ أن تكون الفاء زائدةً كزيادة ما ويكون الذي بعد الفاء بدلا من أن التي قبلها ، وأجودُه أن تُكسَر إنّ وأن تُجْعَل الفاء جوابَ المجازاة ، وزعموا أنهم يقولون أخوك فَوَجَد بل أخوك فجهد ، يريدون : أخوك وجد ، و : بل أخوك جهد فيزيدون الفاءَ .

وممن نسب إليه هذا الرأي ابنُ جني في سر الصناعة ٢٦١ وابنُ مالك في شرح الكافية الشافية ٣٧٨ وعبدُ القاهر في المقتصد ١/٣١٣ وابنُ يعيش في شرح المفصل ١/١٠٠ والرضيُّ هنا ، والمالقيُّ في رصف المباني ٣٨٦ .

والذي أراه أن هذا ليس رأيَ الأخفش بل نقله كما سمعه عن العرب ، ولذا تجده يقول في معانيه صفحة ٨٠ : وما ذكرنا في هذا الباب من قوله : ﴿ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ المائدة/ ٣٨ و ﴿ الزَّانِيَةُ والزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ ليس في قوله فاقطعوا أو اجلدوا خبرُ المبتدأ لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء ، لو قلت عبد الله فينطلق لم يَحْسُن ، وإنما الخبرُ هو المضمر الذي فسرتُ لك من قوله : ومما نَقصُّ عليكم ، وهو مثل قوله : وقائلةٍ خولانُ فانكحْ فَتَاتَهُمْ كأنه قال : هؤلاء خولانُ ، كما تقول : الهلالُ فانظر إليه أي هذا الهلال فانظر إليه ، فأضمر الاسمَ .

أقول فهو إنما يقف عند المسموع فلا يردُّه ، ولكنه لا يقيس عليه وقد قدر البيت هنا كما قدره سيبويه .

(١٠) قائل البيت مجهول وقد أنشده الأخفش في معانيه ٧٦ و ٨٠ .

٧٧ - وقائلةٍ خَولانُ فانكحْ فَتاتَهم ... وأُكرومَةُ الحيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيا[1]

وسيبويه يؤول مثله بنحو : هذه خولانُ فانكح[2] .

قوله : وليت ولعل مانعان باتفاق .

جميعُ نواسخ (الابتداء)[3] تمنع دخولَ الفاء في خبر المبتدأ المذكور ، إلا ما نذكره ، وذلك لأنه إنما دخله الفاءُ لمشابهة المبتدأ لكلمة الشرط ، ويلزمها التصدر ، ولا يدخلها نواسخُ الابتداء[4] ، لأن تلك النواسخَ تؤثر معنًى في الجملة ، وقد تقدم أن ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدَّرة بلازم التصدر[5] ، إلا أن هذا المبتدأ لكونه غيرَ راسخ العرق في الشرطية جاز أن يدخله (مالا يؤثر)[6] في الجملةِ المتأخرة معنى ظاهرا ، وهو (إنَّ) نحو قوله تعالى : ﴿ إنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا المُؤْمِنِين ﴾[7] .. الآية ، (وألحق المالِكيُّ[8] بها أن المفتوحةَ ولكِنَّ - من غير سماع - لكنه لما رأى أنه يجوز

---

(١) البيت في الكتاب ٧٠/١ وفي شرح ابن يعيش ١٠٠/١ و ٩٥/٨ وفي المغني ٢١٩ وفي شرح شواهد المغني ٨٧٣ وفي العيني ٥٢٩/٢ وفي التصريح ٢٩٩/١ وفي الهمع ١١٠/١ وفي الدرر ٧٩/١ وفي رصف المباني ٣٨٦ وفي البحر المحيط ٤٧٧/٣ وفي الخزانة ٤٥٥/١ .

اللغة : خولان : قبيلة باليمن ، الأكرومة : فعل الكرم ، مصدر بمعنى اسم المفعول ، أي ومكرمة الحيين ، والحيان : حي أبيها وحي أمها ، خلو : لا زوج لها .

الشاهد : استشهد به الرضي على زيادة الفاء في خبر المبتدأ على رأي الأخفش وعدم زيادتها عند سيبويه .

(٢) في الكتاب ٦٩/١ : وقد يحسن ويستقيم أن تقول : عبدُ الله فاضربه ، إذا كان مبنيا على مبتدأ مظهَرٍ أو مضمَر ، فأما في المظهَر فقولك : هذا زيد فاضربه ، وإن شئت لم تظهر هذا ، ويعمل كعمله إذا أظهرته ، وذلك قولك : الهلالُ والله فانظر إليه ، كأنك قلت : هذا الهلال ، ثم جئت بالأمر .

(٣) في ط : المبتدأ .

(٤) سيأتي بعد قليل أنه إذا ورد مثل ذلك أنه يضمر له ضميرُ الشأن .

(٥) انظر صفحة ٢٩٦ .

(٦) تكملة من ط وفي جـ و ص : مالا يدخل .

(٧) البروج ١٠ .

(٨) سبقت الإشارة (صفحة ٢٣٠ تعليقة ٣) إلى أن المقصود به ابن مالك ، قال ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٣٧٥ - ٣٧٨ في فصل في دخول الفاء على خبر المبتدأ :

وذا الجواز بعد لكنّ وإنّ ... وأنّ باق وأبى أبو الحسن

إذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاءَ إن لم يكن إنَّ أو أنَّ أو لكن بإجماع من المحققين . ثم استدل بآيات لدخول الفاء في خبر إنَّ وبقوله تعالى ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فأنّ لله خمسه ﴾ الآية ٤١ من سورة الأنفال .. واستشهد لدخولها في خبر لكن بقول الشاعر : =

العطفُ بالرفع على مَحَل اسم لكن ، كما يجوز على محل اسم إنّ – كما يجيء في الحروف المشبّهة بالفعل[1] – وكذا أجرى بعضهم أنَّ المفتوحة – في جواز رفع المعطوف على اسمها – مُجرَى المكسورةِ – على ما يجيء في الموضع المشار إليه[2] – أجراهما[3] مجرى إنّ المكسورة)[4] .

وأما كلماتُ الشرط الجازمةُ الثابتةُ الأقدام في الشرطية فلا يدخلها شيء (من نواسخ الابتداء)[5] إلا في الضرورة فيضمَر مع ذلك بعدها ضميرُ الشأن (حتى لا تخرجَ كلماتُ الشرط في التقدير عن التصدّر في جملتها ، وذلك)[6] نحو قوله[7] :

٧٨ – إن مَنْ يدخلِ الكنيسةَ يومًا　　يلـقَ فيها جـآذرًا وظبـاءً[8]

=بكل داهية ألقي العِداة وقـد　　يُظَن أني في مكري بهم فَـزِعُ
كلا ولكنّ ما أبديه من فَـرَقٍ　　فَكَيْ يُغَرّوا فيغريهم بِيَ الطَّمَـعُ

وقول الشاعر :

فـوالله مـا فارقتكـم قاليًا لكـم　　ولكن ما يُقْضى فسوفَ يكون

قلت : وأعجب بعد هذا من قول الرضي : إنه من غير سماع .

وقد وجه أبو البقاء دخول الفاء في كتابه التبيان فقال ٦٢٣ – ٦٢٤ عند إعراب آية ٤١ من سورة الأنفال : فأن لله : يقرأ بفتح الهمزة ، وفي الفاء وجهان : أحدهما : أنها دخلت في خبر (الذي) – يعني « ما » في قوله ما غنمتم لأنها بمعنى الذي – « وأن وما عملت فيه في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف تقديره فالحكم أن للهِ خُمُسَه ، والثاني : أن الفاءَ زائدةٌ وأنَّ بدل من الأولى ..

ويقرأ بكسر الهمزة في إن الثانية ، على أن تكون إنّ وما عملت فيه مبتدأً وخبرًا في موضع خبر الأولى .

(١) انظر ط ٣٥٤/٢ .

(٢) انظر ط ٣٥٣/٢ .

(٣) هذا خبر قوله قبل : لكنه لما رأى .. إلخ والضمير يعود على أنَّ ولكن .

(٤) تكملة من جـ و ص و ط من قوله : وألحق المالكي إلى هنا .

(٥) تكملة من جـ و ص و ط .

(٦) تكملة من جـ و ص و ط .

(٧) ينسب إلى الأخطل غياث بن غوث بن الصلت ، من بني تغلب شاعر اشتهر في عهد بني أمية بالشام ، وأكثر من مدحهم نشأ على المسيحية في أطراف الحيرة ، تهاجى مع جرير والفرزدق ، وكان معجبا بأدبه له ديوان شعر ، توفي سنة ٩٠ هـ (الأعلام ٣١٨/٥) .

(٨) البيت في ديوانه فيما ينسب إليه ٣٧٦ وفي المقرب ١٠٩/١ و ٢٧٧ وفي ابن يعيش ١١٥/٣ وفي المغني ٥٦ و ٧٦٧ وفي شرح شواهد المغني ١٢٢ و ٩١٨ وفي الهمع ١٣٦/١ وفي الدرر ١١٥/١ وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور ١٧٨ وفي ما يجوز للشاعر للضرورة للقيرواني ١٨١ وفي العمدة ٢١٠/٢ وفي رصف المباني ١١٩ وفي الخزانة ٤٥٧/١ .

اللغة : الجآذر جمع جُؤْذَر وهو ولد بقر الوحش . والظباء : الغزلان .

=

قوله : وألحق بعضهم (إنّ) بهما .

أي ألحق (إنّ) في المنع من دخول الفاء بليتَ ولَعَلَّ .

قال المصنف اتّباعا لعبد القاهر[1] : إن هذا الملحقَ سيبويهِ خلافًا للأخفش[2] .

ونقل العبديّ[3] وأبو البقاء[4] وابنُ يعيش[5] : أن المجوِّز لدخول الفاء مع إنّ سيبويه خلافًا للأخفش[6] .

قوله : وليت ولعل مانعان (بالاتفاق)[7] .

= المعنى : من يدخل الكنيسة يلق فيها أشباه الجآذر من أولاد النصارى وأشباهَ الظباء من نسائهم (الخزانة ٤٥٨/١) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنَّ إنَّ وأخواتها إذا دخلت على اسم الشرط يضمر بعدها ضمير الشأن ، حتى لا تخرج كلماتُ الشرط عن التصدر .

(١) في المقتصد ٣٢٤/١ : وقد اختلفوا في إنّ هل تمنع من الفاء أم لا ؟ فمذهب أبي الحسن أنها لا تمنع و لم يتعرض لذكر رأي سيبويه ، بل اكتفى بذكر رأي الأخفش وتبين أن غيرَ الأخفش لا يجيز ذلك .

(٢) قال ابن الحاجب في شرحه لكافيته ٢٥ : واختلفوا في (إنّ) فسيبويه لا يجيز دخول الفاء معها وأجازه الأخفش ، فكأن سيبويه نظر إلى أن الشرط لا تدخل عليه (إنّ) فكذلك ما يشبه الشرط ومن أجازه نظر إلى أن إنّ لا تغير المعنى الإخباري بخلاف ليت ولعل ، وكلٌّ من التعليلين يستقيم .

(٣) سبقت ترجمته صفحة ١٩٠ .

(٤) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله أبو البقاء العكبري البغدادي الضرير ، صاحب الإعراب ، قرأ العربية حتى حاز قصب السبق وصار فيها من الرؤساء أقرأ النحوَ واللغة والمذاهبَ والخلافَ والفرائضَ والحسابَ .. وكان ثقة صدوقا من تصانيفه : إعراب القرآن ، إعراب الحديث ، إعراب الشواذ .. توفي سنة ٦١٦ بغية الوعاة ٣٨/٢ . وعند البحث في التبيان لم يذكر أبو البقاء من المانعُ ومن المجيز (انظر التبيان ١٢٢٢) ولكنه ذكر ذلك في شرحه للإيضاح ق ٥٣ أ حيث قال : فأما إنّ فلا تمنع من الفاء عند الجمهور ، لأنها تؤكد معنى الابتداء ، ولذلك جاز الرفع في المعطوف على معنى الابتداء ، وقال الأخفش دخول إنّ يمنع من الفاء لأنها عاملٌ مثلُ كأن وليت .

(٥) انظر شرح المفصل ١٠١/١ وابن يعيش هو : يعيش بن على بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا ، أبو البقاء وكان يعرف بابن الصانع ، وكان من كبار أئمة العربية ، ماهرا في النحو والتصريف ، قدم دمشق وجالس الكندي ، وتصدر بحلب للإقراء زمانا . من تصانيفه شرح المفصل . توفي سنة ٦٤٣ هـ (بغية الوعاة ٣٥١/٢) .

(٦) ظاهر كلام سيبويه أنه يجيز دخول الفاء في خبر إنّ ، لأنه استدل في كتابه لجواز دخول الفاء في الخبر بعدة آيات منها قوله ٤٥٣/١ ومثل ذلك : ﴿ الذينَ يُنفِقونَ أموالَهم بالليلِ والنهارِ سرًّا وعلانية فلهم أجْرُهم عِنْدَ ربهم ﴾ البقرة ٢٧٤ وقال تعالى جده : ﴿ قل إنَّ الموتَ الَّذِى تَفِرُّونَ منه فإنه ملاقِيكم ﴾ الجمعة ٨ ومثل ذلك : ﴿ إنَّ الذينَ فَتَنُوا المُؤْمِنِينَ والمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُم عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ ﴾ البروج ١٠ .

(٧) في ت : باتفاق ، وقد سبق أن شرح الرضي هذا الكلام صفحة ٣٠٨ ولكنه أعاده هنا ليعترض على ابن الحاجب ولو ذكر الاعتراض هناك لكان أولى .

لا وجه لتخصيصهما ، بل كلُّ ناسخ للابتداء هكذا ، سوى ما استُثْني .

وما ذكره المصنف من أن امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل للزوم التناقض ، وذلك أنَّ ما بعد الفاءِ الجزائيةِ لا يكون إلا خَبَرًا ، أي محتمِلا للصدق والكذب ، وخبرُ ليت ولعل لا يحتملان ذلك[1] . ليس بشيء ، لصحة قولك : إن (جاءك)[2] زيدٌ فاضْرِبْه ، قال الله تعالى : ﴿ إنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بالقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[3] .

قوله : وقد يُحذَف المبتدأُ لقيام قرينة جوازا ، كقول المستهل : الهلالُ واللهِ ، والخبر جوازا نحو : خرجت فإذا السبعُ ، ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره ، مثل : لولا (علي)[4] هلك عمرٌ ، وضربي زيدا قائما ، وكلُّ رجل وضيعتُه ، ولعمرُك لأفعلن .

المستهل : المبصر للهلال .

وقد ذكرنا أنه لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جوازا إلا مع قرينة دالة على تعيُّنه[5] .

اعلم أنه قد يحذف المبتدأ وجوبا إذا قطع النعت بالرفع – كما يجيء في بابه[6] – نحو : الحمد لله أهلُ الحمد ، أي هو أهل الحمد .

وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة فقطع لقصد المدح أو الذم أو الترحم – كما يجيء[7] – فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك .

ويحذف وجوبا – أيضا – عند من قال – في (نحو)[8] نعم الرجل زيد : إن

---

(١) شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ٢٥ .

(٢) في جـ : جارك .

(٣) آل عمران ٢١ ووجه الاستشهاد بالآية أن الفاء في فبشرهم قصد منها الجزاء وقد دخلت على الأمر ، وهو لا يحتمل الصدق ولا الكذب ، كما يقول المصنف .

(٤) في ت : زيد .

(٥) صفحة ٢١٦ .

(٦) انظر صفحة ١٠١١ .

(٧) انظر صفحة ١٠١١ وما بعدها .

(٨) تكملة من ط .

تقديره : هو زيد . وفيه نظر – على ما يجيء في بابه[1] – .

قوله : جوازا أو وجوبا .

نصبٌ على المصدر ، أي حذفا واجبا أو جائزا .

وإذا في قوله : إذا السبُعُ للمفاجأة ، واختلف فيها فنقل عن المبرد أنها ظرف مكان – فعلى قوله يجوز أن تكون خبر المبتدأ الذي بعدها ، أي فبالمكان السبع ، فنقول على هذا : مررت فإذا زيد قائما ، وإذا عنده متعلق بكائنٍ أو شبهه من متعلقات الظروف العامة[2].

ولا يجوز – على قوله – أن يكون (إذا) مضافا إلى الجملة الاسمية (المحذوفة)[3] الخبر ، إذ لا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا حيثُ – على ما يجيء في الظروف المبنية[4] – وما (ذهب إليه)[5] لا يطّرد في جميع مواضع إذا المفاجأة ، إذ لا معنى لقولك : فبالمكان السبعُ بالباب في تأويل قولهم : خرجت فإذا السبع (بالباب)[6] .

وقال الزجاج : إن إذا المفاجأة ظرف زمان[7] .

---

(١) انظر ط ٣١٤/٢ قال : المخصوص مرتفع بالابتداء ما قبله خبرُه ، لا خبرُ مبتدأ مقدّر ، إذ لو كان خبرَ مبتدأ مقدر لم يدخل نواسخ المبتدأ عليه مقدما على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه ، نحو كنتَ نعم الرجل ، ونعم السيدان وجدتما .

(٢) تحدث المبرد عن إذا الفجائية في موضعين من المقتضب ، قال في جـ ١٧٨/٣ : فأما إذا التي تقع للمفاجأة فهي التي تسد مسد الخبر ، والاسمُ بعدها مبتدأ ، وذلك قولك : جئتك فإذا زيد وتأويل هذا جئت ففاجأني زيد . وقال في جـ ٢٧٤/٣ : وتقول : خرجت من الدار فإذا زيد ، فمعنى إذا ههنا المفاجأة ، فلو قلت على هذا خرجت فإذا زيد قائما كان جيدا ، لأن معنى فإذا زيد : فإذا زيد قد وافقني .. فقوله : فهي التي تسد مسد الخبر ، فيه إشارة إلى أنها ظرف مكان لكون المبتدأ هنا جثة ولا يخبر بالزمان عن الجثة .

وكذا قوله : فلو قلت على هذا خرجت فإذا زيد قائما كان جيدا يدل على أن ناصب (قائما) هو الظرف (إذا) أو عامله ، ولكن تأويله لـ (إذا) في الموضعين بفاجأني ووافقني يقرب (إذا) الفجائية من الظرفية الزمانية ، والله أعلم . وقد نسب هذا الرأيَ إلى المبرد ابنُ مالك في التسهيل ٩٤ ، وابنُ هشام في المغني ١٢٠ والمراديُّ في الجنى الداني ٣٦٥ .

(٣) في ت و ص : المحذوف .

(٤) انظر ط ١٠٣/٢ .

(٥) في ط : وما ذكره ، والمقصود به : المبرد .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) انظر التسهيل ٩٤ والمغني ١٢٠ والجنى الداني ٣٦٥ .

فعلى قوله يجوز أن تكون[1] في قولهم : فإذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف ، أي فإذا حصول السبع ، أي ففي ذلك الوقت حصوله ، لأن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة - كما مر[2] - .

ويجوز أن يكون الخبر محذوفا (على هذا القول بلا حذف مضاف)[3] و (إذا) ظرفٌ لذلك الخبر ، غيرُ ساد مسدَّه ، أي ففي ذلك الوقت السبعُ بالباب ، فحذف (بالباب) لدلالة قرينة خرجتْ عليه .

ويجوز أن يكون ظرفُ الزمان مضافا إلى الجملةِ الاسمية ، وعامله محذوف - على ما قال المصنف - أي ففاجأت وقت وجود السبع بالباب .

إلا أنه إخراجٌ لإذا عن الظرفية ، إذ هو - إذن - مفعولٌ به لفاجأت ، ولا حاجة (لهذه)[4] الكُلْفَة ، فإن إذا الظرفيةَ غيرُ متصرفة على الصحيح .

ونُقِلَ عن ابن بَرِّي[5] أن إذا المفاجأة حرفٌ[6] .

فعلى هذا خبر المبتدأ في نحو (فإذا السبع) محذوف بلا خلاف .

وأما الفاء الداخلة على إذا المفاجأة فنُقِل عن الزيادي[7] أنها جواب شرط مقدر[8] .

---

(١) يعني إذا الفجائية .

(٢) صفحة ٢٨٢ .

(٣) ساقط من جـ و ص و ط .

(٤) في ص و ط : إلى هذه .

(٥) عبد الله بن بري بن عبد الجبار ، أبو محمد ، المقدسي المصري النحوي اللغوي ، شاع ذكره واشتهر ، ولم يكن في مصر مثله ، تصدر للإقراء بجامع عمرو ، وكان مع علمه وغزارة فهمه ذا غفلة . له كتاب : اللباب في الرد على ابن الخشاب . توفي سنة ٥٨٢ (البغية ٣٤/٢) .

(٦) نسب ابن هشام هذا الرأي في المغني ١٢٠ إلى الأخفش ونسبه المرادي في الجنى الداني ٣٦٦ إلى الكوفيين وقال : وحُكِي عن الأخفش واختاره الشلوبينُ في أحد قوليه ، وإليه ذهب ابن مالك . ونقل الأنباري عن الكوفيين في الإنصاف ٧٠٤ أنها إذا كانت للمفاجأة كانت ظرفَ مكان .

(٧) أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيادي ، قيل له : الزيادي لأنه من أولاد زياد بن أبيه ، أخذ عن الأصمعي وغيره ، وأخذ عنه المبرد وغيره ، وكان عالما بالنحو ، قرأ كتاب سيبويه ، له كتاب الأمثال وكتاب النقط والشكل . توفي سنة ٢٤٩ هـ (نزهة الألباء ٢٠٥) .

(٨) سر صناعة الإعراب ٢٦٢ .

ولعله أراد (أنها)[1] فاء السببية التي المرادُ منها لزومُ ما بعدها لما قبلها - كما تقدم[2] - أي مفاجأةُ السبع لازمةٌ للخروج .

وقال المازني : هي زائدة[3] .

وليس بشيء إذ لا يجوز حذفُها .

وقال أبو بكر مَبْرُمان[4] : هي للعطف حملا على المعنى ، أي خرجت ففاجأت كذا[5] .

وهو قريب .

قوله : التَزِم في موضعه (غيرُه)[6] .

يقال : (ألزمه)[7] الشيء فالتزمه أي قبل ملازمته ، أي في خبر التزمَ العربُ ذِكْرَ غيرِ الخبر (المقدر)[8] في موضعه ، فيحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر (من بين سائر الأخبار)[9] لفظٌ سادٌّ مسدَّ ذلك الخبر ، وهو في أربعة أبواب - على ما ذكر المصنف - .

أولها : المبتدأ الذي بعد لولا - هذا على مذهب البصريين[10] .

---

(١) فيما عدا ط : أن .

(٢) صفحة ٣٠٦ .

(٣) سر صناعة الإعراب ٢٦٢ وقد اختاره ابن جني وعلله ، وانظر الخصائص ٣/٣٢٠ فقد نقض ما قال في سر الصناعة .

(٤) هو محمد بن علي أبو بكر العسكري ، المعروف بمَبْرُمَان ، أخذ عن المبرد وعن الزجاج وكان قيّما بالنحو ، أخذ عنه الفارسي والسيرافي ،وله من التصانيف شرحُ كتاب سيبويه (لم يتم) شرح شواهده .. إلخ توفي سنة ٣٤٥ (بغية الوعاة ١/١٧٥) .

(٥) سر صناعة الإعراب ٢٦٢ وفي الخصائص ٣/٣٢٠ : وبهذا يقوى عندي قول مبرُمان إن التاء في نحو قولك : خرجت فإذا زيد عاطفة وليست زائدة كما قال أبو عثمان .

(٦) ساقطة من جـ و ص و ط .

(٧) في ص و ط : ألزمته .

(٨) تكملة من ط .

(٩) ساقط من جـ و ص .

(١٠) انظر المسألة العاشرة من الإنصاف صفحة ٧٠ .

وقال الفراءُ : لولا هي الرافعةُ للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل[1] .

وقال الكسائيُّ : الاسم بعدها فاعلٌ لفعل مقدر[2] ، كما في قوله : لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِي[3] .

وهو قريب من وجه ، وذلك أن الظاهرَ منها أنها (لو) التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني – كما يجيء في حروف الشرط[4] – دخلتْ على (لا) وكانت لازمةً للفعل لكونها حرفَ شرطٍ ، فتبقَى مع دخولها على (لا) على ذلك الاقتضاء ، ومعناها مع (لا) – أيضا – باقٍ على ما كان ، كما تبقى مع غير لا من حروف النفي ، فمعنى لولا عليٌّ لهلك عمرُ : لو لم يوجد عليّ لهلك عمر ، فينتفي الأول – (أي عدم وجود علي)[5] – لانتفاء هلاك عمر ، وانتفاءُ الانتفاء ثبوتٌ ، فمن ثم كان (لولا) مفيدةً ثبوتَ الأول ، وانتفاء الثاني ، كإفادة (لو) في قولك : لو لم تأتني شتمتك ، كما مر في بيان قوله :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة (كفاني و لم أطلب قليلٌ من المال)[6] (٤٩)

لكنْ مَنَعَ البصريين من هذا التقدير ، وحملَهم على أن قالوا : لولا كلمةٌ (بنفسها)[7] وليست (لو) الداخلةَ على (لا) (أن)[8] الفعل بعد (لو) إذا أضمر وجوبا فلابد من الإتيان بمفسر – كما مر في باب الفاعل[9] – وليس بعد لولا

---

(١) الإنصاف ٧٠ والأمالي الشجرية ٢/٢١١ ونسبه إلى الكوفيين وانظر الهمع ١/١٠٥ .

(٢) وكذا نسبه إليه المرادي في الجنى الداني ٥٤٤ والسيوطي في الهمع ١/١٠٥ .

(٣) سبق الحديث عنه انظر صفحة ٢٢١ .

(٤) انظر ط ٢/٣٩٠ .

(٥) في ط : أي انتفى انتفاء وجود علي ، وفي ص : أي انتفاء وجود علي .

(٦) تكملة من ط ، وقد سبق الحديث عن البيت شاهد رقم ٤٩ صفحة ٢٣٤ وما بعدها .

(٧) في ص : برأسها .

(٨) في ط لأن ، وعليه تكون (لكن) بتشديد النون ، ومَنَعَ اسمُها و (لأن) خبرُها .

(٩) صفحة ٢٢٠ .

مفسر ، وأيضا لفظ (لا) لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلا مكرّرا في الأغلب – كما يجيء في قسم الحروف[1] – ولا تكرير[2] بعد لولا ، فقال البصريون : الاسم (المرفوع)[3] بعده مبتدأ[4] .

ولا يجوز أن يكون جوابُ (لولا) خَبَره ، كما مرّ في أما زيد فقائم[5] ، لكونه جملة خالية عن العائد إلى المبتدأ في الأغلب ، كما في لولا علي لهلك عمر ، فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطي وجوب الحذف ، أحدهما : القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظةُ لولا ، إذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم . (فلولا)[6] دالة على أن خبرَ المبتدأ الذي بعدها موجود[7] ، لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من أنواع الخبر .

الثاني : اللفظُ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا .

وربما دخلت (لولا) هذه على الفعلية قال[8] :

٧٩ – قالت أمامةُ لما جئتُ (زائرَها)[9] هلا رميتَ ببعضِ الأسهمِ السودِ
لا دَرَّ دَرُّكِ إني قــد رميتُهــم لولا حُدِدتُ ولا عُـذْرَى لمحدود[10]

---

(١) انظر ط ٢/٣٧٨ .
(٢) في ت زيادة هي : فيه .
(٣) تكملة من ص .
(٤) الإنصاف ٧٠ .
(٥) صفحة ٣٠٤ .
(٦) في جـ : فلها ، وفي ص : فلها دلالة .
(٧) يعني تقديره : موجود .
(٨) البيتان ينسبان للجموح الظفري ، المذكور في الخزانة ١/٤٦٤ وينسبان إلى راشد بن عبد الله السلمي .
(٩) في ت : أنبئها ، وهو يتناسب مع القصة التي سأذكرها عن الجموح وأبي بشر . لكن معظم المراجع ذكرته زائرها .
(١٠) الثاني منهما في الأمالي الشجرية ٢/٢١١ وهما في ابن يعيش ١/٩٥ وفيه الثاني في ٨/١٤٦ والأول في الإنصاف ٧٣ والثاني في شرح القصائد السبع الطوال ٥٥١ وهما في الخزانة ١/٤٦٢ وفي اللسان (عذر) وفيه لله درك . في الخزانة ١/٤٦٤ أن الشاعر بيَّتَ بني لحيان وبني سهم .. وكان قد جمع جمعا .. وفيهم رجل يقودهم يكنى بأبي بشر ، فتحالفا على الموت وكان في كِنَانةِ الجموح نبلٌ معلَّمة بسوادٍ ، حلف ليرمين بها جُمَعَ قبل عودته فقتل أبو بشر .. وأُعْجِزَ الجموح ، فقالت له امرأته : هلا رميت تلك النبل .. إلخ وفي اللسان : أن الأسهم السود كناية عن الأسطر المكتوبة . وأمامة زوجة الشاعر لا در درك : لا كان فيك خير ولا أتيت بخير يدعو عليها . والعذرى : اسم بمعنى المعذرة .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أنه ربما دخلت لولا على الفعلية – كما هنا – وفيه ردٌّ على الفراء القائل إن ما بعد لولا مرفوع بها . وقد نسب هذا الرأيَ صاحبُ الإنصاف إلى الكوفيين وأيَّدَ رأيهم وانتصف لهم من البصريين مع أن الحق هذه المرة مع البصريين .

(أي لولا الحد ، وهو الحِرْمان)[1] .

وثانيها[2] : كل مبتدأ يكون مصدرا صريحا (نحو ضربي)[3] أو بمعنى المصدر ، وهو أفعلُ التفضيل مضافا إلى المصدر ، لأنه بعض ما يضاف إليه - كما يجيء في بابه[4] - نحو أخطب ما يكون أي كونٍ ، وأكثر شربي السويق ، ويكون المصدر مضافا إلى الفاعل نحو ضربي زيدا ، أو المفعول نحو ضربي زيدٌ ، أو إليهما نحو تَضَارُبُنَا ، وبعد ذلك حال منهما معا في المعنى ، نحو ضربي زيدًا قائمين ، أو تضارُبُنَا قائمين ، أو من أحدهما نحو : ضربي هندا قائمًا أو قائمةً .

ويقع هذا الحالُ فعلًا أيضا خلافًا للفراء[5] نحو علمي بزيد كان ذا مال ، ويقال : سمعُ أذني زيدا يقول ذاك ، أي سمع أذني كلامَ زيدٍ ، على حذف المضاف .

وإن كانت الحالُ المذكورةُ جملةً اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال (نحو ضربي زيدا وغلامُه قائم)[6] ، قال (النبي)[7] ﷺ « أَقْرَبُ ما يَكُونُ العبدُ من ربِّه وَهُوَ ساجِدٌ »[8] ، إذ الحال فضلةٌ ، وقد وقعت موقعَ العمدة ، فيجب معها علامةُ (الحالية)[9] (لتعرف)[10] إذ كل واقع غير موقعه يُنْكَر .

---

(١) ساقط من ط .

(٢) يعني ثاني المواضع التي التزم فيها حذف الخبر .

(٣) ساقطتان من ص .

(٤) انظر ط ٢/٢١٦ - ٢١٧ .

(٥) التسهيل ٤٥ ونسب صاحب الهمع ١/١٠٦ المنع لسيبويه والفراء ، ووجدت في الكتاب ١/٩٨ ومنه قولهم : سمع أذني زيدا يقول ذاك . وهذا التمثيل يدل على جوازه عند سيبويه ثم قال صاحب الهمع ١/١٠٧ : الثامنة في جواز نحو علمي بِزيدٍ كان قائما قولان : أحدهما لا ، وعليه أبو علي .. والثاني نعم على أن كان زائدة .
ولم يذكر صاحب الهمع في المانعين سيبويه والفراء مع أن الحال هنا فعل إلا أن يكون الحكم عنده مختلفا بين الفعل التامّ والناقص . ولا يظهر ذلك من حديثه .

(٦) ساقط من جـ .

(٧) تكملة من جـ وص و ط .

(٨) جزء من حديث أخرجه مسلم ١/٣٥٠ وأحمد في مسنده ٢/٤٢١ عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وفي تخريج أحاديث شرح الرضي للبغدادي ق ٣ أ أخرجه البزار عن ابن مسعود ، ومسلم وأبو داود والنسائي عن أبي هريرة : فأكثروا الدعاء ، كذا في الجامع الصغير .

(٩) في ت : الحال .

(١٠) ساقطة من ص و ط .

وجوز الكسائي تجردَها عن الواو[1] ، لوقوعها (موقع) خبر المبتدأ ، فتقول : ضربي زيدا أبوه قائم ، كما في قوله : كلمته فوه إلى في .

ويجوز عند الكسائي اتباعُ المصدر المذكور بالتوابع ، نحو : ضَرْبي زيدا كلُّه ، أو ضربي زيدا الشديدُ قائما[2] .

ومنعه غيره ، لغلبة معنى الفعل عليه .

ولهذا ذهب ابن دُرُسْتَوَيْه[3] إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له ، لكونه بمعنى الفعل ، إذ المعنى ما أضرب زيدًا إلا قائما[4] .

ولم يُسمع الاتباعُ مع الاستقراء .

وفي خبر مثل هذا المبتدأ أقوال :

ذهب ابنُ درستويه وابنُ بَابِشَاذ إلى أنه لا خبر له ، لكونه بمعنى الفعل[5] ، كما قلنا[6] فمعنى ضربي زيدا قائما أضربه قائما ، وهو نحو : أقائم الزيدان – عندهما – .

وذهب الكوفيون إلى أن نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى ، والعاملُ فيه المصدرُ الذي هو مبتدأ ، وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا ، أي ضربي زيدا قائما حاصل[7] .

---

(١) التسهيل ٤٥ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي النحوي ، كان أحد النحاة المشهورين والأدباء المذكورين ، ألف كتبا منها : الإرشاد ، وشرح كتاب الجرمي . أخذ عنه عبيد الله المرزباني وغيره . سئل عنه البرقاني فقال : ضعيف وسئل عنه أبو سعيد الشيرازي فقال : ثقة ثقة . توفي سنة ٣٤٧ (نزهة الألباء ٢٨٣) .

(٤) في الإيضاح في شرح المفصل ١٩٦/١ : والمذهب الثالث – وهو مذهب بعض المتأخرين واختاره الأعلم أن التقدير ضربت زيدا قائما .

(٥) بعد أن ذكر السيوطي هذا الرأي في الهمع ١٠٥/١ ونسبه إلى قوم قال : وضعف بأنه لو وقع موقعَ الفعل لصح الاقتصارُ عليه مع فاعله كالمشبه به .

أقول : لم أجد هذا الرأيَ في شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ولا نص على نسبته إليه وإلى ابن درستويه غير الرضي فيما رأيت .

(٦) قبل قليل .

(٧) انظر الهمع ١٠٦/١ .

وذهب الأخفش إلى أن الخبرَ الذي سدت الحالُ مسدَّهُ مصدرٌ مضافٌ إلى صاحب الحال[1] ، أي ضربي زيدا ضربُه قائما ، أي ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المقيد ، وكذا أكثر شربي السويق شُرْبُه ملتوتا .

وذهب البصريون إلى أنه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا ، والعامل في الحال (محذوف)[2] أي ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما[3] .

والدليل على بطلان مذهب الكوفية أن كلّهم متفقون على أن معنى ضربي زيدا قائما : ما أضرب زيدا إلا قائما ، وهذا المعنى المتفقُ عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصرية والأخفش ، وبيانه مبني علي مقدمة ، وهي :

أن اسمَ الجنس - أعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد - إذا استُعمل ولم تقم قرينةٌ تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس أخذا من استقراء كلامهم ، فمعنى الترابُ يابسٌ ، والماء بارد أي : كل ما فيه هاتان الماهيتان حالُه كذا ، فلو قلت مع قولهم : (النومُ ينقضُ الطهارةَ) : إن النوم - مع الجلوس - لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ ، وإذا قام قرينةُ الخصوصِ فهو للخصوص (نحو)[4] اشتر اللحم واشرب الماء ، لأن (شِرَى)[5] الجميع وشرب الجميع ممتنعان .

فإذا تقرر هذا قلنا : إن الجنس الذي هو مصدرٌ غيرُ مقيدٍ عند البصرية بحالٍ تخصِّصُه ، بل الحال - عندهم - قيد في الخبر ، فيبقى الجنس (أي المبتدأ الذي هو مصدر)[6] على العموم ، فيكون المعنى كلُّ ضرب مني واقعٌ على زيد حاصلٌ في حال القيام ، وهذا المعنى مطابقٌ للمعنى المتفق عليه - أعني ما أضرب زيدا إلا قائما - .

---

(١) التسهيل ٤٥ وفي الهمع ١٠٦/١ : واختاره ابن مالك لما فيه من قلة الحذف ، وضُعِّف بأنه لم يقدِّرْ زيادةً على ما أفاده الأول .

(٢) في ت محذوفا .

(٣) وانظر الهمع ١٠٦/١ .

(٤) في ص : كقوله .

(٥) هكذا في النسخ . قال ابن منظور في اللسان (مادة (شرى) شَرَى الشيء يشريه شِرًى وشِرَاءً واشتراه سواءً .

(٦) ساقط من جـ و ص و ط .

أما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصِّص له ، فيكون المعنى : ضربي زيدا المختص بحال (القيام)[1] حاصلٌ ، وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه ، لأنه لا يمتنع من حصول الضرب المقيدِ بالقيامِ حصولُ الضرب المقيد بالقعود (أيضا)[2] في وقت آخر ، فليس في تقديرهم - إذن - معنى الحصر المراد (المتفق)[3] عليه .

(وبهذا يبطُل)[4] مذهب ابن درستويه - أيضا - لأنه لا حصر في قولك : أضرب زيدا قائما .

وما يفسد مذهب الكوفية (زيادة ما تقدم)[5] (من جهة اللفظ)[6] أنه ليس في تقديرهم ما يسد مسدَّ الخبر ، لأن مقام الخبر - عندهم - بعد الحال ، وليس بعدها لفظٌ واقع موقع الخبر ، وقد تقدم أن الخبر لا يحذف وجوبا إلا إذا سد مسده لفظ آخر[7] .

وكذا تقول في قولهم : أكثر شربي السويقَ ملتوتًا : إن معناه (أن شربي له ملتوتا أكثر من (شربي له)[8] غيرَ ملتوت) .

فلو قدرناه على مذهب الكوفية : أكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه ، إذ يجوز أن (يقول هذا اللفظ - إذن - من شربه)[9] ملتوتا عشر مرات - وغيرَ ملتوت ألف مرة ، ويريد بأكثر شربي السويق ملتوتا شربه ملتوتا تسع مرات - مثلا - فإنه أكثرُ شربه ملتوتا .

ويرد على مذهب الأخفش حذفُ المصدر مع بقاءِ معموله ، وذلك عندهم ممتنعٌ ، إذ هو بتقدير أن الموصولة مع الفعل ، والموصول لا يحذف .

إلا أن يقال ، إذا قامت قرينةٌ قويةٌ دالة عليه فلا بأس بحذفه ، كما قال سيبويه في

---

(١) في ط : التام .

(٢) تكملة من جـ و ط .

(٣) في ت : بالمتفق .

(٤) في ت : وهذا بطل وفي جـ و ص : وهذا يبطل .

(٥) تكملة من ط .

(٦) تكملة من جـ و ص و ط .

(٧) صفحة ٢٣٠ وقوله : آخر ساقط من ص و ط .

(٨) في جـ و ص و ط : شُربِه .

(٩) في ط : نقول هذا اللفظ ، أو تريد إذن من شربه .

(باب)[1] المفعول معه : إن تقدير (مالك وزيدا) مالك وملابستك زيدا[2] .

هذا ، والقرينةُ الدالةُ على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصرية هو الإخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام ، لأنه لا يمكن تقييدُه إلا بعد حصوله ، واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال ، فقد حصل شرطا وجوب الحذف ، وأصله عندهم ضربي زيدا حاصلٌ إذا كان قائما .

وليس (إذا) للاستقبال ههنا ، بل هو للاستمرار ، كما في قوله تعالى : ﴿ وإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ ﴾[3] وقوله : ﴿ وإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾[4] ومثلهُ كثير ، حُذِفَ (حاصل) كما يحذف متعلقاتُ الظروف العامة ، نحو : زيد عندك ، والركض في الميدان ، فبقي (إذا كان قائما) ثم (حذف)[5] إذا مع شرطه العامل في الحال ، وأقيم الحال مُقَامَ الظرف ، لأن في الحال معنى الظرفية ، إذ معنى (جاءني زيد راكبا) أي : (في)[6] وقت الركوب ، فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر ، (فيكون الحال قائما مقام الخبر)[7] .

فإن قيل : لم لا تكون (كان) المقدرةُ ناقصةً ، وقائما خبرَها ؟

قيل لأن مثل هذا المنصوب – أي الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة – لا يكون إلا نكرةً ، لم يسمع – مع كثرته – إلا كذا ، فلو كان خبرَ كان لجاز تعريفُه (ولسمع ذلك مع طول الابتداء)[8] .

هذا ما قيل فيه[9] .

---

(١) تكملة من ص .

(٢) انظر الكتاب ١٥٦/١ .

(٣) البقرة ١١ .

(٤) الشورى ٣٧ .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) تكملة من جـ و ص و ط .

(٧) ساقط من ص .

(٨) تكملة من ط . ولعل قوله : الابتداء محرف عن الاستقراء .

(٩) من هنا يبدأ اضطراب في النص حتى قوله : – كما تقدم بيانه – إذْ كان من الأفضل أن يؤخرَ ذِكْرَ رأيه هو وتأييده =

(والذي يظهر لي أن تقديره بنحو ضربي زيدا يلابسه قائما – إذا أردت الحالَ عن المفعول في المعنى – وضربي (زيد)[١] (يلابسُه)[٢] قائما – إذا كان عن الفاعل في المعنى – أولى .

ثم نقول : حذف المفعول الذي هو ذو الحال ، فبقي (ضربي زيدا يلابس قائما) – ويجوز حذف ذي الحال (على ما أُورِدَ)[٣] مع قيام القرينة ، تقول الذي (ضربت)[٤] قائما زيدٌ – أي ضربته – ثم حذف يلابس الذي هو خبرُ المبتدأ والعاملُ في الحال ، وقام الحال مَقامَه ، كما تقول : راشدا مهديا ، أي سر راشدا مهديا .

(فنكون)[٥] – على هذا – مستريحين من (حذف)[٦] إذا مع شرطه الذي هو العامل – ولم يثبت مثله في كلامهم ، ولا نحتاج إلى الاستدلال على أن كان تامةٌ لا ناقِصة)[٧] .

وعلى مذهب من جوز أن يعملَ في الحال غيرُ العامل في صاحبها[٨] يجوز أن يكون التقدير : ضربي زيدا حاصلٌ قائما ، فيكون العامل (في الحال)[٩] حاصلا ، وذو الحال معمولَ ضربي .

(هذا ما قيل فيه)[١٠] .

= وذلك من قوله : والذي يظهر لي حتى قوله : لا ناقصة ، وأن يذكر هنا الردّ على الآراء التي حشدها وهو قوله : وفيه تكلفات كثيرة إلى قوله : ولا نظير له .

ولعل هذا الاضطراب دفع من كتب نسختي جـ و ص إلى إسقاط قوله : والذي يظهر لي إلى قوله لا ناقصة حتى يستقيم الكلام . والله أعلم بالصواب .

(١) في النسختين ت و ط : زيدا ، والصحيح ما أثبته ، ليكون قوله (زيد) هو الفاعل هنا والمفعول في حالة نصبه .

(٢) في ط يلابس والصواب ما أثبته .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ت : ضربته ، والصواب ما أثبته .

(٥) في ط : فيكون .

(٦) في ت : طرف .

(٧) من قوله : والذي يظهر لي – حتى هنا ساقط من جـ .

(٨) يعني ابن مالك ، كما سيأتي بعد قليل .

(٩) ساقطتان من ط .

(١٠) ساقط من ط وهو لازم ، ولو سقط لكان ما بعده ردا على ابن مالك مع أنه اختار رأيه كما سيأتي في قوله : والحق أنه يجوز اختلاف العاملين .

وفيه تكلفات كثيرة من حذف إذا مع الجملة المضاف إليها – ولم يثبت في غير هذا المكان – ومن العُدول عن ظاهر معنى كان الناقصة إلى معنى التامة ، وذلك لأن معنى قولهم : حاصل إذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ، ومن قيام الحال مقامَ الظرف – ولا نظير له .

والذي أوقعهم في هذا وأوقع غيرهم فيما لزمهم التزامُهم اتحادَ العامل في الحال وصاحبِها ، بلا دليل عليه ولا ضرورةٍ ألجأتهم إليه .

والحق أنه يجوز اختلافُ العاملين – على ما ذهب إليه المالكي[1] – فنقول : تقديرُه : ضربي زيدًا حاصل قائما ، والعامل في الحال حاصل ، وفي صاحبها ضربي – وهو الياء أو زيدا – .

فنقول : حذفنا كائنٌ أو حاصلٌ العاملَ في الحال – لكونه عاما شاملا لجميع الأفعال – كما حذفناه في نحو زيد عندك ، أو في الدار ، لمشابهة الحال للظرف ، والحذف في كليهما واجب ، لقيام الحال والظرف مقام العامل – كما تقدم بيانه[2] – .

واعلم أنه يجوز رفع الحال (السادةِ)[3] مسد الخبر عن أفعلَ المضافِ إلى ما المصدريةِ الموصولةِ بكان أو يكون ، نحو أخطب ما يكون الأمير قائم .

هذا عند الأخفش[4] ، والمبرد[5] ، ومَنَعَه سيبويه[6] .

---

(١) في التسهيل ١١١ : وقد يعمل فيها – يعني في الحال – غيرُ عاملِ صاحبها ، خلافا لمن منع .

(٢) صفحة ٢٧٥ .

(٣) في ص و ط : الساد .

(٤) نقله عنه السيرافي ، انظر هامش الكتاب ١/٢٠٠ .

(٥) لم أجد هذه المسألة في المقتضب ولا في الكامل ، بل لم أجد حديثا عن مواضع حذف الخبر وجوبا إلا قوله في الكامل ٢/٩٢ : وأما قوله : حكمك مسمطا فإعرابه : أنه أراد لك حكمك مسمطا ، واستُعمِل هنا فكثر حتى حذف استخفافا لعلم السامع بما يريد القائل ، كقولك : الهلالُ واللهِ ، أي هذا الهلال . ونقله عنه السيرافي في هامش الكتاب ١/٢٠٠ .

(٦) المواضع التي ذكر فيها سيبويه الحالَ التي تسدُّ مسد الخبر لم يتحدث فيها عن الرفع إلا في موضع واحد وهو في الكتاب ١/٢٠٠ – ٢٠١ حيث قال : ومنه – يعني مما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال – مررت برجل أخبثَ ما يكون أخبثَ منك أخبثَ ما تكون، وبرجل خيرَ ما يكون خيرٍ منك خيرَ ما تكون ... وإن شئت قلت : مررت برجل خيرُ ما يكون خيرٌ منك، كأنه يريد برجل خيرُ أحواله خيرٌ منك ... وتقول: البرُّ أرخص ما يكون =

والأولى جوازُه ، لأنك جعلت ذلك الكونَ أخطبَ مجازا ، فجاز جعلُه قائما أيضا ، ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح إلا في الضرورة ، فلا تقول : ضربي زيدا قائمٌ ، إذ لا مجاز في أول الكلام ، ولاشك أن المجاز يُؤْنِسُ بالمجاز .

ويجوز أن يقدر في (أفعل) المذكور زمانٌ مضاف إلى ما يكون ، بخلاف نحو : أكثر شربي السويق ملتوتا وضربي زيدا ، وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف نحو قولك : ماذَرَّ شارق[1] ، فيكون التقدير : أخطب أوقات ما يكون الأميرُ قائمٌ ، أي أوقات كون الأميرِ ، (فتكون قد جعلت)[2] الوقت أخطبَ ، وقائما ، كما يقال : نهارُه صائمٌ (وليله)[3] .

ويُرَجِّحُ هذا التقديرَ أنه سُمِعَ : أخطب ما يكون الأميرُ يومُ الجمعة[4] - برفع (يوم)[5] - وأيضا كثرةُ وقوع (ما) المصدرية زمانا ، وكثرةُ وقوع الزمان مسندا إليه (الفعل)[6] الواقع فيه كقوله[7] :

٨٠ - وما ليلُ المطي بِنَائِمِ[8]

= قفيزان ، أي البر أرخصُ أحوالِه التي يكون عليها قفيزان ...

وأما عبد الله أحسنُ ما يكون قائما ، فلا يكون فيه إلا النصب ، لأنه لا يجوز لك أن تجعل أحسنَ أحواله قائما على وجه من الوجوه . وانظر الكتاب ١/٩٨ و ١٧٨ و ٢٠٨ .

(١) في اللسان مادة (شرق) وآتيك كلّ شارق : كل يوم طلعت في الشمس وقيل : الشارق قرنُ الشمس ، يقال : لا آتيك ماذرّ شارق (التهذيب) : والشمس تسمى شارقا ، يقال : إني لآتيه كلما ذر شارق ، أي كلما طلع الشرقُ .

وانظر جمهرة الأمثال للعسكري ٢/٢٨٢ .

(٢) في ص : فيكون قد جعلنا .

(٣) في جـ و ص و ط : وليله قائم ، وقد آثرت ما في ت حتى يتفق المشبهُ والمشبهُ به ، فإن الرضي شبه قوله نهاره صائم وليله بقوله أخطب أوقات ما يكون الأمير قائم في الإخبار عن الاثنين بشيء واحد . فقد جعل الوقت أخطب وقائما في المشبه به ، وجعل الليل والنهار صائما في المشبه ، والله أعلم بالصواب .

(٤) انظر الكتاب ١/١٠٠ حيث نقل ذلك عن العرب .

(٥) في ط : يوم الجمعة .

(٦) ساقطة من جـ و ص و ط .

(٧) القائل جرير بن عطية الخطفي وستأتي ترجمته صفحة ٨٢٦ .

(٨) البيت بتمامه :

لقد لمتنا يا أمَّ غيلانَ بالسُّرى ونمتِ وما ليلُ المطي بنائمِ

ومنع المبردُ نحوَ قولك : أحسنُ ما يكون زيد القيامُ[1] .

وذلك لأن (أحسن)[2] في الحقيقة زيد ، فلا يخبر عنه بنفس القيام .

وأجازه الزجاج .

وهو الأولى ، لأنك جعلت أحسنَ - وإن كان في الحقيقة (زيدا)[3] مصدرا ، وذلك بإضافته إلى (ما) المصدرية .

قوله : وكل رجل وضيعته .

الضيعة في اللغة : العَقَار . وهي ههنا كناية عن الصَّنْعَة[4] .

وضابط هذا : كلُّ مبتدأ عُطِف عليه بالواو التي بمعنى (مع) .

وفيه مذهبان ، قال الكوفيون : وضيعته خبرُ المبتدأ ، لأن الواو بمعنى (مع) فكأنك قلت كل رجل مع ضيعته[5] ، فإذا صرحتَ بمع لم تحتج إلى تقدير الخبر ، فكذا مع الواو التي بمعناه ، فلا يكون هذا المثالُ - إذن - مما نحن فيه ، أي مما (حذف)[6] خبره .

وفيه نظر ، لأن الواو - وإن (كانت)[7] بمعنى مع - تكون في اللفظ للعطف في

= وهو في ديوانه ٩٩٣ وفي الكتاب ٨٠/١ وفي النقائض ٧٥٣ وفي المقتضب ١٠٥/٣ و ٣٣١/٤ وفي المحتسب ١٨٤/٢ وفي الأمالي الشجرية ٣٦/١ و ٣٠١ وفي الإنصاف ٢٤٣ وفي الخزانة ٤٦٥/١ .

اللغة : أم غيلان : بنت جرير ، والمطي ، جمع مطية وهي الراحلة التي يمتطى ظهرها أي يركب ، والسرى : سير الليل (الخزانة ٤٦٦/١) .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن الزمان يسند إليه كثيرا ما يقع فيه ، فإن النوم يقع في الليل وقد أسند إليه .

(١) لم أجد هذه المسألة في المقتضب ولا في الكامل .

(٢) تكملة من جـ و ص و ط .

(٣) في ت و جـ و ص : لزيد .

(٤) في اللسان (ضيع) ضيعة الرجل حرفته وصناعته ومعاشه وكسبه ، يقال : ما ضيعتك أي ما حرفتك .. والعرب لا تعرف الضيعة إلا الحرفة والصناعة .. والضيعة : العقار . قلت : فهي في الأصل للحرفة والصناعة . وقد نسب صاحب اللسان إلى الأزهري أنه يقول : الضيعة والضياع - عند الحاضرة - مال الرجل من النخل والكَرْم والأرض .

(٥) نسب هذا الرأي صاحب الهمع إلى الكوفيين وقال : واختاره ابن خروف ١٠٥/١ وانظر الأشموني ٢١٧/١ .

(٦) ساقطة من جـ .

(٧) في ت : كان .

غير المفعول معه ، فإذا كان (وضيعته) عطفا على المبتدأ لم يكن خبرا .

فإن قيل : يجوز أن يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتدأ – كما هو مذهب السيرافي – في نصب المفعول معه – على ما يجيء في بابه[1] – (وذلك أنه يقول : النصب الذي على المفعول معه هو الذي كان في الأصل على مع ، فلما قام الواوُ مقَامَه لم يمكن أن يكون عليها لكونها في الأصل حرفا ، فانتقل إلى ما بعدها)[2] .

فالجواب أن (مع) إذا وقع خبرا عن المبتدأ لا يستحق الرفع لفظا حتى ينقل إلى ما بعده ، بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية ، مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر ، نحو زيد معك ، كما تقول : زيد عندك (فإذا لم يستحق رفعا لفظيا فكيف يُنْقَل إلى ما بعده)[3] .

وقال البصريون : الخبر محذوف ، أي كل رجل وضيعته مقرونان[4] .

وفيه أيضا إشكالٌ ، إذ ليس في تقديرهم لفظٌ يسد مسد الخبر ، فكيف حذف وجوبا ؟

وإنما قلنا ذلك لأن الخبر مثنى ، فمحله بعد المعطوف ، وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسدَّ الخبر ، ولو جاز أن تقول : إن المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراضُ على تقدير الكوفيين في قولك : ضربي زيدا قائما حاصل (بأنه)[5] ليس هناك ما يسد مسد الخبر ، إذ لهم أن يقولوا – أيضا – تأخر الحال عن محله فسد مسد الخبر .

ولو تكلفنا وقلنا : التقدير : كل رجل مقرون وضيعته ، (أي هو)[6] مقرون

---

(١) كتب هذا الرأي ملخصا في هامش كتاب سيبويه عن السيرافي ١/١٥٠ ، ونسبه الرضي في باب المفعول معه صفحة ٦١٩ إلى الأخفش .
(٢) تكملة من ط وحدها .
(٣) ساقط من جـ و ص و ط ، وبعده في ت زيادة لا داعي لها هي : سد الواو مسده .
(٤) انظر المسألة في الكتاب ١/١٥٤ ، ١٩٧ وفي معظم كتب النحو .
(٥) في ص : فإنه .
(٦) في ت : أي كل رجل هو .

بضيعتِه وضيعتُه مقرونةٌ به ، كما تقول : زيد قائم وعمرو ، ثم حذف مقرون ، وأقيم المعطوف مُقامَه ، لبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير سادٍّ مسدَّه .

ويجوز أن يقال – عند ذلك – : إن المعطوفَ أُجري مُجرى المعطوف (عليه)[1] في وجوب حذف خبره .

هذا والظاهر أن حذف الخبر في مثله غالبٌ لا واجب ، وفي نهج البلاغة (وأنتم والساعةُ في قَرَنٍ)[2] فلا يكون – إذن – من هذا الباب ، فلا يرد إشكالٌ .

قال الكوفيون : إن ولي معطوفا على مبتدأ فِعْلٌ لأحدهما[3] واقعٌ على الآخر ، جاز أن يكون ذلك الفعلُ خبرا عنهما ، سواءٌ دل ذلك الفعل على التفاعل أولا[4] .

فالأول نحو زيدٌ والريحُ يباريها ، فيباريها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان .

والثاني نحو زيد وعمرو يضربه .

وقريب منه قولُ أمير المؤمنين (علي بن أبي طالب)[5] (عليه السلام)[6] (فهم والجنةُ كمن قد رآها)[7] .

وإنما جاز ذلك لتضمُّن (ذلك)[8] الخبر ضميرَهما .

---

(١) تكملة من جـ و ص و ط .

(٢) في نهج البلاغة ٨٢/٢ : فاللهَ اللهَ عبادَ الله ، فإن الدنيا ماضية بكم على سَنَن ، وأنتم والساعةُ في قَرَن . وفي ط : في قرن واحد ، وليس لفظ (واحد) في النهج .

(٣) يعني للمعطوف أو المعطوف عليه .

(٤) في الهمع ١٠٧/١ – ١٠٨ : اختلف هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ معطوفٍ عليه بواو ، وبعده فعل لأحدهما واقع على الآخر نحو عبدُ الله والريحُ يباريها فقيل لا ، لأن يباريها خبر عن أحدهما فيلزم بقاءُ الآخر بلا خبر ، وقيل : نعم .. ثم اختلف في توجيه ذلك ، فوجهه من أجازه من البصريين على أن الخبر محذوف ، التقدير عبد الله والريح يجريان يباريها ، ويباريها في موضع نصب على الحال ، واستُغْني بها عن الخبر لدلالتها عليه ، ووجَّهه من أجازه من الكوفيين على أن المعنى يتباريان ، ولم يقدروا محذوفا ، إذ مَنْ بَاراك فقد باريته .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في ص و ط : رضي الله عنه .

(٧) من خطبة يصف فيها المتقين في نهج البلاغة ٤٤٤/١ ومنها : عظُمَ الخالقُ في أنفسهم فصغُر ما دونه في أعينهم ، فهم والجنة كمن قد رآها ، فهم فيها منعَّمون ، وهم والنارُ كمن قد رآها فهم فيها معذبون .

(٨) ساقطة من ص و ط .

والبصريون يمنعون مثلَ هذه على أن يكون الفعلُ خبرا[1] ، إذ الفعل في ذلك كالصفة فلا يقال : زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق .

ويجوزونها على أن يكون الفعلُ حالا لا غيرُ ، فزيد والريح – عندهم – مثل كلّ رجل وضيعته ، ويباريها : حال[1] (لا غير)[2] .

واعلم أنه قد يغني ما أضيف إليه المبتدأ عن المعطوف ، فيطابقُهما الخبرُ ، كما (قيل)[3] : راكبُ الناقةِ طليحان[4] ، وقولك : مقاتل زيد قويّانِ ، أي زيد ومن (يقاتله)[5] زيد قويان[6] .

قوله[7] : ولعمرك لأفعلن كذا .

ضابطه : كل مبتدأ في الجملة القسمية متعينٍ للقسم ، نحو : لعَمْرُك ، وأَيْمُنُ الله ، – كما يجيء في باب القسم[8] – فإن تعيينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف ، أي لعَمرك ما أُقسِمُ به ، وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف ، والعَمْر والعُمْر بمعنى ، ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوحةُ ، لأن القسم موضع التخفيف ، لكثرة استعماله ، وقد يستعمل (لعمرك) في قسم السؤال ، نحو : لعَمْرُك لتَفْعَلَنّ .

وقد ترك المصنفُ قسما آخرَ مما يجب فيه حذف الخبر ، وهو إذا كان الخبرُ ظرفا متعلّقا بالمتعلَّق العام ، نحو : زيد قدامكَ أو في الدار – على ما ذكرنا قبل[9] – .

---

(١) انظر التعليقة رقم (٤) في الصفحة ٣٢٦ .

(٢) ساقطتان من جـ و ص و ط .

(٣) في ط : يقال .

(٤) في اللسان (طلح) الطلح مصدر طلَح البعير يطلَح طَلْحًا إذا أعيا وكَلَّ . ابن سيده : والطلَح والطلاحة الإعياء والسقوط من السفر .. ومن كلام العرب : راكب الناقة طليحان أي والناقةُ ، لكنه حذف المعطوف لأمرين ، أحدهما تقدم ذكر الناقة .. ثم لم يذكر الأمر الآخر . وانظر نزهة الألباء ٢٣٠ .

(٥) في ط : يقاومه .

(٦) هذا استطراد من الرضي ، وليس هذا مكانه ، وإنما مكانُه بابُ العطف ، لأنه لا علاقة له بمواضع حذف الخبر وجوبا ، بل هو مما حذف منه العاطف والمعطوف .

(٧) هنا في جـ : ورابعها .

(٨) ط ٣٣٦/٢ و ٣٣٧ .

(٩) صفحة ٢٧٦ .

وتجويزُ ابنِ جني إظهارَ ذلك المتعلق[1] ليس بوجه ، لأن الأمرين - أي الدلالة على تعيين الخبر (وسد شيءٍ)[2] آخر مَسدَّه حاصلان ، (فوجب الحذف)[3] .

ولعل المصنفَ إنما ترك ذكره لكون هذا السادِّ مسدَّ الخبر مرفوعَ المحل ، لكونه خبرا دون سائر ما تقدم مما سَدَّ مَسَدَّ الخبر .

ثم اعلم أن الأغلب في الاستعمال تعريفُ المبتدأ ، لأن الأصل كون المسند إليه معلوما ، وكذا الأصلُ تنكيرُ الخبر ، لأنه مسند فشابه الفعل ، والفعل خال من التعريف والتنكير - كما ذكرنا في أول الكتاب[4] - ولا يصح تجريدُ الاسم عنهما[5] ، فجردناه مما يطرأ ويحتاج إلى العلامة وهو التعريف ، وبقَّيناه على الأصل فكان نكرة .

وإنما كان الأصلُ في الإسناد الفعلَ دون الاسم، لأن الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا إليه ، والفعلُ مختصٌ بكونه مسندًا لا غير ، فصار الإسنادُ لازما له دون الاسم .

أما قول النحاة : أصلُ الخبر التنكيرُ لأن المسند ينبغي أن يكون مجهولا ، فليس بشيء لأن المسند ينبغي أن يكون معلوما كالمسند إليه ، وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه ، فالمجهول في قولك : زيد أخوك هو انتساب أخوة المخاطب إلى زيد ، وإسناده إليه ، لا أخوتُه .

وإذا تعددت المبتدآت نحو : زيد أبوه أخوه عمُّه خالُه ابنُه بنتُه صِهرُها جاريتُه سيدُها صديقُه قادمٌ ، فالمبتدأُ الأخير مع خبره خبرٌ عما قبله بلا فصل ، فصديقه قادم خبر عن سيدها ، وهكذا إلى المبتدأ الأول ، فتكون الجملة التي بعد الأول وهي مركبة من جمل خبرا عن الأول ، ويضاف (كل)[6] واحد من المبتدآت إلى ضمير متلوه إلا المبتدأَ الأولَ .

---

(١) انظر صفحة ٢٧٦ تعليقة ٣ .

(٢) في ط : والسد بشيء .

(٣) تكملة من جـ و ص و ط .

(٤) صفحة ١٣ .

(٥) يعني عن التعريف والتنكير معا .

(٦) ساقطة من ص .

وإن لم تُضَف المبتدآتُ كلُّ واحد منها إلى ضمير ما قبله فإنك تأتي بالعوائد بعد خبر المبتدأ الأخير ، فيكون آخرُ العوائد لأول المبتدآت ، وما قبل الآخر لما بعد أول المبتدآتِ ، وهكذا على الترتيب ، وذلك نحو : هند زيد عمرٌو بكر خالد قائم عنده في داره بأمره معها ، فكأنك قلت : بكر خالد قائم عنده ، ومعناه بكر مع خالد ، ثم جعلت هذه الجملةَ - أي بكر مع خالد - خبرا عن عمرو مع رابطة (في داره) فكأنك قلت عمرو بكر مع خالد في داره أي عمرو دارُه مشتملةٌ على بكر وخالد ، ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطة (بأمره) فكأنك قلت : زيدٌ عمرٌو داره مشتملةٌ على بكر وخالد بأمره ، أي بأمر زيد ، أي زيد أمرَ عمرا بجمع بكر وخالد . ثم تجعل هذه الجملة خبرًا عن هند مع رابطة (معها) فكأنك قلت : هندُ زيدٌ أمر عمرا بجمع بكرٍ وخالدٍ معها ، وعلى هذا القياس إن كانت المبتدآتُ أكثرَ .

خبرُ إنَّ وأخواتِهـا

قوله : خبر إنّ وأخواتها هو المسندُ بعد دخول هذه الحروف نحو إن زيدًا قائم ، وأمرُه كأمر خبر المبتدأ إلا في تقديمه إلا إذا كان ظرفا .

اعلم أنه لما كان مذهبه[1] أن الأصلَ في رفع الأسماء الفاعلُ ، وفي نصبها المفعولُ[2] لم يكن له بد من أن يدعي أنَّ كل مرفوع أو منصوب غيرَهما فهما مشبِهَان (لهما)[3] من وجه ، كما يقال : إن المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسندا إليه ، والخبر يشبهه لكونه ثاني جزأي الجملة ، وخبر إن وأخواتها يشبهه لكون عامله – أي إن وأخواته – مشابها للفعل المتعدي ، إلا أنه قدم منصوبُه على مرفوعه ، تنبيها بفرعيةِ العملِ على فرعيةِ العاملِ .

وخبر (لا) التبرئة (يشبه)[4] خبرَ إنّ المشبهَ للفاعلِ .

واسم (ما) الحجازية مشبه لاسم ليس الذي هو فاعلٌ .

وقد تبين بهذا وجه مشابهة اسم (إنّ) واسم (لا) التبرئة وخبرِ (ما) الحجازية للمفعول .

وكذا نقول : إن الحالَ والتمييزَ والمستثنى المنصوبَ مشابهةٌ للمفعول بكونها فضلات .

وأما من قال – وهو الحق – إن الرفع علامةُ العمد – فاعلةً كانت أولا – والنصبَ علامةُ الفضلات – مفعولةً كانت أولا – فلا يحتاج إلى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل ، بل يحتاج في نصب بعضِ العمد – وهي اسمُ إنّ وأخواتِها ، واسمُ لا التبرئة ، وخبرُ كان وأخواتها وخبرُ ما الحجازية – إلى تشبيهها بالفضلة ، فيقول :

---

(١) يعني ابن الحاجب .

(٢) انظر شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ٩ ، وقد سبق الحديث عن هذا في أول الكتاب صفحة ٥٢ ، ٦٠ .

(٣) في جـ و ص و ط : بهما .

(٤) في ط : مشبه .

إنّ (إنّ وأخواتها) لما شابهت الفعلَ المتعديَ – كما يجيء في بابها[1] – (عملت)[2] رفعا ونصبا مثلَه ، و لم يقدم الرفعُ على النصب – كما (قدم)[3] في ما الحجازية – لأن معنى (ما) ومعنى الفعل الذي يعمل عمله – أعني ليس – شيء واحد ، (فكان)[4] ترتيبُ (معموليها)[5] كترتيب معمولي ليس – أعني تقديم المرفوع على المنصوب – تطبيقًا[6] للفظ بالمعنى ، وأما (إنَّ) فليست بمعنى الفعل المتعدي على السواء ، بل معناها يشبه معناه من وجه ، وكذا لفظُها لفظُه ، والمشابهة قوية – كما يجيء في بابها[7] – وأعطيت عمل (الفعل)[8] في حال قوته (وهو)[9] إذا تُصُرِّفَ في معموله بتقديم النصب على الرفع .

وعند الكوفيين – أن خبر (إنَّ) وأخواتها ، وكذا خبرُ لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبرَ المبتدأ لا بالحروف لضعفها عن عملين[10] .

ومذهب البصريين أولى[11] ، لأن اقتضاءها للجزأين على السواء ، فالأولى أن تعمل فيهما ، ولا سيما مع مشابهةٍ قويةٍ بالفعل المتعدي[12] .

قوله : بعد دخول هذه الحروف .

يخرج خبر المبتدأ ، وكلُّ ما كان أصلُه ذلك سوى خبر هذه الحروف ،

---

(١) انظر ٢/٣٤٥ .
(٢) في ط : علمت .
(٣) في ت و جـ و ص : تقدم .
(٤) في ت : فكانت .
(٥) في ط : معمولها .
(٦) تطبيقا هنا مفعول لأجله ، وخبر كان هو قوله : كترتيب معمولي ليس .
(٧) انظر ط ٢/٣٤٥ و ٣٤٦ .
(٨) في ص : العمد .
(٩) في ت : وهي .
(١٠) أسرار العربية ٥٠ .
(١١) وهو أن تكون عاملة فيهما .
(١٢) انظر ط ٢/٣٤٥ – ٣٤٦ وأسرار العربية ١٤٨ .

(ولكن)[1] دَخَلَ فيه غيرُ المحدود ، فإن (نحو)[2] (حَسَنًا) في قولك : إن رجلا حسنا غلامُه في الدار مسندٌ إلى غلامه بعد دخول (إنَّ) وليس بخبرها .

وكذا يرد على حد خبر (لا التبرئة)[3] نحو لا رجل حسنا غلامُه في الدار (فإن حسنا مسندٌ بعد دخول (لا) مع أنه صفةٌ لاسمها لا خبرُها)[4] .

وكذا يرد على حد اسم (ما ولا) المشبهتين بليس[5] ، نحو : ما زيدٌ الظريفُ غلامه في الدار ، فإن غلامه مسند إليه ، مع أنه ليس باسم (ما) .

وكذا يرد على حده لخبر المبتدأ بقوله : المجرد المسند[6] إلى آخره صفةُ المبتدأ في نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾[7] .

ولو قال هناك[8] : المغايرُ للصفة المذكورة ، ولتابعِ المبتدأ ، وقال ههنا : المسندُ بعد دخولها ، الذي كان في الأصل خَبَرَ المبتدأ ، وفي اسم (ما) المسند إليه الذي كان في الأصل مبتدأً لسلم من الاعتراض .

قوله : وأمره .

أي حاله وشأنه .

كأمر خبر المبتدأ .

أي في أقسامه من كونه مفردا أو جملةً ، وفي أحكامه من كونه متَّحدا أو متعددا ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك ، وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة فلابد من الضمير ، ولا يحذف إلا إذا عُلِم .

---

(١) في جـ و ص و ط : لكن .

(٢) تكملة من جـ و ص و ط .

(٣) حيث عَرَّفه صفحة ٣٣٦ بأنه المسند بعد دخولها .

(٤) ساقط من جـ و ص و ط .

(٥) حيث قال في تعريفه صفحة ٣٤٠ وهو المسند بعد دخولهما .

(٦) قد سبق أن عرفه صفحة ٢٤٨ بأنه المسند المغاير للصفة المذكورة .
ويعني بالصفة المذكورة : الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر .

(٧) البقرة ٢٢١ .

(٨) يعني في خبر المبتدأ .

قوله : إلا في تقديمه .

أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه ، فإنه لا يجوز تقديمُه على اسم إن ، وقد جاز تقديمُ الخبر على المبتدأ ، (وإنما ذلك)[١] لأن هذه الحروف فروعٌ على الفعل في العمل (كما يجيء في بابها[٢] - فأريد أن يكون عملُها فرعيا أيضا ، والعملُ الفرعي للفعلِ أن يتقدم المنصوب على المرفوع ، والأصلُ أن يتقدم المرفوعُ على المنصوب - كما عرفت في باب الفاعل عند قوله : والأصل أن يلي فعله[٣] - فلما أُعمِلت العملَ لفرعيتها[٤]) (لم يُتَصَرَّف)[٥] في معموليها بتقديم ثانيهما على الأول ، كما تُصُرِّفَ في معمولَي الفعل (لنقصانها عن درجة الفعل)[٦] .

وقد يخالف خبرُها خبرَ المبتدأ في غير ما ذكر أيضا ، وذلك أن خبرها لا يكون مفردًا متضمنا ماله صدر الكلام - كما يجيء في قسم الحروف[٧] - .

قوله : إلا أن يكون ظرفا .

استثناء من قوله : في تقديمه ، الذي كان منفيا ، لكونه مستثنى من الموجَب ، فيكون (معنى)[٨] المستثنى الثاني موجَبًا لكونه من منفي ، أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان ظرفا ، فإن حُكْمَه - إذن - حُكْمُه في جواز التقديم إذا كان الاسم معرفةً نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾[٩] وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرة نحو : « إنَّ من البَيَانِ لَسِحْرًا »[١٠] .

---

(١) في ت : وإنما جاز ذلك . والحق ما أثبته ، لأن الإشارة ههنا تصح للجواز والمنع ولو قلنا كما في ت لكان خلافَ المقصود ، لأنه يتحدث عن منع تقديم خبر إن على اسمها .

(٢) ط ٣٤٥/٢ .

(٣) صفحة ٢٠٤ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في ت و جـ و ص : فلم تتصرف .

(٦) تكملة من ط .

(٧) ط ٣٤٨/٢ .

(٨) ساقطة من جـ و ص و ط .

(٩) الغاشية ٢٥ .

(١٠) جزء من حديث نبوي عن عبد الله بن عمر ، وهو في صحيح البخاري ٣٠/٧ وفي صحيح مسلم وفي الموطأ ٩٨٦/٢ وفي المسند ٢٦٩/١ وغيره . وورد في البخاري والموطأ باللفظ المذكور هنا وبلفظ : إن بعضَ البيان لسحرٌ .

وإنما جاز تقديم الخبر ظرفًا لتوسعهم في (الظرف)[1] مالا يُتَوسَّعُ في (غيره)[2] ، لأن كل شيء من المحدثات فلابد (وأن)[3] يكون في زمانٍ أو مكانٍ (فصار)[4] مع كل شيء كقريبه ، ولم يكن[5] (أجنبيا)[6] منه ، (فيدخل)[7] حيث لا يَدْخل (غيرُه)[8] كالمحارم ، يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي ، وأُجْرِي الجارُّ مُجراه لمناسبة بينهما ، إذ كل ظرف في التقدير جارٌّ ومجرور ، والجار محتاج إلى الفعل أو معناه كاحتياج الظرف .

---

(١) في ط : الظروف .

(٢) في ط : غيرها .

(٣) في جـ و ص و ط : أن .

(٤) فصارت .

(٥) يعني الظرف ، وفي ط : تكن .

(٦) في ط : أجنبية .

(٧) في ط : فتدخل .

(٨) في ط : غيرها .

خبر لا النافية للجنس

قوله : خبر لا (التي)[1] لنفي الجنس هو المسندُ بعد دخولها ، مثل لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ فيها ، ويُحذَف كثيرا ، وبنو تميم لا يُثْبِتُونه .

(وجهُ مشابهته[2] للفاعل مشابهتُه لخبر إنّ ، المشابهِ للفاعل[3] ، فهو مشبَّهٌ بالمشبَّهِ)[4] .

(ووجه)[5] مشابهة لا التبرئة لإنّ : أن (لا) للمبالغة في النفي ، لكونها لنفي الجنس ، كما أن (إنّ) للمبالغة في الإثبات ، وقيل : حُملت عليها حملَ النقيض على النقيض .

وارتفاع خبر (لا) بها إنْ لم يكن اسمُها مبنيا عند جميع النحاة[6] .

وإن كان اسمها مبنيا نحو : لا رَجلَ ظريفٌ قال سيبويه : (إن)[7] ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجلَ مرفوع المحل بالابتداء[8] .

وذلك لأنه لما (صار)[9] الاسمُ الذي كان معربا بسببها مبنيا ، وصار دخولُها عليه

---

(١) تكملة من جـ و ص و ط وهي في مخطوطة المتن صفحة ١٥ .

(٢) يعني خبر لا النافية للجنس .

(٣) قد سبق ذكر مشابهة خبر إنّ للفاعل صفحة ٣٣١ .

(٤) تكملة من ط وحدها .

(٥) فيما عدا ط : وجه .

(٦) هذا الكلام لا يتفق مع قوله صفحة ٣٣٢ : إن خبر (إن) وخبر (لا) عند الكوفيين مرفوع بما رفع به حين كان خبر المبتدأ .

(٧) ساقطة من جـ و ص و ط .

(٨) في الكتاب ٣٤٥/١ : واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء ، كما أنك إذا قلت : هل من رجل فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ ، وانظر ٣٥٣/١ .

(٩) في ط : صادر .

(سببَ)[1] بنائه – مع قربه منها – استبُعد أن يكون الخبرُ البعيدُ منها يستحق بسببها إعرابا ، فبقي على أصله من الرفع بالابتداء .

وهو عند غيره مرفوعٌ بلا ، كما كان مع اسمها المنصوب بها[2] .

قال المصنف : ليس (تمثيلُ)[3] النحاة لارتفاع خبر (لا) بنحو لا رجلَ ظريفٌ ، بحسن لأنه في الظاهر صفةٌ لاسم (لا) والمثال ينبغي (أن يكون ظاهرا فيما يُمَثَّل له)[4] ويستقبَح إذا كان فيه احتمالُ ما مثل له واحتمالُ غيره على السواء ، وأقبحُ منه إذا كان غير ما مُثّل له أظهرَ ، ومثالهم كذلك ، لأن خبر (لا) يحذف كثيرا ، فظريف في : لا رجل ظريفٌ في الصفة أظهر[5] .

وقال[5] : (وفي)[6] مثالنا لا يحتمل (ظريفٌ) إلا الخبر ، لأن المضاف المنفي بلا لا يوصف إلا (بمنصوب)[7] .

والذي ذهب إليه من امتناع وصفُ المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة[8] ، وقد خولفوا فيه (وجوزوا)[9] رفعه حملا على المحل[10] ، وذلك لأن

---

(١) في ت : بسبب ، والصواب ما أثبته .

(٢) وقال السيوطي في الهمع ١٤٦/١ : والإجماع على أن لا هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب ، وأما في التركيب فكذلك عند الأخفش والمازني والمبرد والسيرافي وجماعة ، وصححه ابن مالك ، إجراء لها مُجرى إن .. إلخ وانظر المغني ٣١٤ .

(٣) في ت : يمثل ، وفي ط : هنا تمثيل .

(٤) في جـ : أن يكون فيما مثل له .

(٥) في شرحه لكافيته ٢٦ : قوله : مثل لا غلام رجل ظريف فيها ، والنحويون يمثلون في هذا الموضع بقولهم لا رجل ظريف ، وليس يحسن في التمثيل لأمرين :

(أحدهما) : أنه في الظاهر صفة ، ولا يليق بذي الفهم أن يمثل بمثال ظاهر في غير ما قصد له .. وهذا المثال لا يحتمل أن يكون ظريفٌ إلا خبرا ، لأن المضاف المنفي لا يوصف إلا بمنصوب ، فوجب أن لا يكون صفة ، فزال الاحتمال عنه فحسن التمثيلُ به .

(الثاني) : هو أنا نقول – بعد ذلك – وبنو تميم لا يثبتون الخبر مع لا ، فإذا كان التمثيل بلا رجل ظريف غلب الظنَّ امتناعُ هذه في لغتهم ، فيوقع ذلك في الخطأ لأنهم يقولون بها .

(٦) في جـ و ص و ط : في .

(٧) في جـ و ص و ط : بالمنصوب .

(٨) في التسهيل ٦٨ وليس رفعها – يعني صفةَ اسم لا – مقصورا على تركيب الموصوف ، ولا دليل على إلغاء لا ، خلافا لابن بَرهان في المسألتين . وانظر شرح اللمع لابن برهان ٩٠ .

(٩) في ت و ص : وجوز .

(١٠) التسهيل ٦٨ .

(لا) هذه مشبّهةٌ بإنّ ، فكما يجوز في توابع اسم (إن) – وإن كان معربا – الحملُ على المحل فكذا في توابع اسم (لا) معربًا كان أو مبنيا .

وللأولين أن يفرقوا بين لا وإنّ في هذا الباب بأن (إنَّ) لا تزيل معنى الابتداء ، بل معناها توكيدُ مضمون الجملة ، فكأن المبتدأ باق على حاله ، فجاز الحملُ على المحل ، بخلاف (لا) فإنّ معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه ، فلا يجوز أن تقدَّر كالعدم ، ويجعلَ الاسمُ بعده كالمبتدأ به ، كما فُعِل مع (إن) .

وكان مقتضى ذلك أن لا يجوز الحملُ على (محل)[1] اسمها إلا أنهم جوزوا ذلك إذا كان اسمُها مبنيا ، لأنه إذا كان معربا (فالحمل على)[2] الإعراب الظاهر – أي النصب – أولى من الرفع البعيدِ ، الذي إن اعتُبر فلكونه أصلا في هذا الاسمِ مع مشابهةِ (لا) لإنَّ التي الابتداء معها كالباقي .

أما إذا كان مبنيا فنصبُه بعيدٌ كرفعه ، لأن النصب فيه صار بسبب البناء فتحا فصار نصب تابعه – حملا على فتحِهِ المشابِهِ للنصب بعروضه بِلَا وزوالِهِ بزوالِها – مساويا لرفع تابعِه حملا على رفعه الذي كان له في الأصل ، لأن كلَّ واحد منهما بعيد .

قوله : ظريف فيها .

لا فائدة في إيراد (هذا)[3] الظرف بعد الخبر ، ولا معنى له إن علقناه بالخبر ، إذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافةٌ في الدار وهذا معنى سَمِجٌ ، ومثاله – أيضا – ظاهر – بسبب هذا الظرف – في كون ظريف صفةً لغلام رجل ، والظرف خبر لا ، والمعنى : ليس في الدار غلامُ رجل ظريفٌ ، ولو قال : لا غلام رجل قائمٌ فيها لكان أظهر من جهة المعنى في كون (فيها) متعلقا بالخبر .

قوله : وبنو تميم لا يثبتونه[4] .

---

(١) ساقط من ص .

(٢) في ت : فهناك .

(٣) ساقطة من جـ و ص .

(٤) في ط زيادة ليست في متن الكافية انظر صفحة ١٥ وهي قوله : إلا إذا كان ظرفا ولم يذكرها ابن الحاجب في شرحه لكافيته انظر صفحة ٢٦ ولا في إيضاحه للمفصل انظر ٢١٥/١ – ٢١٧ ، ولا ذكرها ابن يعيش في شرحه للمفصل ١٠٧/١ ، والظاهر أن الأمر اختلط على الناسخ فظن أن ما ذكره الجزولي من متن الكافية . والله أعلم .

(اقتدى فيه بجارِ الله[1] .

قال الجزولي : بنو تميم لا يلفِظون به)[2] إلا (إذا كان)[3] ظرفا[4] .

قال الأندلسي: لا أدري من أين نَقَلَه ، ولعله قاسه ، قال : والحق أن بني تميم (يحذفونه)[5] وجوبا إذا كان جوابا ، أو قامت قرينة غير السؤال دالةً عليه وإذا لم تقم فلا يجوز حذفُه رَأْسًا ، إذ لا دليل عليه ، بل بنو تميم - إذن - كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به[6] .

فعلى هذا القول يجب إثباتُه مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرِهم ، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز ، ويجب عند بني تميم .

---

(١) يعني الزمخشري ، حيث قال في المفصل بشرح اين يعيش ١٠٧/١ ويحذفه الحجازيون كثيرا فيقولون : لا أهل ولا مال .. وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلا .

(٢) ساقط من جـ و ص .

(٣) (إذا) ساقطة من ت ، وفي ط : أن يكون .

(٤) في المقدمة الجزولية ق ٥١ : ولا تلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفا وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٣٧/١ وزعم قوم منهم الزمخشري والجزولي أن بني تميم يحذفون خبر لا مطلقا على سبيل اللزوم ، إلا أن الزمخشري قال : وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلا ، وقال الجزولي : ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفا .

(٥) في ط : يحذفون .

(٦) في المباحث الكاملية ٢٨٩/٣ وأما قول المؤلف إلا أن يكون ظرفا فقال الشلوبيني لا أدري من أين نقله ، ولا فرق بين الظرف وغيره في ذلك ، ولعله قاسه ، وليس هو موضعَ قياس .. ثم قال : وإنما ساغ الحذف لأن هذا النفي لا يكاد يأتي إلا جوابا لسؤال جرى فيه ذكر الخبر فلم يُحْتَجْ إلى إظهاره مع لا في الجواب .

اسم ما ولا المشبهتين بليس

قوله : اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسندُ (إليه)[(١)] بعد دخولهما ، نحو : ما زيد قائما ، ولا رجلٌ أفضلَ منك ، وهو في (لا) شاذ .

اسم (ما) وخبرها قد يكونان معرفتين أو أحدُهما نحو : ما زيد قائم وما زيد هو الظريف .

وأما الجملة الاسمية التي تدخلها (لا) فإما أن يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكريرِ (لا) نحو : لا زيد فيها ولا عمرو ، أو يكون جزآها نكرتين نحو لا رجلٌ قائمٌ[(٢)] .

قوله : وهو في (لا) شاذ .

أي عمل (ليس في (لا) شاذ ، قالوا يجيء في الشعر فقط نحو قوله[(٣)] :

٨١ - من صد عن نيرانها فأنا ابن قيسٍ لا براحُ[(٤)]

والظاهر أنه (لا يعمل عمل ليس)[(٥)] لا شاذًّا ولا قياسا ، ولم يوجد في شيء من

---

(١) ساقطة من ط : وهي لازمة .

(٢) (لا) في هذا المثال عاملة عمل إن .

(٣) قائله سعد بن مالك بن ضُبَيْعَة بن قيس بن ثعلبةَ البَكْرِي الوائلي من سَرَاة بني بكر وفرسانها المعدودين في الجاهلية قال البغدادي : له أشعار جياد قتل في حرب البسوس . قال التبريزي : هو جد طَرَفَة بن العبد (الأعلام ١٣٧/٣) .

(٤) البيت في الكتاب ٢٨/١ و ٣٥٤ وفي المقتضب ٣٦٠/٤ وفي الإنصاف ٣٦٧ وفي شرح الحماسة للمرزوقي ٥٠٦ وفي ابن يعيش ١٠٨/١ وفي الخزانة ٤٦٧/١ و ٣٩/٤ وفي شرح المفضليات ٢٦ وفي رصف المباني ١٦٦ وفي اللسان (برح) ونسبه إلى سعد بن ناشب وفي التمام في تفسير أشعار هذيل ٥٤ وفي الخزانة ٤٦٧/١ و ٣٩/٤ .

اللغة : أنا ابن قيس : أي المشهور بالنجدة . وأضاف اسمه إلى جده الأعلى ، لا براح : لا زوال ولا فرار .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن (لا) تعمل عمل ليس في الشعر خاصّةً .

(٥) في ط : لا يعمل لا عمل ليس .

كلامهم خبرُ (لا) منصوبا ، كخبر (ما) و (ليس)[1] وهي في نحو : لا براح[2] :

و :

(والله لولا أن تَحُشَّ الطُّبَّخُ   بي الجحيمَ حِينَ) لا مُسْتَصْرِخُ[3]

(الأولى أن يقال)[4] هي (لا)[5] التي في نحو لا إلٰهَ (إلا الله)[6] أي لا التبرئة ، إلا أنه يجوز لها أن (تهمل)[7] مكررةً ، نحو لا حولٌ ولا قوةٌ ، ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها

---

(١) بل ورد ومنه قول الشاعر :

تعزّ فلا شيءٌ على الأرض باقيًا   ولا وَزَرٌ مما قضى اللهُ واقيــا

وقال ابن الشجري في أماليه ١/٢٨٢ – ٢٨٤ :

ومرّبي بيتٌ للنابغة الجعدي فيه مرفوع (لا) معرفة وهو :–

وحلت سوادَ القلب لا أنا مبتغٍ   سواها ولا عن حبها مُتراخِيـا

ثم ذكر البيت الذي قبله والذي بعده ليبين أن القافية منصوبة في البيت ثم قال عن (لا) الأولى : إنها إما أن تكون معملة ، وخبرها مبتغ ، وكان حقه أن ينصب ، ولكنه أسكن الياء في موضع النصب .

ثم أورد اعتراضا فقال :

فإن قيل : فهل يجوز أن يكون قولُه متراخيا حالًا ، والعامل فيه الظرف الذي هو (عن) ... ؟

قيل لا يجوز ذلك ، لأن « عن » ظرفٌ ناقصٌ ، وإنما يعمل في الحال الظرفُ التام ثم قال : ووجدت بعد انقضاء هذه الأمالي في كتاب عتيق يتضمن المختار من شعر الجعدي لا أنا باغيا .. فهذه الرواية تكفيك تكلف الكلام على مبتغ . أقول : رواية البيت في شعر النابغة الجعدي صفحة ١٧١ : لا أنا باغيا .

(٢) سبق تخريجُه تحت رقم ٨١ صفحة ٣٤٠ .

(٣) ورد قوله لا مستصرخ فقط في الشرح و لم يخرجه البغدادي وهاأنذا أخرجه : البيتان من مشطور الرجز للعجاج وستأتي ترجمته صفحة ٦١٣ .

وبعدهما في ديوانه ١٤ :

في دَخِلِ النار وقد تسلخوا   لعلــم الجُهَّــالُ أني مِفْنَــخ

وقوله لا مستصرخ في الكتاب ١/٣٧ وفي الأمالي الشجرية ١/٢٣٩ والبيتان فيه ١/٢٨٢ وفي اللسان (طبخ وفنخ) ، وحشش .

اللغة : تَحُش : تُسَعِّر وتوقِد . الطُّبَّخ : أراد بهم الملائكة الموكلين بالعذاب ، لا مستصرخ : لا أحد يستصرخ ، أو لا مكان استصراخ ، دخل النار : من يدخلها ، مِفْنَخ : أراد من يذل أعداءه ويكسر رؤوسهم كثيرا (اللسان حش وفنخ) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن (لا) هنا هي العاملة عمل إنّ ، ولكنها أهملت شذوذا .

(٤) ساقط من ص .

(٥) ساقطة من جـ و ص .

(٦) ساقطتان من ص و ط .

(٧) في ت : يعمل . والصواب ما أثبته .

وبينها ، ومع المعرفة ، ويشذُّ في غير ذلك نحو :

(لا براحٌ)[1] .

وذلك لضعفها في العمل – كما يجيء في باب المنصوبات عند ذكر اسمها[2] – .

والظاهر (فيها)[3] الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكّر بعدها ، لأن النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر ، سواء كانت مع لا أو ليس ، أو غيرِهما من حروف النفي أو النهي ، أو الاستفهام ، ويُحتَمل أن يكون لغير الاستغراق مع القرينة (نحو)[4] لا رجلٌ في الدار بل رجلان ، وأما إذا انتصب اسمها أو انفتح فهي نص في الاستغراق ، كما أن (ما جاءني رجل) ظاهر في الاستغراق ، ويجوز العدولُ عنه للقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان ، و (ما جاءني من رجل) نصٌّ في الاستغراق ، فلا يجوز : ما جاءني من رجلٍ بل رجلان .

---

(١) سبق تخريجه تحت رقم ٨١ صفحة ٣٤٠ .

(٢) صفحة ٨٢٨ .

(٣) في ت : فيه .

(٤) في ط : فيجوز .

المَنْصُـــوبات

قوله : المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية .

قد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات[1] .

وعلمُ الفصلة – كما تقدم في أول الكتاب[2] – أربعةٌ : الفتحة والكسرة والألف والياء ، نحو : رأيت زيدا ومسلماتٍ (وأباك[3]) ومسلمَينِ (ومسلمِينَ)[4] .

وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين[5] : أصلا في النصب يعنون به المفعولاتِ الخمسة . ومحمولا عليه ، وهو غيرُ المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك .

والذي جعلوه غيرَ المفعولات يمكن أن يدخل بعضُها في حيز المفاعيل ، فيقال للحال : هو مفعول مع قيد مضمومه ، إذ (المجيء) في : جاءني زيد راكبا فُعِل مع قيد الركوب الذي هو مضمون (راكبا) ويقال للمستثنى : هو المفعول بشرط إخراجه ، وكأنهم آثروا التخفيف في التسمية . والمفعولُ بلا قيد شيءٌ آخرُ هو المفعول المطلق كما يجيء[6] . فَفِي جعل المفعول معه والمفعول له أصلًا في النصب – لكونهما مفعولَين – وجعل المستثنى والحال فرعَين – مع أنهما أيضا مفعولان لكن مع قيد كالأولين[7] – نظرٌ .

وإن كان الأصالةُ في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحالُ كذلك دونَ المفعول معه والمفعولِ له ، إذ رب فعل بلا علة ولا (مصاحب)[8]، ولا فعلَ

---

(١) صفحة ٢٠٠ .

(٢) صفحة ٦٤ .

(٣) في ط : وإياك .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) انظر مثلا : الأصول لابن السراج ١٥٩/١ ، والإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد) ٥٧٩/١ .

(٦) صفحة ٣٤٤ وما بعدها .

(٧) يعني كالمفعول معه والمفعول له ، لأن (معه وله) قيدان فيهما .

(٨) في جـ : مصاحب للفاعل .

(إلا وهو واقع)[1] على حالة من الموقِع (أو الموقَع[2]) عليه .

والحق أن يقال : النصبُ علامةُ الفَضَلات - في الأصل - فيدخل فيها المفاعيلُ الخمسة ، والحالُ والتمييزُ والمستثنى ، وأما سائر المنصوبات فعُمَدٌ شُبِّهَتْ بالفَضَلات كاسم إن ، واسم لا التبرئة ، وخبر ما الحجازية ، وخبر كان وأخواتها .

المفعول المطلق

قوله : (فمنه)[3] المفعولُ المطلقُ وهو اسم ما فعله فاعل فعلٍ مذكورٍ بمعناه .

قدم المفعولَ المطلقَ لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجدَهُ فاعل الفعل المذكور وفَعَلَه ، ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا ، لأن ضاربية زيد في قولك : ضرب زيد ضربا ، لأجل حصول هذا المصدرِ منه ، وأما المفعول به نحو ضربت زيدا ، والمفعول فيه نحو ضربتُ قدَّامَك يومَ الجمعة ، فليسا مما فعله (الفاعل)[4] المذكورُ وأوجده ، وكذا المفعول معه ، وأما (المفعولُ له)[5] (فهو)[6] - وإن كان مفعولا للفاعل وصادرا منه - إلا أن (فاعلية الفاعل)[7] ليست لقيام هذا المفعول به ، ألا ترى أن كون المتكلم زائرا في قولك : زرتك طمعا ليس لأجل قيام الطمع به بل لأجل الزيارة . فبان أن المفعولَ المطلقَ أخصُّ بالفاعل من المفعول له ، فهو أحقُّ بتقديم ذكره .

وأيضا لا فعل إلا وله مفعول مطلق ، ذُكِرَ أو لم يذكر ، بخلاف المفعول له ، فرب فعل بلا علة . وقدَّمَ المفعولَ به بعد المفعول المطلق لأن طلبَ الفعل (الزافع)[8] للفاعل له أشدُّ

---

(١) في ص : إلا وقع .
(٢) في ط : والموقع .
(٣) تكملة من جـ وص وط ، وهي موجودة في متن الكافية صفحة ١٦ .
(٤) في ص وط : فاعل الفعل .
(٥) في ص : المفعول لأجله .
(٦) ساقطة من جـ وص وط .
(٧) في جـ وص وط : فاعليته .
(٨) في ت : الواقع .

من طلبه لغيره ، ألا ترى أنه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم (مفعول)[١] منه بلا قيد آخر ، ففي قولك : ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ، وخالدا إكراما لك ، زيد ضارب وعمرو مضروب ، وأما يوم الجمعة فهو مضروب فيه ، وخالد مضروب معه وإكراما مضروب له .

فتعليق ذلك الفعل (بالمفعول به)[٢] بتغيير صيغته من غير قيد آخر نحو ضُرِبَ زيدٌ ، وأما إلى غيره فبحرف جر ، نحو : ضُرِبَ في يومِ الجمعة .

وأما قولهم : سير فرسخان ، وصيد يوم كذا فمجازٌ قليلٌ ، وكذا فرسخ مسيرٌ ، ويوم مَصيدٌ ، وهو على حذف حرف الجر للاتساع ، كما في نحو :

١٧٥ - أستغْفِر الله ذنبا[٣]

قال سيبويه - في قولهم : جئتك خُفُوق[٤] النجم - أصله حين خفوق النجم ، فاتُّسِعَ في الكلام واختُصِر[٥] . قال[٦] : وليس هذا في سعة الكلام (بأبعدَ)[٧] من قولهم : صيد عليه يومان ، وولد له ستون عاما ، وسير عليه فرسخان[٨] .

---

(١) في ص : فاعل .

(٢) في جـ وص : إلى المفعول به .

(٣) هذا جزء من بيت من الشعر ذكره الرضي في باب المفعول فيه صفحة ٦٠٣ ، ونخرجه هنا لأن الرضي ذكره هناك تمثيلا لا استشهادا فقال : وكذا المفعول له هو أيضا مفعول به تعدى إليه الفعل بنفسه بعدما تعدى إليه بحرف الجر ، فهما مثل (ذنبا) في قولك : استغفرت الله ذنبا إلخ . والبغدادي خرجه هناك تحت رقم ١٧٥ .

وهو بتمامه :

أستغفر الله ذنبًا لست مُحْصِيَهُ رب العباد إليه الوجه والعمل

البيت مجهول النسبة ، وهو في الكتاب ١٧/١ ، وفي المقتضب ٣٢٠/٢ ، وفي الخصائص ٢٤٧/٣ ، وفي العيني ٢٢٦/٣ ، وفي الخزانة ١١١/٣ . وقد استشهد به الرضي هنا على أن الأصل أستغفر الله من ذنب وحذف حرف الجر اتساعا .

(٤) في اللسان (خفق) : وخفق النجم والقمر انحط في المغرب . يقال : وردت خفوق النجم أي وقت خفوق الثريا ، تجعله ظرفا وهو مصدر .

(٥) الكتاب ١١٤/١ .

(٦) يعني سيبويه .

(٧) في ص : تابعة .

(٨) الكتاب ١١٤/١ ، وفي الكتاب ١٠٨/١ ومن ذلك أن تقول : كم ولد له ؟ فيقول : ستون عاما . فالمعنى ولد له الأولاد ، وولد له الولد ستين عاما ولكنه اتسع وأوجز .

يعني أنك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتساعا واختصارا ، فجعلُه - كما ترى - في غاية البعد . وقدم المفعولَ فيه على المفعول له والمفعول معه ؛ لأن احتياجَ الفعل منا إلى الزمان والمكان ضروريٌّ بخلاف العلة والمصاحب . وقدم المفعول له على المفعول معه إذ الفعلُ الذي لا علة له ولا غرض (فيه)[1] قليل ، بخلاف الفعل بلا مصاحب فإنه أكثر منه مع المصاحب ، وأيضا يصل الفعلُ إليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل . ولولا مراعاةُ التسمية - كما قلنا[2] - لكان تقديمُ الحال على المفعول له ، والمفعول معه أولى ، إذ الفعلُ لا يخلو من حالٍ من حيث المعنى . وإنما سُمِّي ما نحن فيه مفعولا مطلقا لأنه ليس مقيدا - لكونه مفعولا حقيقيًا - بحرفِ جر ، كالمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه .

قوله : هو اسم ما فعله .

قال[3] : إنما قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو (ضربت) الثاني في قولك : ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ ، فإنه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور[4] .

قلت : إن أراد بقوله : (فَعَله المتكلم) أوجده بالقول ، أي قاله . (فالمقول)[5] في الحقيقة - وإن كان مفعولا - إلا أن الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول ، فيقال : هذا مَقُولٌ وهذا مفعول ، فلم يكن - إذن - داخلا في قوله (ما فعله) حتى يخرج بقوله (اسم) . وأيضا ضربت - باعتبار أنه مقول - ليس بفعل ، بل هو اسم ؛ لأن المراد هذا اللفظُ المقولُ ، فلا يخرج بقوله : اسم ما فعله ، لكونه اسما ، وبتأويله باللفظ يدخل في الحد جميعُ المفاعيل ، فإن لفظَ (زيدا ، ويوم الجمعة ، وأمامك) لفظٌ أوجده الفاعل بالقول في قولك : ضربت زيدا يوم الجمعة أمامك .

---

(١) ساقطة من جـ وص وط .

(٢) صفحة ٣٤٣ .

(٣) يعني ابن الحاجب .

(٤) انظر شرحه لكافيته ٢٧ .

(٥) فى ت : فالمفعول ، وفي ص : فالقول ، وفي جـ : والفعل . والصحيح من ط .

وإن أراد – وهو الظاهر – بقوله : (فعله) أنه فعل مضمونَه الذي هو الضرب ، فلم يكن داخلا حتى يخرج ، لأنه – إذن – فعل مضمونه و لم يفعله . هذا ويعني باسمِ ما فَعَلَه اسمَ الحدثِ الذي فعله . ويخرج عن هذا الحد نحو : (ضربا) في : ما ضربت ضربا ، لأنه لم يفعل فاعلُ الفعل المذكور ههنا فعلا ، إلا أن يقول : النفيُ فرع الإثبات فجرى مجراه وألحق به . وكذا نحو مات موتا ، وفني فناء ، جار مجرى ما فعله الفاعل .

واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو : أعجبني الضربُ ، فإن الضربَ فعله فاعل فعل ما ، لكن لم يفعله فاعل (الفعل)[1] الذي هو (أعجب) لأن فاعله الضرب ، وهو لا يفعل نفسه ، وكذا استحسنت الضربَ .

قوله : مذكور .

صفة (فِعْلٍ) وكذا قوله ، بمعناه ، والضمير في معناه عائد إلى (اسم) أو إلى (ما) .

قوله : بمعناه .

احترازٌ عن نحو : كرهت قيامي ، فإن قيامي اسمٌ لما فعله المتكلم ، وهو فاعل الفعل المذكور ، لكن ليس كرهتُ بمعنَى قيامي . ويبطل هذا الحد بنحو : كرهت كراهتي ، وأحببت (حُبي)[2] وأبغضت بُغْضِي ، على أن المنصوبات مفعولٌ بها .

قوله : ويكون للتأكيدِ ، والنوعِ ، والعددِ ، نحو : جلست جلوسًا وجِلسةً وَجَلسةً فالأول لا يثنى ولا يجمع ، بخلاف أخويه .

المراد بالتأكيد : المصدرُ الذي هو مضمون الفعل بلا زيادةِ شيء عليه من وصف أو عدد ، وهو في الحقيقة تأكيدٌ لذلك المصدر المضمون ، لكنهم سمَّوه تأكيدا للفعل توسعا ، فقولك : ضربت بمعنى أحدثت ضربا ، فلما ذكرت بعده ضربا صار

---

(١) ساقطة من ط .

(٢) في ط : جنى .

(بمنزلة)[1] قولك أحدثتُ ضَرْبًا ضربًا ، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده ، لا للإخبار والزمان الَّذَين تضمنهما الفعل .

ويعني بالنوع المصدرَ الموصوفَ ، وذلك على ضروب ، لأنه إما أن يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى[2] والقُرْفُصَاء[3] ، وكالجِلسة ، والرِّكبة ، لأن الفِعلةَ للمصدر المختص بصفة من الصفات ، كصفة الحُسن ، أو القُبح ، أو الشدة ، أو الضعف ، أو غير ذلك ، فالجِلسة ليست لمطلق الجلوس ، (وربما يذكر[4] بعدها ما يعين ذلك الوصفَ نحو : جِلسةً حسنةً ، وربما يتركه نحو : جلست جِلسةً)[5] .

وإما أن يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف ، نحو : جلست جلوسا حسنا ، أومع حذفه نحو : ﴿ عَمِلَ صَالِحًا ﴾[6] أي عملا صالحا ، ومنه : (ضربته)[7] ضربَ الأمير ، لأنك حذفت الموصوف ، ثم حذفت المضافَ من الصفة ، والأصل : ضربته ضربا مثل ضرب الأمير ، وذلك لأنك لا تفعل فعلَ غيرك .

وإما أن يكون اسما صريحًا (مُبيِّنا)[8] كونه بمعنى المصدر ، إما بمن نحو : ضربته أنواعا من الضرب ، وإما بالإضافة ، وذلك إما في (أي) نحو : ضربته أيّ ضرب ، وإما في أفعل التفضيل نحو : ضربته أشدَّ ضرب ، وقدمتَ خيرَ مقدم ، لأن أيًّا وأفعلَ

---

(١) في ص : بمعنى .

(٢) القَهقَرى : الرجوع إلى خلف ، فإذا قلت : رجعت القهقرى ، فكأنك قلت : رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم ، لأن القهقرى ضرب من الرجوع (اللسان قهقر) .

(٣) القِرفِصَا والقَرْفَصَا والقُرفُصَا : وهو أن يجلس على إليتيه ويلزق فَخِذيه ببطنه ويحتبي بيديه وزاد ابنُ جني : القُرْفُصا . وقال : وهو على الإتباع ، والقُرْفُصا : ضرب من القعود يُمَدّ ويُقْصَر .

(٤) يعني المتكلم .

(٥) تكملة من جـ وص وط .

(٦) في آيات كثيرة منها الآية الثانية والستون من سورة البقرة ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ وفي ط : أعمل صالحا ، وهي من قول الله تعالى في سورة النمل آية ١٩ : ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِى أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِى أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَالِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِى بِرَحْمَتِكَ فِى عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ .

(٧) في جـ وص وط : ضربت .

(٨) في ط : مبنيا .

(التفضيل)[1] بعضُ ما يضافان إليه ،– كما يجيء في باب الإضافة[2] – ويجوزُ أن يكون هنا مما حذف موصوفه ، أي : ضربا أيَّ ضرب ، وضربا أشدَّ ضرب . وإما[3] في بعض أو كُلّ نحو : ضربته بعضَ الضرب أو كلَّ الضرب . أو غير[4] مبيَّن في اللفظ ، نحو : ضربته أنواعًا وأجناسًا . وإما أن يكون مصدرا مثنى أو مجموعا لبيان اختلاف الأنواع ، نحو : ضربته ضربَيْنِ ، أي مختلفين ، قال تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾[5] . أو معرَّفا بلام العهد ، كما إذا أشرت إلى ضرب معهود ، شديد أو خفيف أو غير ذلك ، فتقول : ضربته الضربَ . ونحو (القُرْفُصاء) في قعد القرفصاء (والقهقرى في رجع القهقرى)[6] (مصدرٌ بنفسه – كما ذكرنا[7] – عند سيبويه[8] . وقال المبرد[9] : هو في الأصل صفةُ المصدر أي القِعدةَ القُرْفُصاء والرجوعَ القهقرى[10]) .

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) صفحة ٩٢٥ وما بعدها .

(٣) هذا قسيم قوله قبل : إما في أي (في صدر هذه الصفحة سطر ٢) .

(٤) هذا قسيم قوله قبل : وإما أن يكون اسما صريحا مبيّنا .. إلخ (صدر هذه الصفحة ..) .

(٥) الأحزاب ١٠ .

(٦) ساقط من جـ وص .

(٧) صفحة ٣٤٨ .

(٨) في الكتاب ١/١٥ : واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أخذ منه .. وذلك قولك : ذهب عبد الله الذهابَ الشديد ، وقعد قِعدةَ سَوءٍ ، وقعد قَعدتين ، لما عمل في الحدث عمل في المرة منه والمرتين وما يكون ضربا منه ، فمن ذلك : قعد القرفصاء ، ورجع القهقرى ، لأنه ضرب من فِعْلِه الذي أخذ منه .

(٩) لم أجد في المقتضب حديثا عن ذلك ، ولكني وجدت في أصول ابن السراج ١/١٦٠ ما يلي : قال أبو العباس : قولهم : القرفصاء ، واشتمل الصماء ورجع القهقرى هذه حُلًى وتلقيبات لها ، وتقديرها اشتمل الشمل التي تعرف بهذا الاسم ، وكذلك أخواتها ، قال : وجملة القول أن الفعل لا ينصب شيئا إلا وفي الفعل دليل عليه ، فمن ذلك المصادر ، لأنك إذا قلت : قام ففي قام دليل على أنه فعل قياما .

ولعل الرضي تبع ابنَ السراج في نسبة الرأي إلى أبي العباس ، وانظر : أيضا شرح ابن يعيش ١/١١٢ .

(١٠) تكملة من جـ وص وط .

وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وإن لم يستعمل ، فكأنه قيل : تقهقر القهقرى ، وتقرفص القرفصاء ونحوه . وعدمُ سماع وقوع هذه الأسماء وصفا لشيء ، وعدم سماع أفعالها يضعف المذهبين ، إذ هو إثبات حكم بلا دليل .

ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرات – معينا كان أولا – وهو إما مصدر موضوع له نحو : ضربت ضربة وضربتين وضَرَبَات ، أو مصدر موصوف بما يدل عليه نحو : ضربته ضربا كثيرا .

وإما عددٌ صريح مميَّز بالمصدر ، نحو : ضربته ثلاث ضربات قال الله تعالى : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾[1] أو مجردٌ (عن)[2] التمييز ، نحو : ضربته ألفا ، ويجوز أن يكون المجرد صفةً لمصدر محذوف أي ضربا ألفا .

وإما آلة موضوعةٌ موضع المصدر ، نحو : ضربته سوطًا وسوطين وأسواطا ، والأصل : ضربته ضربةً بسوط ، فحذف المصدر المراد به العدد ، وأقيم الآلةُ مُقامَه دالةً على العدد بأفرادها ، وكذا في ضربت ضربتين بسوط ، أو ضربات بسوط ، وضعت الآلة مقام المثنى والمجموع مثناة ومجموعة ، فقيل : ضربت سوطين وأسواطا ، وتثنيتها (وجمعها تثنيةُ المصدر وجمعُه)[3] لا تثنيةُ الآلةِ وجمعُها ، لأنك ربما قلت : ضربته سوطين وأسواطا ، مع أنك لم تضربه العددَ المذكورَ إلا بسوط واحد ، لكنك ثنيت الآلة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموعِ .

ويجوز أن يكون أصل (ضربته سوطا) ضربته ضربةَ سوطٍ فحذف المضاف ، وأقيم المضافُ إليه مُقامَه .

وقد اجتمع في هذا القسم – أي فيما قام فيه الآلة مقامَ المصدر – النوعُ والعددُ كما اجتمعا في نحو قولك : ضربته ضربين وضروبًا ، قاصدا اختلاف الأنواع .

---

(١) النور ٤ .

(٢) في جـ : على .

(٣) ساقط من ص .

قوله : فالأول لا يثنى ولا يجمع .

إذ المراد بالتأكيد (ذكر)[1] ما تضمنه الفعل ، بلا زيادة عليه ، ولم يتضمن الفعل إلا الماهية من حيث هي هي ، والقصد إلى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها ، والتثنية والجمع لا يكونان إلا مع النظر إلى كثرتها فتناقضا .

قوله : بخلاف أخويه .

يعني النوع والعدد ، وذلك لأن النوع قد يكون نوعين فصاعدا ، وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا .

قوله : وقد يكون بغير لفظه نحو : قعدت جلوسًا .

أي قد يكون المصدرُ بغير لفظ الفعل ، وذلك إما مصدرٌ أو غير مصدر .

والمصدر على ضربين :

إما أن يلاقي الفعلَ في الاشتقاق نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾[2]، ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾[3] . وإما أن لا يلاقيه فيه نحو : قعدت جلوسا . ومذهب سيبويه في كليهما[4] أنَّ المصدرَ منصوبٌ بفعله المقدَّرِ ، أي تبتل إليه وبتِّلْ نفسَك تَبْتِيلًا ، وأنبتكم من الأرض فَنَبَتُّمْ نَبَاتًا ، وقعدت وجلست جلوسًا[5] .

---

(١) ساقطة من جـ وص وط .

(٢) المزمل ٨ .

(٣) نوح ١٧ .

(٤) يعني فيما لاقى المصدر فيه الفعل في الاشتقاق وما لم يلاقه .

(٥) في الكتاب ٢/٢٤٤ : هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد ، وذلك قولك اجتوروا تجاورا وتجاوروا اجتوارا ، لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد ، وقال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ . لأنه إذا قال : أنبته فكأنه قال : قد نبت ، وقال عز وجل : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ . لأنه إذا قال : تبتل . فكأنه قال : بتل .

ومذهبُ المازني[1] والمبرد[2] والسيرافي[3] أنه منصوبٌ بالفعل الظاهر .

وهو أولى ، لأن الأصلَ عدمُ التقدير بلا ضرورةٍ (ملجئةٍ)[4] إليه .

وأما غيرُ المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ، ومن (جملته)[5] الضميرُ الراجعُ إلى مضمون عامله ، نحو قوله[6] :

---

(١) ذكر عنه ذلك أيضا السيوطي في الهمع ١٨٧/١ .

(٢) في المقتضب ٧٣/١ ، ٧٤ : واعلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدرُ أحدهما على الآخر ، لأن الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه . قال الله عز وجل : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ . لأن تَبَتَّل وبتَّل بمعنى واحد ، وقال : ﴿ واللهُ أَنْبَتَكُمْ من الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ .

قال الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة في هامش رقم ٣ من جـ ٧٣/١ : ماذا يراه المبرد في ناصب تبتيلا ونباتا في الآيتين ؟ وهل بينه وبين سيبويه خلاف في هذا ؟ الذي أراه أن المبرد يرى أن الناصب فعل محذوف بدليل قوله هنا ، فكأن التقدير ، والله أعلم : أنه إذا أنبتكم نبتم نباتا ، قال : وقوله في الجزء الثالث ص ١٨٤ من الأصل (توافق ٢٠٤ جـ ٣) : ولكن المعنى ، والله أعلم : أنه إذا أنبتكم نبتم نباتا .

ويشهد لهذا أيضا سياقُ الحديث في الجزء الثالث : فقد ذكر آيات وشواهد شعرية حذف فيها الفعلُ الناصب للمصدر (صنع الله) ثم قال : ومثل هذا – إلا أن اللفظ مشتق من فعل المصدر – قوله عز وجل : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ . وليس بين سيبويه والمبرد خلاف في هذه المسألة .

وقد عبر عن ذلك السيوطي في الهمع ١٨٧/١ بقوله : الثاني أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمرا ، والفعل الظاهر دليل عليه ، وعليه المبرد وابن خروف وعزاه لسيبويه .. وأما ابن يعيش والرضي فينسبان إلى المبرد القولَ بأن الناصب هو الفعل المذكور . انظر : ابن يعيش ١١٢/١ .

قلت : والقول ما قال السيوطي وشيخي المرحوم عضيمة في هذه المسألة ، والله أعلم .

(٣) في هامش الكتاب ٢٤٦/٢ : كما أن النبات ليس بمصدر لأنبت ، وإن كان قد يوضع في موضعه .

(٤) تكملة من جـ وص وط .

(٥) في ط : جملة .

(٦) هذا البيت بهذه الرواية من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها ، ونقل البغدادي في خزانته ٣/٢ عن الأعلم ما يلي : هجا هذا الشاعر رجلا من القراء نُسِبَ إليه الرياءُ وقبول الرشا والحرص عليها . ا.هـ .

قلت : وعجزه في المغني : يقطّع الليل تسبيحًا وقرآنا

والظاهر أن البيت على رواية المغني ملفق من بيتين ؛ أحدهما في ديوان حسان بن ثابت صفحة ٢١٦ بتحقيق سيد حنفي حسنين هكذا :

ضَحّوا بأشمطَ عُنوانُ السجودِ به   يقطـع الليـل تسبيحـا وقرآنـا

والثاني بالرواية التي ذكرها الرضيُّ وسيبويه وغيرهما .

وفي هامش ديوان حسان ص ٢١٦ تعليقة (٣) : يقول ابن عبد البَرّ في الاستيعاب ٢٩٢/٢ : هذا البيت يختلف فيه ، فهو ينسب لغير حسان ، وقال بعضهم : هو لعمران بن حطان ، وذكر الذهبي في تاريخه أن هذا البيت لحسان . ويعلق البغدادي فيقول : وقد راجعت ديوانه ، فرأيت أبياتا على هذا الوزن ، وما فيها هذا البيت (الخزانة ط بولاق ١١٨/٤) .

٨٢ - هذا سراقةُ للقرآنِ يَدْرُسُهُ والمرءُ عند الرُّشَا إن يلقَها ذِيبُ[1]

أي يدرس الدرس .

أو إلى غير مضمونِ عامله نحو : أعجبني الضرب الذي ضربتُه .

أو اسم الإشارة المشار به إلى غير مضمون عامله ، نحو : أعجبني ضربي فضربت ذاك .

ومن غير المصدر نحو : أعطيته عطاءً ، وكلمته كلاما ، فإنهما ليسا بمصدرين لشيء من الأفعال .

قوله : وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا ،كقولك لمن قدم : خيرَ مقدم ، ووجوبا سماعا (نحو)[2] سَقْيًا ، ورعيًا ، وخيبةً ، وجدعًا ، وحمدًا ، وشكرًا ، وعجبًا .

اعلم أنه لابد في الواجب الحذف والجائزه من القرينة .

قوله : جوازا ووجوبا .

نصب على المصدر (أي حذف جواز أو حذف وجوب) .

قوله : (سماعا وقياسا)[3] .

نصب على المصدر بفعل محذوف ، أي بعضه يسمع حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس عليه ، وبعضه يقاس عليه في وجوب الحذف قياسا .

---

(١) البيت في الكتاب ٤٣٧/١ ، وفي المقرب ١١٥/١ ، وفي الخزانة ٣/٢ ، وفي المغني ٢٨٨ ، بالرواية الأخرى ، وفي شرح شواهد المغني ٥٨٧ ، وفي رصف المباني ٢٤٧ ، ٣١٥ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٣٩/١ .

اللغة : الرشا جمع رشوة ، وعليه فالمقصود غير سراقة الصحابي .

الشاهد : قال في الخزانة ٣/٢ : أنشده على أن الضمير في يدرسه راجع إلى مضمون يدرس ، أي يدرس الدرس ، فيكون راجعا للمصدر المدلول عليه بالفعل ، وإنما لم يجز عوده للقرآن ؛ لئلا يلزم تعدي العامل إلى الضمير وظاهره معا .

قلت : لعل السبب في ذلك أن قوله : للقرآن متعلق بيدرس ، فلو أعاد الضمير على القرآن لعمل يدرس في الظاهر - لتعلقه به - وفي ضميره - لنصبه مفعولا به .

(٢) في ط : مثل .

(٣) ساقط من : جـ وص وط .

وأقول : الذي أرى أن هذه المصادر وأمثالها ، إن لم يأت بعدها ما يبينُها ، ويعينُ ما تعلقت به من فاعل أو مفعول ، إما بحرف جر ، أو بإضافة المصدر إليه ، فليست مما يجب حذفُ فعله ، بل يجوز سقاك الله سقيا ، ورعاك الله رعيا ، وجدعَك (الله)[١] جدعا[٢] ، وشكرتُ شكرا وحمدت حمدا .

وفي نهج البلاغة في الخطبة البُكالية[٣] (نحمده على عظيم إحسانه ، ونير بُرهانه ، ونَوَاسِي فضله وامتنانه ، حمدًا يكون لحقه (قضاءً ولشكره)[٤] أداء)[٥] .

وأما ما بُيِّنَ فاعله بالإضافة نحو ﴿كِتَابَ اللهِ﴾[٦] ﴿صِبْغَةَ اللهِ﴾[٧] و ﴿سُنَّةَ اللهِ﴾[٨] و﴿وَعْدَ اللهِ﴾[٩] و« حَنَانَيك »[١٠]، و« دَوَالَيْكَ »[١١] .

أَوْ بُيِّنَ مفعوله بالإضافة نحو : ﴿ ضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾[١٢] ، وسبحان الله ،

---

(١) غير مذكورة في ط .

(٢) سيشرحه الرضي صفحة ٣٥٥ .

(٣) لعل سبب تسميتها بالبكالية ؛ لأنه رواها عند نوف البكالي ، وكان حاجِبَه ، وهو منسوب إلى بَكالة . انظر : نهج البلاغة ٤٢٩/١ .

(٤) ساقط من جـ وص وط .

(٥) نهج البلاغة ٤٢٩/١ .

(٦) من قول الله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ ﴾ النساء ٢٤ .

(٧) البقرة ١٣٨ قال تعالى : ﴿ صِبْغَةَ اللهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ ﴾ .

(٨) في أربع آيات في الكتاب الكريم منها الأحزاب ٣٨ قال تعالى : ﴿ مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللهُ لَهُ سُنَّةَ اللهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللهِ قَدَرًا مَقْدُورًا ﴾ .

(٩) آيات كثيرة منها ١٢٢ من سورة النساء ، قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعْدَ اللهِ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلًا ﴾ ، وليست الآية في ص .

(١٠) في اللسان (حنن) وقالوا : حنانك وحنانيك ، أي تحننا عليَّ بعد تحنن .. قال ابن سيده : يقول : كلما كنتُ في رحمةٍ منك وخير فلا ينقطعن ، وليكن موصولا بآخر من رحمتك .

(١١) في اللسان (دول) : ودواليك من تداولوا الأمر بينهم ، يأخذ هذا دُولةً وهذا دولة ، وقولهم دواليك أي تداولا بعدَ تداول .

(١٢) من قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ الآية ٤ من سورة محمد .

ولبيك[1] ، وسعديك[2] ، ومعاذَ الله .

أَوْ بُيِّنَ فاعله بحروف جر ، نحو بؤسًا لك أي شدة ، وسحقا لك أي بعدا ، وكذا بعدا لك .

أو بين مفعوله بحرف جر : نحو : عقرا لك أي جَرْحا ، وَجَدْعا لك ، والجدع قطع الأنف أو الأذن أو الشفة أو اليد ، وشكرا لك ، وحمدا لك ، وعجبا منك .

فيجب[3] حذف الفعل في جميع هذا قياسا ، والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابطٌ كلِّيٌّ يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط ، والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل أو المفعول بعد المصدر مضافا إليه أو بحرف الجر لا لبيان النوع احترازا عن نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ ﴾[4] ، ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾[5] .

وإنما وجب حذفُ الفعل مع هذا الضابط ؛ لأن حق الفاعل والمفعول به أن يعمل فيهما الفعلُ ويتصلا به ، فاستُحسن حذفُ الفعل في بعض المواضع ؛ إما إبانةً لقصد الدوام واللزوم ، بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد ، أي الفعل - (كما)[6] في نحو : حمدا لك ، وشكرا لك ، وعجبا منك ، ومعاذَ الله ، وسبحانَ الله .

وإما (لتقدم)[7] ما يدل عليه ، كما في قوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ ﴾[8] و﴿ صِبْغَةَ اللهِ ﴾[9] و﴿ وَعْدَ اللهِ ﴾[10] .

---

(١) سيأتي في شرح الرضي للكافية شرح لبعض هذه المصادر المثناة إن شاء الله . انظر : ٤٧٠ وما بعدها . في اللسان مادة (لب) كلام طويل عن لبيك ، واختلاف كبير حول تفسيره ، ولعل أقرب ما ذكر أنه من لب بالمكان وألب بمعنى أقام ، وأن معناه إقامة على طاعتك بعد إقامة .

(٢) في اللسان مادة (سعد) وَحُكِي عن ابن السكيت في قوله : لبيك وسعديك ، تأويله إلبابا بك بعد إلباب ، أي لزوما لطاعتك بعد لزوم ، وإسعادًا بعد إسعاد .

(٣) الفاء واقعة في جواب (أما) في قوله : وأما ما بُيِّنَ فاعله . إلخ .

(٤) إبراهيم ٤٦ .

(٥) الإسراء ١٩ .

(٦) ساقطة من ط .

(٧) في ط : التقدم .

(٨) النساء ٢٤ وتقدمَ ذكرها صفحة ٣٥٤ .

(٩) البقرة ١٣٨ وتقدم ذكرها صفحة ٣٥٤ .

(١٠) النساء ١٢٢ وتقدم ذكرها صفحة ٣٥٤ .

أو لكون الكلام مما يستحسن الفراغُ منه ، (بالسرعة)[1] نحو : لبيك وسعديك ودواليك وهَذَاذَيك[2] وهَجَاجَيك[3] . فبقي المصدر مبهما لا يدرى ما تعلق به من فاعل أو مفعول ، فذكر ما هو مقصودُ المتكلم من أحدهما بعد المصدر ليَخْتَصَّ به ، فلما بينتهما بعد المصدر بالإضافة أو (بحرف)[4] الجر قبُح إظهارُ الفعل ، بل لم يَجُز . فلا يقال : كتبَ كتابَ الله ، ووعدَ وعدَ الله ، واضربوا ضربَ الرقاب ، وأسبحُ سبحانَ الله ، وأحمد حمدًا لك ، وعقر الله عقرا لك ، وذلك لما ذكرناه من أن حق الفاعل والمفعول أن يتصلا بالفعل معمولَين له ، فلما حذف الفعل لأحد الدواعي المذكورة ، وبين المصدر المبهم إما بالإضافة أو بحرف الجر[5] ، فلو ظهر الفعلُ رجع الفاعل أو المفعول إلى مكانه ومركزه (بعد الفعل)[6] متصلا بالفعل ومعمولا له ، فوِزَانُه وِزانُ قوله تعالى : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾[7] .

وأما قولهم : حَرَدْتُ حرده[8] ، وحمدت حمدَه ، وقصدت قصدَه ، ونحوت نحوه ، ونحو ذلك ، فليس انتصابُ الأسماء في (مثل)[9] ذلك على المصدر ، بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول ، كقوله[10] :

---

(١) تكملة من ط .

(٢) أصل الهذّ والهَذَذَ سرعة القطع وسرعة القراءة ... وضربًا هذاذيك أي هذا بعد هذ ، يعني قطعا بعد قطع . (اللسان هذ ٥/٥٤) .

(٣) في اللسان (هجَّ) وهجاجيك ههنا وههنا أي كُفَّ . يقال للأسد والذئب وغيرهما في التسكين : هجاجيك .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) جواب لما هنا محذوف لدلالة السياق عليه ، وتقديره : قبح إظهار الفعل .

(٦) تكملة من ط .

(٧) النساء ١٧٦ .

(٨) في اللسان (حرد) : الحرد : الجدّ والقصد ، حَرَدَ يَحْرِدُ – بالكسر – حردا قَصَدَ .. الخ .

(٩) ساقطة من جـ وص وط .

(١٠) هذا البيت مجهول النسبة .

٨٣ – دارٌ لسُعدى إذْهِ من هَوَاكَا[1]

والمعنى قصدت (به)[2] جهته التي ينبغي أن يقصدها من يطلُبه .

ويجوز أن يكون المعنى حردته حرده الذي يليق به ، وحمدته حمدَه الذي ينبغي ، فيكون مضافا لبيان النوع ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ ﴾[3]، ﴿ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ﴾[4]، وقوله تعالى : ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾[5] .

والجار المجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ الواجبِ حذفُه ، ليلي الفاعلُ أو المفعولُ المصدرَ الذي صار بعد حذف الفعل كأنه قائم مقامَ الفعل ، كما كان وَلِيَ الفعلَ ، والمعنى هو لك ، أي هذا الدعاء لك .

وكذا كل ما فيه (من) التبيينيةُ المبيِّنةُ للمعارف[6] ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ ﴾[7] إن جعلنا (ما) بمعنى الذي .

وأما المبينة للنكرة فهي صفةٌ لها ، كما لو جعلنا (ما) في الآية نكرةً (موصوفةً)[8] .

---

(١) ورد هذا البيت في الكتاب ٩/١ ، وفي المسائل العسكرية ١٩٩ ، وفي التكملة للفارسي ٣٠ ، وفي العقد الفريد ١٨٥/٤ ، وفي الخصائص ٨٩/١ ، وفي ابن يعيش ٩٧/٣ ، وفيه ديار سُعْدى ، وفي رصف المباني ١٧ ، وفي الخزانة ٥/٢ ، ٣٣٩/٢ ، ٤٤٣/٣ ، وفي الموشح ١٤٧ ، وفي ما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٧ ، وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور ١٢٦ .

أورد هذا البيت صاحب الخزانة ونقل عن حاشية اللباب أن قبله :

هل تعرف الدار على تِبْراكا

اللغة : إذه : أصله إذ هي ثم أسكن الياء ضرورة ، ثم حذفها ضرورة أخرى . انظر : التكملة للفارسي ٣١/٣ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن المصدر (هواك) بمعنى اسم المفعول أي : مهويّك .

(٢) تكملة من ط .

(٣) إبراهيم ٤٦ .

(٤) الشعراء ١٩ .

(٥) الإسراء ١٩ .

(٦) لم أجد فيما بين يدي من ذكر أن من التبيينية بعد المعارف تجعل خبرا لمبتدأ محذوفٍ غير الرضي .

وقد أعرب العكبري في التبيان ٧٩٧ قوله : (من نعمة) حالا من الضمير في الجار . وذكرها الرضي هنا على سبيل الاستطراد .

والشبه بينهما وبين نحو : هنيئا لك بعيد جدًا .

(٧) النحل ٥٣ .

(٨) ساقطة من جـ وص وط .

وقد بُيِّنَ أيضا بعضُ أنواع المفعولِ به اللازِمِ إضمارُ فعله بحرف الجر ، نحو مرحبا بك ، وأهلا بفلان ، أي هذا الدعاءُ مختص بك – هذا إن (فُسِّر)[1] (مرحبا) بموضع الرحب ، أي أتيت موضعا رحيبا . وإن فسرته بالمصدر أي رَحُب موضعك مرحبا – أي رحبا – فهو من هذا الباب ، والجملة المفسرة المحذوفةُ المبتدأ لا محل لها ، لأنها مستأنفة .

ثم اعلم أن هذه المصادر – مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعي المذكورة – إما أن يُتَوغَّل في حذف فعلها بحيث لا يُنْوَى (قبلها)[2] تقديرا ، بل يصير المصدر عوضا منه ، وقائما مقامه ، كالمصادر الصائرة أسماءَ أفعالٍ – كما يجيء في بابها[3] – نحو هيهاتَ ورويدَ وشتانَ – فتُبْنى لقيامها مقام المبني ، ولا يكون لها – إذن – محلٌّ من الإعراب (الذي استحقه)[4] كما لم يكن للفعل الذي قامت هي مقامَه ، (وبناؤها)[5] على الفتح أكثر – إذن (إن زادت على حرفين)[6] – لتبقى مبنيةً على الإعراب[7] الذي (استحقته)[8] حال المصدرية ، فيرجع – إذن – في استعمال الفاعل والمفعول بعدها إلى الوجه الذي كانا يستعملان عليه (مع الفعل)[9] لصيرورة المصدر كالفعل ، فيقال : هيهات زيدٌ ، ويجوز أن يراعى أصلُها في المصدرية مع كونها أسماءَ أفعال ، فيستعمل الفاعلُ والمفعولُ بعدها استعمالَها مع المصادر ، قال الله تعالى : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[10] فهو بمنزلة بُعْدًا لما توعدون استعمالا ، وأما في المعنى فهيهات اسم فعل ، وإلا لم يُبْنَ .

---

(١) في ط : فسرت .

(٢) في ت : فعلها .

(٣) انظر : ط ٢/٧٣ ، ٧٤ .

(٤) ساقطتان من جـ وص وط .

(٥) في ت : فبناؤها .

(٦) تكملة من ص وهامش ط .

(٧) يعني به الحركة المستحقة .

(٨) في ت : استحقه .

(٩) تكملة من ص وط .

(١٠) المؤمنون ٣٦ .

وإما أن لا يتوغل في حذف فعلها ، بل يكون فعلُها مقدَّرًا قبلها لينصبها كالمصادر المذكورة ههنا ، فهذه المصادر كأنها قائمةٌ مقام الفعل ، كالمصادر الأولى من حيث لم تستعمل الأفعال قبلها ، لكنها ليست قائمةً مقام أفعالها ، إذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها ، فلم تكنْ تَنْتَصِبُ ، فبانتصابها (عرفنا)[١] أن الفعل مقدرٌ قبلها ، وببناء الأولى (عرفنا)[٢] قيامَها مقامَ أفعالها .

وقد يجوز في بعض المصادر أن يُستَعمَل الاستعمالين – أعني أنْ يكون مصدرا أو اسمَ فعل – نحو رويد زيدٍ ورويد زيدًا ، (وبله زيد)[٣] وبله زيدا .

ويجوز أن يكون (حاشي) من هذا الباب ، فيكون حاشي زيدٍ مصدرا مضافا كرويدَ زيدٍ ، بدليل القراءة الشاذة ﴿ حَاشًا لِلهِ ﴾[٤] منونا[٥] ، ويكون حاشي لزيد اسمَ فعل (مستعملا)[٦] استعمال المصادر ، كما ذكرنا في هيهاتَ لزيدٍ[٧] .

ومن جملة المصادر القياسيةِ المضبوطةِ بالضابط المذكور[٨] مصادرُ لم توضع أفعالها أصلا نحو ذَفْرًا له[٩] – أي نُتْنًا –، وبَهْرا له أي تَعْسا ، أما بَهْرا بمعنى غلبة (فله)[١٠] فعل (استُعمل)[١١] فهما مثل القهقرى والقرفصاء – أعني أن جميعها مصادر لا فعلَ لها – على مذهب سيبويه[١٢] – إلا أن الفرق بينهما أن ذفرا وبهرا لم يستعمل ناصبُهما

---

(١) و(٢) في ت وجـ وص : عرف .

(٣) تكملة من جـ وص وط .

(٤) يوسف ٣١ .

(٥) هي قراءة أبي السَّمَّال كما في مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ٦٣ .

(٦) في جـ : مستعمل .

(٧) صفحة ٣٥٨ .

(٨) صفحة ٣٥٥ ، وفي جـ وص : بالضابطة المذكورة .

(٩) قال ابن منظور في اللسان (ذفر) : الذَّفَر بالتحريك والذَّفَرَة جميعا شدة ذكاء الريح من طيب أو نُتن وخص اللِّحيانيُّ بهما رائحة الإبطين المنتنين ، وقد ذَفِر بالكسر يذفَر فهو ذفِرٌ وأذفر ، والأنثى ذفرةٌ وذفراء .. وعليه فليس كما قال الشارح من المصادر التي لم توضع أفعالها ، وهي في ط بالدال المهملة وفي اللسان : أنه بالدال المهملة لا فعل له ، لكن قال صاحب القاموس : ودَفِرَ كفرح فهو دَفِرٌ وأدفر . وفي التاج : وقيل : دَفِرٌ على النسب لا فعل له ..

(١٠) في ط : فعله .

(١١) في ط : مستعمل .

(١٢) انظر صفحة ٣٤٩ تعليقة ٨ .

وبُيِّنَا بحرف جر ، بخلاف نحو القرفصاء فإنه استعمل ناصبُه من غير لفظه ، والناصبُ المقدر لذفرا وبهرا أيضا فعلٌ من غير لفظهما ، والتقدير : انتنتَ ذفرا ، وتَعِست بَهْرًا .

ومنها أسماء (أعيان)[١] هي آلة مقامةٌ مقام المصادر نحو تُربًا لك وجَنْدَلا[٢] ، أي رُميتَ رميا بتُربٍ وجندل ، فهذا مثل ضربته سوطا ، والفرق بينهما مثل الفرق بين بَهْرا والقهقرى .

ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو: هنيئا لك أي هنيئا لك أي هناءة، وعائذا بك أي عياذا، وهي مثل : قم قائما ، أي قياما ، وتعال جائيا ، والفرق بينهما ما ذكر في القسمين المذكورين[٣] .

وقد قيل في هذا القسم إنه نُصِبَ على الحال المؤكدة ، كما قيل في قم قائما[٤] .

ومنها (أيضا)[٥] أسماء أصوات قامت مقام المصادر كآهًا منك أي توجعا ، وواهًا لك أي طيبا ، وأُفًّا (وتفا)[٦] وأُفةً لك أي كراهة ، فتقدَّر لجميعها أفعالٌ بمعناها .

ويلزم إضمارُ ناصبِ ما كان في الأصل صوتا ، وإن لم يبيَّن بالجار نحو إيهًا أي كفا ووَيْهًا أي زيادة[٧] ، وذلك لأن الأصوات بعيدةٌ من الاشتقاق والتصرف ، والمصدر أصلٌ في باب التصرف والاشتقاق ، إذ جميعُ أنواع الأفعال والأسماء المتصلة بها صادرةٌ عنه[٨] على الصحيح من المذهب ، فلمّا صار مالا يشتق منه قائما مقامَ المشتق منه قطع

---

(١) في ت : الأعيان .

(٢) الجندل : الحجارة ، وقيل : هو ما يقل الرجل من الحجارة (اللسان : جندل) .

(٣) يعني ما ذكر في الفرق بين ناصب نحو ذفرا وبهرا ونحو القرفصاء .

(٤) قال ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٦٦٨ : كما جاز أن يُحذَف ناصب المصدر ويجعل المصدر بدلا من اللفظ به جاز أن يفعَلَ مثلُ ذلك بما وقع موقع المصدر مما ليس بمصدره ، ولا حاجة إلى أن يتأول بمصدر ، بل يجعل الجامد منه مفعولا به نحو تربا وجندلا والمشتق حالا نحو عائذا بك .. وهذا التقدير ونحوه هو الظاهر من قول سيبويه رحمه الله وما سواه تكلف لا فائدة فيه ، وهو مذهب المبرد واختيارُ الزمخشري ، وانظر : الكتاب ١/ ١٥٨ .

(٥) ساقطة من جـ وص وط .

(٦) ساقطة من جـ وص وط .

(٧) إذا كانت إيه بالكسر ، أو بالكسر مع التنوين ، فإنها كلمةُ استزادة واستنطاق .. وإذا قلت : إيهًا بالنصب فإنما تأمر بالسكوت (اللسان إيه) . أما ويه فهي إغراء ، ومنهم من يقول : ويها ، الواحد والاثنان والجميع والمذكر والمؤنث في ذلك سواء (اللسان ويه) .

(٨) يعني عن المصدر .

عنه الفعل الناصبُ له نصبَ المفعول المطلق ، لأنه – في الأغلب – يكون مشتقا من مفعوله المطلق .

والأصوات القائمة مقام المصادر يجوز إعرابها نصبًا إلا أن يكون على حرفين ثانيهما حرف مد نحو : وَيْ لزيد ، وذلك نحو : آها (وواها)[1] وويها ، ويجوز إبقاؤها على البناء الأصلي نحو : ﴿ أُفٍّ لَكُمَا ﴾[2] وأوَّهْ على إخواني ، وآه من ذنوبي ، والظاهر أن ويلك[3] ، وويحك[4] ، وويسك[5] ، وويبك[6] من هذا الباب[7] .

وأصل كلِّها (وي) على ما قال الفراء[8] ، جيء بلام الجر بعدها مفتوحةً مع المضمر نحو : وي لَك ، ووي لَه ، ثم خلط اللام بوي حتى صارت لامَ الكلمة ، كما (خلط)[9] اللام بيا في قوله[10] :

---

(١) تكملة من ط .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِى قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا أَتَعِدَانِنِى أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ القُرُونُ مِنْ قَبْلِى ﴾ الآية ١٧ من سورة الأحقاف ، وذكر أبو حيان في بحره المحيط ٢٣/٦ نقلا عن الرّناني أن في (أف) لغاتٍ تقارب الأربعين ، ثم سردها .

(٣) ويلك : الويل كلمة عذاب .

(٤) ويح : كلمة يقال (إنها) رحمة لمن تنزل به بليةٌ وربما جعل مع ما كلمةً واحدةً وقيل : وَيْحَما .

(٥) ويسك : ويس كلمة في موضع رأفة واستملاح ، كقولك للصبي : ويسه ما أملحه .

(٦) ويبك : ويب كلمة مثل ويل ، وويبًا لهذا الأمر أي عجبا ، وويبه كويله . تقول : ويبك وويب زيد كما تقول : ويلك (انظر اللسان في تفسير هذه الكلمات) .

(٧) يعني مما جاز فيه إعرابه نصبا على المصدر وإبقاؤه على البناء الأصلي .

(٨) في تهذيب اللغة ٤٥٥/١٥ : وأخبرني المنذري عن أبي طالب النحوي أن ويله أصلها وي وصلت بـ (له) ومعنى (وي) حُزْنٌ أخرج مخرج الندبة .

وفيه ٢٩٦/١٣ : وقال بعضهم : الأصل في ويح وَوَيْس وويل : وي ، وصلت بحاء مرة ، ومرة بسين ، ومرة بلام .

وقال سيبويه : سألت الخليل عنها فزعم أن كل من ندم فأظهر ندامته قال : وي ، معناها التنديم والتنبيه .

وفي الكتاب ٢٩٠/١ : وسألت الخليل عن قوله : ﴿ وَيْكَأَنَّه لا يُفْلِحُ ﴾ ، وعن قوله : ﴿ وَيْكَأَنَّ اللهَ ﴾ فزعم أنها مفصولة من كأن ، والمعنى على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم ، أو نبهوا فقيل لهم : أما يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا، والله أعلم .

ولم أجد في معاني القرآن للفراء هذا الكلام ، ولا عثرت على من نسبه إليه غير الرضي .

(٩) في ت : خلطوا ، والأحسن ما أثبته ؛ لأن المقصود واحد وهو الشاعر .

(١٠) قائله زهير بن مسعود الضبي المذكور في الخزانة ١٣/٢ ولم أعثر له على ترجمة .

٨٤ - فخيرٌ نحن عند الناسِ منكُم إذا الداعي المثوبُ قالَ يَـالا[١]

فصار معرَبا بإتمامه ثُلاثِيًّا ، فجاز أن يُدخِلَ بعدها لامًا أخرى في نحو : ويلًا لك ، لصيرورة الأولى لامَ الكلمة ، ثم نقل إلى باب المبتدأ فقيل : ويل لك - كما مر في سلام عليـك[٢] - ثم جعل ويح وويب وويس كنايات عن ويل ، وهذا كما قالوا : قاتله الله بمعنى قتله ، ثم استشنعوها ، فكنوا عنها بقاتعه ، وكاتعه ، ثم صار بعض الأصوات القائمةِ مقام المصادر قائما مقام الفعل ، فصار اسمَ فعل ، نحو صهْ ومهْ وإيهِ ، وغير ذلك ، مما سنذكره في أسماء الأفعال[٣] ، كما يقوم المصدر الأصليُّ مقام الفعل فيصير اسمَ فعل على ما مر قبل[٤] .

ويجوز في كل صوت يدعى صيرورتُه اسمَ فعل أن يقال ببقائه على مصدريته ، ويكوِن بناؤه نظرًا إلى أصله (حين)[٥] كان صوتا ، لا لكونه اسمَ فعل ، فـ (صه أنت وزيدٌ) (مثلُ)[٦] ضربًا أنت وزيد ، وذلك لأنا علمنا صيرورةَ المصادر أسماءَ أفعال ، بكونها مبنيةً كما ذكرنا[٧] - فإذا كان لنا طريق إلى بناء هذه الأسماءِ غيرُ كونها أسماءَ أفعال - وهو النظر إلى (أصلها)[٨] - فلا ضرورةَ تلجئنا إلى كونها أسماءَ أفعال .

---

(١) البيت في نوادر أبي زيد ٢١ ، وفي الخصائص ١/ ٢٧٦ ، ٢/ ٣٧٥ ، ٣/ ٢٢٨ وفي رصف المباني ٢٩ ، وفي الخزانة ٢/ ٦ وفي المغني ٢٨٩ ، ٥٨١ وفي شرح شواهد المغني ٥٩٥ .

اللغة : المثوب : يقال : ثوب الداعي تثويبا إذا أعاد مرة بعد أخرى . يالا : ذكر البغدادي في تفسيرها ثلاثة آراء ... أولها .. أراد يالبني فلان .. ثانيها .. المنادى والمنفي بلا محذوفان أي يا قوم لا تغدو .. ثالثها .. أنه بقية يا آل بني فلان . (الخزانة ٢/ ٧) .

الشاهد : استشهد به الرضي على ما ذكره الفراء من أنهم خلطوا (وي) في نحو (ويلك) باللام حتى صارت لام الكلمة كما خلط هذا الشاعر حرف الاستغاثة بلام المستغاث به .

(٢) صفحة ٢٦٥ وما بعدها .

(٣) انظر ط ٢/ ٦٩ وما بعدها .

(٤) صفحة ٣٥٨ .

(٥) في ط : حتى .

(٦) في جـ وص : نحو .

(٧) صفحة ٣٥٨ .

(٨) في جـ وص وط : أصله .

ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور[1] قولهم : عَمْرَكَ اللهَ[2] وقَعْدَكَ اللهَ[2] بفتح القاف ، قال المازني : سمعت كَسْرَها ممن لا أثق به[3] .

وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر[4] .

وقد استعمل فعل عَمْرَك بخلاف قَعدَك ، قال[5] :

٨٥ – عمرتكِ اللهَ إلّا ما ذكَرْتِ لنا   هل كنتِ جارتَنا أيامَ ذي سلمِ[6]

ولا يقال : قعدتك الله .

وأكثر ما يستعملان في قَسَمِ السؤال ، فيكون جوابُهما ما فيه الطلبُ كالأمر والنهي ، قال[7] :

٨٦ – قَعِيدَكِ أن لا تسمعيني ملامةً   ولا تنكأي قَرْحَ الفُؤادِ فيِيجعَا[8]

و(أن) زائدة .

---

(١) صفحة ٣٥٥ .

(٢) سيأتي تفسيرها في شرح الرضي – إن شاء الله – صفحة ٣٦٥ .

(٣) لم أجد هذا منسوبا إلى المازني في مظانه ، وفي التهذيب ٢٠٠/١ أبو عبيد عن الكسائيّ : يقول قِعدك الله مثل نشدتكَ الله .

(٤) في الكتاب ١٦٢/١ و١٦٣ فصارت عمرك الله منصوبةً بعمرتك اللهَ فقعدك الله يجري هذا المجرى وإن لم يكن له فعل .

(٥) قائله الأحوص وستأتي ترجمته صفحة ٤١٣ .

(٦) البيت في ديوانه ١٩٩ وفي سيبويه ١٦٣/١ وفي المقتضب ٣٢٨/٢ وفي الأمالي الشجرية ٣٤٩/١ وفي الخزانة ١٣/٢ وفي الهمع ٤٥/٢ وفي الدرر ٥٣/٢ .

اللغة : في الخزانة ١٣/٢ عمرتك الله : ذكرتك الله ، وأصله من عمارة الموضع فكأنه جعل تذكيره عمارة لقلبه .

ما : زائدة ، ذو سلم موضع عند جبل قريب من المدينة .

الشاهد : استشهد به الرضي على وجود فعل لقولهم عمرك الله كما في هذا البيت .

(٧) قائله متمم بن نويرةَ بنِ جمرة بن شداد اليربوعي ، أبو نهشل شاعر فحل صحابي ، من أشرف قومه ، اشتهر في الجاهلية والإسلام . أشهر شعره رثاؤه لأخيه مالك ، سكن المدينةَ في أيام عمر . توفي نحو سنة ٣٠ هـ، (الأعلام ١٥٥/٦) .

(٨)البيت في المقتضب ٣٢٩/٢ ، وفي المنصف ٢٠٦/١ ، وفي الخزانة ٢٠/٢ ، وفي الهمع ٤٥/٢ ، وفي الدرر ٥٥/٢ ، وفي شرح المفضليات للتبريزي ٩٦٣ .

اللغة : قعيدك في معنى نشدتك ، وأصله الحافظ ، وفي التنزيل ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ ويقال : قعيدك الله وقِعدك الله ، أي أذكرك الله الحافظ لك ، وليس هذا بيمين ، إنما هو استلطاف (انظر : شرح التبريزي للمفضليات ٩٦٤) ملامة : لوما . لا تنكأِي : لا تقشري ، والقرح : الجرح . =

وقال[1] :

٨٧ - أيها المنكحُ الثريَّا سهيلا   عَمرَك اللهَ كيف يلتقيان
هي شاميةٌ إذا ما استقلتْ   وسهيلٌ إذا استقل يَمانِ[2]

وقد ذكر الجوهريُّ[3] استعمال (عَمْرَك اللهَ وَقَعدَك)[4] في القسم الذي لا سؤال فيه ، قال : يقال : قَعدَك لا آتيك ، وكذا قَعيدَك (لا آتيك)[5] وقِعدَك اللهَ لا آتيك وعَمْرَ اللهِ ما فعلت كذا ، وعمرَك اللهَ ما فعلت كذا[6] .

قال ابن يعيش : لا يستعملان إلا في القسم[7] .

قال الجوهري : قد جاء عَمْرَك اللهَ في غير القسم ، واستشهد بقوله :

* عَمْرَك اللهَ كيف يلتقيان (٨٧)

= فييجعا : وييجع أصلها يُوجع ، وهي لغة الحجاز ، وتميم تكسر حرف المضارعة فصار يِوْجع فقلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرةٍ فصارت يِيجع .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن قعيدك الله وعمرك الله أكثر ما يستعملان في القسم السؤالي .

(١) قائله عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي أبو الخطاب أرق شعراء عصره من طبقة جرير والفرزدق ، ولد في الليلة التي توفي فيها عمر بن الخطاب ، كان يفد على عبد الملك ، غزا في البحر فاحترقت السفينة فمات غرقا سنة ٩٣ هـ (الأعلام ٥/٢١١) .

(٢) البيتان أو بعضهما في ديوانه ٤٣٨ ، وفي المقتضب ٢/٣٢٨ ، وفي أمالي المرتضي ١/٣٤٨ ، وفي جمهرة الأنساب ٧٦ ، وفي الأمالي الشجرية ١/٣٤٩ ، وفي وفيات الأعيان ٣/٤٣٧ ، وفي ابن يعيش ٩/٩١ ، وفي الخزانة ٢/٢٨ .

اللغة : المنكح : المزوج ، الثريا : بنت علي بن عبد الله بن الحارث ، سهيل : ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري (انظر : ترجمتهما في الخزانة ٢/٢٨ - ٢٩) . الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أن نحو عمرك الله يأتي في القسم السؤالي ، ويكون جوابه ما فيه الطلب ، وهو هنا جملة : كيف يلتقيان .

(٣) إسماعيل بن حماد الجوهري صاحب الصّحاح الإمام أبو نصر الفارابي ، قال ياقوت : كان من أعاجيب الزمان ذكاء وفطنة وعلما .. وكان إماما في اللغة وخطه يضرب به المثل ، وهو مع ذلك من فرسان الكلام والأصول . قرأ العربية على الفارسي والسيرافي . صنف كتابا في العروض ومقدمةً في النحو والصحاحَ . توفي سنة ٣٩٣ هـ (البغية ١/٤٤٦) .

(٤) في ط : قعدك وعمرك ، وفي جـ : عمرك وقعدك .

(٥) تكملة من ط .

(٦) الصحاح ٢/٥٢٦ .

(٧) كلام ابن يعيش في شرحه للمفصل ٩/٩١ - ٩٢ يناقض كلام الشارح قال : والعَمْر والعمر واحد .. وهما وإن كانا مصدرين بمعنى ، إلا أنه استعمل في القسم منهما المفتوحُ دون المضموم - إلى أن قال : فأما قول عمر بن أبي ربيعة عمرك الله كيف يلتقيان ، فليس على معنى القسم ، وإنما المراد سألت الله أن يطيل عمرك .

وقال : المعنى : سألت الله أن يطيل عُمْرَك ، ولم يرد القسم[1] .

وقد ذكرنا (أن المراد به)[2] في البيت قسمُ السؤال .

والأصل عند سيبويه عَمَّرتُك الله تعميرا ، فَحُذِفَ الزوائد من المصدر ، وأقيم مُقامَ الفعل مضافا إلى المفعول به الأول ، وكذا قَعَّدَك الله[3] (تقديرا)[4] .

ومعنى عَمَّرْتُك أعطيتك عُمْرا بأن سألت الله أن يُعَمِّرك ، فلما ضمن عَمَّرَ معنى السؤال تعدى إلى المفعول الثاني (أعني الله)[5] ، وكذا قَعْدتُك الله – وإن لم يستعمل – (أي)[6] جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله (تعالى)[7] .

وأجاز الأخفش رفع (الله) في (عَمْرَكَ اللهُ) ليكون فاعلا ، أي عَمَّرك الله تعميرا[8] .

ويجوز أن لا يكون انتصابهما على المصدر ، ويكون التقدير : أسأل (الله عَمْرك)[9] أي أسأل الله تعميرك[10] ، وأسأل الله قَعدك أي تقعيدك وتمكينك – على حذف الزوائد – وأسأل متعدٍّ إلى مفعولين .

أو يكون المعنى (أسألك)[11] بحق تعميرِك اللهَ ، أي اعتقادِك بقاءه وأبديَّته ، وبتقعيدك اللهَ ، أي (نسبتك إياه)[12] إلى القعود ، أي الدوام والتمكُّن ، فيكون

---

(١) الصحاح ٧٥٧/٢ ، قال بعد ذكر البيت : يريد سألت الله أن يطيل عمرك لأنه لم يرد القسم بذلك .

(٢) في ط : أنه ، وفي جـ وص : وقد ذكرنا في البيت أن المراد قسم السؤال .

(٣) الكتاب ١٦٢/١ كلام سيبويه قريب من هذا . والمعنى واحد .

(٤) في جـ : تقعيدا .

(٥) تكملة من جـ وص .

(٦) في ط : أن . ولعل الصواب ما أثبته .

(٧) تكملة من ط .

(٨) ذكر ابن الشجري في أماليه ٣٥١/١ – ٣٥٢ أن أبا الحسن الأخفش قال في كتابه الذي سماه الأوسط : أصله أسألك بتعميركَ اللهُ ، أي بأن يُعَمِّرَك اللهُ ، وحذفت زوائد المصدر وحذف الفعلُ الذي هو أسألك ، وحذف الجار فانتصب المجرور .

(٩) في ت وجـ : عمرك الله .

(١٠) في ت وجـ وص زيادة وهي : أو أسأل الله عمرك .

(١١) في ط : أسأل .

(١٢) في ت : بسبتك الله إياه .

انتصابهما بحذف حرف القسم ، نحو : اللهَ لأفعلن ، وهما مصدران محذوفا الزوائد ، مضافان إلى الفاعل ، و (الله) مفعول به للمصدرين .

ويجوز أن يكون معنى قعدك الله - بكسر القاف - بحق (قعدك)[1] أي قعيدك ، أي ملازمك العالم بأحوالك ، وهو الله ، فالله عطف بيان لقعدك ، ويؤيد هذا التأويل قولهم : قعيدك الله - بمعناه - فالقعد والقعيد بمعنى القاعد ، كالحلف والحليف .

فعلى هذا مذهبُ سيبويه ، وهو أن نصبهما على المصدر[2] .

وعلى تأويلهما بأسأل تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما ، مع (أنهما)[3] لا يستعملان إلا في القسم - كما ذكرنا[4] - إلا أن يقال : لما كانا للدعاء للمخاطب جَرَيَا مَجْرَى قَسَمِ السؤال ، لأنه قد يبتدأ (السؤال)[5] بالدعاء للمسؤول ، كأنه قيل : طَوَّلَ اللهُ عمرك افعل لي كذا (وكذا)[6] .

قوله : وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي ، أو معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه ، أو وقع مكررا ، مثل ما زيدٌ إلا سيرا ، وما أنت إلا سير البريد ، وإنما أنت سيرا ، وزيد سيرا سيرا .

قوله : ما وقع مثبتا إلى آخره .

هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين :

أحدهما : أن يكون ناصبُه خبرا عن شيء لو جعلت هذا المصدرَ خبرا عنه لم يكن إلا مجازا ، لكونه صاحبَ ذلك المصدر .

والثاني : أن يكون المصدر مكررا ، أو بعد إلا ، أو معناها ، نحو : ما زيد إلا سيرا ، وما الدهر إلا تقلُّبًا ، وإنما أنت سيرا ، وزيد سيرا سيرا ، والمنون[7] تقريعا تقريعا[8] .

---

(١) في ت : قعدك الله .

(٢) الكتاب ١٦٢/١ و١٦٣ .

(٣) في جـ وص وط : أنه .

(٤) صفحة ٣٦٤ - ٣٦٥ .

(٥) تكملة من جـ وص وط .

(٦) تكملة من ط .

(٧) المنون : الموت .

(٨) يعني : تقرع الناس تقريعا لتنبيه الأحياء إلى أن هذا مصيرهم ، وتقريعًا الثانية ساقطة من ص .

وكذا إن دخل على المبتدأ نواسخُه نحو : إن زيدا سيرا سيرا ، ويجوز أن يكون نحو ما كان زيد إلا سيرا (من هذا)[1] .

وإنما وجب حذف الفعل لأن المقصودَ من مثل هذا الحصر أو التكرير وصفُ الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له – ووضع الفعل على الحدوث والتجدُّد ، وإن كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام أيضا ، نحو قولك : زيد (يؤوي)[2] الطريدَ ، ويؤمن الخائف ، ﴿ وَاللهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ ﴾[3] وذلك أيضا لمشابهته لاسم الفاعل ، الذي لا دلالة فيه – وضعا – على الزمان ، فلما كان المرادُ التنصيصَ على الدوام واللزوم لم يستعمل العاملُ أصلا ، لكونه إما فعلا – وهو موضوع على التجدد – أو اسمَ فاعل ، وهو مع العمل كالفعل (لمشابهته)[4] فصار العاملُ لازمَ الحذف ، فإن أرادوا زيادةَ المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا ، نحو : زيد سير سير ، وما زيد إلا سير – كما ذكرنا في المبتدأ في قولنا :

فإنما هي إقبال وإدبار[5]

فينمحي –إذن – عن الكلام معنى الحدوث أصلا ، لعدم صريح الفعل ، وعدم المفعول المطلق الدالّ عليه .

ولمثل هذا المعنى – أعني زيادةَ المبالغة في الدوام – رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قدّمنا أن فاعلها أو مفعولها يُبَيَّنُ بالإضافة ، أو حرفِ الجر بعد حذفِ الفعل (لزوما)[6] تبيينا لمعنى الدوام قال[7] :

---

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) في ط : يؤدي .

(٣) البقرة ٢٤٥ .

(٤) في ص وط : بمشابهته .

(٥) سبق تخريج قول الخنساء :

ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت ... فإنما هي إقبالٌ وإدبار

صفحة ٢٩٠ .

(٦) ساقطة من جـ .

(٧) ذكر صاحب الخزانة في نسبة البيت أقوالا كثيرة ، انظر : ٣٨/٢ . وهو يرى أنه لضَمْر بن ضَمْرة بن جابر بن قطن بن نهشل بن دارم .. قال : وكان يبر أمه ويخدمها ، وكانت مع ذلك تؤثر أخا له يقال له : جندب ، فقال =

٨٨ – عجبٌ لتلك قضيةٍ وإقامتي   فيكم على تلك القضيةِ أعْجَبُ[١]

قال سيبويه : سمعنا بعض من يوثق به – وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ قال : حمدٌ لله وثناءٌ عليه[٢] ، ومنه : ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكَ ﴾[٣] وويلٌ لك .

قوله : مثبتا بعد نفي .

إنما شرطُهما لأنه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا ، أو لم يكن (منفيا)[٤] نحو زيد سيرًا ، لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام ، فلم يجب حذف الفعل ، إذ قصدُه هو الموجب (حذف)[٥] الفعل – كما ذكرنا[٦] –.

قوله : داخلٍ على اسم .

صفة لنفي ، وليس دخولُ النفي على الاسم المذكور (شرطا)[٧] وذلك لأنه يجوز – كما قلنا في نحو : ما كان زيد إلا سيرا ، وما وجدتك إلا سير البريد[٨] – أن يكون انتصابُ المصدر على أنه مفعولٌ مطلق ، كما يجوز أن يكون[٩] لكونه خبرَ الفعلين مجازا ، فالشرط – إذن – ما ذكرنا[١٠] – أعني كون ناصبه خبرا عن شيء ، لا يكون هو – أي المصدر – خبرا عنه إلا مجازا .

= شعرا منه هذا البيت . وفي الأعلام ٣/٣١١ أنه شاعر جاهلي من الشجعان الرؤساء ، وهو صاحب يوم ذات الشقوق من أيام العرب في الجاهلية ، أغار فيه على بني أسد وظفر بهم .

(١) البيت في الكتاب ١/١٦١ ، وفي المؤتلف والمختلف ٣٨ ، وفي شرح ابن يعيش ١/١١٤ ، ونسبه إلى رؤبة ، وفي الخزانة ٢/٣٤ ، وفي التصريح ٢/٨٧ ، وفي الهمع ١/١٩١ ، وفي معجم البلدان ١/٩٨ ، وفيه قضيتي .

الشاهد : أورده الرضي شاهدًا على أنهم يرفعون بعض المصادر المنصوبة بعد حذف عاملها لزيادة المبالغة في الدوام .

(٢) الكتاب ١/١٦١ .

(٣) مريم ٤٧ .

(٤) في جـ وص وط : بعد نفي .

(٥) في جـ وص وط : لحذف .

(٦) صفحة ٣٦٧ .

(٧) في ط : شرط ، وهو خطأ .

(٨) صفحة ٣٦٦ .

(٩) يعني انتصاب المصدر .

(١٠) صفحة ٣٦٦ .

قوله : أو معنى نفي .

يريد به ما في (إنما) من معنى الحصر ، نحو : إنما زيد سيرا .

واعلم أن هذا المصدر الذي بعد إلا أو معناها قد يكون منكّرا – كما ذكرنا[1] – ومعرفا ، إما بالإضافة نحو ما زيد إلا سير البريد ، أو باللام نحو : ما زيد إلا السيرَ ، وكذا يجيء مكررا نحو ما زيد إلا سيرا سيرا ، قالوا : فحينئذ حذفُ الفعل أوجبُ لقيام الأول مقامه .

قوله : أو وقع مكررا .

فيه نوع إخلال ، لأن مراده أو وقع مكررا بعد اسمٍ لا يكون خبرًا عنه ، حتى لا يرد عليه (نحو)[2] قوله تعالى : ﴿ دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾[3] ولا يعطي لفظُه هذه الفائدةَ إلا بتكلُّف .

قوله : ومنها ما وقع تفصيلا لأثَرِ مضمونِ جملةٍ متقدمة ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فإمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإمَّا فِدَاءً ﴾[4] .

يعني بمضمون الجملة مصدرَها مضافا إلى الفاعل أو المفعول – فمضمون شُدُّوا الوَثَاقَ : شَدُّ الوَثَاقِ .

(ويعني)[5] بأثر ذلك المضمون فائدتَهُ ومقصودَهُ وغرضَهُ المطلوبَ منه ، وسماه أثرا لأن الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء ، كالأثر الذي يكون بعد المؤثِّر .

ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيانَ أنواعه المحتملةَ .

واعلم أن ضابط هذا القسم أن يُذْكَرَ جملةٌ طلبيةٌ أو خبريةٌ ، تتضمن مصدرًا ، يُطْلَبُ منه فوائدُ وأغراضٌ ، فإذا ذُكِرت تلك الفوائدُ والأغراضُ بألفاظ مصادر منصوبة على

---

(١) يعني في الأمثلة السابقة نحو : ما زيد إلا سيرا .

(٢) في ط : مثل ، وهي ساقطة من ص .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ الفجر ٢١ .

(٤) سورة محمد آية ٤ .

(٥) في ط : يعني .

أنها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذفُ أفعالها ، وذلك لأن تلك الأغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون ، فيصح أن يقوم ما تضمَّنَ ذلك المصدرُ – أعني الجملة المتقدمة – مقام ما تضمن تلك الأغراض ، أي أفعالَها الناصبةَ لها ، فلما صح ذلك ، وتكررت (تلك)[1] الفوائدُ استُثقِل (ذكرُ)[2] أفعالِها قبلَها ، فأُلزِم قيامُ متضمِّنِ المصدرِ – الذي هي أغراضُه – مقامَ (متضمناته)[3] فوجب حذفُها .

فقوله تعالى : ﴿ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ ﴾[4] جملة تتضمن شد الوثاق ، والمطلوب من شد الوثاق إما قتلٌ أو استرقاق أو مَنٌّ أو فداءٌ ، فقد فصَّل الله تعالى هذا المطلوب بقوله : ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾[4] .

وتقول في الخبرية : زيد يكتب فقراءةً بعدُ ، (أو بيعا)[5] ، وعمرو يشتري طعاما فإما بيعًا وإما أكلا ، ونحو ذلك .

قوله : ومنها ما وقع للتشبيه (علاجا)[6] بعد جملة مشتملةٍ على اسم بمعناه وصاحبه ، مثل : مررت بزيد فإذا له صوتٌ صوتَ حمار ، وصراخٌ صراخَ الثكلى .

يعني أن قوله : صوتَ حمار مصدر فائدته التشبيهُ ، إذ المعنى مثل صوت حمار .

قوله : بعد جملة .

يعني بها (نحو له صوت)[7] ، وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدرِ المنصوبِ وهو المبتدأ المرفوع ، وهي مشتملة أيضا على صاحب ذلك الاسم ، أي الذي قام به ذلك الحدثُ ، وهو الضمير المجرور باللام في مسألتنا .

---

(١) ساقطة من جـ .
(٢) ساقطة من ص .
(٣) في ت : متضمناتها .
(٤) سورة محمد ٤ .
(٥) في ط أو بيعا وبيعا ولا داعي هنا للتكرار .
(٦) تكملة من ط ، وهي في متن الكافية صفحة ١٧ وفي المتن المثبت في شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ٢٨ .
(٧) في ص : نحو قوله : له صوت .

وكان ينبغي أن يضم إليه شرطًا آخر وهو أن يكون (معنى ذلك الاسم)[١] المضمونِ للجملة (التي)[٢] بمعنى المصدرِ المنصوبِ عارضًا لصاحبه ، غيرَ لازم ، حتى يخرج نحو قولهم : له عِلمٌ علمُ الفقهاء ، وله هدْيٌ هديُ الصلحاء ، فإن الثانيَ – إذن – يكون مرفوعا لا غير ، لأن الجملة المتقدمة لا تدل – إذن – على معنى الفعل – أعني على الحدث[٣] .

وأكثر النحاة على أن هذا المصدرَ منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة والمصدر ، تدل عليه الجملةُ المتقدمة دلالةً تامة مغنيةً عنه ، (فلذا)[٤] وجب حذفُه ، فالأصل : له صوت يصوتُه صوتَ حمار ، أي تصويت حمار ، فأقيم الاسمُ مُقامَ المصدر ، كما في أعطى عطاء وكُلّم كلاما .

وظاهر كلام سيبويه أن المصدر منصوبٌ بقوله : له صوت ، لا بفعل مقدر[٥] .

قال (سيبويه)[٦] : وإنما انتصب لأنك مررت به في حال تصويتٍ ومعالجة[٧] .

يعني أن هذه الجملةَ الاسمية بمعنى الفعل والفاعل ، (فهي)[٨] بمعنى يصوتُ ، لأنها تدل على المصدرِ الحادثِ ، وعلى ما قام به ذلك المصدرُ وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان (ذلك)[٩] المصدرِ الحادثِ ، أي الحالِ الماضيةِ ، وهو لفظ مررت في مسألتنا ، فالمجموع كالفعل والفاعل ، وهذا وجه قوي .

---

(١) في ت : ذاك معنى الاسم .

(٢) في ط : الذي هو .

(٣) اختار سيبويه في مثل هذا الرفع ولم يوجبه ، وانظر : الكتاب ١٨١/١ ، والرضي أوجبه .

(٤) في جـ وص وط : فلهذا .

(٥) لا يظهر هذا من كلام سيبويه ، فقد صرح في الكتاب ١٧٩/١ بخلاف هذا ، قال : ويدلك على أنك إذا قلت : فإذا له صوت صوتَ حمار فقد أضمرت فعلا بعد (له صوت) وصوتَ حمار انتصب على أنه مثال أو حال يخرج عليه الفعل أنك إذا أظهرت الفعل الذي لا يكون المصدر بدلا منه احتجت إلى فعل آخر تضمره إلخ ..

(٦) تكملة من ط .

(٧) انظر : الكتاب ١٧٨/١ ، وليس في هذا تأييدُ ما ظهر للرضي من كلام سيبويه .

(٨) في ط : فهو ، وفي هامش ط ١٢٢/١ ، تعليقة ٣ فهو عائد إلى الجملة ، لأنها بمعنى الكلام .

(٩) تكملة من ط .

(وقد)[1] قيل : إن العاملَ في المصدر المنصوب الاسمُ الذي بمعناه في الجملة المتقدمة ، لأن المعنى فإذا له تصويت ، والتصويت مصدر يعمل عَمَل فعله ، إذا لم يكن مفعولا مطلقا – كما يجيء في باب المصدر[2] – فهو كما تقول : عجبت من ضربك ضربَ الأمير ، أي من أن ضَرَبْتَ ضربَ الأمير ، وكقولك ضربُك ضربَ زيد خيرٌ من ضربِ عمرٍو ضربَه .

وفي هذا تردد ، لأن المصدر – عندهم – لا يعمل عمل الفعل إلا إذا صح تقديرُه بأنْ وفعلٍ (منه)[3] ، ويسمج لو قلت : مررت فإذا له أن يصرخَ صراخَ الثكلى ، بمعنى له صراخ (حاصل)[4] لأن معنى له أن يفعل أي يصح وقوعُ الفعل منه ، ولا يمتنع ، وليس قطعا بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فإنه قطعٌ بحصول الفعل .

وعلى الوجهين الأخيرين[5] لا يكون من هذا الباب لأن عامله ظاهر .

ويجوز أن يُدَّعَى القول الثاني[6] من هذه الأقوال الثلاثة في نحو قوله تعالى : ﴿ صُنْعَ اللهِ ﴾[7] و﴿ وَعْدَ اللهِ ﴾[8] و﴿ كِتَابَ اللهِ ﴾[9] و﴿ صِبْغَةَ اللهِ ﴾[10] لأن قبلها ما يؤدي معنى أفعالِها ، فيقال : هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها ، لقيامها مقامَ أفعالها .

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) انظر ط ١٩٧/٢ .

(٣) في ت وجـ : مثله ، ولم يوجب ذلك ابنُ مالك في تسهيله بل قال في صفحة ١٤٢ : والغالب إنّ لم يكن بدلا من اللفظ بفعله تقديرُه به بعد أن المخففة أو المصدرية وقد نقل الصبانُ عن المراد وفي شرحه للتسهيل أنه يستفاد من كلامه أن نحو له صوت حمار يقدر بالحرف المصدري والفعل . انظر حاشية الصبّان ١٢٠/٢ – ١٢١ .

(٤) ساقطة من جـ وص .

(٥) يعني ما ظهر له من كلام سيبويه من أن المصدرَ منصوب بقوله : صوت ، وما قيل من أن العامل فيه الاسم الذي قبله بمعناه .

(٦) يعني أنه منصوب بالجملة التي تقدمته – كما ظهر له من كلام سيبويه .

(٧) النمل ٨٨ .

(٨) الروم ٦ .

(٩) النساء ٢٤ .

(١٠) البقرة ١٣٨ .

(وأجاز سيبويه)[1] رفعَ هذا المصدرِ المنصوبِ[2] – أعني نحو صوتَ حمار ، وصراخَ الثكلى – إما على البدل (أو عطف البيان ، فإن عطف البيان هو بدل الكل من الكل – كما يجيء[3] في باب البدل)[4] وإما على الوصف[5] ، وذلك على أحد وجهين :

قال الخليلُ : على حذف المضاف ، أي مثل صوت حمار[6] .

فيجيز – إذن – تعريفَه مع كون الموصوف (نكرة)[7] لأن (مثل) لا يتعرف بالإضافة ، وبنى عليه أنه يجوز : هذا رجل أخو زيد ، على الوصف ، أي مثلُ أخي زيد[8] .

ورد عليه سيبويه وقال : لو جاز هذا لجاز هذا قصيرٌ الطويلُ ، أي مثلُ الطويل[9] .

وقال غير الخليل : هو جامد مؤول بالمشتق ، أي له صوت منكَر ، كما تقول : مررت برجل أسد ، أي جريء : ومثله قليل – كما يجيء في باب الوصف[10] – .

فإذا تعرَّف فهو عند هؤلاء بدل لا غير .

(وإذا اتصف)[11] المصدرُ – أعني نحو : صوتا حسنا – جاز أن يكون حالا ، على أحد التأويلين المذكورين في الوصف ، وذو الحال الضمير المستكن في (له) .

---

(١) انفردت جـ بهذا ، وفي ت وص وط : وأجاز غير سيبويه ، وقد آثرت ما في ص لأني وجدت سيبويه أجازه فقال في الكتاب ١٨١/١ : وإن شئت قلت : له صوت صوتُ حمار ، وله صوت خوارُ ثور ، وذلك إذا جعلته صفة للصوت ولم ترد فعلا ولا إضمارَه .

(٢) انظر الكتاب ١٨١/١ .

(٣) صفحة ١٠٧٣ .

(٤) ساقط من جـ وط ومذكور في هامش ط تعليقة ٤ من صفحة ١٢٢ .

(٥) الكتاب ١٨١/١ قال : وإن شئت قلت : له صوت صوت حمار .. إذا جعلته صفة للصوت .. وإن كان معرفة لم يجز أن يكون صفة لنكرة ، كما لا يكون حالا .. إلخ .

(٦) انظر : الكتاب ١٨١/١ .

(٧) في ط : غير معرفة .

(٨) في الكتاب ١٨١/١ وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز : هذا رجلٌ أخو زيد ، إذا أردت أن تشبهه بأخي زيد .

(٩) وفي الكتاب أيضا ١٨١/١ وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار ولو جاز هذا لقلت : هذا قصيرٌ الطويلُ ، تريد مثل الطويل .

(١٠) صفحة ٩٧٥ .

(١١) في جـ وص وط : فإذا انتصب .

وأما إذا لم يكن المصدر للتشبيه ، وجاء موصوفا ، نحو : فإذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه : يجب رفعه على أحد وجهين ، إما على أنه بدل من الأول ، أو وصف له[1] .

وإنما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيدٌ زيدٌ ، لأن الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيدٍ ما لم يفده الأول ، ولو لم يكن معه الصفةُ لكان تأكيدًا لا غيرُ .

(ولم يجعلوه وصفا للأول لأن معنى الوصفِ في تابع هذا الثاني لا فيه ، وإما أنه مع وصفه وصف للأول)[2] .

(وإنما حكم بكونه وصفا مع أن معنى الوصف)[3] ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد ، ألا ترى أنهم جعلوا الحال الموطئة حالا لأن في وصفه معنى الحالية ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾[4] ، وهذا كما قال سيبويه : في نحو لا ماء ماءً باردًا ، فإن كررت فصار وصفا فأنت فيه بالخيار ، إن شئت نونت ، وإن شئت لم تنون[5] .

جعل الثاني لكونه تكريرا للأول موصوفا بشيء كالوصف للأول .

ومن جعله بدلا (فإنَّ)[6] معنى الوصف في تابعه – في الظاهر – لا فيه .

ولا منع عندي أن يكون الثاني – أعني صوت حسن – توكيدا لفظيا – كما يجيء

---

(١) لم يوجب سيبويه في مثل هذا الرفع بل قال في الكتاب ١٨٢/١ : هذا باب ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجا . وذلك إذا كان الآخر هو الأول ، وذلك نحو قولك : له صوت صوت حسن ، لأنك إنما أردت الوصف ، كأنك قلت : له صوت حسن . وإنما ذكرت الصوت توكيدا ، ولم ترد أن تحمله على الفعل لما كان صفة .. فالرفع في هذا أحسنُ لأنك ذكرت اسما يحسن أن يكون هذا الكلامُ منه يحمَل عليه ، كقولك : هذا رجل مثلك .. الخ . وأما : له صوت صوت حمار فقد علمت أن صوت حمار ليس بالصوت الأول ، وإنما جاز لك رفعه على سعة الكلام ، كما جاز لك أن تقول : ما أنت إلا سيرٌ .

(٢) ساقط من جـ وص وط .

(٣) في جـ وص وط : ومن جعله وصفا مع أن معنى الوصف .

(٤) يوسف ٢ .

(٥) في الكتاب ٣٥١/١ : وإن كررت الاسم فصار وصفا فأنت فيه بالخيار ، إن شئت نونت ، وإن شئت لم تنون ، وذلك قولك : لا ماءَ ماءَ باردا ولا ماءٍ ماءً باردا ، ولا يكون باردا إلا منونا لأنه وصف ثان .

(٦) في ت : قال .

في باب النداء[1]– .

وأجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصبَ – أيضا – إما على المصدر أو (على)[2] الحال[3] .

وإنما اختار سيبويه الإتباع في الثاني دون النصب[4] (على المصدر)[5] لكونه بلفظ الأول ومعناه ، فالأولى (أن تجعل الثاني مع تابعه تابعا للأول ، حتى يكون تابع الثاني كتابع الأول)[6] .

وإذا جاء بعد الجملة المذكورة صفةٌ للمصدر المضمون من غير تكرير المصدرِ فالأولى الإتباعُ ، ويجوز النصبُ على حذف (المصدر)[7] الموصوف نحو له صوت حسن ، ويجوز حسنا ، أي صوتا حسنا .

وكذا إن خلت الجملةُ المتقدمة من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر ، فالأولى إتباعُ المصدر – وإن كان للتشبيه – وصفا وبدلا – كما ذكرنا[8] – نحو (مررت)[9] فإذا في الدار (صوت)[10] صوت حمار .

وإنما (ضعف)[11] نصبه لأن الجملة المتقدمة ليست – إذن – كالفعل ، لخلوها مما أسند إليه الحدث معنى ، ولابد للفعل من مسند إليه ، وقد أجازوا النصب فيه على المصدر أو الحال – كما مر[12] – .

---

(١) صفحة ٤٣١ .
(٢) تكملة من جـ وص وط .
(٣) في الكتاب ١٨٢/١ : وإن قلت : له صوت أيما صوت ، أو مثل صوت الحمار ، أو له صوت صوتا حسنا جاز ، زعم ذلك الخليلُ رحمه الله .
(٤) في الكتاب ١٨٢/١ .
(٥) ساقطتان من ص .
(٦) في ت : أن تجعله تابعا للأول .
(٧) تكملة من ص .
(٨) صفحة ٣٧١ .
(٩) تكملة من جـ وص وط .
(١٠) ساقطة من ط ، وذكرها لازم ليعرب ما بعدها صفة أو بدلا .
(١١) في ت : حذف ، وفي ص : فر من .
(١٢) صفحة ٣٧١ .

ورُوِي[1] في بيت رؤبة[2] .

٨٩ - فيها ازدهافٌ أيَّما ازدهاف[3]

نصب أيّما ، مع أنه لم يذكر صاحب الاسم ، ولا الموصوف ، وهو في غاية الضعف ، فالوجه الإتباع في مثله .

قوله : ومنها ما وقع مضمون جملة لا مُحْتَمَلَ لها غيره ، (نحو)[4] له علي ألف درهم اعترافا ، ويسمى توكيدا لنفسه .

يعني يكون (ذلك)[5] المصدر مضمونا لجملة لا (تحتمل تلك)[6] الجملةُ من جميع المصادر إلا ذاك المصدر ، فلا محتمل لها - إذن من المصادر إلا ذاك المصدر ، ولهذا قيل : إن المصدر الظاهر يؤكد نفسه ، فاعترافا في (له)[7] على ألف درهم اعترافا يؤكد الاعترافَ الذي تضمنته الجملةُ المذكورة ، كما أن المصدر مؤكِّدٌ لنفسه في نحو : ضربت ضربا ، إلا أنِ المؤكِّد ههنا مضمون المفرد ، أي الفعل من دون الفاعل ، لأن الفعل يدل - وحده - على الضرب والزمان ، أما في مسألتنا فالاعترافُ مضمون الجملة الاسمية بكمالها ، لا مضمون أحدِ جُزئَيها .

ومنه قولهم : الله أكبرُ دعوةَ الحق ، لأن الله أكبر أول (الأذان)[8] الذي هو الدعاءُ

---

(١) ذكر سيبويه في الكتاب ١/١٨٢ أن يونس وعيسى جميعا زعما أن رؤبة ينشد هذا البيت نصبا ، ثم ذكر البيت .

(٢) مرت ترجمته صفحة ٦٥ .

(٣) البيت في ديوانه ١٠٠ وفيه : فيه ازدهاف ، وفي سيبويه ١/١٨٢ ، وفي سر صناعة الإعراب ٢٠١ ، وفي اللسان (زهف)، وفي الخزانة ٢/٤١ .

اللغة : فيها : أي في الأقوال ، لأن قبله : قولك أقوالا مع التحلاف .

ازدهاف : استعجال وتقحم وتزيد في الكلام .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أنه روي بنصب (أيما) على المصدر أو الحال ، مع أنه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف ، قال : وهو في غاية الضعف .

(٤) في ط : مثل .

(٥) تكملة من ص .

(٦) في ت : محتمل لتلك .

(٧) ساقطة من جـ وص .

(٨) في ط : أذان .

الحقُّ ، إذ هو دعاءٌ إلى الصلاة ، فدعوة الحق كرجل صدق وحمار سوء ، ومنه قوله[1] :

٩٠ – إني لأمنَحُكَ الصدودَ وإنني   قسما إليك مع الصدودِ لأَمْيَلُ[2]

لأن قسما بمعنى التأكيد ، وهو الحاصل في الكلام السابق ، بسبب إن (واللام)[3] .

فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملةً تدل على ذلك المصدر نصا ، ومنه : ﴿ صِبْغَةَ اللهِ ﴾[4] و﴿ صُنْعَ اللهِ ﴾[5] و﴿ كِتَابَ اللهِ ﴾[6] ونحوها ، لأن ما تقدمها من الكلام (يدل نصا)[7] على معاني هذه المصادر ، (وجيء بالمصادر مضافةً إلى الفاعل لأنه حصل اليأسُ من إظهار فعلها كما تقدم)[8] .

ففي مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف أفعالها :

الإضافة المذكورة وكونها تأكيدًا لأنفسها .

ولا يمتنع في كل ما هو تأكيد لنفسه من المصادر أن يقال : الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الأفعال الناصبة ، وتأديتها معناها ، كما قلنا في نحو : (لزيد صوتٌ صوتَ حمار) فلا يكون من المنصوب باللازم إضمارُه .

---

(١) القائل هو الأحوص ، وستأتي ترجمته صفحة ٤١٣ .

(٢) البيت في ديوانه ١٦٦ ، وفيه : أصبحت أمنحك ، وفي سيبويه ١/١٩٠ ، وفي المقتضب ٣/٢٣٣ ، وفي العقد الفريد ٤/٤٦٣ ، وفي أمالي المرتضى ١/١٣٥ ، وفي الخزانة ٢/٤٨ .

اللغة : أمنحك : أعطيك ، الصدود : الإعراض والهجر ، لأميل : لأكثر ميلا .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن (قسما) تأكيد لمضمون الجملة في الكلام السابق .

(٣) في ص : واللام تؤذن بالقسم .

(٤) البقرة ١٣٨ .

(٥) النمل ٨٨ .

(٦) النساء ٢٤ .

(٧) في جـ وط : نص .

(٨) ساقط من جـ .

قوله : ومنها ما وقع مضمون جملة لها مُحْتَمَلٌ غيرُه نحو (زيد قائم حقا) ويسمى توكيدا لغيره .

اعلم أن قولك : زيد قائم حقا مثل (قولك)[1] : رجع (زيد)[2] القهقري في أن المصدر في كليهما مؤكد لما يَحْتَمِل غيرَه ، إلا أن المحتمَل في الأول جملة وفي الثاني مفرد — أعني مجرد الفعل من دون الفاعل — .

ثم اعلم أن المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكدٌ لنفسه ، وإلا فليس بمؤكد ، لأن معنى التأكيد تقوية الثابت بأن تكرره ، وإذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يُقَوَّى ، وإذا كان ثابتا فَمُكَرَّرُهُ إنما يؤكد نفسَه .

وبيان كونه مؤكدا لنفسه (على التفصيل)[3] أن جميع الأمثلة المورَدة (للمؤكِّد)[4] لغيره إما صريح القول ، أو ما هو في معنى القول ، قال تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ﴾[5] وقولهم : هذا القولُ لا قولَكَ ، أي هذا هو القول الحق ، لا أقول مثلَ قولك : إنه باطل ، وهذا زيد غيرَ ما تقول ، (ما) فيه مصدرية ، أي قولا غيرَ قولك ، ومعنى (هذا زيد) كمعنى قوله :

أنا أبو النجم[6]

أي هذا هو ذلك المشهورُ الممدوحُ ، لا كما تقول في حقه من ضد ذلك .

وقولك : هذا (زيدٌ)[7] قائم حقا ، أي قولا حقا ، وكذا هذا عبدُ الله حقا ، والحقَّ لا الباطلَ ، وكذا قولُ أبي طالب[8] :

---

(١) ساقطة من ص وط .

(٢) تكملة من جـ وص وط .

(٣) ساقطتان من جـ وص .

(٤) في ص : للمؤكدة .

(٥) مريم ٣٤ .

(٦) سبق تخريجه صفحة ٢٩١ .

(٧) تكملة من ط .

(٨) هو عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم ، أبو طالب ، عم النبي ﷺ وكافله ومربيه ومناصره ، كان من أبطال بني هاشم ورؤسائهم ، ومن الخطباء العقلاء الأباة ، ينسب له مجموع صغير سمي ديوان شيخ الأباطح فيه من الركاكة ما يبرئه منه . توفي سنة ٣ قبل الهجرة (الأعلام ٣١٥/٤) .

٩١ - إذن لا تُبعناه على كلِّ حالةٍ   من الدهر جِدًّا غير قولِ التَّهَازُلِ[1]

أي قولا جدا .

وكذا قولك : لأفعلنّه ألبتةَ ، أي قطعت بالفعل وجزمت به قطعةً واحدة ، والمعنى : أنه ليس فيه تردد ، بحيث أجزم به ثم يبدو لي ، ثم أجزم به مرة أخرى ، فيكون قَطْعَتَان أو أكثر ، بل هو قطعة واحدة لا يُثَنَّى فيها النظر .

وكذا قولهم : أفعله ألبتةَ[2] ، أي جزمت بأن تفعله ، وقطعت به قطعةً .

فألبتةَ بمعنى القول المقطوع به ، (وكأن)[3] اللام فيها في الأصل للعهد ، أي القطعة المعلومة مني التي لا تردد فيها .

فنقول : التقدير الأصلي في مثل هذا المصدر أن تُجْعل الجملةُ (المتقدمة)[4] مفعولا بها لقلت ، وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع .

فالقولُ الناصبُ مدلولُ الجملة المتقدمة ، لأن المتكلم إذا تكلم بالجملة فهي مقولة .

فمعنى جميع هذه المصادر - إن كانت بعد الجملة الخبرية - قولا (صادقا)[5] حقًّا مطابقا للخارج ، وهذا المعنى تدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلولُ اللفظ ، إذ جميع الأخبار من حيث اللفظُ لا تدل إلا على الصدق ، وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ ، بل هو نقيض مدلوله .

وأما قولهم : الخبر يحتمل الصدقَ والكذبَ فليس مرادهم أن الكذب مدلولُ لفظ

---

(١) ذكر عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية صفحة ٣٠٨ أن البيت في ديوان أبي طالب ق ٤ ، والبيت في الروض الأنف ١٦/٢ من قصيدة طويلة وقبله :

فــوالله لــولا أن أجــيء بسبــة   تجر على أشياخنــا في المحافــل

وهو أيضا في الخزانة ٥٦/٢ وكذا قصيدته مشروحةً من ٥٩/٢ - ٧٥ .

اللغة : التهازل : الهزل .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن المصدر المؤكِّد لغيره يكون في الحقيقة مؤكدا لنفسه .

(٢) في ط ١٢٤/١ تعليقة ٤ : وقطعت همزة ألبتة على خلاف القياس .

(٣) في ت : فكأن .

(٤) في ط : المتقدم .

(٥) ساقطة من ط .

الخبر كالصدق ، بل (المراد)[1] أنه يحتمل الكذب من (حيث)[2] العقلُ ، أي لا يمتنع عقلا أن لا يكون مدلولُ اللفظ ثابتا .

وكذا ما يجيء بعد الأمر والنهي من المؤكد لغيره - كألبتة - يدلان (عليه أيضا)[3] دلالةَ نصٍّ ، لأن الآمر قاطعٌ بطلب الفعل ، والناهي قاطع بطلب تركه .

وأما قولهم : أجدَّك لا تفعل (كذا)[4] قال[5] :

٩٢ - أجدَّكما لا تقضيانِ كَرَاكُمَا[6]

ولا يستعمَل إلا مع النفي - فليس[7] مؤكِّدا للفعل المذكور بعده - كما توهم بعضهم[8] - إذ لو أكد قولُه : أجدكما قولَه : لا تقضيان (كراكما)[9] لكان مؤكِّدا لمضمون المفرد - أعني الفعل بلا فاعل - فيكون نحو (رجع زيد القهقري) لأن عدم القضاء يكون - إذن - هو المحتملَ للجدّ وغيره ، فيكون كالرجوع المحتمل للقهقري وغيرِها .

---

(١) في جـ : المعنى .
(٢) في ص : على ذلك ، وفي ط : عليه .
(٣) في ص : حيث مدلول .
(٤) تكملة من ص وط .
(٥) قائله قس بن ساعدة بن عمرو بن عدي الإيادي ، أحدُ حكماء العرب ، ومن كبار خطبائهم في الجاهلية ، يقال إنه أول من قال في كلامه : أما بعد ، وهو من المعمرين ، أدركه النبي ﷺ قبل النبوة . توفي نحو ٢٣ ق هـ (الأعلام ٣٩/٦) وينسب البيت إلى عيسى بن قُدامة الأسدي والي الحزين بن الحارث وإلى غيرهما .
(٦) صدره : خليليّ هُبّا طالما قد رقدتما
والبيت في شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ٨٧٥ وفي شرح مقامات الحريري للشريشي ١٨٧/٢ وفي معجم البلدان (وأوفد) ٢٠/٣ وقال : وقال آخرون : إنه لنصر بن غالب يرثي خالدا وأنيسا ، وفي شرح ابن يعيش ١١٦/١ وفي الخزانة ٧٧/٢ .
اللغة : هبا : استيقظا . لا تقضيان : من قضيت وطري إذا أبلغته ونلته ، والكرى : النوم ..
الشاهد : أنشده الرضي على أن (جدكما) ليس مصدرا مؤكدا لقوله : لا تقضيان ، إذ لو كان كذلك لكان مؤكدا المضمون المفرد ، والرضي يرى أن نصب (أجدكما) على نزع الخافض ، والتقدير أبجد منك وفي الشرح مزيد إيضاح .
(٧) جواب أما في قوله : وأما قولهم : أجدك .
(٨) في هامش ط ٢٤/١ تعليقة ٥: كالزمخشري والمصنف في الإيضاح. وفي الإيضاح في شرح المفصل ٢٣٢/١، وقوله : أجدك لا تفعل كذا أصله : لا تفعل كذا جدا ، لأن الذي ينتفي الفعل عنه يجوز أن يكون بجد منه ، ويجوز أن يكون من غير جد ، فإذا قال : جدًّا فقد ذكر أحد المحتَملين . ثم أدخلوا همزة الاستفهام إيذانا بأن الأمر ينبغي أن يكون كذلك على سبيل التقدير فقدّم المصدر من أجل همزة الاستفهام ، فصار أجدَّك لا تفعل كذا .
(٩) في ت : مثلا . والكلمة ساقطة من ص .

فإن قلت : (جدكما) مضمون عدم قضاء المخاطبَين ، لأن ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا ، فيكون مؤكِّدًا للجملة (لا للمفرد)[1] .

قلت : عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل ، سواء أسندته إلى المخاطبَين أو غيرهما ، ويعارض بنحو : زيد رجع القهقرى ، (فإن القهقرى)[2] في هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق ، فثبت أن (جدكما) مبينٌ لمضمون المفرد، ونحن إنما جعلنا المصدر مؤكِّدا لغيره – إذا أكَّد معنى القول الذي هو مضمون الجملة – لكونها (مقولتَه)[3] .

ولا يجوز أن يقدر (أجدّكما)[4] أقول : لا تقضيان ، كما قدرنا في بيت أبي طالب[5] : أقول اتبعناه على كل حالة جدًّا – لفساد المعنى[6] .

فنصب أجدك – إذن – بطرح الباء ، والمعنى أبجد منك ، كما قال الأصمعي[7] .

ومثله قولُه :

أحقا بني أبناءِ سَلمى بنِ جَنْدِلٍ تهدُّدُكم إياي وَسْطَ المَجالِسِ[8]

أي أفي حق ، ومعنى حقا وجدك متقاربان .

أو نقول : انتصابه على الحال ، كما في فعلتَه جهدَك – على الخلاف الذي يجيء فيه[9] – والعاملُ في (أجدكما) الفعلُ الذي بعده إذا لم يكن مصدَّرا بما ، لأن لها صدر الكلام .

---

(١) في ت وص : للمفردات .

(٢) في ص : لأنه .

(٣) في ص وط : مقولة .

(٤) في ت : أجدك .

(٥) صفحة ٣٧٨ .

(٦) قدره هناك بقوله : أي قولا جدا ، ومؤدى التقديرين واحد ، فإن (قولا) منصوب بفعل محذوف من لفظه .

(٧) عبد الملك بن قريب ، واسم قريب عاصم ، كان صاحب النحو واللغة والأخبار والملح حكي عنه أنه كان يحفظ عشرة آلاف أرجوزة ، كان صدوقا في الحديث ، أراد أن يقرأ العروض على الخليل فتعذر ذلك عليه . توفي سنة ٢١٣ ويقال ٢١٧ (نزهة الألباء ١١٢ – ١٢٤) .

(٨) سبق تخريجه صفحة ٢٨٠ .

(٩) انظر صفحة ٦٤١ وما بعدها .

ويجوز أن يقال : هو بتقدير أتَجِدان جدًّا ، ثم بين ما يسأل عن الجد فيه ، وهو لا تقضّيان فيكون – إذن – مما يجب حذفُ فعله بضابط إضافته إلى الفاعل .

فقد تبين لك بما قدمنا (أن)[1] جميع المصادر المؤكدة (لغيرها)[2] ينبغي أن تكون (مدلولةَ)[3] الجملة المتقدمة ، بحيث لا يُحتَمَلُ من حيث اللفظ (سواها)[4] ، كما في المؤكدة لنفسها ، ويقوي ذلك أنه لا يجوز لك (أن تقول)[5] : زيد قائم غيرُ حق ، أو هو عبد الله قولًا باطلا ، لأن اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر أن قولهم في نحو (قولك)[6] : متى زيدٌ قائم ظنَّك : إن ظنَّك مصدر مؤكِّد لغيره كحقا في قولك : زيد قائم حقا ، ليس بشيء . إذ ليس قولك : زيد قائم (دالا)[7] على ظن المخاطب نصا ، فانتصابه بنزع الخافض ، كما قيل في (أجدّك) أو على المصدر ، لكنه غيرُ مؤكِّد ، ولا يجوز إظهار ناصبه لكونه مضافا إلى فاعله .

فإذا ثبت هذا قلنا : إنما قيل لمثل هذه المصادر : مؤكِّدٌ لغيره – مع أن اللفظ السابق دالٌّ عليه نصا – لأنك إنما تؤكد بمثل هذا التأكيد إذا توهم المخاطَبُ (ثبوت)[8] نقيضَ الجملة السابقة في نفس الأمر ، وغلب في ذهنه كذبُ مدلولها ، فكأنك أكدت باللفظ – النصِّ في معنى – لفظًا محتمِلا لذلك المعنى ولنقيضه والنصَّ غيرَ المحتمِل . فلذلك قيل : مؤكد لغيره ، وأما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض ، فيسمى توكيدا لنفسه ، (وهذه)[9] عبارةُ المتأخرين .

وسيبويه يسمى (المؤكّد)[10] لنفسه التأكيدَ الخاصَّ ، والمؤكد لغيره :

---

(١) و(٢) ساقطتان من جـ .
(٣) في جـ : مدلول .
(٤) في جـ : سواهما .
(٥) ساقطتان من جـ .
(٦) ساقطة من ص وط .
(٧) ساقطة من جـ وص .
(٨) ساقطة من ص .
(٩) في ت وجـ وص : وهذا .
(١٠) في ت وص : التوكيد .

التأكيدَ العام[1] .

وقال المصنفُ : معنى التوكيد لغيره : أي التوكيد (لرفع)[2] احتمال غيره[3] .

وليس بشيء ، لأنه في مقابلة التوكيد لنفسه ، فينبغي أن يكون الغير مؤكَّدًا كالنفس .

وإنما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب ، من حيث الدلالةُ عليه ، وقائمتين مقامه - (أعني قبل المصدر)[4]- فلا يجوز تقدمُ المصدرين على الجملتين ، لكونهما كالعامل الضعيف .

قال الزجاج : ولا يمتنع التوسط نحو : زيد حقا أخوكِ[5] .

وأنا لا (أرى)[6] بأسًا بارتكاب كون الجملتين بأنفسهما عاملتين في المصدرين ، لإفادتهما معنى الفعل - كما ذكرنا[7] - فلا يتقدم المصدران عليهما ، لضعف العامل ، فلا يكونان - إذن - من هذا الباب[8] .

(فالإضافة إلى الفاعل نحو : ﴿ صِبْغَةَ اللهِ ﴾[9] و﴿ وَعْدَ اللهِ ﴾[10] للأمن من إظهار الفعل مع حُصول النائب عنه)[11] .

---

(١) عقد سيبويه بابا للمصدر المؤكد لنفسه ١/١٩٠ عَنْوَنَهُ بقوله : هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه نصبا ، وذلك قولك : له علي ألف عرفا .. وإنما صار توكيدا لنفسه لأنه حين قال : له علي ، فقد أقر واعترف.

ثم قال ١/١٩٢ : واعلم أن نصب هذا الباب المؤكَّد به العام منه وما وكِّد به نفسُه ينصب على إضمار فعلٍ غيرِ كلامك الأول .. إلخ .

(٢) في جـ وص وط : لدفع .

(٣) في إيضاحه للمفصل ١/٢٣١ وسُمِّي توكيدا لغيره لأنه جيء به لأجل غيره ليرفع احتماله .

(٤) ساقط من جـ .

(٥) شرح ابن يعيش للمفصل ١/١١٦ .

(٦) في ت : أدري .

(٧) صفحة ٣٧٧ .

(٨) هذا مما انفرد به الرضي ، ولم أجد من قاله غيره .

(٩) البقرة ١٣٨ .

(١٠) الروم ٦ .

(١١) تكملة من ص وط ، ولا علاقة له بما قبله ، وقد سبق الحديث عنه مرات .

قوله : ومنها ما وقع مثنى مثل : لبيك وسعديك .

ليس وقوعُه مثنى من الضوابط التي يُعْرَف بها وجوبُ حذف فعلِه ، سواءٌ كان المرادُ بالتثنية التكريرَ كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾[1] أي رجعا كثيرا مكررا ، أو كان لغير التكرير نحو : ضربته (ضربين أي مختلفين)[2] ، بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وأمثاله إضافتُه إلى الفاعل أو المفعول - كما ذكرنا قبلُ[3] .

ولبيك مُثَنًّى عند سيبويه[4] . مفردٌ كلدى عند يونس قُلِبَ ألفُها ياء لمَّا أضيف إلى المضمر كألِف لدى[5] .

وليس بوجه ، لبقاء يائه مضافا إلى الظاهر . قال[6] :

٩٣ - دعوتُ لمّا نابني مِسْوَرًا فلبَّىْ فلبَّىْ يَـدَي مِسْوَرِ[7]

قال أبو علي - معتذرا ليونس - : يجوز أن يقالَ : أجرى الشاعرُ الوصل مُجْرى الوقف ، على لغة من وقف على أفعَى أفعَيْ بالياء[8] .

وأصل لبيك : أَلِبُّ لك إلبابَين ، أي أقيم لخدمتك ، وامتثال مأمورك ، ولا أبرح عن مكاني كالمُقِيم في موضع ، والتثنية للتكرير - كما في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ البَصَرَ

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ البَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ الملك ٤ وفي ت : فارجع ، وهو خطأ .

(٢) في ت : ضربتين أي مختلفتين .

(٣) صفحة ٣٥٥ .

(٤) في الكتاب ١/١٧٥ : كما أنه أراد بقوله : لبيك وسعديك إجابةً بعد إجابة ، كأنه قال : كلما أجبتك في أمر فأنا في الأمر الآخر مجيب ، وكأن هذه التثنية أشدُّ توكيدا .

(٥) في الكتاب ١/١٧٦ : وزعم يونس أن لبيك اسم واحد ، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقوله : عليك .

(٦) هذا البيت مجهول النسبة .

(٧) البيت في الكتاب ١/١٧٦ ، وفي المحتسب ١/٧٨ و٢/٢٣ ، وفي الكشاف ٢/٣٦٩ ، وفي اللسان (لبب) ، وفي الخزانة ٢/٩٢ .

اللغة : لما نابني : اللام للتعليل ، نابني : أصابني ، مسور : اسم رجل ، الفاء الأولى عاطفة والثانية سببية .
المعنى : دعوت مسورا لدفع ما أصابني فأجابني أجاب الله دعاءه .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن لبيك مثنى عند سيبويه لا مفرد كلدى ، لبقاء يائه عند إضافته إلى الظاهر .

(٨) ذكر ذلك ابنُ جني في المحتسب ١/٧٩ عن أبي علي ، قال : قال أبو علي : يمكن يونس أن يقول : إنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، فكما يقول في الوقف : عصىْ وفتىْ كذلك قال : فلبىْ ثم وَصَلَ على ذلك .

كَرَّتَيْنِ ﴾[1] والمعنى : إلبابًا كثيرا متتاليا ، فحُذِف الفعل ، وأقيم المصدرُ مُقامَه ، وحذف زوائدُه ، ورُدَّ إلى الثلاثي ، ثم حذف حرف الجر من المفعول ، وأضيف المصدر إليه ، كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية ، فيتفرغ لاستماع المأمور به حتى يَمْتَثِله ، ويجوز أن يكون من لب بالمكان بمعنى ألب ، فلا يكون محذوفَ الزوائد .

وأما قولهم : لَبَّى يُلَبِّي فهو مشتق من لبيك ، لأن معنى لَبَّى : قال : لبيك ، كما أن معنى سبَّح وسلَّم وبَسْمَل : قال : سبحان الله ، وسلام عليك ، وبسم الله .

وأما سبح بمعنى نزه ، وسلم بمعنى (جعله)[2] سالما فلم يشتقا من سبحان الله وسلام عليك .

وسعديك مثل لبيك ، أي أُسعِدُك - أي أعينك - إسعادَين ، إلا أن أُسعد يتعدى بنفسه بخلاف أَلَبّ ، (فإنه يتعدى باللام)[3] .

وقولهم :

٩٤ - دواليك[4]

---

(١) الملك ٤ .

(٢) في ت : جعل ، وفي جـ : جعلك ، وفي ص : جعله .

(٣) تكملة من ط .

(٤) جعل البغدادي هذه الكلمة جزءا من الشاهد الرابع والتسعين فقال في الخزانة ٢/٩٨ - ٩٩ : وأنشد بعده وهو الشاهد الرابع والتسعون وهو من أبيات سيبويه :

إذا شُقَّ بُـرْدٌ شُقَّ بالبُـرد مثلُـه ... دواليك حتى كلُّنا غير لابس

على أن (دواليك) منصوب بعامل محذوف .

وأقول : الظاهر أن الرضي لم يورد الكلمة على أنها جزء من هذا الشاهد ، والنسخ التي بين يدي لم يذكر فيها غير هذه الكلمة . ولعل مما يؤكد كلامي ما يلي :

١ - أن الرضي قال قبل الكلمة : وقولهم ، ولو كان يقصد الاستشهاد لقال : وقوله ثم بين ما فيه من شاهد كعادته .

٢ - أنه شرح قبلها لبيك وسعديك ثم شرح بعدها هذاذيك وهجاجيك . إلخ وإذا أراد الاستشهاد لشيء منها نص عليه .

وقائل البيت سحيم عبد بني الحسحاس ، وهو شاعر رقيق الشعر ، كان عبدا نُوبيا ، أعجميَّ الأصل ، اشتراه بنو الحسحاس - وهم بطن من بني أسد - فنشأ فيهم ، قتله بنو الحسحاس ، وأحرقوه لتشبيبه بنسائهم نحو سنة ٤٠ هـ (الأعلام ٣/١٢٤) والبيت في ديوان سحيم ١٦ وفي الكتاب ١/٣٥٠ وفي الخصائص ٣/٤٥ وفي المخصص ٣/٢٣٢ وفي المزهر ٢/١٩٥ وفي الخزانة ٢/٩٩ . =

أي تَدَاوَلَ الأمرَ دوالين .

وهذاذيك أي أسرع إسراعين قال[1] :

٩٥ – ضَرْبًا هَذَاذَيْك وطعنا وَخْضًا[2]

أي ضربا يقال فيه : هذاذيك ، كقوله[3] :

٩٦ – جاءوا بِمَذْقٍ هل رأيت الذئبَ قَط[4]

وهجاجيك أي كف كفين ، كلها مصادر لم تستعمل إلا (مثناه)[5] للتكرير ، بخلاف حنانيك ومثلها جَواليك – وإن كان ظرفا – فإنه يستعمل حنانٌ وحوالٌ ، قال[6] :

= اللغة : دواليك : أي تداولا بعد تداول ، قال البغدادي ٩٩/٢ – ١٠٠ : والتداول حصول الشيء في يد هذا فترة وفي يد ذاك أخرى ، وكان العرب يزعمون أن المتحابَّيْنِ إذا شقَّ كلُّ واحد منهما ثوب صاحبه دامت مودتهما ، ولم تفسُد .

(١) قائله العجاج ، وستأتي ترجمته – إن شاء الله – صفحة ٦١٣ .

(٢) بيت من مشطور الرجز في ديوان العجاج ١٤٠/١ ، وفي الكتاب ١٧٥/١ ، وفي المحتسب ٢٧٩/٢ ، وفي ابن يعيش ١١٩/١ ، وفي العيني ٣٩٩/٣ ، وفي اللسان (هذ) ، وفي الخزانة ١٠٦/٢ .

اللغة : الهذ : سرعة القطع وسرعة القراءة ، قال البغدادي ١٠٧/٢ : وهذاذيك ليس بدلا من فعل الأمر حتى يحتاج إلى تقدير القول ليصبح وقوعه وصفا لما قبله ، بل معناه ضربا يهُذُّ هَذًّا بعد هذٍّ ، أي قطعا سريعا بعد قطع سريع ، فهو صفة بدون إضمار القول ، والأنسب تهذُّ به هذًّا – بالخطاب – ليظهر كونه مضافا إلى فاعله . الوخض : مصدر وخَضَه بمعنى طعنه من غير أن ينفذ من جوفه .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن هذاذيك بمعنى أسرع إسراعين أي ضربا يقال فيه : هذاذيك . وقد ذكَرت آنفا رد البغدادي على الرضي ، وأنه غير محتاج إلى تقدير القول .

(٣) قال البغدادي في الخزانة ١١٢/٢ : وهذا الرجَزُ لم ينسبه أحد من الرواة إلى قائله ، وقيل قائله العجاج والله أعلم .
وأقول : البيت في ملحقات ديوان العجاج ٣٠٤/٢ .

(٤) البيت من مشطور الرجز وقبله في ملحقات ديوان العجاج ٣٠٤/٢ .

حتى إذا جن الظلام يختلط

والبيت في الأمالي الشجرية ١٤٩/٢ ، وفي الضرائر الشعرية ٢٥٩ ، وفي المقرب ٢٢٠/١ ، وفي أسرار البلاغة ٣٨١ ، وفي العيني ٦١/٤ ، وفي الخزانة ١٠٩/٢ .

اللغة : جن : ستر وغطى ، المذق : اللبن الممزوج بالماء ، قط : ظرف لاستغراق الزمن الماضي ، قال البغدادي في الخزانة ١١٠/٢ : وقط استعملت هنا مع الاستفهام ، مع أنها لا تستعمل إلا مع الماضي المنفي ، لأن الاستفهام أخو النفي في أكثر الأحكام ، لكن قال ابن مالك : قد ترد قط في الإثبات ، واستشهد له بما وقع في حديث البخاري في قوله : قصرنا الصلاةَ في السفر مع النبي ﷺ أكثَرَ ما كنا قط .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن قوله : هذاذيك ، مَقُولٌ لقول محذوف ، كما أن (هل رأيت) هنا كذلك .

(٥) ساقطة من جـ وص وط ، وهي لازمة ، لأن الشارح جعل الفرق بين حواليك ودواليك وبين سائر المصادر الأخرى التثنية لا لإرادة التكثير ، بدليل استشهاده بقوله : فقالت حنان .

(٦) قائله المنذر بن درهم الكلبي المذكور في الخزانة ١١٣/٢ ولم أعثر له على ترجمة .

٩٧ – فقالت حنانٌ ما أتى بك هٰهُنا   أَذُو نَسَبٍ أم أنت بالحي عارف[1]

ومعنى حنانيك أي تحَنَّنْ تحَنُّنًا بعد تحنن .

ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا – أيضا – كل ما كان توبيخا – مع استفهام كان أولا – نحو قوله[2] :

٩٨ – أَرِضًا وذُؤْبَانُ الخُطُوبِ تَنُوشُنِي[3]

وَأَمَكْرًا وأنت في الحديد[4] ، (وَقيامًا قد علم الله ، وَأَقِيَاما وقد قعد الناس)[5]

وإنما وجب حذف الفعل فيه حرصا على انزجار الموبخ عما أنكر عليه .

وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ ، نحو أقائما وقد قعد الناس . وأقائما قد علم الله وقد قعد الناس ، وكذا قولهم : أتميميا مرة وقيسيا أخرى ، وقد قيل : إنها أحوال – كما يجيء في باب الحال[6]– .

ومما يشبه أن يكون قياسًا كل مصدر عطف على جملة بالواو ، والمراد (بالعطف)[7] تأكيد المعطوف عليه وتبيينه ، كما يقول المجيب للطالب : نَعَمْ ونعمةَ (عين)[8] ، أي

---

(١) البيت في الكتاب ١٦١/١ ، وفي المقتضب ٢٢٥/٣ ، وفي معجم البلدان ٩٥/٣ ، وفي العيني ٥٣/١ ، وفي الدرر ١٦٣/١ ، وفي الخزانة ١١٢/٢ .

اللغة : الحنان : الرحمة .. والعرب تقول : حنانك يارب وحنانيك بمعنى واحد أي رحمتك (الخزانة ١١٣/٢) .

الشاهد : قوله (حنان) فقد ورد بلفظ المفرد ، بخلاف المصادر الأخرى نحو لبيك ودواليك .. إلخ .

(٢) لم أهتد إلى قائله .

(٣) لم أعثر له على تكملة ، ولم أجده في غير شرح الرضي والخزانة ١١٥/٢ .

اللغة : أرضا : أترضى رضا ، ذؤبان : جمع ذئب ، الخطوب : جمع خطب ، وهو الأمر الشديد ينزل بالإنسان ، تنوشني : تنالني وتصيبني .

الشاهد : أورده شاهدًا على أن (رضا) مصدر حذف فعله وجوبا ، لأن الكلام دل على التوبيخ .

(٤) في مجمع الأمثال ٣٠٩/٢ قال أبو عبيد : هذا المثل لعبد الملك بن مروان ، قاله لسعيد بن عمرو بن العاص ، وكان مكبلا فلما أراد قتله قال : يا أمير المؤمنين إن رأيت أن لا تفضحني بأن تخرجني للناس فتقتلني بحضرتهم فافعل وإنما أراد سعيد بهذه المقالة أن يخالفه عبد الملك فيما أراد فيخرجه ، فإذا أظهره منعه أصحابه ، وحالوا بينه وبين قتله . فقال : يا أبا أمية أمكرا وأنت في الحديد . يضرب لمن أراد أن يمكر وهو مقهور .

وانظر : المثل في الجمهرة للعسكري ٣٤/١ ، والمستقصى ٣٦٧/١ .

(٥) في ت : وأقياما قد علم الله وقد قعد الناس .

(٦) انظر صفحة ٦٨٥ .

(٧) تكملة من ص وط ، والواو في (المراد) حالية .

(٨) ساقطة من جـ .

أفعل وأُنْعِمُ عينَك إنعاما ، أي أُقِرُّها ، فحذف الزوائد ، وأضاف إلى المفعول به ، أو نَعِمَت عينُك نعمة ، أي (قرت)[1] قَرَّةً ، وهو مضبوط بضابط الإضافة أيضا – كما تقدم[2] – .

ويقول الراد : لا أفعل ذلك ولا كيدًا ولا همًّا[3] ، وهو مصدر كاد أي قرب .

ويقال أيضا : و(لا كودا)[4] ولا مكادة .

ويقول الراد على الناهي : لأفعلن ذلك ورغْما وهَوَانا .

وتقول اغتديت ولا اغتداءَ الغراب ، واهتديت ولا اهتداءَ القطا ، أي : ولا اغتديت اغتداءَ الغراب بل أسرعَ من ذلك .

وإنما وجب حذف الفعل في هذا المصدر لدلالة (المفعول)[5] المعطوف عليه ، على الفعل المقدر ، وإغنائه عنه .

ومن القياسات نحو : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾[6] عند سيبويه[7] .

وهذا آخر القياسات .

وقد جاءت الجملة قائمةً مقام المصدر ، وهي فَاهَا لفيك[8] ، أي

---

(١) ساقطة من جـ وص وط .

(٢) صفحة ٣٥٥ .

(٣) المعنى لا أفعله ولا أكاد أفعله ولا أهم بفعله .

(٤) في ت : كودا .

(٥) ساقطة من جـ وص وط .

(٦) المزمل ٨ .

(٧) في صفحة ٣٥١ نسب الرضي إلى سيبويه أنه يرى أن المصدر في نحو هذه الآية منصوب بفعله المقدر ، أي تبتل إليه وبتل نفسك تبتيلا ، وخرج رأيه هناك وليس في الكتاب تصريحٌ بكونه قياسيا انظر ٢/٢٤٤ .

(٨) الظاهر من كلام سيبويه في الكتاب ١/١٥٩ أن (فاها) منصوب بالألف ، لكونه من الأسماء الستة مضافا إلى ها . قال : ومن ذلك قول العرب : فاها لفيك وإنما تريد فا الداهية ، كأنه قال تربا لفيك .. ثم قال : ويدلك على أنه يريد الداهية قوله (وهو عامر بن الأحوص) :

وداهيةٍ من دواهي المنو ن ترهبُها الناس لا فا لها

فجعل للداهية فما ، حدثنا بذلك من نثق به .

وفي شرح ابن يعيش ١/١٢٢ وإنما يعنون به فم الداهية ، فالضمير يعود إلى الداهية . وتبع ابنُ الحاجب في إيضاحه للمفصل ١/٢٤٠ أبا زيد الأنصاري فقال : وقول القائل : فاهالفيك – داعيا – لم يرد به الفم ، وإنما قصد =

(فا)[1] الداهية . والمعنى دهيت دهيا ، والأصل فوها لفيك ، أي إلى فيك ، واللام بمعنى إلى كما تقول في الحال : كلمته فاه إلى في (أي مشافها)[2] .

ويجوز أن (يكون هذا)[3] أيضا بمعنى المصدر ، أي كلمته مشافهةً ، إلا أنه لا يجب حذفُ ناصبه كما وجب ذلك في[4] :

٩٩ – فاهَا لفيك[5] .

ثم جُعلت الجملة التي هي (فوها لفيك) بمعنى المصدر ، أي إصابةَ داهية ، فانمحى عنها معنى (المبتدأ)[6] والخبر ، وكذا صار معنى (فاه إلى في) أي مشافَهةً أو

= الخيبةَ وإصابة الداهية .. وفي اللسان ٤٢٤/١٧ قال سيبويه : فاهالفيك غيرَ منون إنما يريد فم الداهية ، وصار بدلا من اللفظ بقوله : دهاك الله ... وحكي عن شمر قال : سمعت ابنَ الأعرابي يقول : فاهًا بفيك منونا ، أي ألصق الله فاك بالأرض وقال بعضهم : فاهَالفيك غير منون دعاء عليه بكسر الفم ، أي كسر الله فمك . في التاج ٤٠٥/٩ قريب من كلام ابن منظور .

والذي يظهر من كلام الرضي – أيضا – أنه غير منون ، بل هو منصوب بالألف وسيأتي صفحة ٣٩٠ قوله : فلما صارت الجملة بمعنى المفرد أعرب منها ما قبل الإعراب – وهو الجزء الأول – بإعراب المفرد الذي صارت بمعناه – وهو المصدر أو الحال – فقيل في فوها وفوه : فاها وفاه .

ولو كان يراها منونة لقال : فاهًا وفاهًا لأنهما منصوبان الأول على المصدرية ، والثاني علي الحالية ، والله أعلم .

(١) في ط : فاء .

(٢) تكملة من جـ وص وط .

(٣) في ط : تكون هذه .

(٤) اكتفى الرضي بقوله : في فاهالفيك ، وعده البغدادي في الخزانة ١١٦/٢ جزءا من بيت ونسبه إلى أبي سدرة الأعرابي ، ونسبه الميداني في مجمع الأمثال ٧١/٢ إلى رجل من بلهجيم ، وكذا نقل صاحب الخزانة عن نوادر أبي زيد . وأبو سدرة من بني الهجيم قال الزركلي في الأعلام ١٢٥/٣ : أبو سدرة سُحَيم بن الأعرف من بني الهجيم بن عمرو بن تميم ، ويعرف بأبي سدرة ، شاعر نجدي أعرابي ، له مقطعات مليحة وكان معاصرًا للفرزدق وجرير ، وزار البحرين في أيام الحجاج ، توفي نحو سنة ١٠٠ هـ .

(٥) البيت بتمامه :

فقلت له فاهالفيك فإنها قلوص امرئ قاريك ما أنت حاذره

وهو في الكتاب ١٥٩/١ ، وفي نوادر أبي زيد ١٨٩ ، ١٩٠ ، وفي أمالي القالي ٢٣٦/١ ، وفي مجمع الأمثال ٧١/٢ ، وفي الخزانة ١١٦/٢ .

الضمير في فقلت له عائد إلى الأسد المذكور في قوله :

تَحَسَّبَ هَوَّاسٌ وأيقنَ أنَّني بها مفتدٍ من واحدٍ لا أغامِرُه

والهواس : الأسد ، والضمير في فإنها يعود على الراحلة ، قلوص : ناقة شابة ، قاريك : مضيفك . الخزانة ١١٧/٢ .

الشاهد قوله : فاهالفيك ، فإنه وضع موضع المصدر ، وأصله فوهالفيك ، فلما صارت الجملة بمعنى المصدر أعرب الجزءُ الأول منّها الإعرابَ الذي يستحقه المصدر .

(٦) في ت : الابتداء .

مشافِهِا ، من غير أن يُفهم من المضاف والمضاف إليه معنًى ، ومن الجار والمجرور معنًى آخرُ .

فلما صارت الجملة بمعنى المفرد أُعرِبَ منها ما قبل الإعراب وهو الجزء الأول بإعراب المفرد الذي صارت بمعناه ، وهو المصدر ، أو الحال ، فقيل في (فوها ، وفوه) (فاها وفاه) وتُرِكَ المضافُ إليه والجارُّ والمجرورِ على ما (كانا)[1] (عليه)[2] .

وقيل : انتصاب (فاها) على أنه مفعولٌ به ، أي جعل الله (فَا) الداهيةِ إلى فيك ، أي جعلها مُشافِهتَك[3] .

---

(١) في ط : كانتا .

(٢) تكملة من ط .

(٣) نسبه البغدادي في الخزانة ١١٦/٢ إلى سيبويه ، وفي الكتاب ١٥٩/١ ما يؤذن بذلك قال : ومن ذلك قول العرب فاهالفيك ، وإنما تريد فا الداهية كأنه قال : تربالفيك ، فصار بدلا من اللفظ بالفعل ، وأضمر له ، كما أضمر للترب والجندل فصار بدلا من اللفظ بقوله : دهاك الله ، ثم أنشد بيت أبي سدرة : فقلت له .. إلخ .

المفعول به

قوله : المفعولُ به ما وقع عليه فعلُ الفاعلِ نحو : ضربت زيدا ، وأعطيت عمرا درهما .

قوله : ما وقع عليه فعلُ الفاعل (نحو ضربت زيدا)[1] .

لفظُ جارِ الله[2] ، يريد ما وقع عليه ، أو جرى مجرى الواقع ، ليدخُل فيه المنصوبُ في (ما ضربت زيدا ، وأوجدت ضربًا ، وأحدثت قتلا) .

فكأنك أوقعت عدمَ الضرب على زيد ، وكأن الضرب كان شيئا أوقعت عليه الإيجاد .

وفسر المصنفُ وقوعَ الفعل بتعلقه بمالا يُعْقَل إلَّا بِهِ[3] .

فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجروراتُ في (مررت بزيد ، وقَرُبتُ من عمرٍو ، وبَعُدْتُ من بكر ، وسرت من البصرة إلى الكوفة) مفعولا بها .

ولاشك أنه يقال إنها مفعول بها ، لكن بواسطة حرف جر ، ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في (اصطلاحهم)[4] وكلامنا في المطلق .

وأيضا فإن معنى اشترك في قولهم : اشترك زيدٌ وعمرٌو لا يفهم – بعد إسنادك إياه إلى زيد – إلا بشيء آخر ، وهو عمرو أو غيره ، وليس بمفعول (به)[5] في الاصطلاح[6] .

---

(١) ساقط من ص وط .

(٢) انظر المفصل بشرح ابن يعيش ١/١٢٤ .

(٣) انظر شرح ابن الحاجب لكافيته ٢٩ .

(٤) في ط : الاصطلاحهم .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) في هامش ط ١٢٧ تعليقة (٨) ردٌّ على الرضي قال : قد يقال : هو مسند إلى زيد وعمرو معا بحسب المعنى المقصود ، والإسنادُ لا يسمى تعلُّقا ، ولو سلم فالمراد التعلُّق بغير الفاعل – كما لا يخفى – وعمرٌو فاعل حقيقةً وقصدا – وإن لم يسم فاعلًا لفظا ، وأما قولك ضارب زيدٌ عمرا فليس عمرو سفيه – مما يقصد جهةُ فاعليته بل جهة مفعوليته – أعني تعلق الفعل به من حيث الوقوع – .

والأقرب في رسم المفعول به أن يقال : ما يصح أن يعبَّر عنه باسمِ مفعولٍ غير مقيدِ مصوغٍ من عامله المُثْبَتِ أو المجعول مُثبَتًا .

فبقولنا : « اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عاملة » يخرج (عنه)[1] جميع المعمولات .

أما المفعول المطلق فلأن (الضرب) في قولك : ضربت ضربا ، وأحدثت ضربا – وإن كان مفعولا للمتكلم في المثالين – إلا أنه لا يقال في الأول : إن (ضربا) مضروب ، ويقال في الثاني : إنَّه محدث .

وأما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدًا بحرف الجر ، كما يقال في سرت اليوم فرسخا ، وجئت وزيدًا إكرامًا لك : إن اليوم مَسِيرٌ فيه ، وكذا فرسخا ، وزيدا مفعول معه ، وإكراما مفعول له .

وكذا في قولك : مررت بزيد ، وقمت إلى زيد ، زيد ممرور به ومقوم إليه .

و(زيد) في (قُربت زيدًا ، وجئت زيدا ، وبعت زيدًا مالا ، وكِلْتُ زيدا طعامًا ، وبغيت زيدا شرا) وأمثالِها ملحق بالمفعول به ، بحذف حرف الجر ، لأنه مقروب (منه)[2] ومجيء إليه ، ومبيع منه ، ومكيل له ، ومبغي له .

وقولنا : المثبت أو المجعول مثبتا ، ليعم زيدا في (نحو)[3] ضربت زيدا ، وما ضربت زيدا[4] .

وأفعالُ القلوب – في الحقيقة – لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد ، وهو مضمونُ الجزء الثاني ، مضافا إلى الأول ، فالمعلومُ في (علمت زيدا قائما) قيامُ زيد ، (لكنْ)[5] نَصَبَهما معا لتعلقه بمضمونهما معًا ، ولذا قل حذف أحدهما من دونِ الآخر ،– مع أنهما

---

(١) تكملة من ط .

(٢) في جـ : به .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) الحق أن تعريف الشارح للمفعول به تعريف جامع مانع ، ولا يدخل عليه الاعتراض من أي باب ، ولعله لم يُسْبق إليه .

(٥) ساقطة من جـ .

في الأصل مبتدأ وخبر – لأنك لو حذفت أحدهما لكنت كالحاذف بعضَ الكلمة .

وباب كسوت وأعطيت متعد إلى مفعولين حقيقةً ، لكن أولهما مفعول هذا الفعل الظاهر – إذ (زيد) في قولك : كسوت زيدا جبة ، وأعطيت زيدا جبة مكسو ومُعطًى – وثانيهما مفعولُ مطاوعِ هذا الفعل إذ الجبة (مكتساة)[1] ومعطوة أي مأخوذة .

وكذا نحو أحفرت زيدا النهر زيد مُحْفَرٌ ، والنهر مَحْفُورٌ .

فالمعنى : حملت زيدا على أن يكتسيَ الجبة ويعطوَها ويحفِرَ النهر .

وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدّر – كما قال بعضهم – أي أحفرته فحفر النهر ، لأنك تقول : أحفرته النهرَ فلم يحفره ، بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر ، لأنه متضمن لمعنى الحمل على ذلك الفعل المطاوع ، أي حملته على أن (يحفره)[2] كما مر .

وباب أعلمتك زيدا قائما – في الحقيقة – متعد إلى مفعولين ، فإن المُعْلَم هو المخاطبُ ، وقيام زيد هو المعلومُ ، كما قلنا في كسوت وأعطيت ، فنصب الثاني والثالث لكونهما – معا – متضمنين لمفعوله الثاني – كما قلنا في علمت – .

وقولهم : المفعول به ، الضمير (في به)[3] يرجع إلى الألف واللام ، أي الذي يفعل به فعل ، أي يعامَل بالفعل ، ويوقَع عليه ، يقال : فعلت به فعلا ، قال تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ ﴾[4] ، وكذا الضميرُ في المفعول فيه ، (وله)[5] ومعه .

وأما ناصب المفعول فالفعلُ عند البصريين[6] ، أو شبهُه بناء على أنه به (يتقوم)[7] المعنى المقتضِي للرفع – أي الفاعلية – (والمعنى المقتضي للنصب أي المفعولية)[8] .

---

(١) في ط : مكساة .

(٢) في ط : يحفر النهر وفي ص : يحفر .

(٣) ساقطتان من جـ وص وط .

(٤) الأحقاف ٩ .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) الإنصاف ٧٩ .

(٧) في ت وجـ : يقوم .

(٨) تكملة من ط .

وقال الفراءُ : هو الفعل والفاعل[1] .

وقال هشامُ بنُ معاوية – من الكوفيين[2] – هو الفاعل .

وقد ذكرنا في حد العامل أن هذين القولين أولى بناءً على أن النصب علامةُ الفصلةِ لا علامةُ المفعوليةِ[3] .

وقال خلف – من الكوفيين[4] – إن عاملَه كونُه مفعولا ، كما قال في الفاعل : إن عامله الإسناد[5] – على ما تقدم[6] – .

قوله : وقد يتقدم على الفعل .

هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به ، بل المفعولات الخمسةُ فيه سواءٌ إلا المفعول معه ، وذلك لمراعاة أصل الواو ، إذ هي في الأصل للعطف فموضعها أثناءَ الكلام .

ويجب تأخير منصوب الفعل (عنه)[7] إن كان الفعلُ بنون تأكيد مشدّدة ، أو مخففة ، فلا يقال : زيدا اضرِبَنَّ .

ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلًا – في ظاهر الأمر – على أن الفعل غيرُ مهم ، وإلا لم يؤخَّر عن مرتبته (وهى)[8] الصدر ، وتوكيد الفعل مؤذنٌ بكونِه مهما ، فيتنافران في الظاهر .

وكذا يجب تأخيرُه عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم ، كما في ضرب موسى عيسى ، إذ لو قلت فيه : عيسى ضرب موسى لظُنَّ أن المقدمَ مبتدأً .

---

(١) انظر رأي الكوفيين في المسألة الحادية عشرة من الإنصاف صفحة ٧٨ .

(٢) الإنصاف ٧٨ ، ٧٩ ، وانظر : صفحة ٥٢ تعليقة ١٠ .

(٣) صفحة ٥٣ ولم يذكره في حد العامل ، وإنما ذكره في حد المعرب .

(٤) سبق الحديث صفحة ٦٦ عن خلف ، وأنه لم يتبين لي المقصود به .

(٥) في الإنصاف ٧٩ : وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى الفاعلية ، وانظر : صفحة ٦٦ تعليقة ٦ ، ٨ .

(٦) صفحة ٦٦ وهناك تحقيق نسبة الرأي إلى خلف فارجع إليه .

(٧) ساقطة من جـ وص .

(٨) في جـ وط : أي .

وكذا لو كان الناصبُ فعلَ التعجب ، نحو : ما أحسن زيدا ، لأنه لا يتصرف في معموله - كما يجيء[1] - .

وكذا لو كان الفعل صلةً للحرف ، نحو عجبت من أن ضربت زيدا ، (إذ لا)[2] يفصل بين (الحروف الموصولة وصلتها)[3] - كما يجيء في باب (الموصول)[4] .

ويجب تقديم منصوب الفعل عليه إن تضمن المنصوبُ معنى الاستفهام أو الشرط ، أو أضيف إلى ما تضمن أحدَهما ، نحو : أيَّهم ضربت ؟ وأيَّ حين تركبْ أركبْ ، وغلامَ أيِّهم ضربتَ ؟ وغلام مَنْ لقيتَ فأكرمْه .

وكذا إن كان المنصوب معمولا لما يلي الفاءَ التي في جواب أما إذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾[5] وذلك لِمَا يجيءُ في حروف الشرط من أنه لابدّ من نائبٍ مَنَابَ الشرط المحذوف بعد أما[6] .

ولو كان له منصوبٌ آخرُ جازَ (أن تُقدِّم)[7] أيَّهما شئت وتخليَ الآخَرَ بعد عامله ، نحو : أما يومَ الجمعة فاضربْ زيدا .

وكذا إن سدّ شرطٌ آخرُ مسدَّ شرطِ (أما)[8] نحو : أما إن لقيت زيدا فاضرب خالدا ، لم يجب تقديمُ المنصوب .

ومنع الكوفيون نحو زيدًا غلامُه ضَرَبَ[9] ، لأن زيدا متأخر في التقدير من وجوه :

أحدها : بالنظر إلى غلامه لأنه من تمام خبره .

والثاني : بالنظر إلى ضَرَبَ ، لأنه معموله .

والثالث : بالنظر إلى فاعل ضَرَبَ لأنه مفعوله ، فيبقى الضمير المتصل بغلامه كأنه

---

(١) انظر ط ٢/٣٠٩ .

(٢) في جـ وص وط : لأنه لا .

(٣) في ص : بين الحرف الموصول وصلته .

(٤) انظر ط ٢/٦٠ ، وهذه الكلمة في ط : الموصولات .

(٥) الضحى ٩ .

(٦) انظر ط ٢/٣٩٦ .

(٧) في جـ وص : تقديم .

(٨) ساقطة من ج .

(٩) التسهيل ٨٤ .

لا مفسرَ له قبله ، بخلاف قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾[1] لأن المنصوبَ متأخرٌ من جهة المفعولية فقط ، وبخلاف زيدًا ضرب غلامُه فإنه متأخر من جهة المعمولية والمفعولية .

وأجازه البصرية[2] – وهو الحق – اكتفاءً بالتقدم اللفظي .

وكذا منع الكوفيون نحو : غلامَه أو غلامَ أخيه ضَرَبَ زيدٌ ، وأيَّ شيء أراد أَخَذَ زيدٌ – على أن في أراد ضمير زيد[3] .

وذلك لأن المفسر في هذه الصور هو الفاعل ، ولا يجوز أن تقدِّره قبل المفعول المقدَّم على الفعل ، لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل ، فكيف (يفسِّر)[4] ما هو متقدم لفظا ، وليس بمقدَّم تقديرا ، وهذا بخلاف ضرب غلامَه زيدٌ ، فإن مرتبة المفسِّر قبل الضمير ، ويجوز تقديمُه عليه .

وأجازه البصريون[5] – وهو الحق – نظرًا إلى أن مرتبة المفعول بعد الفاعل .

(وإذا)[6] لم يجز تقديم المفسر وحده – أي الفاعل – أخَّرنا ما اتصل به ضمير المفسر ، فنقول : إن تقدير (غلامَه ضرب زيدٌ) : ضرب زيدٌ غلامَه .

وكذا منعوا (نحو) ما طعامَك أَكَلَ إلا زيد[7] ، لأنك حذفت الفاعل الذي هو الأصل والعمدةَ ، واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلةٌ ، وذلك بأن قدمته على الفعل .

وأجازه البصريون[8] – وهو أولى – لأن (المستثنى)[9] سّد مسد الفاعل .

---

(١) البقرة ١٢٤ .

(٢) الأصول ٢/٢٣٩ ، وانظر التسهيل ٢٨٤ .

(٣) الأصول ٢/٢٣٩ ، وانظر التسهيل ٢٨٤ .

(٤) في ت : فسر .

(٥) الأصول ٢/٢٣٩ ، وانظر التسهيل ٢٨٤ .

(٦) في ص وط : فإذا .

(٧) التسهيل ٢٨٤ . واتفق السيوطي في الهمع ١/٦٦ مع ابن السراج وابن مالك والرضي في هذه المسائل إلا في نسبته إلى الكوفيين إجازةَ نحو « غلامَ ابنه ضرب زيدٌ » . ونسب ابن السراج وابن مالك والرضي إليهم المنع .

(٨) انظر التسهيل ٨٤ .

(٩) في ت : المثنى .

واعلم أنه لا (يوقَع)[1] فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر ، أي لا ينصبُه ، فلا يقال : زيدًا ضرب – كما يجيء في المنصوب على شريطة التفسير[2] .

قوله : وقد يُحذَف (الفعل)[3] لقيام قرينة جوازا (نحو)[4] زيدا ، لمن قال : من أضربُ ؟ ووجوبًا في أربعة مواضع ، الأول سماعي نحو : امرأً ، ونفسَه ، و ﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾[5] ، وأهلًا وسهلًا .

القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظيةً ، كما إذا قال شخص : من أضربُ ؟ فتقول : زيدًا .

وقد تكون (حالية كما)[6] إذا رأيت شخصا في يده خشبة ، قاصدا لضربِ شخص ، فتقول : زيدًا .

قوله : امرأونفسه .

أي دع امرأ (ونفسه)[7] ، والواو بمعنى مع ، أو العطف .

وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرةُ الاستعمال[8] ، وإنما كانت سماعية لعدم ضابط يُعرَف به ثبوتُ علة وجوب الحذف ، أي كثرة الاستعمال ، بخلاف المنادى ، فإن الضابطَ كونُه منادى .

قوله تعالى : ﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾[9] تفسير سيبويه : انتهوا عن التثليث وائتوا خَيْرًا لكم[10] .

---

(١) في ت : يرفع والصحيح ما أثبته بدليل قوله بعده : على مفسره الظاهر أي لا ينصبه .

(٢) انظر صفحة ٥٢١ وما بعدها .

(٣) تكملة من ص والمتن و ط .

(٤) في ط : كقولك .

(٥) النساء ١٧١ .

(٦) في ت : غير لفظية كما ، وفي جـ : حالية ما ، وهو ساقط من ص ومثَّل فيه للفظية بغير اللفظية .

(٧) ساقطة من ص وط .

(٨) في الكتاب ١٤٣/١ ذكر لهذه العلة ، قال لأنه قد كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل فحذف كحذفهم ما رأيت كاليوم رجلا .

(٩) النساء ١٧١ .

(١٠) قال في الكتاب ١٤٣/١ : وإنما نصبتَ خيرا لك وأوسع لك لأنك حين قلت انته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر .

وقال الكسائي : التقدير : انتهوا يكن خيرًا لكم[1] .

وليس بوجه ، لأن كان لا يقدر قياسا ، فلا يقال : عبدَ الله المقتولَ أي كن ذلك .

وقال الفراء : لو كان على إضمار كان لجاز اتق الله محسنا أي تكن محسنا ، وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاءً خيرا لكم[2] .

وقولهم : حسبُك خيرًا لك ، ووراءَك أوسعَ لك بتقدير حسبك وائت خيرا لك ، ووراءَك وائت مكانا أوسع لك يقوي مذهب سيبويه[3] - أي تقدير ائت في الآية - وكذا قوله[4] :

١٠٠ - فَوَاعِدِيهِ سَرْحَتَيْ مالكٍ أو الرُّبَـا بينَهُمـا أسْهَلا[5]

أي قولي (له)[6] : ايت مكانا أسهل .

وكذا قولهم : انته أمرا قاصدا ، أي انته عن هذا وائت أمرا قاصدا .

وقرينة (وائت) في هذه المواضع أنك نهيت في الأول عن شيء ، ثم جئت بعده بمالا يُنهَى عنه ، بل هو مما يؤمر به ، فيجب أن ينصب بائت أو اقصد ، أو ما يفيد هذا المعنى .

---

(١) نسب هذا الرأى إليه السيرافي ، انظر هامش الكتاب ١٤٣/١ . ونسبه النحاس في إعراب القرآن ٥٠٨/١ إلى أبي عبيدة ، قال أبو عبيدة في مجاز القرآن ١٤٣/١ : ﴿فآمِنُوا خَيْرًا لَكُم﴾ النساء ١٧٠ نصب على ضمير جواب يكن خيرا لكم وكذلك كل أمر ونهي .

(٢) في معاني القرآن للفراء ٢٩٥/١ خيرا : منصوب باتصاله بالأمر لأنه من صفة الأمر ... وليس نصبه على إضمار يكن لأن ذلك يأتي بقياس يبطل هذا ، ألا ترى أنك تقول : اتق الله تكن محسنا ، ولا يجوز أن تقول : اتق الله محسنا ، وأنت تضمر تكن .. إلخ .

(٣) في الكتاب ١٤٣/١ ، ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ ووراءك أوسع لك ، وحسبُك خيرا لك إذا كنت تأمُره .

(٤) قائله عمر بن أبي ربيعة ، المترجم له صفحة ٣٩٨ .

(٥) البيت في ديوان عمر ٣٠٦ ، وفي الكتاب ١٤٣/١ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٤٤/١ ، وفي الخزانة ١٢٠/٢ .

اللغة : السَّرحةُ واحدة السَّرح ، وهو كل شجر عظيم لا شوك له ، الربا : جمع ربوة وهو المكان المرتفع عما حوله . أسهل ، أفعل تفضيل من السُّهولة ضد الحُزونة (الخزانة ١٢١/٢) .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن أسهل صفة لموصوف محذوف واقع مفعولا به لفعل محذوف ، أي قولي ائت مكانا أسهل .

(٦) ساقطة من ط .

وليس قولهم : أمرا (قاصدا)[1] مما يجب حذفُ فعله – على ما ذكر سيبويه[2] – وأورده الزمخشري في ذلك[3] .

وأورد سيبويه « انتهوا خيرا (لكم)[4] ، وحسبك خيرا لك » فيما وجب إضمار فعله[5] .

ولعله[6] سمع انته وائت أمرا قاصدا ، بإظهار ناصب أمرًا ، ولم يسمع إظهار ناصب خيرا لكم وخيرا لك ، وإلا فالثلاثة متقاربة المعنى .

ومعنى أمرا قاصدا : (أي أمرا ذا قصد)[7] ، والقصد في الأمر خلافُ القصور والإفراط ، قال :

١٠١ – كلا طَرَفَي قصدِ الأمور ذَمِيمُ[8]

قوله : أهلا .

أي أتيت أهلا لا أجانب ، وسهلا أي : وطئت مكانا سهلا (عليك)[9] لا وعرا .

---

(١) ساقطة من جـ .

(٢) الكتاب ١٤٣/١ .

(٣) انظر ٢٧/٢ من المفصل بشرح ابن يعيش .

(٤) تكملة من ص .

(٥) الكتاب ١٤٣/١ .

(٦) يعني سيبويه .

(٧) في ط : إذا قصد . ولعله يريد : أي ذا قصد ، فسقطتِ الياءُ في الطباعة .

(٨) قبله كما في الخزانة ١٢٢/١ :

عليك بأوساط الأمور فإنها طريقٌ إلى نهج الصواب قويم

وصدره :

ولا تك فيها مُفرِطًا أو مُفَرِّطا

قال البغدادي – بعد ذكر البيتين – : ولا أعلم قائل هذين البيتين ولا رأيتهما إلا في كتاب العُباب في شرح أبيات الآداب لابن سناء الملك وضمنه أبياتا وأشعارا تتضمن حكما ومواعظ وذكر أيضا أنّ الخطابيَّ أبا سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب المتوفى سنة ٣٨٦ – قد ضمن الشطر الثاني من البيت نتفة له وهي :

فسامِحْ ولا تستوف حقك كلَّه وأبق فلم يستقص قط كريمُ

ولا تغل في شيء من الأمر واقتصد كلا طرفي قصد الأمور ذميم

اللغة : الإفراط المبالغة في الأمر ، والتفريط : الإهمال والتضييع ، والقصد بينهما .

الشاهد : ذكره الرضي ليدل على أن معنى القصد خلاف القصور والإفراط .

(٩) ساقطة من جـ .

وقال المبردُ : هي منصوبة على المصدر ، أي رحُبت بلادك مرحبا ، أي رَحْبا ، وأهِلت أهْلا[1] ، أي تأهلت تأهلا .

فقدَّر له فعلا – وإن لم يكن له (فعل)[2] – كما قيل في نحو القهقرى – (كما ذكرنا)[3] .

وسَهُل موضعُك سهلا ، على وضع سهلًا موضع سُهُولة[4] .

ومن الواجب إضمارُ فعلها سماعا قولهم : هذا ولا زَعَماتِك[5] . كأن المخاطب كان يزعم زعماتٍ كاذبةً ، فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سِيمَا الصّدقِ صادرٍ من غيره قيل له : هذا ولا زعماتك ، أي هذا الحق ، ولا أتوهَّمُ زعماتك[6] .

ويجوز أن يكون التقدير : أزعُمُ هذا ولا أزعم زعماتِك ، أو ازْعَمْ هذا ولا تَزْعَمْ زعماتِك .

ومنها قولهم : من أنت زيدًا[7] ، وأصله أن رجلا غير معروف بفضيلة (يسمى)[8] بزيد ، وكان اسمَ رَجل مشهور فأُنكِر ذلك عليه ، أي من أنت ذاكرا زيدا ، (أو تذكر زيدا)[9] وانتصاب (ذاكرا) على الحال من معنى (من أنت) أي من تكون ، كما قيل (في كيف)[10]

---

(١) في المقتضب ٢١٨/٣ : وأما قولهم : مرحبا وأهلا فهو في موضع قولهم : رحُبت بلادك رحبا وأهِلت أهلا ، ومعناه الدعاء .

(٢) ساقطة من جـ وص وط .

(٣) في ط : على نحو ما ذكرنا ، وفي ص : على ما ذكرنا .

(٤) في اللسان (رحب) ٣٩٩/١ : وكذلك إذا قال سهلا أراد نزلت بلدا سهلا لا حزنا غليظا ، وفي التاج ٣٨٣/٧ : والسهل من الأرض ضد الحَزْن وهو من الأسماء التي أجريت مجرى الظروف .

(٥) ذكر هذا المثل في الكتاب ١٤١/١ ، وفي الإيضاح لابن الحاجب ٣٠٨/١ ، وقال : كأن المخاطب وُعِد بأشياء فلم يف بها ، ثم رأى الموعودَ على حال دونها ، فقال : الموعَدُ هذا ، أي أرضي هذا ولا زعماتك ، أو ولا أتوهم زعماتك ، وانظر : الصبّان على الأشموني ١٩٣/٣ .

(٦) هذا تقدير سيبويه في الكتاب ١٤١/١ .

(٧) قال سيبويه ١٤٧/١ : ومن ذلك قول العرب : من أنت زيدا ، فزعم يونس أنه على قوله : من أنت تذكر زيدا . وانظر ابن يعيش ٢٨/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣١٠/١ .

(٨) هكذا في النسخ التي بين يدي ولعل الصواب : يسعى ، حتى يتفق مع تفسير الشارح .

(٩) تكملة من جـ وص وط .

(١٠) تكملة من جـ وص وط .

أنت وقصعة[1] من ثريد[2] . أي كيف تكون .

ويقال هذا أيضا فيمن ذكر عظيما بسوء ، أي من أنت تذكر زيدا (بسوء)[3] .

ويروى (زيد) بالرفع ، أي كلامك زيد ، نحو كلمته فوه إلى في ، والنصب أقوى وأشهر .

ومنها قولهم : عذيرَك من فلان ، والعذير إما بمعنى العاذر كالسميع ، أو (المُعذِر)[4] كالأليم بمعنى المؤلم ، وأعذر وعذر بمعنى .

ويجوز أن يكون (العذير)[5] بمعنى العُذر ، إلا أن الفعيل في مصدر غير الأصوات قليل كالنّكِير ، وأما في الأصوات كالصهيل والنئيم[6] فكثير .

والعذير – أيضا – الحال التي يحاولها المرء يُعْذَر عليها قال[7] :

١٠٢ – جَارِيَ لا تستنكري عذيرِي سيـــرِي وإشفـــاقي على بعيـــرِي[8]

بيَّنَ بقوله سيري وإشفاقي الحالَ التي ينبغي أن يعذر فيها ، ولا يلام عليها ، يقال هذا إذا أساء شخص الصنيع إلى المخاطَب ، أي أحضر عاذرك أو عُذرك ، أو الحالَ التي تُعذر فيها ولا تلام ، وهي فعلُ المكروه إلى ذلك الشخص ، أي لك العذر فيما تجازيه (لسوء)[9] صنيعه إليك .

---

(١) في اللسان (قصع) القصعة الضخمة تُشبع العشرةَ والجمع قِصَاع .

(٢) كثيرا ما يرد هذا المثال عند النحويين ، ولم أجد له تخريجا في كتب الأمثال ولا في كتب اللغة وانظر الكتاب ١٥٣/١ .

(٣) ساقطة من جـ وص وط .

(٤) في ص : المعذور .

(٥) تكملة من جـ وط .

(٦) في اللسان (نأم) النأمة بالتسكين الصوت ، نأَمَ الرجل ينئِم وينأَم نئيما ، وهو كالأنين ، وقيل : هو كالزّحير ، وقيل : هو الصوت الضعيف الخفيّ ، أيا كان ، ونأم الأسدُ ينئِم نئيما وهو كالزئير .

(٧) قائله العجاج ، وستأتي ترجمته صفحة ٦١٣ .

(٨) البيت في ديوانه ٣٣٢/١ ، وفي الكتاب ٣٢٥/١ ، وفي المقتضب ٢٦٠/٤ ، وفي معجم مقاييس اللغة ٢٠٤/٣ ، وفي مجمع الأمثال ١٢/٢، وفي الخزانة ١٢٥/٢ ، اللغة : جاري : منادى مرخم ، أي يا جاريةُ ، والعذير : الحال التي يحاولها المرء يعذر عليها ، إشفاقي حناني وعطفي .

الشاهد : أنشده الرضي لبيان أن العذير بمعنى الحال التي يحاولها المرء يعذر عليها .

(٩) في ت : سوء .

ومعنى (من فلان) أي من أجل الإساءة إليه وإيذائه ، أي أنت ذو عذر فيما تعامِلُه به من المكروه .

ومنه ما يروى عن النبي ﷺ أنه قال لأبي بكر : « أعذِرْني من عائشة »[1] أي من جهة تأديبها وتعريكها[2] .

وفي الخبر : « (لن)[3] يهلِكَ الناسُ حتى يُعْذِرُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ »[4] أي يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لِمُعَذِّبهم ومهلكهم ، فمعنى من أنفسهم : من (جهة أنفسهم و)[5] إهلاكها .

ويقال : من يَعذِرُني من فلان ، أي من أجل إيذائي إياه ، أي لي عذر في إيذائه فهل ههنا من يعذرني ؟

ومنها قولهم : أهلَك والليلَ[6] ، إن كان الواو فيه بمعنى (مع) فالمعنى الحق أهلك (مع)[7] الليل ، أي لا يسبقك الليلُ إليهم ، وإن كانت للعطف انتصب الليل بفعل آخرَ غيرِ ناصب أهلك ، أي الحقْ أهلك ، واسبقِ الليل .

ومنها : كِلَيْهما وتمرا[8] ، أي أعطني كليهما وتمرا ، وأصله أنه قال : شخص بين

---

(١) قال البغدادي في تخريجه لأحاديث شرح الرضي ق ٣أ : قال الأزهري في التهذيب : وفي الحديث أن النبي ﷺ استعذر أبا بكر من عائشة ، كأنه عتب عليها بعضَ الأمر ، فقال لأبي بكر : أعذرني منها إن أدبتها . قلت : ولم أجد هذا الحديث في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ، والنص الذي نقله البغدادي في التهذيب ٣١٠/٢ .

وفي النهاية لابن الأثير ١٩٧/٣ ، ومنه الحديث « أنه استعذر أبا بكر رضي الله عنه من عائشة كان عتب عليها في شيء ، فقال لأبي بكر : كن عذيري منها إن أدبتها » أي قم بعذري في ذلك .

(٢) في اللسان (عرك) ٣٥٣/١٢ : العَريكةُ : الطبيعة ، يقال : لانت عريكته إذا انكسرت نَخْوتُه .. يقال : فلان لين العريكة إذا كان سلسا مطاوعا منقادا قليلَ الخلاف والنفور .

(٣) في ت : أن .

(٤) رواه أبو داود في سننه ٥١٥/٤ ، وأحمد في مسنده ٢٦٠/٤ ، ٢٩٣/٥ . وفي النهاية ١٩٧/٣ : يقال : أعذر فلان من نفسه إذا أمكن منها ، يعني أنهم لا يهلكون حتى تكثر ذنوبُهم وعيوبُهم ، فيستوجبون العقوبة ، ويكون لمن يعذبهم عذر ، كأنهم قاموا بعذره في ذلك ويروى بفتح الياء ، من عذرته وهو بمعناه .

(٥) ساقط من جـ .

(٦) في مجمع الأمثال ٥٢/١ : أي آذكر أهلك وبُعدهم عنك ، واحذر الليل وظلمته فهما منصوبان بإضمار الفعل ، يضرب في التحذير والأمر بالحزم . (وانظر جمهرة الأمثال ١٩٦/١ ، والمستقصى ٤٤٣/١) .

(٧) في ت : مِن .

(٨) ورد هذا المثل في المستقصى ٢٣١/٢ : كليهما ، وفي جمهرة الأمثال ١٤٧/٢ ، ومجمع الأمثال ١٥١/١ =

يديه زُبْدٌ وسنام وتمر لآخرَ : أيَّ هذين تريد - (مشيرا)[1] إلى الزبد والسنام ، فقال : ذلك الآخرُ ذلك .

ومنها قولهم : الكلابَ على البقر[2] . أي أرْسِل .

وأحَشَفا وسُوء كِيلة[3] ، أي أتجمع حشفا (وسوء كيلة)[4] .

وكلَّ شيء ولا شتيمةَ حر[5] ، أي اصنع كلَّ شيء ولا ترتكب شتيمةَ حر .

وإن تأتني فأهلَ الليل و (أهلَ)[6] النهار[7] ، أي فتأتي أهل الليل و (أهل)[6] النهار ، أي أهلا لك بالليل والنهار .

(وقولهم)[8] ديارَ الأحبة[9] ، أي اذكرها .

وقولهم : كاليوم رجلًا ، أي ما رأيت كرجل اليوم رجلا ، على حذف ناصبِ رجل ، وحذفِ ما أضيف إلى اليوم ، وكاليوم حالٌ مقدَّم (من رجلا)[10] .

= كلاهما . قال الزمخشري في المستقصى : مَرّ بعمرو بن حمران الجعدي رجلٌ مجهود وبين يديه زبد وقُرص وتمر فاستطعمه زبدا أو قرصا ، فقال عمرو ذلك : أي أُطعِمُك كلّ واحد منهما وتمرا أيضا ، ثم ضرب في كل موضع خُيِّر فيه الرجل بين شيئين وهو يريدهما معا .

ورواية الزمخشري عكس رواية الرضي لأصل المثل وقد ذكر الميدانيُّ الروايتين .

(١) ساقطة من جـ .

(٢) في مجمع الأمثال ١٤٢/٢ ، يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة يعني لا ضرر عليك فخلهم .. ويقال : الكِرابَ على البقر ، هذا من قولك : كربتُ الأرض إذا قلبتَها للزراعة ، يضرب في تخلية المرء وصناعته . وانظر جمهرة الأمثال ١٦٩/٢ .

(٣) في جمهرة الأمثال ١٠١/١ يضرب مثلا لجمعك على الرجل ضربين من الخسران ونوعين من النقصان ، وفي مجمع الأمثال ٢٠٧/١ الكِيلة : فِعلة من الكيل ، وهي تدل على الهيئة والحالة نحو الرِّكبة والجِلسة ، والحشفُ أردأ التمر .. يضرب لمن يجمع بين خصلتين مكروهتين .

(٤) ساقط من جـ وص وط .

(٥) ذكره سيبويه في الكتاب ١٤٢/١ وقال : أي ائت كلَّ شيء ولا ترتكب شتيمة حر . ونقله عنه ابن منظور في اللسان مادة شتم ، وانظر الإيضاح ٣٠٨/١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١٩٤/٣ .

(٦) تكملة من ص وط .

(٧) ذكره ابن الحاجب في الإيضاح ٣١٠/١ وقال : فإنك تأتي ، ومعناه الإكرام ، لأن المرء يكرم في أهله ليلا ونهارا ، وانظر حاشية الصبان على الأشموني ١٩٣/٣ .

(٨) تكملة من جـ .

(٩) قدر الأشموني المضمر بأعطني ، وقدره الصبان باذكرها (حاشية الصبان ١٩٣/٣) .

(١٠) في ط : من رجل .

وقد يقال : كلاهما – بالرفع – (وتمرا)[1] ، وكلُّ شيء ولا شتيمةُ حر ، أي كلاهما لي ، وكل شيء أَمَم[2] .

ووجوب الحذف في جميع ما ذكر وأمثالها لكونها أمثالا أو كالمَثَل في كثرة الاستعمال ، والأمثالُ لا تغير .

وأعلم أن المفعول به يحذف كثيرا ، إلا في أفعال القلوب – كما يجيء في بابها[3] – وكذا المتعجَّبُ منه ، فإنه لا يحذف إلا مع قيام القرينة على (تعينه)[4] نحو ما أحسنك وأجملَ ، إذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجَّب منه .

ولا يحذف المجابُ به ، نحو : ضربت زيدا في جواب من قال : من ضربت ؟ إذ هو مقصود الكلام .

وكذا إذا كان مستثنى نحو ما ضربت إلا زيدا .

وما حذف من المفعول به فهو على ضربين :

إما منويٌّ كما في قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾[5] أي (لمن)[6] يشاؤه .

أو غيرُ منويّ ، وذلك إما لتضمين الفعل معنى اللازم ، كقوله تعالى : ﴿ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾[7] أي يعدلون . وقوله[8] :

١٠٣ – وإن تَعْتذِر بالمحلِ من ذي ضُروعِها   إلى الضيفِ يَجْرح في عراقيبِها نصلي[9]

أي يؤثر بالجرح .

---

(١) في ص : وتمرٌ ، (ولعل الصواب ما أثبته) .

(٢) هذا تقدير سيبويه ١٤٢/١ وتبعه النحويون ، والأمم الشيء اليسير .

(٣) انظر ط ٢٧٩/٢ .

(٤) في ط : تعيينه .

(٥) آل عمران ١٢٩ .

(٦) تكملة من ط .

(٧) النور ٦٣ وفي التبيان ٩٧٩ الكلام محمول على المعنى ، لأن معنى يخالفون يميلون ويعدلون .

(٨) قائله ذو الرُّمة وستأتي ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٩) البيت في ديوانه ١٥٦/١ وفي ابن يعيش ٣٩/٢ وفي المغني ٦٧٦ وفي الخزانة ١٢٨/٢ .

اللغة : المحل : انقطاع المطر ويُبْسُ الأرض من الكلأ ، عراقيبها قال الأصمعي : كل ذي أربع عرقوباه =

وإما للمبالغة بترك التقييدِ كما تقول : فلانٌ يعطي ويمنع . قال الله تعالى : ﴿ والله يَقْبِضُ ويَبْسُطُ ﴾[1] .

= في رجليه وركبتاه في يديه ، والنصلُ حديدة السيف والسكين (الخزانة ٢/١٢٩) .

الشاهد : أورده الرضي شاهدًا على حذف مفعول يجرح لتضمنه معنى يؤثر قلت : والذي أراه أن المفعول به لم يحذف فهو كلمة (عراقيبها) ولكنه عدى الفعل إلى المفعول به بواسطة حروف الجر لتضمنه معنى يؤثر الذي لا يتعدى إلا بحرف الجر .

(١) البقرة ٢٤٥ .

المنادى

قوله : والثاني المنادى وهو المطلوب إقباله بحرفٍ نائبٍ منابَ أدعو لفظا أو تقديرا .

(قوله : المطلوب إقباله)[١] .

أي الذي يطلب منه أن يقبل عليك بوجهه .

قال المصنف : المطلوبُ إقباله أخرج المندوبَ ، لأنه المتفجَّعُ عليه لا المطلوبُ إقباله ، وبحرف نائب مناب أدعو أخرجَ نحو زيد في قولك : أطلب إقبالَ زيد[٢] .

وقد تصلَّف[٣] (المصنف)[٤] بهذا الحد ، وقال : إن الزمخشري لم يحدَّ المنادى لإشكاله ، وذلك أنه لو حُدَّ بأمر معنوي أي كونه مطلوبَ الإقبال دخل فيه (زيد) في : أُطْلُبُ إقبال زيد ، ولوحد بأمر لفظي - أي ما دخل عليه يا وأخواتها - دخل فيه المندوب وليس بمنادى[٥] .

والظاهر أن جار الله لم يحدّه لظهوره لا لإشكاله ، فإن المنادى - عنده - كلُّ ما دخله (يا) وأخواتها ، والمندوب عنده منادى (على وجه التفجع)[٦] كما صرح به لما فصل أحكام المنادى في الإعراب والبناء[٧] .

وكذا الظاهر من كلام سيبويه أنه منادى[٨] .

(كما)[٩] قال الجزولي : المندوب منادى على وجه التفجع ، فإذا قلت يا محمداه،

---

(١) تكملة من ط .

(٢) في الإيضاح لابن الحاجب ٢٤٩/١ ، والتحقيق أن يقال في حده - يعني حد المنادى - : هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا .. وخرج المندوب عنه بأصل الجنس فإنه ليس مطلوبا إقباله .

(٣) في اللسان صلف ٩/١١ الصلف مجاوزة القدر في الظُّرفِ والبراعة والادعاء .

(٤) تكملة من ط .

(٥) الإيضاح ٢٤٩/١ .

(٦) تكملة من ط ، وهي مأخوذة من كلام سيبويه في الكتاب ٣٢١/١ .

(٧) انظر المفصل بشرح ابن يعيش ١٢٨/١ .

(٨) في الكتاب ٣٢١/١ ، اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه .

(٩) تكملة من ص وط .

فكأنك تناديه ، وتقول (له)[1] : تعال ، فأنا مشتاق إليك ، ومنه قولهم في المراثي : لا تبعَد ، أي لا تهلَك ، كأنهم مِن ضَنِّهم بالميت (على)[2] الموت تصوروه حيا ، فكرهوا موته ، فقالوا : لا تبعَد ، أي لا بعِدت ولا هلكت[3] .

وكذا المندوب (المتوجع عليه)[4] نحو (واويلا)[5] وواثبورا[6] ، وواحزنا ، أي احضر حتى يتعجب من فظاعتك .

والدليل على كونه مدعوًّا قولُه تعالى : ﴿ لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا ، وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا ﴾[7] أمرهم بقول : واثبورا .

وكذا المستغاث منادى دخله معنى (الاستغاثة .

وكذا المتعجَّبُ منه منادى دخله معنى)[8] التعجُّب ، فمعنى ياللماء ويا للدواهي : احضرا حتى يُتَعَجَّب منكما .

وكذا لا يرد عليه المخصوص ، فإنه يقول : هو منادى نقل إلى معنى الاختصاص[9] والعارض غير معتد به .

هذا ، وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به ، وناصبه الفعل المقدر . وأصله عنده يا أدعو زيدا ، فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال (ولدلالة)[10] حرف النداء عليه ، وإفادته فائدته[11] .

---

(١) تكملة من ص وط .

(٢) في ط : عن .

(٣) في المقدمة الجزولية ق ٤٥ : المندوب منادى على وجع التفجع لا لأن يجيب .

(٤) في ت : المتوجع به .

(٥) في جـ وط : واويلاه وفي ط : واثبوراه ،وواحزناه .

(٦) الثبور : الهلاك والخسران والويل .

(٧) الفرقان : ١٤ .

(٨) تكملة من جـ وص وط .

(٩) في المفصل بشرح ابن يعيش ١٧/٢ وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويُقصَدُ به الاختصاص لا النداء ، وذلك قولهم : أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل .. إلخ .

(١٠) في ط : لدلالة .

(١١) في الكتاب ١٤٧/١ : ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهارُه قولك : يا عبد الله والنداءُ كله .. حذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم هذا الكلام ، وصار يا بدلًا من اللفظ بالفعل – كأنه قال : يا أريد عبد الله ، فحُذِفَتْ أريد ، وصارت (يا) بدلا منها .

(وأجاز)[1] المبرد نصب المنادى على حرف النداء ، لسده مسد الفعل[2] .

وليس ببعيد ، لأنه يمال إمالةَ الفعل فلا يكون – إذن – من هذا الباب ، أي مما انتصب المفعولُ به بعامل واجب الحذف .

وعلى المذهبين (يازيد)[3] جملة ، وليس المنادى أحدَ جزأي الجملة ، فعند سيبويه جزءا الجملة – أي الفعل والفاعل – مقدَّران ، وعند المبرد حرف النداء سدّ مسد أحدِ جزأي الجملة – أي الفعل – والفاعلُ مقدر .

ولا منع من دعوى سده مسدَّهما .

والمفعول به هنا – على المذهبين – واجبُ الذكر لفظا أو تقديرا ، إذ لا نداء بدون المنادى .

وما أورِدَ ههنا – إلزامًا – من أن الفعل لو كان مقدرا ، أو كان (يا) عوضًا منه ، لكان جملةً خبرية غيرُ لازم ، لأن الفعل مقصودٌ به الإنشاء ، فالأولى أن يقدَّر بلفظ الماضي ، أي دعوت أو ناديت ، لأن الأغلبَ في الأفعال الإنشائية مجيئُها بلفظ الماضي .

وقال أبو علي – في بعض كلامه – إن (يا وأخواته) أسماءُ أفعال[4] .

ومُنِعَ بأن أسماء الأفعال لا تكون على أقلّ من حرفين ، والهمزة من أدوات النداء .

---

(١) في ت وجـ : وأحال .

(٢) كلام المبرد يوافق كلام سيبويه . قال في المقتضب ٢٠٢/٤ : اعلم أنك إذا دعوت مضافا نصبته ، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : يا عبد الله لأن (يا) بدل من قولك : أدعو عبد الله وأريد ، لأنك تخبر أنك تفعل ، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلا ، فإذا قلت : يا عبد الله فقد وقع دعاؤك بعبد الله فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلُك.

وانظر تعليق الشيخ عضيمة هامش رقم ١ من صفحة ٢٠٢ جـ ٤ .

(٣) في ط : فيازيد .

(٤) لعل الرضي اتبع ابن يعيش في نسبة هذا الرأي إلى أبي علي ، انظر شرحه للمفصل ١٢٧/١ . وكلام أبي علي في الإيضاح وفي المسائل العسكرية لا يؤيد ما ذهبا إليه . قال في الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ٥٧٣) ويدلك على أن هذه الكلم – يعني أسماء الأفعال – أسماءٌ وليست بحروف أن الحرف والاسم لا يستقلّ بهما كلام إلا في النداء ، وليس ذلك بنداء . وظاهر كلام عبد القاهر في المقتصد ٥٧٣ – ٥٧٤ لا يؤيدهما أيضا وفي المسائل العسكرية ١٠٩ : فأما قولهم في النداء (يازيد) واستقلال هذا الكلام مع أنه مؤتلِفٌ من اسم وحرف فذلك لأن الفعل ههنا مرادٌ عندهم ، يدلك على ذلك ما حكاه سيبويه في قولهم : يا إياك .

ويمكن أن يقال : خالفتْ أخواتِها لكثرة استعمال النداء ، فجُوِّز في أداته مالا يجوَّزُ في غيرها ، ألا ترى إلى الترخيم .

ومُنِعَ أيضا بأن الضمير فيه لا يكون لغائبٍ لعدم تقدم ذكره ، ولا لمتكلم لأن اسمَ الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلمُ .

والجواب (أن)[1] اسمَ كلِّ فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا أو مضمرا ، وغائبا أو متكلما أو مخاطبا ، لكنه لا يبرُز في اسم الفعل شيءٌ من الضمائر (فتقول)[2] صه في المفرد المذكر والمؤنث ، وكذا في مثناهما ومجموعِهما ، وإذا كان أداةُ النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميرُه ، فيكون كما قال بعضهم في أفِّ : إنه بمعنى أتضجر أو تضجرت ، وفي أَوّهْ : إنه بمعنى أتوجع أو توجعت[3] .

وقيل : لو كان اسمَ فعلٍ لتم (من)[4] دون المنادى ، لكونه جملةً .

والجواب : أنه قد يعرِض للجملة مالا (تستقل به كلاما)[5] ، (كخبر المبتدأ)[6] والجملةِ القسمية ، والشرطيةِ ، والنداءُ لابد له من منادى .

واعلم أنه قد ينصُب عاملُ المنادى المصدرَ اتفاقا - نحو : يازيد دعاءً حقا ، ويجوز أن يكون مثل : الله أكبر دعوةَ الحق ، وزيد قائم حقا ، أي منتصبا بعامل مقدّر ، كما قيل فيهما .

وأجاز المبردُ نصبَه للحال ، نحو : يازيد قائما ، إذا ناديته في حال قيامه[7] ، قال

---

(١) في جـ : لأن .

(٢) في ت وص : وتقول ، وفي ط : تقول .

(٣) نقل أبو حيان في بحره المحيط ٢٣/٦ عن الزناتي أن في (أف) لغات تقارب الأربعين ، وذكر ابنُ يعيش في شرحه للمفصل ٣٨/٤ - ٣٩ ، في أوه عدة لغات منها أَوْهِ وآه وأَوَّهْ وأَوِّهِ .

(٤) في ط : مني .

(٥) في جـ وص : يستقل كلاما ، وفي ط : يستقل كلاما بوجوده .

(٦) ساقط من جـ وص وط .

(٧) لم أجد في المقتضب ولا في الكامل ذكرا للبيت الذي ذكر الرضي أن المبرد قال : إنه مما نَصَبَ فيه عاملُ المنادى الحالَ ، ولعله اعتمد في نقله هذا على ابن السراج في الأصول ٣٧٠/١ - ٣٧١ فإنه حكى عن أبي العباس المبرد أنه قال : قلت لأبي عثمان : ما أنكرت من الحال للمدعو ؟ قال : لم أنكر منه إلا أن العرب لم تدع على شريطة ، =

ومنه قوله[1] :

١٠٤ - يا بؤسَ للجهلِ ضَرَّارًا لأقوامِ[2]

والظاهر أن عامله (بؤس) الذي هو بمعنى الشدة ، وهو مضاف إلى صاحب الحال - أعني الجهلَ - تقديرا ، لزيادة اللام ، فهو مثل أعجبني (مجيء)[3] زيدٍ راكبا .

قوله : ويُبْنَى على ما يُرفَعُ به إن كان مفردًا معرفةً ، نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون .

إنما قال : على ما يرفع به ليكون أعمّ من قولهم : يبنى على الضم فإن نحو : يا زيدان ويا زيدون خارجٌ منه .

وما يرفع به الاسم الضمُّ والألفُ والواوُ .

وقال الكسائيُّ : المنادى المفردُ المعرفةُ مرفوعٌ لتجرده عن العوامل اللفظية[4] .

= فإنهم لا يقولون : يا زيد راكبا ، أي ندعوك في هذه الحالة ونُمسِك عن دُعائك ماشيا ، لأنه إذا قال : يا زيد فقد وقع الدعاء على كل حال ، قال : قلت : فإن احتاج إليه راكبا ولم يحتج إليه في غير هذه الحالة فقال : يا زيد راكبا ، أي أريدك في هذه الحالة ؟ قال : ألست قد تقول : يا زيد دعاء حقا ؟ فقلت بلى فقال : علام تحمل المصدر ؟ قلت : لأن قولي : يا زيد كقولي : أدعو زيدا ، فكأني قلت : أدعو دعاء حقا ، قال : لا أرى بأسا بأن تقول على هذا : يا زيدُ قائما ، وألزمُ القياسَ . قال أبو العباس : وجدت أنا تصديقا لهذا قولَ النابغة :

قالت بنو عامر خالُوا بني أسد ... يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام

وانظر : الإنصاف ٣٢٩ ، والخزانة ٢/١٣١ .

(١) القائل النابغة الذبياني ، وستأتي ترجمته ٧٧٦ .

(٢) صدره : قالت بنو عامرٍ خالوا بني أسدٍ

والبيت في ديوانه ٢٢٠ ، وفي الكتاب ١/٣٤٦ ، وفي الخصائص ٣/١٠٦ ، وفي شرح المفضليات للتبريزي ٤٤٦ ، وفي رصف المباني ١٦٨ ، وفي الخزانة ٢/١٣٠ . اللغة : خالوا : قاطعوا وتاركوا من المخالاة والخِلاء (الخزانة ٢/١٣٢) وقال البغدادي ٢/١٣٠ : من جعل عامل الحال النداء جعل الحالَ من المضاف .. ومن جعل ضرارا حالا من المضاف إليه جعل العاملَ المضافَ.. وقال في الخزانة ٢/١٣٢ : اللام فى لأقوام زائدة ، قال المبرد : هذه اللام تزاد في المفعول على معنى زيادتها في الإضافة يقولون : هذا ضاربٌ زيدا وهذا ضاربٌ لزيد .

الشاهد : نسب الرضيّ إلى المبرد أنه استشهد بهذا البيت لمجيء الحال منصوبا بعامل المنادى .

(٣) تكملة من جـ وص وط : وهي لازمة لتكون عاملة في الحال ، ولأنها مضافة إلى صاحب الحال ، فيشبهها حينئذ قوله يا بؤس للجهل ضرارا .

(٤) هذا رأي الكوفيين انظر : الإنصاف ٣٢٣ .

(و)[1] لا يعني أن التجردَ فيه عاملُ الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ[2] ، بل المراد به أنه لم يكن فيه سببُ البناء حتى يبنى ، فلابد فيه من الإعراب .

ثم (قالوا)[3] لو جرَّدناه لشابه المضافَ إلى ياء المتكلم إذا حذفت الياء ، ولو فتحناه لشابه غيرَ المنصرف فرفعناه ، و لم ننونْه ليكون فرقا بينه وبين ما رُفِع بعامل رافع .

(ولا)[4] يعترض عليه بالمبتدأ ، فإن العامل فيه عنده هو الخبر[5] .

قال[6] : وإنما نصب المنادى (المضافُ)[7] لطوله ، ولأن المنصوبات في كلام العرب أكثر .

فهو عنده مرفوع أو منصوب بلا عامل[8] .

وقال الفراء : أصل يازيدُ يازيدا (ليكون)[9] المنادى بين الصوتين ، ثم اكتُفي بيا ، ونوي الألف ، فصار كالغايات ، فبني علي الضم ، وفتح المضاف لوقوع المضاف إليه موقعَ ألف يازيدا[10] .

فحركتُه عنده ليست نصبا . ولا أدري ما يقول في نصب المضارع (للمضاف)[11] والمفرد النكرة ، و لم لا يجري المضافُ مَجراهما في كونه منصوبا .

---

(١) تكملة من ط .

(٢) قد نسب الرضي هذا الرأي إلى البصريين انظر : صفحة ٢٥٣ .

(٣) في ت وط : أنا ، ولعل ما أثبته هو الصواب ، لأن هذا دليل الكوفيين وانظر : الإنصاف ٣٢٣ .

(٤) في جـ : فلا .

(٥) انظر رأيه فقد تقدم صفحة ٢٥٥ .

(٦) يعني الكسائيَّ ، وقد ذكر صاحبُ الإنصاف ذلك في دليل الكوفيين صفحة ٣٢٣ فقال : فأما المضاف فنصبناه لأنا وجدنا أكثر الكلام منصوبا ، فحملناه على وجهٍ من النصب أكثرَ استعمالا .

(٧) في ت : المضاف الطويل وفي ص : المنادى الطويل .

(٨) قد تقدم أن هذا رأي الكوفيين وليس رأي الكسائيِّ وحده .

(٩) ساقطة من ص .

(١٠) في الإنصاف ٣٢٣ ، وأما الفراء فتمسك بأن قال : الأصل في النداء أن يقال : يا زيداه .. والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه ، فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو (يا) في أوله عن الثاني وهو الألف في آخره ، فحذفوه ، وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيها بقبل وبعد .. ثم قال : وأما المضاف فإنما وجب أن يكون مفتوحا لأن الاسم الثاني حل محل ألف الندبة .

(١١) ساقطة من جـ وص وط .

قوله : مفردا .

أي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له ، فيدخل فيه نحو : يا زيدان ويا زيدون .

ويعني بالمعرفة ما كان مقصودا قصدُه ، سواء تعرف بالنداء أو كان معرفة قبلَه ، (فيعم)[1] نحو يا زيد ، ويا رجل ، ويا هذا ، ويا أنت .

والضم مقدر في المنقوص والمقصور ، نحو : يا قاضِي ويا فَتَى ، وفي المبني قبل النداء ، نحو يا هذَا ، ويا هؤلاءِ .

ويونُس يحذف الياء في المنقوص ، ويعوِّض منها تنوينًا ، فيقول : يا قاضٍ ، لأنه لم يُعْهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لامٍ أو إضافة ، ولا يحذِفُ في يا مُرِيْ - من الإراءة - خوفًا من الإجحاف بالكلمة[2] .

وإنما بني المفرد المعرفةُ لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهِة - لفظا ومعنى - لكاف الخطاب الحرفية ، وكونِه (مثلَها)[3] إفرادا وتعريفا ، وذلك لأن يا زيد بمنزلة أدعوك وهذا الكاف (ككاف)[4] ذلك لفظا ومعنى .

وإنما قلنا ذلك لِمَا تقرر أن الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف (بوجه)[5] أو الفعل ، ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني .

وأما المضافُ والمضارعُ له فلم يبنيا لأنهما ليسا كالكاف إفرادًا .

ولم يُبْنَ المفردُ (المنكر)[6] لأنه ليس مثلَها تعريفا ، ولم يقع موقعها .

وإن وقع المضمرُ منادًى جاز (نحو)[7] يا أنت ، نظرا إلى المظهر ، قال[8] :

---

(١) ساقطة من جـ ، وفي ط : فيضم .

(٢) في الهمع ١/١٧٣ وقال يونس : تحذف - يعني الياء - لأن النداء دخل على اسم معرب منون محذوف الياء فذهب التنوين من المحذوف الياء ، فبقي حذفُ الياء بحاله ، وتقدر الضمة في الياء المحذوفة .

(٣) تكملة من جـ وص وط .

(٤) في ط : مشابه للكاف في .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ص : المركب .

(٧) ساقطة من جـ وط .

(٨) قائله سالم بن دارة ، ودارة لقب أمه ، واسمها سيقاء ، وأبوه مسافع بن عقبة بن يربوع .. وقال التبريزي : دارة =

١٠٥ - يا أبجرُ بنَ أبجرٍ يا أنتَا   أنتَ الذي طلقتَ عام جُعْتَا[1]

وجاز يا إياك نظرا إلى كونه مفعولا ، كما ورد في كلام ابن الأحوص[2] : يا إياك قد كفيتُك ، قاله لأبيه لما أراد أن يتكلم[3] .

وإذا اضطُرَّ إلى تنوين المنادى المضموم اقتُصر على القدر المضطَر إليه (من التنوين)[4] ، قال[5] :

١٠٦ - سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها   وليسَ عليك يا مطرُ السلام[6]

وعند يونس يُنْصَبُ رجوعا به إلى حركته الإعرابية ، لما اضطُر إلى إزالة البناء بتنوين

= هو يربوع ونسب سالمٌ إليه . وكذا في الأغاني ، قال البغدادي : والصحيح الأول (الخزانة ١٤٤/٢ ، ١٤٥) .

(١) البيت في نوادر أبي زيد ١٦٣ وفيه يا مُرّيا ابن واقع وهي الرواية الصحيحة كما في الخزانة ١٤٠/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ٧٩/٢ ، وفيه يا أقرع بن حابس ، وفي الإنصاف ٣٢٥ ، ٦٨٢ ، وفي ابن يعيش ١٢٧/١ ، وفي الخزانة ١٣٩/٢ ، وفي التصريح ١٦٤/٢ ، وفي الهمع ١٧٤/١ .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أنه يجوز لك إذا ناديت المضمرَ أن تقول : يا أنت نظرا إلى المظهر .

(٢) الأحوص هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري ، شاعر هجَّاء صافي الديباجةِ عاصَرَ جريرا والفرزدق ، وفد على الوليد بن عبد الملك فأكرمه ثم بلغه عنه ما ساءه من سيرته فرده إلى المدينة وأمر بجلده . أخباره كثيرة توفي سنة ١٠٥ هـ (الأعلام ٢٥٧/٤) .

(٣) نسب هذا القولَ السيوطيُّ للأخوص - بالخاء المعجمة الفوقية - في الهمع ١٧٤/١ ، وفي كثير من كتب النحو قال بعضهم : وفي إيضاح ابن الحاجب ٢٥٣/١ ، قول بعض العرب : يا إياك . وفي الخزانة ١٤١/٢ قال - وهو يتحدث عن نسبة البيت : يامر يا ابن واقع .. إلخ - : زعم العينيُّ أن قائله الأحوص ، وهو وهم وإنما قوله نثر لا نظم ، وهو أنه لما وفد مع أبيه على معاوية خطب فوثب أبوه ليخطب فكفّه وقال : يا إياك قد كفيتك . والظاهر من كلام الشارح إجازةُ نداء المضمر ، والذي عليه الجمهور خلافه ، قال في الهمع ١٧٤/١ : لا ينادى الضمير عند الجمهور ، أما ضمير الغيبة والتكلم فلأنهما يناقضان النداء ، إذ هو يقتضي الخطابَ ، وأما ضميرُ المخاطب فلأن الجمع بينه وبين النداء لا يحسن لأن أحدهما يغني عن الآخر ، وجوز قوم نداءه متمسكا بقوله : يا أبجر بن أبجر يا أنتا ، وقول الأحوص يا إياك قد كفيتك . وأجاب الأولون بندوره ...

(٤) تكملة من ص .

(٥) قائله هو الأحوص وقد سبقت ترجمته .

(٦) البيت في ديوان الأحوص ١٨٩ ، وفي الكتاب ٣١٣/١ ، وفي المقتضب ٢١٤/٤ ، وفي الإنصاف ٣١١ ، وفي الخزانة ١٥٠/٢ ، وفي العيني ١٠٨/١ ، ٢١١/٤ ، وفي المحتسب ٩٣/٢ ، وفي رصف المباني ١٧٧ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الشاعر إذا اضطر إلى تنوين المنادي المضموم اكتَفَى بذلك ولم ينصبْه . وفي هذا البيت قال يا مطرٌ ولم يقل يا مطرا . قلت : وقد ورد في البيت الروايتان .

التمكُّن[1] .

وإنما بني المفردِ على الحركة لأن له عرقا في الإعراب ، وبني على الضم فرقا بين حَرَكَتَي المنادى المعرب نحو يا قومِ ويا قومنَا ، وحركة المبني نحو يا قومُ ، كما عملوا ذلك في نحو قبلَك ومن قبلِك ومن قبلُ .

(١) في أمالي الزجاجي ٨٣ ، وأما أبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب وعيسى بن عمر وأبو عُمَر الجرمي فينشدونه سلام الله يا مطرًا عليها .

وفي الكتاب ٣١٣/١ : وكان عيسى بن عمر يقول : يا مطرًا يشبهه بقوله يا رجلا يجعله إذا نُوِّنَ وطال كالنكرة ولم نسمع عربيًّا يقوله ، وله وجه من القياس .

الاستغاثةُ ونصبُ المنادى

قوله : ويُخْفَض بلام الاستغاثة نحو يا لَزيدٍ ، ويُفتَح لإلحاق ألفها ولا لامَ نحو يا زيداه ، وينصب ما سواهما نحو يا عبدَ الله ، ويا طالعا جبلا ، ويا رجلا لغير معين .

هذه اللام المفتوحة تدخلُ المنادى إذا استغيث به نحو (يالله)[1] أو تُعُجِّب منه نحو يا لَلْماءِ (ويا لَلدواهي)[2] وهي لام التخصيص أُدخلت علامةً (للاستغاثة)[3] والتعجب .

وإنما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها (لمعناهُمَا)[4] ، إذ المستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء ، وكذا المتعجَّبُ منه مخصوص من بين أمثاله بالاستحضار لغرابته .

فاللام معدية لأدعو المقدرِ عند سيبويه[5] ، أو لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد[6] إلى المفعول .

وجاز ذلك مع أن أدْعو متعدٍّ بنفسه لضعفه بالإضمار (له)[7] أو لضعف النائب منابَه ، ألا ترى أنك تقول : ضربي لزيد حسنٌ ، وأنا ضاربٌ لزيد ، ولا يجوز ضربتُ لزيد .

وإنما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين :

---

(١) في ط : يا اللهِ ، وهو تحريف .

(٢) تكملة من ص وط .

(٣) في جـ : الاستغاثة والأحسن ما أثبته .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) وقد سبق ذكرُ مذهب سيبويه في ناصب المنادى ، وأنه بأدعو المقدر الذي صارت يا بدلا منه انظر : صفحة ٤٩٧ ، وقال في الكتاب ٣١٨/١ : هذا باب ما يكون النداء فيه مضافا إلى المنادى بحرف الإضافة ، وذلك في الاستغاثة والتعجب ، وذلك الحرفُ اللامُ المفتوحةُ .

(٦) قد بينت صفحة ٤٠٨ أن كلام المبرد يوافق كلام سيبويه في ناصب المنادى .

(٧) ساقطة من ط .

أحدهما : الفرقُ بين المستغاث والمستغاث له ، وذلك لأنه قد يلي (يا) ما هو مستغاثٌ له بكسر اللام ، والمنادى محذوفٌ ، نحو يا لِلمظلوم ويا لِلضعيف ، أي يا قوم .

والثاني : وقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لامُ الجرِّ معه - كما يجيء في حروف الجر[1] - فإن عطفت (على المستغاث)[2] بغير (يا) نحو قوله[3] :

١٠٧ - ... يا لَلكهول وللشبانِ للعجب[4]!

كُسِرتْ لامُ المعطوف ، لأن الفرق بينه وبين المستغاث له حاصلٌ بعطفه على المستغاث .

وإن عطفت مع (يا) فلابد من فتح لام المعطوف أيضا نحو قوله[5] :

١٠٨ - يا لَعَطَّافِنا ويا لَرِياحِ[6]

---

(١) ط ٣٢٨/٢ .

(٢) ساقطتان من جـ وص وط .

(٣) قال البغدادي في الخزانة ١٥٤/٢ : هذا البيت من شواهد جمل الزجاجي وغيره ، ولم ينسبه أحد إلى قائله . وقد وجدته منسوبًا إلى عمرو بن معد يكرب .

(٤) صدره : يبكيك ناءٍ بعيد الدار مغتربٌ

والبيت في ديوان عمرو بن معد يكرب مع ما ينسب إليه صفحة ١٨٥ ، وفي المقتضب ٢٥٦/٤ ، وفي الكامل ٢٧٢/٣ ، وفي المقرب ١٨٤/١ ، وفي رصف المباني ٢٢٠ ، وفي العيني ٢٥٧/٤ ، وفي الخزانة ١٥٤/٢ .

اللغة : ناء : أراد به بعيدَ النسب ، مغترب : غريب ، الكهل : من حين يبلغ الإنسان أربعا وثلاثين حتى الحادية والخمسين ، والشاب من السابعة عشرة حتى الرابعة والثلاثين ، (الخزانة ١٥٤/٢) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنه إن عطف على المستغاث بغير (يا) كسرت اللام .

وأنقل هنا ما ذكره المراديُّ في الجنى الداني ١٤٩ عن إعراب اللام في المستغاث به والمستغاث من أجله حيث قال : اختُلف في لام الاستغاثة فقيل هي زائدة فلا تتعلق بشيء ، وقيل ليست بزائدة وعلى هذا ففيما تتعلق به قولان :

أحدهما : أنه الفعل المحذوف وهو اختيار ابن عصفور .

والثاني : أنه حرفُ النداء ، وإليه ذهب ابن جني .

أما لام المستغاث من أجله فهي في الحقيقة لامُ التعليل ، وهي متعلقة بفعل محذوف ، وبه قال ابن عصفور وقيل تتعلق بحال محذوفه أي مدعُوًّا .

(٥) من الخمسين التي لم يعرف قائلها .

(٦) ذكر صاحب الخزانة فيها ١٥٥/٢ هذا الشطر ضمن بيتين وقال : إن الشاعرَ رثى بهما رجالا من قومه هم عطاف ورياح وأبو الحشرج والبيتان هما :

يا لقومي من للعلا والمساعي ... يا لقومي من للنَّدَى والسماح

يـــا لعطافنـــا ويـــا لريـــاح ... وأبي الحشرج الفتـى النفـاح =

وإنما يكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقعَ الضمير نحو قوله : يالَلّٰه للمسلمين[1] .

وفتحت اللام في المتعجَّب منه لوقوعه موقعَ الضمير فقط ، ويطَّردُ كَسْرُ لامِه على (تأويل)[2] أنه مدعو له ، والمنادى محذوف نحو يا لَلدواهي ، ويا لَلماءِ ، ويا للفليقة[3] .

وحكى الفراءُ عن بعضهم أن أصل يا لَزيد يا آل زيد فخفف[4] .

وهو ضعيف ، لأنه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا لَلدواهي ويا لَلّه ونحوهما .

وقد يستعمل المستغاث له بِمِنْ نحو[5] :

١٠٩ - فيــالله مــن ألــمِ الفــراق[6]

وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام ، أي أستغيثُ باللّه من ألم الفراق .

وأما اللام الداخلةُ في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام (الأول)[7] فمعنى

= والبيتان أو بعضهما في الكتاب ٣١٩/١ ، وفي المقتضب ٢٥٧/٤ ، وفي ابن يعيش ١٢٨/١ ، وفي العيني ٢٦٨/٤ ، وفي اللامات ٨٤ .

اللغة : النَفاح : كثير النفح ، أي العطية .

الشاهد : قوله : يا لعطافنا ويا لرياح حيث فتح اللام فيهما حين عطف على المستغاث به وأعاد (يا) .

(١) هذا من كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه قاله لما طعنه أبو لؤلؤةَ المجوسي ، انظر : المقتضب ٢٥٤/٤ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) في اللسان (فلق) ١٨٦/١٢ الفليقة الداهية .. والعرب تقول يا للفليقة . وانظر : المستقصى ٤٠٧/٢ .

(٤) انظر شرح ابن يعيش للمفصل ١٣١/١ فقد نسب ذلك للفراء أيضا وضعّفه كالرضي ونقل السيوطي في الهمع ١٨١/١ عن أبي حيان أنه نازع في ذلك بأن قال : ومن الناس من زعم كذا فذكره ، فظاهر هذه العبارة منه أنه ليس مذهب الكوفيين ، ثم إنه لم يقل به وهو رأسُهم .

(٥) هذا البيت لعبيد الله بن الحر ، من أبيات رثى بها الحسينَ بنَ على رضي الله عنهما ، قال عنه البغدادي في الخزانة ١٥٦/٢ : إنه كان شهد القادسية ، وكان شجاعا لا يعطِي الأمراء طاعةً ، ثم صار مع معاوية فكان يكرمه ثم أغضبه فخرج إلى الكوفة . لم يشهد فاجعةَ الحسين رضي الله عنه . وفي الأعلام ٣٤٦/٤ أنه حبسه مصعبٌ فحقدها عليه وخرج مغاضبا وأعيا مصعبًا أمرُه ، وفي آخر أمره تفرق عنه جمعُه وخاف أن يؤسر فألقى نفسه في الفرات سنة ٦٨ هـ .

(٦) صدره : مع ابنِ المصطفىٰ نفسي فداه

ولم أجد البيت إلا في الخزانة ١٥٥/٢ ، ١٥٦ .

والشاهد : فيه أن المستغاث له قد يُجَرُّ بمن كما يجر باللام .

(٧) في ط : الأولى .

يالله للمسلمين أخصُّ اللهَ بالدعاء لأجل المسلمين .

وقد يُستغنى عن المستغاث له إذا كان معلوما .

وقد تدخل اللامُ المفتوحةُ على المنادى المهدَّد نحو (يا)[1] لَزيد لأقتلَنّك . قال مهلهل[2] :

١١٠ - يا لَبكرٍ أنشِروا لي كُلَيبًا يا لبكر أيـن أيـن الفِـرار[3]

وقولهم : إن هذه لامُ الاستغاثة كأنه استغاثَ بهم لنشر كليب ، واستغاث بهم للفرارِ[4] تكلُّف ، ولا معْنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا .

ولا يجوز دخولُ اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة ، فلو قلت : يا لزيدٍ قد كان كذا - وأنت تحدثه - لم يجز .

ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجُّب إلا يا وحدها ، لكونها أشهَر في النداء ، فكانت أولى بأن يُتَوسَّع فيها باستعمالها في المنادى المستغـاث به (والمهدّد)[5] والمتعجب منه .

(قوله : ولا لام .

قال الخليل[6] : اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث به والمتعجّبِ منه)[7] .

---

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) عدي بن ربيعة بن مرة بن هبيرة من بني جُشَم من تغلب ، أبو ليلى المهلهل ، شاعر من أبطال العرب في الجاهلية من أهل نجد ، لقب مهلهلا لأنه أول من هلهل نسْجَ الشعر - أي رقَّقه - ثأر لمقتل أخيه كليب فكانت وقائعُ بكرٍ وتغلب التي دامت ٤٠ سنة توفي سنة ١٠٠ ق هـ تقريبا (الأعلام ٩/٥) .

(٣) البيت في الكتاب ٣١٨/١ ، وفي الخصائص ٢٢٩/٣ ، وفي العقد الفريد ٤٧٨/٥ ، وفي اللامات ٨١ ، وفي الخزانة ٢٦٢/٢ .

اللغة : أنشروا : أحيوا ، وهي بفتح الهمزة وكسر الشين ، يقال : أنشرِ اللهُ الميتَ إذا أحياه ويتعدى بدون الهمزة أيضا (الخزانة ١٦٣/٢) .

الشاهد : قوله : يا لبكر حيث دخلت اللام على المنادى المهدّد .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٣١٨/١ ، ٣١٩ فاستغاث بهم لينْشِروا له كليبا ، وهذا وعيد وتهديد ، وأما قوله : يا لبكر أين أين الفرار ، فإنما استغاث بهم لهم ، أي لم تفرون ؟ استطالة عليهم ووعيدا .

(٥) ساقطتان من ص . وفي ت : والمهدد به ، وفي ط : والمتعجب منه والمهدد .

(٦) الكتاب ٣٢٠/١ .

(٧) ساقط من ص .

فكل واحد من اللام والألف يعاقِبُ صاحبَه (في الاستغاثة والتعجب)[1] ، ولا يجتمعان .

وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب ، فتكون مرةً واوا ، ومرةً ياء ، ومرةً ألفا ، كزيادة المندوب – على ما يجيء[2] – .

وإنما صار المستغاث به والمتعجب منه ، معربَين عند اللام – وإن كانا مفردين معرفتين – لأن علةَ البناء في المنادى ضعيفةٌ ، لأنه (بُني)[3] لمشابهته للاسمِ المبنيِّ المشابهِ للحرف ، فغلبت اللامُ المقتضيةُ للجبر حرفَ النداء المقتضيةَ[4] للبناء ، لضعفها في إقتضاء البناء – كما قلنا – مع كونها أبعدَ من مقتضى الجر .

قوله : وينصب ما سواهما .

أي (ينصب)[5] ما سوى المفرد المعرفة ، والمستغاث – مع اللام كان أو مع الألف – وما سواهما ثلاثة أقسام : المضاف ، والمضارع له ، والمفرد النكرة .

ويعنون بالمضارع للمضاف اسمًا يجيء بعده شيءٌ من تمامه ، إما (معمولٌ)[6] للأول نحو يا طالعا جبلا ، ويا حسنا وجهه ، ويا خيرًا من زيد . وإما معطوفٌ عليه عطفَ النسق على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسمًا لشيء واحد ، نحو يا ثلاثة وثلاثين ، لأن المجموع اسم لعدد معين كأربعة وخمسة ، فهو كخمسةَ عشرَ إلا أنه لم يرَكَّب لفظُه .

ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض (بين)[7] أن يكون عَلَما أَوْلَا ، فإنه مضارع للمضاف ، وهذا ظاهر مذهب سيبويه[8] .

وكذا تقول : لا ثلاثةً وثلاثين عندي .

---

(١) تكملة من ص وط .

(٢) صفحة ٤٩٥ وما بعدها .

(٣) تكملة من ص .

(٤) أنث المقتضية لأنها نعت لقوله : حرف النداء والحرف كلمة .

(٥) تكملة من جـ وص وط .

(٦) في ت : معموم .

(٧) ساقطة من ص .

(٨) لم يفصّل سيبويه حين تحدث في كتابه عن العدد المعطوف بعضُه على بعض القول في أن الحكم الذي ذكره خاص بغير العلم أو يدخل فيه العلم ، قال ١/ ٣٢٤ هذا باب يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد مَمْطُول ، وآخر الاسمين مضموم إلى الأول بالواو . وذلك قولك : واثلاثةَ وثلاثيناه ، وإن لم تندب قلت : ياثلاثةً وثلاثين كأنك قلت : يا ضاربًا رجلا .
ثم تحدث عن الفرق بين نحو يازيدُ وعمرُو ويا ثلاثةً وثلاثين ، بأن يا ثلاثةً وثلاثين مرتبطان ببعضهما فلا تقول يا ثلاثةُ ويا ثلاثون ، بخلاف يازيد وعمرو فإن كل واحد منهما مفرد .

وقال الأندلسي[1] وابن يعيش[2] : هو إنما يضارِعُ المضافَ إذا كان علما ، وإلا فلا .

فيقال عندهما في غير العلم يـا ثلاثةُ والثلاثون أو والثلاثين ، كيازيدُ والحارثَ (هذا)[3] إذا قصد جماعةٌ معينة ، وإلا قلت : يا ثلاثةً وثلاثين نحو يا رجلا وامرأةً لغير مُعَيَّن .

والأول أولى لطوله قبل النداء ، وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى ، كما (في)[4] يا خيرا من زيد ، بل أشد .

وإما نعتٌ هو جملةٌ أو ظرف ، نحو قولك : يا حليما لا يعجل ، ويا جوادًا لا يبخل ، قال[5] :

١١١ - أيا شاعِرًا لا شاعر اليومَ مثلُه جَريرٌ ولكـن في كُليبٍ تـواضُعُ[6]

وقال[7] :

١١٢ - أعبدًا حلَّ في شُعَبَى غَرِيبًا أَلؤمًـا لا أَبـالَكَ واغتِرابَـا[8]

---

(١) ذكر الأندلسي ذلك في المباحث الكاملية ١٨٨/٣ نقلا عن الزمخشري و لم يفصل ذلك الزمخشري في المفصل بشرح ابن يعيش ١٢٧/١ .

(٢) في شرح ابن يعيش للمفصل ١٢٨/١ وأما قوله يا ثلاثةً وثلاثين فإن سميت بهما وجعلتهما علما نصبتهما .. فإن ناديت جماعة هذه عدتهم قلت يا ثلاثةُ وثلاثون ، وإن شئت نصبت الثاني فقلت يا ثلاثةُ وثلاثين كما تقول : يا زيدُ والحارثُ والحارثَ .. الخ .

(٣) ساقط من جـ وص وط .

(٤) في جـ وص : نقول .

(٥) قائله الصَّلَتَان العبديّ واسمه قُثَم بن خَبِيَّةَ العبدي ، من بني محارب بن عمرو من عبد القيس ، قال فيه الآمدي : مشهور خبيث وهو صاحب القصيدة التي أولها :

أشاب الصغيرَ وأفنى الكبيـرَ كـرُّ الغـداة ومـرُّ الـعشيّ

توفي نحو ٨٠ هـ (الخزانة ١٨١/٢ ، والأعلام ٢٩/٦) .

(٦) البيت في سيبويه ٣٢٨/١ ، والشعر والشعراء ٥٠١ ، وفي المقتضب ٢١٥/٤ ، وفي أمالي القالي ١٤٢/٢ ، وفي الخزانة ١٧٤/٢ .

الشاهد قوله : أيا شاعرا حيث جاء المنادى منصوبا لشبهه بالمضاف لكونه موصوفا بجملة .

(٧) قائله جرير بن عطية الخطفي ، وستأتي ترجمته ٨٢٦ .

(٨) البيت في ديوانه ٦٥٠ ، وفي الكتاب ١٧٠/١ ، ١٧٣ ، وفي رصف المباني ٥٢ ، وفي معجم البلدان (شُعَبَى) ٣٤٦/٣ ، وفيه (أَعَبْدُ) ، وفي الخزانة ١٨٣/٢ .

اللغة : لا أبالك : جملة معترضة للمدح ، والمراد نفي نظير الممدوح بنفي أبيه ويكون للذم بأن يرادَ أنه مجهول النسب ، وسيذكر الرضيُّ الخلاف في إعراب (لا أبالك) في باب المنصوب بلا التي لنفي الجنس صفحة ٨٤٥ وما بعدها . =

وقال[1] :

١١٣ - أدارا بحُزوى هجتِ للعينِ عَبْرةً فماءُ الهوى يَرْفَضُّ أو يَتَرَقْرَقُ[2]

وقال :

ألا يا نخلةً من ذاتِ عِرقٍ عليك ورحمةُ اللهِ السَّلامُ[3] (٦٣)

فكل هذا مضارعٌ للمضاف سواء جعلته عَلَما أولا ، وإذا لم تجعله علما جاز أن يتعرف بالقصد ، كما في يا رجل ، وأن لا يتعرف لعدم القصد ، كيا رجلًا ، فتقول في النكرة : يا حسنًا وجهُه ظريفًا ، ويا ثلاثة وثلاثين (ظِرافًا)[4] ، ويا عبدا حل في شعبي غريبًا ، وتقول في المعرفة : يا حسنا وجهُه الظريفَ ، ويا ثلاثةً وثلاثين الظرفاءَ .

وكان القياس في الموصوف بالجملة أو الظرف أيضا أن يجوزَ نحو يا حليمًا لا يعجَل القدوسَ ، وأدارا بحُزوى الدراسةَ ، لكنه كره (وصف الشيء بالمعرفة)[5] بعد وصفه بالنكرةِ ، فالوجه أن لا يوصف إلا بالنكرة ، على تقدير أنه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكَّرة قبلَ النداء ، فتقول : يا حليما لا يعجل غفارًا للذنوب .

= الشاهد : قوله : أعبدًا فإنه منادى منصوب شبيه بالمضاف لأنه وصِف بجملة .

(١) قائله ذو الرمة وستأتي ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٢) البيت في ديوانه ٤٥٦ ، وفي الكتاب ٣١١/١ ، وفي الخزانة ١٩٠/٢ ، وفي العيني ٢٣٦/٤ ، وفي التصريح ٣٨٠/٢ ، وفي حاشية الصبان على الأشموني ١٣٩/٣ .

اللغة : حزوى : موضع في بلاد بني تميم ، وقيل موضع قريب من سواد الكوفة ، هجت : أثرت ، عبرة : دمعة . ماء الهوى : الدمع ، يرفض : يسيل بعضه في أثَرِ بعض ، يترقرق : يبقى في العين متحيرا يجيء ويذهب . الخزانة ١٩٠/٢ ، ١٩١ .

الشاهد : استشهد به الرضي على نصب المنادى (دارًا) لكونه شبيها بالمضاف لوصفه بقوله بحزوى (الجار والمجرور) .

(٣) تقدّم تخريج هذا البيت صفحة ٢٧٩ .

الشاهد : استشهد به الرضي هنا على أن نخلةً منادًى شبيهٌ بالمضاف منصوب لأنه وصف بالجار والمجرور (من ذات عرق) .

وقد خرجه البغدادي في الخزانة مرتين الأولى تحت رقم ٦٣ والثانية هنا تحت رقم ١١٤ .

(٤) في ص وط : ظرفاء .

(٥) في جـ وص : وصف الشيء المعرفة بالمعرفة : والصحيح ما أثبته لأن قوله : حليما هنا نكرة ، وسيذكر الشارح بعد قليل أن الجمل والظروف لا تقع صفاتٍ للمعارف .

هذا وإن لم يكن المعطوفُ مما يكون مع المعطوف عليه اسمًا لشيء واحد ، بل كلٌّ منهما اسمٌ لشيء مستقل ، نحو يا رجل وامرأة ، أو لم يكن الوصف بالجملة أو الظرف ، فليس متبوعهما مضارعا للمضاف ، لأنه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا ، فتقول : يا رجلُ وامرأةُ ويا رجلُ الظريفُ ، ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلًا وامرأةً ، ويا رجلًا ظريفًا ، بخلاف نحو يا ثلاثةً وثلاثين ، إذ الأول لا يستقل من دون الثاني من حيث المعنى ، وبخلاف نحو يا حليمًا لا يعجل ، لأن الجملة والظرف لا يكونان صفةً للمعرفة ، ألا ترى أنك لا تقول في باب لا : لا حليما لا يعجل ، (ولا)[1] لا غلاما من الغلمان في الدار ، لأن الجملة أو الظرف يصح وقوعُهما وصفا للنكرة ، فظهر أنهم مضطرون إلى جعل نحو يا حليما لا يعجل ، وأدارا بحزوى مضارعا للمضاف مع قصد التعريفِ أيضا ، بخلاف (نحو)[2] يا رجلًا ظريفا .

فإن قيل : اجعل الجملةَ أو الظرفَ صلةً للذي ، وقد صح وصفا للمعرفة .

قيل : يبعد الكلام - إذن - جدا عن أصله بزيادة الموصول ، والنداءُ موضعُ (الاختصار)[3] ألا ترى إلى الترخيم وحذف حرف النداء .

وصرح الكسائيُّ[4] والفراء[5] بتجويز (نحو)[6] يا رجلًا راكبًا لمعيَّن ، (على أنه مضارع)[7] للمضاف ، حتى إنهما أجازا يا راكبًا لمعيَّن ، على حذف الموصوف .

وفي كلام سيبويه[8] - أيضا - ما يشعر (بجواز نحو يا رجلا راكبا

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في ص : اختصار .

(٤) ، (٥) الأصول ٣٧٧/١ ، وفي الهمع ١٧٣/١ ، أما النكرة الموصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فيجوز نداؤها وفاقا وهي من شبه المضاف فتنصب .. وقيل يجوز البناء والنصب قاله الكسائي ، وفصل الفراء فأوجب النصبَ إذا كان العائد فيهما ضميرَ خطاب نحو يا رجل ضربتَ زيدا .

(٦) ساقطة من جـ وص .

(٧) في ط : لجعله من قبيل المضارع .

(٨) في الكتاب ٣١١/١ ، ٣١٢ ، وكذلك نداءُ النكرة لمَّا لحقها التنوين وطالت صارت بمنزلة المضاف ثم ذكر بيت ذي الرمة أدارا بحزوى .. وقول عبد يغوث فيا راكبا إما عرضت الخ قال : وأما قول الطِّرِمَّاح :

يا دارُ أقوت بعد أصرامِها ... عاما وما يَعنيك مِن عامِها

فإنما ترك التنوين فيه لأنه لم يجعل أقوت من صفة الدار ، ولكنه قال : يا دارُ ثم أقبل بعد يحدث عن شأنها . وهذا لا يشعر بجوازه بل بعدم جوازه ، ولم أجد في الكتاب ما يؤيد كلامَ الرضي .

لمعيَّن)[1] .

وفيه إشكال ، لاستلزام (جواز)[2] لا رجلا راكبا ، ولا قائر

وأما سائر التوابع – من البدل وعطف البيان والتأكيد – فلا يجوز ار

بها مضارِعا للمضاف ، لأن شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لمسمًّى واحدٍ ،

وثلاثين في العدد ، فلا يلزم من ضم متبوعاتها فسادٌ ، كما لزم في نحو يا حليما لا يه

قوله : ويا رجلا لغير معين .

الفراء[3] والكسائي[4] لا يجيزان النكرةَ مفردةً ، بل يوجبان الصفة ، نحو : يا رجلا ظريفا .

ونحو قوله[5] :

١١٥ – فيا راكبا إما عرضتَ فَبَلِّغَنْ نداماي من نَجْرانَ أن لا تلاقيا[6]

إنما جاز عندَهما إما لكون راكبا وصفا لموصوف مقدّر ، أي يا رجلا راكبا ، أو لكونه معرفةً .

ولا يرى البصريون بأسا بكون المنادى نكرةً غيرَ موصوفة ، لا في اللفظ ولا في التقدير ، (إذ)[7] لا مانع من ذلك .

---

(١) في ط : بجوازه .

(٢) ساقطة من ص وط .

(٣) و (٤) في الهمع ١/١٧٣ ، وذهب الكوفيون إلى جواز ندائها إن كانت خَلَفًا من موصوف ، بأن كانت صفةً في الأصل حُذِف موصوفُها وخلفته ، نحو يا ذاهبا ، والأصل يا رجلا ذاهبا .

ونَسَبَ منعَ نداءِ النكرة مطلقا إلى الأصمعي والمازني .

(٥) قائله عبد يغوث بن الحارث بن وقاص الحارثي ، وفي الأعلام ٤/٣٣٧ أن اسمه عبد يغوث بن صلاءة بن ربيعة من بني الحارث بن كعب من قحطان . شاعر جاهلي يماني وفارس معدود كان سيد قومه ، أُسِرَ في بعض الوقائع وقُطِعَ عرقُه الأكحلُ فمات نزفا نحو سنة ٤٠ ق هـ .

(٦) البيت في المفضليات بشرح التبريزي ٦٠٨ ، وفي الكتاب ١/٣١٢ ، وفي المقتضب ٤/٢٠٤ ، وفي حاشية الصبان ٣/١٤٠ ، وفي العقد الفريد ٥/٢٢٩ ، وفي الخزانة ٢/١٩٤ .

اللغة : يا راكبا : لا تسمي العرب الراكبَ إلا راكب البعير . إمّا : إن الشرطية مع ما الزائدة . عَرَضتَ : عرض الرجلُ أتى مكةَ والمدينةَ وما حولهما . نداماي : جمع نديم وهو المُشارِبُ . الخزانة ٢/١٩٧ – ١٩٨ .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أن (راكبا) هنا إما معرفةٌ بالقصد وإما أصله يا رجلا راكبا عند الكسائي والفراء ، لأنهما لا يجيزان نداء النكرة مفردةً .

(٧) في ت : لو .

وأجاز ثعلبٌ ضمَّ المنادى المضاف والمضارع له إذا جاز دخولُ اللام عليهما ، نحو يا ضاربُ الرجل ، ويا ضاربا رجلا ، وإن لم يجز دخولُ اللام نحو يا عبدَ الله ، ويا خيرا من زيد لم يجز ضمُّهما[1] .

ولعل ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا على أن الإضافةَ غيرُ حقيقية ، وأن المضافَ كالمفردِ ، ولذلك جاز يا زيدُ الحسنُ الوجهِ - برفع الوصف اتفاقا ، ولم يجز في يا زيدُ ذا المال إلا النصبُ ، وأُجرِيَ المضارع للمضاف إذا صلُح اللام مُجرى المضاف .

(١) في الأصول ١/٣٧٧ : ويقولون : يا قاتلَ نفسك ، ويا عبدَ الطفل ، قال أحمد بن يحيى لو أجزت الرفع لم يكن خطأً ، قال : وكذلك يا ضاربَنا ولا شاتمَنا يختار النصب مع كل ما أظهرتَ إضافته ، قال : ويجوز في القياس الرفعُ وأنت تنوي الألف واللام ، فإذا كان لا يجوز فيه الألف واللام لم يجز إلا النصب مثل يا أفضل منا ويا أفضلَنا ويا غلامَ زيد ويا غلام رجلٍ . وانظر التسهيل ١٨٠ .

توابع المنادى

قوله : وتوابع المنادى المبني المفردةُ من التأكيد ، والصفةِ ، وعطفِ البيان والمعطوفِ بحرف الممتنعِ دخولُ يا عليه ، تُرفَعُ على لفظِه وتنصبُ على محلِّه ، نحو : يا زيدُ العاقلُ والعاقلَ ، والخليل في المعطوف يختار الرفعَ ، وأبو عمرو النصبَ ، وأبو العباس إن كان كالحسن فكالخليلِ وإلا فكأبي عمرو ، والمضافةُ المعنويةُ تُنْصَبُ ، والبدلُ والمعطوفُ غيرَ ما ذكر حكمُه حكمُ المستقل مطلقا ، والعلم الموصوفُ بابنٍ مضافًا إلى عَلَمٍ (آخرَ)[1] يختار فتحُه .

كان عليه أن يقول : توابعُ المنادى المبنِّي غيرِ المستغاث الذي في آخره زيادةُ الاستغاثة ، فإن توابعَه لا ترفع ، نحو يا زيدَا وعمرَا ، ولا يجوز وعمرٌو ، لأن المتبوع مبنٌّي على الفتح .

وكذا توابع المنادي المجرورِ باللام ، لا تكون إلا مجرورةً ، تقول : يا لزيد وعمرو ، ولا يجوز رفعُها ونصبُها ، لظهورِ إعراب المتبوع .

وأما نحو (أعجبني)[2] ضربُ زيد وعمروٌ فسيجيء الكلام عليه في باب الإضافة[3] .

وقال الأصمعيُّ : لا يوصف المنادى المضموم ، لشبَهه بالمضمَر الذي لا يجوز وصفه ، فارتفاعُ نحو « الظريفُ » في قولك : يا زيدُ الظريفُ على تقدير أنت الظريفُ ،

---

(١) تكملة من مخطوطة المتن ص ١٩ ومن ط .

(٢) ساقطة من جـ وص وط .

(٣) صفحة ٨٩٩ .

وانتصابه على تقدير أعني الظريفَ[1] .

وليس بشيء ، إذ لا يلزم من مشابهته له كونُه مثلَه في جميع أحكامه .

ثم نقول : توابع المنادى على ضربين :

إما بدلٌ وعطفُ نسق مجردٌ عن اللام ، أو غيرهما من بقية التوابع الخمسة ، وهي : النعت والتأكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام .

والضرب الأول كالمنادى المستقل (المستأنف)[2] ، أي كالمنادى (الذي)[3] باشره حرفُ النداء ، سواءٌ كانا مفردين أولا ، وكان متبوعهما مضموما أو لا .

فتقول : يا زيدُ ورجلًا إذا قصدت التنكير ، كما تقول : يا رجلا ، و (تقول : يا زيدُ (ورَجُلُ)[4] إذا قصدت التعريف ، وكذا)[5] يا عبدَ الله ورجلُ .

و (كذا)[6] إذا كان مضافا أو مضارعا له ، نحو يا زيدُ وعبدَ الله ، ويا عبد الله وطالعًا جبلا .

وتقول في البدل : يا زيدُ أخانا ، ويا عبدَ الله أخُ ، وذلك لأن (البدل ساد مسدّ المبدل منه ، والأولُ في حكم الساقط)[7] .

وعطفُ النسق من حيث المعنى منادًى مستأنفٌ ، (فإذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرةَ حرف النداء – أعني اللام – جعل في اللفظ كالمنادى المستأنِف)[8] ،

---

(١) التسهيل ١٨٠ وفي الأصول ١/٣٧١ : وقال أبو إسحاق – يعني الزيادي – كان الأصمعي لا يجيز أن يوصف المنادى بصفة ألبتة ، مرفوعةٍ ومنصوبةٍ .

(٢) ساقطة من جـ وط .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) في ط : يا رجل ، والصحيح ما أثبته ، لأن الحديث عن تابع المنادى والمَعْطوف عطف نسق دون إعادة حرف النداء .

(٥) ساقط من جـ ، وبعده في ص : يا عبد الله ورجلًا .

(٦) ساقطة من ط .

(٧) و(٨) ساقط من جـ .

الذي باشره (حرفَ)[1] النداء . هذا ما نص عليه سيبويه[2] .

وأجاز (المازني)[3] يا زيد وعمرًا – على الموضع – إذ بين ما باشره حرف النداء حقيقةً وبين ما هو في حكم المباشِر فَرْقٌ[4] .

قالوا : ونظير ذلك ربّ شاةٍ وسَخْلتِها[5] .

وعلى ما أجاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرٌو بالرفع حملا على اللفظ .

وكذا أجاز[6] : يا عبدَ الله وزيدًا بالنصب[7] .

وكل ذلك بناءً على أنه قد يجوز في التابع مالا يجوز في المتبوع .

وكذا البدل سادٌّ مسدَّ المتبوع ، وجائزٌ قيامُه مقامَه ، فجاز أن يكون في اللفظ (كالنداء)[8] المستأنف .

والذي (أرى)[9] أن عطفَ البيان هو البدل – كما يجيء في باب التوابع[10] – فيطَّردُ فيه حكمُ البدل نحو يا عالمُ زيدُ ، ويا ذا المال بكرُ ، بالضمِّ فيهما .

ويجوز في البدل أن لا يُجْعَل كالمستقل ، فيقال : يا عالم زيدٌ بالرفع – كما يجيء في التوابع[11] – .

---

(١) ساقطة من ط .

(٢) في الكتاب ٣٠٥/١ وتقول : يا زيدُ وعمرُو ليس إلا ، لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله يا ، وكذلك يا زيد وعبدَ الله ويا زيدُ لا عمرُو ويا زيد أو عمرُو ، لأن هذه الحروف تدخل الرفعَ في الآخر كما تدخل في الأولِ وليس ما بعدها صفةً ، ولكنه على (يا) .

(٣) ساقطة من جـ وص وط . وبسقوطها يوهم الكلام أن الضمير عائد إلى سيبويه ، وسيبويه لم يجز ذلك . انظر الكتاب ٣٠٥/١ .

(٤) الأصول ٣٧٢/١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٣١٥ ، وقال : وهذا مذهب الكوفيين .

(٥) يعني أنه جاز عطف المعرفة على مجرور رب ، مع امتناع دخول رب على المعرف .

(٦) يعني المازني ، وهو معطوف على قوله قبل وأجاز المازني .. الخ وكلمة المازني سقطت من جـ وط .

(٧) نسبه ابنُ السراج في الأصول ٣٦٩/١ إلى الكوفيين ونسبه ابنُ مالك في شرحه للكافية الشافية ١٣١٥ – ١٣١٦ إلى المازني والكوفيين .

(٨) في ص : كالمنادى .

(٩) تكملة من جـ وط .

(١٠) صفحة : ١٠٧٣ .

(١١) صفحة : ١٠٧٧ .

فإن قيل : إذا كان البدل والمعطوف المجردُ عن اللام في حكم ما باشره الحرف المباشر لمتبوعهما فليجز لا رجلَ غلامَ لعمرو في البدل ، ولا غلامَ (و)[1] جاريةَ في العطف .

قلت : لم يطرد ذلك فيه ، إما لأن بناء اسم (لا) للتركيب – على ما قيل – ولا تركيب مع كون أحدِ جزأي المركّب مقدَّرًا ، وإما لأن عمل (لا) ضعيف لضعف مشابهتها لأنَّ – كما يجيء في بابها[2] – ألا ترى إلى انعزالها عن العمل في الفصل بينها وبين معمولها ، نحو ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾[3] . وإلى جوازِ انعزالِها بتكرُّر اسمِها ، فإذا ضعفتْ عن التأثير مع ظهورِها فكيف تؤثر مع تقديرها ، بخلاف (يا) على أنه قد جاء لا غلامَ وجاريةَ بالفتح في المعطوف .

وأما الضربُ الثاني من التوابع – أعني النعتَ والتأكيدَ وعطفَ البيان – عند النحاة – وعطفَ النسق ذا اللام – فنقول : إن كانت تابعةً للمنادى المعرَب تتبعه إعرابا – معارفَ كانت أو نكراتٍ – إذ لا محل لمتبوعها .

وقال الأخفشُ – في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب : إنه يجوز فيه الرفعُ – أيضا – نحو يا رجلا والحارثُ ، ويا عبد الله والحارثُ ، وذلك (لقوة كونه)[4] في حكم المستأنف معنًى ، (فكأنه)[5] باشره حرفُ النداء ، كما تقول : يا أيُّها الرجل .

وكذا أجاز[6] ضمَّ عطفِ البيان المفردِ التابعِ للمعرَب ، نحو : يا أخانا زيدُ . وقال : إن هذا موضع قد اطردَ فيه المرفوع[7] .

(وهو غريب لم يذكره غيره)[8] ، وقد قدمنا أن عطفَ البيان هو البدل ، فيلزم – إذن – ضمُّه إذا كان (مفردا)[9] – تَبعَ المعربَ أو المبنيَّ .

---

(١) في ت : ولا ، والصواب ما أثبته عن النسخ الأخرى .
(٢) صفحة : ٨٢٢ .
(٣) الصافات ٤٧ .
(٤) في ص وط : لقوة حكم كونه .
(٥) في ط : وكأنه .
(٦) يعني الأخفش .
(٧) في الأصول ١/٣٧٥ وتقول : يا أخوينا زيدُ وعمرُو على قولك : يا زيدُ وعمرُو يعني البدل ، وقال الأخفش : وإن شئت قلت زيدٌ وعمرٌو على التعويض كأنك قلت : أحدهما زيدٌ والآخر عمرٌو .
(٨) ساقط من جـ ، وفي ت : وهو قريب .
(٩) في ص : معربا وهو تحريف .

وإن كانت التوابعُ المذكورةُ تابعةً للمنادى المبني على ما يرفع به – سواء كان الضمةُ ظاهرةً أو مقدرة ، نحو يا زيدُ ويا قاضِي ويا فتى ويا هذا – فلا (تخلو التوابع)[1] (من)[2] أن تكون مضافةً أو لا ، والمضافة إما لفظيةُ ، كما في : يا زيد الحسن الوجه ، قال[3] :

١١٦ – يا ذا المخوِّفنا بمقْتَلِ شيخه حُجرٍ تَمَنِّي صاحبِ الأحلامِ[4]

وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء (العشرون)[5] رجلا .

وإما معنويةٌ نحو يا زيدُ ذا المال .

والأولى حكمُها حكمُ المفردات ، لأن إضافتَها كلا إضافة ، فيجوز فيها الرفع والنصب لأنها – إذن – في حكم المضارعِ للمضاف . والمضارعُ إذا كان تابعا للمضموم ليس واجبَ النصب كالمضاف ، أما إذا كان منادًى فحكمه حكمُ المضاف في وجوب النصب .

والثانية – أي المضافةُ إضافةً معنوية – يجب نصبُها ، نحو يا زيد أبا عمرٍو في عطف البيان ، ويا زيد ذا المال في الوصف ، ويا تميم كلَّكم في التأكيد ، وجاز يا تميم كلُّهم ، نظرا إلى (لفظه)[6] قبل النداء ، لأن الخطاب فيه عارض ، وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافا إضافةً حقيقيةً .

---

(١) في ص : فلا يخلو التابع .

(٢) في ت : إما .

(٣) القائل عبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم الأسدي ، أبو زياد ، شاعر من دُهاة الجاهلية وحكمائها ، عمر طويلا حتى قتله النعمان ابن المنذر وقد وفد عليه في يوم بُؤسِه نحو سنة ٢٥ ق هـ (الخزانة ٢/٢١٥ ، والأعلام ٤/٣٣٩ – ٣٤٠) .

(٤) البيت في ديوان عبيد بن الأبرص ١٢٢ ، وفي الكتاب ١/٣٠٧ ، وفي الأمالي الشجرية ٢/٣٢٠ ، وفي الخزانة ٢/٢١٢ .

اللغة : حجر : والد امرئ القيس ، تمنى صاحب الأحلام : أي أنت لا تقدر على الانتقام وإن كنت تتمناه . وذلك أن امرأ القيس قد توعد بني أسد الذين قتلوا أباه فخاطبه عبيدٌ بهذا البيت .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن المخوفنا نعت لاسم الإشارة المنادى (ذا) المبني على ضم مقدر ، والنعت مضاف إضافةً لفظية ، وقد أجاز فيها الرضيُّ الرفعَ والنصبَ .

(٥) في ص : العشرين .

(٦) في ص : لفظ تميم .

وابن الأنباري يجيز في هذه المضافات الرفعَ أيضا كما في المفرد[1] .

وإن لم تكن التوابعُ المذكورة مضافةً جاز رفعها ونصبها ، تقول في الوصف : يا زيدُ الظريفُ (والظريفَ)[2] ، وفي عطف البيان – عند النحاة – يا عالم زيدٌ وزيدًا ، وفي التأكيد : يا تميم أجمعون وأجمعين . وفي المعطوف ذي اللام : يا زيد والحارثُ (والحارثَ)[2] ، وأما التوكيد اللفظي فإن حكمَه – في الأغلب – حكمُ الأول إعرابا وبناء ، نحو يا زيدُ (زيدُ)[3] ، لأنه هو (هو)[2] لفظا ومعنى ، فكأن حرف النداء باشره لمَّا باشر الأول ، وقد يجوز إعرابُه رفعا ونصبا ، قال رؤبةُ :

١١٧ – إني وأسطارٍ سُطِرْن سَطْرا لقائلٌ يـا نصرُ نصرٌ نصرا[4]

وفي جعل أبي علي[5] وجار الله[6] يا زيدُ زيدُ بدلًا ، وجعل سيبويه إياه عطفُ

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٣١٢ ، والتسهيل ١٨٢ .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) ساقطة من ط ، وهي لازمة . وإلا لم يصلح مثالا للتوكيد اللفظي .

(٤) البيت كما قال الرضي لرؤبة بن العجاج وقد تقدمت ترجمته صفحة ٧٦ . وهو في ملحقات ديوانه ١٧٤ ، وفي الكتاب ٣٠٤/١ ، وفي المقتضب ٢٠٩/٤ ، وفي الخصائص ٣٤٠/١ ، وفي شرح شواهد المغني ٨١٢ ، وفي العيني ١١٦/٤ ، وفي الدرر ٢٠٥/١ ، وفي الخزانة ٢١٩/٢ .

اللغة : أسطار جمعُ سطر جمعَ قلة ، يقسم بأسطار المصحف ، نصر الأولى : نصر بن سيار أمير خراسان . والثانية توكيد لفظي والثالث حاجبه ، وهذا أحد التفاسير وفيه أقوال أخرى .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن تابع المنادى إذا كان تأكيدا لفظيا فإنه قد يجوز رفعه ونصبه ، كما في الشاهد ، وفي الخزانة ٢٢١/٢ ، وملخص ما ذكرنا أن نصرا الأول روي فيه وجهان ضمه ونصبه ، والثاني روي فيه أربعة أوجه : ضمه ورفعه ونصبه وجره ، والثاني روي فيه وجه واحد وهو النصب ، ووجه الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة روايات البيت في التعليقة الأولى من الصفحة ٢١٠ جـ ٤ من المقتضب فقال :

أ – ضم الأول مع رفع الثاني على أن يكون الثاني عطف بيان على اللفظ عند سيبويه والمبرد وأبي حيان . وقال الرضي : هو توكيد لفظي ، وضعف البيان والبدل ...

ب – ضم الأولَ مع نصب الثاني عطف بيان على المحل ، أو توكيد ، أو نصب بتقدير أعني ، أو مصدر بدل من فعل الأمر ، أو مصدر أريد به الدعاء .

جـ – ضم الأول مع ضم الثاني بدل .

د – نصب الأول وجر الثاني على إضافة الأول إلى الثاني ، كما تقول : حاتمُ الجوادِ أو طلحةُ الخيرِ .

وإعراب نصر الثالث أن يكون عطف بيان ، أو توكيدا على المحل إذا ضم نصر الأول أو هو منصوب على المصدرية .

(٥) قال أبو علي : وعطف البيان كالصفة تقول : يا زيدُ زيدٌ على اللفظ ويا زيد زيدًا على الموضع .. وأما البدل فإنك تقول فيه : يا زيدُ زيدُ أقبل ، فلا تنون « زيد » (الإيضاح بشرح عبد القاهر المقتصد ٧٧٥) .

(٦) المفصل بشرح ابن يعيش ٢/٢ ، وقوله : جار الله ساقطة من ص .

بيان[1] نظر ، لأن البدل وعطف البيان يفيدان مالا يفيده الأولُ من غير معنى التأكيد ، والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلا التأكيد .

فإن (وُصِفَ)[2] الثاني نحو يا زيدُ زيدٌ الطويلَ فأبو عمرو يضم الثاني أيضاً على أنه توكيد لفظي للأول موصوف ، أو بدلٌ منه بما حصل له من الوصف[3] . كما في قوله تعالى : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾[4] كما ذكرنا في لزيد صوتٌ صوتٌ حسنٌ[5] .

ولا يجوز أن يكون الثاني مع وصفه وصفًا للأول كما جاز هناك ، لأن العَلَم لا يوصف به .

وحكى يونس عن رُؤْبة أنه كان يقول : يا زيدُ زيدًا الطويلَ بنصب الثاني ، على أنه توكيد مثل يا تميم أجمعين[6] .

فلا يمتنع – إذن – رفعُه ، وذلك لأنك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للأول .

فعلى هذا يكون رفعُ زيد الثاني ونصبُه مع الوصف أكثرَ منهما لو لم يوصف ، لصيرورته مع الوصف كالوصف للأول ، كما يجيء في قولهم لا ماءَ ماءً باردا[7] .

ثم اعلم أنه إنما جاز الرفعُ في المفرد حملا على اللفظ ، ولم يجز في المضاف عند غير ابن الأنباري[8] ، لأن النصب في توابع المنادى المضمومِ كان هو القياس ، لأن التوابع الخمسة إنما وضعت تابعةً للمعرب في إعرابه لا للمبني في بنائه ، ألا ترى أنك لا تقول : جاءني هؤلاءِ الكرامِ بجر الصفة حملا على اللفظ ، بل يجب رفعها حملا على المحلّ ، لكنه لما كانت الضمة (التي)[9] هي الحركةُ البنائيةُ تَحْدُثُ في المنادى بحدوث حرف

---

(١) في الكتاب ١/٣٠٥ بعد أن ذكر بيت رؤبة إني وأسطار .. قال : وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل نصرا عطفَ بيان ونَصبَه ، كأنه على قوله : يا زيدُ زيدًا .

(٢) في ص وط : وصفت .

(٣) في الكتاب ١/٣٠٤ : وتقول : يا زيدُ زيدُ الطويل وهو قول أبي عمرو .

(٤) العلق ١٥ ، ١٦ .

(٥) صفحة ٣٧٠ وما بعدها .

(٦) الكتاب ١/٣٠٤ .

(٧) صفحة ٣٧٤ .

(٨) انظر صفحة ٣٧٤ تعليقة ٣ .

(٩) ساقطة من جـ وص .

النداء ، وتزول بزوالها ، صارت كالرفع و (صار حرف النداء كالعامل لها)[1] ، وكذلك فتحةُ نحو (لا رجل) ، فلمشابهة الضمة للرفع جاز أن تُرْفَعَ التوابعُ المفردةُ ، لأنها كالتابعة للمرفوع .

وقلل شيئا من استنكار تبعيةِ حركة الإعراب لحركةِ البناء - التي هي خلافُ الأصل - كونُ الرفع غيرَ بعيد في هذا التابع المفرد ، لأنه لو كان منادى لتحركَ بشَبَهِ الرفع - أي الضمِّ - بخلاف التابع المضاف . إذ المنادى المضافُ واجبُ النصب .

وأما ابنُ الأنباري فلم ينظر إلى تصور وقوعها موقعَ المنادى ، بل نظر إلى مشابهة متبوعها للمرفوع ، وتابعُ المرفوع مرفوعٌ ، سواء كان مضافا أو مفردا[2] ، وليس ببعيد في القياس لكنه لم يثبت .

فإن قيل : لِمَ لَمْ يجز بناءُ التوابع المفردة ، ولاسيما الوصفُ منها ، كما جاز في لا رجلَ ظريفَ فكنت تقول : يا زيدُ الظريفُ ، واللام لا تمنع البناء ، كما لم تمنع في الخمسةَ عشرَ ؟

قلت : إنما جاز ذلك في (لا) لأن المنفي في الحقيقة هو الوصفُ لا الموصوف ، فكأنّ (لا) باشرت الوصفَ ، وذلك لأن معنى لا رجل ظريف فيها : لا ظرافةَ في الرجال الذين فيها ، فالمنفي مضمونُ الصفة ، فهي لنفي الظرفاءِ ، لا لنفي الرجال ، فكأنه قيل : لا ظريفَ فيها ، بخلاف يا زيدُ الظريفُ ، فإن المنادى لفظا ومعنى هو المتبوعُ (فبانَ الفرقُ)[3] .

على أنه أورد الأخفشُ في مسائله الكبير أن بعضَهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيدُ الطويلُ ، ويا عالم زيد : إنهما مبنيان على الضم - كما في البدل - وقد قدمنا أن عطف البيان هو البدل .

قوله : والخليل في المعطوف يختار الرفع[4] .

---

(١) في ت : وصارت حرف النداء كالعاملة لها ، وهو جائز لأن الحرف كلمة .

(٢) قد مر تخريج رأيه قريبا .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في الكتاب ٣٠٥/١ ويقولون يا عمرو والحارث ، وقال الخليل رحمه الله : هو القياس ، وانظر : المقتضب ٢١٢/٤ .

أي في المنسوق ذي اللام ، وإنما اختارَ الرفعَ – مع تجويز النصب – نظرا إلى المعنى ، لأنه منادى مستقلٌّ (معنى)[1] – وإن لم يصح مباشرةُ حرف النداء له ، فالرفعُ أولى ، تنبيها على استقلاله معنى ، كما في يا أيها الرجل .

وأبو عمرو بن العلاء يختار النصب[2] ، لأنه لأجل اللام يمتنع وقوعُه موقعَ المتبوع (فاستُبعد)[3] أن يُجعل حركتُه كحركة ما باشره الحرف ، وكان الوجهُ أن ينظرِ إلى كونه تابعا ، والوجه في التوابع أن تتبع متبوعاتها في الإعراب لا في البناء .

ويلزم الخليلُ وأبا عمرو – نظرا إلى العلتين المذكورتين – اختيارُ الرفع أو النصب في التابع المذكور ، مع كون المتبوع غيرَ المضموم .

قوله : وأبو العباس إن كان كالحسن فكالخليل[4] .

أي المبرد يوافق الخليلَ في اختيار الرفع ، إذا كان ذو اللام مثل الحسن في عُروض اللام وجواز حذفها ، فكأنه – إذن – مجردٌ عن اللام ، ويوافق أبا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام ، كما في الصَّعِق[5] ، لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا ، فكيف يُضَم[6] .

ويُحتاجُ ههنا إلى معرفة لزوم اللام في الأعلام وعروضها ، وذلك بأن ينظَرَ إلى العَلَم ، فإن كان غالبا – أي كان في الأصل للجنس – ثم كثُر (استعمالُه)[7] لواحد من ذلك الجنس ، لخصلة مختصَّةٍ (به)[8] من بين ذلك الجنس – ولابد أن يكون وقتَ استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ، ليفيدَ الاختصاصَ به (وصار لكثرة استعماله عَلَمًا له)[8] ويسمى ذلك بالعلم الاتفاقي – كانت اللامُ في مثله لازمةً ، لأنه

---

(١) ساقطة من جـ .
(٢) انظر المقتضب ٢١٢/٤ .
(٣) في جـ : فلا تستبعد ، وهو تحريف .
(٤) سيأتي تخريج رأي أبي العباس صفحة ٤٣٨ .
(٥) سبق بيان المراد بالصعق صفحة ١٢٤ .
(٦) انظر شرح ابن الحاجب لكافيته ٣٠ .
(٧) في ت : استعمال ، والصواب ما أثبته .
(٨) ساقط من جـ .

لم يصر علما إلا مع اللام ، فَصَارَتْ كبعض حروف ذلك العلم ، وذلك إما في الاسم كالبيت[1] والنجم[2] والكتاب ، وإما في الصفة كالصَّعِق .

ومن الأعلام الاتفاقية ما يكون بالإضافة نحو ابن عباس وابن الزبير (رضي الله عنهم)[3] .

وإن لم يكن غالبا فإما أن يكون منقولا من الصفة أو المصدر ، أو لا ، والمنقول من أحدهما كالعباس ، والحسن ، والحسين ، والفضل ، والعلاء ، والنَّضْر ، تكون اللام فيه عارضةً غيرَ لازمة ، لأنها لم تصر مع اللام أعلاما ، حتى تكون كأحد أجزائها ، بل إنما دخلت اللامُ في مثلها بعد العلمية ، وإن لم يكن العلمُ محتاجا إلى التعريف ، وذلك للَمْحِ (الوصفية)[4] الأصلية ، ومدح المسمى بها - إن كانت متضمنةً للمدح - كالحسن والحسين ، وذمه - إن كانت متضمنةً للذم - كالقبيح والجهم ، لو سُمِّي بهما ، فكأنك أخرجتهما عن العلمية ، وأطلقتها على المسمَّين بها أوصافا ، ومن ثم قيل في المثل : إنَّما سُمِّيتَ هانِئًا لِتَهْنَأَ[5] .

والصفاتُ قبل العلمية إذا استعملت في بعض ما تصلح له كانت مع اللام ، كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب ، وكذا المصادرُ أجريت مجرى الصفات ، لأنه قد يوصف بها - أيضا - نحو صوم ٍ وزَوْرٍ وعَدْلٍ .

وليس جواز دخول اللام في الأعلام (المنقولة)[6] عن الوصف والمصدر مطَّردا ، (ألا ترى أنك لا تقول)[7] في محمد وعليّ المحمّد والعليّ ، بل يجوز دخول اللام في أكثرها .

---

(١) يعني البيت الحرام .
(٢) أراد الثريا .
(٣) تكملة من ص .
(٤) في جـ : الصفة .
(٥) سبق تخريجه صفحة ١٥٧ . تعليقة ٤ .
(٦) في ت : المنقول .
(٧) ساقط من جـ .

وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فإن كان في الأصل المنقول منه معنى المدح أو الذم فالأولى جوازُ لمح الأصل ، نحو الأسد في المسمى بأسد ، والكلب في المسمى بكلب ، قالوا : بنو الليث في بني ليث بن بكر (بن)[1] مناة[2] .

وإن لم يكن (في)[3] الأصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام ، إلا إذا وقع اشتراك اتفاقي ، فحينئذ إما أن تضيف العلم أو تعرفه (باللام)[4] وإن كان (في الأصل)[5] (فعلا)[6] ، وليسا بمطّردين (قياسيين)[7] .

قال[8] :

١١٨ – علا زيدُنا يومَ النقا رأسَ زيدِكم ... بأبيضَ ماضِي الشفرتينِ يَمَانِ[9]

وقال[10] :

١١٩ – رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مبارَكًا ... شديدًا بأحناء الخِلافةِ كاهلُهْ[11]

---

(١) ساقطة من جـ وص .

(٢) في كتاب سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب ٦١ ، ٦٢ ليث بن بكر بن عبد مناة ، قال : ومن بني ليث هذا الصعب بن خثامة الصحابي . وقال عبد مناة : بطن من كنانة .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) تكملة من جـ وط .

(٥) في ط : في أصل .

(٦) في ت : فعلا أيضا .

(٧) تكملة من ط .

(٨) ذكر العيني ٣/٣٧١ عن المبرد أنه نسبه إلى رجل من طيء . وكذا في الخزانة ٢/٢٢٤ – ٢٢٥ ولكن بتغيير بعض ألفاظ البيت ففيها :

علا زيدنا يوم الحمى رأس زيدكم ... بأبيض مشحوذ الغِرارِ يمان

(٩) البيت في ابن يعيش ١/٤٤ ، وفي المغني ٧٥ ، وفي العيني ٣/٣٧١ ، وفي التصريح ١/١٥٣ ، وفي حاشية ياسين ١/١٠٣ ، وفي الخزانة ٢/٢٢٤ .

اللغة : النقا : الكثيب من الرمل . ويوم النقا : اليوم الذي وقعت فيه الحرب عند النقا . الأبيض : السيف ، الشفرتين : حد السيف .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن العلم إذا وقع فيه اشتراك لفظي جاز إضافتُه للتعيين .

(١٠) البيت لابن ميادة من قصيدة يمدح فيها الوليدَ بنَ يزيد بنِ عبد الملك بن مروان ، وابن ميادة قد سبقت ترجمته صفحة ١٣٠ .

(١١) وهو في الإنصاف ٣١٧ ، وفي ابن يعيش ١/٤٤ ، وفي المغني ٧٥ ، وفي الخزانة ٢/٢٢٦ ، وفي شرح شواهد شرح الشافية ١٢ ، وفي العيني ١/٢١٨ ، ٥٠٩ . =

وأما أعلام أيام الأسبوع - كالأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس - فمن الغوالب ، فيلزمُها اللام وقد تُجَرَّدُ (اثنان) من اللام دون (أخواتها)[1] نحو قولهم : هذا يوم اثنينٍ مباركًا فيه .

وإنما حكمنا بكونها غالبةً - وإن لم يثبت الثلاثاء والأربعاء والخميس أجناسًا بمعنى الثالث والرابع والخامس - محافظةً على القاعدة الممهدة في كون الأعلامِ اللازمةِ (لامُها)[2] في الأصل أجناسًا ، صارت بالغلبة أعلاما مع لام العهد ، فيقدَّر كونُها أجناسا .

وكذا في نحو الثريا[3] والدَّبَران[4] والعَيُّوق[5] والسِّمَاك[6] (وإن)[7] لم تثبت ألفاظها أجناسا و لم نعرف في بعضها أيضا معنًى شاملا للمسمى المعين ولأخواته ، كما عرفنا في الثلاثاء والأربعاء .

وربما يكون في هذه الأعلام ما يثبت لفظُه جنسا ، لكن لا يعرف كيفية (غلبةِ واحدٍ)[8] من جنسه ، كالمشتري في الكوكب المعيَّن ، فإنا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه .

ولذلك قال سيبويه : وما لم يعرف من هذا الجنس أصلُه فملحقٌ بما عُرِف[9] .

= اللغة : الأحناء جمع حِنْو ، وهو الجانب والجهة ، ويروى بأعباء ، والمراد مشاق الخلافة وأتعابها . والكاهل : ما بين الكتفين .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن العلم إذا وقع فيه اشتراك لفظي جاز تعريفه باللام . كما في اليزيد .

(١) في ص وط : أخواته .

(٢) في ت : لأنها ، وهو تحريف .

(٣) في اللسان ١٢١/١٨ الثريا النجم المعروف ، ويقال : إن خلال أنجم الثريا كواكبُ خفيةٌ كثيرة .

(٤) في اللسان ٣٥٦/٥ الدبران نجم يدبُر الثريا .. الجوهري : الدبران خمسة كواكب من الثور ، يقال إنه سنامُه ، وهو من منازل القمر .

(٥) في اللسان ١٥٣/١٢ العيوق كوكب أحمر مضيء بحيال الثريا ، في ناحية الشمال ، ويطلع قبل الجوزاء سمي بذلك لأنه يعوق الدبران عن لقاء الثريا .

(٦) في اللسان ٣٢٨/١٢السماكان نجمان نيِّران : أحدهما السماك الأعزل ، والآخر السماك الرامح .. الخ .

(٧) تكملة من ص وط .

(٨) في ص : غلبته في واحد .

(٩) في الكتاب ٢٦٨/١ : وكل شيء جاء قد لزمه الألف واللام فهو بهذه المنزلة ، فإن كان عربيا نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه فإنما ذاك لأنا جهلنا ما علم غيرُنا ، أو يكون الآخِرُ لم يصل إليه علمٌ وصل إلى الأول المُسمِّي .

وعند المصنف ما لزمته اللام من الأعلام التي لم يثبت استعمالُ ألفاظِها في الجنس الشامل لذلك (المعنى)[1] المعيّن ، ولغيره ، كالثلاثاء والأربعاء والدبران والمشتري (ليس)[2] من الغوالب ، لأن العلمَ الغالبَ ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما ، قال : بل هي أسماء موضوعة لمسمياتها[3] .

وإنما ارتكب سيبويه تلك الطريقةَ إجراءً للّازم لامُها مُجرًى واحدا في التقدير لمَّا أمكن ، (وكان)[4] الأكثرُ ما ثبت جنسيته ثم اختَصَّ بواحد من الجنس ، فأُلحِق القليلُ بالأعم الأغلب .

فالغوالب عند سيبويه على أربعة أقسام :

أحدُها : ما ثبت جنسيته لفظا ، ويُعرَف فيه المعنى (العام)[5] الشامل للمسمى المعيَّن ولأخواته ، كالنجم والصعِق وابن عباس .

وثانيها : ما يعرف فيه ذلك المعنى ، ولم تثبت جنسيةُ لفظِهِ كالثلاثاء .

(وثالثها)[6] : مالا يعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسيةُ لفظه كالمشتري .

ورابعها : مالا يعرف (فيه)[7] ذلك المعنى ، ولم تثبت جنسيةُ لفظه كالدبران والعيوق (للكوكبين)[8] ، لا يعرف معنى العَوْق والدُّبُور فيهما ، هذا (بطوله)[9] .

---

(١) ساقطة من جـ وص وط .

(٢) في ط : ليست وكلاهما جائز .

(٣) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١/١٠٠ قوله : وكذلك الدبران والعيوق والسماك والثريا لأنها غلبت على الكواكب المخصوصة من بين ما يوصف بالدُّبور والسُّموك والثَّرْوَة يوهم أنها صفات غالبة كالصعق ، وليس الأمر كذلك ، وإنما هي أسماء موضوعة باللام .

(٤) في ت : فكان .

(٥) تكملة من ط .

(٦) تكملة من جـ وص وط .

(٧) تكملة من جـ وص وط .

(٨) في ط : للكوكبين لمن ، وفي ص : لمن .

(٩) في هامش رقم ٩ من ط ١/١٤٠ كلامه : نسخة . وانظر الكتاب ١/٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٣١٠ ، ٢/١٤٨ ، ٢/٣٢٠ .

ومذهب المبرد ليس ما أحال عليه المصنفُ ، ولا يدل عليه كلامه . وذلك أنه قال : إن كانت اللامُ في العلم اخترتُ مذهب الخليل ، لأن الألفَ واللامَ لا معنى لهما فيه ، ولا يفيدان التعريف ، بل يلمح بهما الوصفيةُ (الأصلية)[1] فقط ، فكأنه مُجَرَّدٌ عنهما ، لأن تعريفه بالعلمية .

قال : وإن كانت اللام في الجنس اخترت مذهبَ أبي عمرو ، لأن اللام – إذن – تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها[2] .

فعلى هذا مذهب المبرد في الحَسَنِ والصَّعِق (معا)[3] اختيارُ الرفع ، لأن اللام لا تفيد التعريف ، وهذا كما ترى خلاف ما نسب إليه المصنفُ .

قوله : والمضافة المعنوية .

أي التوابع المضافة ، وهي في مقابَلةِ قوله قبل : وتوابع المبني المفردة .

وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية[4] ، ولابد منه ، لأن اللفظية – كما

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) لم أجد في المقتضب ولا في الكامل للمبرد هذا النقل الذي ذكره الرضي عنه . والذي ذكره المبرد عن ذلك هو قوله في المقتضب ٢١٢/٤ وما بعدها : فإن عطفت اسما فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد فإن فيه اختلافا ، أما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع .. وأما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب ، وهي قراءة العامة .

وحجة من اختار الرفع أن يقول : إذا قلت يا زيد والحارثُ فإنما أريد يا زيد ويا حارث فيقال لهم فقولوا : يا الحارث ، فيقولون : هذا لا يلزمنا ، لأن الألف واللام لا تقع إلى جانب حرفِ النداء ، وأنتم إذا نصبتموه لم توقعوه أيضا ذلك المَوقِع ، فكلانا في هذا سواء .

وحجة الذين نصبوا أنهم قالوا : نردُّ الاسم بالألف واللام إلى الأصل ، كما نرده بالإضافة والتنوين إلى الأصل ، فيحتج عليهم بالنعت الذي فيه الألف واللام ، وكلا القولين حسن .

والنصب عندي حسن على قراءة الناس .

وقد قال أيضا في المقتضب ٢٠٧/٤ : إن نَعَتَّ مفردا بمفرد فأنت بالخيار إن شئت رفعته وإن شئت نصبته .

وانظر : الأصول ٣٣٦/١ ، وابن يعيش في شرحه للمفصل ٣/٢ فقد نسبا ذلك إليه أيضا .

وقال ابن الحاجب في شرحه لكافيته صفحة ٣٠ :

قوله : وأبو العباس : يعني المبرد (إن كان كالحسن فكالخليل) يعني إن كان المعطوف المذكور مثل الحسن في صحة تقدير نزع اللام فهو كالخليل في اختياره الرفعَ فيه (وإلا فكأبي عمرو) أي وإن لم يكن كالحسن بل كان مما لا يصح تقدير نزعها كالصعق والنجم وأشباهِهما فهو كأبي عمرو في اختياره النصب . فقد نظر إلى صحة تقدير نزع اللام وعدم صحته .

(٣) في ت : هذا .

(٤) لم أجد تقييدها بالمعنوية في مخطوطة المتن التي بين يدي ولا في متن الكافية بشرح ابن الحاجب نفسه .

ذكرنا[1] – جاريةٌ مَجْرى المفردة .

وذكر في شرح (المفصل)[2] في تجويز الرفع في نحو :

يا ذا المخوفُنا[3]

وفي نحو[4] :

١٢٠ – يا صاحِ يا ذَا الضَّامرُ العَنسِ[5]

مع أنهما مضافان – علتين ، **إحداهما** : أن صفة اسم الإشارة لا تكون إلا مفردةً ،– كما يجيء في باب الوصف[6] – فكأنه قال : يا ذا الرجلُ الضامرُ العنس ، فالصفة في الحقيقة مفردة . **والثانية** : أن اللام في الضامِر والمخوّف اسم موصول مع صلته في حكم

---

(١) صفحة ٤٢٩ .

(٢) في ت : المصنف للمفصل .

(٣) سبق تخريج البيت صفحة ٤٢٩ .

(٤) قول خزر بن لوذان السُّدَسِي كما ذكر سيبويه في الكتاب ٣٠٦/١ ، وفي الخزانة ٢٣٢/٢ نقلا عن الأغاني أنه شاعر يقال : إنه قبل امرئ القيس . وفيها ٢٣٣/٢ أن صاحب الأغاني نسب البيت لخالد بن المهاجر ثم قال : ٢٣٤/٢ هو ابن المهاجر بن خالد بن الوليد .. كان هاشمي المذهب حبسه معاوية لأنه قتل طبيبه ، ثم أطلق سراحه وعاد إلى مكة .

(٥) عجزه : والرحل والأقتاب ، والحلس .

والبيت في الكتاب ٣٠٦/١ ، وفي المقتضب ٢٢٣/٤ ، وفي مجالس ثعلب ٢٧٥ ، وفي الخصائص ٣٠٢/٣ ، وفي الخزانة ٢٢٩/٢ .

اللغة : صاح : مرخم صاحب . الضامر : الدقيق قليل اللحم ، العنس : الناقة الصلبة الشديدة ، والرحل : كل شيء يعد للرحيل ، الأقتاب : جمع قَتَب ، وهو رحل صغير على قدر السنام . الحِلس : كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحلِه ، والجمع أحلاس .

الشاهد : أطال صاحب الخزانة في الحديث عن هذا الشاهد . فأما الرضي فأورده هنا مع قوله : يا ذا المخوفنا ليذكر العلتين اللتين ذكرهما ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ، وبناء على ذلك فإن الرواية يجب أن تكون برفع الضامر وجر العنس حتى يستقيم توجيهُ ابن الحاجب . ورواية سيبويه في الكتاب برفع الضامر . وقال البغدادي ٢٢٩/٢ : أنشده على أن الضامر العنس والمخوفنا تركيبان إضافيان ، قد وقعا صفتين للمنادى الذي هو اسمُ إشارة ، وصفةُ المنادى إذا كانت مضافة وجب نصبها ، فكيف رُفِعَتْ اتباعا للمنادى المفرد .

قلت : الرضي ذكر أن الإضافة إذا كانت لفظية فهي كلا إضافة .

وقال البغدادي أيضا ٢٣٠/٢ بعد أن ذكر رواية سيبويه : وأُورِدَ عليه أنه لا يستقيم ، لأن بعده والرحل والأقتاب والحلس . وهي لا توصف بالضمور . فالصواب إنشاده بالجر على أن ذا بمعنى صاحب ، كما أنشده الكوفيون . وذكر الذين قالوا برواية الجر كأبي جعفر النحاس وثعلب ، وأبي علي وابن جني . وذكر تخريجات لرواية سيبويه .

(٦) صفحة ١٠٠١ .

(المفرد)[1] - وإن (كان)[2] مضارِعا للمضاف - فكأنه قال : الذي ضمرت عنسُه . ولو كان (قولك)[3] الذي ضمرت عنسه يقبل (الحركة)[4] لم تكن إلا الرفعَ ، فكذا ما كان مثلَه[5] .

وتزول (علتاه)[6] في قولك : يا زيدُ الحسنُ الوجهِ ، فإن الموصوف ليس باسم الإشارة (ولا)[7] يكون الألف واللام موصولا إلا في اسم الفاعل أو المفعول ، ويجوز رفعُ الوصف اتفاقا .

فالأولى ما قدمناه ، وهو أن المضاف اللفظي - وإن كان مضارعا (للمضاف)[8] لا يجري تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب ، بل إنما يجري مجراه إذا كان منادى .

قوله : غير ما ذكر .

أي : غير ذي اللام .

قوله : مطلقا .

أي مفردين كانا أو لا ، وكان متبوعهما مضموما أولا .

قوله : والعلم الموصوفُ بابن.

حكمُ ابنةٍ حكمُ ابنٍ فيما ذُكِر ، وأما بنت فليس مثلَهما في النداء ، وأما في غير النداء ففي (جريها)[9] مجراها وجهان . والأولى المنع[10] ، لأن التخفيف معهما لفظا وخطا إنما هو لكثرة الاستعمال . ولم يكثر استعمالُ بنت .

---

(١) في ط : المفردة .

(٢) ساقطة من جـ .

(٣) ساقطة من جـ وص .

(٤) في ت وص وط : حركة .

(٥) الإيضاح لابن الحاجب ٢٧١/١ - ٢٧٢ .

(٦) في جـ : علتان .

(٧) في ص : وقد لا .

(٨) تكملة من ط .

(٩) في ت وجـ وص : جريه .

(١٠) حكى الوجهين سيبويه في الكتاب ٣١٤/١ ، والكلمتان ساقطتان من جـ وص وط .

والشرط أن يكون العلم موصوفا بابن متصلا بموصوفِه ، احترازًا عن نحو يا زيدُ الظريفُ ابنَ عمرو ، فإنه لا يفتح المنادى في مثله ، إذ مثله غير كثير الاستعمال .

فالشروط أربعة ، وهي :

كونُ المنادى علما احترازا (عن نحو يا رجلُ ابنَ زيد .

وكونه موصوفا بابن احترازا)[1] عن نحو : يا زيدُ ابنُ عمرو في الدار ، على أن ابنَ عمرو مبتدأ .

وكونُ ابنْ متصلا – كما ذكرنا[2] – .

وكونه مضافا إلى عَلَم ، احترازا عن نحو يا زيدُ ابنَ أخينا .

فإذا اجتمعت الشروط اختير فتحُ المنادى (جامعا لها)[3] ولا يجبُ .

وقد ذهب بعضُهم إلى وجوبه[4] .

وإنما اختير فتحُ المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها ، والكثرة مناسبة للتخفيف ، فخفّفوه لفظا بفتحه ، وسهّل ذلك كونُ الفتحة حركتَه المستحقة في الأصل ، لكونه مفعولا ، وخففوه خطًّا بحذف ألف ابن وابنة .

والكوفيون يجوِّزون فتح المنادى (العلم)[5] الموصوف بأي صفةٍ منصوبةٍ كانت نحو : يا زيدَ ذا المال[6] .

وبعض البصريين يجوزون فتح المنادي (المفرد)[7] المعرفة – علما كان (أولا)[8] – إذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقَي اللفظ نحو يا عالمَ بنَ العالم[9] .

---

(١) ساقط من ص .

(٢) قبل قليل .

(٣) حكى الوجهين سيبويه في الكتاب ٣١٤/١ ، والكلمتان ساقطتان من جـ وص وط .

(٤) في الموجز في النحو لابن السراج ٤٧ : فإن نعت الاسم المفردَ بابن فلان نصبت ، فقلت : يا زيدَ بن عمرو ، وتنصب زيدا ولا تُنَوِّنُه . وانظر المقتصد ٧٨٥/٢ .

(٥) في جـ : في العلم .

(٦) في الأصول لابن السراج ٣٦٩/١ وربما نصبوا – يعني الكوفيين – المنعوتَ بغير تنوين فأتبعوه نعته ويُنْشدون :

فما كعبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعْدى ... بأجودَ منك يا عمرَ الجوادا

وانظر التسهيل ١٨٠ .

(٧) ساقطة من ص .

(٨) في ص : أو غيره .

(٩) في التسهيل ١٨٠ : ويلحق بالعلم المذكور نحو يا فلانَ بنَ فلان ، ويا ضُلَّ بنَ ضل ويا سيدَ بنَ سيد . وابن مالك لم ينسب هذا الرأي لأحد .

والعلمُ المتصفُ بابن وابنة الجامعُ للشرائط الأربع في غير النداء يخفَّف بحذف تنوينه وجوبا ، وبحذف ألِف ابن خطا (أيضا)[1] نحو جاءني زيدُ بنُ عمرٍو .

وقوله[2] :

١٢١ - جَاريةٌ من قيسٍ بنِ ثَعْلَبَهْ[3]

شاذٌ .

وإن اختل إحدى الشرائط لم يُحذف التنوين (لفظا)[4] ولا الألف خطا .

والمعتبرُ في كل ما ذكرنا لفظُ ابن وابنة ، لا تثنيتُهما وجمعُهما وتصغيرُهما ، لأنه لا يكثر استعمالُها كذلك .

وكذا المعتبرُ كونُ العلم الموصوفِ مفردًا ، لأن المثنى والمجموع ليسا بِعَلَمين ، وأيضا لا يكثُر استعمالُها .

---

(١) تكملة من ص وط .

(٢) قائله الأغلب العجلي ، وهو الأغلب بن عمرو بن عبيدة بن حارثة ، من بني عجل بن لجيم .. وهو أرجز الرجاز وأرصنهم كلاما وأصحهم معانِيَ ، أدرك الإسلام فأسلم ثم كان ممن سار مع سعد إلى العراق فنزل الكوفة واستُشْهِد في نهاوند عام ٢١ هـ .

(الخزانة ٢/٢٣٩ ، والأعلام ١/٣٣٩ - ٣٤٠) .

(٣) البيت من مشطور الرجز ، وبعده : كريمةٌ أخوالُها والعَصَبَه ، وهو في الكتاب ٢/١٤٨ ، وفي المقتضب ٢/٢١٣ ، وفي الخصائص ٢/٤٩١ ، وفي الأمالي الشجرية ١/٣٨٢ ، وفي ابن يعيش ٢/٦ ، وفي المقرب ٢/١٨ ، وفي الخزانة ٢/٢٣٦ .

اللغة : جارية : أراد امرأة اسمها كلبة كان بينهما مهاجاةٌ (الخزانة ٢/٢٣٧) .

الشاهد : أنشده الرضي على أن تنوين (قيس) في البيت شاذ لجمعه للشروط الأربعة .

(٤) ساقطة من ط .

نداء ما فيه أل

قوله : وإذا نودي المعرف باللام قيل يا أيها الرجلُ ، (ويا أيهذا الرجلُ ، ويا هذا الرجلُ)[1] ، والتزموا رفعَ الرجل لأنه المقصودُ (بالنداء)[2] ، وتوابعِه لأنها توابعُ معرب ، وقالوا يا اللهُ خاصةً .

لو دخلَ اللام المنادى فإما أن يُبْنى معها ، وهو بعيد ، لكون اللام معاقبةً للتنوين ، فهي كالتنوين ، فمن ثم قل بناءُ الاسم معها كالخمسةَ عشرَ وأخواته ، والآنَ ، فاستُكره دخولُها مطَّردًا في المنادى المبني .

وإما أن يعرب ، وهو أيضا بعيدٌ ، لحصول علةِ البناء (وهي)[3] وقوعُ المنادى موقعَ (كاف الخطاب)[4] وكونُه مثلَه في الإفراد والتعريف .

وقال بعضهم[5] : إنما لم يَجْمَعوا بينهما كراهةَ اجتماع حرفَي (تعريف)[6] .

وفيه نظر ، لأن اجتماعَ حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادةٌ لا يستنكر ، كما في لقد ، وألَا إنَّ ، على ما يجيء في موضعيهما[7] .

قالوا : وليس المحذور اجتماعَ التعريفين المتغايرَين ، بدليل قولك : (يا)[8] هذا ويا عبدَ الله (ويا الله)[9] ويا أنتَ ، بل الممتنعُ اجتماعُ أداتي التعريف (مع حصول)[10]

---

(١) في ط وفي مخطوطة المتن : يا هذا الرجل ويا أيهذا الرجل .

(٢) تكملة من مخطوطة المتن .

(٣) في ت وص : وهو .

(٤) في جـ وص وط : الكاف .

(٥) ذكر ذلك صاحب الإنصاف حجةً للبصريين المانعين من اجتماع حرف النداء وأل : وانظر المقتضب ٢٣٩/٤ ، والإنصاف ٣٣٧ ، ٣٣٨ .

(٦) في ص وط : التعريف .

(٧) انظر ط ٣٣٨/٢ ، ٣٣٩ .

(٨) تكملة من جـ وص وط .

(٩) تكملة من ص وط .

(١٠) في ط : لحصول .

الاستغناء بأحدِهما[1] .

وقال المبردُ – في الأعلام – إنها تُنكَّر ثم تُعرَّف بحرف النداء[2] .

ولا يتم ما قال في : يا اللهُ ويا عبدَ الله .

وقال المازني – في اسم الإشارة – ينكَّر ثم يجبر بحرف النداء الفائت من الإشارة ومن ثم لا يقال : هذا أقبل ، أي يا هذا[3] .

ولا حاجة إلى ما ارتكبا ، إذ لا منع من كون الشيء المعيَّن مواجَها مقصودا بالنداء ، وأيُّ محذور من اجتماع مثل هذين التعريفين .

هذا ، ولمَّا قصدوا الفصلَ بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسمًا مبهما ، غيرَ دال على ماهِيَّةٍ معينة ، محتاجا بالوضع في الدلالة عليها إلى شيء آخر ، يقع النداءُ في الظاهر على هذا الاسم المبهمْ (لشدة)[4] احتياجه إلى مخصِّصِه ، الذي هو ذو اللام ، وذلك أن من ضرورة المنادى أن يكون متميزَ الماهية ، (وأن يكون)[5] معلومَ الذات فلا معنى لنحو يا شيءُ ، ويا موجودُ ، إلا أن يُكَنَّى بمثلهما عن أن المخاطب ما فيه شيءٌ مما يكون في العقلاءِ ، إلا أنه يقع عليه اسم الشيء والموجودِ ، وهذا مجازٌ ، وكلامنا في الحقيقة . فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة (أيًّا) بشرط قطعه عن الإضافة ، إذ هي تخصصه ، نحو أي رجل ، واسمَ[6] الإشارةَ .

أما لفظ شيء ، و(ما) بمعنى شيء ، فإنهما – وإن كانا مبهمين – لكن لم يوضعا

---

(١) لما ذكر أبو البركات في الإنصاف ٣٣٨ دليلَ البصريين كان من كلامه : وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية فَلأَنْ لا يجوزَ الجمعُ بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أولى . وذلك لأن تعريف النداء بعلامة لفظية ، وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية . وتعريف الألف واللام بعلامة لفظية ، كما أن تعريف النداء بعلامة لفظية .. إلخ .

(٢) في المقتضب ٢٠٥/٤ : وزيد وما أشبهه في حال النداء معرفةٌ بالإشارة ، منتقل عنه ما كان قبل ذلك فيه من التعريف .

(٣) لم ينسبه إلى المازني غيرُ الرضي فيما رأيت .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) في جـ وط : وإن لم يكن ، وقد أثبتَنا في الهامش ما أثبتُّه .

(٦) معطوف على قوله (أيًّا) .

على أن يزال إبهامُهما بالتخصيص ، بخلاف أيّ واسم الإشارة ، فإنهما وُضِعَا مبهَمَين مشروطًا إزالةُ إبهامِهما بشيء . أما اسمُ الإشارة فبالإشارة الحسية أو بالوصفِ ، (وأمَّا)[1] أيٌّ فباسمٍ آخرَ بعدَه .

وأما ضميرُ الغائب فإنه وضع مبهَما ، مشروطا إزالة إبهامه ، لكن بما قبلَه لا بما بعده ، وإن اتفقَ ذلك فالأغلبُ أن يكون ذلك منكّرا ، كما في رُبَّهُ رجلا ، أما نحو: رأيته زيدًا فقليلُ .

وأما الموصول فإنه – وإن أزال إبهامَه ما بعدَه – لكنه جملةٌ .

ثم نقول : إن أيا المقطوعَ عن الإضافة أحوجُ إلى الوصفِ من اسم الإشارة ، لأنه[2] – كما ذكرنا – وضع مبهَما ، مزالَ الإبهام باسمٍ بعده ، بخلاف (اسم)[3] الإشارة ، فإنه قد يزولُ إبهامُه بالإشارة الحسية ، (فلذا)[4] قد يقتصر على يا هذا دون يا أيُّها .

ومن ثم جوز بعضُهم في نعت يا هذا النصبَ والرفعَ ، كما في يا زيد الظريف ، وأوجب رفعَ نعت أي[5] .

وفصل بعضُهم في وصف يا هذا ، فقال : إن كان لبيان الماهيةِ نحو يا هذا الرجلُ وجب الرفع ، لأنه غيرُ مستَغْنًى عنه ، وإلا جاز الرفع والنصبُ ، نحو يا هذا الطويلُ[6] (رفعا ونصبا)[7] .

---

(١) في ت : فأما .

(٢) يعني (أيا) .

(٣) في ت وجـ : الاسم .

(٤) في ط : فلهذا .

(٥) في الموجز لابن السراج ٤٦ وأما قولهم : يا أيها الرجل ، ويا هذا الرجل ، فإنهم جعلوا أي الرجل بمنزلة اسم واحد ، فأي في التقدير مدعو والرجل صفة له ، وهاء تنبيه . ويجيزون أن تقيم الصفة مقام الموصوف ، فتقول : يا أيها الطويل ويا هذا القصير ، فإن قدرت الوقف على هذا ، ولم تجعله وُصلة إلى الصفة كنت في صفته بالخيار إن شئت رفعت وإن شئت نصبت ، وأما أي فلا يجوز في وصفها النصبُ .

(٦) في الأصول ٣٣٧/١ وكذلك في يا هذا الرجل إذا جعلت هذا سببا لنداء الرجل ، ولك أن تقيم الصفةَ مُقامَ الموصوف فتقول : يا أيها الطويلُ ويا هذا القصيرُ ... فإن قدرت الوقف على هذا ، ولم تجعله وصلة إلى الصفة ، وكان مستغنيا بإفرادَه كنتَ في صفته بالخيار إن شئت رفعت وإن شئت نصبت ... فقلت يا هذا الطويلُ والطويلَ .

(٧) تكملة من ط .

وأما المازني[1] والزجاج[2] فجوزا النصبَ والرفع في وصف اسم الإشارة وأي ، قياسا على نحو يا زيدُ الظريفُ . ولم يثبت .

وإنما قطع (أي) المتوصَّل به إلى نداء ذي اللام عن الإضافة لما ذكرنا من قصد الإبهام ، وأيضا لو لم يُقْطَع (عن الإضافة)[3] لكان منصوبا ، وكذا ذو اللام الذي هو وَصْفُه ، فلم يُمْكِنْ التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء ، كما أمكن بلزومِ الرفع وتركِ النصب .

وأُبدِلَ هاءُ التنبيه من المضاف إليه (لأنه لم يكن يخلو من مضافٍ إليه)[4] أو من تنوين قائمٍ مَقامَه ، نحو ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا ﴾[5] وليس هذا موضعَ التنوين ، وأيضا التنوينُ يبدل من مضاف إليه معلوم مقدَّر ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾[6] و﴿ كُلًّا هَدَيْنَا ﴾[7] والقصد هٰهنا الإبهام .

وهاء التنبيه أيضا مناسبٌ للنداء ، إذ النداء أيضا تنبيه .

ثم لكون اسم الإشارة أوضحَ من (أيٍّ) وُصِفَ (أيٌّ) به في بعض المواضع ، نحو يا أيُّهذا ، فيقتصر عليه .

وإنما تُوصِّل بأي إلى نداء اسم الإشارة لأن اسم الإشارة في الأصل ما يشار به

---

(١) في أسرار العربية ٢٢٩ قال : وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه يجوز فيه النصب نحو يا أيها الرجل كما يجوز في يا زيد الظريف ، وهو عندي القياس لو ساعده الاستعمال . وانظر المقتصد ٧٧٨/٢ .

(٢) في حاشية الصبان على الأشموني ١٥٠/٣ : وأجاز المازنيّ نصبَه قياسا على صفة غيره من المناديات المضمومة . قال الزجاج : لم يجز هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحدٌ بعده .. وقد اضطرب كلام الناظم في النقل عن الزجاج فنقل في شرح التسهيل عنه هذا الكلام ، ونسب إليه في شرح الكافية موافقَةَ المازني . وتبعه ولده .

قلت : كذا في شرح الكافية الشافية لابن مالك صفحة ١٣١٨ ، ولعل الرضي تبعه في ذلك .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) ساقط من ص .

(٥) الإسراء ١١٠ ، والآية بتمامها ﴿ قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾ .

(٦) الزخرف ٣٢ .

(٧) الأنعام ٨٤ . والآية بتمامها ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴾ .

للمخاطب إلى شيء ، فهو في أصل الوضع لغير المخاطَب ، ولهذا يؤتي فيه بحروف الخطاب – كما يجيء في بابه[1] – فتُحُوشي في بعض الأماكن من أن يدخلَه حرفٌ يجعله مخاطبا ، أي حرف النداء ، ففُصِل بينهما بأيّ (في بعض المواضع)[2] لتناكُرِهما في الظاهر .

ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس ، نحو يا أيُّهذا الرجلُ ، (فعلى هذا)[3] ليس (نحو يا أيهذا الرجل)[4] لأجل نداءِ المعرَّف باللام – على ما أَوْمَأَ إليه المصنفُ[5] – بل لأجل نداء اسم الإشارة ، بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا أيُّهذا ، من دون الوصف باسم الجنس .

وقال الأخفش في : يا أيُّها الرجل : أيُّ موصولٌ ، وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوفٍ ، والجملة صلةُ (أيّ) وإنما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيفِ للمنادى ، ولاسيما إذا زِيدَ عليه كلمتان – أعني أيُّها[6] – .

ويصح تقويةُ مذهبه بكثرةِ وقوع (أي) موصولةً في غير هذا الموضع ، وندورِ كونِها موصوفةً – كما يجيء في باب الموصولات[7] – .

قيل : لو كانت موصولةً لكانت مضارعةً للمضاف فوجب نصبُها[8] .

والجواب : أنه إذا حُذِفَ صدرُ صلتها فالأغلب بناؤُها على الضمِّ – كما يأتي في الموصول[9] – فحرفُ النداء – (على هذا)[10] – (يكون داخلا)[11] على اسمٍ

---

(١) انظر ط ٢/٣٢ .
(٢) ساقط من جـ .
(٣) في ص وط : فعلى ما ذكرنا .
(٤) في ص وط : هذا التركيب مصوغا .
(٥) في قوله في المتن : وإذا نودي المعرف باللام قيل : يا أيها الرجل ، ويا أيهذا الرجل .. إلخ . انظر صفحة ٤٤٣ .
(٦) انظر الهمع ١/١٧٥ .
(٧) انظر ط ٢/٥٦ .
(٨) نسب السيوطي هذا الكلام إلى الزجاج في الهمع ١/١٧٥ .
(٩) انظر ط ٢/٥٧ .
(١٠) ساقطتان من ص .
(١١) في ت وجـ وط : تكون داخلة .

مبنيٌّ على الضم فلم يغيِّره ، وإن كان مضارعا للمضاف ، كما في قولك : يا من قال كذا .

والأكثرون على أن ذا اللام وصفٌ لاسم الإشارة في النداء وغيره ، لأنه اسمٌ دال على معنى في تلك الذات (المبهمة)[1] وهو الرجولية ، وهذا حدُّ النعت – كما يجيء[2] – أي ما دل على معنًى في متبوعه .

وقال بعضهم : هو عطف بيانٍ لعدم الاشتقاق[3] .

والجواب أن الاشتقاقَ ليس بشرط في الوصف – كما يجيء في بابه[4] – .

ولا يوصف اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعرّف باللام – كما يأتي في باب النعت[5] – .

أما اسم الجنس فلأنه هو الدالُّ على الماهية من بين الأسماء ، والمحتاجُ (إليه)[6] في نعت أسماء الإشارة بيانُ ماهية المشار إليه ، فمن ثم قَبُحَ نعتُها من الصفات المشتقة إلا بما يَخُصُّ بعضَ الماهيات نحو هذا العالم ، فقبح هذا الأبيضُ .

وأما التعريف باللام فلأن تعيينَ الماهية حَصَلَ من لفظ الجنس ، وتعيينَ المفرد من أفرادها عُلِمَ من اسم الإشارة ، فلم يبق إلا تطابقُ النعت والمنعوت ، مع أنهما كلمتان بمنزلة قولك : الرجل المعهود ، لأن لفظ هذا لا يفيد إلا تعيينَ الفرد الذي دل عليه الرجل ، وهذه الفائدة تحصل من لام العهد ، فظهر شدةُ احتياج المبهَم إلى صفته ، (فمن)[7] ثمَّـة لا يجوز الفصلُ بين النعت والمنعوت ههنا ، فلا تقول : هذا اليومَ الرجلُ ، كما يجوز في غير هذا النوع ، ولا يجوز أيضا تفريقُ صفاته نحو : هؤلاء ؛ الرجلُ والفرسُ والبقرُ .

---

(١) في ط : بالمبهمة .

(٢) انظر صفحة ٩٦٧ .

(٣) في المقتضب ٢٢٠/٤ ومن قال : يا زيد الطويل قال : يا هذا الطويل ، وليس بنعت لهذا ، ولكنه عطف عليه وهو الذي يُسَمَّى عطف البيان .

(٤) صفحة ٩٧٣ .

(٥) صفحة ١٠٠٢ .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) في ت : ومن .

قوله : والتزموا رفع الرجل .

أي اسم الجنس الواقع صفةً لأي[1] وهذا ، (وكان)[2] القياس جوازُ نصبه ، كما في يازيد الظريفُ ، لكنهم نبَّهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء (فكأنه باشره حرفُ النداء ، وأما الظريف في يازيد الظريف فليس مقصودا بالنداء)[3] ، بل المقصود به زيد ، وقد ذكرنا الخلاف في (تجويز)[4] نصبه قبلُ[5] .

قوله : وتوابعِه .

أي التزموا رفعَ توابعه .

اعلم أن تابعَ تابعِ المنادى عند النحاة مثلُ متبوعِه مطلقا ، (أي)[6] إن كان تابعُ المنادى مرفوعًا أو منصوبا يُحْمَل تابعُ التابعِ على ظاهر إعراب التابع ، سواء كان المنادىَ « أيّ أو هذا أو غيرهما » . تقول في غيرهما : يازيد الطويلُ ذو الجمة ، إذا جعلته صفةً للطويل ، وإن حملته على زيد نصبتَ ، ومن نصب الطويل نصب ذا الجمةِ لا غيرُ ، كان نعتا للطويل أو لزيدٍ .

وأما في (أيّ) فإن التابع الذي يجيء بعد وصفِه لا يكون إلا تابعا لوصف أيٍّ ، لأنه هو المنادى في الحقيقة ، وأيٌّ وُصْلَةٌ إليه ، فعلى هذا إذا كان ذلك التابعُ مضافا معنويا فالواجب الرفع ، نحو : يا أيُّها الرجل ذو المال ، ولا يجوز : يا أيها الرجلُ وعبدُ الله ، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه ، فيجب – إذن – أن يكون عبد الله صفةَ أيّ ، ولا يجوز ، لأنه لا يوصف إلا بذي اللام ، ويجوز يا أيها الرجل الحسنُ الوجهِ ، (كما يجوز يا أيُّها الحسنُ الوجهِ)[7] وكذا يجوز يا أيُّها الفاضلُ والحسنُ الوجه .

وإن أُبدل من وصف (أيّ) فإن جعل المبدلُ منه في حكم الطرحِ لم يَجُزْ ، إلا

---

(١) بعده في ص وهامش ط : صفة مفردة لمنادى مضموم .

(٢) في جـ وط : وإن كان .

(٣) ساقط من ص .

(٤) في ص : جواز .

(٥) صفحة ٤٤٥ – ٤٤٧ .

(٦) ساقطة من ط .

(٧) ساقط من ص .

أن يكون البدلُ مما يجوز كونُه صفةً لأي – أعني الجنسَ ذا اللام – فلا تقول : يا أيُّها الرجلُ زيدُ .

وإن لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز يا أيها الرجل زيدٌ – برفع زيد – وسيجيء في باب البدل[1] أنه يجوز جعلُ المبدل منه في حكم الطرح وتركُه نحو : يا عالمُ زيدُ بالضم ، ويا عالم زيدٌ وزيدًا بالرفع والنصب . ولا يجوز : يا أيها الرجل زيدُ – بضم زيد بدلا من أيّ – لما تقدم أن التابع الذي بعد وصف أيّ لا يتبع أيّ[2] .

وأما إذا جئت (به)[3] بعد وصف (اسم)[4] الإشارة (فيجوز فيه الأمران ، لأن اسم الإشارة)[5] قد يستبدُّ من دون وصفه ، فتقول : يا هذا الرجلُ زيدٌ وذو المال ، حملا على الوصف ، وزيدُ – بالضم – وذا المال حملا على هذا .

وإذا كان ذلك التابع عطفَ نسق مجرَّدا عن اللام لم يجز إلا حملُه على هذا ، نحو : (يا)[6] هذا الرجلُ وذو الجمة ، لأنك (لو)[7] حملته على الوصف كان وصفا لِهذا ، واسمُ الإشارةُ لا يوصف إلا بذي اللام ، كما قلنا في أي[8] .

(قال الأندلسي)[9] : لا يجوز عطفُ المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذي هو صفة للمنادى (المضموم)[10] ، نحو : يا زيدُ الطويلُ وذو الجمة ، أما النصبُ ، فلأن المنصوبَ لا يعطف على المرفوع ، وأما الرفع ؛ فلأن حقَّ المعطوفِ جوازُ قيامه مقامَ

---

(1) قال في باب البدل صفحة ١٠٧٥ : لا نسلم أن المقصودَ بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ، ولا في سائر الأبدال إلا الغلط ، فإن كونَ الثاني فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهرٌ . .

(2) قبل قليل في قوله : وأما في أي ، فإن التابع الذي يجيء بعد وصفه لا يكون إلا تابعا لوصف أي .

(3) تكملة من جـ وص وط .

(4) تكملة من جـ وص وط .

(5) ساقط من ص .

(6) تكملة من جـ وص وط .

(7) في ط : لولا .

(8) انظر صفحة ٤٤٣ وما بعدها .

(9) ساقطتان من ص وط ، وبسقوطهما يختل المعنى ، لأنها تصبح مقولَ القول ، لقوله كما قلنا في أي ، ولا يستقيم الكلامُ على ذلك .

(10) في ط : المضمون .

المعطوف عليه ، ولا يجوز : يا زيد ذو الجمة ، برفع (ذو) فلم يبق إلا النصبُ عطفًا علىَ زيد[1] .

وأجاز المازنيُّ الرفعَ حملا على الطويل ، ويَمْنَعُ من كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يجب له ويمتنع عليه ، ألا ترى إلى قولهم : يا زيد والحارثُ ولا يجوز : يا الحارثُ[2] .

والجواب : أنه كان القياسُ امتناعَ نحو : يا زيد والحارث ، (لكنه)[3] إنما جاز لأن المانع من نحو : يا الحارث ، اجتماعُ يا واللام لفظًا ، ولم يجتمعا في يا زيد والحارث ، فهو مثل يا أيُّها الرجلُ ، من حيث إنهما يجتمعان في الصورتين تقديرًا لا لفظا .

قوله : لأنها توابع معرَب .

يومئ إلى أن المعربَ لا مَحَلَّ له ، أو إلى أنه لا يُحْمَل على محله وتركِ ظاهر إعرابه .

وفي الموضعين نظر .

أما الأول ؛ فلأن المضاف إليه إضافةً غيرَ محضة له محل من الإعراب ، مع كونه معربا لفظا نحو : حسن الوجه ، ومؤدّب الخدام ، وضارب زيدٍ ، وكذا ما أضيف إليه المصدر (قال[4] :

١٢٢ – (حتَّى تَهَجَّر في الرَّواحِ وهَاجَها طلبَ المعقبِ حقَّه المظلومُ[5])[6]

---

(١) ذكر الأندلسي ذلك في المباحث الكاملية ٣/١٩٩ – ٢٠٠ بعد أن ذكر رأيا لأبي علي الفارسي نقله عن التذكرة ، ثم نقل قريبا مما نقله عنه الرضي .

(٢) في الأصول ١/٣٧٢ : قال – يعني المازني – وأرى إن عطفتُ ذا الجمة على الطويل أن أرفَعه كما فعلتُ في الصفةِ .

(٣) في ص : إلا أنه .

(٤) قائله لبيد من ربيعة العامري وستأتي ترجمته ٦٤٤ .

(٥) البيت في ديوان لبيد ١٥٥ ، وفي الأمالي الشجرية ١/٢٢٨ ، وفي الإنصاف ٢٣٢ ، وفي ابن يعيش ٢/٢٤ ، وفي العيني ٢/٥١٢ ، وفي الخزانة ٢/٢٤٠ .

اللغة : تهجر : سار في الهاجرة وهي نصف النهار ، الرواح : اسمٌ للوقت من زوال الشمس إلى الليل ، هاجها : أزعجها ، المعقب : الذي يطلب حقه مرةً بعد مرة .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن فاعل المصدر وإن كان مجرورا بإضافة المصدر إليه – محلُّه الرفع ، والدليل الاتباعُ على محله بالرفع في قوله : المظلوم .

(٦) هذا البيت تكملة من ط وحدها .

وأما الثاني ، فإنه – وإن كان ظاهرُ كلام سيبويه منعَ الحمل على موضع ما أضيف إليه اسما الفاعلِ والمفعولِ والصفةُ المشبهةُ والمصدرُ[1] ، وإن جاء في الظاهر ما يوهِم خلافَ ذلك فهو يضمرُ له عاملا ، كقوله في ضارب زيد وعمرا : إن التقدير (ضاربُ زيدٍ)[2] (وضاربٌ عَمْرًا[3] ، ولا يجيز في نحو : حسن الوجهِ واليدِ ، الرفعَ في المعطوف[4] .

كل هذا)[5] كراهةً لمخالفة التابع لظاهر إعراب المتبوع إلى (المحل)[6] الخفي .

لكنه يُشكلِ عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم (إنَّ) في نحو : إنَّ زيدا منطلقٌ وعمرٌو .

وله[7] أن يرتكب أن الجملة غيرَ المؤكَّدةِ – أعني عمرو مع خبره المقدَّر – عطفٌ على الجملة المؤكَّدة – أعني إنّ مع اسمه وخبره – ولا نقول إن الاسم عطفٌ على الاسم .

وكذا نقول في نحو قوله[8] :

١٢٣ – فإن لم تَجِدْ من دونِ عَدْنَانَ والِدًا ودونَ مَعَدٍّ فلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ[9]

---

(١) و(٣) في الكتاب ٨٦/١ وتقول في هذا الباب : هذا ضارب زيد وعمرو ، إذا أشركت بين الآخر والأول فى الجار ، لأنه ليس في العربية شيءٌ يعمل في حرف فيمتنع أن يشْرَك بينه وبين مثله ، وإن شئت نصبت على المعنى ، وتضمر له ناصبا ، فتقول : هذا ضارب زيدٍ وعمرا ، كأنه قال ويضربُ عمرا أو وضاربٌ عمرا . وانظر أيضا ٨٩/١ ، ٩٨ .

(٢) ساقطتان من ص .

(٤) لم أجد حديثا عن ذلك في الكتاب في باب الصفة المشبهة ولا في العطف .

(٥) تكملة من جـ وص وط .

(٦) في ت وص : المحلى .

(٧) يعني لسيبويه .

(٨) قائله لبيد ، وستأتي ترجمته ٦٤٤ .

(٩) البيت في ديوانه ١٣١ ، وفي الكتاب ٣٤/١ ، وفي المقتضب ١٥٢/٤، وفي المحتسب ٤٣/٢ ، وفي الإنصاف ٣٣٤ ، وفي سر صناعة الإعراب ١٤٧/١ ، وفي رصف المباني ٨٢ ، وفي الخزانة ٢٥٢/٢ .

اللغة : تزعْك : تكفِك ، العواذل : أراد بها حوادثَ الدهر ونوازلَه .

قال الشيخ عضيمة في حاشية المقتضب ١٥٢/٤ : يقول : لم يبق لك أب حيٌّ إلى عدنان ، فكف عن الطمع في الحياة .

الشاهد : ذكره الرضي شاهدًا على أن (دون) بالنصب معطوف على محل الجار والمجرور (من دون) .

(بنصب دونَ)[1] وقوله[2] :

١٢٤ – (مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فأَسْجِحْ) فَلَسْنَا بالجِبَالِ ولا الحَدِيدَا[3]

إن المنصوبَ عُطِفَ على محلّ الجارِّ والمجرور .

قوله : والتزموا رفعَ الرجل .

كأنه جوابٌ عن سؤال مقدّر ، وهو : أنه إذا كان صفة للمنادى المضموم ، فلم لَمْ يجز (نصبُه)[4] كما في يازيد الظريف .

---

(١) ساقطتان من جـ وص وط .

(٢) قائله عبد الله بن الزبير بن الأشيم ، انظر الخزانة ٢٦٤/٢ ، وعلى رواية أخرى بجر الحديد من أبيات لعُقَيبةَ بن هُبيرة الأسدي ، ونسب سيبويه روايةَ النصب إلى عقيبةَ هذا .

(٣) البيت في الكتاب في أربعة مواضع أحدُها معه بيت ثان يدل على أن القافيةَ منصوبة وهو قوله :

أديروها بني حرب عليكُم ولا ترموا بها الغَرَضَ البعيدا

وانظر الكتاب ٣٤/١ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ ، والبيت برواية النصب في المقتضب ٣٣٧/٢ ، ١١٢/٤ ، ٣٧١ ، وقال الشيخ عضيمة في هامش ٣٣٧/٢ : استشهد به سيبويه على العطف على الموضع في أربعة مواضع ... واستشهد به المبرد على العطف على الموضع ، و لم يتعرض المبرد في نقده لكتاب سيبويه لهذا البيت في مواضعه الأربعة ، ثم بعد هذا كله نرى البغداديَّ ينسُب إلى المبرد أنه رد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب . ا هـ .

قلت : ذكر البيتَ ابنُ قتيبة في الشعر والشعراء ٩٩ نقلا عن سيبويه ثم قال : وقد غَلِطَ على الشاعر لأن هذا الشعر كلّه مخفوض ، قال الشاعر :

فهبها أمةً ذهبت ضياعا يزيدُ أميرُها وأبو يزيدِ

أكلتم أرضَنا وجرذْتُمُوهَا فهل من قائم أو من حصيدِ

وكذا قال العسكري في التصحيف ٢٠٧ .

والبيت في كثير من كتب النحو ، وفي الخزانة ٢٦٠/٢ ، وفيها ٢٦٢/٢ : وأجاب الزمخشري تبعا لما قاله ابن الأنباري في الإنصاف بأن هذا البيت روي مع أبياتٍ منصوبة ومع أبيات مجرورة ، فمن رواه بالجر روى معه الأبيات المتقدمة ، ومن رواه بالنصب روى معه :

أديروها بني حرب عليكم ولا ترموا بها الغرضَ البعيدا

قلت : الذي في الإنصاف ٣٣٣ فنصب الحديد حملا على موضع الجبال لأن موضعها النصب بأنها خبر ليس ، ومن زعم أن الرواية ولا الحديد بالخفض فقد أخطأ ؛ لأن البيت الذي بعده : أديروها ... إلخ .

والرويُّ المخفوضُ لا يكون مع الروي المنصوب في قصيدة واحدة .

فليس كلام ابن الأنباري موافقا ولا مقاربا لما في الخزانة .

والخلاصة أن رواية سيبويه لا ترد ، وبها استشهد صاحبُنا ، ويمكن أن يكون للبيت رواية أخرى في قصيدة أخرى ، فقد يتفقُ الشاعران في البيت كله أو بعضه إما عن طريق تقليد اللاحق للسابق أو من طريق توارُد المعاني .

اللغة : معاوي : منادى مرخم معاوية ، وهو أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان . وأسجح : ارْفُق وسهِّل .

(٤) في جـ وط : فيه النصب والكلمة ساقطة من ص .

قوله : وتوابِعه .

كأنه جواب عن سؤال وارد على الجوابِ عن السؤال الأول ، أي إذا كان هو المقصودَ بالنداءِ ، والمقصودُ بالنداء كالمنادى المضمومِ ، فالوجهُ أن يجوز في توابعه ما جاز في توابع المضموم ، فعلى هذا صار نحو (الرجل) في يا أيها الرجل كالنعامة[1] ، إذا قيل : لم (وجب)[2] رفعه ؟ قيل : هو المنادى المفردُ الذي باشره حرف النداء ، لكونه مقصودا دونَ موصوفِه ، فإذا قيل : فيجب – إذن – أن يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم (قيل هو ليس نفس المنادى المضموم)[3] بل مثلُه .

قوله : وقالوا : يا الله خاصة .

(أي)[4] لم يدخل حرفُ النداء من جملة ما فيه اللام إلا (في)[5] لفظة الله ، قيل : إنما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذه اللام ، لزومِها للكلمة فلا يقال : لا إلا نادرا ، قال[6] :

١٢٥ – يَسْمَعُهـا لا هُـهُ الكُبَــار[7]

---

(١) نقل الرضي عن الزجاجي كلاما يشنّع فيه على الكوفيين فقال ط ١١٣/٢ : قال الزجاجي مشنعا على الكوفيين ، فإذا عندهم كالنعامة ، قيل لها : احملي ، قالت : أنا طائر ، قيل لها : طيري ، قالت : أنا جَمَل .

والرضي هنا جاء بالمثل ليشبه به الرجلَ في نحو يا أيها الرجلُ .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) ساقط من ط .

(٤) في جـ وص وط : يعني .

(٥) تكملة من ص .

(٦) قائله الأعشي وقد تقدمت ترجمته صفحة ١١٨ .

(٧) صدره : كحلفة من أبي رياح .

والبيت في ديوانه ٣٣٣ ، وفي الأمالي الشجرية ١٥/٢ ، وفي التصحيف للعسكري ٣١٠ ، وفي الخزانة ٣٦٦/٢ ، وفي العيني ٢٣٨/٤ ، وفي الهمع ١٧٨/١ ، وفيه : يسمعها اللهم الكبار .

اللغة : أبو رياح : حصن بن عمرو بن بدر ، وكان قتل رجلا فسألوه أن يحلف أو يعطي الديةَ فحلف ثم قتل بعد حَلْفته ، فضربَتْه العرب مثلا لما لا يغني من الحَلِف . الكبار : صيغة مبالغة الكبير ، وهو صفة لاهُه . انظر الخزانة ٢٦٩/٢ ، ٢٧٠ .

الشاهد : أورده الرضي شاهدًا على أنه قيل ياالله للزوم اللام للكلمة ، فلا يقال لا . إلا نادرا ، كما في هذا الشعر .

قال البغدادي في الخزانة ٢٦٨/٢ بعد أن أورد كلام ابن الشجري الذي نقله عن سيبويه من أن أصل الله إلٰه : أقول : البيتان اللذان أوردهما ليسا في كتاب سيبويه وليس في الشعر دليلٌ على أن الله أصله لا ، لجواز أن يكون لا ، مَخَفَّفَ إلٰه ، حذفت الهمزة لضرورة الشعر ، بدليل الجمع على آلهة دون ألْوِهة وألّيهة .

(وكونِها)[1] بدلا من همزة إلـٰه ، فلا يجمع بينهما إلا قليلا ، قال[2] :

١٢٦ - معاذ الإلـٰه أن تكون كظبيةٍ   ولا دُميــة ولا عقيلــةِ رَبْــرَبِ[3]

وأما النجم والصَّعِق والذي وبابُه فإن لامها لازمةٌ ، (لكن)[4] ليست بدلا من الفاء ، وأما الناس فإن اللام فيه عوض من الفاء ، وأصله أناس ، (ولا)[5] يجتمعان إلا في الشعر ، كقوله[6] :

١٢٧ - إنَّ المنايا يطَّلعن على الأناس الآمنينا[7]

إلا أنها ليست لازمةً ، إذ يقال في السعة : « ناس » .

(قالوا)[8] وأصله الإلـٰه ، فِعَال بمعنى مفعول ، والإلاهةُ العبادة[9] ، وأَلَهَ بفتح العين أي عَبَدَ ، فإلـٰه بمعنى مألوه ، أي معبود ، فالله في الأصل من الأعلام الغالبةِ ،

---

(١) في ت وص : وكونه .

(٢) قائله البُعيث بن حُريث بن جابر بن سَري بن مسلمة بنِ عُبيد بن ثعلبة شاعر محسّن وهو القائل : خيال لأم السلسبيل ودونَها ... البيت . وهي أبيات جياد مختارة . انظر : الخزانة ٢/٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٣) البيت في حماسة أبي تمام ٣٧٨ ، وفي الخزانة ٢/٢٧٧ .

اللغة : معاذ الإله : منصوب على المصدر ، أي أعوذ بالله معاذًا ، الدُّمية : الصورة من العاج ونحوه ، عقيلة كل شيء : أكرمه ، الربرب : القطيع من بقر الوحش .

الشاهد : أنشده الرضي على أن أل في الله بدل من همزة إلـٰه فلا يجمع بينهما إلا قليلا ، كما هنا .

(٤) في ط : لكنها .

(٥) في ت : لأنهما لا .

(٦) قائله ذو جدن الحميري الملك ، نقل ذلك البغدادي عن كتاب المعمَّرين لأبي حاتم السجستاني .. وهو من أذواء اليمن ، والأذواء بعضهم ملوك وبعضهم أقيال والقَيْل دون الملك (انظر الخزانة ٢/٢٨٧ - ٢٨٩) .

(٧) البيت في مجالس العلماء ٧٠ ، وفي الخصائص ٣/١٥١ ، وفي الأمالي الشجرية ١/١٢٤ ، وفي ابن يعيش ٢/٩ ، وفي الخزانة ٢/٢٨٥ .

اللغة : المنايا : جمع منية وهي الموت . يطلعن : يشرفن ويقربن .

الشاهد : أنشده الرضي على أن اجتماع أل والهمزة في الأناس لا يكون إلا في الشعر ، والقياس الناس .

(٨) في ط : فقالوا .

(٩) في اللسان (إله) ١٧/٣٦٠ ابن سيده : والإلاهةُ والأُلوهةُ والأُلوهيةُ العبادة ، وقد قرئ ﴿ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ ﴾ وقرأ ابنُ عباس (ويذرك وإلاهتك) أي وعبادتك ، وهذه الأخيرة عند ثعلب كأنها هي المختارة ، قال : لأن فرعون كان يُعْبَدُ ولا يَعْبُدُ ، فهو على هذا ذو إلٰهَة لا ذو آلهة .

وانظر : مجالس ثعلب ١/١٨٠ .

كالصَّعِق ، (كأنه)[1] كان عامًّا في كل معبود ، ثم اختص بالمعبود (الحق)[2] لأنه أولى من يُؤَلَه ، أي يعبد ، وصار مع لام العهد علما له ، فلكثرة استعمال هذه اللفظة صار تخفيفُ همزتها أغلبَ من تركه ، وصار الألفُ واللام كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما .

(ولا نقول : اجتماعهما)[3] يختص حالَ الضرورة ، كما قلنا في الأناس ، وذلك أنه قد يجيء الإلٰه في السعة .

أورد أبو الفرج الأصفهاني[4] أن أمَيَّةَ بنَ خلف[5] كان يُسَمِّي عبدَ الرحمن بنَ أمية عبدَ الإلٰه[6] .

فلما خففت الهمزة نقلت حركتُها إلى ما قبلها – كما هو القياس – وحذفت ، فصار أَلِلٰه ، ثم أسكنوا اللام الأولى ، وأدغموها في الثانية .

ولا تُدغَم لو خففت الإلاهة بمعنى العبادة ، لأن التخفيف – مع عروضه – غيرُ غالب ، كما غلب في الله ، فكأن اللامين لم يلتقيا .

والأكثر في (يا ألله) قطعُ الهمزة ، وذلك للإيذان من أول الأمر أن الألف واللام خرجا عما كانا عليه في الأصل ، وصارا كجزء الكلمة ، حتى لا يستكره اجتماعُ يا

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) في ط : بالحق .

(٣) ساقط من ص .

(٤) هو علي بن الحسين بن محمد القرشي أبو الفرج الأصبهاني من أئمة الأدب الأعلام في معرفة التاريخ والأنساب والسير والآثار واللغة والمغازي ، ولد في أصبهان ونشأ وتوفي ببغداد ، قال الذهبي : والعجب أنه أموي شيعي من كتبه : الأغاني ، ومقاتل الطالبيين ، توفي سنة ٣٥٦ هـ (الأعلام ٥/٨٨) .

(٥) أمية بن خلف بن وهب من بني لؤيّ أحد جبابرة قريش في الجاهلية ، أدرك الإسلام ولم يسلم ، وهو الذي عذب بلالا ، أسره عبد الرحمن بن عوف يوم بدر ، فرآه بلال فصاح بالناس يحرضهم على قتله فقتلوه سنة ٢ هـ (الأعلام ١/٣٦٢) .

(٦) ذكر ذلك أبو الفرج في الأغاني ٤/٢٨ طبع دار الفكر ، وقال : إن عبد الرحمن بن عوف كان يسمَّى في الجاهلية عبدَ عمرو ، فلما أسلم سماه الرسول ﷺ عبدَ الرحمن ، وكان صاحبًا لأمية بن خلف فقال أميةُ : أدعوك عبدَ عمرو فأبَى عبدُ الرحمن ، فقال : إذن أدعوك عبد الإله ؛ لأني لا أعرف الرحمن .. ولا أدري من عبد الرحمن بن أمية الذي ذكره الرضي ، إلا أن يكون والد عبد الرحمن بن عوف كان يسمى أميةَ ! .

واللام ، فلو كانا بقيا على أصلهما لسقط الهمزة في الدَّرْجِ[1] ، إذ همزةُ اللام المعرفة همزةُ وصل .

وحكى أبو علي : يا الله ، بالوصل على الأصل[2] .

وجوز سيبويه أن يكون الله من لاه يليه ليْها أي استتر[3] .

فيقال في قطع همزته واجتماع اللام ويا : إن هذا اللفظ اختصَّ بأشياء لا تجوز في غيره ، كاختصاص مسماه تعالى ، وخواصُّه : (ما)[4] في اللهم ، وتاللهِ ، وآلله ، وهَاللهِ (ذا ، وأللهِ)[5] مجرورا بحرف مقدر في السعة ، وأَفَا ألله (لتفعلن)[6] بقطع الهمزة ، كما يجيء في باب القسم[7] . وقوله[8] :

١٢٨ – من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالوصل عني[9]

---

(١) يعني في أثناء الكلام .

(٢) في المباحث الكاملية ١٨٣/٣ : حكى أبو علي يا الله ويا ألله بالوصل والقطع في التذكرة .

(٣) في حاشية المقتضب ٢٤٠/٤ تعليقة برقم (٢) ما يلي : لسيبويه رأيان في اشتقاق لفظ الجلالة .. يرى في الجزء الأول ٣٠٩ أن أصله أله قال : وكان الاسم – والله أعلم – إلٰه ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خَلَفا منها فهذا أيضا مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، ومثْل ذلك أناس .

وقال في جـ ١٤٤/٢ – ١٤٥ الأصل فيه لاه قال :

وقال بعضهم : لَهْيِ أبوك ، فقلب العين ، وجعل اللام ساكنة ، إذ صارت مكان العين ، كما كانت العين ساكنة ، وتركوا آخر الاسم مفتوحا ، وإنما فعلواذلك به حيث غيروه لكثرته في كلامهم .

وقد اعترض المبرد في نقده لسيبويه على رأي سيبويه الثاني بأنه مناقض لرأيه الأول .. ورد ابن ولاد على المبرد ، انظر : الانتصار ٢٧٩ – ٢٨٠ .. إلخ .

وقد رجعت إلى الكتاب فوجدت نصَّ ما نقله الشيخ عضيمة عنه في المواضع التي أشار إليها .

(٤) ساقطة من جـ وص وط .

(٥) في ط : ذو الله .

(٦) تكملة من جـ وط .

(٧) انظر ط ٣٣٤/٢ – ٣٣٦ .

(٨) لم أعثر له على قائل .

(٩) البيت في الكتاب ٣١٠/١ ، وهو في المقتضب ٢٤١/٤ ، وفي الإنصاف ٣٣٦ ، وفي اللامات ٣٤ ، وفي اللسان (لتا) ، وفي الخزانة ٢٩٣/٢ ، ويروى في بعض المصادر : فديتك يا التي .

اللغة : تيمت : أذللت واستعبدت .

الشاهد : قوله يا التي ، حيث دخلت (يا) على ما فيه (ال) شذوذا ، ووجهه مع شذوذه أن اللام لازمة للكلمة .

شاذٌّ ، ووجهُ جوازه مع الشذوذ لزومُ اللام ، وقوله[1] :

١٢٩ - فيا الغلامان اللَّذانِ فَرَّا إيّــاكما أن تَبْغِيَــا لِــي شرا[2]

أشذ .

وبعض الكوفيين يجيز دخولَ (يا) على ذي اللام مطلقا ، في السعة[3] .

والميمان في (اللهم) عُوِّضتا من يا ، أُخِّرتا تبركا (بالابتداء)[4] باسمه تعالى .

وقال الفراء : أصله ياالله أُمَّنا بالخير ، فخفف (بحذف)[5] الهمزة[6] .

وليس بوجه ، لأنك تقول : اللهمّ لا تؤمَّهم بالخير[7] .

ويُجْمَع بين (يا) و (الميم) المشددةِ ضرورةً . قال[8] :

١٣٠ - إني إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا أقول يا اللَّهُــمَّ يــا اللَّهمَّــا[9]

---

(١) وهذا أيضا مجهول القائل .

(٢) البيت في المقتضب ٢٤٣/٤ ، وفي المقرب ١٧٧/١ ، وفي ابن يعيش ٩/٢ ، وفي الضرورات الشعرية ١٦٩ ، وفي الإنصاف ٣٣٦ ، وفي أسرار العربية ٢٣٠ ، وفي اللامات ٣٤ ، وفي الخزانة ٢٩٤/٢ ، ويروى البيت في بعض المصادر تعقبانا .

اللغة : تعقبانا : تتبعانا .

استشهد به الرضي على دخول يا على ما فيه ال شذوذا ؛ لأن اللام ليست لازمةً ولا عوضا .

(٣) انظر المسألة السادسة والأربعين من الإنصاف ٣٣٥ - ٣٤٠ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في ت : كا تحذف .

(٦) في معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١ : ونرى أنها كلمة ضم إليها (أُمّ) تريد يا الله أمنا بخير ، فكثرت في الكلام فاختلطت .

(٧) هذا أحد أربعة ردود ذكرها الأنباري في الإنصاف ٣٤٤ .

(٨) في الخزانة ٢٩٥/٢ : هذا البيت من الأبيات المتداولَة في كتب العربية ، ولا يعرف قائله ، ولا بقيته .

وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي : قال : وقبله :

إن تغفر اللهم تغفر جما وأيُّ عبد لك لا ألما

وهذا خطأ ، فإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله بيتٌ مفرد ، لا قرين له ، وليس هو لأبي خراش ، وإنما هو لأمية ابن أبي الصلت ..إلخ .

أقول : لم أجد البيتين في ديوان أمية بن أبي الصلت . طبع دار مكتبة الحياة .

(٩) البيت في نوادر أبي زيد ١٦٥ ، وفي المقتضب ٢٤٢/٤ ، وفي المحتسب ٢٣٨/٢ ، وفي اللمع ١٩٧ ، وفي المخصص ١٣٧/١ ، وفي الخزانة ٢٩٥/٢ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن اجتماع الياء والميم الساكنة في نحو : يا اللهم ، شاذ .

وقد يزاد (في آخره)[1] (ما) قال[2] :

١٣١ - وما عليكِ أنْ تقولي كُلَّما (صَلّيتِ أو سبَّحتِ)[3] يا اللهُمَّ ما
أردُدْ علينا شيخَنا مسلَّمَا[4]

ولا يوصف اللهم عند سيبويه[5] .

كما لا توصف أخواتُه - أعني الأسماءَ المختصة بالنداء ، نحو : يا هناه[6] ، ويا نومان[7] ، ويا ملكعان[8] ، وفُلُ[9] .

وقد أجاز المبرد وصفَه[10] ؛ لأنه بمنزلة (يا الله) (وقد يقال : يا اللهُ الكريمُ)[11] .

وقد استشهد بقوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَـٰوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾[12] وهو عند سيبويه على النداءِ المُستأنِفِ[13] .

---

(١) ساقطتان من جـ وص وط .

(٢) هذا الرجز مجهول القائل أيضا .

(٣) في ص وط : سبحت أو صليت .

(٤) الأبيات في معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١ ، وفي الإنصاف ٣٤٢ ، وفي اللامات ٨٦ ، وفي الجمل ١٦٤ ، وفي المقرب ١٨٣/١ ، وفي رصف المباني ٣٠٦ ، وفي الخزانة ٢٩٦/٢ .

اللغة : ما عليك : ما استفهامية . سبحت : التسبيح تنزيه الله وتعظيمه .

شيخنا : أراد الأب أو الزوج .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن (ما) تُزادُ قليلا بعد يا اللهم .

(٥) في الكتاب ٣١٠/١ : وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم ، من قِبَل أنه صار عندهم بمنزلة صوت كقولهم : يا هناه .

(٦) في التاج ٤١٣/١٠ : ويقال في النداء للرجل من غير أن يصرّح باسمه : يا هن أقبل ، أي يا رجل أقبل ، ويا هنان أقبلا ، ويا هنون أقبلوا .

(٧) في التاج ٨٦/٩ : وقولهم للرجل : يا نومان . قال الجوهري : يختص بالنداء أي كثير النوم .

(٨) في اللسان ١٩٨/١٠ : وملكعان ولكوع : لئيم دنيء ، وكل ذلك يوصف به الحَمِقُ .

(٩) في اللسان ٤٩/١٤ قال الجوهري : قولهم في النداء : يا فل مخففا إنما هو محذوف من يا فلان لا على سبيل الترخيم ، قال : ولو كان ترخيما لقالوا يا فلا .

(١٠) المقتضب ٢٣٩/٤ .

(١١) تكملة من جـ وط .

(١٢) الزمر ٤٦ وانظر استشهاد المبرد بها في المقتضب ٢٣٩/٤ .

(١٣) في الكتاب ٣١٠/١ : وأما قوله عز وجل : ﴿ اللَّهم فاطر السموات والأرض ﴾ فعلى يا .

ولا أرى في الأسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف ، بل السماعُ مفقود فيها .

قوله : ولك في مثل يا تيمُ تيمَ عدي الضم والنصب .

يعني بمثله المنادى (المكرر)[1] إذا ولي الثانيَ اسمٌ مجرورٌ بالإضافة . فالثاني واجبُ النصب ، ولك في الأول الضمُّ والنصب . قال[2] :

١٣٢ - يا تيمَ تيمَ عدي لا أبالَكُم لا يلقِيَنَّكـم في سوءة عُمَـرُ[3]

وقال[4] :

١٣٣ - يا زيدُ زيدَ اليعملات الذُّبَّل تطاوَلَ الليلُ عليك فانزِلِ[5]

أما الضم في الأول فواضح ، لأنه منادى مفردٌ معرفةٌ ، والثاني عطفُ بيان - وهو البدل على ما يأتي في بابه[6] - . .

---

(١) في ص : المفرد المكرر لفظه .

(٢) قائله جرير ، وستأتي ترجمته .

(٣) البيت في ديوانه ٢١٢ ، وفيه : لا يوقعنكم ، مكان : لا يلقينكم . وفي الكتاب ٢٦/١ ، وفي المقتضب ٢٢٩/٤ ، وفي الجمل ١٥٧ ، وفي الخصائص ٣٤٥/١ ، وفي اللامات ١٠١ ، وفي نوادر أبي زيد ١٣٩ ، وفي الخزانة ٢٩٨/٢ .

وفي الخزانة ٢٩٨/٢ قال ابن سيده : من رواه بالفاء فقد صحَّف وحرَّف . والبيت من قصيدة يهجو بها جريرٌ عُمَرَ بنَ لجأ التيمي ، والسوءة : الفعلة القبيحة والمعنى : لا يوقعنكم عمر في بلية ومكروه لأجل تعرضه لي . أي امنعوه من هجائي حتى تأمنوا أن ألقيكم في بلية .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن (تيم) الأول يجوز فيه الضم والنصب .

(٤) بيتان من مشطور الرجز لعبد الله بن رواحة ، ونسبها شراح شواهد الكتاب إلى بعض ولد جرير ، وعبدُ الله بن رواحة الأنصاري هو أبو محمد صحابي ، يعد من الأمراء والشعراء الراجزين ، وكان يَكْتُبُ في الجاهلية ، شهد العقبة مع السبعين ، شهد بدرا وأحدا والخندق والحديبية . كان أحد الأمراء في وقعة مؤتة واستُشْهد فيها سنة ٨ هـ (الأعلام ٢١٧/٤) .

(٥) البيتان في ديوانه ١٥٢ ، وفي الكتاب ٣١٥/١ (الأول فقط) ، وفي المنصف ١٦/٣ ، وفي ابن يعيش ١٠/٢ ، وفي المغني ٥٩٦ ، وفي اللامات ١٠١ ، وفي الخزانة ٣٠٣/٢ ، وفي اللسان (عمل) .

اللغة : اليعملات : الإبل القوية على العمل . الذبل : جمع ذابلة أي ضامرة من طول السفر ، وأراد بزيدٍ زيدَ بنَ الأرقم ، وقيل زيدَ بنَ حارثة ، وورد ذلك صاحبُ الخزانة ٣٠٤/٢ .

الشاهد : استشهد بهما الرضي على أن (زيد) الأول يجوز فيه الضم والنصب .

(٦) صفحة ١٠٧٣ .

وأما نصب الأول فقال سيبويه : إن تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه ، وهو تأكيد لفظي لتيم الأول[1] .

وقد مرَّ في توابع المنادى المبني أن التأكيدَ اللفظيَّ – في الأغلب – حُكمُه حكمُ الأول وحركتُه حركتُه ، إعرابيةً كانت أو بنائية[2] ، فكَمَا أن الأول محذوفُ التنوين للإضافة ، فكذلك الثاني مع أنه ليس بمضاف .

وشبَّهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه في : لا أبالك ، لتأكيد اللام المقدَّرة[3] .

وإنما جيء بتأكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف إليه ، لَا بَعْدَ المضاف (إليه)[4] ، لئلا يُستنكَرَ بقاءُ الثاني بلا مضافٍ إليه ، ولا تنوينٍ معوِّضٍ عنه ، ولا بناءٍ على الضم .

وجاز الفصل به بينهما في السعة – مع أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة ، وذلك بالظرف خاصةً ، في الأغلب ، كما يجيء في باب الإضافة[5] – (لأنك)[6] لمَّا (كررت)[7] الأول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كأن الثانيَ هو الأول ، وكأنه لا فصل هناك ، ألا ترى أنك تقول : إنَّ إنَّ (زيدا)[8] قائم ، مع قولهم : لا يُفْصَلُ بين إنَّ واسمها إلا بالظرف ، وتقول : لا لا رجلَ في الدار ، مع أن النكرةَ المفصولةَ بينها وبين (لا) التبرئة واجبةُ الرفع ، (نحو قوله)[9] تعالى : ﴿ لَا

---

(١) في الكتاب ٣١٤/١ ، ٣١٥ بعد أن ذكر البيتين : يا تيم تيم عدى . ويا زيد زيد اليعملات قال : وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبا ، فلما كرروا الاسم توكيدا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا .

(٢) صفحة ٤٣٠ .

(٣) قال في الكتاب ٣١٥/١ : وقال الخليل رحمه الله : وهو مثل لا أبالك ، قد علم أنه لو لم يجئ بحرف الإضافة قال : أباك ، فتركه على حاله الأولى ، واللام ههنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله : يا تيم تيم عدي .

(٤) تكملة من جـ وص وط .

(٥) صفحة ٩٤١ .

(٦) في ت وص : لأنه .

(٧) في ت وص : كُرِّرَ .

(٨) في ط : زيد ، وهو خطأ .

(٩) في ص وط : كقوله .

فِيهَا غَوْلٌ ﴾[1] وقال[2] :

١٣٤ – فلا واللهِ لا يُلْفَى لِمَا بي ... ولَا لِلِمَا بِهِمْ أَبـدًا دَوَاء[3]

مع أن (حرف الجر لا يدخل)[4] إلا في الاسم .

ويمكن أن يكون قوله[5] :

١٣٥ – وَصَالِيَاتٍ كَكَما يُؤْثَفَيْن[6]

من هذا فلا يكون في البيت دليلٌ على اسمية الكاف الثانية .

وقال المبرد : إن تيم الأول مضاف إلى عدي مقدر يدل عليه هذا الظاهر[7] .

---

(١) الصافات ٤٧ .

(٢) قائله : مسلم بن معبد الوالبي من نسل والبة بن الحارث الأسدي ، شاعر اشتهر في العصر الأموي ، (الأعلام ١٢٠/٨) .

(٣) البيت في معاني القرآن للفراء ٦٨/١ ، وفي المحتسب ٢٥٦/٢ ، وفي الخصائص ٢٨٢/٢ ، وفي الإنصاف ٥٧١ ، وفي ابن يعيش ١٧/٧ ، وفي المقرب ٢٣٨/١ ، وفي الصاحبي ٥٦ ، وفي سر صناعة الإعراب ٢٨٣/١ ، وفي الخزانة ٣٠٨/٢ ... لا يلفى : لا يوجد .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن اللامَ الثانية في قوله : لِلِما مؤكدةٌ لِلَام الأولى .

(٤) في جـ وط : حروف الجر لا تدخل .

(٥) قائله خُطَامٌ المجاشعي ، قال عنه الآمدي في المؤتلف والمختلف ١٦٠ : خطام الريح المجاشعي الراجز ، وهو خطامُ ابن نصر بن رباح بن عياض بن يربوع من بني الأبيض بن مجاشع بن دارم .

(٦) البيت في الكتاب ١٣/١ ، وفي المقتضب ٩٧/٢ ، وفي مجالس ثعلب ٣٩/١ ، وفي سر صناعة الإعراب ٢٨٢/١ ، وفي الخصائص ٣٦٩/٢ ، وفي الضرائر الشعرية ٣٠٤ ، وفي مجالس العلماء ٧٢ ، وفي المزهر ٢٢٣/١ ، وفي الخزانة ٣١٣/٢ .

اللغة : صاليات : أراد بها الأثافي ، والأثافي جمع أُثْفِيَّة ، وهي الأحجار التي ينصب عليها القدر ، والمراد أن هذه الأثافي لا تزال مثلَما أثفيت . وفي الخزانة ٣١٥/٢ الواو عاطفة وليست واو رب .

وعليه يكون تقدير الكلام لم يبق من آثار هذه الديار غير حطام .. وغير صاليات .. إلخ وفيها أيضا ٣١٥/٢ نقلا عن ابن السيد في الاقتضاب ٤٣٠ .. والكافان لا يتعلقان بشيء فإن الأولى زائدة ، والثانية قد أجريت مُجرى الأسماء لدخول الجار عليها ..

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أنه يمكن أن تكون الكاف الثانية في (كَكَما) مؤكدة للأولى .

(٧) في المقتضب ٢٢٧/٤ – ٢٢٨ فالأجود في هذا أن تقول : يا تيم عدي فترفع الأول لأنه مفرد وتنصب الثاني لأنه مضاف .

والوجه الآخر أن تقول : يا تيمَ تَيمَ عدي ... فإما أقحمتَ الثاني تأكيدًا للأول ، وإما حذفت من الأول المضافَ استغناء بإضافة الثاني فكأنه في التقدير يا تيم عدي يا تيم عدي .

قلت : فالمبرد لم يجزم بالرأي الذي ذكره الرضي ، بل ذكر رأي سيبويه ثم أجاز وجها آخر . =

ولم يبدل من المضاف إليه التنوينُ – كما أبدل في قوله تعالى : ﴿ كُلًّا هَدَيْنَا ﴾[1] لأن القرينةَ الدالةَ على المحذوف موجودةٌ بعد مثل المضاف – أعني عدي الظاهر الذي أضيف إليه تيمُ الثاني – فكأنّ المضاف إليه (الأول)[2] لم يُحذَف .

وإذا جاز حذفُ المضاف إليه في مثله[3] مع (اختلاف)[4] المضافين نحو قوله[5] :

١٣٦ – بين ذراعَي وجبهةِ الأسَدِ[6]

وقولهم : نصفُ وربعُ درهمٍ فهو مع اتفاقهما أجوزُ ، لأن كثرةَ التكرار أدعى إلى الاستكراه .

فهو عند المبرد (في الأصل)[7] مضافٌ ومضاف إليه بعدهما مثلُهما ، وعند سيبويه ليست الإضافة مكررةً .

وقال بعضهم :– بعد موافقة المبرد في أن أصلَه يا تيمَ عدي تيمَ عدي – : إن تيم الأول مضاف إلى عديٍّ الظاهر ، والذي أضيف إليه الثاني محذوفٌ ، قال : لما حذف المضاف

= ويقول الشيخ عضيمة رحمه الله في هامش ٢٢٧/٤ من المقتضب : إن المبرد عرض لذلك في موضعين من الكامل واكتفى برأي سيبويه .

ثم قال : والسيرافي وابن يعيش والرضي وابن هشام والشمني والسيوطي والأشموني يصورون مذهب المبرد بالتخريج الثاني فقط ، وصنيعُهم هذا يشعر بأن المبردَ لا يقول بتخريج سيبويه ، مع أنه بدأ بِهِ هنا ، واقتصر عليه في موضعين من الكامل .

(١) الأنعام ٨٤ ، والآية بتمامها : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وهَارُونَ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى الْمُحْسِنِينَ ﴾ .

(٢) تكملة من ص .

(٣) يعني في مثل : ياتيم تيم عدي ، ويا زيد زيد اليعملات .

(٤) في ط : اختلا .

(٥) قائله الفرزدق وقد مرت ترجمته صفحة ١٦٣ .

(٦) صدره : يا من رأى عارضًا أُسَرُّ به .

والبيت في ديوانه ١١٥/١ نقلا عن سيبويه ، وفي الكتاب ٩٢/١ ، وفي المقتضب ٢٢٩/٤ ، وفي معاني القرآن ٣٢٢/٢ ، وفي سر صناعة الإعراب ٢٩٧/١ ، وفي رصف المباني ٣٤١ ، وفي الخزانة ٣١٩/٢ .

اللغة : العارض : السحاب الذي يعترض الأفق . الذراعان والجبهة : من منازل القمر الثاني والعشرين .

الشاهد : استشهد به الرضي على جواز حذف المضاف إليه من الأول لدلالة الثاني عليه مع اختلاف لفظ المضاف فيهما .

(٧) تكملة من جـ وط .

إليه من الثاني بقي يا تيمَ عدي تيمَ ، فقُدّم (تيمٌ على عديّ ، لما ذكرنا في قول سيبويه[1] .

وكذا يقول هذا القائل في نحو : (ذراعَي وجبهةِ الأسدِ) إلا أنه لا يطرد له ههنا (أن يقول)[2] : إن الفصل كلا فَصلٍ ؛ لأن المضاف الثاني ليس بلفظ الأول ، كما كان في تيم تيم عدي . (فالأولى)[3] قولُ المبرد .

وقد أجاز السيرافي وجها رابعا في نحو : يا تيمَ تيم عدي ، وهو أنه كان – في الأصل – يا تيمُ – بالضم – تيمَ عدي ، ففتح اتباعا لنصب الثاني ، كما في يا زيدَ بنَ عمرو[4] .

وهذا كما ذكرنا في قوله : والعلم الموصوف بابن : أن الكوفيين يجوّزون فتحَ المنادَى العلمِ الموصوفِ بمنصوب أي صفة كان ، لأن تيم عطفُ بيان للأول ، فهو كالوصف في التبيين[5] .

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

قوله : والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامِي (ويا غلامِيَ)[6] ويا غلامِ ويا غلامَا وبالهاء وقفا ، وقالوا : يا أبِي ويا أمِّي ويا أبتِ ويا أُمَّتَ فتحا وكسرا ، وبالألف دون الياء ، ويا ابنَ أمِّ ويا ابن عمٍّ خاصةً مثل باب يا غلامِي ، وقالوا : يا ابن أمَّ ويا ابن عمَّ .

---

(١) وهو قوله صفحة ٤٦١ : لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف إليه ، ولا تنوين معوض عنه ، ولا بناء على الضم .

(٢) ساقطتان من جـ .

(٣) في ط : فالأول .

(٤) هامش كتاب سيبويه ٣١٥/١ ، وانظر الهمع ١٧٧/١ ، فقد نسب إليه ذلك .

(٥) صفحة ٤٤١ .

(٦) تكملة من ط ، وليست في المتن المثبت مع شرح ابن الحاجب لكافيته ٣١ .
وشرح ابن الحاجب لهذه الكلمة ينبئ عن أنها غير موجودة في المتن فقد قال : أما إثبات الياء فعلى الأصل – فتحا أو سكونا – .

اختلف في ياء المتكلم ، فقال بعضهم : أصلُها الفتح[1] ، لأن واضع المفردات ينظر إلى الكلمة حالَ إفرادها ، دونَ تركيبها ، فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه ، وباءِ الجر ولامِه ، وياءُ المتكلم أصلُها الحركةُ ، لئلا يُبْتَدأ بالساكن ، وأصل حركتها (الفتحة)[2] ، لأن الواحد - ولاسيما حرف العلة - ضعيفٌ لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة .

وقال بعضهم : أصلُها الإسكان[3] . وهو أولى ، لأن السكون هو الأصل .

وقولهم : الواضعُ ينظر إلى الكلمة حالَ إفرادها ممنوع ، وظاهرٌ أنه نظر في المضمرات إلى حال تركيبها ، بدليل وضعها مرفوعةً ومنصوبةً ومجرورةً ، والإعراب لا يكون إلا حالةَ التركيب ، ولو لم ينظر في الكلمات إلى حال تركيبها لم يطَّرِدْ وضعُه للكلم التي ليس فيها حالَ التركيب علةُ البناء على ثلاثة أحرف فما زاد ، بل جاز وضعُها على حرف أو حرفين ، كما وضع ياءَ الضمير وكافَه ، ونحو : ما ومن .

هذا وعلى كل حال فلاشك أن إسكان ياء المتكلم أكثرُ استعمالا إذا لم يلزم اجتماع (ساكنين)[4] ، وذلك لعدم الاحتياج - إذن - إلى حركتها ، لوقوعها - أبدا - بعد كلمة أخرى ، فلا يُبتدأُ بِها مع كونها حرفَ علة .

وهذان - أعني الفتح والسكون - مطردان في غير النداء أيضا ، نحو : جاءني غلامِيَ ، وأما يا غلامِ بحذف الياء في النداء فلأن النداء موضعُ تخفيف ، ألا ترى إلى الترخيم ؟ وذلك لأن المقصودَ غيره ، فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ، ليُتَخَلَّص إلى المقصود من

---

(١) قال ابن يعيش في شرحه للمفصل ٢/١١ - وهو يتحدث عن اللغات الجائزة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم - : الثالثة يا غلاميَ بفتح الياء وهو الأصل فيها من حيث كانت نظيرة الكاف في أخوك وأبوك ، والإسكان فيها ضرب من التخفيف . وانظر أيضا : التبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ٣٥٠ .

(٢) في ص وط : الفتح .

(٣) في الهمع ٢/٥٣ ، وفي الأصل منهما خلاف ، قيل : الفتح أصل .. وجزم به ابن مالك في سبك المنظوم ، وقيل : السكون أصل ؛ لأنه حرف علة ضمير ، فوجب السكونِ كواو ضربوا ، لأن بناء الحرف على حركةٍ إنما هو لتعذر الابتداءِ به والمتصلُ بغيره لا تعذرَ فيه .

(٤) في جـ وص وط : الساكنين .

الكلام ، فخفف (يا غلامي) بوجهين ، حذفِ الياء وإبقاء الكسرة دليلا عليها ، وقلبِ الياء ألفا ، لأن الألفَ والفتحة أخفُّ من الياء والكسرة .

وهذان الوجهان لا يكونان في كل منادى مضافٍ إلى ياء المتكلم ، بل في الاسم الذي غلب عليه الإضافة إلى الياء ، واشتهر بها ، لتدل الشهرةُ على الياء المغيَّرةِ بالحذف أو القلب ، فلا تقول : يا عدوِّ ، ويا عدوَّا .

وقد جاء شاذا في المنادى نحو : يا غلامَ ، ويا أبَ ، بالفتح[1] ، اجتزاءً بالفتح عن الألف .

أما فتح يا بنيَّ ، وأصله يا بنيَّا ، فليس بشاذ ، كما شذ يا غلامَ لاجتماع الياءين .

وقد يضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة ، وذلك في الاسم الغالب عليه الإضافةُ إلى الياء ، للعِلْم بالمراد ، ومنه القراءة الشاذة[2] (رَبُّ احْكُمْ)[3] .

وربما ورد في الندرة الحذف والقلب في غير النداء ، لكن الحذفَ في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلبًا للازدواج .

قوله : وبالهاء وقفا .

إذا وقفتَ على (يا غلاما) فبالهاء لبيان الألف - كما يجيء في باب الوقف[4] - وإذا وقفت على (يا)[5] غلامِيْ - بسكون الياء وصلا - فالوقف عليها بالسكون أجود ، ويجوز حذفُها ، وإسكانُ ما قبلها ، كما تقف على ما حُذِف ياؤُه وصلا ، وذلك على مذهب من وقف على القاضِي بإسكان الضاد - كما يجيء في باب الوقف[6] .

---

(١) قالوا : ومنه قول الشاعر :

ولستُ براجعٍ ما فات مني بلهفَ ولا بليتَ ولا لَوَانِّي

والتقدير ، بقولي : يالهف . وانظر : الخصائص ١٣٥/٣ ، والمقرب ١٨١/١ .

(٢) في مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ٩٣ : ربُّ احكم ، بضم الباء . أبو جعفر المدني ، وروايةٌ عن ابن كثير .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبُّ احْكُمْ بالْحَقِّ ، وَرَبُّنَا الرَّحْمـٰنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴾ الأنبياء ١١٢ .

(٤) شرح الرضي على الشافية ٣٠٠/٢ .

(٥) تكملة من جـ وص وط .

(٦) في شرح الرضي للشافية ٣٠٠/٢ ، أما المنقوص ذو اللام رفعا وجرا فالأكثر بقاء يائه في الوقف ، إذ المطلوب وجودُ الحرف الساكن ليوقف عليه ، وهو حاصل ، وبعض العرب يحذف الياءَ في الوقف ، لكونه موضعَ استراحة ، والياء المكسور ما قبلها ثقيلٌ .

وإذا وقفت على (يا غلامَي) بفتح الياء – وصلا – جاز الإسكان للوقف ، وجاز إلحاق هاء السكت مع إبقاء الفتح .

قوله : وقالوا يا أبي ويا أمي .

يطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف إلى الياء ، ويزيدان عليها بجواز إبدال الياء تاءَ تأنيثٍ ، هذا عند البصريين ، قالوا : والدليل على أنها بدلٌ منها أنهم لا يجمعَون بينهما[1] .

وإنما أُبدِلت تاءَ التأنيث لأنها تدل في بعض المواضع على التفخيم – كما في علّامة ونسّابة – والأبُ والأمّ مظِنّتا التفخيم ، ودليل كونها للتأنيث انقلابُهَا في الوقف هاء .

وقال الكوفيون : التاء للتأنيث ، وياءُ الإضافة مقدرةٌ بعدها[2] .

ولو كان الأمر كما قالوا لسمع (يا أبتي)[3] ويا أمتي أيضا .

ويجوز حذف هذه التاءِ المبدلة من (الياء)[4] للترخيم ، فيلزم فتحُ ما قبلها نحو : يا أبَ ويا أمَّ – على ما حكى يونس[5] – لئلا تلتبس بنداء الأب والأم بلا تاء .

والفراء يقف عليهما بالتاء ، لأنها ليست للتأنيث المحض ، كما في أخت وبنت[6] .

والأولى الوقف (عليهما)[7] بالهاء لانفتاح ما قبلهما ، كما في ظُلمة وغُرفة ؛ بخلاف تاء أخت وبنت .

فمن وقف عليها بالتاء كتبها تاءً ، ومن وقف بالهاء كتبها هاء ، لأن مَبْنَى الخطِّ على الوقف .

---

(١) ، (٢) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٢٨١/١ الرأيان منسوبان إلى البصريين والكوفيين مع شيء من التفصيل .

(٣) في جـ : يأبتي .

(٤) في ط : التاء .

(٥) في الكتاب ٣١٨/١ ، وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول : يا أمَّ لا تفعلي ، جعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة ، إذ قالوا : يا طلحَ أقبل ، لأنهم رأوها متحركة بمنزلة هاء طلحة ، فحذفوها . ولا يجوز ذلك في غير الأمّ من المضاف .

(٦) في معاني القرآن للفراء ٣٢/٢ وقوله : يا أبتِ لا تقف عليها بالهاء ، وأنت خافضٌ لها في الوصل ، لأن تلك الخفضةَ تدل على الإضافة إلى المتكلم .. الخ .

(٧) ساقطة منْ جـ وص وط .

وإنما تفتح هذه التاءُ لأنها بدلٌ عن ياءٍ حركتها الفتحُ لو حركت .

وقال الأندلسي : أصلُ يا أبتَ ويا أمتَ ، يا أبتا ويا أمتا ، فحذفت الألف[(١)] .

وهو ضعيف ، لأن الألف خفيفة لا تستثقلُ فتحذف ، وأما حذفها في يا ابنَ أُمَّ ويا ابن عمَّ فمحتمل للثقل الحاصل بالتركيب .

وقيل (في)[(٢)] : يا أبتَ ويا أُمَّتَ : إنهما رخما بحذف التاء ، ثم ردت مفتوحةً – كما يجيء[(٣)] – من نحو قوله[(٤)] :

١٣٧ – كليني لِهَمٍّ يا أميمةَ ناصبِ[(٥)]

وقد يقال : يا أبتُ ويا أمّتُ – بالضم[(٦)] – وهو أقل من الأول ، وكسر التاء فيهما أكثر ، لمناسبة الكسرة للياء التي هي أصلها ، وجاز يا أبتا و (يا)[(٧)] أمتا ، لأنه جمعٌ بينَ عِوضَين بخلاف يا أبتي ويا أمّتي ، فإنه لا يجوز ، لأنه جمع بين العوض والمعوَّض منه .

قوله : ويا ابن أمّ ويا ابن عمّ خاصة مثل باب يا غلامي .

المضاف إلى (ياء المتكلم)[(٨)] إذا أضيف إليه المنادى فهو كما أضيف إليه غيره ، إلا الأمّ والعمّ[(٩)] إذا أضيف إليهما ابن أو بنت – منادًى – فإنه يجوز فيهما تخفيفُ الياء –

---

(١) في المباحث الكاملية ٣٧/٣ ذكر الأندلسي أن من اللغات الجائزة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم نحو : يا غلامَ ، بفتح الميم من غير ألف على حد يا أبتَ ، وكأنها على لغة من يقول : يا غلامَا ، ثم يحذف الألف ويدع الفتحة دالةً عليها ، ومع ذلك فهي شاذة .

(٢) تكملة من جـ وص ، وهي لازمة .

(٣) صفحة ٤٧٦ .

(٤) البيت للنابغة وستأتي ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٥) عجزه : وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكب .

وهذا البيت في ديوانه ٥٤ ، وفي الكتاب ٣١٥/١ ، وفي الجمل ١٧٢ ، وفي مجاز القرآن ١٨٤/٢ ، وفي اللامات ١٠٢ ، وفي رصف المباني ١٦١ ، وفي العيني ٣٠٣/٤ ، وفي الخزانة ٣٢١/٢ .

اللغة : كليني : أمرٌ من وَكَلَ إذا فوَّضَ . ناصب : يقال نصب له إذا قصده ، أو هو بمعنى متعب ، أقاسيه : أكابد .

(٦) في معاني القرآن للفراء ٣٢/٢ : ولو قرأ قارئ يا أبتُ لجاز ، وكان الوقف على الهاء جائزا ، ولم يقرأ به أحد نعلمُه .

(٧) تكملة من جـ وص وط .

(٨) في ت : الياء .

(٩) وهنا في ص : والعمة .

قياسا – بالحذف أو القلب ألفا ، لكثرة الاستعمال ، بخلاف غيرهما ، فإنه لم يكثر استعمال نحو : يا غلامَ أخي ، فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في باب يا غلامي من الأربعةِ الأوجه ، ويزيدان عليه باطراد فتح الميم ، نحو : يا ابن أمَّ ويا ابن عمَّ ، اجتزاء بالفتحة عن (الألف)[1] لزيادة استثقاله ، فبُولغ في تخفيفه أكثرَ من تخفيف يا غلام ، ولهذا كان حذفُ الياء فيهما مع فتح الميم أو كسرِها أكثرَ من حذف (ياء)[2] نحو : يا غلامي .

الترخيم

قوله : وترخيم المنادى جائزٌ ، وهو في غيره ضرورةٌ .

إنما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ، ولكون المقصود في النداء هو المنادى له ، فقصد (سرعة)[3] الفراغ من النداء ، (للإفضاء)[4] إلى المقصود ، فحذف آخره اعتباطا[5] .

قوله : وهو حذفٌ في آخره تخفيفا .

يعنون بالحذف للتخفيف : مالم يكن له موجب – كما كان في باب قاضٍ وعَصًا[6] ، وإلا فكل حذف لابد فيه من تخفيف ، ويقولون (لهذا)[7] أيضا : حذفٌ بلا علة ، وحذفُ الاعتباط ، مع أنه لابد في كل حذف من قصد التخفيف ، وهو العلة ، فهذا اصطلاحٌ منهم .

---

(١) في ط : ألف .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في جـ وط : بسرعة ، وفي ص : سرعة .

(٤) في جـ وص وط : الإفضاء .

(٥) يعني من غير سبب ، في الحديث « من اعْتَبَط مؤمنا قتلًا فإنه قَوَدٌ » ، أي قَتَلَهُ بلا جناية كانت منه ، ولا جريرة توجب قتله ، فإن القاتل يقادُ بِهِ ويُقْتَل ، وكل من مات بغير علة فقد اعتُبِطَ (اللسان ٢٢١/٩ ، ٢٢٢) .

(٦) حذف الياء من قاض ، وحذف الواو من عصا لعلة صرفية .

(٧) ساقطة من جـ وص .

وهذا الذي ذكره إن كان حدَّ الترخيم ، خرجَ منه ترخيمُ غير المنادى ، فإن أردنا الحدَّ الشامل لجميع أقسامه قلنا : هو حذف آخر الكلمة (اعتباطا)[1] جوازًا .

فيخرج منه حذفُ التنوين والحركةِ وقفًا ، لأنهما بعد آخر الكلمة ، ويدخل فيه حذفُ التاء ، والجزء الأخير من نحو : بعلبك ، لأن المحذوف صار آخرَ الكلمة بدلالة تعاقُبِ الإعراب عليه .

ويخرج منه حذفُ الياءِ في نحو : يا غلام ، إذ المضاف إليه ليس آخر الكلمة ، ألا ترى أن موردَ الإعراب ما قبلَه .

ويخرج منه الحذف في باب عصا وقاض لأن الحذف (لعلةٍ لا للاعتباط)[2] .

ويخرج أيضا حذف (لام)[3] نحو : يد ودم ؛ لأنه واجب .

قوله : وشرطه أن لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملةً ، ويكون إما علما زائدًا على ثلاثة أحرف ، وإما بتاءِ تأنيث .

(شروط)[4] ترخيم المنادى خمسةٌ ، أربعة منها عدمية متعينة ، وهي : أن لا يكون مضافا ، ولا مضارِعا له ، وأن لا يكون مستغاثا ، ولا يكون مندوبا ، ولا يكون جملة .

والشرط (الأخير)[5] ثبوتي غيرُ معين بل هو أحد (شرطين)[6] :

أحدهما : كونُه عَلَمًا زائدا على ثلاثة أحرف .

والثاني : كونُه بتاء تأنيث .

وإنما (لم)[7] يذكر المصنفُ مضارعَ المضاف لأن حكمه حكم المضاف .

---

(١) في ط : اعتباط ، وهو خطأ .

(٢) في ط : لا لعلة الاعتباط . ولعل الأفضل ما أثبته .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في ص وط : شرط .

(٥) في ت : الآخر .

(٦) في ت وص : الشرطين .

(٧) ساقطة من ط .

وإنما لم يقل : ولا مندوبا ؛ لأن المندوب عنده ليس بمنادى - كما مضى[1] - .

وأجاز الكوفيون ترخيمَ المضاف[2] ، ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني ، نحو قوله[3] :

١٣٨ - خُذُوا حظَّكم يا آلَ عِكْرَمَ واذكروا أَواصِرَنا والرَّحْمُ بالغيب تُذْكَر[4]

وقوله[5] :

١٣٩ - أبا عروَ لا تبعَد فَكُلُّ ابنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوه داعي مَوْتَةٍ فيُجيبُ[6]

أي : يا آل عكرمة ، وأبا عروة .

وهو[7] عند البصريين ضرورة في غير المنادى[8] ، كما في قول ذي الرمة[9] :

---

(١) صفحة ٤٠٦ تعليقة ٢ .

(٢) المسألة الثامنة والأربعون في الإنصاف صفحة ٣٤٧ - ٣٥٦ .

(٣) قائله زهير بن أبي سلمى ، ربيعة بن رباح المزني ، حكيم الشعراء في الجاهلية ، من أئمة الأدب من يفضله على شعراء العرب كافة ، قيل : كان ينظم القصيدة في شهر وينقحها ويهذبها في سنة ، له ديوان مطبوع . توفي سنة ١٣ (ق هـ) . (الأعلام ٨٧/٣) .

(٤) البيت في ديوانه ٢١٤ ، وفي الكتاب ٣٤٣/١ ، وفي الأمالي الشجرية ١٢٦/١ ، وفي الإنصاف ٣٤٧ ، وفي الصحاح « عكرم » ، وفي الضرائر الشعرية ١٣٨ ، وفي الخزانة ٣٢٩/٢ .

اللغة : أواصرنا : روابطنا ، الحظ هنا : النصيب .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على جواز ترخيم المضاف ووقوع الحذف في آخر الاسم الثاني .

(٥) لم أهتد إلى قائله .

(٦) البيت في معاني القرآن للفراء ١٨٧/١ ، وفي المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٥٩٤ ، وفي الأمالي الشجرية ١٢٩/١ ، وفي الإنصاف ٣٤٨ ، وفي ابن يعيش ٢٠/٢ ، وفي الخزانة ٣٣٦/٢ .

اللغة : لا تبعد : لا تهلك ، وهو دعاء خرج بصيغة النهي .

الشاهد قوله : أبا عرو . فإنه منادى مرخم ، وهو مضاف ، وقد حذف آخر المضاف إليه ، كما يقول الكوفيون .

(٧) يعني الترخيم .

(٨) في الكتاب ٣٣٣/١ : وذلك لأن الترخيم يجوز في الشعر في غير النداء . وفيه ٣٤٢/١ - ٣٤٥ هذا باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارا .

(٩) هو غيلان بن عقبة بن نُهَيس ، أبو الحارث ذو الرمة ، شاعر من فحول الطبقة الثانية ، قال أبو عمرو : فُتِح الشعر بامرئ القيس ، وختم بذي الرمة . وكان شديد القصر ، دميما ، يضْرِبُ لونه إلى السواد ، عشق ميةَ المنقريّة واشتهر بها ، له ديوان شعر مطبوع . توفي سنة ١١٧ هـ (الأعلام ٣١٩/٥) .

١٤٠ - ديار مية إذ ميٌّ تُساعِفُنا ولا يُرَى مِثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ[1]

وقول المتنبي[2] :

١٤١ - لله ما فعل الصوارمُ والقَنَا في عَمْرِو حابِ وضبةَ الأغنـامِ[3]

وبعض العرب يرخم الجملةَ بحذف عجُزها ، نحو : يا تأبط[4] والفراء[5] ،

---

(١) البيت في ديوانه ٢٣/١ ، وفي الكتاب ١٤١/١ ، ٣٣٣ ، وفي نوادر أبي زيد ٣٢ ، وفي المذكر والمؤنث للأنباري ٢٨٠ ، وفي دلائل الإعجاز ٩٦ ، وفي الخزانة ٣٣٩/٢ . ديارمية : يجوز أن يكون منصوبا باذكر مقدرا ، ويجوز أن يكون مجرورا على أنه بدل من دار في قوله قبل :

لا بل هو الشوق من دارٍ تَخَوَّنَها مَرًّا سحابٌ ومرا بارحٌ خرب

اللغة : تساعفنا : تدانينا وتواتينا . عجم : لغة في العجم .

الشاهد : أنشده الرضي على أن (مي) مرخم مية ، وهو ضرورة لأنه في غير النداء . وقال في الكتاب ٣٣٣/١ بعد إنشاد هذا البيت : فزعم يونس أنه - يعني ذا الرمة - كان يسميها مرة مية ومرة مي ، ويجعل كل واحد من الاسمين اسما لها في النداء وفي غيره . قال البغدادي في الخزانة ٣٤٠/٢ : وعلى هذا فيكون ما في البيت على أحد الوجهين فلا ترخيم ولا ضَرورة . وقد ذكر سيبويه في الكتاب ٣٤٢/١ - ٣٤٥ شواهد أخر للترخيم في غير النداء .

(٢) أبو الطيب أحمد بن الحسين .. المتنبي ، الشاعر الحكيم ، أحدُ مفاخر الأدب العربي ، ولد بالكوفة ، ونشأ وتنبأ في بادية السَّمَاوةِ ، وخرج إليه أمير حمص فأسره وسجنه حتى تاب ، وفد على سيفِ الدولة وكافورِ الأخشيدي وغيرِهما ، قتله فاتكُ الأسدي سنة ٣٥٤ (الأعلام ١١٠/١) .

(٣) البيت في شرح ديوان المتنبي للعكبري ٢٨٥/٢ ، وفي ديوانه بشرح البرقوقي ١٢٥/٤ ، وفي الخزانة ٣٤٥/٢ .

اللغة : الصوارم : السيوف . القنا : الرماح . عمرو حاب : مرخم عمرو حابس ، وقد أوقع سيف الدولة بعمرو ابن حابس من بني أسد وبني ضبة ورياح من بني تميم سنة ٣٢١ ، الأغنام ، قال البغدادي : وهو بالنون لا بالمثناة الفوقية ، ونقل عن ابن سيده أنه الأغتام جمع الأغتم وهو الأعجم الذي لا يفصح شيئا . (انظر : الخزانة ٣٤٦/٢) .

وقد مثل به الرضي لترخيم المضاف والمضاف إليه بحذف آخر المضاف إليه كما في عمرو حاب .

(٤) في إيضاح ابن الحاجب المفصل ٣٠٤/١ : وأما قوله :

فَاجْزُوا تأبط قرضا لا أبالكـم صاعا بصاع فإن الـذلّ معيـوبُ

فشذوذ على شذوذ .

وحكى ذلك سيبويه عن العرب فقال في الكتاب ٨٨/٢ : إذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر .. وذلك قولك في تأبط شرا : تأبطي ، ويدلك على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول : يا تأبط أقبل .

ولكنه منعه في مكان آخر من كتابه فقال ٣٤٢/١ : واعلم أن الحكاية لا ترخَّم ، لأنك لا تريد أن ترخم غيرَ منادى ، وليس مما يغيره النداء ، وذلك نحو : تأبط شرا ، وبرق نحره . وفي ص : نحو : يا تأبط شرا ، ولعل الصواب نحو : تأبط في : يا تأبط شرًّا .

(٥) الأصول ٣٦٥/١ ، وانظر : المسألة التاسعة والأربعين من الإنصاف من ٣٥٦ - ٣٦٠ فقد نسب هذا الرأي للكوفيين ، ونسبه عبد القاهر في المقتصد ٧٩١/٢ إلى البغداديين ، وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٣٥٧ : ومما انفرد به الفراء ترخيم الثلاثي المحرك الأوسط .

والأخفش[1] جوزا ترخيم الثلاثي المتحرك الأوسط - عَلَمًا - لأن حركة الأوسط كالحرف الرابع ، فيرخِّمان نحو (رَجُل) عَلَما .

ونقل ابن الخشاب[2] عن الكوفيين جوازَ ترخيم الثلاثي - علمًا - سكن أوسطه أو تحرك .

ويجوز ترخيمُ غير المنادى للضرورة ، وإن خلا من تأنيثٍ وَعَلَمِيَّةٍ ، على تقدير الاستقلال كان أو (على نية)[3] المحذوفِ عند سيبويه[4] .

والمبرد يوجب تقديرَ الاستقلال[5] .

واستدل سيبويه بقوله[6] :

١٤٢ - ألا أضحت حبالُكم رِمَامَا وأضحت منك شاسعةً أُمامَا[7]

أي أمامة .

---

(١) الأمالي الشجرية ٨١/٢ ، والهمع ١٨٢/١ نقلا عن ابن بابشاذ .

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد .. ابن الخشاب أبو محمد النحوي ، قال القِفطِيّ : كان أعلم أهل زمانه بالنحو .. وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة والحساب والهندسة ، كان ثقة صدوقا نبيلا حجة ، له مصنفات كثيرة . من تصانيفه : شرح الجمل للجرجاني ، وشرح اللمع لابن جني . توفي سنة ٥٦٧ (بغية الوعاة ٢٩/٢ - ٣١) .

(٣) في ط : علانية ، وهو خطأ إملائي .

(٤) لم ينص سيبويه في كتابه ٣٤٢/١ - ٣٤٤ ، حين ذكر ترخيم غير المنادى للضرورة ، على جواز ذلك سواء كان على تقدير الاستقلال أو على نية المحذوف . بل استشهد بعدة شواهد يظهر منها جميعها أنها على نية المحذوف .

(٥) في المقتضب ٢٥١/٤ ، ٢٥٢ ، وأما قول رؤبة :

إما تريني اليوم أم حَمْزِ قاربتُ (بعد) عَنَقي وجَمْزِي

فليس من هذا - يعني ليس من المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم - ولكنه قدر حمزة أولا مرخما على قولك يا حار ، فجعله اسما على حياله فأضاف إليه كما تضيف إلى زيد .

(٦) قائل هذا البيت جرير ، وستأتي ترجمته ٨٢٦ .

(٧) البيت في ديوان جرير ٢٢١ وفيه :

أصبحَ وصلُ حُبْكم رماما وما عهدٌ كعهدِك يا أمامَا

ويخرج على هذه الرواية من الاستشهاد به في ترخيم غير المنادى .

وهو أيضا في الكتاب ٣٤٣/١ ، وفي نوادر أبي زيد ٣١ ، وفي الجمل ١٧٤ ، وفي الأمالي الشجرية ١٢٦/١ ، وفي الإنصاف ٢١٥ ، وفي التصريح ١٩٠/٢ ، وفي الخزانة ٣٦٣/٢ .

اللغة : رماما : بالية . شاسعة : بعيدة .

الشاهد : ذكر الرضي أن سيبويه استشهد بهذا البيت على وقوع الترخيم في غير النداء على لغة من ينتظر .

وإنما لم يجز ترخيم المضاف (والمضاف إليه)[1] – على ما اختاره البصرية[2] – ولا ترخيمُ الجملة – عَلَمَين – لأنهما إذا سمي بهما يراعى حالُ جزأيهما قبل العلمية في استقلال كل واحد من الجزأين بإعرابه (على ما يجيء)[3] في باب التركيب[4] ، فلما كان كلُّ واحد من جزأيهما مستقلا من حيث اللفظ – أي الإعراب – لمراعاة حالهما قبل العلمية ، وانمحى بعد العلمية عن كل واحد من جزأيهما معنى الاستقلال ، لأن عبد الله وتأبط شرا من حيث المعنى كزيد ، وروعي اللفظ والمعنى معا ، لم يمكن[5] الحذفُ من الأول نظرا إلى المعنى ، إذ ليس بآخر الأجزاء ، ولم يمكن حذفُ الثاني ولا حذفُ آخر الثاني نظرا إلى اللفظ ، فامتنع الترخيمُ فيهما بالكلية .

ويجوز أن يعلَّل امتناعُ ترخيم المضاف والمضاف إليه (بأن)[6] المضاف إليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما ، بحيث يصح حذفُه بأسره أو حذفُ آخره ، بدليل أن إعراب المضاف باقٍ ، والإعرابُ لا يكون إلا في آخر الكلمة ، ولم يكن أيضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذفُ آخر المضاف للترخيم ، بدليل حذفِ التنوين وهو علامة تمام الكلمة (منه)[7] لأجل المضاف إليه ، فهو متصل بالمضاف بالنظر إلى سقوط التنوين من المضاف ، منفصل عنه لبقاء الإعراب على المضاف كما كان ، فلم يصح ترخيمُ أحدِهما .

والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف .

وإنما لم يرخم المستغاثُ المجرورُ باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء فلم يورَد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ، وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملةِ عَلَمَين .

---

(١) تكملة من ط .
(٢) الكتاب ١/٣٣٠ ، والمقتضب ٤/٢٦٠ ، والإنصاف ٣٤٧ .
(٣) في جـ : كما يجيء .
(٤) انظر : ط ٢/٨٥ .
(٥) هذا جواب قوله قبل : فلما كان كل واحد .. إلخ .
(٦) في ت وص : أن .
(٧) تكملة من جـ وص وط . والضمير في (منه) يعود إلى المضاف .

وامتنع الترخيمُ في المستغاث الذي آخره زيادةُ المد ؛ لأن الزيادة تنافي الحذفَ .

وكذا المندوب لأن الأغلب فيه زيادةُ مدة في آخره ، لإظهار التفجع وتشهير المندوب ، وغيرُ المزيد فيه قليلٌ (نادرٌ)[1] .

قوله : ويكون إما علما زايدًا (على ثلاثة أحرف)[2] .

إنما اشترط العلميةَ في الترخيم لكثرة نداء العلم ، فناسبه التخفيف بالترخيم ، مع أنه – لشهرته – فيما أُبقي منه دليل على ما أُلقي .

وإنما اشترط في العلم زيادةً على الثلاثة لأنهم كرهوا نقص الاسم نقصا (قياسيا)[3] مطردا عن أقل أبنيةِ المعرب ، أي عن الثلاثي ، بلا علة ظاهرة موجِبة ، بخلاف نحو : يد ودم ، فإن النقص فيه – وإن كان بلا علة – لكنه قليلٌ غيرُ قياسي ، والشذوذ لا يُعْبَأُ به ، وبخلاف نحو : عَمٍ وشَجٍ وَعَصًا ، فإنه – وإن كان قياسيا ، لكنه – لعلة ظاهرة ملجئة إلى الحذف .

فإن قلتَ : المنادى المرخّم مبنيٌّ ، والأسماء المبنية تكون على أقلَّ من ثلاثة أحرف نحو : مَنْ ومَا .

قلتُ : البناءُ فيه عارض ، فهو في حكم المعرب ، وضمُّه مشبه للرفع ، على ما بيّنّا قبلُ[4] .

وإذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلاثة (أحرف)[5] ، فالشرط كونه بتاءِ (التأنيثِ)[6] نحو : شاة وثُبة ، فإنه يرخّم وإن لم يكن علما ، ولا زائدا على الثلاثة ؛ وذلك لأن وضع التاء على الزوال (وعدم اللزوم)[7] – كما (ذكرنا)[8] في باب مالا

---

(١) ساقطة من ص .
(٢) تكملة من ط .
(٣) في ط : قياسا .
(٤) صفحة ٤١١ .
(٥) تكملة من ص .
(٦) في ص وط : تأنيث .
(٧) تكملة من ص وط .
(٨) ساقطة من جـ وص وط .

ينصرف[1] - فيكفيه أدنى مقتضٍ للسقوط ، فكيف إذا وقع موقعا يكثُر فيه سقوطُ الحرف الأصلي ؟ - أعني آخرَ المنادى - .

وإنما لم نبال ببقاء نحو : ثبة وشاة - بعد الترخيم - على حرفين ، لأن بقاءَه كذلك ليس لأجل الترخيم ، بل مع التاء أيضا كان ناقصًا عن ثلاثة ، إذ التاء كلمةٌ أخرى ، لكن امتزجت بما قبلها ، بحيث صارت معتقَب الإعراب ، فالأمر فيه كما قيل في المَثَل : (قبل البكاءِ كُنتِ ناعسةً[2] ، وقبلَ النُّعاسِ كُنتِ مُضَمِّرة)[3] .

ولو اعتبرنا سدَّ التاء مسدَّ لام الكلمة بكونه معتقَب الإعراب ، قلنا : لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم نكترثْ بما يصير إليه حالُ الكلمة بعدَه .

والدليل على عدم (لزومه)[4] حذفُه في جمع (التكسير نحو : غرفة وغرف ، وكذا في جمع)[5] السلامة نحو : عرفات ، وتقديره في نحو : الدار والشمس ، وليس لألِفَي التأنيث هذه الأحوال .

قال سيبويه : كلُّ اسم في آخره تاءٌ ، فإن حذف التاء منه في كلام العرب أكثر - كان الاسمُ مع التاء ثلاثةً أو أكثرَ ، وسواءٌ كان الاسم عَلَمًا أولا[6] .

ولغلبة الترخيم فيه عُومل آخرُ غيرِ المرخم منه في بعض المواضع معاملةَ المرخم ، أعني فتح التاء كما في قوله :

كِلِيني لهمٍّ يا أميمةَ ناصبِ   وليلٍ أُقاسيهِ بطيءِ الكواكبِ[7]

---

(١) صفحة ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٢) في جمهرة الأمثال ١٢٤/٢ يضرب مثلا للبخيل يَعْتَلّ بالإعسار فيمنع وهو في اليسار مانع ،.. والرجل يكون عابسا من غريزة فيه ، فيزعم أن عبوسه من البكاء . وانظر : المستقصى ١٨٦/٢ .

(٣) الذي في الجمهرة للعسكري ١٢٤/٢ ، وفي المستقصى ١٨٧/٢ : قبل النِّفاسِ كنتِ مُصْفَرَّةً .

ثم قالا فيه : إنه يضرب للبخيل يعتل بالإعسار فيمنع . وقال العسكري : وأصله أن المرأة تكون مصفرَّةً من خلقة ، فإذا نفِسَت تزعم أن صُفْرتَها من النّفاس .

(٤) في ط : لزمه .

(٥) ساقط من جـ وص وط .

(٦) في الكتاب ٣٣٠/١ : « اعلم أن كل اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر ، كان اسما خاصا غالبا أو اسما عامًّا لكل واحد من أمةٍ ، فإن حذف الهاء منه في النداء في كلام العرب أكثر » .

(٧) سبق تخريج هذا البيت صفحة ٤٦٨ ، واستشهد به هنا على أنه لغلبة ترخيم ما آخره تاء عومل غير المرخم منه معاملة المرخم ، ففتح أميمةَ هنا وحقها الضم .

فصار في المنادى غيرِ المرخم وجهان ؛ ضمُّ التاء وفتحُها .

ثم اعلم أن الذين يحذفون التاء – وهم الأكثرون على ما قلنا – إذا وقفوا ألحقوا (آخره)[1] الهاءَ ، فيقولون في : يا طلحَ : يا طلحه ، وقليلا ما يوقف بسكون الحاء ، (وذلك)[2] لأنهم يلحقون هاء السكت (في الوقف كثيرا)[3] بآخر ما ليست حركة آخره إعرابية ولا مشبهة بها ، نحو : ره[4] ، وقه[5] ، وإنَّه ، وحيِّهَله[6] ، وإن لم يكن هناك في الوصل حرفٌ ينقلب هاء في الوقف ، فإلحاقه بما كان هناك هاء في الأصل أولى .

ويغني عن الهاء في الشعر ألفُ الإطلاق نحو قوله[7] :

١٤٣ – قِفِي قبلَ التفرق يا ضُباعَا ولا يكُ موقفٌ منكِ الوداعَا[8]

ولا يرخّم لغير ضرورة منادًى لم يستوف الشروط ، إلا ما شذ (من)[9] نحو : يا صاحِ ، ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرةُ استعماله (منادى)[10] .

وليس :

١٤٤ – (أطرِقْ كرا)[11]

---

(١) في ط : بآخره .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) فعل أمر من : رأى .

(٥) فعل أمر من : وقى .

(٦) في التاج (حيي) ١٠٨/١٠ حَيْ هلا وحيّ هلا على كذا وإلى كذا .. حي أي اعجل وهلا أي صِلْه ، أو حيّ أي هلم ، وهلا أي حثيثا أو أسرع .. إلخ (انظر : اللسان ٢٤٢/١٨ – ٢٤٤) .

(٧) قائله : عمير بن شييم القطامي ، شاعر غزل فحل ، كان من نصارى تغلب في العراق وأسلم ، جعله ابنُ سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين ، وقال : الأخطلُ أبعدُ منه ذكرا . توفي عام ١٣٠ هـ .

(٨) البيت في ديوانه ٣١ ، وفي الكتاب ٣٣١/١ ، وفي المقتضب ٩٤/٤ ، وفي الجمل ٤٦ ، وفي اللمع ١٢٠ ، وفي ابن يعيش ٩١/٧ ، وفي الضرائر الشعرية ٢٩٦ ، وفي الخزانة ٣٧٠/٢ .

اللغة : ضباعا : مرخم ضباعة ، وهي بنت زُفَر بن الحارث .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن ألف الإطلاق تُغْني في الترخيم عن الهاء في الشعر .

(٩) تكملة من ص وط .

(١٠) ساقطة من جـ وط .

(١١) جعله صاحب الخزانة شاهدا شعريا وهو بتمامه : =

منه لأن الكرا ذَكَرُ الكروان .

وقال المبرد : هو مرخم كروان[1] .

ولا ضرورة إلى ما قال مع (ما)[2] ذكرنا من المحمل الصحيح .

ويجوز وصف المرخم إلا عند الفراء[3] وابن السراج[4] قال[5] :

١٤٥ - فقالوا تعال يَايَزِي بنَ مُخَرَّمٍ فقـلـتُ لهم إني حليـــفُ صُداءِ[6]

وكأنهما رأيا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنًى فيه ، فإذا رُخِّمَ الكلمةُ بحذف شيء من جوهرها لا يزاد عليها شيء (آخر)[7] من الخارج ، فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجيء سائرِ التوابع .

= أطرقْ كَرا أطرق كَرا إن النَّعام في القُــرى

وقد ورد في المخصص ١٢٢/١٥ ، وفي التصريح ١٦٥/٢ ، وفي الخزانة ٣٧٤/٢ ، ويرد هذا مثلا في كتب الأمثال ، قال الميدانيْ في مجمع الأمثال : ٤٣١/١ ، ٤٣٢ : أطرق كرا إن النعامة في القرى .. يضرب للذي ليس عنده غناء ويتكلم ، فيقال له : اسكت وتوق انتشار ما تلفُظُ به ، كراهة ما يتعقَّبه .

وقال في التصريح ١٦٥/٢ : هو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرفُ منه ، وذكره الرضي هنا على أن كرا ليس مرخم كروان وإنما هو ذكر الكَرَوان .

(١) في المقتضب ١٨٨/١ « لو رخمت كروانا فيمن قال : يا حارُ ، لقلت : يا كرا ، وكان الأصل : يا كَرَوُ ، لكن تحرك ما قبلها وهي في موضع حركة فانقلبت ألفا » .

(٢) تكملة من ص وط .

(٣) و(٤) في الأصول ٣٧٤/١ : « والفراء لا ينعت المرخّم إلا أن يريد نداءين ، ونعت المرخم عندي قبيح ، كما قال الفراء ، من أجل أنه لا يرخم الاسم إلا وقد عُلم ما حذف منه ، وما يعنى به ، فإن احتيج إلى النعت للفرق فردُّ ما سقط منه أولى كقول الشاعر :

أضَمْرَ بنَ ضمرةَ ماذا ذكر ت من صَرْمةٍ أخذتْ بالمِرار

أراد : يا ضمْرَ يا ابن ضمرة » .

(٥) قائله : يزيد بن المخرم بن حزم بن زياد الحارثي المَذْحِجي ، من سادات الجاهلية وشعرائها ، من أهل اليمن ، شهد يوم الكلاب الثاني مع عبد يغوث الحارثي وقُتِل فيه ، وأسر عبدُ يغوث . (انظر : الأعلام ٢٤٣/٩ ، والخزانة ٣٧٩/٢) .

(٦) البيت في الكتاب ٣٣٥/١ ، وفي الأمالي الشجرية ٨١/٢ (وفيهما : فقلتم ... وفقلت لكم) ، وفي الخزانة ٣٧٨/٢ .

اللغة : يزي : مرخم يزيد ، صداء : حي من اليمن .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن المرخم يجوز وصفُه ، فيزي مرخمُ يزيد وقد وصفه بابنِ مُخَرَّم .

(٧) تكملة من ط .

قوله : فإن كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كأسماءَ ومروانَ ، أو حرفٌ صحيحٌ قبله مدة ، وهو أكثرُ من أربعة أحرف ، حذفتا ، وإن كان مركبا حذف الاسمُ الأخير ، وإن كان غيرَ ذلك فحرف واحد .

قسم ما يحذف للترخيم ثلاثة أقسام ، وهو إما حرفان أو كلمة أو حرف واحد .

فحذفُ الحرفين في موضعين :

أحدُهما : إذا كان في آخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة ، بمعنى أنهما زيدتا معا ، لا أنهما - معا - بمعنى واحدٍ ، لأن كل واحدة (من زيادتي)[١] مسلمان وكذا مسلمون (لمعنى)[٢] آخر ، فلما زيدتا معا حذفتا معا .

وهاتان الزيادتان سبعة أصناف :

زيادتا التثنية ، نحو : زيدان ويضربان - علمين - .

وزيادتا جمع المذكر السالم نحو : مسلمون ويسلمون - علمين .

وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو : مسلمات .

وزيادتا نحو : مروان وعثمان وندمان وخُراسان .

(وياء)[٣] النسب وما أشبهها ، نحو : كوفي ورومي وكرسي .

وألفا التأنيث كصحراء .

وهمزة الإلحاق مع الألف التي قبلها ، كما في آخر حِرباء[٤] وعِلباء[٥] .

قوله : أسماء .

هذا إذا جعلناها فَعْلاء من الوسامة ، أي الحسن ، على ما هو مذهبُ سيبويه[٦] ،

---

(١) في ط : في ، والعبارة ساقطة من ص .

(٢) في ص وط : بمعنى .

(٣) في ط : ويائي . ولعل الصواب ما أثبته ، لأن حق الكلمة أن تكون مرفوعة بالألف لأنها مثناة ، وإثباتها بدون ألف يغني عنه أنها مشددة ، والمشدد عن حرفين .

(٤) الحرباء : دويبَّة على شكل سامّ أبرص ، ذات قوائم أربع ، دقيقة الرأس مخططة الظهر ، تستقبل الشمس نهارها ، قال : وإناث الحرابي يقال لها : أمهاتُ حبين (اللسان (حرب) ٢٩٨/١) .

(٥) العلباء : عن ابن الأثير : هو عصب في العنق يأخذ إلى الكاهل ، وكانت العرب تشد على أجفان سيوفها العَلابي الرطبةَ فتجف عليها ، وتشد بها الرماح إذا تصدعت (اللسان ١١٩/٢) .

(٦) في الكتاب ٣٣٧/١ ، ٣٣٨ « هذا باب ما يحذف من آخره حرفان لأنهما زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد=

لا أفعالا جمعَ اسمٍ على ما هو مذهب غيره ، لأنه يكون – إذن – من باب عمار لا من باب حمراء .

(ورُجِّح مذهبُ سيبويه بأن التسمية بالصفات أكثرُ منها بالجموع .

ورَجِّح مذهبُ غيره بأن قلب الواو المفتوحة همزةً لم يأت إلا في أحد[1] ، وأيضا لم يثبت في الصفات أسماء بمعنى الجميلة ، ولا وسماء ، حتى يكون علما منقولا منه .

وعلى مذهب سيبويه إذا سميتَ به رجلا لم ينصرف لألفي التأنيث .

وعند غيره ينصرف ، لأنه مثل رَبَاب[2] إذا سمي به رجل في كونه قبل تسمية المؤنث به مذكّرا)[3] .

قوله : أو حرف صحيح .

كان عليه أن يقول : حرفٌ صحيحٌ غيرُ تاء التأنيث قبله مَدَّة زائدةٌ ، وذلك لأنه لا يحذف في نحو : (عَفَرناة)[4] وسِعْلاة[5] إلا التاءُ وحدها ، وذلك لكونها كلمةً واحدة ، وإن كانت على حرف فاكتُفِي بها .

وكذا إذا كانت المَدَّةُ غيرَ زائدة لم تحذف ، كما في مُسْتَماح ومستمِيح .

= زائد . وذلك قولك في عثمان : يا عثم أقبل .. وفي أسماء : يا أسم أقبلي . وانظر : اللسان (وسم) .

(١) بل جاء في غير كلمة أحد ، قال ابن يعيش في شرحه للمفصل ٢٢/٢ : امرأة أناة وهي وناة ، وفي المصنف ٢٣١/١ : فإذا كانت الواو أولا وكانت مفتوحة فليس فيها إبدال إلا أنه يشذ الشيء فيجيء على غير قياس ، قالوا : امرأة أناة ، وهي وناة .. وقالوا : أحد في وحد . وهذا شاذ نادر ليس مما يتخذ أصلا .

وزاد في المتع ٣٣٥/١ : أجم في وجم .

(٢) الرباب بالفتح : سحاب أبيض ، وقيل : هو السحاب واحدته ربابة ، وقيل : هو السحاب المتعلق الذي تراه كأنه دون السحاب .

وعلى هذا يكون أصل الرباب مذكرا فإذا سمي به رجل صرف .

وأسماء على رأي من يرى أنها (أفعال) جمع اسم يكون أصلها مذكرا فإذا سمي به رجل انصرف أيضا .

(٣) فيما عدا ط : وقد يجيء في التصريف حجج الفريقين فيه وترجيحاتها ، وقد آثرت ما في ط ليسلم القارئ من العودة إلى ما في التصريف من ترجيحات .

(٤) و(٥) في ص : عقرباه وسعلاه ، والعفرناه – كما في اللسان ٢٦٤/٦ : الناقة القوية ، ولا يقال : جمل عفرني ، وفي معجم مقاييس اللغة ٦٥/٤ : وأسد عفرني ولبؤة عفرناة : أي شديدة ، وفي الكتاب ١١٦/٢ أن النون والألف زيدتا لإلحاق الثلاثة بالخمسة ، كما في حبنطي اهـ . والسعلاة والسعلا : الغول ، وقيل : هي ساحرة الجن (اللسان ٣٥٧/١٣) .

ونُقِل عن الأخفش جوازُ حذف المدة الأصلية أيضا[١] ، والمشهورُ خلافه .

ونعني بالمدة ألفا ، أو واوا أو ياءً ساكنين ، ما قبلهما من الحركة من جنسهما ، فلا يحذف مع الحرف الأخير الواو والياء المتحركتين في نحو : كَنَهْوَر[٢] ومُشْرَيِف[٣] لتحصُّنهما بالحركة وتقويهما بها .

ولا تحذف منهما أيضا إذا لم يكن (حركة)[٤] ما قبلهما من جنسهما ، سواء كانا للإلحاق نحو : سِنَّور[٥] ، وبِرْذَوْن[٦] ، (ملحقان)[٧] بِجِرْدَحْل[٨] ، أو لم يكونا كعُلَّيق[٩] ، وقُبَّيط[١٠] ، وذلك لمشابهتهما - إذن - للحروف الصحيحة ، بقلّةِ المدةِ فيهما ، لأن المد في الأغلب لا يكون إلا في الألف أو الواو والياء اللتين حركةُ ما قبلَهما من جنسهما .

وأما مذهب وَرْش[١١] في مدّ نحو ﴿ الْمَوْت ﴾[١٢] (و ﴿ الْحُسْنَيَيْنِ ﴾[١٣] وقفًا فَمِمَّا انفرد به)[١٤] .

---

(١) الهمع ١/١٨٣ ، ولم يذكر ذلك عنه أحد قبل الرضي فيما رأيت .

(٢) الكنهور من السحاب : قطع كالجبال (التاج مادة كنر) .

(٣) مُشْرَيِف ، اسم فاعل من شَرْيَفَ . وذكره صاحب اللسان وصاحب التاج في مادة « شرنف » وقالا : الشرناف ورق الزرع إذا كثر وطال وخشي فساده فقطع ، وذكر صاحب التاج أن الأزهري شك أهو بالياء أو بالنون وجعلهما زائدتين .

(٤) تكملة من ص .

(٥) السِّنَّر : ضيقُ الخلق ، والسِّنَّار والسِّنَّور : الهر ، مشتق منه ، (اللسان سنر) .

(٦) البِرذَوْن كجردحل : الدابة . والبرذون من الخيل : ما ليس بعِرَابي ، وفي التوشيح : البراذين : الجفاة من الخيل . (التاج ١٠/١٣٨) .

(٧) في ت وجـ وط : ملحقان ، وفي ص : ملحقا ، ولعل الأحسن : ملحقين ، لأنها كلمة مثناة منصوبةٌ على أنها حال ، ولرفعها وجه ، وهو أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير وهما ملحقان ، ولكن فيه تكلف ، والله أعلم .

(٨) الجِرْدَحْل : الوادي ، والضخم من الإبل للذكر والأنثى . (التاج ٧/٢٥٦) .

(٩) العُلَّيق كقُبَّيط وربما قالوا : العليقي ، مثل : قبيطى نبت يتعلق بالشجر (التاج ٧/٢١) .

(١٠) القُبَّاط والقُبَّيط والقُبَّيطي : الناطِف . (وهو نوع من الحلواء) اللسان (قبط ونطف) .

(١١) هو عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو أبو سعيد القرشي مولاهم القبطي المصري ، الملقب بورش ، شيخ القراء المحققين ، وإمام أهل الأداء المرتِّلين ، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه ، عرض على نافع القرآن عدة مرات بالمدينة . توفي بمصر سنة ١٩٧ هـ (غاية النهاية ١/٥٠٢) .

(١٢) في نحو قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُم فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ البقرة ١٩ .

(١٣) في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَىٰ الْحُسْنَيَيْنِ ﴾ التوبة ٥٢ .

(١٤) في ت : فمما انفرد به والحسنيين وقفا .

وإنما حذف الحرفان ههنا لأنه كان الأولى حذفَ المدِّ الزائدِ ، لكن لما لم يكن آخرا ، والترخيمُ حذفُ الآخر لم يجز حذفه ، فلما حذف الحرف الأخير صار متطرفا فتبعه في السقوط .

ولو قال : يحذف حرفان فيما قبل آخره حرفُ مد ، وهو أكثر من أربعة (أحرف)[1] لعم نحو : عمار (ومروان)[2] ولكنه فصّل هذا التفصيل تنبيها على تخالف علتي الحذف في الصنفين كما ذكرنا .

قوله : وهو أكثر من أربعة أحرف .

إنما اشترط هذا لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين .

والفراءُ يجيز حذفَ المد أيضا في نحو : سَعِيد وعَمُود وعِمَاد[3] لكن لا يوجبه كما في : عمّار ومِسْكين ومَنْصُور[4] .

وقوله : وهو أكثر من أربعة أحرف : قيدٌ في قوله : أو حرف صحيح قبله مدة ، لا في قوله : زيادتان في حكم الواحدة ، لأن نحو : يَدَان ودَمَان وثُبُون وقُلُون ودُمِيّ ، يرخم بحذف زيادتيه (للترخيم)[5] ، لأن (بقاء)[6] الكلمة على حرفين فيه ليس لأجل الترخيم ، بل قبله (أيضا)[7] (كانت)[8] كذلك كما قلنا في نحو : ثُبَة وشَاة[9] .

وذهب الجرميُّ إلى منع حذف الحرفين في نحو : يدان وثبون (وقلون)[10] ودمي ،

---

(١) ساقطة من ط .

(٢) تكملة من جـ وص وط .

(٣) الأصول ٣٦٥/١ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٩٩/١ ، والهمع ١٨٣/١ .

(٤) الظاهر من كلام الرضي أنه يجب حذف المد إذا حذف الحرف الذي بعده للترخيم . وكلام سيبويه في الكتاب ٣٣٨/١ يشعر بوجوبه . وصرح بوجوبه عبد القاهر في المقتصد ٧٩٤/٢ ، ٧٩٥ فقال : وإذا حذفت الراء فقلت : يا منصو وجب حذف الواو أيضا لأنها زائدة ، وإذا حذف الأصل كان الزائدُ به أولى .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في ص : بقاء بناء .

(٧) ساقطة من جـ وص .

(٨) في ص وط : كان .

(٩) صفحة ٤٧٥ .

(١٠) ساقطة من ص وط .

والأول أولى .

وإنما لم يُحذفْ زيادتا ثبون لأنهما غيَّرتا بناءَ الواحد ، فكأنه ليس جمعَ المذكر السالم ، وكأنه مثلُ ثمود[1] .

وأجاز الفراء حذف الهمزة دون الألف في نحو : حمراء .

والمشهور حذف الزيادتين معًا .

وبعضهم يجوّز يا حمراءَ مفتوح الهمزة قياسا على ذي التاء[2] في نحو قوله :

كِلِيني لِهَمٍّ يا أميمةَ ناصبِ[3] (١٣٧)

والوجه (المنع)[4] ، لأن اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه ، فعومل غيرُ المرخّم منه معاملةَ المرخم ، ولا كذلك (ذو)[5] الألف .

وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم ، لئلا يلتبس بالمذكر[6] .

وكذلك لا يجيز بعضُهم ترخيمَ المثنى وجمعِ المؤنث السالم على لغة الضم ، لئلا يلتبس بالمفرد .

ولا يُجَوِّزُ ترخيمَ جمع المذكر السالم مطلقا ، وكذا لا يجوِّزُ ترخيمَ المنسوب مطلقا نحو : (يا)[7] زيدي ، إذ لو ضُمَّ لالتبس بنداء المنسوب إليه ، ولو كسر لالتبس بالمضاف إلى الياء .

وهذا كما مَنَعَ سيبويه من ترخيم نحو : قائمة وقاعدة ، غيرَ عَلَم ، على لغة الضم ، لأن له مذكرا فيشتبه به[8] .

---

(١) الرضي هنا يعلل لما ذهب إليه الجرمي ، أما رأيه فقد سبق قبل قليل أنه يجيز ترخيم نحو ثبون .

(٢) في الهمع ١٨٥/١ وألحَقَ قومٌ في جواز الفتح بذي الهاء ذا الألف الممدودة قال ابن مالك : وهذا لا يصح لأنه غير مسموع ، وقياسه على ذي التاء قياسٌ على ما خرج .

(٣) سبق تخريجه صفحة ٤٦٨ .

(٤) في ت : المنفي .

(٥) في ط : ذوي ، والصواب ما أثبته .

(٦) ذكر ذلك ابنُ بَرْهان في شرحه للمع ٢٨٨/١ ولم ينسبه .

(٧) تكملة من ص .

(٨) الكتاب ٣٣٤/١ .

وأما إذا كان علما فَيُجَوِّز على لغة الضم أيضا[1] ، إذ لا مذكَّر له إذن من لفظه فيلتبس به .

وقال المصنف : الظاهر جوازُ الضم في نحو : قائمة – علما كان أولا[2] – .

أقول : لاشك أن اللبس فيما قال سيبويه أغلبُ وأكثرُ لكونه غير علم ، بخلاف ما ذكره غيره ، لأن جميعها مشروطٌ بالعلمية ، واشتهار المسمى (بعلميَّته)[3] مما يزيل اللبس في الغالب .

ثم الحقُّ أن كلَّ موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبسَ جاز ترخيمُ جميع ما ذُكر – على نية الضم كان أو لا – وإلا فلا .

والفراء يحذف الساكنَ أيضا في الاسم الذي قبل آخره ساكن[4] ، نحو : هِرَقْل وسِبَطْر[5] على نية المحذوف ، لئلا يشبه الحرف نحو : نَعَمْ وأَجَلْ[6] .

وهو ضعيف ؛ لأن معنى نية المحذوف أن المحذوف كالملفوظ .

والكوفيون يحذفون في نحو : حَوْلَايا[7] وبَرْدَرَايا[8] الأحرفَ الثلاثة[9] – أعني الألفين مع الياء التي بينهما (لزيادة الجميع)[10] .

والبصريون يجتزئون بحذف الألف الأخيرة لتحصُّن الياء قبله بحركته من الحذف[11] .

---

(١) الكتاب ٣٣٤/١ .

(٢) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٣٠٠/١ وقال سيبويه : إن نحو : قائمة وقاعدة ، إذا كان غير علم لا يجوز ترخيمه على لغة يا حارُ بالضم لئلا يلتبس بالمذكر ، والظاهرُ خلافُه .

(٣) في ط : بعلمه .

(٤) المسألة الخمسون من الإنصاف صفحة ٣٦١ ، وانظر : الأصول ٣٦٥/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٩٩/١ ، ٢٣٠ ، وفي الأشموني ١٧٩/٣ ، ١٨٠ : أن الكوفيين منعوا ذلك .

(٥) السِّبَطْر من نعت الأسد بالمضاء والشدة ، والسبطر الماضي . (اللسان ٥/٦) .

(٦) من حيث كونُ الأخير ساكنا ، ولا نظير له في الأسماء المعربة بل في الحروف والمبنيات .

(٧) في شرح الرضي على الشافية ٢٤٦/١ حَوْلَايا : اسم رجل ، وفي معجم البلدان لياقوت ٣٢٢/٢ : قرية كانت بنواحي النهروان خربت الآن .

(٨) في معجم البلدان ٣٧٧/١ موضع أظنه بالنهروان من أعمال بغداد .

(٩) شرح الكافية الشافية ١٣٦٢/٣ ، وانظر : الهمع ١٨٤/١ .

(١٠) في جـ وط : كزيادة الجمع .

(١١) الكتاب ٣٣٩/١ ، والأصول ٣٦٠/١ ، والهمع ١٨٤/١ .

قوله : وإن كان مركَّبا حُذِفَ الاسمُ الأخير .

لمَّا أُريد حذفُ شيء منه ، وكان موضعُ اتصال الكلمتين كالمَفْصِل ، والكلمتان كعظمين متصلين (عند التركيب)[1] فهو أقبلُ للفك (من غيره)[2] من مفاصل (الحروف)[3] المتصل بعضُها ببعض ، لأنه قريب العهد بالالتئام ، بسبب التركيب العارض ، حذف الجزءُ الأخير بكماله .

فإذا رخمت خمسةَ عشرَ قلت يا خمسةُ أقبل ، وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللغتين .

ولا (تُخَلّيه)[4] تاء ، (لأنها تلك التاء التي كانت في خمسة قبل أن يضم إليها عشر)[5] ، كما أنك لو سميت رجلا بمسلمتين قلت في الوقف : يا مسلمه ، بالهاء لأن التاء تطرفت لفظا .

ولا يوقف على تاء التأنيث إلا في بعض اللغات ، قالوا : فإذا رخمتَ اثنا عشر واثنتا عشرةَ واثني عشر واثنتي عشرة حذفت عشر مع الألف والياء ، لأن عشر بمنزلة النون المحذوفة ، فكأنك ترخم (اثنان واثنين) ، ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلاثةَ عشرَ وأخواتُها - كما يجيء في باب المركب[6] - .

قال المصنف : فيه نظر ، من جهة أن الثاني اسمٌ برأسه ، ولا يلزم من معاقبته للنون حذفُ الألف معه حذفَها مع النون[7] .

قوله : وإن كان غيرَ ذلك (فحرف واحد)[8] .

أي (غير)[8] ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين في حكم الواحدة ، وذو

---

(١) في ت وط : عنده .

(٢) ساقطتان من ص وط .

(٣) ساقطة من ص وط .

(٤) في جـ : تحكيه .

(٥) تكملة من ص وط .

(٦) ط ٨٨/٢ ، ٨٩ .

(٧) في الإيضاح في شرح المفصل ٣٠٣/١ : وتقول في (اثنا عشر) اسما : يا اثنَ ويا اثنُ ، لأن عشر بمنزلة النون ، حيث عاملوه معاملة اثنان فتبعها الألف على قياس لغتهم ، وفيه نظر من جهة أن الثانيَ اسم برأسه ، ومن جهة أن الألف لا تتحقق زيادتُها .

(٨) تكملة من ط .

حرفٍ صحيحٍ غير التاء قبله مدةٌ زائدةٌ ، وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب .

قوله : وهو في حكم الثابت على الأكثر ، فيقال : يا حارِ ويا ثَمُو ويا كَرَوَ ، وقد يُجعَل اسما برأسه ، فيقال : يا حارُ ويا ثَمي ويا كَرَا .

أي المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت ، فيبقى الحرف الذي صار آخرَ الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه .

وكان القياس أن يكون جعلُ ما بقي بعد الترخيم اسما برأسه (هو)[1] الأكثر ، لأن المعلوم من استقراء كلامهم أن المحذوف لعلّة موجبةٍ قياسيةٍ كما في عصا وقاضٍ في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف على حركته ، وأن المحذوف لا لعلة موجبة قياسية ﴿ كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ ﴾[2] فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو : غد ويد ودم ، معتَقَب الإعراب ، وذلك لأنهم لو قصدوا كونَه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة .

لكن لما كان الترخيمُ لعلة قياسية مطردة قريبة من الإيجاب لطلبهم التخفيفَ في النداء ، بأقصى ما يمكن ، حتى فعلوا بالمضاف إلى ياء المتكلم الذي فيه أدنى ثِقَل لكونه في صورة المنقوص ما رأيت[3] . (وبنحو)[4] : يا زيدَ بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضم ، وذلك لما قدمنا من أن (النداء ليس)[5] مقصودا بالذات ، بل هو لتنبيه المخاطب ليصغِيَ إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادَى له ، فصار حذف الترخيم مطّردا كالواجب ، فعومل المرخم – في الأغلب – معاملةَ نحو : عصا وقاض مما الحذفُ فيه مطردٌ واجب .

---

(١) في ت وط : وهو ، والصواب حذف الواو ، لأن الجملة هنا خبر يكون .

(٢) جزء من آية ٢٤ من سورة يونس وهي قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ ، كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ .

وقد ضربه الشارح مثلا على أن المحذوفَ لا لعلة موجبة – وإن كان مطَّردا – لا يُكسِبُه ذلك الاطرادُ الثباتَ على حركته فتزولُ عنه حركته كأن لم تكن موجودةً قبل ، ويُعْطَى حكما آخر .

(٣) يعني من اللغات الجائزة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، وانظر : صفحة ٤٦٤ وما بعدها .

(٤) في ص وط : وفي نحو .

(٥) في ط : النداء مع كثرته في الكلام ليس .

ومن جعله اسما برأسه (نظر)[1] إلى أنه – وإن كان قياسيا مطردا – لكنه ليس بواجب .

فإذا كان المحذوفُ منويَّ الثبوت لم يغيَّر ما بقي إلا في مواضع بعضُها مختلَف فيه ، وبعضها متفق عليه .

فمنها[2] اسمٌ أزال الترخيمُ سببَ حذف حرفِ لِينٍ منه ، قال الجمهور في ترخيم نحو : أَعْلَون وقَاضُون – على هذه اللغة – : يا أعلَى ويا قاضِي ، برجوع الألف والياء ، لأنه زال في اللفظ الساكنُ الأخيرُ الذي حذفا له[3] .

وقال المصنف – ونعم ما قال[4] – : لو قيل : يا أعلَ ويا قاضِ في هذه اللغة لم يبعُد[5] لأن الساكن الأخيرَ كالثابت لفظا .

ولا خلاف في رد الألف والياء في اللغة القليلة – أي لغة الضم – لزوال الساكنَين لفظا وتقديرًا .

ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرفٌ أصليُّ السكون ، كان مدغما في ذلك المحذوف ، وقبله ألف : نحو : إِسحارّ ، بفتح الهمزة وكسرها ، والكسر أكثر – وهو نبت[6] .

فسيبويه يُتْبع الحرفَ الساكن ما قبله من الفتحة والألف ، فتقول : يا إِسْحَارَ بالفتح ، لأنه التقى ساكنان ، ففُتح الأخير إتباعًا لما قبله[7] ، كما في قوله[8] :

---

(١) في ص وط : نظرا ، والصواب ما أثبته لأن الجملة خبر (مَنْ) ولا خبر سواها إن أثبتنا ما في ص وط .

(٢) يعني من المواضع المختلف فيها .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣٤٠/١ : هذا باب ما إذا طُرِحَتْ منه الزائدتان اللتان بمنزلة زيادة واحدة رجعتْ حرفا . وذلك قولك في رجل اسمه قاضون : يا قاضي أقبل .. وفي رجل اسمُه مصطفَون : يا مصطفى أقبل . وانظر : أمالي ابن الشجري ٩٦/٢ .

(٤) لم يعتد الرَضيُّ أن يؤيد ابن الحاجب ، وهذا أحد المواضع القليلة التي أيد فيها الرضيّ ابنَ الحاجب .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٣٠١/١ .

(٦) الإسحارُّ والأسحارُّ : بقْل يسمَن عليه المالُ ، واحدته إسحارَّةٌ وأسحارَّةٌ ... الأزهري عن النضر الإسحارة : بقلة حارة تنبت على ساق لها وَرَقٌ صِغار ، لها حبة سوداء كأنها الشُّهنِيزةُ . اللسان « سحر » ١٦/٦ .

(٧) الكتاب ٣٤٠/١ ، ٣٤١ .

(٨) ذكر صاحب الخزانة ٣٨٢/٢ أن شراح أبيات سيبويه نسبوه إلى رجل من أزد السراة ، ونقل العيني ٣٥٤/٣ =

١٤٦ - (عجبتُ لمولودٍ وليس له أبٌ)[1] وذي ولـد لم يَلْـدَهُ أَبَـوان[2]

وقولهم : انْطَلْقَ في تخفيف انطَلِقْ ، وذلك لأنه لما تُصرِّف فيه بعد الترخيم - بضم رائه على نية الاستقلال - شابَه الفعلَ الذي هو الأصل في التصرف ، فحُرك بالفتح لإزالة الساكنين ، دون الكسر إتباعا لما قبله ، كما اتبع في الفعل ، وصيانةً له من الكسر ما أمكن ، نحو : لم يلْده وانطلْق ، ولم يضارَّ بالفتح - على الوجه المختار .

وغيرُ سيبويه يجيز في نحو : إسحارٌ مرخما الكسرَ أيضا للسكانين[3] .

(وهو أولى لكونه اسما .

وأما إن لم يكن قبل المدغم ساكنٌ آخرُ نحو : إرْزَبٌ[4] وخِدَبٌ[5] فيبقى الساكنُ)[6] على حاله على هذه اللغةِ - أي الكثيرة - كما في هِرَقْ[7] .

والفراء يحذف الراء الأولى - أيضا - في إسحارَ مع الألف قبلها ، والساكن المدغم في إرزبّ ، بناء على أصله في هِرق[8] .

= عن أبي علي الفارسي أنه لعمرو الجنبي ، وفي الخزانة ٣٨٢/٢ قال أبو علي الفارسي : إن عمرا الجنبي سأل امرأ القيس عن مراد الشاعر فأجابه . قلت : ولعل هذا هو الذي دفع من نسب البيت إلى عمرو الجنبي إلى القول بذلك .

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) البيت في الكتاب ٣٤١/١ ، ٢٥٨/٢ ، وفي التكملة للفارسي ٧ ، وفي ابن يعيش ٤٨/٤ ، ١٢٦/٩ ، وفي المقرب ١٩٩/١ ، وفي الخزانة ٣٨١/٢ .. إلخ . والمراد بالمولود الذي ليس له أب عيسى عليه السلام وبالذي لم يلده أبوان أبو البشر آدم عليه السلام .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن سيبويه استشهد به في ترخيم أسحار في أنك تحركه بأقرب الحركات إليه ، وهي الفتحة كما فعل الشاعر في يَلْدَه حيث حرك الدال بأقرب الحركات إليها وهي فتحة الياء .

(٣) لم يذكر فيما رأيت ممن سبق الرضيَّ جوازَ الكسر إلا ابنُ الحاجب فإنه قال في الإيضاح ٣٠١/١ : وفي أسحارّ علما يا أسحارَ بالفتح عند سيبويه على الفصيحة وبالكسر عند قوم . وابن السراج في الأصول ٣٦٤/١ لم يذكر غير الفتح كسيبويه . وابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١٣٦٨ أجاز فيها الضمَّ أيضا ، ولم يذكر الكسر . ونقل السيوطي في الهمع ١٨٤/١ أن ابن عصفور نقل الكسر عن الفراء ، ولم أجد هذا النقل في المقرَّب .

(٤) رجل إرزب ملحق بجردحل قصير غليظ شديد ، وفرخ إرزب ضخم . اللسان ٤٠١/١ .

(٥) رجل خدب مثال هِجَفّ أي ضخم وجارية خدبة . اللسان ٣٣٤/١ .

(٦) ساقط من جـ وص وط ، ولكن بعضه ذكر في هامش رقم ٢ من ط ١٥٤/١ .

(٧) أي مرخم هرقل .

(٨) الأصول ٣٦٥/١ ، وانظر ؛ مذهب الكوفيين في ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن في الإنصاف ٣٦١ ، ٣٦٢ ، والهمع ١٨٤/١ .

فأما إذا لم يكن المدغمُ أصليَّ السكون : فإنه يُرَدّ إلى أصل حركته إن لزم ساكنان اتفاقا منهم[1] ، تقول في المسمى بتَحَابّ يا تَحَابَ ، وفي رادٍّ يا رَادِ ، وفي مضارّ – اسم مفعول – يا مضارَ .

وإن لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه ، إذ المدغم فيه كالثابت[2] .

(والفراء)[3] يرد الساكنَ إلى أصل حركته[4] ؛ لأنه لا يرى – كما ذكرنا[5] – سكونَ الحرف الأخير في الترخيم ، فتقول : يا مُحْمَرِ بكسر الراء ، ويا مقْرَ – بسكون القاف و (فتح)[6] العين في مَقَرّ ، ولا يَحْذِفُ الحرفَ الساكن (كما حَذَفَ)[7] في نحو : خدب ، لأنه قادر على إزالة سكون الأخير بغير الحذف ، وذلك بأن يُرَدَّ إلى أصله ، ولم يمكن ذلك في خدب إذ لم يكن للساكن أصلٌ في الحركة .

وما ذهب إليه الفراء من رد المدغم إلى أصل حركته قياسُ مذهب الجمهور في قولهم يا قاضي ويا أعلَى ، في المسمَّى بقاضون وأعلون .

إلا أن الفارسيّ فرقَّ بينهما بأن للياء في قاضي أصلا في الثبوت في بعض المواضع ، نحو : رأيت قاضيا وقاضيةً ، بخلاف الكسر في محمر ، فإنه لم يثبت في موضع من المواضع .

ومنها نحو : ثمود ، فإنه يجوز عند الجمهور جعل المحذوفِ منويَّ الثبوت بعد حذف

---

(١) انظر – مثلا – : الكتاب ٣٤٠/١ ، والأصول ٣٦٤/١ ، وأمالي الشجري ٩٥/٢ ، ٩٦ .

(٢) في الكتاب ٣٤٠/١ : وأما محمرٌّ اسمَ رجل فإنك إذا رخمته تركت الراء الأولى مجزومةً لأن ما قبلها متحرك فلا تحتاج إلى حركتها ، وانظر : الأصول ٣٦٤/١ .

(٣) في ط : أو الفراء .

(٤) انظر : الهمع ١٨٤/١ فقد نسبه إليه أيضا .

(٥) في ترخيم نحو : هِرَقْل وسِبَطْر .

(٦) في ط : بفتح .

(٧) ساقطتان من جـ وص ، و (حذف) ساقطة من ط والصواب ما في ت وط ؛ لأن مذهب الفراء حذف الساكن في نحو : قمطر وخدب مع الحرف الأخير . ثم إن الشارح قال هنا : ولم يكن ذلك في خدب إذ لم يكن للساكن أصل في الحركة ، فتبين أن الفراء لا يبقي الساكن هنا .

الدّالِ فقط ، فتقول : يا ثمو ، لأن الواو في التقدير ليس آخرَ الكلمة[1] .

ومنع الفراء من ذلك لأن الواو في الظاهر آخرُ الكلمة وقبلها ضمة[2] .

وهذا كما قال في ترخيم هِرَقْل على نية المحذوف ، إنه لا يجوز إبقاءُ الحرف الساكن لئلا يشبه الحرفَ[3] . قال : فإذا قصدت جعل حرفِ محذوفِ ثمودٍ في حكم الثابت حذفت الواو أيضا[4] ، بناء على مذهبه من تجويز يا عَمُ ويا سَعِ ويا عِمَ في ترخيم عَمُود وسَعِيد وعِمَاد - كما مر[5] - .

وإذا جعل المرخم اسما برأسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ، إن كان صحيحا أو في حكمه ، نحو : يا حارُ ويا مروُ ويا قريُ في (حارث)[6] ومروة وقرية ، وتقديرا إن كان ياء مكسورا ما قبلها ، أو ألفا نحو : يا قاضي ويا مُشْتَرَا ، في قاضِيَة ومشتراة .

وإن كان واوا بعد ضمة كما في قَلَنْسُوة[7] وثمود أبدلت الواوُ ياءً والضمةُ (كسرةً)[8] نحو : يا قَلَنْسِي ويا ثمِي ، وفي الكثيرة قلت : يا ثَمُو ويا قَلَنْسُو ؛ لأنه لم يأت في كلام العرب اسمٌ متمكن آخرُه واو قبلها ضمة إلا وتقلب الواو ياء والضمةُ كسرةً نحو : التَّغَازِي[9] والأَدْلي[10] - لما يجيء في التصريف في باب الإعلال[11] - والمنادى في حكم المتمكّن لعُروض بنائه .

وإن كان ما قبل المحذوف ياء أو واوا بعد فتحة قلبتَها ألفا ، تقول في غَلَيان ونَزَوَان :

---

(1) انظر مثلا : اللمع ١١٧ ، والإيضاح بشرح عبد القاهر المقتصد ٧٩٦ ، والمفصل بشرح ابن يعيش ٢١/٢ .

(2) شرح المفصل لابن يعيش ٢١/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٩٩/١ .

(3) صفحة ٤٨٤ .

(4) الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٩/١ .

(5) صفحة ٤٨٢ .

(6) ساقطة من ص .

(7) القَلَنْسُوة والقَلَنْسِية والقَلَنْسَاة : من ملابس الرؤوس (اللسان قلس ٦٤/١) .

(8) في ط : كثرة ، ولعله خطأ طباعي .

(9) لأنه من الغزو ، وأصله : التغازو ، ثم قلبت الضمة كسرة والواو ياء ، فصارت التغازي .

(10) جمع دَلْو .

(11) في شرح الرضي للشافية ١٦٨/٣ لأن الواو المضمومَ ما قبلها ثقيل على ثقيل ، ولا سيما إذا تطرفت وخاصة في الاسم المتمكن ، فإنه موطئ أقدام حركات الإعراب المختلفة .

يا غَلَى ويا نَزَا ، وفي الكثيرة يا غَلَيِ ويا نَزَوَ ، لأنك إذا نويت المحذوف لم يوازنا الفعل تقديرا حتى تُقْلب الفاءُ بخلاف ما إذا لم تنوه – كما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى[1] – .

وإن كان واوا أو ياء بعد ألف زائدة قلبت همزة ، نحو : يا شَقَاءُ ويا خَزَاءُ ، في شَقَاوَة وخَزَايَة ، (لأن كل واو أو ياء تطرفت بعد ألف زائدة قلبت ألفا ثم همزةً كما في رداء وكِساء)[2] وفي الكثيرة يا شقاوَ ويا خَزَايَ ، لأن مثل هذه الواو والياء إنما تقلبان ألفا ثم همزة إذا تطرفتا – كما يجيء في التصريف[3] – .

وإن كان ما قبل المحذوف ثانيَ (الكلمة)[4] وهو حرفُ لين فإن عرفت ما حُذِفَ من الأصول رددته – لاما (كان)[5] كياشاةُ في ترخيم شاة ، أو فاء ، كما تقول في ترخيم شية ودية : يا وَشْيُ ويا وَدْيُ ، بردّ العين إلى سكونها عند الأخفش[6] ، ويا وَشِيُ ويا وَدِيُ بإبقاء حركة العين عند سيبويه[7] .

(والأول أولى لأن تحريك العين إنما كان لحذف الفاء)[8] كما يجيء في باب النسب[9] ، فإن الأخفش يقول : وَشْيٌ ، وسيبويه يقول : وِشَوِيّ[10] .

وإن لم تعرف ثالثَ الأصول ضعَّفت الثاني ذا اللين ، كما تقول : يا لاءُ في المسمى بلات .

---

(١) شرح الرضي للشافية ١٥٧/٣ ، ١٥٨ .
(٢) تكملة من ص ، وهو مذكور في ط لكن مؤخر عن قوله : (وفي الكثرة يا شقاو ويا خزاي) فذكر التعليلين معا ، وهو على هذا الترتيب أفضل لتكون كل علة بجوار معلولها .
(٣) شرح الرضي على الشافية ١٧٣/٣ وما بعدها .
(٤) تكملة من جـ وص وط : وهي لازمة .
(٥) ساقطة من جـ .
(٦) كان الأخفش يقول في النسب إلى شية : وشيي ، المقتضب ١٥٦/٣ ، فلعل الشارح قاس الترخيم على النسب .
(٧) وكذا سيبويه كان يقول في النسب إلى شية وشوى : الكتاب ٨٥/٢ فلعل الشارح قاس الترخيم كذلك ، لأني لم أجد في الكتاب حديثا عن ترخيم نحو : شية ودية .
(٨) تكملة من ط .
(٩) شرح الرضي للشافية ٦٢/٢ ، ٦٣ .
(١٠) الكتاب ٨٥/٢ ، وشرح الرضي على الشافية ٦٢/٢ ، ٦٣ .

وإن لم يكن الثاني حرفَ لين لم تردَّ المحذوف ، كما تقول : يا ثُبُ ويا عِدُ في ثُبَة وعِدَة .

كل ذلك لأن المنادى المضموم حكمُه حكمُ المعربات – كما مر[1] – ولا يجيء في المعربات اسمٌ ثانيه حرفُ لينٍ ، لئلا يسقط ذلك اللينُ ، مع التنوين للساكنين فيبقى المعربُ على حرف واحد .

وإن أدت هذه اللغةُ – أي القُلّى[2] – إلى قَلْبِ مالا يكون منقلبا ، كما ترخِّم حُبليان وحُبْلوى ، فقد ذكر المبرد أنها لا تجوز – إذن – لأنها تؤدي إلى كون ألف فُعْلى منقلبا عن ياء أو واو ، و لم تُعهَد إلا للتأنيث غيرَ منقلبة عن شيء[3] .

وقياس قولِ الأخفش جوازُها ، لأنه يكون – إذن – ملحقا بِجُخْدَب[4] ، بفتح الدال[5] .

وأما السيرافيُّ فأجازها ، وإن لم يُثبِتْ فُعْلَلًا ، قال : لأن هذا شيء عرض ، وليس ببنية (أصلية)[6] .

وكذا ذكر المبردُ عن المازنيّ في كل ما أدى نيةُ الاستقلال فيه إلى وزنٍ لا نظير له أنه لا يرخم إلا على نية المحذوف[7] ، وذلك نحو طَيْلسان[8] ، على لغة كسر اللام ، وفَرَزْدَق وقُذَعْمِل[9] ،

---

(١) صفحة ٤١٤ .

(٢) يعني لغة من لا ينتظر .

(٣) في المقتضب ٤/٤ ، ٥ : لا يجيز النحويون ترخيم المسمى بحبلوى على لغة من لا ينتظر لما يلزم عليه من أن تكون ألف (فعلى) منقلبة ، وهي لا تكون إلا للتأنيث .

(٤) و(٥) وذلك أنه يزيد أوزان الرباعي المجرد وزنا سادسا هو فُعْلَل نحو : جخدَب . وانظر : شرح الرضي على الشافية ٤٧/١ ، والجخدب : الضخم الغليظ من الرجال والجمال (اللسان ٢٤٧/١) .

(٦) ساقطة من جـ وص .

(٧) لم أجد في المقتضب عن ذلك شيئا وفي الأصول ٣٧٣/١ ، وقال أبو عثمان : سألت الأخفش كيف يرخم طيلسان فيمن كسر اللام على قولك يا جار ؟ فقال : يا طيلِسَ أقبل ، قلت : أرأيت فَيْعِلَ اسما قط في الصحيح إنما يوجد في المعتل نحو : سيّد وميّت ، قال : فقال : لقد علمت أني أخطأت ، لا يجوز ترخيمه إلا على قولك : يا حارُ . وانظر : الهمع ١٨٥/١ .

قلت : لم يضبط محقق الأصول هذه الكلمات ، ولعل ضبطي لها يكون صحيحا .

(٨) الطيلَس والطيلَسان ضربٌ من الأكسية . اللسان « طلس » ٤٣١/٧ .

(٩) القُذَعملة .. المرأة القصيرة الخسيسة ، وتصغيرها قذيعم ، ويقال : هو القصير الضخم من الإبل كالقذعمل بلا هاء . التاج ٧٨/٨ .

وسُعُود ، وهُنْدَلِع[1] ، وعُنْفُوان[2] .

وأجاز السيرافي ترخيمَ جميعها على نية الاستقلال[3] ، نظرا إلى أن المُثُل ليست بأصلية ، ألا ترى أنه يجوز اتفاقًا أن تقول في مَنْصور على نية الاستقلال يا منصُ وفي خَضَّم : يا خَضُّ ، مع أن مَفْعُ وفَعَّ ليسا من أبنيتهم ، فتقول : يا طيلِسُ ويا فَرَزْدُ ، ويا سُعِي ، ويا هُنْدَلُ ، ويا عُنْفَى .

(قالوا : و)[4] إذا رخمت صحراوي – على القلي – قلبت الواو همزة ، فلو أزلته عن النداء لصرفته ، لأن همزته – إذن – ليست منقلبةً عن ألف التأنيث ، بل هي منقلبةٌ عن الواو المنقلبة عن الهمزة ، المنقلبة عن ألف التأنيث ، فبعُد التأنيثُ فيها ، والأولى أن لا تصرفه نظرا إلى الأصل[5] .

---

(١) الهُنْدَلع : بقلة ، قيل : إنها عربية ، فإذا صح أنه من كلامهم وجب أن تكون نونه زائدةً لأنه لا أصل بإزائها فيقابلُها . اللسان (هدلع) ٢٤٧/١٠ .

(٢) عنفوان الشيء وعُنفوُهُ : أي أوله وأول بهجته .. وقد غلب على الشباب والبنات (التاج ٢٠٥/٦) .

(٣) أمالي ابن الشجري ٩٧/٢ ، والهمع ١٨٥/١ .

(٤) في ط : فالواو .

(٥) نسبه ابن السراج في الأصول ٣٧٧/١ إلى الأخفش فقال : وقال : إذا سميت رجلا حبلاوي أو حمراوي إذا رخمته فيمن قال : يا حار – فرفع – همزتَ ، لأنها واوٌ صارت آخرا فتهمزها وتصرفها في المعرفة والنكرة ، لأنها الآن ليست للتأنيث .

النُّدبَةُ

قوله : وقد استعملوا صيغةَ النداء في المندوب ، وهو المتفجَّع عليه بيا ، أو وا ، واختَصَّ بوا ، وحكمُه في الإعراب والبناء حكمُ المنادى ، ولك زيادة الألف في آخره .

هذا منه بناء على أن المندوب غيرُ المنادى ، وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده[1] .

قوله : المتفجع عليه .

دخل فيه المجرورُ في نحو : تفجعت على زيد ، فلما قال بيا أو وا خرج .

وكلّ منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة ، والتعجُّب ، والندبة ، لا يُستَعمل فيه إلا حرف النداء المشهور – أعني يا كما ذكرنا دون أخواتها – لأنها أمُّها ، فتصرفت ، ودخلت في جميع أنواعه .

وقد أخل المصنف بأحدِ قسمي المندوب ، وهو (المتوجَّع)[2] منه ، نحو : واحَزَنَا ووَاوَيْلا ، وواثُبُورا .

قوله : واختص بوا .

يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب (لفظ)[3] وا ، فوازيدُ مختص بالندبة ، ويازيدُ مشترك بين النداء والندبة ، وقيل : قد يستعمل في النداء المحض ، وهو قليل[4] .

قوله : وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى .

فيقال : وازيدُ واعبدَ الله ، واطالعًا جبلا ، إذا كان معروفا معيَّنا[5] .

وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور ، وذلك لأنه منادى في الأصل ، لحقه معنى الندبة .

وقال المصنف بناء على مذهبه أعني (أن المندوبَ غيرُ المنادى)[6] : إن المندوب مخصوص بالتفجُّع عليه ، كما أن المنادى مخصوص (بطلب الإقبال)[7] ، فاستعمل لفظ

---

(١) صفحة ٤٠٦ .

(٢) في ت : المتفجع ، والصواب ما أثبتناه لأن ابن الحاجب أخل بالمتوجع لا بالمتفجع .

(٣) في ص وط : لفظة .

(٤) في المقتضب ٢٣٣/٤ : وتقع (وا) في الندبة ، وفيما مددت به صوتك ، كما تمده بالندبة ، وإنما أصلها للندبة ، وانظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٨٩ ، ومنه وصلت إلى رأي المبرد ، وانظر أيضا : مغني اللبيب ٤٨٢ ، فقد ذكر جوازَ ذلك .

(٥) وذلك لما سيأتي من أنه لا يُندب إلا المعرفة المشهور ، لتكون شهرته عذرًا للنادب . انظر : صفحة ٥٠٢ وما بعدها .

(٦) ساقط من ط ، وهو لازم ، وبسقوطه يسقط مقول القول .

(٧) زيادة من هامش ط ١٥٦/١ هامش (٤) وهي لازمة حتى تكون في مقابلة اختصاص المندوب بالتفجع عليه .

المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص ، وكثيرا ما يَحمِلُ العربُ بابا على باب آخر مع اختلافهما ، لاشتراكهما في أمر عام ، كقولهم في باب الاختصاص : أما أنا فأفعل كذا أيُّها الرجل ، فاستعمل (في)[1] صورة النداء لمشاركته له في معنى الاختصاص[2] - كما يجيء[3] - .

قوله : ولك زيادةُ الألف في آخره .

أي إلحاقُ الألف آخرَ المندوب ، ويجوز أن لا تلحقه سواء كان مع يا أو وا .

وقال الأندلسي : يجب إلحاقها مع يا ، لئلا يلتبس بالنداء المحض[4] .

والأولى أن يقال : إن دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيَّرا مع (يا) أيضا ، وإلا وجب الإلحاق معها ، تقول : يا محمدُ يا عليُّ بلا إلحاق[5] .

وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة نحو : يا زيدَ ووازيدَ[6] ولم يثبت .

وقد يلحق هذا الألفُ المنادى غيرَ المندوب . قال ابن السراج : تقول في نداء البعيد يا زيدَاه ، والهالك في غاية البعد ، ومنه قوله : يا هناه في المنادى غيرِ المصرَّح باسمه[7] .

قوله : فإن خفت اللبس قلت : واغلامكيه ، واغلامكموه .

آخر الكلمة لا يخلو من أن يكون ساكنا أو متحركا ، والمتحرك إما أن تكون حركته إعرابية أولا ، والمعرب بالحركات لا يلحقه إلا الألف ، ويقدَّر الإعراب ، نحو : واضرب الرجلاه ، في المسمى بضَرَبَ الرجلُ ، وكذا واضربتُ الرجلاه ، وواغلامَ الرجُلَاه .

والفراء يجوِّز اتباعَ المدة للحركات قياسا على مدة الإنكار نحو : واضَرَبَ

---

(١) في ط : فيه .

(٢) شرح ابن الحاجب لكافيته ٣٣ .

(٣) صفحة ٥١٢ .

(٤) في المباحث الكاملية ٣/٢٠٩ : ولا يجب إثبات الألف في المندوب إلا إذا نودي بيا لأنه يلتبس بغير المندوب .

(٥) يريد أن القرينة الحالية وهي وفاتهما هي التي سوغت عدم إلحاق الألف ، ولاشك أنه يعني نبيَّنا محمدا ﷺ وعلي ابن أبي طالب رضي الله عنه .

(٦) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٣٤٨ : ثم نبهت على أن الكوفيين يجيزون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة ... وليس لهم دليل على ذلك .

(٧) في الأصول ١/٣٥٥ : ومن شأنهم أنْ يزيدوا حرفا إذا نادوا بعيدا ، ولا أبعد من المندوب ، فإذا وقفوا قالوا : يا زيداه ، واعمراه ، فيقفون على الهاء لخفاء الألف . وانظر : الموجز في النحو لابن السراج صفحة ٤٨ .

(الرجلُوه)[1] وواعبد الملكِيه[2] . ولم يثبت .

وإنما غُيِّر الحركةُ الإعرابية لأجل مدة الندبة ، دون مدة الإنكار ، لأن الندبةَ من مواضع مدّ الصوت ، إعلاما بالمصيبة ، فاختاروا فيها الألفَ دون الواو والياء ، لأن المد فيها أكثر منه في الواو والياء ، فلا تقلب الألفُ واوا ولا ياء إلا لضرورة – كما يجيء[3] – .

وأما الإنكارُ فلا يطلب (مدُّ الصوت)[4] مدّا تاما ، فليس أصل مدِّه أن يكون بالألف ، بل حروفُ العلة فيه سواء .

وللفراء أن يقول : الأولى أن يحافظ على الحركات الإعرابية ما أمكن .

هذا ، وإن لم تكن الحركةُ إعرابيةً ، ولم يؤد إلحاق الألف إلى اللبس – كما في قطامِ وحذامِ وحيثُ – أعلامًا مشهورة – فالأجود الألف ، لأنها الأصل في مد الندبة – كما ذكرنا[5] – فلا تُقْلَب إلا للَّبْس .

وقال الأندلسي[6] والمصنف[7] : تتبعها مدة منْ جِنسها ، ولا تغيَّر حركةُ البناءِ للزُومها .

قال سيبويه : وتقول في ندبة يا زيدِ ويا غلامِ – يعني ما سقط منه ياءُ الإضافة – وازيداه[8] وواغلاماه[9] ، فَتَحْتَ الكسرةَ ، كما فتحت الضمةَ في يازيدُ[10] .

---

(١) في ص : الرجلاه ، والصواب ما هنا .

(٢) نسبه السيوطي إلى الكوفيين في الهمع ١/١٧٩ ، ١٨٠ ، ولم ينسبه إلى الفراء قبل الرضي أحد فيما رأيت .

(٣) صفحة ٤٩٦ .

(٤) تكملة من جـ .

(٥) صفحة ٤٩٥ .

(٦) في المباحث الكاملية ٣/٢١٠ : وإن كانت الحركة للبناء أتبعتها مدة من جنسها فتقول : وأمير المؤمنيناه .. إلخ .

(٧) في الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٨٣ : فإن كانت حركةُ الآخر حركَةَ بناء اتبعتها مدةً من جنسها .

(٨،٩) في ص : يا .

(١٠) في الكتاب ١/٣٢١ فأما ما تلحقه الألف فقولك : وازيداه ، إذا لم تضف إلى نفسك ، وإن أضفت إلى نفسك فهو سواء ، لأنك إذا أضفت زيدا إلى نفسك فالدالُ مكسورةٌ ، وإذا لم تضف فالدّال مضمومة ، ففتحت المكسورَ كما فتحت المضمومَ .

قلت : ولو اخترنا ههنا (مختارَ الأندلسي)[1] إتباعَ المدة للحركة غير الإعرابية كان أولى لحصول اللَّبس .

وقلبُ الألف ياء بعد نون التثنية التي بعد الألف أكثرُ من سلامتها ، فوازَيْدَانِيَه أكثر من (وازَيْدَانَاه)[2] ، لئلا يشتبه المثنى بفَعْلَان ، وأما التي بعد الياء فالألفُ هو الوجه ، نحو قوله : واجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه[3] .

وإن كانت الحركةُ غيرَ إعرابية وأدى الألفُ إلى اللبس أتبعتها حرفا من جنسها اتفاقا ، نحو : واغلامكيه ، في غلام المخاطبة ، لئلا يلتبس بغلام المخاطب ، وواَمِنْهُوه ، في المسمى بمِنْهُ لئلا يلتبس بِمِنْها .

ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك ، لاستحالة خطاب المضاف والمضاف إليه (معا)[4] في حالة (واحدة)[5] ، وأما المندوبُ فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة ، بل متفجّعا عليه جاز واغلامكاه .

والساكن لا يخلو إما أن يكون تنوينا أو ألفا أو واوا أو ياء أو ميمَ جمعٍ أو غيرَها .

فالتنوين يحذف للساكنين نحو : واغلامَ زيداه ، وإنما حذفت مع مدة الندبة دون مدة الإنكار لأن أصل المندوب المنادى ، الذي هو محل التخفيف .

وأجاز الفراءُ في (المنون)[6] المندوبِ ثلاثةَ أوجه أخرىٰ :

أحدُها : فتحُها لأجل ألف الندبة .

والثاني : حذفُها للساكنين ، وإتباعُ (المدة)[7] حركةَ ما قبلها ، نحو : واغلامَ زيدِيه ، بناءً على مذهبه في جواز إتباع مدة النُّدبةِ للحركات الإعرابية .

---

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) في ط : وازيدناه .

(٣) أراد بالجمجمتين قدحين ، وقد قال سيبويه في الكتاب ٣٢٣/١ ، ٣٢٤ : وأما يونُس فيلحق الصفةَ الألف ، فيقول : وازيد الظريفاه ، واجمجمتي الشاميتيناه . وزعم الخليل رحمه الله أن هذا خطأ .

(٤) تكملة من جـ وص وط .

(٥) ساقطة من ص وط .

(٦) في جـ : نون .

(٧) في ت : مده .

والثالث : كسرُها للساكنين ، وإتباعُ المدة لكسرتها ، كما في مدة الإنكار[1] .
وما ذكرناه أوَّلا هو المشهورُ المستعملُ .
وإن كان ألفا حذفتَها لألف الندبة عند النحاة ، نحو : وامُعَلَّاه ، واغلامُكُمَاه ، لأن حذف أول الساكنين إذا كان مدًّا هو القياس - كما يجيء في التصريف[2] - .
وقال المصنف : بل استُغني بها عن ألف الندبة[3] .
وإن كان واوا أو ياءً ، فإن كانت الحركةُ فيها مقدرةً حركتها بالفتح نحو : يا قاضياه ، (ويا راضياه)[4] ، ويا رامياه ، ويا يَرْمِيَاه ، (ويا يَغْزُوَاه)[5] ، ويا سَمَنْدُوَاه[6] .
وأما إذا ندبت يا غلامي بسكون الياء ، فكذا تقول عند سيبويه يا غلامِيَاه[7] .
لأن أصلَها الفتحُ عنده .
وأجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكنين[8] .
ولم يَذْكُر سقوطَها في المضاف إلى المضاف إلى الياء ، نحو : وانقطاع ظهراه .
قال السيرافي : والقياس فيهما واحد ، يجوز سقوطهما لاجتماع الساكنين[9] .

---

(١) لم أر فيما بين يدي من فصل هذا التفصيل عن الفراء غير الرضي ، إلا أنه ذُكِرَ جوازُ الوجه الثاني في التصريح ١٨٣/٢ .
(٢) شرح الرضي على الشافية ٢٢٥/٢ ، ٢٢٦ .
(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٣/١ ، ٢٨٤ .
(٤) تكملة من ط .
(٥) تكملة من ص ، وهي فيها هكذا : بغزواه .
(٦) في معجم البلدان لياقوت ٢٥٣/٣ سَمَنْدُواه : بلد في وسط بلاد الروم غزاها سيف الدولة في سنة ٣٣٩ هـ ، وهرب منه الدُّمُسْتُقُ فقال المتنبي :

رضينا والدُّمُسْتُقُ غير راض ... بما حكم القواضبُ والوشيج
فإن يُقْدِم فقد زرنا سَمَنْدُو ... وإن يحجم فموعدنا الخليج

وبهذا فالكلمة أعجمية الأصل معربة ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة ، والحركة مقدّرة على الواو ومنع من ظهورها الثقل ، والكلمة ساقطة من ص .
(٧) في الكتاب ٣٢١/١ ، ومن قال : يا غلامِي وقرأ يا عبادِي ، قال : وازيد يا إذا أضاف من قِبَلِ أنه إنما جاء بالألف فألحقها الياء وحركها في لغة من جزم الياء ، لأنه لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا .
(٨) في المقتضب ٢٧٠/٤ ومن رأى أنه يثبت الياء ساكنةً فيقول : يا غلامي أقبل ، فهو فيها بالخيار إن شاء قال : واغلامياه فحرك لالتقاء الساكنين .. وإن شاء حذفها لالتقاء الساكنين .
(٩) في هامش الكتاب ٣٢٢/٢ قال أبو سعيد : القياسُ إذا أدخلت الألف على ياء المتكلم في الاسم المندوب وهي ساكنة أنه يكون فيها التحريكُ لاجتماع الساكنين .

قال المصنف : الحذف ليس بوجه ، وقال : نحو : واغلاميه أوجه ؛ إما لأن أصلها السكون ، فيمن قال بذلك فلا يزيد عليها مدةً أخرى - كما يجيء - وإما لأن السكون العارض فيه كالأصلي بدليل قولك : وامصطفاه[1] .

ولا تردُّ الألفُ إلى أصلها استغناء بها عن ألف الندبة ، بخلاف ألف التثنية ، فإنك تقلب لها ألف (المقصور)[2] نحو : (مصطَفَيان)[3] وذلك للزوم ألف التثنية في المثنى ، بخلاف (مدة)[4] الندبة ، فإنها لا تلزم المندوب .

أما قوله : أصلها السكون فقد تقدم أن ذلك مختلَف فيه[5] .

وأما قوله : السكونُ العارض فيه كالأصلي ، فنقول : ذلك في الألف لكونها كألف الندبة في الصورة ، فجازَ أن يغني عنها - كما ذهبتَ إليه[6] - وأما الياءُ فلا لقولك : يا قاضياه ، في يا قاضي .

وإن لم يكن للواو والياء أصل في الحركة ، فإن كانتا مدتين - أي ما قبلهما من الحركة من جنسِهما - نحو : واغلامهُو (ووا أخا غلامِهي)[7] ، ووا اضرَبُوا ووا اضْرِبي ، إذا سمي بِهِمَا فإنك تكتفي بما فيهما من المد عن ألف الندبة ، لكون مدهما أصليا ، بخلاف مدّ نحو : يا قاضي ، فإن أصلَ هذه الياء الحركةُ ، وألفُ الندبة ليست لازمةً للمندوب - كما ذكرنا[8] - فقد لا يؤتى بها مع أنه ليس في آخر المندوب مدٌّ نحو : وازيدُ ، فكيف إذا كان في آخره مدٌّ أصليٌّ .

---

(١) في الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٤/١ ، وجوز المبرد واغلاماه ، وليس بجيد وواغلامِيه أوجه ، إما بناء على أن أصلها السكون فلا إشكال ... وإما بناء على أن السكون العارضَ كالأصلي في هذا الباب .

(٢) في ت : المقصورة .

(٣) في ت : مصطفياه ، والصواب ما أثبته لأنه يمثل للمثنى لا للمندوب .

(٤) في ص : ألف .

(٥) صفحة ٤٥٦ .

(٦) فإن ابن الحاجب يرى أنه يُستغنى بالألف الواقعة في آخر المندوب عن ألف الندبة نحو : وامعلاه ، كما في إيضاحه للمفصل ٢٨٣/١ ، ٢٨٤ .

(٧) في ت : واغلامهي ، والصواب ما أثبته .

(٨) صفحة ٤٩٥ - ٤٩٦ .

وإن لم يكونا (مدّين)[1] جئت بألف الندبة بعدهما - إن شئت - نحو : واقاتل لَوَاه ، ويا قاتل كَيَاهْ[2] .

وأما ميمُ الجمع فلا يأتي بعدها ألفُ الندبة ، لئلا يلتبس المجموعُ بالمثنى ، نحو : واغلامكُمُوه ووا أخا غلامِهِمِي ، والواو والياء بعدها إما اللتان حذفتا في الجمع للاستثقال ، كما يجيء في المضمرات[3] - رُدَّتا لمد الندبة ، فاستغني بهما عن ألف النّدبة - كما قلنا (في)[4] غلامُهُو وغلامِهِي[5] - وأما ألفا المدّ قلبتا واوا وياء للَّبس .

وأما الساكن غيرُ هذه الأشياء فيفتح ، ويُلْحَقُ ألفًا نحوَ : يا مناه ، في المسمى بِمَنْ .

وسيبويه (يجيز)[6] نحو : واقِنَّسْرُونَـا[7] إذ لا منع[8] .

وقال الكوفيون : المسمى بالجمع السالم (المذكَّر)[9] إن (أعربته بالحروف)[10] لا يجوز ندبتُه ، كما لا يجوز تثنيتُه وجمعه ، (فلا يجوز وازيدوناه)[11] .

وإن أعربته بالحركات ، وجعلت النون معتقَب الإعراب - ولابد إذن من أن تلزمه الياء كما يجيء في باب الأعلام[12] - جاز ندبتُه نحو : وازيديناه ، واقنّسْرِيناه[13] .

---

(١) في ص وط : مدتين .
(٢) أصلُه : واقاتل لَوْ ، وواقاتل كَيْ .
(٣) انظر : ط ٢/١١ ، ١٢ .
(٤) في ص : في نحو .
(٥) صفحة ٤٩٩ .
(٦) في ت : يجيزه ، ولعل الصواب ما أثبته لأنه لا مرجع للضمير لو قلنا : يجيزه .
(٧) قِنَّسرين من بلاد الشام ، قريبة من حمص ، فتحها أبو عبيدة سنة ١٧ هـ ، ذكر ياقوت في سبب تسميتها أقوالا ، وقال : إنها مازالت عامرةً إلى أن كانت سنة ٣٥١ ، وغلبت الروم على حلب ، فخاف أهلُها وتفرقوا في البلاد ، ويقال : إنه خَرَّبها وأحرق مساجدها ملكُ الروم سنة ٣٥٥هـ (معجم البلدان ٤/٤٠٤ ، ٤٠٥) .
(٨) الكتاب ١/٣٢٤ .
(٩) في ط : المذكور .
(١٠) في ص : كان إعرابه بالحروف .
(١١) ساقط من ص .
(١٢) ط ٢/١٤٠ .
(١٣) في الإنصاف ٣٢٤ : قالوا - يعني الكوفيين - : ولا يجوز أن يقال : لو كانت الألف في آخر المنادى بمنزلة المضاف إليه لوجب أن تسقط نون الجمع معها في نحو : واقنسروناه ، لأنا نقول : نحن لا نجوِّزُ ندبةَ الجمع الذي على هجاءين ، فلا يجوز عندنا ندبة قنسرون بحذف النون ولا بإثباتها ، كما لا يجوز تثنيته ولا جمعه .

وكذا يلزم على مذهبهم أنك إذا سميت بالمثنى وأعربته بالحركات وألزمته الألف جاز ندبتُه وإلا فلا .

وليس بشيء ، إذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع ، حتى يمتنع فيما امتنعا فيه .

وتقول في المسمى باثني عشر - عند سيبويه - واثنا عشراه[1] ، بالألف في (اثنا)[2] لأنه غير مضاف ، وعشر معاقب للنون ، فكأنك قلت : واثنان .

وقال الكوفيون : واثني عشراه بالياء ، تشبيها له بالمضاف ، لأن نون المثنى لا تسقط إلا في الإضافة ، فكأنه مضاف[3] .

وأجاز ابنُ كيسان الوجهين .

قوله : ولك الهاء في الوقف .

يعني أن إلحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة - واوا (كان)[4] أو ياء أو ألفا - جائز في الوقف لا واجب .

وبعضهم يوجبها مع الألف ، لئلا يلتبس المندوبُ بالمضاف إلى ياء المتكلم المقلوبة ألفا نحوَ : يا غلاما[5] .

وينبغي أن لا يجب عند هذا القائل مع (وا) لأنها تكفي في الفرق بين الندبة والنداء ، وليس ما قالَ بوجهٍ ، لأن الألف المنقلبةَ عن ياء المتكلم قد تلحقها الهاءُ في الوقف - كما مر[6] - فاللبس إذن حاصلٌ مع الهاء أيضا ، والفارق هو القرينة .

وإنما ألحقوا هذه الهاءَ بيانا لحرف المد ، ولاسيما الألف ، لخفائها ، فإذا جئت بعدها

---

(١) الكتاب ٣٢٤/١ .
(٢) في ط : اثني .
(٣) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٥/١ .
(٤) في ط : كانت .
(٥) في أسرار العربية ٢٤٣ : فإن قيل : فما علامة الندبة ؟ قيل : وا أو يا في أوله وهاء في آخره ... وزيدت الهاء بعد الألف لأن الألف خفية ، والوقف عليها يزيدها خفاء ، فزيدت الهاء عليها في الوقف .
(٦) صفحة ٤٦٧ .

بهاء ساكنة تبينَتْ ، كما تُبيَّنُ بها الحركة في غلامَيه – على ما يجيء في باب التصريف[1] – .

وهذه الهاء تحذف وصلا ، وربما ثبتتْ فيه في الشعر ، إما مكسورةً للساكنين ، أو مضمومةً بعد الألف والواو تشبيها بهاء الضمير الواقعة بعدهما .

وبعضهم يفتحها بعد الألف ، لمناسبة الألف قبلها[2] .

وإثباتُها في الوصل لإجراء الوصل مُجَرَى الوقف . قال[3] :

١٤٧ – يا مَرْحَبَاهُ بِحمارِ نَاجِيَهْ[4]

والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا (في الشعر وفي غيره)[5][6] .

قوله : ولا يُنْدَبُ إلا المعروفُ ، فلا يقال : وارجلاه ، وامتنع وازيدُ الطويلاه خلافًا ليونس .

هذا الذي ذكره في المتفجع عليه ، وأما المتوجعُ منه فإنك تقول : وامصيبتاه ، وليست بمعروفة ، ويعني بالمعروف المشهور – عَلَمًا كان أولا – فلو كان علما غيرَ مشهور لم يندب . وكذا غيره من المعارف ، فلا يقال : واهذاه .

---

(١) ذكر هذه العلة في آخر شرحه للكافية ط ٤٠٨/٢ ، ولم يذكرها في باب الوقف في التصريف ، وذكر الأنباري هذه العلة أيضا ، انظر : أسرار العربية ٢٤٣ .

(٢) في معاني القرآن للفراء ٤٢٢/٢ : وربما أدخلت العرب الهاء بعد الألف التي في « حسرتا » فيخفضونها مرة ويرفعونها .. والخفض أكثر في كلام العرب إلا في قولهم يا هناه .. فالرفع في هذا أكثر .

ونسب الصبان في حاشيته ٢١٩/٤ هذا الرأي – أعني فتح الهاء – إلى ابن فلاح .

(٣) لم ينسب هذا البيت فيما رأيت – أحد إلى قائله .

(٤) البيت في معاني القرآن للفراء ٤٢٢/٢ ، وبعده : إذا أتى قرَّبتُه للسانيه . وفي المنصف ١٤٢/٣ ، وفي ابن يعيش ٤٦/٩ ، وفي رصف المباني ٣٩٩ ، وفي اللسان (سنا) وفي الخزانة ٣٨٧/٢ .

اللغة : السانية : الدلو العظيمة وأداتها .

الشاهد : ذكره الرضي شاهدا على أن إثبات الهاء في الوصل لإجرائه مُجرى الوقف .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٤٢٢/٢ .

(٦) في ت : في الشعر كلي وفي غيره .

(٧) تكملة من جـ وط .

وإنما ذلك لتحصيل عذرِ النادب في الندبة (عليه)[1] لأنه إذا كان المندوب مشهورا لا يلام النادب في الندبة عليه .

ولو لم يكن علما ، وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته ، تقول : يا ضاربًا زيداه إذا كان زيد رجلا عظيما ، وقد ضربه المتفجّع عليه ، واشتهر به ، وكذلك : يا حسنًا وجهُهُوه ، في المشهور بذلك .

فضابط المندوب أن يكون معرفةً مشهورا ، سواء كان تعريفه قبل الندبة ، أو بحرف الندبة ، تقول : وامن قَلَع بابَ خَيْبَراه[2] ، وامَنْ حَفَر بِئْر زَمْزَماه[3] ، لاشتهار الرجلين بذلك .

وموضعُ مدة الندبة آخرُ المضافِ إليه ، وإن كان المندوبُ في الحقيقة هو المضاف ، نحو : واأمير المؤمنيناه ، والمندوبُ هو الأمير ، إلا أنك لما أردت ندبة المضاف إلى المؤمنين ، فلو ألحقت مدتها المضافَ لانفكّ من المضاف إليه ، فألحقتها بالمضاف إليه ، والمرادُ المضافُ ، كما تقول : حبُّ رماني ، وإن لم تكن ملكت (الرُّمَّانَ)[4] بل الحبَّ فقط .

وكذا تقول في المضارع للمضاف : واطالعا جبلاه .

وكذا تلحقها آخر الصلة نحو : وامن حفر بئر زمزماه .

وكذا قال يونس والكوفيون : إنك تلحقها آخرَ الصفة ، لا آخر الموصوف ، نحو : (وازيدُ)[5] الظريفاه[6] .

وقال الخليل وسيبويه : بل تلحقها آخر الموصوف ، نحو : وازيدَاه الظريفُ[7] ؛

---

(١) تكملة من جـ وط .

(٢) يقصد علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٣) يقصد عبد المطلب جد الرسول ﷺ ، وانظر : الكتاب ٣٢٤/١ ، والمقتضب ٢٧٥/٤ .

(٤) في ت : الرماني ، والصواب ما هنا وانظر : معاني القرآن للأخفش ٧٥ ، ٢٦٢ .

(٥) في ت : وازيدا .. والصواب ما أثبته .

(٦) الكتاب ٣٢٣/١ ، ٣٢٤ ، والمقتضب ٢٧٥/٤ ، والإنصاف المسألة الثانية والخمسون ٣٦٤ ، ٣٦٥ .

(٧) في الكتاب ٣٢٣/١ هذا باب مالا تلحقه الألف التي تلحق المندوب ، وذلك قولك : وازيدا الظريفُ والظريفَ ، وزعم الخليل رحمه الله أنه منعه من أن يقول الظريفاه أن الظريفَ ليس بمنادى ، ولو جاز ذا لقلت : وازيدُ أنت =

لأن اتصالَ الموصوف بصفته لفظا أقلُّ من اتصال المضاف بالمضاف إليه ، والموصولِ بصلته .

وليونس أن يقول : إنه متصل بها على الجملة لفظا ، واتصاله بها في المعنى أتمُّ من اتصال الموصول بصلته ، والمضاف بالمضاف إليه ، وإن كان في اللفظ أنقصَ ، وذلك لأنه يطلق اسم الصفة على موصوفها ، ولا يطلق اسمُ المضاف إليه على المضاف ، ولا الصلة على موصولها .

وحكى يونس أن رجلا ضاع له قد حان فقال : واجُمْجُمَتَّي الشَّامِيَّتَيْنَاه[1] . والجُمْجُمَةُ : القدحُ .

وحكى الكوفيون : وارجُلَا مُسَجَّاه . وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف[2] .

وهو شاذ عند البصريين[3] .

وحكى الأندلسي عن الكوفيين أنهم ربما نونوا المندوب في الوصل نحو : وازيدًا يا هذا[4] .

= الفارسُ البطلاه ، لأن هذا غير منادى ، كما أن ذلك غير منادى ، ثم فرق بين ندبة المضاف والموصوف بأن المضاف إليه من تمام الاسم ومقتضاه ، وأنه لا يلزم أن تصف الاسم ثم قال : ويدلك على ذلك أن ألف الندبة إنما تقع على المضاف إليه ، كما تقع على آخر الاسم المفرد ، ولا تقع على المضاف ، والموصوف إنما تقع ألف الندبة عليه لا على الوصف .

(١) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٢٨٦/١ : وقد احتج يونس بقولهم واجمجمتي الشاميتيناه .
والذي في الكتاب ٣٢٣/١ لا يدل على أنه حكاها عن العرب ، فإنه قال : فيقول : وازيدا الظريفاه ، واجمجمتي الشاميتيناه .

(٢) المسألة الحادية والخمسون من الإنصاف من ٣٦٢ – ٣٦٤ ، وقال في التصريح ١٨٢/٢ : فلا يقال : وارجلاه خلافا للرياشي مدعيا أنه جاء في الحديث واجبلاه .

(٣) في الكتاب ٣٢٤/١ هذا باب مالا يجوز أن يندب ، وذلك قولك وارجلاه ويا رجلاه ، وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح ، وأنه لا يقال . وقال الخليل رحمه الله : إنما قبُح لأنك أبهمت .. وإنما كرهوا ذلك أنه تَفَاحَشَ عندهم أن يختلطوا ويتفجعوا على غير معروف .. إلخ .

(٤) في المباحث الكاملية ٢٠٩/٣ : والكوفيون يثبتون الهاء وصلا ووقفا ، وربما نونوا المندوب في الوصل فقالوا : وازيدًا يا هذا .

حذف حرف النداء

قوله : ويجوز حذف حرف النداء ، إلا مع الجنس ، والإشارة ، والمستغاث ، والمندوب ، نحو : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾[1] وأيُّها الرجل ، وشذَّ أَصْبِحْ لَيْلُ ، (وافْتَدِ مَخْنُوقُ)[2] وأَطْرِقْ كَرَا .

يعني بالجنس ما كان نكرةً قبل النداء ، سواء تعرف بالنداء كيا رجل ، أو لم يتعرف كيا رجلًا ، وسواء كان مفردا أو مضافا أو مضارعا له ، نحو : يا غلامُ فاضلٍ ، ويا حسنَ الوجه ، ويا ضاربًا زيدا ، قصدتَ بهذه الثلاثة واحدا بعينه أَوْلا .

وإنما لا تحذفه من النكرة لأن حرف التنبيه إنما يستغنى عنه إذا كان المنادى مقبِلًا عليك متنبها لما تقول له ، ولا يكون هذا إلا في المعرفة ، لأنها (مقصودٌ)[3] قصدُها .

وإنما لا تحذفه من المعرفة المتعرفةِ بحرف النداء ، إذ هي – إذن – حرفُ تعريف ، وحرف التعريف لا يحذف مما تعرَّفَ به ، حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير ، ألا ترى أن لام التعريف لا تحذف من المتعرِّف بها ، وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف ، إذ هي مفيدةٌ مع التعريف التنبيهَ والخطابَ .

وكان ينبغي أن لا يحذف من (أي) أيضا ، إذ هو أيضا جنسٌ متعرف بالنداء ، إلا أن المقصود بالنداء لما كان وصفُه – كما تقدم[4] – وهو معرفةٌ قبل النداء باللام جاز حذفُه ، ألا ترى أنه لا يجوز الحذف من يا أيهذا ، من غير أن تصف هذا بذِي اللام ، كما لا يجوز الحذف من يا هذا .

---

(١) يوسف ٢٩ ، وفي التبيان ٢/٧٣٠ ، وقرئ في الشاذ أيضا بضم الفاء ، وأُعْرَضَ على لفظ الماضي ، وفيه ضعف ، لقوله واستغفري وكأن الأشبهَ بالفاء فاستغفري .

(٢) تكملة من ط .

(٣) في ص وط : مقصودة .

(٤) صفحة ٤٤٩ .

فثبت أن الاعتبار من حذف حرف النداء من (أي) بوصفِه ، نحو : أيها الرجل ، أو بوصفِ وصفِه نحو : أيهذا الرجل .

وإنما لم يجز الحذفُ عند البصريين مع اسم الإشارة[1] – وإن كان متعرفا قبل النداء – لما ذكرنا قبل[2] أنه موضوع في الأصل لما يشار إليه للمخاطب ، وبين كون الاسم مشارًا إليه وكونِه منادى – أي مخاطبا – تنافرٌ ظاهر ، فلما أُخرِج في النداء عن ذلك الأصل لما وجُعِل مخاطبا احتيجَ إلى علامة ظاهرة تدلُّ على تغييره وجعله مخاطبا ، وهي حرفُ النداء .

والكوفيون جوزوا حذفَ الحرف من اسم الإشارة[3] ، اعتبارا بكونه معرفةً قبل النداء ، واستشهادًا بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ ﴾[4] .

وليس في الآية دليل ، لأن « هؤلاء » خبرُ المبتدأ – كما يجيء في الحروف[5] – .

فبقي على هذا من المعارف التي يجوز حذفُ الحرف منها العلم ، والمضاف إلي أي معرفة كانت والموصولات .

أما المضمرات فيشذ نداؤُها ، نحو : يا أنت ويا إياك .

تقول في الموصولات : (مَنْ)[6] لا يزالُ محسنا أحسن إلي .

---

(١)و(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، والهمع ١/١٧٣ ، ١٧٤ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣/١٣٦ ، وفيها جميعها شاهد شعري هو قول ذي الرمة :

إذا هملت عيني لها قَالَ صاحبي ... بمثلِك هــذا لوعــةٌ وغـــرام

وزاد ابنُ مالك والأشموني :

إن الأولى وُصِفُوا قومي لَهُمْ فَبِهِمْ ... هذا اعتصمْ تَلْقَ من عَادَاكَ مخذولا

ومثله :

ذا ارعواءً فليس بعد اشتعالِ الـرأ ... سِ شيبًا إلى الصِّبـا مـن سبيـلِ

(٢) صفحة ٤٤٦ .

(٤) البقرة ٨٥ ووجه أبو البقاء في التبيان ٨٦ هذه الآية بما يلي :

أنتم مبتدأ وفي خبره ثلاثة أوجه : أحدها تقتلون ، فعلى هذا في هؤلاء وجهان ، أحدهما في موضع نصب بإضمار أعني ، والثاني هو منادى أي يا هؤلاء ، إلا أن هذا لا يجوز عند سيبويه ، لأن أولاء مبهم ولا يُحذف حرفُ النداء مع المبهم ، والوجه الثاني أن الخبر هؤلاء ، على أن يكون بمعنى الذين ، وتقتلون صِلته ، وهذا ضعيف أيضا .. الوجه الثالث أن الخبر هؤلاء على تقدير حذف مضاف تقديره ثم أنتم مثلُ هؤلاء ، كقولك : أبو يوسف أبو حنيفة .

(٥) ط ٢/٣٨٠ ، ٣٨١ .

(٦) في جـ : يامن ، والصواب ما هنا ، لأن هذا مثال لما حذف منه حرف النداء .

ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف : إنه يحذف مما لا يوصف به أيٌّ[١] ، يلزمه جواز الحذف في يا غلامَ رجلٍ ، ويا خيرًا من زيد – مع تنكيرهما – وذلك مما لا يجوز .

وإنما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب :

أما المستغاثُ به فللمبالغة في تنبيه بإظهار حرف التنبيه ، لكون المستغاثِ له أمرا مهما .

وأما المتعجبُ منه والمندوبُ فلأنهما مناديان مجازا ، ولا يقصد فيهما حقيقةُ التنبيه والإقبال – كما في النداء المحض – فلما نقلا عن النداء إلى معنى آخَرَ ، مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا ، أُلزِما لفظَ عَلَمِ النداء ، تنبيها على الحقيقة المنقولَين هُمَا منها .

ولم يذكر المصنف لفظة (الله) فيما لا يحذَفُ منه الحرف ، وهي منه ، لأنه لا يحذَف الحرف منه إلا مع إبدال الميمَين منه في آخره ، نحو : (اللهم) وذلك لأن حق ما فيه اللام أن يُتوصل إلى ندائه بأيّ أو باسم الإشارة ، فلما حذفت الوُصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يُحذَف الحرف منه لئلا يكون إجحافا .

قوله : أَصْبِحْ ليلُ[٢] .

أي ادخل في الصباح ، وصِرْ صُبْحًا ، قالته أم جُنْدُبٍ ، زوجةُ امرئ القيس تبرُّما به . وكان مفركا[٣] . ويقال : إنه سألها عن سبب تفريكِهن له ، فقالت : لأنك ثقيلُ الصدر خفيفُ العَجُزِ ، سريعُ الإراقة بطيءُ الإفاقة[٤] .

قوله : أَطرِقْ كَرَا[٥] .

---

(١) كالزمخشري في المفصل بشرح ابن يعيش ١٥/٢ .

(٢) ذكرت قصة المثل كما ذكرها الرضي مع بعض الإطالة في جمهرة الأمثال ١٩٢/١ ، وفي المستقصى للزمخشري ٢٠٠/١ ، وفي مجمع الأمثال ٤٠٣/١ ، ٤٠٤ : إنما يقال ذلك في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشر .

(٣) في التاج ١٦٧/٧ : رجل مفرّك كمعظّم تُبغِضُه النساء ، وكان امرؤ القيس مفركا ، وامرأة مفركة كمعظمة يبغضها الرجال .

(٤) كتب الأمثال تذكر ذلك عند ذكر المثل ومنها مجمع الأمثال ٤٠٣/١ .

(٥) في جمهرة الأمثال ١٩٤/١ قال الرستمي : يضرب مثلًا للرجل يتكلم عنده فيظُنُّ أنه المرادُ بالكلام فيقول المتكلم ذلك ، أي اسكت ، فإني أريد أنبلَ منك . وقال غيره : يضرب مثلا للرجل الحقير إذا تكلَّم في الموضع الجليل لا يتكلم فيه أمثالُه ، والمعنى : اسكت يا حقير حتى يتكلم الأجلاء . =

رُقْيةٌ يصيدون بها الكَرَى ، يقولون :

(أطرق كرا)[1] أطرق كــرا   إن النعــام في القُــــرى

ما إن أرى هناكَرا

فيسكن ويُطرِق حتى يُصادَ ، وهَذَا مثلُ رقية الضَّبُع ، خامري أمَّ عامر[2] .

والمعنى : أن النعام الذي هو أكبر منك قد اصطِيد ، وحُمِل إلى القرى ، فلا تُخَلَّى أيضا .

ومثال ذلك قولهم : افْتَدِ مخنوقُ[3] ، قاله شخص وقع في الليل على سُلَيْكِ بنِ سُلَكَةَ[4] ، وهو نائم مستلق فخنقه ، وقال : افتد مَخْنُوقُ ، فقال له سليك : الليلُ طويلٌ وأنت مُقْمِر[5] ، أي أنت آمن (لا تخاف)[6] من أن أغتالك ، ففيمَ استعجالُكِ في الأسر ، ثم ضغطه سليكٌ فضرط ، فقال سليك : أَضرِطًا وأنتَ الأعلى[7] . فذهبت كلُّهَا أمثالا .

قوله : وقد يحذف المنادى لقيام القرينة نحو : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾[8] .

= والكرى الكروان وهو طائر صغير ، فشبّه به الذليلُ وشبه الأجلاءُ بالنَّعام .
وانظر : المستقصى ٢٢١/١ ، ومجمع الأمثال ٤٣١/١ .

(١) ساقطتان من ط .

(٢) في جمهرة الأمثال ٤١٦/١ يضرب مثلا للأحمق يجيء بالباطل والكذب الذي لا يخفى بُطلانُه على أحد . وفي مجمع الأمثال ٢٣٨/١ : خامري أي استتري ، وأم عامر وأم عمرو وأم عويمر : الضبع يشبَّه به الأحمقُ ، وهي كما زعموا من أحمق الدواب . وانظر : في هذين الموضعين وفي المستقصى ٧٧/١ ، ٧٨ ففيها زيادة تفصيل .

(٣) في مجمع الأمثال ٧٨/٢ : افتد مخنوق أي يا مخنوق ، يضرب لكل مشفوق عليه مضطر ، ويروى افْتَدَى مخنوق .
وانظر : المستقصى ٢٦٥/١ .

(٤) السُّلَيك بن عمير بن يثربي بن سنان السعدي التميمي ، والسُّلكة أمُّه ، فاتك عداء ، شاعر أسود من شياطين الجاهلية ، يلقب بالرِّئبال ، كان أدلَّ الناس بالأرض ، وكان لا يغير على مضر ، وإنما يغير على اليمن قتله أسدُ بنُ مدرك الخثعمي حوالَي سنة ١٧ ق هـ (الأعلام ١٧٦/٣) .

(٥) في جمهرة الأمثال ٢٣/١٦٠ يضرب مثلا في التأني والصبر على الحاجة حتى تمكِنَ ، ومعناه اصبر على حاجتك فإنك تجدها في بقية ليلتك . وانظر للمزيد : المستقصى ٣٤٤/١ ، ومجمع الأمثال ٣٠/١ .

(٦) ساقطتان من ص .

(٧) في الجمهرة للعسكري ١٣٠/١ يضرب مثلا للرجل يجتمع له أسبابُ الغلبة والقهر ، وهو مغلوب مقهور .
وانظر : مجمع الأمثال ٤٢٠/١ ، والمستقصى ٢١٥/١ .

(٨) النمل ٢٥ . والرضي في تخريجه قد علقها بالآية التي قبلها ، وهاأنذا أكتب الآيتين حتى تتبين العلاقة . قال تعالى : ﴿ وَجَدْتُهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ * أَلَّا يَسْجُدُوا للهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ .

المنادى مفعول به ، فيجوز حذفُه إذا قامت قرينةٌ دالّةٌ عليه ، بخلاف سائر (المفعول به ، فإنه قد يحذف نسْيًا منسِيا)[1] كما تقدم[2] .

قوله : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾[3] بتخفيف ألا[4] على أنها حرفُ تنبيه ويا حرفُ نداء ، أي يا قوم اسجدوا .

ومن قرأ : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾[3] بتشديد اللام[4] فأَنْ ناصبةٌ للمضارع ، أدغمت نونها في لام لا ، ويسجدوا فعل مضارع ، سقط نونُه في النصب ، أي : (فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ)[5] لأن يسجدوا ، و (لا) زائدةٌ . أو نقول : إنَّ (لا يسجدوا) بدل من (السَّبِيلِ)[5] أي فصدهم عن السجود ، ويجوز أن يكون بدلا من قوله : (أَعْمَالَهُمْ)[5] فلا تكون لا زائدة ، أي فزين لهم الشيطان (أَنْ لَا يَسْجُدُوا)[6] .

الأسماء الملازمة للنداء

هذا واعلم أنه قد جاء أسماءٌ لا تستعمل في غير النداء وهي فُلُ وفُلَةُ .

وليس (فُلُ) ترخيمَ (فلان) وإلا لم يجز في المذكَّر إلا يا فلا ، إلا على مذهب الفراء – كما تقدم من تجويز نحو : يا عِمُ ، في يا عماد[7] – ولو كان ترخيمَ فلان لقيل في المؤنث يا فلانَ بحذف تاء فلانة .

---

(١) في ت : المفعولات قد تحذف نسيا .

(٢) صفحة ٤٠٤ .

(٣) انظر : التعليقة رقم (٨) صفحة ٥٠٨ .

(٤) في الكشف لمكي القيسي ١٥٦/٢ ، ١٥٧ قوله : (ألا يسجدوا) قرأه الكسائي بتخفيف ألا ،.. واسجدوا فعلٌ مبني عند البصريين على هذه القراءة . وقرأ الباقون (ألّا) بالتشديد ، جعلوا الياء في يسجدوا للاستقبال ، متصلةً بالفعل وهو معرب . ثم ذكر حجة كلا القراءتين وتوجية إعرابِ الآية على القراءتين . وقد ذكر الرضيُّ بعض هذه التوجيهات .

(٥) من الآية ٢٤ من سورة النمل وهي المذكورة صفحة ٥٠٨ تعليقة (٨) .

(٦) في ط : أن يسجدوا ، والصواب ما أثبته .

(٧) صفحة ٤٨٢ .

ومن ذلك يا مَكْرُمان ، ويا مَـلأمان ، ويا نَوْمَان ، أي يا كريم ويا لئيم ويا نائم ، وكذا يا مَلْكَعَانُ أي (يا)[1] لُكَعُ .

وكل ما هو على مَفْعَلان فهو مختص بالنداء ، والغالب فيه السب .

ومن الأبنية المختصة بالنداء كل ما هو على فُعَل في سب المذكر ، وفَعَال في سب المؤنث ، نحو : خُبَث ولُكَع وخَبَاث ولكَاع .

وفَعَال هذه قياسيةٌ عند سيبويه (كالتي)[2] بمعنى الأمر[3] ، وكذا فُعَل في مذكرها[4] .

ومَفْعَلان سماعي .

وربما اضطَرَّ الشاعر إلى استعمال بعض الأسماء المذكورة غيرَ منادى ، كقوله[5] :

١٤٨ - في لُجَّةٍ أَمْسِكْ فلانًا عن فُلِ[6] .

---

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) في ت : أي . والصواب ما أثبته .

(٣) في ص زيادة هي : من الثلاثي .

(٤) لسيبويه نصان متعارضان في نحو : لكاع وخباث :

قال في الكتاب ٣١١/١ : ولا يقولون في غير النداء جاءتني خباث ولكاع . وقال في ٤٣٨/٢ : ومما جاء من الوصف منادى وغير منادى يا خباث ويالكاع . وفي الكتاب ٣٦/٢ : هذا باب ما جاء معدولا عن حده من المؤنث كما جاء في المذكر معدولا عن حده نحو : فسق ولكع وعمر وزفر . وهذا المذكر نظير ذلك المؤنث .

وتمثيله بفسق ولكع مع عمر وزفر فيه إيحاء بجواز استعمالهما غيرَ مُنادَيْين .

(٥) قائله أبو النجم العجلي وقد مرت ترجمته صفحة ٥٥ .

(٦) بيت من مشطور الرجز وقبله :

تدافـع الشيب ولم تِقِتَّـــل تَضِلُّ مِنـه إبلي بالهَوْجَــل

وهو في ديوان أبي النجم ١٩٩ ، وفي الكتاب ٣٣٣/١ ، والمقتضب ٢٣٨/٤ ، وفي الأمالي الشجرية ١٠١/٢ ، وفي الجمل للزجاجي ، وفي اللسان (لجج) ، وفي الخزانة ٣٨٩ ، وقال : إنه من أرجوزة طويلة قالها أبو النجم بديهةً حين ورد على هشام بن عبد الملك في الشعراء فقال لهم هشام : صفوا لي إبلا فقطروها وأوردوها وأصدروها حتى كأني أنظر إليها .

اللغة : اللجة : الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الشاعر قد يُضْطَر فيستعمل الألفاظَ الخاصةَ بالنداء في غيره .

وقال[1] :

١٤٩ - أُطَوِّفُ ما أطوِّفُ ثم آوي إلى بـيتٍ قعيدتُـه لَكَـاعِ[2]

و (لم)[3] يسمع شيءٌ من الأسماء المختصة بالنداء موصوفًا .

(١) قائله الحطيئة يهجو زوجَه ، وهو جرول بن أوس بن مالك العبسي ، شاعر مخضرم أدرك الجاهليةَ والإسلام ، كان هجاء عنيفا لم يكد يسلم أحد من لسانه ، وهجا أمَّه وأباه ونفسَه . له ديوان شعر مطبوع . توفي نحو سنة ٤٥ هـ (الأعلام ٢/١١٠) .

(٢) البيت في ديوانه ٢٨٠ ، وفي المقتضب ٢٣٨/٤ ، وفي الجمل ١٦٤ ، وفي الأمالي الشجرية ١٠٧/٢ ، وفي المذكر والمؤنث للأنباري ٦١٤ ، وفي ما بنته العرب على فعال ٦٥ ، وفي الخزانة ٤٠٤/٢ .

اللغة : آوي : ألجأ وأعود ، قعيدته : قَيِّمته القاعدةُ فيه ، لكاع : متناهية اللؤم .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدًا على أن (لكاع) مما يختص بالنداء ، وقد استعمل في غيره ضرورة .

(٣) ساقطة من ط : وهي لازمة .

الاختصـــاص

ومما أصله النداءُ بابُ الاختصاص ، وذلك أن تأتي بأيّ ، وتجريَه مُجراه في النداء من ضمه والمجيء بهاء التنبيه في مقام المضاف إليه ، ووصف أيٍّ بذي اللام ، وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كأنا وإنّي ، أو المشارك فيه نحو : نحن وإنّنا ، لغرض بيان اختصاص (مدلول ذلك)[1] الضمير من بين أمثاله بما نُسِبَ إليه .

وهو إما في معرض التفاخر ، نحو : أنا أكرم الضيفَ أيُّها الرجلُ ، أي أنا أختص من بين الرجال بإكرام الضيف .

أو في معرض التصاغر ، نحو : أنا المسكينُ أيُّها الرجل ، أي (مختص)[2] بالمسكنة من بين الرجال .

أو لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير ، لا للافتخار ، ولا للتصاغر ، نحو : أنا أدخل أيّها الرجل ، ونحن نقرأ أيها القومُ .

فكل هذا في صورة النداء وليس به ، بل المراد بصفة (أي) هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق ، لا المخاطب .

وإنما نقل من باب النداء إلى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين ، إذ المنادى أيضا مختص بالخطاب من بين أمثاله .

ولا يجوز في باب الاختصاص إظهارُ حرف النداء مع أي ، لأنه لم يبق فيه معنى النداء ، لا حقيقةً كما في يا زيد ، ولا مجازا كما بقي في المتعجَّب منه والمندوب ، فكُرِه استعمالُ علم النداء في الخالي (من)[3] معناه بالكلية .

---

(١) في ت : اللام ، وذلك بعد مدلول ذلك . ولعل الصواب ما أثبته .

(٢) في جميع النسخ : مختصا . والصواب ما أثبته .

(٣) في ط : عن .

وحالُ ظاهر أيّ ووصفِه – من ضم الأول ولزوم رفع الثاني – كحالهما في النداء ، لكنْ مجموعُ نحو : أيُّها الرجل ، في باب الاختصاص في محل النصب ، لوقوعه موقعَ الحال ، أي مختصا من بين الرجال ، وهذا كما قيل في : سواء (على)[1] أقمتَ أم قعدَتَ : إنَّ قمت أو قعدت – وإن كان في الظاهر جملةً معطوفة على جملة – إلا أنه في الحقيقة بتقدير مبتدأ عُطِف عليه اسمٌ آخر ، أي سواء قيامك وقعودك – كما يجيء في حروف العطف[2] – .

وقد يقوم مقام (أيٍّ) (المذكور)[3] اسم منصوبٌ دال على المراد من الضمير المذكور ، إما معرفٌ باللام نحو : نحن العربَ أقرى (للنُّزُل)[4] ، أو مضافٌ نحو قوله ﷺ : « (إنَّا)[5] معاشرَ (الأنبياء فينا)[6] بِكْءٌ »[7] أي قلة كلام ، وقولهم : نحن آلَ فلان كرماء .

وربما كان المنصوب علما قال[8] :

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) ط ٣٧٣/٢ .

(٣) في جـ وص : المذكر .

(٤) في ت : للنزال .

(٥) في جـ : نحن .

(٦) في ط : الأنبياء فإنك فينا .

(٧) لم أجد هذا الحديث في المعجم المفهرس ، وذكره ابن الأثير في النهاية ١٤٨/١ ولكن بلفظ : « نحن معاشر الأنبياء فينا بَكَاء » ، ثم قال : أي قلة كلام إلا فيما يحتاج إليه يقال : بَكَأَت الناقة والشاة إذا قلَّ لبنها فهي بَكيء وبَكِيئَةٌ .

(٨) البيت لرؤبة ، وقد مرت ترجمته صفحة ٦٥ .

١٥٠ - بِنَا تميمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ[١]

قال أبو عمرو : إن العرب نصبت في الاختصاص أربعةَ أشياء : معشر وآل وأهل وبني[٢] قال[٣] :

١٥١ - إنا بني ضبةَ لا نفر[٤]

أقول : لاشك أن الأربعة المذكورةَ أكثرُ استعمالا في باب الاختصاص ، ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها[٥] .

قال المصنف : المعرف باللام ليس منقولاً عن (المنادى)[٦] ، لأن المنادى لا يكون ذا لام ، ونحو : أيُّها الرجل ، منقولٌ عنه قطعا ، والمضاف يحتمل الأمرين :-

أن يكون منقولا عن (المنادى)[٧] ، ونَصْبُه بيا المقدرة ، كما في أيها الرجل ، وأن

---

(١) هذا البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٦٩ ، وفي الكتاب ٢٥٥/١ ، وفي ابن يعيش ١٨/٢ ، وفي العيني ٣٠٢/٤ ، وفي الخزانة ٤١٣/٢ .

اللغة : الضباب : جمع ضبابة ، وهو ندى كالغبار يغشى الأرض بالغدوات ، والمراد شدائد الأمور والهموم والغموم .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن المنصوب على الاختصاص ربما كان علما ، كقوله (تميما) في البيت .

(٢) نقل عن أبي عمرو هذا الكلامَ السيوطيُّ في الهمع ١٧٠/١ ، وحصر النصب على هذه المواضع ، والظاهر من كلام الرضي أن أبا عمرو حصرها على هذه المواضع ، ولا يظهر ذلك من كلام أبي عمرو ، وانظر : الكتاب ٣٢٧/١ ، ٣٢٨ .

(٣) لم ينسبه البغدادي في خزانته ، ولم أعثر عليه في غيرها .

(٤) البيت من مشطور الرجز وهو في الخزانة ٤١٤/٢ .

قال البغدادي : ضبة هو أد بن طابخة بن إلياس بن مضر .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على ما نسبه إلى أبي عمرو من أن العربَ نصبت في الاختصاص أربعة أشياء : معشر وآل وأهل وبني .

(٥) ومن ذلك قول رؤبة السابق : بنا تميما يكشف الضباب ... فإنه غير مضاف كالأربعة .

(٦) في ص وط : النداء .

(٧) في ت : النداء .

ينتصب بفعل مقدّر كأعني أو أخص أو أمدح[1] .

قال[2] : والنقل خلاف الأصل ، فالأولى أن ينتصب انتصاب (نحو)[3] : نحن العرب[1] .

هذا كلامه[4] .

والأولى أن يقال : الجميع منقول عن النداء ، وانتصابه انتصاب المنادى إجراءً لباب الاختصاص مُجرى واحدا .

ثم تقول : لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو : نحن العرب ؛ لأنه ليس بمنادى حقيقة ولأنه لا يظهر في باب الاختصاص حرفُ النداء المكروه مجامعته لِـلَّام .

وقد يأتي الاختصاص الذي باللام والإضافة بعد ضمير المخاطب ، نحو : سبحانك اللهَ العظيم . وبك أهلَ الرحمة أتوسلُ .

قالوا : وإن كان الاختصاص باللام أو الإضافة بعد ضمير الغائب ، نحو : مررت به الفاسقَ ، أو بعد الظاهر نحو : الحمد لله الحميدَ ، أو كان المختص منكَّرا ، فليس من هذا الباب ، بل هو منصوب إما على المدح نحو : الحمد لله الحميد ، أو الذمِّ نحو : ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾[5] أو الترحُّم نحو قوله[6] :

١٥٢ – لَنَا يومٌ وللكِرْوانِ يَوْمٌ　　تَطِيرُ البـائساتِ ولا نَطِيـرُ[7]

---

(١) في الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٢/١ : ثم لفظُ الاختصاص قد يكون اللفظَ المختصَّ بالنداء كقولك : أما أنا فأفعل كذا أيُّها الرجلُ ، ومنه ما ليس على لفظ النداء ، كقولك : نحن العربَ ، فلهذا لا يكون إعرابه إلا بما يقتضيه في نفسه ، لأنه لا يصح أن يكون منقولا من النداء ، ومنه ما يَحْتَمِلُ الأمرين ، كقولك : إنا معشر العرب ، فجائز في إعرابه الأمران جميعا ، إلا أن الأولى أن يقال : منصوب نصب العرب ، إذ النقل على خلاف القياس ، فجعلُه أصلا في نفسه ، مع صحته أولى من جعله منقولا .

(٢) يعني ابن الحاجب .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) قد تبين مما نقلته عن الإيضاح أن هذا مضمون كلامه .

(٥) المسد ٤ .

(٦) قائله طرفة بن العبد وستأتي ترجمته ٩١٣ .

(٧) البيت في ديوان طرفة ١٠٢ ، وفي الشعر والشعراء ١٨٧ ، وفي الفاخر ٧٤ ، وفي الخزانة ٤١٥/٢ .

اللغة : الكِرْوان : في الخزانة ٤١٧/٢ قال الأعلم : هو جمع كَرَوان وهو طائر ، ونظيره شِقْدان وشَقَدَان وفيها ٤١٨/٢ البائسات منصوب على الترحم ، وفاعل تطير ضمير الكروان .. وروي بالرفع .. وقال الأعلم : الرفع على القطع ، وقد يكون على البدل من المضمر في تطير . =

وقوله[1] :

١٥٣ - ويأوي إلى نِسوةٍ عُطَّلٍ وشُعْثًا مَرَاضيعَ مثلَ السَّعَالِـي[2]

بفعلٍ لا يظهر ، وهو أعني وأخص في الجميع ، أو أمدح وأذم وأترحم ، كلٌّ في موضعه .

هذا ما قيل ، ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يبعُد ، لأن في الجميع معنى الاختصاص ، فنكون قد أجرينا هذا الباب مُجرًى واحدا[3] .

وكما ينتصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو قوله تعالى : ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾[4] ينتصب عليه ما يشبَّهُ به في القبح شيءٌ مما قبله ، كقوله[5] :

= الشاهد : استشهد به الرضي على أن البائسات منصوب على الترخيم .

(١) قائله أمية بن أبي عائذ أحد بني عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل ، شاعرٌ أدرك الجاهلية وعاش في الإسلام ، له قصائدُ مدحٍ في عبد الملك بن مروان وأخيه عبد العزيز الذي أكرمه وأحسن وفادته ، توفي نحو سنة ٧٥ هـ (الأعلام ٣٦٢/١ ، وانظر : الخزانة ٤٣٥/٢) .

(٢) البيت في ديوان الهذليين ١٨٤/٢ ، وفي معاني القرآن للفراء ١٠٨/١ ، وفيه : ويأوي إلى نسوة بائسات ... وفي المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥/٧ ، وفيه : وشعثٍ ، وفي المقرب ٢٢٥/١ ، وفي ابن يعيش ١٨/٢ ، وفي الخزانة ٤٢٦/٢ .

اللغة : يأوي : أي الصياد ، عطّل : جمع عاطل والعَطَل مصدر عَطِلت المرأة إذا خلا جيدها من القلائد . شعثا : جمع شعثاء ، يقال : شَعِثَ الشعرُ : تغير وتلبد لقلة تعهده بالدّهن . السعالِي : جمع سِعلى وسِعلاة وهما ذكر وأنثى الغيلان . (الخزانة ٤٢٨/٢) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن شعثا منصوب على الترحم .

(٣) النحاة يفرقون بينهما فيجعلون هذه الأشياء في باب قطع النعت ، بخلاف نحو : نحن العرب ونحوه ، فإنها عندهم منصوبة على الاختصاص ، وسيذكر الشارح هذه الأمثلة في باب النعت ، وانظر : صفحة ١٢٢٧ وما بعدها .

والزمخشري في المفصل جعل هذه الأشياء من باب الاختصاص فقال : ١٨/٢ ومنه قولهم : الحمد لله الحميدَ ... وقرئ حمالةَ الحطب .. إلخ .

وابن يعيش في شرحه للمفصل ١٩/٢ فصل بينهما فقال : فالاختصاص نوع من التعظيم والشتم فهو أخص منهما لأنه يكون للحاضر نحو المتكلم والمخاطب ، وسائر التعظيم والشتم يكون للحاضر والغائب ، وهذا الضرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره ، على سبيل الفخر والتعظيم ، وسائر التعظيم والشتم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر وإنما المراد المدح أو الذم .

(٤) المسد ٤ .

(٥) قائله عمرو بن معد يكرب ، وستأتي ترجمته : ٩٧٩ .

١٥٤ – لحى اللهُ جَرْمًا كلما ذَرَّ شارقٌ وُجُوهَ كِلابٍ هَارَشَتْ فازْبَأَرَّتِ[١]

وقال[٢] :

١٥٥ – أَقَارِعُ عوفٍ لا أُحَاوِلُ غيرَها وجوهَ قرودٍ تبتغي من تُجَادِعُ[٣]

واعلم أنه ليس لك في قولك : يا أيها الرجل وعبدَ الله المسلمَين ، أن تجعل (المسلمين) صفة للرجل وعبد الله ، لاختلاف إعرابهما ، فهو مثل قولك : اصنع ما سرَّ أباك وأحبَّ أخوك الصالحين ، فإما أن تنصبه على المدح أو ترفعه عليه ، أي هما المسلمان وأعني الصالحَين – كما يجيء في باب النعت[٤] – وأما إذا قلت : يا زيد وعمرو الطويلين أو الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين إعرابا وبناءً .

وإذا قلت : يا هؤلاء وزيدُ الطوالُ لم يكن الطوال وصفًا بل عطفُ بيان ، لأنه لا يفصل بين اسم الإشارة وصفته – كما مر[٥] – .

وعلى الجملة كلُّ اسم فيه معنى الوصف ، ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لمانع لفظي يُرفَع أو يُنصَب على المدح أو الذم أو الترحم – إن كان فيه معنى من هذه المعاني – وإلا فهو عطف بيان لأن فيه شرحا وبيانا كالوصف[٦] .

---

(١) هذا البيت في ديوانه ٥٥ ، وفي الحيوان للجاحظ ٣١٨/١ ، وفي سمط اللآلي ٣٦٦ ، وفي حماسة أبي تمام ١٦٠ ، وفي الأصمعيات ١٢٢ ، وفي الخزانة ٤٣٦/٢ .

اللغة : لحا الله : أصل اللَّحْوِ نزعُ قشرِ العود ، أي قشرهم الله غداة كل يوم . ذر شارق : انتشر شروق الشمس ، هارَشَت : المهارشة : تحريش بعض الكلاب على بعض . ازبأرت : انتفشت حتى ظهر أصول شعرها .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن قوله : وجوهَ كلاب ، منصوب على الذم ، لأنه شُبِّهَ به شيءٌ مما قبله ، وهو قوله : جرما .

(٢) قائله النابغة الذبياني ، وستأتي ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٣) قبله :

لعَمري وما عُمري على بهين لقد نطقت بُطْلًا علي الأقارعُ

وعليه يكون قوله : أقارع عوف بدلا أو عطفَ بيان من قوله : الأقارع .

والبيت في ديوان النابغة ٥٠ ، وفي الكتاب ٢٥٢/١ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٤٤/١ ، وفي الخزانة ٤٤٦/٢ .

الأقارع : بنو قُرَيع الذين وشوا بالنابغة إلى النعمان بن المنذر . لا أحاول : لا أريد ، المجادعة : أن يقول كل واحد من شخصين جدعًا لك ، أي قطع الله أنفك .

(٤) صفحة ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ .

(٥) صفحة ٤٤٦ ، ٤٤٧ .

(٦) سبق أن قال : إن عطف البيان هو البدل في مواضع متعددة وسيذكر ذلك في بابه ، ولما احتاج هنا إلى عطف البيان لكونه هو الموضح والمبين ولا يلزم ذلك في البدل اقتصر عليه .

الاشتغال

قوله : الثالث ما أُضمر عاملُه على شريطة التفسير ، وهو كلُّ اسم بعده فعل ، أو شبهُه ، مشتغلٌ عنه بضميره أو متعلَّقه ، لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه ، نحو : زيدا ضربته ، وزيدا مررت به ، وزيدا ضربت غلامه ، وزيدا حُبِسْتُ عليه ، ينصب بفعل يفسره ما بعده ، أي ضربت وجاوزت وأهنت ولابست .

إنما وجب إضمارُ الفعل ههنا لأن المفسر كالعِوض من الناصب ، و لم يؤت به إلا عند (تقدير)[1] الناصب ليفسره ، فإظهار الفعل يغني عن تفسيره ، فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع في نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[2] كما ذكرنا في باب الفاعل[3] .

وهذا عند الكسائي[4] والفراء[5] ليس مما ناصبه مضمر ، بل الناصب (عندهما للاسم)[6] لفظُ (الفعل)[7] المتأخر ، إما لذاته - إن صح المعنى واللفظُ بتسليطه عليه ، نحو : زيدا ضربته ، فضربت عاملٌ في (زيدا) كما أنه عامل في ضميره ، وإما لغيره إن اختل (المعنى)[8] بتسليطه عليه ، فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهرُ ، وسد مسدَّه ، كما في : زيدا مررت به ، وعمرا ضربت أخاه ، فالعامل في (زيدا) قولك مررت به

---

(١) في ط : تقرير .

(٢) التوبة ٦ .

(٣) صفحة ٢١٩ .

(٤) هذا هو مذهب الكوفيين ، في الإنصاف ٨٢ : ذهب الكوفيون إلى أن قولهم (زيدا ضربته) منصوب بالفعل الواقع على الهاء ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر ، والتقدير فيه ضربت زيدا ضربته .

(٥) في معاني القرآن للفراء ٣٠٦/١ وقوله : ﴿ وَالسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ المائدة ٣٨ ، مرفوعان بما عاد من ذكرهما ، والنصب فيهما جائز ، كما يجوز أزيدٌ ضربتَه وأزيدًا ضربته .

وفيه ٢٤٢/١ ولو نصبت قوله : (والسارق والسارقة) بالفعل لكان صوابا .

(٦) في ط : لهذا الاسم عندهما .

(٧) ساقطة من ض .

(٨) في ت : أحدهما .

لسده مسد جاوزت ، وفي « عمرا » ضربت (أخاه)[1] لسده مسد أهنت ، وليس قبل الاسم في الموضعين مضمَرٌ ناصبٌ عندهما .

وإنما جاز عندهما أن يعمل الفعلُ الطالبُ لمفعول واحد في ذلك المفعول ، وفي ضميره معا ، في حالة واحدة ، لأن الضمير في المعنى هو الظاهر ، فتكون فائدةُ تسليطِه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدَّم تأكيدَ إيقاعِ الفعل عليه[2] ، (وليس الضميرُ (المتأخرُ)[3] عندهما من أحد التوابع الخمسة ، لأنه لو جُعِلَ – مثلا – تأكيدا أو بدلا أو عطفَ بيان لوجب أن يكون الضمير مثلَ الظاهر إعرابا في جميع المُثُلِ ، وليس كذا ، ألا ترى (إلى)[4] قولهم : زيدا مررت به ، وزيدا ضربت غلامه)[5] .

ولو قيل على مذهبهما : إن المنتصبَ بعد الفعل الظاهر أو شبهه – سواء كان ضميرا أو متعلقَهُ – هو بدلٌ من المنصوب المتقدم لكان قولا[6] ، (ويطرد في جميع المُثُل)[7] ، فالضمير في (زيدا ضربته) بدل من (زيدا) ، وكذا الجار والمجرور في (زيدًا مررت به) ، إذ المعنى (زيدا جاوزته) ، وكذا أخاه في قولك : زيدا ضربت أخاه بدل من (زيدا) على حذف المضاف من (زيدا) أي متعلقَ زيد ضربت أخاه ، وكذا في قولك : زيدا ضربت عمرا في داره ، وزيدًا ألقيت عمرا وأخاه ، بتقدير ملابسَ زيد ضربت ، وملابسَ زيد لقيت ، ثم بينت الملابس بقولك ، عمرا في داره فإنه ملابسُ زيد بكونه مضروبا في دار زيد ، وبقولك : عمرا وأخاه ، فإنه ملابسُ زيد بكونه مَلْقِيًّا لك هو وأخو زيد ، وإن كانت الملابسة في الصورتين بعيدةً – كما يجيء في مذهب البصريين أيضا – .

---

(١) في ت وص : غلامه ، ولعل الأفضل ما هنا حتى يتفق مع المثال السابق .

(٢) هذه حجة الكوفيين كما في الإنصاف ٨٢ .

(٣) في ط : المؤخر .

(٤) هكذا في ط ، وفي ت : أن . والصواب ما أثبته .

(٥) ساقط من جـ وص . (من قوله : وليس الضمير المتأخر إلى هنا) .

(٦) أي قولا حقا ، وهذا التوجيه لم أجده عند غير الرضي ، وهو جيد .

(٧) ساقط من جـ وص وط .

واختار البصريون كونَ المنصوب معمولا (لفعل)[1] مقدر يفسره[2] (ما بعده)[3] قياسا على المرفوع في نحو : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾[4] .

مع أنه قد ذهب شاذٌّ منهم إلى أن المرفوعَ في مثله مبتدأٌ لا فاعل[5] – كما تقدم في باب الفاعل[6] – .

ولا يجوز للكوفِيّ أن (يَرتَكِب)[7] أن ارتفاع (امرؤ) بهلك المؤخَّرِ ، كما ارتُكِبَ في هذا الباب أن انتصابَ الاسم بهذا المتأخر ، لأن الفعلَ باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله[8] .

قوله : كل اسم بعده فعل .

احتراز عن نحو : زيد أبوك .

ولا يريد بقوله : (بعده)[9] فعلٌ أن يليه الفعل متصلا به ، بل أن يكون الفعلُ أو شبهُه جزءَ الكلام الذي بعده ، نحو : زيدا عمرو ضربه ، وزيدا أنت ضاربه .

---

(١) في ت : بفعل .

(٢) سبق أن ذكرت تخريج رأيهم صفحة ٥١٨ تعليقة ٤ .

(٣) في ت : على ما بعده . ولا لزوم لكلمة على .

(٤) النساء ١٧٦ .

(٥)و(٦) نسب الشارح هذا الرأي في باب الفاعل صفحة ٢٢٠ إلى الأخفش ، وانظر : الإنصاف ٦١٦ فقد نسب الرأي إليه أيضا . وانظر : هامش رقم ٣ صفحة ٢٢٠ .

(٧) في ت : يركب .

(٨) ليس هذا مما اتفق النحاة عليه فقد أجاز الكوفيون في نحو قوله الله تعالى : ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا .. ﴾ وفي ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ أن يكون اللفظان مرفوعين بما بعدهما . كما نقل عنهم ابنُ هشام في المغني ١٤٥/٢ حيث قال : وأجاز الكوفيون وجها ثالثا ؛ وهو أن يكون فاعلا بالفعل المذكور على التقديم والتأخير ، مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزباء :

ما للجمال مشيُها وئيدًا .

فيمن رفع (مشيها) كما نقل ذلك عنهم الأنباري في الإنصاف ، المسألة الخامسة والثمانين صفحة ٦١٥ – ٦٢٠ حيث قال : ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية نحو قولك : إن زيدٌ أتاني آته ، فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل .

وقد رد المبرد على من يزعم ذلك في المقتضب ١٢٨/٢ .

(٩) ساقطة من ص .

قوله : أو شبهه .

ليشمل نحو : زيدا أنا ضاربُه ، أو أنا محبوسٌ عليه .

ويعني (بشبه)[1] الفعل (اسمَي)[2] الفاعل والمفعول ، أما المصدر فلا يكون مفسِّرًا في هذا الباب ، لأن مالا ينصب بنفسه لو سُلِّطَ لا يفسِّر - كما يجيء[3] - ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه ، وكذا الصفة المشبهةُ لا تنصب ما قبلها .

وشبهُ الفعل إنما يفسِّر إذا لم يصدَّر الاسم بحرف لازم للفعل ، أما إذا كان مصدَّرًا به فلا يكون المفسِّر إلا فعلا ، سواءٌ فسر الرافعَ أو الناصب ، نحو : إن (زيدٌ)[4] قام ، وإن زيدًا ضربته .

ولابد (لشَبَه)[5] الفعل مما يعتمد عليه إما قبلَ الاسم المحدود نحو : (زيدٌ هندًا)[6] ضاربها ، أو بعده نحو : زيدا أنت محبوس عليه[7] ، وزيدا ضاربُه عمرو[8] ، وكذا حرف الاستفهام ، وحرف النفي ، نحو : أزيدًا ضاربه العَمْران ، وما (زيدا)[9] ضاربه البكران ، وإلا لم ينصُبْ ضميرَ الاسم المحدود ، ولا متعلَّقَه ، لا لفظا ولا محلا ، فلا يجوز : زيدًا ضاربه العمران[10] ، كما يجوز : زيدا يضربه العمران .

قوله : مشتغل عنه بضميره .

أي مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدِّم بالعمل في (ذلك)[11] الضمير الراجع

---

(١) في ت : بشبهي بشي .

(٢) في ت : اسم .

(٣) صفحة ٥٢٣ وما بعدها .

(٤) في ت : زيدا ، والصواب ما أثبته .

(٥) في ت : لشبهي ، ويريد بهما اسم الفاعل والمفعول .

(٦) في ط : زيدا هند ، والصحيح ما أثبته ، لأن المعتمد عليه هنا مخبر عنه ، وقد أعاد عليه الضميرَ مذكرا ، ولو كان العائد مؤنثا لجاز ما في ط .

(٧) المعتمد عليه في هذا المثال هو (أنت) لأنه مخبر عنه .

(٨) المعتمد عليه في هذا المثال هو (عمرو) لكونه مبتدأ مؤخرا وضاربُه خبرٌ عنه .

(٩) في ط : زيد .

(١٠) لفوات الاعتماد ، وينبغي أن يجوز ذلك عند من لم يشترط لعمل اسم الفاعل والمفعول الاعتماد على شيء كالأخفش .

(١١) ساقطة من جـ وص وط .

إليه ، أي إنما لم يعمل في الاسم المتقدم ، بسبب العمل في ضميره ، ولولا ذلك لعمل فيه ، وهو احتراز عن نحو : زيدًا ضربتُ ، فإنه ليس من هذا الباب ، لأن عامله ظاهر ، وهو الفعل المؤخر ، وعن نحو : زيدٌ قام ، وزيد قائم ، وزيد قائم – أيضا – لأن هذا الفعل أو شبهَه لا يعمل الرفع فيما قبله ، حتى يقال : (إنه)[1] اشتغل عنه بضميره .

فظهر أن قولَه بعد : لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه[2] غير محتاج إليه ، مع قوله : مشتغل عنه بضميره ، لأن معناه – كما ذكرنا – أنه لولا الضميرُ لعمل في ذلك المتقدم ، والفعل لا يرفع ما قبله ، لما تقرر في مظانه[3] ، فلم يبق إلا النصبُ ، فمعنى مشتغِل عنه بضميره مشتغِل عن نصبه بضميره ، أي لو سلط عليه ، و لم يشتغِل بضميره لنصبه .

قوله : أو متعلَّقه .

أي مشتغل بضميره أو بما يتعلق بذلك الضمير .

والتعلق يكون من وجوه كثيرة ، نحو : كونه مضافا إلى ذلك الضمير ، نحو : زيدا ضربت غلامَه ، ومنه نحو : زيدا ضربت عمرا وأخاه ؛ لأن الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف .

أو موصوفا (بعامل)[4] ذلك الضمير ، أو موصولا له ، نحو : زيدا ضربت رجلا يحبه ، وزيدا ضربت الذي يحبه .

(أوما)[5] عُطِفَ عليه (موصوفُ)[6] عاملِ الضمير أو موصولُه ، نحو : زيدًا ألقيتُ عمرا ورجلا يضربه ، وزيد ألقيت عمرا والذي يضربه ، وغير ذلك من المتعلقات . وقوله[7] :

---

(١) تكملة من ط .

(٢) صفحة ٥٣٤ .

(٣) قد تقدم صفحة ٥٢٠ تعليقة ٨ ، أن الفعل يرفع ما قبله على ما يراه الكوفيون ، و لم يعتد ابن الحاجب بذلك ، فقد قال في شرحه لكافيته ٣٦ : ولا يعمل الفعل رفعا فيما قبله . لذا لا يمكن تخريجُ رأيه على ذلك .

(٤) في ت : لعامله ولعل الأحسن ما أثبته .

(٥) في ط : وأما .

(٦) في ت وجـ وط : موصوفا وموصولا ، ولعل الأفضل ما أثبته لكونه نائب فاعل لقوله (عُطِفَ) ولا يجوز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به إلا على رأي الكوفيين .

(٧) قائله زهير بن أبي سلمى وقد مرت ترجمته صفحة ٤٧١ .

١٥٦ - فكُـلًّا أراهم أصبحوا يعقِلونه صحيحاتِ مالٍ طالعاتٍ بمَخْرَمِ [١]

مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير ، إذ التقدير : يعقلون كَـلًّا .

وضابط التعلق أن يكون ضميرُ المنصوب من تَتِمَّةِ المنصوب بالمفسِّر ، وليس الشرط أن يكون الضمير منصوبا لفظا أو محلا[٢] - كما ظن بعضهم[٣] - نظرا إلى نحو : زيدا ضربته ، أو مررت به ، أو أنا ضاربه ، بل الشرطُ انتصابه لفظا أو محلا ، أو انتصاب متعلَّقه كذلك ، ألا ترى أنك تقول : هندا ضربت من تملِكُه ، أو مررت بمن تملكه ، والضمير مرفوع[٤] ، والمعنى ضربت مملوكها ، ومررت بمملوكها .

واحترز بقوله : مشتغل عنه بضميره ، وبقوله : لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه عن أن يتوسط بين الاسم والفعل كلمةٌ واجبة التصدر ، كإنَّ وأخواتها ، نحو : زيدٌ إني ضربته ، وعمرو ليتَك تضربُه ، وأما أنَّ المفتوحةَ فإنه - وإن لم يجب تصدرها - لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، لكونها حرفًا مصدريا .

ومن الواجب تصدرها (كم)[٥] نحو : زيد كم ضربتَه ، وحرفا الاستفهام نحو : زيد هل ضربته وأضربته ، وكذا العرض نحو : زيد ألَا تضربه ، وحروف التحضيض نحو : زيد هَـلَّا ضربته ، أو ألا ، أو لولا ، أو لوما ، وكذا ألا للتمني نحو : هند ألا رجلَ

---

(١) البيت في ديوان زهير ٢٤ وصدره فيه : تساق إلى قوم لقوم غرامةً . ولعله ملفق من بيتين وهما في الديوان ٢٤ :

فكلا أراهم أصبحوا يعقلونه علالةَ ألفٍ بعد ألف مُصتَّمِ
تساق إلى قوم لقوم غرامةً صحيحاتِ مال طالعاتٍ بمخرم

وهو في شرح القصائد للأنباري ٢٨٠ والشطر الثاني فيه : صحيحات ألف بعد ألف مصتم . والبيت بصورته التي ذكرها الرضي في شرح المعلقات السبع للزوزني ١١٧ ، وفي الخزانة ٣/٣ .

اللغة : يعقلونه : يؤدون ديته ، والمصتم : التام ، صحيحات : أي ليست بعِدَة ولا مطل . طالعات بمخرم : المخرم : الثنية في الجبل .

الشاهد : أنشده الرضي على أنه مما اشتغل الفعل فيه بالضمير نفسه ، إذ التقدير يعقلون كلا .

(٢) يعني بالمفسِّر ، ولو قصد غير ذلك لانتقض عليه قوله بعد قليل : بل الشرط انتصابه لفظا أو محلا أو انتصاب متعلقه كذلك .

(٣) كابن عصفور في المقرب ٨٧/١ ، ولم أجد من قال بذلك غيرَه .

(٤) الضمير العائد إلى المنصوب هو الضمير المستتر في تملكه .

(٥) ساقطة من ص .

يضربها ، ولام الابتداء نحو : زيد لعمرٌو يضربه ، وكذا ما وإن من جملة حروف النفي ، نحو : زيد ما ضربته ، بخلاف لم ولن ولا ، فيجوز : عمرا لم أضربه ، ولا أضربه ، ولن أضربه ، إذ العامل يتخطاها ، قال :

قَدْ أُصْبَحَتْ أُمُّ الخيارِ تدعي   علي ذنبا كُلَّه لم أصنع[1] (٥٦)

يروى برفع كله ونصبه .

أما لن فقيل ذلك فيها لكونها نقيضةَ سوف ، التي يتخطاها العامل ، نحو : زيدا سوف أضرب[2] .

وأما لم فلامتزاجها بالفعل بتغيير معناه إلى الماضي ، حتى صارت كجزئه .

وأما لا فلكثرتها في الكلام حتى إنها تقع بين الحرف ومعموله ، نحو : كنت بلا مال ، وأريد أن لا تخرج .

ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجحٌ ، نظرا إلى كونها للنفي ، الذي حقه صدرُ الكلام ، كغيره مما يغير معنى الكلام ، أكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها ، نحو : زيد ضربته .

ومن الواجب تصدرُها حرف الشرط ، نحو : زيد إن ضربته يضربك ، وزيد لو ضربته ضربك ، وكذا : زيد إن قام اضربه ، لأنه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل أداة الشرط – كما هو مذهب البصريين[3] على ما يجيء في بابه[4] .

وأما الكوفيون فيجوِّزون تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط نحو : زيدا إنْ قام اضرِبْ[5] .

وأما معمولُ الشرط فأجازه الكسائيُّ دون الفراء نحو : زيدا إن تضرب يضربك[6] .

---

(١) البيتان من مشطور الرجز لأبي النجم العجلي ، وقد سبق تخريجهما صفحة ٢٧٠ .

(٢) ذكر الشيخ عضيمة – رحمه الله – في الحاشية رقم ١ صفحة ٨ جـ ٢ من المقتضب أن السهيلي استقبح تقدم معمول الفعل على السين وأن ابن القيِّم جعل السين وسوف مما له الصدارةُ وَرَدَّ عليه .

(٣)و(٥)و(٦) المسألة السابعة والثمانون من الإنصاف صفحة ٦٢٣ قال فيها : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط ، نحو : زيدًا إن تضرب أضرب ، واختلفوا في جواز نصبه بالشرط فأجازه الكسائي ولم يجزه الفراء ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن ينصب بالشرط ولا بالجزاء . وفي معاني القرآن للفراء ٤٢٢/١ : وكان الكسائي يجيز تقدمةَ النصب في جواب الجزاء ، ولا يجوِّزُ تقدمةَ المرفوع ، ويحتج بأن الفعل إذا كان للأول عاد في الفعل راجعُ ذكر الأول ، فلم يستقم إلغاءُ الأول ، وأجازه في النصب ، لأن المنصوب لم يَعُدْ ذكرهُ فيما نصبه ، فقال : كأن المنصوب لم يكن في الكلام ، وليس ذلك كما قال ، لأن الجزاء له جواب بالفاء ، فإن لم يستقبل بالفاء استقبل بجزم مثله ، ولم يلق باسم ، إلا أن يضمر في ذلك الاسم الفاء ، فإذا أضمرت الفاء ارتفع الجواب في منصوب الأسماء ومرفوعها لا غير .

(٤) ط ٢٥٥/٢ ، ٢٥٦ .

ومنها الأسماء التي فيها (معنى)[1] الاستفهام أو الشرط نحو : هندٌ من يضربْها أضربْه ، أو أيُّكم يضربُها ؟ .

واحترز به أيضا عن الاسم الذي بعده فعلُ التعجب ، لأنه لا يتصرف في معموله بالتقديم عليه ، نحو : زيد ما أحسنَه أو أحْسِنْ به .

وكذا أفعل التفضيل في نحو (زيد)[2] أنت أكرم (عليه)[3] أم عمرو ؟

وكذا المضاف إليه لأنه لا يعمل فيما قبل المضاف ، فيجب الرفع في نحو : زيد حين تضربُه يموتُ .

وكذا اسم الفعل لأنه لا يعمل فيما قبله (على مذهب البصرية)[4] نحو : زيدٌ هاتِه .

وكذا الصلة والصفة ، إذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف ، لأن الصلة والصفة مع الموصول والموصوف في تأويل اسمٍ مفرد ، فلو عملتا فيهما لكان كل واحدة منهما مع مفعولها المقدَّم عليها كلاما ، فالرفع – إذن – واجبٌ في نحو : أيُّهم أضرِبُه حرٌّ – على أن أيا موصول – .

وكذا قولك : رجل لقيته كريم .

وكذا لا تعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في : زيد أن تَضْرِبَه خيرٌ ، وزيد رجل يضرِبُه موفق .

وإنما لم تعملا فيما قبلهما كراهةً لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوعُ العامل ، ولذا لم يعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف .

وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم ، فيجب الرفع في (نحو)[5] : زيد والله لا أضربه ، لأن القسم له الصدر لتأثيره في الكلام .

وكذا لا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها ، فيجب الرفع في (نحو)[6]: ما رجل إلا

---

(١) ساقطة من ص .
(٢) في ت وص : أزيد ، ولعل الأفضل ما أثبته ، لأنه ليس المقصود الاستفهم م .
(٣) في ص : منه .
(٤) في ص عند البصرية ، وانظر : المقتضب ٣/٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٨٠ .
(٥) ساقطة من ص وط .
(٦) ساقطة من ص وط .

أعطيته (كذا)[1] ، وذلك لما ذكرنا[2] في باب الفاعل أن ما بعد إلا - من حيث الحقيقة - (جُمْلَةٌ)[3] مستأنفة ، لكن صيرت الجُمَلُ في صورة جملة ، قصدًا للاختصار ، فاقتُصِر على عمل ما قبل إلا فيما يليها فقط ، و لم يجوِّزْ عمله فيما بعد ذلك - على الأصح - كما ذكرنا[2] - فكيف يصح أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ومثلُ هذا العمل فيما هو جملة واحدة - على الحقيقة - خلافُ الأصل ، لأن الأصلَ في العامل أن يتقدم على معموله .

وكذا احترز به عن اسم بعدَه فعلٌ مسند إلى ضمير متصلٍ راجعٍ إليه نحو : زيدٌ ظَنَّه منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين ، لأنه لا يجوز في هذا (الاسم)[4] إلا الرفع على الابتداء ، وذلك أنك لو سلطت عليه الفعلَ المؤخرَ ، وقلت : زيدا . ظن منطلقا لم يجز ، لأن المفعول المقدَّمَ على الفعل لا يفسر الضميرَ المسندَ إليه ذلك الفعلُ ، إلا إذا كان الضميرُ منفصلا ، فلا يقال : زيدًا (ضرب)[5] على أن الضمير عائد إلى زيد ، ويجوز ذلك في المنفصل نحو : زيدا لم يضربْ إلا هو .

وإنما لم يجز الأول - أعني نحو : زيدا ضرب - ولا العكس - أعني كون الفاعل مفسِّرا للمفعول ، إذا كان ضميرا متصلا نحو : ضربه زيد - على أن (زيد) مفسر للضمير المتقدِّم - لأن القياس (يقتضي)[6] أن لا يكون التخالف المعنوي بين المفسَّر والمفسِّر هو الغالبَ المشهورَ ، حتى يكون تفسيره له ظاهرا ، (ونحن)[7] نعلم أن تخالف الفاعل والمفعول ، وتغايرَهما هو المشهور - فلهذا لم يجز زيدًا أعطيته - على أن الضمير لزيد ، وأن المعنى أعطيته نفسه ، لأن المشهور تغاير المفعولين في مثله .

ولما لم يكن المفعولُ الأولُ في باب ظن هو المفعولَ حقيقة ، بل المفعولُ في المعنى هو

---

(١) تكملة من جـ وص وط .
(٢) صفحة ٢١٢ .
(٣) في ت وص : من جملة .
(٤) في ص : القسم .
(٥) في ت : اضرب .
(٦) ساقطة من ص وط .
(٧) في ط : ونحو .

مصدرُ المفعول الثاني ، مضافا إلى الأول - كما يجيء في بابه[1] - جاز نحو : (زيدٌ ظَنَّهُ قائما)[2] والضمير لزيد ، وكان قياس هذا أن يجوز أيضا نحو : زيدا ظَنَّ منطلقا ، وظن مسند إلى ضمير زيد ، لكنه كره احتياج الفاعل لذاته إلى أن يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تأخره رتبة .

وأما نحو : ضرب زيدًا سيدُه ، وما ضرب زيدًا إلا عمرو ، فالاحتياج إلى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل ، بل هو للضمير المضاف إليه ، ولأجل إلا - كما تبين قبل[3] - .

وأما إذا كان كلّ واحد من الفاعل والمفعول ضميرا (منفصلا)[4] فيجوز ، (تقول)[5] في الفاعل : زيدًا لم يضرب إلا هو ، وفي المفعول : إياه ضربَ زيدٌ ، لأن المنفصل من حيث انفصالُه واستقلالُه صار كالاسم الظاهر ، حتى جاز فيه مالا يجوز في المضمرات ، نحو : إياك ضربتَ ، (تجمع)[6] بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ، ومثلُه : لا تضربْ إلا إياك ، ولا يجوز مثلُه في المتصلَين .

هذا وقد جوز بعضهم[7] نحو : غلامَ هندٍ ضَرَبَتْ - على قلة - والضمير لهند ، إذ ليس نفسُ المفعول هو المفسَّر .

وكذا أجاز إيقاعَ الفعل المسند إلى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسَّر ، نحو : التي ضربت زيدًا ضَرَبَ ، أي ضرب زيدٌ التي ضربته ، وهو (كالأول)[8] معنى ، كأنك قلت : ضاربةَ زيدٍ ضَرَبَ[9] .

---

(١) ط ٢٧٧/٢ .

(٢) في ت : ظنه زيد قائما ، والصحيح ما أثبتناه وإلا لخرج من باب الاشتغال .

(٣) صفحة ٢٠٧ وما بعدها .

(٤) في ص : متصلا ، والصواب ما أثبته .

(٥) في جـ : أن يقال ، وفي ص وط : أن تقول .

(٦) في ط : يجمع .

(٧) في الأصول ٢٤٣/٢ : قال أبو العباس : وأنا أرى أنه يجوز غلامَ هندٍ ضربت ، وباب جوازه أنك أضمرت هندًا لذكرك إياها ، وكأن التقدير غلامَ هند ضربت هند ، فلم تحتج إلى إظهارها لتقدم ذكرها . وكان الوجْه : غلامَها ضربتْ هند ، ويجوز الإظهار مع قولك : ضَرَبَ أبا زيد زيدٌ ، ولو قلت : أباه كان أحسن . ولم أجد هذا النص في المقتضب .

(٨) في ت : كالأولى .

(٩) بناء على ما نقلت في التعليقة (١) عن أصول ابن السراج يلزم أن يكون القائل لهذه المسألة أبو العباس =

ومنع الفراءُ المسألتين[1] .

وينبغي لمن جوَّز تفسيرَ ما أضيف إليه المفعولُ المقدم للفاعلِ ، نحو : غلامَ هندٍ ضَرَبَتْ ، أن يجوِّز تفسير ما أضيف إليه الفاعلُ للمفعول[2] نحو : ضَرَبَها غلامُ هند ، لأن المضاف إليه كجزء المضاف ، فيكونُ معه في نية التقديم ، كما كان معه في نية التأخير في ضَرَبَ غلامُه زيدًا .

والذي أرى أنه كما لا يفسِّر الفاعلُ المفعولَ إذا كان (متصلا وكذا العكس)[3] - كما ذكرنا[4] - كذلك لا يفسِّر ما أضيف إليه الفاعلُ المفعولَ ، فلا يجوز : ضَرَبَها غلامُ هند ، وكذا لا يفسر ما أضيف (إليه)[5] المفعولُ الفاعلَ ، فلا يجوز : غلامَ هندٍ ضَرَبَتْ - كما اختار الفراءُ ، إذ السماع في المسألتين مفقود ، والقياس أيضا يدفعهما ، لأن الفاعلَ لا يجوز احتياجُه للتفسير إلى نفس المفعول ، فلا يُحتاج له إلى ذيله أيضا ، وكذا المفعول لا يجوز احتياجُه للتفسير إلى نفس الفاعل ، فكذا إلى ذيله أيضا .

وأما نحو : ضرب زيدًا سيدُه ، وضرب زيدٌ سيدَه ، فإن ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير إلى نفس الآخر فلا يستنكَر .

وكذا يُحتَرَز بقوله : مشتغِل عنه ، وبقوله : لو سلط عليه لنصبه عما بعد واو العطف وفائه ، وغيرِهما من حروف العطف ، وكذا فاء السببية الواقعة موقعها ، فإن ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها ، لأنها دلائل على أن ما بعدها من (ذيول)[6] ما قبلها (ومن تَتِمته)[7] فيكره وقوعُ معمولِ ما بعدها (قبلَها)[8] ، إذ ينعكس الأمر - إذن - أي يكون شيءٌ مما قبلها من ذيول ما بعدها .

= أيضا ، وعند البحث في المقتضب لم أجد هذه المسألة أيضا .

(١) لم أجد في معاني القرآن للفراء شيئا عن ذلك .

(٢) الجار والمجرور متعلقان بقوله : تفسير في قوله ، أن يجوز تفسير .

(٣) في ط : متصلًا الفاعل وكذا العكس ، والظاهر أن كلمة (الفاعل) زائدة لا لزوم لها ، وفي ت : فكذا ، والأصح وكذا .

(٤) صفحة ٥٢٦ .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) في ط : ذويل .

(٧) ساقط من جـ وص وط .

(٨) في ت : فيما قبلها .

وأما نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ ﴾[١] إلى قوله : ﴿ فَسَبِّحْ ﴾[٢] فإنما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها ، أي في (إذا) على المذهب الصحيح – كما يجيء في الظروف المبنية[٣] – « أن العاملَ في إذا جزاؤها لا شرطها » لأن الفاء زائدة ، لكنَّ موقعَها موقعُ السببية ، وصورتَها (صورتُها)[٤] (لتدل)[٥] على لزوم ما بعدها لما قبلها ، لزومَ الجزاء للشرط[٦] – كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية[٧] – .

وأما نحو قوله تعالى : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ * وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ * وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾[٨] وقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾[٩] فالفاء في الجميع للسببية ، وجاز مع ذلك عملُ ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاءِ غيرَ موقعها ، للغرض الذي نذكره في حروف الشرط[١٠] .

فعلى هذا يخرُج من هذا الباب نحو قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾[١١] على مذهب المبرد – كما يجيء[١٢] – ونحو قوله : كلُّ رجل يأتيني فأنا

---

(١) النصر ١ والآيات الباقية : ﴿ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللهِ أَفْوَاجًا فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾ .

(٢) النصر ٣ .

(٣) قال الرضي في شرحه للكافية ٢/١١٠ : وأما العامل في إذا فالأكثرون على أنه جزاؤه ، وقال بعضهم : هو الشرط ، كما في متى وأخواته ، والأولى أن نفصّل ، ونقول : إن تضمن إذا معنى الشرط فحكمه حكمُ أخواته من متى ونحوه ، وإن لم يتضمن نحو : إذا غربتِ الشمسُ جئتك ، بمعنى : أجيئك وقتَ غروبُ الشمس ، فالعامل فيه هو الفعل ، الذي هو محل الجزاء استعمالا .. إلخ .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) لم يذكر ذلك غير الرضي – فيما رأيت – .

(٧) ط ٢/١١٠ ، ١١١ .

(٨) المدثر ٣ ، ٤ ، ٥ .

(٩) الضحى ١١ . وفي التبيان ١٢٩٢ : وبنعمة ربك متعلق بحدث ولا تمنع الفاء من ذلك ، لأنها كالزائدة .

(١٠) في ط ٢/٣٩٦ : يقدَّم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعولُ به أو الظرف نحو : ﴿ وَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ وأما يومَ الجمعة فأنا ذاهب إذا قصدت أنهما ملزومان لحكم ، والمعنى أن عدم القهر ينبغي أن يكون لازمًا لليتيم .. فلا يُستَنكَرُ عملُ ما بعد فاء السببية فيما قبلها ، وإن كان ذلك ممتنعا في غير هذا الموضع ، لأن تقديم المعمولات المذكورة لأجل الأغراض المهمة المذكورة .

(١١) النور ٢ .

(١٢) صفحة ٥٦١ .

أكرمه ، لأنها فاء (سببية واقعة) موقعَها[١] ، إذ هي داخلة على الجزاء ، لتضمن الموصولِ والموصوفِ (معنى)[٢] كلمةِ الشرط ، وكونِ الصلة والصفةِ كالشرط ، فما بعد الفاء - لا غير - كالجزاء ، (بلى)[٣] لو لم يتضمن الموصولُ والموصوفُ معنى الشرط ، وقلنا : إن الشرط مقدر - أي إن الأصل : إما (يكن شيء)[٤] ، فاجلدوا الزانيةَ والزانيَ ، ثم عُمِل به ما عمل بنحو قوله تعالى : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾[٥] و ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾[٦] كما يجيء في حروف الشرط[٧] ، وشُغِل (اجلِدوا) بمتعلّق الضمير لكان من هذا الباب ، كما في قوله تعالى : ﴿ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ ﴾[٨] على بعض التأويلات[٩] .

ويجوز أن يكون بتقدير هذا كذا فليذوقوه ، وبمعنى : أما هذا فليذوقوه ، وبمعنى : هذا حميم فليذوقوه .

ويخرج أيضا بالقيد المذكور الفعلُ الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملته بل من جملةٍ أخرى ، فإنه لا يكون من هذا الباب ، إذ لو سلط عليه لم ينصِبْه ، لأنه لا ينصب الفعلَ إلا ما هو من جملته وذيوله .

فخرج على هذا (أيضا)[١٠] قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾[١١]

---

(١) في ط : السببية الواقعة .
(٢) ساقطة من ص .
(٣) ساقطة من ص .
(٤) في ص : يكن من شيء .
(٥) المدثر ٣ .
(٦) الضحى ١١ .
(٧) ط ٢/٣٩٦ ، ٣٩٧ .
(٨) من قوله تعالى : ﴿ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ سورة ص ٥٧ .
(٩) في التبيان ١١٠٤ قوله : هذا : هو مبتدأ ، وفي الخبر وجهان : أحدهما ، فليذوقوه مثل قولك : زيدٌ اضربه ... والوجه الثاني أن يكون حميمٌ خبرَ هذا ، وفليذوقوه معترض بينهما .
وقيل : هذا في موضع نصب ، أي فليذوقوا هذا ، ثم استأنف فقال حميم .
وفي هامش رقم ٣ من التبيان ١١٠٤ : في البيان ٢/٣١٧ تقديره فليذوقوا هذا فليذوقوه ، وفي مشكل إعراب القرآن ٢/٢٥٢ : ويجوز أن تكون (هذا) في موضع نصب ليذوقوه ، والفاء زائدة (وانظر : الكشف ٣/٣٧٩) .
(١٠) تكملة من ط .
(١١) النور ٢ .

عند سيبويه إذ التقدير عنده : فيما يتلى عليكم حكم الزانيةِ والزانِى فاجلدوا[١] .

وكذا يخرج (نحو)[٢]: زيدٌ اضْرِبَنَّهُ ، أولا تَضْرِبَنَّه ، لأن الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم .

قال البصريون : إنما لم يجز نصب الاسم المذكور إلا قبل مالو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه ، لأن المفسِّر عوض عن الناصب ودالٌّ عليه ، فلا أقَلَّ من أن يكون مستعِدًّا للنصب ، وعلى شَفَا العملِ ، بحيث لو لم يشغله بنائب الاسم المنصوب المتقدم – أعني بضميره أو متعلقه لنصبه ، فما لم يصلح هو أو مناسبُه للنصب لولا الضميرُ أو متعلقُه لم يكن مفسرا[٣] .

هذا زبدة كلامهم .

فإن قيل : اشتراط هذا القول يقتضي فسادَ كونِ الناصب مُقدَّرا مفسَّرا بالظاهر ، ويؤدي إلى صحة مذهب الكسائيْ والفراء (أي)[٤] أن الناصبَ هو المتأخرُ ، وذلك لأنه لو وجب أن يكون مفسرُ العامل بحيث لولا اشتغالُه بضمير المعمول لكان هو العاملَ ، لوجب (اطراده)[٥] في مفسر عامل الرفع في نحو : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾[٦] إذ لا فارق ، فكان يجب أن لا يتأخر المفسِّر عن المرفوع ، إذ لا يعمل الفعلُ

---

(١) في الكتاب ١/ ٧١ ، ٧٢ فأما قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِى فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ فإن هذا لم يُبْنَ على الفعل ، ولكنه جاء مثلَ قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِى وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ﴾ سورة محمد ١٩ ثم قال بعد : ﴿ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ ﴾ فيها كذا وكذا فإنما وضع المَثَلُ للحديث الذي بعده ..

وكذلك الزانيةُ والزاني : كأنه لما قال جل ثناؤه : ﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا ﴾ قال : في الفرائض الزانيةُ والزاني .. ثم قال : فاجلدوا فجاء الفعل بعد أن مضى فيهما الرفعُ .

(٢) ساقطة من ص وط .

(٣) قريب من هذا الكلام في الإنصاف ٨٢ ، ٨٣ .

(٤) تكملة من جـ وط .

(٥) في ط : في اطراده .

(٦) النساء ١٧٦ .

(الرفعَ)[1] فيما قبله[2] .

قيل : إن الأصل في المفسِّر أن يصلح للعمل في معمول المفسَّر – كما ذكرنا – فإن لم يصلح ، وكان له محملٌ غيرُ التفسير حُمِل عليه ، وإن لم يكن له محمل آخر اضطر إلى جعله مفسِّرًا مع امتناع كونه عاملا ، ففي نحو : زيد هل ضربته ، وهلا ضربته للفعل محمَل آخرُ غيرُ التفسير وهو كونه خَبَرَ المبتدأِ ، فحملناه عليه ، لمَّا لم يصلح للعمل في زيد ، فأما نحو : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾[3] و« لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنى »[4] فلم يكن للفعل محمَل آخر ، إذ لو جعلناه خبرَ المبتدأ لكان حرفُ الشرط داخلا على الاسمية ، ولا يجوز[5] .

فعلى ما تقرر لا يُحمَل الفعلُ على التفسير في (زيد قام) لما لم يُضْطَرَّ إليه ، (وكذا)[6] في أزيد قام ، بل نقول : زيد مبتدأٌ لا فاعلُ فعلٍ مقدر – وإن كانت الهمزةُ بالفعل أولى ، لأنا لم نضطر إلى جعل الفعل مفسِّرا ، إذ الهمزة تدخل على الاسمية أيضا ، وهذا مذهبُ سيبويه[7]، والجرمي[8] .

(واختار)[9] الأخفشُ في نحو : أزيد قام أن (يرتفع)[10] زيدٌ بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا إلى همزة الاستفهام[11] .

ومن ثم قال سيبويه ، في نحو : أأنت زيد ضربته : إنَّ رفعَ زيدٍ أولى[12] .

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) قد تقدم غيرَ مرة بيان إجازة الكوفيين أن يُرفَعَ الاسمُ المتقدم بالفعل المذكور بعده .

(٣) النساء ١٧٦ .

(٤) تقدم تخريج هذا المثل صفحة ٢٢١ هامش ٦ .

(٥) قد تقدم صفحة٢٢١ تعليقة ٣ ، ٤ أن سيبويه والأخفش والكوفيين أجازوا ذلك .

(٦) في ت : فكذا .

(٧) في الكتاب ٥٢/١ واعلم أن حروف الاستفهام كلَّها يقبحُ أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم .. إلا الألف .. لأن الألف قد يبتدأ بعدها الاسم .

(٨) الهمع ١١٤/٢ وأجاز الابتداء أيضا .

(٩) في جـ : واختيار .

(١٠) في ط : يرفع .

(١١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ١٣٠ ، والهمع ١١٤/٢ .

(١٢) في الكتاب ٥٤/١ : وتقول : أأنت عبدُ الله ضربته ، تجريه ههنا مُجْرَى أنا زيد ضربته ، لأن الذي يلي حرف الاستفهام أنت ثم ابتدأت هذا ، وليس قبله حرفُ استفهام ولا شيء هو بالفعل وتقديمِه أولى ، إلا أنك إن شئت نصبته ، كما تنصِب زيدا ضربته .. إلخ .

لأن أنت مبتدأ لا فاعل – على ما قدمنا[1] – فبقي خبر المبتدأُ – وهو زيدٌ ضربته – بلا همزة (استفهام)[2] فرفعُه أولى من نصبه ، لما سنُبيِّن في شرح قوله : عند عدم قرينة خلافه[3] .

وأما إذا كان الفاصلُ بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفا نحو : أاليومَ زيدا ضربته ، فالمختار النصب – اتفاقا – لكون الظرف متعلِّقا بالفعل ، فالأولى بهمزة الاستفهام – إذن – أن تقدَّر داخلةً على (الفعل)[4] .

وقال الأخفشُ في أأنت زيدًا ضربته : إن نصب زيدًا أولى بالنظر إلى همزة الاستفهام ، وأنت فاعلُ فعلٍ مقدَّر ، وزيدا مفعوله ، أي أضربت زيدا ضربته ، فلما حذف الفعل انفصل ضميرُ الفاعل المتصل[5] .

ونَظَرُ سيبويه أدقُّ ، بناء على أن الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يُحَمَل على تفسيره للعامل ، ما كان عنه مندوحةٌ .

ويلزم الأخفشَ تجويزُ ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو : زيد قام ، وإن لم يكن مختارا .

فعلى هذا مفسرُ الرافع لا يكون إلا فعلا ، إذ لا يضطرُّ إلى إضمار الفعل الرافع إلا بعد حرفٍ لازمٍ للفعل ، كحرفي الشرط ، وحروف التحضيض .

وأما مفسرُ الناصب فقد يكون شبهَ فعل ، لأنه قد يفسره بلا ضرورة إلى كونه مفسِّرا – كما ذكرنا[6] – نحو : زيدٌ أنا ضاربه .

قوله : أو مناسبةُ لنَصبَه .

ليس في أكثر النسخ هذه اللفظةُ – أعني أو مناسبة – والظاهر أنها ملحقة ، ولم تكن

---

(١) صفحة ٥٣٢ .

(٢) في جـ : الاستفهام .

(٣) صفحة ٥٣٩ .

(٤) في ص وط : فعل .

(٥) في إصلاح الخلل الواقع في الجمل (١٣٠) : والأخفش يختار النصب في نحو : (أأنت زيدٌ ضربته) ويرفع أنت بفعل مضمر لأن التاء في ضربته مرتفعة بفعل فيُجرِي أنت مُجرى التاء ويوقع ذلك الفعل المضمر على زيد .

(٦) صفحة ٥٣٢ .

في الأصل ، إذ المصنفُ لم يتعرض لها في الشرح[1] .

والحقُّ أنه لابد منها ، وإلا خرج نحو : (زيدًا)[2] مررت به ، وأيضا نحو : (زيدا)[2] ضربت غلامَه ، لأنه لابد ههنا من مناسب حتى ينصِب زيدا ، لأن التسليط يعتبر فيه صحةُ المعنى ، ولو سلطت ضربت على (زيدًا) في هذا الموضع[3] لنصبه ، لكن لا يصِحُّ المعنى ، لأنك لم تقصِد أنك ضربت زيدا نفسه ، بل قصدت إلى أنك أهنته بضرب غلامه .

فالمناسب – إذن – يطلب في موضعين :

أحدهما : أن يكون الفعلُ أو شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى ، لكن لا يمكن أن يتعدى إليه إلا بحرف (الجر)[4] ، نحو : زيدا مررت به ، قال الله تعالى : ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيهِمُ الضَّـلَالَةُ ﴾[5] .

والثاني : أن لا يكون الفعل (الظاهر)[6] أو شبهُه واقعا عليه ، بل على متعلَّقه ، وقد عرفت المراد بالتعلُّق[7] ، نحو : زيدا ضربت غلامَه أو مررت بغلامه .

والأولى عند قصد التسليط – فيما اشتغل فيه المفسِّر بمتعلَّق الضمير ، بلا حرف جر – أن يسلَّط ذلك الفعلُ بعينه على الاسم المحدودِ ، بعد (تقدير)[8] ذلك المتعلَّق

---

(١) لم يتعرض ابن الحاجب لشرحها ، ولكنها مذكورة في المتن المثبت في أعلى صفحات شرحه لكافيته . انظر : صفحة ٣٤ .

(٢) في ت : زيد .

(٣) يعني : زيدا ضربت غلامه .

(٤) في ص وط : جر .

(٥) الأعراف ٣٠ . وقبلها قوله تعالى : ﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾ الأعراف ٢٩ .

قال أبو البقاء العكبري في التبيان ٥٦٣ ، ٥٦٤ : (فريقا هدى) فيه وجهان : أحدهما هو منصوب بهدى ، وفريقا الثاني منصوب بفعل محذوف ، تقديره : وأضلَّ فريقا ، وما بعده تفسير للمحذوف ، والكلام كله حال من الضمير في تعودون ، و (قد) مع الفعل مرادةٌ ، تقديره تعودون قد هدى فريقا ، وأضل فريقا .

والوجه الثاني أن فريقا في الموضعين حال ، وهدى وصف للأول ، وحق عليهم وصف الثاني ، والتقدير تعودون فريقين . وقَرَأَ به أُبَيّ .

وانظر : إعراب القرآن للنحاس ١٢٢/٢ .

(٦) تكملة من جـ وص وط .

(٧) صفحة ٥٢٢ ، ٥٢٣ .

(٨) في ط : تقرير .

مضافا إلى الاسم ، كما تقول في (زيدا ضربت غلامه) : زيدا ضربت ، أي غلامَ زيد[1] .

فنقول : إذا حصل ضابطان ، أحدهما : أن يكون بعد الاسم فعل أو شبهه ، (والثاني : أن يكون الفعل أو شبهه)[2] مشتغِلا عن نصب الاسم بضميره ، أو بمتعلّق الضمير ، فسواء[3] كان قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع أو منصوب لفظا أو محلا ، يمكن نصبُ ذلك الفعلِ أو شبهِه أو مناسبِهما ، أو رفعُه لذلك الاسم أيضا أولا يكون ، لا يختلف (الحكمُ)[4] فيه .

فالاسم المرفوع قبله نحو : أزيدٌ عمرًا ضَرَبَه ، سيبويه ينصب عمرا بضرب المقدر ، بعد زيد المبتدأِ خبرا عنه ، أي : أزيد ضرب عمرا ضربه[5] .

والأخفش يجوِّزُ ارتفاعَ زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيد ، وعمرا مفعوله ، أي : أضرب زيد عمرا ضربه[6] ، - كما تقدم من مذهبيهما[7] - .

وأما في نحو : إنْ زيدٌ عمرا ضربه فالفعل متحتم التقدير قبل المرفوع[8] .

والاسم[9] المنصوب لفظا قبله نحو : أاليومَ عمرا ضربته .

والمنصوب محلا أبالسوط (زيدا)[10] ضربته .

وقد تقدم أنه يجوز أن يتأخر عن الاسم المحدود (اسمٌ)[11] آخرُ ، وليس يجب أن يليه الفعل ، أو شبهه ، نحو : أالخوانَ اللحمُ أكل عليه ، وأزيدا أنت محبوسٌ عليه[12] .

---

(١) ألا يكون هذا التسليط هو ما يراه الكوفيون من أن العامل في المشتغَل عنه هو الفعل المتأخر ؟ كما في الإنصاف ٨٢ .
(٢) تكملة من جـ وص وط . وهو لازم .
(٣) جواب الشرط في قوله : إذا حصل ضابطان .
(٤) ساقطة من ص .
(٥) الكتاب ٥٤/١ .
(٦) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ١٣٠ .
(٧) صفحة ٥٣٢ .
(٨) لا يتحتم تقدير الفعل على رأي الكوفيين انظر : الإنصاف ٦١٥ ، ٦١٦ .
(٩) عطف على قوله قبل : فالاسم المرفوع .
(١٠) في ص : زيد .
(١١) في ص وط : قبل اسم ، وأرى أنه لا داعي لكلمة : قبل .
(١٢) صفحة ٥٢١ .

وقد يكتنفه اسمان نحو : أأليومَ الخوانَ اللحمُ أكل عليه ، وإن زيدٌ عمرًا اليوم ضربه .

وقد يتوالى اسمان منصوبان (بمقدرين)[1] أو أكثر نحو : أزيدا أخاه ضربته ، أي (أأهنت)[2] زيدًا ضربت أخاه ضربته ، وأزيدا أخاه غلامه ضربتـه ، أي (ألابست)[3] زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه ضربته .

قوله : ينصب بفعل يفسره ما بعده .

التفسير – كما ذكر[4] – على ضربين :

إما أن يكون المفسِّر عينَ لفظ المفسَّر كزيدا ضربته ، أي ضربت زيدا ضربته .

أو يكون لفظ المفسِّر دالا على معنى المفسَّر ، واللفظُ غيرُ اللفظ ، كما في مررت به ، وضربت غلامَه وحُبِسْتُ عليه .

وهذا الثاني على ثلاثة أقسام : لأنه إن أمكن أن يقدَّر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر إلى معمول لذلك الفعل الظاهر خاصٍّ بل مع أي معمول كان فهو الأولى ، نحو : زيدا مررت به ، فإن « جاوَزتُ » المقدّر قبل (زيدا) بمعنى مررت ، سواء كان مررت عاملا في (بك) أو في (به) ، أو في (بغلامك) أو في (بأخيك) أو في أي شيء كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل .

وإن لم يكن هذا فانظر إلى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعيَّن الخاصِّ ، الذي نَصَبَهَ ذلك الفعلُ (المقدر)[5] فَقَدِّرْ ذلك المعنى ، وذلك نحو : زيدا ضربت غلامه ، فإن (أهنتُ) المقدر ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع أي معمول كان ، بل هو معناه مع (غلامه ، أو أخاه ، أو صديقه) أو ما جرى مجرى ذلك ، ألا ترى أنك لو قلت : زيدا ضربت عدوه ، لم يكن معنى ضربت عدوه أهنت زيدا ، بل المعنى أكرمت

---

(١) في ص وط : لمقدرين .

(٢) في ت وص وط : أهنت .

(٣) في ص وط : لابست .

(٤) يعني ابن الحاجب ، قال في شرحه لكافيته (٣٥) : وهذا المقدّر إن أمكن تقدير مثل الفعل المذكور كان أولى ، مثل : زيدا ضربته ، وإن لم يمكن فمعناه مع معموله الخاص ، وإن لم يمكن فمعناه مع معموله العام ، وإن لم يمكن فالملابسة ، فالأول : زيدا ضربته ، والثاني : زيدا مررت به ، والثالث : زيدا ضربت غلامه ، والرابع : زيدا حُبِستُ عليه .

(٥) تكملة من جـ وص وط .

زيدا ضربت عدوه ، فظهر أن (أهنت) المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته ، دون بعض ، بخلاف جاوزت فإنه معنى مررت مع أي معمول (له)[1] كان . وإن لم يمكن هذا الثاني أضمرتَ معنى لابستُ ، فإنه يطرد في كلّ فعل متشغِل (بضميره)[2] أو بمتعلّق الضمير أيِّ متعلقٍ كان .

ولنا أن نقول في تعيين (العامل)[3] المقدر – رافعا كان أو ناصبا – إنك تنظر ، فإن كان المفسِّر عاملا في ضمير الاسم (المقدم)[4] بلا واسطةٍ قدرت لفظَ ذلك المفسِّر بعينه ، كما في : إن زيد قام ، وإن زيدا ضربته ، وإن عمل في الضمير بواسطة حرف جر ، نحو : إن زيدٌ مُرَّ به ، وإن زيدًا مررت به فلك أن تضمر فعلَ الملابسة مطلقا ، أي إن لوبس زيد ، وإن لابستَ زيدا ، وكذا في إن الخوانُ أُكِلَ عليه ، وإن الخوانَ أكلت عليه ، أي إن لوبس الخوان ، وإن لابسته .

وأما إن قلت : أالخوانَ أكل عليه اللحمُ ، فإنك تضمر لابس وفاعله ، ما أسندت إليه الفعلَ المبنّي للمفعول ، أي ألابس اللحمُ الخوانَ أُكِلَ عليه اللحمُ ، وكذا أالسوطَ ضرب به زيد[5] .

ولك أن تفصل بأن تقول : إن كان هناك فعل متعد إلى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم أضمرتَه ، كما في إن زيدٌ مر به ، وإن زيدًا مررت به ، أي إن جُووزِ زَيَدٌ ، وإن جاوزت زيدا ، وإلا (ففعل)[6] الملابسة – كما ذكرنا في أالخوانُ أُكِلَ عليه ، وأالخوانَ أَكَلْتَ عليه .

وإن كان المفسِّر عاملا في متعلق الضمير فلك أن تضمر فعلَ الملابسة مطلقا ، أي فيما عمل فيه بحرف الجر أو بنفسه ، نحو : إن زيدٌ ضرب غلامه ، وإن زيدا ضربت غلامه ، أي إن لوبس زيدٌ ، وإن لابست زيدا ، وكذا في إن زيد مر بغلامه ، وإن زيدًا مررت بغلامه .

---

(١) ساقطة من ص وط .

(٢) في ط : بضمير .

(٣) تكملة من ص .

(٤) في جـ : المقدر .

(٥) يكون التقدير ألا بس زيدٌ السوطَ ضُرِبَ به زيد ؟ .

(٦) في ط : فعل .

ولك أن تفصل فتضمر في العامل بنفسه ذلك الفعلَ الظاهر بعينه ، معْ مضاف إلى ذلك الاسم المذكور ، فتقول - في إن زيدٌ ضُرِبَ غلامُه ، وفي إن زيدًا ضربتَ غلامه - : إنَّ ضُرِب متعلقُ زيدٍ ضُرِبَ غلامُه ، وإن ضربتُ متعلق (زيد)[1] ضربت غلامَه ، فيكون الفعل الظاهر تفسيرا (للمقدَّر)[2] ، ومعمولُ الظاهر تفسيرا للمتعلَّق المقدر ، وكذا في نحو : إن زيد لُقِيَ عمرو وأخوه ، وإن زيدًا لقيت عمرا وأخاه ، (مع بُعدِ معنى الملابسة هنا - كما تقدم في مثل مذهب الكسائي)[3] .

والتفصيل أولى من إضمار الملابسة مطلقا ، لأنه يتعذر إضمارُها للمرفوع في إن زيدٌ قام غلامُه ، بل المعنى : إن قام متعلَّقُ زيد قام غلامُه .

وتضمر العامل في متعلَّق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا ، بمعنى ذلك الفعل اللازم إن وجد (متعديا)[4] مع المضاف المذكور ، فتقول - في إن زيدٌ مُرَّ بغلامه ، وإن زيدًا مررت بغلامه : إنَّ (التقديرَان)[5] جووز متعلق زيد مُرَّ بغلامه ، وإن جاوزتُ متعلقَ زيد مررتُ بغلامه .

وإن لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة ، نحو : إن زيدٌ أُكِلَ على خوانه ، وإن زيدًا أكلتَ على خوانه ، أي إن لوبس زيد أُكِلَ على خوانه ، وإن لابستَ زيدا أكلت على خوانه .

هذا ، وإن جاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرفٌ ، أو جارٌّ (ومجرور)[6] نحو : أاليومَ زيدًا ضربتَه ، وأبا لسوط زيدا ضربته ، لم يتفاوت الأمْرُ ، لأن الفعل المقدر يعمل في ذلك الظرف أيضا والجار - أيضا - .

وأما إن جاء قبلَ الاسم المذكور مرفوعٌ فإن كان المفسِّر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما في : إن زيدٌ عمرا ضَرَبَه ، أي : إن ضرب زيد عمرا ضربه فلا إشكال ، وكذا في إن زيدًا عمرو ضربه ، وإلا أضمرتَ فعل الملابسة ، كما في إن اللحمُ الخوانَ أُكِلَ

---

(١) في ت : يزيد .

(٢) في ط : لمقدر .

(٣) تكملة في ط ، ومذهب الكسائي ذكر في صفحة ٥١٨ ، ٥١٩ .

(٤) تكملة من جـ وط .

(٥) تكملة من جـ وط .

(٦) ساقطة من ص وط .

عليه ، (أي)[1] إن لابس اللحمُ الخوان .

قوله : ويُختارُ الرفعُ بالابتداء عند عدم قرينةِ خلافِه ، أو عند وجود أقوى منها كأمَّا مع غير الطلب ، وإذا للمفاجأة .

حال الاسم المحدود لا يعدو أربعة أقسام ، (لأنه)[2] إما أن يختارَ رفعُه ، أو يختار نَصبُه ، أو يجبَ نصبُه ، أو يستويَ رفعُه ونصبُه .

ولم يذكر جمهورُ النحاة ما وجب رفعه[3] ، وأثبته ابنُ كيسان ، قال : وذلك إذا كان الفعل مشتغِلا بمجرور ، بِهِ تَحقُّقُ فاعليةُ الفاعل ، بأن يكون آلةَ الفعل ، نحو : أالسوطُ ضُرِب به زيدٌ ، لأنه لما حقق فاعليةَ الفاعل فكأنه فاعل مرفوع ، وقد تقرر أنه لا يجوز نصبُ الاسم المذكور إلا إذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب .

وهذا الذي ذكره قياسٌ باردَ ، والوجه جوازُ نصبه ، لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا .

بلى ، ما بعد (إذا) المفاجأة واجب (الرفع نحو)[4]: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو - كما يجيء[5] - .

ثم اعلم أن المصنف ابتدأ بما يُختار رفعه ، لأن الرفع هو الأصل لعدم احتياجه إلى حذف عامل ، فقال : يختار الرفع بالابتداء ، فبين بقوله : بالابتداء ، عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعُه في هذا الباب ، حتى لا يُظَنَّ أن رافعه فعل ، كما أن ناصبه إذا نَصَبَ فِعلٌ .

---

(١) ساقطة من ط .

(٢) ساقط من ص وط .

(٣) جمهور النحاة قالوا : يجب رفع الاسم الواقع بعد إذا الفجائية ، وليتما ، وإذا وقع بعد المشتغل عنه مالا يعمل ما بعده فيما قبله .

والغريب أن يقول الرضي عن الجمهور هذا .

ولسيبويه في رفع الاسم الواقع بعد إذا الفجائية قولان فقد أوجبه في الكتاب ٤٩/١ ، واستحسنه في الكتاب ٥٤/١ ، وانظر : المسألة في شرح الكافية لابن مالك ٦١٦ ، وفي الأشموني بحاشية الصبان ٧٥/٢ ، ٧٦ .

(٤) في ص وط : الرفع في نحو ، ولعل الأفضل ما أثبته .

(٥) صفحة ٥٤١ - ٥٤٣ .

قوله : عند عدم قرينة خلافه .

الضمير في خلافِهِ للرفع ، وخلافُ الرفع (ههنا)[1] النصبُ ، لأن هذا الاسم المذكور إما أن يرتفع بالابتداء ، أو ينصب بفعل مقدر ، أما الجرُّ فلا يدخله ، لأنه لا يكون إلا بجار ، وكلامنا في اسم ينتصب لفظا بما بعده لو سُلِّط عليه .

والمعنى : يُختارُ رفعُ هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له ، والقرائنِ التي يختار معها النصب ، والتي يتساوى معها الأمران ، على ما يجيء شرحُها ، (ومثال ذلك : زيد ضربته)[2] ، ولا يريد مطلقَ قرينةِ النصب ، لأن المفسِّر قرينةُ النصب ، ومع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه ، بل يريد قرائن النصب التي سنذكرها على ما أشرنا إليه .

وإنما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب إلى حذف الفعل ، وإضماره ، والأصلُ عدمُها ، بخلاف الرفع ، فإنه بعامل معنوى عندهم ، لم يظهر قطُّ في اللفظ ، حتى يقال : (إنه)[3] حُذِفَ وأُضْمِر .

وعلى ما اخترنا[4] في رفع المبتدأ نقول : إنما (اخترنا)[5] الرفع على النصب لأنه بعامل ظاهر دون النصب .

قوله : أو عند وجود أقوى منها .

أي عند وجود قرينة للرفع هي أقوى من قرينة النصب .

وقرينةُ الرفع (التي)[6] تجامع قرينةَ النصب وتكون أقوى منها شيئان فقط – على ما ذكروا – أما وإذا المفاجأة .

أمّا (أمّا) فتجامع ثلاثَ قرائن للنصب هي مع إحداها مغلوبة ، ومع الأخريين غالبة .

---

(١) ساقطة من ط .
(٢) ساقط من ص .
(٣) تكملة من جـ .
(٤) اختار الرضي أن كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر ، وانظر الصفحات : ٥٢ ، ٢٥٥ .
(٥) في جـ وص وط : اختير .
(٦) في ت : الذي .

أما الأولى فالطلبُ – على ما يأتي[١] – .

والأخريان : عطفُ الجملة التي بعدها على فعلية ، وكونُها جوابا لجملة استفهاميةٍ فعليةٍ .

وأما إذا فلا تجامع من قرائن النصب إلا واحدة ، وإذا غالبةٌ (عليها)[٢] وتلك القرينةُ كونُ الجملةِ المصدَّر بها معطوفةً على فعلية – كما يجيء[٣] – .

أما (أما) فإنما ترجَّحَ الرفعُ معها على النصب مع القرينتين المذكورتين ، لأن ترجُّح النصبِ في مثلهما بغير (أما) إنما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فِعليَّتين ، نحو : قام زيد وعمرًا أكرمته ، أو لقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين نحو : زيدًا أكرمته ، في جواب من قال : أيُّهم أكرمته ؟ فإذا صدرت الجملتان بأما ، نحو : قام زيد وأما عمرو (فقد)[٤] أكرمته ، وأما زيد فقد أعطيته دينارا في جواب أيُّهم أعطيت ؟ فإن أما من الحروف التي يُبْتَدَأُ بعدها الكلام ، ويستأنَف ، ولا يُنظَر معها إلى ما قبلها ، فلم يمكن قصدُ التناسب معها ، لكون وضعها لضد مناسبةِ ما بعدها لِمَا قبلها – أعني الاستئناف – فرجعت بسببها الجملةُ إلى ما كانت في الأصل عليه ، وهو اختيارُ الرفع للسلامة من الحذف والتقدير .

فأمَّا في الحقيقة ليست مقتضيةً للرفع ، لأن وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾[٥] لكنَّ عملَها في الصورتين أنها منعت مقتضى النصب من التأثير ، فبقي مقتضى الرفع بحاله ، وهو كونُ الأصل سلامةَ الكلام من الحذف والتقدير .

وأما حتى نحو قوله[٦] :

---

(١) بعد قليل .

(٢) تكملة من جـ وص وط .

(٣) صفحة ٥٤٣ .

(٤) في ط : فقط .

(٥) الآيتان ٩ ، ١٠ من سورة الضحى .

(٦) قائله أبو مروان النحوي كما في الخزانة ٢٥/٣ وينسب إلى المتلمّس وهو في الأبيات المنسوبة إليه في ديوانه ٣٢٧ ، ونسبه ياقوت في معجم الأدباء ١٤٦/١٩ إلى مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة أحد أصحاب الخليل المتقدّمين المبرزين في النحو .

١٥٧ - أَلْقَى الصحيفةَ كي يخففَ رَحْلَه والـزادَ حتـى نعلَـه ألقاهَـا[١]

فهي وإن كانت يستأنف بعدها الكلامُ إلا أنها ليست متمحضةً للاستئناف كأما ، ألا ترى أنها لا تقع في أول الكلام كأما ، فلم يكن الرفعُ بعدها أولى ، فهي كسائر حروف العطف ، لظهورِها في ذلك الباب .

وأما إذا كانت « أما » مع الطلب – وهو الأمر والنهي والدعاء فقط ، لأن سائر أنواع الطلب ، نحو : هل زيدٌ ضربته ، وزيد ليتك تضربه (وألا تضربه)[٢] يجب رفعُ الاسم معها كما تقدم[٣] – فأما مع (الثلاثة مغلوبة)[٤] نحو : أما زيدًا فأكرمه ، وأما بكرا فلا تضربه ، وأما عمرا فرحمه الله (تعالى)[٥] .

وإنما صارت مغلوبةً لأن وقوع هذه الأشياء خبرا للمبتدأ قليل في الاستعمال ، وذلك لأن كون الجملةِ الطلبيةِ . فعليةً أولى – إن أمكن – لاختصاص الطلب بالفعل ، ألا ترى إلى اقتضاء حروف الطلب للفعل ، كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض ، وأما قوله تعالى : ﴿ بَل أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ ﴾[٦] فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير إعرابٍ ، كما أمكن ذلك في نحو : زيدٌ اضرِبْه . وكذا في نحو : هل زيد ضارب ، وزيد هل ضربته ، وعمرو ألا تضربه[٧] .

---

(١) البيت في الكتاب ١/٥٠ ، وفي جمل الزجاجي ٦٩ ، وفي معجم الأدباء ١٩/١٣٤ ، وفي ابن يعيش ٨/١١ ، وفي الخزانة ٣/٢١ ، وفي المغني ١٦٧ ، وفي العيني ٤/١٣٤ ، وفي رصف المباني ١٨٢ ، ونسبه المحقق عن البغية إلى مروان بن سعيد وكذا في أسرار العربية ٢٦٩ .

يحكي الشاعر قصةَ المتلمس حين رمي كتابَ عمرو بن هند إلى عامله في البحرين وفيه يأمره بقتله وفر إلى الشام وُقتِلَ طَرَفَةُ بن العبد وكان رفيقَه في رحلته ، ولم يلتفت إلى تحذيره .

الشاهد : أورده الرضي على أن حتى وإن كانت يُستَأْنف بعدها الكلام إلا أنها ليست متمحضة للاستئناف ، فلم يكن الرفع بعدها أولى .

(٢) ساقط من ص .

(٣) صفحة ٥٢٢ وما بعدها .

(٤) في ط : الثلاثة فهي مغلوبة .

(٥) تكملة من ط .

(٦) سورة ص ٦٠ .

(٧) لعل السبب في ذلك أن (أنتم) مبنية فلا تظهر عليها علامةُ الإعراب ، أما قوله : هل زيد ضارب ؟ فإنك لو قدرت فعلا قبله لقلت هل ضرب زيد ضارب ، فيصير (زيد) مرفوعا . أما زيد هل ضربته وعمرو ألا تضربه فلا يمكن لأن ما بعد هل وألا لا يعمل فيما قبلهما . والله أعلم .

وأما قولهم : إن قلةَ نحو : زيدٌ اضرِبْه ولا تضربه – بالرفع – لمناقضة الخبر الذي هو (محتمِل)[١] للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلبية التي لا تحتملها إلا بتأويل بعيدٍ مخرجٍ للأمر والنهي والدعاء عن حقيقتها ، كقولك – في : زيدٌ اضربْه – زيد أطلُب منك ضَرْبَه ، فمنقوض[٢] بأنه يكثر في الجملة الاسمية تصدرُها بما يخرجها عن كونها خبريةً ، مع أنه يسمى الخبرُ فيها خبر المبتدأ ، نحو : أزيد منطلق ، وليتك عندنا ، وكذا يكثر (نحو)[٣] : زيد من أبوه ؟ وعمرو هل ضربته ؟ وزيد ليتك قتلته ، ولا يجب (في)[٤] خبر المبتدأ احتمالُه للصدق والكذب ، وإنما سمي خبرا اصطلاحا ، كما أن الفاعل سمي فاعلا و لم يصدر الفعل منه في بعض المواضع .

فنقول : لما كان الطلبُ من قرائن النصب – كما ذكرنا[٥] – وأما ليست من قرائن الرفع – كما بينا[٥] – بقي التعارضُ في نحو : أما زيد فاضربه ، بين الطلب وأصالة السلامة من الحذف والتقدير ، وترجيحُ الطلب أولى ، لكثرة (استعمال الحذفِ)[٦] والتقديرِ في كلامهم ، وقلةِ استعمال الطلبية اسميةً ، مع إمكان جعلها فعليةً بمجرد تغيير إعراب .

وأما إذا المفاجأة فهي – في ضعف الاستئناف بعدها – مثلُ حتى ، ولهذا لا تقع في صدر كلام من دون أن يتقدمها شيء ، كما تقع (أما) لكن النحاة قالوا : إنها إذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية ، فهي غالبة على العاطف ، بمعنى أن الرفع – إذن – أولى من النصب (مع جواز النصب)[٧] نحو : قام زيد وإذا بكر يضربه عمرو .

وفيما قالوا نظر: وذلك أنهم اتفقوا أنها لا يجيء بعدها إلا الاسمية، فرقا بينها وبين إذا الشرطية من أول الأمر[٨] ، فقياس هذا وجوبُ الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف ،

---

(١) في ت : المحتمل .
(٢) هذا خبر (قولهم) في : وأما قولهم : إن قلة .. إلخ .
(٣) ساقطة من ص وط .
(٤) في ت : و .
(٥) صفحة ٥٤١ ، ٥٤٢ .
(٦) في ت : الاستعمال إلى الحذف .
(٧) ساقط من ص .
(٨) انظر : الجنى الداني ٣٦٤ حيث ذكر ذلك في الفرق بينها وبين الشرطية .

بل لو سُمِع نصبُ ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم أن يقولوا : خالفت أصلَها في هذا الموضع الخاص ، رعايةً للتناسب المطلوب عندهم ، وفي غير هذا الموضع (يجب رفع ما بعدها)[1] نحو : زيد في الدار وإذا عمْرو (يضربه)[2] ، وأما مع عدم السماع فالأصل منعُه ، بناءً على الإجماع المذكور[3] .

قولُه : ويختار النصب بالعطف على جملةٍ فعلية للتناسب ، وبعد (حرف النفي وحرف الاستفهام)[4] وإذا الشرطية ، وحيث ، وفي الأمر والنهي ، وعند خوف لبس المفسِّر بالصفة مثل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[5].

هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور .

قوله : بالعطف على جملة فعلية .

نحو : قام زيد وعمرا أكرمته ، وكذا مع لكن وبل ، وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه ، في كونهما (فعليتين)[6] وكذا في مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتُلُها لعطفه على مشابه الفعل .

---

(١) في جـ وص وط : يجب رفعها ، والصحيح ما أثبته ، لأنه اختلف في إذا الفجائية أحرف هي أم اسم ، ومن قال باسميتها قال : إنها منصوبة على الظرفية الزمانية أو المكانية (انظر : الجنى الداني ٣٦٥) .

(٢) في ت وجـ وط : اضربه .

(٣) استحسن سيبويه رفع الاسم بعد إذا قال ٥٤/١ : ولإذا موضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه تقول : نظرت فإذا زيد يضربه عمرو . وأوجب الرفع في ٤٩/١ بعد إذا وأما ... وأنكر ابن مالك في شرحه للكافية الشافية على من ينصب الاسم بعد إذا الفجائية في باب الاشتغال ، قال صفحة ٦١٦ : وقد غفل عن هذا كثير من النحاة فأجازوا النصب في نحو : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ، ولا سبيل إلى جوازه .

وضَمَّ إلى (إذا) في وجوب رفع ما بعدها ليتما ، قال : وكذلك ليت المقرونة بـ (ما) لا يليها فعل ، ولا معمول فعل ، لأن (ما) حين قرنت بها لم تُزِلْ اختصاصها بالأسماء .

وذكر الأشموني واو الحال - أيضا - ضمن ما يختص بالابتداء في نحو : خرجت وزيد يضربه عمرو (شرح الأشموني بحاشية الصبان ٧٦/٢) .

(٤) في ط : حرفي النفي والاستفهام ، وما في التركية موافق لما في مخطوطة المتن صفحة ٢٢ .

(٥) القمر ٤٩ .

(٦) في ط : فعليين .

وأما في نحو : أَحْسِنْ بزيد وعمرو يضربه فلا يترجح النصب ؛ لكون فعلِ التعجب – لجموده وتجرده عن معنى العروض – لاحقًا بالأسماء ، كذا قال سيبويه[1] .

والظاهر أن الثانية اعتراضية لا معطوفة[2] .

قوله : وبعد حرف النفي .

هي[3] لا وما وإنْ نحو قوله[4] :

١٥٨ – فلا حسبا فخرت به لِتَيْمٍ ولا جدًّا إذا ازدحم الجُدود[5]

وكذا ما (زيدا)[6] ضربته .

وإنما اختير النصب (فيها)[7] مع جواز الرفع لأن النفي في الحقيقة لمضمون الفعل ، فإيلاؤه لفظا أو تقديرا لما ينفي مضمونه أولى .

وليس لَمْ ولَمَّا ولَنْ من هذه الجملة إذ هي عاملة في المضارع ، ولا يقدر معمولُها ، لضعفها في العمل ، فلا يقال : لمْ زيدا تضربه ، ولا : لن بكرا تقتله ، كما يقال : إن زيدا تضربه أو ضربته لقوة (إن) بجزمها للفعلين .

وأما ليس – فيمن قال : إنه حرف[8] – فليس أيضا من هذا الباب ، لأن ما بعده

---

(١) في الكتاب ٤٩/١ وكذلك ما أَحْسَنَ عبدَ الله وزيد قد رأيناه ، فإنما أجريته – يعني أَحْسَنَ – في الموضع مجرى الفعل في عمله ، وليس كالفعل ؛ ولم يجئ على أمثلته ولا على إضماره ، ولا تقديمه ولا تأخيره ، ولا تصرُّفه ، وإنما هو بمنزلة لدن غدوة ، وكم رجلا ، فقد عملا عملَ الفعل وليسا بفعل ولا فاعل .

(٢) مثال سيبويه ما أحسن عبدَ الله وزيدٌ ، قد رأيناه أوضح من مثال الشارح ، لأنه قد يتبادر إلى الذهن في مثال الشارح أن الواو حالية .

(٣) أنت الضمير العائد إلى الحرف لأن الحرف كلمة .

(٤) قائله جرير بن عبد الله الخطفي وستأتي ترجمته ٨٢٦ .

(٥) البيت في ديوانه ٣٣٢ وفيه كريم مكان « لِتَيم » ، وفي الكتاب ٧٣/١ ، وفي ابن يعيش ١٠٩/١ ، ٣٦/٢ ، وفي الخزانة ٢٥/٣ .

اللغة والمعنى : الحسب : الكرم والشرف . يقول : ما ذكرت لتيم حسبا تفتخر به لأنك لم تجد لها شيئا تذكره ، ولا لك جد شريف تعوِّل عليه . (الخزانة ٢٦/٣) .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أنه يختار النصب في قوله : حسبا ، ويجوز الرفع لوقوعه بعد حرف النفي (لا) .

(٦) في ت : زيد .

(٧) في ص وط : فيهما .

(٨) قال المالقي في رصف المباني ٣٠٠ : اعلم أن ليس ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية ، ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي فزعم سيبويه أنها فعل ، وزعم أبو علي أنها حرف . =

واجبُ الرفع : لكونه اسمَه والجملةُ بعده خبرُه ، نحو : ليس زيد ضربته .

وبعضُ من قال بحرفيتها جَوَّزَ إلغاءها عن العمل إلغاء (ما) استدلالا بقولهم : ليس الطيبُ إلا المسكُ ، برفع المسك[1] - كما يجيء في باب (ما)[2] ويحمَل عليه قولُهم : ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه ، أي ما خلق الله (فيجيز ليس زيدًا ضربته)[3] على إلغاء ليس .

والوجه أن : ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين إلى مرفوع واحد ، وخَلَقَ خَبَرُ ليس . ويجوز أن يكون اسمُ ليس فيه وفي قولك : ليس زيدا ضربته ضميرَ الشأن ، والمفسِّرُ جملةٌ فعليةٌ ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾[4] .

قوله : وحرف الاستفهام .

علة أولويته بالفعل كعلة أولوية حرف النفي به .

قال سيبويه : ليس جَوَازُ الرفع في الهمزة كجوازه في نحو : قام زيد وعمرٌ وكلمته[5] .

يعني أن الرفع في الثاني أحسن ، فليس طلبُ المشاكلةِ بينَ المعطوف والمعطوف عليه إذا كان المعطوفُ عليه جملةً فعليةً في اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام ، بل الهمزةُ أشدُّ اقتضاءً له .

= ونسب ابنُ هشام في المغني ٣٨٧ القول بحرفيتها إلى ابن السراج وأبي علي وابن شقير وجماعة .

وأقول : وجدت كلام ابن السراج في الأصول ١/٨٢ يخالف ما نُسِبَ إليه حيث قال : فأما ليس فالدليل على أنها فعل - وإن كانت لا تتصرف تصرفَ الفعل قولك لست ، كما تقول ضربت ، ولستما كضربتما .. إلخ . وانظر : الكتاب ١/٢١ .

(١) في الكتاب ١/٧٣ وقد زعم بعضهم أن ليس تُجْعَل كما ، وذلك قليل لا يكاد يعرف ، فهذا يجوز أن يكون منه ليس خلق الله أشعرَ منه ... والوجه والحد أن تحمله على أن في ليس إضمارًا وهذا مبتدأ ، كقوله : إنَّه أَمَةُ اللهِ ذاهبةٌ . إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال : ليس الطيبُ إلا المسكُ وما كان الطيبُ إلا المسكُ .

ونقل القالي في ذيل الأمالي ٣٩ عن أبي عمرو أنه ليس في الأرض حجازيٌّ إلا وهو ينصب (المسكَ) ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع .

(٢) صفحة ٨٧٢ .

(٣) في ت : فيجيء نحو : زيدا ضربته .

(٤) الحج ٤٦ .

(٥) في الكتاب ١/٥٢ : وليس جواز الرفع في الألف مثلَ جواز الرفع في ضربت زيدا وعمرا كلمته ، لأنه ليس ههنا حرف هو بالفعل أولى ، وإنما اختير هذا على الجواز وليكون المعنى واحداً ، فهذا أقوى .

وكذا جعل سيبويه الرفعَ بعد حروف النفي أحسنَ منه بعد الهمزة[1] .

وذلك لأن الجملة مع الهمزة تصير طلبيةً ، وكون الطلبية فعليةً أولى إن أمكن - كما ذكرنا[2] - ولا تصير مع حرف النفي طلبية .

واعلم أن للاستفهام حرفين ، أحدهما عريق فيه ، وهو الهمزة ، فهي تدخل على الفعلية نحو : أَضَرَبَ زيد ، وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو : أزيدٌ خارج ، وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فعلية ، نحو : أزيد خرج .

وثانيهما دخيل فيه وهو هل التي أصلها أن تكون بمعنى قد اللازمة للفعل - كما يجيء في قسم الحروف[3] - فهي تدخل على الفعلية ، وعلى الاسمية التي ليس خبرُ المبتدأ فيها فعليةً ، (نحو : هل زيد قائم ، لمشابهة الهمزة)[4] ، وأما الاسميةُ التي جزؤها الثاني فعليةٌ فلا تدخل عليها إلا على قُبْحٍ ، نحو : هل زيد خرج ، لأنها إذا لم تجد فعلا تسلت عنه ، فإن كان أحدُ جزأي الجملة التي تدخلها فعلًا تذكرت الصحبةَ القديمة ، فلا ترضى إلا بأن تعانقه ، فيجب أن تولِيَه إيّاها ، وكذا يقبح دخولُها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم ، نحو : هل زيدًا ضربت ، وعلى فعلية مقدَّر فعلُها مفسَّرا بفعل ظاهر ، نحو : هل زيدا ضربته ، والنصب ههنا أحسنُ القبيحين .

وقد مر الخلاف بين سيبويه والأخفش في أن الرفعَ أولى أو النصبَ في نحو : أأنت زيدا ضربته ، (والوفاق)[5] في اختيار النصب (إذا فُصِلَ بظرف)[6] في نحو : أاليومَ زيدًا ضربته[7] .

---

(١) في الكتاب ٧٢/١ هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام .. وهي حروف النفي .. وذلك قولك : ما زيدًا ضربته ، ولا زيدا قتلته .. وإن شئت رفعت . والرفع فيه أقوى ، إذ كان يكون في ألف الاستفهام لأنهن نفيُ واجبٍ يُبْتَدأُ بعدهن ويبنى على المبتدأ بعدهن ، ولم يبلغن أن يكن مثل ما شُبِّهْنَ به .

(٢) صفحة ٥٤٢ .

(٣) قال في ط ٣٨٨/٢ : لأن أصلها أن تكون بمعنى قد فقيل : أهل . قال : أهل عرفت الدار بالغَرِيَّين .

(٤) ساقط من ص .

(٥) في ص : والزمان .

(٦) تكملة من ط .

(٧) صفحة ٥٣٥ .

والأسماء المتضمنة للاستفهام مثلُ هل ، تدخل على فعلية فعلُها ملفوظ به ، ويقبح نحو : متى زيدا ضربت ؟ ومتى زيد خرج ؟ فالرفع في : متى زيد ضربته أقبح القبيحَين - كما ذكرنا في هل[1] - ويحسن متى زيدٌ خارج .

كل ذلك لأن كلَّ متطفل على شيء فحقه لزوم أصل المتطفَّل عليه إذا أمكن ، وأصل همزة الاستفهام دخولُها على الفعل صريحا ، وإنما جاز بلا قبح نحو : متى زيدٌ قائم لأن الفعلَ معدوم .

وإن كان المتضمن للاستفهام هو الاسمَ المحدودَ فرفعه أولى ، نحو : أيُّهم ضربته ؟ كما في زيد ضربته والعلة كالعلة[2] .

قوله : وإذا الشرطية .

فيها خلاف ، نقل عن الكوفيين ، أنها كإذْ في وقوع الجملتين بعدها ، إلا أن الجملةَ الاسميةَ لابد أن يكون الخبرُ فيها فعلا إلا في الشاذ[3] كقوله[4] :

١٥٩ - إذا الخصمُ أَبْزَى مائلُ الركب أنكبُ[5]

ونقل عن سيبويه والأخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف[6] .

والأكثر كونُها عندهما فعليةً إما ظاهرةَ الفعل نحو : إذا جاء زيد ، أو (مقدرتَه)[7]

---

(١) صفحة ٥٤٧ .

(٢) لأنه الأصل ولسلامته من الحذف والتقدير .

(٣) لقد سبق أن نسب الشارح إلى الأخفش صفحة ٢٧١ جوازَ وقوع الاسمية بعد إن الشرطية بشرط كون الخبر فعلا ، وانظر : صفحة ٢٢٠ تعليقة ٣ وسيذكر هذه النسبة بعد قليل .

(٤) ينسب هذا البيت لعمرو بن أسد الفقعسي ولمرة بن عداء الفَقْعَسي ، وفي الحماسة بشرح المرزوقي ٢١٤ : وقال بعض بني فقعس ، وهكذا نسبه البغدادي في الخزانة ٢٩/٣ .

(٥) صدره : فهلَّا أعدوني لمثلي تفاقدوا .

والبيت في حماسة أبي تمام بشرح المرزوقي ٢١٤ ، وفي الخزانة ٢٩/٣ .

اللغة : تفاقدوا : جملة اعتراضية دعائية ، يدعو عليهم بأن يفقد بعضهم بعضا ، أبزى : وهو الذي يخرج صدره ويدخل ظهره ، الأنكب : المائل ، وأصله الذي يشتكي من منكبيه فهو يمشي في شق .

الشاهد قوله : إذا الخصم أبزى حيث جاءت الاسمية بعد إذا ووقع خبرها اسما وهو شاذ لأن الكوفيين الذين نقل عنهم الرضي جوازَ وقوع الاسمية بعد إذا اشترطوا كونَ خبرها فعلا كقوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ .

(٦) انظر : صفحة ٢٢٠ تعليقة ٣ .

(٧) في ص وط : أو مقدرة .

نحو : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾[1] أي إذا انشقت السماء .

ونقل عن المبرد اختصاصُها بالفعلية[2] ، فيجب عنده تأويل نحو : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾[1] بالفعلية ، أي إذا انشقت السماء .

فقوله : وإذا الشرطية يعني على مذهب سيبويهِ والأخفش .

وإنما اختارا بعدها الفعليةَ لأن الشرطَ بالفعل أولى ، كالنفي والاستفهام .

وإنما لم يوجبا الفعل بعدها – كما فعل المبرد – لأنها ليست عريقةً في الشرط كإنْ ولو ، ولا ظاهرةً في تضمن معناه كَمَنْ ومَتَى[3] – على ما يجيء في الظروف المبنية[4] – .

وأما على مذهب المبرد فينبغي أن لا يجوز بعدها الرفعُ إلا على وجه أذكره ، وهو أن بعضهم[5] يجوِّزُ في جميع ما ذكرنا ونذكر – أنه منتصبٌ بفعل مقدر مفسر بالظاهر – أن يرتفعَ بالفعل المقدَّر الذي هو لازم ذلك الظاهر .

قال السيرافي : يجوز هلا زيدٌ قتلته بتقدير : هلا قُتِلَ زيدٌ قتلته[6] .

---

(١) الانشقاق ١ .

(٢) في المقتضب ٣/١٧٧ : و (إذ) يقع بعدها الفعل والفاعل والابتداء والخبر ، و(إذا) لا يقع بعدها إلا الفعل .. فأما امتناع الابتداء والخبر من (إذا) فلأن (إذا) في معنى الجزاء والجزاء لا يكون إلا بالفعل .

(٣) نسب إليه ابن جني في الخصائص ١/١٠٥ ذلك فقال بعد أن تحدث عن قول الشاعر :

إذا هو لم يَخَفْنِي في ابنِ عَمّي ... وإن لم ألقَه الرجلُ الظلومُ

قال : وفي هذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن في إجازته الرفعَ بعد (إذا) الزمانية بالابتداء في نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ .

وعند الرجوع إلى معاني القرآن للأخفش ٢/٥٣٤ وجدته يقول :

إذا السماء انشقت على التقديم والتأخير .

وهذا لا يؤيد ما نسب إليه ابن جني والرضي بل يعني أن التقدير إذا انشقت السماء . وانظر هذه المسألة في : التسهيل ٩٤ .

(٤) انظر : ط ٢/١٠٨ .

(٥) لعله يريد بهم الكوفيين بدليل قوله بعد : وروى الكوفيون .. وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٢٦ ، ٦٢٧ فإذا كان الفعل المشغول مطاوعا جاز أن يفسَّر به مطاوعه رافعا للاسم السابق ومنه قول لبيد :

فإن أنت لم ينفعك علمُك فانتسبْ ... لَعَلَّكَ تهديك القرونُ الأوائلُ

فأنت فاعل فعل مطاوع لينفعك تقديره : فإن لم تنتفع بعلمك لم ينفعك عملك .

(٦) في هامش كتاب سيبويه ١/٥٢ قال السيرافي شارحا قولَ سيبويه ، والرفع بعد ألف الاستفهام أمثَلُ منه في =

وروى الكوفيون[1] :

لا تجزعي إنْ منفسٌ أهلكتُه فإذا هلكتُ فعندَ ذلك فاجزعي[2](٤٦)

أي إن أُهْلِكَ منفس أو إن هَلَكَ منفس .

فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد في بيت ذي الرمة[3] :

١٦١ – إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغته فقام بفأس بين وِصلَيك جازرُ[4]

على رواية رفع (ابن) (أي إذا بُلِغَ ابنُ أبي موسى .

هذا)[5] والأولى مطابقة المفسِّر للمفسَّر في الرفع والنصب (إن)[6] أمكن .

قوله : وحيث .

حيث دالةٌ على المجازاة في المكان كإذا في الزمان ، نحو : حيث زيد تجدْه فأكرمه ، ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط أقلُّ من استعمال إذا ، فإنها تدخل على الاسمية التي جزآها اسمان – اتفاقا – نحو : اجلس حيث زيد جالس ، أما إذا كُسِعت[7] بما نحو:

= متى .

قوله : والرفع فيها على الجواز أي لا على الاختيار ، ولا يجوز ذلك في هلا ولولاه ، لأنه لا يبتدأ بعدها الأسماء ، فلا يجوز أن تقول : هلا زيدٌ قائم ، ويجوز أن تقول : هلا زيدًا ضربته ، على معنى هلا ضربت زيدا ضربته .

(١) أجاز الكوفيون أن يكون الاسم المرفوع بعد إن الشرطية مرفوعا بما عاد إليه من الفعل ، من غير تقدير فعل ، الإنصاف ٦١٥ ، ٦١٦ .

(٢) سبق تخريجه صفحة ٢٢٠ ، والشاهد هنا هو الشاهد هناك .

(٣) سبقت ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٤) البيت في ديوانه ١٠٤٢/٢ ، وفي الكتاب ٤٢/١ ، وفي المقتضب ٧٤/٢ ، وفي الخصائص ٣٨٠/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٤/١ ، وفي المغني ٣٥٥ ، وفي شرح شواهد المغني ٦٦٠ ، وفي الخزانة ٣٢/٣ .

اللغة : بلال أراد به بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري . فقال : الفاء واقعة في جواب إذا ، وجُوِّزَ دخولها على الفعل الماضي لأنه دعاء ، وصليك : الوصل بكسر الواو المفصل ، وهو ملتقى كل عظمين ، والمراد المفصلان اللذان عند موضع النحر . والجازر اسم فاعل من جزر الناقة إذا نحرها .

الشاهد : أنشده الرضي موجِّها رواية الرفع في (ابن) على رأي المبرد الذي منع وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط ، فقال : إن التقدير إذا بُلِغَ ابن أبي موسى . ويروى البيت بنصب ابن وبلال ، وتوجيهه على أنه من باب الاشتغال ويَنْصَبَان بفعل مقدر .

(٥) تكملة من جـ وص وط .

(٦) في ص وط : ذا .

(٧) أي قرنت .

حيثما ، (فهما)[1] وسائر الأسماء المتضمنة معنى الشرط ، نحو : متى وأينما ، لا يفصل بينها وبين الفعل إلا عند الضرورة . قال[2] :

١٦١ - فمتى واغلٌ يَزُرْهُم يُحَيُّو ه ويعطَفْ عليه كـأسُ الساقي[3]

وقال[4] :

١٦٢ - صعدةٌ نابتةٌ في حائرٍ أينما الـــريح تميلْهـــا تَمِـــل[5]

فلو اضطُرَّ الشاعر إلى (الفصل)[6] نحو : متى زيدا تزره يزرْك ، فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها .

قوله : وفي الأمر والنهي .

قد تقدم ذلك بعلته[7] .

قوله : وعند خوف لبس المفسِّر بالصفة .

إذا أردت - مثلا - أن تخبر أن كل واحد من مماليكِك اشتريته بعشرين دينارا ،

---

(١) في ط : فهي .

(٢) قائله عدي بن زيد وستأتي ترجمته صفحة ٧٣٨ .

(٣) البيت في ملحقات ديوان عدي ١٥٦ ، وفي الكتاب ٤٥٨/١ ، وفي المقتضب ٧٤/٢ ، وفي الإنصاف ٦١٧ ، وفي ما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٣ ، وفي الضرائر الشعرية ٢٠٧ ، وفي الخزانة ٤٦/٣ .

اللغة : الواغل الذي يدخل على من يشرب الخمر ، ولم يُدْعَ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن واغل فُصِلَ به اضطرارا بين متى ومجزومه ، ويعرب فاعلَ فعل محذوف يفسره المذكورُ .

(٤) قائله كعب بن جُعَيل بن قُمَير بن عُجْرة التغلبي شاعر تغلب في عصره مخضرم ، عُرِف في الجاهلية والإسلام ، أدركه الأخطل في صباه وهجاه وكان في زمن معاوية وشهد معه صفين ، توفي نحو ٥٥ هـ . وينسب البيت أيضا إلى حسام بن ضرار الكلبي .

(٥) البيت في الكتاب ٤٥٨/١ ، وفي معاني القرآن للفراء ٢٩٧/١ ، وفي المقتضب ٧٣/٢ ، وفي الإنصاف ٦١٨ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٣٢/١ ، وفي اللسان (صعد) ، وفي العيني ٤٢٤/٤ ، وفي الخزانة ٤٧/٣ .

اللغة : الصعدة : القناة التي تنبت مستوية ، فلا تحتاج إلى تثقيف أو تعديل ، وأراد هنا المرأةَ مستويةَ القامةِ ، الحائر : المكان المطمئن الوسط المرتفع الحروف .

الشاهد : قوله : أينما الريح تميلها ، حيث فصل بين أينما ومجزومها بالريح وهو فاعلٌ لفعلٍ محذوف يفسره المذكور .

(٦) في ت : الفاصل .

(٧) صفحة ٥٤٧ .

وأنك لم تملك أحدًا منهم إلا بشرائك بهذا الثمن ، فقلت : كلَّ واحد من مماليكي اشتريته بعشرين – بنصب كل – فهو نص في المغنى المقصود ، لأن التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين .

وأما إن رفعت (كلّ) فَيُحتَمَل أن يكون (اشتريته) خبرًا له ، وقولك (بعشرين) متعلقا به ، أي كل واحد منهم مشترى بعشرين ، (وهو المعنى المقصودُ ، ويحتمل أن يكون اشتريته صفةً لكل واحد ، وقولك بعشرين هو الخبر ، أي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين)[1] .

(فالمبتدأ – إذن – على التقدير الأول – أعمُّ ، لأن قولك : كل واحد من مماليكي (أعمُّ)[2] من اشتريته ، ومن اشترى لك ، ومن حصل لك منهم بغير المشتري من وجوه التملكات ، والمبتدأ على الثاني لا يقع إلا على من اشتريته أنت)[3] .

فرفعه – إذن – مُطْرِق لاحتمال الوجه الثاني ، الذي هو غير مقصود ، ومخالف للوجه الأول ، إذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم مَن اشتراه لك غيرك بعشرين ، أو بأقل منها ، أو بأكثر ، وربما يكون – أيضا – لك منهم جماعةٌ بالهبة ، أو الوراثة ، أو غير ذلك ، وكل هذا خلافُ مقصودِك .

والنصب – إذن – أولى ، لكونه نصا في المعنى المقصود ، والرفع محتمِلٌ له ولغيره .

والمثال الذي أورده المصنف من الكتاب العزيز أعني قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[4] لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواءٌ جعلت الفعلَ خبرا أو صفة ، فلا (يصلُح)[5] – إذن – للتمثيل ، وذلك لأن مرادَه تعالى بكل شيء كلُّ

---

(١) في ص : وهو نص في المعنى المقصود : اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين ، وهو المعنى المقصود . ويحتمل أن يكون اشتريته صفة لكل واحد ، وقولك « بعشرين » هو الخبر ، أي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين .
فرفعه إذًا مُطرِقٌ لاحتمال الوجه الثاني .

(٢) هكذا في ط ، ولعل الصواب : عم ، وتكون (من) بعدها موصولة ، وليس الكلام هذا في النسخ الأخرى فلم أستطع المقابلة .

(٣) تكملة من ط وحدها ، ولعله كان تعليقة ثم أدخل في نص الكتاب ، فإن النسخ التي بين يدي لم تذكره .

(٤) القمر ٤٩ .

(٥) في جـ وص : يصح .

مخلوق ، نصبت (كل) أو رفعته ، وسواء جعلت خلقناه (صفتَه)[1] مع الرفع أو خبرا عنه ، وذلك أن قوله : خلقنا كل شيء بقدر ، لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم (شيء) لأنه تعالى لم يخلق جميعَ الممكنات غيرَ المتناهية ، ويقع على كل واحد منها اسمُ شيء ، فـ (كل شيء) في هذه (الآية)[2] ليس كما في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[3] لأن معناه أنه قادر على كل ممكنٍ غير متناه .

فإذا تقرر هذا قلنا : إن معنى (كلُّ شيء خلقناه بقدر) (برفع كل)[4] على أن خلقناه هو الخبر : كلُّ مخلوقٍ مخلوقٌ بقدر ، وعلى أن خلقناه صفة : كلُّ شيء مخلوقٍ كائنٌ بقدر ، والمعنيان واحد ، إذ لفظ كل شيء في الآية مختص بالمخلوقات ، سواء كان خلقناه صفةً له أو خبرا ، وليس مع التقدير الأول أعمَّ منه مع التقدير الثاني ، كما في مثالنا .

ويختار النصبُ أيضا إذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية ، كما إذا قيل : أرأيتَ أحدا ؟ أو أيَّهم ؟ أو غلامَ أيّهم رأيتَ ؟ فتقول : زيدًا رأيته .

وإنما كان النصب أولى ليطابق الجوابُ السؤالَ في كونهما فعليتين .

وكذا إذا قيل : أضاربٌ الزيدان أحدا ؟ قلت : زيدًا يضربانه ، لأن معناه : أيضرب الزيدان أحدا ، فهو مقدر بالفعلية .

واختار الكسائيُّ النصبَ إذا كانَ الاسمُ المحدودُ بعد اسم هو فاعلٌ في المعنى نحو : زيدٌ هندًا يضربها[5] .

فزيد في المعنى هو الضارب ، وإن كان في اللفظ مبتدأً ، فنصب (هندا) أولى ، لأنه كأنه قيل : يضرب زيدٌ هندا .

---

(١) في ط : صفة .

(٢) ساقطة من جـ .

(٣) البقرة ٢٨٤ .

(٤) ساقطتان من جـ وص وط .

(٥) انظر : الأصول لابن السراج ٢/٢٤٤ .

قوله : ويستوي الأمران في مثل : زيدٌ قام وعمرو أكرمته .

يعني يستوي الرفعُ والنصب في الاسم المحدود ، إذا كان (قبله)[1] عاطف على جملةٍ اسميةٍ ، الخبرُ فيها جملةٌ فعلية ، أو على الخبر فيها .

وإنما استويا لأنه يمكن أن يكون ما بعد الواو عطفًا على الاسمية التي هي الكبرى ، فيُختارَ الرفعُ ، مع جواز النصب ، (ليتناسب)[2] المعطوفُ والمعطوفُ عليه في كونهما (اسميتين)[3] ، وأن يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختارَ (النصبُ مع جواز الرفع)[4] ليتناسبا في كونهما فعليتين .

فإن قيل : بل الرفعُ أولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلامِ المعطوفِ أقربَ إلى الفعلية منه إلى الاسمية .

وهذا المثال – أعني : زيد قام وعمرو أكرمته – مثالٌ أورده سيبويه[5] .

واعتُرِضَ عليه بأنه لا يجوز فيه العطفُ على الصغرى ، لأنها خبر المبتدأ ، والمعطوف في حكم المعطوفِ عليه ، فيما يجب له ويمتنع عليه ، والواجبُ في الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوعُ ضميرٍ إلى المبتدأ ، وليس في (عمرو كلمته) ضمير راجع إلى زيد[6] .

وبعبارة أخرى ، وهي أنه يجب في المعطوف جوازُ قيامِه مقامَ المعطوف عليه ، ولو قلت : زيد كلمت عمرا لم يجز[6] .

---

(١) في ص : فيه .

(٢) في ط : ليناسب ، وفي ص : ليتناسب ، وسقط منها : المعطوف والمعطوف عليه .

(٣) في ط : اسميين . ولعل الأفضل ما أثبته .

(٤) في ص : الرفع مع جواز النصب .

(٥) الكتاب ٤٧/١ والأمثلة فيه : عمرو لقيته وزيد كلمته ، وزيد لقيت أباه وعمرا مررت به .. إلخ .

(٦) قال ابن يعيش في شرحه للمفصل ٣٣/٢ وهذا فيه إشكال .. وذلك لأن لقيته جملة لها موضع من الإعراب .. فكل شيء عطف عليها صار في حكمها خبرا لزيد ، وأنت لو جعلت عمرا ضربته خبرا عن زيد لم يجز لخلوه من العائد .. ثم قال : ولاشك أنه إنما لم يذكر ذلك لأنه معلوم فلم يُحتَجْ إلى التعرض له .

ونسب الشيخ عبادة في حاشيته على شذور الذهب ١٧٧/٢ ، ١٧٨ إلى الأخفش ، والسيرافي منعَ النصب بناءً على العطف على الصغرى قال : وهو المختار لأن المعطوف على الخبر خبر ، ولابد فيه من رابط وهو مفقود ، فالرفع عندهما واجب ، وإن ورد النصب فهو على حده في : زيدا ضربته ابتداء . وكان قد ذكر قبل أنه لو كان العطف بالفاء فإن الجملة تستغني عن الرابط لما في الفاء من السببية . =

وبعبارة أخرى للأخفش ، وهي أنه لا يجوز عطفُ جملة لا محل لها على جملة لها محل[1] .

واعتُذِر لسيبويه بأعذار ، أحدها للسيرافي – وهو جواب عن جميع العبارات – أن غرض سيبويه لم يكن تصحيحَ المثال ، بل (غرضه)[2] تبيينُ جملة اسمية الصدر فعلية العجز ، معطوف عليها أو على (الجزء منها)[3] وتصحيح المثال إليك بزيادة ضمير فيه ، نحو : عمرو كلمته في داره ، أو لأجله أو نحو ذلك .

وإنما سكت سيبويه عن هذا اعتمادًا على علم السامع أنه لابد للخبر إذا كان جملةً من ضمير ، فيصحح المثال إذا أراد[4] .

وأجاب بعضهم عن الوجه الأول بأنه ليس بمسلَّم أنَّ حكمَ المعطوف حكمُ المعطوف عليه ، فيما يجب ويمتنع ، ألا ترى إلى قولهم : رب شاةٍ وسَخْلَتِها[5] .

ورد بأن سخلتها أيضا نكرة – كما يجيء في باب المضمرات[6] – .

وأجيب عن الوجه الثاني بأنك تقول : زيدٌ لقيته وعمرا ، ولو قلت : زيد لقيت عمرا لم يجز ، فلا يلزم جوازُ قيامِ المعطوف مقامَ المعطوف عليه .

= وقال في ١٧٨/٢ وقال هشام : الواو كالفاء في حصول الربط ، لأن الواو فيها معنى الجمعية .. ورُدَّ بأن الواو إنما تكون للجمع في المفردات ، ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد . وقال ابن خروف تبعا لطائفة من المتقدمين : جميع الحروف يحصل بها الربط .

قلت : لو خرج مثال سيبويه على ما قال هشام وابن خروف من أن الواو تغني عن الرابط لكان حَسَنًا .

(١) انظر : صفحة ٥٥٤ تعليقة ٦ .

(٢) تكملة من ص .

(٣) في ت : الخبر منها .

(٤) في هامش الكتاب ٤٧/١ تلخيص لكلام السيرافي ، قال : المستفاد من كلام سيبويه أنك في هذا المثال بالخيار بين الرفع والنصب في زيد .. ثم ذكر إنكار الزيادي لذلك ، ثم قال : وقد ظن السيرافيُّ أن سيبويه إنما يعني بالجواز إذا اشتملت الجملة على الضمير بأن قيل : زيد لقيته وعمرو كلمته ، وإنما فوَّته التصريحَ بهذا اشتغالُه ببيان جواز رد المسألة الثانية إلى المبتدأ مرةً وإلى المفعول مرة ، و لم يشتغل بتصحيح لفظ المسألة .

(٥) السخلة ولد الشاة ما كان من المعز والضأن ، ذكرا كان أو أنثى (التاج ٣٧٣/٧) والشاهد فيه عطف المضاف إلى ضمير الغيبة – وهو معرفة – على المجرور برب وهو واجب التنكير .

(٦) في ط ٥/٢ وإنما يقتضي ضميرُ الغائب تقدمَ المفسر عليه لأنه وضعه الواضعُ معرفةً لا بنفسه بل بسبب ما يعود إليه ، فإن ذكرته و لم يتقدمه مفسره بقي مبهما منكَّرًا .

وأجاب أبو علي عن اعتراض الأخفش بأن الإعراب لمَّا لم يظهر في المعطوف عليه جاز أن يُعطَف عليه جملةٌ لا إعرابَ لها .

وأشد الاعتراضات هو الأول ، والجوابُ ما قال السيرافي[1] ، ثم إن مثل هذا المثال أجازه سيبويه مُسَوِّيًا بين رفع الاسم ونصبه – على ما يؤذِنُ به ظاهر كلامه[2] – ومنعه الأخفشُ لخلوِّ المعطوف عن الضمير ، وجوَّزَهُ أبو علي على أن الرفعَ فيه أولى من النصب[3] .

وإن زدت في الجملة المعطوفة ضميرا راجعا إلى المبتدأ الأول ، فلاخلاف في جوازه[4] .

ومثل قولك (زيدا قام وعمرا أكرمته) قولك : زيد ضارب عمرا وبكرا أكرمته ، يستوي في بكر الوجهان ، لأن اسمَ الفاعل الناصبِ للمفعول به كالفعل .

وأما إذا قلت : زيد قائم غلامُه وبكرٌ أكرمته فالرفع فيه أولى ؛ لأن اسمي الفاعل والمفعول إذا لم ينصبا المفعولَ به لم تتمَّ مشابهتُهما للفعل – كما يجيء في باب الإضافة[5] – إذ قد يرفع الضعيفُ المشابهِ للفعل نحو : زيد مِصْرِيٌّ حِمارُه .

قوله : ويجب النصبُ بعد حرف الشرط وحرف التحضيض ، مثل : إن زيدًا ضربته ضَرَبَك ، وألَا زيدًا ضربته .

حرف الشرط إنْ وَلَوْ ، نحو : زيدا أكرمته ، وأما (أما) فهي – وإن كانت من حروف الشرط – إلا أن الرفع مختار بعدها – على ما تقدم[6] – لأن النصب في أخويها إنما وجب لأجل الفعل المقدّر المتعدي ، وشرطها فعل لازم واجب الحذف – كما يجيء[7] – غيرُ مفسَّر بشيء ، فلا يكون من هذا الباب ، وتقديره أما يَكُنْ من شيء ،

---

(١) وهو المذكور صفحة ٥٥٥ تعليقة ٤ .

(٢) الكتاب ٤٧/١ .

(٣) الإيضاح بشرح عبد القاهر المقتصد صفحة ٢٢٩ ومثاله هو : عبدُ الله ضربته وعمرو أكرمته .

(٤) مثاله : زيد قام وعمرو أكرمَه هو .

(٥) صفحة ٨٩٢ .

(٦) صفحة ٥٤٠ وما بعدها .

(٧) ط ٥٣٩/٢ .

وليس للشرط حرفٌ غيرُ هذه الثلاثة ، إلا إذما عند سيبويه[1] ، ويقبح الفصلُ بينها وبين الفعل باسم مرفوعٍ أو منصوبٍ ، نحو : إذما زيدٌ قام ، وإذما زيدًا ضربته – كما ذكرنا في متى وحيثما[2] – .

قوله : وحرف التحضيض .

(وهو أربعة)[3] هلَّا وألَّا ولولا ولوما ، وعند الخليل ألَا المخففة[4] (قد تكون للتحضيض)[5] – كما يجيء في[6] قوله[7] :

١٦٣ – ألا رَجُلًا جزاه الله خَيْرًا[8]

(التقدير)[9] ألَا ترونني ، أي : هَلَّا ترونني .

وحرف التحضيض لا يدخل إلَّا على الأفعال بالاستقراء – اتفاقا منهم – وقد يقدَّر الفعلُ بعدها ، إما مفسَّرا كما في قولك : هلا زيدا ضربته ، أو غيرَ مفسَّر كما في قوله[10] :

---

(١) الكتاب ٤٣٢/١ .

(٢) صفحة ٥٥٠ ، ٥٥١ .

(٣) في ت : هو أربعة .

(٤) وفي الكتاب ٣٥٩/١ وسألت الخليل رحمه الله عن قوله :

ألا رجلا جزاه الله خيرا ... يدل على محصّلةٍ تبيتُ

فزعم أنه ليس على التمني ، ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلّا خيرا من ذلك ، كأنه قال ألا تُروني رجلا جزاه الله خيرا .

(٥) تكملة من ط .

(٦) صفحة ٨٣٧ .

(٧) قائله عمرو بن قعاس – وفي العباب للصاغاني : قنعاس – بن عبد يغوث بن مخدش .. المرادي المَذْحِجي . قتله عبد الله بن زياد مع مسلم بن عقيل بن أبي طالب ، وصلبهما (الخزانة ٥٥/٣) نقلا عن جمهرة ابن الكلبي .

(٨) عجزه : يدلُّ على محصِّله تبيت ، والبيت في الكتاب ٣٥٩/١ ، وفي النوادر لأبي زيد ٥٦ ، وفي الأزهية ١٧٣ ، وفي رصف المباني ٧٩ ، وفي المغني ٩٧ ، وفي شرح شواهده ٢١٤ ، ٦٤١ ، وفي العيني ٣٦٦/٢ ، وفي الخزانة ٥١/٣ .

اللغة : المحصلة هي المرأة التي تحصل تراب المعدن ، ورواه الأزهري بفتح الصاد مشددة وقال : هما لأعرابي أراد أن يتزوج امرأة بمتعة (الخزانة ٥٤/٣) .

الشاهد : أنشده الرضي على ألا قد تكون عند الخليل للتحضيض ، كما في هذا البيت .

(٩) تكملة من ط .

(١٠) قائله جرير وستأتي ترجمته صفحة ٨٢٦ .

١٦٤ – تَعُدُّون عقرَ النِّيبِ أفضلَ مجدكم   بني ضَوْطَرَى لولا الكميَّ المُقَنَّعا(١)

أي لولا تعدون .

وكذا إنْ ولَوْ ، فإنه قد يقدر الفعل بعدهما بلا مفسِّر نحو : إن سيفا فسيف ، ونحو : « اطلُبُوا العلمَ ولو بالصين »(٢) .

ولاشك أن التحضيضَ والعرض والاستفهام والنفي والشرط (والنهي)(٣) والتمني معانٍ تليق بالفعل ، فكان القياس اختصاصُ الحروف الدالةِ عليها بالأفعال ، إلا أن بعضها بقيتْ على ذلك الأصلِ من الاختصاص ، كحروف التحضيض ، وبعضَها اختصت بالاسمية كليت ولعل ، وبعضَها استعملت في القبيلين مع أولويتها بالأفعال ، كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي ، وبعضَها اختلف في اختصاصها بالأفعال كألا(٤) للعرض –

---

(١) البيت في ديوان جرير ٩٠٧ ، وفيه هلا مكان لولا . وفي الجمل ٢٤١ ، ونسبه المحقق إلى الأشهب بن رميلة أيضا ، وفي الخصائص ٤٥/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٧٩/١ ، وفي ابن يعيش ٣٨/٢ ، وفي المغني ٣٦١ ، وفي شرح شواهده ٣٦١ ، وفي اللسان (ضطر) ، وفي المسائل العسكرية ١١٢ ، وفي الخزانة ٥٥/٣ .

اللغة : تعدون : ترون ، عَقَرَ الناقةَ : ضَرَبَ قوائمها بالسيف ، النيب : جمع ناب ، وهي الناقة المسنة ، ضوطري : الرجل الضخم اللئيم الذي لا غَنَاءَ عنده ، الكَمِيّ : الشجاع المتكمي في سلاحه ، المقنع : الذي على رأسه البيضةُ والمِغْفر .

الشاهد : أنشده الرضي على أن الفعل قد حذف بعد لولا بدون مفسر ، أي لولا تعدون . وقدره ابن هشام في المغني ٣٦٢ فقال : أي لولا عددتم ، وقول النحويين : لولا تعدون مردود ، إذ لم يُرِدْ أن يحضهم على أن يعدوا في المستقبل ، بل المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي ، وإنما قال تعدون على حكاية الحال ، فإن كان مراد النحويين مثلُ ذلك فحسن .

(٢) ذكره أبو الحسن نور الدين السمهودي في الغماز على اللماز في الأحاديث المشتهرة صفحة ٣٥ وقال محققه محمد السلفي : أخرجه أبو نعيم في أخبار أصفهان ١٠٦/٢ ، والخطيب في تاريخه ٣٦٤/٩ .. وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٧/١ ، وابن حبان في الضعفاء ٣٨٢/١ ، وابن الجوزي ٢١٥/١ .

وقال : انظر الحديث في المقاصد الحسنة ٦٣ ، ميزان الاعتدال ١٠٧/١ ، فيض القدير ٥٤٢/١ ، ثم قال : درجته : لا أصل له ، لأن في سنده (أبو عاتكة) وهو طريف بن سليمان قال أبو حاتم : ذاهبُ الحديثِ ، وقال البخاري : مُنْكَرُ الحديث ، وله طرق كلها باطلة كما قال الألبانيُّ وغيرُه .

(٣) تكملة من ط .

(٤) أُثْبِتَ في هامش ط خلافُ ما هنا وتضمن هذا الخلاف شاهدًا خرَّجه البغدادي تحت رقم ١٦٥ وهأنذا أثبت هنا ما كتب في الحاشية رقم ٣ صفحة ١٧٧ : كحرفي الشرط ، وجميع هذه الأحوال أعني البقاء على الأصل من الاختصاص ، والغلبة في الأفعال ، والاشتراك بين القبيلين ، والاختصاص بالأسماء أمورٌ موقوفة على السماع ، لا طريق للقياس فيها ، ولا علةَ مخصصةً لكل واحد منها بما اختص . =

على ما يجيءُ الكلام عليه في اسم لا لنَفْي الجنس[1] – وكذا إنْ الشرطية ، فإن المرفوع في نحو : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾[2] يجوز عند الأخفش[3] والفراء[4] أن يكون مبتدأً ، والمشهورُ وجوبُ النصب في إن زيدا ضربتَه ، وألا زيدا تضربُه في العرض .

قوله : وليس مثلُ « أزيد ذُهِبَ به » منه ، فالرفع .

أي فالرفع واجب ، وإنما قال : إنه (ليس منه – أي)[5] ليس من هذا الباب ، لأنه وإن كان اسما بعدَه فعل (مشتغل بضميره)[6] لكنه ليس مشتغِلا عنه – أي عن العمل فيه أي عن نصبه لأنَّ عمل الفعلِ أو شبهِه فيما قبله لا يكون إلا النصبَ – كما ذكرنا[7] – وقوله بضميره أو بمتعلَّقه أي بنصب ضميره أو (بنصب)[8] متعلَّق ضميره ؛ لأن الفعل لا يشتغل عن نصب اسم (برفع)[9] ضميره .

ففي قولك : أزيد ذُهِبَ به ؟ خرج (زيد) من الحد المذكور بقوله مشتغِل عنه ، وبقوله بضميره ، إذ المعنى مشتغِل عن نصبِه بنصبِ ضميره .

= هذا وقد جاء حرف التحضيض قبل الاسمية شاذًّا قال :

١٦٥ – ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة إليَّ فهلا نفسُ ليلى شفيعُها

وأما حرفا الشرط فالخلاف في لو قد مضى في باب المبتدأ ، وأمَّا إن – فأكثر البصريين على أنه لا يدخل إلا في فعل ظاهر أو مقدر ونقل عن الأخفش جواز ارتفاع الاسم بعده على الابتداء بشرط كون خبره فعلا .

ومن الحروف اللازم دخولها على الأفعال ألا للعرض فيجب النصب بعدها نحو : ألا زيدا تكرمه – على ما يجيء الكلام فيه في اسم لا لنفي الجنس .

(١) صفحة ٨٣٤ ، ٨٣٥ .

(٢) النساء ١٧٦ .

(٣) انظر : هامش رقم ٣ صفحة ٢٢٠ .

(٤) في معاني القرآن للفراء ٤٢٢/١ : عند ذكر قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ قال : في موضع جزم – يعني استجارك – وإن فرَّق بين الجازم والمجزوم بـ(أحد) وذلك سهلٌ في (إنْ) خاصة ، دون حروف الجزاء ، لأنها شرطٌ وليست باسم ، ولها عودةٌ إلى الفتح فتلقى الاسمَ والفعل ، وتدور في الكلام فلا تعمل ، فلم يحفلوا أن يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب .

(٥) ساقط من جـ وص وط .

(٦) ساقطتان من جـ وص وط .

(٧) صفحة ٥٢١ وما بعدها .

(٨) ساقطة من ص .

(٩) في ط : يرفع .

هذا على أنه جوزَ ابنُ السراج[1] والسيرافي[2] في مثل هذا المبني للمفعول إسنادَه إلى مصدر مقدَّر : أي أزيدًا ذهب الذهابُ به ، فيكون (المجرورُ)[3] في محل النصب ، فينصب الاسمَ السابقَ لحصول الشرائط .

وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلولِ عليه بفعله .

وجوز الكوفيون نصبَ الاسم السابق من دون حاجة إلى المسندِ إليه المذكور ، بل يقدرون قبل الاسم فعلًا متعديا نحو : أأذْهَبَ شخصٌ زيدًا ذُهِبَ به[4] .

فاللازم (يفسِّر)[5] المتعدي – كما ذكرنا قبل عن بعضهم أنهم يضمرون في نحو : إن زيدٌ ضربته لازمَ الفعل الظاهر على العكس ، أي إن ضُرِبَ زيدٌ ضربته[6] .

وكلاهما خلاف الأصل ، إذ الأصل موافقة الاسم المحدود (لضميره أو لمتعلَّقه)[7] في الرفع والنصب ، إذ ضميرُه أو متعلَّقه نائبُه ، كما أن عامل الضمير والمتعلَّق نائب عامل الاسم ، فتنوي في إن زيد ذَهَبَ ، أو ذُهِبَ به ، أو ذَهَبَ غلامُه ، أو ذُهِب بغلامه رافعا . وتنوي في : إن زيدا ضربته أو حقَّ عليه الضلالةُ ، أو ضربتُ غلامَه ، أو حقّ على غلامِه الضلالةُ ناصبًا .

قوله : وكذا : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾[8] .

أى ليس من هذا الباب ، لأنه خرج بقوله مشتغِل عنه – أي عن نصبه – مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع ، وهنا لو نصبتَ كلَّ شيء بفعلوا لم يبق معنى الرفع ، إذ يصير المعنى : فعلوا في الزبر كلَّ شيء – إن علقنا الجارَّ بفعلوا – ونحن لم نفعل في الزبر –

---

(١) انظر : الأصول ١/٧٩ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٦٢٧ .

(٣) في ت : الجار والمجرور .

(٤) لم أجد من نسب هذا الرأي إلى الكوفيين غير الرضي ، بل لم يذكر جوازَ نصب الاسم المذكور غيرُه فيما رأيت .

(٥) في جـ ص وط : مفسر .

(٦) صفحة ٥٤٩ ونسب إجازة ذلك إلى السيرافي .

(٧) في ط : بضميره أو متلعقه .

(٨) القمر ٥٢ .

أي في (صحائف)[1] أعمالنا – شيئا ، إذ لم نوقع فيها فعلا ، بل (الكرامُ)[2] الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة .

وإن جعلنا الجارَّ (والمجرور)[3] نعتًا لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيءٍ (مثبتٍ)[4] في صحائف أعمالهم ، وهذا – وإن كان معنى مستقيما – إلا أنه خلافُ المعنى المقصود حالةَ الرفع ، إذ المراد منه ما أريد في قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ ﴾[5] وفعلوه صفة كل شيء ، أي كل ما فعلوه مثبت في صحائف أعمالهم ، بحيث لا يغادِرُ صغيرةً ولا كبيرةً .

قوله : ونحو : ﴿ الزَّانِيَةُ والزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾[6] الفاء بمعنى الشرط عند المبرد ، وجملتان عند سيبويه ، وإلا فالمختارُ النصب .

(أقول)[7] جميعُ الشرائط فيه حاصلةٌ في بدء النظر ، لأن ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو (قوله تعالى)[8] : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾[9] إلا أن القراء لما اتفقوا فيه على الرفع ، إلا ما روي في الشاذِّ عن عيسى بن عُمَرَ أنه قرأ بالنصب[10] ، والنصب مع الطلب مختارٌ كما تقدم[11] ، والقرآنُ لا يجوز (أن يكون)[12] على غيرِ

---

(١) في ط : صحف .
(٢) في ط : الكلام ، ولعل الصواب ما أثبته .
(٣) ساقطة من ط .
(٤) في ت : مثبتا ، ولعل الأصح ما أثبته ، لأن مثبت وصف لشيء وليس لكل .
(٥) القمر ٥٣ .
(٦) النور ٢ . وبعدها : ﴿ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ .
(٧) تكملة من ط .
(٨) تكملة من جـ وط .
(٩) المدثر ٣ .
(١٠) ذكر هذه القراءة عن عيسى بن عمر ابنُ جني في المحتَسَب ٢/ ١٠٠ ثم قال : وهذا منصوبٌ بفعل مضمَر أيضا ، أي اجلدوا الزانيةَ والزاني ، فلما أضمر الفعل الناصب فسره بقوله : فاجلدوا ، وجاز دخول الفاء في هذا الوجه لأنه في موضع أمر ، ولا يجوز زيدا فضربته .
(١١) صفحة ٥٤٣ .
(١٢) ساقطتان من جـ وص وط .

المختار ، تمحّل[1] له النحاةُ وجها يخرج به عن الحد المذكور ، لئلا يلزم منه غيرُ المختار .

فنقول : ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها إذا كانت زائدةً ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ ﴾[2] إلى قوله : ﴿ فَسَبِّحْ ﴾[3] - كما يجيء في الظروف المبنية[4] - .

أو تكون الفاءُ (واقعةً غيرَ موقعها)[5] لغرض[6] كما في ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾[7] و ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾[8] .

وأما إذا لم تكن زائدة ، وكانت واقعة في موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها - كما تقدم[9] - .

وفي الآية هي كذلك (لكون)[10] الألف واللام في الزانية مبتدأً موصولا فيه معنى الشرط ، واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط ، فخبر المبتدأ كالجزاء .

وهذا الذْي ذكرته مذهبُ الفراء[11] والمبرد[12] ، (فالفاء واقعة في موقعها)[13] ، فيخرج عن الحد بقوله : مشتغِل عنه بضميره أو متعلقه .

وقال سيبويه : هما جملتان ، أي الزانية مبتدأ محذوفُ المضافِ ، أي حكم الزانية ،

---

(١) جواب لما في قوله : القراء لما اتفقوا .

(٢)و(٣) سورة النصر . والآيات هي ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللهِ أَفْوَاجًا فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾ .

(٤) ط ١١١/٢ .

(٥) في ص : غير واقعة موقعها .

(٦) انظر : صفحة ٥٢٩ تعليقة ١٠ .

(٧) المدثر ٣ .

(٨) الضحى ٩ .

(٩) صفحة ٥٢٩ .

(١٠) في ص : لكن .

(١١) معاني القرآن ٢٤٤/٢ .

(١٢) قال في الكامل ٢٦٥/٢ ، ٢٦٦ : هريرةَ ودعها وإن لام لائم : منصوبٌ بفعل مضمر تفسيره ودعها .. وإنْ لم تضمر ورفعتَ جاز وليس في حُسْن الأول ... فأما قول الله عز وجل : ﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ وكذلك ﴿ الزَّانِيَةُ والزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ فليس على هذا ، والرفعُ الوجهُ ، لأن معناه الجزاء ، كقوله : الزانية أي التي تزني فإنما وجب القطعُ للسَّرِقِ والجلدُ للزنا فهذه مجازاة . ومن ثم جاز الذي يأتيني فله درهم .

(١٣) ساقط من ص .

والخبر محذوف ، أي فيما يتلى عليكم بعد[1] .

وقوله : فاجلدوا هو الذي (وعد)[2] بأن حكمَ الزانية فيه ، والفاء عنده – أيضا – للسببية أي ثبت زناهما فاجلدوا ، فخرج – أيضا – بقوله : مشتغل عنه بضميره – كما قدمنا[3] – .

قوله : وإلا فالمختار النصب .

أي لولا التقديران المذكوران للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب ، فكان المختارُ النصبَ لقرينة الطلب ، التي هي أقوى قرائنه .

وتقدير المبرد أقوى ؛ لعدم الإضمار فيه ، كما في تقدير سيبويه .

واعلم أن ما يشتغل (به)[4] المفسِّر من ضمير الاسم المذكور أو متعلَّقه إن وقع بعد إلا فالفعلُ المقدَّر ينبغي أن يكون مثبَتا ، فيقدر في نحو : إن (زيد)[5] لم يقم إلا هو إن قام زيد لم يقم إلا هو ، وفي نحو : إن زيدًا لم تضرب إلا إياه : إن تضربْ زيدا لم تضرب إلا إياه ، وذلك لأن الاسم المذكورَ يقع (من)[6] الفعلِ المقدر موقعَ الاسم المشتغَل به من المفسِّر ، ألا ترى أن (أحدٌ) واقع من (استجارك) المقدَّر مقامَ الضمير من استجارك المفسِّر . وكذا « زيدا » في : إن زيدًا ضربته ، واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر ، وما بعد إلا إذا كان فاعلا أو مفعولا مثبتٌ لا غيرُ ؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون إلا بعد غير الموجب[7] ، وليس قبل الاسم المذكور إلا حتى ينقُضَ نفيَ الفعل (المقدر)[8] ، كما نقض (إلّا) المذكورُ قبل المشتغَل به نَفْيَ المفسِّر ، فلم يبق إلا إضمارُ الفعل الموجَب ، ليوافق في المعنى المنفيَّ المنقوضَ نفيُه بإلا ، (ألا ترى

---

(١) الكتاب ١/٧١ ، ٧٢ .

(٢) في ت وجـ : وعدوا .

(٣) صفحة ٥٢٩ .

(٤) في ص وط : عنه ، والصواب ما أثبته .

(٥) في ص : زيدا ، والصواب ما أثبته . لأن المفسِّر لازم لا ينصب المفعول به .

(٦) في ص : في .

(٧) سيأتي الحديث في باب الاستثناء عن وقوع الاستثناء المفرغ في الموجب صفحة ٧٤٨ .

(٨) ساقطة من ص .

أن قام زيد)[1] – في مثالنا – يوافق في المعنى لم يقم إلا هو ، وكذا يضرب زيدا يوافق (في المعنى)[2] لم يضرب إلا إيّاه .

فإذا تقرر هذا قلنا : قد يكون في المفسِّر ضميران للاسم المذكور ، مرفوعٌ ومنصوبٌ ، وقد يكون فيه ضميرٌ ومتعلّق به كذلك – أي متخالفان رفعا ونصبا – وقد يكون فيه متعلقان بضميرين كذلك .

فالأول على ثلاثة أضرب ، لأن الضميرين إما متصلان أو منفصلان ، أو متصلٌ ومنفصلٌ فإن كانا منفصلين فلك الخيار في إضمار فعلٍ رافعٍ لذلك الاسم المذكورِ أو إضمارِ ناصبٍ ، مثاله : إن زيد لم يعطك إياه إلا هو ، فإن نصبتَه اعتبارا بإياه قدرت هكذا : لم يعطك زيدًا لم يعطك إياه (إلا هو)[3] فلو سلطت الفعل عليه[4] (لقلت)[5] : زيدًا لم يعطك إلا هو .

وإن رفعته اعتبارا بـ (هو) قدرتَ هكذا : أعطاك إياه زيدٌ لم يعطك إياه إلا هو ، لأن المشتغَل به – إذن – بعد إلا ، فلابد من تقدير موجَب – كما تقدم[6] – وتسليط المفسِّر ههنا على الاسم المذكور مُحَالٌ إذ الفعل لا يرفع ما قبله .

وإن كان أحدُهما متصلا والآخرُ منفصلا فالاعتبار بالمتصل – يعني إن كان مرفوعا أُضمِر الرافعُ – وإن كان منصوبا أُضمِر الناصُب ، فالأول نحو : إن زيدا أعطاك إياه ، وإياه راجع إلى زيد ، وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون أحدِهما منفصلا ، وكذا : إن زيدٌ لم يضرب إلا إياه ، التقدير : إن أعطاك زيد أعطاك إياه ، وإن لم يضرب زيد لم يضرب إلا إياه .

ولو اعتبرت المنفصلَ لكان التقديرُ : إن أعطاك زيدًا أعطاك إياه ، والمفعول مفسِّرٌ الفاعلَ

---

(١) في ت وص : فقام زيد .

(٢) في ط : معنى ، وهي ساقطة من ص .

(٣) ساقطتان من ط .

(٤) يعني على الاسم الذي كان الفعل مشتغلا عنه بنصب ضميره .

(٥) في ط : قلت .

(٦) صفحة ٥٦٣ .

الذي هو ضمير متصل ، وقد بينا امتناعَ ذلك مع تقدم المفعول في نحو : زيدا ضرب ، فكيف يجوز مع تأخره ؟ ولكان بالتسليط : إن زيدًا أعطاك ، فيكونُ نحو : (زيدا ضرب) ولا يجوز .

وكذا لو اعتبرت المنفصل في (زيدا)[1] لم يضرب إلا إياه لكان التقدير ضَرَبَ زيدًا ، وبالتسليط زيدًا ضَرَبَ ، ولا يجوزان .

والثاني – أي الذي المتصلُ فيه منصوب – نحو : إن زيدًا لم يضربه إلا هو (أي إن لم يضربْ زيدا لم يضربه إلا هو)[2] .

ولو اعتبرت المنفصلَ لكان التقديرُ إن ضربه زيدٌ ، والفاعلُ مفسرٌ للمفعول الذي هو ضميرٌ متصل ، وقد تقدم امتناع ذلك[3] .

وإن كانا متصلين – ولابد أن يكون الفعل من أفعال القلوب ، أو مما أُلْحِقَ به كعَدِمتُ وفقدت ، وإلا اتحد ضميرا الفاعلِ والمفعولِ في المعنى متصلَين ، ولا يجوز ذلك إلا في أفعال القلوب ، كما يجيء في بابها[4] – نظرنا[5] ، فإن كان الاسمُ المذكورُ ظاهرا وجب رفعه – اعتبارا بالضمير المرفوع – نحو : إن زيدٌ عَلِمَه قائما ، أي إن عَلِمَ زيدٌ عَلِمَه قائما ، إذ لو نصبت لكان التقدير : إن عَلِم زيدًا عَلِمَه قائما ، فيفسر المفعولُ الفاعلَ الذي هو ضميرٌ متصلٌ ، ولا يجوز لا في أفعال القلوب ولا في غيرها مع تقدُّم المفعول ، نحو : زيدًا عَلِمَ قائما ، فكيف مع تأخره عن الضمير ؟ ولكان بالتسليط (إن زيدًا علم قائما)[6] فلا يجوز أيضا لما ذكرنا .

وإن كان الاسم المذكور ضميرا راجعا إلى ما قبله جاز رفعُه ونصبُه ، اعتبارا بكلِّ واحد من ضميرَي المفسِّر ، كقولك – بعد جَرْيِ ذكرِ زيد – إن إياه عَلِمَهُ قائما ،

---

(١) في ط : زيد ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٢) ساقط من ص .

(٣) صفحة ٥٢٧ .

(٤) ط ٢/٢٨٥ ، ٢٨٦ .

(٥) جواب الشرط في قوله قبل : وإن كانا متصلين .

(٦) في جـ وص وط : إن زيدا عَلِمَ عَلِمَ قائما ، ولعل الصواب ما أثبته لأنه على التقدير المذكور في جـ وص وط جائزٌ والشارح يقول : لا يجوز .

أي (إنْ علمه قائما)[1] اتصل الضميرُ المنفصل لمّا ظهر عاملُه ، وبالتسليط : إن إياه علم قائما ، ويجوز : إن هو علمه قائما ، أي إن علم علمه قائما ، باستتار الضمير لمَّا ظهر العامل .

وأما المفسِّر الذي معه ضمير ومتعلّق به مختلفان رفعا ونصبا – نحو : إن زيدٌ ضَرَبَ غلامَه ، وإن زيدًا ضَرَبَه غلامُه ، وإن زيدٌ مُرَّ بغلامه ، وإن زيد مَرَّ به غلامُه ، فالاعتبار[2] بالضمير المتصل لا بالمتعلَّق ، فيجب في : إن زيدٌ ضَرَبَ غلامَه الرفعُ ، إذ لو نصبته اعتبارا بمتعلّق الضمير لكان التقدير (إن ضرب زيدا – أي غلام زيد على ما ذكرنا قبل من أن المضاف في مثله محذوف[3] – فيفسر المفعولُ الفاعلَ ظاهرا مع تأخر المفعول ، ومع المضاف يفسِّرُ ذيلُ المفعولِ الفاعلَ ، وكلاهما لا يجوز – كما تقدم في أول هذا الباب[4] – وعلى تقدير المصنفِ يكون التقديرُ)[5] إن لابس (زيدًا)[6] – وضميرُ لابس لزيدٍ – ولا يجوز – كما قدمناه[7] – .

وعلى ما قدرنا قبلُ مِن كونِ المضاف محذوفا في مثله يكون التقدير : إن ضرب زيدًا أي متعلقَ زيدٍ ، فيكون المفعولُ في الظاهر مفسِّرًا للفاعل ، وهو ضميرٌ متصل ، وفي التقدير : ذيلُ المفعول مفسِّرٌ للفاعل ، ولا يجوزان مع تقدم المفعول ، نحو : زيدا ضرب ، (و)[8] غلامَ هند ضربتْ ، فكيف مع تأخره ؟ وبالتسليط يصير : إن زيدًا لابس ، أو إن زيدًا ضَرَبَ ، أي متعلَّقَ زيد ضرب ، ولا يجوز .

وأما إن كان الضمير في المسألتين (منفصلا)[9] جاز رفعُ الاسم المذكور ونصبُه ، نحو : إن زيدًا لم يضرب غلامُه إلا إياه ، وإن زيدًا لم يضرب غلامَهُ إلا هو .

---

(١) في ط : إن علمه علمه غائبا ، وعلى ما في ط يجب أن يكون بالتسليط : إن إياه علم علمه قائما . والله أعلم .
(٢) جواب أما في قوله : وأما المفسِّر .
(٣) صفحة ٥٣٥ .
(٤)و(٧) صفحة ٥٢٧ .
(٥) تكملة من ط وحدها .
(٦) في ط : زيد ، والصحيح ما أثبته ، لأنه لا يمكن أن يكونَ للفعل فاعلان ظاهرٌ وضمير ، والله أعلم .
(٨) ساقطة من ط ، وهي لازمة .
(٩) في ص : متصلا والصواب ما أثبته لأن الحديث بعده عن المنفصل .

تقدير الرفع في المسألة (الأولى)[1] : إن لم يضرب زيدٌ - أي متعلَّقُ زيد - لم يضرب غلامَه إلا إياه .

وتقدير النصب فيها : إن ضرب غلامُ زيد زيدًا لم يضرب غلامُه إلا إياه ، وبالتسليط : إن زيدًا ضرب غلامُه ، لأنك إذا حذفت الضمير المستثنى حذفت أداةَ الاستثناء ، فصيرتَ الفعلَ موجَبا ، ليبقى معنى إيجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء .

وتقديرُ الرفع في الثانية : إن ضرب غلامَه زيدٌ لم يضرب غلامَه إلا هو .

وتقدير النصب فيها : إن لم يضربْ زيدًا - أي متعلَّقَ زيد - لم يضرب غلامَه إلا هو ، وإن لم يلابس زيدًا بضربِ غلامه لم يضرب غلامَه إلا هو - على تقدير المصنف[2] - وبالتسليط : إن زيدًا - أي غلامَ زيد - لم يضرب إلا هو ، وعلى تقدير المصنف : إن زيدًا لم يلابِس بضرب غلامه إلا هو[2] .

وأما المفسِّر الذي معه متعلقان بضميرَي الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو : إن زيدٌ ضرب أخوه أباه ، فلك في الاسم المذكور الرفعُ والنصب ، فتقديرُ الرفع إن ضربَ زيدٌ - أي متعلقُ زيد - ضربَ أخوه أباه ، وتقدير النصب : إن ضرب أخو زيد زيدًا - أي متعلَّقَ زيد - ضرب أخوه أباه ، وبالتسليط : إن زيدًا أي - أبا زيد- ضرب أخوه ، وعلى تقدير المصنف إن زيدًا لابس بضرب (أبيه)[3] .

هذا ما عرض لإتمام هذا الباب والله أعلم بالصواب .

---

(١) في ط : أولى ، على أنه خبر لقوله ، وتقديرُ الرفع والصواب « الأولى » لأنه سيذكر بعده تقدير الرفع في المسألة الثانية .

(٢) شرح ابن الحاجب لكافيته ٣٥ .

(٣) في ت : ابنه .

التحذير

قوله : الرابع التحذير ، وهو معمولٌ بتقدير اتق ، تحذيرًا مما بعده ، أو ذِكْرُ المحذّر منه مكررا، نحو: إياك والأسد، وإياك وأن تُحذَف، والطريقَ الطريقَ .

سمي اللفظ (المحذَّرَ)[1] به من نحو : إياك والأسد ، ونحو : الأسد الأسد تحذيرا – مع أنه ليس بتحذير ، بل هو آلةُ التحذير .

قوله : وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده .

مؤذنٌ بأن لفظ التحذير هو إياك دون المعطوف ، وليس كذا ، بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه ، والصحيح أن يقال : لفظُ التحذيرِ على ضربين :

(إما لفظُ المحذرِ منه مكرَّرا ، معمولا لبَعِّدْ مقدَّرا نحو : الأسد الأسد .

أو لفظ المحذَّر مع المحذر منه بعده معمولا لبعِّد مقدرا)[2] .

قوله : تحذيرا مما بعده .

مفعول له ، والعامل فيه المصدر – أعني التقدير – أي بأن تقدر : اتق تحذيرا مما بعد ذلك المعمول ، كالأسد الذي بعد إياك .

وتقدير (اتق) ههنا فيه (بعض)[3] السماجة من حيث المعنى : إذ يصير المعنى : اتق نفسَك (من)[4] الأسد ، ولا يقال : اتقيت زيدًا من الأسد ، أي نجيته ، (ولو)[5] قال : بتقدير نَحِّ أو بَعِّدْ كان أولى .

---

(١) في ط : المحذور .

(٢) في ط : أما لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لبعد مقدرا . وأما لفظ المحذر منه مكررا معمولا لبعد مقدرا نحو : الأسد الأسد .

والتعبيران واحد إلا أن الاختلاف في الترتيب فقط .

(٣) في ط : بعد .

(٤) في ص : و .

(٥) في ت : واذ .

قوله : أو ذكر المحذر منه مكررا .

فيه نظر ، وذلك أن (ذكر) مصدر ، ففي عطفه على قوله (معمول) بُعدٌ من حيث المعنى ، إلا أن يقدَّرَ في الأول مضافٌ ، أي هو ذكر معمول ، أو ذكر المحذَّر منه .

وفيه نظر أيضا ، لأن مراده بالتحذير هذا المنصوب ، لأنه في تقسيم المنصوبات ، ألا ترى إلى قوله : الثاني المنادى ، الثالث ما أضمر عامله ، فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمُه كذا .

وفي بعض النسخ أو ذُكِرَ - بلفظ مالم يسم فاعله - وليس بوجه ، لأن أو ههنا متصلةٌ - من حيث المعنى - فينبغي أن يليَه (مثلُ)[1] المذكور قبلُ ، كما في نحو : جاءني زيْد أو عمرو ، (بلى)[2] لو كانت منفصلة جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها ، تقول : أنا مقيمٌ ، ثم يبدو لك فتقول : أو أمشِي ، بمعنى بل أنا أمشي ، فيكون للإضرابِ عن الأول والإثباتِ للثاني - كما يجيء في حروف العطف[3] - .

قال سيبويه - في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[4] لو قال : أولا تطع كفورا لانقلب المعنى ، لأنها - إذن - إضرابيةٌ بمعنى (بل) فتكون للإضراب عن النهي عن طاعة الآثم[5] .

فلو قلنا ههنا : أو ذُكِر لكان إضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ، ولا يستقيم .

فعلى كل وجهٍ في لفظه نظر[6] .

---

(١) ساقطة من جـ .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) ط ٣٦٩/٢ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ الدهر ٢٤ .

(٥) في الكتاب ٤٩١/١ : ولو قلت : أولا تطع كفورا انقلب المعنى فينبغي لهذا أن يجيء في الاستفهام بأم منقطعا من الأول ، لأن أو هذه نظيرُها في الاستفهام أم .

(٦) لعل أحسن تخريج لكلام ابن الحاجب حذف كلمة (ذكر) من قوله أو ذكر المحذر .. إلخ وبذلك يستقيم الكلام ، أما تقدير الرضي بأنه على حذف مضافٍ من الأول ، فقد أجاب عنه بما يكفي ، وكذا ردَّ على ما ورد في بعض النسخ من أنه بالبناء للمفعول بما يكفي أيضا .

وضابط هذا الباب أن نقول ، كلُّ (محذرٍ)[1] معمولٍ لحذَّرْ أو بعدْ أو شبههما ، مذكورٍ بعده ما هو المحذَّر منه ؛ إما بواو العطف أو بمِنِ ظاهرةً أو مقدرةً ، يجب إضمار عامله ، وكذا كلُّ محذَّرٍ منه مكرّرٍ معمولٍ لبعِّدْ .

فيدخل في الأول نحو : إياك والأسدَ ، وإياي والشرّ ، ومَازِ رَأْسَكَ والسَّيْفَ[2] .

فالمحذر - إذن - إما ظاهرٌ أو مضمَرٌ ، والظاهر لا يجيء إلا مضافا إلى المخاطب ، والمضمر لا يجيء - في الأغلب - إلا مخاطبا ، وقد يجيء متكلّما - كما مر[3] - .

وإذا كان معطوفا على المحذر جاز أن يكون ضميرَ (غيب)[4] نحو : إياك وإياه من الشر .

وقولُهم : إذا بلغ الرجلُ الستين فإيَاهُ وإيّا الشوابِّ[5] شاذٌّ من وجهين :

من جهة وقوع إياه محذَّرا وليس بمعطوف ، ومن جهة إضافة إيّا إلى المظهر .

وسيبويه[6] يقدر نحو : إياي والشر بنحو : لأَحْذَرْ ونحوه . (فيكون على هذا تحذُّرا لا تحذيرا)[7] .

---

(١) في ط : محذور .

(٢) في مجمع الأمثال ٢٧٩/٢ : قال الأصمعي : أصل ذلك أن رجلا يقال له مازن أسر رجلا ، وكان رجلٌ يطلب المأسورَ بِذَحْلٍ ، فقال له : ماز - أي يا مازن - رأسك والسيف فنحى رأسه ، فضرب الرجل عنقَ الأسير . قلت : قال الليث : إذا أراد الرجل أن يضرب عنق آخر يقول : أخرج رأسك فقد أخطىء ، حتى يقول : ماز رأسك ، أو يقول : ماز ، ويسكت ومعناه مُدَّ رأسَك .

(٣) نحو : إياي والشر .

(٤) في ص وط : غائب .

(٥) أورد ابن جني في سر الصناعة ٣١٢ - ٣١٨ بتحقيق هنداوي عن المبرد أن الخليل يذهب إلى أن (إيّا) اسمٌ مضمَر مضافٌ إلى الكاف ، وحكى ذلك عن المازني أيضا .

ثم ذكر ما أورده سيبويه في الكتاب ١٤١/١ عن سماع الخليل من أعرابي إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب .

وذكر آراءً أخرى في إيّا منها رأي للأخفش أنه اسم مفرد يتغير آخره كما تتغير المضمراتُ .

ثم بين استحسانه رأيَ الأخفش وردّ ما عداه .

وانظر : المسألة في كتاب الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه لمهدي المخزومي صفحة ٢١٤ .

(٦) في الكتاب ١٣٨/١ : ومن ذلك أيضا إياك والأسد وإياي والشر ، كأنه قال : إياك فاتقينّ والأسد ، وكأنه قال : إياي لأتقينّ والشر .

(٧) تكملة من ط .

وقال الخليل : بعضهم (تقول)[1] له : إياك ، فيقول : إياي[2] ، (إذا)[3] قَبِلَ منك واستجاب ، كأنه يقول : أُحذِّرُ نفسي وأَحفَظُ .

وغير سيبويه يقدر في نحو : (إياي والشر)[4] : حذرْ - (خطابا)[5] - كما في إياك[6] .

وقول سيبويه أولى ؛ ليكون الفاعلُ والمفعولُ شيئا واحدا - كما في إياك والشر .

وقول عمر (رضي الله عنه)[7] لجماعة : إياي وأن يحذف أحدُكم الأرنب بالعصا ، وليذكّ لكم الأسلُ والرماحُ[8] يحتمِل أمرَ المتكلم - أي لأبعِّدْ نفسي عن مشاهدة حذف الأرنب ، وأمر المخاطب أي بعدوني عن مشاهدة حذفه .

وأما الثاني - أعني المحذّر منه المكرر - فيكون ظاهرا أو مضمرا ، نحو : الأسد الأسد ، ونفسك نفسك ، وإياك إياك ، وإياه إياه ، وإياي إياي ، سواء كان الظاهر مضافا أولا ، والمضمر متكلما أو مخاطبا أو غائبا .

وأجاز قوم ظهورَ الفعل مع هذا القسم ، نحو : احذرِ الأسدَ الأسدَ ، وإياك إياك احذرْ[9] .

نظرا إلى أن تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل ، كقوله تعالى : ﴿ دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾[10] .

---

(١) في جميع النسخ : يقول : ولعل الصواب ما أثبته ، فإن المقصود المخاطب لا المتكلم .
(٢) في الكتاب ١/١٣٨ : وزعم أن بعضهم يقال له : إياك فيقول : إياي ، كأنه قال : إياي أحفظ وأحذّر .
(٣) في ط : إذ .
(٤) في ت : إياي كأنه عاد لفظ المتكلم والشر .
(٥) ساقطة من ص .
(٦) كالزمخشري وابن يعيش ٢/٢٥ ، ٢٦ ، وانظر : الهمع ١/١٧٠ ، ولم يذكر المبرد تحذير المتكلم في المقتضب .
(٧) تكملة من جـ وص وط .
(٨) ورد هذا القول في الكتاب ١/١٣٨ ، وفي إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١/٣٠٧ ، وفي تاج العروس ٦/٦٦ . والتذكية الذبح ، والأسل : الرماح والنبل .
(٩) الذين ذكروا الإجازة من النحويين لم يحدِّدوا المجيز . انظر : الهمع ١/١٦٩ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣/١٩١ .
(١٠) من قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ الفجر ٢١ .

ومنعه الآخرون[1] ، وهو الأولى ، لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذّر منه (ولأنا نقول)[2] إن كلّ معمولٍ مكررٍ موجِبٌ لحذف عامله .

وحكمةُ اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كونُ تكريره دالا على مقاربة المحذَّر منه للمحذَّر ، بحيث يضيق الوقت إلا عن ذكر المحذر منه على أبلغ ما يمكن ، وذلك بتكريره ، ولا يتسعُ لذكرِ العامل مع هذا المكرر .

وإذا لم يكرر الاسم جاز إظهار العامل اتفاقا .

قال المصنف : كان أصل إياك والأسدَ : اتقك ، ثم إنهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد إذا اتصلا جاءوا بالنفس مضافا إلى الكاف ، فقالوا : اتق نفسك ، (ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال)[3] ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج إليه ، لأن اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل ، فرجع الكافُ ولم يجز أن يكون متصلا ، لأن عاملَه مقدَّر – كما يجيء في باب المضمرات[4] – فصار منفصلا .

وأرى أن هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنًى عنه ، والأولى أن يقال : هو بتقدير إياك باعدْ ، أو نَحِّ ، بإضمار العامل بعد المفعول[6] .

وإنما جاز اجتماعُ ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون أحدهما (منفصلا)[7] كما جاز ما ضربتَ إلا إياك ، وما ضربتُ إلا إياي .

فإن قلت : بينهما فرق وذلك أن المفعول في الحقيقة في ما ضربت إلا إياي ليس ضمير المتكلم بل هو المتعددُ المقدّرُ ، أي ما ضربت أحدا إلا إياي ، فالفاعل والمفعول

---

(١) ومنهم سيبويه ١/١٣٩ ، والصيمري في التبصرة ١/٢٦٢ .

(٢) في ت وجـ وص : ولا نقول . والصواب ما أثبته لأنه سيذكر بعد أن المكرر يجب حذف عامله .

(٣) تكملة من جـ وص وط .

(٤) ط ٢/١٢ ، ١٣ .

(٥) شرح ابن الحاجب لكافيته ٣٧ ، وقال في إيضاحه للمفصل ١/٣٠٥ : ومنه ما هو قياسي .. كقولك : إياك والأسد وكقولك إياك من الأسد ، وأصله تخلّ ، إلا أن الضميرين إذا كانا لشيء واحد وجب إبدالُ الثاني بالنفس في غير أفعال القلوب ، فصار التقديرُ نحِّ نفسَك ، ثم حذف الفعلُ بفاعله ، فزال الموجِب لتغيير إضمار الثاني ، فوجب رجوعُه إلى أصله ، إلا أنه لا يمكن الإتيان به متصلا لعدم ما يتصل به ، فوجب أن يكون منفصلا .

(٦) هذا الرأي الذي رآه الرضي مذكور في أسرار العربية ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٧) في ص : متصلا .

فيه[1] ليسا – في الحقيقة – ضميرين لواحد ، بخلاف قولك : إياي ضربت !.

قلت : الضمير المنفصل حكمُه في كلامهم حكمُ الظاهر مطلقا – كما ذكرت في أول باب المنصوب على شريطة التفسير[2] – لكونه مستقلا مثلَه ، وقد صرح السيرافي بجواز نحو : إياي ضربتُ ، وأيضا الظاهر من كلام العرب أن المفعولَ المقدمَ على الفعل فيه معنى الحصر ، وإنْ منعه المصنف في شرح المفصل عند قول جار الله : اللهَ أحمدُ[3] .

فمعنى إياي ضربت (ما)[4] ضربت إلا إياي ، و﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[5] ما نعبد إلا إياك .

(وإنما وجب الحذف في الأول والثاني[6] لأن القصدَ – كما قلنا في النداء[7] – أن يفرُغَ المتكلمُ سريعا من لفظ التحذير ، حتى يأخذ المخاطبُ حِذْرَه من ذلك المحذوف ، وذلك لأنه لا يَستعمِل هذه الألفاظَ إلا إذا شارفَ المكروهُ أن يرهَقَ)[8] .

وإنما وجب حذف العامل في نحو : إياك والأسدَ لأنه في معنى المكرر الذي ذكرنا أنه يجب حذف فعله ، لأن معنى إياك بعِّدْ نفسك من الأسد ، وفحوى هذا الكلام احذر الأسدَ ، ومعنى (الأَسَدَ) : أي بعِّد الأسد عن نفسك ، وهو أيضا بمعنى احذر الأسد ، لأن تبعيدَ الأسد عن نفسك بأن تتباعد عنه ، فكأنك قلت : الأسدَ الأسدَ .

فإن قلت : المعطوف في حكم المعطوف عليه ، وإياك محذر والأسد محذر منه ، وهما متخالفان ، فكيف جاز العطف ؟

---

(١) في جميع النسخ : فيه ، والمقصودُ : في المثال أو في الكلام وليس المقصودُ المفعولَ فيه الاصطلاحيَّ .

(٢) صفحة ٥٢٧ .

(٣) قال ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ٤٧/١ قوله : اللهَ أحمدُ على طريقة إياك نعبُد ، تقديما للأهم ، وما يُنقَل أنه للحصر لا دليل عليه ، والتمسك فيه بمثل ﴿ بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ ﴾ الزمر ٦٦ ضعيف لأنه قد جاء ﴿ فَاعْبُدِ اللهَ ﴾ الزمر ٢ .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) الفاتحة ٥ أو ٤ على خلاف في عد البسملة آيةً من الفاتحة وعدم عدها .

(٦) لم يتقدم الحديث عن حذف العامل إلا في المكرر فلا أدري ما الذي يقصد بالثاني ، وإن قلنا إنه يقصد المعطوفَ فلا يستقيم ذلك لأنه سيذكره بعد قليل .

(٧) صفحة ٤٨٦ .

(٨) تكملة من ط وحدها . وفيها أيضا بعد قوله : يرهق : والمعطوف في إياك والأسد في المكرر ، وهو كلام غير متسق مع ما قبله لذا جعلته في الهامش .

فالجواب : أنه لا يجب مشاركةُ الاسم المعطوف (للمعطوف)[1] عليه إلا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله ، وجهة انتساب إياك إلى عامله كونُه مفعولا به ، أي مبعَّدًا وكذا الأسد مبعَّد ، إذ المعنى إياك بعِّد وبعِّد الأسد .

قوله : إياك من الأسد ، ومن أن تحذف ، وإياك أن تحذف بتقدير (مِنْ) ولا تقول : إياك الأسدَ لامتناع تقدير (من) .

إذا جاء المحذّرُ منه بعد المحذر ، فإما أن يكون مع (أن) أَوْلَا مَعَهَا ، فالذي بغير أن نحو : إياك والأسد ، يجوز فيه وجهان ، كونُه مع الواو ومع مِن ، وقد عرفت معنى العطف[2] ، وأما مِنْ فهو متعلق (بالفعل)[3] المقدر أي بعد نفسك من الأسد .

والذي مع أن يجوز فيه هذان الوجهان ، نحو : إياك وأن تحذف ، وإياك من أن تحذف ، ويجوز فيه وجه ثالث ، وهو حذف الجار ، لأن أَنْ حرف موصولة طويلة بصلتها ، لكونها مع الجملة التي بعدها بتأويل اسم ، فلما طال - لفظا - ما هو في الحقيقة اسم واحدٌ أجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر ، الذي هو مع المجرور كشيء واحد ، وكذا أن المصدرية ، وبعد حذف الحرف صار أن مع صلتها في محل النصب عند سيبويه ، نحو : اللهَ لأفعلن[4] .

وقال الخليل[5] والكسائي[6] : هي باقية على ما كانت عليه من الجر .

---

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) صفحة ٥٧٣ .

(٣) في ص : ببعد .

(٤) في الكتاب ١٤١/١ فإذا قلت : إياك أن تفعل ، تريد إياك أعظ مخافة أن تفعل ، أو من أجل أن تفعل جاز ، لأنك لا تريد أن تضمه إلى الاسم الأول ، كأنك قلت : إياك نح لمكان كذا وكذا .

(٥)و(٦) ونقل أيضا عنهما هذا الرأي ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٦٣٤ فقال : ومذهب الخليل والكسائي في أنه وأن أنهما في محل جر بعد حذف حرف الجر . ونقل محقق الكتاب في الهامش رقم (١) كلام الخليل من الكتاب ٤٦٤/١ ومنه : فإن حذفت اللام من أن فهو نصب ، كما أنك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصبا هذا قول الخليل .

ثم قال المحقق : هذا كلام سيبويه عن رأي الخليل في أن وأن بعد حذف حرف الجر فلعل المصنف استقى رأى الخليل من موضع آخر .

قلت : و لم أجد في الكتاب حديثا عن حذف الجار منسوبا إلى الخليل غيرَ هذا ، ولعل الرضي نقل عن ابن مالك ما نقله عن الخليل . والله أعلم .

والأولُ أولى ، لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ، ونحو اللهِ لأفعلنَّ نادر .

وحذف حرف الجر مع غير أنْ وأنَّ سماعٌ ، نحو : استغفرت الله ذنبا ، أي من ذنب ، (وبغاه الخير أي بغى له)[1] .

وقال الأخفش الصغير[2] : يجوز حذف حرف الجر قياسا إذا تعين ، وإن كان مع غير أن وأن[3] .

ولم يثبت ، فلهذا لم يجز حذفُ الجار من إياك من الأسدِ إذ (ليس بقياس و)[4] ولم يسمع .

فإن قيل : فاحذف العاطف .

قلنا : حذفه أيضا لا يجوز ، وهو أشد من حذف حرف الجر ، لأنه[5] قياس مع أنْ وأنَّ شاذٌّ كثير في غيرهما ، وأما حذف العاطف فلم يثبت إلا نادرا ، كما قال أبو علي في قوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ ﴾[6] أي وقلت . فأما قول الشاعر[7] :

---

(١) ساقط من ص .

(٢) هو علي بن سليمان الأخفش ، من أفاضل علماء العربية ، أخذ عن أبي العباس ثعلب ، وأبي للعباس المبرد ، وأبي العيناء الضرير ، وأخذ عنه أبو عبيد الله المرزباني ، والمعافى بن زكريا ، وعلي بن هارون ، وكان ثقة . توفي سنة ٣١٥ هـ (نزهة الألباء ٢٤٨) .

(٣) ونقل هذا الرأي أيضا عن الأخفش الصغير ابنُ مالك في شرحه للكافية الشافية ٦٣٥ قال : ورأى علي بن سليمان الأخفش اطرادُ الحذف والنصب فيمالا لبس فيه كقول الشاعر :

تَحِنُّ فتبدي ما بها من صبابة وأُخفي الذي لولا الأسى لقضاني

أي لقضى علي .. وهذا النقل يؤكد لي اعتماد الرضي على ابن مالك في نقله عن الخليل والكسائيِ المذكورِ سابقا في الصفحة السابقة ، تعليقة (٥)و(٦) .

(٤) تكملة من ط .

(٥) أي حذف حرف الجر .

(٦) التوبة ٩٢ . والآية بتمامها ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ ﴾ وجواب الشرط : تولوا . وانظر : الكشاف ٢٠٨/٢ .

(٧) هو الفضل بن عبد الرحمن بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب شيخ بني هاشم في وقته شاعرُهم وعالمهم ، شعره حجة احتج به سيبويه ، كان نازلا عند بعض بني تميم ، ولما اشتد هارون الرشيد في طلب الهاشميين دلوا عليه ونهبوه فهاجهم . توفي نحو سنة ١٧٣ هـ (الأعلام ٢٥٦/٥) .

١٦٦ - فإياك إياك المراءَ فإنه إلى الشر دعَّاءٌ وللشر جالب[١]

فإما لضرورة الشعر ، وإما لأن إياك إياك من باب (الأسدَ الأسدَ) ، أي المحذّر منه مكرر ، و (المِراءَ) منصوبٌ بأحذر ، وهذا قول سيبويه[٢] ، وإما لأن المراء مصدر (بمعنى)[٣] أن تمارى ، فَحُمِل في جواز حذف (الجار)[٤] على ما يقدَّر بِهِ ، ومع هذا لا يجوز قياسُ سائر المصادر عليه ؛ وهذا قول ابن أبي إسحاق[٥] .

ولا يمتنع أن يُدَّعَى أن الواو التي في المحذَّر بمعنى مع[٦] .

---

(١) البيت في الكتاب ١٤١/١ ، وفي المقتضب ٢١٣/٣ ، وفي الخصائص ١٠٢/٣ ، وفي اللامات ٥٨ ، وفي رصف المباني ١٣٧ (الشطر الأول) ، وفي معجم الشعراء للمرزباني ٣١٠ وفيه : وشعره حجة احتج به سيبويه ، قال محمد ابن سلام : قلت ليونس : أيا أبا عبد الرحمن أتجيزها ؟ ، قال : وهو من الإغراء . فقال : أجاز ابن أبي إسحاق للفضل ابن عبد الرحمن :

إياك إياك ... إلخ .

والبيت أيضا في الخزانة ٦٣/٣ .

اللغة : إياك : أحذرك ، المراء : الجدال .

الشاهد قوله : إياك إياك المراء حيث حذف منه الواو و لم يقترن بمن وهو شاذ .

(٢) قال في الكتاب ١٤١/١ بعد أن ذكر امتناعَ نحو : إياك الأسدَ ، وإجازة ابن أبي إسحاق البيت المذكور - : كأنه قال : إياك ، ثم أضمر بعد إياك فعلا آخر ، فقال : اتق المراء .

(٣) ساقطة من جـ وص .

(٤) في ص : حرف الجر .

(٥) في الكتاب ١٤١/١ إلا أنهم زعموا أن أبا إسحاق أجاز هذا البيت في شعر ونسب البغدادي في الخزانة إلى ابن أبي إسحاق ما نسبه إليه الرضي انظر : ٦٤/٣ ، وابن أبي إسحاق هو أبو بحر عبد الله بن أبي إسحٰق الحضرمي ، كان قيّما بالعربية والقراءة إماما فيهما ، شديد التجريد للقياس . يقال : إنه أول من علل النحو ، كان هو وعيسى ابن عمر يطعنان على العرب ، وكان يرد كثيرا على الفرزدق فهجاه توفي بالبصرة سنة ١١٧ هـ (نزهة الألباء ١٨) .

(٦) لم أجد من قال هذا الرأي غير الرضي فيما بين يدي .

الإغراء

وقد ترك المصنف بابا آخر مما يجب إضمار فعله - قياسا - وهو باب الإغراء ، وضابطه كلُّ مغرًى به مكررٍ أو معطوفٍ عليه بالواو مع معطوفه .

فالمكرر نحو قوله[1] :

١٦٧ - أخاك أخاك إن من لا أخَاله كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح[2]

والذي مع العطف نحو : شأنَك والحجَّ ، ونفَسَك وما يعنيها ، والعامل فيهما الزمْ ونحْوُه .

وعلة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير .

والخلاف في وجوب حذفه في المكرر ههنا مثلُه هناك[3] ، وإن لم يتكرر وخلا من العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف - كما هناك - وكذا يجوز ههنا أن يكون الواو بمعنى مع[4] .

---

(١) ينسب البيت إلى مسكين الدارمي ، ومسكين هو ربيعة بن عامر بن أنيف بن شريح الدارمي التميمي ، شاعر عراقي شجاع من أشراف تميم ، له أخبار مع معاوية ، وكان متصلا بزياد بن أبيه ، توفي سنة ٨٩ هـ (الأعلام ٤١/٣) وهو في ديوانه ٢٩ وينسب إلى إبراهيم بن هرمة . وقد مرت ترجمة إبراهيم بن هرمة صفحة ٧٢ .

(٢) البيت في الكتاب ١٢٩/١ ، وفي الخصائص ٤٨٠/٢ ، وفي شرح شذور الذهب ١٧٥ ، وفي توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب ٨٠ ، وفي الخزانة ٦٥/٣ .

أعرب البغدادي (من لا أخاله) فقال ٦٥/٣ ، ٦٦ : مَنْ نكرة موصوفة بالجملة بعدها ، وقيل : موصولة ولا نافية للجنس ، وأخا : اسمها واللام : مقحمة بين المتضايفين ، نحو قولهم : يا بؤس للحرب ، والخبر محذوف ، أي موجود ونحوه .

الشاهد : قوله : أخاك أخاك فإنه منصوب على الإغراء مكرر .

(٣) صفحة ٥٧٢ .

(٤) انظر : صفحة ٥٧٦ تعليقة ٦ .

المفعول فيه

قوله : المفعول فيه ما فعل فيه فعلٌ مذكور من زمان أو مكان .

يعني بقوله : فعل مذكور الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور ، لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف ، وذلك لأنك إذا قلت : ضربت أمسِ فقد فعلت لفظ ضربتُ اليوم ، أي تكلمت به اليوم ، والضرب الذي هو مضمونه فعلته أمسِ ، فأمسِ ما فعل فيه الضرب لا ضربت .

واحترز بقوله (مذكور) عن نحو قولك : يومُ الجمعة يومٌ مبارك ، فإنه لابد أن يفعل في يوم الجمعة فعلٌ ، لكنك لم تذكر ذلك الفعل في لفظك ، فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه .

ونحو : يوم الجمعة في قولك : خرجت في يوم الجمعة داخلٌ في هذا الحد ، ولهذا قال بعد : وشرطُ نصبه تقديرُ (في) يعني أن (المفعول فيه) ضربان : ما يظهر فيه (في) وما ينتصب بتقديره ، وشرطُ نصبه تقديرُه ، وأما إذا ظهر فلابد من جره ، وهذا خلافُ اصطلاح (القوم)[1] ، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير في فالأولى أن يقال : هو المقدر بفي من زمانٍ أو مكانٍ فُعِل فيه فعلٌ مذكور[2] .

قوله : وشرط نصبه تقدير « في » ، وظروف الزمان كلها تقبلُ ذلك ، وظرف المكان إن كان مبهما قبل ، وإلا فلا ، وفُسِّرَ المبهم بالجهات الست ، وحُمِل عليه عندَ ولدى وشبهُهما لإبهامهما ولفظ مكان لكثرته ، وما بعد دخلت (مثل دخلت الدار)[3] على الأصح .

(قوله)[4] : ظروف الزمان كلها ، أي مبهمها ومؤقتها .

---

(١) في ط : القول ، والصواب ما أثبته .

(٢) قد يُغْفَر للمصنف ذلك أنه ذكر المفعول فيه مع المنصوبات ، وأما قوله : وشرط نصبه فلا يلزم منه دخول المجرور بفي لفظا في باب المفعول فيه ، بل كأنه بذلك يريد زيادة بيانٍ لتعريف المفعول فيه . والله أعلم .

(٣) تكملة من ط ، وهي مذكورة في مخطوطة متن الكافية صفحة ٢٤ ، وفي متن الكافية المثبت في شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ٣٨ .

(٤) ساقطة من ص وط .

تقبل ذلك : أي تقبل النصب بتقدير (في) .

والمبهم من الزمان هو الذي لا حدَّ له يحصُره ، معرفةً كان أو نكرة كحين وزمان ، والحين والزمان .

والمؤقت : ماله نهاية تحصره ، سواء كان معرفة أو نكرة ، كيوم وليلة وشهر ، ويوم الجمعة وليلة القدر ، وشهر رمضان .

قوله : وظرف المكان إن كان مبهما .

اختلف في تفسير المبهم من المكان ، فقيل هو النكرة[1] .

وليس بشيء ، لأن نحو : جلست خلفك وأمامك منتصب بلا خلاف على الظرفية .

وقيل : هو غير المحصور[2] - كما قلنا في الزمان[3] .

وهو الأولى ، فيخرج (منه)[4] المقادير الممسوحة كفرسخ وميل ، ولا خلاف في انتصابهما على الظرفية .

فقال هؤلاء[5] : ينتصب من المكان على الظرفية نوعان : المبهم والمعدود .

ويدخل في المبهم الجهاتُ الست ، وعند ، ولدى ، ووَسْط ، وبين ، وإزاء ، وحِذاء وحِذَة ، وتلقاء ، وما هو بمعناها .

---

(١) في الكتب التي بين يدي لم ينص على من فسر المبهم بالنكرة ، ولم أجده في غير شرح ابن برهان للمع صفحة ١٢٢ حيث قال : فأما ظرف المكان فلا يتعدى الفعل إلى مؤقته بغير حرف إلا شاذا .. وإنما يتعدى الفعل بنفسه إلى مبهمه فقط ، لاقتضاء المعنى مكانا مطلقا مبهما غير معين . وانظر : إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٣١٧/١ ، فقد ذكره أيضا ورد عليه .

(٢) الذين فسروا المبهم بأنه غير المحصور كثير منهم ابن السراج في الموجز في النحو ٣٦ ، وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسنية ٣٠٧ ، وابن يعيش في شرحه للمفصل ٤٣/٢ ، وأبو علي في الإيضاح بشرح المقتصد ٦٤١/١ ، وابن جني في اللمع ٥٥ ، وعبد القاهر في المقتصد ٦٤٢/١ ، وغيرهم .

(٣) صفحة ٥٧٨ .

(٤) تكملة من ص .

(٥) يعني الذين قالوا : المبهم غير المحصور ، وذلك تخلصا مما وقعوا فيه لأن الميل والفرسخ ينتصبان على الظرفية بلا خلاف كما يقول الرضي ، والحق أن هناك خلافا في انتصابهما على الظرفية ، في الهمع ١٩٩/١ ، وما ذكر من أن هذا المقدار ينصبه الفعلُ نصبَ الظرف هو قول النحويين إلا السهيلي ، فإنه زعم أن انتصابَ هذا النوع انتصابُ المصادر ، لا انتصابُ الظروف ، لأنه لا يقدر بِفي .. إلخ .

ويستثنى من المبهم جانب ، وما بمعناه من جهة ووجه وكَنَف وذَرَى[1] ، فإنه لا يقال : زيد جانبَ عمرو وكنفَه ، بل في جانبه ، (أو إلى جانبه)[2] ، وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارجَ الدار – كما قال سيبويه[3] بل : من خارجِها ، كما لا يقال : زيد داخلَ الدار ، وجوفَ البيت ، بل في داخلها ، وفي جوفه .

وتكلف المصنف لإدخال المعدود في لفظ المبهم ، بأن قال : المبهم ما ثبت له اسمُه بسببِ أمرٍ غيرِ داخل في مسماه ، فالمكان الممسوح كالفرسخ داخل فيه ، فإنّ المكان لم يصر فرسخا بالنظر إلى ذاته ، بل بسبب القياس المساحي الذي هو أمر خارجٌ (عن)[4] مسماه[5] .

وقال : المؤقت ما كان له اسمه بسبب أمر داخل في مسماه كأعلام المواضع ، فإنها أعلام لها باعتبار (عين)[6] تلك الأماكن ، وكذا مثل ، بلد وسوق ودار ، فإنها أسماء لتلك المواضع بسبب أشياء داخلةٍ فيها ، كالدور في البلد ، والدكاكين في السوق ، والبيت في الدار ، وأما نحو : خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحِذاء فإن هذه (الأسماء)[7] تطلق على هذه الأماكن باعتبار ما تضاف إليه .

---

(١) في التاج ١٣٦/١٠ والذَّرَا : الكِنّ ، وقال الأصمعي : هو كل ما استترت به ، يقال : أنا في ظل فلان أي في كنفه وستره ودفئه . والذري بالضم جمع ذروة أعلى الشيء . وانظر : الكتاب ٢٠٤/١ ، والمقتضب ٣٤٨/٤ ، ٣٤٩ فقد ذكر امتناع نصب بعض هذه الألفاظ على الظرفية .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) الكتاب ٢٠٤/١ .

(٤) في ص : من .

(٥) ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ٣١٧/١ ذكر هذا الرأي مع رأيين آخرين لم ينسبها إلى نفسه ، ورد على الرأي الذي يقول المبهم هو النكرة وعلى الرأي الذي يقول : المبهم غير المحدود بنحو الفرسخ والميل ، وذكر أنهما ينتصبان على الظرفية بلا خلاف فتبعه الرضي في ذلك ، ثم قال : ومنهم من قال : إن الوقت هو الذي له اسمه باعتبارِ ما هو داخل في مسماه والمبهم ماله اسمه باعتبارِ ما ليس داخلا في مسماه ، وهذا هو الذي يطّرد . فالدار على هذا موقت ، والفرسخ مبهم ، لأن الدار اسمها من جهة ما دخل في مسماها من البناء والسقف وغيره ، والفرسخ له اسمه باعتبار قياس غير داخل في مسماه .

(٦) في ص : من .

(٧) في جـ وص وط : الأشياء ، ولعل الأحسن ما أثبته .

(وينبغي أن يستثنى من المبهم في قوله أيضا نحو : جانب ، وما بمعناه ، وكذا جوف البيت ، وخارج الدار ، وداخلها)[١] ، وكذا بعض ما في أوله ميمٌ زائدة من اسم مكان لأنه إنما يثبت مثلُ هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه ، والحدثُ شيءٌ خارج عن مسمى المكان .

مع (أنه لا ينتصب)[٢] كلُّ ما هو من هذا الجنس ، فلا يقال (نمت)[٣] مضربَ زيد ، وقمت مصرعَه ، بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل ، وذلك بأن يقال : اسم المكان أن يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان ، أولا .

والثاني لا ينتصب على الظرفية إلا بالفعل الذي ينتصب به على الظرفية المختصُّ من المكان ، كدخلت ونزلت وسكنت ، وهو كالمضرَب والمقتَل (والمنبَت)[٤] والمأكَل والمشرَب ونحوها .

والأول ينصبه – أيضا – على الظرفية الفعلُ المشتق مما اشتُق منه اسم المكان ، نحو : المجلَس ، والمقعَد ، والمأوى ، والمَسَدّ ، والمقتل ، والمبيت ، (فتقول : قاتلت موضعَ القتال ، ونصرت مكانَ النصر وكذا)[٥] تقول : قمت مقامَه ، وجلست مجلسَه ، وأويت مأواه ، وسددت مسدَّه .

وينصبه أيضا كلُّ ما (كان)[٦] فيه معنى الاستقرار ، وإن لم يشتق مما اشتق منه نحو : جلست موضعَ القيام ، وتحركت مكانَ السكون ، وقعدت موضعَك ، ومكانَ

---

(١) في هامش ط ١٨٤/١ تعليقة ٤ فعلى قوله سمى المكان المبهم مبهما ؛ لأنه لا يطلق عليه الاسم بمجرد النظر إلى ذاته ، بل إطلاق الاسم عليه يحتاج إلى اعتبار شيء آخر خارج عن ذلك المكان ، فهو مبهم في ذاته ، متعين الاسم بذلك الخارج ، فظرف المكان عنده قسمان مبهم وموقت ، وعند الجز ولي ثلاثة أقسام : مبهم ومعدود وموقت ، ثم نقول : مقتضى ما حد به المصنف مبهمَ المكان أن ينتصب على الظرفية قياسا نحو قولك : جوف البيت ، وخارج الدار ، وداخلها ، ولا ينتصب على ما نصَّ عليه سيبويه (نسخة) .

قلت : أثبت هذا الكلام هنا على غير العادة لما فيه من إيضاحٍ وتفصيل ، وليس في النسخ المعتد بها .

(٢) في ط : مع أنه ينتصب ، والصواب ما أثبته بدليل قوله : فلا يقال : نمت مضرب زيد .. إلخ .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) ساقطة من جـ وص وط .

(٥) تكملة من ط .

(٦) تكملة من جـ .

زيد ، وجلست منزلَ فلان ، وقعدت مركزه ، قال الله تعالى : ﴿ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾[1] وكذا نمت مبيته ، وأقمت (مشتاه)[2] .

وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه ، فلا يقال : كتبت الكتاب مكانَك ، ورميت بالسهم موضعَ بكر ، وقتلته مكانَ القراءة ، وشتمتك منزلَ فلان .

وقال (الأكثرون)[3] من المتقدمين : المبهم من المكان هو الجهات الست ، والموقت ما سواها[4] .

وهذا القول هو الذي ذكره المصنف في الكافية[5] .

ثم قالوا : حُمِلَ عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات ، فانتصبت انتصابَها لمشابهتها للجهاتِ في الإبهام .

قال المصنف : وكذا حُمِل لفظ « مكان » على الجهات لا لإبهامه ، فإن قولك : جلست مكانَ زيد لا إبهام هنا في لفظ مكان ، بل لكثرة استعماله ، فحذف (في) منه تخفيفا[7] .

ولا ينبغي للمصنف هذا الإطلاق ، فإن لفظ (مكان) لا ينتصب إلا بما (فيه معنى)[8] الاستقرار فلا يقال : كتبت المُصحفَ مكانَ ضربِ زيدٍ – كما قدمنا[9] – .

---

(١) التوبة ٥ . وفي التبيان ٦٣٥ : المرصد : مفعل من رصدت ، وهو هنا مكان ، وكلّ ظرفٌ لا قعُدوا ، وقيل : هو منصوب على تقدير حذف حرف الجر ، أي على كل مرصد ، أو بكل .

(٢) في جـ و ص : ممشاه .

(٣) في ط : الأكثررل ، ولعله خطأ طباعي .

(٤) ومنهم أبو علي الفارسي في الإيضاح بشرح المقتصد ٦٤١ ، والزمخشري في المفصل بشرح ابن يعيش ٢/٤٠ ، وعبد القاهر في المقتصد ٦٤٣ .

(٥) انظر : المتن صفحة ٥٧٨ .

(٦) ذكر ابن الحاجب ذلك في إيضاحه للمفصل ١/٣١٩ ، ٣٢٠ ممثلا به لبيان معنى الظرفية في سواء قال : وبيان الظرفية فيها هو أن العرب تجري الظروف المعنويةَ المقدرةَ مجرى الظروف الحقيقية فيقولون : جلس فلان مكانَ فلان ، وأنت عندي مكانَ فلان ، ولا يعنون إلا منزلة في الذهن مقدرة ، فينصبونَهُ نصبَ الظروف الحقيقية ، فكذلك إذا قالوا : مررت برجل سواك وسوائك .. إلخ .

ولم يذكر أن ذلك لكثرة الاستعمال كما أشار إليه الرضي .

(٧) في ص : فيه من معنى .

(بلى ، يجب انتصاب لفظ مكان - بمعنى البدل - على الظرفية ، لكنه بمقدَّر مشتقٍّ مما اشتق لفظ مكان منه ، نحو : أنت لي مكانَ أخي ، أي كائن مكانه ، وجاءني زيد مكانَ عمرو ، أي كائنًا مكانه ، فهو نحو : قعدت مقعده ، وأويت مأواه ، على ما ذكرنا قبل)[1] .

وينبغي على قول هؤلاء الأكثرين أن تُحَمَل المقاديرُ الممسوحة على الجهات الست ، لمشابهتها لها في الانتقال ، فإن تعينَ ابتداء الفرسخ - مثلا - لا يخص موضعا دون موضع ، بل يتحولُ ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلفِ قُدَّاما ، واليمين شمالا .

هذا واعلم أنه إنما نصب الفعلُ جميعَ أنواع الزمان لأن بعضَ الأزمنة - أعني الأزمنة الثلاثة - مدلولُه ، فطُرِدَ النصبُ في مدلوله وفي غيره .

وأما المكان فلمّا لم يكن لفظُ الفعل دالا على شيء منه - بل دلالته عليه عقليةٌ لا لفظيةٌ (لأن كل فعل لابد له من مكان)[2] - نُصِبَ[3] من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلولُ الفعل - أي الأزمنة الثلاثة - (وهو غير المحصورِ منه والمعدودِ ، ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الأزمنة الثلاثة)[4] .

وأما انتصاب نحو : قعدت مقعده ، وجلست مكانه ، ونمت مبيته ، فلكونه متضمنا لمصدر معناه الاستقرارُ في ظرف ، فمضمونُه مشعرٌ بكونه ظرفا لحدث بمعنى الاستقرار ، كما أن نفسه ظرف لمضمونه ، بخلاف نحو : المضرَبَ والمقتَل ، فلا جَرَمَ لم ينصبه على الظرفية إلا ما فيه معنى الاستقرار (لدلالة صيغة اسم المكان ، فالمكان في مثله مدلولٌ عليه بشيئين ، بخلاف نحو : المضرَبَ والمقتَل والمنصَر ، فإن مضمونها - أعني : القتل والضرب والنصر - ليس بمعنى الاستقرار في ظرف ، فهو لا يشعر بالظرفية فيه .

وإنما لم ينتصب مثلُ هذا المكان إلا بالفعل المشتق من الحدث الواقع فيه نحو : قعدت مقعده ، وأويت مأواه ، والمشتقِّ مما يقاربه مما فيه معنى الاستقرار نحو قوله تعالى :

---

(١) تكملة من جـ وص .

(٢) ساقط من ص .

(٣) جواب لمّا في قوله : فلمّا لم يكن لفظ الفعل .. إلخ .

(٤) ساقط من جـ .

﴿ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾(١) لأن لفظ هذا المكان لا يشعر إلا بكونه ظرفا لما فيه من معنى الاستقرار ، ولا يتعدى إليه إلا ما فيه معنى الاستقرار)(٢) .

وأما قول المصنف في الشرح : لما كان ظرفُ الزمان المعيّنُ مدولَ الفعل تعدى إليه الفعلُ(٣) . فهو مغالطة منشؤها الاشتراك في لفظ المعين ، وذلك أن الفعل يدل على المعين لكن من الأزمنة الثلاثة لا على المعيّنِ المؤقّتِ المرادِ به ههنا المحصور(٤) ، كاليوم والليلة (والشهر والسنة)(٥) .

وكذا قوله : الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى إليه(٦) ، غلط أو مغالطة وذلك لأن الفعل لا يدل على المكان المبهم أصلا ، لأن المقصودَ من دلالة اللفظ على الشيء الدلالةُ الوضعيةُ لا العقليةُ ، ودلالةُ الفعل على المكان عقليةٌ لا وضعية ، ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان ، (لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسره)(٧) .

قوله : ولفظ مكان .

وكذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل ، وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار .

قوله : وما بعد دخلت .

اعلم أن دخلت ونزلت وسكنت تنصبُ على الظرفية كلَّ مكان دخلت عليه ، مبهما كان أولا ، نحو : دخلت الدار ، ونزلت الخان ، وسكنت الغرفة ، وذلك لكثرة استعمال

---

(١) التوبة ٥ . وانظر : صفحة ٥٨٢ تعليقة ١ .

(٢) تكملة من جـ .

(٣)و(٦) قال في شرحه لكافيته ٣٨ : وإنما لم يقع من ظروف الأمكنة ذلك الموقع إلا المبهم دون المعين ، ووقعت ظروف الأزمنة كلها ذلك الموقع ، من جهة أن الأفعال التي تتعدى إليها وتقتضيها لها دلالة على الزمان المعين ، فتعدت إلى المعين ، وليس للفعل دلالة على الأمكنة المعينة ، وإنما يقتضي مكانا غير معين ، فتعدت إلى غير المعين ، وهو المبهم حسبما كان اقتضاؤها . قلت : ليس في كلام ابن الحاجب ما يوجب هذا الهجوم ، والظاهر أنه أراد بالمعين ، الموقت المحصور .

(٤) هنا في ص : الذي له نهاية .

(٥) تكملة من ص وط .

(٧) ساقط من ص .

(هذه)[1] الأفعال الثلاثة ، فَحُذِفَ حرفُ الجر - أعني في - معها في غير المبهم أيضا .

وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه[2] .

وقال الجرمي : دخلت متعدٍّ فما بعده مفعول به لا مفعول فيه[3] .

والأصح أنه لازم ، ألا ترى أن غيرَ الأمكنة بعد دخلت يلزمها (في) نحو : دخلت في الأمر ، ودخلت في مذهب فلان ، وكثيرا ما يستعمل (في) مع الأمكنة أيضا بعده نحو : دخلت (في البلد ، وكذا نحو قوله تعالى : ﴿ وَسَكَنْتُمْ فِى مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾[4] وقولك : نزلت في الخان ، وكونُ مصدرِ دخلت)[5] على الدخول ، والفُعول في مصادر اللازم أغلبُ ، وكونُه ضدَّ خرجت ، وهو لازم اتفاقا ، يُرجِّحان[6]

---

(١) في ط : هذا .

(٢) في الكتاب ١/١٥ ، ١٦ : وقد قال بعضهم : ذهبت الشام يشبهه بالمبهم ، إذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذ ، لأنه ليس في ذهب دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل ذهبت الشام دخلت البيت .. إلخ .

(٣) في الأمالي الشجرية ١/٣٦٧ ، ٣٦٨ فمذهب سيبويه أن البيت ينتصب بتقدير حذف الناقص وخالفه في ذلك أبو عمر الجرمي .

قلت : قال المبرد في المقتضب ٤/٣٣٧ ، ٣٣٨ فأما دخلت البيت فإن البيت مفعول ، تقول البيت دخلته ، فإن قلت : فقد أقول : دخلت فيه ، قيل هذا كقولك : عبد الله نصحت له ونصحته .

فقد جعله يكون متعديا حينا ولازما حينا آخر .

وأقره على صنيعه ابن يعيش في شرح المفصل ٢/٤٤ .

وجعل ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٦٨٣ النصبَ على نزع الخافض ثم قال ٦٨٤ : ولا يجوز الحكم على دخل بأنه متعد بنفسه إلى المكان المختص ، لأنه لو تعدى بنفسه إلى المكان على أنه مفعول به لتعدى بنفسه إلى غير المكان ، ولم يُحتَجْ معه إلى حرف جر في نحو قولهم : دخلت في الأمر . وانظر : الفوائدَ الضيائية شرح كافية ابن الحاجب تحقيق د / أسامة طه الرفاعي جـ ١ صفحة ٣٧٢ تعليقة ٣٢ فقد ذكر هناك استعمال هذا اللفظ في القرآن الكريم .

(٤) إبراهيم ٤٥ .

(٥) ساقط من جـ .

(٦) علل الرضيُّ لاختياره - أعني كونَ دخل لازما - بأربعة أشياء ، وأعاد الضمير إليها مثنى ، وقد يغفر له إذا اكتفينا بقوله : وكون مصدره على فعول ، وكون ضده لازما .. وأقول ذكر ابن يعيش هذه العلل في شرحه للمفصل ٢/٤٤ .

كونَه لازما ، فمن ثم قال[1] : على الأصح .

وأما نحو : ذهبت الشام فانتصابُ الشام على الظرفية اتفاقا ؛ لأن ذهب لازمٌ ، وهو شاذ كقوله[2] :

١٦٨ - فلأبغينكم قَنًا وعوارضا ولأُقبلنَّ الخيلَ لابةَ ضَرْغَدِ[3]

أي في قنا وفي عوارض ، وهما موضعان[4] . ومثله قوله[5] :

١٦٩ - لَدْنٌ بهز الكف يعسِل متنُه فيه كما عَسَل الطريقَ الثعلبُ[6]

---

(١) يعني ابن الحاجب انظر : متن الكافية صفحة ٥٧٨ .

(٢) قائله عامر بن الطفيل ، وينسب إلى عاتكة بنت زيد . وابن الطفيل هو : عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامري من بني عامر بن صعصعة ، فارس قومه وأحد فتاك العرب وشعرائهم ، وساداتهم في الجاهلية ، أدرك الإسلام شيخا ، فوفد على رسول الله ، ﷺ ، في المدينة يريد الغدر به فلم يجرؤ عليه فدعاه إلى الإسلام ولم يسلم . توفي سنة ١١ هـ (الأعلام ٢٠/٤) .

وعاتكة هي : بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية شاعرة صحابية تزوجها عبد الله بن أبي بكر ، فلما مات تزوجها عمر بن الخطاب ، فلما استشهد تزوجها الزبير بن العوام . توفيت نحو عام ٤٠ هـ (الأعلام ٧/٤) .

(٣) البيت في ديوان عامر ٥٥ وفيه : الملا وعوارضا ولأوردن .

وفي الكتاب ٨٢/١ ، ١٠٩ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٤٨/٢ ، وفي الخزانة ٧٤/٣ .

اللغة : ذكر صاحب الخزانة في شرح أُقْبِلَنَّ رأيين : أحدهما للفارسي ، وهو أنه فعل لازم يتعدى بحرف الجر ، والأصل لأقبلن بالخيل إلى لابة ضرغد . ثم قال : وفيه تعسف لأنه حذفَ حرفَي جر في فعل واحد . والثاني للعبدري شارح الإيضاح ، وهو أن أقبل ههنا متعد بمعنى جَعَل مقابلا ، وليس ضد أدبر ، والمعنى لأجعلن الخيل تقابل ، فهو متعد إلى مفعولين .. قال أبو زيد في نوادره : قَبَلت الماشية الوادي تقبُله قُبولا إذا استقبلته ، وأقبلتها إياه « الخزانة ٧٦/٣ ، ٧٧ » اللابة : الحَرّة . ضرغد : في اللسان ٢٥٢/٤ اسم جبل وقيل : هو موضع ماء ونخل . ويقال له أيضا : ذو ضرغد .

الشاهد قوله : قنا وعوارضا فإنهما مكانان ولا ينتصبان على الظرفية ، وقد نصبهما بإسقاط الجار شذوذا .

(٤) في الخزانة ٧٥/٣ قنا : جبل في بلاد بني ذبيان وفي ٧٦/٣ عوارض : جبل لبني أسد ، وقال أبو رياش : هو جبل في بلاد طيء ، وعليه قبر حاتم ، وهذا هو الصحيح .

(٥) قائله : ساعدة بن جُؤَيَّة ، نقل صاحب الخزانة ٨٦/٣ ، ٨٧ عن الآمدى أنه أخو بني كعب بن كاهل بن الحارث ، وأنه شاعر محسّن جاهلي وشعره محشو بالغريب ، ثم قال : إنه شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم وليست له صحبة ، كذا قال ابن حجر .

(٦) البيت في الكتاب ١٦/١ ، ١٠٩ ، وفي الخصائص ٣١٩/٣ ، وفي أمالي ابن الشجري ٤٢/١ ، وفي شرح ديوان الهذليين ١٩٠/١ ، وفي الخزانة ٨٣/٣ .

اللغة : لدن : لين ناعم ، يعسل : يشتد اهتزازه ، وعسل الثعلب أو الذئب إذا اشتد اضطرابه ، ولدن صفة أخرى لأسحم في قوله قبل يصف الرمح :

من كل أسحم ذابل لا ضره قِصَرٌ ولا راشُ الكعوب معلب

الشاهد قوله : عسل الطريق فإن أصله عسل في الطريق فحذف الجار شذوذا .

ويكثر حذف (في) – وإن كان شاذا – من كل اسم مكان يدل على معنى القرب أو البعد ، حتى يكاد يلحق بالقياس ، نحو : هو مني مزجرَ الكلب[١] ومناطَ الثريا[٢] ومقعَدَ الخاتن[٣] ومنزلةَ الشغاف[٤] .

ولا (بأس)[٥] أن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام الظروف[٦] فنقول : ظرف (الزمان)[٧] على ضربين :

ما يصلح جوابا لـ (كم) وهو ما يكون معدودا ، سواء كان معرفة أو نكرة ، فإذا كان كذا استغرقه الفعل الناصبُ له إن أمكن ، كما إذا قيل لك : كم سرت ؟ فقلت : شهرا . استغرق السير جميع الشهر ، ليلَه ونهارَه ، إلا أن تقصد المبالغة والتجوز ، وكذا إذا قلت : شهرَ رمضان .

فإن لم (يمكن)[٨] استغراق الجميع استغرق منه ما (أمكن)[٩] كما تقول : شهرا في جواب كم صمت أو كم سريت ؟ فالأول يعم جميعَ أيامه ، والثاني جميع لياليهِ .

والذي يصلح جوابا لمتى هو الزمان المختص ، معدودا كان – كالعشر (الأُوَل)[١٠] من رمضان – أولا . ومحدودًا كان – كيوم الجمعة – أولا كالزمن الماضي ، ومعرفة كان كيوم الجمعة ، أولا كأول يوم من رمضان ، ويومًا قدم فيه زيد .

ولا يجوز أن يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلاثة أيام ، وكذا لو قلت : ثلاثة

---

(١) أي مكان زجره وطرده يعني هو مهان وانظر : صفحة ٢٨٥ تعليقة ٨ .

(٢) انظر : صفحة ٢٨٥ تعليقة ٩ .

(٣) أي قريب .

(٤) الشغاف كَسَحَاب غلاف القلب .. أو حجابه .. أو حبته أو سويداؤه (التاج ١٥٧/٦) والمعنى أن منزلته في غاية العظمة .

(٥) في ص : بد .

(٦) كان الأولى أن يترك الحديث عما أهمله المصنف حتى ينتهي من شرح ما قاله ابنُ الحاجب عن الظرف .

(٧) في جـ : المكان ، والصوابُ ما أثبتُّه بدليل التمثيلِ له بظرف الزمان .

(٨) في ط : يكن .

(٩) في ط : مكن .

(١٠) في ت : الأولى والصحيح ما أثبته لأنها جمع الأول .

أيام من رمضان ، (لأنه غيرُ مختص)[١] ، ولو قلت : الثلاثة (الأوائلِ)[٢] من رمضان جاز لاختصاصها .

ويجوز في جواب متى التعميمُ والتبعيضُ إن صلُح الفعل لهما ، كيوم الجمعة في جواب متى سرت ؟ ، وإن وجب التعميمُ فَهُوَ له ، كيوم الجمعة في جواب متى صمت ؟ ، وكذا إن لم يكن صالحا إلا للتبعيض ، فهو له نحو : يوم الجمعة ، في جواب متى خرجت من البلد ؟

فما لا يصلح إلا جوابَ متى المختصُّ غيرُ المعدود كيوم الجمعة .

ومالا يصلح إلا جواب كم المعدودُ غيرُ المختص ، كثلاثة أيام وشهر وسنة .

وما يصلح جوابا لهما المعدودُ المختص كالعشرِ (الأول)[٣] من رمضان .

قال سيبويه : الدهر والليل والنهار – مقرونةً باللام – لا تصلح إلا جوابا لكم[٤] .

– يعني الليل معطوفا عليه النهار[٥] – كقوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴾[٦] أي الدهر ، فأما إذا قلت : سير عليه النهارَ ، أو سير عليه الليلَ – مشيرا إلى نهار وليل معينين ، فيقعان جوابا لمتى .

وقال سيبويه : أسماءُ الشهور كالمحرم وصفر إلى آخرها – إذا لم يضف إليها اسم الشهر ، فهي كالدهر والليل والنهار (والأبد)[٧] – أي تكون جوابا لكم لا غير – قال : لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الأيام ، كأنك قلت : سير عليه الثلاثونَ يوما

---

(١) ساقط من ص .

(٢) في ت وط : الأولى ، وفي جـ وص : الأول ، والصواب ما أثبته لأنها جمع الأوَّل .

(٣) انظر : صفحة ٥٨٧ تعليقة ١٠ .

(٤) في الكتاب ١/١١٠ ، ومما لا يجوز العملُ فيه من الظروف إلا متصلا في الظرف كله ، قولك : سير عليه الليل والنهار والدهر والأبد ، وهذا جواب لقوله : كم سير عليه ؟ إذا جعله ظرفا .. ويدلك على أنه لا يكون أن يجعل العمل فيه في يوم دون الأيام ، وفي ساعة دون الساعات أنك لا تقول : لقيته الدهرَ والأبدَ ، وأنت تريد يوما منه ، ولا لقيتهِ الليل وأنت تريد لقاءه في ساعة دون الساعات .

(٥) لا يقصد سيبويه ما ذكره الرضي ، وانظر : ما نقلته عن الكتاب ١/١١٠ في التعليقة السابقة .

(٦) الأنبياء ٢٠ .

(٧) في ط : واللابد .

إذا قلت سير عليه صَفَرَ فيستغرقها السير ، ولو أضفت إليها شهرا صارت كيوم الجمعة ، وصلحت جوابا لمتى أيضا[1] .

هذا كلامه ، فإن كان مستندا إلى (كلام)[2] عن العرب فبها ونعمت ، وإلا فأي فرق بينهما من حيث المعنى ؟

قوله[3] كأنه (قيل : سير)[4] عليه الثلاثون يوما . قلنا : ليس تعيينُ العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى ، كالعشر الأُوَلِ من رمضان – على ما ذكرنا[5] – .

---

(١) الكتاب ١/١١١ .

(٢) في ص وط : رواية .

(٣) يعني سيبويه .

(٤) في ط : قيل : كأنه سير .

(٥) صفحة ٥٨٨ .

حكم الظروف في التصرف وضده

ولنذكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي الانصراف وضده ، فنقول : المرادُ بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمَل إلا منصوبا بتقدير (في) أو مجرورا بمن ، وقد ينجر (متى)[1] بإلى وحتى أيضا ، وينجر (أين) بإلى أيضا مع عدم تصرفهما .

و(مِنْ) الداخلةُ على الظروف غير المتصرفة أكثرُها بمعنى (في) نحو : جئت من قبلِك ومن بعدك و ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾[2]، وأما نحو : جئت من عندك ، و ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ﴾[3] فلابتداء الغاية .

والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابُه بمعنى (في) أو انجرارُه بمن .

فمن الأول أكثرُ الظروف المبنية لزوما كإذ ، وإذا – على تفصيل يأتي في الظروف المبنية[4] – وكصباحَ مساءَ ، ويومَ يومَ – كما يجيء في المركبات[5] – .

وقد يجيء حيث وإذْ متصرفين[6] نحو : ﴿ اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾[7] وقوله تعالى : ﴿ بَعْدَ إِذْ أُنْزِلَتْ ﴾[8] .

---

(١) في ط : من ، والصواب ما أثبته .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ فَاعْمَلْ إِنَّنَا عَامِلُونَ ﴾ فصلت «٥» .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ مريم ٥ .

(٤) انظر : ط ١٠١/٢ وما بعدها .

(٥) ط ٩١/٢ .

(٦) انظر : في تصرفهما وعدمه هامش رقم ١ من المقتضب ٣٤٦/٤ ، ففيه كلام حسن .

(٧) الأنعام ١٢٤ .

(٨) من قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللهِ بَعْدَ إِذْ أُنْزِلَتْ إِلَيْكَ وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ القصص ٨٧ .

(ومن)[1] المعربة (غير المتصرفة)[2] بُعيدَات بَيْنٍ ، وذاتَ مرة ، وذات يوم ، وذات ليلة ، وذات غداة ، وذات العِشاء ، وذات الزُّمَين ، وذات العُويْم ، وذا صباح ، وذا مساء ، وذا صبوح ، وذا غبوق .

فهذه الأربعة بغير (تاء)[3] وإنما سمع في هذه الأوقات ، ولا يقاس عليه نحو : ذاتَ شهر ، ولا ذاتَ سنة ، وهذه كلها تلزم الظرفيةَ في غير لغة خَثْعم[4] ، وهم يُصَرِّفُونها قال شاعرهم[5] :

١٧٠ - عزمتُ على إقامةِ ذي صباحٍ لأمـرٍ مـا يُسَوَّدُ مَـنْ يَسُودُ[6]

وأما ذاتَ اليمين وذاتَ الشمال فكثيرتا التصرف - كما يجيء في (باب)[7] الظروف المبنية[8] - .

ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجيء في المركبات[9] ، ومعنى ذات مرة ، وأخواتُه يجيء في باب الإضافة[10] .

---

(١) في ت : ومنه من .
(٢) تكملة من جـ وط .
(٣) في ت وجـ وص : هاء .
(٤) انظر : الكتاب ١١٥/١ ، والتبصرة ٣٠٧/١ ، وفي معجم قبائل العرب ٣٣٠/١ ، خثعم بن أنمار : قبيلة من القحطانية كانت منازلهم بجبال السراة وما والاها حتى أجلتْهم الأزدُ فنزلت خثعمُ ما بين بيشةَ وَتَرَبَةَ وظهر تَبَالة .
(٥) أنس بن مدركة أو مدرك الخثعمي أبو سفيان ، شاعر ، فارس ، من المعمرين ، كان سيدَ خثعم في الجاهلية وفارسها ، وأدرك الإسلام فأسلم ، ثم أقام بالكوفة ، وانحاز إلى علي بن أبي طالب فقتل في إحدى المعارك سنة ٣٥ هـ (الأعلام ٣٦٦/١) .
(٦) البيت في الكتاب ١١٦/١ ، وفي المقتضب ٣٤٥/٤ ، وفي الخصائص ٣٢/٣ ، وفي البيان والتبيين ٣٥٢/٢ ، وفي الحيوان ٨١/٣ ، وفي الأمالي الشجرية ١٨٦/١ ، وفي شرح ابن يعيش ١٢/٣ ، وفي المقرب ١٥٠/١ ، وفي الهمع ١٩٧/١ ، وفي الدرر ١٦٨/١ ، وفي الخزانة ٨٧/٣ .
اللغة : على إقامة ذي صباح ، أي ليل ذي صباح ، لأمر ما : ما زائدة . لأمر ما يسود من يسود : أي الذي يسوده قومه لا يسودونه إلا لشيء من الخصال الجميلة ، والأمور المحمودة . (الخزانة ٨٩/٣ ، ٩٠) .
الشاهد قوله : ذي صباح فإنه ظرف يلزم النصب على الظرفية إلا عند خثعم فإنهم يَصَرِّفونه كما فعل شاعرهم حيث جاء به مجرورا .
(٧) تكملة من ص وط .
(٨) لم أجد في باب الظروف المبنية حديثا عن كثرة تصرف ذات اليمين وذات الشمال .
(٩) ط ٩١/٢ .
(١٠) صفحة ٩١٨ ، ٩١٩ .

وقولهم : (لقيته)[1] بُعيدَات بَيْنٍ ، أي فِراق ، يقال ذلك إذا كان الرجل ممسكا عن إتيان صاحِبه ، ثم يأتيه ، ثم يمسك عنه نحوَ ذلك ثم يأتيه ، ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء (أي)[2] بعد الفراق .

وكونُ هذه الظروف غيرَ متصرفة موقوفٌ على السماع .

ومن المعربات غير المتصرفة ما عُيِّنَ من غدوة وبكرة ، وضحى وضَحوة ، وبُكْر ، وسَحَر وسُحَير ، وعشية ، وعَتَمة ، ومساء ، وصباح ، ونهار وليل .

وأعني بالتعيين أن تريد غدوةَ يومك وبكرتَه ، وضحاه ، وضَحوته ، وبُكْره ، وسَحَرَه ، وعشيته ، وعتمة ليلتك ومساءها .

تقول : سير عليه ليلا ونهارا إذا أردت نهارك وليلك .

وغدوة وبكرة يكونان أيضا عَلَمين ، ولا تريد بهما غدوة يومك ، وبكرته - كما سيجيء حكمهما[3] - فتكونان - إذن - متصرفَتَيْنِ .

والحكمُ بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبنيٌّ على كونها معينةً من دون العلمية ، وذلك أنهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ، ولا آلة تعريفٍ - كهذه الظروف المعينة - (لازما)[4] لطريقة واحدة - أعني الظرفية - تنبيها على مخالفته لسائر المعارف ، وذلك لأن كل نكرة صارت معرفةً فلابد فيها إما من علمية ، وإما من اللام أو الإضافة ، وهذه كانت نكراتٍ فتعينت بمجرد عنايةِ المتكلم لا بآلة ولا (بعلمية)[5] .

والدليل على أنها ليست أعلاما أن عتمة وعشية وضَحوة من هذه الظروف (منصرفة)[6] - على الأشهر - مع تعينها ، ولو كانت أعلامًا لم (تنصرف)[6] ،

---

(١) في ت : لقيت .

(٢) في ص وط : أعني .

(٣) صفحة ٥٩٦ .

(٤) في ص : لازم ، والصحيح ما أثبته لأنه المفعول الثاني لقوله : جعلوا .

(٥) في ت وجـ وط : بالعلمية ، ولعل الأفضل ما أثبته .

(٦) في ط : متصرفة ، وتتصرف ، والصواب ما أثبته ، لأن كونها معينة لا يوجب عدم تصرفها ، بل عدم انصرافها .

فتعريف هذه الأسماء (إذن)[1] بكونها معدولةً عن اللام ، فهي معدولة عن اللام ، وليست متضمنةً لها كما تضمنت (أمسِ) في لغة أهل الحجاز - إذ لو تضمنتها لبنيت بناءَ أمس .

والدليلُ على كونها معدولةً عن اللام أن من قاعدتهم المهدةِ أن لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه - إذا لم يكن مضافا - إلَّا معرَّفا بلام العهد ، سواء كان علما أو لا ، كالبيت والنجم والصعِق[2] ، وقوله تعالى : ﴿ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾[3] .

بلى وجد (سَحَرُ) من جملة هذه (الأسماء)[4] المعينة ممنوعا من الصرف ، فاضطُرِرْنَا إلى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيلِ السببين[5] .

وقال بعضهم : إنه[6] عند تعيينه متضمنٌ للام ، فهو عنده مبنيٌّ كأمسِ عند الحجازيين[7] .

وعلى كلا القولين فهو مخالف لأخواته المذكورةِ من ضحى (وبُكْرٍ)[8] ومساءٍ (وصباحٍ)[9] (ونهارٍ)[10] (وليلٍ)[11] معينةً فإنها منونةٌ اتفاقا ، إلا ما زعم الجوهري أن ضحى معينا لا ينصرف كسحر[12] . ولا أدري ما صحته ؟

(وأما غدوة وبكرة فهما - وإن كانتا معينتين مع العلمية - إلا أن تلك العلمية هي الجنسيةُ - كما في أسامة - ونذكر في باب العلم أن علم الجنس في معنى النكرة[13] - .

---

(١) تكملة من ص وط .

(٢) سبق الحديث عن هذه الألفاظ صفحة ١٢٤ ، ٤٣٤ .

(٣) المزمل ١٦ .

(٤) في جـ : الأشياء .

(٥) يعني المانعين للصرف .

(٦) يعني لفظ سحر .

(٧) نسبه السيوطي في الهمع ٢٨/١ إلى صدر الأفاضل وابن الطراوة ، وقال : ونصره أبو حيان .

(٨) في ط : بكرا .

(٩) في ط : صباحا .

(١٠) في ط : نهارا .

(١١) في ط : ليلا .

(١٢) الصّحاح مادة ضحى .

(١٣) ط ١٣٢/٢ ، ١٣٣ .

على أن الخليل – كما يجيء بعدُ – حكى أتيتك اليوم غدوة وبكرة منونين)[1] .

وألحق عبدُ القاهر عَتَمة وضَحْوة – معينتين – بسحر في منع الصرف[2] .

لا عن سماع ، والأولى منعه ، إذ لم تُسمعا إلا منونتين ، فكل ما ثبت تركُ تنوينه من هذه المعينة فهو إما لتضمن اللام فيبنى كسحر – عند بعضهم[3] – وإما للعلمية المقدرة كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه .

أما غُدوة وبُكرة فقد زعم الخليل أنه إذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحوة نحو : أتيتك اليوم غُدوةً وبكرةً[4] .

وكذا قال أبو الخطاب[5] (الأخفش)[6] : إنه سمع ممن يوثق به آتيك بكرةً ، وهو يريد الإتيان في يومه أو غده[7] .

لكن الأغلب المشهور فيهما تركُ التنوين مع التعيين ، كما كانتا كذلك علمين للجنس – كما يجيء[8] – فتقدرُ العلمية فيهما كما في سحر .

فالمقصود مما تقدم أنّ عدمَ تصرف هذه المعينة مبنيٌّ على تعيينها من دون علمية ، ولا آلة تعريف ، وتعيينها كذلك مستندٌ إلى السماع ، فلا يقاس عليها في مثل هذا التعيين ،

---

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) ألحق عبد القاهر ضحى وعتمة معينتين بسحر في النصب على الظرفية لا في منع الصرف قال في المقتصد ٦٣٦ : وكذا ضحى إذا أردت ضحى يومك ، لا تقول : عند ضحى موعدك ، ولا وقتك ضحى ، وإنما تقول : سرت ضحى فتستعمله منصوبا ألبتةَ .. وأما عشية وعتمة فإنك إذا قصدت عشية يومك وعتمة ليلتك قلت : خرجت عشيةً وعتمةً ، فنصبت على الظرف ؛ ولم تستعملها استعمال الأسماء غير الظروف فإن لم تُرد ذلك .. جاز لك أن تستعملها اسمين فتقول : هذه عشية طيبةٌ وعتمةٌ باردةٌ .

(٣) سبق تخريج ذلك صفحة ٥٩٣ تعليقة ٧ .

(٤) الكتاب ٤٨/٢ .

(٥) عبد الحميد بن عبد المجيد ، يعرف بالأخفش الكبير والأكبر ، من أكابر علماء العربية ومتقدميها ، أخذ عنه أبو عبيدة ، لقي الأعراب وأخذ عنهم وعن أبي عمرو بن العلاء وطبقته ، وهو أولُ من فسر الشعر تحت كل بيت ، توفي سنة ١٧٧ هـ . بغية الوعاة ٧٤/٢ ، والأعلام ٥٩/٤ .

(٦) ساقطة من جـ وص وط .

(٧) الكتاب ٤٨/٢ .

(٨) صفحة ٥٩٦ .

نحو : شهر وسنة وساعة (وغَدَاة)[1] وغيرها ، فلا يثبت – إذن – عدمُ تصرفها .

فالظروفُ الثلاثةَ عشرَ المذكورةُ إذا كانت معينة وجب عدم تصرفها ، وإذا لم تكن معينة كانت متصرفة ، نحو : صيد عليه غدوةٌ ، فإذا تصرفت وأردت تعيينها فلابد فيها من اللام أو الإضافة ، تقول : رأيته عند السحرِ الأعلى ، ولا تقل : عند سحرِ الأعلى .

---

(١) في ص وط : غدية .

انصراف الظروف وعدم انصرافها

وأما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فنقول :

غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا[١] – وإن لم تكونا معينتين – لكونهما من أعلام الأجناس كأسامة ، تقول في التعيين : أتيتك اليوم غدوةَ أو بكرةَ ، وفي غير التعيين لقيته العام الأول ، أو يوما من الأيام غدوةَ أو بكرةَ ، فتمنع الصرف في الحالين – فهو في غير التعيين كما تقول : لقيت أسامةَ ، وإن كنت لقيت واحدا من الجنس غيرَ معين – وقد يجيء الكلام على أعلام الأجناس في باب الأعلام ، وأن علميتها لفظية لا معنى تحتها[٢] .

وإذا لم يقصد تعيينهما جاز أيضا تنوينهما[٣] – اتفاقا – قال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَبَّحَهُمْ بُكْرَةً ﴾[٤] .

وإذَا قلت : كلُّ غدوةٍ وبكرةٍ ، أو رُبَّ غُدوةٍ وبُكرةٍ (فهما)[٥] منونتان لا غير[٦] ، لأن كلا ورب من خواص النكرات .

والأغلب (الأكثر)[٧] في أعلام الأجناس أن تكون موضوعةً أعلاما ، لا منقولة من

---

(١) قد سبق أن نقل الرضيُّ عن الخليل إجازةَ التنوين مع كونهما معينتين ، ونقل أيضا عن أبي الخطاب أنه سمع ممن يوثق به : آتيك بكرةً . وهو يريد الإتيان في يومه أو غده . انظر : صفحة ٥٩٤ فكيف يقول اتفاقا ، ثم إنه سيناقض نفسه بعد قليل .

(٢) انظر : ط ١٣٢/٢ ، ١٣٣ .

(٣) هذا يناقض قوله قبل قليل إن غدوة وبكرة غير منصرفين ، معينتين أو غير معينتين .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَبَّحَهُمْ بُكْرَةً عَذَابٌ مُسْتَقِرٌّ ﴾ القمر ٣٨ .

(٥) ساقطة من جـ .

(٦) وهذا تأكيد لمناقضة الرضيِّ نفسَه في هذه المسألة فقد أوجب قبل قليل عدمَ التنوين ، وأوجب هنا التنوين . والصحيح أنهما إن كانتا معينتين فهما ممنوعتان من الصرف على خلاف في ذلك ، وإن كانتا غيرَ معينتين فهما مصروفتان .

في الكتاب ٤٨/٢ وزعم يونس عن أبي عمرو ، وهو قولُه أيضا ، وهو القياس ، أنك إذا قلت : لقيته العام الأول ، أو يوما من الأيام ، ثم قلت : غدوةَ أو بكرةَ ، وأنت تريد المعرفة لم تنون ، وكذلك إذا لم تذكر العام الأول ، ولم تذكر إلا المعرفة ، ولم تقل يوما من الأيام ، كأنك قلت هذا الحين في جميع هذه الأشياء ، فإذا جعلتها اسمًا لهذا المعنى لم تنون . وكذلك تقول العرب .

(٧) تكملة من ط .

النكرات نحو : أسامة وثُعالة[1] وجَيْأَل[2] ، فهي مرتجلةٌ في أعلام الأجناس كسعاد وزينب في أعلام الأشخاص .

فغدوة علم مرتجل ، وغداة هي الجنس ، كقولك : هذه غداةٌ باردة ، ونحن في غداة طيبة .

وقد جاء غدوةُ جنسا في القرآن في قراءة من قرأ[3] « بِالغُدْوَةِ والعَشِيّ »[4] .

قال سيبويه : والأصل في هذين الاسمين غدوةُ ، وبكرةُ محمولةٌ عليها ، لاجتماعهما في المعنى وفي البنية ، كما أن يذر محمولٌ على يدع في حذف الواو[5] .

وإنما قال هذا لأن بكرة وضعت نكرةً ، وأعلامُ الأجناس مرتجلةٌ – كما مر – .

وحكى أبو علي عن أبي زيد لقيته فينةً بعد فينةٍ ، ولقيته الفينةَ بعد الفينة ، أي الحين بعد الحين .

فهي[6] علم للجنس ، كما تقول : لقيته في نَدَرَى ، ولقيته في النَّدَرى ، أي في النُّدْرَة .

وذكر سيبويه أن بعض العرب يدع التنوين في عشيةٍ كما في غدوة[7] .

يعني أنه يجعلها أيضا علمَ جنس .

وردَّه المبرد ، وقال : عشيةٌ منونةٌ على كل حال[8] .

---

(١) في التاج ٢٤٤/٧ وثعالة كثُمَامَة وغُرَاب : أنثى الثعالب ، وفي العباب ثعالة : اسمُ معرفةٍ للثعلب .

(٢) جَيْأَل ، وجيألة – ممنوعتين من الصرف – وجَيَل محركة بلا همز – والجيأل .. كله الضبُع (التاج ٢٤٩/٧ بتصرف) .

(٣) في الكشف ٤٣٢/١ قوله : بالغداة قرأه ابن عامر بالواو وضم الغين ، ومثله في الكهف ، وقرأهما الباقون بفتح الغين بألف بعد الدال .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ الأنعام ٥٢ .

(٥) لم أجد في الكتاب نصا على ذلك بل قال ٤٨/٢ : اعلم أن غدوةَ وبكرةَ جعلت كل واحدة منها اسمًا للحين ، كما جعلوا أمَّ حُبَيْنٍ اسما للدابة معرفة .

(٦) يعني فينة والفينة .

(٧) الكتاب ٤٩/٢ .

(٨) في المقتضب ٣٥٥/٤ قال بعد أن ذكر ضحى وعشية .. إلخ فإن عنيت اليوم الذي أنت فيه والليلة التي أنت فيها لم ترفع من ذلك شيئا وتنوّنُ لأنهن نكرات .

قال السيرافي : حكايةُ سيبويه لا ترد[1] .

و(سحر) غير منصرف ، لا لكونه علم الجنس (بل)[2] إذا أردتَ به سحر يومك كما ذكرنا[3] .

ومن الظروف المكانية ما هو عادمُ التصرف ، كفوق ، وتحت ، وعند ، ولدى ، ومع ، و(بين)[4] بلا إضافة ، وحَوالَ ، وحَوَالَى ، وحولَ ، وحولَى ، وأحوالَ ، والتثنية للتكرير ، كما في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾[5] وكذا هَنًّا وأخواته ، وبدلُ ، ومكانُ بمعناه .

ولفظتا يمين وشمال كثيرتا التصرف ، وكذا ذات اليمين وذات الشمال .

وما بقي من الجهات متوسط التصرف ، وكذا لفظ بين إذا لم يركب .

وأما حيث ، ووسْط - ساكن (السين)[6] ، ودون بمعنى قدام ، فنادرةُ التصرف .

قال الفرزدق[7] :

١٧١ - صَلاءَةُ وَرْسٍ وَسْطُها قد تَفَلَّقا[8]

---

(١) قال السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه جـ ٢ ق ٣٨٦أ : وذكر سيبويه أن بعض العرب يدع التنوين في عشية كما ترك في غدوة ، وذكر رد المبرد عليه ثم قال : وأرى حكاية سيبويه لا ترد .

(٢) في ص : بل لكونه . ولعل حذف قوله : « لكونه » خير من إثباتها .

(٣) صفحة ١٤٢ ، ١٥٠ ، ٧٢١ .

(٤) في ت وجـ وط بين وبين ، ولعل الصواب ما أثبته عن (ص) لأن الحديث الآن عن الظروف غير المركبة ، وبين بين من الظروف المركبة .

(٥) من الآية الرابعة من سورة الملك .

(٦) في جـ وص : العين ، وهما بمعنى إذا أراد عين الكلمة .

(٧) قد سبقت ترجمته صفحة ١٦٣ .

(٨) صدره : أتته بمجلوم كأن جبينه .

والبيت في ديوان الفرزدق ٥٩٦ وفيه نِصفُها مكان وسطها ، وفي نوادر أبي زيد ١٦٣ ، وفي الخصائص ٣٦٩/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٥٨/٢ ، وفي الهمع ٢٠١/١ ، وفي الدرر ١٦٩/١ ، وفي الخزانة ٩٢/٣ .

اللغة : مجلوم : مقطّع ، الصلاءة والصلاية : الفهر وهو الحجر ملء الكف ، تفلق : تشقق . =

وَوَسَطٌ بتحريك السين متصرف .

وقد يدخل (دون) التي بمعنى قدام معنيان آخران ، هي في أحدهما متصرفة ، وذلك معنى أسفل ، نحو : أنت دونَ زيد ، إذا كان لزيد مرتبة عالية ، وللمخاطب مرتبة تحتها ، فيوصل إلى المخاطب قبل الوصول إلى زيد ، ويتصرف فيها بهذا المعنى ، نحو : هذا شيء دونٌ ، أي خسيس .

ومعناها الآخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ أَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِه آلِهَةً ﴾[1] كأن المعنى أإذا وصلتُ إلى الآلهةِ أكتفي بهم ، ولا أطلب الله الذي هو خلفهم ووراءهم ، فهم كأنهم قُدَّامَه في المكان - تعالى الله عنه - .

ومما يلزمها الظرفية عند سيبويه صفةُ زمان أقيمت مُقامَه[2] نحو قوله[3] :

١٧٢ - ألا قالتِ الخنساءُ يوم لقيتُها   أراكَ حديثًا ناعم البالِ أفرعـا[4]

أي زمانا حديثا .

= قال البغدادي ٣/٩٥ مبينا سبب قول البيت ومقطوعته : وهذا البيت من أبيات ثمانية للفرزدق رواها أبو الحسن علي بن محمد المدائني في كتاب النساء الناشزات ، قال : زوج جرير بن الخطفي بنته عضيدةَ بنَ عضيدةَ ابن أخي امرأته ، وكان منقوصَ العضد ، فخلعها منه أي طلقها فقال الفرزدق ...

الشاهد : أنشده الرضي على أن وسط - ساكنة السين قد تتصرف وتخرج عن الظرفية كما في البيت .

(١) قبلها قوله تعالى : ﴿ وَمَالِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ يس ٢٢ والآية بتمامها ﴿ أَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِه آلِهَةً إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمـٰنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِ عَنِّى شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونِ ﴾ يس ٢٣ .

(٢) لم يوجب سيبويه الظرفية فيها بل اختاره كما سيذكر الرضي عن الجمهور بعد قليل ، قال في الكتاب ١/١١٦ : ومما يُختار فيه أن يكون ظرفا ويقبح أن يكون غير ظرف صفةُ الأحيان ، تقول : سير عليه طويلا ، وسير عليه حديثا .. وإنما نصب صفة الأحيان على الظرف ، ولم يَجُزْ الرفع ، لأن الصفة لا تقع مواقع الاسم .

(٣) قائله مجهول . انظر : الخزانة ٣/١٠٣ فقد قال بعد شرح الشاهد والبيتين اللذين بعده (نقلا عن الحماسة) : وهذا الشعر لم يذكر قائلَه أحدٌ من شراح الحماسة .

وقد ورد الشطر الثاني منه في قول متمم بن نويرة في المفضليات بشرح التبريزي ٩٦١ قال :

تقول ابنةُ العمريِّ مالك بعدما   أراك حديثا ناعمَ البال أفرعـا

(٤) البيت في حماسة أبي تمام بشرح المرزوقي ٣٢١ ، وفيه ألا قالت العصماء .. وفي الخزانة ٣/١٠١ .

اللغة : البال : الحال ، أفرعُ : تامُّ شعرِ الرأس ، لم يتسلط عليه صلع ولا انحسارُ شعر .

الشاهد قوله : (حديثا) فإنه صفة زمان قامت مقامه فنصبت على الظرفية لزوما عند سيبويه واختيارا عند غيره (كما نقل الرضي) .

وجَوَّزَ[1] (في)[2] لفظتي مَلِيًّا وقريبا خاصةً التصرفَ نحو قولك : سير على الفرس مليٌّ من الدهر وقريبٌ ، ومليا وقريبا[3] .

وأما غير سيبويه فإنهم اختاروا في الصفات المذكورة الظرفيةَ ، ولم يوجبوها .

وإنما اختير نصبُها ، أو وجب ، ليكون أدلَّ على موصوفها ، الذي هو الظرف المنصوب .

وأما عدم تصرف سائر ما ذكرته من الظروف (فسماعي)[4] .

واعلم أنه يكثر جعلُ المصدرِ حينا ، لسعة الكلام ، نحو : انتظرني جزرَ جزورين ، وسير على ترويحتين ، أي مثلَ : زمان جزر جزورين ، ومثل زمان ترويحتين ، قال تعالى : ﴿ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ ﴾[5] أي وقت إدبارها ، وكل ذلك على حذف المضاف .

وعند أبي علي أن المصدر يقام مقام الزمان من غير إضمار مضاف ، وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولَي الفعل ، ولذلك يَنْصب الفعلُ مبهميهما وموقَّتَيْهِما بخلاف المكان[6] .

وأما قولهم : كان ذلك مقدمَ الحاج ، فليس من ذلك ، لأن مفعلا يكون اسمَ الزمان .

ويقل قيامُ الحين مقام المصدر كقوله تعالى : ﴿ وَذَكِّرْهُمْ بِأَيَّامِ اللهِ ﴾[7] أي بوقائعه .

---

(١) يعني سيبويه .

(٢) تكملة من جـ وص وط .

(٣) الكتاب ١١٦/١ .

(٤) في ط : فسمعي .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ اللَّيلِ فَسَبِّحْهُ وإِدْبَارَ النُّجُومِ ﴾ الطور ٤٩ .

(٦) في الإيضاح بشرح المقتصد ٦٣١ فجميع الأفعال تتعدى إلى جميع ضروب الزمان ... كما تتعدى إلى جميع ضروب المصادر لاجتماعهما في أن الدلالة وقعت عليهما من لفظ الفعل .

قلت : هذا أقربُ نصٍّ وجدتُه لتخريج رأي أبي علي .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسى بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَذَكِّرْهُمْ بِأَيَّامِ اللهِ ﴾ إبراهيم ٥ .

وقد يقوم المصدرُ المضافُ إليه مقامَ المضاف الذي هو مكان ، نحو : مشيت غُلوَةَ[1] سهم ورَميةَ نُشَّابة[2] . أي مسافةَ غلوة سهم ، وفي الحديث : « أَقْطَعَ النبيُّ ﷺ زُبَيْرًا حُضْرَ فَرَسِهِ »[3] .

وقد يقوم المضاف إليه الذي هو اسمُ عين مقامَ مضافه الذي هو (مصدرٌ قائم مقام مضافه الذي هو)[4] حين ، نحو : لا آتيك السَّمَرَ والقمر ، أي مدة طلوع القمر ، ومنه قوله[5] :

١٧٣ - باكرت حاجتَها الدَّجاجَ بِسَحْرةٍ[6]

أي وقت صياحه ، هذا إذا كان باكرت بمعنى بَكَرت ، لا غالبت بالبُكور .

وقال النحاة : قد يُتوسَّع في الظرف المتصرف فيجعَلُ مفعولا به ، فحينئذ يسوغ أن يضمر مستغنيا عن (لفظة)[7] (في) كقولك : يومَ الجمعة صمته ، وأن يضاف إليه

---

(١) في التاج ٢٦٩/١٠ وغلا بالسهم يغلو غَلْوًا بالفتح ... وغُلُوًّا كسُمُوّ رفع به يديه مريدًا لأقصى الغاية .. قال الجوهري : الغَلوة : الغاية مقدارُ رمية ، قال صاحب المصباح : يقال هي قدر ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة ذراع .

(٢) في اللسان (نشب) والنُّشَّابَ النبل واحدته نُشَّابة .

(٣) جزء من حديث رواه أبو داود في سننه ٤٥٣/٣ ولفظه أن رسول الله ﷺ أقطع الزبيرَ حُضْر فرسه فأجرى فرسَه حتى قام ، ثم رمى بسوطه فقال : أعطوه حيث بلغ السوطَ .

اللغة : حضر فرسه : أراد قدر ما تعدو عدوةً واحدة .

وفي هامش الصفحة المذكورة تعليقة ٤ : في إسناده عبد الله بن عُمَر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، وفيه مقال .

(٤) ساقط من ص .

(٥) قائله لبيد ، وستأتي ترجمته صفحة ٦٤٤ .

(٦) عجزه : لأُعَلَّ منها حين هب نيامها .

والبيت في ديوان لبيد ١٧٦ وفيه بادرت ، وفي شرح القصائد للأنباري ٥٧٧ ، وفي الخزانة ١٠٤/٣ .

اللغة : باكرت في الخزانة ١٠٤/٣ (بتصرف) باكرت بمعنى بكرت إليه ، وبكر من باب قَعَد فعل لازمٌ يتعدى بإلى ، يقال : بَكر إلى الشيء بمعنى بادر إليه في أي وقت كان .. ونُقِل عن أبي زيد أنه إذا نقل إلى فاعَل للمغالبة تعدى إلى واحد ، ومعنى المغالبة أن يغلب الفاعلُ المفعول في معني المصدر .. فيكون المتكلم قد غالب الدَّجاج في البكور فغلبه . ونقل عن ابن قتيبة قوله : (أي بادرت بحاجتي إلى شربها أصواتَ الديكة لأشرب منها مرة بعد مرة) .

الشاهد قوله : الدجاج فإنه منصوب على الظرفية بتقدير مضافين أي وقت صياح الدجاج .

(٧) في ص وط : لفظ .

المصدر (والصفةُ المشتقةُ)[1] نحو قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ والنَّهارِ ﴾[2] وقوله[3] :

١٧٤ – يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار[4]

وقد اتفقوا على أن معناه – متوسعًا فيه وغير متوسعٍ فيه – سواءٌ .

ثم فرعوا على هذا الأصل ، فقال بعضهم : لا يُتَوسَّع في ظرف المتعدي إلى اثنين ، (حتى يُلحَق بالمتعدي إلى ثلاثة)[5] فلا يقال : يومَ الجمعة أعطيتُه زيدًا درهمًا ، قال : لأنَّ المتعديَ إلى ثلاثة محصورٌ فلا يُزادُ عليه[6] .

وجوزه الأكثرون[7] .

وأما التوسع في ظرف المتعدي إلى ثلاثة فلم يجوزه إلَّا الأخفشُ[8] .

قالوا : لأنه يخرج إلى غير أصل ، إذْ ليس (مَعَنا متعدٍّ)[9] إلى أكثر من

---

(١) في ت : الصفة المشبهة المشتقة ، وفي ص : الصفة المشتقة منه .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ استُضْعِفُوا للَّذِينَ استكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَنْدَادًا ﴾ سبأ ٣٣ .

(٣) لم أعثر على قائله .

(٤) البيت من مشطور الرجز وهو في الكتاب ٨٩/١ ، وفي معاني القرآن للفراء ٨٠/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٥٠/٢ ، وفي ابن يعيش ٤٦/٢ ، وفي الهمع ٢٠٣/١ ، وفي الدرر ١٧٢/١ ، وفي الخزانة ١٠٨/٣ .

الشاهد : أنشده الرضي على أنه قد يتوسع في الظروف المتصرفة فيضافُ إليها المصدر والصفة المشتقة منه ، فإن الليل ظرف متصرف ، وقد أضيف إليه سارق وهو وصف ، (الخزانة ١٠٨/٣) .

(٥) تكملة من جـ وط .

(٦) ممن ذكر ذلك ابنُ عصفور في المقرب ١٤٨/١ ، وابنُ مالك في التسهيل ٩٨ ، وفي الهمع ٢٠٣/١ ، وقيل يمتنع الاتساع مع المتعدي إلى اثنين لأنه ليس له أصل يشبَّه به ؛ إذ لا يوجد ما يتعدى إلى ثلاثة بحقِّ الأصل ، والحمل إنما يكون على الأصول لا على الفروع وهو ما صححه ابنُ عصفور . وانظر : إيضاحَ ابن الحاجب للمفصل ٣٢٢/١ .

(٧) ممن أجازه ابن يعيش في شرحه للمفصل ٤٦/٢ ، وفي الهمع ٢٠٣/١ ، والرابع – يعني من شروط الاتساع في الظروف – أن لا يكون فعلًا متعديا إلى ثلاثة ؛ لأن الاتساع في اللازم له ما يشبَّه به وهو المتعدي إلى واحد ، والاتساع في المتعدي إلى اثنين له ما يشبه به وهو المتعدي إلى ثلاثة ... هذا ما صححه ابن مالك ونسبه ابن عصفور للأكثرية ، وعزاه غيرُه للمبرد .

(٨) بناء على مذهبه في القياس على – أعلم وأرى – فيقال أحسب وأظن .. إلخ وانظر : صفحة ٢١٨ .. وفي الهمع ٢٠٣/١ وقيل : يجوز في المتعدي إلى ثلاثة أيضًا ، ونسبه ابن خروف إلى سيبويه ، وأبو حيان إلى الجمهور .

(٩) في جـ : معناه متعديًا .

ثلاثة[1] .

وجوزوا في الأفعال الناقصة نحو : يومَ الجمعة ليسَهُ زيد قائما[2] .

هذا ما قالوا . والذي أرى أن جميع الظروف متوسَّعٌ فيها ، فقولك : خرجتُ يومَ الجمعة . كان في الأصل خرجت في يوم الجمعة ، كان (يوم الجمعة)[3] مع الجارّ مفعولًا به ؛ بسبب حرف الجر ، ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرفٍ في اللفظ ، والمعنى على ما كان .

وكذا المفعول له هو أيضا مفعولٌ به تعدى إليه الفعل بنفسه بعد ما تعدى إليه بحرف الجر ، فهما مثل (ذنبا) في قولك : استغفرت الله ذنبًا[4] ، إلا أنَّ حذف حرفي الجر – أعني في واللام – صار قياسا في البابين[5] ، كما كان حَذْفُ حرف الجر قياسًا مع أَنْ وأَنَّ ، وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة ، فلا تقول في مررتُ بزيدٍ وقمت (إلى عمرو)[6] : مررت زيدًا ، وقمت عمرًا .

وإنما كان قياسا في (باب)[7] المفعول فيه ، والمفعول له – بالضوابط المعينة (لكلٍّ)[8] منهما – لقوة دلالتهما على الحرفين المقدَّرَين .

فعلى ما قررنا المفعولُ فيه ، والمفعولُ له نوعان من أنواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين .

وأما قولُ المصنف في نحو : يومَ الجمعة صمته : إن الضمير لا يجوز أن يكون مفعولًا

---

(١) وقال المجيزون كما في الهمع ٢٠٣/١ لا مبالاة بعدم النظير ، وإلا لم يجز في اللازم ، إذ لم يعهد نصبه المفعولَ ، وإنما جاز فيه لضَرْبٍ من المجاز ، فكذا هنا .

(٢) في المقرب ١٤٨/١ ولا يتسع في الظرف إلا إذا كان العاملُ فيه فعلا غيرَ متعد ، أو متعديا إلى واحد أو ما عمل عَمَلَه ، إن كان من جنس ما ينصب المفعولَ به .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) سبق الحديث عن قوله : استغفرت الله ذنبًا . انظر : صفحة ٣٤٥ تعليقة ٣ .

(٥) يعني المفعول فيه ، والمفعول له .

(٦) ساقطتان من ص .

(٧) في ص : بالي .

(٨) في ص : لكل واحد .

فيه ، إذ هو لا يكون إلا ظرفَ الزمان أو المكان[1] ، فمنقوض ، بنحو : خرجت هذا اليومَ ، (ولفظ)[2] هذا ههنا ظرفٌ – اتفاقًا – بدلالة صفته .

وقوله : إنَّ الزمان في نحو : ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾[3] ، وسارقَ الليلةِ ليس بمفعول فيه ، وإلا انتصب ، والمضاف إليه المصدرُ والصفةُ لا يكون إلا فاعلًا أو مفعولًا[4] .

قلنا : على ما أصلنا – أن جميع المفعول فيه هو (المفعول)[5] به – لا نسلّم أنه يجب نصبُه ، فإن المفعول به ينجر بالإضافة نحو : ضارب زيدٍ ، فكذا في سارق الليلةِ .

(وإنما لم يقع المفعولُ له ضميرا ولا اسمَ إشارة كالمفعول فيه ؛ لقلة استعماله ، فأرادوا أن يكون لفظَ المصدر مصرَّحًا به ؛ ليدل على كونه مفعولا له)[6] .

فنقول : إضافةُ الصفة إلى ظرفها ، كإضافتها إلى المفعول به ، تكون غيرَ محضة – بالشرائط المذكورة – في باب الإضافة[7] .

وقد تكون بمعنى اللام كـ ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾[8] كما يجيء[9] .

وإضافة المصدر إلى ظرفه (كإضافته إلى)[10] المفعول به بمعنى اللام ، فهي مختصةٌ ، إلا أنه كالمضاف إلى المفعول به ، الذي كان منتِصبًا بنزع الخافض كقوله :

---

(١) في إيضاحه للمفصل ١/٣٢٢ : ولا تقول : يوم الجمعة خرجته على أن يكون الضميرُ ظرفا ، وسرُّه هو أنهم قصدوا إلى أن يكون في اللفظ إشعارٌ بالظرفية ، فعلى هذا إذا قلت : يوم الجمعة خرجته ، كان جاريا مجرى المفعول به على الاتساع .

(٢) في ط : فلفظة .

(٣) سبأ ٣٣ ، وانظر : صفحة ٦٠٢ تعليقة ٢ .

(٤) في إيضاحه للمفصل ١/٣٢٣ بعد أن ذكر البيت : يا سارق الليلة : قال : وهذا متمحض للمفعول به اتساعا لأن المضاف إليه إما أن يكون فاعلًا أو مفعولًا به ، ولو كان مفعولا فيه لكان منصوبا ، فهذا مما يقوي استعمالهم مفعولا به .

(٥) في ط : مفعول .

(٦) تكملة من جـ وط .

(٧) صفحة ٨٩٢ .

(٨) الفاتحة ٣ أو ٤ .

(٩) صفحة ٨٩٢ .

(١٠) في ط : كإضافته مختصة إلى .

ذكرتُ حاجتَها الدجاجَ بسحـرةٍ (لأعُلَّ منها حين هَبَّ نِيامُها)[1](١٧٣)

أي حاجتي إليها ، فهي في الحقيقة بمعنى اللام ، لأن اللام للاختصاص ، ويختص الشيء بغيره بأدنى ملابسة نحو[2] :

١٧٦ – ... كوكبُ الخرقاء[3]

وقتيل الطف[4][5] ، وليس بمعنى في – كما ذهب إليه المصنف ، على ما يجيء في باب الإضافة[6] – .

قوله : وينتصب بعامل مضمَرٍ ، وعلى شريطة التفسير .

اعلم (أن)[7] انتصابه بعامل مضمر إما أن يكون بعامل جائز الإضمار ، أو

---

(١) سبق تخريج هذا البيت صفحة ٦٠١، والشاهد هنا هو حاجتها بتقدير حاجتي إليها ، فـ « ها » منصوب على نزع الخافض في رأيه ، وأقول : إنه في محل جر بإضافة حاجة إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله .

(٢) الذي في الرضي نحو : كوكب الخرقاء ، وقد ذكره – فيما يظهر لي – تمثيلًا ، ولكن البغدادي جعله بيتا من الشعر وخرجه تحت رقم ١٧٦ من الخزانة . وهو بتمامه :

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيلٌ أذاعت غزلها في القرائب

قائله مجهول . ويروون بعده :

وقالت سماءُ البيت فوقك منهجٌ ولمَّا تيسِّر أَحْبُلًا للـركائب

(٣) البيت في المحتسب ٢٢٨/٢ ، وفي المقرب ٢١٣/١ ، وفي ابن يعيش ٨/٣ ، وفي اللسان مادة (غرب) وفيه بالغرائب ، وفي العيني ٣٥٩/٣ ، وفي الخزانة ١٧٦/٣ .

اللغة : الخرقاء ، المرأة التي لا تحسن عملا . أذاعت : فرقت .

ومعنى البيت أن الكيسة من النساء تستعد صيفا فتنام وقت طلوع سهيل وهو وقت البرد ، والخرقاء ذات الغفلة تكسَّل عن الاستعداد ، فإذا طلع سهيل وبردت تجدُّ في العمل ، وتفرق قطعها في قبيلتها تستعين بهن . (شرح ابن يعيش ٨/٣ ، ٩) .

الشاهد : قوله : كوكب الخرقاء ، فقد أضاف الكوكب إلى الخرقاء لأدنى ملابسة بينهما ، وهي أنها عند طلوع سهيل تبدأ العمل بعد أن كسلت عنه .

(٤) في معجم البلدان : ٣٦/٤ الطف : طف الفرات : أي الشاطيء ، والطف : أرض من ضاحية الكوفة في طريق البرية ، فيها كان مقتل الحسين بن علي رضي الله عنه ، وفيها عدة عيون جارية .

(٥) في ت زيادة هي : فجميع المصادر المضافة بمعنى اللام نحو : ضرب اليوم ونوم الليل .

(٦) يرى ابن الحاجب أن الإضافة في نحو : ضرب اليوم بمعنى في ، يعني أن المضاف عامل في المضاف إليه ولكنه ليس وصفا فلذا كانت الإضافة معنوية ، وسيأتي الكلام عليه في باب الإضافة صفحة ٨٧٩ .

(٧) تكملة من جـ وص وط .

(بمُمْتَنِعِه)[1] كما في المفعول به ، إذ هو (هو)[2] – كما ذكرنا[3] – فالأول نحو : يوم الجمعة ، في جواب من قال : متى سرت ؟ أي : سرت يوم الجمعة ، وقد جاء بلا قرينةٍ ظاهرةٍ كقولهم حينئذ : الآن ، أي كان ذلك حينئذ ، واسمع الآن[4] .

والثاني : كما في المنصوب على شريطة التفسير ، حسب ما ذُكِر في المفعولِ به مفصَّلا ، فما يُختار رفعه ، نحو : يومُ الجمعة سرتَ فيه ، وما يختار نصبه ، نحو : أيومَ الجمعة سرتَ فيه ، وما يومَ الجمعة سرتَ فيه (وسار زيدٌ ويومَ الجمعة سرت فيه)[5] وإذا يومَ الجمعة سرتَ فيه سرتُ فيه (وحيث يومَ الجمعة سرتَ فيه)[6] ويوم الجمعة سِرْ فيه ، أو لا تسِرْ فيه .

ومثال لبس المفسر بالصفة : كلَّ يوم صمت فيه في الصيف .

وما يستوي فيه الأمران : زيد سار ويومُ الجمعة سرت فيه .

وما يجب نصبه : إن يومَ الجمعة سرت فيه[7] ، وهلا يومَ الجمعة سرت فيه .

---

(١) في ت : الممتنعة .

(٢) تكملة من جـ وط .

(٣) صفحة ٦٠٣ .

(٤) هذا تقدير سيبويه في الكتاب ١/١١٤ .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) تكملة من جـ .

(٧) كان الأولى أن يذكر جواب الشرط فيقول : إن يومَ الجمعة سرتَ فيه سرتُ فيه .

المفعول له

قوله :المفعول له هو ما فعل لأجله فعلٌ مذكور ، مثل : ضربته تأديبًا ، وقعدت عن الحرب جبنًا ، خلافا للزجاج ، فإنه عنده مصدر .

قوله : فعل مذكور .

أي مضمونٌ لفعلٍ وشبهه ، وهو المصدر – كما ذكرنا في المفعول فيه[1] – .

قوله : مذكور .

احترازا عن قولك – وقد شاهدتَ ضربًا لأجل التأديب – أعجبني التأديب ، فإن التأديب فُعِلَ له الضرب ، إلا أنك لم تذكر الضرب في قولك عاملًا فيه .

فالحق أن (نقول)[2] في المفعول له : هو ما فُعِلَ لأجله مضمونُ عامله (وكذا في المفعول فيه : هو ما فعل فيه مضمون عامله)[3] من زمان أو مكان ، لئلا ينتقض الحدان بنحو قولك : ضربتُ وقد أعجبني التأديبُ ، وسرت ويومُ الجمعة زمانُ سيرك .

وذكر المصنف مثالين للمفعول له ؛ ليبين أنه قد لا يتقدم وجودا على ما جُعِلَ علةً له ، كما في : ضربتُه تأديبًا ، وقد يتقدم وجودُه عليه ، كما في قعدتُ (عن الحربِ)[4] جبنًا .

فالمفعول له هو الحامل على الفعل ، سواءٌ تقدم وجوده على وجود الفعل – كما في قعدتُ جبنًا – أو تأخر عنه – كما في جئتك إصلاحا لحالك ؛ وذلك لأن الغرض المتأخرَ وجودُه يكون علةً غائية حاملة على الفعل ، وهي إحدى العلل الأربع – كما هو مذكور في مظانه[5] – فهي متقدمة من حيث التَّصَوُّر ، وإن كانت متأخرة من حيث الوجود ،

---

(١) صفحة ٥٧٨ .

(٢) في جـ : يقال .

(٣) ساقط من ص .

(٤) ساقطتان من ص وط .

(٥) جعل الزجاجي في إيضاحه لعلل النحو صفحة ٦٤ : علل النحو ثلاثا ، العلل التعليمية والعلل القياسية والعلل =

فالمفعولُ له هو العلة (الحاملة)[١] ، (لعامله)[٢] ، وليس بمعلول له - كما ظن بعضهم[٣] - نظرا إلى ظاهر نحو قولهم : ضربتُه تأديبًا ، وأن الضربَ علةُ التأديب[٣] .

وإنما قلنا ذلك لأنه لا يطرد في نحو : قعدتُ جبنًا ، وجَعْلُ المفعول له علةً لمضمون عامله يطَّردُ ؛ لأن التأديب علة حاملة على الضرب .

ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة ؛ لأن اللام في (قوله)[٤] : له للتعليل ، وهي تدخل على العلة لا (المعلَّل)[٥] نحو : فعلت هذا لهذه العلة .

قوله : خلافًا للزجاج .

مذهبه : أن ما يسميه النحاةُ مفعولا له ، هو المفعول المطلق[٦] (لبيان النوع)[٧] .

(وذلك)[٨] لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانًا له ، كما في :

= الجدلية النظرية . ونقل السيوطي في الاقتراح ١١٥ عن ثمار الصناعة لأبي عبد الله الحسين بن موسى الدينوري أن اعتلالات النحويين صنفان علة تطرّد على كلام العرب .. وعلة تظهر حكمتهم .. وهم للأولى أكثر استعمالا وأشد تداولا وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهورةِ منها على أربعة وعشرين نوعًا . وهي : علة سماع وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استثقال .. إلخ ولم يذكر منها العلة الغائية .

(١) ساقطة من ت وص ، وفي جـ : الغائية .

(٢) ساقطة من جـ .

(٣) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١/٣٢٥ فإن قلت : كيف يكون الضرب سببا لشيء وذلك الشيءُ سببٌ له ؟ ونحن نقطع بأن الضرب سبب للتأديب ، فالجواب أن التأديب له جهتان ، هو باعتبار أحدهما سبب وباعتبار الأخرى مسبب ، فباعتبار عقليته ومعلوميته وفائدته سبب للضرب ، وباعتبار وجوده مسبّب للضرب فالوجه الذي كان به سببا غير الوجه الذي كان به مسببا ، وإنما يتناقض أن لو كان سببا مسببا لشيء واحد من وجه واحد .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في جـ : المعلول .

(٦) الزجاج يرى أن نحو ذلك مفعول له ولكنه لم ينتصب على نزع اللام ، وإنما يؤول ناصبه قال في معاني القرآن ، وإعرابه ١/٦٣ عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ .

قال أبو إسحاق : إنما نصبت (حَذَرَ الْمَوْتِ) ؛ لأنه مفعول له ، والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت ، وليس نصبه لسقوط اللام ، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر ، كأنه قال يحذرون حذرا .

أقول : هذا ليس دليلا على أن الزجاج لا يعده مفعولا له .. وقد وجدت في أسرار العربية ١٨٩ قوله : وهذا الباب - يعني المفعول له - إنما يترجمه البصريون ، وأما الكوفيون فلا يترجمونه ، ويجعلونه من باب المصدر فلا يفردون له بابا .

(٧) تكملة من ط .

(٨) ساقطة من جـ وص .

ضربتهُ تأديبًا ، فإن معناه أدبته بالضرب ، فالتأديبُ مجمَل ، والضربُ بيانٌ له ، فكأنك قلت : أدبته بالضرب تأديبًا ، ويصح أن يقال : الضرب هو التأديب ، فصار مثلَ ضربتُ ضربًا في كون مضمون العامل هو المعمول .

ولا يطرد له هذا في جميع أنواع المفعول له ، فإن (القعود)[١] (ليس بيانَ)[٢] الجبنِ ، فلا يقال : قعوده جبن إلا مجازًا ، وكذا قولك : جئتك إصلاحا لحالك (بالإعطاء)[٣] أو النصح أو نحوه ، فإن المجيء ليس بيانًا للإصلاحِ ، بل بيانُه الإعطاءُ أو النصحُ ، كما صرحتَ به .

ولعله يقدر في مثله قعودَ جُبْنٍ ، ومجيءَ إصلاح – على حذف المضاف – وهو تكلف .

قال المصنف :– ردًّا على الزجاج – معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا ، وقولك : للتأديب ليس بمفعول مطلق ، فكذا تأديبا الذي بمعناه[٤] .

وفي الرد نظر ، وذلك أن ضربَ تأديبٍ أيضا يفيد معنى (للتأديب)[٥] ، مع أن الأول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني ، وأي منع في أن يتفق في المعنى المقصودِ المختلفان في الإعراب ، ألا ترى أن معنى جئت راكبا جئت وقتَ ركوبي ، والأول حال ، والثاني مفعول فيه[٦] .

والجرمي يقول : إن ما يسمَّى مفعولا له ، منتصبٌ نصب المصادر التي تكون حالا ، فيلزم تنكيرُه ، ويقدّرُ نحوَ قوله تعالى : ﴿ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾[٧] محاذرين الموت ؛ لتكون

---

(١) في ص : المقصود .

(٢) في ط : ليس وكذا بيان .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في شرح ابن الحاجب لكافيته ٣٨ : وخولف – يعني الزجاج – في ذلك ، فإنا نفهم التعليلَ مع قطع النظر عن المصدر ، كقولك ضربته لأجل التأديب ، وقولك ضربته تأديبا بمعناه ، وإذا وجب أن يكون ذلك تعليلا وجب في الآخر ؛ لأن المصدرية والتعليل راجعٌ إلى المعنى ، لا إلى مجرد أمر لفظي .

(٥) في ت وص : التأديب .

(٦) مثالا ابن الحاجب متفقان معنى تمامَ الاتفاق ، وليس مثالا الرضي كذلك ؛ فالأول لبيان الهيئة والثاني لبيان الوقت ، فلا يصلح الردُّ بهما على ابن الحاجب . والله أعلم .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِى آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ البقرة ١٩ .

الإضافة لفظية[1] .

ولا يطردُ له ذلك في نحو قوله[2] :

١٧٧ - (يركب كلَّ عاقرٍ جُمْهورِ   مخافـــةً و)[3] زعـــلَ المحبــــور

والهولَ من تهولِ الهُبُور[4]

إلا أن يجعلهما مصدرين للحالين المقدرين قبلهما ، أي زعلًا زعل المحبور ، ومهولًا الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدك (ووحدك)[5] - على ما يجيء في باب الحال[6] - .

ومذهب البصريين أولى من الباقين ؛ للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيره .

---

(١) في أسرار العربية ١٨٨ : وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه لا يجوز أن يكون - يعني المفعول لأجله - إلا نكرة ، وتقدر الإضافة في هذه المواضع في نية الانفصال ، فلا يكتسى التعريفَ من المضاف إليه .. والذي ادعاه الجرمي من كون الإضافة في نية الانفصال يفتقر إلى دليل ، ثم توضح هذا في الإضافة فكيف يصح له مع لام التعريف في قول الشاعر :

والهول من تهول الهبور

قلت : وقد نسب السيوطي هذا الرأي إلى الجرمي والمبرد والرياشي . الهمع ١٩٤/١ .

(٢) القائل : العجاج وستأتي ترجمته صفحة ٦١٣ تعليقة ٤ .

(٣) تكملة يتم بها الكلام .

(٤) الأبيات الثلاثة من مشطور الرجز وهي في ديوان العجاج ٣٥٤/١ - ٣٥٥ ، وفي الكتاب ١٨٥/١ ، وفي ابن يعيش ٥٤/٢ ، وفي الخزانة ١١٤/٣ .

اللغة : العاقر : العظيم من الرمل لا ينبت شيئا ، والجمهور - بالضم - الرملة المشرفة على ما حولها . زعل : نشاط ، يقال : فرس سعل زَعِل أي نشيط (كما في التاج) المحبور : المسرور ، والهول : الخوف والفزع ، التهول : تفعل من الهول ويروى تهور ، ويفسر بالانهدام ، الهبور جمع هَبْر ، وهو ما اطمأن من الأرض .

والمعنى : أنه يشبّه بعيرَه في السرعة بالثور الوحشي الموصوف بهذا الوصف (الخزانة : ١١٥/٣ - ١١٦ بتصرف) .

الشاهد قوله : زعل المحبور والهولَ فإنهما مفعولان لأجلهما وقد جاءا معرفتين ، وفيه رد على الجرمي الذي يوجب تنكيرَهما أو تأويلهما بالنكرة .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) سيأتي تخريج هذا الرأي في باب الحال صفحة ٦٤٣ تعليقة ٧ .

قوله : وشرطُ نصْبِه تقديرُ اللام ، وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلَّل ، ومقارِنا له (في الوجود)[1] .

يعني أن تقديرَ اللام شرطُ انتصاب المفعول له ، لا شرطُ كون الاسم مفعولا له ، فنحو للسمن ولإكرامك الزائر – في قولك جئتك للسمن ، ولإكرامك الزائر – عنده[2] مفعول له ، على ما يدل عليه حدُّه ، (وهذا كما قال)[3] في المفعول فيه : إن شرطَ نصبِه تقديرُ (في)[4] .

وما ذهب إليه في الموضعين – وإن كان صحيحا من حيث اللغةُ ؛ لأن السمن فُعِلَ له المجيء – لكنه خلافُ اصطلاح القوم ، فإنهم لا يسمون المفعولَ له إلا المنصوبَ الجامعَ للشرائط .

فحدُّه الصحيحُ هو : المصدر المقدَّرُ باللام المعلَّل به حدثٌ شاركه في الفاعل والزمان .

ومعنى تشارُكِهما في الفاعل ، أن يقوما بشيء واحد كقيام الضرب والتأديب في ضربتُه تأديبًا بالمتكلم ، وتشارُكِهما في الزمان بأن يقع الحدث في بعض زمان المصدر ، كجئتك طمعا ، وقعدت عن الحرب جبنًا ، أو يكون أولُ زمان الحدث آخرَ زمان المصدر ، نحو (جئتك)[5] خوفًا من فرارك ، أو بالعكس نحو جئتك إصلاحًا (لحالك)[6] ، وشهدت الحرب إيقاعا للهدنة بين الفريقين .

فإذا كان الحدث المعلَّل (تفصيلا)[7] وتفسيرا للمصدر المجمل – كما في ضربتُه تأديبًا – وأعطيته مكافأة – فليس ههنا حدثان – في الحقيقة – حتى يشتركا في زمان ،

---

(١) ساقطتان من ط ، وهما موجودتان في متن الكافية المخطوط صفحة ٢٤ .
(٢) يعني عند ابن الحاجب .
(٣) في ص : وهكذا قال .
(٤) انظر : صفحة ٥٧٨ .
(٥) في ص : حبنتك .
(٦) في جـ وص : لك .
(٧) في ط : تفضيلا .

بل هما في الحقيقة حدث واحد ، لأن المعنى أدبته بالضرب (وكافأته)[1] بالإعطاء ، فالضرب هو التأديب ، والإعطاء هو المكافأة ، والعلة ههنا – في الحقيقة – ليست هذا المصدر المنصوب ، لأن الشيء لا يكون علةً (لنفسه)[2] بل هي أثره ، أي ضربته لتأدُّبه ، لكن لو صرحتَ بما هو العلة – أعني التأديب – لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان ، إذ ربما لا يحصل هذا الأثر ، فكيف يشارك الضربَ في الزمان – كما قال ابن دريد[3] :

١٧٨ – والشيخُ إن قومتَه من زيفِه لم يُقِمِ التثقيفُ منه ما التوى[4]

وإنما نصبتَ هذا المصدر ؛ لتضمنه العلةَ الحقيقية ، ومشاركتِه الحدثَ في الفاعل والزمان ، إذ هو كما بينا .

وبعض النحاة لا يشترط تشارُكَهُما في الفاعل[5] ، وهذا الذي يقوى في ظني ، وإن كان الأغلبُ هو الأول ، والدليل على جواز عدم التشارك قول أميرِ المؤمنين (عليه السلام)[6] : في – نهج البلاغة – « فأعطاه اللهُ النُّظْرَةَ ، استحقاقا للسّخطةِ ، واستِتْمَاما للبَلِيّة »[7] .

---

(١) في النسخ جميعها كافيته .

(٢) في ص وط : نفسه .

(٣) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، ولد بالبصرة ونشأ بعمان ، وطلب علم النحو ، وأخذ عن أبي حاتم السجستاني ، وأبي الفضل الرياشي ، وكان من أكابر علماء العربية مقدما في اللغة ، وأنساب العرب ، وأشعارهم أخذ عنه السيرافي والمرزباني ، شعره كثير ومنه مقصورته المشهورة . توفي سنة ٣٢١ هـ (نزهة الألباء ٢٥٦ – ٢٥٩) .

(٤) البيت في الفوائد المحصورة في شرح المقصورة ٣٣٦ ، وفي الخزانة ١١٧/٣ .

اللغة : قومته : عدلته . زيفه : ميله ، التثقيف : تعديل المعوج ، التوى : اعوج .

الشاهد : ذكره الرضي ؛ لبيان أن الغرض الذي فعل من أجله الفعل قد لا يحصل كما قال ابن دريد في مقصورته : إن محاولة إصلاح الشيخ لا تفيد – غالبا .

(٥) في الهمع ١٩٤/١ ولم يشترط ذلك – يعني الاتحاد في الفاعل والزمان سيبويه ولا أحدٌ من المتقدمين فيجوز عندهم أكرمتك أمس طمعا غدا في معروفك وجئت حذرَ زيد ، ومنه ﴿ يُرِيكُمُ البَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ وانظر التصريح ٣٣٥/١ .

(٦) في جـ وط : رضي الله عنه .

(٧) نهج البلاغة ٢١/١ .

والمستحق للسخطة إبليس والمعطِي للنظّرة هو الله (تعالى)[1] .

(و)[2] لا يجوز أن يكون (استحقاقا) حالا من المفعول ؛ لأن استتماما – إذن – يكون حالا من الفاعل ، وكذا إنجازًا للعدة ، ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول[3] .

وكذا قول العجاج[4] :

يركب كل عاقرٍ جُمْهُور مخافةً وزعل المحبور
والهول من تَهَوُّرِ الهبور[5](١٧٧)

فإن الهول بمعنى ، الإفزاع لا الفَزَع ، والثور ليس بمفَزَع بل هو فزِع .

وكذا أجاز أبو علي عدم المقارنةِ في الزمان ، وذلك أنه قال في التذكرة على القراءة الشاذة ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[6] بنصب صدقهم[7] ، إن معناه لصدقهم في الدنيا .

قوله : إنما يجوز حذفها .
أي حذف اللام .

---

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) ألا يجوز أن يقال قاتل زيدٌ عمرًا راكبا وماشيا على أن يكون راكبا حالا من عمرو ، وماشيا حالا من زيد ؟ لقد أجاز ذلك الرضي صفحة ٦٣٧ فقال : ويجوز عطف أحد حالَي الفاعل والمفعول على الآخر نحو لقيت زيدا راكبا وماشيا قال :

وإنا سوف تدركُنا المنايا مقدَّرةً لنا ومقدَّرينَا

(٤) عبد الله بن رؤية بن لبيد بن صخر السعدي التميمي ، أبو الشعثاء ، العجاج راجز مجيد ولد في الجاهلية ، وقال فيها الشعر ، ثم أسلم ، وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك ، وهو والد رؤبة الراجز المشهور توفي سنة ٩٠ هـ (الأعلام ٤/٢١٧) .

(٥) سبق تخريج هذه الأبيات صفحة ٦١٠ وذكرها الرضي هنا شاهدا على أنه لا يجب توافق الحدث والمفعول لأجله في الفاعل فإن فاعل الهول غيرُ الثور .

(٦) المائدة ١١٩ . وفي التبيان ٤٧٧ ، ٤٧٨ وصدقهم بالنصب على أربعة أوجه : أحدها أن يكون مفعولا لأجله والثاني أن يكون حُذِفَ حرف الجر ، أي بصدقهم والثالث أن يكون مصدرا مؤكدا ، أي الذين يصدقون صدقهم . والرابع أن يكون مفعولا به ، والفاعل مضمر في الصادقين ، أي يصدقُون الصدقَ ، كقوله : صدقته القتال ، والمعنى يحققون الصدق .

(٧) لم أجد هذه القراءة في كتب القراءات ، وقد ذكرها العكبري في التبيان صفحة ٤٧٧ فقال : وقد قرىء شاذا (صدقهم) بالنصب ، على أن يكون الفاعل ضميرَ اسم الله .

قوله : إذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلَّل .

أي إذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصبِ له ، وهو (الفعل)[1] المعلّل بالمفعول له ، أي إذا اشتركا في الفاعل - كما ذكرنا - .

واقتصر المصنف على شرطين مما شرط في المفعول له ، فلم يشترط كونَه مصدرا ، لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلّل ، ولم يشترط كونَه بتقدير اللام ، وجوابا (لِمَهْ)[2] ، وأن لا يكون من غير لفظ الفعل ؛ لأنه عُلِمَ ذلك من الحد .

وشرط بعضهم كونَه من أفعال القلب ، قال : لأنه الحامل على إيجاد الفعل ، والحامل على الشيء متقدّم عليه ، وأفعال الجوارح والقتل تتلاشى[3] ، ولا تبقى حتى تكون حاملةً على الفعل ، وأما أفعال الباطن كالعلم والخوف والإرادة فإنها تبقى[4] .

والجواب : أنه إن أراد وجوبَ تقدم الحامل وجودًا فممنوع ، وإن أراد وجوب تقدمه إما وجودا أو تصوُّرًا فمسلم ، ولا ينفعه ، وينتقض ما قال بجواز نحو جئتك إصلاحا لأمرك ، وضربته تأديبا اتفاقا .

فإن قال : هو بتقدير مضاف أي إرادة إصلاح ، وإرادة تأديب .

قلنا : فجوِّزْ أيضا جئتك إكراما لي ، وجئتك اليوم إكراما لك غدًا بتقدير المضاف المذكور ، بل جوز : جئتك سَمْنًا ولَبَنًا .

فظهر أن المفعول (له)[5] ، هو الظاهر لا المقدّر المضاف .

فنقول : المفعول له (على ضربين)[6] :

---

(١) في ص : العامل .

(٢) في ت وص : له ، وفي جـ : لِمَ .

(٣) أراد الرضي بـ (تتلاشى) تذهب وتضمحل . وفي التاج (لشا) ٣٢٦/١٠ لشا : أهمله الجوهري والليث ، وقال ابن الأعرابي : إذا (خسَّ بعد رفعة) والمعنيان متقاربان .

(٤) نسبه ابنُ هشام في أوضح المسالك ٢٥٩ إلى ابن الخباز وغيره ، ونسبه خالد الأزهري في التصريح ٣٣٤/١ إلى الرندي أيضا . وانظر : الهمع ١٩٤/١ فقد نسبه إلى بعض المتأخرين .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) ساقطتان من ص .

إما أن يتقدم وجودُه على مضمون عامله ، نحو قعدت جبنًا ؛ فهو من أفعال (القلوب)[1] – كما قالوا – .

وإما أن يتقدم على الفعل تصوُّرا ، أي يكون غرضا ، ولا يلزم كونه فعلَ القلب نحو ضربته تقويما ، وجئته إصلاحا .

قال المصنف : وإنما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران : لأن علةَ الأفعال كثيرا ما تجيء جامعةً للشرطين ، فصارت مع الشرطين ظاهرةً مشهورة في العلّيَّةِ ، والغرض أن يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدةِ للعلّيَّة ، وحصول الشرطين دليلٌ عليها[2] .

ويعزى إلى الرياشي[3] وجوبُ تنكير المفعول (له)[4] لمشابهته للحال والتمييز[5] .

وبيت العجاج[6] قاضٍ عليه ، وكذا قول حاتم[7] :

١٧٩ – وأَغفِرُ عوراءَ الكريمِ ادِّخارَه وأُعرِضُ عن شتمِ اللئيمِ تكرُّمَا[8]

---

(١) في ت : القلب .

(٢) في شرحه لكافيته ٣٩ وإنما اشترط ذلك ؛ لأن أكثر ما يكون الحاملُ على الفعل كذلك ، والغرضُ الدلالةُ على حذف اللام ، فكان اشتراطهما – لأنهما ملازمان للتعليل ، غالبا – دليلًا على حذف اللام .

(٣) أبو الفضل العباس بن الفرج ، كان مولى محمد بن سليمان الهاشمي ، وكان من كبار أهل اللغة ، كثير الرواية للشعر ، أخذ عن الأصمعي ، وقرأ على المازني كتاب سيبويه ، فكان المازني يقول : قرأ علي الرياشي الكتاب وهو أعلم به مني ، وأخذ عنه المبردُ وأبو بكر بن دريد . توفي سنة ٢٥٧ هـ (نزهة الألباء ٢٠١) .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) في الأصول ٢٠٩/١ قال أبو بكر : وقرأت بخط أبي العباس في كتابه : أخطأ الرياشيُّ في قوله : مخافةَ الشر ونحوُه حالٌ ، أقبح الخطأ ؛ لأن باب لـ(كذا) يكون معرفةً ونكرة ، وهذا خلاف قول سيبويه ؛ لأن سيبويه يجعله معرفة ونكرة إذا لم تضفه وتدخله الألف واللام كمَجْرَاه في سائر الكلام ؛ لأنه لا يكون حالا .

(٦) يعني قوله المذكور صفحة ٧٤١ :

يركبُ كلَّ عاقرٍ جُمهورِ مخافةً وزعَلَ المحبورِ
والخوفَ من تهورِ الهبورِ

(٧) حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج من طيء ، وأمه عِنَبَةُ بنت عفيف من طيء . كان جوادا شاعرا جيد الشعر ، وكان حيث ما نزل عرف منزله ، وكان ظَفِرًا ، إذا قاتل غلب ، ضُرِبَ به المثل في الكرم (انظر : الشعر والشعراء ٢٤١ – ٢٤٩) توفي سنة ٤٦ ق هـ (الأعلام ١٥١/٢) .

(٨) البيت في ديوانه ٨١ وفيه : وأصفح من شتم ، وفي الكتاب ١٨٤/١ ، وفي النوادر لأبي زيد ١١٠ ، وفي المقتضب ٣٤٧/٢ ، وفي جمل الزجاجي ٣١٩ ، وفي ابن يعيش ٥٤/٢ ، وفي الخزانة ١٢٢/٣ . =

وكذا قوله تعالى : ﴿ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾[1] .

وقال الجزولي: إذا انجرَّ باللام وجب تعريفه ، فلا يقال : جئتك لإكرامٍ[2] .

ومنعه الأندلسي وقال : لا أرى منه مانعًا[3] .

وقال ابن جعفر[4] : إنَّه في حال تنكيره ، يشبه الحال والتمييز في كون البيانِ بنكرةٍ ، فوجب انتصابُه مثلَهما[5] .

والظاهر جواز ذلك ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا ﴾[6] ، والباء للسببية ههنا كاللام .

= اللغة : أغفر:أستر ، العوراء : الكلمة القبيحة ، ادخاره : افتعال من الذخر ، أعرض : أتجاوز وأصفح .
الشاهد قوله : ادخاره حيث وقع المفعول له معرفة بالإضافة ، وفيه رد على الرياشي الذي أوجب أن يكون نكرة .

(١) من قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِى آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ البقرة ١٩ ، وتقدمت .

(٢) في المقدمة الجزولية ق ٦٣ : ولا يكون منجرا باللام إلا مختصًّا .

(٣) في المباحث الكاملية ٣٩٩/٣: قال: يعني الجزولي- ويكون معرفة ونكرة، ولا يكون منجرا باللام إلا مختصا.. ثم رد على الجزولي في تعريفه ، ثم قال عن اشتراط اختصاصه عند الجر : قال الشلوبيني : هذا غير صحيح بل يجوز أن يكون نكرةً مع اللام ، ولا مانعَ يمنع منه ، ولا أعرف له مستندًا في هذا القول .

(٤) قالت الدكتورة أميرة علي توفيق في كتابها - الرضي الإستراباذي - صفحة ٦٥ : وأما ابن جعفر فإنني إذا رجعت إلى مسلك الرضي في الإشارة إلى مصادره، أقرر أنه ربما قصد به ابن درستويه أبا محمد عبد الله بن جعفر ، المتوفى سنة ٣٤٧ هـ .

وقد نبهني زميلي تركي العتيبي إلى أن أحد شراح مقدمة الجزولي كان يسمى ابن جعفر ، وعند البحث في هذا الشرح ، وجدت رأيين من الآراء التي نسبها الرضي إليه كما قال ، أما الثالث فلم أتمكن من الحصول عليه نظرا لسوء تصوير هذه المخطوطة .

وعليه يكون ابن جعفر هو : رضي الدين إبراهيم بن جعفر الأربلي وقد ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ١٨٠١/٢ مع شراح مقدمة الجزولي وأجهدت نفسي في سبيل الحصول على زيادة معلومات عنه ، فلم أحظ بشيء غير ما ذكره حاجي خليفة .

(٥) قال ابن جعفر في شرح المقدمة الجزولية : لوحة ٩٠ من مصورة تركي العتيبي ، عند شرح قول الجزولي : ولا يكون منجرا باللام إلا متخصصا .

إنه - يعني المفعول له - كان جاز تعريفه وتنكيره فإنه في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز بما فيه من البيان فيجب فيه الانتصابُ وجوبَه فيهما ، ومتى وجب انتصابُه منكرا امتنع من الجر باللام منكَّرا .. إلخ .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِم طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللهِ كَثِيرًا ﴾ النساء ١٦٠ .

قال المالكي : إذَا حَصَلَ الشرائطُ فَجَرُّ المقترن بلام التعريف أكثرُ من نصبه ، والمجرد بالعكس ، ويستوي الأمران ، في المضاف[1] .

هذا قوله ، والأولى أن يحال ذلك على السماع ، ولا يعلل .

(١) قال ابن مالك – وهو المقصود بالمالكي – في التسهيل ٩٠ : وجرُّ المستوفي لشروط النصب مقرونا بأل أكثرُ من نصبه ، والمجردُ بالعكس ويستوي الأمران في المضاف . وانظر : شرحه للكافية الشافية ٦٧٣/٢ .

المفعول معه

قوله : المفعول معه ، هو المذكور بعد الواو لمصاحبةِ معمولِ فِعْلٍ لفظا أو معنى .

قوله : لمصاحبة معمول فعل .

احتراز عن نحو ، ضيعتُه في كل رجل وضيعتُه ، فإنها مصاحبةٌ لكل رجل ، لأن الواو بمعنى مع .

ويعني بالمصاحبة ، كونَه مشارِكا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد ، فزيد في سرت وزيدًا ، مشاركٌ للمتكلم في السير في وقت واحد ، أي وقع سيرُهما معا ، وفي قولك : سرت أنا وزيد - بالعطف - يشاركُه في السير لكن لا يلزم كونُ (السيرين)[1] في وقت واحد .

وشرط بعضُهم أن يكون معمولُ الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلًا ، كما في سرتُ وزيدًا نظرا إلى أن عَمْرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف ، اتفاقا لا مفعول معه[2] .

وينتقض ما قاله ، بنحو حسبُك وزيدًا درهم ، فإن الكاف مفعول - في المعنى - إذ المعنى : يكفيك ، وأما تعين (عمرا) في المثال المذكور للعطف ، فلأن أصلَ الواو التي قبل المفعول معه هو العطفُ ، وإنما يُعْدَل ما بعده عن العطف إلى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة ؛ لأن العطف في جاءني زيد وعمرو ، يحتمِل تصاحبَ الرجلين

---

(١) في ص : السير .

(٢) قال ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ١/٣٢٤ : شرطه أن يكون مشتركا بينه وبين فاعلٍ قبله إما لفظا ، وإما معنى .

وقال في شرحه لكافيته ٣٩ : ومن قال إنه مشارك لفاعل فإنه توهم اختصاصَ المفعول معه بذلك ؛ لاتفاقهم على أن عمرا في نحو ضربت زيدا وعمرا ليس منه ، ويُضْعِفُه إطباقُهم على أن زيدا في حسبك وزيدا درهم مفعول معه ، والمعنى كفاك وزيدا درهم .

قلت : قول الرضي الآتي : « وينتقض ما قاله » إلى قوله : « يكفيك » تكرار لقول ابن الحاجب في شرحه لكافيته ولم يشر إليه ، ولو كان له اعتراض عليه لأشار .

في المجيء ، ويحتمل حصولَ مجيء أحدهما قبل الآخر ، والنصب نص في المصاحبة ، وفي قولك : ضربت زيدا وعمرا ، لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة ؛ لكون النصب[1] في العطف الذي هو الأصلُ أظهرَ .

قوله : فإن كان الفعلُ لفظا وجاز العطفُ فالوجهـان ، مثل جئت أنا وزيد وزيدا وإن لم يجز العطفُ تعين النصبُ نحو جئت وزيدا وإن كان معنى وجاز العطفُ تعين نحو ، ما لزيدٍ وعمرٍو ، وإلا تعين النصبُ نحو ، مالَكَ وزيدًا ، وما شأنُك وعمرًا ؛ لأن المعنى ما تصنع .

اعلم أن مذهب جمهور النحاة أن العامل في المفعول معه الفعل ، أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع .

وإنما وضعوا الواو موضعَ مع في بعض المواضع لكونه أخصرَ لفظا ، وأصل هذا الواو واو العطف الذي فيه معنى الجمع – كما يجيء في بابه[2] – فناسب معنى المعية .

(قالوا)[3] : لا يتقدم المفعولُ معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا ، فلا يقال : والخشبةَ استوى الماءُ ، كما يتقدم (سائرُ)[4] المفاعيل على عاملها .

وجوز أبو الفتح تقدمَه على المعمولِ المصاحبِ[5] ، تمسكا بقوله[6] :

١٨٠ – جمعتَ وفُحْشًا غِيبةً ونميمةً ثلاثَ خِلالٍ لستَ عنها بمرعوي[7]

---

(١) في ص زيادة هي قوله : الذي .

(٢) ط ٣٦٣/٢ .

(٣) في ط : إن قالوا ، والصحيح ما أثبتناه ؛ لأنه لو كان في ط لأجاب عنه .

(٤) في ت : في سائر .

(٥) في الخصائص ٣٨٣/٢ : ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل ، نحو قولك : والطيالسةَ جاء البردُ ، من حيث كانت صورة هذه الواو صورةَ العاطفة ، ألا تراك لا تستعملها إلا في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه .. لكنه يجوز : جاء والطيالسةَ البردُ ، كما تقول : ضربت وزيدا عمرا ، ثم ذكر البيت .

(٦) قائله يزيد بن الحكم وقد مرت ترجمته صفحة ٥٩ .

(٧) البيت في أمالي القالي ٦٨/١ ، وفي الخصائص ٣٨٣/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ١٧٧/١ ، وفي العيني ٨٦/٣ ، وفي الخزانة ١٣٠/٣ ، وفي الهمع ٢٢٠/١ ، وفي الدرر ١٩٠/١ .

اللغة : الفحش : البذاءة في القول والعمل . خلال : خصال وبها يروى في بعض المصادر .

الشاهد : ذكره الرضي مُبيِّنًا أن أبا الفتح استشهد به على إجازة تقدم المفعول معه على المعمول المصاحب .

والأولى المنعُ رعاية لأصل الواوِ ، والشعرُ ضرورةٌ[1] .

وقال الكوفيون : هو[2] منصوب على الخلاف[3] ، فيكون العاملُ معنويا – كما قلنا في الظرف خبرًا للمبتدأ[4] – .

والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ، ما لم يضطر إلى المعنوي .

وقال الزجاج : هو منصوب بإضمار فعل بعد الواو[5] ، كأنك قلت : جاء البرد (ولابس الطيالسةَ ، أو صاحبها)[6] وكذا في غيره .

والإضمار خلاف الأصل .

وقال عبد القاهر : هو منصوب بنفس الواو[7] .

والأولى رعايةُ أصل الواو في كونها غيرَ عاملة ، ولو نصبت بمعنى (مع) مطلقا لنصبت في كلُّ رجل وضيعتُه .

وقال الأخفش : نصبه نصبُ الظروف ، وذلك أن الواو لما أقيمت مقامَ (مع)[8]

---

(١) قال ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٦٩٨ : ولا حجة لابن جني في البيتين ؛ لإمكان جعل الواو فيهما عاطفةً ، قُدِّمت هي ومعطوفها .

أقول : لم يستشهد ابن جني إلا ببيت واحد ، وهو المذكور آنفا ، لكن ابن مالك أشار بقوله : ولا حجة له في البيتين إلى هذا البيت وإلى بيت آخر ذكره هو :

أُكْنِيه حين أناديه لأُكرِمَه ... ولا أُلقبه والسوأةَ اللقبَا

على رواية نصب السوأة واللقب .

(٢) يعني المفعول معه .

(٣) المسألة ذات الرقم ثلاثين من الإنصاف صفحة ٢٤٨ والمقصود بالخلاف كون المفعول معه مخالفا لما قبله ؛ فيكون ذلك سببا لنصبه عند الكوفيين ، كما يروى في نصب الظرف خبرا للمبتدأ .

(٤) صفحة ٢٧٥ .

(٥) الإنصاف ٢٤٨ ، وشرح ابن يعيش ٤٩/٢ .

(٦) في ت : ولابس أو صاحب الطيالسة ، وسقط من ط : أو صاحبها .

(٧) لم يقل عبد القاهر ذلك بل قال في المقتصد ٦٥٩ ، ٦٦٠ : اعلم أنك إذا قلت : ما صنعت وزيدا ، فإن زيدا ينتصب بالفعل الذي هو صنعت بوساطة الواو ، وذلك أنك لما قلت : ما صنعت لم يمكنك أن تعديه إلى زيد .. فلما جئت بالواو صار متوسطا بينهما وأَوْصَلَ الفعلَ إلى الاسم .. وإنما لم يجعلوا للواو عملا هنا وإن كان بجنب الاسم ، كما كان الباء في قولك ذهبت بزيد .. لأجل أن الواو أصله أن يكون حرفَ عطف .. وحرف العطف لا يكون له عمل مختص فيه ، وإنما يعمل على سبيل النيابة من الفعل المتقدم وغيره من العوامل .

(٨) ساقطة من ص وط . وذكرها لازم ؛ لبيان العلاقة بين واو المعية ومع .

المنصوب بالظرفية ، والواو في الأصل حرف ، فلا يحتمل النصب ، أُعْطِي[1] النصبُ ما بعدها عاريةً ، كما أعطي ما بعد (إلا) إذا كانت بمعنى غير إعرابَ نفس غير[2] .

ولو كان ، كما قاله لجاز النصب في كل واو بمعنى (مع) مطَّرِدا نحو ، كل رجل وضيعته .

قوله : فإن كان الفعل لفظا ، وجاز العطف فالوجهان .

هذا أولى ، مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرو إنه لا يجوز فيه إلا العطف[3] .

ولعله قال ذلك ؛ لأنه مخالفةٌ للأصلِ الذي هو العطف لا لداع ، وهو ممنوع ؛ لأن ههنا داعيا ، وهو النص على المصاحبة .

وقوله : جئت أنا وزيدٌ وزيدا .

مثل قام زيد وعمرو ، بل كان ينبغي أن يكون العطفُ في جئت أنا وزيد عند عبد القاهر أوجبَ ؛ وذلك أن توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل - في الأغلب - (لأجل العطف)[4] .

وهل يشترط في نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه ؟

---

(١) جواب لما في قوله : وذلك أن الواو لما أقيمت .

(٢) في سر صناعة الإعراب ١٤٤ : على أن أبا الحسن قد كان يذهب في المفعول معه إلى أن انتصابه انتصابُ الظرفِ ، قال : وذلك أن الواو في قولك قمت وزيدا إنما هي واقعة موقع مع فكأنك قلت : قمت مع زيد - فلما حذفت مع - وقد كانت منتصبة على الظرف - ثم أقمت الواو مقامها ، انتصب زيد بعدها على معنى انتصاب مع الواقعةِ الواوُ موقعها . وانظر : الإنصاف ٢٤٨ ، وشرح ابن يعيش ٤٩/٢ ، ومعاني الحروف للرماني ٦٠ .

وقال الأخفش في معاني القرآن ٣٣٦ : وقال تعالى : ﴿ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا ﴾ فيجوز في العربية أن يكون بآخر ، كما تقول : استوى الماء والخشبة ، أي بالخشبة ، وخلطت الماء واللبن أي باللبن .

وقد نسب الرضي هذا الرأي إلى السيرافي . انظر : صفحة ٣٢٥ .

(٣) كلام عبد القاهر ، لا يدل على وجوب العطف فيه ، قال في المقتصد ٦٦٠ : وإنما لم يجعلوا للواو عملا هنا - وإن كان واقعا بجنب الاسم ، كما كان الباء في قولك ذهبت بزيد ، ولم يكن في صدر الفعل (و) كائنا معه كأحد حروف التركيب كالهمزة ، لأجل أن الواو أصله أن يكون حرف عطف في قولك : ضربت زيدا وعمرا وحرف العطف لا يكون له عمل مختص فيه .

فقد قال : إن هذا أصل الواو ، لكن قد يخرج الواو عن هذا الأصل جوازا كما هنا ، والله أعلم .

(٤) في ص : الأولى العطف وفي ط : للعطف .

قال الأخفش : نعم[1] . فلا يجوز جلس زيد والساريةَ ، إذ لا يسند الجلوس إلى السارية ، وكذ لا يجوز ـحك زيد وطلوعَ الشمس ، وإنما ذلك عنده مراعاةً لأصل الواو في العطف .

وأجازه غيره ، استدلالا بقولهم: مازلت أسير والنيلُ ، ولا يقال : سار الماء بل جرى .

وله أن يقول : إن ذلك لاستعارة السير (لجري)[2] النيل ؛ لما اقترن (بما)[3] يصح منه السيرُ ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِى السَّمَـٰوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُم بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾[4] ، وقريب منه قولُه تعالى : ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَى رِجْلَيْنِ ﴾[5] أو[6] على حذف جرى في المعطوف كقوله[7] :

١٨١ – علفتُها تِبنًا وماءً باردا[8]

---

(١) في الخصائص ٢/٣٨٣ : ولهذا لم يُجِزْ أبو الحسن : جئتك وطلوعَ الشمس أي مع طلوع الشمس لأنك لو أردت أن تعطف بها هنا فتقول : أتيتك وطلوعُ الشمس لم يجز ؛ لأن طلوع الشمس لا يصح إتيانه لك .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في ط : به ما .

(٤) الرعد ١٥ . وكتبت في ت وص : فظلالهم ، ولم تكمل الآية بعدها .

(٥) النور ٤٥ . ووجه الاستشهاد في الآية الأولى أنه أطلق (مَنْ) على من يعقل وغيره لصحة السجود ، ممن يعقل . أما الثانية فقد أطلق (مَنْ) أيضا على غير العاقل تجوزا فقال : (ومنهم من يمشي على أربع) .

(٦) عطف على قوله : إن ذلك لاستعارة السير .. إلخ .

وعليه يكون التقدير : أو يقول : إن ذلك على حذف .. إلخ .

(٧) ينسب إلى ذي الرمة ، ولم أجده في ديوانه .

(٨) البيت من مشطور الرجز ، وفي شرح ابن عقيل ٢/٢٠٧ قال المحقق عند تخريجه : اختلفوا في تتمته فيذكر بعضهم : حتى شتت همالة عيناها .

ويرويه العلامة الشيرازي عجز بيت ويروي له صدرا هكذا :

لما حططت الرحل عنها واردا .

ولعل الحق أنه من مشطور الرجز فلا يحتاج إلى صدر ولا عجز .

وهو في الخصائص ٢/٤٣١ ، وفي أمالي المرتضي ٢/٢٥٩ ، وفي الإنصاف ٦١٣ ، وفي ابن يعيش ٢/٨ ، وفي المغني ٨٢٨ ، وفي شرح شواهده ٩٢٩ ، وفي شرح التبريزي للمفضليات ١٢٦ ، وفي اللسان (قلد) ، وفي الخزانة ٣/١٣٩ .

=

أي وسقيتها ماء[1] .

وقيل : لا يجوز[2] العطف في استوى الماء والخشبة – أيضًا – لأن ؛ استوى ههنا ليس بمعنى استقام ، بل بمعنى ارتفع ، كما في قوله تعالى : ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ﴾[3] .

وله[2] أن يجوز العطف في هذا المثال أيضًا ، ويقول : استوى ههنا بمعنى تساوى ، لا بمعنى استقام ولا ارتفع ، والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو ، أي وصل الماء إلى الخشبة ، فليست الخشبة أرفعَ من الماء .

والخشبة ههنا مقياس يعرف به قَدْرُ ارتفاع الماء وقتَ زيادته .

ولا يجوز النصب في قولك : أنت أعلم ومالك ، لأنك لا تقصد فيه مصاحبةَ المخاطب في العلم لماله ، والتقدير الأصلي فيه أنت أعلم بحال مالك فأنت ومالُك ، (فخُفِّف)[4] بحذف معمول أعلم ، وحذْفِ المبتدأ المعطوف عليه مالك ؛ لقيام القرينة على كلا المحذوفين .

ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركّب المضاف ، والجزء الأول من المركب المضاف إليه ، نحو ثالثَ عشرَ في ثالثَ عشرَ ثلاثَةَ عشَرَ – على ما يأتي في باب العدد[5] – .

وقولنا : فأنت ومالُك مثل كل رجل وضيعته ، أي فأنت ومالُك مقترنان والمعنى : أنا لا أدخل بينك وبين مالك ، ولا أشير عليك بما يتعلق بإصلاحه ، فأنت أعلم بما يصلحه .

ومثله قولهم : أنت أعلم وربُّك ، وهذا يستعمل في التهديد ، أي أنت أعلم بربك ،

= الشاهد : ذكره الرضي شاهدا على حذف العامل من المعطوف ، وقال التقدير : وسقيتها ماء . وخرجه غيرُه بتقدير أَنَلْتُها فيصلُح للمعطوف والمعطوف عليه .

(١) من قوله : وقريب منه إلى قوله سقيتها ماء ساقط من جـ وص .

(٢) يعني الأخفش .

(٣) النجم ٦ . وانظر : تفسير الطبري ٤٣/٢٧ ، ٤٤ .

(٤) في ت وط : ثم خُفف .

(٥) ط ١٦٠/٢ ، ١٦١ .

فلعل اجتراءك عليه لما علمت من ترك مكافأته للمجرمين (تعالى عنه)[1] ، فأنت وربك أي أنتما مقترنان ، فأنا لا أدخل بينكما ، ولا أدعوه عليك فإنه حسبك ، وهذا المعنى أبلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف .

وقال عبد القاهر : المعنى أنت أعلم وربك مجازيك[2] .

فهو عنده على حذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية ، وليس ما ذهب إليه بذاك .

وكذا قول العبدي : إن تقديره : أنت أعلمُ من غيرك ، وربُّك أعلم منكما .

وهذا أبعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من ، أنت أعلم وربُّك .

قوله : وإن لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا .

جمهور النحاة على أن النصب مختارٌ هنا لا واجب ، وذلك مبني على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيدٍ بالمنفصل ، وبلا فصلٍ بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع - كما يجيء في باب العطف[3] - .

قوله : وإن كان معنى .

أي إن كان الفعل معنى ، والفعل المعنوي على ضربين ؛ لأنه إما أن يكون في اللفظ مشعر به قوي أَوْلَا ، فالأول نحو (مالك) ؛ لأنَّ (الجار)[4] متعلق بالفعل أو بما فيه معناه ، وما شأنك لأن قولك : شأنك بمعنى فعلِك وصنعتِك ، فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل .

وحسبك ، وقدك ، وكفيك ؛ لكونها بمعنى كفاك .

---

(١) تكملة من ط . والضمير يعود إلى الاجتراء على الله .

(٢) في المقتصد ١/٢٥٠ : وأما قولهم : أنت أعلم وربك ، فملابسته لما نحن فيه من حيث إنَّ أنت مبتدأ وأعلم خبره ، وربك مبتدأ ثان خبره محذوف ، المعنى وربك كافيك . إلا أن هذا الخبر حذف لطول الكلام ؛ ولأن المعنى أنت أعلم مع ربك كما كان ثَمَّ كلُّ رجل مع ضيعته ، ولا يجوز تركُ هذا الخبر ، لأجل أنك لو حملت الكلام على ظاهره، أجريته مُجرى قولك : أنت وزيد أعلم أي أعلم من غيركما ، وذلك لا يستطاع فيما نحن فيه ، إذ لا تقدر على أن تقول : أنت وربك أعلم من غيركما ، جل الله وتعالى عن أن يكون مثله شيء .

(٣) صفحة ١٠٢٠ .

(٤) في ط : الجار والمجرور .

ونحو ويلًا لك ، وويلك ، وويل لك ، لأن الويل بمعنى الهلاك ، وفي المصدر معنى الفعل .

وكذا قولهم : رأسَك ، والحائطَ ، وامرأً ، ونفسَه ، وشأنَك ، والحجَّ ، إن جعلنا الواو بمعنى مع ، فإن المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر .

وهذا القسم على ضربين : إما أن يجوز العطف فيه بلا تكلف أولا ، فالأول نحو ما لزيد وعمرو ، وما شأن زيد وعمرو .

قال المصنف : العطف واجب فيه إذ هو الأصل ، فلا يصار إلى غيره لغير ضرورة[1] .

وليس بشيء ؛ لأن النص على المصاحبة (هو الداعي إلى النصب)[2] وقد يكون الداعي إلى النصب ضروريا ، ولو سلمنا أنه ليس بضروري قلنا : لم لا تجوز مخالفةُ الأصل لداع ، وإن لم يكن ضروريا ؟

وقال غيره : العطفُ هو المختار مع جواز النصب[3] .

والأولى أن يقال : إن قصد النصُّ على المصاحبة وجب (النصب)[4] وإلا فلا[5] .

والثاني[6] نحو مالَكَ وزيدا ، وما شأنُك – بجعل الضمير مكان الظاهر المجرور – .

(فالكوفيون)[7] يجوِّزون في السعة العطفَ على الضمير المجرور بلا إعادة الجار[8] .

---

(١) شرح ابن الحاجب لكافيته ٣٩ ولكنه في إيضاحه للمفصل ٣٢٤/١ : قال : فإن صح العطف فهو أولى كقولك : مالزيد وعمرو .

(٢) تكملة من ط .

(٣) انظر الكتاب ١٥٦/١ ، وشرح ابن يعيش للمفصل ٥٠/٢ .

(٤) في ط : النص ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٥) هذا الرأي مما أراه انفرد به الرضي ، وهو حسن .

(٦) يعني مما يجوز العطف فيه بتكلف .

(٧) في ط : فالكوفيين ، وهو خطأ .

(٨) هذه هي المسألة الخامسة والستون من الإنصاف صفحة ٤٦٣ وقد ذكر الأنباري رأيَ الكوفيين واستدل له بأدلة دامغة وحجج قوية ثم ذكر رأي البصريين وذكر لهم حججا ليست من القوة بمكان . ثم ردَّ رأي الكوفيين وأجاب عن كلماتهم – كعادته – وأنقل ههنا ما ذكره الفراء في معاني القرآن ٢٥٢/١ ، ٢٥٣ عند تفسير قوله تعالى : (فَاتَّقُوا اللهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ) قال : حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه =

والبصريون يجوِّزونه للضرورة ، وأما في السعة فيجوزونه بتكلف ، وذلك بإضمار حرف الجر مع أنه لا يعمل مقدَّرا لضعفه[1] .

وقال المصنف ههنا : إنه يتعين النصبُ نظرًا إلى لزوم التكلف في العطف[2] .

وقال الأندلسي : يجوز العطفُ على ضعفٍ ، إن لم يُقْصَد النصُّ على المصاحبة .

وهو أولى : لوروده في القرآن الكريم ، كقوله تعالى : (تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ)[3] بالجر[4] ، في قراءة حمزة[5] .

وفي النصب في مثل هذا - أعني ما شأنُك أو مالك وزيدا ، وما شأنُ زيد وعمرا - أربعة أوجه :

الأكثرون على أنه بالفعل المدلول عليه بما شأنك ومالك أي ما تصنع ؟ وذلك لأن (ما) طالبةٌ للفعل : لكونها استفهامية ، وبعدها الجار ، أو المصدر ، وفيهما معنى الفعل ، فتظافرا على الدلالة على الفعل ، ومن ثم امتنع في الاختيارِ ، هذا لك وأَباكَ ؛ لفوات ما الاستفهامية .

= خفض الأرحام ، قال : هو كقولهم : باللهِ والرحمِ وفيه قبح ؛ لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض ، وقد كُنِّي عنه ، وقد قال الشاعر في جَوَازِهِ :

نُعلِّقُ في مثل السواري سيوفَنا ... وما بينها والكعبِ غَوطٌ نَفَانِفُ

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه .

وأقول : هل يدل هذا الكلام على أن الكوفيين يجيزون العطفَ على الضمير المجرور دون إعادة الجار ؟ لاشك أنه يدل على اختصاصه بالشعر ، ولكن قد يكون الفراء مخالفًا رأيَ الكوفيين في هذه المسألة .

(١) المسألة الخامسة والستون من الإنصاف صفحة ٤٦٣ وما بعدها .

(٢) في شرحه لكافيته ٣٩ : وإن لم يجز العطف فيتعين النصب لتعذر العطف ، فيجب الرجوع إلى تقدير ما يستقيم ، مثل مالك وزيدا وما شأنك وعمرا ، ولكنه قال أيضا في إيضاحه للمفصل ٣٢٤/١ : وإن لم يصح العطف فالنصب هو الوجه ، كقولك : مالك وزيدا .

قلت : وهذا التناقض غريب ، ولعل ذلك راجعٌ إلى أنه في الإيضاح قال قبل كل هذا : قال الشيخ ، فقد يكون الشيخُ غيرَه ، وقد يكون هو المراد إذا كان القائل من تلاميذه ، والله أعلم .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ النساء ١ .

(٤) في الكشف ٣٧٥/١ (والأرحام) قرأ حمزة بالخفض على العطف على الهاء في به ، وهو قبيح عند البصريين قليل في الاستعمال ، بعيد في القياس .. وقرأ الباقون وَالأرحامَ بالنصب على العطف على اسم الله . جل ذكره .

(٥) حمزة بن حبيب الزيات ، أبو عمارة ، الكوفي ، التيمي مولاهم ، وقيل من صميمهم ، أحدُ القراء السبعة ، ولد سنة ٨٠ هـ وأدرك الصحابة بالسن فيحتمل أن يكون رأى بعضهم أخذ القراءة عن الأعمش وغيره ، كان إماما حجة ثقة ثَبْتًا ، وكان يجلب الزيت من العراق . توفى سنة ١٥٦ هـ (غاية النهاية في طبقات القراء ٢٦١/١) .

وقال سيبويه : تقديرُه : ما شأنك وشأنُ ملابستك زيدا ، ومالك ولملابستِك عمرا ، وما شأن زيد وملابستِه عمرا ، فهو مفعول المصدر المقدّر[1] .

قال السيرافي : هذا تقدير معنوي ، لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعتَ وما تَصنعُ ؛ لأن هذا ملابسة أيضا .

يعني أن سيبويه لا يريد بتقدير (ملابستك) أن الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر ، لأن المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ، ولا يجوز حذفُ الموصول مع بعض صلته ، وإبقاءُ البعض[2] الآخر – كما يجيء في باب المصدر[3] – وإنما قدّر سيبويه بهذا التبيين المعنى فقط ، (لا لأن اللفظ مقدّر بما ذكر)[4] .

قال الأندلسي : بل إرادَ أن المصدر المقدر هو العامل ، وإنما جاز ذلك هنا لقوة الدلالة عليه ، (لأن)[5] مالك ، وما شأنُك إذا جاء بعدهما نحو وزيدا ، دل على أن الإنكارَ إنما هو لملابسة المجرور لذلك الاسم ، ولاسيما أن الواو بمعنى مع ، تؤذن بمعنى الملابسة[6] .

وقال الأندلسي : يجوز أن يكون النصبُ بكان (مقدرةً)[7] كما في ما أنت وزيدا ، أي ما كان شأنك ، وما كان لك[8] .

وقال السيرافيُّ وابن خروف[9] : الاسم منصوب بلابس ، كأنك قلت :

---

(١) في الكتاب ١/١٥٦ فإذا أضمرت فكأنك قلت : ما شأنك وملابسةٌ زيدا أو ملابستك زيدا .

(٢) دخول (ال) على بعض غير مستحسن ، وقد منع ابنُ مالك دخولَ (ال) على كل لأنه منوي الإضافة . انظر : التسهيل ١٥٨ بل إن الرضي نفسَه في هذا الشرح قال صفحة ٩٣٩ : وإذا قطع كل وبعض عن الإضافة فالأكثر إبدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وجوزه بعضُهم .

(٣) ط ٢/١٩٥ .

(٤) ساقط من ص .

(٥) في ص : أي .

(٦) المباحث الكاملية ٣/٣٩٤ .

(٧) في ص : المقدرة .

(٨) المباحث الكاملية ٣/٣٩٤ .

(٩) علي بن محمد بن علي بن نظام الدين أبو الحسن بن خروف الأندلسي النحوي ، حضر من إشبيلية ، وكان إماما في العربية محققا مدققا ماهرا مشاركا في الأصول ، أخذ النحو عن ابن طاهر ، أقرأ النحو بعدة بلاد . صنف شرحَ سيبويه وشرحَ الجمل وكتابا في الفرائض . توفي سنة ٦٠٩ هـ (بغية الوعاة ٢/٢٠٣) .

مالك لابست زيدا ، والواو دال على معنى لابس .

وإنما ارتكبا هذا تفاديًا مما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدّر ، ويلزمهما نيابةُ الواو عن الفعل ، ونصبُ الاسم بها ، إذ لا يصح الجمعُ بين الواو وذلك الفعل المقدر ، فيؤدي مذهبهما (في هذا إلى)[1] مذهب عبد القاهر في الجميع[2] .

والقسم الثاني - أعني الذي لا يكون في لفظه مشعرٌ بالعامل قوي - نحو ما أنت وزيدا ، وكيف أنت وقصعة من ثريد[3] . و

١٨٢ - وما النجْديُّ والمُتَغَوِّرُ[4]

فههنا العطف أولى بلا خلاف - وإن (قصدت)[5] المصاحبةَ - لعدم الناصب ، وضعف الدال عليه ، وهو (ما) الاستفهامية ، و(كيف) لكثرة دخولهما في غير الفعلية .

قال سيبويه : إذا نصبت ما بعد الواو ههنا - مع قلته وضعفه - قدرت كان بعد ما الاستفهامية ، ويكون بعد كيف ؛ وذلك لكثرة وقوعهما ههنا ، والشيء إذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا ، وصار كأنه منطوقٌ به[6] .

ورد المبرد تقديرَ سيبويه وقال : لا معنى لتخصيصه (ما) بالماضي ، و(كيف) بالمستقبل[7] .

---

(١) في ص : في هذان .

(٢) قد تقدم بيان مذهب عبد القاهر في ناصب المفعول معه ، صفحة ٦٢١ تعليقة ٣ .

(٣) انظر : صفحة ٤٠١ هامش ١ ، ٢.

(٤) البيت بتمامه :

وأنت امرؤ من أهل نجد وأهلنا   تهامٍ وما النجديُّ والمُتَغَوِّرُ

وينسب البيت إلى جميل بثينة وقد مرت ترجمته ، صفحة ٢٧٨ . وهو في ديوانه ٩١ ، ونسبه العيني ٤٠٨/٤ إلى لبيد بن معمر العذري ، والبيت في الكتاب ١٥١/١ ، وفي الخزانة ١٤١/٣ .

اللغة : تهام : منسوب إلى تهامة ، وهو خبر عن قوله : وأهلنا اعتدادًا باللفظ ولو اعتد بالمعنى لقال : تهامون . النجد : النجد خلاف الغَوْر وهو ما ارتفع من الأرض ، المتغوِّر : اسم فاعل من تغور فلان إذا انتسب إلى الغور .

الشاهد قوله : وما النجدى والمتغور فإن الأولى في مثله الرفع عطفا على ما قبله عند الجميع .

(٥) في ط : قصدة .

(٦) الكتاب ١٥٣/١ .

(٧) لم أجد الردّ في المقتضب .

قال السيرافي : لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص ، وإنما (أراد)[1] التمثيل على الوجه الممكن ، والتمثيل ليس حدًا لا يُتَجَاوَز .

وقول الراعي[2] .

١٨٣ - أزمانَ قومي والجماعةَ كالذي منع الرِّحالة أن تميل مميلا[3]

أي أزمان كان قومي والجماعة .

(وقول)[4] بعضهم : أنا وإياه في لِحاف ، أي كنت وإياه في لحاف أبعدُ[5] من نحو ما أنت وزيدا ، وكيف أنت وقصعةً من ثريد - بالنصب - وذلك لإشعارَ ما وكيف بالفعل ، بما فيهما من معنى الفعل ، مع كثرة وقوع كان بعدهما .

ولا يجوز أن يكون العاملُ في قوله (وإياه) قولَه (في لحاف) لما ذكرنا أن المفعول معه لا يتقدم على العامل فيه[6] - اتفاقا - .

وأما نحو كلُّ رجل وضيعته ، وأنت ورأيك ، فالرفع فيه واجب ، وإن قَصَدَ المصاحبةَ ، لعدم فعل ومعناه .

---

(١) في ط : أر .

(٢) عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري ، شاعر من الفحول ، كان من جِلّةِ قومه ، ولقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل ، وكان بنو نمير أهلَ بيت وسؤدَد وقيل كان راعيَ إبل عاشر جريرا والفرزدق ، وكان يفضّل الفرزدقَ فهجاه جرير . توفي سنة ٩٠ هـ (الأعلام ٤/٣٤٠) .

(٣) البيت في ديوانه ٥٩ وفيه : لزم الرحالة وفي الكتاب ١/٥٤ ، وفي المقرب ١/١٦٠ ، وفي جمهرة القرشي ٧٤٣ ، وفي الخزانة ٣/١٤٥ .

اللغة : الرحالة : رَحْل البعير .

الشاهد : أنشده الرضي على أن التقدير أزمان كان قومي والجماعة ، والجماعة مفعول معه على إضمار كان .

(٤) في ص : وقال . والصحيح ما أثبته . وهو جزء من حديث رواه صاحب الكنز جـ ١٣ ص ٦٩٥ بلفظ « وأتاه الوحي وأنا وإياه في لحافٍ » .

(٥) خبر قوله : وقول الراعي وما عطف عليه .

(٦) صفحة ٦١٩ .

وأجاز الصيمري[1] نصبَه (بالخبر)[2] المقدر[3] ، وأنكره ابنُ بابشاذ[4] .

ويجب على مجيز النصب إضمارُ الخبر قبل الواو ، أي كل رجلٍ مقرونٌ وضيعته ، فإن أظهرت الخبر – على هذا الوجه – فلا كلام في جواز نصبه .

هذا كله بناءً على أصلهم ، وأنا لا أرى (منعا)[5] من تقدم المفعول معه على عاملِه – إذا تأخر عن المصاحب – لأن ذلك مع واو العطف – الذي هو الأصل – جائز ، نحو زيدا وعمرا لقيت ، فتقول : العامل في الجماعة[6] وإياه[7] : كالذي وفي لحاف[8] .

وإنما امتنع النصب – في الأصح – في ضيعته لكون الخبرِ المقدر أضعفَ من الظاهر .

وإذا وقع بعد المفعول معه حالٌ مما قبله أو خبر عنه نحو كنت وزيدا قائما ، وسرت وزيدا راكبا فحكمُه – في مطابقة ما قبله – حكمُه لو وقع قبل المفعول معه ، وقد يجوز أن يعطى حكمَ ما بعد المعطوف فيقال : كنت وزيدا منطلقين ، وسرت وزيدا راكبين ، نظرا إلى المعنى وإلى أصل الواو – أي العطف – ومنع ذلك ابنُ كيسان[9] .

وفي كون المفعول معه قياسا خلاف :–

---

(١) عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي أبو محمد ، له التبصرة في النحو ، كتاب جليل ، أكثر أبو حيان من النقل عنه ، له ذكر في جمع الجوامع ، قال محقق كتاب التبصرة ١/١٠ إن وفاته في أواخر القرن الرابع أو على أكثر تقدير في أوائل القرن الخامس . (بغية الوعاة ٢/٤٩ ، والتبصرة ١/١٠) .

(٢) في ص : بأعني .

(٣) في التبصرة ١/٢٥٧ وتقول : كل رجل وضيعتَه ، بمعنى مع ضيعته .. ويجوز الرفع في هذا على تقدير العطف ، ويكون خبرُ الابتداء محذوفا تقديره : كل رجل وضيعتَه مقرونان .

(٤) في شرح مقدمة المحسبة ٣١٠ : والعامل أبدًا في المفعول معه يكون فِعْلا ، لا معنى فعل ، فالفعل مثل استوى الماء والخشبة ونحوه ، والمعنى الذي لا يجوز أن تقول : زيد في الدار وعمرًا ؛ لأن العامل معنى وليس بفعل .

(٥) في ط : معنا .

(٦) يعني من قول الراعي أزمان قومي والجماعة كالذي .. إلخ .

(٧) من نحو قولهم : أنا وإياه في لحاف .

(٨) هذا مما أراه سبق إليه .

(٩) الهمع ١/٢٢٢ وقال : قال أبو حيان : وإياه نختار ، لأن باب المفعول معه باب ضيق ، وأكثر النحويين لا يقيسونه ، فلا ينبغي أن نُقْدِم على إجازة شيء من مسائله إلا بسماع من العرب .

ذهب الأخفشُ[1] وأبو علي[2] إلى كونه قياسا .

وقال بعضهم : هو سماعي لا يتجاوز ما سُمِع منه[3] .

وقوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾[4] (الأولى انتصاب شركاءكم على أنه مفعول معه ، وقالوا : يجوز أن يكون الواو للعطف – على أن ينتصب « شركاءكم » بمقدر ، أي واجْمَعُوا شركاءكم[5] ، وذلك لأن الإجماع لا يتعدى إلى الأعيان ، لا يقال : أجمعت زيدا)[6] .

---

(١)و(٢) في شرح ابن يعيش للمفصل ٥٢/٢ ، وفي شرح ابن مالك للكافية الشافية ٦٩٩ ، وقال أبو الحسن الأخفش : قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء ، لكثرة ما جاء منه ، واختص ابن مالك بقوله : وقوم يقصرونه على ما سمع منه .

ثم قال ابن يعيش : وهو مذهب أبي الحسن ورأيُ أبي على . وقال ابن مالك : قال أبو علي : وقَوَّى أبو الحسن قصرهُ على السماع .

قلت : هذان نقلان متناقضان عن أبي الحسن : وكثيرا ما ينسب إليه قولان في مسألة واحدة ، ولعل ما قال أبو علي في الإيضاح بشرح المقتصد ٦٦٣/١ : يكون الحَكَمَ في المسألة ، قال أبو الحسن : قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء ، وقوم يقصرونه على ما سمع منه (وقوّى هذا القول الثاني) .

وقد ضبط محقّقُ المقتصد قوله ، قَوِي بفتح القاف وكسر الواو ثم رفع (القولُ) ولعل الصواب أنه قَوَّى بتشديد الواو مفتوحة ونصب القول ، ويكون الفاعلُ ضميرَ أبي الحسن .

(٣) في الهمع ٢١٩/١ : ونسبه جماعة للأكثرين .

(٤) يونس ٧١ .

(٥) انظر : المقرب لابن عصفور ١٥٨/١ .

(٦) في ط : لا يجوز أن يعطف شركاؤكم فيه على ما قبله إلا بتقدير فعل ، لأن الإجماع لا يتعدى إلى الأعيان ، لا يقال : أجمعت زيدا ، فيكون التقدير أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم ، والأولى جعلُه مفعولًا معه ، أي أجمعوا أمركم مع شركائكم ، للسلامة من الإضمار . وقد ذكر في هامش رقم ٣ من ط ١٩٨/١ ما أثبتُّه عن الأصل ثم قال : نسخة .

الحـــال

قوله : الحالُ ما يبين هيئةَ الفاعل ، أو المفعول به ، لفظا ، أو معنى ، نحو ضربت زيدا قائما ، وزيد في الدار قائما ، وهذا زيد قائما .

قال المصنف : لا يدخل فيه النعت في نحو جاءني رجل عالم ؛ لأن المراد في الحدود أن يكون لفظ المحدود دالًّا على ما ذُكِر في الحد ، وقولك : عالم في جاءني رجل عالم – وإن بين هيئة الفاعل – لكنه لا دلالةَ في لفظ عالم على أنه بيانٌ لهيئة فاعل ، إذ لفظةُ عالم ههنا مثلُها في قولك : زيد رجل عالم ؛ مع أنها مبينة لهيئة خبر المبتدأ ، (لا هيئةِ الفاعل)[1] ، بل إنما عُلِم كونُ (عالم) في جاءني رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدُّم قولك : جاءني رجل ، بخلاف الحال ، فإن راكبا في قولك : جاءني زيد راكبا ، ورأيت زيدا راكبا ، لفظ فيه دلالة على كونه هيئةَ الفاعل أو المفعول ، حتى لو قلت رجلٌ قائما (أخوك)[2] لم يجز ، لعدم الفاعلية والمفعولية في (رجل)[3] .

أقول : لقائل أن يمنع أن المحدودَ يلزم أن يدل على (كل)[4] ما يذكر في حده بل يكفي أن يكون فيه ما يُذْكَر في حده ، وبعد التسليم فليس في هذا الحدِّ تحقيقُ معنى الحال ، وبيان ماهيته ، لأنه ربما يتوهم أنه موضوع لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مطلقا ، لا في حالة الفعل ، فيُظَنُّ في جاءني زيد راكبا ، أن راكبا هيئةٌ لهذا الفاعل مطلقا لا في حال المجيء ، فيكون غَلَطًا .

---

(١) ساقط من ص .

(٢) تكملة من جـ وص وط .

(٣) في إيضاحه للمفصل ٣٢٧/١ : وإذا كان الحالُ هو الدالَّ على هيئة الفاعل باعتبار الوضع خرجت الصفة عن ذلك ، لأن قولك : جاءني رجل عالم لا يدل إلا على هيئة ذات ، وإنما أخذ كونه فاعلا من غير جهة دلالتها بخلاف الحال فإنها موضوعةٌ دالةً على هيئة فاعل أو مفعول بنفسها ، وتبين من ذلك بأنك تقول : زيد رجل عالم فتجدُ دلالةَ عالم في مثل ذلك كدلالته فيما تقدم ، ولا تقول : زيد قائما أخوك لانتفاء الفاعل والمفعول .

(٤) تكملة من جـ وص وط .

ويخرج عن هذا الحد ، (الجملةُ الحالية بلا ذي حال)[1] نحو قوله[2] :

١٨٤ – يقول : وقد ترَّ الوظيفُ وساقُها ألست ترى أن قد أتيت بِمُؤْيِدِ[3]

وقوله[4] :

١٨٥ – وقد أغتدي والطيرُ في وُكُناتِها بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ هيكلِ[5].

ويخرج أيضا الحال عن المضاف إليه – إذا لم يكن المضاف عاملا في الحال – وإن كان ذلك قليلًا كقوله تعالى : ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾[6] وقوله تعالى : ﴿ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾[7] .

---

(١) في ت : الجملة الحالية بلا ضمير ذي حال ، وفي ط : الحال التي هي جملة بعد عامل ليس معه ذو حال .

(٢) قائله طرفة بن العبد وستأتي ترجمته ٩١٣ .

(٣) البيت في ديوانه ٤٥ ، وفي شرح القصائد للأنباري ٢٢٠ ، وفي المصنف ٢٦٩/١ ، وفي الخزانة ١٥١/٣ ، ٢٦٣ .

اللغة : تر : انقطع ، الوظيف : ما بين الرُّسغ والساق ، وفي اليد ما بين الرُّسغ والذراع ، بمُؤْيد : بداهية أو أمر عظيم .

يروى الوظيف بالرفع على أنه فاعل تر بمعنى انقطع ، ويروى بالنصب على أنه مفعول تر بمعنى قَطَع والفاعل ضمير يعود إلى قوله عضب في بيت قبله وهو :

وبَرْكٍ هُجُودٍ قد أثارتْ مخافتي نواديَها أمشي بعَضْبٍ مُجَرَّدِ .

الشاهد قوله : وقد تر الوظيف فإنها جملة حالية وليس قبلها ذو حال ، أما ضمير يقول هنا فليس بصاحب الحال لعدم الرابط فإنه عائد على الشيخ في قوله قبل :

فَمَرَّتْ كَهَاةٌ ذاتُ خَيفٍ جُلالةٌ عقيلةُ شيخ كالوبيل يَلنـدَدِ

(٤) قائله امرؤ القيس ، وقد مرت ترجمته صفحة ٣٤ .

(٥) البيت في ديوانه ١٩ ، وفي الخصائص ٢٢٠/٢ (الشطر الثاني) ، وفي شرح القصائد للأنباري ٨٢ ، وفي المحتسب ١٦٨/١ ، وفي ابن يعيش ٥١/٣ ، وفي رصف المباني ٣٩٢ ، وفي الخزانة ١٥٦/٣ ، ٢٥٠/٤ .

اللغة : أغتدي أخرج غدوةً للصيد ، وكناتها : أعشاشها ومقارها ليلا ، بمنجرد : المنجرد من الخيل : الماضي في السير ، وقيل قليل الشعر ، الأوابد : الوحوش ، هيكل : ضخم .

الشاهد قوله : والطيرفي وكناتها فإنها جملة حالية ، وليس فيها ذو حال ، وهي خارجة عن حد المصنف للحال .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ البقرة ١٣٥ ..

(٧) من قوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إليه ذَٰلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ الحجر ٦٦ .

وقول الشاعر[1] :

١٨٦ – كأنّ حواميَه مُدْبِرًا   خُضِبْن وإن لَمْ تَكُنْ تُخْضَبِ[2]

وقوله[3] :

١٨٧ – عَوْذٌ وبُهْثَةُ حاشدون عليهم   حلق الحديدِ مضاعفًا يتلَهّبُ[4]

فأما قوله تعالى : ﴿ النَّارُ مَثْوَاكُمْ ﴾[5] أي موضع مثواكم أي ثوائكم ﴿ خَالِدِينَ ﴾[5] وقولك : أعجبني ضربُ زيد قائما ، وهو ضارب زيدٍ مجردا ، فالمنصوب فيها حالٌ من الفاعل ، أو المفعول به ، فلا يرد اعتراضا .

وله أن يقول : إن الحال عما أضيف إليه غير العاملِ في الحال لا تجيء إلا إذا كان المضافُ فاعلا أو مفعولا يصح حذفُه وقيامُ المضاف إليه مَقامَه ، كما أنك لو قلت : بل

---

(١) قائله النابغة الجعدي وهو قيس بن عبد الله بن عُدَسَ بن ربيعةَ الجعدي أبو ليلى شاعر صحابي من المعمرين ، اشتهر في الجاهلية ، وكان ممن هجر الأوثان ونهى عن الخمر قبل ظهور الإسلام ، مات في أصبهان وقد كُفَّ بصرُه وجاوز المائة نحو سنة ٥٠ هـ (الأعلام ٥٨/٦) .

(٢) البيت في ديوانه ٢٠ وفيه : خُضِبْنَ وإن كان لم تُخْضَبِ ، وفي الخزانة ١٦١/٣ .

اللغة : حواميه : جمع حامية ، وهي ما فوق الحافر ، وقيل : هي ما عن يمين الحافر وشماله . والبيت من قصيدة في وصف فرس .

تخضب بدل اشتمال من قوله : تكن انظر : الخزانة ١٦٢/٣ .

الشاهد قوله : مدبرا فإنه حال من المضاف إليه ، ويخرج عن حد ابن الحاجب للحال .

(٣) قائله (زيد الفوارس) وهو زيد بن حصين بن ضرار الضبي ، فارس شاعر جاهلي ، قال البغدادي : « إن جدّه ضرارا شهد يوم القُرْنَتَيْن ، ومعه ثمانيةَ عشرَ من ولده يقاتلون معه ، وزيد الفوارس كان فارسَهم ، ولهذا قيل له زيد الفوارس » ، (الخزانة ١٧٧/٣ ، وانظر : الأعلام ٩٧/٣) .

(٤) البيت في نوادر أبي زيد ١١٣ ، وفي الأمالي الشجرية ١٦٧/١ ، وفي الهمع ٢٤٠/١ ، وفي الدرر ٢٠١/١ ، وفي الخزانة ١٧٣/٣ .

عوذ : هو عوذ بن غالب بن قطيعة . وبهثة : ابن عبد الله بن غطفان ، وأراد أبناءَهما ولذا جَمَعَ (حاشدون) .

اللغة : حلق الحديد : أراد الدروع . حاشدون : يقال : حشد القومَ إذا جمعهم .

الشاهد قوله : مضاعفا فإن الرضي جعله حالا من المضاف إليه في قوله : حلق الحديد وفي الأمالي الشجرية ٣٢٨/٢ : والوجه في هذا البيت فيما أزاه أن مضاعفا حال من الحلق لا من الحديد ثم وجهه بوجهين ثم قال : ويجوز أن تجعل (مضاعفا) حالًا من المضمر في يتلهب ، ويتلهب في موضع الحال من الحلق .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُم خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ من الآية ١٢٨ من سورة الأنعام .

نتبع إبراهيمَ مقام بَل نتبع ملةَ إبراهيم (جاز)[١] ، فكأنه حال من المفعول ، أو[٢] إذا كان المضافُ فاعلا ، أو مفعولا وهو جزءُ المضاف إليه ، فكأن الحال عن المضاف إليه هو الحال عن المضاف ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَـٰٓؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾[٣] فقوله : مصبحين حال عما دل عليه ضميرُ مقطوعٌ ؛ وذلك لأنه نائب عن دابر هؤلاء ، فهو حال عن هؤلاء المضاف إليه دابر ، فكأنه – وهو حال عن المضاف إليه – حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف إليه ، لأن دابرَ الشيء أصلُه ، فكأنه قال : يُقْطَع دابرُ هؤلاء مصبحين ، فكأنه حال عن مفعول ما لم يسم فاعلُه .

وكذا (قوله)[٤] :

كأنَّ حَوَامِيَهُ مدْبِرا[٥] (١٨٦)

(أي تشبه حوامِيَهُ مدبِرًا)[٦] أو أشبه حوامِيه مدبرا فكأنه حال من الفاعل أو المفعول .

وكذا (قوله)[٧] :

.... عليهم حلقَ الحديدِ مضاعفًا[٨]..... (١٨٧)

فالأولى أن نقول : الحال على ضربين منتقلةٌ ومؤكدةٌ ، ولكل منهما حدٌّ لاختلاف ماهيتهما .

فحد المنتقلة : جزءُ كلام (يتقيد)[٩] بوقتِ حصولِ مضمونِهِ تَعَلُّقُ الحدثِ الذي في ذلك الكلام بالفاعل أو بالمفعول ، أو بما يجري مجراهما .

---

(١) تكملة من جـ وص وط .
(٢) عطف على قوله قبل : إلا إذا كان المضاف فاعلا .. إلخ .
(٣) تقدمت صفحة ٦٣٣ تعليقة ٧ .
(٤) ساقطة من ط .
(٥) سبق الحديث عنه صفحة ٦٣٤ تعليقة ١ ، ٢ .
(٦) ساقط من ص .
(٧) في ط : قولهم .
(٨) تقدم تخريجه صفحة ٦٣٤ تعليقة ٤ .
(٩) في ص : مقيد .

فبقولنا : جزءُ كلام ، تخرج الجملة الثانية في نحو : ركب زيد وركب مع ركوبه غلامُه - إذا لم نجعلها حالًا - .

ويخرج بقولنا : « حصولِ مضمونِهِ » المصدرُ في نحو : رجع القهقرى ؛ لأن الرجوع يتقيد بنفسه ، لا بوقت حصول مضمونه .

ويخرج النعت بقولنا : يَتَقَيَّد تعلقُ الحدثِ بالفاعل أو المفعول ، فإنه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك المُتَعَلَّقُ .

وقولنا : أو بما يجري مجراهما ، يدخل حالَ الفاعل والمفعول المعنويين نحو قوله تعالى : ﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾[1] و(قوله)[2] :

١٨٩ - كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ[3]

على ما يجيء[4] ، والحالَ[5] عن المضاف إليه الذي لا يكون في المعنى فاعلا ، أو مفعولا للمضاف على ما مر[6] ، ويُدخِلُ (الحدُّ)[7] الحالَ في نحو قوله :

يَقُولُ وقد تَرَّ الوظيفُ وساقُها[8] (١٨٤)

وفي قوله :

وقَدْ أغتدِي والطيرُ في وُكُناتها[9] (١٨٥)

وحدّ المؤكدة : اسمٌ غيرُ حدثٍ يجيء مقرِّرًا لمضمون جملة - كما يجيء شرحها[10] - .

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَـٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾ هود ٧٢ .

(٢) ساقطة من ص وط .

(٣) سيأتي تخريجه صفحة ٦٣٩ .

(٤) صفحة ٦٣٩ .

(٥) معطوف على قوله قبل : وقولنا : أو بما يجري مَجْراهما يدخِلُ حالَ الفاعل .. إلخ .

(٦) صفحة ٦٣٣ .

(٧) في ص وط : في الحد .

(٨) قد مر تخريجه صفحة ٦٣٣ تعليقة ٢ ، ٣ .

(٩) قد مر تخريجه صفحة ٦٣٣ تعليقة ٤ ، ٥ .

(١٠) صفحة ٦٨٣ وما بعدها .

فقولنا : غيرُ حدث : احترازٌ من المنصوب في نحو رَجَعَ رجوعًا .

ثم اعلم أن الحال قد تكون عن الفاعل وحده ، كجاء زيد راكبا ، وعن المفعول وحده ، نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه .

فإذا قلت لقيت زيدا راكبًا ، فإن كان هناك قرينةٌ حالية أو مقالية تبيِّن صاحبَ الحال جاز أن تجعلها لِمَا قامت له من الفاعل أو المفعول ، وإن لم تكن وكان الحالُ عن الفاعل وجب تقديمُه إلى جنب صاحبه ، لإزالة اللبس ، نحو لقيت راكبا زيدا ، فإن لم تُقَدِّمْه فهو عن المفعول .

وأما (إذا جاء حالان)[1] عن الفاعل والمفعول معا ، فإنْ كانا متفقين فالأولى الجمعُ بينهما ، فإنه (أَخْصَرُ)[2] نحو لقيت زيدًا راكبين ، ولا منع من التفريق نحو لقيتُ راكبا زيدًا راكبا ، ولقيتُ زيدا راكبا راكبا .

وإن كانا مختلفين ، فإن (كان)[3] هناك قرينة يعرف بها صاحبُ كل واحد منهما جاز وقوعُهما كيفما كانا نحو : لقيت هندًا مصعِدًا منحدرةً .

وإن لم يكن فالأولى جَعْلُ (حال كل واحد)[4] بجنب صاحبه ، نحو لقيت منحدِرًا زيدا مصعِدا ، ويجوز على ضعفٍ جعلُ حال المفعول بجنبه ، وتأخيرُ حال الفاعل نحو لقيت زيدًا مصعدًا منحدرًا – والمصعدُ زيدٌ – ؛ وذلك لأنه لما كان مرتبةُ المفعول أقدمَ من مرتبة الحال أخرتَ الحالَين ، وقدمت حالَ المفعول على حال الفاعل ، إذ لا أقل من كون (أحد)[5] الحالين بجنب صاحبه ، لمَّا لم يكن كلُّ واحد بجنب صاحبه .

ويجوز عطفُ أحد حالي الفاعل والمفعول على الآخر (نحو)[6] لقيت زيدًا راكبًا وماشيًا[7] قال[8] :

---

(١) في جـ : الحالان .

(٢) في ط : احصر .

(٣) في ط : كانا .

(٤) في ت : كل واحد حال ، والعبارة في ص : جعل كل حال بجنب صاحبها .

(٥) في ت : آخر .

(٦) في جـ وط : كقولك .

(٧) قد سبق أن منع الرضي ذلك . انظر : صفحة ٦١٣ تعليقة ٣ .

(٨) قائله عمرُو بن كلثوم بن مالك بن عتاب ، من بني تغلب ، شاعر جاهلي ، ولد في شمال جزيرة العرب ، =

١٨٨ - وإنا سوف تدركنا المنايا مقـــدَّرةً لنــــا ومقدرينـــــا[١]

وجوز الجمهور - وهو الحق - أن يجيء لشيء واحد أحوالٌ (مختلفة)[٢] متضادةً (كانت)[٣] نحو اشتريت الرمانَ حُلْوا حامضا ، أو غيرَ متضادة كقوله تعالى : ﴿ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا ﴾[٤] كما يجيئان في خبر المبتدأ .

ومنع بعضُهم ذلك في الحال - متضادة كانت أولا - قياسا على الزمان والمكان ، فَجَعَلَ نحو مدحورًا (حالا)[٥] من ضمير (مذءوما)[٦] واستنكر مثلَه في المتضادة فمنعها مطلقا[٧] .

ولا وجه للقياس : وذلك لأن وقوعَ الفعل (الواحد)[٥] في زمانين أو مكانين مختلفين مُحَالٌ ، نحو جلست خلفَك ، أمامَك ، وضربت اليومَ أمسِ ، بلى لو عطفت أحدَهما على الآخر جاز ، لدلالته على تكرار الفعل ، نحو جلست خلفك وأمامك ، وكذا يجوز إن لم يتباينِ المكانان والزمانان ، نحو جلست أمس وقتَ الظهر ، وأمامك وَسَطَ الدار .

وأما تقييد الحدث بقيدين مختلفين ، كما في قوله تعالى : ﴿ مَذْءُومًا مَدْحُورًا ﴾[٨] أو بمتضادَّين في محلين غيرِ ممتزجَين كما في اشتريته أبيضَ أسودَ ، أو ممتزجين ، كما في اشتريته

= وتجول فيها وفي الشام والعراق ونجد ، وكان من أعز الناس نفسا ، وهو من الفُتَّاك الشجعان سادَ قومَه وهو فتى ، عُمِّر طويلا ، أشهرُ شعره معلقتُه . توفي نحو ٤٠ ق هـ . (الأعلام ، ٥/٢٥٦) .

(١) البيت في شرح القصائد للأنباري ٣٧٤ ، وفي معلقة عمرو بن كلثوم ٤٧ ، وفي الخزانة ٣/١٧٧ .
الشاهد : استشهد به الرضيُّ على جواز عطف أحد حالي الفاعل والمفعول على الآخر .

(٢) في ت وط : متخالفة .

(٣) تكملة من جـ وص وط .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ الأعراف ١٨ . وفي ت : مذموما ، ومذموما في آيتين أخريين غير هذه الآية .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في ت وص : مذموما ، وقد ذكرت أنها في غير هذه الآية .

(٧) في المقرب ١/١٥٥ ولا يُقضِّي العاملُ من المصادر ولا من ظروف الزمان ولا من ظروف المكان ولا من الأحوال الراجعة إلى ذي حالٍ واحدةٍ أزيدَ من شيء واحد ، إلا بحرف عطف ، إلا أن يكونَ أَفْعَلَ التي للمفاضلة .. إلخ .

(٨) انظر : صفحة ٦١٣ .

حُلوًا حامِضًا فلا بأس به[1] .

واعلم أن تكرير الحال بعد إمّا واجبٌ ، لوجوب تكرير إما ، نحو اضرب (زيدا)[2] إما قائما وإما قاعدا ، وكذا بعد (لا) ؛ لأنها تُكَرَّرُ في الأغلب – كما يجيء في اسم لا التبرئة[3] – نحو جاءني زيدٌ لا راكبا ولا ماشيا ، ويندُر إفرادُها نحو جاءني زيد لا راكبا .

قوله : لفظا أو معنى .

حال من الفاعل أو المفعول ، أي ملفوظا أو معنويا ، وقد ذكرنا الفاعلَ والمفعولَ اللفظيين .

أما المفعولُ المعنوي فنحو (شيخا)[4] في قوله تعالى : ﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾[5] فإن بعلي خَبَرُ مبتدأ .

وهو في المعنى مفعولٌ لمدلول (هذا) أي أنبه على بعلي ، أو أشير إليه شيخا .

أما الفاعلُ المعنوي فكما في قوله[6] :

١٨٩ – كأنه خارجًا من جنب صفحته ... سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عند مُفْتَأَدِ[7]

---

(١) هنا زيادة في ص وقد سبق ذكرها وهي : والمانع يجعل الحال الثاني في قوله تعالى : ﴿ مَذْءُومًا مَدْحُورًا ﴾ من الضمير في الأول ، ولم يمكنه ذلك في المتضادة فَمَنَعَهَا أصلا .

(٢) تكملة من ط .

(٣) صفحة ٨٢٣ .

(٤) في ت : هذا شيخا .

(٥) هود ٧٢ ، وتقدمت صفحة ٦٣٦ تعليقة ٣ .

(٦) قائله : النابغة الذبياني ، وستأتي ترجمته ٧٧٦ .

(٧) البيت في ديوانه ١١ ، وفي الخصائص ٢٧٥/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ١٥٦/١ ، وفي رصف المباني ٢١١ ، ٢٩٥ ، وفي الخزانة ١٨٥/٣ .

اللغة : صفحته : أراد خاصرته أو جنبه . السفود : الحديدة التي يُشْوَى عليها اللحم ، الشَّرْبُ : جمع شارب . مفتأد : مكان الشوي .

والضمير في قوله : كأنه يعود إلى المِدْرَى (قرنُ الثور) في قوله قبل :

شكَّ الفريصةَ بالمِدْرَى فأنفذها ... شكَّ المُبَيْطِرِ إذ يَشفي من العَضَد

والضمير في قوله ، صفحته يعود إلى ضُمْران ، وهو اسم كلب صيد مذكور في قوله : =

إذ المعنى يُشْبِه خارجًا سفودَ شرب ، ولا نفسره بأشبهه خارجا ، لأن المشابهة هي المقيدةُ بحال الخروج لا التشبيه .

وقال المصنف – في مثال الحال عن الفاعل المعنوي – زيدٌ في الدار قائما[1] .

وفيه نظر ؛ لأن قائما حال من الضمير في الظرف ، وهو فاعل لفظي ؛ لأن الفاعل المستكنَّ كالملفوظِ به ، فهو كقولك : زيد خرج راكبا ، ولا كلام في كون راكبًا حالا عن الفاعل اللفظي .

وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيدٍ إلا عند من جوَّزَ تخالُفَ (عاملي)[2] الحال وصاحبِها[3] .

قوله : وعاملها الفعل أو شِبْهُه أو معناه .

يعني بشِبهِ الفعل ما يعمل عمل الفعل ، وهو من تركيبه ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر .

ويعني بمعنى الفعل ، ما يُستَنْبَطُ منه معنى الفعل ، ولا يكون من صيغته ، كالظرف ، والجار والمجرور ، وحرف التنبيه ، نحو هاأنا زيدٌ قائمًا – عند من جوز هاءَ التنبيه من دون (اسم)[4] الإشارة – كما يجيء في حروف التنبيه[5] – واسمِ الإشارة ، نحو ذا زيد راكبا ، وحرفِ النداء ، نحو يارَبَّنا منعِما .

وأما حرفا التمني والترجي ، نحو ليتك قائما في الدار ، ولعلك جالسا عندنا ، فالظاهرُ أنهما ليسا بعاملين ، لأن التمنِّي والترجيَ ليسا بمقيَّدَين (بالحالين)[6] بل العامل هو الخبرُ

= فهاب ضُمرانُ منه حيث يُوزِعُه   طَعْنَ المُعَارِكِ عند المَحْجرِ النَّجِدِ

الشاهد قوله : كأنه خارجا ؛ لأن خارجا حال من الفاعل المعنوي وهو الهاء في كأنه فإن التقدير فيه يشبه خارجا .

(١) شرحه لكافيته ٤٠ .

(٢) في ت وجـ : عامل .

(٣) وهو ابن مالك كما مضى صفحة ٣٢٢ .

(٤) في ص : حرف .

(٥) ط ٣٨٠/٢ ، ٣٨١ .

(٦) في جـ : بالحال .

المؤخر على ما هو مذهبُ الأخفش – كما يجيء[1] – لكون مضمونِه هو المُقَيَّد .

وحرفِ[2] التشبيه نحو :

كأنه خارجًا[3] (من جَنْب صفحتِه سَفُّودُ شَربٍ نسُوهُ عند مُفْتَأَدِ (١٨٩)

وزيد كعمرو راكبا ، وكذا معنى التشبيه من دون لفظٍ دالٍّ عليه ، نحو زيد عمرو مقبلا ، والمنسوبُ نحو : أنا قرشيٌّ مفتخرا ، واسمُ الفعل نحو عليك زيدا راكبا .

وأما نحو ما شأنُك واقفا فلأن الشأن بمعنى المصدر – كما ذكرنا في المفعول معه[4] – .

ولم يعمل في الحالِ معنى حروفِ الاستفهام والنفي ، قال أبو علي : لأنها لا تشبه الفعلَ لفظا[5] (نحو لَعَلَّ وكأن)[6] .

وينتقض ما قاله باسم الإشارة ، وحرفِ التنبيه ، فإنهما لا يشبهان الفعلَ لفظا مع عملهما في الحال ، (وكذا كاف التشبيه)[7] ، وكذا إنَّ وأَنَّ يشبهانه لفظا ومعنى ، ولا يعملان في الحال .

فالأولى إحالةُ ذلك (على)[8] استعمالهم وأن لا نعلله .

قوله : وشرطها أن تكون نكرةً ، وصاحبُها معرفةٌ – غالبا – ، وأرسلها العراك ، ومررت به وحده ، ونحوُه متأول .

إنما كان شرطُها أن تكون نكرةً ؛ لأن النكرةَ أصلٌ ، والمقصودُ بالحال تقييدُ الحدث

---

(١) فقد أجاز : أن يعمل الجار والمجرور في الحال بشرط تقدم المبتدأ ، وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى أجاز أن يعمل عندَه بلا اعتماد . وانظر : الإنصاف ٥١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٥٣ .

(٢) معطوف على قوله كالظرف – يعني أن حرفَ التشبيه من العامل المعنوي في الحال .

(٣) تقدم تخريجه صفحة ٦٣٩ تعليقة ٦ ، ٧ .

(٤) صفحة ٦٢٦ .

(٥) لم أجد كلامه هذا في الإيضاح ولا في البغداديات ، ولعله ذكر ذلك في بعض مؤلفاته الأخرى .

(٦) ساقط من ط .

(٧) ساقط من ص .

(٨) في ط : إلى .

المذكور – على ما ذكرنا[1] – فقط ، ولا معنى للتعريف هناك ، فلو عرَّفت وقع التعريف ضائعا .

وإنما كان الغالبُ في صاحبها التعريفَ ؛ لأنه إذاكان نكرةً كان ذكرُ ما يميِّزُهَا ويخصِّصُها من بين أمثالها – أعني وصفَها – أولى من ذكر ما يقيِّدُ الحدثَ المنسوبَ إليها – أعني حالها – لأن الأولى أن (يتبين)[2] الشيءُ أولا ، ثم (يتبينَ)[2] الحدَثُ المنسوبُ إليه ، ثم (يتبين)[2] قيدُ ذلك الحَدَثِ ، فعلى هذا أَوَّلْتَ المعرفةَ حالًا ؛ لأن التعريف عبث ضائع ، ولم تُؤَوِّلْ النكرةَ ذا حال لأن غايته أنه على خلاف الأَوْلَى .

(فقوله)[3] غالبا يرجع إلى تعريف صاحبها ، لا إلى تنكيرها ؛ لأن تنكيرها واجب لا غالب .

قولِه : وأرسلها العراك .

هذا مثال تعريف الحال في الظاهر .

ونقول : الحال المعْرِفة ظاهرا إما مصدرٌ ، وإما غير مصدر ، والمصدر إما معرَّف باللام نحو وأرسلها العراك ، أو معرف بالإضافة نحو افعله جهدَك وطاقتَك ، ووحدَك ، ورجع عودَه على بدئه .

وفيه قولان ، قال سيبويه : إنها معارف موضوعةٌ موضعَ النَّكِرات[4] ، أي معتركة ومجتهدا ومطيعا ومنفردا وعائدا .

والطاقة بمعنى الوسع ، وكذلك الطوق اسم وُضِعَ موضعَ الإطاقة .

(ووحدَك – في الأصل – وحدتَك ، فحذفَ التاءُ لقيام المضاف إليه مقامه ، كما

---

(١) صفحة ٦٣٥ .

(٢) في ص وط : يبين .

(٣) في جـ : فقولنا .

(٤) الكتاب ١٨٨/١ قال : وهذا – يعني نحو العراك والجماء الغفير – جُعِل كقولهم : مررت بهم قاطبةً ومررت بهم طُرًّا – أي جميعا – إلا أن هذا نكرة لا يدخله الألف واللام .

في قوله تعالى : ﴿ وإِقَامِ الصَّلَاةِ ﴾[1] والوحدة الانفراد ، ويجوز أن يكون)[2] الوحدُ (والحِدة)[3] مصدرَ وَحَدَ يَحِدُ ، يقال : وَحْدًا وحِدَةً ، كَوَعَدَ يَعِدُ وَعْدًا وعِدَةً .

والجُهْد ههنا بضم الجيم ، والجُهد – بفتح الجيم ، وضمها – بمعنى الاجتهاد .

وقال الفراء : هو بفتح الجيم المشقة ، وبضمها الطاقة[4] .

وقولهم : على بدئه متعلق بعوده ، أو برَجَعَ ، والحال مؤكدة ، والبدء مصدر بمعنى الابتداء ، جُعِل بمعنى المفعول ، أي عائدا (على)[5] ما ابتدأه ، ويجوز أن يكون (عودَه) مفعولا مطلقا لرجع ، أي رجع على بدئه عودَه المعهود ، كأنه عهد منه أنه لا يستقر على ما ينتقل إليه ، بل يرجع إلى ما كان عليه قبل ، فيكون نحو قوله تعالى : ﴿ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِى فَعَلتَ ﴾[6] فلا يكون من هذا الباب .

وقال أبو علي : إن هذه المصادر منصوبة على أنها مفعولات مطلقة للحال المقدَّر ، أي أرسلها معتركة العراك ، وافعله مجتهدا جهدك ، ومطيقًا طاقتك ، ومنفردا وحدَك ، أي انفرادك ، ورجع عائدا عودَه[7] .

وكلها مضافة إلى الفاعل فلهذا حذف (العاملُ)[8] وجوبا – كما مر في باب

---

(١) من آيتين ، إحداهما في الأنبياء برقم ٧٣ ، والأخرى من سورة النور برقم ٣٧ .

(٢) تكملة من جـ وط .

(٣) في ط : الوحدة ، ولعل الصواب ما أثبته بدليل قوله بعد : يقال وَحْدًا وحِدَة .

(٤) في معاني القرآن للفراء ٤٤٧/١ : الجُهد لغة أهل الحجاز والوُجد ، ولغة غيرهم الجَهد والوَجد ، ولم يذكر ما قاله الرضي في الأماكن التي ورد فيها لفظ الجُهد من القرآن الكريم . وفي الصحاح للجوهري ٤٦٠/٢ قال الفراء : الجُهد بالضم – الطاقة ، والجَهد – بالفتح – من قولك ، اجْهَدْ جَهْدَك في هذا الأمر ، أي ابلغ غايتك ، ولا يقال : اجْهَد جُهدك .

(٥) في ت : إلى .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِى فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ الشعراء ١٩ .

(٧) قال في الإيضاح بشرح عبد القاهر ٦٧٦/١ فإن قلت : فقد قالوا : طلبتَه جهدَك .. وأرسلها العراك وهذه معارف وهي أحوال فالقول أن هذه الأشياء ليست أحوالا وإنما الحال الفعلُ الذي وقعت هذه المصادر في موضعه ، والتقدير : طلبته تجتهدُ ، وأرسلها تعتركُ .

(٨) في ت : الفاعل ، والصحيح ما أثبته .

المفعول المطلق[1] - .

فهذه المصادر (كلُّها)[2] - وإن قامت مقام (الأفعال)[3] - منتصبةٌ على المصدرية ، كما ينتصب على الظرفية ما قام (مقام)[4] خبر المبتدأ من الظروف ، نحو زيد قدامك ، ولا يُعْرَبُ إعرابَ ما قام مقامَه .

وقوله : فأرسلها العراك .

صدر بيت للبيد[5] ، يروى فأوردها العراك ، قال :

١٩٠ - فَأَرْسلَهَا العِراكَ ولم يذُدْها   ولم يُشفِقْ على نَغَصِ الدِّخَالِ[6]

يصف الحمار والأُتُن ، والدِّخالُ في الورد : أن يشرب البعير ثم يُرَدَّ من العطن إلى الحوض ، ويدخَلَ بين بعيرين عطشانين ؛ ليشرب منه ما عساه لم يكن شَرِبَ ، ويقال : شِربٌ دِخالٌ . ويقال : نغص البعير : إذا لم يتم شربه ، فمعنى نَغَص الدّخالِ ، عدمُ تمام الشُّرب ، أي أوردها مرة واحدة ، ولم يخف على (أنه)[7] لا يتم شُربُ بعضها للماء بالمزاحمة .

أما قولهم :

---

(١) صفحة ٣٥٣ وما بعدها .

(٢) ساقطة من جـ وص وط .

(٣) في ص وط : الأحوال .

(٤) تكملة من جـ وص وط .

(٥) لبيد بن ربيعة بن مالك أبو عقيل العامري ، أحدُ الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية ، من أهل عالية نجد ، أدرك الإسلام ، ويعد من الصحابة ، من أصحاب المعلقات ، وكان كريما ، جُمِعَ بعضُ شعره في ديوان مطبوع . توفي سنة ٤١ هـ (الأعلام ٦/١٠٤) .

(٦) البيت في ديوانه ١٠٨ ، وفي الكتاب ١/١٨٧ ، وفي المقتضب ٣/٢٣٧ ، وفي شرح ابن يعيش ٢/٦٢ ، وفي المخصص ١٤/٢٢٧ ، وفي معجم مقاييس اللغة ٤/٢٩٢ ، وفي اللسان (عرك) ، وفي الخزانة ٣/١٩٢ .

اللغة : قد شرح الرضي نغص الدخال ، أما العراك فيقال : أورد إبله العراك إذ أوردها جميعًا الماءَ ، لم يذدها ، لم يطردها ، لم يشفق لم يخف أو لم يرحم .

الشاهد قوله : العراك ، فإنه مصدر معرَّف باللام وقد وقع حالا وله تأويلات ذكرها الرضي .

(٧) في ت : أنهم .

١٩١ - جاءوا قضَّهم بقضيضِهم[1]

فالأولى أن نقول : إن المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل أي قاضهم بقضيضهم أي : مع مقضوضهم ، أي كاسرهم مع مكسورهم ، لأن مَعَ الازدحامِ والاجتماع كاسرا ومكسورا .

والأصل فيه أن يكون (قضُّهم) مبتدأ ، و(بقضيضهم) خبره ، مثل قولهم : كلمته (فاه)[2] إلي في ، (أي فوه إلى في ، وهو ههنا أظهر ؛ لأنهم استعملوه على الأصل فقالوا : كلمته فوه إلى في)[3] ثم انمحى عن الجملتين (- أعني قضهم بقضيضهم وفوه إلى في -)[4] معنى الجملة والكلام ، لمّا فُهم (منهما)[5] معنى المفرد ، لأن معنى (فوه إلى في صار)[6] : مشافِها . ومعنى (قضهم بقضيضهم) : كافةً . فلما قامت الجملة مقامَ المفرد ، وأدت مؤداه ، أعرب ما قبل الإعراب منها وهو الجزء الأول إعرابَ المفرد الذي قامت مقامه - كما قلنا في باب المفعول المطلق في فاها

---

(١) جعل البغدادي هذا المثالَ مأخوذا من قول الشاعر الشماخِ ، الذي ذكره سيبويه في الكتاب :

أتتني سُلَيمٌ قَضَّها بقضيضها ... تُمَسِّحُ حَوْلِي بالبقيع سِبَالَها

وخرجه على أنه الشاهد رقم ١٩١ .

وأقول قائله الشماخ بن ضرار ، قال ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٣١٥ - ٣١٩ ، ويقال إن اسمه مَعْقِل بن ضرار ، وأمه من ولد الخُرْشُبّ ، وهو من أوصف الشعراء للقوس والحُمُر ، وأرجز الناس على بديهة ، وكان جاهليا إسلاميا . اهـ . (توفي سنة ٢٢ هـ الأعلام ٣/٢٥٢) .

والبيت في ديوانه ٢٩٠ ، وفيه جاءت سليم ، وفي الكتاب ١/١٨٨ ، وفي اللسان (قضض) ، وفي الخزانة ٣/١٩٤ .

اللغة : قضّها بقضيضها : جميعَها . سباها : جمع سَبَلَة وهي مُقَدَّم اللحية ، والبقيع : موضع بالمدينة المنورة .

الشاهد : ذكر الرضي قضهم بقضيضهم ، وبين أصله ، ومعناه . وأنه صار مكانَ المفرد فأُعْطِي الجزءُ الأولُ منه ما يستحقه المفرد من الإعراب ؛ لقيامه مَقامَه .

(٢) في ت، وص وط : فوه ، والأصح ما أثبته ؛ لأنه سيذكر بعدُ أنهم عاملوا الجزء الأول من الجملة معاملة المفرد لما قامت مقامه على الأصل ، فقالوا : كلمته فوه إلى في .

(٣) تكملة من جـ وط .

(٤) ساقط من جـ .

(٥) في جـ : من الجملة وفي ط : منها .

(٦) سقط من ص من قوله : أي فوه إلى فيّ ، إلى هنا .

لفيك سواء[1] .

وكذا ينبغي أن نقول في يدًا بيدٍ ، أي ذو يد بذِي يد ، على حذف المضاف ، أي النقد بالنقد .

وكذا قولهم : بعت الشاءَ شاةً بدرهم ، أي شاةٌ بدرهم ، أي كلُّ شاةٍ بدرهم ، كقولهم : رجلٌ خيرٌ من امرأة ، أي كلّ رجل ، كقوله تعالى : ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ ﴾[2] أي كل نفس .

وكذا قولهم : بعتُ الشاءَ شاةً ودرهما ، والواو بمعنى مع ، كما في كل رجل وضيعتُه ، أي شاة ودرهم مقرونان ، أي كل شاة ، فنُصِبَ ههنا الجزآن لقبولهما الإعراب .

وقال الخليل : يجوز أن تأتي به على الأصل ، نحو بعت الشاء شاةٌ بدرهمٍ ، وشاةٌ ودرهمٌ[3] .

ثم التزم ما كان مبتدأً التنكيرَ لقيامه مقامَ الحال ، وفاه إلى في شاذٌّ ، ووجهه أنه لم يجز حذفُ المضاف إليه منه ليتنكَّر لئلا يبقى المعرب على حرف واحد .

وقد جاء فما لفم قال المتنبي[4] :

١٩٢ – وقبَّلتني على خوف فَمًا لِفَمٍ[5] .

فحذف المضافَ إليه ، وأبدلَ من الواو ميمًا ؛ لئلا يبقى على حرف (واحد)[6] .

---

(١) صفحة ٣٨٨ ، ٣٨٩ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ ﴾ الإنفطار ٥ .

(٣) في الكتاب ١٩٧/١ : وزعم الخليل أنه يجوز بعت الشاءَ شاةٌ ودرهم ، إنما يريد شاةٌ بدرهم ، ويجعل بدرهم خبرًا للشاة ، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى ، كما كانت في قولك : كلُّ رجل وضيعتُه في معنى مع .

(٤) سبقت ترجمته صفحة ٤٧٢ .

(٥) صدره : قبلتها ودموعي مزج أدْمُعِها .

والبيت في ديوان المتنبي ١٥٣/٤ ، وفي الخزانة ١٩٧/٣ .

اللغة : مَزْجُ أدمعها : مختلطةٌ بها ممزوجة .

ذكره الرضي مثالا لإبدال الميم من الواو في (فوك) لما حذف المضاف إليه حتى لا يبقى المُعْرَب على حرف واحد .

(٦) تكملة من جـ وط .

وهذا شيء قد عَرَضَ استطرادا ، ولنعد إلى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول :

قد يستعمل قضُّهم تابعا لما قبله في الإعراب ، نحو قولهم : جاء القوم قضُّهم بقضيضهم ، ورأيت القوم قضَّهم بقضيضهم ، ومررت بالقوم قضِّهم بقضيهم ، إما على التأكيد – على أن يكون أصلُه جملةً ، فيعطى جزؤها الأول إعرابَ جميعهم ، لصيرورتها بمعناه – (على ما)[1] ذكرنا في الحال[2] – .

أو على البدل ، أي جاء قاضُّهم مع مقضوضهم .

ومذهب الكوفيين – أن انتصاب وحدَه على الظرفية –، أي لا مع غيره[3] .

فهو في المعنى ضدُّ – مَعًا – في قولك : جاءوا معا ، وكما أن في معًا خلافا هل هو منتصب على الحال – أي مجتمعين – أو على الظرف – أي في زمانٍ واحد – فكذا اختلف في وحده في نحو : جاء وحدَه ، أهو حال ، أي منفردا ، أو ظرفٌ أي لا مع غيره[4] .

(و)[5] جاء وحده مجرورا في مواضع معدودة؛ قريعُ[6] وحدِه ونَسِيجُ وحدِه أي انفراده ، وهو في الأصل ثوب لا يُنْسَجُ على مِنواله مثلُه ، فاستعير للشخص المنقطع النظير .

---

(١) في ت وجـ وص : كما .

(٢) صفحة ٦٤٤ .

(٣) قال ابن منظور في اللسان (وحد) ٤٦٤/٤ قال ابن بري عند قول الجوهري : « رأيته وحدَه منصوبٌ على الظرف عند أهل الكوفة ، وعند أهل البصرة على المصدر ، قال : أما أهل البصرة فينصبونه على الحال ، وهو عندهم اسم واقع موقع المصدر المنتصب على الحال ، مثل جاء زيد ركضا أي راكضا قال : ومن البصريين من ينصبه على الظرف قال : وهو مذهب يونس ، قال : وليس ذلك مختصا بالكوفيين كما زعم الجوهري .

أقول : والظاهر أن الرضي اعتمد في نقله على الجوهري ، وقد وجدت في الكتاب ما يؤيد نقلَ ابن بري عن يونس قال سيبويه ١٨٩/١ : وزعم يونس أن وحده بمنزلة عنده . وانظر : ما نقله ابن يعيش في شرحه للمفصل ٦٣/١ عن يونس .

(٤) اختلف في مع الساكنة أهي حرف جر أو اسم ، أما المفتوحة فذكر المرادي في الجنى الداني ٣١٢ ، أنها تقع خبرا وصِلةً وصفةً وحالا ، ولكنه قال إنها لا تخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بِمِنْ .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) في اللسان (قرع) القريع : السيد ، يقال : فلان قريعُ دهره ، وفلان قريع الكتيبة ، وقريعها : أي رئيسها .

ويقال : فلان جُحَيشُ وحده ، وعُيَيْرُ وحدِه ، ورُجَيلُ وحدِه – في المعجَب برأيه – .

وقيل : جاء على وحدَه ، أي على انفراده ، وعلى بمعنى مع .

فوحدَه لازم (الإفرادِ والتذكير)[1] والإضافة إلى المضمر ، ولازمُ النصب إلا في المواضع المذكورة .

والمعرَّف – ظاهرا – من غير المصادر إما باللام نحو قولهم : مررت بهم الجماءَ الغفيرَ ، والجماءُ من الجَمّ ، وهو الكثير ، يقال : امرأة جَمّاءُ المرافق أي كثيرة اللحم على المرافق ، والغفيرُ من الغفر وهو الستر ، بمعنى (الغافرين)[2] أي الساترين بكثرتهم وجهَ الأرض ، حُذِفَ التاءُ حملا للفَعِيل بمعنى الفاعل على الفَعِيل بمعنى المفعول ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾[3] . وهو صفة الجماء ، أي الجماعة الكثيرة الساترة ، واللام في الاسمين زائدةٌ كما في قوله :

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثُمَّةَ قلت لا يعنيني[4](٥٥)

ويقال – أيضا – مررت بهم جماءَ غفيرا .

ومنه قولهم : دخلوا الأولَ فالأولَ ، قال النبي – ﷺ – : « يذهب الصالحون أسلافًا ، الأولَ فالأولَ »[5] أي مترتبين ، واللام زائدة كما في الجمّاءَ الغفيرَ ، وقد يتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الأولُ فالأولُ – رفعا – .

---

(١) ساقط من جـ وص وط .

(٢) في ت وص وط : الغافر .

(٣) الأعراف ٥٦ ، قال أبو البقاء في التبيان ٥٧٥ : قوله تعالى : ﴿ قريب ﴾ إنما لم تؤنث ؛ لأنه أراد المطر ، وقيل إن الرحمةَ والترَّحمَّ بِمَعْنًى ، وقيل : هو على النسب ، أي ذات قرب ، وقيل هو فَعِيل بمعنى مفعول ، وقيل أراد المكان أي إنَّ مكان رحمة الله قريب ، وقيل فرق في الحذف بين القريب من النسب وبين القريب من غيره .

وسبقه إلى ذكر معظم هذه الآراء ونسبتها إلى أصحابها مكّي في مشكل إعراب القرآن ١/٣٢٠ ، ٣٢١ .

(٤) تقدم تخريجه صفحة ٢٦٩ تعليقة ٥ واستشهد به هنا على أن (ال) في اللئيم زائدة .

(٥) ذكر البغدادي في تخريجه لأحاديث الرضي ق ٥ أنه أخرجه أحمد والبخاري عن مرداس الأسلمي ، وليس في روايتهما أسلافا .

أقول : أما البخاري ، فلم أجده في صحيحه . وأما أحمد فقد أورده في مسنده ٤/١٩٣ هكذا يُقْبَضُ =

وإما[1] بالإضافة ، نحو جاءني الرجال ثلاثتَهم ، وأربعتَهم ، وخمستَهم إلى العشرة ، وهذه الأسماء الثَّمَانية إذا أضيفت إلى ضمير ما تقدم منصوبةٌ عند أهل الحجاز على الحال ، لوقوعها موقعَ النكرة ، أي مجتمعين في المجيء[2] ، وبنو تميم يتبوعنها ما قبلها في الإعراب ، على أنها توكيد له .

وربما عومل بالمعاملتين العددُ المركب نحو جاءني الرجال خمسةَ عشرِهم .

وقد يعرب هذا المركب عند الأخفش مضافًا[3] - كما يجيء في باب العدد[4] - .

وقد ذكرنا قولَهم : كلمته فاه إلى فيّ ، وقال الكوفيون : هو مفعول به ، أي جاعلا فاه إلى في[5] .

وقال الأخفش : هو منصوبٌ بتقدير مِنْ أي مِن فيه إلى في .

ولا يقاس على قولهم فاه إلى في ، فلا يقال : ماشيته (يدَه بيدي)[6] ونحوه ، خلافا لهشام[7] .

وأما قول بعض أصحاب أمير المؤمنين[8] - رضي الله تعالى عنه - في صِفِّين[9] .

= الصالحون الأولَ فالأولَ حتى يبقى كحثالة التمر أو الشعير لا يبالي اللهُ بهم شيئا .
وفي سنن الدارمي ٢/٢١١ : يذهب الصالحون أسلافا ويبقى حُثالةٌ كحثالة الشعير .

(١) عطف على (إما باللام) من قوله : والمعرف ظاهرا من غير المصادر إما باللام .. إلخ ص ٦٤٨ .

(٢) نسب ذلك إليهم ابن مالك في التسهيل ١٠٨ .

(٣) نسب المبرد في المقتضب ٢/١٨١ إلى الأخفش أنه يمنع أن يقال : هذا رابعُ ثلاثةِ عشر ونحوه ؛ لأنه لا يجوز أن تبني فاعلا من أربعة وعشرة كما تبنيه من أربعة .

(٤) ط : ٢/١٦٠ .

(٥) التبصرة ٣٠٠ ، ورد عليهم بقوله : ولو جاز هذا لجاز أن تقول : كلمته وجهَه إلى وجهي .. تريد جاعلا وجهه إلى وجهي ، وهذا لم يقله أحد . وانظر : شرح ابن يعيش ٢/٦١ .

(٦) في ص : يده إلى يدي .

(٧) انظر : التسهيل ١٠٨ .

(٨) ذكر البغدادي في الخزانة ٣/٢٠١ ، ٢٠٢ (بتصرف) أن معاوية سبق عليا على الفرات ومنعه وأصحابَه من الماء فأرسل علي إليه من يفاوضه فأبى معاويةُ أن يخلّي بينه وبين الماء وبقي عليٌّ وأصحابه يومَهم وليلتهم عطاشا ، فسمع عليٌّ صبيا ينشد أبياتا أربعةً منها هذا البيت .

(٩) موقع بقرب الرَّقّة ، على شاطئ الفرات من الجانب الغربي ، وقعت فيه موقعة بين علي بن أبي طالب ومعاوية ابن أبي سفيان ، سنة ٣٧ هـ .

١٩٣ - فَمَا بالُنا أمسِ أُسْدَ العرين وما بالنا اليومَ شاءَ النجف[1]

فعلى حذف المضاف ، أي مثلَ أسد العرين ، ومثلَ شاء النجف ، ويجوز أن يؤولا بشجعانا وضِعافا ، بلا تقدير (مضاف) كما قال سيبويه في جهدك ونحوه[2] .

قوله : فإن كان صاحبُها نكرةً وجب تقديمُها .

اعلم أنه يجوز تنكير ذي الحال إذا اختصَّ بوصف ، كما جاء في الحديث « سابق رسولُ الله ﷺ بين الخيل ، فأتى فرسٌ له سابقًا »[3] ، وكذا تقول : مررت برجل ظريف قائمًا .

أو بالإضافة نحو نظرت إلى جاريةِ رجلٍ مختالةً .

أو سبقه نفي أو شبهه نحو قوله[4] :

١٩٤ - فما حَلَّ سعديٌّ غريبًا ببلدة[5]

وقلَّما جاءني رجل راكبا .

---

(١) البيت في وقعة صفين ١٦٥ ، وفي الخزانة ٢٠١/٣ ، ٢٢١ .

اللغة : ما بالنا : ما شأننا وما حالنا . شاء : جمع شاة . النجف : اسم موضع بالعراق .

الشاهد : ذكره الرضي شاهدًا على أن قوله أسد العرين .. وإن كان مشبها لقولهم كلمته فاه إلى فيَّ - لكنه ليس منه ، وإنما هو على حذف مضاف أو تأويله بوصف .

(٢) الكتاب ١٨٧/١ .

(٣) لم يرد الشاهد في الحديث بهذا النص في الكتب الستة بل بلفظ آخر ، ومن ذلك ما في صحيح البخاري ١٠٨/١ أن رسول الله ﷺ سابق بين الخيل التي أضْمِرتْ من الحَفْياءِ ، وأمَدُها ثنيةُ الوداع .. إلخ ، وذكر البغدادي في تخريجه لأحاديث شرح الرضي ق ٤ أنه أخرجه الحافظ الدمياطي في كتاب فضل الخيل عن الخَتْلي من حديث الوليد بن مسلم .. عن مكحول أن رسول الله ﷺ أجرى الخيل يوما فجاء فرس له أدهم سابقا .. إلخ .

أقول : هو كما قال البغدادي في كتاب فضل الخيل للدمياطي صفحة (٧٨) .

(٤) قائله اللعين المِنقَري واسمه منازل بن زمعة من بني منقر ، شاعرٌ إسلامي في الدولة الأموية ، ووجهُ تلقيبه باللعين ، أن عمر سمِعَه وهو ينشد والناس يصلون ، فقال : من هذا اللعين فعلِقَ به هذا الاسمُ . توفي نحو ٧٥ هـ (الخزانة ٢٠٧/٣ ، ٢٠٨ ، والأعلام ٢٢٠/٨) .

(٥) عجزه : فَيُنْسَبَ إلا الزِّبرِقَانُ لَهُ أَبُ

البيت في الكتاب ٤٢٠/١ ، وفي الخزانة ٢٠٦/٣ .

المعنى : أنه إذا تغرب أحد من بني سعد ، فإنه ينتسب إلى الزبرقان لشرفه وشهرته .

الشاهد قوله : سعدي غريبا حيث جاء الحالُ من النكرة المسبوقةِ بنفي .

أو نهيٌ أو استفهامٌ ؛ وذلك لأنه يصير المنكَّر مع سبق هذه الأشياء مستغرقا ، فلا يبقى فيه إبهام – كما ذكرنا في بابِ المبتدأ[1] – .

(أو كان الوصف به على خلاف الأصل نحو قولك : جاءني (رجال)[2] مثنى وثُلاثَ ؛ لأن المقصود تقسيمُهم على هذين العددين في حال المجيء ، والوصفُ لا يفيد هذه الفائدةَ)[3] .

أو كان معرفة مشاركةً لتلك النكرة في الحال ، نحو جاءني رجل وزيد راكبَين .

أو تقدمه الحالُ نحو جاءني راكبًا رجلٌ ؛ لأنه يؤمن – إذن – التباسُ الحال بالوصف ، إذ الوصفُ لا يتقدم على الموصوف ، وأما إذا تأخر نحو جاءني رجل راكبا فقد يشتبه – في حال انتصاب ذي الحال – بالوصف ، نحو رأيت رَجُلًا راكبا ، فطُرِدَ المنع رفعا وجرا .

وأما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكَّر بقوله[4] :

١٩٥ – لِمَيَّةَ موحشًا طللٌ قديمٌ[5]

---

(١) صفحة ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(٢) في ص : الرجال ، والصواب ما أثبته ؛ لأن يريد الوصف بمثنى وثلاث ، لا الحال .

(٣) تكملة من جـ وص وط .

(٤) ينسب البيت إلى كثير وهو في ديوانه ٥٠٦ وينسب إلى ذي الرمة .

(٥) عجزه : عَفَاه كل أسحم مستديم

والبيت في الكتاب ٢٧٦/١ ، وفيه لعزة ، وفي مجالس العلماء ١٧٤ ، وفي الخصائص ٤٩٢/٢ ، وفي ابن يعيش ٥٠/٢ ، وفي العيني ١٦٣/٣ ، وفي الخزانة ٢٠٩/٣ ، ويروى البيت لمية ، ويروى لعزة ، وتبعا لذلك ينسب تارة إلى ذي الرمة وأخرى إلى كثير . ويروى في بعض هذه المراجع :

لمية موحشا طلل   يلوح كأنه خِلَل

اللغة : موحشا : ذا وحشة ، وهي الخلوة والهم . طلل : ما شخص من آثار الديار ، عفاه : غيره ، الأسحم : الأسود : أراد السحاب ، مستديم : السحاب المطرُ مَطَرَ الديمة (الخزانة ٢١١/٣) والخلل جمع خِلّة ، واحدةُ خِلل السيوف وهي بطائنُ يُغَشَّى بها أجفانُ السيوف منقوشةٌ بالذهب وغيره .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنه لا يستقيم أن يكون موحشا حالا من طلل عند من يرى وجوب اتحاد العامل في الحال ، وفي صاحبها ؛ لأن العامل في طلل الابتداء ، والعامل في الحال لميةَ . وذكر أيضا أنه يستقيم على رأي الأخفش فإنه يجيز أن يكون نحو « طلل » في البيت فاعلا للجار والمجرور ، وعليه يتحد العاملُ فيهما .

فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عاملِ الحالِ وصاحبِها ، إلا على مذهب الأخفش من تجويز ارتفاع زيد ، في نحو في الدار زيد على أنه فاعل[1] .

وأما عند سيبويه فيلزم كونُ الضمير في لمية ذا الحال[2] .

ومن جوز اختلافَ العامل في الحال وفي صاحبها - (وهو الحق إذ لا مانع)[3] جوز كون (لمية) عاملا في الحال ، وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء .

فإن قيل : هلا جاز أن يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه - أي أن « طلل » مرتفعٌ بالابتداء - هو العاملَ في الحال أيضا ؟ فيتحدَ عاملُ الحال وصاحبها ؟

قلت : ليس المعنى على أن الابتداء بلفظ طلل للإسناد إليه مقيد بكونه موحشا ، فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدًا به ؟ .

واعلم أنه يجوز حذفُ ذي الحال مع قيام الدليل ، نحو الذي ضربت مجردًا زيد ، أي ضربته .

قوله : ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف، ولا على المجرور في الأصح .

قد عرفت قبلُ[4] العاملَ المعنوي ، وأن الظرف منه ، وكذا الجارُّ والمجرورُ ، فعلى ما قال المصنف ينبغي أن (لا)[5] يتقدم الحال على الظرف وشبهه[6] ، وفي هذا خلاف :

فسيبويه لا يجيزُهُ - أصلًا - نظرًا إلى ضعف الظرف[7] .

وأجاز ، الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال ، نحو زيد قائما في الدار[8] .

---

(١) نسبه الأنباري في الإنصاف (٥١) إلى الكوفيين والأخفش في أحد قوليه والمبرد .

(٢) لما ذكر سيبويه الشاهد جعل موحشا حالا من طلل وليس حالا من الضمير في الظرف ، قال في الكتاب ١٧٦/١ وحمل هذا النصب على جواز فيها رجل قائما ، وصار حين أخّر وَجْهَ الكلام فرارا من القبح . ثم ذكر أبياتا منها هذا البيت .

(٣) تكملة من ط .

(٤) صفحة ٦٣٩ وما بعدها .

(٥) ساقطة من جـ .

(٦) يعني الجار والمجرور .

(٧) في الكتاب ٢٧٦/١ : واعلم أنه لا يقال : قائما فيها رجل ، فإن قال قائل : اجعله بمنزلة راكبا مُرَّ زيد .. قيل له : فإنه مثلُه في القياس .. ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل .

(٨) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٥٣ ، وقد سبق الأخفشَ إلى مثل هذا القول الفراءُ . انظر : معاني =

وذلك بناء على مذهبه (من)[1] قوة الظرف ، حتى جاز أن يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر ، في نحو في الدار زيد ، كما تقدم في المبتدأ ، فأما (مع تأخر المبتدأ)[2] فإنه وافق سيبويهِ في المنع[3] ، فلا يجوز قائما زيد في الدار ، ولا قائما في الدار زيدٌ – اتفاقا[4] – وذلك لتقدم الحال على عامله – الذي فيه ضعفٌ ما عند الأخفش أيضًا ؛ لأنه ليس من تركيب الفعل – وعلى صاحبه ، وعلى ما صاحبُه نائبٌ عنه – أي المبتدأ – .

أما في نحو زيد قائما في الدار فإنْ جوزْنا كونَ زَيد صاحبَ الحال – بناء على جواز اختلاف عاملَي الحالِ وصاحبِه ، فالحال متأخر عن صاحبه ، وإن لم (يجوز)[5] ذلك ، وقلنا : إن الضميرَ في الظرف هو صاحبُ الحال – بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه ، فالحال متأخر عما صاحِبُه (نائب عنه)[6] أي زيد .

أما نحوُ زيد في الدار قائما ، (وفي الدار قائما زيد)[7] وفي الدار زيد قائما فجائزٌ اتفاقا .

وأما إذا كان الحال – أيضا – ظرفا أو جارا ومجرورا فقد صرح ابن بَرْهان[8] بجواز

= القرآن للفراء ٣٥٨/١ حيث قال : لا يكادون يقولون عبدُ الله قائما فيها ، ولكنه قياس ، وفيه ٤٢٥/٢ عند قوله تعالى : ﴿ والسَّمٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِه ﴾ الزمر ٦٧ : ومن قال : مطوياتٍ رفع السموات بالباء التي في يمينه كأنه قال : والسمواتُ في يمينه ، وينصب المطوياتِ على الحال ، أو على القطع والحالُ أجود .

(١) ساقطة من جـ .

(٢) في ص : مع تأخره عن المبتدأ ، والصواب ما أثبته .

(٣) في الأصول ٢٢٠/١ : وأجاز الأخفش إن في الدار قائمين أخويك ، وقال ، هذه الحال ليست متقدمةً ؛ لأنها حال لقولك في الدار ، ألا ترى أنك لو قلت : قائمين في الدار أخواك لم يجز .

(٤) يعني من سيبويه والأخفش .

(٥) في ت : يجز .

(٦) في ت وص : نائبه .

(٧) ساقط من ص .

(٨) هو عبد الواحد بن علي بن عُمَر بن إسحاق بن إبراهيم بن بَرْهان أبو القاسم العكبري النحوي ، صاحبُ العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب كان زاهدا عرف الناس منه ذلك ، وكان يتكبر على أولاد الأغنياء وإذا رأى الطالبَ غريبًا أقبلَ عليه . توفي سنة ٤٥٦ هـ (بغية الوعاة ١٢١/٢) .

تقدُّمِه على عامله الذي هو ظرف أو جار ومجرور[1] .

وذلك لتوسُّعهم في الظروف حتى جاز أن تقع موضعا لا يقع غيرُها فيه نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾[2] قالوا : ومن ذلك البُرُّ الكُرُّ بِسِتّين أي الكرمنه بستين ، فمنه حالٌ ، والعامل فيه بستين .

والعامل المعنوي إذا كان غيرَ ظرف فلا خلاف في أنّه لا يتقدم الحالُ عليه ، وهو كلُّ جامد ضُمِّن معنى المشتق ، كليت ولعل ، ونحوِ ما شأنُك ، وحرفِ النداء ، واسمِ الإشارة ، وحرفِ التشبيه ، والتنبيهِ ، والمنسوبِ (نحو تميمي)[3] ونحو مثلك ، وغيرك ، وأسماءِ الأفعال .

كل ذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقتها له في التركيب ، (فإذا)[4] ضَعُفَ نفسُ الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معمولُه ، كما (في)[5] فعل التعجب ، فلا يقال : راكبا أحسِنْ بزيد – فما ظنُّك بمثل هذه الجوامد .

وكذا الصفةُ المشبهةُ ، لا يتقدم معمولُها ؛ لضعف مشابهتها للفعل .

وظاهرُ لفظ جارِ الله في المفصّل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها[6] .

وأضعفُ (من الصفة المشبهة في العمل)[7] أفعلُ التفضيل ، ألا ترى أنه (لا)[8]

---

(١) في شرح اللمع لابن برهان ١٣٤/١ : ولو كانت الحال ظرفا أو حرفَ جر لصح تقدمُها على معنى الفعل العامل فيها ، لأن الظرف والجارّ إنما يعتبر فيهما في باب العمل لفظُهما فقط دون اعتبار ما نابا عنه .

(٢) الغاشية ٢٥ . وأراد بالموضع هنا ، توسطَ خبر إنّ بينها وبين اسمها .

(٣) ساقط من ص .

(٤) في ط : وإذا .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) حين تحدث الزمخشري عن العامل في الحال قال : العامل فيها إما فعلٌ وشبهُه من الصفات أو معنى فعل – ثم مثل لمعنى الفعل ثم قال – فالأول يعمل فيها متقدما ومتأخرا ولا يعمل فيها الثاني إلا متقدمًا . المفصل بشرح ابن يعيش ٥٦/٢ .

ولما تحدث عن الصفة المشبهة في المفصل بشرح ابن يعيش ٨١/٥ قال : وهي لذلك تعمل عملَ فعلها فيقال : زيد كريم وجهُه وحسن وجهُه وصعب جانبُه .

(٧) في ط : في العمل من الصفة المشبهة .

(٨) ساقطة من ص .

يطرد رفعُه للظاهر مثلَها ، بل يحتاج إلى شروط – كما يجيء في بابه[1] – وأما نحو قولهم : هذا بسرا[2] أطيب منه رطبا ، وزيد قائما خير منه قاعدا ، وكذا نحو عمرو قاعدا مثله (قائما)[3] فسيجيء الكلام عليه عن قريب[4] .

وأجاز الزجاجي[5] أن تقول : درهمُك موزونا درهمُ عبد الله[6] .

(والعامل في الحال معنى التشبيه في قولك : درهم عبد الله ؛ لأن معناه يشابه درهمَ عبد الله ، فيكون حالا من ضمير درهمك[7] في الخبر ، أو من درهم عبد الله)[8] .

والأولى المنع لضعف العامل .

قال[9] : فإن أظهرت الكاف ، وقلت : كدرهم عبد الله لم يجز أن يكونَ حالا من درهم عبد الله ؛ لأن حال المجرور لا يتقدّم عليه ، ويجوز أن يكون حالا من ضمير درهمك[10] ، (في خبر المبتدأ)[11] .

والأولى المنع مع إظهار الكاف أيضا .

وكذا إذا كان الحالُ جملةً مصدّرةً بالواو لم يتقدم على عامله ، فلا يقال : والشمسُ طالعةٌ جئتك ؛ مراعاةً لأصل الواو ، وهو العطف .

---

(١) ط ١٧٨/٢ .

(٢) البسر : التمر قبل أن يُرطِب لغضاضته ، واحدته بسرة (اللسان ١٢٣/٥) .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) صفحة ٨٠٤ وما بعدها .

(٥) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، كان من أفاضل أهل النحو ، أخذ عن أبي إسحق وعلي بن سليمان الأخفش ، له كتاب الجمل والإيضاح وشرح خطبة أدب الكُتاب لابن قتيبة ، وكان من طبقة السيرافي والفارسي . توفي سنة ٣٣٩ هـ (نزهة الألباء ٣٠٦) .

(٦)و(١٠) لم أجد ذلك في الجمل ، ولا في الإيضاح ، في علل النحو ، ولا في مجالس العلماء ، ولا في الأمالي للزجاجي .

(٧) وعليه يكون (درهمك) خبرا مقدما .

(٨) في ت : لأن معناه يشابه درهم عبد الله ، فيكون حالاً من ضمير درهمك في الخبر أو من درهم عبد الله والعامل في الحال معنى التشبيه في قولك درهم عبد الله ..ولا فرق بينهما إلا في تأخير (ت) قوله : والعاملُ في الحال .. إلخ .

(٩) يعني الزجاجي .

(١١) ساقط من ص .

ولا يتقدم الحال أيضا على عامله ، إذا كان العاملُ مَصْدَرا ؛ لتقديره بأن الموصولة ، وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول .

وكذا إذا كان العامل صلة للألف واللام ، أو لحرف مصدري ، كما وأن ، لأن تقدم الحال – إذن – على هذه الموصولات (لا يجوز)[1] (وتقدمها على صلاتها متأخرًا عن الموصولات – أيضا – غير جائز)[2] – لما يجيء في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدري (ولام)[3] الموصول ، وبين صلتيهما[4] – فلا تقول : أعجبني مجردةً الضاربُ هندا ، ولا مجردة أن ضربَ زيدٌ هندا ، ولا ما مجردةً ضربَ زيدٌ هندا[5] .

وأما في سائر الموصولات نحو : الذي راكبا جاء زيد فإنه يجوز الفصل – اتفاقا – .

وإذا كان العاملُ مصدَّرا بلام الابتداء ، أو لام القسم ، جاز تقديم الحال عليه ، بأن تؤخره عن اللامين ، نحو إنَّ زيدًا لراكبا سائرٌ ، (ووالله لراكبا أسير)[6] كقوله تعالى : ﴿ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ ﴾[7] .

وتقديمه على اللامين لا يجوز ؛ لأن لهما صدرَ الكلام .

وأما (الفعل)[8] المتصرف ، واسمُ الفاعل ، واسم المفعول – إذا خلت عن الموانع المذكورة – فيجوز تقديمُ أحوالها عليها نحو راكبا جاء زيد ، وزيد راكبا ماشٍ ومجردًا مضروبٌ .

قوله : بخلاف الظرف .

يعني أن الحال – وإن كان مشابها للظرف من حيث المعنى ، لأن راكبًا في جئتك

---

(١) في ص : أيضا غير جائز .

(٢) ساقط من ص .

(٣) في ط : واللام .

(٤) انظر ط ٢/٦٠ ، وفي ت : صلتهما .

(٥) ذكر السيوطي في الهمع ١/٨٨ أنه يجوز الفصل بين ما وصلتها بمعمول الصلة نحو عجبت مما زيدًا تضرب .

(٦) في ت : ووالله راكبا لأسير ، والصواب ما أثبته ؛ لأن الشارح ذكر أنه لا يجوز تقديم الحال على اللامين لما لهما من الصدارة .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ ﴾ ١٥٨ آل عمران . والشاهد فيها الفصل بالجار والمجرور وهما معمولا تحشرون – بين لام القسم والعامل .

(٨) ساقطة من ص .

راكبا بمعنى (في)[1] وقت الركوب – إلا أن الظرف يتقدم على عامله المعنوي ، الذي هو الظرف (أو الجار)[2] خاصةً ، سواء كان بعد المبتدإِ نحو زيد يوم الجمعة عندك ، أو قبله كقوله تعالى : ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ ﴾[3] وقولهم : كُلَّ يوم لك ثوب ، والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ، ويتقدم عند الأخفش بشرط تأخُّرِه عن المبتدأ – كما مر[4] – وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال .

وكان على المصنف أن يقيد فيقول : بخلاف الظرف ، فإنه يتقدم على الظرف والجار ؛ لأنه لا يتقدم على معنوي غيرِهما ، من التنبيه والتشبيه وغير ذلك – اتفاقا – .

واعلم أنه إذا تكرر ظرف واحد يصلح أن يكون خبرا لما هو مبتدأ في الحال ، أو في الأصل ، وتوسطَهُما ما يجوز ارتفاعُه على أنّه خبرٌ عن ذلك المبتدأ ، وانتصابُه على الحالية كقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِى الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾[5] وقولِه تعالى : ﴿ فَكَانَ عاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِى النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا ﴾[6] فالكوفيون يوجبون انتصابَه على الحال – كما في الآيتين –؛ لأنك لو رفعته خبرا، وعلقت الظرفين به لم يكن للثاني فائدةٌ[7] . (وأما مع نصبِه حالا فالظرف الأولُ يكون خبرَ المبتدأ ، والثاني متعلقا بالحال فله فائدة)[8] .

وأما عند البصريين فالحاليةُ راجحة على الخبرية لا واجبة[9] ؛ لأن الاسم – إذن –

---

(١) ساقطة من ط .

(٢) في ص : أو الجار والمجرور .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُهُ مَن فِى السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ ﴾ الرحمن ٢٩ .

(٤) انظر صفحة ٦٥٣ وما بعدها ، وقد مر هناك تخريجُ الرأيين .

(٥) هود ١٠٨ .

(٦) الحشر ١٧ .

(٧)و(٩) نقل النحاس في إعراب القرآن ٤٠١/٤ عن سيبويه أنه يجيزهما على السواء وهو كما نقل . انظر الكتاب ٢٢٧/١ وقال الفراء في معاني القرآن ١٤٦/٣ : وقوله تعالى : ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِى النَّارِ خَالِدَيْنِ ﴾ وهي في قراءة عبد الله فكان عاقبتُهما أنهما خالدان في النار ، وفي قراءتنا خالدَين نصبٌ ، ولا أشتهي الرفع ، وإن كان يجوز ، وذلك أن الصفة قد عادت على النار مرتين والمعنى للخلود ، فإذا رأيت الفعل بين صفتين قد عادت إحداهما على موضع الأخرى نصبت الفعل فإذا اختلفتْ جاز الرفعُ والنصب على حُسْن ، من ذلك قولك : عبد الله في الدار راغبٌ فيك ، ألا ترى أن في التي في الدار مخالفةٌ لفي التي في الرغبة .

وقال النحاس في إعراب القرآن ٤٠١/٤ : وقال غيره – يعني سيبويه – الاختيار النصب لئلا يلغَى الظرفُ مرتين .

(٨) تكملة من جـ .

يكون خبرا بعد خبر ، والظرفُ الثاني متعلقٌ بالخبر ، أو يكون الظرفُ الأولُ متعلقا بالخبر الذي بعده ، والثاني تأكيدًا للأول ، والتأكيد غيرُ عزيز في كلامهم .

وإذا كان الظرفُ في الظاهر غيرَ مستقر - وقد تقدم أن معنى المستقر أن يكون متعلقا بمقدّر[1] - فخبريةُ الاسم الذي يلي المبتدأ الذي يلي ذلك الظرفَ واجبةٌ عند البصريين ، نحو فيك زيد راغبٌ ، ليكون الظرفُ متعلقا بذلك الخبر[2] .

وأجاز الفراءُ[3] والكسائيُّ[4] نصب ذلك الاسم ، نحو فيك زيد راغبًا ، على تقدير : فيك رغبةُ زيد راغبا ، والحال دالٌّ على المضافِ المحذوفِ ، أي هو يرغب فيك خاصةً في حال رغبته في شيء ، أي إن رغب في شيء فهو يرغبُ فيك .

قوله : ولا على المجرور في الأصح .

الذي تقدم كان أحكامَ تقدمِ الحال على عامله ، وتأخرِه عنه ، وهذا حكم تقدم الحال على صاحبها .

اعلم أن الكوفيين منعوا تقديمَ الحال على صاحبها ، إذا كان صاحبُها ظاهرا - مرفوعا كان أو منصوبا ، أو مجرورا - إلا في صورة واحدة وهي : إذا كان ذو الحال مرفوعا ، والحالُ مؤخرا عن العامل ، فيجوِّزُون جاء راكبا زيد ، ولا يجوزون راكبا جاء زيد[5] .

وبعضُهم يجوِّز أيضا تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهَر ، إذا كان الحال فعلا ، نحو ضربتُ وقد جرد زيدًا .

وأما إذا كان ذو الحال ضميرا فجوزوا تقديمَ الحال عليه - مرفوعا كان أو منصوبا

---

(١) صفحة ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٢) انظر الكتاب ٢٧٧/١ ، والأصول ٢١٩/١ ، والتسهيل ١١١ .

(٣)و(٤) نسب ابن مالك هذا الرأي إلى الكوفيين فقال في التسهيل ١١١ : ولا تلزم الحاليةُ في نحو فيها زيد قائما فيها ، بل تترجح على الخبرية ، وتلزم هي في نحو فيك زيد راغب ، خلافا للكوفيين في المسألتين . ومن المعلوم أن الفراء والكسائي كوفيان .

(٥) انظر المسألة الحادية والثلاثين من الإنصاف صفحة ٢٥٠ ورأيهم مذكور في الأصول ٢١٥/١ قال : والبصريون يجيزون تقديمَ الحال على الفاعل والمفعول والمَكْنِيّ والظاهر .. ثم قال : والكوفيون لا يقدمون الحال في أول الكلام ، لأن فيها ذكرا من الأسماء .

أو مجرورا – قالوا : وذلك لأن ذا الحال إذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه أدى إلى الإضمار قبل الذكر ، لأن في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتأخر ، وأما إذا كان ضميرا فالضميران يشتركان في عودهما على مفسر لهما[1] .

وأما جواز تلك الصورة الواحدةِ – أعني نحو (جاء راكبا زيد)[2] – فلشدة طلب الفعل للفاعل ، فكأن الفاعل وَلِيَ الفعلَ ، والحالَ وَلِيَ الفاعلَ ، فلا يكون ضميرا قبل الذكر .

وأما البصريةُ فأجازوا تقديمَ الحال على صاحبه المرفوعِ والمنصوب سواء كان مظهرا أو مضمرا[3] .

لأن النيةَ في الحال التأخرُ عن صاحبه ، فلا يكون إضمارا قبل الذكر – كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدأ نحو في داره زيد[4] – وفي (الفاعل والمفعول)[5] نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾[6] .

وأما إذا كان ذو الحال مجرورا ، فإن انجرَّ بالإضافة إليه لم يتقدم الحالُ عليه – اتفاقا – سواء كانت الإضافةُ محضةً كما في قوله تعالى : ﴿ اتَّبِعْ مِلَةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾[7] أَوْلَا نحو جاءتني مجردًا ضاربةُ زيدٍ ، وذلك لأن الحال تابع وفرعٌ لذي الحال ، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف ، فلا يتقدم تابعه أيضا .

وإن انجرَّ ذو الحال بحرف الجر فسيبويه ، وأكثرُ البصرية يمنعون أيضًا تقدمها عليه للعلة المذكورةِ[8] .

---

(١) في الأصول ٢١٥/١ : فإن كانت – يعني الحال – لمكْنِي جاز تقديمها ، فيشبِّهُها البصريون بنصب التمييز ، ويشبهها الكسائيُّ بالوقت .

(٢) في ص : راكبا جاء زيد ، والصواب ما أثبته .

(٣) انظر المقتضب ٣٠٠/٤ ، والأصول ٢١٥/١ .

(٤) صفحة ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٥) ساقط من ص .

(٦) طه ٦٧ . وانظر حديثه عن تقديم المفعول به على الفاعل جوازا في نحو ضرب غلامَه زيدٌ صفحة ٢٠٤ .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ النحل ١٢٣ .

(٨) الكتاب ٢٧٧/١ .

ونُقِلَ عن ابن كَيسان[1] ، وأبي علي[2] ، وابن برهان[3] الجوازُ ، استدلالا بقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافةً لِلنَّاسِ ﴾ .

ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة ، أن حرف الجر مُعَدٍّ للفعل كالهمزة والتضعيف ، فكأنه من تمامِ الفعل وبعض حروفِه ، فإذا قلت : ذهبت راكبةً بهند فكأنك قلت : أذهبت راكبةً هندا وقال الشاعر[4] :

١٩٦ – لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الماءِ حَرَّانَ صادِيا ... إلَيَّ حَبِيبًا إنَّهُ لَحَبِيبُ[5]

وقال آخر[6] :

---

(١)(٢)(٣) قال ابنُ برهان في شرح اللمع ١٣/١ – ١٣٨ فإذا قلت : مررت بزيد ضاحكا – والحال من التاء صح أن تقول : ضاحكا مررت بزيد ومررت ضاحكا بزيد ، وإن كانت الحال من زيد لم يصح الوجهان في قول سيبويه ... وقال غيره : يجوز في هذه المسألة ما جاز في الأولى ؛ لأن العامل في الحال هو الفعلُ ولا يفتقر الفعل إلى الباء في عمله في المفعول به ، وإذا ساغ أن يعمل في الحال مالا يعمل في صاحب الحال كان هذا أولى بالجواز . وهذا قول أبي علي وابن كيسان وإليه نذهب ، لقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ وكافة حال من الناس ، وقد تقدم على المجرور باللام ، وما استعملت العربُ (كافة) قطُّ إلا حالا .

وانظر المسألة في الكتاب ٢٧٧/١ . وقال في الكشاف ٢٩٠/٣ : ﴿إلا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ إلا إرسالة عامة لهم محيطة بهم ، ثم ذكر أن الزجاج جعل كافة حالا من الكاف وتكون التاء للمبالغة ، ورد على من جعلها حالًا من المجرور ، وقال : وكم ترى ممن يرتكب هذا الخطأ ثم لا يقنع به حتى يضم إليه أن يجعل اللام بمعنى إلى ، وانظر أيضا البحر ٢٨١/٧ .

(٤) هو عروة بن حزام من عُذْرةَ ، أحدُ عشاق العرب المشهورين بذلك ، إسلامي كان في مدةِ معاويةَ بن أبي سفيان ، وصاحِبتُهُ عفراءُ بنت مالك العذرية ، كان يتيما في حجر عمِّه حتى بلغ فَعَلِق عفراءَ ، وسأل عمَّه أن يزوجه إياها فلم يفعل . توفي سنة ٣٠ هـ (انظر الشعر والشعراء ٦٢٢ ، والخزانة ٢١٥/٣ ، والأعلام ١٧/٥) .

(٥) البيت في ديوانه ٥ ، ٢٩ ، وفي الكامل ٢٤٢/٢ ، ونسبه إلى قيس بن ذريح وفي العيني ١٥٦/٣ ونسبه إلى كُثَير عزة ، وفي الخزانة ٢١٢/٣ .

اللغة : حران أي حين تشتد بي الحرارة . صاديا : عطشان .

الشاهد : تقدمُ الحالين حران وصاديا على صاحبهما المجرور بإلى وهو الضمير . وفي الخزانة ٢١٣/٣ : وقد تعسف بعضُهم في جعل البرد مصدرا ناصبا لحرانَ وصاديا على المفعولية بتقدير الموصوف ، أي جوفا حران ، وأن المراد جوفُ نفسه .

(٦) نقل البغدادي في الخزانة ٢٢٠/٣ – ٢٢١ في نسبته أقوالا فنقل عن الحماسة أنه لرجل من بني قُرَيْعٍ وقال عيَّنَهُ ابنُ جني في إعراب الحماسة بأنه المعلوط بن بَدَل القريعي ، وعن حاشية الصحاح أنه للمعلوط السعدي ، ويروى لسويد بن خَذَّانَ العبدي ، وعن العباب لحسن بن صالح اليمني أنه للمُخَبَّل السعدي .

١٩٧ – إذا المرءُ أعيته المُروءةُ ناشئا فمطلبُها كَهْلًا عليهِ شديدُ[1]

وبعضهم يجعل كافةً حالا عن الكاف والتاء للمبالغة[2] ، وهو تعسف .

وأما العاملُ في الحال ، في نحو قوله تعالى : ﴿ مِلَّة إبراهيمَ حَنِيفًا ﴾[3] أعني إذا كان الحال عن مجرور بمضاف غيرِ عاملٍ في الحال ، كما عمل في ضَرْبُ زيدٍ راكبا – فعند من جوزَ اختلافَ العامل في الحال وفي صاحبها لا إشكال فيه[4] .

وأما من منعه فقال بعضُهم : العاملُ فيه معنى الإضافةُ[5] (لأن الإضافة بمعنى حرف الجر المتعلّق بمعنى الفعل ؛ لأن المعنى ملةً ثبتت لإبراهيم حنيفا ، وهو ضعيف ، لأنا بَيَّنَّا في حد العامل أن معنى الفعل)[6] قد انطمَسَ في مثله[7] .

وقال بعضهم : لمَّا كان لا يضافُ مما ليس بعامل في الحال (إلى ذي الحال)[8] إلا جزؤُه ، نحو : انظر إلى يد زيد ماشيا ، أو ما يقوم المضاف إليه مقامَه لو حُذِفَ كقوله تعالى : ﴿ مِلةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾[9] – كما تقدم في أول الباب[10] – جاز[11] أن يعمل عاملُ المضاف في الحال ، مع أنه لم يعمل في المضاف إليه ؛ لأن المضاف إليه في التقديرَين المذكورَين كأنه المضاف . ولكون حال المضاف إليه كحال المضاف – إذا كان المضافُ

---

(١) البيت في عيون الأخبار ٢٤٧/١ ، وفي شرح الحماسة للتبريزي ١١٤٨ ، وفي الأشموني ١٧٨/٢ ، وفي الخزانة ٢١٩/٣ .

اللغة : أعيته : أعجزته ، ناشئا : صغير السن .

الشاهد : قوله (كهلا) فإنه حال من الضمير المجرور في عليه ، وقد تقدم الحال على صاحبها .

(٢) هذا قول الزجاج . انظر الأمالي الشجرية ٢٨١/٢ ، والكشاف ٢٩/٣ ، والتبيان ١٠٦٩ .

(٣) النحل ١٢٣ ، وتقدمت صفحة ٨٠٠ .

(٤) ويكون العامل في الحال (اتّبع) والعامل في صاحبها (ملةَ) .

(٥) في مشكل إعراب القرآن ٢٢/٢ (حنيفا) حال من المضمر المرفوع في اتبع ، ولا يحسن أن تكون حالا من إبراهيم ؛ لأنه مضافٌ إليه .

(٦) ساقط من ص .

(٧) انظر صفحة ٦٥ .

(٨) ساقط من ص .

(٩) انظر تعليقة ٤ .

(١٠) انظر صفحة ٦٣٣ ، ٦٣٤ .

(١١) جواب لما في قوله : وقال بعضهم : لما كان لا يضاف .. إلخ .

جزءَ المضاف إليه - جاز - وإن كان على قلة - تقديمُ (حال)[1] المضاف إليه على المضاف في نحو : تتحرك ماشيا يد زيد ، مع أنا ذكرنا قبل أن حال المضاف إليه لا تتقدم على المضاف[2] .

وقد يجب تقديمُ الحال على صاحبها إذا كان صاحبُها بعد إلا أو معناها ، نحو ما جاءني راكبًا إلا زيد ، وإنما جاءني راكبًا زيد ، لمثل ما مر في باب الفاعل[3] - (أعني لتغيُّرِ الحصرِ وانعكاسِه لو أُخرِّتْ عن صاحبها)[4] .

ويجب[5] - أيضا - إذا أضيف ذو الحال إلى ضمير عائدٍ ، إلى ملابس الحال ، نحو لقيني شاتمَ زيدٍ أخوه .

قوله : وكلُّ ما دلَّ على هيئة صح أن يقع حالًا ، نحو هذا بُسْرًا أطيب منه رُطَبًا .

هذا ردٌّ على النحاة ، فإن جمهورهم (اشترطوا)[6] اشتقاقَ الحال ، وإن كان جامدا تكلفوا ردَّه بالتأويل إلى المشتق[7] . قالوا : لأنها في المعنى صفة ، والصفة مشتقةٌ ، أو في (معنى)[8] المشتق ، فقالوا في نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا : أي هذا مبسرًّا أطيب منه مرطَّبا أي كائنا بسرا أو كائنا رُطَبًا ، وقوله تعالى : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً ﴾[9] أي دالة .

قال المصنف - وهو الحق[10] - : « لا حاجة إلى هذا التكلف لأن الحال هو المبيِّنُ

---

(١) في ت : الحال .
(٢) صفحة ٦٥٩ .
(٣) صفحة ٢٠٧ وما بعدها .
(٤) تكملة من ط .
(٥) يعني تقديم الحال على صاحبها .
(٦) في ط : شرطوا .
(٧) انظر مثلا المقتضب ٢٣٤/٣ ، والأصول ٢١٣/١ ، وإصلاح الخلل ١٠٦ ، ١٠٧ ، والحق أن معظم النحاة يرى أن الاشتقاق في الحال غالب لا لازم .
(٨) في ت : المعنى .
(٩) هود ٦٤ ، وكلمة آية لم تذكر في ط ، وهى محل الشاهد .
(١٠) هذا من المواضع القليلة التي أيد الرضيُّ فيها ابنَ الحاجب .

للهيئة – كما ذكره في حده[1] – فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوبُ من الحال ، فلا يُتكلَّف تأويلُه بالمشتق »[2] .

وكذا رد عليهم في اشتراط اشتقاق الصفة – كما يجيء في بابها[3] – .

ومع هذا فلاشك أن الأغلب في الحال والوصف الاشتقاقُ .

فمن الأحوال التي جاءت غيرَ مشتقة قياسًا ، الحالُ الموطِّئةُ (وهي)[4] اسمٌ جامد ، موصوفٌ بصفة هي الحالُ في الحقيقة ، فكأن الاسم الجامد وطَّأ الطريقَ لما هو حالٌ في الحقيقة ؛ لمجيئه قبلها موصوفًا بها ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾[5] وقولك : جاءني زيدٌ رجلا بَهِيًّا .

ومنها ما يقصد به التشبيهُ كقول بعضِ أصحابِ أمير المؤمنين (رضي الله عنه)[6] في بعض أيام صِفِّين :

فما بالنا أمسِ أُسْدَ العرين | وما بالنا اليومَ شاءَ النجف[7] (١٩٣)

وقول المتنبي[8] :

١٩٨ – بدت قمرًا ومالت خوطَ بانٍ | وفاحت عنبرًا ورَنَتْ غزالا[9]

وفي تأويل مثله وجهان :

---

(١) صفحة ٦٣٢ .

(٢) شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٠ .

(٣) قال : ولا فرق بين أن يكون مشتقا وغيره إذا كان وضعُه لغرضِ المعنى عموما ... أو خصوصا ، انظر صفحة ٩٧٣ .

(٤) في جـ وص : وهو .

(٥) تتمتها ﴿ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ يوسف ٢ .

(٦) في ت : عليه السلام ، وفي ط : علي رضي الله تعالى عنه .

(٧) سبق تخريجه صفحة ٦٥٠ واستشهد به هنا على وقوع الحال جامدةً حين قُصِدَ بها التشبيه .

(٨) تقدمت ترجمته صفحة ٤٧٢ .

(٩) البيت في ديوانه ٣/٣٤٠ ، وفي دلائل الإعجاز ١٩٨ ، وفي أسرار البلاغة ٢٢٢ ، وفي الأمالي الشجرية ٢/٤٧٤ ، وفي الخزانة ٣/٢٢٢ .

اللغة : الخُوط : الغصن الناعم . فاحت : انتشرت رائحتها ، رنت : الرُّنُوُّ النظر بسكون الطرف . أنشده الرضي على أن قمرا ، وخوط بان ، وعنبرا وغزالا أحوالٌ جاءت جامدةً لما قُصِدَ بها التشبيه .

أحدُهما : أن (تقدر)[1] مضافا قبله ، أي أمثالَ أسدِ العرين ، ومثلَ قمر .

والثاني : أن (تؤول)[2] المنصوبَ بما يصح أن يكون هيئةً لما تقدم ، أي ما بالنا أمس شجعانا ، واليومَ ضعافا ، وبدت منيرةً ، ونحو ذلك . وذلك لأنهم يجعلون الشيءَ المشتهَر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى ، كقولهم : لِكُلِّ فرعونٍ موسىً - بصرفهما - أي لكل جبار قهار .

ومنها الحالُ في نحو بعت الشاء شاةً ودرهما، وضابطه أن يقصد التقسيطُ ، فيجعلَ لكل جزء من أجزاءِ مجزّأ قِسطًا ، وتنصِب ذلك القسطَ على الحال ، وتأتي بعده بذلك الجزءِ إما مع واو العطف ، كقولنا : (بعت)[3] شاةً ودرهما ، أو بحرف الجر ، نحو بعت البر قفيزَين بدرهم ، وأخذت زكاةَ ماله درهمًا عن كل أربعين ، وقامرته درهمًا في درهم[4] ، أي جعلت في مقابلة كلِّ درهم منه درهما مني ، أو بغير ذلك ، نحو : وضعت عندكم الدنانير دينارا (لدى كل واحد)[5] .

(وكل واحدة)[6] من هذه الأحوال كانت جُزْءًا أولَ من الجملة الابتدائية - على ما مر قبل[7] - .

ومنها الحالُ في نحو بَوَّبْتُه بابا بابا ، (وفهّمته حرفا حرفا)[8] وجاءوني رجلا رجلا ، وواحدا واحدا ، ورجلين رجلين ، ورجالا رجالا ، أي مفصلا هذا التفصيل المُعَيَّن .

وضابطُه أن يأتي - للتفصيل - بعد ذكر المجموع بجزئه مكرَّرًا ، وكذا أن (يأتي)[9] - لبيان الترتيب - بعد ذكر المجموع ، بجزئه معطوفا (عليه)[10] بالفاء أو

---

(١) في ط : يقدر .

(٢) في ط : يؤول .

(٣) ساقطة من ص و ط .

(٤) كان الأولى أن يمثل بغير هذا المثال ، أو أن يقول : قامره - إن لم يكن منه بُدٌّ .

(٥) في ط : كل واحد لدى .

(٦) في ت و ص : كل واحد ، وفي ط : كل واحدة .

(٧) صفحة ٦٤٤ .

(٨) ساقط من جـ و ص و ط .

(٩) في ص و ط : أتى .

(١٠) ساقطة من ص .

بثم ، نحو دخلوا رجلا فرجلا ، ومَضَوا كَبْكَبَةً[1] ثم كبكبة ، أي مرتبين هذا الترتيب المعيّن .

ومنها حال هو أصلٌ لصاحبه ، نحو يعجبني الخاتمُ فضةً ، والثوبُ خزا .

أو فرع له ، نحو تعجبني الفضةُ خاتما ، والحديد سيفا .

أو نوع له ، نحو يعجبني الحُليُّ خاتما ، والعلم نحوا .

ومنها الحال في نحو هذا بُسْرًا أطيب منه – أو من غيره – رطبا .

وضابطه أن يفضَّل الشيءُ على نفسه أو غيره باعتبار طَورَين .

وكذا إذا شبهتَ شيئا بنفسه أو بغيره بآلة التشبيه ، أو بدونها ، نحو هذا بسرا مثله رطبا ، (أو) هذا بسرا هذا رطبا .

واختلفوا في عامل الحال الأولِ في مثله :

فقال أبو علي وأتباعُه[2] : العامل فيه معنى الفعل في هذا ، ولا يجوز أن يكون أفعلُ التفضيل وآلةُ التشبيه (عاملًا في الحال)[3] لضعفهما في العمل ، فلا يتقدم معمولُهما (عليهما)[4] .

ويشكل (عليه ذلك)[5] بمثلِ قولك : زيدٌ راجلا أحسن منه راكبا ، فإنه جائز – اتفاقا – مع خلو المبتدأ من معنى الفعل ، وبمثل قولك : تَمْرُ نخلتي بسرا أطيب منه رطبا ، والأشرسي[6] بسرا أطيب منه رطبا ، والعاملُ في مثل هذه الصور أفعلُ التفضيل – بلا خلاف[7] – .

---

(١) الكبكبُ والكبكبةُ والكُبَّةُ : الجماعة من الناس . اللسان (٢/١٩١) .

(٢) في المسائل الحلبيات ق ١٣١ – ١٣٢ : لا يخلو العامل في قولهم : بسرا إما أن يكون هذا أو أطيبَ أو مضمرا هو : إذ كان ، وإذا كان ، فلا يجوز أن يكون العامل فيه أطيب – وقد تقدم عليه – لأن أفعل هذا لا يقوى قوةَ الفعل فيعمل فيما قبله .. فإذا لم يجز أن يكون العاملَ كان إما هذا أو المضمرَ فإذا أعملت فيه الضميرَ الذي هو إذ كان لزم أن يكون العاملُ في إذ هذه المضمرةِ قولَك هذا ، ما فيه من معنى فعلٍ غيره ، فإذا كان العامل كذلك ، ولم يكن لك بد من إعمال الظرف أعملت هذا في نفس الحال واستغنيت عن إعمال ذلك المضمر في الحال ، إذ لابد لك من إعمال شيءٍ فيه .

(٣) تكملة من جـ .

(٤) في ت و ص : عليه .

(٥) في ص و ط : ذلك عليه .

(٦) في ط : الأشراسي ، والأشرسي نوع من التمر .

(٧) في النقل الذي نقلته تخريجًا لرأي أبي علي في نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا : ذكر أن مما يصلح أن يكون عاملًا =

ولا يصلح اسمُ الإشارة في هذا بسرا للعمل (وذلك)[1] لأن العاملَ في الحال (مقيدٌ)[2] به ، فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الإشارةُ بالبسرية ، فوجب أن لا يقال هذا الكلام إلا في حال البسرية ، كما أن الإشارةَ في قوله تعالى : ﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾[3] تقيدت ، و لم تقع إلا حالَ شيخوخته ، والمجيء في (قولك)[4] : جاءني زيد راكبا لم يكن إلا حالَ الرُّكوب ، ونحن نعلم – ضرورةً – أنه يصح أن يقال : هذا بسرا أطيبُ منه رطبا في غير حال البُسْرِيّة .

واستدل المصنف[5] على امتناع عملِ اسم الإشارة في أول الحالين بأن المبتدأ إذا تقيَد بحالٍ لم يتقيد الخبرُ بالحال ، ألا ترى أن اسم الإشارة لما تقيَّد بالحال (في)[6] هذا زيد قائما لم يتقيد الخبرُ بذلك الحال ، وفي نحو هذا بسرا أطيبُ منه رطبا تقيدَ الخبرُ بالحال اتفاقا ، فلا يتقيد المبتدأُ (بالحال)[7] .

وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف ، أما أوَّلًا فلأنه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدأ والخبر – معا – بالحال في مثالٍ معين امتناعُ تقيُّدِهما في جميع الأمثلة ، فلعل في ذلك المثالِ الخاصِّ مانعا من تقيدهما (معا)[8] ليس في غيره .

وأما ثانيا فلأن المدَّعِي في المثال المذكور (المتنازَع فيه)[9] أن المبتدأ مقيدٌ بحال ،

= إضمار إذ كان ، فلو قُدِّرَ العاملُ في نحو زيد راجلا أحسن منه راكبا « إذ كان » لصحَّ ، وقد ذُكِر هذا التقدير في شرح الكافية الشافية ، ٧٣٢ والتصريح ٣٨٤/١ .

(١) تكملة من ط .

(٢) في ط : متقيد .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ يَا وَيْلَتَىٰ أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَـٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾ هود ٧٢ .

(٤) ساقطة من ص و ط .

(٥) ذكر ابن الحاجب في شرحه لكافيته ٤٠ – ٤١ خمسةَ أوجه لفساد قول من يرى أن العامل فيه اسم الإشارة واختار الرضيُّ الأول منها فجعله في غاية الضعف ، ثم ما لبث أن جعل العامل فيه أفعل وآلة التشبيه ، وهذا اختيارُ ابن الحاجب في شرحه لكافيته ٤٠ .

(٦) في ص : من .

(٧) في ت ، و جـ و ص : بحال .

(٨) ساقطة من ص .

(٩) تكملة من ط .

والخبرَ بحالٍ أخرى ، وهو لم يُبَيِّنْ في نحو هذا زيد قائما إلا استحالةَ تقيدِهما بحالٍ واحدة ، ولو سُلِّم أيضا اطرادُ استحالةِ تقيد المبتدأ والخبر في كل موضع بحالٍ واحدة لم يلزم منه استحالةُ تقيدِ كلٍّ واحد منهما بحال أخرى .

فالحق - إذن - أن يقال : العاملُ في الحال الأول - أيضا - أفعلُ التفضيل ، وآلةُ التشبيه ، مع ضعفهما في العمل - كما تقدم[1] - .

ولنقدِّم على بيان تعليله مقدِّمةً ، فنقول :

ما يدل على حدثين فصاعدا ، يصلُح كلُّ واحد منهما للعمل على ضربين :

أحدُهما : ما يدل على حدثين يقعان معا ، ويتعلق كلُّ واحد منهما بمحدثِ الآخَر ، نحو تضارَبَ زيدٌ وعمرو ، وضاربَ زيدٌ عمرا ، فإنّ ضَرْبَ كلِّ واحد منهما تعلَّق بالآخر ، أو يقعان معا ، ويتعلق كلاهما بشيء واحد ، نحو تَنَازَعْنَا الحديثَ .

ومثل هذه العوامل لا يتميزُ منصوبُ أحدِ (حدثَيها)[2] من منصوب الآخر مفعولا به ، وقد يتميز حالاهما نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا ، أو ظرفاهما نحو تشاتم زيدٌ في الدار وعمرو في الصُّفَّة[3] ، ويجوز أن يكونا حالين ، ولا يختلف زماناهما ، لأن الغرضَ وقوعُ الحدثين مَعًا .

ويتميز مستثناهما - أيضا - (نحو)[4] اختلف أهلُ البصرة - إلا سيبويه ، وأهلُ الكوفة إلا الكسائيَّ في كذا .

وثانيهما : ما يدل على حدثين يجوزُ تعلقُ كلِّ (واحد)[5] منهما بغير محدِث الآخر ، وبغير ما تعلق به الآخر ، ووقوعُه في وقت آخر ، (ومكان آخر)[6] ، وعلى حال أخرى ، وذلك أفعلُ التفضيل ، (وآلة التشبيه)[7] نحو زيد أَضْرَبُ من عمرو ،

---

(١) صفحة ٦٦٥ .

(٢) في جـ : جزئيها ، وفي ص : حدثيها .

(٣) نقل ابن منظور في اللسان ٩٧/١١ عن الليث : الصفة من البنيان شِبْهُ البَهْوِ الواسع الطويل السُّمْك .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) تكملة من جـ .

(٦) ساقط من ص .

(٧) ساقط من ص و ط ، وسيذكرهما بعد قليل .

ويجوز اختلافُ مضروبيهما ، وكونُهما غيرَهما ، نحو زيدٌ لعمرو أضْرَبُ من بكر لخالد ، قال تعالى : ﴿ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلإِيمانِ ﴾[1] .

وكذا يجوز اختلاف زمانَيهما ، نحو زيد يومَ الجمعة أضربُ من عمرو يومَ السبت .

وكذا (المكانان)[2] ، نحو زيد عندَك أحسن منه عندي .

وكذا الحالان نحو زيدٌ قائما أحسنُ منه قاعدا .

وكذا (آلة)[3] التشبيه تدل حدثين ، فيجوزُ اختلافُ زمانَيهما ، نحو زيد يومَ الجمعة كعمرو يومَ السبت ، واختلافُ حاليهما نحو زيد قائما مثلُه قاعدا .

أما أفعل التفضيل فإنه يَدُلُّ على حدثَين معينَيْنِ ، أعني حدثي (الفاضل والمفضول)[4] بصيغتِه ، لأن معنى زيد أحسن من عمرو : أن لزيد الفاضلِ حُسنًا ، ولعمرو المفضولِ حُسْنًا .

وأما آلة التمثيل فلا تدل بصيغتِها على حدثَين معينين ، بل تدل بمعناها على حدثين مطلقَين لأن معنى زيد كعمرو أن هناك حالـةً يشتركان فيها ، فلهما حالتان متماثلتان ، وأما (أن)[5] تلك الحالةَ ما هي ؟ فغيرُ مصرح (به)[6] في اللفظ .

فمعنى قولِك : زيدٌ يومَ الجمعة مثلُه يومَ السبت ، أي : زيد يشبه حالتُه ودأبُه يومَ الجمعـة حالتَه ودأبَه يومَ السبت . فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والدأب ، إذ يعبَّر بهما عن كل حدث لازم ، كالحُسْن والجَمال ، أو غير لازم كالضرب والقتل ، ألا ترى إلى تعلُّق الجار والظرف في قوله[7] :

١٩٩ – كدأبك من أم الحويرث قبلها[8]

---

(١) آل عمران ١٦٧ .

(٢) في ص : المكان .

(٣) في ط : آلت ، وهو خطأ طباعي .

(٤) في ص : الفاعل والمفعول .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في ت : بها .

(٧) قائله امرؤ القيس وقد تقدمت ترجمته صفحة ٣٤ .

(٨) عجزه :

وجارتها أمِّ الرباب بمَأْسِلِ =

بدأبك ، لما كان بمعنى تمتُّعك ، فكَنَّى ولم يصرِّحْ .

وقد تقوم مع آلة التشبيه قرينةٌ (تدل)[1] على الحدث المعين ، فيتعلق بها جارَّان ، كما تعلق الجارُّ في بيت امرئ القيس بدأبك ، لما كَنَّى به عن التمتع ، وذلك نحو قوله ﷺ : « أَنْتَ منّي بمنزلةِ هارونَ مِن مُوسَى »[2] أي قريب مني قربَ هارون من موسى ، قال[3] :

٢٠٠ – ولقد نزلتِ فلا تظنّي غيرَه منـي بمنزلـةِ المحَبِّ المُكْـرَمِ[4]

وتقول : مأمولي مني بمنزلة الثريا من المتناوِل ، أي بعيد مني بعدَها منه .

إذا تقرر هذا قلنا[5] :

لما لم يتميز كلُّ واحد من الحَدَثَين من الآخر في أفعل التفضيل ، وآلة التشبيه ، وبابي فاعَلَ وتفاعَلَ وغيرِهما مما يدل على حدثين ، حتى يُجْعَل منصوبُ كل واحد بجنبه ، أُلْزِم

= والبيت في ديوانه ٩ وفيه : كدِينك ، وقبله :

وإن شفـائي عبرة مهراقـة فهل عند رسم دارسٍ من معول

والبيت في المفضليات بشرح التبريزي ٣١٤ ، وفي شرح القصائد السبع الطوال ٢٧ وفي المنصف ١/١٥٠ ، وفي الخزانة ٣/٢٢٣ .

اللغة : دأبك : عادتك وقال الرضي إنها بمعنى تمتعك ، ورد كلامه البغدادي في الخزانة ٣/٢٢٦ وقال بعد أن نقل تعليقات ابن النحاس والتبريزي والبكري والزوزني – فعلم مما ذكرنا أن الدأب : كنايةٌ إما عن البكاء ، وإما عن المعاناة والمشقة ، والتمتعُ لا مساس له هنا . أم الحويرث : هي أخت الحارث بن ضمضم وهي امرأة والده . مأسل : جَبَلَ .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على تعلق « من أمّ الحويرث وقبلَها » بقوله : « دأبك » لكونه بمعنى تمتعك .

(١) في ط : ترل .

(٢) في صحيح البخاري ٤/٢٠٨ : قال النبي ﷺ : « أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى » . والحديث في جامع الترمذي ١٣/١٧٥ وقال : هذا حديث حسنٌ غريب من هذا الوجه . وفي سنن ابن ماجه ١/٤٥ ، وفي المسند ١/١٧٠ ومواضع أخر من المسند .

(٣) قائله عنترة بن شداد ، وقد مرت ترجمته صفحة ٧٣ .

(٤) البيت في شرح القصائد السبع الطوال ٣٠١ ، وفي الخصائص ٢/٢١٦ ، وفي المحتسب ١/٧٨ ، وفي المقرب ١/١٠٧ ، وفي العيني ٢/٤١٤ ، وفي الهمع ١/١٥٢ ، وفي الخزانة ٣/٢٢٧ .

الشاهد : أورده الرضي شاهدًا لتفسيره قولَ النبي ﷺ : « أنت مني بمنزلة هارون من موسى » بأنه بمعنى قريب مني قرب هارون من موسى ، وعليه يكون المعنى أنت قريب مني قرب المحَبّ المكرم .

(٥) هذا هو تعليل رأيه في أن العامل في الحال الأول في نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا – أفعلُ التفضيل .

أن يكون منصوبُ كل حدث بجنب صاحبه المصرّح به ، فقيل يَفْضُل (زيد)[1] راكبا على عمرو راجلا ، وتشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا ، ورامى زيد في الدار عمرا في السوق .

وكذا في أفعل التفضيل ، وآلة التمثيل نحو زيدٌ مني كعمرو منك ، وبكرٌ للضيف أكرمُ منه للجار ، وعمرٌو قائما أحسنُ منه قاعدا ، وبكر قاعدا مثله قائما وزيد يومَ الجمعة أحسنُ منه أو مثلُه يومَ السبت ، جعلت متعلَّقَ حدث المفضَّل والممثلِ بجنبِهما ، ومتعلَّقَ حدث المفضل عليه والممثل به بجنبهما ، دفعا للالتباس ، وحرصا على البيان ، فلهذا تقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما .

وأما الضمير المستكن في أفعل ، وفي آلة التشبيه ، فإنه – وإن كان مفضلا وممثَّلا لكنه – لما لم يظهر كان كالعدم ، ومع هذا كلِّه فلا أرى بأسا بأن يقال (ههنا)[2] – وإن لم يسمع – زيد أحسن قائما منه قاعدا ، كما قال علي (رضي الله عنه)[3] في الجارّ : والله لابنُ أبي طالبٍ آنَسُ بالموتِ من الطفل بثدي أمه[4] ، وهذا كما تقول : ضَرَبَ زيد قائما عمرًا قاعدا ، لعدم الالتباس .

وبأن يقال[5] – على ضعف – زيدٌ أحسن من عمرو قاعدا قائما ، وقاعدا حالٌ من المجرور ، وقائما من الضمير المرفوع – كما مر في أول الباب في نحو ضربت زيدا قائما قاعدا[6] .

قال المالكي : ومن الأحوال القياسية غيرِ المشتقة : المصدرُ الآتي بعد اسمٍ مرادٍ به الكمالُ ، نحو أنت الرجل علما (أي)[7] أنت الكامل في الرجولية عالِما[8] .

---

(١) في ط : زيدا ، والصواب ما أثبته .

(٢) تكملة من ط .

(٣) في ت : عليه السلام .

(٤) نهج البلاغة ١/٤٠ من كلام له لما قُبِضَ رسول الله صلى الله عليه وآله ، وخاطبه العباسُ وأبو سفيان أن يبايعا له بالخلافة .

(٥) معطوف على قوله قبل : فلا أرى بأسا بأن يقال .. إلخ .

(٦) صفحة ٦٣٧ .

(٧) ساقطة من ط .

(٨) قال في التسهيل ١٠٩ ولا يطرد – يعني وقوعَ المصدرِ حالا – إلا في نحو أنت الرجل علما ، وهو زهير شعرا ، وأما علما فعالم .

ومثله : هو زهيرٌ شعرا وكونه حالا رأيُ الخليل[1] .

وقال أحمد بن يحيى[2] : هو مصدرٌ ، أي أنت العالم علما[3] .

والذي أرى أن المصدر في مثله تمييز ، لأنه فاعلٌ في المعنى ، أي أنت الكامل علما ، أي علمُه ، وهو الكامل شعرا أي شعرُه ، والدليل عليه أنك تقول : هو قارونُ كنزا ، والخليلُ عَروضًا ، وسيبويه نحوا ، وهذه ليست بأحوالٍ ولا مصادرَ[4] .

ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقعُ حالا ، بل يقتصر على ما سمع منها ، نحو : قتلته صبرا ، ولقيته فَجأةً وعَيانًا ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضا أو عدوا أو مشيا .

والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه ، نحو أتانا رُجْلةً وسُرعة وبُطئًا ، ونحو ذلك[5] .

وأما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسي ، فلا يقال : جاء ضَحِكا وبُكاءً ونحو ذلك لعدم السماع .

ثم إنه قد ذهب الأخفش[6] والمبرد[7] إلى أن انتصابَ مثلِ هذه المصادر على

---

(١) في الكتاب ١٩٢/١ هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حالٌ صار فيه المذكور ، وذلك قولك أما سِمَنًا فسمين وأما علما فعالم ، وزعم الخليل رحمه الله أنه بمنزلة قولك : أنت الرجل عِلمًا ودينا .. أي أنت الرجل في هذه الحال .

(٢) المقصود ثعلب ، وقد مرت ترجمته صفحة ٢٦٨ .

(٣) لم أجد في مجالس ثعلب شيئا عن ذلك ، بل لم أجد ممن سبق الرضيَّ أحدا نسب هذا الرأي إليه . وذكر الصبان في حاشيته على الأشموني ١٧٣/٢ أن شارحَ التوضيح ذكر ذلك في شرحه عن ثعلب .

(٤) هذا رأي جيد ، ولعل الرضي لم يسبق إليه .

(٥) المقتضب ٢٣٤/٣ ومثل للجائز بنحو قتلته صبرا وجئته مشيا ، ومنع نحو جئته إعطاء . وانظر ٢٦٩/٣ ، ٣١٢/٤ قال : هذا باب ما يكون من المصادر حالا لموافقته الحال وذلك قولك : جاء زيد مشيا إنما معناه ماشيا ، لأن تقديره : جاء زيد يمشي مشيا .

(٦)و(٧) في التسهيل ١٠٩ : وإن وقع مصدرٌ موقع الحال فهو حالٌ لا معمولُ حالٍ محذوفٍ خلافا للمبرد ، والأخفش ، وكذا نسب ابنُ يعيش إلى المبرد ٦٠/٢ ، وكلام المبرد في المقتضب كما أثبته الشيخ عضيمة في هامش صفحة ٢٣٥ من جـ ٣ يظهر منه أنه يعربه حالا حيث قال ٢٦٨/٣ اعلم أن من المصادر مصادر تقع في موضع الحال وتغني غناءه فلا يجوز أن تكون معرفة ؛ لأن الحال لا تكون معرفة وذلك قولك جئتك مشيا وقد أدى عن معنى قولك جئتك ماشيا .. والفاعل يحمل على المصدر كما حُمِل المصدر عليه ، تقول : قم قائما فالمعنى قم قياما . وانظر ٢٣٤/٣ ، ٣١٠/٤ .
=

المصدريةِ ، لا الحاليةِ ، والعاملُ محذوف ، أي أتيته أركض ركضا ، كما هو مذهب أبي علي في أرسلها العراك[1] .

ولو كان كما قالا لجاز تعريفُها .

وغيرهما على أن انتصابَها على الحال ، لا على حذف المضاف ، فمعنى مشيا ماشيا ، وقع المصدرُ صفةً ، كما أن الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قائما على أحد المذهبين ، وعلى الثاني هو حالٌ مؤكدة – كما يجيء[2] – .

ولا يمتنع أن يقال : إن جميع ذلك على حذف المضاف ، أي أتيته ذا رَكْضٍ ، إلا أنه لا مبالغة فيه – كما مر في خبر المبتدأ[3] – .

ومما جاء الحالُ منه غير مشتق سماعًا قولهم : كلمته فاه إلى في ؛ وهشامٌ يقيسُ عليه – كما مر[4] – .

(ومنه)[5] بعته يدًا بيد ، وأرسلها العراك ، وسائر ما ذكرته عند ذكر مجيء الحال معرفة[6] ، وأما نحو جاء البرُّ قفيزَين ، أو صاعَين ، فالأولى أن المنصوبَ خبرُ جاءَ لا حالٌ – كما يجيء في الأفعال الناقصة[7] – .

= ثم قال الشيخ عضيمة : وقد جاء في كلامه عبارتان قد يفهم منهما أنه يعرب المصدرَ مفعولا مطلقا لفعل محذوف قال هنا – يعني ٣/٢٣٤ وكذلك جئته مشيا ؛ لأن المعنى جئته ماشيا ، فالتقدير أمشي مشيا . وكذا في جـ ٤/٣١٢ جاء زيد مشيا إنما معناه ماشيا ؛ لأن تقديره جاء زيد يمشي مشيا ا هـ . فمن نسب إلى المبرد ذلك فبناء على ما ذكره من التقدير والله أعلم .

(١) تقدم تخريج البيت صفحة ٦٤٣ وتخريج رأي أبي علي صفحة ٦٤٢ .

(٢) صفحة ٦٨٥ ، ٦٨٦ .

(٣) صفحة ٢٩١ .

(٤) صفحة ٦٤٩ وتقدم تخريج رأيه هناك .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) صفحة ٦٤٢ وما بعدها .

(٧) لم يذكر عن ذلك في باب الأفعال الناقصة إلا قولَه ٢/٢٩٢ : ومن الملحقات جاء في ما جاءت حاجتك أي ما كانت حاجتك .. ويروى برفع « حاجتك » على أنها اسم جاءت وما خبرُها .

قوله: ويكون جملةً خبريةً، فالاسمية بالواو والضمير، أو بالواو، أو بالضمير على ضعفٍ ، والمضارعُ المثبَتُ بالضمير وحدَه ، وما سواهما بالواو والضميرِ ، أو بأحدِهما ، ولابدَّ في الماضي المثبت من (قد) ظاهرةً ، أو مقدرةً .

أما جواز كون الحال جملة فلأن مضمونَ الحال قيد عاملِها ، ويصح أن يكون القيدُ مضمونَ الجملة ، كما يكون مضمونَ المفرد .

وأما وجوبُ كونها خبريةً ؛ فلأن مقصودَ المجيء بالحال تخصيصُ وقوع مضمون عاملِه بوقتِ وقوعِ مضمونِ الحالِ (فمعنى قولك جاءني زيد راكبا أن المجيء - الذي هو مضمونُ العامل - واقعٌ وقت وقوع الركوب الذي هو مضمونُ الحال)[1] ومن ثم قيل : إن الحالَ يشبه الظرفَ معنًى ، والإنشائيةُ إما طلبيةٌ أو إيقاعيةٌ بالاستقراء - وأنت في الطلبية لستَ على يقين من حصول مضمونِها ، فكيف تخصِّصُ مضمونَ العامل بوقت حصولِ ذلك المضمون ، وأما لا الإيقاعية - نحو بعتُ وطلقتُ - فإن المتكلم بها لا ينظر - أيضا - إلى وقت يحصُلُ فيه مضمونُها ، بل مقصودُه مجردُ إيقاعِ مضمونِها ، وهو منافٍ لقصد وقتِ الوقوع ، بلى يُعْرَف بالعقل ، لا من دلالة اللفظ أنّ وقتَ التلفظ بلفظ الإيقاع وقتُ وقوع مضمونه .

قولُه : فالاسمية بالواو والضمير .

إنما ربطوا الجملةَ الحاليةَ بالواو ، دون الجملة التي هي خبر المبتدأ ، فإنه اكْتُفي فيها بالضمير ، لأن الحالَ يجيءُ فضلةً ، بعد تمام الكلام ، فاحتيج - في الأكثر - إلى فضل[2] ربط ، فصدرت الجملةُ التي أصلُها الاستقلالُ بما هو (موضوع)[3] للربط - أعني الواوَ التي أصلُها الجمعُ - ليؤذنَ من (أول)[4] الأمر أن الجملةَ لم تبق على الاستقلال ، وأما خبر المبتدأ ، والصلةُ ، والصفةُ ، فإنها لا تجيء بالواو ؛ لأنَّ بالخبر يتم الكلامُ ، (و)[5] بالصلة يتم جزءُ الكلام ، والصفةُ - لتبعيتها للموصوف لفظا ،

---

(١) ساقط من ص .
(٢) يعني زيادة .
(٣) في ت وجـ : موضع .
(٤) في ط : الأول .
(٥) ساقطة من ط .

وكونِها لمعنى فيه (مَعْنِيٌّ)[1] كأنها من تمامه ، فاكتُفِي في ثلاثتها بالضمير .

بلى ، قد تصدَّر الصفةُ والخبرُ بالواو ، إذا حصل لهما أدنى انفصال ، وذلك بوقوعها بعد (إلا) نحو ما (جئتك)[2] إلا وأنت بخيلٌ ، وما جاءني رجل إلا وهو فقير ، وأما الصلةُ فلا يعرض لها مثلُ هذه الحال ، فلا تُرَى - أبدا - مصدَّرةً بالواو .

قوله : أو بالواو أو بالضمير .

اجتماعُ الواو والضمير في الاسمية وانفرادُ الواو متقاربان في الكثرة ، لكن اجتماعَهما أولى احتياطا في الربط .

وأما انفراد الضمير فقال الأندلسيّ : إن كان المبتدأُ ضميرَ صاحب الحال وجبَ الواوُ - أيضا - نحو جاءني زيد وهو راكب[3] .

(قلت)[4] : ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواءً ، إذ المعنى جاءني زيد راكبا ، فصدرت بالواو ، إيذانا من أول الأمر بكون الحال جملةً ، وإن (أدت)[5] معنى المفردِ .

وإن[6] لم يكن المبتدأُ ضميرَ صاحب الحال نظرنا ، فإن كان الضميرُ فيما صُدِّرَ به الجملةُ - سواء كان مبتدأً نحو جاءني زيد يدُه على رأسه ، وكلمته فوه إلى فِيّ ، أو خبرًا نحو قوله[7] :

---

(١) تكملة من ط .

(٢) في ط : حسبتك .

(٣) في المباحث الكاملية ٢/٤٥٢ : وإذا كان المبتدأ في الجملة - يعني جملة الحال ضمير صاحب الحال كقولك جاءني زيد وهو راكب وجب إثبات الواو .

(٤) ساقطة من جـ وص وط .

(٥) في ط : أردت .

(٦) تابع لكلام الأندلسي .

(٧) قائله بشار بن برد ، قال البغدادي في الخزانة ٣/٢٣٠ - ٢٣١ : كنيته أبو معاذ ، ولقبه المرعَّث ، وهو عُقيليٌّ بالولاء ، نسبته إلى قبيلة عقيل بن كلب ، ولد أكمهَ ، ونشأ بالبصرة ، ثم قدم بغداد ، ومدح المهدي ورُمِيَ بالزندقة .. فأمر المهديُّ بضربه ، فضرب سبعين سوطا فمات من ذلك سنة ١٦٨ وقد نيَّف على التسعين .

٢٠١ - خرجت مع البازي عليَّ سوادُ[1]

فلا[2] يحكم بضعفه مجردًا عن الواو ، وذلك لكون الرابط في أول الجملة - وإن لم يكن مصدّرا - بل (وَسَطًا)[3] (بل)[4] نقول : هو أقل من اجتماع الواو والضمير ، وانفراد الواو .

وإن كان الضمير في آخر الجملة كقوله[5] :

٢٠٢ - نَصَفَ النهارُ الماءُ غامرُه[6]

فلاشك في ضعفه وقلته .

---

(١) صدره :

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها

والبيت في ديوان بشار ٥١/٣ وفيه نهضت ، وفي دلائل الإعجاز ط ، دار السعادة بمصر ١٤٤ ، وفي معاهد التنصيص ٩٧/١ ، وفي الخزانة ٢٢٨/٣ .

اللغة : أنكر ونكر بمعنى لَمْ يَعْرِفْ ، البازي : الصقر .

المعنى : إذا لم يعرف قدري أهلُ بلدة أو لم أعرفهم خرجت مبكرا مصاحبا للبازي هو أبكرُ الطيور في حال اشتمالي على شيء من سواد الليل (الخزانة ٢٢٨/٣ - ٢٢٩) .

الشاهد قوله : عليّ سواد فإنها جملة اسمية وقعت حالا من التاء في خرجت و لم تقترن بالواو ، و لم يُحْكَم بضعفها ؛ لأن الضمير فيما صُدّرت به الجملة وهو (الياء) في عليّ .

(٢) الفاء واقعة في جواب الشرط في قوله : فإن كان الضمير فيما صُدِّرَ به الجملةُ .

(٣) تكملة من ص .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) نسب البغدادي البيتَ إلى الأعشي ، وقال في الخزانة ٢٣٦/٣ : إنه من قصيدة للأعشى مدح بها قيس بن معد يكرب ، ثم ذكر ١٤ بيتا والبيت هذا عاشرُها ، و لم أجد القصيدة في ديوانه بتحقيق د / محمد محمد حسين ، وذكر الأستاذ عبد السلام محمد هارون أن الأستاذ الميمنيَّ قابل الأبياتَ الواردة في الخزانة على نسخة رامبور مِنْ ديوان الأعشى . وهذا يؤكد ما ذهب إليه البغدادي في نسبة البيت . ونقل البغداديُّ أيضا في الخزانة ٢٤٠/٢ أن الأصمعي أثبتها للمسيَّب بن عَلَس الجُماعي وهو خالُ الأعشى . قال : وهو جاهلي لم يدرك الإسلامَ . وتقدمت ترجمة الأعشى صفحة ١١٨ .

(٦) عجزه :

ورفيقه بالغيب ما يدري

والبيت في التصحيف للعسكري ٢٨٥ ، وفي الأمالي الشجرية ١٩٠/٢ ، وفي ابن يعيش ٦٥/٢ ، وفي المغني ٦٥٦ ، وفي شرح شواهده ٨٧٨ ، وفي رصف المباني ٤١٩ ، وفي الهمع ٢٤٦/١ ، وفي الخزانة ٢٣٣/٣ .

اللغة : نصف : رُواةُ هذا البيت والمستشهدون به يضبطون هذه الكلمة بفتح النون والصاد والفاء ، ويفسرونه بناء على ذلك ، وعليه يكون فعلا ماضيا فاعلُه النهارُ أو الغائص . ولا أدري ما المانع من ضبطه بكسر النون =

وقال جارُ الله – بناءً على أن انفراد الضمير في الاسمية ضعيفٌ مطلقا على ما ذهب إليه المصنفُ[1] – : إن قولهم : جاءني زيد عليه جبة (وَشْيٍ)[2] بمعنى مستقرة عليه جُبَّةُ وَشْيٍ[3] .

يريد أنه ليس بجملة ، بل هو مفرد تقديرا ، فلذا خلا من الواو ؛ وذلك لأن الظرف إذا اعتمد على (ذي الحال المبتدأ)[4] جاز أن يرفع الظاهرَ – كما مر في باب المبتدأ[5] – .

فإن أراد[6] أنه وجب أن يكون في تقدير المفرد ففيه نظرٌ لقوله[7] :

٢٠٣ – فألحقَه بالهادياتِ ودونَه   جَواحِرُها في صَرَّةٍ لم تَزَيَّلِ[8]

= وسكون الصاد ونصب الفاء ، وعليه يكون منصوبا على الظرفية وقد اكتسب الظرفية من إضافته إلى النهار ويكون الظرف متعلّقًا بقوله : غامرُه . غامره : مغطيه .

الشاهد : أنشده الرضيُّ شاهدا على أن ضمير صاحب الحال إذا كان في آخر الجملة و لم تقترن الجملةُ بالواو فلاشك في ضعفه وقلته .

(١) في قوله في المتن : أو بالضمير على ضعف .

(٢) في ط : وشيء ، ولعله خطأ طباعي .

(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ٦٥/٢ .

(٤) في ت : ما قبله ، وفي جـ وص : المبتدأ . والصوابُ ما أثبتُّه .

(٥) نقل الرضي عن أبي علي صفحة ٢٧٩ أن الظرف إذا اعتمد على موصول أو موصوف أو ذي حال أو حرف استفهام أو حرف نفي فإنه يجوز أن يرفعَ الظاهر .

(٦) يعني الزمخشري .

(٧) قائله امرؤ القيس ، وقد مرت ترجمته صفحة ٣٤ .

(٨) البيت في ديوانه ٢٢ وفيه : فألحقنا مكان : فألحقه . وهو أيضا في شرح القصائد السبع الطوال للأنباري ٧٥ ، وفي الخزانة ٢٤١/٣ .

اللغة : ألحقه : جعله يلحق ، وفاعل ألحقه : الحصانُ ، والهاء : عائدة على الغلام المذكور في قوله :

يزل الغلامُ الخِفُّ عن صَهَواته   ويُلوي بأثواب العنيفِ المثقَّلِ

الهاديات : أوائل الوحش ، جواحرها : أواخرها ، صرة : جماعة ، لم تزيل : لم تفرق .

المعنى : أن الحصان لفَرطِ سُرعته جعل الغلامَ يلحقُ أوائلَ الوحشِ ، وأما الأواخر ، فلم تتفرق بل بقيت مجتمعةً خالصةً له .

الشاهد قوله : ودونه جواحرها ، فإنها جملة حالية بدليل وجود الواو في أولها ، وليست الحالُ « دونه » و « جواحرها » فاعلًا ، وإلا لما جاز دخولُ الواو .

وقوله[1] :

٢٠٤ - وإنَّ امرأً أَسْرَى إليك ودونَه　　من الأرض مَومَاةٌ وبَيدَاءُ سَمْلَقُ[2]

ولو كان مفردا لم يجز الواو أيضا ، تقول : لقيته وإن عليه جبةَ وَشْيٍ ، ولو لم تكن جملةً لم يدخل عليه إنّ .

وإن أراد أنه لا يمتنع أن يقدّر بمفرَد فمسلَّم .

وحكم الجملةِ المصدرةِ بليس - وإن كانت فعليةً - حكمُ الاسمية ، في أن اجتماع الواو والضمير ، أو انفرادَ الواو أكثرُ من انفراد الضمير ؛ وذلك لأن ليس لمجرد النفي - على الأصح - ولا يدلُّ على الزمان ، فهو كحرف نفي داخل على الاسمية ، فالاسْمِيَّةُ معها كأنها باقيةٌ على (اسميتها)[3] بخلاف لا يكون وما كان ونحوِهما .

وقد تخلو الاسميةُ من الرابَطَيْن عند ظهور الملابسة نحو قولك : خرجت زيد على الباب . وهو قليل .

قوله : والمضارع المثبت بالضمير وحده .

وذلك لأن المضارِعَ على وزن اسم الفاعل لفظا ، وبتقديره معنى ، فجاءني زيد يركب بمعنى (جاءني)[4] زيد راكبا ، ولا سيما هو يصلح للحال وضعًا وبين الحالين[5] تناسُبٌ ، وإن كانا في الحقيقة مختلفين - كما يجيء[6] - فاستغني عن الواو ،

---

(١) قائله الأعشي ، وقد مرت ترجمته صفحة ١١٨ .

(٢) البيت في ديوانه ٢٧٣ والشطر الثاني فيه : فيافٍ تَنُوفَاتٌ وبيداءُ خَيْفَقُ ، وهو أيضا في الأمالي الشجرية ٣١٧/١ ، وفي الإنصاف ٥٨ ، وفي الخزانة ٢٥٢/٣ .

اللغة : أسرى هنا بمعنى سرى ، دونه : أمامه ، موماة : فلاة ، بيداء : قفر ، سملق : أرض مستوية . وخبر إنَّ في البيت الذي بعده وهو :

لمحقوقةٌ أن تستجيبي لصوته　　وأن تعلمي أن المعانَ مُوَفَّقُ

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الحال هنا جملةُ و « دونه موماة » ، وليس الظرف وحده ، بدليل اقترانه بالواو .

(٣) في ط : سميتها .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) يعني بالحالين الحال التي يدل عليها الفعل المضارع ، والحال التي هذا بابها .

(٦) بعد قليل .

وقد سُمِعَ : قمتُ وأصكُّ عينَه[1] ، وذلك (إما لأنها)[2] جملةٌ ، وإن شابهت المفردَ ؛ وإما لأنها بتقدير : وأنا أصك ، فتكون اسميةً تقديرا .

ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوُّه من (حروف)[3] الاستقبال ، كالسين ، ولن ، ونحوِهما ، وذلك أن الحالَ الذي نحن في بابه ، والحال الذي يدل عليه المضارِعُ - وإن تباينا حقيقةً ؛ لأن في قولك مثلا : اضرب زيدا غدا يركب ، لفظ يركب حالٌ بأحدِ المعَنيين ، غيرُ حال بالآخر ، لأنه ليس في زمان التكلم - لكنهم التزموا تجريدَ صدرِ هذه الجملة - أي المصدَّرة بالمضارع - عن عَلَم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر ، وإن لم يكن التناقضُ ههنا حقيقيا ، ولمثله التزموا لفظة (قد) إما ظاهرةً أو مقدرة ، في الماضي إذا كان حالا ، مع أن حاليتَه بالنظر إلى عامله ، ولفظة (قد) تقرب الماضي من حالِ التكلم فقط ؛ وذلك لأنه كان يُستبْشَعُ - في الظاهر - لفظُ الماضي والحالية ، فقالوا : جاء زيد العامَ الأولَ وقد رَكِب ، فالمجيء بلفظ (قد) ههنا لظاهر الحالية ، كما أن التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك .

قوله : وما سواهما .

أي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت ، وهو ثلاثة أقسام :

المضارعُ المنفي ، والماضي المثبتُ ، والماضي المنفيُّ ، يجوز في كل واحد منها - على ما ذَكَر[4] - ثلاثةُ أوجه : اجتماعُ الواو والضمير ، والاكتفاءُ بأحدهما ، (صارت)[5] تسعة أقسام ، وهذه أمثلتها :

جاءني زيد وما ركب غلامُه ، وما ركب عمرٌو ، ما ركب غلامه[6] .

---

(١) الصك : الضرب الشديد بالشيء العريض ، وقيل هو الضربُ عامةً بأي شيء .. وصك الباب صَكًّا أغلقه . (اللسان صك) ٣٤٢/١٢ - ٣٤٤ .

(٢) في ط : مالا إنها .

(٣) في ط : حرف .

(٤) يعني ابن الحاجب وذلك قوله في المتن : وما سواهما .. إلخ انظر : صفحة ٦٧٣ ، وانظر أيضا : شرحه لكافيته صفحة ٤١ ، فقد فصل هذا التفصيل .

(٥) في ت : صار .

(٦) هذه أمثلة الماضي المنفي ، الرابط في الأول الواو والضمير وفي الثاني الواو ، وفي الثالث الضمير .

جاءني زيد ولا يركب غلامُه ، ولا يركب عمرو ، ولا يركب غلامه[1] .

جاءني زيد وقد ركب غلامُه ، وقد ركب عمرو ، قد ركب غلامه[2] .

هذا ما قاله المصنف[3] .

وقال الأندلسي : المضارعُ المنفي بلم لابد فيه من الواو - كان مع الضمير أولا[4] - .

ولعل ذلك لأن نحو (لم يَضْرِبْ) ماضٍ معنى كضرب ، فكما أن ضَرَب - لمناقضته للحال ظاهرا - احتاج إلى (قد) المقربةِ له من الحال لفظا أو تقديرا (كذلك)[5] لم يضرِبْ يحتاج إلى الواو (التي هي علامةُ الحالية)[6] لما لم تصلح معه (قد) ؛ لأن قد لتحقيق الحصول ، ولم للنفي .

وإذا انتفى المضارعُ بلفظ (ما) لم يدخله الواو ؛ لأن المضارعَ المجردَ يصلُح للحال ، فكيف لا إذا انضمَّ معه ما يدل بظاهره على الحال ، وهو (ما) فعلى هذا ينبغي أن يلزمه الضمير .

وإذا انتفى المضارعُ بلا لزمه الضميرُ ، كما يلزم المضارعَ المثبتَ على ما ذهب إليه النحاةُ ، والأغلب تجرده عن الواو كالمثبت ، لأن معنى جاءني زيد لا يركب أي غيرَ راكب ، فهو واقعٌ موقعَ المفرد ، ودخول لا - لا يغير الكلام - في الأغلب - عمَّا كان عليه ؛ لكثرة استعمالها ، فلذا جاز : إن تزرني لا أزرك ، وفلا أزورَك ، كما جاز إن تزرني أزْرك ، وفأزورَك ، و (كذا)[7] تقول : كنت بلا مال ، لكن مصاحبةَ المضارع

---

(١) هذه أمثلة المضارع المنفي ، الرابط في الأول الواو والضمير وفي الثاني الواو ، وفي الثالث الضمير .

(٢) هذه أمثلة الماضي المثبت ، الرابط في الأول الواو والضمير وفي الثاني الواو ، وفي الثالث الضمير .

(٣) شرح ابن الحاجب لكافيته ٤١ .

(٤) في المباحث الكاملية ٢/٤٥٤ : فإن كان الفعلُ ماضيا معنى فلابد من الواو سواء كان فيه ضمير أو لم يكن وقد ذكرنا مثاله .

أقول مثل الأندلسي للماضي معنى بقوله : جاء زيد ولم يقم عمرو (٢/٤٥٣) .

(٥) في ص : لذلك .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في ص : ولذا .

المصدّر بلا للواو أكثرُ من مصاحبة المضارع المجرد لها ، إذ ليس الحال في الحقيقة – في نحو لا يركب مشابِهًا للمفرد لفظا ومعنى ، كما شابه في نحو يركب ؛ لأن الحال في الأول انتفاءُ الصفة ، فلا مع الجملة هو الحال ، ولا ينتفي المضارعُ حالا بلن ، لما ذكرنا قبلُ[1] .

قوله : ولابد في الماضي المثبت من قد ظاهرةً أو مقدرةً .

قد تقدم علةُ ذلك[2] .

والأخفش[3] والكوفيون[4] غيرَ الفراء[5] لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة أو مقدرة استدلالا بنحو قوله[6] :

٢٠٥ – كما انتفض العُصفور بلّله القَطْرُ[7]

وقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[8] .

---

(١) لدلالتها على الاستقبال المنافي للحالية ، وانظر صفحة ٦٧٨ .

(٢) لأن (قد) تقرب لفظ الماضي من حال التكلم ، وانظر صفحة ٦٧٨ .

(٣) قال عند قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ ٩٠ النساء كتبت حصرةً ثم قال : أو حصرتْ صدورُهم ، فحصرة اسمٌ نصبتَه على الحال ، وحصرتْ فعلت وبها نقرأ . (معاني القرآن للأخفش ٢٤٤/١) .

(٤) المسألة الثانية والثلاثون من الإنصاف صفحة ٢٥٢ قال : ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضيَ يجوزُ أن يقع حالا ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش .

(٥) في معاني القرآن للفراء ٢٨٢/١ عند الآية السابقة في فقرة (٢) وقد قرأ الحسن حصرةً صدورُهم والعرب تقول : أتاني ذهبَ عقلُه ، يريدون قد ذهب عقله .. فإذا رأيت فَعَلَ بعد كان ففيها قد مضمرةً ، إلا أن يكون مع كان جَحْدٌ فلا تُضمر فيها . وقال ٢٤/١ عند قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا ﴾ البقرة ٢٨ ، المعنى والله أعلم وقد كنتم ، ولولا إضمار قد لم يجز مثلُه في الكلام .. ثم قال : والحال لا تكون إلا بإضمار قد أو بإظهارها .

(٦) قائله أبو صخر الهذلي ، وهو عبد الله بن سلم وقيل سالم وقيل سَلَمَة السهمي الهذلي . شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية ، كان متعصبا لبني مروان ، وفد على عبد الله بن الزبير ليأخذ عطاء ، فمنعه وسجَنَه عاما ، ثم أطلقه . توفي نحو سنة ٨٠ هـ (الخزانة ٢٦١/٣ وما بعدها) .

(٧) صدره :

وإني لتعروني لذكراك هزة

والبيت في الإنصاف ٢٥٣ ، وفي أمالي القالي ١٤٩/١ ، وفي المقرب ١٦٢/١ ، وفي رصف المباني ٤١٩ ، وفي العيني ٦٧/٣ ، وفي الخزانة ٢٥٤/٣ .

الشاهد : ذكر الرضي أن الكوفيين استشهدوا به على جواز وقوع الماضي المثبت حالا بدون (قد) ظاهرةً ولا مقدرةً .

(٨) من قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ .. ﴾ الآية ٩٠ من سورة النساء .

وغيرهم أوجبوه - (كما مضى)[1] والأولُ قريب .

وقيل إن الماضيَ في نحو قولهم : اضربه قامَ أو قعدَ حالٌ ، ويجب تجردُه عن قدْ ظاهرةً أو مقدرة .

والأولى أنه شرط لا حال[2] ، أي إن قام أو قعد - كما يجيء في حروف العطف[3] - ولو كان حالا لسُمع (معه)[4] قد أو الواو ، كما في غيره من الماضي الواقع حالا .

وإذا كان الماضي بعد إلا فاكتفاؤُه بالضمير من دون الواو وقد أكثرُ ، نحو : ما لقيته إلا أكرمني ؛ لأن دخول إلا في الأغلب الأكثرِ على الأسماء ، فهو بتأويلِ إلا مكرِمًا لي ، فصار كالمضارع المثبت ، قد يجيء مع الواو وقد نحو (قولك)[5] ما لقيته إلا وقد أكرمني ، ومع الواو وحدَها ، نحو ما لقيته إلا وأكرمني ، لأن الواو مع إلا تدخل في خبر المبتدأ ، فكيف بالحال - كما تقدم[6] - ومثاله : ما رجل إلا وله نفسٌ أمارة ، ولم يسمع فيه قد من دون الواو نحو ما لقيته إلا قد أكرمني .

وفي غيرِ هذا الموضع يُنْظَرُ ، فإن كان مع الماضي المثبت ضميرٌ فثبوتُ قد معه أكثرُ من تركها ، وقد جاء ذلك أيضا نحو قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[7] قالوا : إنَّ قدْ فيه مقدَّرَة[8] ، واجتماع الواو وقد - حينئذ - أكثرُ من انفراد أحدهما ، وانفرادُ قد أكثرُ مَن انفراد الواو ، فنحو جاءني زيد وقد خرج أبوه أكثر ، ثم قد خرج أبوه ، ثم وخرج أبوه .

---

(١) في ص وط : لما مضى ، وانظر صفحة ٦٧٨ .

(٢) نقل صاحب الهمع عن المطرّزي أنه منع وقوع الحال جملةً شرطية ، الهمع ٢٤٦/١ .

(٣) في ط ٣٧٦/٢ : وإن قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لفظَي سواء وما أبالي فالغالبُ التصريحُ بأو في موضع أم بلا همزة استفهام قبلها نحو لأضربنَّه قام أو قعد والمعنى ذاك المعنى والتقديرُ ذاك التقديرُ ، إذ المقصود إن قام أو قعد فلأضربنه .. إلخ :

(٤) في ط : منه .

(٥) ساقطة من جـ .

(٦) صفحة ٦٧٣ .

(٧) النساء ٩٠ وتقدمت صفحة ٦٨٠ .

(٨) انظر معانيّ القرآن للفراء ٢٤/١ ، ٢٨٢ .

فإن لم يكن معه ضمير فالواو مع قد لابدّ منهما كقوله :

يقول وقد ترّ الوظيفُ وساقُها ألست ترى أنْ قَدْ أتيتَ بمُؤْيِدِ[1] (١٨٤)

ولا يقال : جاء زيد قد خرج عمرو ، ولا جاءني زيد وخرج عمرو .

وأجاز الأندلسي – على ضعف – دخولَ قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب أبوه[2] .

وليس بوجه لعدم السماع والقياسِ أيضا ، لكون قد لتحقيق وقوعِ الفعلِ ، وما لنفيه .

---

(١) تقدم تخريج البيت صفحة ٦٣٣ ، وقد استشهد به الرضي هنا على أن الجملةَ الحاليةَ المبدوءةَ بفعل ماض إذا خلتْ من الضمير فلابد من الواو مع قد فيها كما في البيت.

(٢) في المباحث الكاملية ٢/٤٥٤ ، وأما إن كان الفعل منفيا نحو : مررت بزيد ما ضرب أبوه غلامَه ، فلا تدخل قدْ هنا إلا على ضعف ؛ لأن قدَ المقدرةَ تُبيِّنُ الحال ، ووجهُ ضعفه أنّه لو قيل مررت بزيد ما قد ضرب أبوه لكانت قد تحقِّقُ الفعلَ وما تنفيهِ فيتنافيان .

حذف عامل الحال ومعنى الحال المؤكدة

قوله : ويجوز حذفُ العامل ، كقولك للمسافر : راشدًا مهديًّا ، ويجب في المؤكَّدة نحو زيد أبوك عطوفا ، أي أُحقُّه ، وشرطها أن تكون مقررةً لمضمونِ جملةٍ اسميَّةٍ .

اعلم أن عامل الحال قد يُحذَف جوازا أو وجوبا أيضا في مواضع قياسية ، ولابد من قرينةٍ مع الحذف جائزا كان أو واجبا ، فقرينةُ ما حذف جائزا حضورُ معناه ، كقولك للمسافر : راشدا مهديا ، أي سر راشدا ، أو تقدمُ ذكرِه ، إما في استفهام ، كقولك : قائما ، في جواب من قال : كيف (خلَّفْتَ)[1] زيدا ؟ أو غير الاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ ﴾[2] أي (بلى)[3] نجمعها قادرين .

ومن المواضع التي يُحذَفُ منها قياسا على الوجوب : أن تبين الحالُ ازديادَ ثَمَنٍ أو غيرِه شيئا فشيئا ، مقرونةً بالفاء أو ثم ، تقول في الثمن : بعته بدرهم فصاعدا ، أو ثُمَّ زائدا ، أي فذهب الثمن صاعدا ، أو زائدا ، أي آخذا في الازدياد ، يقال هذا في ذي أجزاء بِيع بعضُها بدرهم (والباقي)[4] بأكثره وتقول في غير الثمن : قرأت كلَّ يوم جُزءًا من القرآن فصاعدا أو ثم زائدا ، أي ذهبت القراءة زائدة ، أي كانت كلَّ يوم في الزيادة .

ومنها ما وقع الحالُ نائبا عن خبر ، نحو : ضربي زيدا قائمًا ، وقد تقدم[5] .

ومنها أسماءٌ جامدةٌ متضمنةٌ توبيخا على مالا ينبغي من التقلب في الحال ، مع همزة الاستفهام وبدونها أيضا ، كقولهم : أتميميًّا مرة وقيسيا أخرى وقوله[6] :

---

(١) في ط : خلف .

(٢) القيامة ٣ ، ٤ وتتمة آية ٤ ﴿ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾ .

(٣) في ط : بل .

(٤) في جـ وط : والبواقي .

(٥) صفحة ٣١٧ وما بعدها .

(٦) قالته هند بنت عتبة لِفَلِّ قريش حين رجعوا من بدر ، وهي هند بنتُ عتبة بن ربيعة بن عبد شمس =

٢٠٦ – أفي السِّلم أعيارًا جَفَاءً وغِلظةً   وفي الحَربِ أشباهَ النساءِ العَوَارِكِ[١]

أي أتتحول تميميا ، وأتنتقلون أعيارا وأشباهَ النساء ، وكذا قوله[٢] :

٢٠٨ – أفي الولائم أولادًا لواحدة   وفي العيـــادة أولادًا لـــعَلَّات[٣]

وتقول في غير الهمزة : تميميا قد علم الله مرةً ، وقيسيا أخرى (بلا همزة)[٤] .

هذا الذي ذكرنا مذهبُ السيرافي[٥] ، والزمخشري[٦] – أعني كون هذه الأسماء منصوبةً على الحال – ومذهب سيبويه – وهو الحق – (أن)[٧] انتصابها على المصدرية[٨] .

= القرشية العبشمية ، والدةُ معاويةَ بن أبي سفيان ، شهدت أحدا ، وفعلت ما فعلت بحمزة ثم كانت تحرض على المسلمين إلى أن جاء الله بالفتح – فأسلم زوجها ثم أسلمت ، توفيت عام ١٤ هـ (الخزانة ٣/٢٦٥) .

(١) البيت في الكتاب ١/١٧٢ ، وفي السيرة لابن هشام ١/٦٥٦ ، وفي المقتضب ٣/٢٦٥ ، وفي الروض الأنف ٢/٨٢ ، وفي المقرب ١/٢٥٨ ، وفي الخزانة ٣/٢٦٣ .

اللغة : أعيارا : جمع عَيْر ، وهو الحمار ، جفاء : غلظة وفظاظة ، غلظة : شدة ، العوارك جمع عارك وهي الحائض .

الشاهد : أعيارا وأشباه النساء فإنهما منصوبان على الحال عند السيرافي ومن تبعه وعلى المصدر عند سيبويه والمبرد والزمخشري .

(٢) هذا البيت مجهول القائل ، ونسبه محقق شرح الكافية الشافية صفحة ٧٦٦ إلى هند بنت عتبة ، وخرجه تخريجا ليس له ، والصحيح أن التخريج الذي ذكره لبيت هند بنت عتبة السابق .

ولم يخرجه البغدادي في الخزانة ، والغريب أن المحقق لم يذكر ذلك بل انتقل من رقم ٢٠٧ إلى رقم ٢٠٩ .

(٣) البيت في الكتاب ١/١٧٢ ، وفي المقتضب ٣/٢٦٥ ، وفي المقرب ١/٢٥٨ ، وفي الكامل للمبرد ٣/١٧٤ ، وفي اللسان (علل) وليس في الخزانة .

اللغة : العَلات : الذين أمهاتهم متفرقات وأبوهم واحد ، والمقصود بالعيادة : عيادة المريض .

الشاهد : أنشده الرضي على أن (أولادا) حال مؤكدة لمضمون الخبر ، متضمنةٌ توبيخا .

(٤) تكملة من ط .

(٥) انظر هامش الكتاب ١/١٧١ ، ١٧٢ .

(٦) المفصل بشرح ابن يعيش ٢/٦٨ .

(٧) ساقطة من ط .

(٨) في الكتاب ١/١٧٢ : وهذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل ، وذلك قولك : أتميميا مرة ، وقيسيا أخرى ، وإنما هذا أنك رأيت رجلا في حال تلون وتنقل فقلت أتميميا مرة ، وقيسيا أخرى ، فأنت في هذه الحال تَعْمَل في تثبيت هذاله ، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل .

ثم قال : ١/١٧٣ ، وإن أخبرت في هذا الباب على هذا الحد نصبت أيضا .. وذلك قولك تميميا قد علم الله مرة ، وقيسيا أخرى .. فصار بدلا من اللفظ بقولك : أَتَتَمَّمُ مرة ، وتَتَقَيَّسُ أخرى .

وفي المقتضب للمبرد ٣/٢٦٤ ، ٢٦٥ كلام قريب من هذا .

قال المصنف : ليس المراد أنك تتحول في حال كونِك تميميا ، وأنكم تنتقلون في حال كونِكم أعيارا ، بل المعنى (تتحول)[1] هذا التحولَ المخصوص[2] .

ومنها – عند السيرافي – صفاتٌ تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي في الحال ، مع الهمزة وبدونها نحو قولهم : أقائما وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب ، وقائما قد علم الله وقد قعد الناس ، تقديره : أتقوم قائما ، فهو عند السيرافي حالٌ مؤكِّدة[3] .

وأما عند سيبويهِ[4] ، والمبردِ[5] ، والزمخشري[6] ، فالصفة قائمة مقامَ المصدر ، أي : أتقوم (قياما)[7] .

ويجوز رفعُ هذين القسمين على أنهما خبران للمبتدأ ، فتقول : أتميمي مرة ، و(أقائم)[8] قد علم الله ، أي أنت تميمي ، وهو قائمٌ قد علم الله .

والعلة في وجوب حذف العامل – في جميع ما ذكرناه مما هو حال – كثرةُ استعماله .

قوله : ويجب في المؤكِّدة .

---

(١) في ط : التحول .

(٢) في الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٤٧ ، ٣٤٨ ذكر ذلك رادًّا على الزمخشري في جعل (تميميا) حالا . فقال : وليس بقوي أن يكون حالا ، إذ لو كان حالا لكان المعنى تتحول في هذه الحالة ، و لم يرد أنه يتحول في حال كونه تميميا ، وإنما أراد أنه يتنقل تنقلا متعددا .. إلخ .

(٣) هامش الكتاب ١/١٧١ .

(٤) في الكتاب ١/١٧١ هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أُخِذتْ من الأفعال انتصابَ الفعل استفهمت أو لم تستفهم ، وذلك قولك : أقائما وقد قعد الناس وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام أو في حال قعود فأراد أن ينبهه ، فكأنه لفظ بقوله : أتقوم قائما ، ولكنه حُذِفَ استغناء بما يُرَى من الحال ، وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع .

(٥) في المقتضب ٣/٢٢٩ وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر ، فقلت : أقائما وقد قعد الناس ، فإنما جاز ذلك لأنه حال ، والتقدير أتثبت قائما .

وعلق الشيخ عضيمة – رحمه الله – على ذلك بعد أن نقل كلام سيبويه فقال : ومن هنا يتبين لنا أن سيبويه والمبردَ على وفاق في أن نحو : أقائما وقد قعد الناس حال حُذِفَ عاملها ، والخلاف بينهما في تقدير العامل ، فسيبويه يقدر العامل من لفظ الوصف ، أي أتقوم قائما ، والمبرد يقدر العامل أَتَثْبُتُ .

وأقول : الذي يظهر لي أن كلام سيبويه متردِّدٌ بين جعله مفعولا مطلقا وبين جعله حالا ، والأول أقرب ، أما كلام المبرد فواضح في جعله حالا . وانظر : شرح ابن يعيش للمفصل ١/١٢٣ .

(٦) المفصل بشرح ابن يعيش ١/١٢٢ .

(٧) في ص : قائما .

(٨) في ت وص : قائم .

أي يجب حذفُ العامل في المؤكدة ، هذا على مذهب من قال : إن المؤكدة لا تجيء إلا بعد الاسمية[1] .

والظاهر أنها تجيء بعد الفعلية أيضا ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِى الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[2] ، وقوله : ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾[3] ، وقولهم : تعال جائيا ، وقم قائما ، قال تعالى : ﴿ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ﴾[4] على قراءة النصب في الأربعة[5] ، وقال تعالى : ﴿ كَالَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا ﴾[6] .

وتخالُفُ العامل والحال – إذن – أكثرُ من توافُقِهما .

و(للأول)[7] أن يرتكب أن هذه الصفاتِ المنصوبَةَ كلَّها قائمةٌ مقام المصدر ، على ما هو مذهبُ سيبويه في نحو أقاعدا وقد سار الركب[8] .

---

(١) كالزمخشري وابن يعيش ، انظر : شرح ابن يعيش للمفصل ٢/٦٤ ، ٦٥ .

(٢) هود ٨٥ .

(٣) التوبة ٢٥ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِى خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِى اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا ، وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ، أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ الأعراف ٥٤ .

(٥) في الكشف لمكي : ٤٦٥ ، قوله : ﴿ والشمسَ والقمرَ والنجومَ مسخراتٍ ﴾ قرأ ذلك أبو عامر بالرفع في الأربع الكلمات ، ونصبهن الباقون ، والتاء مكسورة في حال النصب على الأصول .

وحجة من رفع ، أنه استأنف الكلام وقطعه مما قبله ، ورفعَ بالابتداء .. وحجة من نصب أنه عطف ذلك على المنصوب بخَلَق .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كالَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُم دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ﴾إلخ الآية ٩٢ من سورة النحل . وأنكاثا : جمع نكث ، وهو بمعنى المنكوث ، أي المنقوض ، وانتصب على الحال من غزلها ، ويجوز أن يكون مفعولا ثانيا على المعنى ، لأن معنى نقضت صيرت ... (التبيان ٨٠٥) ، وفي مشكل إعراب القرآن ٢/٢٠ : نُصِبَ على المصدر والعامل فيه نقضت ، لأن نقضت بمعنى نكثت نكثا .

(٧) في ت وجـ : الأَوْلَى .

(٨) تقدم ذكر مذهب سيبويه صفحة ٦٨٥ تعليقة ٤ .

وأما المؤكدة فليست بقيد يتقيد به عاملُها كالمنتقلة ، وإذا جاءت بعد الاسمية وجبَ أن يكونَ جزآها معرفتين جامدَين ، (وتجيء)[1] إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده ، وإما للاستدلال على مضمونه .

ومضمونُ الخبر إما فخرٌ كقوله[2] :

٢٠٧ – أنا ابنُ دارةَ مشهورًا بها نَسَبِي وهلْ بِدارَةَ يا لَلنّاسِ من عَارِ[3]٤

وكقولك : أنا حاتِمٌ جوادا ، وأنا عمرو[4] شجاعا ، إذ لا يقول مثلَه إلا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحالُ ، كاشتهار حاتم بالجود ، وعمرٍو بالشجاعة ، فصار الخبر متضمّنا لتلك الخصلة .

وإما[5] تعظيمٌ لغيرك ، نحو : أنت الرجل كاملا .

أو تصاغرٌ (لنفسك)[6] نحو : أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيدُ .

أو تصغير للغير ، نحو : هو المسكين مرحوما .

أو تهديدٌ نحو : أنا الحجاج سفاكَ الدماء .

أو غير ذلك نحو : زيد أبوك عطوفا ، و : ﴿ هَـٰذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً ﴾[7] و(هو زيد معروفا)[8] ، (وهو الحق بَيِّنًا مصدقا)[9] .

---

(١) في ط : تجيء .

(٢) قائله سالم بن مسافع بن دارة ، وقد مر ذكره صفحة ٤١٢ .

(٣) البيت في الكتاب ٢٥٧/١ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٨٥/٢ ، وفي العيني ١٨٦/٣ ، وفي شرح الحماسة للتبريزي ٢٠٥/١ ، وفي الخزانة ٢٦٥/٣ .

دارة : اسم أم الشاعر ، أوجدّه على خلاف في ذلك ، قال ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٤٠١ : وأمُّه دارةُ من بني أسد ، وسميت دارة لجمالها ، شبهت بدارة القمر .

الشاهد : أنشده الرضي على أن (مشهورا) حال مؤكدة لمضمون الخبر وهو الفخر هنا .

(٤) يعني عمرو بن معد يكرب الزبيدي ، لأنه يضرب به المثل في الشجاعة .

(٥) عطف على قوله : إما فخر .

(٦) في ت : في نفسك ، وهما ساقطتان من ص .

(٧) هود ٦٤ . وفي ط : لكن مكان لكم ، وهو خطأ طباعي .

(٨) ساقط من ض .

(٩) هكذا في ت ، وفي جـ وط : وهو الحق مبينا ، وفي ص : وهو الحق هنا .

فقولك : آكلا ، ومرحوما ، ومصدقا ، للاستدلال على مضمون الخبر .

وقوله : مشهورًا بها نسبي ، وقولك : كاملا ، وسفاك الدماء ، وآية ، ومعروفا ، وبينا ، لتقرير مضمون الجملةِ وتأكيدِه .

وقولك : عطوفا ، محتمل لكِلَيْهِما .

وإنما سُمِّي الكلُّ حالًا مؤكدة – وإن لم يكن القسمُ الأول ، أي الذي للاستدلال على مضمون الخبر مؤكّدا ، إذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكَّد بمصدّقا (وكذلك ليس في كونهم مساكين معنى مظلومين)[1] لأن مضمونَ الحالِ لازم – في الأغلب – لمضمون الجملة ، فإن التصديق لازم حقيقةِ القرآن ، فصار كأنه هو ، وكذا المرحومية ، لازمةٌ – في الأغلب – للمسكنة .

(واختلف)[2] في العامل في المؤكّدة التي بعد الاسمية ، فقال سيبويه : العامل مقدَّرٌ بعد الجملة ، تقديره : (زيد)[3] أبوك أُحِقُّه عطوفا ، يقال : حققت الأمر ، أي تحققته وعرفته ، أي : أتحققه و(أُثْبِتُه)[4] عطوفا[5] .

وفيه نظر ، إذ لا معنى لقولك : تيقنتُ الأبَ ، وعرفته في حال كونه عطوفا ، وإن أراد أن المعنى : أعلَمُهُ عطوفا فهو مفعول ثان لا حال .

وقال الزجاج : العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمًّى ، نحو : أنا حاتمٌ سخيا[6] .

وليس بشيء ؛ لأنه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم ، ولا يقصدُ القائلُ بهذا اللفظ هذا المعنى ، وأيضا لا يطرد ذلك في نحو : ﴿ هَـٰذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً ﴾[7] ، و : ﴿ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[8] ، وغيرِ ذلك مما ليس الخبرُ فيه عَلَمًا .

---

(١) تكملة من ط ، ومثال الرضي السابق : هو المسكين مرحوما ، فلعل صواب كلمة مظلومين هنا : مرحومين .

(٢) في ط : واختف .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في ط : أتيته .

(٥) الكتاب ١/٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٦) انظر التسهيل ١١٢ .

(٧) هود ٦٤ .

(٨) البقرة ٩١ .

وقال ابنُ خروف : العامل المبتدأ ، لتضمنه معنى التنبيه ، نحو : أنا عمرو شجاعا[1] .

وهو بعيد ؛ لأن عمل المضمر والعلَم في نحو : أنا زيد ، وزيد (أبوك)[2] مما لم يثبت نظيرُه في شيء من كلامهم .

والأولى عندي ما ذهب إليه ابن مالك[3] ، وهو أن العامل معنى الجملة[4] - كما قلنا في المصدَر المؤكّد لنفسه أو لغيره - كأنه قال : يعطف عليك أبوك عطوفا ، ويُرحَمُ مرحوما ، وحَقَّ ذلك مصدّقا ؛ وذلك لأن الجملة - وإن كان جزآها جامدين جُمودًا محضا - فلاشك أنه يحصل من إسناد أحد جزأيها إلى الآخر معنى (من)[5] معاني الفعل ، ألا ترى أن معنى : أنا زيدٌ أنا كائنٌ زيدا ، فعلى هذا لا تتقدم المؤكدةُ على جزأي (الجملة)[6] ولا على أحدِهما ، لضَعْفِها في العمل ، وذلك لخفاء معنى الفعل فيها .

هذا ويجوز حذفُ الحالِ مع القرينة ، كقولك : لقيته في جواب من قال : أما (لقيت)[7] زيدًا راكبا .

ولا يجوز الحذفُ إذا نابت عن غيرها ، كما في ضربي زيدا قائمًا ، وإذا توقف المرادُ على ذكرها ، كما تقول في الحصر : لا (تأتني)[8] إلا راكبا .

---

(١) التسهيل ١١٢ .

(٢) في جـ : أبوك عطوفا .

(٣) جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك أبو عبد الله الطائيّ الجَيّاني الشافعي النحوي ، إمامُ النحاة وحافظ اللغة ، كان إماما في القراءات وعللها وإليه المنتهى في اللغة ، وبحرا لا يجارى في النحو والتصريف . تصانيفه كثيرة منها الألفيةُ في النحو والتسهيلُ وشرحُه والكافية الشافية وشرحُها . توفي سنة ٦٧٢ هـ (بغية الوعاة ١/١٣٠) .

(٤) كلام ابن مالك في التسهيل ١١٢ ، وفي شرح الكافية الشافية ٧٥٦ ، يخالف ما ذكره الرضي فقد ذكر أن عاملَها يلزم إضمارُه بعد الجملة ، كما قال سيبويه .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) في ص : الكلمة .

(٧) في ط : ليت .

(٨) في ط : تأتيني .

وقد يلزم بعضُ الأسماءِ الحاليةَ ، نحو كافةً وقاطبةً ، ولا تضافان ، وتقع « كافة » ، في كلام من لا يوثق بعربيته[1] مضافةً غير حال ، وقد خُطِّئوا فيه .

(١) قال الجوهري في الصحاح ١٤٢٢/٤ ، والكافةُ : الجميع من الناس ، يقال : لقيتهم كافة ، أي كلهم . ورد ذلك الفيروزآبادي في القاموس ١٩٧/٣ ، فقال : ولا يقال : جاءت الكافة ووَهِمَ الجوهري ولا تُضَاف . ورد كلامَ الفيروزآباديِّ صاحبُ التاج ، فقال : ٢٣٥/٦ - بعد ذكر نص الجوهري السابق . وهذا كما ترى لا وَهَمَ فيه ، لأن النكرة إذا أريد لفظها ، جاز تعريفُها - كما هو منصوص عليه ، وأما قوله : ولا يقالُ : جاءت الكافة فهو الذي أطبق عليه جماهيرُ أئمة اللغة . ثم نقل أنَّ الشِّهابَ رد ذلك وصحح أنه يقال : ونقل عن شارح اللباب أنه استُعمل مجرورا ، واستدل له بقول عمـر (على كافَّةِ بيتِ مالِ المسلمين) وهومن البلغاء .

وذكر الحريريُّ في درة الغواص صفحة ٥٦ : أن العربَ لم تُلْحق لامَ التعريف بكافة .

التمـــييز

قوله : التمييز ما يرفع الإبهامَ المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة .

قوله : مايرفع الإبهام .

جنسٌ يدخل فيه التمييز وغيره ، كالحال ، والصفة ، وشبهِهما .

وقال : عن ذات (احتراز)[١] عن الحال ، فإنه يرفع الإبهام ؛ ولكن لا عن ذات[٢] .

قلت : سلمنا أن الحال تخرج عنه ؛ لأنها ترفع الإبهام عن هيئة الذات ، لا عن نفسها ، وكذا (زيد)[٣] القهقري في قولك : رجع زيد القهقري ، يرفع الإبهام عن هيئة الذات ، التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع ، لأن ماهية الرجوع (معروفة)[٤] غيرُ مبهَمة ، وهي الانتقال إلى ما ابتدأت الذهابَ عنه ، لكن الصفة في نحو : جاءني رجل طويل أو ظريف تدخل فيه ، لأن رجلا ذاتٌ مبهمة – بالوضع – صالحةٌ لكلِ فرد من أفراد الرجال ، فبذكر أحد أوصافه (يتميز)[٥] عما يخالفه ، كما تميَّزَ بطويل عن قصير ، فطويل – إذن – رفع الإبهام المستقر – أي الثابت وضعا على مافسره المصنف[٦] – من الذات المذكورة .

وكذا يدخَل فيه عطفُ البيان[٧] في نحو : جاءني العالم زيدٌ .

---

(١) في ط : احترازا ، ولكلٍّ منهما وجه .
(٢) قال في شرحه لكافيته ٤٢ : قوله عن ذات : احتراز عن الحال ونظائرها ، فإنها ترفع الإبهام ولكن عن غير ذات .
(٣) تكملة من ط .
(٤) في ص و ط : معلومة .
(٥) في ط : تمييز .
(٦) في المتن هنا ، وفي شرحه ٤٢ .
(٧) هذا من تردد الرضي في إثبات عطف البيان ونفيه .

وكذا البدلُ من الضمير الغائب ، نحو : مررت به زيد ، لأنه يرفع الإبهامَ عن المقصود بالضمير ، كما في نعم رجلا وربه رجلا سواء .

ويدخل فيه أيضا المضاف إليه في نحو : « خاتمُ فضةٍ » ، كما يدخل فيه إذا انتصب ، لأن معنى النصب والجر فيه سواء . وكذا يدخل فيه المجرورُ في نحو : مائة رجلٍ ، وثلاثة رجالٍ .

وله أن يعتذر بأن المجرور (بالعدد)[1] داخلٌ في الحد ، وهو تمييز ، والتمييز نفسه قد ينجرّ ، إذا كان جرُّه أخفَّ من نصبه ، كما في (هذين)[2] ، كما اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو : ضُرِبَ ضربٌ شديد بأنه مفعول مطلق[3] ، لكنه لم ينتصب لغرض قيامِه مقامَ الفاعل[4] ، وكذا في ضُرِبَ زيدٌ ، وسِير يومَ الجمعة فرسخان .

قوله : الإبهام المستقر .

قال : احترزت بالمستقر عن الإبهام في اللفظ المشترَك ، فإن صفةَ المشترك ترفعُ الإبهام عن المشترك في نحو : (أبصرت)[5] عينًا جارية ، لكن الإبهام فيه ليس بوضع الواضع ، فإن الذي (يثبت منه)[6] بوضع الواضع إنما يكون بأن يضع الواضعُ لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع ، كالعدد والوزن والكيل ، لا أن يضع لفظا لمعنى معينٍ ، ثم اتُّفِقَ ؛ إما من ذلك الواضع أو من غيره ، أن يضع ذلك اللفظ (لمعين)[7] آخَرَ ، فيعرض له الإبهامُ عند المستعمِل لأجل الاشتراك العارض[8] ، (فمثلُ هذا الإبهام غيرُ مستقر في أصل الوضع)[9] (بل عرض ؛ لأجل الاشتراك العارض)[10] .

---

(١) في جـ : في هذين .
(٢) في ت و ص و ط : هذا ، وعليه تكون الإشارة إلى موضع الجر ، وتوجيه ما أثبتُّه أنه أراد المضافَ إليه في نحو : خاتم فضة ، والمجرور بالعدد .
(٣) ساقطة من ص .
(٤) في باب المفعول المطلق ، عند شرحه لحده صفحة ٢٧ .
(٥) في ط : أبضرب ، ولعله خطأ طباعي .
(٦) تكملة من ط .
(٧) في جـ : لمعنى .
(٨) شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٢ .
(٩) تكملة من جـ و ص و ط .
(١٠) تكملة من ط .

قلت : معنى المستقر في اللغة هو الثابتُ ، ورب عارضٍ ثابتٍ لازمٍ ، والإبهام في المشترك ثابت لازمٌ ، مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ، ومع القرينة ينتفي الإبهام في المشترَك ، وفي العدد وسائر المقادير ، فلا فرق بينهما - أيضا - من جهة الإبهام ، ولا تدل لفظةُ المستقر على أنه وضعي - كما فسَّر - والحد لا يتم بالعناية[1] ، والألفاظ المجملة في الحد مما يُخِلُّ به[2] .

قوله : عن ذات مذكورة أو مقدرة .

ليشمل النوعين : التمييزَ عن المفرد ، والتمييزَ عن النسبة .

قوله : فالأول عن مفردٍ ، مقدارٍ - غالبا - إما في عدد نحو : عشرين درهما ، وسيأتي ، وإما عن غيره نحو : رطلٌ زيتا ، ومَنَوَان سمنا ، وعلى التمرة مثلُها زُبْدًا ، فيُفرَدُ إن كان جنسا ، إلا أن يُقصدَ الأنواعُ ، ويُجمَعُ في غيره ، ثم إن كان بتنوين أو بنون التثنية جازت الإضافة ، وإلا فلا ، وعن غير مقدار نحو : خاتمٌ حديدا ، والخفض أكثر .

قوله : فالأول .

يعني الذي يرفع الإبهام عن ذات مذكورة .

قوله : عن مفرد .

لفظة (عن) في مثله تفيد أن مابعدها مصدرٌ لما قبلها وسبب (له)[3] ، كما يقال (فعلت)[4] هذا عن أمرك ، وعن تقدمك ، (أي)[5] أن أمرك سبب لحصوله

---

(١) فسرها الشيخ يوسف عمر ٢/ ٥٤ من طبعته لهذا الكتاب : ببيان المراد من اللفظ ، ويسمونه تحرير المراد ، ولذلك يقولون : تحرير المراد لا يدفع الإيراد .

(٢) كان يجمل بالرضي أن يذكر تعريفا للتمييز جامعا مانعا سليما من الخلل ، لا أن يكتفي بنقض كلام ابن الحاجب دون أن يعطينا البديل . وكثير من النحاة يعرض عن حد التمييز . وممن حده الزمخشري ، حيث قال في المفصل بشرح ابن يعيش ٢/ ٧٠ : هو رفع الإبهام عن جملة أو مفرد بالنص على أحد مُحْتَمَلاته . والفاكهي في كتابه : شرح الحدود النحوية ٣٨٩ حيث قال : حد التمييز أي المميِّز - بكسر الياء - هو اسمٌ ولوصفا نكرةٌ فضلةٌ ، يرفع إبهام اسمٍ مجملِ الحقيقة ، كعشرين رجلا .

(٣)في جـ : لما قبلها .

(٤) في ط : أَفَعَلْتُ ، ولعل الصواب ما أثبته ، لأنه لا داعي لهمزة الاستفهام .

(٥) في ص : يعني .

فالتمييز صادر عن المفرد ، (أي المفرد)[1] لإبهامه سبب له . أو عن نسبة في جملة أو شبهِها ، أي النسبة سببٌ له ، لأنك تنسب (شيئا)[2] إلى شيء في الظاهر ، والمنسوب إليه في الحقيقة غيرُه ، فتلك النسبة - إذن - سبب (لذلك)[3] التمييز . وكذا معنى قوله بعد[4] : إنْ كان اسما يصحُّ جعله لما انتصب عنه ، أي للاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه ، كزيد في : طاب زيدٌ نفسا ؛ لأنه لولا أنك أسندت طاب إليه لم يكن ينتصبُ « نفسا » ، بل كان يرتفع ، إذ هو في الأصل فاعلٌ ، أي (طابت)[5] نفسُ زيد ، فزيد هو سببٌ (لانتصاب)[6] نفسا . وكذا (معنى)[7] قولهم : ينتصب عن تمام الاسم ، أو عن تمام الكلام ، أي أنْ (تمامه)[8] سببٌ لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل . ويجوز أن يقال : إن عن في هذه المواضع بمعنى بَعْدَ ، كما قيل في قوله تعالى : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾[9] ، والأول أولى .

قوله : عن مفرد ، مقدار غالبا .

يقول : التمييز على ضربين : رافعُ الإبهام عن ذات مذكورة ، ورافعه عن ذات مقدرة ، والأول لا يكون إلا عن مفرد ، وذلك المفردُ على ضربين : إما مقدارٌ - وهو

---

(١) ساقطتان من جـ .

(٢) ساقطة من جـ .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) صفحة ٧٠٦ .

(٥) في ت وط : طاب .

(٦) في ص : انتصاب .

(٧) تكملة من ط .

(٨) في ت وجـ : تمامها ، وفي ط : تمامهما .

(٩) الانشقاق ١٩ .

الغالب – أو غيرُ مقدار ، والمقدار ما يقدر به الشيء ، أي يُعرَف به قدرُه ويَبِينُ .

والمقادير ؛ إما مقاييسُ مشهورةٌ موضوعة ليعرَف بها قدرُ الأشياء ، كالأعداد . وما يعرف به قدر الْمَكِيلِ ، كالقَفِيز[1] ، والإرْدَبّ[2] ، والكُرّ[3] . وما يعرف به قدرُ الموزون ، كصنجات[4] الوزن ، كالطَّسُّوج[5] ، والدَّانِق[6] ، والدينار ، والمَنّ[7] ، والرطل ، ونحو ذلك . وما يعرف به قدرُ المذروع والممسوح ، كالذراع ، وَ (قدرِ)[8] راحة ، وقدرِ شبر ، ونحو ذلك . أو مقاييس[9] غيرُ مشهورة ، ولا موضوعة للتقدير ، كقوله تعالى : ﴿ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾[10] . وقولك : عندي مثلُ زيد رجلا .

وأما (نحو)[11] : غيرُك إنسانا ، وسواك رجلا ، فمحمول على مثلك بالضدية .

وقولك : بِطُولِك رجلا ، وبعَرْضِه أرضا ، أو بغِلَظِه خَشَبًا ، ونحو ذلك من المقاييس – أيضا .

---

(١) في اللسان ٧/ ٢٦٢ (قفز) ، والقفيز من المكاييل معروف ، وهو ثمانية مكاكيك عند أهل العراق ، وهو من الأرض قدر مائةٍ وأربعة وأربعين ذراعا . وفي معجم مقاييس اللغة ٥/ ١١٥ : فأما القفيز فمعرَّب .

(٢) الإرْدَبُّ مكيال لأهل مصر يقال : إنه يأخذ أربعةً وعشرين صاعا من الطعام بصاع النبي ﷺ (اللسان ١/ ٤٠١) .

(٣) الكُرّ : ستة أوقارِ حمارٍ ، وهو عند أهل العراق ستون قفيزا (اللسان ٦/ ٤٥٢) .

(٤) صنجة الميزان وسنجته فارسي معرب . (اللسان ٣/ ١٣٦) .

(٥،٦) في اللسان في تفسير الطَّسُّوج والدانق كلام غريب ، قال ٣/ ١٤١ : والطَّسُّوج : حبتان من الدوانيق ، والدانق أربعة طساسيج ، وهما معرّبان . وهو كلام لا يستقيم . وفي التاج ٢/ ٧٠ : والطَّسُّوج كسَفُّود ، الناحية وربع دانق ، ونص الجوهري : الطسُّوج : حبتان ، والدانق : أربعة طساسيج . ووجدت في هامشه مانصه : إنما أراد بالطسُّوج والدرهم نسبتهما من الدرهم ، لا من الدينار . إلخ .

(٧) في التاج ٩/ ٣٥٠ المَنّ : كيل معروف أو ميزان كما في المحكم ، أو رطلان كالمنا كما في الصحاح ، وفي التهذيب : المن : لغةٌ في المنا الذي يوزن به .

(٨) في جـ وص وط : كقدر .

(٩) معطوف على قوله : مقاييس مشهورة .

(١٠) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾ آل عمران ٩١ .

(١١) ساقطة من جـ وص وط .

فهذه المقادير (المذكورة)[1] إذا نصبتَ عنها التمييزَ ، أردتَ بها المقدرات لا المقادير ، لأن قولك : عندي عشرون درهما ، وذراعٌ ثوبا ، ورطلٌ زيتا ، المراد بعشرون هو الدراهم ، لا مجرد العدد ، وبذراع (المذروع)[2] لا يُذْرَع به ، وبرطل الموزن لا مايوزن به ، وكذا في غيرها . وغيرُ المقدار كلُّ فرع حصل له (بالتفريع)[3] اسم خاص يليه أصلُه ، ويكون (مما)[4] يصح إطلاق الأصل عليه ، نحو : خاتمٌ حديدا ، وبابٌ ساجا ، وثوبٌ خزا . والخفض في هذا أكثر منه في المقادير ، وذلك لأن المقدار مبهَم ، محتاجٌ إلى مُمَيِّز ، ونصبُ المميز نصٌّ على كونه مميِّزًا ، وهو الأصل في التمييز ، بخلاف الجر فإنه عَلَمُ الإضافة ، فهو في غير المقدار أولى ؛ لأن إبهامه ليس كإبهام المقدار ، مع أن الخفةَ مع الجرِّ أكثرُ لسقوط التنوين والنونين بالإضافة ، وإن لم يتغير تسميةُ البعض بالتبعيض ، نحو : قطعةُ ذهبٍ ، وقليلُ فضةٍ ، لم يجز انتصاب الثاني على التمييز[5] .

وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلاثة إلى العشرة ، وفي المائة والألف ، وما يتضاعف منهما ، لكثرة استعمال العدد ، فآثَروا التخفيفَ بالإضافة ، مع أنه قد جاء في الشذوذ على الأصل خمسةٌ أثوابًا ، و : مائتين عامًا[6] . وإنما تركوا الجر في العدد المركب ، نحو : أحد عشر ؛ لأن المضاف إليه مع المضاف كاسم واحد لفظًا ، فلو أضيف العدد المركب إلى مميزه - (والمميزُ)[7] من حيث المعنى هو المبهَم المحتاجُ إلى التمييز - لكان جَعْلًا لثلاثة أسماء كاسم واحد لفظا ومعنى ، وأما نحو : ثلاثة عشرك ، فمخالفةُ المضاف إليه - معنًى - للمضافِ سهَّلت الإضافةَ .

---

(١) ساقطة من ص و ط .

(٢) في جـ : هو المذروع .

(٣) في ت : بالتنويع .

(٤) في ط : بحيث .

(٥) ألا يجوز أن يقال : هذه قطعةٌ ذهبًا ؟

(٦) جعل سيبويه النصبَ والجر في ذلك متساويَيْن معنًى فقال في الكتاب ١/ ٢٩٣ : لو جاز في الكلام ، أو اضطر شاعر فقال : ثلاثةٌ أثوابا كان معناه معنى ثلاثةِ أثوابٍ . وقال يزيد بن ضبة :

إذا عَاشَ الفتى مائتين عامًا … فقد ذهب المَسَرَّةُ والفَتَاءُ

(٧) ساقطة من ص .

وكذا تركوا الجر – في الأغلب – في العدد الذي في آخره نونُ الجمع ، كعشرون وأخواته – مع أنه كثير الاستعمال أيضا ؛ وذلك لأن النونَ فيها ليست بنون الجمع حقيقةً – كما ذكرنا في صدر الكتاب[1] – بل مشابِهةٌ لها ، فلم تحذف في الإضافة حذفَ نون الجمع فيها ، لمباينتها إياها ، ولم تثبت معها لمشابهتها لنون الجمع ، فتعذرت الإضافةُ لتعذر إثباتِ النون معها وحذفِها ، وقد جاء نحو : عِشرُودِرهمٍ قليلا ، وأكثرُ منه إضافتُه إلى صاحبه نحو : عشروك ، قال[2] :

٢٠٩ – وسِتوكَ قَدْ كَرَبَت تَكْمُلُ[3]

إجراءً له مُجرَى أحدَ عشرَك .

قوله : وإما في غيره .

أي في غير العدد ، وليس مرادُه بقوله : رطلٌ زيتا ، ومنوان سمنا ، ومثلُها زبدا ، بيانَ أنواع المقادير ، بل بيانُ مايتم به الاسم المفرد ، لأنه يتم (الاسم المفرد)[4] بأربعة أشياء :

إما بنون الجمع كعشرين ، وقد ذكره قُبيل ، وإما بالتنوين ، وهو إما ظاهرٌ كما في رطل زيتا ، وإما مقدّر كما في خمسةَ عشرَ وفي كم ، وإما بنون التثنية ، كما في منوان سمنا ، وإما بالإضافة كما في « مثلُها »[5] . والمبهم المحتاج إلى التمييز في : ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف إليه ، لأنك لو جئت بالظاهر بدلَ الضمير وقلت : مِلْءُ الإناء ، ومثلُ زيد ، لا حتاج الكلام أيضا إلى التمييز ، لإبهام المِثل والمِلء ، أي قدر ما يُملأ به الشيءُ

---

(١) صفحة ٩٠ .

(٢) قائله الكميت بن زيد الأسدي ، وقد مرت ترجمته صفحة ١١٥ .

(٣) صدره : وما أنتَ وَيْكَ ورسمُ الديار ، والبيت في ديوانه ٢/ ٢٩ وفيه : وسِتُّك قد قاربت تكملُ ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، وهو في الهمع ١/ ٢٥٤ ، وفي الخزانة ٣/ ٢٦٧ .

اللغة : ما أنت : استفهام إنكاري . ويك : كلمة تفجع ، وأصلها : ويلك ، رسم الديار : آثارها ، كربت : دَنَت ، وهي تعمل عملَ كاد ، واسمها ضمير الستين وتكمل خبرها (الخزانة ٣/ ٢٦٩) .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أن إضافة نحو عشرين إلى صاحبها أكثرُ من إضافة نحو عشرين إلى درهم ، وكلاهما قليل .

(٤) الكلمتان ساقطتان من ط .

(٥) كأن يقال : عندي مثلها إبلا .

(فرجل)[1] تفسيرُ مثل ، (وزبد تفسير ملء)[2] .

ومعنى تمام (الاسم)[3] أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها ، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ، ونونَي التثنيةِ والجمعِ ، ومع الإضافةِ ؛ لأن المضاف لا يضاف ثانيةً ، فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعلَ إذا تم بالفاعل (وصار به كلاما تاما)[4] فَيُشَابِه التمييزُ الآتي بعدَه المفعولَ ؛ لوقوعه بعد تمام الاسم ، كما أن المفعولَ حقُّه أن يكون بعد تمام الكلام (فينصبُه ذلك الاسم التام قبله ، لمشابهة الفعل التام بفاعله)[5] . وهذه الأشياء التي تم بها الاسم إنما قامت مقامَ الفاعل الذي به يتم الكلامُ ؛ لكونها في آخر الاسم ، كما (كان)[6] الفاعل عقيبَ الفعل ، ألا ترى أن لام التعريف – وإن كان يتم بها الاسْم ، فلا يضاف معها – (لا)[7] ينتصب التمييزُ عنه ، فلا يقال : عندي الراقودُ[8] خلا . وقد يكون الاسم في نفسه تاما لا بشيء آخر – أعني لا يجوز إضافته – فينتصب عنه التمييزُ وذلك في شيئين :

أحدهما : الضمير ، وهو الأكثر ، وذلك – في الأغلب – فيما فيه معنى المبالغةِ والتفخيمِ ، كمواضع التعجب ، نحو : يالَه رجلا ، ويالَها قصةً ، ويالَك ليلا ، و (ويلُمِّها)[9] خطةً ، وما أحسنها مُقلةً ، ولله دره[10] رجلا (جاءني)[11] ، وويحه[10]

---

(١) في ص وط : فرجلا ، ونصبه على الحكاية .

(٢) تكملة من ط ، وفي ص : لكن ينصب زبد .

(٣) في ص : الكلام .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في ط : فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملا ؛ لمشابهته الفعل التام بفاعله .

(٦) في ص : أنّ .

(٧) في ط : ولا . والصواب ما أثبته ؛ لأنها صدر جملة واقعة خبرا عن قوله : أنَّ لام التعريف .

(٨) الراقود : دَنٌّ طويل الأسفلِ كهيئة الإردبّة يُسَيَّع داخلُه بالقار .. معرّب ، وفي حديث عائشة : لا يُشْرَب في راقودٍ ولا جَرّةٍ ، الراقود إناء خَزَفٍ مستطيل مُقَيَّر . (اللسان ٤/ ١٦٥) .

(٩) في ت : ويلها ، وفي ص : ويالها ، وسيأتي شرح ويلمها في الشاهد ذي الرقم ٢١١ صفحة ٦٩٩ .

(١٠) لا يمكن أن تكون هذه الأمثلة مما انتصب فيه التمييز عن تمام الكلمة بالإضافة ، كقولهم : عندي مثلها إبلا ؛ لأن الإبهام هنا ليس في المضاف بل المبهَم هو الضمير .

(١١) ساقطة من ص .

رجلًا لقيته ، وكذا ويله[1] ، وكذا نعم رجلا ، وبئس عبدا و ﴿ سَاءَ مَثَلًا ﴾[2] .
ومن هذا الباب – أي الذي فيه التفخيم : ربه رجلا لقيته ، إذ هو جوابٌ – في التقدير – لمن قال : ما لقيت رجلا ؟ فكأنه قيل : لقيت رجلا وأيَّ رجل ، ردا عليه . ولا ريب في أن التمييزَ في نِعْمَ ومابعده عن المفرد – وهو الضمير – وأما فيما قبله – أعني من (قوله)[3] : ويلَه إلى (قوله)[3] (ياله)[4] فينظَر ، فإن كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصودُ منه فالتمييز عن المفرد – أيضا – كقوله (رضي الله عنه)[5] في نهج البلاغة : ياله مَرامًا ما أبْعَدَ[6] ، وقول امرئ القيس[7] .

٢١٠ – فيالكَ من ليلٍ كأن نُجومَه ... بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّت بيذبُلِ[8]

وقول ذي الرُّمة[9] :

٢١١– وَيْلُمِّها رَوْحةً والريحُ معصفةٌ ... والغَيْثُ مرتجِز والليلُ مقترب[10]

---

(١) لا يمكن أن تكون هذه الأمثلة مما انتصب فيه التمييز عن تمام الكلمة بالإضافة ، كقولهم : عندي مثلُها إبلا ؛ لأن الإبهام هنا ليس في المضاف بل المبهَم هو الضمير .
(٢) من قوله تعالى : ﴿ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾ . الأعراف ١٧٧ .
(٣) تكملة من جـ .
(٤) في ت : ماله ، وكان الأولى أن يقول : أعني من قوله ياله إلى قوله ويله ، ولكنه عكس .
(٥) في ت : عليه السلام ، والجملة ساقطة من ص ، وفي ط : كرم الله وجهه ، ومعلوم أن المقصود عليُّ بنُ أبي طالب .
(٦) من كلام له قاله بعد تلاوته ﴿ أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ ﴾ نهج البلاغة ٢/ ٣٤ .
(٧) تقدمت ترجمته صفحة ٣٤ .
(٨) البيت في ديوانه ١٩ ، وفي شرح القصائد السبع الطوال ، وفي رصف المباني ٢٢٠ ، وفي العيني ٤/ ٢٦٩ ، وفي الخزانة ٣/ ٢٦٩ .
اللغة : يالك : صيغة يراد منها التعجب ، مغار : من أغْرْتُ الحبل إذا أحكمت فَتْلَه ، يذبل : اسم جبل مشهورٍ بنجد (في طريقها) كما في معجم البلدان ٥/ ٤٣٣ .
الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن التمييز فيه عن المفرد الذي هو الضمير في لك ، لأن الإبهام فيه . وردَّ ذلك البغدادي ، فقال في الخزانة ٣/ ٢٧٠ : وفيه أن الضميرَ غيرُ مبهم لتقدم مرجعه في البيت قبله وهو قوله : ألا أيُّها الليلُ الطويلُ ..
كما يأتي فالتمييز فيه عن النسبة لا عن المفرد ، ومِنْ لِبَيَانِ الجنس ..
(٩) تقدمت ترجمته صفحة ٤٧١ .
(١٠) البيت في ديوانه ١/ ١٢٩ وفي الخزانة ٣/ ٢٧٣ .

وإن[1] عرف المقصودُ من الضمير برجوعه إلى سابق معيَّن ، كقولك : جاءني زيد فيالَه رجلا ، وويلُمه فارسا ، وياويحه رجلا ، ولقيت زيدا فلله درُّه رجلا ، أو بالخطاب لشخص معيّن ، نحو : قلت لزيد يالَكَ من شجاع ، ولله درك من رجل ، ونحو ذلك ، فليس التمييز عن المفرد ؛ لأنه لا إبهام - إذن - في الضمير ، بل عن النسبة الحاصلة بالإضافة ، كما يكون كذلك إذا كان المضاف إليه فيها ظاهرًا ، نحو : يالزيد رجلا ، وكقول الشاعر[2] :

٢١٢ - وَيْلُمِّ أيامِ الشبابِ معيشةً مَعَ الكُثْرِ يُعطَاه الفَتَى المتلفُ النّدِي[3]

ولله درزيد رجلا ، قال :

٢١٣ - لله درُّ أَنُوشِروانَ من رجلٍ مَا كان أَعْرَفَهُ بالدُّونِ والسَّفَلِ[4]

= اللغة : وُيْلُمها : نقل البغدادي في الخزانة ٣/ ٢٧٥ ، ٢٧٦ ما يلي : قال ابن الشجري : ويروى بكسر اللام وضمها ، والأصل : ويلٌ لأمه فحُذف التنوين ، فالتقى مِثْلان ، لامُ ويل ولامُ الخفض ، فأسكنت الأولى وأدغمت في الثانية فصارويلّ أم مشدَّدا ، واللام مكسورة فخفف بعد حذفِ الهمزة بحذف إحدى اللامين ، فأبو علي ومن أخذ أخذه نصُّوا على أن المحذوف اللامُ المدغمةُ فأقروا لام الخفض على كسرتها ، وآخرون نصوا على أن المحذوف لامُ الخفض وحركوا اللام الباقية بالضمة التي كانت لها في الأصل .

والنص الذي ذكره البغدادي موجود في أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٨ .

معصفة : شديدة ، الغيث : المطر ، مرتجز : مصوِّت ، يريد صوت الرعد والمطر ، والشاعر يشبه بعيرَه بالنَّعام في شدة العدو ويصف النعام بما يقتضي شدة إسراعه (الخزانة ٣/ ٢٧٤) .

الشاهد قوله : ويلمها روحة ، فإن التمييز هنا عن المفرد ؛ لأن الضمير مبهم لا يعرف المقصود منه .

(١) عطف على قوله قبل : فإن كان الضمير فيها مبهَما لا يعرف المقصود منه .

(٢) قائله عَلْقمةُ بن عَبَدَة بن ناشرة بن قيس بن عبيد بن ربيعة ، شاعر جاهلي ، والعَبَدَة محركة : القوة ، نقل صاحب الخزانة ٣/ ٢٨٣ رأيين في سبب تسميته بالفحل ؛ أحدُهما أنه تمييزه عن علقمة بن سهل الخَصّي ، والثاني أنه خَلَفَ امرأ القيس على امرأته . توفي نحو ٢٠ ق هـ ، الخزانة ٣/ ٢٨٢ والأعلام ٥/ ٤٨ .

(٣) البيت في ديوانه ١٢١ ، وفي البيان والتبيين ٣/ ٣٤٠ ، وفي شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٠٢ ، وفي اللسان (قلل) ١٤/ ٨١ ، ونسبَهُ إلى خالد بن علقمة الدارمي ، وفي الخزانة ٣/ ٢٧٩ .

اللغة : ويلم : دعاء في معنى التعجب . الكُثْر : المال الكثير ، الفتى : نقل البغدادي عن الصحاح أنه السخي الكريم اهـ . ولست أرى أن الشاعر قصد ذلك ، بل المقصود المرء المتصف بالفتوة بمعنى الشاب القوي . المتلف : المهلك ماله بالتفريق ، الندي : السخي .

الشاهد قوله : معيشةً ، فإنه تمييز عن النسبة الحاصلة بإضافة أم إلى أيام الشباب .

(٤) لم أعثر لهذا البيت على نسبة ولم أجده إلا في شرح الرضي ، وفي الخزانة ٣/ ٢٨٥ .

أنوشِروان : من أشهر ملوك الفرس وأحسنهم سيرة وأخبارًا ، وهو أنوشروان بن قُبَاد بن فيروز ، وفي أيامه ولد النبي ﷺ ، وكان ملكا جليلا محبًّا للرعايا (الخزانة ٣/ ٢٨٥) .

اللغة : لله در : قيل معناها : لله عملك ، وقيل : لله خيرُك وفِعالُك .. وكثر استعمالها حتى صاروا يقولونه لكل متعجَّب منه (اللسان ٥/ ٣٦٥) الدون : الرديء ، السَّفَل : جمع سِفْلَة ، والمراد أسافل الناس وغوغاؤهم (الخزانة ٣/ ٢٨٥) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن التمييز فيه عن النسبة الحاصلة بالإضافة . في قوله : در أنوشروان .

وويل زيد رجلا ، ومثله قولهم : قال الله عز من قائلٍ ، ولقيت زيدا قاتله الله شاعرًا ، أو من شاعر ، التمييز في جميع هذا ظاهرِه ومضمرِه كما في قولهم : كفى زيد رجلا ، وحسبُك به ناصرا ، وحسبك بزيد شجاعا – أعني أن التمييز عن النسبة – والتمييز نفسُ المنسوبِ إليه لا متعلَّقه ، فمعنى لله در زيد رجلا لله در رجلٍ هو زيدٌ ، وويلُ أُمِّ أيام الشباب معيشة ، أي : ويل أم معيشةٍ هي أيامُ الشباب ، كما أن معنى : كفى زيد رجلا ، كفى رجلٌ هو زيدٌ ، وأما قولهم : طاب زيد علما ودارا ، فالتمييز فيه متعلَّق المنسوب إليه لا نفسه ، لأن المعنى طاب علمُ زيد ، ودارُ زيد – وقد يجيء لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة[1] .

وثانيهما[2] : اسمَ الإشارة ، كقوله تعالى : ﴿ مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَـذَا مَثَلًا ﴾[3] فيمن قال : إنه تمييزٌ لا حال[4] ، وكذا قولك : حبذا زيد رجلا .

والعاملُ في التمييز في القسمين هو الضمير واسم الإشارة ، لتمامهما ، ومشابهتهما للفعل التام (بفاعله)[5] ، فلا تظنَّنَّ أن الناصب (للتمييز)[6] في نِعْم رجلا ، وبئس رجلا ، وساء مثلا ، وحبذا رجلا هو الفعلُ ، بل هو الضمير ، كما في : ربه رجلا .

قوله : فيفرَد إن كان جنسا ، إلا أن يُقصَد الأنواعُ ، ويجمعُ في غيره .

ليس بتقسيم حَسَنٍ ، والحق أن يقال : إن التمييز عن الذات المذكورة إما أن يكون عن عدد أو عن غيره ، (والأولُ إما أن يكون جنسا أولا)[7] ، والجنس إما أن يقصَد به الأنواع أولا ، وعلى كلا الوجهين[8] يجب إفرادُ التمييز ، والأول يجب خلوُّه عن تاء الوحدة ، نحو : عشرون ضربا أو تمرا ، والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو : عشرون

---

(١) انظر صفحة ٧٠٣ ، ٧٠٤ .

(٢) يعني ثاني الاسمين التامين بأنفسهما .

(٣) البقرة ٢٦ .

(٤) نسب النحاس في إعراب القرآن ١/ ٢٠٤ القولَ بأنه تمييز إلى ابن كيسان .

(٥) في ص : بفاعل .

(٦) تكملة من ط .

(٧) ساقط من ص .

(٨) يقصد بالوجهين ما قُصِدَ به الأنواع وما لم يقصد .

ضربةً أو تمرةً ، فالأول لبيان عدد الأنواع ، والثاني لبيان عدد الآحاد ، (ولا يجوز)[1] أن تقصدَ الأمرين - أي البيانين - فتقولَ : عشرون ضربين ، أي أن كلَّ عشرةٍ نوعٌ ، أو تقول : عشرون ضروبا ، بمعنى اختلاف أنواع آحاده ، لأن الأعداد لايُثَنّى مميزُها المنصوبُ ولا يجمع - كما يجيء في بابها[2] وإن كان عن عددٍ وليس بجنس وجب إفرادُه ، نحو : عشرون رجلا أو درهما . والذي عن غير العدد ، إن كان جنسا وقَصَدْتَ الأنواعَ فثَنِّ إن أردت المثنى ، واجمع إن قصدتَ الجمعَ ، وإلا فأفرد نحو : عندي مثلُه تمرا أو تمرين أو تمورا . وإن كان جنسا و لم يقصد الأنواعُ فالإفراد واجب ، نحو : مثله تمرا . وإن لم يكن جنسا طابقتَ به ما تَقصِدُ - مفردا كان أو مثنى أو مجموعا ، كقولك : مثله رجلا أو رجلين أو رجالًا .

فقوله : ويجمع في غيره ليس بصحيح .

ويعني بالجنس هٰهُنا مايقع لفظُ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير ، فتمْر وضرْب جنسٌ ، بخلاف رجل وفرس .

قوله : فإن كان بالتنوين أو بنون التثنية جازت الإضافة .

إنما جازت إيثارًا للتخفيف ، وذلك نحو : رطلُ زيتٍ ومَنَوا سمنٍ . وكان عليه أن يقيدَ التنوين (بالظاهرة)[3] فإنَّ مافيه تنوينٌ (مقدرة)[4] ، (وهو)[5] في بابين : كم الاستفهامية ، والجزء الثاني من أحد عشر وأخواته - لا يضاف - في الأغلب - إلى التمييز - كما يجيء في بابَيْهما[6] .

قوله : وإلا فلا .

---

(١) ساقط من ص وط .
(٢) انظر : ط ٢/ ١٥٤ .
(٣) في ص : بالظاهر .
(٤) في ص : مقدر .
(٥) في ت وجـ : وهي ، ولعل الصواب ما أثبته لأن الضمير عائد على (ما) .
(٦) مميز كم الاستفهامية ذكر في ط ٢/ ٩٦ ، ومميز العدد المركب ذكر في ط ٢/ ١٥٤ .

وذلك إذا كان مع نون الجمع أو الإضافة . أما نون الجمع فلما ذكرنا[1] من أنها ليست بنونِ جمعٍ حقيقةً ، بل هي مشبهةٌ له ، وأما قولهم في حسنونَ وجها : حسنو وجهٍ فليس من هذا الصِّنف ، لأن التمييز فيه عن نسبة ، وكلامنا في التمييز عن المفرد ، وكذا قولهم : ممتلئ ماءً ، وممتلآن ماء ، وملآن ماء ، وأنا أكثر (منه)[2] مالا ، ليس مما انتصب فيه التمييزُ عن التنوين الظاهر والمقدر ، وعن نون التثنية – (كما ظن بعضُهم)[3] – بل التمييز فيه عن النسبة ، كما في امتلأ الإناء ماء ، فهو – إذن – عن شبه تمام الكلام . وأما الإضافة فإنما امتنع الإضافةُ معها ، (لأن الإضافة مع وجود المضاف إليه محال)[3] ، إذ لا يضاف اسمٌ إلى اسمين بلا حرف عطف ، وإن أضفت مع حذف المضاف إليه – كما تقول في : عندي مثلُ زيد رجلا : مثل رجل – فسدَ المعنى ، لأنك تريد : عندي رجل ، ولا تريد عندي شيء مثل رجل ، وكذا لو قلت في : عندي ملؤُه عسلا : ملءُ عسل ، لأن الملءَ هو قدرُ ما يَمْلأ ، ولا معنى لقولك : (عندي)[4] قدر ما يملأ العسلَ .

قوله : وعن غير مقدار .

قد ذكرنا لم كان الجر فيه أكثر[5] .

قوله : والثاني عن نسبةٍ في جملة أو ماضاهاها ، نحو : طاب زيد (نفسا)[6] وزيد طيِّبٌ أبا ، وأُبوةً ، ودارا ، وعلما ، أو في إضافة (نحو)[7] : يعجبني طيبُه أبًا ، وأبوة ، ودارا ، وعلما ، ولله دره فارسا . يعني بالثاني مايرفع الإبهام عن ذات مقدرة .

قوله : عن نسبة في جملة .

---

(١) صفحة ٩٠ و ٦٩٧ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) ساقط من ص .

(٤) ساقطة من ص وط .

(٥) لأن إبهامه ليس كإبهام المقدار ، وانظر : تفصيل ذلك صفحة ٦٩٦ .

(٦) في ت : أبا ، والصواب ما أثبته نقلا عن مخطوطة متن الكافية ٢٧ ، والمتن المثبت في شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٢ .

(٧) في ط : مثل .

أي (نسبة)[1] حاصلة في جملة أو شبهِ جملة ، وشبهُ الجملة ؛ إما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو : زيد متفقّيءٌ[2] شحما ، والبيت مشتعل نارا ، أو اسم المفعول معه[3] نحو : الأرض مفجَّرةٌ عينا ، أو أفعل التفضيل معه[3] نحو : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ﴾[4] و ﴿ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا ﴾[5] أو الصفة المشبهة معه[3] ، نحو : زيد طيِّبٌ أبا ، أو المصدر نحو : أعجبني طيبُة أبا ، وكذا كلّ مافيه معنى الفعل نحو : حسبك بزيد رجلا ، وويلُم زيد رجلا ، ويالزيد فارسا .

قوله : أو في إضافة . .

عطفٌ على قوله في جملة ، أي نسبة في إضافة ، نحو : أعجبني طِيبُه نفسا ، وقد ذكرنا[6] أنه داخلٌ في شبه الجملة – أعني ماضاهاها .

وأما قوله : لله دره فارسا ، فقد ذكرنا[7] أنه يكون عن نسبة إن كان الضمير معلوما ، أو كان درٌّ مضافًا إلى ظاهر ، وأما إن كان (درٌّ)[8] مضافا إلى ضميرٍ مجهولٍ فالتمييز عن مفرد . والحق أن التمييز في نحو : لله درُّ زيد فارسا ، وويلم لذاتِ الشباب معيشةً ، عن نسبةٍ في شبه جملة – أيضا – لأن فيه معنى الفعل ، أي عجبا من زيد فارسا ، وعَجَبًا من لذات الشباب معيشة .

قوله : أبا وأبوة ودارا وعلما .

تفصيلٌ للتمييز الكائن عن النسبة ، وذلك أن يقال : إما أن يكون نفسَ ما انتصب عنه

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) أصل التفقؤ الانفلاق والتشقق ، مُتفقئ شحما : يعني شحمه كثير حتى يكادُ ينشقُّ .

(٣) يعني : مع مرفوعه .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ الكهف ٣٤ .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾ الفرقان ٢٤ .

(٦) قبل قليل .

(٧) صفحة ٧٠٠ ومابعدها .

(٨) ساقطة من ط .

لا غير ، نحو : كفى زيد رجلا ، ولله در زيد رجلا ، (فرجلا)[1] هو زيدٌ لا غير .

ونعني بما انتصب التمييزُ عنه الاسمَ الذي أقيم مقام التمييز ، حتى بقي التمييزُ بسبب قيام ذلك الاسم مقامَه فضلةً ، كزيد في : طاب زيد نفسا ، فإن الأصل (طاب نفسُ زيد)[2] وكالأرض في قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا ﴾[3] فإن أصله فجرنا عيونَ الأرض ، وكذا كفى زيدٌ رجلا ، كان في الأصل : كفى رجلًا هو زيدٌ . (وإما[4] أن يصلُحَ أن يكون نفسَه ومتعلَّقَه ، نحو : طاب زيد أبًا . يجوز أن تريدَ بأبًا نفسَ زيد ، وأن تريدَ أباه)[5] . وإما (أن لا يصلح)[6] أن يكون نفسَه ، بل يكون صفةَ نفسِه لا غير ، نحو : طاب زيدٌ علما . وإما أن يصلح أن يكون صفةَ نفسه وصفة متعلَّقه ، نحو : طاب زيدٌ أبوةً ، يجوز أن يكون المعنى طاب أبوتُه لغيره ، وطاب أبوةُ أبيه . وإما أن لا يصلح أن يكون نفسه ولا صفةَ نفسه ، بل يكون متعلَّقا له لا غير ، نحو : طاب زيدٌ دارًا .

والقسمةُ الحاصرة هٰهنا أن تقول : إما أن يصلح أن يكون نفسَ ما انتصب عنه ، أولا ، والأول إما أن يصلح أن يكون نفس متعلّقه – أيضا – كطاب زيد أبا أولا يصلح ، نحو : كفى زيد رجلا ، والثاني إما أن يصلح أن يكون صفةَ نفسِه ، أولا ، والأول إما أن يصلُح أن يكون صفة متعلَّقه أيضا ، كطاب زيد أبوة أولا ، نحو : طاب زيدٌ علما ، والثاني[7] نحو : طاب زيد دارا .

---

(١) في ت وجـ وط : فرجل ، ولكليهما وجه .
(٢) في ت : طاب زيد نفس ، والصواب ما أثبته .
(٣) من قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴾ القمر ١٢ .
(٤) عطف على قوله : إما أن يكون نفس ما انتصب عنه لا غير .
(٥) تكملة من ط .
(٦) في ت : لمن لا يصلح .
(٧) يعني مالا يصلح أن يكون نفسَ ما انتصب عنه .

وإذا قصدنا أن نصرِّح بالذات المقدَّرَة ههنا قلنا في : كفى زيد رجلا : كفى شيءُ زيدٍ رجلا ، وفي طاب زيد نفسا (أو علما أو دارا)[1] : طاب شيءُ (زيدٍ)[2] نفسًا أو علما أو دارا ، فالذات المقدرة هي (شيءٌ)[3] المنسوبُ إليه كَفَى وطابَ ، فإذا أظهرتَه صار زيد في كفى زيد رجلا بدلًا منه ، وفي طاب زيد (نفسا)[4] مضافا إليه شيءٌ ، ورجلا تمييز لشيءِ المقدَّر ، وكذا نفسا ودارا وعلما .

فإن قصدنا أن نردَّ التمييزَ في هذه الأمثلة كلها إلى أصله حين كان (منسوبا)[5] إليه الفعلُ أو شبهُه ، ونردَّ الاسم الذي انتصب عنه التمييزُ إلى مركزه الأصلي ، جعلنا ما انتصب عنه التمييزُ – إن كان التمييزُ نفسَه – بدلا من التميز ، أو عطفَ بيانٍ له[6] ، فنقول : كفى رجلٌ زيدٌ ، وطاب أبٌ زيدٌ ، وإن كان التمييزُ متعلَّقا لما انتصب عنه ، أو وصفًا له ، أو غيرَ وصفٍ أضفنا التمييزَ إلى ما انتصب عنه ، نحو : طاب أبوةُ زيد (وأبو زيد)[7] وعلمُ زيد ، ودارُ زيد ، ونفس زيد ، جعلنا النفس كالمتعلَّق له ، حتى صح إضافتُها إليه .

قوله : ثم إن كان اسما يصح جعلُه لما انتصب عنه جاز أن يكون له ولمتعلَّقه ، وإلا فهو لمتعلَّقه ، فيطابَقُ فيهما ما قُصِدَ ، إلا أن يكون جنسا ، إلا أن يُقْصَدَ الأنواعُ ، وإن كان صفةً كانت له ، وطِبْقَه ، واحتملت الحالَ .

يعني أن التمييز عن النسبة ؛ إما أن يكون اسما أو صفة ، والاسم إما أن يصلُح جعلُه لما انتصب عنه أولا . فإن صح جعلُه لما انتصب عنه ، يعني إن صح أن يكون نفسَه كأبا ، أو صفةَ نفسِه كأبُوَّةً – جاز أن يكون له ولمتعلّقه – يعني جاز أن يكون ماصح

(١) تكملة من جـ .

(٢) في ط : زيدا ، والصواب ما أثبته لأنه مضاف إليه .

(٣) في ص وط : الشيء ، ولعل الأحسن ما أثبته .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) في ص : مسندا .

(٦) هذا أيضا من تردد الرضي في إثبات عطف البيان ونفيه .

(٧) ساقط من ص .

أن يكون نفسَه (نفسَ متعلقه أيضا)[1] ، كأبا في طاب زيد أبا ، فإنه يصح أن يكون زيدًا وأن يكون أبا زيد ، وكذا جاز أن يكون ماصح أن يكون صفةً لنفسه صفةً لمتعلَّقه أيضا ، كأبوةً في طابِ زيد أبوة ، فإنه يصح أن يريد بها أبوةَ (زيد)[2] نفسِه لأولاده ، وأن يريد أبوةَ أبيه له .

وما كان ينبغي له هذا الإطلاق ، فإن رجلا في كفى زيد رجلا صح أن يكون لِمَا انتصب عنه ، ولا يجوز أن يكون لمتعلَّقه ، وكذا علما صح أن يكون صفةً لما انتصب عنه ، ولم يصح أن يكون صفةً لمتعلَّقه .

قوله : فيطابق فيهما .

يعني بالمطابقة الإفرادَ إن قَصَدَ المفردَ ، والتثنيةَ إن قصد التثنيةَ ، والجمعَ إن قصد الجمعَ .

قوله : فيهما .

أي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه ، والتمييز الذي جعلته لمتعلقه .

وقوله : ما قُصِدَ .

أي المفرد والمثنى والمجموع .

تقول فيما جعلته لما انتصب عنه : طاب زيدٌ أبا ، والزيدان أبوين ، والزيدون آباءً ، طابقت بالتمييز ماقصدتَ إليه ، وهو ما انتصَبَ عنه ، أي زيد ، فثنيته إن ثنيت زيدا ، وجمعته إن جمعته .

وإذا جعلته لمتعلَّقه ، فإن قصدت أباه وحده أفردت أبا ؛ لأن المقصود به مفرَدٌ ، وإن قصدت أبوي زيد ثنيت (أبا)[3] ، فقلت طاب زيد أبوين ، لأن المقصود به مثنى ، وإن قصدت آباءه جمعته ، فقلت : طاب زيد آباء ؛ لأن المقصود مجموع .

---

(١) في ص : كأبًا ، أو صفة نفسه كأبوة ، جاز أن يكون له ولمتعلقه ، يعني جاز أن يكون .
(٢) ساقطة من ص .
(٣) في ص : أيضا .

وقد يلتبس الأمرُ في نحو : طاب زيد أبًا ، وطاب الزيدان أبوين ، وطاب الزيدون آباءً ، هل التمييز لما انتصب عنه أو لمتعلقه ؟ فلْيُرجَع إلى القرائن إن (كانت)[1] .

فأما إن اختلف التمييزُ وما انتصب عنه إفرادا وتثنية وجمعا ، ولم يكن التمييزُ جنسا ، نحو : طاب زيدٌ أبوين أو آباء ، وطاب الزيدان أبا أو آباء ، وطاب الزيدون أبوين أو (أبا)[2] ، فلا لبس في أن التمييز ليس لما انتصب عنه ، بل هو لمتعلَّقه ، وإلا طابق ما انتصب عنه . وأما إن اختلفا ، وكان التمييزُ جنسا نحو : طاب الزيدان أو الزيدون أبوةً ، فاللبسُ حاصل ، إذ يصح أن يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه ، ولم يطابقه لكونه جنسا .

وكذا تطابقُ – ما تقصدُه فيما لا يصح إلا لمتعلّقه ، نحو : طاب زيد دارا ودارين ودورا . هذا ما قاله المصنف[3] .

والأولى أن يقولَ فيما ليس بجنس – سواءٌ جعلته لما انتصب عنه أو لمتعلّقه – إنه إن لم يُلبس فالأولى : الإفرادُ ، وعدمُ المطابقة ، نحو : هم حسنون وجها وطيبون عرضا ، ويجوز وجوها وأعراضا ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾[4] . وقال علي (عليه السلام)[5] : فَطِيبُوا عن أنفسِكم نفسا[6] . و أما إذا ألبس فالمطابقةُ لا غير ، لا يجوز : زيدٌ طيب أبا ، وأنت تريد آباء أو أبوين » وكذا لا تقول : طاب زيد دارًا ، وأنت تريد دارين ، قال الله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[7] .

وأما قول الحُطيئة[8] :

٢١٤ – (والأكرمين)[9] إذا ما يُنْسَبُونَ أبا[10]

---

(١) في ط : كان ، والأصوب ما أثبته ، لكون الفاعل ضميرا عائدا على مؤنث مجازي .

(٢) في ط : آباء والصواب ما أثبته ، لأنه لا لبس إذا قلت : طاب الزيدون أبا ، ولو قلت : طاب الزيدون آباء ، فإنه مُلبِسٌ .

(٣) شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٣ .

(٤) النساء ٤ ، وآخرها : ﴿ فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾ .

(٥) في ص و ط : رضي الله عنه .

(٦) من كلام قاله لأصحابه في بعض أيام صفين ، نهج البلاغة ١/ ١٣٣ .

(٧) القمر ١٢ وتقدمت .

(٨) تقدمت ترجمته صفحة ٥١١ .

(٩) في ص : والأكرمون .

(١٠) صدره: سيري أُمامُ فإن الأكثرين حَصىً والبيت في ديوان الحطيئة ١٢٨ ، وفي الهمع ٢/ ٩٧ ، وفي الدرر ٢/١٣١ ، وفي الخزانة ٣/ ٢٨٦ . =

فإنما وحّدَ الأبَ فيه لأنهم كانوا أبناءَ أب واحد .

ويجوز جمعُ المثنى إذا لم يُلبس، نحو: قر زيد عُيونًا، قال أبو طالب[1] يخاطب النبيَّ ﷺ .

٢١٥-فاصدَعْ بأمرك ما عليك غضاضةٌ وابشِرْ بذاكَ وقَرّ منك عيُونًا[2]

قوله : إلا أن يكون جنسا .

قد ذكرنا مرادَهم بالجنس ههنا ، تقول : طاب زيد أبوة ، سواء أردت أبوة نفسه ، أو أبوة أبيه فقط ، أو أبوة أبويه ، أو أبوة آبائه .

وكذا تقول : طاب الزيدان أو الزيدون أبوة ، وتريدُ الأبواتِ المذكورةَ .

وكذا تقول : طاب زيد عِلما مع كثرة عُلومه ، إلا أن تقصد الأنواع ، فتقول : طاب زيدٌ علوما ، أو عِلْمين ، على حسب ما تقصد . قال تعالى : ﴿ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾[3] .

قوله : وإن كان صفةً .

قسيمُ قوله : إن كان اسما ، يعني أنَّ الصفةَ لم تَجِئ صالحةً لما انتصب عنه ولمتعلّقه ، كما جاء الاسمُ ، بل لم تجئ إلا لما انتصب عنه فقط ، فيجب - إذن - أن تطابقه ، إذ ليس في الصفات مايقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا ، وذلك نحو : لِله درُّك أو درُّ زيدٍ فارسا ، وكفى زيد شجاعا .

قوله : واحتملت الحالَ .

= اللغة : أمام : منادى مرخمُ أمامةَ ، حصى : عددا ، لأن العربَ كانوا يعدون بالحصى وخبر إن في قوله بعده :

قوم هم الأنفُ والأذنابُ غيرُهم ومن يسوي بأنف الناقة الذنَبَا

الشاهد قوله : والأكرمين أبا ، فإن الظاهرَ أنه لابد من المطابقة فيقول آباء ولكنه إنما وحَّده لأنهم أبناءُ أب واحد .

(١) تقدمت ترجمته صفحة ٣٧٨ .

(٢) البيت في الكشاف ٢/ ١٢ وفي الخزانة ٣/ ٢٩٥ .

اللغة : اصدع بأمرك : اجهر به ، غضاضة : ذلة ومنقصة ، بذاك : الإشارة إلى انتفاء الغضاضة ، قر : فعل أمر من قر يقر بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ، وقر بالمكان بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع . (الخزانة ٣/ ٢٩٨) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنه يجوز جعل الجمع مكان المثنى : إذا لم يلبس كما قال أبو طالب : عيونا ، وهو يعني : عينين .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ الكهف ١٠٣ .

قال الأكثرون : هي تمييزٌ ، وقال بعضهم هي حال[1] ، أي ما أعجبه في حال فروسيته ، ورجح المصنفُ الأولَ ، قال : لأن المعنى مدْحُه مطلقا بالفروسية ، فإذا جعل حالا اختص المدحُ وتقيد بحال فروسيتهِ[2] .

وأنا لا أرى بينهما فرقا ، لأن معنى التمييز (عنده)[3] ما أحسن فروسيتَه ، فلا يمدحه في غير حال الفروسية إلا بها ، وهذا المعنى هو المستفاد من ما أحسنه في حال فروسيته .

وتصريحهم بـ (مِنْ) في : لله درك من فارس ، دليلٌ على أنه تمييز ، وكذا قولهم : عز من قائل .

والتمييز عن المفرد مقدّر بمن ، وكذا إن كان عن نسبة ، وكان التمييز نفس ما انتصب عنه ، بدليل تصريحهم بها في نحو : يالك من ليل[4] ، وعز من قائل ، وقاتله الله من شاعر ، ومررت برجل هدَّك من رجل ، وحسبُك من رجل ، أي هدك هو وحسبك هو ، فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع .

وقد تكلف بعضُهم تقدير (مِن) في جميع التمييز عن النسبة ، نحو : طاب زيد دارا وعلما . وليس بوجه .

وأما معنى قولهم : لله درُّك ، فالدر في الأصل ما يدرُّ ، أي ما ينزل من الضرع من اللبن ، ومن الغيم من المطر ، وهو ههنا كنايةٌ عن فعل الممدوح الصادر عنه .

وإنما نُسِبَ فعلُه إليه تعالى قصدًا للتعجب منه ، لأن الله تعالى منشيءُ العجائبِ ، فكلُّ

---

(١) لم ينص أحد فيما رأيت على من أجاز كونه حالا، وإنما يقولون: وقال قوم أو وقال بعضهم ونحوه. ومعظمهم يكتفي بالقول بأنه تمييز ، انظر مثلا : الكتاب ١/ ٢٩٩ ، والمقتضب ٣/ ٣٥ ، والأصول ١/ ٢٢٦ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٧٣ ، والهمع ١/ ٢٥١ ، والأشموني ٢/ ١٩٩ .

(٢) شرحه لكافيته ٤٣ .

(٣) الضمير في عنده راجع إلى المتكلم ، والكلمة في ط : عند .

(٤) سبق الحديث عنه في الشاهد ذي الرقم ٢١٠ صفحة ٦٩٩ .

شيءٍ عظيمٍ يريدون التعجب منه ينسبونه إليه تعالى ، ويضيفونه إليه (تعالى)[1] ، نحو قولهم : لله أنت ، ولله أبوك ، فمعنى لله دره[2] : ما أعجب فعله .

قوله : ولا يتقدم التمييز[3] ، والأصح أن لا يتقدم على الفعلِ ، خلافا للمازني والمبرد .

أي لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان عن تمام الاسم – اتفاقا – وكذا لا يُفْصَل بين عامله وبينه ، وقوله[4] :

٢١٦ – ثلاثون للهجر حَولًا كَمِيلا[5]

ضرورةٌ . وإنما لم يتقدم ؛ لأن عامله اسمٌ جامد ضعيفُ العمل ، (مشابه)[6] للفعل مشابهةً ضعيفة ،– كما ذكرنا –[7] وهي كونُه تاما ، كما أن الفعل يتم بفاعله .

(أما)[8] إذا كان عن النسبة فإن كان عن الصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، والمصدر ، ومافيه معنى الفعل مما ليس من الأسماء المتصلةِ به نحو : (لله درُّه فارسا ، أو درُّ زيد فارسا)[9] وويلُمِّ زيدٍ شجاعا ، وويحَ زيدٍ رجلا ، فلا[10] يتقدم على عامله ،

---

(١) تكملة من ط .

(٢) قد سبق شرح هذه الجملة صفحة ٧٠٠ هامش ٤ .

(٣) في مخطوطة متن الكافية صفحة ٢٧ : ولا يتقدم على عامله .

(٤) قائله العباس بن مرداس ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ١٠٥ وقال البغدادي في الخزانة ٣/ ٣٠١ : وهما من أبيات سيبويه الخمسين ، ونقل العيني أنهما للعباس بن مرداس الصحابي والله أعلم .

قال : وكذا رأيته أنا في شرح ابن يسعون على شواهد الإيضاح لأبي على الفارسي منسوبا إلى العباس بن مرداس

(٥) صدره : على أنني بعدما قد مضى ، والبيت في الكتاب ١/ ٢٩٢ ، وفي المقتضب ٣/ ٥٥ ، وفي الضرائر الشعرية ٢٠٣ ، وفي الإنصاف ٣٠٨ ، وفي ابن يعيش ٤/ ١٣٠ ، وفي الخزانة ٣/ ٢٩٩ . وخبر أن في البيت الذي بعده وهو :

يذكرنيكِ حنينُ العُجول ونوحُ الحمامةِ تدعو هَدِيلا

حولا كميلا : عاما كاملا .

الشاهد قوله : ثلاثون للهجر حولا ، حيث فَصَل بين التمييز والمميَّز بالجار والمجرور ضرورةً .

(٦) في ت : مشابهة .

(٧) صفحة ٦٩٩ .

(٨) تكملة من جـ وص وط .

(٩) في ت وجـ وص : لله در زيد فارسا .

(١٠) جواب إنْ في قوله : فإن كان عن الصفة المشبهة .. إلخ .

لضعف الصفة (وأفعل التفضيل)[1] وما فيه معنى الفعل ، وكون المصدرِ بتقدير الحرف الموصول ، وليس العاملُ في نحو : نعم رجلا زيد ، و (في)[2] : حبذا رجلًا عمرو ، هو الفعلَ غيرَ المتصرف ، بل الضميرُ واسمُ الإشارة – كما تقدم –[3] فلا يتفرع عليه أنه لا يتقدم على الفعل (غير)[4] المتصرف – كما قال بعضهم[5] .

وأما[6] إن كان العاملُ الفعلَ الصريح نحو : طاب زيد أبا ، أو اسمَ الفاعل ، أو اسمَ المفعول فجوزه المازنيُّ[7] والكسائيُّ[8] والمبردُ[9] ، نظرا إلى قوة العامل ، ومنعه الباقون[10] .

قيل : لأنه في الأصل فاعلُ الفعلِ المذكور كما (في)[11] : طاب زيد أبا ، أو فاعلُ الفعل المذكور إذا جعلتَهُ لازما ، نحو : ﴿ فَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[12] أي انفجرت عُيُونُها ، وفاعلُ ذلك الفعل (المذكور)[13] إذا جعلته متعدِّيا نحو : امتلأ الإناءُ ماءً، أي ملأه

---

(١) في ت وط : والأَفْعَلُ .

(٢) ساقطة من ص وط .

(٣) صفحة ٧٠١ .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) كابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٧٧٥ .

(٦) قسيم قوله : لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان عن تمام الاسم .

(٧) الأصول ٢٢٣ ، والخصائص ٢/ ٣٨٤ ، والمقتضب ٣/ ٣٦ ، والإنصاف ٨٨٢ .

(٨) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٧٦ .

(٩) المقتضب ٣/ ٣٦ ، ٣٧ .

(١٠) قال أبو الفتح في الخصائص ٢/ ٣٨٤ : ومما يقبح تقديمه الاسم المميز ، وإن كان الناصب فعلا متصرفا فلا نجيز شحمًا تفقأتُ ، ولا عَرَقا تصبَّبْتُ ، فأما ما أنشده ، أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبَّل :

أتهجر ليلى بالفراق حبيبَها ... وما كان نفسا بالفراق تَطيبُ

فنقابله برواية الزجَّاجي ، وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضا :

.... وما كان نَفْسِي بالفراق تطيبُ

فروايةٌ برواية والقياسُ من بعد حاكم .

وقال ابن برهان في شرح اللمع ١/ ١٤٢ بعد ذكر الرواية الثانية للبيت : وهكذا رأيته بخط أبي سعيدٍ السُّكَّري في ديوانه – يعني ديوان المخبل .

(١١) تكملة من جـ و ص وط .

(١٢) القمر ١٢ وتقدمت .

(١٣) ساقطة من جـ وص وط .

الماءُ ، والفاعل لا يتقدَّم على الفعل ، فكذا ما هو بمعنى الفاعل[1] .

(وليست)[2] العلة بمَرْضِيةٍ ، إذ ربما يخرج الشيء عن أصله ، ولا يراعى ذلك الأصلُ ، كمفعول ما لم يسم فاعله ، كَانَ له لَمَّا كان منصوبًا أن يتقدم على الفعل ، فلما قام مقام الفاعل لَزِمَهُ الرفعُ وكونُه بعد الفعل ، فأيُّ مانع أن يكون للفاعل أيضا إذا صار على صورة المفعول حكمُ المفعول من جواز التقديم .

وقيل : إن الأصل في التمييزات أن تكون موصوفاتٍ بما (انتصبت)[3] عنه ، سواءٌ كان عن مفرد أو عن نسبة ، وكأن الأصل : عندي خلٌّ راقودٌ ، ورجلٌ مثلُه ، وسمنٌ منوان ، وكذا كأن الأصل في طاب زيد نفسا : لزيد نفسٌ طابت ، وإنما خولف بها لغرض الإبهام أَوَّلًا ، ليكون أوقعَ في النفس ؛ لأنه (تتشوف)[4] النفس إلى معرفة ما أُبهِم عليها ، وأيضا إذا فسرته بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالا وتفصيلا ، وتقديمُه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمُه يتضمن إبطالَ الغرض من جعله تمييزًا لم يستقم .

وأصل التمييز التنكيرُ ، لما قلنا في الحال[5] : وهو أن المقصودَ رفعُ الإبهام ، وهو يحصل بالنكرة وهي أصلٌ ، فلو عُرِّفَ وقع التعريف ضائعا .

وأجاز الكوفيون كونَه معرفةً ، نحو : ﴿ سَفِه نَفْسَهُ ﴾[6] وغَبِنَ رأيَه ، وبطِرعيشَه ، وألم بطنَه ، ووُفِّق أمرَه ، ورَشُدَ أمرَه ، وزيد الحسنَ الوجه[7] .

وعند البصريين[8] معنى سفه نفسَه : سفَّهها أو سفِه في نفسه ، وألِمَ بطنَه متضمن

---

(١) ذكر هذه العلة ابنُ يعيش في شرحه للمفصل ٢/ ٧٤ .

(٢) في ط :-في ليست .

(٣) في ط : انتصب .

(٤) في ص وط : يتشوق .

(٥) صفحة ٦٤١ .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ الآية ١٣٠ من سورة البقرة .

(٧) قال الفراء في معاني القرآن ١/ ٧٩ عند تفسير قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ : العرب توقع سفه على نفسه وهي معرفة ، وكذلك قولهُ : ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ القصص ٥٨ ، وهي من المعرفة كالنكرة ، لأنه مفسِّر والمفسِّر في أكثر الكلام نكرة كقولك : ضِقتُ به ذرعا .

(٨) ذكر سيبويه في الكتاب ١/ ٢٠ أن الحال والتمييز لا يكونان إلا نكرة ، ونسب أبو جعفر النحاس في إعرابه للقرآن ١/ ٢٦٣ إلى الكسائي والأخفش في أحد قوليه – أن المعنى : إلا من سفه في نفسه . وفي التبيان ١١٧ : وقيل : التقدير : سفَّه بالتشديد ، وقيل : التقدير : في نفسه .

معنى شكا ، ووُفِّق أمرَه ، ورَشُدَ أمرَه ، وبَطِر عيشَه بمعنى في أمره وفي عيشه ، والحسنَ الوجه مشبَّهٌ بالضاربِ الرجلَ – كما يجيء في باب الإضافة[1] .

واعلم أنه (قيل)[2] : إن أفعلَ التفضيلِ إذا أضيف إلى شيء فالذي يجري عليه أفعلُ (التفضيل)[3] بعْضُ المضاف إليه ، نحو : هذا الثوب أحسن ثوب .

وإن نُصِبَ مابعده على التمييز فالمنصوبُ سببٌ لمن جرى عليه أفعلُ (ومتعلَّقُه)[4] (نحو : زيد أحسنُ منك ثوبا ، ففي قولك : زيد أفره[5] عبد (زيد هو العبد)[6] ، وفي قولك : زيد أفره منك عبدا زيد هو مولى العبد)[7] .

أقول : وليس هذا بمطَّرِد ، ألا ترى أنك تقول : هذا أشجع الناس رجلا ، وهما خير الناس اثنين على ما أورده سيبويه[8] ، أي هو أشجع رجل في الناس ، وهما خير اثنين في الناس ، والمنصوبُ على التمييز هو مَنْ جرى عليه أفعل لا سبَبُه ، والدليل على أنه تمييزٌ قولك : هذا أشجع الناس من رجل ، وهما خير الناس من اثنين ، كما تقول : حسبُك بزيدٍ رجلا ومن رجل ، قال الله تعالى : ﴿ فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا ﴾[9] انتصب حافظا على التمييز (بمعنى)[10] خيرٌ من حافظٍ ، فهو والجرُّ سواء ، نحو : خيرُ حافظٍ ، وخيرٌ حافظًا ، فهو حافظ في الوجهين . وقول الأعشى[11] :

٢١٧– تقول ابنتي حين جَدَّ الرحيلُ ... أبرحْتَ رَبًّا وأبرحت جـارا[12]

---

(١) صفحة ٨٩٥ وما بعدها .
(٢) في جـ وط : لو قيل .
(٣) تكملة من ط .
(٤) تكملة من جـ وط .
(٥) في اللسان أنه بمعنى أشد حسنا وملاحة ، ودابة فارهة : نشيطة حادَّة قوية (اللسان ١٧/ ٤١٧) .
(٦) ساقط من ص .
(٧) ساقط من جـ .
(٨) الكتاب ١/ ١٠٥ .
(٩) يوسف ٦٤ . وفي التبيان ٧٣٧ : ﴿ خَيْرٌ حَافِظًا ﴾ يقرأ بالألف ، وهو تمييز ، ومثل هذا يجوز إضافته ، وقيل : هو حال ، ويقرأ حِفْظًا وهو تمييز لا غير .
(١٠) في ط : أي .
(١١) تقدمت ترجمته صفحة ١١٨ .
(١٢) البيت في ديوان الأعشى ٩٩ ، وفي الكتاب ١/ ٢٩٩ ، وفي نوادر أبي زيد ٥٥ الشطر الثاني) ، وفي الخزانة ٣/ ٣٠٢ ، وفي التصريح ١/ ٣٩٩ . =

أبرحت ، أي جئت بالبَرَح ، أو صرت ذا بَرَح ، والبرحُ : الشدّة، فمعنى أبرحت (أي)[1] صرت ذا شدة وكمال ، أي بالغت وكمُلت رَبًّا ، فهو نحو : كفى (زيدٌ)[2] رجلا ، أي أبرح جارٌ هو أنت وكذا قوله[3] :

٢١٨- ياجَارتَا ما أنتِ جارة[4]

لأن ما الاستفهامية تفيد التفخيم ، كما في قوله تعالى : ﴿ الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ﴾[5] أي كملت جارة ، فمعنى ما أنت : كملت .

فالمنصوب[6] في عبارات النحاة في نحو قولهم : شرٌّ أهرَّذاناب[7] إن (شر) مبتدأ لفظا فاعل معنى ، (المنصوب في مثله)[8] تمييزٌ عن النسبة تقديرا ، أي كائن مبتدأً لفظا ، بمعنى كائنٌ لفظه مبتدأً (وكائن معناه فاعلا)[9] ومثلهِ كثيرٌ في كلامهم .

= اللغة : شَرَحَ الرضيُّ معنى أبرحت : وذكر البغدادي في الخزانة ٣/ ٣٠٥ - ٣٠٧ معانِيَ أخرَ ، منها : أبرحت : صادفتَ كريما ، وقال الأصمعي : أبلغتَ . وقال الأعلم : بالغت وتناهيت .

الشاهد : أنشده الرضي على أن (ربا وجارا) انتصبا على التمييز بمعنى من ربٌّ ومن جارٍ .

(١) ساقطة من ص وط .

(٢) في ص : بزيد .

(٣) قائله الأعشى المترجم له صفحة ١١٨ .

(٤) عجزه : باتت لتحزننا عَفَارة ، والبيت بالرواية التي ذكرتُها في ديوان الأعشى ٢٠٣ ، وعكس الشطرين البغدادي في الخزانة ٣/ ٣٠٨ ، وهو في المقرب ١/ ١٦٥ ، وفي شذور الذهب ٣١٨ ، وفي رصف المباني ٤٥٢ ، وفي اللسان (جور) ، وفي شرح ابن عقيل ٢/ ٢٩١ .

اللغة : بانت : من البَيْن وهو البعد والفراق ، عَفَارة : اسم امرأة .

الشاهد قوله : جارةً فإنه منتصب على التمييز بمعنى كملتِ من جارةٍ ؛ لأن ما الاستفهامية تفيد التفخيم .

(٥) القارعة ١ ، ٢ .

(٦) يعني بالمنصوب (لفظا ومعنى) في نحو : (شر مبتدأ لفظا فاعل معنى) .

(٧) سبق الحديث عنه صفحة ٢٥٨ .

(٨) تكملة من ط .

(٩) ساقط من جـ وص وط .

المستثنى

قوله : المُستثنى متصلٌ ومنقطعٌ ، فالمتصلُ : (المخرَج من)[1] متعدِّد ، لفظا أو تقديرا ، بإلّا وأخواتها ، والمنقطعُ : المذكورُ بعدها غيرَ مخرج .

اعلم أنه قسَّم المستثنى قسمين ، وحدَّ كلَّ واحد منهما بحد مفرَد من حيث المعنى ، قال[2] : ذلك لأن ما هيتَهما مختلفتان ، ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهيةِ في حدٍّ (واحد)[3] ؛ وذلك لأن الحدَّ مبيِّنٌ للماهية بذكر جميع أجزائهما مطابقةً أو تضمنا ، والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع أجزائهما حتى يجتمعا في حدٍّ واحد .

والدليل على اختلاف حقيقتهما أن أحدهما مخرَج والآخر غيرُ مخرج .

(بلى)[4] يمكن جمعُهما في حد واحد باعتبار اللفظ ؛ لأن مختلِفي الماهية لا يمتنع اشتراكُهما في اللفظ ، فيقال : المستثنى هو المذكور بعد إلا وأخواتها[5] .

هذا آخر كلامه ، ولقائل أن يمنع اختلافَهما في الماهية[6] .

قوله : لأن أحدَهما مخرَج من متعدد والآخر غيرُ مخرج .

قلنا : لا نسلم أن كونَ المتصل مخرَجا من متعدِّد من[7] أجزاءِ ماهيته ، بل حقيقةُ المستثنى – متصِلا كان أو منقطِعا – هو المذكورُ بعد إلا وأخواتها مخالِفًا لما قبلها نفيا وإثباتا .

---

(١) في ط : هو المخرج من ، وفي مخطوطة المتن صفحة ٢٧ : المخرج عن ، وفي متن الكافية المثبت مع شرح ابن الحاجب لها صفحة ٤٣ هو المخرج عن .

(٢) يعني ابن الحاجب .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ت : بل . وفي شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٣ نعم .

(٥) في شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٣ كلام قريب من هذا .

(٦) سيذكر الرضي بعد قليل السبب في هذا المنع وهو قوله : إن دخول المستثنى في المستثنى منه في المتصل من شرطه لا من تمام ماهيته .

(٧) خبرأنَّ ، واسمُها (كونَ) .

ثم نقول : كونُ المتصل داخلا في متعدد لفظا أو تقديرا من شرطِه لا من تمام ماهيتِهِ .

فعلى هذا ، المنقطع داخلٌ في هذا الحد ، كما في جاءني القوم إلا حمارًا ، لمخالفة الحمار للقوم في المجيء .

قوله : من متعدِّد .

أي من شيء ذي عدد .

قوله : لفظا أو تقديرا .

تفصيلٌ للمتعدد ، فإنه قد يكون ملفوظا به نحو : جاءني القوم إلا زيدا و (قد يكون مقدَّرا نحو)[1] : (ما جاءني إلا زيد)[2] ، أي ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ .

قوله : بإلا وأخواتها .

ليخرجَ نحوُ : جاءني القوم لا زيدٌ ، وما جاءني القوم لكن زيدٌ ، وجاءني القوم و لم يجيء زيدٌ .

فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدّد الأولِ قبل الاستثناء منقطعٌ ، سواءٌ كان من جنس المتعدِّد كقولك : جاءني القوم إلا زيدا – مشيرا بالقوم إلى جماعة خالية من زيد – أو لم يكن ، نحو : جاءني القوم إلا حمارا[3] .

فقد تبين أنَّ المتصلَ ليس هو المستثنى من الجنس – كما ظن بعضهم[4] .

ثم إن الاستثناء[5] مشكل باعتبار معقوليته[6] ، لأن زيدًا في قولك : جاءني القوم

---

(١) ساقط من ص .

(٢) ساقط من ص .

(٣) في شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٣ : وقد توهم بعضُ النحويين أن المتصل هو المستثنى من الجنس وليس بمستقيم ، فإنه يكون مستثنى من الجنس وهو غير مُتصل كقولك عن قوم ليس فيهم زيد : ضربت القوم إلا زيدا . و لم يذكره الرضيُّ ولا أشار إليه .

(٤) كابن يعيش في شرحه للمفصل ٢/ ٧٩ ، ٨٠ .

(٥) في ص زيادة هي : مخرج أولًا .

(٦) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١/ ٣٥٩ ، ٣٦٠ إيرادٌ لهذا الإشكال ، وذِكْرٌ لِمَا يمكن أن يُؤَوَّلَ الكلام عليه،=

إلا زيدا ، لو قلنا : إنه غيرُ داخل في القوم فهو خلافُ الإجماع ؛ لأنهم أطبقوا (على)[1] أن الاستثناء المتصل مخرَج ، ولا إخراج إلا بعد الدخول .

فإن جاز الشكُّ في مثله لم يَصِحَّ في نحو : (له)[2] عليّ دينار إلا دانقا ، للعلم بأن دانقا مخرَج من الدينارِ ، والباقي بعدَهُ هو الـمُقَرُّ بِهِ .

وإن قلنا : إنه داخل في القوم ، وإلا لإخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى : جاء زيد مع القوم ولم يجيء زيدٌ ، وهذا تناقض ظاهر ينبغي أن يُجَنَّبَ كلامُ العقلاء عن مثله . وقد ورد في (القرآن)[3] من الاستثناء كثيرٌ ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾[4] فيكون المعنى : لبث الخمسين في جملة الألف ، ولم يلبث تلك الخمسين ، تعالى الله عن مثله عُلُوًّا كبيرا .

فقال بعضُهم : نختار أنه غيرُ داخل ، بل القوم في قولك : جاء القوم ، عامٌّ مخصوصٌ ، أي أن المتلكم أراد بالقوم جماعةً ليس فيهم زيد ، وقوله : إلا زيد قرينةٌ تدل السامعَ على مراد المتكلم ، وأنه أراد بالقوم غيرَ زيد[5] .

وليس بشيء ؛ لإجماع أهل اللغة على أن الاستثناء مخرَج ، ولا إخراج إلا بعد الدخول ، وأيضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو : له عليّ عشرةٌ إلا واحدًا ؛ لأن واحدا داخلٌ في العشرة بقصدِه ثم أُخرِج ، وإلا كان مريدا بلفظ العشرة تسعةً ، وهو مُحال .

= ونسب إلى القاضي مانسب إليه الرضيُّ ، والعجب من الشارح أن لا يشير إليه . ولكن إذا علمنا أنه لا يشير إليه إلا حين يريد الاعتراض عليه زال العَجَبُ . ولم يكتف الرضيُّ ، بذلك بل سطا على عبارات ابن الحاجب في شرحه لكافيته حيث قال صفحة ٤٤ : والمذهب الثالث – وهو المستقيم المندفع عنه الإشكالاتُ كلُّها مافروا منه ومالزمهم – أن المستثنى مراد به الجميع .. إلخ .

وقال الرضي ص ٧٢٠ : وقال آخرون : وهو الصحيح المندفع عنه الإشكالات كلُّها مافروا منه ومالزمهم أن المستثنى .. إلخ .

(١) تكملة من جـ .

(٢) في ط : قوله .

(٣) في جـ وص وط : الكتاب العزيز .

(٤) العنكبوت ١٤ .

(٥) انظر : شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٤ ، والإيضاح للمفصل ١/ ٣٥٩ .

وقال (القاضي عبدُ الجبار)[1] أيضا : هو غيرُ داخلٍ ، لكنه قال : المستثنى والمستثنى منه ، وآلةُ الاستثناء بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، فقولك : له عليّ عشرة إلا واحدا ، بمعنى له على تسعة ، لا فرق بينهما من وجه ، فلا دخول هناك ولا إخراج[2] .

وهذا أيضا غيرُ مستقيم ، لقَطْعِنا بأن عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعةِ هي له مفردةً ، بلا استثناء ، وهو الخمستان ، وإلا مفيدٌ للاستثناء ، وواحدٌ هو المخرَج ، وتسعةٌ لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلاثة ، وأيضا إجماعهم على أن الاستثناء (إخراج)[3] (يُبطِلهُ)[4] هذا ، ويلزمُ مثلُ مافروا منه في بدل البعض وبدل الاشتمال ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[5] لأنَّ الناس جنسٌ يعم المستطيعين وغيرَهم ، فيكون كأنه قال : ولله على جميع الناسِ مستطيعِهم وغيرِ مستطيعِهم ، بل للهِ على مستطيعِهم وحدَه[6] .

وقال آخرون – وهو الصحيحُ المندفِعُ عنه الإشكالاتُ كلُّها مافروا منه ومالزمهم –: إن المستثنى داخلٌ في المستثنى (منه)[7] ، والباقي بعد بدل البعض داخلٌ في المبدل منه ، والتناقضُ لمجيء زيد وانتفاء مجيئه في : جاءني القوم إلا زيدا ، غيرُ لازم ، وإنما يلزم لو كان المجيء منسوبًا إلى القوم فقط . وليس كذلك ، بل هو منسوب إلى القوم مع

---

(١) في ت : القاضي الباقلاني عبد الجبار ، وقد ترجم له محقق الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٣٥٩ بقوله : هو أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن القاسم المعروف بالباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣هـ . وقال د/ يوسف حسن عمر في تعليقه على الكافية ٢/ ٧٧ : هو أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد . وترجمة القاضي عبد الجبار كما في معجم المؤلفين ٥/ ٧٨ عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الإستراباذي أبو الحسن فقيه أصولي متكلم مفسر مشارك في بعض العلوم ، توفي سنة ٤١٥هـ .

(٢) نسب ذلك إليه ابنُ الحاجب في إيضاحه للمفصل ١/ ٣٥٩ . ولم أجد عن المسألة شيئا في متشابه القرآن ونسب ذلك ابنُ اللَّحّام في كتابه (المختصر في أصول الفقه) صفحة ١١٧ إلى ابن الباقلاني ، وقال : إنه يقول : إن عشرة إلا ثلاثة بإزاء سبعة كاسمين مركب ومفرد . أقول لعل هذا يؤيد ما في ت وهو أنه نسبه إلى القاضي الباقلاني ، لكن اسم الباقلاني محمد بن الطيب ، وليس عبد الجبار .

(٣) في ت وجـ وط : مخرج .

(٤) في ت : يبطل ، ولكل منهما وجه .

(٥) آل عمران ٩٧ .

(٦) انظر مثل هذا الكلام في شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٤ .

(٧) في ت : منهم .

قولك : إلا زيدا ، كما أنَّ نسبةَ الفعل في (قولك)[1] : جاءني غلامُ زيد ، ورأيت غلامًا ظريفا ، إلى الجزأين معا ، لكنه جرى العادةُ بأنه إذا كان الفعلُ منسوبا إلى شيء ذي جُزأين أو أجزاء ، قابلٍ كلُّ واحد منهما للإعراب ، أُعْرِبَ الجزءُ الأول منهما بما يستحق المفردُ إذا وقع منسوبا إليه في مثل ذلك الموقِع ، ومابقي من أجزاء المنسوب إليه يُجَرُّ إن استحق الجر ، كالمضاف إليه ، ويُتبع إن استحق التبعية ، كما في التوابع الخمسة[2] . وإن لم يستحق شيئا من ذلك نُصِبَ ، (كالمستثنى)[3] تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع – وإن كان جزءَ العمدة في بعض المواضع نحو : جاءني القومُ إلا زيدًا ، لأن المجموع هو المسندُ إليه .

فزبدة الكلام أن دخول المستثنى في (جنس)[4] المستثنى منه ثم إخراجَه بإلا وأخواتِها إنما كانا قبل إسناد الفعلِ أو شبهه إليه ، فلا يلزم التناقضُ في نحو : جاءني القوم إلا زيدا ، لأنه بمنزلة قولك : القوم المخرَج منهم زيد جاءوني ، ولا في نحو : له عليّ عشرة إلا درهمًا ، لأنه بمنزلة قولك : العشرة المخرَج منها واحدٌ له علي .

وذلك لأن المنسوب إليه الفعلُ – وإن تأخر عنه لفظا – لكن لابدَّ له من التقدم وجودا على النسبة التي يدلُّ عليهاالفعلُ ، إذِ المنسوبُ إليه والمنسوبُ سابقان على النسبة بينهما ضرورةً .

(والفعل موضوع لِلمنسوبِ ، والنسبةُ معه ، بخلاف الاسم في نحو : زيد أبوك ، فإن الرابطة التي هي النسبةُ مقدرةٌ بين المبتدأ والخبر ، وهي التي يعبِّر عنها أهل المنطق بلفظة هو)[5] .

ففي الاستثناء لما كان المنسوبُ إليه هو المستثنى منه مع إلا والمستثنى، فلابد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة، فلابد–إذن –من حصول الدخول والإخراج قبل النسبةِ فلا تناقضَ.

---

(١) في ص وط : نحو .
(٢) الرضي هنا يتكلم ملاحِظًا رأي جمهرة النحاة في جعل عطف البيان غيرَ البدل .
(٣) في ص : المستثنى .
(٤) تكملة من ط .
(٥) تكملة من جـ .

قوله : وهو منصوب ، إذا كان بعد إلا غير الصفة في كلام موجَب ، أو مقدَّما على المستثنى منه ، أو منقطِعا في الأكثر ، أو كان بعد عدا ، وخلا في الأكثر ، وماعدا وماخلا وليس ولا يكون .

شرع يبين إعراب المستثنى ، فبدأ بما يجب نصبُه ، إذ هو في باب المنصوبات ، وهو في مواضع :

الأول : ما اجتمع فيه شرطان ، وقوعُه بعد إلا ، وكونُ الاستثناء في كلام موجَب .

ولم يُحْتَجْ إلى قوله : غير الصفة ؛ لأنه في نصب المستثنى ، وما كان بعد إلا التي للوصف ليس بمستثنى .

وإنما اشْتَرَطَ كونَ الاستثناء في كلام موجَب ؛ لأن غير الموجب لا يجب نصبُ مستثناه – كما يجيء[1] .

واختلف في عامل النصب في المستثنى .

فقال البصريون : العاملُ فيه الفعلُ المتقدم ، أو معنى الفعل بتوسط إلا ؛ لأنه شيء يتعلق بالفعل معنى ، إذ هو جزءٌ مما نُسِب إليه الفعلُ ، وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعولَ[2] .

وقال المبرد[3] والزجاج[4] : العامل فيه إلا ، لقيام معنى الاستثناء (بها)[5] والعامل مابه يَتَقَوَّمُ المعنى المقتضى ، ولكونها نائبةً عن أَسْتثني ، كما أن حرف النداء نائب عن أنادي .

---

(١) صفحة ٧٣٧ وما بعدها .

(٢) المسألة الرابعة والثلاثون من الإنصاف صفحة ٢٦٠ .

(٣) كَلامُ المبرد في المقتضب ليس صريحا في أن العامل فيه إلا ، قال ٤/ ٣٨٩ ، ٣٩٠ بعد أن ذكر الاستثناء المفرغ : والوجه الآخر أن يكون الفعلُ أو غيرهُ من العوامل مشغولا ثم تأتي بالمستثنى بعدُ ، فإذا كان كذلك فالنصب واقع على كل مستثنى نحو : جاءني القوم إلا زيدا ، ومررت بالقوم إلا زيدا . ثم قال : وذلك لأنك لما قلت : جاءني القوم ، وقع عند السامع أن زيدًا فيهم ، فلما قلت : إلا زيدا ، كانت إلا بدلًا من قولك : أعني زيدا وأستثني فيمن جاءني زيدا ، وكانت بدلا من الفعل . والذي يراه الشيخ عضيمة أن الناصب عند المبرد هو الفعل ، وإلا دليل وبدل منه وليس لإلّا عملٌ في المستثنى .

ثم نقل في هامش ٣٩١جـ ٤ تصويرين لمذهب المبرد متخالفين لكل من ابن جني وابن يعيش .

(٤) الإنصاف ٢٦١ .

(٥) فيما عدا ص : به .

وقال الكسائي : هو منصوب – إذا انتصب – بأن مقدرةً بعد إلا محذوفة الخبر ، فتقديرُ : قام القوم إلا زيدا : قام القوم إلا أن زيدا لم يقم[1] .

وليس بشيء يبقى ، إذ يبقى الإشكال عليه بحاله في انتصاب أنّ مع اسمها وخبرها ؛ لأنها في تقدير المفرد .

وأما الاعتراض بأنه كيف يعملُ الحرفُ الموصولُ مقدَّرا ، والموصول لا يقدر ؟ فلا يرد عليه ، لأن الكوفيين يجوِّزون تقدير الاسمِ الموصول[2] – كما يجيء[3] .

وأما تقديرُ الحرف الموصول فله أُسوةٌ بالبصريين في تقديرهم أنْ الناصبةَ للفعلِ ، لكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها ، فإلّا يكون عنده كالنائب عن أن المقدرة .

وقال الفراء : إلا مركبة من إنَّ ولا العاطفة ، حُذِفَ النونُ الثانية من إنَّ ، وأدغمت الأولى في لام لا ، فإذا انتصبَ الاسمُ بعدها فبإنَّ ، وإذا أتبع ما قبلها في الإعراب فبلا العاطفة[4] .

فكأن أصل قام القوم إلا زيدا : قام القوم إنَّ زيدا لاقام ، أي لم يقم ، فلا لنفي حُكْمِ ما قبل إلا ونقضهِ ، نفيا كان ذلك الحكمُ أو إثباتا ، فهو كقولك : كأن زيدا أسد ، الأصل عند بعضهم[5] : إن زيدا كأسد ، فقدموا الكاف ، وركبوها مع أن .

وفيما قال نظرٌ من وجوه ؛ لأن لا على المعنى الذي أوردنا غيرُ عاطفة ، ومع التسليم فإن لا العاطفةَ لا تأتي إلا بعد الإثبات ، نحو : جاءني زيد لا عمرو ، وأنت تقول : ما جاءني القومُ إلا زيد ، ولأن فيما قال عزلًا لـ (إنّ) مرة ولـ (لا) أخرى عن مقتضَيَيْهما ، وذلك لأنه يَنصِب (بها)[6] مرة ، ويُتبِعُ ما بعدها لما قبلها أخرى ،

---

(١) في الإنصاف ٢٦١ : وحُكِي عن الكسائيّ أنه قال : إنما نصبَ المستثنى ؛ لأن تأويلَه : قام القوم إلا أن زيدا لم يقم . وحكي عنه أيضا أنه قال : ينصب المستثنى لأنه مشبَّهٌ بالمفعول .

(٢) في معاني القرآن للفراء ١/ ٢٩٤ : وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ النساء ١٥٩ معناه : مَنْ ليؤمنن به قبل موته . وانظر : شرح ديوان المتنبي لأبي البقاء ١/ ٢٩٨ .

(٣) ط ٢/ ٦٠ ، ٦١ .

(٤) ذكر ذلك عنه الأنباري في الإنصاف ٢٦١ .

(٥) رأي الخليل وسيبويه وجمهور البصريين انظر : الكتاب ١/ ٢٩٨ و ٢/ ٦٧ ، والإنصاف ١٩٧ .

(٦) ساقطة من ص .

ولا يجتمع الحكمان معا (في موضع)[1] ، ولأن المعطوف عليه قليلا ما يُحذَف ، والمتعدد الذي هو المعطوفُ عليه عنده مطردُ الحذف نحو : ما قام إلا زيد .

وقال بعضهم : هو منصوب بأستثني ، كما أن المنادى منصوب بأنادي ، وإلا وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين[2] .

فالمستثنى – على هذا القول – مفعولٌ به .

وقد اعتُرِضَ عليه بأنه يلزم منه جوازُ الرفع بتقدير امْتَنَعَ ، ولا يلزم ذلك ؛ لأننا نعلل ما ثبت وورد من كلام العرب ، ولو ورد الرفعُ لكنا نقدر امتنعَ ونحوَه ، ألا ترى أنه يجب النصبُ في إياك والأسدَ بتقدير بَعِّد ونحوه ، ولو ورد الرفع نحو : أنت والأسدُ ، لكنا نقدر ابْعُدْ (أنت والأسدُ)[3] ونحوه .

وقال المصنف في شرح المفصل : العامل فيه المستثنى منه بواسطة إلا ، قال : لأنه ربما لا يكون هناك فعلٌ ولا معناه فيعمل ، نحو : القومُ إلا زيدًا إخوتك[4] .

وهذا لا يرد إلا على مذهب البصريين[5] .

ولهم أن يقولوا : إن في إخوتك معنى الفعل ، وإن كان من أُخُوَّةِ النسب ، أي ينتسبون إليك بالأخوة (وكذا في أمثاله)[6] فجاز أن يعمل العاملُ الضعيفُ فيما تقدم عليه لتقوِّيه بإلّا .

ولا يلزم (مثلُه)[7] في المفعول معه ، فإنه لا يتقدم على عامله ، وإن كان فعلا صريحا ؛ لأن أصل الواو للعطف ، فَرُوعِي ذلك الأصلُ .

---

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) قد تقدم عند تخريج رأي المبرد صفحة ٧٢١ أنه يرى نصبه بأستثني وإلا دليلٌ عليه ، ويؤيد ذلك ماذكره المرادي في الجنى الداني نقلا عن السيرا في أن المبرد والزجاج ينصبان المستثنى بأستثني مضمرا بعد إلا .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٢/ ٣٦٣ : ومنهم من يقول : إن الاسم المتعدد والمفرد الذي يتناول المستثنى هو الذي يقتضي صحة الإخراج منه فهو المعنى العاملُ بواسطة إلا ، وهذا يشمل المواضع كلها وُجِدَ الفعل أو لم يوجد ، فالتمسك به أولى .

(٥) وذلك أنهم يقولون : العاملُ في المستثنى الفعلُ المتقدم أو معناه بتوسط إلا .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في جـ : مثله عند النحاة .

ولو لم يكن في الجملة أيضا معنى الفعل لجاز أن ينتصب المستثنى ، إذ الجملةُ ليست بأنقصَ مشابهةً للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذي يتم بالنون والتنوين ، فينصِبُ التمييز ، ولا سيما مع تَقَوِّيها بآلة الاستثناء .

وإلى مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع ، فيقول : عَمِلَ فيه ما قبلَه كعمل العشرين في الدرهم[1] .

(فمذهبه – على هذا – أن الجملةَ عاملةٌ في المستثنى لتمامها ، لا لمعنى الفعلية فيها ، سواء كان فيه معنى الفعل أولا ، وهو المختار عندي)[2] .

هذا كله في المستثنى المتصل .

وأما المنقطع ، فذهب سيبويه إلى أنه أيضا منتصب بما قبل إلا من الكلام ، كما انتصب المتصلُ به ، وذلك قوله في الكتاب : فحمل على معنى (لكنْ)[3] ، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم[4] .

ومابعد إلا عنده مفرد ، سواء كان متصلا أو منقطعا[5] .

فهي وإن لم تكن حرفَ عطف إلا أنها كَلٰكِنْ العاطفةِ للمفرد على المفرد في وقوع المفردِ بعدها ، فلهذا وجب فتح (أن) الواقعةِ بعدها نحو قولك : زيد غني إلا أنه شقي .

---

(١) في الكتاب ١/ ٣٦٠ . والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله عاملا فيه ما قبله كما تعمل عشرون فيما بعدها . ونسبه في الكتاب ١/ ٣٦٩ إلى الخليل .

(٢) تكملة من جـ .

(٣) في ط : ولكن .

(٤) الكتاب ١/ ٣٦٣ .

(٥) أجاز سيبويه أن تأتي الجملةُ بعد إلا و لم يؤولها بالمفرد ، قال في الكتاب ١/ ٣٧٤ : هذا باب ما يكون مبتدأ بعد إلا ، وذلك قولك : مامررت بأحد إلا زيدٌ خير منه ، كأنك قلت : مررت بقوم زيدٌ خيرٌ منهم . إلا أنك أدخلت إلا لتجعل زيدا خيرا من جميع من مررت به . ولكن سيبويه قال في الكتاب ١/ ٣٦٧ كلاما يؤيد ما نقله عنه الرضي ، قال : ومثلُ ذلك من الكلام فيما حدَّثَنَا أبو الخطاب : مازاد إلا مانقص ، وما نفع إلا ماضر ، فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو : النقصان والضرر ، كما أنك إذا قلت : ما أحسن ما كلم زيدا ، فهو ما أحسن كلامه زيدا ، ولولا (ما) لم يجز الفعل بعد إلا في ذا الموضع .

والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن ، قالوا : إنها الناصبةُ بنفسها نصبَ لكن (للأسماء)[1] ، وخبرُها في الأغلب محذوف ، نحو قولك : جاءني القومُ إلا حمارا ، أي لكنَّ حمارًا لم يجئ[2] .

قالوا : وقد يجيء خبرُها ظاهرا[3] ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ ﴾[4] .

وقال الكوفيون : إلا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى ، وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل[5] .

وتأويلُ البصريين[6] أولى ، لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفتُه لما قبله نفيا وإثباتا ، كما في لكنْ ، وفي سوى لا يلزم (ذلك)[7] ، (لأنك تقول)[8] : لي عليك ديناران سوى الدينارِ الفلاني . وذلك إذا كان صفةً ، وأيضا معنى لكنْ الاستدراك ، والمراد بالاستدراك (فيها)[7] رفعُ توهُّم المخاطَبِ دخولَ مابعدها في حكم ما قبلها ، مع أنه ليس بداخل فيه ، وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه .

وإنما وجب النصبُ في المستثنى من الموجَب لأن التفريغ لا يجوز فيه - كما يجيء[9] - والإبدالَ - أيضا - لا يجوز في نحو : جاءني القوم (إلا زيدا)[10] لأنك لو أبدلت ، كان المبدَلُ في حكم الساقط ، فيؤدي إلى التفريغ في الإيجاب ، فلم يبق إلا النصبُ .

---

(١) في ت : الأسماء اسمها .
(٢) لم أجد في كلام الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وابن يعيش مايؤيد ما نقله الرضي عن المتأخرين ، ولعله يعني غيرهم .
إلا أن يكون الرضيُّ اعتد بقول الزمخشري في الكشاف ٢/ ٢٥٤ حيث قال: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾.. استثناء منقطع بمعنى : ولكنَّ قومَ يونس لما آمنوا ، ويجوز أن يكون متصلا ، والجملة في معنى النفي .. إلخ .
(٣) خبرها في هذه الآية كشفنا عنهم .
(٤) يونس ٩٨ .
(٥) التسهيل ١٠١ .
(٦) أي يكون المستثنى المنقطعُ منصوبا بما قبل إلا من الكلام ، وهو رأي سيبويه الذي ذكره في صفحة ٧٢٤ .
(٧) ساقطة من ص .
(٨) في ص : لأنك لا تقول .
(٩) سيجيء الكلام على هذا عند الحديث عن الاستثناء المفرغ صفحة ٧٤٧ فإنه غير مسلم .
(١٠) في ص : إلا زيد .

قوله : أو (متقدما)[1] على المستثنى منه .

يعني إذا كان بعد إلا ، وتقدمَ على المستثنى منه ، وجب النصب ؛ لأنه إن كان في الموجَب فقد تقدم وجوبُ النصب[2] ، وإن كان في غير الموجب فقد بطل البدلُ ؛ لأن البدل لا يتقدم على المبدَلِ منه ، لأنه من التوابع ، فلم يبق إلا النصبُ على الاستثناء .

على أنه قد حكى يونس أن بعضَ العرب يقول : مالي إلا أبوك أحد . (بجعل)[3] المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى ، كما قيل : مامررت بمثله أحدٍ ، وأحدٍ بدلٌ من مثله[4] .

ويجوز لك أن تقول : مالي إلا أبوك صديقا ، على أن أبوك مبتدأ ، ولي خبره ، وصديقا حال .

ونقول : من لي إلا أبوك صديقا ، فمن مبتدأ ، ولي خبره ، وأبوك بدل مِن مَن ، كأنك قلت : ألي أحد إلا أبوك ، وصديقا حال .

وتقول : مالي إلا زيدا صديق ، وعمرا وعمرو ، فتنصب عمرا على العطف على (زيد)[5] ، (وترفعه)[6] على أنه مبتدأ محذوفُ الخبر ، أي وعمرو كذلك[7] .

واعلم أنه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب أن يتأخر عما نُسب إلى المستثنى منه ، نحو : ما جاءني إلا زيدًا أحد ، وإن تقدم على المنسوب وجب (تأخرُه)[8] عن المستثنى منه ، نحو : القومُ إلا زيدًا ضربتُ .

---

(١) في ص وط : مقدما .

(٢) لأنه لايجيز وقوع الاستثناء المفرغ في الموجب ، انظر صفحة ٧٢٧ .

(٣) في ط : فجعل .

(٤) في الكتاب ١/ ٣٧٢ : وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون ما لي إلا أبوك أحدٌ فيجعلون أحدا بدلا كما قالوا : ما مررت بمثله أحد .

(٥) في ص وط : زيدا .

(٦) في ص وط : ورفعه .

(٧) انظر هذه التفاصيل في الكتاب ١/ ٣٧٢ ، ولم يذكر الرضيُّ سيبويه .

(٨) في ط : تأخيره .

ولا يجوز عند البصريين تقدمُه عليهما معا في الاختيار[1] نحو قولك : إلا زيدا قام القوم ، وقوله[2] :

٢١٩- وبلدةٍ ليس بها طُوريُّ ولا خلا الجنَّ بها إنسيُّ[3]

شاذٌّ عندهم للضرورة .

وقيل تقديره : ليس بها (طوريٌّ ، ولا بها إنسيٌّ خلا الجنَّ)[4] فأضمر الحُكْمَ والمستثنى منه و « بها إنسيٌّ الظاهرُ تفسيرٌ له[5] .

فإذا قام المستثنى مع آلة الاستثناء مقامَ المستثنى منه - وذلك في الاستثناء المفرغ - التُزِمَ عندهم[6] تأخرُ المستثنى عن عامله[7] ، فلا يجوز « إلّا زيدا لم أضرب » وزيدٌ إلّا راكبا لم يأتني .

وجوز الكوفيون في السعة تقدمَ المستثنى على المستثنى منه والحكمِ معا في نحو : إلا زيدًا ضربني القوم ، وكذا جوزوا تقديمَ المستثنى في المفرغ على الحكم ، نحو : إلا زيدًا لم أضرب[8] .

والأولى مذهبُ البصريين ، لعدم سماع مثل هذا[9] ، ويمنعه القياسُ أيضا ، وذلك

---

(١) المسألة السادسة والثلاثون من الإنصاف صفحة ٢٧٣ .

(٢) قائلهما العجاج ، وقد مرت ترجمته صفحة ٦١٣ .

(٣) بيتان من مشطور الرجز في ديوان العجاج ١/ ٤٩٨ وفيه وخفقةٍ ليس بها طوئيٌ ، وفي النوادر لأبي زيد ٢٢٦ الأول ، وفي المنصف ٣/ ٦٢ ، وفي المخصص ١/ ١٢١ ، وفي الإنصاف ٢٧٤ ، وفي اللسان (طور) و (طأي) ، وفي الخزانة ٣/ ٣١١ .

اللغة : طوري : أحد ، ولا يكون إلا مع النفي ، يقول : هذه البلدة ليس بها سوى الجن .

الشاهد : أنشده الرضي على أن البصريين عَدُّوا تقدمَ المستثنى وهو (الجن) على المستثنى منه والمنسوب إليه شاذا للضرورة .

(٤) في جـ : إنسي سوى الجن .

(٥) ووَجَّهه الأنباري في الإنصاف ٢٧٧ بأن تقديره : وبلدة ليس بها طوري ولا إنسيٌّ خلا الجن ، فحذف إنسيًّا ، فأضمر المستثنى منه ، وما أظهره تفسير لما أضمره ، وقيل تقديره : ولا بها إنس خلا الجن ، فبها مقدرة بعد لا وتقديم الاستثناء فيه للضرورة ، فلا يكون فيه حُجَّةٌ .

(٦) يعني البصرين .

(٧،٨) الإنصاف ٢٧٣ .

(٩) يعني في السعة ، أما في الشعر فقد استشهد بالبيت السابق .

لأن المستثنى أخرجَ من المستثنى منه في الحقيقة أوَّلًا – كما ذكرنا[1] – ثم نسب الحكم إلى المجموع ، وهو في الظاهر (مخرَجٌ مِنَ)[2] الحكم أيضا ، لأن الظاهر أنك أخرجت زيدا من حكم المجيء في قولكِ : جاءني القوم إلا زيدا ، وإن لم يكن في الحقيقة مخرَجا منه ، ومرتبة المخرَج أن يكون بعد المخرَج منه ، فكان حقه أن يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معا ، لكنه جُوِّز لكثرة استعماله تقدمُه على أحدهما ، نحو : جاءني إلا زيدًا القومُ ، والقوْم إلا زيدًا إخوتُك ، ولم (يُجَوَّزْ)[3] تقدمه عليهما معا ، وفي المفرغ الذي ليس فيه إلا الحكم لم (يُجَوَّزْ)[3] تقدمُه عليه .

واعلم أيضا أنه لا يلزم أن يكون العاملُ في المستثنى هو العاملَ في المستثنى منه ، بل قد يختلفان ، كما في قولك : القوم إلا زيدًا إخوتك ، هذا عند من جعل العاملَ في المبتدأ الابتداءَ لا الخبر[4] .

قوله : أو منقطعا (على الأكثر)[5] .

أي منقطعا بعد إلا ، نحو : ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا .

أهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا ؛ لأن بدل الغلط غيرُ موجود في الفصيح من كلام العرب[6] .

وبنو تميم قسَّمُوا المنقطع قسمين[7] :

---

(١) صفحة ٧٢٠ .
(٢) في ت : يخرج عن .
(٣) في ص وط : يجز .
(٤) وَهُمْ البصريون ، انظر صفحة ٢٥٣ .
(٥) تكملة من ط .
(٦) انظر مثلا : الكتاب ١/ ٣٦٤ ، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٤٦ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٠٣ .
(٧) عند ذكر النحاة لمذهب التميميين يكتفون بأنهم يجيزون الإبدالَ ، انظر : الكتاب ١/ ٣٦٤ ، والتبصرة للصيمري ١/ ٣٧٩ ، وقد وَجَّهَ مذهبَهم بثلاثة توجيهات : أحدُها أن يكون التقدير : ما فيها إلا حمارٌ وأدخلتَ أحدًا للتأكيد ، والثاني أنك جعلت الحمارَ مِنْ جنس أحدٍ على المجاز ، والثالث أنهم غلَّبوا من يعقل بمن لا يعقل . وانظر أيضا : شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٤٦ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٠٣ .

أحدهما ما يكون قبلَه اسمٌ متعدِّد أو غير مُتعدد يصح حذفُه ، نحو : ما جاءني القومُ إلا حمارا ، وما جاءني زيدٌ إلا عمرا ، فههنا يجوِّزُون البدلَ .

ثم إنَّ ذلك الاسمَ الذي يجوز حذفُه إما أن يكون مما يصح دخولُ المستثنى فيه مجازًا أولا ، فالأول نحو قولك : ما في الدار أحدٌ إلا حمارا ، يصح أن يجعل الحمارُ إنسانَ الدار ، كما قال أبو ذؤيب[1] :

٢٢٠– فإنْ تُمْسِ في دارٍ بِرَهوةَ ثاويًا أنيسُك أصداءُ القبورِ تَصِيحُ[2]

ومثله : مالي عتابٌ إلا السيفُ .

فلسيبويه في (مثله)[3] وجهان : إذا (أبدَلَ)[4] أحدَهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدَلِ في المبدَل منه ، والثاني : أن الأصلَ في نحو : لا أحد فيها إلا (حمارًا)[5] أن يقال : ما فيها إلا حمارٌ[6] .

أي ما فيها شيء إلا حمار ، لكنه خُصِّص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوفِ المتعددِ ما ظُنَّ استبعادُ المخاطَبِ شمولَ المتعدِّدِ المقدرِ له ، كأنك تظن أن المخاطبَ يستبعد خلوَّها من الآدمي ، فقلت : لا أحد فيها ، تأكيدا لنفي كون الآدمي بها . فلما ذكرت ذلك المستبعَدَ أبقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الأصل من الإعراب تنبيها على الأصل ، وجعلته بدلا من ذلك المذكور ، فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل ، كما كان في الوجه الأول .

---

(١) تقدمت ترجمته صفحة ٢٨٥ .

(٢) البيت في ديوان الهذليين ١/ ١١٦ ، وفي الكتاب ١/ ٣٦٤ ، وفي معجم البلدان ٣/ ١٠٨ ، وفي الخزانة ٣/ ٣١٥ .

اللغة : رهوة : اسم مكان ، وقيل : شبهُ تل ، وقيل : جبلٌ (معجم البلدان ٣/ ١٠٨) ، ثاويا : مقيما .

الشاهد قوله : أنيسك أصداء القبور ؛ حيث جعل أصداء القبور أنيسًا مجازا واتساعا .

(٣) في ط : في مثل هذا .

(٤) في ط : أبدلت .

(٥) في ص : حمار .

(٦) قال سيبويه بعد ذكر مذهب التميميين ١/ ٣٦٤ : أرادوا ليس فيها إلا حمارٌ ، ولكنه ذكر أحدًا توكيدا ؛ لأنْ يُعْلَمَ أن ليس فيها آدمي ، ثم أبدل ، فكأنه قال : ليس فيها إلا حمار ، وإن شئت جعلته إنسانَها .

وذهب المازنيُّ (إلى)[1] أنه من باب تغليب العاقل على غيره ، كما تقول : الزيدان والحمارُ جاؤني[2] .

وهذا لا يطرد (له)[3] في جميع الباب نحو قوله تعالى : ﴿ مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾[4] ، وقولهم : ليس له (عليه)[5] سلطانٌ إلا التكلفَ . ونحو ذلك .

والثاني - أي الذي لا يدخُلُ فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازاً - فليس فيه إلا الوجهُ الثاني من قول سيبويه[6] وذلك نحو : (ما جاءني زيدٌ إلّا عمرو)[7] وما أعانه إخوانُكم إلا إخوانُه قال[8] :

٢٢١- والحربُ لا يَبْقَى لجا ... حِمِها التَّخَيُّلُ والمِـراحُ
إلا الفتى الصَّبَّارُ في النَّـ ... ـجَدَاتِ والفرسُ الوقاحُ[9]

وقال[10] :

٢٢٢ - عشيةَ لا تُغْني الرماحُ مكانَها ... ولا النَّبْلُ إلَّا المَشْرَفيُّ المُصَمَّمُ[11]

---

(١) تكملة من ط .
(٢) التبصرة ١/ ٣٨١ .
(٣) تكملة من جـ وص وط .
(٤) النساء ١٥٧ .
(٥) ساقطة من ص وط .
(٦) وهو أن يقال في : ما جاءني زيدٌ إلا عمرو : ما جاءني إلا عمرو . فكأن العاملَ تفرَّغَ لما بعد إلا .
(٧) في ص : جاءني إلا عمرو ، والصواب ما أثبتُّه .
(٨) قائل البيتين سعد بن مالك ، وتقدمت ترجمته صفحة ٣٤٠ ونسبه سيبويه إلى الحارث بن عباد .
(٩) البيتان في الكتاب ١/ ٣٦٦، وفي شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٥٠٢، وفي الخزانة ٣/ ٣١٧، وفي اللسان ١٤/ ٣٥٢ .
اللغة : جاحمها : فسرها البغدادي في الخزانة ١/ ٣١٧ بالمكان الشديد الحر من جحمت النارُ فهي جاحمة إذا اضطرمت ، وقال ابن منظور في اللسان : جحم النار أوقدها ، وجاحم الحرب معظمُها ، وقيل شدة القتل في معتركها ، التخيل : التكبر والخيلاء ، المراح : النشاط ، النجدات : الشدائد ، الفرس الوقاح : الذي حافره صلب شديد .
المعنى : أنه لا يبقى لشدة الحرب ولظاها الكبرياءُ والمرحُ والنشاط بل الفتى الصبارُ على الشدائد والفرس الصلب الشديد .
الشاهد : أنشده الرضي على أن قوله : إلا الفتى استثناءٌ منقطع ، وقد أبدل من قوله : التخيل والمراح .
(١٠) قائله ضِرَار بن الأزور ، واسم الأزور مالك بن أوس بن جذيمة .. الأسدي ، الفارسُ الشاعر الصحابي ، يقال : إنه كان له ألف بعير برُعاتِها فترك جميع ذلك وحضر وقعة اليرموك وفتح الشام وهو الذي قتل مالك بن نُويرة ، قيل استُشهد باليمامة ، وقيل : مات بحَرَّان (الخزانة ٣/ ٣٢٥ ، ٣٢٦) .
ويروى البيت بقافية منصوبة وهو بها للحصين بن الحمام المري (الخزانة ٣/ ٣١٨) .
(١١) البيت في الكتاب ١/ ٣٦٦ ، وفي الكشاف ٣/ ١٥٦ ، وفي العيني ٣/ ١٠٩ ، وفي الخزانة ٣/ ١٠٩ .=

والثاني[1] من القسمين الأولين مالا يكون قبله اسم يصح حذفُه .

فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه[2] ، كقوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾[3] أي مَنْ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى .

وقال بعضُهم : لا عاصم أي لا معصوم ، (فالاستثناء)[4] متصل[5] .

وقال السيرافي : المرادُ بمن رحم الراحمُ أي اللهُ تعالى لا المرحوم . فيكون أيضا متصلا .

(وأما قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[6] وقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾[7] فلا يجوز الإبدال في الآيتين ؛ لأن التحضيض كالأمر والشرط ، ولا يجوز : ليقم القومُ إلا زيدٌ ، وإن قام أحد إلا زيدٌ[8] .

وكان الزجاج يجيز البدلَ في قوم يونس[9] .

= اللغة : العشية : من الزوال إلى الغروب : النّبل : السهام ، المشرفي : السيف المنسوب إلى مَشارف وهي قرى من قرى العرب تدنو من الريف (الخزانة ٣/ ٣٢٠ ، ٣٢١) .

الشاهد : أنشده الرضي على أن المشرفي بدل من النبل ، والاستثناء منقطع .

(١) قسيم قوله صفحة ٧٢٩ : أحدهما ما يكون قبله اسم متعدد أو غير مُتعدد ويصح حذفه .. إلخ .

(٢) انظر مثلا : الكتاب ١/ ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، والمقتضب ٤/ ٤١٢ ، وابن يعيش ٢/ ٨١ وكلُّها لم تنص على موافقة التميميين للحجازيين .

(٣) هود ٤٣ .

(٤) في ط : ماستثناء .

(٥) كالفراء في معاني القرآن ٢/ ٥ ، والنحاس في إعراب القرآن ٢/ ٢٨٥ ، وأبي البقاء في التبيان ٧٠٠ .

(٦) هود ١١٦ .

(٧) يونس ٩٨ .

(٨) أجاز الفراء الإبدالَ في الآيتين ، قال في معاني القرآن ١/ ١٦٧ : لولا بمنزلة هلا ألا ترى أنك إذا قلت للرجل : هلا قمت ، أن معناه لم تقم وقال فيه ٢/ ٣٠ بعد ذكر آية هود : وهو استثناء على الانقطاع مما قبله ، كما قال عز وجل : ﴿ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ ولو كان رفعا كان صوابا .

(٩) قال الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه ق ١٩٢أ : ويجوز الرفعُ على أن يكون على معنى فهلا كانت قرية آمنت غيرُ قوم يونس ، فيكون إلا قوم يونس صِفةً .. ثم قال : ولا أعلم أحدًا قرأ بالرفع ، وفي الرفع وجه آخر وهو البدل ، وإن لم يكن الثاني من جنس الأول ، كما قال الشاعر :

وبلدةٍ ليس بها أنيس ... إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

لأن معنى لولا كانت قرية آمنت : ما آمنت قريةٌ ، لأن اللوم على ما فات دلالة على انتفائه)[1] .

ومثله قولهم : لا تكونن من فلان في شيء إلا سلامًا (بسلام)[2] أي متاركةً ووداعا ، من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُم الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾[3] ومعنى بسلام أي مع سلام ، أي متاركةً متتابعةً ، ويجوز أن يكون الباءُ للبدل ، أي تُسلِّم عليه وتردُّ سلامَهُ بدلَ سلامِه ، ولا تخالطُه أكثرَ من هذا .

ومنه قولهم : ماضر إلا ما نَفَعَ . وما زاد إلا ما نقص[4] . وما فيهما مصدريةٌ .

وأبو سعيد[5] وابن (مَبْرَمَان)[6] يقدران الخبر ، أي ولكن النقصانَ أمرُه ، ولكن النفع أمرُه .

ومذهب سيبويه أن مابعد إلا في المنقطع مفردٌ – كما مر قبل[7] – وأما نحو قوله[8] :

٢٢٣– ولا عيبَ فيهم غير أنَّ سيوفَهم   بِهِنَّ فلولٌ من قراع الكتائب[9]

---

(١) تكملة من ط من قوله : وأما قوله تعالى إلى هنا .

(٢) فيما عدا ط بسلام أي مع سلام ، وقد آثرت إثباتها في الهامش ، لأنه سيفسرها بعد قليل فلا داعي للتكرار .

(٣) الفرقان ٦٣ .

(٤) نقله سيبويه عن أبي الخطاب الأخفش في الكتاب ١/ ٣٦٧ .

(٥) يعني السيرافي ، ورأي السيرافي هذا مثبت في هامش الكتاب ١/ ٣٦٧ .

(٦) في ص : برهان ، ولا وجه لكلمة ابن هنا ، فإن المقصود أبو بكر مبرمان المترجم له صفحة ٣١٤ .

(٧) قد سبق أن نقل عن سيبويه أن مابعد إلا مفردٌ سواء كان متصلا أو منقطعا ، انظر صفحة ٧٢٤. واكتفى هنا بالمنقطع وهو الصحيح ؛ لأن سيبويه نص على جواز مجيء الجملة بعد إلا دون تأويلها بالمفرد . انظر : الكتاب ١/ ٣٧٤ .

(٨) قائله النابغة الذبياني ، وستأتي ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٩) البيت في ديوانه ٦٠ ، والكتاب ١/ ٣٦٧ ، وفي الكامل ١/ ٥١ ، وفي الأغاني ١١/ ١٥ ط الثقافة ، وفي المغني ١٥٥ ، وفي شرح شواهده ٣٤٩ ، وفي معاهد التنصيص ٢/ ٣١ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٢٧ .

اللغة : فلول : جمع فَلّ ، وهو كَسْرٌ في حد السيف ، القراع : المضاربة ، الكتائب : جمع كتيبة وهي الطائفة من الجيش .

الشاهد : أورده الرضي على أنه عند سيبويه استثناءٌ منقطع جُعِل كالمتصل لصحة دخول المبدل في المبدل منه .

وقوله[1] :

٢٢٤- فَتًى كَمُلَت أَخلاقُه غير أنه جوادٌ فما يُبقِي على المالِ باقيا[2]

فظاهرٌ فيه أولُ وجهي سيبويه المذكورَين[3] ، وذلك أن الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغةً في المدح ، أي إن كان ولابد من العيب ففيهم عيب واحد فحسبُ ، وهو فلول سيوفِهم من القراع ، وفي أخلاقه (ناقصٌ)[4] واحد ، وهو جودُه الكامل الممزق لمالِه ، يعُدُّون ما في ظاهرِه أدنى شائبةٍ من النقص ، وإن كان في التحقيق غايةً في الكمال من جملة العُيوب ، غُلُوًّا في الثناء ، كما قال بديعُ الزمان[5] :

عَيْبُه أن لا عَيْبَ فيه .

فنفى عينَ الكمالِ عن معاليه .

قولُه : أو كان بعد خلا وعدا في الأكثر .

قال السيرافي : لم أر أحدًا ذكر الجر بعد (عدا)[6] إلا الأخفشَ ، فإنه قرنها في بعض ماذكره بخلا في جواز الجرّ بها .

وقال – أي السيرافي –: (ما)[7] أعلم خلافا في جواز الجر بخلا ، إلا أن النصبَ بها أكثر كما ذكر سيبويه[8] .

---

(١) قائله النابغة الجعدي ، وتقدمت ترجمته صفحة ٦٣٤ .

(٢) البيت في ديوانه ١٧٣ ، وفي الكتاب ١/ ٣٦٧ ، وفي شرح الحماسة للمرزوقي ٩٦٩ ، وفي الهمع ١/ ٢٣٤ ، وفي الدرر ١/ ١٩٨ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٣٤ .

الشاهد قوله : غير أنه جواد ، فإنه – عند سيبويه – استثناء منقطع جعل كالمتصل .

(٣) صفحة ٧٢٩ .

(٤) في ص : نقص .

(٥) أحمد بن الحسين بن يحيى الهمذاني ، أحد أئمة الكتاب ، له مقامات ، وكان شاعرا لقي أبا بكر الخوارزمي فشجر بينهما مادعاهما إلى المساجلة فطار ذكر الهمذاني في الآفاق ، كان قوي الحافظة ، ويذكر أن أكثر مقاماته ارتجال . توفي سنة ٣٩٨هـ . (الأعلام ١/ ١١٢) .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) في ت : لم .

(٨) في الكتاب ١/ ٣٧٧ : وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبدِ الله فيجعلُ خلا بمنزلة حاشا . فإذا قلت : ماخلا ، فليس فيه إلا النصبُ .

وأما خلا فهو في الأصل لازمٌ يتعدى إلى المفعول بِمِن ، نحو : خلت الدار من الأنيس. وقد (يضمَّن)[1] معنى جاوز ، فيتعدى بنفسه ، كقولهم : افعل هذا وخلاك ذَمٌّ ، وألزموها هذا التضمين في باب الاستثناء ؛ ليكون مابعدها في صورة المستثنى بإلا التي هي أم الباب ، ولهذا الغرض التزموا إضمار فاعله وفاعلِ عدا ، ولم يظهر معهما قد مع كونهما في محل النصب على الحال ، ولهذا أوجبوا إضمار اسمَي ليس ولا يكون .

وأما عدا فمتعدٍّ في غير الاستثناء أيضا .

و (فاعلُ)[2] خلا وعدا – عند النحاة – بعضُهم[3] .

وفيه نظر ، لأن المقصودَ في : جاءني القوم خلا زيدا ، وعدا زيدا ، أن زيدا لم يكن معهم أصلا ، ولا يلزم من مجاوزةِ بعضِ القوم إياه ، وخلو بعضِهم منه مجاوزةُ الكل وخلوُّ الكل ، فالأولى أن تضمر فيهما ضميرا راجعا إلى مصدر الفعل المتقدم ، أي جاءني القوم خلا مجيئُهم زيدا ، كقوله تعالى : ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[4] فيكون مفسرُ الضمير سياقَ القول .

والنصب في قولهم : (كل شيء مَهَهْ وَمَهَاه ما النساءَ وذكرَهن)[5] بِعَدَا مضمرةً .

وقال بعضهم : (ما) مؤول بإلّا . (ولم يثبت)[6] .

قوله : وماخلا وماعدا .

إنما أُلزِمَ النصبُ بعدهما ؛ لأن ما مصدرية ، وهي تدخل على الفعلية غالبا – كما يجيء

---

(١) في ص وط تضمن ولعل الأحسن يضمن ؛ لأن الشارح قال قبل : وأما خلا فهو لازم .

(٢) في جـ : فاعلا .

(٣) كسيبويه في الكتاب ١/ ٣٧٧ ، والصيمري في التبصرة ١/ ٣٨٥ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ٧٧ ، ونسبه في التصريح ١/ ٣٦٢ إلى جمهور البصريين .

(٤) المائدة ٨ .

(٥) فيماعدا جـ : ما النساءَ وذكرهن . وقد أورد ابن الأثير هذا الحديث في النهاية ٤/ ٣٧٦ هكذا : كل شيء مهه إلا حديث النساء ، ثم قال : المههُ والمهاهُ : الشيء الحقير اليسير ، والهاء فيه أصلية .. وقيل : المهاه : النضارة والحسن ، أراد على الأول أن كل شيء يهون ويطرَحُ إلا حديث النساء أي أن الرجل يحتمل كل شيء إلا ذكر حرمه ، وعلى الثاني يكون الأمر بعكسه أي أن كل ذكر وحديث حسن إلا ذكر النساء . وانظر اللسان ١٧/ ٤٣٨ .

(٦) ساقط من ص .

في قسم الحروف[1] – وفي الاسمية قليلا ، وليس بعدها اسميةٌ فتعينَ الفعليةُ ، فتعين كونُهما فعلَين ، فوجب النصبُ ، والمضافُ محذوفٌ ، أي وقت ماخلا مجيئُهم زيدا ، أي وقت خلوِّ مجيئِهم زيدا ، وذلك أن (الحين)[2] كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية ، نحو : مَاذَرَّشَارِقٌ[3] ، ونحوه .

وجوز الجرميُّ الجرَّ بعد ماخلا وماعدا[4] .

ولم يثبت ، على أن ما زائدة .

قوله : وليس ولا يكون .

هما أيضا في محلّ النصب على الحال إذا ضمنا معنى الاستثناء ، ولا يستعمل في موضع لا يكون غيرُه ، نحو : ما كان ولم يكن ونحو ذلك ، وفاعلُهما واجب الإضمار ، وهو ضميرٌ راجع إلى بعضٍ مضافًا إلى ضمير المستثنى منه ، أي ليس بعضُهم زيدا ، وذلك لمثل ماقلنا في وجوب إضمارِ فاعلِ خلا وعدا ، إلا أن الإضمارَ ههنا كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِى لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾[5] وقوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾[6] بخلافِ ذلك .

وأجاز الخليلُ أن يوصف بليس ولا يكون – منكَّرٌ أو معرفٌ باللام الجنسية ، نحو : جاءني الرجال ليسوا أولا يكونون زيدًا ، وسَمِعَ من (بعض)[7] العرب : ما أتتني امرأةٌ لا تكون فَلانةَ وليست فُلانةَ[8] .

---

(١) ط ٢/ ٣٨٦ .

(٢) في ت : الخبر .

(٣) سبق الحديث عنه صفحة ٣٢٤ .

(٤) في شرح الكافية الشافية لابن الحاجب ٧٢٢ : وتَعَيُّنُ النصب مع « ما » هُوَ مذهبُ الجمهور ، وحكى الجرمي الجرَّمع (ما) عن بعض العرب ، حكاه في كتاب الفرخ .

(٥) الآية الأولى من سورة القدر . ووجه الشبه بين الإضمارين أنه لا مرجع للضمير المذكور .

(٦) سورة ص ٣٢ والضمير هنا أيضا لا مرجع له لكن الحالة دلت عليه وعُرِفَ بها المقصودُ من الضمير ، أما في آية القدر ففهم المقصود من الضمير عقلا . والله أعلم .

(٧) تكملة من جـ .

(٨) في الكتاب ١/ ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، وقد يكون صفةً ، وهو قول الخليل رحمه الله ، وذلك قولك : ما أتاني أحد ليس زيدا وما أتاني رجل لا يكون بِشْرًا ... ويدلك على أنه صفة أن بعضهم يقول : ما أتتني امرأةٌ لا تكون فلانةَ ، وما أتتني امرأة ليست فلانةَ ، فلو لم يجعلوه صفة لم يؤنثوه .

فيلحقها – إذن – ما يلحق الأفعالَ الموصوفَ بها من ضميرٍ وعلامةِ تأنيث ، تقول مارأيت رجالا لا يكونون زيدًا ، وليسوا زيدا ، ولم يجئ مثلُ ذلك في خلا وعدا .

ولم تُستَعْمل هذه الأفعالُ في الاستثناء المفرَّغ ، على أنه قال الأحوص[١] :

٢٢٥– فَمَا ترك الصُّنعُ الذي قد تركتَه   ولا الغيظُ مني ليس جِلدًا وأعْظُما[٢]

أي إلا جلدًا (وأعظُما)[٣] .

(ولا تستعمل هذه الكلِمُ)[٤] إلا في الاستثناء المتصل[٥] ، بخلاف غير ، فإنها تستعمل في المنقطع أيضا : كقوله[٦] :

٢٢٦– وكلٌّ أبيٌّ باسلٌ غير أنني   إذا عرضت أُولَى الطرائدِ أبسلُ[٧]

---

(١) تقدمت ترجمته صفحة ٤١٣ .

(٢) البيت في ديوانه ١٩٧ ، وفي الأغاني ٤/ ٤٩ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٣٧ ، وقال ٣/ ٣٣٨ : إنما الرواية قد صنعتَه بالخطاب مع عمر بن عبد العزيز ، أراد بصنعه تقريب ضده : زيد بن أسلم .

اللغة : الغيظ : الغضب .

الشاهد : أنشده الرضي مبينا أنه لم يجئ الاستثناء المفرغ في أفعال الاستثناء إلا في ليس .

(٣) ساقطة من جـ وص وط .

(٤) في ص : ولا يستعمل هنا الكلام .

(٥) قال البغدادي في الخزانة ٣/ ٣٣٨ : قد وردت خلا في الاستثناء المنقطع كقول العجاج :

وبلدةٍ ليس بها طوري   ولا خلا الجن بها إنسي (٢١٩)

فإن قوله : إنسي ، هو المستثنى منه ، والجن هو المستَثنى ، وجنسُ كل منهما مغاير لجنس الآخر .

(٦) قائله الشنفرى ، قال البغدادي في الخزانة ٣/ ٣٤٤ : وزعم بعضهم أن الشنفرى لقبُه – ومعناه عظيمُ الشفة – وأن اسمه ثابت بن جابر وهذا غلط ، كما غلط العيني في زعمه أن اسمه عمرو بنُ براق ، بل هما صاحباه في التلصص . وفي الأعلام ٥/ ٢٥٨ ، أن اسمه عمرو بن مالك الأزدي من قحطان ، وهو أحد الخلعاء الذين تبرأت منهم عشائرهم ، قتله بنوسُلامان نحو ٧٠ قبل الهجرة وفي الأمثال : أعدى من الشنفرى .

(٧) البيت في لامية العرب ٥٢ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٤٠ .

اللغة : كلٌّ : أي كل واحد من هذه الوحوش ، الأبيّ : الصعب الممتنع ، باسل : جريء شجاع ، الطرائد : جمع طريدة وهي ما طرد من صيد وغيره .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن غير تستعمل في الاستثناء المنقطع كالمتصل . ذلك أن المستثنى منه هم الوحوش والمستثنى هو الشاعر ، فالاستثناء منقطع .

قوله : ويجوزُ النصبُ ويُختارُ البدلُ فيما بعد (إلا) في كلام غيرِ موجَب ذُكِر المستثنى منه نحو : مَافَعَلُوه إلا قليلٌ ، وإلا قليلًا .

اعلم أن لاختيار البدل في المستثنى شروطا .

أحدُها : أن يكون بعد إلا ، ومتصلا ، ومؤخَّرا عن المستثنى منه ، المشتمِلِ عليه استفهامٌ أو نهيٌ أو نفيٌ صريحٌ أو مؤولٌ ، غيرَ مردودٍ به كلامٌ تضمن الاستثناءَ ، وأن لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه .

فقولنا : المشتمل عليه استفهامٌ أو نهي أو نفي ، يدخل فيه الضمير الراجعُ قبل الاستثناء بإلا على اسم صالحٍ لأن يبدل منه معمولٌ للابتداء ، أوْ أحدِ نواسخه ، نحو قولك : ما أحد ضربته إلا زيدًا ، يجوز لك الإبدال من هاء ضربته ، لأن المعنى ماضربت أحدًا إلا زيدا ، فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى ، وكذلك إذا كان الضميْرُ في صفةِ المبتدأ نحو : ما أحدٌ لقيته كريم إلا زيدا .

ومثال دخول النواسخ : ماظننت أحدًا يقول ذلك إلا زيدٌ ، بالرفع بدلًا من ضمير يقول ، لأن المعنى ما يقول ذلك أحدٌ في ظني إلا زيد ، والإبدال من صاحب الضمير أولى ؛ لأنه الأصل ، ولا يَحتاجُ إلى تأويل ، لكونه في غير الموجب .

ولو لم يرجع الضميرُ إلى المبتدأ - في الحال أو الأصل - لم يجز الإبدالُ منه - على ماقيل[1] - فلا تقول : ماضربت أحدا يقول ذلك إلا زيدٌ بالرفع بدلا من ضمير يقول ؛ لأن القول ليس بمنفي ، بل المنفيُّ الضربُ .

قال سيبويه : إذا قلت : مارأيت أحدا يقول ذلك إلا زيدا - ورأيت بمعنى أبصرت - وجب نصبُ المستثنى ؛ لأنه ليس من نواسخ الابتداء[2] .

هذا قوله ، وأنا لا أرى بأسًا في غير نواسخ الابتداء أيضا (في)[3] الإبدال من ضمير راجع إلى ما يصلح للإبدال منه ، إذا شمل النفيُ عاملَ ذلك الضمير ، نحو :

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٣٦٠ ، ٣٦١ .
(٢) كلام سيبويه في الكتاب ١/ ٣٦١ يتضمن معنى ماذكره الرضي .
(٣) تكملة من جـ وط .

ما كلمت أحدا (أنصفني)[1] إلا زيد (لأن المعنى : ما أنصفني أحد كلمته إلا زيد)[2] ، ومنه قول عدي بن زيد[3] .

٢٢٧- في ليلةٍ لا تَرى بها أحدا يحكي علينا إلا كواكبُها[4]

وترى من رؤيةِ العين ، وفي جعله من رؤية القلب - كما ذهب إليه سيبويه[5] - نظرٌ ؛ لكونه مخالِفًا لظاهر معنى البيت ، فالإنصاف[6] والحكاية[7] منفيان معنًى ، بلى ، لو قلت : لا أوذي أحدا يوحِّد اللهَ إلا زيدًا ، لم يجز الإبدال من ضمير يوحد ، لأن التوحيد ليس بمنفيّ ، بل الأذى فقط .

وكذا يجوز الإبدال من المضاف والمضاف إليه المتعدد ، إذا كان المضاف معمولا لغير موجَب ، نحو : ما جاءني أخو أحد إلا زيدٌ .

وفي حكمه ما في وصف معمول غير الموجَب في نحو : (ما)[8] أتاني غلامٌ لأحد إلا زيدٌ .

قولنا : أو مؤول به يدخل فيه نحو : قَلّما رجل يقول ذلك إلا زيد ، وقلّ رجلٌ يقول ذلك إلا عمرو ، وأقلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيدٌ . وفي : قلَّ رجلٌ ، وقلما رجلٌ ، وأقلُّ رجلٍ معنى النفي .

---

(١) في ص وط : ينصفني .

(٢) ساقط من جـ .

(٣) عدي بن زيد بن حماد بن زيد العبادي التميمي ، شاعر من دهاة الجاهليين ، كان قَرويا من أهل الحِيرة فصيحا يحسِنُ العربية والفارسية ، وهو أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى ، قتله النُّعمان بن المنذر بسبب وشاية نحو سنة ٣٥ قبل الهجرة (الأعلام ٥/ ٤) .

(٤) البيت في ديوانه ١٩٤ ، وفي الكتاب ١/ ٣٦١ ، وفي المقتضب ٤/ ٤٠٢ ، وفي المحتسب ١/ ٦٤ ، وفي الأمالي الشجرية ١/ ٧٣ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٤٨ ، وردّ في ٣/ ٣٥١ على الرضي نسبتَه البيتَ لعدي بن زيد ، وقال : هو من قصيدة لأحيحَة بن الجلاح ، وترجم لأحيحة في ٣/ ٣٥٧ ، وهو أيضا في المغني ١٩١ ، وفي شرح شواهده ٤١٧ .

الشاهد قوله : كواكبها ، فإنه بدل من الضمير في يحكي ، والضمير ليس معمولا للابتداء أو أحد نواسخه ، وترى هنا بصرية - خلافا لسيبويه - لأنه جعلها قلبية .

(٥) الكتاب ١/ ٣٦١ .

(٦) في نحو : ماكلمت أحدا أنصفني إلا زيد .

(٧) في بيت عدي بن زيد السابق .

(٨) ساقطة من ط .

قال أبو علي : قلّما يكون بمعنى النفي الصِّرف ، نحو : قلما سرتُ حتى أدخلَها ، بالنصب لا غيرُ ، ولو كان للإثبات لجاز الرفع[1] ، كما يجيء في نواصب الفعل[2] .

قال[3] : ويجيء بمعنى إثبات الشيء (القليل)[4] كقوله[5]:

٢٢٨- قلما عَرَّسَ حتى هِجتُهُ بالتباشيرِ من الصُّبحِ الأولِ[6]

(والأغلب الأول)[7] .

---

(١) سبق أن ذكرت أن جعل (أقل) ونحوه بمعنى النفي رأي سيبويه والمبرد ، وأبو علي تابع لهما ، انظر صفحة ٢٥٢ تعليقة ٤ ، ورأي أبي علي في قلما وأقل ونحوه مذكور في المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات صفحة ٣٠٠ قال : قلما أجرى نفيا وغلب ذلك فيه ضارع الحرف فلم يقتض الفاعل . ثم قال : ويدلك على إجرائهم إياه مُجرى الحرفِ وأنه لذلك يحسن أن لا يقتضي فاعلا كما يقتضيه سائرُ الأفعالِ لمشابهته حرفَ النفي في قولهم : قلما سرتُ حتى أدخلها ، ألا ترى أنهم لم يرفعوا الفعلَ بعد حتى كما لم يرفعوه بعد النفي في قولك : ما سرت حتى أدخلها . ونقله البغدادي عن الإيضاح الشعري بتفصيل جيد في الخزانة ٣/ ٣٦٤ - ٣٦٨ .

(٢) ط ٢/ ٢٤٢ .

(٣) يعني أبا علي ، ورأيه هذا في البغداديات ٣٠١ قال عن (كَثُرَ مَا تقولَنَّ ذاك) : ويحتمل أن تكون بمعنى المصدر كأنه (قال) كَثُرَ قولُك ، وكذلك ما حكاه من قولهم : قلما سرت يحتمل هذين الوجهين ، وانظر : الخزانة ٣/ ٣٦٤ .

(٤) في ت : قليل .

(٥) قائله لبيد بن ربيعة العامري ، وتقدمت ترجمته صفحة ٦٤٤ .

(٦) البيت في ديوان لبيد ١٤٢ ، وفي شرح المرزوقي للحماسة ٣٢٢ و ١٨٢١ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٦٣ .

اللغة : قلما : المقصود بهاهنا : قليلا ما ، وقد كفت (ما) الفعل (قلّ) عن طلب الفاعل ، ونقل البغدادي في الخزانة ٣/ ٣٦٤ - ٣٦٨ حديثَ أبي علي عن (أقل وقل وقلما) واستجاده ، وقال : إن الرضي اختصره ، وإنه نقله برمته إتماما للفائدة ولنفاسته . عرس : التعريس ، النزول في آخر الليل للاستراحة والنوم ، وفاعلُه ضمير مستتر يعود على مجود في قوله قبل :

وَمجودٍ من صُبَاباتِ الكَرَى عاطفِ النُّمْرُقِ صَدْقِ المبتَذَلْ

والمجود : الذي جاده النعاس وألحّ عليه حتى نام ، صبابات الكرى : بقيته ، وعاطف النمرق : الذي عطف نمرقته وثناها ، وصدق المبتذل : الصدق : الصلب القوي ، المبتذل : عكس الصيانة ، هجته : أيقظته ، وحتى هنا بمعنى إلا ، والتباشير : أوائل الصبح المبشرات به (انظر الخزانة ٣/ ٣٦٨ ، ٣٦٩) .

الشاهد : أنشده الرضي عل أن أبا علي قال : إن قلما قد تجيء بمعنى إثبات الشيء القليل ، والكثير أن تكون للنفي الصِّرف .

(٧) تكملة من ط .

ولكون أقلٌ رجلٍ مؤولًا بالنفي لا يدخله نواسخ الابتداء ، كالا تدخل على ما النافية ، ومن ثم كان وصف المضاف إليه (أقلّ) – في الأشهر – فعلا أو ظرفا ، لأن أصلَ النفي دخولُه على الفعل ، فلو قلت : أقلُّ (رجل)[1] ذى جُمَّةٍ . لم يحسُن ، على ما قال الأخفش[2] .

قال أبو علي : ووصفُه بنحو صالح لا يجوز في القياس[3] . قال : ومن جوز فلإعطائه معنى الفعل[4] ، ألا ترى أن سيبويه أجاز حكايةَ نحو (لبيبةٌ عاقلةٌ)[5] إذا سُمِّي به كالجملة .

وفاعلُ قلَّ وقَلَّما لا يكون إلا نكرةً ، وكذا ما أضيف إليه أقلّ ؛ لكونه كالمجرور برب .

قال أبو علي : أقلُّ مبتدأ حذف خبرُه (وجوبا)[6] استغناء بوصف المضاف إليه ، كما حذف خبر مابعد لولا[7] .

وفيما قال نظرٌ ؛ لأنه لا معنى لقولك أقلّ رجل يقول ذلك إلا زيد موجودٌ ، كالا معنى لقولك أقائم الزيدَان موجود .

قال[8] : أو نقول : هو مبتدأ لا خبر له ، لأن فيه معنى الفعل ، كما في أقائم الزيدان[9] .

وقال بعضهم : نحو ((يقولُ ذلك) في أقلّ رجلٍ)[10] يقول ذلك إلا زيد خبرُ

---

(١) في ت : رجلا .

(٢) الخزانة ٣/ ٣٦٦ نقلا عن الإيضاح الشعري .

(٣) أيضا الخزانة ٣/ ٣٦٦ نقلا عن الإيضاح الشعري .

(٤) الخزانة ٣/ ٣٦٧ نقلا عن الإيضاح الشعري .

(٥) في ص وط : لبيبةٌ وعاقلة ، والصواب ما أثبته ، وفي الكتاب ٢/ ٦٦ : وإذا سميت رجلا بعاقلةٍ لبيبةٌ ، أو عاقلٍ لبيبٍ صرفته وأجريته مُجراه قبل أن يكون اسما .

(٦) في ط : هو جوبا ، ولعله خطأ طباعي .

(٧) الخزانة ٣/ ٣٦٥ نقلا عن الإيضاح الشعري .

(٨) يعني أبا علي .

(٩) الخزانة ٣/ ٣٦٥ نقلا عن الإيضاح الشعري .

(١٠) ساقط من ص .

المبتدأ ، وإلا زيد بدل من ضمير يقول ، وكذا في أقل رجلين يقولان ذلك إلا الزيدان ، وأقل رجال يقولون ذلك إلا الزيدون .

قال : وإنما ثُنّي ضميرُ يقولان ، وجُمِعَ ضمير يقولون ؛ لأن أفعل التفضيل - كما يجيء في بابه[1] - إذا أضيف إلى نكرة فإن كانت مفردةً فهو مفردٌ ، وإن كانت مثناةً أو مجموعةً فهو مثنى أو مجموع ، بخلاف ما أضيف إلى المعرفة ، نحو : أفضل الرجلين وأفضل الرجال .

والحق من هذه المذاهب ثاني قولَي أبي علي[2] ؛ لأنك تقول : أقلُّ من يقول ذلك إلا زيد ، وقَلَّ من يقول ذلك إلا زيد ، ومَنْ نكرةٌ لا بُدَّ لَها من وصف ، وأقل رجل يقول ، بمعنى أقلّ من يقول .

فالجملة - إذن - وصفٌ للنكرة كما كانت وصفا لـمَن .

ولا يجوز إبدال زيد من لفظ المضاف إليه في أقل رجل ، لأن أقل (رجل)[3] يكون - إذن في التقدير - مضافا إلى ذلك البدل الذي هو مثبتٌ ، وهو لا يضاف إلا إلى مانفي الحكمُ عنه .

ولا يجوز أيضا إبدالُه من لفظ أقل ، إذ لو أبدلَت منه طرحته في التفسير ، فيبقى : يقول ذلك إلا زيد . ولا يصح[4] .

فالمرفوعُ بعد إلا في مثل هذا المقام معرفةً كان أو نكرة بدلٌ من المضاف إليه أقل - على المعنى المؤولِ به الكلامُ - إذ التقديرُ ما رجل يقول ذلك إلا زيد ، أي ما يقول ذلك إلا زيد.

(وينبغي أن يكون تأويلُ النفي ظاهرا ، ومن ثم ردَّ على الزجاج في تجويز الرفعِ في قوم يونُس في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ ﴾[5] الآية[6] ، فجعل التحضيض كالنفي)[7] .

---

(١) ط ٢/ ١١٧ .

(٢) يعني قوله : إن أقلّ مبتدأ لا خبر له ، انظر صفحة ٧٤٠ .

(٣) تكملة من ص .

(٤) لأنه لا يجيز الاستثناء المفرغ في الموجب .

(٥) يونس ٩٨ .

(٦) تمامها ﴿ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ ﴾ .

(٧) تكملة من ط .

وقد تُجرَى لفظةُ أَبى وما تصرفَ منه مجُرى النفي ، قال تعالى : ﴿ فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾[1] ﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾[2] والمفرغ لا يجيء في الموجَب إلا نادرا ، فعلى هذا يجوز نحو : أبى القوم أن يأتوني إلا (زيدٌ)[3] ، إذ حيث يجوز المفرَّغ يجوز الإبدالُ .

وتأويلُ النفي في غير الألفاظ المذكورة نادرٌ ، كما جاء في الشواذ[4] ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[5] أي لم يطيعوه إلا قليلٌ .

ولا يجوز مات الناس إلا زيدٌ (أي لم يعش الناس إلا زيدٌ)[6] .

وكذا لا يجوز في الأمر والشرط الإبدالُ والتفريغُ ، نحو : ليقم القوم إلا زيد ، وإن قام أحد إلا زيدٌ قمتُ .

وكان الزجاج يجيزُ البدل في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾[7] لتأويله التحضيضَ بالنفي ، لأن المعنى ما آمنت قرية ، إذ اللومُ على ما فات دلالةٌ على انتفائه[8] .

(وقدرَدَّه)[9] النحاة[10] .

---

(١) الإسراء ٨٩ .

(٢) التوبة ٣٢ ، قال الفراء في معاني القرآن ١/ ٤٣٣ : دخلت إلا لأن في (أبيت) طرفًا من الجحد ، ألا ترى أن أبيت كقولك : لم أفعل .

(٣) في ج وص : زيدا .

(٤) نسبها ابنُ خالويه في مختصره لشواذ القراءات صفحة ١٥ إلى أُبَيّ والأعمش .

(٥) البقرة ٢٤٩ ، وقدره أبو البقاء العكبري في التبيان ٨٥ مرفوعا بفعل محذوف كأنه قال : امتنع قليلٌ ، ولا يجوز أن يكون بدلا .

(٦) ساقط من ص .

(٧) يونس ٩٨ .

(٨) سبق تخريج رأيه صفحة ٧٣١ .

(٩) في ط : وقدره ، ولعله خطأ طباعي .

(١٠) أجاز الفراء الرفع في قوم يونس في معاني القرآن ١/ ١٦٧ ، ٢/ ٣٠ ، ونصره أيضا النحاسُ في إعراب القرآن ٢/ ٢٦٩ ، فقال : ومِنْ أحسنِ ماقيل في الرفع ما قاله أبو إسحاق ، قال : يكون المعنى غيرَ قوم يونس ، فلما جاء بإِلَّا أعرب الاسم الذي بعدها بإعراب غير . وانظر : البحر المحيط ٥/ ١٩٢ .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِى الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[1] فالنصب لا غير[2] .

وقولنا : غير مَردودٍ به كلامٌ تضمَّن الاستثناءَ احتراز عن نحو : (ما قام القوم إلا زيدا)[3] ردًّا على من قال : قام القوم إلا زيدا ، إذ النصبُ ههنا أولى لقصد التطابق بين الكلامين .

وقولنا : وأن لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احترازٌ عن نحو : ما جاءني أحدٌ حين كنت جالسا ههنا إلا (زيدًا)[4] فإن الإبدال ليس بأولى ههنا من النصب ، إذ كونُه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ، ومع تراخي ما بينهما لا يتبين ذلك[5] .

فإذا تقرر هذا فاعلم أن هذا الاتباع إبدالٌ عن البصرية[6] ، لأن عبرتَه بجواز حذف المتبوع ، وهو هاهُنا جائز .

وقال الكسائيُّ[7] والفراء[8] : إلّا حرفُ عطفٍ بهذه الشروط .

ولا خلاف بينهم في معنى إلا ، وأنه للاستثناء ، وإنما (جعلاه)[9] عطفا لأن البدلَ والمبدلَ منه في كلامٍ واحد ، والمستثنى من حيث المعنى في كلام ، والمستثنى منه في آخر ؛ لأن معنى ما قام القوم إلا زيدٌ : ما قام القوم وقام زيد .

والجواب : أنهما في اللفظ كلام والإبدال معاملةٌ لفظية .

---

(١) هود ١١٦ .

(٢) أجاز الفراء في هذه الآية الرفعَ أيضا : معاني القرآن ١/ ١٦٧ ، ٢/ ٣٠ .

(٣) في ط : ما قام إلا زيدًا ، والصواب ما أثبته ؛ لأنه استثناء تام غير موجب ، فلابد من ذكر المستثنى منه .

(٤) في ص وط : زيد .

(٥) هذا التفصيل في شروط اختيار البدل يوهم أنه مما سبق إليه الرضي ، وقد نسبه السيوطي في الهمع ١/ ٢٢٤ إلى ابن مالك ، ونسبه الأزهري في التصريح ١/ ٣٥٠ إلى الرضي وغيره .

(٦) انظر مثلا : الكتاب ١/ ٣٦٠ ، والأصول ١/ ٣٠٣ ، والمسألة الخامسة والثلاثين من الإنصاف ٢٦٦ .

(٧،٨) هذا مذهب الكوفيين ، وانظر : الأصول ١/ ٣٠٣ ، والإنصاف ٢٦٦ ، ونسب ابن يعيش هذا الرأي إليهما ٢/ ٨٢ .

(٩) في ت : حَوَّلاه .

قال بعضهم : لو كان بدل البعض وجب الضميرُ ، وليس من بدل الكل ، ولا الاشتمال ، فهو شبيه ببدل الغلط و (بدل الغلط)[1] لا يكون في فصيح الكلام .

والجواب : أنه بدلُ البعض ، و لم يحتج إلى الضمير لقرينةِ الاستثناء المتّصل ، لإفادته أن (المستثنى بعض)[2] المستثنى منه .

قال ثعلبٌ : كيف يكون بدلًا والأولُ مخالفٌ للثاني في النفي والإيجاب[3] .

والجواب : أنه لا مَنْعَ منه مع الحرف المقتضي لذلك ، كما جاز في الصفة ، نحو : مررت برجل لا ظريفٍ ولا كريم . جعلتَ حرفَ النفي مع الاسم (الذي)[4] بعده صفةً لرجل ، والإعرابُ على الاسم ، كذلك يجعل في نحو : ما جاء القومُ إلا زيدٌ . قولنا : إلا زيد بدلًا والإعرابُ على الاسم .

(ولو كان عطفا لم يكن معنى الكلامِ مع حذف المتبوعِ كمعناه مع ثبوته ، إذ ذلك من أحكام البدل لا من أحكام العطف)[5] .

والفراءُ يمنع النصبَ على الاستثناء إذا كان المستثنى منه منكَّرا ، فيوجب البدَل في نحو : ما جاءني أحد إلا (زيدٌ)[6] . ويجيز النصب والإبدال في : ما جاءني القومُ إلا زيدٌ ، وإلا زيدًا[7] .

ولعله قاس ذلك على الموجَب ، فإنه لا ينتصب المستثنى (فيه)[8] إلا والمستثنى منه معرَّف باللام ، فلا يجوز جاءني قومٌ إلا زيدا ، لأن دخول زيد في قوم المنكَّر غيرُ قطعي حتى يخرُج بالاستثناء .

---

(١) ساقطتان من ص .
(٢) ساقطتان من ص .
(٣) نسبه إليه ابنُ يعيش في شرحه للمفصل ٢/ ٨٢ ، وأجاب عنه بجواب طويل اكتفى الرضيُّ ببعضه .
(٤) ساقطة من ص .
(٥) تكملة من ط .
(٦) في ت : زيدا ، ولعل الأحسن ما أثبته لأن الإبدالَ فيها واجبٌ عند الفراء .
(٧) قال في معاني القرآن ١/ ١٦٦ : وأما النكرة فقولك : ما فيها أحدٌ إلا غلامُك ، لم يأت هذا عن العرب إلا باتباع ما بعد إلا ماقبلَها ، وقال تعالى : ﴿ مَافَعَلُوه إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُم ﴾ لأن في فعلوه اسما معرفةً فكان الرفعُ الوجهَ .. وهي في قراءة أبي (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا) .
(٨) في ط : منه .

وليس بشيء ؛ لأن امتناعَ ذلك في الموجَب لعدم القطع بالدخول ، (وفي غير الموجب المستثنى داخلٌ في المستثنى منه المنكَّر)[1] .

ولهذا إذا علم في الموجَب دخولُ المستثنى في المستثنى منه المنكّر جاز الاستثناء اتفاقا ، نحو : له عليَّ عشرة إلا واحدا .

وذهب بعضُ القدماء[2] إلى أنه يجب النصبُ على الاستثناء ، ولا يجوز الإبدالُ إذا صُلح الكلام للإيجاب بحذف حرف النفي ، نحو : ما جاءني القومُ إلا زيدا ، فإنه يجوز : جاءني القوم إلا زيدا ، فكما لا يجوز الإبدالُ في الموجَب لا يجيزُه في غير الموجب قياسًا عليه .

وهو باطل، (بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾[3] بالإبدال[4]، و)[5] بقوله تعالى : ﴿ مَافَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾[6] فإن الفعل يصلح للإيجاب ، مع أن البدل هو المختار .

وأما إذا لم يصلح الفعلُ للإيجاب ، نحو : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ ، وما جاءني رجل إلا عمرو ، فإنه يجيز البدلَ والنصبَ ، إذ لا يجوز : جاءني أحد إلا زيدا ، حتى يقاسَ عليه غيرُ الموجَب في وجوب النصب .

ومن جَعَلَ للفراءِ ولهذا القائل قياسَ غيرِ الموجب على الموجَب ؟ ومن أين لهما ذلك ؟ هذا ولما تقرر أن الإتباع هو الوجهُ مع الشرائط المذكورة[7] ، وكان أكثرُ القراء على

---

(١) ساقط من ص .

(٢) لم أهتد إلى قائله .

(٣) النور ٦ .

(٤) أجاز فيها العكبري في التبيان ٩٦٥ أن تكون نعتا للشهداء أو بدلا منه ، قال : ولو قرئ بالنصب لجاز أن يكون خبرَ كان أو على الاستثناء .

(٥) تكملة من ط .

(٦) النساء ٦٦ وهي قراءة سبعية ، قال في الكشف ٣٩٢/١ : قوله ﴿ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ قرأه ابن عامر بالنصب على الاستثناء .. وقرأ الباقون بالرفع على البدل من الضمير المرفوع في فعلوه ، وهو وجه الكلام .

(٧) قال الرضي صفحة ٧٣٧ : اعلم أن لاختيار البدل في المستثنى شروطا أحدها ، ولم يرد ذكر لثانيها ، واكتفى بسردِ الشروط دون تعداد .

النصبِ[1] في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾[2] تكلف جارُ اللهِ[3] لئلا تكون قراءةُ الأكثرِ محمولةً على وجهٍ غيرِ مختار ، فقال[4] : امرأتُك بالرفع بدلٌ من أحد ، وبالنصبِ مستثنًى من قوله تعالى : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾[5] لا من قوله : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ ﴾[5] .

فاعترض عليه المصنفُ بلزوم تناقض القراءتين (إذن ، ولا يجوز تناقضُ القراءات ، لأنها كلَّها قرآنٌ ، ولا تناقضَ في القرآن)[6] قال : وبيان التناقض أن الاستثناء من (أسر) يقتضي كونَها غيرَ مُسْرًى بِها ، والاستثناءَ من لا يلتفت أحدٌ يقتضي كونَها مُسْرًى بها ، لأن الالتفات بعد الإسراء ، فتكون مُسْرًى بها غيرَ مُسْرًى بها[7] .

والجواب أن (أسر)[8] وإن كان مطلقا في الظاهر ، إلا أنه في المعنى مقيد بعدم الالتفات ، إذ المرادُ أسر بأهلك إسراء لا التفات فيه ، إلا امرأتك فإنك تُسري بها إسراءً مع الالتفات ، فاستثن – على هذا – إن شئت من أَسْرِ أو من لا يلتفت ، ولا تناقض .

وهذا كما تقول : (امش ولا تتبخترْ)[9] أي امش مشيا لا تَبَخْتُرَ فيه .

وإذا كان المُستثنى بعدَ المستثنى منهُ قبلَ صفتِه نحو : ما جاءني رجلٌ إلا عمرو خيرٌ من زيد ، فعند سيبويه إتباعُه أولى من النصب[10] .

---

(١) في الكشف ١/ ٥٣٦ : قوله : ﴿ إلا امرأتك ﴾ قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالرفع على البدل من أحد لأنه نهي ، والنهي نفي ، والبدل في النفي وجهُ الكلام .. وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء من النهي ؛ لأن الكلام قد تمَّ قبله ، والأول أحسن .

(٢) هود ٨١ والآية بتمامها ﴿ قَالُوا يَالُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ الَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ ﴾ .

(٣) يعني الزمخشري .

(٤) في الكشاف ٢/ ٢٨٤ : فإن قلت : ما وجه قراءة من قرأ (إلا امرأتك) بالنصب ؟ قلت : استثناها من قوله فأسر بأهلك ، والدليل عليه قراءةُ عبد الله فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك ، ويجوز أن ينتصب عن لا يلتفت على أصل الاستثناء ، وإن كان الفصيحُ هو البدل ، أعني قراءة من قرأ بالرفع فأبدلها عن أحد .

(٥) هود : ٨١ ، وتقدمت .

(٦) ساقط من جـ وص .

(٧) إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١/ ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، وشرح ابن الحاجب لكافيته ٤٥ .

(٨) في ط : الإسراء .

(٩) في ص : امش ولا تتبختر فيه ، كأنه قيل : ولا يلتفت منكم أحد في الإسراء ، وكذا امش ولا تتبختر في المشي ، فحُذِفَ الجار والمجرور للعلم به .

(١٠) الكتاب ١/ ٣٧٢ .

لأن المبدلَ منه وهو الموصوفُ متقدمٌ ، (وحُكِيَ أن سيبويه يختار)[1] النصب على الاستثناء .

والمازني يختارُ ذلك على الإبدال[2] .

نظرا إلى أن الصفةَ كجزء الموصوف ، فكأنه لم يتقدم عليه جميعُ المستثنى منه ، وأيضا فإن الإبدالَ من شيء علامةُ الاستغناء عنه وإلغائه ، ووصفَه بعد ذلك علامةُ الاعتداد به ، والاعتناءُ بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيدٌ .

قوله : ويعرب على حَسَبِ العوامل ، إذا كان المستثنى منه غيرَ مذكور ، وهو في غير الموجَب ليفيد ، مثل : ما ضربني إلا زيد ، إلا أن يستقيم المعنى ، نحو : قرأت إلا يوم كذا ، ومن ثم لم يجز : مازال زيدٌ إلا عالما .

هذا الذي يسميه النحاةُ الاستثناءَ المفرغَ ، والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل إلا ، لأنه لم يشتغل بمستثنى منه ، فعمل في المستثنى .

واعلم أن المنسوب إليه الفعلُ أو شبهُه - كما تكرر ذكره - هو المستثنى منه مع المستثنى ، وإنما أعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوبُ دون المستثنى ؛ لأنه الجزء الأول ، والمستثنى صار بعده في حيِّز الفَضَلات ، فأُعرب بالنصب .

ثم إنْ أمكن المستثنى للمستثنى منه في الإعراب فهو أولى ، كما في : ما قام القوم إلا زيد ، إيذانًا بكونه من تمام المنسوب إليه ، وعبرة إمكان إتباعه إياه بتجويز حذف المستثنى منه ، وقيام المستثنى مقامه على البدل ، وذلك في غير الموجَب .

وإن لم يجز حذفُه كما في الموجَب لم يجز إتباع المستثنى إياه ، بل وجب نصبُه ؛ لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا[3] .

وأما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجَب ، وجوازه في غير الموجب فلأن

---

(١) في ص : وعزي إلى سيبويه .

(٢) التسهيل ١٠٢ .

(٣) صفحة ٧٢٧ .

المستثنى المتصلَ الذي كلامُنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة إلا المبرد[1] ، وعند أكثر الأصوليين ، أما المبردُ وبعض الأصوليين فإنهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى أجاز بعضهم : جاءني رجل إلا زيدا[2] .

والأول هو الوجه ؛ لأن الاستثناء إخراج اتفاقا ، وهو لا يكون إلا بعد تحقق الدخول ، ثم إن المخرَج منه إنما يصح حذفه إذا قام عليه دليل ، والدليل المستمر دلالتُه على المخرج منه هو المستثنى ؛ لأنه يعرف به أن المقدر متعددٌ من جنسه يعمه وغيرَه ، وذلك المتعدد المقدُر لا يمكن أن يكون بعضا من الجنس غير مَعين ؛ لأنه لا يتحقق - إذن - دخولُ المستثنى فيه ، ولا أن يكونِ بعضا معينا يدخلُ فيه المستثنى قطعا ، لعدم قيام قرينة في الأغلب على مثل ذلك البعض فلم يبق إلا جميعُ الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه .

وتقدير جميع الجنس جائزٌ في غير الموجب ، نحو : ما قام إلا زيد ، لأن اشتراك جميع أفراد الجنس في انتفاءِ وقوع الفعل منها أو عليها ، ومخالفة واحدٍ إياها في ذلك مما يكثر ويغلب . وأما اشتراكُها في وقوع الفعل منها أو عليها ، ومخالفةُ واحد إياها في ذلك فمما يقل ، نحو قولك : كلُّ حيوان يحرك الفكَّ الأسفل في الأكل إلا التمساحَ ، ويعلم اللهُ إلا قِدَمَ العالم أو حدوثَ ذاته ، ويستطيع تعالى إلا المستحيلات[3] ، وقرأت إلا يومَ كذا ، وضربته إلا بالسوط[4] ، قال تعالى :

---

(١) لم أجد في المقتضب ما يؤيد هذا ، ووجدته منع أن تقول : هذا درهم إلا جيد . ٤/ ٤٢٢ مع أنه يمكن أن يدخل جيد تحت درهم .

(٢) فصّل هذه المسألة القرافي في كتابه الاستغناء من ٥٧٧ - ٥٧٩ ، وانظر العدة في أصول الفقه ٢/ ٦٧٣ ، ٦٧٤ .

(٣) مذهب السلف أن الله تعالى لا يخفى عليه شيء ، بل يعلم كل شيء ، وأنه تعالى يقدر على كل شيء ، ففي هذين المثالين اختلال في العقيدة ، وهو يمثل مذهب المعتزلة ، الذين يرون أن الله عز وجل يمكن أن يعلم بعض الأشياء دون بعض ، وأنه يمكن أن يقدر على بعض الأشياء دون بعض ، لذا وجب التنبيه إلى ذلك .

(٤) تحدث الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم (القسم الأول جـ ١/ ١٧٢ - ١٨٧) عن وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب ، وذكر أن النحاةَ لا يجيزونه ، إلا أن ابن الحاجب أجازه في الفضلات بشرط الإفادة ، نحو : قرأت إلا يوم كذا .

ثم قال الشيخ ١/ ١٧٣ : أحصيت آيات الاستثناء في القرآن الكريم ، وكان من ثمرة هذا الاستقراء أن وجدت =

﴿ وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ ﴾[1] .

ويمكن أن يقوم في بعض المواضع على بعضٍ معيّن من الجنس معلومٍ دخول المستثنى فيه دليلٌ[2] ، كما إذا قيل لك : مالقيتَ صناعَ البلد ؟ فتقول : لقيت إلا فلانا ، لكن الأغلب عدمُ التفريغ في الموجب .

(ويجوز التفريغ في موجب مؤول (بالمنفي)[3] ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾[4])[5] .

فإذا تقرر هذا قلنا : إن المستثنى منه لمَّا حذف لقيام القرينة ، والمنسوبُ إليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى وآلةِ الاستثناء ، وكان المستثنى (منه)[6] – كما تقدم[7] –

= آياتٍ كثيرةً جاء فيها الاستثناءُ المفرغ بعد الإيجاب ، وبعض هذه الآيات جاء الإثباتُ فيها مؤكّدا ، مما يُبْعُدُ تأويلَ هذا الإثباتِ بنفي ، مثل قوله تعالى : ﴿ وإنَّهَا لكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِين ﴾ . ثم قال ١/ ١٧٥ : كان يجمل بابن الحاجب الذي أجاز وقوعَ الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب في الفضلات وشرط له الإفادةَ أن يحتكم إلى أسلوب القرآن الكريم .. فلا يمثل بهذا المثال الهزيل : قرأت إلا يومَ كذا ، ومن أين جاءت الفائدة في هذا المثال ؟ وهل من المستطاع أن يقرأ الإنسان في جميع أيامه حتى وهو طفل رضيع ، أليس هذا من الكذب الذي منعوا وقوع المفرّغ بعد الإيجاب بسببه .

وتخصيص العصامِ الأيامَ بأسبوع أو شهر أو سنة ليس عليه دليلٌ في الكلام ، ولو اعتبرنا مثل هذا التخصيص مسوغا لجاز : ضربني إلا زيد ، وتريد بالضاربين جماعةً معينة ، إخوتَك ، أبناءَك ، وهو ما منعه ابن الحاجب .

ثم ذكر الشيخُ عضيمة الآيات التي ورد فيها الاستثناء المفرغ في الإيجاب في القرآن ١/ ١٧٦ ، ١٧٧ .

ثم ذكر إعراب المعربين والمفسِّرين للآيات المذكورة ، ورد على من يتمحل تأويل هذه الآيات جميعَها بالنفي بما قاله أبو حيان في بحره المحيط ١/ ٢٨٧ في الرد على من أول قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ بقوله : لم يفوا ، قال : فليس بشيء ؛ لأن كلَّ موجَب إذا أخذت في نفي نقيضه أوضده كان كذلك ، فليجز : قام القوم إلا زيدٌ ، لأنه يؤول بقولك : لم يجلسوا إلا زيدٌ ، ومع ذلك لم تعتبر العرب هذا التأويلَ فتبنَى عليه كلامها .

(١) الأنفال ١٦ وإعراب متحرفا هنا حال .

(٢) فاعل يقوم في قوله : ويمكن أن يقوم .. إلخ .

(٣) في ط : بالنفي .

(٤) الإسراء ٨٩ . وكفورا هنا مفعول به .

(٥) ساقط من جـ وص . من قوله : ويجوز التفريع إلى هنا .

(٦) تكملة من جـ وص وط .

(٧) صفحة ٧٤٧ ، ٧٤٨ .

أولى بأن يُعرَب بما تقتضيه العاملُ ، لكونه جزءًا أولَ صار[1] المستثنى متعيِّنا لقبول ما اقتضاه العاملُ من الإعراب ، إذ لم يبق من أجزاء المنسوب إليه القابلةِ للإعراب غيرُه .

فعلى هذا سقط الاعتراضُ بأنه كيف يُسنَد الفعلُ المنفي في : ما قام إلا زيد إلى الفاعل المرادِ وقوعُ الفعل منه ؛ لأنه ليس تمامَ المسند إليه في الحقيقة في نحو : (ما قام)[2] إلا زيد ، كما لم يكن القومُ تمامَ المسند إليه في : ما قام القوم إلا (زيدًا)[3] ، بل كل واحد منهما جزءُ المسند إليه حقيقةً ، وإن كان (كالمسند)[4] إليه لفظا .

والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل ، وفي المبتد أو الخبر .

أما الفاعلُ والملحقُ به فنحو : ما ضَرَبَ إلا زيد ، وما ضُرِبَ إلا زيد ، وليس منطلقا إلا زيدٌ .

والمفاعيل نحو : ما ضربت إلا زيدا ، وما مررت إلا بزيد ، و ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾[5] ، وما رأيته إلا يوم الجمعة ، وإلا قُدامك ، وما ضربته إلا تأديبا .

وأما المفعول معه فلا يجيء بعد إلا ، لا يقال : لا تَمْشِ إلا وزيدا ، ولعل ذلك لأن مابعد إلا كأنه منفصل – من حيث المعنى – عما قبله ، لمخالفته له نفيا وإثباتا ، فإلا مؤذِنٌ – من حيث المعنى – بنوع من الانفصال ، وكذا الواو ، فاستُهجِن عملُ الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ، ولهذا لم يقع من التوابع بعد إلا عطفُ النسق ، فلا يقال : ما قام زيد إلا وعمرو ، كما تقع الصفة .

وأما وقوع واو الحال بعدها نحو : ما جاءني زيد إلا وغلامه راكب ، فلعدم ظهور عمل الفعل – لفظا – فيما بعد الواو ، بل هو مقدَّر .

---

(١) جواب في قوله : إن المستثنى منه لما حذف .. إلخ .

(٢) في ت : قام ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٣) في ص : زيد .

(٤) في ت : المسند .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَارَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِى مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴾ الجاثية ٣٢ .

ويقع بعد إلا (من الملحقات بالمفعول)[1] الحالُ ، نحو : ما جاء زيد إلا راكبا ، والتمييزُ نحو : ما امتلأ الإناء إلا ماء .

ونحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾[2] الواوُ للحال ، لأن صاحبَ الحال عامٌّ ، وقيل : الجملةُ صفةٌ للنكرة ، وأتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملةٌ بإلا ، فحصل للصفة انفصالٌ من الموصوف بوجهين ، بكونِها جملةً ، وبإلا ، فجيء بالواو رابطةً[3] .

ونحوُ ذلك قولُهم في خبر ليس وما : ليس أحد إلا وهو خيرٌ منك ، وما رجل إلا وأنت خيرٌ منه ، وكذا في قولك : ما كان أحد إلا وأنت خيرٌ منه ، وكذلك المفعولُ الثاني في باب علمت ، نحو : ما وجدت زيدا إلا وهو فاضل .

وربما جاء الواو في خبر كان بغير إلا (كقول علي رضي الله عنه)[4] : قد كنتَ وما أهدَّدُ بالحرب[5] ، تشبيهاً بالحالية .

وأما التفريغُ في المبتدأ والخبر وفروعهما ، فنحو : مازيد إلا قائم ، وما قائم إلا زيد ، ولا غلامَ رَجل إلا ظريف ، ولم يكن زيد إلا عالما ، وما ظننتك إلا بخيلا ، ولم أعلم أن فيها إلا زيدا ، فزيدًا اسمُ أن .

ولو قلت : لم أعلمْ أن إلا زيدًا فيها ، وزيدٌ إلا راكبا لم يأتني لم يجز – لما تقدم[6] – أن إلا لا يتقدم في المفرَّغ على الحُكم ، وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى

---

(١) ساقط من ص .

(٢) الحجر ٤ .

(٣) ذكر ذلك أبو البقاء العكبري في التبيان ٧٧٧ فقال : قوله تعالى : ﴿ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ ﴾ الجملة نعت لقرية كقولك : ما لقيت رجلا إلا عالما .

وقال عن الواو في التبيان ١٧٣ عند قوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ . جملةٌ في موضع نصب ، فيجوز أن يكون صفة لشيء ، وساغ دخول الواو لما كانت صورةُ الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالا ، ويجوز أن تكون حالا من النكرة لأن المعنى يقتضيه .

(٤) في ت : كقوله عليه السلام ، وفي ص : كقوله رضي الله عنه .

(٥) من كلام (في معنى) طَلْحة بن عبيد الله انظر نهج البلاغة ١/ ٤١٢ .

(٦) صفحة ٧٣٠ .

منه معا ، فيجوز : كيف إلا زيدًا إخوتُك ؟ وأين إلا زيدا إخوتُك ؟ لأن العاملَ – أي الحكمَ – أين وكيف ، والمستثنى منه إما الضمير فيهما وإما إخوتك .

وكذا تقول : من إلا زيدًا إخوتُك ، ومَنْ مستثنى منه .

وتقول : هل عندك إلا زيدا أحد ، وما عندك إلا زيدا أحد .

ولا يجوز : ما إلا زيدا عندك أحدٌ ، وهل إلا زيدًا عندك أحد ؛ لتقدم الاستثناء عليهما[1] .

وفي المفعول المطلق إذا كان للتأكيد ، ووقع بعد إلا إشكالٌ ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾[2] وذلك أن المستثنى المفرغ يجب أن يُستثنى من متعدد ، مقدّر ، معربٍ بإعراب المستثنى ، مستغرِق لذلك الجنسِ – كما تقدم[3] – حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ، ثم يخرجَ بالاستثناء ، وليس مصدرُ نظنُّ محتمِلا مع الظنِّ غيرهَ ، حتى يخرج الظنُّ من بينهِ .

وحله أن يقال : إنه محتمِل من حيث توهُّم المخاطب ، إذ ربما تقول : ضربت – مثلا – وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه ، كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب ، فنقول : ضربت ضربا ، لرفع ذلك التوهم ، كما أنك إذا قلت : جاءني زيد ، جاز أن يُتَوَهَّم أنه جاءك من يجري مجراه ، فقلت : جاءني زيدٌ زيدٌ ، لرفع (ذلك)[4] الوهم ، فلما كان قولك : ضربت محتملا للضرب وغيره ،– من حيث التوهم – صار المستثنى منه في : ماضربت إلا ضربا ، كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم ، فكأنك قلت : ما فعلت شيئا إلا ضربا قال[5] :

---

(١) يعني على المستثنى منه والحكم (أي العامل) .

(٢) الجاثية ٣٢ وتقدمت صفحة ٧٥٠ .

(٣) صفحة ٧٤٩ .

(٤) في ص وط : هذا .

(٥) قائله الأعشى ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ١١٨ .

-٢٢٩ وما اغْتَرَّه الشيبُ إلا اغترارا[1]

قال ابن يعيش : هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير ، أي : إن نحن إلا نظن ظنا ، وما اغتره إلا الشيب اغترارا[2] .

وهو تكلف . .

وأما الاستثناء في التوابع ، ففي البدل نحو : ما جاءني أحد إلا زيدٌ ، لكنه غيرُ مفرغ ، وكلامنا في المفرغ ، ولا (مانع)[3] من كون سائر أنواع البدل مفرغةً ، نحو : ما سلب زيد إلا ثوبُه – في بدل الاشتمال – وما ضرب زيدٌ إلا رأسُه – في بدل البعض – أي ما سلب زيد شيء منه إلا (ثوبه)[4] ، وما ضرب زيد عضو (منه)[5] إلا رأسه .

و (أما)[6] عطفُ النسق فلم يجئ فيه – لما تقدم[7] –.

وكذا عطف البيان[8] والتأكيد ، وذلك لأن عطفَ البيان لو جاء لكان مستثنى من مقدَّر متعدد هو أيضا عطفُ بيان ، وكونُه متعددا مخالف لكونه عطفَ بيان ، لأنه إما عَلَمٌ أو مختص مثلُه ، وكذا التأكيد ؛ لأنه لم توضع ألفاظ عامة شاملة لألفاظ التأكيد

---

(١) صدره : أحل له الشيب أثقاله ، والبيت في ديوانه ٩٥ ، وفي شرح ابن يعيش ٧/ ١٠٧ ، وفي الضرائر لابن عصفور ٢١٢ ، وفي المغني ٣٨٩ ، وفي شرح شواهده ٧٠٤ ، وفي الخزانة ٣/ ٤٧٤ .

اللغة : أحل : أنزل ، أثقاله : أراد ما يثقله من متاع ونحوه .

الشاهد : أنشده الرضي على أن الاستثناء المفرغ إذا جاء في المفعول المطلق المؤكدّ لعامله ، فإن حله أن يكون بناءً على توهم المخاطب ، فتأويل البيت ما فعل الشيب شيئا إلا أغترارَ صاحبه .

(٢) شرح ابن يعيش للمفصل ٧/ ١٠٧ ، ونسب هذا الرأي ابنُ هشام في المغني إلى أبي علي الفارسي ، فقال صفحة ٣٨٨ ، ٣٨٩ : وأجاب – يعني الفارسي – بأن إلا قد توضع في غير موضعها . ثم ذكر الآية والبيت ثم قال : أي إنْ نحن إلا نظن ظنا ، وما اغتره اغترارا إلا الشيبُ ، وانظر : الخزانة ٣/ ٣٧٤ .

(٣) في ص وط : منع .

(٤) في ط : ثوبه منه .

(٥) في ط : له .

(٦) ساقطة من ص وط .

(٧)صفحة ٧٥٠ قال : لأن إلا مؤذنٌ من حيث المعنى بنوع من الانفصال ، وكذا الواو ، فاستُهجن عملُ الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل .

(٨) هذا أيضا يؤذن باعتراف الرضي باستقلال عطف البيان عن البدل .

نحو : عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها ، حتى (تقدرها)[1] وتخرج ألفاظ التأكيد منها .

والوصف نحو : (ما)[2] جاءني (أحد)[3] إلا ظريف ، ومالقيت أحدًا إلا أنت خير منه .

وفيه[4] وفي خبر المبتدأ نحو : ما زيد إلا قائم ، وفي الحال نحو : مآ جاءني (زيد)[5] إلا راكبا إشكالٌ ؛ لأن المعنى يكون - إذن - ما جاءني أحد (متصف)[6] بصفة (إلا بصفة)[7] الظرافة ، وما زيد متصف إلا بصفة القيام ، وما جاءني زيدٌ على حال من الأحوال إلا على حال الركوب ، وهذا محال ؛ لأنه لابد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ، ولو لم يكن إلا التحيزَ ونحوهَ ، وكذا في الخبر والحال .

وذكر المصنف في حلّه وجهين :

أحدهما : أن القصدَ بالحصر المبالغةُ في إثبات الوصف المذكور حتى كأن مادونه في حكم العَدَم .

وثانيهما : أنه نفي (لِمَا يمكن)[8] انتفاؤه من الوصف (المضادّ)[9] للوصف المثبَت ، لأنه معلوم أن جميعَ الصفات يستحيل انتفاؤها[10] .

وقال المالكي في الصفة : إنها صفة (بدل)[11] محذوفٍ ، أي ما جاءني أحد إلا رجلٌ ظريف[12] .

---

(١) في ط : يقدرها .
(٢) ساقطة من ط .
(٣) في ص : من أحد .
(٤) يعني في الوصف .
(٥) ساقطة من ص .
(٦) في جـ : متصفا .
(٧) ساقطتان من ص .
(٨) في ت : لما لم يمكن ، والصواب ما أثبته .
(٩) في ص : المضاف .
(١٠) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٧٧ ، ٣٧٨ .
(١١) في جـ : تدل على .
(١٢) في التسهيل ١٠٥ : ولا يليها - يعني إلّا المؤولةَ بغير - نعتٌ لما قبلها ، وما أَوْهَمَ ذلك فحال أو صفة بدل محذوف ، خلافا لبعضهم .

ويمكن أن يقال مثلُه في الحال وخبر المبتدأ ، ولكنْ فيه نظر ؛ لأنه يلزمه أن يجوِّز النصبَ على الاستثناء ، كما لو ظهر موصوفُه ، فنقول : ما جاءني أحد إلا طويلا على الاستثناء ، ولم يُسمَع .

والفراء يجيز النصبَ على الاستثناء في المفرّغ ، نظرا إلى المقدر[1] ، استدلالا بقوله[2] :

٢٣٠- يطالبني (عمّي)[3] ثمانين ناقة   ومالي ياعفراء إلا ثمانيا[4]

ويجوز أن يريد إلا ثمانيةُ جمال ، فرخم في غير النداء ضرورة[5] .

وما أجازه مردود ، لوجوب قيام المستثنى مقامَ المقدر في الإعراب ، ولا سيما في الفاعل ، إذ لا يجوز حذفُه إلا مع قائم مقامَه ، وهو يجيز ما قام إلا زيدا .

قوله : وهو في غير الموجب ليفيد .

يعني بغير الموجب (التمني)[6] والنهي ، والاستفهام ، والنفي الصريح أو المؤول - كما ذكرنا - .

---

(١) نسب السيوطي هذا الرأي إلى الكسائي في الهمع ١/ ٢٢٣ وقال : ووافق الكسائيَ على إجازة النصب طائفةٌ ، واستدلوا بقوله :

لم يبق إلا المجدَ والقصائدا   غيرُك يا ابن الأكرمين والدا

وقال أبو حيان : وهو مبني على ما أجازه من حذف الفاعل .

(٢) قائله عروة بن حزام المترجم له صفحة ٦٦٠ من قصيدة على قافيته النون المكسورة .

(٣) في ت : عم .

(٤) البيت بهذه الرواية في شرح الرضي ، وفي الخزانة ٣/ ٣٧٥ ، وبرواية أخرى هي

يكلفني عمي ثمانين بكرة   ومالي يا عفراء غيرُ ثمان

في ديوان شعر عروة صفحة ١٩ ، وفي أمالي القالي من قصيدة طويلة عدتها ثلاثة وسبعون بيتا ٣/ ١٦٠ ، وأوردها بهذه العدة البغدادي في الخزانة ٣/ ٣٧٦ - ٣٨١ .

الشاهد : أنشده الرضي على أن الفراء يجيز النصب في الاستثناء المفرغ نظرا إلى المقدر .

(٥) لا يظهر أن الشاعر قصد ذلك ، وذكر النياق في أول البيت دليل على إرادة النياق ، والرواية الأخرى للبيت تدل على ذلك أيضا .

(٦) ساقطة من ج وط ، والعبارة في ص : يعني بغير الموجب النفي الصريح والمؤول - كما ذكرنا - والاستفهام والنهي .

قوله : ليفيد .

قد تقدم أنك لو قلت : قام إلا زيد لكان المعنى قام جميعُ الناس إلا زيد[1] ، وهو بعيد ، وقرينةُ (تخصيص)[2] جماعة من الناس من جملتهم زيدٌ منتفيةٌ – في الأغلب – فامتنع الاستثناء المفرغ (في الموجب) .

قوله : إلا أن يستقيم المعنى .

أي يستقيم[3] في الإيجاب معنى الاستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه ، نحو : قرأت إلا يوم كذا ، إذ لا يبعد أن يقرأ في جميع الأيام إلا اليوم المعين ، وأغلبُه أن يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال – كما تقدم[4] .

قوله : ومن ثَمَّ .

أي من جهة أن المفرغ إنما يجيء في غير الموجب امتنع مازال زيد إلا عالما ، لأن مازال موجَب ، إذ النفى إذا دخل على النفي أفاد الإيجابَ الدائمَ – كما يجيء في الأفعال الناقصة[5] – فيكون المعنى : دام زيد على جميع الصفات ، إلا على صفة العلم ، وهو محال .

ولقائل أن يقول : احمِلْ الصفاتِ المثبتةَ على ما يمكن أن يكون مثلُه (عليها)[6] مما لا يتناقض ، (واستثنِ)[7] من جملتها العِلْمَ ، كما قيل (في)[8] : مازيد إلا عالم ، في الصفات المنفية ، أو احمْلِ ذلك على المبالغة في نفي صفة العِلم ، كأنك قلت : أمكن أن يجتمع فيه جميعُ الصفات إلا صفة العلم ، كما حملت هناك على المبالغة في إثبات الوصف .

---

(١) صفحة ٧٤٨ – ٧٤٩ .
(٢) في ط : تخصص .
(٣) ساقط من ص .
(٤) صفحة ٧٤٩ .
(٥) ط ٢/ ٢٩٥ .
(٦) ساقطة من ط .
(٧) في ج وص : وأستثنى .
(٨) ساقطة من ص وط .

قال المصنف : ووجه آخرُ ههنا في منع نحو : مازال زيد إلا عالما ، وذلك أن مازال لإثبات خبرِه ، وإلا للنفي بعد ذلك الإثبات فيكون خبرُه مثبا منفيا[1] .

ولقائل أن يقول : مازال لإثبات خبره إن لم يعرض مايقلبه إلى النفي لا مطلقا ، كما أن ليس لنفي خبره إلا إذا عرض ما يقتضي إثباتَه نحو : ليس زيد إلا فاضلا .

قوله : وإذا تعذر البدلُ على اللفظ أُبْدِلَ على الموضع ، مثل ما جاءني من أحد إلا زيدٌ ، ولا أحد فيها إلا عمرو ، وما زيد شيئا إلا شيءٌ ، لأن مِنْ لا تزاد بعد الإثبات ، وما ولا لا تقدَّران عاملتَين بعد الإثبات ، لأنهما عملتا للنفي ، وقد انتقض النفيُ بإلا ، بخلاف ليس زيد شيئا إلا شيئا ، لأنها عملت للفعلية ، فلا أثر لنقض معنى النفي ، لبقاء الأمرِ العاملةِ هي لأجله ، ومن ثم جاز ليس زيدا إلا قائما ، وامتنع مازيد إلا قائما .

اعلم أنه يتعذر البدلُ على اللفظ في أربعة مواضع :

في المجرور بمِنْ الاستغراقية ، والمجرور بالباءِ المزيدةِ لتأكيد غيرِ الموجب نحو : ما زيدٌ أو ليس زيدٌ أو هل زيدٌ بشيء ، وفي اسم لا التبرئة إذا كان منصوبا أو مفتوحا نحو : لا رجل ولا غلام رجل ، وفي (الخبر)[2] المنصوب بما الحجازية .

وإنما تعذر الإبدال من لفظ المجرور بمن المذكورة ، لأنها وُضِعَت لتفيد أن عدمَ الإيجاب شاملٌ لجميع أفراد المجرور بها ، سواء باشرت المجرور كما في : (ما)[3] جاءني من رجل ، أو كان تابعا لمباشرها نحو : ما جاءني من رجل وامرأة ، و (إلا) الآتيةُ بعد غير الموجب (ناقضةٌ)[4] لعدم الإيجاب ، ومع بطلان عدم الإيجاب كيف يشمل أفراد ما بعدها .

---

(١) في شرحه لكافيته ٤٦ : ثم إنه لو سُلِّم أنه يجوز الاستثناءُ المفرغ في الواجب ، فإنه لا يستقيم ههنا ؛ لأن وضعَ مازال لإثبات ما انتصب بها ، وإلَّا بعد الإثباتِ للنفي فيما بعدها ، وهو خبرُ مازال ، فيصير هذا المنصوب مثبتا لكونه خبرا لما زال ، منفيا لوقوعه بعد إلا بعد الإثبات ، فيصيرُ منفيا مثبتا في حالة واحدة ، وهو محال .

(٢) ساقط من ص .

(٣) ساقطة من ص وط .

(٤) في ط : ناقصة ، ولعله خطأ طباعي .

وكذا تعذرَ الإبدالُ من لفظ المجرور بالباء المذكورة لأنها وضعت لتدل على تأكيد عدم إيجاب مضمون المجرور بها ، سواء كان مجرورا مباشرا لها نحو : ما زيد بقائم ، أي قيامُه غيرُ ثابت قطعا ، أو تابعا للمباشر لها نحو : ما زيد بقائم و (لا)[1] قاعد ، وإلا الآتية (بعدها)[2] مبطلةٌ لعدم الإيجاب ، ومع بطلانه كيف يبقى مؤكَّدا ..

وكذا يتعذر الإبدال من اسم لا وخبر ما المذكورتين ؛ لأن عملَ الحرفين إنما كان لأجل نفيهما - كما ذكرنا قبل[3] - وإلا تُبطل النفي الذي عملا له ، فكيف يعملان مع عدم سبب العمل .

ولا يجوز على مذهب الأخفش أيضا الإبدالُ من لفظ المجرور بمن المذكورة ، وإن كان مذهبُه تجويزَ زيادة من في الموجب[4] ، نحو : قد كان من مطر[5] ، و ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾[6] لأن كلامنا في من الاستغراقية ، ولا يمكنه أن يرتكبَ جوازَ زيادتها في الموجب ، والتي يجوز زيادتها في الموجَب ليست هذه .

وكذا الباءُ المزيدةُ في نحو : ألقى بيده ، وكفى بالله ، وبحسبك غير هذه التي نحن فيها ، أي : التي لتأكيد غير الإيجاب .

وقد أجاز الكوفيون إعمالَ من والباءِ المذكورتين - أي المختصتين بغير الإيجاب - فيما بعد إلا إذا كان منكَّرا ، نحو : ما جاءني من أحدٍ إلا رجلٍ فاضلٍ ، وما زيد بشيء إلا شيء حقيرٍ ، وأما إذا كان معرَّفا فلا[7] .

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) في ص : بعدما .

(٣) صفحة ٣٤٠ وما بعدها .

(٤) قال في معاني القرآن ٩٨ ، ٩٩ : وأما قوله : ﴿ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا ﴾ البقرة ٦١ . فدخلت فيه (من) كما تقول في الكلام : أهل البصرة يأكلون من البر والشعير ، وتقول : ذهبت فأصبت من الطعام ، تريد شيئا ، ولم تذكر الشيء .. وإن شئت جعلته على قولك : ما رأيت من أحد ، تريد ما رأيت أحدا .
فإن قلت : إنما يكون هذا في النفي والاستفهام ، فقد جاء في غير ذلك ، قال : ﴿ وَنُكَفِّر عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ البقرة ٢٧١ . فهذا ليس باستفهام ولا نفي .. وتقول العرب : قد كان من حديث ، فخل عني حتى أذهب .

(٥) في المسائل المشكلة (البغداديات) ٢٤٢ : وحكى أبو الحسن أنهم يقولون : قد كان من مطر وكان من حديث ، يريدون كان مطر وكان حديث ، ولم يجز سيبويه هذا (الكتاب ١/ ١٧) .

(٦) نوح : ٣ .

(٧) نسب : ذلك إليهم أيضا ابن يعيش في شرحه للمفصل ٢/ ٩١ .

ولعلهم نظروا إلى أن عدم الإيجاب – وإن زال بإلا – إلا أن مِنْ الاستغراقيةَ لما لزمت المنكَّر وضعا ، والباءُ المذكورةُ أصلُها أن تدخلَ على النكرة ؛ لأن موضعَها الخبرُ ، وأصلُه التنكيرُ جاز أن تعملا في المنكّر ، لمشابهته ما ينبغي أن تدخلا (عليه)[1] وإن كان في حيِّزِ الإيجاب ، وسهل ذلك عدمُ مباشرة الحرفين للمجرورين .

والأولى المنع من ذلك ؛ لأن العلةَ المذكورة قبلُ[2] في امتناع جرهما لما بعد إلا تعم المعرف والمنكّر ، وما ذكروه كان يمكن أن يعتذر به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد إلا بهما .

وقال أبو علي ، إنما لم يجز البدلُ في : ما جاءني من أحد إلا زيد ، ونصبُه في : لا رجل إلا زيدٌ ؛ لا متناع دخول مِن الاستغراقية على المعرفةِ ، وعملِ لا التبرئة فيها[3] .

ولا يطرد هذا التعليلُ في نحو : ما جاءني من أحد إلا رجلٌ صالح[4] ، ولا يجوز جرُّه اتفاقا (من البصريين)[5] ولا في نحو : لا رجل في الدار إلا رجل فاضلٌ ، فإنه لا يجوز إبدالُه على اللفظ إجماعا .

ولنا أن نقول : إنما لم يجز الإبدال على لفظ اسم لا وخبر ما المذكورتين ؛ لأن إعمالَهما فيما بعد إلا يقتضي بقاءَ نفيهما (بعدها)[6] ، (إذ لا يعملان إلا للنفي ، ومجيء إلا يقتضي زوالَ نفيهما بعدها)[7] فيلزم التناقضُ .

فإن قيل : يلزم مثله في ليس ، ويجوز اتفاقا : ليس زيدٌ شيئا إلا شيئا لا يُعبأ به ؛ لأن معنى ليس وما (سواءٌ)[8] إجماعا منهم .

---

(١) في ت وجـ : به ، وفي ط : فيه ، والتصحيح من ص .
(٢) صفحة ٧٥٧ ، ٧٥٨ .
(٣) الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ٢/ ٧٠٤) .
(٤) وذلك لجواز دخول من الاستغراقية على النكرة الموصوفة .
(٥) فيما عدا ط : منهم ، ولعل الصواب ما أثبته ؛ لأنه نقل قبل قليل رأي الكوفيين في إجازة جرما بعد إلا في نحو : ما جاءني من أحد إلا رجل فاضل .
(٦) في ط : بعدهما ، والصحيح ما أثبته ؛ لأن الضمير عائد إلى إلا لا إلى لا وما .
(٧) ساقط من ص ، وبعدها في ط : بعدهما ، والصواب ما أثبته .
(٨) في ط : سوى . والصواب ما أثبته .

قلت : سلمنا تساويَ معنيَيْهما ، ولا يلزم التناقضُ ؛ لأن إعمال ليس فيما بعد إلا (لا)[1] يقتضي بقاءَ نفيها بعدها ، إذ عملها ليس للنفي ، بل لكونها فِعْلًا ، وفعليتُها لا تزول بإلا كما يزول نفيها .

فإن قيل : فقد أثبتَّ لها معنيين أحدُهما يزول بإلا وهو النفي ، والآخر لا يزول به وهو الفعليةُ ، و « ما » مثلُها في المعنى اتفاقا ، فيلزم أن يكون في ما أيضا معنى الفعلية .

قلت : كان معنى ليس في الأصل ما كان ، وإنما حكمنا بذلك للُحُوق علامات الأفعال إياها ، نحو : ليست ولست ، ثم (سُلِبَتْ)[2] الدلالةَ على الزمن الماضي ، فبقيت مفيدةً لنفي كون مضمون خبرها مطلقا ، أو في الحال - كما يجيء[3] - ومعنى نفي كون مضمون الخبر - وهو معنى ليس - ونفي مضمون الخبر - وهو معنى ما - شيءٌ واحدٌ في الحقيقة والمغزَى ، وإن كان في نفي الكون معنى الفعليةِ ، وليس في إيجاد معنى النفي في (لفظٍ)[4] آخرَ ذلك ، وهو معنى ما ، فمن ثَمَّ قيل إنهما بمعنى واحد في الحقيقة ، ورب شيئين معناهما الوضعي (مختلف)[5] ومؤداهما شيء واحد .

فإذا ثبت هذا قلنا : إن إلا نقضت معنى النفي في ليس ، وبقي معنى الكون وهو الناصب للخبر - دون النفي - بحالِه ، كما في ما كان زيد إلا منطلقا .

وأما أنَّ ليس - أيضا - تفيدُ إيجادَ معنى نَفْيِ الكونِ في لفظٍ آخر ، وهو الجملة بعدها فينبغي أن يكون حرفًا ، ولا يكون فيها معنى الفعليةِ !

فالجواب : أن ذلك فيها عارضٌ ، وكان أصلُها أن تكونَ بمعنى ما ثبت ، وما حصل ، فتفيدَ معنًى في نفسها كسائر الأفعال التامة ، فإفادتُها للكون المنفيِّ في غيرها ، وإفادةُ لفظ كان الكون المثبت في غيرها عارضةٌ ، كتجرد عسى وبئس عن الزمان - كما سبق في أول الكتاب .

---

(١) تكملة من جـ وص وط ، وهي لازمة .
(٢) في ط : سلب .
(٣) ط ٢/ ٢٩٣ .
(٤) في ط : لفظا ، وهو خطأ .
(٥) في ت وص : مختلفان .

فإن قلت : فإذا لم يجز الجرُّ ولا النصب فيما بعد إلا في نحو : ما زيد بشيء إلا (شيءٌ)[1] لا يعبأ به ، ولم يجز النصب في : ما زيد شيئا إلا شيء لا يعبأ به ، فما وجهُ الرفع ؟

قلت : المبتدأُ والخبر يترافعان - كما مر في حد الإعراب[2] - إلا أن النواسخ إذا دخلت على المبتدأ (والخبر)[3] غلبتْهما ، لكن يبقى عملُهما تقديرا إذا كان العاملُ حرفا لضعفه ، فمن ثم إذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبارُ ذلك المقدّر بلا ضرورة نحو : إن زيدا قائم وعمرو ، وإن غيَّر المعنى فلا يعتبر ذلك المقدّر إلا إذا اضطُرَّ إليه ، كما فيما نحن فيه ، فإنه لم يبق طريقٌ إلا اعتبارُ ذلك المقدر .

وسهل ذلك ضعفُ (ما)[4] الحجازية في العمل لعدم لزومِها أحدَ القبيلين[5] كسائر العوامل ، ولذا لم يُعمِلْها بنو تميم[6] - وهو القياس - ولضعفها في العمل تُلغَى بتقدُّم الخبر ، وبتوسط إنْ بينها وبين المعمول ، لكن إذا وُجد مندوحةٌ لم تُحْمَل على هذا الإعراب المحلي ، فلا يقال : ما زيد رجلا ظريفٌ ، ولا : ما هو رجلا وامرأةٌ - بالرفع - (لأن الحمل على الإعراب المحلّي القوي إذا وُجِدَ إعرابٌ ظاهرٌ مرجوح[7] غيرُ كثيرٍ ، كما في : أعجبني ضربُ زيدٍ وعمرا ، حتى قال بعضهم : لا يجوز . فكيف بالمحلّي الضعيف)[8] (فأما إذا)[9] اضطُر إلى الحمل عليه كما في نحو : ما زيد بشيء أو شيئا إلا شيءٌ ، وفي نحو : ما زيد بقائمٍ ، أو قائما بل قاعدٌ أو : ولكن قاعدٌ - كما في خبر ما - فالواجب الحمل عليه إجابةً لداعي الضرورة .

---

(١) في ط : بشيء .

(٢) صفحة ٥٧ .

(٣) تكملة من جـ وص وط .

(٤) في ط : ماء .

(٥) يعني الاسم والفعل .

(٦) في الكتاب ١/ ٢٨ : وأما بنو تميم فيُجرونَها - يعني ما - مجرى أمَّا وهل أي لا يعملونها في شيء وهو القياس .

(٧) خبر أن في قوله : لأن الحَمْل .

(٨) تكملة من ط .

(٩) في ت وجـ وص : فإذا .

هذا ، وفي رفع ما بعد إلا في نحو لا أحد فيها إلا زيد وجهان :

الإبدالُ من محل لا أحدَ ، والإبدالُ من الضمير المستكِنّ في قولك : فيها ، كما قلنا في نحو : ما رأيت أحدًا يقول ذلك إلا زيدٌ[(١)] – بالرفع .

ولا يمتنع النصبُ على الاستثناء ، لكنه ههنا أقلُّ من النصب في نحو : ما جاءني أحدٌ إلا زيدا ، لأن النصب على الاستثناء مطلقا أقلّ من البدل – على ما تقدم[(٢)] – وهو – مع قلته[(٣)] – ملتبسٌ بما لا يجوز من البدل (من اللفظ في نحو : لا رجل فيها إلا زيد)[(٤)] ولا يلتبس بالبدل (غيرِ الجائز)[(٥)] في : ما جاءني أحدن إلا زيدا ، وأما في : ما رأيت أحدًا إلا زيدا ، فإنه يلتبس ببدل جائز .

فعلى هذا لا يكاد يجيء النصبُ في نحو : لا أحد فيها إلا زيدا ، (إلا)[(٦)] في القليل قال الشاعر[(٧)] :

٢٣١– مَهَامِهًا وخُروقًا لا أَنِيسَ بها ... إلا الضوابِحَ والأصداءَ والبُومَا[(٨)]

---

(١) صفحة ٧٣٨ وما بعدها .

(٢) صفحة ٧٣٧ وما بعدها .

(٣) في ت : زيادة هي : في نحو : لا رجل فيها إلا زيد .

(٤) في ت : من لفظ رجل .

(٥) ساقطتان من ص .

(٦) في ت : إلى .

(٧) قائله الأسود بن يعفر ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ٢٨٠ .

(٨) البيت في أمالي المرتضي ٢/ ٥٢ ، وفي شرح المفضليات للتبريزي ١٣٩٦ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٨٢ .

اللغة : مهامها : جمع مهمه وهو القفر ، والكلمة بدل من أرضا في قوله قبله :

وسَمْحةِ المَشْي شملالٍ قطعتُ بها ... أرضًا يحارُبها الهادون دَيْمُومـــا

خُروقا : جمع خَرْق ، والمراد المتَّسعُ من الأرض ، الضوابح : جمع ضابح ، وهو الثعلب ، الأصداءُ : جمع صدى ، وأراد به هنا ذكَرَ البوم .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن النصب في المستثنى فيه قليل كقوله : لا أحد فيها إلا زيدًا ، واعترض عليه البغدادي في الخزانة ٣/ ٣٨٢ بأن الاستثناء فيه من المنقطع بخلاف المثال ، وأشار إلى أن المُرتَضَى نقل عن الفراء أنه استشهد به لذلك . وذكر التبريزيُّ في شرحه المفضليات ١٣٩٦ أنه استثناء خارج (أي منقطع) .

وقال[1] :

٢٣٢ - ولا أمر للمعصي إلا مضيَّعا[2]

وقال الخليل : مضيّعا حال ، وجاز تنكير ذي الحال لكونه عاما ، كأنه قال : للمعصي (أمر)[3] مضيعا[4] .

وأما نحوُ قولك : لا إله إلا اللهُ ، ولا فتى إلا عليٌّ ، ولا سيف إلا ذُو الفقار[5] ، فالنصبُ على الاستثناءِ فيه أضعفُ منه في نحو لا أحدَ فيها إلا زيدا ؛ (لأن العاملَ فيه)[6] وهو خبرُ لا محذوفٌ ، إما قبل الاستثناء وإما بعده ، وفي نحو لا أحد فيها إلا زيدا ظاهرٌ ، وهو خبر لا .

ومما يقرب مما مر من جهة الحمل على المعنى قولُهم - وإن كان ضعيفا خبيثا على ما قال سيبويه[7] -: إن أحدًا لا يقول ذلك إلا زيدٌ ، فتبدلُ زيدًا من الضمير في يقول فترفعُه ، أو من أحد فتنصبُه .

---

(١) قائله الكلحبة العُرني وتقدمت ترجمته صفحة ٢٧٤ .

(٢) صدره : أمرتهم أمري بمنعرج اللّوى والبيت في الكتاب ١/ ٣٧٢ ، وفي نوادر أبي زيد ١٥٣ ، وفي المفضليات بشرح التبريزي ٥٩ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٨٥ .
اللغة : اللوى : لِوَى الرمل ، أي مُنْقَطَعُه حيث ينقطع ويقضي إلى الجَدَد ، ومنعرجه : حيث انثنى منه وانعطف .
الشاهد : استشهد به الرضي على أن نصب المستثنى في مثله قليل ، كقولهم لا أحد فيها إلا زيدا . وفي شرح المفضليات للتبريزي ٥٩ ، ٦٠ ، ذَكَرَ لنصبه عدة أوجه : منها النصب على الحال ، وعلى الاستثناء المنقطع ، وعلى الصفة كأنه قال : لا أمر للمعصي غيرُ مضيع ، ونقل عن الفراء أنه قال : هو خَلَفٌ من المصدر ، أراد إلّا أمرا مضيعا .

(٣) في النسخ التي بين يدي : أمرٌ ، وفي الخزانة ١/ ٣٩١ : أمره ، ونقل عن الرضي كلاما ليس في النسخ المعتد بها قال : وبهذا يسقط قول الأعلم حيث قال : الشاهد فيه نصب مضيع على الحال من الأمر ، وهو حال من نكرة ، وفيه ضعف ؛ لأن أصل الحال أن تكون للمعرفة . اهـ .

(٤) الكتاب ١/ ٣٧٢ .

(٥) قال عنه في الغماز ١٥٣ : جاء في أثر واه ، واشتهر عند الروافض ، وقال عنه المحقق في هامش رقم ٣٤١ : تخريجه : أخرجه ابن الجوزي ١/ ٣٨١ ، ٣٨٢ ، بطريق عيسى بن مهران . درجته : حديث موضوع . قال السخاوي : هو في أثر واه عند الحسن بن عرفة . وقال ابن الجوزي عن ابن عدي : في عيسى حدّث بأحاديث موضوعة ، وهو محترقٌ في الرفض ، انظر ترجمته في الميزان - ٣/ ٣٢٤ ، وذ الفقار اسم سيف النبي ﷺ وهو أشهر أسيافه .. وكان لمنبه بن وهب ، وقيل لنبيه أو منبه بن الحجاج .. بل قيل إن الحجاج بنَ عُلاط أهداه لرسول الله ﷺ ، ثم كان عند الخلفاء العباسيين (وانظر تخريج أحاديث شرح الرضي على الكافية للبغدادي ق ٥) .

(٦) في جـ وص : لأن العامل فيه عند البصريين أو جزء العامل عند سيبويه كما ذكرنا .

(٧) الكتاب ١/ ٣٦٣ ، ومعظم مسائل هذا الفصل منقول من الكتاب نصًّا .

وإنما ضعف ؛ لأن لفظ أحد لا يُستعمل في الموجَب ، وإنما نفيت بعد أن أوجبت .

وإنما اغتُفِر ذلك – مع ضعفه – حملا على المعنى ، لأن المعنى : لا يقول ذلك أحدٌ إلا زيدا ، كما جاز أن تقول : علمت زيدٌ أبو مَنْ هو – برفع زيد – لما كان المعنى : علمت أبو مَنْ زيد – على ما يجيء في أفعال القلوب[1] – فلما أجريته مُجَرى الواقع في (حيزّ النفي)[2] جاز أن يكون إلا زيدا بدلا من لفظ (أحدا) . كما جاز أن يكون نصبًا على الاستثناء .

وإنما جاز ذلك لاختصاصِ « أَحَدٍ » بغير الموجب ، فكأنه واقع (في)[3] حيز غير الموجب .

فلا يجوز أن تقول – قياسا عليه – أما القوم فما رأيتهم إلا زيدٌ – بالرفع بدلا من القوم – وإن كان القوم في المعنى في حيز النفي أيضا ، إذ المعنى ما رأيت القومَ إلا زيدا .

ولا بأس بأن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام الاستثناء ، وهي أنواع[4] :

أحدُها : أن مابعد إلا لا يعمل فيما قبلها مطلقا ، لمثِلِ ما قلنا في فاء السببية وواو العطف وأخواتها في المنصوب على شريطة التفسير[5] .

ولا يعمل ما قبلَها فيما بعد المستثنى بها إلا أن يكون مستثنًى منه أو تابعا للمستثنى – على مامر في باب الفاعل[6] .

وثانيها : أنه لا يُستثنى بأداة واحدة شيئان بلا عطف ، خلافا لقوم[7] ، فلا يقال : ما ضرب أحدٌ أحدا إلا زيدٌ عمرا – على أن كلا الاسمين مستثنى بإلا المذكورة – بل

---

(١) ط ٢/ ٢٨١ .

(٢) في جـ : خبر المنفي ، وفي ص وط : حيز المنفي .

(٣) في ط : لي .

(٤) كان يجمل بالرضي أن يؤخر ذكر ما أهمله المصنفُ حتى ينتهي ابنُ الحاجب من باب الاستثناء .

(٥) قال الرضي صفحة ٥٢٨ معلّلا عدمَ عمل ما قبل الفاء السببية وواو العطف وأخواتها : إنها دلائل على أن ما بعدها من ذيول ما قبلها ومن تتمته .. إلخ .

(٦) صفحة ٢١٢ ، ٢١٣ .

(٧) انظر التسهيل ١٠٣ ، والهمع ١/ ٢٢٦ فقد نسباه أيضا إلى قوم ، ثم قال السيوطي : وقيل : لم يقل أحدٌ بجوازه ، وإنما الخلاف في صحة التركيب ، فقوم قالوا بفساده وأنه لحن ، وقوم قالوا : إنه صحيح لا على الاستثناء ، بل على أن الأول بدلٌ والثاني منصوبٌ بفعل مضمر .. إلخ .

يقال ذلك على أن الاسم الثاني معمول (لمضمر)[1] أي ضَرَبَ عمرا – وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل[2] .

وثالثها : أنه لا يمتنع استثناءُ النصف – خلافا لبعض البصرية[3] – يقال : له عليّ عشرةٌ إلا خمسةً ، وكذا لا يمتنع استثناءُ الأكثر ، نحو : له علي عشرة إلا سبعةً أو ثمانيةً ، وفاقا للكوفيين[3] .

ولعل المانعين في الصورتين توهموا أن المتكلمَ متجوزٌ في ذكر المستثنى منه ، إذ يذكر لفظَ الكل ويريد به البعضَ ، ثم يعود إلى التحقيق فيُخْرِجُ ما يتوهم المخاطبُ دخولَه في لفظ ذلك الكل ، كما يسمى التسعةَ مثلا عشرةً ، ثم يرجع إلى التحقيق فيُخرج الواحدَ ، إزالةً لوهم السامع ، ولا (يجوز أن)[4] يطلق : اسمُ الكل إلا على ما يقرب من الكلِّيَّة والتام ، بأن يكون الناقصُ منه أقلَّ من النصف ، وبعيد أن يُطلَق اسم الكلِّ على نصفه ، وأبعد منه أن يطلق على أقلَّ من نصفه .

وهذا الذي توهموه مثلُ القولِ الأول المذكورِ في تحقيق معنى الاستثناء ، وقد أبطلناه ، فليُرجَع إليه[5] .

ثم نقول : الغرضُ من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيانُ حكمَين بأخصر لفظ ، كقولك : جاءني القومُ إلا زيدا ، لو قلت : جاءني غيرُ زيد لم يكن نصًّا على أنه لم يجئك زيد ، ولو قلت : لم يجئني زيدٌ لم يدّل على أنه جاءك غيرُه ، و (قد)[6] أفدت بجاءني القوم إلا زيدًا الفائدتين ، وكذا في لم يجئني القوم إلا زيدًا على العكس .

وكذا تقول في العدد ، لو قال : شخص لي عليك عشرة ، فقلت : لك عليّ عشرة إلا درهمين كان نصًّا في أنه ليس عليك (زائدٌ)[7] على الثمانية ، ولو قلت مكانه : لك عليَّ ثمانيةٌ لم يكن نصا فيه .

---

(١) في ت : الضمير ، والصواب ما أثبته .
(٢) صفحة ٢١١ .
(٣) التسهيل ١٠٣ .
(٤) ساقطتان من ص .
(٥) صفحة ٧١٨ وما بعدها ، وهو قول بعضهم : إن المستثنى غيرُ داخل في المستثنى منه .
(٦) تكملة من جـ .
(٧) في ت : زائدا ، والصواب ما أثبته .

فإذا كان في الاستثناء هذا الغرضُ ، وهو (متصوَّرٌ)[1] في استثناء النصف والأكثر فلا منع منهما .

ونقول – مع هذا كله –: إنك لو قلت ابتداءً بلا داعٍ إلى تعيين العشرة – لك عليّ عشرة إلا خمسةً أو إلا ستةً لا ستُهجن بلا ريب ، أما لو كان جوابَ من قال : لي عليك عشرةٌ ، أو حصل هناك داعٍ آخر إلى تخصيص العشرة لم يُستهجَن ، وإن بقي واحدٌ نحو قولك : (لك)[2] عليّ عشرةٌ إلا تسعةً .

(**ورابعُها**)[3] : أنه إذا اجتمع شيئان فصاعدًا يصلُحان لأن يستثنى منهما فإما أن يتغايرَا معنى أولا ، فإن تغايرا وأمكن اشتراكُهما في ذلك الاستثناء بلا بُعْدٍ اشتركا فيه نحو : ما بَرَّ أبٌ وابنٌ إلا زيدًا ، أي : زيد أبٌ بارٌّ وابنٌ بارّ .

فإن لم يكن الاشتراكُ – نحو : ما فَضُل ابنٌ (أباه)[4] إلا زيدا ، أو كان بعيدا نحو : ما ضرب أحدٌ أحدا إلا زيدًا ، فإنَّ الأغلب مغايرةُ الفاعل للمفعول – نظرنا[5] ، فإن تعين دخولُ المستثنى في أحدهما دون الآخر فهو استثناءٌ منه – وَلِيَهُ أولا – نحو : ما فدى وصيٌّ نبيا إلا عليا[6] .

وإن احتُمِل دخولُه في كل واحد منهما ، فإن تأخر عنهما المستثنى فهو من الأخير نحو : ما فَضُل ابنٌ أبًا إلا زيدًا ، وكذا ما فضُل أبًا ابنٌ إلا زيدا ، لأن اختصاصه بالأقرب أولى ، لمَّا تعذَّر رجوعه إليهما معا .

وإن تقدّمهما (معا)[7] فإنْ كان أحدُهما مرفوعًا لفظا أو معنى فالاستثناء منه ، لأن مرتبتَه بعدَ الفعل ، فكأن الاستثناءَ وَلِيَه بعدَه ، وذلك نحو : ما فَضُل إلا زيدًا أبًا ابنٌ ، أو مِن ابنٍ .

---

(١) في ص : مقصود .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) في ط : ورابعا .

(٤) في ت : أبا ، والصواب ما أثبته ، حتى لا يمكن الاشتراك ، والكلمة ساقطة من ص .

(٥) جواب إنْ في قوله : فإن لم يمكن الاشتراك .

(٦) يشير بهذا المثال إلى ما قام به عليٌّ بن أبي طالب رضي الله عنه حين نام في فراش النبي ﷺ حتى يوهم قريشا أن الرسول مازال نائما ، ويقوم فيما بعد بإعادة الودائع إلى أربابها .

(٧) تكملة من ط .

وإن لم يكن أحدُهما مرفوعا فالأولُ أولى به لقُربِهِ ، نحو : ما فضلتُ إلا زيدًا أحدًا على أحدٍ ، ويقدّر للأخير عامل – على ما تقدم في باب الفاعل[1] .

وإن توسطَهما فالمتقدمُ أحقُّ به ، لأن أصلَ المستثنى تأخرُه عن المستثنى منه وذلك نحو : (ما فضُل)[2] أبًا إلا زيدًا ابنٌ ، ويقدّر أيضا للأخير عاملٌ .

وإن لم يتغايرا معنًى اشتركا فيه – وإن اختلف العاملان فيهما – نحوُ : ماضرب أحدُ وما قتلَ إلا خالدًا ، لأن فاعل قتل ضميرُ أحد ، ومثله قوله تعالى : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾[3] كما يجيء[4] .

وخامسها : أنك إذا كررتَ إلا فإما أن تكررها للتأكيد أولا ، فإن كررتها للتأكيد فإما أن يكونَ ما بعدها عطفَ النسق – ولابد من حرف العطف قبل إلا نحو : ما جاءني إلا زيدٌ وإلا عمرو .

وإما أن يكون بدلا ، وهو إما بدلُ الكل نحو : ما جاءني إلا زيدٌ إلا أخوك – إذا كان الأخ زيدًا – أو بدلُ البعض نحو : ما ضربت إلا زيدًا إلا رأسَه ، أو بدلُ اشتمالٍ نحو : ما أعجبني إلا زيدٌ إلا علمُه ، أو بدلُ الغلط نحو : ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمرٌو .

وإما أن يكون عطفَ بيان[5] نحو : ما أتاني إلا أخوك إلا زيدٌ – إذا كان زيدٌ هو الأخَ .

وإن كررتها لغير التأكيد فإما أن يُمكن استثناءُ كلِّ تالٍ من متلوّه ، أوْلا .

فإن أمكن فإما أن يكون في العدد أو في غيره .

---

(١) صفحة ٢١٠ .

(٢) في ط : أَفضُلَ ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ والَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصنَاتِ ثمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ. إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [النور ٤ ، ٥] . وقد ذكرت الآية التي تليها حتى يتبين الاستثناء .

(٤) صفحة ٧٧٣ .

(٥)هذا من المواضع التي أقر فيها الرضي بأن عطف البيان غيرُ البدل ، إذ لو كان هو هو لا كتفي بأمثلة البدل .

فالذي في غير العدد نحو : جاءني المكِّيونَ إلا قريشا إلا هاشما إلا عقيلا – في الموجَب – فلا يجوز في كل وِتر إلا النصبُ على الاستثناء لأنه عن موجَب ، والقياسُ أن يجوز في كل شَفْعٍ الإبدالُ والنصبُ على الاستثناء ، لأنه عن غير موجب ، والمستثنى منه مذكورٌ .

ونعني بالوِتر، الأولَ والثالثَ والخامسَ والسابعَ والتاسعَ والحاديَ عشرَ، وعلى هذا .

وبالشَّفع ، الثاني والرابعَ والسادسَ ونحوَها .

فكلّ وتر منفيٌّ خارجٌ ، وكلُّ شفع مثبتٌ داخلُ فيكون في مسألتنا قد جاءك من المكيين غيرُ قريشٍ (مع جميع بني هاشمٍ إلا عقيلًا)[1] .

وتقول في غير الموجب : ما جاءني المكيون إلا قريشٌ إلا هاشما إلا عقيلا .

(فالقياس)[2] أن يجوز لك في كُلّ وتر النصبُ على الاستثناء ، والبدلُ ، لأنه عن غير موجَب ، والمستثنى منه مذكور ، ولا يجوز في الشفع إلا النصبُ على الاستثناء ، لأنه عن موجَب .

فكلُّ وتر مثبتٌ داخلٌ ، وكلُّ شفع منفيٌّ خارجٌ ، فيكون في مسألتنا : قد جاءك من المكيين مع عقيل جميعُ قريش إلا هاشما .

والذي في العدد نحو : له عليّ عشرةٌ إلا تسعةً إلا ثمانيةً إلا سبعةً إلا ستةً إلا خمسةً إلا أربعةً إلا ثلاثةً إلا اثنين إلا واحدًا – في الموجَب .

فكلّ وِتر منفي خارج ، وكل شفع موجَب داخل – كما كان في موجب غيرِ العدد .

فيلزمك بالإقرار خمسةٌ ، لأنا (إذا)[3] أخرجنا التسعةَ من العشرة بقي واحد أدخلنا معه ثمانيةً صارت تسعةً ، أخرجنا منها سبعة بقي اثنان ، أدخلنا معهما ستة صارت ثمانية ، أخرجنا منها خمسة بقيت ثلاثة ، أدخلنا أربعة صارت سبعة ، أخرجنا منها ثلاثة بقي أربعة ، أدخلنا معها اثنين صارت ستة ، أخرجنا منها واحدا بقي خمسة .

---

(١) في ص : مع جميع قريش – بني هاشم إلا عقيلًا .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) تكملة من ط .

والإعراب في الشفع والوتر كما مضى في (موجب)[١] غير العدد[٢] .

وتقول في غير الموجب من العدد : ماله عليّ عشرةٌ إلا تسعةً إلا ثمانية إلى آخرها .

فالقياس أن يكون كلُّ وتر داخلا ، وكل شفع خارجا .

فتكون التسعة مثبتةً داخلةً ، نسقط منها ثمانية يبقى واحدٌ ، يُضَم إليه سبعة تصير ثمانية ، نُسقِطُ منها ستة يبقى اثنان ، نضم إليها خمسة تصير سبعة ، نسقط منها أربعة يبقى ثلاثة ، نضم إليها ثلاثة تصير ستة ، نسقط منها اثنين يبقى أربعة ، نضم إليها واحدا تصير خمسة ، فيلزمه خمسة .

والإعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب .

هذا هو القياس ، إلا أن الفقهاء قالوا : إذا قلت ماله عليّ عشرة إلا تسعةً - بالنصب - لم تكن مقرا بشيء ، لأن المعنى : ماله عليّ عشرةٌ مستثنى منها تسعة ، أي ماله عليّ واحدٌ .

وإذا قلت : إلا تسعةٌ بالرفع - على البدل - يلزمك تسعة ، لأن المعنى ماله عليّ إلا تسعة[٣] .

وفي الفرق نظر ، لأن البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ، ولا فرق بينهما - اتفاقا - في نحو : ما جاءني القوم إلا زيدٌ أو زيدا .

(وإن بَنوا)[٤] ذلك على مذهب أبي حنيفة[٥] (رحمه الله)[٦] - على وَهَنه -

---

(١) تكملة من ص وط .

(٢) يعني : لا يجوز في كل وتر إلا النصب على الاستثناء ، والقياس أن يجوز في كل شفع الإبدالُ والنصبُ ، انظر صفحة ٧٦٨ .

(٣) انظر حاشية إبراهيم الباجوري على شرح ابن قاسم الغَزّي جـ ٢ صفحة ٩ .

(٤) في ت : وإن كان بنوا .

(٥) النعمان بن ثابت التيمي بالولاء ، الكوفي ، أبو حنيفة ، إمامُ الحنفية الفقيهُ المجتهد المحقق ، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، ولد ونشأ بالكوفة ، كان قويَّ الحجة من أحسن الناس منطقا ، كريما جوادًا حسنَ المنطق والصورة جهوري الصوت ، توفي ببغداد سنة ١٥٠هـ (الأعلام ٩/ ٤) .

(٦) تكملة من ط .

وهو : أن الاستثناء من المنفى (لا يكون)[1] تمسكا بنحو : « لا صَلاةَ إلا بفاتحةِ الكتابِ »[2] ، وأنه لا يلزم أن تثبُت مع الفاتحة صلاةٌ ، لجواز اختلال سائر شروطِها كان[3] عليهم أن لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء ، إذ كلاهما استثناءٌ ، وعلى الجملة فلا أدري صحةَ ما قالوا .

وإن لم يكن استثناءُ تال من متلوه ، فإن كان في العدد نحو قولك : له عليّ عشرةٌ إلا ثلاثةً إلا أربعةً ، فذهب الفراء ههنا – أيضا – أن الوتر – أي الثلاثة – منفيٌّ خارج ، والشفع أي الأربعة موجَب داخِل[4] .

فيكون معنى عشرةٌ إلا ثلاثةً : سبعةً : بإخراج ثلاثة من عشرة ، وقولك بعد ذلك إلا أربعة تدخل الأربعةُ على السبعة (فتكون)[5] أحدَ عشر .

وفيه نظر ، لأن الاستثناءَ بعد المنفي إنما يكون موجَبا إذا كان من ذلك المنفي ، وقولك : إلا أربعة لا يمكن أن يكون من الثلاثة ، فهو إما من العشرة – كما أن إلا ثلاثة منها – أو من السبعة الباقية بعد الاستثناء الأول (وكلتاهما مثبتتان)[6] ، فتكون الأربعة على التقديرين منفيةً ، فيكون الإقرار (بثلاثة على الوجهين .

---

(١) في ص : لا يكون موجبًا .

(٢) قال البغدادي في تخريج أحاديث الرضي ق ٥ : أخرجه أحمدُ والشيخان عن عبادة لكن بلفظ : « لا صلاة لمن لم : يقرأ بفاتحة الكتاب » .

أقول : الحديث في صحيح البخاري ١/ ١٨٤ كما نقل البغدادي ، وفي جامع الترمذي « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ، وفيه ٢/ ٤٧ : « لا تجزئ صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب » ، وفي سنن ابن ماجه ١/ ٢٧٣ : « لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب » ، وفي سنن ابن ماجه ١/ ٢٧٣ : « لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب » ، وفي المسند ٢/ ٤٢٨ عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ أمرَهُ أن يخرج فينادي : « أن لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب » .

(٣) جواب إنْ في قوله : وإن بَنَوْا ذلك .. إلخ .

(٤) نسبه النحاس في إعراب القرآن ٢/ ٣٨٥ إلى أبي يوسف ، وأبي عبيد القاسم بن سلام ، ولم أجد في معاني القرآن للفراء ما يؤيد ما ذكره عنه الرضي ، ونسبه القَرافي في الاستغناء صفحة ٥٧١ إلى الفراء .

(٥) في ص : فيصير .

(٦) في ت وجـ : وكلاهما مثبتان ، وعليه فإنَّ المقصود اللفظان ، وعلى التأنيث المقصود العشرة والسبعة .

ومذهب غيره أن الاستثناءين من المستثنى منه الأول ، فيكون الإقرارُ)[1] بثلاثة[2] - كما بينا .

وإن كان المستثنى الأول أكثرَ من المستثنى منه أو مساويا له بطل الاستثناءُ قولا واحد ، نحو : له عليّ خمسة إلا ستة ، وكذا إذا قلت : له عليّ عشرة إلا خمسةً إلا ستةً ، فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء ، لأنه لا يمكن استثناءُ الخمسة والستة من العشرة ، وعند الفراء لا يلغو ، ويلزمه أحدَ عشر .

وإن كان في غير العدد ، فإما أن يكون المستثنى منه واحدا أولا .

فإن كانَ واحدا ولم يكن الاستثناءُ مفرغا فإن تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميعُ منصوبٌ على الاستثناء ، نحو : ما جاءني إلا زيدًا إلا عمرا إلا خالدا أحدٌ ، إذ لا يمكن إبدالُ أحدهما من المستثنى منه .

وإن تأخرتْ عن المستثنى منه فلأحدِ المستثنياتِ - سواءٌ كان الذي وَلِيَ المستثنى منه أو غيرَه - النصبُ على الاستثناء أو الإبدالُ ، والباقي واجبُ النصب بعد الإبدال ، لأن المبدلَ منه مرةً لا يبدلُ منه أخرى ، إذ صار بالإبدال منه أولًا كالساقط .

(وأما قولك : أعجبني زيد أخوك كمالُه ، فالبدل الثاني من البدلِ الأول)[3] .

ومثاله : ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ أو إلا زيدًا إلا عمرا إلا بكرا إلا خالدا .

وإن توسطها المستثنى منه فلما تقدّم عليه النصبُ لا غيرُ على الاستثناء وواحد من المتأخرات جائزُ الإبدال والنصب على الاستثناء ، وباقيها واجبُ النصب بعد الإبدال ، نحو : ما جاءني إلا زيدا إلا عمرا أحدٌ إلا بكرٌ أو إلا بكرا إلا خالدا .

وإن كان الاستثناءُ مفرغا شُغِل العاملُ ببعضها أيّها كان ، ونصب ماسواه على الاستثناء وجوبا ، لامتناع شَغْلِ الفعلِ بأكثرَ من واحد ، وامتناع الإبدال أيضا ، فلم يبق إلا النصبُ على الاستثناء نحو : ما جاءني إلا زيدٌ (إلا عمرا)[4] إلا بكرا إلا خالدا .

---

(١) ساقط من ص .

(٢) انظر في ذلك الاستغناء في أحكام الاستثناء ٥٧١ .

(٣) تكملة من جـ وص : وهي تكملة مناسبة للمقام .

(٤) ساقطة من ص .

ونقل عن الأخفش تجويزُ إضمار حرف العطف في مثله ، فيَعْطِفُه على ما اشتَغَل به الفعلُ[1] .

وليس إضمار حرف العطف بالفاشي المشهور .

واعلم أن (جميع)[2] هذه الأقسام من المفرغ وغيره (مستثنياتُها)[3] مخرجةٌ من متعدِّد واحد ظاهرٍ في غير المفرغ ، مقدَّر في المفرغ ، ففي قولك : ما جاءني أحدٌ إلا زيدًا إلا عمرا إلا خالدا . زيدٌ مخرج من أحد ، وعمرو مخرج مما بقي من أحد بعد إخراج زيد ، أي : ما جاءني غيرُ زيد إلا عمرا ، وخالد مخرج مما بقي من أحد بعد إخراج زيدٍ وعمرٍو ، أي : ما جاءني غيرُ زيد وعمرو إلا خالدًا ، فالكل مستثنى من المنفي الأول ، فيكون الكلُّ مثبتا .

وكذا في المفرّغ نحو : ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمرا إلا خالدا ، عمرو مستثنى من المتعدّد المقدر بعد خروج زيد ، وخالدٌ مخرج منه بعد خروج زيدٍ وعمرو .

وكذا لو كان الأولُ موجَبا نحو : جاءني القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدا ، ولا يجوز التفريغُ والإبدالُ ههنا ، أي : (ما)[4] جاءني غيرُ زيد من جملة القوم إلا عمرا ، وجاءني غيرُ زيد وعمرٍو من جملتهم إلا خالدا ، وكل المستثنيات ههنا منفية .

وإن كان المستثنى منه أكثرَ من واحد ، فإن كان في غير الموجَب لم يجز في ثاني المستثنَيين إلا النصب على الاستثناء نحو : ما أكل أحدٌ إلا الخبزَ إلا زيدا ، لأن النفي قد انتقض بإلا - الأُولى - فهو استثناء من موجب ، والمعنى كلّ أحد أكل الخبزَ فقط إلا زيدا ، فإنه لم يأكله فقط ، بل أكل شيئًا آخرَ أيضا .

فإن لم يُذْكَر ما استثني منه المستثنى الأول - كما ذكرنا - اشتغل العاملُ به - كما رأيت[5] .

---

(١) لم أعثر على ذلك عند من سبق الرضي .

(٢) في ص وط : في جميع ، وكلمة في ، لا لزوم لها .

(٣) في ت وجـ وص : ومستثنياتها ، والواو هنا لا لزوم لها .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) يعني في نحو : ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمرا إلا بكر . انظر صفحة ٧٧١ .

وإن ذكرته جازَ في المستثنى الأول الإبدالُ والنصب على الاستثناء ، نحو : ما أكل أحدٌ شيئا إلا الخبزَ[1] إلا زيدا .

وإن كان الكلام موجبا فلابد من ذكر المستثنى منهما ، لأن الموجب لا يفرَّغ – على ماتقدم[2] – تقول : أكل القومُ جميعَ الطعام إلا الخبزَ إلا زيدا ، والنصب واجب في أول المستثنيين ، لأنه (عن)[3] موجب ، وأما ثانيهما فالقياسُ جواز إبداله ونصبه على الاستثناء ، لأنه في المعنى عن غير موجب ، بسبب نقضٍ إلا لمعنى الإيجاب ، والمعنى : ما أكل القوم الخبزَ إلا زيدٌ وإلا زيدا .– وإن كان القوم في اللفظ في حيز الإيجاب – .

وسادسُها : أن الجمل المعطوفَ بعضها على بعض بالواو إذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾[4] الآية[5] ، فما يقتضيه مذهبُ محققي البصرة[6] – وهو أن الجملةَ بكمالها عاملةٌ في المستثنى عملَ « عشرون » في الدرهم ، أو أن العامل معنى الفعل فيها – (أن)[7] الجملة الأخيرة أولى بالعمل فيه ، فيكون (من)[8] باب تنازع العاملَين فصاعدا لمعمولٍ واحد ، ولو كان العاملُ جميعَها لزم حصولُ أثرٍ واحدٍ من مؤثرَين مستقلَّين أو أكثرَ ، وهذا مما لا يجيزونه ، حملًا للعوامل على المؤثرات الحقيقية .

وأما إن كانت الجملةُ الأخيرةُ مستأنفةً ، والواوُ للابتداءِ ، فلا كلام في انفرادها به ، كقولك : أكرمْ بني تميمٍ ، والنحاةُ هم البصريون إلا فلانا .

قوله : ومخفوضٌ بعد غير وسِوى وسَواء ، وبعد حاشى في الأكثر ، وإعراب غير كإعراب المستثنى بإلا على التفصيل .

قوله : ومخفوض .

---

(١) يجوز أن يكون (الخبزَ) منصوبا على الإبدال من (شيئا) أو على الاستثناء .
(٢) صفحة ٧٤٨ ، ٧٤٩ .
(٣) في ت غير ، والصواب ما أثبته .
(٤) النور ٤ وتقدمت صفحة ٧٦٧ .
(٥) تتمتها ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ وبعدها ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .
(٦) انظر صفحة ٧٢١ .
(٧) في جـ : لأن ، والصواب ما أثبته لأن (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر واقع خبرا عن قوله : فما يقتضيه مذهب محققي البصرة .
(٨) ساقطة من ص .

(عطف)[1] على قوله : وهو منصوب في أول باب الاستثناء[2] .

وإنما وجب خفضُه بعد هذه الأسماء لكونه مضافا إليه .

وفي سوى أربع لغات - كما في حجة القراءة[3] - فتح السين مع المدّ ، وكسرها مع القصر ، وهما المشهورتان ، كسر الأول مع المد ، وضمه مع القصر .

قوله : وبعد حاشى في الأكثر .

التزم سيبويه حرفيةَ حاشى ، لقولهم : حاشاي من دون نون الوقاية ، ولو كان فعلًا لم يجز ذاك[4] .

وامتناعُ وقوعِه صلةً لما المصدرية مطَّردًا كخلا وعدا يمنع فعليتَه ، على أنه روى الأخفُش[5] قولَ الشاعر[6] :

٢٣٣- رأيتُ الناسَ ماحاشا قريشًا　　　فإنـا نحن أفضلُهـم فَعَـالا[7]

وما حكى المازني[8] من قول بعضهم : اللهم اغفر لي ولمن (سَمِع)[9] حاشا الشيطانَ (وأبا)[10] (الإصبعْ)[11] ، بفتح الشيطان - أي جانب الغفرانُ

---

(١) في ص : معطوف .
(٢) صفحة ٧٢١ .
(٣) الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي ١/ ١٨٦ .
(٤) الكتاب ١/ ٣٧٧ .
(٥) لم أجد البيت في معاني القرآن للأخفش ، وقد يكون رواه في غيره .
(٦) ينسب إلى الأخطل المترجم له صفحة ٣٠٩ ، ولم أجده في ديوانه .
(٧) البيت في الجنى الداني ٥١٥ ، وقال محققه : إنه في حاشية ديوانه ٢/ ١٦٤ ، وهو أيضا في العيني ٣/ ١٣٦ ، وفي التصريح ١/ ١٦٥ ، وفي الأشموني ٢/ ١٦٥ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٨٧ وقال : إنه راجع ديوان الأخطل مرتين ولم يجده فيه .

اللغة : فعالا : قال البغدادي ٣/ ٣٨٧ : الفَعال - بفتح الفاء - هو كل فعل حسن ، فإن كسرت الفاء صلح لما حسن من الأفعال ومالم يحسُن .

الشاهد : ذكر الرضي أن الأخفش روى حاشا موصلة بما المصدر وأنه روى البيت .
(٨) ذكر ذلك ابن السراج في الأصول ١/ ٢٨٨ عن أبي عثمان المازني عن أبي زيد .
(٩) في ط : سمع دعائي .
(١٠) في ت وص : وابن .
(١١) في ت وط : الأصبغ ، ولعل الصواب أنها بالعين المهملة ليوافق السجعة .

الشيطانَ – شاذٌّ عند سيبويه[1] .

وزعم الفراء : أنه فعل لا فاعل له ، والجر بعده بتقديرِ لام متعلقةٍ به محذوفةٍ لكثرة الاستعمال[2] .

وهو بعيد ، لارتكاب محذورَين ، إثباتُ فعلٍ بلا فاعل وهو غير موجود وجرٌّ بحرف جر مقدّر وهو نادر .

وعند المبرد يكون تارةً فعلا ، وتارة حرفَ جر ، وإذا أوليته اللام (نحو حاشا لزيد)[3] تعين عنده فعليتُه[4] .

هذا ما قيل ، والأولى أنه مع اللام اسمٌ ، لمجيئه معها منونا كقراءة (أبي)[5] السَّمَّال[6] (حَاشًا[7] لِلهِ)[8] .

فنقول : إنه مصدر بمعنى تنزيها لله ، كما قالوا في سبحان الله – وهو بمعنى حاشا – سبحانًا قال[9] :

---

(١) قال في الكتاب ١/ ٣٧٧ : وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى مابعده ، ثم قال : ألا ترى أنك لو قلت : أتوني ما حاشا زيدا لم يكن كلاما .

(٢) لم أجد في معاني القرآن عند تفسير قوله تعالى : ﴿ قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾ يوسف ٣١ ، ٥١ شيئا عن ذلك ، وقد نسب ابنُ يعيش إلى الفراء ذلك . انظر ٢/ ٨٥ .

(٣) ساقط من جـ وص .

(٤) هامش المقتضب جـ ٤/ ٣٩٢ ذكر الشيخ عضيمة ردَّ المبرد على سيبويه في جعله حاشا حرفا ثم ذكر ردّ ابن ولاد على المبرد .

(٥) في ت وجـ : ابن .

(٦) هو قُعنُب بن أبي قعنب ، أبو السَّمَّال العَدَوي البصري ، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة ، رواه أبو زيد سعيد بن أوس ، وأسند الهذلي قراءة أبي السمال عن هشام البربري عن عباد بن راشد عن الحسن عن سمرة عن عمر ، وهذا سند لا يصح (غاية النهاية ٢/ ٢٧) .

(٧) قرأ أبو السمال حاشا لله – بالتنوين – (مختصر ابن خالويه صفحة ٦٣) .

(٨) يوسف ٣١ و ٥١ .

(٩) نسبه البغدادي في الخزانة ٣/ ٣٨٩ إلى ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ابن قصي ، وقال : يعد من الصحابة ، وقال : إن أبا الحسن برهان الدين إبراهيم البقاعي ألف تأليفا في إيمانه وأنكر على من أنكر صُحْبَتَه ، وهو ابنُ عم خديجةَ أم المؤمنين ، توفي نحو سنة ١٢ ق هـ .

وقال ٣/ ٣٩٣ : إن أكثر شراح شواهد الكتاب على أن البيت لأمية بن أبي الصلتَ . وقال بعضهم : إنه لزيد ابن عمرو بن نفيل ، والصواب ما قدمناه .

وأقول : قد وجدت البيت في ديوان أمية مفردا صفحة ٣٧ .

٢٣٤ – سبحانه ثم سبحانًا نعوذُ به   وقبلَنا سبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ[١]

فيجوز على هذا أن يُرتكب كونَ حاشى في جميع المواضع مصدرًا ، بمعنى تبرئةً وتنزيها ، وأما حذف التنوين في حاشَالكَ فلاستنكارهم التنوين فيما غلب عليه تجريده ، منها لأجل الإضافة ، وهذا كما قال بعضهم[٢] في قوله[٣] :

٢٣٥ –   سبحانَ من علقمةَ الفاخرِ[٤]

إنَّ تركَ تنوينه لا يدل على عَلَمِيَّتِهِ ؛ لأنه لأجل إبقائه على صورة المضاف ، لما غلب استعمالُه مضافا ، كما يجيء في بيان سُوى[٥] .

ويجوز أن يقول : إن حاشا الجارَّ حرفٌ ، وهو في نحو : حاشى لله اسمٌ بُني لمشابهته لفظًا ومعنى لحاشا الحرفية .

واستدل المبردُ على فعليته بتصريفه نحو : حاشيتُ زيدا أحاشيه[٦] ، قال النابغة[٧] :

---

(١) البيت في ديوان أمية بن أبي الصلت ٣٧ ، وفي الكتاب ١/ ١٦٤ ، وفي المقتضب ٣/ ٢١٧ ، وفي الأمالي الشجرية ١/ ٢٤٨ ، وفي ابن يعيش ١/ ٣٧ و ١٢٠ ، وفي معجم ما استعجم ٣٩١ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٨٨ .

اللغة : نعوذ به ، نلجأ إليه ليعصمنا من الضلال ، الجودي : جبل بالموصل ، وقيل : بالجزيرة . الجمد جبل تلقاءُ أسنُمةٌ وهي رملة أسفلَ الدهناء على طريق فلج وأنت مصعد إلى مكة وهو نقا محدد طويل ، كأنه سنام (الخزانة ٣/ ٣٨٩ ، ٣٩٠) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن حاشا مصدر وقُطِع عن الإضافة فنُوِّن كما نون سبحانا في البيت عند قطعه عن الإضافة .

(٢) أراد ابنَ مالك ، فقد قال في شرحه للكافية الشافية ٩٦٠ – بعد أن ذكر رأي أبي علي الفارسي والزمخشري في ترك التنوين – قال : وليس الأمر كما زعما ، بل ترك التنوين لأنه مضاف إلى محذوف مقدّر الثبوت .

(٣) البيت للأعشى المترجم له صفحة ١١٨ .

(٤) صدره : أقول لما جاءني فخره ، وهو في ديوانه ١٩٣ ، وفي الكتاب ١/ ١٦٣ ، وفي المقتضب ٣/ ٢١٨ ، وفي الخصائص ٢/ ١٩٧ ، وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٥٩ ، وفي الأمالي الشجرية ١/ ٢٤٧ ، وفي ابن يعيش ١/ ٣٧ ، وفي معجم مقاييس اللغة ٣/ ١٢٥ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٩٧ .

علقمة هو ابن عُلاثةَ الصحابي رضي الله عنه ، فقد هجاه الأعشى قبحه الله ، ومدحَ ابنَ عمه عامرا لعنه الله . وغلَّبَهُ عليه في الفخر حين تنافرا (وانظر الخزانة ٣/ ٣٩٨) .

الشاهد : ذكره الرضيُّ على أن تركَ التنوين فيه ؛ ليس لأنه علم ، بل لأجل بقائه على صورة المضاف عند بعضهم .

(٥) صفحة ٧٨٦ وما بعدها .

(٦) هامش المقتضب ٤/ ٣٩٢ ، وأسرار العربية ٢٠٨ .

(٧) هو زياد بن معاوية بن ضباب الذّبياني أبو أمامةَ شاعر جاهلي ، كان يُعرَضُ عليه الشعر في سوق عكاظ ليقوِّمَه ، كان حَظِيًّا عند النعمان بن المنذر حتى شبَّبَ بزوجته ففر ، ووفد على الغساسنة ثم رضي عنه النعمانُ فعاد إليه . له ديوانٌ مطبوع ، توفي سنة ١٨ ق هـ (الأعلام ٣/ ٩٢) .

وما أُحاشِي من الأقوامِ من أحد[١]

وليس بقاطع ، لأنه يجوز أن يكون (مشتقا)[٢] من لفظ حاشى حرفًا أو اسما كقولهم : لَوْلَيتُ ، أي قلت : لولا ، ولا ليت ، أي قلت : لا لا ، وسبَّحت ، أي قلت : سبحان الله ، ولبيت ، أي قلت : لبيك ، وهذا هو الظاهر ، لأن المشتقَّ الذي هذا حاله بمعنى قولِ تلك اللفظة التي اشتُقَّ منها ، فالتسبيح قولُ سبحان الله ، والتسليمُ قولُ سلام عليك ، والبسملةُ قول بسم الله ، وكذا غيرُه ، ومعنى حاشيت زيدا قلت : حاشى زيد .

واستدلا لُه[٣] على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو (حاشَ لِلهِ)[٤] ليس بقويٍّ ؛ لأن الحرف الكثير الاستعمال قد يُحذَف منه ، نحو سو أفعلُ في : سوف أفعل .

وكثر فيها حاش ، وقلّ حشا ، لأن الحذف في الأطراف أكثر .

وإذا استعمل حاشى في الاستثناء وفي غيره فمعناه (تبرئةُ)[٥] الاسم الذي بعده من سوءٍ ذكر في غيره أو فيه ، فلا يستثنى به إلا في هذا المعنى .

وربما أرادوا (تبرئةَ)[٥] شخص من سوء فيبتدئون (بتبرئة)[٦] الله سبحانه (وتعالى)[٧] من السوء ، ثم (يبرئون)[٨] من أرادوا (تبرئته)[٩] ، على معنى أنَّ اللهَ

---

(١) صدره : ولا أرى فاعلًا في الناس يشبهه . والبيت في ديوان النابغة ١٣ ، وفي جمل الزجاجي ٢٣٣ ، وفي ابن يعيش ٢/ ٨٥ ، وفي الإنصاف ٢٧٨ ، وفي الفاخر ٢٠٧ ، وفي المغني ١٦٤ ، وفي شرح شواهده ٣٦٨ ، وفي الخزانة ٣/ ٤٠٣ .

اللغة : أحاشي : مأخوذ من لفظ حاشى ، كما يقال : بسمل وهلل .. والمعنى استثنى .

الشاهد : ذكر الرضي أن المبرد استشهد بهذا البيت على فعلية حاشى ، وذلك لتصرفها .

(٢) في ص : مستثنا .

(٣) يعني المبرد .

(٤) يوسف ٣١ و ٥١ .

(٥) في جـ وط : تنزيه .

(٦) في جـ وط : بتنزيه .

(٧) تكملة من ط .

(٨) في جـ وط : ينزهون .

(٩) في جـ وط : تنزيهه .

منزّه عن أن لا يطهِّر ذلك الشخصَ مما يصمُه ، فيكون آكدَ وأبلغَ ، قال تعالى : ﴿ قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ ﴾(1) .

وقد جاء في كلامهم « إلا » قبل ماخلا وماعدا لا قبل غيرِهما ، فيكونُ تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء .

وجوز الكسائي دخولَ إلا على حاشا الجارةِ(2) .

(وإعراب غيرٍ كإعراب المستثنى بإلا على التفصيل)(3) .

قوله : و (غيرُ) صفةٌ حُمِلَتْ على إلا في الاستثناء ، كما حملت هي عليها في الصفةِ إذا كانت تابعةً لجمع منكور غير محصور ، لتعذُّر الاستثناء ، مثل : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾(4) وضعُف في غيره .

قوله : غيرُ مبتدأٌ ، وصفةٌ خبره .

اعلم أن أصل (غير) الصفةُ المفيدةُ لمغايرة مجرورها لموصوفها ، إما بالذات نحو : مررت برجال غيرِ زيد ، وإما بالصفات نحو قولك : دخلتَ بوجهٍ غير الذي خرجتَ به .

والأصل هو الأول ، والثاني مجازٌ ، فإن الوجه الذي تبيَّنَ فيه أثرُ الغضب كأنه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات .

وماهية المستثنى – كما ذكرنا في حده(5) هو المغايرُ لما قبل أداة الاستثناء نفيا وإثباتا ، فلما اجتمع مابعدَ غيرٍ وما بعد أداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها ، حملت أم أدوات الاستثناء – أي إلا – في بعض المواضع على غيرٍ في الصفة ، وحملت غيرٌ على إلا في الاستثناء في بعض المواضع .

---

(1) يوسف ٥١ .

(2) نسبه إليه أيضا السيوطي في الهمع ١/ ٢٣٣ ، وقال : إنه حكي : قامَ القومَ إلا حاشا زيدٍ ، ومنع البصريون ذلك .

(3) ساقط من ص وط .

(4) تتمتها ﴿ فَسُبْحَانَ اللهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء ٢٢] .

(5) صفحة ٧١٦ وما بعدها .

ومعنى الحمل أنه صار مابعد إلا مغايرًا لما قبلها (ذاتا أو صفة)[1] كما بعد غير ، (ولا تعتبر مغايرتُه له نفيا وإثباتا كما كانت في أصلها ، وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا وإثباتا)[2] كما بعد إلا . ولا تعتبر مغايرتُه له ذاتا أو صفة كما كانت في الأصل .

إلا أنَّ حَمْلَ غيرٍ على إلا أكثرُ من العكس ، لأن غيرًا اسم ، والتصرفُ في الأسماء أكثرُ منه في الحروف ، فوقع غيرٌ في (جميع)[3] مواقع إلا في المفرغ وغيره ، والموجَب وغيره ، والمنقطِع وغيره ، مؤخَّرا عن المستثنى منه ومقدما عليه ، وبالجملة في جميع مَحَالِّه ، إلا أنه لا يدخل على الجملة كإلا ، لتعذُّر الإضافةِ إليها ، ولم يحمل إلا على غيرٍ إلا بالشرائط التي نذكرها[4] .

فإذا دخل إلا على غير ، وإلا في الأصل حرفٌ لا تتحمل الإعرابَ ، روعي أصلُها ، فجُعِل إعرابُها (الذي)[5] (كانت)[6] تستحقّه لولا المانعُ المذكورُ على مابعدها عارِيَّةً .

وإذا دخل غيرٌ على إلا (وأصلُ غيرٍ من حيثُ كونُه اسمًا جوازُ تحمُّل الإعراب ، وما بعده الذي صار مستثنى - بتطفلِ غيرٍ على إلا)[7] مشغولٌ بالجر ، لكونه مضافا إليه في الأصل ، جُعِل[8] إعرابُه الذي كان يستحقه لولا المانعُ المذكور - أي اشتغاله بالجر - على نفس غيرٍ عاريَّةً .

فعلى هذا التقدير لا حاجةَ إلى أن يعتذر لانتصابِ غيرٍ في الاستثناء بما قال بعضهم - لما رأى انتصابَه من دون واسطةٍ كما كان في المستثنى بإلا - وهو أنه إنما انتصب بلا واسطة حرفٍ لمشابهتِهِ الظروفَ المبهمةَ بإبهامه[9] .

---

(١) في ص : نفيا وإثباتا .

(٢) ساقط من ص .

(٣) تكملة من ج وص وط .

(٤) صفحة ٧٨١ - ٧٨٢ .

(٥) في ط : التي .

(٦) في ت : كان والأحسن ما أثبته .

(٧) ساقط من ص .

(٨) جواب إذا في قوله : وإذا دخل غير .. إلخ .

(٩) نسبه الأشموني في شرح الألفية بحاشية الصبان ٢/ ١٥٧ إلى ابن الباذِش .

وإنما لم يحتج إلى (مثل هذا)[1] العذرِ المذكور لما بيَّنا أن حركة غير لما بعدها على الحقيقة ، وهي عليها عاريةٌ ، فكأن « غير » هي الواسطةُ لانتصاب مابعدها في الحقيقة .

والدليلُ على أن الحركة لما بعدها حقيقةً جوازُ العطفِ على محله نحو : ما جاءني غيرُ زيد وعمرٌو ، بالرفع عطفا على محلّ زيد ، لأن المعنى : ما جاءني إلا زيد .

وقال الفراء : يجوزُ أن يبنى غير في الاستثناء مطلقا ، أضيف إلى معرب أو مبني ، لكونه بمعنى الحرف - يعني إلا[2] - .

ومنعه البصريون ، لأن فيه عارضٌ غير لازم ، فلا اعتبارَ به[3] .

وأما إذا أضيف إلى أنْ فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح ، كما في قوله[4] :

٢٣٧- لم يمنعِ الشربَ منها غيرَ أن نطقت[5]

كما يجيء في باب الإضافة[6] .

ويجوز أن يكون نحوُ قوله[7] :

٢٣٨ - غيرَ أني قد أستعينُ على الهمِّ ‍ ‍ ‍ ‍ إذا خفَّ بالثويِّ النَّجاءُ[8]

---

(١) تكملة من ط .

(٢) قال في معاني القرآن ١/ ٣٨٢ ، ٣٨٣ : وبعضُ بني أسد وقضاعة إذا كانت غير في معنى إلا نصبوها ، تم الكلام قبلها أو لم يتم ، فيقولون : ما جاءني غيرَك ، وما أتاني أحد غيرَك ، قال : وأنشدني المفضلُ :

لم يَمْنعِ الشُّربَ منها غَيْرَ أنْ نَطَقَتْ ‍ ‍ ‍ ‍ حمامةٌ من سحوق ذاتِ أوقـال

فهذا نصب وله الفعلُ والكلام ناقصٌ . ونسب الأنباري هذا الرأي إلى الكوفيين في الإنصاف ٢٨٧ .

(٣) الإنصاف ٢٨٧ .

(٤) قائله أبو قيس بن الأسلت قال البغدادي نقلا عن الأغاني : لم يقع إليّ اسمُه ، والأسلت لقب أبيه واسمه عامرُ بن جُشَم بن وائل .. وهو شاعر من شعراء الجاهلية ، أسندتْ إليه الأوس حربَها يوم بُعاث فكفى وسادَ .. ثم نقل عن الإصابة الاختلاف في إسلامه (الخزانة ٣/ ٤٠٩) .

(٥) عجزه : حمامة في غصون ذات أوقال ، والبيت في ديوانه ٨٥ ، وفي الكتاب ١/ ٣٦٩ ، وفي الأمالي الشجرية ١/ ٤٦ ، وفي الإنصاف ٢٨٧ ، وفي المغني ٢١١ ، وفي اللسان (وقل) ، وفي الخزانة ٣/ ٤٠٦ . الضمير في (منها) عائد إلى وجناء في قوله قبل :

ثم ارعويتُ وقد طالَ الوقوفُ بنا ‍ ‍ ‍ ‍ فيها فصرتُ إلى وجناءَ شِمـلالِ

نطقت : صوتت وصدحت ، في بمعنى على ، أو قال : جمع وَقْل ، وهو الدوم اليابس (الخزانة ٣/ ٤٠٩) .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على جواز بناء غير بلا خلاف إذا أضيفت إلى أن .

(٦) لم يتحدث الرضي عن ذلك في باب الإضافة ، بل تحدث عنه في الظروف ط ٢/ ١٠٧ .

(٧) قائله الحارث بن حِلِزة اليشكري ، وتقدمت ترجمته صفحة ٢٣١ .

(٨) البيت في شرح القصائد السبع للأنباري ٤٤٠ ، وفي الخزانة ٣/ ٤١٤ .

=

من هذا الباب – أي مبنيا على الفتح لإضافته إلى أن – كما في قوله تعالى : ﴿ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾[1] ويجوز أن يكون منصوبا لكونه استثناءً منقطعا[2] .

وقولهم : بيدَ مثلُ غيرٍ ، ولا يجيء إلا في المنقطع مضافا إلى أن (وصلتها)[3] كما في قول النبي ﷺ : « أَنَا أَفْصَحُ العَرَبِ بيدَ أني من قُريشٍ »[4] .

ويجوز أن يقال (ببنائه ، لإضافته)[5] إلى أنّ ، وأن يقال : (منصوب لكونه)[6] في (الاستثناء)[7] المنقطع .

قوله : كما حُمِلت (هي)[8] عليها في الصفة .

أي : حملت إلا على غير في الصفة .

قوله : لجمعٍ .

أي ما يدل على الجمعية ، جمعًا كان كرجال ، أولا كقوم ورهط .

= اللغة : الهم : ما أَهَمُّ به وأعزم عليه ، خف : تحرك أو مضى وذهب ، الثوي : المقيم النجاء : المضي والانطلاق . وبالثوي متعلقان بخف ، أما معمولُ أستعين فهو بزفوفٍ في قوله بعده :

بزفوفٍ كأنها هَقْلَةٌ أمّ ... رئال دَوِّيةٍ سَقْفاء

الشاهد : ذكره الرضي على أنه يجوز أن يكون (غيرَ) مبنيا على الفتح لإضافته إلى أن ، وأن يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا .

(١) من قوله تعالى : ﴿ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ الذاريات ٢٣ .

(٢) قبل هذا البيت قوله :

فتنورتُ نارَها من بعيدٍ ... بِخَزَارٍ هيهاتَ منك الصِّلاءُ

وقال أبو بكر الأنباري في شرح القصائد ٤٤٠ : غير أني معناه إلا أني .. وذلك أنه ترك ما كان فيه من ذكر الصِّبا ، ثم أنشأ شيئا صارفيه .

(٣) تكملة من جـ وص وط .

(٤) ذكر الحديث في المغني ١٥٥ بلفظ : « أنا أفصحُ من نطق بالضاد ، بيد أني من قريش ، واسترضعت في بني سعدِ بن بكر » ، ونقل البغداديُّ في تخريجه لأحاديث شرح الرضي ق ٥أ : أن السيوطي نقل عن الحافظ ابن كثير أنه لا أصلَ له ، ونبه عليه صاحبُ المواهب اللدنّية ، والحديث بلفظ : « أنا أفصح من نطق بالضاد » ، في الغماز على اللماز في الأحاديث المشتهرة صفحة ٤١ ونقل عن ابن كثير أنه لا أصل له ، وإن كان معناه صحيحا ، وذكر ابن الجزري في النشر ١/ ٢٢٠ طبع دار الفكر : أنه لا أصل له ولا يصح . و.كره ابن الأثير في النهاية ١/ ١٧١ باللفظ الذي ذكره الرضيُّ ، ثم قال : بيد بمعنى غير .

(٥) في ط : ببنائها لإضافتها .

(٦) في ط : هي منصوبة لكونها .

(٧) تكملة من ط .

(٨) في ص : إلا .

وإنما شَرَطَ هذا الشرطَ ليوافق حالُها صفةً حالُها أداةَ استثناء ، وذلك لأنه لابد لها في الاستثناء من مستثنًى منه متعدّد ، لفظا (كان)[1] أو تقديرا فلا تقول في الصفة : جاءني رجل إلا زيدٌ ، ولا يجوز تقدير الموصوف قبل إلا وصفا (كما جاز في غير ، وذلك)[2] ليكون أظهرَ في كونها صفةً .

وشَرَطَ كونَ الجمع منكَّرا لأنه إذا كان معرَّفا – نحو : جاءني الرجالُ أو القوم إلا زيدا – احتُمِل أن يرادَ به استغراقُ الجنس فيصح الاستثناءُ ، واحتُمل أن يشاربه إلى جماعة يعرف المخاطبُ أن فيهم زيدا ، فلا يتعذر أيضا الاستثناءُ الذي هو الأصل في إلا ، فالسامع يحمِل إلا على أصلها من الاستثناء فاختير كونُه منكَّرا غيرَ محصور لئلا يتحقق دخولُ مابعد إلا فيه فيُضطَر السامعُ (إلى)[3] حمل إلا على غير الاستثناء .

واشترطَ أن يكون المنكَّرُ غيرَ محصور ، والمحصورُ شيئان : إما الجنس المستغرقُ نحو : ما جاءني رجُلٌ أو رجال ، وإما بعضٌ منه معلوم العدد نحو : له علي عشرة دراهمَ أو عشرون ، لأنه إن كان محصورا على أحد الوجهين وجب دخولُ ما بعد إلا فيه ، فلا يتعذر الاستثناء ، فلا يُعدَل عنه ، وذلك نحو : كلُّ رجل إلا زيدا جاءني ، وله عليّ عشرةٌ إلا درهما .

وربما كان المنكورُ محصورا ، وتجوز الصفةُ لعدم دخوله قطعا فيه (كقولك)[4] : عندي عشرةُ رجال إلا زيدٌ ، ففيه الصفة لا غير .

وكذا في المحصور الآخر نحو : ما جاءني رجلان إلا زيدٌ ، وما جاءني رجال إلا عمرو ، فإن معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس ، وزيدٌ ليس اثنين منه ، فلا يدخل فيه ، وكذا معنى ما (جاءني رجال : ما)[5] جاءني جماعة من هذا الجنس ، وعمرو ليس جماعةً فلا يدخل (فيه)[6] ، فليس في مثله – إذن – إلا الصفةُ ، أو الاستثناء المنقطع .

---

(١) تكملة من جـ وص وط .
(٢) في ص : كما جاز في غير ذلك .
(٣) في ص وط : على .
(٤) في ط : كقوله .
(٥) ساقط من ص .
(٦) ساقطة من ص وط .

هذا كله مبني على أن المستثنى واجبُ الدخول في المستثنى منه – كما هو مذهب جمهور النحاة – .

وأما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناءُ مع هذه الشروط – أيضا – لأنه يكتفى في صحة الاستثناءِ بصحة الدخول[1] .

وقال الأندلسي[2] ، والمالكي[3] : لابد لـ (إلا) إذا كانت صفة من متبوع ظاهر – كما ذكر المصنف[4] – جمعٍ أو شبهِه منكَّرٍ أو معرف باللام الجنسية . قال[5] :

٢٣٩– أنيخت فألقت بلدةً فوق بلدةٍ   قليـلٌ بها الأصواتُ إلا بغامُهـا[6]

ويجوز في البيت أن تكون إلا (استثناءً)[7] ، وما بعدها بدلا من الأصوات ، لأن في قليل معنى النفي – كما ذكرنا[8] .

ومذهبُ سيبويه جوازُ وقوع إلا صفةً مع صحة الاستثناء ، قال : يجوز في قولك : ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ أن يكون إلا زيدٌ بدلا وصفة[9] .

---

(١) سبق الحديث عنه صفحة ٩٠٩ .

(٢) في المباحث الكاملية ٣/ ٢٦٩ ، ٢٧٠ : ولا يجوز أن تكون غير وإلا وصفَين إلا لنكرة أو معرفةٍ باللام الجنسية ، ولا يجوز حذفُ الموصوف مع إلا كما يجوز مع غير .

(٣) في التسهيل ١٠٤ : تؤوَّلُ إلا بغير ، فيوصَف بها وبتاليها جمعٌ أو شبهه ، منكَّرٌ أو معرف بأداة جنسية ، ولا تكون كذلك دون متبوع .

(٤) في متن الكافية ، انظر صفحة ٧٧٨ .

(٥) قائله ذو الرمة وقد تقدمت ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٦) البيت في ديوانه ٢/ ١٠٠٤ ، وفي الكتاب ١/ ٣٧٠ ، وفي المقتضب ٤/ ٤٠٩ ، وفي المغني ١٠٠ ، وفي شرح شواهده ٧٨ و ٢٤٨ ، وفي الهمع ١/ ٢٢٩ ، وفي الدرر ١/ ١٩٤ ، وفي اللسان (بغم) ، وفي الخزانة ٣/ ٤١٨ .

اللغة : أنيخت : أبركت ، وأراد بالبلدة الأولى صدرَ الناقة وبالثانية الأرضَ ، بغامها : قال في اللسان : بغمت الناقة تَبْغِم بُغَاما : قطعت الحنين و لم تمده . ثم أنشد البيت ... ورفعُ بغامُها إنما هو بطريق النقل من إلا إليه ، ويجوز أن يكون بدلا من الأصوات كما ذكر الشارح (انظر الخزانة) .

الشاهد : أنشده الرضي على أن إلا هنا بمعنى غير فهي صفة للأصوات ، و نقل ما تستحقه من الإعراب إلى ما بعدها .

(٧) في ط : للاستثناء .

(٨) تقدم ذلك في باب المبتدأ أو الخبر صفحة ٢٥٢ وفي بابنا هذا صفحة ٧٣٨ . ومابعدها .

(٩) الكتاب ١/ ٣٧٠ ، ٣٧١ .

وعليه أكثر المتأخرين ، تمسُّكا بقوله[1] :

٢٤٠- وكلُّ أخٍ مُفارقُهُ أخوه لعَمْـرُ أَبـيك إلا الفَرْقَـدَان[2]

وقوله ﷺ : « الناسُ كلُّهم (هالكون)[3] إلا العالِمون ، والعالمون كلهم (هالكون)[3] إلا العاملون ، والعاملون كلهم (هالكون)[3] إلا المخلصون ، والمخلصون على خطر عظيم »[4] .

وقال الكسائي : تقديرُ البيت إلا أن يكون الفرقدان .

وهو مردود ، لأن الحرفَ الموصولَ لا يُحذَفُ إلا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع[5] .

وقال المصنفُ : في البيت شذوذان ، وصفُ كل دون المضاف إليه ، والمشهور وصف المضاف إليه ، إذ هو المقصودُ ، و (كل) لإفادة الشمول فقط ، (قال : وهذا)[6] الوصفُ ضرورةٌ للشاعر ، لأنه لو جاز له وصفُ المضاف إليه ، وهو أن يقول : الفرقدين ، لم يجعل إلا صفةً ، بل كان يجعله استثناء .

---

(١) قائله عمرو بن معد يكرب وستأتي ترجمته صفحة ٩٧٩ . وينسب إلى حضرميّ بن عامر . انظر الخزانة ٣/ ٤٢٦ .

(٢) البيت في ديوان عمرو ١٦٧ ، وفي الكتاب ١/ ٣٧١ ، وفي المقتضب ٤/ ٤٠٩ ، وفي أمالي المرتضي ٢/ ٨٨ ، وفي الإنصاف ٢٦٨ ، وفي ابن يعيش ٢/ ٨٩ ، وفي المغني ١٠١ ، وفي الهمع ١/ ٢٢٩ ، وفي الخزانة ٣/ ٤٢١ ، وفي مجاز القرآن ١/ ١٣١ ، وفي جمهرة أشعار العرب ١٤ ، وفي البيان والتبيين ١/ ٣٣ ، وفي رصف المباني ٩٢ .

اللغة : الفرقدان : نجمان في السماء لا يغربان ، ولكنهما يطوفان بالجَدْي ، وقيل : هما كوكبان قريبان من القطب ، وقيل : هما كوكبان في بنات نعشٍ الصغرى . اللسان ٤/ ٣٣١ .

الشاهد : أنشده الرضي على أن إلّا هنا صفةٌ لكلّ مع صحة جعلها أداة استثناء .

ذكر البغدادي عدة تَخاريج للبيت من ٣/ ٤٢٣ ، ٤٢٥ فنقل عن الكوفيين أن إلا هنا بمعنى الواو ، ونقل عن أبي علي كلاما يؤيد فيه كلامَ سيبويه حيث منع أن يكون قوله : إلا الفرقدان على تقدير إلا أن يكون الفرقدان ، ونقل عن بعض شراح أبيات المفصّل من فضلاء العجم أن إلا هنا بمعنى حتى ، ونقل عن الأنباري في الإنصاف أن إلا هنا للاستثناء المنقطع قال : أراد لكنْ الفرقدان فإنهما لا يفترقان . قال : وبقي احتمالُ وجهٍ آخرَ لم أرَ من ذكره ، وهو أن تكون إلا للاستثناء والفرقدان منصوبٌ بفتحة مقدرة على الألف .

(٣) في : جـ هلكى .

(٤) قال البغدادي في تخريج أحاديث الرضي ق ٥ . نقلا عن الصاغاني في كتاب الموضوعات : وهذا الحديث مفترى ملحون ، والصواب في الإعراب إلا العالمين والعاملين والمخلصين .

(٥) يعني بعد واو المعية وأو ، والفاء السببية ، وحتى . وانظر ط ٢/ ٢٣٢ ومابعدها .

(٦) في ت وجـ : وهذا .

والشذوذ الثاني : الفصلُ بالخبر بين الصفة والموصوف ، وهو قليل[1] .

وقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾[2] قال سيبويه : لا يجوز هٰهنا إلا الوصف ، لأنك لو قلت : لو كان فيهما إلا الله لفسدتا لم يجز[3] .

يعني أن البدلَ لا يجوز إلا في غير الموجب ، وليس الشرطُ[4] – وإن لم يكن موجبا صِرفًا – من غير الموجَب الذي يجوز معه الإبدال .

قال المصنف : ولا يجري النفيُ المعنويُّ كاللفظيِّ إلا في قَلّما ، وأقلّ رجل ، وأبي ومتصرفاتِهِ – كما مضى[5] – قال : وأيضا البدلُ لا يجوز إلا حيث يجوزُ الاستثناء ، ولا يجوز الاستثناءُ هٰهنا لأن (الله) غيرُ واجب الدخول في ﴿ آلهةٌ ﴾ المنكّر ، لأنه غير عام ولا محصور[6] .

ولو وقع أيضا الجمعُ المنكَّر في سياق النفي ، وقُصِدَ به الاستغراقُ لم يجز استثناءُ المفرد منه . كما تقدم (من أنه لا يقال : ما جاءني رجال إلا زيدًا ، على أنه استثناءٌ متصل)[7] .

وأجاز المبرد رفعَ (الله) على البدَل ، لأن في لو معنى النفي ، إذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره ، فكأنه قيل : ما فيهما آلهة إلا اللهُ[8] .

---

(1) إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١/ ٣٧١ .

(2) الأنبياء ٢٢ وتقدمت صفحة ٧٧٨ .

(3) الكتاب ١/ ٣٧٠ .

(4) يعني لو في الآية الكريمة .

(5) صفحة ٧٤٠ ، ٧٤١ .

(6) في الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٧٠ وقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ ﴾ ليس على الوصفية وإنما على البدل ، وصحّ لأنه في معنى النفي ، لأن معنى قولك ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ ﴾ ما فيهما آلهة إلا الله .. وهذا ضعيف من أوجه : أحدُها : أنه لو كان كذلك لجاز أن يقول : لو كان فيها إلا الله ..

والثاني أنه لا يجري النفيُ المعنويُّ مُجرى اللفظي ، ألا ترى أنك تقول : أبى القوم إلا زيدا بالنصب ليس إلا ، ولو كان النفيُ المعنويُّ كاللفظي لجاز : أبى القوم إلا زيدٌ ، وكان المختارَ ، وههنا أولى لأن النفيَ محقَّقٌ غيرُ مقدر فيه إثبات .

(7) صفحة ٧٧٨ ، وقد سقط من ص مابين القوسين .

(8) عندما عرض المبرد للآية في المقتضب ٤/ ٤٠٨ قال : هذا باب ما تقع فيه إلا وما بعدها نعتًا بمنزلة غير وما أضيف إليه .. قال الله عز وجل : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ . المعنى والله أعلم : لو كان فيهما آلهة غيرُ الله لفسدتا ..
=

وهذا كما أجرى الزجاجُ التحضيضَ في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ ﴾[1] الآية[2] مُجرى النفي ، فأجاز البدلَ في قوم يونس[3] .

والأولى منعُ إجراء الشرطِ والتحضيض في جواز الإبدال والتفريغ معهما مُجرى النفي ، إذ لم يثبت .

وأما عدمُ وجوب دخول « الله » في آلهة فلا يضر المبردَ ، لأنه يكتفي في جواز الاستثناءِ بصحة الدخول – كما تقدم[4] .

قوله : وهو في غيره ضعيفٌ .

يعني جعل إلا صفةً في غير مثل هذا الموضعِ الجامعِ للشروطِ المذكورةِ كما في قوله :

٢٤٠– وكلُّ أخٍ مفارقُه أخوه[5]

ضعيف ، (هذا)[6] عند المصنف ، ولا (ضعف)[7] عند سيبويه وأتباعِه – كما تقدم[8] –.

قوله : وإعراب سِوى وسَواء النصبُ على الظرفِ على الأصح .

إنما انتصب (سوى) لأنه في الأصل صفةُ ظرفِ مكان ، وهو « مكانا » قال تعالى :

= لكن الشيخ عضيمة ذكر نقدَ المبرد لكلام سيبويه وأنه قال : لا يجوز أن يكون إلا وما بعدها وصفًا إلا في موضع لو كانت فيه استثناءً لجاز .. إلخ .

وقال : إنّ ابن ولاد ردّ على المبرد ردا طويلا في الانتصار ١٨٣ – ١٨٧ . قال : ولو وقف على ما في المقتضب لعرف أن المبردَ عدل عن رأيه .

(١) يونس ٩٨ وتقدمت مراتٍ .

(٢) تتمتها ﴿ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الخِزْى فِى الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ ﴾ .

(٣) قد تقدم تخريج رأيه صفحة ٧٣١ .

(٤) صفحة ٧٤٧ وما بعدها .

(٥) سبق تخريجه صفحة ٧٨٤ .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) في جـ وص وط : يضعف .

(٨) صفحة ٧٨٣ .

﴿ مَكَانًا سُوى ﴾[1] أي مستويا ثم حذف الموصوفُ ، وأقيم (الصفةُ)[2] مُقامه ، مع قطع النظر عن معنى الوصف ، أي معنى الاستواء ، الذي كان في سوى ، فصار بمعنى « مكانًا » فقط ، ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لمّا قام مقامه في إفادة معنى البدل ، نقول : أنت لي مكانَ عمرو ، أي بدله ، لأن البدل سادٌّ (مسد)[3] المبدل منه ، وكائنٌ مكانَهُ ، ثم استعمل معنى البدل في الاستثناء ، لأنك إذا قلت : جاءني القوم بدلَ زيد ، أفاد أن زيدا لم يأتك ، فجُرِّد عن معنى البدلية أيضا ، بمطلق معنى الاستثناء .

فسِوى في الأصل مكانٌ مستو ، (ثم صار بمعنى مكان)[4] ثم بمعنى بدل ، ثم بمعنى الاستثناء .

ولا يجوز في سوى القطعُ عن المضاف إليه – كما يجوز في غير على ما يجيء[5] .

والتزم بعضُهم وجوبَ إضافته إلى المعارف ، فلا يجيز : جاءني القوم سِوى رجلٍ منهم طويلٍ ، وهو الظاهر في كلامهم[6] .

وعند البصريين : هو لازم النصبِ على الظرفية[7] ، لأنه في الأصل صفةُ ظرفٍ ، والأولى في صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتُها النصبُ ، فنصبُه على كونه ظرفا في الأصل ، وإلا فليس الآن فيه معنى الظرفية .

والدليلُ على ظرفيته في الأصل وقوعُه صلةً ، بخلاف غير ، نحو : جاءني (الذي)[8] سوى زيد .

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى ﴾ طه ٥٨ .

(٢) في ت : الوصف .

(٣) في ص : مكان .

(٤) ساقط من ص .

(٥) صفحة ٧٨٩ .

(٦) هذا ما يفعله النحاةُ عند تمثيلهم لسوى في الاستثناء فإنهم لا يضيفونها إلا إلى معرفة .

(٧) انظر مثلا : الكتاب ١/ ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٧٧ ، والمقتضب ٤/ ٣٤٩ ، والإنصاف المسألة ٣٩ صفحة ٢٩٤ .

(٨) في ص : القوم ، والصواب ما أثبته .

وعند الكوفيين يجوز (في السعة)[1] خروجُها عن الظرفية ، والتصرفُ فيها رفعًا ونصبًا وجرًّا كغير[2] ، وذلك لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء . قال[3] :

٢٤١- ولم يبق سوى العُدوا نِ دِنَّاهم كما دَانوا[4]

وقال[5] :

٢٤٢- تَجَانَفُ عن جَوِّ اليمامةِ ناقتي وما عَدَلَتْ عن أهلِها لِسِوائكا[6]

ومثلُه عند البصريين شاذٌّ لا يجوز في ضرورة الشعر[7] .

وزعم الأخفشُ أن سِواءً إذا أخرجوه عن الظرفية - أيضا - نصبوه ، استنكارا لرفعه فيقولون : جاءني سِواءَك ، وفي الدار سواءَك[8] .

---

(١) تكملة من جـ وص .

(٢) انظر مثلا : شرح ابن يعيش على المفصل ٢/ ٨٤ ، والمسألة التاسعة والثلاثين من الإنصاف صفحة ٢٩٤ .

(٣) قائله : الفند الزِّمَّاني واسمُه : نهشلُ بنُ شيبان بن ربيعة بن زِمّان الحنفي ، والفند : القطعةُ من الجبلِ ، ولقب به ، لأن بكر بن وائل بعثوا به إلى بني حنيفة في حرب البَسوس وكان مُسِنا فقالوا : ما يغني هذا العَشَبَةُ . قال : أو ما ترضون أن أكون لكم فَنَدًا تأوون إليه ، وكان أحدَ فرسان ربيعة المعدودين (الخزانة ٣/ ٤٣٤ ، ٤٣٥) .

(٤) البيت في أمالي القالي ١/ ٢٦٠ ، وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧١٩ ، وفي العيني ٣/ ١٢٢ ، وفي التصريح ١/ ٣٦٢ ، وفي الخزانة ٣/ ٤٣١ .

اللغة : العدوان : الظلم ، دناهم : جازيناهم .

الشاهد : قوله سوى ، حيث خرجت عن الظرفية فوقعت هنا فاعلا ، وهذا يؤيد مذهب الكوفيين ، وعده البصريون شاذًّا لضرورة الشعر .

(٥) قائله : الأعشى . وقد مرت ترجمته صفحة ١١٨ .

(٦) البيت في ديوانه ١٣٩ ، وفي الكتاب ١/ ٢٠٣ ، وفي المقتضب ٤/ ٣٤٩ ، وفي التصحيف للعسكري ٢٩٨ ، وفي الأضداد للأنباري ٤١ ، وفي مايجوز للشاعر للضرورة ١٧٨ ، وفي الضرائر الشعرية ٢٩٢ ، وفي أساس البلاغة (جنف) ، وفي معجم مقاييس اللغة ١/ ٤٨٦ ، وفي المخصص ١٥/ ١٥١ ، وفي الخزانة ٣/ ٤٣٥ .

اللغة : تجانف : تميل . جو : قال البغدادي ٣/ ٤٤٠ : اسم اليمامة في الجاهلية حتى سماها الحِمْيري لما قَتَل المرأةَ التي تسمى اليمامة باسمها ... ورُوِي : عن جُلِّ اليمامة ، وفي الروايتين حذفُ مضاف ، فالأول : عن أهل جو اليمامة ، والثاني عن جُلِّ أهل اليمامة .

الشاهد : أنشده شاهدا على خروج سواء عن الظرفية إلى الجر باللام ، وهو شاهد للكوفيين ، شاذٌّ لضرورة الشعر عند البصريين .

(٧) أورد ابن مالك في شرحه للكافية الشافية من ٧١٧ - ٧٢٠ : شواهد نثرية وشعرية لخروج سوى عن الظرفية اكتفى بذكر النثرية قال : فمن ذلك قولُ النبي ﷺ : « سألت ربي ألا يسلط على أمتي عَدُوًّا من سوى أنفسهم » . وقوله عليه الصلاة والسلام : « ما أنتم في سواكم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود » .

(٨) قال عن قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ﴾ البقرة ١٧ : أما حولَه فانتصبَ على الظرف ، وذلك أن الظرف منصوب والظرف يكون فيه الشيء كما قال الشاعر :

هذا النهارَ بَدَالها من همِّها مابالُها بالليل زالَ زوالَها

ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابُه على الظرفية قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ ﴾[1] و ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[2] وتقول : لي فوقَ السُّداسِي ودوَن السُّباعِي .

واعلم أن المستثنى قد يُحذف من إلا وغيرِ الكائنَين بعد ليس فقط ، كما يحذفُ ما أضيف إليه غيرُ الكائنُ بعد (لا)[3] تقول : جاءني زيد ليس إلا ، وليس غيرُ ، بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضافُ إليه – كما يجيء في الظروف المبنية[4] –.

وغيرُ خبرُ ليس ، أي ليس الجائي غيرَه .

وقال الأخفش : يجوز أن يكون اسمَه ، وقد حُذِفَ المضافُ إليه وأُبقي المضاف على حاله[5] ، كقوله[6] :

٢٤٣ – خَالَط من سَلْمَى خياشيمَ وفا[7]

= نصب النهار على الظروف ، وإن شاء رفعه وأضمر فيه . انظر : معاني القرآن للأخفش صفحة ٤٩ . وقد نسب العكبري ذلك إليه في التبيان ٥٢٢ .

(١) من قوله تعالى : ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا مِنْهُمُ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ الأعراف ١٦٨ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ الأنعام ٩٤ .

(٣) في جـ : إلا .

(٤) ط ٢/ ١٠ وما بعدها .

(٥) التسهيل ١٠٧ ، وانظر ما نقله البغدادي عن الإيضاح الشعري في الخزانة ٣/ ٤٤٢ ، والاستغناء ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٦) قائله العجاج ، وتقدمت ترجمته صفحة ٦١٣ .

(٧) بيت من مشطور الرجز في ديوان العجاج ٢/ ٢٢٥ وبعده :

صهباءَ خُرْطوما عَقارا قَرْقفا

وهو في المقتضب ١/ ٢٤٠ ، وفي المخصص ١/ ١٣٦ ، وفي المسائل العسكرية ١٦٩ ، وفي ابن يعيش ٦/ ٩٨ ، وفي العيني ١/ ١٥٢ ، وفي الهمع ١/ ٤٠ ، وفي الخزانة ٣/ ٤٤٢ .

اللغة : الخياشيم جمع خيشوم ، وهو أقصى الأنف ، الصهباء : الخمر ، الخرطوم : السلافة ، عقارا : خمرا ، قرقف : اسم الخمر ، ويوصف به الماء البارد .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الأخفش أجاز أن يكون غير في ليس ، غير اسمَ ليس وقد حذف المضاف إليه وبقي المضاف على حاله كما فعل في (فا) فإن أصله فاها .

وهو ضعيف من وجهين :

أحدهما : أن حذفَ خبرِ ليس قليلٌ .

والثاني : أن حذف المضاف إليه ، وإبقاءَ المضاف على حاله قليل .

وقد يقال : ليس غيرَ - بالنصب - على إبقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف إليه .

وقد ينوّن غيرٌ على ما حكاه الأخفش في الحالين[1] ، نحو : ليس غيرٌ وليس غيرا ، كما ينون كل وبعض عِوضًا (عن)[2] المضاف إليه .

وحكى الأخفشُ : ليس غيرُه وليس غيرَه[3] .

وهذا مما يقوي مذهبَه من كون ليس غيرُ - بالضم - على حذف الخبر .

ويجوز أن يقال : حَسُنَ حذفُ خبرِ ليس ههنا - وإن كان قليلا في غير هذا الموضع - لكثرة استعماله في الاستثناء .

والنصب على إضمار اسم ليس ، أي ليس الجائي غيرَه .

وإذا أضيف غيرُ ظاهرًا - جاز عند الأخفش أن يأتي بعد لم يكن[4] ، نحو : جاءني زيد لم يكن غيرُه وغيرَه ، بالرفع والنصب على التفسيرين المذكورين .

قال : وتقول : جئتني ليس غيرُك وغيرَك ، ولم يكن غيرُك وغيرَك[5] .

---

(١) لم أجد ذلك في معاني القرآن للأخفش ، ولم ينسبه إليه غير الرضي فيما رأيت .

(٢) في ص وط : من .

(٣) الاستغناء ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٤،٥) الاستغناء ٢٢٧ .

لاسيما

وأما « لاسيما » فليس من كلمات الاستثناء حقيقةً ، بل المذكور بعده منبَّه على أولويته بالحكم المتقدّم ، وإنما عُدَّ من كلماته لأن مابعده مخرَج عما قبله من حيث أولويته بالحكم (المتقدم)[1] .

فإن جُرَّ مابعده فبإضافة سِيّ إليه ، وما زائدةٌ ، ويُحْتَمَل أن تكون نكرةً غيرَ موصوفة والاسمُ بعدها بدلٌ منها .

وإن رُفِعَ – وهو أقل من الجر – فخبرُ مبتدأ محذوف ، و « ما » بمعنى الذي ، أو نكرةٌ موصوفةٌ بجملةٍ اسمية .

وإنما كان أقلَّ لأن حذف أحد جزأي الجملة الاسمية التي هي صلةٌ – كقراءة من قرأ[2] ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ ﴾[3] أو صفة[4] قليلٌ .

وليس نصبُ الاسم بعد لا سيما بقياس ، لكنه روي بيتُ امرئ القيس[5] :

٢٤٤ – ولا سيَّما يومًا بدارة جُلجُل[6]

---

(١) ساقطة من ط .

(٢) نسب ابن جني القراءة إلى ابن يعمر في المحتسب ١/ ٢٣٤ ، واستضعف الرفع .

(٣) الأنعام ١٥٤ .

(٤) عطف على قوله : صلة .

(٥) تقدمت ترجمته صفحة ٣٤ .

(٦) صدره : ألا رُبَّ يوم صالح لك منهما ، والبيت في ديوانه ١٠ ، والرواية فيه وفي كثير من المراجع : ألا رُبَّ يوم لك منهن صالح ، وفي شرح القصائد لأبي بكر الأنباري ٣٢ ، وفي ابن يعيش ٢/ ٨٦ ، وفي العيني ١٨٦ ، وفي معجم البلدان ٢/ ٤٢٦ ، وفيها جميعها برفع يوم وجره ، وفي الخزانة ٣/ ٤٤٤ ، وفي الهمع ١/ ٢٣٤ : دارة جلجل – كما في معجم البلدان ٢/ ٤٢٦ – مختلف فيها ، فقيل : هي بالحِمَى ، وقيل : بغَمْر ذي كندة ، وقيل : بين شُعَبَى وحَسَلات ووادي المياه والبردان ، وقيل : هي دار الضباب مما يواجه نخيل بني فزارة ، وقيل : من منازل حجر الكِندي بنجد . والضمير في (منهما) عائد إلى أم الحويرث وأم الرباب المذكورتين في بيت قبله . وفي إعراب الاسم الواقع بعد لاسيما خلاف ذكره الشارح فلا أعيده .

ومعنى لاسيما : سي : مثل ، دخلت عليه لا النافية وضم إليه ما ، وهي إما أن تكون بمنزلة الذي ، وإما أن تكون زائدة .

الشاهد قوله : لاسيما يوما حيث جاء الاسم بعد لاسيما منصوبا ، قال الشارح : وليس بقياس .

بنصب يوما أيضا ، فتكلفوا لنصبه وجوها :-

قال بعضهم : « ما » نكرة موصوفة ، ونَصَبَ يوما بإضمار فعلٍ ، أي أعني يوما[1] .

وقيل : على التمييز[2] .

قال الأندلسي : لاينتصب بعد لاسيما إلا النكرة ، ولا وجه لنصب المعرفة[3] .

وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبِه قياسا ، على أنه تمييزه لأن ما بتقدير التنوين ، كما في : كم رجلا ، إذ لو كان بإضمار فعل لاستوى المعرفةُ والنكرةُ .

قال الأخفش - في قولهم : إن فلانا كريم لاسيما إن أتيته قاعدا -: ما هنا زائدةٌ ، عوضًا من المضاف إليه ، أي ولا مثلَه إن أتيته قاعدا .

واعلم أن الواو التي تدخل على لاسيما في بعض المواضع كقوله :

(ألا رب يوم صالحٍ لك منهما) ولاسيَّمَا يومًا بدارةِ جُلجُل[4] (٢٤٤)

اعتراضية ، كما في قوله[5] :

٢٤٥- فأنت طلاقٌ والطلاق أَلِيَّةٌ[6]

إذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة .

---

(١) ذكر صاحب الهمع فيه ١/ ٢٣٤ للنصب وجوها ، منها : أنه تمييز وما : نكرة تامة غير موصوفة في محل خفض بالإضافة ، وقيل : إنه على الظرف وما ، بمعنى الذي وهو صلة لها ، أي ولا مثل الذي اتفق يوما ، وقيل : إن ما ، حرف كافٌ لسي عن الإضافة والمنصوب تمييز . وقيل : إنها كافة وهو ظرف أي : ولا مثل مابك في يوم .
وانظر الأشموني بحاشية الصبان ٢/ ١٦٧ .

(٢) انظر المباحث الكاملية ٣/ ٢٦٨ .

(٣) تحدث الأندلسي في المباحث الكاملية ٣/ ٢٦٨ عن لاسيما ولم يذكر ذلك .

(٤) سبق تخريجه صفحة ٧٩١ .

(٥) لم أهتد إلى قائله .

(٦) عجزه : ثلاثًا ومن يخرق أعق وأظلم ، والبيت في مجالس العلماء ٣٣٨ ، وفي ابن يعيش ١/ ١٢ ، وفي المغني ٧٦ ، وفي الخزانة ٣/ ٤٥٩ .

اللغة : ألية : يمين ، يخرق : الخرق خلاف الرفق ، وخَرِقَ خَرَقا من باب فرح إذا عمل عملا لم يرفُق فيه . أعق : أكثر عقوقا والعقوق القطيعة .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الواو في والطلاق اعتراضية .

ويروى البيت برفع ثلاث وعليه يكون خبرا لـ (والطلاق) وانظر ما نقله البغدادي عن أبي علي الفارسي وغيره في الخزانة ٣/ ٤٦١ - ٤٧١ .

والسيُّ بمعنى المِثْل ، فمعنى جاءني القوم ولاسيما زيدٌ أي : ولا مثلَ زيد موجود بين القوم الذين جاءوني ، أي هو كان أخصَّ بي ، وأشدَّ إخلاصا في المجيء ، وخبرُ لا محذوفٌ .

وتُصُرِّفَ في هذه اللفظة تصرفات كثيرة ، لكثرة استعمالها ، فقيل : سيّما بحذف لا ، ولا سَيما بتخفيف الياء ، مع وجود لا وحذفها[1] .

وقد يحذف ما بعد لاسيما – على جعله بمعنى خصوصا – فيكون منصوبَ المحل على أنه مفعول مطلق ، وذلك كما مر في باب الاختصاص[2] من نقل نحو : أيُّها الرجل من باب النداء إلى باب الاختصاص (لجامع)[3] بينهما معنوي . فصار في نحو : أنا أفعل كذا أيها الرجل منصوبَ المحلِّ على الحال ، مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضمّ أيٍّ ورفع الرجل .

كذلك لاسيما ههنا ، يكون باقيا على نصبه الذي كان له في الأصل ، حين كان اسمَ لا التبرئة ، مع كونه منصوبَ المحل على المصدر ، لقيامه مقام خصوصا .

فإذا قلت : أُحِبُّ زيدا ولاسيما (راكبا على الفرس)[4] فهو بمعنى وخصوصا راكبا ، فراكبا حالٌ من مفعول الفعل المقدر ، أي : وأخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا .

وكذا في نحو : أحبّه ولا سيما وهو راكب .

وكذا قولك : أحبه ولاسيما إن ركب أي وخصوصا إن ركب ، (جوابَ)[5] الشرط مدلولُ خصوصًا إن ركب ، أي : إن ركب أخُصُّه بزيادة المحبة .

ويجوز أن يُجعَل بمعنى المصدر اللازم ، أي : اختصاصا ، فيكون معنى وخصوصا راكبا : أي ويختص بفضل محبتي راكبا .

---

(١) ذكر ذلك أيضا أبو بكر بن الأنباري في شرحه للقصائد السبع الطوال صفحة ٣٣ .

(٢) صفحة ٥١٢ .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في ص وط : راكبا أو على الفرس .

(٥) في ط : فجواب .

وعلى هذا ينبغي أن يؤول ما ذكر الأخفشُ – أعني قوله : إن فلانا لكريم ولاسيما إن أتيته قاعدا – أي : يختص بزيادة الكرم اختصاصًا في حالة قعوده .

ويجوز مجيُّ الواو قبل لاسيما إذا جعلته بمعنى المصدر ، وعدم مجيئها ، إلا أن مجيئها أكثر ، وهي اعتراضية – كما ذكرنا[1] – ويجوز أن يكون عطفا ، والأول أولى (وأعذبُ)[2] .

وقد يقال : لا سواءَ ما مقام لاسيما .

واعلم أن أصل إلا أن يدخل على الاسم ، وقد يليها في المفرغ فعلٌ مضارع ، إما خبرُ المبتدأ كقولك : ما الناس إلا يعبرون ، ومازيد إلا يقوم ، أو حالٌ نحو ما جاءني زيد إلا يضحك ، أو صفةٌ نحو ما جاءني منهم رجل إلا يقوم ويقعد ، ويجوز أن يكون هذا حالا لعموم ذي الحال .

وإنما شُرِطَ التفريغُ لتكون إلاّ ملغاة عن العمل – على قول[3] – أو عن التوصل بها إلى العمل على قول آخر[4] ، فيسهُل دفعُها عما (تقتضيه)[5] من الاسم ، لانكسار شوكتها بالإلغاء .

وشُرِطَ كونُ الفعل مضارعا لمشابهته الاسمَ .

وأما الماضي فجوزوا أن يليها في المفرغ بأحد قيدَين ، وذلك إما اقترانُه بقد ، نحو قولك : ما الناس إلا قد عَبروا ، وذلك لتقريبها له من الحالِ المشبِه للاسم .

وإما تقدم ماض منفي نحو قولك : ما أنعمتُ (عليه إلا)[6] شكرَ ، وما أتيتُه إلا أتاني ، وعنه ﷺ « ما أَيِسَ الشَّيطانُ من بني آدمَ إلا أتاهُم من قِبَلِ النِّساءِ »[7] ، وذلك إذا قُصِدَ لزومُ تعقب مضمون ما بعد إلا لمضمون ما قبلَها .

---

(١) صفحة ٧٩٢ .

(٢) في ص : وأعرب .

(٣) وهذا عند من يقول : إن إلا هى العاملةُ في المستثنى كما نسب ذلك إلى المبرد والزجّاج .

(٤) وهذا عند من يقول : إن العامل في المستثنى هو ما قبل إلا بوساطتها وهم البصريون .

(٥) في ت وص : يقتضيها ، وفي ط : يقتضيه .

(٦) في ط : عليها لا .

(٧) لم أجده في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ، وقال البغدادي في تخريجه لأحاديث الرضي ق ٥ : إنه في =

وإنما جاز أن يليها الماضي مع هذا القصدِ لأن هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاءِ – في الأغلب – نحو : إن جئتني أكرمتك .

وإنما قلت : في الأغلب لأنه قد لا يكون مضمونُ الجزاء متعقبا لمضمون الشرط (بل يكون)[1] مقارنا له في الزمان نحو : إن كان هناك نارٌ كان احتراق ، وإن كان هناك احتراق فهناك نار ، وإن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق ، لكن التعقبَ المذكورَ هو الأغلبُ .

فلما كان تعقبُ مضمون مابعد إلّا لمضمون ماقبلها هو المرادَ ، وكان معنى حرف النفي مع إلا يفيدُ معنى الشرط والجزاء – أعني لزومَ الثاني للأول – جاز أن يُعتبَر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي ، وإلا فيصاغ ما قبل إلا ومابعدها صوغَ الشرط والجزاء ، وذلك إما لكونهما ماضِيَيْن نحو : مازرتَني إلا أكرمتك ، أو مضارعين نحو : ما أزورُك إلا تزورُني ، ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء – أعني كونَهما ماضيين أو مضارعين ، فجاز كونُ الماضي الذي بعد إلا ههنا مجردا عن قد والواو – مع أنه حال كما ذكرنا في باب الحال[2] – وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء ، فيكون مابعد إلا على هذا المعنى (المذكورِ)[3] إما ماضيا مجرَّدا ، أو مضارعا مجرَّدا كما رأيت .

وجاز أيضا أن ينظَر إلى كونِ مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة – وإن كان فيه معنى الجزاء – فيؤتى به ماضيا أو مضارعا مع الواو ، نحو : مازرته إلا وأكرمني ، ولا أزوره إلا ويكرمني .

وإنما اطرد الواوُ مع هذا النظر لكون هذا الحال غيرَ مقترن مضمونُه بمضمون عامله – كما هو الغالب في الحال – نحو جاءني زيد راكبا ، ولفظه أيضا منفصل عن العامل بإلا ، فجاز أن يُستَظْهَر[4] مطّردا في ربطه مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط – أي الواو –

= الكشاف عن سعيد بن المسيب .. ثم ذكر الحديث ثم قال : قال القطب : هذا استثناءٌ من النفي ، وهو إثبات ، فيلزم حصول يأسِ الشيطان من جهة النساء ، وليس بمراد ، والجواب أنه استثناء مفرغ ، والتقدير : مافعل الشيطان شيئا عند يأسه من إغواء بني آدم إلا أن أتاهم من قِبَل النساء .

(١) في ت : بل ويكون ، وفي ص : ويكون .

(٢) صفحة ٦٨١ .

(٣) ساقطة من ط .

(٤) يستظهر أي يقوّى .

فمن ثم اطردَ نحوُ : ما أزوره إلا ويكرمني ، وندر : قمتُ وأصكُّ عينه[1] – كما مر في باب الحال[2] –.

ويجيء في الماضي مع الواو قد أيضا نحو : مازرته إلا وقد زارني ، ولا يجوز الاقتصارُ على قد ، فلا (تقول)[3] : مازرته إلا قد زارني ، لأنك إنْ نظرت إلى معنى الجزاء الذي يستفاد (من)[4] مثل هذه الحال ، فالجزاءُ لا يتجرد عن الفاء إذا كان مع قد – كما يجيء في بابه[5] – وإن نظرت إلى الحال الذي هو أصله ، فليس فيه حرفُ (الربط)[6] المذكور .

وإنما قلنا : إن الأغلب في الحال مقارنةُ مضمونه لمضمون عامله لأنه قد يجيء بخلاف ذلك كقولهم : خرج الأمير معه صقر صائدا به غدا (وهذا أيضا من حيث التأويل)[7] أي : عازما على الصيد ، وكذا معنى الخبر أي : ما أيس الشيطان من بني آدم من جهةٍ غيرِ النساء إلا عازما على إتيانهم من قِبَلِهن ، جعلوا المعزومَ عليه المجزومَ به كالواقع الحاصل .

وقد تدخل إلا ولما – بمعناها – على الماضي إذا تقدمهما قَسَمُ السؤال ، نحو نشدتُك بالله إلا فعلت ، وقول عمر (رضي الله عنه)[8] في كتابه إلى أبي موسى[9] : عزمتُ

---

(١) الفرق بينهما أن مابعد إلا في الأولى متعقب لما قبلها ، فكأنها مضمنة معنى الشرط ، وليست الثانية كذلك .

(٢) صفحة ٦٧٧ وما بعدها .

(٣) في ط : يقال .

(٤) في ط : عن .

(٥) ط ٢/ ٢٦٣ .

(٦) في ص : الشرط .

(٧) تكملة من جـ .

(٨) تكملة من جـ وط .

(٩) أبو موسى الأشعري عبدُ الله بن قيس بن سليم ، أبو موسى ، من بني الأشعر من قحطان ، صحابي من الشجعان الولاة الفاتحين ، وأحد الحَكَمين بين علي ومعاوية ولد في زَبِيد باليمن ، وفد مكةَ فأسلم واستعمله الرسول ﷺ على زبيد وعدن ، وولاه عمر البصرة سنة ١٧ ففتتح أصبهان والأهواز .. توفي في الكوفة سنة ٤٤هـ .

عليكَ لمَّا ضربتَ كاتبَك سوطا[١] ، كتبه إليه لمَّا لحن كاتبُه في كتابِه إلى عمرَ ، وكتب : من أبو موسى[٢] .

وقولهم : نشدتُك اللهَ من قولهم : نشدتُه (كذا)[٣] فنشدَ ، أي : ذكّرته فتذكر[٤] ، فنشد المتعدي إلى واحد مطاوعٌ للأول المتعدي إلى اثنين ، والمعنى : ذكَّرتُكَ اللهَ بأن أقسمت عليك به ، وقلتُ باللهِ لتفعلَن ، أو يكون نشدت بمعنى طلبتُ ، أي : نشدت لك الله ، كقوله تعالى : ﴿ أَبْغِيكُم إلـٰهًا ﴾[٥] أي : أبغي لكم ، أي (أطلب)[٦] لك الله ، من بين جميع ما يقسِم به الناسُ ، لأقسم به تعالى عليك .

ومعنى إلا فعلت : إلا فعلَك ، (وإلا لنقض معنى النفي الذي تضمنه القَسَمُ ، لأنك إذا حلَّفت غيرك بالله (قَسَم الطلب)[٧] فقد ضيقت عليه الأمرَ في فِعل مطلوبك ، فكأنك قلت : ما أطلُب منك إلا فِعْلك)[٨] ، ففعلت بمعنى المصدر مفعولا به لما أطلبُ ، الذي دل عليه نشدتك الله .

---

(١) أورده البغدادي في تخريجه لأحاديث شرح الرضي ق ٥أ وقال : إنه ذكره المجاشعي في مَدْرج البراعة إلى نهج البلاغة ، وذكره السيوطي في الجامع الكبير ، وذكر أنه فيهما بغير لفظ عزمت عليك ، ثم قال : ولعله جاء من رواية أخرى .

(٢) في جـ وص تخريج لقوله (من أبو موسى) قال : والحق أن هذا ليس بلحن لأن كنيته إشتهرت بلفظ (أبو) بالواو ، والكنية من أقسام العلم ، والأعلام تصان عن التغيير ، فجاز : من أبو موسى أيضا ، وإن كان الواو في الأسماء الستة كالضمة الإعرابية ، إلا أن الفرق بينهما أن الضمة مجتلبة لمحض الإعراب فلا يجوز مِنْ عبدُ الله بضم الدال – وإن كان علما ، وأما الواو في هذه الأسماء فلام الكلمة وعينها ، جُعِلت كالحركة – كما مر في أول الكتاب – فجاز أن يعتبر ذلك العلمُ المشتهِرُ بالواو ، ولا يجوز من أبَا زيد ، مع اشتهار العلم بالألف ، ويروى عن علي رضي الله عنه أنه كان يكتب كتبَه : علي بن أبو طالب ، كما كان يكتب علي بن أبي طالب ، وإن صح ماذكره الزمخشري في الكشاف : أنه كان لشخص ثلاث بنينَ اسمُ واحد منهم عبدُ الله – بالضم – واسم الآخر عبدَ الله – بالفتح واسم الآخر عبدِ الله – بالكسر – جاز : مِن أبا زيد في العلم المشتهر بالألف ، ورأيت أبي زيد – في المشتهر بالياء – لأنه جاز في العلم حكايةُ الحركة ، فحكاية الحرف – لكونه أقعدُ منها – أجوز .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في اللسان (نشد ٤/ ٤٣٢) ، وقولهم نشدتك بالله وبالرحم معناه : طلبت إليك بالله وبحق الرحم ، برفع نشيدي – أي صوتي – وقال أبو العباس في قولهم : نشدتك الله ، قال : النشيد : الصوت أي : سألتك بالله برَفع نشيدي ، أي صوتي .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَبْغِيكُمْ إِلـٰهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ الأعراف ١٤٠ .

(٦) في ص وظ : طلبت .

(٧) تكملة من ط .

(٨) ساقط من ص .

وإنما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب ، حتى كأن المخاطب فعل ما تطلُبه ، وصار ماضيًا ثم أنت تخبر عنه ، فهو مثل قوله تعالى : ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ ﴾[1] ، ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ ﴾[2] وقولهم : رحمك الله .

ومعنى عزمت عليك: أي أوجبت عليك (من عزمت الأمر أي قطعته ، قال عليه السلام : « لا صيامَ لِمَنْ لَمْ يعزِم من الليل »[3] أي : لم يقطعه بالنية ، فضمَّنَ معنى عزمتُ : أوجبتُ ، فتعدى بعلى ، كما تضمن معنى أقبلت فتعدى بعلى ، نحو : عزمت على الأمر)[4] وهو من قَسَم الملوك .

ولما في الاستثناء لا تجيء إلا بعد النفي ظاهرا أو مقدرا – كما رأيت[5] – ولا تجيء إلا في المفرّغ نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[6] .

---

(١) في آيتين كريمتين إحداهما في الزمر برقم ٧١ ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا ﴾ والأخرى في سورة الزمر برقم ٧٣ ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا ﴾ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ قَالُوا إِنَّ اللهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ الأعراف ٥٠ .

(٣) في صحيح الترمذي (المطبعة المصرية بالأزهر – ط أولى) ٣/ ٢٦٣ ، ٢٦٤ باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل ، ثم ذكر حديثا عن حفصة عن النبي ﷺ قال : « من لم يُجْمِعِ الصيامَ قبلَ الفجر فلا صيام له » . قال أبو عيسى : حديثُ حفصةَ حديثٌ لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه ، وذكر في هامش ٢٦٤ رواياتٍ أخرى ليس بينها روايةٌ بلفظ يعزم .

(٤) تكملة من جـ .

(٥) صفحة ٧٩٧ ، ٧٩٨ .

(٦) يس ٢٢ وانظر في معاملة لمَّا معاملةَ إلا : الكتابَ ١/ ٤٥٥ ، ومعانيَ القرآن للفراء ٣/ ٢٥٤ ، والمسألةَ الأربعين من المسائل المشكلة للفارسي صفحة ٣٨١ ومابعدها .

خبر كان وأخواتها

قوله : خبر كان وأخواتها هو المسندُ بعد دخولها ، مثل : كان زيدٌ قائما ، وأمره على نحو خبر المبتدأ ، ويتقدم معرفةً .

لما قال : هو المسندُ دخل فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان في الأصل (ذلك)[1] .

فقوله : بعد دخولها يخرجها كلَّها .

وقد ذكرنا أنه يدخل في حدِّه نحوُ : قائم في قولك : كان زيد أبوه قائم[2] ، مع أنه ليس بخبر كان .

قوله : أمره على نحو خبر المبتدأ .

أي : فيما يجوز له من كونه معرفةً ونكرةً ، ومفردا وجملة ، ومتقدما على المسند إليه ، ومتأخرا عنه ، وما يجب ممن تقدُّمه على الاسم إذا كان ظرفا والاسمُ نكرةٌ ، نحو : كان في الدار رجل ، واشتماله على الضمير إذا كان جملةً أو مشتقا أو ظرفا ، وغير ذلك من الأحكام المذكورة في باب المبتدأ .

وقد يختص خبرُ كان ببعضٍ من الأحكام نذكر بعضها هنا ، وبعضها في الأفعال الناقصة[3] .

فمما قيل : إنه من خصائصه ماذهب إليه ابنُ دُرُستَوَيه وهو : أنه لا يجوز أن يقع الماضي خبرَ كان ، فلا يقال : كان زيدٌ قام[4] .

---

(١) في ط : كذلك .

(٢) تحدث صفحة : ٣٣٣ عن دخول (حسنا) في قولك : إن رجلا حسنا غلامه ، في حد المصنف لخبر إنَّ وكذا عن دخول غلامه في نحو : ما زيد الظريف غلامه في الدار ، في حد اسم ما ولا المشبهتين بليس .

(٣) ط ٢/ ٢٩٧ ومابعدها .

(٤) ذكر ابن يعيش في شرحه للمفصل ٧/ ٩٧ : أنه لا يحسن وقوع الفعل الماضي في أخبار كان وأخواته ، ولم ينسبه لأحد .

ولعل ذلك لدلالة كان على المضي ، فيقع المضي في خبره لغوا ، فينبغي أن يقال : كان زيد قائما أو يقوم .

وكذا ينبغي أن يَمنَعَ نحوَ : يكون زيد يقوم ، لمثل تلك العلة سواءً[1] .

وجُمهورُهم على أنه غير مستحسَن ، ولا يحكمون بمطلق المنع ، قالوا : فإن وقع فلابد فيه من قد - ظاهرةً أو مقدرة - لتفيد التقريبَ من الحال ، إذ لم يُستَفْد من مجرد كان[2] .

وكذا قالوا في أصبح وأمسى وأضحى وظل وبات[3] .

وكذا ينبغي أن يمنعوا نحوَ يُصبِح زيد يقول ، وكذا البواقي[4] .

والأولى - كما ذهب إليه ابنُ مالك - تجويزُ وقوع خبرها ماضيا بلا قد[5] ، فلا نقدرهما في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللهَ ﴾[6] ، ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُه قُدَّ مِنْ دُبُرٍ ﴾[7] وفي قول الشاعر[8] :

٢٤٦- وكانَ طوى كَشْحًا على مُسْتَكِنّةٍ فـلا هـو أبداهـا ولم يتقـدَّمِ[9]

---

(١) هذا مما سبق إليه الرضي - فيما أرى -.

(٢، ٣، ٥) انظر : التسهيل ٥٣ ، والهمع ١/ ١١٣ .

(٤) وهذا أيضا مما أراه سبق إليه الرضي .

(٦) الأحزاب ١٥ .

(٧) يوسف ٢٧ .

(٨) قائله زهير بن أبي سلمى وتقدمت ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٩) البيت في ديوانه برواية ثعلب ٢٩ ، وبرواية الأعلم ٢٠ ، وفيه : ولم يتجمجم ، وفي شرح القصائد لأبي بكر الأنباري ٢٧٥ ، وفي إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٢٥ ، وفي الخزانة ٤/ ٣ . الضمير في قوله : كان وطوى يعود إلى حصين بن ضمضم المذكور في قوله قبل :

لعَمْري لنِعْم الحيّ جَرَّ عليهِـمُ بما لا يؤاتيهم حصينُ بنُ ضَمْضَم

طوى : أضمر ، الكشح : الخاصرة ، والمستكنة : المستررة ، أي : أضمر على غدرة مستترة ، لأنه كان قد أضمر قَتْلَ وردِ بن حابس ، فإنه كان قتل أخاه هرم بن ضمضم . أبداها : أظهرها ، يتجمجم : لم يتنهنه عما أراد مما كتم (الخزانة ٤/ ٣ ، ٤) .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على جواز وقوع خبر كان ماضيا دون تقدير قد ، كما ذهب إليه ابن مالك .

ولا في قوله[1] :

٢٤٧-أضحت خلاءً وأضحى أهلُها احتملوا   أخنى عليها الذي أخنى على لُبَدِ[2]

إذلا (مَنْعَ)[3] من قيام شيئين يفيدان معنى المضي .

ومنع ابنُ مالك – وهو الحق – (من)[4] مضي خبر صارَ وليس ومادام ، وكلِّ ما كان ماضيا من ما زال ولا زال ومرادفاتها[5] .

أما صار فلكونها ظاهرةً في الانتقال في الزمن الماضي إلى حالة مستمرة ، وهي مضمونُ خبرها ، نحو : كنت فقيرا وصرت غنيا ، وإن جاز مع القرينة أن لا يستمر (به)[6] الحالُ المنتقلُ إليها ، كقول المريض : كنت مريضا فصرت متماثلا ثم نُكِسْتُ .

وكذا مازال وأخواتُها موضوعةٌ لاستمرار مضمونِ أخبارها في الماضي ، إلا أن تمنع قرينةٌ ، وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامدُ نحو : هذا أسد ، أو الصفةُ نحو زيد قائم ، أو غنيٌّ ، أو مضروب ، أو الفعل المضارع نحو : زيد يقدم في الحروب ويسخو بموجوده ، أي : هذه عادته ، لأنه وإن كان في الأصل فعلًا دالا على أحد الأزمنة ، إلا أنه لمضارعته اسمَ الفاعل لفظا ومعنى يُستَعْمَل غيرَ (مفيد لزمان)[7] استعماله .

فلذلك إذا قلت: كنت رأيت زيدا، لايدُلُّ على الاستمرار، وإذا قلت: كنت أراه ،

---

(١) قائله النابغة الذبياني ، وقد مرت ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٢) البيت في ديوانه صفحة ٥ ، وفي الفاخر ٦٨ ، وفي الدرر ١/ ٨٤ ، وفي الأشموني بحاشية الصبان ١/ ٢٣٠ ، وفي الخزانة ٤/ ٥ .

اللغة : الخلاء : المكان الخالي من كل شيء ، احتملوا : حمَّلوا جمالهم وارتحلوا ، لُخنى عليها : أهلكها ، لبد : آخر نسور لقمان بن عاد (الخزانة ٤/ ٨) .

الشاهد قوله : أضحى أهلُها احتملوا ، حيث جاز وقوعُ خبرِ أضحى فعلا ماضيا بدون قد .

(٣) في ت : يمنع .

(٤) تكملة من ط .

(٥) منع ابنُ مالك في التسهيل ٥٣ وقوعَ خبر صار فعلا ماضيا ، وقال : وقد تدخل ليس عليه إن كان ضميرَ الشأن ، ويجوز دخول البواقي عليه مطلقا .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في ط : المفيد للزمان .

فظاهرُه الاستمرار ، فناسبتْ (الأشياء)[1] الثلاثةُ – أي : الجامد والصفةُ والمضارعُ – لصلاحيتها للاستمرار – أن تقع أخبارا لصار وما زال وأخواتِها ، بخلاف الماضي ، فإنه لا يستعمل في الاستمرار استعمالَ هذه الثلاثة ، فلم يقع (خبرا)[2] لهذه الأفعال .

وأما ما دام فلم يقع خبرُها ماضيا ، لأن ما المفيدةَ للمدة نحو : ماذرشارق تقلب الماضي – في الأغلب – إلى معنى الاستقبال – كما يجيء في قسم الأفعال[3] – فلهذا تقول : اجلس مادام زيدٌ جالسا ، وقد يجيء بمعنى الماضي كقوله تعالى : ﴿ مَادُمْتَ فِيهِمْ ﴾[4] .

وأما ليس فهي للنفي مطلقا – كما هو مذهب سيبويه[5] – على مانبين في الأفعال الناقصة[6] .

والمستعمَلُ للإطلاق – من غير تعرض للزمان – إما جامدٌ أو صفة أو مضارع لمشابهته اسمَ الفاعل بخلاف الماضي .

وأجاز الأندلسي وقوعَ أخبارِ جميعِها ماضيةً[7] .

والأولى ما تقدم ، لعدم السماع .

قوله : ويتقدم معرفةً .

---

(١) ساقطة من جـ وص وط .
(٢) في ت : أخبارا .
(٣) ط ٢/ ٢٢٥ .
(٤) من قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ المائدة ١١٧ وهي مثبتة في ط : (مادمت حيا) وهي من الآية ٣١ من سورة مريم ، وآية مريم ليس فيها شاهد على ما أراد الشارح من جعل مادام بمعنى الماضي بخلاف آية المائدة ، والله أعلم .
(٥) لم أجد تصريحا لسيبويه بذلك ، غير أنه قال في الكتاب ١/ ٣٥ في باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إنّ .. فمِن ذلك قول بعض العرب : ليس خلقَ اللهُ مثلَه ، فلولا أن فيه إضمارًا لم يجز أن تذكر الفعلَ و لم تعمله فى اسم .
(٦) ط ٢/ ٢٩٦ .
(٧) في المباحث الكاملية ٢/ ٥٠٩ : منع بعضُهم من وقوع الماضي خبرا لكان وأمسى وأخواتها إذا كانت بلفظ الماضي إلا مع قد ظاهرةً أو مقدرةً .. ثم قال : والحق أن الخبر يجوز أن يقع ماضيا ، وإن ذكرت قد معه كانت للتحقيق .

هذا بخلاف خبر المبتدأ ، لأنه لم يجُزْ تقدمُه على المبتدأ إذا كانا معرفتين ، ولا قرينة ، للإلباس . أما هـٰهنا فلا لبس - وإن كانا معرفتين أو متساويين - لأن تخالُفَ إعرابهما رافعٌ للّبس ، ويكفي ظهورُ إعراب أحدهما نحو : (كان زيدا هذا)[1] .

وينبغي هـٰهنا أيضا إذا انتفى الإعرابُ فيهما ولا قرينةَ أن لا يجوز التقديمُ (نحو : كان الفتى هذا)[2] .

قوله : وقد يحذَفُ عاملُه في مثل : الناسُ مجزِيُّونَ بأعمالهم إن خيرا فَخَيْرٌ[3] ، ويجوزُ في مثلها أربعةُ أوجُهٍ ، ويجب الحذف في مثل : أما أنت منطلقًا انطلقتُ ، أي لأن كنت .

قوله : عامله .

أي : عامل خبر كان وأخواتِها ، وما كان ينبغي له هذا الإطلاق ، لأنه لا يُحْذَف من هذه الأفعال إلا كان .

واعلم أنه يجوز حذفُ كان مع اسمها بعد إن ولو - إن كان اسمُها ضميرَ ما عُلِمَ من غائب أو حاضر - نحو: اطلُبوا العلمَ وَلو بالصين[4]، أي: ولو كان العلم بالصين وادفعِ الشر ولو أُصبُعا ، أي : ولو كان الدفع أصبعا ، أي : قليلا ، وقوله[5] :

---

(١) في ت كان زيد هذا ، وفي ص : كان هذا زيدا ، ولعل الأحسن ما أثبته .

(٢) تكملة من جـ وط ، وفي ص : كان هذا الفتى .

(٣) قال البغدادي في تخريجه لأحاديث شرح الرضي ق ٥ : رواه ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس موقوفا ، ورواه ابنُ مالك في التوضيح مرفوعا بلفظ : المرء مجزيٌّ .. إلخ وكذا في الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة .

وأقول : مانسبه إلى ابن مالك صحيح ، فقد قال في شواهد التوضيح والتصحيح صفحة ٧١ : وحذفُ كان مع اسمها وبقاءُ خبرها كثيرٌ في نثر الكلام ونظمه ، فمن النثر قول النبي ﷺ : « المرءُ مجزيٌّ بعمله إن خيرا فخير وإن شرا فشر » .

وقال محقِّق الكتاب في الهامش ٥٨ : لم أقف على هذا الحديث .

ولعل الصواب أنه موقوفٌ على ابن عباس .

(٤) سبق الحديث عنه صفحة ٥٥٨ .

(٥) قائله النعمان بن المنذر بن امرئ اللخمي ، أبو قابوس ، من أشهر ملوك الحيرة في الجاهلية ، وهو ممدوحُ النابغة الذبياني ، وباني مدينة النعمانية ، وصاحب يومَي البؤس والنعيم ، مَلَكَ الحيرةَ إرثا عن أبيه نحو سنة ٥٩٢م ، استمر عليها إلى أن نقم عليه كِسرى (أبرويز) أمرًا فنفاه إلى أخناتين فسجن فيها إلى أن مات نحو ٦٠٨م وقيل : ألقاه تحت أرجل الفيلة فوطئته فهلك (الأعلام ٩/ ١٠) .

٢٤٨– قد قيل ما قيل إن حقًّا وإن كَذِبًا   فما اعتذارُك من شيءٍ إذا قيلا[1]

أي : إن كان حقا .

وتقول : لأرتحلنَّ إن فارسا وإن راجلا ، ولو فارسا ولو راجلا ، أي : إن كنت ولو كنت .

وكذا الخطابُ نحو : ارحلْ ولو راجِلًا ، وإن راجلا ، أي : إن كنت ولو كنت .

وأما في مثل التركيب الذي في المتن – أعني أن يكون بعد إنْ اسمٌ ، وجزاؤها الفاء ، وبعد الفاء اسم مفرد ، نحو : المرء مقتول بما قَتَل بِه إن سيفا فسيفٌ ، وإن خنجرا فخنجرٌ – فنقول :

ننظر فيه ، فإن جاز مع كان المحذوفة بعد إنْ تقديرُ « فيه » أو « مَعَه » أو نحو ذلك كما في قوله : الناس مجزيون بأعمالهم[2] – فإنه يصح أن يقال : إن كان معه أو في عمله خيرٌ – جاز في الأول مع النصبِ الرفعُ أيضا ، ولكن على ضعف معنويّ ، إذ معنى إن كان معه أو في يده سيف ، وإن كان في عمله خير ، معنى غيرُ مقصود ، لأن (مراد)[3] المتكلم : إن كان نفسُ عمله خيرا ، وإن كان ما قَتَل به سيفا ، لا (أنَّ له)[4] أعمالا وفي تلك الأعمال خير ، ولا أن في يده أو في صحبته وقت القتل سيفا .

(وهذا الذي قلنا ضعيفٌ من حيث المعنى)[5] ، وأما من حيث اللفظُ فضعيف أيضا ، لأن حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول الفضلةِ حذفُ شيءٍ كثيرٍ ، ولاسيما إذا كان الخبر جارا ومجرورا، بخلاف حذفِه مع اسمه الذي هو كجزئه ، ولاسيما إذا كان ضميرًا متصلا .

---

(١) البيت في الكتاب ١/ ١٣١ ، وفي الأمالي الشجرية ١/ ٣٤١ ، وفي ابن يعيش ٢/ ٩٧ ، وفي المغني ٨٦ ، وفي العيني ٢/ ٦٦ ، وفي الهمع ١/ ١٢١ ، وفي الدرر ١/ ٩٠ ، وفي الخزانة ٤/ ١٠ . ولا أرى داعيا لذكر سبب قول النعمان للقصيدة لما فيه من ألفاظ سيئة .

الشاهد قوله : إن حقا وإن كذبا حيث حذفت كان مع اسمها بعد إن الشرطية .

(٢) سبق الحديث عنه صفحة ٨٠٣ .

(٣) في ت : المراد ، والصواب ما أثبته .

(٤) في ص : إن كان .

(٥) ساقط من جـ وص ، وليس له كبير أهمية .

فإن قلت : فَقَدِّر للرفع كانَ التامةَ .

قلت : يضعف لقلةِ استعمالها ، ولا يحذف إلا كثيرُ الاستعمال للتخفيف ، ولكون الشهرة دالةً على المحذوف .

وإن[1] لم (يجز)[2] تقديرُ مثل ذلك تعين نصب الأول ، نحو : أسيرُ كما تسير إن راكبا فراكبٌ ، وإن راجلا فراجل ، أي : إن كنتَ راكبا فأنا راكب .

وربما جر مابعد « إنْ » و « إنْ لا » مع مابعد فائهما ، إن صح رجوعُ ضميرِ كان المقدّر إلى مصدر ما عُدِّي بحرف جر ، نحو : المرء مقتول بما قتل به إن سيفٍ فسيفٍ ، أي إن كان قتله بسيف فقتله أيضا بسيف .

وحُكِي عن يونس ، مررت برجل صالحٍ إنْ لا صالحٍ فطالحٍ[3] .

أي إن لايكن المُرورُ بصالح فالمرور بطالح ، ومررت برجل (صالح)[4] إن زيدٍ وإن عمرٍو ، وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره .

فتبين بما ذكرنا أن النصبَ في الأول إما مختارٌ أو واجبٌ ، وأما الاسمُ الذي بعد الفاء فرفعُه (أولى)[5] ، لأن رفعه بإضمار مبتدأ بعد الفاء ، وهو شائع كثير ، وأما نصبه فإما بتقدير كان بعد الفاء – أي : فيكون ما يقتل به سيفا – أو بتقدير فعل لائق – نحو : فيُجْزَى خيرا – وحذف المبتدأ أولى – لأنه مفرد – من حذف الجملة .

وأيضا حذفُ المبتدأ أكثرُ من حذف كان ، وغيرِ ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور .

وقيل : (إنما اختير الرفعُ)[6] لأن مجيء الفاء مع الجملة الاسمية أكثرُ منه مع الفعلية[7] .

---

(١) عطف على قوله : فإن جاز مع كان المحذوفة .. إلخ .
(٢) في جـ وص وط : يحسن ، ولعل الأحسن ما أثبته ، لأنه قال قبل : فإن جاز .
(٣) في الكتاب ١/ ١٣٢ ، ١٣٣ ، وزعم يونس أن من العرب من يقول : إن لا صالح فطالح ، على : إن لا أكُنْ مررت بصالح فبطالح ، وهذا قبيح ضعيف .. إلخ .
(٤) ساقطة من ص وط .
(٥) في ط : أو ، ولعله خطأ طباعي .
(٦) تكملة من جـ .
(٧) لم أهتد إلى قائله ، وقد ذكره أيضا السيوطي في الهمع ١/ ١٢١ .

ويجوز أن يقال : إن مجيءَ الفاء في الفعلية إنما يقِلُّ إذا كان الفعل ظاهرا ، فأما إذا كان مقدَّرا فلابد من الفاء نحو : إن ضربتَني فزيدًا ضربتَه .

فإذا ثبت أن نصبَ الأول ورفعَ الثاني أصلٌ فعكسه يكون أقبحَ الوجوه ، لمخالفة الأصل في الموضعين ، ورفعُهما ونصبُهما متوسطان ، لمخالفةِ الأصلِ في موضع واحد .

قوله : ويجب الحذف .

أي : يجب حذف كان بعد « أن » معوَّضًا منها « ما » نحو قوله[1] :

٢٤٩- أَبَا خراشة أمَّا أنت ذا نَفَرٍ　　فإن قومي لم تأكُلْهم الضَّبُعُ[2]

أي لأن كنتَ ، فحذفَ حرفَ الجر جوازا ، على القياس المذكور في المفعول له[3] ، ثم حذفَ كان وأبدلَ منه ما ، فوجب الحذف لئلا يجمع بين العِوض والمعُوَّض منه ..

- وأجازَ المبردُ ظهورَ « كان » على أن « ما » زائدةٌ لا عوض[4] .

ولايستند ذلك إلى سماع -.

---

(١) قائله عباس بن مرداس وقد تقدمت ترجمته صفحة ١٠٥ .

(٢) البيت في ديوانه ١٢٨ ، وفي الكتاب ١/ ١٤٨ ، وفي الخصائص ٢/ ٣٨١ ، وفي تكملة الفارسي ١٣٧ ، وفي الأمالي الشجرية ١/ ٣٤ ، وفي ابن يعيش ٢/ ٩٩ ، وفي المقرب ١/ ٢٥٩ ، وفي الإنصاف ٧١ ، وفي رصف المباني ٩٩ ، وفي العيني ٢/ ٥٥ ، وفي الخزانة ٤/ ١٣ .

أبو خراشة : اسمه خُفاف بن نَدبة (انظر الخزانة ٤/ ١٥) وذانفر : ذا جماعة ورهط ، لم تأكلهم الضبع : يريد أنهم أقوياء لم يتفرقوا و لم يضعفوا ، وقيل : المرادُ بالضبع : السنةُ الشديدة .

وقد نقل البغدادي في الخزانة عدةَ توجيهات للبيت من ٤/ ١٣ - ١٥ أحدها عن الأصمعي فيما حكاه أبو علي في البغداديات أنه يجازي بأما المفتوحة ، والثاني عن ابن الحاجب أن دخولَ الفاء هنا في المعنى ، كدخولها في جواب الشرط ، والثالث عن علي بن عبد الرحمن وهو أن تجعل الفاءَ جوابًا لما دل عليه حرفُ النداء المقدر ، كأنه قال : تنبه وتيقظ فإن قومي .. إلخ ، والرابع عن بعض فضلاء العجم من شراح أبيات المفصل : الفاء لتعليل لم أذلّ المقدر ، والخامس لعلي بن عبد الرحمن أيضا أن في البيت حذفا يقوم من بقيته الدلالةُ عليه ، وهو بطرت وبه يتعلق الجار .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على وجوب حذف كان بعد « أن » معوضا منها « ما » .

(٣) صفحة ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ .

(٤) قدر المبرد قولهم أما زيد فأعطه درهما : مهما يكن من شيء فأعط زيدا درهما ، ثم قال في المقتضب ٣/ ٢٧ : فلزمت الفاء الجواب لما فيه من معنى الجزاء وهذا هو تقدير النحاة في « أما » و لم أجد في المقتضب ما يؤيد كلام الرضي .

ثم[1] أدغم النونَ الساكنة في الميم (وجوبا)[2] فبقي الضميرُ المرفوعُ المتصلُ بلا عاملٍ يتصلُ به ، فجُعِل منفصلا ، فصار أما أنت .

ونقول أيضا : أما زيدٌ قائما (قمت)[3] .

وقال الكوفيون : أَنْ المفتوحةُ بمعنى (إنْ)[4] المكسورةِ الشرطيةِ ، ويُجَوِّزون مجيءَ أن المفتوحة شرطيةً »[5] قالوا : القراءتان في قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ﴾[6] أي : فتح الهمزة وكسرها[7] – بمعنى واحد – أي : بمعنى الشرط ، وما عندهم أيضا عِوضٌ (عن)[8] الفعل المحذوف[9] .

ولا أرى قولَهم بعيدا من الصواب ، لمساعدة اللفظ والمعنى إياه ، أما المعنى فلأن معنى قوله : أما أنت ذا نفر ... البيت[10] إن كنت ذا عدد فلست بفرد ، وأما اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيت ، وفي قوله[11] :

٢٥٠– إمَّا أقمتَ وأمَّا أنت مرتحلا   فالله يكلأُ ما تأتي وما تَذَرُ[12]

---

(١) عطف على قوله : ثم حذف كان .

(٢) تكملة من جـ وص وط .

(٣) في ص وط : أقمت .

(٤) تكملة من ص .

(٥،٧) في معاني القرآن للفراء ١/ ١٨٤ : وقوله : ﴿ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ ﴾ البقرة ٢٨٢ ، بفتح أن وتكسر ، فمن كسرها نوى بها الابتداء فجعلها منقطعةً مما قبلها ، ومن فتحها فهو أيضا على سبيل الجزاء إلا أنه نوى أن يكون فيه تقديمٌ وتأخير .. ومثله في الكلام قولك : إنه ليعجبني أن يسأل السائل فيعطي ، فالذي يعجبك أن يسأل ، ولا يعجبك المسألة والافتقار .

(٦) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة قال تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ .

(٨) في ص وط : من .

(٩) الإنصاف ٧١ .

(١٠) سبق تخريجه صفحة ٨٠٦ .

(١١) قال البغدادي في الخزانة ٤/ ٢١ : وهذا البيت مع استفاضته في كتب النحو لم أظفر بقائله ولا تتمته ، والله أعلم به .

(١٢) البيت في ابن يعيش ٢/٩٨، وفي المغني ٥٤، وفي شرح شواهده ١١٨ ، وفي الخزانة ١٩/٤ .
اللغة : يكلأُ : يحفظ . تذر : تترك أو تدع .
الشاهد : أنشده الرضي مؤيِّدا مذهبَ الكوفيين لقولهم إنَّ (أنْ) و (إنْ) بمعنى واحد ، وما عوضٌ عن الفعل المحذوف ويؤيده مجيء الفاء في جواب المفتوحة مع عطف المفتوحة على المكسورة .

مع عطف أما أنت - بفتح الهمزة - على إما أقمت - بكسر الهمزة - وهو حرفُ شرطٍ بلا خلاف .

والبصريون يقولون : أما أنت منطلقا أنطلقُ معك - بالرفع[1] -.

والكوفيون جوزوا جَزْمَه بأن المفتوحةِ الشرطيةِ ، وجوزوا الرفع مع كونهِ جوابَ الشرط ، لكون الشرط محذوفا حذفا لازما[2] .

ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا قال سيبويه : دخل في أن معنى إذ ، فأمّا بمعنى إذ ما ، وإذ ما شرطيةٌ بلا خلاف[3] .

ولابد عند البصريين من تقدير فعلٍ ، يعمل في الجار والمجرور[4] - أعني في أما أنت ذا نفر الذي هو بمعنى لأن كنت - ولا يصلح أن يكون ذلك « لم يأكلهم » لأن معمول خبر « إنَّ » لا يتقدم عليها .

وأما نحو : أما يومَ الجمعة فإن زيدًا قائم فسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط[5] .

وأيضا مابعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء إلا مع أما الشرطية ، إما ظاهرةً كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾[6] وإمّا مقدرةً نحو : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾[7] - كما يجيء في حروف الشرط[8] .

فيقدر البصريون : أما أنت ذا نفر تتكبر وتفتخر[9] .

---

(١) الكتاب ١/ ٤٥٣ قال : وسألته عن قوله أما أنت منطلقا أنطلقُ معك فرفع وهو قول أبي عمرو ، وحدثنا به يونس لأنه لا يجازى بأن ، كأنه قال : لأن صرت منطلقا أنطلقُ معك .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ١/ ١٨٤ ، والتسهيل ٢٣٤ ، وابن يعيش ٢/ ٩٩ ، والجنى الداني ٢٤١ .

(٣) الكتاب ١/ ١٤٨ .

(٤) انظر : الخصائص ٢/ ٢٨١ ، وابن يعيش ٢/ ٩٩ .

(٥) ط ٢/ ٣٩٦ - ٤٠٠ .

(٦) الضحى ١١ .

(٧) المدثر ٣ .

(٨) ط ٢/ ٣٩٨ ، ٣٩٩ .

(٩) انظر : الخصائص ٢/ ٣٨١ ، وابن يعيش ٢/ ٩٩ .

(وينبغي)[1] – على هذا – أن يكون قولُه : فاللهُ يكلأ جوابَ إما أقمت ، والعاملُ في أما أنت مرتحلا محذوفٌ ، أي يكلؤُك الله لأجل ارتحالك .

وكلُّه تكلّفٌ ، والأولى أن نقول : إنَّ إنْ الشرطيةَ كثيرةُ الاستعمال مع كان الناقصة فإن حذف شرطُها جوازا لم يغيَّر حرفُ الشرط عن (صورته)[2] نحو : إن سيفًا فسيف ، وإن حقا وإن كذبا ، وكذا إن حذف شرطُها وجوبًا مع مفسِّرٍ كما في إن زيدٌ كان منطلقا ، وإن حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغيُّرُ صورتِها من كسر الهمزة إلى فتحها ، لأن بقاءها على وضعها الأصلي مع قطعها (وجوبا)[3] عن مقتضاها الأصلي بلا مفسّر ، وهو كالعوض مستكره[4] ، فإذا غيرت عن حالها الوضعي سهُلَ حذفُ شرطها على سبيل الوجوب ، لأنها تصير – كأنها ليست في الظاهر – حرفَ الشرط ، ولابد – إذن – من ما لتكون كالكافةِ لها عن مقتضاها – أعني الشرط[5] – .

ثم لا يخلو حالُها عند ذلك من أن تحذِفَ منها كان مع اسمها وخبرها أو تحذفَها وحدَها .

فإن كان الأولَ وجب في (جوابها)[6] الفاءُ ، لتؤذن بها أنَّ أما في الأصل حرفُ (الشرط)[7] ، لأن الفاء عَلَمُ السببية ، فجيء بها لمَّا تغيرَ صورةُ حرف (الشرط المفيدِ)[8] للسببية – أعني إنْ – وسقط – على سبيل الوجوب – جميعُ أجزاء السبب – أعنى كان مع اسمها وخبرها – وذلك نحُو : أما زيدٌ فمنطلق ، أي إما يكن في الدنيا شيء فزيد منطلق ، أي : إن يكن شيء موجودا يوجد انطلاقه ، أي : هو منطلق

---

(١) في ص : ويجوز .

(٢) في جـ وص : صورتها .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) خبر « أنّ » في قوله : لأن بقاءها ، والكلمة في ص : مستنكر .

(٥) لقد وصف الرضي كلام البصريين في تقديرهم أما أنت ذا نفر بـ لأن كنت ذانفر فخرتَ – بالتكلف وكلامه هنا أكثر تكلفا .

(٦) في جـ وص وط : جزائها .

(٧) في ط : شرط .

(٨) تكملة من جـ .

لا محالة ، فلابد – إذن – من إقامة جزء من الجزاء مقامَ الشرط ، لأنه لم يبق منه شيء – كما يجيء في حروف الشرط[1] –.

وإن كان الثانيَ فالفاءُ غيرُ (لازم)[2] ، بل يجوز حذفُها والإتيانُ بها ، نحو : أما زيد منطلقا انطلقت .

أما أنت ذا نفر فإن قومي[3]

وأما فتح همزة إن الشرطية من دون حذف الشرط – كما أثبته الكوفيون[4] – فليس بمشهورٍ .

وقد يحذف كان بعد إما المكسورة قليلا .

وقال سيبويه : لم يجز حذف الفعل مع إما المكسورة[5] .

قال أبو علي : لأن ما التي بعدها أشبهتِ اللامَ في تأكيد الفعل ، فمن ثم جاز في ﴿ إمَّا تَخَافَنَّ ﴾[6] .

و[7] :

---

(١) ط ٢/ ٣٩٦ .

(٢) في ط : لازمة .

(٣) سبق تخريجه صفحة ٨٠٦ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١/ ١٨٤ .

(٥) منعه سيبويه في الكتاب ١/ ١٤٨ ، ولكنه قال في الكتاب ١/ ١٧٩ : كما حُذَفَ الكلام في إمَّا لا زعم الخليل – رحمه الله – أنهم أرادوا : إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا إمالا ، ولكنهم حذفوه لكثرته في الكلام .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ ﴾ [الأنفال. ٥٨] .

(٧) بعضهم يورد هذا الكلام في الأمثال وبعضهم يوردُه على أنه بيت من الشعر ، ونقله البغدادي في الخزانة ٤/ ٢٢ بالصورة المذكورة هنا ، ونقل أيضا عن أبي محمد الأعرابي في كتاب السلة والسرقة أنه قال : وَمَثَل آخر :

ومن عضةٍ ماينبتن شكيرها قديمًا ويُقْتَطُّ الزنادُ من الزَّنْدِ

٢٥١ - (إذَا مَات منهم ميّتٌ سرق ابنُه)[1]   ومـن عِضَةٍ مـا يَنْبُتَـنَّ شَكِيرُهــا[2]

النونُ ، كما جازت مع اللامِ في نحو لَتفعلَنَّ - كما يجيء في نون التأكيد[3] فلم يحسن حذفُ الفعل مع ثبوت ما يؤكِّدُه[4] .

وقد جاء كان الناقصةُ محذوفةً بعد لَدُنْ وأخواتِهِ (نحو : رأيتك لدن قائما ، أي : لدن كنت قائما)[5] قال[6] :

٢٥٢ - من لَدُشولًا فإلى إتلائِها[7]

أي : من لد كانت شولا ، والإتلاءُ أن تلد الناقةُ فتصيرَ ذاتَ تِلْوٍ .

---

(١) هذه رواية البغدادي للبيت .

(٢) والبيت أو بعضه في الكتاب ٢/ ١٥٣ ، وفي ابن يعيش ٧/ ١٠٣ ، وفي المغني ٤٤٤ ، وفي شرح شواهده ٧٦١ ، وفي شرح الحماسة للمرزوقي ١٠٩٢ ، وفي الخزانة ٤/ ٢٢ .

اللغة : العضة : بالتاء والهاء الشجرةُ . شكيرها : ماينبت حولَ الشجرة من أصلها . وفي فعله يقال : شَكِرَت الشجرةُ تَشْكَر شَكَرا من باب فرح .

المعنى أن الابنَ يشبه أباه فمن رأى هذا ظنه هذا فكأن الابن مسروق (الخزانة ٤/ ٢٢) . قال في اللسان ١٧/ ٤١٤ : وهو مثل قولهم العَصَا من العصية .

الشاهد : أنشده الرضي على أن ما زائدة للتأكيد ، ولأجلها جاز تأكيد الفعل بالنون .

(٣) ط ٢/ ٤٠٣ .

(٤) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٣١٠ - ٣١١ .

(٥) ساقط من جـ وص .

(٦) لم أهتد إلى قائله .

(٧) البيت من مشطور الرجز ، وقد ورد في الكتاب ١/ ١٣٤ ، وفي الأمالي الشجرية ١/ ٢٢٢ ، وفي ابن يعيش ٤/ ١٠١ ، وفي المغني ٥٥١ ، وفي شرح شواهده ٨٣٦ ، وفي الهمع ١/ ٢٢٢ ، وفي الخزانة ٤/ ٢٤ .

اللغة : الشَّول : جمع شائلة وهي الناقة التي ارتفع لبنُها وجف ضرعها ، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر ، وقيل : شولا مصدر شالت الناقة شولا فليس فيه حذف كان .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن كان قد تحذف بعد لدن كما في البيت وقدره بمن لدن كانت .

اســم إن وأخــواتــها

قوله : اسم إن وأخواتها هو المسندُ إليه بعد دخولها مثل : إنَّ زيدًا قائم .

ينتقض بمثل أخوه في قولك : إن زيدًا قائمٌ أخوه[1] .

---

(١) نَقَضَ تعريفَ ابنِ الحاجب ، ولم يأت بمالا ينتقض ، وهذه الفقرة من أولها ساقطة من ص .

المنصوب بلا التي لنفي الجنس

قوله : المنصوب بلا التي لِنَفْي الجنس هو المسند إليه بعد دخولها ، يليها نكرةً ، **مضافا ، أو مشبَّها به ، مثل : لا غلامَ رجل (لك)[1] ، ولا عشرين دِرهما لك ، فإن كان مفردًا فهو مبنيٌّ على ما ينصَب به ، وإن كان معرفةً ، أو مفصولا بينه وبين لا وجبَ الرفعُ والتكريرُ ، ونحو : قضيةٌ ولا أبَا حسنٍ لها)[2] مُتأوَّلٌ .**

لم يقل : اسمُ لا التي لنفي الجنس ، كما قال : اسمُ إن وأخواتها ، لأن كلامه في المنصوبات ، وجميع ماهو اسمُ (لا) المذكورةِ ليس منصوبا ، بل بعضه مبني نحو : لا رجل ، فلمَّا قصدَ المنصوبَ احتاج إلى (التمييز بالتقييدات)[3] المذكورة ، لأن اسم لا لا يكون منصوبًا إلا باجتماعها ، وهي ثلاثة :

كونُه نكرةً ، وكونُه مضافا أو مشبَّها به ، وأن يليها ، فلو اختلّ واحد منها لم ينتصب – كما يجيء – .

ولو قصد إلى (حدّ)[4] اسم لا من حيث كونه اسمَها لكان يكفيه أن يقول – كما هو عادته – هو المسندُ إليه بعد دخولها .

---

(١) تكملة من المتن .

(٢) تحدث عنها سيبويه في الكتاب ١/ ٣٥٥ ، والمبرد في المقتضب ٤/ ٣٦٣ ، وكلام الرضي عنها قريب من كلامهما ، وكذا كلامُ النحاة عنها متقارب . وقال ابن الأثير في النهاية ٣/ ٢٥٤ : ومنه حديث معاوية وقد جاءته مشكلة فقال : « معضلة ولا أبا حسنٍ لها » أبو حسن معرفة وضع موضعَ النكرة كأنه قال : ولا رجل لها كأبي حسن .

(٣) في ت وجـ وص : التقييدات .

(٤) ساقطة من ص وط .

قوله : يليها ونكرةً ومضافا .

أحوالٌ مترادفة ، والعاملُ فيها المسندُ ، وذو الحال الضميرُ المجرور في إليه .

قوله : لا غلام رجل لك : مضاف .

وقوله : لا عشرين درهما لك مضارع له .

وقد بينا معنى المضارع للمضاف في باب المنادي[1] .

قوله : فإن كان مفردا .

أي : فإن كان اسمُ لا مفردا ، ولم يجرِ ذكرُ اسمِ لا تصريحا ، لكنَّ سياقَ الكلام يدل عليه ، ولا يعود الضميرُ إلى قوله : المنصوب بلا ، لأن المنصوبَ بلا لا يكون مفردا .

قوله : على ما ينصب به .

هذا أولى - كما مر في باب المنادى[2] - من قولهم : مبني على الفتح ، (ليدخل)[3] فيه نحو : لا غلامينِ لك ، ولا مسلمينَ لك .

ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له ، فيدخل فيه المثنى والمجموعُ .

والفتحةُ في لا رجلَ عند الزجاج[4] والسيرافي[5] إعرابيةٌ : خلافا للمبرد[6] والأخفش[7] وغيرِهما .

وإنما وقع الاختلافُ بينهم لإجمال قول سيبويه ، وذلك أنه قال : و « لا » تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ثم قال : وإنما ترك التنوين في معمولها لأنها : جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسمٍ واحد كخمسةَ عشرَ[8] .

---

(١) صفحة ٤١٩ .
(٢) صفحة ٤١٠ .
(٣) في ط : دخل .
(٤) التسهيل ٦٧ .
(٥) هامش كتاب سيبويه ١/ ٣٤٥ .
(٦) المقتضب ٤/ ٣٥٧ .
(٧) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٣٤٦ .
(٨) الكتاب ١/ ٣٤٥ .

فأول المبرد قولَه : تنصبه بغير تنوين : أنها نصبته أولا ، لكن بُنِي بعد ذلك ، فحذفَ منه التنوينُ للبناءِ ، كما حذف في خمسة عشر للبناء[1] – اتفاقا –.

وقال الزجاج : بل مراده أنه معرب ، لكنه – مع كونه معرَبًا – مركَّبٌ مع عامله لا ينفصل عنه ، كما لا ينفصل عشر من خمسة (عشر)[2] ، فَحُذِفَ التنوينُ مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله .

قال أبو سعيد[3] : إنما ركّب (مع)[4] عامله لإفادة لا التبرئة للاستغراق ، كما أفادته « من » الاستغراقية في هل من رجل في الدار . لأن لا رجل في الدار جوابُ هل من رجل ، فركَّبوا لا مع النكرة ، كما أن من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ، ثم حذف التنوينُ لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها (معربةً)[5] .

والأولى ما ذهب إليه المبردُ وأصحابُه ، لأن حذفَ التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير الإضافة والبناء غيرُ معهود ، وأيضا التركيبُ بين لا والمنفي ليس بأشدّ منه بين المضاف والمضاف إليه ، والجارّ والمجرور ، ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين .

وقال سيبويه : إنما حذف التنوين من المنفي لأن « لا » لا تعمل إلا في النكرة ، (ولا ومعمولها)[6] في موضع الابتداء ، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها[7] .

يعني أن اختصاصَها بالتنكير ، (وكونَها)[8] مع بعدها مبتدأ سَبَبُ بناءِ معمولها

---

(١) المقتضب ٤/ ٣٥٧ .

(٢) ساقطة من ص وط .

(٣) يعنى السيرافي وانظر هامش الكتاب ١/ ٣٤٥ .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) في ص : معرفة .

(٦) في ط : ولا معمولها .

(٧) الكتاب ١/ ٣٤٥ .

(٨) في ص : وكون ما .

(على مذهب من قال ببنائه ، أو سببُ حذف تنوين معمولها)[1] عند من قال بإعرابه ، لأنها بمجموع الشيئين خالفت سائرَ العوامل ، كإنّ وأخواتها ، فخولف بمعمولها سائر المعمولات .

وهذا ضعيف - أعني بناءَ المعمول ، أو حذف التنوين منه لمخالفة العامل أخواته .

والحق أن نقول : إنه مبني لتضمُّنهِ لِمن الاستغراقية ، وذلك لأن قولك: لا رجل نصٌّ في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل ، (بخلاف لا رجل في الدار)[2] (فإنه وإنْ كان النكرةُ في سياق النفي تفيد العمومَ لكن لا نصا ، بل هو الظاهر)[3] كما أن ما جاءني من رجل نصٌّ في الاستغراق ، بخلاف ما جاءني رجل ، إذ يجوز أن يقال : لا رجلٌ في الداربل رجلان ، وما جاءني (رجلٌ)[4] بل رجلان .

ولا يجوز لا رجلَ في الدار - بالفتح - بل رجلان ، وما جاءني من رجلٍ بل رجلان (للزوم التناقض)[5] .

فلما أرادوا التنصيص على الاستغراق ضمّنوا النكرة معنى مِنْ فبنوها .

وإنما بنيت على ما تنصب به ليكون البناء على حركة استحقّها النكرةُ في الأصل قبل البناء .

و لم يبن المضافُ ولا المضارع له ، لأن الإضافة ترجِّح جانبَ الاسمية ، فيصيرُ الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل - أعني الإعراب - ولا يكون (المضاف)[6] مبنيا إلا نادرا نحو خمسةَ عَشَرَ ونحوه .

ومن قال : المنفي معربٌ حُذِفَ تنوينه دلالةً على كونه مركَّبا مع لا ، قال : لم يركّب

---

(١) تكملة من جـ وص وط .
(٢) في ت وط : لا رجل في الدار ولا امرأة ، ولعل الأحسن ما أثبته .
(٣) ساقط من جـ وص .
(٤) في ط : رجلا ، والصواب ما أثبته .
(٥) تكملة من جـ وط .
(٦) في ص وط : مضاف .

المضافُ و (لا)[1] المضارعُ له ، لأنه لا يركَّبُ أكثرُ من كلمتين ، وأما نحو : لا رجلَ ظريفَ فسيجيء حكمه[2] .

ونحو لا مسلمَينِ ولا مسلمينَ مبني خلافا للمبرد[3] .

فإن قال : لأن النون كالتنوين الذي هو دليلُ الإعراب فمنقوضٌ بنحو : يا زيدان ويازيدون ، وهما مبنيان (مع وجود النون)[4] ، إذ لو كانا معربين لقيل : يا زيدَينَ ويا زيدِين ، والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن - كما مر في أول الكتاب[5] .

ونُقِلَ عنه أنه قال : لأن المثنى والمجموعَ في حكم المعطوف والمعطوف عليه ، والمعطوف عليه مضارعٌ للمضاف ، فيجب النصب[6] .

ورُدَّ بأن المعطوف عليه في باب لا مبنيٌّ ، نحو : لا رجلَ وامرأةَ .

وله أن يقول : أردتُ به عطفَ النسق الذي يكون التابعُ والمتبوعُ فيه كاسم واحد - كما ذكرنا في النداء في نحو : ثلاثةٍ وثلاثين[7] - ولا شك أن المثنى والمجموعَ مثلُ هذا المنسوق ، لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون .

وقيل : إنما قال ذلك لأنه ليس شيء من المركبات يثنَّى فيه الجزء الثاني ويجمع[8] .

---

(١) تكملة من ص .

(٢) صفحة ٨٣٨ .

(٣) في المقتضب ٤/ ٣٦٦ : وكان الخليل وسيبويه يزعمان أنك إذا قلت : لا غلامين لك أن غلامين مع لا اسم واحد وتثبت النون .. ثم قال : وليس القولُ عندي كذلك ، لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسمًا واحدا ، لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد .

(٤) ساقط من ص .

(٥) صفحة ٣٥ .

(٦) قد ذكرت قبلَ قليل العلة التي علل بها المبردُ لرأيه .

(٧) صفحة ٤١٩ .

(٨) قد أجاز المبرد تثنية المركبات وجمعَها قال في المقتضب ٤/ ٣١ : وتثنى وتجمع فتقول فيه اسمَ رجل عمرويهان وعمرويهون .

والجواب : أنه لم يقم دليل قاطع على أن لا مركَّبٌ مع المنفي[1] ، ولو سلَّمنا فليس بناؤُه للتركيب - كما مر بيانُه[2] - وإن سلمنا فنحن نقول : حضرموتان ، وحضرموتون - في المسمى بحضرموتَ - كما يجيء في باب المثنى[3] .

وأما جمعُ سلامة المؤنث فبعضهم[4] يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا ، نظرًا إلى أن التنوين للمقابلة لا للتمكن ، بدليل قوله تعالى : ﴿ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾[5] .

وهو منقوض بنحو يامسلماتِ مجردا عن التنوين اتفاقا .

والجمهور يكسرونه بلا تنوين لأنها[6] - وإن لم تكن للتمكن - فهي مشبهةٌ لتنوينِ التمكن .

فيكون على هذين القولين داخلًا في عموم قوله : يبنى على ما ينصب به .

والمازني يفتحه بلا تنوين[7] ، نحو قوله[8] :

٢٥٣- أَوْدَى الشباب الذي مجدٌ عواقبُه فيه نَلَذُّ ولا لذاتِ للشِّيب[9]

---

(١) في ط : كما يجيء بيانه ، وقد آثرت أن تكون في الهامش لأنها زائدة ، وليس بيان ذلك فيما يجيء بل قد مر بيانه صفحة ٨١٦ .

(٢) صفحة ٨١٦ .

(٣) ذكر ذلك في باب الجمع وليس في باب المثنى انظر ط ٢/ ١٨٦ .

(٤) نسبه السيوطى في الهمع ١/ ١٤٦ إلى ابن الدهان وابن خروف .

(٥) الآية ١٩٨ من سورة البقرة ، وتقدمت صفحة ٣١ ، والشاهد فيها تنوين عرفات ولو كان التنوينُ للتمكن لحذف لمنع الكلمة من الصرف للعلمية والتأنيث .

(٦) يعني التنوين .

(٧) في الخصائص ٣/ ٣٠٥ : ولم يجز أصحابُنا فتحَ هذه التاء في الجماعة إلا شيئا قاسه أبو عثمان فقال : أقول : لا مسلماتَ لك بفتح التاء قال : لأن الفتحة ليست لـ (مسلمات) وحدها وإنما هي لها وللا قبلَها .

(٨) قائله سلامة بن جندل ، وهو من بني عامر بن عبيد بن الحارث .. جاهلي قديم من فرسان تميم المعدودين وأخوه أحمد بن جندل من الشعراء الفرسان ، وكان سلامة أحدَ من يصفُ الخيل فيحسنُ وأجودُ شعره قصيدته التي أولها : أودى الشباب حميدا . إلخ . (الشعر والشعراء ٢٧٢ - ٢٧٣) .

(٩) البيت في ديوانه ٩٣ ، وفي المفضليات ٤٢٥ ، وفي شذور الذهب ٨٥ ، وفي العيني ٢/ ٣٢٦ ، وفي الهمع ١/ ١٤٦ ، وفي الدرر ١/ ١٢٦ ، وفي الخزانة ٤/ ٢٧ .

اللغة : أودى : ذهب واضمحل ، عواقبه : أواخره ، للشيب : جمع أشيب .

الشاهد : أنشده الرضي على أن جمع المؤنث السالم يبنى على الفتح مع لا عند المازني .

حذرا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد لا التبرئة ، مما كان معربا بالحركة قبل دخولها .

وهذا أولى مما قبله ، طردًا للباب على نسق واحد .

واعلم أن الجارَّ إذا دخل على لا التبرئة منع من بناء المنفي بعدَها ، نحو قولك : كنت بلا مالٍ ، وغضبت من لا شيء ، وذلك لتعذّر تقديرِ مِن بعدها ، إذ لا يجوز بلا من مال ، وأيضا (فإن عملَ لا إنما كان لمشابهتها إنَّ - كما يجيء[1] - وبتوسطها يبطُل الشبهُ ، لأن إنّ لا بدَّ لها من التصدر)[2] . وربما فتح نظرا إلى لفظ لا فقيل : كنت بلا مالَ (وغضبت من لا شيءَ)[3] وذلك كما بني مع لا الزائدةِ نظرا إلى لفظها ، كما أنشد الأخفش[4] .

٢٥٤- لو لم تَكُنْ غَطَفانُ لا ذُنوبَ لها ... إلَيّ لا متْ ذَوو أحسابِها عُمَرا[5]

فلا زائدة ، وقد اعتُبرت فبني الاسم بها ، فما ظنُّك بجواز البناء مع عدم زيادتها ، لكنه مع ذلك قليل .

ونحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ﴾[6] عند سيبويه[7] وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلّق بالمنفي ، وإلا كان مضارعًا للمضاف فانتصب كما في لا خيرًا

---

(١) صفحة ٨٢١ ، ٨٢٢ .

(٢) ساقط من جـ وص .

(٣) تكملة من ص .

(٤) في معاني القرآن ١٨٠ و ٣٢٢ . والبيت للفرزدق ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ١٦٣ .

(٥) البيت في ديوانه ٢٣٠ ، وفيه إلى لام ، وفي معاني القرآن للأخفش ١٨٠ ، وفي الصحاح غطف ، وفي الخصائص ٢/ ٣٦ ، وفي الهمع ١/ ١٤٧ ، وفي الدرر ١/ ١٢٧ ، وفي الخزانة ٤/ ٣٠ .

غطفان أبو قبيلة، وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان الجد الأعلى لفَزارة ، الأحساب: جمع حسب وهو مايعد من المآثر ، والذنوب هنا : الإساءات . الخزانة ٤/ ٣٢ .

الشاهد قوله : لا ذنوب لها ، فإن لا هنا زائدةٌ ، وقد بنيت النكرة معها على الفتح . ونقل البغدادي في الخزانة ٤/ ٣٠ - ٣١ عن أبي علي توجيها آخرَ وهو : أنه إنما أراد بقوله : لا ذنوب لها . أن الكلام الأول قد تم وتقضى ، فأتى بالجملة الثانية وهي الجحد فجعلها خبرًا للنكرة .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللهُ لَكُم وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ [يوسف ٩٢] .

(٧) الكتاب ١/ ٣٥٠ .

من زيد ، بل الظرف متعلق بمحذوف وهو خبرُ المبتدأ ، كما في قولك : عليك تثريبٌ ، واليومَ معمولٌ لعليكم ، ويجوز العكس[1] .

وكذا قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ ﴾[2] اليوم خبرُ المبتدأ وإن كان جُثَّةً ، إذ المعنى لا وجودَ عاصم ، على حذف المضاف[3] .

وقوله : ﴿ مِنْ أَمْرِ اللهِ ﴾ متعلق بما دل عليه لا عاصم ، أي : لا يعصم من أمر الله .

فلا تظنَّنَّ أن مثل هذا الجارِّ والمجرور متعلق بالمنفي ، وإن أُوهِمْتَ ذلك في الظاهر ، بل مثلُه متعلق بمحذوف .

وكلُّ مصدر يتعدى بحرفٍ من حروف الجر يجوز جعلُ ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر - مثبتًا كان أو منفيا - كما تقول : الاتكال عليك ، وإليك المصيرُ ، ومنك الخوف، وبك الاستغاثة ، وما عليك المعول ، وليس بك الالتجاءُ ، ومنه : ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُم ﴾[4] وذلك لأن الخبر (المقدر)[5] ههنا - أعني ما يتعلق به الجار - فيه معنى المبتدأ لتضمُّنه ضميرَه ، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل ، فلا تقول : بك مارٌّ ، على أن بك خبرٌ عن مار فلذلك قدرنا مدلولَ لا عاصم لقوله : من (أمر)[6] الله .

وتقول : لا مصليًّا في الجامع ، إذا نفيت (من)[7] الوجود من يوقع صلاتَه في الجامع ، أي : ليس في الوجود من يصلي في الجامع .

---

(١) يعني : يَجُوزُ أن يكون « اليوم » خبر المبتدأ ، وعليكم معمول الظرف . وانظر التبيان ٧٤٥ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ سَآوِى إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِى مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ ﴾ [هود ٤٣] .

(٣) هنا في ط زياة آثرت إثباتها في الهامش ، لاشتمال ما قبلها ومابعدها على ما تضمنته وهي وقوله : من أمر الله خبر لمبتدأ محذوف ، أي : العصمة المنفية من أمر الله وهذه الجملة المبينة لا محل لها كما قلنا في سقيا لك إن التقدير : هو لك ، وإنما لم يكن للجملة المبيِّنة محل لأنها مستأنفة لفظا . اهـ .

قال أبو البقاء في التبيان ٧٠٠ : فأما خبر لا فلا يجوز أن يكون اليوم ، لأن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة ، بل الخبر من أمر الله ، واليوم معمولُ من أمر ولا يجوز أن يكون اليومَ معمولَ عاصم ، إذ لو كان كذلك لنُوِّن .

(٤) يوسف ٩٢ وتقدمت صفحة ٨١٩ .

(٥) في ص : المقدم .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) في ط : في .

ويجوز أن يكون مستقِرًّا في الجامع من يصلي في غيره .

وإذا قلت : لا مصليَ في الجامع ، فالمعنى ليس في الجامع (مصل)[1] سواء صلّى في الجامع أو غيره .

هذا وحكى أبو علي عن البَغداديين : أنهم يجيزون كونَ الظرف والجار في نحو : لا آمر بالمعروف و ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّٰهِ ﴾[2] من صلة المنفي المبني[3] .

وفيه نظر ، لأن المضارع للمضاف لا يُبْنى .

وذهب ابنُ مالك إلى أن مثل هذا مضارع[4] معربٌ ، لكنه انتُزِع (منه)[5]تنوينه تشبيها (له)[6] بالمضاف[7] .

قوله : وإن كان معرفة أو مفصولا بينه وبين لا وجب الرفعُ والتكرير .

أعلم أن لا التبرئةِ إنما تعمل لمشابهتها لإن ، ووجه المشابهة أن إنّ للمبالغةِ في الإثبات ، إذ معناها التحقيقُ لا غير ، ولا التبرئةِ للمبالغةِ في النفي ، لأنها لنفي الجنسْ فلما توغلنا في الطرفيـن – أعني في النفي والإثبات – تشابهتا ، فأعملت عملَها .

وعملها مع هذه المشابهة (المذكورة)[8] ضعيفٌ لوجهين :

أحدُهما : أن أصلها التي هي (إنّ) إنما تعمل لمشابهة الفعل ، لا بالأصالة ، فهي (مشبَّهةٌ بالمشبَّهةِ)[9] .

والثاني : أن الظاهر أن بين إنّ ولا التبرئة تنافيا وتناقضا ، لا مشابهةً ومقاربةً .

---

(١) في ط : مصلى ، والأولى ما أثبته خروجا من الخلاف في إثبات ياء المنقوص غير المقترن بأل وحذفه .

(٢) هود ٤٣ وتقدمت صفحة ٨٢٠ .

(٣) في الحجة ١/ ١٤٢ : والبغداديون – فيما حُكِي عنهم – يجيزون في هذا ونحوه أن يكون الظرفُ من صلةِ المنفي المبنيِّ غيرِ المنوّن .

(٤) يعني أنه شبيه بالمضاف .

(٥) ساقطة من ص وط .

(٦) ساقطة من ص وط .

(٧) التسهيل ٦٧ – ٦٨ .

(٨) تكملة من ط .

(٩) في ط : مشبهة بالمشبهة .

فعلى هذا نقول : إنما لم تعمل في المعرفة لأن وجه المشابهة - وهو كونُها لنفي الجنس - لم يمكن حصولُه فيها مع دخولها على المعرفة ، إذ ليس المعرفةُ (بلفظ)[1] جنس ، (حتى)[2] ينتفى الجنسُ بانتفائها .

وكذا لم تعمل في المفصولِ بينه وبينها لما ذكرنا من ضعفِ عملها ، فلا تقدِرُ على العمل في البعيد عنها .

وكما لم يجز العملُ في المفصول لم يجزْ بناؤُه - أيضا - لأن الموجِبَ للبناء تضمُّنُ « من » الاستغراقية ، ودليلُ تضمُّنِها لا التبرئة ، فلما بعد دليلُها ضعُفَ أمر التضمن .

ومن قال : إن الفتحةَ إعرابية[3] قال : إنما حذف التنوين بعد التركيب دلالةً على التركيب ، وقد انتفى التركيب بالفصل .

وقيل : إنما لم تبن مع الفصل لأنهما لمّا مُزِجا تعدى البناءُ من لا إلى المنفي بسبب التركيبُ فإذا انتفى التركيب انتفى تعدِّي البناءِ إليه .

ثم نقول : ويجوز - لما ذكرنا من ضعف عملها - أن تلغيَها مع كون المنفي نكرةً غيرَ مفصولة .

ويجب في المواضع الثلاثة - أي التي ألغيت فيها « لا » إما وجوبا كما في المعرفة والمفصول ، وإما جوازا كما في النكرة المتصلة - تكريرُ[4]لا .

ولا يجب ذلك إذا أعملتها أو بنيت اسمها ، وذلك لأن المقصودَ قيامُ القرينة على كونها لنفي الجنس ، وعملُها عملَ إن ، أو بناءُ اسمها كافٍ في هذا الغرض ، إذ لا يكونان إلا مع لا التبرئة ، (وأما)[5] إذا ألغيت فإنه جُعِل تكريرُها منبِّها على كونها لنفي الجنس في (النكراتِ)[6] لأن نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة .

---

(١) في ص وط : لفظ .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) وهما الزجاج والسيرافي ، وانظر صفحة ٨١٤ .

(٤) فاعل يجب في قوله : ويجب في المواضع الثلاثة .

(٥) في ص : وأما العامل .

(٦) في ت : التكرار ، ولعل الصواب ما أثبته ، لأنه سيتحدث بعد قليل عن المعارف .

وأما في المعارف فالتكرير جُبرانٌ لما فاتها من نفي الجنس ، الذي لا يمكن أن يحصُل (مع)[1] المعرفة .

وأجاز أبو العباس[2] وابن كيسان[3] عدمَ تكرير لا في المواضع الثلاثة ، أما مع المعرفة (فنحو)[4] : لا زيدٌ في الدار ، وقولهم : لا نولُك أن تفعل كذا ، وأما مع المفصول فنحو : لا فيها رجلٌ ، قال[5] :

٢٥٥- بَكَتْ جَزَعًا واسترجعتْ ثم آذنتْ ركائبُها أن لا إلينا رُجوعُها[6]

وأما مع المنكّر المتصل فنحو : لا رجلٌ في الدار قال[7] :

٢٥٦ - وأنت امرؤٌ مِنّا خُلِقتَ لِغيرِنا حياتُك لا نفعٌ وموتُك فاجعُ[8]

ومثله قولهم : لا سواءٌ . وقوله :

.... فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ[9]

---

(١) في ط : في .

(٢) في المقتضب ٤/ ٣٥٩ : وكذلك إن جعلتها جوابا لقولك : رجل في الدار أو هل رجل في الدار ؟ قلت : لا رجلٌ في الدار ، وهذا أقلُّ الأقاويل ، لأنها لا تخلُص لمعرفةٍ دون نكرة ولا نكرةٍ دون معرفة إذ كان التكريرُ والبناءُ أغلبَ .

(٣) التسهيل ٦٨ .

(٤) في ص : فيجوز .

(٥) قائله مجهول .

(٦) البيت في الكتاب ١/ ٣٥٥ ، وفي المقتضب ٤/ ٣٦١ ، وفي الأمالي الشجرية ٢/ ٢٥٥ ، وفي ابن يعيش ٢/ ١١٢ ، وفي المقرب ١/ ١٨٩ ، وفي الهمع ١/ ١٤٨ ، وفي الخزانة ٤/ ٣٤ .

اللغة : استرجعت : قالت : إنا لله وإنا إليه راجعون ، أو طلبت الرجوع عن الرحيل ، آذنت : أعلمت ، ركائبها : جمع رَكُوبة وهي الراحلة التي تركب .

الشاهد قوله : لا إلينا رجوعها : حيث فصل بين لا واسمها و لم تكرر وهذا مايراه المبرد وابن كيسان ، ونقل البغدادي في الخزانة ٤/ ٣٤ - ٣٥ عن صدر الأفاضل : أن لا رجوعها فاعلٌ لفعل مضمر .. ثم قال : ولا يخفى أن هذا ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل ويبقى الفاعل .

(٧) نسبه البغدادي في الخزانة ٤/ ٣٧ نقلا عن شراح أبيات الكتاب لرجل من بني سلول ، ونقل عن العسكرى وإبراهيم الحصري أنه للضحاك بن هنّام الرَّقَاشي ، ونقل عن ياقوت الحموي إنه لجَنَف بن مالك بن الحارث بن ثعلبة .

(٨) البيت في الكتاب ١/ ٣٥٨ ، وفي المقتضب ٤/ ٣٦٠ ، وفي تصحيف العسكري ٤٠٥ ، وفي ابن يعيش ٢/ ١١٢ ، وفي الهمع ١/ ١٤٨ ، وفي الدرر ١/ ١٢٩ ، وفي الخزانة ٤/ ٣٦ .

المعنى : أنه ينتسب إلينا إلا أن نفعه لغيرنا ، فحياته لا تنفعنا وموته يفجعنا .

الشاهد : استشهد به الرضي على مايراه المبرد وابن كيسان من جواز إلغاء لا عن العمل وعدم تكرارها .

(٩) تقدم الحديث عنه صفحة ٣٤٠ واستشهد به هنا على عدم تكرار لا مع أنها ألغيت أو أعلمت عمل ليس .

وقوله[1] :

٢٥٧- تركتني حينَ لا مالٌ أعيشُ به   وحينَ جُنَّ زمانُ الناس أوكَلِبا[2]

وأجيب بأن قولهم : لا نولُك أن تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك أن تفعله ، فهي في المعنى هي الداخلةُ على المضارع ، وتلك لا يلزم تكريرُها ، والنولُ مصدرٌ بمعنى التناول ، وهو ههنا بمعنى المفعول ، أي : ليس متناوَلُك ومأخوذُك هذا الفعلَ ، أي : لا ينبغي لك أن تأخذه وتتناوله ، وبشذوذ قوله : أن لا إلينا رجوعُها ، ولا نفعٌ ، ولا براحٌ ، ولا مستصرخٌ[3] ، ولا مال ، وقولهم : لا سواء[4] .

وقيل : إنّ لَا في لا نفعٌ ومابعده بمعنى ليس ، وقد ذكرنا في المرفوعات أنه لم يثبت إعمالُ لا عملَ ليس[5] ، (فالأولى حملُ ذلك على الضرورة والشذوذ)[6] .

---

(١) قائله أبو الطفيل عامر بن واثلة بن عبد الله بن عمير بن جابر .. غلبت عليه كنيته ، وولد عام أحد ، وكان محبا لعلي رضى الله عنه ، وكان من أصحابه في مشاهده ، ثقةً مأمونا ، يعترف بفضل الشيخين ، إلا أنه كان يقدّم عليا توفي سنة مائةٍ من الهجرة . قيل : أقام بمكة بعد موت علي ، وقيل : بالكوفة حتى مات (الخزانة ٤/ ٤١) .

(٢) البيت في الكتاب ١/ ٣٥٧ ، وفي الأمالي الشجرية ١/ ٢٣٩ ، وفي الهمع ١/ ٢١٨ ، وفي الدرر ١/ ١٨٨ ، وفي الخزانة ٤/ ٣٩ .

اللغة : جن : صار مجنونا ، كلب : الكَلَب : مصدر كَلِب من باب تعب وهوداء يشبه الجنون يصيب الكلْب فيعقرُ الناسَ ، والمراد هنا شدة الزمان (الخزانة ٤/ ٤٠) . حين لا مال : نقل البغدادي عن أبي علي : أنه يجوز في (مال) الحركات الثلاث ، الجر على الإضافة ، والرفع على أن تضيف حين إلى الجمل ، ولا عاملة عملَ ليس ، والنصب تجعله كما كان مبنيا ولا تعمل الإضافة .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن لا هنا ألغيت عن العمل و لم تكرّر على رأي المبرد وابن كيسان .

(٣) سبق الحديث عنه صفحة ٣٤١ .

(٤) هنا في جـ : وعتد النحاة أن الثلاثةَ الأخيرة عاملة عمل ليس وقد ذكرناه في حد المرفوعات ، وفي ط : ويكون لا في لا سواء عوضا من المبتدأ المحذوف ، إذ لا يقال : هما لاسواء ، على ماذهب إليه سيبويه ، وأما وجوب حذف المبتدأ فلكثرة الاستعمال ، وبأن لا براح ولا مستصرخ ولا مال بمعنى ليس فهو تحكم . وقد آثرت أن تكون هذه الزيادة في الهامش لأن في جزء منها تكرارا وما في ط مضطرب الأسلوب .

(٥) صفحة ٣٤١ ، ٣٤٢ .

(٦) ساقطة من ص .

فعلى (هذا)[1] نقول : يجبُ (تكرير)[2] لا المهملةِ الداخلةِ على غير لفظِ الفعل إلا في موضعين :

أحدهما: أن تكون داخلةً على الفعل تقديرا، وذلك إذا دخلت على منصوبٍ بفعل مقدر نحو: لا مرحبا. أي: لا لقيت مرحبا، أولا رَحُبَ موضعُك مرحبا، ولا أهلا أي لا أتيت أهلا ، ولا سهلا . أي : لا وطئت سهلا ، ولا نعمةً أي : لا نعِمَت عينك نعمةً ، وكذا لا مسرةً ولا كرامةً (ونحوها)[3] .

أو إذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء ، نحو لا سلامٌ عليك ، ولا بك السوءُ ، لأن الدعاء بالفعل أولى (وأكثر)[4] لأنه في الأصل أمر أو نهي ، فكأنه قيل : لا سلِمت سلامًا – كما ذكرناه في باب المبتدأ[5] – (ولا أصابك السوء ، وإذا دخلت على نولك : نحو لا نولُك أن تفعل كذا ، أي : لا ينبغي – كما مر –)[6] .

وإنما لم تتكرر لا في هذه المواضع لأنها إذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرُها إلا إذا كان الفعل ماضيا غيرَ دعاء ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾[7] على مايجيء في قسم الحروف[8] .

(وثانيهما)[9] : أن يكون لا بمعنى غير مع أحد ثلاثة شروط :

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) تكملة من جـ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) صفحة ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

(٦) ساقط من ص .

(٧) القيامة ٣١ .

(٨) ط ٢/ ٣٤٠ .

(٩) في ت وص : وثانيها ، والصواب ما أثبته .

أحدها : أن تدخل على (لفظةِ)[1] شيءٍ ، سواءٌ انجرَّ بالإضافة نحو هو ابن لا شيءٍ ، أو بحرف الجر أيِّ حرفٍ كان نحو : كنت بلا شيءٍ ، وغضبت من لا شيءٍ ، وما أنت إلا كلا شيءٍ ، وخلقتَ من لا شيءٍ ، أو انتصب نحو : إنك ولا شيئًا سواءٌ ، أو ارتفع نحو : أنت لا شيءٌ .

ثانيا : أن ينجر ما بعد لا بباء الجر قبلَها نحو : كنت بلا مالٍ ، ولا ينجر – إذا لم يكن لفظَ شيء – إلا بها ، من بين حروف الجر ، و لم يثبت انجرارُه بالإضافة ، وأما قول جرير[2] :

٢٥٨– ما بالُ جهلِك بعد الحِلم والدِّين وقد علاك مشيبٌ حينَ لا حينِ[3]

فالأولى أن لا زائدة كما في قوله[4] :

٢٥٩– في بئر لا حُورٍ سرى وما شَعَرْ[5]

---

(١) في ص وط : لفظ .

(٢) جرير بن عطيه بن حذيفة ، ولقب حذيفة الخطفي ، وهو من بني كليب بن يربوع ، وكان أبوه مضعوفا يكنى أبا حرزة ، وله عشرة من الولد ، وهو من فحول شعراء الإسلام ، ويشبه من شعراء الجاهلية بالأعشى ، وهو من أحسن الناس تشبيبا ، ولكنه كان عفيفا ، هاجي الفرزدق والأخطل والراعي ، ومدح الحجاجَ وعبدَ الملك ، عُمِّر نيفا وثمانين ومات باليمامة (الشعر والشعراء ٤٦٤ – ٤٧٠) توفي سنة ١١٠هـ ، (الأعلام ٢/ ١١١) .

(٣) البيت في ديوانه ٥٥٧ ، وفي الكتاب ١/ ٣٥٨ ، وفي مجاز القرآن ١/ ٢١٢ ، وفي الضرائر الشعرية ٧٦ ، وفي الأمالي الشجرية ١/ ٢٣٩ ، وفي الهمع ١/ ١٩٧ ، وفي الخزانة ٤/ ٤٧ .

المعنى : لم لمْ يفارقك جهلك مع أنك عالم دين وقد أتاك المشيب في حينه . والبيت من قصيدة يهجو بها الفرزدق ، والخطاب في البيت لنفسِه .

الشاهد : قوله : حين لا حين فإن الأولى أن تكون لا هنا زائدة لفظا ومعنى . وفي الحجة ١/ ١٢٢ لا فيه زائدة، والتقدير وقد علاكِ مشيب حينَ حينٍ .

(٤) قائله العجاج وتقدمت ترجمته صفحة ٦١٣ .

(٥) البيت من مشطور الرجز وهو في ديوان العجاج ١/ ٢٠ ، وفي معاني القرآن للفراء ١/ ٨ ، وفي الخصائص ٢/ ٤٧٧ ، وفي ابن يعيش ٨/ ١٣٦ ، وفي تهذيب اللغة ٥/ ٢٢٨ ، وفي الكشاف ٤/ ١٨٩ ، وفي الخزانة ٤/ ٥١ .

حور : الحُورُ الهلكة ، والضمير في سرى يعود إلى الحروري أبي فديك المذكور في قوله قبله : واختار في الدين الحر وريُّ البَطَرْ .

وقصة هذه الأبيات ملخصة عن نهاية الأرب في الخزانة ٤/ ٥٥ وبها يتضح المعنى .

الشاهد قوله : لا حور فإن لا فيه زائدةٌ لفظا ومعنى . ونقل البغدادي أن أول من قال بزيادتها أبو عبيدة وتبعه جماعةٌ منهم ابن دريد والأزهري والجوهري وصاحب العباب والزمخشري . قال : وذهب جماعة إلى أنها نافية أولهم الفراء وتبعه ابنُ الأعرابي في نوادره ، (الخزانة ٤/ ٥١ – ٥٣) .

أي : علاك المشيب في وقت الشيب ، أي : لم تشب قبل أوانه ، أي : في وقت يكون في أثنائه وقت الشيب (والوقت الأول)[1] من الثلاثين إلى مافوقها مثلا ، فأضاف الأول إلى الثاني لاشتماله عليه .

وقال أبو علي: لا غير زائدة، على تأويل وقت لا وقت اللهو ، كما فوق الثلاثين[2] .

وأما قول الشاعر[3] :

٢٦٠ - حنت قلوصي لا حين محن[4]

فحين الأولى مضاف إلى الجملة ، أي : حين لا حينَ حنينٍ حاصلٌ .

وثالثها : أن يعطف ما بعد لا على المجرور بغير ، كقوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾[5] وقولك: زيد غيرُ فارسٍ ولا شجاعٍ ، وتقول أيضا : زيدٌ غيرُ الفارسِ ولا الشجاعِ .

ولايجوز : أنت غير زيد ولا عمرو .

قالوا : لأنهم راعوا صورةَ لا غير (المجعولة)[6] بمعنى غير ، فإنها يلزم تكريرها مع العَلَم .

---

(١) في ط : والأول أي الوقت الأول .

(٢) بل قال إنها زائدة في الحجة ١/ ١٢٢ قال : وقد دخلت لا زائدة في مواضع كثيرة .. ومن ذلك قول جرير ثم ذكر ما بال جهلك .. البيت ثم قال : لا فيه زائدة ، والتقدير وقد علاك مشيب حين حينٍ ، وإنما كانت زائدة لأنك إذا قلت : علاك مشيب حينا فقد أثبت حينا علاه فيه المشيب فلو جعلت لا غير زائدة لوجب أن تكون نافية على حد قولهم : جئت بلا مال .. فنفيت ماأ ثبت . من حيث كان النفي بلا عاما منتظما لجميع الجنس .. إلخ .

(٣) قال في الخزانة ٤/ ٤٧ : وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها ولا تتمة له . اهـ .

أقول قد نسب البيت للعجاج ، ولعل من نسبه اعتمد على قول العجاج في ديوانه ١/ ٢٨٨ :

حنت قلوصي أمس بالأردُنّ ... حِنّي فما ظلمتِ أن تحِنّي

ولم أجده في ديوان العجاج ولا في ملحقاته بالرواية التي ذكرها الرضي ، والله أعلم بحقيقة الحال .

(٤) البيت في الكتاب ١/ ٣٥٨ ، وفي المقتضب ٤/ ٣٥٨ ، وفي الأمالي الشجرية ٢/ ١٠٢ ، وفي أسرار العربية ٢٥٠ ، وفي الحجة ١/ ١٢٣ ، وفي رصف المباني ٢٦٠ ، وفي الهمع ١/ ١٤٥ ، وفي الدرر ١/ ١٢٤ ، وفي الخزانة ٤/ ٥٧ .

اللغة : القلوص الناقة الشابة ، بمنزلة الجارية من الأناس ، وحنينها : صوتها شوقا إلى أصحابها ، والمراد أنها حنت في غير وقت الحنين .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن حين الأولى أضيفت إلى الجملة المصدّرة بلا النافية .

(٥) من الآية السابعة من سورة الفاتحة .

(٦) في ص : فجعلوه ، وفي ط : مجعولة .

وأما المعرَّف باللام فإن التعريف فيه[1] غيرُ مقصودٍ قصدُه ، فهو في حكم المنكر ، ويجوز عدمُ تكريرها مع المنكر قبلَ جعلِها بمعنى غير ، نحو : لا رجلٌ ، ولا غُلامُ رجلٍ ، بخلاف العلم .

وأما المعرف باللام مع لا التبرئة فلابد من تكريرها نحو : لا الرجلُ في الدار ولا المرأةُ .

واستُضْعِفَ هذا التعريفُ بعد خروج لا إلى معنى غير (لضعفها)[2] أيضا بهذا الخروج ، فجوز عدم تكريرها ، نحو : أنت غيرُ الفارس ولا الشجاع (مع أن غير بمعنى لا فكأنها مكررة)[3] وأُلْزِمتْ التكريرَ قبلَ خروجها لقوتها .

هذا وإنْ كان لا بمعنى غير مجرَّدًا من هذه الشروط لزم تكرارها أيضا ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِلَى ظِلٍّ ذِى ثَلَاثِ شُعَبٍ لَا ظَلِيلٍ وَلَا يُغْنِى مِنَ اللَّهَبِ ﴾[4] ، وقولك : زيد لا راكبٌ ولا ماشٍ ، وجاءني زيدٌ لا راكبا ولا ماشيا .

وأما قول العوام (نحو)[5]: أنا لا راكبٌ ، واللا إنسان أعمُّ من اللا حيوان، فغير مستند إلى حجة .

وجوازُ ترك التكرير مع الشرط الأول معلَّل بكثرة استعمال لا مع شيء ، وهو مع الشرط الثاني معلَّل ببعد لا عن أصلها – أعنى كونَها للتبرئة – وذلك بتعذُّر تقدير من الإستغراقية بعد لا ، لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر ، فلذا جاز : جئت بلا زيدٍ من غير تكرير مع العلم ، وهو مع الشرط الثالث معلَّل بكونها كالمكرَّرَةِ ، لأن غير بمعناها .

ونعنى بكونِ لا بمعنى غير كونَها لنفي الاسم الذي بعدها كغير ، فلا يكون لها صدرُ الكلام ، وبكونها للتبرئة أنها لنفي مضمون الجملة ، فيلزمها التصدرُ .

---

(١) يعني مع لا التي بمعنى غير .

(٢) في ص وط : ولضعفها .

(٣) تكملة من جـ وص .

(٤) المرسلات ٣٠/ ٣١ ولم يذكر الكلمة الأولى من الآية رقم ٣٠ وهي ﴿ انطلقوا ﴾ .

(٥) تكملة من ص وط .

واعلم أنه قد يؤوَّل العَلَمُ المشتهِر ببعض الخلال بنكرة ، فينتصب ، وينزع منه لامُ التعريف إن كان فيه ، نحو لا حسنَ[1] في الحسن البصري[2] ، وكذا لاصَعِقَ في الصعِق ، أو مما أضيف إليه ، نحوُ : لا امرأً قيسٍ ولا ابنَ زبيرٍ .

ولا تجوز هذه المعاملة في لفظتي عبدِ الله وعبد الرحمن ، إذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى ، حتى يقدَّر تنكيرُهما ، قال[3] :

٢٦١ - لا هيثمَ الليلـةَ للمَطِـيِّ[4]

وقال[5] :

٢٦٢ - أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ ... نَكِـدْنَ ولا أُمَيَّـةَ في البـلادِ[6]

---

(١) لم لم ينصب (حسنَ) هنا وكذا قوله : صعِقَ مع أنه قال قبل : إنه قد يؤول العلم .. فينتصبُ وينزعُ منه لام التعريف .

(٢) الحسن بن يسار البصري أبو سعيد ، تابعي ، كان إمام أهل البصرة ، وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النسَّاك ، ولد بالمدينة وشب في كنف علي ابن أبي طالب ، واستكتبه الربيعُ بن زياد والي خراسانَ في عهد معاوية ، له مع الحجاج مواقف وقد سلم من أذاه . توفي سنة ١١٠هـ ، (الأعلام ٢/ ٢٤٢) .

(٣) البيت من الخمسين التي لم يعرف قائلها ، وبعده :

ولا فتى مثلُ ابنِ خيبريّ

(٤) هذا من مشطور الرجز ، وهو في الكتاب ١/ ٣٥٤ ، وفي المقتضب ٤/ ٣٦٢ ، وفي الأمالي الشجرية ١/ ٢٣٩ ، وفي ابن يعيش ٢/ ١٠٢ ، وفي أسرار العربية ٢٥٠ ، وفي رصف المباني ٢٦٠ ، وفي الهمع ١/ ١٤٥ ، وفي الدرر ١/ ١٢٤ ، وفي الخزانة ٤/ ٥٧ .

هيثم : رجل حسنُ الحِداء للإبل ، وقيل حسن الرعاية لها ، والمطي : جمع مطية والمراد الإبل ، وابن خيبري : قيل : هو جميل بثنيةَ . وقيل : المراد علي بن أبي طالب . وقيل : أراد به مرحبا وهو الذي بارزه عليٌّ يومَ خيبر وقتله (الخزانة ٤/ ٥٨ - ٥٩) .

الشاهد قوله : لا هيثم ، فإنهم يمنعون دخول لا على العلم ، ولهم في هذا طريقان إما تقدير مثل قبله وإما تأويل العلم باسم الجنس .

(٥) ينسب إلى عبد الله بن الزَّبير الأسدي ، وهو شاعر كوفي المنشأ والمنزل ، ومن شعراء الدولة الأموية وشيعتهم ، فلما غلب مصعبُ بن الزبير على الكوفة أُتِيَ به أسيرا فمن عليه ووصله فمدحه وانقطع إليه ، مات في خلافة عبد الملك بن مروان . (الخزانة ٢/ ٢٦٤ - ٢٦٥) . ونسبه صاحب الأغاني إلى عبد الله بن فضالة بـن شريك بن سليمان ابن خويلد (الخزانة ٤/ ٦٥) .

(٦) البيت في الكتاب ١/ ٣٥٥ ، وفي المقتضب ٤/ ٣٦٢ ، وفي الأمالي الشجرية ١/ ٢٣٩ ، وفي المقرب ١/ ١٨٩ ، وفي الخزانة ٤/ ٦١ . =

ولتأويله بالمنكّر وجهان ، إما أن يقدر مضافٌ هو مثلُ فلا يتعرف بالإضافة لتوغله في الإبهام .

وإنما يجعل في صورة النكرة بنزعِ اللام – وإن كان المنفي في الحقيقة هو المضافَ المذكور الذي لا يتعرف بالإضافة إلى أي معرَّفٍ كان – لرعاية اللفظ وإصلاحه .

ومن ثم قال الأخفش : على هذا التأويل يمتنع وصفُه ، لأنه في صورة النكرة ، فيمتنع وصفُه بمعرفة ، وهو معرفةٌ في الحقيقة ، فلا يوصف بنكرة .

وإما[1] أن يجعلَ العلمُ لا شتهاره بتلك الخَلَّةِ ، كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى ، لأن معنى قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها[2] لا فيصل لها . إذ هو (كرَّم اللهُ وجْهَه)[3] كان فيصلا في الحكومات ، على ما قال النبي ﷺ : « أقْضاكُم علىٌّ »[4] فصار اسمُه (عليه السلام)[5] كالجنس المفيدِ لمعنى الفصلِ والقطع، كلفظ الفيصل، وعلى هذا يمكن وصفُه بالمنكّر .

وهذا كما قالوا : لكل فرعونٍ موسىً ، أي : لكل جبارٍ قهارٌ ، فيصرف فرعونَ وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور .

وجوز الفراء إجراءَ المعرفة مُجرى النكرةِ بأحد التأويلين في الضمير واسم الإشارة – أيضا – نحو لا إياه ههنا ، أولا هذا[6] .

وهو بعيد غيرُ مسموع .

= أبو خبيب المذكور في البيت هو عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله عنه ، وكان يقال : إنه بخيل ، وقد وفد إليه الشاعر يسترفده فلم يعطه فهجاه بأبيات منها هذا البيت . نكدن : تعسّرن . وأمية : أبو قبيلة من قريش .

الشاهد قوله : ولا أمية حيث دخلت لا على العلم ، وهم يؤولون ذلك فيقدرون مضافا قبل العلم ، أو يؤولون العلَمَ باسم الجنس ، أي : ولا أجوادَ لاشتهارهم بالجود .

والبيت ساقط من ص .

(١) عطف على قوله قبل : إما أن يقدر مضاف .. إلخ .

(٢) قد سبق الحديث عنه صفحة ٨١٣ .

(٣) في ص رضي الله عنه .

(٤) الحديث في سنن ابن ماجه ١/ ٥٥ أن رسول الله ﷺ قال : « أرحَمُ أمتي بأمتي أبو بكر ، وأشدُّهم في دين الله عمرُ ، وأصدقهم حياء عثمانُ ، وأقضاهم عَليٌّ بن أبي طالب .. » الحديث .

وفي المسند ٥/ ١١٣ عن ابن عباس قال : قال عمر رضى الله عنه : أقضانا علي وأبيٌّ أقرؤنا .. الحديث .

(٥) ساقطتان من جـ وص ، وفي ط : رضي الله تعالى عنه .

(٦) نسب إليه ابن السراج في الأصول ١/ ٤٠٦ .

قوله : وفي مثل : لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله خمسةُ أوجه ، فتحُهما ، ونصبُ الثانى ، ورفعُه ، ورفعُهما ، ورفعُ الأول - على ضعف ، ويكون لا بمعنى ليس - وفتحُ آلثانى .

يعني إذا كُرِّرت لا مع أن عقيبَ كلٍّ منهُما بلا فصل نكرةٌ جاز في المجموع خمسةُ أوجه :

الأول فتحهما ، ووجهه أن (نجعل لا)[1] في الموضعين للتبرئة ، فنبني اسمَيهما ، كما لو انفردت كلُّ (واحدة)[2] منهما عن صاحبتها .

ويجوز على مذهب سيبويه أن تقدِّر بعدهما خبرًا لهما معا ، أي : لا حول ولا قوة لنا : أي : موجودان لنا ، لأن مذهبه أن لا المفتوحَ اسمُها لا يعمل عمل إنَّ في الخبر ، فهما[3] في موضع الرفع[4] .

فلا قوةَ مبتدأٌ معطوفٌ على مبتدأ ، والمقدَّرُ مرفوعٌ بأنه خبرُ المبتدأ لا خبرُ لا ، فيكون الكلام حينئذ جملةً واحدة نحو : زيد وعمرو ضاربان .

ويجوز أيضا عنده[5] أن تقدرَ لكل واحد منهما خبرًا ، أي : لا حولَ موجودٌ لنا ، ولا قوةَ موجودةٌ لنا ، فيكون الكلامُ جملتين .

وأما على مذهب غيره - وهو أن لا المفتوحَ اسمُها عاملةٌ في الخبر عمل إن كما عملت فيه لا المنصوبُ اسمُها - فيجوز أيضا أن تقدر لهما معا خبرا واحدا ، وذلك الخبرُ يكون مرفوعا بلا الأولى والثانية معا ، وهما - وإن كانا عاملَين - إلا أنهما متماثلان ، فيجوز أن يعملا في اسم واحد عملًا واحدا ، كما في إن زيدًا وإن عمرا قائمان ، كأنهما شيء واحد .

---

(١) في ص : « لا » تُجعل .

(٢) تكملة من ص .

(٣) يعني لا واسمها المفتوح .

(٤) في الكتاب ٣٤٥/١: واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء.. والدليلُ على أن «رجل» في موضع اسم مبتدأ وما من رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم قولُ العرب من أهل الحجاز لا رجلَ أفضلُ منك .

(٥) يعني عند سيبويه .

وإنما (الممتنعُ)[1] أن يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملًا واحدا في معمول واحد ، قياسا على امتناع حصول أثرٍ من مؤثرَين .

ويجوز أيضا عندهم أن يقدَّر لكل واحد منهما خبر على حياله .

والثانى : فتحُ الأول ونصبُ الثاني ، على أن تكون لا الثانيةُ زائدةً ، لتأكيد نفي الأول ، كما في قولك : ما جاءني زيدٌ ولا عمرو ، كأنك قلت : لا حولَ وقوةً كقوله[2] :

٢٦٣- فلا أبَ وابنًا مثلُ مروانَ وابنِه[3]

على ما يجيء[4] .

فلا يجوز عند سيبويه أن تقدر لهما خبرا واحدا بعدهما ، لأن خبر لا حول مرفوعٌ عنده بالابتداء وخبرَ قوة مرفوعٌ بلا ، لأن الناصبةَ لا سمهما عاملةٌ عنده في الخبر – وفاقا لغيره – فيرتفع الخبرُ بعاملَين مختلفين ، ولا يجوز ، فيجب أن تقدر لكل منهما خبرا على حياله[5] .

---

(١) في ت وجـ وص : امتنع .

(٢) قيل : قائله الفرزدق وتقدمت ترجمته صفحة ١٦٣ ولم أجده في ديوانه ، وفي الخزانة ٤/ ٦٩ ، وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائلٌ وقال ابن هشام : إنه لرجل من عبد مناةَ بنِ كِنانةَ . والله أعلم .

(٣) عجزه : إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا والبيت في الكتاب ١/ ٣٤٩ ، وفي المقتضب ٤/ ٣٧٢ ، وفي شرح القصائد السبع لابن الأنباري ٢٨٨ ، وفي ابن يعيش ٢/١ ، وفي اللامات ١٠٦ ، وفي اللمع ١٣٠ ، وفي العيني ٢/ ٢٥٥ ، وفي الهمع ٢/ ١٤٣ ، وفي الخزانة ٤/٦٧ .

اللغة : ارتدى وتأزرا : الرداء مايستر به النصف الأعلى من الجسم ، والإزار ما يستر به النصف الأسفل من الجسم ، والمجد : العزُّ والشرف . والممدوح هو مروانُ بن الحكم وابنُه عبد الملك .. وجعل الخبر عن أحدهما وهو يعنيهما اختصارا لعلم السامع (الخزانة ٤/ ٦٩ نقلا عن الأعلم) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنه نَحْوُ : لا حول ولا قوة بالله فإن لا في الثاني زائدةٌ لتأكيد النفي فكأنك قلت : لا حَول وقوةً كما قال : فلا أب وابنا .

(٤) صفحة ٨٣٨ وما بعدها .

(٥) في الكتاب ١/ ٣٥٤ : هذا باب مالا تُغَيِّر فيه (لا) الأسماءَ عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخلَ لا ، ولا يجوز ذلك إلا أن تعيدَ لا الثانية ، من قِبَلِ أنه جوابٌ لقوله : أغلامٌ عندك أم جارية ؟ إذا ادعيت أن أحدهما عنده ، فلا يحسن إلا أن تعيد لا .. إلخ .

وعند غيره يجوزُ تقديرُ خبرٍ واحدٍ لهما ، لأن العامل فيه عندهم (إذن)[١] لا وحدَها ، ويجوز أن تقدر عندهم لكلٍّ خبرًا .

والثالث فتحُ الأول ورفعُ الثاني ، على أن لا زائدة كما في الوجه الثاني ، إلا أن العطف ههنا على المحل - كما يجيء في لا أبَ وابنٌ[٢] .

فعند سيبويه يجوز أن تقدرَ لهما معا خبرا واحدا (أي : لا حولَ ولا قوةٌ موجودان)[٣] لكونه خبرا لمبتدأ .

وعند غيره لابد لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع الابتداءُ ولفظُ لا في (رفع)[٤] الخبر .

ويجوز أن تجعل غيرَ زائدة ، بل لنفي الجنس ، لكن تلغيها عن العمل - لما ذكرنا قبلُ من جواز إلغائها، مع كون اسمها نكرةً غيرَ مفصولة، لضعف لا في العمل، وقد حصل ههنا شرطُ الإلغاء - كما تقدم[٥] - وهو تكريرُ لا ، لأن التكريمَ حاصلٌ ، سواء ألغيت الأولى والثانيةَ معا ، كما في : لا حولٌ ولا قوةٌ . أو ألغيت الأولى دون الثانية كما في : لا حولٌ ولا قوةَ - على ما يجيء بُعَيْد - أو ألغيت الثانية دون الأولى كما في مسألتنا ، وهي : لا حولَ ولا قوةٌ .

وتقدير الخبر مع جعلِ الثانية لا التبرئة مثلُه مع جعلِها زائدةً سواءً .

ولا نقول : إن لا الثانية ههنا تعمل عمل ليس (كما قال بعضُهم[٦] - لما قدمنا أنه لم يثبت في كلامهم عملُ لا عملَ ليس ، بل لم (يرد)[٧] إلا كونُ الاسم بعدها مرفوعا والخبرِ (محذوفا)[٨] ، نحو : لا براحُ ولا مستصرخُ ، فظنوا أنها عاملة عملَ ليس ، والحق أنها لا التبرئةِ ملغاةً للضرورة)[٩] .

---

(١) ساقطة من ص .
(٢) صفحة ٨٣٨ وما بعدها .
(٣) تكملة من ط .
(٤) تكملة من ص وط .
(٥) صفحة ٨٢٢ ، ٨٢٣ .
(٦) قد سبق الحديث عنه صفحة ٣٤٠، ٣٤١ وتبين هناك أنه قد ورد خبرُ « لا » العاملة عملَ ليس منصوبًا.
(٧) في ط : يروا ، ولعل الصواب ما أثبته .
(٨) في ط : محذوف .
(٩) « من قوله كما قال بعضهم إلى للضرورة » ساقط من جـ وسقط من ص . من قوله : بل لم يرد .. إلى : للضرورة

والرابعُ رفعُهما ، على ماذكرنا أنه (يجوز)[1] إلغاء لا التبرئةِ لضعف عملها ، ويلزمُها التكرارُ – كما تقدم[2] – فيكون الاسمانِ مرفوعَين بالابتداء ، ولا الثانية إما زائدةٌ كما في الوجه الثاني وإما ملغاةٌ غيرُ زائدة كلا الأولى .

ومذهبُ سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحدٌ ، إذ لا عامل ههنا إلا الابتداءُ فقط ، فإما أن تقدر لكل واحد (منهما)[3] خبرا ، والكلام جملتان ، أو تقدرَ لهما معا خبرًا ، والكلام جملةٌ واحدة .

والخامس رفعُ الأول وفتحُ الثاني ، على أن لا الأولى للتبرئة لكنها ملغاةٌ – لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها ، وقد حصل شرطُ الإلغاء وهو التكرير .

ولا يلزم مع تكرير لا أن يتوافق الاسمان بعدهما في الإعراب ، إذ التكريرُ هو الشرطُ فقط وقد حصل – كما ذكرنا .

فإذا تقرر هذا فلا حاجة بنا إلى ماذَكَر المصنفُ من قوله : ورفع الأول – على ضعف ، لكونها بمعنى ليس – فإنا لا نضعِّف هذا الوجه ، بل هو مثلُ الوجه الثالث والرابع سواء ، في حصول التكرير ، وتطابقُ الاسمَين إعرابا ليس بشرطٍ ، ولا في الجميع للتبرئة (أُلغِيتْ، فلم يبق فيها النصوصيةُ على الاستغراق)[4] وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواءً على المذهبين .

قوله : وإذا دخلت الهمزة لم تغيرِّ العملَ ، ومعناها الاستفهامُ والعرضُ والتمني .

قال الأندلسي : لا أعرف أحدًا يقول تلحق ألفُ الاستفهام أداةَ النفي فتكون الألف لمجردِ الاستفهام ، بل لابدّ إمّا أن تكون للإنكار أو للتوبيخِ أو للتمنِّي أو للعرض[5] .

---

(١) في ط : لا يجوز ، والصواب ما أثبته .
(٢) صفحة ٨٢٢ ، ٨٢٣ وغيرها .
(٣) تكملة من ط .
(٤) ساقط من جـ وص .
(٥) في المباحث الكاملية ٣/ ٢٨٥ : ولا أعرف أحدا يقول إن ألـف الاستفهام تلحق أداة نفي فتكون الألفُ لمجرد الاستفهام كما قال الشلوبيني إلا أن يُتسامح في التجريد .

وهذا الذي قاله مخالفٌ لظاهرِ قول سيبويه لأنه قال : اعلم أن لا في الاستفهام[1] تعملُ فيما بعدها ، كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر[2] ، فمن ذلك قولُ حسّان[3] :

٢٦٤ - ألا طِعانَ ألا فُرسانَ عاديةً   إلا تَجَشُّؤُكُم وَسْط التنـانير[4]

وفي المثل : ألا قِماصَ بالعَيْر[5] ، يضرب لمن ذل بعد عِزة .

(فمعنى الاستفهام فيما ذكر من الشعر والمثل ظاهر)[6] .

ولم يذكر سيبويه أن حالَ ألا في العرض كحاله قبل الهمزة ، بل ذكره السيرافي[7] ،

---

(١) في ط : زيادة وهي (أو العرض) وقد آثرت أن تكون في الهامش لأنها ليست في الكتاب ، ثم إن الرضي سيذكر بعد قليل أن سيبويه لم يذكر ألا في العرض .

(٢) الكتاب ١/ ٣٥٨ .

(٣) تقدمت ترجمته صفحة ١٥٧ .

(٤) البيت في ديوانه ١٧٩ في الهامش نقلا عن الكتاب والعيني . وذكر أن ابن السيرافي والزمخشري روياه من قصيدة لخِداشِ بن زهير يخاطب بها بعضَ بني تميم .

وأقول : نقل محقق شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٥٨٨ - ٥٩١ عن الغندجاني كلاما طويلا وضمنه قصيدة لخداش بن زهير منها هذا البيت ، وهي ٢١ بيتا منها تسعة أبيات بالراء المضمومة والباقي بالراء المكسورة .

والبيت في الكتاب ١/ ٣٥٨ منسوبا لحسان ، وفي المغني ٩٦ ، وفي رصف المباني ٨٠ ، وفي الجنى الداني ١٥٤ ، وفي شرح شواهد المغني ٢١٠ ، وفي العيني ٢/ ٣٦٢ ، وفي الهمع ١/ ١٤٧ ، وفي الدرر ١/ ١٤٨ ، وفي الخزانة ٤/ ٦٩ .

اللغة : عادية : إما من العدو وهو الجري ، أو من العدوان، ويروى غادية أي ذاهبة في الغداة ، تجشؤكم التجشؤ خروج نفس من الفم ينشأ من امتلاء المعدة .

الشاهد : ذكره الرضي على أن سيبويه استشهد به على عمل لا في الاستفهام عملَها مجردة .

ونسب البغدادي إلى الزجاجي أنه يقول : إن ألا هنا للتمني (الخزانة ٤/ ٧٠) والذي في الجمل ٢٤٠ أنه من التحضيض .

(٥) في معجم مقاييس اللغة ٥/ ٢٧ قمص البعير يقمُص قمصًا وقِماصا ، وهو أن يرفع يديه ثم يطرحَهما معاويعجنَ برجليه . وفي اللسان ٨/ ٣٥١ : وقد ورد المثل المتقدم على غير ذلك فقيل : ما بالعير من قِماص ، وهو الحمار ، يضرب لمن ذل بعد عز .

(٦) تكملة من ط .

(٧) قال السيرافي في هامش الكتاب ١/ ٣٥٩ : واعلم أن لا إذا كانت مع ألف الاستفهام إلخ . مذهب سيبويه أن الألف الداخلة على لا إذا كانت استفهاما جاز فيما بعد لا من الرفع والنصب ما جاز فيه قبل دخول الألف ، وأما إذا كانت بمعنى التمني فمذهبُه وجوبُ النصب ، ومذهب المازني أن الحروف الداخلة على لا لا تغير حكم اللفظ فيما بعد لا والجملة يراد بها التمني كما يراد بجملة الاستفهام التقرير .

وتبعه الجُزُولي[1] والمصنف[2] ، ورد ذلك الأندلسي وقال : هذا خطأ لأنها إذا كانت عَرْضًا كانت من حروف الأفعال ، كإنْ ولو وحروف التحضيض ، فيجب انتصابُ الاسم بعدها في نحو : ألا زيدًا تكرمه[3] .

وأما إذا كان ألا بمعنى التمنى كقوله[4] :

٢٦٥- ألا سبيلَ إلى خمرٍ فأشربَها ألا سبيل إلى نصرِ بن حَجَّاجِ[5]

فالمازني[6] والمبرد[7] قالا : حكمُها حكمُ المجردة .

فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع[8] نحو : ألا مالَ (كثيرٌ)[9] أنفقه ، وألا ماءَ (وخمرٌ)[9] أشربهما .

وخبرها عندهما إما ظاهر أو مقدر كما في المجردة[10] .

---

(١) في المقدمة الجزولية ق ١٥٠ : وإذا لحقتها همزةُ الاستفهام لمجرده أو للعرض أو للتمني فحكمُها حكمُها عاريةً منها .

(٢) شرحه لكافيته صفحة ٤٩ .

(٣) في المباحث الكاملية ٣/ ٢٨٥ : قوله : أو للعرض خطأ أيضا ، لأنه إذا كانت للعرض لم يكن إلا من حروف الأفعال ، وكان الاسم بعدها منصوبًا بإضمار فعل .

(٤) قائلته المتمنية التي ضرب بها المثل فقيل : أصبُّ من المتمنية ، وضرب بمن تمنته المثل فقيل : أدنفُ من المتمني . وذكر البغدادي في الخزانة ٤/ ٨١ ، ٨٢ نقلا عن ابن بري : أنها فُريعة بنت همام وتعرف بالذلفاء ، وعن حمزة الأصبهاني أنها امرأة من أهل المدينة يقال لها : الذلفاء وأنها أُمُّ الحجاج بن يوسف وأطال الحديث عن قصتها مع نصر ابن حجاج وأمرِ عمرَ بحَلْقِ جُمَّتِه ونفيهِ إلى البصرة (الخزانة ٤/ ٨٠ - ٨٨) .

(٥) البيت في ابن يعيش ٧/ ٢٧ ، وفي الخزانة ٤/ ٨٠ ، وذكر في البيت روايات (٤/ ٨٨ - ٨٩) ...
الشاهد : أورده الرضي على أن ألا فيه للتمني .

(٦ ، ٧) في المقتضب ٤/ ٣٨٢ - ٣٨٣ : فإن دخلها معنى التمني فالنصب لا غير في قول سيبويه والخليل وغيرهما إلا المازني وحده ، تقول : ألا ماء أشربُه ، وألا ماء وعسلًا تنون عسلا .. ثم قال : واحتجاج النحويين أنه لما دخله معنى التمني زال عنه الابتداءُ ، وموضعُه نصب ، كقولك : اللهم غلامًا ، أي هب لي غلاما ، وكان المازني يجري هذا مع التمني مجراه قبل ، ويقول : يكون اللفظ على ما كان عليه وإن دخلَه خلافُ معناه .
أقول : المبرد ذكر الرأيين و لم يختر أحدَهما ، وكلام الرضي يدل على أن رأي المبرد والمازني واحد . وانظر التعليقة رقم (١) في المقتضب ٤/ ٣٨٣ .

(٨) في جـ وص زيادة هي : ولا خبر لها ، وقد آثرت أن تكون في الهامش لمناقضتها لما سيقول بعد قليل ، وهو : وخبرها عندهما إما ظاهر أو مقدر .

(٩) هكذا في النسخ التي بين يدي ، وهو الصواب ، لأنه نقل عنهما أن حكم ما تدخل عليه (ألا) التي للتمني كحكم ما جرد منها .

(١٠) في المقتضب ٤/ ٣٨٣ : وتقول : ألا ماءَ باردَ إن شئت ، وإن شئت نونت باردا .

واختار المصنف[1] والجزولي[2] مذهبَهما .

وقال سيبويه : لا يجوز حملُ التابع على الموضع (ولا خبرَ لها)[3] إذ التمني يغنيها عن الخبر ، ويصير معنى اسمها معنى المفعول ، فمعنى : ألا غلامَ ، أتمنى غلاما ، فلا تحتاج إلى خبر لا ظاهر ولا مقدر . فهو كقولك : اللهم غلاما ، (أي)[4] هب لي غلاما[5] .

وأما ما يلي لا أي اسمُه فلا (اختلاف)[6] بينهم أن لفظَه على ما كانَ عليه قبل الهمزة ، من النصب في المضاف والمضارع له ، والبناء في المفرد المنكَّر ، وأما قوله :

ألا رجلًا جزاه الله خيرا يدل على محصِّلة تبـيت[7]

والبيت مضمَّنٌ[8] ، فقال يونس : نونه ضرورة[9] .

وقال الخليل : أَلَّا حرفُ تحضيض كهلّا - وسيذكر في قسم الحروف[10] - والفعلُ محذوف ، أي (هلا)[11] ترونني رجلا[12] .

---

(١) شرحه لكافيته ٤٩ .

(٢) المقدمة الجزولية ق ٥٠ .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) في ص : أي اللهم .

(٥) الكتاب ١/ ٣٥٩ .

(٦) في ط : خلاف .

(٧) تقدم تخريجه صفحة ٥٥٧ واستشهد به هنا على أن يونس قال : إن التنوين في رجلا للضرورة ، وأصله : لا رجلَ .

(٨) التضمين : تعلق البيت بما بعده ، وبعده :

تُرَجِّـل لِمَّتـي وتَقُـمُّ بيتـي وأعـطيها الإتـاوةَ إن رضيتُ

(٩) الكتاب ١/ ٣٥٩ .

(١٠) ط ٢/ ٣٨٧ .

(١١) في ص : ألا .

(١٢) الكتاب ١/ ٣٥٩ .

ويروى الإلغاء في لا التي للتمني ، نحو : ألا رجل جزاه الله خيرا ، وروي : ألا رجلٍ - بالجر - أي : ألا من رجل .

قوله : ونعتُ المبنيِّ الأولُ مفردًا ، يَلِيهِ ، مبنٌّي ومعربٌ رفعًا ونصبًا ، نحو : لا رجل ظريفَ وظريفٌ وظريفًا ، وإلا فالإعرابُ ، والعطف على اللفظ وعلى المحل جائزٌ ، مثل : لا أب وابنا .

قوله : نعتُ مبتدأ ، والأول صفته ، ومبني خبره .

قوله : مفردا يليه .

حالان من الضمير في مبني ، والعامل مبنّي ، أي يُبْنَى النعت إذا ولي مبنًّي لا ، وكان مفرَدا .

وإنما جاز بناءُ النعت المذكور - مع انفصاله عن لا ، التي هي سببُ البناء ، إذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجِب لتضمن من - لاجتماع ثلاثة أشياء فيه :

أحدُها : كونُه في المعنى هو المبنَّي الذي ولِيَها - أعني اسمَ لا - وفي اللفظ متصلًا به .

والثاني : كونُ النفي في المعنى داخلا فيه ، لأن المنفيَّ في قولك : لا رجلَ ظريفَ هو الظرافة ، لا الرجل ، فكأن لا دخلت عليه ، وكأنك قلت : لا ظريفَ ، فلذا لم يبن صفة المنادي في يازيدُ الظريفُ ، لأن النداء متعلق بالموصوف .

والثالث : قربُه من لا التي هي سبب البناء (إذ)[1] الفاصل بينهما ليس إلا واحدا ، هو هو .

فلبناء النعت أربع شرائط :

أن يكون (نعتَ المبني بلا لانعت المعرب)[2]، احترازا عن نحو: لا غلام رجل ظريفًا.

وأن يكون النعتَ الأولَ لا الثانيَ ومابعده ، فلايبنى كريم في نحو : لا رجل ظريفَ كريمٌ .

---

(١) في ط : إذا .

(٢) في ص : النعت لمبني بلا لا النعت لمعرب .

وأن يلي النعتُ المبنّي ، ولا يفصل بينهما ، فلا يبنى الوصف في نحو : لا غلامَ فيها ظريفٌ .

وأن يكون نعتا مفردا ، فلا يبنى في نحو : لا رجلَ حسنَ الوجهِ .

وإنما لم يبن نعتُ المعرب لانتفاء الوجه الأول (والثالث فيه)[1] من (الأوجه)[1] الثلاثة المذكورة (إذ ليس هو المبني بلا ، وأيضا بعُدَ منها)[1] .

ولم يبنَ النعتُ الثاني ومابعده ، لانتفاء الأول والثالث ، ولانتفائهما لم يبنَ النعتُ المفصولُ من المبني بغير النعت – أيضا – .

وإنما لم يُبْنَ النعتُ المضافُ والمضارعُ له لأنهما لا يبنيان إذا وليا لا اسمَين لها ، فكيف يبنيان بجَرْيِهما مَجرى اسمها .

ولا نقول في هذا النعت المبني : إنه مركَّب مع المنعوت كخمسة عشر ، لأنه يُحْتاج – إذن – في : دفع الاعتراض الوارد في جعل ثلاث كلماتٍ كلمةً واحدة إلى تكلفات مستهجنة .

وقال ابن برهان[2] والسيرافي[3] – تقصيا[4] من هذا – ليست لا في هذا الموضع خاصّةً – مركبةٌ مع المنفي ، بل هي داخلةٌ على الموصوف المركب مع صفته ، تعمل في محلهما ، كما تعمل في خمسةَ عشرَ (إذا قلت : لا خمسةَ عشرَ)[5] .

ولنا مندوحة – على ماذكرنا – عن ارتكاب تركب لا مع المنفي في هذا الموضِعِ وفي غيره ، وعن تركب المنفيِّ ههنا مع نعته[6] .

قوله : ومعرب رفعا ونصبا .

سواءٌ كانت الصفةُ مفردةً ، أو مضافةً ، أو مضارعة لها .

---

(١) تكملة من ط .

(٢) شرح ابن برهان لِلُّمع ٩٠ .

(٣) هامش كتاب سيبويه ١/ ٣٥١ منسوبا إلى السيرافي .

(٤) يعني فرارا وابتعادا ، وفي ص : تفصّيا .

(٥) ساقط من ص .

(٦) لأنه يرى أن بناء اسم لا لتضمن معنى من الاستغراقية، وليس لتركيبه مع لا تركيبَ خمسة عشر .

وقال يحيى بن معط[1] : صفةُ المبني المضافةُ منصوبةٌ لا غيرُ ، نحو : لا عبدٌ كريمَ الحسبِ[2] .

ولعله قاسها على صفة المنادى المبني (المضموم)[3] مضافةً .

ولفارق أن يُفَرِّقَ بأن يا لو باشرت المضافَ لم يكن فيه إلا النصب ، فلزمه النصبُ لمَّا وقع صفة ما باشرته ، ويجوز في المضاف الذي باشرته لا (الرفعُ)[4] إذا كرر نحو : لا غلامُ رجلٍ في الدار ولا غلامُ امرأة ، فلم يلزمه النصبُ لمَّا وقع صفةَ ما باشرتْه .

وأيضا الضم في المنادى بنائي ، فكان حملُ وصفِه المضافِ – الذي يجب نصبه لو وقع منادى – على النصبِ الذي هو حركتُه الإعرابيةُ واجبًا ؛ بخلاف المنفي بلا ، فإن الفتح فيه بنائيٌّ على قول[5] ، وإعرابي ضعيفٌ على آخر[6] ، والرفعُ إعرابي ، فكان حملُ وصفِه المضافِ – الذي لا يمتنع رفعُه لو وقع منفيًّا – على الرفعِ الذي هو حركتُه الإعرابيةُ جائزًا .

وذهب ابنُ بَرهان – إلى أن اسمَ لا إذا انتصب بكونه مضافا ، أو مضارعا له لم يجز رفعُ وصفِه ، بل الواجب نصبُه كالموصوف[7] . وإلى هذا ذهب المصنفُ – كما مر في خبر لا التبرئة[8]– .

---

(١) يحيى بن معط بن عبد النور أبو الحسين زين الدين الزواوي المغربي ، كان إماما مبرّزا في العربية شاعرا محسِّنا ، قرأ على الجزولي ، أقرأ النحوَ بدمشق مدة ثم بمصر ، من تصانيفه الألفية في النحو ، العقود والقوانين في النحو ، حواش على أصول ابن السراج ، شرح الجمل ، توفي سنة ٦٢٨ (بغية الوعاة ٢/ ٣٤٤) .

(٢) قال ابن معط في ألفيته بشرح ابن القواس ٢/ ٩٤٥ .

وإنْ تصفْهُ بالمضافِ فانصبِ   تقول لا عبدٌ كريمَ الحسبِ

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ط : رفعه .

(٥) نسب الرضي ذلك إلى المبرد والأخفش وغيرهما . انظر صفحة : ٨١٤ .

(٦) نسب الرضي ذلك إلى الزجاج والسيرافي انظر صفحة : ٨١٤ .

(٧) في شرح اللمع لابن برهان ٩٠ : إذا قلت لا رجلَ فاضلٌ عندك فقد ألغيت لا ، وهي ومابني معها في موضع اسمٍ مبتدأ ، وخبرها مرتفع بما ارتفع به خبر المبتدأ ، لأن العاملَ في الصفة – على قول سيبويه – هو العاملُ في الموصوف فمن نصب الصفة يعلم انتصابَ النكرة ، وأن العامل فيهما واحد .. ولذلك لا أقول : لا رجل فاضلًا وغلامٌ ولا رجلَ فاضلٌ وغلاما ، فأعطف صفةً على صفةٍ يختلف إعرابُهما .

(٨) انظر صفحة ٨٣٦ ، ٨٣٧ .

ومذهب ابن برهان أيضا أنَّ رفع وصفِ مبنيٍّ لا في نحو : لا غلام ظريف دليلٌ على أن لا غير عاملة ، لا في محل الاسم ولا في الخبر ، بل هي ملغاة ، والخبرُ المقدرُ مرفوعٌ بكونه خبرَ المبتدأ إذ لو عملت النصب في المبتدأ – وهي مغيِّرةٌ معنى الكلام – لكانت كليت ولعل وكأن ، ونحوها ، فلم يجز رفع وصف اسمها ، كما لم يجز رفع أوصاف أسماءِ تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كلِّها[١] .

ولقائل أن يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوهما ، (بضعف)[٢] عمل لا ، ألا ترى أنه يبطُل بالفصل ، وبدخولها على المعرفة ، ويجوز الإلغاءُ مع التكرير ، ومن دونه أيضا على رأي المبرد[٣] ، فهي عامل ضعيفٌ يعمل لمشابهته (المشبهةَ)[٤] (أعني إنّ – مشابهةً ضعيفة ، فلا جَرَمَ يجوز اعتبار اسمها الأصلي – أعنى الرفع)[٥] .

فعلى هذا يجوز : لا غلامَ أو لا غلامَ رجل ظريفٌ حسنُ الوجه ، فترفع وصف (المنفي)[٦] مضافا كان المنفيُّ أو مفردا ، ومضافا كان الوصفُ أو مفردا .

هذا والإعراب في النعت المذكور أكثرُ من البناء .

وإنما جاز الرفع – حملا على المحل ، بل كان هو القياس – لأن التوابع تتبع متبوعاتها في الإعراب لا في الحركة البنائية ، نحو : جاءني هؤلاءِ الكرامُ – بالرفع –.

وإنما جاز النصب – حملا على الحركة البنائية – لمشابهتها للإعرابية بعروضها (مع عروض)[٧]لا، وزوالها بزوالها، فكأنها عاملةٌ محدِثة لها، كما مر في نحو: يا زيدُ الظريفُ[٨].

---

(١) في شرح اللمع لابن برهان ٩٠ : إذا قلت لا رجلَ فاضلٌ عندك فقد ألغيت لا ، وهي ومابني معها في موضع اسمٍ مبتدأ ، وخبرها مرتفع بما ارتفع به خبر المبتدأ ، لأن العاملَ في الصفة – على قول سيبويه – هو العاملُ في الموصوف فمن نصب الصفة يعلم انتصابَ النكرةِ ، وأن العامل فيهما واحد .. ولذلك لا أقول : لا رجل فاضلًا وغلامٌ ولا رجلَ فاضلٌ وغلاما ، فأعطف صفةً على صفةٍ يختلف إعرابُهما .

(٢) في ص وط : لضعف .

(٣) سبق الحديث عنه صفحة ٨٢٢ ، ٨٢٣ .

(٤) في ت وص : المشبه .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ت : المبني ، والصواب ما أثبته حتى يشمل الكلامُ المبني والمنصوبَ .

(٧) في ت وجـ وص : لعروض .

(٨) صفحة ٤٢٩ ، ٤٣٠ .

ويجوز أن تقول : إن النصب في الصفة - حملًا على محل اسمها المنصوبِ - لأنها تعمل عمل إن ، فمحلُّ اسمها المبنيِّ رفعٌ ونصب .

قوله : والعطفُ على اللفظ وعلى المحل جائز .

لما قلنا في الصفة سواءً ، هذا إذا لم يكن المعطوف معرفةً ، فإن كان معرفة فرفعه واجب ، نحو : لا غلام لك والعباسُ ، وكذا في سائر توابع المنفي المبني .

ومن قال : رب شاةٍ وسَخْلتِها[1] لم يمنع نحو : لا غلامَ وأخاه ، لأن مثل هذا المضاف نكرة - كما يجيء في باب المعرفة[2] - .

ولا يجوز البناءُ في المعطوف - كما جاز في الوصف - لانتفاءِ مصحح البناء ، وهو ماذكرنا من اجتماع الأمور الثلاثة[3] ، فلا يجوز : لا أبَ وابنَ كما قلت في النداء يازيدُ وعمرُو ، وذلك لضعف لا عن التأثير إلا فيما يليه ، أو كان في حكم مايليه ، أي النعت المذكور .

على أنه قد نُقِل نحو : لا رجلَ وامرأةَ بالفتح (بإضمار لا في المعطوف)[4] .

وقياس قول من جعل العاملَ في خبر المبني نفسَ لا ، لا (المبتدأ)[5] أنه لا يجيز رفعَ (المعطوف)[6] حملا على المحل إلا بعد الخبر ، كما في إن .

وقال الأندلسيُّ : الذي بقي من التوابع - بعد الوصف والعطف - من البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي فلا نصَّ لهم فيها ، لكن ينبغي أن يكون حكمُها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ، ففي البدل يجوز البناء إن كان مفردا نكرة ، نحو : لا رجل صاحب لي[7] .

---

(١) يعنى أجاز عطف المضافِ إلى ضمير راجع إلى نكرة غير مختصة على مجرور رب على اللفظ .

(٢) انظر صفحة ٥٥٥ تعليقة ٦ .

(٣) صفحة ٨٣٨ .

(٤) في ص وط : في المعطوف .

(٥) في ت : الابتداء ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٦) في ت : العطف .

(٧) في المباحث الكاملية ٣/ ٢٨٧ أما البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي فلا نص لهم فيه ، لكن ينبغي أن يكون حكمها مع اسم لا حكمَها مع المنادى المضموم ففي البدل يجبُ البناء .

وقال ابن مالك : البدلُ إن كان نكرة كان مرفوعا أو منصوبا ، وإن كان معرفة وجب (رفعُها)[1] .

وقول الأندلسي أقرب[2] (إن كان نكرة مرفوعا) إذا لم يفصل البدلُ المفردُ المنكرُ عن المنفيِّ المبني ، لأنه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازا ، إذا جمع الشرائط ، بل يُرْبِي عليه من حيث كونُه هو المقصودَ (بالنسبة)[3] .

ولعل ابنَ مالك فرقَ بين البدل والوصف بأن الوصف (مركب) مع الموصوف)[4] (فتركيبُ لا مع الموصوف كتركيبها مع الوصف)[5] ، وأما البدل فيجعل المبدلَ منه في حكم الساقط ، فلا يبقى البدلُ (مركبا)[6] مع المبدل منه ، لكونه في حكم الساقط ، ولا مع لا ، لأنها داخلة على البدل في التقدير ، والتركيبُ أمر لفظي لا تقديري .

أقول : قد تقدم أنه لم يقم دليلٌ على التركيب بين لا واسمها ، ولا بين الوصف والموصوف[7] ، وأما عطفُ البيان فهو البدلُ - كما يجيء في بابه[8] - ونذكر في باب البدل[9] أنه يجوز اعتبارُ البدل تارةً مستقلا ، وأخرى غيرَ مستقل في باب لا التبرئة ، وباب النداء ، كما تقول : لا مثلَه أحدٌ ، ولا كزيد رجلٌ ولا كعمرو أحد ، قال امرؤ القيس[10] :

---

(١) في ص : رفعه ، ولكل منهما وجه ، فعلى التذكير يكون الضمير عائدا إلى اسم كان المستتر ، وعلى التأنيث يعود إلى قوله : معرفة .

ورأي ابن مالك هذا في التسهيل ٦٨ - ٦٩ : وللبدل الصالح لعمل لا النصبُ والرفعُ ، فإن لم يصلح لعملها تعين رفعُه ، وكذا المعطوفُ نَسَقا .

(٢) ساقط من جـ وص وط .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ط : متركب كالموصوف .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ت : إلا مركبا وفي ص : مركبا لا .

(٧) صفحة ٨١٥ ، ٨١٦ .

(٨) هذا من تردد الرضي في إثبات عطف البيان ونفيه .

(٩) صفحة ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ .

(١٠) تقدمت ترجمته صفحة ٣٤ ، ونسبه في الكتاب ١/ ٣٥٣ إلى امرئ القيس وفي ٢/ ٢٧٢ إلى النعمان بن بشير الأنصاري .

٢٦٦- ويلُمها في هواء الجو طالبةً ولا كهذا الذي في الأرضِ مطلوب[1]

وهذا يدل على أنه يجوز رفعُ صفة المضاف حملا على المحل ، إذ لا فرق بين عطف البيان والوصف .

وإذا حملتَ على اللفظ قلت : لا مثله أحدًا ، ولا كزيد رجلا .

ويجوز أن يحمل انتصابُ مثل هذا على التمييز ، كما في قولك : لي مثلُه رجلا وملؤه عسلا ، وأما قول جرير[2] :

٢٦٧ - ... لا كالعشيةِ زائرًا ومَزورَا[3]

فقيل انتصاب زائرًا بتقدير الفعل ، أي : لا أرى كعشية اليوم ، أي : كزائر عشية اليوم زائرا ، كما تقول : ما رأيت كاليوم رجلا ، وذلك أن العشية ليست بالزائر ، حتى تكون عطف بيان لها[4] .

وأقول : مع تقدير : كزائرِ عشية اليوم زائرا صار الآخَرُ (هو الأولَ)[5] كما في قولك : لا كالعشية عشيةً وعشيةٌ ، فيجوز أن يكون زائرا تابعا على اللفظ .

---

(١) البيت في ديوان امرئ القيس ٢٢٧ ، وفي الكتاب ١/ ٣٥٣ و ٢/ ٢٧٢ ، وفي سر الصناعة ١/ ٢٤٠ .. وقال محققوه إنهم لم يجدوا البيت في النسخة المطبوعة في من ديوان النعمان بن بشير ، وهو في العمدة ١/ ٦٠ ، وفي ابن يعيش ٢/ ١١٤ ، وفي رصف المباني ٤٣ ، وفي الخزانة ٤/ ٩٠ .

اللغة: ويلمها: هذا في صورة الدعاء والمراد التعجب، وقد سبق الحديثُ عنه صفحة ٦٩٩، ٧٠٠ الهواء: الشيء الخالي ، الجو : مابين السماء والأرض ، والمطلوب : الذئب ، فإنه يصف عُقابا تبعت ذئبا لتصيدَه .

الشاهد قوله : ولا كهذا مطلوب ، فإن « مطلوب » عطف بيان للكاف الواقع اسما للا، وقد رفعه على المحل ، لأن لا مع اسمها في محل رفع على الابتداء ، والخبر محذوف . قال البغدادي ٤/ ٩٠ : وفيه أنهم قالوا : إن البيان يكون في الجوامد والصفة تكون في المشتقات ، فكيف لا يكون فرق بين البيان والوصف .

(٢) تقدمت ترجمته صفحة ٨٢٦ .

(٣) صدره : ياصاحبيّ دنا الصباح فسيرا ، والبيت في ديوانه ٢٢٨ ، وفي الكتاب ١/ ٣٥٣ ، وفي المقتضب ٢/ ١٥٢ ، وفي مجالس ثعلب ٢٦٦/١ ، وفي ابن يعيش ٢/ ١١٤ ، وفي الخزانة ٤/ ٩٥ . دنا : قرب .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن زائرا منصوب على تقدير فعل أي لا أرى كعشية اليوم زائرا و لم يجعل الكافَ صفة وزائرا عطف بيان ، لأن العشيةَ غيرُ الزائر لذا جُعلت « لا » نافية .

ونقل البغداديُ توجيهات له عن الأعلم وثعلب والفارسي . الخزانة ٤/ ٩٦ - ٩٧ .

(٤) قائل هذا القول هو سيبويه في الكتاب ١/ ٣٥٣ ، قال بعد ذكر بيت جرير : فلا يكون إلا نصبا ، من قِبَل أن العشية ليست بالزائر ، وإنما أراد لا أرى كالعشية زائرا .. إلخ .

(٥) في ط : هو الأصل الأول .

وأما التأكيد فلا يجوز تأكيدُ المنفي المبني تأكيدًا معنويا ، لأن المنكَّر لا يؤكَّد ذلك التأكيد ، كما يجيء في باب التأكيد[1] .

وإن كان لفظيا فالأولى – كما ذكرناه في المنادى[2] – كونُه على لفظ المؤكَّد مجردا عن التنوين ، وجاز الرفع والنصب – كما ذكرنا هناك[2] –.

وإن كررت مبنيٍّ لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ، ثم وصفت الثاني ، (نحو)[3] : لا ماءَ ماءَ باردا ، فإن شئت بنيت الثاني نظرا إلى كونه تكريرا لفظيا ، وإن شئت أعربته رفعا أو نصبا ، وذلك لأنك لما وصفتَه صار مع وصفه كأنه وصفٌ للأول ، كالحال الموطِّئة في نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾[4] .

فالإعراب في المكرر الموصوف أولى – نظرا إلى كونه كالصفة – من الإعراب في المكرر غير الموصوف .

وأما وصفَ المكرر أعني باردًا فليس فيه إلا الإعراب .

قوله : ومثل : لا أباله ، ولا غلامَي له جائزٌ ، لشبهه بالمضاف ، لمشاركته له في أصل معناه ، ومن ثم لم يجز لا أبا فيها ، وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه .

يعني أن الكثيرَ أن يقال : لا أبَ له ، ولا غلامينِ له ، فيكونان مبنيين على ماذكرنا . وجاء أيضا – على قلةٍ لكن لا إلى حد الشذوذ – في المثنى ، وجمع المذكر السالم ، وفي الأب ، والأخ – من بين الأسماء الستة – إذا وليَها لامُ الجر أن تُعطَى حكمَ الإضافة بحذف نونَي المثنى والمجموع ، وإثبات الألِف في الأب والأخ ، فيقالَ : لا غلامَي لك ، ولا مسلمَي لك ، ولا أباله ، ولا أخاله ، فتكونَ معربةً اتفاقا .

---

(١) صفحة ١٠٦٧ .

(٢) صفحة ٤٢٩ ، ٤٣٠ .

(٣) ساقطة من ط .

(٤) يوسف ٢ .

وأجاز سيبويه (أن يكون نحو)[1] : لا غلامَ لك مثلَه[2] .

أعني أن يكون مضافا ، واللام زائدةٌ فيكون معربا .

ثم اعلم أن مذهب الخليل[3] وسيبويه[4] وجمهورِ النحاة : أن هذا المذكور مضافٌ حقيقةً ، باعتبار المعنى .

فقيل لهم : اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف إليه ، بل تقدَّر .

أجابوا بأن اللام هٰهنا – أيضا – مقدَّرةٌ ، وهذه الظاهرة تأكيدٌ لتلك المقدرة ، كتيم الثاني في :

ياتَيْمَ تيمَ عديّ[5] (لا أبالكم لا يُلقِينّكُم في سوأةٍ عمرُ) (١٣٢)

على مذهب من قال : إن تيم الأول مضافٌ إلى عدي الظاهر[6] ، فيكون الفصل بين المضاف والمضاف إليه كلا فصل .

فقيل لهم : ما الذي حملهم في هذه الإضافة على الفصل بين المضاف والمضاف إليه باللام المقحمة توكيدا دون سائر الإضافات المقدَّرة باللام ؟

أجابوا بأنهم قصدوا نصبَ هذا المضافِ المعرفِ بلا من غير تكريرها تخفيفا ، وحقُّ المعارف المنفيةِ بلا الرفعُ مع تكرير لا ، ففصلوا بين المضافين لفظا ، حتى يصيرَ المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف ، فلا يستنكَر نصبُه ، وعدمُ تكرير لا .

والدليل على قصدهم لهذا الغرض أنهم لا يعامِلُون هذه المعاملةَ المنفي المضافَ إلى النكرة ، فلا يقولون : لا أَبا لرجل حالُه كذا ، ولا غلامَيْ لشخص نعتُه كذا[7] .

---

(١) في ت وجـ : نحو .

(٢) في الكتاب ١/ ٣٤٥ : اعلم أن التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت : لا غلامَ لك كما يقع من المضاف إلى اسم ، وذلك إذا قلت : لا مثل زيد ، والدليلُ على ذلك قولُ العرب : لا أبالك ولا غلامَي لك ولا مسْلَمَي لك .

(٣ ، ٤) في الكتاب ١/ ٣٤٥ – ٣٤٦ والدليل على ذلك قولُ العرب لا أبالك ولا غلامي لك ولا مسلمي لك ، وزعم الخليل رحمه الله أن النون إنما ذهبت للإضافة ، ولذلك أُلحِقَت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة ، وإنما كان ذلك من قِبَل أن العرب قد تقول : لا أباك في معنى لا أبالك .. إلخ .

(٥) تقدم تخريجه صفحة ٤٦٠ .

(٦) وهو سيبويه ، وانظر صفحة ٤٦١ تعليقة ١ .

(٧) ذِكْرُ الرضي لهذا الدليل يدلني على أنه يورد التساؤلات ويجيب عنها من تلقاء نفسه ، وهذه ظاهرة ترد كثيرا في هذا الشرح .

والدليل على أنه مضاف قوله[1] :

٢٦٨- وَقَدْ مَاتَ شَمّاخٌ ومات مُزَرِّدٌ   وأي كريمٍ لا أباك يخلَّدُ[2]

فصرحَ بالإضافة ، وهو شاذٌ لا يقاس عليه ، فلا يقال : لا أخاك ولا يديك .

وقد جاء الفصل باللام المقحَمة بين المضافَين لا لهذا الغرض في المنادى ، وهو شاذ ، كقوله :

(قالت بنو عامر خالوُا بني أسد)   يابؤسَ للجهلِ ضرَّارًا لأقوام[3] (١٠٤)

قال المصنف : لا يجوز أن يكونَ مضافا حقيقة ، إذ لو كان كذا لكان معرفةً فوجب رفعُه وتكريرُ لا[4] .

والجواب (أنه)[5] لم يُرفَع ولم يكرَّر (لا)[6] لكونه في صورة النكرة ، والغرض من الفصلِ باللام أن لا يرفعَ ولا يُكرَّر ، فكيف يرفع ويكرر مع الفصل (باللام)[7] .

وقال أيضا : لا أبالك ولا أب لك سواءٌ في المعنى - اتفاقا - ولا أب لك (نكرة)[8] بلا خلاف ، فكذا يلزم أن يكون لا (أبالك)[9] ، إذ المعرفة لا توافق النكرةَ معنى[10] .

---

(١) قائله مسكين الدارمي ، وتقدمت ترجمته صفحة ٥٧٧ .

(٢) البيت في الكتاب ١/ ٣٤٦ ، وفي المقتضب ٤/ ٣٧٥ ، وفي الكامل للمبرد ٢/ ١٤٢ ، وفي ابن يعيش ٢/ ١٠٥ ، وفي الخزانة ٤/ ١٠٠ .

شماخ ومزرد : أخوان صحابيان شاعران ، واسم شماخ معقِلُ بنُ ضِرار ، واسم مزرد يزيدُ بن ضرار (الخزانة ٤/ ١٠٢) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن إضافة (أبا) إلى الكاف بدون اللام شاذٌ لا يقاس عليها .

وقال البغدادي في الخزانة ٤/ ١٠٠ بعد أن نقل عن ابن السراج وأبي علي والمازني أن اللام لا تحذف إلا ضرورةً : ولا يخفى أن هذا البيت من قصيدة عينية لمسكين الدارمي وليس فيها الضرورة ، والمصراعُ هكذا :

* وأي كريم لا أبالَك يُمنَع

(٣) تقدم تخريجه صفحة ٤١ .

(٤) شرحه لكافيته ٥٠ ، وإيضاحه للمفصل ١/ ٣٨٨ .

(٥) ساقطة من ص وط .

(٦) تكملة من ص .

(٧) ساقطة من جـ .

(٨) تكملة من جـ وص وط .

(٩) في ت : أباك .

(١٠) شرحه لكافيته ٥٠، وإيضاحه للمفصل ١/ ٣٨٨ .

والجواب : أنهم اتفقوا على أن معنى الجملتين – أعني لا أبالك ولا أب لك – سواءٌ ، و لم يتفقوا أن أبالك وأب لك بمعنى واحدٍ .

وقد يكون المقصودُ من الجملتين واحدا ، مع أن المسند إليه في إحداهما معرفةٌ ، وفي الأخرى نكرة ، فالمسند – أي خبرُ لا – في لا أبالك محذوف ، أي لا أبالك موجود ، وأما في لا أب لك فهو لك ، أي لا أب موجود لك ، فالجملة الأولى بمعنى لا كان أبوك موجودا ، والثانية بمعنى لا كان لك أبٌ ، (ولا خلاف في اتحاد فحوى الجملتين)[1] مع كون المسند إليه في إحداهما معرفةً وفي الأخرى نكرةً .

ثم قال المصنف : إن الوجه في مثله أن يقال : هو – وإن لم يكن مضافا للفسادِ المذكور – لكنه مشابه للمضاف فأُعطي حكمَ المضاف من إثبات الألف في أبا وأخا ، وحذفِ النون في غلامَي ومسلميَّ[2] .

(ولا يريد بمشابهته للمضاف أنه مضارعٌ المضاف – بالتفسير الذي مر في المنادى[3] – إذ لو كان كذلك لوجب تنوينُه ، كما في لاحسنًا وجهه ، ولا حافظًا كتابَ الله ، وأيضا فإن أبالك ، وأبَ لك – عنده – شيءٌ واحد – من حيث المعنى – و (لك) في : لا أبَ لك إما خبرُ لا ، أو صفةٌ لاسمها ، واسم لا لا يصير بالصفةِ ولا بالخبرِ مضارعًا للمضاف ، بدليل أنك تقول : لا رجلَ في الدار ولا غلامَ ظريفا ، ولو كان مضارعا للمضاف لقلت : لا رجلا في الدار ، ولا غلاما ظريفا)[4] .

قوله : لمشاركته له .

أي لمشاركة نحو : (لا أبالك لا أباك)[5] المضافَ في أصل معناه – أي في أصل معنى المضاف – وذلك أن أصلَ معنى المضاف الذي هو أبوك – وأصلُه أبٌ لك – كان

---

(١) في ت : وفحوى الجملتين واحد . وفي ص : وفحوى الجملتين واحد .

(٢) في شرحه لكافيته ٥٠ : فقد وضح أن الحق ما قدمناه من أنه إنما أعطى هذا الحكمَ لشبَهِهِ بالمضاف لا بكونه مضافًا في التحقيق ، وانظر إيضاحه للمفصل ١/ ٣٨٨ – ٣٨٩ .

(٣) صفحة ٤١٩ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في ت : أبالك ولأباك .

تخصيصَ الأب بالمخاطَب فقط ، ثم لما حُذِفَ اللام ، وأضيف ، صار المضافُ معرفة ، ففي أبوك تخصيصٌ أصليٌّ وتعريف حادثٌ بالإضافة – كما يجيء في باب الإضافة[1] – وأب لك يشارك (أبوك) في التخصيص الذي هو أصلُ معناه ، ومن ثم لم يجز – أي من جهة أن إعطاءه حكمَ المضافِ لمشاركته له في أصل معناه لم يجز – لا أبا فيها ، ولا رقيبَي عليها ، لأن المضاف قبل الإضافة لم يكن بمعنى في وعلى .

قوله : لفساد المعنى .

يعني أن (المعرَّفَ لا يكون)[2] بمعنى المنكَّر ، كما ذكرنا من تقديره[3] .

ولو كان كما ذكرَ المصنفُ لجازَ أيضا في المنكَّر لا أبا لرجلٍ طويلٍ ونحوهُ تشبيها بالمضاف ، (ولم يختص هذا الحكم بالمعرف)[4] .

فإذا قلت : لا غلامين ظريفين لَكَ لم تحذف النونَ من غلامين اتفاقا .

أما على مذهب النحاة فلامتناعَ الفصلِ بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف .

وأما على مذهب المصنف فللفصل بين شبهِ المضافَين بما لا يُفْصَل به بينَهما .

وأما إن فصلت بالظرف أو الجار (والمجرور)[5] الناقصِ – دون الظرف المستقِر – نحو : لا يدَي بها لك ، ولا غلامَي اليوم لك فأجازه يونُسُ اختيارا[6] ، لأن الفصل به كلافصلٍ لكثرة ما يتسع في الظروف .

---

(١) صفحة ٨٧٩ ، ٨٨٠ وما بعدها .

(٢) في ت وجـ : المعرفة لا تكون .

(٣) صفحة ٨٤٨ ، ٨٤٩ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في الكتاب ١/ ٣٤٧ : والجر في كم بها رجلٍ مصابٍ ، وترك النون في لا يدَي بها لك قولُ يونُس ، واحتجَّ بأن الكلام لا يستغني إذا قلت : كم بها رجل .

ولم يجزه سيبويه[1] والخليل[2] ، بل أوجبا إثباتَ النون ، إلا لضرورة الشعر ، كما في قوله[3] :

٢٦٩ - كأن أصواتَ من إيغَالِهنَّ بنا أواخرِ المِيسِ إنقاضُ الفَراريــجِ[4]

قوله : و (قد)[5] يحذف في مثل لا عليك ، أي لا بأس (عليك)[6] .

أي يحذفُ اسمُ لا في لا عليك (أي لا بأس عليك)[7] ولا يحذف الاسم إلا مع وجود الخبر ، كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم ، لئلا يكون إجْحافًا .

وقولهم : لا كزيد ، إن جعلنا الكاف اسما جاز أن يكون كزيد اسما ، والخبر محذوف ، أي لا مثلَه موجودٌ ، وجاز أن يكون خبرًا ، أي لا أحدَ مثلُ زيد .

وإن جعلناه (حرفا)[8] فالاسم محذوف ، أي لا أحدَ كزيد .

(١ ، ٢) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٢٤٦ - ٢٤٧ : وتقول : لا يدَين بها لك ، ولا يدين اليومَ لك . إثبات النون أحسنُ ، وهو الوجه .. ثم قال : ولو قلت : لا أخا هذين اليومين لك ، وهذا يجوز في الشعر .. ثم ذكر البيت كأن أصوات .. إلخ ثم ذكر رأي يونس ورد عليه قائلا : والذي يستغني به الكلامُ ومالا يستغني به قبحُهما واحدٌ إذا فصلت بكل واحدٍ منهما بين الجار والمجرور .. ألا ترى أن قبحَ كم رجلٍ مصابٍ كقبح رب فيها رجلٍ .. ثم قال : وإثبات النون قولُ الخليل .

(٣) قائله ذو الرمة وقد تقدمت ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٤) البيت في ديوانه ٩٩٦ ، وفي الكتاب ١/ ٩٢ و ٢٩٥ و ٣٤٧ ، وفي المقتضب ٤/ ٣٧٦ ، وفي الإنصاف ٤٣٣ ، وفي ابن يعيش ١/ ١٠٣ ، وفي أسرار البلاغة ٨١ ، وفي سر الصناعة ١/ ١١ ، وفي اللامات ١٠٩ ، وفي العمدة ٢/ ٤٨ ، وفي الموشح ٢٩٢ ، وفي الخزانة ٤/ ١٠٨ .

اللغة : الإيغال : الإبعاد ، الأواخر : جمع آخرة وأراد هنا العُودَ الذي في آخر الرَّحْل . المِيس : شجر يتخذ منه الرِّحَال والأقتاب ، الإنقاض : صوت الدجاج ، الفراريج : صغار الدجاج .

المعنى : تشبه أصواتُ الأعوادِ التي في مؤخرة الرحلِ بسبب إبعادِ الإبل بنا : أصواتَ صغار الدّجاج .

الشاهد : استشهد به الرضيُّ على الفصل بالظرف بين المتضايفين للضرورة .

(٥) تكملة من جـ .

(٦) هذه الكلمة ليست في مخطوطة المتن صفحة ٣٢ .

(٧) ساقط من ص وط .

(٨) في ط : الكاف حرف جر ، وفي ص : ها حرفًا .

خبر ما ولا المشبَّهتين بليس

قوله : خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسندُ بعد دخولهما ، وهي حجازيةٌ ، وإذا زيدت إن مع ما أو انتقض النفيُ بإلّا ، أو تقدمَ الخبرُ بطلَ العملُ ، وإذا عُطِف عليه بموجَب فالرفعُ .

قوله : هو المسند بعد دخولهما .

أي دخول ما في مسألتها ، و (دخول)[1] لا في مسألتها ، لا أنهما يجتمعان معا ، والاعتراضُ عليه كما في خبر كان[2] .

قوله : وهي حجازية .

أي هذه اللغةُ ، وهي إعمال ما ولا عملَ ليس .

وقد ذكرنا أنهم لا ينقلون عن أحد - لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم - رفعَ اسم لا - ونصبَ خبرها في موضع[3] ، فاللغةُ الحجازية - إذن - إعمالُ « ما » وحدها دون « لا » عملَ ليس بشروط ستجيء .

وغير الحجازيين وهم بنو تميم، لا يعملونَها مطلقا[4] .

قوله : وإذا زيدت إنْ مع ما .

هذه شروط عملِها عملَ ليس :

أحدُها : أن لا يليها إنْ كقوله[5] :

---

(١) تكملة من جـ .

(٢) انظر صفحة ٧٩٩ ، ٨٠٠ .

(٣) سبق الحديث عن ورود مثل ذلك انظر صفحة ٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٤) انظر مثلا الكتاب ١/ ٢٨ ، وقال : إن عدم الإعمال هو القياس ، وانظر المقتضب ٤/ ١٨٨ ، والتبصرة ١/ ١٩٨ .

(٥) قائله فروةُ بن مُسَيك صحابي أسلم عام الفتح ، قال ابن سعد في الطبقات ١/ ٣٢٧ : قدِم فروةُ بن مسيك المرادي على رسول الله ﷺ مفارقا لملوك كِندة ومتابعًا للنبي ، وأجازه رسول الله ﷺ واستعمله على مراد وزبيد ومَذحِج .. ولم يزل على الصدقة حتى توفي رسول الله ﷺ .. وينسب البيت إلى الكميت ، وليس في ديوانه .

٢٧٠- وما إن طِبُّنا جُبْنٌ ولكن		منايانــا ودولــةُ آخرينــا[١]

اعلم أن الأصل في « ما » أن لا تعمل - كما في لغة بني تميم - إذ قياسُ العوامل أن تختصَّ بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم أو الفعل ، لتكون متمكنةً بثبوتِها في مركَزِها ، و « ما » مُشْتَرَكَةٌ بين الاسم والفعل .

وأما الحجازيون فإنهم أعملوها - مع عدم الاختصاص - لقوة مشابهتها لليس ، لأن (معنييهما)[٢] سواءٌ في الحقيقة (وذلك لأن معنى ليس - في الأصل - ما كان ، ثم تجردتْ عن الدلالة على الزمان ، فبقي مفيدًا نفيَ الكون ، ومعنى « ما » مجرَّدُ النفي ، ومعلوم أن نفيَ الشيء بمعنى نفي كونِه سواءً من حيث الحقيقة)[٣] - كما ذكرنا في باب الاستثناء[٤] -.

وعند النحاة أن ما وليس كلاهما لنفي الحال .

والحقّ أنهما لمطلق النفي - كما يجيء في الأفعال الناقصة[٥] .

فلما كان قياسُ إعمالها ضعيفًا انعزلت لأدنى عارض .

فمن ذلك مجيء إن بعدها ، وإنما عزلتها - لأنها وإن كانت زائدة - لكنها تشابه إن النافيةَ لفظًا ، فكأن ما النافية دخلت على نفي ، والنفي إذا دخل على النفيِ أفاد الإيجابَ ، فصارت « إن » كإلا الناقضةِ لنفي ما في نحو : مازيد إلا منطلق .

ويجوز أن يقال : إنما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها (بغير الظرف)[٦] .

---

(١) البيت في الكتاب ١/ ٤٧٥ ، وفي المقتضب ١/ ٥١ ، وفي الخصائص ٣/ ١٠٨ ، وفي المحتسب ١/ ٩٢ ، وفي المغني ٣٨ ، وفي شرح شواهده ٨١ ، وفي رصف المباني ١١٠ ، وفي الهمع ١/ ١٢٣ ، وفي الخزانة ٤/ ١١٢ .

اللغة : طِبّنا : شأننا وحالنا . منايانا : جمع منية ، والمراد الموت ، الدولة : الغلبة في الحرب .

الشاهد : استشهد به الرضي على إهمال مالمَّا زيدت إن بعدها .

(٢) في ت وص وط : معناهما .

(٣) تكملة من ط .

(٤) صفحة ٧٦٠ .

(٥) ط ٢/ ٢٩٦ .

(٦) تكملة من جـ وط .

وقد جاءت إنْ بعدها غيرَ كافة شذوذا ، وهو عند المبرد قياس[1] أنشد أبو علي[2] :

٢٧١ - بني غدانةَ ما إنْ أنتم ذهبًا ولا صريفًا ولكن أنتم الخزفُ[3]

وإن العازلةُ عند الكوفيين نافيةٌ لا زائدة[4] .

ولعلهم يقولون : هي نافية زيدت لتأكيد نفي ما ، وإلا فإن النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب .

ورُدَّ عليهم بأنه لا يجوز الجمعُ بين (حرفين)[5] متفقَي المعنى[6] إلا مفصولا بينهما ، كما في إنَّ زيدًا لقائم ، وأما الجمع بين اللام وقد في نحو ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللهُ ﴾[7] مع أن في كليهما معنى التحقيق (والتأكيد)[8] فلأنَّ قَدْ يشوبها معنيان آخران (هما)[9] التقريب والتوقُّع ، فلم تكن (بحتا للتحقيق)[10] (وكذا في ألا إن مع أن في ألا معنى

---

(١) يرى المبرد أن دخولَ « إن » على « ما » تَكُفُّها عن العمل قال في المقتضب ١/ ٥١ : وتكون إنْ زائدة في قولك : ما إن زيد منطلق ، فيمتنع بها مامن النصب الذي كان في قولك : مازيد منطلقا . وقال في جـ ٢/ ٣٦٠ : والموضع الرابع أن تدخل زائدة مع « ما » فتردها إلى الابتداء .

وأعجبُ بعد هذا لقول الرضي إن إعمال ما مع إن قياس عند المبرد .

(٢) البيت مجهول النسبة .

(٣) البيت في ملحقات مجالس ثعلب ٧٤١ نقلا عن الخزانة ، وفي العيني ٢/ ٩١ ، وفي الهمع ١/ ١٢٣ ، وفي الدرر ١/ ٩٥ ، وفي الخزانة ٤/ ١١٩ ، وفي التصريح ٤/ ١١٩ . غدانة : حي من يربوع من بني تميم ، الصريف : الفضة ، الخزف : ما عمل من الطين وشوي بالنار حتى يكون فَخَّارا .

الشاهد : أنشده الرضي على أن (إن) جاءت بعد ما و لم تكفها عن العمل .

(٤) قال الفراء في معاني القرآن ٣/ ٨٤ - ٨٥ عند قوله تعالى : ﴿ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ الذاريات ٢٣ : وقد يقول القائل : كيف اجتمعت ما وأن وقد يكتفى بإحداهما ؟ وفيه وجهان : أحدهما أن العرب تجمع بين الشيئين من الأسماء والأدوات إذا اختلف لفظهما .. ومن الأدوات :

ما إنْ رأيت ولا سمعتُ به كاليوم طَالِيَ أينُقٍ جُرْبِ

فجمع بين ما وبين إنْ ، وهما جحدان أحَدُهُما يجزي من الآخر . (وانظر التسهيل ٥٦) .

(٥) في ت : الحرفين .

(٦) في ت : كلمتان زائدتان هما : حتى يفصل .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللهِ وَاللهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ [المجادلة ١] .

(٨) تكملة من ط .

(٩) في ت وص : وهو .

(١٠) في ت وص : لبحت التحقيق .

التحقيق لأن فيها معنى التنبيهِ أيضا)[1] وأنشد الفراء[2] :

٢٧٢- إِلَّا أُوَارِيَّ ما إنْ لَا أُبَيِّنُهَا[3]

بالجمع بين ثلاثة أحرف نافية ، والرواية لأيًا ما أبيِّنها .

ومما يعزلُها عن العمل انتقاضُ نفيها ، لأن عملَها إنما كان لأجل النفي ، الذي به شابهتْ ليس ، فكيف تعمل مع زوال المشابهةِ .

ونُقِلَ عن يونس أنه يجيزُ إعمالَها مع انتقاض نفيها بإلا[4] وأنشد في ذلك[5] :

٢٧٣- وما الدهرُ إلا مَنْجنونًا بأهله   وما طالبُ الحاجاتِ إلا معذَّبا[6]

---

(١) ما بين القوسين جاء في مكانين من ت وجـ : فجاء قوله (وفي ألا إن مع أن في ألا معنى التحقيق) بعد قوله : (مع أنّ في كليهما معنى التحقيق ، وجاء قوله (وكذا في ألا معنى التنبيه أيضا) بعد قوله : بحتا للتحقيق ، وفي ص : وكذا في « ألا » معنى التنبيه أيضا .

(٢) أنشده الفراء في معاني القرآن ١/ ٤٨٠ ثم قال : جمع في هذا البيت بين ثلاثة أحرف من حروف الجحد ، لا وإنْ وما .

وأنشده الفراء على الرواية التي اختارها الرضي في معاني القرآن ١/ ٢٨٨ . وقائلُه النابغة الذبياني وقد مرت ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٣) عجزه :والنـؤيُ كالحوض بالمظلومة الجَلَد والبيت في ديوان النابغة ٣ ، وفي معاني القرآن للفراء ١/ ٢٨٨ و ١/ ٤٨٠، وفي التبصرة ٣٨١، وفي الإنصاف ٢٦٩، وفي إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢٤٦، وفي الخزانة ٤/ ١٢١ .

وفيما عدا معاني القرآن ١/ ٤٨٠ والخزانة ٤/ ١٢١ : لأيآما – على ما اختار الرضي – وقبل البيت :

يادارميـــــة بالعليـــــاء فالسنـــــد   أقـوت وطـال عـليها سالـفُ الأمـد

وقـــفت فيها أصيلانًـــا أُسائلهـــا   عيَّتْ جوابا وما بالربع من أحـد

اللغة : الأواري : محابس الخيل ومرابطها ، واحدها آرِي ، والنؤي : حاجز من تراب حول الخباء لئلا يدخل السيلُ ، والمظلومة : الأرض التي لم تُمْطَر فجاءها السيل فملأها . الجَلَد : الأرض الصلبة .

يقول : ليس في الدارشيء إلا محابسُ الخيل قد خَفِي أثرُها ، فلا أتبينها إلا بعد بطءٍ ، وليس بها إلا النؤي الذي يشبهُ الحَوضَ (انظر ديوان النابغة بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار المعارف صفحة ١٥) .

الشاهد : أنشده الرضي على أن الفراء رواه بالجمع بين ثلاثة أحرف نافية (ما   إنْ   لا) .

(٤) نسبه إليه ابن مالك في التسهيل ٥٧ .

(٥) نسبه محقق المقرب ١/ ١٠٣ إلى بعض بني أسد .

(٦) البيت في شرح ابن يعيش ٨/ ٧٥ ، وفي المحتسب ١/ ٣٢٨ ، وفيهما : أرى الدهر ، وفي المغني ١٠٢ ، وفيه : أرى الدهر ، ثم قال : وإنما المحفوظ : وما الدهر ، و في شرح شواهد المغني ٧٩ ، وفي رصف المباني ٣١١ ، وفي الخزانة ٤/ ١٣٠ .

اللغة : المنجنون : الدولاب الذي يستقى عليه .

الشاهد : أنشده الرضي على أن منجنونا خبر ما الحجازية عند يونس ، مع انتقاض نفيها بإلا .

وأجيب[١] بأن المضافَ محذوفٌ من الأول ، أي دورانَ منجنون ، وكذا معذَّبًا مصدر ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾[٢] فيكون مثل قولك : مازيد إلا سيرا – على مامضى في المفعول المطلق[٣] –.

ومن ذلك أن يتقدم نفسُ الخبر – ظرفا كان أو غيرَه – نحو ما قائم زيد ، وما في الدار زيد ، وذلك لضعفها في العمل ، فلا تتصرف (في العمل)[٤] بأن تعملَ النصبَ قبل الرفع كالفعل .

وقال ابنُ عصفور[٥] و (منعَه)[٦] العبديّ : لا يبطل عملُها إذا كان الخبرُ المتقدِّم ظرفا (أو جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه)[٧] كما تعمل إنّ وأخواتُها[٨] .

قال أبو علي : زعموا أن قوما جوّزوا إعمالها متقدمةَ الخبر – ظرفا كان أو غيره[٩] –.

وقال الرَّبَعِيُّ : الإعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي .

وأما قولُ الفرزدق[١٠] :

---

(١) هذا الجواب في المقرب قال بعد ذكر البيت : يتخرج على أن يكون معذّبٌ مصدرا كممزق ، وكذلك منجنون التقدير : وما الدهر إلا دورانَ منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا تعذيبا . (المقرب ١/ ١٠٣).

(٢) من الآية ١٧ من سورة سبأ .

(٣) صفحة ٣٦٦ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) على بن مؤمن بن محمد ... الحضرمي الإشبيلي ، حاملُ لواء العربية في زمانه بالأندلس ، كان أصبرَ الناس على المطالعة ، من كتبه المقرِّب والممتِع وثلاثةُ شروح على الجمل وشرح الجزولية وغيرُها . توفي سنة ثلاث وقيل تسع وستين وستمائة هجرية (بغية الوعاة ٢/ ٢١٠) .

(٦) في جـ وط : تبعه ، والصواب ما أثبته لأن العبدي توفي قبل ابنِ عصفور بما يربو على القرنين ، فإنه توفي سنة ٤٠٦هـ .

(٧) تكملة من ط .

(٨) المقرب ١/ ١٠٢ .

(٩) الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ١/ ٤٣٢) .

(١٠) تقدمت ترجمته صفحة ١٦٣ .

٢٧٤- فأصبحُوا قد أعادَ اللهُ دولتَهم   إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلَهم بشرُ[١]

فإن سيبويه حكى أن بعض الناس ينصبون مثلَهم ، وقال : هذا لا يكاد يعرف[٢] .

وقيل إن خبر ما محذوف ، أي ما في الدنيا بشر ، ومثلهم حال من بشر (تقدم)[٣] عليه[٤] .

وجوز الكوفيون انتصابَه على الظرف ، أي في مثل حالهم ، وفي مثل مكانِهم من الرفعة .

ويروى : مامُسِيئًا من أعتب[٥] .

قالوا : ونحو قوله[٦] :

٢٧٥- لَوَانَّك ياحسينُ خلقت حُرّا   ومـا بالحُـرّ أنت ولا الخليــقِ[٧]

---

(١) البيت في ديوانه ١/ ١٨٥ ، وفي الكتاب ١/ ٢٩ ، وفي المقتضب ٤/ ١٩١ ، وفي المقرب ١/ ١٠٢ ، وفي المغني ١١٤ ، وفي شرح شواهده ٧٨٢ ، وفي رصف المباني ٣١٢ ، وفي الهمع ١/ ٢١٩ ، وفي العيني ٢/ ٩٦ ، وفي الخزانة ٤/ ١٣٣ .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على جواز نصب خبر ما المتقدم ، وقال سيبويه إن بعض العرب ينصب مثلهم ، وإنه لا يكاد يعرف .

وذكر البغدادي تخريجا لم يذكره الرضي ، فقال ٤/ ١٣٦ : مثلهم خبر ما التميمية ، لكن بُني « مثل » على الفتح لإضافته إلى مبني . وهذا التخريج مذكور في المقرَّب ١/ ١٠٢ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٩ .

(٣) في ط : مقدم .

(٤) قاله المبرد في المقتضب ٤/ ١٩١ - ١٩٢ ، ونسبه إلى المازني أيضا ، وانظر ما نقله الشيخُ عضيمة في الحاشية رقم ١ من المقتضب ٤/ ١٩١ .

(٥) مسيئا خبر ما مقدم واسمها (مَن) ويكون على هذه الرواية قد أعمل ما مع تقدم خبرها والمعنى أن من أرضى من أساء إليه فلا يعدّ مسيئا . وورد في مجمع الأمثال ما أساء من أعتب ثم قال : يضرب لمن يعتذر إلى صاحبه ويخبر أنه سيُعتِب .

(٦) البيت مجهول القائل .

(٧) وهو في معاني القرآن ٣/ ١٩٢ مع تغيير في بعض الألفاظ ، وفي الإنصاف ٢٠٠ ، وفي المقرب ١/ ٢٠٥ ، وفي الخزانة ٤/ ١٤٠ ، وفي التصريح ٢٤/ ٢٣٣ .

اللغة : الحر : الكريم الأصل الذي خلُص من الرق مطلقا ، الخليق : الجدير .

الشاهد قوله : وما بالحر أنت فإن فيه دليلا على جواز تقدّم الخبر المنصوب ، إذ الباء لا تدخل إلا على الخبر المنصوب .

وقد نسب البغدادي في الخزانة ٤/ ١٤١ هذا الكلامَ إلى أبي علي الفارسي في إيضاح الشعر . وقال : من يدفع ذلك يقول : إن الباء زيدت في خبر ما التميمية ، ولا يذهبه أن مدخولها مبتدأ ، والصحيح أنها تزاد في خبر ما على اللغتين ، وهو ظاهر كلام سيبويه في باب الاستثناء في مسألة : مازيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به .

دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب ، إذ الباء لا تدخل إلا على الخبر المنصوب (دون المرفوع)[1] .

وعلى هذا بنى أبو علي[2] والزمخشريُّ[3] امتناعَ دخولِها على خبر ما التميمية ، وأجازه الأخفش[4] .

وهو الوجه ، لأنها تدخل بعد « ما » (المكفوفة)[5] بإنْ اتفاقا ، نحو ما إن زيد بقائم قال[6] :

٢٧٦- لعمرك ما إنْ أبو مالك بوانٍ ولا بضعيف قــواه[7]

ومنع أبو علي[8] والأخفش دخولَها على خبر ما المتقدم ، خِلافًا للرَّبَعي ، والبيت المذكور شاهد له .

---

(١) ساقط من ص .

(٢) في المسائل المشكلة (البغداديات ٢٨٤) قال أبو علي بعد أن تحدث عن مذهب الحجازين والتيميين : فمن نصب الخبرَ تشبيها بليس أدخل الباء عليه لتحقيق النفي فقال : مازيد بذاهب ومن رفع الخبر لم يجز دخول الباء فيه ، لأنه مرتفع بأنه خبرُ المبتدأ .

(٣) في المفصل بشرح ابن يعيش ٢/ ١١٤ ودخول الباء في الخبر نحو قولك : مازيد بمنطلق إنما يصح على لغة أهل الحجاز ، لأنك لا تقول زيد بمنطلق .

(٤) في معاني القرآن للأخفش ١/ ١٢٩ وقال : ﴿ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذٰلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ ﴾ [البقرة ٨٥] .. رُفِعَ لأن كل مالا تحسن فيه الباءُ من خبر ما فهو رفع .. وإنما تشبه بالفعل في الموضع الذي تحسن فيه الباء ، وتميم ترفعه لأنه ليس من لغتهم أن يشبهوا ما بالفعل .

(٥) في ط : المكوفة .

(٦) قائله المتنخِّل الهذلي ، وهو مالك بن عمرو بن عُثم بن سويد بن حَنَش بن خناعة من لحيان . قال الأصمعي : لم تُقَل كلمة على الطاء أجود من قصيدته التي يقول فيها :

وماءٍ قد وردت - أميمَ - طامٍ على أرجائــه زجِــل الغَطَــاطِ

(الشعر والشعراء ٦٥٩ - ٦٦٢) .

(٧) البيت في الشعر والشعراء ٦٦٠ ، وفي أمالي المرتضى ١/ ٣٠٦ ، وفي ديوان الهذليين ٢/ ٢٩ ، وفي الهمع ١/ ١٢٧ ، وفي الدرر ١/ ١٠٠ ، و في الخزانة ٣/ ١٤٦ .

اللغة : لعمرك : يقسم بحياته ، أبو مالك أراد والده لأن المتنخل اسمه مالك . وان : اسم فاعل من ونى إذا ضعُف وفتر .

الشاهد : دخول الباء في خبر ما ، وفيه دليل على أن دخولها غير مختص بالحجازية ، لأن ما هنا مكفوفة بإنْ .

(٨) في المسائل المشكلة البغداديات ٢٨٤ أجاز تقدم خبرها على المبتدأ ثم قال : ولو أدخلت الباء في هذه المسألة لم يجز .. إلخ .

ولا يمنع دخولَ الباء في خبر ليس غيرُ (نقض)[1] النفي بإلا ، وذلك لأن الباء لتأكيد النفي ، فلا تدخل بعد انتقاضه .

وقد تدخل هذه الباءُ على خبر المبتدأ بعد هل ، نحو : هل زيد بخارج ، وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو : ما ظننته بخارج ، وقد تزاد في خبر لا التبرئة نحو : لا خيرَ بخيرٍ بعده النارُ[2] . وقيل : (هي)[3] بمعنى في .

وربما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب ، وفي خبر أنَّ الآتية بعد باب رأيت منفيًّا ، كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِى خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ ﴾[4] وقد تُزَادُ بعد ليت قَال[5] :

٢٧٧ – ندمت على لسانٍ كان منّي   فليت بأنَّه في جوف عُكْـمِ[6]

ومما يبطل عملَ « ما » أن يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر ، فلا يجوز : ما زيدًا عمرو ضاربا ، بخلاف ما إذا كان ظرفا كقوله تعالى : ﴿ فَمَامِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾[7] .

---

(١) في ط : انتقاض .

(٢) من الحكم والمواعظ ، نهج البلاغة ٢/ ٣٩٥ وفيه : ما خيرٌ بخير بعده النار وما شرٌّ بشر بعده الجنة .

(٣) في جـ : هو .

(٤) الأحقاف ٣٣ وتتمتها ﴿ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

(٥) قائله الحطيئة وقد مرت ترجمته صفحة ٥١١ .

(٦) البيت في ديوانه ٣٤٧ ، وفيه : بياته مكان بأنه ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، وهو أيضا في نوادر أبي زيد ٣٣ ، وفي المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٩٥ و ٢٩٧ ، وفي التكملة للفارسي ١٤٤ ، وفي الحجة ٢/ ١٣٨ ، وفي المخصص ١٧/ ١٢ ، وفي اللسان (عكم) ، وفي الخزانة ٤/ ٢٥٢ .

اللغة : أراد باللسان هنا : الكلام ، جوف : داخل أو باطن ، عكم : قال في اللسان : العكم النمط تجعله المرأة كالوعاء تدخر فيه متاعها .

وهذا البيت ثالث أربعة أبيات قالها الحطيئة لأبي سهم عوذ بن مالك بن غالب .

الشاهد : أنشده الرضي على أن الباء قد تزاد في خبر ليت كما هنا . ووجهه أبو علي في الحجة ٢/ ٣٨ . بما يلي : يحتمل أمرين : أن تكون الباء زائدة ويكون أن مع الجار في موضع نصب ، ويكون ما جرى من صلة أن قد سد مسد خبر ليت ، ويحتمل أن تكون الهاء مرادة ، ودخلت الباء على المبتدأ كما دخلت في قولك : بحسبك أن تفعل ذلك .

(٧) الحاقة ٤٧ .

(وأما الخبر إذا تقدم وكان ظرفا فقد ذكرنا حاله)[1] .

وقال الكوفيون : الاسمان بعد ما مبتدأ وخبر ، وانتصاب الثاني بنزع الخافض – أعني الباء[2] – .

وليس بشيء ، لأن الباء زائدة ، فإذا لم تثبت لم يحكَم بكونها محذوفةً ، وأيضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصولِ الفعل إليه ، كما في استغفرت الله ذنبًا[3] ، وذلك لأن الناصبَ ليس نزعَ الخافض ، بل الناصبُ هو الفعلُ وشبهه ، ينصب المجرور مَحَلًّا ، لكونه مفعولا ، إذ لا يمكن نصبُه – لفظا – بسبب الجار ، فإذا عدم الجارُّ ظهر (عملُه)[4] المقدر ، هذا مع أن حذف الجار ، ونصب المفعول بعده – أيضا – ليس بقياس إلا مع أنْ وأنَّ .

وأجاز الأخفش حذف اسمِ ما استغناءً ببدلٍ موجَب ، نحو : ما قائما إلا زيد ، أي ما أحدٌ قائما إلا زيد[5] .

وليس بشيء ، لما ذكرنا أن المستثنى في المفرغ قائمٌ مقام المتعدِّد المقدَّر[6] فيكون قد (عمل)[7] (ما) على هذا في الاسم مع تأخُّرِه عن الخبر وانتقاضِ النفي ، وأحدُهما مبطلٌ لعملها ، فكيف إذا اجتمعا ؟

ولا يجوز (أن يقال)[8] : ما إلا زيد قائما ، لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم

---

(١) تكملة من ط .

(٢) المسألة التاسعة عشرة من الإنصاف ١٦٥ – ١٧٢ .

(٣) سبق تخريج قول الشاعر :

أستغفر الله ذنبا لست مُحْصِيَه ... ربَّ العباد إليه الوجهُ والعمل

صفحة ٣٤٥ .

(٤) في ت : عليه .

(٥) التسهيل ٥٦ – ٥٧ .

(٦) صفحة ٧٤٧ ، ٧٤٨ .

(٧) في ط : عملا ، والصواب ما أثبته .

(٨) ساقطتان من جـ وص .

(وأيضا لا تعمل)[1] ما مع الفصل بينها وبين معمولها بغير (الظرف)[2] ، ومع انتقاض النفي .

قوله : وإذا عطف عليه .

أي على خبر ما ، سواء كان منصوبا أو مجرورا بالباء الزائدة .

قوله : بموجب .

وذلك إذا عطفتَ عليه ببل أو لكن لأنهما للإثبات بعد النفي – كما يجيء في باب حروف العطف[3] –.

قوله : فالرفع .

أي الرفع واجب ، وذلك لزوال علة العمل ، وهي النفي ، وقد ذكرنا وجهَ الرفع فيه في باب الاستثناء[4] فلا نعيده .

وقال عبد القاهر : هو خبر لمبتدأ محذوفٍ ، أي ما زيد بقائم لكن هو قاعدٌ[5] .

فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه – أي من باب عطف المفرد على المفرد – ولا يمكن أن يكون منه ، لامتناع عطفِه عندَه على الخبر وحده إذ يلزمه النصب (ولا يجوز عنده)[6] .

فهو على هذا من باب القطع – كما يجيء في باب العطف –.

وقال ابنُ جعفر : هو عطف على التوهُّم ، لأنه كثيرا ما يقع خبرُ ما مرفوعا عند ما

---

(١) في ط : ولا يجوز أيضا أن تعمل .

(٢) في ط : الظروف .

(٣) ط ٢/ ٣٧٨ .

(٤) صفحة ٧٦٢ .

(٥) في المقتصد ٤٣٢ : فالأصلُ في قولك : مازيد قائما بل قاعد : بل هو قاعدا ، على أن يكون هو معطوفا على زيد ، و « قاعدا » على قائم ، إلا أن العمل بطل فلم يعمل بل كما عمل الواو لما ذكرنا ، فلا تظنن أن قولك بل قاعد لا يشبه تمثيلنا بقولك : ما هو إلا قاعد .

(٦) في جـ وص وط : عنده ، ولعل الصواب ما أثبته .

تعزل عن العمل ، فتوهموا أن الأول مرفوع[1] ، وهذا كتوهم الجر في نحو قوله[2] :

٢٧٨- مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ولا (ناعبٍ)[3] إلا ببينٍ غُرابُها[4]

وليس ماذهب إليه بشيءٍ ، لأن مثل ذلك ليس بمطّرد ، ولا في سعة الكلام .

وإذا عطفتَ على خبر ما أوخبر ليس المجرورِ بالباء منفيًّا[5] نحو : مازيدٌ بقائم ولا قاعد ، جاز في المعطوف الجرُّ حملا على اللفظ ، والنصبُ حملا على المحل قال :

معاويَ إنَّنا بشرٌ فأسجِحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديد[6]

ويجوز الرفعُ على أن يكون من باب عطف الجملة على الجملة ، والمبتدأ محذوفٌ ، أي ولا هو قاعد .

وقد يجر المعطوف على خبرِهما المنصوبِ - أيضا - مع الرفع والنصب نحو مازيد قائما ولا قاعدٌ ولا قاعدا (ولا قاعدٍ)[7] وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما ، وذلك كما في قوله :

---

(١) لم أجد هذا الكلام في باب عطف النسق من شرح ابن جعفر لمقدمة الجزولي .

(٢) قائله الأخوص - كما قال صاحب الخزانة ٤/ ١٥٩ نقلا عن البيان والتبيين وهو زيد بن عمرو بن قيس بن عتاب ابن هرمي الرياحي اليربوعي التميمي شاعر فارس ، قال البغدادي : له في كتاب بني يربوع أشعارٌ جياد ، وقال إنه رأى في ضالة الأديب شعرا له يتعلق بإبل الصدقة فعلم أنه إسلامي توفي نحو ٥٠هـ (انظر الخزانة ٤/ ١٦٤ - ١٦٥ ، والأعلام ٣/ ١٠٠) .

وينسب البيت إلى الفرزدق وهو في ديوانه ١٢٣ .

(٣) في ط : نائب .

(٤) البيت في الكتاب ١/ ٨٣ منسوبا إلى الأخوص ، وكذا في ١/ ١٥٤ ، ونسبه في ١/ ٤١٨ إلى الفرزدق ، وفي البيان والتبين ٢/ ٢٦١ ، وفي الخصائص ٢/ ٣٥٤ ، وفي الإنصاف ١٩٣ ، وفي درة الغواص ٦٣ ، وفي المغني ٦٢٢ ، وفي شرح شواهده ٨٧١ ، وقال : قال الجاحظ وابن يَسْعون : للرياحي يهجو قوما ، ووقع في شرح أبيات الإيضاح عزوهُ لأبي ذؤيب اهـ . وفي الخزانة ٤/ ١٥٨ .

اللغة : مشائيم : جمع مشؤوم إذا صار شؤما على أهله . عشيرة الرجل : بنو أبيه الأدنون ، ناعب : النعيب : صوت الغراب .

الشاهد قوله : ولا ناعبٍ فإنه عطفه مجرورا على مصلحين المنصوب خبرا لليس ، لتوهم دخول الباء في خبر ليس . وللغرض نفسه أنشده سيبويه في كتابه ١/ ٤١٨ .

(٥) مفعول به لـ (عطفتَ) .

(٦) تقدم الحديث عنه صفحة ٤٥٢ ، ٤٥٣ وأنشده هنا شاهدا على جواز العطف على خبر ليس المجرور بالباء الزائدة بالنصب عطفا على المحل .

(٧) تكملة من ص وط : واكتفي في ت وجـ بذكر : ولا قاعد ولا قاعدًا ، لصلاحية قاعد الأولى للضبط رفعًا وجرًّا .

مشائيم ليسوا مصلحين .... البيت[1] (٢٧٨)

وأما في غير خبرهما نحو : هل زيدٌ خارجٌ أو داخلٍ - بالجر - فضعيف نادر ، لأنه لا يكثر الباء في مثله ، حتى يكون المعدومُ كالثابت .

وقد يعامل هذه المعاملةَ المعطوفُ على منصوب اسم الفاعل ، بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل ، على توهُّم إضافته إليه ، نحو : زيد ضاربٌ عمرا وبكرٍ .

فإن (عطفت)[2] على خبر ليس أو ما المنصوبِ وصفًا منفيا مرتفعا به (بعدَه)[3] ما هو من سبب (اسم ما)[4] نحو: مازيد قائما ولا قاعدًا غلامُه جاز لك في ذلك الوصفِ وجهٌ آخر ، وهو أن ترفعه (على أن يكون عطفَ)[5] جملةٍ ابتدائية متقدمةِ الخبر على الجملة (الأخرى)[6] التي هي : مازيد قائما (لا على زيدٌ قائما ، فيكون عطفَ اسمية على اسمية)[7] .

ويجوز مثلُ ذلك في نحو : ما كان زيد قائما ولا قاعدًا غلامه ، فيكون عطفَ اسمية على فعلية .

ويكون مضمونُ المعطوف عليه ههنا ماضيا ، لأن ما كان لنفي الماضي ، ومضمونُ المعطوف حالٌ ، لأنه ليس مبنيا على (ما كان) ، بل هو كقولك : غلامُه قاعد ، فظاهره الحال ، وأما في « ما وليس » فمضمونُ المعطوفِ والمعطوف عليه حالٌ - رفعتَ الوصفَ الذي بعد حرف العطفِ أو نصبتَه - لأن ما وليس للنفي المطلَق ، فظاهرُهما الحالُ .

ونقول - على هذا - ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدا أو قاعدٌ ، فإذا نصبت فالقيام والقعود منتفيان في الماضي ، وإذا رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال .

---

(١) آخره: ولا ناعب إلا ببين غرابها، وقد تقدم الحديث عنه صفحة ٨٦٠، ٨٦١... والشاهد هنا هو الشاهد هناك.

(٢) في ط : عُطِف .

(٣) تكملة من ط وفي ص : لا على زيد قائمًا .

(٤) في ط : اسمها .

(٥) في ص وط : على عطف .

(٦) في ت : في الأخرى ، وهي ساقطة من ط .

(٧) تكملة من ط .

وأما في (مازيد أو ليس زيد ولا عمرو قاعدا أو قاعدٌ)[١] فالجملتان حاليتان[٢] - رفعت قاعدا أو نصبته - لما ذكرنا[٣] .

فَنَصْبُ « قاعدا » في المواضع الثلاثة - أعني ما كان وليس وما - على عطفِ الاسم والخبر على الاسم والخبر ، ورفعُه على عطف الجملة على ما كان زيد قائما ، وليس زيد قائما ، وما زيد قائما .

ويجوز في مازيد قائما ولا قاعدٌ أبوه - (برفع)[٤] قاعد - أن يكون على عطفِ الاسم والخبر على الاسم والخبر ، إلا أنه لما تقدم الخبرُ في المعطوف بطل عملُ ما[٥] .

ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعدٌ أبوه ، ولا في ليس ، إذ لا يبطل عملُها بتقدم خبرِهما على اسمهما ، بل يجب أن يكون ذلك فيهما على عطفِ الاسمية على الفعلية .

ويجوز في نصبِ قاعدا في ليس زيد قائما ولا قاعدا أبوه أن يكون لأجل عطف الخبرِ على الخبرِ ، وأبوه فاعلُه ، و(يجوز هذا الوجهُ في ما)[٦] زيد قائما ولا قاعدًا أبوه ، وأن يكون لكونه خبرا مقدّما على الاسم ، ولا يجوز هذا الوجه في ما .

ويجوز في هذه المسألة جرُّ المعطوف على توهُّم الجر في المعطوف عليه ، ويكون عطفا للمفرد على المفرد ، ولو جعلناه على (عطف)[٧] الاسمِ والخبرِ ،على الاسمِ والخبرِ ، جازَ في ليس ، على تقدير جوازِ العطف على عاملين مختلفين - على ماسيجيء من مذهبِ الأخفش[٨] - وجاز في « ما » على تقدير جوازِ دخولِ الباء على خبر ما المتقدِّم .

وكذا إنْ أظهرت الباءَ في هذه المسألة في « قائما » نحو : ليس زيدٌ أو مازيدٌ بقائم ولا قاعدٌ أبوه ، جاز لك في قاعد الرفع والنصب والجر على الوجه المذكور سواء .

---

(١) في ض : مازيد ، أو ليس زيد ، قائمًا ، ولا عمرو قاعدًا أو قاعدٌ .
(٢) يريد بالحال هنا زمن الحال ، لا الحال الإعرابية .
(٣) انظر صفحة ٨٦٢ .
(٤) في ط : يرفع ولعله خطأ طباعي .
(٥) يعني في : « مازيد قائما » .
(٦) في ت وجـ : ويجوز على هذا الوجه ما . ولعل الأصوب ما أثبته .
(٧) في ط : عاطف .
(٨) صفحة ١٠٣٤ .

ولو جعلت مكانَ (السبب)[1] المذكور – أعني أبوه – اسمَ ما مكررا فقلت : مازيد بقائم ولا قاعدٌ زيد فالرفع أجود من النصب (والجر)[2] لأن الكلام مع الرفع جملتان ومع النصب (والجر)[2] جملةٌ واحدة ، وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيفٌ غيرُ كثير ، نحو : زيدٌ ضربت زيدا – على إقامة الظاهر مقامَ الضمير ، لأن الضمير أخفُّ ، إلا أن يكون في موضع التفخيم نحو قوله تعالى : ﴿ الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ﴾[3] وأما في الجملتين فكثير – وإن اتصلتا – كقوله تعالى : ﴿ لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللهِ اللهُ أَعْلَمُ ﴾[4] .

وإن جَعَلْتَ موضعَ (السبب)[1] اسمَه بلا ضمير يرجع إلى الاسْم نحو : مازيد قائما عمروٌ ، وعمرو أبو زيد لم يجز ، لأنك لم تجعله في اللفظ مربوطا به ، بخلاف تكرير الاسم في نحو : مازيدٌ ضاربا زيدٌ ، فإن فيه (ربطا)[5] بتكرار الاسم لفظًا ، فلذا جاز مع ضعفهِ على ماذكرنا .

ولو قلت: ما أبو زينب ذاهبًا ولا مقيمةٌ أمها، لم يجز نصب مقيمة (لخلوه)[6] مع المرفوع (بعده)[7] (من)[8] العائد إلى الاسم ، أي أبو زينب .

وإن جعلت موضع (السبب)[9] أجنبيًّا ، نحو : مازيد بقائم أو قائما ولا قاعدٌ عمرو ، فليس مع مانصبُ قاعد ؛ لأن عمرا لا يصلح أن يكون فاعلا لقاعد – على عطف الخبر على الخبر – لأن المعطوف حكمُه حكمُ المعطوف عليه فيما يجب له ، وقد وجب في المعطوف عليه أن يكونَ فيه أو في معموله ضميرٌ يرجع إلى اسم ما لكونه

---

(١) في ص : السببي .
(٢) ساقطة من ص .
(٣) سورة القارعة ١ و ٢ .
(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللهِ اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ ﴾ [الأنعام ١٢٤] .
(٥) في ط : ربط ، والصواب ما أثبته .
(٦) في ط : لخلوها، وعليه فالضمير عائد إلى الكلمة ، وعلى ما أثبت يعود الضمير إلى اللفظ .
(٧) في ط : بعدها .
(٨) في ط : عن .
(٩) في ص وط : السببي .

مشتقا ، فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ، ولا ضميرَ فيه لو رفع « عمرو » ولا في معموله ، فإذا لم يجز عطف الخبر (على الخبر)[1] لم يبق إلا عطف الجملة على الجملة ، فوجب إما رفعُ قاعد لتقدّمه على الاسم ، أو جرُّه إن جوَّزْنا دخولَ الباء على خبر ما المتقدِّم على الاسم – على ما هو مذهب الرَّبَعِي[2] – هذا في « ما » .

وأما في ليس ، فيجوز نصبُ قاعد على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ، ويجوز الرفعُ على عطف الاسمية على الفعلية ، ويجوز الجر على ما ذهب إليه الأخفشُ من تجويز العطف على عاملين مختلفَين[3] ؛ لأنه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترط المصنفُ من كون الأول مجرورًا ، والثاني منصوبًا أو مرفوعا – كما يجيء في باب العطف[4] – .

وبعضُ القدماء[5] مَنَعَ من نحو : مازيد قائما ولا عمرو ذاهبا ، وكذا في ليس ، بناءً على أن العطف لا يجوز إلا بتقدير العامل بعد العاطف ، ولا يجوز (مازيد منطلقا)[6] وما لا عمرو ذاهبا .

ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز مازيد ولا أبوه ذاهبَين – إجماعا – والعامل في المعطوف – عنده – هو العاملُ في المعطوف عليه ، لا المقدرُ[7] – كما يجيء في التوابع[8] – .

---

(١) تكملة من ص وط .

(٢) انظر صفحة ٨٥٥ ، ٨٥٦ .

(٣) سيأتي الحديث عنه صفحة ١٠٣٤ .

(٤) لا يجيز ابن الحاجب العطف على عاملين إلا في نحو : في الدار زيدٌ والحجرة عمرٌو انظر صفحة ١٠٣٣ .

(٥) أجاز سيبويه في الكتاب ١/ ٢٩ أن تقول : ليس زيد ذاهبًا ولا أخوك منطلقا ، وكذلك : ما زيد ذاهبا ولا معن خارجا ، ثم قال : وليس قولُهم : لا يكون في ما إلا الرفع بشيء ؛ لأنهم يحتجون بأنك لا تستطيع أن تقول : ولا ليس ولا ما .

(٦) ساقط من جـ وط وص .

(٧) قال في الكتاب ١/ ٢٩ بعد أن ذكر رأيهم : فأنت تقول : ليس زيد ولا أخوه ذاهبين ، وما عمرو ولا خالد منطلقين ، فتُشْرِكه مع الأول في ليس وفي ما ، فـ « ما » يجوز فيها الوجهان كما يجوز في كان .

(٨) سيذكر في باب العطف صفحة ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ أن سيبويه يمنع العطف على عاملين مطلقا ، وأنه يضمر الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين .

وأجاز المبردُ إعمال إن النافيةِ عملَ ليس[1] مستشهدا بقوله[2] :

٢٧٩ - إن هو مستوليًا على أحد إلا على أضعـــف المجانين[3]

وليسْ بمشهور .

وجميع النحاة جوزوا إعمالَ ليس على الشذوذ . وفيه النظر الذي تكرر ذكرُه[4] .

قال الأندلسي : ينبغي في لا العاملةِ عمل ليس مراعاةُ الشروط المعتبرة لإعمال ما ، بل هي فيها أولى ، فإنها أضعف من ما . قال : لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم (للا)[5] إلا شرطا واحدا وهو كونُ معمولِها نكرةً - اسما كان أو خبرا[6] .

قال : ومن رأى إعمال إنْ عملَ ليس يعتبر - أيضا - هذه الشروطَ[7] .

وقد تلحق (« لا » التاءُ)[8] نحو لاتَ ، فتختص بلفظ (الحين)[9] مضافا إلى نكرة ، نحو : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[10] .

---

(١) في المقتضب ٢/ ٣٥٩ ، ذكر المبرد أن سيبويه لا يجيز في خبرها إلا الرفعَ .. ثم قال : وغيره يجيز نصبَ الخبر على التشبيه بليس ، كما فُعِل ذلك في ما ، وهذا هو القول ؛ لأنه لا فصل بينها وبين ما في المعنى .

(٢) لم أهتد إلى قائله ، وقال البغدادي في الخزانة ٤/ ١٦٨ : وهذا الشاهد مع كثرة دورانه في كتب النحو لم يعلم له قائل والله أعلم .

(٣) البيت في المقرب ١/ ١٠٥ ، وفي الأزهية ٣٣ ، وفي رصف المباني ١٠٨ ، وفي شرح ابن عقيل ١/ ١٨٤ ، وفي العيني ٢/ ١١٣ ، وفي التصريح ١/ ٢٠١ ، وفي الدرر ١/ ٩٦ ، وفي الخزانة ٤/ ١٦٦ .

الشاهد : إعمال « إن » النافية عمل ليس كما يرى المبرد .

ونقل البغدادي في الخزانة عن ابن الشجري في أماليه أن الكسائي والمبرد يجيزان إعمال « إن » .

(٤) ذكر الرضي في أماكن من شرحه هذا أن لا لا تعمل عمل ليس لا شذوذا ولا قياسا بل لم يرد ذكر خبرها منصوبا ، وقد تقدم الردُّ عليه صفحة ٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) هذا الكلام بنصه في المباحث الكاملية ٣/ ١٠٥ .

(٧) المباحث الكاملية ٣/ ١٠٥ - ١٠٦ .

(٨) في ص : التاء بلا .

(٩) في ت : الخبر ، والصواب ما أثبته .

(١٠) من قوله تعالى : ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ سورة ص ٣ .

وقد تدخل على لفظةِ « أوان » ولفظةِ « هَنَّا » أيضا .

وقال الفراء : تكونُ مع الأوقات كلِّها[1] وأنشد[2] :

٢٨٠ – (ولتعرِفنَّ خلائقا مشمولةً ولتندَمَنَّ) ولات ساعةَ مندمِ[3]

والتاءُ في لاتَ للتأنيث ، كما في رُبَّتْ وثُمَّتْ .

قالوا : إما لتأنيث الكلمة – أي لا – (أو لمبالغة)[4] النفي ، كما في علّامة .

فإذا وليها « حين » فنصبه أكثر من رفعه ، ويكون اسمُها محذوفا و « حين » خبرها ، (أي لات الحين حينَ مناص)[5] .

---

(١) أنشده الفراء في معاني القرآن ٢/٣٩٧ لغير ما ذكر الرضي ، قال : ومن العرب من يضيف لات فيخفض أنشدوني .. لات ساعة مندم .

ولا أحفظ صدره ، والكلام أن ينصب بها ؛ لأنها في معنى ليس ، ثم ذكر شاهدين أحدُهما بنصب مابعد لات والآخر بخفضه .

أقول : لعل الرضي اعتد بهذه الشواهد ؛ لأن في الأول : لات ساعة مندم ، وفي الثاني : لات حينًا ، وفي الثالث : لات أوانٍ ، فنسب إليه ما نَسَبَه .

(٢) نسبه ابن عقيل في شرحه للألفية إلى رجل من طيء ورقمه فيه ٧٣ ولكنه رواه هكذا

نـدم البغـاةُ ولات ساعـة منـدم والبغـيُ مرتـعُ مبتغيـه وخيـمُ

ونسبه العيني في المقاصد النحوية ٢/ ١٤٦ إلى محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله ، قال : ويقال : إن قائله مهلهل ابن مالك الكناني .

(٣) نقلت هذه التكملة من الخزانة ٤/ ١٧٤ نقلا عن ابن السكيت في كتاب الأضداد ، وقد ذكر البغدادي أيضا أن الرواية المشهورة في كتب النحاة ، هي التي نقلتها قبل قليل عن ابن عقيل . وانظر البيت أو بعضه في العيني ٢/ ١٤٦ ، وفي الهمع ١/ ١٢٦ ، وفي الدرر ١/ ٩٩ ، وفي الخزانة ٤/ ١٦٨ .

اللغة : لات اختلف فيها فقيل : هي كلمة واحدة وفي معناها حينئذ قولان أحدهما أنها بمعنى نقص ، والثاني أن أصلها ليس أبدلت سينها تاء ثم قلبت ياؤها ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها .

وقيل : إنها كلمتان لا النافية والتاء لتأنيث اللفظ والثالث أنها حرف مستقل والرابع أنها كلمة وبعض كلمة (الخزانة ملخصا ٤/ ١٧٢ – ١٧٣) .

البغي : الطغيان وتجاوز الحد الوخيم : السيء ، خلائقا : جمع خليقة بمعنى الطبع مشمولة : مشئومة .

الشاهد : أنشده الرضي على أن الفراء يجيز أن تكون « لات » مع الأوقات كلها .

(٤) في ص : لمبالغة ، والصحيح ما أثبته .

(٥) ساقط من ص .

وتعمل عملَ ليس لمشابهتها له ، (بكسع)[1] التاء ، إذ تصير على عدد حروفه ، ساكنةَ الوسط .

ولا يجوز أن يقال بإضمار اسمِها (كما في)[2] نحو : عبدُ الله ليس منطلقا[3] ؛ لأن الحرف لا يضمر (فيه)[4] – وإن شابه الفعل – .

وإذا رفعت حين – على قلته – فهو اسمُ لات ، والخبرُ محذوف ، أي لات حينُ مناص حاصلا .

ولا تستعمل إلا محذوفةَ أحدِ الجزأين ، هذا قولُ سيبويه[5] .

وعند الأخفش أن « لات » غيرُ عاملة ، والمنصوبُ بعدها بتقدير فعلٍ ، (فلات)[6] حين مناص أي لا أرى حينَ مناص ، والمرفوعُ بعدها مبتدأٌ محذوف الخبر[7] .

وفيه ضعف ؛ لأن وجوب حذف الفعل الناصبِ (أو خبر)[8] المبتدأ له مواضع متعينة .

ولا يمتنع دعوى كونِ لات هي لا التبرئة ، ويقويه لزومُ تنكير ما أضيف حينٌ إليه ، فإذا انتصب « حينَ » بعدها فالخبر محذوف ، كما في لا حولَ[9] .

وإذا ارتفع فالاسمُ محذوف ، أي لات حينٌ حينَ مناص ، كما في لا عليك .

---

(١) في ت : لكن بكسع . والمراد بالكسع اللحاق .
(٢) في ط : كما يجيء في .
(٣) منع ذلك سيبويه في الكتاب ١/ ٢٨ ، قال : لا تقول : عبد الله لات منطلقا ، ولا قومك لا توا منطلقين .
(٤) في ت : فيها .
(٥) في الكتاب ١/ ٢٨ : ولا تكون لات إلا مع الحين ، تضمر فيها مرفوعا ، وتنصب الحين ، لأنه مفعول به ، ولم تُمَكَّنْ تَمَكُّنها ، ولم تستعمل إلا مضمرا فيها ..
(٦) في ط : فمعنى لات .
(٧) في معاني القرآن للأخفش ٤٥٣ عند تفسير قوله تعالى ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ : فشبهوا « لات » بـ « ليس » وأضمروا فيها اسمَ الفاعل ، ولا تكون لات إلا مع حين .
(٨) في ت وص : وخبر .
(٩) لعل هذا مما انفرد به الرضي .

ونُقِل عن أبي عبيد[١] أن التاء من تمام حين[٢] كما جاء[٣] :

٢٨١ – العاطفونَ تحينَ ما مِنْ عاطفٍ   والمطعمــون زمــان[٤]

وفيه ضعف ، لعدم شهرة تحينَ في اللغات ، واشتهار (لات حين)[٥] ، وأيضا فإنهم يقولون : لات أوانٌ ، ولات هنا ، ولا يقال : تأوانَ ، ولا تهنا .

وأما (لات)[٦] أوانٍ – بكسر النون – فعند الكوفيين لات حرف[٧] جر – كما ذكر السيرافي عنهم –.

وليس بشيء ؛ إذ لو كان لَجَرَّ غير أوانٍ ، واختصاصُ الجار ببعض المجرورات نادرٌ ،

---

(١) هو القاسم بن سلام ، كان إمام أهل عصره في كل فن من العلم ، أخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة وغيرهما ، له من التصانيف : الغريب ، المصنف ، غريب القرآن ، غريب الحديث ، وغيرُها ، مات بمكة سنة ثلاث أو أربع وعشرين ومائتين . البغية ٢/ ٢٥٣ – ٢٥٤) .

(٢) قال أبو عبيد في غريب الحديث ٤/ ٢٥٠ قال الأمويّ : تالآن . يريد الآن ، وهي لغة معروفة ، يزيدون التاء في الآن وفي حين ، فيقولون : تالآن وتحين ، قال : ومنه قولُ الله تبارك وتعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ قال : إنما هي ولا حينَ مناص . ثم ذكر بيت أبي وجزة : العاطفون .. إلخ ثم قال : وكان الكسائيُّ والأحمرُ وغيرُهما يذهبون إلى أن الرواية : العاطفونَهْ فيقولون : جعل الهاء صلةً ، وهو في وَسَطِ الكلام ، وهذا ليس يوجد إلا على السكت ، وحدثتُ به الأمويَّ فأنكره ، وهو عندي على ما قال الأمويُّ .

(٣) في قول أبي وجزة السعدي وهو يزيد بن عبيد من بني سعد بن بكر بن هوازن أظآرُ رسول الله ﷺ ، كان شاعرا مجيدا ، راوية للحديث ، وهو أحد من شبَّب بعجوزٍ ، توفي بالمدينة سنة ١٣٠هـ (الشعر والشعراء ٧٠٢) .

(٤) آخره : أين المُطعِمُ والبيت في مجالس ثعلب ٣٧٤ ، وفي الإنصاف ١٠٨ ، وفي المخصص ١٦/ ١١٩ ، وفي حروف المعاني والصفات ٧٣ ، وفي اللسان ليت وحين ، وفي الجنى الداني ٤٨٧ ، وفي الأزهية ٢٧٣ ، وفي الخزانة ٤/ ١٧٥ .

اللغة : العاطفون : المشفقون المتحننون .

تحين : قال البغدادي في الخزانة ٤/ ١٧٧ – ١٧٨ بعد ذكر رأي الأموي الذي نقله أبو عبيد : وقد رده الشارح المحقق ، ولم يبين موقعَ التاء في هذا البيت ، وقد رأيت في تخريجه وجهين :

أحدهما : أنها هاء السكت لاحقة لقوله العاطفون اضطر الشاعر إلى تحريكها فأبدلها تاء وفتحها (نسب الرأي إلى ابن جني وابن السيرافي وأبي علي) وأقول : خرجه بذلك ثعلب في مجالسه ٣٧٤ .

قال : والوجه الثاني : ذكره ابنُ مالك في التسهيل : وهو أن التاء بقية لات ، فحذفت لا وبقيت التاء . أقول هذا الكلام في التسهيل ٥٧.

الشاهد : أنشده على أنه نقل عن أبي عبيد أن التاء في لات من تمام حين .

(٥) في ص : لاحين .

(٦) في ط : لا لات .

(٧) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٨ ، ومنثور الفوائد ٣٧ ونسبه إلى بعض الكوفيين .

و لم يسمع لات حينِ مناص - بجر حين - إلا شاذا[1] ، وأيضا لو كان جار الكان لابد له من فعل أو معناه ، يتعلق به .

وأوان عند السيرافي والمبرد[2] مبني ؛ لكونه مضافا في الأصل إلى جملة ، فمعنى قوله[3] :

٢٨٢- طلبوا صلحنا ولات أوانٌ   فأجبنا أن ليس حينَ بقاءِ[4]

أي : لات أوانَ طلبوا ، ثم حُذِفَت الجملة ، وبني أوانْ على السكون ، ثم أبدل التنوينُ من المضاف إليه ، كما في : يومئذٍ فكسر النونُ لثلاثة سواكن[5] ، كما كسر ذال إذٍ .

أو نقول : حذفت الجملةُ فيه وبني على الكسر (للساكنين)[6] لا على السكون ؛ لئلا يلزم اجتماعُ ساكنين ، ثم أُتي بتنوين العِوض ، ولا يعوض التنوينُ في المبنيات من المضاف إليه إلا إذا كان جملة ، فلا يبدل في نحو من قبلُ ونحوه .

وقيل : إن أوان مجرورٌ بمِن مقدرة بعد لات[7] ، أي لات من أوان ، فكذا يكون ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[8] على القراءة الشاذة ، كما قالوا : ألا رجلٍ في ألا من رجل[9] .

---

(١) هي قراءة عيسى بن عمر ، انظر المختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ١٢٩ .

(٢) في الخصائص ٢/ ٣٧٧ وتأول أبو العباس قولَ الشاعر . ثم ذكر البيت على أنه على حذف المضاف إليه أوان فعوّض التنوينَ منه ، على حد قول الجماعة في تنوين إذٍ . وهذا ليس بالسهل ، وذلك أن التنوين في نحو هذا إنما دخلَ فيما لا يضاف إلى الواحد وهو إذٍ ، فأما أوانٌ فمعرب ، ويضاف إلى الواحد وقد نسبه إليه أيضا ابن يعيش في شرحه للمفصل ٩/ ٣٢ .

(٣) قائله أبو زبيد الطائي ، واسمه المنذر بن حَرْملة ، عاش مائة وخمسين سنة وهو نصراني ، كان أعور آدم طُوَالا ، من زوار الملوك ، استعمله عمر بن الخطاب على صدقات قومه لم يستعمل نصرانيا غيرَه . ذكر الطبريُّ أنه أسلم وحسُنَ إسلامه وهو خلاف ما قال العلماء ، بقي إلى أيام معاوية (الخزانة ٤/ ١٩٢ - ١٩٥) .

(٤) البيت في الخصائص ٢/ ٣٧٧ ، وفي الإنصاف ١٠٩ ، وفي المخصص ١٦/ ١١٩ ، وفي ابن يعيش ٩/ ٣٢ ، وفي الأزمنة والأمكنة ١/ ٢٤٠ ، وفي المغني ٣٣٦ ، وفي شرح شواهده ٦٤٠ ، وفي الهمع ١/ ١٢٦ ، وفي الخزانة ٤/ ١٨٣ .

الشاهد : أنشده الرضي على أن أصل لات أوانٍ عند السيرافي والمبرد لات أوانَ طلبوا فحذف المضاف إليه وعوض عنه التنوين .

(٥) يعني الألف التي قبلها والنون الساكنة والتنوين المعوض عن الجملة .

(٦) تكملة من ط .

(٧) ذكر ابن هشام في المغني ٣٣٦ هذا التوجيهَ و لم ينسبه أيضا .

(٨) سورة ص ٣ .

(٩) جعله البغدادي في الخزانة ١٩٥/٤ إشارةً إلى قول الشاعر :

ألا رجلٍ جزاه الله خيرا   يدلّ على محصلة تبيت

وقد سبق تخريجه صفحة ٥٥٧ .

وأما (لات هنا)[1] فهنا في الأصل للمكان استعير للزّمان ، قال[2] :

٢٨٣- حنتْ نوارُ ولاتَ هَنَّا حنتِ ... وبدَا الذي كانت نوارُ أجنَّتِ[3]

(فهنا)[4] مضافٌ إلى الجملة الفعلية .

وقد تقطع عن الإضافة ، قال[5] :

٢٨٤- أفي أثر الأظعانِ عينُك تلمح ... نَعَمْ لاتَ هَنَّا إن قلبَك مِتْيَحُ[6]

أي ليس هنا تلمح .

ورفعُ ما بعد إلا في نحوَ ليس الطِّيبُ إلا المسكُ لغةُ تميم[7] . (وذلك)[8] لحملهم ليس على ما .

---

(١) في ت : لات هنا حنت .

(٢) قائله شبيب بن جُعَيل التغلبي ، وهو جاهلي ، وكان بنو قنينه الباهليُّون أسروه في حرب كانت بينهم وبين بني تغلب ، فقال شبيبٌ هذا البيت . وينسب لحَجْل بن فَضْلة وهو جاهلي أيضا . (الخزانة ٤/ ١٩٩ - ٢٠٠) .

(٣) البيت في الشعر والشعراء ٩٦ ، وفي ابن يعيش ٣/ ١٥ ، وفي المغني ٧٧١ ، وفي شرح شواهده ٩١٩ ، وفي العيني ١/ ٤١٨ ، وفي الهمع ١/ ٧٨ ، وفي الدرر ١/ ٥٢ ، وفي الخزانة ٤/ ١٩٥ .

اللغة : حنت : اشتاقت ، نوار اسم امرأة ، أجنت : أخفت وسترت .

الشاهد : قوله (هَنّا) فإنه في الأصل للمكان ، واستعمل هُنَا في الزمان ، وهو مضاف إلى الجملة : حنت . قال البغدادي في الخزانة ٤/ ١٩٥ - ١٩٦ هنا بفتح الهاء وكسرها حكاهما السيرافي وقال : الكسرُ رديء . وهي عند أهل اللغة : قاطبةً اسمُ إشارة للقريب وعند ابن مالك للبعيد ... وقد ورد في الشعر كثيرًا لات هَنا فالتزم أبو علي وابن مالك إهمالَ لات ، لأنها لا يصح إعمالها في معرفة ومكان . وقال : إن الرضي أخذ كلامه هذا من الإيضاح لابن الحاجب . اهـ . وانظر الإيضاح ١/ ٤٢٠ ، ففيه تفصيل حسن لسبب حمل هَنّا على الزمان .

(٤) في ص وط : وهو .

(٥) قائله الراعي النميري ، وقد تقدمت ترجمتُه صفحة ٦٢٩ .

(٦) البيت في ديوانه ٩١ ، وفي معجم البلدان ٣/ ٣٣٦ ، وفي اللسان (تيح) ٣/ ٢٤١ ، وفي الخزانة ٤/ ٢٠٣ .

اللغة : الأظعان : جمع ظعينة ، وهي المرأة ، وفي الأصل الراحلة ، تلمح : اللمح الإبصار الخفيف ، المِتْيح : الذي يعرض في كل شيء ويدخل فيما لا يعنيه (اللسان تيح) .

الشاهد قوله : لات هنا ، حيث قطعت فيه هنا الدالةُ على الزمان عن الإضافة . وتساءل البغدادي في الخزانة ٤/ ٢٠٤ لِمَ لَمْ يُعَوَّضْ عن الجملة المحذوفة التنوين هُنَا كما يعوض في إذ وأوان . وأجاب بأن الألف هنا للتأنيث فهو مقدَّرٌ فيها .

(٧) انظر هذه المسألة في الكتاب ١/ ٧٣ وفي ذيل أمالي القالي ٣٩ .

(٨) ساقطة من ص .

وقال أبو علي : في ليس ضميرُ الشأن ، والجملةُ بعدها خبرُها[1] .

ولا يطرد ذلك العذرُ (لوروده)[2] - في كلامهم - نحو : الطيب ليس إلا المسكُ بالرفع .

وجوَّزَ أن يكون « إلا المسك » إما بدلا من الطيبِ ، أو صفةً له ، والخبر محذوف ، أي ليس إلا المسكُ في الدنيا .

(ويشكل)[3] ذلك بلزوم حذفِ خبرها بلا سادٍّ مسدَّه - إذن - و لم يثبت .

---

(١) في المسائل المشكلة البغداديات ٣٨٣ - ٣٨٤ : وذكر أن قوما يجرون ليسْ مُجْرى ما ، كما أجروا ما مجراها . فقولهم : ليس الطيب إلا المسك كقولهم : ما الطيب إلا المسك ، ألا ترى أنهم رفعوا المسك كما رفعوا خبرما ، و لم يتأول سيبويه « ليس » على أن فيه ضميرَ القصة والحديث لما كان يلزم من هذا التأويل من إدخال إلا بين المبتدأ والخبر .

أقول : هذا الكلام عكسُ ما نسب إليه الرضي . لكن أبا علي قال في الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ١/ ٤٣٥ و ٤٣٦) : فإن أضمرت في ليس جازت المسألةُ ولا يجوز مع ما ؛ لأنها ليست بفعل فيضمر فيها ، ألا ترى أنك تقول : زيد ليس منطلقا ، ولا تقول : عمرو ما منطلقا .

وقال عبد القاهر ٤٣٥ : أعلم أنه أراد بالإضمار ضميرَ القصة نحو ما تقدم من قولك : ليس زيد منطلقٌ .

(٢) في جـ وص : لورود .

(٣) ساقطة من ص .

المجـــرورات

قوله : المجرورات : هو ما اشتمل على علم المضاف إليه .

تبين شرحه بما مضى في حد المرفوعات[1] .

وعلم المضاف إليه - كما مضى[2] - ثلاثةٌ : الكسرُ والفتح والياءُ .

---

(١) لم يشرحه في حد المرفوعات بل في أنواع الإعراب . انظر صفحة ٦١ ، ٦٢ .
(٢) صفحة ٦٢ .

المضـــاف إليـــه

قوله : والمضاف إليه كلُّ اسم نسب إلى شيء بواسطة حرف جرٍّ لفظا أو تقديرا مرادًا .

بَنَى الأمرَ أولا على أن المجرور بحرفِ جر ظاهر مضافٌ إليه ، وقد سماه سيبويه – أيضا – مضافا إليه[1] ، لكنه خلاف ما هو المشهور الآنَ من اصطلاح القوم ، فإنه إذا أطلق لفظ المضاف إليه أريدَ به ما انجرَّ بإضافة اسم إليه ، بحذف التنوين من الأول للإضافة ، وأما من حيث اللغةُ فلا شك أن زيدا في مررت بزيد مضافٌ إليه ، إذ أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجر .

قوله : لفظـا .

نحو : زيد في مررت بزيد .

قوله : (أو تقديرا .

كما في غلام زيدٍ وخاتم فضة .

والظاهر أن انتصاب لفظًا)[2] وتقديرا على الحال ، وذو الحال حرفُ جر – وإن كان نكرةً – لاختصاصه بالإضافة ، والعاملُ معنى واسطة ، أي يتوصل بالحرف ظاهرًا أو مقدرا .

وقوله : مرادا .

---

(١) في الكتاب ١/ ٢٠٩ : والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه ، وأعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفا ، وباسم لا يكون ظرفا ، فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك : مررت بعبد الله .. إلخ .

(٢) ساقط من جـ .

حالٌ بعد حال ، أي (مقدرا)[١] (مرادا)[٢] .

قال[٣] : احترزت بمرادا عن المفعول فيه ، والمفعول له ؛ لأن حرف الجرِّ مقدر فيهما ، لكنه غير مراد[٤] .

ولقائل أن يقول : إن أردت أنه غيرُ مراد معنى (لم يجز إذ معنى)[٥] الظرفية والتعليل فيهما ظاهر ، وأيضا أنت مُقِرٌّ بتقدير الحرف فيهما ، وكلُّ مقدَّر مرادٌ معنى ، إذ لا معنى له إلا هذا .

وإن أردت أنه غيرُ مراد لفظا – أي ليس في حكم الملفوظ به – حيث لم يَجُرّ ، والمقدر في الإضافة مراد ، أي عملُه – وهو الجر – باقٍ ، كان كأنك قلت : المضاف إليه كلُّ اسم صفته كذا مجرورٍ بحرف جر مقدر ، فيكون على نحو ما أنكرتَ من حدّهم المعربَ بأنه ما يختلف آخرُه[٦] ويُفْضِي إلى الدور – كما ألزمتهم – إذ كونُ المضاف إليه مجرورا يحتاج إلى معرفة حقيقةِ المضاف إليه ، حتى إذا عرفتَ حقيقتَه جُرَّ بعد ذلك – كما قلت في الفاعل : إنما نحدُّه ليعرَف فيرفعَ[٧] – ثم جعلت في حدك معرفةَ حقيقتِه (محتاجةً)[٨] إلى كونه مجرورا ، إذ معنى مرادا – على ماذكرنا – باقيا[٩] عمله ، أي الجر .

---

(١) في ط : مقدر .

(٢) في ص : حالا .

(٣) يعني ابن الحاجب .

(٤) في شرح ابن الحاجب لكافيته ٥١ : وقوله مرادا احترازٌ من مثل : قمت يوم الجمعة ، فإنه نسب إليه القيام بواسطة حرف جر تقديرًا ، ولكنه محذوفٌ غيرُ مراد .
ولم يذكر ابن الحاجب المفعولَ له .

(٥) تكملة من جـ وص وط .

(٦) انظر حد المصنف للمعرب صفحة ٣٩ وقد جعل المصنف اختلاف الآخر حكما من أحكام المعرب غير داخل في الحد ، وقال : إنه يلزم منه الدور وأيده الشارحُ في رأيه هذا ، انظر صفحة ٤٢ .

(٧) لم يذكر ذلك ابنُ الحاجب في حده للفاعل في متن الكافية ولا في شرحها .

(٨) في ت : محتاجا ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٩) كان الأولى أن يقول : باقٍ ، لأنه خبر قوله : إذ معنى مرادا ، لكنه راعى لفظ مرادا فنصب .

وأعلم أن المضاف إليه إضافةً لفظية خارجٌ عن هذا الحد ، إذ ليس « الوجه » في قولنا « زيدٌ حسنُ الوجهِ » مضافا إليه حسن بتقدير حرف الجر ، بل هو هو . وكذا في ضارب زيد ، لأن ضارب – وإن كان مضافا إلى زيد – (لكن)[1] بنفسه لا بحرف الجر ، كما كان مضافا إليه من حيث المعنى حين نصبه أيضا ، ولم يحتج في إضافته إليه – لا في حال الإضافة ولا قبلها – إلى حرف جر ، بلى قد يُدْعَمُ اسمُ الفاعل بحرف جر في بعض المواضع ، وإن كان من فعلٍ (متعد)[2] بنفسه نحو أنا ضاربٌ لزيدٍ ، لكونه أضعفَ عملا من الفعل[3] .

هذا وفي العامل في المضاف إليه خلافٌ بينهم – كما مر في أول الكتاب[4] .

وفي العامل في المضاف إليه اللفظي إشكالٌ ، إن قلنا : (إن)[5] العامل هو الحرفُ المقدّر ، إذ لا حرف فيه مقدرا . وكذا إن قلنا : العاملُ معنى الإضافة ، لأنا لا نريد بها مطلقَ الإضافة ، إذ لو أردنا ذلك لوجب انجرارُ الفاعل والمفعول والحال ، وكل معمولٍ للفعل ، بل نريد الإضافةَ التي تكون بسبب حرف الجر .

وكذا إن قلنا : إن العامل هو المضاف ، لأن الاسم – على ما قال أبو علي – في هذا الباب لا يعمل الجر إلا لنيابته عن الحرفِ العامل[6] ، فإذا لم يكن حرفٌ فكيف ينوب الاسمُ عنه .

ويجوز أن يقال : عَمَلُ الجرِّ لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين أو النون لأجلِ الإضافة .

قال جار الله : الإضافةُ مقتضيةٌ للجر ، والفاعليةُ للرفع ، والمفعوليةُ للنصب ، وهي غيرُ العوامل[7] .

---

(١) في ط : لكنه .

(٢) في ط : متعدد .

(٣) في ص وط : زيادة هي : ويخرج المضاف إليه اللفظي من حده ، إلا أن يزيد عليه « أو مشبهة به » .

(٤) صفحة ٦٤ ، ٦٥ وما بعدها .

(٥) تكملة من ط .

(٦) انظر الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ٨٧٠) .

(٧) في المفصل بشرح ابن يعيش ٢/١١٧ : لا يكون الاسمُ مجرورا إلا بالإضافة ، وهي المقتضيةُ للجر ، كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب ، والعاملُ هنا غيرُ المقتضى .

يعنى أن العامل ما به تقومُ هذه المعاني المقتضيةُ – كما تقدَّم في أول الكتاب[1] .

وإنما نُسِبَ العملُ إلى ما يقوم به المقتضى ، لا إلى المقتضي فقيل : الرافعُ هو الفعل ، و لم يقل هو الفاعليةُ ، لكون المقتضِي أمرا خفيا معنويا ، وما يقوم به المقتضِي أمرا ظاهرا جليا في الأغلب .

قوله : فالتقدير شرطُه أن يكون المضاف اسما مجردا تنوينُه لأجلها .

قال في الشرح : الغرض أن يندرجَ فيه اللفظيُّ والمعنوي ، ثم ينفصلَ اللفظي عن المعنوي بقوله بعد : فالمعنويةُ أن يكون المضافُ غيرَ صفةٍ مضافةٍ إلى معمولها[2] .

وفيه نظر ، لأن اللفظي – كما ذكرنا – كالحسنِ الوجه ، ومؤدَّب الخدام ، وضارب زيدٍ ، ليس الحرف فيه مقدَّرا ، فكيف يندرج في التقديري .

وإنما قال : اسما ليخرج المضافُ بالحرف الظاهرِ نحو مررت بزيد فإن المضاف فيه يكونُ فعلا أو بمعنى الفعل .

قوله : مجردا تنوينه .

أي التنوين أو ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع ، وكذا ما ليس فيه التنوينُ والنونُ ، يقدّر أنه لو كان فيه تنوين لحذف (لأجل)[3] الإضافة ، كما (يجيء)[4] في كم رجل ، وهنَّ حواجُّ بيتِ الله ، والضارب الرجلِ .

وإنما حُذِفَ التنوينُ أو النون ؛ لأنها دليلُ تمام ما هي فيه – كما ذكرنا في إعراب المثنى والمجموع[5] – فلما أرادوا أن يمزُجوا الكلمتين مزجًا تكتسب به الأولى من الثانية التعريفَ أو التخصيصَ ، حذفوا من الأول علامةَ تمام الكلمة .

---

(١) صفحة ٦٤ .

(٢) في شرحه لكافيته ٥١ : والغرض أن يندرج فيه المعنوي واللفظي ، ولا يمَ ن التشريك بينهما إلا بذلك ، وإذا فُصِل ، فُصِل بأخصَّ من ذلك .

(٣) ساقطة من ط .

(٤) ساقطة من ص وط .

(٥) صفحة ٨٢ .

وقد يُحذَف من المضاف هاءُ التأنيث – إذا أُمِنَ اللبس – كقوله تعالى ﴿ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ﴾[1] وقولهم : أبو عُذْرِها[2] ، ولا يقاس على ذلك ، وقالوا : إن الفراء يقيسُ عليه[3] .

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وإِقَامَ الصَّلَاةِ وإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ ﴾ الأنبياء ٧٣ .

(٢) العذرة البكارة .. وعذرة الجارية افتضاضها ، ويقال فلان أبو عذر فلانة إذا كان قد افترَعها وافتضّها (اللسان ٦/ ٢٢٧) .

(٣) في معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٥٤ : وإنما استجيز سقوطُ الهاء من قوله : ﴿ وَإِقَامِ الصَّلَاة ﴾ لإضافتهم إياه ، وقالوا : الخافضُ وما خفَضَ بمنزلة الحرف الواحد ، فلذلك أسقطوها في الإضافة ، وقال الشاعر :

إن الخَليط أجدُّوا البينَ فانْجَرَدُوا ... وأخلفوك عِدَ الأمرِ الّذي وَعَدُوا

الإضـــافـة المعنــــويـــة

قوله : وهى معنويةٌ ولفظيةٌ ، فالمعنويةُ أن يكون المضافُ غيرَ صفة مضافةٍ إلى معمولها ، وهي بمعنى اللام فيما عدا جنسَ المضاف وظرفَه ، أو بمعنى مِن في جنس المضاف ، أو بمعنى في : في ظرفِه ، وهو قليلٌ ، نحو غلامُ زيدٍ ، وخاتمُ فضةٍ وضَرْبُ اليوم ، ويفيد تعريفًا مع المعرفة ، وتخصيصًا مع النكرة ، وشرطُها تجريدُ المضاف من التعريفِ ، وما أجازه الكوفيون من الثلاثةِ الأثواب وشبهه من العدد ضعيفٌ[1] .

أعلم أنه لا تلتبس المعنويةُ إلا باللفظية ، ففسَّر المعنويةَ بمضادتها اللفظية ، التي هي كونُ المضافِ صفةً مضافة إلى معمولها ، فقال : المعنويةُ أن لا يكون المضاف صفةً مضافةً إلى معمولها ، أي هي على ضربين :

إما أن لا يكون المضافُ صفةً نحو غُلامُ زيدٍ .

أو أن يكون صفة لكن لا تكون الصفةُ مضافةً إلى معمولها نحو مصارعُ مصرٍ ، واللهُ خالقُ السمٰوٰاتِ ، لأن اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل ، فلا يكون له معمولٌ حتى يضافَ إليه[2] .

ثم قسم المعنوية ثلاثة أقسام ، إما بمعنى اللام أو بمعنى من أو بمعنى في .

قوله : فيما عدا جنسَ المضاف .

« ما » كناية عن المضاف إليه ، أي في مضاف إليه هو غيرُ جنسِ المضاف ، وغيرُ ظرفه .

---

(١) سيأتي تخريج رأيهم صفحة ٨٩٠ ، ٨٩١ .

(٢) ذكر ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١٠٤٣ أنَّ الكسائيَّ أجاز إعمال اسم الفاعل إذا قصد به المضي واحتجّ بقوله تعالى ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالوَصِيدِ ﴾ الكهف ١٨ ، وحُمِلَ على حكاية الحال . وسيذكر الرضي صفحة ٨٩٨ . رأي الكسائي هذا .

ويعني بكون المضاف إليه جنسَ المضاف أن يصِحَّ إطلاقُه على المضافِ ، ويصحّ على غيره – أيضا – فيكون نحو : بعضُ القوم ، ونصفُ القوم وثلثُهم بمعنى اللام ؛ لأنك تريد بالقومِ الكلَّ ، والكلُّ لا يطلق على بعضِه ، وكذا يدُ زيد ووجهُه بمعنى اللام ، وإن كان يقال : بعضٌ منه ، ونصفٌ منه ، ويدٌ منه ؛ لأن « من » التي تتضمنها الإضافة هى التَّبيينيَّةُ ، كما في خاتم حديدٍ ، وأربعة دراهمٍ ، وشرطُ مِنْ المبيِّنةِ أن يصحَّ إطلاقُ اسم المجرور بها على المبيَّن ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾[1] .

وأما قولك : ثلاثةُ دراهم ، وراقودُ[2] خَلّ فإنما كنيت فيه عن المقدار بالمقدَّر – كما يجيء في باب العدد[3] – فالثلاثة هي الدراهم ، والراقود هو الخل ، ومن ثم نقول : دراهمُ ثلاثةٌ ، وخلٌّ راقودٌ ، وثوبٌ ذراعان – وإن كان المقدَّر في أصل الوضع غيرَ المقدر به –.

وبقولنا : يصح إطلاقه على غير المضاف – أيضا – خرج نحوُ جميع القوم وعينُ زيد ، وطور سيناء ، ويوم الأحد ، فجميعها – إذن – بمعنى اللام .

وكذا سعيدُ كرزٍ ومسجدُ الجامع – على ما يجيء من التأويل[4] – (لأن الجامع)[5] غَلَبَ وتخصّص ، حتى إذا أطلق لم يتناول إلا الأول ، فالجامع في العرف هو المسجدُ لا غير .

(ولنا أن نقول : إن نحوَ جميع القوم ويوم الأحد بمعنى مِن ، لأن « من » التبيينية لا يُشْتَرَطُ وقوعُه على غير المبيَّن ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾[6] فنقول : إن ما يصح إطلاقُ اسمِ المضافِ فيه على المضاف إليه فهو بمعنى من ، ولا يعتَبَرُ الجنسُ ، كما اعتبره المصنف)[7] .

---

(١) الحج ٣٠ .
(٢) سبق شرحه صفحة ٦٩٨ .
(٣) انظر ط ٢/ ١٥٣ .
(٤) صفحة ٩١٨ .
(٥) في ط : لأن الثاني أعني الجامع ، ولعل الأفضل ما أثبته .
(٦) الحج ٣٠ .
(٧) تكملة من ص .

ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يجوز التصريح بها ، بل يكفي إفادةُ الاختصاص الذي هو مدلولُ اللام ، فقولك : طور سيناء ، ويوم الأحد بمعنى اللام ، ولا يصح إظهارُ اللام في مثله .

فالأولى – إذن – أن نقول : نحو ضربُ اليوم وقتيلُ كربلاء[1] بمعنى اللام ، كما قاله باقي النحاة ، ولا نقول : إن إضافة المظروف إلى الظرف بمعنى « في » فإن أدنى ملابسة واختصاص يكفي في الإضافة بمعنى اللام ، كقول أحد حاملَي الخشبةِ خذ طَرَفَك[2] ، ونحو كوكب الخرقاء[3] لسهيل ، وهي التي يقال لها : إضافةٌ لأدني ملابسة .

فنقول : كلُّ ما لم يكن فيه المضافُ إليه جنسَ المضاف (بالتفسير الذي مر)[4] من الإضافة المحضة ، (فهو)[5] بمعنى اللام ، وكلُّ إضافة كان المضاف إليه فيها جنسَ المضاف فهو بتقدير مِنْ ، ولا ثالث لهما .

قوله : وتفيد تعريفا مع المعرفة ، وتخصيصا مع النكرة .

يعني الإضافة المعنوية بخلاف اللفظية .

وإنما أفادت تعريفا مع المعرفة لأن وضعها لتفيد أن لواحد مِمّا دل عليه المضاف مع المضاف إليه خصوصيةً ليست للباقي معه ، مثلا إذا قلت : غلام زيد راكب – ولزيد غِلمان كثيرة – فلابد أن تشير به إلى غلام من بين غلمانه له مزيدُ خصوصيةٍ بزيد ، إما بكونه أعظمَ غلمانه ، أو (اشتهر)[6] بكونه غلاما له (دون غيره)[7] ، أو يكون غلاما معهودًا بينك وبين المخاطَب ، وبالجملة ، بحيث يرجعُ إطلاقُ اللفظ (إليه)[8] دون سائر الغلمان ، وكذا نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية .

---

(١) يعني الحسين بن علي رضي الله عنه .
(٢) أي الطرف الذي ستحمل به الخشبة .
(٣) تقدم تخريجه صفحة ٦٠٥ وهو الشاهد ذي الرقم ١٧٦ ، وذكره هنالبيان أن الإضافة تصح لأدنى ملابسة .
(٤) تكملة من ط .
(٥) في ت وص : فهي .
(٦) في ط : أشهر .
(٧) تكملة من ط .
(٨) في ت : عليه .

هذا أصلُ وضْعِها ، ثم قد يقال : جاءني غلام زيد من غير إشارةٍ إلى واحد معيَّن ، وذلك كما أن ذا اللام في أصل الوضع لواحد معيَّنٍ ، ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين كما في قوله :

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّني[1] ....

وذلك على خلاف وضعه .

فلا تظنَّن من إطلاق قولهم في مثل غلام زيد : إنه بمعنى اللام أن معناه ومعنى غلام لزيد سواءٌ ، بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غيرُ معين ، ومعنى غلام زيد الغلام المعيَّنُ من غلمانه – إن كان له غلمانٌ جماعة – أو ذلك الغلام المعلوم لزيد – إن لم يكن له إلا واحد –.

قوله : وتخصيصا مع النكرة .

نحو قولك : غلام رجل (إذْ)[2] تخصص من غلام امرأة .

قوله : وشرطها .

أي شرط الإضافة الحقيقة تجريد المضافِ من التعريف ، فإن كان ذا لامٍ حُذِفَ لامُه ، وإن كان عَلَمًا نُكِّر ، بأن يُجْعَلَ واحدا من جملة من سمي بذلك اللفظ ، نحو قوله :

علا زيدُنا يوم النَّقا رأسَ زيدِكم بأبيضَ ماضِي الشَّفْرَتَيْنِ يمانِ[3]

ولا يجوز إضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات ، لتعذر تنكيرها .

وعندي أنه يجوزُ إضافةُ العلم مع بقاء تعريفه ، إذ لا منعَ من اجتماع التعريفين إذا اختلفا[4] – كما ذكرنا في باب النداء[5] – وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصفٌ

---

(١) سبق تخريجه صفحة ٢٦٩ واستشهد به هنا على أن ال قد تستعمل من غير إشارة إلى معين .

(٢) ساقطة من ص وط .

(٣) سبق تخريجه تحت رقم ١١٨ صفحة ٤٣٥ ، واستشهد به هنا على أنه يجب تجريدُ المضاف من التعريف عند إضافته ، كما جُرِّد العلم هنا عن التعريف لأنه جَعَلَهُ واحدًا من جملة من سُمِّي بذلك اللفظ .

(٤) لعل هذا مما سبق إليه الرضي .

(٥) صفحة ٤٤٤ .

به معنًى نحو زيد (الصدقِ)[1] ويجوز ذلك وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد ، ومثله قولهم : مُضَرُ الحمراءِ[2] ، وأنمار الشاءِ[3] ، وزيد الخيل[4] ، فإن الإضافة فيها ليست للاشتراك (المتّفِق)[5] .

هذا وإنما يجردُ المضاف ـ في الأغلب – عن التعريف ، لأن الأهم من الإضافة إلى المعرفة ، تعريفُ المضاف ، وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل .

والغرضُ من الإضافة إلى المنكَّر تخصيصُ المضاف ، وفي المضاف المعرف التخصيصُ مع (زيادةٍ)[6] وهي التعيين .

واعلم أن بعضَ الأسماء قد يوغل في التنكير بحيث لا يتعرَّف بالإضافة إلى المعرفة إضافةً حقيقيةً ، نحو غيرك ومثلك ، وكل ماهو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها .

وإنما لم يتعرف لأن مغايرةَ المخاطب ليست صفةً تخص ذاتا دون أخرى وإذ كـلُّ ما في الوجود إلا ذاتُه (موصوفٌ)[7] بهذه الصفة ، وكذا مماثلةُ زيدٍ لا تخص ذاتا .

بلى ، مثلك أخصُّ من غيرك ، لكن المثلية أيضا يمكن أن تكون من وجوه من الطول والقِصَر والشباب والشَّيب ، والسواد والعِلْم وغير ذلك مما لا يُحصى .

قال ابن (السَّرِي)[8] : إذا أضفت غيرًا إلى معرَّفٍ له ضدٌّ واحدٌ فقط تعرف غيرُ ، لانحصار الغيرية ، كقولك : عليك بالحركة غيرِ السكون ، فلذلك كان قولُه

---

(١) في ت وص : صدق ، والصواب ما أثبته .

(٢) مضر اسم قبيلة وقد أضافه إلى الحمراء .

(٣) أنمار أيضا اسم قبيلة ، وقد أضافه إلى الشاء .

(٤) هو زيد بن مهلهل بن منهب بن عبد رُضامن طيِّئ لقب بذلك لكثرة خيله ، أو لكثرة طِراده بها ، كان بطلا من أبطال الجاهلية طويلا جسيما من أجمل الناس شاعرا محسِّنا ، وفد على النبي ﷺ مع وفد طيِّئ فأسلم وسماه زيدَ الخير . توفي سنة ٩هـ (الأعلام ٣/ ١٠١ – ١٠٢) .

(٥) في جـ : المتصف .

(٦) في ط : الزيلدة .

(٧) في ص : موصوفة .

(٨) في ص : السراج ، والصحيح ما أثبته ، لأن الشارح سيذكر بعد قليل أن ابن السراج قدحَ في رأي ابن السّري هذا ، ويقصد بابن السري : إبراهيم بن السري (الزجاج) وقد مرت ترجمته صفحة ٣٣ .

تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[1] صفةَ ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾[1] إذ ليس لمن رضي الله عنهم ضدٌّ غيرُ المغضوب عليهم (فتعرَّف غيرُ المغضوب عليهم لتخصُّصه بالمَرضِيِّ عنهم)[2] ، وكذا إذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الأشياء كالعلم أو الشجاعة ونحو ذلك ، فقيل : جاء مثلك كان معرفةً ، إذا قُصِدَ الذى يماثلك في الشيء الفلاني ، والمعرفة والنكرة بمعانيهما ، فكل شيء (خَلَصَ)[3] لك بعينه من سائر أمته فهو معرفةٌ[4] .

وقدح ابنُ السَّراج في قوله هذا بقوله تعالى : ﴿ نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾[5] مع أن معنى غيرَ الذي كنانعمل أي الصلاحُ ، لأن عملهم كان فسادا[6] ، وبقول الشاعر[7] :

٢٨٥- إن قلتَ خيرا قال شرًّا غيرَه[8]

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ آخر آية في الفاتحة .

(٢) ساقط من ص .

(٣) في جـ : تخلص .

(٤) كلام الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٦ عند تفسير قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ لا يدل على ذلك ، قال : وإنما وقع غيرٌ ههنا صفةً للذين لأن الذين ههنا ليس بمقصودٍ قصدُهم فهو بمنزلة إني لأمر بالرجل مثلِك فأكرمُه . فلم يجعل (غير) هنا معرفة كما نسب إليه الرضى .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ .. ﴾ الآية ٣٧ من سورة فاطر .

(٦) في الأصول ١/ ١٥٣ : واعلم أن من الأسماء مضافاتٍ إلى معارف ، ولكنها لا تتعرف بها ، لأنها لا تخص شيئا بعينه فمن ذلك : مثلُك وشِبهك وغيرك تقول : مررت برجل مثلِك ، وبرجل شبهك وبرجل غيرك ، فلو لم يكنَّ نكرات ما وصف بهن نكرة ، وإنما نكَّرهُنَّ معانيهن .. ثم قال : فإن أردت بمثلك وشبهك المعروفَ بشبهك فهو معرفة ، وانظر الأصول ٢/ ٥ والموجز له ٦٠ .

(٧) قائله الأسود بن يعفر ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ٢٨٠ .

(٨) عجزه : أو قلت شرامده بمداد والبيت مع أبيات ثلاثة نقل البغدادي في الخزانة ٤/ ٢٠٩ أن ابن الأعرابي أوردها في نوادره وقبله :

إن امْرأً مولاه أدنى دارِه   فيما ألمَّ وشرُّهُ لك بادى

وانظر تخريج البغدادي للبيت في الخزانة ٤/ ٢٠٧ - ٢١٠ .

اللغة : مده : زاده .

الشاهد : أنشده الشارح على أن ابنَ السراج ردَّ به على ابن السري لأن « غير » هنا أضيف إلى ضمير الخبر ، وليس له ضد غيرُ الشر ، ومع ذلك لم يتعرف بدليل وصف النكرة به . ولم أجد البيت ولا الآية في الأصول . وإنما ذَكَرَ ما سقته عند تخريجِ رأيه .

والجواب أنه على البدل لا الصفة ، أو حُمِل غيرٌ على الأكثر مع كونه صفةً ، لأن الأغلب فيه عدمُ التخصيص بالمضاف إليه .

وقد جاء قبل « غير » معمولٌ لما أضيف إليه « غير » نحو أنا زيدا غيرُ ضارب ، مع أنه لا يجوز إعمالُ المضاف إليه فيما قبل المضاف ، فلا تقول : أنا زيدًا مثلُ ضارب .

وإنما جاز هذا لحملهم « غير » على لا ، فكأنك قلت : أنا زيدًا لا ضاربٌ ، وما بعد لا يعمل فيما قبلها – كما تقدم في باب المنصوب بلا التبرئة من حمل لا على غير[1] – .

والدليل على تآخيهما العطفُ على غيرٍ بتكرير لا ، كما في قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالينَ ﴾[2] ؛ كأنه قال : لا المغضوبِ عليهم ولا الضالين .

وسمع سيبويه : لي عشرون مِثْلَهُ[3] .

وقاس عليه يونُس وغيرُه من البصريين – من غير سماع – عشرون غيرَه[4] .

ومنعهما الفراءُ[5] .

والسماع لا يرد ، ولا سيما إذا عَضَدَه القياس .

وكلهم منعوا عشرون أيّما رجل ، وأيَّ رجل ، لعدم السماع ، وإن لم يمنعْه القياسُ .

قالوا : ولفظ شبيه يتعرف بالإضافة ، لانحصار الشَّبَه في جميع الوجوه ، وذلك لأجل المبالغة التي في هذا التركيب ، كما في عليم وسميع ، فمعنى مررت بالرجلِ شبيهِك أي من يشبهك في جميع الوجوه[6] .

---

(١) صفحة ٨٢٧ ، ٨٢٨ .

(٢) آخر آية في سورة الفاتحة .

(٣،٤) في الكتاب ١/ ٢١٣ : ومن ذلك قولُ العرب : لي عشرون مثلَه ، فأجْرَوا ذلك بمنزلة عشرين درهمًا ومائة درهم .. وزعم يونُس أنه يقول : عشرون غيرَك ، على قوله : عشرون مثلك .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١/ ١٢٩ – ١٣٠ .

(٦) انظر الأصول لابن السراج ١/ ١٥٣ .

وقال أبو سعيد[1] – في مثلِك وغيرِك وما في معناهما – إنها لم تتعرف لكونها بمعنى اسم فاعلٍ مضافٍ إلى مفعوله ، أي مماثلك ومشابهك ومغايرك[2] .

فإن قيل : غيرٌ وشبهٌ مطلقٌ ، وإضافة اسم الفاعل ، إنما تكون لفظيةً إذا أردت الحالَ أو الاستقبالَ ؟!

(فالجواب أنها تكون لفظيةً إذا كان اسمُ الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار – كما يجيء بُعيد[3] – والإطلاق يفيد الاستمرارَ)[4] .

وقالوا في حسبِك وشرعِك (وكافيك وناهيك)[5] وكَفْيك ونَهْيك ونَهَاك : إنها لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل ، لأن معنى حسبك زيد : يكفيك زيدٌ ، وكذا أخواته .

وإنما بنى قَدْك[6] وقَطْك[6] وبَجْلَك[7] دون حسبِك وأخواته لأنها صارت أسماءَ أفعال – كما يجيء في باب اسم الفعل[8] – بخلاف حسبِك وأخواته .

ويدخل عليها من نواسخ الابتداء إنّ فقط ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ ﴾[9] لأنها لا تغيّر معنى الكلام ، ولا تقع إذا جاوزت هذا الوضعَ إلا موقعًا يصِحُّ وقوعُ الفعل فيه ، لأدائها معنى الفعل .

---

(١) يعني السيرافي .

(٢) انظر هامش الكتاب ١/ ٢٢٤ .

(٣) صفحة ٨٩٥ .

(٤) في ط : فالجواب أنه لما فات موازنةُ المضارع لم يُشْتَرَط فيه أحدُ الزمانين ، أو نقول : شرطُ كون إضافة اسم الفاعل والمفعول لفظيةً أن لا يكونا بمعنى الماضي ، لا أن يكونا بمعنى الحال والاستقبال – كما يجيء في هذا الباب – والاستمرار – كما يجيء بعد – والإطلاق يفيد الاستمرار .

وذكر في هامش ط ١/ ٢٧٥ تعليقة رقم ٣ ما أثبتُّه .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في اللسان ٤/ ٣٤٦ : وتكون قد مثل قط بمنزلة حسب .. قال الجوهري : وأما قولهم قدك بمعنى حسبك فهو اسم تقول قدي وقدني على غير قياس .. وذكر ردَّ ابن بَرّي عليه في جعله نونَ الوقاية لا تدخل إلا على الأفعال ، وقال : إنما تزاد وقاية لحركةٍ أو سكون في فعل أو حرف .. إلخ .

(٧) في اللسان ١٣/ ٤٨ : أبو عبيد : يقال بَجَلَكَ درهمٌ وبَجْلَك درهمٌ ، وفي الحديث : فألقى تمراتٍ في يده وقال : بَجْلي من الدنيا ، أي حسبي .

(٨) ط ٢/ ٧١ .

(٩) من قوله تعالى : ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾ الأنفال ٦٢ .

وتكون صفةً للنكرة نحو مررت برجل حسبِك وكَفْيِك ، وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبَك وشرعَك منصوبَين .

ولم يُتصَرَّف في هذه الأسماء إلا في الإعراب ، فلم تُثنَّ ولم تجمَعْ ، لمشابهة قَدْك وقطْك غيرِ المتصرفين ، وعلى هذا قالوا : مررت برجل كافيك من رجل ، وبرجلين كافيك من رجلين (وبرجال كافيك من رجال)[1] وبامرأة كافيك من امرأة ، إجراءً له في عدم التصرف مُجْرى قدْك وقطْك .

وقد استعمل ناهيك على أصله من التصرف ، فقيل برجلين ناهيَيْك من رجلين وبامرأة ناهِيَتِك (من امرأة)[2] ، وكذا سائرُ تصرفاته .

وقالوا : مررت برجل هدَّك من رجل (وبرجليت هدَّك من رجلين)[3] وبرجال هدك من رجال ، وبامرأة هدك .

ومعنى هدَّك ، أي أثقلك وصفُ محاسنه ، فأجروه مُجرى قدك في عدم التصرف ، لإفادته فائدتَه .

وربما جاء فعلًا متصرفا نحو برجلين هدَّاك ، وبرجال هدُّوك ، وبامرأة هدَّتْك ، وبامرأتين هدَّتَاك ، وبنسوة هدَدْنَك .

ويجوز أن يقال في حسبك وهدَّك ونَهيك ونَهَاك وشرعك : إنها لم تَتَصَرَّف لكونها في الأصل مصادرَ .

وبعض العرب يجعل واحدَ أمه ، وعبدَ بطنه نكرتَين ، قال حاتم[4] :

٢٨٦- أَمَاوِيَّ إني رُبَّ واحدِ أمِّه ‌ ‌ ‌ ‌ أخذتُ فلا قتلٌ عليهِ ولا أسرُ[5]

---

(١) ساقط من ص ومثبت في هامش رقم ٤ ط ١/ ٢٧٦ .

(٢) تكملة من جـ .

(٣) ساقط من ص .

(٤) تقدمت ترجمته صفحة ٦١٥ .

(٥) البيت في ديوانه ٥١ وفي اللسان (وحد) ٤/ ٤٦٣) وفي الهمع ٢/ ٤٧ وفي الدرر ٢/ ٥٦ وفي الخزانة ٤/ ٢١٠ ، وفي نسخ الشرح : أخذت ، وفي الدرر تركت ، وفي الخزانة : أجرتُ . ماوي : مرخم ماوية ، زوجة حاتم الطائي .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن بعض العرب يجعل (واحد أمه) نكرةً ، كما فعل حاتم حيث أدخل عليه حرف الجر رب ، وهو مختص بالدخول على النكرات .

وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضُهم[1]: إن «واحد» مضافٌ إلى أم، «وأم» مضافٌ إلى ضمير واحد ، فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشيء بنفسه ، وذلك لأن الضمير في مثله لا يعود إلى المضاف الأول ، بل إلى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف ، نحو رب رجل واحدِ أمه ، فالهاء عائد إلى رجل ، وكذا في قوله (رب واحد أمه ، أي رب رجلٍ واحدِ أمه)[2] .

وسيجيء في باب المعرفة[3] أن الضمير الراجعَ إلى نكرة غيرِ مختصة نكرةٌ ، كقولك : رُبَّ شاةٍ وسخلتِها .

فإن كان ذلك الصاحبُ المتقدم معرفةً تعرف المضاف ، لكون الضمير معرفةً ، نحو زيدٌ واحدُ أمه . وكذا إن كان نكرةً مختصةً بشيء نحو : رأيت رجلا هو واحدُ أمه ، وكذا ينبغي أن يكون قولك صدرُ (بلدتِه)[4] ، ورئيسُ قبيلتِه ، وابنُ أمِّه ، ونادرةُ دهِره ونحوُ ذلك .

وأجاز ابنُ كيسان تنكيرَ المضاف الذي لا مانعَ فيه من التعريف لنية الانفصال ، نحو ما جاءني غلامُ زيدٍ ظريفٌ ، أي غلامٌ لزيد ، كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام[5] كقوله :

ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسبُّني[6]   (فمضيت ثُمّت قلت لا يعنيني)

وقد يكتسي المضافُ التأنيثَ من المضاف إليه ، إنْ حَسُنَ الاستغناءُ في الكلام الذي

---

(١) نسبه البغدادي في الخزانة ٤/ ٢١١ إلى عبد القاهر الجرجاني ، وهو كما قال ، فقد وجدت نص الكلام الذي نقله عنه في المقتصد ٨٧٧ .

(٢) هذا كلامٌ يغني عنه ما قبله ، ولكنه موجود في النسخ جميعها ، ولعل الصواب : وكذا رب عبدِ بطنه أي رب رجلٍ عبدِ بطنه والله أعلم .

(٣) ط ٢/ ١٢٨ .

(٤) في ط : بلده .

(٥) لم أرمن نسبه إليه غير الرضي .

(٦) تقدم تخريجُه تحت رقم ٥٥ صفحة ٢٦٩ وذكره هنا لبيان أن المضاف إلى معرفة يجوز تنكيره عند ابن كيسان كما يصح ذلك في المعرف بأل كهذا البيت .

هو فيهِ بالمضاف إليه، يقال: سقطت بعضُ أصابعه)[1]، إذ يصح أن يقال: سقطتْ أصابعُه ، بمعناه قال[2] :

٢٨٧ – لما أتى خبرُ الزُّبَيْرِ تواضعتْ   سورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ[3]

إذ يصح أن يقال : تواضعت المدينةُ ، قال[4] :

٢٨٨ – إذا بعضُ السنين تعرقتْني   كفى الأيتامَ فقدُ أبي اليتيمِ[5]

وقال[6] :

٢٨٩– مرُّ الليالي أسرعتْ في نقضي   أخذنَ بعضي وتركنَ بعضي[7]

---

(١) في جـ : أنامله .

(٢) قائله جرير ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ٨٢٦ .

(٣) البيت في ديوانه ٩١٣ وفي الكتاب ١/ ٢٥ وفي مجاز القرآن ١/ ١٩٧ ، وفي المقتضب ٤/ ١٩٧ وفي الخصائص ٢/ ٤١٨ وفي المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٥٩٥ وفي معاني القرآن للفراء ٣/ ٣٨ وفي الخزانة ٤/ ٢١٨ . أراد بالزبير الزبيرَ بن العوام ، وقد قتله – غيلةً – ابنُ جرموز المُجاشِعي ، وهو من رهط الفرزدق .

تواضعت : تضاءلت ، ونقل البغدادي في الخزانة ٤/ ٢١٩ عن السيرافي أن المراد ، صارت الجبال خاشعة متضائلة ، لكنه وصف الجبال الشامخة بما آلت إليه .

الشاهد قوله : تواضعت سور المدينة حيث اكتسب المضافُ التأنيثَ من المضاف إليه فأنَّث الفعلُ له .

(٤) قائله جرير ، ومرت ترجمته صفحة ٨٢٦ .

(٥) البيت في ديوانه ٢١٩ وفي الكتاب ١/ ٢٥ وفي المقتضب ٤/ ١٩٨ وفي ابن يعيش ٥/ ٩٦ وفي الخزانة ٤/ ٢٢٠ .

ورد « تعرقتني » في بعض المراجع كالمقتضب والخزانة : تعرقتنا ، وفي : ط تعرفتني . ومعنى تعرقتني : يقال : تعرقت العظمَ إذا أكلتُ ما عليه من اللحم ، يريد أنها أذهبتِ أموالنا ومواشيَنا . و (إذا) ظرف متعلق بيرى في قوله قبل – يعني هشامَ بنَ عبد الملك :

يـرى للمسلمـين عليـه حقـا   كفعـل الوالـد الـرَّؤُوفِ الـرحيم

الشاهد قوله : بعض السنين تعرقتني حيث اكتسب « بعضٌ » التأنيثَ من السنين فأُنِّث له : تعرقتني .

(٦) البيت منسوب في الكتاب ١/ ٢٦ إلى العجاج وقد مرت ترجمته صفحة ٦١٣ ، ونسبه البغدادي في الخزانة ٤/ ٢٢٦ إلى الأغلب العجلي نقلا عن أبي حاتم في كتاب المعمرين ثم قال : زعم أبو محمد الأعرابي في فرحة الأديب أن هذا الرجز ليس للأغلب وإنما هو من شوارد الرجز لا يعرف قائله ثم قال : ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . وينسب الرجزُ إلى معاويةَ .

(٧) البيت في ملحقات ديوان العجاج ٢/ ٣٠٠ وفي الكتاب ١/ ٢٦ وفي البيان والتبيين ٤/ ٦٠ وفي المقتضب ٤/ ١٩٩ وفي الخصائص ٢/ ٤١٨ وفي المغني ٦٦٦ وفي شرح شواهده ٨٨١ وفي الخزانة ٤/ ٢٢٤ .

اللغة : نقضي : النقض هدم البناء حجرا حجرا .

الشاهد قوله : مر الليالي أسرعت حيث أنث الفعلَ مع أن فاعله ضمير يعود إلى مذكرٌ وهو (مَرُّ) ولكنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه .

إذ يقال : السنون تعرقنَ ، والليالي أخذن ، ومنه قوله[1] :

٢٩٠- فما حُبُّ الديار شَغَفْنَ قلبي ولكن حُبُّ من سكن الديـارا[2]

فاكتسى التأنيثَ والجمعَ .

وقد يكتسي المضافُ البناءَ من المضاف إليه - كما يجيء في الظروف المبنية[3] - .

قوله : وشرطها تجريدُ المضافِ من التعريف .

قد مر وجهه[4] .

قوله : وما أجازه الكوفيون .

نقل الكوفيون تعريفَ الاسمين في كلِّ عدد مضافٍ إلى معدوده نحو الثلاثةُ الأثوابِ إلى العشرة ، والمائة الدرهم ، والألف الرجل[5] .

وهو ضعيف قياسا واستعمالا .

أما القياسُ ، فلأن تعريف المضاف يحصل بالمضاف إليه ، فيكون اللامُ في المضاف ضائعا .

وأما الاستعمالُ ، فإنهم نقلوه عن قوم غيرِ فصحاء[6] ، والفصحاءُ على غيره .

---

(١) قائله المجنون : قيس بن الملوح من بني جعدة بن كعب بن ربيعة بن عامر ، شاعر غزل من المتيمين ، لقب بالمجنون لهيامه في حب ليلى بنت سعد ، وكان الأصمعي ينكر وجودَه ، ويقول الجاحظ ما ترك الناس شعرا مجهول القائل فيه ذكرٌ لليلى إلا نسبوه إلى المجنون . توفي سنة ٦٨ (الأعلام ٦/ ٦٠) .

(٢) البيت في ديوانه ١٧٠ وفي المغني ٦٦٦ وفي رصف المباني ١٦٩ وفي الخزانة ٤/ ٢٢٧ .

اللغة : الديار : المنازل ، شغفن : بلغن شِغَافَ القلب ، وهو غشاؤه .

الشاهد قوله : حب الديار شغفن فإن « حبُّ » لفظٌ مذكر مفرد ولكنه اكتسب التأنيث والجمعية من المضاف إليه « الديار » .

(٣) انظر ط ٢/ ١٠٧ وقد مثل له الشارح بقول الشاعر :

على حينَ عاتبتُ المشيب على الصّبا فقلْت ألمَّا تصحُ والشيبُ وازعُ

(٤) صفحة ٨٨٢ ، ٨٨٣ .

(٥) في مجالس ثعلب ٢/ ٥٧٢ قال : والألفُ الدينارِ والمائةُ الدينارِ ، وإنما أضيفا لأنه ليس فيهما نونٌ مثل الثلاثين والعشرين .

ونقل ابنُ السراج في الأصول ١/ ٣٢٥ عن الكسائي أن القياس على مذهبه : عندي الخمسةُ الألفِ الدرهم ، فيجعلُ الخمسةَ مضافة إلى الألفِ والألفَ مضافةً إلى الدرهم ، قال : وذا عندنا لا يجوز .

(٦) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦٧٧ و لم أعرف من نقل الكوفيون ذلك عنهم ، وقد وصفهم الشارح بأنهم غيرُ فصحاءَ و لم يذكر مَنْ هُم ، والله أعلم بالصواب .

قيل : وجهُه - على ضعفه - أن المضاف من حيثُ المعنى هو المضاف إليه ، والمضاف هو المقصودُ بالنسبة ، وإنما جيء بالمضاف إليه لغرض بيان أن المضافَ من أيِّ جنسٍ هو ، فَعُرِّف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاتُه ، لا تعريفا مستعارا من غيره ، ثم أضيفَ بعد التعريف لغرض تبيين أن هذا المعرفَ من أي نوع هو : كأنك كنت ذكرت أولًا أن عندي ثلاثةً - مثلا - ولم تذكر من أي نوع هي ، ثم رجعت إلى ذكرِها فقلت : بعت الثلاثةَ ، أي تلك الثلاثةَ ، ثم بينت نوعَها فقلت : الثلاثةَ الأثوابِ ، وهذا هو الوجه لمن قال الثلاثةَ أثوابٍ وإن كان أقبح من الأول (لإضافته)[1] إلى النكرة، ولا نظير له ، لا في المعنوية ولا في اللفظية ، كأنهم لما عرَّفوا الأول استغنَوا عن تعريف الثاني ، لأنه هو : ولأن الإضافة لبيان نوعه لا للتعريف .

وفي هذا الاعتذار نظر ، أما أوَّلًا ، فلأن المقصودَ بالنسبة في العدد المضاف هو المميِّز ، وإنما جيء بالعدد لنصوصية كميةِ المميِّز ، ألا ترى أن المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلّا على النصوصية لم يأت[2] بالعدَدين ، و (أيضا)[3] الأغلبُ وصفُ المضاف إليه لا المضاف كقوله تعالى : ﴿ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ ﴾[4] .

وأما ثانيا ، فلأن كل ماذُكِرَ حاصلٌ في خاتم فضة ، ولم يسمع الخاتمُ الفضةِ ، ولا الخاتمُ فضةٍ .

---

(١) في ص : لإضافة المعرفة .

(٢) يعني المتكلم .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ .. ﴾ الآية ٤٣ يوسف .

الإضافة اللفظية

قوله : واللفظيةُ أن يكونَ صفةً مضافةً إلى معمولها ، مثل « ضاربُ زيدٍ وحسن الوجه»، ولا تفيد إلا تخفيفا في اللفظ ، ومن ثم جاز مررت برجلٍ حسن الوجهِ، وامتنع بزيدٍ حسنِ الوجه ، وجاز الضاربَا زيدٍ ، وامتنع الضاربُ زيدٍ خلافا للفراء ، وضَعُفَ الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها ، وإنما جاز الضاربُ الرجلِ حملا على المختارِ في الحسن الوجهِ ، والضاربُكَ وشبْهُه – فيمن قال : إنه مضافٌ ، حمًلا على ضاربِكَ .

قوله : أن يكون صفة .

أي يكـون المضافُ صفة ، احترازٌ عن نحو غلام زيد وباب ساجٍ .

قوله : مضافة إلى معمولها .

أي إلى مرفوعها أو منصوبها ، وهو احترازٌ عن الصفة المضافة لا إلى معمولها ، نحو مصارع مصرَ ، وخالق السمواتِ ، وزيد مضروبُ عمروٍ ، فإن جميعها صفاتٌ مضافة لا إلى معمولها فإضافتُها محضةٌ .

قال المصنف : ومن ذلك ﴿ مَالِكِ يَومِ الدِّينِ ﴾[1] على الأصح[2] .

وهذا منه عجيب ، وذلك أن يوم الدين إما أن يكون بمعنى في – كما يدّعي المصنفُ في « ضَرْب اليومِ »[3] – فيكون المضافُ إليه مفعولا فيه (من)[4] حيثُ المعنى ،

---

(١) الآية ٣ أو ٤ من سورة الفاتحة .

(٢) في شرحه لكافيته ٥٢ : وقوله مضافة إلى معمولها لتخرج الصفةُ المضافة إلى غير معمولها كقولك : مصارع مصر وشبهه ، فإنها صفة مضافة إضافة حقيقية ، لأنها أضيفت إلى غير معمولها ، ونحُوه ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ على الأصح .

(٣) في متن الكافية انظر صفحة ٨٧٩ .

(٤) ساقطة من ط .

فيكون معمولَ اسمِ الفاعل ، فهو صفةٌ مضافةٌ إلى معمولها .

وليس كضربِ اليوم ، لأنه[1] – وإن كان مضافا إلى معموله – لكنه ليس بصفةٍ ، فإضافتُه حقيقيةٌ .

وإما[2] أن يكون مما كان مفعولًا فيه ، فاتُّسِعَ فيه ، فأُلحِقَ بالمفعول به – كما يدعيه النحاة – في نحو :

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار[3] (١٧٤)

فهو أيضا معمولُ الصفة ، فتكون الإضافة غيرَ محضة قال[4] :

٢٩١ – ربَّ ابنِ عمٍّ لسُلَيمى مُشْمَعِلْ طباخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ[5]

ولعل المصنفَ جعل ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾[6] بتقديرِ اللام كمصارع مصر ، فلذا قال :

ومن ذلك ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾[6] لكنَّ ذلك مخالفٌ لإطلاق قوله قبل : أو بمعنى في في ظرفه[7] .

والوجه في تعرف ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾[6] حتى وقع صفةً لله أنه بمعنى اللام نحو « قَتِيل كَربلاء » (صلواتُ اللهِ على نبينا وعليه)[8] . أو أنه بمعنى الماضي ، كأنه قال :

---

(١) يعني نحو ضرب اليوم .

(٢) معطوف على قوله قبل : إما أن يكون بمعنى في .. إلخ .

(٣) سبق تخريجه رقم ١٧٤ صفحة ٦٠٢ .

(٤) قائله جبار بن جزء ، ونسبه المبردُ في الكامل – كما نقل البغدادي – إلى الشماخ ، وهو لابن أخيه يتعلق بعمه الشماخ ، وهذا مدحٌ فيه .

والبيت ذكر في ديوان الشماخ ١٠٩ منسوبا إلى جبار .

(٥) البيت في الكتاب ١/ ٩٠ وفي الخزانة ٤/ ٢٣٣ .

اللغة : المشمَعِل : الجاد في الأمر ، الخفيف في جميع ما أُخذَ فيه من العمل ، الكرى : النعاس ، الكسل : المتثاقل المتواني . يقول : إذا كسل أصحابُه عن طبخ الزاد عند نزولهم آخرَ الليل وغلبةِ النعاسِ عليهم ، كفاهم ذلك وشمَّرَ في خدمتهم (الخزانة ٤/ ٢٤٦ – ٢٤٧) .

الشاهد قوله : طباخ ساعات الكرى ، فإن ساعات في الأصل ظرفٌ ، ولكنه تُوسِّعَ فيه ، فألحق بالمفعول به ، وأضيف إليه « طباخ » .

(٦) الآية ٣ أو ٤ من سورة الفاتحة .

(٧) في متن الكافية انظر صفحة ٨٧٩ .

(٨) في جـ : صلوات الله عليه ، وفي ص وط : رضي الله عنه .

مالك يومِ الدين أي : أمرِ يومِ الدين ، فيكون كخالق السموات ، وإيرادُه ماضيا على طَرْزِ قوله : ﴿ وَسِيقَ الَّذينَ ﴾[1] ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ ﴾[2] لكونه من الأمر المحتوم ، فكأنه وقع ومضى .

وقيل : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾[3] نكرةٌ جَرَتْ على الله تعالى على (وجه)[4] البدل[5] .

والأول أولى .

والمتفق عليه من اللفظية ثلاثةُ أشياء :

– اسمُ الفاعل المضافُ إلى فاعله أو مفعوله – كما يجيء[6] – .

– واسمُ المفعول المضاف إلى مفعول مالم يُسَمَّ فاعلُه ، أو إلى (المنصوب المفعولِ)[7] .

– والصفة المشبهةُ المضافةُ إلى ماهو فاعلها معنًى ، بعد جعله في صورة المفعول لفظا – على ما يجيء في بابها إن شاء اللهُ تعالى[8] – .

والمختلَفُ فيه هل هو لفظي أو معنوي ثلاثة أشياء :

إضافة ما ظاهرُه أنه موصوفٌ مضاف إلى صفته ، أو ما ظاهره أنه صفةٌ مضافةٌ إلى موصوفها ، وإضافة أفعلِ التفضيلِ ، بمعنى من ، وسيجيئك بيانها بعون الله .

---

(١) قال تعالى : ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا ﴾ الآية ٧١ الزمر ، وقال تعالى : ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا ﴾ الآية ٧٣ الزمر .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ قَالُوا إِنَّ اللهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ الأعراف ٥٠ .

(٣) الآية ٣ أو ٤ من سورة الفاتحة .

(٤) في ص : طريق .

(٥) في التبيان ٦ : ويُقرأ – يعني « مَالك » – بالألف والجر ، وهو على هذا نكرةٌ ، لأن اسم الفاعل إذا أريد به الحالُ أو الاستقبال لا يتعرف بالإضافة فعلى هذا يكون جرُّه على البدل لا على الصفة ، لأن المعرفة لا توصف بالنكرة .

(٦) صفحة ٨٩٥ .

(٧) في ت وص : المفعول المنصوب .

(٨) ط ٢/ ٢١٠ .

أما إضافة اسمِ الفاعل والمفعول إضافةً لفظية (فنقول :

كونُ إضافة الصفة إضافةً لفظية)[1] مبنيٌّ على كونها عاملةً في محل المضاف إليه إما رفعا أو نصبا ، وذلك أنه إذا كان كذا فالذي هو مجرور في (الظاهر)[2] ليس مجرورا في الحقيقة ، والتنوينُ المحذوف في اللفظ مقدَّرٌ منويٌّ ، فتكون الإضافةُ كلا إضافة ، وهو المراد بالإضافة اللفظية .

فالصفة إما أن تكون صفةً مشبهة ، أو اسمَ فاعل ، أو اسمَ مفعول أو أفعلَ تفضيلٍ .

أما أفعل التفضيل فسيجيء حكمه بعد[3] .

وأما الصفةُ المشبهة فهي أبدًا جائزةُ العمل ، فإضافتها أبدًا لفظيةٌ .

وأما (اسم)[4] الفاعلِ والمفعولِ فعملهما في مرفوعٍ هو سببٌ جائزٌ مطلقا ، سواء (كانا)[5] بمعنى الماضي أو بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، أو لم يكونا لأحد الأزمنة الثلاثة ، بل كانا للإطلاق المستفادِ منه الاستمرارُ ، نحو زيد ضامرٌ بطنُه ، ومُسْوَدٌّ وجهُه ومؤدَّبٌ خدامُه ، وذلك لأن أدنى مشابهة للفعل تكفي في عمل الرفع ، لشدة اختصاص المرفوعِ بالفعل ، وخاصة إذا كان سببًا ، ألا ترى إلى رفع الظرفِ والمنسوبِ في نحو زيدٌ في الدار أبوه - على مذهب أبي علي - ونحو مررت برجلٍ مِصريٍّ حِمارُه ، وكذا برجل (خزٍّ)[6] صُفَّةُ سَرْجِه .

(وإذا كان الصفةُ المشبهةُ تعمل الرفعَ لمشابهتها لاسمِ الفاعل - وإن لم توازِنْه - فكيف باسم الفاعل - بمعنى الماضي - مع كونِه عينَ اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ؟ فكيف يقصُرُ عنهما في عمل الرفع)[7] .

---

(١) ساقط من ص .
(٢) في ت : اللفظ .
(٣) صفحة ٩٢٥ وما بعدها .
(٤) في ص : اسما .
(٥) في ت : كان .
(٦) في ت : خزى .
(٧) تكملة من ص .

وإذا كان كذا فإضافتُهما إلى سبب هو فاعلُهما معنًى لفظيةٌ دائما .

هذا من حيث اللفظُ ، وأما من حيث المعنى فإن المضاف في الحقيقة نعتُ المضاف إليه ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيدٌ قائمُ الغلام فالمعنى له غلامٌ قائم ، وكذا مؤدَّب الخدام ، وحسنُ الوجه ، والنعتُ هو المعيِّنُ للموصوف المخصِّصُ له ، لا المتعيِّنُ منه المتخصِّص ، فلم يمكن تعيُّنُ هذه الثلاثة مما أضيفت إليه ، ولا تخصُّصُها منه ، بخلاف خاتم فضة ، وغلام زيد ، فإن المضاف إليه – في الحقيقة ههنا – صفةٌ للمضاف ، لأن المعنى : خاتمٌ من فضة ، وغلامٌ لزيد .

ويعمل – أيضا – اسما الفاعل والمفعول الرفعَ في غير السبب – بمعنى الإطلاق كانا أو بمعنى أحد الأزمنة الثلاثة – نحو مررت برجل قائمٍ في داره عمرٌو ، ومضروبٍ على بابه بكرٌ ، ولكن لا يضافان إلى مثل هذا المرفوع ، إذ لا ضمير فيه يصح انتقالُه إلى الصفة ، وارتفاعُه بها ، فيبقى بلا مرفوع – في الظاهر – ولا يجوزُ ذلك ، لقوة (شَبَهِهما)[1] بالفعل – كما يجيء[2] .

وكذا يعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا ، لأن الظرفَ يكفيه رائحةُ الفعل نحو مررت برجل ضاربٍ أمسِ في الدار ، ومضروب (أمس)[3] بالسوطِ .

وكذا ينبغي أن يكون الحالُ لمشابهته للظرفِ .

وكذا المفعولُ المطلق ، لأنه ليس بأجنبيّ .

وأما عملُ اسمِ الفاعل (والمفعولِ)[4] في المفعول به وغيرِه من المعمولات الفعليةِ فمحتاجٌ إلى شرط ، – لكونها أجنبية – وهو مشابهتُهما للفعل معنى ووزنا ، ويحصلُ هذا الشرطُ لهما إذا كانا بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو الإطلاق المفيدِ للاستمرار ، لأنهما – إذن – يشابهان المضارعَ الصالحَ لهذه المعاني الثلاثةِ ، الموازنَ – على الاطرادِ – لاسم الفاعل والمفعول – بخلاف الماضي .

---

(١) في ت : شبهها .

(٢) صفحة ٨٩٧ وما بعدها .

(٣) في ط : أول من أمس .

(٤) ساقط من ص .

أما صلاحيَّتُهُ للحال والاستقبال فظاهرةٌ ، وأما صلاحيته للإطلاق المفيدِ للاستمرار فلأن العادةَ جاريةٌ منهم إذا قَصَدُوا معنى الاستمرار أن يعبِّروا عنه بلفظ المضارع ، لمشابهتِه للاسم الذي أصلُ وضعه للإطلاق ، كقولك : زيدٌ يؤمن بالله ، وعمرو يسخو بموجوده ، أي هذه عادتُه .

فإذا ثبت أن (اسمَي)[1] الفاعل والمفعول يعملان في الأجنبي إذا كانا بأحد هذه المعاني الثلاثة فإضافتُهما - إذن - إلى ذلك الأجنبي لفظيةٌ ، لأن هذا مبنيٌّ على العمل - كما تقدم .

وأبنيةُ المبالغةِ لما كانت للاستمرار لا لأحد الأزمنةِ (الثلاثة)[2] عملتْ نحو : إنه لمنحارٌ بَوائِكَها[3]و[4] .

٢٩٢- ضَرُوبٌ بنصلِ السيف سُوقَ سِمانِها[5]

واسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان - من مطلوباتهما - إلّا إلى الفاعلِ والمفعولِ به ، والمفعولِ فيه ، لشدة طلبهما لها ، دون سائر معمولاتهما .

وقد جاء بعضُ الأسماء مؤوَّلا باسم الفاعل المستمِرّ ، فَكَانَ إضافتُه لفظيةً كقوله :

.... بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ هَيْكَلِ[6]

---

(١) في ط: اسم .

(٢) ساقطة من جـ وص وط .

(٣) في اللسان (بوك) ١٢/ ٢٨٤ ناقة بائكة : سمينة خِيارٌ فَتِيَّةٌ حسنةٌ ، والجمع البوائك ، ومن كلامهم : إنه لمنحارٌ بوائكَها .

(٤) من قول أبي طالب ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ٣٧٨ وهو من قصيدة رثى بها أبا أميةَ بنَ المغيرة .

(٥) عجزه : إذا عدموا زادًا فإنك عاقِرُ والبيت في الكتاب ١/ ٥٧ وفي الجمل ٩٢ وفي الأمالي الشجرية ٢/ ١٠٦ وفي ابن يعيش ٦/ ٧٠ وفي العيني ٣/ ٥٣٩ وفي الخزانة ٤/ ٢٤٢ .

اللغة : ضروب : مبالغة ضارب ، أي كثير الضرب ، نصل السيف : حدُّه ، عاقر : من عَقَرَ الناقة إذا نَحَرَها .

الشاهد : استشهد به الرضي على إعمال صيغة المبالغة (ضروب)ونصبِ « سوق » بها ، لأن صِيَغَ المبالغة ، دالة على الاستمرار .

(٦) سبق تخريجه صفحة٦٣٣، والشاهد فيه هنا قوله : قيد الأوابد ، فإن (قيد) مؤول بمُقَيِّد ، ولذا صارت الإضافةُ لفظية بدليل وصفِ النكرة (منجردٍ) بقوله : قيدِ الأوابد .

أي مقيد الأوابد ، ومنه قولُهم : هذه ناقةٌ عبرُ الهواجرِ[1] أي عابرةٌ فيها كقوله :

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار[2] (١٧٤)

وأما إذا كانا بمعنى الماضي فإضافتُهما محضةٌ ، لأنهما لم يوازِنا الماضِيَ فلم يعملا عملَه ، إلا عند الكسائي ، فإنه عنده يعمل[3] ، فتكون إضافتُه عنده لفظيةً .

والدليل على (كونها)[4] بمعنى الماضي محضةً قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا ﴾[5] جعل « فاطرِ وجاعلِ » صفتَين للمعرف .

هذا من حيث اللفظ ، أما من حيث المعنى فإن ملابسةَ المضاف للمضاف إليه قد حصلتْ في الماضي واشتهرتْ ، في نحو ضاربِ زيدٍ أمسِ ، فيصح أن تخصِّص المضافَ به ، كتخصيص الغلامِ بزيد ، في غلام زيد، حين اشتهر بمَمْلُوكِيَّته ، وأما الحال فلم يتم بعدُ حصولُه ، والمستقبلُ مترقَّبٌ ، فلم يشتهِر فيهما ملابسةُ المضاف للمضاف (إليه)[6] ، بحيث يتعين المضافُ بها أو يتخصَّص.

واسم الفاعل أو المفعول المستمِر يصحُّ أن تكونَ إضافتُه محضةً ، كما يصح أن لا تكون كذلك ، وذلك لأنه – وإن كان بمعنى المضارع – إلا أن استمرارَ ملابسةِ المضاف للمضاف إليه يصحِّح تعيُّنَه به أو تخصُّصَه (ولا سيما إذا كان بمعنى الاستمرار في الفعل غيرَ وضعي ، فإن وضعَه على الحدث)[7] .

---

(١) الهواجر : جمع هاجرة ، والهاجرة نصف النهار عند زوال الشمس إلى العصر ، وقيل شدة الحر (اللسان ٧/ ١١٥) وأورده الرضي على أن « عبر » هنا مؤوَّل بعابرة لذا كانت الإضافةُ لفظيةً ، فَوُصِفَ بها النكرةُ .

(٢) سبق تخريجه صفحة ٧٣١ ، واستشهد به هنا على أن « سارق » مضافٌ إلى الليلة إضافة لفظية ، والتقدير يا سارقًا في الليلة .

(٣) قد سبق ذكر رأي الكسائي صفحة ٨٧٩ تعليقة ٢ .

(٤) في ط : أن كونها .

(٥) فاطر ١ . وقد استدل الرضيُّ بالآية على أن الإضافة محضةٌ في فاطر السموات وجاعل الملائكة وإلا لما وصف بهما « الله » ، أقول : ما المانع من أن يكون اسمُ الفاعل بمعنى الماضي عاملا وتكون الإضافة محضةً في الوقت نفسه عند الكسائي ؟.

(٦) في ت : إليه محضة .

(٧) تكملة من ط .

قال سيبويه : تقول : مررت بعبد الله ضاربك ، كما تقول : مررت بعبد الله صاحبِك ، أي المعروف بضربك ، كما تقول : (بزَيد)[١] شبيهك ، أي المعروف بشَبَهك ، فإذا قصدت هذا المعنى لم يعمل (اسم)[٢] الفاعل في محل المجرور به نصبا ، كما في صاحبك[٣] – وإن كان أصلُه اسمَ فاعل من صَحِبَ يصحب – بل تقدره كأنه جامد ، قال الله تعالى : ﴿ حمٓ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ ﴾[٤] .

ومثال اسمِ المفعول المضافِ إلى الأجنبي :– أي المنصوب – قولك : زيد معطَى الدارِ أي يُعْطَى الدارَ ، وعمرو مكسوُّ الجُبَّةِ ، أى يُكْسَى الجبةَ ، وحاله كحال اسم الفاعل المضاف إلى المنصوب – كما مر[٥]– .

واعلم أن حالَ المصدر بخلاف الصفة ، فإن إضافتَه إلى معموله محضة ، وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى ، أما لفظا فلعدم موازَنَتِه ، وأما معنى فلأنه لا يقع موقع الفعل ، ولا يفيد فائدتَه إلا مع ضمِيمَةٍ ، وهي « أن » بخلاف الصفة ، فإنها تؤدي (مؤدَّى)[٦] الفعل بلا ضميمة ، تقول : أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمرا ، أي أن ضَرَبَ ، وتقول زيد ضاربٌ عمرا أي يضرب عمرا ، فلِقوَّة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع ، إما ظاهر أو مضمَرٍ ، بخلاف المصدر كقوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ﴾[٧] فإنه مجرد عن المرفوع[٨] ، وكقولك أعجبني ضرب ، فإنه مجرد عن المرفوع والمنصوب ، فلما (كانت)[٩] الصفةُ أقوى شَبَهًا بالفعل كانت أولى بعملها

---

(١) في جـ وص : برجل ، والصواب ما أثبته ، لأنه يمثل للمعرفة لا للنكرة .

(٢) تكملة من ص .

(٣) في الكتاب ١/ ٢١٣ : وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافةَ إلى المعرفة التي صارت صفةً للنكرة قد يجوز فيهن كلهُّن أن يكنَّ معرفةً ، وذلك معروف في كلام العرب ، يَدلّك على ذلك أنه يجوز أن تقول : مررت بعبد الله ضاربك فجعلتَ « ضاربك » بمنزلة « صاحبِك » .

(٤) غافر ١ – ٣ .

(٥) صفحة ٨٩٦ وما بعدها .

(٦) في ت، وص : معنى .

(٧) البلد ١٤ و ١٥ وتتمة الآية الخامسة عشرة : (ذا مقربة) .

(٨) في هذا ردٌّ على الرضي ، فقد قال في مواضع من شرحه : إنه لا يجوز حذفُ الفاعل .

(٩) في ت، وجـ وص : كان .

عملَ الفعل ، فكان تقدير الانفصال فيها أظهرَ ، فمن ثم كان إضافتُها إلى معمولها لفظيةً ، وإضافةُ المصدر إلى معموله محضةً ، فيختصُّ المصدرُ أو يتعرفُ بنسبته[1] إلى فاعله أو مفعوله ، لاشتهاره به ، كاختصاص الغلام برجل ، وتعرفِهِ بزيد .

فإن قلت : فمقتضى ماذكرتَ أن يكون عملُ الصفة عملَ الفعل أولى من عملِ المصدر عملَه ، والأمرُ بالعكس ، وذلك أن المصدرَ في عمله لا يحتاج إلى شرط ، بخلاف الصفة ، فإنها تحتاج إلى الاعتماد ، واسم الفاعل (واسم)[2] المفعول يحتاجان إلى كونهما بمعنى المضارعِ مع الاعتماد – كما سيأتي في أبوابها[3] –.

قلت : إن الأمرَ كذلك ، إلا أن المصدر المتعديَ أَطْلَبُ لما هو فاعلٌ له ومفعولٌ من الصفة ، لأنه يطلُبُهما لكونهما من ضرورياته ، عقلا لا وضعا ، فبعدَ حصولهما له يكفيه للعمل فيهما أدنى مشابهةٍ للفعل ، واسما الفاعل والمفعول يطلُبانهما لتضمُّنِهما معنى المصدر الطالبِ لهما ، فبعد حصولِهما لَهُما يحتاجان إلى مشابهةٍ قويةٍ مع الفعل ، وبشروط حتى يعملا عمل الفعل .

فالمحصولُ أن طَلَبَ المصدرِ للفاعل والمفعول قويٌّ لكونه لذاته ، وعملَه فيهما ضعيف لكونه لمشابهةٍ ضعيفة مع الفعل – لفظا ومعنى – فلهذا كان المصدرُ المضافُ إلى أحدهما أكثرَ استعمالا من المصدر المُعْمَل فيهما ، وطلبَ الصفةِ للفاعل والمفعول ضعيفٌ لكونه بِتَضَمُّنِ المصدر ، وعملَهما فيهما قويٌّ لكونه لمشابهةٍ قوية مع الفعل لفظا ومعنى ، فلهذا إذا جررت – في اللفظ – فاعلَها فلابد من ضميرٍ فيها قائمٍ مقامَ الفاعل مرفوعٍ – وإن لم يكن في الحقيقة فاعلا – كقائمِ الغلامِ وحسن الوجهِ .

فإذا كانت أقوى – في العمل – من المصدر كان إضافتُها بتقدير الانفصال أولى من إضافة المصدر لأن انفصالَ الإضافة مبنيٌّ على العمل – كما ذكرنا[4] – لا على طلب الفاعل والمفعول .

---

(١) يعني بإضافته .

(٢) تكملة من ص .

(٣) ط ٢/ ١٩٩ – ٢٠٠ .

(٤) صفحة ٨٩٢ وما بعدها .

قوله : ولا تفيد إلا تخفيفا في اللفظ .

وذلك لما قلنا : إن مشابهتها للفعل قويةٌ ، فكان إعمالُها عمل الفعل أولى ، إلا أنه يُطلَبُ التخفيفُ اللفظي .

والتخفيفُ في اسمَي الفاعل والمفعول المضافَين إلى الأجنبي لا يكون إلا في المضاف ، وذلك بحذف التنوين أو النونين ، نحو ضاربُ زيدٍ ، ومعطَى الأجرةِ ، وضاربَا عمرٍو (ومكسوو)[1] الفراء .

وأما في اسمي الفاعل والمفعول المضافين إلى السببَين ، والصفة المشبهة فقد يكون[2] في المضاف والمضاف إليه معا ، نحو زيد قائمُ الغلامِ ومؤدَّب الخدامِ ، وحسنُ الوجهِ ، فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين ، وفي المضاف إليه بحذف الضمير ، واستتاره في الصفة ، وقد يكون في (المضاف وحده)[3] كقائمِ غلامِه ، ومؤدَّبِ خدامِ ، وحسنِ وجهِه ، عند من جوز ذلك – كما سيجيء في أبوابها[4] –.

وقد يكون في المضاف إليه وحده كالقائم الغلامِ ، والمؤدب الخدامِ ، والحسن الوجهِ .

فإن قلت : كيف ادعيت أنها لم تفد إلا التخفيف ، وقد علمنا بالضرورة أن التخصيصَ الذي في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام رجل ، إن لم يزد عليه ؟.

قلنا : التخصيص لم يحصل بإضافة ضارب إلى زيد ، بل كان حاصلا لضارب من زيد حين كان منصوبًا به – أيضا – بلا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجره ، ومقصودنا أن الإضافة غير مخصَّصَة ولا معرَّفة .

قوله : ومن ثم جاز مررت برجل حسنِ الوجه .

أي من جهة أنها لم تفد تعريفا بل أفادت تخفيفا ، فمن جهة أنها لم تفد تعريفا جازت

---

(١) في ت وص : ومكسو ، وفي جـ وط : ومكسووا ، ولعل الأصوب ما أثبته .

(٢) يعني التخفيف .

(٣) في ص : في الصفات وحدها .

(٤) فصل الرضي ذلك في باب الصفة المشبهة ط ٢/ ٢٠٧ .

هذه المسألة ، وامتنع بزيدٍ حسنِ الوجه ، فلو أفادت تعريفا لم تجز الأولى ، للزوم كون المعرفةِ صفةً للنكرة ، ولجازت الثانية ، لكون المعرفةِ - إذن صفةً للمعرفة .

ومن جهة أنها تفيد تخفيفا جاز الضاربا زيدٍ ، لحصول التخفيف بحذف النون ، وامتنع الضاربُ زيدٍ لعدم التخفيف ، لأن التنوين في الأول سقط للألف واللام لا للإضافة .

قال المصنف : أجاز الفراء[1] نحو « الضاربُ زيدٍ » ، إما لأنه توهم أن لام التعريف (دخلها)[2] بعد الحكم بإضافتها ، فحصل التخفيفُ بحذف التنوين بسبب الإضافة ، ثم عُرِّف باللام ، وإما لأنه قاسه على الضاربِ الرجلِ والضاربك ، فإنه جاز الإضافةُ فيهما مع عدم التخفيف ، فليجز فيه أيضا[3] .

قال[4] : وكلا الأمرين غير مستقيم ، أما قوله : لأن لام التعريف (دخلها)[2] بعد الحكم بإضافتها فإنه رجمٌ بالغيب ، ومن أين له ذلك ؟ ونحن لا نحكم إلا بالظاهر ، فإنه - وإن أمكن ما قال - إلا أنا نرى اللامَ سابقة حِسًّا على الإضافة ، والإضافةُ في الظاهر إنما أتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام ، فكيف ينسبُ حذف (التنوين)[5] إلى الإضافة بلا دليل قاطع ، ولا ظاهر مرجِّح[6] .

وأما قياسه على الضارب الرجلِ فليس بوجهٍ ، وذلك أن الضارب الرجل - وإن لم يحصل فيه تخفيف بالإضافة - إلا أنه محمولٌ على ماحصل فيه التخفيف (مشبَّةٌ)[7] به ، وذلك هو الحسنُ الوجهِ والجرُّ فيه هو المختار ، وذلك لأنك لو رفعت الوجهَ لخلت الصفةُ من الضمير ، وهو قبيح - كما يأتي في باب الصفة المشبهة[8] - وأما النصبُ في مثله فتوطئةٌ للجر ، وذلك أنهم لما أرادوا الإضافة في الحسن وجهُه - بالرفع - لِقَصْد

---

(١) ونسبه إليه ابن السراج في الأصول ٢/ ١٤ .
(٢) في ط : دخلتها .
(٣) انظر شرحه لكافيته ٥٢ .
(٤) يعني ابن الحاجب .
(٥) في جـ : اللام .
(٦) انظر شرحه لكافيته ٥٢ .
(٧) في ص : مشبه .
(٨) ط ٢/ ٢٠٧ .

التخفيف حذفوا الضمير ، واستتر في الصفة ، وجيء باللام في المضاف إليه ليتعرف الوجهُ باللام ، كما كان متعرفا بالضمير المضاف إليه ، واللامُ بدلٌ من الضمير في مثل هذا المقام مطَّردا[1] ، وفي غيره أيضا عند الكوفيين[2] ، كما في قوله[3] :

٢٩٣- لِحافي لِحافُ الضيف والبُردُ برده[4]

والأولى أنه يقوم مقامه فيما لم يُشتَرَطْ فيه الضمير ، كما في البيت المذكور ، أما في الصلة أو الصفة إذا كانت جملةً - وغير ذلك مما يشترط فيه ضميرٌ - فلا ، فلما جيء باللام مع قصد الإضافة نصبوا - أوّلا - ما قصد واجعلَه مضافا إليه ، تشبيها للفاعل بالمفعول ، فقيل الحسن الوجهَ ، كما يقال : الضارب الرجلَ لتصح الإضافة إليه ، لأنهم لو أضافوا إلى المرفوع لكان إضافةَ الوصفِ إلى موصوفه ، إذ الرافع من (الصفات)[5] نعتٌ المرفوع ، بخلاف الناصب مع المنصوب ، ألا ترى أن (قولك)[6] زيد ضاربٌ غلامُه عمرا ، الضارب هو الغلام دون عمرو ، وهم يراعون في الإضافة اللفظية حالَ الإضافة المحضةِ ، فكما لا يجوز في المحضة إضافةُ الصفِة إلى موصوفها - على الأصح كما يجيء[7] - لم يجيزوا في اللفظية - أيضا - مثلَ ذلك ، لكونها فرعَها فجعلوا المرفوع

---

(١) قال ابن الحاجب في شرحه لكافيته ٥٣ : وإنما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجهِ ، لأنهم لما شبهوا الحسن الوجهَ في النصب وصحة الإضافة بالضارب الرجل ، شبهوا الضاربَ الرجلِ في صحة الإضافة بالحسن الوجه ، وذلك إنما كان في الحسن الوجه لمجيء الألف واللام في الثاني ، فينبغي أن يشبَّه به ما كان موافقًا له في ذلك .

(٢) الكوفيون يرون أن (ال) تنوب عن الضمير في ربط المبتدأ بالخبر إذا وقع جملة ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ انظر المغني ٦٥٢ .

(٣) قائله مسكين الدارمي وقد مرت ترجمته صفحة ٥٧٧ وينسب إلى ولده عتبه وإلى عروة بن الورد وإلى العُجَير السلوُلي .

(٤) عجزه : ولم يلهني عنه غزال مقنع والبيت في ديوان مسكين ٥١ وفي ديوان عروة ١٠٠ وفي البيان والتبيين ١/ ١٠ وفي شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ١٧١٩ وفي الأمالي الشجرية ٢/ ٢٠٥ وفي الخزانة ٤/ ٢٥١ .

يروى البيت في بعض المراجع : لِحافي لِحافُ الضيف والبيتُ بيتُه .. إلخ .

اللغة : يلهني : يشغلني ، غزال مقنع : أراد المرأة الحسناء .

الشاهد : استشهد به الرضي على رأي الكوفيين في أن (ال) في البُرد عِوضٌ عن الضمير المضاف إليه ، والتقديرُ : وبردي برده .

(٥) في ص : المضاف .

(٦) في ت : في ذلك ، وفي ص : في قولك .

(٧) صفحة ٩١٦ وما بعدها .

في صورة المنصوب ، حتى لا تكون كأنك أضفتَ الوصف إلى (موصوفه)[1] .

فتبين من هذا التطويل[2] أن المختارَ في الحسن الوجهِ جرُّ الوجه ، وأن نصبه تشبيهٌ له بالمفعول في نحو الضارب الرجلَ ، وأن التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره .

ثم نقول : كما شبه الحسنُ الوجهَ في النصب بالضارب الرجل – مع أن حقَّه الرفعُ ليصح إضافةُ الصفةِ إليه على ما تقدم[3] – شُبِّهَ الضارب الرجلِ – على سبيل التقاص – في الجر بالحسن الوجهِ ، مع أن حقه النصب .

وليس للفراء أن يقول : فليُشَبَّه الضاربُ زيدٍ بالحسنِ (وجهٍ)[4] وذلك لأن الحسنَ وجهٍ لا يجوز ، لما ذكرنا أن اللفظية مجراة مجرى المحضةِ ، فكما لا يُجَوَّزُ في المحضة إضافةُ المعرفة إلى النكرة ، فكذلك لم يُجوَّزْ ذلك في اللفظية .

ونسب ابنُ مالك إلى الفراء أنه يجيز إضافة نحو الضارب إلى المعرف من العلمِ وغيره ، أما إلى المنكر فلا[5] .

فعلى هذا له أن يقول : الضاربُ زيدٍ يشابه الحسنَ الوجهِ – أيضا – من حيث كون المضاف إليه معرَّفا ، وإن اختلف التعريفان .

والظاهر أن الفراء لا يفرق بين المعرَّف والمنكر – كما نقل عنه السيرافي – فإنه قال : إن الفراءَ يُجيزُ هذا الضاربُ زيدٍ ، وهذا الضاربُ رجلٍ ، ويزعم أن تأويله : هذا الْهُوَ ضاربُ زيدٍ ، وهذا الْهُوَ ضاربُ رجلٍ ، أي هذا الذي هو ضارب زيد ، وضارب رجل ، فيجعل مابعد الألف واللام جملةً اسمية في التقدير ، ولا يوجب كون صلة الألف واللام فعليةً – كما هو المشهور عند النحاة –.

---

(١) في ط : موصوفها .

(٢) ليس الكلام الذي مر جميعه كلامَ ابن الحاجب ، ولكن بعضه كلام الرضي وبعضه كلام ابن الحاجب .

(٣) صفحة ٩٠٢ وما بعدها .

(٤) في ت : الوجه ، والصواب ما أثبته بدليل الكلام الذي بعده .

(٥) في التسهيل ١٣٧ – ١٣٨ : ولا يضاف المقرون بالألف واللام إلا إذا كان مثنى أو مجموعا على حدة ، أو كان المفعولُ معرَّفا بهما ، أو مضافا إلى معرف بهما أو إلى ضميره ، ولا يغني كونُ المفعول به معرفا بغير ذلك خلافا للفراء .

قال السيرافي : هذا قول فاسد : قال : ويلزمه هذا الحسنُ وجهٍ ، على تقدير هذا الذي هو حسنُ وجهٍ ، وهذا الغلامُ زيدٍ ، أي هذا الذي هو غلام زيد[1] .

قال المصنف : وأما قياسه على الضاربِكَ فلا يجوز[2] ، وذلك لأن في الضاربك قولين – كما يجيء عن قريب[3] – أحدُهما أنه ليس بمضاف ، بل الكاف منصوب على أنه مفعول ، فقياس الفراء حينئذ عليه مندَفِع من أصله ، والثاني أنه مضاف إلا أنه حمل في صحة الإضافة – وإن لم يحصل بها تخفيفٌ – على ضاربك فإنه أضيف بلا نظر إلى التخفيف .

وإنما قلنا : إن إضافةَ ضاربك ليست للتخفيف ، لأنها لو كانت لأجله لم تلزم ، لأن الإضافة المقصودَ بها التخفيفُ لا تلزمُ الكلمةَ ، كما في ضاربِ زيدٍ وضاربٍ زيدًا .

وإنما (لزم)[4] نحوُ ضاربِك الإضافة لأن في آخره إما تنوينا أونونا ، وهما مشعران بتمام الكلمة ، والضميرُ المتصل في حكم تتمة الأول ، فلو لم يحذفا ، ولم تضف الكلمةُ ، لزم كونُ الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة ، فلما التزموا الإضافة في ضاربك – من غير نظرٍ إلى تخفيفٍ – حمل الضاربك عليه ، فأضيف أيضا بلا تخفيف ، لأنهما باب واحد ولا فرق بينهما إلا اللامُ[5] .

هذا زبدة كلام المصنف ، وفيه نظرٌ ، وذلك لأن للفراء أن يقول : إذا جاز لك حملُ ذي اللام في الضاربك – في وجوب الإضافة – على المجردِ منها ، لعلة في المجردِ دون ذي اللام ، وهي اجتماعُ النقيضين لو لم يُضَفْ ، لما ذكرتَ أنهما من باب واحد ، فهلا جازلي حملُ ذي اللام في الضارب زيد على المجردِ منها ، وهو ضاربُ زيدٍ ، في صحة الإضافة

---

(١) قال السيرافي في هامش الكتاب ١/ ١٠٣ : فإن قيل : لم لا تجوزُ إضافة الصفة إلى نكرة في اللفظ ، وليست الإضافة صحيحة ، فيقال : الحسنُ وجهٍ ؟ يقال : من قِبَل أنا إذا أعطيناها لفظَ الإضافة وإن لم يكن معناها معنى الإضافة لم يجز أن يكون خارجا لفظُها عن لفظ الإضافة الصحيحة .

(٢) في شرح ابن الحاجب لكافيته ٥٣ : وأما الضاربك وشبهه – فيمن قال : إنه مضاف – فلأنهم حملوه في صحة الإضافة على ضاربك ، ولما التزموا الإضافة من غير تحقيق تخفيف في ضاربك ، حملوا الضاربك عليه لأنه باب واحد ... فحصل من ذلك أنه لا يلزم من صحة إضافة الضاربك صحةُ إضافة الضارب زيد .

(٣) صفحة ٩٠٩ .

(٤) في ت : التزم .

(٥) يعني اللام في : الضاربك . وانظر شرح ابن الحاجب لكافيته ٥٣ . والشارح في نقله هذا لم يكتف بإيجاز كلام ابن الحاجب بل أضاف إليه شواهد وإحالاتٍ لم يذكرها ابنُ الحاجب .

لعلة حاصلة في المجرد ، دون ذي اللام ، وهي حصولُ التخفيف ، بناءً على أنهما من باب واحد ؟

هذا وينبغي أن يُعْرَفَ حالُ إضافة اسمِ الفاعل والمفعول مجردا عن اللام ، ومعها ، وكذا حالُ الصفة المشبهة .

فاعلم أولا أن اسمي الفاعل والمفعول المضافين إلى ما هو من (سببهما)[1] في حكم الصفة المشبهة – كما يجيء – وأما اسما الفاعل والمفعول المضافان إلى الأجنبي المنصوب بهما فنقول :

إما أن يكون كلُّ واحد منهما مجردا عن اللام أو معها ، وكل واحد منهما إما أن يليه مفعولٌ ظاهر أو مضمَر .

فالظاهرُ إن ولي المجردَ جاز إضافتُه إليه و لم تجب ، نحو ضارب زيد .

وإن ولي المقرونَ باللام جازت الإضافةُ إذا كان المقرونُ بها مثنى أو مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف ، بحذف (النونَين)[2] نحو الضاربا زيدٍ والضاربو زيدٍ .

وكذا يجوز إذا كان المفعولُ به معرفا (باللام)[3] – وإن كان الوصفُ (المقترنُ بها)[4] خاليا من نونِ المثنى والمجموع – نحو الضاربِ الرجلِ والضاربات الرجلِ ، والضوارب الرجل ، لمشابهته للحسن الوجهِ ، كما تقدم[5] ، أو مضافا إلى المعرف بها وهلم جرا ، نحو الضارب وجهِ فرسِ غلامِ أخي الرجلِ .

قال ابن مالك : أو مضافا إلى ضمير المعرَّف بها ، نحو الرجل الضارب غلامهِ ، وذلك لجَرْيِ ضميرِ المعرّف باللام عنده مَجْرى المعرفِ باللام .

---

(١) في ت : شبههما .
(٢) في ت : التنوين ، وفي ص : النون .
(٣) في ص : بالألف واللام .
(٤) في ت وص : المقرون .
(٥) التسهيل ١٣٧ .

وكان على قياس قوله ، أن يجوز الضاربُه – على الإضافة – إذا عاد الضمير على ذي اللام ، ومذهبه أن الضاربه ليس بمضافٍ[1] .

بلى ، قد يُجْعَلُ ضميرُ المعرف باللام في التابع مثلَ المعرف باللام ، كما في قوله[2] :

٢٩٤– الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها[3]

لأنه يُحتَمَل في التابع مالا يحتمل في المتبوع – كما يجيء عن قريب[4] –.

وإن ولي المقترنَ باللام المجردَ عن (التنوين)[5] غيرُ ماذكرنا من المظهرات لم يجز إضافتُه إليه ، خلافا للفراء – كما مر[6] –.

وإن ولي المجردَ عن اللام أو المقرونَ بها مضمرٌ فحذفُ النون والتنوين فيهما واجب ، على الصحيح المشهور .

وحكى بعضُهم[7] جوازَ « ضاربُنْك وضاربُني » في الشعر وأنشد[8] :

٢٩٥ – وليس حامِلَنِي إلا ابنُ حَمَّالِ[9]

---

(١) منع ابنُ مالك إضافة اسم الفاعل المقرون بال إلى الضمير خلافا للرماني والمبرد (التسهيل ١٣٨) .

(٢) قائله الأعشى ميمون بن قيس ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ١١٨ .

(٣) عجزه : عوذًا تزجِّي خلفها أطفالها والبيت في ديوانه ٧٩ وفي الكتاب ١/ ٩٤ وفي المقتضب ٤/ ١٦٣ وفي المقرب ١/ ١٢٦ وفي الهمع ٢/ ٤٨ وفي الدرر ٢/ ٥٧ وفي الخزانة ٤/ ٢٥٦ .

اللغة : الهجان : الإبل البيضُ . عوذا : جمع عائذ ، وهي حديثات النتاج قبل أن توفي خمس عشرة ليلة ، تزجي : تسوق .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرّف لأنه يجوز في التابع مالا يجوز في المتبوع ، فإن « عبدِها » بالجر معطوف على المائة ، وهو غير مقترن بال ، ولو كان مكانَ المعطوف عليه لما جاز أن يكون مضافا إليه .

(٤) صفحة ٩١٠ .

(٥) في ص : النونين .

(٦) فإنه أجاز إضافة نحو الضارب زيد – كما نقل عنه ابن مالك ، انظر صفحة ٩٠٤ .

(٧) في معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٨٦ : وربما غلط الشاعر فيذهب إلى المعنى فيقول : أنت ضاربُني ؟ يتوهم أنه أراد هل تضربُني فيكون ذلك على غير صحة ، قال الشاعر :

هل اللهُ من سَرْوِ العَلَاةِ مريحُني ولما تقسمْني النِّبارُ الكوانسُ

(٨) البيت مجهول القائل ، قال البغدادي في الخزانة ٤/ ٢٦٥ وهو من أبيات لم أرها إلا في الكامل للمبرد .

(٩) صدره : ألا فتى من بنى ذبيان يحملني وهذا البيت في الكامل للمبرد ١/ ٣٦٣ وقال قبله : أنشدنا أبو محلِّم =

وقيل : بل النون للوقاية ، تشبيها (بيحملني)[1] وإن كان شاذًا أيضا .

وقيل الرواية يحملني لا حاملني[2] . وأنشد أيضا[3] :

٢٩٦- هم الفاعلونَ الخيرَ والآمرونَه إذا ماخَشُوا من مُحدَث الأمر مُعْظَما[4]

قال سيبويه : البيت مصنوع[5] .

وأنشد أيضا[6] :

٢٩٧- ولم يرتفق والناسُ محتضرونَه جميعًا وأيدي المعتفينَ رواهِقُه[7]

= السعدي ، وفي الإنصاف ١٢٩ وفي الخزانة ٤/ ٢٦٥ و ٥/ ٣٩٦ .

أراد بني ذبيان : ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان .

ألا فتى : ألا للعرض والتحضيض ، قال البغدادي في الخزانة ٤/ ٢٦٨ - ٢٦٩ ولا يجوز أن تكون للتمني فيكون فتى مبنيا معها على الفتح لوجود الخبر ، وهو يحملني ، فإن التي للتمني لا خبر لها لا لفظا ولا تقديرا .

الشاهد : استشهد به الرضي على ما أجازه بعضهم من إبقاء النون الناتجة عن التنوين في اسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم ، قال : وقيل هي للوقاية وقيل الرواية يحملني .

(١) في ط : بيحمني .

(٢) رواه المبرد في الكامل ١/ ٣٦٣ يحملني ، ثم قال : وأنشد بعضهم : وليس حاملني إلا ابنُ حمال وهذا لا يجوز في الكلام ، لأنه إذا نون الاسم لم يتصل به المضمر ، لأن المضمر لا يقوم بنفسه ، فإنما يقع معاقبا للتنوين .. ولا يقع التنوين هاهنا .

(٣) هذا أيضا مجهول القائل . وسيأتي أن سيبويه يقول إنه مصنوع .

(٤) البيت في الكتاب ١/ ٩٦ وفي معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٨٦ وفي الموشح ١٤٩. وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور ٧ وفي ابن يعيش ٢/ ١٢٥ وفي الصحاح ٦/ ٢٥٥٩ بقافية مفظعا وفي الخزانة ٤/ ٢٦٩ .

اللغة : معظما : المعظم الأمر الذي يعظُم دفعُه .

الشاهد قوله : الآمرونه ، حيث أبقى نونَ الجمع مع إضافته إلى الضمير ، والصواب الآمروه .

(٥) قال سيبويه ١/ ٩٦ : وقد جاء في الشعر وزعموا أنه مصنوع ، ثم ذكر البيت وقال ابن عصفور بعد ذكر البيت في الضرائر الشعرية ٢٨ : وزعم بعضهم أن الهاء للسكت وذلك ضعيف ، لما يلزم من إدخالها على معرب ، وبابه أن لا يدخل إلا على مبني ، ومن تحريكها وحكمها أن تكون ساكنةً ومن إثباتها في الوصل وبابها ألا تلحق إلا في الوقف .

(٦) وقائل هذا البيت مجهول أيضا ، وقال عنه البغدادي في الخزانة ٤/ ٢٧٢ إنه مصنوع .

(٧) البيت في الكتاب ١/ ٩٦ وفي ما يجوز للشاعر للضرورة ٩٨ وفي المقرب ١/ ١٢٥ وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور ٢٨ وفي الخزانة ٤/ ٢٧١ . =

قال سيبويه : هذا لضرورة الشعر ، وجعل الهاء كناية[1] .

وقال المبرد : الهاء في الآمرونه ومحتضرونه للسكت ، (أجرى الوصل)[2] مجرى الوقف ، حركها تشبيها لها بهاء الضمير ، لما ثبتت وصلا[3] .

ثم إن الضمير بعد المجرد في موضع الجر بالإضافة إلا عند الأخفش[4] وهشام[5] ، فإنه عندهما في موضع النصب ، لكونه مفعولا ، وحذف التنوين والنون ليس عندهما للإضافة بل للتضادّ بينهما وبين الضمير المتصل - على مامر[6] -.

وأما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه : إن لم يكن ذو اللام مثنى أو مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غيرُ نحو الضاربه[7] .

لاعتباره المضمرَ بالمظهرِ ، فالضاربه عنده كالضارب زيدًا ، لا يجوز فيه إلا النصبُ .

ويُحْتَمَل عنده بعد المثنى والمجْموع بالواو والنون أن يكون مجرورًا على الإضافة ومنصوبا[8] كما في قوله[9] :

= اللغة : يرتفق : الارتفاق الاتكاءُ على المِرفَق ، أي لم يشتغل عن قضاء حوائج الناس ، ويُحتَمَل أن تكون بمعنى لم يرفق بماله بل أنفقه ، محتضرونه : شهود عنده أو حاضرون ، المعتفين : الذين يطلبون المعروف والإحسان ، رواهقه : جمع راهقة من رهقه إذا غشيه وأتاه .

الشاهد قوله : محتضرونه حيث جمع الشاعرُ بين النون والضمير ضرورة .

(١) الذي في الكتاب ١/ ٩٦ هو : وقد جاء في الشعر وزعموا أنه مصنوع ، ثم ذكر البيتين ، ولم يقل غير ذلك .

(٢) في ط : لم يحذفها إجراءً للوصل .

(٣) قال المبرد في الكامل ١/ ٢٦٤ : وقد روى سيبويه بيتين محمولين على الضرورة ، وكلاهما مصنوع ، وليس أحدٌ من النحويين المفتشين يجيز مثل هذا ، ثم ذكر البيتين ، ثم قال : وإنما جاز أن تُبَيِّنَ الحركةَ إذا وقفتَ في نون الاثنين والجميع لأنه لا يلتبس بالمضمر ، تقول : هما رجلانِهْ ، وهم ضاربونَهْ ، إذا وقفت ، ولا يجوز أن تقول : ضربتُهْ وأنت تريد ضربتُ ، والهاء لبيان الحركة ، لأن المفعول يقع في هذا الموضع ، فأما قولهم : ارمِه واغزُه فتَلْحَق الهاء لبيان الحركة فإنما جاز ذلك لِمَا حذفتَ من أصل الفعل ، ولا يكون في غير المحذوف .

(٤) في التبصرة ١/ ٢٢٣ : فأما الأخفش فإن المضمر عنده في موضع نصب ، لأن اتصال الكناية عاقب التنوين والنون ، فصار بمنزلة مالا ينصرف ، إذ لا يمكنك أن تنون ولا أن تأتي بالنون مع المضمر . وانظر ابن يعيش ٢/ ١٢٤ .

(٥) التسهيل ١٣٧ .

(٦) صفحة ٩٠٧ وما بعدها .

(٧) الذي في الكتاب ١/ ٩٦ : وإذا قلت : هم الضاربُوك وهما الضارباك فالوجه فيه الجر ، لأنك إذا كففت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجهُ الجرَّ ، إلا في قول من قال : الحافظو عورة العشيرة .

أقول : لم أجد ماذكره الرضي في الكتاب .

(٨) الكتاب ١/ ٩٦ .

(٩) اختلف في قائله فقيل : عمرو بن امرئ القيس الخزرجي وقيل : شريح بن عمران ، وقيل : قيس بن الخطيم (الخزانة ٤/ ٢٨٣) .

٢٩٨ – الحَافِظُو عورةَ العشيرةِ[1]

بالنصب .

وقال الرمانيّ[2] ، والمبردُ – في أحد قوليه[3] – وجار الله[4] : إن الضمير بعد ذي اللام مفردًا كان أو مثنى أو مجموعا مجرورٌ بالإضافة .

هذا كله فيما أضيف إليه اسمُ الفاعلِ والمفعولِ .

وأما في تابع المضاف إليه فسيبويه يجيز فيه مالا يُجَوِّزُ في المتبوع ، فأجاز الضارب الرجلِ وزيدٍ ، وهذا الضاربُ الرجل زيدٍ[5] ، على أن يكون زيد عطف بيان ، وهو في الحقيقة البدلُ على ما يأتي في بابه[6] .

فإن قدرتَ البدل قائما مقامَ المبدَل منه لم يجز ذلك ، وإن لم تقدره كذلك جاز – كما ذكرنا في باب المنادى[7] – في نحو يا عالمُ زيدُ ، ويا عالم زيدٌ وزيدا .

---

(١) تمامه : لا :. يأتيهم من ورائنا وكف والبيت في الكتاب ١/ ٩٥ وفي المقتضب ٤/ ١٤٥ وفي الجمل ٨٩ وفي المحتسب ٢/ ٨٠ وفي اللسان (وكف) وفي الخزانة ٤/ ٢٧٢ و ٥/ ١٢٢ .

اللغة : العورة : المكان الذي يُخَافُ منه العدُو – العشيرة : القبيلة وكف : جور وعدول عن الحق .

الشاهد قوله : الحافظو عورة فإنه يحتمل عند سيبويه أن يكون الضميرُ بعد المثنى والمجموع بالواو والنون في محل نصبٍ أو محل جر ، كما وقع الاسم الظاهر هنا منصوبا .

(٢) هو أبو الحسن على بن عيسى بن عبد الله الرماني ، كان من كبار النحويين ، أخذ عن أبي بكر بن السراج وابن دريد ، كان متفننا في علوم النحو واللغة والفقه والكلام على مذهب المعتزلة ، صنف كتبا كثيرة منها كتابه المشهور في التفسير والممدود الأكبر والممدود الأصغر ومعاني الحروف . توفي سنة ٣٨٤هـ (نزهة الألباء ٣١٨ – ٣١٩) . وانظر رأيه هذا في شرح الكافية الشافية ٩١٤ ونقل ابن يعيش في شرحه للمفصل ٢/ ٣١٤ أن الرماني حكى هذا الرأي عن سيبويه في شرحه للأصول .

(٣) ذكر المبرد في المقتضب أن الياء في (الضاربي) في محل نصب . انظر ١/ ٥٧ و ٢٤٨ و ٢٦٣ .

(٤) انظر المفصل بشرح ابن يعيش ٢/ ١٢٣ .

(٥) في الكتاب ١/ ٩٣ : ومثل ذلك في الإجراء على ماقبله : وهو الضارب زيدًا والرجلَ ، لا يكون فيه إلا النصبُ ، لأنه عمِلَ فيهما عَمَلَ المنوَّن ، ولا يكون : هو الضاربُ عمرو ، كما لا يكون هو الحسنُ وجهٍ ومن قال : هذا الضاربُ الرجلِ قال : هو الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله .

(٦) صفحة ١٠٧٣ ومابعدها .

(٧) صفحة ٤٥١ .

وقال المبرد : لا يَتْبَعُ مجرورَ ذي اللام إلا ما يمكن وقوعُه موقعَ متبوعه[1] فينشد[2] :

٢٩٩- أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرًا[3]

بنصب بشرًا لا غير ، حملًا على محل البكري[4] .

وقال : قد يعطَف على مجرور ذي اللام ما يكونُ في قوةِ ما يمكن وقوعُه موقعَه[5] - يعني المضافَ إلى ضمير ما فيه الألف واللام - لأنه في قوة المضاف إلى ما فيه الألف واللام ، كقوله :

الـواهبُ المائةِ الهجـانِ وعبدِهـا[6]

وتقديره : وعبدِ المائة ، قال : وأما إذا (عطفت)[7] عليه نحو زيد ، أو غلام

---

(١) الأصول ١/ ١٣٥ - ١٣٦ وابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ٧٣ .

(٢) قائله المَرَّارُ بنُ سعيد بن حبيب بن خالد بن فضلة .. بن فقعس بن طريف ، ينسب تارة إلى فقعس وتارة إلى جدّه الأعلى أسد خزيمة وهو من شعراء الدولة الأموية وقد أدرك العباسية (الخزانة ٤/ ٢٨٨ - ٢٨٩) وقال ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٦٩٩ : كان قصيرا مفرط القِصَر ضئيلا ، وكان يهاجي المُسَاوِرَ بنَ هِند .

(٣) عجزه : عليه الطير ترقبه وقوعًا والبيت في الكتاب ٩٣٨ وفي ابن يعيش ٣/ ٧٢ وفي المقرب ١/ ٢٤٨ وفي العيني ٤/ ١٢١ وفي الهمع ٢/ ١٢٢ وفي الدرر ٢/ ١٥٣ وفي الخزانة ٤/ ٢٨٤ .

اللغة : التارك : إما من الترك بمعنى الجعل والتصيير أو بمعنى التخلية . ترقبه : تنتظر انزهاقَ روحه ، لأن الطَير لا يقع على القتيل وبه رَمَق ، وبشر هو بشر بن عمرو بن مَرْثَد . (الخزانة ٤/ ٢٨٥ - ٢٨٦) .

الشاهد : أنشده الرضي على أن المبردَ يرويه بنصب (بشر) لأنه لا يتبع مجرورَ ذي اللام - عنده إلا ما يمكن وقوعُه موقعَ متبوعه .

(٤) لم أجد البيت في المقتضب ولا في الكامل ، وانظر الأصول ١/ ١٣٥ - ١٣٦ وابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ٧٣ فقد نسبا ذلك إليه أيضا .

(٥) قال في المقتضب ٤/ ١٦٤ بعد ذكر البيت : الواهب المائة .. إلخ .

فإن قال قائل : ما بالك جررت « عبدِها » وإنما يضاف في هذا الباب إلى ما فيه الألف واللام تشبيها بالحسن الوجهِ ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : الواهب المائةِ والواهب عبدِها ؟

فإنما جاز هذا في المعطوف على تقدير : واهب عبدِها ، كما جاز رب رجلٍ وأخيه وأنت لا تقول : رب أخيه لكنه على تقدير : وأخٍ له .

(٦) تقدم تخريجه صفحة ٩٠٧ واستشهد به هنا على أن المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام في قوة المضاف إلى ما فيه الألف واللام .

(٧) في ط : عُطِفَ .

زيد ، فليس فيه إلا النصب ، حملا على (محل)[1] المجرور[2] .

ومذهبُ سيبويه قوي ، إذ قد يحتَمَل في التابع مالا يحتمل في المتبوع ، لأن الفتح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير ، ألا ترى إلى جواز قولهم : يازيد والحارثُ وغير ذلك .

وأما الصفة المشبهة ، واسما الفاعل والمفعول اللازمان ، فإما أن تكون مجردةً من اللام ، أو مقرونةً بها .

فإن ولي المجردةَ منها ظاهرٌ سببيٌّ مرفوعٌ بها جاز إضافتُها إليه بعد نصه – كما ذكرنا[3] – وجاز تركها ، سواء كان (ذلك)[4] الظاهر (محلًّى)[5] باللام بدرجة أو بدرجات ، أو منكَّرا كذلك ، نحو قولك : حسن الوجهِ ، وحسن وجهِ أبي الغلام ، وحسن وجهٍ ، وحسن وجهِ أبي غلام ، أو مضافا إلى ضمير ذي اللام كذلك ، إذا لم يكن ذو اللام صاحبَ الصفة ، نحو « حسنُ وجهِ الأخ جميلُ فعلِه » .

وقد يضاف إلى ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبها ، نحو زيد حسن وجهه ، وهو قبيح عند سيبويه إلا للضرورة[6] . قال[7] :

٣٠٠– أقامتْ على ربْعَيْهما جارتا صفا كميتَا الأعالِي جونَتَا مصطلاهما[8]

---

(١) ساقطة من ص .
(٢) انظر رأيه هذا في الأصول لابن السراج ٢/ ١٤ .
(٣) صفحة ٩٠٦ .
(٤) تكملة من ص وط .
(٥) ساقطة من ص .
(٦) في الكتاب ١/ ١٠٢ وقد جاء في الشعر حسنةُ وجهِها ، شبهوه بحسنة الوجه ، وذلك رديء .
(٧) قائله الشماخ بن ضرار وقد مرت ترجمته صفحة ٦٤٥ .
(٨) البيت في ديوانه ٣٠٨ وفي الكتاب ١/ ١٠٢ وفي الصاحبي ١٧٩ وفي أمالي المرتضي ٢/ ٣٠ وفي المقرب ١/ ١٤١ وفي الخصائص ٢/ ٤٢٠ وفي العيني ٣/ ٥٨٧ وفي الخزانة ٤/ ٢٩٣ .

اللغة : ربعيهما : الربع الدار والمنزل ، والضمير يعود إلى الدِّمنتَين في قوله قبل :

أمن دِمنتين عرَّسَ الركبُ فيهما بحقل الرُّخامي قد أنى لبلاهما

جارتا : فاعل أقامت ، الصفا : الصخر الأملس ، والمقصود الاثفيتان ، كميتا : مثنى كميت من الكمتةِ وهي الحمرة الشديدة المائلةُ إلى السواد ، والأعالي : أعالي الجارتين ، جونتا : تثنية جونة ، وهي السوداء ، مصطلاهما : مكان الصلاء أي الاحتراق بالنار .

الشاهد قوله : جونتا مصطلاهما ، فإن سيبويه استشهد به على أنه مثل زيدُ حسنُ وجهه حيث أضاف (جونتا) إلى اسم ظاهر مضاف إلى ضميرها .

وكذا ما هو في حكم المضاف إلى ذلك الضمير كقوله[1] :

٣٠١- رحيبُ قِطابِ الجيب منها رفيقةٌ بِجَسِّ النَّدامَى بضةُ المُتَجَرَّدِ[2]

إذا حذفت التنوين من رحيب ، ومثل هذا جائز مطلقًا عند الكوفيين[3] .

وقال المبرد : الضمير (الذي)[4] في مصطلاهما للأعالي ، لأن المعنى كميتا الأعليين[5] .

فيكون مثل « حسنُ وجهِ الأخ جميلُ فعلِه » .

وقد يجيء في باب الصفة المشبهة علةُ استقباحهم لمثل زيدٌ حسنُ وجهِه بالإضافة[6] .

والرواية الصحيحة في بيت طرفة رحيبٌ بالتنوين .

---

(١) هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي ، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى ، اتخذه عمرو بن هند في ندمائه ، ثم أرسله إلى عامله على البحرين بكتاب يأمُره فيه بقتله ، لأبيات بلغ الملكَ أن طرفةَ هجاه بها فقتله شابًّا عام ٦٠ ق هـ وعمره ٢٠ أو ٢٦ سنة (الأعلام ٣ / ٣٢٤) .

(٢) البيت في ديوان طرفة ٣٠ وفي شرح القصائد السبع الطوال ١٨٩ وفي المحتسب ١/ ١٨٣ وفي اللسان (قطب) وفي الخزانة ٤/ ٣٠٣ .

اللغة : رحيب : من الرحب وهو السعة ، قِطابُ الجيب : مجتمَعُه وهو مخرج الرأس من الثوب ، والمراد أن القينة المذكورة في قوله قبله :

ندامايَ بِيضٌ كالنجوم وقينـةٌ تروح علينا بين بُرْد ومُـجْسَدِ

كانت توسع قطاب جيبِها ، ليبدوَ صدرُها فيُنظَرَ إليه ويتلذَّذ به ، بجس الندامي : بتلمسهم الجاريةَ . بضة : بيضاء ناعمة البدن رقيقة الجلد ، المتجرد : ما سُتِر من جسمها عند تجريد الثياب عنه . (الخزانة ٤/ ٣٠٥ ، ٣٠٦) .

الشاهد قوله : رحيبُ قطابِ ، حيث روي بإضافة رحيب إلى قطاب ، وهي إضافة قبيحة بمنزلة الإضافة في نحو حسنةُ وجهِها ، وروي بتنوين رحيب وهو الصحيح .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) تكملة من ط .

(٥) لم أجد رأي المبرد هذا ولا البيت الشاهد في المقتضب ولا في الكامل . وذكره أبو علي الفارسي في المسائل المشكلة (البغداديات) ١٣٨ ، ١٣٩ ثم قال : ولست أعرف من قائلُ هذا القول .

ونقل البغدادي في الخزانة ٤/ ٣٠٢ ، ٣٠٣ عن ابن السراج في الأصول أنه قال : وقال غيره - يعني غير سيبويه ، ثم ذكر هذا الرأي ، ثم قال البغدادي : فقد بان لك مما نقلنا عنهم ، وهم أربابُ النقد في هذا العلم أن الرادَّ على سيبويه ليس المبردَ .. والشارح المحقق قال هو المبرد ، وفوق كل ذى علم عليمٌ . والله أعلم .

(٦) انظر ط ٢/ ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

وإن ولي المجردةَ ضميرٌ بارزٌ هو فاعلُها وجب إضافتُها إليه نحو زيد حسنُ الغلامِ كريمُه ، خلافا للكسائيّ[1] - على ما نقل عنه ابنُ مالك[1] -.

ولعله يجوِّزُ النصبَ فيه تشبيها بالمفعول ، كما في حسن الوجهِ ، ويحذفُ التنوينَ والنونين للمعاقبة لا للإضافة - كما ذكرنا من مذهب الأخفش وهشام[2] (في اسم الفاعل المجرّد)[3] .

وإن ولي ذاتَ اللام ظاهر سببي مرفوعٌ بها ، فإن أضفتها إليه وجب أن يكون ذا (لام)[4] بدرجة أو درجات ، نحو الحسن وجه أبي الغلام ، إذ لا يجوز الحسنُ وجهٍ ، ولا الحسنُ وجهه - لما يجيء في باب الصفة المشبهة[5] -.

وجوز ابنُ مالك أن يكون مضافًا إلى ضمير المعرّف باللام نحو الحسن الأخ والجميل وجه غلامه[6] .

وليس بوجه ، إذ ليس في الإضافة - إذن - تخفيفٌ ، وأيضا يلزم تجويزُ الحسنِ الغلامِ والجميلِهِ ، ولا يجوز - اتفاقا -.

بلى ، القياسُ جوازُ إضافة ذات اللام التي فيها نون المثنى أو المجموع إلى أي ضمير كان ، وإلى المضاف إلى الضمير ، لحصول التخفيف بحذف النون ، كقولك : مررت بالرجلين الحسني غلامِهما والجميلَيه ، وكذا بالرجال الحسنِي الغلامِ والجميلِي وجهِهِ .

---

(١) في التسهيل ١٣٩ - ١٤٠ وعملها - يعني عمل الصفة المشبهة - في الضمير جرٌّ بالإضافة إن باشرته وخلت من ال ، ونصبٌ على التشبيه بالمفعول به إن فُصِلَت أو قرنت بال ، ويجوز النصب مع المباشرة والخلوّ وفاقا للكسائيّ .

(٢) التسهيل ١٣٧ .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ت : اللام .

(٥) ذكر الرضي في سبب امتناعها في الجزء الثاني صفحة ٢٠٧ أنها في الحسن الوجهِ لم تفـد الإضافةُ فيه خِفَّةً ، والمطلوب من الإضافة اللفظية ذلك ، أما في الحسن وجهٍ فإنها وإن أفادت التخفيف بحذف الضمير لكنها فرع المحضة فلا أقل من أن لا تكون على ضد ما هي عليه وهو تعريفُ المضاف وتنكير المضاف إليه .

(٦) شرح ابن مالك للكافية الشافية ١٠٦٠ .

ويجيء في باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيدُ شرح[1] - إن شاء الله تعالى -.

ولا تضاف الصفة إلى مرفوع بها غيرِ سببي نحو قولك: مررت برجل طيبٍ في داره نومُك ، لئلا تبقى الصفةُ بغير مرفوع بها في الظاهر - كما ذكرنا في اسمَى الفاعل والمفعول[2] -.

قوله : المائة الهجان .

أي مائةُ الناقةِ ، والهجان : البيض ، يستوي فيه الواحد والجمع كالفلُك - على ما يجيء في باب الجمع[3] -.

قوله : وعبدِها .

أي العبد الذي يرعاها ، وتمام البيت : عوذًا تُزَجّي خَلْفَها أطفالها .

العوذ جمع عائذة ، وهي الحديثةُ النّتاجِ ، وزَجّى أي ساق .

---

(١) انظر ط ٢/ ٢٠٥ - ٢١٠ .

(٢) صفحة ٨٩٦ .

(٣) شرح الرضي للشافية ٢/ ١٣٥ - ١٣٦ .

إضافة الصفة إلى الموصوف

قوله : ولا يضاف موصوفٌ إلى صفته ، ولا صفةٌ إلى موصوفها ، ونحوُ مسجد الجامعِ ، وجانب الغربيِّ ، وصلاة الأولى ، وبقلة الحمقاءِ متأوَّلٌ ، ومثل جرد قطيفةٍ ، وأخلاق ثيابٍ متأولٌ ، ولا يضاف اسمٌ مماثلٌ للمضاف إليه في العموم والخصوص ، كليث وأسد ، وحَبْس ومَنْع ، لعدم الفائدة ، بخلاف كلّ الدراهم ، وعين الشيء ، فإنه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوهُ متأوَّلٌ .

اعلم أن الاسمين الجائزَ إطلاقُهما على شيء واحد على ضربين : إما أن يكون في أحدهما زيادةُ فائدة ، كالصفة والموصوف ، والاسم والمسمى والعام والخاص ، أو لا يكون .

والأول على ضربين : إما أن تجوز إضافةُ أحدهما إلى الآخر - اتفاقا - كالمسمى إلى الاسم ، والعام إلى الخاص ، أو يجوز على الخلاف كالصفة إلى الموصوف ، وعلى العكس .

والمتفَقُ على جواز إضافة أحدِهما إلى الآخر إما أن يَحْتاجَ (ذلك)[1] إلى التأويل أولا يحتاج .

فالذي (لا)[2] يحتاج إلى التأويل العامُّ - غيرَ لفظي الحي والاسم - إذا أضيفَ إلى الخاص ، نحو كل الدراهمِ ، وعين زيدٍ ، وطور سيناءَ ، ويوم الأحدِ ، وكتاب (المفصَّلِ)[3] ، وبلد بغدادَ ، ونحو ذلك .

---

(١) تكملة من ط .

(٢) ساقطة من جـ .

(٣) في ص : سيبويه .

وإنما جاز ذلك لحصول (التخصيص)[1] في ذلك العام من ذلك الخاص .

ولا ينعكس الأمرُ أي لا يضاف الخاصُّ إلى العام المبهَم لتحصيل الإبهام ، فلا يقال - مثلا - زيدُ نفسٍ ، لأن المعلومَ بعد ذكر لفظه وتعينه لا يكتسي من غيره الإبهامَ .

والذي يحتاج إلى التأويل المسمَّى المضافُ إلى الاسم ، كالاسم المضاف إلى لقبه[2] ، نحو سعيد كُرزٍ ، ونحو ذا وذات مضافَين إلى المقصود بالنسبة ، نحو ذا صباح وذات يوم ، وكذا لفظُ الاسم المضاف إلى المقصود بالنسبة ، كاسم السلام واسم الشيبِ ، ولفظ الحي مضافًا إلى ماهو المقصود بالنسبة نحو قالهن حيِّ رِباحٍ[3] .

وأما الاسم المضاف إلى اللقب فنقول :

إذا اجتمع الاسمُ مع اللقب وجب تأخيرُ اللقب ، لأنه أَبيَنُ وأشهر من الاسم - كما يجيء في باب العلم[4] - ويجيء هناك أنه يجوز نصبُ اللقبِ المؤخَّر ورفعُه على القطع - سواء كانا مفردين أو مضافين أو أحدُهما مفردا دون الآخر - وأنه إن كانا مفردَين أو أولهما جاز إضافةُ الاسم إلى اللقب - أيضا - وهو الأكثر[4] .

وظاهر كلام البصريين أنك إذا لم تقطع الثانيَ - رفعا أو نصبا - وجب إضافةُ الأول إليه[5] .

وقد أجاز الزجاجُ والفراء[6] الإتباعَ أيضا على أنه عطفُ بيان ، وهو الظاهر ، نحو جاءني قيسٌ قفةٌ .

وإن كانا مضافين أو أولُهما لم تجز الإضافةُ ، بل يجب إما القطعُ لتضمُّن اللقبِ مدحًا أو ذما ، أو الإتباع على أن الثانيَ عطفُ بيان لأنه أشهر .

---

(١) في ت : التخفيف .

(٢) لعل الصواب : والاسم المضاف إلى لقبه .

(٣) نقل البغدادي في الخزانة ٤/ ٣٢٣ عن أبي علي في الإيضاح الشعري أنه قال : حكى أبو الحسن الأخفش في أبيات أنه سمع من يقول فيها : قالهنَّ حيُّ رِباحٍ .

(٤) ط ٢/ ١٣٩ .

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٢/ ٤٩ إذا لقبت مفردا بمفرد أضفته إلى الألقاب وهو قول أبي عمر ويونس والخليل ، وذلك قولك : هذا سعيدُ كرزٍ .. إلخ .

(٦) نسبه ابنُ مالك في شرح الكافية الشافية إلى الكوفيين صفحة ٢٥٠ .

فإذا تقرر هذا قلنا : إن تأويلَ نحو سعيد كرزٍ أن يقال : المرادُ بالمضاف الذاتُ ، وبالمضاف إليه اللفظُ ، وذلك أنه كما يطلقُ اللفظ ، ويراد به مدلولُه ، يطلق أيضا مع القرينة ويرادُ به ذلك اللفظُ الدالُّ ، تقول مثلا جاءني زيدٌ والمراد المدلولُ ، وتكلمت بزيد والمراد اللفظُ . فمعنى جاءني سعيدُ كرزٍ أي ملقَّبُ هذا اللقب ، ولا ينعكس التأويلُ ، أي لا يقال : إن الأولَ دالٌّ والثاني مدلولٌ ، حتى يكون معنى سعيد كرزٍ اسمَ هذا المسمَّى ، لأنهم ينسبون إلى الأول مالا يصح نسبتُه إلى الألفاظ ، نحو ضربت سعيدَ كرزٍ وقال سعيدُ كرزٍ .

فإن قلت : فلم لَمْ تقدِّمُوا اللقبَ مضافًا إلى الاسم أو غيرَ مضاف ؟

قلت : قد تقدم أن المقصودَ ذِكْرُهما معًا ، ولو قدم اللقبُ لأغنى عن الاسم ، إذ اللقبُ يفيد تعيينَ الذات الذي يفيده الاسمُ مع زيادةِ وصفٍ يُمْدَحُ به الذاتُ أو يذَم ، فالذاتُ باللقب أشهرُ منها بالاسم .

وأما ذا وذات وما تصرف منهما إذا أُضيفت إلى المقصود بالنسبة فتأويلُها قريب من التأويل المذكور ، إذ معنى جئت ذا صباح ، أي وقتًا صاحِبَ هذا الاسم ، فذا من الأسماء الستة ، وهو صفةُ موصوفٍ محذوف ، وكذا جئته ذات يوم أي مدةً صاحِبَةَ هذا الاسم .

واختصاصُ ذا بالبعض ، وذات بالبعضِ الآخَر يحتاج إلى سماع .

وأما ذا صَبُوحٍ وذا غَبُوقٍ فليس من هذا الباب ، لأن الصبوح والغبوق ليسا زمانَين ، بل ما يشرب فيهما ، فالمعنى جئت زمانا صاحِبَ هذا الشراب ، فلم يضف المُسَمَّى إلى اسمه وقوله[1] :

٣٠٢- إليكم ذوي آل النبيِّ تطلعت   نوازعُ من قلبي ظِماءٌ وألْبُبُ[2]

أي أصحابَ هذا الاسم .

---

(١) قائله الكميت بن زيد الأسدي ، وقد مرت ترجمته صفحة ١١٥ .

(٢) البيت في ديوان الكميت ١/ ١٠٢ وفي الخصائص ٣/ ٢٧ وفي المحتسب ١/ ٣٤٧ وفي ابن يعيش ٣/ ١٢ وفي اللسان (لبب) وفي الخصائص ٤/ ٣٠٧ .

اللغة : نوازع : جمع نزعة وهي الرغبة المِلحَّة ، ألبب : جمع لب ، وهو العقل .

الشاهد قوله : ذوي آل النبي فإن الإضافة فيه من إضافة المسمَّى إلى الاسم ، وليس قوله : ذوي زائدا . وقد قدره الرضيُّ بـ (أصحاب هذا الاسم) .

وجاءني ذوا سيبويه أي صاحبا هذا الاسم - كما يجيء في باب الجمع[1] -.

وأما قولهم آل حَمّ آل (مَرَامِر)[2] في السور فليس من هذا الباب ، إذ معناه السورُ المنسوبةُ إلى هذا اللفظ ، كما أن آل موسى بمعنى الجماعةِ المنسوبة إلى موسى .

وأما « حي » في نحو قولهم : هذا حيُّ زيدٍ فتأويلُه شخصُه الحي ، فكأنك قلتَ : « شخصُ زيدٍ » ، فهذا من بابِ إضافة العام إلى الخاص ، (وإنما ذكروا لفظ حيّ مبالغةً وتأكيدا)[3] فمعنى هذا حيُّ زيدٍ أي (المشارُ إليه)[4] عينُه وذاتُه لا غيرُهُ ، وإنما ذكروا الذات بلفظ الحي توغُّلا في باب المبالغة ، فإذا قلت : فعله حيُّ زيد فكأنك قلت : فعلَه هو بنفسه وهو حيٌّ موجود ، لا أنه نُسِب إليه الفعلُ وهو معدوم . وهذا حيُّ زيد أي هو هو بعينِه حيا قائما لا ريب فيه ، ثم صار يستعمَل في التأكيد بمعنى ذاتِه وعينِه ، وإن كان (المشارُ إليه)[5] ميِّتا قال[6] :

٣٠٣- ألا قَبَحَ الإلٰهُ بني زيادٍ وحيَّ أبيهم قبح الحمار[7]

وقال[8] :

(١) ط ٢/ ١٨٦ .

(٢) في جـ وهامش رقم ٣ من ط ١/ ٣٨٦ : الر ، والمقصود بآل مرامر آل المر ، والله أعلم .

(٣) ساقط من ص .

(٤) ساقطتان من ص .

(٥) تكملة من ط .

(٦) قائله يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري أبو عثمان ، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية ، وهو شاعر غَزِلٌ ، وفد على عبد الملك بن مروان فأكرمه ، وصحب عبادَ بنَ زياد بن أبيه زمنا و لم يظفر بخيره فهجاه ، فسجنه ثم رق له وأخرجه ، توفي سنة ٦٩هـ (الأعلام ٩/ ٢٣٥) .

(٧) البيت في ديوان يزيد ١٤٣ وفي المحتسب ١/ ٣٤٧ وفي الخصائص ٣/ ٢٨ . وفي اللسان (حي) وفي الخزانة ٤/ ٣٢٠ .

اللغة : قبح الإله : في الخزانة ٤/ ٣٢٣ دعائية يقال : قبَحه الله يَقْبَحُه ، أي نحّاه عن الخير .

الشاهد قوله : حي أبيهم ، حيث استعمل حي هنا بمعنى عين أو ذات للتأكيد مع أن لفظ حيّ ضد الميت ، وأبوهم هنا ميتٌ .

قال البغدادي في الخزانة ٤/ ٣٢٠ ، ٣٢١ ما ملخصه : إن الشارح فهم أن أباهم ميت فبنى كلامه عليه ، وإلا فلم يقل به أحد ، ثم نقل عن ابن السكيت في كتاب المذكر والمؤنث بأن مثل هذا لا يقال إلا والمضاف إليه حيٌّ موجود ، ونقل ذلك أيضا عن ابن جني في المحتسب والخصائص .

(٨) قائله جبَّار بن سَلْمَى بن مالك من بني عامر بن صعصعة وهو جاهلي ، (الخزانة ٤/ ٣٣٥ ، ٣٣٦) .

٣٠٤- ياقُرَّ إنَّ أباك حيُّ خويلدٍ   قد كنت خائفَه على الإحْمَـاقِ[1]

وقد حكم بعضُ النحاة بإلغاء كلمة حيّ وزيادته ، في مثل (هذا)[2] الموضع المذكور[3] ، كما حكموا بزيادة لفظ الاسم في قوله[4] :

٣٠٥- إلى الحول ثم اسمُ السلامِ عليكُما   ومن يَبْكِ حولًا كاملا فقد اعتذَرْ[5]

وفي قوله :

٣٠٦- تداعينَ باسِمِ الشِّيبِ في متثلّم   جوانِبُـه مـن بَصْرةٍ وسِلامِ[6]

وفي قوله[7] :

٣٠٧- لا ينعشُ الطرفُ إلا ما تَخَوَّنَه   داعٍ يناديه باسمِ الماءِ مبغـومُ[8]

---

(١) البيت في نوادر أبي زيد ١٦١ وفي الخصائص ٣/ ٢٨ وفي ابن يعيش ٣/ ١٣ وفي المقرب ١/ ٢١٣ وفي الخزانة ٤/ ٣٣٤ .

اللغة : قُرّ : مرخم قرة ، الإحماق مصدر أحمق الرجل ، إذا وُلِدَ له ولدٌ أحمقُ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن حيّ هنا مستعمَل للتأكيد بمعنى عين أو ذات ، وقد بناه على ما فهمه من أن أباه ميت .

نقل البغدادي في الخزانة ٤/ ٣٣٤ عن أبي علي في الإيضاح الشعري أن لفظ حي في هذه الشواهد زائد .

(٢) ساقط من ص .

(٣) نسب البغدادي في الخزانة ٤/ ٣٢٢ و ٣٣٤ هذا القول إلى أبي علي وصاحب اللبّ والزمخشري والمظفّري .

(٤) قائله لبيد بن ربيعة العامري ، وقد مرت ترجمته صفحة ٦٤٤ .

(٥) البيت في ديوان لبيد ٧٩ وفي مجاز القرآن ١/ ١٦ وفي الخصائص ٣/ ٢٩ وفي المنصف ٣/ ١٣٥ وفي ابن يعيش ٣/ ١٤ وفي المقرب ١/ ٢١٣ وفي العيني ٣/ ٣٧٥ والخزانة ٤/ ٣٣٧ . قال البغدادي ٤/ ٣٣٩ : المراد من قوله : ثم اسم السلام عليكما : الكناية عن الأمر بترك ما كان أَمَرَهُمَا به .. وقيل المعنى : ثم حفظ الله عليكما . كما يقال للشيء المعجب : اسم الله عليك .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن لفظ اسم زائد عند بعض النحاة . وفي مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ١٦ : بسم الله ، إنما هو بالله ، لأن اسم الشيء هو الشيء بعينه قال لبيد ، ثم ذكر الشاهد هذا .

(٦) سبق تخريجه تحت رقم ٨ صفحة ٥٩ ، وأعاده البغدادي هنا برقم ٣٠٦ واستشهد به الشارح هنا على أن لفظ اسم زائد ، قال البغدادي ٤/ ٣٤٣ ما ملخصه : قال الشلوبين في حاشيته على المفصل : رَدَّ هذا بعضُ المتأخرين بسبب وجود (ال) في الشيب ، ورد عليه البغدادي بأنها زيدت للحكاية ، وأن الصاغاني قال : الشيب حكاية أصوات مشافر الإبل .

(٧) قائله ذو الرمة وقد مرت ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٨) البيت في ديوان ذي الرمة ٣٩٠ وفي الخصائص ٣/ ٢٩ وفي ابن يعيش ٣/ ١٤ وفي إصلاح المنطق ٢٧٣ وفي الضرائر الشعرية ٨٢ وفي الخزانة ٤/ ٣٤٤ . =

وبإلغاء لفظ المقام في قول الشماخ[1] :

٣٠٨- ذَعَرتُ به القَطَا ونفيتُ عنه   مقامَ الذئبِ كالرجُلِ اللَّعِينِ[2]

والحق أن الاسم في المواضع المذكورة له معنى ، فقوله اسم السلام أي لفظه الدالُّ عليه وكلمتُه ، يعني سلامٌ عليكم ، واسم الماء واسم الشيب أي صوتُ الماء وصوتُ الشيب ، إذ الاسم هو اللفظ والصوت ، والمسمَّى هو مدلولُ اللفظ والصوت .

والدليل على أن زيادة الاسم في مثله للتنصيص على أن المرادَ هو اللفظُ لا المدلولُ أنهم لا يقولون : (جاءني)[3] اسم زيدٍ بزيادة (اسم)[4] ، بل لا يكون لفظُ الاسم المحكوم بزيادته إلا مع ما يتعلق باللفظ ، نحو تداعين ويناديه ، فاسم السلام من باب عين زيد ، لأن السلامَ لفظٌ ، وكذا اسم الماءِ واسم الشيبِ ، أي صوت الماء الشيب ، فإن الماءَ والشيبَ صوتان .

= اللغة : ينعش : يرفع وزنا ومعنى ، وفاعله يعود على ساجي الطرف في قوله قبل :

كأنها أُمُّ ساجي الطرف أُخذَلَها   مستودعٌ خَمَرَ الوعساءِ مرخـوم

ومعنى هذا البيت كأن خرقاء أم غزال ساج طرفه ، الطرف : النظر يصفه بكثرة النوم ، تخونه : تعهده ، مبغوم : بغام الناقة صوت لا تفصح به ، قال الأصمعي : مبغوم مردود إلى الصوت .. أشار بهذا إلى أنه صفة داع ، بمعنى أنه يجيبه ولده بماءْ ماءْ أيضا .

الشاهد : أنشده الرضي على أن لفظ اسم هنا مقحم .

قال البغدادي ٤/ ٣٤٤ : وزيادة الاسم هنا لا تتجه ، لأن الداعي هنا هو الظبيةُ وإنما دعت ولدها بقولها ماءْ ماءْ ، فلو كان على إقحام الاسم لقالت باسم ماءٍ ماءٍ ، والماء بالألف واللام ليس إلا الماءَ المشروبَ ، فكيف يريد حكايةَ صوتها .

ثم ذكر أن الشاعر ألْغَزَ في إيقاع الاشتراك اللفظي بين لفظ الماء وصوتها وذكر أن هذا الكلام أخذه الشلوبينُ عن أبي علي الفارسي .

(١) تقدمت ترجمته صفحة ٦٤٥ .

(٢) البيت في ديوانه ٣٢١ وفي المحتسب ١/ ١٠٩ وفي الفاخر ٧ وفي تفسير الطبري ١/ ٣٠٨ وفي تفسير القرطبي ٢/ ٢٥ وفي ابن يعيش ٣/ ١٣ وفي جمهرة أشعار العرب ٢٨ وفي الخزانة ٤/ ٣٤٧ .

اللغة : ذعرت : خوفت ونفرت ، القطا : جمع قطاة وهي أهدى الطير ، اللعين : المطرود المنفي ، والباء في به تعود إلى الماء المذكور في قوله قبله :

وماءٍ قد وردتُ لوصل أروى   عليه الطيرُ كالورقِ اللُّجَينِ

الشاهد : أنشده الرضي على أن لفظ مقام في البيت ملغى ، وأن المراد نفي الذئب .

(٣) تكملة فى ط .

(٤) في ت : الاسم . والأحسن ما أثبته .

وأما قوله : مقامَ الذئب ، فهو من باب الكنايات ، تقول : مكانُك مني بعيد ، أي أنت مني بعيد ، لأن من بعد مكانه فقد بعُدَ هو ، وإذا بَعَّدت الذئبَ فقد بعدت مكانَه الذي هو فيه .

والمختلَفُ في جوازِ إضافة أحدِهما إلى الآخر الموصوفُ وصفتُه .

فالكوفيون جوَّزوا إضافةَ الموصوفِ إلى صفته وبالعكس ، استشهادا للأول بنحو مسجدِ الجامعِ وجانبِ الغربي ، وللثاني ، بنحو جَرْدِ قطيفةٍ وأخلاقِ ثيابٍ ، وقالوا : إن الإضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين ، كما في جردِ قطيفةٍ ، أو بحذف اللام كمسجد الجامعِ ، إذ أصلهما قطيفةٌ جردٌ والمسجدُ الجامعُ[1] .

وهذه الإضافةُ ليست كإضافة الصفةِ إلى معمولها عندهم ، إذ ذاك (لا)[2] (يخصِّصُ ولا يعرف بخلاف هذا)[3] ، فإن الأولَ ههنا هو الثاني من حيث المعنى ، لأنهما موصوفٌ وصفة ، فتخصُّصُ الثاني وتعرُّفُه (يُخصِّص الأول ويُعرِّفه)[4] .

وأما نحو حسن الوجه ، فالحسنُ – وإن كان هو الوجهَ معنى – إلا أنك جعلته لغيره في الظاهر ، بسبب الضمير المستتر فيه الراجع إلى غيره ، فبعَّدتَه في اللفظ عن المجرور به غاية التبعيد .

فعلى هذا تقول : هذا مسجد الجامع الطيبُ ، برفع الصفةِ .

والبصريون قالوا : لا يجوز إضافةُ الصفة إلى الموصوف ولا العكس[5] .

ولهذا ينصبونَ المرفوعَ بالصفة إذا أريد الإضافةُ إليه نحو حسن الوجه – كما مر[6] – وذلك لأن الصفةَ والموصوف واقعان على شيء واحد ، فهو إضافة الشيء إلى نفسه .

---

(١) المسألة الحادية والستون من الإنصاف صفحة ٤٣٦ – ٤٣٨ .
(٢) ساقطة من جـ .
(٣) في ط : تخصص وتعرف بخلاف هذه ، وقال في الهامش تعليقة ٢ : وفي بعض النسخ : إذ تلك لا تخصص ولا تعرف بخلاف هذه .
(٤) في ص : بتخصُّص الأول وتعرفه .
(٥) انظر الإنصاف ٤٣٦ – ٤٣٨ .
(٦) صفحة ٩١٢ .

ولايتم لهم هذا مع الكوفيين ، لأنهم يجوِّزون إضافةَ الشيء إلى نفسه مع اختلاف اللفظين – كما يجيء من مذهب الفراء[1] –.

(ولو لم يجوِّزوه أيضا لجاز هذا ؛ لأن في أحدِهما زيادةَ فائدةٍ ، كما في نفس زيد)[2] .

وقال المصنفُ : لا يجوز ذلك ؛ لأن توافق الصفة والموصوف في الإعراب واجب[3] .

وليس بشيء ، لأن ذلك إنما يكون إذا بقيا على حالهما ، فأما مع طلب التخفيف بالإضافة فلا نُسلِّم له ، وهو موضعُ النزاع .

فعند البصريين نحو بقلةُ الحمقاءِ كسيفِ شجاعٍ ، أي المضاف إليه في الحقيقة هو موصوفُ هذا المجرور ، (إلا أنه)[4] حذف وأقيم صفتُه مُقامَه ، أي بقلة الحبة الحمقاء .

وإنما نسبوها إلى الحمق لأنها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الأقدام .

ومسجدُ الوقتِ الجامع ، وذلك الوقتُ يومُ الجمعة ، كأن هذا اليوم جامعٌ للناس في (مسجده للصلاة)[5] .

وجانب المكان الغربي ، وصلاة الساعة الأولى ، أي أول ساعةٍ بعد زوال الشمس .

ويجعلون نحو جرد قطيفةٍ بالتأويل كخاتَم فضةٍ ، لأن المعنى شيء جردٌ ، أي بالٍ ، ثم حذف الموصوفُ ، وأضيفت صفته إلى جنسها للتبيين ، إذ الجردُ يُحتَمَل أن يكون

---

(١) صفحة ٩٢٤ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) شرحه لكافيته ٥٣ ، وقد علل المنع بثلاث علل قال : لتعذر ذلك لفظا ومعنى ، أما الأول فلو ذهبت تضيف الموصوف إلى صفته لكنت معرِّفا للشيء بغير ما لم تقصد به الذات .. وأيضا فإن كونه صفةً يقتضي له حكمَ التبعية ، وكونه مضافا إليه يقتضي له حكمَ المقصود بالنسبة ، فكيف يكون الشيء تَبَعًا غير تبع ، وأيضا فإن الصفة تقتضي بأن تكون بإعراب الموصوف .. إلخ .

(٤) في ط : لأنه ، والعبارة ساقطة من ص .

(٥) في ص : مسجد للصلاة .

من القطيفة ومن غيرها ، كما كان خاتم محتمِلا أن يكون من الفضة ، ومن (غيرها)[1] فالإضافة بمعنى مِنْ .

ويجوز عندي أن تكون أمثلةَ إضافة الموصوف إلى صفته من باب طورِ سيناءَ ، وذلك بأن يُجْعَلَ الجامعُ مسجدا مخصوصا ، والغربيُّ جانبا مخصوصا ، والأُولى صلاةً مخصوصةً ، والحمقاءُ بقلةً مخصوصة ، فهي من الصفات الغالبةِ ، ثم يضاف المسجدُ والجانبُ والصلاةُ والبقلةُ المحتملةُ إلى هذه المختصة ، لفائدةِ التخصيص ، فتكون صلاةُ الأولى كصلاة الـ (الوتر)[2] ، وبقلةُ الحمقاءِ كبقلة الكُزْبُرَةِ ، وجانب الغربي كجانب اليمين[3] .

أما الاسمان اللذان ليس في أحدهما زيادةُ فائدةٍ كشحطِ[4] النوى ، وليث أسد ، فالفراء يجيز إضافةَ أحدِهما إلى الآخر للتخفيف ، قال : إن العربَ تجيز إضافةَ الشيء إلى نفسه إذا اختلفَ اللفظان[5] كقوله[6] :

٣٠٩- فقلتُ انجُوَا عنها نَجا الجِلدِ إنه سيرضيكمـا منها سَنَامٌ وغارِبُــه[7]

---

(١) في ط : غير .

(٢) في جـ وط : الوتيرة .

(٣) لعل هذا مما انفرد به الرضي .

(٤) الشحْط والشَّحَط : البعد .

(٥) في معاني القرآن للفراء ١/ ٣٣٠ وقوله : ﴿ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ ﴾ الأنعام ٣٢ ... جُعلت الدارُ ههنا اسمًا وجعلت الآخرةُ من صفتها ، ومثله مما يضاف إلى مثله في المعنى قوله ﴿ إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ والحقُّ هو اليقين . وانظر ٢/ ٥٥ ، ٥٦ و ٢٨٦ و ٣/ ٤١ و ٧٦ و ١٠٩ .

(٦) ينسب البيت إلى أبي الغَمْر الكلابي ، وإلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت (الخزانة ٤/ ٣٦٠) .

(٧) البيت في المقصور والممدود لابن دريد ٢٩ وفي العيني ٣/ ٣٧٣ وفي شرح الأشموني بحاشية الصبان ٢/ ٢٤٣ وفي الخزانة ٤/ ٣٥٨ .

اللغة : النَّجا : قيل مقصور من قولك : نجوت جلدَ البعير ، وأنجيته ، إذا سلخته ، وعن القالي : النَّجَا : ما سلخته عن الشاة والبعير . غاربه : الغارب مابين السنام والعنق .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على مايراه الفراءُ من جواز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظَان .. ونقل البغدادي عن ابن السيرافي أنه قال : يريد قشرا عنها لحمَها وشحمَها كما يُقْشَرُ الجلد .. ثم قال : ويؤخذ من هذا التفسير أن النجا هنا اسم مصدر بمعنى النَّجْو منصوب على أنه مفعول مطلق وليس اسمًا للجلد ، فلا يكون كما قاله الفراء .

والنجا هو الجلد .

والإنصاف أن مثلَه كثيرٌ لا يمكن دفعُه ، كما في نهج البلاغة (لَنَسَخَ الرجاءُ منهم شَفَقَاتِ وَجلِهِم)[1] وقوله : (وسكائكَ الهواءِ ورخاءَ الدَّعةِ)[2] .

ولو قلنا : إن بين الاسمين في كل موضع فرقًا لاحتجنا إلى تعسفات كثيرةٍ .

ومما اختُلِف فيه هل إضافتُه محضةٌ (أو)[3] لا على ما تقدم أفعلُ التفضيل فنقول :

هو في حال الإضافة على ضربين ، أحدُهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من أمثاله التي دل عليها لفظُ المضاف إليه ، وثانيهما لا يراد به ذلك - وقد يجيء ذكرُ أحكامه في بابه[4] -.

والمقصود ههنا ، أن إضافته بالمعنى الأول فيها الخلاف .

فعند ابن السراج[5] وعبد القاهر[6] وأبي علي[7] والجزولي[8] هي غيرُ محضة ، لكونها بمعنى (من) والجارُّ والمجرورُ في محل النصب بأنه مفعولُ أفعَل ، كما لو ظهر مِنْ فإن الجار في قولك : أفضلُ من (القوم)[9] لابتداء الغاية ، والجار والمجرور مفعولُ أفضل ، فأفضلُ في أفضل القوم صفةٌ مضافة إلى معمولها ، الذي هو المجرور بعدَه (سواء انجرَّ بمِنْ ظاهرةً أو مقدرةً)[10] فهو كاسم فاعل مضاف إلى مفعوله نحو ضارب زيد .

---

(١) من كلام له في صفة الملائكة ، نهج البلاغة ١/ ١٩٥ قال : لم يَستعظِموا ما مضى من أعمالهم ولو استعظَموا ذلك لنسخ الرجاءُ منهم شَفَقَاتِ وَجَلِهم .

(٢) في ط : ورخاء الدعة ، وسكائك الهواء . وسكائك الهواء مذكورة في نهج البلاغة ١/ ١٧ من خطبة له يذكر فيها ابتداءَ خلق السماء والأرض وخلق آدم . قال : ثم أنشأ سبحانه فَتْقَ الأجواءِ وشَقَّ الأرجاءِ ، وسَكَائِكَ الهواءِ . قال المحقق : السكائك جمع سُكاكة ، وهي أعلى الفضاء ، كما قالوا : ذؤ وذوائب .

(٣) في ط : أم ، ولا يجيز البلاغيون مجيء أم بعد هل .

(٤) ط ٢/ ٢١٤ ومابعدها .

(٥) عندما تحدث ابن السراج عن ذلك في الأصول ٢/ ٧ و ٨ قال : فقولك : زيد أفضلُ منك ، وزيد أفضلُكما في المعنى سواء ، إلا أنك إذا أتيت بمنك فزيد منفصلٌ ممن فضلته عليه ، وإذا أضفت فزيد بعضُ ممن فضلته عليه .

(٦) المقتصد ٨٨٤ .

(٧) الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ٨٨٤) .

(٨) جعل الجزولي مما إضافتُه غيرَ محضة إضافةَ أفعَل إلى جنسه مرادا فيه معنى مِنْ (المقدمة الجزولية ق ٢٩) .

(٩) ساقطة من ط .

(١٠) تكملة من ط .

ومعنى من الابتدائية في أفضل من القوم أنه ابتدأ زيدٌ في الارتقاء والزيادة في الفضل ، من مبدأٍ هو القوم ، بعد مشاركتهم له في أصل الفضل ، إلا أنه لنقصان درجته في مشابهة اسم الفاعل عن الصفات المشبهة – كما يجيء في بابه[1] – لا يرفع فاعلا مظهرا إلا بشرائطَ – تأتي في بابه[2] – ولا ينصبُ مفعولا صريحا ، ولا شبيهَ مفعولٍ ، فلا يقال : أحسن الوجهَ ، بل يرفع مضمَرا ، ويعمل نصبا في محل الجار والمجرور لضعفه ، وينصب التمييزَ الذي تنصبه الجوامدُ أيضا ، كما في عشرون درهمًا ، نحو (أحسنُ)[3] وجهًا .

ودليل تنكيره قولُ الشاعر[4] :

٣١٠ – مَلِكٌ أضلعُ البريةِ لا يو   جـدُ فيها لما لَدَيـهِ كِفَـاءُ[5]

(وقوله[6] :

٣١١ – ولَمْ أَرَ قومًا مثلَنا خيرَ قومِهم   أقلَّ بِه منا على قومهم فَخْـرا)[7]

ومذهب سيبويه ، أن إضافة أفعلِ التفضيل حقيقيةٌ مطلقا[8] .

(١،٢) ط ٢/ ٢١٩ – ٢٢٠ .
(٣) في جـ : الحسن .
(٤) قائله الحارث بن حلزة اليشكري ، وقد مرت ترجمتُه صفحة ٢٣١ .
(٥) البيت في شرح القصائد السبع الطوال ٤٧٦ وفي الخزانة ٤/ ٣٦١ .
اللغة : أضلع : أقوى وأشدُّ تحملا ، كِفاء : مثل .
الشاهد : أنشده الرضي على أن أفعلَ إذا أضيف إلى ما هو بعضٌ منه فإن إضافته لفظيةٌ بدليلِ هذا البيت . فإن « ملك » نكرةٌ ، وقد وصف بأضلع البرية . قال البغدادي ٤/ ٣٦٣ – ٣٦٤ : وروي ملكٌ أَضْرَعَ البريةَ ، على أنه فعل ماض ، أي أذلَّ البريةَ وقهرها .. وحينئذ لا شاهد فيه .
(٦) قائله زيادة بن زيد الحارثي ، من بني الحارثِ بن سعد أخو عُذرةَ ، قال أبو رياش : هو زيادةُ بن زيد من سعد هذَيم بن لَيث ، وزيادةُ شاعرٌ إسلامي في الدولة الأموية ، قتله ابن عمه هُدْبَةُ بن خَشْرَم (الخزانة ٤/ ٣٦٦) .
(٧) البيت في شرح الحماسة للمرزوقي ٢٤٤ وفي الخزانة ٤/ ٣٦٤ .
المعنى : قال البغدادي ٤/ ٣٦٥ : لا نبغي على قومنا ولا نتكبر عليهم ، بل نعدهم أمثالنا ونظراءنا ، فنباسطهم ونوازنهم قولا بقول وفعلا بفعل .
الشاهد قوله : خيرَ قومهم فإنه أضاف (خير) إلى قومهم ، و لم يستفد تعريفا ، لذا وَصَفَ بها النكرة « قوما » ، ونقل البغدادي في الخزانة ٤/ ٣٦٤ عن الشلوبين في حاشية المفصل أنك إنْ جعلت خيرًا من الخير الذي هو ضد الشر لم يكن من هذا الباب ، قال : وجوز شراحُ الحماسة أن يكون خيرَ قومِهم بدلا من قوما . اهـ . وهذا الشاهد تكملة من جـ وط .
(٨) الكتاب ١/ ١٠٥ .

وذلك أنه في حال الإضافة على ضربين :

أحدُهما : أن يكون بعضَ المضاف إليه كأيّ ، فيدخلَ فيه دخولَ أيّ فيما أضيف إليه ، والمعنى : أن صاحبَه مفضَّلٌ في المعنى الذي وضع له المصدرُ ، المشتقُّ هو منه ، على كل واحد واحد مما بقي بعدَه ، من أجزاء المضاف إليه ، فإن زيدا في قولك : زيدٌ أظرف الناس مفضَّلٌ في الظرافة على كل واحد ممن بقي بعدَ زيد من أفراد الناس ، فالمعنى (زيد)[1] بعضهم الزائدُ في الظرافة على كل واحد ممن بقي منهم بعده .

ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه ، لأنك لم تفضِّلْه على جميع أجزاء المضاف إليه بل على ما بقي من المضاف إليه بعدَ خروج هذا المفضَّل منه ، فالإضافة في هذا المعنى بتقدير اللام ، كما في قولك بعضُ القوم وثلثُهم وجزؤهم ، وأحدُهم ، ولو كان بتقدير مِن الابتدائية لجاز زيدُ أفضلُ عمرو ، كما يجوز زيد أفضلُ من عمرو ، ولو كان بتقدير من المبيِّنة - كما في خاتم فضة لوقع اسمُ المضاف إليه مطَّردًا على المضاف - كما ذكرنا في صدر هذا الباب[2] - ولا يقع (كما في نحو)[3] هذا أفضلُ القوم .

فإذا كان إضافتُه بهذا المعنى كإضافة بعض القوم ، فهو بتقدير اللام مثلُه ، فتكون محضةً ، بدليل قوله تعالى : ﴿ فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾[4] .

وقوله : أضلعُ البرية[5] خبرُ مبتدأ محذوف ، أي هو أضلعُ البرية (وخيرَ قومهم[6] نُصِبَ على المدح)[7] .

وثانيهما : (أن يكون أفعلُ)[8] مفضلا على جميع أفراده مطلقا ، ثم نضيفه إلى شيء للتخصيص ، سواءٌ كان ذلك الشيء مشتملا على أمثال المفضَّل ، نحو زيد أفضل

---

(١) ساقطة من ط ومثبتة في هامشه .

(٢) صفحة ٨٨٠ .

(٣) في ت : نحو .

(٤) المؤمنون ١٤ ، واستشهد بها على اكتساب المضاف التعريف من المضاف إليه ، لوقوعه نعتا للمعرفة .

(٥) في البيت المذكور صفحة ٩٢٦ وهو : مَلكٌ أضلعُ البريةِ لا يوجد فيها لما لديه كِفاءُ .

(٦) في قول الشاعر :

ولم أرقونا مثلَنا خيرَ قومِهم   أقلَّ به منا على قومِهم فخرًا

(٧) تكملة من ط .

(٨) في ط : أن أفعل يكون ، وفي ص : أن يكون مفضلاً .

إخوته ، أو لم يكن نحو زيد أفضل بغدادَ ، أي أفضل أفرادِ نوع الإنسان ، وله اختصاصٌ ببغداد ، فالإضافة فيه لأجل التخصيص ، كما في غلام ِ زيدٍ ومصارعِ مصرَ ، لا لتفضيله على أجزاء المضاف إليه .

فهذه الإضافةُ محضةٌ اتفاقا بمعنى اللام .

ثم نقول : (أفعلُ)[1] بالمعنى الأول إما أن تضيفَه إلى المعرفة (أو النكرة ، فإن أضفته إلى المعرفة)[2] لم يجزْ أن تكون مفردةً ، نحو « أفضلُ الرجلِ ، وأفضل زيدٍ ، إذ لا يمكن كونُه بعضَ المضاف إليه ، بلى ، إذا كان ذلك الواحدُ من أسماء الأجناس التي يقع مفردُها على القليل والكثير ، نحو البَرْنِيُّ[3] أطيب التمرِ جاز ، والرجل ليس جنسا بهذ المعنى ، فنقول : زيد أفضل الرجلَين أي أحدهما المفضَّل على الآخر ، وأفضل الرجال ، أي أحدهم المفضل على كل واحد من الباقين .

وأما إذا أضفته إلى النكرة فيجوز إضافتُه إلى الواحد والمثنى والمجموع ، نحو زيدٌ أفضل رجل ، والزيدان أفضل رجلين ، والزيدون أفضل رجالٍ ، فيتطابقُ صاحبُ أفعل والمضافُ إليه إفرادًا وتثنية وجمعا ، ويجوز إفرادُ المضاف إليه ، وإن كان صاحبُ أفعل مثنى أو مجموعا قال تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾[4] .

وحكم أيّ في الإضافة حكمُ أفعل ، يعني أنك إذا أضفت أيًّا إلى المعرفة فلابد أن يكون المضافُ إليه مثنى أو مجموعا ، وإذا أضفت إلى النكرة جازكونُ المضاف إليه مفردًا أو مثنى ومجموعا .

والعلة في ذلك أن أيًّا - استفهامًا كان أو شرطا أو موصولا - موضوعٌ ليكون جزءا من جملةٍ معينة بعدَه ، مجتمعةٍ منه (ومن مثله ومن مثليه)[5] ومن أمثاله ، وكذا أفعل المضاف بالمعنى الأول .

---

(١) في جـ وط : أفضل .

(٢) ساقط من ص .

(٣) البرني : ضرب من التمر أصفر مدور ، وهو أجود التمر ، واحدته بُرْنِيَّة (اللسان ١٦/ ١٩٤) .

(٤) البقرة ٤١ .

(٥) تكملة من جـ وص .

فقولنا : جزء من جملة يخرج نحو : الفرس أفْرَه[1] البغالِ ، ويوسف أحسنُ إخوته ، فإنه لا يجوز مثلُه بالمعنى الأول ، إذ ليس جزءًا من جملةٍ بعدَه .

وقولنا : معينة ليخرج نحُو زيد أفضل رجلينِ أو رجالٍ ، فإنه لا يجوز ، إذ لا فائدة في كونه أفضل من بين جملة غير معينة من عُرْضِ الرجال ، وكذا يخرج نحو أي رجلين زيد وأي رجال هو ، فإنه لا يجوز ، إذ وَضْعُ أيٍّ للتعيين ، وكيف يتعين واحدٌ من جملة غيرِ متعيّنة ؟

وقولنا : مجتمعةٍ منه ومن أمثاله يخرج نحو وجه زيد أحسنُه ، ونحو قولك : أيُّ زيدٍ أحسنُ أَوَجْهُه أم يدُه أم رجلُه ؟ فإنه لا يجوز ؛ لأن زيدا لم يجتمع من الوجه وأمثاله ، وكذا لا يجوز أيُّ بغدادَ أطيبُ ؟ أي ، أي دورها ؟ إلا أن يقدر المضاف ، أي أحسن أعضائه ، وأي أعضاء زيد ، وأي دور بغداد .

فأي ؛ موضوع لتعيين بعضٍ من كلٍّ معيَّنٍ ، وأفعل – بالمعنى الأول – لتفضيل بعضٍ من كلٍّ معين بعده على سائر أبعاضه .

فإذا تقرر هذا قلنا : لم يجز زيدٌ أفضل الرجل ، وأيُّ الرجلِ هذا ؟ لأن الرجل ليس كلًّا يشمل زيدًا وغيره ، بخلاف قولك : البَرْنيّ أطيبُ التمر ، وقولك : أيُّ التمرِ هذا ، لكون التمر جنسا يقع على القليل والكثير .

وجاز أفضلُ الرجلين وأيّ الرجلين لكون المضاف فيهما (بعضا)[2] من الجملة المعينَة بعده ، وهي المثنى . وكذا أفضل الرجال وأي الرجال ، سواءٌ أردتَ بهذا الجمع معهودَين معينين أو جنسَ الرجال ، إذ هو على كلا التقديرين جملة معينة .

وإنما جاز أي رجل هو ، وأي رجلين هما ، وأي رجال هم ، مع أن المجرور في جميعها ليس – في الظاهر – جملةً معينة كما شرطنا ؛ لأن المراد بكل واحدٍ من هذه المجرورات الجنسُ مستغرقا مجتمعا من المَسْؤُول ومنَ أمثاله ، فتكون في الحقيقة (جملةً معينة)[3]

---

(١) تقدم بيان معناه صفحة ٧١٤ .

(٢) في ط : بعضها ، والصواب ما أثبته .

(٣) ساقطتان من ط .

منقسمةً إلى المسؤول وأمثاله ، كما شرطنا – فمعنى أيِّ رجل ، أي قسم من أقسام الرجال ، إذا قُسِّموا رجلا رجلا ، وأي رجلين ، أي أي قسم من أقسام هذا الجنس إذا قُسِّم رجلين رجلين ، وأي رجال، أي أيّ قسم من أقسام هذا الجنس إذا صُنِّفُوا رجالا رجالا .

وكذا في أفعل نحو زيد أفضل رجل ، أي أفضل أقسام هذا الجنس ، إذا كان كلُّ قسم منه رجلا ، والزيدان أفضل رجلين ، أي أفضل أقسام هذا الجنس ، إذا كان كلُّ قسم رجلين ، والزيدون أفضل رجالٍ ، أي أفضل أقسام هذا الجنس إذا كان كلُّ قسم رجالا .

فأفعل سواء أضفته إلى المعرفة أو إلى النكرة لتفضيل صاحبِه على كل ما هو مثله من أجزاء ما بعدَه إفرادا أو تثنية أو جمعا ، فلهذا لم يجز الزيدان أفضل الرجلين ، لأن الرجلين ليس لهما أجزاءٌ مثلُ الزيدين تثنيةً ، بل هو جزء واحد مثلُ الزيدين ، وجاز زيد أفضل الرجال أو الزيدان أو الزيدون أفضل الرجال ، لأن الرجال يصح تجزئتها رجلا رجلا كزيد ، ورجلين رجلين كالزيدَين ، ورجالا رجالا كالزيدِين .

ولا تظنن أن صاحبَ أفعل التفضيل مفضَّلٌ على مجموع أقسام المضاف إليه ، فتقول في زيد أفضلُ الرجال ، إنه أفضل من مجموع الرجال ، من حيث كونُه مجموعا ، فإنه غَلَطٌ ، بل معناه أنه أفضل من كل رجلٍ (رجلٍ)[1] هو قسمٌ من أقسام الرجال ، كما كان في النكرة سواء .

وكذا « أي » لتعيين قسم من أقسام المضاف إليه – معرفةً كان أو نكرةً – فلا يجوز أي الرجلين هذان ، إذ ليس للرجلين أقسامٌ كلُّ واحد منها مثنى حتى يُعَيِّنَ أحد تلك الأقسام .

ويجوز أي الرجال هذا ، وأي الرجال هذان ، أو هؤلاء ؛ لأن الرجال – كما قلنا – يصح تجزئتُها أفرادا أو مثنيات أو جُموعا .

---

(١) تكملة من ص وط .

فإن قيل : فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس بأحد أجزائه في النكرة حتى قلت: أفضل رجلٍ وأفضل رجلَين ، وأفضل رجالٍ ، ولم يجز مثل ذلك في المعرفة .

قلت : لأن المنكَّر لا يختص في أصل وصفه بواحد بعينه ، فصح أن (يعبَّر)[1] به عن كل واحدٍ واحدٍ على البدل ، إلى أن يفنَى الجنسُ تحقيقا ، بخلاف المعرفة ، فإنها لتخصيص بعض الأجزاء وتعيينه ، فلا يطلق مع ذلك التعيينِ على غيره ، وأيٌّ وأفعلُ لا يضافان إلا إلى جملة ذات أجزاء - كما قلنا[2] - ولا يضافان إلى ما يكون تَجَزُّؤُه بالعطف ، نحو أي زيدٍ وعمرٍو ، ولا زيد أفضل زيدٍ وعمرٍو .

فإن تكرر المجرورُ بالعطف فيهما فلأجل تكرُّر المسؤول عنه في أي ، والمفضلِ في أفعل ، نحو زيد وهند أفضلُ رجلٍ وامرأةٍ ، وأيُّ رجل وامرأة هذَا وهذِه .

وأما قولهم : أيِّي وأيُّك ، فالمرادُ به أينا (لكنهم)[3] قصدوا التنصيصَ على أن المرادَ المتكلمَ والمخاطَب ، إذ كان لا يدل عليه الضميرُ في أينا ، فصرحوا بالضميرَين ، فوجب إعادةُ « أيٍّ » رعايةً لحق المعطوف والمعطوف عليه ، إذ لا يعطف على الضمير المجرور ، ولا يعطف الضمير المجرورُ على شيء إلا بإعادة الجار ، فتكرير « أيّ » للمحافظة على اللفظ لا المعنى ، كما في قولك : بيني وبينك ، مع أن مثلَ هذا لا يكون إلا في ضرورة الشعر قال[4] :

٣١٢- فأيِّي مَا وأيُّك كان شرا فقِيدَ إلى المُقامة لا يَرَاهَا[5]

---

(١) في ط : يعتبر .

(٢) صفحة ٩٢٩ .

(٣) في ص : إلا أنهم .

(٤) قائله العباس بن مرداس وقد مرت ترجمته صفحة ١٠٥ .

(٥) البيت في الكتاب ١/ ٣٩٩ وفي مجاز القرآن ٢/ ٨١ و ١٠٢ وفي تفسير الطبري ١٩/ ٢١ وفي ابن يعيش ٢/ ١٣١ وفي المقرب ١/ ٢١٢ وفيه فإني ما وأيك ، ولعله خطأ طباعي ، فإنه استشهد به لما ذكره الشارح وفي اللسان (أيا) ١٨/ ٥٩ وفي الخزانة ٤/ ٣٦٧ .

المخاطب في وَأيك هو خُفاف بن نَدبةَ الصَّحابي المذكور في قوله قبل :

ألا من مبلغ عني خُفافًا أَلُوكًا بيتُ أهلِك مُنتهاها

المُقامة : المجلس ، أراد الدعاء على من كان منهما شرا من الآخر بالعَمَى في الدنيا حتى يقادَ إلى مجلسه .

الشاهد : قوله : فأيي ماوأيك فإن القياس أن يقول فأيُّنا ، ولكنه قال هذا ضرورة .

وجاء مثله في الضرورة[1] :

٣١٣ - ... أظلمِي وأظلمُه[2]

وأيٌّ معربٌ ، مع أن فيه إما معنى الشرط أو الاستفهام ، أو هو موصول للزومه للإضافة المرجِّحَة لجانب الاسمية المقتضية للإعراب .

ولا يحذف المضاف إليه إلا مع قيام قرينةٍ تدل عليه ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾[3] أي أيَّ اسمٍ .

وتجريدُها من التاء مضافةً إلى مؤنث أفصحُ من لحاق التاء - كما يجيء في الموصول[4] - قال تعالى : ﴿ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾[5] .

قوله : ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم .

أي لا يقال نحو : كلُّ الجميعِ ولا جميعُ الكلِّ ، فإنهما متماثلان في العموم .

قوله : ليثُ أسدٍ وحبسُ مَنْعٍ .

مثالان للخصوص : الأول[6] عين والثاني[7] معنى .

قوله : عين الشيء .

يريد بالشيء شيئا معينا ، كزيد وعمرو ، كما تقول : عين زيد ، وإلا فالشيءُ أعمُّ من العين .

---

(١) لم أهتد إلى قائله .

(٢) البيت بتمامه :

يارَبِّ موسى أظلمي وأظلمه فاصبب عليه مَلَكا لا يرحمه

وهو في المقرب ١/ ٢١٢ وفي الهمع ١/ ١١٠ وفي الدرر ١/ ٨٠ وفي التصريح ١/ ٢٩٩ وفي الخزانة ٤/ ٣٦٩

يقول : ياربَّ موسى أينا كان أظلمَ لصاحبه فسلِّط عليه ملكا لا يرحمُه .

الشاهد قوله : أظلمي وأظلمه ، فإن قياسه أن يقول : أظلمُنا ولكنه أنشده ، هكذا ضرورةً .

(٣) الإسراء ١١٠ .

(٤) ط ٢/ ٤١ ونقل هناك عن الأندلسي أن التأنيث شاذ .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ .. وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ .. ﴾ الآية . لقمان ٣٤ .

(٦) يعني نحو : ليث أسد .

(٧) يعني نحو : حبس منع .

وقد أخل المصنف ببعض أحكام الإضافة ، فلا بأسَ أن نذكرها .

أحدُها : حذفُ المضاف إذا أُمِن اللبسُ ، وجاء أيضا في الشعر مع اللبس قال[1] :

٣١٤- فهل لَكُمُ (فيها)[2] إليَّ فإنّني   طبيبٌ بما أَعْيَى النِّطاسِيَّ حِذْيَمَا[3]

أي ابن حذيم[4] .

فإذا حذف فالأولى والأشهرُ قيامُ المضاف إليه (مَقَامَ المضاف)[5] في الإعراب ، كقوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾[6] .

وقد يُترك - عند سيبويه[7] - على إعرابه ، إن كان المضافُ معطوفا على مثله ، مضافًا إلى شيء كما يقال في المثل : ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً[8] ، أي ولا كلُّ

---

(١) قائله أوسُ بن حجر بن عَتَّاب ، قيل كان فحل مضر حتى نشأ النابغةُ وزهيرٌ فأخملاه ، قال أبو ذؤيب : كان أوس عاقلا في شعره ، كثيرَ الوصف لمكارم الأخلاق ، وهو من أوصفهم للحُمُر والسِّلاح .. وسبق إلى دقيق المعاني وإلى أمثال كثيرة ، وهو من تميم أُسَيْدي (الشعر والشعراء ٢٠٢ - ٢٠٩) وفي الأعلام أنه توفي نحو ٢ ق هـ .

(٢) في ص وط : فيما .

(٣) البيت في ديوانه ١١١ وفي جمهرة اللغة ٣/ ٥٠٣ وفي الخصائص ٢/ ٤٥٣ ، وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور ١٦٧ وفي المخصص ١٢/ ٣٢٧ وفي الفاخر ٩٣ وفي ابن يعيش ٣/ ٢٥ وفي الخزانة ٤/ ٣٧٠ وفي شرح شواهد الشافية ١١٦ .

اللغة : أعيى أعجز وأتعب . النطاسي : التنطس المبالغة في التطهر ، وكل من أدق النظر في الأمور واستقصى علمها فهو متنطس ، ومنه قيل للمتطبب : نِطِيس ، حذيم : أراد به ابن حذيم الذي يضرب به المثل : أطبُّ من ابنِ حِذْيَم .

الشاهد قوله : حذيما فإنه حذف المضافَ وأقام المضاف إليه مُقامه ، مع وجود اللبس ، والمقصود ابن حذيم ، وهذا لضرورة الشعر .

(٤) هو طبيب جاهلي من بني تيم الرَّبَاب ، نُقِل عن ابن الأثير في المرصع قوله : ابن حذيم شاعر في قديم الدهر ، كان طبيبا حاذقا ، يضرب به المثل في الطب فيقال : أطب بالكَيِّ من ابن حذيم (الأعلام ٢/ ١٨١) وانظر مجمع الأمثال ١/ ٤٤١ .

(٥) في ص : مقامه .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا والعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾ يوسف ٨٢ .

(٧) الكتاب ١/ ٣٣ .

(٨) في المستقصى ٢/ ٣٢٨ : أول من قاله عامر بن ذُهَل .. وذلك أن أباه ذهلا هَلَك ، وترك عند أخيه قيس بن ثعلبة مالًا ، فلما أدرك عامر وأخوه شيبانُ أتيا عمَّهما فوجداه قد أَتْوى المالَ ، أي أهلكه ، فوثب عامرٌ عليه يخنُقه ، فقال : يا ابن أخي دعني فإن الشحَّ متواةٌ - يعني إن لم أعطك مالك قتلتني ، فدعني أعطك مالك ولا أُتْوي نفسي ، فكف عنه ، وقال ذلك .. يضرب في اختلاف أخلاق الناس وطباعهم ، وفي مجمع الأمثال ٢/ ١٨١ - ٢٨٢ يضرب في موضع التهمة ، وانظر جمهرة الأمثال ٢/ ٢٨٧ .

بيضاءَ ، قال[1] : ولو لم يقدّر هنا مضافٌ معطوف على المضاف الأول لكان عطفًا على عاملَين مختلفين[2] . ولا يجوز عنده .

وعند غيره يجوز ذلك ، فلا يقدِّر مضافا .

وتقول : ما مثلَ عبدِ الله يقول ذلك ولا أخيه ، وما مثل أخيك ولا أبيك ، يقولان ذلك ، أي ولا مثلَ أخيك ، ولا مثلَ أبيك .

قالوا : يجب إضمار المضاف هٰهنا ، فيكون مما حذف المضافُ فيه ، وأبقي المضاف إليه على إعرابه ، وذلك لأن « أخيه » لو كان معطوفًا على عبد الله لكان المعنى ما رجلٌ هو مثلُهما يقول ذلك وليس هو المراد ، بل المعنى ما مثل هذا ولا مثلَ هذا يقولان ذلك ، (وأيضا لو كان معطوفا عليه لكان قد فصَلَ بين المعطوف والمعطوف عليه المجرورِ بأجنبي ، وذلك لا يجوز - كما يجيءُ في باب العطف -)[3] .

ولو كان « أبيك » في المسألة الثانية عطفا على أخيك لم تقل يقولان ، بل يقولُ .

وأيضا لو لم يقدَّر المضافُ في المسألتين لكان الداخلُ عليه « لا » المزيدةَ (لتأكيد النفي)[4] معطوفا على غير ما نسب إليه الحكمُ المنفيُّ ، ولا يجوز ، لأنك تقول : ما جاءني زيد ولا عمرو ، ولا يجوز نحو : ما جاءني غلام زيد ولا عمرو - بجر عمرو - (إذ)[5] المجيء منفيا عن زيد بل عن غلامه .

وأجاب المصنفُ عن الاستدلالات كلها بأن « مثلَ » هٰهنا كنايةٌ ، وليس بمقصود ، فكأنه معدوم ، يقال : مثلك لا يفعل هذا ، أي أنت ينبغي أن لا تفعل ، وذِكْرُ « المِثلِ » كنايةٌ ، ولو كان مقصودا لم يكن المخاطبُ مرادا ، وعند ذلك يفسد المعنى ، لأنه لا يمتنع حينئذ أن يكون المعنى مثلك لا يفعله وأنت تفعله ، كما تقول : أخو زيد لا يفعل هذا

---

(١) يعني سيبويه .

(٢) الكتاب ١/ ٣٣ .

(٣) تكملة من ط .

(٤) ساقطتان من جـ وص .

(٥) في ط : وفي ص : فإذن ، ولعل الصواب ما أثبته .

ولكن زيدٌ يفعله ، لما كان الأخُ مقصودا ، فكأنهم قالوا : ما عبدُ الله ولا أخوه ، وما أخوك ولا أبوك ، فلا تجيء الفساداتُ المذكورة[١] .

قال بعضهم : إن في هذا الجوابِ نظرًا ، وذلك لأنه – وإن كان المثل مقحَمًا من حيث المعنى والمقصودُ هو المضافُ إليه – لكن المعاملةَ – لفظا – مع هذا المضاف ، ألا ترى أنك لا تقول : مثلي لا أقول ، ومثلك لا تقول – بالتاء – ومثلكما لا تقولان ، ومثلكم لا تقولون .

أقول : أداءُ لفظِ المفرد معنَى المثنى والمجموع غيرُ عزيز في كلامهم كأسماءِ الأجناس ، فإنه يصح إطلاقُها على المثنى والمجموع ، وكذلك استعمالُ المجرد من علامة التأنيث مَجرى المؤنَثِ كثيرٌ .

فعلى هذا لا منع من (اكتساءِ)[٢] المضافِ معنَى التأنيثِ والتثنيةِ والجمعِ من المضاف إليه (إن حَسُنَ)[٣] الاستغناءُ في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف إليه .

أما التأنيث فكما مر من قوله :

مـــــرُّ الليـــــالي أسرعتْ[٤] (٢٨٩)

وأما التثنية فكقولك : ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان (ذاك)[٥] .

وأما الجمعُ فكقوله :

فماحبُّ الديار شغفـنَ قلبـي[٦] ولكن حبُّ مَنْ سَكَنَ الديارا

---

(١) في الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٤٢٧ : وأما استدلال سيبويه بقوله : ما مثلُ عبد الله يقول ذلك ولا أخيه ، وأختها ، فعنه جوابان : أحدهما أنه قليل شاذ ، فلا وجه لحمل غيره عليه مما كثُر وظَهر ، والثاني أن قولَ العرب : مثلك لا يقول كذا إنما يعنون في الحقيقة المخاطبَ فكأنهم أرادوا أنت لا ينبغي لك أن تقول .. ثم ذكر كلاما قريبا مما نقله عنه الشارحُ .

(٢) في ص : اكتساب .

(٣) تكملة من جـ وص وط .

(٤) سبق تخريجه صفحة ٨٨٩ والشاهد هنا هو الشاهد هناك .

(٥) تكملة من ط .

(٦) سبق تخريجه صفحة ٨٩٠ واستشهد به هنا وهناك للغرض نفسه .

وأما أداء ألفاظ الغَيبة معنى الخطابِ فلم يجئ إلا مع حرف الخطاب ، نحو : يازيدُ ، فمن ثم لم يجُز ما مثلُك تقول - بالخطاب - كما جاز في المثنى ، مثلُ أخيك وأبيك يقولان ، وفي التأنيث ، كقوله عليه الصلاة والسلام ، « مَا رأيتُ مِثلَ الجنةِ نَامَ طالبُها »[(١)] .

وقد يقوم المضافُ إليه مَقامَ المضاف في التذكير ، قال[(٢)] :

٣١٥- يسقون من وردَ البريصَ عليهم   بردَى يُصفَّقُ بالرحيقِ السلسلِ[(٣)]

أي ماءُ بردى ، وهي نهر ، فقال : يصفق بالتذكير .

ويقوم مقامه في التأنيث أيضا ، نحو قُطِعَت السارقُ فاندملت . أي قطعتُ يدَه .

وفي العقل ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ، فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْهُمْ قَائِلُونَ ﴾[(٤)] فقال : هم .

وقال الخليل : يقوم مقامَه في التنكير إن كان معرفة أضيفَ إليها ، مثلُ (كما ذكرنا في المفعول المطلق في قوله : فإذا له صوتٌ صوتُ حمارٍ[(٥)] ، برفع صوت الثاني ، أي مثل صوتِ حمار ، فأجاز أن تقول :)[(٦)] (هذا)[(٧)] رجلٌ أخو زيدٍ أي مثلُ أخي زيد[(٨)] .

---

(١) في صحيح الترمذي ١٠/ ٦٥ « ما رأيت مثلَ النار نام هاربُها ولا مثل الجنة دامَ طالبُها » ثم قال : هذا حديث إنما نعرفه من حديث يحيى بن عبيد الله ، ويحيى بن عبيد الله ضعيفٌ عند أهل الحديث ، تكلم فيه شُعبةُ .

وفي تخريج أحاديث الرضي للبغدادي ق ٦ : كذا أخرجه الدّيلمي في مسند الفردوس عن أبي هريرة وكذا أخرجه عنه الترمذي وضعّفه ، وإبراهيم البيهقي .. وقد أدرجه علي رضي الله عنه في بعض خُطَبه .

(٢) قائله حسان بن ثابت رضي الله عنه وقد مرت ترجمته صفحة١٥٧ وقد مدح بالقصيدة آلَ جَفنةَ ملوكَ الشام .

(٣) البيت في ديوانه ١٢٢ وفي طبقات فحول الشعراء ٢١٨ وفي ابن يعيش ٣/ ٢٥ وفي الكشاف ١/ ٢١٦ وفي الهمع ٢/ ٥١ وفي الدرر ٢/ ٦٤ وفي الخزانة ٤/ ٣٨١ .

اللغة : البريص : موضع بالشام ، بردى : نهر بالشام ، يصفّق : يحوَّل من إناء إلى إناء ليتصفى والرحيق : الصافي من الخمر ، السلسل : السهل الانحدار السائغ الشراب .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنه قد يقوم المضاف إليه مقامَ المضاف في التذكير ، فإن بردى من صيغ المؤنث ، وقد قال يصفق ولم يقل تصفق ، لأن المضاف المقدر « ماء » مذكرٌ .

(٤) الأعراف ٤ .

(٥) صفحة ٣٧٣ .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في ت وجـ وص : نحو هذا .

(٨) في الكتاب ١/ ١٨١ : وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن يقول الرجل : هذا رجـل أخو زيد ، إذا أردت أن تشبّهه بأخي زيد .

واستضعفه سيبويه ، وقال : لو جاز هذا لجاز هذا قصيرُ الطويلِ ، أي مثلُ الطويل ، وهو قبيحٌ جدًا[1] .

(أما)[2] قولهم : قضيةٌ ولا أبَا حسنٍ لَها فلجعلِ العلَم المشتهِر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعونٍ موسًى - كما ذكرنا في لا التبرئة[3] -.

وقد يُحذَف مضافٌ بعد مضافٍ - وهَلُمَّ جرا - لقيام المضاف إليه الأخير مَقامَه كقوله[4] :

٣١٦ - وَقَدْ جعلتْني من حَزِيمَةَ أُصْبُعَا[5]

أي ذا مقدارِ مسافةِ أُصبُعٍ .

وثانيها[6] : حذفُ المضاف إليه، فإن كان المضافُ ظرفا فيه معنى النسبةِ ، كقبلُ وبعدُ في الزمان ، وأمام وخلف في المكان ، أو مشبَّها به في الإبهام كغيرُ وحسبُ ، و لم يعطف على ذلك المضاف مضافٌ (آخر)[7] إلى مثل ذلك المحذوف فالبناءُ[8] على

---

(١) قال سيبويه ، بعد ذكر رأي الخليل السابق : وهذا قبيحٌ ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار ولو جاز هذا لقلت : هذا قصيرُ الطويلِ ، تريد مثلَ الطويل .

(٢) في ط : وإن ، والصحيح ما أثبته .

(٣) سبق الحديث عن ذلك صفحة ٨٣٠ .

(٤) قائله الكلحبة العرني ، وقد مرت ترجمته صفحة ٢٧٤ .

(٥) صدره : فأدرك إبقاء العرادة ظلعها والبيت في نوادر أبي زيد ١٥٣ وفي شرح المفضليات للتبريزي ٥٧ وفي ابن يعيش ٣/ ٣١ وفي المغني ٨١٤ وفي العيني ٣/ ٤٤٢ وفي الخزانة ٤/ ٤٠١ .

اللغة : إبقاء : ماتبقيه الفرس الأصيلة من العدو لوقت الحاجة ، وهو مفعول مقدم . العرادة : اسم فرس الكلحبة . ظلعها : عرجها ، قال البغدادي : ولا يكون في ذي الحافر إلا استعارة فهو خاص بالإبل . جعلتني : صيرتني ، حزيمة : رئيس بني تغلب ، وذلك أنهم أغاروا على بني مالك بن حنظلة ، ولكنهم استنقذوا ما أخذ منهم وأسروا حزيمة ثم فرّ . وسبب ظلع الفرس هو أنها شربت ملءَ الحوضِ ماءً .

والمعنى : تبعت حَزِيمَةَ في هَرَبِهِ فلما قربتُ منه أصابَ فرسي عَرَجٌ فتخلفتُ عنه . (الخزانة ٤/ ٤٠٢ - ٤٠٣) .

الشاهد قوله : من حزيمة أصبعا ، فإن فيه حذف ثلاث كلمات متضايفات ، والتقدير : ذا مقدار مسافة أصبع ، وقدره البغدادي نقلا عن أبي علي وابن هشام : ذا مسافةِ أصبع .

(٦) يعني ثاني ما أهمل ابنُ الحاجب .

(٧) ساقطة من ص .

(٨) جواب الشرط في قوله : فإن كان المضاف ظرفا .. إلخ .

الضم ، وتسمى الظروف غاياتٍ ، ومنها قطُّ (وعَوْضُ)[1] ، ومنذُ ، وحيثُ - كما يجيء في الظروف المبنية جميعُ أحكامها[2] -.

وإن كان عُطِفَ على ذلك المضاف مضافٌ إلى مثل ذلك المَنْوِيّ - سواءٌ كان المضافُ الأولُ من الظروف المذكورة كقبلَ وبعدَ زيدٍ ، أو من غيرها كقوله :

يا منَ رأى عارضًا أُسَرُّ به   بين ذراعَيْ وجبهةِ الأسدِ[3]   (١٣٦)

وقوله : (لا نقاتل بالعِصِيّ ولا نرامِي بالحِجارة)[4] .

(إلا عُلالةَ)[5] أو بدَاهةَ سابحٍ نهدِ الجُزارة[6] .

لم يبدل[7] من المضاف إليه تنوينٌ و لم يبن المضافُ ، لأن المضاف إليه كالباقي بما يفسّره الثاني .

هذا على قول المبرد[8] .

ومذهب سيبويه ، أن الأولَ مضاف إلى المجرور الظاهر ، والثاني مضاف في الحقيقة إلى ضميره ، والتقدير ، إلا علالةَ سابحٍ أوبداهتَه ، ثم حذف الضميرُ ، وجعل المضافُ الثاني بين المضافِ الأول والمضاف إليه ، ليكون الظاهرُ كالعِوَضِ من الضمير المحذوف[9] - على ماذكرنا في باب النداء في ياتيمَ تيمَ عدي[10] - ومذهب سيبويه في زيدٌ وعمرٌو قائمٌ أن خبر المبتدأ الأولِ محذوفٌ[11] .

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) ط ٢/ ١٢٤ .

(٣) سبق تخريجه صفحة ٥٦٢ ، ٥٦٣ واستشهد به هنا على أنه إذا عُطِفَ على المضاف مضافٌ إلى مثل المنوي لم ينون المضافُ ولم يُبْنَ .

(٤) ساقط من جـ وط .

(٥) في ط : اعلالة ، ولعله خطأ طباعي .

(٦) سبق تخريجه صفحة ١٤١ وأنشده هنا لما أنشد البيتَ الذي قبله .

(٧) جواب الشرط في قوله : وإن كان عُطف .

(٨) انظر تفصيلَ رأي المبرد صفحة ٥٦٣ تعليقة ١ ، فقد ذكر رأيَ سيبويه وأجاز وجهًا آخرَ .

(٩) جعل سيبويه نحو : إلا علالة أو بداهة سابح . مما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه ، ثم قال : فهذا قبيح .

(١٠) صفحة ٤٦٠ وما بعدها .

(١١) لم أجد رأيه في الكتاب .

وهو مغاير لمذهبه ههنا .

ومذهب المبرد أقربُ ، لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه (في السعة)[1] .

وأما نحو ياتيم تيم عدي[2] فربما يغتفَر ذلك فيه لأن الفاصل بلفظ المضاف ومعناه ، فكأنه لا فصل .

وإن لم يكن المضافُ من الظروف المذكورة ، و لم يعطَف عليه ماذكرنا وجب إبدال التنوين من المضاف إليه ، وذلك في كل ، وبعض ، وإذا ، (وأوان)[3] كقوله تعالى : ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ ﴾[4] ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾[5] .

وإذا قطع كلٌّ وبعضٌ عن الإضافة فالأكثر إبدالُ التنوين ، وامتناع دخول اللام فيهما ، وبعضُهم جوَّزه[6] .

وقد يُنْصَبُ كلا[7] على الحال ، نحو أُخِذَ المالُ كُلًّا ، وذلك (لكونه)[8] في صورة المنكّر ، وإن كان (معرَّفا)[9] حقيقة ، لكونه بتقدير كلّه .

وقد حكى الخليل في المؤنث كُلَّتهن[10] ، وليس بمشهور .

وثالثها ، الفصل بين المضافين .

---

(١) تكملة من ط .

(٢) سبق تخريجه صفحة ٤٦٠ .

(٣) في ط : وان .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا ﴾ الفرقان ٣٩ .

(٥) الزخرف ٣٢ .

(٦) ما أكثَرَ ما يُدخل الرضيُّ (ال) على كل وبعض ، مع أنه يقول الأكثر إبدالُ التنوين وامتناعُ دخول اللام . وممن أجاز دخول (ال) أبو البركات الأنباريُّ في منثور الفوائد ٧١ وادعى أنه لم يمنعه إلا الأصمعي .

(٧) كان حقه أن يكون مرفوعا ، لأنه نائب فاعل لـ (ينصب) وقد يصح النصب على الحكاية .

(٨) في ت : لأنه .

(٩) في ط : معرفة .

(١٠) في الكتاب ١/ ٤٠١ : فإذا قلت : أيتهن فإنك أردت أن تؤنث الاسم ، كما أن بعض العرب فيما زعم الخليلُ رحمه الله يقول : كلتهن .. إلخ .

اعلم أن الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور (غيرُ عزيز)[1] كقوله[2] :

٣١٧- لما رأتْ ساتِيدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ   لله درُّ اليومَ مَنْ لامَها[3]

(وقوله :

كأنَّ أصواتَ من إيغالِهِنَّ بِنَا   أواخرِ الميس إنقاضُ الفَرَارِيج[4] (٢٦٩)

وبغيرهما عزيز جدا نحو)[5] قوله[6] :

٣١٨- تمرُّ على ما تستمر وقد شَفَتْ   غلائلَ عبدُ القيس منها صدورِها[7]

---

(١) في ص : غير عزيز جدا .

(٢) قائله عمرو بن قميئة ، وهو من قيس بن ثعلبة ، من بني سعد بن مالك ، رهط طرفة بن العبد ، وهو قديم جاهلي ، كان مع حُجْر أبي امرئ القيس ، فلما خرج امرؤ القيس إلى بلاد الروم صَحِبَه . وهو ممن أنصف في شعره وصدق (الشعر والشعراء ٣٧٦ - ٣٧٧) .

(٣) البيت في ديوانه ١٨٢ وفي الكتاب ١/ ٩١ وفي المقتضب ٤/ ٣٧٧ وفي الموشح ١١٥ وفي الصحاح ٢٣٤١ وفي الضرائر الشعرية ١٩٣ وفي معجم البلدان (ساتيدما) ٣/ ١٦٨ وفي ابن يعيش ٢/ ٤٦ و ٣/ ١٩ وفي الخزانة ٤/ ٤٠٦ .

اللغة : ساتيدما : نقل ياقوت في معجم البلدان عدة أقوال ، وكلها تفيد بأنه جبل ، فقيل : جبل بالهند لا يُعدَمُ ثلجُه ، وقيل : هو الجبل المحيط بالأرض ، منه جبل بارِمَّا ، وهو الجبل المعروف بجبل حُمْرين ، (معجم البلدان ٣/ ١٦٨ ، ١٦٩) ونقل عن أبي بكر الصولي أنه نهر قرب أرزن .. ثم قال : وقول عمرو بن قميئة يدل على ذلك لأنه قاله في طريقه إلى ملك الروم . استعبرت : بكت ، والضمير في رأت يعود على بنت عمرو المذكورة في قوله قبل :

قد سألتني بنتُ عمرٍو عن الـ   أرض التي لا تنكر أعلامها

وقيل كَنَّى بها عن نفسه .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر غيرُ عزيز .

والبيت ساقط من ص .

(٤) تقدم تخريجه صفحة ٨٥٠ .

(٥) ساقط من ص .

(٦) لم أهتد إلى قائله .

(٧) البيت في الإنصاف ٤٢٨ وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور ٢٠٠ وفي الخزانة ٤/ ٤١٣ .

اللغة : تمر : من المرور ، تستمر : من الاستمرار ، شفت : مجاز من شفى الله المريض ، غلائل : أحقاد ، عبد القيس : اسم قبيلة .

الشاهد : استشهد به الرضي على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ضرورة ، قال : وهو عزيز جدا .. وفي الإنصاف ٤٣٥ : أما ما أنشدُوه فهو مع قلته لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به .. ونقل البغدادي في الخزانة ٤/ ٤١٤ عن ابن السِّيد في أبيات المعاني .. قال أبو الحسن الأخفش : إن كان الشعر لم يوثق بعربيته ، فيجوز أن يكون أخرجَ غلائلَ غير مضافة ، وقدر فيها التنوين لأنها لا تنصرف ، ثم جاء بالصدور مجرورةً على نية إعادتها ... يريد غلائلَ عبد القيس منها غلائلَ صدورِها .

وحكى ابن الأعرابي[١] : هو غلامُ إن شاء اللهُ ابنِ أخيك[٢] .

وقد يفصل في السعة بينهما قليلا بالقسم ، نحو هذا غلامُ واللهِ زيدٍ ، وذلك لكثرة (وروده)[٣] في الكلام .

وقد جاء في السعة الفصلُ بالمفعول - إن كان المضافُ مصدرًا والمضافُ إليه فاعلًا لَهُ - كقراءة ابن عامر[٤] : (قَتْلَ أَوْلَادَهم شُرَكَائِهِمْ)[٥] وهو مثل قوله[٦] :

٣١٩ - فَزَجَجْتُها بمِزَجَّةٍ زجَّ القَلُوصَ أبي مَزَادَةِ[٧]

وقوله[٨] :

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي ، كان من أكابر أئمة اللغة ويقال : لم يكن للكوفيين أشبهُ برواية البصريين من ابن الأعرابي ، وكان عالما ثقة سمع من الضبي الدواوين وصححها وأخذ عن الكسائي وأبي معاوية الضرير ، توفي سنة ٢٣١هـ (نزهة الألباء ١٥٠ - ١٥٣) .

(٢) نسبه البغدادي في الخزانة ٤/ ٤٢٢ نقلا عن الجَعْبَري عن ابن الأنباري في كتاب الإنصاف إلى الكسائي . ثم قال البغدادي : وأنت ترى أن هذا النقل لا أصلَ له . وهو كما قال .

(٣) في ط : دوره .

(٤) عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي ، إمام أهل الشام في القراءة ، أخذ القراءة عرضا عن أبي الدرداء والمغيرة بن أبي شهاب ، وقيل على عثمان بن عفان ، قيل كان إماما عالما ثقة فيما أتاه حافظا لما رواه متقنا لما وعاه ، عارفا فَهِما ، قيِّما فيما جاء به .. ولي القضاءَ في دمشق . توفي سنة ١١٨هـ (غاية النهاية ١/ ٤٢٣) .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ .. ﴾ الآية ١٣٧ الأنعام . قال مكي في الكشف ١/ ٤٥٣ : قرأ ابن عامر زُيِّن بضم الزاي على ما لم يسم فاعله قتلُ بالرفع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله ، أولادَهم بالنصب أعمل فيه القتل ، شركائِهم بالخفض على إضافة القتل إليهم لأنهم الفاعلون ، فأضاف الفعل إلى فاعله على ما يجب في الأصل ، لكنه فرق بين المضاف والمضاف إليه ، فقدَّم المفعول ، وتركه منصوبًا على حاله ، إذ كان متأخرًا في المعنى ، وأخر المضافَ ، وتركه مخفوضًا على حاله ، إذ كان متقدِّما بعد القتل ، ثم ذكر ضعفَ القراءة بسبب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ثم قال : وقرأ الباقون بفتح الزاي .. ونصبُوا قتلَ بزَيَّنَ وخفضوا الأولادَ لإضافة قتل إليهم ، أضافوه إلى المفعول ، ورفعوا الشركاءَ بفعلهم التزيينَ .

وقد أطال النحاة الحديث عن هذه القراءة بين مؤيد ورادٍّ ، والقراءة سنة متبعة ، وكان الحق أن تخضع القواعدُ للقراءة وليس العكسَ .

(٦) ينسب لبعض المدنيين المولدين . الخزانة ٤/ ٤١٩ نقلا عن الأنباري في الإنصاف و لم أجد ذلك في الإنصاف .

(٧) البيت في معاني القرآن للفراء ١/ ٥٨ وفي مجالس ثعلب ١٢٥ وفي الخصائص ٢/ ٤٠٦ وفي الإنصاف ٤٢٧ وفي ابن يعيش ٣/ ١٩ وفي المقرب ١/ ٥٤ وفي الضرائر الشعرية ١٩٦ وفي الخزانة ٤/ ٤١٥ .

اللغة : زججته زجا : يقال إذا طعنته بالزُّجِّ ، وهي الحديدة في أسفل الرمح . القَلوص : الناقة الشابة ، أبو مزادة كنيةُ رجل .

الشاهد : استشهد به الرضي على الفصل بين المضاف (زجّ) والمضاف إليه (أبي مزادة) بالمفعول (القلوصَ) .

(٨) قائله الفرزدق ، وتقدمت ترجمته صفحة ١٦٣ .

٣٢٠- تنفي يدَاها الحَصَى في كل هاجِرَةٍ نفيَ الدراهيمَ تنقادِ الصياريفِ[1]

عند من روى بنصب الدراهيم وجر تنقاد .

وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعولِ وغيره في السعة ، ولاشك أن الفصلَ بينهما في الضرورة بالظرف ثابتٌ مع قِلَّتِه وقُبْحه[2] ، والفصل بغير الظرف (في الشعرِ أقبحُ منه بالظرف ، وكذا الفصل بالظرف)[3] في غير الشعر أقبح منه في الشعر ، وهو عند يونس قياس[4] ، كما مر في باب لا التبرئة[5] -.

والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبحُ من (كلِّ)[6] - مفعولا كان الفاصل أو يمينا أو غيرَهما - فقراءة ابن عامرٍ ليست بذاك[7] ، ولا نسلم تواتُرَ القراءاتِ السبع ، وإن ذهب إليه بعضُ الأصوليين[8] .

---

(١) البيت في ديوان الفرزدق ٢/ ٥٧٠ طبع مصر وفي الكتاب ١/ ١٠ وفي الموشح ١٥١ وفي الخصائص ٢/ ٣١٥ وفي سر الصناعة ١/ ٢٨ وفي الأمالي الشجرية ١/ ١٤٢ وفي الإنصاف ٢٧ وفي رصف المباني ١٢ و ٤٤٦ وفي العيني ٣/ ٥٢١ وفي الخزانة ٤/ ٤٢٦ .

اللغة : النفي في الأصل الإزالة ، ونفيت الدراهمَ أثرتُها للانتقاد ، الهاجرة : وقت اشتداد الحرارة في وقت الظُّهْر . التنقاد : تمييز الجيدِ من الرديء ، الصياريف : الصرَّافون .

الشاهد : فصلُه بالمفعول به (الدراهيمَ) بين المضاف (نفيَ) والمضاف إليه (تنقادِ) .

(٢) لقد قال الرضي صفحة ٩٤٠ : اعلم أن الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز ثم استشهد له : وهو هنا يقول إنه قليل قبيح .

(٣) ساقط من ص .

(٤) الكتاب ١/ ٣٤٧ .

(٥) صفحة ٨٤٩ .

(٦) في ص وط : الكل .

(٧) القراءة سنة متبعة ، والرضي لا يرى تواتر القراءات السبع ، فبنى على ذلك قولَه هذا ، وقد رد على ابن عامر كثيرٌ من النحاة ، ولعل من أولهم الفراءَ الذي قال في معاني القرآن ١/ ٣٥٨ : وليس قول من قال : إنما أرادوا مثلَ قول الشاعر .. زج القلوصَ أبي مزادة بشيء ، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ، ولم نجد مثلَه في العربية .

(٨) يطول الحديث عن تواتر القراءات السبع ولكنا نكتفي ببيان ما اشترطه ابنُ الجزري لقبول القراءة وعدم جواز ردها ، حيث قال - كما نقله عنه السيوطي في الإتقان ١/ ٩٩ : كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصحَّ سندُها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختلَّ ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة ، سواء أكانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم .. وانظر كلام ابن الجزري في النشر ١/ ٩ طبع دار الفكر .

=

قوله : وإذا أضيف الاسمُ الصحيح والملحقُ به إلى ياءِ المتكلم كُسِر آخرُه ، والياءُ مفتوحةٌ أو ساكنةٌ ، فإن كان آخرُه ألفا ثبتت ، وهذيلٌ تقلبها لغير التثنية ياء ، وإن كان ياء أدغمت ، وإن كان واوا قلبت ياءً ، وأدغمت ، وفتحت الياءُ للساكنين .

(الاسم الصحيح)[1] في اصطلاح النحاة ما حرفُ إعرابه صحيحٌ كعمرو ودعد وزيد ، ويعني بالملحق به ، ما آخره ياءٌ أو واو قبلها ساكن كظبْيٍ ودلْوٍ ، ومدْعُوّ وكرسِيّ وآيِيّ .

ومعنى إلحاقِه بالصحيح ، إعرابُه بالحركات الثلاث كالصحيح ، وإنما احتملها لأن حرف العلة يخِفُّ النطقُ به – وإن كان متحركا – إذا سكن ما قبلَه ، كما يخف النطقُ به إذا سكن هو نفسُه .

قوله : كُسِرَ آخره .

إنما لزم ما قبلَ ياءِ المتكلم الكسرَ دون الضم والفتح ليناسبه ، ولهذا جوز هذيلٌ[2] قلبَ ألف المقصور ياء – وإن كان الألفُ أخفَّ من الياء – فقالوا : قَفَيّ[3] ، ولهذا قالوا في الأفصح : فِيَّ بقلب الواو ياءً – كما يجيء[4] –.

= ونقل ابنُ الجزري عن أبي شامة في كتابه المرشد الوجيز قوله : فلا ينبغي أن يغتر بكل قراءة تُعْزَى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة ، ويطلق عليها لفظ الصحة .. إلا إذا دخلت في ذلك الضابط ونقل أيضا عن أبي شامة ١/ ١٣ أنه قد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراءات السبع كلها متواترة .. قالوا : والقطع بأنها منزَّلة من عند الله واجب ، ونحن بهذا نقول : ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرقُ ، واتفقت عليه الفِرقُ ، من غير نكير له ، مع أنه شاع واشتهر واستفاض ، فلا أقلَ من اشتراط ذلك ، إذا لم يتفق التواترُ في بعضها .

(١) في ط : قوله : الاسم الصحيح ، الصحيح وفي ص : الصحيح .

(٢) من قبائل الحجاز المهمة تنقسم قسمين : شمالي وجنوبي وتقع ديار هذيل الشمالي في أطراف مكة من جهة الشرق والجنوب .. والقسم الثاني يدعى هذيل اليمن . (معجم قبائل العرب ٣/ ١٢١٣) .

(٣) ممن نَسَبَ إليهم هذه اللغة التبريزيُّ في شرحه للمفضليات صفحة ١٤٠٣ عند شرح قول أبي ذؤيب الهذلي :

سبقوا هَوَيَّ واعنقوا لهواهم فتُخُرِّمُوا ولكل جنبٍ مصرعُ

قال : أراد هواي وهذه لغتهم ، كأنه لما كان ياءُ الإضافة يُكسَر لها الحرفُ الذي قبلها ، وكانت الألفُ لا تتحرك فتكسرُ أبدلوا منها الياءَ، ونسبها ابنُ الشجري في أماليه ١/ ٢٨١ وابن يعيش في شرحه للمفصل ٣/ ٣٣ إلى بعض العرب .

(٤) صفحة ٩٥١ .

قوله : والياء مفتوحةٌ أو ساكنةٌ .

يعني الياءَ اللاحقةَ للصحيح والملحَقِ به ، وأما الياءُ اللاحقةُ لغيرهما فمفتوحةٌ للساكنين – كما يجيء[1] – وقد تقدم في باب المنادى الخلافُ في أن أصلَها السكون أو الفتح[2] .

ويجوز حذف الياء قليلا في غير المنادى أيضا ، كما تقدم هناك[3] .

قوله : فإن كان آخره ألفا .

يعني إن لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحَقا به ، فلا يخلو آخره من أن يكون ألفا أو واوًا أو ياء .

والألف تثبت في اللغة المشهورة الفصيحة ، للتثنية كانت كمسلماي أَوْلَا ، كفتاي وحُبْلاي ومغزاي ، وهذيل تجيز قلب الألف التي ليست للتثنية ياءً ، كأنهم لما رأوا أن الكسرَ يلزَمُ ما قبل الياء للتناسبِ في الصحيح والملحق به ، ورأوا أن حرفَ المد من جنس الحركة (على ماذكرنا في أول الكتاب)[4] ومن ثَمَّ نابت عن الحركة في الإعراب ، جعلوا الألفَ قبل الياء كالفتحة قبلَه ، فغيروها إلى الياء ، ليكون كالكسر قبله .

أما ألف التثنية فلم يغيروها ، لئلا يلتبس الرفعُ بغيره ، بسبب قلب الألف (ياء)[5] وأما في المقصور فالرفع والنصب والجر ملتبس بعضها ببعض ، لكن لا بسبب قلب الألف ياء ، بل لو أبقيت الألفُ أيضا لكان الالتباس حاصلا .

فإن قيل : فكان الواجب – على هذا – أن لا يُقْلَب واو الجمع في جاءني مسلموي ياء لئلا يلتبس الرفعُ بغيره !

---

(١) صفحة ٩٤٦ .

(٢) صفحة ٤٦٣ ومابعدها .

(٣) في نحو يا ابن أُمَّ ويا ابن عمَّ ، وانظر صفحة ٤٦٦ .

(٤) تكملة من ط . وقد ذكر لزوم الكسر لما قبل الياء صفحة ٩٢ .

(٥) ساقطة من ص وط .

قلت : بينهما فرق ، وذلك أن أصلَ الألِف عدمُ القلب قبل الياء ، لخفتها - كما هو اللغةُ المشهورةُ الفصيحةُ - وإنما جَوَّزَ هذيل قلبهَا لأمر استحساني ، لا موجبٍ عندهم أيضا ، فالأولى تركه إذا أدّى إلى اللبس ، بخلاف قلب الواو في مسلموي ، فإنه لأمر موجِبٍ للقلب عند الجميع ، وهو اجتماع الواو والياء ، وسكون أولهما ، ولا يترك هذا الأمرُ المطّردُ اللازمُ لالتباس يعرِضُ في بعض المواضع ، ألا ترى أنك تقول : مختار ومضطَرٌّ في الفاعل والمفعول معا .

وقد جاء في الشعر قلب الألف ياءً مع الإضافة إلى كاف الضمير قال[1] :

٣٢١- يا ابن الزبير طالما عصيكَا وطـــالما عنيتنـــا إليكـــا
لنضربَنْ بسيفنا قَفَيْكَا[2]

قوله : وإن كان ياءً .

أي إن كان آخرُ الاسم ياءً ، وذلك في المنقوص نحو قاضي ، وفي المثنى والمجموع - نصبا وجرا - نحو مسلمَيّ ومسلمِيّ .

قوله : وإن كان واوا .

وذلك في المجموع بالواو والنون رفعا .

وإنما قلبت الواو ياء لأن قياسَ لغتهم - كما يجيء في التصريف[3] - إذا اجتمعت الواوُ والياء، وسكنت أولاهما قلبُ الواو ياءً ، وإدغامُ أولاهما في الثانية .

وإنما لم تبقيا كراهة لاجتماع المتقاربي في الصفة - أي اللِّين - فخُفِّف بالإدغام ، فقُلِب أثقلُها - أي الواو - إلى الأخف - أي الياء - وسَهَّلَ أمرَ الإدغام تعرضُهما له بسكون الأوّل .

---

(١) الأبيات الثلاثة من مشطور الرجز ، وهي لراجز من حِمْير ، وقال البغدادي في الخزانة ٤/ ٤٣٠ إنها من مشطور السريع .

(٢) بيت الشاهد هو الثالث ، وهو مع أحد البيتين أو كليهما في نوادر أبي زيد ١٠٥ وفي سر الصناعة ١/ ٢٨١ وفي العيني ٤/ ٥٩١ وفي الخزانة ٤/ ٤٢٨ وفي شرح شواهد شرح الشافية ٤٢٥ .

اللغة : عصيكا : أصله عصيت . وأراد بابن الزبير عبدَ الله بن الزّبير حواريِّ رسول الله ﷺ .

الشاهد : قلبُ الألف ياء عند إضافتها إلى كاف الضمير في قفيكا ، والأصل قفاك .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣/ ١٣٩ .

ويقلب الواو ياءً سواء (كان)[1] أوّلًا كطَيّ أو ثانيا كسيّد ، وأصلهما طوْي ، وسيْوِد .

فإذا حصل الإدغامُ ، فإن كان قبلَ الياء الأولى فتحةٌ بقيت على حالها لخفتها ، نحو مصطفَيَّ وأعلَيَّ في مصطفون وأعلون .

وإن كان قبلها ضمة فإن لم تؤدِّ إلى لبسٍ وزنٍ بوزن وجب قلبها كسرةً للياء كما في مسلمِيّ .

وسَهَّلَ ذلك قربُها من (الآخر)[2] الذي هو محَلُّ التغيير ، فلهذا لم تقلب في سُيَّل ومُيَّل ، (وأيضا فإنهم لما شرعوا في التخفيف في نحو مسلمِيّ - بالإدغام - تَمَّمُوه بقلب الضمةِ كسرةً ، بخلاف مُيَّل)[3] .

وإن أدى إلى اللبس فأنت مخير في قلبها كسرة وإبقائها نحو لي في (جمع)[4] ألوى ، إذ يشتبه فعل بفعل .

قوله : وفتحت الياءُ للسكاكنين .

يعني إذا كان قبل ياء الضمير ألفٌ أو ياءٌ أو واوٌ ساكنةٌ ، فلا يجوز فيها السكونُ، كما جاز مع الصحيح والملحق به ، وذلك لاجتماع الساكنين .

(وإذا كان آخرُ الاسم ياءً مشددة مكسورا ما قبلها كما في نحو حواريّ وكرسيّ جاز عند إضافته إلى ياءِ المتكلم حذفُ الياءِ الثانية ، وإدغامُ الياءِ الأولى في ياءِ الضمير ، ومنه الحديثُ : « لُكِلِ نَبِيٍّ حواريٌّ وحوارِيَّ الزُّبَيْرُ »[5] بفتح الياء على ما اختار

---

(١) ساقطة من ط .

(٢) في ط : الأخير .

(٣) ساقط من ص .

(٤) في ط : جميع .

(٥) جزء من حديث رواه البخاري عن جابر ٥/ ٤٩ وهو في صحيح مسلم ٤/ ١٨٧٩ وسنن ابن ماجة ١/ ٤٥ والمسند ١/ ٨٩ و ١٠٢ ومواضع أخر .

وفي اللسان ٥/ ٢٩٩ قال الزجاج : الحواريون خلصان الأنبياء عليهم السلام وصفوتهم ثم ذكر هذا الحديث ثم قال : أي خاصتي من أصحابي وناصري

الوَضَّاحُ[1] ، وإن انفتح ما قبل الياء المشددة جاز حذفُ المدغَم فيها قبل ياء الإضافة في النداء خاصةً ومنه القراءة[2] (يابُنَى)[3] وذلك لأن المنادى لكثرته قد يخفَّفُ – وإن لم يكن ثقلُه في الغاية – ألا ترى إلى ترخيمِه ؟)[4] .

وقد جاء (الياء)[5] ساكنا مع الألف في قراءة نافع[6] ﴿ مَحْيَاى وَمَمَاتِى ﴾[7] وذلك إمَّا لأن الألفَ أكثرُ مدًّا من أخويه ، فهو يقوم مقامَ الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه ، وإما لإجراء الوصل مُجرى الوقف .

ومع هذا فهو عند النحاة ضعيفٌ .

وجاء في لغة بني يَرْبُوع[8] فيها الكسرُ مع الياء قبلَها ، وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء ، كما في نحو : فيهِ ولديهِ ، ومنه قراءة حمزة[9] ﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِىِّ ﴾[10] وهو

---

(١) لعله : الوضاح بن خالد اليشكري بالولاء ، الواسطي البزاز ، من حفاظ الحديث الثقات ، من سَبْي جُرجان ، كان مع سعة علمه شِبهَ أمّي يقرأ ويستعين بمن يكتب له . مات بالبصرة سنة ١٧٦هـ (الأعلام ٩/ ١٣٣) .

(٢) في الكشف ١/ ٥٢٩ : قوله : يابني اركب قرأ عاصم بفتح الياء والتشديد هنا وفي يوسف والصافات وثلاثة مواضع في لقمان ، ووافقه أبو بكر على الفتح هنا خاصة ، وقرأ ابنُ كثير بإسكان الياء والتخفيف في لقمان في قوله : يابني لا تشرك ، وقرأ في رواية قنبل عنه يابني أقم الصلاةَ بإسكان الياء والتخفيف . وفي رواية البزي بفتح الياء والتشديد كقراءة حفص ، وقرأ جميعَ ذلك الباقون بكسر الياء والتشديد .

(٣) في عدد من الآيات منها قوله تعالى : ﴿ وَهِىَ تَجْرِى بِهِمْ فِى مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَابُنَىَّ ارْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ الْكَافِرِينَ ﴾ هود ٤٢ .

(٤) تكملة من جـ وص .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في الكشف ١/ ٤٥٩ قوله محياي : أسكنها قالون ، وعن ورش الوجهان . ونسبت القراءة بإسكان الياء في معجم القراءات القرآنية ٢/ ٣٤٠ إلى نافع وورش وقالون وأبي جعفر .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحيَاىَ وَمَمَاتِى لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ الأنعام ١٦٢ .

(٨) ذكر في معجم القبائل العربية ٣/ ١٢٦٢ – ١٢٦٣ أربعةَ بطون يقال لكل منهم يربوع ، قال : يربوع بن حنظلة بطن من حنظلة بن مالك من تميم من العدنانية .. ويربوع بن الدُّوَل بطن من حنيفة من العدنانية .. ويربوع بن سَمال ، بطن ينتسب إلى يربوع بن سمال بن عوف ، ويربوع بن غَيظ بطن من ذُبيان من العدنانية .

(٩) في النشر ٣/ ١٣٤ قرأ حمزةُ بكسر الياء ، وهي لغة بني يربوع ، نصَّ على ذلك قُطْرُب ، وأجازها هو والفراءُ وإمام اللغة والنحو والقراءة أبو عمرو بن العلاء .. وقرأ بها أيضا يحيى بن وثاب وسليمان بن مهران الأعمش وحمران ابن أعين وجماعة من التابعين .. ثم وجهها صاحب النشر توجيها نحويا ولغويا و لم يذكر قراءةَ الباقين . وفي سراج القارئ ٢٦٥ : فتعين للباقين القراءةُ بفتحها .

أقول : لم يجز الفَرَّاءُ هذه القراءة بل جعلها من وَهَم القراء طبقة يحيى قال ٢/ ٧٥ : فإنه قلّ من سلم منهم من الوَهَم ، ولعله ظن أن الباءَ في بمصرخي خافضةٌ للحرف كله ، والياءُ من المتكلم خارجةٌ من ذلك .

(١٠) من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِىَ الْأَمْرُ إِنَّ اللهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِىَ عَلَيْكُم مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِى فَلَا تَلُومُونِى وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُم بِمُصْرِخِىَّ..﴾ الآية ٢٢ إبراهيم.

عند النحاة ضعيف . قال[1] :

٣٢٢- قَالَ لَها هل لكِ يَاتَا فِيِّ[2]

قوله : وأما الأسماءُ الستةُ فأبي وأخِي ، وأجاز المبرد أبيّ وأخيّ، وتقول : حمِي وهنِي ويقال : فِيَّ - في الأكثر - وفَمِي .

هذا حكم الأسماء الستة عند إضافتها إلى ياء المتكلم .

وهي باعتبار الإضافة على ضربين ، ضرب لا يقطع عن الإضافة ، ولا يضاف إلى مضمر ، وهو « ذو » وحدَه ، فلا كلام فيه في هذا الباب ، إذ نحن نتكلم (على)[3] المضاف إلى ياء المتكلم ، وهو ضميرٌ .

وضَرْبٌ يقطع ويضاف إلى مضمر ، وهو الخمسةُ الباقية .

وهي على (ضربين)[4] ضرب إعرابُه عِينُ الكلمة ، ولامها محذوف وهو فُوك .

وضرب إعرابه لامُ الكلمة ، وهو الأربعة الباقية - أعني : أبوك وأخوك وحموك وهنوك .

أما فوك فحالاتُه ثلاثٌ : قطعُ الإضافة ، وإضافته إلى ياء المتكلم ، وإضافته إلى غيره .

أما في حال القطع فيجب إبدالُ الواو ميما ، لامتناع حذفه وإبقائه ، أما الحذفُ فلبقاء الاسم المتمكن على حرفٍ واحد ، ولا يجوز ، لأن الإعراب إنما يدور على آخر

---

(١) قائله الأغلب العجلي ، وقد مرت ترجمته صفحة ٤٤٢ .

(٢) عجزه : قالت له ما أنت بالمرضي والبيت في معاني القرآن للفراء ٧٦ ، وفي المحتسب ٢/ ٤٩ ، وفي حاشية ياسين ٢/ ٦٠ ، وفي الخزانة ٤/ ٤٣٠ .

اللغة : تا : اسم اشارة للمفردة المؤنثة .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدًا لِلُغة بني يربوع الذين يكسرون ياء المتكلم مع الياء قبلها تشبيها للياء بالهاء في نحو فيه وعليه . وضعّفه النحاة .

وقد ذكر البغدادي لقراءة حمزة ثلاثة توجيهات أحدُها التوجيه الذي ذكره الرضي ، وقال إنه التوجيه الذي اعتمد عليه أبو علي في الحجة . والثاني : أن الكسرَ إنما هو لا لتقاء الساكنين ، وقد نبه عليه الفراءُ أولا ، والثالث : أن الكسر فيها إتابعٌ للكسرة التي بعدها وهي كسرة همزة إني .

أقول : التوجيهان، الأول والثاني صالحان للبيت أيضا .

(٣) في ت : عن .

(٤) ساقطة من ص .

الكلمة ، فلا يدور على كلمةٍ آخرُها أوّلُها ، وأما الإبقاء فلأدائه (منوّنًا إلى)[1] اجتماع الساكنين ، فيؤول أمرُه إلى البقاء على حرف ، وذلك لأن (أصله)[2] فَوْه – بفتح الفاء وسكون العين – أما فتح الفاء فلأن « فَم » بفتح الفاء أكثرُ وأفصحُ من الضم والكسر ، وأما سكُون العين فلأنه لا دليلَ على الحركة ، والأصل السكونُ ، فَحُذِفَ لامُه نسيا منسيا ، فلو لم تُقْلب الواوُ ميما لدار الإعرابُ على العين كما في يد ودم ، فوجب قلبُها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيلتقي ساكنان (الألف والتنوين)[3] فتحذف الألفُ .

فلما امتنع حذفها وإبقاؤها قلبت إلى حرفٍ صحيح ، قريبٍ منها في المخرج وهي الميم لكونهما شفويّيْن ، وأما قوله :

خَالَطَ من سَلْمى خَيَاشِيمَ وَفَا[4] (٢٤٣)

فقيل : حُذِفَ المضاف إليه ضرورةً ، وأصله فاها[5] .

قال أبو علي : يجوزُ أن يكون على لغة من لم يبدلْ من التنوين ألفًا في النصب ، كما في الرفع والجر[6] .

(قال[7] :

---

(١) في جـ وص : منونا إلى الساكنين فيؤول إلى .

(٢) تكملة من ص وط .

(٣) ساقط من ص .

(٤) سبق تخريجه صفحة ٧٨٩ .

(٥) نسبه الرضي إلى الأخفش انظر صفحة ٧٩٠ تعليقة ١ .

(٦) تحدث أبو علي عن هذا البيت في المسائل العسكرية ١٦٩ – ١٧٤ ومما قال : « وكان القياس في من أفرد أن يبدل من العين الميم .. فلما ترك هذا القائل الإبدال صار حرفُ العين حرفَ إعراب ، فانقلبت ألفا ، ولحق التنوين فانحذف الساكنُ الأولُ ، فبقي الاسم على حرف واحد ، فكان خارجا عن جملة الأمر الأكثر عما عليه الأسماء المظهرةُ . وقريبٌ من هذا الكلام ذكره في البغداديات ١٥٦ .

(٧) في ط : كما قال : وقائل البيت بشرُ بن أبي خازم من قصيدة مدح بها أوسَ بن حارثةَ بن لأم لما خلّى سبيله من الأسر والقتل ، وبشر من بني أسد ، جاهلي قديم ، شهد حرب أسَد وطَيِّئ قال عنه أبو عمرو : إنه من فحول الجاهلية ، وكان يُقْوِي ، هجا أوسًا بخمسٍ قصائدَ ثم مدحه بخمسٍ أخرى (انظر الخزانة ٤/ ٤٤١ – ٤٤٥) توفي قتيلا في غزوة أغاربها على بني صعصعة نحو ٩٢ ق هـ (الأعلام ٢/ ٢٧) .

٣٢٣- كفى بالنأْي من أسماءَ كافي[١]

كما قال[٢] :

٣٢٤- وآخُذُ من كل حَيٍّ عُصَمْ[٣]

وهذه لغةٌ حكاها الأخفشُ[٤] .

فالألف عين الكلمة ، فلا يبقى المعرَب على حرفٍ .

وأما إضافته[٥] إلى ياءِ المتكلم فهو فيها على لغتين : أشهرُهما فِيَّ في الأحوال الثلاث ، وقياس أصلِه فَوِيَ (كغَدِيَ)[٦] ثم فَايَ ، لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها ، إلا أنه لما جرى العادةُ فيما أُعرِب بالحركات إذا أضيف إلى الياء أن يُقْتَصَر من جملة الحركات (الثلاث)[٧] على الكسرِ للتناسُب ، وكان العينُ ههنا كالحركة الإعرابية ، الواو كالضمة والياء كالكسرة والألف كالفتحة (التُزِمت)[٨] الياء في الأحوال الثلاث قبل

---

(١) عجزه : وليس لنأيها إذ طال شافي والبيت في المقتضب ٤/ ٢٢ ، وفي الخصائص ٢٦٨/٢ ، وفي المنصف ٢/ ٢٦٨ ، وفي الأمالي الشجرية ١/ ١٨٣ ، وفي المسائل العسكرية ١٤٩ ، وفي الخزانة ٤/ ٤٣٩ .

اللغة والمعنى : النأي : البعد . يقول : يكفيني بعدها بلاء ، فإنه إذا طال لاشفاء له .

الشاهد قوله : كافي فإنه منصوب على أنه مفعول مطلق ، وقد وقف عليه بالسكون وهي لغة ، وكان القياس أن يقول : كافيا .

وهذا البيت ساقط من ص .

(٢) في ط : قال . وقائله الأعشى ، وقد مرت ترجمته صفحة ١٤١ .

(٣) صدره : إلى المرءِ قيس أطيل السُّرى والبيت في ديوانه ٨٧ ، وفي المسائل العسكرية ٢٠٠ ، وفي الخصائص ٢/ ٩٧ ، وفي ابن يعيش ٩/ ٧٠ ، وفي رصف المباني ٣٥ ، وفي الخزانة ٤/ ٤٤٥ .

قيس المذكور هو قيس بن معدِ يكرب ، فإن القصيدة في مدحه ، السُّرى : جمع سُرْية وسُرّية ، وهي السير في الليل ،عصم : أراد أنه يأخذ من كل حي يمر به عهدًا إلى الحي الذي يليه ، لأن له في كل حي أعداءٌ ممن هجاهم .

الشاهد قوله : عصم فإنه منصوب على أنه مفعول آخذ ، وقد وقف عليه بالسكون موافقةً للغة التي حكاها الأخفش .

(٤) قال أبو الفتح في الخصائص ٢/ ٩٧ . بعد ذكر البيت .. وعليه قال أهل هذه اللغة في الوقف : رأيت فرخْ ولم يحك سيبويه هذه اللغة ، لكن حكاها الجماعة : أبو الحسن وأبو عبيدةَ وقطربُ وأكثرُ الكوفيين .

(٥) يقصد : (فو) .

(٦) في جـ : كغَوِيَ ، وفي ص : كيَدِيَ .

(٧) تكملة من جـ وص وط .

(٨) في ص وط : الزمت .

ياء المتكلم مكانَ الكسرة ، وإن لم تكن الكسرةُ إعرابيةً ، تشبيها للكسرة التي ليست بإعراب ولا بناء عند المصنف[1] ، أو للكسرة البنائية عند النحاة[2] بالكسرة الإعرابية لعُروضها ، وذلك كما شبهت الضمةُ البنائيةُ في يازيدُ بالإعرابية ، فجيء بدلَها بالواو والألف في يازيـدان ويازيدون ، وشبهت الفتـحة البنائيةُ في لا رجل بالإعرابيةِ (فجيء بدلَها بالياء)[3] (في)[4] لا رجلَين ولا مسلمِين ، (كل ذلك للعروض ، (فلما)[5] صارت الياءُ التي هي عينٌ في فِيَّ مشبهةً بالإعرابية)[6] وما قبل الياءِ الإعرابية في الأسماءِ الستة مكسورٌ ، فكسرت[7] الفاءُ فِي فِيَّ .

(أونقول : لما بقي الواوُ مع ياء المتكلم ، وقد لزم الواوَ ضمُّ ما قبلها - وإن كان ذلك لإعراب الكلمة بالحروف - ضُمَّ ، فصار فُوَيَ ، واللام محذوفٌ نسيا منسيا ، فصار مثل الأدْلُو في جمع الدَّلْو ، فقلب الواو ياء ، والضمة كسرةً ، فقيل : فِيَّ)[8] .

وقد يقال : فَمِي وفَمُه وفَمُ زيد في جميع حالات الإضافة ، قال[9] :

٣٢٥- كالحوتِ لا يُرويه شيءٌ يَلْقَمُه   يصبح ظمآنَ وفي البحر فَمُـه[10]

---

(١) قال ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ١/ ٤٣١ : والكسرة في قولك : مررت بغلامي في أصح القولين أنها كسرةٌ لأجل البناء لا كسرةُ إعراب .. وقال قبل ذلك : وهذا الاسم - يعني المضاف إلى ياء المتكلم - عند المحققين معرَبٌ ، لأن الإضافة إلى المبني لا توجب بناءً ولا تجوِّزُه إلا في الظروف وفيما أجري مُجراها .

(٢) انظر رأي النحاة في المضاف إلى ياء المتكلم صفحة ٩٥ تعليقة ٤ .

(٣) ساقطة من جـ وص .

(٤) في جـ وص وط : فقيل .

(٥) في ت : فكما .

(٦) سقط من جـ وص من قوله : كل ذلك إلى بالإعرابية ، وفي ت زيادة هنا ، وهي فقيل : لا رجل ولا مسلمَين .

(٧) كان الأولى أن يقول : كُسرت .

(٨) تكملة من جـ وص .

(٩) قائله رؤبة وقد مرت ترجمته صفحة ٦٥ .

(١٠) البيتان من مشطور الرجز وهما في ديوان رؤبة ١٥٩ ، وبعضها أو كلاهما في الحيوان ٣/ ٢٦٥ ، وفي المسائل العسكرية ١٧٣ ، وفي المخصص ١/ ١٣٦ ، وفي المقرب ١/ ٢١٦ ، وفي العيني ١/ ١٣٩ ، وفي الخزانة ٤/ ٤٥١ .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على إثبات الميم عند إضافة (فو) قال : والأول - يعني الحذف - أصحّ وأفصح .

وأنكر عليه البغداديُّ ذلك فقال ٤/٤٥١ ، فإثبات الميم عند الإضافة فصيحٌ ، ويدلُّ عليه الحديثُ لَخَلُوفُ فِم الصائم ، ثم رد على أبي علي الذي ذكر في البغداديات أن إبدالَ الميم من عين (فو) ضرورةٌ .

والأول أصحُّ وأفصحُ ، لأن علة الحاجة إلى إبدال الواو ميما - عند القطع من الإضافة - هي خوفُ سقوط العينِ للساكنين ، (ولا ساكنينِ)[1] في حال الإضافة ، إذ لا تنوين في المضاف ، فالأولى تركُ إبدالها ميما ، وقد جمع الشاعر بين الميم والواو ، قال[2] :

٣٢٦- هما نفثا فِي فيَّ من فَمَوَيْهِما على النابِحِ العاوي أشدَّ رِجَامِ[3]

وهو جمع بين البدَل والمُبْدَل منه .

وتكلف بعضهم معتذرا بأن قال : الميمُ بدلٌ من الهاء التي هي اللام قدمت على العَين[4] .

وأما إضافته إلى غير ياء المتكلم فالأعرفُ فيها إعرابه بالحروف - كما ذكرنا[5] - وجاء فم زيدٍ كما مر[6] .

وأما الأربعة الباقية فلها أيضا ثلاثةُ أحوال :

(أحدُها)[7] : القطعُ عن الإضافة ، والأعرفُ فيها حذفُ لاماتِها ، وقد ثبت في بعضِها - كما يجيء في ذكر لغاتها[8] -

---

(١) ساقط من ص .

(٢) قائله الفرزدق وقد مرت ترجمته صفحة ١٦٣ .

(٣) البيت في ديوانه ٢/ ٢١٥ ، وفي الكتاب ٢/ ٨٣ ، وفي المقتضب ٣/ ١٥٨ ، وفي مجالس العلماء ٣٢٧ ، وفي المسائل العسكرية ١٨٢ ، وفي الخصائص ١/ ١٧٠ ، وفي المقرب ٢/ ١٢٨ ، وفي الإنصاف ٣٤٥ ، وفي الخزانة ٤/ ٤٦٠ .

الضمير في (هما) يعود على إبليس وابنه في قوله :

وإن ابنَ إبليسٍ وإبليسَ أَلْبَنَا لهم بعذاب الناس كلَّ غُلام

نفثا : أَلْقَيَا ، النابح : أراد به من يتعرض للهجو والسب ، الرجام : مصدر راجمه بالحجارة ، أي راماه .

الشاهد : قوله فمويهما حيث جمع بين البدل والمبدل منه وهما الميم والواو . وقد ذكر هذا الاحتمالَ أبو علي في البغداديات ١٥٩ .

(٤) قال البغدادي في الخزانة ٤/ ٤٦٠ : وأما القول الثاني - يعني كلام الرضي هذا - فهو يشبه أن يكون مذهبَ سيبويه .. ثم نقل نصا عن سيبويه هو في الكتاب ٢/ ٨٣ وهو قوله : وأما فم فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنه كان أصله فَوْه ، فأبدلوا الميم مكان الواو .. فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم دم .. فمن ترك « دم » على حاله إذا أضاف ترك « فم » على حاله ، ومن رد إلى فم العين فجعلها مكان اللام كما جعلوا اللامَ مكان العين في فم .. ثم ذكر البيت .

(٥،٦) صفحة ٩٥١.

(٧) في ط : إحديها .. وثانيتها .. وثالثتها . وقد أعاد الضمير مؤنثا لأن الحال يجوز تذكيره وتأنيثه ، ولكني آثرت أن أثبت صيغة المذكر لأنه قال قبل تعدادها ثلاثة أحوال فالمعدودُ مذكر .

(٨) صفحة ٩٥٤ - ٩٥٥ .

وثانيها : الإضافةُ إلى غير ياء المتكلم ، فالأعرفُ - إذن - في « أبوك وأخوك » جعلُ لامَيْهما إعرابًا ، وفي حَمٍ وهَنٍ حذفُ اللام - كما يجيء في لغاتها[1] -.

وثالثها : الإضافةُ إلى ياء المتكلم .

قال الجمهور يجب حذفُ اللامات ، إذ ردُّها في حال الإضافة إلى غير ياء المتكلم إنما كان لغرض جعلها إعرابًا ، والإعرابُ لا يظهر في المضاف إلى ياء المتكلم فلا معنى لردّها معها .

وأجاز المبردُ - قياسًا على الإضافة إلى غير ياء المتكلم - ردَّ اللام في أربعتها[2] - كما نقل عنه ابنُ يعيش[3] - وابنُ مالك[4] ، وفي أخٍ وأبٍ فقط كما نقل (عنه)[5] جارُ اللهِ[6] والمصنفُ[7] .

ولما ردَّها ألزمَ الياءَ لما قلنا في فيَّ على الأفصح ، وشبهتـه قولُ الشاعر[8] :

٣٢٧ - وأبِيَّ مالَكَ ذُو المجازِ بدار[9]

---

(١) صفحة ٩٥٤ - ٩٥٥ .

(٢) لم أجد في المقتضب ما يؤيد ذلك .

(٣) لم ينقل عنه ابن يعيش إجازة الرد في غير الأب والأخ ، انظر شرح ابن يعيش للمفصل ٣/ ٣٦ .

(٤) نقل ابن مالك عن المبرد إجازته في الأب والأخ فقط ، انظر التسهيل ١٦٢ ، وقال في شرحه للكافية الشافية ١٠٠٨ - ١٠١٠ : وأما أب وأخ وحم وهن فالمستعمل في إضافتها إلى الياء أبِي وأخِي وحَمي وهَني ، وأجاز أبو العباس المبرد أبِيّ برد اللام ، وليس في قول الشاعر : وأبِيَّ مـالَكَ ذُو المجـاز بدار حجةٌ على ذلك لاحتمال إرادة الجمع وسقوط النون للإضافة .. إلخ .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) المفصل بشرح ابن يعيش ٣/ ٣٦ .

(٧) شرحه لكافيته ٥٥ .

(٨) قائله مؤرج السُّلَمِي - كما قال أبو عبيد في المعجم - وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية .. منسوبٌ إلى سُلَيم بن منصور وهو أبو قبيلة (الخزانة ٤/ ٤٧٢) .

(٩) صدره : قَدَرٌ أحلّك ذا المجـاز وقد أرى والبيت في مجالس ثعلب ٤٧٦ ، ونَسَبَ إلى الفراء أنه يقول القياس قول العرب هذا أبوك وهذا أبيّ - فاعلم ثقيلٌ وهو الاختيار ، وأنشد البيت وهو أيضا في الأمالي الشجرية ٢/ ٣٧ ، وفي ابن يعيش ٣/ ٣٦ ، وفي الخزانة ٤/ ٤٦٧ ، وفي المغني ٦٠٩ ، وفي شرح شواهده ٨٦٣ ، وفي الخزانة ٤/ ٤٦٧ .

ذو المجاز : سوق كانت للعرب في الجاهلية ، يقول : ما بلغ ذا المجاز إلا قدر ، ويقسم بأبيه أن ذا المجاز ليس بداره .

الشاهد قوله : وأبيّ فإنهم نسبوا إلى المبرد أنه عنده مفردٌ رُدَّ لا مُه في الإضافة إلى الياء كما تُرَدُّ في الإضافة إلى غيرها .

أقول كلام ثعلب يدل على أنه يختار الردَّ ولولا أن الزمخشري وابن يعيش وابن مالك والمصنف قالوا : المبرد نصا واكتفوا بقول أبي العباس لقلت : أن المقصود ثعلب ، والله أعلم .

وأجيب بأنه يُحْتَمَل أن يكون أبيّ جمعَ الأب مضافًا إلى الياء ، إذ يقال في أب أبون[1] قال[2] :

٣٢٨ - فلما تَبَيَّنَّ أصواتَنا　　بكيـنَ وفدَّيننَـا بالأَبِينَـا[3]

كما قيل في أخ أخون قال[4] :

٣٢٩ -　　　　وكنتُ لهم كشرِّ بني الأخينا[5]

والمذهبُ لا يثبت بالمحتَمَلات .

قوله : وإذا قُطِعَتْ قِيل : وأَبٌ وحَمٌ وهَنٌ وفَمٌ ، وفتح الفاء أفصح منهما ، وجاء « حم » مثل : يَدٍ وخَبْء ودَلْو وعَصًا مطلقا ، وجاء هنٌ مثل يد مطلقا ، وذو لا يضاف إلى مضمر ولا يقطع .

اعلم أن في أب وأخ أربعَ لغات ، وفي أخ خامسةً ، فاللغات المشتركة : أن يكونا محذوفَي اللام مطلقا - أي مضافين ومقطوعين - فيكونان كيد ، فتثنيتهما أَبان وأَخان ، والجمع أُبون وأُخون - كما مر[6] -.

---

(١) انظر المفصل بشرح ابن يعيش ٣/ ٣٦ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٠٨ - ١٠١٠ ، والتسهيل ١٦٢ .

(٢) قائله زياد بن واصل من شعراء بني سليم وهو جاهلي (الخزانة ٤/ ٤٧٨) .

(٣) البيت في الكتاب ٢/ ١٠١ ، وفي المقتضب ٢/ ١٧٢ ، وفي الخصائص ١/ ٣٤٦ ، وفي الأمالي الشجرية ٢/ ٣٧ ، وفي ابن يعيش ٣/ ٣٧ ، وفي الخزانة ٤/ ٤٧٤ . يقول لما عدنا إلى ملكنا بعد البلاء في الحروب وعرف النساءُ أصواتَنا فدَّيننَا بالآباء .

الشاهد قوله : بالأَبين حيث جُمِعَ الأبُ على الأبين كما يجمَعُ جمعُ المذكرِ السالمُ .

(٤) قائله عقيل بن عُلَّفة بن الحارث بن معاوية شاعرٌ فصيح مجيد من شعراء الدولة الأموية . قال عنه صاحب الأغاني كان جافيا أهوجَ شديد الغيرة ، وهو في بيت شرف وكانت قريش ترغب في مصاهرته ، وذكر له البغدادي قصصا عجيبة (الخزانة ٤/ ٤٨١ - ٤٨٣) .

(٥) صدره وكان لنا فَزارة عمّ سَوْءٍ والبيت في نوادر أبي زيد ١١١ ، وفي البيان والتبيين ١/ ١٨٦ ، وفي المقتضب ٢/ ١٧٢ ، وفي الخزانة ٤/ ٤٧٨ .

قال البغدادي بعد أن أورد الأبيات التي ذكرها الجاحظُ قبل البيت الشاهد وشرحَها .. الصواب : وكنت له ، وأن الضمير بالتكلم لا بالخطاب ، ثم قال : والظاهر أن هذا البيت وحدَه لعَقيل وهو غير مرتبط بالأبيات التي قبله .

الشاهد قوله : الأخينا حيث جَمَعَ الأَخَ جمعَ مذكر سالما .

(٦) الحديثُ عنه قبل بداية هذا الفصل .

والثانية أن يكونا مقصورين مطلقا ، كعصا .

والثالثة أن يكونا مشدَّدي العين (مقطوعين)[1] مطلقا مع حذف اللام .

والرابعة – وهي أشهرها – حذف اللام والإعرابُ على العين – مقطوعين – وإعرابهما بالحروف – مضافين –.

واللغة المختصةُ بأخ أَخْوٌ كدَلْوٍ مطلقا .

وفي حَمٍ ستُّ لغات ، أبتدىء منها بالأفصح فالأفصح على الترتيب :

أولاها : (إعرابه)[2] بالحروف في الإضافة إلى غير الياء ، ونقصُه حالَ القطع عنها وإعرابُه على العَين .

وثانيتها : أن يكونَ كدَلْو مطلقا – أي في الإضافة والقطع –.

والثالثة : أن يكون كعَصًا مطلقا .

والرابعة : أن يكون كَيَدٍ مطلقا .

والخامسة : أن يكون كخَبْءٍ[3] مطلقا .

والسادسة : أن يكون كرِشَاءٍ مطلقا .

وأما هنٌ ففيه ثلاث لغات ، أشهرها النقصُ – مطلقا – كيَدٍ ، وبعدها الإعرابُ بالحروف في الإضافة إلى غير الياء والنقصُ في غيرها .

ولما لم (تكن)[4] هي المشهورةَ زعم صدُر الأفاضل[5] أنه ليس من الأسماء الستة[6] .

---

(١) تكملة من جـ وص .

(٢) في ت : إعرابها ، ولكل منهما وجه ، فبالتذكير يكون عائدا على اللفظ وبالتأنيث يعود على الكلمة ، ولكن « الحَمْو » يقصد به المذكر فلذا اخترت التذكيرَ .

(٣) الفرق بين اللغة الثانية والخامسة أن اللام في الثانية واو وفي الخامسة همزة ، وإلا فوزنهما واحد .

(٤) في ط : يكن .

(٥) القاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمي النحوي ، قال ياقوت : صدرُ الأفاضل حقًّا ، وأوحدُ الدهر في علم العربية صِدقا ، ذو الخاطر الوقَّاد ، والطبع المُنْقَاد . برع في علم الأدب وفاق في نظم الشعر ، صنف التخميرَ في شرح المفصل ، السبيكةَ في شرحه ، المجمرةَ في شرحه ، توفي سنة ٦١٧ (بغية الوعاة ٢/ ٢٥٢) .

(٦) قال في التخمير ١/ ٩٢ : فإن سألت ما بالُك جعلت هذه الأسماءَ خمسةً وهي باتفاق النحويين ستةٌ ، معدودة فيها هَنُوه ؟ أجبت الهن ليس من هذه الأسماء . ثم احتج لما ذهب إليه بشواهد ذكرها في التخمير من ١/ ٩٢ – ٩٤ .

ولم يذكرها – أيضا – الزجاجيُّ فيها[1] .

(وثالثتها)[2] تشديدُ نونه مطلقا .

وأما إسكان النون في الإضافة في قوله[3] :

٣٣٠- رُحتِ وفي رجليكِ ما فيهما   وقد بدا هَنْك من المِئْـزَرِ[4]

فللضرورة ، وليس لغةً رابعةً .

وفي فم لغاتٌ : أشهرها وأفصحها إعرابُه بالحروف في الإضافة إلى غير الياء ، وفتحُ الفاء مع خفة الميم حالَ القطع ، وإبدالُ الواو ياء عند الإضافة إلى الياء .

والثانية والثالثةُ والرابعةُ فِم مثلث الفاء محذوفَ اللام نسيا مطلقا ، مع إبدال الواو ميما ، بتثليث الفاء بناءً على أن الواو التي أبدلَ منها الميمُ تُقْلَب في حالة الإضافة أَلِفًا وياءً . فتكون الفاءُ في الحالات الثلاث – إذن – مثلَّثًا لا للإعراب ، فجوز تثليثها في الإفرادِ لغيرِ الإعراب أيضا .

---

(١) حيث قال في الجمل صفحة ٣ ، والواو علامة الرفع في خمسة أسماء معتلةٍ مضافةً ، وهي : أخوك وأبوك وحموك وفوك وذو مال ، وفي جمع المذكر السالم ..إلخ .

(٢) في ت : وثالثها .

(٣) قائله : الأُقيشر ، وينسب إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه وينسب إلى ابن قيس الرُّقَيَّات أيضا ، والأقيشر هو المغيرةُ بنُ عبد الله بن مُعْرِض بن عمرو بن أسد بن خزيمة . قال صاحب الأغاني : عُمِّر طويلا .. وكان كوفيا خليعا ماجنا فاسقا مدمنَ الخمر قبيحَ المنظر . أحرقه غِلمانُ عبد الله بن إسحاق نحو سنة ٨٠هـ (الخزانة ٤/ ٤٨٧ – ٤٩٢) .

(٤) البيت في الكتاب ٢/ ٢٩٧ ، وفي الخصائص ١/ ٧٤ ، وفي العمدة ٢/ ١١١ ، وفي الأمالي الشجرية ٢/ ٣٧ ، وفي ابن يعيش ١/ ٤٨ ، وفي العيني ٤/ ٥١٦ (عرض) ، وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور ٩٥ ، منسوبًا إلى ابن قيس الرقيات وفي رصف المباني ٣٢٧، وفي الخزانة ٤/ ٤٨٤ .

اللغة : ما فيهما : اضطراب واختلاف شديد . بَدَا : ظهر ، الهن : يكنى به عن كل ما يقبح ذكره ، وأراد هنا الفرج ، المئزر : الإزار .

ذكر البغدادي – نقلاً عن الأغاني – في الخزانة ٤/ ٤٨٥ أن سبب قول هذا البيت أن الأقيشرَ سَكِرَ يوما فسقط ، فبدت عورتُه وامرأته تنظر إليه فضحكت منه وأقبلتْ عليه تلومُه فقال لها :

تقول يا شيخُ أما تستحي   من شُربكِ الخمرَ على المَكْبَر
فقلت لو باكرتِ مشمولةً   صهبا كلونِ الفَرَسِ الأشقر
رحت وفي رجليك عُقَّالةٌ   وقد بدا هنكِ من المئزر

الشاهد : استشهد به الرضي على أن تسكين النونِ في (هنْك) للضرورة وليس لغةً فيها .

والخامسة والسادسة والسابعة فُما مثلثَ الفاء مقصورا مطلقا ، وكأنه جمع بين البدل والمبدَل منه أو الميمُ بدلٌ من اللام قدمت على العين – كما مر[1] – فيكون قوله فمويهما[2] مثنى فما .

والثامنة والتاسعةُ فُمّ مشدد الميم مطلقا ، ومضموم الفاء ومفتوحها قال[3] :

٣٣١ – حتى إذا ماخرجت من فَمِّه[4]

قال ابن جني : هو للضرورة ، وليست بلغةٍ ، وكأنَّ المِيْمِين بدلان من العين واللام ، والجمع أَفْمَامٌ[5] .

والعاشرة : إتباعُ الفاء للميم في حركات الإعراب نحو : هذا فُمٌ ورأيت فَمًا ونظرت إلى فِمٍ ، وكأنه نظر فيها إلى حالة الإضافة بلاميم ، أعني فُوك وفَاك وفِيك .

وقد يتبع فاء « مَرْءٍ » (أيضا)[6] إعرابَه ، فيقال : مُرءٌ ومَرءًا ومِريءٍ .

---

(١) صفحة ٩٥٢ ، ٩٥٣ .

(٢) يعني في قول الشاعر :

هما نفثا في فيَّ من فمويهما ... على النابح الغاوي أشد رجام

وانظر صفحة ٩٥٢ .

(٣) قائله العجاج وقد مرت ترجمته صفحة ٦١٣

(٤) البيت في ملحقات ديوان العجاج ٢/ ٣٢٧ وفيه : ياليتها ... وبعده :

حتى يعود المُلْكُ في أُسْطُمِّه

وفي إصلاح المنطق ٥٦ ، وفي الخصائص ٣/ ٢١١ ، وفي الأمالي الشجرية ٢/ ٣٥ ، وفي ابن يعيش ١٠/ ٣٣ ، وفي المقرب ٢/ ١٧٦ ، وفي الهمع ١/ ٣٩ ، وفي الدرر ١/ ١٣ ، وفي الخزانة ٤/ ٤٩٣ .

الشاهد : أنشده الرضي على أن من اللغات الواردة في (فو) إبدالَ الواو ميما مشددة ونسب إلى ابن جني أنه يراه ضرورةً وليس بلغة .

(٥) قال ابن جني في سر الصناعة ١/ ٤١٥ و ٤١٦ تحقيق هنداوي بعد أن ذكر البيت يُروى بضم الفاء من فمه وفتحها ، فالقول في تشديد الميم عندي أنه ليس ذلك في هذه الكلمة ، ألا ترى أنك لا تجدُ لهذه (المشددة الميم) تصرُّفا ، وإنما التصرف كله في (ف و ه) . ثم قال عن سبب التشديد : أصلُ ذلك أنهم ثقّلوا الميم في الوقف .. ثم إنهم أجرَوا الوصلَ مُجْرى الوقف .

ومما قاله : ولم نسمعهم قالوا أفمام ولا تفممت ، ولا رجل أفمُّ .

وفي هذا رد على الرضي في قوله : إنّ الجمع أفمام .

(٦) تكملة من ط . وحديث الرضي عن مرء وامرؤ وابنم ودم استطرادٌ ، ولا علاقة له بما نحن فيه .

وعين « امرُؤ » و « ابنُم » تابعٌ لحرف الإعراب – اتفاقا –.

وفي دم ثلاث لغات : القصرُ كعصا ، والتضعيف كمَدّ ، وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيَدْ .

قوله : وذو لا يضاف إلى مضمر ولا يقطع .

إنما لم يقطع لأنه ليس مقصودا بذاته ، وإنما هو وَصلةٌ إلى جعل أسماءِ الأجناسِ صفةً ، وذلك أنهم أرادوا أن يصفوا شخصا بالذهب – (مثلا)[1] – فلم يتأتَّ أن يقولُوا : جاءني رجلٌ ذهبٌ ، فجاءوا بذو ، وأضافوا إليه ، فقالوا : ذو ذهب .

ولما كان جنسُ المضمراتِ والأعلام (مما)[2] لا يقع صفةً – كما يجيء[3] – لم يُتوصَّل بذو إلى الوصف بهما ، وإن كان بعد التوصلِ يصيرُ الوصفُ هو المضافُ دونَ المضافِ إليه ، وأما أسماء الأجناس التي هي نحو الضربْ والقتل ، فإنها – وإن لم تكن مما يوصف به – إلا أنها من جنس ما يقع صفةً ، أي اسمَ الجنس كضارب وقاتل ، وأيضا لو حذف المضاف الموصوفُ به ، والمضافُ إليه ضميرٌ أو علمٌ لم يجز قيامهُما مَقامَه ، لا متناع الوصف بهما ، وأما قولهم : صَلِّ على محمد وذويه فشاذٌّ .

كما أن قطعَه عن الإضافة ، وإدخالَ اللام عليه في قوله :

فلا أعني بذلِك أسفَلِيكُم   ولكنّي أريدُ به الذَّوينَا[4]

شاذَّان ، وذلك لإجرائه مُجرى صاحِبٍ .

وأما قولهم ذو زيدٍ ، وذوي آلِ النبي ، فإنما جاز لتأويل العلَم بالجنس ، أي صاحِبُ هذا الاسم ، وأصحابُ هذا الاسم .

قالوا : وأصل هذه الأسماء الستةِ كلِّها فَعَل بفتح الفاء والعين – إلا فُوك[5] – كما

---

(١) هذه الكلمة مقدمة في ط قبل قوله : أن يصفوا .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) صفحة ٩٩٥ وما بعدها .

(٤) سبق تخريجه صفحة ١٠٨ وذكره الرضي هنا ليبين أن قطع (ذو) عن الإضافة وإدخالَ اللام عليه شاذان ، وسوَّغهُما إجراءُ (ذو) مُجرى صاحب .

(٥) انظر ما نقله ابنُ منظور في اللسان ١٨/ ٦ ، و ٢٠ و ٢١٥ و ٢٠/ ٢٤١ – ٢٤٢ و ١٧/ ٤٢١ ومابعدها .

ذكرنا[1] – فكان قياسها أن تكون في الإفراد مقصورةً ، لكن (لما كَثُرت)[2] الإضافةُ فيها ، وصار إعرابها معها بالحروف – كما مر في أول الكتاب[3] – ولَمْ تكن فيها مقصورةً ، حَمَلُوها في ترك القصر – مفرداتٍ – على حال الإضافة .

أما كونُ أخ وأب وحم مفتوحةَ العين فلجمعها على أَفْعَال ، كآباء وآخاء وأحماء ، لأن قياس فَعَل صحيحَ العين أفعال كجَبَل وأجبال .

وأما ذو فلا دليلَ في أذواء على فتح عينه ، لأن قياسَ فَعْل – ساكنَ العين معتلَّها – أفعال – أيضا – كحَوْض وأحواض وبيت وأبيات .

ودليلُ تحركِ عينه مؤنَّثه – أعني ذات – وأصله (ذواة)[4] كنواة ، لقولهم في مثناها : ذواتا[5] ، فحذفت العين في ذات لكثرة الاستعمال ، ولو كانت (ذواةُ)[6] ساكنةَ العين لقلت في المؤنث : ذَيَّة كطَيَّة .

وقال الخليل وزن ذُو فَعْل بالسكون ، واللام محذوفة في جميع متصرفات ذو إلا في (ذوات)[7] وذواتا[8] .

وقال الفراء : الأَخُ ساكنُ العين في الأصْل[9] .

ولعله قال ذلك لقلة آخاء .

وأما هنٌ فإنه لم يسمع فيه أهناء حتى يستدلَّ – على تحريك عينه ، ومؤنثه وهو هَنَةٌ بالتحريك لا يدلُّ على تحريك عينه ، لأنه يمكن أن يكون ساكنَها ، لكن لما حُذف اللامُ فُتِحَ العينُ ، لأن ما قبلَ تاء التأنيث لابدَّ من (فتحها)[10] ، وكذا لا دليل (على

---

(١) صفحة ٩٤٩ .
(٢) في ص : لما قصر كثرت .
(٣) صفحة ٦٩ وما بعدها .
(٤) فيما عدا ط : ذوات ، والصحيح ما أثبته ، لأن « ذوات » جمع وليس مفردةً مؤنثة .
(٥) من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾ [الرحمن ٤٦ – ٤٨] .
(٦) ساقطة من ط .
(٧) في جـ وط : ذات ، والصحيح ما أثبته .
(٨) في الكتاب ٢/ ٣٣ وكان الخليل يقول : هذا ذَوٌ بفتح الذال ، لأن أصلها الفتح ، تقول : ذَوَا وتقول : ذَوُو .
(٩) لم ينسبه إليه أحد قبل الرضي فيما رأيت .
(١٠) في ص : فتحه .

حركتها)[1] في هَنَوات ، لأنه يمكن أن يكون كتَمَرات .

وأما فوك فأصلُه فَوْه بسكون الواو - كما ذكرنا[2] - إذ لا دليل على حركتها ، وأفواه لا يدل عليها كما لا يدل أَذوَاء ، ولام فوك هاء ، لقولهم : أفواهٌ وفُوَيهٌ .

ولام ذو ياء ، لأن عينه واو بدليل ذواتا وذواتِ وأذواء ، وباب طويت[3] أكثرُ من باب القوَّة[4] ، والحملُ على الأكثر أولى ، (إذا اشتبه الأمر)[5] .

ولام أبٍ وأخٍ وحمٍ وهنٍ واوٌ ، لقولهم : أبوانِ وأخوان وحموان وهنوان وإخوةٌ وأخواتٌ .

وأما هُنَيْهَة في هُنَيَّة فلأن لامَه ذاتُ وجهين[6] .

وكذا لام حَمٍ قد يكون همزًا - كما تبين[7] - .

---

(١) تكملة من ص .

(٢) صفحة ٩٤٩ .

(٣) يعني أن تكون العينُ واوا واللام ياء .

(٤) يعني أن يكون كل من العين واللام واوا .

(٥) تكملة من ط : وجَعْلُ لامِ ذُو ياءً هو رأي ابن بَرّي كما نقل عنه الجوهريُّ في الصحاح ٦/ ٢٥٥١ .

(٦) القياس في تصغير هناة هنيه ، والأصل هنيوة ، وقال العرب : هنيهة بإبدال الهاء من الياء سماعا للقرب الذي بين الهاء وحرف اللين .

فالوجهان : أنها تكون مرة ياء وهو القياس ومرة هاء . انظر اللسان ٢٠/ ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٧) وذلك في جعله كخبء ، انظر صفحة ٩٥٥ .

التــوابـــــع

قوله : التوابعُ كلُّ ثانٍ بإعراب سابقهِ من جهةٍ واحدةٍ .

قوله : كلُّ ثان .

يَشْمَل التوابعَ وخبرَ المبتدأ ، وكلَّ ما أصلُه خبرُ المبتدأ كخَبَرَي كَانَ وإنّ وأخواتِهما ، ويشمل الحالَ ، وثاني مفعولَي (ظننت و)[1] أعطيتُ .

قوله : بإعراب سابقه .

أي مع إعراب سابقه (يُخرج)[2] الكل إلا خبرَ المبتدأ ، وثانيَ مفعولي ظننت وأعطيت . والحالَ عن المنصوب نحو . ضربت زيدا مجردا ، والتمييز عن المنصوب ﴿ فَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[3] .

قوله : من جهة واحدة .

قال (المصنف)[4] يُخْرِجُ هذه الأشياءَ ، لأن ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ ، وارتفاعَ الخبر من جهةٍ أخرى وهي كونُه خبرَ المبتدأ ، وكذا انتصابُ أول المفعولَين من جهة كونه أولَهما ، وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيَهما ، وانتصاب الأول في ضربت زيدًا قائمًا من جهة كونه مفعولا به ، وانتصاب الثاني من جهة كونه حالًا ، وكذا في ﴿ فَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ انتصابُ الأول من جهة كونه مفعولا به ، وانتصابُ الثاني من جهة كونه تمييزا[5] .

---

(١) تكملة من ص .

(٢) في ت : يشمل .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴾ [القمر ١٢] .

(٤) تكملة من جـ وط .

(٥) ليس هذا التفصيل موجودا في شرح ابن الحاجب لكافيته ولا في إيضاحه للمفصل ، وإنما قال في شرحه لكافيته ٥٦ : وقوله من جهة واحدة : يخرج عنه خبر المبتدأ ، والثاني والثالث من باب علمت وأعلمت ، لأنها ثوان بإعراب سوابقها ، ولكن من غير جهةٍ واحدة .

وفيه نظر ، لأن ارتفاعَ المبتدأ والخبر من جهة واحدة ، وهي كونُهما عمدتَي الكلام – كما تقرر في أول الكتاب[1] – وانتصابُ الأسماء المذكورة من جهة واحدة ، وهي كونُها فضلاتٍ .

وإن قلنا بتغير الجهات بسبب تغيُّر اسم كل واحد من الأول والثاني (فلنا)[2] أن نقول : إن ارتفاع زيد في جاء زيدٌ الظريفُ من جهة كونه فاعلا ، وارتفاع الظريف من جهة كونه صفتَه ، وكذا باقي التوابع .

ثم نقول : الأخبارُ المتعددةُ لمبتدأ نحو : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴾[3] الآية[4] ، وكذا المسنداتُ نحو : علمت زيدًا عالمًا عاقلًا ظريفًا ، وكذا الأحوال المتعددة نحو : ﴿ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا ﴾[5] وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو : جاءني القوم إلا زيدًا إلا عمرا ، لا تتغير أسماؤها ، ولا جهات إعرابها فينبغي أن تدخل في التوابع .

ولو قال : كلُّ ثانٍ بإعراب سابقِهِ لأجلِه – أي إعراب الثاني لأجل إعراب الأول – لم يَرِدْ عليه ماذكرنا .

وقوله : كلّ ثان ، فيه نظر – أيضا – لأن المطلوبَ في الحد بيانُ ماهيةِ الشيء ، لا قصدُ حصرِ جميع مفرداته ، ويدخلُ في قوله : ثان ، النعتُ الثاني فما فوقَه ، وكذا التأكيدُ المتكرِّرُ ، وعطفُ النسق المتكرر لأن كلًّا منها ثان للمتبوع كالتابع الأول .

وأما الكلام في عوامل التوابع ففيه تفصيل .

أما الصفةُ والتوكيدُ وعطفُ البيان ففيها ثلاثةُ أقوال :

---

(١) صفحة ٥٢ وابن الحاجب يرى أن الرفع علامةُ الفاعلية والنصبَ علامةُ المفعولية والجر علامة الإضافة وانظر صفحة ٦١ .

(٢) في ط : قلنا ، ولعله خطأ طباعي .

(٣) البروج ١٤ .

(٤) بعدها ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج ١٥ ، ١٦] .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا ﴾ [الإسراء ٢٢] .

قال سيبويه : العاملُ فيها هو العاملُ في المتبوع[1] .

وقال الأخفش : العاملُ فيها معنوي ، كما في المبتدأ أو الخبر ، وهو كونها تابعة[2] .

وقال بعضهم : إن عامل الثاني مقدَّرٌ من جنس الأول .

ومذهب سيبويه أولى ، لأن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوبٌ إليه مع تابعه ، فإن المجيءَ في : جاءني زيدٌ الظريف ليس في قصده منسوبًا إلى زيد مطلقًا ، بل إلى زيدٍ المقيدِ بقيد الظرافة ، وكذا في : جاءني العالمُ زيدٌ ، وجاءني زيدٌ نفسُه ، فلما انسحب على التابع حكمُ العامل المنسوب معنى ، حتى صار التابع والمتبوعُ - معًا - كمفردٍ منسوبٍ إليه ، وكأن الثاني هو الأولُ في المعنى ، كانَ (الأولى)[3] انسحابُ عملِ المنسوبِ عليهما ، معا تطبيقا للَّفظِ بالمعنى .

أما إذا قلت : جاءني غلامُ زيد فالمنسوب إليه - وإن كان الغلام مع زيدٍ - إلا أن الثانيَ ليس هو الأولَ معنى ، فلم يعمل العاملُ فيهما معا .

وجعلُه معنويا كما ذهب إليه الأخفشُ خلافُ الظاهر ، إذ العامل المعنويُّ في كلام العرب بالنسبة إلى (العامل)[4] اللفظيِّ كالشاذ النادر ، فلا يُحمَل عليه المتنازَع فيه .

وتقديرُ العامل خلافُ الأصل أيضا ، فلا يصار إلى الأمر الخفي إذا أمكن العملُ بالظاهر الجلي .

وأما البدل فالأخفش[5] و (الرُّمَّانيُّ)[6] والفارسي[7] ، وأكثرُ المتأخرين على أن العامل فيه مقدَّرٌ من جنس الأول ، استدلالًا بالقياس والسماع ، أما السماعُ فنحو قوله

(١،٢) في الهمع ٢/ ١١٥ : نُسِب ذلك إلى المبرد وابن السراج وابن كيسان ، ثم قال : وقال الخليل وسيبويه والأخفشُ والجرمي العاملُ فيها التبعية ثم اختلف فقيل ، المرادُ بالتبعية من حيث المعنى ، وقيل : من حيث الإعرابُ ولو اختلفت جهته ، وقيل : بشرط اتحاد جهته . وانظر الكتاب ١/ ٢٠٩ ومابعدها .

(٣) في ط : الأول .

(٤) تكملة من ص .

(٥) شرح ابن يعيش للمفصل ٣/ ٦٧ .

(٦) في ت : المازني ، وقد أثبته هكذا لكون الكلام جميعه منقولا عن ابن يعيش في شرحه للمفصل ٣/ ٦٧ .

(٧) شرح ابن يعيش للمفصل ٣/ ٦٧ .

تعالى : ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَـٰنِ لِبُيُوتِهِم ﴾[1] وغير ذلك من الآي والأشعار ، وأما القياسُ فلكونه مستقِلًّا ومقصودا (بالذكر)[2] ، ولذا لم تُشترَط مطابقتُه للمبدَل منه تعريفا وتنكيرا .

والجواب (عن الأول)[3] أن (لبيوتهم)[4] الجارَّ والمجرورَ (بدلٌ من الجار والمجرور)[5] والعاملُ وهو (لجعلنا)[4] غيرَ مكرر ، وكذا في غيره .

فإن قيل : لو لم يكن المجرورُ وحده بدلا من المجرور لم يسمَّ هذا بدلَ الاشتمال ، لأن الجارَّ والمجرور ليس بمشتمل على الجار ، بل البيت مشتمِلٌ على الكافر (وكذا (قوله)[6] : ﴿ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾[7] من[8] آمن بعضُ الذين استضعفوا)[9] .

قلنا : لما لم يحصلْ من اللام فائدةٌ إلا التأكيدَ جاز لهم أن يجعلوه كالعدم ، (ويسموه بدلَ اشتمال نظرا إلى المجرور)[10] ولا يكرَّرُ في اللفظ في البدل من العوامل إلا حرفُ الجر ، لكونه كبعض حروف المجرور .

والجوابُ عن القياس أن استقلالَ الثاني وكونَه مقصودًا يؤذِنان بأنّ العامل هو الأولُ لا مقدرٌ آخرُ ، لأن المتبوع – إذن – كالساقط ، فكأن العاملَ (الظاهرَ)[11] لم يعمَلْ

(٤،١) من قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَـٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴾ [الزخرف ٣٣] ووجه الدلالة في الآية أنه أعاد الجارَّ في البدل فدلَّ على أنه إذا لم يُعَدْ فهو مقدّر .

(٢) في جـ : بالذات .

(٣) ساقطتان من ص .

(٥) ساقط من ص .

(٦) في ط : في قوله .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحًا مُرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾ الآية ٧٥ من سورة الأعراف .

(٨) في ت : لأن من .

(٩) ساقط من ص من قوله وكذا إلى هنا .

(١٠) تكملة من جـ وط .

(١١) ساقطة من ص وط .

في الأول ، ولم يباشِرْه ، بل عَمِل في الثاني .

ومذهبُ سيبويه[1] ، والمبرد[2] ، والسيرافي[3] ، والزمخشري[4] ، والمصنف[5] : أن العاملَ في البدل هو العامل في المبدل منه ، إذ المتبوع في حكمِ الطرح ، فكأنَّ عامل الأولِ باشر الثاني .

هذا وستعرف في باب عطفِ البيان أنه في الحقيقة هو البدلُ ، فحكمه فيما ذكرنا حكمُ البدل[6] .

وأما عطف النسق ففيه ثلاثةُ أقوال :

قال سيبويهِ : العاملُ في المعطوف هو الأول بواسطةِ الحرف[7] .

وقال الفارسي في الإيضاح الشعري : وابن جني في سر الصناعة[8] : إن العاملَ في الثاني مقدرٌ من جنس الأول ، كقولك : يازيدُ (وعمرُو)[9] .

وأقول : لا دليلَ فيه ، إذ علةُ البناء في الثاني وقوعُه موقعَ الكاف ، كالمعطوف عليه ، مع عدم المانع من البناء ، كما كان في يازيد والحارث - أعني اللام - .

وإنما كان اللامُ مانعا لامتناع مجامعتِه لحرف النداء المقتضي للبناء ، فلما ارتفع المانعُ صار كأن حرفَ النداءِ باشرَ التابعَ ، لا أن تقدر له حرفا آخرَ .

---

(١) في الكتاب ١/ ٣٦٩ : فالمبدل إنما يجيء أبدًا كأنه لم يذكر قبله شيء ، لأنك تخلي له الفعل وتجعله مكان الأول .

(٢) قال في المقتضب ٤/ ٢٩٥ عن البدل : وإنما هو تبيين ، ولكن قيل : بدل لأن الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فُرِّغَ له .

(٣) شرح ابن يعيش ٣/ ٦٧ .

(٤) يرى الزمخشري في المفصل بشرح ابن يعيش ٣/ ٦٧ أن البدلَ في نية تكريرُ العامل ، قال : والذي يدل على كونه مستقلا بنفسه أنه في حكم تكريرِ العامل بدليلِ مجيءِ ذلك صريحا في قوله عز وجل : ﴿ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنهُمْ ﴾ .

(٥) إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١/ ٤٣٥ .

(٦) تحدث عن ذلك في باب البدل صفحة ١٠٧٣ وأشار إليه في باب عطف البيان صفحة ١٠٩٣ .

(٧) لم أجد ذلك في الكتاب ، ونسبه إليه ابنُ يعيش في شرحه للمفصل ٣/ ٧٥ .

(٨) في سر الصناعة تحقيق هنداوي ٦٣٨ : ويدلك على أن العامل فيما بعد حرف العطف إنما هو لما ناب الحرف عنه ودل عليه من العوامل إظهارهم العامل بعده في نحو : ضربت زيدا وضربت بكرا ، ونظرت إلى جعفر . وإلى خالد ، فالعمل - إذن - هو للعامل المراد لا الحرف العاطف .

(٩) في ص : يازيد وياعمرو ، ولعل الصواب ما أثبته .

واستدلّ[1] أيضا بقولهم : قيامُ زيدٍ وعمروٍ ، و (قال)[2] : العرض الواحد لا يقوم بمحلين .

والجواب أن القيام ههنا ليس بعرض واحِد ، بل هو مصدر ، والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظة الواحد ، والمراد ههنا القيامان ، بقرينة قولك : وعمرو .

وكذا لا حجة في : قام زيد وعمرو ، إذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير (فقام الزيدان . كقيام الزيدين في كون القيام بمعنى القيامين)[3] .

ولو كان العاملُ مقدّرا لوجب تعددُ الغلام في : جاءني غلامُ زيد وعمروٍ ، وهو متحِدٌ ، ولكان معنى : كلُّ شاة وسخلتِها بدرهم : كلّ شاةٍ بدرهم وكلُّ سخلتِها بدرهم ، والمراد هما معا بدرهم .

وأيضا لم يجز : يازيدُ والحارثَ ، ولم يجز : ما زيدٌ قائما ولا عمرو قاعدًا ، وليس زيد ولا عمرو ذاهبَين ، إذ لا يجوز تقدير « ما » و « ليس » بعد « لا » .

وأيضا لم يجز : زيدٌ ضربت عمرًا وأخاه ، إذ يبقى خبر المبتدأ بلا ضمير ، مع كونه جملةً .

وقال بعضهم : العاملُ حرفُ العطف بالنيابة[4] .

وهو بعيد ، لعدم لزومِه لأحد القبيلين ، كما هو حق العامل .

وفائدة[5] الخلاف في هذا كلّه جوازُ الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال : العاملُ في الثاني غيرُ الأول ، وامتناعه عند من قال : العاملُ فيهما هو الأولُ .

هذا وإنما قدم المصنفُ النعتَ على سائر التوابع لكون استعماله أكثرَ .

---

(١) قريب من كلامه هذا وما بعده في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١/ ٤٣٥ ، ٤٣٦ .

(٢) في ت وجـ وط : قيل .

(٣) ساقط من جـ وص وط .

(٤) نسبه ابن يعيش في شرحه للمفصل ٣/ ٧٥ إلى أبي علي ، وفي الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ٩٣٧) : وصفةُ حرف العطف أن يشرك الاسمُ أو الفعلُ في إعراب ما قبله .

(٥) هذه الفائدة ذكرها ابنُ الحاجب في إيضاحه للمفصل ١/ ٤٣٥ . ولم يشِرْ إليه الرضيُّ .

النعـــــت

قوله : النعتُ تابعٌ يدلُّ على معنًى في متبوعه (مطلقا)[1] .

قال في شرح المفصل : الصفةُ تطلَق باعتبارَين عامٍّ وخاصٍّ[2] .

والمرادُ بالعام : كلُّ لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا أولا ، فيدخل فيه خبرُ المبتدأ والحالُ في نحو : زيد قائم ، وجاءني زيد راكبًا إذ يقال : إنهما وصفان ، ونعني بالخاصِّ ؛ ما فيه معنى الوصفيةِ إذا جرى تابعا نحو : جاءني رجلٌ ضاربٌ .

قال : حدُّ العامِّ مادل على ذات باعتبار معنى هو المقصودُ[3] .

وينتقض حدُّه بأسماء الآلة والمكان والزمان ، إذ المقْتَل - مثلا - دالًّا على ذات (وهو الموضع)[4] باعتبار معنى وهو القتل - هو المقصود من وضع هذا اللفظِ - على ما فَسَّرَ -.

ثم سأل نفسَه وقال : إن أسماءَ الأجناس كلَّها تدلُّ على ذات باعتبار معنى ، وليست بصفات ، فإن رجلا موضوع لذات باعتبار الذُّكورة والإنسانية ، قال : والجواب أنا احترزنا عن مثله بقولنا : هو المقصودُ ، فإن أسماء الأجناس المقصودُ بها الذاتُ ، والصفات المقصود بها المعنى لا الذاتُ[5] .

ولقائل أن يمنع في الموضعين - أي في الأسماء والصفات - ويقول : إذا أردتَ بقولك : في أسماء الأجناس أنَّ المقصودَ بها الذاتُ وحدَها من دون المعنى فلا نسلِّم ،

---

(١) تكملة من ط : وهي موجودة في مخطوطة متن الكافية صفحة ٣٦ .

(٢) إيضاحة للمفصل ١/ ٤٤١ .

(٣) المصدر السابق ١/ ٤٤١ .

(٤) ساقطتان من جـ .

(٥) إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١/ ٤٤١ .

إذ قصدُ الواضع بوضع رجل ذاتٌ فيها معنى الرجولية - بلا خلاف - وإن أردت أن المقصودَ الذاتُ سواء كان المعنى - أيضا - مقصودًا معها أولا فلا ينفعُك ، لأن الصفاتِ أيضا إذا ذكرتها مجردةً من متبوعاتِها فلابدّ فيها من الدلالةِ على الذات ، مع المعنى المتعلّق بها ، وكذا إذا ذكرتها مع متبوعاتها ، لأن معنى ضارب ذو ضرب ، ولاشكَّ أن معنى ذو ذات ، ومعنى ضرب معنى في تلك الذات (وكذا مضروب وحسن)[1] .

ولو لم يدل إلا على المعنى لكان الصفةُ هو الحدثَ كالضرب والحُسْن .

ثم نقول : قولك في الصفات : إن المقصود بها المعنى لا الذات مناقضٌ لقولك في حد الصفة العامةِ : مادلّ على ذات باعتبار معنى ، وكيف تدلُّ بالوضع على الذات ، مع أن المقصودَ بها ليس ذاتا ؟ وهل دلالةُ اللفظ على شيء إلا مع القصد بذلك اللفظ إلى ذلك الشيء ؟

وإن قال : المرادُ بالقصد القصدُ الأهم ، فإن نحو : ضارب - وإن دل على الذاتِ - إلا أن المقصودَ الأهمَّ به الحدثُ القائم بالذات المطلقة التي دلَّ عليها هذا اللفظُ ، فلمانعٍ[2] أن يمنع أن المقصودَ الأهم من هذا اللفظِ بيانُ المعنى ، بل المعنى كان يدلُّ عليه تركيبُ ضَ رَبَ ، فلم تصغ منه هذه الصيغة المختصةُ إلا للدلالة على ذات تَقَوَّمَ بها ذلك المعنى .

وكذا نحوُ المضروب والمحبوس (فإنه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب)[3] و (الحبس)[4] .

قال : والوصف الخاص تابعٌ يدُل على معنى في متبوعهِ مطلقًا[5] .

قال : (تابع)[6] يدخل في تابع جميع التوابع ، ويخرج منه خبر المبتدأ والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع .

---

(١) ساقط من جـ وص وط .

(٢) جواب الشرط في قوله : وإن قال : المرادُ .. إلخ .

(٣) ساقط من ص .

(٤) تكملة من ط .

(٥) إيضاحه للمفصل ١/ ٤٤١ إلا أن مكان مطلقا : من غير تقييد ، وانظر شرح الكافية ٥٦ .

(٦) تكملة من ط .

وقولنا : يدل على معنى في متبوعه يخرجُ عنه ماسواه[1] .

قلت : يدخل فيه البدلُ في نحو قولك : أعجبني زيد عِلْمُه .

ولو قال : يدلّ على معنى في متبوعه أو متعلَّقه لكان أعمَّ ، لدخول نحو : برجلٍ قائمٍ أبوه فيه .

ثم نقول : أما خروجُ البدل وعطف البيان وعطف النسق ، والتأكيد – الذي هو تكرير لفظيٌّ أو معنوي فظاهرٌ ، وأما التأكيدُ المفيد للإحاطةِ فداخلٌ في هذا الحد ، إذ كلهم في : جاءني القومُ كلُّهم يدلُّ على الشمولِ الذي في القوم .

فإن قال : شرطُ هذا المعنى الذي يدلُّ عليه الوصفُ أن لا يُفْهَم من المتبوع ، والشمولُ يفهَمُ من القومِ ، وكذا في : جاءني الزيدان كلاهما .

فالجواب : أن ذكرَ هذا الشرط ليس في حدِّك ، معَ أنه يلزم منه أن لا يكون « واحدة » و « اثنين » في قوله تعالى : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[2] و ﴿ إِلَـٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾[3] نعتا .

قوله : مطلقا .

قصد به إخراجَ الحال في نحو قولك : ضربت زيدًا مجرَّدا ، فإن مجردا دالٌّ على معنى في « زيدا » لكن لا مطلقا ، بل (مقيد)[4] بحال الضرب .

أقول : قد خرج الحالُ عن الحد بقوله : تابعٌ – بزَعمِه – لأنه ليس بإعراب سابقه من جهة واحدة .

هذا ولا يبعُد لوحددنا الوصفَ العام ، أي ما وضع من الأسماء وصفًا – سواءٌ استعمل تابعًا أولا – بأن نقول : هو اسمٌ وضع دالًّا على معنى غيرِ الشمول ، وصاحبه صحيحُ التبعيةِ لكلِّ ما يخصّص صاحبَه .

---

(١) شرحه لكافيته ٥٦ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [الحاقة ١٣] .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَـٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾ [النحل ٥١] .

(٤) في ت وص : مقيدا . وقد أشار ابن الحاجب إلى قصده هذافي إيضاحه للمفصل ١/ ٤٤١ .

فقولنا : اسم ، يخرج الجمل الاسميةَ والفعلية – وإن صح وقوعها نعتا تابعًا في نحو : جاءني رجل ضربَ أبوه ، أو أبوه ضارب –.

وقولنا : وُضِع ، يخرج ألفاظَ العدد في : جاءني رجالٌ ثلاثةٌ ، لأن وضعها لمجرد العدد ، وكذا سائرُ المقادير ، نحو : عنديَ زيتٌ رطلٌ ، ويخرج أسماء الأجناس (المؤولةِ بالمشتق)[1] سواءٌ وقعتْ صفاتٍ نحو (برجل أسدٍ أولا نحو)[2] زيدٌ أسدٌ فإنها – وإن دلت على معان – لكنها ليست كذلك بحسَب الوضع ، وكذا يخرجُ نحو صوم ٍ وعدلٍ (في نحو : رجلٌ صومٌ وعدلٌ)[2] ، لأنه ليس بالوضع (فلا يدخل في الصفات العامةِ)[3] (بل)[4] يدخل في حد الصفة الخاصة – كما يجيء[5] – فيقال : إن « أسد ، وصوم » في برجلٍ أسدٍ ورجلٍ صومٍ صفةٌ ، وكذا[6] نحو أي رجل ، لأنه في الأصل للاستفهام .

وقولنا : على معنى ، يخرجُ ألفاظَ التوكيد إلا التي للشمول ، فإن نحو نفسه لايدل على معنى في شيء ، بل مدلوله نفسُ متبوعه .

وقولنا : غيرِ الشمول يخرج ألفاظَ الشمول في التوكيد ، نحو : كلاهما وكلّه ، وأجمع ومراد فاته ، وجاءني القوم ثلاثتَهم عند التميميين – كما مر في الحال[7] – إذ كل ذلك يدل على الشمولِ وصاحبِه ، أي جميعها أو جميعهم .

وقولنا : وصاحبه يخرج المصادرَ ويدخل أسماءَ (المكان)[8] والزمان والآلة .

---

(١) تكملة من جـ .
(٢) ساقط من ص .
(٣) تكملة من ط .
(٤) في ط : بلى .
(٥) صفحة ٩٧١ .
(٦) يعني يخرج أيضا .
(٧) صفحة ٦٤٨ .
(٨) في ص : المعاني .

وقولنا صحيحُ التبعية يخرج هذه الأسماءَ ، لأنها لم توضع صحيحةَ التبعيةِ لغيرها ، بل لو جرت صفاتٍ في بعض المواضع نحو : رجل مِثْقَب ، فليس ذلك من حيث الوضع ، كحمار[1] في : مررت برجل حمارٍ .

قولنا : لكل ما يخصص صاحبَه يخرج أسماء الأجناس ، فإنها لا يصح أن تتبع بالوضع إلا المبهَم فقط ، دالةً على معنى فيه ، نحو : هذا الرجل ، وأيها الرجل ، ومع هذا فهي أسماءٌ لا صفاتٌ عامة ، وكذا يخرج (أسماء)[2] الإشارة (ونحو : أي رجل ، لأنهما لا يُنعَت بهما كلُّ ما يوافقهما تعريفا وتنكيرا – كما يجيء)[3] لخصوصِه – كما يجيء[4] – ببعض الموصوفات .

ويدخل في قولنا : صحيحُ التبعية الحالُ وخبر المبتدأ وغيرُ ذلك في نحو : جاءني زيدٌ راكبا ، وزيد عالمٌ والعالم زيدٌ ، فإنها صفاتٌ – وإن لم تتبع شيئًا – لكنه يصح تبعُها وضعًا .

ونقول في حد الوصف الخاص – أي التابع – هو تابعٌ دالٌّ على ذات ومعنى (غير الشمول في متبوعه أو متعلَّقه مطلقًا)[5] .

فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل ، وبرجل أيِّ رجل ، وبرجل تميميٍّ ، وبرجل حسنٍ وجهُه وبرجل حمارٍ ، وغير ذلك ، ويخرج البدلُ في نحو : أعجبنى زيدٌ علمهُ .

قوله : وفائدته تخصيصٌ أو توضيحٌ ، وقد يكون لمجرد الثناء ، أو الذم ، أو التأكيد نحو : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[6] .

معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليلُ الاشتراك الحاصل في النكرات ، وذلك أن

---

(١) يعني فهي كـ « حمار » في هذا المثال فإنه وقع تابعا ، مع أنه لم يوضع في الأصل تابعا .

(٢) في ص وط : اسم .

(٣) ساقط من جـ وط .

(٤) صفحة ٩٧٤ وما بعدها . والضمير في لخصوصه يعود إلى النعت المفهوم من قوله : لا ينعت بهما ، أما ما في جـ وط – أعني سقوط ونحو أي رجل إلخ – فهو عائد إلى اسم الإشارة .

(٥) في ت : غير الشمول فيها ، وفي ص وجـ : فيها غير الشمول .

(٦) الحاقة ١٣ .

« رجلٌ » في قولك : جاءني (رجلٌ)[1] صالحٌ ، كان - بوضع الواضع - محتمِلا لكلِّ فردٍ من أفراد هذا النوع ، فلما قلتَ : صالحٌ قللتَ الاشتراك والاحتمالَ .

ومعنى التوضيح - عندهم - رفع الاشتراك الحاصل في المعارف - أعلامًا كانت أولا - نحو زيدٌ العالمُ ، والرجلُ الفاضلُ .

قوله : وقد يكون لمجرد الثناء .

لفظة « قد » التي هي للتقليل في المضارع مؤذنةٌ بأن مجيئه لمجرد الثناء أو الذم أو التوكيد قليل .

وإنما يكون لمجرد الثناء أو الذم إذا كان الموصوفُ معلوما عند المخاطب ، سواءٌ كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾[2] إذ لا شريك له - تعالى - في اسم الله ، ونحو : أعوذُ بالله من الشيطانِ الرجيم ، أو كان مما له شريك فيه نحو : أتاني زيدٌ الفاضل العالم ، أو الفاسقُ الخبيثُ ، إذا عَرَفَ المخاطبُ زيدًا الآتيَ قبل وصفه ، وإن كان له شركاءُ في هذا الاسم .

وإنما يكون الوصفُ للتأكيد إذا أفادَ الموصوفُ معنى ذلك الوصفِ مصرّحا بالتضمن نحو : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[3] و ﴿ إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾[4] .

فإن كان ذلك المعنى المصرحُ به في المتبوع شمولًا وإحاطةً فالتابعُ تأكيدٌ لا صفةٌ ، نحو : الرجلان كلاهما ، والرجالُ كلهم .

وإن لم يكن فهو صفةٌ ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[5] .

وإن كان معنى التابع معنى المتبوع سواءً بالمطابقةِ فالتابعُ (تأكيدُ تكريرٍ)[6] نحو : الرجلُ نفسُه وزيدٌ زيدٌ .

وقد يجيء لمجرد الترحم نحو : أنا زيدٌ البائسُ الفقيرُ .

---

(١) في ط : برجل .

(٢) الآية الأولى من سور القرآن الكريم ماعدا التوبةَ ، وجزءٌ من الآية ٣٠ من سورة النمل .

(٣) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .

(٤) من الآية ٥١ من سورة النحل .

(٥) تقدمت صفحة ٩٦٩ تعليقة ٣ .

(٦) في ص : تأكيد أو تكرير .

قوله : ولا (فرق)[1] بين أن يكون مشتقًّا وغيرَه إذا كان وضعُه لغرض المعنى عموما مثل : تميمّى ، وذي مال ، أو خصوصًا مثل : مررت برجل ، أيِّ رجل ، ومررت بهذا الرجلِ ، وبزيدٍ هذا .

قال في الشرح : يعني أن معنى النعت أن يكون تابعًا يدلّ على معنى في متبوعه ، فإذا كانت دلالتُه كذلك صح وقوعُه نعتًا ، ولا فرق بين أن يكون مشتقا أو غيرَه ، لكن لما كان الأكثرُ في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتقُّ توهَّم أكثرُ النحويين أن الاشتقاقَ شرطٌ ، حتى تأولوا غيرَ المشتق بالمشتق[2] .

هذا كلامه ..

اعلم أن جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاقَ[3] ، فلذلك استضعف سيبويه نحو : مررت برجل أسدٍ وصفًا ، ولم يستضعف بزيدٍ أسدًا حالا[4] ، فكأنه يشترط في الوصفِ لا في الحال الاشتقاقَ .

وفي الفرق نظر ، والنحاةُ يشترطون ذلك فيهما معا ، والمصنفُ لا يشترطه فيهما ، ويكتفى بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه - مشتقا كان أولا - وبكون الحال هيئةً للفاعل أو المفعول .

قوله : إذا كان وضعُه لغرض المعنى عموما .

أي وُضِعَ للدلالة على معنى في متبوعه ، في (جميع)[5] استعمالاته كالمنسوبِ ، و « ذو » المضاف إلى اسم الجنس ، فإن لهما موصوفا في جميع المواضع إما ظاهرا أو مقدَّرا .

---

(١) في مخطوطة متن الكافية ٣٦ وفي شرح ابن الحاجب لكافيته ٥٧ : فصل .

(٢) الكلام بنصه في شرح ابن الحاجب لكافيته ٥٧ .

(٣) انظر مثلا شرح اللُّمع لابن برهان ١/ ٢٠٤ ، والمقرب ١/ ٢٢٠ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١١٥٦ ومابعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٩ .

(٤) في الكتاب ١/ ٢١٦ وتقول : مررت برجل أسد شدةً وجرأةً ، إنما تريد مثل الأسد ، وهذا ضعيف قبيح ، لأنه اسمٌ لم يجعَل صفة ، وإنما قاله النحويون ، شُبِّه بقولهم : مررت بزيد أسدًا شدة ، وقد يكون خبرا مالا يكون صفةً . اهـ .

(٥) في ط : جمع .

فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصفُ العام ، وقد حددناه[1] ، ومن الجامد الموضوعِ كذلك كلُّ موصولٍ فيه الألفُ واللام ، كالذي والتي وفروعهما ، وذو الطائية ، لأن (الذي قام) بمعنى (القائم) .

قوله : أو خصوصا .

يعني به أن يوضع للدلالة على معنى في متبوعِه في بعض استعمالاته ، (وهو)[2] كاسم الجنس الجامد بالنظر إلى اسم الإشارة ، فإنه – إذن – موضوعٌ للدلالة على معنًى فيه – أي في اسم الإشارة – نحو : هذا الرجل ، كما ذكرنا في باب النداء[3]–.

أما لو جعلتَه صفةً لغير اسم الإشارة نحو : مررت بزيدٍ الرجلِ – أي الكاملِ في الرجولية – فليس الجنسُ موضوعا لمعنى في متبوعه ، لأن استعمال الرجلِ بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضْعِيًّا ، كما أن استعمالَ أسد بمعنى شجاع في قولك : مررت برجل أسد ليس وضعيا .

فإن قيل : لِمَ لَمْ يجز أن يوصف بأسماء الأجناس باقيا معناها على ما وضعتْ له سائرُ المبهمات التي هي غيرُ أسماء الإشارة ، كما جاز وصفها بها ، فيقال : مررت بشخصٍ رجلٍ ، وبسَبُعٍ أسدٍ كما يقال : بهذا الرجل ، وبذاك الأسد ، فإن شخصا وسبُعًا مبهمان كاسم الإشارة ؟

قلت : لتجرد الموصوف في مثله عن فائدةٍ زائدة على ما كان يحصُل من أسماء الأجناس لو لم تقع صفاتٍ ، إذ قولُك : مررت برجل يفيدُ الشخصيةَ ، وأسد يفيد السبُعية ، بخلاف رجلٍ طويلٍ ورجلٍ عالمٍ ، فإن العِلْمَ والطولَ (يكونان)[4] في غير الرجل أيضا ، ولهذا يحذف الموصوفُ في الأغلب مع قرينةٍ دالة عليه نحو قوله[5] :

---

(١) صفحة ٩٦٩ .

(٢) في ت وص : وهي .

(٣) صفحة ٤٤٨ .

(٤) في ص : يكون .

(٥) قائله المتنخل الهُذَلي ، وقد مرت ترجمته صفحة ٨٥٧ .

٣٣٢- رباءُ شماءَ لا يأوي لقُلّتها إلا السحابُ وإلا الأَوْبُ والسَّبَلُ[1]

وكالأورَقِ في الحمام ، والأطلس في الذئب ، والغبراء والخضراء في الأرض والسماء ، أما قولك : هذا الرجل فللموصوف فائدةُ جعلِ (الوصف)[2] حاضرًا معينا ، وفي ياأيّها الرجل للموصوف فائدةُ منعِ حرف النداء من مباشرة ذي اللام .

ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا - على ما قال المصنف[3] - أيٌّ واسمُ الإشارة في نحو : مررت برجل أيِّ رجل ، وبزيدٍ هذا ، فأيٌّ إنما يقع صفةً للنكرة فقط ، بشرط قصدك للمدح .

واسم الإشارة يقع وصفا للعَلَم ، والمضاف إلى المضمر وإلى العلم وإلى اسم الإشارة ، لأن الموصوف أخصُّ أو مساوٍ ، وأما في غير هذه المواضع فلا يقع صفةً .

والذي يقوى عندي أن أيَّ رجل لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه ، بل هو منقولٌ عن أيٍّ الاستفهاميةِ ، وذلك أن الاستفهاميةَ موضوعةٌ للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون إلا عند جهالة المسؤول عنه ، فاستعيرت لوُصفِ الشيء بالكمال في معنًى من المعاني ، والتعجبِ (من)[4] حاله ، والجامع بينهما أن الكامل البالغ غايةَ الكمال (بحيث يتعجَّبُ منه يكون مجهولَ الحال)[5] بحيث يُحتَاج إلى السؤال عنه .

---

(١) البيت في ديوان الهذليين ٢/ ٣٣ ، وفي التكملة للفارسي ٧٣ ، وفي الأمالي الشجرية ٢/ ٣٣ ، وفي ابن يعيش ٣/ ٥٨ ، وفي الخزانة ٥/ ٣ .

اللغة : رباء : وزنها فعال من قولهم : رَبَأْيَربأ من باب منع إذا صار ربيئةً لهم أي دَيدَبانًا ، ويجوز أن تكون بمعنى طلاع ، وعليه تكون شماءَ مضافا إليها ، ورباء نعت لمحذوف والتقدير هو رجل رباء . لا يأوي : لا يصل ، قلتها : أعلاها .

الأوب : النحل حين تؤوب ، السبل : المطر .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أنه قد يحذف المنعوت ويبقى النعت مع قرينة دالة عليه والقرينة هنا : قوله الرجل في بيت قبله ..

أقول لما أتاني الناعيانِ به لا يبعَد الرمحُ ذو النَّصْلَين والرجلُ

(٢) في ت : الموصوف .

(٣) في المتن انظر صفحة ٩٧٣ .

(٤) في ط : في .

(٥) تكملة من جـ وص وط .

ومن ثم قال الفراء في ما أحسن زيدًا : إن ما استفهاميةٌ[1] .

ولهذا المعنى شُرِطَ في أيِّ الواقعةِ صفةً أن تكون صفةً للنكرة حتى تضاف إلى النكرةِ ، لأن المضافةَ إلى المعرفة ليس فيها إبهامٌ كاملٌ ، إذ معنى أيُّ الرجلين هو ؟ من هو من بين هذين الرجلين ، وكذا أي الرجالِ هو ؟ بخلاف أيِّ رجلٍ هو ، فمعناه أي فرد هو من أفراد هذا الجنس - كما مرَّ في باب الإضافة[2] -.

وإذا جاءت بعد المعرفة (نصبتَها)[3] على الحال ، نحو هذا زيدٌ ، أيَّ رجل .

ويجوز المخالفةُ بين الموصوف والمضاف إليه - لفظًا - إذا توافقا معنى ، نحو مررت بجارية أيّما أمة ، وأيّتما أمة .

(وأما اسم الإشارة فإنما يقع وصفًا للعلمَ ، والمضافِ إلى المضمَر ، وإلى العلمَ وإلى اسم الإشارة لأن الموصوفَ أخصُّ أو مساوٍ ، وأما في غير هذه المواضعِ فلا يقع صفةً ، فلذا عُدَّ من الموضوع للدلالةِ على المعنى خصوصًا)[4] .

وجميع ما ذُكِرَ من الجوامد قياسيّ - عمومًا كانَ كالمنسوبِ و « ذو » والموصولِ ذي اللام ، وذو الطائيةِ ، أو خصوصا كأيٍّ التابع للنكرة ، واسم الجنس التابع لاسم الإشارة ، واسم الإشارة التابع لما ذكرنا .

وقد بقي من الجوامد الواقعة صفةً أشياءُ لم يذكرها المصنف ، وهي على ضربين :

قياسيّ وسماعيّ ، فمن القياسي كلٌّ ، وجِدٌّ ، وحقٌّ ، تابعةً للجنس ، مضافةً إلى مثل متبوعها لفظًا ومعنًى ، نحو أنت الرجل كلُّ الرجلِ ، وجِدُّ الرجل وحقُّ الرجل ، هذا هو الأغلب الأحسن .

ويجوز على ضعف أنت المرءُ كلُّ الرجُلِ ، وجد الرجل ، وحق الرجل .

ولا تتبع غيرَ الجنس ، فلا يقال : أنت زيد كلُّ الرجلِ ، وذلك لأن الوصف بهذه

---

(١) نسبه إليه ابن يعيش في شرحه للمفصل ٧/ ١٤٩ وإلى ابن درستويه أيضًا .

(٢) صفحة ٩٢٩ .

(٣) في ط : فانصبها .

(٤) تكملة من ط ، وقد سبق ذكر جميعه ماعدا قولَه ، فلذا عد من الموضوع للدلالة على المعنى خصوصا وانظر صفحة ٩٧٥ .

(الألفاظ)[1] الثلاثةِ كالتأكيد اللفظي ، فلهذا لم يحسن أنت المرءُ كل الرجل ، وليس في زيد معنى الرجولية حتى يؤكَّد (بكل الرجل)[2] .

ويوصف بها النكرات أيضًا نحو أنت رجلٌ كلُّ (رجلٍ)[3] وحق رجل ، وجد رجل .

ومعنى كل الرجل أنه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرَّق في جميع الرجال .

ومعنى جد الرجل (أي)[4] كأن ماسواك هَزْلٌ .

وحق الرجل أي من سواك باطل .

وهما من باب جرد قطيفة[5] .

ويقال أيضًا في الذم: أنت اللئيم جدُّ اللئيمِ ، وحق اللئيم، وأنت لئيمٌ جدُّ لئيمٍ، وحقُّ لئيم .

ومنه قولك ماشئتَ من كذا - مقصورًا على نكرة ، نحو قولك : جاءني رجلٌ ماشئت من رجلٍ .

و « ما » إما نكرةٌ موصوفةٌ بالجملة بعدها ، أو موصولة ، وهي خبر مبتدأ محذوفٍ على الحالين ، والجملة صفة للنكرة ، أي هو الذي شئتَه ، أو شيءٌ شئته ، ويجوز أن تكون موصوفةً بالجملة بعدها ، وهي صفة للنكرة قبلها .

وإنما استعمل « ما » دون « من » (لأن)[6] « ما » للمبهم أمره ، وإن كان من أولي العلم ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَـٰلَمِينَ ﴾[7] وقوله تعالى : ﴿ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِى مُحَرَّرًا ﴾[8] وما نحن فيه موضع الإبهام .

---

(١) في ط : ألفاظ .

(٢) ساقط من ص .

(٣) في ط : الرجل ، والصواب ما أثبته .

(٤) في ط : أو .

(٥) أي أن المعنى رجلٌ جِدٌّ ، ورجلٌ حَقٌّ ، فهو - إذن - من إضافة الصفة إلى الموصوف .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَـٰلَمِينَ ﴾ الشعراء ٢٣ .

(٨) من قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّى إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ آل عمران ٣٥ .

وفي معنى قولك : رجلٌ ماشئت من رجلٍ عندي رجل شرعُك من رجل ، ورجلان حسبُك من رجلين ، ورجال نَهْيُك أو نَهَاك ، أو كفيكَ من رجال ، ورجل همُّك من رجل ، (وهدُّك من رجل - (كما مر)[1] في باب الإضافة)[2] »[3] -.

والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد أن المذكور هو المخصوص بالمدح من بين أقسام هذا الجنس إذا صُنِّفوا رجلا رجلا ، ورجلين رجلين ، ورجالا رجالا ، كما قلنا في أفضل رجل ، وأفضل رجلين وأفضل رجال[4] .

ويجيء مثلُ ذلك بعدُ كثيرا مما يقصد به المدح والتعجب نحو يالك من ليلٍ ، ولله در زيد من رجلٍ ، وقاتله الله من شاعر ، وقال عزَّ من قائلٍ ، والمعنى في الجميع واحد ، أي هو الممدوح والمتعجب منه خاصةً من جملة هذا الجنس ، إذا فُصِّلوا وقُسِّموا هذا التقسيمَ .

وقولهم : همُّك من رجل مصدرٌ بمعنى المفعول ، أي مهمومك أي مقصودُك ، أو من همَّه أي أذابه ، أي يذيبك وصفُ محاسنه ، كقولهم : هدُّك ، أي يُثْقِل عليك عدُّ مناقبه ، من (هدته)[5] المصيبة أي أوهنته وكسرته .

ومن المقيس أيضًا أن تكرِّر الموصوفَ وتضيفه إلى نحو صِدق وسوء ، نحو عندي رجل رجل صِدْقٍ ، وحمار حمارُ سُوءٍ .

والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلقُ الجودة ، لا الصدق في الحديث ، وذلك لأن الصدق في الحديث مستحسنٌ جيّدٌ عندهم ، حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة، فيقال: ثوبٌ صدقٌ، وخَلٌّ صادقُ الحموضة، كما أن الكذب مستهجن عندهم بحيث إذا قصدوا الإغراء بشيء قالوا : كَذَبَ عليكَ .

---

(١) في ط : كما ذكرنا .
(٢) صفحة ٨٨٦ .
(٣) ساقط من ص .
(٤) صفحة ٩٢٩ .
(٥) في ط : هذه .

قال عمرو بن معدِ يكرب[١] لمن شكا إليه المَغْصَ[٢] : كَذَبَ عليكَ العسلَ ، أي العَسَلان[٣] بمعنى عليك به والزمه . ويجوز أن يريد بالعسلِ المعروف ، قال[٤] :

٣٣٣- وذُبيانِيـةٍ أوصت بَنِيها بأن كَذَبَ القَرَاطِفُ والقُرُوف[٥]

أي عليكم بهما .

والإضافة في نحو رجلُ صدقٍ ، و ﴿ دَائِرَةُ السَّوْءِ ﴾[٦] للملابسة ، وهم كثيرًا ما يضيفون الموصوف إلى مصدر الصفة ، نحو خبرُ السّوءِ ، أي الخبر السَّيّئ ، فمعنى رجل صدق رجل صادق ، أي (رجل)[٧] جيد ، فكأنك قلت : عندى رجل رجل صادق ، فلما كان المرادُ من ذكر رجل الثاني صفتَه صار رجل مع صفته صفةً للأول - كما مر في باب لا التبرئة في نحو لا ماءَ ماءً باردا[٨] - ويجوز أن يكون الثاني بدلا من الأول، كما قيل في قوله تعالى: ﴿ بِالنَّاصِيَةِ ناصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾[٩] إلا أن وجوب تطابُقِهما تعريفا وتنكيرا يرجِّحُ كونَه صفة .

---

(١) هو عمرو بن معد يكرب بن ربيعة بن عبد الله الزَّبيدي ، فارس اليمن ، وصاحب الغارات المذكورة ، وفد على المدينة سنة ٩هـ وأسلم ، ولما توفي النبي ﷺ ارتد عمروٌ في اليمن ثم رجع إلي الإسلام فبعثه أبو بكر إلى الشام فشهد اليرموك ، وكان عصيَّ النفس أبيًّها ، له شعر جيد ، توفي سنة ٢٦هـ (الأعلام ٥/ ٢٦٠) .

(٢) المَغْص والمَغَص تقطيعٌ في أسفل البطن والمِعَى ووجعٌ فيه (اللسان ٨/ ٣٦٢) وفي ط : المعْص .

(٣) العسل والعسلان : أن يضطرم الفرس في عدوه ، فيخفقَ برأسه ويطَّردُ متنُه ، وعسل الذئب والثعلب يعسل عَسْلا وعسلانا مضى مسرعا واضطرب في عدوه وهز رأسه (اللسان ١٣/ ٤٧٣) . ونسبه ابن الأثير في النهاية إلى عمر بن الخطاب قال ٣/ ٣٢٧ : وفي حديث عمر أنه قال لعمرو بن معد يكرب كذب عليك العسل ، هو من العسلان مشْي الذئب واهتزاز الرمح .. أي عليك بسرعة المشي .

(٤) قائله معقِّر بن أوس بن حمار .. بن كنانة بن بارق ، وبارق أبو قبيلة من اليمن . كُفَّ بصره وكان قبل ذلك من فرسان قومه وشعرائهم المشهورين يوم جَبَلة ، وكان اليوم قبل البعثة بتسع وخمسين سنة (الخزانة ٥/ ١٧ - ١٨) .

(٥) البيت في الأمالي الشجرية ١/ ٢٦٠ وفي اللسان ١١/ ١٨٩ وفي الخزانة ٥/ ١٥ .

اللغة : القراطف جمع قَرْطَف كجعفر ، وهو القطيفة ، والقروف جمع قَرْف ، وهو وعاء من جلد يدبغ بالقِرفة وهي قشور الرمان ، قال البغدادي في الخزانة ٥/ ١٥ . والمراد بالكذب الترغيب والبعث ، ثم قال : ومضر تنصب بكَذَب ، وأهل اليمن ترفع به ، قال ابن السكيت : يرفعون المُغْرَى به ، ومن نصب فعلى الأمر والإغراء .

ونقل عن الفائق للزمخشري أن هذه كلمةٌ جرت مجرى المثل في كلامهم ولذلك لم تُصرَّف ، ونقل عن أبيات المعاني أن المعنى رب امرأة ذبيانية أمرت بنيها أن يستكثروا من هذين الشيئين إن ظفروا بعدوِّهم .

الشاهد قوله : كذب القراطف ، فإنه مراد به هنا الإغراءُ والترغيبُ فيه .

(٦) من الآية السادسة من سورة الفتح .

(٧) تكملة من جـ وص .

(٨) صفحة ٨٤٥ .

(٩) العلق ١٥ - ١٦ قال تعالى : ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ .

ومن القياس الوصف بالمقادير نحو عندي رجالٌ ثلاثةٌ ، قال ﷺ « الناسُ كإبلٍ مائةٍ لا تجدُ فيها راحلةً »[1] وتقول : عندي بُرٌّ قفيزان ، وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع . وغير ذلك من المقادير الدالةِ على الطول والقصر ، والقلة والكثرة ، ونحو ذلك .

والسماعي على ضربين ، إما شائعٌ كثير ، وهو الوصف بالمصدر ، والأغلب أن يكون بمعنى الفاعل ، نحو رجلٌ صومٌ وعدلٌ ، وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجلٌ رِضىً أي مَرْضِيٌّ .

قال بعضهم : هو على حذف مضاف أي ذُو صوم (وذو عدل)[2] .

والأولى أن يقال : أطلق اسمَ الحدثِ على الفاعل والمفعول مبالغة ، كأنهما من كثرة الفعل تجسما منه .

وإما غيرُ شائع ، وهو ضروب :

أحدها : جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس آخر ، كقولك : مررت برجلٍ أسدٍ .

قال المبرد : هو بتقدير مثلٍ ، أي مثلِ أسدٍ[3] .

ويقوي (تأويله)[4] قولهم : مررت برجل أسدٍ شدةً ، أي يشابه الأسدَ شدة ، فانتصاب شدةً على التمييز من نسبة مثل إلى ضمير المذكور ، كما في قولك : الكوز ممتلئٌ ماءً – على ماذكرنا في الحال في قولهم : هو زهيرٌ شعرا[5] –.

---

(١) حديث في صحيح البخاري ٧/ ١٨٩ وفيه : إنما الناس كالإبل المائة لا تكاد تجد فيها راحلةً ، رواه عن ابن عمر ، وهو أيضًا في المسند ٢/ ٧ و ٤٤ وفيه : إنما الناس كإبل المائة لا يوجد فيها راحلة ، وفي غيرهما من كتب الحديث .

قال البغدادي في تخريج أحاديث شرح الرضي ق ٦ : الراحلة : المختارة القوية على الحمل والأسفار ، يريد أن الخيِّر في الناس الذي تُرضَى حالُه وطريقته قليلٌ .

(٢) ممن قال به ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١١٦٠ قال : فالتزموا فيه – يعني في المصدر المنعوت به – الإفراد والتذكير ، كأنهم قصدوا بذلك التنبيه على أن أصله ذو رضى وذات رضى .. فلما حذفوا المضافَ تركوا المضاف إليه على ما كان عليه . وقد سقط من ص قوله : وذو عدل .

(٣) في المقتضب ٣/ ٢٥٩ فإن هذا – يعني نحو : مررت برجلٍ فضةٍ خاتمُه – غير جائز إلا أن تريد : شبيهٍ بالفضة ، ويكون الخاتمُ غيرَ فضة ، وانظر المقتضب ٣/ ٢٧٢ – و ٣٤٢ .

(٤) في ط : وتأويله .

(٥) صفحة ٦٧١ .

وقد يقال : برجل الأسدِ شدةً ، وهو بدل عند سيبويه[1] . ويجوز عند الخليل أن يكون صفةً بتأويل مثل الأسد[2] - كما ذكرنا في قولهم : له صوتٌ صوتُ حمارٍ[3] .

ويقولون : مررت برجل نارٍ حمرةً ، أي مثلِ نارٍ حمرة .

ويجوز أن يكون أسدٌ شدةً ، ونارٌ حمرة بمعنى كاملٍ شدة وكاملٍ حمرة ، فلا يكون بتقدير حذف المضاف ، بل يكون كقولهم : أنت الرجل علما - كما ذكرنا في باب الحال[4] -.

والمنصوب في هذا الوجه أيضا تمييز من نسبة الكامل إلى ضمير المذكور .

وقال غير المبرد : بل بتأويل الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الأوصاف ، فمعنى برجل أسد أي جريء ، وبرجل حمار أي بليد ، ولا معنى للتمييز في نحو برجل أسدٍ شدةً على هذا التأويل . قال الشاعر[5] :

٣٣٤ - ولیلٍ يقولُ الناس من ظُلُماتِه ... سواءٌ صحيحاتُ العيون وعورُها

كأن لنا منه بُيوتًا حصينـةً ... مُسُوحًا أعاليها وسَاجًا سُتُورها[6]

أي سودا أعاليها ، وكثيفا ستورها .

---

(١) في الكتاب ١/ ٢٢٦ : وتقول : مررت برجل الأسدِ شدةً ، كأنك قلت مررت برجل كاملٍ ، لأنك أردت أن ترفع شأنه ، وإن شئت استأنفت .. ولا يكون صفةً كقولك مررت برجل أسدٍ شدة ، لأن المعرفة لا توصَف بها النكرة .

(٢) وذلك أنه يجيز أن يقوم المضاف إليه المعرفة مقام المضاف النكرة بتقدير إضافة « مثل » نحو هذا رجل أخو زيد ، أي مثل أخي زيد (الكتاب ١/ ١٨١) .

(٣) صفحة ٩٣٦ .

(٤) صفحة ٦٧١ .

(٥) قائلهما مضرِّسُ بن رِبْعي بن لَقيط بن خالد ..بن أسد بن خزيمة ، شاعر محسِّن متمكن ، وهو جاهلي (انظر الخزانة ٤/ ٢٢ والأعلام ٨/ ١٥٣) .

(٦) البيتان في الخزانة ٥/ ١٨ .

اللغة : المسوح : جمع مسح وهو البلاس ، فارسي معرب ، وينسج من الشعر الأسود . الساج : ضرب من الشجر لا ينبت إلا بالهند والزّنج ولونه أسود (الخزانة ٥/ ١٩) ثم قال البغدادي .. يقال : إن أشعر ما قيل في الظلمة قول مضرس هذا .

ورواه البغدادي : وساجا كسورها ثم قال ٥/ ٢٠ والكسور جمع كسر وهو أسفل شُقة البيت التي تلي الأرض من حيث يكسر جانباه ، من يمينك ويسارك ، وفي جميع نسخ الشرح ستورها بدل كسورها .

أقول : الظاهر أنه صحيح أيضا وتكون ستور جمع ستر بمعنى ساتر ، ويريد بها جوانب البيت والله أعلم .

الشاهد قوله : مسوحا وساجا ، فإنهما نعتان لقوله : بيوتا ، وصح ذلك مع أنهما جامدان لأنهما مؤولان بمشتق ، أي سودا وكثيفا .

وثانيها : جنسٌ يوصف به ذلك الجنس فيكون اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجلٍ رجلٍ ، أي كامل في الرجولية ، ورأيت أسدا أسدا أي كاملا .

وثالثها : جنسٌ مصنوعٌ منه الشيءُ يوصف به ذلك الشيء ، نحو هذا خاتمٌ حديدٌ .

قال سيبويه : يستكره نحو خاتمٌ طينٌ ، وصفةٌ خزٌّ ، وخاتمٌ حديدٌ ، وباب ساجٌ في الشعر أيضا[1] .

قال السيرافي : إذا قلت : مررتُ بسرج خزٍّ صفتُه ، وبصحيفة طينٌ خاتمُها ، وبرجل فضةٌ حِليةُ سيفه وبدار ساجٌ بابها ، وأردت حقيقة هذه الأشياء لم يجز فيها غيرُ الرفع ، فيكون (كقولك)[2] بدابةٍ أسدٌ أبوها ، وأنت تريد بالأسد السبُعَ بعينه ، لأن هذه جواهرُ فلا يجوز أن ينعتَ بها ، قال : وإن أردت المماثلةَ والحمل على المعنى جاز[3] .

(هذا كلامه)[4] .

قلت : وماذكره خلافُ الظاهر ؛ لأن معنى فِضةٌ حليةُ سيفه أنها فضةٌ حقيقيةٌ ، وكذا في طين خاتمها ، لكنه جوز على قبح - الوصف بالجواهرِ على المعنى ، بتأويل معمولٌ من طينٍ ، ومعمول من فضة .

وقريب منه قولهم : مررت بقاعٍ عرفجٍ[5] كله ، أي كائن من عرفج ، ومررت بقوم عربٍ أجمعون أي (كائنين)[6] عربًا أجمعون .

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٢٢٨ : هذا بابٌ الرفعُ فيه وجهُ الكلام وهو قول العامة . وذلك قولك : مررت بسرج خزٍّ صفته ، ومررت بصحيفة طين خاتمها .. وإنما كان الرفع في هذا أحسنَ من قِبَل أنه ليس بصفة ، لو قلت : له خاتم حديدٌ ، أو هذا خاتمٌ طينٌ كان قبيحا . ولم يذكر قبحه في الشعر أيضًا .

(٢) في ط : قولك .

(٣) في هامش الكتاب ١/ ٢٢٨ قال أبو سعيد : أما قولك : مررت بسُرج خَزٍّ صفته إلى آخر ما مثل به ، فإنك إن أردت حقيقة هذه الأشياء لم يجز غيرُ الرفع ؛ لأن هذه جواهر ولا يجوز النعتُ بها وإن أردت المماثلةَ والحمل على المعنى اختير فيها ماحُكِي عن العرب .

(٤) تكملة من ط .

(٥) العرفج ضرب من النبات سهلي سريعُ الانقيادِ ، واحدتُه عرفجةٌ (اللسان ٣/ ١٤٧) .

(٦) في ص : كائنون ، وله وجه وهو أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف التقدير هم كائنون .

وإن أريد التشبيهُ كان معنى بسرج خزٍّ صفته أي بسرج لينٍ صفته كالخز ، وليس بخز ، وكذا فضةٍ حليةُ سيفِه ، أي مشرقةٍ وإن لم تكن فضةً ، وأماطينٍ خاتمُها فالتشبيهُ فيه بعيد .

ومن غير الشائع قولهم : (مررت)[1] برجل أبي عشرةٍ ، وأخٍ لك ، وأبٍ لك .

قوله : وتوصف النكرةُ بالجملة الخبرية ، ويلزمُ الضميرُ .

اعلم أن الجملة ليست لا نكرةً ولا معرفةً ، لأن التنكير والتعريفَ من عوارض الذات ، إذ التعريفُ جعلُ الذات مشارًا بها إلى خارج إشارةً وضعية ، والتنكيرُ أن لا يشاربها إلى خارج في الوضع – كما يجيء في باب المعرفة والنكرة[2] – وإذا لم تكن الجملةُ ذاتًا فكيف (يعرضان لها)[3] .

فَيُخَصُّ قولُهم : النعتُ يوافق المنعوت في التعريفِ والتنكيرِ بالنعت المفردِ .

فإن قيلَ : فإذا لم تكن الجملةُ (لا)[4] معرفةً ولا نكرةً فلم جاز نعتُ النكرة بها دون المعرفة ؟

قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصحُّ تأويلُها بالنكرة ، كما تقول في قام رجلٌ ذهب أبوه أو أبوه ذاهب : قام رجل ذاهبٌ أبوه ، وكذا تقول في مررت برجل أبوه زيد : إنه بمعنى كائنٌ أبوه زيدا .

وكل جملة يصح وقوعُ المفرد مقامها فلتِلْكَ الجملةِ موضع من الإعراب ، كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف إليه ، ولا نقول : إن الأصل في هذه المواضع هو المفرد – كما يقول بعضهم[5] – وإن الجملة إنما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعًا للمفرد ؛ لأن ذلك دعوى بلا برهان ، بل يكفي في كون الجملةِ ذاتَ محل وقوعُها موقعًا يصح وقوعُ المفرد هناك ، كما في المواضع المذكورة .

---

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) ط ٢/ ١٢٨ .

(٣) في ط :يعرض لها التعريف والتنكير .

(٤) تكملة من ص وط .

(٥) كابن يعيش في شرحه للمفصل ١/ ٨٨ وابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٣٣٤ ، وقد استدل ابن يعيش على =

قال بعضهم : الجملةُ نكرةٌ لأنها حُكْمٌ ، والأحكام نكرات[1] .

أشار إلى أن الحكم بشيء على شيء يجب أن يكون مجهولًا عند المخاطب ، إذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا ، نحو السماء فوقنا والأرض تحتَنا .

وليس بشيء ، لأن معنى التنكير ليس كونَ الشيء مجهولا ، بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الآن (أعني كونَ الذات غيرَ مشارٍ بها إلى خارج إشارةً وضعية)[2] .

ولو سلمنا أيضًا أن كون الشيء مجهولًا وكونه نكرةً بمعنى واحد قلنا: إن ذلك المجهولَ المنكَّرَ ليس نفسَ الخبر والصفةِ، حتى يجب كونُهُما نكرتين، بل المجهول انتسابُ ما تضمَّنَه الخبرُ والصفةُ إلى المحكوم عليه ، (فإن المجهول في جاءني زيدٌ العالمُ ، وزيد هو العالم انتسابُ العلم إلى زيد ، ولو وجب تنكيرهما لم يجز جاءني زيد العالم ، وأنا زيد وجوازه مقطوع به)[3] .

وإنما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة كونُها خبريةً لأنك إنما تجيء بالصفة والصلة لتُعَرِّفَ المخاطبَ الموصوفَ والموصولَ المبهَمين ، بما كان المخاطب يعرفه قل ذكرك الموصوفَ والموصولَ من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة ، فلا يجوز – إذن – إلا أن تكون الصفةُ والصلةُ جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطَب حصولُه قبل ذكر تلك الجملة ، وهذه هي الجملةُ الخبريةُ ، لأن غير الخبرية إما إنشائيةٌ نحو بعت (واشتريت)[4] وطلقت وأنت حرٌّ ونحوُها ، أو طلبيةٌ كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ، ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما إلا بعد ذكرهما .

= ذلك بأمرين أحدهما أن المفرد بسيط والجملة مركب ، والبسيط أوّل والمركّب ثانٍ ، والثاني أن المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما ، والخبر فيهما هو الجزء المستفادُ فكما أن الفعل مفرد فكذلك خبر المبتدأ مفرد ... وسيناقض الشارح نفسه في هذه المسألة .. فيختار عطفَ المفرد على الجملة على عكسه لكون الجملة فرعًا على المفرد في كونها ذاتَ محل من الإعراب . انظر صفحة ١٠٤٧ .

(١) قال ابن يعيش في شرحه للمفصل ٣/ ٥٤ : واعلم أنه لا ينعت بالجملة معرفةٌ .. وإنما لم توصف المعرفةُ بالجملة لأن الجملَة نكرة ، فلا تقع صفةً للمعرفة ، لأنها حديثٌ ، ألا ترى أنها تقع خبرا ، نحو زيد أبوه قائم .. وإنما تحدِّثُ بما لا يُعرَفُ فتفيدُ السامعَ ما لم يكن عنده .

(٢) ساقط من ص .

(٣) في ط : كعلم زيد في : جاءني زيد العالم ، وزيد هو العالم ، وكذا زيدية المتكلم هي المجهولة في أنا زيد ، فلا يلزم من تنكير المضمون تنكيرُ المتضمِّن الذي هو نفس الخبر والصفة ، ولو لزم ذلك للزم تنكيرُ كل خبر ، وكل نعت ، لأنهما حكمان ، فكان يلزم بطلانُ نحو جاءني زيد العالم ، وأنا زيد ، وجواز هذا مقطوع به .

(٤) ساقطة من ص .

ولما لم يكن خبرُ المبتدأ معرِّفا للمبتدأ ولا مخصِّصا له جاز كونه إنشائيةً – كما مرَّ في بابه[1] –.

ويتبين بهذا وجوبُ كونِ الجملةِ إذا كانت صفةً أو صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول .

وقد يوصف بالجملة معرَّفٌ بلامٍ لا تشير بها إلى واحدٍ بعينه كقوله :

ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسبنـي[2] (فمضيتُ ثُمَّتَ قلت لا يعنيني)(٥٥)

لأن تعريفه لفظي – على ما يجيء في باب المعارف[3] – ولا تَقْدِرُ على إدخال الألف واللام في الوصف ليطابقَ الموصوفَ لفظا (في التعريف)[4] .

وهذا كما قال الخليلُ في (النعت)[5] المفرد نحو ما يحسن بالرجلِ مثلِك أن يفعل (ذلك)[6] ، وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل (ذلك)[7] : إن « مثلِك وخيرٍ » نعتان على نية الألف واللام[8] .

وإنما جرَّأَهُم على ذلك اجتماعُ شيئين : كونُ التعريف في الموصوف لفظيًا لا معنى تحته ، فلا (يجوز)[9] في العَلَم : ما يحسُنُ بعبدِ الله مثلِك ، وكونُ الوصف مما يمتنع جعلُه مطابقًا للموصوف بإدخال اللام عليه ، فلا يجوز (أن نقول)[10] : ما يحسن بالرجلِ شبيهٍ بك ، لأنك تقدِرُ فيه على إدخال (الألف)[11] واللام نحو بالرجل الشبيه بك .

---

(١) صفحة ٢٦٧ .
(٢) تقدم تخريجه صفحة ٢٦٩ ، وأورده هنا شاهدًا على أنه قد يوصف المعرَّف باللام التي لا يشار بها إلى واحد بعينه بالجملة .
(٣) ط ٢/ ١٣٠ ..
(٤) تكملة من ط .
(٥) ساقطة من ص .
(٦) في ص : كذا .
(٧) في ص : كذا .
(٨) في الكتاب ١/ ٢٢٤ : ومن الصفة قولك : ما يحسن بالرجلِ مثلِك أن يفعل ذاك .. وزعم الخليل رحمه الله أنه جُرَّ هذا على نية الألف واللام ، لكنه موضعٌ لا تدخله الألف واللام .
(٩) في ص : يحسن .
(١٠) ساقطتان من ص وط .
(١١) ساقطة من ص .

ولا يكون ذلك في كلِّ جملةٍ ، بل في الجملة المصدَّرة بالمضارع ، فلا تقول : بالرجل قامَ ، ولا بالرجل أبوه قائمٌ ، وذلك لأن اللام في الوصف مقدرةٌ لتطابق الموصوفَ تقديرا ، وإنما تقدر اللام إما في الاسم (نحو خير منك ، ومثلك)[1] ، أو في الفعل المضارع للاسم نحو (يقول)[2] ونحوه .

وقال ابنُ مالك : « خيرٍ منك ومثلِك » بدلٌ لا صفة[3] .

قوله : ويلزم الضمير .

إنما اشتُرط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربطٌ بين الموصول وصلته ، والموصوف وصفته ، فيحصلُ بذلك الربط اتصافُ الموصوف والموصول بمضمون الصلة والصفة ، فيحصلُ لهما بهذا الاتصاف تخصُّصٌ وتعرُّفٌ ، فلو قلت : مررت برجل قام عمرو - و لم يكن الرجل يتصف بقيام عمرو بوجه - فلا يتخصص به ، فإذا قلت قام عمرو في داره (صار الرجل متصفًا بقيام عمرو في داره)[4] .

وقد يحذف الضميرُ - كما مر في المبتدأ[5] .

وقد تقع الطلبيةُ صفةً لكونها محكيةً بقولٍ محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله :

جاءوا بمذقٍ هل رأيتَ الذئبَ قَطْ[6]

أي بمذق مقولٍ عنده هذا القولُ ، كما تقع حالا نحو لقيت زيدا اضْرِبْه واقتُلْه ، أي مقولًا في حقه هذا القول ، ومفعولا ثانيا في باب ظن نحو وجدت الناسَ اخْبُرْ تَقْلِهْ[7] .

---

(١) ساقط من ص وط .

(٢) في ط : يقول ويفوه .

(٣) لم أجد نصا على ذلك في التسهيل ولا في شرحه للكافية الشافية ، غير أنه أوجبَ تطابق النعتِ والمنعوت في التعريف والتنكير ، انظر شرحه للكافية الشافية ١١٥٥ وأورد المثال في شرحه للكافية الشافية ١١٧٦ و لم يذكر إلا أن الخليل يراه على نية الألف واللام .

(٤) ساقط من ص .

(٥) صفحة ٢٦٧ ومابعدها ، ومثال حذف العائد في الصفة : جاءني رجل ضربت .

(٦) قد مر تخريجه صفحة ٣٨٦ واستشهد به هنا على جواز وقوع الجملة الطلبية صفة لكن بتقدير القول .

(٧) نسبه ابن يعيش في شرحه للمفصل ٣/ ٥٣ إلى أبي الدرداء وقال البغدادي في تخريج أحاديث شرح الرضي ق ٦ : قال الصاغاني حديث موضوع ، وخالفه السيوطي ، وذكر الشريف الرضي في نهج البلاغة أنه من كلام عليّ ، والمشهور أنه من حديث أبي الدرداء . =

قوله : ويوصفُ بحال الموصوف وحال متعلَّقه ، نحو مررت برجل حسنٍ غلامُه ، فالأولُ يتبعُه في الإعراب ، والتعريفِ والتنكيرِ ، والإفرادِ والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث . والثاني يتبعه في الخمسة الأول ، وفي البواقي كالفعل .

قوله : بحال الموصوف .

الجار والمجرور في محل الرفع فاعلُ[1] يوصف ، أي يُجْعَل حال الموصوف أي هيأتُه وصفًا له ، وهو الكثير ، كما في رجل قائم ومضروبٍ وحسن ، وقد يجعل حالُ متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء ، لتنزيله منزلةَ حاله ، نحو برجل مصريٍّ حمارُه في حصول الفائدة بذلك .

وهذا السَبَبيُّ إن كان منوَّنًا فهو يجري على الأول رفعًا ونصبًا وجرًا – بلا خلاف فيه بينَهم – نحو مررت برجل ضاربٍ أبوه زيدا ، وضاربٍ أباه زيدٌ ، ولا يكون – إذن – اسما الفاعل والمفعول (الناصبَين)[2] للمفعول به ماضيَين – لما تقدم من أنهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي[3] .

وإن كان مضافًا فلا يخلو من أن يكون صفةً مشبهة أو غيرَها ، والصفة تجبُ إضافتُها إلى فاعلها (إن أضيفت)[4] نحو برجل حسنِ الوجهِ إذ لا مفعول لها .

وغيرُ الصفة إما أن يكون ماضيًا أو غيرَه ، فالماضي اللازمُ مضافٌ إلى الفاعل ، نحو برجل قائمِ الغلامِ ، ولا يتعرَّفُ ، لإضافته إلى معموله .

ولا يجوز إضافةُ الماضي المتعدي إلى الفاعل ، لأنك إن أضفته إلى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل ضاربِ الغلامِ التبس الفاعلُ بالمفعول ، فلا يعلم أن اسمَ الفاعل سَبَبيٌّ، وإن ذكرت المفعول به لم يجز أيضًا، لأن اسم الفاعل الماضي لا ينصِب مفعولًا به.

= ورواه السيوطي في الجامع الصغير عن أبي الدرداء بلفظ أخبر تقله ، قال : أخرجه أبو يعلى والطبراني في معجمه الكبير ، وابن عدي وأبو نعيم في الحلية .

قال ابن يعيش ٣/٥٣ وقوله : أخبر تقله أمر لا يقع خبرا للمبتدأ ، وكذلك لا يقع مفعولا ثانيا لوجدت ، وإنما ذلك على معنى وجدت الناس مقولًا فيهم ذلك . وقال في اللسان ٢٠/٦ بعد ذكر الأثر : يقول : جرب الناس فإنك إذا جرَّبْتَهُم قليتهم وتركتهم لما يظهر لك من بواطن سرائرهم ؛ لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر أي من جربهم وخبرهم أبغضهم وتركهم .

(١) الصحيح أنه نائب فاعل ، لأنَّ « يوصَف » مبني للمفعول .

(٢) في ت : الناصبان ، ووجهه أنه نعت لقوله : اسما الفاعل .. وأما الناصبين فهو نعت ولكنه مقطوع .

(٣) صفحة ٨٧٩ .

(٤) تكملة من ص وط .

وإن أضفتَه إلى المفعول به فلابدّ من ذكر الفاعل بعدَه مرفوعا ، نحو بزيد ضاربِ عمرٍو غلامُه أمس ، وبزيد ضاربِ غلامهِ عمرٌو ، إذ لو لم تذكرْ لكان اسم الفاعل غير سببي .

ويتعرف بالإضافة ، لأنه مضاف إلى غيرِ معموله[1] .

وإن لم يكن السببيٌّ ماضيا جاز عند سيبويه أن ينعَتَ به مطلقا ، كما في المنوّن ، سواءٌ كان حالا أو مستقبلا ، نحو برجل ضاربِ غلامِه زيدًا الآن أو غدا ، وسواء كان علاجا - وهو ما كان محسوسا يرى - كالقاتل والضارب ، أو غيرَ علاج كالعالم والعارف ، والمخالِط والملازم[2] .

وقال يونس : لا يخلو من أن يكون حالا أو مستقبلا ، فالحال يجب نصبُه على الحال - وإن كان (عن)[3] نكرة - سواءٌ كان علاجا أو لا ، نحو مررت برجل ضاربَه عمرٌو ، وبزيد مخالطَه داء[4] .

وألزمه سيبويهِ تجويزَ نصبهِ على الحال مع كونه معرفةً ، لأن المانعَ عنده من إجرائه على الأول الإضافةُ ، فينبغي أن يجوِّزَ بزيدٍ الضاربَ الرجلِ غلامُه ، بنصب الضارب على الحال[5] .

وأما نصبه في نحو بزيد (المخالطَه)[6] داء فربما لا يلزمه لارتكابِه أنه ليس بمضاف إلى الضمير ، وكلامُنا في المضاف ، بل نقول : الضمير في محل النصبِ على أنه مفعول - كما مر في الإضافة (من)[7] مذهب بعضهم[8] .

---

(١) لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يعمل إلا عند الكسائي ، انظر صفحة ٨٩٨ .

(٢) في الكتاب ١/ ٢٢٦ : هذا باب ما يجري عليه صفةً ما كان سببه ...

وذلك قولك : مررت برجل ضاربٍ أبوه رجلا ، ومن ذلك أيضا مررت برجل ملازمٍ أباه رجلٌ .. فالمعنى فيه على وجهين : إن شئت جعلته يُلازمه ويخالطه فيما يُستقبَل ، وإن شئت جعلته عملا كائنا في حال مرورك .

(٣) في ص : غير .

(٤) في الكتاب ١/ ٢٢٨ وإنما ذكرنا هذا لأن أناسا من النحويين يفرقون بين التنوين وغير التنوين .. ثم قال : وبعضهم يجعله نصبا إذا كان واقعا ، ويجعله على كل حال رفعا إذا كان غير واقع ، وهذا قولُ يونس .

(٥) في الكتاب ١/ ٢٢٨ : فإن زعموا أن ناسا من العرب ينصبون هذا - يعني قول الشاعر :

حميـنَ العراقيبَ العصا وتركنـه ... بـه نَـفَسٌ عـال مخالطُـه بهرُ

قال : فهم ينصبون به داء مخالطَه ، وهو صفة للأول ، وتقول : هذا غلام لك ذاهبا ولو قال مررت برجلٍ قائما جاز ، فالنصب على هذا .

(٦) في ط : مخالطه .

(٧) في ط : على .

(٨) نسبه في باب الإضافة صفحة ٩٠٦ إلى ابن مالك ، وانظر التسهيل ١٣٨ .

والمستقبلُ عند يونس يجب رفعُه - علاجا كان أو لا - على أن يكون هو والمرفوعُ بعدَه جملةً اسميةً صفةً للنكرة ، نحو مررت برجل ضاربُه عمرو[1] .

وسيبويه يوافقه في جواز النصب في الأول والرفع في الثاني ، ويخالفه في وجوبِهما[2] ، مستشهدًا بقول ابنِ مَيَّادة[3] :

٣٣٥- ونظرنَ من خَلَل الستور بأعين مرضَى مخالطِها السَّقامُ صحاحِ[4]

واسم الفاعل ههنا للإطلاق ، وحكمُه حكم الحالِ والمستقبلِ - كامر في باب الإضافة[5] . قال[6] : والرواية مخالطِها بالجر[7] .. وأنشد غيره[8] :

٣٣٦- حَمَينَ العراقيبَ العَصَا وتركنَه به نَفَسٌ عالٍ مخالطُه بُهْرُ[9]

برفع مخالطه .

وليونس أن يحمل رفعه على (الابتداء)[10] .

---

(١) الكتاب ١/ ٢٢٨ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٢٧ .

(٣) تقدمت ترجمته صفحة ١٠٩ .

(٤) البيت في ديوانه ١٠٠ وفي الكتاب ١/ ٢٢٧ وفي الخزانة ٥/ ٢٤ .
أراد بمرض العيون فتورَهن ، ثم استدرك فبين أن ذلك من غير عِلّة .
الشاهد : أنشده الرضي مبينا أن سيبويه استشهدَ به على أن النصب والإتباع في نحو مخالطِها في البيت جائزان .

(٥) صفحة ٨٩٦ .

(٦) يعنى سيبويه .

(٧) الكتاب ١/ ٢٢٧ .

(٨) في الكتاب ١/٢٢٧: وأنشد غيرُه من العرب بيتا آخر.. الضمير في غيره يعود على منشد البيت مخالطِها السقام بالجر .
وقائل هذا البيت هو الأخطل ، وقد مرت ترجمتُه صفحة ٣٠٩ .

(٩) البيت في ديوانه ١٩٨ وفي الكتاب ١/ ٢٢٧ وفي الخزانة ٥/ ٢٦ .
حمين جواب الشرط في قوله قبل :

إذا اتَّزر الحادي الكميشُ وقَوَّمتْ سوالفَها الركبانُ والحلَقُ الصفرُ

والمعنى أنهن حمين عراقيبَهن أن تنالهن العصا ، لسرعتهن ، فلم تنلهن عصاه فوقع عليه البُهْر والإعياء من شدة العدو .
الشاهد قوله : مخالطُه بهر فإن مخالطه مرفوع على أنه نعت لنفس وبهرٌ فاعله ، وفيه رد على يونس الذي أوجب نصبَ مثلِه على الحال ، وذلك إذا كانت الصفةُ دالةً على الحال .

(١٠) في ت : المبتدأ ، وعلى هذا التخريج يكون (بُهرٌ) خبرا لا فاعلَ « مخالطُه » ، والجملة حال .

وقال عيسى بنُ عمر : إن كان علاجًا وجب رفعُه على الابتداء – حالا كان أو مستقبلا – وأما غيرُ العلاج فإن كان حالا وجب نصبُه على الحال ، وإن كان مستقبلا وجب إتباعُه[١] (للاول)[٢] .

وسيبويه ينازعه أيضا في الوجوب لا في الجواز ، وألزمهما سيبويه مالا محيص لهما عنه ، وذلك أنه قال : المضافُ إضافةً لفظية كالمنوَّن عند العرب وعند النحاة ، والمنونُ – سببًا كان أو غيرَه – يجوز جَرْيُه على الأول – علاجا كان أَوْلَا ، حالا كان أو مستقبلا – فكذا ينبغي أن يكون المضافُ المنوَّن تقديرا ، ولا سبب في (الإضافة)[٣] عارضٌ لإيجاب الرفع أو النصب ، فإيجابُ أحدهما بلا موجبٍ تَحَكُّمٌ[٤] .

هذا كله إذا أردتَ إعمالَ اسم الفاعل عملَ الفعل ، أما إذا لم ترد ذلك وجعلتَه اسما فليس (فيه)[٥] إلا الرفعُ على كل حال ، نحو مررت برجل ملازمُه رجلٌ ، أي صاحبُ ملازمتِه رجلٌ ، جعلت (ملازمَه)[٦] بمنزلة مالم يؤخذ من الفعل ، كما تجعل صاحبَه كذا .

فعلى هذا نقول في المثنى والمجموع : برجل ملازماه الزيدان ، وملازموه بنو فلان .

ومما يقع سببًّا قياسا – من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة – (الاسمُ)[٧] المنسوبُ ، نحو برجل مصريٍّ حمارُه ، لكونه بمعنى منسوبٍ ، فيعمل عملَه .

ومما جاء من ذلك سماعا – على قبح – « سواءٌ » نحو برجل سواءٍ هو والعدم ، وسواءٍ أبوه وأمه ، (أي مستو)[٨] والفصيحُ المشهورُ رفع سواء على (الابتداء)[٩] . فعلى

---

(١) الكتاب ١/ ٢٢٨ .
(٢) في ط : للأولى .
(٣) في ط : إضافته .
(٤) الكتاب ١/ ٢٢٧ .
(٥) ساقطة من ط .
(٦) في ت : ملازمته ، وفي ط : ملازمة .
(٧) في ط : والاسم ، والصحيح ما أثبته ؛ لأنه مبتدأ مؤخَّرٌ خبره قوله : مما يقع سببا .. الخ .
(٨) ساقطتان من ص .
(٩) في ط : الابتداء والخبر .

هذا يقبح كون ﴿ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾[1] في محل الرفع بأنه فاعلُ سواء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾[1] على أن يكون سواء – وحدَه – مرفوعًا على أنه خبرُ إنَّ ، (بل الوجه ارتفاعُه وما بعدَه على الابتداء والخبر)[2] .

وقد جاء مررت برجل سواءٍ درهمُه ، أي تامٍ ، فيطلبُ فاعلا واحدًا ، بخلاف الأول ، لأنه بمعنى مستوٍ ، فهو (بين)[3] اثنين فصاعدا .

ومن السماعي القبيح قولك : برجل حسبِك فضلُه ، و (مررت)[4] برجل رجلٍ أبوه ، أي كامل .

وكذا المقادير نحو برجلٍ عشرةٍ غلمانُه ، وبحيةٍ ذراعٍ طولُها .

وكذا الجنسُ المصنوعُ منه الشيء نحو بسرجٍ خزٍّ صفتُه ، وبكتاب طينٍ خاتمُه .

وكذا الجنس المشهور بمعنًى من المعاني ، نحو برجل أسدٍ غلامُه ، أي جريء .

وكذا قولك : برجلٍ مثلِك أبوه ، وبرجلٍ أبي عشرةٍ أبوه .

هذه كلها من الجوامد التي تقع صفاتٍ لا على القياس – كما تقدم ذكرُها[5] – .

قوله : فالأول يتبعُه .

أي الوصف بحال الموصوف يتبعُ الموصوف في أربعة (أشياءَ)[6] من جملة العشرة الأشياء المذكورة .

أحد تلك الأربعة واحدٌ من الثلاثة التي هي الإفرادُ والتثنيةُ والجمعُ ، وأما برمة أعشارٌ وأكسارٌ ، وثوب أسمالٌ ، و ﴿ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ ﴾[7] فلأن البرمة مجتمعة من الأكسار

---

(١) البقرة ٦ والآية بتمامها ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ .
(٢) تكملة من ط .
(٣) في ط : من .
(٤) تكملة من ط .
(٥) سبق أن ذكر أن الذي استضعفه سيبويه (انظر صفحة ٩٨٢ تعليقة ١) .
(٦) تكملة من ط .
(٧) من الآية الثانية من سورة الدهر .

والأعشار وهي قِطَعُها ، و الثوب مؤلف من قطعٍ كُلُّ (واحدة)[1] منها سَمَلٌ أي خَلَقٌ ، والنطفة مركبة من أشياء كل واحد منها (مَشَجٌ)[2] ، فلما كان مجموع الأجزاء ذلك الشيءَ المركبَ منها جازَ وصفُه بها .

وجَرَّأَهُم على ذلك كونُ أفعالٍ جمعَ قلة ، فحكمُه حكمُ الواحد ، قال تعالى : ﴿ نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِى بُطُونِهِ ﴾[3] والضمير للأنعام .

وقال سيبويه أفعالٌ واحدٌ لا جمعٌ[4] .

وجاء قميصٌ شَرَاذِمُ[5] ، ولحمٌ خَرَادِيلُ[6] .

وثانيها واحدٌ من التعريف والتنكير ، وأجاز بعضُ الكوفيين وصفَ النكرة بالمعرفة فيما فيه مدحٌ أو ذم[7] ، استشهادا بقوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ * الَّذِى جَمَعَ مَالًا ﴾[8] .

والجمهور على أنه بدل و نعتٌ مقطوعٌ رفعا أو نصبا - كما يجيء في موضعه[9] -. وأجاز الأخفشُ وصفَ النكرة الموصوفة بالمعرفة[10] قال : ﴿ الْأَوْلَيَانِ ﴾[11] صفةُ

---

(١) في ص وط : واحد .

(٢) في ط : مشيج ، وهى لغة فيه ، قال في اللسان ٣/ ١٩١ المَشْجُ والمَشَجُ والمَشِيجُ كُلُّ لونين اختلطا .. وقيل هو كل شيئين مختلطين .. إلخ .

(٣) من الآية ٦٦ من سورة النحل ، وتقدمت صفحة ١١٠ .

(٤) الكتاب ٢/ ١٧ .

(٥) الشرذمة : القطعة من الشىء والجمع : شراذم .

(٦) الخُردَولة : العضو الوافر من اللحم .. وقيل خَرْدَلَ اللحمَ قطَّعه صغارا .. والذال فيه لغة ولحم خراديل ومخردل إذا كان مقطّعا . (اللسان ١٣/ ٢١٥) .

(٧) انظر الهمع ٢/ ١١٦ وقد تتبعت بعضَ كتب إعراب القرآن فأجازوا في آيتي الهُمَزَة ، الجرَّ على البدل ، والنصبَ على إضمار أعني والرفعَ على أنها خبر لمبتدأ محذوف . انظر إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢٨٢ ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٩٩ ، والتبيان ١٣٠٣ .

(٨) الهُمَزَة ١ و ٢ .

(٩) صفحة ١٠٩ وما بعدها .

(١٠) الآية التي ذكر الشارحُ أن الأخفش قال إنها صفةٌ والأولى أنها بدلٌ ، لم يقل عنها الأخفش إلا أنها بدل ؛ في معانى القرآن للأخفش ١/ ٢٦٦ وقال : (مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوَّلِينَ) أي من الأولين الذين استحق عليهم ، وقال بعضهم : الأَوْلَيَانِ ، وبها نقرأ ، لأنه حين قال : يقومان مقامَهما من الذين استحق عليهم كأنه قد حدّهما حتى صارا كالمعرفة في المعنى ، فقال الأوليان فأجرى المعرفة عليهما بدلًا ، ومثل هذا مما يجري على المعنى كثيرٌ .

(١١) من قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا من الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ ﴾ .. الآية ١٠٧ المائدة .

﴿ آخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا ﴾[1] .

والأولى أنه (بدل)[2] ، أو خبرُ مبتدأ محذوفٍ .

وثالثها : واحد من التذكير والتأنيث .

ورابعُها : واحدٌ من ثلاثة أنواع الإعراب التي هي الرفعُ والنصبُ والجرُّ .

وإنما (تبعه في هذه)[3] العشرةِ لكونه إياه في المعنى .

قوله : والثاني يتبعُه في الخمسة الْأُوَلِ .

أي الوصف بحال المتعلَّق يتبعُ الموصوفَ في اثنين من جملة الخمسة الأول ، أعني واحدًا من ثلاثة أنواع الإعراب ، وواحدًا من التعريف والتنكير .

قوله : وفي البواقي كالفعل .

أي هذا السببي في الخمسة البواقي - أي الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث - كالفعل ، أي يُنْظَر إلى فاعله ، فإن كان الفاعل مفردا أو مثنى أو مجموعا أُفرِدَ السببيُّ كما يفردُ الفعلُ ، وإن كان الفاعل مذكرا أو مؤنثا طابقه السببيُّ كما يطابقُ الفعلُ فاعلَه في التذكير والتأنيث ، أو يذكَّر إذا كان الفاعلُ غيرَ حقيقيِّ التأنيثِ ، أو حقيقيا مفصولا ، كالفعل .

ولو نظرت حقَّ النظر لوجدت الأول - وهو الوصف بحال الموصوف - أيضا في الخمسة البواقي ، منظورًا إلى فاعله ، وكائنا كالفعل ، لأن فاعله - حينئذ - (الضميرُ)[4] المستكنُّ فيه ، الراجعَ إلى موصوفه ، والفعلُ إذا أسند إلى الضمير يلحقه الألفُ في التثنية ، والواو في جمع المذكر العاقل ، والنونُ في جمع المؤنث ، ويؤنث في الواحد المؤنث .

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُما من الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ ﴾ .. الآية ١٠٧ المائدة .

(٢) في ص : مبتدأ ، والصواب ما أثبته .

(٣) في جـ : تبعه الجر في هذه .

(٤) ساقطة من ص .

فلذلك (قلنا)[1] برجلٍ ضاربٍ ، وبرجلين ضاربين ، وبرجال ضاربين ، وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين ، وبنسوة ضاربات ، كما تقول في الفعل : يضربُ ويضربان ويضربون ، ونضربُ وتضربان ويضربْنَ .

قوله : ومن ثم حسنَ قام رجلٌ قاعدٌ غلمانُه ، وضعف قاعدون ، ويجوز قعودٌ غلمانه .

أي ومن جهة أن السببيَّ في هذه الخمسة كالفعل ، حسن قاعد غلمانه ، كما حسن يقعدُ غلمانُه ، وحسن أيضا قاعدةٌ غلمانُه – لأن الفاعل مؤنّثٌ غيرُ حقيقي – كما حسن تقعدُ غلمانه .

وضَعُف جاءني رجلٌ قاعدون غلمانُه ، لأنه بمنزلة يقعدون غلمانه ، ولحاقُ علامتَي التثنية والجمع في الفعل المسنَدِ إلى (ظاهرِ المثنى والمجموعِ)[2] ضعيفٌ – كما يجيء في آخر الكتاب[3] – لكنَّ ضَعفَ قاعدون غلمانه أقلُّ من ضعف يقعدون غلمانه ، لأن الألف والواو في الفعل فاعلٌ – في الأغلب الأكثر – وتجريدُهما علامتين للتثنية والجمع ضعيفٌ – كما يجيء[3] – بخلاف الألف والواو في مثنى الاسم ومجموعِه ، فإنهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع – كما مضى في أول الكتاب[4] – ولو كانا فاعلَين لم ينقلبا في حالتى النصب والجر ، نحو رأيت قاعدَين وقاعدِين ، بل هما في المشتق مثلُهما في غير المشتق الذي لا فاعلَ له نحو الزيدان والزيدون .

وإنما جاز قام رجل قعودٌ غِلمانُه – وإن كان قعودٌ أيضا جمعا كقاعدون – لأنك إذا كسَّرت الاسمَ المشابهَ للفعل خرَج لفظًا عن موازنة الفعل ومناسبتِه ، لأن الفعلَ لا يكسَّر ، فلم يكن في قعودٍ غلمانُه شِبه اجتماع فاعلين ، كما كان في قاعدون غلمانه ، لمشابهته ليقعدون (غلمانه)[5] الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر ، إلا أن تُخْرِجَ الواوَ

---

(١) في ص وط : قلت .
(٢) في ت : الظاهر ، والصواب ما أثبته .
(٣) ط ٢/ ١٧٠ – ١٧١ .
(٤) صفحة ٧٧ وما بعدها .
(٥) تكملة من ط .

عن الاسمية إلى الحرفية ، أو تجعل المظهرَ بدلا من المضمر ، أو تجعل الفعلَ خبرا مقدما على المبتدأ .

فعلى هذا يضعُف مررت برجل قاعدَين أبواه ؛ لأنه كيقعدان أبواه ، بل الوجه برجل قاعدٍ أبواه ، أو برجل قاعدان أبواه .

قوله : والمضمر لا يوصف (ولا يوصف به)[1] .

اعلم أن المضمر لا يوصف ولا يوصف به ، أما أنه لا يوصف فلأن المتكلم والمخاطب منه أعرفُ المعارف ، والأصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح ، وتوضيحُ الواضحِ تحصيلُ الحاصلِ ، وأما الوصف (المفيد)[2] للمدح والذم فلم يستعمَل فيه ، لأنه امتنعَ فيه ما هو الأصل في وصف المعارف .

ولم يوصف الغائبُ إما لأن مفسِّره - في الأغلب - لفظيٌّ ، فصار بسببه واضحًا غيرَ محتاج إلى التوضيح المطلوبِ في وصف المعارف - في الأغلب - وإما لحمله على المتكلم والمخاطب ؛ لأنه من جنسهما .

وأما أنه لا يوصف به فلِمَا يجيء[3] من أن الموصوف في المعارف ينبغي أن يكون أخصَّ أو مساويا ، ولا أخص من المضمَر ، ولا مساويَ له حتى يقع صفةً له .

وقول بعضهم : لم يقع صفةً لأنه لا يدل على معنى[4] .

فيه نظرٌ ، إذ هو يدل على ما يدل عليه مفسرُه ، فلو رجع إلى دالٍّ على معنى (كاسمَي)[5] الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة لدل أيضا عليه ، كقولك: زيد كريمٌ وأنت هو .

---

(١) تكملة من المتن المخطوط ، صفحة ٣٧ ومن ط ، وسيأتى صفحة ٩٩٦ أن ابن الحاجب لم يذكر أنه لا يوصف بالضمير .

(٢) في ت : المستعمل .

(٣) صفحة ٩٩٦ .

(٤) قال ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ١/ ٤٤٥ - ٤٤٦ : ولا يقع صفةً لفُقْدان معنى الوصفية ، وهو الدلالة على معنى ، فإن المضمرات لم توضع للدلالة على المعنى ، وإنما وضعت للذوات .

(٥) في : ص وط كاسم .

وأجاز الكسائي وصفَ ضميرِ الغائب في نحو قوله تعالى : ﴿ لَا إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾[1] وقولك : مررت به المسكينِ[2] .

والجمهور يحملون مثله على البدل .

ولم يذكر المصنف أنه لا يوصف بالضمير[3] . لأنه يتبينُ ذلك بقوله بعد : والموصوفُ أخصُّ أو مساوٍ ، فإنه لا شيءَ أخصُّ من المضمر ولا مساوٍ لَهُ .

قوله : والموصوفُ أخصُّ أو مساوٍ ، ومن ثم لم يوصَفْ ذو اللام إلا بمثله ، أو بالمضاف إلى مثله .

ينبغي أولا أن نعرف أنه ليس مرادُهم بهذا أنه ينبغي أن يكون ما يطلق عليه لفظُ الموصوف من الأفراد أقلَّ مما يطلق عليه لفظ الصفة أو مساويا له ، فإن هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات ، أما في المعارف فأنت تقول : جاءني الرجلُ العاقلُ ، وهذا الرجلُ ، ولقيت الشيءَ العجيب .

وأما في النكرات فأنت تقول : رأيت شيئًا أبيضَ ، (وهذه)[4] ذات قديمةٌ ، أو واجبةُ الوجود .

بل مرادهم أن المعارفَ الخمسَ - أعني المضمراتِ والأعلامَ والمبهماتِ (وذا)[5] اللام والمضافَ إلى أحدها - لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصفُ به منها إلا أن يكون الموصوفُ أخصَّ - أي أعرفَ من صفته - أو مثلها في التعريف ، فقولك : الرجلُ العاقلُ الثاني فيه - وإن كان أخص من الأول من جهةِ مدلول اللفظ - إلا أنهما من جهة التعريف الطارئ على (مدلولَيهما)[6] الوضعيَّين متساويَان .

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ آل عمران ٦ .

(٢) نسبه إليه ابنُ مالك في التسهيل ١٧٠ وابن هشام في المغني ٥٩٣ ، ووجدت في بعض كتب إعراب القرآن أنه يجوز في لفظ ﴿ الْحَىُّ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ اللهُ لَا إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَىُّ الْقَيُّومُ ﴾ البقرة ٢٥٥ أن يكون نعتًا لله ، أو خبرا بعد خبر ، أوبدلًا من « هو » أو رفعا على إضمار مبتدأ . انظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٣٠ ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٧ والتبيان ٢٠٣ .

(٣) لم يتعرض ابنُ الحاجب لشرحه في شرح كافيته ، مع أنه مذكور في المتن المثبت فيها ٥٨ .

(٤) في ط : وهذا .

(٥) في ط : وذو ، والأفضل ما أثبته لأنه معطوف على منصوب ، ووجه الرفع الحكاية .

(٦) في ط : مدليهما .

وفي قولك : هذا الرجلُ لفظ هذا أعمُّ من الرجل من حيث إنه يصح أن يشارَ به بوضع واحد إلى أي مشار إليه كان ، لكن التعريفَ الإشاريَّ أقوى من تعريف ذي اللام – كما يجيء[1] –.

فعلى هذا يختص قولهم: الموصوفُ أخصُّ أو مساوٍ بالمعرفةِ ، فينبغي أن تعرفَ مراتبَ المعارفِ في كون بعضِها أقوى من بعض حتى تبني عليه الأمرَ ، في قولهم : الموصوفُ أخصُّ أو مساوٍ .

فالمنقول عن سيبويه – وعليه جمهورُ النحاة – أن أعرفَها المضمراتُ ثم الأعلامُ ، ثم اسم الإشارة ، ثم المعرف باللام والموصولاتُ[2] .

وكونُ المتكلِم والمخاطب أعرفَ المعارف ظاهرٌ ، وأما الغائبُ فلأن احتياجه إلى لفظ يفسّره (جعله)[3] بمنزلة وَضْعِ اليدِ .

وإنما كان العلم أخصَّ وأعرفَ من اسم الإشارة لأن مدلولَ العلم ذاتٌ معينة مخصوصة عند الواضع ، كما عند المستعمِل ، بخلاف اسم الإشارة ، فإن مدلولَه عند الواضع أيُّ ذاتٍ معنيةٍ كانت ، وتعيينها إلى المستعمِل ، بأن (يقرُنَ)[4] به الإشارةَ الحسية ، فكثيرًا ما يقع اللبسُ في المشار إليه إشارةً حسية ، فلذلك كان أكثرُ أسماءِ الإشارةِ موصوفا في كلامهم ، ولذا لم يفصل بين اسم الإشارة ووصفه لشدة احتياجه إليه .

وإنما كان اسم الإشارة أخصَّ وأعرف من المعرّف باللام لأن المخاطب يعرِف مدلولَ اسم الإشارة بالعين والقلب معا ، ومدلولَ ذي اللام بالقلب دون العين (فما اجتمع فيه معرفةً (بالعين والقلب)[5] أخصُّ مما يعرَف بأحدهما)[6] .

---

(١) صفحة ٩٩٨ .

(٢) نسب ذلك إليه ابنُ يعيش في شرحه للمفصل ٣/ ٥٦ . وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه في الكتاب ٢٢٠/١ ومابعدها فإنه قال ما ملخصه : وإنما صار الإضمارُ معرفةً لأنك إنما تضمر اسما بعدما تعلم أن من يحدّث قد عرف من تعني وما تعني ، ثم قال : وأعلم أن العلم الخاص يوصف بالمضاف إلى مثله وبالألف واللام وبالأسماء المبهمة . والمضاف إلى الضمير يوصف بما أضيف كإضافته وبالألف واللام والأسماء ، والألف واللام توصف بالألف واللام وبما أضيف إليه الألف واللام .

(٣) في ت : فكأنه جعله .

(٤) في ط : يقترن .

(٥) في ط : بالقلب والعين .

(٦) ساقط من ص .

ولضعف تعرُّف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ ﴾[1] كما يجيء في باب المعرفة والنكرة[2] .

والموصولُ كذى اللام .

وأما المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفُه مثلُ تعريف المضاف إليه سواءً ؛ لأنه يكتسب التعريف منه .

هذا عند سيبويه[3] .

وأما عند المبرد فإن تعريفَ المضافِ أنقصُ من تعريف المضاف إليه ، لأنه يكتسي منه ، ولذا يوصف المضافُ إلى المضمر ، ولا يوصف المضمر ، فعنده نحو الظريف في قولك : رأيت غلامَ الرجل الظريفَ بدلٌ لا صفة[4] .

وعند سيبويه هو صفةٌ لغلام[5] .

ومذهب الكوفيين أن الأعرفَ العلمُ ثم المضمرُ ثم المبهمُ ثم ذو اللام[6] .

ولعلهم نظروا إلى أن العلم حينَ وُضِع لم يقصد به إلا مدلولٌ واحدٌ معين ، بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله ، وإن اتفق مشاركةٌ فبوضعٍ ثانٍ ، بخلاف سائر المعارف[7] - كما يجيء في باب المعارف[8] -.

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَاسِرُونَ ﴾ يوسف ١٤ .

(٢) ط ٢/ ١٣٠ .

(٣) الكتاب ١/ ٢٢٠ .

(٤) قال المبردُ في المقتضب ٤/ ٢٨٣ : وتقول مررت بهذا الظريف ، إذا جعلت الظريف كالاسم له .. ولا يجوز أن تنعتَها بما أضيف إلى الألف واللام ، لأن النعت فيها بمنزلة شيء واحد معها ، فلما كانت هي لا تضاف لأنها معرفةٌ بالإشارة لا يفارقها التعريفُ لم يجز أن تضافَ ، لأن المضاف إنما يقدَّرُ نكرةً حتى يعرِّفَه أو ينكره مابعدَه .

(٥) في الكتاب ١/ ٢٢٠ فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام ، وبما أضيف إلى الألف واللام ، لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام فصار نعتا .

(٦) مذهب الكوفيين كما نقله عنهم أبو البركات الأنباري في الإنصاف ٧٠٧ وابن مالك في التسهيل ٢١ أن اسمَ الإشارة مقدَّمٌ على العلم ، وقد اعتدَ الأنباري برأيهم ونصره على غير عادته .

(٧) هذا التعليل ذكره الأنباري في الإنصاف ٧٠٨ حجةً للبصريين .

(٨) ط ٢/ ١٣١ - ١٣٢ .

وعند ابن كَيسانَ الأولُ المضرُ ثم العلمُ ثم اسمُ الإشارة ثم ذو اللام ثم الموصول[١] .

وعند ابن السراج أعرفُها اسمُ الإشارة لأن تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام[٢] .

وقال ابن مالك : أعرفُها ضميرُ المتكلم ، ثم العلمُ الخاص الذي لم يتفق له مشارِكٌ وضميرُ المخاطب – جعلهما في درجةٍ – ثم ضميرُ الغائب السالم من إبهامٍ – أي الذي لا يشتبه مفسرُه – ثم المشارُ به والمنادى ، ثم الموصول وذو الأداة ، والمضاف بحسَبِ المضاف إليه[٣] .

أقول : المشهور الذي عليه (الجمهور)[٤] ، فإذا تقرر ذلك فإن وجدتَ الأخصَّ في مذهب تابعا لغير الأخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صِفةٌ ، (فاسم الإشارة في قولك بزيدٍ هذا)[٥] بدل عند ابن السراج صفةٌ عند غيره ، وعليه فقس .

وإنما لم يجز أن يكون النعتُ أخصَّ من المنعوت لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخص فإن اكتَفَى به المخاطبُ فذاك – و لم يحتج إلى نعت ، وإلا زاد عليه من النعت مايزداد به المخاطبُ معرفةً .

---

(١) التسهيل ٢١ .

(٢) نسبه إليه أيضا ابنُ يعيش في شرحه للمفصل ٣/ ٥٦ إلا أنه قدم العَلَمَ على المضمر و لم أجد في الأصول ولا في الموجز لابن السراج ذكرًا لهذا الترتيب ، إلا أنه لما تحدث عن المعرفة في الأصول ١/ ١٤٩ قال : والمعرفة خمسة أشياء : الاسمُ المكنَّى والمبهم والعلم وما فيه الألف واللام وما أضيف إليهن ، ثم تحدث عنها بناء على هذا الترتيب ولما تحدث عن وصف المعرفة ٢/ ٣١ قال : ذكر وصف المعرفة ، وهو ينقسم بأقسام المعارف إلا المضمر فإنه لا يوصف به ، وأقسام الأسماء المعارف خمسة : العلم الخاص ، والمضاف إلى المعرفة ، والألف واللام ، والأسماء المبهمة والإضمار ، فالموصوف منها أربع ، ثم ذكر ما قبل الإضمار وجعل الأسماءَ المبهمةَ لا توصَفُ إلا بالأسماء التي فيها الألف واللام والصفاتِ التي فيها الألف واللام .

(٣) في التسهيل ٢١ : وأعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ، ثم العلم (الخاص) « نسخة » ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام ثم المشار به والمنادى ، ثم ذو الموصول وذو الأداة .

وهذا موافق لما نقل عنه الرضي إلا أن ابن مالك قدم ضمير المخاطب على العلم الخاصِّ والرضيُّ يقول إنه جعلهما في درجة .

(٤) في ص : الجمهور مذهب سيبويه .

(٥) في ت وص : فقولك بزيد هذا .

فإذا ثبت ذلك رجعنا إلى التفصيل ، وبنينا على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف إذ هو أولى وأشهر .

فنقول : المضمر (لا يوصف و)[1] لا يوصف به – كما تقدم[2] –.

والعلم لا يوصَف به ، لأنه لم يوضع إلا للذات المعيَّنَةِ ، لا لمعنى في ذات ، ولذلك إذا نُقِل إلى العلمية عن الجنسية اسمٌ دال على معنى انمحى ذلك المعنى بالتسمية ، نحوأحمرَ وأشقرَ إذا سميت بهما .

ولا يقع من الموصولات وصفا إلا ما في أوله اللامُ نحو الذي والتي واللاتي وبابِها ، لمشابهته لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثةٍ فصاعدا[3] ، بخلاف من وما .

وأما أيّ (الموصول)[4] فلم يقع وصفا ، لأن الأغلبَ فيه الشرط والاستفهام ، ووقوعه موصولًا قليلٌ ، فروعي ذلك الأكثر .

وإنما يوصف بذُو الطائيةِ – وإن كانت على جرفين – كما في قوله[5] :

٣٣٧– قُولا لِهٰذا المرءِ ذو جاء ساعيا هَلُمَّ فإنّ المَشرفيَّ الفرائِضُ[6]

لمشابهته لذو الموضوع للوصف بأسماء الأجناس ، نحو « رجلٌ ذو مال » .

---

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) صفحة ٩٩٥ .

(٣) لعمر الله إن هذه الحجة أوهن من بيت العنكبوت .

(٤) في ص : الموصولة .

(٥) قائله : قوال الطائيّ ، نقل د/ عبد الله عسيلان في تحقيقه لحماسة أبي تمام ١/ ٣٢٢ عن معجم الشعراء للمرزباني ٣٣٥ تحقيق عبد الستار فراج طبع عيسى الحلبي سنة ١٣٧٩هـ أنه مَعْدانُ بن عبيد بن عدي بن عبد الله بن خيبري ابن أفلت الطائيّ وقال : لعل معدان كان يقال له قَوّال .. وفي الخزانة ٥/ ٣٠ أنه شاعرإسلامي في آخر الدولة الأموية وقد أدرك العباسيةَ . وقال هذه الأبيات في مصدِّقٍ جاء يطلب منهم إبلَ الصدقة .

(٦) البيت في شرح الحماسة للمرزوقي ٦٤٠ وفي الإنصاف ٣٨٣ وفي الخزانة ٥/ ٢٨ وفي شرح الأشموني بحاشية الصبان ١/ ١٥٧ .

اللغة : الساعي : الجابي للزكاة ، المشرفي : السيف ، الفرائض : جمع فريضة وهي الأسنان التي تصلح أن تؤخذ في الزكاة ، والشاعر يتهكم من الجابي ، وكان قومه قد امتنعوا عن أداء فريضة الزكاة في أموالهم ، وقصة ذلك في الخزانة ٥/ ٣٠ – ٣٣ .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على مجيء ذو الموصولة نعتا لمشابهتها لذو الموضوعة للوصف بأسماء الأجناس .

وأما وقوع الموصول موصوفا فلم أعرف له مثالا قطعيا ، بلى قال الزجاج : إن « الموفون »[1] صفة لـ « من آمن »[1] كما يجيء[2] ، والظاهرُ أنه مستغن بالصلة عن الصفة .

فالعَلَم ينعت بالمبهمين ، وذي اللام ، وبالمضاف إلى العلَم ، وإلى أحد المبهَمين ، وإلى ذي اللام ، ولا ينعت بالمضاف إلى المضمَر ، لأنه أعرف من العَلَم ، إذ اعتبارُ المضاف في التعريفِ بالمضاف إليه .

وأما اسمُ الإشارة فلا يوصَفُ إلا بذي اللام والموصول – لما يجيء[3] – وكان القياسُ أن يوصَفَ بكلٍّ واحدٍ من المبهَمَين وبذي اللام وبالمضاف إلى أحد هذه الثلاثة .

وذو اللام لا يوصَف إلا بمثلِه أو بالمضاف إلى مثله ، أو بالموصول لأنه مثلُه – على مابينا[4] –.

وزعم بعضُهم أنه يوصف بجميع المضافات ، فأجازَ بالرجلِ صاحبِك وصاحب زيد ، قال : والمنعُ منه تعسُّفٌ[5] .

وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثلُ ذلك فهو بدلٌ لا صفةٌ .

فإن جعلنا المضافَ موصوفا قلنا : المضاف إلى المضمَر يُنعَتُ بكلٍّ واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف إلى المضمَر وإلى العلم وإلى كل واحد من المبهمين وإلى ذي اللام .

(وأما المضاف إلى العلم فينعت بكل واحد من المبهَمين ، وبذي اللام ، وبالمضاف إلى العلم ، وإلى كـل واحد من المبهمين وإلى ذي اللام)[6] .

وأما المضاف إلى اسم الإشارة فينُعَتُ بكلٍّ من المبهمين ، وبذي اللام ، وبالمضاف إلى أحد هذه الثلاثة .

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ إلى أن قال سبحانه ﴿ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ﴾ البقرة ١٧٧ .

(٢) صفحة ١٠١١ ويُخَرِّجُ رأيَه هناك إن شاء الله .

(٣) صفحة ١٠٠٣ .

(٤) صفحة ٩٩٧ – ٩٩٨ .

(٥) لم أهتد إلى قائله .

(٦) ساقط من ط ، ولكنه مثبتٌ في هامش ١/ ٣١٣ منها تعليقة ٤ .

وأما المضافُ إلى ذي اللام فينعتُ بذي اللام وبالمضاف إليه .

وكذا المضاف إلى الموصول ينعت بهما .

هذا كله على مذهبِ سيبويه الذي عليه الجمهور ، ولك بعد أن عرفت مذهب غيره أن تصف المعارفَ بعضَها ببعض على وَفْقِ مذاهبهم (وإن جاء على غير ما يقتضيه مذهبُ بعضِهم فهو عنده بدلٌ لا وصفٌ – على ما مر –)[1] .

وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله : ومن ثم لم يوصَف ذو اللامِ إلا بمثله أو المضاف إلى مثله .

ويوصف بالموصول أيضا كقوله :

(قولا) لهذا المرء ذو جاء ساعيا[2] (هلمّ فإن المشرفيَّ الفرائضُ) (٣٣٧)

قوله : وإنما التزم وصف بابِ « هذا » بذي اللام للإبهام ، ومن ثم ضعُف (مررت)[3] بهذا الأبيضِ ، وحسن بهذا العالمِ .

كأنه سئل فقيل : كان الواجبُ – بناءً على قولك – (الموصوفُ)[4] أخصُّ أو مساوٍ أن يوصف اسمُ الإشارة بكل واحد من المبهَمَين وبذي اللام وبالمضاف إلى أحد الثلاثة ، وهذا لا يوصف إلا بذي اللام والموصول ، نحو بهذا الرجل ، وبهذا الذي قال كذا ، وبهذا ذو قال كذا – على اللغة الطائيةِ –.

فأجاب بقوله : للإبهام ، أي اسم الإشارة مبهَم الذاتِ ، وإنما تتعينُ الذاتُ المشارُ إليها به إما بالإشارة الحسية أو بالصفة ، فلما قُصدَ تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينُه بمبهم آخر (مثلِه)[5] لأن المبهمَ (مثلُه)[6] لا يرفع الإبهامَ، فلم يبق إلا الموصولُ أو ذو اللام، أو المضافُ إلى أحدهما ،

---

(١) ساقط من ص .

(٢) سبق تخريجه صفحة ١٠٠٠ والشاهد هنا أن ذا اللام يجوزُ وصفُه بالموصول أيضًا .

(٣) تكملة : من ط ، وهي موجودة في مخطوطة متن الكافية ٣٧ وفي متن الكافية المثبت بشرح ابن الحاجب ٥٨ .

(٤) في ط : بأن الموصوف .

(٥) في ت : منه .

(٦) ساقطة من ص .

وتعريفُ المضاف بالمضاف إليه ، والأليقُ بالحكمة أن يُرفعَ إبهامُ المبهَم بما هو متعين في نفسه كذي اللام ، لا بالشيء الذي يكتسب التعريفَ من معرِّفِ غيرِه ، ثم يكتسب المبهمُ منه تعريفَه المستعار ، فاقتُصِر على ذي اللام لتعيُّنه في نفسه ، وحمل الموصولُ عليه ، لأنه مع صلته بمعنى ذي اللام ، فالذي ضَرَب بمعنى الضارب ، وأيضا الموصول الذي يقع صفة ذو لامٍ - وإن كانت زائدة - إلا ذو الطائية .

وقد ذكرنا طرفًا من حال المبهَم الموصوف بذي اللام في باب المنادَى ، فليرجع إليه ، وقد ذكرنا هناك أن بعضهم يقول : إن ذا اللام عطفُ بيان لاسم الإشارة[1] .

قوله : ومن ثم ضعف .

أي من جهة أن المرادَ من وصف المبهَم تبيينُ حقيقة الذات المشار إليها ضَعُفَ بهذا الأبيضِ . لأن الأبيضَ عامٌّ لا يخصُّ نوعًا دون آخر ، كالإنسان والفرس والبقر وغيرِها ، بخلاف هذا العالم فإن العالم مختصٌّ بنوع من الحيوان ، فكأنك قلت : بهذا الرجلِ العالِم . أحكام النعت

ولا بأس أن نذكر بعضَ ما أغفله المصنفُ من أحكام النعت ، وهي أقسام :

(١) أحدها جمعُ الأوصاف مع تفرق الموصوفات .

اعلم أنه إذا كان العاملُ واحدًا وله معمولان متفقان في الإعراب بسبب عطف أحدهما على الآخر ، فإن اتفقا تعريفًا وتنكيرا جاز إفرادُ كلٍّ واحد منهما بوصفٍ ، وجاز جمعُهما في وصف واحد ، فالأول نحو جاءني زيد الظريفُ وعمرو الظريفُ ، والثاني نحو جاءني زيدٌ وعمروٌ الظريفان ، ورأيت رجلا وامرأةً ظريفين .

وإذا جمعتهما في النعت غلبتَ التذكيرَ على التأنيث - كما رأيت - والعقلَ على غيره نحو مررت بالزيدَين وفرسيهما المقبلِين ، وكذا في خبر المبتدأ والحال ونحوِها ، نحو الزيدانِ والحُمُرُ مقبلون ، وجاءني زيد وهند والحمار مسرعِين .

وإن اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعُهما في وصف واحد ، فلا تقولُ : هذه ناقةٌ

---

(١) في فصل نداء المعرف باللام صفحة ٤٤٣ .

وفصيلُها الراتعان ، ولا راتعان ، لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا ، فإما أن تفرد كلَّ واحد منهما بنعت ، أو تجمعهما في نعت مقطوع نحو (جاءني)[1] رجل وزيد الظريفَين .

وإن اتفقا إعرابا لا بسبب العطف نحو أعطيت زيدًا أباه فلا يجوز جمعُهما في وصف واحد ، بل (تفرد كلًّا)[2] منهما بوصف ، أو تجمعهما في نعت مقطوع ، لأن التابع في حكم المتبوع إعرابا ، فلا يكون اسمٌ واحد مفعولا أولَ وثانيا .

فإن كان العاملُ واحدا ومعمولاه (مختلفَي الإعراب)[3] ، فإن اختلفا معنى أيضا لم يجز جمعُهما في وصف فإما أن تفردَ كلًّا منهما بوصف ، أو تجمعَهما في نعت مقطوع ، فإن أفردتَ فالأَوْلَى أن يكون نعتُ كل واحد (منهما)[4] إلى جنبه نحو لقي زيدٌ الظريفُ عمرًا الظريفَ ، ويجوز جمعهما نحو لقي زيدٌ عمرًا الظريفَ الظريفُ ، نعت الثاني بجنبه ، ونعت الأول بعد نعت الثاني ، لأنه إذا كان لابد من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل أحدهما من صاحبه أولى من فصلِهما معًا ، كما مضى مثلُه في الحال[5] .

وكذا حالُهما عند البصريين إذا اتفقا معنى نحو ضَارَبَ زيدٌ عمرا .

وأجاز هشام[6] وثعلب[7] جمعَهما في نعت (مع اتفاقهما تعريفا وتنكيرا)[8] نظرا إلى المعنى إذ كلُّ واحدٍ منهما فاعلٌ ومفعول من حيث المعنى ، إلا أن هشاما يغلّبُ مراعاةَ جانب الفاعلِ ، لأنه مُعْتَمَدُ الكلام ، فيرفعُ الوصفَ نحو ضارَبَ زيدٌ عمرا الظريفان .

---

(١) تكملة من ط .
(٢) في ص : يفرد كلٌّ .
(٣) في ص : مختلفين في الإعراب .
(٤) ساقطة من جـ وص وط .
(٥) صفحة ٦٣٧ .
(٦،٧) لم أجد من نسب ذلك إليهما غير الرضي ، ونسب ذلك السيوطيُّ في الهمع ٢/ ١١٩ إلى الفراء وابن سَعْدان ، قال : إن كان العاملُ واحدا جاز الإتباع والقطع إن لم يختلف العملُ نحو قام زيد وعمرو العاقلان ، بخلاف ما إذا اختلف فيتعين القطعُ ،سواءٍ اختلفت النسبة إليهما من حيث المعنى نحو ضرب زيد عمرا العاقلان أم اتحدت ، وقال الفراء وابن سعدان : يجوز الإتباع في الأخيرةِ ، ثم قال الفراء يجب إتباعُ المرفوعِ تغليبا له ، وقال ابن سعدان : يجوز إتباع كل منهما نحو خاصم زيد عمرا الكريمان .. وردّه أبو حيان لعدم جواز نحو ضارب زيدٌ هندًا العاقلةَ إجماعا . أهـ . والله أعلم بحقيقة الحال .
(٨) تكملة من ص .

وثعلب يسوِّي بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى .

وإن لم يكن العاملُ واحدا ، فإما أن يكون العملُ واحدا أولا ، وفي الأول إن كان العاملُ مكررا للتأكيد جاز جمعُهما في وصف ، نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان .

وإن لم يكن مكررا للتأكيد فإن كان العاملان من نوعٍ واحد - أي (كانا اسمين أو فعلين أو حرفين رافعَين أو ناصبين أو كانا اسمين أو حرفين جارَّين)[١] ، أو مبتدأين أو خبرين ، وكان أحدهما معطوفا على الآخر ، والمعمولان (مشتركان)[٢] في اسم واحد ، كَأَنْ يكونا فاعلين أو مفعولين أو خبرين أو مبتدأين ، (جاز عند)[٣] سيبويه ، والخليل[٤] جمعُهما في وصف إذا اتفقا تعريفا وتنكيرا ، نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان ، وضربت زيدا وأكرمت بكرا الطويلين ، وجاءني غلام زيدٍ وأبو عمرو الظريفين ، وأخوك زيد وأبوك عمرو الظريفان ، سواء كان الظريفان صفةً للمبتدأين أو للخبرين .

والمبرد والزجاج وكثيرٌ من المتأخرين يأبونَ جواز ذلك[٥] ، إلا إذا اتفق العاملان معنىً مع الشروط المذكورة ، نحو جلس أخوك وقعدَ أبوك الكريمان .

والمبرد يمنع نحو هذا رجلٌ و (تلك)[٦] امرأةٌ منطلقان ، لاختلاف اسمَي الإشارة قربًا وبعدا[٧] .

---

(١) في ت : كالفعلين كانا رافعين أو ناصبين أو كانا اسمين جارين . وفي ص : كانا اسمين أو فعلين أو حرفين رافعين أو ماضيين أو كانا اسمين جارين ، وفي ط : كانا رافعين أو ناصبين أو كانا اسمين جارين .

(٢) في ت وجـ وص : مشتركين .

(٣) في ص : جاز فإن المبتدأ والخبر رافعان على الصحيح عند ..

(٤) في الكتاب ١/ ٢٤٧ : وتقول هذا رجل وامرأته منطلقان .. لأنهما ارتفعا من جهة واحدة ، وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان لأنهما ارتفعا بفعلين أهـ - وكان سيبويه قد ذكر قبلها أنه سأل الخليلَ عن مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسُهما .. إلخ . ثم ذكر قوله : وتقول .. إلخ .

(٥) قال المبرد في المقتضب ٤/ ٣١٥ ، بعد ذكر إجازة سيبويه لنحو : جاء عبد الله وذهب زيد العاقلان ، قال : وليس القول عندي كما قال . وعلل ذلك بأن النعت يرتفع بما ارتفع به المنعوت ولا يجوز أن يرتفع بفعلين ، ولا بأحدهما دون الآخر .

(٦) في ت : وذلك وفي ص : وذاك .

(٧) في المقتضب ٤/ ٣١٥ : وإذا قلت : هذا زيد فإنما يرتفع ومعناه الإشارةُ إلى ماقرب منك ، وذلك لما بَعُدَ ، فقد اختلفا في المعنى .

خلافا لسيبويه فإنه جعل خبرَيهما كفاعلي الفعلين المختلفين[1] .

فإن لم يعطف أحدُهما على الآخر ، أو لم يشترك المعمولان في اسم خاص أو لم يتفقا تعريفا وتنكيرا ، لم يجز جمعُهما في وصف ، فلا تقول : هذه جاريةُ أخوَي ابنين لفلانٍ كرامٍ ، على أن « كرامٍ » وصفٌ لأخوي ولابنين - معا - بل تقول : كرامًا على القطع .

وكذا تقطع نحوَ هذا فرسُ أخوَي ابنيك العقلاءُ (الحكماء)[2] وذلك لأن أحدهما ليس معطوفا على الآخر .

وكذا لا تقول : هذا رجل وفي الدار آخرُ كريمان ، لأن المعمولين لم يشتركا في اسم خاص ، لأن أحدهما مبتدأ والآخر خبرٌ .

وكذا لا تقول : جاءني زيد وذهب رجلٌ كريمان ، بل تقطع لاختلاف المعمولَين تعريفا وتنكيرا .

وذهب بعضُ المتأخرين إلى وجوب القطع عند اختلاف العامِلَين مطلقا ، لأن العامل في النعت والمنعوت شيءٌ واحد - على الصحيح - فيلزم كونُ الصفةِ معمولةً لعاملَين[3] .

وإن لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وإنَّ عمرًا قائم ، ونحو هذا لغلامِ زيدٍ فالجمهور منعوا جمعَهما في وصف ، وأجاز بعضهم نحو لغلامِ زيدٍ الظريفَين (على الوصف)[4] .

---

(١) كلام سيبويه في الكتاب ١/ ٢٤٧ يدل أن النعتين إذا ارتفعا من جهة واحدة فإنه يجوز جمعُهما في نعت واحد ، ونحو هذا رجلٌ وتلك امرأة ارتفاع المنعوتَين فيهما من جهة واحدة ، ومثال سيبويه هو : هذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان .

(٢) تكملة من ط .

(٣) نسبه السيوطي في الهمع ١/ ١١٩ إلى ابن السراج ، وفي الأصول ٢/ ٤٢ بعد ذكر إجازة سيبويه لنحو هذا رجل وامرأة منطلقان ، وهذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان ، وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان . قال : والقياس عندي أن يرتفعا على « هما » ، لأن الذي ارتفع به الأولُ غيرُ الذي ارتفع به الثاني ، ولكن إن قدرتَ في معنى التأكيد ورفعتَ عبد الله بالعطف من الفعل جازت عندي الصفةُ .

(٤) تكملة من جـ .

وإن اختلف العاملان والعملُ معا – فالجمهور على إيجاب قطع النعت المشترَك فيه ، إلا الكسائيَّ فإنه أجاز جمعَهما في وصف عند تقارب المعنى ، نحو ضربت زيدا والمهانُ عمرو الظريفان ، لأن زيدًا وعمرا مهانان معا[١] .

واعلم أنه لايجوز : مَنْ عبد الله ؟ وهذا زيدٌ الرجلين الصالحين – على القطع – لأنك لا تُثْنِي (إلا على من)[٢] أثبتَّه وعلمته[٣] ، ولا يجوز أن تخلط من تعلمُ بمن لا تعلم ، فتجعلَهما بمنزلةٍ واحدة[٣] .

وثانيها : تفريق الصفات مع جمع الموصوفات :

اعلم أن الموصوف إذا كان مجموعا متغاير الصفات فإما أن تجيء بالصفات على وفق عددِه أو أقلَّ ، ففي الأول يجوز الإتباعُ والقطعُ إلى الرفع – على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ محذوفُ الخبر – تقول : مررت بثلاثة رجال شاعرٍ وكاتبٍ وبزازٍ ، وإذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم بزاز (وهم شاعر وكاتب وبزاز)[٤] (ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز)[٥] .

ولو تخالفا تعريفا وتنكيرا فقطعُ الوصف إلى الرفع (فقط)[٦] أولى – إن لم يكن هناك للحال معنى – نحو بالرجلين قصيرٌ وطويلٌ ، ويجوز قطعه إلى النصب – أيضا – على الحال – إن كان لها معنى – نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ، ولا يمتنع في الوجهين الإتباعُ على البدلِ .

ويجوز القطعُ أيضا إلى الرفع في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله[٧] :

---

(١) في الهمع ٢/ ١١٨ : وجوز الكسائيُ والفراءُ الإتباع إذا تقارب المعنى وإن اختلفا في العمل ، نحو رأيت زيدا ومررت بعمرو الظريفين .

(٢) في ت : إلا ما .

(٣) هذا بنصه في الكتاب ١/ ٢٤٧ ، والأصول ٢/ ٤٢ .

(٤) تكملة من جـ وط .

(٥) ساقط من ص .

(٦) تكملة من ط .

(٧) قائله العجير السلولي ، وهو العُجَير بن عبد الله بن عُبيدةَ بن كعب ، واسمه عمير من بني سلول بن مرة بن صعصعة .. ويكنى أبا الفرزدق ، شاعرٌ من شعراء الدولة الأموية مُقِلٌ إسلامي . (الخزانة ٥/ ٣٥) كان جوادا كريما . توفي نحو سنة ٩٠هـ (الأعلام ٥/٥) .

٣٣٨- فلا تجعلي ضَيفَيَّ ضيفٌ مقربٌ   وآخرُ معزولٌ عن البيتِ جانب[1]

أي منهما ضيفٌ مقرب ، ومنهما آخر معزولٌ ، وقوله[2] :

٣٣٩- فأصبح في حيثُ التقينا شريدُهم   طليقٌ ومكتوف اليدين ومُزعِفُ[3]

أي منهم طليق ، وقوله مزعف ، أي أزعفه الموت أي قازبه .

وفي الثاني - أي فيما كان الصفاتُ فيه أقلّ - الرفعُ لا غير على القطع ، نحو : رأيت ثلاثةَ رجالٍ كاتبٌ وشاعرٌ .

وقد أجاز بعضهم وصفَ البعض دون البعض[4] محتجًّا بقوله[5] :

٣٤٠- كأنَّ حمولَهم لما استقلتْ   ثلاثةُ أكْلُبٍ يتطاردان[6]

وأما إن كان الموصوفُ متّحدًا والصفاتُ متعددةً نحو مررت برجل شاعر كاتب بزاز فالأولى الإتباعُ ، ويجوز القطع على تقدير هو (كاتب)[7] ، ولا يجوز تقدير منهم كاتبٌ ولا بعضهم كاتب .

---

(١) البيت في الكتاب ١/ ٢٢٢ وفيه : أنه لرجل من بني قشير ، وفي الخزانة ٥/ ٣٤ . والشاعرُ يخاطب زوجته طالبا منها المساواةَ بين ضيوفه وعدم تفضيل بعضهم على بعض .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على جواز القطع إلى الرفع في خبر نواسِخ الابتداء ، والشاعر قد قطع قولَه (ضيفٌ) وهو المفعول الثاني لتجعلي إلى الرفع .

(٢) قائله الفرزدق ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ١٦٣ .

(٣) البيت في ديوان الفرزدق ٥٦٢ وفي الكتاب ١/ ٢٢٢ وفيه (مِنْ) بدل (في) وفي الخزانة ٥/ ٣٦ .

اللغة : شريدهم أراد من شرَّدتْهُم في الحرب ، والمزعفُ : من أُجْهِزَ عليه وقتل ، والمعنى أن المشردين ثلاثة أقسام فمأسور غير مكتوف ، ومأسور مكتوف ، ومجهَز عليه .

الشاهد قوله : فأصبح شريدهم طليق .. فإن الشاعر قد قطع خبر أصبح عن النصب إلى الرفع .

(٤) قال البغدادي في الخزانة ٥/ ٣٩ : لم أر هذا البيت - يعني كأن حمولهم .. إلخ إلا في كتاب المعاياة للأخفش .. ثم قال : قال بعضهم : إن هذا شعرٌ وضع على الخطأ ليَعْلَم الذي يسأل عنه كيف فَهْمُ من يسأله ، وقال بعضهم : لا ولكنه وصف اثنين منهما وأخبر عنهما .. إلخ .

(٥) لم أهتد إلى قائله .

(٦) البيت في الضرائر الشعرية لابن عصفور ٢٥٥ وفي الخزانة ٥/ ٣٩ .

قال البغدادي ٥/ ٤٠ وفي هذا البيت مبالغة من الهجو فإن الإبلَ التي يعدُّونها عندهم كثيرةً عِدَّتُها ثلاثةٌ لا غير ، وإنها صغيرةٌ في الجُثة جدا حتى إنها مع ما عليها في مقدار جُرم الكلاب وإنها ليس عليها مايثقلها ، ولذلك تطاردت .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على ما أجازه بعضهم من وصف البعض دون البعض ، فالوصف هنا لاثنين والموصوف ثلاثةُ أكلبٍ .

(٧) في جـ وط : شاعر .

وثالثا : قطع الصفة ورفعا أو نصبا .

اعلم أن جوازَ القطع مشروط بأن لا يكون النعتُ للتأكيد نحو أمسِ الدابرِ و﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[1] لأنه يكون قطعا للشيء عما هو متصل به معنى ، لأن الموصوف في مثل ذلك نصٌّ في معنى الصفة دال عليه ، فلهذا لم يقطع التأكيدُ في نحو جاءني القوم أجمعون أكتعون .

والشرط الآخر أنْ يَعْلَمَ السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمُه المتكلم ، لأنه إن لم يعلم فالمنعوتُ محتاج إلى ذلك النعت ليُبَيِّنَه ويميزه ، ولا قطع مع الحاجة .

وكذا إذا وصفت الموصوفَ بوصفٍ لا يعرِفه المخاطبُ ، لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر ، فلك[2] القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم المُبَجَّل ، فإن العلم – في الأغلب – مستلزمٌ التبجيلَ .

ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وإن كان نعتا أول كقوله تعالى : ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾[3] وقولك : الحمد لله الحميدَ .

وشرط الزجاجيُّ في القطع تكررَ النعت[4] .

(والآية ردّ عليه)[5] .

فنقول : إن كان النعتُ المرادُ قطعُه معرفةً وجب أن لا يكون المنعوت اسمَ الإشارةِ لما ذكرنا[6] أن اسم الإشارة محتاجٌ إلى نعته (ليُبَيِّنَ)[7] ذاتَه .

---

(١) الحاقة ١٣ .

(٢) جواب إذا في قوله : وكذا إذا وصفت .

(٣) المسد ٤ .

(٤) قال في الجمل ١٥ : وإذا تكررت النعوت فإن شئت أتبعتَها الأول ، وإن شئت قطعتها منه ، ونصبتها بإضمار أعني ، أو رفعتها بإضمار المبتدأ ، كقولك : مررت بإخوتك الظرفاءِ الكرامِ العقلاءِ ، بالخفض على النعت ، وإن شئت نصبتها بإضمار أعني ، وإن شئت رفعتها بإضمارهُمْ العقلاءُ وإن شئت أتبعت بعضا وقطعت بعضا وإن شئت عطفت بعض النعوت على بعض .

(٥) تكملة من ط .

(٦) صفحة ١٠٠٣ .

(٧) في ط : ليتبين .

وإن كان نكرة فالشرط سبقُه بنعتٍ آخرَ مبيِّن ، وأن لا يكون النعت الثاني – أيضا – لمجرد التخصيصِ ، لأنه إذا احتاجت النكرةُ إلى ألف نعت لتخصيصها لم يجز القطعُ ، إذ لا قطع مع الحاجة .

والأعرف مجيء نعت النكرة المقطوع بالواو الدالةِ على القطع والفصل ، إذ ظاهرُ النكرة محتاجٌ إلى الوصف ، فَأَكَّد القطع بحرف هو نص في القطع – أعني الواو – قال :

ويــأوي إلى نِسوةٍ عُطَّـــلِ وشُعْثًا مراضيعَ مثلَ السعالِـي[1]

ويجوز في المعرفة أيضا القطعُ مع الواو كقول الخِرنِق[2] .

٣٤١ – لا يبعدَن قومي الذين هُمُ سُمَّ العُـداة وآفـة الجُــزْر
النـازلين بكـلّ معتـرَك والطيبـــون معاقــــدَ الأُزْرِ[3]

والواو في النعت المقطوع اعتراضية – نصبتَه أو رفعتَه –.

ويجوز مخالفةُ النعت المقطوع للمنعوت – تعريفا وتنكيرا – كقوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ ﴾[4] .

---

(١) سَبق تخريجه صفحة ٥١٦ وأنشده هنا على أنه إذا قطع نعتُ النكرة فإن الأعرف مجيئُه بالواو الدالة على القطع والفصل ، كما حصل في قوله : وشعثا .

(٢) هي الخرنق بنتُ بَدر بن هَفّان بن مالك من بني ضبيعة البكرية العدنانية ، شاعرة من الشهيرات في الجاهلية ، وهي أخت طرفةَ بن العبد لأمه ، كان أكثرُ شعرها في رثاء زوجها بشر بن عمرو بن مرثد ، توفيت نحو ٥٠ ق هـ (الأعلام ٢/ ٣٤٧) .

(٣) البيتان في ديوانها ٢٩ وفي الكتاب ١/ ٢٤٦ وفي المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٣٨٥ وفي مجاز القرآن ١/ ٦٥ وفي معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٥ وفي الإنصاف ٤٦٨ وفي رصف المباني ٤١٦ وفي العيني ٣/ ٦٠٢ وفي الخزانة ٥/ ٤١ وغيرها من كتب النحو والشواهد .

اللغة : لا يعدن : لا يهلكن ، العداة : الأعداء ، آفة : علة ، الجزر جمع جزور وهي الناقة التي تنحر ، معترك : مكان المعركة ، معاقد : جمع معقد وهو موضع العقد .. يروى البيت : النازلونَ والطيبون والنازلين والطيبون والنازلون الطيبين والرفع على هم والنصب على أعني ، فلما اختلفت الجمل كان الكلام أفانينَ وضروبا (الخزانة ٥/ ٤٤ نقلا عن المحتسب ٢/ ١٩٨) .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أنه يجوز في نعت المعرفة المقطوع أن يكون مقترنا بالواو كما في قوله : والطيبون هنا .

(٤) الهمزة ١ و ٢ .

وإذا كثرت نعوت شيء معلوم أُتبِعَتْ أو قُطِعَتْ ، أو أُتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الإتباع ، إذ الإتباعُ بعد القطع قبيحٌ .

والأكثر في كل نعت مقطوع أن يكون مدحا أو ذما أو ترحما ، نحو الحمد لله الحميدُ ، ومررت بزيد الفاسقَ ، وبعمرو المسكينُ ، وقد يكون تشنيعا نحو بزيد الغاصبَ حقي .

وقد ذكرنا في النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات[١] .

ويونس أوجب الإتباعَ في الترحُّم ، إما على النعت فيما أمكن ، وإما على البدل فيما لم يمكن نحو رأيته البائسَ ، ومررت به المسكينِ[٢] .

والخليل أجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم[٣] .

ولو لم يتضمن النعتُ شيئا من المعاني المذكورةِ لم يجز قطعُه كقولك : بزيد البزازِ ، أو صاحبِ الثياب ، إلا بعد بل ولكن ، فإنه يجوز قطع مابعدهما على الرفع - قصدتَ المعاني المذكورةَ أَوْلَا ، سواءٌ كان المعطوف عليه نعتا أولا - لأنهما حرفان للإضراب والاستدراك ، فهما مؤذِنان بالقطع ، تقول : مررت برجل قائمٍ بل قاعدٌ ، وفي غير النعت ما زيد قائما بل قاعدٌ ، ولكن قاعدٌ .

ورُبَّمَا قطع النعت الأول بالواو (والإتباعُ باقٍ بحاله)[٤] إذا طال ذيلُ المنعوت كما قال الزجاجُ في (قوله تعالى)[٥] : ﴿ وَلَـٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ ﴾[٦] إلى قوله : ﴿ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ ﴾[٦] : إنَّ ﴿ الْمُوفُونَ ﴾ صِفَةُ مَنْ آمن[٧] .

---

(١) صفحة ٥١٥ ومابعدها .

(٢) في الكتاب ١/ ٢٥٦ وأما يونس فزعم أنه ليس يرفعُ شيئًا من الترحم على إضمار شيء يرفعُ ، ولكنه إن قال ضربته لم يقل أبدا إلا المسكينَ يحمله على الفعل ، وإن قال ضرباني قال المسكينان حمله أيضا على الفعل وكذلك مررت به المسكينِ ، يحمِلُ الرفع على الرفع والجر على الجر والنصب على النصب .

(٣) في الكتاب ١/ ٢٥٥ وزعم الخليل أنه يقول مررت به المسكين على البدل وفيه معنى الترحم .. وكان الخليل يقول إن شئت رفعته .. وإن شاء قال : مررت به المسكينَ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) تكملة من ص .

(٦) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

(٧) لم يجعله الزجاج صفة بل جعله معطوفًا على قوله من آمن ، قال في معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٣٢ : وقوله عز وجل : ﴿ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ﴾ في رفعها قولان : الأجود أن يكون مرفوعا على المدح وجائز أن يكون معطوفا على (من) والمعنى ، ولكن البرَّ وذوي البرّ المؤمنونَ والموفون بعهدهم .

وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوعِ إنما يعتبر إذا جاز الإتباعُ على النعت – أيضا – فأما إذا لم يجز كما في الأمثلة المذكورة في القسم الأول – أي في جَمْعِ الأوصاف مع تفرق الموصوفات[1] – فلا .

ورابعها : حذفُ الموصوف

اعلم أن الموصوف يحذف كثيرا إن عُلِم ، ولم يوصف بظرف (أو)[2] جملة ، كقوله تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ ﴾[3] فإن وصف بأحدهما جاز كثيرا – أيضا – بالشرط المذكور بعد[4] ، لكن لا كالأول في الكثرة ، لأن القائم مقامَ الشيء ينبغي أن يكون مثلَه ، والجملةُ مخالفةٌ للمفرد الذي هو الموصوف ، وكذا الظرفُ والجارُّ ، لكونهما مقدَّرَين بالجملة – على الأصح

وإنما يكثر حذفُ موصوفِهما بشرط أن يكون الموصوفُ بعضَ ما قبله من المجرور بمِنْ أو بفي ، قال تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ ﴾[5] وقال : ﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾[6] أي مامن ملائكتنا إلا ملَكٌ له مقام معلوم . قال الشاعر[7] :

٣٤٢– ومــا الدهرُ إلا تارتانِ فمنْهُما　　　أموتُ (وأخرى أبتغي)[8] العيشَ أكْدَحُ[9]

---

(١) صفحة ١٠٠٣ ومابعدها .

(٢) في جـ : ولا .

(٣) الصافات ٤٨ ، والتقدير – والله أعلم – نساءٌ قاصراتُ الطرف .

(٤) وهو أن يكون الموصوفُ بعضَ ما قبله ، كما سيأتي قريبا جدا .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا مِنْهُمُ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ ١٦٨ الأعراف .

(٦) الصافات ١٦٤ قال الطبري في تفسيرها ٢٣/ ١١١ : هذا خبرٌ من الله عن قيل الملائكةِ أنهم قالوا : وما منا معشرَ الملائكة إلا من له مقام في السماء معلوم .

(٧) قائله تميم بن أبي بن مقبل ، وقد مرت ترجمته صفحة ١٥٩ .

(٨) في ت : أبتغي وأخرى ، والصواب ما أثبته .

(٩) البيت في ديوانه ٢٤ وفي الكتاب ١/ ٣٧٦ وفي المقتضب ٢/ ١٣٧ وفي الكامل ٣/ ١٧٩ وفي الحيوان ٣/ ٤٨ وفي معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢٣ وفي حماسة البحتري ١٢٣ وفي الخزانة ٥/ ٥٥ .

اللغة : أكدح : الكدح ، الكسب والسعي ، المعنى نقلا عن هامش الديوان ٢٤ : لا راحة في الدنيا لأن وقتَها قسمان إما موت وهو مكروه عند النفس ، وإما حياة وكلها سعي في المعيشة .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على حذف الموصوف وبقاء الصفـة ، وقدره بـ : منهما تارة أموت فيها .

أي منهما تارة أموت فيها ، وحكى سيبويه : ما منهم مات إلا رأيتُه في حال كذا[1] .

وقال[2] :

٣٤٣- فَكلَّمْتُها ثِنتينِ كالماءِ منهُما وأخرى على لوحٍ أحَرَّ من الجمر[3]

وقال[4] :

٣٤٤- لو قلت ما في قومها لم تِيثَم يَفْضُلُها في حَسَب ومِيسَم[5]

فإن لم يكن كذا لم يقم الجملةُ والظرفُ مقامه إلا في الشعر قال :

أنا ابنُ جلا وطلاع الثنايا متى أضعِ العمامةَ تعرفوني[6] (٣٨)

وقال[7] :

---

(١) في الكتاب ١/ ٣٧٥ : وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وإنما يريد ما منهم واحد مات .

(٢) قائله أبو العَمَيْثَل عبد الله بن خليد ، مولى جعفر بن سليمان بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب ، يقال : أصله من الري ، وكان يفخّم الكلام ويغرِبُه ، وكان كاتبَ عبد الله بن طاهر وشاعره ومنقطعا إليه ، مكثرا من نقل اللغة عارفا بها شاعرا مجيدا ، توفي سنة ٢٤٠هـ (وفيات الأعيان ٣/ ٨٩ - ٩٠) .

(٣) البيت في البيان والتبين ١/ ٢٨٠ وفي أمالي القالي ١/ ٩٨ وفي درة الغواص ١٥٩ وفي الخزانة ٥/ ٥٩ ... الضمير في كلمتها يعود إلى زينب المذكورة في بيت قبله ، ويروى كالثلج مكان كالماء .

وقال الحريري في درة الغواص ١٥٩ : أراد بالكلمة الأولى تحيةَ القدوم وبالأخرى سلامَ الوداع .

الشاهد : استشهد به الرضيُّ على جواز حذف الموصوف إذا كان بعضًا من مجرور بمن ، والمجرور هنا جَاءَ بعد الصفة ، والتقدير منهما كلمة كالماء وكلمة أخرى أحرّ .

(٤) قائلهما حكيم بن معية الرَّبَعي من بني ربيعة بن مالك.. وهو راجز إسلامي كان في زمن الحجاج وحميد الأرقط ، ونسبه ابن يعيش في شرحه للمفصل ٣/ ٦١ إلى الأسود الحماني (الخزانة ٥/ ٦٤) .

(٥) البيتان من مشطور الرجز ، وهما في الكتاب ١/ ٣٧٥ وفي الخصائص ٢/ ٣٧٠ وفي ابن يعيش ٥٩/٣ وفي العيني ٤/ ٧١ وفي الخزانة ٦٢/٥ .

اللغة : تيثم : تأثم ، أي لم تقل ما يكون سببا في إثمك لأنه صدق ، حَسَب : مايعده الإنسان من مفاخره ، مِيسَم : جمال .

الشاهد قوله : يفضلها فإنه صفةٌ لموصوف محذوف ، هو بعض المجرور بفي ، والتقدير ما في قومها أحدٌ يفضلها .

(٦) تقدم تخريجه صفحة ١٨٢ وأنشده هنا شاهدًا على أنه لا يحذف الموصوف بالجملة أو الظرف بدون مِنْ أوْفِي إلا في ضرورة الشعر كقوله : جلا هنا ، فإنه بتقدير أنا ابنُ رجلٍ جلا ، وله تقدير آخر لا شاهد فيه ، وهو أن يكون جَلَا مع ضميره المستتر جملةً محكية جُعِلتْ عَلَمًا وهو تقدير سيبويه .

(٧) من مشطور الرجز ، ولم أهتد إلى قائلها .

٣٤٥- مَالَكَ عندي غيرُ سهم وحجرْ وغيـرُ كَبْـداء شديـدة الوتـر
كانتْ بِكفَّيْ كانَ مِنِ أرمى البَشرْ[1]

وقال[2] :

٣٤٦- كأنك من جِمال بني أُقَيْشٍ يقعقَـعُ خلـف رِجليـه بِشَنٍّ[3]

وإنما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبلَه ، فكيونُ كأنه مذكور .

ثم اعلم أنه إن صلُح النعتُ لمباشرة العامل إياه جاز تقديمه وإبدالُ المنعوت منه نحو مرت بظريفٍ رجلٍ ، قال[4] :

٣٤٧- والمؤمنِ العائذات الطيرَ يمسحُها ركبـانُ مكـةَ بين الغِيـلِ والسَّنَـدِ[5]

---

(١) الأبيات في المقتضب ٢/ ١٣٧ وفي الخصائص ٢/ ٣٦٧ وفي الأمالي الشجرية ٢/ ١٤٩ وفي الإنصاف ١١٤ وفي الضرائر الشعرية ١٧٠ وفي المقرب ١/ ٢٢٧ وفي العيني ٤/ ٦٦ (الثالث) وفي الخزانة ٥/ ٦٥ .

اللغة : كبداء : القوس الكبداء هي التي يملأ الكفَّ مِقْبضُها .

الشاهد : حذف الموصوف وبقاء الصفة وهي جملة كان مع أنه ليس بعضَ المجرور بمن أو بفي وهذا ضرورةٌ . والتقدير بكفي رامٍ كان من أرمى البشر .

قال ابن جني في الخصائص ٢/ ٣٦٧ : روي بكفيْ كان مَنْ أَرْمَى البشر .. أي بكفي مَنْ هُوَ أرمى البشر .. قال البغدادي في الخزانة ٥/ ٦٦ : جَعْلُ مَنْ على هذه الرواية نكرةً موصوفةً أولى .

(٢) قائله النابغة الذبياني وقد مرت ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٣) البيت في ديوانه ١٩٨ ، وفي الكتاب ١/ ٣٧٥ ، وفي المقتضب ٢/ ١٣٦ ، وفي تفسير الطبري ٥/ ٧٠ ، وفي سر الصناعة ١/ ٢٨٤ ، وفي العيني ٤/ ٦٧ ، وفي الخزانة ٥/ ٦٧ .

بنو أُقيش : حي من عُكَل لهم جمال ضعاف تنفر من كل شيء تراه ، يقعقع : القعقعة ، تحريكُ الشيء اليابس الصلب ، الشّن : القربة البالية .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على حذف الموصوف بالجار والمجرور دون أن يكون بعضَ المجرور بمن أو بفي للضرورة ، والتقدير كأنك جملٌ من جمال بني أقيش .

وقال البغدادي في الخزانة ٥/ ٦٧ : إن الموصوف هنا من القسم الأول - يعني مما الموصوف المحذوف منه بعض المجرور بمن ، ولكن الصفة قوله : يقعقع ، والتقدير كأنك جمل يقعقع .. ويكون من جمال حالا من ضمير يقعقع .

(٤) قائله النابغة الذبياني وقد مرت ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٥) البيت في ديوانه ٢٠ وفي ابن يعيش ٣/ ١١ وفي الخزانة ٥/ ٧١ .

اللغة : العائذات : ماعاذ بالبيت من الطير ، الغيل والسند : أَجَمَتَانِ كانتا بين مكة ومِنًى ، وليتضح المعنى أورد البيت الذي قبله والذي بعده :

=

وقريب منه قوله تعالى : ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾[1] لأن حق غِربيبٍ أن يتبَع أسودَ ، لكونه تأكيدا له نحو أحمرَ قاني .

وإن لم يصلُح لمباشرة العامل إياه لم يقدَّم إلا ضرورة ، والنيةُ التأخر ، كما تقول في إنَّ رجلا ضربَك في الدار : إنَّ ضربَك رجلًا .

وإذا وصفتْ النكرة بمفرد وظرفٍ أو جملةٍ قدم المفردُ ، وأخرَ أحدُ الباقيين - في الأغلب - كقوله تعالى : ﴿ هَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ ﴾[2] وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم[3] ، والدليل عليه قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾[4] وقولُه تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ ﴾[5] وقال الشاعر :

(وليلٍ)[6] أقاسيهِ بطيءِ الكواكب[7] (١٣٧)

(وقد يفصل بين الصفة والموصوف بأجنبيّ كقوله[8] :

فلا لعمر الذي قد زرته حِجَجًا ... وما هُريق على الأنصاب من جسد
والمؤمنِ العائذاتِ الطيرَ يمسحها ... ركبان مكة بين الغيل والسند
ما إن أتيتُ بشيءٍ أنتَ تكرهُه ... إذن فلا رفعت سوطي إليَّ يدي

والأبيات من قصائد النابغة التي مدح فيها النعمانَ واعتذر فيها عما نسب إليه ، الشاهد قوله : العائذات الطير ، فإن العائذات في الأصل نعتٌ للطير ، وهو صالح لمباشرة العامل له فلما تقدم أعرب بما يستحقه العاملُ ، وصار المنعوت بدلًا منه ... قال البغدادي في الخزانة ٥/ ٧٢ : إن هذا محصل كلام أبي علي في الإيضاح الشعري .. ونقل عن الزمخشري أنه ليس من تقديم الصفة على الموصوف ، بل الموصوف محذوف والعائذات اسمٌ لا صفة ثم بُيِّنَتْ بالطير .

(١) من الآية ٢٧ من سورة فاطر ، قال تعالى : ﴿ وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُها وغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ ﴾ الأنبياء ٥٠ .

(٣) وهو ابن عصفور ، قال في المقرب ١/ ٢٢٦ : وإذا اجتمع في هذا الباب صفتان ، إحداهما اسم والأخرى في تقديره ، قدمتَ الاسم ثم الظرفَ أو المجرور ثم الجملة ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَونَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ غافر ٢٨ ولا يجوز خلاف ذلك إلا في نادر الكلام أو في ضرورة كقوله :

وفرع يُغشّي المتنَ أسودَ فاحمٍ ... أثيثٍ كقِنو النخلةِ المتعَثكِل

(٤) من الآية ٩٢ من سورة الأنعام .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ﴾ . الآية ٥٤ المائدة .

(٦) ساقطة من ط وهي ومابعدها محل الشاهد .

(٧) سبق تخريجه صفحة ٤٦٨ واستشهد به هنا على جواز تقديم الوصف بالجملة على الوصف بالمفرد .

(٨) قائله الكميت بن زيد الأسدي ، وقد مرت ترجمته صفحة ١١٥ .

سَتَقْـرَعُ منها سِنَّ خزيـانَ نـادمٍ   إذا اليومُ- ضَمَّ الناكِثينَ- العَصَبْصَبُ[1])[2]

وربما نُوِيت الصفةُ ولم تذكَرْ للعلم بها ، قال[3] :

٣٤٨- ألا أيُّها الطير المرِبَّةُ بالضُّحى   على خالدٍ لقد وقعت على لَحْمِ[4]

أي لحم أيِّ لحم .

وإذا ولي النعتُ لا أو إمّا وجب تكريره - كما ذكرنا في الحال[5] - قال تعالى : ﴿ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ ﴾[6] وتقول : لقيت رجلا إما عالما وإما جاهلا .

وقد يوصف المضاف إليه لفظا والنعت للمضاف إذا لم يُلبس ، ويقال له : الجرُّ بالجِوارِ ، وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه ، فَجُعِل ما هو نعت الأول معنًى نعتَ الثاني لفظا ، وذلك كما يضاف لفظُ المضاف إليه إلى ما ينبغي أن يضاف إليه المضاف ، نحو هذا جُحْر ضبيٍّ وهذا حب رماني ، والذي هو لك الجحر والحب ، لا الضبُّ والرمان .

---

(١) البيت في شرح هاشميات الكميت ٥٠ وفي المستقصى ٢/ ١٩٦ ولم يخرجه صاحب الخزانة لكونه غير موجود في النسخة التي اعتمدها .

والبيت هو الخامس عشر من قصيدة الكميت التي أولها :

طربت وما شوقًا إلى البيض أطرب   ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب

أأسْلَمُ ما تأتي به من عـداوة   وبغض لهم لا جَيْرَ بلْ هو أشجبُ

اللغة : ستقرع : قرعت رأسه بالعصا مثل فرعت ، وقرع فلان سنه ندما (اللسان ١٠/ ١٣٦) خزيان : رجل خزيان ، وامرأة خزيا : هو الذي عمل أمرا قبيحا فاشتد حياؤه وخزايته (اللسان ١٨/ ٢٤٨) الناكثون : الناقضون للعهود ، العصبصب : الشديد وقيل : المقصود به يوم القيامة .

الشاهد قوله : اليوم ضم الناكثين العصبصب حيث فصل بين الموصوف وصفته بأجنبي .

(٢) الحديث عن الفصل بين الصفة والموصوف تكملة من جـ وص ، وقد اتفقت النسختان على رواية (عصبصب) ، والصواب ما أثبته عن شرح الهاشميات والمستقصى .

(٣) قائله أبو خراش الهذلي ، وقد مرت ترجمته صفحة ٢٩١ .

(٤) البيت في ديوان الهذليين ٢/ ١٥٤ وفي الضرائر الشعرية ٧١ والرواية فيهما لعمر أبي الطير .. إلخ وهو أيضا في الخزانة ٥/ ٧٥ وفي شرح شواهد شرح الشافية ١٨ .

اللغة : المربة : اسم فاعل من أَرَبَّ بالمكان إذا أقام به ، وأنثه لكونه صفة للجمع « الطير » وهو مؤنثٌ مجازي .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أنه قد تحذف الصفة للعلم بها ويبقى الموصوف ، وقدَّره بقوله : لحمٍ أيِّ لحم .

(٥) صفحة ٦٣٩ .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَاهِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَاتُؤْمَرُونَ ﴾ البقرة ٦٨ .

والخليل شَرَطَ في الجر بالجوار توافقَ المضاف والمضاف إليه ، إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا[1] ، فلا يجيز إلا : هذان جحرا ضب خربان ، ولا يجيز خربين ، خلافا لسيبويه[1] .

واستشهد سيبويه بقوله[2] :

٣٤٩- فإياكم وحيةَ بطنِ وادٍ هموزِ النابِ ليس لكم بسِيٍّ[3]

بجر هموز .

وقال بعضُ البصريين : إن التقدير : هذا جحرُ ضب خربٍ جحرُه[4] ، بحذف المضاف إلى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خرب ، لكونه مرفوعا لقيامه مقامَ المضاف المرفوع .

---

(١) في الكتاب ١/ ٢١٧ : وقال الخليل رحمه الله : لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان ، من قبل أن الضبَّ واحدٌ والجحر جحران ، وإنما يغلطون إذا كان الآخرُ بعِدّة الأول ، وكان مذكرا مثلَه أو مؤنثا ،.. ثم قال سيبويه : وهذا قول الخليل رحمه الله : ولا نرى هذا والأولَ إلا سواءً ؛ لأنه إذا قال هذا جحر ضب متهدم ، ففيه من البيان أنه ليس بالضبِّ مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضب .

(٢) قائله الحطيئة ، وقد مرت ترجمته صفحة ٥١١ ، والرضي يقول : إن سيبويه استشهد به وليس في الكتاب .

(٣) البيت في ديوانه ٣٨ وفيه حديد الناب وهو أيضا في الخصائص ٣/ ٢٥٠ وفي الأمالي الشجرية ١/ ٣٤٢ وفي ابن يعيش ٢/ ٨٥ وفي شرح الحماسة للمرزوقي ٤١٧ وفي الخزانة ٥/ ٨٦ .

اللغة : هموز : من الهمز بمعنى الغمز والضغط ، السي : المثل .

الشاهد : أنشده الرضي وقال : إن سيبويه استشهد به لجواز الجر على الجوار إذا لم يتوافق المضاف والمضاف إليه في الإفراد وفرعيه والتذكير وفرعه . فهموز هنا صفة لحية وهو مجرور وهى منصوبة .

قال في الخزانة ٥/ ٨٦ – ٨٧ : إن كلا من الحية وما بعدها مذكر ، ونقل عن الصحاح أن الحية للذكر والأنثى وأن البطن مذكر وحُكِي فيه التأنيث والوادي مذكر لا غير فللخليل أن يدعي التوافق بين المضاف والمضاف إليه .

(٤) هذا التقدير ذكره ابن جني في الخصائص ١/ ١٩٢ وهو يرى أن هذا ليس جرا على الجوار وإنما هو على حذف المضاف ، وأن في القرآن مثلَ هذا الموضع نيفا على ألف ، ثم قال : وتلخيص هذا : أن أصله هذا جحرُ ضب خربٍ جحرُه ، فيجرى خربٌ وصفا على ضب ، وإن كان في الحقيقة للجحر فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مُقامَه فارتفعت ؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا ، فلما ارتفعت استتر الضميرُ المرفوع في نفس خرب ، فجرى وصفا على ضب .. على تقدير حذف المضاف .

فيكون أصلُ هموز الناب : « هموزٍ نابُ حيتِهِ ، ثم حذف المضاف – أي حيته – فبقي هموزٍ نابُه ، ثم لما أضيف هموز إلى الناب استتر الضميرُ فيه ، كما في حسن الوجه .

(وفي قوله[1] :

٣٥٠– كأن ثَبيرًا في عرانين وبْلِه كبيرُ أناسٍ في بِجادٍ مُزمَّـلِ[2]

انجر مزمّلٍ لمجاورته لأناس تقديرا لا ببجاد ، وذلك لأن الجار والمجرور متعلقٌ بمزمل ، والتقدير كبيرُ أناس مزملٌ في بجاد)[3] .

---

(١) قائله امرؤ القيس ، وقد مرت ترجمته صفحة ٣٤ .

(٢) البيت في ديوانه ٢٥ وفيه كأن أبانًا ، وفي الخصائص ١/ ١٩٢ ، و ٣/ ٢٢١ وفي شرح القصائد السبع الطوال ١٠٦ وفي الأمالي الشجرية ١/ ٩٠ وفي المغني ٦٦٩ وفي الخزانة ٥/ ٩٨ .

اللغة : ثبير : جبل بمكة ، أبان : قال ياقوت في معجم البلدان ١/ ٦٢ : أبان الأبيض شرقي الحاجر وأبان الأسود : جبل لبني فزارة . عرانين : أوائل ، الوبل : ماعظم من القَطْر ، بجاد : كساء مخطط من أكسية العرب مزمل : ملفف .

الشاهد قوله : مزمل فإنه مجرور لمجاورته لأناس تقديرا ، لا لبجاد لتأخره عن مزمل رتبةً .

ونقل ابن جني في الخصائص ١/ ١٩٢ – ١٩٣ عن أبي علي أنه لم يحمله على الغلط بل جعل (مزمل) صفة لبجاد ، قال لأنه أراد : مزمل فيه ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر في المفعول .

(٣) تكملة من جـ وص .

عطف النسق

قوله : العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ، يتوسط بينه وبين متبوعه أحدُ الحروف العشرة وستأتي نحو قام زيد وعمرو .

قوله : مقصود بالنسبة .

يخرِجُ الوصفَ وعطفَ البيان والتأكيدَ على ما قال[1] : لأن المقصود في هذه الثلاثة هو المتبوع ، وذلك لأنك تُبَينُ بالوصف المتبوعَ بذكر معنى فيه ، وتوضح بعطف البيان المتبوعَ بذكر أشهر اسميه ، ولاشك أنك إذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبيَّنُ والبيان فرعه .

وكذا إنما تجيء بالتأكيد إما لبيان أن المنسوبَ إليه – مقدَّما – هو المنسوبُ إليه في الحقيقة ، لا غيرُه ، (ولم يقع غلط ولا مجاز في نسبة الفعل إليه)[2] ، (نحو جاء زيد نفسه)[3] وإما لبيان أن المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص .

ويعني بالنسبة نسبةَ الفعل إليه – فاعلا كان أو مفعولا ، أو غيرهما ، ونسبة الاسم إليه إذا كان مضافا .

قوله : مع متبوعه .

يخرج البدل ، لأنه هو المقصودُ عندهم دون متبوعه ، وسنذكر الكلام عليه في بابه ، ونذكر أن عطف البيان هو البدل[4] .

ويخرج بقوله : مع متبوعه المعطوفُ بلا وبل ولكن ، وأم ، وإما ، وأو ، لأن المقصود بالنسبة معها أحد الأمرين (المعطوفُ)[5] أو المعطوفُ عليه .

---

(١) قال في شرحه لكافيته ٥٨ : لأنها ليست مقصودةً بالنسبة ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاء زيد العاقل ، فالمقصود بالنسبة إنما هو زيد .. إلخ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) تكملة من ص .

(٤) صفحة ١٠٧٣ وما بعدها .

(٥) في ط : من المعطوف .

قوله : يتوسط بينه .. إلى آخره .

ليس من تمام الحد ، بل هو شرط عطفِ النسق ، ذَكَرَهُ بعد تمام حده . (وقال)[1] : لم أستغن في الحد بقولي : العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحدُ الحروف العشرة ، لأن الصفاتِ يعطف بعضها على بعض[2] كقوله :

إلى الملك القرمِ وابن الهُمام وليثِ الكتيبة في المزدَحَمْ[3](٧٥)

وقوله[4] :

٣٥١ – يا لهفَ زيَّابةَ للحارثِ الصابحِ فالغانمِ فالآيبِ[5]

ويجوز أن يُعتَرَضَ على حده بمثل هذه الأوصاف ، فإنه يطلق عليها أنها معطوفة ، إلا أن يدعي أنها في صورة العطف ، وليست بمعطوفة ، وإطلاقُهم العطفَ عليها مجازٌ .

قوله : وإذا عطف على المرفوعِ المتصلُ أكِّد بمنفصلٍ ، مثل ضربت أنا وزيد ، إلا أن يقع فصلٌ فيجوز تركُه ، مثل ضربت اليومَ وزيدٌ ، وإذا عطف على المضمر المجرور أعيد الخافضُ ، مثل : مررت بك وبزيدٍ .

إنما أكد بالمنفصل في الأول لأن المتصلَ المرفوعَ كالجزءِ مما اتصل به – لفظا – من حيث إنه متصل لا يجوز انفصالُه ، كما جاء في الظاهر والضمير المنفصل – ومعنى – من حيث إنه فاعل ، والفاعل كالجزء من الفعل – فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف كلمة ، فأُكِّدَ أولا بمنفصل ؛ لأنه بذلك يُظْهِر أن ذلك المتصلَ –

---

(١) في ط : و .
(٢) شرحه لكافيته ٥٨ .
(٣) سبق تخريجه صفحة ٣٠٣ والشاهد هنا هو الشاهد هناك .
(٤) قائله ابن زيابة واختلف في اسمه فقيل عمرو بن لأْي وقيل سلمة بن ذُهَل وقيل غير ذلك ، وهو شاعر من شعراء الجاهلية ، من بني تيم اللات بن ثعلبة ، وهو فارسُ مِجْلَز . وهذا اسم فرسه ، وله شعر جيد . (الخزانة ١١٢/٥) .
(٥) البيت في شرح الحماسة للتبريزي ١٤٢/١ وفي سمط اللآلي ٥٠٤ وفي الأمالي الشجرية ٢١٠/٢ وفي المغني ٢١٦ وفي شرح شواهده ٤٦٥ وفي الهمع ١١٩/٢ وفي الدرر ١٥٠/٢ وفي الخزانة ١٠٧/٥ .
اللغة : يا لهف : يا حسرة ، زيابة : اسم أم الشاعر ، وقيل : اسم أبيه ، الآيب : الراجع . الصابح : الذي يُصَبِّح العدو بالغارة .
الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أنه يجوز عطفُ بعض الصفات على بعض . وقال التبريزي في شرحه للحماسة : لما كانت هذه الصفات متراخيةً حسُن إدخالُ فاء العطف ، لأن الصابح قبلَ الغانمِ والغانمَ أمام الآيبِ .

(وإن كان كالجزء)[1] منفصل من حيث الحقيقة ، بدليل جواز إفراده مما اتصل بتأكيده ، فيحصلُ له نوع استقلال .

ولا يجوز أن يكون العطفُ على هذا التأكيد (الظاهر)[2] ، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه ، فكان يلزم - إذن - (كونُ)[3] هذا المعطوف - أيضا - تأكيدًا للمتصل ، وهو محال .

فإن كان الضميرُ منفصلًا نحو : ما ضرب إلا أنت (وزيدٌ)[4] لم يكن كالجزء لفظا ، وكذا إن كان متصلا منصوبًا ، نحو : ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنًى .

ويجوز تأكيدُ المتصل المرفوعِ لا لغرض العطف نحو : (أَضَرَبْتَ)[5] أنت ، وضربت أنا .

قوله : إلا أن يقع فصل فيجوز تركه .

سواء كان الفصلُ قبل حرف العطف كقوله[6] :

٣٥٢ - فلست بنازل إلا ألمت ... برحلِي أو خيالتُها الكـذوبُ[7]

أو بعدها كقوله تعالى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾[8] فإن المعطوف هو آباؤنا ، ولا زائدة لتأكيد النفي .

---

(١) ساقط من جـ و ص و ط .
(٢) تكملة من ط .
(٣) في ط : أن يكون .
(٤) ساقطة من ص .
(٥) في ط : اضْرِبْ .
(٦) قال البغدادي في الخزانة ١٢٢/٥ : لم أر من شراح الحماسة من نسبها إلى قائلها ، قال : ورأيت الصغاني نسبها في مادة الخيال من العباب إلى رجل من بني بُحْتُر بن عَتُود .
(٧) البيت في شرح الحماسة للمرزوقي ٣١٠ وفي الهمع ١٤١/٢ وفي الدرر ١٩٤/٢ وفي الخزانة ١١٩/٥ .
اللغة : ألمت : نزلت ، برحلي : الرحل ما يعد للرحيل من وعاء للمتاع ، الخيالة : الطيف .. المعنى نقلا عن شرح الحماسة ٣١٠ : إني لا يُخْلِيني منها لا النوم ولا اليقظة ولا يلفِتني عنها لا الرخاء ولا الشدة .
الشاهد : قوله:ألمت برحلي أو خيالتها ، حيث عطف قوله خيالتها على الضمير المستتر في ألمت دون تأكيده لوجود الفاصل قبل حرف العطف وهو برحلي .
(٨) من قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنا مِنْ شَيْءٍ﴾ الآية ١٤٨ الأنعام.

ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل، كقوله تعالى: ﴿ فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ ﴾[1] و ﴿ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا ﴾[2]، وقد لا يؤكَّد، والأمران متساويان، فلذا قال[3]: ويجوز تركُه، وإنما جاز التركُ لأن طولَ الكلام قد يغني عما هو الواجبُ فيحذَف طلبا للاختصار، نحو قولك: حضر القاضيَ امرأة[4]، و:

الحافظو عورةَ[5]........... .... (٢٩٨)

بالنصب، فكيف لا يغني عما ليس بواجب، بل هو الأولى؟ وذلك أن مذهبَ البصريين أنَّ التأكيدَ بالمنفصل هو الأولى، ويجوِّزون العطف بلا تأكيد ولا فصل، لكن على قبح، لا أنهم حظروه أصلا، بحيث لا يجوز أن يُرتَكَب[6].

وأما الكوفيون فيجوزون العطفَ المذكورَ بلا تأكيدٍ بالمنفصل ولا فصلٍ من غير استقباح[7].

قوله: وإذا عُطِفَ على المضمر المجرور أعيد الخافضُ.

إنما (شرط)[8] ذلك لأن اتصالَ (المضمر)[9] المجرورِ بجارِّه أشـدُّ من اتصال الفاعل المتصل، لأن الفاعلَ إن لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصالُه، والمجرورُ لا ينفصلُ من جارِّه، سواءٌ كان ضميرا أو ظاهرا، فكُرِه العطفُ عليه، إذ يكون كالعطف على

---

(١) الشعراء ٩٤.

(٢) النحل ٣٥ قال تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ الآية. وقد سقط من ص من قوله: ما أشركنا إلى قوله: ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى.

(٣) يعني ابن الحاجب انظر متن الكافية صفحة ١٠٢٠.

(٤) يعني أن الأصل أن يقول: حضرت القاضيَ امرأةٌ.

(٥) سبق تخريجه صفحة ٩١٠ وذكره هنا لبيان أن الأصل أن يقال: الحافظون عورة – عند نصب عورة – حتى يعمل اسم الفاعل النصب فيما بعده، ولكنّه حذف النون تخفيفا لطول الصلة.

(٦) و (٧) بحث أبو البركات الأنباري ذلك في المسألة السادسة والستين من الإنصاف صفحة ٤٧٤ – ٤٧٨ ومما قاله: ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام نحو قمت وزيد، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر.

وأجمعوا على أنه إذا كان هناك توكيد أو فصل فإنه يجوز معه العطفُ من غير قبح.

(٨) تكملة من ص، وفي ط: لزم.

(٩) في ط: الضمير.

بعض حروف الكلمة ، فمن ثَمَّ لم يجز إذا عطفت المضمر على المجرور إلا (إعادة)[1] الجار – أيضا – نحو مررت بزيد وبك ، والمال بين زيد وبينك[2] .

وليس للمجرور ضميرٌ منفصل – كما يجيء في المضمرات[3] – حتى يؤكّد به أولا ثم يعطف عليه ، كما عُمِل في المرفوع المتصل ، فلم يبق إلا إعادةُ العامل الأول ، سواء كان اسما نحو : المال بيني وبين وزيد ، أو حرفا نحو مررت بك وبزيد .

ولا يعاد العاملُ الاسمي إلا إذا لم يُشَكَّ أنه لم يجلب إلا لهذا الغرض ، وأنه لا معنى له ، كما في قولنا : بينك وبين زيد ، إذ لا يمكن أن يكون هناك بينان ، بينٌ بالنسبةِ إلى زيد وحدَه وبين آخرُ بالنسبة إلى المخاطب وحده ، لأن البينيةَ أمرٌ يقتضي طرفين ، فعرفنا أن تكرير الثاني لهذا الغرض فقط .

فإن أُلْبِسَ نحو جاءني غلامُك وغلامُ زيدٍ ، وأنت تريد غلاما (واحدا)[4] مشتركا بينهما لم يجز ، بلى يجوز لو قامت قرينة دالةٌ على المقصود .

فإن قلت : فما تقول بعد إعادة الخافض ، أتقول : الجارُّ والمجرور (عطف على الجار والمجرور ، أم تقول المجرور)[5] عطف على المجرور ؟ .

قلت : النظر المستقيم يقتضي أن القولَ بالثاني أولى ، وذلك لأن القولَ به في نحو : المال بيني وبينك متعينٌ ، إذ لا معنى للمضاف الثاني – كما مر[6] – فلا يمكن عطفُ المضاف على المضاف لفساد المعنى .

وفي نحو : مررت بك وبزيد – وإن أمكن أن يكون للباء الثاني فيه معنى (إذ لا يقتضي الباءُ الأولى من حيث المعنى اسمين ينجران به ، كما اقتضى معنى « بين » ذلك)[7] إذ يمكن أن يكون استُؤْنف معنى الجار والمجرور . (فيكون بسبب الاستئناف

---

(١) في ص : بإعادة .

(٢) سيذكر بعد قليل أن وجوب إعادة الجار خاص بالحرف أما الجار الاسمي فإنه إذا لم يلبس نحو : بيني وبين زيد فيعاد وإلا فلا ، نحو : جاء غلامك وغلام زيد ، إذا أردت غلاما واحدا مشتركا ما لم تقم قرينة .

(٣) ط ٦/٢ .

(٤) في ط : واحد ، وهذا خطأ لأنه صفة لمنصوب ، وقد يكون الخطأ طباعيا .

(٥) ساقط من ص .

(٦) قبل قليل في نحو بيني وبين زيد .

(٧) تكملة من ط .

للباء الثانية معنى)[1] . ولم يمكن ذلك في بين الثانية - إلا أنا لما عرفنا أن الباء الثانية مجتلبةٌ لمثل هذا الغرض الذي اجتلب له « بينَ الثانيةُ » بعينه ، وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور ههنا ، كما في مسألة بَيْن .

فإذا تقرر هذا قَلَنا أن نقول : المعطوف مجرور مع تكرر العامل بما كان مجرورًا به قبل تكرُّره - أعني (بالعامل)[2] الأول - لأن وجود الثاني (لأمر لفظي ، وهو من حيث المعنى)[3] كالعدم ، كما قال سيبويه في نحو لا أبا لزيد : إن جره بالإضافة لا باللام الظاهرة[4] .

والأولى أن نحيلَ جرَّه على العامل المكرر ، إذ ليس بأقل من الحروف الزائدة نحو : كفى بزيد ، فإنها لا تُلغَى مع زيادتها .

وهذا الذي ذكرنا - أعني لزومَ إعادة الجار - في حال السعة والاختيار - مذهبُ البصريين[5] ، ويجوز عندهم تركُها اضطرارا كقوله[6] :

٣٥٣ - فاليومَ قَرَّبْتَ تهجُونا وتشتمُنا فاذهب فما بك والأيامِ من عجب[7]

وأجاز الكوفيون ترك الإعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار[8] ، ولا دليل فيها ، إذ الضرورةُ حاملةٌ عليه ، وَلَا خلاف معها ، وبقوله تعالى : (تَسَاءَلُون بِهِ

---

(١) تكملة من ط .

(٢) في ط : العامل .

(٣) تكملة من ط .

(٤) سبق تخريج رأيه في باب لا النافية للجنس صفحة ٨٤٦ تعليقة ٣ و ٤ .

(٥) المسألة الخامسة والستون من الإنصاف صفحة ٤٦٣ وما بعدها .

(٦) لم أعثر له على نسبة ، وقال البغدادي في الخزانة ١٢٩/٥ : إنه من الخمسين .

(٧) البيت في الكتاب ٣٩٢/١ وفي الكامل ٣٩/٣ وفي الإنصاف ٤٦٤ وفي اللمع ١٨٥ وفي ابن يعيش ٧٨/٣ وفي المقرب ٢٣٤/١ وفي الضرائر لابن عصفور ١٤٧ وفي العيني ١٦٣/٤ وفي الهمع ١ / ١٢٠ وفي الدرر ٩٠/١ وفي الخزانة ١٢٣/٥ .

اللغة : قربت : أخذت أو شرعت .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أن البصريين يجيزون عدم إعادة الجار إذا عُطِفَ على الضمير المتصل للضرورة كما في البيت في قوله : فما بك والأيام .

(٨) قد سبق بيان مذهبهم صفحة ٦٢٥ تعليقة ٨ .

والْأَرْحَامِ)[1] بالجر في قراءة حمزةَ[2] .

وأجيب بأن الباء مقدرةٌ والجرَّ بِها[3] .

وهو ضعيف ، لأن حرف الجر لا يعمل مقدَّرا في الاختيار إلا في نحو اللهِ لأفعلن (وأيضا لو ظهر الجارُّ فالعمل للأول كما ذكرنا)[4] ، ولا يجوز أن يكون الواو في (وَالْأَرْحَامِ)[1] للقسم ، لأنه يكون – إذن – قَسَمَ السؤال ، لأن قبله ﴿ واتَّقُوا اللهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ ﴾[1] وقَسَمُ السؤال لا يكون إلا مع الباء – كما يجيء[5] – والظاهر أن حمزةَ جوَّزَ ذلك بناء على مذهب الكوفيين[6] ، لأنه كوفي ، ولا نسلِّم تواتر القراءات السبع[7] .

وذهب الجرمي – وحده – إلى جواز العطف على المجرور المتصل بلا إعادة الجار بعدَ تأكيدِه بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك أنت وزيدٍ ، قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع .

---

(١) من الآية الأولى من سورة النساء .

(٢) سبق تخريج قراءة حمزة صفحة ٦٢٦ تعليقة ٤ .

(٣) من إجابة أبي البركات على الكوفيين قال في صفحة ٤٦٧ من الإنصاف : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (واتَّقُوا اللهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ والْأَرْحَامِ) فلا حجة لهم فيه من وجهين ؛ أحدهما : أن (والْأَرْحَامِ) .. مجرور بالقسم ، وجواب القسم : (إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) والثاني : أنه مجرور بباء مقدرة غيرِ الملفوظِ بها .

(٤) تكملة من ط .

(٥) قال في الجزء الثاني من ط صفحة ٣٣٨ : واعلم أن القسم على ضربين ، إما قسم السؤال وهو نشدتك الله وعمرتك الله وقعدك الله ، وبالله لتفعلن .. إلخ .

(٦) لا أظن ذلك ، لأن القراءة سنة متبعة ، ولا يتّبعُ القارئ فيها مذهبَه النحوي ، يقول الإمام الزركشي في البرهان ٤٤٤/٤ ، في قوله عز وجل (ويكأنه) : وأما الوقف فأبو عمرو ويعقوب يقفان على الكاف على موافقة مذهب الكوفيين ، والكسائي يقف على الياء وهو مذهب البصريين ، وهذا يدل على أنهم لم يأخذوا قراءتهم من نحوهم ، وإنما أخذوها نقلا وإن خالف مذهبَهم في النحو .

ويقول الإمام أبو بكر الباقلاني في نكت الانتصار لنقل القرآن ٤١٦ : وروي أن أبا عمرو بن العلاء قال : ما قرأت حرفا من القرآن إلا سماعا أو إجماعا من الفقهاء وما قلت فيه برأيي إلا حرفا واحدا فوجدت الناس قد سبقوني إليه .

وأضيف إلى هذا أن قراءة الجر نسبت إلى ابن مسعود وابن عباس ويحيى بن وثاب وإبراهيم النخعي وطلحة اليامي والأعمش وأبان بن تغلب والحسن البصري وقتادة ومجاهد وأبي إياس (هارون بن الكسائي) .

(٧) سبق الحديث عن هذا . انظر صفحة ٩٤٢ تعليقة ٨ .

وليس بشيء ، لأنه لم يُسمَع ذلك ، مع أن تأكيدَ المجرور بالمرفوع خلافُ القياس ، وإعادةُ الجار أقربُ وأخفُّ .

فإن قيل : كيف جاز تأكيدُ المرفوع المتصل في نحو : جاءوني كلُّهم ، والإبدالُ منه نحو أعجبْتَنِي جمالُك ، من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل ؟ وجاز أيضا تأكيدُ الضمير المجرور في نحو : بك نفسِك ، والإبدالُ منه في نحو : أُعْجِبتُ بك جمالِك من غير إعادة الجار ، ولم يجز العطفُ في الأول إلا بعد التأكيد بالمنفصل ، وفي الثاني إلا مع إعادة الجار ؟

فالجواب : أن التأكيد والبدل ليسا بأجنبيين منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى (أما معنى)[1] فلأن البدلَ – في الأغلب – إما كُلُّ المتبوع أو بعضُه أو متعلَّقه ، والغلطُ قليلٌ نادر ، والتأكيدَ عينُ المؤكَّد ، وأما اللفظ فلأنه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف – كما في عطف النسق – فلم ينكَر جريُ ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامِلِه ، لتوافق التابع والمتبوع من حيث كونُ كل واحد منهما كالجزء مما قبله ، (-ومتصلٌ به)[2] ، وأما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ، ومعنى من حيث إن المعطوفَ – في الأغلب – غيرُ المعطوف عليه ، فأُنكِرَ جريُ ما هو مستقل كالأجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء (مما قبله)[3] لتخالف التابع والمتبوع .

فإن قلت : فهلا طَرَدُوا الحكمَ – على هذا الوجه – في جميع التواكيد ، إذ كلُّها متصلٌ بمتبوعاتها ، كما قلت ؟ ولم أفردوا النفسَ والعين بتأكيد متبوعِهما الذي هو مرفوعٌ متصل أَوَّلًا بالمنفصل قبل التأكيد ؟ .

قلتُ : ذلك (لعلة أخرى)[4] ، (وذلك)[5] لأن النفسَ والعينَ كثيرًا ما تليان العامِلَ ، ويقعان غيرَ توكيد ، نحو طابت نفسُ فلان ، ولَقِيَتْ[6] عينُه ، فلو لم

---

(١) ساقطتان من ص .
(٢) تكملة من ط .
(٣) تكملة من جـ و ص و ط .
(٤) ساقطتان من ص .
(٥) تكملة من ط .
(٦) اللقوة : داء يكون في الوجه يَعْوَجُّ منها الشِّدقُ ، وقد لَقِي فهو ملقُوٌّ . اللسان ١١٩/٢٠ .

تؤكد معهما أولًا بالمنفصل لالتبس الفاعلُ - إذا كان غائبا أو غائبةً - بالتأكيد نحو : زيدٌ جاءني نفسُه ، وهند جاءتني نفسُها ، ثم طَرِدَ الحكُم في البواقي ، مع أن ضمائرها بارزةٌ ، نحو ضربتَني أنتَ نفسُك ، وإن لم يلتبس .

وأما كلٌّ وأجمعُ فلا يلتبسان بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كلُّه ، لأن كلا لا يلي العواملَ الظاهرةَ أصلا ، فلا تقول : جاءني كلُّكم ، (ولا قتلت كلَّكم)[1] ولا مررت بكلِّكم[2] .

بلى ، قد استعمل مبتدأً لا غير[3] ، إما لأن العامل معنوي - كما هو مذهب الجمهور - أو لأن مرتبته[4] (التأخر)[5] - أعني خبر المبتدأ - كما اخترنا في أول الكتاب[6] - .

هذا وقد عَلَّل المصنفُ اختصاصَ النفس والعين بتقدُّم تأكيدِ مؤكِّدِهما بالمنفصل بأنهم كَرِهُوا أن يؤكِّدوا الجزءَ بما هو كالمستقل ، قال : لأن النفس تستعمل غيرَ تأكيد ، ولفظُ كُلٍّ لا يستعمل إلا تأكيدا[7] .

وهذه العلة تبطُل عليه في قولهم : مررت بكَ نفسِك[8] ، فالأولى ما قدَّمناه .

قوله : والمعطوفُ في حكم المعطوف عليه ، ومن ثَمّ لم يجُز في ما زيد بقائم أو قائمًا ولا ذاهبٌ عمرو إلا الرفع ، وإنما جاز الذي يطير فيغضب زيدٌ الذبابُ لأنها فاءُ السببية .

---

(١) ساقط من ص .

(٢) يجوز أن يقال - مثلا - حضر كلُّ الطلاب ، ولكن كلًّا هذه ليست المؤكدةَ لأنهم يشترطون في كل المؤكدة أن تكون مضافةً إلى ضمير يعود إلى المؤكَّد .

(٣) منه قوله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ المدثر ٣٨ .

(٤) يعني العامل .

(٥) في ط : المتأخر ، والصواب ما أثبته .

(٦) إذ هو يرى أن العامل في المبتدأ هو الخبر والعامل في الخبر هو المبتدأ . انظر صفحة ٥٢ .

(٧) شرحه لكافيته ٦١ .

(٨) وجه البطلان هو أنه أكَّدَ الضميرَ المتصلَ المجرورَ بنفسك دونَ الفصلِ بالضمير ، مع أن الضمير في كلٍّ من بك وضربتُ متصلٌ ، وكلٌّ منهما - على رأيه - كالجزء ، فكان يلزم أن يؤكَّد أولا . والله أعلم .

لا يريدون بقولهم : إن المعطوفَ في حكم المعطوف عليه أنَّ كلَّ حكمٍ يثبت للمعطوف عليه – مطلقا – يجب ثبوتُه للمعطوف ، حتى لا يجوزَ عطفُ المعرفةِ على النكرة وبالعكس ، وعطف المبني على المعرب وبالعكس ، وعطف المفرد على المثنى (أو المجموع)[1] وبالعكس .

بل المراد أن كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله – (لا بالنظر إلى نفسه – يجب ثبوتُه للمعطوف ، كما إذا لزم في المعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله)[2] كونُه جملةً ذاتَ ضمير عائد إليه لكونه صلةً له ، لزم مثلُه في المعطوف ، وكما إذا اقتضى ما قبله كونَه نكرةً كمجرور رب أو المجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك ، فلذا ضَعُفَ : –

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها[3]

ونقول في رب شاة وسخلتِها إن المعطوف نكرةٌ – كما يجيء في باب المضمرات[4] .

(وكان يجب – على الأصل المتقدم – أن لا يجوز نحوُ قوله :

علفتها تِبنًا وماءً باردا[5] (١٨١)

وقوله[6] :

.... متقلِّدا سيفًا ورمحا[7]

(١) في ص : أو المجموع على غيره .

(٢) ساقط من ص .

(٣) تقدم تخريجُه صفحة ٩٠٧ وأنشده هنا مبينا ضعف عطف عبدها بالجر على المائة وذلك لأن اسمَ الفاعل المقترن بأل إذا أضيفَ لزم أن يكون المضافُ إليه مقرونا بأل ، وكذا إذا عطف عليه شيء لزم أن يكون معرَّفا بها .

(٤) ط ٢/٥ .

(٥) سبق تخريجه صفحة ٦٢٢ وذكره الرضي هنا ليبين أنه كان يجب أن لا يجوز عطفُ ماءً على تبنا ، لأن كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله يجب ثبوته للمعطوف ، والماء لا يعلَف ، ثُم وجَّهَه بأن المنصوب معمول لعامل مقدر . أقول : التوجيه الذي ذكره الرضي هو قول الفارسي والفراء ومن تبعهما وقيل ينصب على أنه مفعول معه ، وقيل يؤول علفتها بفعل صالح للعمل فيهما نحو أنلتها أو أعطيتها .

(٦) قائله عبد الله بن الزِّبَعْرى بن قيس السهمي القرشي أبو سعد ، شاعرُ قريش في الجاهلية كان شديدًا على المسلمين إلى أن فتحت مكة فهرب إلى نجران ، فقال فيه حسانُ أبياتا ، فلما بلغته عاد إلى مكة وأسلم واعتذر ومدح النبي ﷺ ، توفي نحو سنة ١٥ هـ (الأعلام ٢١٨/٤) .

(٧) صدره :

يا ليت زوجك قد غدا

لكنه إنما جاز لأن المنصوبَ بعد العاطف ههنا معمولٌ لعاملٍ مقدر معطوفٍ على العامل الأول ، حُذِفَ اعتمادا على فهم المراد ، أي علفتها تبنا وسقيتها ماء باردا ، ومتقلدًا سيفًا وحاملًا رمحا)[1] .

(وكذا يجب)[2] (بناءً)[3] على الأصل المتقدم (أيضا)[4] أن لا يجوز يا زيدُ والحارثُ ، لوجوب تجرد المعطوف عن اللام بالنظر إلى « يا » ، لكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ، ولم يجتمعا حالَ كون اللام في المعطوف جاز ، كما في يا أيها الرجلُ .

وإن وجب للمعطوف عليه حكمٌ بالنظر إلى نفسه وإلى غيره معا وجب مثلُه للمعطوف إن كان في نفسه مثلَ المعطوف عليه ، فلِذَا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو ، لأن ضم المنادى بالنظر إلى حرف النداء ، وإلى كونه مفردا معرفة .

وكان يجب بناءُ المعطوف – على هذا الأصل – في لا رجلَ وامرأةَ – كما في النداء – لكن العلةَ قد تقدمت في المنصوب بلا التبرئة[5] .

وإن لم يكن حالُ المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه ، فلذا لم يُضَمَّ المعطوفُ في يا زيدُ وعبدَ الله ، لأن ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط ، بل لذلك ولكونه مفردًا معرفةً – كما قلنا[6] – وكذا لم ينصب المعطوفُ

= والبيت في مجاز القرآن ٦٨/٢ وفي المقتضب ٥٠/٢ وفي الخصائص ٤٣١/٢ وفي ابن يعيش ٥٠/٢ وفي أمالي المرتضى ٥٤/١ وفي الهمع ٥١/٢ وفي الدرر ٦٤/٢ ولم يخرجه صاحب الخزانة ، ولذا لم أجعلْ له رقما .

اللغة : متقلدا : يقال تقلد الأمر احتمله ، وكذا تقلد السيف (اللسان ٣٦٩/٤) .

الشاهد قوله : متقلدا سيفا ورمحا فإنه بناءً على الأصل الذي ذكره الرضي لا يجوز أن يكون رمحا معطوفا على سيفا لأنه لا يقال تقلد الرمح بل حمله ، وقد وجهه الرضي بأنه على تقدير عاملٍ أي حاملا .

(١) تكملة من جـ و ص و ط .

(٢) في ت : وكان يجب ، وفي ص و ط : وكذا وجب .

(٣) تكملة من ط .

(٤) تكملة من جـ و ط .

(٥) تقدم صفحة ٨٤٢ أنه لا يجوز البناءُ لعدم حصول الشروط التي اشترطَها في النعت في نحو لا رجلَ ظريفَ ، فإن ظريف في المعنى هو الرجل وفي اللفظ متصل به ، والثاني أن النفي في الحقيقة للنعت لا للرجل والثالث قربُه – يعني النعت – من لا التي هي سبب البناء .

(٦) قبل قليل .

في لا رجل ولا زيدٌ عندي ، لأن نصب اسم لا بالنظر إلى لا ، وإلى قابل النصب ، وهو المنكّر المضاف . والمضارع له ، لا بالنظر إلى لا وحدها .

فنقول : يجوز عطفُ الخبر الجامد على المشتق نحو زيد أحمرُ ورجل شجاعٌ ، وذلك لأن الضمير في المشتقِ الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرًا فقط ، إذ خبرُ المبتدأ يتجرد - أيضا - عن الضمير إذا كان جامدا ، بل بالنظر إلى نفسه - أيضا - وهو كونه مشتقا ، إذ الخبر المشتق لابد له من ضمير فيه أو في معموله .

فالمقصود أن المعطوف يجب أن يكون بحيث لو حُذِفَ المعطوف عليه جاز قيامُه مَقامَه .

(قوله)[1] ومن ثم لم يجز في ما زيدٌ بقائمٍ ولا قائمًا ولا ذاهبٌ عمرو إلا الرفع .

وذلك لأنه لما وجب لقولك : بقائم أو قائما الضميرُ لكونه خبرا مع كونه مشتقا ، فوجب أن يثبت مثلُه في المعطوف مع اشتقاقه ، وهو قولك ذاهب عمرو ، (لأن الضمير وجب للمعطوفِ عليه بالنظر إلى كونه خبرا ، وكونه مشتقا ، والمعطوف مشتقٌّ مثله)[2] ولا ضمير في ذاهبٍ عمرو - بالجر - ولا في ذاهبًا عمرو .

فإن قلت : فجوزْ ولا ذاهبًا عمرو ، على عطف الاسم والخبر ، على الاسم والخبر .

قلت : ليس حالُه في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثلَه في حكم الإعراب ، لأن الاسم في الأول مقدَّمٌ على الخبر ، فجاز عملُ ما فيهما ، بخلاف الثاني ، فصار في عطف الجملةِ على الجملة مثلَ لا غلام رجل ولا زيدٌ عندي في عطف المفرد على المفرد (فيجب الرفعُ في ذاهب على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ، إذ لا يجوز عطفُ الخبر وحده على الخبر ، لما تقدم من عدمِ الضمير)[3] .

وقد ذكرنا وجوهَ هذه المسألة مستوفاةً قبل[4] فليُرْجَع إليه .

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) في ت : لما بينا من أنه إذا ثبت للمعطوف عليه بالنظر إلى نفسه وغيره معا ، وكان المعطوف في نفسه مثلَه وجب ثبوتُ ذلك الحكم فيه أيضا .

وقد آثرت إثبات ما في جـ و ط لما فيه من جديد بخلاف ما في ت و ص فإنه إعادة لما سبق .

(٣) ساقط من جـ و ص .

(٤) صفحة ٨٦١ وما بعدها .

وإنما جاز مررتُ برجل قائمٍ أبواه لا قاعدَين – وإن لم يكن في قاعدين ضميرٌ راجع إلى الموصوف – حملا على المعنى ، لأن المعنى لا قاعدٍ أبواه ، فهو في حكم ما ثَبَتَ فيه الضميرُ ، وذلك لأن الضمير المستكِنَّ المثنى في قاعدين راجعٌ إلى المضاف مع المضاف إليه – أعني أبواه – والمضافُ إليه ضميرٌ راجع إلى الموصوف ، وكذا قولك برجل حسنةٌ جاريتُه لا قبيحةٌ ، لأنه بتقدير : لا قبيحة جاريتُه . (لأن الضمير المستكن في قبيحة راجع إلى جاريته ، فكأنك قلت : لا قبيحةٌ جاريتُه)[1] .

قوله : وإنما جاز الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ .

جوابٌ عن سؤال مقدر ، وهو أن يقال : إنك إذا أخبرت عن الذباب في قولك : يطير (الذباب)[2] فيغضب زيد ، تقول : الذي يطير فيغضب زيد الذبابُ ، فقولك يغضب زيد عطفٌ على يطير ، الذي هو صلة ، فوجب أن يكون فيه ضميرٌ كما في المعطوف عليه ، وهو خالٍ منه ، فوجب أن لا يجوز وقد جاز بالاتفاق .

وأجاب بأن هذه الفاء للسببية لا للعطف ، وكلامنا في المعطوف[3] .

هذا الذي قاله المصنف .

والذي يقوى عندي أن الجملةَ التي يلزمها الضميرُ – كخبر المبتدأ والصفة والصلة – إذا عُطِفتْ عليها جملةٌ أخرى متعلقةٌ بالمعطوف عليها معنى – بكون مضمونها بعدَ مضمون الأول متراخيا ، أو لا ، أو بغير ذلك – جاز تجردُ إحدى الجملتين عن الضمير الرابط ، اكتفاءً بما في أُختها التي هي (قرينتها و)[4]كجزئها ، سواء كان مضمونُ الأولى سببًا لمضمون الثانية – كما في مسألة الذباب – أو لا – كما تقول مخبِرًا عن زيد في جاءني زيد فغربت الشمس ، الذي جاء فغربت الشمس زيدٌ ، لأن المعنى الذي تعقب مجيئَه غروبُ الشمس زيد ، وتقول مخبرا عن الشمس : التي جاء زيدٌ فغربت الشمسُ ، وليس مجيء زيد سببا للغروب .

---

(١) ساقط من جـ و ص و ط ، ومثبت في هامش ط ٣٢٢/١ تعليقة ٣ .

(٢) ساقط من ص .

(٣) متن الكافية صفحة ١٠٢٧ وشرحه لكافيته صفحة ٥٩ .

(٤) تكملة من ط .

وكذا يجوز مع « ثم » إذ مضمون معطوفها بعد مضمون الأولى ، وإن كان متراخيا تقول : الذي جاء ثم غربت الشمس زيدٌ ، إذ المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروبُ الشمس زيدٌ ، وكذا التي جاء زيد ثم غربت الشمسُ .

وكذا تقول في خبر المبتدأ : زيدٌ قام فغربت الشمس ، وزيد غربت الشمس فقام ، لا منع من جميع هذا[1] .

وهذا كما تعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا ، نحو زيد ضربته وعمرا ، أو تعطف ضميرا على بعض أجزاء الجملة اللازمة للضمير ، الخالية منه نحو زيد ضربت عمرا وإياه .

وإنما جاز ذلك لأن في أجزاء الجملة المذكورة ضميرًا (لأن ذلك المفردَ صار من جملة أجزائها بسبب العطف ، إذ لا يستقل المفردُ)[2] فلما لم تستقل الجملةُ المعطوفةُ بالفاء وثم ، وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة ، بتعقُّب مضمونها صارت كأحد أجزائها ، فاكتُفِي بالضمير في إحداهما .

وأما إن لم يكن للجملة المعطوفة تعلقٌ معنويٌّ با (لجملة ا)[3] لمعطوف عليها نحو الذي قام وقعدتْ هندٌ زيدٌ لم يجز إلا أن يتعلق المضمون بالمضمون معنًى ، فتقول : الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد ، والذي تزولُ الجبالُ ولا يزول أنا[4] ، والذي تقوم القيامةُ ولا ينتبه أنتَ ، لأن الاقتران معلومٌ من قرينة الحال .

(وإذا لم يكن مع الواو قرينةُ الاقتران لم يجز ، لأن الواو لمطلق الجمع ، لا دلالة فيه على الاقتران وغيره ، كما كان في الفاء وثم تعلقٌ معنوي بين المضمونين)[5] .

هذا وقولك : هند لقيت زيدا وأباها جائزٌ اتفاقا بالواو ، وفي المسألة إذا ذكرتَ مقامَ الواو

---

(١) هذا كلام جيد ، ولم أر تفصيله هذا عند غير الرضي .

(٢) في ت و جـ و ص : إذ المعطوف المفرد كجزء المعطوف عليه لأجل عدم الاستقلال .

(٣) تكملة من جـ .

(٤) لا ينبغي للمسلم أن يقول هذا .

(٥) تكملة من جـ و ص و ط .

الفاءَ أو ثمَّ أو أَوْ خلافٌ (لا)[1] يجيزها قوم[2] ، لأن الاجتماع ليس بحاصل مع الفاءِ وثمَّ وأو ، فيُحتاج إلى تقدير فعل آخر للمعطوف ، فتبقى الجملةُ الأولى بلا ضمير عائدٍ (إلى)[3] المبتدأ ، بخلاف الواو فإنها للجمع ، فلا تحتاج إلى تقدير فعل .

وليس بشيء ، لأن العامل ليس بمقدر في المعطوف - كما تبين في حد التوابع[4] - ولو سلَّمْنا - أيضا - جازت على ما ذكرنا ، لأن للجملة الثانية مع الفاء وثم وأو تعلُّقًا معنويا بالأولى .

وأما إن صرحتَ بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيدٌ أكرمت عمرا وأكرمتُ أباه ، فإن قصدتَ بالتكرير التأكيدَ جازت المسألة ، وإن قصدت الاستئناف امتنعت الأولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير .

قوله : وإذا عُطِف على عاملَين مختلفين لم يجز خلافا للفراءِ إلا في نحو في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرٌو ، خلافا لسيبويه .

معنى قولهم العطفُ على عاملين : أن تعطف بحرف واحد (معمولين)[5] - مختلفين كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع ، أو متفقين كالمنصوبين (أو المرفوعين)[6] - على معمولَي عاملين مختلفين ، نحو إنَّ زيدًا ضرب عمرا وبكرا خالدًا ، فهذا عطف متفقَي الإعراب على معمولي عاملين مختلفين .

وقولك : إن زيدًا ضَرَبَ غلامُه وبكرا أخوه عطفُ مختلفَي الإعراب .

ولا يعطف المعمولانِ على عاملَين بل على معموليهما ، فهذا القول منهم على حذف المضافِ .

---

(١) في ط : فلا .

(٢) في الأصول ٧٨/٢ : وتقول : ضربت عمرا وأخاه ، وزيد ضربت عمرا ثم أخاه ، وزيد ضربت عمرا فأخاه ، وهم لا يجيزون من هذه الحروف إلا الواو فقط ، ويقولون : لأن الواو بمعنى الاجتماع ، فلا يجيزون ذلك مع ثم وأو ، لأن مع ثم وأو عندهم فعلًا مضمَرا .

(٣) في ط : علي .

(٤) صفحة ٩٦٥ .

(٥) في ص : على معمولين .

(٦) تكملة من جـ و ط .

وأما عطف المعمولَين – متفقَين كانا أو مختلفين – على معمولي عامل واحد فلا بأسَ به ، نحو ضرب زيدٌ عمرا وبكرٌ خالدا ، وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا ، وأعلم زيد عمرا بكرا فاضلا ، وبِشْرٌ خالدا محمدا كريما ، وذلك لأن حرف العطف كالعامل ، ولا يقوى أن يكون حرفٌ واحد كالعاملَين ، ويجوز أن يكون كعامل يعمل عملين أو ثلاثة أو أكثر .

واعلم أن الأخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين – مطلقا – إلا إذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرورِ ، نحو دخل زيدٌ إلى عمرو وبكرٌ خالدٍ[1] ، فهذا لا يجوز إجماعا منهم ممن جوَّز العطفَ على عاملين ومن لم يجوِّز .

أما عند من جوز (العطف)[2] فللفصل بين العاطف الذي هو كالجارِّ وبين المجرور .

وأما عند من لم يجوِّز فلهذا وللعطف على عاملين .

وليس الأمر كما زعم المصنفُ من قوله : يجيزه بعضُ الكوفيين مطلقا[3] ، فإنَّ كلَّهم أطبقوا على المنع مما ذُكِرَ لما ذكرنا .

فإن ولي المجرورُ في المسألة المذكورة حرفَ العطف نحو زيد في الدار والحجرةِ عمروٌ أجازه الأخفش – على ما نقله عنه الجُزُوليُّ وغيره[4] – لأن المانع عنده إنما كان هو الفصلُ بين العاطف الذي هو كالجار ، وبين المجرور ، ولا يجوز ، كما لا يجوز الفصلُ بين الجار والمجرور ، وقد زال المانع بإيلاء المجرور للعاطف فلهذا جوز الأخفشُ ما زيد بقائمٍ ولا قاعدٍ عمرو .

---

(١) نسبه إلى الأخفش كثير من النحاة كالمبرد في المقتضب ١٩٥/٤ وابن السراج في الأصولُ ٦٩/٢ وذكر أبياتا احتجّ بها الأخفش ومن تبعه ، و لم أجدها في معاني القرآن للأخفش ، والآيات التي نقل ابنُ السراج عن أبي العباس أن الأخفش استدلَّ بها ، لم أجده تحدثَ عنها في معانيه ، والله أعلم .

(٢) تكملة من ص .

(٣) قال ابن الحاجب في شرحه لكافيته ٥٩ العطف على عاملين ممتنع عند البصريين .. جائز عند الفراء وبعض الكوفيين مطلقا .

(٤) لم أجد هذه النسبةَ في مخطوطة مقدمة الجزولي ، وانظر التسهيل ١٧٨ .

ومنع سيبويه العطفَ على عاملين مطلقا[1] .

وذلك لما ذكرنا من ضعفِ حرفِ العطف عن كونه بمنزلةِ عاملَين (مختلفَين)[2] ، فنحو قولهم مررت إلى الغزوِ بجيشٍ والحجِّ (ركبٍ)[3] لا يجوز إجماعا ، أيَّ الاسمين أو ليتَ حرفَ العطف ، إذ الآخرُ يبقى مفصولا بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ، ولا يجوز ذلك ، سواءٌ كان الفاصل ظرفا نحو : مررت اليوم بزيدٍ وأمس عمرٍو ، أو غيرَه ، بل يجب أن تقول : وأمس بعمرو .

وأما الفصل بالظرف أو غيره بين العاطف والمرفوع أو المنصوب فمختلَف فيه ، منع منه الكسائيُّ[4] والفراء[5] وأبو علي[6] في السعة . وذلك إذا لم يكن الفاصلُ معطوفا ، بل يكونُ معمولا من غير عطفٍ لعامل المعطوف المرفوعِ أو المنصوب الذي بعدَه ، نحو ضرب زيدٌ وعمرًا بكرٌ ، وجاءني زيد واليومَ عمرٌو ، وقد فَصَل الشاعرُ بالظرف قال[7] :

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢٩/١ : وتقول ما عبدُ الله خارجا ولا معنٌ ذاهبٌ ، ترفعه على أن لا تشرك الاسم الآخر في ما ولكن تبتدئه .. وإن شئت جعلتَها لا التي يكون فيها الاشتراكُ فتنصب كما تقول في كان : ما كان زيد ذاهبا ولا عمر و منطلقا .

وقال ٣١/١ : وتقول : ما أبو زينبَ ذاهبًا ولا مقيمةٌ أمُّها ، ترفع ، لأنك لو قلت : ما أبو زينب مقيمة أمُّها لم يجز لأنها ليست من سبَبِه .

وقال ٣١/١ : وتقول : ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً ، وإن شئت نصبت (شحمةً) وبيضاءُ في موضع جر ، كأنك أظهرت كل فقلت ولا كلُّ بيضاء .

وحديثه عن ذلك طويل ، واخترت منه هذا .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في ص : راكبٍ .

(٤) ، (٥) ، (٦) لم ينسبه أحد فيما رأيت لغير أبي علي الفارسي نصًّا ، قال أبو علي في الإيضاح بشرح عبد القاهر المقتصد ٥١٩ : ولو قلت هذا ضاربُ زيدٍ اليومَ وغدا عمرًا لكان قبيحا نصبت عمرا أو جررتَه ، لفصلك بين حرف العطف وما عُطِف به بالظرف ، وقد جاء ذلك في الشعر قال الأعشى :

يوما تراها كشبه أرديةِ الـــ ـــعُصْبِ ويوما أديمَها نَغِلا

وانظر الضرائر الشعرية ٢٠٦ ونسبه إلى الفارسي والمحققين من النحويين ، وأجازه ابنُ عصفور في المقرب ٢٣٤/١ بشرط أن يكون حرفُ العطف على أكثر من حرفٍ وردَّه ابنُ مالك في شرحه للكافية الشافية ١٢٣٨ - ١٢٣٩ فقال بعد ذكر رأيه ، وليس الأمر كما زعم ، بل الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور جائزٌ في الاختيار إن لم يكن المعطوف فعلا ولا اسما مجرورا وهو في القرآن الكريم كثير ، كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِى الدُّنْيَا حَسَنَةً وفى الآخِرَةِ حَسَنَةً ﴾ ففصل بفي الآخرة بين الواو وحسنة .

(٧) قائلهما: القحيف بن خمير بن سليم العقيلي شاعر عدَّه الجُمَحيُّ من الطبقة العاشرة من الإسلاميين، وكان =

٣٥٤ - أتعرف أم لا رسمَ دارٍ معطَّلا ... من العام نغشاه ومن عامِ أولَا
وقطاراتِ خريقٍ كأنها ... مُضِلَّةُ بَوٍّ في رعيلٍ فَعَجَّلا[١]

فإن كان الفاصل أيضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب ، وفي عدم جوازه في المجرور ، نحو جاءني أمسِ عمرٌو واليومَ زيدٌ ، وضرب زيدٌ عمرًا وبكرٌ خالدا ، ولا يجوز مررت اليومَ بزيدٍ وأمسِ عمرٍو ، كما لا يجوز مررت بزيدٍ وأمس خالدٍ .

قال أبو علي : إنما قبح الفصلُ بين العاطف والمرفوع أو المنصوب بما ليس بمعطوف ، لأن العاطفَ كالنائب عن العامل ، فلا يُتَّسَعُ فيه بالفصل بينه وبين معطوفه ، كما يفصل بين العامل ومعموله .

وأجاز ذلك غيرُهم في السعة ، لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعمولَيهما ، وامتناع ذلك بين الجار (ومعموله)[٢] .

ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غيرِ المجرور بالقسم ، نحو قام زيد ثم واللهِ عمرٌو ، إذا لم يكن المعطوفُ جملة ، فلا تقول : ثم والله قعدَ عمرو ؛ لأنه تكون الجملةُ - إذن - جوابًا للقسم ، فيلزمها حرفُ الجواب ، فلا يكون ما بعدَ القسم عطفا علي ما قبله ، بل الجملة (القسميةُ)[٣] - إذن - معطوفةٌ على ما قبلها .

ويجوز الفصل بالشرط أيضًا ، نحو أَكْرِمْ زيدا ثم إن أكرمتني عمرًا .

= معاصرا لذي الرمة ، له تشبيب بمحبوبته خرقاء توفي نحو سنة ١٣٠ هـ (الأعلام ٦/٣٠-٣١) .

(١) البيتان في نوادر أبي زيد ٢٠٨ وفي حاشية ياسين ١٣٦/٢ وفي الخزانة ١٣١/٥ .

اللغة : رسم : أثر ، وهو مفعول لقوله : تعرف ، معطلا : خاليا من السكان ، يغشاه : يمحوه والرواية في النوادر : يمحاه : قطار : جمع قَطْر وهو المطر ، خريق : رياح باردة شديدة الهبوب ، مضلة اسم فاعل من أضلته بمعنى فقدته أو ضيعته ، البَوّ : جلد ولد الناقة يحشى إذا مات فتعطِفُ عليه الناقة فتُدِرُّ ، الرعيل الجماعة من الخيل ، فعجلا : أسرع .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدًا على الفصلِ بين العاطف وهو الواو والمعطوف المرفوع ، وهو خريق بالظرف وهو تارات ، وذلك للضرورة عند الكسائي والفراء وأبي علي .

(٢) في ص : والمجرور .

(٣) في ط : القسيمة .

وبالظن نحو خرج محمد أو أَظُنُّ عمرٌو ، بشرط أن لا يكون العاطفُ الفاءَ أو الواوَ ، لكونهما على حرف واحد ، فلا ينفصلان عن معطوفِهما ، ولا أمْ ، لأن أم العاطفةَ – أي المتصلةَ – يليها مثل ما يلي همزةَ الاستفهام (التي قبلها)[1] في الأغلب ، كما يجيء في حروف العطف[2] .

ولنرجع إلى العطف على عاملين فنقول :

الأخفشُ لا يمنع من صور العطف على عاملين إلا ما فيه الفصلُ بين العاطِفِ والمجرور (لا غير)[3] – كما ذكرنا[4] – .

وسيبويه يمنعه مطلقا[5] .

والفراء – كما نسب إليه ابنُ مالك[6] يوافق سيبويه ، ويخالف الأخفش .

وهما – أي سيبويهِ والفراءُ – يُضمِران الجارَّ في كل صورة توهم العطفَ على عاملين نحو قولهم : ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً[7] ، أي ولا كل بيضاء ، وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ ﴾[8] أي وللذين .

---

(١) ساقطتان من ص .

(٢) ط ٢/٣٧٣ .

(٣) تكملة من ط .

(٤) صفحة ١٠٣٤ .

(٥) تقدم تخريج رأيه صفحة ١٠٣٥ .

(٦) لم أجد هذه النسبة في التسهيل ولا في شرح ابن مالك للكافية الشافية ، والغريب أن الرضيّ سيذكر – عند شرحه لقول ابن الحاجب خلافا للفراء – أن الفراءَ يجيزه مطلقا ، فهل هذا تناقض ؟ لا أظنه إلا ذاك ، لأنه لم يردّ على ابن مالك نسبتَه هذه ، والله أعلم .

أما رأي الفراء في ذلك فهو جوازُ العطف كما ذَكَر في معاني القرآن ٤٥/٣ حيث قال : قوله عز وجل : ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ ﴾ ٤ الجاثية .. تقرأ الآيات بالخفض على تأويل النصب يردّ على قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ ﴾ ويقوي الخفض فيها أنها في قراءة عبد الله لآياتٍ .. والرفع قراءةُ الناس على الاستئناف فيما بعد إنّ ، والعرب تقول : إنّ لي عليك مالا ، وعلى أخيك مالٌ كثير ، فينصبون الثاني ويرفعونه .. إلخ .

(٧) سبق الحديث عنه صفحة ٩٣٣ .

(٨) أذكر هنا هذه الآية والتي قبلها حتى يتبين العطف . قال تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَـٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ۞ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾ .. الآيتان ٢٦ ، ٢٧ يونس .

واعتذر ابنُ السراج لهما في قوله تعالى : ﴿ واخْتِلَافِ اللَّيْلِ والنَّهارِ ﴾[1] إلى قوله ﴿ آياتٌ ﴾[1] و ﴿ آياتٍ ﴾[1] على القراءتين[2] ، بأن آياتٍ أعيدت توكيدًا للأولى ، لمَّا طال الكلام ، وليس بمعطوف[3] .

(فمذهب المتقدمين الجوازُ – مطلقا – كما هو مذهب الأخفش[4] ، أو المنعُ مطلقا إلا بإضمار الجار – كما هو مذهبُ سيبويه والفراء)[5] .

أما المتأخرون فإن الأعلمَ الشَّنْتَمَرِيَّ[6] منع نحوَ زيدٌ في الدار والحجرةِ عمروٌ – مع تقديم المجرور إلى جانب العاطف – قال : لأنه ليس يستوي آخرُ الكلام وأولُه ، قال : إذا قدمتَ في المعطوف عليه الخبرَ على المخبر عنه نحو في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمرٌو جاز ، لاستواء آخر الكلام وأوله في تقديم الخبرين على المخبر عنهما[7] .

قلت : يلزمه تجويزُ مثل قولنا : زيدٌ خرج غلامُه وعمرٌو أخوه ، وكذا إن زيدًا خرج غلامُه وبكرًا أخوه ، لاستواء أولِ الكلام وآخره ، وهو لا يجيزه[7] .

---

(١) وحتى يتبين العطف هنا أذكر الآيتين أيضا قال تعالى : ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ * واخْتِلَافِ اللَّيْلِ والنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ ٤ ، ٥ من سورة الجاثية .

(٢) في النشر ٣٠٠/٣ قرأ حمزةُ والكسائيُّ ويعقوبُ بكسر التاء .. وقرأ الباقون بالرفع .

(٣) في الأصول ٧٤/٢ : فأما من ظن أن من جرّ آياتٍ في الآية فقد عطف على عاملين فغلطٌ منه ، وإنما نظير ذلك قولك : إن في الدار علامةً للمسلمين والبيتِ علامةً للمؤمنين ، فإعادة علامة تأكيد ، وإنما حسنت الإعادةُ للتأكيد لما طال الكلام .

(٤) هذا الكلام فيه بعض التجوز لأن الأخفش لم يجز مطلقا بل منع العطفَ على المجرور إذا فُصِلَ بين العاطف والمعطوف ، كما نقل الرضي عنه ذلك قبلُ .

(٥) تكملة من ط .

(٦) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلم ، كان عالما بالعربية واللغة ومعاني الأشعار حافظا لها حسَنَ الضبطِ لها ، مشهورا بإتقانها ، رحل إلى قرطبةَ وأخذ عن إبراهيم الإفليلي ، وصارت إليه الرحلة في زمانه ولد عام ٤١٠ وتوفي عام ٤٧٦ هـ (بغية الوعاة ٣٥٦/٢) .

(٧) قال في تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب ٣٢/١ : العرب تجيز في الدار زيد والحجرةِ عمرٌو ، وإن في الدار زيدًا والحجرةِ عمرا ، وليس بقائمٍ زيدٌ ولا خارجٍ عمرٌو ، ولا تجيز زيدٌ في الدار والحجرةِ عمرٌو ولا إن زيدًا في الدار والحجرةِ عمرًا ولا ليس زيدٌ بقائمٍ ولا خارجٍ عمرٌو .. ثم بين الفرق بين الاستعمالين ، إلى أن قال : فإذا قلت زيدٌ في الدار والحجرةِ عمرو لم يجز لأن خبر الأول وقع مؤخّرا ، فيجب في خبر الآخِر أن يقدر مؤخّرا طلبا للاستواء ، وأنت إذا أخرته فقلت : زيد في الدار وعمرٌو الحجرةِ لحذف حرف الجر ، مع التفريق بين المجرور وحرف العطف ، وكل ما لم يجز حذفُه في التأخر لم يجز مع التقدم .. إلخ .

والمصنفُ جوَّزَ بالقيدِ الذي ذكرَه الأعلمُ – أيضا – وهو أن يتقدم المجرورُ (في)[1] المعطوفِ عليه ، ويتأخرَ المنصوبُ أو المرفوعُ ، ثم يأتي المعطوفُ على ذلك الترتيب ، نحو في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرٌو ، وإنَّ في الدار زيدا والحجرةِ عمرا ، لكن لا للعلة التي ذكرها الأعلمُ ، بل (قال)[2] لأن الذي ثبت في كلامهم ، (ووُجِدَ)[3] بالاستقراء من العطف على عاملَين هو المضبوط بالضابط المذكور ، فوجبَ أن يُقْتَصَر عليه ، ولا يقاسَ (عليه غيرُه)[2] إذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلافُ الأصل ، فإن اطَّردَ في صورة مغينةٍ دونَ غيرها لم يُقَسْ عليها[4] .

فلم يلزم المصنفَ ما لزم الأعلمَ من تجويز الصورتين المذكورتين ، لكنه يبقى الإشكال عليه في علة تخصيصِهم للصورةِ المعينة بالجواز دون غيرها[5] .

وإذا كان العطفُ على عاملين مخالفا للأصل فهلا اعتُذِر بإضمار الخافض ، كما (فعل)[6] سيبويه والفراءُ ، حتى لا يكون تحكما ؟.

قوله : خلافا للفراء .

يعني أن الفراء يجيزُه مطلقا[7] ، وفي هذه الإحالةِ نظر (كما مر)[8] .

قوله : إلا في نحو في الدار زيدَ والحجرة عمرو .

أي يجوز مطلقا ، ويقاسُ عليه ، إذا كان مع الضابط المذكور .

قوله : خلافا لسيبويه .

---

(١) في جـ و ص : على ، والصواب ما أثبته .

(٢) تكملة من ط .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في شرحه لكافيته ٦٠ .. فَوَجَبَ تقييدُ الجواز بالباب الذي ثبت جوازه ، والبقاءُ على الامتناع فيما لم يثبت ، تمسكا بما ذكره المانعون في التعميم . فثبت أن الوجهَ في العطف على عاملين ما اختاره المتأخِّرونَ .

(٥) التزامه بما سمع عن العرب سيرٌ على القاعدة التي اتبعها علماء النحو في تقعيد قواعدهم ، وهذا أمرٌ حسن ، ولا إشكال فيه ، ولا يجب أن يوجَدَ لكل شيء علةٌ .

(٦) في ص : اعتذر .

(٧) سبق تخريج رأيه صفحة ١٠٣٧ .

(٨) قد ذكر الرضي أن جميعَ النحاة أطبقوا على منع العطفِ على عاملَين إذا فصل بين العاطف والمعطوف المجرور صفحة ١٠٣٤ .

أي لا يجوز عنده مطلقا ، وإن كان بالضابط المذكور .

ولنذكر بقيةَ أحكامِ العطف :

فمنها أنه قد يُحذَف واو العطف مع معطوفه مع القرينة ، كما إذا قيل : من الذي اشترك هو وزيد ؟ قلت : اشترك عمرٌو ، أي اشترك عمرو وزيد ، قال الله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِى مِنْكُم مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ﴾[1] الآية[1] : (أي لا يستوي منكم من أنفق من قبلِ الفتح ومن أنفق من بعدُ)[2] ، وكذا أم مع معطوفها ، كقولك لمن قال : أنا أصلي ليلا ونهارا ، أفي الليل تصلي أكثرُ ؟ يعني أم في النهار .

وقد يحذف الواو من دون المعطوف ، قال أبو علي في قوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ ﴾[3] أي وقلت .

وحكى أبو زيد : أكلت سمكا ، لبنا ، تمرا[4] .

وقد يحذف أو كما تقول لمن قال : آكل اللبنَ والسمكَ ؟ كل سمكًا لبنًا ، أي أو لبنا ، وذلك لقيام قرينةٍ دالة على أن المراد أحدهما .

وقد يحذف المعطوفُ عليه بعد بلى وأخواتها ، تقول لمن قال : ما قام زيد : بلى وعمرٌو ، أي بلى قام زيد وعمرو ؛ لأنها حرف تصديق ، فيدل على المعطوف عليه ، الذي هو المصدَّق المثبَت كما يجيء في بابها[5] – وكذا تقول ، بلى فزيدٌ ، وبلى ثم زيد ، وبلى أو زيد ، وبلى لا زيدٌ[6] ، لأن بلى للإيجاب بعد النفي ، فيكونِ التقدير بلى قام زيدٌ لا عمرٌو .

وتقول لمن قال : ما قام بكر : نعم لكن زيد ، أي نعم ما قام بكر لكن زيد ، أي

---

(١) الحديد ١٠ وتتمتها : ﴿ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَىٰ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) من الآية ٩٢ من سورة التوبة .

(٤) نقله ابن جني في الخصائص ٢/٢٨٠ عن أبي عثمان عن أبي زيد ، ومثاله : أكلت لَحْما ، سمَكا ، تَمْرا ..

(٥) ط ٢/٣٨٢ .

(٦) كان الأولى – تبعا للمثال المذكور وهو ما قام زيد – أن يقول في الجواب : بلى فعمرو وبلى ثم عمرو .. إلخ . لأنه يثبت القيام لزيد ، ويدل على ذلك تقديره بقوله : بلى قام زيدٌ لا عمرو .

لكن قام زيد ؛ لأن نعم مقررةٌ لما سبقها – نفيًا كان أو إثباتا – ولكنْ للإثبات بعد النفي في عطف المفرد – كما يجيء في حروف العطف[1] – .

وتقول ، لمن قال : مات الناسُ : بلى حتى الأنبياء .

وتقول لمن قال : ما قام زيد : بلى بل عمرو ، أو نعم بل عمرو ، أي بلى قام زيد بل عمرو ، ونعم ما قام زيد بل عمرو .

ولا يحذَف المعطوفُ عليه بعد حروف التصديق إذا كان العاطفُ أم وإما ؛ وذلك لأن أمْ المتصلةَ – وهي العاطفةُ – تقتضي سبقَ الهمزة ، وإما تقتضي سبق إما أُخرى – كما يجيء في حروف العطف[2] – .

وقد يحذف المعطوف عليه بأمْ قال تعالى : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ ﴾[3] أي الكافرُ خيرٌ أم مَنْ هو قانت .

ويجوز تقديم المعطوف بالواو ، والفاء ، وثم وأو ، ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربتُ وعمرا ، أو فعمرا ، أو ثم عمرا ، أو أو عمرا ، أولا عمرا زيدًا ، بشرط أن لا يتقدم المعطوفُ على العامل ، فلا يجوز : وزيدٌ قام عمرو ، ولا مررت وزيدٍ بعمرٍو ؛ وذلك لأن العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف ، فهو كالآلة للعمل ، ومرتبة الآلةِ بعد المستعمِل لها ، ولاستبشاع كون التابعِ مقدَّما على متبوعه وعلى مبتوع متبوعه – أي العامل في المتبوع – فمن ثم لم يتقدَّم على معطوفٍ عليه التُزِمَ إضمارُ عامله ، فلا يقال : والأسدَ إياك ، لأنه يكون – إذن – متقدما على العامل ، وكذا لم يتقدم على معطوفٍ عليه لزم اتصالُ عامله به ، فلا يقال : وزيدٌ ضربت أنت ، (بالعطف على التاء)[4] .

و لم يتقدم على المعطوف عليه إذا كان مبتدأً مؤخرَ الخبر – دَخَلَهُ حرفٌ ناسخ أو لا –

---

(١) ط ٢/٣٧٩ .

(٢) ط ٢/٣٧٢ .

(٣) من الآية التاسعة من سورة الزمر ، وقال النحاس في إعراب القرآن ٤/٦ : تقديره : أم الذي هو قانتٌ أفضل ممن ذكروا ، بمعنى : أبَلْ .

(٤) تكملة من ط .

فلا يجوز : إنَّ (وعمرًا زيدا)[1] قائمان ، وما (وزيدٌ)[2] عمرٌو قائمين : لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف .

وكذا لا تقول : أمَّا وعمرٌو زيدٌ فمنطلقان ، والذي وأبوه زيدٌ ضاربان أنا ، وهل وزيدٌ عمرو قائمان ، وكيف وعمرٌو زيد قائمان ، (وذلك)[3] لأنه يتقدم على العامل – أيضًا – وهو[4] إما الابتداء أو الخبر على المذهبين .

فإذا تقدم الخبرُ نحو قائمان وزيدٌ عمرو ، وكيف وزيدٌ عمرو جاز اضطرارا لتأخُّرِه عن العامل على المذهبَين .

ويَشْتَرَط أيضًا في تقديم المعطوف اضطرارا أن لا يكون المعطوفُ عليه مقرونًا بإلا أو بمعناها ، فلا تقول : ما جاءني وزيدٌ إلا عمرٌو ، وإنما جاءني وزيدٌ عمرٌو ، وذلك (لكون ما بعد إلا)[5] في حيِّزٍ غيرِ حيزِ ما قبلها ، لتخالفهما نفيا وإثباتا – كما مر في باب الفاعل[6] – فلا يقع قبلها المعطوفُ الذي هو في حيِّزِ ما بعدها .

ومنها[7] أنَّ كل ضميرٍ راجع إلى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوفِ عليه يطابقهما – مطلقا – نحو زيد وعمرو جاءاني ، ومات الناس حتى الأنبياءُ (وفَنُوا)[8] ، والضمير للمعطوف والمعطوف عليه .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا ﴾[9] فالمعنى ولا ينفقون الكنوز ؛ لدلالة يكنزون على الكنوز .

---

(١) في ط : وعمرو زيدا ، والصواب ما أثبته .
(٢) في ط : زيد ، والصواب ما أثبته .
(٣) ساقطة من جـ و ص .
(٤) يعني العامل .
(٥) في ط : لما تقدم في باب الفاعل أن ما بعد إلا ؛ وقد آثرت ما أثبت لأنه سيقول بعد قليل – كما مر في باب الفاعل – ، وفي ص : لكون إلا .
(٦) صفحة ٢٠٩ .
(٧) أي من أحكام العطف التي يريد استيفاءها .
(٨) في ص : فنوا .
(٩) من الآية ٣٤ من سورة التوبة وتتمتها : ﴿ فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ .

وقوله : ﴿ وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾[1] أي يرضوا أحدَهما لأن إرضاءَ أحدِهما مستلزمٌ إرضاءَ الآخر .

ويجوز زيد وعمرو قام ، على حذف الخبر من الأول ، اكتفاءً بخبر الثاني .

وكذا يجوز زيد قام وعمرٌو ، على حذف الخبر من الثاني ، اكتفاءً بخبر الأول ، أي وعمرو كذلك .

وفي الموضعين ليس المبتدأُ وحده عطفا على المبتدأ ، إذ لو كان كذلك لقلت قاما .

وأما الفاءُ وثُمَّ فإن كان الضميرُ في (ما هو في مقام)[2] الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلافٌ .

قال بعضهم يجبُ حذفُ الخبر من أحدهما ، إما من الأول نحو زيد فعمرو قام ، وزيد ثم عمرو قام ، أي زيد قام فعمرو قام ، وإما من الثاني نحو زيد قام فعمرو ، أي فعمرو قام أو فعمرو كذلك .

قالوا : ولا تجوزُ المطابقة ؛ لأن تفاوتَهما في الترتيب يمنع اشتراكَهما في الإضمار .

وأجاز الباقون مطابقةَ الضميرِ – وهو الحقُّ – نحو زيد ثم عمرو قاما ، إذا الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقِضَ الفاءَ وثمَّ ، إذ قد يقال : قام الرجلان مع ترتيب قيامهما ، والإضمار والإظهارُ في هذا سواءٌ ، فقاما وقام الرجلان مِثْلان في احتمال اجتماع القيامين وترتُّبِهما[3] .

وإن لم يكن الضميرُ في الخبر المذكور وجبَ المطابقةُ – اتفاقا – نحو جاء زيد فعمرو فقلت لَهُمَا ، وجاءني زيد ثم بكر وهما صديقاي .

وأما لا ولكن وبل وأم وأو وإما فمطابقةُ الضمير معها وتركها موكولان إلى (قصد المتكلم)[4] ، فإن قصدتَ أحدَهما – وذلك واجب في الإخبار عن المعطوف بها مع

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ التوبة ٦٢ .

(٢) تكملة من جـ و ص .

(٣) في الأصول ٢/٧٦ – ٧٧ : وتقول : زيد ثم عمرو قام ، وزيد فعمرو قام ، وقد أجازوا التثنية فتقول : زيد فعمرو قاما .

(٤) في ط : قصدك .

المعطوف عليه (مبتدأين)[1] – وجبَ إفرادُ الضمير ، نحو زيدٌ لا عمرٌو جاءني ، وزيد بل عمرو قام ، وزيد أو عمرو أتاك .

وكذا تقول : زيد أو هند جاءني ، ولا تقول جاءتني ، إذ المعنى أحدهما جاءني ، والغلبةُ للتذكير .

وتقول في غير الخبر (عن المبتدأ)[2] جاءني إما زيدٌ وإما عمرو فأكرمته ، وأزيدا أم عمرا ضربتَ فأوجعتَهُ ؟ وما جاءني زيد لكن عمرو فأكرمتُه .

وإن قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقةُ ، نحو زيد لا عمرو جاءني ، مع أني دعوتهما ، وزيد أو عمرو جاءني وقد جئتهما وأكرمتهما .

وتقول في أو التي للإباحة : جالس الحسنَ أو ابنَ سيرين وباحثه ، ويجوز : وباحثهما .

وكذا تقول : هذا إما جوهرٌ أو عَرَضٌ ، أو إمّا عرض ، ثم تقول : وهما محدثان ، قال الله تعالى : ﴿ إنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فاللهُ أَوْلَى بِهِمَا ﴾[3] وليس أو بمعنى الواو ، كما قال بعضهم[4] : (بل نقول جوابُ الشرط محذوف)[5] والمعنى (إن يكن)[6] غنيا أو فقيرا فلا بأسَ ، فإن الله تعالى أولى بالغني والفقير معًا[7] .

---

(١) تكملة من جـ و ص و ط .

(٢) تكملة من جـ .

(٣) من الآية ١٣٥ من سورة النساء .

(٤) قال الأخفش في معاني القرآن ٢٤٧ : لأن أوهمنا في معنى الواو ، أو يكون جمعهما في قوله : بهما لأنهما قد ذكرا نحو قوله عز وجل : ﴿ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُختٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾ النساء ١٢ . أو يكون أضمرَ مَنْ كأنه : إن يكن مَنْ يُخَاصِمُ غنيا أو فقيرا ، يريد غنيين أو فقيرين ، يجعل من في ذلك المعنى ، ويُخرجُ غنيا أو فقيرا على لفظ من ... ورده أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٤٩٥/١ فقال : والقولان خطأ ، لا تكون أو بمعنى الواو ولا تضمر مَنْ كما لا يضمر بعض الاسم .

ولم يرد على القول الثالث فلعله أقرّه .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ت : إن لم يكن .

(٧) ذكر الطبري في تفسيره ٣٢٢/٥ توجيهين حسنين قال : أريد فالله أولى بغنى الغني وفقر الفقير ؛ لأن ذلك منه لا من غيره ، فلذلك قال أولَى بهما ولم يقل : به ... وقال آخرون إنما قيل بهما : لأنه قال : إن يكن غنيا أو فقيرا ،=

وإنما قال تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾[1] بإفراد الضمير مع أن الانفضاض إليهما كان معا ؛ لأن الضمير راجع إلى الرؤية ، المدلولِ عليها بقوله : رأوا .

ولا يستنكر عودُ ضمير الاثنين إلى المعطوف بأو مع المعطوف عليه – وإن كان المراد أحدَهما – لأنه لما استُعمل أو كثيرا في الإباحة ، فجاز الجمع بين الأمرين ، نحو جالسَ الحسن أو ابنَ سيرين صارَ كالواو[2] ، ولهذا جاز قولُه[3] :

٣٥٥– وكان سِيَّانَ أن لا يسرحُوا (نَعَمًا)[4] أو يسرحُوه بها واغْبَرَّتِ (السُّوحُ)[5]

فقال مع سيان : أو يسرحوه ، والحقُّ ويسرحوه .

وتقول : أزيدا ضربت أم عمرا (أو عمرا)[6] وهما مستحقان للضرب ، وما

= فلم يقصد فقيرا بعينه ، ولا غنيا بعينه وهو مجهول ، وإذا كان مجهولا جاز الرد عليه بالتوحيد والتثنية والجمع ، ذكر قائلو هذا القول أنه في قراءة أُبَيٍّ (فالله أولى بهم) .

وجعل ابن برهان في شرحه للمع ٢٥١ جواب الشرط قولَه تعالى : ﴿ فلا تَتَّبِعُوا الْهَوَى ﴾ وأما قوله : ﴿ فاللهُ أَوْلَى بِهِمَا ﴾ فجملةٌ فاصلة مسدَّدَة .

(١) من الآية ١١ من سورة الجمعة .

(٢) نقل البغدادي في الخزانة ١٣٥/٥ هذا التعليل عن أبي علي في الإيضاح الشعري ، وذكر قريبا منه ابن جني في الخصائص ٣٤٧/١ – ٣٤٨ وابن يعيش في شرحه للمفصل ٩٢/٨ .

(٣) قائله أبو ذؤيب الهذلي وقد مرت ترجمته صفحة ٢٨٥ وقال البغدادي في الخزانة ١٣٧/٥ البيت ملفق من بيتين لأبي ذؤيب الهذلي وهما :

وقال راعيهم سيانَ سيرُكم وأن تقيموا به واغبرت السوحُ

وكان مثلين أن لا يسرحوا نَعَمًا حيث استردَّت مواشيهم وتسريحُ

(٤) في ت : غنما .

(٥) في ط : السرح ، والبيت في ديوان الهذليين ١٠٧/١ وفيه : وقال ماشيهم وفي الخصائص ٣٤٨/١ و ٤٦٥/٢ وفي الأمالي الشجرية ٦١/١ وفي ابن يعيش ٨٦/٢ وفي المغني ٨٩ وفي شرح شواهده ١٩٨ وفيه :

وقال رائدهم سيان سيركم وأن تقيموا به واغبرت السوح

ولا شاهد فيه على هذه الرواية وفي رصف المباني ١٣٢ وفي الخزانة ١٣٤/٥ .

اللغة : سيان مثنى سي وهو المثل ، يسرحوا : يرعوا ، نعما : مال الراعي ، السوح : جمع ساحة .. معنى البيت نقلا عن ديوان الهذليين ١٠٧/١ : يقول : مقامكم وسيركم سواء والأرض كلها جَدْبٌ ، إن شئتم فأقيموا وإن شئتم فسيروا .

الشاهد قوله : أو يسرحوه فإن أو هنا بمعنى الواو ؛ لأن (سيان) يطلب شيئين للتسوية بينهما ، وأو لأحد الشيئين فقط .

(٦) تكملة من ط .

جاءني زيد (لكن)[1] عمرو أو بل عمرو ، وقد دعوتهما .

ومنها : أنه (قد)[2] يعطَف الفعلُ على الاسم وبالعكس ، إذا كان في الاسم معنى الفعل ، قال تعالي : ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا ﴾[3] على قراءة عاصم[4] ، أي فَلَقَ الإصباح ، وكذا قوله تعالى : ﴿ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾[5] أن يصففْن ويقبِضْنَ قال[6] :

٣٥٦ - بات يغشِّيها بعضْبٍ باترِ يـقصُد في أسوُقِهـا وجائـرِ[7]

أي (ويجور)[8] .

ولا يجوز مررت برجل طويلٍ ويضربُ على العطف ، إذ ليس الاسمُ بتقدير الفعل .

ويعطف الماضي على المضارع ، وبالعكس - خلافًا لبعضهم[9] - قال تعالى :

---

(١) في ط : ولكن .

(٢) تكملة من ص .

(٣) من الآية ٩٦ من سورة الأنعام .

(٤) قرأ الكوفيون بفتح العين واللام من غير ألف ، ونصب اللام من ﴿ الليل ﴾ وقرأ الباقون بالألف وكسر العين ورفع اللام وخفض الليل (النشر ٥٧/٣) ، وعاصم هو عاصم بن أبي النَّجود ، بهدلة ، مولى بني جُذيمة ، كان أحدَ القراء السبعة ، والمشارَ إليه في القراءات ، أخذ القراءات عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي ، وزرٌ بن حُبيش وأخذ عنه أبو بكر بن عياش وأبو عمرو البزّار ، واختلفوا اختلافا شديدًا في حروفٍ كثيرة ، توفي سنة ١٢٧ هـ بالكوفة (وفيات الأعيان ٩/٣) .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَـٰنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ ﴾ . الملك ١٩ .

(٦) لم أهتد إلى قائلهما .

(٧) البيتان من مشطور الرجز وهما في الأمالي الشجرية ١٦٧/٢ وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٧٢ وفي العيني ١٧٤/٤ وفي الخزانة ١٤٠/٥ .

اللغة : بعضب : بسيف ، باتر : قاطع ، جائر : قاطع أيضا ، يغشيها : يشملها ويعمُّها ، والضمير فيها عائد إلى الإبل التي بادر هذا الكريم بعقرها لضيوفه ، يقصد : مضارع قصد في الأمر أي توسط ولم يجاوز الحد (الخزانة ١٤٢/٥) .

الشاهد : عطف الاسم الذي في معنى الفعل وهو جائر على الفعل وهو يقصد .

(٨) في ط : يجوز ، والصواب ما أثبته .

(٩) كابن مالك الذي قال في شرحه للكافية الشافية ١٢٧٠ ثم نبهت على أن الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر لا يكونان إلا متفقين في الزمان ، فلا يعطف ماض على مستقبل ولا مستقبل على ماض ، فإن اختلفا في اللفظ دون الزمان جاز كقوله تعالى : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾ هود ٩٨ .

﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ﴾[1] و (نحو)[2] ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ ﴾[3] و ﴿ أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾[4] وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدًا ، وبالعكس .

وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس إذا تجانسا بالتأويل ، نحو زيدٌ أبوه كريم وعالمٌ إخوتُه ، لكن عطفَ الجملة على المفرد أولى من العكس ، لكونها فرعًا عليه في كونها ذاتَ محل من الإعراب ، فالأولى كونُها تابعةً له في الإعراب ، فنحوُ مررت برجل (شريفٍ)[5] وأبوه كريمٌ أولى من (نحو)[6] برجل أبوه كريمٌ وشريفٍ ، ولا سيما إذا كانت الجملةُ والمفردُ صفتين ؛ لأن تطابقَ الصفة والموصوف أكثرُ من تطابق المبتدأ والخبر ، والحال وصاحبها ، ألا ترى أن الأولَين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون البواقي ، فقولك : جئتك أخاف وراجيا ، وهند أبوها كريم وشريفةٌ ليس في القبح ، نحو برجل أبوهُ كريمٌ وشريفٍ[7] .

ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس .

قال ابنُ جني : وذلك بالواو دون الفاء وأخواتها ؛ لأصالة الواو في العطف[8] .

وعُلِمَ أنه يجوز المخالفةُ في الإعراب إذا عرف المرادُ ، نحو مررت بزيدٍ وعمرٌو ، أي وعمرو كذلك ، ولقيت زيدًا وعمرو ، أي وعمرو كذلك ، قال[9] :

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ الأعراف ١٧٠ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ الحج ٢٥ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَاللهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَٰلِكَ النُّشُورُ ﴾ فاطر ٩ .

(٥) في ت و ص : ظريف .

(٦) في ص : تجويز .

(٧) سبقت الإشارة صفحة ٩٨٣ إلى أن الرضي سيناقض نفسه في جعل الجملة فرعا على المفرد في كونها ذاتَ محل من الإعراب ، فقد نفى القول به هناك وأقرَّهُ هنا .

(٨) لم أجده في سر الصناعة ولا في الخصائص ولا في اللمع .

(٩) قائله الفرزدق وقد تقدمت ترجمته صفحة ١٦٣ .

٣٥٧ –وَعُضُّ زمانٍ ياابنَ مروانَ لم يدعْ   من المال إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ[1]

المسحت المذهَب[2] ، والمجلّف المأخوذُ الجوانبِ ، الذي بقيت منه بقية ، فقوله مجلف حُمِلَ على المعنى ، إذ معنى لم يدع إلا مسحتًا لم يبق من جوره إلا مسحتٌ ، ويجوز أن يكون المعنى أو هو مجلفٌ . وأو منقطعة ، أي بل هو مجلف – كما يجيء في حروف العطف[3] – أو يكون مجلفٌ مصدرًا عُطِفَ على « عَضٌّ » كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَزَّقْنَاهُم كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾[4] .

---

(١) البيت في ديوانه ٥٥٦ وفيه مجرَّف مكان مجلف وفي الجمل ٢٠٤ وفي الخصائص ١/٩٩ وفي المحتسب ١/١٨٠ وفي الإنصاف ١٨٨ وفي ابن يعيش ١/٣١ و ١٠/١٠٣ وفي الخزانة ٥/١٤٤ .

وعض زمان معطوف على هموم في قوله قبله :

إليك أميرَ المؤمنين رمت بنا   همومُ المُنَى والهوجلُ المُتَعَسِّفُ

لم يدع : لم يترك ، مسحتا : المسحت : المستأصل الذي لم يبق منه بقية ، المجلف : الذي ذهب معظمه وبقي منه شيء يسير .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدًا على أنه يجوز المخالفةُ في الإعراب إذا عرف المراد ، فإنّ (مسحتا) منصوب وقد عَطَفَ عليه مرفوعا .

وقد وجه الرضي الرفع بثلاثة توجيهات ، وذكر البغدادي نسبتَها إلى أصحابها فقال في الخزانة ٥/١٤٦ وما بعدها ما ملخصه :

أما الأول فهو للخليل بن أحمد ، وهو على المعنى كأنه قال : لم يبق من المال إلّا مُسْحَتٌ والثاني لثعلب في أماليه وهو أن نصبَ مسحت بوقوع يدعْ عليه ثم استأنف فرفع مجلف .

والثالث لأبي علي على أن يكون مجلف معطوفا على عض .

ثم ذكر البغدادي توجيه الفراء وهو أن مجلفا مرفوعٌ بالابتداء وخبره محذوف وتوجيه الكسائيّ وهو أن (مجلفا) معطوفٌ على الضمير المستتر في مسحت ، ثم ذكر للبيت روايات وتوجيهات أخرى .

وكان قد نقل عن الزمخشري قوله : هذا بيت لا تزال الرُّكَب تصطك في تسوية إعرابه .

وأقول : التكلف في توجيه البيت حاصل ، ولو قيل : إن الفرزدق أخطأ لكان قولا ، ويدل عليه أنه سئل عن رفعه فقال : بما يسوءك وينوءك علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا ، وهذه – والله أعلم – حيلةُ العاجز ، فلا جواب عنده للسؤال فيضطر إلى قول هذا .

(٢) من الذهاب لا من الذهب .

(٣) ط ٢/٣٦٩ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ قَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾ سبأ ١٩ .

التأكيد

قوله : التأكيدُ تابعٌ يقرِّر أمرَ المتبوع في النسبة أو الشمول .

قوله : يقرر .

معنى التقرير ههنا : أن يكون مفهومُ التأكيد (ومؤداه)[1] ثابتًا في المتبوع ، ويكون لفظُ المتبوع يدلّ عليه صريحا ، كما كان معنى « نفسُه » ثابتا في « زيدٌ » ، في قولك : جاءني زيدٌ نفسُه ، إذ يفهم من زيد نفسُ زيد ، وكذا كان معنى الإحاطة الذي في « كلّهم » مفهوما من « القوم » في جاءني القومُ كلُّهم إذ لابد أن يكون القومُ إشارةً إلى جماعة معينة ، فتكون حقيقةً في مجموعهم ، ثم إن التأكيدَ يقرر ذلك الأمر ، أي يجعله مستقِرا متحققا ، بحيث لا يُظَنَّ به غيره ، فرب لفظ دالٍّ – وضعا – على معنى حقيقةٍ فيه ، (لكن)[2] ظَنَّ المتكلمُ بالسامع أنه لم يحمله على مدلوله ، إما لغفلته ، أو لظنه بالمتكلم الغلطَ ، أو لظنه به التجوزَ .

فالغرض الذي وضع له التأكيد أحدُ ثلاثة أشياء :

أحدها : أن يدفع المتكلمُ ضررَ غفلة السامع (عنه)[3] .

وثانيها : أن يدفع ظنَّه بالمتكلم الغلطَ .

فإذا قصد المتكلم أحد هذين الأمرين فلابد أن يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه ، أو ظن أن السامع ظن به الغلط فيه ، تكريرا لفظيا ، نحو ضرب زيدٌ زيدٌ ، أو ضَرَبَ ضَرَبَ زيدٌ ، ولا ينجع هٰهنا التكرير المعنوي ، لأنك لو قلت : ضرب زيدٌ نفسُه فربما ظن بك أنك أردت ضرب عمروٌ ، فقلت نفسَه بناء على أن المذكور عمرو .

---

(١) تكملة من ط .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) تكيملةمن جـ و ص و ط .

وكذا إن ظننتَ به الغفلةَ عن سماع لفظ زيد فقولك : نفسه لا ينفعُك .

وربما يكرر غير المنسوب والمنسوب إليه لظنك غفلةَ السامع ، أو لدفع ظنه بك الغلط ، وذلك إما في الحرف نحو إنَّ إنَّ زيدا قائم ، أو في الجملة نحو قوله تعالى : ﴿ إنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إنّ مَعَ العُسْرِ يُسْرًا ﴾[1] .

ولا يدخل هذا النوعُ من التأكيد في حد المصنف ؛ لأنه يقرِّرُ أمر المتبوع ولكن لا في النسبة ، ولا في الشمول ، ولا يضرُّه ذلك لأنه في حد التأكيد الاسْمِيّ .

والغرض الثالث : أن يدفعَ المتكلمُ عن نفسه ظنَّ السامع به تجوُّزًا ، وهو ثلاثة أنواع :

أحدُها : أن يظُنَّ به تجوزا في ذكر المنسوب ، فربما تنسبُ الفعلَ إلى الشيء مجازا ، وأنت تريد المبالغة ، لا أن عينَ ذلك الفعل منسوبٌ إليه ، كما تقول : قَتَلَ زيد وأنت تريد ضَرَبَ ضربًا شديدا ، أو تقول : هذا باطل ، وأنت تريد غير كاملٍ ، فيجب أيضًا تكريرُ اللفظ حتى لا يبقى شكٌ فِي كونه حقيقةً نحو قوله ﷺ : « أَيُّمَا امرأةٍ نُكِحَتْ بغير إذن وليها فنكاحُها باطلٌ باطِلٌ باطِلٌ »[2] .

والثاني : أن يظن السامعُ به تجوزًا في ذكر المنسوب إليه المعيَّن ، فربما نسب الفعل إلى الشيء ، والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب إليه ، كما تقول : قطعَ الأميرُ اللصَّ ، أي قطع غلامُه بأمره ، فيجب – إذن – إما تكريرُ لفظ المنسوب إليه نحو ضرب زيدٌ زيدٌ ، أي ضرب هُوَ لا من يقوم مقامه ، أو تكريرُه معنى ، وذلك بالنفس ، والعين ومتصرفاتهما لا غيرُ .

والثالث : أن يظنَّ السامعُ به تجوزًا لا في أصل النسبة بل في نسبة الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه ، مع أنه يريد النسبةَ إلى بعضها ؛ لأن العمومات (المخصَّصة)[3] كثيرة ، فيندفع هذا الوهم بذكر كل وأجمع وأخواته ، وكلاهما ، وثلاثتهم وأربعتهم ، ونحوها ، فهذا هو الغرض من جميع ألفاظ التوكيد .

---

(١) الشرح ٥ و٦ .

(٢) الحديث في صحيح الترمذي ١٣/٥ وفيه فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل ، وفي سنن ابن ماجة ٦٠٥/١ وفيه أيّما امرأة لم يُنكِحْها الوليُّ فنكاحها باطل فنكاحها باطل ، وفي المسند ٦٦/٦ وفيه : فنكاحها باطلٌ .

(٣) في جـ : المخصوصة ، وفي ط : المتخصصة .

قوله : أمر المتبوع .

أي ما يتعلق به من نسبةِ الفعل (المذكور)[1] إليه ، أو كونها شاملةً عامةً (له)[2] ، فالتكرير لفظًا ، أو معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبا إليه الفعلُ ، وألفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما نُسِبَ إليه عامًّا لأجزائه شاملا .

قوله : في النسبة أو الشمول .

بيانٌ للأمر المراد به صفةُ المتبوع وشأنه ، كما يقال : شأنك في العلو أعظم من أن يوصف وأمري في الفقر ظاهرٌ ، أي في باب العلو وباب الفقر . فالمعنى يقرر أمر المتبوع في باب كونه (منسوبا أو)[3] منسوبا إليه ، وفي باب كون النسبة شاملةً عامة لأفراده .

فعلى هذا يخرُج عن حد التأكيد نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَـٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[4] فإن اثنين وواحد وإن قررا وحققا أمر متبوعهما وهو الاثنينية والوحدة لكن لم يكن ذلك الأمر من باب كون المتبوع منسوبا إليه الاتخاذ الذي في قوله تعالى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا ﴾[4] ولا من باب شمول الاتخاذ للإلَهين[5] وكذا في قوله تعالى : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[6] فلفظة واحدة لم تقرر كون نفخة منسوبًا إليها قوله : ﴿ نُفِخَ ﴾[7]، ولا كون النفخ شاملًا لآحاد النفخة ، إذ لا آحاد لها .

---

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) تكملة من جـ وط .

(٣) ساقطة من جـ وص وط .

(٤) النحل ٥١ ، وقد تقدمت .

(٥) في ت وجـ وص : (إنما هو إله واحد) فإن واحد – وإن قرر وحقق أمر متبوعه وهو الوحدة – لكن لم يكن ذلك الأمْر من باب كون المتبوع منسوبا إليه .

(٦) الحاقة ١٣ قال تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ .

(٧) في شرحه لكافيته ٦٠ : فإن قلت : النفخة تدل على الوحدة ، وواحدة تدل على الوحدة فثبت أنه تابع يقرر أمر متبوعه فيما دل عليه وهو معنى التوكيد ، وقولكم في النسبة أو الشمول لا يقدح فيه لأمرين : أحدهما أنه لا يصلح للتعريف لما فيه من الترديد ، والثاني أنه يَرجع دعوى النسبة غير مدلول عليها فتدعى هنا . ثم أجاب عن ذلك بكلام قريب مما نقل عنه الرضيُّ هنا .

وقد أورد المصنف الاعتراض على نفسِه بنفخة واحدة فقال : إن لفظة واحدة تقرِّر الوحدةَ التي في نفخة فيجب أن تكون تأكيدا .

وأجاب بأن نفخةً – وإن دلت على الوحدة – لكن ذلك دلالةُ تضمُّنٍ لا مُطَابَقَةٍ ؛ لأن مدلولها بالمطابقة نفخٌ موصوف بالوحدة ، فمجردُ الوحدةِ مدلولُ هذه اللفظة تضمُّنًا لا مطابقة[1] .

ولقائل أن يقول : المدلولُ أعمُّ من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة ، فكل مدلولٍ لمتبوعٍ أمرُ ذلك المتبوعِ وشأنُه ، سواء كان ذلك مطابقة ، أو تضمنا ، أو التزاما .

وأيضا أجمعون في قولك : جاءني الرجال أجمعون يقرر مدلولَ القوم تضمُّنا لا مطابقة ؛ لأن كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لم يَخرُج منه أحدٌ منهم مدلولُ اللفظ من حيث كونه جمعًا معرَّفا باللام المشار بها إلى رجال معينين ، لا مدلولُ أصل الكلمة – أعني كونهم رجالا مجتمعين – وهو مركَّبٌ من الرجال ومن اجتماعهم ، وكذا جاءني الرجلان كلاهما ، لفظة كلا موضوعة للاثنينية التي هي مدلولُ « الرجلان » ضمنا ، وهو مع ذلك تأكيد .

فإن قلت : بل معنى كلاهما في جاءني الزيدان كلاهما : كلا الزيدين ، وكلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم التأكيد مفهوم المؤكَّد مطابقةً ، وكذا معنى أجمعون أجمعُهم – على ما هو مذهب الخليل[2] – ومعنى أجمع القوم (معنى)[3] القوم مطابقة !

قلت : (هذا وَهَمٌ)[4] ؛ لأن التأكيد هو كلا المضاف ، ومعناه الاثنان ، لا « هما » الذي هو المضاف إليه ، الذي مدلوله مدلول الزيدين ، فمعنى كلا الزيدين

---

(١) في شرحه لكافيته ٦٠ : فإن قلت : النفخة تدل على الوحدة ، وواحدة تدل على الوحدة فثبت أنه تابع يقرر أمر متبوعه فيما دل عليه وهو معنى التوكيد ، وقولكم في النسبة أو الشمول لا يقدح فيه لأمرين : أحدهما أنه لا يصلح للتعريف لما فيه من الترديد ، والثاني أنه يرّجع دعوى النسبة غير مدلول عليها فتدعى هنا . ثم أجاب عن ذلك بكلام قريب مما نقل عنه الرضيُّ هنا .

(٢) انظر الكتاب ٢/١٤ .

(٣) في ص : فمعناه معنى .

(٤) ساقطتان من ص .

اثناهما ، إلا أنه لم يُستعمل (لفظة)[1] اثناهما ، والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة .

واعلم أنهم إذا أرادُوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يُضِيفُوا الألفاظَ الدالةَ على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجالٌ جماعة ، ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول : رجال ثلاثةٌ ، أو أربعة ، أو خمسة ، وعلى هذا القياس .

أما إذا أرادوا الوحدة ، والاثنينية ، والاجتماع باعتبار نسبة الفعل أضافوا الألفاظَ الدالة على هذه المعاني إلا لفظَ جميع ، فإن الأغلب فيه - كما يجيء[2] - قطعُه عن الإضافة مع قصدك اجتماعَ المذكورين باعتبار نسبة الفعل .

وهذه الألفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب .

فبعضُها لم يَجِئ إلا منصوبًا على الحال وهو وحدَه فقط ، تقول جاء زيد وحده ، أي لم يشاركه أحد في المجيء .

وبعضها لم يجئ إلا تابعا على أنه تأكيد ، وهو كلا ، ومعناه اثنان كما ذكرنا[3] ، إلا أن « اثنان » لم يستعمل مضافًا في المشهور الفصيح ، استغناء بكلا ، ويستعمل العوامُّ نحو بالزيدين اثنَيْهما .

وأجمعون ومتصرّفاتُه وأخواته مثلُ كلا ، لا تجيء إلا تابعةً مضافةً في التقدير - على رأي الخليل[4] - وربما نصبتَ جمعاءَ ، وجُمَعَ حالين ، كجاءتني القبيلة جمعاءَ ، والقبائل جُمَعَ ، وهو قليل .

وقد يضاف أجمعُ إضافةً ظاهرةً ، فيؤكد به ، لكن بباء زائدة ، نحو جاءني القوم بأجمعهم[5] ، ولا يقال : جاءني القوم أجمعُهم ، بخلاف « عينه » فإنه يؤكد بها مع الباء وبدونه ، نحو رأيته عينَه ورأيته بعينِه .

---

(١) في ط : لفظ .

(٢) قريبا صفحة ١٠٥٤ .

(٣) صفحة ١٠٥٢ .

(٤) تقدم صفحة ١٠٥٢ .

(٥) نسب السيوطي في الهمع ١٢٣/٢ إلى ابن مالك أن المنوي الإضافة - وهو أجمع وأخواته - لا يستعمل مضافًا صريحا ، ولم أجد ذلك في التسهيل ولا في شرحه للكافية الشافية .

وأما جميع فهو بمعنى أجمعين ، ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه :

إما مقطوعا عن الإضافة (حالًا)[1] كقوله تعالى : ﴿ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا ﴾[2] أي بهم أجمعين – فليس بمعنى مجتمعين في حال المجيء – وإن أردت ذلك المعنى فقل : يأتيني بهم معًا ، بل معناه أنه لا يتخلف منهم أحد ، اجتمعوا في الإتيان أو افترقوا ، كأجمعين من حيث المعنى سواءً .

وإما مضافا غيرَ تأكيد تليه العواملُ ، نحو مررت بجميع القوم ، ورأيت جميعَهم .

وإما مضافا تأكيدًا ، وهو أقل الثلاثة ، نحو جاءني القوم جميعُهم .

وبعضُها يستعمل مرة تابعًا – على التأكيد – ومرةً حالا ، وذلك من الثلاثة وما فوقها – كما مر في باب الحال[3] – نحو جاءني القومُ ثلاثتُهم ، وجاءوني ثلاثتَهم ، (ولا)[4] يؤكد بثلاثةٍ وأخواتِها إلا بعد أن يعرف المخاطبُ كميةَ العدد قبل ذكر لفظ التأكيد ، وإلا لم يكن تأكيدا ، بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلاثةٌ .

فتبين بهذا أنك تقول (في)[5] الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معيَّن العدد ، وثلاثة وأربعة فصاعدًا لمعين العدد ، وتقول في التأكيد أو الحال – وهما بمعنى واحد ههنا – وحدَه ، وكلاهما وأجمعون وأخواته لغير معيَّن العدد وثلاثتَهم وأربعتهم فما فوق ذلك لمعيَّن العدد ، فإذا قصدت الوصف لم يكن في هذه الألفاظ ؛ نظرٌ إلى نسبة الفعل إلى متبوعاتها ، وإذا قصدت بها التأكيدَ أو الحال فلابد من النظر إلى متبوعها أو صاحبِها ، بمعنى أنه شَمَلَ ذلك الفعلُ جميعَ أفراد المتبوع والصاحب .

فعلمنا أنه لا فرق بين هذه الألفاظ – تواكيدَ وصفاتٍ – إلا بالنظر إلى شمول النسبة ، فلا تخرج هذه الألفاظُ صفاتٍ عن حد التأكيد إلا بقوله : أو الشمول (وإلا فمعناها توكيدًا وصفة سواءٌ)[6] .

---

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) يوسف ٨٣ .

(٣) صفحة ٦٤٩ .

(٤) في ت : ولم .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) تكملة من ط .

قال المصنف : يدخل عطفُ البيان في قولنا : يقرر أمر المتبوع ، ويخرج بقولنا في النسبة والشمول[1] .

أقول : إن كان معنى التقرير ما ذكرت – وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الأول ودل عليه – فليس جميعُ ما هو عطفُ البيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع ، نحو جاءني العالمُ زيدٌ والفاضل عمرو ، إذ لا دلالة للعالم على زيد ، بل ربَّما دل بعضُ متبوعاته عليه (لكن لا بعينه)[2] ، وذلك مع قلة الاشتراك نحو[3] :

٣٥٨ – أَقْسَمَ بِاللهِ أبو حفصٍ عُمَرْ[4]

إذا فرضنا أنه ليس هناك ممن سُمّي بأبي حفص إلا اثنان أو ثلاثة ، وإن[5] كان المرادُ بالتقرير التوضيحَ فالوصف داخل فيه أيضا ، وإن كان شيئا آخرَ فليس بواضح ، وينبغي صيانةُ الحدود من مثل هذه المحتملات .

قوله : وهو لفظيٌّ ومعنوي ، فاللفظيُّ تكريرُ لفظ الأول ، مثل جاءني زيد زيد ، ويجري في الألفاظ كلِّها ، والمعنوي بألفاظ محفوظة وهي نفسُه ، وعينُه ، وكلاهما ، وكلُّه ، وأجمعُ ، وأكْتَعُ ، وأبتعُ ، وأبصعُ ، فالأولان يَعُمَّان باختلاف صِيَغِهما وضميرِهما ، تقول : نفسُه ، نفسها ، أنفسهما ، أنفسهم ، أنفسهن ، والثاني[6] للمثنى كلاهما ، كلتاهما ، والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله ، وكلها ، وكلهما ، وكلهم ، وكلهن ، والصيغ في البواقي أجمعُ جمعاءُ أجمعون جُمَعُ .

---

(١) شرحه لكافيته ٦٠ .

(٢) تكملة من ص ، وهي في هامش ط ٣٣١ تعليقة ٣ .

(٣) من مشطور الرجز ينسب إلى عبد الله بن كيسبة النهدي ، كما في الإصابة ٩٥/٥ قال البغدادي ١٥٧/٥ : وزعم ابن يعيش أن الرجز لرؤبة بن العجاج ، وهذا لا أصل له فإن رؤبة مات سنة ١٤٥ و لم يعدّه أحد من التابعين فضلا عن المخضرمين ... وسيذكر الرضيُّ قصة البيت وما يتبعه صفحة ١٠٩٣ .

(٤) والبيت في المخصص ١١٣/١ ، وفي ابن يعيش ٧١/٣ ، وفي شذور الذهب ٥١٦ ، وفي شرح ابن عقيل ٢١٩/٣ ، وفي العيني ٣٩٢/١ ، ١١٥/٤ ، وفي الخزانة ١٥٤/٥ .

الشاهد : أنشده الرضي على أنه ربما دل على عطف البيان بعض متبوعاته مع قلة الاشتراك .

(٥) عطف على قوله : إن كان معنى التقرير ما ذكرت .

(٦) لو قال : والثالث لكان أفضل لأن ترتيب هذا اللفظ هو الثالث ، ولكنه عد الأولين واحدا .

اعلم أن التأكيد إما لتقرير شمول النسبة ، وهو بأن يكرّر من حيث المعنى ما فُهِم من المتبوع تضمنا ، وذلك بكلا وكل وأجمع وثلاثتهم وأربعتهم ، ونحو ذلك ، وإما لتقرير أصل النسبة ، وهو إما بتكرير لفظ الأول ، أو بتكرير ما دل عليه المتبوعُ مطابقةً ، وذلك (بلفظين)[1] : النفس والعين وما يتصرف منهما .

والتكريرُ اللفظي يجري في الألفاظ كلّها – أسماءً كانت أو أفعالا (أو حروفا)[2] ، مفردةً كانت أو جملا أو غير ذلك ، والمكررُ إما مستقلٌّ أو غيرُ مستقل ، والمستقل ما يجوز الابتداءُ به مع الوقف عليه ، وغير المستقل مالا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكلّ حرفٍ إلا (ما يؤدي)[3] معنى الجملة وتحذف معه في الغالب ، وهي لا ونعم وبلى ، فإن جميعَها يصح الوقف عليها ، مع الابتداء بها .

فغيرُ المستقل إن كان على حرف واحد كواو العطف ، وفائه ، ولام الابتداء ، أو كان مما يجب اتصالُه بأول نوع من الكلم كحروف الجر – لأنها لا تنفك عن مجرورٍ بعدَها – أو بآخر نوع منها كالضمائر المتصلةِ فإنه لا يكرَّر وحده إلا في ضرورة الشعر نحوُ قوله :

فلا واللهِ لا يُلْغَى لِمَا بِي ... ولا لِلِمَا بِهِمْ أبدا شِفاءُ[4](١٣٤)

وقولِه :

وصالياتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْن[5](١٣٥)

والكاف واللام على حرف واحد ، مع وجوب اتصالهما بمجرور ، بل (يكرر)[6] مع عِماده ، نحو مررت بك بك ، وإنّك إنّك ، وضربتُ ضربتُ .

---

(١) في ط : بلفظي . ولكل منهما وجه .

(٢) في ط : أو حرفا .

(٣) في ط : التي تؤدي .

(٤) سبق تخريجه صفحة ٤٦٢ وأنشده هنا شاهدًا على أن تأكيد حرف الجر إذا كان على حرف واحد لا يجوز دون ذكر المجرور به فاصلا بين المؤكَّد والمؤكِّد إلا في ضرورة الشعر .

(٥) أيضا سبق تخريجه صفحة ٤٦٢ وأنشده هنا لما أنشد له الشاهدَ الآنفَ الذكر .

(٦) في جـ : يكون .

وإن كان العماد في الأول معمولا ظاهرا فالمختار عَمْدُ الثاني بضميره لا بظاهره ، كقولك : زيدٌ قائم في الدار فيها .

وإن لم يكن غيرُ المستقل على حرف ، ولا واجبَ الاتصال ، جاز تكريره وحدَه نحو إنّ إنّ زيدا قائم ، والأحسن الفصل بينهما نحو ، إنِ في الدار إن زيدًا قائم .

وإن عُمِدَ الأولُ بمعمول ظاهر اختير (عَمْدُ)[1] ، الثاني بضميره ، نحو إنّ زيدا إنه قائم ، وليت بكرا ليته قائم ، ويجوز عمدُه بظاهره أيضا .

وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجها آخر غيرَ تكرير العماد ، وهو أن تكرره منفصلًا فتقول في المرفوع : ضربتَ أنت ، وهو من باب تكرير اللفظ – وإن كان الثاني مخالِفا للأول لفظا ، إذ الضرورةُ داعيةٌ إلى المخالفة ؛ لأنه لا يجوز تكريرُه متصلا بلا عماد ، لئلا يصير المتصلُ غيرَ مُتَّصل ، وتقول في المجرور : مررت بك أنت وبه هو ؛ لأنه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكدَ به ، فاستعير له المرفوع .

وأما المنصوب المتصلُ فأصله أن لا يؤكد إلا بالمنصوب المنفصل ، إذ للمنصوب ضميرٌ منفصل ، فيقال : رأيتك إياك ، ورأيته إياهُ ، لكنهم (كما أجازوا تأكيده بالمنصوب المنفصل)[2] أجازوا تأكيده بالمرفوع المنفصل ، نحو رأيتك أنت ، ورأيته هو .

فالمرفوع المنفصل يقع تأكيدًا لفظيا لأي متصل كان – مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا .

وإنما كان كذا دونَ المنصوب المتصل لقوته وأصالته، إذ المرفوعُ قبل المنصوب والمجرور ، فيُتَصَرَّفُ فيه أكثرَ ، ومن ثم لم يقع الفصلُ إلا بصيغة المرفوع المنفصل – كما يجيء في باب الضمائر[3] – ولولا هذا النظرُ لكان القياسُ أن يؤكدَ الضميرُ المجرور بالمنصوب المنفصل ، لما بين الجرّ والنصب من الأُخوَّة ، كما في باب المثنى وجمعي التصحيح وباب مالا ينصرف .

---

(١) في ط : في عمد .

(٢) ساقط من ص .

(٣) يقصد ضمير الفصل ، انظر ط ٢/٢٣ – ٢٧ .

وقال النحاةُ : إنّ المنفصل في نحو ضربتك أنت تأكيد ، وفي ضربتك إياك بدل[1] .

وهذا عجيب ، فإن المعنيين واحد ، وهو تكرير الأول بمعناه ، فيجب أن يكون كلاهما تأكيدًا لاتحاد المعنيين ، والفرق بين البدل والتأكيد معنوي ، كما يظهر في حد كل منهما .

وقال الزمخشري في مررت بك بك : إنَّ الثاني بدل[2] .

وهذا أعجب من الأول ، إذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى ، فهو تأكيدٌ لا بدلٌ ، وهذا مثلُ قوله : في باب المنادى : إنَّ الثاني في يازيدُ زيدُ بدل[3] ، وجميع ذلك تأكيد لفظي .

(بلى)[4] يمكن في بدل البعض والاشتمال إبدالُ الضمير المنصوب من المنصوب ، نحو (ثُلُثُ)[5] الرغيفين أكلتهما إياه ، وعلمُ الزيدين استحسنتهما إياه - كما يجيء في باب البدل[6] - .

ولا يجوز - إذن - تخالف البدلَ والمبدلَ منه ، فلا تقول : أكلتهما هو ، كما جاز لك (ذلك)[7] في التأكيد ، لأن المقصود في البدل هو الثاني ، فكأنه باشره الناصب ، فلا يجيء مرفوعا ، (ألا ترى أنك تقول في باب النداء : يا زيدُ أخُ فتجعلَه كالنداء المستقل)[8] .

هذا كله في غير المستقل ، وأما المستقل فتكرره بلا فصل ، نحو جاءني زيد زيد قال[9] :

---

(١) انظر مثلا الكتاب ٣٩٣/١ ، والمقتضب ٢٩٦/٤ ، والمفصل وشرح ابن يعيش ٦٩/٣ - ٧٠ ، وشرح ابن يعيش ٤٣/٣ ، واختار ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ٤٥٣/١ ، أن يكون مثلُ ذلك توكيدا لا بدلا .

(٢) المفصل بشرح ابن يعيش ٦٩/٣ .

(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ٢/٢ .

(٤) في ت وط : بل .

(٥) في ط : ثلاث .

(٦) صفحة ١٠٨٤ .

(٧) ساقطة من ط .

(٨) تكملة من ط .

(٩) لم أهتد إلى قائله .

٣٥٩ - فأين إلى أين النجاءُ ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون احبِسِ احبِسِ[١]

وقال[٢] في الحرف المستقل :

٣٦٠ - لا لا أبوحُ بحُبِّ بثنةَ إنها أخـذتْ عليَّ مواثِقًـا وعُهُـودا[٣]

أو مع فصل كقوله[٤] :

٣٦١ - تراكها من إبلٍ تراكها[٥]

قال تعالى : ﴿ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾[٦] .

ويحسنُ التكرير إذا ذكرت ما يطلُب شيئين أولُهما له ذيل ، فتكرر المقتضِي بعد تمام

---

(١) البيت في الأمالي الشجرية ٢٤٣/١ ، وفي شرح ابن عقيل ٢١٤/٣ ، وفي العيني ٩/٣ ، وفي الهمع ١١١/٢ ، وفي الدرر ١٤٥/٢ ، وفي الخزانة ١٥٨/٥ .

اللغة : النجاءُ : الهرب والمفر ، ويروى في بعض المراجع النجاة ، احبس : امنَع .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أن توكيد المستقل يجوز تكريره بلا فصل .

(٢) قائله جميل بن معمر وقد مرت ترجمته صفحة ٢٧٨ .

(٣) البيت في ديوانه ٧٩ ، وفي العيني ١١٤/٤ ، وفي الهمع ١٢٥/٢ ، وفي الدرر ١٥٩/٢ ، وفي التصريح ١٢٩/٢ ، وفي الخزانة ١٥٩/٥ .

اللغة : أبوح أفشي وأعلن ، بثنة أراد محبوبته بثينة .

الشاهد : استشهد به الرضي على جواز تكرير المستقل للتوكيد بلا فاصل بينهما ، كما في قوله : لا لا .

(٤) قائله طفيل بن يزيد الحارثي ، شاعر فارسٌ جاهلي ، قاله حين أغارت كندةُ على نَعَمِه فلحقهم وهو يقوله ، فحمل على فحل الإبل فعقره فاستدارت النعم حوله ولحقت به بنو الحارث بن كعب ، فاستنقذوا ماله وهَزَمت كندةَ (الخزانة ١٦٢/٥ - ١٦٣) .

(٥) البيت في الكتاب ١٢٣/١ ، وفي المقتضب ٢٦٩/٣ ، وفي المخصص ٦٣/١٧ ، وفي المذكر والمؤنث للأنباري ٦٠٠ ، وفي ما بنته العرب على فعال ٨٣ ، وفي الأمالي الشجرية ١١١/٢ ، وفي الإنصاف ٥٣٧ ، وفي ابن يعيش ٥٠/٤ ، وفي الخزانة ٣٥٤/٢ .

اللغة : تراكها : اسم فعل أمر بمعنى اتركها ، ويروى دراكها ومعناه أدركها .

وينشدون بعده : أما ترى الموت لدى أرباعها .

ويروى :

مناعها مـن إبـل مناعهـا أما ترى الموت لدى أرباعها

ويروى : لدى أوْراكِها .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على جواز توكيد المستقل بتكريره مع فاصل بين المؤكَّد والمؤكِّد . فقد فصل بينهما بقوله : من إبل .

(٦) جزء من الآية السابعة والثلاثين من سورة يوسف ، وهو أيضا جزء من الآية السابعة من سورة فصلت .

ذيل الأول نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ﴾[1] بالتاء ﴿ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَالَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ ﴾[1] بالتاء أيضا ﴿ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ﴾[1] فإنه طال المفعولُ الأول بصلته .

(ثم)[2] التأكيدُ اللفظي على ضربين ؛ لأنك إما أن تعيدَ لفظ الأول بعينه نحو جاءني زيد زيد ، وجاءني جاءني زيد ، أو تقويه بموازِنه مع اتفاقهما في الحرف (الأخير)[3] ويسمى إتباعًا ، وهو على ثلاثة أضرب :

لأنه إما أن يكون للثاني معنى ظاهرٌ ، نحو هنيئا مريئا[4] ، وهو سَرٌّ بَرٌّ[5] ، أو لا يكون له معنى أصلا بل ضُمَّ إلى الأول لتزيين الكلام لفظا أو تقويته معنى – وإن لم يكن له في حال (الإفراد)[6] معنى – نحو قولك : حَسَنٌ بَسَنٌ قَسَنٌ[7] ، أو يكون له معنى متكلَّفٌ غيرُ ظاهر ، نحو خبيثٌ نبيثٌ[8] ، من نبثت الشرَّ أي استخرجته .

وقولهم : أكتعون أبصعون (أبتعون)[9] قيل من القسم الثاني – أي لا معنى لها مفردةً – وقيل من الثالث : مشتقٌّ من حول كتيع أي تام ، ومن تبصَّع العرقُ أي سال ،

---

(١) آل عمران ١٨٨ والآية بتمامها ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) ساقطة من ص وط .

(٤) في اللسان ١٤٩/١ : طعام مريء هنيء : حميد المغبة بين المَرْأة على مثال تمرة .

(٥) في الإتباع لأبي الطيب ٢٢ : ويقال : إنه لسرٌّ برٌّ ، وسار بار ، وإنهم لسارون بارون وسُرُّون برون . قال الشاعر :

إخوةٌ ما علِمتَ سُرُّونَ برو نَ فإن غبتَ فالذئابُ الجِياعُ

(٦) في ط : الأفرد .

(٧) في ت وط : قسن ، وفي ص : نسن ، والكلمة الأخيرة ساقطة من جـ ، وعند الرجوع إلى كتاب الإتباع لأبي الطيب اللغوي وجدت أن الصحيح قسن ، بالقاف إذ قال صفحة ٧١ : باب الإتباع الذي أوله القاف : يقال : إن لحسن بسن قسن ، وإنه لبَيِّنُ الحسن والبسانة والقَسَانة .

قال محققه هامش ٢ : ولم يذكر محمد بن مُكَرَّم البسانة والقسانة في اللسان ولا ذكر في القاموس وتاجه .

أقول : معنى حسن بين ، أما بسن ففي اللسان ١٧٩/١٦ : وحسن بسن إتباع ، ابن الأعرابي : أبسن الرجل إذا حَسُنت سَحْنتُه . أما قسن فقد قال في اللسان ٢٢١/١٧ : قسن إتباع لحسن بسن .

(٨) في اللسان ١٥/٣ : خبيث نبيث : ينبث شره أي يستخرجه .

(٩) ساقطة من ط .

أو من بصع أي رَوَى ، ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مغْرِزه .

(وعلى الوجهين يمكن أن يحمَل ما قال ابنُ برهان : إن)[1] هذه الألفاظ تأكيدٌ لأجمعون لا للمؤكَّد الأول[2] . فكأنه جعلَها من القسم الثاني أو من الثالث ؛ لأنها بالنسبة إلى « أجمعون » كحسن بسن ، أو كخبيث نبيث .

وباب الإتباع بعضُه مبنيٌّ كحيصَ بيصَ[3] ، وحيثَ بيثَ[4] – كما يجيء في المركب[5] – .

ويجب أن يراعى تجانسُ اللفظين في باب الإتباع ما يمكن ، فلذا قلبوا واو بَوْص ياء ، وأصله حيص بَوْص[6] .

وقد يكون مع التأكيد اللفظي عاطف ، نحو والله ثم والله ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ ﴾[7] بعد قوله : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ﴾[7] بخلاف التأكيد المعنوي فإنه لا يعطف بعضُ ألفاظه على بعض ، ولا تقطع ، كما جاز العطف والقطع في الوصف ، فلا يقال : جاءني القوم كلُّهم وأجمعون ، ولا جاءني القوم كلُّهم أجمعين ؛ لأنه إنما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوفِ مستقلا بنفسه ، مستغنيا عما تقدم عليه ، وجاز القطعُ فيه تنبيها على المدح أو الذم أو الترحم الذي فيه ، وألفاظُ التأكيد ليست مستقلة مستغنيةً عما تقدم عليها ، فيعطَفُ بعضها على بعض ، ولا فيها معنى المدح والذم

---

(١) في ت وجـ وص : قال ابن برهان .

(٢) في شرح اللمع لابن برهان ٢٢٧ : فإذا قلت : مررت بهم كلِّهم أجمعين ، فإن أجمعين تأكيدٌ لكلهم دون الاسم الأول : وكلهم تأكيد للأول .

(٣) في اللسان ٢٧٤/٨ : يقال : وقعوا في حَيصَ بَيصَ وحِيصَ بِيصَ وحِيصٍ بِيصٍ وحَيصٍ بَيصٍ – مبني على الكسر – أي شدة ، وقيل أي في اختلاط من أمر ولا مخرج لهم ولا محيص منه .

(٤) في التاج ٦٠٤/١ : وقولهم : تركهم حاثِ باثِ مكسورتين ، وجيء به من حوثِ بوثِ أي من حيث كان ولم يكن ، وينونان فيقال : تركهم حوثًا بوثًا ، وعن ابن الأعرابي يقال : حاثِ باثِ وحيثَ بيثَ أي فرَّقهم وبدّدهم ، وهذا من مركبات الأحوال .

(٥) ط ٩١/٢ – ٩٢ .

(٦) لكل من بيص وبوص في المعاجم مادةٌ مستقلة ، فليست بيص منقلبةً عن بوص – والله أعلم .

(٧) من الآية ١٨٨ من سورة آل عمران وقد تقدمت صفحة ١٠٦٠ .

والترحم فتقطع ، (فلو)[1] عطفت أو قطعت لكان كعطفِ الشيء على نفسه ، وقطعِ الشيء عن نفسه .

وأما جوازُ العطف في بعض التأكيد اللفظي بالفاء ، أو ثم قَلَمَا يجيء في حروف العطف[2] .

وقد يفيدُ بعضُ الأبدال معنى ألفاظ الشمول ، فيجري مجرى التأكيد ، وذلك قولهم : ضُرِبَ زيدٌ ظهرُه وبطنُه ، أو يدُه ، ورجلُه ، وهو بدل البعض من الكل في الأصل ، ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معًا معنَى كلِّه ، فيجوز أن يكون ارتفاعُها على البدل وعلى التأكيد .

وكذا قولهم : مُطِرْنَا سهلُنا وجبلنا ومطرنا (زرعُنا وضرعُنا)[3] والمراد بالضرع المواشي ، ومطر قومك ليلُهم ونهارُهم ، هذه الثلاثة في الأصل بدلُ الاشتمال ، فجرت مَجرى التأكيد ؛ لأن المعنى مطرت أماكنُنا كلها ، ومطرت أموالُنا كلها ، ومطرت أوقاتُهم كلها – على حذف المضاف من متبوعاتها – .

فيجوز أن يكون ارتفاعُها على التأكيد ، ولجريها مجرى (أجمعون)[4] جاز حذفُ الضمير منها .

ولا يطرد ذلك في بدل البعض وبدل الاشتمال ، فقيل ضرب زيدٌ الظهرُ والبطنُ ، وضرب عمرٌو اليدُ والرجلُ ، ومطرنا السهلُ والجبلُ ، ومطرنا الزرعُ والضرعُ ، ومطر قومك الليلُ والنهارُ .

---

(١) في ط : وفلو .

(٢) قال في ط ٣٦٧/٢ : وقد تكون ثم والفاء أيضا لمجرد التدرج في الارتقاء ، إن لم يكن الثاني مترتبا في الذكر على الأول ، وذلك إذا تكرر الأول بلفظه نحو : بالله وفالله ، ووالله ثم والله ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ وقوله : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ .

أقول : لم أجد لهذه الإحالة أنسبَ مما نقلته آنفا في باب حروف العطف .

(٣) في ت : الزرع والضرع .

(٤) في ت وص : أجمع .

وقولنا : مطرت أوقاتهم (كقولك)[1] (صيد يومان)[2] (على)[3] إسناد الفعل المبني للمفعول إلى الزمان .

وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبًا نحو ضرب زيدٌ ظهرَه وبطنَه ، إما على أنه مفعولٌ ثانٍ ، أي على ظهره وبطنه ، كقوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾[4] (أي من قومه)[5] أو على الظرف – أي في ظهرِه وبطنِه – نحو دخلت البيتَ ، ومشيت الشامَ ، وعلى الوجهين لا يقاس عليه ، فلا يقال : ضرب زيد (اليدَ والرجلَ)[6] .

وتقول : مطرتهم السماءُ ظهرًا وبطنًا ، نُصِبَ على الظرف أو المفعول الثاني أو البدل .

وكذا تقول : مطرنا السهلَ والجبلَ بالنصب على الظرف شاذا .

قال الخليل : يقال أيضا مطرنا الزرعَ والضرعَ[7] ، وانتصابه على أنه ظرف أو مفعولٌ ثان ، وتقول : مطر قومك الليلَ والنهارَ على الظرف .

(وهذا جميع ألفاظ التأكيد)[8] .

قوله : فالأولان .

يعني « نفسُه وعينُه » .

قوله : يعمان .

أي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث ، فللواحد المؤنث

---

(١) في ط : كقوله .

(٢) في ص : صيد عليه يومان .

(٣) في ط : على أن ، والأحسن ما أثبته .

(٤) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .

(٥) ساقطة من جـ وص .

(٦) في ط : الرجل واليد .

(٧) في الكتاب ٧٩/١ : وزعم الخليل رحمه الله أنهم يقولون : مطرنا الزرعَ والضرعَ ، وإن شئت رفعتَ على البدل ، وعلى أن تصيرَه بمنزلة أجمعين تأكيدا .

(٨) تكملة من ط .

تغييرُ الضمير فقط ، تقول (في نفسه)[1] وعينه : نفسها وعينها ، وتغيير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر ، والمؤنث ، ومجموعها ، نحو الرجلان والمرأتان أنفسُهما وأعينُهما – وقد يقال : نفساهما وعيناهما على ما حكى ابنُ كيسانَ عن بعض العرب[2] ، والأولُ أولى ؛ لأن نحو قلوبكما أولى من قلباكما – كما يجيء في باب المثنى[3] – وتقول : الرجالُ أنفسهم وأعينهم ، والنسوة أنفسهن وأعينهن .

قوله : والثاني .

يعني كلا لمُثَنَّى المذكر ، وكلتا لمثنى المؤنث ، تقول : كلانا وكلتاكما وكلتاهما .

قوله : والباقي .

أي كله وأجمع إلى أبصع لغير المثنى ، أي للمفردين والجمعين ، باختلاف الضمير فقط في (كله)[4] نحو كله وكلهم وكلهن ، وكذا جميعهم – وإن لم يذكره المصنفُ – .

وباختلاف الصيغ في البواقي ، يعني في أجمع وما بعده ، تقول للواحد المذكر أجمعُ ، أكتع ، أبتع ، أبصع ، وللواحدة جمعاء ، كتعاء ، بتعاء ، بصعاء ، ولجمع المذكر العاقل أجمعون ، أكتعون ، أبتعون ، أبصعون ، ولجمع المؤنث ، جُمَع كتع ، بتع ، بصع – عاقلًا كان أو غيره – .

ويجوز لك إجراءُ ما للواحدة – أعني جمعاءَ وأخواتِها – على كل جمع إلا جمع سلامة المذكر ؛ لأنه لا يؤنث – كما يجيء – فتقول بالرجال أو بالنسوة أو بالقصور أو بالزينبات أو بالدور كلها جمعاءَ ، كتعاءَ ، بتعاء ، بصعاءَ ، لتأويلك لها كلها بالجماعة .

ويجوز لك – أيضا – إجراءُ جميع الجموع إلا جمع المذكر السالم مُجرى جمع المؤنث نحو بالقصور أو بالدور كلّهن جُمَعَ ، كتع ، بتع ، بصع ، كما تقول : بالنسوة أو بالزينبات كلّهن جُمعَ كُتَعَ .

---

(١) ساقطتان من ط .

(٢) نسب الجواز في الهمع ١٢٢/٢ إلى ابن مالك ، وهذا الرأي في شرح ألفية ابن مالك لابنه ١٩٦ .

(٣) ط ١٧٦/٢ .

(٤) تكملة من ص وط .

(وجوز الأندلسيُّ في جمع المذكر العاقل - إذا كان مكسَّرًا - أن تقول : بالرجال كلِّهن جُمَعَ كتع)[1] على تأويل الجماعات[2] مستشهدا بقول جرير[3] :

٣٦٢ - أقبلن من ثهلانَ أو وادي خِيَمْ على قِلاصٍ مثلِ خِيطانِ السَّلَمْ[4]

ومنه قولهم : الخوارج : جمع خارجة ، أي فرقةٍ خارجة ، وقوله تعالى : ﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ﴾[5] أي الطوائف الصافات . وليس بشيء ؛ لأن ذلك إنما جاز في نحو الخوارج (والصافات)[6] لكون واحدِها مؤنثَ اللفظ - كما ذكرنا - .

وقد أجاز الكوفيون[7] والأخفش[8] لمثنى المذكر أجمعان ، أكتعان ، أبصعان ، أبتعان ، ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان . وهو غيرُ مسموع .

قوله : ولا يؤكَّد بكل وأجمعَ إلا ذو أجزاء يصح افتراقُها حِسًّا أو حكما ، نحو أكرمت القومَ كلَّهم ، واشتريت العبدَ كلَّه ، بخلاف جاء زيدٌ كلُّه .

يعني بالذي يصح افتراقُ أجزائه حسا نحو القوم والرجال ، فإن له (أفرادًا)[9]

---

(١) ساقط من ص ، ورأي الأندلسي هذا في المباحث الكاملية ٢/ ٣٩٤ قال : هل يقال جاءني الرجال كلهن إلى بتع ؟ فيجري على جماعة المذكر ما يجري على جماعة المؤنث ، ينبغي أن يجوز على تأويل الجماعات .

(٢) لقد أجاز الرضي قبل قليل ذلك فقال : ويجوز لك أيضا إجراء جميع الجموع إلا جمع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث .. ثم قال وجوز الأندلسي في جمع المذكر العاقل إذا كان مكسرا . ولم يتضح لي أي فرق بين الإجازتين .

(٣) تقدمت ترجمته صفحة ٨٢٦ .

(٤) البيت في ديوانه ٥١٢ وفيه أقبلن من جنبي فِتاخٍ وأضم وفي الكامل ٢/١٢٢ وفي الخزانة ٥/١٦٣ ... ثهلان : جبل باليمن ، خيم : جبل يناوح ثهلان من طرفه الأقصى . قلاص : جمع قلوص وهي الناقة الشابة ، خيطان : جمع خوط وهو الغصن .

الشاهد : أنشده الرضي على أن الأندلسي استشهد به على جواز أن يقال في جمع المذكر العاقل المكسر : الرجال كلهن ، فإن قوله : أقبلن ، تعود النون فيه على الرجال أو الرَّكْب ويؤيد هذا قوله بعدَه : حتى أنخناها على باب الحكم . الخزانة ٥/١٦٣) .

(٥) الصافات ١ .

(٦) في ت : والصافات صفا ، والأحسن ما أثبته .

(٧) نسبه إليهم ابنُ مالك في التسهيل ١٦٥ ، وفي شرح الكافية الشافية ١١٧٨ ونسبه البطليوسي في إصلاح الخلل ٩٦ إلى الكسائيّ .

(٨) انظر شرح التصريح ٢/١٢٤ ونقل عن ابن خروف أن من منع تثنيتَهما فقد تكلف وادعى مالا دليل عليه ، قال : وهذا الخلاف جار فيما وازنَهما نحو أكتع ، وكتعاء .

(٩) في ط : أفراد ، والصواب ما أثبته ، ولعله خطأ طباعي .

يتميزَ – في الحس – بعضُها عن بعض ، وبالذي يصح افتراق أجزائه حكما مفردًا متصلَ الأجزاء كالعبد والدار وزيد ، فإنه يفترق أجزاؤه حكما ، بالنسبة إلى بعض الأفعال كالشِّري والبيع ، فيجوز – إذن – توكيده بالكلّ ، نحو اشتريت العبد كله ، فإنه يصحُّ شراء بعضه دون الباقي ، ولا يفترق أجزاؤه حكما بالنسبة إلى بعضها ، كالمجيء والذهاب (فلا يجوز إذن توكيدُه بالكل)[1] فلا تقول : جاءني العبد كله ، وذهب زيد (كله)[2] ، فإن أجزاءَ العبد لا تفترق بالنسبة إلى المجيء بأن يجيء بعضٌ ولا يجيء الباقي .

فعلى هذا القياس لا يقال : اختصم الزيدان كلاهما ؛ لأن « الزيدان » لا يصح افتراقُهما بالنظر إلى الاختصام ، إذ هو لا يكون إلا بين اثنينِ أو أكثرَ ، فلا يصح أن يقال : اختصم زيدٌ وحدَه .

وأجاز الأخفشُ : اختصم الزيدان كلاهما[3] .

وهو مردودٌ بما ذكرنا وبعدم السماع .

وقد كان يحتمِلُ نحوُ اشتريت العبدين واشتريت العبيدَ من افتراق الأجزاء حكما ما احتمل المفردُ – أعني نحو اشتريت العبد كله – لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بتأكيدٍ ، إذ لو قلت : اشتريت العبيد كلهم لرفعِ احتمالِ افتراق الأجزاء حكما لاشتبه برفع احتمال افتراقِ الأجزاء حسا ، والاحتمالُ الثاني أظهر ؛ لكون الافتراق الثاني أشهر ، فيسبق الفهمُ إليه ، فلا يحصل المقصود .

فإذا أردت رفع أول الاحتمالين قلت : اشتريت جميع أجزاءِ العَبدَين (وجميع أجزاء العبيد)[4] .

---

(١) ساقط من ص وط .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) لم أجد فيما بين يدي من نسب ذلك إلى الأخفش ، بل المنسوب إليه عكسُه ، وانظر المقتضب ٢٤٢/٣ – ٢٤٣ ، والتسهيل ١٦٤ ، والتصريح ١٢٣/٢ ، وجعل صاحب الهمع الجوازَ مذهبَ الجُمهور . انظر ١٢٣/٢ ، وانظر حاشية الصبان ٧٥/٣ . ومنعه ابنُ عصفور في المقرب ٢٤٠/١ .

(٤) ساقط من ص .

وإذا كان الاسم نكرةً لم يؤكَّد ، إذْ التأكيدُ – كما ذكرنا[1] – لرفع الاحتمال عن أصل نِسبةِ الفعل إلى المتبوع ، أو عن عموم نسبته لأفراد المتبوع ، ورفعُ الاحتمال عن الذات المنكّر ، وأنه أي شيء هو أولى به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفةِ ذاته ، أي الاحتمال في النسبة ، فوصفُ النكرة لتتميز عن غيرها أولى من تأكيدِها .

ويستثنى من الحكم المذكور – أعني (منعَ)[2] تأكيد النكرات – شيءٌ واحد ، وهو جواز تأكيدها إذا كانت النكرةُ حكمًا لا محكوما عليه كقوله ﷺ : « فنكاحُهَا باطِلٌ باطلٌ باطلٌ »[3] ومثله قوله تعالى : ﴿ دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾[4] فهو مثل ضَرَبَ ضَرَبَ زيدٌ .

وأما تكرير المنكَّر في نحو قولك : قرأت الكتاب سورةً سورةً ، وقوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾[5] فليس في الحقيقة تأكيدا ، إذ ليس الثاني لتقرير ما سبق ، بل هو لتكرير المعنى ؛ لأن الثانيْ غيرُ الأول معنى ، والمعنى جميعَ السور ، وصفوفا مختلفة .

وقد أجاز الكوفيون تأكيدَ المنكَّر إذا كان معلوم المقدار مؤقتا كدرهم ، ودينار ، ويوم ، وليلة ، وشهر ، بكلٍ وأخواته ، لا بالنفس والعين[6] .

وليس ما ذهبوا إليه ببعيد ، لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت .

فعلى هذا لا يشترط تطابقُ التأكيدِ والمؤكَّد تعريفا ، وتنكيرا عندهم[7] خلافا للبصريين .

وأما نحو رجل ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار ، فلا خلاف في امتناع تأكيده .

---

(١) صفحة ١٠٥٠ وما بعدها .

(٢) في ط : مع .

(٣) سبق تخريجه صفحة ١٠٥٠ .

(٤) الفجر ٢١ قال تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ .

(٥) الفجر ٢٢ .

(٦) المسألة الثالثة والستون من الإنصاف صفحة ٤٥١ – ٤٥٦ ، وانظر التسهيل ١٦٥ ، وشرح ابن يعيش ٤٤/٣ ، ٤٥ .

(٧) يعني عند الكوفيين ، وانظر رأي البصريين والاحتجاج له في الإنصاف ٤٥٥ .

واستشهد الكوفيةُ لجواز ذلك بقوله[1] :

٣٦٣ - ياليتَنِي كنت صَبِيًّا مرضَعا   تحملُني الذلفاءُ حولًا أجمعا[2]

وقول الآخر :

قد صرتِ البكرةُ يومًا أجمعًا[3] (٢٥)

وأما قوله[4] :

٣٦٤ - أولاك بنو خيرٍ وشرٌّ كليهما   جميعا ومعروفٌ ألمَّ ومنكَر[5]

فحَمْلُ كليهما على البدل عند أهل المِصرين أولى ؛ لأن خير وشر ليسا بمؤقَّتين .

ويجوز مجيءُ كليهما غيرَ تأكيد ، إذا كان تابعا (لما ليس بتأكيد)[6] كقوله تعالى : ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾[7] فإنه عطف على أحدهما ، وليس (لفظ)[8] أحدهما تأكيدا ، والمعطوف في حكم المعطوف عليه ، وفي قراءة[9] (إمَّا يَبْلُغَانِ)[7] هو بدل ، لكونه معطوفا على البدل .

---

(١) البيت مجهول لا يعرف قائله (الإنصاف ٤٥٦) .

(٢) هذا البيت في العقد الفريد ٤٦٠/٣ ، وفي المقرب ٢٤٠/١ ، وفي الهمع ١٢٣/٢ ، ١٢٤ ، وفي الدرر ١٥٦/٢ ، ١٥٧ ، وفي الخزانة ١٦٨/٥ .

اللغة : الذلفاء : يحتمل أنه اسم امرأة ، ويحتمل أنه مؤنث أذلف من الذَّلَف وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة .

روي البيت في النسخ التي بين يدي : « أجمعا » ولكنه في بعض المراجع يروى أكتع ، والأكتع التام .

الشاهد : استدل به الكوفيون على جواز توكيد النكرة المؤقَّتة المعلومةِ المقدار .

قال البغدادي ١٦٨/٥ : وفيه شاهد آخر ، وهو التأكيد بأكتعَ غيرَ مسبوق بأجمع .

(٣) سبق تخريجه صفحة ١٢٣ والشاهد هنا هو الشاهد هناك .

(٤) قائله مسافِع بن حذيفةَ العبسي ، وهو شاعر فارس من شعراء الجاهلية (الخزانة ١٧٣/٥) .

(٥) البيت في شرح الكافية الشافية ١١٧٦ ، وفي الخزانة ١٧١/٥ ، وفي الحماسة بتحقيق العسيلان ٤٩٢/١ .

اللغة : أولاك : لغة في أولئك ، بنو خير وشر : ملازمون لفعل الخير والشر مع الأصدقاء والأعداء ، ألم : نزل وعرض .

الشاهد قوله : كليهما فإن حملَه على البدل عند البصريين والكوفيين أولى من التوكيد ؛ لأن خيرا وشرا ليسا بمؤقتين .

ووجَّهه ابنُ مالك في شرحه للكافية الشافية ١١٧٦ بأنه محمول على نية الألف واللام في خير وشر .

(٦) تكملة من ص وط .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ الإسراء ٢٣ .

(٨) في ت : لفظة .

(٩) قرأ حمزة والكسائي وخلف (يبلغَان) بألف مطولة بعد الغين وكسر نون التثنية . وقرأ الباقون =

وقد يحذف المؤكَّد ، وأكثر ذلك في الصلة ، كقولك : جاءني الذي ضربتُ نفسَه ، أي ضربته نفسَه ، وبعدها الصفةُ نحو جاءني قوم ضربتُ كلَّهم أجمعين ، وبعدها خبر المبتدأ نحو القبيلة أعطيت كلَّهم أجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدأ[1] من كون حذف الضمير من الصلة أولى منه من الصفة (وخبر المبتدأ)[2] ومن الصفة أولى منه في خبر المبتدأ .

وبعضُهم مَنَعَ من حذف المؤكَّد[3] ؛ لأن الحذف للاختصار والتأكيد للتطويل ، فتنافيا .

وقال هشام : إذا عطفتَ على شيءٍ لم تحتج إلى تأكيده[4] .

ولعله نظر إلى أن العطف عليه دالٌّ على أنك لم تغلَط فيه .

والأولى الجوازُ ، نحو ضَرَبَ زيدٌ زيدٌ وعمرو ؛ لأنك ربما تجوزت في نسبة الضرب إلى زيد ، أو ربما غلطت في ذكر زيد ، وأردت ضرب بكرٍ ، وعطفت بناء على أن المذكورَ بكرٌ .

قوله : وإذا أُكِّد المرفوع المتصل بالنفس والعين أُكِّد بمنفصل نحو ضربت أنت نفسَك .

قد مضى شرحه في باب العطف[5] .

= بغير ألف وفتح النون على التوكيد (النشر ٣/١٥٠ - ١٥١) .

(١) صفحة ٢٧٢ .

(٢) في ط : وكونه .

(٣) نسبه ابن جني في الخصائص ٢/٣٧٨ إلى الأخفش وقال : إنه لم يُجزْ توكيد الهاء المحذوفة من الصلة ، نحو الذي ضربت نفسَه زيد . وقال ابن مالك في التسهيل ١٦٥ : ولا يحذف المؤكَّد ويقام المؤكِّد مُقامه على الأصح . وقال ابن عقيل في شرح التسهيل (المساعد) ٢/٣٩٢ إنه مذهب الأخفش والفارسي وثعلب وغيرهم ونسبه ابنُ هشام في المغني إليهم ثم قال صفحة ٧٩٣ : إن هؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضا فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسُهما كيف ينطق بالتوكيد ، فأجابه بأنه يرفع بتقديرهما صاحباي أنفسهما وينصب بتقدير أعنيهما أنفسَهما .

(٤) لم أر أحدا نسبه إليه قبل الرضي ، وانظر حاشية ياسين ١/١٢١ فقد نسبه إليه أيضا .

(٥) صفحة ١٠٢٦ وما بعدها .

قوله : وأكتع وأخواه أتباعٌ لأجمعَ ، ولا تتقدم ، وذكرُها دونَه ضعيفٌ)[1] .

اعلم أنك لو أردتَ الجمعَ بين ألفاظ التأكيد المعنويّ قدمتَ النفس ثم العين ، ثم الكلَّ ، ثم أجمعين ، ثم أخواتِه من أكتعِين إلى أبتعين .

(أما تقديم النفس على الكل ؛ فلأنَّ الإحاطةَ صفةٌ للنفس ومعنًى فيها ، فتقديم النفس على صفتها أولى)[2] .

وأما تقديم النفس على العين ؛ فلأن النفسَ لفظٌ موضوع لماهيتها حقيقةً ، ولفظ العين مستعارٌ لها مجازا من الجارحة المخصوصة ، كالوجه في قوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾[3] أي ذاتَه[4] .

وأما تقديم الكل على أجمع فلكونه جامدا ، وإتباع المشتق للجامد أولى ، ولاسيما (إذا كان المشتقُّ على وزن الصفةِ ، وهو أفعلُ ، وأيضا)[5] (فإن)[6] كُلًّا قد يقع مبتدأ دون أجمع ، فإنه لا يقع إلا تأكيدا .

وأما تقديم أجمع على أخواته فلكونه أدلَّ على معنى الجمعية المرادةِ من جميعِها .

وأما تقديم أكتع – في الصحيح – على أخويه فلكونه أظهرَ في إفادة معنى الجمع منهما ؛ لأنه من قولهم : حول كتيع ، أي تامٌّ ، (وهذا)[7] المعنى خافٍ فيهما .

وإن لم تقصد الجمعَ بين هذه الألفاظ فلك الاقتصارُ على أيِّها شئت ، ومن النفس إلى أجمع لا يلزم أن يكون الأخيرُ تابعا للمقدَّم ، بل لك أن تذكر العينَ من دون النفس ، (والكل من دون العين)[8] وأجمع ومتصرفاته وأخواته من دون كلّ .

---

(١) ساقط من ص .

(٢) في ط : أما تقديم النفس والعين على الكل .. إلخ ، ثم علل للنفس و لم يعلل للعين .

(٣) من الآية ٨٨ سورة القصص .

(٤) تفسير الوجه بالذات من تأويلات المعتزلة ، انظر الكشاف ١٩٤/٣ ، والفتاوى لابن تيمية ٩٨/٥ .

(٥) ساقط من ص .

(٦) في ط : أن .

(٧) في ط : هذا .

(٨) ساقط من ص وط .

وأما أكتع وأخواته فالبصريُّون – على ما حكى الأندلسيُّ عنهم[1] – جعلوا النهايةَ أبصعَ ومتصرفاتِه ، ولم يذكروا أبتعَ ومتصرفاتِه . قال : وهذا يدل على قِلَّتِهِ[1] .

والبغداديةُ جعلوا النهايةَ أبتعَ وأخواتِه فقالوا : أجمع ، أكتع ، أبصع ، أبتع[2] .

وكذا ذكر الجُزولي[3] .

والزمخشريُّ قدم أبتعَ على أبصع[4] ، وتبعه المصنفُ[5] ، ولا أدري ما صحتُه .

والمشهور أبصعُ بالصاد المهملة ، وقيل بالضاد المعجمة .

والمشهور أنك إذا أردتَ ذكر أخواتِ أجمعَ وجب الابتداءُ بأجمع ، ثم تجيء بأخواته على هذا الترتيب : أجمعَ ، أكتعَ ، أبصعَ ، أبتعَ .

ولا خلاف أنه لا يجوز تأخيرُ أجمعَ عن إحدى أخواته .

وقال ابنُ كيسان : تبدأ (بأيِّهن)[6] شئتَ بعد أجمع[7] .

والقول الثالث : أنه يجوز حذفُ أجمعَ مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية[8] .

والقول الرابع : جواز حذف أجمع ، مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض ، وسُمِع جاءني القوم أكتعون ، وسمع أيضا أجمع أبصع ، وجُمَع بصع ، وأيضا جمع بتع ، وأيضا جُمَع بصع بتع[9] .

---

(١) نقل هذا الكلام الأندلسي في المباحث الكاملية ٢/٣٩٢ – ٣٩٣ عن الشلوبين ، وكان يتحدث عن أبتع ، وقال في آخر الكلام : إلا أن البصريين بجملتهم لا يحفظونه فدل على قلته وأن النهاية عند غيره : أبصع .

(٢) ونقله الأندلسي عن الشلوبين في المباحث الكاملية ٢/٣٩٢ .

(٣) في المقدمة الجزولية ق ٥ : وللواحد المذكر منها : كلّه إلى أبتع .

أقول : ذكر الأندلسيُّ أن الذي بينهما : أجمع ، أكتع ، أبصع (المباحث الكاملية ٢/٣٩٠) .

(٤) في المفصل بشرح ابن يعيش ٣/٤٦ وأكتعون ، وأبتعون ، وأبصعون إتباعاتٌ ، لأجمعون .. إلخ .

(٥) عند ذكره لها في متن الكافية عد أبتع ، قبل أبصع انظر صفحة ١٠٥٥ .

وفي إيضاحه للمفصل ١/٤٣٧ : وتقول أجمع ، أكتع ، أبصع ، جمعاء ، كتعاء ، بتعاء ، بصعاء ، أجمعون ، أكتعون ، أبتعون ، أبصعون ، جُمَع كتع ، بتع ، بصع .

(٦) في ط : بأيتهن .

(٧) نسبه إليه الزمخشري وابنُ يعيش في المفصل بشرح ابن يعيش ٣/٤٦ .

(٨)و(٩) انظر المفصل وشرحه لابن يعيش ٣/٤٦ ، دون نسبة فيهما أيضا ، وطُمِسَ في ص من قوله : وإن لم تقصد الجمع في الصفحة السابقة إلى قوله : الثلاثة الباقية .

ولا خلاف أنك إذا أردت ذكرَ ، النفس والعين والكل وأجمع معًا وجب الترتيبُ المذكور .

قال ابن بَرهان : إذا قلت : جاءني القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون ، فكلُّهم تأكيدٌ للقوم ، وأجمعون تأكيدٌ لكلهم ، وكذا البواقي كلُّ واحد تأكيدٌ لما قبله[1] .

وقال غيره : (الصحيح)[2] أن كلها تأكيدٌ للمؤكَّد الأول كالصفات المتتالية[3] .

(وقال)[4] المبردُ والزجّاجُ : في قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[5] إنّ كلهم دالٌّ على الإحاطة ، وأجمعون دالٌّ على أن السجود منهم في حالة واحدة[6] .

وليس بشيء ، لأنك إذا قلت : جاءني القوم أجمعون فمعناه الشمول والإحاطةُ اتفاقا منهم ، لا اجتماعُهم في وقت واحد ، فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم ، وكأنهما كَرِها ترادفَ لفظين بمعنى واحد ، وأيُّ محذورٍ في ذلك مع قصد المبالغة ؟

---

(١) سبق تخريج رأيه صفحة ١٠٦١ ، وانظر شرحَه للُّمع ٢٢٧ .

(٢) في ت وجـ وص : بل .

(٣) انظر شرح ابن يعيش للمفصل ٤٦/٣ .

(٤) في ت : وقول .

(٥) الحجر ٣٠ وص ٧٣ .

(٦) في معاني القرآن للزجاج ق ١٣١ب وقوله : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ قال سيبويه والخليل : أجمعون توكيد بعد توكيد ، وقال محمد بن يزيد : المعنى يدل على اجتماعهم في السجود ، المعنى فسجدوا هم في حال واحدة . وقول سيبويه والخليل أجود ؛ لأن أجمعين معرفةٌ فلا يكون حالا .

أقول : هذا عكس ما نقل الرضي عن الزجاج .

البـــدل

قوله : البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه .

قوله : مقصود بما نسب إلى المتبوع .

يخرِجُ التأكيدَ والوصفَ وعطفَ البيان كما قال[1] :

قوله : دونه .

يخرجُ عطفَ النسق ؛ لأن المقصود هناك التابعُ والمتبوعُ معا ، والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الأول .

هذا (قوله)[2] ، ولا يطردُ ما قالَه في نحو جاءني زيد بل عمرو (فإن)[3] المقصود هو الثاني ، دون الأول ، مع أنه عطف نسق .

أقول : وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرقٌ جَلِيٌّ بين بدل الكل (من الكلّ)[4] وبين عطف البيان ، بل (ما أرى)[5] عطفَ البيان إلا البدلَ[6] – كما هو ظاهرُ كلام

---

(١) يعني ابن الحاجب ، قال في شرحه لكافيته ٦٢ : قوله : مقصود بما نسب إلى المتبوع : يخرج التوابعَ كلَّها إلا المعطوفَ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) في ط : قال : والصواب ما أثبته .

(٤) تكملة من ط ، وذكر البطليوسي أن أبا القاسم الزجاجي قال : وإنما قلنا البعض والكل مجازا ، وعلى استعمال الجماعة له مساحةً ، وهو في الحقيقة غيرُ جائز ، وأجود من هذه العبارة : ويبدل الشيء من الشيء وهو بعضُه .
قال البطليوسي : هذا الاعتذار يحتمِل وجهَين : أحدُهما أنه اعتذار من إدخاله الألف واللام على بعض وكل ، وهما يقدِّران تقديرَ المعارف ، لأنهما مضافان في المعنى وإن لم يضافا في اللفظ . والوجهُ الثاني أن بدلَ البعض من الكل ينقسم إلى قسمين : أحدُهما داخلٌ في بدل البيان – وهو أن يكون جزءًا مما قبله نحو ضربت زيدا رأسه ، والثاني داخل في بدل الغلط – وهو أن يكون الثاني ليس جزءا مما قبله نحو : ضربت زيدا رأسَ عمرو . فإذا قال : ويبدل البعض من الكل أوهم أن المقصودَ القسمانِ (إصلاح الخلل ٩٦ – ٩٨ بتصرف) .

(٥) في ط : لا أرى ، وفي ص : لم أر .

(٦) لم يعدَّ الزجاجيُّ عطفَ البيان من التوابع ، ورد عليه البطليوسيُّ في إصلاح الخلل ٦٧ – ٧٦ . فقال ما =

سيبويه – فإنه لم يذكر عطفَ البيان[1]، بل قال : أما بدل المعرفةِ من النكرة فنحو مررت برجل عبدِ الله ، كأنه قيل : بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك فأبدلَ مكانه ما هو أعرفُ منه ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِى إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَاطِ

= ملخصه : هذا الكلام مختل ، لأن عطف البيان له مواضع يشارك فيها النعتَ ، ومواضع يشارك فيها البدلَ . ومواضع ينفرد بها ، ومن أجل هذه المواضع التي ينفرد بها احتيجَ إليه .

قال : أما المواضع التي ينفردُ بها عطفُ البيان ومن أجلها احتيج إليه فهي ثلاثةٌ : باب النداء نحو يا أخانا زيدًا ، والمبهمات نحو مررت بهذا الرجل ، والنحويون يتسامحون في هذا فيسمونه نعتًا ، وهو في الحقيقة عطفُ بيان وباب اسم الفاعل نحو هذا الضارب الرجلِ زيد فزيد عطف بيان ولا يصح أن يكون بدلا ، لأنه لا يصح أن يحل محل المبدَل منه لخلوه من أل .

ثم قال : النعت والبدل ينفصلان من تسعة أوجه ثم ذكرها .

ثم قال وأما النعت وعطف البيان فإنهما ينفصلان من خمسة أوجه :

١) أن النعت يكون بالصفات المشتقة أو المؤول بها ، وعطف البيان بالجوامد .

٢) أن النعتَ يكون بالمعارف والنكرات وعطفَ البيان لا يكون عند البصريين إلا بالمعارف .

٣) أن النعت يكون بما هو للمنعوت وبما هو لسببه وعطف البيان هو المعطوف عليه بعينه .

٤) أن النعت تسد مسدَّه الجملُ والظروفُ والمجرورات وليس كذلك عطف البيان .

٥) أن النعت جزءُ المنعوت وعطف البيان عينُ المعطوف .

والبدل ينفصل عن عطف البيان من أربعة أوجه :

١) البدل قد يكون عينَ المبدل أو جُزْءَه أو مشتملا عليه أو حدثًا من أحداثه وعطف البيان هو عينُ المعطوف عليه أبدا .

٢) البدل يكون بالمعارف والنكرات والمظهر والمضمر وعطف البيان لا يكون إلا بالأسماء المعارف الظاهرة عند البصريين .

٣) البدل يقدَّر معه إعادةُ العامل ، ولا يقدر مع عطف البيان .

٤) البدل يجيء منه ما يجري مَجرى الغلط ؛ ولا يجيء ذلك في عطف البيان .

(١) ردد سيبويه في مواضع من كتابه ذكر أمثلة لعطف البيان دون كلمة البيان ، قال في الكتاب ٣٠٤/١ قلت : أرأيتَ قول العرب يا أخانا زيدًا أقبل ، قال : عطفوه على هذا المنصوب فصار نصبًا مثلَه .

وقال بعد ذكر بيت رؤبة : لقائلٍ يا نصر نصرا نصرا ٣٠٥/١ وأما قول رؤبة ، فعلى أنه جعل نصرا عطفَ البيان ونَصَبَه .

وقال ٣٠٧/١ وقال الخليل رحمه الله : إذا قلت يا هذا وأنت تريد أن تقف عليه ثم تؤكدَه باسم يكون عطفًا عليه ، فأنت فيه بالخيار : إن شئت رفعت وإن شئت نصبت ، وذلك قولك : يا هذا زيدُ .

وقال ٣٠٨/١ فإذا قلت : يا هذا الرجلَ فأردت أن تعطف ذا الحجة على هذا جاز فيه النصب ، ولا يجوز ذلك في أي ، لأنه لا تعطف عليه الأسماء ، ألا ترى أنك لا تقول : يا أيُّها ذا الحجة .

أقول : هذا فيه كفاية لاستقلال عطف البيان عند سيبويه .

اللهِ ﴾[1] قال : ومن البدل - أيضا - قولُك : مررت بقوم عبدِ الله ، وزيدٍ وخالدٍ ، والرفع جيدٌ ، أي هم عبد الله وزيد وخالد[2] . قال[3] :

٣٦٥ - يا ميُّ إن تفقدِي قومًا ولدتِهم أو تُخْلَسِيهم فإن الدهرَ خَلَّاسُ
عمرٌو وعبدُ مناف والذي عَهِدتْ ببطنِ عرعَرَ آبى الظلمِ عَبَّاسُ[4]

قالوا[5] : الفرق بينهما أن البدلَ هو المقصود بالنسبة دون متبوعه ، بخلاف عطف البيان فإنه بيانٌ ، والبيان فرعُ المبيَّن (ولولا المبيّن لم يأت به)[6] فيكون المقصودُ هو الأول .

والجواب أنا لا نسلم أن المقصودَ بالنسبةِ في بدل الكل هو الثاني فقط ، ولا في سائر الأبدال إلا الغلط ، فإنَّ كونَ الثاني فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهر .

وإنما قلنا ذلك ؛ لأن الأولَ في الأبدالِ الثلاثة منسوبٌ إليه في الظاهر ، ولابد أن يكونَ في ذكره فائدةٌ لم تحصل لو لم يُذْكَر، كما يذكر في كل واحد من الثلاثة ، صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ، ولاسيما كلامُه تعالى ، وكلامُ نبيّه ﷺ ، فادعاءُ كونه غيرَ مقصود بالنسبة مع كونه منسوبًا إليه في الظاهر ، واشتمالِه على فائدة يصح أن ينسب إليه لأجلها ، دعوَى خلافِ الظاهر .

---

(١) الشورى ٥٢ - ٥٣ .

(٢) الكتاب ٢٢٤/١ - ٢٢٥ .

(٣) اختلف في نسبة البيتين فقيل قائلُهما : أبو ذؤيب الهذلي ، وقيل أميةُ بن أبي عائذ ، وقيل مالكُ بنُ خالدِ الخناعي وقيل عبد مناف بن ربع ، وقيل صخر الغيّ ، وقيل الفضل بن عباس بن عقبة بن أبي لهب وقيل لأبي زبيد الطائي (انظر الخزانة ١٧٨/٥ - ١٧٩) .

(٤) البيتان في ديوان الهذليين ١/٣ منسوبان إلى مالك بن خالد الخناعي ، وكذا في الكتاب ٢٢٥/١ ، وفي الخزانة ١٧٤/٥ .

اللغة : تخلسيهم : يؤخذون منك بغتة . عباس : العباس بن عبد المطلب ولذا يروى البيت في ديوان الهذليين : ببطن مكةَ .

الشاهد قوله : قوما ... عمرو وعبد مناف .. حيث رفع البدل وهو عمرو وعبد مناف وعباس على القطع ، كما أورده سيبويه على أن الرفعَ فيه جيد .

(٥) يعني النحاة الذين يجعلون عطفَ البيان غيرَ البدل .

(٦) ساقط من ص وط .

ثم نقول في بدل الكلّ : إن الفائدةَ في ذكرهما معا أحدُ ثلاثة أشياء – بالاستقراء – :

إما كونُ الأولِ أشهرَ والثاني متصفا بصفة نحو بزيد رجلٍ صالحٍ .

أو كونُ أولِهما متصفا بصفة ، والثاني أشهرُ نحو بالعالمِ زيدٍ ، وبرجل صالحٍ زيدٍ .

وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الإبهام ، مع أنه ليس في الأول فائدة ليست في الثاني ، وذلك لأن للإبهام أولًا ثم التفسير ثانيا وقعًا وتأثيرا في النفس ليس للإتيان بالمفسِّر أولا ، وذلك في نحو برجلٍ زيدٍ ، فإن الفائدةَ الحاصلةَ من رجل تحصل من زيد ، مع زيادة التعريف ، لكن الغرضَ ما ذكرنا .

ولا يجوز العكسُ نحو بزيد رجلٍ ، إذ لا فائدة في الإبهام بعد التفسير .

ثم يسمّى بعطف البيان من جملة بدلِ الكل ما يكونُ الثاني موضِّحًا للأول ، وذلك إما بأن يكون لشيء واحدٍ اسمان هو بأحدهما أشهرُ من الآخر ، وإن لم يكن أخصَّ منه نحو قوله :

أقسم بالله أبو حفصٍ عُمَرْ[1] (٣٥٨)

فإن ابنَ الخطاب (رضي الله تعالى عنه)[2] كان بعمرَ أشهرَ منه بأبي حفص ، ولو فرضنا أنه ليس في الدنيا من اسمُه عمرُ ولا من كنيتُه أبو حفصٍ إلا إياه .

وإما أن يكون اسمان (يطلقان)[3] على ذات ، ثانيهما جامدٌ ، وهو بعض أفرادِ الأولِ – سواءٌ كان أشهرَ من الأول لو أُفرِدَ أولا – كما إذا كان لك خمسةُ إخوةٍ اسمُ أحدهم زيدٌ ، وهناك خمسةُ رجال مسمَّين بزيد أحدُهم أخوك ، فإذا (قيل)[4] جاءني أخوك زيدٌ ، فزيد أحد أفراد « أخيك » أي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ أخيك ، وكذا إن عُكِسَ فقيل : جاءني زيدٌ أخوك فأخوك واحدٌ من جملة من يطلق عليهم (اسم)[5] زيدٍ ، فالثاني في الصورتين أخصُّ من الأول عند الاقتران ، أما عند

---

(١) سبق تخريجه صفحة ١٠٥٥ .

(٢) تكملة من جـ وص وط .

(٣) في ت وط : مطلقان ، وفي جـ : ينطلقان ، ولعل الأصوب ما أثبته ، ولـ « مطلقان » وجه وهو أن يعرب « يكونَ » تاما .

(٤) في ت : قلت .

(٥) ساقطة من ط .

الانفراد فأحدُهما مساوٍ للآخر في الشهرة ؛ لأن كلَّ واحد منهما يطلَق على خمسةٍ .

والأغلب أن يكون البدلُ جامدا بحيث لو حذفتَ الأولَ لاستقل الثاني و لم يحتجْ إلى متبوع قبله في المعنى ، فإن لم يكن جامدا كقوله[1] :

٣٦٦ - فَلَا وأبِيك خيرٍ منكَ إني لَيُؤْذِيني التحمحمُ والصهيلُ[2]

قُدِّرَ الموصوفُ أي فلا وأبيك رجلٍ خيرٍ منك ، بخلاف الصفة ، فإنك لو حذفتَ الأولَ في جاءني زيدٌ العالمُ لاحتاجَ الثاني إلى مقدَّر قبله ؛ لأن الوصفَ لابدَّ له من موصوف فلذا قيل : إن الثاني في نحو :

العائذاتِ الطير[3] (٣٤٧)

بدلٌ ، وفي الطيرِ العائذاتِ صفةٌ ، وبخلاف التأكيد ، فإنه - وإن كان جامدا - لكن كونَ معناه مفهوما من المتبوع لو سُكِتَ عليه مَنَعَ من اعتباره مستقلا .

ولما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج إلى المتبوع كما احتاج الوصفُ ، ولم يفهم معناه من المتبوع كما فُهِم ذلك في التأكيد جاز اعتبارُه مستقلا - لفظا - أي صالحا لأن يقوم مقام المتبوع ، ولما كان إعرابُه (بتبعية الأول)[4] جاز أن يُعْتَبَرَ غيرَ مستقل أخرى ، فالأول نحو يا زيدُ أخُ ، ويا أخانا زيدُ - مبنيين - والثاني يا غلامُ بشرٌ وبشرا -

---

(١) قائله شُمير بن الحارث الضَّبِّي ونسب البغدادي في الخزانة ١٨٢/٥ إلى أبي زيد أنه ضبطه هكذا ، وأن الأخفش قال فيما كتبه عليه : الذي في حفظي سمير، وكذا ضبطه الصاغاني في العباب ، وقال : وهو شاعر جاهلي .

(٢) البيت في نوادر أبي زيد ١٢٤ ، وفي المقرب ٢٤٥/١ ، وفي الخزانة ١٧٩/٥ ، ١٨٤ .

اللغة : التحمحم : صوت الفرس إذا طلب العلفَ ، والصهيل : صوت الفرس مطلقا .

الشاهد : وقوعُ البدل هنا ، وهو قوله « خيرٍ » مشتقا والأغلب وقوعه جامدًا حتى لو حذفت الأولَ استقل الثاني ، والمشتق يقدر له موصوفٌ جامد . ويروى خير بالرفع قال الأخفش - كما نقل البغدادي ١٧٩/٥ فكأنه قال : وهو خيرٌ منك .

(٣) جزء من قول النابغة :

والمؤمنِ العائذاتِ الطيرَ يرقُبها ركْبَانُ مكة بين الغِيل فالسَّنَدِ

وقد سبق تخريجه صفحة ١٠١٤ وذكره هنا على أن الطير بدل من العائذات ، لكون الثاني جامدًا ، ولو عكس الأمر لكان العائذاتُ صفةً .

(٤) في ص : بتبعيته للأول .

معربا بالوجهين – ويا أخانا زيدًا – بالنصب – وكذا قوله[1] :

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ[1] .... (٢٩٩)

بالجر ، وكذا المنسوق يجوزُ جعلُه مستقلا ، نحو يا زيد وعمرُو ، وغير مستقل نحو يا زيدُ والحارثُ . للعلة المذكورة بعينها .

وإنما لم يجز يا زيدُ وعمرًا ، ولا يا زيدُ وعمرٌو – بالتنوين – كما جاز يا غلام بشرٌ وبشرًا في البدل ، لأن العاطفَ كحرف النداء ، والمعطوف صالحٌ لمباشرتهِ له .

والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيانُ بعد الإجمال ، والتفسير بعد الإبهام ، لما فيه من التأثير في النفس ؛ وذلك أن المتكلم يحقق بالثاني (معنًى بعد)[2] التجوز والمسامحة في (الأول)[3] تقول : أكلت الرغيف ثلثَه ، فتقصد بالرغيف (ثلث)[4] الرغيف ، ثم تبين ذلك بقولك : (ثلثَه)[5] ، (وكذلك)[6] بدل الاشتمال ، فإن الأولَ فيه يجب أن يكون بحيثُ يجوزُ أن يطلق ويرادَ به الثاني ، نحو أعجبني زيدٌ علمُه ، وسُلِبَ زيد ثوبُه ، فإنك قد تقول : أعجبني زيدٌ إذا أعجبك علمُه ، وسلب زيدٌ إذا سلب ثوبُه ، على حذف المضاف ، ولا يجوز أن تقول ضربت زيدًا وقد ضربتَ غلامه .

وقال سيبويه في قولهم : رأيت قومَك أكثرَهم ، وصرفتُ وجوهَها (أولَها)[7] : إنك أردت أكثرَ قومك ، وصرفت وجوهَ أولها ، ولكنك ثنيتَ الاسمَ توكيدًا[8] ، كقوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[9] .

---

(١) سبق تخريجه صفحة ٩١١ وقد أنشده هنا لبيان أن البدلَ يجوز أن يعدَّ مرة مستقلا لفظا ، وأخرى غير مستقل كهذا البيت على جر بشر .

ونحو هذا البيت يَعْتَدُّ به من يرى الفصل بين البدل وعطف البيان ، وذلك أنهم يقولون إن البدلَ – دائما – على نية الاستقلال ، ولو كان هذا البيت على نية الاستقلال لما جاز إضافة ما فيه « ال » إلى المجرد منها .

(٢) في جـ وص : معنى ، وفي ط : بعد ، ولعل الأفضل ما أثبته .

(٣) في ط : بالأول .

(٤) في ط : ثلاث ، والصواب ما أثبته .

(٥) في ط : ثلاثة ، والصواب ما أثبته .

(٦) في ط : وكذا .

(٧) في ص : أولها وآخرها .

(٨) الكتاب ١/٨٠ – ٨١ .

(٩) الحجر ٣٠ ، وص ٧٣ .

وهذا الذي قاله قريبٌ ، إلا أنه بالتفسير بعد الإبهام أشبهُ .

قالوا[1] : والفرقُ الآخرُ أن البدل في حكم تكريرِ العامل .

ولو سلمنا ذلك فيما تكرَّر العاملُ فيه ظاهرا ، فبأيِّ شيء يعرِفُ المخاطبُ ذلك فيما لم يتكرَّر فيه .

ولنا أن ندعي ذلك فيما سمَّوْه عطفَ البيان ، مع التسليم في البدل .

وفرَّقُوا أيضا بينهما (بعدم)[2] وجوب توافقِ البدلِ والمبدل منه تعريفًا (وتنكيرا)[3] بخلاف عطفِ البيان .

والجواب : تجويز التخالفِ في المسمَّى عطفَ بيان - أيضا -.

(هذا الذي ذكرت هو الذي يقوى عندي)[4] .

قوله : وهو بدلُ الكل ، وبدل البعض ، وبدلُ الاشتمال ، وبدل الغلَط ، فالأولُ مدلولُه مدلولُ الأولِ ، والثاني جزؤُه، والثالث بينه وبينه ملابسةٌ بغيرِهما ، والرابعُ أن تقصد إليه بعد أن غلِطتَ بغيرِه .

قوله : فالأول مدلوله مدلول الأول .

فيه تسامحٌ ، إذ مدلولُ قولك : أخِيك في بزيد أخيك لو كان عينَ مدلول زيدٍ لكان تأكيدًا ، وأخوك (يدل)[5] على أخوةِ المخاطَب ، ولم يكن (يدلُّ)[5] عليها زيدٌ ، لكنَّ مراده أنهما يطلقان على ذاتٍ واحدة ، (وإن كان أحدُهما يدلُّ على معنى فيها لا يدل عليه الآخر)[6] .

قوله : والثاني ، جزؤه .

أي بدلُ البعض جزءُ الأول ، نحو كسرت زيدا يدَه .

---

(١) يعني النحاة الذين يرون اختلافَ عطفِ البيان عن البدل .

(٢) في ط : بَعْدَ .

(٣) في ط : وتنكير .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في ط : بدل ، والصواب ما أثبته .

(٦) ساقط من جـ .

قوله : والثالث بينه وبينه ملابسةٌ بغيرهما .

أي بين الأول والثاني ملابسةٌ بغير الكلية (والبعضية)[1] والجزئية ، وهذا الإطلاقُ يدخلُ فيه بعضُ بدلِ الغلط ، نحو جاءني زيدٌ غلامُه أو حِمارُه ، ولقيت زيدا أخَاه ، ولاشك في كونهما من بدلِ الغلط .

وإنما قيل لهذا بدلُ الاشتمال قال ابن جعفر : لاشتمال المتبوعِ على التابع ، لا كاشتمال الظرفِ على المظروف بل من (حيث)[2] كونُه دالا عليه إجمالا ، (ومقتضيا)[3] له بوجه ما ، بحيث تَبْقَى النفسُ عند ذكر الأول متشوقةً إلى ذكر ثانٍ منتظرةً له ، فيجيء الثاني ملخِّصا لما أجمل في الأول مبينًا له[4] .

وقال المبردُ - والقولان متقاربان - سُمِّي بدل الاشتمال ؛ لاشتمال الفعل المسند إلى المبدَل منه على البدل ليفيدَ وَيتِمّ[5] .

لأن (الإعجاب)[6] في قولك أعجبني زيدٌ حسنُه - وهو مسند إلى زيد - لا يُكْتَفَى به من جهة المعنى ؛ لأنه (لم)[7] يعجبك للحْمِه ودمِه ، بل لمعنًى فيه ، وكذا سلب زيدٌ ظاهرٌ في أنه لم يسلب نفسُه بل سلب شيءٌ منه ، وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ ﴾[8] غيرُ مفيدٍ ، إلا أن يكون لحُكْمٍ من (أحكامه)[9] غيرِ معين ، وكذا ، لَعْنُ أصحابِ الأخدود ، مطلقا غيرُ مفيد ؛ إلا لفعلهم بذلك الأخدود ما استحقوا به اللعنَ[10] ، بخلاف ضربت زيدا عبدَه فإنه بدلُ

---

(١) ساقطة من جـ وص وط : والحقيقة أن « الجزئيةَ » تغني عنها .

(٢) في ط : حديث .

(٣) في ط : متقاضيا .

(٤) قال ابنْ جعفر في شرح المقدمة الجزولية لوحة ٣٠٧ : ومنه قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ﴾ أبدلَ النارَ من الأخدود لاشتماله عليها لا بإحاطته بها ، واحتوائه عليها ، بل لكونها من مقتضياتِه ومتعلقاتِه في الجملة .

(٥) في المقتضبَ ٢٧/١ : وقد يجوز أن يبدل الشيء من الشيء إذا اشتمل عليه معناه ، لأنه يقصدُ قصدُ الثاني ، نحو قولك : سلب زيد ثوبُه ؛ لأن معنى سلب أخذ ثوبه ، فأُبدِل منه لدخوله في المعنى .

(٦) في ط : إعجاب .

(٧) في ط : لا .

(٨) من قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ .. ﴾ الآية ٢١٧ البقرة .

(٩) في ص : أحكام .

(١٠) يعني في قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ، النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾ ٤و٥ .

الغلط ؛ لأن (ضربت زيدا)[1] مفيدٌ غيرُ محتاجٍ إلى شيء آخر .

ولا تقول في بدل الاشتمال ، نحوَ قَتَلَ الأميرُ سيافُه ، وبنى الوزير وكلاؤُه ؛ لأن شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد هو من المبدَل منه معيَّنا ، بل تبقى النفسُ مع ذكر الأول متوقفةً على البيان للإجمال الذي فيه ، وهذا الأولُ غيرُ مجمل ، إذ يستفادُ عرفًا من قولك : قتل الأميرَ أن القاتلَ سيافُه وكذا في أمثاله ، فلا يجوز مثلُ هذا الإبدالِ مطلقا .

ودليل حصر الإبدال في الأربعة أنه ، لا يخلو مدلول الثاني من أن يكون مدلولَ الأول أَوْ لا ، والأول بدلُ الكلِّ ، والثاني إما أن يكون الثاني فيه بعض الأول أَوْ لاَ ، الأولُ بدلُ البعضِ ، والثاني إما أن يكون فيه الفعلُ المسندُ (إلى)[2] المبدل منه مشتمِلًا على الثاني - أي متقاضيا له بوجهٍ ما - أو لا، الأولُ بدلُ الاشتمال والثاني بدلُ الغلط .

وهذا الذي يسمّى بدل الغلط على ثلاثة أقسام :

إما بدءا ، وهو أن تذكر المبدَل منه عن قصد وتعمُّدٍ ، ثم توهم أنك غالطٌ لكون الثاني أجنبيا ، وهذا يعتمدُه الشعراء كثيرا للمبالغة ، والتفنن في الفصاحة ، وشرطُه أن يرتَقِيَ من الأدنى إلى (الأعلى)[3] كقولك (هندٌ نجمٌ بدرٌ)[4] ، كأنك - وإن كنت معتمدا لذكر (النجم)[5] - تُغَلِّط نفسَك ، وترى أنك لم تقصد في الأول إلا تشبيهًا بالبدر ، وكذا قولك : بدر شمس .

وإما غلط (صريح)[6] محقَّق ، إذا أردت - مثلا - أن تقول : جاءني حمارٌ ، فسبقك لسانُك إلى رجل ، ثم تداركت الغلطَ ، فقلت حمارٌ .

وإما نسيانٌ ، وهو أن (تعتمد)[7] ذكرَ ما هو غلطٌ ، ولا يسبقَك لسانُك إلى ذكره ، لكن تنسى المقصودَ ، ثم بعد ذلك تتداركُه بذكرِ المقصود .

---

(١) في ط : ضرب زيدٌ .
(٢) في ت وص : أو .
(٣) في ط : على .
(٤) في ط : هند نجم بدر شمس .
(٥) ساقطة من ط .
(٦) في جـ : صِرْفٌ .
(٧) في ط : يعتمد .

ولا يجيءُ الغلط الصرفُ ، ولا بدلُ النسيان في كلام الفصحاء ، (ولا)[1] يصدر عن رَوِيَّة وفطانة ، فلا يكون في شعرٍ أصلا[2] ، وإن وقع في كلام فحقه (الإضرابُ)[3] عن الأول (المغلوطِ)[4] فيه بِبَلْ .

ومعنى بدلِ الغلط : البدلُ الذي كان سببُ الإتيان به الغلطَ في ذكر المبدل منه ، لا أن يكونَ البدلُ هو الغلط .

وبدلُ الكل من الكل يجب موافقتُه للمتبوع في الإفراد والتثنية والجمع والتأنيث[5] فقط ، لا في التعريف والتنكير ، وأما الأبدال الأُخَر فلا يلزم موافقتُها للمبدَل منه في الإفراد والتذكير وفروعهما أيضا .

قوله : ويكونان معرفتَين ونكرتين ومختلفتين ، وإذا كان نكرةٌ من معرفةٍ فالنعتُ ، مثل قوله تعالى : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾[6] .

اعلم أن البدل والمبدل منه في الأبدال الأربعة يقعان معرفتين ونكرتين ، والأوَّل

---

(١) في ص وط : وما .

(٢) قال ابن السِّيد البطليوسيّ في إصلاح الخلل ٩٨ وما بعدها : قال أبو القاسم : والبدل الرابع بدل الغلط ، ولا يجري مثلُه في القرآن ، ولا في كلام فصيح ..

قال المفسر : هذا الذي قاله أبو القاسم قد قاله غيرُه ، وكأنه اتفاقٌ من النحويين فأما قولهم : إنه لم يقع في القرآن فصحيحٌ لا اعتراضَ فيه ، وأما قولهم : إنه لم يجيء في شعر ، ولا في كلام فصيح فقد تأملتُه فرأيتُه غيرَ صحيح ، ووجدت الغلط ينقسم قسمين ... أحدُهما يقع من غير أن يريدَه المتكلمُ ولكن يذهبُ إلى أن يقول شيئا فيسبقُ لسانُه إلى غيره . وقد يكون من عِيِّ المتكلم وغباوته .. ثم مثل له . والثاني : شيء يتعمدُه المتكلمُ ويقصدُه يريد بذلك المبالغةَ ، كقول القائل : هذا كوكب بل بدرٌ بل شمس .. وهذا النوع كثير في الشعر فمنه قول زهير :

قف بالديار التي لم يعفُها القِدَمُ ... بلى وغيرَهـا الأرواحُ والدِّيـمُ

ونحو قول طرفة :

وفي الحَيّ أحوى ينفض المَردَشادِنٌ ... مُظَاهِرُ سِمْطَي لُؤْلُؤٍ وزَبَرْجَـدِ

خـذولٌ تراعي رَبْرَبًا بخميلـةٍ ... تَنَاوَلُ أطرافَ البريرِ وترتـدي

(٣) في ط : الاضطراب .

(٤) في ص : الملغوط .

(٥) ليس في النسخ التي بين يدي كلمة : التذكير ، وقد استغنى عنها بالتأنيث ؛ لأنه إذا طابق في التأنيث فليس له قسيمٌ إلا التذكير ، فسيطابق في التذكير أيضا .

(٦) العلق ١٥و١٦ .

معرفةٌ ، والثاني نكرة وعلى العكس ، والأربعة في الأربعة ستةَ عشر .

فأمثلة الكل من الكل بزيدٍ أخيك ، برجل أخٍ لك ، بزيدٍ أخٍ لك برجلٍ أخيك .

أمثلة البعض بزيدٍ رأسِه ، برجل رأسٍ له ، بزيد رأسٍ له ، برجلٍ رأسِه .

أمثلة الاشتمال بزيدٍ علمِه برجل علمٍ له ، بزيدٍ علمٍ له ، برجلٍ علمِه .

أمثلة الغلط : بزيدٍ الحمارِ ، برجلٍ حمارٍ ، بزيدٍ حمارٍ ، برجلٍ الحمارِ .

قوله : (وإذا)[١] كان نكرةً .

أي إذا كان نكرةٌ مبدلةً من معرفة ، فنعتُ تلك النكرةِ واجبٌ ، وليس ذلك على الإطلاق ، بل (هي)[٢] في بدل الكل من الكل .

وإن رويت « نكرةً » بالنصب فالمعنى : وإذا كان الثاني نكرةً مبدلةً من معرفة .

قال أبو علي في الحجة – وهو الحق – : يجوز (تركُ)[٣] وصفِ النكرة المبدلة من المعرفة ، إذا استفيدَ من البدل ما ليس في المبدَل منه ، كقوله تعالى : ﴿ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾[٤] إذا لم يُجْعَل طوى اسمَ الوادى ، بل كان مثل حُطَم وخُتَع ، من الطيّ ؛ لأنه قُدِّس مرتين ، فكأنه طُوِي بالتقديس[٥] ، وقول الشاعر[٦] :

٣٦٧ – إنا وجدنا بني جِلَّانَ كلَّهم ... كساعدِ الضب لا طولٍ ولا قِصَرِ[٧]

أي لا ذي طول ولا ذي قصر ، وقوله :

---

(١) في ط : وإن ، والأفضل ما أثبته حتى يطابق ما في متن الكافية .

(٢) ساقطة من ص وط .

(٣) في ط : تركه ، أي ترك .

(٤) طه ١٢ قال تعالى : ﴿ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ .

(٥) الجزء الذي فيه سورة طه من مخطوطة الحجة هو الخامس ، وهو غير موجود في الفيلم المصور بجامعة الملك سعود تحت رقم ٥٤٩ ف ، ولم أعثر عليه في غيرها .

(٦) لم أهتد إلى قائله .

(٧) البيت في الحيوان ١١٢/٦ وفيه : عِظَم مكان قصر ، وفي الخزانة ١٨٣/٥ .

بنو جلان : قبيلة من عَنَزَة بن أسد بن ربيعة بن نزار ، وهم رماة ، قال البغدادي ١٨٥/٥ : كمساعد الضب : ذراع اليد ، والضب ساعد جميع أفراده على مقدار معين خِلقةً لا يزيد ساعدُ فرد على آخر ولا ينقص ، بخلاف سائر الحيوانات ، فإن بين ساعد أفرادها تفاوتا في الطول والقصر بحسب الجثة .. يريد أن جِلَّان متساوون في فضيلة رشق السهام ، لا يرتفع أحدُهم على الآخر ولا ينحط عنه .

الشاهد قوله : كساعد الضب لا طول ولا قصر فإنه يجوز – عند أبي علي – تركُ وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيدَ من البدل ، ما ليس في المبدل منه . =

فلا وأبيك خيرٍ منك[1] .... (٣٦٦)

فإن لم تفد النكرةُ إلا ما أفاده الأوُل لم يجزْ ؛ لأنه يكون إبهامًا بعد التفسير ، نحو بزيدٍ رجلٍ ، وقد مرَّ أنه لا فائدةَ فيه[2] .

قوله : ويكونان ظاهرَين ، ومضمرَين ، ومختلفَين ، ولا يبدل ظاهرٌ من مضمر بدلَ الكل إلّا من الغائب نحو ضربتُه زيدا .

هذه قسمة أخرى مستأنفةٌ للإبدال ، وهي بهذا الاعتبار أيضا ستة عشر ، فهذه قسمة البدل (باعتبار)[3] (الإضمار والإظهار)[4] ، والأولى كانت باعتبار التعريف والتنكير .

فأمثلة الكل من الكل – وهما مظهران – بزيدٍ أخيك ، وإذا كانا مضمرين فنحو (قولك)[5] لقيتُهم إياهم – إذا تقدم لفظَا الزيدِين وأخوتِك ، وكان الزيدون إخْوَةَ المخاطَب – نحو جاءني الزيدون إخوتُك .

والنحاة يوردون في هذا المقام نحو : زيد ضربتُه إياه ، وهو تأكيد لفظي لرجوعهما إلى شيء واحد[6] .

وقد اتفقوا كلُّهم في مثل قوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾[7] أن أنت تأكيدٌ ، وكذا في مررت بك أنت وبه هو (فكذا)[8] هذا .

= ونسب البغدادي في الخزانة ١٨٤/٤ – نقلا عن ابن جني في إعراب الحماسة – إلى البغداديين أنهم يقولون لا تبدَل النكرة من المعرفة حتى يكونا من لفظ واحد نحو قوله تعالى : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ ورد ذلك أبو الحسن بهذا البيت وبقوله :

فلا وأبيك خير منك .. إلخ

(١) سبق تخريجه صفحة ١٠٧٧ والشاهدُ فيه هنا قوله : أبيك خير منك حيث جاز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذ استُفِيد من البدل ماليس في المبدَلِ منه .

(٢) صفحة ١٠٧٥ :

(٣) في ت : بإضمار .

(٤) في ط : الإظهار والإضمار .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) انظر الحديث عنه صفحة ١٠٥٨ تعليقة ١ .

(٧) من الآية ٣٥ من سورة البقرة .

(٨) في ط : كذلك .

والمضمَرَ من المظهَرِ نحو أخوك لقيت زيدًا إياه – بتقدير أن زيدا أخوك – ولو رجع إياه إلى زيد – على ما يوردُه النحاة – لكان تأكيدًا لفظيا أيضا ؛ لأنه يكون كقولك : رأيت زيدًا زيدًا ، كما أن مررت بك أنت تكريرٌ لفظي عندهم – اتفاقا – .

والمظهر من المضمر نحو أخوك لقيته زيدًا ، والأخ (هو)[1] زيد .

وأمثلة البعض : قطعت زيدا يده .

والمضمر من المضمر نحو كسرتُ زيدًا يده ثم قطعتُه إياها .

والمضمر من المظهر ، نحو كسرت يدَ زيد (وقطعت)[2] زيدًا إياها .

والنحاة يوردون في مثله نحوَ يدُ زيدٍ قطعتُ زيدًا إياها ، ويقولون : هو تَكلُّفٌ ؛ لإعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة[3] ، ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلفُ ، إن كان من أجله .

والمظهر من المضمر نحو ، زيد قطعته يدَه .

وأمثلة الاشتمال : كرهت زيدا جهالتَه .

والمضمر من المضمر كرهت زيدًا جهالتَه وأبغضتُه إياها .

والمضمر من المظهر كرهت جهالةَ زيد وأبغضت زيدًا إياها .

والمظهر من المضمر زيد كرهتُه جهالتَه .

وأمثلة الغلط : كرهت زيدا دابةً .

والمضمر من المضمر نحو ، كرهتُه إياها – إذا تقدم ذكر زيدٍ والدّابة – .

والمضمر من المظهر : كرهتُ زيدًا إياها – مع تقدم ذكرِ الدابة .

والمظهر من المضمر : زيد كرهته الدابةَ .

وربما سمى بعضهم بدلَ البعض من الكل بدلَ الاشتمال – أيضا – لاشتمال الأولِ على الثاني ؛ لكونه كُلًّا لَهُ ، ولكن المشهورَ إفرادُه بالتسمية ببدل البعض .

---

(١) تكملة من ط .

(٢) في ط : وقعت ، ولعله خطأ طباعي .

(٣) مثل له الزمخشري في المفصل بشرح ابن يعيش ٦٩/٣ بقوله : رأيت زيدا إياه ، ومررت بزيدٍ به .

ولابد في بدل البعض والاشتمال إذا كانا ظاهرين من ضميرٍ راجع إلى المبدَل منه ، حتى يعرف تعلُّقهما بالأول ، وأنهما ليسا ببدل الغلط ، بلى يجوز تركُ الضمير إذا اشتهرَ تعلقُ الثاني بالأولى كقوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ﴾[1] لاشتهار قصتهم وأنهم ملأوا الأخدودَ نارا .

وقال الكوفيون : يجوز سدُّ اللام مسدَّ الضمير نحوُ قولِهم : مطرنا السهلُ والجبلُ ، أي مُطِرَ أرضُنا على حذف المضاف سهلُها وجبلُها فهو نحو قوله :

لحافي لحافُ الضيف والبُرْدُ بردُه[2] .... (٢٩٣)

قال ابنُ الخشّاب : لا يجوز جاءني زيدٌ الأخُ ، أي أخوه – اتفاقا[3] – .

وأما (الاعتذار)[4] عن نحو مُطِرنَا السهلُ والجبلُ فقد مضى في باب التأكيد[5] .

قوله : ولا يبدل ظاهر من مضمر ... إلى آخره .

اعلم أن بدلَ البعض والاشتمالِ والغلطِ – إذا كان ظاهرا – يجوز أن يكونَ من ضمير المتكلم والمخاطب ، قال الشاعر[6] في بدل البعض :

٣٦٨ – أوعدني بالسجنِ والأَداهمِ رِجلِـي ورجلي شَثْنَـةُ المنـاسِمِ[7]

---

(١) البروج ٤و٥ .

(٢) سبق تخريجه صفحة ٩٠٣ والشاهد هنا هو الشاهد هناك .

(٣) ذكر محقق المرتجَل لابن الخشاب صفحة ٣١١ أن ابنَ الخشاب لم يتحدث عن التوابع ، وقد بحثت في المرتجل عن هذا الرأي فلم أجده .

(٤) في ط : اعتذار .

(٥) صفحة ١٠٦٢ .

(٦) قائله العُدَيل بن الفَرخ العجلي شاعر إسلامي في الدولة المروانية (الخزانة ١٩٠/٥ لقبه العبَّاب ، وكان العبَّابُ كلبا له ، وهو من رهط أبي النجم وكان هجا الحجاجَ وطلبه فهرب منه إلى قيصرَ ملك الروم فكتب إليه الحجاج وهدده ، فبعث به إليه فذكَّره بهجائه فمدحه بأبيات فعفا عنه وأطلقه الشعر والشعراء (٤١٣ – ٤١٤) .

(٧) البيت في إصلاح المنطق ٢٥٣ ، وفي ابن يعيش ٧٠/٣ ، وفي العيني ١٩٠/٤ ، وفي الهمع ١٢٧/٢ ، وفي الدرر ١٦٤/٢ ، وفي التصريح ١٦٠/٢ ، وفي الخزانة ١٨٨/٥ .

اللغة : أوعدني : هددني ، الأداهم : جمع أدهم وهي القيود والسلاسل ، شثنة : غليظة خشنة ، المناسم : جمع مِنْسَم وهو طرف خف البعير ، استعارَهُ للإنسان .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أن (رجلي) بدل بعض من الياءِ في أوعدني . قال البغدادي ١٨٨/٥ ما ملخصه : =

وقال في الاشتمال[1] :

٣٦٩ – ذريني إنَّ حكمَك لن يطاعا وما ألفيتني حِلمي مُضَاعَا[2]

بخلاف بدل الكلِّ من الكل ، فإن غيرَ الأخفش[3] لا يجيز نحو بِيَ المسكينِ مررتَ ، ولا عليك الكريمِ المعولُ ، قالوا : لأن البدل ينبغي أن يفيد ما لم يُفِدْه المبدلُ منه ، ومن ثم لم يجُز بزيدٍ رجلٍ ، وإفادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرةٌ ؛ لأن مدلولَ هذه الثلاثة غيرُ مدلول الأول ، أما بدلُ الكل (فمدلولُه مدلولُ)[4] الأول ، فلو أبدلنا فيه الظاهر من أحد الضميرين – أي المتكلم والمخاطب – وهما أعرفُ المعارف ، كان البدلُ أنقصَ في التعريف من المبدَل منه ، فيكون أنقصَ في الإفادة منه ، إذ المدلولان واحدٌ ، وفي الأول زيادةُ تعريف .

وجواب الأخفش بمنع اتحادِ المدلولَين في بدل الكل – كما ذكرنا في هذا الباب[5] – ولو اتحدا لكان الثاني تأكيدًا لا بدلا ، وإفادةُ الثاني في المثالَين زيادةَ فائدةٍ من صفةِ

= واستُشْكِلت البدليةُ بأن الرجلَ لا توعد بالسجن ، وأجيبَ بأنها لما كانت سببا للدخول ناسب إيعادُها بذلك ، وفيه ثلاثة وجوه :

أحدُها : أن يكون رجلي مفعولًا ثانيا حذف منه حرف الجر اختصارا (عن ابن السِّيد) .. وثانيها : عن أبي حيان أن يكون رجلي منادى استهزاء بالمُوعِدِ .

وثالثها : عن ابن السيرافي : أن تكون الأداهم معطوفةً على السجن ورجلي معطوفةً على ضمير المتكلمْ ، أي أوعدني بالسجن وأوعد رجلي بالأداهم على عطف معمولين على معمولي عاملين .

أقول : هو بدل بعض من كل ، وسبب إيعاد الرجل هو أنها مكان وضع الأداهم فلا إشكال فيه ، والله أعلم .

(١) قائله عدي بن زيد ، وقد ترجمتُه صفحة ٧٣٨ .

(٢) البيت في ديوانه ٣٥ ، وفي الكتاب ٧٨/١ ، وفي ابن يعيش ٦٥/٣ ، وفي شذور الذهب ٥٢٥ ، وفي العيني ١٩٢/٤ ، وفي الهمع ١٢٧/٢ ، وفي الدرر ١٦٥/٢ ، وفي الخزانة ١٩١/٥ .

اللغة : ذريني : اتركيني ، ألفيتني : وجدتني ، حلمي : عقلي وفهمي .

نقل البغدادي عن ابن جني في إعراب الحماسة ، أنه لا يجوز البدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب إلا إذا كان بدلَ البعض وبدلَ الاشتمال ، (الخزانة ١٩١/٥ – ١٩٢) .

الشاهد قوله : وما ألفيتني حلمي فإن حلمي بدل اشتمال من الياء في ألفيتني .

(٣) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٨٤ : وأجاز الأخفشُ والكوفيون أن يبدل من ضمير الحاضر ظاهرٌ لا توكيدَ فيه ولا تبعيضَ ولا اشتمالَ .

(٤) في ط : فمدلول .

(٥) صفحة ١٠٨٠ .

(المسكنة)[1] والكرمِ ظاهرةٌ ، ولا يضر نُقصانُ الثاني في التعريف عن الأول ، ألا ترى إلى جواز مررت بزيد رجلٍ عاقلٍ[2] ، فرب نكرة أفادتْ مالا تفيدُه المعرفةُ – وإن كان في المعرفة فائدةُ التعريف التي ليست في تلك النكرة – واستدلَّ الأخفشُ[3] بقوله تعالى : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا﴾[4] .

والباقون يقولون : هو نعتٌ مقطوع للذم ، إما مرفوعُ الموضع أو منصوبُه .

ولا يلزم أن يكون كل نعت مقطوع للذم ، إما مرفوعَ الموضع أو منصوبه ، ولا يلزم أن يكون كلُّ نعتٍ مقطوعٍ يصح إتباعُه نعتا ، بل يكفي فيه معنى الوصفِ ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِى جَمَعَ مَالًا ﴾[5] .

وقال ابنُ مالك : لا يبدل من الضمير اللازم الاستتارِ ، وهو في افْعَلْ – أمرا – وتَفْعَلُ – في الخطاب – وأفْعَلُ (ونفعل)[6] وإذا وقع ما يوهِم ذلك فهناك فعلٌ مقدَّر من جنس الأول، نحو تعجبني جمالُك ، أي تعجبني يعجبني جمالك[7] .

ولعل ذلك استقباحًا لإبْدَالِ الظاهر مما لا يقع لا ظاهرا ولا (ضميرا)[8] بارزا .

وإذا أبدل مما تضمن معنى الاستفهام فلابدّ من اقتران الهمزةِ بالبدل ، نحو من لقيت أزيدا أم عمرا ؟ ليتبين أنه بدلٌ من متضمِّن (معنَى)[9] الاستفهامِ .

---

(١) في ط : المستكنة .

(٢) ذكر في ص بعد « عاقل » البيت الذي سبق تخريجه صفحة ١٠٧٧ فقال : وقوله : فلا وأبيك خير منك .. البيت .

(٣) في معاني القرآن للأخفش ٢٦٩ وقال تعالى : ﴿ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾ ١٢ الأنعام فنصب لام ليجمعنكم .. ثم أبدل فقال : ﴿ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ أي ليجمعن الذين خسروا أنفسهم .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِمَنْ مَا فِى السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ الأنعام ١٢ . ووجه الدلالة في الآية أن قوله : الذين خسروا بدل كل من كل من الكاف في قوله ﴿ ليجمعنكم ﴾ .

(٥) الهمزة ١و٢ .

(٦) في ط : وتفعل ، والصواب ما أثبته ، لأنه تقدم ذكر تفعل في الخطاب .

(٧) لم أجده في التسهيل ولا في شرحه للكافية الشافية .

(٨) في ت : مضمرا ضميرا .

(٩) ساقطة من ص وط .

وأما قوله تعالى : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبَأِ الْعَظِيمِ ﴾[1] فهو كأنه جوابُ الاستفهامِ وليس ببدل .

واختلف النحاة في المبدل منه ، فقال المبرّد : إنه في حكم الطرحِ معنى[2] .

بناء على أن المقصود بالنسبة هو البدلُ دون المبدَل منه .

وعلى ما ذكرنا[3] من فوائد البدَل والمبدل منه يتبين منه أن الأول ليس في حكم الطرح معنى ، إلا في بَدَلِ الغلط ، ولا كلام أن المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا ، لوجوب عود الضمير إليه في بدل البعض والاشتمال ، وأيضا في بدل الكل (إذا كان ضميرًا لا يستغنى عنه ، نحو ضربت الذي مررتُ به أخيك ، أو ملتبسا بضميرٍ كذلك نحو الذي ضربت أخاه زيدًا كريم)[4] .

وقد يعتبر الأولُ في اللفظ دون الثاني ، قال[5] :

٣٧٠ – وكأنهُ لَهِقُ السَّراةِ كأنه ما حاجبَيــه مُعَيَّــنٌ بِسَوادِ[6]

---

(١) النبأ ١و٢ ، قال العكبري في التبيان ١٢٦٦ : فأما عن الثانية فبدلٌ من الأولى وألفُ الاستفهام التي ينبغي أن تعادَ محذوفةٌ ، أو هي متعلقة بفعل آخرَ غيرِ مستفهَم عنه ، أي يتساءلون عن النبأ .

(٢) كلام المبرد في المقتضب عكسُ ما نقل عنه الرضي ، قال ٣٩٩/٤ : وليس المبدَل منه بمنزلة ما ليس في الكلام .. ولو كان البدَلُ يبطل المبدَلَ منه لم يجز أن تقول : زيد مررت به أبي عبد الله ؛ لأنك لو لم تعتدّ بالهاء فقلت : زيد مررت بأبي عبد الله كان خُلْفًا ؛ لأنك جعلت زيدا ابتداء ، ولم تردّ إليه شيئا ، فالمبدل منه مثبت في الكلام .

(٣) صفحة ١٠٧٥ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) قائله الأعشي ميمون بن قيس ، وقد مرت ترجمته صفحة ١١٨ .

(٦) البيت في الصبح المنير في شعر أبي بصير ٢٤٠ ، ولم أجده في ديوان الأعشى بتحقيق د/ محمد محمد حسين ، وهو في الكتاب ٨٠/١ ، وفي ابن يعيش ٦٧/٣ ، وفي الضرائر الشعرية ٦٩ ، وفي الهمع ١٥٨/٢ ، وفي الدرر ٢٢١/٢ ، وفي الخزانة ١٩٧/٥ ، وفيه ١٩٩/٥ ، وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل .

اللغة : اللهق : البياض ، السراة : أعلى الشيء ، المعيَّن كمعظم ثور بين عينيه سوادٌ . نقل البغدادي في الخزانة ١٩٩/٥ عن ابن خلف أنه قيل : إنه يصف جملا وسيرَه ، وسرعتَه ، وشبَّهه بثورٍ وحشٍ في سرعته ، والجملة التي هي كأنه ما حاجبيه وصف للثور ، وترتيب الكلام : كان هذا الجمل ثور لهق السراة كأنه هذا الثور حاجبَيه معينٌ بسواد .

الشاهد قوله : كأنه ما حاجبيه معينٌ فإن حاجبيه بدلٌ من الهاء في كأنه ، وما زائدةٌ ، وقد اعتد الشاعرِ بالمبدَل منه فجاء الخبرُ (معينٌ) عن الهاء دون البدلَ حاجبيه .

قال البغدادي في الخزانة ١٩٨/٥ : وما ذكره الشارح المحقق هو كلام أبي علي في إيضاح الشعر . ثم ذكر كلام أبي علي .

ولم يقل معينان ، وقال[1] :

٣٧١ - إن السيوفَ غدوَّها ورواحَها تركت هوازنَ مثل قرنِ الأعضب[2]

(ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبَرْ هو دون الثاني)[3] .

وقد يبدل الفعلُ من الفعل إذا كان الثاني راجحَ البيان على الأول كقوله تعالى : ﴿ مَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾[4] وكقول الشاعر[5] :

٣٧٢ - إنَّ عَلَيَّ اللهَ أن تبايعا تؤخذَ كَرهًا أو تجيء طائعا[6]

---

(١) قائله الأخطل ، وقد مرت ترجمته صفحة ٣٠٩ .

(٢) البيت في ديوان الأخطل بتحقيق قباوة صفحة ٩٠ ، وفي شرح الأشموني بحاشية الصبان ١٣٢/٣ ، وفي الخزانة ١٩٩/٥ .

هوازن : اسم قبيلة ، الأعضب : مكسور القرن .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أنه قد يعتدُّ بالمبدَل منه دون البدل ، فإن قوله غدوها ورواحها بدَلٌ من السيوف ، وقد أخبر بقوله تركتْ عن السيوف التي هي المبدل منه ، ولو أخبر عن البدل لقال تركا .

ونسب البغدادي ذلك أيضا إلى أبي علي في إيضاح الشعر .

(٣) تكملة من ط .

(٤) جزء من الآيتين ٦٨و٦٩ من سورة الفرقان .

(٥) قال البغدادي ٢١٠/٥ هذا البيت قلما خلا عنه كتاب نحوي ، ومع شهرته لا يعلم قائله ، وهو من أبيات سيبويه الخمسين ، التي لم يعرف قائلها . والله أعلم .

(٦) البيت في الكتاب ٧٨/١ ، وفي المقتضب ٦٢/٢ ، وفي العيني ١٩٩/٤ ، وفي شرح الأشموني بحاشية الصبان ١٣١/٣ ، وفي التصريح ١٦١/٢ ، وفي الخزانة ٢٠٣/٥ .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على إبدال الفعل وهو قوله تؤخذ من الفعل وهو تبايع .

قال البغدادي في الخزانة ٢٠٣/٥ - ٢٠٤ ، والظاهر من كلام الشارح المحقق أن بدلَ الفعل من الفعل لا يكون إلا في بدل الكل ، وهو مذهب السيرافي .. وقد يظهر من كلام سيبويه في باب ما يرتفعُ بين الجزمين ، وقد جوز المتأخرون الأبدالَ الأربعةَ في الفعل .. إلخ .

وقال ٢٠٦/٥ : واعلم أن إبدال الفعل من الفعل هو إبدال مفردٍ من مفرد ونسب إلى ابن السِّيد وغيره أنه بدل جملة من جملة . ثم قال : وهو سهو .

ثم نقل عن الشيخ خالد الأزهري ، في شرح التوضيح أن الجملةَ تبدل من الجملة بدل بعض واشتمال وغلط ، ومثل لها .

ونقل عن ابن هشام جوازَ إبدال الجملة من المفرد .

ونقل عن أبي حيان وقوع المفرد بدلا من الجملة .

ونقل عن ابن هشام أنه قال : ينبغي أن يجوز إبدالُ الاسم من الفعل وبالعكس نحو : زيد متقٍ يخاف اللهَ وزيد يخاف اللهَ متقٍ .

ولو كان الثاني بمعنى الأول ، سواءً لكان تأكيدا لا بدلا ، نحو إن تنصرْ تُعِن أنصرْك ، (ولا أعرف به شاهدا)[1] .

والذي يُفَصَّل به مذكور إن كان وافيا بما في المذكور من الأعداد جاز في التفصيل الإتباعُ ، والقطعُ رفعا كقوله تعالى : ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ آيَةٌ فِى فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِى سَبِيلِ اللهِ ﴾[2] الآية[3] ، أي منهم فئة وقال الشاعر[4] :

٣٧٣– وكنت كذي رجلين رجلٌ صحيحةٌ ... وأخرى رمى فيها الزمانُ فَشَلَّتِ[5]

يروى رجلٌ رفعا وجرا .

وإن لم يف تعين الرفعُ نحو مررت برجال ، رجلٌ فاضلٌ وآخرُ كريم .

وقد جاء نصبُ الوافي وغيرِه في البدل بإضمار أعني – كما مر في باب الوصف[6] – .

واعلم أن التوابعَ إذا اجتمعت بُدِئَ بالنعت ثم بالتأكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق .

أما الابتداءُ بالنعت قبل التأكيد فَلِمَا مر في تعليل قولهم إن النكرة لا تؤكَّد[7] .

وابن كيسان يقدم التأكيد على النعت ، إذ النعتُ يفيد مالا يفيده الأولُ بخلاف التأكيد .

---

(١) ساقط من ص .
(٢) آل عمران ١٣ .
(٣) تتمتها ﴿ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأْىَ الْعَيْنِ وَاللهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِى ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِأُولِى الْأَبْصَارِ ﴾ .
(٤) قائله كثير عزة وهو كثير بن عبد الرحمن بن أبي جمعة بن الأسود بن عامر وهو خزاعي شاعر حجازي من شعراء الدولة الأموية ، واشتهر بكثير عزة وهي محبوبته وغالب شعره تشبيبٌ بها ، وكان يتشيع تشيعا قبيحا ، توفي سنة خمس أو سبع ومائة (الخزانة ٥/ ٢٢١ – ٢٢٤) .
(٥) البيت في ديوانه ٩٩ وفي الكتاب ١/ ٢١٥ وفي المقتضب ٤/ ٢٩٠ وفي الجمل ٢٤ وفي ابن يعيش ٣/ ٦٨ وفي أمالي القالي ٢/ ١٠٨ وفي المغني ٦١٤ وفي العيني ٤/ ٢٠٤ وفي الخزانة ٥/ ٢١١ .
اللغة : فشلت : الشلل آفة تصيب اليد أو الرجل فَتَيْبَسُ .
الشاهد : أنشده لرضي شاهدًا على أن البدل الذي يفصَّل به المبدَل منه إذا كان وافيا بتفصيل ما قبله فإنه يجوز فيه الإتباع والقطع ، كما روي قوله (رجل) بالرفع والجر .
(٦) صفحة ١٠٠٦ – ١٠٠٧ .
(٧) صفحة ١٠٦٧ .

وإنما يقدم التأكيدُ على البدل ؛ لأن مدلول البدل غيرُ مدلول متبوعه في الحقيقة ، ومدلولَ التأكيد مدلولُ متبوعه .

وأما تقديمُ البدل على المنسوق ؛ فلأن البدلَ نسبةٌ معنويةٌ إلى المبدل منه ، إما بالكلية ، أو بالبعضية ، أو الاشتمال ، أما بدلُ الغلط فنادرٌ ، والمنسوق أجنبيٌّ من متبوعه .

عطف البيان

قوله : عطف البيان تابعٌ غيرُ صفةٍ يوضح متبوعَه ، مثل أقسم باللهِ أبو حفصٍ عمرُ ، وفَصْلُه من البدل لفظا في مثل أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشر .

قوله : يوضح متبوعه يخرج التأكيدَ ؛ لأنه لا يوضح (متبوعه)[1] بل يحقق أصلَ نسبةٍ أو شمولِ النسبةِ لأجزائه ، وعدم إيضاح المنسوق لمتبوعه ظاهرٌ ، وكذا البدلُ – عند النحاة – لأن الأولَ عندهم في حكم الطرح ، وفي حكم المعدوم ، فلم يبق إلا الصفةُ وعطفُ البيان ، فلما قال : غيرُ صفة خرجت الصفة .

والأولى أن يُحَدَّ بهذا الحدّ الأبدالُ الثلاثةُ ، فيدخلَ فيها عطفُ البيان – كما ذكرنا[2] – ويُحَدَّ بدلُ الغلطِ بما حدَّ به المصنفُ مطلقَ البدل .

قوله : أَقْسَمَ باللهِ أبو حفصٍ عُمَرْ[3] .

قصته أنه أتى أَعْرابي إلى عمرَ بنِ الخطاب (رضي الله تعالى عنه)[4] فقال : إن أهلي بعيدٌ ، وأنا على ناقةٍ دبراءَ[5] عجفاءَ[6] نقباءَ[7] ، واستحمله[8] ، فظنه كاذبا ، فلم يحمله ، فانطلق الأعرابيُّ فحمَّل بعيره ثم استقبل البطحاء[9] ، وجعل يقول : وهو يمشي خلف بعيره :

أقسم باللهِ أبو حفصٍ عمر ما مسَّها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ

---

(١) في ت وص وط : المؤكد .

(٢) صفحة ١٠٧٦ .

(٣) سبق تخريجه صفحة ١٠٥٥ وذكره الرضي هنا ليشرح كلامَ ابنِ الحاجب .

(٤) تكملة من ط .

(٥) دَبِر البعيرُ يدبَر فهو دَبِرٌ وأَدْبَرُ والأنثى دَبِرَةٌ ودبراءُ .. والدَّبَرُ بالتحريك الجُرحُ الذي يكون في ظهر الدابة (اللسان ٥/ ٣٥٩) .

(٦) العجفاء : الهزيلة .

(٧) النقب : رقة الأخفاف .

(٨) أي طلب منه أن يحمله بأن يهبه دابةً تحملُه .

(٩) لعله يعني الأرض المنبطحة ، ولا شكَّ أنه لا يقصد بطحاء مكةَ ؛ لأن عمر كان بالمدينة . والله أعلم .

اغفرْ له اللهُمَّ إن كان فجر[1]

وعمرُ مقبلٌ من أعلى الوادي ، فجعل إذا قال : اغفر له اللهم إن كان فجر ، قال : اللهم صدّق . حتى التقيا ، فأخذ بيده فقال : ضع عن راحلتك ، فوضع ، فإذا هي (نقباء)[2] عجفاءُ ، فحَمَله على بعير وزودَه وكساه .

قوله : في مثل أنا ابنُ التارك البكرى بشرٍ[3] .

قال[4] : إنما قلت : « في مثل » إشارةً إلى أن الفرق يقع في غير هذا الباب أيضا ، كقولك يا أخانا الحارثُ ، ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارثُ ، وكذا يا غلامُ زيدٌ وزيدا ، ولو جعل بدلا لوجب الضمُّ[5] .

وقد ذكرت ما عليه في باب البدل[6] .

والفراء يجوّزُ نحوَ الضارب زيدٍ[7] ، فلا يتم معه الاستدلالُ بهذا البيت على أن الثانيَ عطفُ بيان لابدل .

والمبرد أنكر رواية الجرِّ ، وقال : لا يجوز في بشرٍ إلا النصبُ[8] . بناءً على أنه بدل ، والبدلُ يجب قيامُه مقامَ المتبوع .

والبيت للمَرَّار الأسدِي[9] ، وتمامه : عليه الطيرُ ترقُبه وقوعًا .

« فعليه الطيرُ » ثاني مفعولَي التارك ، إن جعلناه بمعنى المُصَيِّر وإلا فهو حالٌ ، وقوله

---

(١) سبق تخريجه صفحة ١٠٥٥ .

(٢) في ط : نَقِبة .

(٣) سبق تخريجه صفحة ٩١١ وذكره هنا ليشرح كلامَ ابنِ الحاجب .

(٤) يعني ابن الحاجب .

(٥) لم يمثل ابنُ الحاجب في شرحه لكافيته ٦٣ عندما أورد ما نقله عنه الرضي هنا ، لم يمثل بيازيد والحارث ، وإنما مثل بـ : يا غلامُ زيدٌ وزيدًا .

(٦) صفحة ١٠٧٧ – ١٠٧٨ .

(٧) الأصول ٢/ ١٤ .

(٨) لم أجد هذا البيت في المقتضب ، وقد نسب هذا الإنكارَ إلى المبرد ابنُ يعيش في شرح المفصل ٣/ ٧٣ .

(٩) هو المرار بن سعيد الفَقْعَسي ، وقد مرت ترجمته صفحة ٩١١ .

(ترقبه وقوعا)[1] حال من الطير إن كان فاعلًا لـ « عليه » ، وإن كان مبتدأ فهو حال من الضمير (المستكِنّ)[2] في عَلَيه .

ونحو قولهم : أعجبني من زيدٍ علمُه ، ومن عمرو جودُه ، الثاني فيهما كأنه عطفُ بيان ، والمعطوفُ عليه محذوفٌ ، والأصلُ أعجبني شيءٌ من أوصاف زيدٍ علمُه ، وخصلةٌ من خِصال عمرو جودُه ، وكذا كسرت من زيدٍ يدَه ، أي كسرت عضوًا (من زيدٍ)[3] يدَه ، حُذِفَ المعطوفُ عليه ، وأُقيم المعطوفُ مُقامَه ، كما يحذَفُ المستثنى منه ، ويقام المستثنى مُقامَه في نحو ما جاءني إلا زيدٌ .

* **وهذا آخر قسم المعربات من الأسماء** ، والحمدُ لله ربِّ العالمينَ ، وصلى اللهُ على سيدِنا محمدٍ وآلِهِ الطاهرين ، وصحبه أجمعين ، ثم الحمدُ لله على دَرْك المسؤُول ، وبلوغِ الغرضِ المأمول .

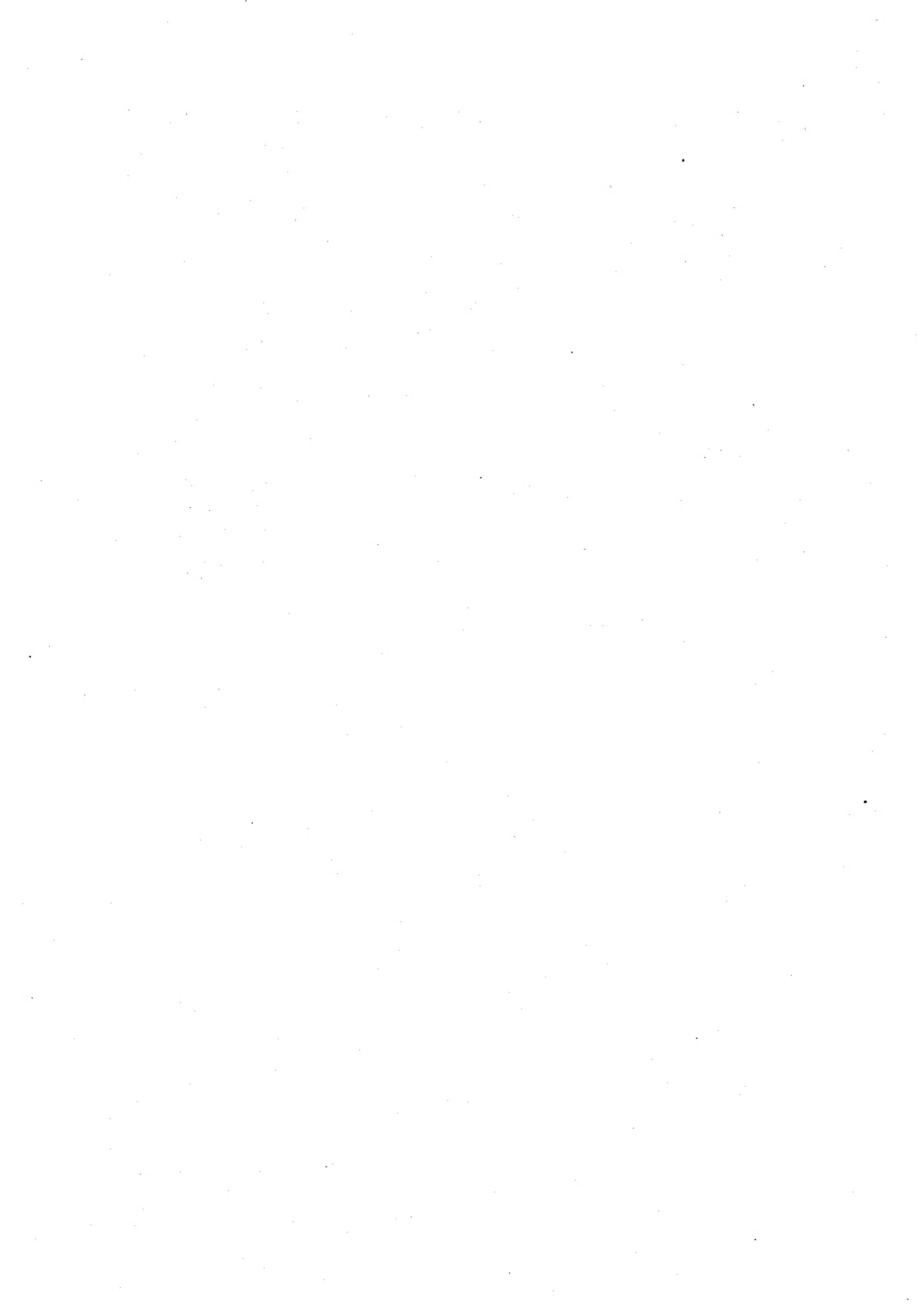
تم القسم الأول بحمدِه تعالى وحسنِ تأييده ...

---

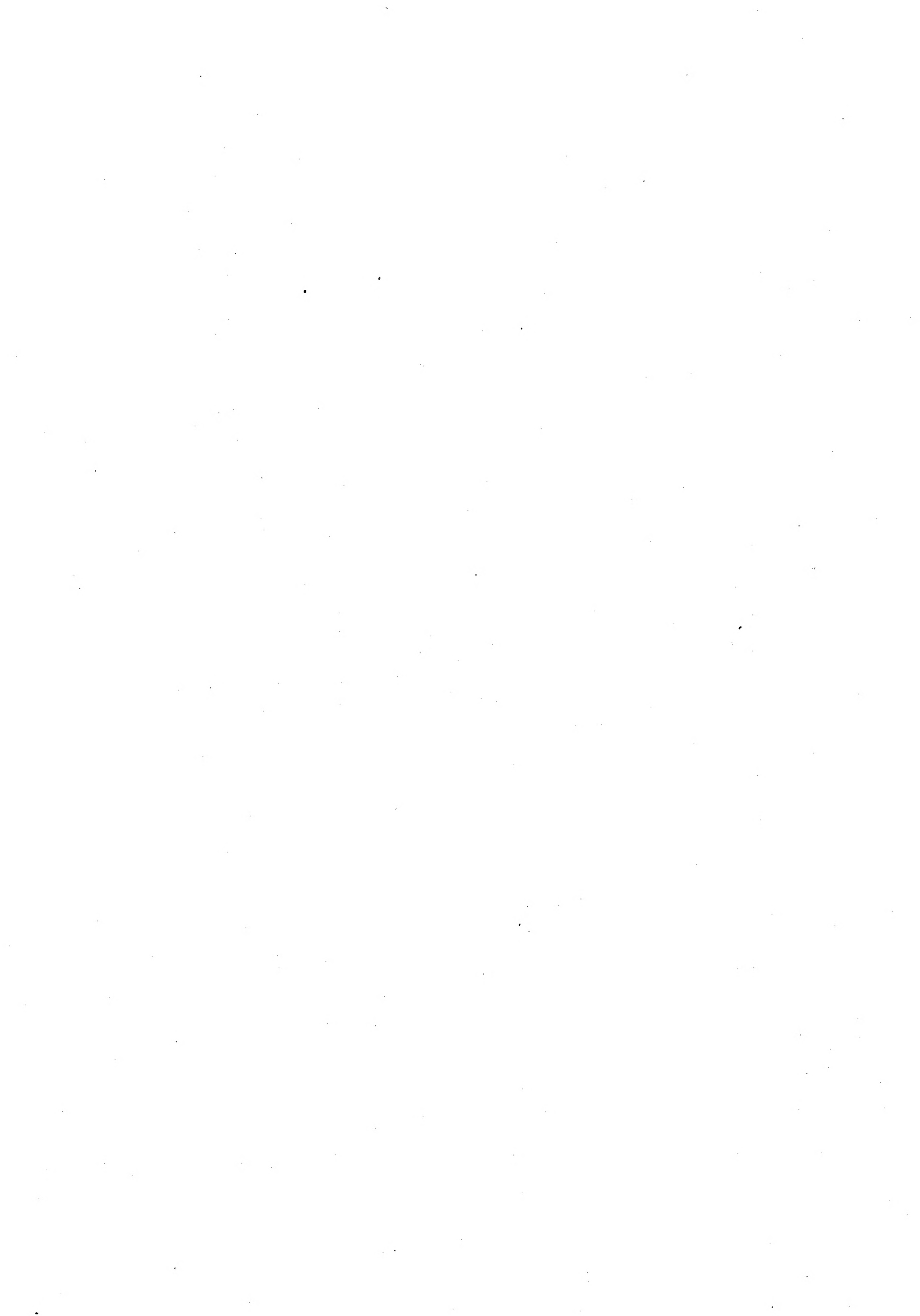
(١) ساقطتان من ط ، وهما لأزمتان .

(٢) في ط : السيحق المستكن ، ولعل صوابَ الكلمة الأولى المستحق .

(٣) في ط : منه .



الفهارس



فهرس الآيات

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
	١٦٤	١٠١٢
ص	٣	٨٦٦ ، ٨٧٠
	٣٢	٧٣٥
	٥٧	٥٣٠
	٦٠	٢٦٧ ، ٥٤٢
الزمر	٩	١٠٤١
	٤٦	٤٥٩
	٥٧	٢٢١
	٧١	٧٩٨ ، ٨٩٤
	٧٣	٧٩٨ ، ٨٩٤
غافر	١ – ٣	٨٩٩
	٢٨	١٠١٥
فصلت	٥	٥٩٠
	٣٩	٢٧٩
الشورى	٣٧	٢١
	٤٣	٢٧١
	٥٢ – ٥٣	١٠٧٥
الزخرف	٣٢	٢٨٧ ، ٤٤٦
	٣٣	٩٦٤
الجاثية	٤	١٠٣٨
	٥	١٠٣٨
	٢٣	٢٤٢
	٣٢	٧٥٠ ، ٧٥٢
الأحقاف	٩	٣٩٣
	١٧	٣٦١
	٣٣	٨٥٨
محمد	٤	٣٥٤ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠

فهرس الأحاديث

فهرس أقوال الإمام « عليّ » رضي اللهُ عنه
التي استشهد بها الرضي

فهرس المأثورات النثرية

المأثور	الصفحة
افعله جهدك وطاقتك	٦٤٢
أقائما وقد قعد الناس	٦٨٥
أقاعدًا وقد سار الركب	٦٨٥
أقل رجل يقول ذلك إلا زيد	٣٥٢
أكثر شربي السويق ملتوتا	٣٢٠
أكلت سمكا لبنا تمرًا	١٠٤٠
أكلوني البراغيث	٢٥١
إيهًا	٣٦٠
ألا رجل في ألا من رجل	٨٧٠
ألا قماص بالعير	٨٣٥
الذي يطير فيغضب زيد الذباب	١٠٢٧
ألم بطنه	٧١٣
أما أنت منطلقا انطلقت	٨٠٣
أمتٌ في حجر لا فيك	٢٦٠
أمرأ قعده عن الحرب	٢٦٠
امرأ ونفسه	٦٢٥
أمكرًا وأنت في الحديد	٣٨٧
أنا أفعل كذا أيها الرجل	٧٩٣
أنا أكثر منه مالًا	٧٠٣
أنا زيدًا غير ضارب	٨٨٥
أنت أعلم وربك	٦٢٣
أنت الرجل علمًا	٦٧٠
أنت مني مكان قريب	٢٨٤
إن تأتني فأهل الليل وأهل النهار	٤٠٣
انته أمرا قاصدًا	٣٩٨
إلا حظية فلا ألية	٢١٧
إنما سميت هانئًا لتهنأ	١٥٧

(الباء)

(التاء)

(النون)

(الهاء)

فهرس الشعر

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
١٣٩	أبا عُروَ لا تبعد فكل ابنِ حُرة	فيجيبُ	الطويل	مجهول	٤٧١
١٥٩	فهلا أعدوني لمثلي تَفَاقَدُوا	أنكبُ	الطويل	مختلف فيه	٥٤٨
١٦٦	فإياك إياك المراءَ فإنه	جالبُ	الطويل	الفضل بن عبد الرحمن القرشي	٥٧٦
١٩٤	وما حل سَعْديٌّ غريبًا ببلدة	أبُ	الطويل	اللعين المنقري	٦٥٠
١٩٦	لئن كان برد الماء حران صاديا	لحبيبُ	الطويل	عروة بن حزام	٦٦٠
٢٧٨	مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً	غرابُها	الطويل	الأخوص أو الفرزدق	٨٦١
٣٠٢	إليكم ذوي آل النبي تطلعت	البُ	الطويل	الكميت	٩١٨
٣٠٩	فقلت انجوا عنها نجا الجلد إنه	غاربُه	الطويل	أبو الغمر الكلابي أو عبد الرحمن بن حسان	٩٢٤
٣٣٨	فلا تجعلي ضَيفيَّ ضيفٌ مقرب	جانبُ	الطويل	العجير السلولي	١٠٠٨
٣٧	كم دون بيشةَ من خَرْق ومن عَلَم	مسلوبُ	البسيط	ذو الرمة	١٧٣
٨٢	هذا سراقة للقرآن يدرسه	ذيبُ	البسيط	مجهول	٣٥٣
١٤٠	ديارُ مية إذ مَيٌّ تساعفنا	عربُ	البسيط	ذو الرمة	٤٧٢
٢١١	ويْلُمِّها روحةً والريح معصفةٌ	مقتربُ	البسيط	ذو الرمة	٦٩٩
٢٦٦	وَيْلُمِّها فى هواء الجو طالبةً	مطلوبُ	البسيط	امرؤ القيس	٨٤٤
٨٨	عجب لتلك قضيةٍ وإقامتي	أعجبُ	الكامل	ضمْر بن ضمْرة أو غيره	٣٦٨
١٦٩	لدْنٌ بهَزِّ الكف يعسِل متنُه	الثعلبُ	الكامل	ساعدة بن جُؤَيَّة	٥٨٦
١٨٧	عوذ وبُهثةُ حاشدون عليهم	يتلهبُ	الكامل	زيد الفوارس	٦٣٤ ، ٦٣٥
١٥٠	بنا تميما يُكْشفُ الضبابُ	الضبابُ	مشطور الرجز	رؤبة	٥١٤
٢٢٧	في ليلة لا ترى بها أحدا	كواكبُها	السريع	عدي بن زيد	٧٣٨
٤٢	ألا ليت شعري هل يلومنَّ قومُه	جانبِ	الطويل	أبو جُندُب الهُذلي	٢٠٦

التاء

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٢٠٨	أفي الولائم أولادًا لواحدةٍ	لِعَلَّاتِ	البسيط	مجهول	٦٨٤
٢٨٣	حنت نوارُ ولات هَنَّا حنت	أجنت	الكامل	شَبِيب بن جُعَيْل	٨٧١

الجيم

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٢٦٥	ألا سبيلَ إلى خمرٍ فأشربُها	حجاجِ	البسيط	فَريعَةُ بنت هَمَّام (المتمنية)	٨٣٦
٢٦٩	كأن أصواتَ من إيغالهن بنا	الفراريجِ	البسيط	ذو الرُّمَّة	٨٥٠
١٩	يحد وثماني مولعا بِلقاحها	الإرتاجِ	الكامل	ابن ميّادة	١٠٩

الحـاء

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
–	ياليت زوجكِ قد غدا	رمحا	مجزوء الكامل	عبد الله بن الزِّبَعْرَى	١٠٢٨
٣٢	أتى دونَها ذبُّ الريادِ كأنه	رامحُ	الطويل	تميم بن أبي بن مقبل	١٥٩
٤٣	كأن لم يمت حَيٌّ سواك و لم تقم	النوايحُ	الطويل	أشجع السلمي	٢١٣
٤٥	لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ الخصومة	الطوائحُ	الطويل	مختلف فيه	٢١٧
٢٢٠	فإن تمسِ في غار برهوةَ ثاويا	تصيحُ	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٧٢٩
٢٨٤	أفي أثر الأظعان عينُك تلمح	مِتْيَحُ	الطويل	الراعي النميري	٨٧١
٣٤٢	وما الدهر إلا تارتان فمنهما	أكدحُ	الطويل	تميم بن أبي بن مقبل	١٠١٢
٣٥٥	وكان سيانَ ألا يَسْرَحُوا نَعَمًا	السوحُ	البسيط	أبو ذؤيب الهذلي	١٠٤٥
٨١	من صد عن نيرانها	براحُ	مجزوء الكامل	سعد بن مالك الوائلي	٣٤٠ ، ٨٢٣
٢٢١	والحرب لا يبقى لجاحمها	المراحُ	مجزوء الكامل	سعد بن مالك الوائلي	٧٣٠
	إلا الفتى الصبَّارُ في النجدات	الوقاحُ	مجزوء الكامل	سعد بن مالك الوائلي	
١٦٧	أخاك أخاك إن من لا أخا له	سلاحِ	الطويل	إبراهيم بن هرمة	٥٧٧
٣٣٥	ونظرن من خُلل الستور	صحاحِ	مجزوء الكامل	ابن ميادة	٩٨٩
١٠٨	يا لَعَطَّافنا ويالرياحِ	النفاحِ	الخفيف	مجهول	٤١٦

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٣٠١	رحيبٌ قطابُ الجيب منها رفيقةٌ	المتجردِ	الطويل	طرفة بن العبد	٩١٣
٧٣	بنونا بنو أبنائنا وبناتُنا	الأباعدِ	الطويل	الفرزدق	٢٩٤
٢١٢	ويلُمِّ أيام الشباب معيشةً	الندى	الطويل	علقمة بن عبدة الفحل	٧٠٠
٧٩	قالت أمامةُ لما جئت زائرَها	السودِ	البسيط	الجموح الظَّفري	٣١٦
	لا درُّ دَرُّكَ إني قد رميتهم	لمحدود	البسيط	الجموح الظَّفري	
١٨٩	كأنه خارجا من جنْبِ صَفْحتِه	مفتأَرِ	البسيط	النابغة	٦٣٦، ٦٣٩، ٦٤١
٢٣٦	ولا أرى فاعلا في الناس يُشبهه	أحدِ	البسيط	النابغة	٧٧٧
٢٤٧	أضحت خلاءً وأضحى أهلُها احتملوا	لُبَدِ	البسيط	النابغة	٨٠١
٢٧٢	إلا أواريَّ لأيًا مَّا أبينها	الجلدِ	البسيط	النابغة	٨٥٤
٣٤٧	والمؤمنِ العائذاتِ الطيرَ يمسَحُها	السندِ	الوافر	عبد الله بن الزَّبير الأسدي	١٠١٤
١٦٨	فلأبغينكم قنا وعوارضا	ضرغدِ	الكامل	عامر بن الطفيل أو عاتكة بنت زيد	٥٨٦
٢٨٥	إن قلتُ خيرا قال شرا غيرَه	بمدادِ	الكامل	الأسود بن يعفر	٨٨٤
٣٧٠	وكأنه لَهِقُ السراة كأنه	بسوادِ	الكامل	الأعشى	١٠٨٩
٢٠	بلغتها واجتمعت أشُدِّي	أشدي	مشطور الرجز	مختلف فيه	١١١
٤٧	فكنت كالساعي إلى مُثْعَبِ	الراعدِ	السريع	سعيد بن حسان	٢٢٨
١٣٦	يامن رأى عارضا أُسَرُّ بِهِ	الأسدِ	المنسرح	الفرزدق	٤٦٣

الراء

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٣٠٥	إلى الحول ثم اسمُ السلام عليكما	اعتذرْ	الطويل	لبيد	٩٢٠
٢٦٠	في بئر لا حورٍ سرى وما شعرْ	شعرْ	مشطور الرجز	العجاج	٨٢٦

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٣٤٥	مالك عندي غيرُ سهم وحَجَر	حجرْ	مشطور الرجز	مجهول	
	وغير كبداءَ شديدةِ الوترْ	الوترْ	مشطور الرجز	مجهول	١٠١٤
	جاءت بكفِّي كان من أرمي البشرْ	البشرْ	مشطور الرجز	مجهول	
٢٧	أخو رغائبَ يُعطيها ويُسألُها	الزفرُ	البسيط	أعشى باهلة	١٢٩
٧٠	ترتع مارتعت حتى إذا ادّكرت	إدبارُ	البسيط	الخنساء	٢٩٠
١٣٢	ياتيمَ تيمَ عدي لا أبالكم	عمرُ	البسيط	جرير	٤٦٠
٢٥٠	إما أقمتَ وأما أنت مرتحلا	تذرُ	البسيط	مجهول	٨٠٧
٢٧٤	فأصبحوا قد أعاد الله نعمتَهم	بشرُ	البسيط	الفرزدق	٨٥٦
٣٦٧	إنا وجدنا بني جِلّانَ كلَّهم	قصرُ	البسيط	مجهول	١٠٨٣
١٢٥	كحلفةٍ من أبي رياح	الكُبارُ	مخلع البسيط	الأعشى	٤٥٤
١٥٢	لنا يوم وللكِرْوان يوم	نَطِيرُ	الوافر	طرفة بن العبد	٥١٥
١٥١	إنا بني ضبةَ لا نفرُّ	نفرُّ	مشطور الرجز	مجهول	٥١٤
١١٠	يالبكر أنشروا لي كليبا	الفرارُ	المديد	أبو ليلى المهلهل	٤١٨
٣١٨	تَمُرُّ علي ما تستمر وقد شفت	صدورِها	الطويل	مجهول	٩٤٠
٣٤٣	وكلمتها ثنتين كالماءِ منهما	الجمرِ	الطويل	أبو العميثل	١٠١٣
٦	يا ما أميلح غِزلانًا شَدَنَّ لنا	السمُرِ	البسيط	مختلف فيه	٣٦
٢٠٧	أنا ابن دارةَ مشهورا بها نسبي	عارِ	البسيط	سالم بن دارة	٦٨٧
٢٦٤	ألا طِعَانَ ألا فرسان عاديةً	التنانير	البسيط	حسان بن ثابت	٨٣٥
٣٠٣	ألا قبح الإله بني زيادٍ	الحمارِ	الوافر	يزيد بن ربيعة الحميري	٩١٩
٣٥٨	أقسم بالله أبو حفصٍ عُمَرْ	عمرْ	مشطور الرجز	مختلف فيه	١٠٥٥

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
١٠٢	جارى لا تستنكري عذيِري	عذيري	مشطور الرجز	العجاج	٤٠١
	سيرى واشفاقي على بعيري	بعيري	مشطور الرجز	العجاج	
١٧٤	يا سارق الليلةِ أهلَ الدار	الدار	مشطور الرجز	مجهول	٦٠٢
١٧٧	يركب كلّ عاقرٍ جُمهور	جمهورِ	مشطور الرجز	العجاج	٦١٠ – ٦١٣
	مخافة وزعلَ المحبور	المحبورِ	مشطور الرجز	العجاج	
	والهولَ من تَهَوُّرِ الهبور	الهبورِ	مشطور الرجز	مجهول	
٣٥٦	بات يعشيها بعضب باترِ	باتر	مشطور الرجز	مجهول	١٠٤٦
	يقصد في أسواقها وجائرِ	جائر	مشطور الرجز	مجهول	
٢٣٥	أقولُ لما جاءني أمرُه	الفاخرِ	السريع	الأعشى	٧٧٦
٣٣٠	رحتَ وفي رجليك ما فيهما	المئزرِ	السريع	الأقيشر	٩٥٦
٣٤١	لا يبعدن قومي الذين هم	الجُزُرِ	السريع	الخرنق	١٠١٠
	النازلين لكل معترك	الأزُرِ	السريع	الخرنق	
٢٢٩	أحل له الشيب أثقالَه	اغترارا	المتقارب	الأعشى	٧٥٣
٥٩	لعمرك ما مَعْنٌ بتاركِ حقّه	متيسرُ	الطويل	الفرزدق	٢٧٣
٩٩	فقلت له فاها لفيك فإنه	حاذرُه	الطويل	أبو سدرة الأعرابي	٣٨٩
١٣٨	خذوا حظّكم يا آل عِكرمَ واذكروا	تُذْكَرُ	الطويل	زهير	٤٧١
١٦٠	إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغته	جازرُ	الطويل	ذو الرمة	٥٥٠
١٨٢	وأنت امرؤ من أهل نجدٍ وأهلُنا	المتغورُ	الطويل	جميل بثينة	٦٢٨
٢٠٥	وإني لتعروني لذكراك هِزَّةٌ	القطرُ	الطويل	أبو صخر الهذلي	٦٨٠
٢٥١	إذا مات منهم ميت سَرَقَ ابنُه	شكيرُهَا	الطويل	مجهول	٨١١

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٢٨٦	أماوي إني رب واحد أمه	أسرُ	الطويل	حاتم الطائي	٨٨٧
٢٩٢	ضَرُوبٌ بنصل السيفِ سوقَ سِمانها	عاقرُ	الطويل	أبو طالب	٨٩٧
٣٣٤	وليلٍ يقول الناس من ظُلُماته	عورُهاَ	الطويل	مُضَرِّس بن رِبْعي	٩٨١
	كأن لنا منه بيوتا حصينةً	كسورُها	الطويل	مُضَرِّس بن رِبْعي	
٣٣٦	حمين العراقيبَ العصا وتركنه	بهرُ	الطويل	الأخطل	٩٨٩
٣٦٤	أولاك بنو خيرٍ وشرّ كليهما	منكرُ	الطويل	مسافع بن حذيفة العبسي	١٠٦٨
١١	الله يعلم أنا في تلفُّتِنا	صورُ	البسيط	إبراهيم بن هرمة	٧٢
	وأنني حوثما يثني الهوى نظري	فأنظورُ	البسيط	إبراهيم بن هرمة	
٩٣	دعوت لما نابني مِسوَرا	مسورِ	المتقارب	مجهول	٣٨٤

السيـن

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٣٦٥	يامُّي إن تفقدي قوما ولدتِهم	خلاسُ	البسيط	مختلف فيه	١٠٧٥
	عمرٌو وعبد مناف والذي عهدت	عباسُ	البسيط	مختلفٌ فيه	
٩٤	إذا شُقَّ بردشُقَّ بالبُرد مثله	لابسُ	الطويل	سحيم عبد بني الحسحاس	٣٨٥
٣٥٩	فأين إلى أين النجاةُ ببغلتي	أحبسِ	الطويل	مجهول	١٠٥٩
٦٤	أحقا بني أبناءِ سَلمى بن جندلٍ	المجالسِ	البسيط	الأسود بن يعفر	٢٨٠
١٢٠	يا صاحِ ياذا الضامرُ العنس	والحلسِ	السريع	مختلف فيه	٤٣٩

الصـاد

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٢٦	أتاني وعيدُ الحوص من آل جعفرٍ	الأحاوصَا	الطويل	الأعشى	١٢٤

الضـاد

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٩٥	ضربًا هَذَا ذَيْكَ وطعنا وخضا	وخضا	مشطور الرجز	العجاج	٣٨٦

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٣٣٧	قولوا لهذا المرء ذو جاء ساعيا	الفرائضُ	الطويل	قوال الطائي	١٠٠٠
٢٨٩	مر الليالي أسرعت في نقضي	بعضي	الرجز	العجاج	٨٨٩

الطـاء

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٩٦	حتى إذا جن الظلام واختلطْ	اختلط	مشطور الرجز	العجاج	٣٨٦
	جاءوا بمذق هل رأيت الذئبَ قطْ	قط	مشطور الرجز	العجاج	

العيـن

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٤١	لما عصى أصحابُه مصعبا	بصاعْ	السريع	السفاح بن بُكَير	٢٠٦
٦١	إذا المرء لم يخش الكريهةَ أوشكت	تقطعا	الطويل	الكلحبة العُرني	٢٧٤
٨٦	قعيدكِ أن لا تسمعيني ملامةً	فييجِعا	الطويل	متمم بن نويرة	٣٦٣
١٦٤	تَعُدُّون عقرَ النيب أفضل مجدكم	المقنعا	الطويل	جرير	٥٥٨
١٧٢	ألا قالت الخنساءُ يوم لقيتُها	أفرعا	الطويل	متمم بن نويرة	٥٩٩
٢٣٢	أمرتكم أمري بمنعرج اللِّوى	مضيَّعَا	الطويل	الكلحبة العرني	٧٦٣
٣١٦	فأدرك إبقاء العرادة ضَلَعُها	إصبَعَا	الطويل	الكلحبة العرني	٩٣٧
١٤٣	قفي قبل التفرق يا ضُباعا	الوادعَا	الوافر	القطامي	٤٧٧
٢٩٩	أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ	وقوعا	الوافر	المرار الأسدي	٩١١
٣٦٩	ذريني إن حكمك لن يطاعا	مضاعا	الوافر	عدي بن زيد	١٠٨٧
٢٥	قد صرت البكرةُ يوما أجمعا	أجمعا	مشطور الرجز	مجهول	١٢٣
٣٦٣	ياليتني كنت صبيا مرضَعا	أكتعا	الرجز	مجهول	١٠٦٨
٣٧٢	إن على الله أن تُبايعَا	تبايعا	مشطور الرجز	مجهول	١٠٩٠
	تؤخذَ كَرها أو تجيء طائعا	طائعا	مشطور الرجز	مجهول	

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
١	يقول الخنى وأبغضُ العُجْم ناطقا	اليُجَدَّعُ	الطويل	ذو الخرق الطهوى	٢٩
٦٢	فإن يكُ جُثْماني بأرضٍ سواكم	أجمعُ	الطويل	مختلف فيه	٢٧٩
١١١	أيا شاعرا لا شاعر اليومَ مثلُه	تواضعُ	الطويل	الصلتان العبدي	٤٢٠
١٥٥	أقارِعُ عوفٍ لا أحاولُ غيرَها	تُجادعُ	الطويل	النابغة	٥١٧
٢٥٥	بكت جَزَعًا واسترجعت ثم آذنت	رجوعُها	الطويل	مجهول	٨٢٣
٢٥٦	وأنت امرؤ منا خُلقت لغيرِنا	فاجعُ	الطويل	مختلف فيه	٨٢٣
٢٩٣	لِحافي لِحافُ الضيف والبردُ بردُه	مقنَّعُ	الطويل	مختلف فيه	٩٠٣
٢٤٩	أبا خراشة أما أنت ذا نَفَرٍ	الضبعُ	البسيط	عباس بن مرداس	٨٠٦
٦٧	فوردن والعيوقُ مقعدَ رابئ	يَتَتَلَّعُ	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	٢٨٥
٢٨٧	لما أتى خبر الزُّبَير تواضعتْ	الخُشَّعُ	الكامل	جرير	٨٨٩
١٤٩	أُطَوِّفُ ما أطوف ثم آوي	لكاعِ	الوافر	الحطيئة	٥١١
٤٦	لا تجزعي إن من منفسٌ أهلكتُه	فاجزعي	الكامل	النمر بن تولب	٢٢٠
٥٦	قد أصبحت أم الخيار تدعي	أصْنَعِ	الرجز	أبو النجم العجلي	٢٧٠
١٧	فما كان حصن ولا حابسٌ	مجمعِ	المتقارب	عباس بن مرداس	١٠٥

الفـاء

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٧	تُكَتِّبانِ في الطريق لامَ ألِفْ	ألف	مشطور الرجز	أبو النجم العجلي	٥٥
١٩٣	فما بالنا أمس أسدَ العرين	النجفْ	المتقارب	أحد أصحاب عليّ ابن أبي طالب	٦٦٣،٦٥٠
٢٤٣	خالط من سلمى خياشيمَ وَفَا	وفا	مشطور الرجز	العجاج	٧٨٩

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٩٧	فقالت -حنانُ ما أتى بك ههنا	عارفُ	الطويل	المنذر بن درهم الكلبي	٣٨٧
٣٣٩	فأصبح في حيث التقينا شريدُهم	مُزْعِفُ	الطويل	الفرزدق	١٠٠٨
٣٥٧	وعضُّ زمانٍ يا ابنَ مروان لم يدع	مُجَلّفُ	الطويل	الفرزدق	١٠٤٨
٣٧١	بني غدانة ما إن أنتمُ ذهبا	الخزفُ	البسيط	مجهول	٨٥٣
٣٣٣	وذُبيانيةٍ أوصت بنيها	القروفُ	الوافر	معقر بن أوس البارِقي	٩٧٩
٢٩٨	الحافظو عورةَ العشيرة لا	وكفُ	المنسرح	مختلف فيه	٩١٠
٣٢٠	تنفي يداها الحَصَى في كل هاجرة	الصياريفِ	البسيط	الفرزدق	٩٤٢
٣٢٣	كفى بالنأي من أسماءَ كافي	شافي	الوافر	بشر بن أبي خازم	٩٥٠
٨٩	فيها ازدهافٌ أيّما ازدهاف	ازدهاف	الرجز	رؤبة	٣٧٦
٣٣	عليه من اللؤم سروالة	لمستعطف	المتقارب	مجهول	١٦٠

القـاف

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٥	وقاتمِ الأعماق خاوي المخترقْ	المخترقْ	مشطور الرجز	رؤبة	٣٥
٣٤	جاء الشتاءُ وقميصي أخلاق	التواق	الرجز	بعض الأعراب	١٦١
١٧١	أتته بمجْلُوم كأنه جبينه	تَفَلَّقا	الطويل	الفرزدق	٥٩٨
٢٩	وهم قريش الأكرمون إذا انتموا	عُروقا	الكامل	مجهول	١٤٦
١١٣	أدارا بحُزوي هجتِ للعين عبرةً	يترقرقُ	الطويل	ذو الرمة	٤٢١
٢٠٤	وإن امرأً أسرى إليك وَدُونَه	سملقُ	الطويل	الأعشى	٦٧٧
٢٩٧	لم يرتفق والناس محتضرونَه	رواهقُه	الطويل	مجهول	٩٠٨
١٠٩	مع ابن المصطفى نفسي فداه	الفراقِ	الوافر	عبيد الله بن الحر	٤١٧
٢٧٥	لو أنكَ يا حسينُ خُلِقتَ حُرا	الخليقِ	الوافر	مجهول	٨٥٦
٣٠٤	يا قُرُّ إنّ أباك حيُّ خويلد	الأحماق	الكامل	جبار بن سلمى	٩٢٠
١٦١	فمتى واغلٌ يزرهم يحيّوه	الساقِي	الخفيف	عدي بن زيد	٥٥١

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
	الكاف				
٢٤٢	تجانفُ عن جوّ اليمامةِ ناقتي	لِسِوائكا	الطويل	الأعشى	٧٨٨
٨٣	دار لسعديَ إذه من هواكا	هواكا	مشطور الرجز	مجهول	٣٥٧
٣٢١	يا ابن الزبير طالما عَصَيْكا	عصيكا	مشطور الرجز	راجز من حمير	
	وطالما عنيتنا إليكا	إليكا	مشطور الرجز	راجز من حمير	٩٤٥
	لنضربن بسيفنا قَفَيْكا	قفيكا	مشطور الرجز	راجز من حمير	
٢٨	إني لمهد من ثنائي وقاصدُ	مالكِ	الطويل	تأبط شرا	١٣٠
٢٠٦	أفي السلم أعيارًا جَفَاء وغلِظة	العوارك	الطويل	هند بنت عتبة	٦٨٤
٣٦١	تراكِها من إبلٍ تراكِها	تراكها	مشطور الرجز	طُفَيْل بن يزيد الحارثي	١٠٥٩
	اللام				
٤٠	جزى ربُّه غني عديَّ بنَ حاتم	فعلْ	الطويل	أبو الأسود الدؤلي	٢٠٦
١٦٢	صعدةٌ نابتة في حائرٍ	تَمِلْ	الوافر	كعب بن جعيل	٥٥١
٢٢٨	قلما عرس حتى هجتُه	الأُوَلْ	الوافر	لبيد	٧٣٩
٢٩١	رب ابن عَمٍّ لسُليمَى مشمعل	الكسِلْ	الرجز	جَبّار بن جَزْء	٨٩٣
١٩١	أتتنى سُليمٌ قضَّها بقضيضها	سبالَها	الطويل	الشماخ	٦٤٥
٣٥٤	أتعرف أم لا رسمَ دار معطلا	أولا	الطويل	القحيف العقيلي	١٠٣٦
	قطارٌ وتاراتٍ خريقٌ كأنها	تعجلا	الطويل	القحيف العقيلي	
٢٤٨	قد قيل ما قيل إن صدقا وإن كذبا	قيلا	البسيط	النعمان بن المنذر	٨٠٤
٨٤	فخير نحن عند الناس منكم	يالا	الوافر	زهير بن مسعود الضَّبِّي	٣٦٢
١٩٨	بدت قمرا ومالت خوط بان	غزالا	الوافر	المتنبي	٦٦٣

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٢٣٣	رأيت الناس ما حاشا قريشا	فِعالا	الوافر	الأخطل	٧٧٤
١٨٣	أزمانَ قومي والجماعةُ كالذي	مميلا	الكامل	الراعي النميري	٦٢٩
٢٩٤	الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدَها	أطفالها	الكامل	الأعشى	٩٠٧
١٠٠	فواعديه سرحَتَيْ مالك	أسهلا	السريع	عمر بن أبي ربيعة	٣٩٨
٢	فلا مزنةٌ وَرَقَتْ ودقَها	إبقالَها	المتقارب	عامر بن جوين	٣٣
٢١٦	على أنني بعد ما قد مضى	كَمِيلا	المتقارب	العباس بن مرداس	٧١١
٧٤	لُعابُ الأفاعي القاتلاتِ لُعابُه	عواسلُ	الطويل	أبو تمام	٢٩٤
١١٩	رأيت الوليدَ بن اليزيدِ مباركا	كاهلُه	الطويل	ابن ميادة	٤٣٥
١٢٣	فإن لم تجد من دون عدنانَ والدا	العواذلُ	الطويل	لبيد	٤٥٢
٢٢٦	وكلُّ أبيٌّ باسلٌ غير أنني	أبسلُ	الطويل	الشَّنفرَى	٧٣٦
١٧٥	استغفرِ الله ذنبا لستُ محصيَهُ	العملِ	البسيط	مجهول	٣٤٥
٩	إذا اجتمعوا على ألِفٍ وواوٍ	جدالُ	الوافر	يزيد بن الحكم	٥٩
٣٦٦	فلا وأبيك خيرٍ منك إني	الصهيلُ	الوافر	شمير بن الحارث	١٠٧٧
٩٠	إنّي لأمنحكَ الصدودَ وإنني	لأمْيَلُ	الكامل	الأحوص	٣٧٧
٢٠٩	وما أنت وَيْكَ ورسمُ الديار	تكملُ	المتقارب	الكميت	٦٩٧
٣	تنورتها من أذرعاتٍ وأهلُها	عالِ	الطويل	امرؤ القيس	٣٤
٤٩	فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة	المالِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٣٤
	ولكنما أسعى لمجدٍ مؤثَّل	أمثالي	الطويل	امرؤ القيس	٢٣٦
١٨٥	وقد أغتدي والطيرُ في وُكُناتها	هيكل	الطويل	امرؤ القيس	٦٣٣، ٦٣٦
١٩٩	كدأبك من أم الحُويرِث قبلَها	بمأسِلِ	الطويل	امرؤ القيس	٦٦٨
٢٠٣	فألحقه بالهاديات ودونَه	تزيَّلِ	الطويل	امرؤ القيس	٦٧٦
٢١٠	فيالك من ليل كأن نجومَه	بيذبُلِ	الطويل	امرؤ القيس	٦٩٩
٢٤٤	ألا رب يوم صالح لك منهما	جَلْجَلِ	الطويل	امرؤ القيس	٧٩١، ٧٩٢

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
١٧٣	باكرتُ حاجتَها الدجاجَ بسحرة	نيامُها	الكامل	لبيد	٦٠١ – ٦٠٥
٢٨٠	ندم البغاةُ ولات ساعة مندم	وخيمُ	الكامل	رجل من طيء	٨٦٧
٢٨١	العاطفون تحين ما من عاطف	المطعمُ	الكامل	أبو وجزة السعدي	٨٦٩
٣١٣	يارب موسى أظلمي وأظلمُه	يرحمُه	الرجز	مجهول	٩٣٢
٣٢٥	كالحوت لا يرويه شيء يلقمُه	فمُه	الرجز	رؤبة	٩٥١
٣٠٤،٨	تداعَيَن باسم الشيبِ فِي متلثّم	سلامِ	الطويل	ذو الرمة	٥٩ ، ٩٢٠
٨٠	لقد لمتنا يا أمَّ غيلان بالسُّرى	بنائمِ	الطويل	جرير	٣٢٤
١٥٦	فكلًّا أراهم أصبحوا يعقلونه	بمَخْرَمِ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٥٢٣
٢٤٦	وكان طوى كشحًا على مستكنّةٍ	يتقدم	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٨٠٠
٣٢٦	هما نفثا فِيْ فِيَّ من فمويهما	رجامِ	الطويل	الفرزدق	٩٥٢
٣٤٨	ألا أيها الطيرُ المُربةُ بالضحى	لحمِ	الطويل	أبو خراش الهذلي	١٠١٦
٨٥	عمرتُكِ الله إلا ما ذكرتِ لنا	سَلَمِ	البسيط	الأحوص	٣٦٣
١٠٤	قالت بنو عامرٍ خالوا بني أسد	لأقوامِ	البسيط	النابغة	٤١٠
١٩٢	قبلتُها ودموعي مزجُ أدمُعِها	لفم	البسيط	المتنبي	٦٤٦
٦٩	وساغ لي الشرابُ وكنت قبلا	الحميمِ	الوافر	يزيد بن الصعِق	٢٨٩
٢٧٧	ندمت على لسانٍ كان مني	عُكْمِ	الوافر	الحطيئة	٨٥٨
٢٨٨	إذا بعضُ السنين تعرقتنا	اليتيمِ	الوافر	جرير	٨٨٩
١٢	ينباعُ من ذِفري غضوبٍ جَسْرةٍ	المِكْدَمِ	الكامل	عنترة	٧٣
٥٠	نُبِّئت عمرا غيرَ شاكرِ نعمتي	المنعمِ	الكامل	عنترة	٢٤٢
١١٦	ياذا المخوفَنا بمقتل شيخه	الأحلامِ	الكامل	عبيد بن الأبرص	٤٢٩
١٤١	لله ما فعل الصوارمُ والقنا	الأغثامِ	الكامل	المتنبي	٤٧٢
٢٠٠	ولقد نزلتِ فلا تظني غيره	المكرمِ	الكامل	عنترة	٦٦٩
٣٣١	حتى إذا ما خرجت من فَمِّه	فمِّه	مشطور الرجز	مختلف فيه	٩٥٧

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٣٤٤	لو قلتِ ما في قومها لم تِيثَم	تيثَمِ	مشطور الرجز	مختلف فيه	
	يفضلها في حَسَبٍ وميسم	مِيسَم	مشطور الرجز	مختلف فيه	١٠١٣
٣٦٨	أوعدنى بالسجن والأداهم	المناسم	الرجز	العديل بن الفرخ	١٠٨٦
	محن		الرجز		

النـون

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٢٥٨	حنت قلوصي حين لا حين	محنْ	مشطور	ينسب للعجاج	٨٢٧
١٣٥	وصالياتٍ ككَما يُؤَثْفَيْن	يؤثفين	مشطور السريع	خطام المجاشعي	٤٦٢
١٦	فلا أعني بذلك أسفليكم	الذوينا	الوافر	الكميت بن زيد	٩١
٢٤	فما وجدتْ بناتُ بني نزار	أحمرينَ	الوافر	حكيم الأعور	١٢٢
١٨٨	وأنا سوف تدركنا المنايا	مقدرينَا	الوافر	عمرو بن كلثوم	٦٣٨
٢٧٠	وما إن طِبُّنا جُبنٌ ولكن	آخرينا	الوافر	فروة بن مسيك	٨٥٢
٣٢٩	وكان لنا فَزَارةُ عمٌّ سُوءٍ	الأخينا	الوافر	عقيل بن عُلَّفة	٩٥٤
٢١٥	فاصدعْ بأمرك ما عليك غضاضة	عيونا	الكامل	أبو طالب	٧٠٩
١٢٧	إن المنايا يطَّلِعْنَ	الآمنينا	مجزوء الكامل	ذو جَدَن الحميري	٤٥٥
٦٥	أكلَّ عام نَعَمٌ تحوونه	تحوونه	مشطور الرجز	قيس بن حصين الحارثي	٢٨٢
٣٢٨	فلما تبينَّ أصواتَنا	بالأبينا	المتقارب	زياد بن واصل	٩٥٤
٢٤١	ولم يبق سِوى العدوانِ	دانُوا	الهزج	الفند الزمَّاني	٧٨٨
١١٨	علا زيدُنا يوم النقا رأسَ زيدكم	يمانِ	الطويل	رجل من طيء	٤٣٥
١٤٦	عجبتُ لمولودٍ وليس له أب	أبوانِ	الطويل	عمرو بن الجنبي	٤٨٨
٥٣	غيرُ مأسوفٍ على الزمن	الحزن	المديد	أبو نواس	٢٥٢
٢٥٨	ما بال جهلك بعد العلم والدين	حين	البسيط	جرير	٢٢٦

فهـرس اللغـة

فهــرس التراجم

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
	(الذال)
أبو ذؤيب الهذلي	٢٨٥ ، ٧٢٩ ، ١٠٤٥
	(الراء)
الراعي النميري	٦٢٩ ، ٨٧١
الربعي	٧٢ ، ٨٥٥ ، ٨٥٧
الرماني	٩١٠ ، ٩٦٣
ذو الرمة	٥٩ ، ١٧٣ ، ٤٠٤ ، ٤٢١ ، ٤٧١ ، ٥٥٠ ، ٦٩٩ ، ٨٥٠ ، ٩٢٠
رؤبة	٦٥ ، ١٨٢ ، ٣٧٦ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٥١٣ ، ٩٥١
الرياشي	٦١٥
	(الزاي)
ابن الزبير (عبد الله)	١٠١٤
الزجاج	٣٣ ، ١٠٣ ، ١٤١ ، ١٦٤ ، ١٨٠ ، ٣١٢ ، ٣٢٥ ، ٣٨٣ ، ٤٤٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦٢٠ ، ٦٨٨ ، ٧٢١ ، ٧٣١ ، ٧٤٢ ، ٧٨٦ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٩٧٧ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٥ ، ١٠٧٢
الزجاجي	٦٥٥ ، ٩٥٦ ، ١٠٠٩
الزمخشري (جار الله)	٣٢ ، ١٥١ ، ٢٠٣ ، ٢٤٨ ، ٣٩٨ ، ٤٥٦ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٨٥٧ ، ٩٦٥ ، ١٠٥٨ ، ١٠٧١
الزيادي	٣١٣
أبو زيد	١٤٤ ، ١٦٣ ، ٥٩٧ ، ١٠٤٠
زيد الخيل	٦٣٤
	(السين)
ابن السراج	٥٧ ، ١١٦ ، ٢٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٩٥ ، ٥٦٠ ، ٨٨٤ ، ٩٢٥ ، ٩٩٩ ، ١٠٣٨
أبو السمال	٣٩٥ ، ٧٧٥

العلم	الصفحة
	٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٤٠ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٦٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٨٠٢ ، ٨٠٨ ، ٨١٠ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٩ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٧ ، ٨٤٦ ، ٨٥٠ ، ٨٥٦ ، ٨٦٥ ، ٨٦٨ ، ٨٧٤ ، ٨٨٥ ، ٨٩٩ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٣ ، ٩٢٦ ، ٩٣٣ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٦٣ ، ٩٦٥ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩٢ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠١٧ ، ١٠٢٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٨
السيرافي	٨٧ ، ١٦٥ ، ٢٣٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٨ ، ٣٢٦ ، ٣٥٢ ، ٤٦٤ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٦ ، ٥٦٠ ، ٥٧٣ ، ٥٩٨ ، ٦٢٧ ، ٦٢٩ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨٣٥ ، ٨٣٩ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٨٦ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٦٥ ، ٩٨٢
(الشين)	
الشماخ	٦٤٥ ، ٩٢١
(الصاد)	
صاحب المغني = منصور بن فلاح اليمني	٨٦

فهرس الطوائف

فهرس المصادر والمراجع

أولا : المخطوطـات

* تخريج أحاديث شرح الرضي على الكافية

لعبد القادر البغدادي – مخطوطة بخط المؤلف، صورت من دار الكتب المصرية، وهي تحت رقم ١٥١٢ حديث ، وعدد أوراقها ١١ .

* التخمير في شرح المفصل

تأليف صدر الأفاضل **القاسم بن الحسين الخوارزمي** – تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية جامعة أم القرى ١٤٠٢ هـ .

* التعليقة على المقرب

للبهاء بن النحاس المتوفى سنة ٦٩٨ هـ ، مخطوطة مصورة لدى الأخ تركي العتيبي ، ولم أعثر على رقم لها .

* شرح الإيضاح لأبي البقاء العكبري

مصورة **الأخ عبد الرحمن الحميدي** عن فيلم بمركز البحث العلمي بكلية الشريعة بجامعة أم القرى تحت رقم ١٨٩ نحو ، والأصل بمكتبة أحمد الثالث بتركيا .

* شرح الحدود النحوية للفاكهي

جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير إعداد صالح بن حسين العابد ، إشراف د/محمد بدوي المختون ضمن الرسائل الموجودة في مكتبة كلية اللغة العربية بالرياض .

* شرح السيرافي لكتاب سيبويه

الجزء الأول مخطوط تحت رقم ٨٨٦٢ف، والجزء الثاني مخطوط تحت رقم ٨٨٦٣ف. وكلاهما بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود المركزية .

* شرح القصائد السبع العلويات

لابن أبي الحديد ، تأليف نجم الأئمة رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي ، مخطوطة بالمكتبة المركزية بجامعة الملك سعود تحت رقم ١٩٨٠ ف بها ٦٧ ورقة غير مرقّمة .

* شرح الكافية

لمنصور بن فلاح اليمني (صاحب المغني) ، مخطوطة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المركزية تحت رقم ٢٦٠٧ خ .

* شرح المقدمة الجزولية

لابن جعفر رضي الدين إبراهيم بن جعفر الإربلي ،مخطوطة لدى الأخ تركي العتيبي، مصورة من مركز البحث العلمي بمكة تحت رقم ٣٤٥٠ نحو ، وقد كتب عليها خطأ المنهاج الجلي شرح مقدمة الجزولي المنسوب إلى ابن مالك . والصواب ما ذكرته .

* المباحث الكاملية/شرح المقدمة الجزولية

لِلَّورقي النحوي (الأندلسي) ، المتوفي سنة ٦٦١ هـ رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم ، إعداد شعبان عبد الوهاب محمد ، إشراف د/محمد بدوي سالم المختون عام ١٣٩٨ هـ . مطبوعة على ورق استنسل وصورة منها في مكتبة الأخ تركي العتيبي .

* متن كافية ابن الحاجب

مخطوطة مصورة عندي ، من المكتبات المهداة **لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية** برقم ٩٠٨ .

* المسائل الحلبيات

لأبي علي الفارسي ، مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٢٦٦ نحو تيمور .

* معاني القرآن وإعرابه

للزجاج ، مخطوطة مصورة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المركزية ، تحت رقم ٢٧٥٨ ف .

* المقدمة الجزولية

مخطوطة مصورة بمكتبة **الأخ تركي العتيبي** و لم أعثر على رقم لها .

ثانيا : المطبوعات

* أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو

(الهمزة)

* الإتباع

لأبي الطيب اللغوي المتوفي سنة ٣٥١ ، تحقيق عز الدين التنوخي ، طبع في دمشق سنة ١٣٨٠ هـ .

* الإتقان في علوم القرآن

تأليف **جلال الدين السيوطي** ، نسخة مصورة عن طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، تصوير دار المعرفة – بيروت / لبنان .

* الإرشاد الشافي

وهوالحاشية الكبرى **لمحمد الدمنهوري** ، على متن الكافي في علمي العروض والقوافي لأبي العباس أحمد بن شعيب القنائي المتوفى سنة ٨٥٨ هـ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية .

* الأزمنة والأمكنة

تأليف **أبي علي المرزوقي الأصفهاني** ، المتوفى سنة ٤٥٣ ، الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف في الهند بمحروسة حيدرآباد الدكن ، سنة ١٣٣٢ هـ .

* الأزهية في علم الحروف

تأليف **علي بن محمد النحوي الهروي** ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩١ هـ .

* الاستغناء في أحكام الاستثناء

تأليف **شهاب الدين القرافي** المتوفي سنة ٦٨٢ هـ ، تحقيق د/طه محسن – مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٢ هـ .

* أسرار البلاغة

للإمام عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق هـ . ريتر إستانبول – مطبعة وزارة المعارف ١٩٥٤ م .

* أسرار العربية

تأليف **أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري** المتوفي سنة ٥٧٧ هـ. تحقيق محمد بهجت البيطار ، مطبعة الترقي بدمشق .

* الأشباه والنظائر

للسيوطي ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، طبع شركة الطباعة الفنية المتحدة – مصر .

* أشجع السلمي حياته وشعره

ت د/ **خليل بنيان الحسون** ، بيروت ، دار المسيرة .

* إصلاح الخلل

إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي تأليف: **عبد الله بن السيد البطليوسي** المتوفى سنة ٥٢١ هـ تحقيق د . حمزة عبد الله النشرتي – ط أولى نشر دار المريخ الـرياض

إصلاح المنطق لابن السكيت ت أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون طبع دار المعارف بمصر ط الثانية ١٣٧٥ هـ .

* الأصمعيات

اختيار الأصمعي **أبي سعيد عبد الملك بن قريب** المتوفى سنة ٢١٦ هـ ، تحقيق أحمد محمد شاكر – عبد السلام محمد هارون ، طبع دار المعارف بمصر .

* الأصول في النحو

لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ، المتوفى سنة ٣١٦ هـ تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ، طبع مؤسسة الرسالة ، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

* إعراب القرآن

لأبي جعفر النحاس ، المتوفي سنة ٣٣٨ هـ ، تحقيق د/ زهير غازي زاهد ، طبع عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ .

الأغاني **لأبي الفرج الأصبهاني** ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع د . ت .

* الاقتراح في علم أصول النحو

لجلال الدين السيوطي ، تحقيق د/ أحمد محمد قاسم الطبعة الأولى بالقاهرة ، ١٣٩٦ هـ ، مطبعة السعادة .

* الاقتضاب في شرح أدب الكتاب

لابن السيد البطليوسي ، طبع دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٣ م .

* أمالي الزجاجي **لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي** تحقيق عبد السلام هارون ط الأولى طبع في مطبعة المؤسسة العربية الحديثة . القاهرة ١٣٨٢ هـ .

* أمالي السهيلي **لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي** . تحقيق د . محمد إبراهيم البنا . ط الأولى مطبعة السعادة بمصر .

* الأمالي الشجرية

* الأمالي للقالي

أبي علي إسماعيل بن القاسم القالي ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٤٤ هـ ، الطبعة الثانية .

* أمالي المرتضي

للشريف المرتضي علي بن الحسين الموسوي ، ت ٤٣٦ هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط دار الكتاب العربي بيروت ، لبنان . طبعة ثانية ١٣٨٧ هـ .

* أمل الآمل

تأليف **محمد بن الحسن الحر العاملي** ، المتوفي سنة ١١٠٤ هـ تحقيق السيد أحمد الحسيني ، مطبعة الآداب النجف ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٨٥ هـ .

* الإنصاف في مسائل الخلاف

لكمال الدين الأنباري ، المتوفى سنة ٥٧٧ هـ ، طبع مطبعة السعادة ، ميدان أحمد ماهر باشا ، شارع الجداوي ، القاهرة .

* الأنوار الساطعة

انظر طبقات أعلام الشيعة .

* الإيضاح في شرح المفصل

لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي ، تحقيق د/ موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد .

* الإيضاح في علل النحو

لأبي القاسم الزجاجي ، المتوفي سنة ٣٣٧ هـ ، مطبعة المدني سنة ١٣٧٨ هـ .

الإيضاح العضدي **لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي** تحقيق د . حسن شاذلي فرهود الطبعة الأولى سنة ١٣٨٩ هـ مطبعة دار التأليف القاهرة .

(البـاء)

* البحر المحيط
تأليف **أبي حيان النحوي** ، المتوفي سنة ٧٤٥ هـ ، طبع مكتبة ومطابع النصر الحديثة بالرياض .

* البداية والنهاية
لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي، المتوفي سنة ٧٧٤ هـ الطبعة الأولى، أشرف على طبعه مكتبة المعارف - بيروت ، مكتبة النصر - الرياض .

* البرهان في علوم القرآن
للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبع دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى سنة ١٣٧٦ هـ .

* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة
لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

* البيان والتبيين
لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الرابعة، طبع مكتبة الخانجي بمصر .

* تاج العروس من جواهر القاموس
لمحمد مرتضى الزبيدي ، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت ، لبنان .

* التبصرة والتذكرة
لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري ، من نحاة القرن الرابع ، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين ، ط . دار الفكر بدمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ .

* التبيان في إعراب القرآن
تأليف **أبي البقاء العكبري** ، المتوفى سنة ٦١٦ هـ ، تحقيق على محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

* التبيان في تصريف الأسماء

تأليف **الأستاذ الدكتور أحمد كحيل** ، طبع مطبعة السعادة بالقاهرة ، سنة ١٣٩٨ هـ ، الطبعة السادسة .

* **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**

تأليف الأعلم الشنتمري (وهو شرح لشواهد سيبويه) ، مطبوع بأسفل صفحات كتاب سيبويه ، الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣١٦ هـ .

* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

لمحمد بن مالك ، المتوفى سنة ٦٧٢ هـ ، تحقيق وتقديم محمد كامل بركات ، ط . دار الكاتب العربي للطباعة والنشر .

* التصريح = شرح التصريح انظر صفحة ١٤٥١ .

* تفسير الطبري

(جامع البيان عن تأويل أي القرآن) تأليف أبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، المتوفى سنة ٣١٠ هـ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثالثة ١٣٨٨ هـ .

* تفسير القرطبي

(**الجامع لأحكام القرآن**) **لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي** المتوفى سنة ٦٧١ هـ ، طبع دار الكتب المصرية عام ١٣٧٢ هـ .

* التكملة – وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي

تأليف أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، المتوفى سنة ٣٧٧ هـ تحقيق د/حسن شاذلي فرهود ، طبع في شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة – العمارية ، الرياض .

* التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري

لأبي الفتح عثمان بن جني ، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ، تحقيق أحمد ناجي القيسي – خديجة عبد الرزاق الحديثي – أحمد مطلوب ، راجعه د/مصطفى جواد – مطبعة الصافي – بغداد .

* التمهيد في أصول الفقه

تأليف **محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلوذاني الحنبلي** ، المتوفى سنة ٥١٠ هـ تحقيق د/ مفيد محمد أبو عمشة ط . دار المدني للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

تهذيب اللغة تأليف **أبي منصور الأزهري** تحقيق عبد السلام هارون وآخرين الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر ١٣٨٤ هـ .

* توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب
لأبي الحسن الرماني ، المتوفى سنة ٣٨٤ هـ ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ .

(**الجيـم**)

* الجامع الصغير من حديث البشير النذير
لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الأولى ١٣٥٢ هـ ، مطبعة حجازي بالقاهرة .
* الجمل في النحو
لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق د/ علي توفيق الحمد ، طبع مؤسسة الرسالة ، شارع سوريا ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .
* جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام
تأليف **أبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي** ، تحقيق علي محمد البجاوي ، طبع دار نهضة مصر - الفجالة ، القاهرة .
* جمهرة الأمثال
تأليف **أبي هلال العسكري** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ، طبع المؤسسة العربية الحديثة القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ .
* جمهرة أنساب العرب
لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون الطبعة الرابعة دار المعارف القاهرة .
* جمهرة اللغة
لابن دريد محمد بن الحسن الأزدي البصري ، المتوفى سنة ٣٢١ ، طبع مكتبة المثنى ببغداد ، طبعة جديدة بالأوفست .
* الجنى الداني في حروف المعاني
تأليف **حسن بن قاسم المرادي** ، تحقيق طه محسن ، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل ١٣٩٦ هـ .

(الحـاء)

* ابن الحاجب النحوي – آثاره ومذاهبه
تأليف **طارق عبد عون الجنابي** ، مطبعة أسعد ، بغداد .

* حاشية إبراهيم الباجوري على شرح ابن قاسم الغزي
طبع دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

* حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك
طبع دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

* حاشية الشيخ محمد عبادة العدوي على شرح شذور الذهب
لابن هشام ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية .

* حاشية الشيخ ياسين
تقع هامشا على شرح التصريح على التوضيح طبع مطبعة الاستقامة بالقاهرة سنة ١٣٧٤ هـ ، الطبعة الأولى .

* الحجة في علل القراءات السبع
لأبي علي الفارسي ، تحقيق علي النجدي ناصف ، وعبد الحليم النجار ود/ عبد الفتاح شلبي – طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب طبعة مصورة عن الطبعة الأولى .

* حروف المعاني والصفات
لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي تحقيق د . حسن شاذلي فرهود طبع دار العلوم للطباعة والنشر عام ١٤٠٢ هـ .

* الحماسة
إذا أطلق فالمقصود به شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي انظر صفحة ١٤٥١ .

* الحماسة
لأبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري ، نشر الأب لويس شيخو اليسوعي ، طبع دار الكتاب العربي – بيروت ، لبنان .

* الحيوان
لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، نشر دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

(الخـاء)

* خزانة الأدب

تأليف **عبد القادر البغدادي**، المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ تحقيق عبد السلام هارون، طبع دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة .

* الخصائص

تأليف **أبي الفتح عثمان بن جني** ، تحقيق محمد علي النجار ، طبع دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

* الخليل بن أحمد الفراهيدي

أعماله ومنهجه لمهدي المخزومي ، مطبعة الزهراء – بغداد ١٩٦٠ .

(الـدال)

* دراسات لأسلوب القرآن الكريم

تأليف **الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة** ، مطبعة دار السعادة بمصر .

* الدرر اللوامع على همع الهوامع

تأليف **أحمد بن الأمين الشنقيطي** ، طبع دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .

* درة الغواص في أوهام الخواص

للقاسم بن علي الحريري ، المتوفى سنة ٥١٦ هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبع دار نهضة مصر للطبع والنشر .

* دلائل الإعجاز

للإمام عبد القاهر الجرجاني، طبع شركة الطباعة الفنية المتحدة، ١٠ شارع المستعلي بالله – بالدراسة .

* شعر الأحوص الأنصاري

ت . **عادل سليمان جمال** ، القاهرة ١٣٩٠ هـ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

* ديوان الأخطل

رواية **أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي** ، طبع بمطابع أوفست علي بن علي بالدوحة قطر .

* شعر الأخطل

صنعة **السكري** – تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، بيروت دار الآفاق الجديدة ١٣٩١ هـ ، ط . أولى .

* ديوان الأعشى الكبير

ميمون بن قيس ، شرح وتعليق د/ محمد محمد حسين ، طبع مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة السابعة ١٤٠٣ هـ .

* ديوان امرئ القيس

تحقيق **محمد أبو الفضل إبراهيم** ، الطبعة الثانية ، طبع دار المعارف بمصر ، ١٩٦٤ م .

* ديوان أمية بن أبي الصلت

تحقيق **د/ عبد الحفيظ السطلي** ، ط . دمشق – المطبعة التعاونية ، الطبعة الثانية .

* ديوان أوس بن حجر

تحقيق د/محمد يوسف نجم ، دار بيروت ١٤٠٠ هـ .

* ديوان بشار بن برد

تحقيق الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، نشر الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر .

* ديوان تأبط شرا وأخباره

جمع وتحقيق وشرح **علي ذو الفقار شاكر** ، طبع دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى .

* ديوان أبي تمام

بشرح الخطيب التبريزي ، تحقيق **محمد عبده عزام** ، طبع دار المعارف بمصر .

* ديوان جرير

بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق **د/ نعمان محمد أمين طه** ، طبع دار المعارف بمصر .

* ديوان جميل

جمع وتحقيق **د/حسين نصار** ، الطبعة الثانية ، طبع مكتبة مصر ، ٣ شارع كامل صدقي ، الفجالة ، القاهرة .

* ديوان حاتم

طبع دار بيروت ١٣٩٤ هـ .

* ديوان حسان بن ثابت

تحقيق **د/ سيد حنفي حسنين** ، مراجعة/ حسن كامل الصيرفي ، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب .

* ديوان الحطيئة

تحقيق **د/نعمان محمد أمين طه** ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر .

* ديوان شعر الخرنق بنت بدر

تحقيق **د/ حسين نصار** ، ط . دار الكتب ، ١٩٦٩ مصر .

* شعر الراعي النميري

تحقيق **نوري القيسي وهلال ناجي** ، بغداذ ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٠ هـ .

* ديوان ذي الرمة

شرح **الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي** ، تحقيق د/ عبد القدوس أبو صالح ، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق .

* ديوان رؤبة بن العجاج (مجموعة أشعار العرب)

اعتنى بتصحيحه وترتيبه **وليم بن الورد البروسي** ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت . الطبعة الأولى عام ١٩٧٩ م .

* شعر زهير بن أبي سلمى

صنعة الأعلم ، تحقيق **د/ فخر الدين قباوة** ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٠ هـ .

* شرح شعر زهير بن أبي سلمى

صنعة ثعلب ، تحقيق **د/ فخر الدين قباوة** ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ط ١ ١٤٠٢ هـ .

* ديوان سحيم عبد بني الحسحاس

تحقيق **عبد العزيز الميمني** ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب القاهرة ١٣٨٤ هـ .

* ديوان سلامة بن جندل

تحقيق **د/ فخر الدين قباوة** ، نشر وتوزيع المكتبة العربية محمد تلاليني - حلب - باب النصر - الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ .

* ديوان الشماخ بن ضرار

تحقيق **صلاح الدين الهادي** ، طبع دار المعارف ، مصر .

* ديوان طرفة

شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق درية الخطيب ، ط مجمع اللغة العربية ، دمشق .

* ديوان عنترة

دار صادر .

* ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت الأوسي الجاهلي

ت **د/ حسن محمد باجودة** ، مطبعة السنة المحمدية .

* ديوان الطفيل الغنوي

تحقيق **محمد عبد القادر أحمد** ، بيروت ، ط أولى ، دار الكتاب الجديد .

* ديوان عامر بن الطفيل

بيروت ، دار بيروت .

* ديوان عبد الله بن رواحة

ت **د/ وليد قصاب** ، الرياض - دار العلوم ١٤٠٢ هـ .

* ديوان عبيد بن الأبرص

ت **د/ حسين نصار** ، ط مصطفى البابي ١٣٧٧ هـ . أولى مصر .

* ديوان العجاج (رواية الأصمعي)

ت **د/ عبد الحفيظ السطلي** ، توزيع مكتبة الأطلس بدمشق ، المطبعة التعاونية .

* ديوان العجاج (برواية الأصمعي)

تحقيق **د/ عزة حسن** ، مطابع دار الشروق ، شارع سوريا ، بيروت .

* ديوان عدي بن زيد العبادي

حققه وجمعه **محمد جبار المعيبد** ، طبع شركة دار الجمهورية للنشر والطبع – بغداد .

* ديوان العرجي

تحقيق **خضر الطائي ورشيد العبيدي** ، ط . أولى بغداد ، ١٣٧٥ هـ .

* شعر عروة بن حزام

تحقيق **د/ إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب** ، لم يكتب عليه اسم المطبعة ولا مكان ولا تاريخ الطباعة .

وهو بالمكتبة المركزية بجامعة الملك سعود تحت رقم ٨١١/٢ ع ع . ش .

* ديوان علقمة الفحل

شرح الأعلم الشنتمري ، تحقيق **لطفي الصقال** ، درية الخطيب – حلب ، مطبعة الأصيل ، ١٣٨٩ هـ ط . أولى .

* ديوان عمر بن أبي ربيعة

دار صادر – بيروت .

* ديوان عمرو بن قميئة

تحقيق **حسن كامل الصيرفي** ، ط مجلة معهد المخطوطات العربية ١٣٨٥ هـ (مصر) .

* معلقة عمرو بن كلثوم

بشرح **أبي الحسن بن كيسان** ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط . أولى ١٤٠٠ هـ مصر .

* شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي

تحقيق **مطاع الطرابيشي** ، دمشق ١٣٩٤ هـ ط . مجمع اللغة العربية .

* ديوان الفرزدق

دار صادر ، بيروت .

* ديوان القتال الكلابي

تحقيق **إحسان عباس** ، دار الثقافة ، بيروت ١٣٨١ هـ .

* ديوان كثير عزة

جمع وشرح **د/ إحسان عباس** ، نشر وتوزيع دار الثقافة ، بيروت لبنان .

* ديوان كعب بن مالك الأنصاري

تحقيق **سامي مكي العاني** طبعة أولى مكتبة النهضة بغداد .

* **شعر الكميت بن زيد الأسدي**

جمع وتقديم د/ داود سلوم ، الناشر : مكتبة الأندلس شارع المتنبي – بغداد . ط مطبعة النعمان – النجف الأشرف .

* ديوان لبيد بن ربيعة العامري

دار صادر ، بيروت .

* ديوان شعر المتلمس الضبعي

تحقيق **حسن كامل الصيرفي** ، من مطبوعات معهد المخطوطات العربية القاهرة ، ١٣٨٨ هـ .

* ديوان أبي الطيب المتنبي

بشرح **أبي البقاء العكبري** ، تحقيق مصطفى السقا ، إبراهيم الأبياري ، عبد الحفيظ شلبي – مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده .

* شرح ديوان المتنبي

وضعه عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي – بيروت لبنان .

* ديوان مجنون ليلى

جمع **وتحقيق عبد الستار أحمد فراج** ، ط دار مصر للطباعة .

* ديوان مسكين الدارمي

جمع وتحقيق **عبد الله الجبوري – خليل إبراهيم العطية** ، مطبعة دار البصري ، بغداد – ١٣٨٩ هـ .

* ديوان ابن مقبل

تحقيق **د/عَزَّة حسن** ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، دمشق ١٣٨١ هـ .

* شعر ابن ميادة

ت **د/حنا جميل حداد** ط مجمع اللغة العربية بدمشق ، دمشق ١٤٠٢ هـ .

* شعر النابغة الجعدي

الطبعة الأولى – منشورات المكتب الإسلامي بدمشق ، طبعة أولى ١٣٨٤ هـ .

* ديوان النابغة الذبياني

صنعة **ابن السكيت** المتوفى سنة ٢٤٤ هـ تحقيق د/ شكري فيصل طبع دار الفكر .

* ديوان أبي النجم العجلي

صنعه وشرحه **علاءُ الدين أغا** ، نشر النادي الأدبي بالرياض مطابع الفرزدق التجارية .

* شعر النمر بن تولب

صنعة **الدكتور نوري حمودي القيسي** ، بغداد ، مطبعة المعارف .

* ديوان الهذليين

بشرح **أبي سعيد بن الحسين السكري** – تحقيق عبد الستار أحمد فراج – مراجعة محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة .

* ديوان يزيد بن المفرغ الحميري

تحقيق **د/عبد القدوس أبو صالح** ، طبعة مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ .

(الذال)

* ذيل الروضتين (تراجم رجال القرنين السادس والسابع)

لأبي شامة المقدسي المتوفى سنة ٦٦٥ هـ ، طبع دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧ م .

(الراء)

* رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري

تحقيق **محمد سليم الجندي** ، مطبعة الترقي بدمشق ١٣٦٣ هـ .

* رصف المباني في شرح حروف المعاني

للإمام أحمد بن عبد النور المالقي – المتوفى سنة ٧٠٢ هـ ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، طبع مطبعة زيد بن ثابت ١٣٩٥ هـ .

* الرضي الإستراباذي (عالم النحو واللغة)
تأليف د/ **أميرة علي توفيق** – مطبوعات الإدارة العامة لكليات البنات بالرياض ، مطابع الشرق الأوسط بالرياض ١٣٩٨ هـ .
* رغبة الآمل من كتاب الكامل
تأليف **سيد بن علي المرصفي** ، الطبعة الثانية – مكتبة دار البيان .
* روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات
تأليف **محمد باقر الموسوي** ، الطبعة الثانية .
* الروض الأنف –
لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي تقديم وتعليق طه عبد الرؤوف سعد ، طبع مؤسسة نبع الفكر العربي للطباعة .

(الـزاي)

زهرة الآداب وثمر الألباب
لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري المتوفى ٤٥٣ هـ
شرح د . زكي مبارك طبع دار الجيل بيروت ، الطبعة الرابعة .

(السين)

* سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب
لأبي الفوز محمد أمين البغدادي الشهير بالسويدي ، طبع دار إحياء العلوم ، بيروت .
* سراج القاري المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي
تأليف **أبي القاسم علي بن عثمان .. بن القاصح** ، طبع شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثالثة .
* سر صناعة الإعراب
لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين – مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، الطبعة الأولى .
* سر صناعة الإعراب
لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق د/حسن هنداوي ، طبع دار القلم – دمشق ، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥ هـ .

* سمط اللآلي

للوزير **أبي عبيد البكري الأونبي** ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، ط . لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٥٤ هـ .

* سنن الدارمي

تحقيق **عبد الله هاشم يماني المدني** ، طبع شركة الطباعة الفنية المتحدة .

* سنن أبي داود

للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥ هـ،طبع دار الحديث – حمص ، سوريا ، الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ .

* سنن ابن ماجه

لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني المتوفى سنة ٢٧٥ هـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

* سنن النسائي المجتبى

لأبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي ، الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

* السيرة النبوية لابن هشام

تحقيق **مصطفى السقا – إبراهيم الأبياري – عبد الحفيظ شلبي** ، نشر : الكتب العلمية .

(الشين)

* شرح أبيات سيبويه

تأليف **أبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي** ، المتوفى سنة ٣٨٥ هـ . تحقيق د/ محمد علي سلطاني ، طبع دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت ١٩٧٩ م .

* شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

تحقيق **محمد محيي الدين عبد الحميد** ، طبع دار الكتاب العربي ، بيروت .

* شرح ألفية ابن مالك

لابن الناظم محمد بن محمد بن مالك – منشورات ناصر خسرو طهران – إيران .

* شرح ألفية ابن معط

لابن القواس ، تحقيق د/ علي موسى الشوملي ، مطابع الفرزدق التجارية ، ط أولى عام ١٤٠٥ هـ .

* شرح التصريح على التوضيح

للإمام خالد بن عبد الله الأزهري ، طبع مطبعة الاستقامة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ .

* شرح ابن الحاجب لكافيته

طبع دار الطباعة العامرة بتركيا سنة ١٣١١ هـ .

* شرح حماسة أبي تمام

لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي نشره – أحمد أمين وعبد السلام هارون ، الطبعة الثانية – مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٣٨٧ هـ .

* شرح الحماسة

لأبي زكريا يحيى بن علي التبريزي المتوفى سنة ٥٠٢ هـ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة حجازي بالقاهرة .

* شرح الرضي على الكافية

تصحيح يوسف حسن عمر – منشورات جامعة بنغازي ، مطابع الشرق ، بيروت .

* شرح شافية ابن الحاجب

تأليف **رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي** – تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد طبع دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان سنة ١٣٩٥ هـ .

* شرح شذور الذهب

تأليف **أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف . ابن هشام الأنصاري** ، المتوفى سنة ٧٦١ هـ . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر .

* شرح شواهد شروح الألفية (المقاصد النحوية)

تأليف **الإمام محمود العيني** – يقع هامشا على خزانة الأدب للبغدادي . طبع المطبعة الأميرية ببولاق الطبعة الأولى .

* شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك
للشيخ عبد المنعم الجرجاوي ، طبع دار إحياء الكتب العربية بمصر .

* شرح شواهد المغني
تأليف **جلال الدين السيوطي** ، المتوفى سنة ٩١١ هـ - منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان .

* شرح ابن عقيل
تأليف **عبد الله بن عقيل العقيلي** ، المتوفى سنة ٧٦٩ هـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبع دار الفكر .

* شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات
لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، المتوفى سنة ٣٢٨ هـ تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط دار المعارف ١٩٦٣ م .

* شرح الكافية الشافية
لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك ، حققه وقدم له د/ عبد المنعم أحمد هريدي ، طبع دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .

* شرح اللمع
صنفه **أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري** ، المتوفى سنة ٤٥٦ هـ ، تحقيق د/ فائز فارس - الطبعة الأولى ، نشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ، طبع مطابع كويت تايمز التجارية .

* شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف
تأليف **أبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري** ، المتوفى سنة ٣٨٣ هـ تحقيق عبد العزيز أحمد ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

* شرح المعلقات السبع
تأليف **أبي عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني** ، نشر المكتبة الشعبية - بيروت .

* شرح المفصل
تأليف **يعيش بن علي بن يعيش** المتوفى سنة ٦٤٣ هـ ، طبع إدارة الطباعة المنيرية .

* شرح المقدمة المحسبة

لطاهر بن أحمد بن بابشاد ، المتوفى سنة ٤٦٩ هـ ، تحقيق خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية بالكويت – الطبعة الأولى ١٩٧٧ م .

* شرح هاشميات الكميت

بتفسير **أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي** ، تحقيق د/ داود سلام ، ود/نوري حمودي القيسي – طبع عالم الكتب مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .

* شروح سقط الزند

بإشراف **د/ طه حسين وغيره** ، نشر الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة .

* الشعر والشعراء

لابن قتيبة الدينوري ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، طبع دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٦ م .

* الشفاء (المنطق) ١ – المدخل لابن سينا

تصدير **د/طه حسين باشا** – مراجعة د/ إبراهيم مدكور ، تحقيق الأساتذة – الأب قنواتي ، محمود الخضيري ، فؤاد الأهواني – المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٣٧١ هـ .

(الصـاد)

* الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها

تحقيق **مصطفى الشويمي** ، ط مؤسسة أ . بدران للطباعة والنشر ، بيروت ١٣٨٢ هـ .

* الصبح المنير في شعر أبي بصير

(ميمون بن قيس) مطبعة أدلف هلز هوسن سنة ١٩٢٧ م .

* الصحاح للجوهري

تحقيق **أحمد عبد الغفور عطار** ، طبع دار العلم للملايين .

* صحيح البخاري

لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، طبع مطابع الشعب سنة ١٣٧٨ هـ .

* صحيح الترمذي

بشرح **الإمام ابن العربي المالكي** ، مطبعة الصاوي ، الطبعة الأولى .

* صحيح مسلم

للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١ هـ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي – طبع دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ .

(الضـاد)

* ضرائر الشعر

لابن عصفور الإشبيلي ، المتوفى سنـة ٦٦٣ هـ – تحقيق السيد إبراهيم محمد ، طبع دار الأندلس سنة ١٩٨٠ م .

* الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر

تأليف **السيد محمود شكري الألوسي البغدادي** ، طبع مكتبة دار البيان ، بغداد – دار صعب ، بيروت .

(الطـاء)

* طبقات أعلام الشيعة

الأنوار الساطعة في المائة السابعة ، تأليف **الشيخ آغا بزرك الطهراني** ، تحقيق علي نقي منزدي– الناشر ، دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٢ م .

* طبقات الشافعية الكبرى

لتاج الدين السبكي ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، وعبد الفتاح الحلو ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – الطبعة الأولى .

* طبقات فحول الشعراء

تأليف **محمد بن سلام الجمحي** ، تحقيق محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني .

* الطبقات الكبرى

لابن سعد ، طبع دار صادر ، بيروت .

(العيـن)

* عبث الوليد

في الكلام على شعر أبي عبادة . الوليد بن عبيد البحتري لأبي العلاء المعري ، تحقيق ناديا علي الدولة – لم تذكر طبعة الكتاب .

* العدة في أصول الفقه

تأليف **القاضي أبي يعلي محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي** ، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ ، تحقيق د/ أحمد علي سير المباركي .

* العقد الفريد

تأليف **أحمد بن محمد بن عبد ربه** - تحقيق أحمد أمين ، وأحمد الزين ، وإبراهيم الأبياري - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، عام ١٣٨٥ هـ .

* عمدة الحافظ وعدة اللافظ

لجمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧ هـ .

* العمدة في صناعة الشعر ونقده

تأليف **الحسن بن رشيق القيرواني** ، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ ، الطبعة الأولى عام ١٣٤٥ هـ ، مطبعة السعادة بمصر .

* العيني : انظر شرح شواهد شروح الألفية

* عيون الأخبار

لأبي محمد عبد الله بن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ هـ نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب .

(الغيـن)

* غاية النهاية في طبقات القراء

لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الجزري ، المتوفى سنة ٨٣٣ هـ ، عني بنشره برجستراسر ، الطبعة الأولى بنفقة الناشر ومكتبة الخانجي بمصر سنة ١٣٥١ هـ .

* غريب الحديث

لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ، المتوفى سنة ٢٢٤ هـ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد - الطبعة الأولى .

* الغماز على اللماز في الأحاديث المشتهرة

لأبي الحسن نور الدين السمهودي ، المتوفى ٩١١ هـ ، تحقيق وتخريج محمد إسحاق إبراهيم السلفي طبع دار اللواء ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ .

(الفـاء)

* الفاخر.

تأليف **أبي طالب الفضل بن سلمة** ، إخراج شالس انبروس استورى ، الطبعة الثانية دار الفرجاني ، مصر الجديدة .

* (الفتاوى) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية

جمع وترتيب **عبد الرحمن بن محمد بن قاسم** ، طبع دار العربية -- بيروت ، لبنان . صورة عن الطبعة الأولى .

* فضل الخيل

للإمام شرف الدين عبد المؤمن الدمياطي ، المتوفى سنة ٧٠٥ هـ الطبعة الأولى ، عام ١٣٤٩ هـ ، طبعه وصححه محمد راغب الطباخ في مطبعته العلمية بحلب .

* فهارس سيبويه .

صنع **محمد عبد الخالق عضيمة** ، طبع دار السعادة .

الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبد الرحمن الجامي ، دراسة وتحقيق د/أسامة طه الرفاعي

مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق عام ١٤٠٣ هـ .

* الفوائد المحصورة في شرح المقصورة

لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمي ، ت أحمد عبد الغفور عطار بيروت ، دار مكتبة الحياة ، ١٤٠٠ هـ .

(القـاف)

* القاموس المحيط **لمجد الدين الفيروزآبادي**

مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه الطبعة الثانية ١٣٧١ هـ .

(الكـاف)

* الكامل.

لأبي العباس المبرد محمد بن يزيد ، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة نهضة مصر .

* الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل
تأليف **أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري** ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، طبعة ١٣٨٥ هـ .
* كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون
تأليف **حاجي خليفة** ، طبع بمكتبة المثنى ببغداد .
* الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها
تأليف **أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي** ، المتوفى سنة ٤٣٧ هـ تحقيق د/ محيي الدين رمضان ، طبع مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ .

(اللام)

* اللامات
لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، المتوفى سنة ٣٣٧ هـ ، تحقيق د/ مازن المبارك ، المطبعة الهاشمية بدمشق ١٣٨٩ هـ .
* لامية العرب
لشاعر الأزد « **الشنفرى** » منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت – لبنان .
* لباب الإعراب
لتاج الدين محمد بن أحمد الإسفرائيني ، المتوفي سنة ٦٨٤ هـ تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن ، منشورات دار الرفاعي ط أولى ١٤٠٥ هـ .
* لسان العرب
لابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري ، المتوفى سنة ٧١١ هـ طبعة مصورة عن طبعة بولاق . مطابع كوستاتسوماس .
* اللمع في العربية
صنعة **أبي الفتح عثمان بن جني** ، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ تحقيق د/ حسين محمد محمد شرف ، الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ .

(الميم)

* ما يجوز للشاعر في الضرورة
لأبي عبد الله محمد بن جعفر القيرواني – تحقيق المنجي الكعبي ، ط الدار التونسية للنشر .

* ما ينصرف ومالا ينصرف

لأبي إسحاق الزجاجي تحقيق هدى قراعة مطابع الأهرام التجارية القاهرة ١٣٩١ هـ .

* مجاز القرآن

صنعة **أبي عبيدة معمر بن المثنى** ، المتوفى سنة ٢١٠ هـ الناشر مكتبة الخانجي بمصر .

* مجالس ثعلب

لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، المتوفى سنة ٢٩١ هـ ، شرح وتحقيق عبد السلام هارون ، طبع دار المعارف بمصر .

* مجالس العلماء

لأبي القاسم الزجاجي ، المتوفى سنة ٣٤٠ هـ – تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مطبعة حكومة الكويت .

* مجمع الأمثال

لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبع دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

* المحتسب

في تبيين وجوه شواذ القراءات **لأبي الفتح عثمان بن جني** تحقيق علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر عام ١٣٨٩ هـ .

* مختارات شعراء العرب

لابن الشجري – هبة الله بن علي أبي السعادات تحقيق علي محمد البجاوي ، طبع دار نهضة مصر .

* مختصر في شواذ القرآن

لابن خالويه ، عني بنشره ج . براجشتراسر ، طبع المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤ .

* المخصص

لأبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده المتوفى سنة ٤٥٨ هـ ، الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق سنة ١٣١٦ هـ .

* المذكر والمؤنث

لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، المتوفي سنة ٣٢٨هـ تحقيق د/ طارق عبد عون الجنابي ، الطبعة الأولى ، مطبعة العاني بغداد ١٩٧٨ م .

* المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها **لجلال الدين السيوطي**

تحقيق محمد أحمد جاد المولى – علي بن محمد البجاوي – محمد أبو الفضل إبراهيم. طبع دار إحياء الكتب العربية .

* المسائل العسكرية

لأبي علي الفارسي ، المتوف سنة ٣٧٧ هـ ، تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد – مطبعة المدني/ المؤسسة السعودية بمصر ، الطبعة الأولى .

* المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات

لأبي علي المفارسي ، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي مطبعة العاني بغداد .

* المساعد على تسهيل الفوائد

لبهاء الدين بن عقيل – تحقيق محمد كامل بركات ط دار الفكر بدمشق ط . أولى ، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

* المستدرك على الصحيحين في الحديث

لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري ، المتوفى سنة ٤٠٥ هـ ، الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند سنة ١٣٤١ هـ .

* المستقصي في أمثال العرب

تأليف **محمود بن عمر الزمخشري** ، المتوفى سنة ٥٣٨ هـ ، طبع مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد ، سنة ١٣٨١ هـ .

* مسند الإمام أحمد بن حنبل

طبع المكتب الإسلامي ودار صادر بيروت .

* مشكل إعراب القرآن

لمكي بن أبي طالب القيسي المتوفى سنة ٤٣٧ هـ ، تحقيق د . حاتم صالح الضامن طبع مؤسسة الرسالة .

* معاني الحروف
لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ، المتوفى سنة ٣٨٤ هـ . تحقيق د/ عبد الفتاح شلبي ، طبع دار الشروق ، جدة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ .
* معاني القرآن
صنعة **الأخفش الأوسط** – تحقيق د/ فائز فارس ، نشر الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر والورق المحدودة ، الطبعة الثانية .
* معاني القرآن
لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، المتوفى سنة ٢٠٧ هـ طبع عالم الكتب – بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٠ م .
* معاني القرآن وإعرابه
لأبي إسحاق الزجاج ، شرح وتحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي – منشورات المكتبة العصرية ، بيروت .
* المعاني الكبير في أبيات المعاني
لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ط/ دار الكتب العلمية ، بيروت .
* معاهد التنصيص (شرح شواهد التنصيص)
تأليف العلامة **عبد الرحيم بن عبد الرحمن العباسي** ، المطبعة البهية المصرية .
* معجم البلدان
لياقوت الحموي طبع دار صادر ودار بيروت ببيروت .
* معجم البلدان
تأليف **أبي عبد الله ياقوت الحموي** ، طبع دار صادر ودار بيروت – بيروت سنة ١٣٧٦ هـ .
* معجم شواهد العربية
تأليف **عبد السلام محمد هارون** – الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي بمصر .
* معجم قبائل العرب
تأليف **عمر رضا كحالة** – طبع مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ .

* معجم القراءات القرآنية

تأليف **د/ عبد العال سالم مكرم** ، **وأحمد مختار عمر** ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - مطبوعات جامعة الكويت ، ط « ذات السلاسل - الكويت » .

* المعجم الكبير

للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، المتوفى سنة ٣٦٠ هـ ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، مطبعة الأمة ببغداد .

* معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع

تأليف **عبد الله بن عبد العزيز البكري** ، المتوفى سنة ٤٨٧ هـ ، تحقيق مصطفى السقا ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٦ هـ .

* معجم مقاييس اللغة

لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا - تحقيق عبد السلام هارون - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ .

* المعلقات العشر وأخبار شعرائها

جمع الشيخ **أحمد بن الأمين الشنقيطي** ، مطبعة الاستقامة .

* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

تأليف **جمال الدين بن هشام الأنصاري** المتوفى سنة ٧٦١ هـ تحقيق د/ مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله - مراجعة سعيد الأفغاني، الطبعة الخامسة، دار الفكر - بيروت.

* مفتاح السعادة ومصباح السيادة

تأليف **طاش كبرى زاده** ، تحقيق : كامل كامل بكري ، وعبد الوهاب أبو النور - مطبعة الاستقلال الكبرى .

* (شرح) المفضليات للتبريزي

تحقيق علي محمد البجاوي - طبع دار نهضة مصر للطبع والنشر .

* المقتصد في شرح الإيضاح

لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د . كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام - العراق .

* المقرب

لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، المتوفى سنة ٦٦٩ هـ تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري – طبع مطبعة العاني – بغداد .

* المقصور والممدود

تأليف **محمد بن الحسن بن دريد الأزدي** – تحقيق ماجد حسن الذهبي ، وصلاح محمد الخيمي ط دار الفكر بدمشق ١٤٠٢ هـ .

* منشور الفوائد

لكمال الدين أبي البركات الأنباري – تحقيق د/ حاتم الضامن طبع مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الأولى .

* المنصف لأبي الفتح ابن جني

شرح التصريف **لأبي عثمان المازني** – تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

* المنطق

تأليف **الشيخ محمد رضا المظفر** ، مطبعة النعمان النجف الأشرف .

* منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية

تأليف **عبد الأمير محمد أمين الورد** منشورات مؤسسة الأعلمي بيروت – ودار التربية بغداد ط أولى ١٣٩٥ هـ .

* المهذب في القراءات العشر وتوجيهها

من طريق طيبة النشر ، تأليف **د/ محمد سالم محيسن** ط دار الأنوار للطباعة ، الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ .

* المؤتلف والمختلف

لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي – تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، طبع عيسى البابي الحلبي بمصر ١٣٨١ هـ/١٩٦١ م .

* الموجز في النحو

لأبي بكر محمد بن السراج تحقيق مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي – طبع مطابع أ. بدران للطباعة والنشر ، بيروت لبنان .

* الموشح

لأبي عبد الله محمد بن عمران المرزباني المتوفى سنة ٣٨٤ هـ ، تحقيق علي محمد البجاوي ، مطبعة لجنة البيان العربي .

* الموطأ

للإمام مالك بن أنس ، صححه ورقمه وخرج أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي – طبع دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

(النـون)

* نزهة الألباء في طبقات الأدباء

لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبع دار نهضة مصر للطبع والنشر الفجالة ، القاهرة .

* النشر في القراءات العشر

تأليف **محمد بن محمد بن محمد ... بن الجزري** ، الناشر : مكتبة القاهرة ، شارع الصنادقية بميدان الأزهر الشريف .

* نقائض جرير والفرزدق

طبع في مدينة ليدن بمطبعة بريل سنة ١٩٠٥ م ، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد .

* نكت الانتصار لنقل القرآن

للإمام أبي بكر الباقلاني ، المتوفى سنة ١٤٠٣ هـ ، تحقيق د/ محمد زغلول سلام – الناشر : منشأة المعارف بالإسكندرية ، جلال رمزي وشركاه .

* نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب

تأليف **أبي العباس أحمد القلقشندي** ، المتوفى سنة ٨٢١ هـ تحقيق إبراهيم الأبياري ، مطبعة مصر/ القاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٩ م .

* النهاية في غريب الحديث والأثر

لابن الأثير ، طبع دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، نشر المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ .

* نهج البلاغة

وهو ما جمعه الشريف الرضي من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبع دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ .

* النوادر في اللغة

لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري ، طبع دار الكتاب العربي – بيروت .

(الهـاء)

* هدية العارفين

أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، تأليف **إسماعيل باشا البغدادي** ، طبع مكتبة المثنى ببغداد .

* همع الهوامع – شرح جمع الجوامع في علم العربية

تأليف **جلال الدين السيوطي** ، طبع دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .

(الـواو)

* وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان

لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان المتوفى سنة ٦٨١ هـ ، تحقيق إحسان عباس ، طبع دار الثقافة ، بيروت – لبنان .

* وقعة صفين

لنصر بن مزاحم المنقري ، تحقيق عبد السلام هارون ، نشر وطبع المؤسسة العربية الحديثة ومكتبة الخانجي .

(اليـاء)

* ابن يعيش

انظر شرح المفصل لابن يعيش .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
ى – ابن يعيش	١٠٥
ك – ابن مالك	١٠٦
ثالثا : التناقضات	١٠٦
رابعا : وقفة مع د/ أميرة علي توفيق في كتابها الرضي الإستراباذي	١٠٩

ثانيا/ التحقيق

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

رقم الإيداع ٥٩٨٩ / ١٩٩٣
I.S.B.N : 977 - 256 - 098 - 4

هجر
للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة
☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦
المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل
أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣
ص . ب ٦٣ إمبابة

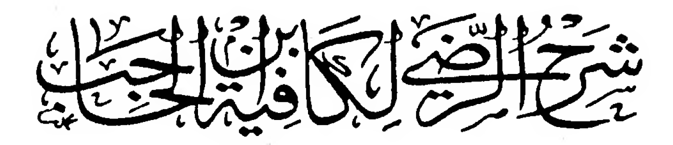
رقم الإيداع ٥٩٨٩ / ١٩٩٣
I.S.B.N : 977 – 256 – 098 – 4

هجر
للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر – المهندسين – جيزة
☎ ٣٤٥٢٥٧٩ – فاكس ٣٤٥١٧٥٦
المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل
أرض اللواء – ☎ ٣٤٥٢٩٦٣
ص . ب ٦٣ إمبابة

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي
سلسلة نشر الرسائل الجامعية
-١٥-





شرح الرضي لكافية ابن الحاجب

القسم الثاني - المجلد الأول

دراسة وتحقيق
الدكتور يحيى بشير مصري

الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

أشرفت على طباعته ونشره الإدارة العامة للثقافة والنشر بالجامعة



ⓒ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤١٧هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.
مصري ، يحيى بشير
شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. القسم الثاني - المجلد الأول
٧٩٦ص؛ ١٧ × ٢٤ سم
ردمك ٤ ـ ١٤٨ـ ٠٤ـ ٩٩٦٠
١ ـ اللغة العربية ٢ ـ الصرف أ ـ العنوان
ديوي ٤١٥،١ ١٠٨٠/ ١٦

رقم الإيداع : ١٠٨٠/ ١٦
٣ـ ٢١٠ـ ٠٤ ـ ٩٩٦٠ (مجموعة)
ردمك : ٤ ـ ١٤٨ـ ٠٤ـ ٩٩٦٠


شرح الرضي لكافية ابن الحاجب

مقدمـــة :

باسمـك اللهم نَفتتـح كُلَّ عَمَـلٍ كريم، وبنـورك نَستقبـل كُلَّ سبيلٍ قويم، وبفضلك نُنجز كُلَّ خيرٍ عَميم، فَلَكَ الحمدُ يا ربَّنا كما يَنبغي لِجلال وجهك، وعظيم سُلطانك ومَجْدِكَ، والصلاةُ والسلام على خاتَم الأنبياء والمُرسلين، سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ النبي الأمين، وعلى آله وصحابته، وآل بيته أجمعين، وبعد :

فإنَّ المكتبة العربية تزخر بكنوز ثمينةٍ من هذا التُّراث الفِكري في مُختلِف العلوم، وعلى تعاقب العصور. . .

وفي مكتبة النحو، من هذا التراث، كتابٌ جَليلُ القَدْرِ، عظيمُ الفائدة، يعرف قيمتَه كُلُّ مُشتغِلٍ بهذا العِلْمِ، بما اشتمل عليه من تحقيقٍ لمسائلهِ، واستيعابٍ لأهمِّ قواعدهِ، حتى أصبح في مقدمة المراجع لهذا العلم .

ذلك هو كتاب : «شرح الرضي على كافية ابن الحاجب» .

والحق أَنَّ الكتاب جاء مَرْجِعاً عِلْمياً، جليلَ القَدْرِ، عظيمَ الفائدة في هذا العِلم . وعلى كَثرة ما كتبه العلماء على رسالة الكافية من شروحٍ وتعليقات، فقد نقل كثيرون مِمَّن جاؤوا بعد الرضي عن شرحه هذا، وأخذوا منه .

لقد امتاز الرضي في شرحه هذا باستقلال الرأي، وحُرِّيَّةِ الفِكْرِ، فلا يُقَلِّدُ غيره، ولا يذهب إلى مذهب دون حُجَّةٍ أَوْ بُرْهان، وهو، إلى ذلك، قد ينفرد بالرأي في بعض المسائل، بعد أن يَعْرِضَ لأقوال السابقين ويُفَنِّدَها .

ولقيمة هذا الكتاب العِلْمية اخترت أن يكون موضوع رسالتي تحقيقه ودراسته، فإني أَرى أني أُسدي بذلك خِدمة للباحثين، إذ أُيَسِّرُ لهم سبيلَ البحثِ فيه بعد أن حققت نصوصَه ووثّقتُها، ووضحت شواهدَه .

لقد ضم البحث قِسْمَيْنِ :

القِسم الأول : الدراســـة .

القِسم الآخر : النص المحقق .

* **في الدراسـة :**

تحدثت عن أحوال العصر، فتكلمت على غارة التتار، وأسبابها الحقيقية، وأوضاع مركز الخلافة والعالم العربي، وزحف التتار نحو العالم الإسلامي، وتدمير بغداد بقيادة « هولاكو » .

- ثم عرّفت بابن الحـاجب : نسبه، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، وآثاره، وثناء العلماء عليه .
- ثم تكلمت على كافية ابن الحاجب وأهميتها، وأنها أشهر مقدمةٍ في القرن السابع الهجري، ثم تناولت شروحَها، منتهياً إلى أنَّ الرضي هو خيرُ مَنْ شرَحَها، وفصَّلَ القول فيها تفصيلاً لا يدع سبيلاً لِمُستزيد .
- ثم عرَّفت بالشارح المحقق تعريفاً ليس شافياً؛ ذلك بأن كتب التراجم قد أغفلت ذكره، أَوْ قَدَّمَتْ عنه إشارةً سريعةً، ومن هنا عَسُرَ عليَّ الإحاطةُ بالرَّضي، ومعرفة الكثير عنه
لقد تحدثت عن بيئة الرجل، وحياته، وآثاره، ومنزلته العلمية[1] .
- ثم تحدثت عن منهج الرضي في شرحه على الكافية، وعما امتاز به أسلوبه من سَعَة الاطِّلاع، ودِقة العبارة، والتعبيرات الشائعة في ذلك الأسلوب .
- ثم بينت مذهبه النَّحْوي، فإنَّ الرجل يسلك سبيل المحققين من العلماء، «وهو

---

(١) نظراً لاشتمال دراسة القسم الأول على الحديث عن ابن الحاجب وكافيته والرضي وشرحه، فقد حذف ما يتعلق بذلك من هذا القسم، وسيأتي تنبيه إلى ذلك بعد التمهيد إن شاء الله .

المنهج الذي يقوم على اتّخاذ سبيلٍ تسلك بين طريقَيْ البصرة والكوفة، معتمدةً على الاختيار المدعومِ بالدليل»[1].

- ثم أظهرت المآخذَ العِلْمية على الرضي، مدعومةً بالحُجَّةِ والشاهد .
- ثم تكلمت على مصادر الرضي في شرحه، فتبيَّنَ لي أَنَّ كتابَ سيبويه، ومُفَصَّلَ الزَّمخشري، وإيضاحَ الفارسي هي المصادر الرئيسة الثلاثةُ المباشرة لشرحه متنَ الكافية .

- ثم تحدثت عن أثر شرح الرضي على الكافية فيمن جاء بعده من الشُرَّاح، فَبَيَّنْتُ أَنَّ شرح الجَـامي يُعَدُّ سبيلاً وسطاً بين إيجاز ابن الحاجب في شرحه للكافية وإسهاب الرضي، وأَنَّ الجامي كان متأثراً بالرضي .
- ثم تكلمت على موقف الرضي من شواهد النحو، ومن المذاهب النحوية، مُظْهِراً بعض المسائل التي تابع فيها البصريين، والتي تابع فيها الكوفيين، والآراء التي انفرد بها .

وبعد ، فلا يسعني في هذا المقام من وقفة إِجلالٍ واحترام، أتوجّه فيها بعميق الشُّكـر، وعظيم الامتنان، ووافر العرفان إلى فضيلة أستاذي الجليل الدكتور أحمد حسن كحيل، الذي أشرف على رسالتي هذه.

كما أشكر جامعة الإمام ، وأساتذتهَا الكِرام، والعاملينَ فيها، وكُلَّ مَنْ مَدَّ لي يدَ العَوْنِ والنصيحة، ، وأسأله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأَنْ يحقق لي الأملَ، ويجنبني الزلل، إِنه سميع مُجيب، والحمد لله رب العالمين .

يحيى بشير مصري

---

(١) الاقتراح ص ٨٦.



تمهيـد :

لمحةٌ عن أحوال العصر السياسيةِ والعِلْمِيَّة

واجَهَ العالمَ الإسلاميُّ في القرن السابع الهجري كارثةً ينذُرُ نظيرُها في تاريخ العالمِ ، وكادت تقضي هذه الكارثةُ على شخصية العالم الإسلامي ، وهو زَحْفُ التتارِ الذين تقدَّموا نحو الشرق كَجَرادٍ مُنتشر، وسيطروا على كثيرٍ من بلاد العالَم الإسلامي .

والمعروفُ أَنَّ السببَ في هذه الكارثةِ، هو خطأٌ ارتكبَهُ السُّلطان علاءُ الدين محمد خوارزم ، ذلك بأنه قد أَمَرَ بقتلِ التُّجَّارِ التَّتار الذين دخلوا بلادَهُ لممارسةِ التجارة، ولمَّا أرسـل إليه جَنكيزخـان سفـيراً يسأله عن سبب قَتْلِ التُّجَّارِ، قتله أيضاً، فاشتعل جنكيزخان غَضَباً، وقام بحملةٍ هوجاء على مملكةِ خوارزم شاه، ثم على كثيرٍ من بلادِ الإسلام .

لقد امتاز هذا العصرُ بكَثرةِ المُصَادرات، وتَفَشِّي الرِّشوة، وعَزْلِ كِبار الموظفين، وإلقـاءِ القَبْضِ عليهم، وبَيْعِ ممتلكـاتهم، واشتـداد النـزاعِ الطائفي، والتفكُّك الخُلُقي، والانصراف إلى الملاهي والقِيان، والتكاثر في الأموال .

في هذه الأيامِ كان التتـار يعبثـون بكـرامة فارس وَتُرْكستان ويَقذفونهم من كل جانبٍ، وكانت أبصارُهم شاخصةً إلى بغداد. لقد ابتدأ التتارُ ببخارى وأَتَوْا عليها من كل جانب فَدَمَّروها، ثم توجهوا إلى سمرقند وأحرقوها وأبادوا أهلَها، ولقيتِ المصيرَ نفسَهُ المدنُ الشهيرةُ للعالم الإسلامي ، مِن مثل : هَمَذَان ، وزَنْجَان، وقزوين، ومرو، ونَيْسابور، وخوارزم .

أَمَّا خوارزم شاه الذي كان يُعَدُّ الملكَ الوحيدَ للعالَم الإسلامي ، فإنه كان يعيش في خوفٍ وهلع ، يبحث عنـه التتـار ويتعقَّبـونه؛ لأنه أمر بقتل التجار التتار، ورئيس

السفراء، ورسول المغول[1]. . . . غير أنه توفي في جزيرة مجهولة .

وأول حملة على حكومة خوارزم شاه كانت في سنة ستَّ عَشْرَةَ وستِ مِئَةٍ للهجرة، وقـد مات جنكيزخان سنة أربعٍ وعِشرين وستِ مئةٍ، فقام أبناؤه وأحفادُه بتحقيق غاياته التي أرادَها، فلمّا واجهتْ بغدادُ الغارةَ التتاريةَ سنة ستٍ وخمسينَ وستِ مئةٍ للهجرة، كان هولاكو حفيدُ جنكيزخان قائدَ القواتِ التتارية وأميرهَا .

وأخيراً دخل هؤلاء التتارُ، بقيادة هولاكو، بغدادَ دارَ الخِلافة الإسلامية، فأعملوا فيهـا يَدَ الهَـدْمِ والسَّلْب، وأصبحت مياه دجلة تزبد بدم أهلهـا، وقد أُلقيت فيه الكتب، فتدهورت الحياةُ العِلمية، وأخذ كثيرٌ من العلماء والأدباء والشعراء يرحل عن بغـدادَ إلى مصر والشـام؛ طلبـاً للأمان، بعد أن ضاعت كتبهم ومؤلفاتهم، وسادَ الخوفُ، وعَمَّ الجَهْلُ، وأُغلقت كثيرٌ من المدارس، وانفرطَ عِقْدُ كثيرٍ من الحلقات في المساجد، حيث كانت تُدرس العلوم والفنون .

وما حَدَثَ في بغداد دفع كثيراً من العلماء إلى اختصار الموسوعات في ورقات؛ خوفاً على العِلمِ من الضَّياع، ومن هنا ظهرتِ المُتون. . .

هذا ما حَدَثَ في بغداد عاصمةِ الخلافة، أَمَّا في سائر الأقاليم كمصر والشام، فقد كانت الحياةُ هادئـةً، وكـان حكمُ المماليك في مصر ـ رَغْم ما عُرِفَ عنهم من كَثرة الشغب ـ يَسُـودُهُ كثـيرٌ من الأَمْنِ والطُّمأنينة للعلماء والأُدباء، ولذلك كانتِ الشامُ والقاهرة مَثْوىً للعلماء والأدباء الذين طاردَهـم الخوفُ من فَتْكِ المغول، وكان لذلك أثـرُهُ في الحياة العِلْميَّةِ في هذين الإقليمَيْن، وكان ذلك سبباً في بَقاءِ الحياةِ العِلْميَّةِ نَشِطةً مزدهرةً في هذين البَلَدَيْن .

وفي هذا العصر وُلد ابنُ الحاجبِ وَنَشَأَ .

---

(١) انظر تفصيل هذا في الكامل لابن الأثير ١٢/ ١٧٩ وما بعدها، ودائرة المعارف للبستاني جـ٦ مادة «تتر» .

تنبيـــــــه

نظراً لقيام جامعـة الإمـام محمد بن سعود الإسلامية ـ مشكورة ـ بطباعة شرح الرضي لكافية ابن الحاجب بقسميه : الأول الذي قام بتحقيقه الدكتور حسن بن محمـد الحفـظي ، والثاني الذي قمت بتحقيقه فقد اكتفي بترجمة ابن الحاجب والرضي الواردة في القسم الأول خوفاً من التكرار.

وللسبب نفسه حُذف من الهوامش ـ سواء التراجم أو الشواهد النثرية والشعرية أو غيرها ـ كلُّ ما خرج في القسم الأول اكتفاء به ، وأُشير إلى مكان تخريجه هناك .

ولقد اشترك المحققان في جعل المخطوطة التركية أصلاً ، واختلفا في المخطوطات الأخـر .

لذا لم نتحدث عن الأصل هنا اكتفاء بما ذكر هناك .
أما دراسة القسم الأول فقد وردت في أوله ، وفيما يلي دراسة متن القسم الثاني .



دراسة القسم الثاني

الفصـل الأول

- منهج الرضي في شرح الكافية .
- أســــلوبه .
- مَذْهَبُهُ النَّحْـوي .



منهج الرضي في شرح الكافية

كان الرضي يذكر فِقْراتٍ من الكافية، ثم يعقِّب على ذلك بشرح الموضوع، ولا يتقيد بما ذكر ابن الحاجب في المتن، بل كثيراً ما يُعَقِّبُ عليه، ويَستدرك عليه ما فاتَهُ، ومن الأمثلة على ذلك :

- أَخْذُهُ عليه قوله: «بصلة» في تعريفه الموصول، بأنه: «ما لا يتم جزءاً إلاَّ بصلة وعائد».

ويَنتهي الرضي مُصَوِّباً قائلاً: «ولو جعل موضع (بِصِلة): (بِجُملة)، لارتفع الإشكال»[1].

- اعتراضُه على تعريفه للمركبات، بأنها «كل اسم من كلمتَيْنِ ليس بينهما نسبة»، بقوله: «لا يطلب في الحد العموم، فلا حاجة إلى قوله (كل)، وإنما يطلب فيه بيان ماهية الشيء[2].

- تعليقُه عليه في تعريفه لاسم التفضيل «بأنه ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره، وهو أفعل».

فهو يرى أَنَّ هذا التعريفَ ينتقض بقولنا: فاضل وزائد وغالب، وأَنَّ ابنَ الحاجبِ لو تجنب ذلك، فقالِ إنه: «ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه، أي في الفعل المشتق هو منه»، فإِنَّ هذا التعريفَ ينتقض بمثل (طائل) أي زائد في الطول على غيره[3].

- اِعتراضُه على ابن الحاجب في تعريفه للفعل المبني للمجهول بأنه «ما حذف فاعله». يقول: إِنَّ ذلك أمرٌ مُطَّرِدٌ عند سيبويه[4]، لكنه غيرُ مُطَّرِدٍ عند

---

(١) انظر ص ١٠٠ .

(٢) انظر ص ٢٦٣ .

(٣) انظر ص ٧٠٨ .

(٤) الكتاب ١/١٤ بولاق .

الكِسائي[1]؛ لأنه يذهب إلى حذف الفاعل الأول في باب التنازع، نحو: «ضربني وضربت زيداً»، وكذلك عند الأخفش، فإنه يحذف الفاعل، مستشهداً بالآية الكريمة: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[2]، ويَبني على هذا الأساسِ قوله: «إنَّ الحَدَّ الذي ذكره ابن الحاجب لا يكون حداً تاماً إلاَّ إذا قيل:

«هو ما غيّر عن صيغته لأجل حذف فاعله»[3].

وكان الرضي يُفيضُ في الشَّرْحِ ويَبْسُطُ الموضوعَ، فهو بعد أَنْ ذكر تعريف ابن الحاجب للمعرفة بأنها: «ما وضع لشيء بعينه»، وعقَّب عليه بقوله: «ولو قال: ما وضع لاستعماله في شيءٍ بعينه، لكان أصرح»[4].

وَقَفَ الرَّضِيُّ عند قولِ ابنِ الحاجبِ: «وما عُرِّف باللام» عند حصره المعارف، فقال مُفِيضاً مُسْهِباً[5]:

«قوله: «وما عرّف باللام»، هذا مذهب سيبويه، أَعني حَرْفَ التعريف هو اللام وحدَها، الهمزة للوصل، فتحت مع أن أصل همزات الوصل: الكسر؛ لِكَثرة استعمالِ لام التعريف، والدليلُ على أَنَّ اللامَ هي المعرفة فقط: تَخَطِّي العامل إياها، نحو: بالرجل، وذلك علامة امتزاجها بالكلمة، وصيرورتها كجزء منها، ولو كانت على حَرْفَيْنِ لكان لها نَوْعُ استقلالٍ، فلم يَتَخَطَّها العامل الضعيف. . . وقال الخليل: أل بكمالها: آلة التعريف، نحو: هل، وقد، استدلالاً بفتح الهمزة، وقد سبق العذر عنه، وبأنه يوقف عليها في التذكر، نحو قولك: «ألي»، إذا تذكرتَ ما فيه

(١) المُوفي في النَّحْو الكوفي ص ٢٣.

(٢) مريم / من الآية ٣٨.

(٣) انظر ص ٩٢٤ - ٩٢٥. وانظر ص: ٤١٠، ٨٢٧، ١٠٤٩.

(٤) انظر ص ٤١٠.

(٥) انظر ص ٤١٨ وما بعدها.

الـلام، كالكتـاب وغـيره، ويفصلها من الكلمة، والوقف عليها عند الاضطرار، كالوقوف على (قد) في نحو قوله:

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غيرَ أَنَّ رِكابَنَا * لَمَّا تَزُلْ برحالِنا وكَأَنْ قَد

وذلك قولـه :

يا خليلي اربعاً واستخبر ال * منزلَ الدارسَ عن أهلِ الحلال

وإنما حذف عنده همزة القطع في الدرج لِكَثرةِ الاستعمالِ .

وذكر المبرِّد في كتابه (الشافي) أَنَّ حرفَ التعريف : الهمزةُ المفتوحةُ وحدَها، وإنما ضمّ إليها اللام؛ لئلا يشتبهَ التعريف بالاستفهام .

وفي لغة حِمْيَر، ونَفَر من طيّيء: إبدال الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وسلم: «ليس من امبر امصيام في امسفر. . .» .

وكان الرضي يبسط الموضوع، ويذكر ما ثار حولـه من خلاف، ويكون له رأيٌ؛ لأنه ذو عقليةٍ مُستوعبة، قال:[1]

قولـه: «ومنهـا حَبَّذَا» وفاعله «ذا»: أصل : حَبَّ : حَبُبَ، كظَرُفَ، أي صار حبيباً، فأدغم كغيره، وألزم منع التصرف. . .

وعنـد المـبرد، وابن السراج، أن تركيب حَبَّ مع ذا، أزال فعلية «حب»؛ لأنَّ الاسم أقوى، فحبذا مبتدأ والمخصوص خبره، أي : المحبوبُ زيدٌ .

وقالَ بعضُهم: بلِ التركيبُ أزالَ اسميةَ «ذا»؛ لأنَّ الفعل هو المقدم، فالغلبة له، وصار الفاعل كبعض حروف الفعل، فحبذا فعل والمخصوص فاعله .

وإذا دخـل «لا» على حبذا ، وافق «بئس» معنىً. والأَوْلى أن يقالَ في إعراب

---

(١) انظر ص ١١٢٤ وما بعدها .

مخصوص حبذا : إنه كإعراب مخصوص نِعْمَ : إمّا مبتدأ، أو خبر مبتدأ لا يظهر، كما قاله قومٌ هناك، لَكَنْ لا تعمل النواسخ في هذا المخصوص، ولا يقدم على حبذا .

وقال بعضُهم : المخصوص بعد حبذا : عطفُ بيانٍ لـ (ذا)، وكان ينبغي أن يجوزَ ادِّعاء مثل ذلك في مخصوص نِعْمَ وبئْسَ، إلاَّ أنَّ دُخولَ النواسِخ ِ يمنع ذلك .

وقالَ الرَّبَعِيُّ : « ذا » زائدةٌ ، كما في : ماذا صنعت، والمخصوص فاعل «حَبَّ» .

وقد اشتق منه فعل، نحو : لا تحبذه، كحَوْلَقَ، وَبَسْمَلَ ونحوهما» .

وكان في شرحه إماماً مُحَقِّقاً، فلا يُقَلِّدُ غَيْرَهُ، ولا يتعصب لمذهبٍ من المذاهب دونها حُجَّةٍ قاطعةٍ، أَوْ بُرْهانٍ ساطع، فقد أجاز الكوفيون حَذْفَ المَوْصُول ِ الاسمي[1]، ومنعه البصريون .

لكنَّ الرَّضي رجَّح مذهبَ أهل ِ الكُوفةِ؛ فقال[2]: «ولا وَجْهَ لمنع البصريين من ذلك، مِن حيث القياسُ؛ إذْ قد يُحذف بعضُ حروفِ الكلمةِ، وإن كانت فاءً، أَوْ عَيْناً، كَشِيَة، وسَهٍ، وليس الموصولُ بِأَلزقَ منهما» .

وكان يستعين في شرحه بأقوال الفقهاء كالشافعيِّ وأبي حَنيفةَ[3] وَبِقَوْل ِ الأُصوليِّينَ[4].

وقد ذَكَرَ أموراً لم يَذْكُرْها ابنُ الحاجبِ في مَتْنِ الكافية[5]؛ من مثل الظروف : أمس ، سحر ، الآن، لما، مع .

---

(١) انظر مجالس ثعلب ٢/٣٩٧، والخزانة ٢/ ٤٩٠، ٥٦٢ بولاق.

(٢) انظر ص ١٨٧ .

(٣) انظر ص ٣١٣ .

(٤) انظر ص ٥٨٤ ، ١٠٠٧ .

(٥) انظر ص ٣٩٩ وما بعدها .

وذَكَـرَ شيئاً من أحكام المجموع بالألِف والتاءِ[1]، على حين أَنَّ ابنَ الحاجبِ لم يَذْكُرْهَا في متن الكافية، وإنما ذَكَرَها في قِسْمِ التصريفِ .

لقـد أكثـر الرضيُّ في شرحه من الاستشهاد بآيات القرآن، وبقراءاتهِ المختلفة: المتواتِرةِ، والشاذَّةِ، واستَشهد بالحديث الشريف مطلقاً دون تمييز في نوعيتهِ .

وقد نَهَجَ نَهْجَ السَّلَفِ من النُّحاةِ في الاستشهاد بكلام البُلَغَاءِ من العرب، بما فيهم آل البيت، والصحابة، والتابعين، وكذلك الخلفاء أمثال عمر بن الخطاب[2]، وعمر ابن عبدالعزيز[3] رضي الله عنهم أجمعين .

وشواهِدُ الرَّضي الشِّعرية تُكَوِّنُ الجانبَ الأعظمَ من شواهده، فهو ينسب بعضَها، والكثير منها لا ينسبه، ويرويها في أكثر الأحيان أبياتاً كاملةً، وبينها أبيات قليلة من شِعر المُوَلَّدين، وأَعتقدُ أنه جاء بها للاستئناس والتمثيل .

إنَّ شواهـدَ الـرَّضي تَدُلُّ على أنـه عالمٌ ذو ثقـافةٍ عميقةٍ، وافرُ المَحفوظِ، واسعُ الاطِّلاعِ ، غَزيرُ المادَّةِ .

هذا، وسوف أَتحدث عن موقف الرضي من شواهد النحو بعد قليلٍ بإذن الله تعالىٰ .

---

(١) انظر ص ٦٢٩، وانظر ص ١٥٣٦ فقد ذكر أحكامَ هاءِ السَّكْت، في حين أَنَّ ابنَ الحاجبِ ذكر بعضَها في التصريف.

(٢) انظر ص ١٣٢٦ ، ١٤٦٠ .

(٣) انظر ص ١٣٢٦

ما يمتاز به أُسلوبُ الرَّضي :

لقد اصطبغ أُسلوبُ الرضي بصبغة بيئته وعصره، مما يدفع القارىء إلى أن يكدّ ذهنه حتى يفهمَ المُراد .

لقد كان واسعَ الاطِّلاعِ ، مُلِمّاً بآراءِ العُلَماءِ، دقيقَ العِبارة .

١ - سَعَةُ اطِّلاعِهِ :

قالَ في ضمير الفَصْلِ :

«جَوَّزَ أَهْلُ المدينةِ مَجيءَ ضميرِ الفصل بعد النكرة في نحو : ما أظن أحداً هو خيرٌ منك . . .»[1] .

فَمَنْ هُم أَهْلُ المَدينةِ ؟

إنَّ ما ذكره أصحابُ الطبقات من بدايات عِلم النَّحْو، لا يُعَدُّ وثيقة تاريخية معتمَدة، فإنَّ هنالك نَحْويِّينَ قد وصلت إلينا أخبارُ بعضِهم ، على حين ضاعت أخبارُ بعضِهم الآخر .

من هؤلاء النحاة الحُرُّ النَّحْوي ، نقل عنه ابنُ جِنِّي قراءتَيْنِ قرآنيتين[2]، ولم يترجم له من أصحاب الطبقات غير السُّيوطي[3]، وترجمتُه لم تَزِدْ على سطرين، نعرف منها أنه كان تلميذاً لأبي الأسود الدُّؤلي، وأنه أَخَذَ عنه إعرابَ القُرآن .

وذكر أبوبكر بنُ مُجاهدٍ نَحْوياً كُوفياً، لم يأتِ أَحَدٌ من أصحاب الطبقات على ذكره، هو تَوْبَةُ الملائي ، كان معاصراً لعاصم المقرىء (ت ١٢٧هـ)، وهذا يعني أنه كان في

(١) انظر ص ٦٦ .

(٢) انظر المحتَسب ١/١٧٧ ، ٢/٩٤ .

(٣) بُغية الوعاة ١/٤٩٣ .

طبقة أبي عمرٍو، والحَضْرَمي، وقد قال عنه ابنُ مُجاهد: «كان من أعلم أهل الكوفة بالنحو»[1].

والحق أَنَّ النَّحْوَ قد انتشر في الأمصار غير العراقية، كمكةَ والمدينةِ، فقد:

ذكروا نَحْوياً مَكِّيًّا يقال له: ابن قُسطنطين، وذكروا أنه وضع شيئاً في النحو «ثم قَدِمَ البصرةَ، فسمع النحو، فطرحَ جميعَ ما كان عمل، ووضع شيئاً آخَرَ لا يساوي شيئاً أيضاً»[2].

وقد ذكر ابنُ عَسَاكر رجلاً، يُلَقَّب بـ (شَكْسَب) النَّحْوي، واسمه عبدالعزيز القاري، وقال عنه: «كان نَحْوياً أخذ عنه أهل المدينة»[3].

لقد انتشرَ النحو في المدينة بفضل عبدالرحمن بن هرمز (ت ١١٧هـ)، يقول القِفطي[4]: «إنه أولُ مَنْ وَضَعَ علم العربية، والسبب في هذا القول أنه أخذ عن أبي الأسود الدؤلي، وأظهر هذا العِلْمَ بالمدينة، فكان أولَ مَنْ أَظهره وتكلم فيه بها، وكان من أعلم الناس بالنحو وأنسابِ قريشٍ، وما أخذ أَهْلُ المدينةِ النَّحْوَ إلَّا منه، ولا نقلوه إلَّا عنه».

ويؤيد هذا قولُ ابن بَرْهان في أول شرحه لكتاب اللُّمَع لابن جِنِّي وذلك حين يقول: النحاةُ جِنسٌ تحت ثلاثةِ أنواعٍ: مَدَنِيُّون، بصريون، كوفيون.

وقد نَجَمَ من تلامذته عليٌّ الملقَّب بالجَمَل «وكان وضع في النحو كتاباً لم يكن شيئاً... ولكنهم ذكروا أَنَّ أبا الحسنِ الأخفش اقتبس منه، واستعان بأمثلته»[5].

---

(١) السبعة في القراءات ٧٠ ط ١.

(٢) مراتب النَّحْويين ١٠٠ ـ ١٠١.

(٣) ابن عساكر ١٤٢/١٠.

(٤) إنباه الرواة ١٧٢/٢، وانظر النجوم الزاهرة ٢٧٦/١، وجهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري للدكتور يوسف المطوع ص ٨٧. ٤٣٣.

(٥) مَرَاتب النَّحْويين ٩٨ ـ ١٠٠، وجهود علماء النحو ص ٢٠٧.

وأَمَّا عيسى بنُ مِينا، الملقَّب بـ «قالون» فقد كان «قارىءَ المدينة ونَحْوِيَّها»[1] .

وهكذا فإنَّ مكةَ والمدينةَ لم تكونا خاليتَيْنِ من عِلْمِ النَّحْوِ .

والآن : هل كان لأهل المدينة رأيٌ في النحو ؟

نَعَمْ. سأل سيبويه الخليلَ : «أرأيت قول العرب: يا أخانا زيداً أَقْبِلْ؟

قال: عطفوه على هذا المنصوب، فصار نصباً مثلَهُ؛ لأنه منصوبٌ في موضع نصبٍ. وقال قوم: يا أخانا زيدُ .

وقد زعم يونُس أَنَّ أبا عمرو كان يقوله، وهو قولُ أَهلِ المدينةِ، قال: هذا بمنزلة قولنا: يا زيدُ. . .»[2] . وليس في الباب قراءةٌ قُرآنيةٌ حتى يُظَنَّ أَنَّ سيبويهِ يُشير إلى قراءةٍ لنافع أو غيره من قُرَّاءِ المدينةِ.

وقال أبو حَيَّانٍ ـ في ضميرِ الفصلِ ـ : «فإن كانا نكرتَيْنِ قريبتين من المعرفة، نحو ما أظن أحداً هو خيراً منك، فقد أجازه أهلُ المدينةِ، ووافقهم أبو موسى الجزولي، وحَكَىٰ ابنُ الباذش أَنَّ قَوْماً من الكوفيين أجازوا الفَصْلَ في النكرات. . .»[3] .

وفي الكلام على الفصل بين المضاف والمضاف إليه نجد الفَرَّاءَ ينسب إلى نَحْوِيّي المدينة رأياً نَحْوياً، ويذكر أنهم احتجوا له ببيتٍ من الشِّعر، قال: «وليس قولُ مَنْ قال: «مُخلف وعدَه رسلِه»، ولا : «زُيِّن لكثير من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائِهم»، بشيءٍ، وقد فُسِّرَ ذلك، ونَحْوِيُّو أهلِ المدينةِ ينشدون قوله :

فَزَجَجْتُها مُتَمَكِّناً زَجَّ القَلوصَ أبي مَزَادَهْ»[4]

---

(١) طبقات القُرَّاء ١/٦١٥ .

(٢) الكتاب ١/٣٠٤ بولاق = ٢/١٨٤ ـ ١٨٥ هارون. وانظر نصاً آخَرَ في ١/٣٩٧ بولاق .

(٣) ارتشاف الضَّرَب ١/٢١٤أ. وانظر نصاً آخرَ لأبي حَيَّانٍ في التذييل والتكميل ١/١٨٧ أ.

(٤) معاني القرآن ٢/٨١ .

وقال في موضِعٍ آخرَ :

«وليس قولُ مَنْ قال: إنما أرادوا مثل قول الشاعر :

فزججتها متمكِّناً زجَّ القلوصَ أبي مزاده

بشيءٍ . . . وهذا مِمَّا كان يقوله نَحْوِيُّو أَهْلِ الحِجازِ، ولم نجد مثلَه في العربية»[1] .

ونفهم من هذين النَّصَّيْنِ تَوَسُّعَ أهلِ المدينة في جوازِ الفصلِ بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وهو مِمَّا رَفَضَهُ الفَراء ـ كما رأينا ـ لأنه كالنُّحاة المتأخرين لا يُجيز الفصلَ بغير شِبه الجُملة والقَسَم[2] .

٢ ـ دِقَّةُ عِبارَتِهِ :

قُلنا مِنْ قبلُ : إنَّ الرَّضي عالِمٌ مُحَقِّقٌ، فهو لا يزال يُقارن بين آراء النُّحاةِ من أهل البصرةِ والكوفيين مُختاراً لنفسه منها ما تتضح عِلَلُهُ، وكثيراً ما يضم إلى مختاره عِلَلاً جديدةً، فإِنَّ المألوف في اصطلاحِ النُّحاة هو واو المعية، لكنَّ الرضي يستعمل واوَ الجمعية[3] .

وتعبيرُ الرَّضي «أَدَقُّ، وذلك للفصل بين واو المعية الخاصة بالمفعولِ معه، والواو التي تضمر بعدها أَنْ»[4] .

٣ ـ دِقَّةُ حِسِّهِ اللُّغَوي :

لقد كان الرضي دقيقَ الحِسِّ اللُّغَوي، ذا بصيرةٍ في معرفة المواطن المختلفة لاستعمال العباراتِ والألفاظ المتقاربةِ، على ما بينها من فروقٍ دقيقةٍ .

---

(١) المصدر نفسُه ١/٣٥٨ .

(٢) انظر سيبويه ١/١٧٦ وما بعدَها .

(٣) انظر ص ٨٤٣ .

(٤) الخزانة ٨/٥٦٤ هامش ٤ .

ومن الأمثلة على ذلك قولُهُ عند حديثه عن (مع)[1] : «ثم نقول: يلزم إضافة (مع) إن ذُكر معه أحد المصطحبَيْنِ، نحو : كنت مع زيد ، وإن ذُكر قبلَه المصطحبان ، لم يبق ما يضاف إليه، فَيُنْصَبُ منوناً على الظرفية، نحو: جئنا معاً؛ أي : في زمان، و كُنَّا معاً؛ أي : في مكان. وقيل: انتصابه على الحالية؛ أي : مُجتمِعين .

والفرق بين : فَعَلْنا مَعاً، وفَعَلْنا جميعاً، أَنَّ (مَعاً) يُفيد الاجتماع في حال الفعلِ ، و (جميعاً) بمعنى : كلّنا، سواء اجتمعوا، أَوْ لا» .

٤ ـ عِبارَتُه الأَدبيَّةُ :

إِنَّ الرَّضي ذو ذوقٍ فنيٍّ رفيع ، قال في مَعْرِض كلامه على (هل)[2]:

«فلما كان أصلها (قـد) ، وهي من لوازم الأفعال، ثم تطفَّلت على الهمزة، فإنْ رأت فِعلاً في حَيِّزها، تذكرت عهوداً بالحِمى ، وَحَنَّتْ إلى الإِلْفِ المألوفِ وعانقته، وإن لم تَرَهُ في حيزها تسلّت عنه ذاهلةً» .

ويبدو أَنَّ هذه العبارَة قد استعذبها الجاميُّ ، فَرَدَّدَها ذاتَها في شرحه على الكافية[3] .

٥ ـ تعبيراتٌ شائعةٌ في أُسلوب الرضي :

* يُدخل اللام على كل[4] : قال: «. . . الخامسة: هَأْ، بهمزة ساكنة بعد الهاء للكُل»[5]، قال هذا في مَعرِض حديثه عن (ها) المتعدية اسماً بمعنى (خُذْ). فإذا كان الأصمعيُّ يَمنع دُخولَ (أل) على (كل)، و(بعض) فإِنَّ سيبويهِ قد أدخل (أل) على

---

(١) انظر ص ٤٠٨ .

(٢) انظر ص ١٤٥١ .

(٣) انظر الفوائد الضيائية ٢/٣٧٨ .

(٤) انظر ص ٢١ ، ٥٩ ، ٩٦ ، ١٩١، ١٩٦، ٥٥٤.

(٥) انظر ص ٢١٢ .

(بعض) في كتابه[1]، كما أدخل المبرد (أل) على (كل) في المقتضب[2] .

* نَصَّ الرضي كغيره من النحاة، على أن (كُلّ) المضاف إلى الضمير لا يقع تالياً للعوامل اللفظيةِ، فلا يقع إِلَّا مبتدأً، أو توكيداً معنوياً .

والرضي ـ مع ذلك ـ يستعمل هذا الأسلوب .

قال : «. . . والإخبار عن تاء (أكرمت) كالإخبار عن تاء (ضربت) سواء عند كُلِّهم»[3] .

* لا يَرْبِطُ جوابَ (أَمَّا) بالفاء : قال : «وأما إذا تصدر من وجه دون وجهٍ، وذلك إذا وقع بعد العاطف. . . كقولك : تأتيني فإذن أكرمك، جاز لك نَصْبُ الفِعْلِ وتَرْكُ نصبِهِ. . .»[4].

وقال[5] : «وأما إن كان خبرها مفرداً [كان] متضمناً لمعنى الاستفهام، جاز؛ لأن ذلك المفرد يجب تقدُّمه عليها، نحو : أين كان زيد؟. .» .

إنَّ جوابَ (أَمَّا) في القولَيْنِ : (جاز)، وحَقُّهُ الاقترانُ بالفاء، قال تعالى : «. . . فأمّا اليتيمَ فلا تَقهرْ * وأمَّا السائلَ فلا تنهرْ* وأما بنعمة رَبِّكَ فَحَدِّثْ»، وهو القائل[6] : «ولا يحذف الفاء في جواب (أَمَّا) إِلَّا لضرورة الشِّعر. . .» .

على أنه يشفع للرضي ما جاء في حذف الفاء في جواب (أَمَّا) من أحاديثَ شريفةٍ؛ ومنها قولُ رسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ : «أَمَّا بَعْدُ. ما بالُ رجالٍ يشترطون شروطاً ليست في كتابِ الله» .

---

(١) انظر ١/٢٧٧ .

(٢) انظر جـ٣/٢١٤ .

(٣) انظر ص ١٥٠ ، وانظر ص ٢٠٨ .

(٤) انظر ص ٨٠٠ .

(٥) انظر ص ١٠٣٦ .

(٦) انظر ص ١٤٩١ .

وقـولُهُ صلىَّ اللهُ عليه وسَلَّمَ: «أَمَّا موسى كأني أَنظر إليه إذا انحدَرَ في الوادي. والحديثان صحيحانِ، أَخْرَجَهُمَا البُخاريُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في صحيحهِ . الأولُ في كتاب البُيوع / ٣٤ ، والآخَرُ في كتاب الحَج / ٢٥[١].

* يُعَرِّفُ العَدَدَ :

قال الحَريريُّ في دُرَّةِ الغَوَّاص[٢] :

«وقد ذهب بعضُ الكُتَّابِ إلى تعريف الاسمين المَرَكَّبَيْنِ، والمعدود والمميّز. . . وهو مما لا يُلْتَفَتُ إليه، ولا يُعَرَّجُ عليه؛ لأَنَّ المميّز لا يكون معرّفاً بالألِفِ واللام، ولا نُقِلَ إلينا في شُجُونِ الكلامِ» .

ويقـول الرضي في مَعْرِض كلامه على تعريفِ العدد: «. . . وقد يدخل حَرْفُ التعـريفِ على المضـاف والمضـاف إليه معـاً شـذوذاً، نحو الثلاثة الأثواب، وعند الكوفيين هو قياسٌ. . .»[٣].

«فلا منع أن يقال: تجويز الكوفية، نحو : الثلاثة الأثواب، بتعريف المضاف؛ لأن الإضافةَ عندهم في مثله لفظية. . .»[٤].

أَمَّا الرضي فقد عرف العدد، قال: «. . . ولا يقدر للجمل إعراب إلا إذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها، وذلك في الأربعة المواضع، المذكورة فقط. . .»[٥] . ولعله رَجَحَ لديه مذهبُ الكوفيين .

---

(١) انظر شواهد التوضيح ص ١٣٦ وما بعدَها. ط. عالم الكتب، بيروت.

(٢) انظر ص ١٢٦ ط. دار نهضة مصر .

(٣) انظر ص ٥٠٧ .

(٤) انظر ص ٤٧٧ .

(٥) انظر ص ١١٤ .

* استعماله لا غير[1] :

قال ابن الحاجب في حديثه عن الظروف، وبيان المقطوع منها عن الإضافة : «الظروف ، منها ما قُطِعَ عن الإضافة ، كقَبْلُ، وبَعْدُ، وأُجْرِيَ مُجراه: لا غَيْرُ، وليس غَيْرُ، وحَسْبُ»[2].

شَرَحَ الرضي هذه العبارةَ ، فقال: قولُهُ: وأُجرِيَ مُجراه: لا غير، وليس غير، وحسب .

شبّه «غير» بالظروف والغاياتِ لشدة الإبهام الذي فيها، كما في الغايات لِكَوْنها جهـاتٍ غيرَ محصـورةٍ، ولإبهام «غير»، لا تتعرف بالإضافة، وهي أَشَدُّ إبهاماً من «مثل»، فلذا لم يُبْنَ «مثل» على الضم .

ولا يحذف منها المضاف إليه، إلَّا مع « لا » التبرئة، و« ليس » ، نحو : افعل هذا لا غير، وجاءني زيد ليس غير، لِكَثرة استعمال « غير » بعد « لا »، و« ليس »[3] .

وإذا كان بعضُهم يُبالغ في الإنكار على مَنْ يقول: «لا غير» ويعدّه لحناً كابنِ هشامٍ الذي قال في المُغني[4]: «وقولُهم: (لاغير) لَحْنٌ» .

فإنَّ ابنَ هشامٍ نفسَه يقول: (لا غير) في كتابه أوضح المسالك[5]. أَضِفْ إلى هذا ما حكاه ابنُ الحاجب، وأَقَرَّهُ على صِحَّتِهِ الرَّضِيُّ، كما أقره المجد الفيروزآبادي في كتابه

---

(١) انظر ص ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٥٠٢.

(٢) انظر ص ٣١٤ .

(٣) انظر ص ٢٦٧ ، ٣٢٠ .

(٤) انظر ص ٢٠٩ ط. المبارك .

(٥) انظر ٢/٢٩٣ ، ٤/٣٦ .

«القـامـوس المحيط» (مادة غ / ي / ر)، ومن شواهده قولُ الشاعرِ، وأنشده ابنُ مالكٍ في باب القَسَم من شرح التسهيل :

جوابــاً به تَنـجــو اعـتَـمِــدْ فَوَرَبِّنــا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ، لا غيرُ، تُسْأَلُ[1]

* استعمـالُـه المصدرَ الصِّناعي «نُصوصية»[2]، ومعناها: كون اللفظِ دالًّا على معنىً مُعَـيَّنٍ لا يحتمـل غيره، والرضي يستعملها كثيراً، والمصدر الصناعي «يكون بزيادة ياء مشدَّدةٍ، وتاء في آخر الاسم، نحو: إنسانيَّة، . . . وفروسيَّة. . . والغَرَضُ من المصـادر الصناعية الدلالةُ على الخصائص والصفات والأحوال المختلفة للاسم الذي لحقته الياء والتاء. . . وقد ورد المصدر الصناعيُّ في كلام العرب قليلاً جِداً، مثل: جاهِليَّة، ورهبانية، وإنما كَثُرَ في كلام العلماء بعد القرن الثاني الهجري، حين تَشَعَّبَتِ العلومُ، وَتَعَمَّقَ العُلَماءُ في البحث، واضطروا إلى وضع صيغٍ تدل على ما يحيط باسم الجِنس من أحوال، وقد توسَّعُوا في ذلك، فكوَّنوا هذه المصادرَ التي كان بعضُ المتقدمين يسميها: نظائر .

وإذا كان المَجمعُ اللُّغَويُّ يرى قياسية المصدرِ الصِّناعي، وقرَّر أنه: «إذا أُريد صُنْعُ مصدرٍ من كلمة يُزاد عليها ياءُ النَّسَبِ والتاء»، فإنه لا غُبارَ على الرَّضي في استعماله المصدرَ الصناعيَّ «نصوصية»[3].

* تَذكيرُ الأَلفاظِ وتأنيثُها :

إنَّ تذكيرَ الأَلفاظِ وتأنيثَها جائزٌ في ذاته باعتبارِها ألفاظاً أَوْ كلماتٍ .

---

(١) انظر جمهرة اللغة لابن دُرَيْد ١/٢٤ ، والمذكر والمؤنث للفراء ص ١١٦ ، ١٢٣ ، والتكملة ص ٥٩ ، والمقتضب ٢/١٣ ، ٤/٤٢٧ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٤/١٦٤ ، والتسهيل ص ١٩ ، واللُّمَع ص ٩٨ ط. شرف، والمُرْتَجَل ص ١٨٨ ، والتِّبيان للعُكْبَري ٢/١٢٧٤ .

(٢) انظر ص ١٥ ، ٥٠٦ ، ٨٣٣، ١٠٩٢ .

(٣) انظر تِبيان الكُحَيْل ص ٥٦ ـ ٥٨ .

والرَّضي في حديثه عن كان[1] تكلَّم عليها بأسلوبِ التأنيثِ، ثم قال: (فبقي) أي لفظ (كانَ) فجمع بين الحالتين في عبارةٍ واحدةٍ .

* **رُدودُهُ على غيره :**

كثيراً ما يردّ الرضي على بعض ما يذكره من آراء النحاة بقوله :

- هذا عُـذْرٌ بارِدٌ[2] .
- هذا قريـبٌ مِنْ دَعْـوَىٰ عِلْمِ الغَيْبِ[3] .
- وهـو هَـوَسٌ[4] .

ما مذهـبُ الرَّضـي النَّحْـوي ؟

لم يترسَّم الـرضي خُطا أهـلِ البصرةِ ، كما أنه لم يلتزم آراءَ أهلِ الكوفة، فهو يُناقش، ويرجِّحُ، ويختار من آراء الفريقَيْن، وتراه ـ أحياناً ـ ينفرد بالرأي .

ويمكن القول : إنه يسلك مذهبَ المُحَقِّقِينَ من العلماء: «وهو المنهج الذي يقوم على اتِّخاذِ سبيلٍ تسلك بين طريقَيْ البصرةِ والكُوفةِ، معتمدةً على الاختيار المدعومِ بالدليل»[5] .

على أَنَّ بعضَ الباحثين[6] عَدَّ الرجلَ من علماء المدرسة البغدادية المتأخرين .

---

(١) انظر ص ١٠١٧ .

(٢) انظر ص ١١٣٣ ، ١٣٧٢ .

(٣) انظر ص ١١٦ ، ١١٠٢ .

(٤) انظر ص ١٠١٨ .

(٥) الاقتراح ص ٨٦ .

(٦) الدكتورة أميرة علي توفيق. انظر الرضي الاستراباذي ص ٢٧٠ ـ ٢٧١ .

ونحن لا نرى مُوجِباً للتكثير من هذه المذاهبِ ، ولا سيما إذا عَرَفْنا أَنَّ أصحابَ المدرسةِ البغدادية لا يؤلِّفون وحدةً في التفكيرِ والمنهج . أضف إلى ذلك أَنَّ «وجودَ مدرسةٍ متميزة عن المدرستين لا يتفق مع ما كان يراه أصحابُ الطَّبَقَاتِ والتراجم»[1] .

---

(١) أبو علي الفارسي للدكتور شلبي ص ٤٤٦ .

الفصل الثاني

المآخذ

- الضمائر .
- تمييز كم الاستفهامية .
- مميّز كم نكرة ! ؟.
- المذكر والمؤنث « علامة التأنيث ».
- اسم الجِنس الجمعي .
- عمل المصدر وما يتعلق به من أحكام .
- فِعل التعجب .
- كيفية التاريخ .
- دخولُ المَوْصُولِ على الموصول .
- الاسم المنصوب بعد «كَأَيِّن» .
- عطف «ثُمَّتَ» المفرد على المفرد .



لا نَستطيع أَنْ نُنْكِرَ أَنَّ اضطراباً كثيراً وقع في تصوير بعض المذاهبِ في الكتاب الواحدِ، ومن أمثلة ذلك ما وقع في شرح الرَّضي على الكافية :

١ ـ الضمـائر :

قال الرضـي[1] : «وما أجازه المبرد والأخفش من نحو ضرب غلامُه زيداً، أعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس بأضعفَ مما ارتكبه البصرية» .

كلام المـبرد في المقتضب[2] صريحٌ لا يحتمـل تأويلاً في أنه لا يجوز عنده تقديمُ الفاعلِ المتصل به ضمير المفعول على المفعول .

قال : «ولو قلت : ضرب غلامُه زيداً ـ لم يجـز؛ لأن الفاعل في موضعه، فلا يجوز أن يقدّر لغيره» . وقد أعاد الحديث[3]، وجعله مُحالاً، قال: « ولو قلت : ضرب غلامُه زيداً، كان مُحالاً ؛ لأن الغلام في موضعه، لا يجوز أن يُنوىٰ به غيرُ ذلك الموضِعِ » .

٢ ـ تمييزُ كم الاستفهامية :

قال الرضـي : «وأَمَّا مميّز كم الاستفهامية فلم أعثر عليه مجروراً بـ (مِنْ) في نَظْمٍ ولا نَثْرٍ، ولا دَلَّ على جوازه كتابٌ من كتب النحو، ولا أَدري ما صِحَّتُهُ»[4] .

وَيَرُدُّ على ما قاله الرضـي قوله تعالى: ﴿سل بني إسرائيلَ كم آتيناهم مِن آية بَيِّنَةٍ﴾ .

---

(١) انظر ص ١٢ .

(٢) انظر ٢/٦٧ .

(٣) انظر ٤/١٠٢ .

(٤) انظر ص ٣٠٠ ـ ٣٠١ .

قال أبـو حَيَّانٍ : «مِن آيةٍ : تمييز لِـ (كَمْ) ويجـوز دخول (مِنْ) على تمييز (كم) الاستفهـامية والخـبرية سواءٌ وَلِيَهـا أم فصـل عنها، والفصلُ بينهما بجملة وبظرف وبمجرور جائزٌ على ما قرّر في النحو»[1] .

أَمَّا سيبويه فقد ذكر في كتابه أَنَّ (مِنْ) تدخل في تمييز (كم)، فأطلقَ ، ولم يُخَصِّصْ ذلك بالخبرية قال[2]: « . . . ولله درّه مِن رجل، فتدخل (مِن) هاهنا لدخولها في (كَمْ) توكيداً» .

أَمَّا المبرّد فكلامهُ في المقتضَب أوضحُ وأصرح، فقد جعل دخول (مِنْ) في تمييز (كم)، الاستفهامية هو الأصل، قال[3]: «فلمّا اجتمع في (كَمْ) الاستفهام، وأنها تقع سؤالاً عن واحدٍ، كما تقع سؤالاً عن جمع، ولا تخصّ عدداً دون عددٍ لإبهامها، ولأنها لو خصّت لم تكنِ استفهاماً؛ لأنها كانت تكون معلومةً عند السائلِ ـ دخلت (مِنْ) على الأصل، ودخلت في التي هي خبر؛ لأنها في العدد والإبهام كهذه» .

وإذن فعبارةُ الرَّضي مردودةٌ، وليست بصحيحةٍ[4].

٣ ـ مُمَيِّز كم نكرة ! ؟ :

قال الـرضي : «واعلم أَنَّ مميز كم لا يكـون إلَّا نكـرة استفهاماً كان أَوْلا . أَمَّا الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب. وأما الخبرية فلأنها كنايةٌ عن عددٍ مُبْهَمٍ ومعـدود كذلك. والغرض من إتيان المميز بيانُ جنسِ ذلك المعدود المُبهَمِ فقط، وذلك يحصل بالنكرة، فلو عرّف وقع التعريف ضائعاً»[5] .

---

(١) انظر البحر ٢/١٢٧ .

(٢) انظر الكتاب ١/٢٩٩ .

(٣) انظر ٣/٦٦ .

(٤) انظر الكَشّاف ١/٣٥٤، وانظر دراسات ق ١ جـ٢ ص ٣٩٩ . .

(٥) انظر ص ٣٠٩ .

وَيَرُدُّ على ما قاله الرضي قوله تعالى:

١ - ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ ٱلْقُرُونِ مِنۢ بَعْدِ نُوحٍ ﴾[1].

فقولُه: مِنَ القُرون: بيانٌ لِـ (كَمْ) وتمييز له؛ كما يُبيِّنُ العَدَدُ بالجِنْسِ[2].

٤ - المذكر والمؤنث «علامة التأنيث» اسم الجنس الجمعي:

قال الرضي: «... والجنس المميز، واحده بالتاء، يذَكِّرُهُ الحجازيون، ويؤَنِّثه غيرهُم...»[3].

والصحيح أَنَّ التأنيثَ لغةُ الحجازِ، والتذكير هو لغة تميمٍ. قال الفَرَّاءُ في كتابه المذكر والمؤنث[4]: «فإنَّ أَهْلَ الحِجاز يؤنِّثونه، وربما ذكَّروا، والأغلب عليهم التأنيثُ، وأهل نَجد يُذَكِّرون ذلك وربما أَنَّثوا والأغلبُ عليهم التذكيرُ»[5].

٥ - عَمَلُ المَصْدَرِ وما يَتعَلَّقُ به مِنْ أَحكامٍ:

نسب ابن الحاجب والرضي إلى المبرّد مَنْعَ عَمَلِ المصدرِ المحلَّى بأل، فقال: «... والمبرد منعه، قال: لاستفحال الاسمية»[6].

مع أَنَّ كلامَ المبرِّدِ في المقتضَب[7] صريحٌ في أَنَّ المصدرَ يعمل منكَّراً ومعرَّفاً.

قال المبرد: «وتقول: أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عَمْراً...

---

(١) الإسراء: ١٧.

(٢) انظر الكشاف ٢/٣٥٥، والبحر ٦/٢٠، والمشكل ٢/٧٨، ١٨٩، ودراسات ق ١ جـ ٢ ص ٤٠٥.

(٣) انظر ص ٥٢٨.

(٤) ص ١٠١.

(٥) انظر المقتضب ٣/٣٤٦ هامش ٤، وتبيان الكحيل ص ٩٩ هامش ٢.

(٦) انظر ص ٦٥٦.

(٧) انظر ١/١٥٢، ١٥٣.

وقال الشاعر فيما كان بالألف واللام :

لقـد عَلِمَـتْ أُولي المُـغِـيرةِ أنـني ‏ ‏ ‏ ‏ لَحِقْتُ فلم أَنْكُلْ عن الضرب مِسْمَعَا

أراد : عن ضَرْب مِسْمَعٍ ، فلما أدخل الألف واللام امتنعتِ الإضافة . . . »[١] .

٦ ـ فِعْلُ التعجب :

نسب الرضي إلى المبرد مَنْعَهُ الفصل بين الفعل والفضلة بالظرف[٢] . والحق أن المبرد لم يمنعه ! بل أجازه . قال في المقتضَب[٣] : «وتقول : ما أحسنَ إنساناً قام إليه زيدٌ، وما أقبح بالرجل أن يفعلَ كذا . . . » .

وجـاء في هامش (١) من المقتضب[٤] : « وقـد جاء ذلـك في قول عَمـرو بن معديكرب : ما أحسنَ في الهيجاء لقاءَها، وقولِ محمد بنِ بشير :

أَخْلِقْ بِذِي الصبرِ أَنْ يَحظى بحـاجته ‏ ‏ ‏ ‏ وَمُـدْمِنِ القَـرْعِ للأبـوابِ أَنْ يَلِجَـا

وانظر ما قاله أبو حَيَّانٍ في الهمع[٥] .

٧ ـ كيفية التاريخ :

قال الرضي[٦] : « واعلم أَنَّ الليلَ في تاريخ العرب مقدَّمٌ على اليوم ؛ لأنَّ السنين عندهم مَبنيةٌ على الشهور القمرية ، وذلك لِكَوْنِ أكثرهم أهلَ البراري الذين يتعسَّرُ عليهم معرفةُ دُخولِ الشهر إلّا بالاستهلالِ ، فإذا أبصروا الهِلالَ عرفوا دخول الشهر.

---

(١) انظر سيبويه ١/٩٩ بولاق، والخزانة ٣/٤٣٩ بولاق؛ فإنَّ البغداديَّ مِثلُ الرَّضي .
(٢) انظر ص ١٠٨٣ .
(٣) انظر ٤/١٨٧ .
(٤) انظر ٤/١٨٧ .
(٥) جـ ٢/٩١ .
(٦) انظر ص ٥١٠ ـ ٥١١ .

فَأَوَّلُ الشهرِ عندهم الليلُ؛ لأنَّ الاستهلالَ يكون في أول الليلِ ، فيقال في أول ليلة من الشهر، كُتِبَ لأول ليلةٍ منه أو لِغُرَّتِهِ . . .

وفي اليوم الأول : لِلَيْلَةٍ خلَتْ ، واللام هي المفيدة للاختصاص الذي هو أَصلُها . والاختصاص ههنا على ثلاثة أَضْرُبٍ :

إمّا أن يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه ، نحو كتبت لِغُرَّةِ كذا .

أو يختص به لوقوعه بعدَه، نحو : لِلَيْلَةٍ خَلَتْ .

أو تختص به لوقوعه قبله ، نحو : لليلة بقيت وذلك بحسب القرينة . . . » .

إنَّ قَوْلَ الرضي : لليلة بقيت، وَهَمٌ، يقول أبو علي الفارسيُّ في التكملة[1]: «وإذا بقيت من الشهر ليلةٌ، قالوا: كتبْنا سَلْخَ شهرِ كذا، ولم يكتبوا لِليلةٍ بقيت، كما لم يكتبوا لليلةٍ خَلَتْ ولا مَضَتْ. . . » .

ويقول ابن دَرَسْتَوَيْهِ في كتاب الكُتَّابِ[2]: «فإذا لم يَبْقَ من الشهر إلَّا يومٌ واحدٌ أو ليلةٌ، كتبتَ إن شئت: آخر يومٍ مِن كذا، وإن شئتَ كتبته: سَلْخَ كذا أو سلوخ كذا، أو انسلاخ كذا، أو منسلخ كذا. . . » .

٨ ـ دُخُولُ المَوْصُولِ على المَوْصُولِ :

لم يُعَقِّبْ الرضي على ابن السَّرَّاجِ حين قال: «دخول الموصول على الموصول، لم يَجِيءْ في كلامهم. . . »[3].

والحَقّ أنه قد جاء في كلامهم دُخولُ الموصولِ على الموصول:

(أ) قال الأحوص[4] :

إِنَّ الشبابَ وعيشَنا اللذِ الذي * كُنَّا بِهِ زمناً نُسَرُّ وَنُجْذَلُ

(١) انظر ص ٦٩ .

(٢) انظر ص ١٣٧ .

(٣) انظر ص ١٣٦ .

(٤) مُهَذَّب الأغاني ١٨٧/٣ .

(ب) قال أبو علي الفارسيُّ :

« قد جاء في التنزيل وَصْلُ الموصول بالموصول . . . زعموا أَنَّ بعضَ القُرَّاءِ قرأَ: «فاستغاثه الذي مَنْ شيعته» بفتح ميم (مِنْ)»[1] .

٩ ـ الاسمُ المنصوبُ بعد « كَأَيِّن » :

زَعَمَ الرَّضي أنه لم يَعْثُرْ على منصوبٍ بعد « كَأَيِّن »![2] وفي المُغْني لابن هشام[3] :

« ومن النصب قولُه :

١ ـ أُطردِ اليأسَ بالرَّجا فكأيِّن * آلماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

وقولُـهُ :

٢ ـ وكائن لنا فضلاً عليكم ومِنَّةً * قديماً، ولا تدرون ما مَنَّ مُنْعِمُ»

١٠ ـ عَطْفُ «ثُمَّتَ» المفرد على المفرد :

نفى الـرضي جوازَ عطفِ «ثُمَّتَ» المفـرد على المفـرد؛ لأنها إذا «كانت مع التاء اختصت بعطف الجُمَل»[4] .

ثم قال: « وقد جَوَّزَهُ ابنُ الأَنباري ، ولا أَدري ما صِحَّتُهُ؟ »

والحَقّ أنه قد وقع في شعر رُؤْبَةَ عَطْفُ المفردِ بها على الرَّغم من لصوق التاء بها، قال[5] :

فإن تكنْ سوائقُ الحِمام * ساقتهمُ للبلدِ الشآمِ
فبالسـلامِ ثُمَّتَ السـلامِ

وبذلك تكون صِحَّتُهُ واضحـةً .

---

(١) البحر ١/٩٥ ، وانظر الخزانة ٦/٧٦ هارون .

(٢) انظر ص ٣١١ .

(٣) انظر ص ٢٤٧ ط. المبارك .

(٤) الأصمعيات ١٢٦ حاشية .

(٥) ملحقات ديوان رؤبة ١٨٣ .

الفصـل الثالــث

- مصــادرُ الرضي في شــرحه .
- أثر شرح الرضي للكافية فيمن جاء بعده من الشُّرَّاحِ .



مصادر الرضي في شرحه :

يمكن القول : إنَّ كتابَ سيبويه ، ومفصَّلَ الزمخشريِّ ، وإيضاحَ الفارسيِّ ، هي المصادر الثلاثةُ الرئيسةُ المباشرة لشرح الرضي لمتن كافيةِ ابنِ الحاجب .

لقد كان الرضيُّ عالماً ذا ثقافةٍ عميقةٍ ، وافرَ المحفوظِ ، واسعَ الاطِّلاع ، غزيرَ المادةِ .

إنَّ العلماء الـذين رجع إليهم الرضي في أثناءِ مناقشته للمسائل المختلفة ؛ منهم النُّحاةُ واللُّغويُّون ، ومنهم الأُصوليون والرُّوَاة .

كان على رأس نُحـاة البصرة سيبويه[1] والخليلُ[2] ، فقد حرص على ذكرهما عند مناقشة كل مسألة من مسائل شرحه تقريباً .

ومِنْ علماء البصرة الذين تَرَدَّدَتْ أسماؤُهم :

عيسى بن عُمَرَ الثقفيُّ[3] ، وأبو عَمرِو بنُ العلاءِ[4] ، والمازنيُّ[5] ، والأخفشُ الكبير[6]

---

(١) انظر على سبيل المثال الصفحات التالية: ٢٦ ، ٣٢ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٣ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ١٥٦ ، ١٦٢ ، ٢١٥ ، ٢٣٤ ، ٢٦٦ ، ٢٧٧ ، ٣٢٥ ، ٣٤٥ ، ٣٦٧ ، ٣٧٢ ، ٣٩٤ ، ٤٠٠ ، ٤٣١ ، ٤٤٩ ، ٤٨١ ، ٥٠٩ ، ٥٣٥ ، ٥٥٣ ، ٥٧٨ ، ٦٠٦ ، ٦٢٠ ، ٦٦١ ، ٦٩٧ ، ٧٠٩ ، ٧٨٧ ، ٨٠٣ ، ٨٦٥ ، ٨٨٥ ، ٩٢٤ ، ٩٦٤ ، ٩٨٦ ، ١٠٤٤ ، ١٠٧٤ ، ١١٤٥ ، ١١٩٧ ، ١٢٠٣ ، ١٣٢٠ ، ١٤٣٤ ...

(٢) انظر ص : ٣٢ ، ٦٨ ، ٧٤ ، ١٧٣ ، ٢٥٤ ، ٢٩٧ ، ٣٧٤ ، ٤٣١ ، ٥٣٦ ، ٧٩١ ، ٨٠٢ ، ٩٦٩ ، ١٢٠٣ ، ١٤٠١ ...

(٣) انظر ص ٨٠٣ ، ١٥٤٠ .

(٤) انظر ص : ٧٢ ، ١٢٢ ، ١٧٦ ، ٥٣٤ ، ٨٢٨ ، ١٠٢١ ، ١١٨٠ ...

(٥) انظر ص : ٢٠ ، ٧١ ، ١٣١ ، ١٥٣ ، ٤٣٤ ، ٤٧٣ ، ٥٧٤ ، ٦٧١ ، ٨٧٠ ...

(٦) انظر ص : ٢٢١ ، ٢٣٣ ، ١٠٠٨ ، ١٤٠٤ ...

(أبـو الخطاب)، ويونُسُ بنُ حبيب[1]، وقُطْرُب[2]، والأخفشُ الأوسط[3] سعيدُ بنُ مسـعَـدةَ، وأبـو زيد الأنصـاريُّ[4]، والأصمعيُّ[5]، والجَـرْمي[6]، وأبـو حاتم السِّجستانيُّ[7]، والمبرِّدُ[8].

ومن علماء الكوفة: الكِسائيُّ[9]، والفَرَّاء[10]، وخَلَفُ الأَحمرُ[11]، وهِشامُ بنُ معاوية الضريرُ[12]، وابنُ السِّكِّيت[13]، وثعلب[14].

ومِن علماء بغداد: ابنُ كَيْسانَ[15]، والزَّجَّاج[16]، وابن السَّرَّاج[17]، والزَّجَّاجي[18]، وابن دَرَسْتَوَيْه[19]، ومبرمان[20].

(١) انظر ص: ١٧ ، ٤١ ، ١٧٣ ، ٢٩٥ ، ٤٠٨ ، ٥٨٦ ، ٨٤١، ١٠٤٧ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠٥ ...

(٢) انظر ص: ٦٣٠ ، ١١٠٥ ، ١٢٤٩ ، ١٣٧٠ .

(٣) انظر على سبيل المثال هذه الصفحات: ١٢ ، ٢٠ ، ٣٢ ، ٤٢ ، ٥٦ ، ٨٦ ، ١٠٠ ، ١٢٦، ١٤٨ ، ١٦٣ ، ١٩٩ ، ٢١٤ ، ٣٤٠ ، ٤٤٦ ، ٥٠٤ ، ٦٦٦ ، ٨٢٠ ، ١٠٧٨ ، ....

(٤) انظر ص: ١٦٦ ، ٣٧٠ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ...

(٥) انظر ص: ٢١٧ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٤٤٢ ، ١٠٦٣ ...

(٦) انظر ص: ١٧٣ ، ٦٥٨ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ١٠٨٣ ، ١٢٨٤ ...

(٧) انظر ص: ١٣٨٣.

(٨) انظر ص: ١٢ ، ٤٧ ، ٩٦ ، ١٦٣ ، ٢٩١ ، ٣٢٢ ، ٤٩٥ ، ٥٥٣ ، ٦٢٩ ، ٧١٣ ، ٨٤٥ ، ٩٤١ ، ١٠٤٤ ، ١١٣٨ ، ١٢١٣ ، ١٣٠٣، ١٣٩٨...

(٩) انظر ص: ١١ ، ٥٧ ، ١٢٩ ، ٢٣٣ ، ٣٥٥ ، ٥٧٥ ، ٦٦٩ ، ٧٧٤ ، ٩٠٨ ، ١٢٦٢ ...

(١٠) انظر ص: ٢٤ ، ٦٥ ، ٢٥٧ ، ٣٧٦ ، ٤٥١ ، ٥٤٨ ، ٦٢٤ ، ٧٩٠ ، ٩٧٤ ، ١٢٠٢ ...

(١١) انظر ص: ١٣٢٠ .

(١٢) انظر ص ١٣٤٠ .

(١٣) انظر ص: ٢١٠ ، ٢٦١ .

(١٤) انظر ص: ٣٥٦ ، ٥١٨ ، ٥٤٦ ، ١٣٣٣ .

(١٥) انظر ص: ٢٤ ، ٣٣ ، ٦٠٠ ، ٦٠٥ ، ٦٢٤ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٨٣ ، ١١٢٠ ، ١٣٢٤ ...

(١٦) انظر ص: ٣٣ ، ٦١ ، ٢٠٥ ، ٣٧٥ ، ٤٦٠ ، ٥٦٩ ، ٨٦٤ ، ١٠٥٤ ، ١١١٧ ، ١٣٩٤ ...

(١٧) انظر ص: ١٢٦ ، ١٣٧ ، ٤٤١ ، ٧٢٤ ، ٩٤٨ ، ١٠٢٨ ، ١١٣٧ ، ١٤١٧ ...

(١٨) انظر ص: ٣٥٦، ٣٧٨ ، ٤٠٣ ...

(١٩) انظر ص: ٢٧٤ ، ٩٥٧ ، ٩٩٠ ، ١٠٨٥ ، ١٢٥٩ ، ١٣٣٣ ...

(٢٠) انظر ص: ١٩٩ .

ونجد في الكتاب من أسماء علماء مصر والشام : ابنَ بابشاذ[1] ، وابنَ بَرِّي [2] ، وابنَ مُعْطٍ[3]، وابنَ يعيش[4] .

وقد كان حَظُّ علماءِ الأندلس في شرح الرضي أوفرَ من حَظِّ علماء مِصْرَ والشام ِ، ذلك بأنه ناقش آراءَ عددٍ كبيرٍ من نُحاتِهم ؛ من أمثال :

الجزولي[5]، وابن خَروف[6]، والشلَوْبين[7]، والأندلسي[8]، وابن مالك[9] .

وقد كانت مؤلفاتُ عددٍ كبيرٍ من علماء المشرق من المصادر التي لجأ إليها الرضي، واستقى منها، من أمثال :

السِّيرافي[10]، والفارسي[11]، والرُّمَّاني[12]، وابن جِنِّي[13]، والرَّبَعي[14]، والتَّبريزي[15]،

---

(١) انظر ص : ١٠٦ ، ٢٠٩ ، ٦٧٧ ، ٦٩٥ ، . . . .

(٢) انظر ص : ٣٦٢ .

(٣) انظر ص : ١٠٣٠ .

(٤) انظر ص : ٨٧ ، ٤٣٩ ، ٧٢٤ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، . . .

(٥) انظر ص : ٥٩ ، ٦١ ، ١١٦ ، ١٧٤ ، ٥٦٢ ، ٨٢٢ ، ٩٢٧ ، ١٠٤٩ ، ١٤٠٠ .

(٦) انظر ص : ١٠٦ ، ٤٠٥ ، ٦٣٩ ، ١٠٨٧ ، ١١٢١ .

(٧) انظر ص : ١٠٣٧ .

(٨) انظر ص : ٩٦ ، ١١٧ ، ٢٣٥ ، ٣٧٢ ، ٤٢٤ ، ٥٦٢ ، ٨٠٤ ، ٩٥٩ ، ١١١٢ ، ١٣٩٦ ، . . .

(٩) انظر ص : ٩٥ ، ٥٦٢ ، ٦٦٥ ، ٩٨٢ ، ١٠٢٢ ، ١١٥٥ ، ١٣٩٦ ، ١٤١٨ .

(١٠) انظر ص : ٣٣ ، ٦٥ ، ١٧٠ ، ٢٩٧ ، ٣٨٧ ، ٤٦٠ ، ٥١٩ ، ٦٣٥ ، ٨٦٩ ، ١٠١٨ ، ١٢٨١ . . .

(١١) انظر ص : ٢٣ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ١٦٥ ، ٢٢٥ ، ٣٣٠ ، ٤٠٤ ، ٦٢٨ ، ٩٢٥ ، ١١٨١ ، ١٢٧٠ ، ١٣٨٥ ، . . .

(١٢) انظر ص : ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٦٣ ، ٦٧٠ ، ٧٤٠ ، ١١٥٤ .

(١٣) انظر ص : ٣٧١ ، ٤٣٥ ، ٨٢٨ ، ١١٦٥ ، ١٤٣٩ .

(١٤) انظر ص : ١١٢٥ ، ١١٨٧ ، ١٣٣٣ .

(١٥) انظر ص : ٦٣٧ .

والزمخشري[1]، وابن الخَشَّاب[2]، وابن الدَّهَّان[3]، وابن الأَنباري[4] والعُكْبَري[5].

وقد كان الرضي يَقْرِنُ اسْمَ العالم باسم كتابه أحياناً، كالأحاجي النَّحْوية[6] للزمخشري، والصِّحاح[7] للجَوْهَري، وعِلَل النحو[8] للمازني، والإيضاح في شرح المفصل[9] لابن الحاجب، وشرح الكافية[10] لابن الحاجب، والمُغني[11] في النحو لابن فَلَاح اليمني، والشافي[12] للمبرد، وسِرّ الصناعة[13] لابن جني، وإيضاح الشعر[14] للفارسي، وشرح كتاب سيبويه[15] للسِّيرافي، ومقدمة التصريف[16]/ رسالة الشافية في الصرف / لابن الحاجب، والحُجَّة[17] للفارسي، والكَشَّاف[18] للزمخشري .

أَضِفْ إلى ذلك أَنَّ الرضيَّ قد استعان بآراءِ بعضِ العُلَمَاءِ الذين غلبت عليهمُ الرِّوايةُ، أوِ اللغة، أوِ البلاغةُ من أمثال:

---

(1) انظر ص : ٣٩ ، ٩٥ ، ١٦٢ ، ٢٢٦ ، ٤٠٢ ، ٥٣٤ ، ٦٦٩ ، ٧٧٩ ، ٨٨٣ ، ١٠٤١ ، ١٢٠٤ ...

(2) انظر ص : ٤٧١ ، ٩٦٣ .

(3) انظر ص : ١٢٤ ، ٧٢٤ .

(4) انظر ص : ١٣٩٦ .

(5) انظر ص : ١٠١٩ .

(6) انظر ص : ٣٩ .

(7) انظر ص : ٩٥ ، ٤٥٥ .

(8) انظر ص : ١٤٧ .

(9) انظر ص : ٣٥٠ ، ٥٦٢ .

(10) انظر ص : ١٠١ ، ٥٦٢ .

(11) انظر ص : ١٤٣ .

(12) انظر ص : ٤٢٠ .

(13) انظر ص : ٤٣٥ .

(14) انظر ص : ٤٥٥ ، ٦٧٠ .

(15) انظر ص : ٤٥٥ .

(16) انظر ص : ٦٤٣ ، ٦٨٩ .

(17) انظر ص : ١٣٨٤ .

(18) انظر ص : ١٣٥٢ .

أبي عُبَيْدَةَ مَعْمَر بن المثنى[1]، والأصمعي[2]، والجَوْهري[3]، والجُرْجَاني[4]، والمَيْداني[5] .

وقد كان الرضيُّ يعتمد اعتماداً كبيراً على الرواية، وأشبه الكوفيين في فتح أبوابها على مصاريعها، وقد امتلأ شرحه بالعبارات التي تَدُلُّ عليها، مِنْ مِثْلِ قولِهِ :

« وقد حكى سيبويه عن الخليل عن قومٍ من العرب[6] » .

« وهو منتقض بما روى الأصمعيُّ عن مَرَّار العَبْسي »[7].

« على ما حكى الأخفشُ »[8].

« وَحَكَىٰ ثعلب »[9].

« وحُكِيَ عن أبي عُبيدةَ وأبي زَيْدٍ »[10].

« وقد حكى قطرب »[11].

« وقد حَكَىٰ سيبويه وأبو الخَطَّاب »[12].

« وحكى الجَوْهريُّ عن الأخفش »[13].

---

(١) انظر ص : ٢٩٥ ، ٣٦٢ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٦١٧ ، ١٠٥٣ ، ١٢٢٧ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ .

(٢) انظر ص : ٢١٧ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٤٤٢ ، ١٠٦٣ .

(٣) انظر ص : ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٣٦٢ ، ٤٩٢ ، ٥٤٨ ، ٥٧٧ ، ٦١٠ ، ٧٠٩ ، ١٠٥٢ ، ١٤١٩ .

(٤) انظر ص : ٢٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٥٤ ، ١٢٢٣ ، ١٣٧٢ .

(٥) انظر ص : ٣٥٤ .

(٦) انظر ص : ٣٩٤ .

(٧) انظر ص : ٤٤٢ .

(٨) انظر ص : ٤٤٦ ، ٤٩٠ .

(٩) انظر ص : ٥٤٦ .

(١٠) انظر ص : ٦١٧ .

(١١) انظر ص : ١١٠٥ .

(١٢) انظر ص : ١٠٠٨ .

(١٣) انظر ص : ١٤١٩ .

وكان يُعنى بتحديد المصدر الأصلي للرأي عنايةً عظيمةً، ولذلك كَثُرَتْ سلاسلُ الإسنـادِ في شرحه، كقوله : « ونقل الأخفش عن ثعلب »[1]، « ونقل ابنُ الدَّهَّان ذلك أيضاً عن سيبويهِ »[2] .

وكان يُعنى بِلُغَاتِ القبائلِ ، وقد ورد في شرحه ذِكْرُ اللُّغَاتِ التالية :

لغة أَسَد[3]، ولغة قَيْس[4]، ولغة الطائيين[5]، ولغة تميم[6]، ولغة هُذَيْل[7] .

كما أنه ورد ذكر لغـات :

همـدان[8]، وبكر بن وائل[9]، وبني عُقَيْـل[10]، وبني كِلَاب[11]، والحجازيين[12]، وسُلَيْم[13]، وحِمْيَـر[14].

وقد استَدَلَّ الرَّضِيُّ ببعض اللَّهَجاتِ؛ مِنْ مِثْلِ الكَسْكَسَة[15]، والكَشْكَشَة[16].

---

(١) انظر ص : ٥١٨ .

(٢) انظر ص : ٦٧٠ .

(٣) انظر ص : ٢٦ ، ٢٣٥ ، ١٤٤٠ .

(٤) انظر ص : ٢٦ ، ٣٩٢ .

(٥) انظر ص : ٤٢٠ .

(٦) انظر ص : ٤٠٠ ، ١٤٤٠ .

(٧) انظر ص : ٦٣٢ .

(٨) انظر ص : ٢٦ .

(٩) انظر ص : ٢٨ ، ١٥٤١ .

(١٠) انظر ص : ٢٨ ، ٣١ ، ١٣١٩.

(١١) انظر ص : ٢٨ .

(١٢) انظر ص : ٢٨ ، ٣١ ، ٣٧٦ .

(١٣) انظر ص : ٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٩٩٩ .

(١٤) انظر ص : ٤٢٠ .

(١٥) انظر ص : ١٥٤١ .

(١٦) انظر ص : ١٥٤٢ .

* وقد رجع الرضيُّ مَرَّاتٍ متعددةً إلى مَنْ أسماه: « صاحب المُغني »[1]: وهو تَقِيُّ الدِّين منصورُ بنُ فَلَاح اليمني النَّحْوي (ت / ٦٨٠ هـ)[2].

وربما يبدو للدارسِ من أول الأمرِ أنه ابنُ هشامٍ الأَنصاريّ، صاحب كتاب (مُغني اللَّبيب)، وهذا خطأ؛ لأنَّ ابنَ هشامٍ قد ولد سنة ٧٠٨هـ ، أي بعد أن توفي الرضي .

على حين أَنَّ ابنَ فَلَاحٍ كان من معاصِرِي الرَّضي .

* أما اسم (المالكي) فإني أَتَّجِهُ إلى أَنَّ المُرَادَ منه هو ابنُ مالكٍ للأسبابِ التاليةِ :

أولاً : إِنَّ بعض النُّسَخِ كانت تنصُّ على ذلك[3] .

ثانياً : إِنَّ الجامي في الفوائد الضيائية[4] قال: « وأما (ذَيْكَ) فقد أوردَهُ الزمخشريُّ والمالكيُّ ».

وفي شرح الرضي : « وأَمَّا (ذَيْكَ) فقد أورده الزمخشريُّ وابنُ مالك »[5]. وابن مالك نَصَّ على هذا في التسهيل[6].

ثالثاً : إِنَّ ما نسبه الرضي إلى (المالكي) هو من الآراء المعروفةِ لابن مالك[7].

أَمَّا ما اعتقدته الدكتورة أميرة توفيق بأنه أبوبكر يحيى الجُذامي المالقي (ت/٦٥٧)، وأنه محرف عن (المالكي)[8]، فإِنَّ التحريفَ واردٌ، ذلك بأن صاحبَ

---

(١) انظر ص : ١٤٣ ، ٢٢٨ ، ٣٢٨ ، ٣٧٥ ، ٧٣٦ ، ١٣٩٦ .
(٢) انظر كشف الظنون ٢/١٣٧٠ ، هدية العارفين ٦/٤٧٤ .
(٣) انظر ص : ٧٧٦ ، ٩٨٢ ، ١٤١٨ .
(٤) انظر ٢/٩٨ .
(٥) انظر ص ٩٥ .
(٦) انظر ص : ٣٩ .
(٧) اتجه في تحديد المراد من المالكي إلى أنه ابن مالك المرحوم الدكتور يوسف عمر : انظر ٣/٢١١ هامش (١) ، ٤/٤٣٠ هامش (١).
(٨) الرضي الاستراباذي ص ٦٣ .

طبقات القُرَّاء[1] قد ترجم للمالقي صاحب كتاب رصف المباني بأنه المالكي، غير أن اعتقاد الدكتورة أميرة لم يَصِحَّ بعد أن ذكرنا الأسبابَ الثلاثةَ السابقةَ التي جَعَلَتْنَا نُرَجِّحُ ما ذَهَبْنَا إليه .

(١) انظر ١/٧٧ .

أَثَرُ شَرْحِ الرضي للكافية فيمن جاء بَعْدَهُ من الشُّرَّاحِ :

يُعَدُّ شَرْحُ الجامي[1] للكافية سبيلًا وسطاً بين إيجاز ابنِ الحاجب، وإسهاب الرَّضي .

« فلم يكن شرحهُ مقتضَباً يكتفي بالتعليق الوجيز والملاحظة العابرة دون التوسعِ والتفريع كما فَعَلَ ابنُ الحاجبِ في شرح كافيته، ولا مُسْهَباً مستفيضاً في إيراده الآراءَ والأقوالَ والمناقشاتِ كما فَعَلَ الرَّضِيُّ »[2]. والجامي في شرحه على الكافية ذو شخصيةٍ علميةٍ تظهر من خلال إبداءِ موقفه من بعض الآراءِ دون تقيد بعالمٍ من العُلَماء، أو تَعَصُّبٍ لِمَذْهَبٍ مِنَ المَذاهِبِ .

ومن أهم شروح الكافية التي اعتمدها الجَامي في شرحه :

١ - شَرْحُ ابن الحاجب .

لقد صَرَّحَ الجاميُّ بذكر شرح ابن الحاجب للكافية في غَيْرِ مَوْضِعٍ ،

- ففي «اسم الفاعل» بعد أن ذكر حدّه، وهو: « اسم الفاعل: ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث »[3].

قال الجامي[4] :

« قال المُصَنِّفُ في شرحه : « قوله : (ما اشتق من فعل) يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك. وقوله: (لمن قام به) يخرج منه ما عدا الصفةَ المشبهة؛ لأن الجميع ليس لمن قام به. وقوله : (بمعنى الحدوث) يخرج الصفة المشبهة؛ لأن وضعها على أن تدل على معنى ثابت » .

(١) هو عبدالرحمن بن أحمد بن محمد الجامي (ت ٨٩٨هـ).
(٢) الفوائد الضيائية - شرح كافية ابن الحاجب للجامي ١/٩٦ .
(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٩٣ .
(٤) الفوائد الضيائية ٢/١٩٥ .

- وفي « كَلِم المجازاة » قال الجامي[1]: « وفي شرح المُصَنِّف[2] : « وكلم المجازاة ما يدخل على شيئين لتجعل الأول سبباً للثاني » .
- وفي « الأمر » قال الجامي[3] فيه : « وهو في اصطلاح النَّحْويين والأُصوليين مخصوصٌ بالأمر بالصيغة. كذا ذكره المُصَنِّفُ[4] في شَرْحِهِ » .

هذا، وقد تابع الجاميُّ ابنَ الحاجبِ في مسائلَ نَحْوِيَّةٍ؛ منها:

١ - قصر زيادة (مِنْ) على شرطٍ واحدٍ ، وهو أن تكون في كلام غير موجب[5].
وقد ذكر النحاة لزيادتها شرطاً ثانياً، وهو كَوْنُ مجرورها نكرةً[6]، وأضاف ابنُ هشام شرطاً ثالثاً، وهو كونُ مجرورِها فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مبتدأً[7]

٢ - حروف النداء : فقد تابع الجاميُّ ابنَ الحاجبِ في الاقتصار على ذكر أحرف النداء الخمسة: « يا، أيا، هيا، أي، الهمزة[8]. على حين أَنَّ الرضيَّ قال: [9]
« وقد تنوب (وا) مَقامَ (يا) في النداء، والمشهورُ استعمالُها في النُّدْبَة، وقد جاء (آ) بهمزةٍ بعدَها ألِفٌ، و (آي) بهمزة بعدها ألِفٌ بَعْدَها ياءٌ ساكنةٌ .

---

(١) الفوائد الضيائية ٢/٣٨٠ .
(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٩ .
(٣) الفوائد الضيائية ٢/٢٦٦ .
(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٧ .
(٥) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٩ ، والفوائد الضيائية ٢/٣٢١.
(٦) ابن يعيش ٨/١٢ ، الجنى ٣١٨ .
(٧) المغني ١/٣٢٣ .
(٨) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٨ ، والفوائد الضيائية ٢/٣٦٥.
(٩) انظر ص ١٤٠٩ .

٢ ـ شـرح الرَّضي :

لقد أفاد الجامي في شرحه للكافية من شرح الرَّضي إفادةً كبيرةً، وله من الرضي موقفانِ اثنانِ :

- عَدَمُ التصريحِ بِذِكْرِ الرضي .
- التصريحُ بذكره، ونسبةُ الكلامِ إليه .

(أ) عدم التصريح بذكر الرضي :

- ما جاء في باب المبني من الأسماء: قال الجامي : «وهذا الحَدُّ لا يَصِحُّ إلَّا لِمَنْ يعرف ماهية المبني على الإطلاق، ولا يعرف الاسم المبني، إذ لو لم يعرفها لكان تعريفاً للمبني بالمبني؛ لأنه ذكر في حد المبني لفظ المبني»[1] .

- ما جاء في حرف الردع : (كَلَّا) عند كلامه على مجيئه بمعنى (حَقًّا) حيث قال: «وإذا كان بمعنى حَقًّا جاز أن يقال: إنه اسم بني لكون لفظه كلفظ (كَلَّا) الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه؛ لأنك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقاً لضده، لكنَّ النُّحاةَ حكموا بحرفيته إذا كان بمعنى (حَقًّا) أيضاً لما فهموا من أَنَّ المقصودَ به تحقيقُ مضمونِ الجُملةِ كالمقصود بِـ (أن) فلم يخرجه ذلك عن الحرفية»[2] .

(ب) التصريح بذكر الرضي ونسبة الكلام إليه :

- ما جاء في (أسماء الأفعال) عند كلام الجامي عن « صـــه » حيث قال[3] : «قال الشارح الرضي: وليس ما قال بعضُهم إنَّ (صـه) مثلاً اسمٌ لِلَفْظِ (أُسكت) الذي هو دالٌّ على معنى الفعل. . .»[4] .

---

(١) انظر الفوائد الضيائية ٢/٧٢ ، وشرح الرضي ص ١ .

(٢) انظر الفوائد الضيائية ٢/٣٩١ ، وشرح الرضي ص ١٥٠٥ .

(٣) الفوائد الضيائية ٢/١١٢ .

(٤) شرح الرضي ص ٢١٧ .

ـ قال الجامي[1] بعد ذكر خروج (إذا) عن الظرفية : «وقال الشارح الرضي : وأنا لم أَعْثُرْ لهذا على شاهدٍ من كلامِ العرب»[2] .

وأنا أقول : زَعَمَ ابنُ جنيٍّ في قوله تعالى :

﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝٢ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ۝٣ إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا ﴾[3]

فِيمن نَصَبَ (خـافضـة رافعـة) أنَّ (إذا) الأُولىٰ مبتـدأٌ، والثانية خبر، والمنصوبان حالانِ، وكذا (ليس لوقعتها كاذبةٌ)، والمعنى : وقت وقوع الواقعة وقت رَجِّ الأرض[4] .

الجامي يوافق الرضي :

ـ جعل الرضي « لن » لنفي المستقبل نفياً مؤكداً[5] . والجامي موافقٌ للرضي، ومتابعٌ له[6] .

ـ في بيت الحارث بن حِلِّزة :

لا تخلنـا على غرائـك إنَّـا * طالمـا قد وشى بنـا الأعـداء[7]

قَدَّر الرضي المفعولَ الثانيَ المحذوفَ بقوله : (لا تخلنا أذِلَّةً)[8] .

وقدَّره الجاميُّ بقوله : (لا تخلنا جازعين)[9] .

---

(١) الفوائد الضيائية ٢/١٢٩ .

(٢) شرح الرضي ص ٣٥٥ .

(٣) الواقعة / من ١ إلى ٤ .

(٤) المحتسب ٢/٣٠٧ ـ ٣٠٨ .

(٥) انظر ص ٧٩١ .

(٦) الفوائد الضيائية ٢/٢٤٢ .

(٧) شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣٨١ ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٤٥٤ ط ٤ .

(٨) انظر ص ٩٦٢ .

(٩) الفوائد الضيائية ٢/٢٧٨ .

وتقدير الجامي أَوْلى على رأي البغدادي، فإنه قال بعد ذكر قول الرضي: «والأَوْلى (هالِكين) أَوْ (جازِعين)»[1].

ـ عند الكوفيين والمبرّدِ أَنَّ واوَ (رُبَّ) كانت حرفَ عطفٍ، ثم صارت قائمةً مَقامَ (رُبَّ) جارّة بنفسها؛ لصيرورتها بمعنى (رُبَّ)، فلا يقدرون له معطوفاً عليه؛ لأن ذلك تعسُّفٌ.

قال العبارةَ: ابنُ الحاجبِ والرضيُّ والجَامِيُّ[2].

الجامي يَرُدُّ على الرَّضي ويُخالِفُهُ:

ـ زعم الرضي أنه لم يَعْثُرْ على مميز (كم) الاستفهامية مجروراً بـ(مِنْ) في نَظْمٍ ولا نَثْرٍ. وقال: «ولا دَلَّ على جوازه كتابٌ من كُتُبِ هذا الفَنِّ»[3].

غير أَنَّ الجاميَّ اعترضَ على الرضيِّ قائلاً:

«لكنْ جَوَّزَ الزمخشريُّ أَنْ يكون (كم) في قوله تعالى:
﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾[4] استفهامية وخبرية[5].

هذا، وعبارة الزمخشري هكذا: «فإن قلت: (كَمْ) استفهاميةٌ أم خبريةٌ؟ قلت: تحتمل الأمرَيْنِ، ومعنى الاستفهامِ فيها التقريرُ»[6].

ـ وقد عَدَّ الرضي (الواحد والاثنين) خارجَيْنِ عن التعريف[7]. على حين عَدَّهما

---

(١) الخزانة ١/٣٢٤ هارون. وانظر شرح القصائد السبع الطوال ص ٤٥٤.

(٢) شرح ابن الحاجب ص ١٢٠ ـ ١٢١، الرضي ص ١١٩٢، الفوائد الضيائية ٢/٣٢٩.

(٣) انظر ص ٣٠٠ ـ ٣٠١.

(٤) البقرة/٢١١.

(٥) الفوائد الضيائية ٢/١٢٥.

(٦) الكشاف ١/٣٥٤، وانظر المُشْكِل ١/٩٢، والبحر ٢/١٢٧، وسيبويه ١/٢٩٩ بولاق، والمقتضَب ٣/٦٦.

(٧) انظر ص ٤٧٢ وما بعدَها.

الجامي داخلَيْنِ في التعريف؛ « لأنهما من أسماء العدد في عُرْفِ النُّحَاة، وإنْ لم يكونا عند بعض الحُسَّاب من العَدَد »[1].

- وإذا حذفت الياء من (ثماني) في العدد المركب : (ثماني عشرة)، فإنَّ فتح النون عند الرضي هو الأَوْلى[2].

غير أَنَّ الجامي خالفه قائلاً : « الوجهُ بقاءُ الكَسْرَةِ »[3].

والحَقّ أَنَّ فتح النون أفصحُ مِنْ كَسْرِها؛ لأنَّ (الثماني) مركبةٌ مع العشرة؛ وإنما جاز كَسْرُ النونِ لِتَدُلَّ هذه الكسرةُ على الياء المحذوفةِ. قال ابنُ مالكٍ :

وافتح أَوَ اسكن (يا) ثماني عشرةِ * أو احذف إِثْرَ فتحةٍ أو كسرةِ

---

(١) الفوائد الضيائية ٢/١٥٦ .

(٢) انظر ص ٤٩١ .

(٣) الفوائد الضيائية ٢/١٥٩ .

الفصل الرابع

موقف الرَّضي من شواهد النحو

- القرآن الكريم والقراءات .
- الحديث النبوي الشريف .
- كلام أهل البيت .
- الشِّعر .
- الضرورة .



١ ـ القرآن الكريم والقراءات :

القرآن الكريم والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحيُ المنزل على سيدنا محمدٍ صَلَّى الله عليه وسَلَّمَ للبيان والإعجاز، والقراءاتُ هي اختلافُ ألفاظِ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيفٍ وتشديد وغيرهما[١] .

لقد ظهر في مجال القراءات نوعان مختلفان من القراءة :

الأول : القراءة الصحيحة ، والآخَرُ : القراءةُ الشاذَّةُ . وقد وضع العلماء لِكُلٍّ من هذين النوعين شروطاً وضوابطَ وتعريفاتٍ .

ويبدو أنهم عَدُّوا القراءةَ الشاذَّةَ هي ما عدا القراءاتِ السبعَ أو العشر مما لم يتواتر أو ينقل عن الصحابة الأَجِلاَّءِ[٢] .

ولكنْ مَن اعتمد على الضوابط لم يَرْضَ بالتعريف السابق، كابن الجَزَري، اعتقاداً منه أنه لا يجوز حَصْرُ الصحَّةِ في نطاق السبعةِ أو العشرة، وإخراج غيرها منها، فقد تتوفر الشروط في قراءةٍ يُقالُ عنها إنها شاذَّةٌ، بينما لا تتوافر كلها في ما عداها، فالضابطُ هو المِيزانُ الذي ينتظم كل قراءة صحيحة سواءٌ أكانت من العشرِ أم من غيرها[٣] .

وأَمَّا الضوابطُ التي وَضَعَها العُلَماءُ لذلك فهي ثلاثةٌ :

١ ـ موافقتُها لرسم المُصْحَفِ الإمام .

٢ ـ نقلها بالتواتر : وهذا مذهب الأُصوليِّين، وفُقَهاء المذاهب الأربعةِ والمُحَدِّثين .

وبناءً على ذلك فلا تثبت القراءة بالسند الصحيح غير المتواتر، ولو وافقت رسم

---

(١) البُرهان ١/٣١٨ ، وانظر الإتقان ١/٨٠ .

(٢) الإتقان ١/٧٥ .

(٣) الإتقان ١/٧٥ .

المصحف، ووافقت وجهاً من وجوه العربية[1].

٣ ـ موافقتها لوجهٍ من وجوه العربية .

ومتى اختلَّ رُكْنٌ من هذه الأركانِ الثلاثةِ أطلق عليها شاذَّة كما قال الكواشي[2] . ولا تُذكر ـ كما يقول ـ إلاَّ لتكون « دليلاً على حَسَبِ المدلول عليه أو مرجّحاً »[3] .

وقد اختُلف في حكم القراءات الشواذِّ الخارجة عن رسم المصحف العثماني : هل تَجوزُ القراءةُ بها ؟

١ ـ نَقَلَ ابنُ عَبد البر إجماعَ المسلمين على أنه لا تجوز القراءةُ بالشَّواذِّ، ولا يُصَلَّى خلف مَنْ يُصَلِّي بها[4] .

٢ ـ وعنـد ابنِ الصَّلَاح شيخِ الشافعية في الشام: « أَنَّ ما خلا القراءاتِ العشرَ المتـواترةَ والمستفيضةَ يقيناً وقطعاً ـ على ما تَقَرَّرَ وتَمَهَّدَ في الأُصول ـ ممنوعٌ على العالِم ، وغير العالم القراءةُ به مَنْعَ تحريمٍ ، لا مَنْعَ كراهةٍ، في الصلاة، وخارج الصلاة. . . »[5].

٣ ـ وَذَهَبَ مَكِّيُّ بنُ أبي طالبٍ وابنُ الجَزَري ـ وهما من كِبار عُلَماءِ القراءات ـ إلى قَبول هذه القراءاتِ، وصِحَّة القراءة بها بشرط اشتهارِها واستفاضتِها[6].

---

(١) انظر «غيث النفع» للصفاقسي ص ١٧ المطبوع مع «شرح الشاطبية» لابن القاصح، المسمى : «سراج القارىء المبتدىء وتذكار المقرىء المنتهي» ، وانظر تعليق الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه : «أصول النحو» ص ٥٩ ، وانظر البرهان ١/ ٣١٩.

(٢) هو أحمد بن يوسف، الإمام موفق الدين الكواشي المَوْصِلي، المفسِّر الفقيه الشافعي، برع في العربية والقراءات والتفسير وقرأ على والده والسخاوي. مات بالمَوْصِل في جُمَادى الآخرة سنة ثمانين وستِّ مئةٍ .
[البُغية ص ١٧٥ بيروت ، دار المعرفة].

(٣) البرهان ١/ ٣٣٩ ، والإتقان ١/ ١٠٩ .

(٤) الإتقان ١/ ١٠٩ ، والبرهان ١/ ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(٥) البُرْهان ١/ ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(٦) النَّشـر ١/ ١٤ .

ونجد ابن جني مِمَّن دافعَ عن القراءات الشاذةِ، فقد كشف عن ذلك في مقدمة كتابه «المحتَسب»، إذ أورد ما يُفيد بأنه لم يَقُمْ بتأليف كتابهِ المذكورِ إلاَّ لإثباتِ قوة هذه القراءات وفصاحتها، لا كما يَدَّعي عليها الآخَرون[1].

أمَّا الرضي في شرحه على كافية ابنِ الحاجب فقد استشهد بالقراءاتِ الصحيحةِ المتواترةِ، وبالقراءات الشاذَّةِ.

ومن القراءات المتواترة نَذْكُرُ ما يلي :

١ - قُرِىء قوله تعالى : ﴿ أتُحَاجُونِي ﴾[2] على الثلاثة وهذه قراءةٌ سَبْعِيَّةٌ[3].
والحَقُّ أَنَّ قَوْلَ الرضي : « على الثلاثة » مِنْ قَبيل التجوُّز؛ لأنَّ في الآية قراءَتَيْنِ التشديد، والتخفيف.
وأَمَّا الفَكُّ مع تَرْكِ النونين فهي لُغَةٌ[4].

٢ - قراءة وَرْش ﴿ ﴿وَاللاء يئسن﴾ ﴾[5]، وقراءة أبي عمرو والبَزِّي «اللاَّي». وهذه قراءةٌ سَبْعِيَّةٌ[6].

٣ - ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[7]: قراءة السبعة عدا أبي عَمْرٍو[8].

---

(١) مقدمة كتاب المحتَسب لابن جنِّي ص ٣٢، ٣٣.

(٢) الأنعام/ ٨٠، والآيةُ بتمامها:
﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ ۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ ۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا ۗ وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾.

(٣) حُجَّة القراءات ٢٥٧، ٢٥٨، حجة ابن خالويه ١٤٣.

(٤) انظر الإتحاف ص ٢١٢.

(٥) الطلاق/ ٤ ؛ ونصُّها:
﴿ وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ ۚ وَأُو۟لَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مِنْ أَمْرِهِۦ يُسْرًا ﴾.

(٦) الإتحاف ص ٤١٨.

(٧) طه / ٦٣، والآيةُ بتمامها :
﴿ قَالُوٓا۟ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴾.

(٨) حُجة القراءات ٤٥٤، وحجة ابن خالويه ٢٤٢.

٤ - ﴿ هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[1] : وهذه قراءةُ نافعٍ مِنَ القُرَّاءِ السَّبْعَةِ[2] .

٥ - قراءة قالون - أَحَدُ الرَّاوِيَيْنِ عن نافعٍ - ﴿عَادًا لُّوْلَىٰ﴾[3] : قراءةٌ سَبْعِيَّةٌ[4] .

على أَنَّ الرضي قد نَسَبَ قراءةً متواترةً سَبْعِيَّةً إلى غيرِ صاحبِها ، قال : «وأما النصب في قراءة أبي عَمْرٍو : ﴿ . . . وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونَ ﴾[5] .

هذه القراءةُ لابنِ عامرٍ، وليست لأبي عَمرٍو[6]! .

هذا، ومن القراءاتِ الشاذَّةِ التي استشهد بها الرضيُّ :

١ - ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾[7] .

وهذه قراءةُ الحَسَنِ وزيدِ بن عليٍّ، وعيسى بنِ عُمَرَ، وسعيدِ بن جُبَيْرٍ، ومحمد ابن مروان السُّدِّي . . . ورويت هذه القراءة عن مروانَ بنِ الحَكَم، وخرّجت على أن نصب (أطهر) على الحال[8] .

---

(١) المائدة / ١١٩ ؛ ونصُّها :
﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ .

(٢) حجة القراءات ٢٤٢ ، حجة ابن خالويه ١٣٦ ، الكشف ٤٢٣/١ ، التيسير ص ١٠١ .

(٣) والنَّجْم / ٥٠ ؛ والآية بتمامها :
﴿ وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴾ .

(٤) الإتحاف ٤٠٣ ، التيسير ص ٢٠٤ .

(٥) البقرة / ١١٧ ؛ ونصُّها:
﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ .

(٦) الكشف ٢٦٠/١ ، حجة القراءات ١١١ ، السَّبعة في القراءات ص ١٦٩ ط ٢ .

(٧) هود/٧٨ ، والآية بتمامها :
﴿ وَجَآءَهُۥ قَوْمُهُۥ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِى ضَيْفِىٓ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ ﴾ .

(٨) المحتسب ٣٢٥/١ ، البحر ٢٤٧/٥ .

٢ - ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُون ﴾[١] .

مِمَّن قرأ بها عبدُ اللهِ بنُ أبي إسحاقَ وأبو زيدٍ النَّحْوِيَّان[٢] .

٣ - ﴿ عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ﴾[٣] .

وهذه قراءةٌ شاذَّةٌ لـ يحيى بن يَعْمَر، وابنِ أبي إسحاقَ[٤] .

٤ - ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾[٥] : هي قراءة الجَحْدَري، وأَبي السَّمَّال، وعون العُقَيْلي[٦] .

٥ - ﴿ إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾[٧] بنصب (العذاب) .

وهذه قراءةُ أَبي السَّمَّال[٨] ، وقراءةُ أبان بنِ ثعلبَة عن عاصمٍ[٩] .

٦ - ﴿ ثَلَٰثُ عَوَرَٰتٍ ﴾[١٠] ـ بفتح الواو ـ : هي قراءةُ الأعمشِ[١١] ، وهي لغةُ هُذَيْل

---

(١) الزُّخْرُف / ٧٦ ؛ ونصُّها :
﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ .

(٢) شواذ ابن خالويه ١٣٦ ، البحر ٢٧/٨ .

(٣) الأنعام / ١٥٤ ؛ والآية بتمامها :
﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴾ .

(٤) المحتَسب ٢٣٤/١ ، البحر ٢٥٥/٤ .

(٥) الروم / ٤ ، ونصُّها :
﴿ فِى بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ .

(٦) البحر ١٦٢/٧ . ولم ترد هذه القراءة في المحتَسب، وشواذِّ ابن خالويه، والإتحاف .

(٧) الصافَّات / ٣٨ ؛ والآية بتمامها :
﴿ إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ ﴾ .

(٨) كما في شواذ ابن خالويه ١٢٧ .

(٩) كما في البحر المحيط ٣٥٨/٧ .

(١٠) النور / ٥٨ ؛ ونصُّها :
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا۟ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ ۚ مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ ۚ ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ ۚ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّ ۚ طَوَّٰفُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ .

(١١) كما في شواذ ابن خالويه ١٠٣ .

ابن مُدْركة، وبني تميمٍ[1].

٧ - **﴿ وَقُولوا لِلنَّاسِ حُسْنَىٰ ﴾[2] بالألف المقصورة: قرأ بها الحسن[3]، وهي منسوبةٌ لِطَلْحَةَ بنِ مُصْرِفٍ[4].**

٨ - ﴿ وإذًا لَّا يلْبثُوا خِلَافك ﴾[5] - بحذف النون -.

وقد نُسِبَتْ هذه القراءةُ إلى أُبَيّ[6]، وكذا هي في مُصْحَفِ عبدِالله بنِ مَسْعُودٍ[7].

٩ - ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ ﴾[8]: «قراءة النبي صَلَّىٰ اللهُ عليه وسَلَّمَ، وعثمان بن عفان، وأُبَيّ بن كعب، والحسن وأبي رَجاء، ومحمد بن سِيرين، والأعرج، وأبي جعفر، والسُّلَمي، وقَتَادة، والجَحْدَري، وهلال بن يَسَاف، والأعمش، وعباس بن الفضل، وعمرو بن فائد...»[9].

وتُنْسَبُ - أيضاً - إلى ابن القعقاع، والحسن، وفي مُصْحَفِ أُبَيّ:

﴿فبـذلك فافرحـوا﴾[10].

---

(١) كما في البحر ٦/٤٧٢.

(٢) البقرة / ٨٣ ونصُّها:

﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴾.

(٣) كما في شواذ ابن خالويه ص ٧، والإتحاف ١٤٠.

(٤) كما في النهر الماد ١/٢٨٤.

(٥) الإسراء / ٧٦؛ والآيةُ بتمامها

﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ۖ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَـٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾.

(٦) كما في شواذ ابن خالويه ص ٧٧.

(٧) البحر المحيط ٦/٦٦.

(٨) يونُس / ٥٨؛ ونصُّها:

﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾.

(٩) المحتَسب ١/٣١٣.

(١٠) البحر ٥/١٧٢.

١٠ ـ ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾[١] ـ بالرفع ـ : هي قراءةُ طلحةَ بنِ سُلَيْمانَ[٢].

وفي البحر[٣] : «وخرّجه أبو الفتح على حَذْفِ فاءِ الجواب، أي فيدركُكُمُ الموتُ» ، قال أبو حَيَّانَ : «وهي قراءةٌ ضعيفةٌ».

على أنَّ الرضيَّ لا يتحرج من نقد القراءات المتواترة، ويَرْميها بالشذوذ، قال : «وأَمَّا يونُسُ والكوفيون فَجَوَّزوا إلحاق النونِ الخفيفةِ بالمثنى وجمع المؤنث، فبعد ذلك إِمَّا أن تبقى النون عندهم ساكنةً، وهو المَرْويُّ عن يونُسَ ؛ لأنَّ الألِفَ قبلَها كالحركة لما فيها من المَدَّة، كقراءة نافعٍ «مَحْيَايْ»، وقراءةِ أبي عمروٍ «واللاي»، وقولهم : التقت حلقتا البِطان .

ولا شَكَّ أَنَّ كُلَّ واحدٍ في مقام الشذوذ، فلا يجوز القياسُ عليه . . . »[٤].

لقد تابع الرضيُّ طريقةَ الأقدمِين في موقفهم من القراءات والطَّعْنِ فيها ؛ أمثال : سيبويه[٥]، والمبرّد[٦]، وابن جِنِّي[٧]. . . ويبدو أنَّ المازنيَّ هو الذي افتتح حَمْلَةَ الطَّعْنِ على القُرَّاءِ والقراءاتِ، وتَبِعَهُ تِلميذُه المبرِّدُ[٨] .

ولا يحقُّ لهؤلاء أن يردُّوا القراءاتِ التي تخالف أُصولَهم ومقاييسَهم، بل يجب عليهم أن يُخضعوا أسسَهم ومقاييسَهم لها ؛ لأن المنطقَ أن تسير القواعدُ وراءَ النصوصِ الفصيحةِ، لا أمامَها! .

---

(١) النساء / ٧٨ ؛ ونَصُّها :
﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِندِكَ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ فَمَالِ هَٰؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ .

(٢) كما في المحتسب ١/١٩٣ .

(٣) انظر ٣/٢٩٩ .

(٤) انظر ص ١٥٢٨ ، وانظر الإتحاف ٤١٨ ، وسيبويه ٣/٥٢٧ هارون ، والخصائص ١/٩٢ .

(٥) الكتاب ٢/٤١٢ بولاق .

(٦) المقتضَب ١/٢١٢، ٢/١٣٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥/٣.

(٧) المحتسَب ١/١٠٣، وسِرّ صناعة الإعراب ١/٢٠٦ .

(٨) مقدمة المقتضَب ١/١١١ .

٢ ـ الحديث النبوي الشريف:

إذا أُطلق «الحديث» أُريد به ما أُضيف إلى النبي صلَّى الله عليه وسلَّمَ مِنْ قولٍ أو فِعْلٍ أو تقريرٍ، أَوْ صفةٍ خَلْقِيَّةٍ أَوْ خُلُقِيَّة[1] .

فالحديث النبوي هو المصدر الثاني للتشريع واللغة بلا مُنازِع، وعليه المعوَّل، قال الشَّوْكاني ـ رحمه الله ـ: «إنَّ ثبوت السُّنَّةِ المطهّرة، واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورةٌ دينيةٌ لا يخالف في ذلك إلَّا مَنْ لاحَظَّ له في الإسلام»[2] .

أمّا في مجال النحو فقد ظهرت ثلاثةُ اتجاهاتٍ حول قضية الاحتجاج بالحديثِ .

* اتجاهٌ يرى صِحَّةَ الاحتجاجِ بالحديث، وقد مَثَّلَهُ ثُلَّةٌ من النحاة؛ منهم :

ابنُ خروف [ت ٢٠٩ هـ] ، وابنُ مالِـكٍ [ت ٦٧٢ هـ]، «والـرضي»[3] [ت ٦٨٦ هـ]، وابنُ هشامٍ [ت ٧٦١ هـ].

* واتجاهٌ ثانٍ لا يرى الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به صراحة، وقد مَثَّلَ هذا الجانب طائفةٌ من النحاة؛ مِن مِثْل: أبي حَيَّانٍ [ت ٦٨٠هـ]. . .

وقد تعلَّقَ مَنْ قال بهذا الاتجاه بعِلَّتَيْنِ اثنتين:

- جـواز الـرواية بالمعنى .
- ووقوع اللَّحْنِ كثيراً في الأحاديث، مُدَّعِين بأن كثيراً من الرُّواة كانوا غيرَ عَرَبٍ ! .

---

(١) أصول الحديث (علومه ومصطلحه) ص ٢٨ د. محمد عجاج الخطيب، ط ٣ ، طبع دار الفكر ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

(٢) إرشاد الفُحُول ص ٣٣ .

(٣) إتحاف الأمجاد ص ٧٧ .

* وأمّا الاتجاهُ الثالث والأخيرُ، فهو التوسُّطُ بين المنع والجوازِ، ومِنْ أَبرز مَنْ نَهَجَ هذا النهج أبو إِسحاقَ الشاطبيُّ [ت ٧٩٠ هـ]، «ونُقل عنه أنه قال في شرح الألفية [ألفية ابن مالك][1] :

«لم نجد أحداً من النَّحْويين استشهد بحديث رسول الله صلَّى الله عليه وسلم، وهم يستشهدون بكلام أجلافِ العرب وسُفهائهم الذين يَبُولون على أعقابهم. . . ويتركون الأحاديثَ الصحيحة؛ لأنها تُنقل بالمعنى، وتختلف رواتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشِعرهم. . . .»[2].

وأما الحديثُ فَعَلى قِسْمَيْنِ :

- قسم يَعتني ناقلُه بمعناه دون لفظه، وهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان .
- وقسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه المقصود خاصةً، كالأحاديثِ التي قصد بها بيان فصاحته، صلى الله عليه وسلم، ككتابه لهَمْدان، وكتابه لوائل بن جُحْر، والأمثال النبوية، فهذا يَصِحُّ الاستشهادُ به في العربية[3] .

أَمَّـا الرضي، وهو مِمَّن يرى صِحَّة الاحتجاج بالحديث مُطلَقاً[4]، فإنه استشهد بواحدٍ وثلاثين[5] حديثاً نبوياً شريفاً، كُلُّها صحيحةٌ، إِلَّا حديثَيْنِ اتفق المحدّثون على تضعيفهـا، أحدُهما قولُه صلى الله عليه وسلم: « كما تكونون يُوَلَّى عليكم »، فإنه حديثٌ ضعيفٌ مُرْسَلٌ[6] .

---

(١) منه نُسخةٌ في جامع القَرويين بفاس، تحت رقم ١٢١٤ ـ ١٢١٥ . وقد حقق الدكتور طاهر مسعود القِسْمَ الأول منه، في كلية اللغة العربية ـ جامعة الأزهر. وتقوم جامعة أمِّ القُرى بتحقيق الكتاب كُلِّه.

(٢) إتحاف الأمجاد ص ٨٨ .

(٣) إتحاف الأمجاد ، ص ٩٩ .

(٤) انظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف د. الحديثي ص ٣٩٩ .

(٥) قالت الدكتورة أميرة توفيق إن الرضي استشهد بستة وعشرين حديثاً. وهذا وَهَمٌ [الرضي الاستراباذي ٩٧].

(٦) الحديث في كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للعجلوني ٢/١٢٦ [نشر مكتبة القدسي سنة ١٣٥٢هـ]، وفي المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي ص ٣٢٦ [نشر الخانجي سنة ١٩٥٦م].

وثانيهما: قوله صلى الله عليه وسلم: «ليس في الخَضراوات صدقةٌ» فإنَّ هذا الحديث اتفق المُحَدِّثون على تضعيفه؛ لأنَّ مِنْ رُواته الحارثَ بنَ نَبْهانَ. . .

وأما نَصُّ الحديثِ الصحيحِ فهو: « ليس في الخَضراوات زكاة »[1].

أما قولُه ـ عليه الصلاة والسلام ـ «يتعاقبون عليهم الملائكة» فكان ابنُ مالكٍ يُسمي هذه اللغةَ بقوله: لغة يتعاقبون فيكم ملائكة، وهو مردود[2]، فإنّ ابنَ مالكٍ أخذ التسميةَ من حديث البُخاري، إِرشاد السَّاري شرح صحيح البُخاري[3]، والمُوَطَّأ في جامع الصلاة.

وأصلُ الحديثِ رواه البَزَّارُ، وهو: «إنَّ لله ملائكةً يتعاقبون فيكم: ملائكة في الليل، وملائكة في النهار»، وحديث البزار جاء على اللغة العامة، ولا حُجَّةَ فيه لابن مالك؛ لأنَّ واوَ الجماعة في (يتعاقبون) عائد إلى لفظة (ملائكة) المتقدمة على [يتعاقبون]، فالواو ههنا ضمير الفاعل، وليست علامةً تدل على عدد الفاعلين، وأن كلمة (ملائكة) المتأخرة عن [يتعاقبون] إمَّا بَدَلٌ من واو الجماعة، وإمَّا خبرٌ لمبتدأ محذوف، تقديره: هم، ولا يجوز أن تعرب فاعلاً للفعل [يتعاقبون][4].

ذلك هو الرضي يحتج بأحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم، والذي لا شك فيه، أنه ـ عليه السلام ـ أفصحُ العربِ من غير منازع.

---

(١) رواه التِّرمِذي في صحيحه، كتاب الزكاة، والحديث برقم ٦٣٨.

(٢) الهمع ١/١٦٠.

(٣) ١/٤٩٦.

(٤) انظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ٢٤٣.

٣ ـ كلامُ أَهْلِ البيتِ :

يُلْحَقُ بجواز الاحتجاج بالحديث للنحْوي في الضبط للألفاظ، ما وَرَدَ عن الصحابة، وأهلِ البيت رضي الله تعالى عنهم[١] .

والرضي أَلْحَقَ بالاحتجاج بالحديث الشريف مطلقاً ما وَرَدَ عن عليٍّ رضي الله عنه :

قال[٢]: «. . . وأَمّا (الذي) المصدريةُ فلا خلافَ في اسميتها للام فيها، وذلك نحو قولِ عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ في النَّهْجِ [٣]:

«نزلت أنفسهم منهم في البلاء كالذي نزلت في الرَّخاء» أي نُزولاً كالنُّزولِ الذي نزلته في الرخاء .

وقال الرضي في إسناد (نِعْمَ) و (بِئْسَ) إلى الذي الجِنسية، وكذا مَنْ ، وما[٤] : «ولا يمتنع عند أبي عليٍّ والمبرّدِ[٥] ـ وهو الحَقُّ ـ خلافاً لغيرهما إسنادُ نِعْمَ وبِئْسَ إلى (الذي) الجنسية، وكذا مَنْ ، وما وأَعني بالجِنسية ما يكون صلتها عامة، وفي نهج البلاغة: «ولَنِعْمَ دارُ مَنْ لم يَرْضَ بها داراً»[٦] .

وفي صلة (ما) المصدرية بالجملة الاسمية أجاز ذلك الرضي[٧]، واحتج بكلام عليٍّ رضي الله عنه: «بقواما الدنيا باقية» .

---

(١) إتحاف الأمجاد ص ٧٨ .

(٢) ص ١٦٣ .

(٣) نهج البلاغة ص ٢٤١ ، طبع دار الشعب بالقاهرة، إخراج البنّا ، ومحمد عاشور .

(٤) ص ١١١٨ .

(٥) ذُكر الاثنان في التسهيل ص ١٢٧ .

(٦) من إحدى خُطبه ـ رضي الله عنه ـ والمقصود من الكلام وصفُ الدنيا. نهج البلاغة ص ٢٧٣ . وانظر ص ١١١٨ من هذه الرسالة .

(٧) انظر ص ١٤٣٨ . هذا ، وبين النحاة خلافٌ في هذه المسألة. انظر دراسات لأسلوب القرآن، القسم الأول ٤٠/٣ .

هل كان استشهاد الرضي بكلام علي رضي الله عنه دليلاً على تشيُّعه ؟[1]

أجابت الدكتورةُ أميرة علي توفيق عن السؤال، فقالت: « ولئن كان الاستشهاد بكلام عليٍّ ـ كَرَّمَ الله وجهَه ـ دليلاً على تَشَيُّعِ الرضي، فإنَّ الأُسلوبَ الذي اتّبعه في الإشارة إليه يَدُلُّ دلالةً واضحةً على اعتداله في تَشَيُّعِهِ، فهو يُسَوِّي بينه وبين غيره من الصحابة، فلا يَخُصُّه بالصِّيغة المتعارَفَة عند الشيعة، وهي (عليه السلامُ)»[2].

وأَقولُ: ليس الاستشهادُ بكلام عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ دليلاً على تشيعه، فربما يكون ذلك لفصاحتهِ والثِّقَةِ به .

٤ ـ الشِّـــعر :

لقد كان شعر العرب وكلامُهم المعينَ الذي اغترف منه النحاةُ واللغويون ووضعوا عليه أصولَهم وقواعدَهم، ولا فَرْقَ في ذلك بين الكوفيين والبصريين، فخرج عدد من النُّحـاة إلى البـوادِي ليستمعـوا إلى العـرب الخُلَّص، ويَضْبِـطوا على أسـاسه اللغةَ وقواعدَها، فقد رُوي عن الخليل أنه خرج إلى البادية وأخذ عن فصحائها[3]، وقيل إِنَّ الكِسائيَّ لَمّا حضر مجلس الخليل وعرف مصادر علمه كان ذلك حافزاً له لِيَجولَ في البادية، ويسجِّلَ عن الأَعراب[4].

ونقل عن يونُسَ بن حَبيبٍ[5]، والنضر بن شُمَيْل أنهما سَمِعَا من العرب[6] .

(١) نهج البلاغة ص ١٧٦ ط. دار الشعب .

(٢) الرضي الاستراباذي ص ١٠٣ وما بعدَها. الكتاب مطبوع بإشراف كليات البنات بالرياض .

(٣) إنباه الرواة ٢/٢٥٨ .

(٤) المصدر نفسُـه .

(٥) أخبار النحْويين البصريين ص ٢٧ .

(٦) بُغية الوعاة ٢/٢١٦ .

وظلت البادية مقصِدَ العُلَماءِ يَشُدُّون إليها الرِّحالَ حتى أواخرِ القرن الرابعِ الهِجري .

لقـد جَهَدَ العلماء أنفسهم وأَوْلَوْا عنايتَهم إلى بناء قواعدهم وأُصولهم على شعر العرب وكلامِها، لذلك جعل العلماء الشعراء على طبقات أربع[1] :

الـطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون، وهم الذين لم يُدرِكوا الإسلامَ كامرِىء القَيْس، والأعشى .

الثانيـة : المخضرَمون، وهم الذين أدركوا الجاهليةَ والإسلامَ، مِنْ مِثْلِ : لَبيد، وحَسَّانَ .

الثـالثـة : المتقدِّمون، ويقال لهم : الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجَرير ، والفرزدق .

الرابعـة : المولَّدون، ويقال لهم : المُحْدَثون، وهم من بعدهم، كبَشَّار ، وأبي نُوَاس .

فالطبقتان الأُوْلَيَان يُستشهَد بشِعرهما في جميع عِلْمِ الأدب، أَعني اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع وغير ذلك بالإجماع .

واختُلف في الـطبقـة الثالثة، وذكر البَغدادي[2] والألوسي[3] أن الصحيح صِحَّة الاستشهاد بكلامهما .

أما الرابعة فقد مَنَعَا الاستشهاد بها[4] .

---

(١) الخزانة ١/٣ بولاق .

(٢) الخزانة ١/٣ بولاق .

(٣) إتحاف الأمجاد ص ٦٦ .

(٤) الخزانة ١/٣ بولاق ، واتحاف الأمجاد ص ٦٩ .

وقيل[1]: «يُستشهد بشعر العرب المولَّدين في المعاني، كما يستشهد بشعر العرب في الألفاظ»[2].

وكذلك الرضي، فإنه استأنس بشعر المتنبي، من مثل قوله:

كأنَّ فَعْـلَةَ لم تملأ مواكـبُـهـا * ديارَ بَكْـرٍ ولم تَخْلَعْ ولم تَهَبِ[3]

والحقيقةُ التي يجب أن يلتزم بها عند النحاة، هي عدم الاستشهاد بشعر المحدثين، وممن جاؤوا بعد عصر الاستشهاد، وقد سبق أن حدد القدماء تأريخاً للنقل عن العرب، إذ ذكر ذلك السُّيوطي[4]، إذ حَدَّد آخر مَنْ يُحتج به من الأشخاص هو إبراهيم بن هَرْمة الذي ولد سنة تسعين هجرية، وعُمِّر طويلاً حتى اجتاز منتصفَ القرنِ الثاني. وذهب المَجْمَعُ اللُّغَويُّ في القاهرة[5] إلى رأيٍ مُغَايرٍ لرأي السيوطي، إذْ حدد آخر من يحتج به من عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، ومن أهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع[6].

والشِّعر في شرح الرضي على الكافية ـ الشرح الذي حققته ـ يأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث كَثْرةُ الاستشهادِ به.

ففي هذا الشرح سِتُّ مِئَةٍ وأربعةُ أبياتٍ، لم ينسب الرضي منها إلى قائله إلَّا ستةً وعِشرينَ بَيْتاً، نَسَبَ بيتاً إلى الأخطل خطأً وهو لِذِي الرِّمَّة، وذكر بيتاً واحداً للمتنبي ـ كما قلنا ـ، وهذه الأبيات هي:

---

(١) القائل ابنُ جني. انظر المُزْهِر ١/٥٩.
(٢) المزهر ١/٥٩.
(٣) ديوان المتنبي بشرح العُكْبَري ١/٨٨ [توزيع دار الباز بمكةَ المكرمةِ سنة ١٣٩٧هـ]، الخزانة ٦/٤٤٧.
(٤) الاقتراح ص ٢٧.
(٥) مـج ١ ص ٢٠٢.
(٦) انظر ظاهرة الشذوذ في النحو العربي للدكتور فتحي الدَّجْني ص ٩١.

قول عُمر بن أبي ربيعة :

١ ـ لـئن كان إياه لقـد حال بيننا ... عن العهد والإنسانُ قد يتَغيَّرُ[1]

وقول الأخطـل :

٢ ـ ولقـد أبيت من الفـتاة بمـنزلٍ ... فأبـيتُ لا حَـرِجٌ ولا محـروم[2]

وقول عنتـرة :

٣ ـ كـذب العتيق ومـاء شنٍ باردٍ ... إنْ كنتِ سائلتي غَبُوقاً فاذهبي[3]

وقول ذي الرُّمَّـة :

٤ ـ وقفـنا فقـلنا إيهِ عن أُمِّ سـالمٍ ... وما بالُ تكليمِ الديارِ البلاقعِ[4]

وقول ربيعةَ الرَّقِّي :

٥ ـ لَشَتَّانَ ما بين اليزيدَيْنِ في النَّدَىٰ ... يزيد سُلَيْمٍ والأَغَرّ بن حاتِمٍ[5]

وقول المتلمِّس الضبعي « خال الشاعر طَرَفة » :

٦ ـ جَمـادِ لهـا جَمادِ ولا تقـولي ... طوالَ الدهر ما ذُكِرَت: جَمادِ[6]

وقول جَهْم بن العبّاس :

٧ ـ تُـرَدُّ بِحَيَّهْلٍ وعـاجٍ وإنما ... من العاجِ والحَيَّهْلِ جُنَّ جُنونُها[7]

---

(١) ديونه ٨٦ مصر ، ط ١ سنة ١٩٥٢م مُحيي الدين .

(٢) ديوانه ٨٤ [أنطوان صالحاني، المطبعة الكاثوليكية ، والرواية فيه : ولقد أكون] .

(٣) ديوانه ٤٨ [طبعة سعيد مَوْلَوي ، دمشق ، نشر المكتب الإسلامي ، وينسب أيضاً للمرقم الذهلي كما في المؤتلف والمختلف للآمدي ص ١٤٣ تحقيق عبدالستار فرّاج ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة سنة ١٩٦١م .

(٤) ديوانه ٣٥٦ ط. كمبردج .

(٥) الخزانة ٦/٢٧٥ ، ٢٨٧ .

(٦) الخـزانة ٦/٣٣٩ .

(٧) الخـزانة ٦/٣٨٨ .

وقول أعشى باهلة :

٨ - إني أَتَتْني لســانٌ لا أُسَرُّ بها ... من عَلو لا عجبٌ منها ولا سَخَرُ[١]

وقول عمرو بن حسان من بني الحارث بن همَّام، وهو شاعرٌ صحابي. ذكره ابنُ حَجَر[٢] :

٩ - فـإنّ الكُثْرَ أعياني قديماً ... ولـم أُقْتِرْ لـدُنْ أني غـلامُ[٣]

وقال المَرَّار الفقعسي :

١٠ - سكنوا شُبَيْثاً والأحصَّ وأصبحت ... نَزَلَتْ منازلَهم بنو ذبيانِ

وإذا فلانٌ مات عن أُكرومةٍ ... رقعوا مَعَاوزَ فَقْدِهِ بفُلانِ[٤]

وقول معن بن أوس المُزَني :

١١ - أخذتُ بعين المال حتى نَهِكْتُهُ ... وبالدَّيْن حتى ما أكاد أُدانُ

وحتى سألتُ القَرضَ عند ذوي الغِنى ... وردّ فـلانٌ حـاجتي وفلانُ[٥]

وقول ابن هَرْمَةَ يخاطب حسنَ بنَ زيدٍ :

١٢ - الله أعطـاك فضـلاً من عَطيَّتِهِ ... على هَنٍ وهنٍ فيمـا مضى وهَنِ[٦]

وقول طَرَفَةَ بنِ العَبْد :

١٣ - مُؤَلَّلتانِ تعـرف العِتْقَ فيهمـا ... كسامِعَتَيْ شـاةٍ بِحَوْملِ مُفْرَدِ[٧]

---

(١) الخـزانة ١/١٨٥ ، ٦/٥١١ ، الدُّرَر المُبَثَّة ص ١٥٠ .

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة ٥٨٠٧ [ط. السعادة سنة ١٣٢٣هـ].

(٣) الخـزانة ٧/١١٢ .

(٤) الخـزانة ٢/٣٨٧ - ٣٨٩ .

(٥) الخـزانة ٧/٢٥٣ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٦) الخـزانة ٧/٢٦٣ .

(٧) مُختار الشِّعر الجاهلي ١/٣١٤ حاشية ٣٥ .

وقول ذي الرِّمَّة :

١٤ - أتت ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أحشـاءَ قـلبه خُفُوقاً ورَفْضَاتُ الهوى في المفاصلِ[1]

وقول طُفَيْل الغَنَوي :

١٥ - وللخيلِ أيامٌ فمـن يصطبرْ لها ويعرفْ لهـا أيامَها الخيرَ تُعقِبِ[2]

وقول لَبيد بن ربيعةَ العامري :

١٦ - فإن لم تجد من دون عدنان والداً ودون مَعَـدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَـوَاذِلُ[3]

وقول حسان بن ثابت الأنصاري :

١٧ - كـأنَّ سبيئة مـن بيت رأسٍ يكـون مزاجَها عَسَلٌ ومـاءُ[4]

وقول ذي الرُّمَّـة :

١٨ - حـراجيج مـا تنفكّ إلاَّ مُناخـةً على الخَسْفِ أو ترمي بها بلداً قَفرا[5]

وقولـه - أيضاً - :

١٩ - أوْ حُـرَّةٌ عَيْطَلٌ ثبجـاء مُجْفِـرَةٌ دعائمُ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زورقُ البَلَدِ[6]

وقول لبيد بن ربيعةَ العامري :

٢٠ - تَمَـنَّى ابنتـاي أن يعـيش أبوهما وهل أنا إلَّا مِن ربيعة أو مُضَرَ[7]

وقول ابن سِينا :

٢١ - سِيَّان عندي إنْ برُّوا وإنْ فجـروا إذ ليس يجـري عـلى أمثالهم قلمُ[8]

---

(١) ديوانه ٤٩٤ [طبعة كِمبردج سنة ١٩١٩م]؛ وفيه أبت بدل أتت .

(٢) ديوانه ٣٥ [تحقيق محمد عبدالقادر أحمد، دار الكتاب الجديد، ط١ الكويت].

(٣) ديوانه ١٣١ [ط. دار صادر ، بيروت].

(٤) ديوانه ص ٣ [نشر عبدالرحمن البرقوقي، القاهرة سنة ١٩٢٩م].

(٥) ديوانه ١٧٣ [ط. كمبردج] .

(٦) ديوانه ١٧٤/١ تحقيق د. عبدالقُدُّوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق سنة ١٩٧٢م.

(٧) ديوانه ص ٧٩ .

(٨) الخزانة ٤٦٤/٤ بولاق .

وقول امرىء القيس :

٢٢ ـ كأنّ دِثاراً حلَّقت بلبونِه عُقابُ تَنُوفى، لا عُقابُ القواعِلِ[1]

وقول عُبَيْدِ الله بن قيس الرُّقَيّات :

٢٣ ـ ويقلن شيبٌ قد علا كَ وقد كَبِرتَ فقلت : إنَّهْ[2]

وقول الأعشى :

٢٤ ـ لئن مُنيتَ بنا عن غِبِّ معركةٍ لا تلفنا عن دماء القوم نَنتفلُ[3]

وقد نَسَبَ الرَّضِيُّ هذا البيتَ :

٢٥ ـ أبو موسى فَجَدُّك نِعْمَ جَدّاً وشيخُ الحَيِّ خالُكَ نِعْمَ خالا

إلى الأخطل خطأً، وهو لِذِي الرُّمَّة[4] في مَدْحِ بلال بن أبي موسى الأشعري، وهو المقصود بقوله : نِعْمَ جَدّاً .

(١) ديوانه ١٧٤ [ط. السندوبي ، مصر ، المكتبة التجارية سنة ١٩٥٣م].

(٢) ديوانه ٦٦ [تحقيق د. محمد يوسف نجم، بيروت، سنة ١٩٥٨م].

(٣) شعر الأعشى ص ٨٢ ، بيروت .

(٤) ديوانه ١٥٣٨/٣ [تحقيق د. عبدالقدوس]، ورواية البيت في الديوان هكذا :

أبو موسى فحسبُك نِعْمَ جَدّاً * وشيخُ الرَّكْبِ خالُكَ نِعْمَ خالا

الضـرورة عنـد الرضـي

الضرورة في اللغة : الحاجـة[1] .

وأما في اصطلاح العلماء ففيها آراء :

الأول : رأي سيبويه :

وهـو أنه ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وتبعه عليه ابنُ مالكٍ، والأعلم، وابنُ خلف، وغيرهم[2] .

وكأنّ أصحابَ هذا الرأي يستشفّون أَنَّ لها نصيباً من معناها اللغوي، وأنها لا تكـون إلّا لحاجةٍ ظاهرة، وأنها ما لا يجد الشاعر بُدّاً من إثباته، أو حذفه، أو غير ذلك؛ لِئَلَّا ينكسرَ الوزنُ، أو تَخْتَلَّ القافيةُ .

إِلَّا أَنَّ هذا الرأيَ مردودٌ بالأمور الآتية :

أولاً : إجمـاعُ النحاة على عَدَمِ الاعتداد بهذا المنزع، وعلى إهماله، إِذْ لو كان مُعْتَدّاً به لَنَبَّهُوا عليه، يقول أبو حَيَّانٍ : «لا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النُّطق بهذا اللفظ، وإلّا كان لا يوجد ضرورة؛ لأنه ما مِن لفظ أو ضرورة إلّا ويمكن إزالتها، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنما يَعنون بالضرورة أَنَّ ذلك من تراكيبهم الـواقعة في الشِّعر المختصة به، ولا يقع ذلك في كلامهم النثر، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصةً دون الكلامِ »[3] .

---

(١) القاموس المحيط ٢/٧٥ .

(٢) الخزانة ١/١٥، ٣/٥٣٥ بولاق، والأعلم ١/٢٣٩، وضرائر الألوسي ص ٦ .

(٣) الهمع ٢/٥٦ ، ضرائر الألوسي ص ٨ .

ثانياً : إنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدة يلزم فيها ضرورة، إلاّ أنها مطابقة لمقتضى الحال.

ولا شَكَّ أنهم في هذه الحالة يرجعون إلى الضرورة؛ لأنّ اعتناءَهم بالمعاني أشدُّ مِن اعتنائهم بالألفاظ، وإذا ظهر لنا في موضع أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك، فمن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال[1].

ثالثاً : إنَّ العرب قد تأبى الكلام القياسيَّ لِعارض زِحاف، فتستطيب غير المزاحف مثلاً، فترتكب الضرورة لذلك[2]. ومثال ما استطابت فيه غير المزاحف قول رُؤْبَةَ :

إذا العجوز غضبت فطلّقِ * ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ[3]

فأثبت الألف في (ترضّاها) في موضع الجزم. ولو قال: ولا تَرَضَّها، ولا تملّق لم ينكسر البيت؛ لأنه كان يصير موضع [مستفعلن]: [مفاعلن]، وهو جائزٌ ولكنه كره الزِّحاف[4].

الثـاني : رأي الجُمهـور:

وهو أنَّ الضرورة : ما وقع في الشعر مخالفاً للقياس مما لم يقع له نظير في النثر سواءٌ أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا .

---

(١) الخزانة ١/١٥ نقلاً عن الشاطبي .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) ملحقات ديوان رؤبة ص ١٧٩ [تصحيح وِلْيَم بن الورد بيروت، دار الآفاق]، وانظر المصنف ٢/١١٥، والمسائل العسكريات ص ١٣٢ ، وضرائر الشعر ٤٦ .

(٤) الزِّحاف هو تغييرٌ يلحق بثواني أسباب الأجزاء للبيت، ولا تراه يتناول من التفعيلة إلاّ الحرف الثاني، أو الرابع، أو الخامس، أو السابع . .
[ميزان الذهب للهاشمي ص ٨ مكة ، دار البارز] .

أو وقـع في النثـر للتناسب، أو السجع على خِلافٍ ذلك[1]. ونحن نجنح لهذا الـرأي، ذلـك بأنـه أحقُّ بالاتِّبـاع؛ لأنه هو الأنسب بالشعر الذي هو ديوانُ مآثِرِ العـرب، وسِجـل مفاخرهم، وأنه يمتاز بالوزن والقافية اللذين يجعلان له مَيْزاتٍ خاصـةً، لا يشـاركـه فيهـا النثـر، حتى إنَّ البَغـداديَّ يقـول: «إنَّ الشعـر مَحَلُّ الضرورةِ»[2]. ولا ينكر أحد ما للوزن والقافية من المَيْزة في الشعر، وبسببهما تَسْهُلُ الضرورات، وترتكب عن طيب خاطر محافظة عليهما من الخلل أو الضياع؛ لأنها نظام موسيقا[3].

وابن جني يقول: «القوافي حوافر الشعر»[4].

إنَّ الرضي اعترض على المبرّد لمّا تمسَّكَ في جواز جرِّ (حتى) الضمير[5] بقول الشاعر[6]:

أقول اعترض عليه بأنه شـاذٌّ، فقال البغدادي: «الأحسن أن يقول ضـرورة، فإنه لم يرد في كلام منثور»[7].

أما حديث الرضي عن الضرورة القليلةِ، فقد تَمَثَّلَ في قول الأعشى[8]:

لئن مُنيت بنا عن غبِّ معركةٍ * لا تلفنا من دماء القوم نَنتفلُ

---

(1) انظر الهمع ٢/١٥٨، والشذوذ والضرورة في لغة العرب ص ١٥٠.
[رسالة دكتوراه ـ محمد عبدالحميد سعد ـ مكتبة كلية اللغة بجامعة الأزهر].

(2) خزانة الأدب ١/٥٣٣ بولاق.

(3) من أسرار اللغة ص ٢٤٥ للدكتور إبراهيم أنيس [مطبعة لجنة البيان سنة ١٣٧٠هـ/١٩٥٠م الناشر الأنجلو].

(4) المحتَسَب ١/١٩.

(5) انظر ص ١١٥٧.

(6) لم أهتد إليه. انظر الخزانة ٤/١٤٠ بولاق.

(7) الخزانة ٤/١٤١ بولاق.

(8) شرح القصائد العشر للتِّبريزي ص ٤٤٢ [تحقيق د. قَبَاوة، بيروت، دار الآفاق سنة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م ط ٤].
وانظر ص ١٤٧١.

وفيه الـلام موطِّئة للقسَم، وإنْ للشرط، فالقَسَم متقدم على الشرط، والجواب للمتقدم منهما منعاً لِلَّبْس، فكان القياس رفع (تلفنا) جواباً للقسَم، ولكنه جزَمهُ جواباً للشرط. قال الرضي[1]: «ويجوز قليلاً في الشِّعر اعتبارُ الشرطِ، وإلغاءُ القَسَم مع تصدُّرِهِ، كقول الأعشى: لئن مُنيت بنا [البيت]، وقال:

لئن كان ما حُدِّثته اليوم صادقاً * أصمْ في نهار القيظ للشمس باديا[2]

وقـال:

حلفت له إن تدلج الليل لا يزل * أمامك بيتٌ من بيوتيَ سائرُ[3]

هذا، وقد ارتضى البَغدادي[4] ـ بعد أن فصَّل الخِلافَ في مسألة القسَم والشرط ـ أن يكون من باب الضرورة، كما هو رأي الرضي.

ومن أمثلة هذه الضرورة تسكين عين [فعْلَة] في الجَمْع فإنَّ كل ما هو على وزن [فَعْل]، بسكون العين، وهو مؤنث بتاء مقدر أو ظاهر كدَعْد وجَفْنَة، فإن كان صفة كصَعْبَـة، أو مضاعفاً كمدَّة، أو معتلّ العين كبَيْضَة وجَوْزة وَجَبَ إسكان عينه في الجَمـع بالألفِ والتاء، وإنْ خلا من هذه الأشياءِ، وجب فتح عينه فيه كثَمَرات، ودَعَـدَات. قال الـرضي: «ويجـوز إسكـانُ ما استحقَّ الفتـح من عين [فَعَـلَات] للضرورة، قال ذو الرُّمَّة:

أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أحشاءَ قلبهِ * خُفوقاً ورَفْضَات الهوى في المفاصلِ[5]

---

(١) ص ١٤٧٠.

(٢) الشاهد لامرأة من بني عقيل. انظر الخزانة ٤/٥٣٨ بولاق.

(٣) الشاهد بلا نسبة في الخزانة ٤/ ٥٤٠ بولاق، ومعاني الفراء ١/ ٦٩، ٢٣٦.

(٤) الخزانة ٤/٥٣٤، ٥٣٨، ٥٤٠ بولاق.

(٥) انظر ص ٦٣٠.

فَرَفْضَة ـ التي هي مفرد رَفَضَات: اسمٌ؛ لأنه مصدر محض. ونحن نعلم أَنَّ الاسم إذا كان على وزن [فَعْلَة]، وكان صحيح العين، فإنه إذا جمع بالألف والتاء لم يكن بُدٌّ من تحريك عينه إتباعاً لحركة فائه، يوضّح ذلك قول الأَلوسي: « وأسهل الضرورات تسكين عين [فَعْلَة] في الجَمْع بالأَلِف والتاء »[1].

ولقد حمل الرضي[2] على أسهل الضرورتين وأخفهما قولَ الشاعر[3]:

محمدُ تَفْدِ نفسَك كُلُّ نَفْسٍ * إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبالا

فإنه تابع سيبويه[4] في أَنَّ (تَفْـدِ) مجزوم بلام أمر محذوفة، والتقدير: يا محمدُ لِتَفْدِ نفسَك كُلُّ نَفْسٍ.

ويمكننا القولُ: إِنَّ الضرورة عند النحاة تُعَدُّ شـاذةً عند الرضي غالباً، فقد عَدَّ زيادةَ اللامِ على خبر المبتدأ المؤخر شاذًّا في قول الشاعرِ:

أُمُّ الحُلَيْسِ لعَجوزٌ شَهْرَبَهْ * تَرْضَى من اللحم بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ[5]

وجعل زيادة اللام في خبر أَنَّ شاذاً في بيت أبي حُزام العُكْلي:

واعلم أَنَّ تسليماً وتركاً * للاَ متشابهان ولا سواء[6]

وذلك لدخولها على حرف النفي.

---

(١) الضرائر ص ٢١.

(٢) انظر ص: ٨٥٧، ٩١٩.

(٣) قيل لأبي طالب ولحسان وللأعشى. انظر ص: ٨٥٧.

(٤) الكتاب ١/٤٠٨، ٤٠٩ بولاق.

(٥) انظر ص ١٢٩٣، وضرائر الشعر ص ٥٩، ورسالة الملائكة ص ١٩٣.

(٦) انظر ص ١٢٩٥، وضرائر الشعر ٥٧ ـ ٥٨، وضرائر الألوسي ٢٩٧.

وأمـا دخول اللام على (كأنّ) و (لولا)، وعلى خبر (زال) فقد عَدَّها الرضيُّ من الشواذِّ أيضاً[1].

على حين يراه النُّحاةُ؛ ومنهم ابنُ عُصفور[2]، من الضرائر .

---

(1) انظر ص ١٢٩٥ .

(2) ضـرائر الشعر ص ٥٨ .

الفصـل الخـامس

موقــف الرضــــي

مــن

المذاهــبِ النَّحْــويةِ

- المسائل التي تابعَ فيها البصريين .
- المسائل التي تابعَ فيها الكوفيين .
- ما انفردَ به من آراء .



موقف الرضي من المذاهب النحوية

تَبيَّنَ لنا مِمَّا تقدَّمَ أَنَّ الرضي كان إماماً في النحو محققاً، له رأيه، فلا يُقلِّدُ غيرَهُ، ولا يذهب إلى مَذْهَبٍ دون حُجَّةٍ أَوْ بُرْهانٍ، ولذلك فإننا نَعُدُّه مجتهداً في النحو، يَعْرِض للآراءِ كُلِّها، ويختار ما يَرْجَحُ لديه، سواءٌ أكان بصرياً أم كوفياً .

فنراه يقدم سيبويه ، ويُحَبِّذُ رَأْيَهُ، وأحياناً نراه يُفَنِّدُ رأيه، ويميل إلى الكوفيين، أو يختار رأياً آخرَ. فهو ليس بصرياً، ولا كوفياً، وإِنْ كان في أكثر آرائه يميل إلى رأي سيبويه والبصريِيَن .

وهنا لا بُدَّ مِن عَرْضِ بعضِ المسائلِ التي تابع الرضي فيها البصريين، والمسائل التي تابع فيها الكوفيين، وما انفرد به من آراء؛ لِنُؤكِّدَ على صِحَّةِ ما ذهبنا إليه :

١ ـ المسائل التي تابع الرضي فيها البصريين :

* تابع الرضي سيبويه[1] فيما ذهب إليه من أَنَّ (أي) الموصولة، هل تكون مبنيةً على الضم أحياناً ؟

فهو يرى مثله علة بناء (أي)، وهي حذف صدر صلتها؛ لأنها في هذه الحالة تفقد بعض ما يوضِّحها ويبيِّنها، وما أكسبه إياها عارض الإضافة الطارىء من قوة، فترجع إلى حالتها الأولى من البناء .

ولذلك فإنه يَعُدُّ قراءة (أي) بالنصب[2] في قوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[3] » قراءةً شاذَّةً؛ لأنّ (أي) في هذا الموضع حقُّها أن تكون مبنيةً؛ لأنَّ صَدْرَ صلتها محذوفٌ، وتقديره: هو أشد[4] .

---

(١) الكتاب ١/٣٩٧ بولاق .

(٢) قراءة طَلْحَةَ بنِ مُصَرِّفٍ ومُعاذ بن مسلم الهَرّاء. [شواذ ابن خالَوَيْه ص ٨٦].

(٣) مريم / ٦٩ .

(٤) انظر ص ١٧٣ ، ١٧٦ ، والإنصاف ، المسألة ١٠٢ .

* وهو مع سيبويه في رفض تجويز النصب بعد (إذا) الفُجائية، وأوجب أن يقال في المسألة الزُّنبورية: «. . . فإذا هو هي»؛ ذلك بأنه يرى أَنَّ (إذا) المفاجأة يجب الابتداءُ بعدها، على حين أَنَّ أهلَ الكوفةِ يرون أنها ظرفُ مكانٍ. . .[1]

* والرضي مع البصرية في عدم المجازاة بـ (كيف)[2]، مقرراً أنه لم يسمع الجزم بها في السَّعَة، فلا يقال: كيف تكن أكن، وأنّ ما ورد منها في الشِّعر ضرورة، والضرورة لا يقاس عليها: وهو يَعُدُّها ظرفاً بمعنى (على أي حال)[3].

* وهو يتفق رأيه في جوهره مع رأيهم في المؤنث بغير علامة تأنيث، مِمّا هو على زِنَةِ الفاعل، إذ ينتهي إلى أن الفرق بين المذكر والمؤنث يلزم ما كان جارياً على الفعل؛ لأن الفعل لا بُدَّ من تأنيثه إذا كان فيه ضمير مؤنث، حقيقياً كان أو غيرَ حقيقيٍّ[4].

* وهو يسير على دربهم في أَنَّ المصدر، لا الفعل هو أصل الاشتقاق[5].

* وهو معهم في أن فعل الأمر مبني على السكون، لا معرب مجزوم كما يقول الكوفيون[6].

ويتلخَّصُ رأيه في أَنَّ الأصل في آخر كل كلمة سواءٌ أكانت اسماً أم فِعْلاً أم حرفاً أن تكون ساكنةً، وعلى ذلك فالفعل المضارع ساكنُ الآخر جاء على الأصل، وهو مبني تماماً ـ كفعل الأمر ـ على السكون. أما حذف آخر الفعل في نحو

---

(١) انظر ص ٣٥٨، والإنصاف، المسألة ٩٩، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ـ القِسم الأول ١/١١١ وما بعدها

(٢) في سيبويه ١/٤٣٣ بولاق: «وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع، فقال: هي مستكرهة، وليست من حروف الجزاء. ومخرجها على الجزاء؛ لأن معناها: على أي حال تكن أكن».

(٣) انظر ص: ٣٧٤، والإنصاف المسألة ٩١، ودراسات ق ٢١/٤٢٨.

(٤) انظر ص: ٥٣٤، والإنصاف المسألة ١١١.

(٥) انظر ص: ٦٤٠، ٦٤١، والإنصاف المسألة ٢٨، ومسائل خلافية، المسألة السادسة ص ٦٨.

(٦) انظر مسائل خلافية للعُكبَري، المسألة ١٥ ص ١١٤ [تحقيق د. حلواني، دمشق دار المأمون، ط٢]، والإنصاف، المسألة ٧٢.

(اغز ، وارم ، واخش) ـ وهو الحرف الذي تظهر عليه حركات الإعراب ـ فإنما حدث رغبةً في التفريق بين الكلمة المبنية ، والكلمة التي يترك فيها الحرف الأخير؛ ليقدر عليه الإعراب، حتى لا يحدثَ التباسٌ بين الحالتين[1] .

* ومال إليهم في أَنَّ عِلَّةَ إعراب الفعل المضارع في الحالتين اللتين يعرب فيهما، أي في حالتَيْ الرفعِ والنَّصْبِ، هي وقوعه موقعَ الاسم، فهو يقع موقعه بنفسه وبدون واسطةٍ في حالة الرفع[2]، ويقع موقعه مع غيره (أَنْ) في حالة النصب .

ويرى الرضي أن الفعل لا يقع موقع الاسم في الحالة الثالثة التي يكون فيها ساكن الآخر.

وهو يتفق معهم في أَنَّ ناصب المضارع بعد لام التعليل هو (أن) مقدَّرة بعدها، فالتقدير في: جئت لتكرمني = جئت لِأَنْ تكرمني، ذلك بأن لام التعليل عندهم حرف جر، ولكونها من عواملِ الأسماءِ، ولا يعمل شيءٌ منها في الأفعالِ ، فإنها لا تعمل النصب بنفسها في الفعل الذي بعدها، وإنما ينصب بتقدير (أَنْ)[3] .

* ويُرَجِّح رأيَهم في قولهم إِنَّ (كَيْ) يجوز أن تكون حرفَ جرٍّ، فهو يعترض على رأي الأخفشِ في أنها في جميع استعمالاتها تكون حرفَ جـر، والفعل ينتصب بعدها بـ (أَنْ) المضمرة[4].

* كما أنـه يذهب مذهبَهم في أَنَّ انتصاب خبر (كان) وأخواتها، وثاني مفعولَيْ (ظنّ) نصب المفعول به، وإن كان يختلف معهم في الاستدلال على رأيه[5] .

---

(١) انظر ص : ٩٢٠ .

(٢) انظر ص : ٧٧٣ ، والإنصاف ، المسألة ٧٣ .

(٣) انظر ص : ٨٤٩ ، والإنصاف ، المسألة ٧٩ .

(٤) انظر ص : ٨٠٦ ، والإنصاف ، المسألة ٧٨ .

(٥) انظر ص : ٩٥٢ ، والإنصاف ، المسألة ١١٩ .

* ويتفق معهم في القول بجواز إعمال (إن) المخففة من الثقيلة النصب في الاسم، كما في الآية الكريمة: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[1]، على العكس من الكوفيين الذين يذهبون إلى أن تخفيفَها يبطل عملها جملة[2].

وكذلك اتفق معهم في مَنْعِ العطفِ بـ (لكن) بعد الإيجاب.

ويرتكز رأيه في هذا الموضوع على احترامه للسماع، ورفضه لما لم ترد فيه نصوص عن العرب الموثَّق كلامُهم[3].

(١) هود / ١١١، والآية بتمامها:
﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾
في هذه الآية أربعُ قراءاتٍ سَبْعية. تشديد (إن) والميم من (لما) وتخفيفهما. وتشديد (إن) وتخفيف الميم من (لما) والعكس. قراءة تشديد (إن) والميم من (لما) تكون (لما) هي الجازمة حذف مجزومها، أي لما يوفوا. وقراءة تخفيفهما تكون (إن) المخففة عملت النصب، واللام هي الفارقة، و (ما) اسم موصول، أو زائدة.
وقراءة تخفيف (إن) وتشديد (لما) تكون (إن) نافية، و(لما) بمعنى (إلّا). [الإتحاف ٢٦٠، النشر ٢/٢٩١، المُشكل ١/٤١٥، البحر ٥/٢٦٦ ـ ٢٦٨].

(٢) انظر ص: ١٢٩١، والإنصاف المسألة ٢٤.

(٣) انظر ص: ١٣٩٩، والإنصاف المسألة ٦٨.

٢ ـ المسائل التي تابع الرضي فيها الكوفيين :

* اتفق الرضي مع الكوفيين الذين يَرَوْنَ أَنَّ الكافَ المتصرفة في (إياك) كانت متصلة، فأراد العرب استقلالَها لفظاً لتصيرَ منفصلةً، فجعلوا (إيّا) عماداً لها.

وهذا الرأي ينسجم مع اختياره لرأي بعض الكوفيين أيضاً في ضمائر الرفع المنفصلة، حيث يتفق معهم في أن (أنت) وأخواتِها، الأصلُ فيها: الضميرُ المرفوع المنفصل، أي التاء المتصرفة، إذ كانت مرفوعة متصلةً، فلمّا أرادوا انفصالَها دعموها بالألف والنون لِتَستقلَّ لفظاً[1] .

* ورجَّح رأيَهم في تجويز أن يقال: (لولاي) و(لولاك) وفي موضع الضمير بعد (لولا) في هاتين الحالتين، ورفض رأي المبرد[2] الذي يمنع مجيء الضمير المشترك في النصب والجر [ياء المتكلم، وكاف الخطاب، وهاء الغَيْبَة] بعد (لولا) : [لولاي، ولولاك، ولولاه] وجَعْلُ ذلك خطأً إن وقع في كلام؛ لأنه ورد في كلام العرب المحتج بكلامهم، كما في قول عُمَرَ بنِ أبي رَبيعةَ[3] :

أومت بعينيها من الهودجِ * لولاكَ هذا العام لم أحججِ

* واتفق معهم في أَنَّ (أَوْ) تجيء بمعنى الواو، وبمعنى (بَلْ)[4].

* ويرى رأيَهم في أَنَّ (كم) تتركب من حرف الجر الذي هو (كاف التشبيه) أُضيف إلى (ما) ، فصار : (كما)، ثم حذفت الألِف للتركيب، وسكن الميم إجراء للوصل مُجرى الوقفِ (أي للتخفيف)، فصار (كم)[5].

---

(١) انظر ص ٢٤ ، والإنصاف المسألة ٩٨ ، والخِلاف النَّحْوي ٢٦٦ .

(٢) انظر ص ٥٢ ، والإنصاف المسألة ٩٧ ، والمقتضب ٧٣/٣ .

(٣) ديوانه ص ٨٠ ، وانظر الخزانة ٣٣٣/٥ .

(٤) انظر ص ١٣٦٠ ، والإنصاف ، المسألة ٦٧ .

(٥) انظر ص ٢٩٣ ، والإنصاف ، المسألة ٤٠ ، والصاحبي ٢٤٢ .

* واتفق معهم في عمل اسم المصدر عمل فعله، كما في قول القُطامي[1]:

أَكُفْراً بعد رَدِّ الموتِ عني * وبعد عطائك المِئَةَ الرتاعا

فقد ورد اسم المصدر (عَطاء) بمعنى الإعطاء، ولهذا أعمل عمله، والمفعول الثاني محذوفٌ، تقديره: (إياي)[2].

* وهو معهم في أَنَّ السين مأخوذةٌ من (سوف)، وليست أصلًا بنفسها، كما يرى البصريون[3].

* واتفق مع جُمهورهم في منع تقديم خبر (ليس) عليها، مخالفاً البصريين، الذين يُجيزون تقديم خبرها عليها، ذلك بأنه يرى أنّ (ليس) موغلةٌ في شبه الحرف، وهي لا تتصرف، والفعل إذا كان غير متصرف لا يَصِحُّ أن يجريَ مَجرى ما كان فعلاً متصرفاً، فوجب منع تقديم خبره عليه[4].

* وذهب مذهبَهم في أَنَّ المصدر المؤوَّل مِن (أَنْ) والفعل في نحو: (عسى زيد أن يقوم) بدلُ اشتمالٍ من الاسم الظاهر، قال: «والذي أَرى أنّ هذا وَجْهٌ قريب»[5].

* واتفق مع الكوفيين - كذلك - في جواز استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان والمكان معاً، على العكس من البصريين الذين يقصرونها على ابتداء الغاية في المكان فقط[6].

وهو يَجنح لِرأي الكِسائي في الخلاف الذي قام حول معنى (إِنْ) ومعنى (اللام) بعدَها.

---

(١) ديونه ص ٤١ [تحقيق د. السامَرَّائي، وأحمد مطلوب، بيروت سنة ١٩٦٠م].

(٢) انظر ص ٦٥٩ - ٦٦٠.

(٣) انظر ص ٧٤٥، والإنصاف، المسألة ٩٢.

(٤) انظر ص ١٠٣٢، والإنصاف، المسألة ١٨.

(٥) انظر ص ١٠٥٦.

(٦) انظر ص ١١٣٤، والإنصاف، المسألة ٥٤.

ويتلخص في أَنَّ (إِنْ) مع اللام في الأسماء هي (إِن) المخففة من الثقيلة؛ لأنها أَوْلى بالأسماء، أما مع الأفعال فهي (إِنْ) النافية؛ لأن النفيَ راجعٌ إلى الفعل، واللام بمعنى (إلّا)[1].

* واتفق معهم في مَجيء واو العطف زائدة[2].

* كما أنه اتفق معهم في تجويز إلحاق نون التوكيد الخفيفة بالفعل المضارع للاثنين، ولجماعة النسوة، وهما الموضِعان اللذان لا يُجيزهما سيبويه، وإن كان ظاهرُ كلامِهِ يَدُلُّ على أنه لا يعترض[3].

٣ ـ الآراءُ التي انفَرَدَ بها :

* جَعَلَ الرضي علاماتِ الإعراب ثلاثاً: الضمة، والفتحة، والكسرة، وبهذا صارت الحالات الإعرابية ثلاثاً: الرفع، والنصب، والجر.

أَمّا السُّكون فأخرجه من علامات الإعراب، وقال: «فإِنَّ أَصْلَ البناءِ السُّكونُ»[4].

* اعترض على قول النحاة في باب أسماء الأفعال بعدل جميع الأنواع الأربعة المبنية لصيغة (فَعَالِ) قائلاً: «والذي أرى أَنَّ كون أسماء الأفعال معدولةً عن ألفاظ الفعل شيءٌ لا دليلَ لهم عليه، والأصل في كل معدول عن شيء أَلَّا يخرج عن نوع المعدول عنه، أخذاً مِن استقراء كلامهم، فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية؟!»[5].

---

(١) انظر ص ١٣٠٨، والإنصاف، المسألة ٩٠.

(٢) انظر ص ١٣٣٦، والإنصاف، المسألة ٦٤.

(٣) انظر ص ١٥١٥، ١٥٢٧، . . .، والإنصاف، المسألة ٩٤، والكِتاب ٢/ ١٤٩ بولاق.

(٤) انظر ص ٣.

(٥) انظر ص ٢٣٨.

وقد حددها باسم الفِعل، والمصدر، والصفة المؤنثة، والأعلام الشخصية[1].

* عنده أَنَّ (كَذَبَ) في الأصل فِعْلٌ، ثم صار اسمَ فِعْلِ أَمْرٍ بمعنى اِلْزَم[2]، واستشهد ببيت عَنترةَ[3]:

كذب العتيقَ وماء شنٍّ باردٍ * إنْ كنتِ سائلتي غَبُوقاً فاذهِبي

قال البغدادي[4]: «لم أرَ مَنْ قال من النَّحْويين وغيرهم أن (كذب) اسم فعل. وهذا شيءٌ انفرد به الشارح المُحَقّق».

* أَخْرَجَ (عسى)، و (طَفِقَ) ومرادفاته من أفعال المقاربة، فقال: «الذي أرى أَنَّ (عسى) ليس من أفعال المقاربة، إذ هو طَمَعٌ في حَقِّ غيره تعالى، وإنما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله، فكيف يحكم بدنوّ الخبر، كما هو مفهوم كلام الجزولي والمُصَنِّف، أي أن الطامع يطمع في دُنُوِّ مضمون خبره. . .

وكذا في عَدِّهم (طَفِقَ) ومرادفاته من أفعال المقاربة، بمعنى كونها لدنو الخبر: نَظَرٌ؛ لأن معنى: طفق زيد يخرج: أنه شرع في الخروج، وتلبس بأول أجزائه، ولا يقال إن الخروج قرب ودنا مِن زَيْدٍ، إلاّ قبل شروعه فيه؛ لأنّ معنى القرب: قِلة المسافة، بلى، يَصِحُّ أن يقالَ فيمن شرع في الشيء: قرب تمام ذلك الشيء على يده وفراغه منه.

فعلى هذا، ليس من أفعال المقاربة التي هي موضوعة لدنوّ الخبر، إلاّ: كادَ ومرادفاته[5].

---

(١) انظر الصفحات: ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٣.

(٢) انظر ص ٢٠٥.

(٣) ديوانه ص ٤٨.

(٤) الخزانة ٦/١٨٥ ـ ١٨٦ هارون.

(٥) انظر ص ١٠٤٩ ـ ١٠٥٠.

* (منذ) عند الرضي ظرفٌ منصوبٌ ارتفع ما بعدَه أو انجرّ، والمرفوع بعدَه أحد رُكْنَيْ جملة مضاف إليه، فهو إما فاعل لفعل محذوف، وإما مبتدأ خبره محذوف.

وربما يضاف إلى المفرد قليلاً، أي: الظرف والمصدر[1].

* رفض تجويز جمع العلم المؤنث بالتاء، نحو (طلحة) جمع مذكر سالم، مقرراً أنَّ ذلك مخالف للاستعمال[2].

* قال إن المصدر يجوز أن يتقدم معموله عليه، إذا كان شِبه جُملةٍ، وضرب لذلك مثلاً، وهو قولُ عليٍّ - رضي الله عنه -: «اللهم ارزقني من عدوك البراءة وإليك الفرار»[3].

* أجاز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي[4]، فلا يقدر الفعل (صوموا) لقوله تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٨٣ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖ ﴾[5].

* أجاز إعمال المصدر مضمراً مع قيام الدليل عليه، على العكس مما يقوله أهل البصرة خاصةً؛ لأنهم يمنعونه[6].

* يرى أنّ الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعةً للحدوث في زمان، فهي ليست - أيضاً - موضوعةً للاستمرار والدوام في جميع الأزمنة، إذ لا دليلَ فيها عليهما[7].

---

(١) انظر ص ٣٧٧، ٣٧٨.

(٢) انظر ص ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، والأحاجي النَّحْوية ص ٨٩.

(٣) انظر ص ٦٤٩، ٦٥٠، ونَهج البلاغة ص ١٨٢.

(٤) انظر ص ٦٥١.

(٥) البقرة / ١٨٣ وجزء ١٨٤.

(٦) انظر ص ٦٥٢.

(٧) انظر ص ٦٨٨.

* عنده (إِذَنْ) اسمٌ، وأصلُها: (إذ)، حذفت الجملة المضاف إليها، وعوّض منها التنوين، وفتح آخره ليكون في صورة ظرف منصوب[1]، على حين يرى جُمهور النُّحاة أَنَّ (إذن) حرف بسيط غير مركب[2].

* ذَكَرَ شرطاً غريباً في مجرور (حتى)، فقال: «وينبغي أن يكون المجرور بها مؤقتاً؛ لأنه حَدٌّ، والتحديد بالمجهول لا يفيد»[3].

* أدوات الجزم عنده لا تعمل جزماً، ولكنها تفيد معنى الأداة، فَـ (لم)، و (لمّا): لقلب المضارع ماضياً ونفيه، غير أَنَّ (لمّا) تختص بالاستغراق. ولام الأمر، المطلوب بها الفعل، و(لا) الناهية، المطلوب بها التَّرْك[4].

* وكذلك فإنّ أدوات الشرط عند الرضي لا تعمل جزماً، فَفِعْلا الشرط والجزاء مَبْنِيَّان، والأدوات إنما تفيد معنى الشرط[5].

---

(١) انظر ص ٧٩٢ .
(٢) انظر ابن الناظم ٢٧٩ ، والصَّبَّان على الأُشموني ٣/ ١٨٩ .
(٣) انظر ص ١١٥١ .
(٤) انظر ص ٧٧٦ .
(٥) انظر ص ٨٧٠ .

القسم الثاني

التحقيق

وصـــف النســخ :

أ ـ المخطوطـــة

١ ـ النُسخة التُركية «الأصل» : ورقمها ٩٢٨ .

أ ـ تقـع في ١٢٤ ورقـة من المقاس المتوسط ، متوسط أسطر كل ورقة ٣١ سطراً ، ومتوسط كلمات كل سطر ٢١ كلمةً .

ب ـ كتبت النُسخة بخط جميل واضح ، وكتبها الكاتب وفرَغ من كتابتها في يوم الأربعاء ، في أوائل ذي القعدة سنة ست وسبعين وثمانيمئة .

ج ـ تمتاز هذه النُسخة باحتوائها على متن الكافية كاملاً ، وبوضوح كتابتها ، وعدم الطَّمْسِ فيها ، وقِلَّة السقط منها ، ومن أجل ذلك كانت هي الأصل .

وقد رمزتُ لها في الهامش بـ : ك .

٢ ـ النُسخة المِصرية :

أ ـ تقـع في ١١٩ ورقـة من القـطع المتـوسط ، متوسط أسطرها ٣٣ سطراً ، ومتوسط كلمات كل سطر ١٩ كلمةً .

ب ـ كتبت هذه النسخة بخط نسخي جميل واضح ، وكتبها الكاتب وفرَغ من كتابتها في آخر يوم من شهر رمضان سنة أربع وسبعين وثمانيمئة .

ج ـ صورت هذه النسخة من دار الكتب القومية بالقاهرة ، عن ميكروفيلم ، يحمل رقم ٦٥١ نحو تيمور .

د ـ هذه النسخة فيها سقط أكثر من سابقتها ، ولا يذكر فيها جميع المتن ، بل يكتفى بجزء منه .

وقد رمزت لها في الهامش بـ : م .

٣ ـ النُّسخة السورية «نُسخة دمشق»؛ ورقمها ٦١٨.

أ ـ تقع في ١٣٦ ورقة من المقاس المتوسط، متوسط أسطرها ٣٢ سطراً، ومتوسط كلمات كل سطر ١٨ كلمةً.

ب ـ كتبت النسخة بخط نسخي جميل واضح، وكتبها الكاتب على بن عبدالعظيم، وفرَغَ من كتابتها وقت السحر من شهور سنة أربع ومئة وألف.

ج ـ في النسخة سقط أكثر من نُسخة مصر، وفيها أمر آخر وهو أَنَّ الكاتبَ يكتفي بجزء يسيرٍ من المتن، ثم يقول: .. إلخ.

وقد رمزت لها في الهامش ب: د.

ب ـ النُّسَخُ المطبوعة

طبع الكتاب طبعات متعددةً في أماكن مختلفة:

١ ـ طبع في إستانبول، في مطبعة «محمد لبيب» بالأستانة سنة ١٢٧٥هـ، مع حاشية السيد الشريف الجُرجاني على الهامش. وتقع هذه الطبعة في جزأين كبيرين، مجموع صفحاتهما سبعمائة صفحة.

٢ ـ ثم ظهرت بعدها طبعتان في شكل واحد، وحجم واحد، وينقص عدد السطور من صفحاتها عن الطبعة السابقة، فوصلت بذلك صفحات كل منهما إلى مايزيد على خمسين وثمانيمئة صفحة.

وإحدى الطبعتين طبعت في مطبعة «الحاج محرم أفندي البستوي» سنة ١٣٠٥هـ، وطبعت الأخرى بمطبعة شركة الصِّحافة العثمانية سنة ١٣١٠هـ.

٣ ـ وطبع في طهران بإيران طبعتَيْنِ:

الأُولى سنة ١٢٧١هـ، والأُخرى سنة ١٢٧٥هـ.

٤ ـ وطبع بلكناو بالهند مرتين:

ـ مرة سنة ١٢٨٠هـ في جُزْأين.

- والثانية سنة ١٨٨٢م.

والأخطاء هي الأخطاء، وازدحام الصفحات بالكلمات والسطور، والتعليقات المطبوعة على الهوامش والقصاصات الملصقة بين الصفحات لاستيعاب هذه التعليقات وعدم العنوانات، وغير ذلك.

٥ - وطبع الكتاب في أربعة أجزاء طبعة جديدة مصححة ومُذَيَّلة بتعليقات مفيدة في جامعة بنغازي، قام بعمله المرحوم الدكتور يوسف حسن عمر سنة ١٩٧٥م.

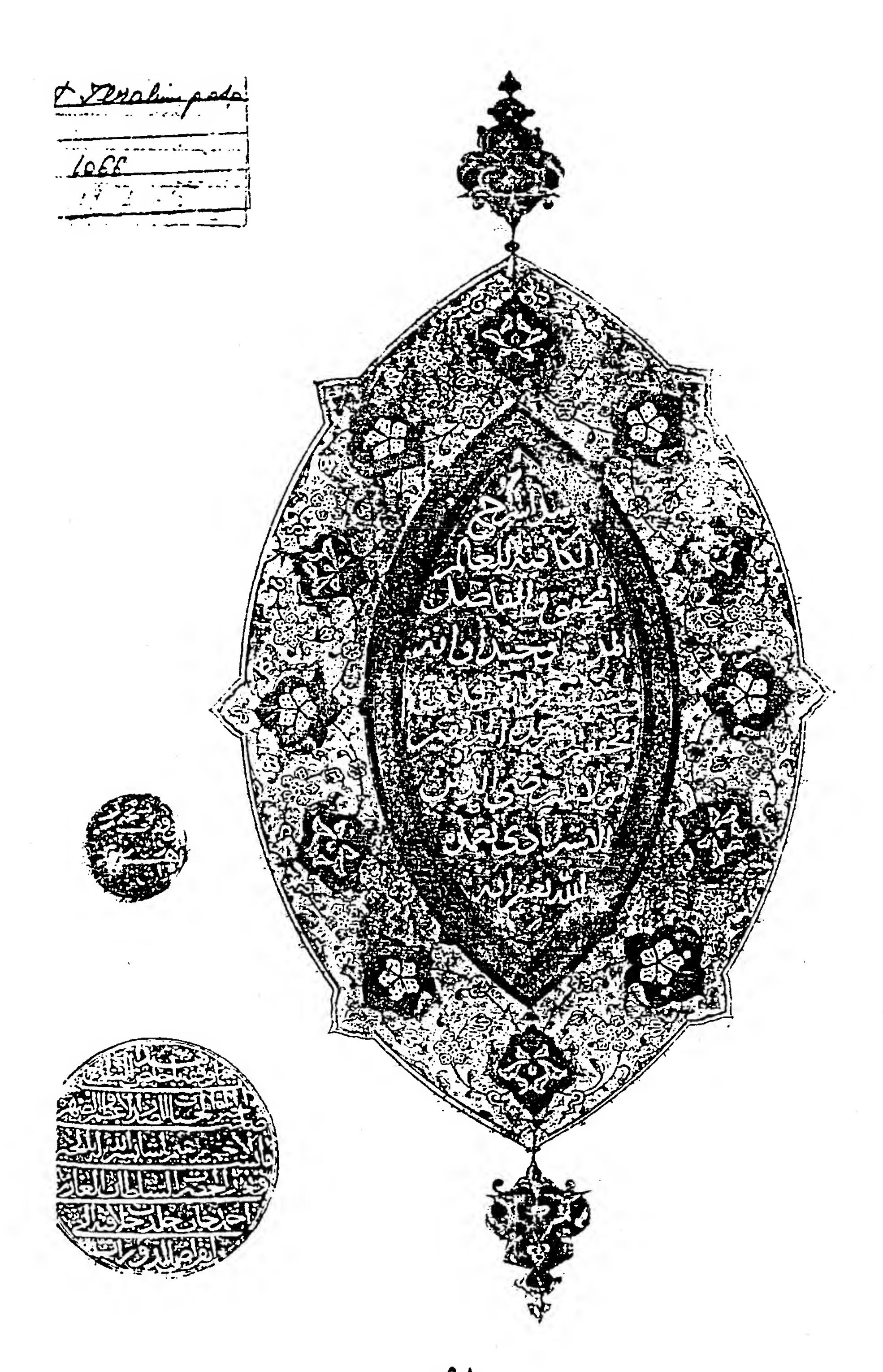
لقد أظهر الكتاب - رحمه الله - في صورة قشيبة، وصفّاه من الأخطاء، وذيَّله بالتعليقات المفيدة، وقال: «أمّا إخراجُ الكتاب إخراجاً عِلْمِيّاً مُحَقَّقاً يجمع شتات نسخه المخطوطة المتعددة، ويحقق ما امتلأ به من نصوص منقولة عن السابقين من العلماء والتى أكثر منها الرضي معزوّة إلى أصحابها، فذلك أَمَلٌ نرجو أن يتحققَ على يد مَنْ يوفقه الله إليه، ويكون قادراً على النهوض به[1]».

رحم الله الدكتور يوسف عمر، لقد أُفدت من كتابه إفادةً كبيرةً، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله.

وقد حرصت على إدخال المطبوعة عند المقابلة رغبةً مني في التعرف إلى ما نقص منها، وما زاد فيها، وتبيان صوابها وخطئها.

والله الهادي إلى سواء السبيل، وهو حسبي ونِعْمَ الوكيل.. والحمد لله رب العالمين..

ج - صور من أُنموذَجات المخطوطات



مقامه كما حذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه في نحو ما جاءني الا زيد وهذا آخر قسم المعربات من الاسماء والحمد
لله رب العالمين **قوله** المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب وحكمه ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل
المبني كما مر في حد المعرب ضربان اما مبني لفقدان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعدودة نحو احد اثنان
ثلثة والف باء تا ثا وزيد عمرو بكر واما مبني لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهة الحرف
قال ولا يفسد الحد بلفظه اي لانها بمجرد احد الشيئين منهما لا للشك الذي ينافي تبيين الماهية قال ولم اقل في حده ما لا
يختلف آخره كسائر النحاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على تعقل ماهية المبني فلا يعرف ثم ان يجعل لتعقل ماهية
المبني فرعا على معرفة انتفاء الاختلاف فيؤدي الى الدور كما ذكرنا في الاعراب هذا كلامه وقد مر الكلام عليه في حد
المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولولم يعرفها لكان
تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني **قوله** والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اي القاب حركات اواخره وكونها
الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب
كقولك في زيد انه متحرك بالضم في حال الرفع او لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم رجل انه متحرك بالضم ولا تقع على حروف
البناء فلا يقال ان يا زيدان مبني على الضم واما القاب الاعراب فانها كما تطلق على الحركات يطلق على الحروف ايضا
فيقال في الفاعل نحو جاءني زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة هذا على مذهب المصنف والذي يغلب في ظني
ان المتقدمين لم يضعوا القاب الاعراب ايضا الا للرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب
كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعراب اسماء الحركات مجازا فقولهم في نحو رأيت
الزيدين ان الزيدين منصوب مجازا وكذلك اذا قام بعض الحركات مقام بعض اطلقوا اسم المنوب على النائب مجازا فقالوا
في السموات في خلق الله السموات واحمد في وباحمد ان الاول منصوب والثاني مجرور فالمبني على هذا ان يطلق على الحروف
القائمة مقام حركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال في لا رجلين انه مفتوح وكذا في لا مسلمات عند من يكسر التاء
في يا زيدان ويا زيدون انهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكون اذن لرد المصنف على النحاة اطلاقهم ان يا زيدان مبني
على الضم ولا رجلين على الفتح وجه هذا والتمييز بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين
متقدميهم ومتأخريهم تقريبا على السامع واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبني وبالعكس ولا يفرقون بينهما
قوله وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف
حصر جميع المبنيات جملة فلتطلب لكل واحد منها علة البناء ولان الاصل الاسماء الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبنيا
على الحركة فلتطلب مع ذلك علتان اخريان احدهما للبناء على الحركة فان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة
واخرى للحركة المعينة لم اختيرت دون الباقيين **قوله** المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب تقدم ذكره لفظا او معنى
او حكما اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا ضمير الغايب نص في
ان المراد هو المذكور بعينه في نحو جاءني زيد وزيدا اياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار وفي ترك الاسماء
الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب بعلميهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغايب فربما توهم انه غير الاول وانما
بنيت المضمرات اما لشبهها بالحروف لاحتياجها الى القرائن عن الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغايب كاحتياج
الحرف الى لفظ يتم به معناها الافرادي واما لعدم موجب الاعراب فيها وذلك ان المقتضي لاعراب الاسماء توارد المعاني
المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب **قوله** ما وضع لمتكلم

وقصد الحاق زيادة الانكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وحركته اعرابية كانت او بنائية نحو اذهبتوه لمن قال ذهبت
وانا انيه لمن قال انا فاعل وربما زيدت مع الانكار من دون حكاية اللفظ المذكور بل يلحق العلامة بما يصح المعنى
بما قبله من جملة كلامك فتقول لمن قال ذهبت اذهبتاه. وفي حكاية سيبويه بعضا من قيل له اتخرج ان اخصبت البادية
فقال انا انيه منكرا الراى نفسه ان يكون على خلاف ما ذكر السائل ولو حكى لقال اتخرج ثم يقال آخر الكلمة انه
ان يكون ساكنا او متحركا والساكن اما حرف علة او صحيح فالاول نحو جاء القاضي وزيد يغزو ورايت المعلى وحكمه
ان يزاد على آخره مثل آخره فيجتمع ساكنان فتحولها القاضيه المعلاة والغزوه وان كان الساكن صحيحا سواء كان
اوغيره فلابد من تحركه بالكسر للساكنين فلا يكون زيادة الانكار اذن الا الياء نحو ازيدنيه ولم يضربنيه وان كان
متحركا فمد الانكار على وفق تلك الحركة بنائية كانت او اعرابية فتكون بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء وبعد الفتحة
الفا نحو ازيدناه وازيداه والاميروه فتكون بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء وبعد الفتحة الفا نحو ازيدناه فليس بين
الانكار اذن علامة التذكير لان تلك تكتسب كونها الفا الا عند اللبس ويجوز ذلك لالحاق هذه الانكار بان من بين
بعد المذكور ومد حلاوي اوله همزة الاستفهام فلا يكون المدة اذن الا الياء لانك تكسر نون للساكنين وزيادة ان لزيادة
البيان والامتناع لان حرف المد والهاء خفيفان فهو زايد كما في زيادان فعل قال المصنف الظاهر انهم لم يريدوا ان يلي
ثبوتا آخر ساكن محافظة لذلك الساكن لانه ان لم يرد ان يحرك الساكن ان كان صحيحا وسقط ان كان مدا ورد
قول بمجيئها بعد المتحرك في نحو انا انيه لان نون انا متحرك واجاب بان الزيادة انما تكون في حال الوقف والوقف على
انا بالالف فصار وان لم يكن فيه الف لجئ ان يعد في حكم الموقوف عليه بالالف ولو لم يرد ان يلزم ان يحذف احدى
الالفين وقياس قاله ان يقال المعلاتيه والقاضيانيه وايروانه ان اريد وهذا الذي قاله من تخصيص بالساكن
آخره قياس منه لم يات في كلام النحاة ثم اعلم انه لا يجوز الانكار والحكاية معا بل ليس مدة الانكار وان كان الكلام وتقال اذا اردت
الوصل فانه يجب ترك الزيادة نحو ازيدا يا فتى كما ذاك العلامات في من حيث يقول يا فتى وانما يجوز اثبات التنوين هاهنا
في حال الوقف لقصد الحكاية مع زيادة الانكار وتوسط التنوين ويسكن الهاء موقوفا عليه فلا يستنكر التقاء الساكنين وتفاوت
الانكار يقع في سهى الكلام بعد الصفة والمعطوف وغير ذلك نحو ازيدا وعمرنيه فيمن قال لقيت زيدا وعمرا واريد الطويلاه
واذا قال ضربت عمرا قلت اضربت عمراه فدخل معنى الانكار على الجملة والمفرد على اي قسم شئت من اقسام الكلام بخلاف الف
الندبة كما مر في المنادى ولابد في حال الوقف من هاء السكت هاهنا واما حرف التذكر فليس في كلام وضع وانما يكون ذلك اذا احتيج
من يتذكر كلمة ولا يريد ان يقف ويقطع كلامه فيصل آخر تلك الكلمة بمد مجانس حركتها ان كان متحركا كما يقول في قال ويقول

ومن العام فلا يزيد فتحة اللام الى ان يتذكر ما بعده فيصله به وكذا يقول واو من الناس ويصله بياء ساكنة ان كان الآخر
ساكنا صحيحا منونا كان او غيره نحو هذا سيفي اذا اردت سيف من صفته كيت وكيت وتقول في قد نصل وفي
الالف واللام من نحو الحارث سلامدى والى وان كان آخره ساكنا حرف مد نحو القاضي والعصا ويغزو
مددت ذلك الحرف الى ان تتذكر ولا تجتلب من آخر ويجوز ان يقال انك تجتلبها وتحذف
الاولى كما تقول في الانكار ولا تلحقها الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الانكار لان
معنى انا انما تزاد اذا لم تقصد الوقف والله اعلم بالصواب واليه المرجع والماب

تم الكتاب بعون الملك الوهاب في يوم الاربعاء في اوايل ذي القعدة
سنة ست وسبعين وثمانمائة

او عدنى اليمن والادام رحلى ورحلى شنتنا الماسم وثالوث دل الاثنان ...

... ما اذا ... ومن العرب ... على شناعتنا ... الاول ... الاثنان ... الاحقش

... لا ... نحو ... المسكين مررت ولا ... الكريم المعول ... البدل ...

... البعض والاشتمال والغلط ... لان مدلول ...

... لا ولبس واما ... الكل ... مدلول ... ازالة ... ان ... القسم الى الكل

... العرف ... كان البدل ... من ... فكونا ...

اذا ... زيادة تعريف ... مع اتحاد المدلولين ...

[illegible]

والعصا ونحو وبعدت ذلك الحروف الى ان تنذكر ولا تجتلب مدة اخرى ويجوز ان يقال
انه تجتلبها وتحذف الاولى كما قيل في مدة الانكار والاولى هذه الزيادة هاء السكت
في الالف زيادة الانكار لان هذه انما تزاد اذا لم يقصد الوقف والله
تم الكتاب بعون الله اعلم بالصواب الملك الوهاب وافق الفراغ من نسخة
في يوم الاربع في وقت الضحى
في اليوم المبارك الخامسة عشر في شهر رمضان من شهور عام اربع ومائة والف
[illegible] النسخة المباركة بخط الفقير الى عفو ربه الغني سالم بن عبد العليم [illegible] الرحمن
[illegible] غفر الله له ولوالديه ولمن طالع في هذا الكتاب ولمن قراه ولكاتبه ولجميع
المسلمين

[illegible] واكرم طالب اغفر لصاحبه نعم وللكاتب
[illegible] من تامل كتابتي وقابل ما فيها من السهو بالعفو
واصلح ما اخطيت فيه بفضله وفطنته واستغفر الله من سهو
اخطات

وعطف البيان فاذا قال بغير صفة خرجت الصفة والاوجه ان يحد بهذا الحد الا انه الثلاثة فيجعل
بما علمت البيان كما ذكرنا ويحد بدل الغلط بما حده به المصنف مثال البدل قول [illegible] اقسم بالله ابو حفص
عمر قصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء
نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي
خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل
من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده
فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه قوله في مثال [illegible]
التارك البكري بشر اذا قال له مثل اشارة الى ان الفرق مخرج في هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا
الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لا
لوجب الضم وقد ذكرت ما عليه في باب البدل والفراء يجوز انه [illegible] زيد فلا يمنعه الا [illegible]
بهذا البيت وان الثاني عطف بيان لا بدل والمبرد انكر رواية الجر وقال لا يجوز [illegible] الا
النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع وانت [illegible]
على الطعم [illegible] فاعله الطير [illegible] التارك ان جعلناه يعني الضمير والا [illegible] وحال [illegible]
موضعه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان يجعله فهو حال من الضمير المستكن [illegible]
المحكي من زيد علمه ومن عمرو جوده الثاني فيهما كانه عطف بيان والمعطوف عليه [illegible]
المحكي شيء من اوصاف زيد علمه [illegible] وجوده [illegible] اكثرت من زيد [illegible] اي كثرت [illegible]
منه [illegible] حذف المعطوف [illegible] واقيم المعطوف مقامه في نحو جاءني الا زيد [illegible] زيد الخ قسم المعربات
والاسماء والحروف [illegible] المبني [illegible] المبني كا مرفوع [illegible] المعرب [illegible]
[illegible] موجب [illegible] المبني هو المركب كالاسماء المعدودة كواحد اثنان ثلاثة [illegible] وزيد
[illegible] مكرر [illegible] لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذكر المانع مشابهة الحرف او [illegible] اسم
[illegible] قال ولا [illegible] الحد [illegible] اولا [illegible] الشمس ههنا لا [illegible] الذي [illegible]
[illegible] آخره [illegible] لان [illegible] الاختلاف [illegible]
المبني [illegible] المبني [illegible] الاختلاف فيؤدي الى الدور كما ذكر [illegible]
هذا كلامه وقد مر الكلام عليه في حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني
في الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكره في حد المبني لفظ
المبني [illegible] والقاب [illegible] القاب حركات [illegible] وسكونها والضم [illegible] القاب
مطلق الحركات [illegible] كانت حركات المبني [illegible] مبني على الضم وهو كالموصلة [illegible]
[illegible] الرفع [illegible] انه [illegible] بالضم لا يتبع [illegible]
حروف البناء [illegible] مبني على الضم واما القاب الاعراب [illegible] في الحركات [illegible]
في الحروف ايضا [illegible] جاءني زيد والزيدان والزيدون [illegible] ولا يقال [illegible]
انه مبني على الفتح هذا في مذهب المصنف والذي يغلب على الظن ان المتقدمين لم يعنوا القاب
الاعراب ايضا اعني الرفع والنصب والجر الا الحركات المخصوصة الرفع كالضم [illegible] كالفتح [illegible]
كالكسر [illegible] انهم يطلقون في الحروف احيانا [illegible] مقام حركات الاعراب [illegible] الحركات مجازا [illegible]

رأيت الزيدين ان الزيدين منصوب مجاز وكذلك اذا قام بعض الحركات مقام بعض [illegible] الاسم
[illegible] في باب [illegible] السموات واجرى خلق الله السموات [illegible] الاول منصوب
والثاني [illegible] المانع [illegible] ان يطلق في الحروف القائمة مقام حركات [illegible] الحركات
مجازا [illegible] انه مفتوح وكذلك لا مسلمات [illegible] يا زيدان ويا زيدون
انهما مبنيان على الضم مجازا [illegible] المصنف في [illegible] ان يا زيدان مبني على الضم
[illegible] على الفتح [illegible] حركات الاعراب وحركات البناء [illegible]
اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم [illegible] على السامع واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب
في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما [illegible] ومن المضمرات [illegible] جميع المبنيات [illegible]
[illegible] كل واحد منها علة البناء [illegible] الاصل في الاسماء الاعراب [illegible] الكتاب وان كان [illegible]
في الحركة [illegible] مع ذلك [illegible] احدهما للبناء في الحركة [illegible] اصل البناء السكون [illegible]
[illegible] الاعراب واصل الحركة [illegible] للحركة المعينة [illegible] دون الباقيتين [illegible]
[illegible] اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان [illegible]
[illegible] الغائب [illegible] ان المراد هو المذكور بعينه جاءني زيد واياه ضربت [illegible]
ومع الالتباس الاختصار وليس كذلك الاسماء الظاهرة فانه لو سمى المتكلم والمخاطب [illegible]
[illegible] ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما يوهم انه غير الاول وانما بنيت المضمرات [illegible]
[illegible] الحروف لاحتياجها [illegible] الى [illegible] المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر [illegible]
[illegible] معناها الافرادي واما [illegible] موجب الاعراب [illegible] المقتضي
لاعراب الاسماء [illegible] المعاني المختلفة في صيغة واحدة والمضمرات مستغنية [illegible]
لاختلاف المعاني عن الاعراب [illegible] وضع المتكلم [illegible] زيد ضرب وقولك
[illegible] زيدا افعل كذا [illegible] زيد [illegible] لفظ زيد [illegible] المتكلم
[illegible] والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم ذكره [illegible]
الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا [illegible] تقدم الذكر [illegible] الا [illegible]
المنادى [illegible] ولهذا تقول للمسمى بزيد زيد ضرب ولا تقول زيد ضربت [illegible]
[illegible] المتكلم والمخاطب الا ان يقال ما وضع الموضوع لان [illegible] الخطاب [illegible]
[illegible] دليل التكلم والمخاطب [illegible] زيدا ان تقول زيد ضربت [illegible]
فيما المتقدم [illegible] احدهما متقدم [illegible] نحو ضرب زيد غلامه والاخر [illegible]
[illegible] نحو ضرب غلامه والاخر متقدم [illegible] نحو ضرب غلامه زيد [illegible] متقدم [illegible]
[illegible] لكونه فاعلا وقسم ايضا التقدم المعنوي قسمين احدهما ان يكون [illegible] الضمير
[illegible] المفسر بان يكون المفسر جزء [illegible] ذلك [illegible] لقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
اي العدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر
[illegible] لقوله تعالى ولابويه لانه لما ساق الكلام قبله في ذكر الميراث [illegible] السياق
[illegible] الضمير عليه من حيث المعنى هذا [illegible] بكلامه رحمه الله تعالى [illegible]
[illegible] التقدم [illegible] لا [illegible] كما قال في اول الكتاب في المعرب

د ـ عملي في التحقيــق

١ ـ أثبتُّ نَصَّ نُسخة الأصل، إلاّ إذا وجدتُ سهواً واضحاً أَثْبَتَتْ صوابَه النُّسَخُ الأخرى، فعندئذٍ أُثْبِتُ الصواب، وأنبّه على ذلك في الحاشية.

٢ ـ نَبَّهت على نَقْص النسخ الأخرى وتكملاتها.

٣ ـ أبـرزت الأبحـاثَ والموضوعات بعنوانات، وحصرتُها بين قوسين: [ ]، وبيّنْتُ بَدْءَ كلامِ كُلٍّ من ابنِ الحاجب والرضي.

٤ ـ كتبتُ النصَّ بالقواعد الإملائية المعروفة الآن.

٥ ـ ضبـطت النص بالشكـل ما دعتِ الحاجةُ إلى ضبطه، واستعنت بالمُعْجَماتِ، والمصادر اللُّغَوية لضبط بعض الكلمات.

٦ ـ أشرت إلى رقم الآيات القرآنية، ومواضعها في السور، وخرَّجت القراءاتِ من مصادرها، وكذلك الأحاديث الشريفة، وكلام علي رضي الله عنه.

٧ ـ خرّجت الشواهدَ الشعرية من دواوين الشعراء إذا كان لهم دواوين، وشرحت مفرداتها الغريبةَ، ثم بينّت موطن الشاهد في كل بيتٍ منها.

٨ ـ خرّجت الأَمثالَ من كُتب الأمثال، وذكرت الخلافات في روايتها.

٩ ـ ترجمت للأعلام الذين وَرَدَ ذِكرهم في النص ترجمةً موجزةً.

١٠ ـ خرجت أقوالَ النُّحاة في المخطوطات، والرسائل العالية التي لم تطبع بَعْدُ، وفي كتب المتقدمين ما وجدت إلى ذلك سبيلاً.

١١ ـ وضّحت كثيراً من العبارات بالتعليقات المستقاة من كُتُب النحو، كما وضحت المقصودَ من بعض عبارات الرضي، ونبّهت على بعض الأُمور التى رأيت أنها جديرة بالذكر.

١٢ ـ ألحقت بالكتاب الفهارس الفنية.



النَّصُّ الْمُحَقَّق



[المبنياتُ : المْبني وتعريفُه]

قوله: «المبني[1] ما ناسب مبني الأصل أو وقع غيرَ مركب».

المبني كما مَرَّ في حد المعرب[2] ضربان: إمّا مبنيٌّ؛ لفقدان موجب الإعراب، الذي هو التركيبُ كالأسماء[3] المعدودة، نحو[4] أحد، اثنان، ثلاثة وألف، باء، تاء، ثاء، وزيد وعمـر وبكر، وإمّا مبنيٌّ؛ لوجود المانع من الإعراب، (١٢٥/أ) مع حصول موجبـه، وذلك المانع مشابهة الحرف، أو الماضي، أو الأمر، وهي التي سماها مبنيَّ الأصلِ أو كونه اسمَ فعل كما يجيء، قال: ولا يفسد الحد بلفظة «أو» لأنها لمجرد أحد الشيئين ههنا، لا للشك الذي ينافي تبيين الماهية. ولم أقل في حده مالا يختلف آخره كسائر النحاة[5]: لأن معرفة انتفاء الاختلاف فَرْعٌ على تعقل ما هيّة المبني، فلا يستقيم أن يجعل تعلق ما هية المبني فَرْعاً على معرفة انتفاء الاختلاف، فيؤدي إلى الدور كما ذكر في الإعراب، هذا كلامه، وقد مر الكلام عليه في حد المعرب؛ فلا نُعيدُه وهذا الحد لا يَصِحُّ إلاّ لِمَن يعرف ماهية المبني على الإطلاق. ولا يعرف الاسم المبني ولو لم يعرفها، لكان تعريفاً للمبني بالمبني؛ لأنه ذكر في حَدِّ المبني لفظ المبني.

قولـه: وألقابه ضَمٌّ وفَتْحٌ وكَسْرٌ ووقْفٌ».

أي ألقـاب حركـات أواخـره وسكـونها، والضمُّ والفتـحُ والكسرُ أَلقابُ مطلقِ الحركات وحدَها سواءٌ كانت حركاتِ المبني، كقولك: «حَيْثُ مبني على الضم، أو

---

(١) أنظر فى حد الاسم المبني: شرحَ الحدودِ النَّحْوية للفاكِهي ص ٣٣٠، والهَمْع ١/٤٧، ٤٨، والأُنموذج ص ٨٩.

(٢) انظر شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٣٩، والأنموذج ص ٨٣.

(٣) انظر التبيان في تصريف الأسماء ص ٣٤٢، ط٦.

(٤) ط: كواحد.

(٥) انظر شرح الحدود النحوية ص ٨٤ وما بعدها.

حركاتِ المعربِ، كقولك في زيد: إنه متحرّكٌ بالضم في حال الرفع أو لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم رجل: إنه متحرك بالضم.

ولا تقع على حروف البناء، فلا يقال: إنَّ يازيدان مبنيٌّ على الضم،

وأمّا ألقابُ الإعرابِ فإنها كما تطلق على الحركات تطلق على الحروف أيضاً، فيقال في نحو: جاءني زيدٌ، والزيدان، والزيدون إنها مرفوعةٌ. هذا على مذهب المصنف.

والذي يَغْلِبُ في ظني أنَّ المتقدِّمين لم يضعوا ألقابَ الإعراب أيضاً، أعني الرفعَ والنصبَ والجرَّ إلّا للحركات المعيَّنة، فالرفعُ كالضم، والنصبُ كالفتح والجرُّ كالكسر،

ثم إنهم يُطلقون على الحروف لقيامها مَقامَ / حركاتِ الإعراب أسماء الحركات مجازاً، فقولُهم في نحو: رأيت الزيدين، إن الزيدَيْنِ منصوبٌ، مجازٌ وكذلك، إذا قام بعضُ الحركات مَقامَ / بَعْضٍ، أطلقوا اسْمَ المَنـوبِ على النائب مَجازاً، فقالوا في السموات وأحمد في:

«خلق الله السمواتِ وبأحمدَ» إن الأول منصوب والثاني مجرور، فأيشٍ[1] المانعُ على

(١) أيْشٍ: أصلُها أي شيء: وهذا الأسلوب صحيحٌ من أساليب العرب فخففت بحذف الياء الثانية من أي الاستفهامية، وحذف همزة شيء بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها، ثم أعلّ إعلال قاض، والرضي ـ رحمه الله ـ يستعمل هذا اللفظ كثيراً، وقد وقع مثله لكثير من أفاضل العلماء، قال الشهاب الخفاجي في شفاء العليل: أيش بمعنى أي شيء، خفف منه، نص عليه ابن السِّيد في شرح أدب الكاتب، وصرحوا بأنه سمع من العرب، وقال بعض الأئمة: جنبونا أيش، فذهب إلى أنها مولدة، وقول الشريف في حواشي الرضي: «إنها كلمة مستعملة بمعنى أي شيء، وليست مخففة منها «ليس بشيءٍ، ووقع في شعر قديم أنشدوه في السير:

مِنْ آلِ قحطانَ وآلِ أَيْشِ

قال السُّهَيْلي في شرحه: الأيش: يَحتمل أنه قبيلة من الجن ينسبون إلى أيش، ومعناه مدح، يقولون: فلان أيش وابن أيش، ومعناه شيء عظيم، وأيش في معنى أي شيء، كما يقال: ويلمّه، في معنى: ويله لأمه، على الحذف لِكثرة الاستعمال. شافية ١/٧٤ ـ هـ ٤.

لكنْ قال الفراء: «لايجوز القياس على هذه في شيء من الكلام». انظر معاني القرآن ١/٢٨١ بيروت ـ عالم الكتب ط ٢ سنة ١٩٨٠م.

هذا، أن يُطْلَقَ على الحروف القائمةِ مَقامَ حركاتِ البناء أسماء تلك الحركات مجازاً، فيقال في: «لا رجلين» إنه مفتوحٌ، وكذا في «لا مسلمات» عند مَنْ يكسِر، ويقال في: يازيدان، ويازيدون، إنهما مبنيان على الضم مجازاً، فلا يكون إذن لرد المصنف على النحاة إطلاقهم إن يازيدان مبنيٌّ على الضم ولا رجلين على الفتح وجهٌ.

هذا، والتمييز بين ألقاب حركات الإعراب، وحركات البناء، وسكونهما في اصطلاحِ البصريين متقدميهم ومتأخريهم تقريباً على السامع، وأما الكوفيون[1] فيذكرون ألقابَ الإعراب في المبني، وعلى العكس ولا يَفْرُقُونَ بينهما.

قولُهُ: «وهي المضمراتُ، وأَسماءُ الإشارة، والموصولات، والمركبات، والكنايات، وأسماء الأَفعال والأصوات وبعض الظروف».

حصر جميع المبنيات جملةً، فليُطلب لكل واحد منها عِلَّةُ البناء؛ لِأَنَّ الأصلَ في الأسماءِ الإعرابُ، كما مرَّ في أول الكتاب، وإنْ كان مبنياً على الحركة، فليُطلب مع ذلك عِلَّتانِ أُخْرَيَانِ: إحداهُما للبناء على الحركة، فإنَّ أصلَ البناءِ السُّكونُ؛ لأنه ضِدُّ الإعرابِ، وأصلُهُ الحركة، وأخرى للحركة المعينةِ لِمَ أُختيرت دون الباقيتين.

[الضمائر: علة بنائها، أنواعها]

قولُـهُ[2]: المضمرُ ما وضع لمتكلم، أو مخاطَب، أو غائب، تَقَدَّمَ ذِكرُهُ لفظاً، أو معنىً، أو حُكْماً.

اعْلَمْ أَنَّ المقصودَ من وَضْعِ المضمراتِ رَفْعُ الالتباسِ، فإنَّ أنا وأنت لا يصلحان

---

(١) «المبرد قد يطلق ألقاب الإعراب على ألقاب البناء، وأما سيبويه فقد وقع منه ذلك كثيراً». انظر المقتضب ١/١٤٢ (الطبعة الأخيرة) حاشية ٢.

(٢) ط: ساقطة.

انظر حد المضمر في: شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣١١.

إلاّ لِمعينين، وكذا ضمير الغائب نَصٌّ في أَنَّ المُرادَ هو المذكورُ بعينه، في نحو: جاءني زيدٌ وإياه ضربت، وفي المتصل يَحْصُلُ مع رَفْعِ الالتباس الاختصارُ، وليس كذا الأسماء الظاهرة، فإنه لو سمي المتكلم أو المخاطب بِعَلَميهما[1] فربما التبس، ولو كرر لفظ المذكور[2] مكان ضمير الغائب فربما توهم أنه غيرُ الأَول.

وإنما بُنِيتِ المضمراتُ إِمَّا لشبهها بالحروف وَضْعَاً على ما قيل، كالتاء في «ضربت» والكاف في «ضربك» ثم أُجريت بقية المضمرات، نحو أنا، ونحن، وأنتما وهما مُجراها[3] طرداً للباب.

وإِمَّا لشبهها[4] بالحروف؛ لاحتياجها إلى المفسر، أعنى الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر فى الغائب، كاحتياج الحرف إلى لفظ يفهم به معناه الإفرادي.

وإِمّا لعدم موجب الإعراب فيها، وذلك أن المقتضي لإعراب الأسماء توارُدُ المعاني المختلفة على صيغة واحدة، والمضمرات مستغنية باختلاف صِيَغها؛ لاختلاف المعاني عن الإعراب، ألا ترى أَنَّ كُلَّ واحدٍ من المرفوعِ والمنصوبِ والمجرورِ له ضَميرٌ خاصٌّ.

قولــــه: «ما وُضِعَ لِمُتَكَلِّم».

(١٢٥/ب) يخرج قول مَن اسمُهُ «زيد» زيد ضرب، وقولك لزيد: يازيد افْعَلْ كذا وقولك لزيد الغائب: زيدٌ فَعَلَ كذا، فإِنَّ لَفْظَ زَيْدٍ، وإن أُطلِقَ على المتكلمِ، والمخاطَب، والغائب، إلاّ أَنه ليس موضوعا للمتكلم، ولا للمخاطَب، ولا للغائب

(١) ط: بعينهما، والصواب ما ذكر فى الأصل.

(٢) المراد به مفسِّر الضمير.

(٣) يعني مجرى التاء والكاف ونحوهما.

(٤) يعنى لشبهها بالحروف في الافتقار إلى الضمير، فهو غير الوجه الأول.

المتقـدِّمِ الذِّكْرِ، بل الأسماءُ الظاهرة كُلُّها موضوعةٌ لِلغَيْبَة مطلقاً، لا باعتبار تقدُّم الذِّكْرِ، فمن ثمة قلت: ياتميم كلهم، نَظَراً إلى أصل المنادى قبل النداء، ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب، ولا يقول زيد ضربت، وكذا لا تقول للمسمى / بزيد: زيد ضربت، لكنها ليست لغائب تقدَّم ذكره، كهو، وهي، ونحوهما، وإنما جاز ياتميم كلكم؛ لأن «يا» دليلُ الخِطابِ، وليس في: زيد ضرب دليلُ المتكلم. ويدخل في حَدِّهِ لَفْظُ المتكلم، والمخاطب، إلَّا أنْ يُقالَ ما وضع لمتكلم به، أو المخاطب به؛ أي: للمتكلم بهذا اللفظ الموضوع والمخاطب به، وكذا في حَدِّ أسماء الإشارة، ينبغي أن يقيد، فيقال: ما وضع لمشار إليه به حتى لا يدخُلَ لفظُ المُشار إليه.

قولـــه: «لفظاً أو معنىً أو حُكْماً».

قَسَمَ التقـدمَ اللفـظيَّ قِسْمَـيْنِ: أحـدُهما متقدمٌ لفظاً تحقيقاً، نحو ضرب زيد غلامه، والآخر، متقدم لفظاً تقديراً، نحو ضرب غلامَه زيدٌ؛ إذْ زيد متقدم في اللفظ تقديراً؛ لكونه فاعلاً، وقَسَمَ أيضاً التقدُّمَ المعنويَّ قِسْمَيْنِ: أحدُهما أن يكون قبل الضمير لفظٌ متضمنٌ للمفسر بأن يكون المفسر جُزْءَ مدلولِ ذلك اللفظ، كقوله تعالى:

﴿ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[1]

أي العـدل أقـرب؛ لأن الفعل يدل على المصدرِ والزمانِ، والثاني: أن يدل سياق الكلام على المفسر التزاماً لا تضمناً، كقوله تعالى:

﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ﴾[2]

---

(١) من الآية ٨ في سورة المائدة، وتمامُها: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾.

(٢) من الآية ١١ من سورة النِّساء، وتمامُها: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ ۚ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۗ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ۚ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾.

لأنه لما ساق الكلامَ، قَبْلُ، في ذِكْرِ المِيراث، لَزِمَ من ذلك السياقِ أن يكون ثَمَّ مورث فجرى الضمير عليه من حيث المعنى.

هذا تقرير كلامه رَحِمَهُ اللهُ تعالى، وفيه مخالفة لطريقته المألوفة؛ لأن عادَته جعل التقدير قسيم اللفظ، لا قسمه، كما قال في أول الكتاب «في[1] المعرب»، لاختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً، وقال بعيد: التقدير فيما تعذر، ثم قال: واللفظي فيما عداه، فَجَعْلُ نحو ضرب غلامه زيد، مما تقدم معنى أَوْلى؛ إذ هو متقدم معنىً، وتقديراً، لا لفظاً.

فإذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم بأن يقال ليس لَفْظُ المفسر مذكوراً قبل الضمير، فكيف يكون التقدم لفظياً؟ فإن قال: أردت، كأنه متقدم لفظاً من حيث التقديرُ.

قيل فَعَـدُّ نحو: «اعدِلُوا هو أقرب» أيضاً من هذا القِسم؛ لأن المفسر فيه كأنه متقدمُ اللفظِ أيضاً في التقدير، ولا فَرْقَ بينهما، إلّا أَنَّ المفسر في نحو: ضرب غلامه زيد، ملفوظٌ به بخلافِ المفسر في نحو «اعدِلُوا هو أقرب للتقوى».

والتقدم في كليهما ليس لفظياً، بل هو تقديري، وكلامُنا في التقدم اللفظي، لا في المفسر الملفوظ به، أو المقدر.

وقد قرر على الصواب في باب الفاعل وهو قوله في ضرب غلامَهُ زَيْدٌ:

لابد من متقدم يرجع إليه هذا الضميرُ تقدُّماً لفظياً، أو معنوياً، وهو راجعٌ إلى زيد، وهـو متأخِّرٌ لفظاً، فلولا أنه متقدمٌ من حيث المعنى لم يَجُزْ، فجعله من باب المتقدم معنى، لا لفظاً، وهو الحق.

وعلى هذا فالحقُّ أن يقولَ: التقدم اللفظي أن يذكر المفسر قبل الضمير ذِكراً صريحاً سواء كان من حيث المعنى أيضاً متقدماً نحو ضرب زيد غلامه، لأن الفاعل من حيث

---

(١) د: ساقطة.

المعنى مُقَدَّمٌ على المفعول، أو كان من حيث المعنى متأخراً كقوله تعالى:
﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾؛[1] لأن المفعول من حيث المعنى متأخرٌ عَنِ الفاعلِ.

واعلم أنه إذا تقدم مما يصلح للتفسير شيئان فصاعداً، فالمفسر هو الأقرب، لا غَيْرُ، نحو جاءني زيدٌ وبكْرٌ فضربته، أي: ضربتُ بَكْراً، ويجوز مع القرينةِ أن يكون للأبعد، نحو: جاءني عالِمٌ وجاهلٌ فأكرمتُهُ. والتقدُّمُ المعنوي ألَّا يكون المفسر مصرَّحاً بتقديمه، بل هناك شيءٌ آخَرُ غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل موضع الضمير، وذلك ضروب: كمعنى الفاعلية المقتضى كون الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامَه زيد، ومعنى الابتداء المقتضى، لكون المبتدأ / قبل الخبر، نحو في داره زيد، ومعنى المفعول الأول المقتضى تقدمه على الثاني، نحو أعطيت درهمه زيداً، وكذا نحو ضربت في داره زيداً وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر لضمير متصل بذلك الفعل، نحو هذا سراقة للقرآن يدرسه[2].

أو منفصل عنه نحو قوله «اعدِلُوا هو أقربُ للتقوى» وقولِه تعالى:
﴿بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ﴾[3]
وكذا الصفة كقوله[4]:

٣٧٤ - إذا زُجِرَ السَّفِيهُ جَرَىٰ[5] إليه أي إلى السَّفَه.

---

(١) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة، وتتمتُها: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾.

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول.

(٣) من الآية ١٨٠ من آل عمران، وتمامها: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

(٤) صدر بيت، وعجزه: وخـالَفَ والسَّفيهُ إلى خلاف. لم أَهْتَدِ إلى قائله. وهو في: الخزانة ٥/٢٢٦ (هارون)، والخصائص ٤٩/٣، والمحتسَب ١٧٠/١، والأمالي الشجرية ٦٨/١، ١١٣، والهمع ٦٥/١، ومعاني الفَراء ١٠٤/١، والبيان ١٢٩/١؛ وفيهما: «إذا نُهِيَ السفيه»، والقطع والإئتناف ص ٢٠٢. والضمير في (إليه) راجعٌ على المصدر المدلول عليه بالوصف، أي إلى السَّفَه. [الخزانة ٥/٢٢٦ هارون].

(٥) م: «جرى إليه» ساقط منها.

وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزاماً قريباً، كقوله تعالى: «وَلِأَبَوَيْهِ»[1]؛ لأن سياقَ ذكر الميراث دالٌّ على المورث دلالةً التزاميةً، أو بعيداً، كقوله تعالى:

﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾[2]؛

إذِ العشي يدل على تواري الشمس، وكقوله تعالى:

﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى[3] لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾

إذِ النُّزولُ في ليلة القدر، التي هي في شهر رمضان دليلٌ على أنَّ المنزل هو القرآن مع قوله تعالى:

﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾[4].

وكذا قوله تعالى:

﴿ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ ﴾[5]،

فإنَّ ذِكْرَ الدابةِ مع ذكر على ظهرها دالٌّ على أنَّ المُرادَ ظَهْرُ الأرضِ.

---

(١) النساء / ١١، والآية بتمامها: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ ۚ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۗ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ۚ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾.

(٢) ص/٣٢، والآية بتمامها: ﴿ فَقَالَ إِنِّىٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾.

(٣) القدر/١.

(٤) البقرة / ١٨٥، والآية بتمامها: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾.

(٥) فاطر/٤٥، والآية بتمامها: ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا۟ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۖ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِۦ بَصِيرًۢا ﴾.

وكذا الفناء مع لفظة «على» في قوله تعالى

﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾[1].

وكذا قوله تعالى

﴿وَإِن[2] كَانَتْ وَاحِدَةً[3]﴾،

أي: إن كانتِ الوارثةُ واحدةً؛ إذ هو في بيان الوارث.

والتقدم الحكمي أن (١٢٦ أ) يكون المفسر مؤخراً لفظاً، وليس هناك ما يقتضي تقدُّمَهُ على محل الضمير إلاّ ذلك الضمير، فنقول: إنه وإن لم يكن متقدماً على الضمير، لا لفظاً، ولا معنى، إلَّا أنه في حكم المتقدم؛ نظراً إلى وضع ضمير الغائب، وإنما يقتضي ضميرُ الغائبِ تقدُّمَ المفسرِ عليه؛ لأنه وَضَعَهُ الواضع معرفة، لا بنفسه، بل بسبب ما يعود عليه، فإن ذكرته، ولم يتقدمْهُ مفسره، بقي مُبهَماً منكراً، لا يعرف المرادُ به حتى يأتيَ تفسيرُهُ بعده وتنكيره خلاف وضعه، فإن قلت: فَأَيْشٍ الحاملُ لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه؟، قلت قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بأن يذكروا أولاً شيئاً مبهماً حتى تتشوق نفس السامع إلى العثور على المُراد به، ثم يفسروه، فيكون أوقعَ في النفس وأيضاً يكون ذلك المفسر مذكوراً مرتين بالإجمال أولاً، والتفصيل ثانياً، فيكون آكَدَ، فإنْ قُلْتَ: فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معرفاً، أم يصير نكرةً؛ لعدم شرط التعريف أعني تقدُّمَ المفسرِ؟ قلت: الذي أرى أنه نكرة كما يَجِيءُ في باب المعرفة.

وعند النحاةِ يبقى مُعَرَّفاً، لكنَّ تعريفَهُ أنقصُ مِمَّا كان في الأول، لأن التفسيرَ يحصُلُ بعد ذِكْرِهِ مُبْهَماً، فقبل الوصول إلى التفسير فيه الإبهام الذي في النكرات، ولهذا جازَ دُخولُ «رُبَّ» عليه مع اختصاصها بالنكرات، وإنما حكموا ببقائه على وضعه

---

(١) الرحمن /٢٦.

(٢) في الأصل، ط: فَإِنْ، وهو تحريفٌ، والتصويبُ من المُصْحَفِ الشريفِ.

(٣) النساء / ١١.

مع التعريف؛ لأنه حصل جُبْرانُ ما فاته بذكر المفسر بعدَه، بلا فَصْلٍ، فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريفَ من المضاف إليه، أما الجُبْرانُ في: رُبَّهُ رَجُلاً وبِئْسَ رجلاً، ونِعْمَ رجلاً، و«ساءَ[1] مثلاً»، فظاهرٌ؛ لأَنَّ الاسمَ المميزَ المنصوب لم يُؤْتَ به إلَّا لغرض التمييزِ والتفسيرِ، فنصبه على التمييزِ، مع عدم انفصاله عن الضمير، قائمٌ مَقامَ المفسر المتقدم، فالجُبْران في مثله في غاية الظهور، وقريب منه ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت به زيدٍ إذ لم يُؤْتَ بالبدل إلّا للتفسير.

وأَمَّا في ضمير الشأن والقِصَّة فالجملةُ بعدَه، وإن لم تأتِ، كالتمييزِ المذكورِ لمجرد التفسير، إلَّا أنّ قَصْدَهم لتفخيم الشأن / بذكره مُجْمَلاً، ثم مفصَّلاً مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدأ، سَهَّلَ الإتيانَ به مُبْهَماً فهذا التفسير دون الأول. وأَمَّا تأَخُّرُ المفسر في باب التنازع، نحو ضربني وضربت زيداً على مذهب البصريين، فالحق أنه بعيدٌ لأن مجوِّز تأخيرِ المفسر لفظاً ومعنىً، قَصْدُ تفخيم المفسر مع الإتيان به[2]، لمجرد التفسير بلا فصل، كما في نِعْمَ رَجُلاً زيداً، وقصد التفخيم مع اتِّصالِ المفسر، كما في ضمير الشأن، والثلاثةُ في ضمير التنازع معدومةٌ، أعني قصد التفخيم والمجيء[3] بالمفسر لمجـرد التفسير واتصاله بالمضمر، فضعف[4] فمن ثم[5] حذف الكسائي الفاعل في مثله، مع أن فيه محذوراً أيضاً.

ومـا أجـازه المـبردُ والأخفشُ[6] مِن نحو: ضرب غلامه زيداً؛ أعني اتِّصالَ ضميرِ

---

(١) من الآية ١٧٧ من سورةِ الأعراف، وتمامُها: ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴾.

(٢) ط: بالمفسر.

(٣) في ط: والإتيان.

(٤) ط، وفي الأصل: وضعف.

(٥) ط: ثمـة.

(٦) قال المبرد في المقتضب ٢/ ٦٧؛ «ولو قلت ضرب غلامُه زيداً لم يَجُزْ؛ لأن الفاعلَ في موضعه، فلا يجوز أن يُقدَّر لغيره».

وقال في ٤/ ١٠٢ «ولو قلت ضرب غلامُه زيداً كان مُحالاً؛ لأن الغلام في موضعه لا يجوز أن ينوي به غير ذلك الموضع».

المفعول المؤخر بالفاعل المقدم، ليس بأضعفَ مِمَّا ارتكبه البصريةُ؛ لأنّ الاتصالَ الذي بين الفاعل والمفعول إذا كانا لعاملٍ[1]، أكثرُ من الاتصال بين الضمير ومفسره، على ما ذكره البصريةُ في باب التنازع.

قال المصنف[2]: أردت بالتقدم الحُكْمي أنك قصدت الإبهام للتفخيم، فتعقلتَ المفسر في ذهنك، ولم تصرح به؛ للإبهام على المخاطب، وأعدت الضمير إلى ذلك المتعقل، فكأنه راجعٌ إلى المذكور قبلَه، فذلك المتعقلُ في حكم المفسر المقدم، ولا يستمرُّ[3] ما ذكر في باب التنازع؛ إذ لا يقصد هناك التفخيم.

[المتصل والمنفصل من الضمائر]

قوله: «وهو متصل ومنفصل فالمنفصلُ المستقل بنفسه والمتصل غَيْرُ المستقل».

يعني بالمستقل بنفسه أنه لا يحتاج إلى كلمة أخرى قبلَه، يكون كالتتمة لها، بل هو كالظاهر سواءٌ انفَصَلَ عن عاملِهِ نحو: «أَلَّا تَعبُدُوا إلَّا[4] إياه»، وما ضربت إلَّا إياك، أو اتَصَلَ، نحو: ما أنت قائماً عند الحجازية، وذلك لأنه يجوز استقلالُهُ بنفسه وفصلُهُ عن عامله، نحو: ما اليوم أنت قائماً، فليس كالجُزْءِ مِمَّا قبلَهُ، وإلَّا لم يَجُزْ انفصالُهُ عَمَّا قَبْلَهُ. والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل، وكبعض

= إذَنْ «كلام المبرد هنا صريحٌ لا يَحتمل تأويلاً في أنه لا يجوز عنده تقديم الفاعل المتصل به ضمير المفعول على المفعول» ونسبةُ الرَّضي إلى المبرد هذا الجواز من قبيل الوَهَم.

(١) في ط: إذا كانا لعامل واحد...

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٦١.

(٣) ط: ولا يتم.

(٤) من الآية ٤٠ من سورة يوسف، وتمامها:
﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾.

حروفه، فالضمائرُ المستترة في نحو: زيد ضربَ، ويضرِب، وهندٌ تَضْرِب[1] وضربت واضربْ أمراً، وأضرب ونضرِب وتضرب في خطاب المذكر، وفي الصفات، نحو زيد ضارب، والزيدان ضاربان، إلى آخر تصاريفها، كُلُّها متصلةٌ كما يَجيء تحقيقُها.

وليس المستتر فيها ما يبرز في نحو: زيد ضرب هو وعَمروٌ، و «اسْكُنْ أنتَ وزوجُكَ الجنةَ»[2] وهند زيد ضاربته هي، بل البارز في الجميع تأكيد (١٢٦ب) للفاعل، لا فاعل، كما يجيء شرحُهُ[3]، وهو منفصلٌ، بدليل قولِك زيد ضرب اليوم هو وعمرو واسكن اليوم أنت وزوجك، وهند زيد ضاربته اليوم هي:

[تقسيمُ الضمائر من حيث الإعرابُ]

قولـه: «وهـو مرفوع ومنصوب ومجرور، فالمرفوع والمنصوب متصل، ومنفصل، والمجرور متصل، فذلك خمسة أنواع، الأول ضربت وضربت إلى ضربن وضربن[4]، والثاني أنا إلى هن، والثالث ضربني إلى ضربهن، والرابع إياي إلى إياهن، والخامس غلامي ولي إلى غلامهن ولهن».

اعْلَمْ أنَّ الضميرَ إنما كان مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً؛ لأنَّ الضميرَ كما قُلنا قائمٌ مَقامَ الـظاهـرِ لرفـع الالتباس وحذَه أوله وللاختصار، فيكون كالظاهر مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، وإنما لم يكن المجرورُ إلَّا متصلاً؛ لأنّ المتصلَ كما ذكرنا هو الذي كالجزء الأخير لعامله[5]، بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك.

---

(١) في ط: ضربت وتضرب.

(٢) البقرة /٣٥، والآية بتمامها:

﴿ وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾.

(٣) قوله: «كما يجيء شرحه» هكذا في ط. وفي د كما يجيء في شرحه.

(٤) هكذا في الأصل و ط، ويبدو أنها محرفة عن اضربن.

(٥) في ط بعد قوله «لعامله» يعني يجيء العامل أولاً ثم يَجيء الضمير بعده على وجه لا يمكن...».

فإنْ قِيلَ: أليس الفصلُ جائزاً بين المضاف / والمضاف إليه في الشعر؟ قلت: ذلك مع الظاهر[1] قبيح[2]، فلم يلتفت إليه الواضع في الضمير، وكل واحد من هذه الأنواع الخمسةِ يكون لثمانيةَ عَشَرَ معنىً؛ لأَنَّ كُلَّ واحدٍ منها إمَّا أن يكون لمتكلمٍ أو مُخاطَبٍ أو غائبٍ، وكل واحد من هذه الثلاثةِ إمَّا أن يكون لمفردٍ، أو مثنىً، أو مجموعٍ، صارت تسعةً، وكل واحد من التسعةِ إمَّا أن يكون لمذكرٍ، أو مؤنثٍ، فصار للمتكلم ستة، وللمخاطب ستة، وللغائب ستة، وضعوا للمتكلم منها لفظَيْنْ يَدُلَّانِ على ستة المعاني المذكورة، كضربت وضربنا، فضربت مشتركٌ بين الواحد المذكر والمؤنث، وضربنا بين الأربعة، المثنى المذكر، والمثنى المؤنث، والمجموع المذكر، والمجموع المؤنث، وإنما شَرَكُوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث، مفرداً كان أو غيرَهُ؛ لِقِلَّةِ الالتباسِ[3] في المتكلم وإنما ارتجل لمثنى المتكلم وجمعه صيغة، وهي نا، وكذا قولك: نحن، ولم يزيدوا للمثنى أَلِفاً، وللجمع واواً، كما فعلوا في مثنى المخاطب وجمعه، والغائب وجمعه؛ لأنَّ مثناهما اسمٌ انضم إليه لفظٌ آخرُ مثلُهُ؛ بدليل أَنَّك إذا قيل لك فَصّل أنتما قلت أنت يازيد، وأنت ياعمرو، [وهذه حقيقة المثنى[4] كما يجيء]، وكذا في الجمع إذا قيل فَصِّل أنتم، قلت: أنت يازيدُ وأنت ياعمروُ، وأنت ياخالدُ. وأَمَّا إذا قلت نحن، وأردت المثنى، فقيل لك فصّل قلت: أنا وزيدٌ، أو أنا وأنت، أو أنا وهو، وتقول في الجمع: أنا وزيدٌ وعمروٌ وليس كل أَفراده أنا.

فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتّفاقُ الاسْمين والأَسماءِ في اللفظ حاصلاً، لم يمكنهم إجراءُ تثنيتهِ وجمعِهِ على وَفْقِ ما أجرى عليه سائر التثاني والجموع، فارتجلوا للمثنى صيغة، وشَرَكُوا معه الجمعَ فيها لِلْأَمْنِ مِنَ اللَّبْسِ بسبب القرائن.

---

(١) للرضي رأيٌ في الفصل بين المتضايفين، أَدَّى إلى إنكاره لتواتر القراءات، كما في باب الإضافة من الجزء الأول المطبوع ١/٢٩٣، ٣٢٠.

(٢) في ط: بعد قوله «قبيح»: «فامتنع فى المضمر، الذي هو أشد اتصالاً بعامله من الظاهر».

(٣) ط: لأن المشاهدة تكفي في الفرق.

(٤) زيادة من د، ط.

وكثيراً ما يجيء في غير هذا الباب أيضاً المثنى بصيغة الجمع، نحو قوله تعالى[1]:
﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[2]
وقد يقول المعظم فعلنا[3] ونحن وإيّانا، عدّاً لنفسه كالجماعة.

ووضعوا منها للمخاطب خمسةَ ألفاظٍ، أربعة منها[4] نصوص، وهي ضربتَ وضربت وضربتم وضربتن وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث وهو ضربتما.

وحكم الغائب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراكِ، نحو: ضرب وضربتْ وضربا وضربتا وضربوا وضربن، والضمير هو الألف المشترك بين المثنيين والتاء حرف تأنيث ويجب أن يكون المقدَّران في ضرب وضربت مُتغايِرَيْنْ[5] كما في البارز، نحو: هو وهي. هذا وبقيةُ الأنواعِ الخمسةِ جاريةٌ هذا المَجرى، أعني أن للمتكلم لفظَيْنْ، وللمخاطب خمسةً وللغائب خمسةً فصار المجموع ثِنْتَيْ عَشْرَةَ كلمةً لِثمانيةَ عَشَرَ معنىً.

[التدرُّجُ في وَضْعِ الضَّمائرِ]:

واعلم أن أول ما ابتُدىء بوضعه من الأنواعِ الخمسةِ ضميرُ المرفوعِ المتصل؛ لأن المرفوع مقدّمٌ على غيره، والمتصلَ مقدّمٌ على المنفصل؛ لكونه أخصرَ، فنقول: إنما ضموا التاءَ في المتكلم لمناسبة الضمة، لحركة الفاعل، وخَصُّوا المتكلم بها؛ لأن القياسَ وضعُ المتكلم أولاً، ثم المخاطب، ثم الغائب، وفتحوا للمخاطب فَرْقاً بين المتكلم وبينه، وتخفيفاً، وكسروا للمخاطبة فَرْقاً، ولم يعكسوا الأمرَ بكسرها

(١) تعالى، فقد: ساقطتان من ط.
(٢) التحريم/٤، والآية بتمامها:
﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾
(٣) هكذا «ونحن» في جميع النسخ، والصواب: بحذف الواو.
(٤) ساقطة من الأصل، وهي من ط.
(٥) ط: مغايرين.

للمخـاطب، وفتحها للمخاطبة؛ لأنّ خطابَ المذكر أكثرُ، فالتخفيف به[1] أَوْلى، وأيضاً وهو مقدم على المؤنث، فخصّ للفرق بالتخفيف فلم يَبْقَ للمؤنث إلّا الكَسْرُ.

وزادوا الميم قبل ألف المثنى في «تُما»، وقبل واو الجمع في «تُمُوا»؛ لِئلّا يلتبسَ المثنى بالمخـاطب إذا أشبعت فتحتـه للإطلاق، والجمع بالمتكلم المشبع ضمته كان أَوْلى الحروف بالزيادة الميمُ؛ لأنَّ حروفَ العلةِ / مستقلةٌ[2] قبل الألف والواو، والميمُ أقربُ الحروف الصحيحة إلى حروف العلة؛ لغنّتها؛ ولكونها من مَخْرَجِ الواو؛ أي شفوية، ولذلك ضم ما قبلها، كما يضم ما قبل الواو.

وحـذفُ واو الجمـع مع إسكـان الميم، إن لم يلها ضميرٌ أَشهرُ من إثبات الواو مضموماً ما قبلَها، وذلك؛ لأنهم لمّا ثَنَّوْا الضمائر وجمعوها ـ والقصد بوضع متصلها التخفيف (١٢٧أ) كما قلنا ـ لم يأتُوا بنونَيْ المثنى، والمجموع بعد الألف والواو، كما أَتَوْا بهما في: هذان، واللذان، والذين[3]، فوقع الواو في الجمع في الآخر مضموماً ما قبلها، وهو مستقل حِسَّاً ـ كما مَرَّ ـ في الترخيم[4]، فحذفوا الواوَ وسكَّنُوا الميمَ التي ضَمُّوها لأجله؛ لِلْأَمْن مِنَ الالتباس بالمثنى بثبوت الأَلِفِ فيه دون الجمع، وَمَنْ أثبت الواوَ مضموماً ما قبلَها، فَلِأَنَّ ذلك مُستقلٌّ[5] في الاسْمِ المعربِ كما يَجيء في التصريف ـ «وأما في المثنى فقد جاء[6] وإن كان نادراً».

وأَمَّـا إنْ وَلِيَ ميمَ الجمـعِ ضميرٌ، نحو: ضربتموه، وَجَبَ[7] في الأعرف رُجوعُ

---

(١) د: لأن رعاية المصلحتين في المذكر المقدم على المؤنث أولى.

(٢) ط: مستثقلة.

(٣) في ط: اللذين.

(٤) المراد عدم وقوع الواو طرفاً مضموماً ما قبلَها ضَمّاً لازماً في الأسماء المعربة، وأما في المبنى فقد يَجِيء، وهو ما سيأتي في التصريف.

(٥) ط: مستثقل.

(٦) هذه العبارة ساقطة من ط، ولم نجد لها ما يؤيدها من المراجع.

(٧) جواب «أما»، وحقُّه الاقترانُ بالفاء.

الضمِّ والواوِ؛ لأنّ الضمير لاتصاله صار كبعض حروفِ الكلمةِ، فكأن الواوَ لم يقع طَرَفاً.

وَجَوَّزَ يونُسُ حَذْفَ الواو وتسكينَ الميمِ مع الضمير[1] أيضاً، ولم يَثْبُتْ ما ذهب إليه.

وإذا لقي ميمَ الجمعِ ساكنٌ بعدَها ضمت الميم رَدًّا لها إلى أصلها، وقد تكسر ـ كما يجيء ـ.

وَزيدتْ للمؤنث[2] نونٌ مشدَّدةٌ[3]؛ لتكون بإزاءِ الميم والواوِ في المذكر، وإنما اختاروا النونَ لمشابهته؛ بسبب الغُنَّة للميمِ والواو مَعَاً، مع كون الثلاثة من حروفِ الزيادة.

واستترَ ضميرُ الغائبِ والغائبة، لأنه لَمَّا كان مفسرُ الغائبِ لفظاً متقدماً في الأصل بخلاف المتكلمِ والمخاطبِ، أرادوا أن تكون ضمائرُ الغيب أخصرَ من ضميريهما، فابتدؤوا في المفردين بغاية التخفيفِ، وهي التقديرُ، مِن دون أن يتلفظَ بشيء منه، واقتصروا في المثنى مذكرّه ومؤنثه على الألِفِ الذي هو علامةُ التثنيةِ في كل مثنى، وعلى الواو في جمع المذكر، وقد يُستغنى بالضمة عن الواو في الضرورة، قال[4]:

٣٧٥ـ فلَو أَنَّ الأطبا[5] كانُ حولي ... وكان مع الأَطباءِ الأُساةُ.

---

(١) انظر سيبويه ٢/٢٩٢ بولاق، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٨٤.

(٢) يعني لجمع المؤنث.

(٣) ط: مشدة.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في: الخزانة ٥/٢٢٩ (هارون)، ومعاني الفراء ١/٩١، ومجالس ثعلب ١/٨٨، والإفصاح ١٤٧، وابن يعيش ٥/٧، ٩/٨، وضرائر الألوسي ١٠٨، وأسرار العربية ٣١٧، والألِفات لابن خالويه ٦٧، والإنصاف مسألة ٥٦ ط ٢، ١/٢٣٥؛ وفيه: الشفاة بدل الأساة.
والأساة جمع آسٍ، وهو هنا يعالج الجرح، الشاهد فيه أنه قد يَستغنى بالضمة عن واو الضمير في ضرورة الشعر كما هنا، فإن الأصل: فلو أن الأطباء كانوا حولي فحذفت الواو ضرورة، وبقيت الضمة دليلاً عليها. (الخزانة ٥/٢٢٩ هارون).

(٥) ط: الأطباء.

استثقالاً[1] للواو المضموم ما قبلَها في الأخير، واقتصروا على نونٍ واحدةٍ في مقابلة الواو إذا كانت واحدة.

وَقَوْلُ النُّحاةِ [إنَّ الفاعلَ في نحو: زيد ضرب[2]، وهند ضربت هو وهي، تدريس] لضيق العبارة عليهم[3]؛ لأنه لم يَضَعْ لهذين الضميرين لفظاً؛ فعبّروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل؛ لِكونهِ مرفوعاً، مثل ذلك المقدر، لا أَنَّ المُقَدَّرَ هو ذلك المصرّح به، وكيف ذا، ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرّح به، نحو: ما ضرب إلَّا هو.

فَإنْ قلت: بل «المفصول المصرح به غير[4] المتصل»، فهو تحكم، وإلى هذا نظر مَنْ قال من النحاة إنَّ المقدَّرَ في ضرب وضربت، يَنبغي أن يكونَ أَقَلَّ من الألف نصفه، أو ثُلثه؛ وذلك لأن ضميرَ المفردِ يَنبغي أن يكون أقلَّ من ضمير المثنى.

وَأَمَّا التاءُ في ضربت وضربتا، فهي حرفُ للتأنيث، لا ضميرٌ بدليل ضربت هند.

وَقَلَّ جَعْلُ الألف والواو والنون حروفاً كتاء التأنيث، كما يَجيءُ في آخرِ الكتابِ، نحو قاما أخواك وأكلوني البراغيثُ، و:

٣٧٦ «يَعصِرن السليطَ[5] أقاربُهْ».

---

(١) ط، وفي الأصل: استقلالاً، وهو تحريف.

(٢) العبارة من ط، وهي ليست في الأصل.

(٣) د: «وقول النحاة إن الفاعل في نحو: زيد ضرب، الفاعل فيه مضمر، أي: ضرب هو، وكذا في هند ضربت، أي: هي، إنما اضطروا إلى هذين الضميرين عند التصريح بالمقدر فيهما لضيق العبارة».

(٤) في الأصل: «بل المفصول غير المصرح به المتصل» والتصويب من سائر النسخ.

(٥) من بيت للفرزدق، وهو:

ولكن دِيـا فيٌّ أبــوه وأمه   بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السليطَ أقارِبُه

وقبله في هجو عمرو بن عفراء الضبي:

فلو كنت ضبياً صفحت ولو سرت   على قدمي حياته وعقاربــه

ديوان الفرزدق ص ٥٠، والأمالي الشجرية ١/١٣٣، والخصائص ٢/١٩٤، والهمع ١/١٦٠، ومعجم الشواهد ١/٤٢، والخزانة ٤/٥٥٤ بولاق. و«ديا في» منسوب إلى دَيَّاف، وهي من قُرى الشام، يسكنها النبط. يذكر أنه نبطي غير خالص العربية. و«حوران» مِنْطَقة من أعمال دمشق، تضم عدة قرى. و«السليط»: الزيت. ==

هذا كُلُّه في الماضي.

وأما في المضارع والأمر فلم يبرزِ الضميرُ في أفعل ونفعل[1] لإشعار حَرْفَيْ المضارعة بالفاعل؛ لأنّ أفعل مُشْعِرٌ بأن فاعله أنا، ونفعل مُشْعِرٌ بنحن، الهمزة بالهمزة والنون بالنون، وكذا يفعل نصّ في المفرد الغائب، فلم يحتاجوا له إلى ضمير بارز.

وأما «تفعل» فإنه وَإنْ كان محتملاً للمخاطب، والغائبة؛ لكونهم لم يبرزوا ضميره إجراءً لمفرداتِ المضارع مُجرىً واحداً[2] في عدم إبراز ضميرها، / ولعل هذا هو الذي حمل الأخفش[3] على أن قال: الياءُ في تَضربين ليس بضميرٍ، بل حرفُ تأنيثٍ، كما قيل في هذي، والضميرُ لازمُ الاستتارِ أو أنه استنكر الحكم بكون ضمير المفرد أَثْقَلَ من ضمير المثنى، مع أَنَّ القياسَ يَقتضي أن يكونَ أَخَفَّ.

وأما اِفْعَلْ أمراً، ولا تفعل نَهْياً، فحكمُهما حُكْمُ «تفعل» للمخاطب، لأنَّ الأمر والنهيَ مأخوذانِ من المضارع ـ كما يَجيء في قِسْمِ الأَفعال ـ.

ومـذهبُ المـازني[4] أَنَّ الحـروفَ الأربعـةَ في المضـارِع والأمـرِ، أعني الأَلِفَ في المثنيات[5]، والـواوَ في جَمْعَيْ المـذكـر، والياءَ في المخـاطبة والنونَ في جَمْعَيْ المؤنث، علامات، كألِفِ الصفات وواوها في نحو: ضاربان، وحسنون، وهي كُلُّها حروفُ

الشاهد فيه قوله: يعصرن، حيث أتى بالنون ـ وهي ضمير جماعة المؤنث ـ ليدل على أن الفاعل جمع، ويحتمل وجهين غير هذا:

الوجه الأول وهو أن يكون (يعصرن؛ خبراً مقدماً، كأنه قال: أقاربه يعصرن السليط، فقدم للضرورة.

والثاني أنْ يكون (أقاربه) بدلاً من الضمير في (يعصرن)...».

التكملة ٨٧ هامش (٣)

(١) ط: وتفعل.

(٢) في ط: واحد.

(٣) الخصائص ٢/١٨٩.

(٤) رأيه في: الجَنَى ص ١٧٣، والمُغني ص ٤٧٨، ٤٨٥، ٤٤٩، ط. المبارك.

(٥) في الأصل: المبنيات، وهو تحريف، والتصويب من ط، م، د.

والفاعل مستكِنٌّ عنده[1]، ولعل ذلك حملاً للمضارع على اسم الفاعلِ، واستنكاراً لوقوع الفاعل بين الكلمة وإعرابها؛ أي النون.

وأما الضمائرُ المرفوعةُ في الصفات أعني اسمَ الفاعلِ واسمَ المفعولِ والصفةَ المشبهةَ فلم يبرزوها؛ لأنها غيرُ عريقةٍ في اقتضاءِ الفاعلِ، بل اقتضاؤها له؛ لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضميرُ الفاعلِ، وكذا أسماءُ الأفعالِ، والظروفُ على ما يَجيءُ بَعْدُ.

وأيضاً الألفُ والواوُ في مثنيات[2] الأَسماءِ وجموعها الجامدة، كالزيدان والزيدون، حروف زيدت علامةً للمثنى والمجموع بلا رَيْبٍ؛ فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نَهْجِ مثنيات الجامدة وجموعها؛ لأنّ الصفاتِ فروعُ الجامدة؛ لِتقدُّمِ الذوات على صفاتها، فصارت الألِفُ علامةَ المثنى، والواوُ علامةَ الجَمْعِ، فلم يمكن أن يوصل ألف الضمير (١٢٧ ب) وواوه بالمثنى والمجموع؛ لئلا يجتمعَ أَلِفان وواوان فاستكن الضميرانِ؛ الألفُ في المثنى، والواوُ في المجموع.

والدليلُ على أن الألفَ والواوَ الظاهِرَيْن ليسا بضميرَيْن انقلابُهما بالعواملِ، نحو: لقيت ضاربين وضاربين، والفاعل لا يتغير بالعواملِ الداخلة على عاملِه، نحو قولك: جاءني زيد راكباً غلامُه، فلم يعمل جاءني في «غلامه».

وكذا استكنَّ النون في ضاربات ومضروبات، تَبَعَاً لاستتار الضمير في جمع المذكر، إذ هو الأَصْلُ، وإذا استتر في المثنى والمجموع فالاستتارُ في مفرداتها أَجْدَرُ، فَلَزِمَ الاستتارُ في الكُلِّ فلا ترى الفاعلَ ضميراً بارزاً في الصفات إلّا في نحو: أقائم هما، وما قائم أنتما. وأَمَّا في نحو: زيدٌ عَمْروٌ ضاربُهُ هو فالمنفصل ليس بفاعلٍ، بل هو تأكيدُ له لِما سَيَجيءُ.

---

(١) الجنى ص ١٧٣، والمغني ط. المبارك ص ٤٧٨، ٤٨٥، ٤٤٩.

(٢) هكذا في الأصل، وفي ط: مثنيات، دون في.

ثم لَمَّا فَرَغُوا مِنْ وَضْعِ المرفوع المتصل في الأفعال والصفات، أخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا: أنا للمتكلم المذكر والمؤنث، وقد تُبْدَلُ همزتُها هاءً، نحو هَنَا، وقد تُمَدُّ همزتُهُ، نحو آنا فعلت، وقد تسكن نونه في الوصل.

وهو[1] عند البصريينَ همزةٌ ونونٌ مفتوحةٌ، والألِفُ يُؤْتَى بها بعد النون في حالة الوقف؛ لبيانِ الفتح؛ لأنه لولا الألفُ لسقطتِ الفتحةُ للوقف، فكان يلتبس بأَنْ الحرفيةِ؛ لِسُكونِ النونِ، فلذا يكتب بالألف؛ لأنّ الخط مبنيٌّ على الوقفِ والابتداءِ، وقد يوقف على نونها[2] ساكنةً، وقد يبين فتحها وقفاً بهاء السكت قال حاتم: «هكذا فَزْدي[3] أَنَهْ»، وقال[4]:

٣٧٧ ـ إنْ كنت أدري فَعَلَيَّ بَدَنَهْ من كَثْرةِ التخليطِ أَنِّي مَنْ أَنَهْ.

وبنو تَميمٍ يُثبتون الأَلِفَ في الوصل أيضاً في السَّعَةِ، وغيرُهم لا يُثبتونها في الوصل، إلّا[5] ضرورة، كقوله:[6]

---

(١) «هو» سقط من ط.

(٢) في الأصل: «وقد يوقف على ألف الساكنة..»، وما أثبت من د، ط وهو الأصح.

(٣) انظر الفاضل ص ٤١، ٤٢، «وذلك أَنَّ حاتماً لَمَّا أقام في عَنَزَة بأن قد فدى أسيراً لهم بنفسه، غاب الرجال، وبقي هو والنساء، فقلن له: قم فافصد هذه الناقة، وأخذ الشفرة فنحرها. فقال: هكذا فَصْدِي أَنَه».

(٤) لم أهتد إلى قائله، وقال البغدادي في الخزانة ٥/٢٤٢ (هارون): «وهذا البيت لم أقف له على أثر. والله أعلم».
وهو في: شرح شواهد الشافية ٢٢٢، وابن يعيش ٣/٩٤.
والهاء في (أَنَهْ) بَدَلٌ من الألف في (أنا)، ويجوز أَنْ تكون قد أُلحقت لبيان الحركة، كما ألحقت الألف، ولا تكون بدلاً منها، بل قائمة بنفسها كالتي في قوله تعالى: كتابيَهْ. وانظر التبيان في تصريف الأسماء ص ٣٦٧.

(٥) في الأصل: في، وهو تحريف والتصويب من سائر النسخ. ط: إلا في ضرورة.

(٦) حُمَيْدُ بنُ ثَوْر (ديوانه ١٣٣، صنعة عبدالعزيز الميمني، دار الكتب ١٩٥١م)، ونسبه البغدادي إلى حميد بن بحدل ابن حريث الكلبي، والبيت في: الخزانة ٥/٣٤٣ (هارون)، والمنصف ١/١٠، والمقرّب ١/٢٤٦، وابن يعيش ٣/٩٣، والتخمير ١/١٧٥، وشرح شواهد الشافية ٤/٢٢٣،
والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٠٨؛ وفيه حُمَيْدٌ بدل (حُمَيْداً)، وضرائر الألوسي ص ١٥٧، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٢.
و (حُمَيْداً) يُروى مصغراً ومكبّراً، وإعرابُهُ بدلٌ من ياء (اعرفوني) لبيان الاسم، أو هو منصوب على المدح.

٣٧٨ ـ أنا سَيْفُ العشيرةِ فاعرفوني حُمَيْداً قد تذريتُ السَّناما

وجاء في قراءة[1] نافع إثباتُ الأَلِفِ إذا كان قبل همزة مفتوحة أو مضمومة دون المكسورة.

قال أبوعلي: لا أعرف فَرْقاً بين الهمزة وغيرِها، / فالأَوْلى ألَّا يثبت الألف وصلاً في موضع.

ومذهب الكوفيين أن الألف بعد النون مِن نفسِ الكلمة.

وسقوطه[2] في الوصل في الأغلب مع فتح النون أو سكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفاً، دليلان على زيادته، وكونه لبيان الحركة وقفاً.

ونحن للمتكلم مع غيره، مثـل «نـا» في المرفوع المتصل، في صلاحيته للمثنى والمجموع، والعلّة كالعلّة وتحريكه للساكنين، وضمه إمّا لكونه ضميراً مرفوعاً، وإمّا للدلالة[3] على المجموع الذي حَقُّهُ الواوُ.

وأَمَّا أنت إلى أنتن، فالضمير عند البصريين أَنْ وأصله أَنا، وكأَنَّ أنا عندهم ضميرٌ صالـحٌ لجميع المخاطَبين والمتكلم، فابتدؤوا بالمتكلم وكان القياس أن يُبَيِّنوه بالتاء المضمومةِ، نحو أنت، إلاّ أَنَّ المتكلم لَمَّا كان أصلاً جعلُوا تَرْكَ العلامة له علامةً وبيَّنُوا المخاطبين بتاء حرفية، بعد أن كالاسمية في اللفظ وفي التصرف.

و (تَذَرَّيْتُ): عَلَوْتُ. و (السَّنام) للبعير معروف، أي علوت ذُِروة السنام، وذروة كل شيءٍ أعلاه، ويريد هنا: على المجد والرِّفعة. الشاهد فيه أن ثبوت ألف (أنا) في الوصل عند غير بنى تميمٍ لا يكون إلَّا في الضرورة. الخزانة ٥/٢٤٢ هـارون.

(١) «قرأ نافع»: «أنا أحيي» البقرة /٢٥٨ و«أنا آتيك» النمل /٣٩ بإثبات ا لألف من (أنا) فى الوصل. وحجته إجماعهم على الوقف بالألف فى (أنا)، فأجرى الوصل مُجرى الوقف». [حجة القراءات: ١٤٢].
ونافع: هو ابن عبدالرحمن بن أبي نعيم، أحد القُرَّاء السبعة. توفي سنة ١٦٩هـ. غاية النهاية ٢/ ٣٣٠.

(٢) هذا ردٌ على مذهب الكوفيين.

(٣) في ط: لدلالتـه.

ومذهبُ الفراء أَنَّ أنت بكماله اسمٌ، والتاء من نفس الكلمة[1]، وقال بعضُهم إنَّ الضميرَ المرفوعَ هو التاءُ المتصرفةُ فكانت مرفوعةً متصلةً، فلما أرادوا انفصالَها دعموها بأن؛ لِتستقلَّ لفظاً كما هو مذهبُ بعضِ الكوفيين وابن كَيْسانَ[2] في إياك وأخواته وهو أَنَّ الكاف المتصرفة كانت متصلة، فأرادوا استقلالها لفظاً لِتَصيرَ منفصلةً، فجعلوا إيّا عماداً لها، فالضمائر هي التي تلي إيّا وإيّا عِمادٌ لها، وما أرى هذا القولَ بعيداً مِنَ الصواب في الموضِعَيْنِ.

وقالوا في الغالب: هو، وهما، وهم، وهي، وهما، وهن، فالواو والياء في هو، وهي عند البصريين[3] من أصل الكلمة، وعند الكوفيين[4] للإشباع، والضمير هو الهاءُ وحدَها، بدليل التثنيةِ والجَمعِ، فإنك تَحْذِفُهُما فيهما، والأول هو الوَجْهُ؛ لأنَّ حَرْفَ الإشباع لايتحرك، وأيضاً حرف الإشباع لايَثْبُتُ إلاّ ضرورةً، وإنما حُرِّكَتِ الواو والياء لتصير الكلمةُ بالفتحة مستقلةً حتى يَصِحَّ كونُها ضميراً منفصلاً؛ إذ لولا الحركةُ لكانتا كأنهما للإشباع على ما ظن الكوفيون، ألا ترى أنك إذا أردتَ عَدَمَ استقلالِهما سَكَّنْتَ الواوَ والياءَ نحو إنهو، وبهي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هو ما وهيما وهوم وهين فخفف بحذف الواو والياء.

والكلامُ في زيادة الميم وحَذْفُ الواوِ في جمع المذكر وزيادةُ النونَيْنِ في جمع المؤنث على ما ذكرنا في المتصل سواءٌ، وهذه الضمائر المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي والمضارعُ والأمرُ والصفاتُ، وليست كالمرفوعةِ المتصلةِ، فإنه لا شركة بين الماضى والمضارع فيها، إلاَّ في الأَلِفِ والواوِ والنونِ كما ذكرنا، تقول ما ضرب إلاّ هو، وما يَضرِبُ إلاّ أنا، وأضارب هما.

---

(١) ابن يعيش ٢/٩٥، وانظر التَّطورُ النَّحْوي لِبرجشتراسر ص ٤١ طبعة سنة ١٩٨٢م، وسيبويه ٢/٦٧ بولاق.

(٢) ارتشاف الضرب ورقة ٣٠٩/أ: «. . . (إيّا) دعامة، واللواحق هي الضمائر. قاله الكوفيون وابن كَيْسانَ» وانظر حاشية الصبان ١/٢٧١، والهَمْع ١/٦٠.

(٣)، (٤) انظر الإنصاف مسألة ٩٦، ومدرسة الكوفة د. مخزومي ص ١٩٤، ١٩٥.

وتسكينُ هاءِ هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائزٌ كما يَجيءُ في[1] التصريف وقد يسكن بعد كاف الجر أيضا شاذا.

وقد تحذف الواو والياء اضطراراً كقوله[2] : (١٢٨ أ)

٣٨٠ - فَبَيْنَاهُ يَشري رَحْلَهُ قالَ قائِلُ ... لِمَنْ جَعَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجيبُ

وقـــوله[3] :

دارٌ لسعدى إذْهِ من هواكا (٨٣)

ويسكنهما قيس وأسد ويشددهما همدان.

قـال[4] :

٣٨١ وإنّ لساني شُهدةٌ يُشتفى بها ... وهو على مَنْ صَبَّه اللهُ عَلْقَمُ

ثُمَّ لَمَّا فرغوا من وضع المرفوع، وَشَرَعُوا في وضع المنصوب؛ لأنَّ النصبَ علامةُ الفضلات، بِلا واسطةٍ، والجر علامتها بواسطة، فابتدؤوا بمتصل المنصوب؛ لِتقدُّمه

---

(١) انظر سيبويه ٢/٢٧٤ بولاق، والنَّشْر ٢/٢٠٩، والإتحاف ١٣٢.

(٢) المُخَلَّب الهلالي، والبيت من قصيدة لامية؛ وفيه: ذَلولُ بدل نَجيبُ صوب هذا الأسودُ الغُنْدِجاني في فُرْحَةِ الأديب ص ٧٩، والمشهور في نسبة البيت عند النحاة لِلعُجَيْر السَّلُولي. والبيت في: الخصائص ١/٦٩، والمسائل العسكريات ٨٨، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٣، والإنصاف، مسألة ٩٦، والخزانة ٥/٢٥٧ (هـ)، والأمالي الشجرية ٢/٢٠٨، وابن يعيش ٣/٩٦، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٦، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٦، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٣٣١.

أراد: بينا هو، فسكن الواو، ثم حذفها ضرورة، فأدخلَ ضرورة على ضرورة، تشبيهاً للواو الأصلية بواو الصلة في نحو منه وعنه. ويَشري: يبيع، ورِخْوُ الملاط: سهله، والمِلاط: الجنب. وَصَفَ بعيراً ضَلَّ عن صاحبه، فيئس منه، وجعل يبيع رحله، فبينما هو كذلك سمع منادياً يشير به.

(٣) سبق تخريجه ص ٤٣٥ من القسم الأول.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وفي الجامع الصغير، والمغنى لابن هشام أنه لرجل من هَمْدان.

وهو في: الخزانة ٥/٢٦٦ (هارون)، والجامع الصغير ص ٣٥، والمُغني ص ٥٦٧ ط. المبارك، والعَيْني ١/٤٥١، والأُشموني ١/١٧٤، والهمع ١/٦١، ٢/١٥٧، والتصريح ١/٤٨، الشاهد فيه أن هَمْدان تُشَدِّدُ واو (هو) كما في البيت، وياء (هي)، ولم يمثّل له. الخزانة ٥/٢٦٦ هارون.

على منفصله، وشركوا بينه وبين المجرور كما يجيء بعيد، فوضعوا لمتكلمها ياء إمّا ساكنة، أو مفتوحة، كما ذكرنا في باب الإضافة، ونا للمتكلم مع غيره كما كان في متصل المرفوع والكاف للمخاطب مثل التاء في التصرف نحوك كما كم كُ كما كن. /

وبعضُ العرب يلحق بكاف المذكر، إذا اتصلت بهاء الضمير ألفاً وبكاف المؤنث ياء، حكى سيبويه[1]: أعطيتكاه، وأعطيتكيه تشبيهاً للكاف بالهاء، نحو أعطيتهاه، وأعطيتهوه، قال أبو علي[2]: وقد تلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء قال[3]:

٣٨٢ - رميتيه فأقصدتِ وما أَخْطَأَتِ الرميهْ

وربما كسرت الكاف في التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة، أو كسرة، تشبيهاً لها

---

(١) الكتاب ١/٣٨٤ بولاق.

(٢) في كتابه نقض الهاذور. الخزانة ٥/٢٦٨ (هارون).

(٣) لم أهتد إلى قائله، والبيت في الخزانة ٥/٢٦٨، قال الأستاذ هارون: «لم أجدْ له مَرْجعاً آخَرَ».

لكني وجدته في عَبَث الوليد ص ٥٠٦، وفي مُشكل إعراب القرآن ١/٤٤٩؛ وفيها: (فأصميت) بدل (فأقصدت)، وفي المسائل السَّفَرية لابن هشام ص ٨٨ بتحقيق د. علي البواب. وأقصدت بمعنى قتلت.

والرَّميهْ: فاعل أخطأتِ وسُكِّنَ آخرُه للقافية.

الشاهد فيه أنَّ أبا عليٍّ قال: تلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء.. قال: والأكثر أن يقال: رميتِه، بكسر التاء دون ياء، كما قال: أقصدت بدون ياء.

الخزانة ٥/٢٦٨ هارون.

هذا، ومن زيادة الياء بعد تاء المخاطبة قولُ النبي - صلى الله عليه وسلم - للغفارية: «بئس ما جزيتيها»، وذلك لمّا هاجرت إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من مكةَ على ناقة، فقالت: إني نذرت - إن بَلَّغَتْني إليك - أن أنحرها، فكان جواب النبي - صلى الله عليه وسلم - لها ما قاله. والحديث في مسند أحمد ٤/٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٤، وفي سنن أبي داوود ٤/٣٨١.

وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - في قصة (بُرَيْرَة) وزوجها: «لو راجعتيه! فقالت: يارسولَ الله، تأمرُني؟ قال: إنما أشفع، قالت: لا حاجة لي فيه؟. والحديث في سنن ابن ماجَهْ ١/٦٧١، وسنن النَّسائي ٨/٢٤٥.

وقال المَعَرِّي في عبَث الوليد ص ٥٠٦: «وإن رُوي رأيتيه - بياء قبل الهاء - فهي لغة يقال إنها لِعَدي الرِّباب، يقولون ضربتيه، وأكرمتيه...».

وانظر مجالس ثعلب ١/١١٧، ٢/٣٦١، وذيل أمالي القالي ص ١٢٤ ط. دار الكتب مصر سنة ١٩٢٦م، وبحر العَوَّام في ما أصاب فيه العوام لابن الحنبلي ط. عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٧٣ م ص ٤٨.

بالهاء، نحو بكما، وبكم، وبكن، وعليكما وعليكم، وعليكن،
والكلام في حذف واوِ عليكمو، وإسكان الميم كما مضى في نحو ضربتم.

ولّـا أرادوا وَضْعَ المنصوبِ المتصل الغائب من هذا القِسم اختصروا مفردَيْهِ من المرفوع المنفصل الغائب فحذفوا حركةَ الواو والياء من هو وهي، وقلبوا ياءَ هي أَلِفاً فصار (ها)؛ لأن ضميرَ المذكر إذا وَلِيَ الكسر تقلب واوُه ياءً، نحو بهي[1]، لِما نَذْكُرُهُ، فخافوا التباسَ المؤنثِ بالمذكر.

وحركة هاء المذكر ضمة، إلاّ أن يكون قبلَها ياءٌ أَوْ كسرةٌ، فَإِنْ كان قبلها أحدُهُما، فأهلُ الحجازِ يُبْقُون ضمتَها، ويقولون بهو ولَدَيْهُو، وغيرهم يكسِرونها، وعِلَّتُهُ أَنَّ الهاءَ حَرْفٌ خَفيفٌ، فهـو إذَنْ حاجزٌ غيرُ حَصِينٍ، فكأنَّ الواوَ الساكنةَ وليتِ الكسرةَ أوِ الياءَ، فَقُلِبَتْ ياءً، وكُسِرَتِ الهاءُ؛ لِأَجْلِ الياءِ بَعْدَها.

وإنْ كان الساكنُ غيرَ الياءِ فَضَمُّ الهاءِ مُتَّفَقٌ عليه إلَّا ما حكى أبو عليٍّ أَنَّ ناساً من بكـرِ بنِ وائـلٍ يَكسِرونها في الواحد والمثنى والجَمْعَيْنِ، نحو: منه، ومنهما، ومنهم ومنهن، إتباعا للكسر، وهذا هو الكلام في حركةِ الهاءِ.

وأَمَّا الكلامُ في إشباعِ حركتها وتركه، فنقول: ننظر في هاءِ، المذكر، فَإن وليتِ المتحركَ أشبعتْ حركتها نحو بهي وبِهُوله، وضربهو، وغلامهو، فيتولَّدُ من الضم واوٌ ومن الكسرِ[2] ياءٌ.

وبنو عقيلٍ وكلاب يُجَوِّزُون حَذْفَ الوَصْلِ؛ أي الواوَ والياءَ بعد المتحرك اختياراً مع إبقاء ضمةِ الهاءِ وكسرتِها، نحو به وغلامه، وَيُجَوِّزُونَ تَسكين الهاءِ[3] أيضاً

(١) انظر المسائل السفرية ص ٨٧، ٨٨.

(٢) انظر سيبويه ٢/٢٩١، والمقتضب ١/٢٦٦، ٢٦٧.

(٣) «جعل سيبويه والمبرد اختلاس حركة هاء الغائب، وتسكين الهاء من الضرائر الشعرية». دراسات القسم الثالث، =

كقوله[1]:

٣٨٣ - فَبِتُّ لدى البيتِ العتيقِ أُريغُهُ ومِطواي مُشتاقانِ لَهْ أَرِقانِ

وغيرهم يُجَوِّزونهما؛ أي: اختلاسَ الحركة وحَذْفَها لضرورة الشِّعر، لا اختياراً. وإن وليت هاء الضمير ساكناً - حرف لين، كان الساكن - كعليه أو غيره، كمنه فالمختار، اختلاسُ الحركة؛ أي: تَرْكُ الوصلِ؛ لأنَّ الهاءَ حرفٌ خَفِيٌ كما قلنا، فكأنَّه التقى ساكنانِ.

وابنُ كَثيرٍ[2] يَصِلُ[3] مطلقاً، نحو عليهي، ومنهو، ونحوهما، فعلى هذا تَجيء في هاء المذكر الذي بعد الكسرة أو الياء باعتبار ضمّها وكسرها واختلاسها ووصلها أَرْبَعُ لُغَاتٍ، والكسرُ أكثرُ وأشهرُ، الأولى: كَسْرُ الهاءِ من غيرِ وَصْلٍ بياء، وهو بعد الياء أكثرُ منه بعد الكسر؛ لأن في الأول شِبْهَ التقاءِ الساكنين، والثانيةُ: كَسْرُها مع وصلها بياء، نحو بهي، وعليهي، وهو بعد الكسرِ أشهرُ منه بعد الياء لِما ذكرنا، الثالثةُ: ضَمُّ

ج ١ ص ١٠٦.
«زعم أبوالحسن الأخفش أن حذف صلة الضمير، وتسكينه لغة لأزْد السراة». ضرائر الشعر ص ١٢٤.
وانظر الخصائص ١/١٢٨، والمحتَسب ١/٢٤٤.

(١) يَعْلى الأحول الأزدي، وهو في: الخزانة ٥/٢٦٩ (هارون)، وضرائر الشعر ص ١٢٤؛ وفيه: (فظلْت) بدل (فبت)، والخصائص ١/١٢٨، ٣٧٠، والمحتسَب ١/٢٤٤، والمنصف ٣/٨٤، والمقتضب ١/٣٩، ٢٦٧، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١١٧، وعبَث الوليد ١٤٥، وإصلاح الخَلَل الواقع في الجُمَل ٤٠٩، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٧، والمسائل العسكريات ص ٨٧.
والبيت العتيق: مكـة المكـرمة، والعتيق: الشريف والأصيل، أو لأنه عُتِقَ من الطُّوفان. و(أريغه): أطلبه. و(لدى) بمعنى عند.
الشاهد فيه أنّ بني عقيل وبني كلاب يُجَوِّزون تسكينَ الهاءِ، كما في قوله (لَهْ) بسكون الهاء. الخزانة ٥/٢٦٩ هارون.

(٢) أبـومَعْبَد عبدالله المكي الداري. إمام أهل مكةَ في القراءات، وأحدُ السَّبعة. توفي سنة ١٢٠هـ (غاية النهاية ١/٤٤٣، سِزكين ١/١٤٩).

(٣) الحُجَّة ١/٤٢.

الهاءِ بِلا واوٍ، نحو عليهُ وبهُ، الرابعةُ: ضَمُّ الهاء مع الواو نحو عليهو وبهو ويَجيء فيما إذا كانت بعد الكسرة لغةٌ خامسةٌ، وهي إشمامُ[1] كَسْرِ الهاءِ شيئاً من الضمة بِلا وَصْلٍ.

وإن حذف قبل هاء المذكر حرف لين جزماً، نحو يرضه، ونصله، أو وَقْفاً،[2]، نحـو فألقـه، واغزه جاز إشباعُ حركة الهاءِ اعتباراً بالمتحرك قبلَها في اللفظ، وجاز اختلاسُها اعتباراً بالساكن المحذوف قبلها حَذْفاً عارضاً، وجاز إسكانُ الهاء إجراءً للوصل مُجْرَى الوقفِ، وقد قُرِىء بها كُلِّها في الكتاب العزيز.

وأَمَّا الهاءُ في المثنى والجَمْعَيْنِ، فَإِنْ كان قبلَها فتحةٌ، أو ضمةٌ، فهي مضمومة لا غَيْرُ، نحو: لهما، وغلامهم، وإِنْ كان أَلِفٌ أَوْ واوٌ أَوْ ساكنٌ صحيحٌ فكذلك / إلاّ ما حكى أبـو عليّ[3] مِنْ نحـو: منهِـما، منهِم واضربِهـما، واضرِبهم على مامضى للإتبـاع وعُـدَّ الحاجزُ غَيْرَ حَصِين؛ لسكونه، وإِنْ كان قبلَها كسرةٌ، أو ياءٌ، فمن قال في الواحد بهـو وعليهو، وهـم أهلُ الحجازِ قال في المثنى والجمعين أيضاً بضمّ الهاء، نحو إِنَّ غلاميهما وغلاميهم وغلاميهن، وبغلامهما، وبغلامهم وبغلامهن، وَحَمْزَةُ يَخُصُّ بالضم في جمع المذكر ثلاثَ كلمات: عليهم، وإِليهم، ولديهم[4]، قيل ذلك؛ لكون الياء فيها بدلاً من ألف، فأعطى الياءَ حُكْمَ أصلها، وقد جاء علاه، وإلاه، ولداه على الأصل، وكان يجب على هذا (١٢٨ ب) التعليل أن يقرأ في الواحد، والمثنى، وجمع المؤنث،

---

(١) الإشمام في عرف القراء مما لا يدرك إلاّ بالبصر، لمن ينظر إلى المتكلم فيرى إشارته إلى الضم بشفتيه. انظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج، والتبيان ١/٢١٨ وما بعدها. وشرح الشافية ٢/٢٧٥، والتبيان في تصريف الأسماء ص ٣٢٠.

(٢) يريد بالوقف: البناءَ المقابلَ للإعراب.

(٣) الحجة ١/٥١ وفيه: «ومِمَّا يُقَوّي شبهها (أى الهاء) أنّ ناساً كسروها مع حجز الحرف بينها وبين الكسرة، فقالوا: مِنْهِم».
وفي الحُجَّة ١/٥٢: «ويقوّيه أيضاً ما حكاه أبوزيد مِنْ أَنَّ رجلاً من بني بكرِ بن وائل قال: أخذت هذا منهِ ومنهِما ومنهِمي. قال أبوزيد: فكسرَ الاسم المضمر في الإدراج والوقف». وانظر الحجة ١/٤٨ ـ ٤٩.

(٤) وكذا يعقوب. الإتحاف ١٢٣. وحمزةُ بن حبيب الزيات: أحد القراء السبعة، أخذ القراءة عن سليمان الأعمش، وطلحة بن مصرّف. مات سنة ١٥٦ هـ وقيل ١٥٤هـ. (غاية النهاية ١/٢٦١).

عليه، عليهما، عليهن ولم يقرأ، ولعل ذلك لإتباع الأثر، وغيرُ أهل الحجاز يكسرون الهاءَ في المثنى والجمعين مُطلقاً، كما في الواحد، وهو الأشهر، هذا كُلُّهُ في حركة الهاء.

وأمَّا ميمُ[1] الجَمْعِ التي بعد الهاءِ المكسورةِ فلا يَخلو من أن تقفَ عليها أوْلا، فَإنْ وقفتَ عليها، فلابُدَّ من تسكينِ الميمِ بعد حذفِ صلتِها، وكذلك جميع الضمائر، تُحذف صِلاتُها في[2] الوقف، نحو: ضربه، وبه، وبكم إلَّا الألف في ضربتها، وبها. وإنْ لم تَقِفْ عليها، فلا يَخْلو مِنْ أن يكونَ بعدَها متحركٌ أو ساكنٌ، فَإنْ كان بعدَها ساكنٌ فَكَسْرُ الميمِ لإتباع كسر الهاء، ولالتقاء الساكنين أَقْيَسُ، نحو «من دونهم امرأتين»[3] و«عليهم الذلة»[4] على قراءة[5] أبي عمروٍ، وباقي القُرَّاءِ على ضَمِّ الميم، نظراً إلى الأصل. وإنْ كان بعدها متحركٌ فالإسكانُ أشهرُ، نحو «عليهم غيرِ المغضوبِ عليهم»[6]، وبعضُهم يُشْبِعُ ضَمَّ الميم، نحو: عليهمو غير المغضوب، كقراءة[7] ابن كَثيرٍ، وإشباعُ الكسر في مثله أقيسُ للإتباع، فصار للميم بعدَ الهاء المكسورة خَمْسَةُ أحوالٍ[8]: حالتانِ قَبْلَ الساكن؛ الكسرُ؛ والضمُّ، كلاهما مع

(١) انظر دراسات القسم الثالث جـ١ ص ١١٧.

(٢) انظر التبصرة للصيمري ١/٥١٠.

(٣) القَصص /٢٣، والآية بتمامها:
﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾.

(٤) آل عمران /١١٢، والآية بتمامها:
﴿ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓاْ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ ٱلنَّاسِ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ ﴾.

(٥) انظر المحتَسب ١/٤٤، والإتحاف ١٢٤، ١٨٠، ١٩٩، ٣٩٩، ودراسات ق٣ جـ١ ص ١١٧ وما بعدها.

(٦) الفاتحة /٧، والآية بتمامها:
﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾.

(٧) ذكر الفارسيُّ في الحُجَّة ١/٤٢: «كان عبدالله بنُ كثير يَصِلُ الميمَ بواو انضمت الهاء قبلها، أو انكسرت، فيقول: «عليهمو غير المغضوب عليهم ولا الضالين».

(٨) انظر التبصرة والتذكرة ١/٥١٠، وإعراب القرآن للنحاس ١/١٢٤، ١٢٥، ١٤١.

اختلاس أي ترك الوصل، وثَلاثُ قَبْلَ المتحركِ: السكونُ، وإشباعُ الضَّمِّ، وإشباعُ الكسرِ، وكذا إنْ كان الميم بعد الهاء المضمومة[1] في نحو بهم وعليهم في لغة أهلِ الحجاز، وفي نحو غلامهم، ولهم، وقفاهم على ما هو متفقٌ عليه، وفي نحو: منهم على الأشهر، وكذا في أنتم، وضربتم، وغلامكم فلها أيضاً خمسةُ أحوالٍ: حالتانِ قَبْلَ الساكن: الضمُّ، وهو الأقيسُ والأشهرُ للإتباع والنظرِ إلى الأصل، والكسرُ، نظراً إلى الساكنين، وهو في غاية القِلَّة وَمَنَعَهُ أبوعليٍّ. وثلاثٌ قبل المتحرك: الأُولى الإسكان ـ وهو الأشهرُ ـ الثانيةُ: ضَمُّها وَوَصْلُها بواو، الثالثةُ ـ وهي مختصةٌ بميمٍ قبل هائها كسرة أو ياء كسر الميم، ووصلها بياء، نحو: عليهمي[2]، وبهمي فكسر الميم لمجانسة الباء، أو الكسرة قبلَ الهاء، وقلب الواو ياء؛ لأجل كسر[3] الميم ومنعها أيضا أبوعلي[4].

ثُمَّ لَمَّا فَرَغُوا من وضع المنصوبِ المتصلِ، أخذوا في وضع المنصوبِ المنفصل، فجاؤوا بإِيَّا[5] متلوّاً بصيغة ضمير المنصوب المتصل.

واختلف النُّحاةُ فيه، فقال سيبويه[6] والخليلُ[7] والأخفشُ[8] والمازنيُّ[9] وأبوعليٍّ[10] إنَّ

(١) د: «على ما هو مذهب أهل الحجاز في «بهم»، و«عليهم»، وعلى ما هو المتفق عليه في نحو: «لهم»، و«غلامهم»، و«قفاهم»، وكذا منهم.

(٢) انظر المحتسَب ١/٤٤.

(٣) انظر التبصرة والتذكرة ١/٥١٠ سطر ٨، فالتعليل أُوضحُ.

(٤) الحُجَّة ١/٥٦ ـ ٦١.

(٥) في ط: بامتلوا، هكذا بدون «يا».

(٦) الكتاب ١/١٤١ (بولاق).

(٧) الكتاب ١/١٤١ (بولاق)، ومدرسة الكوفة د. المخزومي ص ١٩٦، ١٩٧.

(٨) لم يتحدث الأخفش في معاني القرآن عن (إيَّا): هل هي اسم أوْ وصله؟ وإنما اكتفى بإعراب (إياك) كلها مفعولاً. انظر معاني القرآن ١/١٦.

(٩) انظر التسهيل ص ٢٦، والجنى الداني ص ٥٣٦، والمغني ص ٧٤٥ط. المبارك.

(١٠) انظر الجنى الداني ص ٥٣٦، والخصائص ٢/١٨٩، والتسهيل ص ٢٦.

الاسم المضمر هو إيّا، إلاّ أنّ سيبويه قال ما يتصل به بعده حرفٌ يدل على أحوال المرجوع إليه من التكلم والخطاب والغيبة لما كان إيّا مشتركاً، كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد أنْ في أنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتن، وقد مضى، وقال الخليلُ والأخفشُ والمازنيُّ ما يتصل به أسماء أضيف إيّا إليها، لقولهم «فإياه وإيّا الشوابِّ»[1] وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ الضمائرَ لا تُضاف[2].

وقال الزَّجَّاجُ[3] والسِّيرافيُّ:[4]: إيا اسمٌ ظاهرٌ مضافٌ إلى المضمرات كان / إيّاك بمعنى[5] نفسك، وقال قومٌ من الكوفيين إياك وإياه وإياي أسماءٌ بكمالها، وهو ضعيف؛ إذ ليس في الأسماءِ الظاهرةِ ولا المُضْمَرَةِ ما يختلف آخره كافاً وهاءً وياءً.

وقالَ بعضُ الكوفيين[6] وابنُ كَيْسَانَ[7] مِنَ البصريين: إنَّ الضمائرَ هي اللاحقةُ بإيا، وإيا دعامة لها؛ لِتَصيرَ بسببها منفصلةً، وليس هذا القول ببعيدٍ من الصواب، كما قدّمنا، في أنت، وقد تُفتح همزةُ إيّا، وقد تبدل الهمزةُ مفتوحةً أو مكسورةً هاءً[8]، ثم حملوا ضميرَ المجرور على المنصوب؛ لأنّ المجرور مفعولٌ، لكن بواسطة، وحملوه على لفظ المنصوب المتصل؛ لوجوب كون المجرور متصلاً، على ما مضى، فضميرُ المجرور مِثْلُ ضميرِ المنصوبِ المتصلِ سواءٌ.

---

(١) تمامه: «إذا بلغ الرجل الستين فإياه، وإيا الشوابِّ». انظر: سيبويه ١/٢٧٩ بولاق، والمرتَجَل ص ٣٣٥.

(٢) انظر التبصرة والتذكرة ١/٥٠٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/١١، والجنى ص ٥٣٧، وابن يعيش ٣/١٠٠، وإيضاح المفصل ١/٤٦٢.

(٤) التبصرة ١/٥٠٤، ٥٠٥.

(٥) في سيبويه ١/٢٧٩ (هارون): «وقال الخليل: لو أنّ رجلاً قال: إياك نفسِك لم أُعَنِّفْهُ؛ لأن هذه الكافَ مجرورة». وانظر رأيَ المبردِ في المقتضب ٣/٢١٢، وانظر التبصرة ١/٥٠٣.

(٦) انظر الإنصاف مسألة ٩٨.

(٧) انظر مشكل إعراب القرآن ١/١٠، ٢/١١، والجَنَى ٥٣٧، وارتشاف الضَّرَب ورقة ٣٠٩/أ.

(٨) انظر الإبدال لابن السِّكِّيت ص ٨٩.

قوله: «والمرفوع[1] المتصل خاصةً يستتر في الماضي للغائب، والغائبة، وفي المضارعِ للمتكلم مطلقاً، والمخاطَب، والغائب وفي الصفةِ مُطلقاً».

اِعْلَمْ أنَّه لا يستتر من المضمرات إلّا المرفوعُ؛ لأنَّ المنصوبَ والمجرورَ فَضلةٌ؛ لأنهما مفعولان، والمرفوع فاعلٌ وهو كَجُزْءِ الفعل، فجوزوا في باب الضمائرِ المتصلة ـ التي وَضْعُهـا للاختصـار ـ استتـارَ الفاعلِ؛ لأنَّ الفاعل وخاصةً الضمير المتصل كجزء الفعل، فاكتفَوْا بلفظ الفعل عنه كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء، ويكون فيما أُبقي دليلٌ على ما ألقى، كما مضى، في الـترخيم، وعلة استتاره فيما يستتر فيه قد مضت ولا يظهـر أصلاً الضميرُ المتصلُ في غائب الماضي وغائبته، وفي المضارع في أفعـل، ونفعـل، ويفعل، وتفعل مخاطباً، وغائبه»وأفعل وفي جميع الصفات وأسماء الأفعـال والـظروف، وفي خمسة منها لايظهر الفاعل، لاظاهراً، ولامضمراً، وهي أفعل، ونفعل، وتفعل، مخاطباً، وافْعَلْ أمراً واسم فعل الأمر مطلقاً، أي في الواحد، والمثنى، والمجموع وما يظهر في نحو

﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ[2] ﴾

تأكيد للمستتر، لا فاعل؛ بدليل أنك لا تقول: لا أفعل إلّا أنا، ولا تفعل إلّا أنت، وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغائبة يظهر الفاعل المظهر والضمير المنفصل، نحو ضرب زيد، وما ضربت إلّا هي، وتضرب (١٢٩ أ) هند وما يضرب إلّا هي. وكذا في الصفةِ المفردةِ، نحو أقائمٌ الزيدانِ، وما قائمٌ هما، وكذا في الظرف عند أبي[3] علي إذا اعتمد، نحو: في الدار زيدٌ، وما في الدار هو، وكذا في اسمِ الفعل إذا كان خبراً يظهر الفاعل الظاهر، نحو: هيهات زيد، والمضمر نحو هيهات هما.

---

(١) م، د: فالمرفوع.

(٢) البقرة / ٣٥، والآية بتمامها:

﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾

(٣) انظر الإيضاح العَضُدي جـ ١ ص ١١٦.

[لا فَصْلَ مع إمكانِ الوَصْلِ] :

قولُـهُ: «ولا يسـوغ المنفصـل إلّا لتعـذرِ[1] المتصـلِ ، وذلـك بالتقديم على عامله وبالفصل لغرض، أو بالحذف، أو بِكَوْنِ العاملِ معنوياً، أو حرفاً، والضمير مرفوع، أو بكونه مسنداً إليه صفة جَرَتْ على غير مَنْ هي له، نحو إياك ضربت، وما ضربك إلّا أنا، وإياك والشر، وأنا وزيد، وما أنت قائماً، وهند زيد ضاربته هي».

اِعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ الضمائر المتصلُ المستترُ؛ لأنه أَخْصَرُ، ثم المتصلُ البارزُ عند خوف اللَّبْسِ بالاستتارِ؛ لكونه أَخْصَرَ من المنفصل، ثم المنفصل، عند تعذُّرِ الاتّصالِ، فلا يُقالُ ضرب أنا؛ لأنّ ضربت مثله معنى، وأخصر منه لفظاً.

أقول: الضميرُ المرفوعُ، والضميرُ المنصوبُ يَصْلُحانِ كما مَرَّ؛ لِأَنْ يكونا[2] متصلين منفصلين دون الضمير المجرورِ فلنذكر مواقعهما،

فنقول: إنَّ الأصلَ فى الضمير المرفوع والمنصوب، أَنْ يتصلا بالفعل؛ لأنَّ المتصلَ كما مَرَّ كالجُزْءِ الأخير من الكلمة التي يليها، وكونُ الشيءِ كجزءِ كلمةٍ إنما يَتِمُّ إذا كانت مقتضية لها بالأَصالة ومن حيث الطبعُ والذاتُ، والفعل مقتض للمرفوع كذلك، ومِنْ / [3] ثَمَّةَ لا يخلو فعل منه، فَصَحَّ أن يجعل الضمير المرفوع كالجزء الأخير منه، وأَمَّا سائرُ ما يرفع فهو إمّا ابتداءٌ عند البصريين، ولا يَصِحُّ اتصالُ المرفوع به؛ لأنَّ المتصلَ كالجزء من الكلمة المتقدمةِ، والابتداءُ معنىً وليس بكلمةٍ، وإمّا مبتدأٌ وخبرٌ، كما اخترناه في أولِ الكتاب، والمبتدأُ اسمٌ وليس الاسم في اقتضاءِ المرفوع، كالفعل؛ إِذْ ليس كلُّ اسمٍ رافعاً، والخبرُ إمّا اسمٌ؛ وإمَّا جملةٌ، وليس المرفوعُ أيضاً من لوازمِ أحدهما.

---

(١) في ط: لتعذرا.

(٢) في ط: يكـون.

(٣) ط : اثمـه.

وأمَّا (ما) الحجازيةُ فليست أيضاً كالفعل في طَلَبِ المرفوع إذْ هو حَرْفُ نَفْيٍ، ودخـولُـهُ على الفعل أَوْلى، ومن ثَمَّةَ كان النصبُ في نحو ما زيداً ضربته أَوْلى مِن الرفع[1]، وأيضاً عملها للرفع بالمشابهة، لا بالأصالة.

وأمَّا إنَّ وأَخَواتها، فالاسمُ المرفوعُ بها لا يجوز اتصالُهُ بها، نحو إنَّ زيداً أنتَ لِما عرفتَ، فلم يكنِ الضميرُ المرفوعُ بهذه الأشياء إذن إلاَّ منفصلاً، وأمَّا اسمُ الفاعلِ، أوِ اسمُ المفعولِ، أوِ الصفةُ المشبَّهةُ، أوِ المصدرُ أوِ اسمُ الفِعْلِ، أوِ الظرفُ، أوِ الجارُ والمجرورُ، فهي أيضاً لا ترفع بالذات، بل بالحمل على الفعل، ويتصل المرفوع من هذه الأشياء بغير المصدر، لكنْ بشرطِ الاستتارِ، كما يَجيءُ.

وكذا تقول الفعل هو المقتضى للمنصوب بالأصالة، وسائر ما يَنْصِبُ الضمائر وهو إنَّ وأخواتُها، وما الحجازية، نحو: ما زيدٌ إياك، واسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، والمصـدرُ واسمُ الفعـلِ، إنـما تنصب بمشابهةِ الفعل، والحملِ عليه، وكان حَقُّ المنصوبِ أيضاً ألاّ يتصلَ إلاَّ بالفعل، أوِ الأسماءِ المشبهةِ له، كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات، والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الأصل؛ أي الفعل أن يتصل به مع استغنائه عنه؛ لكونه فضلةً، جاز اتصالُهُ بغير الفعل أيضاً إذا شابَهَهُ كما يَجيءُ.

فإذا تَقَرَّرَ هذا، قُلْنَا الضميرُ المرفوعُ والمنصوبُ إمَّا أن يعملَ فيهما الفعلُ، أو غيرُهُ، وفي الأول يجب اتصالُه بعامله، إلاَّ في ثلاثةِ مواضعَ.

الأولُ: إذا تقدم على عامله، ولا يكونُ إلاَّ منصوباً، نحو ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ﴾[2].

الثاني: إذا كان العاملُ محذوفاً، نحو قولِكَ إنْ إياه ضربته، وإنْ أنت ضربت، ونحو إياه لمن قال من أَضرب وقد مَرَّ في باب التحذير أَن إياك والأسدَ، من باب تَقَدُّمِ

---

(١) م: عبارة زائدة: «ولضعفها في العمل؛ لأنه لم يعملها غير أهل الحجاز».

(٢) الفاتحة /٥، والآية بتمامها: ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾.

المفعول على ناصبه، وإنما لَزِمَ الانفصالُ في الموضعين؛ لأَنَّ الضميرَ المتصلَ ما يكون كالجزء الأَخير من عامله، فإذا لم يكن قبلَه عاملٌ، بل كان مؤخراً، أو محذوفاً، فكيف يكون كالجُزْءِ الأخيرِ من عامله؟.

الثالثُ : إذا فصل عن عامله لغرض لا يَتِمُّ إلَّا بالمصل وذلك في مواضعَ منها، أَنْ يكونَ تابعاً؛ إمّا تأكيداً، نحو
﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ [1] ﴾
ولقيتـك إياك، أَوْ بَدَلاً كقولك بعد ذكر لفظة أخيك، لقيت زيداً إياه، أَوْ عَطْفَ نَسَقٍ، نحو جاءني زيد وأنت، ولا يقع الضمير وصفاً كما تقدم، ومنها أن يقعَ بعد إلَّا، نحو ما ضربت إلَّا إياك وما ضرب إلَّا أنا، وأَمَّا قولُهُ [2] :

٣٨٤ ـ وما نُبالِي إذا ماكنتِ جارتَنا ... أَلَّا يُجاورنَا إلَّا كِ دَيَّارُ

فَشَاذٌ، لا يُقاسُ عليه، وكذا إذا وقع بعد معنى إلَّا، كقوله : [3] :
٣٨٥ ـ كَأَنَّا يوم قُرَّى إنما نقتُل إِيَّانا

---

(١) من الآية ٣٥ من سورة البقرة.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في: الخزانة ٥/٢٧٨ (هـ)، العيني ١/٢٥٣، الخصائص ١/٣٠٧، ٢/١٩٥، ابن يعيش ٣/١٠١، ١٠٣، الجامع الصغير في النحو ص ٢١، الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٦٤، شرح جمل الزجاجي ٢/١٨.
الشاهد فيه أن وقوع الضمير المتصل بعد (إلّا) شاذٌ، والقياسُ وقوعُه بعدَها منفصلاً، نحو: أَلَّا يُجاوِرَنا إلَّا إيَّاكِ دَيَّارُ.

(٣) البيت لذي الإصبع العدواني، كما في الخزانة ٥/٢٨٠، ٢٨٢ (هارون).
وهو في: سيبويه ١/٢٧١، ٣٧٣ (بولاق)، الخصائص ٢/١٩٤، الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٦٤، الأمالي الشجرية ١/٣٩، ابن يعيش ٣/١٠١، المفصل ١٢٨، شرح جمل الزجاجي ٢/١٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٦١؛ وفيه «البيت لذي الإصبع العُدْواني، أو أبي بجيلة»، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٤.
و(قُرَّى) بضم القاف، وتشديد الراء المهملة بعدها ألف مقصورة. . . موضع في بلاد بني الحارث بن كعب (معجم ما استعجم ١٠٦٢).
الشاهد فيه أن (إيّانا) فصل من عامله لوقوعه بعد معنى إلّا، وهو شاذ.
الخزانة ٥/٢٨٠ هارون.

ومنها، أن يليَ إمّا، نحو جاءني إمّا أنت أو زيدٌ، ورأيت إمَّا إياك أَوْ عَمْراً. والغرضُ منهـا إفـادةُ الشكِّ من أول الأمر، ومنها أن يكون ثاني مفعوليْ عَلِمْتُ أو أعطيت، ويورث اتصال الضمير التباسه بالمفعول الأول، كما إذا أخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيداً إياك، وأعطيت زيداً عَمراً، قلت الذي علمت زيداً إياه أبوك، والذي أعطيت زيداً إياه عمرو، ولا يجوز أن تقول: الذي علمته زيداً، ولا الذي أعطيته زيداً؛ / (١٢٩ ب) لأنه يلتبس المفعول الثاني بالأول.

فَأَمَّا إنْ لم يَلْتَبِسْ، فالاتصالُ في باب أعطيت أَوْلى، والانفصالُ في باب علمت، كما إذا أخبرت عن المفعول الثاني في: أعطيت زيداً دِرْهَماً، فقولك الذي أعطيته زيداً درهم أَوْلى من قولك الذي أعطيت زيداً إياه درهم(١)؛ لأنك تقدر على المتصل بلا مانعٍ من فساد اللفظِ والمعنى.

ومَنْ جَوَّزَ المنفصل، فتوطئةٌ لإزالة اللَّبْسِ في المفعولين اللذين يَحْصُلُ فيهما اللَّبْسُ بالاتّصالِ، نحو أعطيت زيداً عَمْراً، وإذا أخبرت عن الثاني في: علمت زيداً قائماً، فقـولُك: الذي علمت زيداً إياه قائم، أَوْلى من قولك: الذي علمته زيداً قائم؛ وذلك للتوطئةِ المذكورةِ أو لرعايةِ أصلِ المفعولِ الثاني؛ إذِ العاملُ فيه في الأصل ما يَجِبُ انفصالُه عنه، كما في كنت إياه، على ما يَجِيءُ.

وإنْ كان الضميرُ مع غير الفعل، فَإِمَّا أَنْ يكونَ مرفوعاً، أو منصوباً، فالمرفوعُ لا يكون إلَّا مُنفصِلاً إذا كان مبتدأً، أو خبراً، أَوْ خبرَ إنَّ وأخواتِها، أَو اسمَ (ما) لِما مَرَّ.

وَأَمَّا إذا ارتفع باسمِ الفاعلِ، أَوِ المفعولِ، أَوِ الصفةِ المشبهةِ، أَوِ اسمِ الفعلِ، أَوِ الظرفِ، أَوِ الجارِ والمجرورِ، فإنْ فُصِلَ عن عامله لغرضٍ لا يَتِمُّ إلَّا بالفصل كما ذَكَرْنَا في الفعل، وَجَبَ انفصالُهُ، نحو زيدٌ قائمٌ أخوه، وأنت وضارب إما هو، أو أخوك، وهيهات زيد وأنت، ومررت برجلٍ في الدار أخوه وأنت، ومثلُهُ الضميرُ البارزُ

---

(١) انظر المقتضب ٣/ ٩٤.

بعد الصفةِ إذا جَرَتْ على غير ما هي له، فإنه تأكيدٌ للضمير المستكِنّ فيها، لا فاعلها كما في:

«﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾[1]»، وذلك؛ لأنك تقول مطرداً، نحو الزيدون ضاربوهم نحن، والزيدان الهندان ضارباهما هما، وقد عرفتَ ضَعْفَ نحو جاءني رجل قاعدون غِلمانه، وقالَ الزمخشريُّ[2] في أحاجيهِ: بل نقول ضاربهم نحن وضارباهما، فَإنْ ثَبَتَ ذلك، فهو فاعل، كما قيل.

وكذا يَجبُ انفصالُ الضميرِ المرفوعِ بالصفةِ والظرفِ، إذا كانا مع المرفوعَيْنِ جُملتين، وذلك إذا اعتمدا على همزةِ الاستفهام، أو حرفِ النفيِ، نحو ما قائمٌ أنتما وأقدامك هما، وأفي الدار أنتما عند أبي عليّ، وذلك لأنه يعرض لهما إذن كونهما مع مرفوعهما جملتين فاعتنى بالمرفوع؛ لكونه أَحَدَ جُزْأَيِ[3] الجملةِ فاظهر إذن إلى اللفظ فَرْقاً بينه كائناً أحد جزأي الجملة وبينه إذا لم يكن كذلك، بخلاف اسم الفعل، فإنَّ الضميرَ المرفوعَ به أَحَدُ جُزْأَيْ الجملة أبداً، فلم يحتج إلى الفرق فاطَّرَدَ استكنانُ الضميرِ فيه على ما هو حق ما شابه الفعل، كما يَجيءُ.

فَإنْ لم يُفْصَلْ الضميرُ عن عامله، ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتمدَيْن على ما مَرَّ، وَجَبَ اتصالُ المرفوعِ بها؛ لِكَوْنِ اسمِ الفاعل، واسمِ المفعولِ، والصفةِ المشبهةِ، واسمِ الفعلِ، والظرفِ وأخيه، سادةً مَسَدَّ الأفعالِ مِن غيرِ حاجةٍ إلى ضميمة، كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل إلى أَنْ، لكنْ لا يكون هذا المتصلُ بهذه الأشياء إلَّا مُستكِنّاً؛ لِكَوْنِها أضعفَ من الفعل في اقتضاءِ المرفوع إذ هي فروع عليه في ذلك. فلم يجعل المرفوع بها كجُزءٍ من أجزائها في الظاهر، كما جعل في الأصل الذي هو

---

(1) من الآية ٣٥ من سورة البقرة.

﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾

(2) الأحاجي النَّحْوية ص ٧٢ (تحقيق مصطفى الحدري، حماه، سُورِيَة).

(3) في جميع النسخ: «أحد جزئي الجملة» والصواب ما أُثْبِتُّ.

الفعل كذلك، وأمَّا المضمرُ المرفوعُ بالمصدر، فلا يكونُ إلَّا منفصلاً، وإنْ وَلِيَهُ بلا فصل؛ لأنه لا يقدّر بالفعل إلَّا مع ضميمة أن تقول أعجبني ضرب أنت زيداً، إذا لم تضف، والإضافة أكثر؛ لأنَّ الكلامَ بها أَخَفُّ، وأعجبني الضرب أنت زيداً، هذا كُلُّهُ في الضمير المرفوع مع غير الفعل، وأمَّا الضميرُ المنصوبُ فكان حَقُّهُ أيضاً ألَّا[1] يتصلَ إلَّا بالفعل، كالمرفوعِ لطلب / الفعل له بالذات، والبواقي بالحمل عليه، لكنه لَمَّا جاز في الأصل، أي الفعلَ أن يتصل به مع استغنائه عنه؛ لكونه فضلةً جاز اتصالُه بغير الفعل أيضاً إذا شابهه.

فَإذا كان مع غيرِ الفعل، فَإنْ كان العاملُ مِمَّا وَجَب انفصالُه عَن المنصوب وَضْعَاً كما الحجازيةِ، نحو ما زيدٌ إياك، أو فصل بينهما، لغرضٍ لا يَتِمُّ إلَّا بالفصل وَجَبَ انفصالُه كما ذكرنا في ضميرِ الفعلِ، نحو ما أنا ضاربٌ إلَّا إياك، وأنا ضارب إمّا إياك وإمَّا زيداً وأنا ضاربك إياك.

وإنْ لم يكن كذلـك فلا يخلو مِنْ أن يكـونَ الناصبُ حرفاً، أو اسمَ فِعْلٍ، أو مَصْدَراً، أو صِفَةً، فالحرفُ يجب اتصالُ الضمير به، نحو إنك قائم، وإنك في الدار وليتك قاعدٌ، ولا تقول إنَّ في الدار إياك؛ وذلك لأن الحروفَ غيرُ مستقل، فالاتصالُ به واجبٌ مع الإمكان، وكذا يجب الاتصالُ باسمِ الفعلِ كقوله[2]:

«تراكـــها مِنْ إبلٍ تراكـــها».

---

(١) النسخ الثلاث: أنْ لا، والصواب ما أثبت.

(٢) طُفَيْل بن يزيدَ الحارثي، شاعرٌ، فارسٌ، جاهليٌّ، وتمام البيت:

ألا تـرى المـــوت لدى أوراكها

ويروى تمامه: ألا ترى الموتَ لدى أرباعها.

والشاهد في: سيبويه ١٢٣/١، ١٣٧/٢ (بولاق)، الكامل ٢٠٧/٤، المقتضب ٣٦٩/٣، والخزانة ١٦٠/٥ (هارون)، والمُخَصَّص ٦٣/١٧، ٦٦، الأمالي الشجرية ١١١/٢.

كانوا في الجاهلية إذا غنموا الغنيمة، فلحقها أربابها قالوا للسابقين: تَرَاكِها من إبل تراكها، أي: خلوّا عنها، فيقول السابقون: أما ترى الموت على أوراكها، أي مآخيرها؛ أي إنّا نَحميها إن الضمير في (تراكها) مفسَّر بالتمييز المجرور بمِن بعده.

وتقول: رويده وحيهله، وحكى يونس عليكني، وإنما وَجَبَ الاتصالُ في القِسمَيْنِ لما ذكرنا مِن أَنَّ المنفصلَ لا يَجِيءُ إلَّا عند تَعذُّرِ المتصلِ، وجاز أيضاً الانفصالُ فيما اتصل به الكافُ من أَسماءِ الأفعالِ، نحو رويدكه، ورويدك إياه، وعليكه، وعليك إياه؛ تشبيهاً بنحو أعطاك إياه كما يَجِيءُ وإن لم يكن الكافُ ذلك الكاف.

وأما المصدرُ، فإن كان منوَّناً لم يتصلِ المنصوبُ مع التنوين؛ لِلتَضادِّ بَيْنَ التنوينِ الدالِّ على تمامِ الكلمةِ، والضميرِ المتصلِ الدالِّ على عَدَمِ تمامها، مع ضَعْفِ مُشابهةِ المَصْدَرِ للفعل، فيجب أن تقولَ: أعجبني ضرب إياك إنْ لم تُضِفْ، والإضافةُ أكثرُ.

ولا يمتنعُ على ما هو مذهبُ الأخفشِ في نحو ضاربك وضارباك وضاربوك أن يكون حَذْفُ التنوين في ضربك أيضاً للمعاقبة، لا للإضافة، فيكون الضميرُ منصوباً، كما مَرَّ في باب الإضافة، وإن كان المصدرُ ذا لامٍ فالأشهرُ انفصالُ الضمير بعدَهُ، (١٣٠ أ) نحو أعجبني الضرب إياك؛ لمعاقبة الأَلِفِ واللامِ، للتنوينِ في تمامِ الكلمةِ به.

وَجَوَّزَ الأخفشُ الضربك، والضمير منصوب.

وَأَمَّا اسما الفاعلِ والمفعولِ، ففي اتصال الضمير المنصوب بهما منونَين كانا أَوْلا، خلافٌ كما مضى في باب الإضافة، واتصالُه بهما أَوْلى من اتصاله بالمصدر؛ لِكَوْنِ مشابهتهما للفعل، أكثرَ من مشابهة المصدر له، تقول ضاربك، وضارب إياك والضاربك، والضارب إياك، والمعطى إياك، والمعطاك ومعطى إياك، ومعطاك.

وَأَمَّا الظَّرْفُ، والجارُّ والمجرورُ؛ فلكونهما قائمَيْنِ مَقامَ الفعلِ اللازمِ لا يَجِيء بعدَهما ضميرٌ منصوبٌ بهما. وَلْنَعُدْ إلى شَرْحِ ما يحتاج إلى الشرح من كلام المُصَنِّف.

قَوْلُهُ: «أو بالفصل لغرض».

احترازٌ عن نحو ضرب زيد إياك، فإنه لا يجوز ذلك مع وجودِ الفصل، وذلك لأن الفصل لا غرض فيه؛ إذ قولُكَ ضربك زيد بمعناه، فَإن قلت: أليس ذِكْرُ الفاعلِ

قبل المفعول مُفيداً؟ إنَّ ذِكْرَ المفعولِ ليس بِأَهَمَّ، ولو ذكرتَ المفعولَ قبل الفاعل أفادَ أَنَّ ذِكْرَ المفعولِ أَهَمُّ، قلت: تقديمُ المفعولِ على الفاعل لا يُفيدُ ذلك، بل قد يكون ذلك لاِتّساعِ الكلام، بلى قِيل: إنَّ تقديمَ المفعولِ على الفعل يُفيد كونُه على الفاعل أَهَمَّ.

والأَوْلى أَنْ يُقالَ إنه يُفيد القَصْرَ، كقوله تعالى:
﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ ﴾[1].

أَيْ: لا تعبد إلَّا اللهَ، وكذا تقول في المفعولِ المطلق، ضربته زيداً، أي: ضربت زيداً ضرباً، ولا تقول: ضربت زيداً إياه[2].

وأما نحوُ قوله[3]:

٣٨٦ - ضَمِنَت إياهم الأرض .....

فَضَرورةٌ.

قَوْلُهُ: «أو بكونه مسنداً إليه صفة جَرَتْ على / غيرِ مَنْ هي له[4]».

---

(١) الزُّمرَ / ٦٦، والآية بتمامها: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾.

(٢) في ط: زيادة «وكذا تقول يوم الجمعة لقيته زيداً، ولا تقول لقيت زيداً إياه».

(٣) الفرزدق، من قصيدة «يمدح بها يزيد بن عبدالملك، ويهجو يزيد بن المهلب. ديوانه ٢٦٤ ط. الصاوي، القاهرة ١٩٣٦». وتمام البيت:

بالباعثِ الوارثِ الأموات قد ضَمِنت * إياهم الأرضُ في دهر الدهارير

وهو في: الخزانة ٥/٢٨٨ (هارون)، والخصائص ١/٣٠٧، ٢/١٩٥، والأمالي الشجرية ١/٤٠، والعيني ١/٢٧٤، وضرائر الشعر ٢٦١، وقد نسب ابن عصفور البيت لأمية خطأً. و(الوارث)، و(الباعث): اسمان من أسماء الله الحسنى، أقسم بهما. والأموات إمّا منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعاه، وأعمل الثاني، والأول لا ضمير فيه، وإمّا مخفوض بإضافة الأول أو الثاني، على حدّ قوله: * بين ذراعَيْ وجبهةِ الأسدِ * وأما قولُه: قد ضَمِنت * إياهم الأرضُ، فهو إما حال من الأموات، أو وصف لها؛ لأن أل فيها للجنس.

الشاهد فيه أن فصل الضمير ضرورة، والقياس: ضَمِنتهمُ الأرضُ.

(٤) «وإنما قال: «من هي له» لا «ما هي له» كما هو الظاهر ليكون أشمل، اقتصاراً على ما هو الأصل، مثل (إياك ضربتُ) مثال لتقديم الضمير على العامل.

و (ما ضَرَبَك إلاّ أنا) مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا.

قد ذكرنا أنه ليس بمسنَدٍ إليه الصفةُ، بل هو تأكيدٌ للمسند إليه، ثم نقول إنما أبرز هذا الضمير تأكيداً، إذا جَرَتِ الصفةُ على غير ما هي له، ونَعني بالصفة اسمَ الفاعلِ، واسمَ المفعولِ، والصفةَ المُشَبَّهةَ، ونَعني بالجَرْي أن تكون نعتاً، نحو مرَّت هِنْدُ برجلٍ ضاربته هي، أَوْ حالاً، نحو جئتماني وجاءني زيد ضاربيه أنتما، وصلةً، نحو، الضاربةُ أنت زيداً، وخبراً، نحو زيد هندٌ ضاربها هو، فنقول إذا اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير المؤكد وما هو له في الإفراد أو فَرْعَيْه؛ أعني التثنيةَ والجمعَ في التذكير أَوْ فَرْعَهُ أي التأنيث، فلا لَبْسَ، سواءٌ كان المتحمِّلُ للضمير صفةً أَوْ فِعْلاً، نحو زيدٌ هندٌ ضاربُها هو، أو يَضرِبها هو، فلو لم يأتِ بالضمير في ضاربها أيضاً لَعَلِمَ أنَّ الضاربَ لِزيدٍ، لا لِهِنْدٍ، وإنِ اتفقا في الإفرادِ، أَوْ فَرْعَيْه، وفي التذكير أو فرعه، فَإنِ اتَّفَقَا في الغَيْبَةِ أيضاً فاللَّبْسُ حاصِلٌ فِعْلاً كان المتحمِّلُ أو صفةً، ولا يرتفع ذاك اللَّبْسُ بالإتيان بالمنفصل، نحو زيدٌ عَمْروٌ ضاربُه هو، أو ضربه هو، والزيدان العَمْران ضارباهما هما، أو يَضْرِبانِها هما، وكذا في المؤنث والجمعَيْن.

وَإنِ اختلفا في الغَيْبَةِ والخِطابِ والمتَكَلِّم، فاللَّبْسُ مُنْتَفٍ في جميع الأفعالِ، نحو أنا زيد ضربته أو أضْرِبُهُ، والزيدان نحن ضَرَبَانَا، أو يَضْرِبانِنَا، وَهِنْدُ أنا ضربتني، أو تَضْرِبُني، إلاَّ في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبتيه مع المخاطَبين، نحو أنت هندٌ تضربها، وهندٌ أنت تضربك، وأنتما الهندانِ تضربانها، والهندان أنتما تضربانكما، فَإنَّ اللَّبْسَ حاصلٌ ههنا، ويرتفع بإبرازِ الضميرِ.

= و (إياك والشــــرّ) مثال لحذف العامل أي: اتق نفسك والشر.

و (أنا زيـــــــد) مثال كون العامل معنوياً.

و (ما أنت قائمـــا) مثال كون العامل حرفاً، والضمير مرفوعاً.

و (هند زيد ضاربتُهُ هي) مثال الضمير الذي أسند إليه صفة جرت على غير مَنْ هي له، فإنه أسند إليه (الضاربة) الجارية على (زيد) حيث وقعت خبراً له، وهي صفة لهند، حيث قام الضرب بها.

وإنما يَصِحُّ ذلك إذا كان (هي) فاعلاً لا تأكيداً، وإلا لكانَ داخلاً في صورة الفصل لغرض التأكيد، ولكنه تأكيد لازم لا فاعل بدليل: (نحن الزيدون ضاربوهم نحن)».

الفوائد الضيائية ٢/٨٣ ـ ٨٤.

وَأَمَّـا الصفةُ فاللَّبْسُ حاصلٌ في جميعِها مع الاختلافِ المذكورِ، ويرتفع بالتأكيد بالضمير، نحو أنا زيدٌ ضاربه أنا، ونحن الزيدان ضارباهما نحن، والزيدون نحن ضاربوناهم، وكقول المؤنث أنا هند ضاربتها أنا، فلما رَفَعَ الإتيانُ بالمنفصل اللَّبْسَ في هذه الصورة طرد الإتيان به عند البصريين، في صورة الصفة الثلاث، أعني إذا كان لبس؛ ويرتفع بالضمير، وإذا كان ولم يرتفع، وإذا لم يكن.

وَأَمَّا الكوفيون فَأَجازوا تَرْكَ التأكيدِ بالْمُنْفَصِلِ في الصفة إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ، نحو هند ضاربته قال: [1]

١ ـ وإن امرءاً أسرى إليكِ ودونه من الأرض مومـاة وبيداء سملقُ (٢٠٤)

٢ ـ لمحقوقةٌ أن تستجيبي لصوته وأن تعلمي أَنَّ المُعان موفقُ

وكذا إذا لم يرتفع اللَّبْس بالضمير ولا بَعْدُ في مذهبهم.

وَأَمَّا الفِعْلُ فقد اتفقوا كلُّهم على أنه لا يجب تأكيد ضميره، أَلْبَسَ أَوْ لم يُلْبِسْ؛[2] لأنَّ التأكيدَ فيه لا يرفع اللَّبْسَ إلَّا في أربعةِ مواضعَ فقط، كما مَرَّ، وهي أنت هند تَضْرِبُها، وأنتـما الهندان تضربانها، وهند أنت تضربك، والهندان أنتما تضربانكما، بخلاف الصفة، فَإِنَّ رَفْعَ اللَّبْسِ بالتأكيدِ حاصلٌ فيها في كل موضعٍ اختلف فيه من جرت عليه، ومن هي له غيبة وخطاباً وتكلّماً.

فَإِنْ قلت: ضميرُ المفعولِ مع هذا الاختلاف رافعٌ لِلَّبْسِ، ففي نحو قولك: أنا زيد ضاربه بالهاء يعرف أن ضارب مسندٌ إلى أنا؛ إذ لو كان مسنداً إلى زيد، لقلت أنـا زيد ضاربي فَلِمَ لَمْ يكتفـوا به [في رَفْـعِ اللَّبْسِ بهذا الضمـير][3]؟، قلت:

---

(١) سبق تخريجه في القسم الأول.

(٢) انظر المقتضب ٣/٢٦٢.

(٣) د: العبارة ساقطة.

(١٣٠ /ب) لَمَّا كان هذا الضميرُ لم يُؤتَ به لِمُجَرَّدِ رَفْعِ اللَّبْس ، وكان مما يجوز حَذْفُهُ خِيفَ الالتباسُ على تقديرِ حذفِهِ، فأتى بضميرٍ، لا يَجوز حَذْفُهُ لِمُجَرَّدِ رَفْعِ اللَّبْسِ .

قَوْلُـهُ: «وَإذا اجتمـع ضمـيرانِ وليس أحدُهما مرفوعاً، فَإِنْ كان أحدُهما أعرفَ وقـدمته، فَلَكَ الخِيارُ في الثاني، نحو أعطيتكه وضربيك، وَإلاَّ فهو منفصلٌ، مثل أعطيته إياك وإياه».

إذا وَلِيَ ضمـيران عامـلاً؛ / فَإِنْ كان الثـاني تابعـاً، فلابُدَّ مِنِ اتصالِ الأولِ وانفصالِ الثاني نحو:

﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ [١]﴾

ورأيتك إياك؛ لأنّ التابعَ ليس من مطلوبات الفعلِ حتى يتصلَ به ويكونَ كأحدِ أجزائه.

وإن لم يكن فَإِنْ كان أحدُهما مرفوعاً متصلاً، فالواجبُ تقدُّمُهُ على المنصوبِ لِما تَقَرَّرَ مِنْ كون المتصلِ المرفوعِ متوغلاً في الاتّصالِ، وكائناً كَجُزْءِ الفِعْلِ، حتى سكن له لام الكلمة، وكل ضميرٍ وَلِيَ ذلك المرفوع، فَلابُدَّ من كونه متصلاً سواءٌ كان أعرفَ من ذلـك المـرفوع، نحو ضربتني أوْلا، نحو ضربتك، وقد عرفتَ أنّ الأعرفَ هو المتكلمُ، ثم المخـاطَبُ، ثم الغـائبُ، وإنما وَجَبَ اتصالُ الثاني؛ لكونه كالمتصلِ بنفسِ العاملِ؛ لأنَّ المرفوعَ المتصلَ كالجُزْءِ من رافعه على ما مَرَّ.

وَإنْ وَلِيَ العاملَ المذكورَ منصوبٌ متصلٌ بلا مرفوعٍ قبلَهُ نحو أعطاك زيد، أوْ جاء المنصـوبُ المتصـلُ بعـد ضمـيرٍ مرفوعٍ، نحو أعطيتك، فالضميرُ الذي يلي ذلك المنصوبَ إمّا أن يكون أنْقصَ مرتبةً منه في التعريف، أو أعْرَفَ، أوْ مُساوياً، فالأولُ يجب اتصالُهُ عند سيبويهِ[٢]، وغيرُ سيبويهِ جَوَّزَ الاتصالَ والانفصالَ نحو أعطاكه زيد،

(١) البقرة /٣٥، والآية بتمامها:

﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾

(٢) الكتاب ١/٣٨٤ (بولاق).

وأعـطاك إياه زيد وأعـطيتكـه، وأعطيتك إياه وكذا، خلتكه، وخلتك إياه. وَجْـهُ اتصّالِه أَنَّ المتصلَ الأولَ أَشْرَفُ منه؛ بسبب كونِهِ أَعْرَفَ، فلا غَضاضةَ على الثاني بتعلقه بما هو أشرف منه، وصيرورته من جملته، بالاتصال، وَوَجْـهُ انفصالِه أَنَّ المتصلَ الأولَ فضلةٌ، ليس اتصالُهُ كاتصالِ المرفوعِ، والانفصالُ في باب خِلْتُ أَوْلى منه في باب أعطيتُ؛ لأنَّ المفعولَ الأولَ في باب أعطيت فاعلٌ مِن حيث المعنى، كما مَضَى في باب ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، كأنّ الثانيَ اتصلَ بضميرِ الفاعلِ وفي مفعوليْ خِلْتُ بعد رائحةِ المبتدأِ والخبرِ، اللذَيْنِ حَقُّهما الانفصالُ وَجَبَ اتصالُ أولِهما؛ لِقُرْبِهِ من الفعل، فالأَوْلى في الثاني الانفصالُ، رعايةً للأصلِ، والثاني أعني الأعرفَ يجب انفصالُه عند سيبويه.

وَحَكَى سيبويهِ[1] عن النُّحاةِ تجويزَ الاتصالِ أيضاً، نحو أعطاهوك، وأعطاهاني قال، إنـما هو شيءٌ قاسُوه، ولم يتكلم به العرب، فوضعوا الحروفَ غيرَ موضِعها، واستجادَ المبرّدُ[2] مذهبَ النُّحاةِ، وإنما لم يَجِيءْ في الثاني الاتصالُ ههنا سَماعاً؛ لأنّ الثانيَ أشرفُ من الأولِ، بِكَوْنِهِ أَعْرَفَ، فيأنف من كونه متعلقاً بما هو أدنى منه. والذي جَوَّزَ ذلك قياساً، لا سَماعاً نَظَرَ إلى مُجَرَّدِ كَوْنِ الأولِ مُتَّصِلاً.

وَأَمَّا الثالثُ، أعني المُسَاوِيَ للمتصلِ المنصوبِ، فنقول: إنْ كانا غائِبَيْنِ، نحو أعطاها، وأعطاهوهاه، قالَ سيبويهِ جَازَ الاتصالُ، وهو عربيٌّ، لكنه ليس بالكثيرِ في كلامهم، بل الأكثـرُ انفصالُ الثاني، وَإِنْ لم يكونا غائِبَيْنِ فالمبرّدُ يُجيزُ اتصالَ الثاني ويَستحسِنُهُ قِياساً على الغائبين، وَمَنَعَهُ سيبويه وَأَلْزَمَ النُّحاةَ القائلين بجواز أعطاهوك، وأعطاهاني ـ تجويزَ منحتنيني؛ أي: منحتني نفسي[3]، وهذا دليل على أنهم لا يقولون به، وإنما كان الانفصالُ ههنا أيضاً، المشهورَ؛ لأنه يأنف الثاني من أن يتعلق بما هو

(١) الكتاب ١/ ٣٨٤ وما بعدها (بولاق).

(٢) انظر الكامل بشرح رغبة الآمِل ٨/ ١١.

(٣) م: «إذا منحته نفسه».

مثله، ويصير من تتمته وذيوله، وإنما جاز ذلك في الغائبين؛ لِعَوْدِ كُلّ واحدٍ منهما إلى غير ما عاد إليه الآخَرُ، بخلاف المخاطبين والمتكلمين؛ إذْ يستقبح اجتماع المثلين لفظاً ومعنىً وإنما لم يَجِيءْ في التابع، نحو ضربتهوه، كما جاء أعطاهوه؛ لأَنَّ طَلَبَ الفعلِ المتعدي للمفعول ضروريٌّ من حيث المعنى، بخلافِ طَلَبِهِ للتأكيد، فلما كان جَذْبُهُ للمفعول أَشَدَّ، كان اتصالُه أَلْيَقَ من اتصال التأكيد.

هذا كُلُّهُ في الضميرَيْن بَعْدَ الفِعْلِ، وَأَمَّا إذا كانا بَعْدَ الاسمِ، والأَولُ / منهما مرفوعٌ متصلٌ، ولا يكون إلَّا مستتراً، كما مَرَّ، نحو زيد ضاربك، فقد ذكرنا قَبْلُ جوازَ اتصالِ الثاني وانفصالِه أيضاً، نحو زيد ضارب إياك.

وَإِنْ كان الأولُ مجروراً، فَإِنْ كان الثاني منصوباً، فكما إذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوبٌ، أي يُنظر إلى الثاني، هل هو أَنْقَصُ تعريفاً أَوْ أَزْيَدُ أَوْ مُسَاوٍ؟ وتقول في الأَنْقَصِ: ضربكها وضربك إياها قال[1]:

٣٨٨ ـ فلا تطمع أبيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع

وكذا اسم الفاعل، نحو معطيكها، ومعطيك إياها، فهو مثل أعطيتكه، وأعطيتك إياه، إلَّا أَنَّ الانفصالَ فيما وَلِيَ الضميرَ المجرورَ أَوْلى من الانفصالِ فيما وَلِيَ الضميرَ المنصوبَ؛ لأنَّ الفِعْلَ أَقْعَدُ في اتصال الضمير به من المصدر، واسم الفاعل؛ لأنه يطلب الفاعلَ والمفعولَ لذاته، وهما لمشابهته، وكذا يَشذُّ الاتصالُ في الثاني فيهما، إذا كان أَزْيَدَ أَوْ مُساوياً، نحو ضربهوك وضربهوه، قال[2]:

---

(١) أبوعبيدة بن ربيعة بن قحفان، كما في خَيْلِ ابن الأعرابي ٦٢، أو القُحَيْف العِجْلي، كما في الحماسة البصرية. والشاهد في: الخزانة ٥/٢٩٨ (هارون)، والعَيْني ١/٣٠٢، وشرح المرزوقي للحماسة ٢١١، وأورد البيتَ ابنُ الناظم والمُراديُّ في شرح الألفية ١/١٤٦ على أنَّ وَصْلَ ثاني ضميرين عاملُها اسمٌ واحدٌ ضعيفٌ، والقياسُ: ومَنْعُك إياها...

(٢) مُفَلِّس بن لقيط الأسدي، أو مفلِّس بن لقيط السَّعْدي، كما في الخزانة ٥/٣١١، ٣١٢ (هارون).
والبيت في: سيبويه ١/٣٨٤ (بولاق)، والعيني ١/٣٣٣، والأمالي الشجرية ١/٨٩، ٢/٢٠١، وابن يعيش =

٣٨٩ ـ وقد جَعَلَتْ نفسي تَطيب لضغمةٍ لضغمهماها يقرع العظم نابها

وَإِنْ كان بعد الضمير المجرور مرفوعٌ، فلابُدَّ من كونه منفصلاً، سواءٌ كان أَعْرَفَ من المجرور، (١٣١ أ) أَوْ أنْقَصَ، أَوْ مُساوياً؛ إِذِ البارزُ المرفوعُ المتصلُ، لا يَتصلُ إلاَّ بالفعل كما ذَكَرْنا، نحو ضربك هو، وضربك أنا، وضربه هو، ولا يكون الأول منهما منصوباً إلَّا عند هشام والأخفش كما مَرَّ في باب الإضافة في نحو ضاربك، فَحُكْمُ الضميرِ الذي يليه عندهما حُكْمُ الضميرِ الذي يلي المجرورَ كما مَرَّ.

قَوْلُهُ: «وليس أحدُهما مرفوعاً».

لأنه إنْ كان مرفوعاً وَجَبَ تقديمُه واتصالُ الثاني كما تَقَدَّم سواءٌ كان الأولُ أَعْرَفَ أَوْلا.

قَوْلُهُ: «فَإِنْ كان أحدُهما أعرفَ.

إنما كان ذلك؛ لأنه إنْ لم يكن أحدُهما أَعْرَفَ، ولم يكن أحدُهما مرفوعاً، وَجَبَ انفصالُ الثاني، نحو: أعطاك إياك، وضربي إياي.

قولُهُ: «وقدمته» أي قدمت الأعرف؛ لأنه إذا كان أحدُهما أَعْرَفَ، وَأَخَّرْتَهُ، وليس أحدُهما مرفوعاً، وَجَبَ أيضا انفصالُ الثاني، نحو أعطاه إياك، فإذا اجتمعتِ الشروطُ الثلاثةُ، أحدُها أَلَّا يكونَ أحدُهما مرفوعاً، والثاني أن يكونَ أحدُهما أَعْرَفَ، والثالثُ أَنْ يكونَ الأعرفُ مُقَدَّماً، كان لك الخِيارُ في الثاني.

وَعِلَلُ جميعِ ذلك مفهومةٌ مِمّا قَدَّمْنَا.

قَوْلُهُ: «وَإِلَّا فهو مُنفصلٌ».

= ٣/١٠٥، والجامع الصغير ٢١، والإيضاح العضدي ١/٣٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٦٥. والضغمة: العضة (القاموس: ضغم).

والشاهد قوله: لضغمهماها، حيث جاء بالضمير الثاني، وهو «ها» متصلاً، ولو جاء به منفصلاً لقال: لضغمهما إياها، وجواز الأمرين هو ما اختاره ابنُ مالكٍ تَبَعاً لسيبويه.

أيْ إنْ لم يكن أحـدُهمـا أَعْرَفَ، كأعطاك إياك، أَوْ إنْ كان أَعْرَفَ، لكنْ ليس بمقدم، كأعطاك إياي، وأعطاه إياك فالثاني منفصلٌ كما رأيتَ.

قَوْلُهُ: «والمختارُ[1] في خبرِ كان الانفصالُ، والأكثرُ لولا أنت إلى آخرها، وعسيت إلى آخرها وجاء لولاك، وعساك إلى آخرهما».

إنـما كان المختـار في خبر كان وأخواتِها الانفصالَ؛ لأنّ اسمَها في الحقيقة ليس فاعلاً، حتى يكونَ كالجُزْءِ من عامله، بَلِ الفاعلُ في الحقيقة مضمونُ الجملة؛ لأنّ الكائنَ في قولك كان زيد قائماً قيام زيد، كما يَجِيءُ، في الأفعال الناقصةِ، قال عُمَرُ ابنُ أبي ربيعةَ[2]:

٣٩٠ ـ لَئِنْ كانَ إياهُ لقد حالَ بَعْدَنا عَنِ العَهْدِ، والإنسانُ قد يَتَغَيَّرُ

وقـال[3]:

٣٩١ ـ ليت هذا الليلَ شهرٌ لا نَرى فيـه عَريبـا
ليس إيـاي وإيّـا ك ولا نَخْشَى رقيبـا

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٦٦. وهو اختيار الأكثرين ومنهم سيبويه. والمختارُ عند الرُّمَّاني وابنِ الطرَّاوة وابنِ مالك الاتصالُ؛ لأنه الأصل. انظر المُرادي على الألفية ١/١٤٤ ـ ١٤٥.

(٢) (ديوانـه ص ٨٦، مصر، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ ط. محي الدين)، وهو في: الخزانة ٥/٣١٢ (هارون)، والمقـرّب ١/٩٥ (مـطبعـة العـاني بغداد سنة ١٩٧١م) والعيني ١/٣١٤، وابن يعيش ٣/١٠٧، والأشموني ١/١١٩، والتصريح ١/١٠٨، شرح جمل الزجاجي ١/٤٠٦، و٢/١٩.
الشاهد فيه أن المختار في خبر كان وأخواتها إذا كان ضميراً الانفصال كما هنا؛ لأنه خبر، والأصل في الخبر الانفصالُ.

(٣) ذُكِرَ البيتان في قصيدةٍ لِعُمَرَ بن أبي ربيعةَ (ديوانه ٤٣٠ ـ ٤٣٢)، كما ذُكِرَتِ القصيدة في ديوان العَرْجي ٦١ ـ ٦٣ مع خلافٍ في الترتيب، وفي بعض الألفاظ، ورواية البيت الثاني في ديوان العرجي هكذا:
غير أسماءَ وجُمْلٍ * ثُمَّ لا نخشى رقيباً
الخزانة ٥/٣٢٤ (هارون)، سيبويه ١/٣٨١ (بولاق)، المنصف ٣/٦٢، المقتضَب ٣/٩٨، ابن يعيش ٣/٧٥، ١٠٧، شرح جمل الزجاجي ١/٤٠٦. و(ليس) في البيت الثاني تَحتمل تقديرَيْن: أحدُهما أن تكون في موضع الوصف للاسم قبلَها، كأنه قال: لا نرى فيه عريباً غيري وغيرك، والتقدير الآخر: أن تكون استثناء بمعنى إلاّ. =

وقد جاء على ما حكى سيبويه[1] ليسني وكأنني، قال[2]:

٣٩٢ ـ عددتُ قومي كَعَديدِ الطَّيْسِ إذ ذهب القومُ الكرامُ لَيْسِي

وقيل لبعض العرب: إنَّ فلانا يريدك فقال: عليه رجلا ليسني[3]، وقال أبو الأسود[4]:

٣٩٣ ـ فَإلّا يَكُنْهَا، أو تكنه فإنه أخوها غَذته أمه بلبانها

وَوَجْهُ الاتصالِ كَوْنُ الاسمِ كالفاعلِ، والخبر، كالمفعول، فكنته، كضربته.

= و(عريب) بمعنى أحد، وهو بمعنى مُعْرِب، أي لا نَرى فيه متكلماً عنّا ويعربُ عن حالتنا.

الشاهدُ فيه لما تقدم قَبْلَه مِن أنَّ الفصلَ هو المختارُ في خبر كان وأخواتها كما قال (ليس إيّاي)، ولو وصل لقال: ليسني.

الخزانة ٥/٣٢٢ هارون.

(١) الكتاب ١/٣٧ (بولاق). ٣٨١

(٢) رُؤْبَة (ديوانه ١٧٥)، وهو في: الخزانة ٥/٣٢٤ (هارون)، وفيه: «هذا الشعر أنشده السِّيرافيُّ، وفيه شذوذٌ من وجهين: الأول أنه أتى بخبر ليس متصلاً، والثاني: أنه أسقط نونَ الوقاية وحقُّه أن يقال ليسني. وأنشده شُرَّاحُ الألفية على أنَّ حذف نون الوقاية منه ضرورة...»، وفي المُغني ٢٢٧ (ط. المبارك) حكم ابن هشام بأنه ضرورة في قد، وفي النون، وانظر ابن يعيش ٣/١٠٨، والتصريح ١/١١٠، واللسان (طَيَسَ. وأراد رؤبة بالطَّيْسْ هاهنا الرَّمْل.

«الشاهد في: (ليسي) حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم مع وجوبها فى الفعل قبل ياء المتكلم وذلك ضرورة...».

شرح الألفية للمُرادي ١/١٥٣.

(٣) الكتاب ١/٣٨١ (بولاق). «جاء في (شرح الجمل لابن بابْشَاذ ـ مخطوطة) مايلي: «فأما ما يُحكى عن العرب من قولهم: «عليه رجلًا ليسني» ففيه شذوذٌ من وجهين: أحدُهما: الإغراء بالغائب. والآخَرُ: جَعْلُهُ خبر (ليس) متصلًا، فكان حقه أن يقول: (ليس إياي). [الجُمَل للزجاجي ص ٢٤٤ هامش. تحقيق د. علي الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٤ هـ ـ ٣ ط ١].

(٤) (ديوانه ١٢٨ تحقيق محمد حسن آل ياسين، لبنان)، والبيت فيه هكذا:

فإن لا يكُنْها أَوْ تكُنه فإنه * أخ أرضعته أمه بلبانها

والضمير في (يكنها) يعود إلى الخمر في البيت السابق، وهو:

دع الخمر يشربها الغواة فإنني * رأيت أخاها مجزياً لمكانها

والشاهد في: الخزانة ٥/٣٢٧ (هـ)، وسيبويه ١/٢١ (بولاق)، والمقتضَب ٣/٩٨، والعَيْني ١/٣١٠، والمُقَرّب ١/٩٦، وابن يعيش ٣/١٠٧، والتبصرة والتذكرة ١/٥٠٥، والاقتضاب ٣٩٢.

الشاهد فيه لِما تقدم قبله من وصل الضمير المنصوب بـ(كان)؛ والقياس: فإنْ لا يكن إياها، أَوْ تكن إياه.

الخزانة ٥/٣٢٧ هارون.

قَوْلُهُ: «والأكثرُ لولا أنت / إلى آخرها».

يَعني أنَّ الأَوْلى أنْ يَجِيءَ بعد لولا غيرِ التحضيضيةِ ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ؛ لأنه إمَّا مبتدأٌ أو فاعلُ فِعْلٍ محذوفٍ، أو مرتفعٌ بلولا على ما مَرَّ في باب المبتدأ، فيجب على الأوجُه الثلاثةِ الانفصالُ، وقد يَجِيءُ بعدَها الضميرُ المشترَكُ بين النَّصْبِ والجَرِّ إلَّا عند المبرِّدِ، فإنه مَنَعَهُ وقال: هو خطأ. والصحيحُ ورودُهُ وَإنْ كان قليلاً كقوله[1]:

٣٩٤ ـ «لولاكَ هذا العام لم أُحججِ»

وقـــولِهِ: [2]

٣٩٥ ـ وكم موطنٍ لولايَ طحتَ كما هوى   بأجرامه من قُلَّةِ النِّيقِ مُنهوي

والضميرُ عند سيبويهِ[3] مجرورٌ، ولولا عنده حَرْفُ جَرٍّ ههنا خاصةً، قال[4]: ولا يَبْعُدُ أن يكونَ لبعضِ الكلماتِ مع بعضها حال، فيكون لولا الداخلةُ على الضمير المذكور حَرْفَ جَرٍّ مع أنها مع غيره غَيْرُ عاملةٍ بل هي حرفٌ يُبتدأ بعدَها، نحو لولا زيدٌ ولولا أنت، ومثل ذلك بلَدُن، فإنها تَجُرُّ ما بعدَها بالإضافة؛ إلّا إذا وليتها غُدْوَةً،

---

(١) هذا عجز بيت، وصدرُه: أوْمت بعينيها من الهَوْدَجِ * . . .
والبيت لِعُمَرَ بن أبي ربيعةَ (مُلحقات ديوانه ص ٤٧٩)، وهو في: الخزانة ٥/٣٣٣ (هارون)، والعَيْني ٣/٢٦٤، وابن يعيش ٣/١١٨، ١٢٠ والهَمْع ٢/٣٣.
الشاهد: فيه أنه يجوز ورود الضمير المشترك بين النصب والجر على قِلَّةٍ بعد (لولا).

(٢) من قصيدة طويلةٍ ليزيدَ بن الحكم الثقفي، يُعاتِب بها ابنَ عمهِ، كما في الخزانة ٥/٣٣٦، ٣٤٤، وفي الأغاني ص ٤٤٦١ طبع دار الشعب، نسبت القصيدة إلى طَرَفَةَ.
والشاهد في: المسائل العسكريات ص ٦٠، والمقتضَب ٣/٧٣، وسيبويه ١/٣٨٨ (بولاق)، والأمالي الشجرية ١/١٧٧، ٢/٢١٢، وبدائع الفوائد ٣/٥٥، وابن يعيش ٣/١١٨، والجنى الداني ٦٠٣، والمنصف ١/٧٢ وشرح جمل الزجاجي ١/٤٧٣.
«و(كم موطن): كم ها هنا لإنشاء التكثير، وهو مبتدأ خبرُهُ محذوفٌ تقديره: لك، وجملة (طحتَ) في موضع الصفة لموطن، والرابط محذوف تقديره: فيه». الخزانة ٥/٣٤٣هـ.
والأجرام: جمع جِرْم، وهو الجسم، والنِّيق: أعلى الجبل، وقُلّتُهُ: ما استدقَّ من رأسه.

(٣) الكتاب ١/٣٨٨ (بولاق)، وانظر بدائع الفوائد ٣/٥٥.

(٤) أي: سيبويه ١/٣٨٨، وهو ـ في الغالب ـ منقولٌ بالمعنى.

فإنها تَنصِبهـا كما يَجِيءُ، وفي قولـهِ نَظَرٌ وذلـك أنَّ الجـار إذا لم يكن زائداً، كما في بحسبك، فلابُدَّ له من متعلق، ولا متعلق في نحو لولاك لم أفعل ظاهراً ولا يَصِحُّ تقـديره، وقـال أبـوسعيدٍ السِّـيرافيُّ: الجـارُ والمجـرورُ، أي لولاك في موضع الرفع بالابتداء، كما في: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ[1]، وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ ذلك إنما يكون بتقدير زيادةِ الجار، وإذا لم يكن زائداً، فلابُدَّ له من متعلق، فيكون مفعولاً لذلك المتعلق، لا مبتدأ، وعند الأخفشِ والفَرّاءِ أنَّ الضميرَ بعدها ضميرٌ مجرورٌ نابَ عن المرفوعِ كما ناب المرفوعُ عَنِ المجرور في نحو، ما أنا كأنت، وَإِنْ رَجَّحَ مذهبَ سيبويه بأن التغيير عنده تغييرٌ واحدٌ، وهو تغييرُ «لولا»، وَجَعْلُها حرفَ جرٍّ، بخلاف مذهبِ الأخفشِ، فإنه يلزمه تغيير اثنَيْ عَشرَ ضميراً، يرجح مذهب الأخفش، بأَنَّ تغييرَ الضمائرِ بقيامِ بعضها مقامَ بعضٍ ثابتٌ في غيرِ هذا الباب، بخلاف تغييرِ لولا بِجَعْلِها حَرْفَ جرٍّ، وارتكابُ خلافِ الأصلِ، وإن كَثُرَ إذا كان مستعملاً، أهون من ارتكابِ خلافِ الأصلِ غيرِ المستعملِ وإِنْ قَلَّ، وكذلك الأَوْلى أَنْ يَجِيءَ بعد «عَسَى» ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ، نحو عسيت وعسينا إلى عسين؛ لأنه فِعْلٌ وما بعدَه فاعلُهُ، وقد جاء بعد «عسى» الضميرُ المنصوبُ المتصلُ نحو عساك، وفيه ثلاثةُ مذاهبَ.

قال سيبويه[2]: «عسى» محمولٌ على «لَعَلَّ»؛ لتقاربهما معنىً؛ لأن معناهما الطَّمَعُ والإشفاقُ، تقول عساك أَنْ تفعلَ كذا، تحمله على لَعَلَّ في اسمه فتنصِبُه به، وتُبقي[3] خبرَهُ مقترناً بِأَنْ، كما كان مقتضاه في الأصل، أعنى في نحو: عسى زيدٌ أن يخرج، فيكون الخبر من وجهٍ محمولاً على خبر لَعَلَّ، وهو كونُهُ في محل الرفع، ومِنْ وجه مُبْقَىً

---

(١) سيبويه ٢/٣٧٤ (هارون) حاشية (١)، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/٥٥٠، وجاء في كتاب ابن الأنباري في كتابه الإنصاف للدكتور محيي الدين توفيق، بغداد سنة ١٩٧٩ ص ٢٥٧ ما يلي: «وقد نقل ابن الأنباري عن السيرافي الخلاف في هذه المسألة، وهي إحدى المسائل السبعِ التى أيد فيها أبوالبركات مذهبَ الكوفيين، ولذلك بسط القول في ذكر احتجاجهم. وأخذ احتجاج البصريين من السِّيرافي».

(٢) الكتاب ١/٣٨٨ منقول بمعناه.

(٣) د، ط: ويبقى.

على أصله، وهو اقترانُهُ بِأَنْ؛ لأنَّ خبرَ لَعَلَّ في الأصل خبرُ المبتدأ[1]، ولا يقال أنت أَنْ تفعل، واقترانُ (١٣١ ب) المضارع بِأَنْ في نحو عساك أَنْ تفعلَ لا يناسب خبر لعل.

وقد يُقال عساك تفعل من غير أَنْ، واستعمالُه أكثرُ من استعمال عسى زيد يخرج؛ وذلك لِحَمْلِهم عسى «على» «لعل» في اسمه، فَأَجْرَوْا خَبَرَهُ أيضاً في طَرْحِ أن مُجْرَى خبرِه، لكنْ لا يخرج بالكلية عن أصله، فلا يقال عساك خارج، كما يقال لعلك خارج، وربما يَجِيءُ خبرُ لَعَلَّ مضارعاً بِأَنْ؛ حملاً لها على عسى في الخبر وحدَهُ، كما حمل «عسى» في عساك أَنْ تفعل على لَعَلَّ في اسمه وحدَهُ، قال[2]:

٣٩٦ـ لعلك يوماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ* .....

وقالَ بعضُهم[3]: الخبر محذوفٌ؛ أي لعلك تهلك أَنْ تلم ملمة، أي؛ لأن تلم، وهذا الاستعمال في «لعل» كثيرٌ في الشِّعر، قليلٌ في النَّثْر، فعلى مذهب سيبويهِ[4] عسى مغير عن أصله، والضمائر جارية على / القياس تَبَعاً لتغير عسى كما قال في لولاك، وحمل عسى على لعل في نصب الاسم. وَرَفْعُ الخبرِ مخصوصٌ بكون اسمهِ ضميراً، كما كان جَرُّ لولا عنده مختصاً بالضمير، فلا يقال: عسى زيداً أن يخرج اتفاقاً منهم، واستَدلَّ على كونِ الضميرِ منصوباً بِلَحْقِ نُونِ الوقاية في عساني، قال[5]:

---

(١) د: «لأن حق خبر لعل أن يكون اسماً صريحاً أو فعلاً بغير أن».

(٢) مُتَمِّم بن نُوَيْرَة من قصيدةٍ رثى بها أخاه، وهي المُفَضَّلِيَّةُ السابعة والستون، البيت التاسع والأربعون ص ٢٧٠، وهذا صدر بيت، وعجزه:

عليك من اللائي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا

والشاهد في: الخزانة ٣٤٥/٥ (هارون)، والمقتضب ٧٤/٣، والكامل ١٦٨/١، ٣٨٥، والمُفَصَّل ص ٣٠٣، وابن يعيش ٨٦/٨، والمغني ٣٧٩ (ط. المبارك).

والأجدع: مقطوع الأنف، أو الأُذُن.

الشاهد: فيه أنه قد يجيء خبر (لعلّ) مضارعاً مَقْرُوناً بـ (أَنْ)، حَمْلاً لها على (عسى).

(٣) انظر شرح شواهد المغنى للبغدادي ١٧٥/٥.

(٤) الكتاب ٣٨٨/١ (بولاق).

(٥) عِمران بن حِطّانَ الخارجي، كما في الخزانة ٣٤٩/٥، ٣٥٠ (هارون)، والبيت في: سيبويه ٣٨٨/١ (بولاق)،

٣٩٧ـ ولي نفسٌ أقول لها إذا ما تُنازِعُني[١]، لعلي، أو عساني

؛ لأن هذه النونَ لم تلحقِ الياءَ بعد، الفعل إلَّا إذا كانت منصوبةً، وقال الأخفشُ «عسى» باقيةٌ على أصلِها، والضمائرُ المنصوبةُ بعدَها قائمةٌ مَقامَ المرفوعِ اسماً لعسى، وقولك أَنْ تفعل منصوبُ المحلِ خبراً لها، كما كان في عسيت أن تفعل، وعسيت تفعل، وَنُقِلَ عن المبرِّدِ وجهان[٢] في نحو:

٣٩٨ـ * يا أبتا عَلَّكَ أَوْ عساكا[٣] *

،أحـدُهمـا أَنَّ الضميرَ البارزَ منصوبٌ بعسى خبرها، والاسمُ المضمرُ فيها مرفوعٌ،

= والمقتضب ٣/٧٢؛ وفيه: (تُخالِفُني) بدل (تُنازِعُني)، والخصائص ٣/٢٥، وابن يعيش ٣/١٠، ١١٨، ١٢٠، ١٢٢، ٧/١٢٣، والعيني ٢/٢٢٩. الشاهد فيه أن سيبويهِ استدلَّ على كَوْنِ الضمير، وهو الياءُ، منصوباً بلحوق نون الوقاية في (عساني).

(١) م: تخالفني.

(٢) للمبرد رأيٌ واحد في نحو عساك، وعساني، فالضمير خبرها، والاسم مستتر بدليل قوله: فأما تقديره عندنا أن المفعول مقدم والفاعل مضمر. وأما قوله بعد ذلك: ولكنه حذف لعلم المخاطب به، فلا يريد منه إلاّ معنى الإضمار؛ لأنه لا يجوز حذف الفاعل، ومَنَعَ من حذفه في مواضعَ من المقتضب. انظر المقتضب ٣/٧٢، حاشية (٣).

(٣) عجز بيت، وصدره: تقول بِنْتِي قد أَنَى إِناكا * . . . .

وقـائله رُؤْبَةُ (ديوانه ص ١٨١)، والبيت في؛ الخزانة ٥/٣٦٢، ٣٦٦، ٣٦٧ (هارون)، وسيبويه ١/٣٨٨، ٢/٢٩٩، ٣/٧١ (بولاق)، والمقتضب ٣/٧١، وشرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ٢/١٦٤، وفُرْحة الأديب ص ١١٩؛ قال الأسودُ الغُنْدِجاني: «خلط ابن السيرافي، وصَحَّفَ في كلمةٍ من البيت، وهو قوله: (ياأبتا)، وإنما هو (تأَنَّياً) ».

والشاهد في إيضاح الشعر للفارسي ورقة ٤أ، ١٧أ، ١٨أ.

«والشاهد فيه أنه جعل (عسى) مثل (لعلّ)، ونصب بها الاسم، وهو الكاف. وقوله: (قد أنى أناكا)، أي: قد حان وقت رحيلك إلى من تلتمس منه مالاً تنفقه. وقولها: (ياأبتاعلَّك)، أي: لعلك إن سافرت أصبت ما تحتاج إليه. . .». (ابن السيرافي ٢/١٦٥، ١٦٦).

«والإِنى، بكسر الهمزة والقصر: الوقت، قال تعالى: ﴿غيرَ ناظِرينَ إناه﴾ الأحزاب /٥٣، وزعم العَيْني، وتَبِعَه السُّيوطيُّ أن (أناك) بفتح الهمزة، قال: أصله أناءك. والأناء على فَعال اسمٌ من الفعل المذكور» (الخزانة ٥/٣٦٦ ط. هـ).

فيكون كقولهم[1]: عسى الغويْرُ أبْؤساً.

وهو ضعيفٌ مِن وجوهٍ: أحدُها أنَّ مجيءَ خبرِ عسى اسماً صريحاً شاذٌّ، والثاني أنَّ ذلك لا يَستمِرُّ إذا جاء بعد الضميرِ المنصوبِ الفِعلُ المضارعُ مع أن، أو مجرّداً، نحو عساك أنْ تفعلَ، أو تفعل، إلاّ أن تجعل أن تفعل بدلاً من الكاف بدلَ الاشتمالِ، أي عسى الأمر إياك فعلك، ويكون تفعل في عساك تفعل حالاً من الكاف، ويضمرُ اسمُ عسى على حَسَبِ مَدلولِ الكلامِ، كما تقول في قولك، عساك تظفر بالمُرادِ: عسى الواصل إياك ظافراً، أو يكون المضارع بتقدير أنْ، كما في قولهم: «تسمع بالمعيدي»، فيكون «تفعل» بدلاً من الكاف، كما في عساك أن تفعل، وكل هذا تَكَلُّفٌ، وأيضاً ليس لذلك المضمر مفسرٌ ظاهرٌ، وثاني الوجهين المنقولَيْن عنه أنَّ الضميرَ المنصوبَ خبرٌ قُدِّمَ إلى جانب الفعل، فاتصل به كما في ضربك زيد، والاسم إمَّا محذوف كما في قوله: يا أَبَتَاعَلَّكَ أَوْ عساكا، على حَسَبِ دلالة الكلامِ عليه، كما حُذِفَ في قولهم جاءني زيد ليس إلَّا، أي ليس الجائي إلَّا زيداً، وإمّا مذكورٌ، كما في قولك عساك أنْ تفعل، وكذا في عساك تفعل بتقدير (أنْ).

أقولُ: إنْ أرادَ بحذف الفاعل إضمارَهُ، كما هو الظاهرُ في ليس فهو الوجهُ الأولُ، والظاهر أنه قَصَدَ الحَذْفَ الصريحَ، فيكونُ ذَهَبَ مذهبَ الكسائيِّ[2] في جوازِ حَذْفِ الفاعلِ، كما مَرَّ في باب التنازُعِ، ويكون موضعُ الفاعلِ المحذوفِ بعد الضمير

---

(١) تَرِد هذه العبارة في معظم كتب النحو على أنها قولٌ للعرب، وأنَّ الزباءَ قد تمثلت به، قالته لقومها عند رجوع قصير من العراق، ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريقه. ولم يُصَرِّحْ أحدٌ بأنها من لفظ عُمَرَ بنِ الخطاب رضي الله عنه إلاّ أبوحيّانٍ في نقله عن أحمدَ بن يحيى ثعلب، وجاءت كذلك في اللسان (غور): «وقال ثعلب: أتى عُمَرُ بمنبوذٍ، فقال: «عسى الغوير أبؤساً».

انظر منهج السالك على ألفية ابن مالك لأبي حيان ص ٦٨، تحقيق سدني جليزر، نيوهافن سنة ١٩٤٧م، وموقفَ النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة خديجة الحديثي ص٣٢٣ ط. بغداد سنة ١٩٨٢م، والمرتجل هامش ٢ ص ١٢٩، وظاهرة الشذوذ ص ١٧٨، ٢١٩ للدكتور فتحى الدجني. وانظر مجمع الأمثال ١٧/٢، والمسائل العسكريات ص ٥١، والبغداديات ص ٣٠١. والغوير: تصغير غار، والأبؤس: جمع بؤس وهو الشدة.

المنصوبِ، ويكون عساك أن تفعل عنده بمنزلةِ قاربك الفعل، كما كان عسيت أن تخرج عند النحاة بمنزلة قاربت الخروج، ولا يكون الاسمُ والخبرُ مبتدأً وخبراً؛ لأنَّ أحدَهما جُثَّةٌ، والآخرَ حَدَثٌ، إلّا أَنْ يُقَدَّرَ في أحدهما مُضافٌ، أي عسى حالُه أَنْ تفعل، أو عساك صاحب أن تفعل، كما يَجِيءُ، في أفعالِ المقارَبة.

[نـونُ الوِقايةِ: الغَرَضُ منها، ومواضِعُ دخولِها] :

قَوْلُـهُ: «ونـونُ الـوِقـايةِ مع الياء لازمةٌ في الماضي، ومع المضارع عريا عن نون الإعراب، وأنت مع النون ولدن وإنَّ وأخواتها مُخَيَّرٌ ويختار في ليت ومِنْ وعَنْ وقد وقَطْ وعكسها لعلّ».

إعْلَمْ أَنَّ نونَ الوِقايةِ إنما تدخل الفِعْلَ لِتَقِيَهُ مِنَ الكَسْرِ؛ لأَنَّ ما قبل ياءِ المتكلم يَجِبُ كَسْرُهُ كما مَرَّ في باب الإضافة، وَلَمَّا مَنَعُوا الفِعْلَ الجرَّ، كانتِ الكسرةُ هي أَصْلَ علاماتِ الجرِ، والفتحِ ، والياء فَرعاه، كما تبين في أول الكتابِ كَرِهُوا أَنْ يوجدَ فيه ما يكون في بعض الأحوال علامة الجر مبالغةً في تبعيده من الجر، ودخولها في نحو أعطاني ويعطيني إمَّا طَرْدَاً للبابِ، أَوْ لِكَوْنِ الكسرِ مقدَّراً على الألِفِ والياءِ، لولا النونُ كما في عصـاي وقـاضي، ودخـولهـا مع نون الإعراب نحو يَضْرِبونني، ونون التأكيد نحو اضربني، ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني، ويضربنني، إنما جاز لكون نونَيْ الإعرابِ والتأكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل، ولم يحفظوا الفعلَ من الكسر الذي للساكنين في نحو
﴿ قُلِ ٱدۡعُوا۟ ٱللَّهَ ﴾[1]،واضرب؛ لأنّ الكسرةَ العارضةَ للياء أَلْزَمُ من العارضة للساكنين

---

(١) الإسراء/ ١١٠، والآية بتمامها:
﴿ قُلِ ٱدۡعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُوا۟ ٱلرَّحۡمَـٰنَۖ أَیࣰّا مَّا تَدۡعُوا۟ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَاۤءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَلَا تَجۡهَرۡ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتۡ بِهَا وَٱبۡتَغِ بَیۡنَ ذَ ٰلِكَ سَبِیلࣰا ﴾.

في نحو قُلِ ادْعُوا؛ إذِ الياءُ لكونها ضميراً متصلاً كجزء الكلمةِ، وثانية الكلمتين في نحو: قُلِ ادْعُوا مُستقِلَّة.[1].

فنقول: تلزم هذه النون جميعَ أمثلةِ الماضي، وتلزم من المضارع ما ليس فيه نون الإعراب، والذي فيه نون الإعراب من المضارع الأمثلة الخمسة: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين، فيلزم النون غير هذه الأمثلة، سواءٌ كان (١٣٢ أ) فيه نون الضمير الأولى، نحو يَضْرِبْنَني، أَوْ نُوناً التوكيد الخفيفةُ والثقيلةُ أَوْلا، وقولُهُ[2]:

٣٩٩ـ هل تُبْلِغَنِّي دارَها شدنِيَّةٌ لُعِنَتْ بِمحروم الشرابِ مُصَرَّمِ

الأُولى فيه خفيفةٌ، والثانيةُ نونُ الوقايةِ، وإنما جاز قيامُ نونِ الإعرابِ مَقامَ نونِ الوقايةِ دون نونِ الضمير ونونَيْ التأكيدِ، وإِنْ كان اجتماع المِثْلَيْنِ في الكُلِّ حاصلاً؛ لأنَّ نونَ الإعراب لا معنى له، كنون الوقايةِ؛ إِذْ إعرابُ الفِعلِ ليس لمعنى، كما هو مذهبُ البصريينَ، على ما يأتي في قِسْمِ الأفعالِ، فَكِلاهُما لأَمرٍ لفظيٍّ، بخلاف نونِ الضميرِ، ونونَيْ التأكيدِ، هذا على مذهب مَنْ قالَ المحذوفُ نونُ الوقاية كالجُزولي، لأنَّ الثقلَ جاء منها، لا مِنْ نُونِ الإعراب.

أَمَّا على قَوْلِ سيبويه[3] وهو أَنَّ المحذوفَ نونُ الإعراب؛ لأنها المعرَّضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها، فالعِلَّةُ في عَدَمِ حَذْفِ نونِ الضميرِ، ونونَيْ التأكيدِ

---

(١) في النُّسَخِ الثلاثِ: مستثقلة، والصواب ما أثبت.

(٢) عَنْتَرَةُ بنُ شدَّادٍ العَبْسِيُّ (ديوانه ص ١٩٩ ط. محمد سعيد المولوي، دمشق) «وشَدَنية: هي ناقة منسوبة إلى فحل يقال له شَدَن، ويقال إلى موضع باليَمَن. وقوله: لُعِنَتْ بمحروم (أي سُبَّت بضرعها، كما يقال: لعنه الله ما أدهاه، وما أشعرَهُ، وإنما يريد أن ضرعها قد حرم اللبن فذاك أوفر لقوتها، وأصلب لها فتُلعن ويُدعى عليها على طريق التعجب من قوتها» الديوان ص ١٩٩.

«على أن النون الأولى فى (تُبْلِغَنّي) نون التوكيد الخفيفة، والنون الثانية نون الوقاية». الخزانة ٥/٣٦٩ ط. هارون.

(٣) الكتاب ١/٣٨٦، ٣٨٧ (بولاق)، وانظر الإتحاف ٣٧٦، ٣٧٧.

ظاهرةً؛ لأنها ليست مُعَرَّضَةً للحذف، ولها معنى.

وقد جاء حَذْفُ نونِ الوقايةِ مع نون الضميرِ لِضرورةٍ، قال[1]:

٤٠٠ - تَراه كالثَّغام يُعَلُّ مِسْكاً يسوء الفالياتِ إذا فَلَيْني

ولا يجوزُ أَنْ يكونَ المحذوفُ نونَ الضميرِ؛ إذِ الفاعلُ لا يُحذف.

وقد يدغم نون الإعراب في نون الوقاية، فعلى هذا يَجوز مع نون الإعراب ثلاثةُ أوجهٍ: حَذْفُ إحداهُما، وإدغامُ نُونِ الإعرابِ في نون الوقاية، وإثباتُها بِلا إدِّغامٍ، وقُرِىءَ قولُه تعالىٰ: «أتحاجوني [2] على الثلاثةِ»[3].

---

(١) عَمرو بن مَعْدِ يكرب (ديوانه ١٧٣ تحقيق هاشم الطعان، مطبعة الجمهورية ببغداد سنة ١٩٧٠م). والبيت من أبيات ثمانية، قالها في امرأةٍ لأبيه تزوجها بعده في الجاهلية الخزانة ٥/٣٧١، ٣٧٣ (هارون).

والبيت في: سيبويه ٢/١٥٤ (بولاق)، ومعاني الفراء ٢/٩٠؛ وفيه: (رَأَتْهُ) بدل (تراه)، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٢٦، وإعراب القرآن للنحاس ١/٥٦٠، وعبَث الوليد ص ٢٢٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٣٠٤، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٧/٢٩٧، وابن يعيش ٣/١٩، والهَمْع ١/٩٥، والأشباه والنظائر ١/٣٥، واللسان (فلا). و (الثَّغام): نبت له نُوْرٌ أبيضُ يُشَبَّه به الشَّيْبُ.

«ومعنى يُعَلُّ: يطيَّب شيئاً بعد شيء. وأصل العِلل الشُّرب بعد الشرب. وهذا غيرُ مناسب، فإنه هنا مُتَعَدٍّ إلى مفعولين: أحدُهما نائب الفاعل، وهو الضمير المستترُ العائدُ إلى ما عاد إليه الهاء من (تراه)، والثاني: (مِسْكاً).

وقوله: (يسوء الفاليات) فاعله ضمير الشَّعر، والفاليات مفعوله، وهو استئناف، وهو دليل جواب إذا.

والفالية هي التى تَفْلِي الشَّعر، أي تُخرج القَمْلَ منه». الخزانة ٥/٣٧٤هـ.

«على أنه قد جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة، كما هنا، والأصل: إذا فلينني، بنونين». الخزانة ٥/٣٧٢هـ.

(٢) الأنعام/٨٠، والآية بتمامها:

﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ ۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ ۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا ۗ وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾.

(٣) «قوله تعالى: ﴿أتحاجونِّي﴾ قرأ نافع وابن ذكوان وهشام من طريق ابن عبدالله عن الحلواني والداجوني من جميع طرقه إلّا المفسِّر عن زيد عنه وأبوجعفر بنون خفيفة، والباقون بنون ثقيلة على الأصل؛ لأن الأولى نونُ الرفع، والثانيةَ نونُ الوقاية، وفيها لغاتٌ ثلاثٌ: الفك مع تركها، والإدغام، والحذفُ لإحداهما. والمحذوفة هي الأولى عند سيبويه ومَنْ تَبِعَهُ، والثانية عند الأخفش ومَنْ تَبِعَهُ، وبذلك قرأ الجمّال عن الحلواني والمفسر وحدَه عن الداجوني». الإتحاف ص ٢١٢، وانظر النشر ٢/٢٥٩، دراسات ق ٣ جـ ١ ص ١٣.

وإذن فهنالك قراءتان: التخفيفُ، والتشديدُ. وأما ما ذَكَر الرضي من أنها قراءة فإنها لغة وليست بقراءةٍ، وقوله: «قُرِىءَ: من قبيل التجوُّز».

قولـــه: «وَلَدُنْ».

حَذْفُ نُونِ الوقايةِ من «لَدُنْ» لا يجوز عند سيبويه[1] والزجاج[2] إلّا للضرورة، وعند غيرِهما الثبوتُ راجحٌ، وليس المحذوفُ للضرورة؛ لثبوته في السَّبْعِ، وعلى كل حال، كان حَقُّ «لَدُنْ» أن يذكره المصنِّف إمّا مع الماضي أو مع ليت ومِنْ وعَنْ؛ لكنه تَبِعَ الجُزولي؛ فإنه قالَ[3] في لَدُنْ: أنت مُخَيَّرٌ والقـراءة حملتهما[4] على ما قالا، وإلحاقُ نونِ الوقايةِ في لَدُنْ، وإن لم يكن فِعْلاً؛ للمحافظة على سُكونِ النونِ اللازم.

وإنما لم يأتوا بها في عليَّ، وإليَّ، ولديَّ وإنْ كان آخرُها أيضاً ساكناً سُكوناً لازماً لأَمْنِهم مِن إنكسارِ ذلك الساكن؛ لكونه حَـرفَ عِلَّةٍ، وذلك أَنَّ ما قبلَ ياءِ المتكلم إذا كان أَلِفاً، أَوْ واواً، أَوْ ياءً، تحركتِ الياءُ بالفتح، ويبقى ما قبلَها على سكونه كما تَبيَّنَ في باب الإضافةِ، فلذلك لم يَجْلُبُوا نونَ الوقايةِ في نحو فتاي، ورحاي، وعصاي، وقاضي في قاضيّ ومسلميَّ في مسلمين، وعشريّ ومُسْلِميَّ في «عشرون» و«مسلمون» أَوْ «عشرين» و«مسلمين»، فَإِنْ قُلْتَ: فكانَ يَجِبُ أَلَّا تجلب أيضاً في نحو يدعوني، وضربـوني، واضرِبـوني، ورمـاني، وضرباني، واضرِباني، واضربيني، وأن يقولوا: يدعى، واضربي، واضربي، ورماي، وضرباي، واضرباي، قُلتُ ذلك إجراءً لباب الفِعْلِ مُجْرَىً واحداً وحَمْلاً لِلفَرْعِ على الأصل؛ لأنَّ الأصلَ الفعلُ هو الصحيح اللامِ الخـالي من الضمائر المرفوعةِ المتصلةِ، ولو لم تجلب له نون الوقاية، لدخله الكسر، فحمـل عليه ما لم يكن لِيَدْخُلَهُ الكسرُ، مع عدم النـون أيضـاً وهو المعتل اللام، والمتصل به الضمائر المذكورة.

---

(١) الكتاب ١/٣٨٦، ٣٨٧ و٢/٤٥.

(٢) ومعه المبرد. الهمع ٢/٧٨

(٣) شرح المقدمة الجُزولية: «رسالة ما جستير للشيخ ناصر الطريم، ص ١٢٨؛ وفيه: «... وأنت في إلحاقها معه متصلاً بـ (لدن) مُخَيَّرٌ... وقد جاء الوجهان في السبع».

(٤) أي المصنِّف والجُزولي.

قَوْلُهُ «وإنَّ وأخواتها» يعنى بأخواتها أَنَّ، وكَأَنَّ، ولكنَّ، وَأَمَّا ليت، ولعلّ، فَسيجيء حُكْمُها بَعْدُ، وإنما جازَ إلحاقُ نونِ الوقايةِ بإنَّ وأخواتها؛ لمشابهتها الفِعْلَ، على ما يَجِيءُ في الحروفِ، وَأَمَّا جَوازُ حَذْفِها، فَلأَنَّ الإلحاقَ للمشابهة، لا بالأصالة، ولاجتماع الأمثالِ في إن، وأنَّ، وكأنَّ ولكنَّ إن ألحقت مع كَثْرةِ استعمالِها.

قَوْلُهُ: «ويختار في ليت».

المشهور في ليت أَنَّ حَذْفَ نُونِ الوقايةِ لا يَجوزُ فيه إلَّا لِضَرُورةِ الشِّعرِ، لا في السَّعَةِ، كذا قال سيبويه[1] وغيرُهُ، قال[2]:

٤٠١ ـ كَمُنْيَةِ جابرٍ إذْ قالَ لَيْتِي ... أُصادِفُهُ وأفقدَ نِصْفَ[3] مالي

قوله: «مِنْ، وعَنْ، وقَدْ، وقَطْ».

كذا قال الجُزولي[4]: إن الإثباتَ فيها هو الأشهرُ، وعند سيبويه[5] الحذفُ في هذه

---

(١) الكتاب ١/٣٨٦؛ وفيه: «قد قال الشعراء: «ليتي» إذا اضطرُّوا، كأنهم شبهوه بالاسمِ حيث قالوا: الضارِبِي، والمضمر منصوب».

(٢) زَيْدُ الخَيْرِ رضي الله عنه، واسمُهُ زيد الخيل في الجاهلية، وسماه الخيرَ سيدُنا محمد صلى الله عليه وسلم (الشعر والشعراء ٥٥، والإقتضاب ٤٣٧).

والبيت في: الخزانة ٥/٣٧٥ (هارون)، وسيبويه ١/٣٨٦، على أن حذفَ نونِ الوقاية من (ليتي) ضرورةٌ عند سيبويه، والمقتضب ١/٣٨٥ الطبعة الجديدة سنة ١٣٩٩هـ؛ وفيه: ويهلِكَ بدل وأَفقِدَ، ومجالس ثعلب ١/١٠٦، والمُقَرَّب ١/١٠٨، وابن يعيش ٣/٩٠، ١٢٣، وضرائر الشعر لابن عُصفور ص ١١٣، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٤٢.

«وقوله: (كمنية جابر)، هو في موضع نائب المفعول المطلق، أي: تمنّى مَزْيَدٌ كَتَمَنِّي جابر...». الخزانة ٥/٣٧٦، ٣٧٧ ط. هـ. «و(إذ): ظرفٌ عامله «منية»، وهي اسم مصدر لتمنّى. وأفقدَ مضارع منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية الواقعة في جواب التمني». حاشية المقتضب ١/٣٨٥.

الشاهد: فيه حذف نون الوقاية مع ضمير المنصوب في «ليتي» وكان الوجه ليتني، كما تقول: ضربني، فشبه ليت في الحذف ضرورة بإن، ولعل، إذا قلت: إني ولعلي.

(٣) م، ط: بعض.

(٤) الشرح الصغير للمقدمة الجُزُولية ص ١٢٧.

(٥) الكتاب ١/٣٨٧ (بولاق)، وانظر التبصرة ١/٥٠٩.

الكلم ضرورةٌ لا تجوز إلّا في الشِّعْرِ، قال[1]:

٤٠٢ ـ أيُّها السائلُ عنهم وَعِني   لست من قيس ولا قيس مِنِي

وقـــال[2]:

٤٠٣ ـ قَدْني من نصر الخُبيبين قَدِي   ليس الإمامُ بالشحيحِ المُلْحِدِ

وإنـما ألحق النـون في هذه الكَلِمِ لِما قُلنا في «لَدُنْ» أي للمحافظة على السُّكونِ اللازم، وإنما حُوفِظَ على السكون اللازمِ، ولم يحافظ على الفتح والضم اللاّزِمَيْنِ، قال سيبويه[3]: يقال في «لـد» لدي، ولو أضفتَ الكافَ الجارَّةَ إلى الياء لقلت ما أنت كي؛ لأنّ الاسمَ والحـرفَ المَبْنِيَّيْنِ على السكـون يُشـابهانِ الفِعْلَ، نحو خُذْ، وَزِنْ ويَبْعدان مِنَ الأَسماءِ المتمكنة بلزومها السكونَ الذي لا يدخلها فأُجْرِيَا مُجْرَى الفعلِ في إلحاق النون.

قولـه: «وعكسهـا لعـل»، أي: حَذْفُها معه أَوْلى لاجتماعِ اللاماتِ فيه، وهي مشابهة للنون، قريبة منها في المخرج وليس بين الأولى والأَخيرتَيْنِ إلّا حَرْفٌ واحدٌ، أعني العَيْنَ، ولأَنَّ من لغاتها لَعَنَّ.

وكذا الحذف في بَجَلْ أَوْلى من الإثبات، وإن كان ساكن الآخِر، مثل قَدْ، وقَطْ؛

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في: الخزانة ٥/٣٨١ (هارون)، والعيني ١/٣٥٢، والتخمير ٢/٩٦.
و «قيس»: يجوز فيها الصرف وعدم الصرف.
الشاهد: فيه أنّ حذف النون ضرورةٌ عند سيبويه، والقياسُ: عَنِّي، ومِنِّي بتشديد النون فيهما.

(٢) حُمَيْد الأرقط، والبيت من أُرجوزة له الخزانة ٥/٣٨٢، ٣٩٣ (هـ)، وهو في: سيبويه ١/٣٨٧ (بولاق)، نوادر أبي زيد ٢٠٥، إصـلاح المنطق ٣٤٢، ٤٠١، الأمـالي الشجرية ٢/١٤٢، المفصل ١٣٩، الروض الأُنُف ٢/٢١٠، ضرائر الشعر ١١٣، ابن يعيش ٣/١٢٤ ونَسَبَه إلى أبي بحدله، تحصيل عين الذهب ١/٣٨٧ ونُسب إلى أبي نخيلة، والزاهر ٢/٣٣٥، وقوله: (قَدِي) تأكيد للأول. وأراد بالإمام: الخليفة، وعرَّض بعبدالله بن الزبير، فإنه كان بخيلاً، و(المُلحد) من أَلْحَدَ في الحرم بالألف إذا استحلَّ حُرْمَتَهُ وانتهَكَهَا. وأَلْحَدَ إلحاداً: جادَلَ ومارَى. ولحد ـ بلا أَلِفٍ ـ جارَ وظَلَمَ.

(٣) الكتاب ٢/٣٧٢ (ط. هارون). = ١/٣٨٧ بولاق.

لِكَراهةِ لام ساكنة قبل النون، وَتَعَسُّرِ النُّطْقِ بها.

ولفظ ليس كليت، أيْ أَنَّ الإثباتَ (١٣٢ ب) معها أَوْلى كما قال: عليه رَجُلاً ليسني[1]، وجاء ليسي.

قال[2]: إذ ذهب القوم الكرام ليسي.

حَمْلاً على غيري، وجاء عساي حَمْلاً على لعلي، والأَكْثَرُ عساني، ويجوز إلحاقها في أسماءِ الأفعالِ؛ لأدائها معنى الفعل، ويَجُوزُ تَرْكُها أيضاً؛ لأنها ليست أفعالاً في الأصل، حكى يونُس عليكني، وحكى الفراء[3] مكانكني، وقولُهُ:[4]:

... * وليس حاملني إلاّ ابنُ حَمَّالِ (٢٩٥)

شاذٌّ، سواءٌ جعلتَ النونَ للوقاية أو تنويناً، كما ذكرنا في باب الإضافةِ.

وقد ذكر الكوفيون[5] في فعل التعجب إسقاطَ النون، نحو ما أَقْرَبي منك، وما أَحْسَني، وما أَجْمَلي، قال السيرافيُّ:[6] لست أَدري عن العرب حَكَوْا هذا أم قاسُوهُ على مذهبهم في أفعل زيداً؛ لأنه اسمٌ عندهم في الأصلِ.

---

(١) تقدم أنه منقول عن سيبويه ١/٣٨١ (بولاق).

(٢) تقدم تخريجه، وهو رجز لرؤبة.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمُرادي ١/١٦٤، ومعنى: مكانكني. أي انتظرني، و«مكانكني» سمعها الفراء من بعض بني سُلَيْم.

(٤) سبق تخريجه في القسم الأول.

(٥)، (٦) سيبويه ٢/٣٦٩ (ط. هارون) هامش ٤.

[ضَميرُ الفصلِ : مواضعُه وإعرابُه]

قولـه: «ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبلَ العوامل وبعدَها، صيغةُ مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يسمىً فَصْلاً، لِيَفْصِلَ بين كونه نعتاً، وخبراً، وشرطُهُ أَنْ يكونَ الخبرُ معـرفةً أو أفعل مِن كذا، نحو كان زيد هو أفضلَ مِن عَمْرٍو، ولا مَوْضِعَ له عند الخليلِ[1]، وبعضُ[2] العربِ يَجعلُه مبتدأً ما بعده خبره.

قولـه: «قبل العوامل»، نحو: زيد هو المنطلق.

قولـه: «وبعدهـــا».

أي: بعد دخول عوامل المبتدأ والخبر، وهو باب ظن، نحو ظننته هو الكريم، وباب إنَّ، نحو: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾[3] وما الحجازية نحو ما زيد هو القائم، وباب كان نحو: «كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ»[4].

قولـه: «صيغة مرفوع».

لم يقل ضمير مفروع؛ لأنه اختُلِفَ فيه، كما يَجِيءُ، هل هو ضميرٌ أَوْ لا؟ ولا يمكن الاختلاف في أنه صيغةُ ضميرٍ مرفوعٍ.

قولـه: «مطابق للمبتدأ».

أي في الإفرادِ، وَفَرْعَيْهِ، والتذكير وفرْعهِ، والغَيْبَة، والتكلّم، والخطاب نحو

---

(١) مغني اللبيب ص ٦٤٥ (ط. المبارك).

(٢) الكوفيون، ولا سيما الفراء. ص ٦٤٥ (ط. المبارك).

(٣) القَصَص /١٦، والآية بتمامها:
﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَٱغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُۥٓ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾

(٤) المائدة / ١١٧، والآية بتمامها:
﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾

﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾[1] و «إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ» و «فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ»[2]

ربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر، لقيامه مَقامَ مُضافٍ غائبٍ، كقوله[3]:

٤٠٤ ـ وكائنٍ بالأباطح مِن صديقٍ   يَراني لو أُصِبْتُ هو المُصَابا

أي: يَرى مُصابي هو المصاب.

قولـه: «يسمى فصلاً»[4].

هذا في اصطلاح البصريين[5]، قال المتأخرون[6]: إنما سُمي فَصْلاً؛ لأنه فصل به بين كون ما بعـدَه نعتاً، وكونه خبراً؛ لأنك إذا قلت: زيد القائم، جاز أن يتوهم السامع كَوْنَ القائم صفةً، فينتظر الخبر، فجئت بالفصل ليعين كونَهُ خبراً، لا صفةً،

---

(١) القصص / ٣٠، والآية بتمامها:

﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾

(٢) المائدة / ١١٨، ونصُّها:

﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾

(٣) جَرير بن عطية الخَطَفَى، والبيت من قصيدةٍ له، مدح بها الحَجَّاجَ بنَ يوسفَ الثقفيَّ، وبعده:

ومسرورٍ بأوبتنا إليه   *   وآخرَ لا يُحِبُّ لنا إيابا

(ديوان جرير ١/٢٤٣)، الخزانة ٥/٣٩٧، ٤٠١ (هارون)، شرح أبيات المغني للبغدادي ٧/٧٧، الأمالي الشجرية ١/١٠٦، ابن يعيش ٣/١١، ٤/١٣٥، إيضاح الشعر ورقة ٥٥ ب، البغداديات ص ٤٠٢.

وكائِنْ، بكسر الهمزة، وسكون النون: لغةٌ في كَأَيِّن، بمعنى كم الخبرية لإنشاء التكثير، والأباطح جمع أبطح، وهو: كل مسيل فيه دِقاق الحَصَا. وكائن: مبتدأ، ومن صديق: تمييز كائن، وبالأباطح: كان في الأصل مؤخراً عن صديق: صفة له، فلمّا تَقَدَّمَ عليه، صار حالاً منه، وجملة (يراني...): خبر المبتدأ، والياء مفعول أول، و (المُصابا): مفعولٌ ثانٍ، وجملة (لو أصبت) بالبناء للمفعول: معترضة، ولو: للشرط، ويَراني: دليل جواب.

الشاهد فيه أنه رُبَّما وقع ضميرُ الفصل بلفظ الغَيْبَة بعد حاضر؛ لقيامه مَقامَ مضافٍ غائب، أي يرى مُصابي هو المصاب. الخزانة ٥/٣٩٧هـ.

(٤) انظر الحديث عن ضمير الفصل، والخلاف فيه وشروطه في:

الإنصـاف، مسألة ١٠٠، وابن يعيش ٣/١٠٩، والأمالي الشجرية ١/١٠٧، ١٠٨، والمقتضَب ٤/١٠٣، ١٠٤، والتَّبصِرة ١/٥١٣، والمُغْني ص ٦٤١ (ط. المبارك).

(٥) انظر سيبويه (بولاق) ١/٣٨١، ٣٨٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦.

(٦) انظر ابن يعيش ٣/١٠٩، والتسهيل ص ٢٩.

وقال الخليل وسيبويه[1] سُمِّيَ فَصْلاً؛ لِفصله الاسمَ الذي قبلَه عَمَّا بعدَه، بدلالته على أنه ليس من تمامه، بل هو خبره ومآل المعنيين إلى شيءٍ واحدٍ إلَّا أَنَّ تقديرَهُما أحسنُ من تقديرهم.

والكوفيون يُسَمّونه عِماداً[2]؛ لكونه حافظاً لِما بعدَه حتى لا يَسْقُطَ عن الخبرية كالعِماد في البيت الحافظِ للسقف من السُّقوط، فالغرضُ من الفصل في الأصل، فَصْلُ الخبر عن النعت، فكان القياس أَلَّا يَجِيءَ إلَّا بعد مبتدأ بلا ناسخ، أو منصوب بفعل قلب، بشرط كونه معرفةً غيرَ ضمير، وكون خبره ذا لام تعريف، صالحاً لوصف المبتدأ به، وذلك لأنه إذا دخل على المبتدأ ناسخٌ يتميز به الخبر عن النعت بسبب تخالُفِ إعرابَيْهما، نحو كان، أَوْ، إنَّ، أَوْ ما الحجازية لم يَحْتَجْ إلى الفصل، وإذا كان المبتدأ نكرةً لم يُؤْتَ بالفصل؛ لأنه يُفيد التأكيدَ، ولا تؤكد النكرة إلَّا بما سبق استثناؤه في باب التأكيد، وإنما قلنا إنَّ الفصل يُفيد التأكيد؛ لأن معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم، لكنه ليس تأكيداً؛ لأنه يَجِيء بعد الظاهر، والضميرُ لا يؤكد به الظاهر[3]، فلا يقال مررت بزيد. هو نفسه، وأيضا يدخل عليه اللام نحو ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ[4]﴾ ولا يقال إنَّ زيداً لنفسه قائماً، وقد يجمع بين النفس والتأكيد بالضمير؛ لاختلاف لفظيهما، فيقال ضربته هو نفسه، وضربته إياه نفسه فيكون مثل قوله تعالى

﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ[5]﴾.

---

(١) الكتاب ١/٣٩٤ (بولاق)، والمقتضب ١٠٣/٤، والمقدِّمة المُحْسِبة ١/١٥٩.

(٢) مجالس ثعلب ١/٤٣ والتسهيل ص ٢٩، هذا ويطلق الكوفيون مصطلح عِمادٍ أيضاً على ضمير الشأن. انظر معاني القرآن للفراء: ٢/٢١٢، ٢٢٨، ٣/١٨٥، ٢٩٩، وجمل الزجاجي ص ١٤٢ الطبعة الجديدة.

(٣) د: والضمير، ولا يؤكد الظاهر بالضمير.

(٤) هود/ ٨٧ ونصُّها:
﴿قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾

(٥) الحِجْر/ ٣٠، وهي أيضاً في صاد/ ٧٣، ونَصُّها نفسه.

ولا يقـال عنـد سيبويه[1] ضربته هو هو، ولا ضربته هو إياه ووافق سيبويه في منع المتفقين، ولم يجوز سيبويه، بناءً على ذلك، ظننته هو إياه القائم، وإن جعلت أولهما فَصْلاً والثانيَ تأكيداً؛ لأنَّ الفصلَ كالتأكيد من حيث المعنى كما مَرَّ، قال فإنْ فصلت بين الفصل والتأكيد، نحو أظنه هو لقائم إياه، جاز؛ لِعَدَم الاجتماع، وإنما قلنا كان حق المبتدأ الذي يليه الفصلُ ألَّا يكون ضميراً؛ لأنه إنْ كان ضميراً أُمِنَ مِنَ التباس الخبرِ بالصفة؛ لأنَّ الضميرَ لا يوصف، وقلنا كان حَقُّ الخبرِ الذي بعد الفصل أَنْ يكونَ معرَّفاً باللام؛ لأنه إذا كان كذا أفاد الحصرَ المفيدَ للتأكيد، فناسب ذلك تأكيد المبتـدأ بالفصل، فالمبتدأ المخبر عنه بذي اللام، إنْ كان مُعَرَّفاً بلام الجنس، فهو مقصورٌ على الخبر كقوله عليه السلام:[2] «الكرمُ التقوىٰ، والحَسَبُ المالُ، والدِّينُ النَّصيحةُ».

أيْ لا كرم إلَّا التقوى، ولا حَسَبَ إلَّا المالُ ولا دِينَ إلَّا النَّصيحةُ؛ لأنّ المعنى، كُلُّ الكرمِ التقوى. وإنْ لم يكن في المبتدأ لامُ الجنْسِ، فالخبرُ المعرَّفُ باللام مقصورٌ على المبتدأ سواءٌ كان اللام في الخبر للجنس (١٣٣ أ) نحو ﴿ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ[3] ﴾ أي لا عزيزَ إلَّا أنتَ، فهو للمبالغة، كقولك أنت الرجل كل الرجل، أو للعهد، نحو رأيت الكـريم وأنت الكـريم؛ أيْ أنت ذلـك الكـريم لاغيرك، وسواءٌ كان اللام موصولاً، نحو أنت القائم، أو زائداً داخلاً في الموصول، نحو أنت الذي قال كذا.

ثم إنه اتُّسِع في الفصل، فأُدخِل حيث لا لَبْسَ بدونه أيضاً، وذلك عند تخالف

---

(١) في الكتاب ١/٣٨٢ (بولاق): «قد جرَّبتك فوجدتك أنت أنت، ويجوز فوجدتك أنت إياه إذا جعلت أنت توكيداً».

(٢) هذه أحاديثُ ثلاثةٌ، الأولُ: «الكرم التقوى»: أخرجه ابنُ أبي الدنيا عن يحيى بن أبي كثير (مُرْسَلاً) في كتاب اليقين. والثاني: «الحَسَبُ المالُ»، أخرجه أحمدُ، والتِّرمذيُّ، وابنُ ماجَهْ، والحاكم عن سمرة. والثالث: «الدِّينُ النصيحةُ»: أخرجه البُخاريُّ في تاريخه عن ثَوْبانَ، والبزَّارُ عن ابنِ عُمَرَ. مخطوط البغدادي ق ٥٩٣، ٥٩٤ رقم ٦.

(٣) المائدة /١١٨، ونصُّها: ﴿ إِن تُعَذِّبۡهُمۡ فَإِنَّهُمۡ عِبَادُكَۖ وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾

المبتدأ والخبر في الإعراب، نحو كان زيد هو القائم، وما زيد هو القائم، وإنَّ زيداً هو القائم، وعند كون المبتدأ ضميراً نحو «أَنِّيٓ أَنَا ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ[1]» وعند كون الخبر ذا لام لا يصلح؛ لوصفية المبتدأ، كقولك الدِّينُ هو النصيحةُ، وعند كون الخبر أفعلَ التفضيل؛ لمشابهته ذا اللام، وَوَجْهُ المشابهة له كون مخصصه حرفاً يقتضيها أفعل التفضيل معنى، أعني مِنْ فهي ملتبسةٌ به ومتحدةٌ معه، كما أَنَّ مخصص ذي اللام حرف متحدة معه، أي اللام، ومن ثمة جاز وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا؛ ولكون مِنْ التفضيلية كاللام معنى لا يجتمعان، فلا تقول الأفضل من زيد، كما يَجيءُ في بابه، وَجَوَّزَ أهلُ[2] المدينةِ مجيءَ الفصل بعد النكرة في نحو ما أظن أحداً هو خير منك، قال الخليلُ[3] والله إنه لَعظيمٌ في المعرفةِ تصييرهم إياه لغواً، يعني إذا كان مستبعداً في ا لمعرفة مع أنه قياسُهُ، كما مَرَّ، فما ظنك بالنكرة، وأَجازَ الجُزولي[4] وقوعه بين أَفْعَلَيْ تفضيلٍ، نحو خيرٌ مِن زيدٍ هو أفضلُ مِنْ عَمْرٍو، ولست أعرف به شاهداً قاطعاً[5]، وجوَّزَ بعضُهم وقوعَه قبل مثلك وغيرك نحو رأيت زيداً هو مثلك، وهو غير، وكذا جَوَّزَ نحو رأيت مثلك هو مثل زيد؛ لكون نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما، وكذا[6] جَوَّزَ بعضُهم وقوعَه قبلَ المضافِ إلى المعرفة؛ كقوله تعالى ﴿ إِنِّيٓ أَنَا۠ أَخُوكَ ﴾[7]

---

(١) الحِجْر /٤٩، ونصُّها: ﴿ لَا يَمَسُّهُمۡ فِيهَا نَصَبٞ وَمَا هُم مِّنۡهَا بِمُخۡرَجِينَ نَبِّئۡ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾

(٢) انظر سيبويه ٣٩٦/٢، ١٨٥، ١٥٢/٣ هارون، والتذييل والتكميل ١٨٧/١أ، وارتشاف الضَّرَب ٢١٤/١أ.

(٣) سيبويه ٣٩٧/١: هذا الذي نسبه الشارح للخليل، نقله عنه سيبويه، والرضي نقله بشيءٍ من التصرف.

(٤) الشرح الصغير للمقدمة الجُزُولية ص ٨٩.

(٥) في د. زيادة: «نحو رأيت خيراً من زيد هو أفضل من عَمرو».

(٦) م، د زيادة: «ولا شاهد عليه، ولا يثبت ذلك بمجرد القياس، وإلغاء الضمير ليس بأمر هين فينبغي أن يقتصر على موضع السماع، ولم يثبت إلّا بين معرفتين، ثانيتهما ذات اللام، أو معرفة أو نكرة هي أفعل التفضيل، وكذا...».

(٧) يوسف /٦٩، والآية بتمامها:

﴿ وَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيۡهِ أَخَاهُۖ قَالَ إِنِّيٓ أَنَا۠ أَخُوكَ فَلَا تَبۡتَئِسۡ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾

وجوَّزَ بعضُهم وقوعَه قبلَ العَلَم ، نحو إني أنا زيد، والحقُّ أنَّ كل هذا ادّعاءٌ، ولم يثبت صِحّتها ببَيِّنَةٍ من قرآن، أو كلامٍ مَوْثُوقٍ به، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنِّىٓ أَنَا۠ أَخُوكَ﴾ ليس بنصٍّ؛ إذ يحتمل أن يكون أنا مبتدأ ما بعده خبرُه، والجملة خبر إنَّ، بلى لو ثبت في كلامٍ يَصِحُّ الاستدلالُ به، نحو ما أظن أحداً هو خيراً منك، وكان خير من زيد هو أفضل مِن عمرو، ورأيت زيداً هو مثلك، أو غير وكان مثلك هو مثل زيد، وكنت أنا أخاك، وظننتك أنت زيداً، بنصب ما بعدَ صيغةِ الضميرِ المذكور في ذلك، لَحَكَمْنا بكَوْنها فَصْلاً، ولا يثبت ذلك بمجرد القياس. وإلغاءُ الضميرِ ليس بأمرٍ هَيِّنٍ، فينبَغي أن يقتصر على موضع السَّماع، ولم يثبت إلاَّ بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام، أَوْ بين معرفةٍ ونكرة هي أفعل التفضيل كما ذكر سيبويه[1].

وأجـازَ المازنيُّ وقوعَه قبلَ المضارعِ؛ لمشابهته للاسم؛ وامتناع دخول اللام عليه فَشَابَهَ الاسمُ المعرفةَ، قال تعالى

﴿وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾[2]

قال: ولا يجوز زيد هو قال؛ لأنَّ الماضيَ لا يُشَابِهُ الأسماءَ، حتى يُقالَ فيه كأنه اسمٌ امتنع دخولُ اللام عليه. وهذا الذي قاله دعوى أيضاً بلا حُجَّةٍ. وقولُه تعالى «ومكرُ أولئك هو يَبُور» ليس بِنَصٍّ في كونِهِ فَصْلاً؛ لِجَوازِ كونه مبتدأً ما بعده خبره. وقوله: لا يجوز زيد هو قال، ليس بشيءٍ، كقوله تعالى: «وأنه هو أضحك وأبكى * وأنه هو أمات وأَحْيى»[3] وَرُوي عن محمد بن مروان[4]، وهو أحد قُرَّاءِ المدينة «هؤلاء بناتي هن

(١) الكتاب ١/٣٩٧ (بولاق).

(٢) فاطر: /١٠، والآية بتمامها:

﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا ۚ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ۚ وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۖ وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ انظر البحر المحيط ٧/٣٠٤.

(٣) والنَّجم /٤٣، ٤٤.

(٤) وردت عنه الرواية في حروف القرآن. (غاية النهاية ٢/٢٦١).

أطهرَ لكم»[1] بالنصب[2]، وكذا رُويَ عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ[3]، قالَ أبوعمرو بنُ العَلاءِ: احتبى ابنُ مروانَ في لحنه[4]؛ يعني بإيقاع الفصل بين الحال وصاحبِها. وقد أجازوا الفصلَ بين الخبرين، إذا كان للمبتدأ خبران معرَّفان باللام، نحو هذا الخَلُّ هو الحامِضُ حتى لا يلتبسَ الخبر الثاني بنعت الأول، وأنا لا أعرف به شاهداً قطعياً، ولا يتقدم الفصلُ مع الخبر المتقدِّم، نحو هو القائم زيدٌ لأمنهم من التباس الخبر بالصفة؛ إذِ الصفةُ لا تتقدم على الموصوف، وجوَّزه الكسائيُّ[5] كما جاز، نحو قوله تعالى «كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ»[6] مع الأَمْنِ مِنَ اللَّبْسِ. هذا، وإنما جيء بصيغة ضميرٍ مرفوعٍ مُنفصلٍ مطابقٍ للمبتدأ؛ لِيَكُونَ في صورة مبتدأٍ ثانٍ ما بعده خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، فيتميز بهذا السبب ذو اللام عن النعت؛ لأنَّ الضميرَ لا يُوصَفُ، وليس بمبتدأ حقيقةً؛ إذْ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو: ظننت زيداً هو القائم، وكنت أنت القائم. ثُمَّ لَمَّا كان الغرضُ المُهِمُّ مِنَ الإتيان بالفصل ما ذكرنا، أَيْ دَفْعَ التباسِ الخبر الذي بعده بالوصف، وهذا هو معنى الحرف؛ أعني إفادة المعنى في غيره، صار حرفاً وانخلع عنه لباس الاسمية، فَلَزِمَ صِيغةً معيَّنةً، أي صيغة الضميرِ

---

(١) هود/٧٨ ونصُّها:
﴿وَجَآءَهُۥ قَوۡمُهُۥ يُهۡرَعُونَ إِلَيۡهِ وَمِن قَبۡلُ كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُخۡزُونِ فِي ضَيۡفِيٓۖ أَلَيۡسَ مِنكُمۡ رَجُلٞ رَّشِيدٞ﴾ انظر مجالس ثعلب ٤٣/١.

(٢) يعني بنصب (أطهر)، وهي قراءة عيسى بن عُمَر. انظر المحتسَب ٣٢٥/١، وإعرابَ القرآن للنحاس ١٠٤/٢، والبحرَ ٢٤٧/٥، وشواذَّ ابن خالَوَيْه ص ٦٠.

(٣) تابعيٌّ، عرض على عبدالله بن عباس، وعرض عليه أبوعمرو بن العلاء، قُتِلَ سنة ٩٥هـ، وقيل ٩٤هـ. (غاية النهاية، طبقات الحفاظ ٣١).

(٤) انظر تكملة القِصة في طبقات الشعراء ٢٠/١ القاهرة سنة ١٩٧٤م، وانظر مجالس ثعلب ٣٥٩/٢، وسيبويه ٣٩٧/١ (بولاق)، والمغني ص ٦٤١ (ط. المبارك). وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٥٤٤/١، ٥٤٥.

(٥) الهمع ٦٨/١.

(٦) المائدة/١١٧، والآية بتمامها:
﴿مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۚ وَكُنتُ عَلَيۡهِمۡ شَهِيدٗا مَّا دُمۡتُ فِيهِمۡۖ فَلَمَّا تَوَفَّيۡتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ﴾.

المرفوع ، وإنْ تَغَيَّرَ ما بعده عن الرفع إلى النصب كما ذكرنا؛ لأنَّ الحَرْفَ عديمةُ التصرف، لكنه بقي فيه تصرُّفُ واحدٌ، كان فيه حالة الاسمية، أعني كَوْنَهُ مفرداً، ومثنىً، ومجموعاً، ومذكراً، ومؤنثاً، ومتكلّماً، ومخاطباً، وغائباً؛ لِعَدَمِ عراقته في الحرفية، ومثله كاف الخِطاب في هذا التصرُّفِ لما تجرد عن من الاسمية، ودخله معنى الحرفية، أي إفادته في غيره، وتلك الفائدةُ كون اسم الإشارة الذي قبله مخاطباً به واحدٌ، أو مثنى، أو مجموع مذكر، (١٣٣ ب) أو مؤنث، فإنه صار حرفاً، مع بقاء التصرفِ المذكورِ فيه.

فَإِنْ قلت قلنا أسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كالأسماء الاستفهامية والشرط مع بقائها على الاسمية، فَهَلَّا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك؟ قلت بينهما فَرْقٌ، وذلك أنّ أسماءَ الاستفهام والشرط دالَّةٌ على معنى في أنفسها، ودالَّةٌ على معنى ف غيرها، والفصل وكاف الخطاب الحرفية لا يَدُلَّانِ إلَّا على معنى في غيرهما، وقد تقدم في حَدِّ الاسمِ أَنَّ الحَدَّ الصحيحَ للحرف أن يُقالَ هو الذي لا يدل إلَّا على معنى في غيره، ولا يقال هو ما دَلَّ على معنىً في غيرِهِ.

اعلم أنه إنما يتعين فصلية الصيغة المذكورة، إذا كانت بعد اسمٍ ظاهرٍ، وكان ما بعدها منصوبًا، نحو كان زيد هو المنطلق، أَوْ إذا دخلها لام الابتداء، وانتصب ما بعدها، وإن كانت أيضاً بعد مُضْمَرٍ، نحو إن كنت لأنت الكريم[1]، وذلك لأنها إذا كانت بعد مضمر بِلا لامِ ابتداءٍ، جازَ كَوْنُهُ تأكيداً لذلك الضمير، نحو «إنه هو الغفور»[2]، فإنه قد يؤكَّدُ المتصلُ بالمنفصلِ المرفوع كما مَرَّ في باب الإبتداءِ، وَأَمَّا إذا كانت بعد ظاهر، وانتصبَ ما بعدَها، فإنها لا تكون تأكيداً؛ لأن المظهر لا يؤكَّدُ بالمضمر، ولا تكون مبتدأة؛ لانتصابِ ما بعدَها، وكذا إذا دخلها لامُ الابتداء، مع

---

(١) انظر الهمع ١/٦٩، ودراسات ق ٣ جـ ١ ص ١٣٤ وما بعدها.

(٢) القَصص /١٦، ونصُّها:

﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾.

انتصاب ما بعدها، فإنه لا يدخل لام الابتداء على التأكيد، ولا يكون مبتدأ، مع نصب ما بعدها. وقوله «إنك لأنتَ الحليمُ»[1] يَحتمل أن يكون مبتدأ، وفصلاً، ولا يجوز كونُه تأكيداً؛ لِأجْلِ اللام كما ذَكَرْنَا.

قوله: «ولا مَوْضِعَ له عند الخليلِ»[2].

الأظهرُ عند البصريين[3] أنه اسمٌ مُلْغىً، لا مَحَلَّ له، بمنزلة ما إذا أُلغيت في نحو إنما، ولهذا قال الخليلُ[4]: واللهِ إنه لَعظيم؛ لأنَّ إلغاءَ الاسمِ ليس بِسَهْلٍ، كالإلغاء الحَرْفِ.

، وقال بعضُ البصريين إنه حرف[5] استنكاراً؛ لِخُلُوِّ الاسمِ عن الإعرابِ لفظاً ومحلاً ولِما ذكرنا قَبْلُ من طَرَآن معنى الحرفيةِ عليه.

والكوفيون يَجعلون[6] له محلاً من الإعراب، ويقولون هو[7] تأكيدٌ لِما قبلَه، فإنّ ضميرَ المرفوعِ قد يؤكَّد به المنصوبُ والمجرورُ كما مَرَّ في باب التأكيد، نحو ضربتك أنت، ومررت بك أنت.

وَيُرَدُّ عليهم أَنَّ المضمرَ لا يؤكد به المظهرُ، فلا يقال جاءني زيد هو، على أن الضمير لِزيدٍ، ونحن نقول إنَّ زيداً هو القائم.

وَيُرَدُّ عليهم أيضاً أَنَّ اللامَ الداخلةَ في خبر إنَّ لا تدخل في تأكيدِ الاسمِ، فلا يُقالُ إنَّ زيداً لنفسه كريم.

---

(١) هود / ٨٧، ونصُّها:
﴿ قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴾

(٢) المغني ص ٦٤٥ (ط. المبارك).

(٣) المغني ص ٦٤٥.

(٤) سيبويه ١ / ٣٩٧ (بولاق) «وقد مَرَّ قول الخليل قبل قليل».

(٥) مغني اللبيب ص ٦٤٥.

(٦) مغني اللبيب ص ٦٤٥.

(٧) الكِسائي، المغني ص ٦٤٥.

وبعض[1] النحاة يقول حُكْمُهُ في الإعراب حُكْمُ ما بعدَهُ؛ لأنه يقع مع ما بعده كالشيءِ الواحدِ، ولذا يدخل عليه لامُ الابتداء في نحو «إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ»[2] وهو أضعف من قول الكوفية؛ لأنّا لم نَرَ اسماً يَتبع ما بعدَه في الإعراب.

قوله: «وبعضُ العربِ[3] يَجعله مبتدأً ما بعده خبره».

فلا ينصب ما بعدَه في باب كان، وباب علمت، وما الحجازية، وعليه ما نقل في غير السبعة[4] «ولكن كانوا هم الظالمون»[5]، و «إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ[6]»، بالرفع[7] وقوله عليه ا لصلاة والسلام «كُلُّ مولودٍ يولَدُ على الفِطْرَةِ حتى يكونَ أبواه هما اللذان يُهَوِّدانهِ أو يُنَصِّرانِهِ[8]» فيه ثلاثةُ أوْجُهٍ: أحدُها أنَّ في يكون ضميرَ الشأن، والثاني أنَّ فيه ضميرَ

---

(١) الكسائي. المغني ص ٦٤٥.

(٢) من الآية ٨٧ من سورة هود.

(٣) الفَرَّاء. المغني ص ٦٤٥؛ وفيه: «.. ثم قال الكسائي: محلُّه بحَسَب ما بعده، وقال الفراء: بحسب ما قبله، فمحله بين المبتدأ والخبر رفعٌ، وبين معمولَيْ ظَنَّ نصبٌ، وبين معمولَيْ كان رفعٌ عند الفراء، ونصبٌ عند الكسائي، وبين معمولَيْ إنّ بالعكس».

(٤) ممن قرأ بها عبدالله بن أبي إسحاق، وأبوزيد النحْوِيان. (شواذُ ابن خالَوَيْه ص ١٣٦، والبحر ٢٧/٨).

(٥) الزُّخرُف /٧٦، ونصُّها: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

(٦) الكهف /٣٩، والآية بتمامها:
﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾.

(٧) قراءة عيسى بن عمرَ، على أن تكون (أنا) مبتدأ، و (أقل) خبره، والجملة في موضع مفعول (ترني) الثاني إن كانت علمية، وفي موضع الحال إن كانت بصرية، وقرأ الجُمهور (أقلَّ) بالنصب مفعولاً ثانياً لِتَرَنِي، وهي علمية لا بصرية لوقوع (أنا) فصلاً، ويجوز أن يكون توكيداً للضمير المنصوب في ترني، ويجوز أن تكون بصرية، وأنا توكيد للضمير في ترني المنصوب، فيكون (أقل) حالاً، انظر البحر ١٢٩/٦.

(٨) أخرجه من حديث أبي هريرةَ بألفاظٍ متقاربةٍ تختلف عن لفظ الرَّضي: البُخاري في الصحيح (كتاب الجنائز ـ باب إذا أسلم الصبي فمات، هل يصلى عليه ٩٥/٢ (ط. بولاق).
ومُسلمٌ في صحيحه (كتاب القدر ٥٢/٨ ـ ٥٤ط. دار الخلافة، وليس في رواية البخاري ومسلم «حتى يكون أبواهُ» وإنما هي: فأبواه، وأبو داود في سُنَنه (كتاب السنة ـ باب القدر ٣٦٦/٤ من عون المعبود)، والتِرمذي في جامعه (كتاب القدر ١٩٧/٣ من تُحفة الأحوذي)، ومالك في الموطَّأ، (كتاب الجنائز ص ٢٤١ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي)، وأحمدُ في المُسْنَدِ ٢٣٣/٢، ٢٧٥، ٣٩٣، ٤١٠، ٤٨١، وأخرجه أحمد من حديث جابر بن عبدالله أيضاً ٣٥٣/٣.

المولودِ، وقوله «أبواه هما اللذان» جملة خبر كان في الوجهين، والثالثُ أن يكون أبواه اسمَ كان وقوله «هما اللذان» جملة خبر كان، ورُوي هما اللذين، فأبواه اسم كان واللذين خبره، وهما، فَصْلٌ[1].

[ضَميرُ الشَّأْنِ والقِصَّة]

قولُه: «ويتقدم قبلَ الجملة ضميرُ غائبٍ يسمى ضميرَ الشأن، يفسر بالجملة بعدَه، ويكون منفصلاً، ومتصلاً مستتراً، وبارزاً، على حَسَبِ العوامل، نحو هو زيد قائم، وكان زيد قائم، وإنه زيد قائم وَحَذْفُهُ منصوباً ضعيفٌ، إلاَّ مع إنَّ إذا خُففت، فإنه لازمٌ.

قَوْلُهُ: «ضمير غائب» إنما لزم كونُهُ غائباً دون الفصل، فإنه يكون غائباً وحاضراً، كما تَقَدَّمَ؛ لأنَّ المُرادَ بالفصل هو المبتدأ، فيتبعه في الغَيْبَةُ والحضور، والمراد بهذا الضمير الشأن والقصة، فيلزمه الإفراد، والغيبة، كالمعود إليه، إمّا مذكّراً، وهو الأغلبُ، أو مؤنثاً، كما يجيء، وهذا الضميرُ كأنه راجعٌ في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤالٍ مقدر، تقول مثلاً هو الأمير مقبلٌ، كأنه سمع ضوضاء وجلبة، فاستبهم الأمر فيسأل: ما الشأن والقصة؟ فقلت هو الأميرمُقْبُلٍ؛ أي الشأن هذا، فلما كان المعود إليه الذي تضمنه السؤال غيرَظاهرٍ قَبْلُ اكتفى في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه، بلا فَصْلٍ؛ لأنه معينٌ للمسؤول عنه، ومبينٌ له، فبان لك بهذا أن الجُملةَ بعد الضمير لم يُؤْتَ بهالِمُجَرَّدِ التفسير، بل هي كسائر أخبار المبتدآت، لكنْ سُميت تفسيراً؛ لِما بينته. والقصدُ بهذا الإبهام، ثم التفسير، تعظيمُ الأمر، وتفخيمُ

وانظر فيض القدير ٥/٣٣، وإعراب الحديث النبوي للعكبري ص ٧٨ (تحقيق د. حسن الشاعر. وزارة الثقافة، الأردن سنة ١٩٨١م)، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة خديجة الحديثي ص ١٤٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٦٠، ٤٦١.

(١) انظر مغني اللبيب ص ٦٤٦، ٦٨٨ (ط. المبارك).

الشأن، فعلى هذا لابُدَّ أن يكونَ مضمونُ الجملةِ المفسرةِ شيئاً عظيماً يعتنى به، فلا يُقالُ مثلاً هو الذباب يطير. وقد يُخبر عن ضمير الأمر المستفهم عنه تقديراً بالمفرد، تقول هو الدهر حتى لا يبقى على صرفه باقية، قال أبوالطيب:[1]

٤٠٥ هو البَيْنُ حتى ما تَأَنَّى الحزائِقُ[2] . . . . . .

كأنه قيل أي شيءٍ وقع من المصائب، فقال هو البَيْنُ، وقوله حتى ما تَأَنَّى، مبني على ما يفهم من استعظامِ أمرِ (١٣٤ أ) البَيْنِ، المستفاد من إبهام الضميرِ، أي ارتقى أمر البين في الصعوبة حتى لا يَتَأَنَّى جماعات الإبل أيضاً.

وأجازَ الفراءُ[3] أن يفسر ضميرَ الشأن مفردٌ مؤوّل بالجملة، نحو كان قائماً زيدٌ، وكان قائماً الزيدان، أو الزيدون، على أَنَّ قائماً في جميعِها خَبَرٌ عن ذلك الضمير وما بعدَه مرتفعٌ به، وكذا أجاز نحو، ظننته قائماً زيدٌ، أو الزيدان، أو الزيدون، وكذا ليس بقـائم أخواك، وما هو بذاهب الزيدان. والبصريون يمنعون جميعَ ذلك ولا

---

(١) الحقيقة التي يجب أن يُلْتزَمَ بها عند الرضي، وغيرِه من النحاة، هي عدم الاستشهادِ بشعر المُحْدَثين وممن جاؤوا بعد عصر الاستشهاد، إذْ ينبغي عدم الاستشهاد بشعر أبي الطيب المتنبي، وقد اتخذ المجمع اللغويُّ في القاهرة ـ بشأن المحاكاة والنقل عن العرب ـ قراراً جاء فيه «إنَّ العرب الذين يوثق بعربيتهم، ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع».
وقـد سبق أن حدد القـدمـاء تأريخاً للنقل عن العرب، إذ ذكر ذلك السُّيوطيُّ، إذْ حَدَّد آخر من يحتج به من الأشخاص هو إبراهيم بن هَرْمَة الذي ولد سنة «٩٠»هـ وعَمَّرَ طويلاً، حتى اجتاز منتصف القرن الثاني.
انظر مجلة المجمع اللغوي، القاهرة مج ١/ص٢٠٢، والاقتراح ص ٢٧ بتصرف.

(٢) صدر بيت، وعجزه: ويا قلبُ حتى أنت مِمَّن أُفارقُ.
وهذا البيت مطلع قصيدة، مدح بها الحسين بن إسحاق التَنوخي، بلغتْ سبعةً وعشرينَ بَيْتاً، كما في ديوان المتنبي بشرح العُكْبَري ٢/٣٤١ (توزيع دار الباز بمكةَ المكرمةِ سنة ١٩٧٨م).
و(تأنَّى): تَمَهَّلَ وتَرَفَّق، والحزائق: الجماعات، واحدُها: حَزيقة. والمعنى أنَّ الأحبة فارقوني، فذهب قلبي معهم، ففارقني وفارقته. والبَيْنُ: عطفُ بيانٍ، أو مبتدأٌ ثانٍ، وخبره مضمر، تقديره: الذي فرَّق كل شيء، وهو كناية عن البَيْن. و(حتى) في الموضعين: ابتدائية. وأشار إليه ابنُ جني بقوله: معناه يفارقني كل أحد، حتى أنت مفارقي.

(٣) انظر ابن يعيش ٣/١١٤، والبحر ١/٣١٥ والخزانة ٣/٦١٦ (بولاق)، والدُّرَّ المَصُون (مخطوطة الأحمدية بحلب) الورقة ١١٣.

يُجَوِّزُونَ إلاَّ نحو ليس بقائِمَيْنِ أخواك، وما هو بذاهِبَيْنِ الزيدان، على أن يكون أخواك اسمَ ليس وبقائمين خبرَهُ مقدماً، أو يكون اسمُ ليس ضميرَ الشأن والجملةُ الابتدائية المقدمة الخبر خبرَها.

وذكر السّيرافيُّ لتجويز ما أجازه الفراء[1] من نحو، ما هو بذاهب الزيدان وَجْهَا وذلك أن الصفةَ مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة؛ لأنها مبتدأ مستغنٍ عن الخبر فيكون ضمير الشأن مفسراً بجملة، وفيها ذُكِرَ نَظَرٌ على مذهب البصريين، لأن الصفةَ عندهم إنما تكون مع فاعلها جُملةً إذا اعتمدت على نفس (ما)، لا على المبتدأ بعدَها فخبرُ ما في نحو ما زيد بضارب أخوه مفردٌ.

وبعضُ البصريين يَمنع من نحو، ليس بذاهِبَيْنِ أخواك، وما هو بذاهب زيدٌ، على أنَّ في ليس ضمير الشأن، قال لأن الشأنَ تفسيرُهُ جملةٌ، ولا يكون الباء في خبرها ما وليس إلاّ إذا كان مفرداً، وأمّا قولُه تعالى

﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ﴾[2]

فيجوز أن يكون «هو» ضميرَ التعميرِ الذي تضمنه قوله قبلَ لو يعمر، وأَنْ يُعَمَّرَ بَدَلٌ مِنْ هو، أَوْ يكـون «هو» راجعاً إلى أحدهما وأَنْ يُعَمَّرَ فاعلٌ بِمُزحزِحه، نحو مازيد بنافعه فضله.

والبصريون يُوجبون التصريحَ بِجُزْأي الجملة المفسرةِ لضميرِ الشأن؛ لأنها مفسرةٌ فالأَوْلى استغناء جزأَيْها عن مفسر، وأجاز الكوفيون عَدَمَ التصريحِ بأحد جزأيها؛ نحو إنه ضربت، وإنه قامت، وليس لهم به شاهدٌ، وهذا الضميرُ يسميه الكوفيون

---

(١) معاني القران ١/٥١.

(٢) البقرة /٩٦، والآية بتمامها:

﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾.

ضميرَ المجهولِ [1]؛ لأن ذلك الشأنَ مجهولٌ؛ لكونه مقدراً إلى أن يفسر، ولا يعود إليه ضمير من الجملة التي هي خبره لِما مَرَّ في باب المبتدأ، ولا يُبدل منه، ولا يُقَدَّمُ الخبر عليه لِئلاَّ يزولَ الإبهامُ المقصودُ منه، ولا يؤكد؛ لأنه أَشَدُّ إبهاماً من المنكر، ولا تؤكد النكرات [2]، ويُختار تأنيثُ الضمير؛ لرجوعه إلى المؤنث، أي القِصة إذا كان في الجملة المفسرة مؤنثٌ لِقَصْدِ المطابقة، لا لأن مفسره ذلك المؤنث، كقوله تعالى:

﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ [3]

وقولــــهِ: [4]

٤٠٦ - على أنها تعفو الكلوم وإنما نُوكَّل بالأدنى وإن جَلَّ ما يَمضي

والشرطُ أَلَّا يكونَ المؤنثُ في الجملة فضلةً، فلا يختار أنها بنيت غرفة، وألا يكون

---

(١) انظر معاني الفراء ٢/٢٧٥، ومجالس ثعلب ١/٢٣٠، ومُشْكِل إعراب القرآن ٢/١٣٨، وابن يعيش ٣/١١٤، والتسهيل ص ٢٨، ٢٩.

(٢) د: «ولا يؤكد ولا يبدل منه، ولا يقدم الخبر عليه، كل هذا لئلا يزول الإبهام المقصود منه، ويختار...».

(٣) الحج / ٤٦، ونصُّها:
﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴾.

(٤) هو أبوخراش الهذلي، والبيت من أبيات أوردها السُّكَّريُّ في أشعار الهُذَليين ٣/١٢٣٠، والمبردُ في الكامل ٢/٥٢٩، وأبوتمام في أول باب المراثي من (الحماسة) بشرح التبريزي ٢/١٤٣، والأصبهانيُّ في الأغاني ٢١/٢٤٣، والقالي في أماليه ١/٢٦٧، وهي:

حَمِدتُ إلـٰهي بعد عُروةَ إذْ نجا * خِراشٌ وبعضُ الشرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ
فوالله لا أنس قتيلا رُزئتهُ * بجانب قَوْسَىَ ما مشيتُ على الأرضِ
على أنها.....

ورواية ابن جني في المحتَسب ٢/٢٠٩: «بلى إنها تعفو الكلوم...» «على أَنَّ (على) في قوله: على أنها... للاستدراك والإضراب، وقوله: على أنها، قال شُرَّاح الحماسة: الضمير للقِصة، ولو قال: على أنه، لجاز وكان الضمير للشأن...» شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/٢٥٦.

«قال التبريزي: مَوْضِعُ (على أنها) نَصْبٌ على الحال، والعامل فيه: لا أنسى». الخزانة ٥/٤٠٥، ٤١٢ ط. هارون، والتقدير: لا أنسى قتيلاً رزئته على عفاء الكلوم، أي أذكره عافياً جُرحي كسائر الجِراح.

كالفضلة أيضاً، فلا يختار أنها كانت القرآن معجزة؛ لأن المؤنثَ منصوبٌ نَصْبَ الفضلات، وذلك لأنّ الضميرَ مقصودٌ مُهِمٌّ، فلا يُراعى مطابقته للفضلات، وتأنيثُه وإن لم يتضمَّنِ الجملة المفسرة مؤنثاً قياسٌ؛ لأنَّ ذلك باعتبار القِصة، لكنه لم يُسْمَعْ.

وإذا لم يدخله نواسخ المبتدأ، فلابُدَّ أن يكون مفسره جملةً اسميةً وإذا دخلته جازَ كونُها فعليةً أيضاً، كما في قوله تعالى:

﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ[1]﴾

وتقول ما هو قائم زيد.

قولـــه: «ويكون منفصـــلًا».

وذلك إذا كان مبتدأ أو اسمَ ما، ويكون متصلاً منصوباً بارزاً في بابَيْ إنَّ، وظَنَّ، ومتصلاً مرفوعاً، مستتراً في بابَيْ كان وكاد[2].

قوله: «وحَذْفُهُ منصوباً ضعيفٌ».

ولا يَجوز حَذْفُ هذا الضميرِ؛ لِعَدَمِ الدليلِ عليه؛ إذِ الخبرُ مُستقلٌّ ليس فيه ضميرٌ رابطٌ، ولا يحذف المبتدأ ولا غيرُهُ إلَّا مع القرينةِ الدالَّةِ عليه، ويُجَوِّزُ حذفهِ منصوباً مع ضَعْفِهِ صيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه، نحو قولِهِ:[3]

إنَّ مَنْ يدخُلِ الكنيسةَ يوماً يَلْقَ فيهـا جآذراً وظِبـاءَ (٧٨)

وقولـــهِ:[4]

---

(١) من الآية ٤٦ في سورة الحج.

(٢) انظر المقتضب ٤/٩٩، ١٠٠، ١١٠، والتسهيل ص ٢٨، ٢٩.

(٣) سبق تخريجه في القسم الأول.

(٤) الأعشى (ديوانه ص ٢٧، بيروت)؛ وفيه: مَنْ يلمني على بني ابنة، بدل، إنّ مَنْ لام في بني بنت. . . وعليها لا شاهدَ فيه.

والبيت في: سيبويه ١/٤٣٩ (بولاق)، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٠، الأمالي الشجرية ١/٢٩٥، الخزانة ٢/٤٦٣، و٣/٦٥٤، و٤/٣٨٠ (ط. بولاق)، المغني ص ٧٨٩ (ط. المبارك). و(حَسَّان): أحدُ

٤٠٧ ـ إنَّ مَنْ لامَ في بني بنت حسا نَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ في الخُطُوبِ

وذلك الدليلُ أن نواسخَ المبتدأ لا تدخل على كَلِمِ المُجازاة كما مَرَّ في باب المبتدأ.

قولُهُ: «إلَّا مع إنَّ إذا خُففت فإنه لازم».

إذا خُففتِ المفتوحةُ جازَ إعمالها في الاسمِ الظاهرِ وإهمالُها كالمكسورةِ على ما قال الجُزولي[1] قال ابن جعفر: لكنَّ تَرْكَ إعمالها في الظاهر أكثرُ.

وقال المصنف كما يَجيء في باب الحروف إعمالُها في البارز شاذٌّ كقوله[2]:

٤٠٨ ـ فلو أَنْكِ في يوم الرَّخاءِ سَأَلْتِني .....

والأكثرُ مع الإلغاء ظاهراً؛ لأنها تعمل[3] في ضمير شأنٍ مقدَّرٍ، بِخِلافِ المكسورةِ الملغاةِ، فإنها إذا أُلغيت ظاهراً أُلغيتْ مُطْلَقاً، ولم تعمل تقديراً، وإنما أعملت المفتوحةُ الملغاة ظاهراً في ضمير شأنٍ مقدّرٍ؛ ليحصل بينها وبين الجملة التي تليها رَبْطٌ مقدَّرٌ من حيث اللفظُ بسببِ هذا الاسمِ؛ لأنـه يكـون لها باسمهـا ارتبـاطٌ ولاسمها بالخبر ارتباطٌ، فيحصل بينها وبين الجملة (١٣٤ ب) التي هي خبرُ اسمِها ارتباطٌ.

= تبابعة اليمن القُدَماء، وبِبِنْتِهِ يتصل نَسَبُ ممدوح الأعشى في هذا البيت، وهو قَيْسُ بنُ مَعْدِيكرب.
الشاهد: فيه أن اسمَ إنَّ ضميرُ شأنٍ محذوف.

(١) شرح المقدمة الجُزُولية ص ٧٩.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله. وهذا صدر بيت، وعجزُه: فراقَكِ لم أبخل وأنتِ صديقُ، وفي الخزانة ٤٢٦/٥ (هارون)، وشرح الألفية للمُرادي ٣٥٤/١: طلاقَكِ، بدل فِراقَكِ، وقد أنشده الفراء في معاني القرآن ٩٠/٢، ولم يعزُه إلى قائله. والبيت في: ابن عقيل ٢١٩/١، والأشمـوني ٢٤٦/١. ويوم الرخاء متعلق بسألتني، وفراقَكِ مفعوله الثاني، والجملة خبر أن المخففة، ولم أبخل جواب لو، وجملة أنتِ صديقُ حالٌ من ضمير أبخل.
فإن قلت: كان الواجب أن يقول: وأنتِ صديقة. والجواب أنه قد يقال للواحد والجمع والمؤنث. (انظر المذكر والمؤنث لابن الأنبارى، تحقيق د. الجنابي ص ٢٣٤ والمخصص ٢٩/١٧ ـ ٣٠). أو تقول: قد جاء شيءٌ من فعيل بمعنى فاعل، مستوياً فيه المذكر والمؤنث، حملاً على فعيل بمعنى مفعول... الشاهد في: (أنك) حيث خففت (أن) المفتـوحة، وبرزَ اسمُها وهو الكاف، وذلك قليلٌ، والكثير أن يكون اسمُها ضميرَ الشأنِ واجب الاستتار، وخبره جملة.

(٣) م: «ومع الإلغاء ظاهراً، فالأكثر على أنها تعمل».

وإنما طلبوا الارتباطَ اللفظيَّ بينهما؛ لارتباطٍ بينهما[1] معنويٍ تامّ، وذلك أنها حَرْفٌ موصولٌ، وهي مع جملتها في تقدير المفرد، أي المصدر؛ إذْ هي حرفٌ مصدريٌّ، فكأن أنَّ وحدَها بعضُ حروف ذلك المفردِ، بخلاف إنَّ المكسورةِ، فإنها مع جملتها ليست بتقديرِ المفرد، هذا هو المشهورُ من مذهب القوم، أَعني إعمالَ المفتوحةِ تقديراً في حال إلغائها لفظاً وقد أَجاز سيبويه[2] إلغاءَها لفظاً وتقديراً كالمكسورة فتكون. كما المصدرية هي مع جملتها في تقدير المفردِ، مع أنه لا رَبْطَ بينهما لَفْظَاً ولا يَضُرُّ ذلك وهذا المذهبُ ليس بِبَعيدٍ.

واعلم أَنَّ أعلى المضمراتِ اختصاصاً ضميرُ المتكلمِ، ثم المخاطَبِ، ثم الغائبِ، وَيغلبُ الأَخَصُّ في الاجتماعِ، نحو أنا وأنت أو هو قلنا وأنت وهو قلتما.

[اسمُ الإشارةِ: أَلفاظُهُ المُستعمَلةُ]

قولُهُ: اسمُ الإشارة[3] ما وُضِع لمشار إليه وهي خمسةٌ ذا[4] للمذكر، ولمثناه ذان وذَيْن وللمؤنث تا[5] وتي وتـه وذه[6]، وذي[7] ولمثناه تان وتَيْن، ولجمعهما أُولاء[8] مداً[9] وقصراً[10]، ويلحقها حرف التنبيه، ويتصل بها حرفُ الخطابِ[11] وهي خمسةٌ في خمسةٍ

(١) ط: بينها.

(٢) الكتاب ١/٤٧٢ بولاق.

(٣) انظر حد اسم الإشارة في كتاب شرح الحدود النَّحْوية للفاكهي ص ٣٢١.

(٤) انظر التكملة ص ٢١٠.

(٥) انظر التكملة ص ٢١٠.

(٦) انظر التكملة ص ٢١٠.

(٧) انظر التكملة ص ٢١٠.

(٨) انظر حد المقصور في شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٢٩٥.

(٩) عند الحجازيين. قاله ابن هشام في أوضح المسالك ١/١٣٤.

(١٠) عند بني تميمٍ. المصدر نفسُه.

(١١) انظر التكملة ص ٢١٠.

فيكـون خمسةً وعشرين وهي ذاك إلى ذاكن إلى ذانكن وكذلك البواقي، ويقال ذا للقريب، وذلك للبعيد، وذاك للمتوسط، وتلك وذانك وتانك مُشَدَّدتَيْنِ، وأُولالِك مثل ذلك، وَأَمَّا ثَمَّ وهُنَا وهَنَّا فللمكان خاصةً.

اعْلَمْ أَنَّ أسماءَ الإشارةِ بُنيت عند الأكثرينَ؛ لِتضمُّنها معنى الحرفِ[1] وهو الإشارةُ لأنها معنىً مِنَ المعاني، كالاستفهامِ فكان حَقُّها أَنْ يُوضَعَ لها حَرْفٌ يدلُّ عليها، وذلك أَنَّ عادتَهم جاريةٌ في الأغلبِ في كل معنى يدخل الكلام أو الكلمة أن يُوضَع له حرفٌ يدل عليه، كالاستفهام في أزيد ضارب، والنفي في: ما ضرب عمرو، والتمنى والترجي والابتداءِ، والانتهاءِ، والتنبيهِ، والتشبيهِ، وغيرها الموضوع لها حروف النفي وليتَ ولَعَلَّ ومِنْ وإلى وها وكاف الجر أو يُوضع لها ما يَجرى مَجرى الحرفِ في عَدمِ الاستقلالِ، كالإعراب الدَّالِّ على المعاني المختلفةِ، وكتغيرُّ الصيغةِ في الجمع والمصغَّر والمنسوب وفي الكلمات المشتقـةِ من أصل، كضرب ويَضْرِبُ وضارب، ومضروب من الضَّرْب، وكذا المعنى العارض في المضاف إنما هو بسبب حرف الجرِ المقدَّرِ بعدَهُ. وقولُنا غَيْرُ المشتقةِ احترازٌ عن نحو ضَرَبَ وضارب ونحوها، وفي أسماءِ الإشارةِ معنى ولم يوضع لهذا المعنى حرفٌ، فكان حَقُّها أَنْ تكونَ كأسماءِ الشرطِ والاستفهامِ على ما ذكرنا في حَدِّ الاسمِ حُذِفَ حَرْفُ الشرط والاستفهام قبلَها، وضُمِّنَتْ معناهما، فتكون أسماء الإشارة كالمتضمنة لمعنى الحرف.

وقيل إنما بُنيتْ لاحتياجِها إلى القرينة الرافعةِ لإبهامها، وهي إمَّا الإشارة الحسيَّة أو الوصف، نحو هذا الرجل كاحتياج الحرف إلى غيره.

فَإِنْ قلتَ المضمراتُ وجميعُ المظهرات وخاصةً مافيه لامُ العهد داخلةٌ في هذا الحَدِّ لأنَّ المضمرَ يُشارُ به إلى المَعُودِ إليه، والمظهرات إن كانت نكرة يشار بها إلى واحد من الجنس غير معين وإن كانت معرفة فإلى واحدٍ مُعَيَّنٍ.

---

(١) انظر شرح الحدود النحوية ص ٣٣٤، والتصريح ١/ ٥٠.

فالجـوابُ أَنَّ المُرادَ بقولنا: مُشَارٌ إليه، ما أُشير إليه إشارةً حِسية، أَيْ بالجوارح والأَعضاء لا عقلية. والأسماءُ المذكورةُ ليست كذلك فإنها للمشار إليه إشارة عقلية ذهنية فلم يحتـج في الحد إلى أَنْ يقول لمشار إليه إشارة حسية؛ لأنّ مطلق الإشارة حقيقةٌ في الحسية، دون الذهنية، فالأصل على هذا أَلَّا يُشارَ بأسماء الإشارة إلاّ إلى مشاهد محسوس قريب أو بعيد، فإن أُشير بها إلى محسوس غيرِ مشاهد، نحو «تِلْكَ الْجَنَّةُ»[1] فلتصييره كالمشاهد، وكذلك إن أُشير بها إلى ما يستحيل إحساسه ومشاهدتُهُ نحو ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ﴾[2] و ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾[3]

قال المصنف ما معناه: إنه ليس حده لأسماء الإشارة بقوله ما وُضِعَ لِمُشار إليه مما يلزم منه الدور، كما لَزِمَ من قولهم العلم ما أوجب لمحله كونه عالماً؛ لأن المحدود هو ما يقال له في اصطلاح النحاة أسماء الإشارة. وقولُه لِمُشار إليه، أراد به الإشارةَ اللغويةَ، لا الاصطلاحيةَ، ومفهومُ الإشارة اللغوية غيرُ مُحتاجٍ إلى الاكتسابِ، ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود، أي أسماء الإشارة الاصطلاحية، كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم حتى يلزمَ الدور ههنا كما لزم هناك.

قُلتُ: هذا السؤال غيرُ واردٍ، والإشـارة في قوله أسماء الإشارة لغويةٌ، إذْ معناه الأسـماءُ التي تكـون بها الإشـارة اللغوية كما أَنَّ قولَه مُشارٌ إليه لغويٌّ، وإنما لم يَرِدِ السؤال؛ لأنَّ الإشارة جُزْءُ المحدودِ، ولا يلزم من توقف المحدود على الحَدِّ، وعلى كُلِّ جُزْءٍ منه تَوَقُّفُ جُزْءِ المحدودِ أيضاً عليهما؛ إذ ربما كان معرفةُ ذلك الجُزْءِ ضروريةً، أَوْ مكتسبةً بغيرِ ذلك الحَدِّ.

---

(١) مريم /٦٣، ونصُّها: ﴿ تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا ﴾.

(٢) يونس /٣، ونصها:
﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِن بَعْدِ إِذْنِهِ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾

(٣) يوسف /٣٧، والآية بتمامها:
﴿ قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾

قولُه: «ذا للمذكر».

قال الأخفش هو من مضاعف الياء؛ لأنّ سيبويه حكى فيه الإمالة وليس في كلامهم تركيبٌ، نحو نحيوت[1]، فلامه أيضاً ياء، وأصله ذيي بلا تنوين؛ لبنائه محرك العين، بدليل قلبها ألفاً، (١٣٥ أ) وإنما حُذفتِ اللامُ اعتباطاً أولاً، كما في يدودم، ثم قلبت العين ألفاً؛ لأن المحذوف اعتباطاً كالعَدَم، ولو لم يكن كذا لم تقلب العين، ألا ترى إلى نحو مرتو؟

فَإنْ قيل: فلعله ساكنُ العينِ، وهي المحذوفةُ؛ لِسُكُونها، والمقلوب هو اللام المتحركة، قلت قيل ذلك، لكن الأولى حَذْفُ اللامِ؛ لكونها في موضع التغييرِ، ومن ثَمَّ قَلَّ المحذوفُ العينِ اعتباطاً؛ كَسَهْ، وكثر المحذوفُ اللام كَدَم، ويد، وغد، ونحوها وقيل أصله ذوي؛ لأن باب طويت أكثر من باب حييت، ثم إمّا أن نقول: حُذفت اللام، فقلبت العين ألفاً، والإمالة تمنعه، وإمّا أن نقولَ حُذفت العينُ، وحذفها قليل «كما مَرَّ»[2] فلا جرم، كان جعله من باب حَيَيْتُ أَوْلىٰ.

وقال الكوفيون:[3] الاسمُ الذَّالُ وحدَها، والألف زائدة؛ لأن تثنيتهُ ذان بحذفها، والذي حمل البصريين[4] على جعله من الثلاثية لا من الثنائية غَلَبَةُ أَحكامِ الأَسماءِ المتمكنة عليه، كوصفهِ، والوصفِ به، وتثنيته، وجَمْعِهِ، وتحقيره[5]، وَيَضْعُفُ بذلك قولُ الكوفيين[6]، والجواب عن حَذْفِ الأَلِفِ في التثنية أنه لاجتماع الأَلِفَيْنِ، ولم يُرَدَّ

---

(١) في الأصل: زيوت، وما أثبت من ط، د، م هو الأصَحّ. انظر ص ٨٧.

(٢) د، م: ساقطة.

(٣) انظر سيبويه ٢/٣٠٩ (بولاق)، والمقتضَب ٣/٢٧٥، و٤/٢٧٧، والمُشكل ١/١٥، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٨، وابن يعيش ٣/١٢٦، والإنصاف مسألة ٩٥، والصبان في حاشيته على الأشموني ١/١٣٧.

(٤) انظر الجَنَى الدَّاني ص ٢٣٨.

(٥) أي تصغيره.

(٦) د: «... وجمعه وتحقيره، فحكم عليه بأنه ثلاثي، كالأسماء المتمكنة، وبه يدفع قول الكوفيين».

إلى أصله؛ فَرْقاً بين المتمكن وغيرِه، نحو فتيان وغيره، كما حذف الياء في اللذان، قال ابنُ يعيش[1] لا بأس بأن نقول هو ثنائي، كما وذلك أنك إذا سميت به قلت ذاء، فتزيد أَلِفاً أُخرى، ثم تَقْلِبُها هَمزةً، كما تقول لاء إذا سميت بلا، وهذا حكم الأسماء التي لا ثالث لها وضعاً، إذا كان ثانيها حرفَ لِينٍ، وَسُمِّيَ بها، ولو كان أصله ثلاثة، قلت ذاي رداً له إلى أصله، ومثناه ذان، بحذف الألِفِ للساكنين، كما ذَكَرْنَا.

قال الأكثرون إن المثنى مبني؛ لقيام عِلَّةِ البناءِ فيه، كما في المفرد والجمع، وذان صيغةٌ مرتجَلَةٌ غير مبنيةٍ على واحده، ولو بنيت عليه لقيل ذيان، فذان صيغةٌ للرفع، وذَيْن صيغةٌ أخرى للنصب والجَرّ.

وقال بعضُهم: بل هو مُعْرَبٌ؛ لاختلاف آخره، باختلاف العوامل، وادّعاءُ أَنَّ كلَّ واحدةٍ منهما صيغةٌ مستأنفةٌ خلافُ الظاهر، فقال الزَّجّاجُ: لم يُبْنَ شيءٌ من المثنى؛ لأنهم قَصَدُوا أَنْ يجرى أصناف المثنى على نهجٍ واحد، إذا كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر، ولا مؤنث[2]، ولا عاقل، ولا غيره، فوجب أَلَّا يختلف المثنيات إعراباً وبناءً، بخلاف الجمع، فإنه يخالف بعضُه بعضاً، والبحث في اللذان واللذين كما في ذان وذين، وقد جاء ذان، وتان، واللذان، واللتان في الأحوال الثلاث، وعليه حَمل بعضُهم قولَهُ تعالى«إنَّ هذانِ»[3]، وللمؤنث تا[4]، وذي بقلب ذال ذا تاء، حتى صارتا أو قلب ألفه ياء حتى صار ذي وذلك؛ لأن التاء والياء قد تكونان للتأنيث كضاربة وتضربين فتا من ذا كالتي من الذي، وذي من ذا كهي من هو وتي بالجمع بين التاء والياء، ولا تقول إن التاء والياء ههنا علامةُ التأنيثِ، بل نقول تخصيص إبدالهما

---

(١) شرح المفصل ٣/١٢٧

(٢) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري جـ ١ ص ٢٠٤ تحقيق الشيخ عضيمة.

(٣) طه/٦٣، ونصُّها:

﴿ قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴾.

وفي تخريج هذه الآية أوجهٌ كثيرةٌ. انظر الكشف ٢/٩٩، وحجة القراءات ٤٥٤، وابن يعيش ٣/١٢٩.

(٤) انظر التكملة ص ٢١٠.

بالمؤنث دون المذكر؛ لأنهما يكونان في بعض المواضعِ علامَتَيْ التأنيثِ، كما في أُخت وبنت، وكِلْتا، فَإنَّ تاءَها ليست علامةَ التأنيثِ، وذه[1] بقلب ياء ذي هاء وأصل ذلك أن يقلب هاء في الوقف؛ لبيان الياء كما يَجِيُ في باب الوقف ثم يجري الوصل مَجرى الـوقفِ، فيقـال ذه في الأصـل أيضـاً، وتـه بقلب الذال تاءً، وقد يُكْسَرُ الهاء انِ باختلاسٍ، أي مِنْ غير صلةٍ، نحو ذه وته في الوصل خاصةً، وهو قليلٌ، والأكثرُ ذِهِيْ وتِهِيْ بياء ساكنةٍ، وفي الوقف تسكن الهاء وتحذف الياء كما يجيء في بابه.

وقد يقال في المؤنث ذات[2]، ولمثناه تان[3]، وتَيْنِ، على الخلافِ المذكور في ذان وذين ولجمعها أولاء عاقلاً كان أو غيرَهُ، قال:[4]:

٤٠٩ - ذُمَّ المنازلَ بعدَ منزلةِ اللِّوىٰ والعيشَ بَعْدَ أُولئك الأيامِ

وقد ينون مكسوراً، ويكون التنوين للتنكير، كما في صه، وإن كان أولاء معرفة،

---

(١) انظر المذكر والمؤنث ١/٢٠٤، والمقتضب ٤/٢٧٧، والتصريح ١/١٢٦، ١٢٧.

(٢) في ط، د: ذاه، والتصويب من الأصل، م.

(٣) التكملة ص ٢١٠.

(٤) جرير (ديوانه ٢/٩٩٠ ط. نعمان محمد طه، مِصر ١٩٦٩ - ١٩٧١م)، والبيت من قصيدةٍ هجا بها الفرزدقَ، وعدّتُها ستة وعِشرون بيتاً. ومطلعَها:

سَرَتِ الهمومُ فبتنَ غيرَ نيامِ * وأخو الهموم يرومُ كُلَّ مَرامِ

والبيت في: النقائض ٢/٢٦٩ [معمر بن المثنى، ط. أنطوني أشلي بيفان، ليدن]، وثمرات الأوراق ص ٨١ [ابن حجة الحموي، ط. محمد أبوالفضل إبراهيم، مصر سنة ١٩٧١م]، ومصارع العُشّاق ٢/٨٠ [القاري، بيروت سنة ١٩٥٨م]، والمخصَّص ١٤/١٠١، والمقتضب ١/١٨٥، وشرح الشافية ٤/١٦٧، وابن يعيش ٣/١٢٦، ١٣٣، و٤/٣٦، ٣٧، و٩/١٢٧، ١٥٩، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٥/٧٨، ٧٩.

«على أن (أولاء) يُشارُبِهِ إلى جمع، عاقلاً كان أو غيرَه، كما في البيت».

الخزانة ٥/٤٣٠ هارون.

«وقوله: (ذُمَّ المنازلَ)... الأرجح فيه كسرُ الميم الذي هو واجبٌ إذا فكَّ الإدغام على لغة الحجاز، ودونه ا لفتح للتخفيف، وهو لغة بني أسد، والضم ضعيف ووجهه إرادة الإتباع... و(بَعْدَ) إمَّا حالٌ، من المنازل، أو ظرف. و(العيش) عطف على (المنازل). و(الأيام) صفة لاسم الإشارة، أو عطف بيان».

الخزانة ٥/٤٣٢ هارون.

فيكون فائدتها البعد حتى يصيرَ المشار إليهم كالمنكورين، فيكون أولاء كأولائك، وقد يقصر فيكتب بالياء؛ لأن ألفه مجهولُ الأصلِ، فحمل على الياء لاستثقال اكتناف ثقيلين للكلمة، وهما الضمةُ في الأول، والواوُ في الأخير، ولهذا يكتب أهلُ الكوفةِ أَلِفَ نحو القوى والضحى بالياء، مع أَنَّ أصلَها[1] واوٌ، ومن ثَمَّ يُثَنِّي بعضُ العرب مضموم الأول من هذا الجنس كُلِّه بالياء، وإن كان ألفه عن واو أيضاً وقد تبدل الهمزة الأُولى من أولاء هاء فيقال هلاء، وقد تضم الهمزة الأخيرة نحو أُلاءُ، وربما يشبع الضمة قبل اللام نحو أولاء على وزن طُومار، وأَمَّا قولُهم هولاء على وزن توراب، قال: [2]

٤١٠ ـ تَجَلَّدْ لا يَقُلْ هوْلاءِ هذا بكى لَمَّا بكى أسفاً وغَيْظَا

، فليس بلغةٍ، بل هو تخفيف هؤلاء بحذف ألف ها، وقلب همزة أولاء واواً.

قـولُهُ: «ويلحق بها حرفُ التنبيـه».

يعني «ها» إنما يلحق من جملة المفردات أَسماء الإشارة كثيراً؛ لأنَّ تعريفَ أسماءِ الإشارةِ في أصلِ الوَضْعِ بما يقترن إليها من إشارة المتكلم الحسية، فَجيءَ في أوائلها بحروف يُنَبِّهُ بها المتكلمُ (١٣٥ ب) المخاطَبَ حتى يلتفتَ إليه، وينظرَ إلى أي شيءٍ يشير من الأشياء الحاضرة، فلا جرم، لم يُؤْتَ بها إلَّا فيما يمكن مشاهدته، وإبصاره

---

(١) قال ابنُ وَلّاد: «وزعم قومٌ من أهل الكوفة أَنَّ ما كان من المقصور على ثلاثة أحرف، وكان الحرف الأول مكسوراً أو مضموماً، فجائزٌ أن يكتب بالياء وإن كان أصله الواو، فتكتب: ضُحَى بالياء، وأنت تقول: ضحوة؛ لضمة أوله، وتكتب: رِضى بالياء، وأنت تقول: الرضوان؛ لكسرة أوله. وزعموا أن العرب تُثَنِّي هذا النحو بالياء والواو جميعاً، فلذلك أجازوا أن يكتب بالياء وبالألف على اللفظ. وأما أهل البصرة فيكتبون هذا بالألف، إذا كان أصله الواو». (المقصور والممدود ص ٦، تحقيق برونله، لندن، ليدن سنة ١٩٠٠م).

(٢) لم أهتدِ إلى قائله. انظر ابن يعيش ١٣٦/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٠٧/١، وفي الخزانة ٤٣٨/٥ (هارون)، نقلًا عن ابن جني في (الخاطريات): «أبدل الهمزة من هؤلاء واواً على غير قياس، ثم استثقلت الضمة على الواو فأسكنت، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين. وتجلَّدْ: فعل أمر من الجلادة، من التحفظ من الجزع. و(يَقُلْ): مجزوم بلا الناهية».

الشاهد: فيه أن (هولاء) بفتح الهاء، وسكون الواو مخفف هَؤلاء بحذف ألف ها، وقلب همزة أولاء واواً.

من الحاضر، والمتوسط، لا في البعيد الغائب، وكان مجيئها في الحاضر أكثرَ منه فى المتوسط، فهذا أكثرُ استعمالاً من هذاك؛ لأن تنبيه المخاطبِ، لإبصار الحاضر الذي يَسْهُلُ إبصاره أَوْلَى من تنبيهه لإبصار المتوسط، الذي ربما يحول بينه وبينه حائلٌ، ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن إبصاره؛ إذ لا يُنبّه العاقل أحداً؛ ليرى ما ليس في مرأى، فلذلك قالوا لا يجتمع ها مع اللام.

قولُه: «ويتصل بها حَرْفُ الخِطاب».

قد دللنا عند ذكر الفصل على كون هذه الكاف حرفاً، لا اسماً، ويؤيد ذلك من حيث اللفظُ امتناعُ وقوع الظاهرِ موقعها، ولو كان اسماً، لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك، ولنذكر ههنا عِلَّة تخصيصِ المتوسطِ والغائبِ البعيدِ بها دون القريبِ؛ فَإِنَّ فائدتَها قد ذكرناها عند ذكر الفصل.

فنقـول: إنَّ وَضْعَ أَسماءِ الإشارةِ للحضور والقرب على ما قلنا إنه للمشار إليه حِسًّاً، ولا يُشار بالإشارة الحِسية في الأغلب إلَّا إلى الحاضر القريبِ، الذي يَصْلُحُ أن يقعَ مخاطباً، فلمّا اتصلتْ كافُ الخِطابِ به وكان متمخضاً بالوضع للحضور بحيث صَلَحَ لكونه مخاطباً، أخرجته من هذه الصلاحية؛ إذ لا يخاطب اثنان في كلام واحدٍ إلّا أَنْ يجمعا فى كلمة الخطاب نحو، يازيدان فعلتما، أو أنتما فعلتما، أو بعَطْفِ أحدِهما على الآخـر، نحـو أنت وأنت فعلتـما، مع أَنَّ خطابَ المعـطوفِ لا يكون إلَّا بعد الإضرابِ عن خطاب المعطوفِ عليه، فصار ذاك مثل غلامك، أعني أخرجته الكاف عن أن يقـع مخاطبًـا، كما أخرجت نحو غلامك، فلا تقول ياهذاك، كما لا تقول ياغلامك ولا غلامك قلت كذا، فالكاف توجب كون ما وليته غائباً في ا لتعبير عنه، نحو غلامك قال كذا، وإن لم يمتنع حضوره؛ إذ ربما قلت هذا مع حضور غلام المخاطب، فَلَمَّا أوردت الكـاف في اسم الإشـارة معنى الغَيْبَـة وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونُهُ موضوعاً للمشار إليه القريب، صار مع الكاف بين الحضور والغيبة، وهذا هو حالُ المتوسط، فإذا أردت التنصيصَ على البُعْدِ جِئتَ بعلامته،

وهي اللامُ، فقلت ذلك، ثم نقول لفظ ذلك يَصِحُّ أن يُشارَ به إلى كل غائب، عيناً كان أو معنى يحكى عنه أوْلا، ثم يؤتى باسم الإشارة، تقول في العين جاءني رجلٌ، فقلت لذلك الرجل، وفي المعنى تضاربوا ضَرباً بليغاً، فهالني ذلك الضَّرْبُ.

وإنما يورد اسمُ الإشارة بلفظ البعيد[1]؛ لأن المحكيَّ عنه غائبٌ، ويجوز في هذه الصورة على قِلَّةٍ أن يُذْكَرَ اسمُ الإشارة بلفظ الحاضر القريب، نحو قلت لهذا الرجل، وهالني هذا الضرب؛ أي هذا المذكور عن قريب لأن المحكيَّ عنه، وإنْ كان غائباً، إلَّا أنَّ ذِكْرَهُ جَرَىٰ عن قريب، فكأنه حاضرٌ، وكذا يجوز لك في القول المسموعِ عن قريب ذكرُ اسمِ إشارته بلفظ الغَيْبَةِ والبُعْدِ، كما تقول بالله الطالب الغالب، وذلك قَسَمٌ عظيمٌ لأفعلن، قال تعالى:

﴿ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَٰلَهُمْ ﴾[2]

، مُشيراً بذلك إلى ضرب المثلِ الحاضرِ المتقدم، وهو قولُه:

﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱتَّبَعُوا۟ ٱلْبَٰطِلَ وَأَنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبَعُوا۟ ٱلْحَقَّ مِن رَّبِّهِمْ ﴾

الآية.

وإنما جاز ذلك؛ لأنَّ[3] ذلك اللفظَ زالَ سماعُهُ، فصار في حكم الغائبِ البعيد، والأغلبُ في مثله الإشارةُ إلى المعنى بلفظ الحضور، فنقول وهذا قَسَمٌ عظيمٌ، وكذلك يجوز الإتيانُ بلفظ البعيد، مع أنَّ المشار إليه شخصٌ قريبٌ؛ نَظَراً إلى عَظَمة المُشيرِ، أو المُشَار إليه، وذلك لأنه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة، كقول السلطان لبعض الحاضرين: ذلك قال كذا، وكقول بعضهم: ذلك السلطان يتقدم بكذا، ومنه قولُه تعالى: ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾[4]. ويجوز أن يكونَ قولُه تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾[5]

(١) د: «وإنما يجيء باسم الإشارة بلفظ الغَيْبَة».

(٢) القتال /٣، والآية بتمامها:

﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱتَّبَعُوا۟ ٱلْبَٰطِلَ وَأَنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبَعُوا۟ ٱلْحَقَّ مِن رَّبِّهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَٰلَهُمْ ﴾

(٣) د، م: «لأن المعنى لا يدركه الحس حتى يشارَ إليه إشارة حسية فهو في حكم الغائب».

(٤) يوسف /٣٢، ونصها:

﴿ قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ۖ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾

(٥) البقرة /٢، ونصُّها: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾.

من باب عَظَمةِ المُشار إليه أو المشير، وقوله: [1].

٤١١ - وقلتُ[2] له والرُّمحُ يأطِر متنَهُ تأمل خُفافاً إنني أنا ذلكا

من باب عظمـة المُشـارِ إليه، ويجـوزُ ذِكْـرُ البعيدِ بلفظ القـريب تقـريبًا لحصوله، وحضوره، نحو هذه القيامةُ قد قامت، ونحو ذلك، فنقول: اسمُ الإشارة لَمَّا كان موضوعاً للمُشَار إليه إشارةً حسيةً، فاستعمالُهُ فيما لا يدركه الإشارة كالشخص البعيد والمعـاني مجازٌ، وذلك بِجَعْل الإشارةِ العقلية كالحسية مجازاً، لِما بينهما من المناسبةِ، فلفظُ اسم الإشارة الموضوع للبعيد إذن، أعني ذلك ونحوه، كضمير الغائب، يحتاج إلى المذكور قَبْلُ، أو محسوس قَبْلُ، حتى يشار إليه به، فيكون كضمير راجع إلى ما قبله، وقد يلحق كاف الخطاب[3] الحرفية، بلى، وأَبصر وانظر، وكلا، وليس، ونِعْمَ، وبِئْسَ، وحسبت، وكذا رويد، والنجاء، وحيهل وأرأيت بمعنى أخبرني[4]، كما يَجيءُ

قولُه: «ويقال ذا للقريب إلى آخره».

لَمَّا رأى المصنِّفُ كَثْرَةَ استعمالِ ذي القرب من أسماء الإشارة في موضع ذي البعيد[5] منهـا وبـالعكس، لضرب من التـأويل، كما ذَكَـرنـا، خَالَجَهُ الشكُّ في اختصاص

---

(١) خُفاف بن نَدْبَة. (شعره ص ٦٤، جمعه وحققه نوري حمودي القيسي، بغداد سنة ١٩٦٨م؛ وفيه: أقول له بدل وقلت له). والبيت من شواهد مجاز القرآن ١/٢٨، ونَدْبَة بفتح النون كذا ضبطه سزكين، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٣١.

«وقوله: (إننى أنا ذلك) استئناف بيانيٌّ، كأنه قال له: هل أنت مِمّا يتأمل إنما أنت ابن نَدبة، فقال له: إننى أنا ذلـك الشجاع الذي سمعت به. و(أنا) إما تأكيدٌ للياء... وإمّا مبتدأ، خبره (لك)، والجملة خبر (إني)، والألف في ذلك للإطلاق....».

الخزانة ٥/٤٤٢ هارون.

ويأطِرُ مَتْنَهُ: يعطفه ويثنيه.

والبيت شاهد على أن الإشارة فيه من باب عظمة المشار إليه، أي أنا ذلك الفارس الذي سمعت به، نَزَّلَ بُعْدَ درجته ورِفْعَةَ محلّه منزلةَ بُعْدِ المسافة.

(٢) م: فقلت.

(٣)، (٤) انظر المقتضب ٢/٢٠٩، ٢١٠ وسيبويه ١/١٢٤ بولاق، وابن يعيش ٣/٩٢، ١٣٤، و٨/١٢٦، والبحر ٤/١٢٣ - ١٢٧، ١٣١ - ١٣٢، و٦/٥٧، ومجالس ثعلب ٢/٢١٥، ٢١٦.

(٥) د: البعد.

(١٣٦ أ) بعضِها بالقريب، وبعضها بالبعيد، فلم يأخذه مذهباً، ولم يقطع به، بل أحاله على غيره، فقال: ويقال ذا للقريب، يعني لم يتحقق ذلك عندي.

وأقول أنا: لا أرى بينهم خِلافاً في اختصاص بعضِها بالقريب، وبعضِها بالبعيد، فإذا أردتَ معرفةَ ذلك فاعْلَمْ أنَّ لهم مذهبَيْن، فمذهبُ بعضِهم أنه لا واسطةَ بين البعيدِ والقريبِ، كما في حُروفِ النداءِ، على ما يَجِيءُ، فيقولون أسماءُ الإشارة المجرَّدة عن اللام، والكاف للقريب والمقترنة بهما، أو الكاف وحدَها للبعيد.

وجمهورُهم على أنَّ بين البعيد والقريب واسطةً، فقالوا ذا، ثم ذاك، ثم ذلك، وبعضُهم يقول ذألك، وللمؤنث تي وتا وذي وته وذه، بسكون الهاءَيْن، وبكسرِهما أيضاً. إمّا مع اختلاسٍ، أَوْ مع إشباعٍ، كما تَقَدَّمَ، وذات، ثم تيك وهي كثيرةُ الاستعمالِ، وتاك وهي دونها. وأمَّا ذِيكَ فقد أوردها الزمخشريُّ[1] وابنُ مالكٍ[2]، وفي الصِّحاح[3] لا تقل ذيك؛ فإنه خطأ، ثم تلك وهي كثيرةٌ، وتَلك بفتح التاء وتيلك وتلك ثلاثتُها قليلةٌ. وإنما حُرِّكتِ اللامُ بالكسر في ذلك وسُكِّنَتْ في تلك؛ لأنَّ الألفَ خفيفةٌ، فلم يَقْصِدوا حَذْفَها، فَحُرِّكَتِ اللامُ بالكسر؛ للساكنَيْن، وكذا في تيلك؛ لأنَّ الياءَ التي بعد الفتحةِ قريبةٌ مِنَ الألِفِ في الخِفَّةِ، وأمَّا تَلك، فأدخلتِ اللامُ التي فيها على تي، ولم تُحَرَّكِ اللامُ بالكسر؛ لاجتماع الكسرين والياء، بل بقيت على سكونها، فحذفت الياء للساكنين، وأمَّا تلك بحذف ألف تا فلغةٌ قليلةٌ، وللمثنى ذان، وذَيْن، وتان، وتَيْن، وأمَّا تشديدُ النونِ، فقال المبرِّدُ[4]: هو في المثنيين بدلٌ من اللام في ذلك تالك، كأنه أدخل اللام مكسورة بعد نون التثنية؛ لأن اللام تدخل

---

(١) المُفَصَّل ص ١٤١.

(٢) التسهيل ص ٣٩.

(٣) ص ٢٥٥٠ جـ ٦.

(٤) في المقتضب ٣/٢٧٥: «ومن قال في الرجل: ذلك، قال في الاثنين (ذانِّك) بتشديد النون، تبدل من اللام نوناً، وتدغم إحدى النونين في الأخرى، كما قال عز وجل: «فذانِّك بُرْهَانانِ من ربك» القَصَص/٣٢. قراءة تشديد النون من «فذانك» سَبْعية. النشر ٢/٣٤١، غيث النفع ص ١٩٥.

بعد تمام الكلمة في ذلك وأولالك، فاجتمع المثلان[1]، فَقُلِبَتِ اللامُ نُوناً، والقياسُ في الإدغام قَلْبُ أولِ المِثْلَيْنِ إلى الثاني لأنه المراد تغييرُهُ عن حالهِ بالإدغام في الثاني، فتغييرُهُ بالقلب أَوْلى، وإنما قلبت ههنا الثانية إلى الأولى؛ لتبقى النون الدالة على التثنية. ويجوز أن يدخل اللام قبل النون، فيصير ذالنك، فتقلب اللام نوناً، وتدغمه فيه كما هو القياس، والأول أَوْلى؛ ليكون اللام بعد تمام الكلمة، وأيضاً إدِّغام اللام في النون ليس بقويٍ، كإدغام النون في ا للام، كما يَجِيءُ في التصريف إنْ شاءَ الله تعالى.

وقال غيرُ المبرّد إنَّ التشديدَ عِوَضٌ مِنَ الأَلِفِ المحذوفةِ في الواحد، وهذا أَوْلَى؛ لأنهم قالوا أيضاً في تثنية الذي والتي، اللذان، واللتان مشددتي النون، عِوَضاً عن الياء المحذوفةِ، وأيضاً لو كان التشديد عِوَضاً مِنَ اللام، لم يقل هذانّ بالتشديد مع ها، كما لا يقال ها ذلك.

وقال الأندلسيُّ لا فَرْقَ عند اللغويين بين المشدَّد والمخفَّفِ، في القُرْبِ والبُعْدِ، والنُّحاةُ فرَّقُوا بينهما، وذلك بناءً على مذهب المبرّد، فالبعيد والمتوسط عند غير المبرّدِ وأتباعه في المثنيين بلفظٍ واحدٍ، وفي جمعهما أولاء وأولى، ثم أولئك وأولاك، ثم أولالك، وأولاء، بالتنوين، كما ذَكَرْنا، أَنَّ التنوينَ كاللام في إفادة البُعْدِ وعلى رأي آخَرَ أو لا ثم أولاك، ثم أولئك، وأولالك.

وزعم الفَراء[2] أَنَّ تَرْكَ اللاَّمِ في الكُلِّ لغةُ تَميمٍ، فيكونون قد اكتَفَوْا[3] للبعيد والمتوسط بالكاف وحدَها.

---

(١) يقوى في نفسي أن يقول الرضي: فاجتمع المتقاربان؛ لأنهما لم يصيرا مثلين إلاّ بعد القلب.

(٢) التسهيل ص ٣٩.

(٣) ط: اقتَفَوْا.

وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم[1] كقوله تعالى

﴿ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ ٱلْعَنَتَ مِنكُمْ ﴾[2] ، وقوله ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟﴾[3] .

كما قد يشار بها للواحد إلى الاثنين، كقوله تعالى: ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[4] وإلى الجمع، كقوله تعالى: ﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ ﴾.

بتأويل المثنى والمجموع بالمذكور، وربما استغنى عن الميم في ذلكم بإشباع ضمة الكاف، ويفصل هاء التنبيه عن اسم الإشارة المجرّد عن اللام والكاف؛ تعويلاً على العلم باتّصالها به لِكَثرة استعمالِها معه، وذلك بأَنا وأخواته كثيراً، نحوها أناذا، ﴿ هَٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ ﴾[6]، وها هو ذا، كما يَجيءُ في حروف التنبيهِ، وبغيرها قليل وذلك إمّا

---

(١) في المقتضب ٣/٢٧٦: «وقد يجوز أن تجعل مخاطبة الجماعة على لفظ الجنس؛ إذ كان يجوز أن تخاطب واحداً عن الجماعة، فيكون الكلامُ له، والمعنى يرجع إليهم؛ كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟ ﴾ النساء /٣، ولم يقل (ذلكم)؛ لأن المخاطب النبيُّ صلى الله عليه وسلم..» وانظر ابن يعيش ٣/١٣٥.

(٢) النساء /٢٥، والآية بتمامها:

﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۚ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِكُم ۚ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۚ فَٱنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ مُحْصَنَٰتٍ غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ وَلَا مُتَّخِذَٰتِ أَخْدَانٍ ۚ فَإِذَآ أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَٰحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ ۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ ٱلْعَنَتَ مِنكُمْ ۚ وَأَن تَصْبِرُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾.

(٣) النساء /٣ ونصُّها:

وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟ ﴾

(٤) البقرة /٦٨، ونصُّها:

﴿ قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ۖ فَٱفْعَلُوا۟ مَا تُؤْمَرُونَ ﴾.

(٥) الاسراء /٣٨، وتمامُها:

﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾.

(٦) إشارة إلى الآية ١١٩ من سورة آل عمران، ونصُّها:

﴿ هَٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ عَضُّوا۟ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ ۚ قُلْ مُوتُوا۟ بِغَيْظِكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾.

قَسَم كقوله :[1] :

٤١٢ ـ تَعَلَّمَنْ، ها ـ لَعَمْرُ اللهِ ذا قَسَماً . . . .

وقولهم : «لا هاالله ذا ما فعلت» كما يَجِيءُ في باب القَسَم ، أو غير قَسَمٍ كقوله :[2]

٤١٣ ـ ها إنْ تا عِذْرةٌ إنْ لم تكن نَفَعَتْ

وقـــولهِ[3] :

٤١٤ ـ ونحن اقتسمنا المالَ نِصْفَيْنِ بيننا فقلت لهم هذا لهاها وذا ليا

---

(١) زهير بن أبي سُلْمَىٰ . وهذا صدر بيت، وعجزه :

. . . * فاقدِرْ بِذَرْعِكَ، وانظُرْ: أين تَنْسَلِكُ؟

والبيت من قصيدةٍ، هدد بها الحارث بن ورقاء الصَّيداوي .

(شِعر زهير، برواية الأعلم ص ٨٨ تحقيق د. فخر الدين قباوة ط ٣ دار الآفاق، بيروت . «أراد: تعلّمن لعمر الله هذا قَسَماً، فقدم (ها)». المقتضب ٢/٣٢٢ .

والبيت في سيبويه ٢/١٤٥ ، وقد استشهد به على الفصل بين (ها) للتنبيه، و(ذا) بالقَسَم، واستشهد به في ٢/١٥٠ على التوكيد بالنون الخفيفة، وانظر الهمع ٢/٧٦ .

وذرع الإنسان: طاقتُه، و(اقْدِرْ بِذَرْعِكَ) مَثَلٌ أورده المَيْدانيُّ، وقال عنه: «يضرب لمن يتوعد، أي كلف نفسك ما تطيق». مجمع الأمثال ٢/٩٢ .

«والانسلاك: الدخول في الأمر، وأصله من سلوك الطريق. والمعنى: لا تُدْخِلْ نفسَك فيما لا يعنيك، ولا يُجدي عليك» من شعر زهير ص ٨٩ .

(٢) النابغة الذُّبياني، والبيت في الديوان هكذا :

ها إنّ ذي عِذرةٌ إلّا تكن نَفَعَتْ * فإنّ صاحبَها مُشارِكُ النَّكَدِ

(ديوان النابغة ص ٢٨ تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر)، والبيت من قصيدة يمدح بها النعمان ابن المنذر، ويعتذر إليه مما بلغه عنه فيما وَشَى به بنو قُرَيْع في أمر المتجرِّدة. والبيت في الخزانة ٥/٤٥٩ ط. هارون، وابن يعيش ٨/١١٣ ، وشرح شواهد الشافية ٤/٨٠ رقم الشاهد ٣٥ . وقوله: ها إنْ تا عِذرةٌ، أي: هذه معذرة إليك، وَتَبَرُّؤٌ مِمَّا وُشِيتُ به عندك، والنَّكَد: العُسر وقِلَّةُ الجَدّ.

الشاهد فيه أن الفصل بين (ها) وبين (تا) بغير إنّ وأخواتها قليل سواء أكان الفاصل قَسَماً كما تقدم أم غيره، كما هنا، فإنّ الفاصلَ ههنا إنّ.

(٣) لبيد بن ربيعةَ العامري (ذيل ديوانه ص ٢٦٠ ، دار صادر، بيروت)، وهو في: سيبويه ١/٣٧٩ بولاق، وابن يعيش ٨/١١٤، والهمع ١/٧٦. الشاهد في فصله بين ها وذا بالواو. «إنما جاز تقديم (ها) على الواو لأن (ها) تنبيه، والتنبيه قد يدخل على الواو إذا عطفت جملة على أخرى، كقولك: ألا إنّ زيداً خارج، وألا إنْ عَمْراً مقيم» الخزانة ٥/٤٦١ ط. هارون.

أي هذا لها وهذا ليا، ففصل بين ها، وذا بحرف العطف.

قوله «تلك وذانّك وتانّك مشددتين، وأولالك مثل ذلك.

تَعَرَّض لبيان ما هو مثل ذلك الذي للبعيد؛ لأن الذي للقريب واضحٌ؛ لأنه المجردُ عن الكافِ والـلام، وكذا الذي للمتوسط؛ إذ هو المقترنُ بالكاف وحدَها، وأما هذه الكلماتُ ففيهـا بعضُ الإشكـال؛ لسقوط الياءِ في تلك، وانقلابها نوناً في ذانك، وتانك، وعدم اتصالِها بأولاء الممدود، مع أنه أشهرُ مِن أولى المقصورة.

قوله: «وثم وهنا وهَنَّا للمكان خاصة». يعني أَنَّ ههنا ألفاظاً مختصةً بالإشارة إلى المكان فقط، والمذكورة قَبْلُ صالحة لكل مشار إليه مكاناً كان، أو غيرَهُ، وهنا لازم الظرفية إمّا منصوباً، أَوْ مجروراً بمن، وإلى فقط، فهنا للقريب، وهناك للمتوسط، وهنالك للبعيد.

وأَمَّا ثَمَّ وهَنَّا بفتح الهاء (١٣٦ ب) وتشديدِ النُون، وهو الأَفْصَحُ، وهِنَّا بكسر الهاء فكهنالك وقد تَنْجَرُّ الثلاثةُ بِمِنْ، وقد تصحب «هَنَّا» المشددةَ الكافُ، ولا تصحب ثَمَّ، وقولهم ثمك خطأ، وقد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان، قالَ اللهُ تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾[1]،

أي حينئذ، قال:[2] حَنَّتْ نَوارُ ولات هَنَّا حَنَّتِ * . . . (٢٨٣)

---

(١) الكهف / ٤٤، ونصُّها: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾.

(٢) حَجْل بن نَضْـلَة، شاعرٌ جاهليٌّ. وهذا صدر بيت، وعجزه: . . . * وبدا الذي كانت نَوارُ أَجَنَّتِ، وبعد هذا البيت بيتٌ ثانٍ لا ثالثَ له، وهو:

لما رأت ماءَ السَّلَى متشرَّباً * والفرثُ يُعْصَرُ في ا لإناء أرَنَّت

وهذان البيتان قالَهما حَجْلٌ في نَوَار بنت عمرو بن كُلثوم لَمّا أسرها يوم طَلْح، فركب بها الفلاة خوفاً من أن يُلحق. الخزانة ٤٦٣/٥ هارون، وابن يعيش ١٥/٣، ١٧، والعَيْني ٤١٨/١، والهمع ٧٨/١، ١٢٦، الإيضاح في شرح المفصل ٤١٨/١.

«والحنين: نزاع النفس إلى شيء. ونَـوَار: إسم امرأة مبني على الكسر فى لغة الجمهور، وعند تميم معرب لا ينصرف. وأَجَنَّت، بالجيم بمعنى أَخْفَتْ وسترت، وتاؤه وتاء حنّت مكسورتان للوزن». الخزانة ٤٦٣/٥ ط. هارون. الشاهد فيه أن (هَنّا) بمعنى الزمان، أي: لاحت حين حَنَّتِ، فهي ظرف زمان؛ لإضافتها إلى الجملة.

؛ أي لات حين حنت، فهي ظرفُ زمانٍ؛ لإضافتها إلى الجملة، كما تَجيء في بعض الظروفِ المبنية إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

[الصِّلَةُ وشروطُها والعائدُ وحُكْمُهُ]

قولُه: «الموصولُ: ما لا يَتِمُّ جزءاً إلَّا بصلة وعائد»،

انتصـاب «جزءاً» على أنه خبر «يتمُّ» لتضمنه معنى «يَصير»؛ وذلك أَنَّ الأفعالَ الناقصةَ لا حَصْرَ لها، على ما يَتبيَّنُ في بابها، فمعنى يتم جزءًا: «يصير جزءاً[1] تاماً» وكذا تقول: كان تسعةً، فكملتها عشرةً، أي: صيرتها عشرةً كاملةً، قال المصنِّفُ: ليس قولنا: الموصول ما لا يَتِمُّ جزءاً إلَّا بصلة، من قَبيل: العالِمُ مَنْ قام به العِلم، أي مِنْ باب تعريف الشيء بنفسه وذلك مُحالٌ، وذلك، أَنَّ المجهولَ في قولك «العالِم»: ماهية العِلم لا كونه ذا عِلم؛ إذ كل أحد يعلم أن الفاعلَ: ذو الفعل، فلو بَيَّنَ العلم في الحَدِّ وقال: العالم من قام به الماهية الفلانية، لَتَمَّ الحَدُّ، وكذلك ههنا، كل أَحَدٍ يعرف أن الموصول: الذي يلحق به صلة، وإنما الإشكال في ماهيّة الصلة، أي شيء هي؟، فتعريف الموصول بالصلة، تعريف الشيء بما لا يشكل «من ذلك[2] الشيء» إلّا هو، فقال المصنِّفُ: إنَّما قلت «بِصِلَةٍ»، ولم أقل بجملة، جَرْياً على اصطلاحِهم.

فعلى هذا، وقع فيما فَرَّ منه؛ لأن معنى كلامِهِ، إذَنْ أَنَّ الموصولَ في الاصطلاحِ هو المحتاجُ إلى ما يسمى صلةً في الاصطلاحِ، ومعنى الموصول، والمحتاج إلى الصلة شيءٌ واحدٌ، ثم قال: وفسَّرت الصلة بقولي: وصلته جملة خبرية، ليرتفع الإشكال، فقد أَقَرَّ بأَنَّ في نفس الحَدِّ إشكالاً من دون التفسير، قال: ولو جُعِل موضع «بِصِلَةٍ»: بِجُملةٍ، لارتفع الإشكالُ، «وهذا[3] حق».

---

(١) ط: ساقطة.

(٢) م: في المعرف.

(٣) د: ساقطة.

قولُه: «يتم[1] جزءاً» أي يَصيرُ جزء الجملة، ونعنى بجزء الجملة: المبتدأ، والخبرَ، والفاعلَ، ـ وجميعُ الموصولات لا يَلْزَمُ أن تكونَ أجزاءَ الجمل، بل قد تكون فضلةً، لكنه أراد أنَّ الموصولَ هو الذي لو أردت أن تجعله جُزءَ الجملةِ لم يمكن إلَّا بصلةٍ وعائدٍ، قولُه: وعائد، أي ضمير يعود إليه.

قال: هو احترازٌ عما يجب إضافته إلى الجملة، كحيث، وإذ؛ فإنه لا يَتِمُّ إلّا بالجملة أيضاً، وليس موصولاً في الاصطلاح،

وحَدُّ الموصول الحرفيِّ: ما أُوِّل مع ما يليه من الجمل بمصدر، كما يَجِيءُ في حروف المصدر، ولا يحتاج إلى عائدٍ، ولا أنْ تكون صلتُه خبريةً على قول الأكثر، نحو: أمرتك أنْ قُمْ، وبعضُهم يقدّر القولَ فيه حتى تصيرَ خبريةً، أي أمرتك بِأَنْ قلتُ لك قُمْ، وَيجِيءُ البحثُ فيه، في نواصب المضارع.

وإنما بُنيتِ الموصولاتُ؛ لأن منها ما وضع وضع الحروفِ[2] نحو «ما» و«مَنْ» و«اللام» على ما قِيلَ، ثم حملت البواقي عليها طرداً للباب، أو لاحتياجِها في تمامها جزءاً، إلى صلةٍ وعائدٍ، كاحتياج الحَرْفِ إلى غيرِه في الجزئيةِ.

قولُه: «وصلتهُ جملةٌ خبريةٌ، والعائدُ ضمير له»[3].

إنما وجبَ كونُ الصلة جملةً؛ لأن وَضْعَ الموصولِ على أن يُطلقَهُ المتكلمُ على ما يعتقد أن المخاطَبَ يعرفه بكونه محكوماً عليه بحكمٍ معلومِ الحصولِ له، إمّا مستمراً، نحو: باسمِ اللهِ الذي يبقى ويَفْنَى كُلُّ شيءٍ، أَوْ: الذي هو باقٍ، أَوْ في أحد الأزمنة، نحو: الذي ضربني، أَوْ أضربه، أو الذي هو ضارب، أويكون متعلقه محكوماً عليه بحكمٍ معلومِ الحصولِ له مستمراً، أَوْ في أَحَدِ الأزمنةِ، نحو: الله الذي

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٢.

(٢) ط: الحرف.

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٢.

يبقى مُلْكَهُ، أو مُلْكُهُ باقٍ، وزيدٌ الذي ضرب غلامُه، أو غلامه ضاربٌ، أَوْ يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونهِ أو كَوْنِ سببهِ حكماً على شيء: دائماً أو في بعضِ الأزمنةِ، نحو الذي أخوك هو، أو الذي أخوك غلامه، أوالذي مضروبك هو أو غلامه،

فهذا يَصْلُحُ دليلًا على أشياءَ: أَحدُها: أَنَّ الموصولات معارف وضعاً، وذلك لِما قُلنا إنَّ وضعها على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب، وهذه خاصة المعارف، ويسقط به اعتراض مَن اعترض بِأَنَّ تعريفَ الموصولِ إذا كان بصلته، وهي جملةٌ، فَهَلَّا تعرفت النكرةُ الموصوفة بها في نحو، جاءني رجل ضربته؛ لأنَّ المعرِّف حاصل، فكان ينبغي ألَّا[1] يكون في قولك: لقيت مَن ضربتَه، فرقٌ بين كون «مَنْ» موصولة، وموصوفة؛

وذلك لأَنَّا نقول، كما سَبَقَ، إنَّ تعريفَ الموصولِ بوضعه معرفةً مشاراً به إلى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته، فمعنى قولك لقيت من ضربته، إذا كانت «مَنْ» موصولةً: لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروباً لك، فهي موضوعةٌ على أن تكون معرفة بصلتها، وَأَمَّا إذا جعلتها موصوفةً، فكأنك قلتَ: لقيت إنساناً مضروباً لك، فإنه وإنْ حصل لقولك: إنساناً (١٣٧ أ)، تخصيص بمضروبيَّة المخاطب، لكنه ليس تخصيصاً وضعياً؛ لأن «إنساناً» موضوعٌ[2] لإنسان لا تخصيصَ فيه، بخلاف: الذي، ومَنْ، الموصولةِ؛ فإن وضعهما على أن يتخصصا بمضمون صلتهما،

والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة، أَنَّ تخصيصَ المعرفةِ وَضْعِيٌّ، وهو المُرادُ بالتعريف عندهم، وليس المُراد به مُطلقَ التخصيصِ؛ أَلَا ترى أنك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيءٌ آخرُ، مع أنها لا تسمى بذلك معرفة؛ لِكَوْنِهِ غيرَ

---

(١) ط: أن لا.

(٢) ط: موضع.

وضعيٍ»[1]، كما تقول: رأيت رجلاً سَلَّمَ عليك اليومَ وحدَهُ قبل كل أحد، وكذا قولك: إني أَعْبُدُ إلهاً خَلَقَ السمواتِ والأرضَ، ونحو ذلك.

فإن قيلَ: إنَّ الجُمَلَ نَكِراتٌ، فكيف تُعَرِّفُ الموصولاتِ وتُخَصِّصُها؟ قلت: لا نسلِّم تنكير الجمل، كما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا أيضاً فالمخصص في الحقيقة تقييدُ الموصولِ بالصِّلة، كما أنّ «رجل»، و«طويل»، لا تخصيصَ في كل واحد منهما على الانفرادِ، وقد حَصَلَ التخصيصُ بتقييدِ الموصوفِ بهذا الوصفِ، فالمقصود: أنَّ تقييدَ الشيءِ بالشيء تخصيصٌ[2] وإن كان المقيَّدُ به غيرَ خاصٍ وحدَهُ.

وقال بعضُهم: إنما كانتِ الصِّلةُ معرِّفةً؛ لأَجْلِ ضميرِها الذي هو معرفةٌ، وفيه نَظَرٌ، فَإنْ قَصَدُوا بذلك أنها صارت معرفةً بسبب الضميرِ فعرَّفتِ الموصول، لم يَجُزْ؛ لأنَّ الجملة التي فيها ضميرٌ، عندَهم، نكرةٌ أيضاً، وَإِنْ قَصَدُوا أنه لولا الضميرُ لم تكنِ الصلةُ مخصِّصةً للموصولِ؛ لأنها لم يكن لها به، إذن، تعلُّقٌ بوجهٍ، نحو: بالذي ضرب عمرو، فصحيح،

وثانيها: أَنَّ الصِّلةَ ينبغي أن تكون معلومةً للسامع في اعتقادِ المتكلمِ قَبْلَ ذِكْرِ الموصولِ، على ما تقدم: أَنَّ الحُكم الذي تضمنته[3] الصلةُ، ينبغي أن يعتقد المتكلم في المخاطب أنه يعلم حصوله للموصول، فلا يقال: أنا الذي دَوَّخَ البلادَ، إلَّا لمن يعلم أَنَّ شَخْصَاً دَوَّخَها،

وقال بعضُهم: لا يجب أَنْ يكونَ الموصولُ معلومَ الصلةِ، إلَّا إذا كان مخبراً عنه فقط، قال: لأن المخبر عنه يجب تعريفُه،

---

(١) د: «لأن ذلك ليس وضعياً كما نقول: رأيت رجلاً ويسلم عليك اليوم».

(٢) م، د، ط: تخصص.

(٣) ط: تضمنه.

وليس بشيءٍ، أَمَّا أولاً، فلأن وضع الموصول، كما ذكرنا، أن[1] يكون مضمونُ صلتهِ معلوماً للمخاطب في اعتقاد المتكلم، وهذا مطرّدٌ في المخبر عنه وغيره، وأَمَّا ثانياً فلأن المخبرَ عنه قد لا يكون معرفةً، ولا مختصاً بوجه، كما مَرَّ في باب المبتدأ.

وثالثُها: أَنَّ الصلةَ ينبغي أن تكون جملة؛ لأنّ الحُكْمَ على شيءٍ بشيء: من مضمونات الجُمَل، أو ما أشبهها من الصفات مع فاعلها، والمصدر مع فاعله، ولما كان اقتضاءُ الموصول للحكم وضعياً[2] لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم إلّا ما يكون تضمنهُ له أصلاً، لا بالشبه، وهو الجملة، ويُغني عنها: ظرفٌ أو جار ومجرور مَنويٌّ معه فِعْلٌ وفاعِلٌ هو العائدُ،

ورابعُها: أنه يجب أن تكون الصلةُ جملةً خبريةً، لِما ذَكَرْنا أنه يجب أن يكون مضمونُ الصلةِ حكماً معلومَ الوقوع للمخاطب قبل الخطاب، والجمل الإنشائية والطلبية، كما ذكرنا في باب الوصفِ، لا يُعْرَفُ مضمونُها إلّا بعد إيرادِ صيغها، وَأَمَّا قَوْلُ الشاعرِ:[3]

٤١٥ - وإنّي لَرَامٍ[4] نظرةً قِبَلَ التي لعلي، وإنْ شَطَّتْ نَواها أَزورُها

---

(١) د، ط: زيادة (على) قبل أن: على أن يكون....

(٢) ط: وضعياً أصلياً.

(٣) الفرزدق (ديوانه ص ٦٦١، برواية: «وإن شقت عليّ أناها ط. الصاوي). وهو في: مغني اللبيب ص ٥٠٧، ٥١١، ٧٦١ (ط. المبارك)، وشرح شواهد المغني للبغدادي ٦/١٩١، والخزانة ٦/١٥١ (ط. هارون)، و٤/٤٦٤، والهمع ١/٨٥، والأشموني ١/٦٣، وإيضاح الشعر ق ٩٨ أ.

«وشطَّت من بابَيْ ضرب، وقتل. يقال: شطتٌ الدار أي بَعُدَتْ. و(نواها) فاعل شطَّتْ، والنوى مؤنثة لا غير... ويجوز أن يكون فاعل شطَّتْ ضمير التى، ونواها: منصوب بتقدير: في». الخزانة ٥/٤٦٤، ٤٦٧، ٤٦٨.

«وتخريجه على إضمار القول، أي قَبَلَ التي أقول لعلي، أو على أن الصلة أزورها، وخبر لعل محذوف، والجملة معترضة، أي: لعلي أفعل ذلك». المغني ص ٧٦١ ط. المبارك.

(٤) د، ط: لراج.

فَمِثْلُ قولِه: [1].

جاؤوا بِمَذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قَطْ

أيْ: التي أقول: لعلي أزورها [2]،

وقد تقع القَسَمية صلةً، قال الله تعالى: «وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ» [3] أي لَمَنْ واللهِ لَيُبَطِّئَن، وَمَنَعَهُ بعضُهم [4]، ولا أرى منه مانعاً،

وقد أجازَ ابنُ خَروفٍ وُقوعَ التعجبيةِ صلةً مِن دون إضمارِ القولِ، نحو: جاءني الذي ما أحسنَهُ، وَمَنَعَهُ ابنُ [5] بابْشَاذ، وسائرُ المتأخرين، وهو الوَجْهُ، لكونه [6] إنشائية،

وخامسُها: أنه لابُدَّ في الصلةِ من ضميرٍ عائدٍ، وذلك لِمَا قُلْنَا: أن ما تضمنته [7] الصلةُ من الحكم متعلقٌ بالموصول؛ لأنه إمَّا محكومٌ عليه هو أو سببه، أو محكومٌ به هو أو سببه، فلابُدَّ مِنْ ذِكْرِ نائبِ الموصولِ في الصلةِ ليتعلقَ الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه، وذلك النائبُ هو الضميرُ العائدُ إليه، ولو لم يذكر الموصول في الصلة، لبقي الحكم أجنبيًا عنه؛ لأنَّ الجُمَلَ مستقلةٌ بأنفسِها لولا الرابطُ الذي فيها،

وقد يُغني الظاهرُ عَنِ العائد، على قِلَّةٍ، نحو: ما جاءني زيدٌ الذي ضرب زيد،

---

(١) سبق تخريجه في القسم الأول.

(٢) هذا قولُ أبي عليّ الفارسي في (التذكرة القصرية). انظر شرح شواهد المغني للبغدادي ٦/١٩١، والخزانة ٥/٤٦٤ ط. هارون.

(٣) النساء /٧٢، والآية بتمامها:
﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا ﴾

(٤) في البحر المحيط ٣/٢٩١: «... واللام في (ليبطّئن) لام قَسَم محذوف، التقدير: لَلذي والله ليبطئن، والجملتان من القسم وجوابه صلة لِمَنْ، والعائد الضمير المستكن في ليبطئن. قالوا وفي هذه الآية رَدٌّ على من زعم من قدماء النحاة أنه لا يجوز وصل الموصول بالقَسَم وجوابه إذا كانت جملة القسم قد عريت من ضمير، فلا يجوز جاءني الذي أقسم بالله لقد قام أبوه...».

(٥) المُقَدِّمةُ المُحْسِبَة ١/٢١٨.

(٦) م: لكونها.

(٧) د، ط: تضمنه.

[صـــلة الألف والـــلام]:

قولُه: وصلةُ الألِفِ واللامِ : اسمُ فاعلٍ أو مفعول»،

لَمَّا ذكرَ أَنَّ الصلةَ يجب أن تكون جُملةً، استدرك ذلك، فكأنه قال: لكن صلة الألف واللام اسم فاعل أو مفعول.

اعلم أنهم اختلفوا في اللام الداخلةِ على اسمَيْ الفاعلِ والمفعولِ، فقالَ المازنيُّ[1]: هي حَرْفٌ كما في سائر الأسماءِ الجامدة، نحو الرجل والفرس، وقال غيرُه: إنها اسْمُ موصولٍ، وذهب الزمخشريُّ[2] إلى أنها منقوصةٌ مِنَ الذي، وأخواته، وذلك لأن الموصولَ مع صلته التي هي جملة: بتقدير اسمٍ مفردٍ، فتثاقل ما هو كالكلمة الواحدة بِكَوْنِ أحدِ جُزْأَيْها[3] جُملةً، فخفف الموصول، تارةً بحذفِ بعضِ حروفِه، قالوا في الذي: اللذِ واللذْ، بسكون الذال، ثم اقتصروا منه على الألِفِ واللام، وتارةً بحذف بعضِ الصلةِ: إما الضمير أو نون المثنى والمجموع، نحو[4]:

الحافظو عورة العشـــيرة. . . * . . (٢٩٨)

كما يَجيءُ، والأَوْلى أن نقولَ: اللامُ الموصولةُ غير لام الذي؛ لأنَّ لامَ الذي (١٣٧ب) زائدةٌ بخلاف اللامِ الموصولِة.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لِلمُرادي ١/٢٢٧؛ وفيه: «واستدل المازني ومن وافقه على حرفيتها بأن العامل يتخطاها، نحو: «مررت بالضارب» فالمجرور هو «ضارب» ولا موضع لأل، ولو كانت اسماً لكان لها موضعٌ من الإعراب». وانظر التسهيل ص ٣٤.

(٢) ابن يعيش ٣/١٥٤.

(٣) م، د، ط: جزئيها، والصواب ما أثبت.

(٤) سبق تخريجه في القسم الأول والشاهد فيه أنه حذف بعض الصلة تخفيفاً، وهو النون، والأصل: الحافظون عورة العشيرة. فألْ موصولٌ اسميٌّ بمعنى الذين، والوصف المجموع صلته، وقد حذف بعضها، وهو النون. وهذا على رواية نصب (عورة)، وأما على رواية جَرِّها فحذف النون للإضافة.

قالوا: الدليلُ على أَنَّ هذه اللامَ موصولةٌ: رجوعُ الضميرِ إليها في السَّعَةِ، نحو: المرورُ به: زيدٌ، أجابَ المازنيُّ[1] بأنَّ الضميرَ راجعٌ إلى الموصوفِ المقدَّرِ، فمعنى، الضارب غلامَهُ: زيدٌ، الرجلُ الضارب غلامه: زيد، وفيما ارتكبه يلزمه محذوران: أحدهما إعمال اسمَيْ الفاعلِ والمفعولِ غير معتمدَيْنِ ظاهراً على أَحَدِ الأمور الخمسةِ، أَيْ: الموصوف، وذي الحال، والمبتدأ، وحروف النفي، وحروف الاستفهام، وعملهما من غير اعتمادٍ على شيءٍ: مذهبُ الأخفشِ والكوفيين، ومذهبُهُ[2] في هذا غيرُ مذهبِهم، والثاني: رُجوعُ الضميرِ على موصوفٍ مُقَدَّرٍ،

فَإِنْ قالَ: الاعتمادُ على الموصوف المقدَّرِ، والضمير راجع إليه، كما في قولِهِ تعالىٰ: «فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ[3]»، فَإِنَّ «ظالم» عمل في الجار والمجرور؛ لاعتمادِهِ على الموصوفِ المُقَدَّرِ، والضميرُ في «لنفسه»[4] راجعٌ إليه،

قلت: الموصوفُ المقدَّرُ بعد نحو: منهم، وفيهم، كالظاهر، لقوة الدلالةِ عليه، كما ذَكَرْنَا في بابِ الوَصْفِ، نحو قولِهِ تعالى: «[5] وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ[6]».

وقوله[7]:

كأنك من جِمال بَني أُقَيْشٍ يقعقع خَلْفَ رِجْلَيْه بِشَنِّ ـ ٣٤٦

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ١/٢٢٦.

(٢) أي المازني.

(٣) فاطر /٣٢، ونصُّها:

﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴾.

(٤) ط: نفسه.

(٥) د، ط: ومنهم، وهو تحريف بالآية.

(٦) الجن /١١، ونصُّها:

﴿ وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ۖ كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا ﴾.

(٧) سبق تخريجه في القسم الأول.

وأيضاً: الجارُ والمجرورُ يكفيه رائحةُ[1] الفعلِ، وَأَمَّا قَوْلُ النُّحَاةِ: ياضارباً غلامَه وياحَسَناً وجهُهُ بالإعمال ورجوع الضمير إلى مقدر، فِمِثالُهم[2] غيرُ مستندٍ إلى شاهدٍ من كلامٍ مَوْثُوقٍ به، ولا يُقالُ في السَّعَةِ: جاءني الحسن وجهه، على رجوع الضمر إلى الموصوف المقدَّرِ، ولا فَرْقَ عنده بين اللامين، كما لا يقال: جاءني حسن وجهه في الاختيارِ، بَلَىٰ، قد يجيء مثله في الشعر، نحو قوله:[3]

٤١٦ - بِسُودٍ نواصيها وحُمْرٍ أَكُفُّها[4] وصُفْرٍ تراقيها وبِيضٍ خُدودُها

ولو[5] جاز عَمَلُ اسمِ الفاعلِ أوِ المفعولِ ذو اللام، لاعتمادِه على الموصوفِ كما ذهب إليه، لم يعمل بمعنى الماضي، كما لا يعمل المجرَّد منها، بل كان هو الأَوْلى بتَرْكِ العملِ الفعلي؛ لأنه دَخَلَهُ، على مذهبه، ما هو من خَواصِّ الأسماءِ، أعني لامَ التعريفِ فتَبَاعَدَ به عن شَبَهِ الفِعْلِ، وأيضاً، لو كانت لام التعريف الحرفية، لم تُحْذَفِ النونُ قياساً في نحو:

الحافظو عورة العشيرة ... * ... ٢٩٨

كما لا تحذف مع المجرد منها.

---

(١) ط: يكفيه رائحة معنى الفعل.

(٢) ط: فمثال لهم غير مستند.

(٣) الحُسَيْن بن مُطَيْر بن مُكَمل مولى لبني أسد.. وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، والبيت من أبيات أوردها أبو تمام في باب النسيب من (الحماسة). الحماسة بشرح المرزوقي ١٢٣٠. وقبلَ البيت:

فقد جَعلتْ في حَبَّة القلب والحشا * عهادُ تُولَىٰ بشوقٍ يُعيدُها

الشاهد فيه أن رجوع الضمير من (نواصيها) على الموصوف بسود المقدر، خاص بالضرورة، والقياس بنساءٍ سُودٍ نواصيها». الخزانة ٥/ ٤٧٠هـ.

وتتعلق الباء في «بِسُودٍ» بقوله: يُعيدُها، وهو الأنسب من جهة المعنى. وإنما جاز أن يجمع حمر وسود وغيرهما وإن ارتفع ما بعدها بها؛ لأن هذه الجموع لها نظائر في الأسماء المفردة، ولو كانت ما لا نظير له في الواحد لَمَا جاز جمعه، تقول: مررت برجالٍ ظِرافٍ آباؤهم، ولو قلت: برجال ظريفين آباؤهم لم يَجُزْ. انظر حاشية الخزانة ٥/ ٤٧٠ هارون.

(٤) ط: وحمراء كفها.

(٥) د: «ولو كان ذو اللام اسم فاعل أو مفعول عاملاً».

فنقول ، بنـاءً على مذهب الجُمهـور: إنَّ أَصْلَ : الضارب والمضروب : الْضَرَبَ والضُرِب ، فكرهوا دخولَ اللام الاسميةِ المشابهة للحرفية لفظاً ومعنىً ، على صورة الفعـلِ ، أَمَّـا لفـظاً ، فظاهرٌ ، وَأَمَّا معنىً ، فَلِصَيرورةِ اللامِ مع ما دخلت عليه ، معرفةً ، كالحرفية مع ما تدخل عليه ، فَصَيَّرُوا الفِعْلَ في صورة الاسمِ : الفعلُ المبنيُّ للفاعلِ في صورة اسمِ الفاعلِ ، والمبنيُّ للمجهول في صورة اسم المفعول ؛ لأن المعنيين متقاربان ؛ إذ معنى زيد ضارب ، زيد ضَرَبَ أو يَضْرِب ، وزيد مضروب : زيد ضُرِبَ أو يُضْرَبُ ، ولكون هذه الصلة فعلاً في صورة الاسْمِ ، عَمِلت بمعنى الماضي ، ولو كانت اسمَ فاعـلٍ أو مفعولٍ حقيقةً لم تعمل بمعنى الماضي ، كالمجرَّد من اللام ، وكان حَقُّ الاعراب أن يكون على الموصول ، كمـا نذكره ، فلّمـا كانتِ اللامُ الاسميةُ في صورة اللام الحرفية ، نُقِلَ إعرابُها إلى صلتها عاريةً ، كمـا في «إلّا» الكائنة بمعنى[1] «غير» على ما مَرَّ في باب الاستثناءِ ، فقلت : جاءني الضاربُ ورأيت الضاربَ ومررت بالضاربِ .

فَإِنْ قِيلَ : ما حَمَلَكُمْ على هذا التطويلِ ، وهَلَّا قلتم إنَّ صِلة اللامِ ليست بجملةٍ ، بل جُعِلَتْ صلتُها : ما تضمن من المفردات : الحكمَ المطلوب في الصِّلات بمشابهة الفعل ، لا على وَجْهِ الأَصالة ، وهو اسمُ الفاعلِ ، واسمُ المفعولِ ، قضاءً لِحَقِّ الألف واللام ، وقلتم : إنما عمل اسما الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادهما على الموصول ، كما يعملان إذا اعتمدا على الموصوف ، حتى لا تحتاجوا إلى أن تقولوا إنما عَمِلاَ بلا اعتماد ؛ لكونهما في الحقيقة فِعْلَينِ ؟

فالجواب : إنَّ عَمَلَهُمَا بمعنى الماضي مع اللام ، دَلَّهم على أنهما في الحقيقة فِعْلان ، أَلا ترى أَنَّ اسمَيْ الفاعلِ والمفعولِ إذا وقعا عقيب حرفِ الاستفهام وحَرْفِ النفيَ ، مع أَنَّ طلبهما للفعل أقوى من طلب الموصول له ، لا يعملان بمعنى الماضي .

وإنـما لم توصـل الـلام بالصفة المشبهة مع تضمنها لِلحُكْمِ ، لِنُقْصَانِ مشابهتها للفعل ، وكذا لم توصل بالمصدر ؛ لأنه لا يقدَّر بالفعل إلَّا مع ضميمة «أَنْ» كما مَرَّ في

(١) م ، د : إذا صارت بمعنى غير على ما ذكرنا .

باب الإضافةِ، وهو معها بتقدير المفرد، والصلة لا تكون إلَّا جملة.

قِيل: وقد تُوصلُ في ضرورة الشعر بالجملة الاسميةِ[1]، وقد دخلت على الاسمية على ما حكى الفراء في غير الشعر، قال: إنَّ رجلاً أقبل، فقال له آخر: ها هو ذا، فقال السامع: نِعْمَ الها هوذا، وقد وُصِلَتْ في الشِّعر بالمضارع في قولِهِ:[2]

٤١٧ - فيستخرج اليربوع من نافقائه ومن جُحره بالشيخة اليُتَقَصَّعُ
يقول الخَنى وأبغضُ العُجْمِ ناطقاً إلى رَبِّنا صوت الحمار اليُجَدَّعُ

وقد ذهب أهلُ[3] الكوفةِ إلى أنه يجوز أن يكون الاسمُ الجامدُ المعرَّفُ باللام موصولاً، قالوا في قولِه[4]:

٤١٨ - لَعَمري لَنِعْمَ البيتُ أُكرِمُ أَهْلَهُ وَأَقْعُدُ في أَفيائه[5] بالأَصائلِ

(١) ط: زيادة «أيضاً».
(٢) ذو الخِرَق الطُّهَوي، شاعرٌ جاهليٌّ. وهو أحد ثلاثة من بني طهية، وكلهم ذو الخِرَق، أحدهم: خليفة بن حمل، الثاني: قرط، والثالث: شمير بن عبدالله بن هلال (المؤتلف والمختلف ١١٩). والشاهد في: نوادر أبي زيد ص ٢٧٥، والخزانة ٤٨٢/٥ هارون؛ وفيه: وقد يُخرج اليربوعُ، وابن يعيش ٢٥/١، و١٤٤/٣، وضرائر الشعر ٢٨٩، والمسائل العسكريات ص ٥٥، ٥٦؛ وفيه: «ومن الشاذ في القياس والاستعمال قولهم: «اليُجَدَّعُ» وإدخال لام التعريف فيه على الفعل، فهذا شاذٌّ عن القياس؛ لأن موضوع الفعل على خلاف التخصيص، وشاذٌّ في الاستعمال أيضاً، ولم يوجد ذلك إلّا في شعر...». وانظر الخزانة ٣٢/١ هارون.
واليربوع: دُوَيبَّة تحفِر الأرض، وله جحران: أحدهما القاصعاء، وهو الذي يدخل فيه، والآخر: النافقاء، وهو الذي يكتمه ويُظهر غيره، وهو موضع يرققه، فإذا أتى من قِبَل القاصعاء، ضرب النافقاء برأسه فانتفق أي خرج. وتقصَّع اليربوع: دخل في قاصعائه.
الشاهد فيه أن (أل) الموصولة قد وصلت بالمضارع في ضرورة الشعر، كما في (اليُتَقَصَّع) و (اليُجَدَّع)، ببنائها للمفعول.
(٣) الهمع ٨٥/١.
(٤) أبو ذؤيب الهُذَلي (ديوان الهُذَليِّين ١٤١/١) والبيت من قصيدة عدَّتُها أربعة وعشرون بيتاً.
إيضاح الشعر ورقة ٩٩ ب، والخزانة ٤٨٤/٥ هارون، مجاز القرآن ٢٣٩/١، الهمع ٨٥/١؛ وفيه: «فـ (البيتُ)»: خبر أنت، و (أُكرم) صلة للبيت، كأنه قال: لأنت الذي أكرم أهله، وزعم الكوفيون أن النكرة إذا أضيفت إلى معرفة توصل، وخرجوا عليه: يادارَمَيَّةَ بالعَلْياء فالسَّنَدِ * .... وتقول: هذه دار زيد بالبصرة، فبالعلياء وبالبصرة صلة دار. والبصريون منعوا ذلك وجعلوا (أكْرِمُ) خبر ا ثانياً، وبالعلياء: حالاً.
(٥) د، ط: أفنائه.

إنَّ التقـديرَ: لأنت الذي أكرم أهله، لكنه (١٣٨ أ) موصولٌ غيرُ مُبْهَمٍ كسائرِ الأسماءِ الموصولةِ، وعند البصريين[١]: اللام غير مقصودٍ قصدُه، والمضارع صفة له، كما في قوله: [٢]

ولقد أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني فَمضيت ثمتَ قلت لا يَعْنِيني[٣] (٥٥)

وإنما جاز: مررت بالرجل القائمِ أبواه، لا القاعدين، ولم يَجُزْ: بالرجل القائم أبواه، لا اللذَيْنِ[٤] قَعَدَا؛ لاستتارِ ضمير المثنى في: القاعدين، وظهورِه في: قعدا، وخفاء الموصول في القاعدين، وظهوره في: اللذين قعدا، فكأنك قلت: برجل قائم أبواه لا قاعدين.

واعلم أن أَحَقَّ الإعراب أَنْ يدورَ على الموصولِ؛ لأنه هو المقصودُ بالكلام، وإنما جيءَ بالصلة لتوضيحه، والدليلُ: ظُهورُ الإعراب في «أي» الموصولة، نحو: جاءني أَيُّهم ضربته ورأيت أَيُّهم ضربته ومررت بأَيِّهم ضربته، وكذا في: اللذان واللتان، فِيمَنْ قال بإعـرابهـما، وأَمَّـا الصلةُ، فقال بعضُهم: إنها معربة بإعراب الموصول، اعتقاداً منه أنها صفةُ الموصولِ لتبينها له، كما في الجمل الواقعةِ صفةً للنكرات.

وليس بشيءٍ؛ لأنَّ المـوصـولاتِ معـارف اتّفـاقـاً منهم، والجمـل لا تقـع صفةً للمعارفِ، كما مَرَّ في الوَصْفِ.

والجُمهورُ على أنه لا محل للصلة من الإعراب؛ إذْ لم يَصِحَّ وقوعُ الاسمِ المفردِ مقامها كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف إليه، ولا يُقَدَّرُ للجمل إعرابٌ إلَّا إذا

---

(١) انظر الهمع ١/٨٥.

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول.

(٣) ليس في الأصل، وهو من د.

(٤) ط: الذي، وهذا خطأ.

صَحَّ وقوعُ الاسمِ المفرد مقامها، وذلك في الأربعةِ المواضعِ [1]، المذكورةِ فقط، وذلك لأنَّ الإعرابَ للاسم في الأصل أو للاسم والفعل على قولٍ، وكلٌّ واحد منهما مفردٌ، والصلةُ جملةٌ لا غيْرُ.

[الأسماءُ الموصولةُ: لُغَاتُها]:

قولُه [2]: «وهي الذي والتي، واللذان واللتان، بالألِفِ والياء، والأُلى، [3] والذين. واللاتي [4] واللائي واللواتي، وما، ومَنْ، وأي، وأية وذو: الطائية، وذا، بعد ما الاستفهامية، والألف واللام».

هذا حَصْرٌ لجميع الأسماءِ الموصولةِ، و«الذي» عند البصريين على وزن عمٍ، وشجٍ، أرادوا الوصفَ بها من بين الأسماء الموصولةِ، لكونها على وزن الصفات، بخلاف «ما» و«مَنْ»، فَأَدخلُوا عليه اللامَ الزائدةَ [5] تحسيناً للفظ حتى لا يكونَ موصوفُها، كمعرفة وصفت بالنكرة، وإنما قلنا بزيادة اللام، لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الموصولاتِ معارف وضعاً بدليل كونِ «مَن» و«ما» معرفتَيْنِ بلا لامٍ، وإنما أَلزموها اللامَ الزائدةَ؛ لأنها لو نُزِعَتْ تارةً، وأُدخِلَتْ أُخرى، لأَوْهَمَ كونها للتعريف، كما في: الرجل، ورجل، وإنما وصف بذو الطائية، وإن لم تكن على وزن الصفات، إذْ هي، على لفظ «ذو» الذي يُتَوَصَّلُ به إلى الوصف بِأسماءِ الأجناسِ.

---

(١) استعمالُ العددِ هكذا مذهبُ الكوفيين، والرضي يستعمله مع اعتراضه عليه، وتارة يستعمل مذهب البصريين أيضاً. وجاء في دُرَّةِ الغَوَّاص ص ١٢٦ ط. دار نهضة مصر ما يلي: «... وقد ذهب بعضُ الكُتَّاب إلى تعريف الاسمَيْنِ المُرَكَّبَيْنِ، والمعدود والمميز... وهو مما لا يُلتفت إليه، ولا يُعَرَّجُ عليه؛ لأن المميز لا يكون معرَّفاً بالألف واللام، ولا نُقِل إلينا في شجون الكلام».

(٢) د: ساقطة.

(٣) ط: والأولى.

(٤) ط: واللاي.

(٥) م: ساقطة.

وقال الكوفيون[1]: أَصْلُ الذي، الذالُ الساكنةُ، ثُم لَمَّا أرادوا إدخالَ اللامِ عليها زادوا قبلَها لاماً متحركةً؛ لِئَلَّا يجمعوا بين الذالِ الساكنةِ ولامِ التعريف الساكنةِ، ثم حَرَّكُوا الذالَ بالكسرِ، وأَشبعُوا الكسرةَ فتولدتْ ياءٌ، كما حركت ذال «ذا» بالفتح وأشبع، فتولدت «أَلِفٌ».

وَكُلُّ ذا قريبٌ مِنْ دعوى عِلْمِ الغيب.

وتقول في الواحد المؤنث: التي، بِقَلْبِ الذالِ تاءً، كما قُلْنا في: ذا، وتا، وقد تُشَدَّدُ ياءاهُما، نحو: الذي والتي، فَإذا شُدِّدَتا، أُعرِبتِ الكلمتان عند[2] الجُزولي[3] بأنواع الإعـراب، كما في «أي»، ولا وجـه لإعـراب المشـدَّد؛ إذْ ليس التشـديدُ يوجب الإعرابَ، وعند بعضهم يُبنَى المشدَّدُ على الكسرِ؛ إذْ هو الأصلُ في التقاءِ الساكنَيْنِ، قالَ[4]:

٤١٩ - وليس المالُ فاعْلَمْهُ بمالٍ وَإِنْ أَغناك إلَّا لِلذيِّ
يَنال به العلاء ويصطفيه لأقرب أَقربيه وَلِلقَصِـيِّ

وَحَكَى الـزمخشريُّ: أنـه يُبنى على الضم كقبـل وبعـد، قال الأَنـدلسيُّ: لعل

---

(١) انظر الإنصاف، المسألة ٩٥.

(٢) م: فعند.

(٣) شرح المقدمة الجُزُولية ص ١٠٥، والهمع ٨٢/١.

(٤) لم أهتد إلى القائل. ومعنى البيتين: ليس المال في الحقيقة مالاً لأحد، إلّا للذي يريد بسببه عُلُوَّ الدرجة في المجد، ويختاره للقريب والبعيد.

«وقوله: (بمالٍ) خبر ليس، والباء زائدة، وجملة (فاعلمه) معترضة، وكذلك جملة (وإن أغناك) معترضة، و(إنْ) وصلية، ونقل شارح شواهد الموشح عن بعضهم أنها نافية، والمستثنى منه محذوف، تقديره: لأحد. وجملة (ينال) بفاعله المستتر صلة الذي... و(يصطفيه) معطوف على (ينال)، و(العلاء) بفتح العين والمد: مفعول يريد...». الخزانة ٥٠٤/٥ هارون.

والبيتان في: الخزانة ٥٠٤/٥؛ وفيه: يريد به، بدل ينال به، والإنصاف ٦٧٥: يريد به العلاء ويمتهنه بدل: ينال به العلاء ويصطفيه، والهمع ٨٢/١.

الشاهد فيه أن كسرة الياء المشددة من (الذي) كسرةُ بناء.

الجُزولي[1] سَمِعَهُ بضم الياءِ كما هو المنقول عن الزمخشري، ثم رآه في الشِّعر المذكور مكسوراً، فَحَكَمَ بإعرابِه.

وقد تُحْذَفُ الياءان في الذي والتي، مكسوراً ما قبلَهما أو ساكناً، قال الشاعرُ[2] في الكسر:

٤٢٠ ـ واللَّذِ لو شاء لكنت صخراً أو جبلاً أَشَمَّ[3] مُشْمَخِرًّا

وقال آخرُ[4] في التسكين:

٤٢١ ـ كاللذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فاصطِيدا

وقـــال:[5]

٤٤٢ ـ فقل لِلَّتْ تلومُكَ إنَّ نفسي أُراها لا تُعَوَّذُ بالتميمِ

قالَ[6] الأندلسيُّ: الوجوهُ الثلاثةُ فيهما، أي تشديدُ الياءِ وحَذْفُها ساكناً ما قبلَها أو

---

(١) انظر شرح المقدمة الجُزُولية ص ١٠٥.

(٢) لم أهتد إلى قائله ومعنى البيت: هو الذي لو شاء أنْ يكون بَرّاً لكان بَرّاً، ولو شاء أن يكون جبلاً لكان جبلاً.
والبيت شاهد على أن حذف الياء من (الذي) والاكتفاء بكسر الذال لُغَةٌ. و (الأَشَمُّ) من الشَّمَم، وهو الارتفاع.
و (المُشْمَخِرّ): العالي المتطاول، وقيل الراسخ». الخزانة ٥/٥٠٥ هارون.
والبيت في: الإنصاف ٦٧٦؛ وفيه:
واللَّذِ لو شاء لكانت بَرّاً * أو جبلاً أصمَّ مُشمخِرّا
والأمالي الشجرية ٢/٣٠٥، والهَمْع ١/٨٢.

(٣) ط: أصم.

(٤) رَجَزٌ لرجل من هُذَيل، وقبله: فكنت والأمرَ الذي قد كِيدَا. أشعار الهذليين ٢/٦٥١، الخزانة ٦/٣، ٥ هارون، الأمالي الشجرية ٢/٣٠٥، الإنصاف ٦٧٢، معجم شواهد العربية ٢/٤٦٤ (ط. الأولى سنة ١٩٧٢م، مكتبة الخانجي مصر). و (تَزَبَّى): حفر زُبْيَة، وجمعها زُبىً على وزن فُعَل.
الشاهد فيه أن حذف الياء من (الذي) وتسكين الذال لغةٌ.

(٥) لم أهتد إلى قائله. قال البغدادي: «هذا البيت أنشده ابن الشجري في (أماليه) عن الفراء، وقال: التميم جمع تميمة، وهي التعويذة». الخزانة ٦/٦ هارون.
والبيت بلا نسبة في: الأمالي الشجرية ٢/٣٠٨، والدُّرر ١/٥٦، والهمع ١/٨٢. الشاهد فيه أن الياء حذفت من (التي)، وسُكِّنَ تاؤها.

(٦) د، م: وقال.

مكسوراً، يجوز أن تكون لضرورة الشعرِ، لا أنها لغاتٌ؛ إذِ[1] المخفَّفُ يُشَدَّدُ للضرورة، وكذا يكتفى لها بالكسر عن الياء، وتحذف الحركة بعد الاكتفاء، قال: إلَّا أَنْ ينقلوها في حال السَّعَةِ، لا في الشِّعْر، فَسَمْعاً، إِذَنْ، وطاعةً.

وتثنية: الذي، والتي، واللذان، واللتان، بحذف الياءَيْنِ،[2] وجازَ تشديدُ النونَيْنْ إبدالاً من الياء المحذوفةِ، وهل[3] هما معربان أو مَبنيان، على الخلافِ الذي مَرَّ في: ذان: وتان، وقد جاء: اللذان واللتان في الأحوال الثلاثة في غير الأفصح، والأَوْلَى: القولُ بإعرابهما عند الاختلافِ، كما مَرَّ، وأما مثنى الضمير نحو: هما، وكُما، وقلتما، فَلَمَّا غُيِّر عن وضع واحده، ولم يُزَدْ فيه النونُ بعد الأَلِفِ، لم يُعْرَبْ؛ (١٣٨ ب) لأنه صار صِيغةً مستأنفةً، وخرج عن نسق المثنَّيَات.

وقد تُحذف النونان في: اللذان واللتان[4]؛ لاستطالةِ الموصولِ بِصِلَتِهِ، قالَ[5]:

٤٢٣ - أَبَني كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللذا قَتَلا الملوكَ وفكَّكا الأغلالا

---

(١) ط: إذا.

(٢) في جميع النسخ اليائين.

(٣) ط: وهلهما.

(٤) إنَّ حَذْفَ هذه النون لغةٌ بلحارث بنِ كعبٍ، وبعض ربيعة. شرح الألفية للمُرادي ٢٠٩/١، وأوضح المسالك ١٤٠/١، والأشموني ١٤٧/١.

(٥) الأخطل التغلبي (ديوانه ص ٤٤، بيروت، سنة ١٨٩١)، يفتخر بقومه، ويهجو جريراً.
وهو في: المقتضب ١٤٦/٤، والمنصف ٦٧/١، والأمالي الشجرية ٣٠٦/٢، والخزانة ٧/٦ هارون، والمسائل العسكريات ص ١٤٢، وسيبويه ٩٥/١ بولاق. وقوله: أبني: الهمزة للنداء، وبنو كُلَيْب بن يربوع هم رهط جرير.
و (الأغلال): جمع غُلّ، وهو طَوْقٌ من حديد يُجْعَلُ في عنق الأسير.
ومعنى البيت: إنَّ عميه يَفُكَّان الغُلَّ من عنِق الأُسَراء، ويُنجونهم من أسر أعدائهم قسراً عليهم.. وقد أراد بِعَمَّيْهِ: عمرو بن كلثوم الذي قتل عمرو بن هند، ومرة بن كلثوم الذي قتل المنذر بن النعمان وأخاه، وهما تغلبيان.
الشاهد في قوله (اللذا) حيث حذفت النون لاستطالة الموصول بالصلة.

وقـــال[1]:

٤٢٤ ـ هما اللتا لو وَلَدَتْ تميم لقيل فخرٌ لهم صميـــم

وجمع الذي في ذوي العلم: الذين في الأَحوال الثلاثة على الأكثر، واللذون في الرفع: لُغَةٌ هُذَلِيَّةٌ.

قالَ جارُ اللهِ: إعـرابُ الجمـع لغـة من شدَّدَ الياء في الـواحـد، وهذا كما قال الجُزولي[2]: إنَّ الذي، مشدد الياء، معرب، فكأن أصله: الَّذِيُّون، فحذفت إحدىٰ الياءَيْنِ، ثم عَمِلَ به ما عُمِلَ بقاضون.

وحكى بعضُهم[3] الَّذيُّون رَفْعاً، واللَّذِيِّين نَصْباً وجَرّاً، وهي لغةُ مَنْ شَدَّدَ الياءَ، فَجَمَعَهُ بلا حَذْفِ شيءٍ منه.

وقد تُحْذَفُ النون من: الَّذون، تخفيفاً، قالَ[4]:

---

(١) الأخطل (ديوانه ٤٤ ط. بيروت أنطون صالحاني) وهو من الرَّجَز. وهو في: الخزانة ٦/١٤، شرح الألفية للمُرادي ١/٢٠٨، ٢٠٩، الهمع ١/٤٩، أوضح المسالك ١/١٤١.
وتميم: قبيلة، وهو تميم بن مر بن أد، ويروى (فخر لهم عميم)، أي: فخر شامل لهم.
والمعنى: هما المرأتان اللتان لو ولدتها تميم، لكان لهم الفخر الخالص. هذا، وقد أنث الفعل في (ولدتْ)؛ لأن تميماً قبيلة.
الشاهد: في (اللتا) حيث حذف النون، والأصل اللتان، وهذه لغة بلحارث، وبعض بنى ربيعة.

(٢) شرح المقدمة الجُزولية ص ١٠٥، وانظر الهمع ١/٨٢.

(٣) وهم هذيل أو عقيل. حاشية الصبان ١/١٤٩.

(٤) نسبه البغدادي لأمية بن الأسكر الكناني. وهو شاعر فارسيٌّ مخضرَم، أدرك الجاهلية والإسلامَ، وكان من سادات قومه وفُرْسَانِهم، وله أيام مأثورةٌ مذكورة. (الخزانة ٦/١٧، ١٨ هارون).
وقـولـه: (من روس قومـك) هو بحذف الهمزة من رؤوس. وقوله: (ضرباً) إما منصوب بنزع الخافض، أي بضرب، وإما منصوب بعامل محذوف حال من الواو في (طَيَّروا)، أي: يضربون ضرباً، أو ضاربين ضرباً.
و(المصاقيل): جمع مصقول، من الصَّقل، وهو جِلاء الحديد وتحديده، أي جعله قاطعاً. أراد كل آلة حديد من السلاح، مثل السيف والسِّنان. قال الأستاذ هارون في معجم الشواهد ١/٣١٤، والخزانة ٦/١٤ حاشية (٣) إنه لم يجد للبيت مرجعاً آخر». وأنا لم أجد له ذكراً في كتاب في مارجعت إليه.

٤٢٥ - قومي الَّذُو بعكاظ طَيَّرُوا شرراً   من رُوس قومكَ ضَرْباً بالمصاقيلِ[1]

ومن الذين، أيضاً.

قــال: [2]

٤٢٦ - وَإِنَّ الذي حانَتْ بِفَلْجٍ دماؤُهُمْ   هُمُ القومُ كُلُّ القومِ ياأُمَّ خالدِ

ويجوز في هذا، أن يكون مفرداً وُصِفَ به مقدَّرٌ مفردُ اللفظِ مجموعُ المعنى، أي: وإن الجمع الذي، أَوْ: إن الجيش الذي، كقوله تعالى:

﴿ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾[3].

فَحَمَلَ على اللفظِ، أي الجمع الذي استوقد، ثم قال: «بِنُورِهِم»، فَحَمَلَ على المعنى، ولو كان في الآية مخفَّفاً من الذين، لم يَجُزْ إفرادُ الضميرِ العائدِ إليه، وكذا قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾[4]

وهذا كثير، أعني ذِكْرَ «الذي» مفرداً موصوفاً به مقدَّرٌ مفرد اللفظ مجموع المعنى، أمَّا حَذْفُ النونِ من الذين، نحو: جاءني الرجالُ الذي قالُوا كذا، فهو قليلٌ كَقِلَّة: اللذا، في المثنى.

---

(١) م، ط: بالصاقيل.

(٢) نسبه المبرد في المقتضب ٤/١٤٦ إلى الأشهب بن رُمَيْلَة، وقال مُحَقِّقُ المقتضَب: «ونسبه أبوتمامٍ في كتاب مختار القبائل إلى حديث ابن محفض».

الخزانة ٦/٢٥ هارون، سيبويه ١/٩٦ بولاق، الأمالي الشجرية ٢/٣٠٧، المفصل ص ١٤٤.

قوله: (وإنَّ الذي)، أصله وإنَّ الذين، فحذفت النون منه تخفيفاً. الخزانة ٦/٢٥ «ويجوز أن يكون (الذي واحداً يؤدى معنى الجمع» حاشية «٣» من المقتضب ٤/١٤٦. والحَيْن: الهَلاك، ومعنى حانت دماؤهم: لم يؤخذ لهم بدِيَة ولا قِصاص... و(كل القوم): صفة لقوم؛ دلالة على كمالهم. وفَلْج: يغلب عليه التذكير منصرف، قال سيبويه ٢/٢٤ هارون: «ومنها ما لا يكون إلّا على التذكير، نحو فَلْج».

«وفلج، بفتح أوله: وسكون ثانيه، وآخره جيم اسم بلد، وقيل واد». معجم البلدان ٤/٢٧٢.

(٣) البقرة /١٧، ونصها:

﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾

(٤) الزمر /٣٣.

وقد يقال: لَذِي ولَذَان، ولَتِي ولَتَان ولاتي، بِلا لامٍ.

وجَمْعُ الذي من غير لفظه: الأُلى بوزن: العُلا، واللائين، رفعاً، ونَصْباً وجَرًّا، ويحذف النون فيقال: اللائي بهمزةٍ بعدَها ياءٌ ساكنةٌ، نحو: القاضي، وهو قليلٌ في المذكر، قرأ الأخفش[1]: «لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ»[2]، ويقال: اللاءِ بحذف الياءِ، وقد جاء: اللاؤون رَفْعاً، واللائِين نَصْباً وجَرّاً.

وَجَمْعُ التي: اللاتي على وزن فاعِل من التي، وهو اسمُ جَمْعٍ، كالجامل والباقر[3]، واللائي بالهمزة مكان التاء، وهو كثير في جمع التي، دون جمع الذي، واللواتي، واللوائي، كأنها جَمْعَا الجمعِ، وقد تُحْذَفُ الياءاتُ من الأربعةِ فيقال: اللاتِ واللاءِ واللواتِ واللواءِ، وقد تُسَهَّلُ الهمزةُ من اللاءِ بَيْنَ الهمزةِ والياءِ؛ لِكَوْنها مكسورةً، على ما هو قراءةُ وَرْشٍ، «وَٱلَّٰٓـِٔي[4] يَئِسْنَ»[5]، وقد يُقالُ: اللايْ[6] بياءٍ ساكنةٍ بَعْدَ الأَلِفِ من غيرِ همزةٍ، كقراءة أبي عمرو[7]، والبَزّي[8]، قالَ أبوعَمْرٍو: هي لغةُ قريشٍ، كأنهم حذفوا الياءَ بعد الهمزةِ، ثم أَبدلوا الهمزةَ ياءً من غير قياسٍ ثم أَسكنوا الياءَ إجراءً

---

(١) لم أجد هذه القراءة في معاني القرآن ١ /١٧٤.

(٢) البقرة /٢٢٦، والآية بتمامها: وهي قراءة حفص ـ
﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾

(٣) اسما جمع للجمل والبقرة. «واسم الجمع ما دَلَّ على جماعة، ولا واحد له من لفظه غالباً، كقوم، ورهط، وإبل، وقد يكون له واحدٌ من لفظه، كصحب، وركب...». التبيان في تصريف الأسماء ص ١٦٥.

(٤) ط: اللاء، الواو ساقطة، وهذا تحريف.

(٥) الطلاق /٤، والآية بتمامها:
﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مِنْ أَمْرِهِۦ يُسْرًا ﴾

(٦) قراءة ورش: «واللاءِ»، وقراءة أبي عمرو والبزِّي: «اللَّايْ» قراءة سَبْعيَّة. الإتحاف ص ٤١٨.

(٧) المراد: أبوعمرو بن العلاء، أحد القُرَّاء السبعة، ومن متقدمي النحاة. وقد سبق التعريف به.

(٨) هو أبوالحسن، أحمد بن محمد بن عبدالله الأهوازي، مؤذن المسجد الحرام، ولد سنة ١٧٠هـ، وتوفي بمكة سنة ٢٥٠هـ، روى عنه قُنْبُل. (غاية النهاية ١ /١١٩، والتيسير للداني ٥).

للوصل مُجْرَى الوَقْفِ، وقد يقال اللَّوَا، بِحَذْفِ التاءِ والياءِ مَعاً، وقد يقال: اللاءَات، كاللاعات، مكسورةَ التاء، أو مُعربةً إعراب المسلمات.

والأُلى، جَمْعُ التي أيضاً، لا من لفظه فالذي والتي، يشتركان في «الأُلى» و«اللائي» إلا أنَّ الأُلى[1] في جمع المذكر أكثرُ، واللائي بالعكس[2].

وبمعنى الذي وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث: مَنْ، وما وأيّ، مضافًا إلى معرفة لتكون موصولة معرفة، والإضافة إمّا ظاهرة نحو: اضْرِبْ أَيَّهم في الدار، أو مقدّرة نحو: لقيت أياً ضربت.

قال الكِسَائِيُّ: يجب أن يكون عاملُها مستقبلاً، وقد، نُوزع فيه، فلم يكن له مستنـدٌ إلَّا أنـه قالَ: كذا خُلِقَتْ، أي كذا وَضَعَهـا الـواضِعُ، فقال له السائلُ: استحييتُ لك ياشيخُ، يعني أنَّ هذا أيضاً متنازع فيه.

وقـد علَّلَ له «ابنُ باذش»[3] بأَنْ قالَ[4]: أَيّ موضوعة على الإبهام، والإبهام لا يَتحقق إلَّا في المستقبل الذي لا يُدْرَىٰ مقطعُه، ولا مبدؤه، بخلاف الماضي والحال، فَإنهما مَحصورانِ، فلّما كان الإبهامُ في المستقبل أكثرَ منه في غيرِه، استعملت معه «أَيّ» الموضوعة على الإبهام.

وليس بشيءٍ، لاختـلافِ الإبهامين، ولا تعلق لأحدهما بالآخر، وعند الكوفيين يلزم، أيضاً تقديمُ عاملِه، عليه، وخالَفَهُم البصريونَ في الموضِعَيْنِ؛ لِعَدَمِ الدليل على الدعويَين.

---

(١) ط: الأولى.

(٢) انظر شرح الألفية للمرادي ١/٢١١، وأوضح المسالك ١/١٤٣.

(٣) على بن أحمد بن خلف، الغَرناطي، الأندلسى، له: شرح أصول ابن السراج، شرح إيضاح الفارسي، شرح كتاب سيبويه... توفي سنة٥٢٨ هـ). (البغية ٣٢٦، ٣٢٧ دار المعرفة، بيروت، هدية العارفين ٥/٦٩٦.

(٤) شرح المقدمة الجُزُولية ص ١٠٧.

وإذا أُريد به المؤنثُ جازَ إلحاقُ التاءِ به، موصولاً كان أو استفهاماً، أو غيرَهما، نحو:

لقيت[1] أَيَّتَهُنَّ، وأَيتُهن لقيت؟، قال الأَنــدلسيُّ: التـاءُ فيه[2] شاذٌ، كما شَذَّ في: كلَّتهن، وخَيرة الناس وَشَرَّة الناس.

وبعضُ العـربِ يُثَنِّيهـا ويَجمعُهـا، [3] أيضـاً، في الاستفهامِ وغيرِهِ، نحو أَيَّاهم أخواك، وأَيُّوهم إخوتك، وهما أَشَدُّ من التأنيث، ومُجَوِّزُهما تصرُّفهما في باب الإعراب.

قوله: «وذو الطائية»[4] الأَكثرُ أَنَّ «ذو» الطائيةَ لا تتصرف[5]، نحو: جاءني ذو فَعَلَ، وذو فَعَلا، وذو فَعَلُوا، وذو فَعَلَتْ وذو فَعَلَتا، وذو فَعَلْنَ، قالَ[6]:

٤٢٧ ـ فَإِنَّ الماءَ ماءُ أَبِي وَجَدِّي ... وبِئري ذو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ

أي التي حفرتها، ولا تُعْرَبُ[7]، أيضاً، قال[8]:

فَقُولا لهذا المرءِ ذُو جاءَ ساعياً ... هَلُمَّ فإِنَّ المَشْرَفِيَّ الفرائِضُ (٣٣٧)

ولم يقل: ذي جاء.

---

(١) ط: لقيت أيهن لقيت، وهذا خطأ.

(٢) في شرح الألفية للمُرَادي ١/٢٤٢: «وإذا أريد بها المؤنث ألحقت التاء في الأشهر».

(٣) حكاية عن ابن كَيْسَانَ. شرح الألفية للمُرادي ١/٢٤٢، والصَّبَّان ١/١٦٦.

(٤) انظر تفصيلاً عنها في: الأحاجي النَّحْوية ص ٩٢ المسألة «الخامسة والأربعون»، والبرهان ٤/٢٧٧ ـ ٢٩٩.

(٥) انظر التبصرة ١/٥٢٠.

(٦) سِنان بن الفَحْل الطائي، والبيت من أبيات خمسة أوردها أبوتمام (الحماسة بشرح المرزوقي ٥٩١).
الخزانة ٦/٣٤، ٣٥ هـ٢ ابن يعيش ٣/١٤٧، و٨/٤٥، أوضح المسالك ١/١٥٤، الأمالي الشجرية ٢/٣٠٦، الهمع ١/٨٤، شرح جُمَل الزجاجي ١/١٧٧.
الشاهد فيه: قوله «ذو حفرت وذو طويت»، حيث استعمل «ذو» في الجملتين اسماً موصولاً بمعنى التي، وأجراه على غير العاقل؛ لأن المعنى والمقصود بذو في الموضعين البِئر، والبئر مؤنثة بغير علامة تأنيث، وهي غير عاقلة، وذلك واضح.
وطويت البئر: بنيتها بالحجارة.

(٧) انظر التبصرة ١/٥٢٠.

(٨) سبق تخريجه في القسم الأول.

وفي «ذو» الطائيةِ أربعُ لغاتٍ: أشهرُها ما مَرَّ، أعني عَدَمَ تَصرُّفِها مع بنائها، والثانيةُ حكاها الجُزولي[1]: ذو، لمفردِ المذكر، ومثناه ومجموعه، وذات، مضمومة التاء لمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه، والثالثةُ حَكَاها أيضاً، وهي كالثانية إلَّا أنه يقال (١٣٩ أ) لجمع المؤنث: ذوات[2] مضمومة في الأحوالِ الثلاث، والرابعةُ حَكَاها ابنُ الدَّهَّان، وهي تصريفُها تصريفُ «ذو» بمعنى صاحب مع إعراب جميعِ متصرفاتِها، حَمْلاً للموصولة على التي بمعنى صاحب، وكُلُّ هذه اللغاتِ طائِيَّةٌ. ،

قولُهُ: «وذا بعد» «ما» الاستفهاميةِ أما الكوفيون[3] فَيُجَوِّزُونَ كَوْنَ «ذا» وجميع أسماء الإشارة، موصولةً بعد «ما»، استفهاميةً كانت، أَوْ، لا؛ استدلالاً بقولِهِ تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[4]،

وقـــولِهِ: [5]

٤٢٨ ـ عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليك إمارةٌ ‏ نَجَوْتِ[6] وهذا تَحملينَ طَلِيقُ

---

(١) لم أجد هذا الرأيَ منسوباً للجُزولي في شرح المقدمة الجُزولية في باب الموصولات ص ١٠٣ وما بعدَها.

(٢) انظر شرح ابن عقيل ١/ ١٥٠، وما بعدها.

(٣) معهم الزجاجُ، ومكيُّ بنُ أبي طالبٍ. المُشكل ١/ ٥٩، و٢/ ٦٦، معاني القرآن للفراء ٢/ ١٧٧، البحر ١/ ٢٩١.

(٤) البقرة /٨٥ ، والآية بتمامها:

﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ ۗ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾

(٥) يزيد بن ربيعة بن مفرّغ الحِمْيَري، (ديوانه ص ١١٥ تحقيق داود سلوم، مكتبة الإيمان ببغداد ١٩٦٨م).

والبيت في خطاب بغلة. وهو في: الخزانة ٦/ ٤١ هارون، والمفصل ص ١٥٠، والاقتضاب ٣٩٥، والمُخَصَّص ١٤/ ٨١، وإيضاح الشِّعر ق ٩٥ ب، والإنصاف ٧١٧، والهمع ١/ ٨٤، وشرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/ ١٦٩.

و (عَدَسْ): زَجْرٌ للبغال، وربَّما سُمِّي به البغلُ، و (إمارة) أي أمر، و (طليق) بمعنى مطلق.

الشاهد فيه: (وهذا) حيث جاء بمعنى (الذي) على رأي الكوفيين، وأما البصريون فيقولون: هذا: اسم إشارة، و (تحملين) جملة في محل نصبٍ على الحال من ضمير الخبر، والتقدير: هذا طليقٌ محمولاً.

(٦) د: أمِنْتِ.

أي الذي تَحملينه، وقولِه تعالى:

﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾، [1]

أيْ: ما التي بيمينك، ولم يُجَوِّزْ البصريون ذلك [2] إلَّا في «ذا» بشرط كونِهِ بعدَ «ما» الاستفهاميةِ [3]، إذا لم تكن زائدةً.

ففي نحو: ماذا صنعت، يحتمل كونُها زائدةً، وبمعنى الذي، وقولُك: ماذا الذي صنعت، نَصٌّ في الزيادةِ.

ومثله «ذا» بعد «مَنْ» الاستفهامية، نحو: مَنْ ذا لقيت؟ وقوله تعالى:

﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾. [4]

واعتذر البصريون عن المواضعِ التي استدل بها الكوفيون بأنَّ أسماءَ الإشارة فيها باقيةٌ على أصلها دَفْعاً للاشتراكِ الذي هو خِلافُ الأَصْلِ.

وخالَفَ الأخفشُ [5]، وابنُ السَّرَّاجِ [6]: النحاةَ في كَوْنِ «ما» المصدريةِ حَرْفاً، وجعلاها اسماً، فَهُما يُقَدِّرانِ في صلتها ضميراً راجعاً إليها، و«ما» كناية عن المصدر، ففي قوله تعالى: ﴿ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ [7]

---

(1) طه /١٧.

(2) لأن الصلة لا تعمل في الموصول، ولا فيما قبله.

(3) أُنظر مُشكل إعراب القرآن ١/٣٢، ٣٣.

(4) البقرة /٢٤٥، والآية بتمامها:

﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ۚ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾

(5) لم أجد هذا الرأيَ في معاني القرآن ٢/٣٢٨ و ٣٣٩. ، وهو في الهمع ١/٨١.

(6) الهمع ١/٨١، مع الأخفش وابن السراج: المبردُ والمازني والسُّهَيْلي.

(7) التوبة /جزء من الآيتين ٢٥، ١١٨، ونصُّ الآية ٢٥:

﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ۙ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ۙ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾

وتمام الآية ١١٨:

﴿ وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾

: أي بالرحب الذي رحبته، وليس بِوَجْهٍ؛ إِذْ لم يعهد هذا الضمير بارزاً في موضع والأصل عدم الإضمارِ، وسَيجيءُ الكلامُ عليها في الحروفِ المَصدريةِ.

[حَـذْفُ العَائِـدِ]

قوله: «والعائدُ المفعول يَجوزُ حَذْفُهُ».

عائدُ الأَلِفِ واللامِ لا يجوز حذفه، وَإِنْ كان مفعولاً، لِخَفاء موصوليَّتها، والضمير أحد دلائلِ موصوليتها، كما مَرَّ في الخلاف مع المازنيِّ.

ولا يَجوزُ حَذْفُ أَحَدِ العائدَيْن إذا اجتمعا في الصلة، نحو: الذي ضربته في داره: زيدٌ؛ إِذْ يُستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليلٌ.

ثم الضمير إمَّا أَنْ يكونَ منصوباً أو مجروراً أو مرفوعاً، فالمنصوبُ يُحذفُ بشرطين: أَلَّا يكونَ منفصلاً بعد «إلَّا» نحو: جاءني الذي ما ضربت إلَّا إياه، وأما في غيره، فلا مَنْعَ، كقولك: ضَيَّعَ الزيدان الذي أعطيتهما، أي أعطيتهما إياه، وكذا: الذي أنا ضارب زيد، أَيْ ضارب إياه، ويَجوز أن يكون المحذوفُ ههنا مجروراً في محل النصب، كما يَجيءُ، أَيْ: الذي أنا ضاربه. والشرطُ الثاني أَنْ يكونَ مفعولاً، نحو: الذي ضربت: زيد؛ لأنَّ الضميرَ، إِذَنْ، فَضْلَةٌ، بِخلافِ الضميرِ الذي اتصلَ بالحرف الناصبِ، فلا يُحْذَفُ في نحو: الذي إنه قائمٌ. وَأَمَّا المجرورُ، فيحذف بشرط أن ينجرَّ بإضافة صفةٍ ناصبةٍ له تقديراً، نحو: الذي أنا ضارب: زيد، أي ضاربه كما تقدم، أو ينجر بحرفٍ جَرٍّ معينٍ، وإنما شرط التعيين[2]؛ لأنه لابُدَّ بعد حذف المجرورِ مِنْ حَذْفِ الجار أيضاً؛ إِذْ لا يبقى حرفٌ جارٌّ بلا مَجرورٍ، فينبغي أن يَتعين، حتى لا يلتبسَ بعد الحذف بغيره،

(١) ط: متعين.

(٢) ط: التعين.

كقوله تعالى: ﴿ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا ﴾ ،[1]

أَيْ: تأمرنا به، وقولِه تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[2]، أي: تُؤْمَر به، أَيْ بإظهارِه قال:[3]

٤٢٩ ـ فقلت له: لا، والذي حَجَّ حاتمٌ أَخونُك عهداً إِنَّني غيرُ خَوَّان[4]

أَي حَجَّ حاتمٌ إليه، ويتعين حرفُ الجَرِّ قياساً إذا جُرَّ الموصولُ، أو موصوفُهُ بحرف جرٍ مثله في المعنى، وتماثل المتعلقان، نحو: مررتُ بالذي مررتَ، أَيْ: مررت به[5]، فالجارَّان[6] مُتماثِلانِ، وكذا ما تَعَلَّقَا بهما، ومثال الموصوف: مررتُ بزيد الذي مررتَ، ورُبَّما بحذف المجرور بحرف وإن لم يتعيَّن، نحو: الذي مررتُ: زيد، أي الذي مررت به، وإن احتمل: مررت معه، أَوْ له، أَوْ نحو ذلك.

ومذهبُ الكِسائيِّ في مثله: التدريجُ في الحَذْفِ، وهو أن يُحْذَفَ حرفُ الجرِ أولاً حتى يتصلَ الضمير بالفعل فيصير منصوبا فَيَصِحَّ حذفُهُ.

---

(١) الفُرقان / ٦٠، والآية بتمامها:
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا ﴾

(٢) الحِجْر / ٩٤، ونصُّها: ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ﴾.

(٣) العُرْيان بن سَهْلة الجَرْمي، شاعر من شعراء الجاهلية.
الخزانة ٦/٥٦ هارون؛ وفيه: فقلت له بدل فقلت لها، ونوادر أبي زيد ص ٢٧٢، وضرائر الشعر لابن عُصفور ص ١٧٥، وإيضاح الشِّعر ورقة ٩٦ ب؛ وفيه: «قوله: لا والذي حج حاتم، يَحتمل (الذي) ضربين، إنْ عَنَى بالذي الكعبة، أي بيتَ الله، فالضمير في حَجَّ محذوف؛ لأن هذا الفعل متعدٍ، وإنْ عَنَى بالذي اللهَ سُبحانه، فالتقدير: والذي حج له حاتم، فحذف (له) من الصلة». وقد أورد ابنُ عُصفور البيتَ على الوجه الثاني، وانظر الحماسة بشرح المرزوقي ١٦٢٨، ومعجم شواهد العربية ١/٣٩٧.

(٤) م، د: خوال، وفي ط: خول.

(٥) في التسهيل ص ٣٥: ... أو مجروراً بإضافة صفةٍ ناصبةٍ له تقديراً، أَوْ بحرفٍ جُرَّ بمثله معنىً ومتعلقاً الموصول، أو موصوفٌ به».
انظر الآيات الكريمة المتعلقةَ بحذف العائد المجرور في دراسات، القِسم الأول جـ ٣ ص ٧٥ وما بعدها.

(٦) د: «لأن الجارين متماثلان».

ومذهبُ سيبويهِ والأخفشِ : حذفُهما معاً؛ إذْ ليس حَذْفُ حرفِ الجَرِّ قياساً في كل موضـع ، والمجـوِّزُ له ههنـا استطالةُ الصلةِ ، ومع هذا المجوِّز فلا بأس بحذفهِ مع المجرور به[1].

وَأَمَّا الضميرُ المرفوعُ فلا يُحْذَفُ إلَّا إذا كان مبتدأً؛ إذْ غير ذلك إمّا خبره ، وكونُ الضمير خبراً لمبتدأ أقلّ قليل ، فلا يكون في الكلام ، إذَنْ ، دليلٌ على أنَّ خبرَ المبتدأِ هو المحذوفُ ، بل يُحمل ذلك على أنَّ المحذوفَ هو المبتدأُ ، لِكَثرة وقوعهِ ضميراً ، وإمّا فاعل ، فلا يجوز حَذْفُهُ ، أَوْ خبر[2] «إنَّ» وأخواتها ولم يثبت حذفُه إلَّا قليلاً ، ولا يكون ذلك أيضاً في الأغلب ، إلَّا إذا كان ظَرْفاً ، كما يَجِيءُ ، وأيضاً ، هو في الأصل خبرُ المبتدأ ، وإمّا اسم «ما» الحجازية ، فلا يُحذف أصلاً لِضَعْف عملها .

ويُشترط في المبتدأ المحذوفِ : ألّا[3] يكونَ خبرُهُ جملةً ، ولا ظرفاً ، ولا جاراً ومجروراً ؛ إذْ لو كان أحدَها ، لم يُعلم بعد الحذف أنَّه حذف شيء ، إذِ الجملةُ والظرفُ يَصْلُحانِ مع العائدِ فيهما لِكَوْنِهما صلةً .

وإذا حصل المبتدأ المشروط ، فالبصريون قالوا : إن كان في صلة «أي» جاز الحذفُ بِلا شرطٍ آخرَ ، نحو قولهِ تعالى :

﴿ . . . أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا[4] ﴾

---

(١) ط : بها .

(٢) د : «وإمّا خبر إنّ ، وحكمه حكم خبر المبتدأ كما ذكرنا» .

(٣) م ، د ، ط : أن لا .

(٤) مريم /٦٩ ، ونصها :

﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾

انظر المشكل ٢/٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، دراسات ١/٦٠٤ ، ٦٠٥ ، الإنصاف مسألة ١٠٢ ، الأشباه ١/٢٢٢ ، ٢٢٣ ، التبصرة ١/٥٢٢ ، ٥٢٣ ، البحر ٦/٢٠٨ ، ٢٠٩ .

وقـــوله: [1]

٤٣٠ - ... * فَسَلِّم على أيُّهم أفضلُ

(١٣٩ ب) لِحُصولِ الاستطالةِ في نفس الموصول بسبب الإضافةِ، وإنْ لم تَطُلِ الصلة، وقال الأندلسيُّ، لأنها[2] لها من التمكّن ما ليس لأخواتها، فلهذا تُضاف وتعرب فَتُصُرِّفَ في صلتها، أيضاً، بحذف بعضِها.

وإن لم يكن في صلة «أي»، لم يحذف إلا بشرط استطالةِ الصلةِ، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ [3] إِلَٰهٌ ﴾

وَأمّا الكوفيونَ فَيُجَوِّزون الحَذْفَ، بلا شُذوذٍ، مُطلقاً، في صلةِ «أيّ» كان، أو في غيرها، مع الاستطالةِ أو بدونها، كما قُرِىء في الشواذ[4]:
﴿ عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ﴾[5]
بالرفع[6] ويروى: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً.

واعلم أنه إذا كان الموصولُ أو موصوفُه خبراً عن متكلم، جازَ أَنْ يكونَ العائدُ إليه غائباً، وهو الأكثرُ؛ لأن المظهراتِ كُلَّها غيبٌ، نحو: أنا الذي قال كذا، وجازَ أن

---

(١) عجز بيت، وصدره: إذا ما لَقِيتَ بَني مالكٍ * ....
وقائله: غَسَّان بن وعلة، أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن عباد.
الخزانة ٦/٦١ هارون، الإنصاف مسألة ١٠٢، ابن يعيش ٣/١٤٧، و٤/١٢، و٧/٨٨، وشرح شواهد المغني للبغدادي ٦/٢٤٩، و٧/١٨٠، سيبويه ١/٣٩٨، ولكنه لم يذكر البيت.
الشاهد فيه أن العائد الواقع مبتدأ محذوف، والتقدير: أن هو أفضل.

(٢) د، ط: لأنّ.

(٣) الزخرف /٨٤، ونصُّها:
﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ ﴾.

(٤) أحسنُ: قراءة شاذَّةٌ لِيَحيى بن يَعْمَر، وابن أبي إسحاق. (المُحْتَسب ١/٢٣٤ والبحر ٤/٢٥٥).

(٥) الأنعام /١٥٤، والآية بتمامها:
﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴾

(٦) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو أحسن.

يكون متكلماً حَمْلاً على المعنى، قال عليٌّ[1] ـ كرم الله وجهه: ـ

٤٣١ ـ أنا الذي سَمَّتْنِ أمي حَيْدَرَهْ

قالَ المازنيُّ[2]: لو لم أَسمعْهُ لم أُجَوِّزْهُ.

وكذا إذا كان الموصولُ أو موصوفه خبراً عن مخاطب، نحو أنت الرجل الذي قال كذا، وهو الأكثرُ، أو قلتَ كذا حملاً على المعنى.

هذا كُلُّه إذا لم يكن للتشبيه، أَمَّا مَعَه، فليس إلا الغَيْبَة، كقولك: أنا حاتم الذي وهب المِئِين، أي مثل حاتم.

وإن كان ضميرَيْنِ[3]، جازَ لك في غير التشبيه: حَمْلُ أحدِهما على اللفظ، والآخر على المعنى، نحو: أنا الذي قلتُ كذا وضرب زيداً، وأنت الرجل الذي قال كذا وضربتَ زيداً[4].

وإن كان الموصولُ أو موصوفُه مخبراً عنه بالمتكلم أو المخاطب، لم يَجُزِ الحَمْلُ على المعنى، فلا يَجوزُ: الذي ضربت أنا، والذي ضربتَ أنت، إذْ لا فائدةَ، إذَنْ، في الإخبار؛ لأنك إذا قلتَ: الذي ضربتُ، فقد علم المخاطب أنَّ الضاربَ هو

---

(١) وتمامه: * ضِرْغامُ آجامٍ ولَيْثٌ قَسْوَرَه.

قاله عليٌّ يومَ خَيْبَر؛ يُبارز مرحباً اليهودي (الخزانة ٦/٦٢، ٦٥ هارون) «واعلم أن العلماء قد اختلفوا في الشعر المنسوب إلى علي رضي الله عنه، قال المازني: إنه لم يَصِحَّ أنه عليه السلام تكلم بشيء من الشعر غير هذين البيتين. وصوَّبه الزمخشريُّ» (الخزانة ٦/٦٩).

وأراد عليٌّ «أنا الذي سمتنى أمي أسداً، فلم يمكنه ذكر الأسد من أجل القافية، فذكر حَيْدَرَهْ. لأنه اسمٌ من أسمائه، وإنما قلنا ذلك؛ لأن أمه لم تُسَمِّهِ حيدره، وإنما سَمَّتْهُ أَسَدَاً». (الاقتضاب ص ٣١٥).

الشاهد فيه أنه يجوز أنْ يقال: سمتني، والأكثر: سَمَّتْهُ. الخزانة ٦/٦٢هـ.

(٢) الخزانة ٦/٦٣ هارون؛ وفيه: «... حتى إن المازني قال: لولا اشتهارُ مورده وكثرتُهُ لرددتُه». وانظر الاقتضاب ٣١٥.

(٣) ط: ضميران.

(٤) ط: عَمْراً.

المتكلمُ، فيبقى الإخبار بِأَنَا: لغواً وكذا قولك: الذي قلتَ أنت، فظهر بهذا أَنَّ قولَهُ: [1]

٤٣٢ ـ . . . * أنا أنت[2] القاتلي أنت أنا

ليس بوجهٍ، والوَجْهُ أن يقالَ: القاتله أنت: أنا.

واعلم أَنَّ حَذْفَ الضميرِ في المعطوفة على الصلة، أَحسنُ من حَذْفِهِ من المعطوفِ عليها نحو: هذا الذي ضربته وقتلت، فلهذا حَسُنَ حَذْفُ الضمير في المعطوفة على الجملةِ التي هي خبر المبتدأ، نحو: زيد ضربته وقتلت، وَإِنْ قَبُحَ حَذْفُهُ من المعطوف عليها.

[الإخبارُ بالذي وبالأَلِفِ واللام]

قَوْلُهُ: «وإذا أخبرت بالذي، صدَّرتها، وجعلت موضع المخبر عنه ضميراً لها وأخرته خبراً، فإذا أخبرت عن زيد من: ضربت زيداً قلت: الذي ضربته زيد، وكذلك الألف واللام في الجملة الفعلية خاصةً، لِيَصِحَّ بناءُ اسم الفاعل والمفعولِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ أمرٌ منها تعذَّر الإخبار، ومن ثمَّ امتنع في ضمير الشأن والموصوف والصفة، والمصدر العامل، والحال، والضمير المستحق لغيره، والاسم المشتمل عليه».

---

(١) عجز بيت، وصدره: كيف يخفى عنك ما حَلَّ بنا * . . . .

قال البغدادي: «بيتٌ وضعه بعضُ النحاة للتعليم، كما في (سِفْر السعادة). . . *. الخزانة ٧٢/٦ هارون.

رَجعتُ إلى سِفر السعادة للسَّخاوي (رسالة ماجستير للصديق محمود عبيدات)، فلم أرَ البيت، كما أنني لم أجد له مرجعاً آخَرَ غير ما نص عليه البغدادي رحمه الله.

(٢) د، ط: ساقطة.

(٣) في الإخبار بالذي أو بالألِف واللام، انظر هذا البحث مفهوماً وواضحاً في التبصرة والتذكرة للصَّيْمَري ٥٢٤/١ ـ ٥٣٨.

هذا بابٌ تُسَمِّيهِ النُّحاة بابَ الإخبار بالذي، أو بالألِفِ واللامِ، ومقصودُهم مِن وَضْعِ هذا الباب، تمرينُ المتعلم فيما تَعَلَّمه في بَعْضِ أبوابِ النَّحْوِ من المسائلِ، وتذكيره إياها، كما يتذكر، مثلاً، بمعرفة أن الحالَ والمتميز لا يخبر عنهما أنه يجب تنكيرهما، وبمعرفة أن المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما، أنهما لا يَقَعان ضميرَيْن[1]، وبمعرفة أن ضميرَ الشأنِ لا يُخبر عنه، أنه يجب تصديره[2] لِغَرَضِ الإبهام قبل التفسيرِ، فنقول:

معنى قولهم: أخبر عن (أ) الذي في ضمن الجملة الفلانية بـ (ب) الموصول أي: صُغْ من هذه الجملة، جملةً أخرى اسميةً، وأَخْبِرِ في الثانية بـ (أ)، أي عن ذاتٍ متّصفةٍ بما اتصف به (أ) في الأصل مُعَبِّراً عن تلك الذات بـ (ب) الموصول، ولا تغيرً الأولى عن وضعها إلّا بقَدْرِ[3] ما يفيد هذا الإخبار المذكور، فلابُدَّ، إذَنْ أن تجعل في الثانية (ب) مبتدأً مُصَدَّراً؛ لأن المسؤولَ منك أن تخبر عن تلك الذات؛ أي (ب) والمخبر عنه في الجملة الاسمية مبتدأ، والمبتدأ مرتبته الصَّدر، ولابُدَّ أَنْ تجعلَ مكانَ (أ) ضميراً راجعاً إلى (ب)؛ لأنَّ المسؤولَ: أن تصف (ب) بالوصف الذي كان لِـ (أ) بلا تغييرِ شيءٍ من الجملةِ الأولى، ولم يمكن أن يكون (ب) مكانَ (أ) لتصدُّر (ب)، فإن (ب) مبتدأٌ، فلابُدَّ أن يكون نائبُه ـ وهو الضميرُ العائدُ إليه ـ مكانَ (أ)، ولابد أن تؤخر (أ) في الجملة الثانية خبراً؛ لأنَّ المسؤولَ أن تخبر عن (ب) بـ (أ) ورتبة الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته، فعلى هذا لم تخبر عن (أ) بـ (ب) الموصول بل أخبرت عن (ب) الموصول بـ (أ)، إلّا أنك لَمّا أخبرت عن (ب) بـ (أ)، والمبتدأ في المعنى هو الخبر، أي يطلق على ما يطلق على الخبر[4] فإذا أخبرت عن (ب) فقد أخبرت

---

(١) م، د، ط: «مضمرين».

(٢) ط: تصدره.

(٣) م، ط: قدر ويفيد.

(٤) د، ط: عليه.

عما يطلق عليه (أ)، فكأنك أخبرت عن (أ) وإنما ذكرت المخبَر عنه باسم (أ) دون (ب)؛ لأنَّ (أ) هو المذكورُ في الجملةِ الأولى التى هي المَصُوغة المفروغ منها، المعلوم أجزاؤُها دون (ب) فـ (أ) هو المشهور قبل صَوْغِ الثانيةِ.

وَأَمَّا قولُكَ في السؤال: بـ (ب) الموصول، فليس معناه: اجْعَلْ (ب) مخبراً به، بل الباءُ فيه للاستعانةِ، كما في قولك: كتبت بالقلم؛ إذِ المعنى: أخبر الإخبار المذكورَ بأن تجعل (ب) الموصول مبتدأ.[1]

ومثال ذلك أن يقول العالم للمتعلِّم لِيُدَرِّبَهُ، أَوْ لِيُجَرِّبَهُ: أخبر عن: «زيداً» من قولك: ضربت زيداً، بالذي فالمعنى: اجْعَل الذي (١٤٠أ) مبتدأ خبره زيد، واجعل تلك الجملةَ الأولى، وهي ضربت زيداً، صلة للذي، بلا تغييرِ شيءٍ منها إلّا أن تجعل مكان «زيداً» ضميراً عائداً إلى «الذي» وتؤخر «زيداً» خبراً عن «الذي» فتقول: الذي ضربته: زيد.

فالفرق بين الجملة الأولى والثانيةِ أنك إذا قلت ضربت زيداً فَرُبَّما تخاطب به مَن لا يعرف أَنَّ لك مضروباً في الدنيا، وربما تخاطب به مَن يَعرف شخصاً بمضروبيَّتك، لكنه لا يعرف أنه زيد، وَأَمَّا قولُكَ: الذي ضربته زيدٌ، فلا تخاطب به إلَّا على الوجه الثاني، أَيْ تخاطب به مَن يَعرف أَنَّ لك مضروباً؛ لأن مضمونَ الصلةِ يجب أن يكون معلوماً للمخاطب كما ذكرنا، ولكنْ لا يعرف أنه زيدٌ؛ إِذْ لو عرف ذلك لوقع الإخبارُ عنه بأنه زيدٌ: ضائعاً، فالجملةُ الثانيةُ نَصٌّ في المحتمل الثاني للجملةِ الأُولى.

قولُهُ: «صدَّرتها» أي: جعلتَ «الذي» في الصدر مبتدأ.

---

(١) لقد أسرف الرضي إلى درجة التعقيد في بيان المطلوب من هذا العنوان، وأطال في عرض الأمثلة المفروضة! ويقول البغدادي في الخزانة: إن ما أورده الرضي هنا قليلٌ مِن كثيرٍ مِمَّا قاله ابنُ السَّرَّاج في كتابه الأُصُول.
الخزانة ٢/ ٥٣٠ بولاق.

قولُه: «وأَخَّرته خبراً»، نصب على الحال، أَوْ ضَمَّن أَخَّرته معنى: جعلته، أيْ جعلته خبراً متأخراً.

قَوْلُهُ: «وكذلك الأَلِفُ واللامُ في الجملة الفعلية»، لا تخبر[1] بالألفِ واللام إلّا عن اسم في الجملة الفعلية خاصةً، قولُه: «لِيَصِحَّ بناءُ اسمِ الفاعلِ، أَوِ المفعولِ منها»، قد ذَكَرْنَا أَنَّ صِلَةَ الألِفِ واللام: اسم فاعل أو مفعول، وذلك لأنه يمكن أن يُسْبَكَ من الجملة الفعلية اسمُ فاعلٍ مع فاعله إذا كان الفِعْلُ مبنياً للفاعل؛ إِذْ معنى اسمِ الفاعل مناسبٌ لمعنى: فَعَلَ وَيَفْعَل، نحو: زيد ضارب: أي ضَرَبَ أَوْ يَضْرِبُ، أو اسم مفعـول مع مرفـوعه، إذا كان الفعل مبنياً للمفعول؛ إذ معنى اسم المفعول مناسبٌ لمعنى: فُعِلَ وَيُفْعَلُ، نحو: زَيْدٌ مَضروبٌ، أي: ضُرِبَ أَوْ يُضْرَبُ، وليس شيء من اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما[2] بمعنى الجملة الاسميةِ، حتى يُسْبَكَ منها أَحَدُهما مع المرفوع، بَلَىٰ، هما مع مرفوعيهما جملتان اسميتان في نحو: أضارب الزيدان، وما مضروبٌ البكران، لكنْ في أولهما حرفان يَمنعان من وقوعهما صلةً لِلّام كما سَيَجِيءُ[3] بُعَيْدُ.

ويجب أن يكـون الفعـل الذي يُسْبَكُ منه صلة الألف واللام متصرفاً، إِذْ غـيرُ المتصرِّفِ نحو: نِعْمَ، وبِئْسَ، وحَبَّذا، وعسى، وليس، لا يَجِيءُ منه اسمُ فاعلٍ ولا مفعولٍ، فلا يُخْبَرُ باللامِ عن «زيد» في نحو: ليس زيد منطلَقاً، ويجب أَلَّا يكونَ في أول ذلـك الفعـل حَرْفٌ لا يُستفادُ من اسمِ الفاعلِ والمفعول معناه[4]، كالسين، وسوف، وحرفِ النفي، والاستفهامِ.

قوله: «فَإِنْ تَعَذَّرَ أمرٌ منها» أي أمرٌ من الأمور الثلاثةِ، وهي تصديرُ الموصولِ، وَوَضْعُ عائدٍ إليه مقام ذلك الاسم، وتأخير ذلك الاسم خبراً.

---

(١) انظر المقتضَب ٣/٨٩، والهَمْع ٢/١٤٦.

(٢) م، د: مرفوعها.

(٣) انظر المقتضب ٣/٨٩، والهمع ٢/١٤٦.

(٤) ط: معناها.

فبالشرط الأول، وهو تصديرُ الموصولِ، يَتعذر الإخبارُ عن كل اسمٍ في ا لجملة الإنشائية والطلبية؛ لأنَّ الصلة، كما تَقدَّمَ، لا تكون إلَّا خبريةً، ويَتعذرُ، أيضاً، عند الكوفيين، الإخبارُ بالذي[1] عن اسمٍ في جملةٍ مصدَّرةٍ بالذي؛ لأنهم يَأْبَوْنَ دُخولَ الموصولِ على الموصولِ إذا اتّفقا لفظاً، أمّا قولُه[2]:

٤٣٣ - مِنَ النَّفَرِ اللائي الذين إذا هُمُ يَهابُ اللئام حَلْقة الباب قعقعوا

فَيَروونهُ: مِنَ النَّفَرِ الشُّمِّ الذين....

والأَوْلى تَجويزُ الروايةِ الأولى؛ لأنها من باب التكريرِ اللفظي، كأنه قالَ: مِنَ اللائي اللائي[3]، فإن تغايرا نحو: الذي مَن فعل، كان أسهل عندهم.

قال ابنُ السَّرَّاجِ: دُخولُ[4] الموصولِ على الموصولِ لم يَجِيء في كلامِهم، [5] وإنما

---

(١) انظر المقتضب ٣/١٣٠.

(٢) هو أبوالرُّبَيِّس الثعلبي، شاعر إسلامي، واسمه عِبّاد بن ظِهفة بكسر الظاء، من بني ثعلبة بن سعد بن ذبيان، سَرَقَ ناقةً كان عبدالله بن جعفر بن أبي طالب عَلَفَها، فسرقها أبوالرُّبَيِّس، وقال أبياتاً، منها هذا البيتُ. (الخزانة ٧٧/٦، ٨٣، ٨٤ هارون)؛ وفيه: (اعتزوا) بدل (هُمُ) في الشطر الأول، و(هاب الرجال) بدل (يهاب اللئام) في الشطر الثاني.

المقتضب ١٣٠/٣، ١٣١ (الحاشية)، معاني الفراء ٨٤/٣، الحُلَل في شرح أبيات الجمل ص ١٢١ تحقيق د. مصطفى إمام، القاهرة سنة ١٩٧٩م مكتبة المتنبي؛ وفيه:

من النفر البيض الذين إذا انتهوا * وهاب الرجال حلقة الباب قعقعوا

والنفر: اسم جمع يقع على جماعة من الرجال خاصةً، ما بين الثلاثة إلى العشَرة، ولا واحد له من لفظه. وقوله: (من النفر) من: ابتدائية.

«قال ابن السراج في الأصول: العرب لا تجمع بين الذي والذي ولا ما كان في معنى الذي. وأما ذلك فشيء قاسه النحويون ليتدرب به المتعلمون».

الخزانة ٧٨/٦ هـ.

(٣) م: ساقطة.

(٤) الخزانة ٥٣٠/٢ بولاق ==== ٧٨/٦ هارون.

(٥) أ ـ قال الأَحْوَصُ:

إن الشباب وعَيْشَنَا اللذِ الذي * كُنّا بِهِ زمناً نُسَرُّ ونُجْذَلُ

مهذّب الأغاني ١٨٧/٣. ==

وَضَعَهُ النُّحاةُ رياضةً للمتعلمين وتدريباً لهم، نحو: الذي الذي في داره عمروٌ: زيدٌ[1]، فقولك في داره صلة «الذي» الأخير، وعائدهُ مستترٌ في الظَّرْفِ، وعَمْروٌ: خَبَرُ «الذي» الأخير، والذي الأخير مع صلته وخبرِه صِلَةُ «الذي» الأول، وعائدُ الأَولِ: الهاء المجرور في داره، وزيد خبر «الذي» الأول، كأنك قلت: الذي ساكن في داره عَمْروٌ: زَيْدٌ.

وتقول[2] الذي التي اللذان أَبواهما قاعدان لديهما كريهان عزيزة عنده حسن، تَبتدىء بالموصول الأخير، فتوفّيه حَقَّهُ من الصلة والعائدِ والخبر؛ لاستغنائه بما في حَيِّزِهِ عَمَّا قَبْلَهُ، واحتياج كل ما قبله إليه لِكَوْنِهِ مِن صلته، فتقول:

أبواهما قاعدان: صلة «اللذان»، وعائدُهُ الضميرُ المجرورُ في: أبواهما، وخبرهُ: كريهان، وهذه الجملةُ، أعني: اللذان مع صلته وخبرِه، صلة «التي» والعائد إلى «التي» من صلته: الضمير المجرور في لديها، فالتي: مبتدأ مع صلته المذكورة، وعزيزة عنده، خبره، والجملة: أَعني: التي مع صلته وخبره: صلةُ «الذي» والعائدُ من الصلة إليه: الهاء المجرورةُ في: عنده، والذي مع صلته المذكورةِ مبتدأ خبره حسن.

وهكذا العمل إن زادتِ الموصولاتُ، ولا تقف عند حدّ، فَاحْذَرِ الغلط وأَعْطِ كُلَّ مَوْصُولٍ حَقَّهُ.

وبالشرط الثاني، وهو وَضْعُ الضَّميرِ العائِد إلى الموصول مَقامَ المخبر عنه يخرج الفعل، والجملة، والجار والمجرور، والظرف[3]، إذْ لا (١٤٠ب) تضمر هذه الأشياء، ويخرج كل اسم لازم للتنكير، كالمجرور بِكَمْ، واسم «لا» التبرئة، وخبرها، والحال،

ب ـ قال أبوعلي الفارسيُّ: «قد جاء في التنزيل وصل الموصول بالموصول . . . . زعموا أن بعض القُرَّاء قرأ: «فاستغاثه الذي من شيعته» بفتح ميم (من)» البحر ١/٩٥.

إذن قد جاء في كلامهم دخول الموصول على الموصول!.

(١) مَثَّلَهُ المبرّدُ في المقتضب ٣/١٣١ بقوله: الذي الذي في داره زيد أخوك.

(٢) انظر المقتضب ٣/١٣٢.

(٣) م، د: والحرف.

والتمييز المنصوب، وكنكرة تفيد ما لا يستفاد من المعارف، كالتفخيم في: زيد أيُّما رجل، والاستغراق في نحو: كل رجل وأفضل رجل، وما مِن رجل، وكذا كل اسم يلزمه النفيُ، نحو: لا أَحَدَ، ولا عريب[1]، ولا كتيع، ويخرج، أيضاً، كلُّ اسمٍ جازَ تعريفُه، لكنْ يَلْزَمُ إظهاره، كفاعل «حَبَّذا»، والمعارف السادَّة مَسَدَّ الحالِ، كالعِراك، وَوَحْدَهُ، وجهدَه، وسائر ما ذكرنا في باب الحال؛ لأَنَّها بلفظها تَدُلُّ على لَفْظِ الحالِ، والإضمار يزيله، وكالمصدر العامل، إذ لا يجوز[2]: مروري بزيد حسن، وهو بعمرو قبيح؛ لأنَّ لَفْظَ المصدرِ مُراعىً في العمل، إذْ هو من جهة التركيب اللفظيِّ يُشَابِهُ الفِعْلَ فيعمل، والإضمار يُزيلُ اللفظَ، وكذا كُلُّ صِفةٍ[3] عاملةٍ كاسم الفاعلِ والمفعولِ والصفةِ المشبَّهةِ العاملةِ في الظاهرِ.

وَأَمَّا الإخبار عن «قائم» في زيد قائم، فإنما يَجوز إذا لم تُعمله في الضمير المستكن نظراً إلى كونه في الأصل: اسْماً مُستغنياً عَنِ الفاعل.

وعند المازنيّ[4]: يَجوزُ الإخبارُ عن المصدر المحذوفِ عاملُهُ نحو: إنما أنت سَيْراً، وعند ابنِ السراجِ[5] لا يجوزُ؛ لأنَّ الفِعْلَ إنما حُذِفَ لدلالةِ لَفْظِ المَصْدَرِ عليه، وَأَجازَ المازنيُّ، على قُبْحٍ، الإخبارَ عن «ضَرْباً»: بمعنى: ضربت ضرباً، وَمَنَعَهُ غيرُهُ[6]؛ إذْ صورتُهُ صُورةُ المفردِ، فلا يَصْلُحُ لِكَوْنِهِ صِلَةً.

---

(١) في المقتضب ٣/٩٢: «... ولا يُخبر عن الظروف التي لا تُستعمل اسماً؛ لأنّ الرفع لا يدخلها. وخبر الابتداء لا يكون إلاّ رَفْعاً.

ولا يُخبر عن الأفعال، ولا عن الحروف التي تقع لِمعانٍ؛ لأنها لا يكون لها ضمير...

ولا يُخبر عن (كيف)، و (أين)، وما أشبهه؛ لأن ذلك لا يكون إلاّ في أول الكلام؛ لأنها للاستفهام.

ولا يخبر عن أحد وأخواته. وانظر المقتضب ٣/٩١، والخزانة ٣/٢٩٥ - ٢٩٩ بولاق.

(٢) ط: إذ لا يجوز نحو: ....

(٣) انظر المقتضب ٣/٩٩.

(٤) الهمع ١/١٨٧.

(٥) الهمع ١/١٨٨.

(٦) الأخفش والمبرد الهمع ١/١٨٨.

وَيَقْبُحُ الإخبارُ عن المصدر الذي للتأكيد، لِعُرِيِّ الإخبار عن فائدة معتبرةٍ، وكالمفعول له، إذْ يُشترط فيه لَفْظُ المصدرِ، وكالمجرور بالكاف وواو القسم وتائه، وحتى، وَمُذْ وَمُنْذُ، وكذا المرفوعُ بعدَها، إذْ شَرْطُهُ لَفْظُ الزَّمانِ، وكتمييز الأَعدادِ المجرورِ، فَإِنَّ المُحقِّقين استقبحوا الإخبارَ عنه؛ لوجوب كَوْنِ المفسِّر صريحاً في تعيين الجنس، والإضمار يُخِلُّ بذلك، وبعضُهم جَوَّزَهُ نحو: الذي هذا مِائته: الدرهم، وكالمقادير المبهَمة المفسَّرة بها بعدها نحو: راقود خَلاًّ، وَعِشرون دِرْهَماً، فَإِنَّ ألفاظَها معتبرةٌ، وكالمضاف دون المضاف إليه، إذِ المُضمرُ لا يُضافُ، وكالموصوفِ بدون الصفة وكالصفة بدونه[1]، وكالموصول بدون صلته، وكصلة اللام بدون الموصول؛ إذْ لَفْظُها شرط.

وَأَمَّا البَدَلُ والمبدل[2] منه، فبعضهم لا يُجيز الإخبار عن أحدهما وحدَه، بل عنهما مَعَاً، كالصفة والموصوفِ، قال: لأَنَّ البدلَ مُبَيِّنٌ كالصفة، فلا يُفرد من المبدَل منه، وأيضاً، تخلو الصلة مِنَ العائِد في نحو: جاءني زيد أبوك، إن أُخْبِرَ عن البدلِ عند مَنْ يَجْعَلُ البَدَلَ في حُكْمِ تكريرِ العاملِ.

وبعضُهم[3] أجازَ الإخبارَ عن كل واحدٍ منهما، فالأولُ، تقول في: مررت برجل: زيد، مخبراً عنهما: الذي مررت به رجل زيد، والثاني تقول مخبراً عن المبدل منه: الذي مررت به زيد رجل، ومخبراً عن البدل: الذي مررت برجل به: زيد، بإعادةِ الجار؛ لأَنَّ المجرورَ لا منفصلَ له[4]، ويجوز أن تقول: برجل هو، واضعاً المرفوعَ مَقامَ المجرورِ.

(١) انظر المقتضب ٣/٩١، ١١١، والهمع ٢/١٤٨.

(٢) انظر المقتضب ٣/٩١، ١١١، والهمع ٢/١٤٨.

(٣) انظر المقتضب ٣/١١١، والهمع ٢/١٤٨.

(٤) يعني ليس للضمير المجرور صورة منفصلة مثل ما للمرفوع والمنصوب.

والمُجوِّزون اختلفوا في بَدَلِ البعضِ والاشتمالِ، فأجازَهُ الأخفشُ إذِ الضميرُ نَفْسُ ما بعدَه، ومَنَعَهُ الزِّياديُّ ، إذِ الضميرُ لا يدل على البعضِ والاشتمالِ قبل أن يذكر خبر الموصول.

وكخبر عَسَى وأخواتِها، وكألفاظِ التأكيدِ في الأشهر؛ إذْ تلك الألفاظُ معتبرة في إفادة التأكيدِ، وأيضاً يبقى خبر الموصول تأكيداً بلا مؤكَّد، وكعطف البيانِ دون المعطوفِ، وكالمُضاف إليه من الكُنَىٰ والأعلام، للأناسيِّ وغيرها، كأبي القاسم، وامرىءِ القَيْسِ، وابْنِ آوَىٰ، وابْنِ عِرْس، وابن قترة، وابن مقرض، وأم حُبَين، وسام أبرص؛ إذْ المضافُ إليه في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة، وكذا «قُزَح» في قَوْس قُزَح، وككل جُزء من جُزْأي المركب نحو: بيتَ بيتَ، وخمسةَ عَشرَ وبعلبك وكمنذ ومُذ، فإنهما لا يضمران، وكذا كل ظاهر قام مَقامَ الضميرِ في نحو:
﴿ٱلْحَآقَّةُ[1] ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[2]
وقوله:

لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنى[3] والفقيرا (٦٠)

مما إظهارُهُ يفيد التفخيم، ومَنَعَ بعضُهم الإخبار عن خبر كان، والأَصْلُ جوازُهُ؛ لأنه كخبر المبتدأ.

ويخرج[4] أيضاً، ما جازَ إضمارُه لكنَّ الضميرَ لا يَعُودُ إلى ما تقدم من الموصول، كالمجرور برُبَّ، وفاعل نِعْمَ وبِئْسَ وأخواتِها، فَإِنَّ هذه الضمائرَ لا تَجيء إلَّا مُبْهَمَةً مميزةً بما بعدَها، وكذا[5] كُلُّ ضميرٍ مستحقٍّ لغيره؛ أي استحقه غير الموصول،

(١) الحاقة /١، ٢.
(٢) سبق تخريجه في القسم الأول.
(٣) سقط من م، د، ط.
(٤) يعني أنه يخرج بالشرط الثاني، وهو وضع الضمير العائد موضع المخبر عنه.
(٥) انظر المقتضب ١٠١/٣.

كالضمير في: زيد ضربته، وفي: زيد ضرب، وفي: زيد قائم، إذِ المبتدأ، استحق الضمير من هذه الأخبارِ، فلو قلت: الذي زيد ضربته هو، فَإِنْ بَقِيَ الضميرُ كما كانَ، راجعاً إلى زيد لم يَجُزْ؛ لأننا قُلْنَا يجب أن يقوم مَقامَ المخبرِ عنه ضميرٌ عائدٌ إلى الموصولِ، وأيضاً تَبقى الصلةُ خاليةً من عائدٍ إلى الموصول، وقولك «هو» في الأخير ليس في الصلة، بل هو خبرُ المـوصـولِ، وإنْ جعلناه عائداً إلى «الذي» بَقِيَ خَبَرُ المبتدأ، وهوجُملةٌ، خالياً من عائد إلى المبتدأ، وقولك «هو» في الأخير ليس في حَيِّزِ خبر زيد.

وقوله: «والاسمُ المشتملُ عليه» أيْ الاسمُ الذي أحد جُزْأَيه ضميرٌ مستحقٌ لغير الموصول، كغلامه، (١٤١أ) في: زيد ضربت غلامه، فَإِنَّ المضافَ مع المضاف إليه، أعنى لَفْظَ «غلامه» مشتمِلٌ على الهاء التى استحقَّها المبتدأ.

قوله: «عليه»، أيْ على الضميرِ المستحق لغيره، قيل: إنِ استغنى بضمير جازَ الإخبارُ عن ضميرٍ آخَرَ، وَإِنْ رَجَعَ إلى ذلك المبتدأِ، وذلك كما في زيد ضاربه أخوه، جاز لك الإخبارُ عن أي ضميرٍ شئتَ منهما.

وقالَ الأَندلسيُّ: لا يَجوزُ ذلك، لا لِعَدَمِ رُجوعِ عائدٍ من الصلة إلى الموصول، بل لِعَدَمِ فائدةٍ في الخبر لم يفدها المبتدأ؛ لأنَّ في قولك: زيد ضاربه أخوه هو: لفظ «هو» يرجع إلى زيد؛ لأنه ضميرُهُ وقد أُخِّر وزيد مذكورٌ في الصدر، فلا يكون في ذِكْرِ ضميرِهِ فائدةٌ.

وليس ما قال بشيءٍ؛ لأن ذِكْر زيد في الصدر، لا يَجعل المبتدأَ الذي هو الموصولُ نصاً في زيد، حتى يَخْلُوَ الإخبارُ بزيد عنه من الفائدة.

بيانُ ذلك: أَنَّكَ إنْ أخبرت عن هاء «ضاربه» يكون المعنى: الذي ضاربه أخو زيدٍ: زيدٌ، فقد عرفنا بالمبتدأ أن ههنا شخصاً هو مضروب أخي زيد، فيجوز أن يكون ذلك الشخصُ زيداً وغيرَهُ، فَقَوْلُكَ، إذَنْ، في الخبر: زيدٌ، فيه فائدة مجدَّدة،

وهي أنَّ زيداً مضروب أخيه، دون عمروٍ، وغيره، وكذا إن أخبرت عن هاء «أخوه»، يكون المعنى: الذي ضارب زيد أخوه: زيد، فمضمون الصلة الذي يجب أن يكون معلوماً للمخاطب أنَّ ههنا شخصاً أخوه ضارب زيد، فيستفيد من الخبر أن ذلك الشخصَ نَفْسُ زَيْدٍ.

وقـالَ صاحِبُ المُغني: لا يَجوزُ الإخبـارُ عن أَحَـدِ الضميرَيْنِ؛ لأنَّ عَوْدَهُما على المبتدأ، سابقٌ على استحقاق الموصولِ لهما، ويتوقف المبتدأ على ارتباطِهما به كارتباط الضميرِ الواحدِ.

وليس، أيضاً، بشيءٍ؛ إذْ لا يَلْزَمُ بقاءُ ما عادَ إليه الضميرُ المخبر عنه بعد الإخبار، على حاله قَبْلُ، بدليلِ صِحَّةِ الإخبار عن تاء «ضربت» ونحوِه، ولا يتوقف المبتدأ على ارتباطِ الضمير به، بل يَكتفي بِأَحدِهما.

فنقول: الأَولى جوازُ الإخبارِ عن كل[1] واحد من الضميرين، إذْ لا مانعَ، وكذا يَجوزُ الإخبارُ عن ضمير عائدٍ إلى ما تَقَدَّمَ، إنِ استغنى ذلك المتقدمُ عن ذلك الضميرِ، بِأَنْ يكونَ الضميرُ في جملة ثانيةٍ بعد ذِكْرِ المفسِّرِ في جملة أُولى لا تَعَلُّقَ لها بالثانية، كما تقول: زيد أخوك، ثم تقول: قد ضربته، فَيَصِحُّ الإخبارُ عن هاء «ضربته».

وبالشرط الثالثِ، وهو تأخيرُ المخبر عنه خبراً [2]، يخرج كل ما لا يَصِحُّ تأخيرُهُ، كضميرِ الشأنِ، إذْ لو أَخَّرته لم يَحْصُلِ الإبهام قَبْلَ التفسيرِ، وهو الغَرَضُ من الإتيانِ به كما مَرَّ، وكذا كُلُّ مُبْهَمٍ مفسَّر بما بعده[3]، كضميرِ نِعْمَ وبِئْسَ، ورُبَّ، وَيَخْرُجُ[4] أيضـاً، كُلُّ اسمٍ فيه معنى الشرطِ والاستفهـام كَمَنْ، ومـا، وأَيُّهم، وكـذا: كم

---

(١) د: ساقطة.

(٢) د: خبر.

(٣) ط: بعد قوله: بعده: للتفخيم.

(٤) انظر المقتضب ٩٢/٣.

الخبرية، وكأين؛ لتصدرهما، لِما فيهما من معنى الإنشاء، وَيَخْرُجُ[1]، أيضاً، كُلُّ ما لا يَجوز رفعُه كالظروف غيرِ المتمكنة[2]، نحو: عند، وسوى، وذات مرة، وبُعَيْدات بين، وكذا: سحر، وعشاء وعَتَمة،[3] معينَّات، وكذا المصادر اللازم نصبها، كَسُبْحانَ ولَبَّيْكَ ونحوهما، قالوا: وإن أخبرتَ عن ظرفٍ متمكنٍ جئتَ في ضميره بـ «في» كما إذا أخبرت عن يوم الجمعة في قولك: سرت يوم الجمعة، فتقول: الذي سرت فيه: يوم الجمعة، إلَّا أَنْ يكونَ الظرفُ متوسَّعاً فيه، وهذا القولُ منهم مبنيٌّ على أَنَّ الضميرَ لا يكون ظرفاً، وقد قَدَّمْنَا[4] ما عليه في بابِ المفعول فيه.

ولا يَمتنع، على ما قالوا: الإخبارُ عن المفعول له، نحو: الذي ضربت له: تأديب، هذا، والضمير القائم مقام المخبر عنه، إنْ كان المخبر عنه مجروراً فهو بارزٌ متصلٌ، وإن كان مرفوعاً فضميرُهُ إمَّا مستترٌ، كما إذا أخبرت عن «زيد» مِن: جاءَ زيدٌ، وإمَّا بارزٌ متصلٌ، كما إذا أخبرت عن «الزيدان» في: ضَرَبَ الزيدان، وإمّا منفصلٌ، كما إذا أخبرت عن «زيد» في: ما جاءني إلَّا زَيْدٌ.

وينفصل، أيضاً، المرفوعُ المتصلُ الذي كان في الجملة قَبْلَ الإخبار متصلاً، إذا أخبرت بالألف واللام، وَجَرَتْ صلتُه على غَيْرِ مَنْ هي له، كما إذا أخبرت عن «زيداً» في: ضربت زيداً، باللام، فإنك تقول: الضاربه أنا: زيد، هذا عند النحاة، وقد تقدم في باب المضمرات أَنَّ المنفصلَ في مثله تأكيدٌ للمستتر لا فاعل، وقد عرفت مواضعَ كُلِّ واحدٍ من هذه الثلاثةِ في باب المضمر، أَعني المستتَرَ، والبارزَ المتصلَ والبارزَ المنفصلَ فَارجِعْ إليه.

---

(١) المصدر نفسه ٣/١٠٣.

(٢) اصطلاح النحاة في هذا النوع هو: الظروف غير المتصرفة، وكذلك قوله الآتي: ظرف متمكن، يراد به الظرف المتصرف.

(٣) د، ط: وعشاء ومساء، ولفظة (عتمة) ساقطة.

(٤) م، ط: قلنا.

وَإِنْ كان منصوباً فضميرُهُ إِمَّا بارزٌ متصلٌ، كما إذا أخبرت عن: زيداً في ضربت زيداً، أو منفصلٌ، كما إذا أخبرت عن «زيداً» في ما ضربتُ إلَّا زيداً، لِما عرفت من مواقعِ المتصلِ والمنفصلِ.

وَإذا أخبرت عن أيِّ ضميرٍ كانَ، فلابُدَّ من تأخيرِهِ مرفوعاً منفصلاً؛ لأنه خبرُ المبتدأ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّكَ إذا أَخبرتَ عن ضمير المتكلمِ والمخاطب، فلابُدَّ أَنْ يكونَ الضميرُ القائمُ مَقامَهُ غائباً؛ لرجوعه إلى الموصولِ، وهو غائبٌ (١٤١ ب)، كما إذا أَخبرتَ عن أَحَدِ ضميرَيْ: ضربتك، ولا يجوزُ الحَمْلُ على المعنى، كما في:

أنا الذي سَمَّتْنِ أُمِّي حَيْـدَرَهْ[١]

لِعَدَمِ الفائدةِ، فلا تقولُ في الإخبار عن تاء ضربتك: الذي ضربتُك أنا، ولا في الإخبار عن الكاف: الذي ضربتك: أنت، فليس، إذن، كقوله[٢]:

أنا أنـت القاتلي أنـت أنـا

بصحيحِ الإخبار عن اللام[٣]، على ما تَقَدَّمتِ الإشارةُ إليه.

وإنمـا اختاروا الإخبار بالذي، دون مَنْ، وما، وأي، وسائر الموصولات، لأنها أُمُّ البـاب، وهو أكثر استعمالاً، ولا يكون إلا موصولاً؛ وأمَّا الإخبارَ بالألف واللام، فاختاروه، أيضاً، لِكَثرةِ التغيير معه بِسَبْكِ الفِعْلِ اسمَ فاعلٍ أو مفعولٍ، وإبراز الضمير، كما في: الضاربُهُ أنا: زيدٌ، في: ضربت زيداً، حتى تَحْصُلَ الدُّرْبَةُ فيه أكثرَ.

وَلْنَذْكُرْ حُكْمَ الإخبار في التنازع، فَإِنَّ فيه بَعْضَ الإشكالِ، فنقول: الأَوْلى في باب[٤] التنازع: أَلَّا يُغَيَّرَ الترتيبُ، ويُراعى ترتيبُ المتنازِعَيْنِ على حالهما ما أَمْكَنَ، لِما

---

(١) قاله علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وسبق ذكره.

(٢) سبق تخريجُه.

(٣) د، ط: عن الكاف، والصواب ما أثبت، والمراد: اللامُ الموصولة في قوله: القاتلي.

(٤) د: سقطت.

مَرَّ في بيان حقيقـةِ الإخبـارِ من أَنَّكَ لا تُغَيِّرُ الجُملةَ المتضمنةَ للمخبر عنه، إلَّا إذا اضطررت إليه.

فَإذا وُجِّهَ العاملان من جهة الفاعلية، وأُعمل الثاني نحو: ضرب وأكرم زيد، قلت مخبراً بالذي عن المتنازَع فيه: الذي ضرب وأكرم: زيد، قامَ مَقامَ «زيد» ضميرٌ، فاستتر في «أكرم»، والضمير في «ضَرَبَ» أيضاً. يَرْجِعُ إلى «الذي»، وقد كان قَبْلُ راجعاً إلى زيد، إذْ لم يكن ههنا تنازُعُ الفِعْلَيْنِ في الضميرِ القائمِ مقامَ المخبرِ عنه، كما كان في المخبر عنه، لِما ذَكَرْنا في بابِ التنازُعِ، أنه لا تَنَازُعَ في الضميرِ المتصلِ.

وتقـول بالألف والـلام، عنـد الرُّمّاني[1]، وابنِ السَّرَّاجِ وجماعةٍ من المتأخرينَ: الضـارب وأكـرم: زيد، عطفتَ الفعلَ الصريحَ وهو «أكرم» على «ضارب»؛ لأنه أيضاً، فِعْلٌ لكنْ في صورة الاسمِ على ما قَدَّمْنَا.

والأخفش[2] يُدخل اللام في مثله على الفِعْلَين، ويأتي بالمخبر عنه في الأخير خبراً عن الموصولين فيقول: الضارب والمكرم: زيد، كما يقول: العاقل والكريم زيد، وكأنه في الأصل من باب عطف الصفةِ على الصفةِ؛ لأن «العاقل» موصوفهُ مقدَّرٌ، فهو مِثْلُ قولهِ:

إلى المَلِكِ القَرْمِ وابنِ الهُما م ولَيْثِ الكتيبةِ في المزدَحَم (٧٥)

وَعَزَىٰ الرماني[4] إلى المازني، وليس فى كتابه[3]، أنه يجعل الكلام جملتَيْنِ اسميتَيْنِ كما كان في الأصـل فعليتين؛ لأن المبتدأ والخبرَ، نظيرُ الفِعْلِ والفاعلِ، فنقول فى مسألتنا عند إعمال الثاني: الضارب هو والمكرم: زيد.

---

(١) التبصرة ١/٥٣٤.

(٢) الهمع ٢/١٤٨.

(٣) التبصرة ١/٥٣٣.

(٤) المراد كتابه في علل النحو، وهو من أشهر ما ألف المازني، وله أيضاً كتابُ التصريف الذي شرحه أبوالفتح ابنُ جني.

وَأَوَّلُ المذاهبِ أَوْلَىٰ؛ لأنه أَقَلُّ تغييراً، ثم الثاني أَوْلـى مِنَ الثالثِ، لِمِثْلِ ذلك، وما ذكر من قَصْدِ التشاكُلِ بالإتيانِ بالاسميتينِ في الفَرْعِ، مكان الفعلتين في الأصل، فَمِـمّا لا يَرجَح به على المذهب الأولِ، إِذْ عَطْفُ الفعليةِ على الفعلية فيه، باقٍ في الحقيقة مع قِلَّةِ التغيير.

وَأَمَّا أبوالحسنِ[1]، فله أَنْ يَقولَ: الجملتان في الأصل صارتا كالواحدةِ من حيث كَوْنُ المتنازعِ فيه كجزء كلِّ واحدةٍ منها، فهو الرابطُ بينهما.

وَإن أعملت الأول في مسألتنا، قلت: أيضاً، في الإخبار بالذي: الذي ضرب وأكرم زيد، جَعَلْتَ مقامَ زيد ضميراً، فاستتر في «ضرب»؛ لأنَّ الغَرَضَ أنه فاعله، وكـذا في الإخبـار بالألف والـلام نحو: الضارب وأكرم زيد، وعند الأَخْفَشِ[2]: الضارب والمكرم زيد، وقياسُ قَوْلِ المازنيِّ[3] الضارب والمكرم هو: زيد؛ لِتَكُونَ الاسمية معطوفةً على الاسمية بَيْنَ جُزْأَي المعطوفِ عليها، كما كان في الأصل: الفعليةُ معطوفةٌ على الفعلية بَيْنَ جُزْأَيْها.

وإذا وُجِّـهَ العاملانِ من جهة المفعولية، وأُعمِل الثاني، نحو: ضربت وأكرمت زيداً، قلت مخبراً عن التاء الأولى بالذي: الذي ضرب وأكرم زيداً، أنا، وإنما جَعَلْتَ تاء أكـرمت، أيضاً، ضميرَ غائب، وإن كان المخبر عنه هو التاء في الجملة الأولى فقط؛ لأنَّ الثـانيةَ عَطْفٌ على الأُولى، فلابُـدَّ فيهـا، أيضاً، من ضميرٍ راجعٍ إلى الموصولِ وقد، تَقَدَّمَ أَنَّ الموصولَ إذا كان مبتدأً، وهو متكلمٌ أو مخاطبٌ من حيث المعنى، لم يَجُزْ حَمْلُ الضميرِ على المعنى، فلا يُقالُ: الذي ذهبتُ: أنا؛ لِعَدَمِ فائدةِ الإخبار، والتنازعُ ههنا باقٍ على حالهِ، لِجَوازِ انتصابِ[4] «زيداً» بِضَرَبَ، وقولك:

(١) المراد الأخفش الأوسط سعيد بن مَسْعَدَة، وتكرر ذكره.

(٢) التَبصِرة ١/٥٣٢.

(٣) الهَمْع ٢/١٤٨.

(٤) لأن الفعل (ضرب) باقٍ على صلاحيته للعمل.

أكرم وإن فصل بين بعض الصلة وبعض، إلَّا أنه ليس بِأجنبي، كما يَجِيءُ في هذا البابِ[1].

وتقـول مخبراً بالـلام: الضـارب وأكرم زيداً: أنا، وعند الأخفش: [2] الضارب والمكرم زيداً: أنا، والتنازُعُ غَيْرُ باقٍ؛ لأنَّ «زيداً» لا يَجوز انتصابُه بضارب؛ إِذْ لا يعطف على الموصول مع بقاءِ [3]بعضِ الصلة.

وقياسُ قولِ المازنيّ: [4]: الضارب أنا، والمكرم زيداً: أنا.

وكذا تخبر عن تاء أكرمت، بالذي، وبالألف واللام، سواء، على المذاهبِ[5] الثلاثةِ.

وتقـول في الإخبـار عن «زيد» بالذي: الذي ضربت وأكرمته: زيد، وبالألف والـلام: الضاربه أنا وأكرمته: زيد، أبرزت ضمير المفعول في: الضاربُهُ وإن كان محذوفـاً في الأصل؛ لأنَّ ضميرَ الأَلِفِ واللامِ لا يُحذف، كما ذَكَرْنَا، وأبرزت «أنا» لِجَرْيِ الصفةِ على غيرِ مَنْ هي له.

وبعضُ (١٤٢أ) المُتَقَدِّمينَ يَحْذِفُ ضميرَ اللامِ في مِثْلِهِ؛ نَظَراً إلى الأصل.

وتقول على مَذْهَبِ الأَخفش[6]: الضاربه أنا والمكرمه أنا: زيد، وعند المازنّي: [7] الضارب أنا، على أنه مبتدأ وخبرٌ والمكرمه أنا: زيد، جملةٌ معطوفةٌ على جُملةٍ أُخرى.

---

(١) د: ساقطة.

(٢) التبصرة ١/٥٣٢.

(٣) يعني قبل انتهاء الصلة.

(٤) التبصرة ١/٥٣٣.

(٥) تقدير الكلام: هما سواء على المذاهب الثلاثة التي يتعرض لها في أكثر الأمثلة؛ وهي: مذهب الجُمهور، ومذهب الأخفش، ومذهب المازني.

(٦) التبصرة ١/٥٣٢.

(٧) المصدر نفسه ١/٥٣٣.

وتقول في هذه المسألة إذا أُعمل الأول نحو: ضربت وأكرمته زيداً، بإبراز[1] الهاء في «أكرمته» على المختار، كما مَرَّ في باب التنازع، مخبراً عن التاء الأُولى[2] بالذي: الـذي ضرب وأكـرمـه زيداً: أنـا، وبالألف واللام: الضارب وأكرمه زيداً: أنا، والتنازع باقٍ في الموضِعَيْن، وعند الأَخفش: [3]الضارب زيداً والمكرمه: أنا، قدَّمت زيداً إلى جَنْبِ عامِلِهِ إذْ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته، وعند المازِنِيِّ: الضارب زيدا أنا والمكرمه أنا.

والإِخبارُ عن تاء «أكرمت» كالإِخبار عن تاء «ضربت» سواءٌ عند كُلِّهم[4]، وأَمَّا الإِخبـار عن «زيداً» بالذي فتقول فيه: الذي ضربته وأكرمته زيد، تَصِلُ الضميرَ القائمَ مَقامَ زيدٍ بعامِلِهِ لِعَدَمِ ما يُوجبُ انفصاله وكذا بالألف واللام: الضاربه أنا وأكرمته: زيد، الهاء في «الضاربه» هو الضمير القائم مَقامَ زيدٍ، وأبرزت «أنا» لِجَرْيِ الصفـة على غير صاحبها، وعند الأخفشِ: الضاربه أنا والمكرمه أنا: زيد، وعند المازنِّي: الضاربه أنا والمكرمه أنا هو: زيد، وزيد خبر للضاربه؛ لأنه كان في الأصل مفعولَ ضربت، والجملةُ المعطوفةُ، أعني: المكرمه.. متوسطةٌ بين جُزْأَيْ المعطوفِ عليها.

وتقـول في: ضربني[5] وضربت زيداً، عنـد إعمال الثاني مخبراً عَنِ الياء أَوِ التاء بالذي: الذي ضربه وضرب زيداً: أنا، ولا[6] تقول: ضربني ولا ضربت[7]، لما مر،

---

(١) م، د: بالهاء، وقوله: «بإبراز» زيادة من ط.

(٢) ط: الأول، وهو خطأ.

(٣) ط: عند الضارب زيداً، وهذا خطأ.

(٤) نص الرضي كغيره من النحاة، على أن (كل) المضاف إلى الضمير لا يقع تالياً للعوامل اللفظية، فلا يقع إلاّ مبتدأ، أو توكيداً معنوياً، وهو ـ مع ذلك ـ يستعمل هذا الأسلوب في هذا الشرح.

(٥) انظر المقتضب ١١٤/٣.

(٦) د: ساقطة.

(٧) م: «ولا تقول ضربني ولا ضربت زيداً عند إعمال الثاني، مخبراً عن الياء والتاء بالذي: الذي ضربه وضرب زيداً أنا، ولا تقول ضربني ولا ضربت كما مَرّ».

والتنازع باق على حاله.

وتقول في التثنية على مذهب البصريين: الذي ضرباه وضرب الزيدين أنا، وعند الكسائيِّ: الذي ضربه وضرب الزيدين: أنا، بحذف الفاعل.

وتقول بالألف واللام: الضاربه هو وضرب زيداً: أنا، أُبرزت «هو» لِجَرْيِ الصفة على غير صاحبِها، والتنازعُ باقٍ.

وعلى مذهب الأخفشِ[1]: الضاربه هو والضارب زيد أنا، والأَوْلى أَنْ يُقالَ: الضاربه زيد؛ لأنَّ الإضمارَ قبل الذكر، إنما جاز في الأصل لِكَوْنِهِ من باب التنازعِ. مع مخالفة الكسائي فيه أيضاً، وليس بقياسٍ في جميعِ المواضعِ.

وعند المازنيِّ في الإخبار عن الياء: الضاربه هو: أنا، والضارب زيداً: أنا، والأَوْلى أن يُقال: الضاربه زيد[2]، لِما ذكرنا، وفي الإخبار عن التاء: الضاربي هو، مبتدأ وخبر والضارب زيداً: أنا، والأَوْلى: الضاربي زيد[3]، لِما مَرَّ.

وإن أخبرت[4] عن «زيداً» بالذي، قلت: الذي ضربني وضربته: زيد، لا يمكن بَقاءُ التنازع؛ إذ لا تنازُعَ في ضميرٍ متصلٍ، كما مَرَّ.

وبالألف واللام: الضاربي وضربته: زيد، وعند الأخفش: الضاربي والضاربه أنا: زيد، بإبراز «أنا» لِجَرْيِ «ضاربه» على غير مَنْ هوله، وعند المازنيِّ[5]: الضاربي هو - والأَوْلى الضاربي زيد - والضاربه أنا: زيد.

وَإنْ أعملت الأول، والمختار: ضربتني وضربتها هند، بإظهار ضميرِ المفعول، كما

---

(1) التبصرة ١/٥٣٣.

(2) ط: الضاربه زيد أنا.

(3) انظر المقتضب ٣/١٣٨.

(4) انظر المقتضب ٣/١١٥.

(5) التبصرة ١/٥٣٣، والأصول ٢/٣٣١.

مَرَّ في باب التنازُع ، قُلْتَ في الإخبارِ عَنِ الياءِ، أو التاءِ بالذي : الذي ضربته وضربها هند : أنا، والتنازعُ باقٍ،

وبالألف واللام : الضاربته وضربها هِنْدٌ : أنا ، فاعل ضاربته، وعند الأخفشِ : الضاربته هِنْدُ والضاربها : أنا ، قدمت هندا إلى جَنْبِ عامله ، لِئَلَّا يفصل بين بعض الصلةِ وبعضٍ بالأجنبي، وعند المازِنيِّ : الضاربته هند : أنا ، والضاربها : أنا .

وفي الإخبار عن هند بالتي : التي ضربتني وضربتها : هند ، وبالألف واللام : الضاربتي والضاربها أنا : هند .

وتقول مخبراً عن التاء أو الياء في : ضربتني وضربت : هند ، عند إعمالِ الثاني ، الذي ضَرَبَ وضربته هند : أنا ، ولا يَجوزُ : ضربتني لِمَا تَقَدَّمَ، وبالألف واللام : الضارب وضربته هند : أنا ، وعند الأخفشِ : الضارب والضاربته هند : أنا ، . ويقول المازنيُّ[1] مخبراً عن التاء : الضارب والضاربتي هند : أنا، والضارب مبتدأ وأنا خبره ، وعن الياء : الضارب أنا ، والضاربته هند : أنا.

وَإِنْ أخبرت عن هِندٍ قلت : التي ضَرَبْتُ وضربتني : هند ، والضاربها أنا وضربتني هند، أظهرت المفعول في : ضاربها؛ لأنَّ عائدَ الموصولِ لا يُحْذَفُ . وبعضُ المتقدمين يَحْذِفُهُ؛ مُرَاعاةً للأصلِ ، وأبرزت «أنا» لِجَرْيِ الصفةِ على غَيْرِ صاحبِها.

وعند الأخفشِ : الضاربها أن والضاربتي : هند، وعند المازني : الضارب أنا ، على أنه مبتدأ وخبر، والضاربتي : هند .

---

(١) التبصرة ١/٥٣٣.

(٢) التبصرة ١/٥٣٣.

وَإِنْ أعملت الأول ، قلت مخبراً بالـذي عن التاء أوِ الياءِ : الذي (١٤٢ ب) ضرب وضربته هند : أنا ، وبالألف واللام : الضارب وضربته هند : أنا ، والتنازُعُ باقٍ فيهما ، وعند الأخفشِ : الضارب هنداً والضاربته هي : أنا ، بتقديم «هنداً» إلى جَنْبِ عامِلِهِ، كما مَرَّ، ويقـول المازنيُّ[1] : مخبراً عن التـاء : الضـارب هنـداً والضاربتي هي : أنا ، وأنا ، خبر : الضارب ، وعن الياء : الضارب هنداً : أنا ، والضاربته[2] هي : أنا .

وتقول مخبراً عن «هنداً» بالتي : التي ضربتها وضربتني هند ، وباللام : الضاربها أنـا وضربتني : هنـد ، وعنـد الأخفشِ : الضاربها أنا والضاربتي : هند ، وعند المازني[3] : الضاربها أنا ، والضاربتي هي : هند وهند خبر : الضاربها .

وتقول[4] في : أعطيت وأعطاني زيدٌ دِرْهَماً ، مخبراً عَنِ التاءِ أوِ الياءِ بالذي : الذي أعـطى وأعـطاه[5] زيدٌ دِرْهَمـاً : أنـا ، وباللام : المُعَطِي وأعطاه زيدٌ دِرهماً : أنا، والتنازُعُ باقٍ في الصورتَيْنِ، وعند الأخفشِ [6] : المعطي والمعطيه زيدٌ درهماً: أنا، وأما المازنيُّ فإنه يَرُدُّ في مِثله كُلَّ ما حذف منه ، فيرد مفعولي الأول نحو : المعطي زيداً دِرهماً ، والمعطيه هو إياه : أنا[7]، وليس بوجهٍ لمخالفته الأصلَ في الفعل الأول بِرَدِّ مفعولَيْهِ، وفي الثاني بإقامة الضميرَيَنْ مُقامَ معمولَيْهِ الظاهرَيْنِ بلا ضرورةٍ، ولو سلك في هذا الباب سبيله في المتعدي إلى واحد، أعني جعل الكلام جملتين لقال : المعطي زيداً دِرهما : أنا . والمعطيه هو إياه : أنا.

---

(١) الأصول ٢/٣٣١.

(٢) د : والضاربـه.

(٣) الأصول ٢/٣٣١.

(٤) انظر المقتضب ٣/١١٧.

(٥) م ، د : الهاء ساقطة.

(٦) الأصول ٢/٣٣٢ ، التبصرة ١/٥٣٧.

(٧) التبصرة ١/٥٣٧.

وإن أخبرت عن زيد ، قلت : الذي أعطيت وأعطاني دِرهماً : زيدٌ والمعطيه أنا ، وأعطاني دِرهماً زيدٌ، بإبراز عائدِ اللام ، وبَعْضُ المتقدِّمين يُجَوِّزُ حَذْفَهُ لمطابقة الأصل، كما مَرَّ، وبإبراز «أنا» لجَرْيِ الصفة على غير صاحبها، وعند الأخفش[1] : المعطيه أنا والمعطي ، بالإضافة، أو المُعطِى إيَّايَ، كما تَبَيَّنَ في المضمرات ، دِرْهَماً : زيد، ويجوز : المعطي أنا ؛ مُراعاة للأصل .

والمازنيُّ يقول : مَن أظهرَ الضميرَ في المعطيه، أظهرَ المفعول الثاني ، وليس بوجهٍ؛ لأنَّ إبرازَ الضميرِ لأجل اللامِ فإنه لا يُحذف عائدهُ، كما مَرَّ[2]، وليس «أعطى» من أفعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الأول .

فإن رددنا مفعولي الأول، كما هو مَذْهَبُ المازنيِّ قُلْنا : المعطيه أنا دِرْهَماً، والمعطيه أو المعطيّ إياه : زيد ، كما ذكرنا في المضمرات في نحو : ضربي إياك وضربيك، ولو قلت : المعطيه أنا إياه والمعطيّ دِرْهَماً : زيد، على أن يكون «إياه» عائداً إلى «دِرْهَماً» لأضمرتَ المفعول قَبْلَ الذكر في غير باب التنازع، وهذا لا يَجُوزُ في باب التنازع، كما مَرَّ.

وَإنْ أخبرت عن[3] الدرهم قلت : الذي أعطيت وأعطانيه زيد : درهم ، وَصَلْتَ الضميرَ، إذْ لا مُوجِبَ لِلفَصْلِ .

وباللام : المعطيه أنا وأعطانيه زيد : درهم ، وعند الأخفش : المعطيه أنا ، أو المعطي أنا ، بحذف الضمير، والمعطيه أو المعطِي إياه زيد : درهم، كضربيك وضربي إياك. والمازنيُّ يَرُدُّ المحذوفَ ، نحو : المعطيه أنا زيداً، والمعطيه أو المعطِي إياه هو : درهم .

---

(١) التبصرة ٥٣٦/١ .

(٢) د : ساقطة .

(٣) انظر المقتضب ١١٨/٣ .

وتقول في[1] ظننت وظنَّني زيدٌ أخاك ، مخبراً عنِ التاءِ أوِ الياءِ ، بالذي : الذي ظَنَّ وظنه زيد أخاك : أنا .

وباللام : الظانُّ وظنه زيد أخاك : أنا ، بحذف المفعول الأولِ ، كما كان في الأصل ، وعند الأَخفشِ : الظانّ والظانّه زيدٌ أخاك : أنا .

والمـازنيُّ[2] ، لو جعله جملتين وَرَدَّ المحذوفَ ، قال : الظانّ زيداً أخاك : أنا ، والظانُّه هو إياه : أنا ، فالمتصلُ ضميرُ اللامِ والمنفصلُ ضمير «أخاك» و «هو» ضمير زيد ، أَبرزته لِجَرْيِ الصفة على غيرِ صاحبِها .

وَإِنْ أخبرت عن زيد قلتَ : الذي ظننت وظنَّني أخاك : زيد[3] ، والظانه أنا أخاك وظنَّني إياه أو ظنَّنيه : زيد . نحو : خلتكه وخلتك إياه على ما مَضَىٰ في المضمرات ، أظهرتَ المفعولِ في : الظانه ؛ لِكَوْنِهِ ضميرَ اللام فلا يُحْذَفُ ، وبعضُهم يَحْذِفُهِ ؛ مُراعاةً لِلأَصْلِ ، وأظهرتَ ثانيَ مفعولَيْ : الظانّه ؛ لأنَّ أَفعالَ القلوبِ يجب ، في الأغلب ، بِذكر أَحَدِ مفعولَيْها ذِكْرُ الآخر، وأبرزت «أنا» لِجَرْيِ الصفةِ على غيرِ صاحبِها .

وعند الأخفشِ[4] : الظانّه أنا أخاك والظانِّيه أو الظانِّي إيَّاه : زيد .

وَإِن أخبرت عن «أخاك» . قلت : الذي ظننتُ وظنَّنيه زيد ، أَو ظَنَّني زيدٌ إياه : أخوك ، والظان أنا زيداً إياه وظنَّنيه أو ظنَّني إياه : أخوك ، وأَجازَ بعضُهم : الظانه أنا زيداً ، والأَوْلَىٰ أنه لا يَجوز ذلك لِما ذكرنا في باب الضمائرِ أَنَّ ثانيَ المفعولَيْنِ يجب انفصالُه عند الالتباسِ بأولِهِا .

---

(١) انظر المقتضب ٣/١١٩ و ١٢٩ .

(٢) التبصرة ١/٥٣٥ .

(٣) لم يذكر رأى المازني في هذه الصورة، وفيما يأتي من الصور إلى آخر ما بقي من الأمثلة.

(٤) التبصرة ١/٥٣٥ .

وعند الأخفش [1]: الظان أنا زيداً إياه، والظانّي هو إياه: أخوك، أو الظانّيه هو: أخوك، كما مرّ في: خلتكه وضربيك، وإبرازُ الضمير في: الظانّيه هو، والظانّي إياه؛ لِكَوْنِ الصفةِ للألِفِ واللامِ التي هي الأخ والضمير لزيد، وزيد، وإنْ كان الأخَ من حيث المعنى لكنِ المعاملةُ مع ظاهر اللفظ في هذا الباب.

وتقول في[2] أعلمت وأعلمني زيدٌ عَمْراً منطلقاً، مُخْبِراً عن التاءِ أوِ الياءِ بالذي: الذي أَعْلَمَ وأَعْلَمَهُ زيدٌ عَمْراً منطلقاً: أنا.

وباللام: المُعْلِمُ وأعلمه زيدٌ عَمْراً منطلقاً: (١٤٣ أ) أنا، وعند الأخفشِ: المُعلِمُ والمُعْلِمُهُ زيدٌ عَمْراً منطلقاً: أنا.

وإن أخبرت عن «زيد» بالذي، قلت: الذي أعلمتُ وأعلمني عَمْراً منطلقاً: زيد، وباللام: المُعْلِمُهُ أنا وأعلمني عَمْراً منطلقاً: زيد. هذا عند مَنْ يُجيز الاقتصارَ على المفعولِ الأول، وعند سيبويه[3]. المُعْلِمُهُ أنا عَمْراً منطلقاً وأعلمنيه إياه: زيد، وعنـد الأخفشِ: المُعْلِمُـهُ أنا والمُعْلِمي عَمْراً منطلقاً: زيد، إذا اقتصر على أول المفاعيل، وإن لم يقتصر: فالمُعْلِمُهُ أنا عَمْراً منطلقاً والمُعْلِمي إياه إياه: زيد، فإياه الأولُ لِعَمْـرٍو، والثـاني لِـ (منـطلقاً)، ويجوز: المُعْلِميه إياه: زيد، نحو ضربيك وضربي إياك.

وَإن أخبرت عن عمرو، بالذي، قلت: الذي أعلمتُ وأعلمنيه زيد منطلقاً: عمرو، وباللام: المُعْلِمُ أنا زيد إياه منطلقاً، وأعلمنيه إياه زيد: عَمْرٌو، أبرزت «أنا» لِجَرْيِ الصفةِ على غير صاحبها، وإيَّاه ضمير اللام، لم يجز حذفه؛ لأنَّ عائدَ اللامِ لا يُحْذَفُ على الأَصَـحِّ، وجعلته منفصلاً، إذ لو قدَّمته ووصلتَهُ بالمُعْلمِ فقلت: المُعْلِمُهُ أنا، لاَ لْتَبَسَ بالمفعول الأول كما مَرَّ، في مفعول مالم يُسَمَّ فاعلُه، وإنما ذكرت

---

(١) التبصرة ١/٥٣٥.

(٢) انظر المقتضب ٣/١٢٤.

(٣) الكتاب ١/٢٠ بولاق، وما قاله الرضي منقولٌ بمعناه من كلام سيبويه.

«منطلقاً» ؛ لأنّ ذِكْرَ الثاني في هذا الباب يُوجِبُ ذِكْرَ الثالثِ .

قيل : وَوَجَبَ هنا ذِكْرُ المفعولِ الأولِ أعني «زيداً» لِئَلَّا يَلْتَبِسَ الثاني بالأول.

وَلَقائِلٍ[1] أن يقولَ : إذا ذكرت في هذا الباب مفعولين فقط لم يجز أن يكون أحدُهما الأولَ ، والثاني أحدَ الباقيين؛ لأنَّ ذِكْرَ أَحَدِ الباقيين يُوجِبُ ذِكْرَ الثاني، فيتعينَّ أَنَّ المفعولَيْنِ هما الثاني والثالثُ، بَلَىٰ، يُمكن أن يُقالَ : وَجَبَ ههنا ذِكْرُ الأولِ لِيتبينَّ مِن أول الأمر أَنَّ الضمير ليس المفعولَ الأول .

وتقول على مذهب الأخفش : المُعْلِمُ أنا زيداً إياه منطلقاً ، والمُعْلِمي هو إياه، إياه : عمرو ؛ فإياه الذي بعد «هو» ضمير اللام، وهو القائم مَقامَ عمرٍو، المخبر عنه ، والثاني : ضمير «منطلقاً».

وَإِنْ أخبرت عن «منطلقاً» بالذي قلت : الذي أعلمت وأعلمني زيدٌ إياه : منطلق، والمُعْلِمُ أنا زيداً عَمْراً إياه وأعلمني إياه[2] : منطلق ، أبرزت «أنا» لِجَرْيِ الصفةِ على غير صاحبها ، وفصلتَ الضميرَ العائدَ إلى اللامِ ، أعني : إياه، الذي بعد «عَمْراً» لِئَلَّا يَلْتَبِسَ لَو اتّصَلَ، بالمفعولِ الأول، وذكرت الثاني أعني «عَمْراً» لِذِكْرِكَ الثالثَ ، أعني ضميرَ اللامِ ، وَأَمَّا ذِكْرُ الأولِ ، أعنى، «زيداً» ففيه النظرُ المذكورُ، ويجوز : أعلمنيه إياه .

وعند الأخفشِ : المُعْلِمُ أنا زيدًا عَمْراً إياه، والمُعْلِمي هو إياه : منطلق، أو : المُعْلِميه إياه هو ؛ وإنما أبرزت «هو» لِجَرْيِ الصفةِ على غيرِ صاحبها[3] .

[وهذا القَدْرُ مِن التمرينِ كافٍ لِمَنْ له بَصيرةٌ][4]

---

(١) هذا تعقيبٌ من الرضي على الرأي الذي حكاه بقوله : وقيل يجب هنا ذكر المفعول، وسيشير إليه بعد قليل عند الإخبار عن كلمة (منطلقاً) في المثال.

(٢) د : غير واضحة.

(٣) لقد أطال الرضي، بل أسرف في التطرق إلى مسائلَ مفروضةٍ، ولا يَخلو ذلك من فائدةٍ على كل حال.

(٤) د : ساقطـة .

[استعمالاتُ (ما) الاسمية]

قَوْلُـهُ : «ومـا ، الاسميةُ : موصـولةٌ، واستفهاميةٌ وشرطيةٌ ، وموصوفةٌ ، وتامةٌ بمعنى شيءٍ ، وصفةٌ».

لما كان في المبنيات ما يوافق لفظُه لفظَ الموصولِ ، لم يُجعل له بابٌ برأسه ، بل بُيِّنَ في ضمن الموصولات، كما بُيِّنَ ما وافق اسمَ الفعلِ في اللفظِ من المبنياتِ في أسماء الأفعالِ ، كبابِ «فَجـارِ[1]» وباب «فَسَاقِ» وباب «قَطَامِ »، الموافقة لباب «نَزَالِ »، ولولا قَصْدُ الاختصارِ، ورعايةُ المناسبة اللفظيةِ، لكان القياسُ يَقتضي أَنْ تُجْعَلَ أبواباً برأسها.

فمنهـا «ما» ؛ قوله «وما الاسمية»، اعْلَمْ أَنَّ «ما» تكون حرفيةً أيضاً، وهي ، حينئـذٍ، على أَقسـامٍ ، أيضاً، ولَمَّا كان هو في قِسْمِ الأسماءِ، تعرَّض لأقسام «ما» الاسميةِ، وَتَرَكَ أَقسامَ، الحرفيةِ إلى قِسْمِ الحُرُوفِ .

قولُهُ : «موصولة» ، كما ذكرنا، والاستفهامية نحو : ما صناعتك ؟ وما صنعت ؟ ويدخلها معنى التحقير، كقوله[2] :

٤٣٤ - . . . . مَاأَنْتَ وَيْبَ أبيكَ والفَخْرُ ؟

---

(١) المراد به : باب الأعلام الجنسية للمصادر، كما أنِ المراد بباب فَسَاق : الوصف المختص بالنداء في سب المؤنث، وباب قَطَام، المراد به الأعلام الشخصية المؤنثة.

(٢) عجز بيت، وصدره : يازِبْرِقانُ أَخَابَنِي خَلَفٍ

وقائل البيت : المُخَبَّل السَّعْدي، واسمه ربيعةُ بن مالكٍ التَّميمي، يُكنى أبا يزيدَ، شاعرٌ مخضَرَمٌ، توفي في خلافة عُمَرَ او عثمانَ رضي الله عنهما. (الخزانة ٦/٩١هارون، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ١/٢١١).

والبيت في : سيبويه ١/١٥١ بولاق، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢١١، ٢١٢ ؛ وفيه : أنه عطف (الفخر) على (أنت)، والمؤتلف والمختلف للآمدي . (تحقيق د. ف كرنكو، مكتبة القدسي سنة ١٣٥٤هـ ص ١٧٩)، وقد ورد البيت منسوباً إلى المتنخِّل السعدي، غير أن البغدادي في الخزانة ٦/٩٥ يردُّ هذا ويؤكِّد نسبة الشعر إلى المخبَّل السَّعدي، وابن يعيش ١/١٢١، و٢/٥١، والهمع ٢/٤٢.

ومعنى التعظيم ، كقولِه[1] :

٤٣٥ ـ ياسَيِّداً ما أنت مِن سَيِّدٍ ... ...

و : ﴿ ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ﴾[2]

، ومعنى الإنكار نحو :

﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكۡرَىٰهَآ ﴾[3]

أي : لا تذكرها، على أَحَدِ التأويلات، وقد تُحْذَفُ أَلِفُ «ما» الاستفهاميةِ في الأغلب عنـد انجرارِها بحرف جَرٍّ أو مضافٍ ؛ وذلك لأنَّ لها صَدْرَ الكلام لِكَوْنِها استفهاماً، ولم يمكن تأخير الجارِّ عنها فَقُدِّم عليها وركب معها حتي يَصيرَ المجمـوع ككلمـة واحـدة موضوعةٍ للاستفهامِ ، فلا يسقط الاستفهامُ عن[4]

و (وَيْبَ) كلمـةٌ مثـل وَيْلٌ، وقوله : (يازبرقان): هو الزِّبْرِقان بـن بَدْر، واسمه حُصَيْنٌ. وبنو خلف؛ رهط الزِّبْرقان بن بدر، وخَلَف جَدُّه الأعلى.

الشاهد فيه أنَّ (ما) الاستفهاميةَ يدخلها معنى التحقير كما هنا، وكذلك قوله : ويب أبيك، فيه معنى التحقير والتصغير.

(١) صدر بيت ، وعجزه : مُوَطَّأَ البيتِ رحيب الذِّراعْ

والبيت من قصيدة مفضَّلية للسفّاح بن بُكَيْر بن مَعْدَان اليربوعيّ ، رثى بها يحيى بن شداد بن ثعلبة بن بِشر، أحَدَ بني ثعلبة بن يربوع.

وقيل : لرجل من بني قُريع رثى بها يحيى بن ميسرة، صاحب مصعب بن الزبير. (الخزانة ٦/٩٥، ٩٦ هارون).

انظر المفضلية ٢٩٢ في المفضليات ص ٣٢٢، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٧٥؛ وفيه : «والعرب إذا دعت نكرة موصولة بشيء آثرت النصبَ، يقولون : يارجلاً كريما أقبل . . . فإذا أفردوا رفعوا أكثرَ مما يَنصِبون .

أنشدني بعضهم : ياسيداً . . .» ، ومن سيد : تمييز مجرور بمن . وانظر الهمع ١/١٧٣، ٣٥١، و٢/٩٠,

الشاهد فيه أن (ما) الاستفهامية قد يدخلها معنى التعظيم كما في البيت، فإنها استفهامية تعجبية، والمقصود التعظيم.

(٢) الحاقة /١، ٢.

(٣) النازعات/٤٣.

(٤) ط : عن مرتبة التصدر.

الصَّـدر، وَجُعِلَ حَذْفُ الألِفِ دلْيلَ التركيب، ولم يُحْذَفْ[1] آخر «مَنْ» وكم، الاستفهـاميتين مجرورتين ؛ لكونه حرفاً صحيحاً، ولا آخر «أيّ» لجَرْيِهِ مَجْرَى الصحيح في تَحَمُّلِ الحركاتِ .

وقد جاء الأَلِفُ ثابتاً[2]، قالَ[3] :

٤٣٦ ـ على ما قام يَشتمني لئيم كَخِنزيرٍ تَمَرَّغَ في رَمادِ[4]

وإذا جاء «ذا» بعد «ما» الاستفهاميةِ، لم تُحْذَفْ أَلِفُها، نحو : بماذا تشتغل ؛ وذلك لأنّ «ذا» لّما لم تثبت زيادته، ولا كونه موصولاً، إلاّ مع «ما» صار «ما» مع «ذا» ككلمة واحدةٍ، فَصار الأَلِفُ كأنه في وسط الكلمةِ، والحذفُ قليلٌ في الوسط ، لِتحصنَه مِن الحوادثِ، ولذا لم يحذف الألف من «ما» الشرطيةِ المجرورة، وإن شاركت الاستفهامية في التصدر في نحو : ما تصنع أصنع .

---

(١) م، د : «ولم يحذف آخر مَنْ الاستفهامية مجرورة، ولا كم لكونه حرفاً صحيحاً، ولا من أي لِجَرْيِ آخره مَجْرَى الحرفِ» .

(٢) لقد قرىء بإثبات الألِفِ في الشواذ في قوله تعالى :
﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝ عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ ﴾ ،
١/٧٨، ٢ .
في المحتسَب ٢/٣٤٧ : «عِكْرِمة وعيسى» :
﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ... ﴾،
وانظر البحر ٨/٤١٠ .

(٣) هو حسّان بن ثابتٍ الأنصاريُّ (ديوانه ص ١٤٣ ، نشر عبدالرحمن البرقوقي، القاهرة سنة ١٩٢٩م)، الخزانة ٦/٩٩ هارون، المغني ٣٩٣، ٣٩٤ ط . المبارك ، شرح شواهـد الشافية ٢٤٤، ضرائر الشعر٨٠، العَيْني ٢/٥٥٤، معاني الفراء ٢/٢٩٢، الهَمْع ٢/٢٧، شرح جُمَل الزّجاجي ١/٤١٥ .
الشاهد فيه أن ثبوت الألف في (ما) الاستفهامية المجرورة في غير الأغلب، مفهومُهُ أن إثباتها فيها غالب .

(٤) ط : دمان .

والنكرة الموصوفة. إمّا بمفرد، نحو: مررت بما معجبٍ لك، وإمّا بجملة، كقولِه[1]:

٤٣٧ - رُبَّما تكره النفوسُ مِنَ الأمـ ـــرِ له فَرْجةٌ كَحَلِّ العقال

وجاز أن تكون «ما» ههنا، كافةً [2]، كما في قولِه تعالى:

﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [3]

---

(١) أمية بن الصلت (ديوانه ص ٥٠، المطبعة الوطنية، بيروت سنة ١٣٥٣هـ)، وقد جاء أيضاً في شعر عَبيد بن الأبرص (ديوانه ص ٣٦، تحقيق ليال، مطبعة دار المعارف، بلا تاريخ).

والبيت من شواهد سيبويه ١/ ٢٧٠، ٣٦٢ بولاق، والمقتضب ١/ ١٨٠ الطبعة الأخيرة، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٥٧، وإيضاح الشعر ورقة ٨ أ، ٧٦ ب، والمفصل ص ١٤٥، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٣٨، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣٦، والعَيْني ١/ ٤٨٤، والفوائد الضيائية ٢/ ١٠٦، والهمع ١/ ٨، ٩٢، والخزانة ٦/ ١٠٨، ط. هارون، إيضاح المفصل ١/ ٤٨٦.

والفَرْجة، بالفتح: مصدر يكون في المعاني، وهي الخلوص من الشدّة، والضم فيها لغة، أو الفتحة في الحائط. والعقال: ما تعقل به الدابة أو نحوها من حبل.

الشاهد فيه أنّ (ما) نكرة موصوفة بجملة (تكره النفوس). فحكم على كونها نكرةً بدخول (رُبَّ) عليها، وحكم بالجملة صفة على قياس نكرة رُبَّ من أنها موضوعة لتقليل نوع من جنس، فلابد أن يكون الجنس موصوفاً حتى تحصل النوعية. الخزانة ٦/ ١٠٨هـ.

(٢) قال الفارسي في ايضاح الشعر ورقة ٧٦ ب: «ما: اسمٌ منكورٌ، يدل على ذلك دخول. رُبَّ عليه. ولا يجوز أن تكون كافةً كالتي في قوله تعالى:

﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ الحِجْر/ ٢؛

لأن الذكر قد عاد إليها من قوله: له فرجة، فلا يجوز مع رجوع الذكر أن تكون حرفاً، فالهاء في قوله (تكره) مُرادة، والتقدير: تكرهه النفوس. وفرجة مرتفعة بالظرف، وموضع الجملة جر». على أن الفارسي قد جعل (ما) في الآية كافةً في البغداديات ص ٢٨٧.

(٣) الحِجْر/ ٢، ونصها:

﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾.

قال المصنِّفُ : إلاّ أنَّ النُحاةَ اختاروا كَوْنَها[1] موصوفةً ؛ لِئَلّا يلزمَ حَذْفُ الموصوفِ وإقـامـة الجـار والمجرور، وهو «من الأمر» مُقامَهُ، وذلك قليلٌ إلّا بالشرط المذكور (١٤٣ ب) في بابِ[2] الصفة. هذا قوله ولا يمتنع أن تكون (من) متعلقة بـ (تكره) وهي للتبعيض، كما في : أخذت من الدراهم ، أى : من الدراهم شيئاً، فكذا هنا، معناه : تكره من الأمر شيئاً، وقوله : له فرجة، صفة للأمر؛ لأن اللام غير مقصود قصده، ويجوز، أيضاً، تضمين «تكره» معنى : تشمئز وتنقبض[3]

ويعني بالتامة : نكرة غير موصوفة ، وذلك نحو «ما» التعجبية عند سيبويه ، ونعما هي ، أي نعم شيئاً هي، عند الزمخشري ، وأبي[4] علي .

وتكـون، أيضـاً، ما معرفةً تامةً، أي غيرَ موصوفةٍ، ولا موصولةٍ عند سيبويه، بمعنى الشيءِ ، قال في : «فَنِعِمَّا هي» ، أيْ : نَعْمَ الشيء هي ، وكذا في : دققته دَقًّا نِعِمّا، أي : نِعْمَ الشيءُ ، ونِعْمَ الدَّقُّ .

و «ما» المصدرية : حَرْفٌ عند سيبويه ، اسمُ موصولٍ عند الأخفشِ والرُّمانيِّ ، والمبرّدِ[5] ، كما مَرَّ قَبْلُ .

---

(١) أي كلمة (ما) في البيت المستشهد به.

(٢) وهو أن يكون الموصوفُ بعضَ اسمٍ متقدم مجرور بمن أو في.

(٣) فتكون مِن متعلقة بـ (تكره).

(٤) المسائل الشِّيرازيات ق ١٣٠/أ ـ ١٣٠/ب مخطوط في مكتبة راغب في استانبول برقم ١٣٧٩١، ومنه صورة على الميكروفيلم في معهد المخطوطات في القاهرة رقم ١٥٣نحو. والبغداديات ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩ .

(٥) (ما) المصدرية حرف عند سيبويه والمبرد، اسمٌ عند الأخفش. انظر المقتضب ٣/٢٠٠، وسيبويه ١/٣٦٧، ٣٧٧ بولاق.
والعجيب أن ينسب الرضي إلى المبرد بأنه يرى أن (ما) المصدرية اسم، كما يراه الأخفش !.

وأمَا «الذي» المصدرية [1] فلا خِلافَ في اسميتِها لِلّام فيها، نحو قول ِ عليٍّ رضي اللهُ عنه في النَّهْج ِ «نزلت أنفسهم منهم في البلاء كالذى نزلت في الرخاء[2]» أيْ : نزولاً كالنزول الذي نزلته في الرخاء .

قولُـهُ : وصفـه، اختلف في «مـا» التي تلي النكرة لإفادة الإبهام والتنكير، فقال بعضُهم[3] : اسمٌ، فمعنى قولـهِ تعالى[4]«مَثَلًا مَّا [5]» أيَّ مَثَل ، وقال بعضهم[6] : زائدةٌ فتكون حرفاً، لأنَّ زيادةَ الحروفِ أوْلى من زيادة الأسماءِ. لاستبدادِها بالجُزئية ؛ ولهذا استعظم الخليلُ وتعجَّبَ مِنَ الفصلِ لكونهِ اسماً زيد لفائدة الفصلِ ، وأيضاً، ثبتت زيادتها، نحو :

﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [7]،

ووصفيتُها لم تَثْبُتْ ، فالحَمْلُ على ما ثَبَتَ ، في موضع الالتباس ِ : أوْلىَ .

وفائدةُ «ما» هذه : إمَّا التحقيرُ، نحو : هل أعطيت إلَّا عطاءً[8] ما ، أوْ للتعظيم [9]،

---

(١) «حكى أبـو علي في الشِّيرازيات عن يونسَ وقوعَ (الذي) مصدرية، مستغنية عن عائد . . .». شرح الكافية الشافية ١/٢٦٦.

(٢) نهج البلاغة ص ٢٤١ (طبع دار الشعب بالقاهرة، إخراج الأستاذَيْن محمد البنا، ومحمد عاشور).

(٣) الفراء. معاني القرآن ١/٢١ ـ ٢٣.

(٤) م، د : ساقطة.

(٥) البقرة/٢٦، والآية بتمامها :

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَـٰسِقِينَ ﴾

(٦) مكي بن أبي طالب. مشكل إعراب القرآن ١/٣١. وانظر إعراب القرآن للنحاس ١/١٥٣.

(٧) آل عمران/١٥٩، ونصُّها :

﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴾

(٨) م ، د : عطية.

(٩) في البحر ٧/٣٨٦: «. . . لأن (ما) الصفة تستعمل على هذين المعنيين».

نحو : لِأَمْرٍ ما جَدَعَ قصيرٌ أَنْفَهُ[1] ، و :

لأمـر ما يُسـوَّد من يسود[2](١٧٠)

أو التنويع ، نحو : اضربه ضرباً ما ، أيْ نوعاً من أنواع الضَّرْبِ أيّ نوعٍ كان .

وتجتمـع هذه المعـاني كُلُّهـا في الإبهـام وتأكيدِ التنكير ، أي عطيّة لا تعرف مِن حقارتها ، وأمر مجهول لعظمته ، وضرباً مجهولاً غيرَ معيَّنٍ .

قوله : «ومَن كذلك إلّا في التمام والصفة» .

أمَّـا «مَنْ» المـوصـولـةُ فنحو : لقيت مَنْ جاءك ، والشرطيةُ نحو : مَن تضرب أضرب ، والاستفهامية نحو : مَن غلامُك ومَن ضَربت ؟ ، والنكرة الموصوفة بالمفرد كقولِه[3] :

٤٣٨ ـ [4]وكفى بنا فَضْلاً على مَن غيرِنا ... حُبُّ النبيِّ محمدٍ إيَّانا

وبالجملةِ كقولِه[5] :

(١) مجمع الأمثال لِلمَيْداني ٢/١٩٦ مكة، دار الباز سنة ١٩٥٥م، تحقيق المرحوم مُحيي الدين عبد الحميد.

(٢) مجمع الأمثال ٢/١٩٦، سيبويه ١/١١٦ بولاق.

(٣) كعب بن مالك (ديوانه ص ٢٨٩ ط. سامي مكي العاني، بغداد سنة ١٩٦٦م).

والشاهد في : سيبويه ١/٢٦٩ بولاق، والجُمَل ص ٣١١ تحقيق ابن أبي شَنَب. باريس سنة ١٣٧٦ هـ وص ٣٢٣ط. جديدة، والحُلَل ص٣٨٣، وإصلاح الخَلَل ص ٣٦٢، وابن يعيش ١٢/٤، والمغني ١٤٨ط. المبارك، والهمع ١/٩٢، وشرح جُمَل الزَّجَّاجب ١/٤٩٢ .

والباء في قوله : (بنا) زائدة، ولا تتعلق بشيء، والتقدير، فكفانا فضلاً. و(فضلاً): تمييز منصوب، وحب النبي : فاعل كفى، ومحمدٍ: عطف بيان. وحُبُّ مصدرٌ مُضاف إلى فاعله، وإيّانا مفعوله. الشاهد فيه أن (مَنْ) نكرة موصوفة بمفرد، وهو قوله (غيرنا) .

الخزانة ٦/١٢٠هـ

(٤) م، د : فكفى .

(٥) سُوَيْد بن أبي كاهـل اليَشْكُـري، وهذا البيت من قصيدةٍ طويلة، عدّتُها مِئةُ بيتٍ وثمانيةُ أبيات، مسطورة في

٤٣٩ ـ رُبَّ مَنْ أنضجت غيظاً قلبه[1] قد تَمَنَّى لِيَ مَوْتاً لم يُطَعْ

ولا تجيء تامة أي غير محتاجةٍ إلى الصفة إلّا عند أبي عليٍّ ، فإنه جَوَّزَ كونَها نكرةً غيرَ موصوفةٍ ، وتَجيءُ عند الكوفيين حَرْفاً زائداً . وأنشدوا[2] :

آلُ الزُّبَيْرِ سنامُ المجدِ قد علِمتْ ذاكَ القبائلُ، والأثرون مَن عَدَدا[3]

وهي عند البصريين موصوفةٌ ، أي : الأثرون إنساناً معدودا[4]. وأنشدوا أيضاً[5] :

٤٤٠ ـ ياشاة مَن قنصٍ لِمَن حَلَّت له حَرُمت عليَّ وليتها لم تحرم

المفضليات، مطلعها :

بَسَطَتْ رابعةُ الحبلَ لنا فَوَصَلْنا الحبلَ منها ما اتَّسَعْ

المُفَضَّلِيّات ص ١٩٨ ، الخزانة ١٢٣/٦ هارون ، المُرْتَجَل ٣٠٧ . ابن يعيش ١١/٤ ، الهَمْع ٩٢/١، و٢٦/٢ .

الشاهد فيه أن جملة (أنضجت) في موضع جر على أنها صفة لـ (مَنْ)؛ لأنها نكرة بمعنى إنسان، بدليل دخول (رُبَّ) عليها.

(١) د، ط : صدره.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في : المغني ٤٣٤ط . المبارك، والخزانة ١٢٨/٦ هارون، والأمالي الشجرية ٣١٢/٢، والهَمْع ١٢/١.

الشاهد فيه أنَّ (مَنْ) عند الكوفيين حرف زائد، أي : والأثرون عدداً. وهي عند البصريين موصوفةٌ، أي : والأثرون إنساناً معدوداً.

(٣) ط : عدادا، وهو خطأ .

(٤) انظر المغني ٤٣٥ ط . المبارك.

(٥) البيت من معلقة عنترةَ بنِ شدادٍ العبسي (ديوانه ص ٢١٣ ، رقم البيت ٦٤ ط . سعيد مولوي، دمشق)؛ وفيه : ياشاة ما قَنَصٍ ، وكنّى بالشاة عن المرأة، والقنص : الصيد، وفي الكلام معنى التعجب . وقوله :

حَرُمَتْ عليَّ، أي حلَّتْ بحيث لا أستطيع مرامها ولا أصل إليها.

الخزانة ١٣٠/٦ هارون، والمغنى ٤٣٤ ط . المبارك، وابن يعيش ١٢/٤ ،وإصلاح الخَلَلِ ٣٦٢؛ وفيه : «والرواية المشهورة : ياشاة ما قنص. ومَنْ روى مَنْ قَنَصٍ على ماقال الكسائي : احتمل أن تكون (مَنْ) نكرة، و (قَنَص) صفة لها بمعنى قانص. كما يقال : رجل كرم، أي كريم، كأنه قال، ياشاة رجل قانص، أو إنسان ذي قَنَص . . . ».

الشاهد فيه أنَّ (مَنْ) عند الكوفيين زائدةٌ.

والمشهور : ياشاة ما قنص .

وَعِلَّةُ بِناءِ «ما» و «مَنْ» «الشرطيتين ، والاستفهاميتين والموصولتين ظاهرةٌ، وأمَّا الموصوفتان، فإمّا لا حتياجهما إلى الصفةِ وُجوباً ، وإمَّا لمشابهتهما لهما موصولتين لفظاً، وكذا : «ما» التامة.

و «مَنْ» في وجوهها لذي العلم ، ولا تفرد لما لا يعلم خلافاً لِقُطْرُب[1] ، وتقع على ما لا يعلم تغليبا ، كقولِه تعالى :

﴿ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ [2] ﴾ .

وتقول اشْتَرِ مَنْ في الدار، غلاماً كان أو جاريةً أو فراشاً ومنه قولُهُ تعالى :

﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ [3] ﴾

وذلـك ؛ لأنه قال تعالى : ومنهم، والضميرُ عائدٌ إلى : كل دابة فغلَّب العلماء في الضمير، ثم بنى على هذا التغليب ، فقال : مَنْ يمشي على بطنه، ومَنْ يمشي على أربعٍ .

و : «ما» في الغالب ، لِما لا يعلم، وقد جاء في العالم قليلاً، حَكَىٰ أبوزيدٍ[4] :

---

(١) التسهيل ص ٣٦ والهمع ١/ ٩١. وقُطْرُب هو محمد بن المُستنير أو محمد بن احمد، أخذ عن سيبويه، وهو الذي لقبه؛ لِبُكوره في الطلب ، والقُطْرُب : دُوَيْبَّةٌ تسعى طول الليل. له : الاشتقاق، ومعاني القرآن. والأضواء. توفي سنة ٢٠٦هـ.

البلغة ٢٤٧ ، الأنباه ٣/ ٢١٩، البغية ١/ ٢٤٢.

(٢) الحِجر/ ٢٠ ، ونصُّها :

﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾ .

(٣) النور/ ٤٥ ، ونصُّها :

﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

(٤) سعيد بن أوس الأنصاري ، أخذ عن أبي عمروِ بنِ العلاء، وروى عنه أبوعبيد، وأبوحاتم، له : النوادر، والهمز، وخلق الإنسان. البلغة ٨٤، الإنباه ٢/ ٣٠، البغية ١/ ٥٨٢.

سُبحان ما سخركن لنا ، وسُبحان ما سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ،[1]

وقال تعالى :

﴿أَوْ [2] مَامَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ[3]﴾ ،

وتستعمل ، أيضاً، في الغالب ، في صفات العالِم، نحو : زيدٌ ما هو؟ وما هذا الرجل ؟ فهو سؤال عن صفته ، والجواب : عالم ، أو غير ذلك ، وتستعمل أيضاً ، استفهاماً كانت أو غيرَهُ، في المجهول ما هيَّته وحقيقته، ولهذا يقال لحقيقة الشيء : ما هيَّته ، وهي منسوبة إلى «ما» والماهية مقلوبة الهمزة هاء ، والأصل : المائية، أو نقول : إنه منسوب إلى : ما هو ، على تقدير جعل الكلمتين ككلمة، كقوله : كنتي . تقول : ما هذا ؟ أفرسٌ أم بقر أم إنسان ؟ فإذا عرفت أنه إنسان مثلاً ، وشككت أنه زيد، أو عمرو، لم تقل : ما هو ، وقلت : من هو؟

وقول فرعون :

﴿ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ [4]﴾ ،

يجوز أن يكون سؤالاً عن الوصفِ، ولهذا قال موسى عليه السلامُ :

﴿ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[5]،

ويجوز أن يكون سؤالاً عن الماهِّية ويكون موسى عليه السلامُ أجابه ببيان الأوصافِ

---

(١) الهمع ١/٩١، شرح جمل الزجاجي ١/١٧٣، ١٧٤، المسائل البغداديات ص ٢٦٥ .

(٢) ط : وما ملكت، وهذا تحريف بالآية.

(٣) النساء/٣، والآية بتمامها :

﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا ﴾.

(٤) الشعراء/ ٢٣، ونصُّها :

﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾؟

(٥) الشعراء/٢٤، ونصُّها:

﴿ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾ .

دون بيان الماهيَّةِ، تنبيهاً لِفِرْعَوْنَ إلى أنه ـ تعالى ـ لا يُعْرَف إلاَّ بالصفات وماهيتُه غيرُ معلومةٍ للبشر.

وقولهم : سُبْحَانَ ما سخَّركن لنا، وسبحان ما سَبَّحَ الرعدُ بِحَمده ، يَجوزُ أن يكونَ لِكَوْنِهِ تعالى مجهولَ الماهية .

و «مَن» و «ما» في اللفظ مفردان[1] صالحانِ للمثنى والمجموعِ والمؤنثِ ، فإن عُني بها أَحَدُ هذه الأشياءِ، فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والإشارة ونحوهما ، أكثرُ وأغلبُ ، وإنما كان كذلك؛ لأنَّ اللفظ أقرب إلى تلك العبارة المحمولة عليها من المعنى ، إذْ هو وُصْلَةٌ إلى المعنى ، وكذا في غير «مَنْ» و «ما».

تقول : ذلك الشخص لقيته وإن كان مؤنثاً، قال تعالى :

﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ [2] ﴾ ،

والمُرادُ : آدمُ عليه السلامُ ، وتقول : ثلاثُ أنفسٍ من الرجال ، وثلاثةُ أشخُصٍ من النساءِ، فهذا أَوْلى من العكس ، كما يَجِيءُ في باب العَدَدِ .

وإن تقدم على المحمول على «مَنْ» و «ما» وشبههما (١٤٤ أ) من المحتملات ما يعضد المعنى، اختير مراعاةُ المعنى في ذلك المحمول ، كقولك : منهنّ مَنْ أُحِبُّها، فهو أولى من قولك : أُحِبُّهُ ؛ لِتقَدُّمِ لفظةِ «منهنّ» ، فلهذا لم يختلف القُرَّاء في تذكير :

---

(١) ط مفردان مذكران صالحان . . .

(٢) النساء/١ والآية بتمامها :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ .

ومثلها في الآية ١٨٩ من سورة الأعراف، ونصُّها :

﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ۖ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ ۖ فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾.

«ومَن يَقْنُتْ منكنْ[1] و : مَنْ يأتِ بفاحشةٍ» ، بِخلاف قوله تعالى :

﴿ وَتَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا ﴾ ؛

لأنه جاء بعد قوله منكن ، وهو عاضد للمعنى ، فلذا قال : نُؤْتِها أَجْرَها»[2] .

وإن حصل بمراعاة اللفظ لَبْسٌ وَجَبَ مراعاةُ المعنى ، فلا تقولُ : لقيت من أحبُّهُ ، وأنت تريد من النسوان ، إلاَّ أن يكون هناك قرينةٌ .

ويجب ، أيضاً ، مُراعاةُ المعنى فيما وَجَبَ مطابقته للمحمول على المعنى ، نحو : مَنْ هي محسنة : أُمُّك ، ولا يجوز : محسن ؛ لأنه خبرٌ لِهِيَ المحمولة على معنى «مَنْ» الذي بمعنى التي ، والخبرُ المشتقُّ يجب مطابقته للمبتدأ تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنيةً وجَمْعاً .

وأجازَ[3] ابنُ السَّرَّاجِ : مَنْ هي مُحْسِنٌ[4] . . . نظراً إلى أَنَّ «هي» مُرادٌ به «مَنْ» الذي يجوز اعتبارُ لفظِهِ ومعناه ، فَإِنْ حذف «هي» التي هي صَدْرُ الصِّلةِ ، كما في قولهم : ما أنا بالذي قائل لك شيئاً ، وقيل : مَن محسنٌ أُمُّك ، سَهُلَ التذكير؛ لأنَّ المقدر لم يعينَّ كونه بلفظ المذكر أوِ المؤنثِ ، والأَصْلُ : الحَمْلُ على اللفظ ، كما مَرَّ ، فيقدَّر مذكراً .

ولكون مُراعاةِ اللفظ أكثر وأولى من مراعاةِ المعنى ، كان ، إذا اجتمع المراعاتان ، تقديم مراعاة اللفظ أكثر من العكس ، قال تعالى :

---

(١) الأجزاء المذكورة هنا من الآيتين ٣٠، ٣١ من سورة الأحزاب، ونصُّهما :

﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأۡتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖ يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٗا ۝٣٠ وَمَن يَقۡنُتۡ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا نُّؤۡتِهَآ أَجۡرَهَا مَرَّتَيۡنِ وَأَعۡتَدۡنَا لَهَا رِزۡقٗا كَرِيمٗا ﴾ .

(٢) انظر فتح القدير ٤/٢٧٦ ، والكشف ٢/١٩٦ - ١٩٧ .

(٣) التسهيل ص ٣٦ .

(٤) د . محسنة .

﴿ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ [1] ﴾ ،

حَمْلاً على اللفظِ ، ثم قال «خالدينَ» حملاً على المعنى ، ولكونها أَوْلى، أيضاً، رجع سبحانه بعد قوله خالدين، إلى الحَمْلِ على اللفظ فقال : «خالدين فيها أَبَداً قد أَحْسَنَ اللهُ له[2] رِزْقاً».

وَأَمَّا تقديمُ مراعاةِ المعنى على مراعاةِ اللفظِ من أول الأمرِ ، فَنَقَلَ أبو سعيدٍ[3] عن بعض الكوفيين مَنْعَهُ، والأَولى الجوازُ على ضَعْفٍ ، إلَّا في اللامِ الموصولةِ، فإنه يمتنع ذلك فيها، فلا يقال : الضاربه جاء، لِخَفاء موصوليتها .

ثم إنك إن أتيت لها بصاحب من الموصوف أوِ المبتدأ ، نحو جاء الزيدان الضارب غلامهما ، وهم المؤدِّب خُدَّامهم، لم يَجُزْ فيما يعبِّر عنها من الضمير واسم الإشارة مراعاةُ لفظِها وإن كانت صالحةً كمن ، وما، للمفرد والمثنى والمجموع، والمذكر والمؤنث بلفظ واحدٍ، وذلك لِخَفَاء موصوليتها وكونِها كَلَامِ التعريفِ في نحو : هما الحسن غلامهما، فكأَنَّ الضميرَ راجعٌ إلى صاحبها لا إليها، وإن لم تَجِيءْ بصاحبها، جازَ مراعاةُ لَفْظِها، كقولِه[4] :

٤٤٢ - . . . . أو تُصبحي في الظاعِنِ المُوَلِّي

---

(١) الطلاق/١١ ، والآية بتمامها :

﴿ رَّسُولًا يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ مُبَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ﴾ .

(٢) د : ساقطة .

(٣) أي السِّيرافي .

(٤) منظور بن مَرْثَد الأسدي، كما في نوادر أبي زيد ص ٢٤٨ . وهذا من مشطور الرَّجَز. وتمامه :

إنْ تبخلي ياجُمْلُ او تَعْتَلِّي * أَوْ تُصْبِحي . . .

والبيت من أُرجوزة مطوَّلة عدتها ستة وثلاثون بيتاً، وقد وردت مجتمعة في مجالس ثعلب ٥٣٣/٢ - ٥٣٧ منسوبة للدبيرية.

المصنف ١١/١، وسِر صناعة الإعراب ١٧٨/١، وشرح الرضي على الشافية ص ٢٥٠، والخزانة ١٣٢/٦ =

أي في الظاعنين المُوَلِّين، ويجوز أنْ يكون إفراده، لِكَوْنِهِ صفةً
[مقدر مفرد اللفظ ، أي في الجمع الظاعن[1]].

[أيٌّ ، وأَيَّـةٌ]

قولُه [2]: «وأيّ ، وأيّةُ : كمن، وهي معربةٌ وحدَها إلّا إذا حُذِفَ» «صَدْرُ صِلَتِها».

قد ذكـرنا حُكْمَ «أيّ» في التذكير والتأنيثِ ، والإفرادِ والتثنيةِ والجَمْعِ ، فَأيّ ، الموصولة نحو : اضرب أيُّهم لقيت، والاستفهامية نحو : أيُّهم أخوكَ ؟ وأيَّهم لقيت ؟ والشرطية نحو :

﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [3]،

والموصوفة نحو : يأيُّها الرجلُ، ولا أعرف كونَها معرفةً موصوفةً إلّا في النداءِ.

هارون، والمُبْهج ص ٢٠.

وجُمْل : اسم امرأة ـ بضم الجيم ـ، وتَعْتَلِّي : من الاعتلال، وهو التمارض والتمسك بحجة.

الشاهد فيه أن (أل) الموصولة المستعملة في الجمع إذا لم تصحب موصوفها يجوز مراعاةُ لفظها كما هنا؛ إذ المرادُ : في الظاعنين المولِّين. ويجوز أن يكون الإفراد باعتبار أنّ موصوفها المقدر مفرد اللفظ، أي في الجمع الظاعن ، وإنما حمل (أل) في الوصفين على الجمع؛ لأن المعنى دلَّ على أنَّ المراد : إن تصبحي راحلةً مع الظاعنين. وليس لإفرادهما معنى بدون ماذكره الشارح المحقق. الخزانة ١٣٣/٦هـ.

وفي البيت شاهدٌ آخَرُ. وهو تشديد اللام في الوقف، وإجراؤه في الوصل مجراه في الوقف. التِّبيان في تصريف الأسماء ص ٣٢٤.

(١) م ، د ، ط : سقطت العبارة .

(٢) د : ساقطة .

(٣) الإسراء/١١٠، ونصُّها :

﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾،

(انظر سيبويه ٣٩٧/١ بولاق، والمغني ١٠٧ط . المبارك).

وأجاز[1] الأخفشُ كَوْنَها نكرةً موصوفةً، كما، في نحو: مررتُ بِأَيٍّ معجبٍ لك، قيل وجاء نكرةً موصوفةً، نحو: بالذي محسنٍ إليك.

و «أيّ» تقع صفةً، أيضاً، بالاتّفاق، لا، كما[2] فَإنَّ فيها خِلافاً، كما مَرَّ، فلا أدري لِمَ لَمْ يَذْكُرْهُ المُصنِّفُ ههنا، بل جَعَلَها، كَمَن، التي لا تقع صفة، ولعله رأى أنَّ الصفةَ في الأصل: استفهاميةٌ؛ لأنَّ معنى برجل أيِّ رَجُلٍ: أي برجل عظيم يُسأل عن حاله؛ لأنه لا يعرفه كُلُّ أحَدٍ حتى يَسأل عنه، ثم نُقِلَتْ عَنِ الاستفهامية إلى الصفةِ، فَاعْتَوَرَ عليها إعرابُ الموصوفِ.

وأيّ، معربة مِن بين أخواتها الموصولاتِ، على اختلافٍ في: اللذان واللتان، وذو، الطائية، ومن بين أخواتها المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرطِ، وإنما ذلك لإلزامهم لها الإضافةِ المرجحة لجانب الاسميةِ، وليس كلُّ مضافٍ بمعرَبٍ، بل ما هو لازمُ الإضافةِ، ألاَ تَرى إلى عَدَمِ إعراب: خمسة عشرك، وكم رجل؛ لعدم لزومها الإضافة، وكذا يضاف «لدن» إلى الفعل أيضاً، كما يضاف إلى الاسم، والإضافة إليه كَلاَ إضافة كما يَجيءُ في الظُروفِ المَبْنيَّةِ.

وَإنما ألزموها الإضافةَ؛ لأنَّ وَضْعَها لِتُفيدَ بعضاً من كُلٍّ، كَما مَرَّ في باب الوَصْفِ، فَإذا حذف المضاف إليه، فإنْ لم يكن مقدَّراً، لم تعرب كما في النداء وإنْ كان مقدَّراً بقيت على إعرابها، كما في قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾، إلاَّ في: كأَيِّنْ، فَإنه مقطوعٌ عن الإضافة مع إعرابه، وذلك لأنه يَصيرُ كالمبنيِّ على ما يَجيءُ في الكناياتِ.

قَوْلُهُ: «إلاَّ إذا حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِها»، صلتها: إمّا اسميةٌ أوْ فِعليةٌ، والفعليةُ لا يُحْذَفُ[3] منها شيءٌ، فلا تبنى «أي» معها.

---

(١) المغني ص ١٠٩ط. المبارك، والتسهيل ص ٣٧.

(٢) أي ليست مثل «ما».

(٣) د: تحذف.

والاسميةُ قد يُحْذَفُ صدرُها ، أعني المبتدأ، بشرط أنْ يكونَ ضميراً راجعاً إلى «أيّ» فلا يحذف المبتدأ في نحو : اضرِبْ أيّهم غلامه قائم، وأيهم زيد غلامه .

وإنما يُحذف كثيراً مع «أي» دون سائرِ الموصلات ؛ لِكَوْنِه مستقلاً بنفسه مع صلته بلزوم الإضافة، وإنما لم يُحْذَفْ أَحَدُ جُزْأَيْ الفعليةِ ؛ لأنّ التصاقِ الجزأين فيها أشَدُّ، وإنما حذف المبتدأ إذا كان ضمير الموصول ؛ لأنه بالنظر إلى الموصول كالاسم المكرر، [على الولاء[1] بمعنى].

فَإذا حذف المبتدأ صار مبنياً كأخواته الموصولة ، (١٤٤ب) وذلك أنَّ شيئاً إذا فارَقَ أخواتِه لِعارضٍ ، فهو شديدُ النُّزوع إليها، فَبِأَدْنَى سببٍ يرجع إليها، وبني على الضم تشبيهاً بقبل وبعد ؛ لأنه حذف منه بعض ما يوضحه وَيُبَيِّنه أعني الصلة؛ لأنها المُبَيِّنةُ للموصول[2] كما مَرَّ، كما حُذِفَ من قَبْلُ ، وبعد ، المضافُ إليه المبينِّ للمضاف .

هذا هو مذهبُ[3] سيبويهِ، وهو الأكثرُ، أعني كَوْنَهُ مبنياً على الضم عند حَذْفِ المبتدأ، قالَ سيبويه : والإعراب مع حَذْفِ الصَّدْرِ لغةٌ جيدةٌ، وجاءَ في الشَّواذّ :

﴿ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا[4] ﴾،

بِنَصْبِ[5] «أيَّهم» وذلك لأنه لم تُحْذَفِ الصلةُ بكمالها ، بل حُذِفَ أحدُ جزأيها، وقد بقي ما هو معتمد الفائدة، أي الخبر.

قال الجَرْميُّ : خرجت[6] مِن خَنْدَقِ الكُوفة حتى أتيت مكةَ ، فلم أسمع أحداً

---

(١) م ، د : ساقطة . (٢) ط : المبنِيَّة.

(٣) الكتاب ١/ ٣٩٧ بولاق، والتخمير ٢/ ٢٤٠ : رسالة دكتوراه لعبدالرحمن العُثَيْمين، مكة .

(٤) مريم/ ٦٩، ونصُّها :

﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾.

(٥) على أنه مفعول بـ لَنَنْزِعَنَّ، وهذه قراءة طلحة بن مصرّف، ومعاذ بن مسلم الهَرّاء، والأعمش. (شواذّ ابن خالويه ص ٨٦، البحر ٦/ ٢٠٩). والكوفيون يقرؤونها بالنصب. انظر سيبويه ١/ ٣٩٧ بولاق.

(٦) المغني ص ١٠٨ط . المبارك.

يقول في نحو : اضْرِبْ أيُّهم أفضلُ ، إلَّا منصوباً .

والخليلُ ويونُسُ ، يقولان : اضْرِبْ أيٌّ أفضلُ مرفوعا ، إمّا على الحكاية أوِ التعليقِ ، كما يَجِيءُ في مَذْهَبَيْهِما .

قال[1] سيبويه[2] : لا يُرفَعُ نحو : اضرب أيًّا أفضل ، ولا يُبنى ، أيضاً ، على الضم قياساً على : اضرب أيهم أفضل ؛ لأنَّ ذلك مخالفٌ للقياس ، ولم يُسْمَعْ مِنَ العربِ إلَّا : أيًّا أفضلُ ، منصوباً ، ولو قالوا لقلنا ، أي لو رَفَعُوا ، أَوْ ضَمُّوا ، لاتَّبَعْنَاهُمْ .

قال[3] الجُزولي[4] : إعرابُه مع حذف المضاف إليه ، دليلٌ على أنه كان مع المضاف إليه أيضاً معرباً ؛ لأن حَذْفَ المضافِ إليه يُرَجِّحُ جانبَ الحرفيةِ كما في : قَبْلُ وبَعْدُ .

وذهب الكوفيون[5] والخليل إلى أن نحو : أيهم ، في مثل هذا الموضع ، معربةٌ مرفوعةٌ ، على أنَّ ما بعدَها خبرٌ ، وهي استفهاميةٌ لا موصولةٌ ، قالوا : وهي في الآية مبتدأ ، خبره : أَشَدُّ ، ومِنْ كُلِّ شِيعةٍ : معمولُ لَنَنْزِعَنَّ ، كما تقول : أكلت من كل طعام ، قال تعالى :

﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾[6] ،

فتكون «مِنْ» للتبعيض ، والكلام مَحْكِيٌّ ، أعني أنَّ «أيهم أشد» صفةُ شِيعة» على إضمار القول ، أي كل شيعة مقول فيهم : أيُّهم أَشَدُّ ، كقولِهِ[7] :

... . جاؤوا بِمَذْقٍ هل رأيت الذئب قط (٩٦)

---

(١) د : وقال .

(٢) الكتاب ١/٣٩٧ بولاق.

(٣) د : وقال.

(٤) لم أجد هذا الرأيَ في شرح المقدمة الجُزولية ص ١٠٧ وما بعدَها .

(٥) سيبويه ١/٣٩٩ بولاق، المُغني ص ١٠٧ ، دراسات ق ١ جـ ١ ص ٦٠٥.

(٦) النمل/ ٢٣ ، ونصها :

﴿ إِنِّي وَجَدتُّ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴾ .

(٧) سبق تخريجه في القسم الأول .

قال الخليلُ[1] وأيهم ، على هذا، استفهامية ، نحو قولهم : اضرِب أيُّهم أفضل، أي اضربْ الذي يُقال له : أيهم أفضل، كما قال الأخطلُ[2] :

٤٤٣ ـ ولقد أبيتُ مِنَ الفتاةِ بِمَنزلٍ   فأبيتُ لا حَرِجٌ ولا محرومُ

أيْ : أبيت مَقُولاً فيَّ : لا حرج[3] ولا محروم ، أي هو لا حَرِجٌ ولا محرومُ.

قال سيبويه[4]: لو جاز : اضرب أيُّهم أفضل على الحكاية، لجَازَ : اضربِ الفاسق الخبيث ، أي : اضربِ الذي يُقال له : الفاسقُ الخبيثُ ، بَلَىٰ ، مثل ذلك يَجِيءُ في ضرورة الشِّعرِ، لا في سَعَة الكلامِ .

وَمَذْهَبُ[5] يونُسَ في[6] مثله أنَّ الفِعْلَ الذي قبل «أيّ» معلَّقٌ عن العمل، ويُجيز التعليق في غير أفعالِ القلوبِ ، أيضاً، نحو : اضْرِبْ أوِ اقْتُلْ : أيهم أفضل، كما يَجِيءُ ، في باب أفعالِ القلوبِ.

وليس بشيءٍ ؛ لأنَّ المعلَّق يجب كونه في صدر جملة، والمنصوب بنحو : اضرِب، واقتُلْ ، لا يكون جملة، والمعلَّق إمَّا استفهامٌ أو نَفْيٌ أَوْ لامُ الابتداءِ، و «أيّ» بعد : اضرِبْ، واقتُلْ، لا تكون استفهاميةً؛ إذْ لا معنى لها إلَّا على وجه الحكاية، كما قال الخليلُ ، بل هي موصولةٌ بعده .

---

(١) سيبويه ٣٩٩/١ بولاق.

(٢) ديوانه ٨٤ (أنطون صالحاني اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية سنة ١٨٩١م)، من قصيدة قالها في هجاء رجل يسمى جُبَيْعاً، والرواية فيه: ولقد أكون . . . الخزانة ١٣٩/٦ هارون، سيبويه ٢٥٩/١، ٢٩٨، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ٥١٠/١، ٥١١، ابن يعيش ١٤٦/٣، و ٨٧/٧.

الشاهد فيه أن (لا حَرِجٌ) عند الخليل مرفوعٌ على أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة محكية بقول. محذوف، أي أبيت مقولا فيَّ : هو لا حَرِجٌ ولا محرومٌ، وهذا من حكاية الجُمل بتقدير المبتدأ.

(٣) د : خرج.

(٤) الكتاب ٣٩٨/١ بولاق.

(٥) ابن يعيش ٨٧/٧، ٨٨.

(٦) م : «في مثله» سقطت.

وقال[1] الأخفشُ في الآية: «مِنْ» فيها زائدة، كما هو مذهبُ من زيادة «مِن» في الموجَب، وكل شيعة مفعول لَنَنْزِعَنَّ، وأَيُّهم أَشَدُّ، جملة مستأنفة، لاتعلق لها بالفعل، وقال المبرّد: أيهم فاعل «شيعة». أي: لَنَنْزِعَنَّ من كل فريق يشيع أيهم هو أشد، وأيّ بمعنى الذي.

وعند أبي[2] عَمْرٍو: أَيَّة إذا حذف منها ما تُضاف إليه مُنِعَتِ[3] الصرفَ، نحو: اضرِب أيةَ لقيتها، قالَ: لِتَعَرُّفِها بالصلة، والتأنيث، فزاد على مذهبه في التعريف المانع من الصرف: تعريفَ الموصولات، واعتدَّ بتاء التأنيث بلا علميَّة، وغيره[4] يَصرِفُها وهو القياسُ.

[ماذا: إعرابُها وأَوْجُهُ استعمالِها]

قوله: «وفي[5] ماذا صَنعتَ، وجهان: أحدُهما: مالذي، وجوابُهُ، «رَفْعٌ، والآخَرُ: أيَّ شيء؟، وجوابُهُ نَصْبٌ».

اعْلَمْ أَنَّ «ذا» لا تَجِيءُ[6] موصولةً، ولا زائدةً، إلَّا مع «ما» و«مَن» الاستفهاميتَيْنِ، والأولى في «ماذا»، هو وقولك: «مَنْ ذا خير منك»: الزيادة، ويجوز، على بُعْدٍ، أَنْ تكون بمعنى الذي، أي: ما الذي هو خير منك، على حَذْفِ المبتدأ، نحو: ما أنا بالذي قائل، وأمَّا قولُكَ: مَنْ ذا قائماً، فذا، فيه: اسمُ الإشارة لا غَيْرُ، ويحتمل في:

---

(١) ومعه الكسائيُّ. المُغني ص ١٠٧، دراسات ق ١ جـ ١ ص ٦٠٥. والأخفش لم يتعرض في كتابه معاني القرآن لإعراب الآية. وأما مذهبُه في زيادة (مِنْ) في الواجب فانظر فيه الصفحات: ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٩٠، ٣٠٧، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٥٨، ٤٦٤.

(٢) الهمع ١/٩١.

(٣)، (٤) للتأنيث والعلمية، والأخفش يَصْرِفها، الهمع ١/٩١.

(٥) د: وفيها ذا.

(٦) د: لا يجيء.

﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا ﴾[1]،

و : ماذا الذي . . . أن تكون زائدةً، وأنْ تكونَ اسمَ إشارة، كما في قوله تعالى «أَمَّنۡ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمۡ[2]»، وهاء التنبيه تدخل على اسمِ الإشارة فيقال : ما هذا الذي تقول :

وقد جاءت[3] «ذا» زائدة بعد «ما» الموصولةِ، قالَ[4] :

٤٤٤ ـ دَعِي ماذا عَلِمْتُ، سَأَتَّقِيهِ ولكنْ بالمغيَّب نَبِّئيني

ولِقَائِلٍ أنْ يَمنعَ مَجِيءَ «ذا موصولة مطلقاً، ويحكم في نحو : ماذا صنعت بزيادتِها .

وَأَمَّا رَفْعُ الجواب في نحو قولِهِ تعالى :

﴿ وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلۡعَفۡوَۗ ﴾[5]،

---

(١) البقرة/ ٢٤٥، والآية بتمامها :

﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافًا كَثِيرَةًۚ وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾ .

(٢) المُلك /٢٠، ونصُّها:

﴿ أَمَّنۡ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمۡ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحۡمَٰنِۚ إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾ .

(٣) ط : جاء.

(٤) المثقِّب العَبْدي (ديوانه ص ٢١٣ تحقيق حسن كامل الصيرفي). واسمه عائذ بن مُحْصَن، من عبدالقيس، وهو شاعرٌ جاهليٌّ قديمٌ. (طبقات فحول الشعراء ٢٧١ ـ ٢٧٤، والشعر والشعراء ٣٩٥ ـ ٣٩٩). والبيت من شواهد سيبويه ١/٤٠٥ بولاق؛ وفيه مخالفٌ لما ورد ههنا، فإن (ما) عنده في البيت استفهامية، و (ذا) اسمٌ مركب معها، جُعِلا بمنزلة شيء واحد. والخزانة ١٤٢/٦ هارون، وقد نفى البغداديُّ نِسبة البيت للمثقِّب، والبغداديات ص ٣٧٣، ومعاني القرآن للأخفش ٥٣/١، ومغني اللبيب ٣٩٦، ٣٩٧ ط. المبارك، وشرح جمل الزجاجي ٤٧٩/٢؛ وفيه : هامش ٢ أن البيت لأبي حية النميري.

الشاهد فيه أن (ذا) ههنا زائدة بعد (ما) الموصولة.

(٥) البقرة/٢١٩، والآية بتمامها :

﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِۖ قُلۡ فِيهِمَآ إِثۡمٞ كَبِيرٞ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثۡمُهُمَآ أَكۡبَرُ مِن نَّفۡعِهِمَاۗ وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلۡعَفۡوَۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّكُمۡ تَتَفَكَّرُونَ ﴾

ورفع البدل في قوله[1] :

٤٤٥ - أَلَا تَسأَلانِ المرءَ ماذا يُحاولُ أَنَحْبٌ فَيُقضى أَمْ ضَلالٌ وباطِلُ؟

فَـلأَنَّ «مـا» مبتـدأ، والفعل بعد «ذا» المزيدة خبره، على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر «ما».

والـذي حملهم على ادِّعـاءِ كَوْنِ «ذا» ههنا موصولةً : رَفْعُ الجوابِ والبدل، في الفصيح المشهورِ، ولو جازَ أَنْ يُدَّعى في الجواب أنه غير مطابق للسؤال، وأَنَّ ذلك يجوز وإِنْ لم يكن كثيراً، لم يَجُزْ دعوى عَدَمِ التطابُقِ بين البدلِ والمبدَلِ منه، فوجب أن يكونَ «ماذا يُحاول» جملةً اسميةً، خبرُ المبتدأ فيها جملةٌ[2] فعليةٌ[3]، وأَمَّا ماذكر من حَذْفِ الضمير، في خبر المبتدأ فقليلٌ (١٤٥ أ) نادرٌ، كما تَقَدَّمَ في باب المبتدأ، وتجرُّد[4] الجملة الخبرية في نحو : ماذا يحاول، كثيرٌ غالبٌ ، فَعَرَفْنا أَنَّ الجملةَ صِلةٌ، لذا، لا خبر، لِما؛ لأَنَّ حَذْفَ الضميرِ من الصلة كثيرٌ، وهو أكثرُ مِن حذفِهِ من الصفةِ، وَحَذْفُهُ من الصفةِ أَكثرُ مِنْ حَذْفِهِ من الخبرِ، كما مَرَّ في المبتدأ.

وإنـما قَلَّ إظهـارُ الضميرِ المنصوب في الجملة التي بعد «ذا» من بين الموصلات لِلُزومها لِمَا الاستفهامية، أو مَنْ؛ لأَنَّ «ذا» لا تكون موصولةً، إلَّا وَقَبْلَها إحداهُما،

---

(١) لبيد بن ربيعة العامري ، يرثي النعمان بن المنذر (ديوانه ٤٤ ، دار صادر ، بيروت ، بلا تاريخ وهو في : إيضاح الشعر ورقة ٩٦/أ، والبديع في علوم العربية ورقة ٢٦٨/ب ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٧٩، والمفصل ١٥٠، والجمل ٣٤٩ ط . جديدة، والحُلَل ٣٩٩، والمُخَصَّص ١٤/١٠٣، والخزانة ٦/١٤٥؛ وقد نسبه البغداديُ خطأً إلى جَدِّ لبيد الأعلى : عامر بـن صعصعة، والبغداديات ص ٣٧١.

و (النَّحْبُ) : ما يُنذره الإنسان على نفسه، ويوجب عليه فِعْله على كل حال .

الشاهد فيه أن (ما) مبتدأ، و (ذا) زائدة، وجملة (يُحاول) خبر المبتدأ، والرابط محذوف أي يحاوله . و (نَحْبٌ) بدل من المبتدأ. الخزانة ٦/١٤٧.

(٢) م ، د : ساقطة.

(٣) بعد قوله : «فيها جملة فعلية» زيادة في د : «ثم إن حذف الضمير من الجملة الخبرية قليلٌ كما مَرَّ».

(٤) أي تجردها عن الضمير في مثل هذا.

فكـان التشـاقـلُ الحـاصلُ باتّصالِ الصلة بالموصول أكثرَ، فكان التخفيفُ بحذفِ الضمير الذي هو فضلةٌ أَوْلى، وهذا كما جازَ حذف المبتدأ في صلة «أيهم» في السَّعَة دون صلة غيرها، وذلك لِتثاقلها بالمضاف إليه كما ذكرنا .

وإنما كانَ الجوابُ أوِ البدلُ مرفوعاً إذا كان «ذا» موصولاً ؛ لأنَّ «ماذا» إذَنْ، جملةٌ ابتدائيةٌ : ذا مبتدأ وخبره «ما»، مقدَّم عليه[1] لِكَوْنِهِ نكرةً، وعند سيبويه : «ما» مبتدأ، مع تنكـيره، وذا خبره، على ما مَرَّ في باب المبتـدأ، والأَوْلى في الجـواب : مطابقـة السؤال، فرفع الاسم على أنه خبرُ مبتدأ محذوف، وذلك المبتدأ ضميرٌ راجعٌ إلى «ذا» الموصولة .

فقولُه تعالى :

﴿أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ ،

ليس بجواب لقولِه للكفار :

﴿مَاذَآ أَنزَلَ[2] رَبُّكُمۡ﴾ ،

إذْ لو كان جواباً له، لَكَان المعنى : «هو أساطيرُ الأولين»، أي : الذي أنزله ربُّنا : أساطيرُ الأولين، والكفار لا يُقِرُّون بالإنزال، فهو، إذن، كلامٌ مستأنفٌ، أي : ليس ما تدَّعُون إنزالَه منزلاً ، بل هو أساطيرُ الأولينَ .

وإذا كانتْ «ذا» مزيدةً، فَمَا، منصوبةُ المحلِّ، مفعولاً للفعل المتأخر فالسؤال، إذن جملة فعلية، فكون الجواب جملة فعلية، أَوْلى ؛ للتطابُقِ، فينصب الاسم على إضمار

---

(١) ط : ساقطة.

(٢) النحل/ ٣٠، والآية بتمامها :

﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٞۚ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞۚ وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾

مثل الفعل الذي انتصب به «ما» في السؤال، فحذف لدلالة السؤال عليه ، فقوله تعالى :

﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا ﴾[1] ،

أي : أنزل خيراً، وإنما لزم ههنا النصب لِيكونَ مُخالفاً لجواب الكُفّار؛ لأنَّ النصبَ تصريحٌ بِكَوْنِ «أنزل» مقدَّراً، والرفع يَحتمل استئناف الكلام، كما ذكرنا في «أساطير الأولين»»، ويَحتمل تقديرُ الموصول المذكور في السؤال مبتدأً، كما في قوله تعالى : ﴿ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾[2] .

وَإِنِ اشتغلَ الفعل بعد «ماذا» بضمير منصوب، نحو: ماذا تفعله ، أو، بمتعلقه ، نحو: ماذا تقضي حقه، فكون «ما» مبتدأ، أَوْلى، وإن جعلت «ذا» زائدة، أيضاً؛ لأنَّ الرفع في : زيد لقيته، أَوْلى من النصب ، كما مَرَّ في : المنصوب على شريطةِ التَّفسير، فرفعُ الجوابِ، إذَنْ، أَوْلى، كانت «ذا» موصولةً، أو زائدةً .

وَأَمَّا في نحو: ماذا قيل، وماذا عرض، وقوله تعالى :

﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُواْ ﴾[3] ،

(و) : ﴿ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ ﴾[4]

---

(١) من الآية ٣٠ من سورة النحل .

(٢) البقرة/ ٢١٩، ونصُّها :

﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ .

(٣) النساء/ ٣٩، ونصُّها :

﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ وَكَانَ ٱللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا ﴾ .

(٤) المائدة /٤ والآية بتمامها :

﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ فَكُلُواْ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ .

مما ليس فيه بعد «ذا» فعل ناصب لما قبله، ولا مشتغل عنه بضميره، أو متعلّقه فالجملة ابتدائيةٌ، جعلت «ذا» زائدة، أو موصولة، فرفعُ البدل إذَنْ، واجبٌ، ورفع الجواب مختارٌ، على كل حال.

وَقَوْلُ الشاعر[1]:

٤٤٦ ـ وماذا عَسى الواشُون أن يَتحدثوا   سوى أن يقولوا إنني لكِ عاشقُ

فقيل[2] «ذا» فيه، زائدةٌ لا موصولةٌ؛ إذِ الصِّلَةُ لا تكون إلَّا خبرية، و: «عسى» ليس بخبرٍ، وهذا يلزمهم في خبر المبتدأ، أيضاً.

فَإنْ قيل: خبرِ المبتدأ قد جاء طلبية، كقوله تعالى:

﴿ بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ ﴾[3].

و: زيدٌ اضْرِبْهُ.

قيل: الصلة، أيضاً، جاءت «لعل» مع جُزْأيْها[4]، كقوله[5]:

---

(١) مجنون ليلى (ديوانه ص ٢٠٣، جمع وتحقيق عبد الستار فرّاج، مكتبة مصر، بلا تاريخ)، والبيت أورده أبو تمام في الحماسة (بشرح المرزوقي ١٣٨٣)، وبعده بيتٌ ثانٍ، ونسبها لجميل العُذْري، وهو:

نَعَمْ صَدَق الواشون أنتِ كريمةٌ   علينا وإنْ لم تَصْفُ مِنْكِ الخَلاَئق

والشاهد في البيت على أن (ذا) قيل إنها زائدة، لا موصولة، وذهب ابنُ جِنِّي في (إعراب الحماسة)... إلى أنَّ (ماذا) فيه مركبة بمعنى المصدر مبتدأ، أي تحديث، وجملة عسى خبره. ولم يلتفت إلى إنشائيته لوروده في الخبر، إمّا لأنه بتقدير قولٍ محذوفٍ ـ كما هو مذهب الجُمهور ـ وإما بدونه كما هو مذهب البعض...

الخزانة ٦/١٥٠، ١٥١ هارون.

(٢) ط: قيل.

(٣) ص/٦٠، ونصُّها:

﴿ قَالُوا بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ أَنتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنَا فَبِئْسَ الْقَرَارُ ﴾.

(٤) في النُّسَخِ الثلاث: جزئيها، والصواب ما أثبت.

(٥) الفرزدق (ديوانه ص ٦٦١، برواية: وإن شقت عليَّ أنالها) «وتخريجه على إضمار القول، أي قِبَلَ التي أقول لعلي، أو على أنَّ الصلة أزورها، وخبر لعلّ محذوف، ....». المغني ٧٦١.

وَإنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةَ قِبَلَ الَّتي   لَعَلِّي، وَإن شَطَّتْ نَوَاهَا، أَزُورُهَا (٤١٥)

وعسى، ولعل، متقاربان، فَإنْ قُدِّرَ القول ههنا، جاز للمنازع أن يقدِّره، أيضاً، في خبر المبتدأ، ولا يجوز أن يكون «ماذا» مفعولَ: أن يتحدثوا: لِكَوْنِ «أَن» موصولةً فالتقدير: أن يتحدثوا به[1].

ولا بأس أن نذكر بَعْضَ ما أهمله المصنِّفُ مِنْ أَحكامِ الموصولِ، وأَحكامِ مَنْ، وما، وأيّ، في الاستفهام، وما يناسبها، فَنقول:

الموصولُ والصلةُ كَجُزْأي اسمٍ، وقد ثبت للموصول التقدُّم؛ لِكَوْنِ الصلة مُبَيِّنة[2] له، فيجب للصلة التأخرُ، فلا تتقدم الصلة، ولا جُزْءٌ منها على الموصول، ولا تعمل الصلةُ، ولا ما يتعلق بها، فيما قبل الموصول؛ لأن ذلك المعمولَ، إذَنْ، جُزؤها، وقد تَقَرَّرَ أَنَّ جزءاً منها لا يتقدم على الموصول.

ولا تتعلق الصلة بما قبل الموصول بأن تكون مصدَّرة ببل، أو لكن، أو علامة جواب القسم، ونحو ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول؛ لأَنَّ ذلك المتعلقَ به المتقدم، إذَنْ، جُزْءُ الصلةِ.

ولا يفصل بين الموصول والصلة، ولا بين بَعْضِ الصلة وبعضٍ بتابع للموصول، كالوصف، والبدل، والعطفين، والتأكيد، ولا بِخَبرٍ عن الموصول ولا باستثناءٍ منه؛ إذْ هذه الأشياءُ لا تَجِيءُ إلَّا بعد تمام الكلمةِ.

وقد جاء، في الشعر، موصولٌ معطوفٌ على آخرَ قَبْلَ الصلةِ، وما بعدَهما: إمَّا صلة لهما معاً، أَوْ صلة للأخير وصلة الأول محذوفة مدلولٌ عليها بالظاهرة كما يَجِيء

= المقتضب ٣/١٩٥، الخزانة ٦/١٥١ هارون، مغني اللبيب ٥٠٧، ٥١١، شرح شواهد المغني للبغدادي ٦/١٩١، الأشموني ١/٦٣، الهمع ١/٨٥، وإيضاح الشعر ق ٩٨/أ؛ وفيه: لرام بدل لراج.

(١) ط: أن يتحدثوا به هذا.

(٢) ط: مبنيـة.

بَعْدُ، مِنْ جوازِ حَذْفِ الصلةِ عند قيامِ الدليلِ ، وذلك نحو قولِه[1] :

٤٤٧ - مِنَ اللواتي والتي واللاتي زَعَمْنَ أني[2]كبِرتْ لِدَاتي

وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة ، نحو : الذي إياه ضربت ؛ لأنَّ الفَصْلَ ليس بأجنبيٍّ منهما، ولا يَجُوز مثله إذا كان الموصولُ حَرْفاً ، (١٤٥ ب) فلا يُقالُ : أَعجبني أَنْ زيداً ضربت ؛ لأنَّ الحروفَ الموصولةَ حروفٌ مصدريةٌ، هي والجملة بعدَها بتأويل المصدر، فيطلب قربها من متضمِّن المصدر، وكذا في الألِفِ واللامِ الموصولةِ؛ إذْ لا تَدْخُلُ إلَّا على فِعْلٍ في صورة اسمِ الفاعلِ أوِ المفعولِ كما مَرَّ، فيكون هو وما دَخَلَ عليه، كاللام الحرفيةِ مع ما دخلت عليه، لا يُفْصَلُ بينهما .

وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعضٍ بالعطفِ على الجملة التي هي صلةٌ ، كما تقول في باب التنازع مُعْمِلاً للأول : الذي ضربت وضربني غِلْمانَهُ : زيدٌ ؛ إذْ ليس الفصلُ بأجنبيٍّ من الصلة .

وكذا يتقدم بعضُ الصلة على بعضٍ ، كما تقول : جاءني الذي قائمٌ أبوه ، والذي ضَرَبَ زيداً أخوه ، والذي زيداً ضرب أبوه ، إذْ لا مانعَ منه .

فَإِنْ قِيلَ : أَليس كما أَنَّ الموصولَ والصلة كَجُزْأي اسمٍ : بعضُ الصلةِ والبعضُ

---

(١) لم أهتد إلى قائله . وقال البغدادي : «والبيت لا أعرف ما قبلَه ولا قائلَه، مع كثرة وجوده في كتب النحو . والله أعلم».

الخزانة٦/١٥٦ هارون، إيضاح الشعر ورقة ٦/ب . و(الداتي) : أترابي جمع لِدة.

الشاهد فيه أنَّ جملة (زَعَمْنَ) صلة الموصول الأخير : (اللاتي)، وصلة كلٍ من الموصولَيْنِ الأولَيْنِ محذوفة للدلالة عليها بصلة الثالث، والتقدير : من اللواتي زعمن ومن النساء التي زعمن. ويجوز أن تكون صلة للموصلات الثلاثة، لاتّحاد مدلولها، ولا يجوز أن تكون صلة للثاني فقط.

(٢) م، د : . . . أن قد كبرت لداتي .

الآخَرُ كالجزأين، فكان ينبغي ألَّا[1] يتقدمَ بعضُها على بعضٍ، كما لا تتقدم الصلةُ على الموصولِ .

قلت : بَلَىٰ، هنا أيضاً كالجُزْأَيْن ، إلَّا أنهما كجزأين لا يَجب ترتيبُ أحدِهما على الآخرِ ، بل كجزأين يَجُوزُ تَعَقُّبُ كُلٍّ منهما للآخر، بخلاف الصلة والموصول، فإنَّ تَعَقُّبَ الجزء الذي هو الصلةُ واجبٌ؛ لِكَوْنها مُبَيِّنة للموصولِ كما مَرَّ.

فَتَبَيَّنَ بهذا فَسادُ قَوْلِ مَنْ قالَ : إنَّ خَبَرَ «مادام» لا يَتَقَدَّمُ على اسْمِهِ .

ويجوز قليلاً حَذْفُ صلةِ الموصولِ الاسمِيِّ غير الألفِ واللامِ ، إذا عُلِمَتْ ، قالَ[2] :

٤٤٨ ـ فَإن أَدَعِ اللواتي من أُناسٍ   أضاعوهنَّ لا أَدَعِ الَّذينا

وقد التزم حذفها مع : اللتيَّا معطوفاً عليها : التي ، إذا قصد بهما الدواهي ليقيد حذفها أن الداهيتين ؛ الصغيرة والكبيرة، وصلتا إلى حَدٍّ من العظم لا يمكن شَرْحُهُ، ولا يدخل في حَيِّز البيان ، فلذلك تُركتَا على إبهامهما بغير صلة مُبيِّنةٍ، ويجوزُ كَوْنُ تصغيرِ : اللَّتَيَّا للتعظيمِ[3] كما في قولِهِ[4] :

---

(١) م ، د، ط : أنْ لا ، والصواب ما أثبت .

(٢) هو الكميت بن زيد (ديوانه ٢ / ١٣٠)، والبيت من قصيدةٍ، هجا بها قحطان، أعنى قبائل اليمن، تَعَصُّباً لِمُضَرَ. الخزانة ١٥٧/٦ ؛ وفيه : «على أنه حذف صلة الموصول فيه قليلاً . . . وأورده أبوبكر بن السراج في (أصوله) قال : إن الكوفيين يقولون : إنَّ العرب إذا جعلت الذي والتي لمجهول مذكر أو مؤنث ، تركوه بلا صلة، نحو قول الشاعر : فَإن أَدَعِ اللواتي من أناس . . . و (لا أدع) جواب الشرط، ولهذا جزم، وكسرة العين لدفع التقاء الساكنين». وانظر فصل المقال لِلبَكري ص ٢٩٥ ط . إحسان عباس وزميله، بيروت سنة ١٩٧١م.

(٣) قول الكوفيين. شرح الشافية ٨٥/٤.

(٤) لبيد بن ربيعة العامرى (ديوانه ص ١٣٢ ، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ)، والبيت من قصيدةٍ يرثي بها النعمان ابن المنذر.

على أن تصغير دويهية قريب من التصغير للتعظيم، وهو قول الكوفيين. وسوف ههنا للتحقيق والتأكيد.

٤٤٩ - وَكُلُّ أُناسٍ سوف[1] تدخُلُ بينهم   دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ منها الأناملُ

وأجــاز الكــوفيون[2] حَذْفَ غيرِ الألِفِ والـلامِ من المـوصـولات الاسمية خلافـاً للبصريين، قالوا في قوله تعالى :
﴿ وَمَامِنَّآإِلَّا لَهُۥمَقَامٌمَّعۡلُومٌ ﴾[3] .

أي إلَّا مَنْ له مَقامٌ معلومٌ، ونحوه قول المتنبي[4] :
٤٥٠ - بِئْسَ الليالي سهرت من طربي   شوقاً إلى مَنْ يَبِيتُ[5] يرقُدُهَا

ويجوز أَنْ يكونَ من هذا[6] :

الخزانة ١٥٧/٦ هارون، وشرح شواهد الشافية، الشاهد ٣٨ ص ٨٥، وابن يعيش ١١٤/٥، والهَمْع ١٨٥/٢ .

(١) زيادة من م .

(٢) انظر مجالس ثعلب ٣٩٧/٢، وقولَ أبي البقاء في شرح ديوان المتنبي ٢٩٨/١ .

(٣) الصافات/١٦٤ . انظر دراسات ق ١ جـ ١ ص ١٩٢، والمشكل ٢٤٤/٢ .

(٤) ديوانه بشرح العُكْبَري ٢٩٨/١، والبيت من قصيدة يمدح بها محمدَ بنَ عُبَيْد الله العَلَوي . وروي سهرت وسهدت (بالراء والدال). وقد فرق أهل اللغة بينهما، فقالوا : السهر بالراء : في كل شيء، وبالدال : لِلَّديغ والعاشق، واستدلوا بقول النابغة :

ويسهد في ليل التِّمـام سليمها . . . .

انظر الخزانة ١٦١/٦ وما بعدها ط . هارون.

الشاهد فيه أن يخرَّج بحذف الموصول، والتقدير : بئس الليالي التي سهرت، قياساً على تخريج الكوفيين قوله تعالى : ﴿ وَمَامِنَّآإِلَّا لَهُۥمَقَامٌمَّعۡلُومٌ ﴾ ، **الصافات/ ١٦٤**،

أي إلاّ مَنْ له مقام، فإنّ الموصول يجوز حذفه عندهم. وقد ارتضاه الرضي . الخزانة ١٦١/٦هـ.

(٥) زيادة من م .

(٦) قائله : أبو ذؤيب الهُذَلي (ديوان الهذليين ١٤١/١)، والبيت من قصيدة عدتها أربعة وعشرون بيتاً. إيضاح الشعر ورقة ٩٩/ب ، والخزانة ٤٨٤/٥ هارون، جمل الزجاجي ٣٨٢ ط . جديدة، مَجاز القرآن ٢٣٩/١، شرح جمل الزجاجي ١٧٠/١ .

و (الأصـائـل) جمع أصيل، وعـلى رأي الـزَّجَّـاجي جمع جمع الجمعْ فأصائل جمع آصال، وآصال جمع أصُل =

لَعَمري لأَنْتَ البيتُ أكرِمُ أهْلَهُ   وأقْعُدُ في أفيائه[1] بالأَصائلِ (٤١٨)

ولا وَجْـهَ لِمَنْعِ البصريين[2] مِنْ ذلك، مِنْ حَيْثُ القِياسُ ؛ إذْ قد يُحْذَفُ بعضُ حروفِ الكلمةِ، وإنْ كانت فاءً، أوْعَيْناً، كَشِيَة، وسَهٍ وليس الموصولُ بِألْزَقَ منهما .

ولا يُحْذَفُ مِنَ الموصولات الحرفيةِ إلَّا «أنْ» في المواضعِ المخصوصةِ، كما يَجِيءُ في الأفعالِ المنصوبةِ ؛ وذلك لِقُوَّةِ الدلالةِ عليها، وَكَوْنِ الحروفِ التي قبلَها كالنائبةِ عنها .

[الحِكايةُ بِـ مَنْ، وما، وأي]

وَأمَّا أحكامُ مَنْ ، وما، وأي في الاستفهامِ فنقول :

وإذا استفهمت بِمَن عن مذكـورٍ منكـورٍ عاقلٍ ، ووقفتَ على «مَنْ» جاز لكَ حكـايةُ إعرابِ ذلك المذكورِ، وحكايةُ علاماتِ تثنيتهِ وجمعهِ وتأنيثهِ في لفظ «مَنْ» تقول : مَنُو، إذا قيل : جاءَني رَجُلٌ، ومَنَا، إذا قيل : رأيت رجلاً، ومَني، إذا قيل مررت برجل، ومنَانِ ومَنَيْن، إذا قيل جاءني رجلان، ورأيت رجلَيْن ومررت برجلَيْن، ومَنُون، إذا قيل : جاءني مسلمون، أو رجالٌ، أو قومٌ، وفي النصب والجر : مَنِينَ ،

ـ بضمتين ـ وهي جمع أصيل «التبيان ١٧٠ »، وهو مابين العصر إلى مغرب الشمس، وقيل : العش ، وقيل آخر النهار . . .

والبيت شاهد على أنَّ فيه حَذْفَ موصول عند الكوفيين، والتقدير : لأنت البيت الذي أكرم أهله . الخزانة ١٦٦/٦هـ.

(١) م ، د : أفنائه .

(٢) حذف الموصول الاسمي أجازه الكوفيون ، قال ثعلب في مجالسه ٣٩٧/٢ : «اختصم عندي من يقوم ويقعد، قال : أجازه الفراء في الاستواء، وهو مثله في الحذف والإقرار».

هذا، وقد خَرَّجَ أبو حَيَان آياتٍ كثيرةً على حذف الموصول الاسمي . انظر البحر ٤٦٥/١ ـ ٤٦٦ ، ٣٢٢/٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧٠/٥ ـ ٥١٠ ، ١٤٧/٧ ، ٢٩٧ ، ٢٢٣/٨ ، ٣٩٩. والخزانة ٤٩٠/٢ ، ٥٦٢ بولاق.

ومَنَة، إذا قيل جاءتني ضاربةٌ أَوْ طالقٌ ، وكذا في النصبِ والجرِّ، لا يختلف ، ومنتان إذا قيل : جاءتني ضاربتان أَوْطالقان، وفي النصب والجر : منتَين ، ومَنَات إذا قيل : جاءتني مسلمات أَوْ ضوارب ، وكذا في النصب والجَرِّ، لا يختلف.

أمَّا اشتراطُ الاستفهام عن المذكور في الحكاية، فَلِأَنَّ حكايةَ هذه العلاماتِ لابُدَّ فيها من مَحْكِيٍّ مذكورٍ قَبْلَ الحكايةِ ثبتت فيه تلك العلامات حتى تحكى .

وَغَرَضُهم في الحكاية أن يَتَيَقَّنَ المخاطب أَنَّ المسؤولَ عنه هو ماذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصاً ، وإنما اشترط في لَحَاق العلامات المذكورةِ «بمَن» كَوْنُها سؤالاً عن نكرةٍ؛ لأنَّ المعارفَ إذا استفهم بها عنها، ذكرت في الأغلب إمَّا محكية أو غير محكية، كما يَجِيءُ؛ لِأَنَّ الاستفهامَ عن المعارف ليس في الكَثرة مثل الاستفهام عن النكرات، فلم يطلب التخفيف بحذف المسؤولِ عنه ، ولو كررت أيضاً، النكرات لم يَجُزْ حكايتُها إلَّا بعد «مَنْ» لأَنَّ النكرةَ، إذا كررت، فلابُدَّ في الثانيةِ من لام العهد، لِيُعْرَفَ أَنَّ المذكورة ثانياً هي المذكورةُ أولاً، تقول : مَن الرجل ؟ لمن قال : جاءني رجل، فأكرمت الرجل، ومع زيادة اللام عليها لم تمكن الحكاية؛ لأَنَّ الحكايةَ ذكر اللفظ المذكور بعينه بِلا زيادةٍ ولا نُقُصَانٍ، فلمّا لم يمكن حكايتها، فإن لم تَقْصِدِ الحكايةَ قلت، من الرجل ؟ أو مَنْ هو؟ أو : من ذلك ، وإن قصدتَها، وهو الكثيرُ، حذفتَ النكرة وأثبتَّ العلاماتِ في لفظ «مَن» وَسَهَّلَ حَذْفَها قَصْدُ التخفيفِ ؛ لأَنَّ الاستفهامَ عن النكرة أكثرُ من الاستفهامِ عن المعرفة، فلذا كان حَذْفُها بعد «مَنْ» أكثرَ من إثباتها، ومع الحذف فالحكاية في «مَنْ» أَوْلى ؛ لِأَجْلِ التنصيصِ من أول الأمر على أَنَّ المستفهم عنه هو النكرةُ المذكورةُ ؛ لأنك إذا لم تَحْكِ في لفظ «مَنْ» فربما توهم السامعَ أَنَّ المستفهم عنه تُورِدهُ بعدها .

وَأَمَّا اشتراطُ[1] العقل في هذه الحكايةِ، فظاهرٌ؛ لأَنَّ (١٤٦ أ) «مَنْ» للعقلاء[2]

---

(١) ط : الاشتراط.

(٢) في الأصل : للعلماء، والتصويب من م ، د ، ط.

وأما اشتراطُ الوقفِ على «مَنْ» ، ولم يشترط ذلك في «أي» بل تقول فيها : أيٌّ يافتى ، وأيًّا يافتى، وبأيٍّ يافتى ، كما يَجيء، فلِأنَّ «مَنْ» مَبْنِيَّةٌ مستنكر عليها الإعراب، فلما قصدوا تبعيدها عن الإعراب أثبتوا حكايةَ الإعراب عليها في حالة لا يكون فيها على المفرد المذكور في الأغلب، وهو أصل المثنى والمجموع والمؤنث ، إعرابٌ ولا تنوينٌ ، وهي حالة الوقفِ؛ لأنَّ الكلمةَ تنجرد فيها عن الرفع والجر والتنوين، وأمَّا «أيّ» فإنها كانت مُعْرَبَةً، فلم يستنكر عليها حكاية الإعراب، لا وَصْلاً ولا وَقْفاً .

وإنما زادوا في المفرد المذكر : الواوَ والألِفَ والياءَ بدلَ الحركاتِ ؛ لأنَّهم لو حَكَوْا حركاتِ المنكَّر كما هي ، لكانت الكلمةُ في حالة الوقف محركةً بصورة الرفع والجر، وهذا خلافُ عادةِ الوقفِ، فأبدلوا من الحركات حروفاً تشبهها ساكنةً، وجاؤوا قبلها بحركاتٍ تُناسِبُها .

هذا مَذْهَبُ المبرِّدِ[1]، وقال السِّيرافيُّ[2] : بل أثبتوا فيها الحركاتِ لحكاية الإعراب، كما في «أيّ» ثم لما كان الحـالُ حالَ الوقفِ ، وآخر الموقوف عليه ساكن ، أشبعوا الحركاتِ فتولدتِ الحروفُ ، وَكِلا القولَيْنَ مُمْكِنٌ .

ولم يمكن إثباتُ حروفِ المَدّ الدالة على الإعراب في «مَنَة»؛ إذْ هاءُ التأنيثِ لا تكون في الوقف إلَّا ساكنةً، فاكتفَوْا بحكاية التأنيثِ ، وتركوا حكاية الإعراب ، وكان هذا أَوْلى من العكس ؛ لأنَّ الإعراب فَرْعُ الذاتِ ، فإذا امتنع اجتماع مراعاةِ الفَرْعِ ومُراعاةِ الأصلِ ، كان حِفْظُ الأَصْلِ أَوْلى .

وَأَجْرَوْا «مَنَات» في ترك حكاية إعرابها، وإن كانت ممكنةً بالإتيان بحروف المَدّ، مُجرى مسلمات وهندات في الوقف، فإنه لا يثبت فيه شيء من حركاته، بخلاف : مَنُو، ومَنِي، ومَنَا، فإنه بمنزلة نحو: زيد ، ورجل، ويثبت فيه حال الوقف بعض

---

(١) والفارسي أيضاً. الهمع ٢/١٥٣.

(٢) الهمع ٢/١٥٣.

الحركات مع حرف المد بعدها ، أعني الفتح ، نحو : زيدا ، فلم يستنكر في «مَنْ» الجاري مجَراه ، عند قَصْدِ الحكاية إثبات الحركات والمَدَّات بَعْدَها .

وَإسكـانُ النُّـونِ في : مَنْتـان ومَنْتين ، تنبيهٌ على أَنَّ التاءَ ليست لتأنيثِ الكلمةِ اللاحقةِ هي بها ، بل هي لحكاية تأنيثِ كلمة أُخرى ، فلم يلتزموا فيها قبلَها الحركةِ التي تلزم ما قبل تاءِ التأنيث ، وقريبٌ من ذلك : إسكانُ ما قبلَ التاءِ في : بنت ، وأخت ، وهنت ، لما لم تَتَمَحَّضْ [1] التاءِ للتأنيث ، بل كانت بدلاً من اللام ، وربما سكنَت النون في المفرد ، نحو : مَنْت ، والأكثر تحريكُها فيه ؛ لأنك لم تَقْدِرْ في المفرد على حكاية الإعراب ، كما ذكرنا ، فلا أَقَلَّ مِنْ حكاية تاءِ التأنيثِ ، كما هو حَقُّهُ .

وَأَمَّا في المثنى فقد حكيت الإعراب لمجيئك في الرفع بالألف ، وفي النصب والجر بالياء ، نحو : مَنَتَان ومَنَتَيْنْ ، وقد جاء نحو منتان محرك النون التي قبل التاء .

هذا ، ولك في «مَنْ» الموقوف عليها ، المستفهم بها عن النكرة ، وجهان آخران ، أحدُهما أن تزيد على «من» حروف المـد [2] ، كما ذكرنا في الوجه الأول في المفرد المذكر حاكياً للإعراب فقط ، ولا تحكى علامات المثنى والمجموع والمؤنث وإنْ كنت تسأل عنها ، إجراءً لِمَنْ على أصلها من صلاحيتها لِلْكُلِّ بلفظٍ واحدٍ ، فتقول . إذا قيل جاءني رجلٌ أو رجلانِ أو رجالٌ أوِ امراةٌ أو امرأتان أو نِسْوَةٌ : مَنُو ، وعلى هذا قياس النصبِ والجرِّ ، والثاني : إفرادُ «مَنْ» على كل حال ، بِلا حكايةٍ لإعراب ولا لعلامات أُخَر ، كما في حالِ الوَصْلِ .

هذا حُكْمُ «مَنْ» المستفهَم بها عن المنكور .

---

(١) ط : تتمخض .

(٢) ط ، د : زيادة «واللين» بعد قوله : المد

وَأَمَّا «أيّ» فإذا استفهمت بها عن المذكور المنكور، جازَ لك ، أيضاً، حكايةُ الإعراب وعلامات المثنى والمجموع في لفظها، إلَّا أنك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر ، بل تعربه بالحركات في الوصل نحو : أَيٌّ يافتى ، وَأَيَّاً يافتى ، وأَيٍّ يافتى ، وفي الوقف تُسَكِّنُ ياءَهُ[1] في الرفع والجر، وَتَقْلِبُ التنوينَ أَلِفاً في حالِ النصب، كما في الوقف على سائرِ المنصوبات المعربَةِ ؛ لأنَّ «أَيَّاً» معرب، فسقط في جواز الحكاية في لفظ «أي» شرطان كانا في الحكاية بمَن ، وهما العقل فَلأنَّ أَصْلَ «أي» أن تستعمل في العقلاءِ وغيرهم، بخلاف «مَنْ» وأَمَّا الوَقْفُ فلِمَا مَرَّ في «مَنْ» وإنما اشترط في حكايتها كون المَحكى مذكوراً منكوراً لما مرَّ في «مَنْ» أيضاً، ولك في «أي» وَجْهٌ آخرُ وصلاً، وهو الاقتصارُ على إعراب «أي» مفردة فتقول: أَيٌّ، وَأَيَّاً، وَأَيٍّ، في المفرد والمثنى والمجموع، مذكرا كان أو مونثا.

وفي الحـركات اللاحقةِ لأيّ، في حال الحكاية وجهان : أحدُهما أَنها إعرابها ، فتكون مبتدأةً محذوفةَ الخبرِ، ومفعولةً محذوفة الفعلِ ، ومجرورةً مُضْمَرَةَ الجارِّ ، وهذا ضعيفٌ ؛ لأَنَّ إضمار الجارِ قليلٌ نادرٌ ، وأيضاً، تثنيةُ «أيّ» وَجَمْعُها لغير الحكاية ضَعيفان، كَمَا مَرَّ .

والأَوْلى أَنْ يُقالَ : كما في «مَنْ» إن هذه العلاماتِ اتباعات لِلفظ المتكلم على وجه الحكاية . ومحلُّها رَفْعٌ على الابتداء ، والتقدير : مَنْ هو؟ ، وأَيٌّ هو ، أيْ : أيّ رجل هو؟ .

وأجـازَ يونُسُ[2] الحكايةَ بِمَنْ وَصْلاً ، قياساً على «أيّ» فيقول : مَنٌ يافتى، ومَنَاً يافتى، ومَنٍ يافتى، وعليه (١٤٦ ب) حمل قول الشاعر[3] :

٤٥١ ـ أَتَوْا نَارِي فلقت مَنُونَ أنتم   فقالوا الجِنُّ قلت عِمُوا ظَلَامَا

---

(١) د ، ط : ياؤه.

(٢) المع ٢/١٥٣.

(٣) شُمَيْرُ بنُ الحارث الضَّبي، كما في نوادر أبي زيد ص ٣٨٠، وهو شاعرٌ جاهليٌ. ونسبه ابنُ يعيش إلى شَمِر بن الحارث الطائي : (شرح المفصل ٤/١٦). وقيل تأبط شراً، (شرح التصريح ٢/٢٨٣).

=

وليس بشيءٍ؛ لأنه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى .

وحكى[1] يونسُ أنه سَمع : ضَرَبَ مَنٌ مَناً ؛ استفهام عن الضارب والمضروب قال سيبـويه[2] : هذا بعيدٌ، وقال يونسُ ، أيضاً، هذا لا يقبله كل أحد ؛ وذلك لتقدم الفعل على كلمةِ الاستفهام .

وَأَمَّـا إعرابُها، فَقِيلَ : حكاية ، كأنه سمع رجلًا يقول : ضَرَبَ رجلٌ رجلاً ، وإلاَّ ، فكيف يعربها مع قيام علة البناء ؟ والظاهر أنه ليس بحكايةٍ ، وأنه يَجوزُ في بعض اللغات إعرابُها، لا على وجه الحكاية ألا ترى إلى قوله : مَنُون أنتم، وليس بمحكى ، كما زَعَمَ يونُسُ ؛ إذْ لا منكر قبلَه ، والعلاماتُ المذكورةُ لا تلحق «مَنْ» إلاَّ في آخرِ الكلام ؛ لأَنها في حالةِ الوقفِ .

فَإذا قيل : رأيت رجلًا وامرأةً، قلت : مَن ومَنَة ، وإذا قيل رأيت امرأةً ورجلًا، قلت : مَن ومنَا، وفي جاءني رجل وامرأتان : مَن ومنتان , وعليه فَقِسْ .

وإذا اجتمع مَنْ يعقل ومَن لا يعقل، جعلت السؤال عن العاقل بِمَنْ وعن غير العاقل بأي ، نحو : مَن وأيِّين ، فيمن قال : رأيت رجلًا وحمارَيْنِ وعليه فَقِسْ.

وَأَمَّا المعارفُ بعد «مَنْ» فنقول :

= الخزانة ١٦٧/٦ هارون، وسيبويه ٤٠٢/١ بولاق، والجُمَل ص ٣٢٠؛ وفيه : «وقد رأيت بعض من لا يعرِف هذا الشعر يرويه عموا صباحا، وهو غلط »، والحُلل ص ٣٩٠، والمفصل ص ١٤٧، وابن يعيش ١٦/٤، والعَيْني ٤٩٨/٤، وشرح جُمَل الزَّجَّاجي ٤٦٨/٢، والبغداديات ص ٣٥١.

و (ظلاماً) : ظرف. أيْ أنعموا في ظلامكم، أو تمييز والأصل : لِينعم ظلامكم، فحُوِّل إلى التمييز. (الخزانة ١٧٠/٦ هارون).

الشاهد فيه أنَّ يونُسَ يجوز الحكاية بِـ (مَنْ) وصلاً، كما في البيت.

(١) التصريح ٢٨٥/٢ (ط . مصطفى محمد).

(٢) الكتاب ٤٠٢/١ بولاق. نقل ذلك سيبويه عن يونس، ثم قال : وهذا بعيد.

هي إمَّا أعلام، وإما غيرُها ، فَغَيْرُ الأَعلامِ فيها ثلاثةُ أوجه : أَشهرُها، أنه لا حكايةَ فيها، ولا في مَن، بعد حذفِها .

وحكى المبرِّدُ[1] عن يونُس، ولم يحكه عن[2] سيبويه ، أنها تذكر بعد «مَن» محكية كالأعـلام، إذا قال القـائل : رأيت أخا زيد، قلت , مَن أخا زيد ، وأجاز ذلك سيبويه[3]، لا على وجه الاختيارِ، كما قيل : دَعْني من تمرتان وليس بقرشيا ، كما يَجيءُ .

وثالثها : أنْ تحذف وتثبت علامات الحكاية في «مَن» كما في النكرات ، وذلك لِكَوْنِ المعرفة المذكورة عند السامع مجهولةً كالنكرة ، وذلك كما حكى سيبويه[4] أنه يقال : ذهبت معهم ، فيقال : مع منين ، ويقال : قد رأيته فتقول : منًا ، ويقال : خلف دار عبدالله ، فيقال : دارمني .

أمَّا الأَعلامُ المذكورة بعد «مَن» ففيها مَذْهَبانِ : مَذْهَبُ أَهْلِ الحِجازِ، ومذهبُ بني تميمٍ ، فَأَهْـلُ الحجـازِ يحكـون العلم بعد «مَن» بشروط، وإنما خصوا الحكاية بالعَلَم ، دون غيره من المعارف ؛ لأنَّ وَضْعَ الأَعلامِ على عَدَمِ الاشتراكِ، بخلاف سائـرِ المعـارفِ، فَإنَّ كُلَّ واحدٍ منها لِأيِّ مُعَيَّنٍ كان ، كما يأتي في باب المعارفِ ، والحكاية لدفع الاشتراك فكانت بالأعلام أَنْسَبَ.

والشروط المذكورةُ : ألَّا يكونَ المسؤولُ عنه منعوتاً ولا مؤكداً ولا مبدلاً منه ولا معـطوفاً عليه عطفَ البيانِ، فَإنَّ إعادةَ هذه المتبوعاتِ مع توابعها تُغني عن حكاية

---

(١) في المقتضب ٢/٣٠٩ : «وكان يونس يجري الحكاية في جميع المعارفِ ، ويرى بابها وبابَ الأعلام واحداً . وقد يجوز ما قال ، وليس بالوجه ، وإنما هو على قول من قيل له : عندى تمرتان، فقال: دعني من تمرتان، وقيل له : رأيت قرشياً . فقال : ليس ، بقرشيا».

(٢) م د ، ط : عنـه.

(٣) الكتاب ١/٤٠٣ بولاق.

(٤) الكتاب ١/٤٠٣ بولاق.

إعرابها؛ إذْ يعرف المخاطب أَنَّ المسؤول عنه هو المذكور بإرشاد إعادة التوابعِ المذكورةِ بعينِها إليه، فتقول لمن قال : رأيت زيداً الظريف ، أو : زيدا أبا محمد : مَن زيدٌ الظريف ، ومَن زيد نفسه ومَن زَيْدٌ أبو محمد، بالرفع لا غَيْرُ، نَعَمْ، لو وُصِفَ بابْن ، وأسقط تنوينه لوقوعه بين عَلَمين ،لم تمتنع حكايتُه عند أهلِ الحجازِ؛ لأنه، وإن أغنى الـوصف المـذكور أيضاً، كسائر الأوصاف ، إلاَّ أَنَّ تنزيلَ هذا الموصوفِ مع هذا الوصف منزلةَ اسم واحد بدليل حَذْف التنوينِ من الموصوفِ ، ونصب الموصوف في المنادى ، جوَّز الحكاية فيه ، فتقول لمن قال رأيت زيدَ بنَ عمرو : مَن زيْدَ بنَ عمروٍ، بالنصب، وَإِنْ قال : رأيت زيداً ابنَ أخي عمروٍ ، قلت : مَن زيدٌ ابن أخي عمرو، بالرفعِ لا غَيْرُ.

وَأَمَّا عَطْفُ النسق بلا تكريرِ «مَن» فهو كسائر التوابع عند يونُسَ[1] ، في امتناعِ الحكايةِ معه ، سواء كانا عَلَمَيْنِ أو أحدُهما .

وحكى سيبويه عن قوم ، واستحسنه، أنه تَجُوز الحِكايةُ إذا كان المعطوفُ عليه عَلَماً، سواءٌ كان المعطوف عَلَماً، أَوْ ، لا ، نحو : مَنْ زيداً وعَمْراً، ومَن زيداً وأخا عمروٍ ، لمن قال : لَقِيت زيداً وعَمْراً، ولقيت زيداً وأخا عمروٍ.

والفرقُ بينه وبين سائر التوابعِ ، أَنَّ الثاني فيه غير الأول ، فالسؤال واقعٌ بالاسم المفرد، ثم عطف عليه بعد الحكاية، وَأَمَّا سائرُ التوابعِ فهي في الحقيقة : متبوعاتُها .

وإن لم يكنِ المعطوفُ عليه عَلَماً، كما إذا قيل : مررت بأخيك وزيدٍ، لم تَجُزِ الحكايةُ في السؤال اتّفاقاً، بل يجب الرفعُ ؛ لأَنَّ المتبوعَ لا تجوز حكايتُه فكذا التابع .

وأما إن أعدت[2] «من» في المعطوف ، نحو : مَن زيداً ومَن عَمْراً، أَوْمَنْ زيداً ومَن

---

(١) سيبويه ١/٤٠٤ بولاق.

(٢) ط : عدت.

أخوه ، أَوْ مَن أخوه ومَن زيداً، فإنه تجوز الحكايةُ[1] في العَلَم دون ماليس بِعَلَم ؛ وذلك لِكَوْنِ كُلٍّ واحدٍ من المعطوفِ والمعطوفِ عليه استفهاماً مستقلاً ، فيكون لكل واحد منهما حُكْمُ نفسِهِ ، كما لو انفرد .

ومن الشروط : أَلَّا يدخلَ حرفُ العطفِ على «مَن» نحو : ومَن زيد، أو : فمَن زيد، فلا تجوز الحكايةُ اتفاقاً ؛ لِزوال اللَّبْس ؛ إِذِ العطفُ على الكلامِ المخاطبِ مؤذنٌ بأن السؤالَ إنما هوعمن ذكره دون غيره .

وتجوز حكايةُ اللَّقب اتّفاقاً ، وفي الكُنية خلافٌ ، والوجهُ جوازُها ؛ لأنها عَلَمٌ ، أيضاً، على ما يَجِيءُ بيانُه : وكذا اختلف في حكاية مثنى العلم ومجموعه فالمجوِّز نظر إلى واحدهما، والمانع نظر إلى زوال العَلَمية بالتثنية والجمع، كما يَجِيءُ في باب العَلَم .

ثم نقول : إذا[2] حكى ما بعد «مَن» ، فمَن مرفوع الموضع بالابتداء ، فإن كان ما بعده مرفوعاً، فهو على الحكايةِ ، لا على أنه خبرُهُ ، بَلِ الرفعُ الذي يكون لأجل الخبرية مقدَّرٌ فيه، وإن كان مجروراً أَوْ منصوباً، فهو مرفوعُ الموضعِ على الخبرية، فالكُلُّ (١٤٧ أ) مُعْرَبٌ مرفوعُ الموضعِ ، تعذَّر إعرابه لاشتغال محل الإعرابِ بحركةٍ مجلوبةٍ للحكاية ، كما ذكرنا في أول[3] الكتاب .

وقيل أَنَّ ما بعد «مَن» في الأحوال، معمولٌ لعاملٍ محذوفٍ ، كما مَرَّ في «أيّ» ، وهو ضعيفٌ ،[4] لما مَرَّ هناك .

وقد جاء حَذْفُ العَلَم بعد «مَن» ، وإثبات علامة الحكاية فيها ، قيل : خلفَ دار عبدالله ، فقال السامع : دارَمَني .

---

(١) انظر المقتضب ٢/٣٠٨ الطبعة الأخيرة.

(٢) انظر المقتضب ٢/٣٠٨ الطبعة الأخيرة.

(٣) م ، د : «في المضاف إلى ياء المتكلم».

(٤) بعد قوله : «وهو ضعيف» : في م ، د : للزوم الجر بجار مقدر، كما مضى هناك».

وَأَمَّا بنو تميمٍ ، فَإِنهم سلكُوا بالعَلَم في الاستفهام عنه بمَن ، مَسْلَكَ غيرِهِ من الأسماء، فَأَتَوْا به مرفوعاً على كُلِّ حالٍ بالابتداءِ جَرْياً على القياسِ .

وَأَمَّا إذا سألت بأيّ عن المعارف، فلا خلاف بينهم في أن ما بعدها لا يُحكى ، فإذا قيل : رأيت : زيداً، ومررت بزيد، قلت : أَيُّ زَيْدٌ ، بالرفع[1] لا غَيْرُ ؛ لأنّ الإعراب يظهر في «أي» فكرهوا أن يخالفه الثاني ، بخلاف : مَنْ زَيْداً، ومَنْ زَيْدٍ .

هذا، ورُبَّما حكى بعض العرب الاسم ، عَلَماً كان أَوْ غيرَهُ ، دون سؤال ، أيضاً، كما قال بعضُهم : دعنا من[2] تمرتان ، على حكايةِ قولِ مَنْ قال : ما عندنا تمرتان ، قال سيبويه[3] : سمعت أعرابياً يقول لرجل سأله ، فقال : أليس قرشياً، فقال : ليس بِقُرَشِيًّاً، فعلى هذه اللغةِ، تجوز الحكايةُ إذا سألت بمن ، أو أيّ ، عن غير العَلَمِ أيضاً. كما حكى يونُسُ ، كما مَرَّ .

وإذا سألت بمَن عن عاقل ينسب إليه علم، سواءٌ كان المنسوب عَلَمَ عاقلٍ أَوْ لا ، بل الشرط كونُ المنسوبِ إليه عاقلاً، كما يقال لقيت زيداً أو ركبت أعوج، جاز لك أن تقول : آلمَنِّي ، أي : آلبكري أَوْ : آلقرشي ، تأتي بمَن مكان المنسوب إليه العاقل ، وتُدْخِلُ عليه الألِفَ واللامَ ؛ لأنه كذلك في المسؤول عنه ، أَعني البكري ، مثلاً ؛ لأَنَّ صفةَ العَلَمِ المنسوبة إلى شيء لابد فيها من الألف واللام ، وتلحق ياء النسب آخر «مَن[4]» كما كان آخر المسؤول عنه ، والأكثرُ الأشهرُ إدخالُ همزة

(١) انظر سيبويه ١/٤٠٤ بولاق.

(٢) انظر المقتضب ٢/٣٠٨.

(٣) الكتاب ١/٤٠٣ بولاق، والمقتضب ٢/٣٠٨ ـ ٣٠٩.

(٤) «إذا نُسب إلى الثنائي وضعاً، فلا يخلو : إمّا أن يجعل عَلَماً للفظه، أو عَلَماً لغير لفظه .

فإن كان عَلَماً للفظه، فلابُدَّ من تضعيف ثانيه مطلقاً، سواءٌ كان ثانيه حرفاً صحيحاً، مثل : كم، وهل، أَمْ حَرْفَ عِلَّةٍ؛ مثل : لو، وكي . وما، ولا . فتقول في النسب إليها : كمي ـ بتشديد الميم وهَلِيٌّ ـ بتشديد اللام ـ ولَوّي ـ بتشديد الواو ـ وكيوي، كما نسب إلى حي، ومائي ، ولائي ؛ لأننا ضعّفنا الألِفَ، فجعلت الثانية همزة، فإنْ جعل علماً على غير لفظه، كما إذا سميت إنسانا بِكَمْ، أَوْ ما، أو لا، فإن كان ثانيه حرفَ علةٍ ضعف، ═

الاستفهـام على الألف والـلام فتقـول : آلمنيّ ، بالمـد أو التسهيل، كما يَجيءُ في التصريف في باب تخفيف الهمـزة إن شاءَ اللهُ تعالىٰ، وإنما أُدخلتها لأنه كذلك في المسؤول عنه لو صرحت به نحو : آلبكري ، أو : آلقرشي ، وإنما جاز الجمعُ بين «مَنْ» الاستفهامية وهمزة الاستفهام، لضعف تضمنها للاستفهام بمعاملتها معاملة المعربات التي تتضمن معنى الحروف، وذلك بإدخال اللام عليها، وإلحاق ياء النسب بآخرها .

وبعضهم لا يأتي بهمزة الاستفهام، فيقول : المنيّ، اكتفاء بها في «مَنْ» مِنْ معنى الاستفهام ، ويحكى في لفظ «ألمنيّ» إعراب العَلَم المسؤول عن نسبته ، سواءٌ كان السائلُ واصلًا أو واقفاً، كالحكاية في لفظ «أَيّ» سواء، فتقول[1] لمن قال : جاءني زيد : آلمـنيّ يافتى ، وكـذا : آلمنيَّ، وآلمنيٍّ ، وكـذا : آلمنيَّان ، آلمنيِّين ، وآلمنيون وآلَمنِيِّيْنْ ، وآلمنية، وآلمنيتان وآلمنيات ، ويأتي المسؤول بالجواب على وَفْقِ إعراب آلمني، تقـول : رأيت زيداً، فيقـول : آلمنيَّ ، فتقـول : القرشيَّ، على أنه وصف لزيد، المذكور أولاً في كلامك، ويجوز الرفع في الكل، على إضمار المبتدأ، أي هو القرشي ؛ لانفصالِه عن الموصوفِ بتوسط الاستفهام .

قال مَبْرَمان : سألت المبرّد : إذا قال لك رجل : رأيت زيداً وأردت أن تسأله عن صفتـه ، قـال : تقـول : آلمنـيّ ، كـأني قـلت : آلـظـريفـيّ ، أو آلعـالمِـيَّ، أو : آلبـزَّازي .

قال السِّيرافيُّ : هذا تفريعٌ منه وقياسٌ وليس بمسموعٍ ، قلت كأنه جَعَلَ الياء في :

= فتقول : مائي، ولائي .

وإن كان ثانية حرفاً صحيحاً لم يضعف، فتقول: كَمِيٌّ، وَهلِيٌّ، بتخفيف الميم واللام ». (التبيان في تصريف الأسماء ٢٧٠ ، ٢٧١).

(١) انظر المَنْع ٢/١٥٣ .

الظريفيّ ونحوه للتأكيد، كما قيل في أحمريّ ودَوَّارِيّ .

وإن كانت صفة العَلَم منسوبةً إلى مالا يعقل . كالمكّي والبصريّ ، فلا يجوز : آلمنيّ[1] ، اتفاقا، قال المبرد[2] : القياس : آلمائيّ ، أو : آلماويّ ، قال السِّيرافي : هو تفريعٌ منه ولَيْس بمسموعٍ .

وأَجازَ الأَخْفشُ الاستفهامَ بأيّ ، على وَفْقِ : آلمنيّ ، قِياساً ، فيقال : آلآيِيّ ، فيصلح للمنسوب إلى العاقل وإلى غيره، والوَجْهُ المَنْعُ لِعَدَمِ السَّماعِ ، ولاستثقال الياءات، واللهُ أَعْلَمُ .

[أَسماء الأفعالِ : أنواعُها ، عِلَّةُ بنائها ، تنوينُها]

قَوْلُهُ : «أسماءُ[3] الأفعال : ما كان بمعنى الأمر أو الماضي ، مثل : » «رويد زيداً، أيْ : أَمْهِلْهُ ، هيهات ذاك أيْ بَعُدَ » .

اعْلَمْ أنه إنما بُني أسماءُ الأفعالِ لِمُشابهتها مبنيَّ الأَصْلِ ، وهو الماضي والأمرُ ، ولا تقول إنَّ «صَهْ» اسمٌ لِ «لا تتكلم «ومَـهْ «اسمٌ لِ «لا تفعل»؛ إذْ لو كانا كذلك، لكـانـا مُعْرَبَيْنِ ، بل هما بمعنى : اُسْكُتْ ، واكْفُفْ ، وكذا لا نقول أَنّ «أُفّ[4]» بمعنى أَتَضَجَّر، و «أوه» بمعنى أَتَوَجَّع ، إذْ لو كانا كذلك لأُعربا كمسمَّاهما، بل هما بمعنى : تضجرت وتوجَّعت الإنشائيين .

---

(١) انظر الكتاب ١/٤٠٤ بولاق، والخصائص ١/١٩٩ .

(٢) النسبة إلى (ما) : تضعف الألف، ثم تقلب الألف الثانية همزة، وعند النسب يجوز مائي وماوي كما قال المبرد في النسب إلى آية وغاية انظر الهمع ٢/١٥٣، والتِبيان في تصريف الأسماء ٢٧١ هامش ١ .

(٣) انظر دراسات ق ٣ جـ ٤ ص ١٨٧ وما بعدها، وشَرْحَ الكافية لابْنِ الحاجب ص ٧٥، والفوائد الضيائية ٢/١١١ .

(٤) انظر المقتضب ٣/٣٢٣، والبُرْهان ٤/٢٤٨ .

ويَجوزُ أن يُقالَ : إنَّ أسماءَ الأفعالِ بُنِيَتْ لِكَونْها أسماءً لِما أَصلُهُ البناء، وهو مطلقَ الفعل ، سواء بقي على ذلك الأصل كالماضي والأمر، أوْ خَرَجَ عنه كالمضارع، فعلى هذا لا يحتاج إلى العُذْرِ المذكورِ .

والذي حملهم على أنْ قالوا : إنَّ هذه الكلمات وأمثالَها ليست بأفعالٍ مع تأديتها معانيَ الأفعالِ : أمر لفظي، وهو أن صيغها مخالفةٌ لصيغ الأفعال، وأنها لا تتصرَّفُ تصرفهـا، وتدخل اللام[1]، على بعضها، والتنوين في بعض، وظاهرٌ كون بعضها ظرفاً، وبعضِها جارًا ومجروراً[2].

وَأَمَّا تعيينُ أُصولِها، وأنها عن أي شيء نقلت ، فنقول :

النقلُ عنِ المصادر والظروف في بعضها ظاهرٌ ، كرويدَ زيداً، وبَلْهَ زيداً، بِنَصْبِ المفعولِ به ،

٤٥٢ - وفـــداءٍ لك الأقوامُ[3]

---

(١) أي أداة التعريف، والرضي يُعَبِّر عنها باللام مرةً، وبالألِف واللام مرةً أخرى، وهما رأيان في أصل وَضْعِها.

(٢) أي منقولاً عن الظرف، أو عن الجار والمجرور.

(٣) هو قطعةٌ من بيت ، وهو :

مهلاً فِداءٌ لك الأقوامُ كلُّهُمُ ... وما أُثَمِّرُ مِنْ مالٍ ومِنْ وَلَدِ

وقائله : النابغة الذبياني (ديوانه ص ٢٦)، من قصيدةٍ مدح بها النُّعمانَ بن المنذر، وتَنَصَّل عَمَّا قذفوه به حتى خافه وهرب منه إلى بني جَفْنَة ملوكِ الشام.

و(فِداء) : يستعمل مكسوراً منوّناً وغيرَ مُنَوّن. حَمْلاً على إيهٍ وإيهِ، وإعرابه : اسم فعل أمر، أيْ : لِيَفدك، وهو مبني على الكسر، وإنما كان كذلك؛ لأنه تضمن معنى الحرف. وهو لام الأمر . . .

وفداءٌ، بالرفع على أنه خبر الأقوام، وفداءً، بالنصب على أنه مصدر لفعله . . .

الخزانة ٦/١٨١ هارون، المُفَصَّل ١٦٤، ابن يعيش ٤/٧٠، ٧٣، المقتضَب ٣/١٦٨، سيبويه ٢/٥٣ بولاق، التخمير ٢/٢٨٥، المسائل العسكريات ٢٦ .

الشاهد فيه أن (فداء) اسم فعل منقول من المصدر

بالكسر ، وأمامك[1] زيداً، وعليك[2] زيداً ؛ (١٤٧ ب) إذِ استعمالُ هذه الكلمات على أصلها كثيرٌ، كرويدَ[3] زيدٍ، وبله زيدٍ، بالإضافة، وفداءٌ لك، بالرفع والنصب، وأمامك زيدٌ، برفع زيد .

وبعضهـا يشبـه أن يكـون مصدراً في الأصل، وإن لم يثبت استعمالُه مصدراً، كوشكـان، وسرعان ، وبطآن ، وشتّان، فإنها، كَلَيّان في المصادر، وكهيهات فإنه كقَـوْقَـاة، ونَـزالِ ، فإنـه كفَجارِ، وتَيْدَ، كضَرْب، فنقول : إنها كانت في الأصل مصادرَ ؛ لأنه قام دليلٌ قطعيٌ على كونها منقولةً إلى معاني الأفعالِ عن أصل ، وأشبه ما يكون أصلها : المصادر، للمناسبة بينهما ، وَزْناً، ولإلحاقها بأخواتها من نحو : رُوَيْدَ وبلْهَ وفِداءِ .

والـظاهـر في بعضها أنها كانت أصواتاً ثم نقلت إلى المصادر ثم منها إلى أسماء الأفعال ، ثم نقول : الأصواتُ المنقولةُ إلى باب المصادر على ضَربَيْنِ : ضربٌ لزم المصدرية ولم يَصِرْ اسمَ فِعْلٍ ، نحو : ايهاً في الكَفّ ، وويهاً في الإغراء ، وواهاً في التعجب والاستطابة، ولَعاً ، ودَعْدَعاً ، في الانتعاشِ ، وويلك ، وويحك ووَيْكَ ووَيْ لِعَمْرو، على ما مَرَّ في باب المفعولِ المطلقِ ، وبعضُها انتقل من المصادر إلى أسـماء الأفعـالِ ، نحو : صَهْ ، ومَهْ ، وهَا، ودَعْ أي انتعِش ، وبَسْ أي ارفق ، وهيا ، وهَـلاَ ، وحيَّ ، وإيهِ ، وهَيك وهِيك وهيت وستَجيء معـانيها، ويجوز أنْ يُدَّعىٰ في الضرب الأول أنه انتقل إلى اسمِ الفعلِ ، والتنوين فيه كما في : صَهٍ ، ومَهٍ، وإيهٍ ، وهي مفتوحةٌ لا منصوبةٌ ، وفي الضرب الثاني ، بقاؤُهُ على المصدرية ، وبناؤه لأصله ، أعني اسم الصوت ، كما مَرَّ في المفعول المطلقِ .

---

(١) سيبويه ١/١٢٦ بولاق.

(٢) سيبويه ١/١٢٧ بولاق، والمقتضب ٣/٢١١ .

(٣) انظر كتاب الإشارة إلى تحسين العبارة ص ٦١ للمجاشعي . تح د. حسن فرهود، الرياض، مكتبة دار العلوم سنة ١٩٨٢م.

وَأما : أَخْ ، وكخٌّ ، وأُفّ ، وأوه ، وبَخٍ ، إذا لم تستعمل استعمال المصادر وهو أن تنصب ، نحـو أُفّـاً، أَوْ تبينَّ بالحرف ، كأُفٍّ لك فالأَوْلى أَنْ يُقالَ ببقائها على ماكانت عليه وأنها لم تَصِرْ مصادرَ ولا أسماءَ أفعالٍ لعدم الدليلِ عليه كما أَنَّ الأَوْلىٰ في : فَرَطك بمعنى تقدم، أو احذر مَن قُدَّامك، وبُعدك، أي احذر مَن خلفك، وحذارك عَمْراً ، والنجاءَك، أن يقال : إنها باقيةٌ على المصدرية ؛ إذ لم يَقُمْ دليلٌ على انتقالها إلى أسماءِ الأَفعال .

والفَرَط : التقدم ، أي : تقَّدم تقدُّماً ، أَوْ : احذر فَرَطك أَيْ تقدمك ، وبُعدك أي : ابعد بُعْداً، وحذرك وحِذارك عَمْراً، أي احْذَرْ عَمْراً حَذَاراً، أو حذاراً والنجاءَك أَيْ، أُنْجُ النَّجاءَ، والكاف حرف، كمـا في: ذلك.

فإذا تَقَرَّرَ هذا ، ثَبَتَ أَنَّ جميعَ أسماءِ الأفعال منقولةٌ ، إمَّا عن المصادر الأصليةِ، أو عن المصادر الكائنةِ في الأصل أصواتاً، أَوْعنِ الظروفِ ، أو عن الجارِّ والمجرور، فلا تقدح ، إذن ، باعتبار الأصل ، لا في حَدِّ الاسمِ ، ولا في حَدِّ الفِعْلِ ، وعدم استعـمال بعضهـا على أصله لا يضر، لَمّا ثبت كونه عارضاً بالدليل؛ إذ رُبَّ أصل مرفوض وعارض لازم .

وأمـا «آمـين[1]» فقيل : سُرْياني، وليس إلاَّ من أوزان الأعجمية ، كقـابيل ، وهابيل ، بمعنى : افعل، على مافسره النبيَّ عليه الصلاة والسلامُ حين سأله ابنُ عباسٍ رضي اللهُ عنه ، وبُنِيَ على الفتح ، ويخفف الألف ، فيقال : أمين ، على وزن كريم ، ولا مَنْعَ أن يُقالَ : أَصلُهُ القَصْرُ ثم مُدَّ ، فيكون عربياً، مصدراً في الأصل ، كالنذير، والنكير، ثم جعل اسم فعل .

وكان القياس أَلّا[2] يقال لاسم الفعل الذي هو في الأصل ِجارٌ ومجرور ، نحو :

---

(١) انظر المرادي على الألفية ٤/ ٧٨.

(٢) في جميع النسخ : أن لا ، والصواب ما أثبت .

عليك ، وإليك : اسم فعل ؛ لأنّا نقول لِمثل صه ورويد ، إنه اسمٌ بالنظر إلى أصله ، والجار والمجرور لم يكن اسماً ، إلاّ أنهم طردوا هذا الاسمِ في كل لفظٍ منقولٍ إلى معنى الفعل نقلاً غيرَ مطرد كالمطرد ، في نحو : رحمك الله ، ولم يضرب ، فَيَصِحّ أن يقال في : كذب العقيقَ بالنصب : إنَّ «كَذَبَ» اسمُ فِعْلٍ كما يجيءُ .

ثُمَّ اعْلَمْ أنَّ بعضَهم يَدَّعي أنَّ أسماءَ الأفعالِ مرفوعةُ المحلِّ على أنها مبتدأةٌ لا خبرَ لها ، كما في : أقائم الزيدان .

وليس بشيءٍ ؛ لأنَّ معنى قائم ، معنى الاسم وإن شابه الفعل ، أي : ذو قيام ، فَيَصِحُّ أَنْ يكون مبتدأ ، بخلاف اسمِ الفِعْلِ ، فإنه لا معنى للاسمية فيه ، ولا اعتبارَ باللفظ ، فإن في قولك : «تسمع بالمُعِيديّ[1]» تسمع مبتدأ ، وإن كان لفظُهُ فعلاً ؛ لأن معناه الاسم ، فاسم الفعل ، إذن ، ككاف «ذلك» وكالفصل عند مَنْ قال إنه حرفٌ ، كان لكل واحد منهما مَحَلٌّ من الإعراب ؛ لكونهما اسْمَيْنِ ، فلمّا انتقلا إلى معنى الحرفية ، لم يَبْقَ لهما ذلك ؛ لأنَّ الحرفَ لا إعرابَ له ، فكذا اسمُ الفعل ، كان له في الأصل مَحَلٌّ من الإعراب ، فلما انتقل إلى معنى الفعلية ، والفعل لا محلَّ له من الإعراب في الأصل ، لم يَبْقَ له مَحَلٌّ من الإعراب ، كما ذكرنا في المفعول المطلق .

وما ذكره بعضُهم مِنْ أنَّ أسماءَ الأفعالِ منصوبةُ المَحَلِّ على المصدرية ، ليس بشيءٍ ؛ إذْ لو كانت كذلك لكانت الأفعالُ قبلَها مقدَّرةً ، فلم تكن قائمةً مَقامَ الفعلِ ، فلم تكن مبنيَّةً .

ولا نقول في : أمامك بمعنى تَقَدَّمْ . إنه منصوبٌ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ ، بل النَّصْبُ فيه صار كفتح فاء جَعْفَر ، وكذا لا تقول في : عليك ، وإليك ، اسمي فعل ، إنهما حرفا

(١) مَثَلٌ : يُضْرَبُ لِمَنْ خبره خير من مرآه ، وأول من قال ذلك المنذر بن ماء السماء . مجمع الأمثال ١/١٢٩ .

جر مع مجرورهما متعلقان بمقدر، بلِ المضافُ إليه، في الأول صارا ككلمة، وكذا الجار والمجرور في الثاني .

فصار اسم المصدر والصوت إذا كانا اسمي فعل : كالفضل، وبَبَّة، عَلَمين لذات، وصار المضاف والمضاف إليه، والجارُ والمجرور في نحو : أمامك وعليك ، اسمَيْ فِعْلٍ كعبدالله، وتأَبَّط شرّاً، علمين (١٤٨ أ) فهي منقولة عن أصولها إلى معنى الفِعْلِ نقلَ الأعلامِ .

وليس ما قال بعضُهم : إنَّ «صه» مثلا اسمٌ لِلَفْظِ «اُسْكُتْ» الذي هو دالٌ على معنى الفِعْلِ ، فهو عَلَمٌ لِلَفْظِ الفعل لا لمعناه : بشيءٍ إذِ العربيُّ القحّ ، ربما يقول : صه ، مع أنه لا يخطر بباله لفظ : اسكت ، وربما لم يسمعه أصلا ، ولو قلت إنه اسمٌ لِـ : اُصْمُتْ أوِ امتنعْ أَوْ كُفَّ عن الكلام أو غير ذلك مما يؤدى هذا المعنى ، لَصَحَّ ، فعلمنا أنَّ المقصودَ منه المعنى لا اللفظُ .

وقد صار الفعلُ اسم فِعْلٍ ، كما في قولِ عنترةَ[1] .

٤٥٣ ـ كذب العتيقَ وماءَ شَنٍّ باردٍ   إنْ كُنتِ سائلتي غَبُوقاً فاذْهَبي

إذْ رُوِيَ[2] بنصب «العتيق» ، وكذا في قول مَن نظر إلى بعير نضو، فقال لصاحبه :

---

(١) ديوانه (ص ٤٨)، ويُنسب البيتُ ـ أيضاً ـ للمرقّم الذُّهلي، كما في المؤتلف والمختلف ص ١٤٣ تحقيق عبدالستار فراج، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة سنة ١٩٦١، وللخُرَز بن لَوْذان كما في سيبويه ٤/٢١٣ هارون .
والشاهد في : الخزانة ٦/١٨٣ هارون، وسيبويه ٢/٣٠٢، وحُجّة الفارسي ١/٢٥١، والأمالي الشجرية ١/٢٦٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/٧٤ .
و (كذب عليك) كلمة نادرة تُغري بها العرب فترفع ما بعدها وتنصب. والعتيق : ما قدم من التمر. والشّن : القربة البالية. والغبوق شرب العشي.
الشاهد فيه أنَّ، «كذب» في الأصل فعل، وقد صار اسم فعل أمر بمعنى الْزَمْ. قال البغدادي : «لم أر من قال من النحويين وغيرهم أن (كذب) اسم فعل . وهذا شيء انفرد به الشارح المحقق. الخزانة ٦/١٨٥ ـ ١٨٦هـ.
(٢) النصب لمضر، والرفع لليمن، معانيْ القرآن للأخفش ١/٧٤.

كذب عليك البزرَ والنوى ، بنصب البزر[1] .

قال محمـدُ بنُ[2] السَّريّ ، إنَّ مضر تنصب به ، واليمن ترفـع ، فمعنى كَذَبَ عليك البزرَ، أي الْزَمْهُ وَخُذْهُ ، وَوَجْهُ ذلك أَنَّ الكَذِبَ عندهم في غاية الاستهجانِ ومما يُغْرَىٰ بصاحبه ويأخذه المكذوب عليه، فصار معنى كذب فلان الإغراء به ، أي : الْزَمْهُ وخُذْه فَإنه كاذب ، فإذا قرن بِعَلَيْكَ صار أبلغَ في الإغراءِ، كأنك قلت : افترى عليك فَخُذْهُ ، ثم استعمل في الإغراءِ بكل شيء ، وإن لم يكن مما يصدر منه الكذب ، كقولهم ، كَذَبَ عليك العَسَلَ ، أي عليك بالعسلان ، قال[3] :

وذُبيانيَّةٍ أَوْصَتْ بنيها بِأَنْ كَذَبَ القراطفُ والقُروفُ(٣٣٣)

أيْ عليكم بهما[4]، وكذب[5] الحج ، أي عليك به ، فكما جاز أن يصيرَ نحو : عليك وإليك بمعنى فعل[6] الأمر ، فينصب به، جاز أن يصير «كذب» ، و «كذب عليك» بمعنى الأمر، فينصب به كما ينصب بـ «الزم»

قال أبـو علي[7] في : كذب عليك البزر، إنَّ فاعل «كذب» مُضْمَرٌ، أي كذب السِّمَن ، أي لم يوجد، والبزر منصوب بعليك، أيْ : الْزَمْهُ .

---

(١) انظر الخزانة ٦/١٨٨ ـ ١٨٩ ط. هارون.

(٢) لم أجد هذا الرأي في الأصول ١/١٦٧ وما بعدها.

(٣) سبق تخريجه في القسم الأول.

(٤) م، د ط بها.

(٥) د : ساقطـة.

(٦) في الهمع ٢/٨٣ : «وكذب في الإغراء بمعنى وجب، كقول عمر : كذب عليكم الحج، أي : وجب ، قال ابن السِّكِّيت بمعنى : عليكم به . كلمة نادرة جاءت على غير القياس ، وقال الأخفش : الحج : مرفوع به، ومعناه نصب . . . وفاعل كذب مضمر يفسره ما بعده على رأي سيبويه، أو محذوف على رأي الكِسائي». وانظر نوادر أبي زيد ص ١٨٧ .

(٧) معه سيبويه. الهمع ٢/٨٣.

ولا يَتَأَتَّى له هذا في قول عنترةَ : كذب العتيقَ . . على رواية نصب العتيق، وما ذكرناه أقربُ .

وأسماءُ الأَفعالِ حُكْمُها في التعدِّي واللُّزوم : حُكْمُ الأَفعالِ التي هي بمعناها ، إلَّا أنَّ الباءَ تُزَادُ في مفعولها كثيراً، نحو : عليك به ؛ لِضَعْفِها في العمل ، فتعمد بحرف عادته إيصال اللازم إلى المفعول .

ولا تتقدم[1]، عند البصريين[2]، منصوباتُها عليها؛ نظراً إلى الأصلِ ؛ لأنَّ الأَغلبَ فيها إمَّا مصادر، ومعلومٌ امتناعُ تقدُّمِ معمولها عليها ، وإمَّا صوتٌ جامدٌ في نفسه منتقلٌ إلى المصدرية ثم منها إلى اسم الفِعْلِ ، وإمَّا ظرف أو جار ومجرور، وهما ضعيفان قَبْلَ النَّقْلِ أيضاً ؛ لكون عملهما لتضمينهما معنى الفعل، وجَوَّزَ الكوفيونَ[3] ذلك استدلالاً بقوله[4] :

٤٥٤ ـ يا أيها المائحُ دَلْوِي دونكا إنِّي رأيتُ الناسَ يَحْمَدُونكا

ودونك ، عند البصريين[5] ههنا ليس باسمِ فِعْلٍ ، بل هو ظرفٌ ، خَبَرٌ لِدَلْوِي ، أي : دَلْوِي ، قُدَّامَكَ فَخُذْهَا .

وأَكثرُ أَسماءِ الأفعالِ بمعنى الأمر، إذِ الأَمرُ كثيراً ما يكتفي فيه بالإشارة عنِ النُّطْقِ بلفظه ، فكيف لا يكتفي بلفظ قائم مقامَه، ولا كذلك الخبر.

---

(١) د : ولا يتقدم.

(٢) ، (٣) الإنصاف مسألة ٢٧ .

(٤) هذان بيتان لِراجِزٍ جاهلي من بني أُسَيِّد بن عمرو بن تميم (الخزانة ٦/٢٠٠، ٢٠٤). الإنصاف مسألة ٢٧ ، ابن يعيش ١١٧/١، الهمع ١٠٥/٢، إيضاح الشعر ورقة ٥/ب ، معجم شواهد العربية ٥١٢/٢ . و (دلوي) مفعول (دونكا)، والمعنى : خذ دلوي. هذا على مذهب أهل الكوفة، ومنعه البصريون، فجعلوا : (دلوي) مبتدأ، و (دونك) ظرفاً، لا اسم فعل، أي : دلوي قُدَّامك فخذها، فدونك خبر المبتدأ.
الشاهد فيه أن معمول اسم الفعل يجوز تقدُّمه عليه ، كما هنا . . .

(٥) الإنصاف مسألة ٢٧ ، ١٤٠/١ الطبعة الثانية .

ومعاني أسماءِ الأفعال، أمراً كانت أو غيرَهُ : أَبْلَغُ وآكَدُ مِن معاني الأفعال التي يُقال إنَّ هذه الأسماءَ بمعناها، أمَّا ما كان مصدراً في الأصل ، والأصوات الصائرة مصادر ثم أسماءَ أفعالٍ ، فلِمَا تَبيَّنَ في المفعول المطلق ، فيما وجب حَذْفُ فِعْلِهِ قياساً ، وأمَّا الظَّرْفُ ، والجار والمجرور فلأن نحو : أمامك ، ودونك زيداً ، بنصب زيداً، كان في الأصل : أمامك زيد، ودونك زيد، فخذه فقد أمكنك، فاختصر هذا الكلام الطويل ، لفرض حصول الفراغ منه بسرعة، ليبادر المأمور إلى الامتثال ، قبل أن يتباعدَ عنه زيد، وكذا، كان أصلُ عليك زيداً : وَجَبَ عَلَيْكَ أَخْذُ زَيْدٍ، وإليك عني : أي ضُمَّ رحلك[1] وثقلك إليك واذهب عني ، ووراءك[2] أيْ : تأخر وراءك ، فجرى في كلها الاختصارُ لغرضِ التأكيدِ .

وكل ما هو بمعنى الخبر ، ففيه معنى التعجبِ ، فمعنى هيهات ، أيْ ما أبعده ، وشَتَّان، أي ما أشد الافتراق، وسرعان ، ووشكان ، أي : ما أسرعه ، وبطآن أي ما أبـطاه ، والتعجب هو التأكيد المذكورُ، وكُلُّها بلا علامةٍ للمضمر المرتفع بها ، وبُروزُهُ في شيء منها دليلُ فعليتِهِ، وأنه ليس منها، كهَلُمَّ ، وهَيْهَات، على ما يَجِيءُ .

وليس لَحاقُ كافِ الخِطابِ، ولا التنوين في جميع هذه الأسماء قياساً ، بل سَمَاعٌ فيقتصر على المسموع، فنقول :

الكافُ إذا اتصل بهذه الأسماء، نُظِر ، فَإِمَّا أن يكون متصلاً بما هو ظرف ، أو حَرْفُ جَرٍّ في الأصل ، نحو : أمامك وإليك، أَوْ ، لا ، فهو في الأول اسمٌ مجرورٌ، نظراً إلى أصله ، وفي الثاني يُنظر، فَإِنْ كان الاسم الذي اتصل به كافُ الخطاب مِمَّا جاء مصدراً مضافاً ، واسمَ فِعْلٍ مَعَاً، نحو : رويد زيد ، وزيداً، احْتَمَلَ أن يكون

---

(١) د ، ط : رَحْلك.

(٢) ط : ووراك.

الكافُ اسماً مجروراً ؛ نظراً إلى كَوْنِ الاسمِ مُضَافاً إلى فاعله ، وأَنْ يكونَ حرفَ[1] خطاب نظراً إلى كون الاسمِ اسمَ فِعْلٍ ، نحو : رويدك زيداً ، وإن لم يجز كون الكافِ مضافاً إليه فهو حَرْفٌ، كما في : هاكَ، إذ لم يأتِ : هازيدٍ، بالإضافة ، كما جاء في : رويد زيدٍ، ومثله : النجاءَك[2]، وإن لم يكن اسم فعل، على ما ذهبنا إليه .

وقال (١٤٨ ب) الفراءُ[3] : الكافُ في جميعِها : مرفوعٌ ؛ لِكَوْنِهِ مكانَ الفاعل، وليس بشيءٍ لأنَّا نعرف أنَّ الكافَ في : عليك وإليك ودونك ، هو الذي كان قبل نقل هذه الألفاظ إلى معنى الفعل، وقد كان مجروراً، بَلَىٰ ، يمكن دعوى ذلك في نحـو : حيَّهلك، وهاكَ ؛ لأنَّ الكافَ لم يثبت مع هذين الاسمين قبل صيرورتِهما اسْمَيْ فِعْلٍ ، مع أنَّ وَضْعَ بَعْضِ الضمائر موضع بعض خلافُ الأَصْلِ ، وينبغي له أن يقول إنَّ في نحو : رويد ، وها ، مُجَرَّدَيْنِ عَنِ الكاف، ضميراً مستتراً كما في : اضْرِب ، ولا[4] يقول بِحَذْفِ الكاف ؛ لأنَّ الفَاعِلَ لا يُحْذَفُ .

وقال الكِسائيُّ[5] : الكافُ في الجميعِ منصوبٌ. وهو أضعفُ ؛ لأنَّ المنصوبَ قد يَجِيءُ بعدَها صريحاً ، نحو : رويدَك زيداً وعليك زيداً [6].

وقال ابنُ بابْشَاذ[7] : الكاف في الجميعِ حَرْفُ[8] خِطابٍ، كما في ذلك ، ويبطل قوله بما أُورِدَ على الفَرَّاء .

(١) عند سيبويه، ولا موضع لها من الإعراب، الكتاب ١/١٢٤ بولاق. وانظر الأصول ١/١٧١، والمقتضب ٣/٢٠٩.

(٢) انظر حجة الفارسي ١/٩٨، وسيبويه ١/١٢٤ بولاق، والمقتضب ٣/٢٠٩، ٢٧٧.

(٣) الهمع ٢/١٠٦.

(٤) م ، د : ساقطة.

(٥) الهمع ٢/١٠٦.

(٦) مجالس ثعلب ٢/٥٤١.

(٧) المقدمة المُحْسِبَة ١/١٦٥.

(٨) قال الإمام عبدالقاهر الجُرْجَاني : «ولو كانت مجردة للخطاب، لم يجز ذلك، كما لا يجوز أن تقول : خـذ ذاك نفسَك ...». التخمير ٢/٢٥٠.

وأمّا التنوينُ اللاحقُ[1] لِبَعْضِ هذه الأسماءِ، فعند الجُمهور للتنكير، وليس لتنكيرِ الفعل الذي ذلك الاسم بمعناه؛ إذِ الفِعْلُ لا يكون مُعَرَّفاً ولا مُنَكَّراً، كما ذكرنا في علاماتِ الأسماءِ، بَلِ التنكيرُ راجعٌ إلى المصدرِ، الذي ذلك الاسمُ قبل صيرورته اسم فعل، كان بمعناه؛ لأنَّ المنون منها إمّا مصدرٌ أَوْ صوتٌ قائمٌ مقَامَ المصدرِ أَوَّلاً، ثم ينتقل عنه إلى باب اسم الفعل ثانياً، كما مَرَّ، فَصَهٍ، بمعنى سُكُوتاً، وإيهٍ بمعنى زيادةً، فيكـون المجـرَّد من التنوين، مما يلحقه التنوين، كالمعرَّف، فمعنى صَهْ: أُسْكُتْ السكوتَ المعهودَ المعيَّن، وتعيين المصدر بتعيين متعلقه، أي المسكوت عنه، أي: افعل السكوت عن هذا الحديث المعيَّن، فجاز، على هذا أَلَّا يسكتَ المخاطب عن غير الحديث المشار إليه، وكذا مَهْ، أَيْ كُفَّ عن هذا الشيءِ، وإيهِ، أي، هاتِ الحديثَ المعهودَ، فالتعريفُ في المصدرِ راجعٌ إلى تعريفِ متعلقه، وأَمّا التنكيرُ فيه، فكأنه للإبهام والتفخيم كما في قولِهِ[2]:

ألا أيها الطيرُ المُرِبَّةُ بالضُّحَى على خالدٍ، لقد وقعتِ على لحم (٣٤٨)

أي: لحمٍ وأيِّ لحمٍ، فكأن معنى صَهٍ: أُسْكُتْ سُكُوتاً وأيَّ سُكُوتٍ أيْ: سُكُوتاً بليغاً أي: أُسْكُتْ عن كل كَلامٍ.

وليس تَرْكُ التنوينِ في جميع أسماءِ الأفعالِ عندَهم دليلَ التعريفِ، بَلْ تَرْكُهُ فيما يلحقه تنوينُ التنكير: دليلُ التعريفِ.

وقـال ابن[3] السِّكِّيت، والجـوهـريُّ، دُخولُهُ[4] فيما يدخل عليه منها دليلُ كونهِ

---

(١) ط: اللاحقة.

(٢) أبوخراش الهذلي (ديوان الهذليين ٢/١٥٤)، وروايته: لَعَمْرُ أبي الطير... انظر الخزانة ٣/١٨ بولاق، الشاهد فيه أنَّ تنوينَ لحم للإبهام والتفخيم، أي لحم وأي لحم. الخزانة ٦/٢٠٨ هارون.

(٣) هو إسماعيل بن حماد، أخذ عن الفارسي والسِّيرافي، له: الصِّحاح، توفي سنة ٣٩٨هـ. البلغة ٣٦، البغية ١/٤٤٦، النزهة ٣٤٤.

(٤) ط: دخولها.

موصولاً بما بعدَهُ، وحَذْفُهُ دليلُ الوَقْفِ عليه، تقول [1]: صَهٍ صَهْ ، مَهٍ مَهْ ، بتنوين الأول وسكون هاء الثاني ، وقالا ، في قول ذي الرُّمَّةِ [2].

٤٥٥ ـ وقفنا فقلنا إيهٍ عن أُمِّ سالمٍ وما بالُ تكليمِ الديارِ البلاقعِ

إنما جاء [3] غيرَ منوَّنٍ وقد وصل ؛ لأنه نوى الوقفَ ، فيكون التنوينُ عندهما في الأصل ، تنوينَ التمكُّنِ الدالَّ على كون ماحقه موصولاً بما بعده غير موقوف عليه ، جُرِّدَ عن معنى التمكن في هذه الأسماء وجعل للدلالة على المعنى المذكورِ فقط .

هذا هو الكلامُ على هذه الأسماءِ إجمالاً .

وأَمَّا الكلامُ عليها تفصيلاً فنقول : هي إمَّا متعديةٌ ، أَوْ لازمةٌ ، فَمِنَ المتعديةِ : «ها» وهو اسم «خذ» وفيه ثماني [4] لُغَاتٍ :

الأولى : هـا، بالألف مفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكراً كان أَوْ مؤنثاً .

---

(١) في الصِّحاح ٦/٢٢٣٩ ط . أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، بيروت : «صَهْ : كلمةٌ بُنيت على السكون. وهو اسمٌ سُمِّي به الفِعلُ، ومعناه : أُسْكُتْ. تقول للرجل إذا أسكتَّهُ : صَهْ؛ فإن وصلتَ نوَّنْتَ، فقلتَ : صَهٍ صَهْ . . . .».

(٢) ديوانه ٣٥٦ والبيت من قصيدة، وهذا مطلعُها :

خليليَّ عُوجا عوجةً نافتيكُما على طَلَلٍ بين القِلاتِ وسارعِ

الخزانة ٦/٢٠٨ هارون، إصلاح المنطق ٢٩١، مجالس ثعلب ٢٧٥ ط ١ ، المقتضَب ٣/١٧٩، المُخَصَّص ٤/٨١؛ وفيه : «وكان الأصمعيُّ يُخَطِّيءُ ذا الرُّمَّة في هذا البيت، ويزعُم أن العرب لا تقول إلّا إيهٍ، بالتنوين ، والنَّحْويون البصريون صَوَّبوا ذا الرمة . . . .». و(البال) : الشأن والحال ، و(ما) استفهام إنكاري، أي : ليس من شأنها الكلام. والديار البلاقع : التي ارتحل سكانُها، فهي خاليةٌ .

الشاهد فيه أنَّ ابنَ السكيت والجَوْهَريَّ قالا : إنما جاء ذو الرمة هنا بإيه غيرَ منوَّنٍ مع أنه موصولٌ بما بعده؛ لأنه نوى الوقفَ.

(٣) ط : جاز.

(٤) د : ثمان لغات.

الثانية : أن تُلْحِقَ[1] الألف المفردة كاف الخطاب الحرفية، وتُصرِّفها، نحو : هاكَ ، هاكما ، هاكم ، هاكِ ، هاكُنَّ .

الثالثة : أن تلحق الألف همزة، مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف ، نحو : هاء ، هاؤما ، هاؤم ، هاء، هاؤما[2] ، هاؤن .

الرابعة : أن تلحق الألف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف .

الخامسة : هَـأْ[3] ، بهمزة ساكنة بعد الهاء للكل[4] .

السادسة : أن تصرف هذه الخامسة ، تصريف : دَعْ وذَرْ .

السابعة : أن تُصَرِّفَها تصريفَ : خَفْ ، ومن ذلك ما حكى الكِسائيُّ ، من قول من قيل له هاء، فقال : إلامَ أَهاءُ وإِهاءُ ؟ بفتح الهمزة وكسرِها .

الثامنة : أن تُلْحِقَ الأَلِفَ همزة وتُصَرِّفَها تصريفَ : نادِ .

والثلاثة الأخيرةُ أفعالٌ غيرُ متصرِّفةٍ، لا ماضيَ لها ولا مضارعَ، وليست بأسماءِ أفعالٍ .

قال الجَوْهَرِيُّ : هاءِ بكسر الهمزة بمعنى هاتِ ، وبفتحِها بمعنى خُذْ ، وإذا قيل لك : هاءَ، بالفتح، قلت : ما أَهـاء، أي : ما آخذ، وما أُهاءُ ، على مالم يُسَمَّ فاعلُهُ، أي : ما أُعطي ؟.

وهذا الذي قال ، مبني على السابعة ، نحو : ما أَخاف، وما أُخاف .

---

(١) م ، د : «أن تلحق هذه الألف المردة كاف الخطاب الحرفية . . .» .

(٢) في إيضاح الشعر ورقة ١/ب : « . . . قلت إنه يكون اسماً تارة، وفعلاً أخرى، فالذي قال هاؤما وهاؤم، فهو عنده اسمٌ، والذي قال هاءا وهاؤوا، فهو عنده فِعْلٌ، كما أن مَنْ قال مررت عليه كانت الكلمة عنده حرفاً، والذي قال مِن عليه كانت عنده اسماً» .

(٣) د. ط : هاء.

(٤) يَمنع الأصمعيُّ دخولَ (ال) على (كل)، و (بعض) . . . وأدخل سيبويه (أل) على (بعض) في جـ ١/ ٢٧٧، كما أدخل المبرد (أل) على كل في جـ ٣/ ٢١٤» .

المقتضب ١/ ١٨٢ هامش ٣ الطبعة الأخيرة

ومنها : هاتِ، بمعنى أَعْطِ ، وتتصرف بحسب المـأمور، إفراداً وتثنيةً وجَمْعاً، وتـذكـيراً وتأنيثاً، فتقول : هاتِ ، هاتِيا[1]، هاتوا، هاتي، هاتِينَ ، وَتَصرُّفُهُ دليلُ فعليتهِ، تقول : هات لا هاتيت، وهاتِ إنْ كان بك مُهاتاة ، وما أُهاتيك[2]، كما أعـاطيك، قالَ الجَـوْهَريُّ[3] : لايقال منه : هاتيت ، ولا يُنهى عنه ، فهو ، على ماقالَ ، ليس بتامِّ التصرُّفِ .

وقال الخليلُ[4] : أصل هاتِ : آت ، من آتى يُؤتى إيتاء، فَقُلِبَتِ الهمزةُ هاءً .

ومَنْ قالَ هو اسمُ فِعْلٍ : قال : لحوق الضمائر به لقوة مشابهته لفظاً للأفعال ، ويقول في نحو : مهاتاة ، وهاتيت : إنه مُشتقٌّ مِنْ : هاتِ ، كَأُحاشي من حاشَىٰ، وبَسْمَلَ من بسم اللهِ .

ومنها : بَلْهَ، أَيْ دَعْ، ويُستعملُ مَصْدَرَاً، واسْمَ[5] فِعْلٍ ، كما ذَكَرْنَا ، فيقال : بَلْهَ زَيْدٍ بالإضافة إلى المفعول ، كترك زيد، وبله زيداً، كدَعْ زيداً.

وحكى[6] أبو عليٍّ، عنِ الأخفشِ (١٤٩ أ) أنه يَجيءُ بمعنى «كيف» فيرفع ما بعده، وينشد قوله[7] :

٤٥٦ ـ تَذَرُ الجماجمَ ضاحياً هاماتُها بَلْهَ الأكُفُّ، كأنها لم تُخْلَقِ

(١) قال الفـراء : « ولم نسمع هاتِيَا ». حروف المعاني والصفات ص ٧٥ ، والتخمير ٢/٢٤٩ « هذا ، وقد ذكر أبو علي الفارسيُّ (هاتِيَا) في كتابه المخطوط إيضاح الشعر ورقة ١/أ.

(٢) التخمير ٢/٢٤٩.

(٣) الصِّحَاح ١/٢٧١؛ وفيه : «وتقول : هاتِ لا هاتَيْتَ، وهاتِ إنْ كانت بك مُهاتاةٌ. وما أُهاتِيكَ ، كما تقول ماأُعاطيكَ. ولا يقال منه هاتَيْتُ، ولا يُنْهَىٰ بها . قال الخليلُ : أصل هاتِ من آتى يُؤتي، فَقُلِبَتِ الألفُ هاء».

(٤) الصِّحاح ١/٢٧١،

(٥) انظر حروفَ المعاني والصِّفات ص ٢٥ .

(٦) وكذلك أجازه قُطْرُب. الجنى الدَّاني ص ٤٢٤، والتصريح ٢/١٩٩، والهمع ١/٢٣٦، وإيضاح الشِّعر ورقة ١١٨/ب .

(٧) كعب بن مالك (ديوانه ٢٤٥).

الخزانة ٦/٢١١ هارون، المفصل ١٥٥، ابن يعيش ٤/٤٧، ٤٨، الهمع ١/٣٢٦، شرح جمل الزجاجي =

بِنَصْبِ الأَكُفِّ ورفعِه وجرِه .

وإذا كان بمعنى «كيف» جاز أن يدخله «مِن»، حكى أبوزيد : إنّ فلانًا لا يطيق أن يحمل الفِهر، فمن بله أن يأتيَ بالصخرة، أي كيف ومن أين، ويروى مِنْ بَهْلَ ، بالقلب، وذكر الأخفش[1] في باب الاستثناء في قوله[2] :

٤٥٧ ـ حَمَّال أثقال أهلِ الوُدِّ آونةً أُعطيهم الجَهد مني بَلْهَ ما أَسعُ

أنَّ «بَلْهَ» حَرْفُ جَرٍّ، كَعَدَا، وخلا ، بمعنى سوى، قيل : ومنه قولُهُ عليه الصلاةُ والسلامُ : بَلْهَ ما أُطْلِعْتُمْ عليه[3] » .

ومنها : تَيْدَ زَيْداً[4]، أي أَمهله، وحكى البغداديون[5] : تَيْدَكَ زَيْداً، قال أبو عليّ[6] : لم يحك أحد لحاق الكاف بِبَلْهَ ، قال : وقياسُ قَوْلِ من جعله اسمَ فعلٍ ،

= ٢٦٢/٢ .

والشاهد في (بله) : حيث جاء اسمَ فعل على رواية نصب (الأكف)، ومصدراً على رواية الجر، وبمعنى (كيف) على رواية الرفع.

(١) إيضاح الشعر ورقة ٦/أ.

(٢) أبو زُبيد الطائي النصراني (ديوانه ١٠٩).

الخزانة ٢٢٨/٦ هارون، إيضاح الشعر ورقة ٦/أ، اللسان (بله)، ابن يعيش ٤٩/٤ .

والجَهْد ـ بالفتح ـ النهاية والغاية، وهو مصدر جَهَد في الأمر جهداً من باب نفع، إذا طلب حتى بلغ غايته في الطلب. ومنه اجتهد في الأمر، أي بذل وُسْعَهُ وطاقتَهُ . . .

وحَمَّال : مبالغة حامل خبر لمبتدأ محذوف، وأثقال : جَمْعُ ثَقَل ـ بفتحتين ـ وهو متاع المسافر. وآونة : جمع أوان بمعنى الحين، كأزمنة، وزمان، وهو ظرف لحَمَّال. وضمير أُعطيهم عائدٌ لأهل الودّ، جَمَعَهُ باعتبار معناه. وأَسَعُ : مضارع وَسِعَ، يتعدّى ولا يتعدى. يقال وسع المكانُ القومَ، ووسع المكانُ، أي : اتسع . . .

الشاهد فيه أَنَّ الأخفشَ قد أورد البيتَ في باب الاستثناء وقال : (بله) فيه حرف جر كَعَدَا وخَلا بمعنى سوى .

(٣) حديث قدسي ، انظر صحيح البخاري ـ كتاب بَدْءِ الخَلْق ـ، والمُغْني ص ١٥٦ ط . المبارك.

(٤) بمعنى رُوَيْدَ . التخمير ٢٤٩/٢.

(٥) إيضاح الشعر ورقة ١١٩/أ.

(٦) قال في إيضاح الشعر : «ولم أعلم أحداً حكى لَحَاق الكاف بَلْهَ، وقياسُ مَنْ جَعَلَها اسماً للفعل أن يُجوِّزَ لَحَاق الكاف لها . . . »ورقة ١١٩/أ.

جوازُ إلحاقِها به، فعلى ما قال، كأنه جعل لَحَاقَ الكافِ الحرفيةِ بجميع أسماء الأفعال قياساً، وفيه نَظَرٌ، كما مَرَّ.

قالَ أبو عليٍّ[1]: تَيْدَ، من التؤدة، قلبت الواو[2] تاء، وأبدلت الهمزة ياء، كما حكى سيبويه: بَيْس الرجل، في: بَئِسَ.

ومنها[3] رُوَيْدَ زَيْدَاً، وهو في الأصل تصغير «إرواداً» مصدر: أَرْوَدَ أي رفقَ، تصغير الترخيم، أيْ ارفق به[4] رِفْقاً، وإنْ كان صغيراً قليلاً، ويجوز أن يكون تصغير «رَوْدَ» بمعنى الرفق، عُدِّي إلى المفعول به، مصدراً واسم فعل لتضمنه الإمهال وجعله بمعناه، ويَجِيءُ على ثلاثة أقسامٍ.

أَوَّلُها المصدرُ، وهو أصل الباقيين، نحو: رويد زيدٍ بالإضافة إلى المفعول، كـ: «ضَرْبَ الرِّقابِ[5]»، ورُوَيْداً زَيْداً، كَضَرْباً زيداً.

الثاني: أن يجعل المصدر بمعنى اسمِ الفاعلِ إمّا صفة للمصدر نحو: سِر سيراً رويداً أي مُرْوِداً، أو حالاً نحو: سِيرُوا رويداً، أي مُرْوِدِين ويجوز أن يكون صفةَ مصدرٍ محذوف[6] وقوله تعالى:

---

(١) إيضاح الشعر؛ وفيه: «... بمنزلة ما حكاه سيبويه من أنه سمع بعض العرب يقول: بيسْ، فلا يحقق الهمزة، ويدع الحرفَ على الأصل».
ورقة ١١٩/أ، وانظر سيبويه ٢/١٦٤، ٤٦٣.

(٢) ط: قلبت التاء واواً، وهو خطأ.

(٣) هذا قول أبي سعيدٍ السِّيرافي. التخمير ٢/٢٥٥؛ وفيه: وأمّا في رُوَيْدَ زيداً، فقد قال أبو سعيد السِّيرافيُّ: رُوَيْدَ تصغير (إرواداً)، مصدر أَرْوَدَ، أي: أَمْهَلَ، وصغروه تصغير الترخيم، بحذف الزوائد، فبقي رُوْد».

(٤) د، ط: ساقطة.

(٥) القتال/٤، ونصُّها:
﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴾.

(٦) في التخمير ٢/٢٥٥: «قال السِّيرافي: إذا لم يَجِيءْ بالموصوف كان الاختيارُ أن يكون حالاً لِضَعْفِ الصفة، ويجوز أن يكون صفةً قامت مَقامَ الموصوفِ، تقول: ضَعْهُ رُوَيْداً، أي وَضْعاً رُوَيْداً»، وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٦.

﴿ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴾[1]

يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال .

والثالث : أن ينقل المصدر إلى اسمِ الفعل لِكَثْرَةِ الاستعمالِ بأَنْ يُقامَ المصدر مَقامَ الفعلِ ولا يُقَدَّر الفعلُ قبله، نحو : رويدَ زيداً، بنصب زيداً، وإنما فتح[2] ؛ رعايةً لِأَصْلِ الحركةِ الإعرابيةِ .

وقولهم : رويدك زيداً يحتمل أَنْ يكون اسمَ فعلٍ والكافُ حَرْفٌ ، وأَنْ يكون مصدراً مُضافاً إلى الفاعل ، كما مَرَّ.

وقد تزاد «ما» على رويد، اسمَ فعل، كما قال بَعْضُ العرب ، لصاحبه : لو أردت الدراهم لأعطيتك ، رويد ما الشعر، أي دع الشعر[3] .

ومن اللازمة : صَهْ، أَيْ اسكت، ومَهْ، أَيْ اُكْفُفْ، وإيه، أَيْ زِدْ في الحديث أو في العمل ، وصه ومه ، يستعملان مُنَوَّنَيْنِ وغيرَ منونين، والكسرُ مع التنوين للساكنين .

وزعم الأصمعيُّ أَنَّ العربَ لا تستعمل «إيه» إلَّا منوَّناً. وخطأ ذا[4] الرُّمةِ في قولِهِ[5] :

وقفنا فقلنا إيه عن أُمِّ سالم ... ٤٥٥ ... ...

---

(١) الطارق /١٧، ونصُّها :

﴿ فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴾ .

(٢) أي الدال من رويد.

(٣) انظر سيبويه ١/١٢٤ بولاق.

(٤) المخصص ٤/٨١، وخطأ ذا الرمة أيضا ابنُ السراج. اللسان (أيه).

(٥) تمامه : وما بال تكليم الديارِ البلاقعِ . وقد سبق تخريجُه.

وقال ابنُ السري[1]، إنه أراد المنون، إذْ معناه: هاتِ حديثاً أي حديث كان عن أم سالم، فتركه للضرورة.

ومنها: إيهاً، أيْ كُفَّ عن الحديثِ واقْطَعْهُ، ويستعمل لمطلق الزجر، ويَجوز أنْ يكونَ صوتاً قائماً مَقامَ المصدرِ معرباً منصوباً. كَسَقْياً ورَعْياً، أيْ: كفًّا، يقال: إيهاً عنّا، ويجوز أن يكون اسم فعل مبنياً، فالتنوين، إذَنْ، كما في صهٍ ومهٍ، وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الأسماء يحتمل الوجهين، نحو: رُويداً وحيَّهلاً وويهاً.

وَجَّوزَ ابنُ السَّري في: أيها الفتح من غير تنوين على قِلَّةٍ، وأوجبَ غيره تنوينَهُ، وقد تُبدَل همزة إيه وأيها، هاءً فيقال: هِيه، وهَيْها ومنها: فِداءٍ[2] بالكسر مع التنوينِ، قالَ[3]:

مَهْـلاً فِداءً لك الأقـوامُ كلهــم ... ومــا أُثــمِّـرُ مِـنْ مـالٍ ومِـنْ وَلَـدِ (٤٥٢)

أيْ: لِيَفْدِكَ.

ومنها: هيت[4]، مفتوح[5]، الهاء مثلّث[6] التاء، كثاء حيث، وفيه لغة رابعةٌ، وهي كَسْرُ الهاءِ وفتح[7] التاء، ومعناه أَقْبِلْ وتعالَ، وقال الزمخشريُّ[8]: أسرع[9]،

---

(١) إبراهيم بن السَّري = الزَّجَّاج

(٢) انظر المسائل العسكريات ص ٢٦، وحاشية المقتضب ٣/ ١٨٠.

(٣) النابغة (ديوانه ٢٦) وقد سبق تخريجه.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٥.

(٥) وهي الرواية المشهورة. التخمير ٢/ ٢٥١.

(٦) انظر الدُّرَر المُبَثَّة في الغُرَر المثلّثة للفيروزأبادي ص ٢١٢ تحقيق د. علي بواب، دار اللواء، الرياض سنة ١٩٨١م.

(٧) قراءة المَدَنيَّيْن، وابن ذكوان. وقرأ ابن كثير بفتح الهاء، وضم التاء من غير همز، وقرأ الباقون بفتح الهاء والتاء من غير همز. انظر الإتحاف ٢٦٣، وغَيْث النفع ١٣٤، ١٣٥، والكشف ٢/ ٨-٩، والمحتَسب ١/ ٢٣٧ - ٢٣٨.

(٨) ابن يعيش ٤/ ٣٢.

(٩) في كتاب اللغات في القرآن لابن حَسْنُون ص ٣٠ تحقيق د. صلاح منجّد:

وإذا بُيِّن باللام نحو: «هَيْتَ لَكَ[1]» فهو صوت قائم مَقام المصدرِ، كـ: «أُفٍّ لَّكُمَآ[2]»، إلَّا أنَّ «أُفْ» يجوز إعرابُهُ إعرابَ المصادرِ نحو : أُفًّالك، وهيت، واجب البناء، نظراً إلى الأصل مع كونه مصدراً، وإذا لم يبيَّنْ باللام فهو صوت قائمٌ مَقامَ المصدر القائم[3] مقام الفعل ، فيكون اسم فعل، مع أنَّا قد بَيَّنَّا في المفعول المطلق أنَّ جميعَ الأصواتِ القائمة مقامَ المصادر، التي يُقالُ إنها أسماءُ أفعالٍ ، يَجُوزُ فيها : أن يُقالَ ببقائها على مصدريتها، وبناؤُها، نظراً إلى أصلِها حين كانت أصواتاً، وهو الأقوى في نفسي، إذْ لا ضرورةَ مُلْجِئَةٌ إلى دعوى خروجها عن ذلك الباب، على ما بَيَّنَّا هناك، فالأَوْلَى، إذَنْ، أَنْ نقول : إن ما هو في صورة المنصوب، نحو أُفًّا وتُفًّا، مبني على الفتح والتنوين فيه، كما في صهٍ؛ لأَنَ الأصلَ بَقاءُ كُلِّ شيءٍ على ماكان عليه .

ومنها : دَعْ ، ودَعاً، ولَعاً، ولَعْلَعاً[4]، أَيْ انْتَعِشْ ، ودعدعاً : تكرير دع ، للتوكيد، وقد اشتُقَّ منه : الدعدعةُ بمعنى قول دَعْ دَعْ، للعاثر[5].

= قوله ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ ،

يعني هَلُمَّ لك بلغةٍ وافقت النبطية .

(١) يوسف /٢٣، والآية بتمامها :

﴿ وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ وَقَالَتۡ هَيۡتَ لَكَۚ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ .

(٢) الأحقاف /١٧، ونصُّها :

﴿ وَٱلَّذِي قَالَ لِوَٰلِدَيۡهِ أُفّٖ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِيٓ أَنۡ أُخۡرَجَ وَقَدۡ خَلَتِ ٱلۡقُرُونُ مِن قَبۡلِي وَهُمَا يَسۡتَغِيثَانِ ٱللَّهَ وَيۡلَكَ ءَامِنۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ فَيَقُولُ مَا هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾ .

(٣) ط : قائم.

(٤) ط : ودَغْدَعاً، أي انتعش، وهذا خطأ.

(٥) ط : للعائر.

ومنها: هَلاَ، وله معنيان: أُسْكُنْ، وأَسْرِعْ، قالَ[1]:

٤٥٨ ـ أَلا حَيِّيا ليلى وقولا لها هَلاَ فقد ركبت أمراً[2] أغرَّ[3] مُحَجَّلاَ

أيْ: أَسْرِعي.

ومنها: هَيًا، وقد يلحقه[4] الكاف نحو: هيَّاك، وقد يحذف الألف فيلزمه الكاف نحو: هَيَّك، وقد يخفف فيقال هَيْك والمعنى: أسرع.

ومنها: قدْك، وقطْك، وبجلْكَ، وكأن الأصل: قدَّك وقطَّك، أي: اقطع هذا الأمر قطعاً، (١٤٩ ب) فهو في الأصل مصدرٌ مضافٌ إلى الفاعل، فَأُقِيم مُقامَ الفِعْلِ، فبنى، فحذف المدغم فيه تخفيفاً، لما قلنا إنَّ وضع أسماء الأفعال على التخفيف.

وكذا بَجلْك، أي: اكتفاءَك، يقال: أَبْجَلَني أي كفاني، إلاَّ أَنَّ الضميرَ قد يحذف من بَجَلْ، بخلاف: قد، وقط، فمعنى: قَدك، أَيْ اكتفِ، ومعنى قدني: لأكتفِ، قال[5]:

قدني من نصر الخُبيبين قَدي ليس الإمامُ بالشحيحِ المُلْحِدِ (٤٠٣)

وقال[6]:

٤٥٩ ـ ومتى أُهْلِكْ فلا أُحفِلُه بَجَلِي الآن مِنَ العيش بَجَلْ

(١) النابغةُ الجَعْدي (ديوانه ص ١٢٣)، والبيت في هجاء ليلى الأَخْيَلية. الخزانة ٦/٢٣٨ هارون، العيني ١/٥٦٩، المفصل ٨٥٤الاقتضاب ٣٩٧، ابن يعيش ٤/٧٤.
وقوله: (ألا حييا)، أي، أبلغاها تحيتي، على طريق الهُزْءِ والسُّخْريَّة. و(هَلا) زَجْرٌ للخيل لتذهب.
الشاهد فيه أن (هَـلا) اسمُ فِعْلٍ بمعنى أسرعي.

(٢) م، د: أَيْرًا.

(٣) ط: غـرّ.

(٤) ط، د: يلحق.

(٥) مَرَّ قَبْلُ، وسبق تخريجه.

(٦) لبيد بن ربيعة (ديوانه ١٤٨)، وفيه: (فمتى) بدل (ومتى). انظر الخزانة ٦/٢٤٦ وحاشيتها.
و (لا أُحْفِلُهُ): لا أبالي هلاكي، و (بَجَلي): حَسْبي.
الشاهد فيه أن (بَجَلْ) كان في الأصل مصدراً بمعنى الاكتفاء، ثم صار اسمَ فعلٍ بمعنى فعل الأمر، فإن اتصل =

ولم يَصِر «حسب»، وإن كان قريباً منها في المعنى : اسمَ فعل، بل هو معرب متصرف ، يقع مبتدأ وحالاً كما مرَّ، في باب الإضافة .

ويجب نونُ الوقايةِ في قد، وقط ، دون بَجَل ، في الأعرف ؛ لكونهما على حرفَيْنِ دونه، كما مَرَّ في باب المضمرات .

ومنها : حَيَّ ، أي أقبل ، يُعَدَّىٰ بعلى نحو : حَيَّ على الصلاة ، أيْ أَقْبِلْ عليها، وعن أبي الخَطَّابِ ، أَنَّ بعضَ العرب يقول : حيَّهل[1] الصلاة، وقد جاء «حَيَّ» مُتَعَدِّياً بمعنى : إِئتِ قال[2] :

٤٦٠ ـ أَنشَأْتُ أسأله[3]، ما بالُ رُفْقَتِهِ   حَيَّ الحُمولَ فإنَّ الرَّكْبَ قد ذَهَبا

وقد يركّب «حَيَّ» مع «هَلَا» الذي بمعنى «أسرع»، و «استعجل» فيكون المركب بمعنى : أسرع، أيضاً، فيُعَدَّىٰ : إما بإلى ، نحو : حَيَّهل إلى الثريد، وإما بالباء، نحو : حَيَّهلا بِعُمَرَ ، أي أَسْرِعْ بِذِكْرِهِ ، والباء للتعدية، كذهب به ، أو بمعنى أقبل فيتعدَّى بِعلى نحو : حيهل على زيد، أو بمعنى : ائتِ فيتعدَّى بنفسه نحو : حيهل الثريد .

= به الكاف كان معناه : اكتفِ، أمر مخاطب حاضر. وإن اتصل به الياء كان معناه : لِأَكْتَفِ . أمر متكلم نفسه، كما أن قد وقَطْ كذلك. ففيه ضمير مستتر وجوباً تقديرُه في الأول : أنت ، وفي الثاني: أنا .

(١) سيبويه ١/١٢٣، و ٢/٥٢ بولاق.

(٢) عَمْرو بن أحمر، شاعرٌ إسلاميٌ في الدولة الأموية . (ديوانه ص ٤٣).

الخزانة ٦/٢٥٦، ٢٥٧ هارون، ابن يعيش ٤/٣٧، اللسان (حيا) والبال): الحال والشأن ، و (الرُّفقة) : الجماعة، ترافقهم في سفرك، وهي بضم الراء في لغة تميم، والجمع رفاق. و (الحُمول) : جمع حِمْل بالكسر.

وقوله : (حي الحمول) : مقول لقول محذوف، أي فقال : حَيَّ الحُمُولَ . . .

الشاهد فيه أن (حي) جاء متعدياً بمعنى ائْتِ الحُمولَ.

(٣) د : ساقطة.

وفي المركَّب لغاتٌ[1] : حَيَّهل، بحذف ألف «هَلاَ» للتركيب حتى يكون كخمسةَ عَشرَ، وقد تسكن هاؤه لتوالي الفتحات نحو : حَيَّهْلَ، كما قيل في خمسةَ عشرَ ، وقد يلحقهما التنوينُ مركَّبَيْن ، فيقال : حيهلا وحيهلا ، بفتح الهاء وسكونها، وإذا وقفت على هذين المنونين قلبت تنوينهما ألفا ، وإثبات الألف فيهما في الوصل ، لغة رديئة [2]، وقول لَبيد[3] :

٤٦١ - يتمارى في الذي قلتُ له ولقد يَسْمَعُ قولي حَيَّهَلْ

سكن اللام فيه للقافية، ولا يجوز في غير الوقف .

وفي الكتاب الشِّعري[4] لأبي علي ، حيَّهلٍ بكسر اللام وتنوينه ، وعند أبي علي ، حالُهما مع التركيب في احتمال الضميرِ كحال نحو : حلو حامض، يَعني أنّ في كل منهما ضميراً، كما كان قبل التركيب، وفي المجموع بعد التركيب ضميرٌ ثالث ، هو فاعلُ المجموع ؛ لِكَوْنِ المجموع بمعنى أسرع أو أقبل أو ائت .

وعند غيره أَنَّ فيهما ضميراً واحداً، وليس في كل واحد منهما ضميرٌ؛ لأنه انمحى عن كل منهما بالتركيب حُكْمُ الاستقلالِ ، وَأَمَّا قولُه[5] :

---

(١) انظرها في التخمير ٢/٢٥٩ ، والمُخَصَّص ١٤/٨٩.

(٢) وماذا نقول عن قول أم المؤمنين عائشةَ رضي الله عنها : «إذا ذُكِرَالصالحون فَحَيَّهَلاَ بِعُمَرَ»؟. أخرجه احمد في مسنده ٦/١٤٨ . وانظر حديثاً آخرَ في رياض الصالحين ص ٤٣٧ تحقيق رباح ودقاق ط ٤ دمشق ١٩٨١م .

(٣) ديوانه ص ١٤٢ . الخزانة ٦/٢٥٨ ، وفيه : «والصحيح أن تسكين اللام لغةٌ سواءٌ كان في الوقف أم في الدَّرْج . . . وقال زكريا الأحمر : في (حيَّهل) ثلاثُ لغاتٍ : بجزم اللام . وحركتها، وبالتنوين ، وقد يقولون من غير هل ، من ذلك حَيَّ على الصلاة» .

والخصائص ٣/٤٦، وابن يعيش ٤/٤٢، ٤٥ .

و(يتمارى) : يَشُكُّ ويجادل. و (حيهل) أَسْرِعْ وعَجِّلْ.

الشاهد فيه أنَّ لبيداً سكن اللام للقافية، ولا يجوز تسكين اللام في غير الوقف.

(٤) ورقة ١٥/أ، ب.

(٥) لم أهتد إلى قائله. وقال البغداديُّ : «والبيت من أبياتِ سيبويه الخمسين التي ما عُرِف قائلُها. والله أعلم» .

الخزانة ٦/٢٦٧ هارون، سيبويه ٢/٥٢، المقتضب ٣/٢٠٦، الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٠٠. =

٤٦٢ - [1]وهيَّج الحيَّ من دار فَظَلَّ لهم يومٌ كثيرٌ تَنادِيهِ وَحَيُّهلُهْ

فضمةُ اللامِ : حركةُ إعرابٍ، وهو مفردٌ بِلا ضميرٍ، وذلك أَنَّ كُلَّ لَفْظٍ مبني غير جملة نسب إلى لفظه حكم، جاز أن يحكى ، كقولك : ضَرَبَ فعلٌ ماضٍ .

قالَ[2] :

٤٦٣ - بِحيَّهلا يُزجون كُل مطيةٍ أمام المطايا سيرُها المتقاذفُ

فحكى ، وجاز أن يجريَ بوجوه الإعراب، كقوله[3] :

ليت شِعري وأين مني ليتُ إنَّ ليتاً[4] وإنَّ لَوّاً عناءُ

و(هَيَّجَ) : فرق، و (ظل) : استمر، قيل فاعل «هَيَّجَ» ضمير غراب البَيْن وقد ذكر قَبْلُ. ويجوز أن يكون هَيَّج وظل متوجهَيْن إلى (يوم) وتنازعا فيه . و (ظل لهم يومٌ) من باب قولهم: نهاره صائم. والتنادي مصدر تَنَادَىٰ. أي نادى القومُ بعضُهم بعضاً.

الشاهد فيه أن ضمة اللام في (حيهلُه) حركة إعراب، وهو مفرد بلا ضمير.

(١) م ، د ط : فهيج.

(٢) النابغة الجَعْدي (ديوانه ٢٤٧)، ونسبه ابن المُسْتَوْفَىٰ في (شرح أبيات المفصل) عن السِّيرافي لِمُزاحم بن الحارث العقَيْلي، وكذلك في اللسان (حيَّ).

الخزانة ٦/٢٦٨ هارون، سيبويه ٢/٥٢، التخمير ٢/٢٥٩. المقتضب ٣/٢٠٦، المخصَّص ٧/١٢٧، و١٤/٨٩؛ وفيها: (سيرها متقاذف) بدل (سيرها المتقاذف)، المفصل ١٥٣.

الشاهد فيه على أنّ حَيَّهلا بِلا تنوين مَحْكِي أريد به لفظه، قال النحاس : جعله بمنزلة خمسة عشر، فلذلك لم ينونه. الخزانة ٦/٢٦٨هـ.

(٣) أبوزُبيد الطائي (شعره ٢٤ ، تحقيق نورى القيسي. المعارف ببغداد سنة ١٩٦٧م).

سيبويه ٢/٣٠٢ بولاق، الخزانة ٧/٣١٩ هارون، ابن يعيش ٦/٣٠، و ١٠/٥٧، معجم شواهد العربية ١/٢٣ ، شرح جُمَل الزجاجي ٢/٢٣٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣١٥.

على أنَّ الكلمة المبنية إذا أُريد بها لفظها فالأكثر حكايتُها على ماكانت عليه ، وقد تَجيءُ معربة ، كما في البيت، كما أعرب (ليت) الأولى بالرفع على الابتداء، ونصبَ الثانية مع لو بإنَّ.

(٤) ط : إنّ لوًّا وإنّ ليتاً عناء.

وقوله : تناديه وحيَّهله، فأعرب، وذلك لأنه صار اسماً للكلمة ، كما يَجِيءُ في باب العَلَم، وقد يقال : حيَّهَلَك[1] .

ومما جاء متعدياً ولازماً : هَلُمَّ[2]، بمعنى أقبل، فيتعدى بِـ إلى، قال تعالى :

﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾[3]،

وبمعنى أحضره، نحو قولِهِ تعالى :

﴿ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ ﴾[4]،

وهو ، عند الخليل[5] : هاء التنبيه، ركب معها «لُمَّ» أمرٌ من قولك : لَمَّ اللهُ شعثه ، أي جمعهُ، أي : اجمع نفسك إلينا، في اللازم، واجمع غيركَ في المتعدي، ولمَّا غُيِّرَ معناه بالتركيب؛ لأنه صار بمعنى : أَقبل، أو : أحضر، بعد ما كان بمعنى : اجمع ، صار كسائر أسماءِ الأفعالِ المنقولة عن أصولها، فلم يَتَصَرَّف فيه أَهلُ الحجازِ مع أن أصله التصرفُ، ولم يقـولـوا : أَلْمُمْ، كما هو القياس عندهم في نحو : أُرْدُدْ، وامْدُدْ، ولم يقولوا : هلمُّ وهلمِّ، كما يجوز ذلك في نحو : مُدَّ ، كل ذلك لثقل التركيب، قال الله تعالى :

﴿ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ[6] ﴾ ، ولم يقل : هَلُمُّوا .

---

(١) انظر سيبويه ١/١٢٤ بولاق.

(٢) انظر سيبويه ١/١٢٧، و٢/٦٧، ١٥٨ بولاق، والمقتضب ٣/٢٥، ٢٠٢، والأصول ١/١٧٠.

(٣) الأحزاب /١٨، ونصُّها :

﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ .

(٤) الأنعام /١٥٠، والآية بتمامها :

﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا فَإِن شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا بِـَٔايَٰتِنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ .

(٥) سيبـويه ٢/٦٧ بولاق . الخصائص ١/٢٧٨، ٣/٢٣٠، التخمير ٢/٢٥٧، وانظر إعراب القرآن للنحاس ١/٥٩٠، وحاشية رقم (٢٤١) من الصفحة نفسِها، فإن أصل (هلم) عند الخليل : (هل أُؤُمَّ) ! ! .

(٦) الأنعام /١٥٠.

وقال الكوفيون [1] : أصله : هَلاَ أُمَّ، وهلا : كلمةُ استعجال كما مَرَّ ، فَغُيرت إلى «هَلَ» ؛ لتخفيف التركيب ، ونُقلت ضمة الهمزة إلى اللام وحُذفت ، كما هو القياسُ في نحو : «قَدَ أَفلح» إلاَّ أنه ألزم هذا التخفيف ههنا، لِثِقَلِ التركيب .

وقال أبو عليٍّ [2] في كتابِ الشِّعر، رَدّاً عليهم : إنَّ هل بمعنى أسرع مفتوحة اللام فلا يجوز أن يتركب منه : هَلُمَّ .

وقال الزمخشري [3] : يَجِيءُ «هل» ساكن اللام .

ضُمِّنَ «أُمَّ»، عند الكوفيين معنى أسرِع وأقبل، وتعدَّى بإلى في اللازم، فقيل : هلمَّ إليَّ : وأما في المتعدى نحو : هَلُمَّ زيداً فهو باقٍ على معناه، أي : أسرع واقصد زيداً فأحضره .

وبنـو تميم [4] يُصَرِّفـونـه ، نظراً إلى أصله، وليست بالفصيحـةِ، نحـو : هَلُمَّا ، هَلُمِّي ، هَلُمُّوا، هَلْمُمْنَ .

وزعم الفَرَّاءُ أَنَّ الصوابَ أَنْ يُقال : هلمَّنَّ ، بإبقاء «هلمّ «على حالها وزيادةِ نونٍ قبلَ ضميرِ الفاعلِ مدغمة في الضميرِ لِيقعَ السكونُ الواجبُ قبل نون الضميرِ على

---

(١) ابن يعيش ٤٢/٤، وفي التخمير ٢٥٧/٢ : «وعند الكوفيين مِن «هَلْ» مع «أُمَّ» محذوفةً همزتُها . . .». وفي ٢٥٨/٢، هامش ٨ قال محقق التخمير : «لم يذكر هذه المسألةَ ابنُ الأنباري في الإنصاف، واستدركها عليه ابن إياز البغدادي في كتابه «الإسعاف المتمم للإنصاف . . .» كما أوردها صاحب كتاب «عرائس المحصّل في شرح المفصل» «بالتفصيل . . .». وانظر الصاحبي ص ٢٧٩ .

(٢) الورقة ١٦/ب : «فإن قال قائلٌ إنما هي «هَلْ» دخلت على «أُمَّ» قيل ليس يخلو ذلك من أن تكون «ها» التي للتنبيه ، كما قلنا، أو تكون (هَلْ)، فإن كانت (هل)، لم تَخْلُ مِن أن تكون التي للاستفهام، أو التي بمعنى (قد) ، أو تكون (هل) الذي هو الصوت المستعمل للحضّ والحَثِّ فلا يجوز أن تكون التي للاستفهام ؛ لأن الاستفهام إنما يدخلَ على ماكان خبراً، ولا يجوز أن تكون بمعنى (قد) ؛ لأنها تدخل على الخبر، ولا تكون التي للحضّ ؛ لأن تلك متحركةُ الآخِر بالفتح . فإذا وُقِفَ عليها وُقِفَ بالألف . . .». وانظر المُخَصَّص ٨٨/١٤.

(٣) المفصل ١٥٢.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٤٩٨/١ .

تلك النون المَزيدةِ، وتبقى ميمُ هلم على تشديدها، وفتحها، كما زِيدتِ النُونُ في : مِنِّي وعَنِّي محافظةً على سكون نون مِنْ وعَنْ قال : وهذا كما يُروى في بعض اللغات مِن زيادة الألِفِ في نحو : ردَّاتُ (١٥٠ أ)، وذلك أنَّ من يدغم في رَدَدْت، كما أدغم قبل دخول التاء، فيزيد أَلِفاً قبل التاء ليسكن ما قبلها[١] كما هو الواجبُ.

ويُروى عن بعضِ العرب : هلمِّين، بقلب النون المزيدة قبل نون ضمير الفاعل، ياءً ، وقد يقال : هلمَّ لك مُبَيَّناً باللام، إجراءً له ، وإن لم يكن في الأصل مصدراً، مُجْرَى أخواته من أسماءِ الأفعالِ التي تُبَيَّنُ بحرف الجر ، نظراً إلى أصلها الذي هو المصدر، نحو قوله تعالى :

﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[٣][٢]،

أيْ بُعْداً[٤].

وحكى الأصمعي[٥] : أنه يقال : هَلُمَّ إلى كذا فيقول المخاطب : لا أَهَلُمُّ إليه، مفتوحة[٦] الهمزة والهاء، وكذا يقال : هلمَّ كذا : فيقول المخاطب : لا أَهَلُمُّهُ معدًّى بنفسه، كأنك قلت : لا أَلُمّ، والهاء المفتوحة زائدة و : لا أَؤُم على المذهب الآخَرِ، فلم يتغير في الجواب الهاء واللام مراعاة للفظِ الخطاب ، ـ هذا الذي ذكرنا كله بمعنى الأمر .

---

(١) ط : ما قبل التاء.

(٢) م : ط : ساقطة.

(٣) المؤمنون / ٣٦.

(٤) انظر البرهان ٤/ ٤٣٤.

(٥) المفصل ١٥٢، التخمير ٢/٢٥٨، الخصائص ٣/ ٢٣٠.

(٦) في المذكر والمؤنث لابن الأنباري (تحقيق د. طارق الجنابي ، بغداد سنة ١٩٧٨م) ص ٧٢٩ : «وإذا قال لك رجل : هَلُمَّ، فاردت أن تقول : لا أفعل، قلتَ : لا أَهْلِمُّ ولا أَهَلُمّ ، رواهما جميعا اللِّحْيَانيُّ أبو الحسن».

وفي الخصائص ٣/ ٢٣٠ : « . . . ما حكاه الأصمعي مِن أنهم إذا قيل لهم : هَلُمَّ إلى كذا، فإذا أرادوا الامتناع منه ، قالوا: لا أَهَلِمُّ، فجاؤوا بوزن أُهَرِيق». وانظر معاني الفراء ١/ ٢٠٣، وابنَ يعيش ٤/ ٤٢، والهمع ٢/ ٨٣، ١٠٦.

ومِن أســماءِ الأفعــالِ التي بمعنى الخـبر : هيهـات[1] ، وفي تائهـا الحـركـاتُ الثلاثُ[2]، وقد تبدل هاؤها الأولى همزةً[3]، مع تثليث التاء أيضاً، وقد تُنَوَّنُ[4] في هذه اللغات الست ، وقد تسكن التاء في الوصل أيضاً؛ لإجرائها فيه مُجراها في الوقفِ، وقد تحذف التاء ، نحو : هيها، وأَيْهَا ، وقد تلحق هذه الرابعة عَشْرَةَ، كاف الخطاب نحـو : أيهـاك، وقـد تنـون، أيضـاً، نحـو : أَيْهاً، وقد يُقال : أَيهانَ بهمزة ونون مفتوحتين ، وقال صاحِبُ المغني : بنُونٍ مكسورةٍ، وقال بعضُ النحاة إنَّ مفتوحة التاء مفردةٌ وأصلها هَيْهَيَةٌ ، كزلزلة ، نحو : قَوْقاة[5]، قُلبتِ الياءُ الأخيرة أَلِفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلَها، والتاءُ للتأنيث، فالوقفُ عليها، إذَنْ ، بالهاءِ ، وأَمَّا مكسورةُ التاء فجمع مفتوحة التاء، كمسلمات، فالوقفُ عليها بالتاء ، وكان القياس : هَيْهَيَات، كما تقـول : قوقيات في جمع قَوْقاة، إلَّا أنهم حذفوا الألف لكونها غيرَ متمكنةٍ، كما حذفوا أَلِفَ «هذا»، وياءَ «الذي» في المثنى ، والمضمومة التاء تحتمل الإفراد والجمع فيجوز عليها بالهاء والتاء.

---

(١) انظر سيبويه ٢/٤٧ بولاق، والمقتضَب ٣/١٨٢، والخصائص ١/٢٠٦، و٢/٢٩٧، و٣/٤١-٤٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/١٨٦ وما بعدها : تحقيق الشيخ محمد عضيمة، القاهرة ١٩٨١م، والهمع ٢/١٠٦، والتخمير ٢/٢٧٦، والمسائل العسكريات ص ٢٥، ودراسات ق ٣ جـ ٤ ص ١٩٤ وما بعدها، والمسائل البغداديات ص ٥٢١.

(٢) انظر الدُّرَر المُبَثَّة ص ٢١٢.

(٣) «تقول : أَيْهَاتَ. أنشد الفراء :

فأَيهاتَ أَيْهَاتَ العقيقُ ومَنْ به وأيهات وَصْلٌ بالعقيقِ نُوَاصِلُهْ»,

المذكر والمؤنث لابن الأنباري، تحقيق عُضَيْمَة ١/١٨٨.

(٤) قال الشاعر :

تَذَكَّرْتُ أياماً مَضَيْنَ مِن الصِّبا فهيهاتَ هيهاتٍ إلينا رجوعَهَا

سيبويه ١/٣٥٥ بولاق، المقتضب ٤/٣٦١، الأمالي الشجرية ٢/٢٢٥.

(٥) شرح الشافية ٢/٢٩١.

وهذا كُلُّه وَهَمٌ[1] وتخَمينٌ ، بل لا مَنْعَ أن نقول : التاءُ والألِفُ فيها زائدتانِ ، فهي مِثْلُ «كوكب» ، ولا مَنْعَ ، أيضاً ، من كونها في جميع الأحوال مفردةً ، مع زيادة التاء فقط ، وأصلها : هَيْهَيَةٌ ، ونقول : فتح التاء ، على الأكثر؛ نظراً إلى أصله ، حين كان مفعـولاً مطلقاً ، وكسرت للساكنين؛ لأن أصل التاء : السكونُ ، وأما الضم فللتنبيه بقوة الحركةِ على قوة معنى البُعْدِ فيه ، إذْ معناه : ما أبعده كما ذكرنا .

وكان القياسُ ، بناءً على هذا الوجه الأخير ، أعني أنَّ أصله : هَيْهَيَةٌ ، ألَّا يوقف عليه إلَّا بالهاء ، وإنما يوقَفُ عليه بالتاء في الأكثر ، تنبيهاً على التحاقها بِقِسْمِ الأفعال من حيث المعنى ، فكـانت تاؤهـا مِثْلَ تاءِ : «قامتْ ، وهذا الوجه أَوْلى من الوجه الأول ، وأيضاً ، مِنْ جَعْلِ الأَلِفِ والتاءِ زائدتَيْنِ لأنَّ باب ، قلقال أكثر من باب : سَلِسَ[2] وبَبْر.

ومنها: شتان ، بمعنى افترق ، مع تعجُّب ، أي : ما أشدَّ الافتراق فيطلب فاعلين فصاعداً ، كافترق ، نحو شتان زيد وعمرو ، وقد تزاد بعده «مـا» نحو : شتان مازيد وعمرو ، وقد يقال في غير الأكثر الأفصح : شتان ما بين زيد وعمرو ، قال ربيعةُ الرَّقي[3] .

٤٦٤ ـ لَشَتَّان ما بين اليزيدَيْنِ في الندى يزيدِ سُلَيْمٍ والأَغرِّ ابنِ حاتمِ

---

(١) ط : توهّـم.

(٢) انظر المُمتع ٢/٥٩٠ .

(٣) البيت من قصيدةٍ مَدَحَ بها يزيدَ بنَ حاتم المهلبي .

الخزانة ٦/٢٧٥ ، ٢٨٧ هارون ، المفصل ١٦٣ ، ابن يعيش ٤/٣٧ ، ٦٨ .

وأنكره الأصمعي[1] وقال : الشعر لمُوَلَّد[2]، وذلك بناءً على مذهبه، وهو أن شتان، مثنى «شت[3]» وهو المتفرق، وهو خبر لما بعده .

ومُوهِمُه شيئان : أحدُهما لغةٌ في شَتَّانِ وهي كسرُ النونِ، والثاني أن المرفوعَ بعده لا يكون إلَّا مثنى أو ما هو بمعنى المثنى، ولا يكون جمعاً، ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوعُ الجمع فاعلاً له .

واللغة الفصحى، وهي فَتْحُ النُّونِ تُبْطِلُ مذهبَهُ، وأيضاً، لو كان خبراً لجاز تأخيرُه عن المبتدأ، إذْ لا موجبَ لِتقدُّمه، ولم يسمع متأخرا، وكان ينبغي ألَّا يجوز : شتان ما بينها بناءً على المذهب المشهورِ، أيضاً، وهو أن شتان بمعنى افترق ؛ لأن لفظ «ما»

---

(١) في التخمير ٢ / ٢٨٠ : «قال الأصمعي : لا يقال شتان ما بينهما ؛ لأنك إذا جعلتَ (ما) مزيدةً، لم يَبْقَ في الكلام لِشَتَّان فاعل، وإن جعلتَه بمعنى (الذي) كنتَ قد جعلتَ كما عُلِمَ يقتضي شيئين . . . ولم يستبعده بعض العلماء عن القياس ؛ لأن الفاعل فيه من حيث المعنى شيئان . . . ». وفي المسائل العسكريات ص ٢٨ :
«فأما قولك» شتان ما بينهما «فالقياسُ لا يمنعه إذا جعلت «ما» بمنزلة الذي، وجعلت (بين) صلة ؛ لأنّ (ما) لإبهامها قد تقع على الكَثرة . . . ».
وانظر شذور الذهب ص ٤٠٤ وتعليقَ المرحوم مُحي الدين عبدالحميد .

(٢) قال الفارسي في المسائل العسكريات ص ٢٩ : « إلّا أن الأصمعيّ طعن في فصاحة هذا الشاعر، وذهب إلى أنه غير محتج بقوله، ورأيت أبا عُمَرَقد أنشد هذا البيت على وجه القَبول له، والاستشهاد به، وقد طعن الأصمعيّ على غير شاعر قد احتج بهم غيره، كَذِي الرُّمَّة، والكُمَيْت، فيكون هذا أيضاً مثلهم».
وانظر كتاب فعل وأفعل للأصمعي ص ٥٠٧، وهو منشور ضمن العدد الرابع لسنة ١٤٠١هـ من مجلة البحث العلمي في كلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكةَ المكرمةِ.
هذا، «ويستشهد بشعر العرب المولَّدين في المعاني، كما يستشهد بشعر العرب في الألفاظ» المزهر ١ / ٥٩ .
وأعْلَمْ أنَّ استشهاد ابن جني بشعر المولدين واضحٌ في الخصائص والمنصف انظر الخصائص ١ / ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٣٠، ٤٠ . والمنصف ٢ / ١٩٨ .

(٣) لأنه يقال : جاؤوا من شت، وقال رؤبة :

من سافعاتٍ وهجيرٍ أَبْتِ ... وهو إذا اجْتَنَبْنَه مِن شَتِّ

انظر المسائل البغداديات ص ٥٢٢ ـ ٥٢٣ .

لا يَصلُح ههنا أن يكون عبارةً عن شيئين والمعنى : افترق الحالان اللذان بينهما، إذ لا يقـال : بين زيد وعمـرو حالتـان : بُخْـلٌ وجُودٌ، مثلاً ، على معنى أنَّ إحدى الخَصلتين مختصةٌ بأحدهما والأخرى بالآخرَ ، كما يقال في الأعيان بيني وبينك نهران، مع أن يكـون أحد النهرين بجنب أحدهما، والآخر بجنب الآخر، بل لا يقال في المعاني : بينهما شيء أو شيئان أو أشياء إلاَّ إذا كانا مشتركين في ذلك الشيء أو الشيئين أو الأشياء، نحو قولك : بيننا قرابتان، أي مشترك فيهما .

فلو فَسَّرنـا قولـه : شتـان ما بين اليزيدَيْن ، بمعنى افـترق الحالان اللتان بين اليزيدين وهما : البُخل والجُود ، لكانت كلُّ واحدة من الخَصلتين مشتركاً فيها وهو ضِدُّ المَقْصُودِ .

فنقول : إنما جاز : شتان ما بينهما ،على أنَّ شتان بمعنى : بَعُدَ ؛ لأنه لا يستلزم فاعِلَيْنَ فَصَاعداً ، و «ما» كنايةٌ عن البَوْن أو المسافة، أي : بَعُدَ ما بينهما من المسافة أو البَوْن، ويجوز أن تكون «ما» زائدة، كما كانت من دون «بين»، وشتان بمعنى بعد ويكون «بين» فاعلَ شتان، كما هو مذهب الأخفشِ في قوله تعالى[1] :

﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[2] .

قال : بينكم مسند إليه، لكنه لم يرتفع ، استنكاراً لإخراجه عن النصب المستمر له في أغلب استعماله، ومثله قوله تعالى : ﴿وَمِنَّا[3] دُونَ ذَٰلِكَ[4]﴾ .

---

(١) الأنعام /٩٤، والآية بتمامها :

﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ ۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ .

(٢) م ، د ، ط : ﴿ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ ﴾ الممتحنة /٣ ، ولا تصلح للتمثيل ، فهـو تحريف بدون شك ، والصواب ما في الأصل ـ كما ترى ـ.

(٣) ط : ومنهم، وهذا تحريف.

(٤) الجن /١١، ونصُّها :

﴿ وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ۖ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا ﴾ .

وقولهم : لي فوقَ الخماسيِّ ودون السداسيِّ .

وقال الزَّجَّاجُ : بني (١٥٠ ب) شتان على الفتح ؛ لأنه مصدرٌ لا نظيرَ له .

وورود «لَيَّان»[١] يكذِّبه .

ومنها : سِرْعَانَ[٢]، ووُشْكَان[٣] مثلثي الفاء، بمعنى سَرُعَ وقَرُبَ ، مع تعجُّبٍ ، أي ما أسرعَ وما أقربَ .

ومنها : بُطآن ، بضم الباء وفتحها، أي بَطُؤَ، ووجه فتح شتان وما بعدها : ما مَرَّ في : هيهات .

ومنها : أف[٤]، وفيها إحدى عَشْرَةَ لُغَةً : أُفّ ، مضمومة الهمزة ، مشددة الفاء مثلثتها[٥]، بتنوين ودونه[٦]، وإِفِ بكسر الهمزة والفاء، بلا تنوين، وأُفَّى، كَبُشْرَى، مُمالًا ، وأُفْ[٧]، كَخُذْ، وأُفَّةً منونة ، وقد تتبع المنونة «تُفَّة» فيقال : أُفَّةً تُفَّةً ، وقد ترفع «أفةٌ» كَوَيْلٌ .

ومنها : أَوْهِ[٨]، بفتح الهمزة وسكون الواو وكسرِ الهاءِ، وآه بقلب الواو أَلِفاً، وأَوِّه بكسر الواو مشددة وسكون الهاء، وأَوِّهِ بكسر الواو مشددة وكسر الهاء بلا إشباع، وأَوِّ، بكسر الواو مشددة وحذف الهاء، وآوَّهْ وآوَهْ، بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون

---

(١) مصدر لوى. (اللسان).

(٢) الدُّرَر المبثثة ص ١٢٨ .

(٣) الدرر المبثثة ص ٢٠٦ .

(٤) انظر ضَبْطَها في كتاب الوجيز في علم التصريف للأنباري ص ٤٣ . والمسائل العسكريات ص ٣٠، ودراسات ق ٣ جـ ٤ ص ١٩٦ ومابعدها.

(٥) الدُّرَر المبثثة ص ٧٠،

(٦) «قالوا في التضجر «أُف» خفيفاً، وأصلهُ التشديد؛ لأنهم يقولون في معناها «أفّ» بالتشديد. . .» الممتع ٦٢٨/٢.

(٧) الخصائص ٣٧/٣.

(٨) الدُّرَر المبثثة ص ٧٥، والتخمير ٢٨٤/٢ .

الهاء مع المد، وجاء : أَوَّةِ بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء، وقد تمدّ الهمزة في هذهِ فيقال آوَّة كآمِّين في أمين ، وليست على وزن فاعلة، إذ لو كانت إياها لانقلبتِ اللامُ ياءً، كما في : قاوية مِنْ قويت، ويقال في أوَّه : أوَّتاه، وفي : آوَّة، أوَّتاه بزيادة الألف والهاء كما في النُّدْبَة، فتكون الهاءُ ساكنةً في الوقف، ومضمومةً أوْ مكسورةً في الوصل كما مَرَّ .

وجاء : أُوَيَّة تحقير «أَوَّة» تحقير الأسماء المبهمة بفتح الأول ، قال أبو علي[1] : وهذه أجدرُ؛ لأنها أَقَلُّ تصَرُّفاً ، ويجوز أن تكون تصغير آوةً تصغير الترخيم، كَحُرَيْثٍ في حارث .

ومنها الظروف وشِبهُها، تجر ضمير مخاطب كثيراً، وضمير غائب شاذّاً قليلاً، نحو : عليه شخصاً ليسني ، وقوله عليه الصلاة والسلام : «مَنِ اشتهى منكمُ الباءةَ فَلْيَتزَوَّجْ، ومَن لم يَستطِعْ فعليه بالصوم ، فإنه له وِجاء[2]» .

فعندك، ودونك ، ولديك، بمعنى : خُذْ، والأصل : عندك زيد فَخُذْهُ ، وكذا لديك زيد، ودونك زيد ، برفع ما بعدها على الابتداءِ ، فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدَها، على الظرف، فَكَثُرَ استعمالُهُ حتى صار بمعنى خُـذ، فعمل عملَه .

والظروف مبنيةٌ على الفتح ؛ لأنه الحركة التي استحقتها في أصلها حين كانت ظروفاً ، كما قُلْنا في المصادر الصائرة أسماءَ أفعالٍ، ولا محلَّ لها كتلك المصادر لقيامها مَقام مالا محلَّ له[3].

ووراءك ، أي تَأَخَّرْ، وأَمامَك أي تَقَدمْ، أوِ احْذَرْ من جهة أمامك. ويجوز أن يقال : هما باقيان على الظرفية؛ إذْ هما لا يَنصِبان مفعولاً كعندك، ولديك فيكون

---

(١) في إيضاح الشعر، ورقة ٤/ب : «ويجوز أن يكون أُوَيَّة تصغير آوَّةِ ، كقولك في حارثٍ : حُرَيْث» .

(٢) أخرجه البخاريُّ في كتاب النكاح ٣/٧، وفي كتاب الصوم (باب الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة ٣/٢٦، ومُسْلِمٌ في كتاب النكاح (باب استحباب النكاح ص ١٠١٨)، والرواية من استطاع، بدل اشتهى .

(٣) ط : ساقطـة.

التقدير: استقِرَّ وراءَكَ[1] وأمامَك . وكذا مكانك ، أي : الْزَمْ مكانَكَ .

ويقال : عليك زيداً، أي خُذْهُ ، كأن الأصل : عليك أخذه ، ويقال : إليك عني، والأصل : ضم علقَك إليك ، وتنحَّ عني، فاختصر كما ذكرنا.

وسمع أبو الخطاب[2] مَنْ قِيل له : إليك فقال : إليَّ ، أي أتنحَّى ، فهو خبر، شاذ[3]، مخالفٌ لقياس الباب ، إذْ قياس الظروفِ وشبهها أن تكون أوامر ، فلا يقال : عليَّ ودوني، قياساً عليه، وأما عليَّ بمعنى أولني أيْ أعْطِني، فهو مخالفٌ للقياس من وجه آخرَ، إذْ هو أمرٌ، لكنَّ الضميرَ المجرور به في معنى المفعول، يقال : عليَّ زيداً أيْ : قَرِّبْنِيه والقياسُ أنْ يكونَ المجرورُ فاعلاً .

وسمع الأخفش : على عبدِ الله زيداً، أي قرِّبه إياه، وهو أشَدُّ مِن : عليَّ ، لجَرِّه المظهر .

والكسائيُّ يُجَوِّزُ انجراره بجميع ظروف المكان وحروف الجر ، قياساً ، وغيرُه يقصره على السماع، وهو الوجهُ .

ويجوز تأكيد الضمير المجرورلبارز في هذه الظروف وشبهها بالجَرِّ نحو : عليك نفسك باعتبار الأصلِ قبل صَيْرورتها أسماءَ أفعالٍ ، ويجوز تأكيد الضمير المرفوع المستتر الذى عرض لها باعتبار صيرورتها أسماء أفعال ، نحو: عليكم كُلُّكم، بالرفع .

---

(١) ط : ورآك.

(٢) سيبويه ١/١٢٦ بولاق؛ وتمامُ نَصِّه : «وحدثنا أبوالخطاب أنه سمع من العرب مَن يقال له : إليكَ ، فيقول : إليَّ . كأنه قيل له : تَنَحَّ. فقال : أَتَنَحَّى . . .».

«فجعل قوله : إليَّ اسماً لِأتَنحَّى». المسائل البغداديات ص ٥٢٢ .

(٣) المُرْتَجَل ص ٢٥٣ .

[فَعَالِ واستعمالُـهُ]

قَوْلُهُ : « وَفَعَالِ [1] بمعنى الأمر من ا لثلاثي قياسٌ، كنَزالِ بمعنى انزلْ وفعالِ مصدراً : معرفة ، كفَجارِ، وصفة كفَساقِ : مبني لمشابهته له ، عدلاً وزِنَةً، وعَلَماً للأعيان مؤنثاً ، كقَطَامِ [2] وغلاب مبنيٌّ في الحجاز مُعْرَبٌ في تميمٍ ، إلاَّ ما آخِرُه راءٌ نحـو : حَضَارِ».

فَعَالِ ، المبنيّ، على أربعة أضرُبٍ : الأولُ اسمُ فِعْلٍ ، كنَزالِ بمعنى انزلْ ، قال سيبويه [3] : هو مطرد في الثلاثي، نظرا إلى كثرته فيه ، قال المصنِّفُ : لو قيل على مذهبه : إنَّ هذه الصيغة من الثلاثي فِعْلُ أمر ، لا اسمُ فِعْلٍ ، لم يكن بعيداً ؛ لأنها جَرَتْ من الفعل على صيغة واحدةٍ، كجريان صيغة «افعل»، قال : ولكنه لم يَقُلْهُ أَحَدٌ لمّا رَأَوْا أَنَّ «فَعَال» من صيغ الأسماء، وهذه عِلَّةٌ ضعيفةٌ ؛ لأنه لا مَنْعَ من اشتراك الأسماء والأفعال في صيغة، كما في : فَعَل، وفَعِل، وفَعُلَ ، قال : ولِمَا رَأَوْا مِنْ دُخولِ الكسر فيه مع اجتناب العربِ من إدخالِ الكسر على الأفعال، حتى زادوا نون الوقاية حَذَراً منه ، وهذا عُذْرٌ قريبٌ، وَفَتْحُ «فَعَال» من الأمر : لغةٌ أَسَدِيَّةٌ .

وأقول : لو كان «فَعال [4]» فِعْلاً، لا تَّصل به الضمائر، كما في سائر الأفعال ، وقال المبّردُ [5] : فَعَال، في الأمر من الثلاثي مسموعٌ ، فلا يقال : قوامِ وقَعَادِ، في : قُمْ ،

---

(١) انـظر شرح الكـافية لابن الحاجب ص ٧٦، والمقتضب ٣/٤٩ ـ ٥٠ ، ٣٦٨، والكامل ٤/٢٠٦، والأمالي الشجرية ٢/١١٠، والتخمير ٢/٢٧٤.

(٢) انظر المقتضب ٣/٣٧٤ ، ٣٧٥.

(٣) الكتاب ٢/٣٧، ٤١ بولاق. وانظر ابن يعيش ٤/٥٢.

(٤) زيادة من د.

(٥) تكلم المبرد على (فَعَالِ)في جـ ٣ ص ٤٩ ـ ٥٠، ٣٦٨ ـ ٣٧٦، ولم يعرض لقياسية (فعال) أو غير قياسيه.
وتكلم المبرد في الكامل ٧/٢٥٢ عن فُعَل وقال : جاز أن تَبْنِيَهُ في النداء من كل فعل، ثم قال : وفَعَالِ في المؤنث بمنزلة فُعَل في المذكر، وكذلك قال في المقتضب ٣/٣٧٣.

واقْعُدْ ، إذْ ليس لأحد أن يَبْتَدِعَ صيغةً لم تَقُلْهَا العَرَبُ ، وليس لنا في أبنية المبالغة أن نقيس ، فلا نقول في شاكر، وغافر : شكير، وغفير.

قلت : هذا القـول منـه مبنيٌّ على أن «فَعَال» معدولٌ (١٥١ أ) عن : افعل، للمبالغة وكذا يقول أكثرهم، وفيه نَظَرٌ ، كما يَجِيءُ .

قال الأندلسيُّ : مَنْعُ المبردِ قويٌّ ، فالأَوْلى أَنْ يُتَأَوَّلَ ماقاله[1] سيبويه[2] بأنه أراد بالاطِّرادِ : الكَثرةَ، فكأنه قياسٌ ؛ لِكَثْرَتِه .

وأَمَّـا في الـربـاعي : فالأكثرون[3] على أنه لم يأتِ منه إلَّا حرفان : قرقار ، أَيْ صَوِّت، قال[4] :

٤٦٥ ـ قالت له ريح الصبـا قَرْقَـارِ

والثاني : عَرْعارِ، أَيْ : تلاعبوا بالعَرعرة، وهي لعبة لهم ، قالَ[5] :

---

(١) م ، د . ط : قال.

(٢) الكتاب ٢/٣٧ ، ٤١ .

(٣) قالَ الصَّيْمَرِيُّ : «وأما الرباعي فقليلٌ لا يقاس عليه عند الجميع، ولم يسمع منه إلّا في شيئين : قالوا : قَرْقارِ، بمعنى : قَرْقِرْ، وعَرْعَارِ، بمعنى : عَرْعِرْ، وهي لعبة للأعراب . . .». التبصرة ١/٢٥٣، ابن يعيش ٤/٥٢، اللسان (قرر)، و (عرر).

(٤) أبوالنَّجْم العِجْلي، يصف سحاباً. (ديوانه ص ٩٨، صَنْعَةُ علاء الدين آغا، النادي الأدبي، الرياض سنة ١٩٨١م).

الخزانة ٦/٣٠٧ هارون، سيبويه ٢/٤٠ بولاق، المفصل ١٥٦، ابن يعيش ٤/٥١، اللسان (قرر)، التخمير ٢/٢٦٣.

الشاهد فيه وفي البيت الآتي على أن الأكثرين قالوا : لم يأت اسم فعل من الرباعي إلّاكلمتان : قَرْقارِ، وعَرْعَارِ.

(٥) النابغـة الـذبياني (ديوانـه ١٠٢)، الخـزانـة ٦/٣١٢ هارون، المفصل ١٥٦، ابن يعيش ٤/٥٢، التخمير ٢/٢٦٤، شرح جمل الزجاجي ٢/٢٤٧ . والبيت من قصيدةٍ حذَّرَ بها عَمْروَ بنَ المنذر بن ماء السماء ملك الحيرة =

٤٦٦ ـ مُتكنِفي جَنْبَيْ عكُاظَ كليهما[1] يدعو وليدهم بها عَرْعَارِ

قال المبردُ : لم يأتِ في الرباعي عدل أصلاً، وإنما قرقار، حكايةُ صوتِ الرعدِ، وعرعارِ : حكاية أصوات الصبيان ، كما يقال : غاقِ غاقِ .

قال السِّيرافيُّ : الأولى : ما قال سيبويه ، لأن حكاية الأصوات لا يخالف فيها الأول الثاني. مثل : غاقِ غاقِ ، ولو أرادوا الحكايةَ لقالو : قارِ قارِ.

وعند الأخفش : فَعْلَالِ . أمراً من الرباعي : قياسٌ .

واعلم أن مذهب النحاة : أَنَّ «فَعَالِ» هذه معدولةٌ عن الأمر الفعليّ ، للمبالغة ، وهـذه الصيغة للمبالغة في الأمر ، كفعَّال، وفعول مبالغة فاعل ، وكذا قالوا في : شتَّان، ووشكان، وسرعان : إنها معدولة، والفتحة فيها هي الفتحةُ التي كانت في الفعل المعدولِ عنه .

قال عبد القاهر : أصلُ[2]«نَزَالِ» : انزِلْ انزِلْ انزِلْ ، ثلاثاً أو أكثر، والثلاث[3] وما فوقَها : جمعٌ، والجمع مؤنث، فقيل : انزِلي ، أَلحقوا الفعلَ الياءَ التي هي ضمير

= من أعدائه، وهم قوم النابغة، أخبره بأنهم قد أجمعوا على غَزْوِهِ والإغارة على بلاده.
والوليد : الصبي، وعرعار لُعبةٌ للصِّبيان، إذا خرج الصبي من بيته، فلم يجد أحداً مِن الصِّبيان يلعب معه، صاح بأعلى صوته : (عرعار)، أي : هلمّوا إلى العرعرة، فإذا سمعوا صوته خرجوا إليه، فلعبوا معه تلك اللُّعبة.
و(مُتَكَنِّفِي) حال من أصحاب الخيل المذكورة في بيت سابق، وهو :

فيهم بنات العسجديِّ ولاحقٍ وُرْقٌ مراكلُها من المِضمار

وهو جمع مذكر سالم، وإنما حُذِفت النون منه للإضافة، والإضافة لفظية، ولذا صَحَّ كونُها حالاً، وعُكاظ : ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، و (كليهما) تأكيد لِجَنْبَيْ . . . وعرعار : اسم فعل في محل نصب بِيَدْعُو .

(١) من م .
(٢) المقتصد ٢/١٠٢٠.
(٣) ط : والثلث.

المؤنث دليلاً على التكرار المثلّث ، كما أَلحقوا الألفَ في : «أَلْقِيَاقِي [1] جَهَنَّمَ» دليلاً على التكرار المثنى ، وأصله : أَلْقِ ، أَلْقِ ، والمراد بالتكرار : المبالغة ، ثم عدلوا : نَزَالِ عن : انزِلي ، فنزال ، إِذَنْ ، مؤنث كانزِلي ، يعني أنهم جعلوا الألف التي هي دليلُ تثنية الفاعل ، دليلَ تثنية الفعل للتكرير ، والياء التي هي دليل تأنيث الفاعل علامةَ تأنيث الفعل [2] ، أي كونه مكرراً ثلاثاً أَوْ أكثر ، قال : ودليل تأنيث «فَعالِ» الأمريّ ، قوله [3] :

٤٦٧ - وَلأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسامَةَ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ في الذُّعْرِ

هذا [4] كلامه ، والذي [5] أرى أَنَّ كون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل : شيءٌ لا دليلَ لهم عليه ، والأصل في كل معدول عن شيء أَلَّا يخرج عن نوع المعدول

---

(١) ق / ٢٤ ، ونصُّها :

﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴾.

(٢) م د ، ط : ساقطة.

(٣) زهير بن أبي سُلْمَىٰ (شعر زهير، صَنْعَة الأعلم ص ١١٦)، ورواية البيت هكذا :

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرعِ أنت إذا دُعِيَتْ نَزَالِ ولُجَّ في الذُّعرِ

وهو من قصيدة في مدح هَرِمِ بنِ سِنان.

الخزانة ٦/٣١٦ هارون، سيبويه ٢/٣٧ بولاق، المقتضب ٣/٣٧٠، الجُمَل ٢٢٨ ط. جديدة، الحُلَل في شرح أبيات الجمل ص ٣٠٦، شرح شواهد الشافية ٣٠٣، المقدِّمة المُحْسِبة ٢/٣٣٩، شرح كفاية المتحفظ ص ٣٣٦، رصف المباني ٢٣٢.

وينسب هذا البيت إلى أوس بن حَجَر، والمسيَّب بن عَلَس : (شرح شعر زهير، صَنْعَة ، ثعلب ص ٧٨ هامش ٢).

« قال الأعلم : الشاهد في قوله : (نَزَالِ)، وهو اسمٌ لقوله انزل، ودلّ على أنه اسم مؤنث دخول التاء في فعله، وهو (دُعِيَتْ). وإنما أخبر عنها على طريق الحكاية، وإلاّ فالفعل وما كان اسماً له لا ينبغي أن يخبر عنه». الخزانة ٦/٣١٧هـ.

وقوله : لُجَّ في الذُّعْرِ : تتابع الناس في الفَزَع، وهو من اللّجاج في الشيء : التمادي فيه.

(٤) ط : وذا كلامه.

(٥) انظر المقتضب ٣/٣٦٩.

عنه، أخذاً مِن استقراء كلامهم، فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية، وَأَمَّا المبالغة فهي ثابتةٌ في جميع أسماء الأفعال، على ما بَيَّنَّا قَبْلُ، لامِن الوجه الذي ادَّعىٰ عبدُالقاهر.

وتأنيث الفعلِ في: دُعِيَتْ نَزَالِ، لا يدل على أَنَّ أَصْلَ نَزَالِ: فعل أمر مكرّر، بل هو لتأويل «نَزَالِ» باللفظة أو الكلمةِ أوِ الدعوة، كما يَجيءُ في باب العَلَم، وكذا لا يخْلُو قِسْما المصدرِ والصفةِ من معنى المبالغة، فَحَمَادِ، ولَكَاعِ: أبلغُ مِن: الحمد، ولكعاء.

الثاني: من أقسام فَعَالِ، المصدر، وهو، على ما قيل، مصدر مُعَرَّفٌ مؤنث، ولم يقم لي، إلى الآن، دليلٌ قاطعٌ على تعريفه ولا تأنيثه، ومذهبُهُمْ أنه من أعلامِ المعاني، كزوبَر[1] وسبُحان[2]، على مايَجيءُ في باب العلم.

وربما اسُتدِلّ على تأنيثِ اسم الفعل والمصدر بتأنيث الصفة وعَلَمَ الشخص طرداً، فإنهما مؤنثان اتفاقاً؛ إذ لا يطلقان إلا على المؤنث كما يَجِيءُ، وهذا استدلال عجيب.

وقيل: فَجَارِ معرفة في قوله[3]:

٤٦٨ - أَنَّا اقتسمنا خُطَّتَيْنا بيننا فحملتُ بَرَّة واحتملتَ فَجَارِ

---

(١) زَوْبَر: عَلَم جنس على معنى الإحاطة والشمول، قال الطِّرِمَّاحُ:

وإنْ قال غاوٍ من تَنُوخَ قصيدةً بها جَرَبٌ عُدَّتْ عليَّ بزَوْبَرَا

ابن يعيش ١/ ٣٨

(٢) انظر ابن يعيش ١/٣٨.

(٣) النابغة الذُّبياني (ديوانه ص ٥٩، دار صادر، بيروت)، يخاطب به زُرْعَةَ بنَ عمرو الفَزاريَّ.

الخزانة ٦/ ٣٢٧ هارون، سيبويه ٢/٣٨ بولاق، الجُمَل ٢٣٤، الحُلَل في شرح أبيات الجمل ٣٠٧، ابن يعيش ١/٣٨، المُبهج ص ١٢.

أراد بـ (فجار) الغَدْرَ، سَمَّى الغَدْرَ فَجَار، كما تُسَمَّى المرأة: حَزَامِ. وقوله: (أَنَّا اقتسمنا . . .) بفتح همزة أن؛ لأنها مع معموليها في تأويل مصدر سادّ مسدّ مفعولَيْ (رأيت) في البيت الذي قبله:

أرأيتَ، يومَ عُكاظَ، حين لَقِيتَني تحت العَجاجِ، فما شَقَقتَ غُباري.

الشاهد فيه أن (فَجَار) مصدر معرفة مؤنث.

لتعريف قرينته، وهي «بَرَّة»، وهذا الدليلُ كالأول في الغرابة؛ إذ حَمْلُ كلمةً على أخرى في التأنيث أو التعريفِ مع عدم استعمال المحمولة معرفة ومؤنثاً شيء بديع، بلى، لو ثبت وصف نحو: فجار بالمؤنث المعرف، نحو: فجار القبيحة مثلاً، جاز الاستدلالُ به على الأمرين التأنيث والتعريف، على أنَّ السِّيرافِيَّ جوَّزَ كون «بَرَّة» بمعنى البارَّة، فكذا يكون «فجار» كأنه قال: احتملتُ الخَصْلةَ البارَّةَ[1]، واحتملتُ الخَصلة الفاجرةَ، فهما صفتان غالبتانِ، صائرتان بالغلبة علَمين، كما يَجِيءُ في القِسْمِ الثالث.

ولو سلَّمنا، فَأَيْشٍ الدليلُ على تعريف كل ما هو من هذا القِسم؟ ١٠! على أن قولهم في الظباء: إذا وردت الماء فلا عَباب، أي: فلا عبٌّ، وإذا لم ترد فلا أَباب، أي: لا أبٌّ، أي لا نزاعٍ إليه، وقول المُتَلَمِّس[2]:

٤٦٩ - جمادِ لها جمادِ ولا تقولي طَوالَ الدهرِ ما ذُكِرَتْ: حَمادِ

أيْ: قولي لها: جموداً، ولا تقولي لها حمداً وشكراً، وقول العرب لامَسَاسِ، أي: لا مَسَّ، ظاهرة في التنكير.

---

(١) ط: السبرة.

(٢) هو شاعرٌ جاهليٌّ مُفْلِقٌ مُقِلٌّ، ذكره الجُمَحِيُّ في الطبقة السابعة من شعراء الجاهلية، واسمُه جريرٌ. وهو خال الشاعرِ طرفةَ بنِ العبد البَكري.

والبيت في: الخزانة ٦/٣٣٩ هارون، سيبويه ٢/٣٩ بولاق، الأمالي الشجرية ٢/١١٣، ابن يعيش ٤/٥٥، اللسان جمد.

«الضمير في (لها) يعود إلى القرينة، أي النفس، في بيت سابق، وهو:

صبا من بعد سلوته فؤادي وسمَّح للقرينة بانقياد

وجماد، بالجيم: نقيض قولهم: حماد، بالحاء المهملة، أي: قولي لها جمودا، ولا تقولي لها حمداً.

والشاهد في «جماد» و «حماد» أنهما اسمان للجمود والحمد معدولان عن اسمين مؤنثين سمّيا بهما، وهما الجمدة والحمدة اللتان لم تستعملا في الكلام». سيبويه ٣/٢٧٦ هارون هامش (١).

ومَن كان مذهبه أن جميع أوزان فعال ، أمراً ، أوْ صفةً، أوْ مصدراً أوْ عَلَماً مؤنثة ، فإذا سُمِّيَ بها مُذَكَّرٌ، وَجَبَ عَدَمُ انصرافِهـا ، كَعَناقِ ، ويجوز عند النحاة جَعْلُها منصرفةً، كصباح ، وهذا منهم دليلٌ على تردُّدِهم في كونها مؤنثةً .

الثـالث : الصفةُ المؤنثةُ، ولم يَجِيءْ في صفة المذكر ، وجميعُها تستعمل من دون المـوصـوف، وهي ، بعد ذلك، على ضربَيْنِ : إمّا لازمةٌ للنداء ، سماعاً، نحو : يالكاع أي : يالكعاء، ويافَسَاقِ ، وياخَباثِ ، أيْ : يافاسقة وياخبيثة، ويارطابِ[1] ويادفار[2]، وكذا : ياخصافِ وياحبَاقِ كلاهما بمعنى الضِراطة ، وياخزاقِ من الخزق وهو الذَّرق، ولا تَجِيءُ هذه اللازمة للنداء عَلَماً للجنس ، أي لا تكون بسبب الغَلَبة في موصوف بحيث تَصير عَلَماً له، كالصَّعِق ونحوه على ما يَجِيءُ (١٥١ ب) في الأعلام .

وإمَّا غيرُ لازمةٍ للنداء ، وهي على ضربين : أحدهما ما صار بالغَلَبة عَلَماً جنسياً، كما في : أسامة، وهو الأكثر، وذلك نحو : حَلاقِ وجباذِ للمنيّة، كانت في الأصل صفة عامة لكل ما يُحلق به ، ويجبذ ، أي يجذب، ثم اختصت بالغَلَبة بجِنس المنايا، وكذا : حَناذِ وبَراح للشمس ، من الحنذ،وهي الشَّيُّ ، والبراح وهو الزوال ، وكَلاحِ وأزامِ وجَداعِ للسنة ، وسَباط للحُمَّى ، لا نسباطِها في البدن، من الشعر السبط ، ومثله كثير، كَكَرارِ للخزرة التي تُؤَخِّذُ بها المرأةُ زَوْجها، سميت كرار؛ لأنها تَكُرُّ الزوج أي ترده، بزعمهم، يقـال : ياكَـرارِ كرِّيه، . إنْ أَدْبَـرَ فَرُدِّيهِ ، وَإنْ أَقْبَلَ فَسُرِّيهِ، وفَشاشِ وحَيادِ وصَمامِ ، للداهية لأنها تَفُشُّ ، أي تخرج ريح الكِبْر، وتحيد أي تميل ، سُمِّيَتْ به تفاؤلًا ، وتصمّ أيْ تشتد، يقال : فشاشِ فشيه مِن استهِ إلى فيه ، أيْ

---

(١) أي يارطبة الفرج ، وهذا شتمٌ للأم، كناية عن الزنى .

(٢) دفرة، أي : منتنة .

أَخْرِجِي ريحَ الكِبْرِ منه ، من استهِ مع فيه، ويقال : حِيدي حيادِ ، أَيْ : ارجعي ياراجعة، ويقال : صَمِّي صَمامِ ، أَيْ اشتدي ياشديدة، أَيْ : زِيدي في الشِّدَّة، أَوْ : ابقي على شِدَّتِكِ، كالتأويلين في قوله تعالى :
﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [1]،

ويقـولون عند طلوع مَنْ يكرهون طلعته : حدادِ حدِّيهِ ، أي : ياداهية الحادة المانعة، وفَياحِ للغارة، يقولون : فِيحي فياح ، أَيْ اتسعي يامتسعة على تأويل : صمِّي صمامِ ، ويقال : كويته وقاعِ ، وهي عَلَم كيَّة على الجاعِرَتَيْنِ ، وانتصابها على المصدر من «كويته» أي : كيَّة واقعةً لازمةً، ويقال : طمارِ، للمكان المرتفع ، كأنها طامرةٌ أي واثبةٌ ، ويقال لِلضَّبُعِ : قَثامِ ، وجَعَارِ، وفشاحِ، من القثم وهو الجمع ، ومن الجَعْر ومن الفشح ، وهو تَفْريجُ ما بين الرِّجْلَيْنِ.

فهذه وأمثالُها : أعلامٌ للجنس بدليل وصفِها بالمعرفةِ نحو : حناذِ الطالعة ولو لم تكن معـارفَ، لم يَجُزْ حَذْفُ حرفِ النـداءِ معهـا ، نحو : فَشَاشِ فشِّيه ، وحَدادِ حدِّيهِ ، وحيدي حَيادِ ، كما مَرَّ في باب النداء .

والضرب الثاني من غير اللازمة : ما بقيت على وصفيتها ، نحو : قطاطِ ، أي : قاطَّة كافية، قالَ[2] :

---

(١) الفاتحـة /٦.

(٢) هو عمرو بن معد يكرب الزبيدي، والبيت من أبيات يخاطب بني مازن ، وكانوا قتلوا أخاه عبدالله ، فصالحهم على دِيَته، فعيَّرته أخته بذلك، فنكث العهد، ونقض الصلح وغزاهم، فأثخن فيهم وقال هذا، وكان ذلك منه قبل إسلامه .

الخزانة ٣٥٢/٦ هارون، المفصل ١٥٨، ابن يعيش ٥٨/٤، ٦١، اللسان (قطط).

وأطلت من الإطالة، وفراطهم، أي : إمهالهم والتأني بهم .

وليس (سَرَاة) جمع سَرِيّ ؛لأنَّ فَعِيلًا لا يجمع على فَعَلَة بالتحريك، وإنما هو اسم جمع لا جمع. [شرح الشافية ١٣٩/٢].

الشاهد فيه أن (قَطَاطِ) وصف مؤنث بمعنى قاطّة، أي : كافية .

٤٧٠ ـ أَطَلْتُ فِراطهمْ حتى إذا ما قتلتُ سَراتَهم كانت قَطَاطِ

وسَبَبْتُه سبَّةً تكون لزامِ ، أي لازمة ، ولا تَبُلُّ فلاناً عندي بَلالِ ، أي بالَّة ، أيْ لا يُصيبه عندي نَدًى ، ولا يصله مني صِلة ، وقال[1] :

٤٧١ ـ وذكرتَ مِنْ لَبَنِ المحلَّق شُرْبَةً والخيلُ تَعْدُو في الصعيد بَدَادِ

والرابع : الأعلامُ الشخصيةُ ، وجميع ألفاظها مؤنثةٌ ، وإن كان المسمى بها مُذَكَّراً ، أيضاً ، وأَمَّا قولُهُ[2] :

٤٧٢ ـ قد كنتُ أحسبكم أُسودَ خَفِيَّةٍ فإذا لَصَافِ تبيضُ فيه الحُمَّرُ

بتذكير الضمير الراجع إلى «لَصَافِ» فلتأويله بالموضع ، ويروى : تبيض[3] فيها ، ولَصَافِ : منزلٌ من منازل بني تميمٍ ، ـ وخصافِ : فحل ، وفي المثل : أَجرأ من

---

(١) النابغة الجَعْدي (ديوانه ٢٤١)، ويروى لابن الخَرِع (بفتح الخاء، وكسر الراء).

الخزانة ٦/٣٦٣ هارون، سيبويه ٢/٣٩ بولاق، المقتضب ٣/٣٧١، الأمالي الشجرية ٢/١١٣، المخصَّص ١٧/٦٤، ابن يعيش ٤/٥٤، اللسان (بدد، وحلق).

و (المحلق)، بتشديد اللام المفتوحة، سمة الإبل الذي عليه وسوم كأمثال الحلق، و (الصعيد) وجه الأرض.

لقد استشهد به الرضي على أن (بداد) وصف مؤنث معدول عن متبددة، أي : متفرقة، فهو حال .

واستشهد به سيبويه على أنّ (بداد) مصدر معدول مؤنث . وقال الأعلم : (بداد) اسم للتبدد، معدول عن مؤنث، كأنه سمى التبدد بدة، ثم عدلها إلى بداد.

واستشهد به ابن يعيش الحَلَبي على أن (بداد) بدد بمعنى متبددة، فهو مصدر في معنى اسم الفاعل، كقولهم : عدل بمعنى عادل.

(٢) أبومُهَوِّش الأسدي من قصيدةٍ هجا بها نَهْشَلَ بنَ حَرِّيّ، وقيل : حَوْط بن رئاب.

الخزانة ٦/٣٧٠، ٣٨٠ هارون، إصلاح المنطق ١٧٨، ابن يعيش ٤/٦٣، أمالي القالي ٢/٢٣٦، و(لَصَافِ) مبتدأ، وجملة (تَبِيضُ) خبره . و(الحُمر) بضم الحاء المهملة، وتشديد الميم المفتوحة : ضربٌ من الطير كالعُصفور . . .

الشاهد فيه أنَّ (فَعَالِ) في الأعلام الشخصية جميعُ ألفاظها مؤنثةٌ. وأَمَّا (لَصَافِ) هنا فإنها ذكَّرَه بإرجاع الضمير عليه من فيه، لتأويله بالموضع، وهو منزل من منازل بني تميم. الخزانة ٦/ ٣٧٠هـ.

(٣) بتأنيث الضمير، ولا إشكال حينئذ.

خَاصي خصـافِ[1] ، وذلـك أنـه طلبه بعض الملوك من صاحبه للفِحْلَة، فمنعه، وخصاه ، وكذا حَضَارِ في كوكب ، وظَفَارِ : مدينة ، وقد يُسَمَّى بنحو هذه المؤنثة رجل ، كما يُسَمَّى بنحو : سعاد وزينب .

وقـطام ، وحـذام ، وبهـانِ ، وغـلَابِ ، وسَجَـاحِ : لنسـوة معيَّنة ، وسكاب لِرَمكـة[2]، وكسابِ وخَطَافِ ، لِكَلْبَتَيْنِ ، ومناع وملاع لهضبتين ، ووَبَارِ، وشَرَاف لأَرْضَين، وعَرارِ لبقرة .

وجميع المصادرِ، والصفات مبنيةٌ اتِّفاقاً، وقد اختلف في عِلَّةِ بنائها .

قال المبرد : فيها ثلاثةُ أسباب : التأنيث والعدل والعلمية ، قال : بسببين يُسلب الاسم بعضَ التمكُّن، فيستحق بالثلاثة[3] زيادة السلب ، وليس بَعْدَ مَنْعِ الصرفِ إلَّا البناءُ ، وفي قوله نَظَرٌ، وذلك لأنه لم يَقُمْ دليلٌ، كما ذكرنا، على عدلها ، ولا على علمية المصادر ، ولا على علمية جميع الأوصاف، بل قام على علمية بعضِها ، كما مضى ، ولو ثبت التأنيث في المصادر لم يؤثر بدون العلمية ، ولو سلَّمنا اجتماع الثلاثة فهو منقوض بنحو : أذربيجان ؛ فَإِنَّ فيه أَكثرَ من سببين، وبنحو : عُمَر، إذا سُمِّي به مؤنث ، فإنه، إذن ، مُعْرَبٌ اتفاقاً مع اجتماع التأنيثِ فيه، والعدل والعلمية .

وقيل : بُنيت لتضمن تاء التأنيث ، وبعد تسليم تقدير تاء التأنيث في المصادر ، فهو منقوض بنحو : هند، ودار، ونار، مما لا يُحصى .

---

(١) المستقصى في أمثال العرب ١/٤٦ .

(٢) الرمكة : الأنثى من البراذين . صحاح.

(٣) ط : بالثلثـة .

وقال المصنِّفُ[1] : لمشابهته نزال، فَوَرَدَ عليه نحو : سحاب وكهام[2] وجهام[3] ، من المعربات ، فضمَّ إلى الوزن العدل ، فَإِنِ ادَّعى العدلَ المحقَّقَ فما الدليلُ عليه ، وثبوت الفجور، وفاسقة، لا يدل على كون فَجَارِ وفَساقِ معدولين عنهما ؛ إذ من الجائز ترادُفُ لفظين في معنى ، ولا يكون أحدُهما معدولاً عن الآخر، وَإِنِ ادَّعى العدل المقدَّر ؛ لاضطرار وجودِهما مَبْنِيَّيْنِ ، إلى ذلك، كما ذكر لمنع صرف «عُمَر» وهو الظاهر من كلامه، فما الدليلُ على كون نَزَالِ الذي هو الأصلُ معدولاً، وقد قُلْنا قبل ذلك ما عليه، وَإِنْ قدر العدل في الأصل، أيضاً، فهو تكلُّفٌ على تكلف .

والأَوْلى أن يقال : بني قسم المصادر، والصفات، لمشابهتها لِفَعالِ الأمريّ وزناً ومبالغةً، بخلاف نحو : نبات ، وكلام، وقضاء، فإنه لا مبالغةَ فيها، وأَمَّا الأَعلامُ الجنسية، كَصَرَام، وحداد، فكان حقها الإعراب؛ لأن الكلمة المبنية إذا سُمِّي بها غيرُ لفظها وجب إعرابُها، كما إذا سُمِّي بأَيْنَ . شخصٌ، على ما يَجِيء في باب الأَعلام، لكنها بنيت ؛ لأنَّ الأعلام الجنسية أعلامٌ لفظية على ما يَجِيء في باب العلم، فمعنى الوصف (١٥٢ أ) باقٍ في جميعها، إذ هي أوصاف غالبة .

وَأَمَّا الأَعلامُ الشخصية ، كقَطامِ[4]، وحَذام[5]، فبنو تميمٍ جَرَوْا فيها على القياس بإعرابهم[6] لها غيرَ منصرفة، أَمَّا الإعراب فَلِعُرِيِّها عن معنى الوصفية، وأَمَّا عَدَمُ

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٠٠.

(٢) الكهام : السيف الكليل.

(٣) الجهام : السحاب لا ماءَ فيه.

(٤) من القطم، وهو القَصُّ. التخمير ٢/٢٦٨.

(٥) من الحذم، وهو القطع. نفسه ٢/٢٦٨.

(٦) التخمير ٢/٢٧١، «وإلّا ماكان آخرُه راءً، كقولهم : حَضَارِ لأحد المُحلفين، وجَعَارِ فإنهم يوافقون فيه الحجازيين، إلا القليل، كقوله :

ومَرَّ دهرٌ على وبارِ　　　فهلكت جهرةً وبارُ

بالرفع .

وقد ذكر هذا الرضيُّ في السطور التالية .

انصرافِها فلِما فيها من العلمية والتأنيث، وبناءُ أهلِ الحجاز[1] لها مخالفٌ للقياس، إذ لا معنى للوصف فيها حتى يُراعى البناء الذي يكون لها في حال الوصف، لكنهم رأوا أنه لا تَضَادَّ بين الوصف والعلمية من حيث المعنى، كما مَرَّ في باب مالا ينصرف، فَبَنَوْها بناءَ الأوصافِ وإن كانت مرتجلة، غيرَ منقولة عن الأوصاف، إجراءً لها مُجرى العَلَمِ المنقول عن الوصف؛ لأنه أكثرُ من غيره، أوْ نقول: أَجْرَوْا الأعلامَ الشخصية مُجرى الأعلامِ الجنسية في البناء، لجامع العلمية.

وقال المصنف[2]: هي معربةٌ غيرُ منصرفة عند بني تميمٍ، لاجتماع العدل والعلمية فيها، وينتقض ذلك عليه باجتماع العدل والوصف في نحو: فَساقِ عند[3] النحاة، والعدل والعلمية في: فَشاش[4] وفَياحِ ونحوهما من الأعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائها، وفي ادِّعاء العدل في الأقسام الأربعة نَظَرٌ، كما مضى.

وهذا مذهب الأقلّ من بني تميم، وأمَّا مذهب الأكثر منهم، وفصحائهم فإنهم يمنعون صَرْفَ الأعلام الشخصيةِ إلّا ماكان آخرُهُ راء، نحو حَضَارِ فإنهم يبنونه، وذلك لأن تقديري الإعرابِ والبناءِ في الشخصية مستقيمان لكن قد يرجِّح أحد التقديرين لغرض، وغرض تخصيص البناء بذي الراء: قَصْدُ الإمالة، إذ هي أمر مستحسن، والمصحح للإمالة ههنا: كسرة الراء، وهي لا تحصل إلّا بتقدير علة البناء؛ لأنه إذا أعرب ومنع الصرف لم يكسر، وإذا بني كسر دائماً، فإذا كان كذا، كان تقدير علة البناء للغرض المذكور أَوْلى من تقدير عِلَّةِ منع الصرف، وإن كان أيضاً، مستقيماً بالوضع، وأمَّا القليلُ من بني تميم، فقد جَرَوْا على قياسِ مَنْعِ الصرفِ في الجميع، دون قياسِ البناء.

---

(١) التخمير ٢/٢٧١.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٠١، وشرح الكافية ص ٧٧.

(٣) د: ساقطــة.

(٤) في التخمير ٢/٢٦٦: «وفي مَثَلِ فَشَاشِ: فُشِّيه مِن استهِ إلى فيه».

وقال المصنف[1] في القِسم الأخير، أي العَلَم الشخصي : إنَّ فيه عند أهلِ الحجاز عدلاً تقديرياً، أي ليحصل بذلك مشابهة هذا القسم لباب نَزَالِ، بالوجهين : العدلِ والوزنِ ، فيحصل موجب البناء، إذ لو اكتفى بالوزن لوجب بناء باب سَلاَم، وكلام، قال وإنما كان العدل تقديرياً ، إذ ليس لنا قاطمة، وحاذمة، عدل عنهما قطام وحذام، كما أنه ليس لنا عامر، المعدول عنه عُمَر، قال : وعند فصحاء بني تميمٍ في نحو : حضار : العدل التقديري والوزن ، وفي نحو قَطام : التأنيث والعلمية ؛ لأننا غيرُ مضطرينَ، لِمَنْعِ الصرف، إلى العدل ، إذِ الكفايةُ حاصلةٌ بالتأنيث والعلمية، قال : وبعضُهم يقدِّر فيه أيضاً، العدلَ ؛ لأنه من باب حضار، المضطر فيه إلى تقدير العدل، أي من باب العلم الشخصي، فيطرد تقدير العدل في جميع أفراد العَلَمِ الشخصي، لما[2] اضطروا في بعضه، أي ذي الراء، إلى هذا، وقد مَرَّ الكلام على تقدير العدلِ .

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٠٠، وشرح الكافية ص ٧٧.

(٢) د : لمن اضطر .

[الأَصـواتُ ، أنواعُهـا، وأحكامُها]

قوله[1] : «الأصوات : كل لفظ حُكِي به صوت ، أو صُوِّتَ به للبهائم» «فالأول ، كَغَاقِ ، والثاني ، كنخّ».

اعلم أن الألفاظ التي تُسَمِّيها النحاة أصواتاً، على ثلاثة أقسامٍ :

أَحـدُهـا : حكايةُ صوتٍ صادر، إمَّا عن الحيوانات العُجْم ، كغاق ، أو عن الجمادات، كطَقْ ، وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكيّ، وهذه الألفاظُ مركَّبةٌ من حروف صحيحـة، محركـة بحـركات صحيحة، وليس المحكي كذلك ؛ لأنه شِبْهُ المركب من الحروف ، وليس مركباً منها ؛ إذِ الحيواناتُ والجمادات لا تُحسن الإفصاح بالحروف إحسانَ الإنسانِ، لكنهم لما احتاجوا إلى إيراد أصواتها التي هي شبه المركب من الحـروف، في أثنـاء كلامهم ، أَعـطَوْها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة، لأنه يتعسر عليهم ، أو يتعذر، مثل تلك الأجراس الصادرة منها، كما أنها لا تحسن مثـل الكـلام الصـادر من جنس الأنس، إلاَّ في النادر، كما في الببغاء ، فأخـرجوها على أدنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين ، أُعني الحكاية والمحكي ، قضاء لحق الحكاية، أي كونها كالمحكي سواء، فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الأصوات .

وثانيها : أصواتٌ صادرةٌ[2] عن فم الإنسان غير موضوعة وضعاً، بل دالة طبعاً على معانٍ في أنفسهم ، كأُفّ، وتُفّ ، فإن المتكرِّه لشيء يُخْرِجُ من صدره صوتاً شبيهاً بلفظ «أف» ومن يَبْزُق على شيء مستكرِهٍ يصْدُرُ منه صوت شبيهٌ بلفظ «تُف». وكذلك «آه» للمتوجع أو المتعجب .

---

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٧ وما بعدها، والفوائد الضيائية ٢/١١٦ وما بعدها.

(٢) ط : خارجـة .

فهـذه وشبِهُها أصواتٌ صادرةٌ منهم طبعاً، كأحّ، لذي[1] السعال ، إلا أنهم لما ضمنـوهـا كلامهم لاحتياجهم إليها، نسقوها نسق كلامهم وحركوها بتحريكه[2]، وجعلوها لغاتٍ مختلفة، كما مَرّ من لغات : أُفّ ، وأَوه .

وثـالثُهـا : أصـواتٌ يُصَوَّتُ بها للحيوانات عند طلب شيءٍ منها : إمَّا المجيء كألفاظ الدعاء، نحو : جَوت، وقوس[3]، ونحوهما، وإماً الذهاب، كهَلَا، وهج ، ونحوهما، وإمَّا أمر آخر، كَسَأْ، للشراب ، وهِدَع للتسكين .

وهذه الألفاظُ ليست مما تخاطب به هذه الحيواناتُ العُجْمُ حتى يُقالَ : إنها أوامر أو نواهٍ، كما ذهب إليه بعضُهم ؛ لأنها لا تصلح لكونها مخاطبة لعدم فهمها للكلام، كما قال اللهُ تعالى : ﴿ كَمَثَلِ ٱلَّذِى (١٥٢ ب) يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ[4] إِلَّا دُعَآءً ﴾، بل كان أصلها أن الشخص كان يَقْصِدُ انقيادَ بعضِ الحيوانات لشيء من هذه الأفعال ، فيصوِّت لها إمّا بصوتٍ غير مركب من الحروف، كالصفير، للدابة عند إيرادها الماء، وغير ذلك، وإمَّا بصوت معين مركب من حروف معينة، لا معنى تحته، ثم يحرّضه، مقاروناً لذلك التصويت، على ذلك الأمر إمّا بضربه وتأديبه، وإما بإيناسه وإطعامه، فكان الحيوان يمتثل المراد منه ، إما رهبة من الضرب ، أو رغبة في ذلك البِرّ، وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب أو البرّ، إلى أن يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب أو البر؛ لأنه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب أو ضده ، فيمتثـل عقيب الصـوت عادةً ودُرْبَةً، فصار ذلك الصوت المركب من الحروف ، كالأمر والنهي ، لذلك الحيوان ، وإنما وضعوا لمثل هذا الغرض

(١) ط : الذي .

(٢) د ط : تحريكـه.

(٣) دعاء للكلب، وقيل : زجر له .

(٤) البقرة / ١٧١، ونصها :

﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ .

صوتاً مركباً من الحروف، ولم يقنعوا بساذج الصوت، لأنَّ الصوت من حيث هو متشابه الأَفراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج[1] سَهْلٌ، فلما كانتِ[2] الأفعالُ المطلوبةُ من الحيوانات مختلفة، أرادوا اختلافَ العلامات الدالَّةِ عليها، فركبوها من الحروف، وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدُّبِّ، والقِرْدِ، والكلب وغير ذلك.

هذا، وأنا لا أرى مَنْعاً من ارتكاب صيرورة هذه الأصوات المقارنة في الأصل للضرب أو البر، لَمَّا استغنى بها الطالب عنهما، أسماء أفعال بمعنى الأمر، كما ذهب إليه بعضُهم، فتكون أوامرَ ونواهي؛ لأن الله سبحانه وتعالى جعل العجماوات في فهم المطلوب من هذه الأصوات بمنزلة العُقَلاء، فلا بأس بأن تخاطَب، وتُكَلَّمُ بما تفهمه كالعقلاء.

ثم نقول: إنما سميت الأَقسامُ الثلاثةُ أصواتاً، وإن كان غيرها من الكلام أيضاً، صوتاً؛ لأن هذه، في الأصل: إما أصوات ساذجة كحكاية أصوات العجماوات والجمادات أو أصوات مقطعة معتمدة على المخارج لكنها غيرُ موضوعةٍ لِمَعَانٍ كالألفاظ الطبيعية، وكما يُصَوَّتُ به للحيوان، وهذه الأقسام الثلاثة ليست في الأصل كلماتٍ، إذ ليست موضوعةً، فَسُمِّيت باسم ساذج الصوت، فقيل[3]: أصوات، ثم جعلت الثلاثة بعد هذا الأصل؛ لاحتياجهم إلى استعمالها في أثناء الكلام، كالكلمات، فعاملوها معاملتَها، وألحقوها بأشرفِ الكلمات أي بالأسماء؛ لِيكون أدلَّ على دخولها في ظاهر أقسام الكلمات، فصرَّفوها تصريفَ الأسماء فأَدخلوا التنوينَ الذي هو من أخصِّ علاماتِ الأسماء في بعضِها نحو، غاقٍ، وأُفٍّ، والألف واللام في بعضها، وذلك إذا قصدوا لفظ الصوت لامعناه، كقوله: باسم الماء، وقوله: كما رعت

(١) ط: المخاوج.

(٢) ط: كان.

(٣) ط: فقبل.

بالجـوتَ ، فهو كقولك : أمرته باضرِب ، أي بهذا اللفظ ، وجعلوا معانيَ بعضِها معانيَ المصادر، فحينئذٍ ، إمّا أن تُعْرِبهَا إعرابَ المصادر، نحو : واهاً لك، أو، لا نحو : «أُفٍّ لَكُما»، فهذه الأصوات من الكلمات، كالنسناس من الناس ، صورتُها، صورتها وماهيتُها غير ماهيتِها؛ إذْ ليست موضوعةً في الأصل لمعنىً كالكلمات .

والتنوينُ فيما دخله : تنوينُ الإلحاق[1] ، وتنوينُ المقابلةِ[2] ، كما قيل في تنوين مسلمات .

وليس ماقـاله بعضُهم من أن تنوين نحو : غاقٍ للتنكير : بشيءٍ[3]؛ إذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه، ولا مَنْعَ أن نقول في تنوين نحو : صهٍ ، وإيهٍ ، مثل هذا لِما تَقَدَّم في أسماء الأفعال ، أن نحو صه ، كان صوتاً، ونستريح ، إذن[4] ، مما تكلفناه هناك لتوجيه التنوين ، على ماسبق، مِنَ الوجهين .

وإنـما بُنِيَتْ أسـماءُ الأصواتِ ، لما ذكرنا من أنها ليست في الأصل كلماتٍ قُصِدَ استعمالُها في الكلام، فلم تكن في الأصل منظوراً فيها إلى التركيب الذي هو مقتضى

(١) «وهو التنوين اللاحق لِإذْ في نحو «وانشقت السماء فهي يومئذ واهية»، والأصل فهي يوم إذ انشقت واهية، ثم حذفت الجملة المضاف اليها للعلم بها، وجيء بالتنوين عِوَضاً منها، وكسرت الذال للساكنين، وقال الأخفش : التنوين تنوين التمكين والكسرة إعراب المضاف إليه».

ظاهرة التنوين ص ٥١ .

(٢) «وهو كل تنوين لحق جمعَ المؤنث السالم في نحو عرفات، غرفات، مسلمات؛ لأنه جيء به ليكون في جمع المؤنث السالم موازناً للنون في جمع المذكر السالم في (مسلمون) . . . .».

الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٧٧ .

(٣) «ورد بأنه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير، حيث سمى به، واللازم باطل، كما جوز بعضهم كون تنوين المنكر للتمكين، لكون الاسم منصرفاً ، وللتنكير؛ لكونه موضوعاً لشيء لا بعينه».

حاشية الصبان ١/٦٦.

والصحيح أنه تنوين التمكين؛ لأن تنوين التنكير يكون في المبنيات فقط .

(٤) م ، د : ساقطة.

الإعراب، وإذا وقعتْ مركبةً، جاز أن تعرب ، اعتباراً بالتركيب العارض ، وهذا إذا جعلتَها بمعنى المصادر، كآها منك مثل «أفٍّ لكما»، إذا قَصَدْتَ ألفاظَها لا معانيَها، قال جَهْمُ بنُ العَبَّاس [1] :

٤٧٤ ـ تُرَدُّ بِحَيهَلٍ وعاجٍ وإنما من العاجِ والحَيَّهْلِ جُنَّ جنونُها

وقال : [2]

تداعَيْنَ باسمِ الشَّيبِ في مُتَثَلِّمٍ جَوانبُهُ من بَصرةٍ وسلامِ (٨)

وقالَ [3] :

دعاهُنَّ رِدْفي فارعَوَيْنَ [4] لصوته كما رُعْتَ بالجَوتِ الظِّماءَ الصواديا ـ ٤٧٣

---

(١) لم أجد له مرجعاً. وقال البغداديُّ : «ولم أرَهُ إلَّا في شرحه (شرح الرَّضي)، ولا أعرف جَهْماً مَنْ هو ؟ والله أعلم» «على أن اسم الصوت إذا قصد به لفظه أعرب كما في البيت ، فإن (عاج)»، وهو زجرٌ للإبل لِتُسرع، لمّا قُصِد لفظهُ أعرب بالجر والتنوين أولاً ، وبالجر والتعريف ثانياً. أي إنها تُرَدُّ بمجرد ذكر هذه الكلمة، وهي اسم فعل كما تقدم».

الخزانة ٦/٣٨٧، ٣٨٨ ط . هارون.

(٢) سبق تخريجه صفحة ٥٩ من القسم الأول!!

(٣) عُوَيف القوافي بن معاوية بن حِصن بن حُذيفة (ألقاب الشعراء لمحمد بن حبيبَ ٢/٣٠٩ ضمن نوادر المخطوطات).

وهو شاعر مُقِلّ من شعراء الدولة الأموية، من ساكني الكوفة، وبيته أحد البيوتات المتقدمة الفاخرة في العرب ، وإنما قيل له عويف القوافي لقوله :

سأكذِب مَنْ قد كان يَزْعُمَ أنّني إذا قلت قولاً لا أُجيد القوافيا

الخزانة ٦/٣٨١، ٣٨٤ هارون، والمفصل ١٦٦ ؛ وفيه : «والشاهد فيه دخول أداة التعريف على اسم الصوت، وهو (جَوْت)، والمعنى أنَّ رديفه دعا النسوة فارعَوْين لصوته، ورجعن إليه ، كما لو دعوت إلى الشرب الإبلَ، فالتففن وتضامن للشرب».

وابن يعيش ٤/٧٥، ٨٢، البيان والتبيين ١/٣٧٤، الأغاني ١٧ /١٠٧.

(٤) من م.

على الحكـاية مع الألف واللام ، وتقول : زجرته بهيدَ وبهيدٍ، وهذا كما تقول ، في الكلمات المبنية إذا قصدت ألفاظها[1]

ليت شِعري وأين مني ليتٌ إنَّ ليتاً وإنَّ[2] لوّاً عناءُ

و : لا يُحدُّ الله بأيْنَ ، ولا بأينٍ على ما يَجِيءُ في الأعلام إنْ شاء الله تعالى .

والإعـرابُ مع الـلام أكثـرُ من البناء نحو : من العاج والحيهلِ بالجر، وباسم الشِّيب ؛ لكونها علامةَ الاسمِ الذي أصله الإعراب، وهذا كما يُحكى عن بعض البغداديين : كل الأينَ وكل الأينِ مُعْرَباً ومبنياً، مع اللام ، ومثله : ما يُحْكَى أَنَّ الخليلَ قال لأبي الدُّقَيْش : هل لك في ثريدة كأَنَّ وَدَكَها عيونُ الضياونِ ، فقال : أَشَدُّ الهَلِّ[3] ، معربا، والألف واللام لا توجب (١٥٣ أ) الإعرابَ، بدليل : الآن ، والذي ، والخمسة عشر، وأمّا إذا أدخلت التنوين في هذه الأسماءِ ، فإن قصدتَ بها ألفاظَها، كقوله ، بحيهلٍ وعاجٍ[4]، فإعرابُها واجبٌ ؛ لأنه ، إذَن، تنوينُ التمكين، وإنْ أدخلتـه مِن غير هذا القصد ، كما في : غاقٍ ، وصهٍ فهي مبنيةٌ ؛ لأنه تنوينُ الإلحاقِ والمقابلةِ، لا تنوينُ التمكُّنِ، كما مَرَّ .

هذا هو الكلام عليها اجمالاً ، وأما الكلام عليها تفصيلاً، فنقول : من الأصوات التي هي حكاية عن أصوات الإنسان ، أو العجماوات ، أو الجمادات : طِيخ، وهو حكـاية صوت الضاحك، وعِيط : حكاية صوت الفِتْيان إذا تصايحوا في اللَّعِب،

---

(١) قائل البيت أبو زبيد الطائي (ديوانه ٢٤)، وسبق تخريجه .

(٢) د، ط : «إنَّ لَوّاً وإنَّ ليتاً عناء».

(٣) «قال أبوعلي : إنما أدخل الألف واللام في «الهَلّ»؛ لأن سيبويه يقول : إنّ هَلْ، وقد وسوف ، وجميع هذه الحروف معارف . . . » (تفسير أرجوزة أبي نواس ص ٢٠٨، ٢٠٩ ط ٢).

وفي هامش ٢ من ص ٢٠٨ : «كل حرف أداة إذا جعلتَ فيه أَلِفاً ولا ماً، صارَ اسْماً فقُوِّيَ وثُقِّلَ». وانظر سيبويه ٢٦٣/١ - ٢٦٦ .

(٤) عاج : زجر للناقة .

وغاقِ بكسر القاف، وقد ينون ، وهو صوت الغراب ، وشِيب : حكاية صوت مشافر الإبِل عند الشُّرْبِ .

ومنهـا : ماءِ، بميم ممالة وهمزة مكسورة بعد الألف ، وقيل : هو بهمزةٍ ساكنة وميمٍ مفتوحة : صوت الظبية إذا دَعَتْ ولدَها .

وطاقِ ، بكسر القاف ، وطَقْ ، كلاهما حكاية صوتِ وَقْعِ الحجارةِ بعضِها على بعضٍ ، وقَبْ : حكايةُ وَقْعِ السيفِ على الضريبة .

ومن الأصـوات التي يُصَـوَّتُ بها للبهائم : هَلاَ لزجر الخيل ، أي تَوَسَّعي في الجَرْيِ ، وقد تزجر به الناقة أيضاً، وعَدَسْ : لِزَجْرِ البَغْلِ ، وقد سُمِّيَ به بغل، وفي قوله[1] :

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليكِ إمارةٌ   نَجَوْتِ وهذا تَحملين طَليقُ - ٤٢٨

زجرٌ، وليس باسم البغل ، وإلاّ لم يسكن آخره، إلاَّ أن يقال : أجرى الوصل مُجرى الوقفِ .

وَهِـيـدَ : زجر للإبل، بكسر الهاء وفتحها ، وكذلك الدال بلا تنوين، ففيه أربع لغات ، وهَادَ بفتح الدال ، بمعناه، وقد أعربها[2] الشاعرُ لما قصد اللفظ فقال[3] :

---

(١) يزيد بن ربيعة بن مفرّغ الحِمْيَري (ديوانه ١١٥)، وسبق تخريجه.

(٢) أي أعربها بالرفع على جعل الأول نائب فاعل يقال ، والثاني معطوفا عليه . (الخزانة ٦/٣٨٩ سطر ٦).

(٣) ابن هَرْمَة، كما في ابن يعيش ٤/ ٨٠، لكن البيت الذي في شعر ابنِ هَرْمَةَ (ديوانه ١٠٥) ليس على الوجه الذي ذكره، فإنّ أول القصيدة :

اربَعْ علينا قليلاً أيُّها الحادي   قَلَّ الثواء إذا نَزَّعْتُ أوتادي

وبيته هكذا :

إني إذا الجارُ لم تُحفظ محارمُهُ   ولم يقل دونه هيدٍ ولا هادِ

انظر الخزانة ٦/٣٨٩ ط . هارون.

الشاهد فيه أن الشاعر لمّا قصد لفظ (هيد)، و (هاد) أعربها بالرفع على جعل الأول نائب فاعلِ (يقال)، والثاني معطوفاً عليه .

٤٧٥ ـ حتى استقامت له الآفاقُ طائعةً فما يُقالُ له هِيدُ ولا هادُ

أي : لا يُمنع من شيء ، ولا يُزجر عنه ، ويقال : أتاهم فما قالوا له : هيدِ ولا[1] هاد ، أي لم يسألوه عن حاله .

وسَعْ ، وجَهْ ، لزجرها، وقد يقال للسَّبُعِ أيضاً : جَهْ .

وحَوْب ، مثلث الباء ، بتنوين ودونه ، زجرٌ للإبل أيضاً ، وكذا : حاي وعاي بياء مكسورة بعد الألف ، منونة وغير منونة . وحاءِ وعاءِ بهمزة مكسورة بعد الألف منونة وغير منونة ، وقد يُقصران ، ويقال إذا بنيتَ الفعلَ منهما : حاحيت وعاعيت بإبدال الألف ياءً ، وأصلُهما : حَاحَىٰ وعاعَىٰ ، كما تقول : لا لَيْتَ ، لمن أكثر من قول : لا ، لا.

وتقـول جِي ، وجَـوتَ : دعـاء لها إلى الشرب ، وحَـلَ : زجـر للناقة وكذا : هَيْـجِ . بفتح الهاء وكسر الجيم أو سكونها ، وكذا عاج : بكسر الجيم منوناً وغير منون[2] ، وهِدَع : تسكين لصغار الإبل إذا نَفَرَتْ ، ودَوه : بكسر الهاء وقد تسكن : دعـاء للرُّبَـع[3] ، ونَخَّ بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحة أو المكسورة، وقد تخفف مسكنـة : صوت إنـاخـة البعـير، وكذا ؛ هِيخ ، وإيخ ، بكسر أولهما ، ويجوز في الخاءَيْنِ : الكسرُ والسُّكُونُ .

ويقال لزجر الغنم : إسْ مكسورة الهمزة ساكنة السين ، وكذا : هِسْ وقيل بضم الهـاء وفتح السين المشدَّدة، وكذا : هَج ، بفتح الهاء ، وسكون الجيم ، ويقال ، أيضاً ، في تسكين الأسدِ والذئب والكلب وغيرها، وقد تكسر الجيم منونة ، وكذا،

---

(١) ط : هيدمالك.

(٢) في ط : بعد قوله غير منون : «وحب بسكون الباء وكسرها منونة زجر للجَمَل ، وكذا جاء مكسورة الهاء منوناً وغير منون».

(٣) الرُّبَع : ما ينتج في الربيع، وهو أول النتاج، وما ينتج في آخر النتاج فهو هُبَع .

هجا ، وقَعْ ، وقاع ، لزجر الغنم أيضاً ، وبُسْ : دعاء لها ، بضم الباء وسكون السين ، وقيل : السين مفتوحة مشدَّدة ، وثِيء ، بكسر الثاء ، وقيل بفتحها وسكون الهمزة : دعاء لِلتَّيْسِ عند السفاد، وحج ، وعه ، وعِيز بكسر العين والزاي ، ورُوي فتح العين : زجر للضَّأن وسَأْ ، وتشوء ، للحمار المورَد ، وعَوه ، دعاء للجحش ، وهي دعاء للفرس ، ودَج : صياح الدجاج ، وقوسْ : زجر الكلب ، بسكون السين ، وقس دعاء له ، ودَهْ ، بفتح الدال وسكون الهاء أو تشديدها : زجرٌ مطلقاً ، بمعنى اضرِبْ ، وأصله فارسيٌّ .

وقد جعلت بمعنى مُرَاعىً أصلها في البناء في قولهم :[1] :

٤٧٦ - «إلَّا دَه فلا دَهِ»

وَمِنَ الأصواتِ الدالَّةِ على أحوال في نفس المتكلم : وَيْ ، وهي للتندم ، أو للتعجب وقد ذكرنا في المفعولِ المطلق أن «وَيْلَ» عند الفَراء[2] ، أصلُه «وَيْ[3]» وأن اللام كان حرفَ جرٍ ، وكان الأصل : وَيْ لك ، أي عَجَبٌ لك ، ثم كَثُرَ استعمالُه معه حتى ركب معه وصار لام الفعل ، وصار : ويلك كقولك : ويلاً ووَيْلٌ .

ومذهبُ غيرِهِ[4] أَنَّ «ويل ، وويح ، وويس ، وويب» : كلماتٌ بِرأسها بمعنى الهَلَاك ، وأنها مصادرُ لا أفعالَ لها .

---

(١) روى ابن الأعرابي «إلَّا دَهْ فلادَهْ» ساكن الهاء ، ويروى أيضاً «إلَّا دِهِ فلا دِهِ» أي إن لم تعط الاثنين لا تعط العشَرة ، قال أبوعبيد : يضربه الرجل يقول أريد كذا ، وكذا ، فإن قيل له : ليس يمكن ذا ، قال : فكذا وكذا ، وقال الأصمعي : معناه إن لم يكن هذا الآن ، فلا يكون بعد الآن ، وقال : لا أدري ما أصله ، قال رؤبة :

وقُوِّلَ إلَّا دَهِ فلا دَهِ　　　وحَقَّةٌ ليست بقول التُّرَّةِ

مجمع الأمثال ١/٤٥ط . دار الباز، مكة المكرمة سنة ١٩٥٥م .

(٢) معاني القرآن ٢/٣١٢ .

(٣) ط : وال .

(٤) ابن الحاجب . الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٣٨ ، وانظر التبصرة والتذكرة ١/٢٦١ ، ٢٦٢ .

وقـولُهم : ويُلِمِّـه، يروى بكسر الـلام وضمها ، فالضم على وجهين : إمَّا أن يقـال : الأصـل[1] ويلُ أُمِّه، مبتدأ محذوف الخبر ، أي : هَلاكُها حاصلٌ ، أي : أهلكها الله ، وهذا كما يقال في التعجب : قاتله الله ، فإنَّ الشيءَ إذا بلغ غايتَه : يُدْعَىٰ عليه ، صَوْناً[2] له عن عين الكمال[3] ، كما قالَ[4] :

٤٧٧ ـ رَمَىٰ اللهُ في عَيْنَيْ بُثَيْنَةَ بالقَذَىٰ   وفي الغُرِ[5] من أنيابها بالقوادحِ

وقولهم : قاتله الله من شاعر، فحُذفتِ الهمزةُ على غير القياس تخفيفاً، لما صار: ويلمه ككلمة واحدة مفيدة لمعنى : عجباً .

وإمَّا أن يقال : أصله : وَيْ لأمه ، أيْ عجبا لهاً، أيَّ ولدٍ وَلَـدَتْ ، فنقل ضمة الهمزة إلى اللام المتحركة على غير القياس ، وحذفت الهمزة تخفيفاً لقصد التركيب المذكور .

---

(١) قال جُبَيْهَاء الأشجعي :

وَوَيْلُ امِّها، كانت غبوقةَ طارقٍ   تَرَامى به بِيدُ الإكامِ ، القراوحُ

(كتاب الاختيارين ٥١١، وانظر شرح الشافية ٢/٢٦٣).

(٢) د ، ط : صوتا.

(٣) أي حسد الشيء الكامل (الخزانة ٦/٣٩٨ حاشية رقم (٢)).

(٤) جميل بُثَيْنَة (ديوانه ٥٣).

الخزانة ٦/٣٩٨ هارون، الخصائص ٢/١٢٢، سمط اللآلي ٧٣٩، الزاهر ١/٣٢١، ٢/٥٣ .

ومعنى قوله : رمى الله في عيني بثينة . . . سبحان الله، ما أحسنَ عينيها. من ذلك قولهم : قاتل الله فلاناً ما أشجَعَهُ ! .

و(أنياب القوم) : ساداتهم (الزاهر ١/٣٢١)، أي رمى الله الفساد والهلاك في سادات قومها؛ لأنهم حالوا بينها وبين زيارتي. والباء في (بالقَذَى) : زائدة، و (في الغُرِّ) معطوف على قوله : (في عَيْنَيْ)، والأنياب جمع ناب، والقوادح جمع قادح ، وهو السواد يظهر في الأسنان.

الشاهد فيه على أن الشيء إذا بلغ غايته يُدعى عليه ، صَوْناً له عن عين الكمال كما هنا.

(٥) م ، د : الشُّنْب ، وفي ط : العزّ.

والكسر على أنَّ أَصْلَهُ : وَيْ لأُمِّه ، فحذفت الهمزة على غير القياس مع صِحَّتِها .

وأَمَّا نحو : ويكأن. نحو

﴿ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ (1) ٱلرِّزْقَ . . . ﴾ ،

فهو عند الخليل[2] وسيبويه : وَيْ التي للتعجب ، ركبت مع «كَأَنَّ» مثقلة ، كما في الآية ، أو مخففة ، كما في قوله[3] :

٤٧٨ - وَيْ كَأَنْ من يكنْ له نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ ، ومَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

وفي هذا القول نوعُ تَعَسُّفٍ في المعنى ؛ لأن معنى التشبيه غير ظاهر في نحو قوله تعالى :

﴿ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ﴾ ،

إلى قوله :

﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ ،

وفي قوله :

وَيْكَأَنْ مَنْ يكن له نَشَبٌ .

---

(1) القصص /٨٢، والآية بتمامها :

﴿ وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ ،

(2) الكتاب ١/ ٢٩٠ بولاق، معاني الفراء ٢/ ٣١٢، الجَنَى الداني ١٤١، إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٥٥٩.

(3) هو زيد بن عمرو بن نفيل. سيبويه ١/ ٢٩٠، و ٢/ ١٧٠ بولاق، والخزانة ٦/ ٤٠٤ هارون ، والخصائص ٣/ ٤١، ١٧٠، والمحتسب ٢/ ١٥٥، ومعاني الفراء ٢/ ٣١٢، وابن يعيش ٤/ ٧٦ حاشية رقم (١)، والبحر ٧/ ١٣٥، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٣١٤. الشاهد فيه أن وَيْ كأن ، عند الخليل وسيبويه مركبة مِن وَيْ التعجبية، وكأنْ المخففة من الثقيلة . . .

وقال الفراء[1] : وَيْ ، كلمة تعجب ، ألحق بها كاف الخطاب ، كقوله[2] :

٤٧٩ ـ ولقد شَفَى نفسي[3] وأبرأ سُقْمَها قِيلُ الفوارسِ ويك عَنْتَرُ (١٥٣ب) أَقْدِمِ

أي : ويلك[4] ، وعَجَباً منك، وضُمَّ إليها «أن» ومعنى «وَيْكَأَنَّه لا يُفْلِحُ الكافرون» ، أَلَمْ[5] تَرَ ، كَأَنَّ المخاطَب كان يَدَّعي أنهم يفلحون فقال له : عجباً منك، فَسُئِل : لِمَ تتعجب منه ، فقال : لأنه لا يُفْلِحُ الكافرون ، فَحَذَفَ حَرْفَ الجَرِّ مع أَنَّ كما هو القياسُ، واستدل على كونه بمعنى : أَلَمْ تَرَ ، بأن أعرابية سألت زوجَها : أين ابنُكَ، فقال : وَيْكَأَنَّهُ وراءَ البيت ، أي : أَلَمْ تَرَيْ أنه وراءَ البيت ، ثم لما صار معنى «وَيْكَأَنَّ» : أَلَمْ تَرَ ، لم تغير كاف الخطاب للمؤنث والمثنى والمجموع ، بل لزمت حالة واحدة .

وهذا الذي قاله الفَرَّاءُ أقربُ من جهة المعنى[6] .

---

(١) معاني القرآن ٢/٣١٢. وعند الكسائي : (ويلك) فحذفت اللام وبقيت (ويك). الجنى الداني ص ١٤١، والخصائص ٣/ ١٧٠.

(٢) عنترة (ديوانه ٢١٩ ط. سعيد مَوْلَوي، دمشق)؛ وفيه: قول بدل قيل، وقَدِّم بدل أَقْدِمِ .
الخزانة ٦/٤٢١ هارون، معاني الفراء ٢/٣١٢، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣١٣ تحقيق د. قباوة، بيروت، دار الآفاق سنة ١٩٨٠م. الشاهد فيه أن الفراء قال : وَيْ في ويكأنه، كلمة تعجُّب ألحق بها كاف الخطاب، كقوله: ويك عنتر، أي: ويلك وعجباً منك.

(٣) ليس في ط ، د.

(٤) في شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣١٣ : « . . . وقال بعضُهم: معناه ويلك وهذا خطأ؛ لأنه كان يجب على هذا أن يقرأ «ويك إنه» كما يقال : وَيْلَك إنه، وويحك إنه . على أنه قد احتُجَّ لصاحب هذا القول بأن المعنى : ويلك اعْلَمْ أنه لا يُفلح الكافرون. وهذا أيضاً خطأٌ، من جهات : إحداها حَذْفُ اللام مِنْ «وَيْلَكَ»، وحذف «اعْلَمْ»؛ لأن مثل هذا لا يُحذف؛ لأنه لا يُعرف معناه.
وايضاً فإن المعنى لا يَصِحُّ ؛ لأنه لا يُدْرى مَنْ خاطبوا بهذا . . . والأحسن في هذا ما رَوَى سيبويه عن الخليل، وهو أنّ «وَيْ» منفصلة، وهي كلمة يقولها المتندِّم . . .». وانظر المُشكل ٢/١٦٥.

(٥) في معاني القرآن للأخفش ٢/٤٣٤: «والمفسِّرون يُفسِّرونها: أَلَمْ تَرَ أَنَّ الله».

(٦) في مُشكل إعراب القرآن لمكي بنِ أبي طالب ٢/١٦٥ : « . . .وقال الفراء : «وَيْ» متصلة بالكاف، وأصلها : =

ومن هذا النوع : أف ، وأوهً ، وقد ذكرناهما في أسماء الأفعال .

ومنه : حَسِ ، بفتح الحاء وكسر السين ، كلمة يقولها الإنسان إذا أصابه بغتةً ما يمضُّه ويُوجِعُهُ، كالحجرة والحزَّة .

ومنـه : بخ ، وهي كلمة تقال عند الإعجاب والرِّضى بالشـيء ، وتكرر للمبالغة فيقـال : بخ بخ ، فإن وصلتـه، خففته ، ونونته مكسور الخاء ، وربَّما شُدِّدَ منوناً مكسوراً ، قالَ الشاعرُ[1] وقد جمعها :

٤٨٠ - رَوَافِدُهُ أكرمُ الرافداتِ بَخٍ لك بخٍ لبحرٍ خِضَمّْ

وإذا بُيِّنَ باللام ، فهو مستعملٌ استعمالَ المصادرِ، كما مَضَىٰ .

وحكى ابْنُ السِّكِّيت[2] : بهٍ بهٍ ، بمعنى : بخٍ بخٍ .

ومنـه : إخٍّ بكسر الهمزة وفتحها وخـاء مشددة مكسورة ، وكذا : كِخٍّ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله[3]:

٤٨١ - وصار وَصْلُ الغانياتِ أُخًّا[4]

ويروى : كخا، كالمصدر، فأعربه، وهو مصدر بمعنى المفعول ، أي مكروها .

ومنـه : طِيخ ، حكـاية صوت الضاحك ، وشِيب : صوت مشافر الإبل عند

ويلك إنَّ الله ، ثم حذف اللام ، واتصلت الكاف بـ «وَيْ» ؛ وفيه بُعْدٌ في المعنى والإعراب ؛ لأن القوم لم يخاطبوا أحداً؛ ولأن حذف اللام من هذا لا يُعْرَفُ ، ولأنه كان يجب أن تكون «إنَّ» مكسورة؛ إذ لا شيءَ يُوجِبُ فتحهَا» .

(١) لم أهتدِ إلى قائله. الخزانة ٦/٤٢٤ هارون، ابن يعيش ٤/٧٩.

(٢) الإبدال ص ١٢٨ [مجمع اللغة العربية، القاهرة ١٩٧٨م]؛ وفيه : «ويقال بَخْ بَخْ ، وبَهْ بَهْ : إذا تَعَجبْتَ من الشيء .

(٣) العَجَّاج (ملحقات ديوانه ٧٦)، وقبله : وانثنتِ الرِّجْلُ فكانت فَخًّا الخزانة ٦/٤٢٦ هارون، المفصل ١٦٥، ابن يعيش ٤/٧٥، ٧٩، مجالس ثعلب ٢/ ٣٨٣ ط ٤ .

والشاهد فيه : أنَّ (أخًّا) اسمُ فِعْلٍ ، يُقال عند التكرُّه، لكنه هنا جعله كالمصدر، فَأَعْرَبَهُ .

(٤) د : ساقطــة

الشُّرْب ، وعيط ، صوت الفِتْيان إذا تصايَحُوا في اللَّعِبِ ، كُلُّها مكسورة الآخر.

ومنه : مِضٍّ[1] بكسر الميم والضاد على المشهور، ونُقِلَ في ضاده الفَتْحُ ، وهو اسم صوت يخرج عند التمطق بالشفتين ، أي التصويت بانفراجِ إحداهما عن الأخرى ، عند رَدِّ المحتاج ، وليس الردُّ بمثله ردَّ إياس بالكلية، بل فيه اطماعٌ ما ، من حيث العادةُ، ومن ثمة قيل : إن في : «مِضّ» لَمَطْعَماً .

ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق، مما يمكن أن يُرَكَّبَ من شكله وشِبهه كلمةٌ، صيغت كلمة، وهي «مِضّ» وسُمِّي الصوتُ بها فصار «مِض» كالحكاية عن ذلك الصوت ، فَبُنِيَ بناءَ سائرِ الحكايات عن الأصواتِ .

(١) أنظر المفصل ص ١٦٤ .

[المُرَكَّباتُ : معنى المركَّبِ ، وصُوَرُ التركيبِ]

قَوْلُهُ : «المركبات[1] : كُلُّ اسمٍ من كلمتين ليس بينهما نِسْبَةٌ .

لا يُطلب في الحَدِّ العُمومُ، فلا حاجةَ إلى قوله «كل»، وإنما يُطلب فيه بيانُ ما هيَّة الشيء ولم يكن قوله «اسم» أيضاً محتاجاً إليه ، كما في سائر الحدود المتقدمة؛ لأنه في قِسم الأسماء، ولعله ذكره لبيان الوحدة ، أي : اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين، وليس من هذا الوجه ، أيضاً، محتاجاً إليه ؛ لأن المشهورَ أَنَّ أقسامَ الاسمِ والفعلِ والحرفِ المذكورةَ في أبواب النحو : كلماتٌ مفردةٌ .

وقولُهُ : «من كلمتين»، أي حاصل من تأليفهما[2]، وإنما قالَ : كلمتين، ليدخل فيه المركبُ مِنِ اسمين، ومن فِعْلَيْنِ ، ومن حرفين ، ومن اسمٍ وفعلٍ ، أو حرفٍ، ومن فعلٍ وحرفٍ .

قولُهُ : «ليس بينهما نِسْبَةٌ» أي ليس قبل العلميَّة بينهما نسبة، قال : إنما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف إليه ، والجملة المسمَّى بها ؛ لأنَّ بين جُزْأَيْهما نسبةً قبل العَلَمية، وليسا بِمُبَيَّنٍ بعد التسمية بهما، وكلامنا في المركبات المبنيَّة، أَمَّا المضاف والمضاف إليه فظاهرٌ، عَدَمُ بنائِهما بالتركيب، وأَمَّا الجملةُ فلا توصف قبل العَلَمية، لا بالإعراب ولا بالبناء؛ لأنهما من عوارض الكلمة لا الكلام، وأَمَّا بعد العَلَمية فهي محكية اللفظ، على ما يَجِيءُ، فلا يطلق عليها أنها معربةٌ في الظاهرِ أو مبنية، لاشتغالِ حرفها الأخيرِ بالحركة التي كانت عليه[3]، إعرابية أو بنائية، أو بالسكون الذي كان كذلك .

---

(١) م ، د : المركب . انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٨، والفوائد الضيائية ٢ / ١١٩ .

(٢) م : تأليفها .

(٣) د : ساقطــة .

وقد خرج عن هذا الحَدِّ بعضُ المحدود ؛ لأنَّ المركب المقدر فيه حرف العطف نحو خمسة عشر، أو حرف جر ، نحو : بَيْتَ بَيْتَ : بين جزأيه[1] نسبة ما، وهي نسبة العطف وغيرهِ، ولا يدخل في هذا الحَدِّ إلا مارُكِّبَ لِأجْلِ العَلَمية، أو كان مركباً قبلَها .

ثم اعلم أنَّ[2] المركب على ضربين، وذلك لأنه إما مركبٌ للعلمية، أو كان مركباً قبلها، والأولُ على ضربين : وذلك لأنه إما أن يكون في الجزء الأخير قبل التركيب سببُ البناء ، أوْ[3] لا ، فإن كان، فالأَوْلى والأشهر : إبقاءُ الجزء الأخير على بنائه ؛ مراعاةً للأصل ، ويجوز إعرابُه إعرابَ مالا يَنْصَرِف، ويجوز ، أيضاً، لكنْ على قِلَّةٍ : إضافةُ صَدْرِ المركب إلى الأخير، تشبيهاً لهما بالمضاف والمضاف إليه تشبيهاً لفظياً، كما جاءت في «معد يكرب» كما يَجِيءُ، فَيجيء في المضاف إليه : الصرفُ والمَنْعُ ، كما يَجِيءُ، ولا يستنكر إضافة الفعل والحرف، ولا الإضافة إليهما ؛ لأنهما خرجا بالتسمية عن معناهما، المانع من الإضافة .

هذا هو القياس ، على ما قيل ، وإن لم يسمع في نحو : سيبويه الإضافة . وأمَّا الجزء الأولُ، فواجبُ البناءِ إن لم يضف إلى الثاني ؛ لكونه مُحتاجاً إلى الثاني ، فيشابه الحرف ، فَيُبنى على الفتح إن كان مُعْرَباً في الأصل أوْ مبنياً على غير الفتح ، ويجوز حكايةُ حَرَكاتِ المبني وإبقاؤه على حركته أي حركة كانت ، أو سكونه[4]، وهذا النوع تِسْعَةُ (١٥٤ أ) أقسامٍ : لأن الثانيَ إمَّا اسم والأول اسم ، نحو سيبويه، أوْ فعل نحو : جاءَ وَيْه ، أو حرف نحو : مِن وَيْه ، وإمَّا فِعْلٌ خالٍ من الضمير، والأول اسم، نحو : أنا ضرب ، أو فعل نحو: خرج ضرب، أو حرف، نحو : مِن ضَرَبَ ،

(١) م، د : جزئيه، وفي ط : جزئية.

(٢) في ط : أن العلم المركب,

(٣) ط : أولى .

(٤) د ، ط : وسكونه .

وإما حرف، والأول اسم ، نحو : أينَ مِن ، أو فعل نحو : ضرب مِن، أو حرف نحو : عَن مِن .

وإن لم يكن في الأخير قبل التركيب سببُ البناء، كمعد يكرب، وبعلبك، فالأولى بناءُ الجزء الأول، لِما ذكرنا من احتياجه إلى الثاني ، وجعل الثاني غيرَ منصرفٍ ، وقد يُبنى الثاني، أيضاً، تشبيهاً بما تضمَّن الحرفُ، نحو خمسة عشر؛ لكونهما ، أيضاً، كلمتين : إحداهما[1] عقيب الأخرى، وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه ، أيضاً كذلك، وقد يُضاف صَدْرُ هذا المركب إلى عجزه ، فيتأثر الصدرُ بالعوامل مالم يعتلَّ، كمعد يكرب، فإن حرف العلة يَبقى في الأحوال ساكناً، وللعجز، حينئذ، ماله مفرداً من الصرف وتركه، وبعضُهم لا يصرِف المضافَ إليه وإنْ كان قبل التركيب منصرفاً، اعتداداً بالتركيب الصوري ، كما اعتد به في إسكان ياء معد يكرب وهو ضَعيفٌ مبنيٌ على وَجْهٍ ضعيف، أعني على الإضافة، أَمَّا ضَعْفُهُ فلأَنَّ التركيب الإضافيَّ غيرُ مُعْتَدٍّ به في مَنْعِ الصرف، وَأَمَّا ضَعْفُ الإضافة ، فلأنها ليست حقيقةً، بل شبه المضاف[2] والمضاف إليه تشبيهاً لفظيا من حيث هما كلمتان إحداهما عقيب الأخرى، ولو كان مضافا حقيقةً[3] لا نتصب ياء معد يكرب، في النصب .

والثاني : أي الذي كان مركباً قبل العَلَمية، على ضربين : وذلك أنه إمّا أن يكون الجزء الثاني قبل العَلَمية معرباً مستحقاً لإعراب معينٍ لفظاً أَوْ تقديراً، أَوْ، لا، فإن كان، وجب إبقاؤه على ذلك الإعراب المعينَّ، وكذا يبقى الجزء الأول على حاله من الإعراب المعينَّ إنْ كان له قبل ذلك، كما في الجملة الاسمية والفعلية إذا كان الفعل معرباً، أو من الإعراب العام، إن كان كذلك قبل العلمية كما مَرَّ في المضاف والمضاف إليه، نحو : عبدالله ، والاسم العامل عمل الفعل ، نحو : ضربٌ زيداً

---

(١) ط : أحديهما.

(٢) ط : بالمضاف.

(٣) د ، ط : حقيقية.

وحسنٌ وجهُهُ، ومضروبٌ غلامُهُ ، كل ذلك، احتراماً لخصوص الإعراب أو عمومه، وإن لزم منه دَوَران الإعراب على آخر الجزء الأول ، الذي هو كبعض الكلمة، وكذا يترك الجزء الأول على البناء إنْ كان في الأصل مبنياً، كما في الفعلية إذا كان الفعل مبنياً، وكما في : سيضرِب، وسوف يضرِب، ولن يضرِب ولم يضرِب، وكذا في نحو : أزيد، وهل زيد، و : لَزَيْدٌ؛ إذِ الأسماءُ بعد هذه الأحرفِ مبتدأةٌ[1] في الظاهر.

قال[2] سيبويه : المسمَّى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجبُ الحكايةِ؛ إذِ العاطفُ إمَّا عاملٌ، أوْ كالعاملِ ، على ما مَرَّ في باب التوابع ، وكذا كل اسمٍ معَمولٍ للحرف، نحو : إنَّ زيداً، وما زيدٌ، وَمِنْ زَيدٍ، إلَّا أنَّ حرف الجر فيه تفصيلٌ، وذلك أنه لا يخلو أن يكون أُحادياً أوْ، لا ، فإن كان، فعند سيبويه والخليل، فيه الحكايةُ لا غيْرُ، إذْ لا يجوز جَعْلُهُ كالمضاف كما في الثنائي والثلاثي ، وقال الزجاج : يَجوزُ جَعْلُهُ كالمضافِ بِأَنْ تزيد عليه حرفين[3] من جنس حركته مدغماً أحدَهما في الآخر، وتعربه إعراب المضاف كما تزيدهما عليه إذا سَمَّيْتَ به وهو مفرد[4]، كما يَجِيءُ في باب العَلَمِ .

هذا قولُه : والأَوْلى أَنْ تزيدَ حَرْفَاً ؛ لأن الحرفين إنما زِدتَهما عليه في حال الإفراد، لِئَلَّا يَسْقُطَ حَرْفُ اللِّينِ للساكنين فيبقى المعرب على حرف، ومع الإضافة، لا تنوين حتى يَلتقيَ ساكنان .

وإنْ كان على حرفين، فعند الخليل، وهو ظاهرُ مذهبِ سيبويه[5]، أنه يجب إعرابُ

---

(١) أي مبدوء بها الكلام، وليس المراد المعنى الاصطلاحي.

(٢) الكتاب ٢/ ٦٨ بولاق.

(٣) أي حرفي علة من جنس حركته.

(٤) يعني بدون تركيب.

(٥) الكتاب ٢/ ٦٦ بولاق .

الأول إعرابُ المضافِ لا غيْرُ[1]، فإن كان ثانِيهما حَرْفَ مَدٍّ. زِدتَ عليه حرفاً من جنسه كما تقول في المسمى بـِ «في زيد» : فيٌّ زيد، مشدَّدة الياء، كما تزيده في الإفراد، على ما يَجِيءُ في باب العَلَمِ .

والأَوْلى تَرْكُ الزيادةِ؛ لأنه آمِنٌ مِن بقاء المعرب على حرفٍ بسبب الإضافة، وأجاز الـزَّجَّاجُ الحكَايةَ في الثنائي، أيضاً، وكذا الخلاف في الثلاثي حكايةً، وإعراباً، نحو : منذ شهر.

وإنْ لم يكنِ الأولُ حرفَ جرٍّ، فالحكايةُ، كما ذكرنا لا غيْرُ، اتفاقاً منهم ، نحو : أَزَيْدٌ، ولَزَيْدٌ.

وإنما اختص حرف الجر بذلك؛ لِكَوْنِ المجرور بعد التسمية، في صورة المضاف إليه، والمضاف لا يكون محكياً، كما لا يكون المفردُ محكياً، كذا قال سيبويه، هذا، وقد جاء صَدْرُ الجملة المسمى بها مضافاً إلى عجزه، إذا لم يكن الصدرُ ضميراً، تشبيهاً للجزأين[2] بالمضاف والمضاف إليه، كما مَرَّ، والأَوْلى أن يجوز، أيضاً، إضافة الضمير، لخروجه عن معناه، لو ثبت إضافة الفعل أو الحرف بعد التركيب، كما مَرَّ، وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله إذا كان قَبْلُ مستحقاً لإعرابٍ مُعَيَّنٍ، لكنه كان مع ذلك مبنياً

---

(١) يُبالِغُ بعضُهم في الإنكار على مَنْ يقول : «لاغير»، يقول ابن هشام : «وقولُهم : «لا غير» لحنٌ». المغنى ص ٢٠٩ ط . المبارك.

وهذا الإنكار غير مُسَلَّمٍ له؛ فإنَّ ابنَ هشامٍ نفسه يقول : «لاغير» في كتابه أوضح المسالك ٢/٢٩٣، و ٤/٣٦.

وحكاه أيضاً ابنُ الحاجب، وأقره على صِحَّته الرَّضي، كما أقره المجد الفيروزآبادي في كتابه «القاموس المحيط» (مادة غ/ي/ر)، ومن شواهده قولُ الشاعر، وأنشده ابنُ مالكٍ في باب القَسَم من شرح التسهيل :

جواباً بهِ تنجو اعتمدْ فَوَرَبِّنا ... لَعَنْ عَمَلٍ اسْلَفْتَ، لا غَيْرَ، تُسْأَلُ

انظر : جمهرة اللغة لابن دُرَيد ١/٤٢، والمذكر والمؤنث للفراء ص ١١٦، ١٢٣، والمقتضب ٢/١٣، ٤/٣٢٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٤/١٦٤، والتسهيل ص ١٩، واللُّمَع ص ٩٨، والمرتَجَل ص ١٨٨، والتبيان للعُكْبَري ٢/١٢٧٤، وجُمَل الزَّجَّاجي ص ٢٢٥، ٣١٧ الطبعة الجديدة.

(٢) ط : للجزئين.

على حركة مشابهة لحركة الإعراب كما في: يازيد، ولا رجل فيُحكى الجزءان على ماكانا عليه قبل التسمية إجراءً للحركة البنائية مُجْرَى ماشابهته من الإعرابية.

وإن لم يكن الثاني قبل العَلَمية (١٥٤ ب) مستحقا لخصوص إعراب، فلا يخلو من أن يكون مِمَّا له قبل العلمية مطلق إعراب مع التركيب، أَوْ، لا، فَإِنْ كان، وهو من التوابع الخمسة مع متبوعاتها لاغير، بَقِي التابع مع المتبوع على ماكانا عليه قبل التسمية من تعاقب الإعراب عليهما، كما قلنا في المضاف والاسم العاملِ عَمَلَ الفعل، ويُراعى الأصل في الصرف وتركه أيضاً، فيصرف «عاقلة ظريفة» سواءً سُمي به رجلٌ أوِ امرأةٌ؛ لأنَّ المسمىً به ليس واحداً من الاسمين، بل المجموع، وليس المجموع اسماً مؤنثاً، فإِنْ سَمَّيْتَ بعاقلة، وحدَها فالأكثرُ تَرْكُ الصرفِ؛ لأن اللفظ مفردٌ، ويجوز صرفها على الحكاية، إجراءً لها مُجْرَى الصفةِ والموصوف، وإن كان اسماً فكأنك سميت بامرأة عاقلة كما تقول: الحَسَن، والحسين، والحارث، باللام، اعتباراً لأصل الصفة، وإذا سميت «بطلحة وزيد»، لم تَصْرِفِ الأولَ؛ إذ هو غيرُ منصرف قبلَ التسمية بهذا المركب، فإن أردت بطلحة، واحدةَ الطلح، لا اسمَ شخصٍ، صرفَته كما كان مصروفاً قَبْلَ التسميةِ.

وكان القياسُ أن يُحكى المعطوفُ عطف النسق مع وجود المتبوع، كما حُكِيَ بلا متبوع؛ لأنَّ العاطف كالعامل على ما مَرَّ، إلَّا أنه لِمَّا لم يكن في المتبوع قبل الوصول إلى التابع مقتضى إعراب خاص، أُجرى بوجوه الإعراب، وتبعه المعطوف، ولم يتبع الأولُ الثانيَ، لِئَلَّا يصيرَ المتبوعُ تابعاً.

ويَجوزُ في التوابع مع متبوعاتها: إجراؤُها مُجْرَى نحو: معد يكرب في وجهي التركيب والإضافة، إلَّا عطف النسق، فإنَّ حرف العطف مانعٌ منهما، فَإِنْ حُذِفَ حَرْفُ العطفِ قبل العلمية فبناؤها[1] أَوْلَى بعدَها؛ لقيام موجبه في كليهما، أَمَّا في الأول فالاحتياجُ إلى الثاني، وأَمَّا في الثاني فتضُمّن الحرف.

---

(١) ط: فبنائها.

ويجوز، كما في معد يكرب : إعرابُ الثاني إعرابَ غيرِ المنصرف مع التركيب ويجوز، أيضا، كما فيه : إضافة الأول إلى الثاني، مع صرف الثاني وتَرْكِهِ، وكذا كل ما تضمن الثاني فيه حرفاً، وإن لم يكن عاطفاً من نحو : بَيْتَ بَيْتَ، يجوز فيه الأوجه الثلاثة بعد العَلَمية ، وإنما جاز إعراب الثاني مع كونه متضمناً للحرف في الأصل؛ لأنَّ ذلك المعنى انمحى بالعَلَمية .

وإن لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية، لا مطلق الإعراب ولا معيَّنه، فالحكاية لا غَيْرُ ، نحو المسمَّى بما[1] قام ، وقد قام ، وكلَّما ، وإذا ما ، وكأن ، ولعلَّ ، ونحوها.

وهذا تمام الكلام فيما سُمِّي به من المركَّب.

---

(1) د : ساقطة.



[المركّب العـددي ، والمركّب المزجـي]

قولُهُ: «فَإنْ تضمن الثاني حرفاً، بُنِيا، كخمسة عشر، وحادي عشر وأخواتها، إلاّ اثني عشر، وإلاّ: أُعرب الثاني «كبعلبك وبُني الأول في الأفصح».

اعلم أن أصل خمسة عشر: خمسة وعشر، حُذِفَتِ الواوُ قَصْدَاً لِمَزْجِ الاسمين: وتركيبهما، وإنما مُزِج هذا المعطوف بالمعطوف عليه، دون مثل قولك: لا أب وابناً؛ لأن الاسمين معاً ههنا عددٌ واحدٌ، كعشرة، وكَمائة، بخلاف نحو: لا أبَ وابناً، وإنما مزجوا النيِّف مع هذا العقد، بخلاف سائر العقود نحو: عِشرين، وأخواته، ومِائة، وألف؛ لِقُرْبِ هذا المركب من مرتبة الآحادِ التي ألفاظُها مفردةٌ، وبُني الأول؛ لِكَوْنهِ مُحتاجاً إلى الثاني، فشابه الحرف، وبُني الثاني؛ لَتَضَمُّنِهِ الحرفَ العاطفَ، وبُنِيا على الحركة للدلالة على عروض البناء، وأن لهما في الإعراب أصلاً[1]، وعلى الفتح ليخفَّ به بعض الثقل «الحاصل[2] من التركيب».

وأجاز بعض الكوفيين[3] إضافةَ النيِّفِ إلى العشرة، تشبيهاً بالمضاف والمضاف إليه حقيقة، كما مرّ في العَلَمَ المركّب وأنشد[4]:

---

(١) في م: «وأن لهما عراقة في الإعراب».

(٢) م: «العارض من جعل كلمتين كلمة واحدة».

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/٣٤، ٢٤٢، وشرح المُرَادي للتسهيل ٤/٣١٧، وشرح جُمَل الزَّجَّاجي ٢/٣٤.

(٤) يَردُ هذا الرجزُ في كتب النحْو في مَبْحَث العدد. وفي العَيْني إنَّ قائله: نفيع بن طارق حاشية رقم (١) ص ٢٤٢ من كتاب معاني الفراء جـ٢. ونسبه الفراء في معاني القرآن ٢/٣٤ إلى العُكليّ أبي ثَرْوان. ومعنى البيت أن هذا الرجل تحمل وتكلف ـ لأجل تعبه وشقائه ـ مشقة حب بنت، سِنها ثماني عشْرة في عامه ذلك (المُرادي على التسهيل ٤/٣١٧. أو أنه عَلِقَها حين كان في الحج (التصريح ٢/٢٧٥).
الشاهد: قوله (ثماني عشرة) حيث أضيف صدره إلى عجزه بدون إضافة عشرة إلى شيءٍ آخرَ.
الخزانة ٦/٤٣٠ هارون، الإنصاف ٣٠٩، المُخَصَّص ١٤/٩٢، و١٧/١٠٢/، شرح جمل الزجاجي ٢/٢٣.

٤٨٢ كُلِّفَ مِنْ عَنَائِـهِ وشِقوتِـهْ بنتَ ثماني عشرةٍ من حِجَّتِـهْ

وبُني حادي عشر إلى تاسع عشر، بناءَ خمسةَ عشرَ، وذلك لأنَّ أَصْلَ خامسَ عَشرَ: خامس وعشرة، كما تقول: الخامس والعشرون والرابع والخمسون، جرت عادتُهم بإبقاء الجزء الثاني مما فوقَ العشَرةِ، مركَّباً كان أو معطوفاً في المفرد من المتعدد، كما كان في العدد، فنقول الثاني والعِشرون كما قلت: اثنان وعشرون.

فإن قلت: معنى العطف في العدد ظاهرٌ، بِخِلافهِ في المفرد من المتعدد، وذلك لأن معنى ثلاثة وعشرون رجلاً: ثلاثة رجال وعشرون رجلاً، وكذا في نحو: ثلاثةَ عشَرَ رجلاً، أي ثلاثة رجال وعشَرةُ رِجالٍ، وليس معنى ثالثَ عشَرَ: واحداً من الثلاثة وعشرة، ولا معنى: الثالث والعشرون: الواحد من الثلاثة، والعشرون، بَلِ المعنى: الواحد من الثلاثة والعَشَرة والواحد من الثلاثة والعشرين، فما معنى هذا العطف؟

قلت: كان القياس أن يبنى من مجموع جُزْأَيْ المركب في نحو ثلاثة عشر اسم فاعل واحد، وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه في نحو ثلاثة وعشرون، إذ لو بنيت من كل واحد من الجزأين، وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد (١٥٥ أ)، لكانا اسمَيْ[1] فاعلٍ يَدُلَّان[2] على مفردين: وهو ضِدُّ المقصود، فَتَبَيَّنَ أَنَّ «عشرين» في قولك: ثالث وعشرون، ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما في قولك: الباب العشرون، بل هو باقٍ على معنى العددِ، كما كان[3] في: ثلاثة وعشرون، ولو كان بمعنى المفرد لقلت في ثلاثةَ عَشَرَ: ثالث عاشر؛ إذِ المفردُ من العشرة: عاشر، وليس كالعِشرين، إذْ لفظُ العددِ ولفظُ المفردِ من المتعدد ههنا في صورةٍ واحدةٍ، فنقول:

---

(١) م، د: «لكانا اسمَيْ فاعِلَيْن دَالَّيْن».

(٢) ط: بدلان.

(٣) ط: ساقطة.

إذا[1] أرادوا بنـاءَ اسمِ فاعلٍ واحدٍ من مجموع لفظَيْ ثلاثة وعشرين أو: ثلاثة عشر، كما بُني من ألفاظ الآحاد التي تحت العشَرة, ولم يمكن بناء اسم فاعل منهما مع بقاء حروفِهما؛ لأنَّ لفظ الفاعل: اسمٌ ثلاثيٌّ، زِيدَ فيه أَلِفٌ بعد الفاء، وحروف الاسمين أكثرُ من ثلاثة، ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما، وإبقاء الآخر، نحو: ثاشر، مثلاً في: ثالث عشر، أو: ثالش، كان يلبس، فاضطروا إلى أن يُوقِعُوا صورةَ اسم الفاعلِ التي حَقُّها سَبْكُها من مجموعهما، على أحدهما لفظاً، ويكون المُرادُ من حيث المعنى: كونها من المجموع؛ لأنَّ المعنى واحدٌ من مجموع العددين، فأوقعت تلك الصورة على أول الاسمين دون الثاني ليؤذن من أول الأمر أَنَّ المراد: المفرد من المتعدد، لا العدد، وعطف الثاني لفظاً على تلك الصورة، وهو معطوفٌ من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه، فهو عَدَدٌ معطوفٌ على عدد، لا متعددٌ على متعـددٍ، ولا عددٌ على متعددٍ، لاستحالتهما، كما بَيَّنَّا، لكن المعطوف عليه في الحقيقة: مدلول المعطوف عليه ظاهراً، ويستوي فيما، قلنا: المعطوفُ بحرف ظاهر، كما في: الثـالث والعشرون، أو بحرفٍ مُقَدَّرٍ كما في: ثالث عشر، فَأَصْلُ قولك: جاءني ثالث عشر: جاءني واحد من ثلاثة عشر، فعشر، معطوف على ثلاثة، لا على واحد، ثم جعل لفظ ثالث مقَامَ قولِكَ واحد من ثلاثة، فعطفوا عشرَ على ظاهر هذا القائم مَقامَ المجموعِ، لَمّا اضطروا إليه.

فَإِنْ قيل: لو كان معنى ثالث عشر: واحد من ثلاثة عشر، لم يجز أن يضاف إلى ثلاثة عشر، فيقال: ثالث عشر ثلاثة عشر، إذ يكون المعنى: واحد من ثلاثة عشر ثلاثة عشر.

قلت: هذا كما يضاف ثالث مع أَنَّ معناه: واحدٌ من ثلاثة، إلى ثلاثة فيقال: ثالث ثلاثـة، وإنما أضيف في الموضعين؛ لاحتمالِ أن يُرادَ بثالث عشر، لو لم يضف إلى

(١) ط: ساقطة.

أصله: ثالث عشر عشرين، أو خمسين، أو مِائة، أو فوقَها؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ من العدد إذا كان بمعنى واحد، يُضاف إلى العدد المشتقِّ هو منه، وإلى ما فوقَه، أيضاً، كما تقول: الحُسَيْنُ[1] رضيَ اللهُ عنه: ثالث الاثْنَيْ عشر، كما يَجِيءُ في بابِ العَدَدِ.

وإذا عُرِّفَ نحو ثالث عشر، وثلاثة عشر، من المركبات، باللام، فلا خِلافَ في بقائه على بنائه؛ لِبَقاء عِلَّةِ البناء مع اللام، أيضاً، وأمَّا إذا أُضيف، كثلاثة عشرك، مثلاً، ففي إعرابه خِلافٌ، كما يَجِيءُ في باب العددِ.

فإن قلت: فَلِمَ لَمْ يَجُز الإعراب مع اللام المرجِّحة لجانب الاسميةِ، كما ذكرت في باب الأصوات، نحو: كلّ الأَيْنِ؟

قلت: لأنَّ الجُـزْءَ الـذي باشَرَهُ اللام من المركب، أي صدره، يَتَعَسَّرُ إعرابُه، لِلُزومِ دَوَرَان الإعرابِ في وسط الكلمة، والجزء الأخير لم تُباشِرْهُ اللام فكيف يُعرب، بخلاف نحو: كلّ الأَيْن، فإنَّ اللامَ باشرت فيه ما كان مبنياً، وبخلاف الإضافة فإنها تباشر الثانيَ في نحو: ثلاثة عشر زيد، فمِنْ ثَمَّ جَوَّزَ الأخفشُ[2] إعرابَهُ، كما يَجِيءُ في بابِ العددِ.

قولُهُ: إلَّا اثني عشر، جُمهورُ النُّحاة على أنَّ «اثني عشر»، مُعْرَبُ الصدر، لظهور الاختلاف فيه، كما في: الزيدان والمسلمان، وتمحَّلُوا لإعرابه عِلَّةً، كما يَجِيءُ.

وقال ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ[3]: هو مبنيٌّ[4] كسائر أَخَواتِهِ من الصدور؛ لكونه محتاجاً إلى الجزء الثاني مثلها، وقال: كل واحد من لفظي: اثنا عشر واثني عشر، صيغةٌ مستأنفة، كما مَرَّ في: هذان، وهذين، واللذان واللَّذين.

---

(١) ربما يدل هذا على تَشَيُّع الرَّضي.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/٥١٨.

(٣) كِتاب الكُتَّاب ص ١٤٠.

(٤) م، د: «في اثني عشر» بدل منه.

وإنما أُعرب، عند الجُمهور، الصدرُ منه[1]؛ لأنَّه: عَرَضَ بعد دخول علة البناء فيه، أي تركيبه مع الثاني وكون الإعراب، لو أعرب، كالحاصل في وسط الكلمة: ما أوجب كونها كالمعدوم، وذلك أنهم لمّا أرادوا مَزْجَ الاسمين، بعد حذف الواوِ، المؤذن بالانفصـال ووجب حذف النون أيضاً لأنها دليلُ تمامِ الكلمة، كما ذكرنا في صدر الكتاب، ولم يحذف النون لأجل البناء، أَلاَ تَرَى إلى بناء نحو: يازيدان، ويازيدون، ولا مُسْلِمَيْنِ ولا مُسْلِمِين، مع ثُبوت النونِ، فقام «عشر» بعد حذف النون مَقامَها، وسَدَّ مَسَدَّها، والنون بعد الألف والواو في: مسلمان ومسلمون، لا يجعلها كالكائن في وسط الكلمة؛ لأنها دليلُ تمامِ الكلمة قبلَه، والإعراب يكون مع التمام، فلذا يختلفُ الإعـراب، قبـل النـون في المثنى والمجمـوع، كما يختلف قبـل التنوينِ، فصار «اثنا عشر»[4]. كاثنان، والدليلُ على قيام «عشر» مَقَامَ النون (١٥٥ ب) أنه لا يُضاف اثنا عشر، كما يضاف أخواته، تقول ثلاثة عشرك وخمسة عشرك، ولا تقول: اثنا عشرك، لأنه كاثنانك، ويجوز أن يقال: صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف إلى عشر؛ لأنَّ نُونَ المثنى والمجموع لم يُعْهَدْ في غير هذا الموضعِ حَذْفُها إلَّا للإضافة، فصار كأنه مضافٌ، والتركيب الإضافيُّ، لا يُوجِبُ البناءَ.

وليس قَوْلُ مَنْ قال: إنه أعرب لأنه امتنع حَذْفُ علامةِ التثنيةِ أي الألف لأجل التركيب، وتلك العلامة إعراب فلم يسقط الإعراب: بشيءٍ، لأنَّ نَحْوَ: يا زيدان، ويازيدون، مبنيٌّ اتفاقاً مع قيام هذه العِلَّةِ، بل إذا قصد بناء المثنى جُرِّدت علامة التثنية عن كونها إعراباً، وكذا علامة الجمع.

قَوْلُـهُ «وإلَّا أعـرب» كبعلبك وبني الأول في «الأفصح»، قد تقدم شَرْحُه، وإنَّ بعضَهم يضيف صدر هذا المركب إلى عجزه، مع صَرْفِ المضاف إليه، وتركه.

ومن المركبات: قولهم بادِي[2] بدِي، وفيه لغاتٌ:

---

(١) د: اثني عشر.

(٢) انظر سيبويه ٢/٥٤ بولاق، والمقتضب ٤/٢٧، والخصائص ٢/٣٦٤، وابن يعيش ٤/١٢٢ ـ ١٢٣.

إحداها[1]: هذه، وهي سكون ياءَيْ الأول والثاني، تقول: أعطه بادي بَدِي، والأصلُ: بادِىءَ بدِيءٍ[2]، فالأول: فاعل من بدأت الشيء، أي فعلته ابتداءً، والثاني: فعيل بمعنى مفعول، منه، وهو اسمُ فاعلٍ مضاف إلى مفعوله، وانتصابُه على الحال، أي أعطه فاعلاً ابتداءً لما يجب أن يُفْعَلَ ابتداءً، والمُرادُ بالبدِي: مصدرُ الفِعْلِ المتقدم، وهو الإعطاء في مثالنا، فعلى هذا، هو في الأصل مضافٌ إليه، فينبغي أن يكون كُلٌّ منهما معرَباً لكنه كَثُرَ استعمالُهُ حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة؛ إذْ معنى بادي بَدِي: مبتدئاً، وذلك كما قلنا في: فاهاً لفيك، وبعته يداً بيدٍ، في باب الحال، فَشُبِّه المضاف والمضاف إليه، لانمحاء معناهما الأصلي وإفادتهما معنى المفرد المركب في نحو: خمسة عشر، فإنه مُرَكَّبٌ مفيد معنى المفرد، إذ إفادته لمعناه أي العدد المعينَّ، كإفادة «عشرة» لمعناها، فَبُنِي الأول لكونه جُزْءَ الثاني، واحتياجه إليه، وبني الثاني وإن لم يتضمَّن الحرف، تشبيهاً له بما تَضَمَّنَهُ نحو خمسة عشر، وبَيْتَ بَيْتَ، كما ذكرنا في مَعْدِ يكرب.

ولم يُبْنَ الجُزْءان ولا أَحَدُهما في نحو: يداً بِيَدٍ، ونحو: شاةً ودِرْهَماً وإن أفاد فائدة المفرد، ولذلك أُعرب أولهُما إعرابَ المفرد الذي يفيدان معناه كما تبين في باب الحال، لظهور انفكاك الجزأين: أحدهما من صاحبه، بالحرف المتخلِّل، وكان بناء ثاني جزأي بادي بدي تشبيهاً بخمسة عشر أكثر من بناء ثاني جزأي معد يكرب؛ لِقَصْدِهِمُ التخفيفَ ههنا أكثرُ، أَلَا ترى إلى تخفيف همزتَيْ بادىء بدىءٍ، على غير القياس، كما يَجيءُ، فكثر بناؤه أيضاً، على غير القياس؛ لأن الكلمةَ تخف بالبناء؛ لَتَجَرُّدِها عن التنوين والإعراب.

وإنما لم يُبْنَ الجُزْءان، ولا أَحَدُهما في الأعلام المنقولة عن المضاف والمضاف إليه، وإنِ انمحى عن الجزأين أيضاً معنياهما الإفراديان، كما انمحى في بادي بدي؛ لأن

(1) ط: إحديها.

(2) ط: بدئي.

العَلَم ينقل بالكلية عن معنى إلى معنىً آخر، من غير لَمْحٍ للأصل إلاّ لَمْحاً خَفِيًّا في بعض المواضع ، كما في نحو: الحسن، والعباس، فَلَمَّا غُيِّرَ المضاف من حيث المعنى تغييراً تامًّا، لم يغير من حيث اللفظُ، ليكون فيه دليلٌ على الأصل المنقولِ منه، من أحد الطرفين: أي اللفظ والمعنى، بخلاف نحو: بادي بدي، فَإِنَّ معناه الأصلي مقصودٌ مما نُقِل إليه، إلاَّ أنَّ المنقولَ منه إضافيٌّ، والمنقول إليه إفراديٌّ.

وجعل جارُ الله[1]: بادي[2] بدي، وأيدي سبا، من باب[3] معد يكرب[4]، وجعلها سيبويه[5] من باب خمسة عشر، وهو الأَوْلى، وإن كان على جهة التشبيه، ولو كان الأمر كما قال جارُ اللهِ، لَوَجَبَ إدخالُ التنوين في «بدِي»، و«بدا»؛ لأنَّ فيهما تركيباً بلا عَلمية، ولم يُسْمَعَا مُنَوَّنَيْنِ، وكذا: أيدي سبا، فإنه لا ينون «سبا»؛ لأنه اسم رجل؛ لأن معنى: أيدي سبا، أولاد سبأ بن يشجب، وليس اسم قبيلة، كما أُوِّل في قوله تعالى:

﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ﴾[6].

وَ: ﴿جِئْتُكَ مِن سَبَإٍ﴾[7]؛

لأن المضطر[8] إلى هذا التأويل تَرْكُ التنوينِ.

---

(1) أي الزمخشري.

(2) ابن يعيش ١/١٤، ١٥، و٤/١٢٢، ١٢٣.

(3) م: «من باب معد يكرب، لا من باب خمسة عشر».

(4) انظر سيبويه ٢/٥٠ بولاق، والمقتضب ٤/٣١.

(5) الكتاب ٢/٥٠، ٥٤ بولاق.

(6) سبأ/١٥، ونصُّها: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾. هذا، وقراءة (سبأ) بالفتح من غير تنوين هي لأبي عمرو والبَزِّي، وبالتسكين قراءة قُنْبل والباقون بكسر الهمزة والتنوين (الكشف ٢/١٥٥).

(7) النمل/ ٢٢، والآية بتمامها:

﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾.

(8) ربما يراد بهذه الصيغة اسم الفاعل؛ يعني الدافع إلى هذا التأويل.

وَأَمَّا قالي قَلاَ، فَعَدَّها سيبويه[1] من أخوات أيدي سبا، وجارُ الله من أخوات معد يكرب، ولاَ دليلَ فيها على مذهب سيبويه؛ لأن مجموع الكلمتين: عَلَمُ بلدةٍ، فيجوز أَلَّا يَنْصَرِفَ للتركيب والعلمية، ولا يكون مبنياً.

وأَمَّـا تخفيفُ همزتَيْ بادي بدِي، فنقول: إنه سُكِّنَ الهَمْزُ من باديء وقُلِب ياء، وحُذِفَ الهمز من بديء، وكلا التخفيفين خلاف القياس.

وثانيتُها[2]: بادي بَدَا، أُولى كلمتي هذه، كأولى كلمتي اللغة الأولى، والثانية على وزن «دَعَـا»، وأصله: بَدَاء، كَنَبَات؛ لأنَّ «بَدَأ» على وزن طَلَبَ لم يأتِ من هذا الـتركيب فحذفت الهمزة تخفيفاً، وبداء، مصدر بمعنى المفعول، فهو كبدىء من حيث المعنى.

والثالثةُ والرابعةُ ، والخامسةُ: بادي بَدْء أو بدىء أو بداء[3]، والكلمة الأولى من هذه (١٥٦أ) اللغات كأولى المذكورتين، ساكنة الياء والثانية إمّا على وزن: سَمْح، أو كريم، أو جَبَان، والبَدْءُ والبَدَاءُ مصدران بمعنى المفعول، وليس الجزءان في هذه اللغات مَبنِيَّيْنِ، بل هما المضاف والمضاف إليه، لكن أُلزم ياءُ بادي: السُّكونَ بعد القلب للتخفيف، والثانية فيها كُلِّها غيرُ مخففةٍ.

وقد يقال: بدأة ذي بَدْءٍ[4]، وبدأة ذي بدأة، وبدأة ذي بداءة، على فَعْلة ذي فَعْل وفَعْلة وفَعَالة، المضاف إليه في الثلاث بمعنى المفعول؛ لأنَّه يقال للمضروب: ذو ضرب، كما يقال للضارب.

والمضافُ مصدرٌ، إمَّا بمعنى الفاعل، فيكون انتصابُهُ على الحال، فيكون المعنى،

---

(١) الكتاب ٥٤/٢ بولاق، والمقتضَب ٢٥/٤، والمُخَصَّص ١٣٢/١٢.

(٢) ثانية اللغات في باديء بدىء، وقد طال حديثه في الأولى. انظر الإيضاح في شرح المفصل ٥٢٠/١.

(٣) ط : (و) : ساقطة.

(٤) د ، ط : بدأ.

كما في بادي بدي، أو منصوبٌ على الظرف بتقدير حَذْفِ المضاف أي: وقت ابتدائك بما تبتدىء به، فهو مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول.

ومنها[1]: أيدي سَبَا، في قولهم: تَفَرَّقُوا أيدي[2] سَبَا، وأَيادي سَبَا، أي: مِثْلَ تَفَرُّقِ أولادِ سبأ بن يشجبُ، حين أُرسل عليهم سيل العَرِمِ، والأيدي كنايةٌ عن الأبناء والأُسرة؛ لأنهم في التقوِّي والبطش بهم بمنزلة الأيدي، ويجوز أن يكون في الأصل انتصابُه على الحال، على حذف المضاف، وهو «مَثَل»، ويجوز أن يكون على المصدر، والمعنى مثل تفرق أيدي سبا، وأمره في بناء الأول والثاني، كما مَرَّ في: بادي بَدِي، فلذا ألزم ياء «أيدي» السكون، وسكنت همزة «سبأ» ثم قُلِبَتْ أَلِفاً، وقد يقال: أيدي سبأً بالتنوين، فيكون: أيدي، وأيادي، مضافَيْنِ إلى «سبأً» لكنه يلزم سكون باءَيْهِما، وقلب همزة «سبا».

وقد استعمل جوازاً كخمسة عشر مبنية الجُزْأَيْنِ: ظروف، كيومَ يومَ وصباحَ مساءَ، وحِينَ حِينَ، وأحوال نحو: لقيتُه كفةَ كفةَ[3]، وهو جاري بَيْتَ بَيْتَ، وأخبرته أَوْ لقيتُه صحرةَ بحرةَ[4].

ويَجوزُ أيضاً، إضافةُ الصدر من هذه الظروف والأحوال إلى العَجُزِ، وإنما لم يَتعيَّنْ بناءُ الجزأين فيهما، كما تَعيَّنَ في «خمسة عشر»، لظُهور تَضَمُّن الحرف في خمسة عشر، دون هذه المركبات، إذ يحتمل أن تكون كُلُّها بتقديرِ حرفِ العطف، وألَّا تكونَ.

فإذا قَدَّرْنَاه[5] قُلْنَا إن معنى لقيته يومَ يومَ، وصباحَ مساءَ، وحينَ حينَ، أي: يوماً

(١) أي: من المركبات، وإن كان قد تعرض له استطراداً في أثناء الكلام على بادي بَدِي

(٢) انظر مجمع الأمثال ٢٧٥/١.

(٣) كفة كفة: إذا ضممته إلى نفسك. اللسان/ كفت/ ٢٧٢/٣ طبعة الخياط.

(٤) لقيته صحرةَ بحرةَ: إذا لم يكن بينك وبينه شيء، وهي غير مُجراة، وقيل: لم يُجْرَيا؛ لأنهما اسمان جُعلا اسماً واحداً. وأخبره بالأمر صحرةَ بحرةَ، وصَحرةً بحرةً، أي: قبلاً لم يكن بينه وبينك أحد. اللسان/ صحر/٤١١/٢ طبعة يوسف الخياط.

(٥) ط: قَدَّرناها.

فيوماً، وصباحاً فمساءً، وحيناً فحيناً، أي: كُلَّ يوم ٍوكُلَّ صباحٍ ومساءٍ وكُلَّ حِينٍ، والفاءُ تؤدِّي معنى هذا العموم، كما في قولك: انتظرته ساعة فساعة أي في كل ساعة، إذْ فائـدةُ الفاءِ: التعقيبُ، فيكون المعنى: يوماً فيوماً عقيبه، بِلا فصلٍ، إلى مالا يَتَنَاهى، فاقتصر على أول المكرَّر، أي التثنية، كما في قوله تعالى:

﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ [1] ﴾

ولَبَّيْكَ، ونحوه، وكذا في: صباح مساء، وحين حين.

[و][2] قلنا، إن أَصْلَ لقيته كفَّةَ كفَّةَ، معناه: متواجهين ذَوَي كَفَّة مني، وكفة منه، كَأَنَّ كُلًّا، مِنَّا كان يكف صاحبه عن التولِّي والإعراض، وَأَصْلُ جاري بَيْتَ بَيْتَ، متلاصقاً بيتي وبيته أي مجتمعان ملتزقان، كما تقول: كل رجل وضيعته[3]، كما ذكرنا في باب الحال في قولهم: بعت الشاءَ: شاة ودِرْهَماً[4].

وَأَصْـلُ لقيتُه صحرةَ بحرةَ: صحرةً وبحرةً، ومعناه: ظاهرين ذَوَي صحرة أي انكشـاف، وبحـرة أي اتّساع، أي في غير ضيق، وأخبرته صحرة بحرة، ومعناه: كاشفاً للخبر، ذا صحرة.

ويجوز أن يكون مصدراً لا حالاً، أي لقاءً واخباراً ذا صحرة.

وإن لم نقدر حرف العطف قلنا: إن المعنى: يوماً بَعْدَ يومٍ وصباحاً بعد مساء، وحِيناً بعد حين، كقوله[5].

---

(١) الملك/٤، ونصُّها:

﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾.

(٢) م، د، ط: ساقطة.

(٣) الكتاب ١/١٩٧ بولاق.

(٤) الكتاب ١/١٩٦ بولاق.

(٥) هو أبو الغُول الطُّهَوِيّ، كما في أمالي القالي ١/٢٦٠، والحماسة بشرح المرزوقي ٤١.
ونسبه ابن قتيبةَ في الشِّعر والشُّعَراء ٣٩٤ لأبي الغُول النَّهشلي. قوله: (ولا تَبْلَى بسالتُهم) إلخ، قال الطَّبْرِسي: =

٤٨٣ ولا تَبْلَى بسالتُهمْ وإنْ هُـمْ صَلُوا بالحرب حِيناً بَعْدَ حينِ

ولقيته ذا كفة مع كفة أو بعد كفة، كما يُروى عن رُؤْبة: كفة عن كفة، كقولهم: كابراً عن كابر، وهو جاري بَيْتَ بَيْتَ، أي: ذا بيت مع بيتٍ، أو عند بيتٍ، وأخبرته ذا صحـرة مع بحرة، وإذا ضَمُّوا «نحرة» إليهما، أعربوا الثلاثةَ، نحو: صحرةً بحرةً نحرةً، على الإتباع، كما في: خبيث نبيث، إذ يَتَعَذَّر تركيب ثلاث كلمات، والنحر، أيضاً، بمعنى الإظهار؛ لأنَّ نحر الإبل يتضمنه، ومنه قولُهم: قتلته نحراً، وقولهم للعالم: نِحرير؛ لأن القتل والنحر يتضمنان إظهارَ ما في داخل الحيوان.

فإذا أضيفت هذه الظروفُ والأحوالُ، فَإما أَنْ تكون الإضافة بمعنى اللام، على المعنى المذكورِ فيها عند تقدير الحرفِ، وإمَّا أن تكون لتشبيه هذه المركبات بالمضاف والمضاف إليه، كما قلنا في معد يكرب، وكذا في نحو: خمسة عشر إذا جعل علماً، جازت الإضافة تشبيهاً.

فَإذا أخرجت هذه الظروف والأحوال عن الظرفية والحالية، وجبتِ الإضافة، ولم يَجُزِ التركيب، قال[1]:

٤٨٤ فلولا يـومُ يـومٍ مـا أردنـا جزاءَك والقُروضُ لهـا جَـزَاءُ

تَبلى من بَلِيَ الثوبُ. ويروى (تُبلى) بالضم، مِن بَلَوْت إذا اختبرت. والبسالة يُوصَفُ بها الأسدُ والرجل. و(صَلُوا) من صَلِيتَ بكذا، أي مُنيتَ به. وجواب إنْ هُمْ صَلُوا، يدلّ عليه ماقبله، تقديره: إنْ مُنُوا بالحرب لم تُخلِق شجـاعتهم، أوْ لم تختبر شجاعتهم ليعرف غورها ومنتهاها على مَرِّ الزمان، واختلافِ الأحوال. . .». الخزانة ٦/٤٣٦ هارون. الشاهد فيه أن أصا حِينَ بالتركيب، حيناً بعد حين، كما في البيت.

(١) الفرزدق (ديوانه ٩، نشر الصاوي سنة ١٣٥٣هـ).

ومعنى البيت: لولا نَصْرُنا لك في اليوم الذي تعلم، ماطلبنا منك الجزاء. وجعل نَصْرَهم له قرضاً يطالبونه بالجزاء عليه. والشاهدُ فيه: إضافة يوم الأول إلى الثاني، على حَدِّ قولِهم: معد يكربٍ، فيمن أضاف الأول إلى الثاني.

الخزانة ٦/٤٤٠، ٤٤١ هارون، سيبويه ٢/٥٣ بولاق، الهمع ١/١٩٧.

وتقول[1]: أتيته في كل يوم يوم، وأتيتك[2] في صباحِ مساء، وذلك لأن علةَ بناءِ الاسمَيْنِ لم تكن فيها ظاهرة، كما مَرَّ، لكنه حسَّن تقدير ذلك: وقوعها موقعَ ما يكثُرُ بناؤه، وهو (١٥٦ ب) الظرف، وموقع الحال المشبه به، فإذا لم تقع موقعهما لم يُقَدَّر ذلك.

واستعمل كخمسة عشر، وجوباً، أحوال لازمة للحالية، نحو: تفرقوا شغَر بَغَر، وشذَر مذَر، بفتح فاء الكلمات وكسرها، وخِذَع مِذَع بكسر الفاءَيْن، وأَخْوَلَ أَخْوَلَ، كلها بمعنى منتشرين، وتركتهم حيثَ بيثَ، أي متفرقين ضائعين، وسقط بَيْنَ بَيْنَ، أي بين الحي والميت، وبين الثانيةُ زائدةٌ[3]، كما في قولهم: المالُ بيني وبينَك.

ولم يُسمع في هذه الكلمات الإضافة، كما سُمعت في المذكورة قَبْلُ، مع أنه يمكن أَلَّا يُقَدَّرَ فيها، أيضاً، حَرْفُ العطفِ كما في الأولى.

فَشَغَر، من اشتغرت عليه ضيعته، أي انتشرت ولم تنضبط، وبغَرَ، مِن بَغَر النَّجْم أيْ هاج بالمطر ونشره، وشـذَر، مِنَ التشـذُّر أيْ التفـريق، ومذَر من التبذير وهو الإسراف، والميم بَدَلٌ من البـاء، ويقال: شذر بذر، على الأصل، أَوْ مِن مَذِرَتِ البَيْضَةُ أي فَسَدَتْ وخِذَع من الخَذْعِ وهو القَطْعُ، ومِذع من قولهم: فلان مذَّاع، أي كذاب يُفشي الأخبار، وينشرها، وحيث بيث، وقد يُنَوَّنان، وقد يقال: حِيثَ بِيث بكسر الفاءَيْن، وأصلُهما: حوث بوث، وقد يُستعملان على الأصل مع التنوين وعدمهِ نحو: حوثاً بوثاً، من الاستحاثة والاستباثة، وهما بمعنىً، يقال: استحثت الشيءَ إذا ضاع في التراب فطلبته، وقد جاء: حاثَ باثَ بفتح الثاءين، وحاثِ باثِ بكسرهما أيضاً، تشبيهاً بالأصوات، نحو: قاشِ ماشِ، وخاقِ باقِ، وجاز قَلْبُ الواوِ ياءً، أَوْ أَلِفاً؛ لِلاستثقالِ الحاصلِ بالتركيب، ومن نونهما فلكون الثاني إتباعاً، كما في: خبيث نبيث.

---

(١) م : ساقطة.

(٢) م ، د : ساقطة.

(٣) قوله: «الثانية زائدة» بعدها: «لأنَّ بين تقتضي شيئين» في م.

وكثيرٌ من ألفاظ هذه المركبات، مع كونِها مشتقةً، كَخِذَع مِذَع، وشغر[1] بَغَر، لم تستعمل إلَّا مع التركيب.

وَنَدَرَ مثل هذا المركب في غير الظروف والأحوال، لِما قلنا إنَّ تقدير الحرف في مثله غيرُ متعينٍ، وإنما حَسَّنَهُ الحاليةُ والظرفيةُ.

وذلك نحو قولهم: وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ، أي في فِتنةٍ عظيمة، بفتح الصادَيْن، والفـاءانِ مكسورتانِ أو مفتوحتانِ، والحَيْصُ: الهَرَبُ، والبَوْصُ السَّبْقُ والتقدُّم أي وقعوا في هرب وسَبَقَ بعضُهم بعضاً؛ لِعَظَمِ الفتنة، فقلبوا الواوَ ياءً، للازدواج ، وهو أَوْلى من العكس؛ لأنَّ الياءَ أَخَفُّ، وقد يقال: حَوْصَ بَوْصَ بقلب الياءِ واواً، وقد يُنَوَّنُ الجُزْءان[2] مع كسر الفاءَيْن[3] وفتحِهما، فيكونان معرَبين، والثاني إتباعٌ كما ذكرنا.

وقـد يقـال: حَيْصِ بَيْصِ بكسر الصادَيْن، والفاءانِ مفتوحتانِ أو مكسورتانِ تشبيهاً بالأصوات، وجاء: حاصَ باصَ، كحاثَ باثَ بفتحِهما.

وأَمَّا الخازباز[4]، فإنه مركب من اسم فاعل: خَزَى[5] أي قهرَ وغلبَ، ومن اسم فاعـل: بَزَىٰ، إذا سَمَا وارتفـع كأنـه قيل: هو الخازي البازي، فَرُكِّبا وجُعِلا اسماً واحداً، وتُصُرِّفَ فيه على سبعةِ أَوْجُهٍ.

خازِبازِ، بحذف الياءين وبناء الاسمين على الكسر تشبيهاً بالصوت.

وخازَبازَ، تشبيهاً بخمسة عشر، وكأن أصله: الخازي والبازي على عطف أحد النعتين على الآخر.

---

(١) في ط : وشذر مذر.

(٢) ط : الجزآن.

(٣) د ، ط : الفائين.

(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٥١٩.

(٥) أي من خزاه خزواً : ساسَهُ وقَهَرَهُ.

وخازَباز، كبعلبك، على أن يُبنى أولهُما على الفتح، أوِ الكسر، وإنما جازَ كسر الأول ههنا بخلاف بعلبك، نظراً إلى أصل الزاي، وإنما منع الصرف في هذين الوجهين، للعَلَمية الجنسية والتركيب، فإذا دخله اللام انكسر الثاني جَرًّا كما في سائرِ غيرِ المنصرف.

وخازِبازٍ بإعرابهما على إضافة الأول إلى الثاني، كما يجوز في بعلبك، فيَجوز صَرْفُ الثاني وتَرْكُ صَرْفِه.

وخازِبازَ[1]، كقاصِعاءَ، وخزِباز، كقِرْطاس، وليس الأخيران مركَّبَيْنِ من كلمتين بل كُلُّ واحدٍ منهما اسمٌ صِيغَ مِن اسْمَيْنِ، كما قيل عَبْقَسيٌّ، في عبد القَيْس.

وإذا دَخَلَتِ اللامُ على هذه اللغات، لم تُغَيِّر ما كان مبنياً عن بنائه، كما في: الخمسة عشر، قال[2]:

٤٨٥ تفقَّأ[3] فوقه القِلَعُ السَّواري وجُنَّ الخازباز به جنُونا

ولهما خمسةٌ[4] معانٍ: ضَرْبٌ من[5] العُشْبِ، وذُبابٌ في العُشْبِ، وصَوْتُ الذُّباب، وداء في اللهازم، والسِّنَّوْر.

وأما خاقِ باقِ، للنكاح، وقاشِ ماشِ، لِلقُماش، فَكُلُّ واحدٍ منهما سُمِّيَ بصوته، فَبَقِيا على بنائهما.

---

(١) ط: وخازباء.

(٢) ابن أحمر، شاعر إسلامي في الدولة الأموية. (ديوانه ١٥٩). الخزانة ٦/٤٤٢، ٢٥٧ هارون، سيبويه ٢/٥٢ بولاق، ابن يعيش ٤/١٢١، ١٢٢، التكملة ص ٦٨.

و (الجُنون) للنبات: نَماؤه وكَثرتُه، وللذباب: هزجه وطيرانه. والشاهد فيه: بناء (الخازباز) مع كونه مقروناً باللام.

(٣) د: تقلع.

(٤) استشهد ابن يعيش في شرح المفصل ٤/١٢٠ لثلاثة من هذه المعاني، وقال عن كونه بمعنى السِّنَّوْر: إنه غريب، ولم يستشهد له.

(٥) قاله الفارسي في إيضاح الشعر. الورقة ٢٧/أ.

الكـــنايات

ـ معنى الكنايةِ، والغَرَضُ منها:

ـ عِلَّة بِناءِ الكِنايات :

قولُهُ: «الكنايات: كم، وكذا، للعدد، وكَيْتَ[1] وذَيْتَ، للحديث».

الكناية في اللغة والاصطلاح: أَنْ يُعَبَّرَ عن شيء معينٍ، لفظاً كان أو معنىً، بلفظٍ غيرِ صريحٍ في الدلالـة عليه، إمَّا للإبهام على بعض السامعين، كقولك: جاءني فلانٌ، وأنت تريد: زيداً، وقال فلانٌ: كَيْتَ وكَيْتَ، إبهاماً على بعض مَنْ يسمع، أَوْ لِشَنـاعة المعبَّر عنه، كهنٍ في الفَرْجِ، أو الفِعل القبيح، كَوَطِئْتُ وفَعَلْتُ، عن جامَعْتُ، والغائط للحدث، أو للاختصار كالضمائر الراجعة إلى متقدم، أو لِنوعٍ من الفصاحة، كقولك: كثيرُ الرَّماد، لَلكثيرِ القِرى، أَوْ لغير ذلك من الأغراضِ.

والمُكْنَى عنه إنْ كان لفظاً، فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ، كقوله[2]:

٤٨٦ كَأَنَّ فَعْلَةَ (١٥٧ أ) لـم تملأ مواكبُها ديـارَ بَكْرٍ ولم تَخْلَعْ ولم تَهَبِ

أَيْ خَوْلَة، وكقولك مررت برجل أَفْعَلَ، أيْ أَحْمَق، وقد يكون المرادُ مجرَّدَ ذلك

---

(١) انظر التخمير ٢/٣٣٩، وشرح الكافية لابن الحاجب ص٧٨، والفوائد الضيائية ٢/١٢٢ وما بعدها.

(٢) المتنبي (ديوانه بشرح العُكْبَري ١/٨٨، توزيع دار الباز بمكةَ المكرمةِ سنة ١٣٩٧هـ).

والبيت من قصيدةٍ رَثَى بها خَوْلَةَ أختَ سَيْفِ الدولةِ، وقد تُوُفِّيَتْ بـ «ميافارقين» سنة اثنتين وخمسين وثلاث مِئة، وأولها:

يا أُخْتَ خيرِ أخٍ يا بنتَ خيرِ أبٍ كنايةً بهمـا عن أشـرف النَّسَبِ

«كنى بـ(فَعْلَة) عنِ اسمِها، واسمُها (خَوْلة)» عن ابنِ جني نقلاً من الخزانة ٦/٤٥١ هارون.

ومعنى البيت: مضت، فكأنها لم تكن التي ملأت بمواكبها ديار بكر، وكانت تهب، وكانت تخلع، فانطوى ذلك بموتها. وانظر الخزانة ٦/٤٤٧ط. هارون

اللفظ، كالألغاز والمُعَمَّيَاتِ، نحو: (٤٨٧) اكفُفِ[1] اكفُفْ، في: مَهْمَه، وكذا الأوزان التي يُعَبَّرُ بها عن موزوناتها في اصطلاح النحاة، كقولهم: أَفْعَلُ صفةٌ لا ينصرف، وهو[2] عبارة عن كلمةٍ أولُها همزةٌ زائدةٌ بعدَها فاءٌ ساكنةٌ بعدَها عَيْنٌ مفتوحة، بعدَها لامٌ، وكذا غيره من الأوزان، كما يَجِيءُ في باب الأعلام، فيكون، على هذا، «كم» الاستفهامية كنايةً؛ لأنها سؤال عن عدد معيَّن، وكذا: مَنْ، وما، وكيف، وغيرها من أسماء الاستفهام، لأنها كُلَّها سؤالٌ عن معيَّن غير مصرَّح باسمه «فمَن: سؤال عن ذي العِلْم، المعيَّن غير المصرَّح باسمه، ولو صَرَّحْتَ لقلت[3] أزيدٌ أَمْ عَمْروٌ، و: أذلك الفاضلُ أم ذلك الجاهلُ، وكذا «أين» سؤالٌ عن مكانٍ مُعَيَّنٍ غير مصرَّحٍ باسمهِ، وكذا أسماء الشرط، كُلُّها كناياتٌ وذلك؛ لأن كلماتِ الشرطِ والاستفهام بمعنى «أي» الموضوع للمعيَّن، شرطاً كان أو استفهاماً، تكنى بهذه الأسماء شرطاً أو استفهاماً عن المعيَّنات غير المحصورة، اختصاراً، إذ كان يطول عليك لو قلت مكان: أين زيد، أفي الدار، أم في السوق، أم في الخان، إلى غير ذلك من جميع المعيَّنات، فحرفُ الشرط وحرفُ الاستفهام مقدَّران قبل هذه الأسماء كما هو مذهبُ[4] سيبويه، وهي كناياتٌ عن المعيَّنات التي لا تتناهى كما مَرَّ.

وقول المصنف: ليس نحو مَنْ، وما، وكيف، كنايةً، ممنوعٌ، إذْ كثيراً ما يجري في كلامهم: أَنَّ «مَنْ» كناية عن العُقَلاء، و«ما» عن غيرهم وقولك: أنا، وأنت، ليس

---

(١) قِطعةٌ من بيتٍ ثانٍ من أُحْجِيَّةٍ للحَريري في (مقاماته ٣٩٦، المقامة الملطية)، وهما:

يا مَنْ تُقصِّر عن مَدَا ... هُ خُطَا مُجاريهِ وتَضْعُفْ

ما مثلُ قولك للذي ... أضحى يُحاجيك: اكفُفِ اكفُفْ

على أنَّ المُرادَ بهذين اللفظين المكررين بطريق الإلغاز والتعمية: مهمه، وهو القفر. فإنّ اكفف يرادفه (مَهْ)، ومكررة: (مَهْمَهْ)، فمجموع اكفف اكفف كناية عن: مَهْ مَهْ، وهذا تعمية وإلغاز. الخزانة ٦/٤٥٢ هارون.

(٢) ط: الواو ساقطة.

(٣) د، ط: قلت.

(٤) الكتاب ١/٥١، ٤٩٢ بولاق.

بكنـايةٍ لأنه تصريحٌ بالمراد، وضمير الغائب كنايةٌ، إذْ هو دالٌّ على المعنى بواسطة المرجوع إليه غير صريح بظاهرِه فيه.

ويقال: كنيت عن كذا بكذا، وكَنَوْتُ[1]، قالَ[2]:

٤٨٨ وإنى لأكنـو عن قَـذُورَ بغيـرها وأُعْرِبُ أحياناً بهـا فأُصـارِحُ

فالكناية ضِدُّ التصريح لغةً واصطلاحاً.

واعلم أن جميع الكنـايات ليست بمبنيةٍ، فإنَّ فلانـاً وفُلانةً، منها بالاتّفاق وهما معـربـان، والمبني منهـا: كم، وكذا، وكأيِّن، وكَيْتَ، وكيْتَ، وذَيْتَ، وأمَّا أسماءُ الاستفهامِ والشرط فلم تعدَّ هنا[3]؛ لأن لها باباً آخرَ، هي أَخَصُّ به، فالكنايات، كالظروف في كون كل واحد منهما قِسْمَيْنِ: معرباً ومبنياً.

قالَ المصنِّفُ[4]: المـرادُ بالكنايات ألفاظٌ مبهمة يُعَبَّرُ بها عَمَّا وقع في كلام متكلم مفسَّراً، إمَّا لإبهامه على المخاطب، أوْ لِنسيانِه، فكَمْ، لا تكون من هذا القبيل، على ما أَقَرَّ به، استفهاميةً كانت أو خبريةً، ولا لفظ «كذا» في قولك: عندي كذا رجلاً؛ لأنه ليس حكايةً لِما وقع في كلام متكلم مفسَّراً، ولا كيت وكيت، وذيت[5]وذيت، بلى،

---

(١) في الصِّحاح ٢٤٧٧/٦: «وقد كَنَيْتُ بكذا عن كذا وكَنَوْتُ».

(٢) لم أهتدِ إلى قائله. أورده ابن السِّكِّيت في (إصلاح المنطق ١٥٧) في (باب ما يقال بالياء والواو). قال: ويقال كنيته وكنوتُه، وأنشد أبوزياد:

وإني لأكنُو عن قذورَ .... البيت

و (قذور) امرأة. يقول: أذكرها في بعض الأوقات باسم غيرها، وأُصَرِّحُ باسمِها في وقت آخر، وأُعْرِب أُبَيِّن..

و (أُصارح): أُظهر ولا أستر.

ونـاقـة قذور: عزيزة النَّفْس، لا ترعى مع الإبـل، ولا تبـرك معها. الخزانة ٤٦٥/٦ط. هارون، واللسان ٣٠٦/٣ط. الخياط. الشاهد فيه أنه يقال كنوت، كما يقال كنيت.

(٣) ط: ههنا.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٥٢٦/١، وشرح الكافية ص ٧٨.

(٥) انظر سيبويه ٢٩٧/١، و ٤٧/٢، ٤٨، والمقتضَب ١٨٣/٣، والتخمير ٢٥١/٢؛ وفيه: «كان من الأمر ذَيْتَ وذَيْتَ وديتَ»

مثل قولك: قال فلان كذا، وقال فلان كذا، وقال فلان كيت وكيت، داخل في حَدِّهِ، وكأيِّن، خارج عنه، نحو قولك: كأيِّن رجل عندي.

واعْلَمْ[1] أَنَّ بناء «كم» الخبرية لشبهها بأختها الاستفهامية، قال المصنفُ[2]: والأندلسيُّ، أو لتضمنها معنى الإنشاء الذي هو بالحروف غالباً، كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض وغير ذلك، فأشبهت ما تضمَّن الحرف.

فَإِنْ قيل: الكلام الخَبَرِيُّ هو الذي يقصد المتكلم أَنَّ له خارجاً موجوداً في أحد الأزمنة مطابقاً لما تكلم به، فَإِنْ طابَقَهُ سُمِّيَ كلامه صِدقاً وإلَّا فَكَذِباً، والإنشائي مالا يقصد المتكلم به ذلك، بل إنما يُحَصِّل المتكلم المعنى الخارجَ، بذلك الكلام، والكلام المصدَّر بِكَمْ، أَوْ بِرُبَّ، لابُدَّ فيه مِنْ أَنْ يَقْصِدَ المتكلم مطابقتَهُ للخارج، نحو: كم رجلٍ لقيته، و:[3]

رُبَّ مَنْ أنضجت غيظا صدرهُ قد تَمَنَّى ليَ مَوْتَاً[4] لم يُطَعْ ـ ٤٣٩

فيصح أن يقال: ما لقيت رجلاً، ولم تُنْضِجْ صدر أحد، وجوازُ التصديقِ والتكذيب دليلُ كونِهما خَبَرَيْنِ.

فالجواب: أَنَّ معنى الإنشاء في «كم» في الاستكثار، وفي «رُبَّ» في الاستقلال، ولا يقصد المتكلم أَنَّ للمعنيين خارجاً، بل هو الموجد لهما بكلامه، بَلَى، يَقْصِدُ أَنَّ في الخارج قِلَّةً أَوْ[5] كَثْرَةً، لا استكثاراً ولا استقلالاً فلا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ له: كذبت، فإنك

---

(١) د، م: «وأما بناء «كم» الخبرية فلكونها موضوعة وضع الحروف على ما قيل أو لشبهها بأختها».

(٢) قال ابن الحاجب: «وبناء (كم) في الاستفهامية واضحٌ، وفي الخبرية إما لكونها موضوعة وضع الحروف، أو لشبهها بأختها، أو لتضمنها معنى الإنشاء وهو بالحروف غالباً، فأشبهت معنى الحرف».
شرح الكافية ص٧٩. وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٥٢٣/١.

(٣) قائل البيت: سويد بن أبي كاهل اليشكري، وسبق تخريجُه.

(٤) تكملة من م.

(٥) ط: كَثرة أَوْ قِلَّة.

ما استكثرت اللقاء وما استقللت الإنضاج، كما لوقال: ماأكثرهم، صَحَّ أن يقال: ليسوا بكثيرين، ولم يَصِحَّ أَنْ يُقالَ: ما تعجبت من كَثْرَتِهم، وليس كذلك نحو: ما قام زيدٌ، فإنه لا يفيد، أنك تعدّ قيامَهُ منفياً بهذا الكلام كما أفاد: كم رجل لقيته، أنك تَعُدُّ لقاءَهُ[1] كثيراً بهذا الكلامِ، بَلِ المعنى أنك تحكم بانتفائهِ في الخارج.

ويأتي تمامُ القَوْلِ فيه، في أفعال المدح والذم، إنْ شاءَ الله تعالى، وأَمَّا بِناءُ «كذا» فلأنه في الأصل «ذا» المقصود به الإشارة، دخل عليه كاف التشبيه، وكان «ذا» مشاراً به إلى عدد معينٌ في ذهن المتكلم، مبهَم عند السامع، ثم صار المجموع بمعنى «كم»، وانمحى عن الجُزْأَيْنِ معنى التشبيه، والإشارة، كما ذكرنا في: فاهاً لِفِيك، وأيدي سبا، فصار الكلمتان ككلمةٍ واحدةٍ، ولذا نقول: إنَّ كذا مالُك، برفع «مالك» على أنه خبر «إنَّ» ولا نقول إنّ اسم «إنَّ»: الكاف الاسمية؛ (١٥٧ ب) لأنها عند سيبويه[2] لا تكون اسميةً إلا للضرورة، كما يَجيءُ في حروف الجر. فيبقى ذا، على أَصْلِ بنائه؛ قوله: «كذا للعدد»، وقد يكون لغير العدد أيضاً، نحو: قال فلان كذا.

وأمّا[3] «كَأَيِّن» فهو كاف التشبيه دخلت على «أَيّ» التي هي في غاية الإبهام إذا قطعت عن الإضافة، فكأَيِّن، مِثْلُ «كذا» في كون المجرورين مبهمَيْنِ عند السامع إلَّا أَنَّ في «ذا» إشارة في الأصل إلى ما في ذهن المتكلم بخلاف «أيّ» فإنه للعدد المبهم، والتمييز بعد كذا وكأيِّن، في الأصل، عن الكاف، لا عن «ذا» و«أيّ»، كما في: مثلك رجلاً؛ لأنك تُبَيِّنُ في: كذا رجلاً، وكأيِّن رجلاً، أَنَّ مثل العدد المبهم من أي جنس هو، ولم تُبَيِّنِ العددَ المبهمَ حتى يكون التمييز عن ذا، وأيّ.

فأيّ في الأصل، كان معرباً، لكنه، كما قلنا في «كذا» انمحى عن الجُزْأَين،

(١) ط: لقائه.

(٢) تكون الكاف عنده اسْماً في الشّعر. الكتاب ١/٢٠٣. وانظر ١/٢٩٧ بولاق.

(٣) د، ط: الواو من «وأما» ساقطة.

معناهما الإفرادي، وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى «كم» الخبرية، فصار كأنه اسمٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ، آخره نون ساكنةٌ، كما في «مِنْ» لا تنوين تمكُّن، فلذا يكتب بعد الياء نون، مع أن التنوين لا صورة له خَطًّاً، ولأجل التركيب، تُصُرِّف فيه فقيل: كائِن بالألف بعد الكاف، بعدَها همزة مكسورة بعدَها نونٌ ساكنة.

قالَ يونُسُ[1]: هو: اسم فاعل مِن كان، وذهب المبرّدُ[2]، وهو الأولى، إلى أنهم بَنَـوْا من الكلمتين لما ركبوهما: اسماً على فاعل، فالكاف فاء الكلمة، والهمزة التي كانت فاء «أيّ»، صارت عيناً، وحذفت إحدى الياءَيْنِ، وبقيتِ الأُخرى لاماً.

وقـال الخليلُ[3]: الياء السـاكنـة من «أي» قُدِّمت على الهمزة وحُرِّكت بحركتها لوقـوعهـا موقعهـا، وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قُلِبَتِ الياءُ أَلِفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلَها فاجتمع ساكنان: الألِفُ والهمزةُ، فكُسِرَتِ الهمزةُ لالتقاء الساكنين، وبقيتِ الياءُ الأخيرةُ بعد كسرة فأذهبها التنوينُ بعد زوال حركتها كالمنقوص.

وقال بعضُهم: الياء المتحركة قُدِّمت على الهمزة وقُلِبَتْ أَلِفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الأُولى كما في: قاضٍ، ومنهم مَنْ قال: قُدِّمَتِ العَيْنُ، أي الياءُ الساكنةُ على الهمزة وقُلبت ألفاً مع سكونها كما في: طائيّ، وحارِيّ، ثم نقلت كسرة الياء إلى الهمزة إتماماً للتغيير، وحذفت للتنوين بدليل أَنَّ مِنْ لغاته[4]: كَيْءٍ نحو: كَيْعٍ، وقد يقال: كَيْأً بفتح الهمزة على أنها بقيت مفتوحة، ثم قلبت الياء التي هي لام الكلمة ألفـاً لتحـركهـا وانفتاح ما قبلَها، وقد يقال:

---

(1) ذكر السُّيوطيُّ في الهمع ٢/٧٦ أن «كائن» اسم فاعل من (كان) ساكنة النون، وقال: وبذلك قرأ ابنُ كَثِير. ولم ينسب هذا الرأيَ إلى يونُس.

(2) لم يتكلم المبرد عن (كَأَيِّنْ) في المقتضب، وتكلم عليها في الكامل ٢٢/٨ بشرح رغبة الآمل.

(3) سيبويه ٤٧٤/١ بولاق.

(4) انظر لغاتِ (كأيّن) وقراءاتِها في دراسات، القسم الأول جـ٢ ص ٣٤٦.

كَأْيٍ[1]، نحو كَعْيٍ بحذف حركة الهمزة مع الياء الأُولى.

وجاء: كَإٍ، نحو: كَعٍ، إمَّا على حذف العين واللام معاً، ونقل كسرة اللام إلى الهمزة، وإمَّا على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين، كما في عَمٍ وشَجٍ.

وعند الكوفيين[2]: «كم»، أيضاً، مركبة مثل كأيِّن وكذا، من كاف التشبيه و«ما»، وذلك لأن «ما» كما ذكرنا في الموصولات، للمجهول ماهيته، فهي في إبهام «أي»، و«ذا»، ثم حذفت ألفها، وسكنت الميم للتركيب، وحَذْفُ أَلِفها إذا كانت في الاستفهام قياسٌ، نحو: لِمَ، وفِيمَ، فتكون «كم» الاستفهامية كقوله[3]:

يا أَبَا الأسودِ لِمْ خَلَّيْتَني   لهمومٍ طارقاتٍ وفِكَر[4]

وأمَّا عند البصريين[5]، فلا تركيب في «كم».

وأما كيت[6] وذيت، فإنما بُنِيَا؛ لأن كل واحدة منهما كلمةٌ واقعةٌ موقعَ الكلامِ، والجملة من حيث هي هي، لا تستحق إعراباً ولا بناءً، كما مَرَّ في المركبات.

---

(١) قراءة ابن مُحَيْصِن. المحتسَب ١/١٧٠ - ١٧١.

(٢) الفراء. معاني القرآن ١/٤٦٦، والصاحبي ٢٤١، والإنصاف مسألة ٤٠، وانظر مدرسة الكوفة ص٢٣١.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله. وقال البغداديُّ: «والبيت مع كَثرة تداوُلِهِ في كتب النَّحْو والصَّرْف لا يُعرف قائلُه. والله أعلم».

الخزانة ٧/١٠٨ هارون، المغني ٣٩٣ط. المبارك؛ وفيه: (لِمَ خَلَّفْتَني) بدل (لِمْ أسلمتني)، شرح أبيات المغني للبغدادي ٥/٢١٩، معاني الفراء ١/٤٦٦.

والهموم: الأحزان، والطُرُوق: المَجيء ليلاً، وفِكَرِ هو جمع فِكرة؛ لأن شرطَ الجمع على فِعَل أن يكون مفرده فِعْلَة مكسور الفاء، مؤنثاً بالتاء.

وأما قولُهم: (أفكار) جمع فِكرة فَوَهَمٌ، فـ(أفكار) جمع فِكْر. الشاهد فيه أن (لِمْ) مركبة من اللام وما الاستفهامية، فلما جُرَّتْ باللام حذفت الألف وسكنت الميم، كما أنّ كم مركبة من الكاف وما الاستفهامية.

(٤) م، د: وذكر.

(٥) انظر الإنصاف، مسألة ٤٠.

(٦) انظر سيبويه ٢/٤٧، ٤٨ بولاق، والإيضاح في شرح المفصل ١/٥٢٤.

فَإِنْ قيل: فكان يجب ألَّا تكون مبنيةً، أيضاً، كالجمل.

قلت: يجوز خُلُوُّ الجُمَلِ من الإعراب والبناء؛ لأنهما من صفات المفردات من الأسماء، ولا يجوز خلو المفرد عنهما، فلما وقع المفرد موقعَ ما لا إعراب له في الأصل ولا بناء، ولم يجز أن يخلوَ منهما مثله، بقي على الأصل الذي ينبغي أن تكون الكلمات عليه، وهو البناء، إذ بعض المبنيات[1]، وهو الخالي عن التركيب يكفيه عريُّه عن سبب الإعراب فَعُرِيُّهُ عن سبب الإعراب: سببٌ: للبناء، كما قيل: عدم العِلة: عِلَّةُ العدم.

فَإِنْ قلت: إنهما وضعتا لتكونا كنايةً عن جملة لها محل من الإعراب نحو: قال فلان كيت وكيت، أي: زيد قائم، مثلاً، وهي في موضع النصب.

قلت: إن الإعراب المحليَّ في الجملة عارض، فلم يعتدَّ به.

وبناؤهما على الفتح أكثرُ؛ لِثِقَلِ الياءِ، كما في: أين، وكيف، أَوْ لِكَوْنهما في الأغلب كنايةً عن الجملة المنصوبة المحل، ويجوز بناؤهما على الضم، والكسرِ أيضاً، تشبيهاً بحيث، وجَيْرِ، ولا تستعملان إلَّا مكررتين، بواو العطف نحو قال فلان كَيْتَ وكَيْتَ، وكـان من الأمـر ذَيْتَ وذَيْتَ، وهما مخففتان مِن: كيَّة، وذيَّة، بحذف لام الكلمة وإبدال التاءِ منها، كما في بِنت، والوقف عليهما بالتاء، كما على بنت، ومِنَ العرب من يستعملها على الأصل فلا يكونان إلَّا مفتوحتين، لِثقَلِ التشديد، والوقف عليهما بالهاء.

ولامُهما ياءٌ لا واوٌ، إذْ ليس في الكلام مثل: حَيَوْت، وواوُ حيوان بدل من الياء، إلَّا عند المازنيِّ[2]، وعنده واو حيوان: أَصْلٌ، فيجوز أن يكون، أيضاً، لامُ كيَّة وذيَّة واواً؛ ولم نقل إن أصلها كوية وذوية؛ لأن التاءَ في كيت وذيت بدلٌ من اللام، فلو كانتِ العينُ واواً، لقلت: كَوتَ وذَوتَ، والتاء فيهما لكونهما عبارتَيْنِ عن القصة.

وحكى أَبو عبيدةَ[3]: كَيْه بالهاء مكان تاء كيت، مفتوحة ومكسورة.

---

(١) في م: «لا يحتاج إلى سبب البناء» بعد قوله «المبنيات».

(٢) المنصف ٢/٢٨٤.

(٣) لم أجد هذا الرأي في كتابه مجاز القرآن.

كَمْ : الاستفهاميةُ، والخبريةُ، والفَرْقُ بينهما

قولـه: «وكم[1] الاستفهـامية مميزُهـا منصـوبٌ مفـردٌ، ومميز الخـبرية مجرورٌ». «مفردٌ ومجموعٌ، وتدخل (١٥٨ أ) مِنْ فيهما، ولهما صَدْرُ الكلامِ».

كم الاستفهامية، وكم الخبرية تدلّان على عدد ومعدود، فالاستفهاميةُ لعدد مبهَمٍ عند المتكلم، معلومٌ، في ظنه، عند المخاطب، والخبريةُ لعدد مبهَم عند المخاطب وربَّما يعرفه المتكلم، وأَمَّا المعدود فهو مجهولٌ عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتِيج إلى التمييز المبيِّن للمعدود، ولا يحذف إلَّا لدليل، كما تقول مثلاً: كم عنـدك؟، إذا جرى ذكر الدنانير، أَيْ كم ديناراً، أَوْ: كم عندي، أي كم دينارٍ، قالوا: وحِذْفُ مميّز الاستفهامية أكثرُ؛ لأنه في صورة الفضلات، ومميزُ الاستفهامية منصـوبٌ مفـردٌ، حَمْلاً لها على المرتبة الوسطى من العدد، وستَجِيء العِلَّةُ في باب العدد، وإنما حملت على وسطى المراتب؛ لأن السائل لا يعرف في الأغلب: الكَثرة والقِلَّة، فَحَمْلُها على الدرجة المتوسطة بين القِلَّة والكَثرة أَوْلى، وكم منونة تقديراً، لكنْ فَصْلُ المميز عن كم الاستفهاميةِ جائزٌ في الاختيار، نحو: كم لك غلاماً، ولا يجوز ذلك في العدد، إلَّا اضطراراً كما قالَ[2]:

على أَنَّني بَعْدَ مَـا قَدْ مَضَـى   ثلاثون للهَجْرِ حـولاً كَمِيلا ٢١٦

وذلــك لأنَّ العـددَ مـع المعــدود ككلمـة واحـدةٍ، ألا ترى أَنَّ «عشرون» مع مميزه بمنـزلـة: رجـل ورجلان، ولو وجدوا لفظاً دالًّا على المعدود مع العدد كما في المفـرد والمثنى، لـم يحتـاجوا إلىٰ العـدد؛ وكذا كُلُّ مِقدارٍ مـع مميـزه، لا يفصل بينهمـا نحـو: رِطْـل زيتـاً؛ لأنـه هـو بدليل إطـلاق أحدهمـا عـلى الآخر، بخـلاف كم

(١) د، ط: فكم.

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٧١١.

الاستفهامية مع مميزها، ولا يجوز جَرُّ مميزِ الاستفهامية إلَّا إذا انجرت هي بحرف الجر، نحو: على كم جِذْعٍ بُني بَيْتُكَ، وبكم رَجُلٍ مررتَ، فيجوز في مثله: الجَرُّ مع النصب[1]، وذلك لأن المميز والمميز في المعنى: شيءٌ واحدٌ، فكأنَّ الجارَّ الداخل على «كم» داخلٌ على مميزِه فالجَرُّ عند الزجاجِ بسبب إضافةِ «كم» إلى مميزه كما في الخبرية، قصد تطابق «كم» ومميزه جراً، وعند النُّحَاة: هو مجرورٌ بِمِنْ مقدَّرة، ومُجَوِّزُ إضمارها: قَصْدُ التطابُقِ، ولا يجوز أن يكون المجرورُ بدلاً مِن «كم»؛ لأنَّ بَدَلَ متضمِّنِ الاستفهامِ، يقترن بهمزة الاستفهام، كما مَرَّ في باب البدل، ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعاً، كمميز المرتبة الوسطى، خلافاً للكوفيين وعلى ما أجاز السيرافي[2] في العدد: أعشرون غِلماناً لك، إذا أردت طوائفَ من الغِلْمان، ينبغي جواز: كم غِلماناً لك بهذا المعنى، وقال البصريونَ: لو جاء نحو: كم غِلماناً لك، فالمنصوبُ حالٌ لا تمييزٌ والتمييز محذوف، أي: كم نفساً لك في حال كونهم غِلماناً، والعامل في الحال: الجارُّ والمجرورُ، فلا يجوز عندهم: كم غِلماناً لك إلَّا على مذهب الأخفشِ، كما تَقَدَّمَ في باب الحال.

والجَرُّ في مميز الخبرية بإضافتها إليه، خلافاً للفراء، فإنه عنده بِمِنْ مقدَّرة، وهذا كما قال الخليل[3] في: لاهِ أبوك، إنه مجرورٌ بلامٍ مقدرة، وإنما جَوَّزَ الفراءُ عمل الجارِ المقدَّر ههنا، وإنْ كان في غير هذا الموضع نادراً؛ لِكَثْرة دخول «مِنْ» على مميز الخبرية،

---

(1) د: بعد قوله: مع النصب: «والمجوز قصد تطابق كم جراً، والجر عند الزجاج بسبب إضافة كم إلى مميزه، كما في الخبرية».

(2) السِّيرافِيُّ ما ملخَّصُهُ: «... أمّا إذا قلت: كم غلماناً لك لم يَجُزْ؛ لأنك إن نصبت (غلماناً) على التمييز لم يجز؛ لأن (كم) في الاستفهام لا يميز إلَّا بواحد كعشرين، وإن نصبتها على الحال لم يَجُزْ؛ لأنَّ العامل: لك، وهي مؤخرة، فإن قدمت (لك) جاز، كما يجوز عبد الله فيها قائماً، وتقديره: كم مماليك في حال ما هم غِلمان؟ كما تقول: لك مئة بيضاً، أي في حال ما هي بيض». سيبويه ٢/١٦٠ط. هارون هامش(١).

(3) سيبويه ٢/٢٤٤ بولاق.

نحو «وَكَم(1) مِّن مَّلَكٍ(2)»، و«وَكَم(3) مِّن قَرْيَـةٍ(4)»، والشيءُ إذا عُرِفَ في موضعٍ جازَ تَرْكُهُ لقوة الدلالة عليه، فإن فصل بين الخبرية ومميزها جاز جَرُّهُ عند الفراءِ؛ لأنه يجره بمِن المقدرة، لا بالإضافة، وغيرُهُ يُوجِبُ نَصْبَهُ حَمْلاً على الاستفهامية؛ إذْ لا يمكن الإضافة مع الفصل، إلّا على مَذْهَبِ يونسَ، فإنه يُجيز الفَصْلَ بينهما في السَّعَة بالظرف وشِبْهِهِ، فَيُجيز في الاختيار نحو قوله(5):

٤٨٩ كم بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَا وكريمٍ بُخْلُهُ قد(6) وضَعَهْ

وقال الأندلسيُّ: إنَّ يونسَ يُجيز الفَصْلَ ههنا(7) بالظرف وشِبْهِهِ، إذا لم يكن مستقراً، ولم ينقل غيره عدم الاستقرار عن يونسَ ههنا، كما نقلوه كُلُّهم في باب «لا»

---

(١) ط: كم من ملك، من غير واو، وهذا تحريف.

(٢) النجم/ ٢٦، والآية بتمامها:
﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِن بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ﴾.

(٣) ط: كم من قرية.

(٤) الأعراف/ ٤، ونصُّها:
﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾.

(٥) أنس بن زُنَيْم (صحابي)، وقيل عبد الله بن كُرَيز، وقيل أبو الأسود الدؤلي، وليس في ديوانه هذا البيتُ.
الخزانة ٦/ ٤٧١ هارون، سيبويه ١/ ٢٩٦ بولاق، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ٢/ ٤٨، الأصول ١/ ٣٨٨، العَيْني ٤/ ٤٩٣، ٤٩٤، الإنصاف ١٩٢، المقتضَب ٣/ ٦١؛ وفيه: (شريف) بدل (كريم).
الشاهد فيه: جواز الرفع والنصب والجر في (مُقْرِف): فالرفع على أن يجعل (كم) ظرفاً، ويكون لتكثير المراد، وترفع المقرف بالابتداء، وما بعده خبر، والتقدير: كم مرة مقرف نال العُلا.
والنصب على التمييز، لِقُبح الفصل بينه وبين (كم) في الجر. وأما الجر فعلى أنه أجاز الفصل بين (كم) وما عملت فيه بالمجرور ضرورة، وموضع (كم) في الموضوعين موضع رفع بالابتداء، والتقدير: كثير من المقرفين نالَ العُلا بجوده.
و (المُقْرِف): الذي ليس له أصالةٌ من جهة الأب، أو النَّذْل اللئيم. وقوله: (وَضَعَه): جعله وضيعاً دنيئاً خَسِيساً.

(٦) د: فوضعه.

(٧) م: ساقطة.

التبرئةِ، نحو: لا أبا اليومَ لكَ. والدليلُ على جواز الفصل بالمستقر، أيضاً، قولُهُ[1]:

٤٩٠ كم في بَني سعدِ بنِ بكرٍ [سيدٍ ضَخْمِ الدَّسيعةِ[2] ماجدٍ نَفَّاعِ]

وأمَّا الجَرُّ مع الفصل بالجملة، فلا يُجيزه إلَّا الفَرَّاءُ، بناءً على مذهبه المتقدِّم، وذلك نحو قولِهِ[3]:

٤٩١ كم نالَني منهُم فضلًا على عَدَمٍ إذْ لا أكادُ من الإقتار أحتملُ

وإذا كان الفصلُ بين «كم» الخبرية ومميزها بفعل متعدٍّ، وَجَبَ الإتيانُ بمِن؛ لِئَلَّا يلتبِسَ المميز بمفعول ذلك المتعدِّي، نحو قولِهِ تعالىٰ:

---

(١) نسبه العيني إلى الفرزدق، وليس في ديوانه. العَيْني ٣٩٢/٤. والبيت غير منسوب في سيبويه ٢٩٦/١ بولاق، ولا في الخزانة ٤٧٦/٦ هارون. وهو في: المقتضب ٦٢/٣، والمفصل ص ١٨١، وابن يعيش ١٣٠/٤، ١٣٢، والأشموني ٨٢/٤، واللُّمَع ص٢٢٩.

و (الدسيعة): العطية، ويقال هي الجَفْنَة، وهو كنايةٌ عن كرمه.

و (الماجد): الشريف، يصف كثرةَ السادات في هذه القبيلة. والجار والمجرور: (في بني): خبرٌ لِـ«كم». وضخم، وماجد، ونفاع: صفات مجرورة.

والشاهد فيه: خفض (سيِّد بِـ«كم»)، مع الفصل بينهما بالجار والمجرور، وجواز ذلك خاصٌّ عند سيبويه بالضرورة.

(٢) ليس في الأصل، وإنما هو من م، د، ط. وفي ط بعد البيت: «وسيبويه لا يجوز الجر مع الفصل وان كان بالظرف إلا للضرورة نحو قوله كم في بني سعد بن بكر سيد. البيت».

(٣) القُطامي «بضم القاف وفتحها هو الصقر...». المُبْهج ص٢٨. (ديوانه ٢٣ ـ ٣٠ تحقيق إبراهيم السامَرَّائي، وأحمد مطلوب، بيروت، دار الثقافة). الخزانة ٤٧٧/٦ هارون، سيبويه ٢٩٥/١ بولاق، المقتضَب ٦٠/٣، ٦١، العَيْني ٢٩٨/٣، و٤٩٤/٤، المُفَصَّل ١٨١، ابن يعيش ١٣١/٤، الهَمْع ٢٥٥/١، الأشموني ٨٢/٤.

و (العَدَم): فقد المال وقلته. والإقتار: الافتقار. يمدح هؤلاء القوم بأنهم أفضلوا عليه عند فقره وحاجته وحين يبلغ الجهـد به أنه لا يستطيع الاحتمال، أي الارتحال لطلب الرزق، ضعفاً منه وعجزاً. ويُروى (اجتمل) بالجيم، أي: أجمع العظام لأستخرج جميلها، والجميل: الودك.

و (منهم): متعلق بـ«نالني»، و(على عَدَمٍ) حال من الياء في «نالني»، و(إذ لا أكاد): إذْ: ظرف لِـ«نالني»، وجملة (أحتمل) في محل نصب خبر كاد.

والشاهد فيه: نصب (فضلًا) على التمييز، حين فصل بينها وبين (كم) الخبرية بفاصل.

﴿ كَمْ تَرَكُوا مِن[1] جَنَّٰتٍ ﴾

و ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن[2] قَرْيَةٍ ﴾.

وحالُ «كم» الاستفهاميةِ المجرور مميزُها مع الفصل، كحال «كم» الخبرية في جميعِ ماذَكَرْنَا.

وبعضُ العرب يَنْصِبُ مميزَ «كم» الخبرية، مفرداً كان أَوْ جَمْعاً بِلا فَصْلٍ، أيضاً، اعتماداً في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينةِ الحال، فيجوز، على هذا، أن تكون في: كم عَمَّةً، بالنصب، خبرية.

وإنـما انجَرَّ مميز «كم» الخبرية المفرد، وهو أكثرُ من الجمع؛ لأنَّ «كم» للتكثير، فصار مميزُه كمميز العدد الكثير، وهو المِائةُ والأَلْفُ، وإنما جازَ الجمع فيه ولم يجز في العـدد الصريح؛ لأنَّ في لفظ العـددِ الكثـيرِ دلالـة على الكَثرة، فاستغنى «بتلك الدلالة»[3] عن جمع المميز، وأمَّا (١٥٨ ب) «كم» فهو كنايةٌ عن العدد الكثيرِ، وليس بصريحٍ فيه، فجوَّزوا جَمْعَ مميزه تصريحاً بالكَثرة.

قولُهُ: «وتَدْخُلُ مِن فيهما»، أي في مميزَيْهما، أمَّا في الخبرية فكثيرٌ نحو: ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ[4] ﴾، و﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ[5] ﴾، وذلك لموافقته جرّاً للمميز المضاف إليه «كم»، وأمَّا مميز «كم» الاستفهامية، فلم أَعْثَرْ عليه مجروراً بِمِن، في نَظْمٍ ولا نَثْرٍ، ولا دَلَّ على جوازه كتابٌ من كتب النَّحْوِ، ولا أدري ماصِحَّتُهُ[6].

---

(١) الدخان/٢٥، ونصها:
﴿ كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾.

(٢) القصص / ٥٨، والآية بتمامها:
﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا فَتِلْكَ مَسَٰكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّن بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴾

(٣) زيادة من م، د يقتضيها النص.

(٤) من الآية ٢٦ في سورة النَّجْم.

(٥) من الآية ٤ في سورة الأعراف.

(٦) أ ـ قولُ الرضي: «مميز (كم) الاستفهامية لم أعثرْ عليه مجروراً بِمِنْ في نَظْمٍ ولا نَثْرٍ» مردودٌ بقوله تعالى: =

وإذا انجرَّ المميز بمِن وَجَبَ تقدير «كم» مُنَوَّنةً.

قَوْلُهُ: «ولهما صَدْرُ الكلام» أمَّا الاستفهاميةُ فللاستفهام، وأمَّا الخبرية فلِما تضمنته من المعنى الإنشائي في التكثير، كما أنَّ «رُبَّ» لَمَّا تضمنت المعنى الإنشائيَّ في التقليل، وَجَبَ لها صَدْرُ الكلامِ، ولي، في تضمنهما معنى الإنشاء، أعني: رُبَّ، وكم، نَظَرٌ، كما يَجِيءُ في باب التعجب.

وإنما وَجَبَ تصديرُ متضمِّن معنى الإنشاء؛ لأنه مؤثر في الكلام مخرجٌ له عن الخبرية، وكل ما أثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتشبيه ونحو ذلك فَحَقُّهُ صَدْرُ تلك الجملةِ خوفاً مِن أن يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير، فإذا جاء المغيِّر في آخرها تَشَوَّشَ خاطرُه؛ لأنه يُجَوِّزُ رجوع معناه إلى ما قبلَه من الجملة مؤثراً فيها، ويُجَوِّزُ بقاءَ الجملة على حالها فيترقب جملةً أُخرى، يؤثر ذلك المغيِّر فيها.

﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ البقرة/ ٢١١.

قال مكي في المشكل ٩٢/١: «... ولا يعمل في «كم» ما قَبلها وهو «سَلْ»؛ لأنّ لها صدرَ الكلام؛ إذْ هي استفهامٌ، ولا يعمل ما قبلَ الاستفهام فيه، وإنما دخلت «مِنْ» مع «كم» - وهي استفهام - للتفرقة بينها وبين المنصوب...».

وقالَ أبو حيّانٍ في البحر المحيط ١٢٧/٢: من آية: تمييز لـ«كم» ويجوز دخول (مِن) على تمييز (كم) الاستفهامية والخبرية سواء وليها أم فصل عنها، والفصل بينهما بجملة وبظرف وبمجرور جائز على ماقُرِّرَ في النحو».

والزمخشريُّ في كشافه ٣٥٤/١ جوَّزَ (كم) أن تكون استفهاميةً وخبرية، ومعنى الاستفهام فيها التقريرُ.

ب - وأما قولُ الرضي: «ولا دَلَّ على جوازه كتاب» فليس بصحيح، فإن سيبويه ذكر في كتابه أن «مِنْ» تدخل في تمييز (كم)، فأطلق ولم يُخصص ذلك بالخبرية. قال ٢٩٩/١: ولله دره من رجل، فتدخل (من) هاهنا كدخولها في (كم) توكيداً».

وأما المبرد في المقتضب، فكلامه أصرحُ وأوضح، إذ جعل دخول (مِن) في تمييز (كم) الاستفهامية هو الأصل، ثم حملت عليها (كم) الخبرية. المقتضب ٦٦/٣.

مواقِـعُ كَـمْ مِنَ الإِعــراب

قولُهُ: «وكلاهما يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، وكلُّ[1] ما بعده فعل» «غير مشتغل عنـه، كان منصـوبـاً، معمولاً له على حسبه وكل ما قبله حرفُ جرٍ، أوْ مضاف، فمجـرورٌ، وإلاَّ فمـرفوعٌ مبتدأ إنْ لم يكن ظرفاً، وخبراً إن كان ظرفاً وكذلك أسماء الشرط والاستفهام».

قوله: «كلاهما» أي: كم الاستفهاميّ، وكم، الخبري، وإنما وقع كل منهما مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً؛ لأنهما اسمانِ، ولابُدَّ لكل اسمٍ مركَّبٍ من إعراب، وهما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجر[2].

قولُهُ: «[3]وكل ما بعده فعل..»، أَخَذَ يُفَصِّلُ مواقعَهما في الإعراب، يعني إذا كان بعد «كم» فعل لم يشتغل عن نصب «كم» بنصب الضمير الراجع إليه، كما في نحو: كم رجلاً ضربته؟، أو بنصب متعلَّق ذلك الضمير، كما في نحو: كم رجلاً ضربت غلامه؟: كان «كم» منصوباً[4] على حَسَبِ ذلك الفعل غير المشتغل، أي على حسب اقتضائهِ، فإن اقتضى المفعول به، فكم منصوبُ المَحَلِّ بأنه مفعولٌ به، نحو: كم رجلاً ضربت؟، وكم غلامٍ ملكت، والأَوْلى أن يقول: معمولاً على حسبه وحسب المميز معـاً، وذلك أنك تقول: كم يوماً ضربت، فكم، منصوبٌ على الظرف مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه، وغير ذلك مِنَ المنصوبات، فَتَعَيُّنُهُ لِأحـدِ المنصـوبـات: إنما هو بِحَسَبِ الفعل وحسب المميز، فبقولك «معاً»، تعينَّ

(١) د، ط: فكل.

(٢) د، م: بعد قوله «... والجر»: «فيرتفعان، وينتصبان، وينجران».

(٣) ط: فكل.

(٤) ط: منصوباً معمولاً على حَسَبِ.

للظرفية، ولـو قلت: كم رجلاً . . لكان انتصابه بكونه مفعولاً به، ولو قلت: كم ضربةً، لانتصب بكونه مفعولاً مطلقاً.

ويجوز أنْ يُجْعَلَ «كم» في هذه المواضع مبتدأً، والجملةُ خبرُهُ، والضمير في الجملة مقدَّرٌ على ضَعْفٍ كما مَرَّ.

قوله : «ما بعده فعل»، أي فعل أو شبهه، ليشمل نحو: كم يوماً أنت سائر، وكم رجلاً أنت ضارب، وليس بمعروفٍ انتصابها إلاَّ مفعولاً بها أَوْ ظرفاً، أَوْ مصدراً، أَوْ خبرَ كان، نحو: كم كان مالُكَ، أَوْ مفعولاً ثانياً لَباب ظَنَّ، نحو: كم ظننت مالَك[1].

قولـه : «كل مابعده فعل غير مشتغل عنه»، مُنتقَضٌ بقولك: كم جاءَك، فإنَّ «جاءك» فِعْلٌ غيرُ مشتغلٍ عن «كم» بضميره؛ لأن معنى الاشتغالِ عنه بضميره: أنه كان يَنْصِبُهُ لو لم ينصِب ضميره، كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير.

قولُهُ : «وكل ما قبله حَرْفُ جَرٍّ، أَوْ مضافٌ، فمجرورٌ»، إنما جاز تقدم حرف الجر أَوْ المضاف عليها، مع أَنَّ لها صَدْرَ الكلامِ ؛ لأنَّ تأخيرَ الجارِّ عن مجروره ممتنعٌ؛ لِضَعْفِ عَمَلِهِ، فَجُوِّز تقديمُ الجارِّ عليها، على أن يُجْعَلَ الجار، سواءٌ كان اسماً أَوْ حرفـاً، مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للتصدّر، حتى لا يسقطَ المجرور عن مرتبته، ولهذا حُذِفَ أَلِفُ «مـا» الاستفهامية المجرورةِ، كما مَرَّ في الموصولات، تقول: بكم رجل مررت؟، وغلام كم رجل ضربت، ويكون إعراب المضافِ كإعراب «كم» لو لم يكن مضافاً إليه.

قولُهُ : «وإلاَّ فهو مرفوع» أي إن لم يكن بعدَه فِعْلٌ غيرُ مشتغلٍ بضميره، ولا قبله

---

(١) عرض سيبويه لبيان إعراب (كم) في أنها تكون ظرفاً وغيرَ ظرفٍ في ١٠٨/١، ٢٩٢ ـ ٢٩٣. وانظر المقتضب ٦٢/٣، ٦٣، ودراسات ق١ جـ٢ ص٣٩٩ وما بعدها.

جارٌّ، فهو مرفوعٌ، وذلك أنه إذا لم يكن لا قبله عامل، ولا بعده، كان اسماً مجرّداً عن العوامل، على مذهب البصريينَ، فيكون مبتدأً أَوْ خبراً.

فَأَمّـا ألَّا يكـونَ بعـدَه فِعْـلٌ، نحو: كم مالُكَ، أَوْ[1] إنْ كان عاملاً في ضميره، أو متعلقه، إمَّا على وجه الفاعليةِ، نحو: كم رجلاً جاءك، أَوْ: كم رجلاً جاءك غلامه، أو على وجهِ[2] المفعوليَّةِ، نحو: كم رجلاً ضربته أو ضربت غلامَه.

ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول أو بمتعلقه: إنّه مفسرٌ لناصب «كم» والتقدير: كم رجلاً ضربت ضربته، لجاز إلَّا أَنَّ الرَّفْعَ فيه أَوْلى، للسلامة من الحذفِ والتقدير، على ما تَبَيَّنَ، قَبْلُ[3][فيما أضمر عامله على شريطة التفسير، والأَولى أن يُقَدَّرَ الناصبُ بعد «كم» ومميزه، لحفظ التصدر[4] على «كم»] ولا[5]مَنْعَ من تقدير (١٥٩ أ) الناصب قبل «كم»؛ لأن المقدّر معدومٌ لفظاً، والتصدُّر اللفظيُّ هو المَقصودُ.

قولُهُ: «إن لم يكن ظرفاً»، يعني «كم»، وكونه ظرفاً باعتبار مميزه، نحو: كم يوماً سفرك، فكم ههنا منصوبُ المحل، أولاً، داخل في قوله: ما بعدَه فعل أو شبهه، غير مشتغل عنه؛ لأنَّ التقديرَ: كم يوماً كائنٌ سَفَرُكَ، ومرفوعُ المحل ثانياً، لقيامه مقام عامله الذي هو خبرُ المبتدأ

ومثـال كونه مبتدأ، كم رجل جاءني، وأَمَّا: كم مالُك؟، فالأَوْلى فيه أَنْ يكونَ خبراً، لا مبتدأً؛ لِكَوْنِهِ نكرةً، ما بعدَه معرفةٌ، كما مَرَّ في باب المبتدأ.

قَوْلُهُ: «وكذلك أسماء الاستفهام والشرط»، أي تقع مرفوعةً ومنصوبةً ومجرورةً على

---

(١) د، م: وإنْ.

(٢) ط: ساقطة.

(٣) د: ساقطة.

(٤) د، م: ساقطة.

(٥) ط: ومنـع.

ما ذكر من مواقع «كم»، إلَّا أن ما هو ظرف من هذه الأسماء، كمتى، وأين، وإذا، إذا لم يَنْجَرَّ بحرف جر، نحو: من أين، فلابُدَّ من كونه منصوباً على الظرفية، وقد يخرج «إذا» عن الظرفية، كما يجيءُ في الظروفِ.

ويرتفع اسمُ الاستفهامِ مَحَلًّا مع انتصابه على الظرفية، إذا كان خبرَ مبتدإٍ مؤخَّرٍ نحو: متى عهدُك بِفُلانٍ؟

وَأَمَّا أسماءُ الشرطِ الظرفيةِ، فلا تكون إلَّا منصوبةً على الظرفية أبَداً، وما ليس بظرف، نحو: من، وما، يقع مواقعَ «كم»، مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً.

فالمرفوعُ، إمّا مبتدأ، نحو: مَن ضربَ؟ ومَنْ قامَ قُمْتُ، وإمَّا خَبَرٌ، ولا يكون إلَّا استفهاماً، نحو: مَنْ أنت؟ وما دِينُكَ؟.

والمنصوبُ إمّا مفعولٌ به، نحو: مَن لقيتَ؟ وما فعلتَ؟، ومَن ضربت أضربْه، وما فعلت أَفْعَلْهُ، ولا يقع غير ذلك من المنصوبات، استقراءً.

والمجرورُ نحو: غلام مَنْ أنت؟ وبمن[1] مررتَ؟، وغلام مَنْ تضرِبْ أَضرب، وبِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ.

والنَّظَرُ في كلمات الشرط، نحو من، وما[2]، إلى الشرط لا إلى الجزاء، فَإنْ كان الشرط مسنداً إلى ضميرها أو متعلقه، متعدياً كان أو لازماً، فهي مبتدأةٌ، نحو: مَن جاءك فأكرمه، ومَن ضربك غلامه فاضربْهُ، وإنْ كان متعدياً ناصباً لضميرها أو لمتعلق ضميرها نحو: مَنْ ضربتَه يضربك، أَوْ مَنْ ضربت غلامه يضربك، فالأَوْلى كَوْنُها مبتدأة، ويجوز انتصابُها بمضمرٍ يُفَسِّرُهُ الظاهرُ.

---

(١) ط : وبما.

(٢) في ط زيادة : وأي بعد : وما.

وإنْ كان متعدياً غيرَ مشتغل عنها بضميرها، ولا بمتعلّق ضميرها، فهي منصوبةٌ[1] نحو: مَنْ ضربتَ ضربتُ، ويجوز كونُها مبتدأةً على ضَعْفٍ.

وَلَوْ جَوَّزنا عملَ الجزاءِ في أداة الشرط، كما هو مذهبُ بعضِهم في: متى جئتني جئتُك، على ما يَجِيءُ في الظروف المبنية، لجاز أن تكون في نحو: من جاء فأكرم، ومَن ضرب زيداً فاضرِب: منصوبة المحل بكونها مفعولةً للجزاء، وَأَنْ تكون في نحو: مَنْ جاءك فاضرِبه، منصوبة المحل بفعلٍ مضمرٍ يُفَسِّرُهُ الجزاء، لكن الحقّ أَنَّ الجزاءَ لا يعمل في أداة الشرط، فلا يُفَسِّر عاملها أيضاً؛ لأنَّ مالايعمل بنفسه، لا يفسر العامل، كما مَرَّ في المنصوبِ على شريطة التفسير.

والسِّرُّ في جواز عمل الشرط في أداته دون الجزاء: أَنَّ الأداةَ مِنْ حيث طَلَبُها للصَّدْر، كان القياسُ: أَلَّا يعملَ فيها لفظٌ أصلاً، وإنْ كانَ متأخراً؛ لأن مرتبةَ العامل: التقدُّمُ من حيث كونُهُ عاملاً، فيصير لها مرتبةُ التأخر من حيث المعموليةُ، مع تقدُّمِها لفظاً، لكنهم جَوَّزوا أن يعملَ فيها «ما حَقُّهُ أَنْ يليهَا بِلا فَصْلٍ كالشرط[2]»، وأمَّا الجزاءُ، فَلِفَرْطِ تأخُّرِه عنها، لم يُجَوِّزُوا عملَه فيها، سواءٌ كانتِ الأداةُ ظرفاً، كمتى، وأين، أو غيره، كمَن، وما.

والدليلُ على أنه لا يَعملُ الجزاءُ فيها: أنه لم يُسمع مع الاستقراءِ نحو: أَيَّهم جاءَكَ فاضرِبْ، بنصب «أَيّهم».

وَإنْ قُلْنَا إنَّ حَرْفَ الشرطِ مقدَّرٌ قبل كلماته، كما هو مذهبُ سيبويه، فكلماته، إذَنْ، معمولةٌ لِفِعْلٍ مقدَّرٍ يُفَسِّرُهُ ما بعدَه أبداً، سواءٌ كانت مرفوعةً، أَوْ منصوبةً، إذْ حَرْفُ الشرطِ لايدخل إلَّا على فِعْلٍ ظاهرٍ أَوْ مُقَدَّرٍ، كما يَجِيءُ في قِسْمِ الأَفْعَالِ، وذلك عند البصريينَ.

---

(١) د، ط: فهي منصوبة به نحو..

(٢) د: مالا يجوز تقدمه عليها لفظاً بوجه وهو الشرط، وأمّا الجزاء...

ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام؛ لأنَّ همزة الاستفهامِ تدخل على الفِعْلِ والاسْمِ.

قولُهُ: «وفي تمييز»:

(٤٩٢) كم عمة لك يا جرير وخالة[1] .... »

«ثلاثةُ أَوْجُهٍ[2]»، وقد يحذف في مثل: كم مالك؟ وكم ملكت» البيت للفرزدق[3]، وتمامُهُ:

.... فدعاءَ قد حلبت عليَّ عِشاري

---

(١) الفرزدق (ديوانه ٤٤٨ ـ ٤٥٢ طبعة الصاوي سنة ١٣٥٤هـ)، والبيت من قصيدةٍ طويلةٍ في هجاء جَرير. الخزانة ٦/٤٨٥ هارون، سيبويه ١/٢٥٣، ٢٩٣، بولاق، الفوائد الضيائية ٢/١٢٩، المقتضب ٣/٥٨، المفصَّل ١٨٢، اللُّمَع ٢٢٨ تح د. حسين محمد شرف، شرح كفاية المتحفظ ٢٤٧، الإشارة إلى تحسين العبارة ٧١، ابن يعيش ٤/١٣٣.

الشاهد فيه أنه قد روى (عمة) و (خالة) بالحركات الثلاث وتوجيهُها آتٍ.

(٢) «وتوجيه الإعراب على الروايات الثلاث كما يأتي:

أ ـ نصب (عمة) و (خالة) على أن (كم) خبرية على لغة من يَنْصِبُ تمييز (كم) الخبرية، كما ذكر سيبويه. والمبرد يرى أنّ (كم) استفهاميةٌ في البيت، وتوجيه ذلك بأن الاستفهام ليس على معناه الحقيقي، ولكنه على سبيل التهكم والسُّخْرِيَّة. فكأنه يقول لِجَرير: أَخبِرْني عن عدد عماتك وخالاتك اللاتي حلبن عليّ عِشاري، فقد ذهب عني عددها. و(كم) مبتدأ خبرها جملة (قد حلبت)، وأفرد الضمير مراعاة لِلَفْظ (كم).

ب ـ جر (عمة) و (خالة) على أنّ (كم) خبرية. وهي مبتدأ، خبرُها جملة (قد حلبت)، كما ذكرنا في رواية النصب.

جـ ـ رفع (عمة) و (خالة) على الابتداء، و (كم) منصوبة المحل مفعول مطلق، أو ظرف. والظاهر أنها خبرية. وأجاز الرضي أن تكون خبرية، أو استفهامية على التهكم، «وهو مذهب أبي الحسن الرَّبَعي» الخزانة ٦/٤٨٦هـ. فيقدر كم حلبةٍ بجر حلبة على أن (كم) خبرية وبنصب حلبة على أن (كم) استفهامية، ويقدر كذلك كم مرة بالجر وبالنصب على أنها ظرفية.

ورواية الجر والنصب أبلغ في الهجاء من رواية الرفع؛ لأنهما تفيدان أن لجرير عَمّاتٍ وخالاتٍ أجيرات ممتهنات. ورواية الرفع تدل على أن لجرير عمةً وخالةً واحدة...»

حاشية المقتضب ٣/٥٨.

(٣) م: ساقطة.

الفَدَعاء : المِعْوَجَّةُ الرُّسْغِ ، من اليد أو الرِّجْلِ ، فتكون منقلبة الكفِّ، أَوِ القَدِمِ إلى أُنسيِّهما[1]، يعني أنها لِكَثرة الخِدمة صارت كذلك، أَوْ: هذا خِلْقَةٌ بها، نسبها إلى شَوْهِ الخِلْقةِ.

وإنما عَدَّىٰ «حَلَبَتْ» بِعَلى، لتضمينِ «حَلَبَتْ» معنى: ثَقُلَتْ، أو تسلَّطت، أي كنت كارهاً لخدمتها، مستنكفاً عنها، فخدمتني على كُرْهٍ مِنِّي.

ووجه النصب في «عَمَّة»، كونُ «كم» خبريةً، على ما تَقَدَّمَ من جواز نصب مميزها عند بعضِهم، أو استفهامية، وإن لم يَرِدْ معنى الاستفهام، لكنه على سبيل التهكم، كأنه يقول: نفس الحلب ثابتٌ، إلَّا أنه ذهب عني عدد الحَلَبَات؛ والجر، على أَنَّ «كم» خبريةٌ، والـرَّفْـعُ، على حذفِ التمييزِ، إمَّا مصدراً بتقدير: كم حلبةٍ، نصباً وجـراً، فالنصبُ على الاستفهـامِ على سبيلِ التهكُّمِ والجَرَّ على الإخبار وإمَّا ظرفاً بتقـديرِ: كَمْ مرةً نصبا على التهكم. وجَرّاً على الإخبار، فترتفع «عَمّة» بالابتداء، و: «لـك»، صفتهـا، والخبر: قد حلبت، و«كم» في الوجهَيْن (١٥٩ ب) منصوبةُ المَحَلِّ، إمَّا مفعولٌ مُطْلَقٌ لخبر المبتدأ، أَوْ ظرف له، كما تقول: أَضَرْبَتَيْنِ زيدٌ ضَرَبَ؟ و: أَمَرَّتَيْنِ زيدٌ ضَرَبَ؟.

وَاعْلَمْ[2] أَنَّ مميزَ «كم» لايكون إلَّا نكرةً، استفهاماً كان، أَوْ، لا[3].

أَمَّا الاستفهاميةُ، فَلِوُجُوبِ تنكير المميز المنصوبِ، وَأَمَّا الخبريةُ؛ فلأنها كنايةٌ عن

---

(١) أي إلى جانبه الأيمن أو الأيسر، على خلافٍ بين علماء اللغة في تحديد معنى الأنسيّ والوحشيّ. الخزانة ٤/٤٨٩ هارون.

(٢) م ، د : «واعلم أن «كم» مختصة بالنكرات، استفهاميةً كانت، أو خبرية».

(٣) « جاء تمييز (كم) معرفةً في قوله تعالى:
أ ـ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ مِنْ بَعْدِ نُوحٍ ١٧ : ١٧.
ب ـ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ ٢٠ /١٢٨.
جـ ـ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ ٣٢ : ٢٦». دراسات ق١ جـ٢ ص٤٠٥.

عَدَدٍ مُبْهَمٍ ، ومعدود كذلك، والغرضُ من الإتيان بالمميز: بيانُ جِنْسِ ذلك المعدود المبهم فقط، وذلك يَحْصُلُ بالنكرة، فلو عُرِّفَ، وقع التعريف ضائعاً.

و «كم» في حالَتَيْهَا، مفردُ اللفظ، مذكر، قال الأندلسيُّ فيجوز الحَمْلُ على اللفظ، نحو: كم رجلاً جاءك، مع أَنَّ المسؤولَ عنه مثنىً أو مجموعٌ، ويجوزُ الحَمْلُ على المعنى، نحو: كم رجلاً جاءاك أو[1] جاؤوك، وكذا الخبرية.

وقال بعضُهم: «كم» مفردُ اللفظِ مجموعُ المعنى، كَكُلّ؛ فينبغي على هذا ألَّا يعودَ إليه ضميرُ المثنى، وهو الحَقُّ؛ لأنه لو جازَ أَنْ يستفهم بِكَمْ عن الجماعة الذين جاؤوا المخاطب مفصَّلين رجلين رجلين، لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ: كم رجلَيْنِ جاءاكَ؛ لأنك إذا قصدتَ تفصيلَ جماعةٍ على مثنى أو مجموعٍ ، وَجَبَ التصريحُ بالتثنية والجمع، كما في: أفضل رجلين، وأيّ رجلين، وأفضل رجال، وأيّ رجال، على ما مَرَّ في باب الإضافة، ولم يُسمع: كم رجلين، لا استفهاماً ولا خبراً.

ويجوز: كم امرأة جاءتك، وجئنَك وجاءَك، حملاً على اللفظ والمعنى، ولا يَجُوزُ أَنْ يكون الضميرُ عائداً إلى التمييز؛ لِبَقَاء المبتدأ بلا ضميرٍ من الخبرِ وهو جملةٌ، ولا تقول: كم رجلاً ونساءً جاؤوك، بعطف المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين.

وأمَّا قولُكَ: كم شاة وسخلتها، وكم ناقة وفصيلها، فَلِكَوْنِ المعطوف أيضاً نكرةً، على مابُيِّنَ في بابِ المعارفِ.

وقد جَوَّزَ بعضُ النُّحَاةِ، نحو: كم رجلاً ونساءً؛ لأنه يجوز في التابع مالا يجوز في المتبوع، كما في قوله[2]:

الواهب المِائةِ الهِجانِ وعبدِها [عُوذاً تُزَجِّي خلفَها[3] أطفالَها] ٢٩٤

---

(١) ط : وجاؤك.

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول ص٩٠٧.

(٣) ليس في الأصل، وهو في م ، د.

وقد ذَكَرْنَا ضَعْفَ ذلك في باب العطف عند قوله: والمعطوف في حكم المعطوف عليه، وتقول: لَقِيتُ امرأةً، وكم رجلاً وهي جاءاني، عطفاً على «كم»، ولا يجوز: كم رجلاً وإياها، بالعطف على التمييز؛ لأن المرأةَ الملقيَّة ذات واحدة، فلا يدخل فيها التقليلُ والتكثير.

وأَمَّا «كَأَيِّن» فنقل أبو سعيدٍ[1] السِّيرافيُّ عن سيبويه[2] أنه بمعنى «رُبَّ»، لا بمعنى[3] «كم»، قالَ: لأنه يَستقيم: كم لَكَ، ولا يستقيم: كَأَيِّن لَكَ، كما لا يستقيم: رُبَّ لَكَ.

وليس بدليلٍ واضح؛ لأنَّ «كَمْ» لِكَثرة استعمالِها، دون «كَأَيِّن»، جازَ حَذْفُ مميزها، وأمَّا «رُبَّ» فحرف[4] جر، لا يُحْذَفُ مجرورُهُ. ولم أَعْثَرْ على منصوبٍ بعد «كَأَيِّن[5]».

وقال بعضُهم[6]: يلزم[7] «مِنْ» بعدَها، ولعلَّ ذلك لأنه لو لم يؤت بمِن، وَجَبَ نَصْبُ مميزها[8] لمجيئه بعد المنون، فكان مميزها كمميز «كم» الاستفهامية مع أنها بمعنى «كم» الخبريةِ.

---

(١) سيبويه ٢/١٧١، حاشية (٢) ط. هارون

(٢) الكتاب ١/٢٩٨، وكونها بمعنى (رُبَّ) صريحٌ في كلام سيبويه.

(٣) قال سيبويه عن (كم) معناها معنى (رب). الكتاب ١/٢٩١، ٢٩٣ بولاق.

(٤) للرضي رأيٌ في أنَّ (رُبَّ) اسمٌ، ولكنْ ذهب هنا مَذْهَبَ الجُمهور.

(٥) في المغني ص٢٤٧ط. المبارك: ومن النصب قولُهُ:

١ ـ أُطرُدِ اليأسَ بالرَّجا فكأيِّنْ آلماً حُمَّ يُسرهُ بعدَ عُسْرِ

وقولُهُ:

٢ ـ وكائن لنا فضلاً عليكم ومِنَّةً قديماً، ولا تدرون ما مَنَّ مُنْعِمُ

(٦) ابن عصفور. المغني ص ٢٤٦، ويرده قول سيبويه: «وكأين رجلا رأيت «. . . وفي سيبويه ١/٢٩٧، ٢٩٨: » إلَّا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (من).

(٧) في ط: يلزم ذكر من . .

(٨) ط: ميزها.

وقد جاء «كَأَيِّنْ» في الاستفهام قليلاً، دون «كذا»، ومنه قولُ أُبَيِّ بن[1] كَعْبٍ، لِزِرِّ ابن[2] حُبَيْشٍ: كَأَيِّن تَعُدُّ سورةَ الأحزابِ[3]، أي: كم تَعُدُّ؟ فاستعملها استفهامية، وحَذَفَ مميزها، وهما قليلان.

ويلزمها التصدر، دون «كذا»، لِما قُلنا في «كم» الخبريةِ.

وَوُرودُ «كذا[4]» مكرراً مع واو، نحو: كذا وكذا: أَكثرُ من إفراده، ومن تكريره بلا واوٍ، ويكنى به عن العدد، نحو: عندي كذا دِرْهَماً، وعن الحديث، نحو: قال فلانٌ كذا، ولا دلالةٌ فيه على التكثير، اتِّفاقاً.

وكَنَىٰ بعضُهم[5] بكذا، المميز بجمع، نحو: كذا دراهم، عن ثلاثة وبابها، وبالمكرر دون عطف عن أحدَ عشرَ وبابه، وبالمكرر مع العطف عن أحد وعشرين وبابه، وبه قالَ أبو حنيفةَ رَحِمَهُ اللهُ، فطابقوا به العددَ، حتى أجازوا: كذا درهمٍ بالجَرِّ، حملاً على: مِائة دِرْهَمٍ، وهذا خروج عن لغة العرب، لأنه لم يرد مميز «كذا» في كلامهم مجروراً[6].

والشافعيُّ[7] رَحِمَهُ اللهُ، لا يَنظر في تفسير الألفاظ المُبْهَمة إلى ما يناسبها من ألفاظ

---

(١) أُبَيّ بن كعب بن قيس من بني النجار، صحابي، أنصاري، من كُتّاب الوحي، وقُرَّاء الصحابة، عَرَض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم، وأخذ القراءة عنه ابنُ عَبّاسٍ، وأبو هريرةَ، توفي سنة ٢١هـ.
[معرفة القراء الكبار ص٣٢، غاية النهاية ٣١/١، الأعلام ٨٢/١].

(٢) زِرُّ بن حبيش الأسدي، أبو مطرف الكوفي، كان عالماً بالقرآن والعربية، عرض على عبد الله بن مسعود، وعثمان وعلي، وعرض عليه عاصم بن أبي النُّجود، وسليمان الأعمش... توفي بوقعة دَيْر الجماجم سنة ٨٢هـ وهو ابنُ مِئةٍ وعشرين عاماً. [طبقات الحفاظ ١٩، غاية النهاية ٢٩٤/١، الأعلام ٤٣/٣].

(٣) في القاموس المحيط ٢٦٥/٤: «قال أُبَيٌّ لابن مسعود: كأَيِّنْ تقرأ سورة الأحزاب آيةً؟ قال: ثلاثاً وسبعين وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ١١٧/٢.

(٤) في ط «كذا» مكررة.

(٥) ابن عُصفور، كما في المساعد ١١٩/٢.

(٦) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ١١٨/٢ - ١١٩.

(٧) محمد بن إدريس، أحد الفقهاء الأربعة المشهورين، أخذ القراءة عرضاً عن إسماعيل بن عبد الله بن قُسطنطين =

العدد المفصَّلة؛ لأنَّ المفصلة تدل على كمية العدد نَصّاً، والمبهمة لا تدل عليه، بل يلزم بالإقرار بالمبهم ما هو يقين، وهو الأقل، فيلزم في نحو: كذا دِرْهَماً: درهم واحد وهو[1] الحَقُّ.

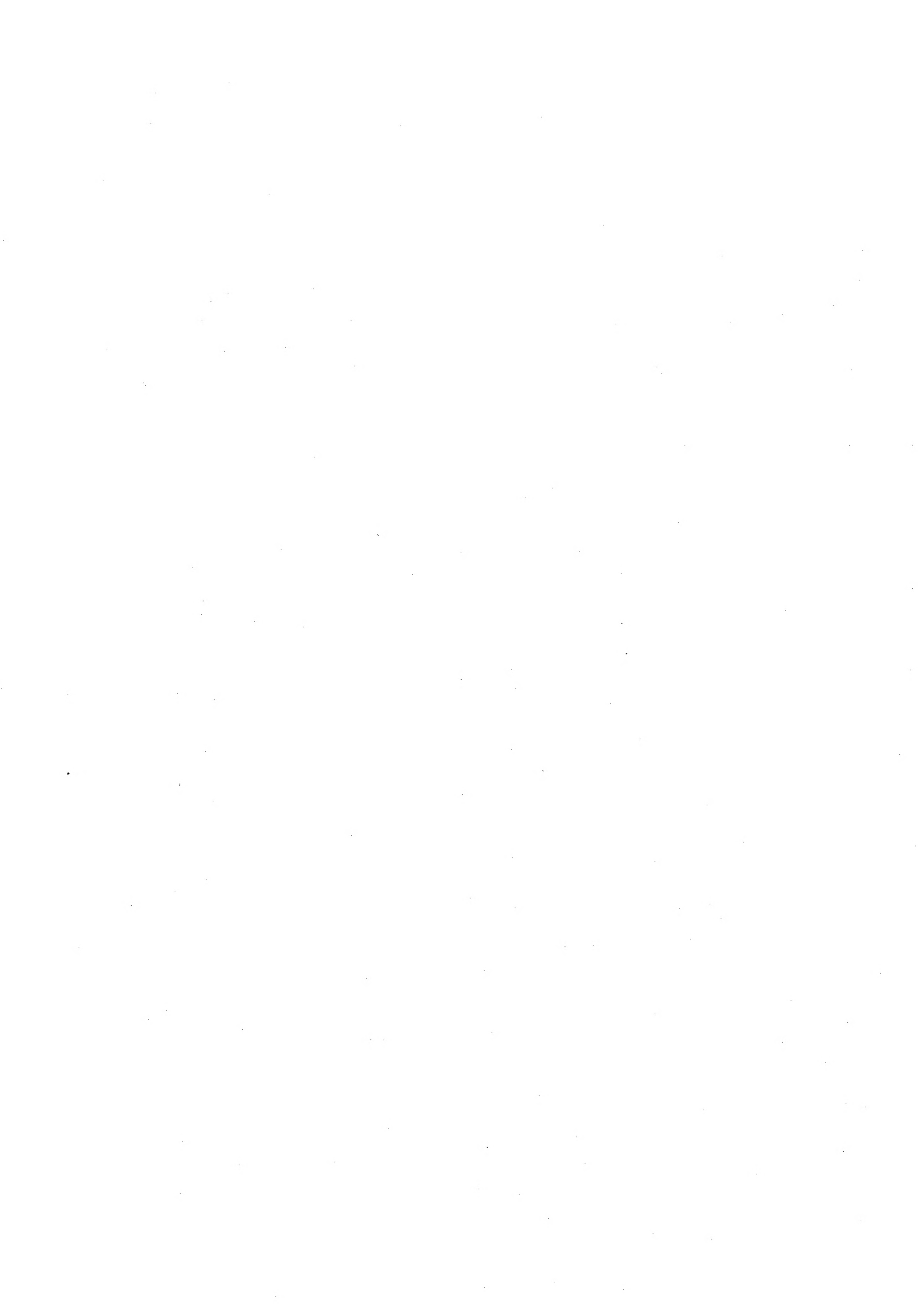
وإعراب «كذا» و «كَأَيِّنْ»: كما قُلْنا في «كم»، ونقول إنَّ الكافَ فيهما، وحدَهُ، في مَحَلِّ الإعراب، لأن الجُزْأَيْنِ صارا بالتركيب ككلمةٍ واحدةٍ، كما تَقَدَّمَ.

ولا مَنْعَ من تقدير الإعرابِ على الكافَيْنِ اعتباراً لِلأَصْلِ.

وروى عن مالكِ بن أنسٍ، له: كتاب الأم، والمُسند، وأحكام القرآن، عُرِفَ بالفصاحة والذكاء. توفي سنة ٢٠٤هـ.

[طبقات القراء ٢/٩٨، غاية النهاية ٢/٩٥، الأعلام ٦/٢٦].

(١) د: «وهذا الذي قاله هو الحق».



الظُّروفُ: بَيَانُ المَقطوعِ منها عن الإضافة

قولُهُ: «الظروف، منها ما قُطِع عن الإضافة، كقَبْلُ، وبَعْدُ وأُجْرِيَ مُجراه: لا غَيْرُ، وليس غَيْرُ، وحَسْبُ».

اعْلَمْ أَنَّ المسموعَ من الظروف المقطوعة عن الإضافة: قَبْلُ، وبَعْدُ، وتحت، وفوقَ، وأَمام، وقُدَّام، ووراء[1]، وخَلْفَ، وأسفلَ[2]، ودون وأول[3]، ومن علُ، ومن عَلْو.

ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين، وشمال وآخِر، وغير ذلك.

وينبغي أن تعرِفَ أنه يُحذَف المضاف إليه، ويُوردُ المحذوف مضافاً إليه اسم تابع للمضاف الأول، نحو قولِه[4]:

إلَّا عُلالَةَ أو بُدا هَةَ سابحٍ [نَهْدِ[5] الجُزَارَهْ] ٢٣

وإن لم يُورَدْ، فلا يُحذَفُ إلَّا مِمَّا هو دالٌّ على أَمْرٍ نِسْبِيٍّ لا يَتِمُّ إلَّا بغيره، كَقَبْلُ وبَعْدُ، وأخواتها المذكورة، وكل، وبعض، وإذ، ومع هذا، لا يُحْذَفُ إلَّا إذا قامت[6] قرينةٌ على تعيينِ ذلك المحذوفِ.

وإنما (١٦٠ أ) بنيت هذه الظروفُ عند قَطْعِها عن المضاف إليه لمشابهتها الحرفَ، باحتياجها[7] إلى معنى ذلك المحذوفِ.

---

(١) انظر دراسات ق ٣ جـ ٢ ص٧٧٨.

(٢) نفسه ق ٣ جـ ٢ ص٧٥١ وما بعدها

(٣) نفسه : ق ٣ جـ ٢ ص٧٨١ وما بعدها.

(٤) سبق تخريجه في القسم الأول ص١١٨ .

(٥) زيادة من م ، د.

(٦) في الأصل : قام ، و «قامت» من م .

(٧) د ، ط : لاحتياجها.

فَإِنْ قلت: فهذا الاحتياجُ حاصلٌ لها مع وجود المضاف إليه، فَهَلَّا بُنِيَتْ معه، كالأسماء الموصولةِ: تُبنى مع وجود ما تحتاج إليه من صلتها؟ .

قلت: لأنَّ ظهورَ الإضافة فيها يُرَجِّحُ جانبَ اسميتِها، لاختصاصِها بالأسماء.

أمَّا «حيث»، و «إذا»، فإنها، وإن كانت مضافةً إلى الجمل الموجودةِ بعدَها، إلَّا أنَّ إضافتها ليست بظاهرةٍ؛ إذِ الإضافةُ في الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل، فكأن المضاف إليه محذوفٌ.

ولمَّا أبدل في كل، وبعض، التنوين من المضاف إليه، لم يُبنيا، إذِ المُضافُ إليه كأنه ثابتٌ بثبوت بدله.

وإنما اختاروا البناءَ في هذه الظروف دون التعويض؛ لأنها قليلة التصرُّفِ، أَوْ عادِمَتُه، على ما مَرَّ في المفعول فيه، وعَدَمُ التصرُّفِ يناسب البناء، إذ معناه، أيضاً، عَدَمُ التصرُّفِ الإعرابيّ، ويجوز، أيضاً في هذه الظروف، لكن على قِلَّةٍ: أَنْ يُعَوَّض التنوين من المضاف إليه فَتُعْرَب، قالَ[1]:

٤٩٣ ونحن قتلنا الأَزْدَ أَزْدَ شَنُـوءَةً فما شربوا بعداً على لَذَّةٍ خَمْرَا

وقالَ[2]:

(١) نسبوا هذا البيت لبعض بني عقيل، ولم يعينوه.

الخزانة ٥٠١/٦ هارون، وشذور الذهب ١٠٥ ط٧، والأشموني رقم ٦٤٤، وأوضح المسالك رقم ٣٤٦ جـ١٥٨/٣؛ وفيه يقول المحقق أبو رجاء ـ رَحِمَهُ الله ـ: إنّ الصواب في إنشاد صدر هذا البيت هكذا:

ونحن قتلنا الأسْدَ أسْدَ . . . .

ومعنى البيت: لقد أنزلنا بهؤلاء القوم من القتل والفتك ماجعلهم يهجرون اللذائذ، ولا يقربون شهوات النفوس، ولو أنهم شربوا خمراً يوماً ما وجدوا لها طعماً، ولا ذاقوا لها لذة؛ لأن الألم لا يزال يحزُّ في نفوسهم.

الشاهد فيه: قوله (بَعْدَاً)، فإن هذه الكلمةَ قد وردت في هذا البيت منونة منصوبة، فدل تنوينها على أن الشاعر قد قصد قطعها عن الإضافة، فلم ينوِ المضاف إليه بَتَّةً، لا لفظه ولا معناه، من قبل أنه لو نواه لوجب أن يمتنع من تنوين هذه الكلمة؛ لأن الإضافة تمنع التنوين، والمنوي كالثابت تماماً، ودل نصبه إياها على أنه لم يَبْنِها؛ لأن البناءَ في هذه الكلمة إنما يكون على الضم

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول ص٢٨٩.

فَسَاغَ لِيَ الشرابُ وكنت قَبْلاً أكادُ أَغَصُّ بالماءِ الحَميمِ[1] ٦٩

ومنه القراءةُ الشاذَّةُ[2]: «لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنۢ بَعْدٍ[3]»، ويقال[4]: ابْدَأْ به أَوَّلاً، فعلى هذا، لا فَرْقَ في المعنى بين ما أُعرب من هذه الظروف المقطوعة، وما بُني منها، وهو الحَقُّ.

وقال بعضُهم: بل[5] أُعربت لعدم تضمن معنى الإضافة، فمعنى: كنتُ قَبْلاً: أيْ قديماً، وابْـدَأْ به أولاً: أيْ متقـدِّماً، ومعنى مِنْ قبلٍ ومِنْ بَعْدٍ: أيْ متقدماً، ومتأخراً؛ لأنَّ «مِنْ» زائدةٌ.

قيل: ويجوز تنوينُ هذه الظروفِ المضمومةِ لضرورة الشعر، مرفوعةً ومنصوبةً، نحو: جئتك قَبْلٌ وقَبْلاً، كما قيل في المنادى المضموم: يا مطرٌ ويا مطراً، فيجوز أن يكون قوله: فَمَا شَرِبوا بَعْداً، وقولُه: وكنتُ قَبْلاً: مِنْ هذا.

وسُمِّيَتْ هذه الظروفُ المقطوعةُ عن الإضافة: غاياتٍ، لأنه كان[6] حَقُّها في الأصل أَلَّا تكونَ غاية؛ لِتَضَمُّنِها المعنى النِّسبي، بل تكون الغاية هي المنسوب إليه، فلمّا حُذِفَ المنسـوب إليه، وضُمِّنت معنـاه، استغـرب صيرورتهـا غاية لمخـالفـة ذلك لوضعهـا، فَسُمِّيَت بذلـك الاسم لاستغرابه، ولم يُسَمَّ: كل، وبعض، مقطوعَيْ الإضافة غايتَيْنِ، لَحُصولِ العِوَضِ عن المضاف إليه.

وتقول: جئته مِنْ عَلٍ معرباً أيضاً، كَعَمٍ، ومن عالٍ، كقاضٍ، ومن معالٍ

---

(١) د: الفـرات.

(٢) هي قراءة الجَحْدَري، وأبي السَّمَّال، وعَوْن العُقَيْلي البحر ١٦٢/٧، ولم تَرِدِ القراءة في المحتَسب، وشواذ ابنِ خالويه، والإتحاف.

(٣) الروم/٤، والآية بتمامها: «فِى بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ».

(٤) انظر ابن يعيش ٨٨/٤.

(٥) ط: بل إنما أعربت.

(٦) د: ساقطة.

كمَرامٍ، ومن عَلاَ، كعَصَا، ومن علو، مفتوح الفاء مثلث[1] اللام، فإذا بنيت «علُ» على الضم وجب حذف اللام أي الياء، نسياً منسياً؛ إذ لو قلت: عَلْيُ، لاستثقلت الضمة على الياء، ولو حذفتَها وقلتَ: من عَلِي، لم يَتبيَّنْ كونُها مبنيةً على الضم كأخواتها.

وأما نحو: يا قاضي، فاطِّرادُ الضَمِّ في المنادى المفرد المعرفة يرشد إليه، وإذا قصدت بناء «علْو» ساكنة العين، وجب فَتْحُ الفاءِ وكان مع الإعراب يجوز ضَمُّهُ وكَسْرُهُ، تقول: عُلْو الدار، كما تقول: سُفْلُها.

أمَّا جوازُ بناءِ «عَلو» على الفتح، نحو: من عَلَو، من دون سائر الغايات فَلِثِقَلِ الواو المضمومةِ، وأمَّا الكسر فيه نحو: من عَلْوِ، فإمّا لتقدير المضاف إليه، كما في قوله[2]:

خـالط من سَلمـى خياشيم وَفَـا ٢٤٣

وقولهم: ليس غيرَ بالفتح، على ما مَرَّ في الاستثناء.

فعلى هذا، لا يكون هذا الكسر إلاَّ مع جارٍّ قبلَه، أو مع الإضافة إلى ياء الضمير، وإمَّا لبنائه على الكسر، استثقالاً للضمة، وأمَّا الضَّمُّ نحو: مِنْ عَلْوُ فعلى قياسِ سائر الغاياتِ، ويروى بيت أعشى باهلة[3]:

---

(١) الدُّرَرُ المُبَثَّثَةُ ص ١٥٠

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٧٨٩

(٣) واسمه عامر بن الحارث، وباهلة: امرأةٌ من هَمْدان.

وهذا البيت مطلع مَرْثِيَتِهِ في أخيه لأمه: المنتشر بن وهب بن سلمة. وكان المنتشر رئيساً، فقتله هند بن أسماء ابن زنباع. وتعد هذه المَرْثِيَّة من القصائد المفضَّلة المشهورة بالبلاغة والبراعة، قال عنها البغداديُّ: «إنها نادرة قلما توجد» و« إنها جيدة في بابها».

الخزانة ١/١٨٥، ٦/٥١١ هارون، نوادر أبي زيد ٢٨٨ط. دار الشروق، الأصمعيات من ٨٧ ـ ٩٢ تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، وهارون القاهرة دار المعارف سنة ١٩٦٤م.

الشاهد فيه أن (علو) روى مثلث الواو.

٤٩٤ إني أتتني لسانٌ لا أُسَرُّ بهـا   من عَلوَ، لا عجبٌ منها ولا سَخَرُ

بضم واوِها، وكسرِها، وفتْحِها[1].

وبناءُ الغاياتِ على الحركة ليُعلم أنَّ لها عِرْقاً في الإعراب، وعلى الضم، جَبْراً بأقوى الحركات لما لحقها من الوَهَن بحذف المحتاج إليه، أعني المضاف إليه، أوْ ليكمل لها جميع الحركات؛ لأنها في حال الإعراب، كانت في الأغلب غيرَ متصرِّفةٍ، فكانت إمَّا مجرورة بِمن، أوْ منصوبةً على الظرفية، أوْ لِتُخالِفَ حركةُ بنائِها حركةَ إعرابها.

قولُـهُ: «وأُجريَ مُجراه: لا غَيْرُ، وليس غير، وحسب» شَبَّـه «غـير» بالـظروفِ والغـاياتِ لِشَـدَّةِ الإبهام الذي فيها، كما في الغايات لِكَوْنها جهاتٍ غيرَ محصورةٍ، ولإبهام «غير»، لا تتعرف بالإضافة، وهي أشد إبهاما من «مثل»، فلذا لم يُبْنَ «مثل» على الضم.

ولا يحذف منهـا المضاف إليه، إلّا مع «لا» التبرئةِ، و«ليس»، نحو: افعل هذا لا غَيْرُ، وجاءني زيد ليس غير، لِكَثرة استعمال «غير»، بعد لا، وليس.

و «غير» التي بعد «ليس» بمعنى «إلّا»، وقد تقدم أنه يحذف المستثنى بعد «إلّا» التي بعد «ليس».

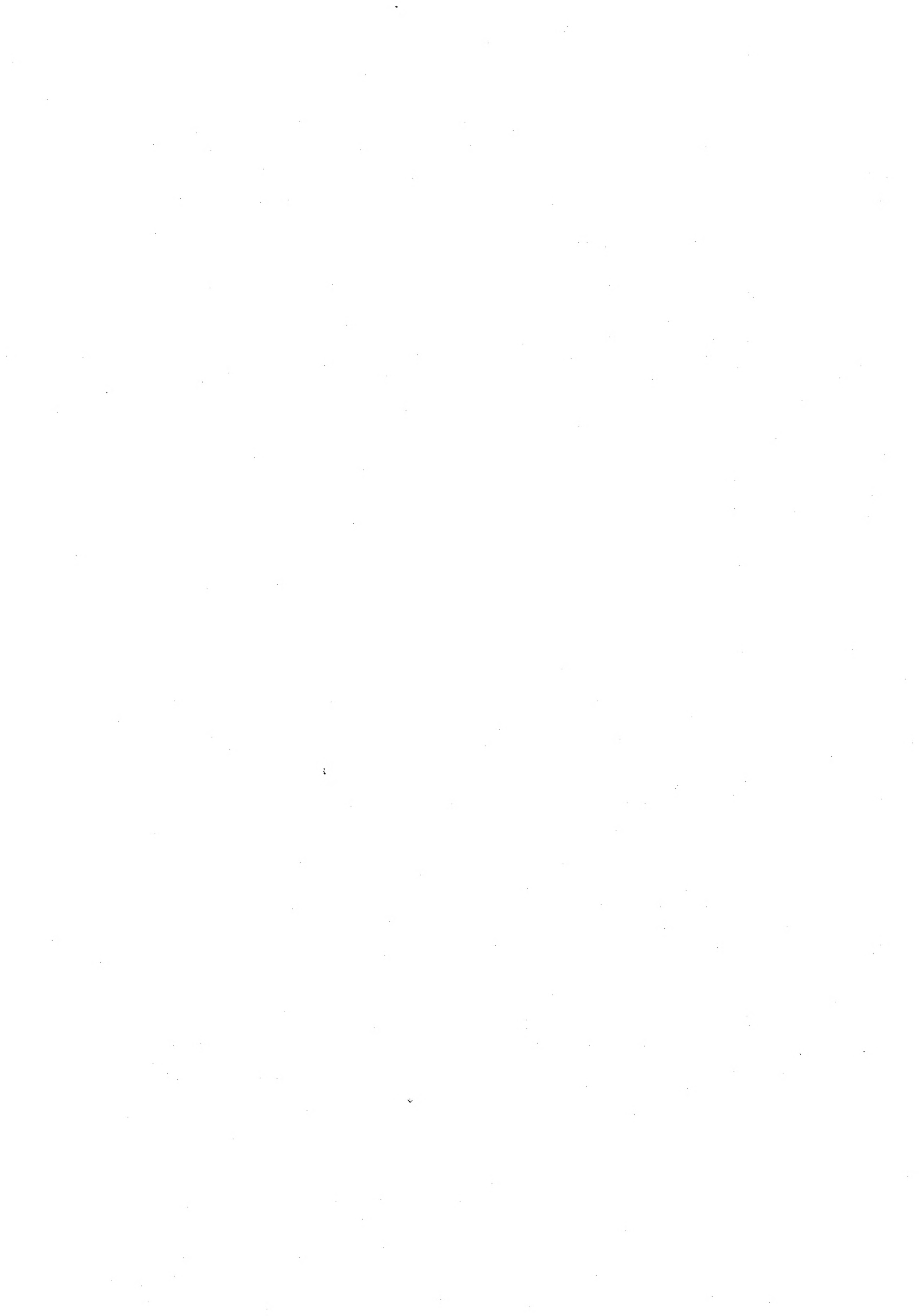
والمضافُ إليه المحذوف في: ليس غير، هو المستثنى المحذوف في نحو: جاءني زيد ليس إلّا، فلمّا حُذف منها المضاف إليه، بُنيت على الضم لمشابهتها للغايات بالإبهام.

وأمّـا حَسْبُ، فجازَ حَذْفُ ما أُضيف إليه لِكَثرة الاستعمالِ، وبُني على الضم، تشبيهاً بغير، إذْ لا يتعرف بالإضافة (١٦٠ ب) مثله، كما مَرَّ في باب[2] الإضافة.

---

(١) الدرر المبثثة ص١٥٠؛ وفيه: «ويقال: جئته من عَلْوَ، ومن عَلْوُ، ومن عَلْوِ: بفتح العين وبتثليث الواو مبنية، ومن عَلْوَاً، ومِن عَلْوٌ، ومِنْ عَلْوٍ، مثلثة الواو غير مبنية، ومن عَلُ، بضم اللام، والواو محذوفة، ومن عَلْوُ، بإثبات الواو المضمومة، ومِن عَلِ بكسر، وحذف الياء، ومن عَلْيٍ بإثبات الياء، ومن عَلْوٍ، ومِنْ عالٍ، ومن مُعال، ومن عَلٍ، مُنوَّنات: أي مِن فوق».

(٢) د، م: ساقطة.



الظُّروفُ المُضَافَةُ إلى الجُمَـلِ

قولُه: «ومنها: حيث، ولا يُضاف إلاَّ إلى جُملةٍ في الأكثر. اعلم أن الظروف المضافة إلى الجمل على ضربين:

إمّا واجبةُ الإضافة إليها بالوضع، وهي ثلاثة لا غَيْرُ، حيث في المكان، وإذْ، وإذا، في الزمان، على خلاف» في[1]«إذا»، هل هي مضافةٌ إلى الجملة التي تليها، أوْ، لا؟، كما يَجِيءُ.

وحيث، وإذْ، يضـافان إلى الفعلية والاسمية، وأما إذا، ففي جواز إضافته إلى الاسمية خِلافٌ، كما مَرَّ في المنصوب على شريطة التفسير.

وإمَّا جائزةُ الإضافة إلى الجملة، ولا تكون إلاَّ زماناً مضافاً إلى جملة مستفادٍ منها أحـدُ الأزمنةِ الثلاثةِ، اشترط ذلك ليتناسبَ المضافُ والمضافُ إليه في الدلالة على مُطلق الزمان، وإن كان الزمانان مُختلفَيْنِ.

وإنـما احتِيجَ إلى هذا التنـاسب؛ لأن الإضافة إلى الجملة على غير الأصل؛ إذِ المضافُ إليه في الحقيقة هو المصدر الذي تضمنته نفس الجملةِ، فعلى هذا، لا يجوز إضافةُ مكانٍ إلى جملة؛ لأنَّ الجملة لا يستفاد منها أحد الأمكنة معيَّناً كما يستفاد منها أحد الأزمنة.

فإذا تَقَرَّرَ هذا قلنا: الأصلُ أَنْ يُضافَ الزمانُ إلى الفعْليَّةِ، لدلالة الفعل على أحد الأزمنة وضعاً، فلذا كانت إضافة الزمان إلى الفعلية أكثرَ منها إلى الاسمية.

والاسمية المضاف إليها إمّا أن يستفاد الزمان منها بكون ثاني جُزْأَيْها فعلاً، كقولهِ تعالى:

---

(١) ط: على خلاف فإذا هل....

﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾[1].

أو يكون مضمونُها مشهورَ الوقوع في أحد الأزمنة الثلاثةِ وإن كان جزءاها اسمَيْنِ، إمَّا في الماضي نحو: أتيتك حينَ الحَجَّاج أميرٌ[2]، أَوْ[3] في المستقبل نحو: لآخذنَّك حينَ لا شيءَ لك، قال تعالى:

﴿يَوْمَ هُم بَارِزُونَ[4]﴾.

وقال المبردُ في الكامل[5]: لا يُضافُ الزمانُ الجائزُ الإضافة إلى الاسمية إلَّا بشرط كونِها ماضيةَ المعنى، حَمْلاً على «إذْ» الواجبةِ الإضافة إلى الجمل.

وقولُه تعالى:

﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ[6]﴾.

وقوله:

﴿يَوْمَ هُم بَارِزُونَ[7]﴾، يُكَذِّبُهُ[8].

هذا الذي ذكرنا كله، إذا أضيف الزمانُ إلى جملة هو في المعنى ظرف مصدرها كما رأيت، فإن لم يكن الزمان ظرفاً للمصدر، بل كان إمَّا قبلَه، أَوْ بعدَه، فلا يكون له

---

(١) الذاريات / ١٣.

(٢) ط: أميراً.

(٣) ط: وفي.

(٤) غافر / ١٦، ونصها:
﴿يَوْمَ هُم بَارِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾.

(٥) انظر الكامل بشرح رغبة الآمل ١١٩/٨.

(٦) الذاريات / ١٣.

(٧) غافر / من الآية ١٦.

(٨) يَقْصِدُ بهذا: الردَّ على المبرد بالآيتين السابقتين. والرضيُّ ـ كما ترى ـ قد أفرد المبرّدَ بالتكذيب، ويظهر أنه لم يقف على كلام سيبويه.
انظر سيبويه ٤٦١/١ بولاق، والهمع ٤٧/٢، والتسهيل ص١٥٨ ـ ١٥٩.

مع الجملة مِنَ الاختصاص، ما يكون لظرف مصدرها، فلا يُستعمل إلاَّ مع حرفٍ مصدريٍّ، كأَنْ وأَنَّ وما قَبْلَ الجملةِ، قالَ اللهُ تعالى:

﴿ مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا [1]﴾.

و: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ [2]﴾.

و: ﴿مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ [3]﴾. ونحو ذلك.

وأمَّـا إضافةُ «رَيْثَ» إلى الجملة الفعلية نحو: تَوَقَّفْ ريث أَخرجُ إليكَ، فلكونه مصدراً بمعنى البُطْءِ، مُقاماً مَقامَ الزمانِ المضافِ، والأصل: زمان رَيْثَ خُروجي، أي مدة أن يُبْطِيءَ خروجي حتى يدخل في الوجود، والمعنى: إلى أَنْ أخرج، فهو نحو: آتيك خُفوقَ النَّجْمِ، فلما قام مَقام الزمانِ، جاز إضافته إلى الفعلية.

وكذا «آية» بمعنى علامة، يجوز إضافتُها إلى الفعلية لمشابهتها الوقتَ[4] لأن الأوقات علامـات، يوقّت بها الحـوادث، ويعـيَّن بها الأفعال، لكنْ لَمَّا كان «رَيْثَ» و«آية» دَخيلَيْنِ في معنى الزمان أُضيفا إلى الفِعلية في الأغلب مصدَّرة بحرف مصدريٍّ، قالَ[5]:

---

(١) النساء / ٤٧، والآية بتمامها:
﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ ءَامِنُوا۟ بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُم مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدْبَارِهَآ أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّآ أَصْحَـٰبَ ٱلسَّبْتِ ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا ﴾.

(٢) التوبة / ١١٧، ونصُّها:
﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِىِّ وَٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾.

(٣) آل عمران / ١٤٣، ونصُّها:
﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾.

(٤) انظر سيبويه ١/ ٤٦٠ ـ ٤٦١ بولاق، والتسهيل ص ١٥٩.

(٥) يُعْزَىٰ هذا البيت منسوباً إلى الأعشى ميمون، وليس في ديوانه. قال البغدادي: «لم أره منسوباً إلى الأعشى، إلَّا في كتـاب سيبويه، وفي غيره غيرُ منسوبٍ إلى أحد. والله أعلم به». الخزانة ٥١٤/٦ هارون. سيبويه ١/ ٤٦٠ بولاق، معاني القرآن للأخفش ٨٨/١، المغني ٥٤٩ط. المبارك، إيضاح الزجاجي ص١١٢.
الشاهد فيه: إضافة (آية) إلى الفعل، وكأن إضافتها على تأويل إقامتها مُقامَ الوقتِ، فكأنه قال: بعلامة وقت تقدمون الوقت.

٤٩٥ بَآيةِ يُقـدمون الخيـلَ شُعثاً كأن عـلى سنابكهـا مُداما

وقالَ[١]:

٤٩٦ ألا مَنْ مُبلغٌ عني تميمـاً بآيةِ مـا يُحِبُّون الطعـاما

وتقـول: أَقِمْ رَيْثَما أخـرج، فإذا جاز أن يُضـافَ الزمانُ إلى الفعلية مع حَرْفٍ مصدريٍّ، على ما نقله الكوفيون، على ما يَجِيء، فكيف بما يُشابهه.

ويضاف «ذو» أيضاً، معرباً كإعرابه في نحو: ذو مال، بالألف والواو، والياء إلى الفعلية في قولهم: اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمُ[٢]، واذهبا بذي تَسلمان واذهبوا بذي تَسلمون، فقال بعضُهم هو شاذٌّ، وذي صفة للأمر، أي اذْهَبْ مع الأمر ذي السلامة، أي مع الأمر الذي تسلم فيه، والباء بمعنى «مع».

وقالَ السِّيرافيُّ: الموصوف بذي: الوقت، أي اذهب في الوقت ذي السلامة، أي في وقتٍ تَسْلَمُ فيه، والبـاء بمعنى «في»، فلا تكـون الإضافةُ شاذَّةً؛ لأنه كالزمان المضاف إلى الفعل.

وقال بعضُهم: هو: ذو، الطائية، أعربت، وهو بعيدٌ، لِما مَرَّ في الموصولات مِنْ أنها بالواو في الأحوال[٣]، على[٤] الأشهر.

---

(١) هو زيد بن عمرو بن الصَّعِق الكِلابي. [انظر أخباره في الخزانة ١/٤٣٠ هارون].
والبيت من شواهد: سيبويه ١/٤٦٠ بولاق، ومغنى اللبيب ٥٤٩ط. المبارك وإيضاح الزجاجى ص١١٢.
ولهـذا البيت قصة تجدها في حاشية الأمير ٢/٦٧ المكتبة التجارية بمصر سنة ١٩٥٣م، وفي حاشية (٤) لكتاب سيبويه ٣/١١٨ط. هارون.
والشاهد فيه: إضافة (آية) إلى (يُحِبُّون)، كما مضى القول في الشاهد السابق. و (ما) زائدة للتوكيد.

(٢) سيبويه ١/٤٦ بولاق، المغني ٥٤٩ط. المبارك.

(٣) قال الصَّيْمَري: «وأما (ذو) فإنها في لغة طَيِّء بمنزلة (الذي) تُوصَل بالفعل وتوصف به، ولا تثنى، ولا تجمع، ولا تعرب، وتقول: أنا ذو قلت ذاك، ونحن ذو قلنا ذاك، وهما ذو قالا ذاك، وهم ذو قالوا ذاك، ورأيت زيداً ذو قال ذاك، ومررت بزيد ذو قال ذاك. وإنما لم يُثَنَّ، ولم يجمع، ولم يغير لفظه عن الواو؛ لأنه منقول عن «ذو» بمعنى صاحب في قولك: «ذو مال» فضعف عن التصرف، وألزم وجهاً واحداً». التبصرة والتذكرة ١/٥٢٠.

(٤) م، د: ساقطة.

وربما استعملت «ذو» في الإضافة إلى الفعل أجمع، استعمالَها مضافة إلى الاسم، نحو جاءني ذو فَعَل، وذَوَا فَعَلا، وذَوُوا فعلوا، وذات فعلت، وذواتا فعلتا، وذوات فَعَلْن، ويحتمل أن تكون طائيةً، على ماحَكَىٰ ابنُ الدَّهَّان، كما مَرَّ في الموصولات، وأنْ تكونَ بمعنى صاحب، أُضيفت إلى الفعل شاذًّا.

وقال سيبويه[1]: إذا كان أحد جُزْأَيْ الجملة التي تلي «حيث» و«إذا»، فِعْلاً، فتصديرُ ذلك الفعل أَوْلى، لِما فيهما من معنى الشرط وهو بالفعل أَوْلى، فحيث يجلس زيد، أَوْلى من: حيث زيد يجلس.

وفيما ذكر من ذلك في «إذا»، نَظَرٌ لِكَثرة نحوِ قولِهِ تعالى:
﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ[2]﴾.

و: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ[3]﴾.

وأَمَّا الكلامُ في بناء «حيث» فسيأتي بَعْدُ.

وقد يشبَّه «غير» و «مثل»، بالظروف المضافةِ إلى الجمل لزوماً، أَعني: حيث (١٦١ أ)، وإِذْ، وإذا، وذلك لأنهما نِسبيَّان مثلها، ولأنه لا حَصْرَ فيهما، كما أنها غير محصورة بحدود حاصرة، انحصارَ اليوم، والدار، فيضافان إلى الجملة، لكنْ لَمَّا كانا مشبَّهين بها تشبيهاً بعيداً، لم يُضافا إلى صريح الفعلِ، إضافتها إليه، بل إلى جملة مصدرة بحرفٍ مصدريٍّ، كقوله تعالى:
﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ[4]﴾.

---

(١) الكتاب ١/٥٤ بولاق.

(٢) الانشقاق / ١.

(٣) الانفطار/ ١، ٢.

(٤) الذاريات / ٢٣، ونصُّها:
﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾

وقوله[1] :

لـم يمنـع الشرب منها غير أَنْ نَطَقَتْ حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أَوْ قَالِ ٢٣٧

وقولِه[2]:

غيرَ أَنِّي قَد استعينُ على الهَـ ـمِّ إذا خَفَّ بالثويِّ النَّجاءُ ٢٣٨

وإنـما صُدِّرَ ما أُضيفـا إليه بحرفٍ مصدريٍّ، دون ما أضيف إليه الزمان الجائز إضـافته إلى الجملة، وإن كانت[3] الإضافة إليها في كِلا القِسمين غيرَ لازمةٍ؛ لأن التنـاسب بين الـزمـان المضاف إلى الجملة، والجملة المضاف إليها في دلالتهما على الـزمـان، وكـون الـزمـان ظرفـاً لمصـدر الجملة المضاف إليها [أغنيا عن الحرف[4] المصدري]، وليسا بموجودَيْن في: مثل، وغير، فاحتِيجَ معهما إلى الحرف المصدري، مع أنه نقل الكوفيون عن العرب أنها تضيف الظروف، أيضاً، إلى، أَن، المشدَّدة والمُخَفَّفة، نحو: أعجبني يوم أَنَّك مُحْسِنٌ، ويوم أن يقومَ زيدٌ، فَإنْ صَحَّ النَّقْلُ، جازَ في تلك الظروف: الإعرابُ والبناءُ، كما في:

﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[5].

وغيرَ أَنْ نَطَقَتْ[6]، على ما يأتي.

واختُلف في كون الظروف مضافةً إلى ظاهر الجملة، أو إلى المصدر الذي تضمنته، والنزاعُ في الحقيقة مُنْتَفٍ؛ لأنَّ الإضافة في اللفظ إلى ظاهر الجملة بلا خلاف، ومن

---

(١) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٧٨٠.

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٧٨٠.

(٣) ط : وإن كا الإضافة.

(٤) تكملة تكملة من م ، د يقتضيها النص. وفي ط بعد قوله: المضاف إليها ما يلي: «... منعاً من الحرف الفاصل بين المضافين، أي الحرف المصدري في الزمان، وليسا...».

(٥) من الآية ٢٣/ الذاريات.

(٦) بيت أبي قيس بن الأسلت، المتقدم:

لم يمنع الشرب منها غيرَ أَنْ نَطَقَتْ حمامةٌ فِي غصونٍ ذاتِ أَوْ قَالِ

حيث المعنى إلى مصدرها، لأن معنى يوم قَدِمَ زَيْدٌ، يوم قُدومِهِ، ولو كان مضافاً في الحقيقـة إلى ظاهر الجملة وهي خبرٌ، لَكان المعنى: يوم هذا الخبر المعيَّن، وأيضاً، الإضافة في المعنى لتخصيص الزمن، ولابُدَّ في الإضافة المفيدةِ للتخصيص من صِحَّةِ تقديرِ لام التخصيص، واللامُ يتعذر دخولُها على الجملة.

قالَ صاحِبُ المُغْني: يَتَعَرَّفُ الظرف المضاف إلى الجملة، فَيَصِحُّ أَنْ يُقالَ: جئتك يومَ قَدِمَ زيد، الحارِّ أَوِ البارد، على أن يكون صفةً ليوم.

قلت: ومع غرابة هذا الاستعمال وعَدَمِ سَماعِهِ، ينبغي أَلَّا يَتَعَرَّفَ المضاف إذا كان الفاعل في الفعلية أو المبتدأ في الاسمية، نكرةً، نحو: يوم قَدِمَ أميرٌ، ويوم أميرٌ كبيرٌ قدم؛ إذِ المعنى: يوم قدوم أمير.

ثُمَّ أعْلَمْ أنـه يضاف الزمان، أَوْ «حيث»، إلى الجملة، وإِنْ لم يكن ظرفاً، أي منصوباً بتقدير «في» قال الله تعالى:

﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ[1]﴾.

و ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ[2]﴾.

وبالرفع، و: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ[3]﴾.

وهو مفعول لِيَعْلَم مقدَّراً[4]، وقال[5]:

---

(١) المائدة / ١١٩، ونصُّها:

﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾.

(٢) المرسلات / ٣٥.

(٣) الأنعام / ١٢٤. انظر الكشف ١/ ٤١٥، و ٤٤٩.

(٤) «جوَّز الفارسي وغيره في هذه الآية كونها مفعولاً به على السَّعَة، قالوا: ولا تكون ظرفاً؛ لأنه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان».

البرهان ٤/ ٢٧٤.

(٥) عجز بيت، وصدره:

٤٩٧ .... بأذلّ حيث يكون من يتذلل

وقال أبو علي، في كتاب الشِّعر[١]: ما بَعْدَ «حيث» في الموضعين[٢]: صفةٌ، لا مضافٌ إليه، قال: لأن «حيث» يُضاف ظرفاً، لا اسماً، فالمعنى: حيث يجعله، وحيث يكونه، أي: يجعل فيه، ويكون فيه.

والأَولى أن نقول: إنه مضاف، ولا مانع من إضافته وهو اسمٌ لا ظرفٌ، إلى الجُملة، كما في ظروف الزمانِ.

وأمَّا نحو: يومئذ، وحينئذ، وساعَتئذٍ، فقالوا: إنَّ الظُّروفَ مضافةٌ إلى «إذا» المضافة في المعنى إلى جملة محذوفة مبدَلٍ منها التنوينُ.

وفي ذلك تَعَسُّفٌ من حيث المعنى، إذْ قولُكَ: حين وقت كذا، ويوم الوقت، وساعة الوقت، ونحو ذلك: غريبُ الاستعمال، مستهجَنُ المعنى، بِخلاف نحو قوله تعالى:

﴿ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[٣].

= يَهز الهرانعَ عقدُهُ عند الخصا ....

وهو للفرزدق (ديوانه ٧٢٠). الخزانة ٦/٥٣٥ هارون، وإيضاح الشعر ورقة ٤٨/أ.

ويَهز مضارع وَهَزَ: إذا نزع القملة وقصعها. والهرانع: مفعول يَهز مقدم جمع هِرْنِع بكسر الهاء والنون أو جمع هُرْنُع كقُنْفُذ، وهو القمل، الواحدة هِرنعة بكسر الهاء، والهرنوع: القملة الصغيرة.

وعند الخصى: ظرف للفعل يَهز. وقوله: بأَذَلَّ الباء بمعنى في متعلقة بمحذوف حال من ضمير «عَقْدُهُ».

الشاهد فيه أن (حيث) مضاف، وهو اسم لا ظرف إلى الجملة كما في ظروف الزمان، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾.

المائدة / ١١٩. وعلى هذا أيضاً يكون الخبر محذوفاً يقدَّر بعد (يتذلل)، أي فيه. الخزانة ٦ / ٥٣٧.

(١) الورقة ٤٨/ب: «والمعنى: الله يعلم مكان رسالاتِه. وفي الورقة ٤٨/أ ما يلي: «والقول في ذلك أن أفعل لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه، فإذا كان كذا، فإنه يراد به الموضع؛ لأنه مضاف إلى مواضع، وجاز أن يراد بحيث الكثرة لإبهامها، كما تقول: أفضل رجل، فكذلك لما أضاف (أذل) صار كأنه قال: بأذل موضع... ولا يجوز مع الإضافة إليها أن تكون ظرفاً، وقد حكى قُطْرُب فيها الإعراب».

(٢) الآية ٢٤ من الأنعام، وبيت الفرزدق.

(٣) آل عمران / ٨٠، والآية بتمامها:

﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾

إذْ معناه: بعد ذلك الوقت، وأمَّا قولُه: « إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ »[1]، فقالَ أبو علي في الحُجَّة[2]: إنَّ الوقت بمعنى الوعد، كما أَنَّ معنى قوله تعالى:

﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ﴾[3]:

تَمَّ ميعاد ربه، فهو بمعنى قوله:

﴿وَٱلْيَوْمِ ٱلْمَوْعُودِ﴾[4]

قالَ ولا يجوز أن يُرادَ بالوقت: الأوانُ؛ لأنَّ اليوم إمَّا: وَضَح النهار، وإمَّا: بُرهة من الزمان، ولو قلت: إلى برهة الزمان أو يوم الزمان، لم يكن ذلك بالسَّهْلِ، هذا كلامُهُ.

والذي يَبدو لي: أنَّ هذه الظروفَ التي كُلُّها في الظاهر مضافةٌ إلى «إذ»: ليست بِمُضافةٍ إليه، بل إلى الجمل المحذوفة، إلَّا أنهم لَمَّا حَذَفُوا تلك الجُمَلَ لدلالة سِياقِ الكلامِ عليها: لم يحسن أَنْ يُبْدَلَ منها تنوينٌ لا حقٌّ بهذه الظروفِ، كما أبدل في: كل وبعض، وإذ، لأنَّ «كُلًّا» وأخويها: لازمةٌ للإضافة معنىً، فيستدلُّ بالمعنى على حذف المضـاف إليه، ويتعـين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلةِ من سياق الكلام فيكمل المراد، كقوله تعالى:

﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾[5].

و: « وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ[6] »،

---

(١) الحِجْر / ٣٨، وفي ص / ٨١.

(٢) رجعت إلى المخطوط فلم أجد هذا الرأيَ.

(٣) الأعراف / ١٤٢، ونصُّها:

﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾.

(٤) البروج / ٢.

(٥) الأنبياء / ٧٩، ونصُّها:

﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ﴾.

(٦) الزُّخْرُف / ٣٢، والآية بتمامها:

وقولِه(1):

٤٩٨ نَهيْتُكَ عن طِلابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بعـاقبةٍ وأنتَ إذٍ صَحيحُ

لأنّ «إذ» لازمُ الإضافةِ، ولا وجْهَ لتنوينه إلاَّ أن يكون عِوَضاً، لِيُبْعد معنى التنكير والتمكن منه، وأمَّا هذه الظروفُ، فليست بلازمةٍ للإضافة معنى، فلو قلت: جاءني زيد، وكنت حيناً كذا. . وقصدتَ حَذْفَ المضاف إليه وإبدال تنوين «حيناً» منه، أي حين ذلـك، لم يكن ظاهـراً في ذلك المعنى، (١٦١ ب) بل ظاهرُه(2): أنَّ التنوينَ فيه للتنكير.

فلمّـا خافوا التباسَ تنوين العِوَضِ في: يوماً، وحيناً، وساعةً بغيره من تنوين التمكُّن والتنكير، تَوَصَّلُوا إلى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف إليها هي في الأصل، بأن أبدلوا من تلك الظروف، بَدَلَ الكُلِّ، ظرفاً لازماً للإضافة إلى الجمل، خفيفاً في اللفظ صالحاً لجميع أنواع الأزمنة، من الساعة، والحين، والليلة، وغير ذلك، متعوداً أن تحذف الجمل المضافة إليها هو، مع إبدال التنوين منها، كما في قوله: وأنْتَ إذٍ صَحيحُ فَجِيءَ بإذ، بعد هذه الظروف بدلاً منها مع تنوينِ العِوَضِ، لِيَكونَ التنوينُ كأنه ثابتٌ في الظروف المبدَلِ منها؛ لأن بدل الكل مع قيامه مَقامِ المبدل منه في المعنى: مطلق على ما أطلق عليه فكأنه هو، وأُلْزِمَ «إذْ» الكسرُ؛ لالتقاءِ الساكنَيْنِ؛ لِيكون كاسم متمكن مجرورٍ مضاف إليه الظرف الأول، حتى لا

= ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾.

(1) هو أبو ذؤيب الهُذَلي (ديوانه ١/ ١٧١، ضمن شرح أشعار الهذليين، للسُّكَّري، ط. عبد الستار فراج مصر جـ١ جـ٢ بلا تاريخ، وجـ٣ سنة ١٩٦٥م).
الخزانة ٦ / ٥٣٩ ـ ٥٥٠ هارون، و ٨ / ٤٤٩، المرتَجَل ص١٠، الجنى الداني ص١٨٧، ابن يعيش ٣١/٩، المخصص ٥٦/١٤، رصف المباني ص٣٤٧، المغني ص١١٩ط. المبارك.
قال ابن الخشاب: . . . والأصل: وأنت ـ إذ نهيتك ـ صحيح، ثم حذفت الجملة، وعوّض منها التنوينُ». المرتجل ص ١٠.

(2) م، د: الظاهر.

يستنكر حذف المضاف إليه منه بلا بناء على الضم ولا تنوين عِوَضٍ، لأنه لابد فيما حُذِفَ منه المضافُ إليه، مِنْ أَحَدِهما، إلَّا أن يُعطفَ عليه مضافٌ إلى مثل ذلك المحذوف كقولِه[1]:

إلَّا عُـــلالَةَ أو بُـــدا هـــة سابحٍ نَهْدِ الجُـزَارَهْ

وَلَمَّا تُوُصِّل بإذ، إلى الغرض المذكور، وكانت الظروف المذكورة، قد تكون مستقبلة وماضية: جُرِّد «إذ» عن معنى الماضي، وصار لمطلق الظرفية، فيجوز استعماله في المستقبل أيضاً، كقولِهِ تعالى:
﴿فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾[2]، ونحوه.

والحَقُّ أَنَّ «إذ» إذا حُذِفَ المُضـافُ إليه منه وأُبدل منه التنوين في غير نحو: يومئذٍ، جاز فتحه أيضاً، ومنه قولُهُ تعالى حاكياً:
﴿قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾[3]»،
أيْ فعلتها إذْ ربيتني، إذ لا معنى للجزاء ههنا كما قيل في «إذَنْ» إنها للجواب والجزاء.

وكَسْرُ الذَّالِ في نحو: حينئذ لالتقاء الساكنين، لا لِلجَرِّ، خِلافاً للأخفش، فإنه زَعَمَ أنه مجرورٌ بالإضافة، وبناءُ «إذ» يَمنع جرَّه، وأيضاً، نحن نعلم أنه في قوله:
وأنتَ إذٍ صَحيحُ .
ليس بمجرورٍ، وهو مثلُه في حينئذ لكنهم إنما أُلزموها الكسرَ لِتَكونَ في صورة المضاف إليه الظرف الأول، ويجوز في غيره الفتحُ أيضاً كقولِهِ تعالى حاكياً:
﴿قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾. كما بَيَّنَّا.

---

(١) الأعشى (ديوانه ١١٥)، وقد مرَّ قَبْلُ.

(٢) الطور / ١١.

(٣) الشعراء / ٢٠، ونصُّها:
﴿قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾.

وَاعْلَمْ أَنَّ الظرفَ المضافَ إلى الجملة، لَمَّا كان ظرفاً للمصدر الذي تضمنته الجملةُ، على ما قَرَّرْنَا قَبْلُ، لم يَجُزْ أَنْ يعودَ من الجملة إليه ضميرٌ، فلا يقال: آتيك يومَ قَدِمَ زيدٌ فيه؛ لأنَّ الربط الذي يُطلب حصولُه من مثل هذا الضمير، حَصَلَ بإضافة الظرف إلى الجملة وجَعْلِهِ ظرفاً لمضمونها، فيكون كأنك قلت: يوم قدوم زيد فيه أي في اليوم، وذلك غيرُ مُسْتَعْمَلٍ، قالَ تعالى:

﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ﴾[1].

وقد يقول العَوَامُّ يومَ تَسْوَدُّ فيه الوُجوهُ[2]، ونحو ذلك.

وَلْنَذْكُرْ شَرْحَ قولِهِ في آخر الباب: «والظروف المضافة إلى الجمل، وإذ، يجوز بناؤُها على الفتح، وكذلك: مثل، وغير، مع: ما، «وأَنَّ» ههنا، فإنه محتاج إليه لبيان بناء «حيث» فنقول:

إنَّ ظرف الزمان المضاف إلى الجمل إنما يُبنى منه المفردُ والجمعُ المكسَّرُ، إذا بُنِيَ، ولا يُبنى منه المثنى، لِما ذكرنا في نحو: هذان، واللذان.

والظروفُ المضافةُ إلى الجمل على ضربَيْنِ، كما ذكرنا: إمَّا واجبةُ الإضافة إليها، وهي: حيث، في الأغلب، وإذ، وأَمَّا «إذا» ففيها خلافٌ على مايَجِيءُ، هل هي مضافةٌ إلى شرطها أَوْ، لا؟، وإمَّا جائزةُ الإضافة، وهي غيرُ هذه الثلاثة.

فالواجبةُ الإضافة إليها، واجبةُ البناء؛ لأنها مضافةٌ في المعنى إلى المصدرِ الذي تضمنته الجملةُ كما ذكرنا، وإن كانت في الظاهر إلى الجملة، فإضافتُها إليها كلا إضافة، فشابهت الغايات المحذوف ما أضيفت إليه، فلهذا بُنيت «حيث» على الضم كالغايات، على الأعرف.

---

(1) آل عمران / ١٠٦، والآية بتمامها:
﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾.

(2) التحريف: سببه إسقاط التنوين، فصار كأنه مضافٌ إلى الجملة مع ذكر الجار والمجرور.

وَأَمَّا جائزةُ الإضافة إليها فعلى ضربين: لأنها إمَّا أن تضاف إلى جملة ماضية الصدر نحو قولِه[1]:

٤٩٩ على حينَ عاتبتُ المَشيبَ على الصِّبا وقلتُ أَلَمَّا تَصْحُ والشَّيْبُ وازعُ

فيجوز، بالاتفاق، بناؤُها وإعرابُها[2]، أَمَّا الإعرابُ فَلِعَدم لزومها للإضافة إلى الجملة، فَعِلَّةُ البناءِ، إذَنْ، عارضةٌ، وأمَّا البناء فَلِتَقَوِّي العلة العارضةِ بوقوع المبنى الذي لا إعراب له لفظاً ولا محلاً، موقع المضاف إليه الذي يكتسي منه المضاف أحكامه، من التعريف والتنكير وغير ذلك، كما في باب الإضافة.

وإمَّا ألَّا تُضاف إلى الجملة المذكورة، وذلك بأَنْ تُضَافَ إلى الفعلية التي صَدْرُها مضارع، نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَا (١٦٢ أ) يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ[3] صِدۡقُهُمۡ﴾، أَوْ إلى الاسمية، سواءٌ كان صدرُها معرباً أَوْ مبنياً في اللفظ، نحو: جئتك يوم أنت أميرٌ، إذْ لابُدَّ له من الإعراب مَحَلاً، فعند البصريين لا يَجوز في مثله إلا الإعراب في الظرف المضاف، لِضَعْفِ عِلَّةِ البناء، وعند الكوفيين، وبعض البصريين، يجوز بناؤه، اعتباراً بالعلة الضعيفة، ولا حُجَّةَ لهم فيما ثَبَتَ في السبعة[4] من فتح

---

(١) النابغة الذبياني (ديوانه ٤٤ شرح ابن السكيت ط. شكري فيصل، بيروت سنة ١٩٦٨م).

الخزانة ٦ / ٥٥٠ هارون، سيبويه ٣٦٩/١، المنصف ٥٨/١، الأحاجي النَّحْوية ص ٦٦، ابن يعيش ١٦/٣، ٨١، رصف المباني ص٣٤٩، إيضاح الزجّاجي ص١١٤، الإفصاح ص٢٧٤. على أنه يجوز إعراب (حين) بالجر؛ لعدم لزومها للإضافة إلى الجملة، ويجوز بناؤها على الفتح لاكتسابها البناء من إضافتها إلى المبني، وهو جملة (عاتبت).

وقوله: (فقلت) أي للمشيب، معطوفٌ على (عاتبت). وجملة (أَلَمَّا تَصْحُ)... مقول القول. والهمزة للإنكار، ولمّا جازمه بمعنى لم وفيها توقع؛ لأن صَحْوَهُ متوقَّع. و(تَصْحُ) مجزوم بحذف الواو، من صحا يصحو، إذا زال سُكره. وجملة (الشيب وازع): حال من فاعل تصحو...

(٢) في الإفصاح للفارقي ص٢٧٥: «... وكذلك» حين «متى أُضيف إلى الجملة، كان حُكْمُهُ حُكْمَ «إذ» و«إذا» إلّا أنك تنظر؛ فإن أضيفَ إلى مبتدأ وخبر، وجملة في أولها فِعْلٌ مضارع كان مُعْرَباً؛ وإن أضيف إلى جملة في أولها فِعْلٌ ماض بُنِيَ؛ لأنه أضيف إلى مبني، فاكتسى حكمه، كما قال: «على حين عاتبت...».

(٣) المائدة / من الآية ١١٩.

(٤) (يوم) بالنصب قراءة نافع، والباقون بالرفع. (الكشف ٤٢٣/١، حجة القراءات ص٢٤٢، وحجة ابن خالويه ١٣٦).

قوله تعالى: «هذا يومَ يَنْفَعُ الصادقين صِدقُهم»، لاحتمال كونهِ ظرفاً، والمعنى: هذا المذكُورُ في يوم ينفع، ولا في قوله تعالى:

﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ﴾[1].

على قراءة الفتح[2]، لاحتمال كونه بدلاً من قوله قَبْلُ: «يَوْمُ الدِّينِ»[3].

وأما «غير»، المضاف إلى ما صدره: أنَّ، أو، أنْ، و«مثل» المضاف إلى ما صدره: ما، فيجوز بالاتّفاق منهم إعرابُها وبناؤُها، قالَ اللهُ تعالى:

﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[4].

ففتح «مثل» مع كونه صفةً لِحَقّ، أَوْ خبراً بَعْدَ خبرِ لإنَّ، ويجوز أن يكون منصوباً، لكونه مصدراً بمعنى: إنه لَحَقٌّ تَحَقُّقاً مثلَ حقيَّة نُطْقِكم، وقالَ[5]:

لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غيرَ أَنْ نَطَقَتْ   حمامةٌ في غُصون ذاتِ أَوْ قَالِ

ففتح غير، مع كونه فاعلاً لَيمنَع، ويجوزُ أن يكون بناؤه لتضمنه معنى «إلَّا» كما مَرَّ في باب الاِستثناءِ.

---

(١) الانفطار/ ١٩، وتمامها:
﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴾

(٢) قراءة السبعة، عدا ابنِ كثير وأبي عَمْرٍو. (حجة القراءات ٧٥٣، والكشف ٢/٣٦٤، ٣٦٥).

(٣) «مَنْ فتح» يوماً جعله في موضع رفع على البدل من «يوم» الذي قبله، أَوْ في موضع نصب على الظرف، أو على البدل من «يوم الدين» الأول. وهو إذا فتحته مبنى عند الكوفيين؛ لاضافته إلى الفعل؛ ومعرب عند البصريين، نصب على البدل من «يوم الدين» الأول، ويجوز نصبه على الظرف للجزاء، وهو «الدين»، وإنما لم يكن مبنياً عند البصريين؛ لأنه أضيف إلى معرب؛ وإنما يبنى إذا أضيف إلى مبني، مثل «يومئذ». ومَنْ رَفَعَهُ جعله بدلاً من «يوم» الذي قبله. ويجوز أن يرفع على إضمار «هو». مشكل إعراب القرآن ٢/٤٦١، ٤٦٢.

(٤) الذاريات /٢٣، ونصها:
﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾

(٥) هو أبو قيس بن الأسلت، كما في الخزانة ٦/٥٣٢ط. هارون. وقد سبق تخريجُ البيت.

وعِلَّةُ بنائِهما: مشابهتُهما لإذْ، وإذا، وحيث، لأنهما مضافان من حيث المعنى إلى مصدر ماوليهما، ولأَنَّ فيهما الإبهامَ مثلها لفقد الحصر، كما مَرَّ، والمبني، وهو: ما، وأنَّ، وأنْ، واقع موقع ما أُضيفا إليه.

ولـو ثَبَتَ ما نَقَلَ الكوفيون من إضافة الظروف إلى ما صدره «أن» المشددة أو المخففة، لَجَازَ إعرابُها وبناؤُها نحو مثل، وغير.

وكـذا يجـوز اتفاقاً بناءُ الظروفِ المتقدمة على «إذ» نحو: حينئذ، وإعرابها، قُرِيءُ قوله تعالى:
﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[1].

بفتح يوم، وجَرِّه[2]، أَمَّا الإعراب فلعروض عِلَّةِ البناء، أَعني الإضافةَ إلى الجمل، وأَمَّا البناءُ فَلِوُقُوعِ إذ، المبني موقعَ المضاف إليه لفظاً، كما بَيَّنَّا.

فصار[3] نحو قوله: على حين عاتبتُ المَشِيبَ، . . .

فثبت بمـا بَيَّنَّا أَنَّ قولَهُ: «والظروفُ المضافةُ إلى الجمل يجوز بناؤُها»، ليس ينبغي أن يكون على إطلاقه.

وقوله: . . . مثل وغير، مع ما، وأن: أي: مثل «مع» ما، و«غير» مع أَن، مشددة ومخففة، وهذا تَمامُ الكلامِ على الظروف المضافة إلى الجُمَلِ.

وقـالَ المصنِّفُ: بُني «حيث» لأنه موضوع[4] لمكان حدثٍ تتضمنه الجملة،

---

(١) هود / ٦٦، والآية بتمامها:
﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾.

(٢) قرأ نافعٌ والكِسائي بفتح الميم من (يوم)، والباقون بكسرها. الكشف ١/٥٣٢، حجة القراءات ٣٤٤، والحجة لابن خالويه ١٨٨.

(٣) أي صار (يومئذ) وما أشبهه كقول الشاعر: على حين عاتبت . . . في جواز الإعراب والبناء.

(٤) قوله: «لأنه موضوع لمكان حدث تتضمنه الجملة»، في م: «لأنه مصدر كائن في الجملة».

فشابه الموصولات في احتياجهِ إلى الجمل[1]، وكذا قال في : إذْ وإذا[2].

ويجوز أَنْ يقال في «إذْ» إنه بُني لأَنَّ وَضْعَهُ وَضْعُ الحروف[3]، كما يقول بعضُهم.

وبُنِي «حيث» على الضم في الأشهر، تشبيهاً بالغايات؛ لأن إضافتَهُ كَلَا إضافة، على ماذَكَرنـا، وقد تُفتح الثاءُ وتُكسر، وقد يَخْلُفُ ياءَها واوٌ، مثلثة الثاء أيضاً، وإعرابها لغة فَقْعَسِيَّةٌ، ونَدَرَتْ إضافتُها إلى المفرد، قالَ[4]:

٥٠٠ - ونَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الحُبى بَعْدَ ضربهم ... بِبِيض المواضي حيث لَيِّ العَمائمِ

وقالَ[5]:

(١) في الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٠٩: «وعلةُ بنائها حيث احتياجُها إلى جملة معه، وهذه علة بناء (الذي)، وإنما احتاج إلى جملة من جهة أنّ وضعه لمكان منسوب إلى نسبةٍ، وتلك النسبة لا تحصل إلّا بالجملة ووزانه في احتياجه كاحتياج الذي من حيث إنّ وضعه لمن قامت به النسبة، فلمّا احتاج إلى جملة في تتمةٍ أشبهِ الحرفَ.

وانظر شرحَـه على الكافية ص٨٠.

(٢) شرح الكافية ص٨١ وانظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٥١٠.

(٣) يرى بعضُ العلماء أنَّ وَضْعَ الاسمِ على حرفين مطلقاً، من أسباب البناء، وبعضُهم يخصّ ذلك بأن يكون ثاني الحرفين معتلاً. (الشيخ محمد عضيمة).

(٤) لم أهتدِ إلى قائله. وفي المغني ١٧٧ حاشية(٤) نسب إلى الفرزدق، وليس في ديوانه.

الخزانة ٦/٥٥٣ هارون، المفصل ١٣٠، ابن يعيش ٤/٩٠، ٩٢.

الشـاهـد : إضـافـة (حيث) إلى المفرد مع بنائها. وأكثر النحاة على أن إضافة (حيث) إلى المفرد نادرة، والكسائي يجعل ذلك مقيساً. وأنذر من إضافتها إلى المفرد إضافتُها إلى الجملة، والجملة محذوفة، كما في قول أبي حية النُمري:

إذا رَيْدَةٌ من حيث مـا نفحتْ لـه ... أتاه بريَّاهـا خليـلٌ يُوَاصِلُهْ

فـ (ما) زائدة للتعويض عن الجملة المحذوفة.

(٥) رَجَزٌ مجهولُ القائل، وبعده: نجماً يُضيء كالشِّهاب ساطعا.

الخزانة ٧/٣ هارون، المغني ١٧٨؛ وفيه (لامعا) بدل (ساطعا)، المفصل ١٦٩، ابن يعيش ٤/٩٠، الفوائد الضيائية ٢/١٣٦ - ١٣٧، و(حيث) معرب إما منصوب على الظرفية، أو على أنه مفعول (ترى) و(سهيل) جرّ بإضافة (حيث) إليه. و(طالعا) مفعول ثانٍ لِـ(ترى) إن كانت علمية، وحالٌ من (حيث) إن كانت بصرية وهذا =

٥٠١ ـ أَمَا تَـرَىٰ حَيْثُ سُهَيْلٍ طالعاً

وبعضُهم[١] يرفـع «سهيل» على أنـه مبتدأ، محذوفُ الخبرِ، أَيْ حيث سهيلٌ موجودٌ، وحَذْفُ خَبَرِ المبتدأ الذي بعد «حيث» غيرُ قليلٍ.

ومـع الإضـافة إلى المفرد، يُعربُه بعضُهم لزوال عِلَّةِ البناء، أي الإضافة إلى الجملة، والأشهر بَقاؤه على البناء، لِشُذوذِ الإضافة إلى المفرد.

وَتَرْكُ إضافة «حيث» مطلقاً، لا إلى جملةٍ ولا إلى مُفْرَدٍ: أَنْدَرُ، وظرفيتُها غالبةٌ، لا لازمةٌ[٢].

قـالَ[٣]:

٥٠٢ فشَدَّ ولم تَفْزَعْ[٤] بيوتٌ كثيرةٌ لدى حيث ألقت رحلَها أُمُّ قَشْعَمِ

= على رواية جَرِّ (سُهَيْل)، أما على رواية رفعه، فهو مبتدأ خبرُهُ محذوفٌ، أي موجود، و(طالعا) حال من ضمير الخبـر، و(نَجْمَاً) نصب على المدح، أو عطف بيان لسهيل أو بدل منه. وجملة (يُضِيء) صفة لِـ(نَجْم)، و(ساطعا) حال من ضمير يُضيء.

والشاهد فيه أن (حيث) أضيف إلى مفرد، وذلك نادر، وهذا على رواية جرّ سهيل، أما على رواية رفعه ـ كما سَبَقَ ـ فهو مضاف إلى جملة على الشائع. وذكر المحقِّقُ الرَّضي أنَّ (حيث) على رواية جر سهيل يجوز إعرابها وبناؤها، وعلى رواية رفعه يتعين إعرابها، ومنع أن تكون ظرف (ترى) على كل تقدير خِلافاً لِما دَرَج عليه كثيرٌ من المعربين.

(١) انظر المغني ص١٧٨.

(٢) انظر سيبويه ٢/٤٤ بولاق، الأمالي الشجرية ٢/٢٦٢، ابن يعيش ٤/٩٠، والجمهور على أنَّ (حيث) ظرف غير متصرف، ويرى أبو الفتح أن (حيث) فاعل في قولك: يسعني حيث يسعك. الخصائص ٣/٥٧.

(٣) زهير بن أبي سُلْمَىٰ، والبيت من معلقته (شعره ص١٧ رواية الأعلم، تحقيق د. قباوة).
الخزانة ٧/٨، و٢/٥ هارون، المغني ١٧٦ط. المبارك، معجم شواهد العربية ١/٣٦٠.
و(شَدَّ عليه): عدا عليه. (أُمُّ قَشْعَم): المَنِيَّة. وفاعل (شَدَّ) يعود إلى حُصَيْن بن ضَمضم أحد مؤرثي حرب داحس والغبراء. و(لم تَفْزَعْ بيوتٌ كثيرةٌ): لم يعلم أكثر قومه بفعله، وأراد بالبيوت: أحياء وقبائل.
الشاهد فيه أن (حيث) المضافة إلى الجملة والمفرد قد تفارق الظرفية فتجرّ كما في البيت، فإنها في موضع جرّ بإضافة لدى إليها.

(٤) م، د: يفزع.

وكذا في قوله أَمَا ترى حيث سهيل، وهو مفعول تَرَى، وكذا قوله تعالى:

﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾، وحُكِيَ: هي أحسن الناس حيث نَظَرَ ناظرٌ، أي وجهاً، فهو تمييز، وقال الأخفش[1]: قد يُرادُ به الحين، كما في قولِه[2]:

٥٠٣ لِلفتى عَقْلٌ يعيش بـه حيث تَهـدي ساقَهُ قَدَمُه[3]

مَعْنَىٰ إذ وإذا، واستعمالُ إذا لِلمُفَاجَأة

قولُه: «ومنها إذا، وهي للمستقبل، وفيها معنى الشرط، فلذلك اُختِير بعدها الفِعْلُ، وقد تكون للمفاجأة، فيلزم المبتدأ بعدها، وإذْ لِما مَضَى، ويقع بعدها الجملتان»

قد تَقَدَّمَ هُهنا عِلَّةُ بنائِها، وذكرنا في المنصوبِ على شريطة التفسيرِ، الكلامَ في وقوع الجمل بعدها، فنقول:

قد تكون «إذا» للماضي، كما في قوله تعالى:

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ﴾[4]،

---

(١) انظر خزانة الأدب ١٩/٧ط. هارون.

(٢) طَرَفَة بن العَبْد (ديوانه ١٩ بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي، قازان سنة ١٩٠٩م).

الخزانة ٤١٩/٤ ـ ٤٢٥، و١٩/٧، ٢١ هارون، مجالس ثعلب ١٩٧/١ ط٣، الأمالي الشجرية ١٦٢/٢، الإقتضاب ٤٥٢، معجم شواهد العربية ٣٤٥/١.

يقال هداه يَهديه: إذا تقدمه.

الشاهد فيه أن الأخفش قال: إن «حيث» قد تأتي بمعنى الحين، أي ظرف زمان، كما في هذا البيت.

(٣) في د: «ولا يمنع هنا حمله على المكان» وردت بعد هذا البيت.

(٤) الكهف / ٩٣، ونصُّها: «حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا».

و : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ﴾[1]،

و ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا﴾[2]،

كما أن «إذ» تكون للمستقبل كَإِذا، كما في قوله تعالى :

﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ . . .﴾[3]،

على أنه يمكن أن تُؤَوَّلَ بالتعليلية، وكما في قوله تعالى :

﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَـٰلُ فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ﴾[4].

ويمكن أن تكون من باب :

﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾[5].

وقد تكون «إذا مع جملتها، لاستمرار الزمانِ نحو قولِهِ تعالى :

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟﴾[6]،

أيْ هذه عادتُهم المستمرَّة، ومثله كثيرٌ، نحو قولِهِ تعالى :

﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ...﴾[7].

---

(١) ، (٢) الكهف/٩٦، ونصُّها:

﴿ءَاتُونِى زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ قَالَ ٱنفُخُوا۟ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا قَالَ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾.

(٣) الأحقاف/١١، والآية بتمامها:

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ ۚ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَـٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾.

(٤) غافر/٧٠، ٧١، ونصُّهما:

﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِٱلْكِتَـٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَـٰلُ فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ وَٱلسَّلَـٰسِلُ يُسْحَبُونَ﴾.

(٥) الأعراف/٤٤، والآية بتمامها:

﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَـٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ۖ قَالُوا۟ نَعَمْ ۚ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾.

(٦) البقرة/١١، وَنَصُّها:

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾.

(٧) البقرة/١٤، ونصُّها:

﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾.

وهي أيضاً من الآية ٧٦ في السورة نفسِها، ونصُّها:

و : ﴿إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ . . .﴾[1].

والأصل في استعمالِ «إذا»، أن تكون لزمانٍ من أزمنة المستقبل مختصٍّ مِن بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به، والدليل عليه: استعمال «إذا»، في الأغلب الأكثر في هذا المعنى، نحو: إذا طلعت الشمس، وقوله تعالى:
﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ﴾[2]،

ولهذا كَثُرَ في الكتاب العزيزِ استعمالُه، لِقَطْعِ عَلَّامِ الغُيوبِ سبحانَهُ بالأمورِ المتوقَّعةِ.

وكلمة الشرط: ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون أولاهما فرضاً حصول مضمونِ الثانية، فالمضمونُ الأَوَّلُ: مفروضٌ ملزومٌ، والثاني لازمُهُ.

فهذا المفروضُ (١٦٢ ب) وجودُهُ قد يكون في الماضي، فَإِنْ كان مع قَطْعِ المتكلم بِعَدَمِ لازمه فيه، فالكلمة الموضوعةُ له «لَوْ» وإن لم يكن مع قطع المتكلم، بعدمه، استعمل فيه «إنْ»، لا على أنها موضوعة له كما يَجِيءُ، فلهذا كان «لَوْ» لانتفاء الأول لانتفاء الثاني كما يَجيءُ في حروف الشرط؛ لأنَّ مضمونَ جوابه المعدوم لازمٌ لمضمون شرطهِ، وبانتفاء اللازم ينتفي الملزومُ.

وقد يكون في المستقبل، وقد وُضِعَتْ له «إنْ»، ولا يكون معنى الشرط في اسمٍ إلَّا بتضمن معناها.

= ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ قَالُوٓاْ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمۡۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾.

(١) التوبة/٩٢، والآية بتمامها:
﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحۡمِلُكُمۡ عَلَيۡهِ تَوَلَّواْ وَّأَعۡيُنُهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ﴾.

(٢) التكوير / ١.

فَلَوْ : موضوعةٌ لشرط مفروضٍ وجودُه في الماضي مقطوعٍ بعدمه فيه، لعدم جزائه.

وإنْ : موضوعةٌ لشرطٍ مَفْروضٍ وجودُهُ في المستقبل، مع عدم قطع المتكلم، لا بوقوعه فيه، ولا بعدم وقوعه، وذلك لعدم القطع في الجزاء، لا بالوجود ولا بالعدم، سواء شُكَّ في وقوعه، كما في حقنا، أوْ لم يُشَكَّ كالواقعة في كلامه تعالى.

وقد تستعمل «إنْ» الشرطيةُ في الماضى على أحد ثلاثة أوجهٍ، إمَّا على أن يُجَوِّزَ المتكلم وقوعَ الجزاء، ولا وقوعه[1] فيه كقوله تعالى:
﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾[2].

وإما على القطع بعدمه فيه، وذلك المعنى الموضوع له «لو» كقوله تعالى:
﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[3].

وإمَّا القطع بوجوده نحو: زيدٌ وإنْ كان غنياً لكنه بخَيلٌ، وأنت، وإن أُعطيتَ جَاهاً: لئيمٌ، واستعمالُها في الماضي على خلافِ وَضْعِها ولا تستعمل فيه، في الأغلب، إلَّا وشرطها «كان» لِما يأتي في الجوازم[4]، وقد تستعمل «لَوْ» في

(١) أي عدم وقوعه.

(٢) يوسف / ٢٦، والآية بتمامها:
﴿قَالَ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى ۚ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾.

(٣) المائدة / ١١٦، والآية بتمامها:
﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾.

(٤) في د بعد قوله: «الجوازم» ما يلي: كقوله تعالى:
﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ الحجرات آية ٧.
وقوله تعالى:
﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ﴾ التكاثر آية ٥.
وقوله عليه الصلاة والسلام: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً»، ونحو ذلك.

المستقبل بمعنى «إنْ» وقد تكون، أيضاً للاستمرار كما ذَكَرنا في «إذا»، قال عليه الصلاةُ والسلام[1]: «لو أنَّ لابنِ آدمَ واديَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ لابتغى إليهما ثالثاً»، فنقول:

لما كان «إذا» موضوعاً للأمر المقطوع بوجوده، في اعتقادِ المتكلم في المستقبل، لم يكن للمفروض وجوده، لِتَنافي القطع والفَرْضِ في الظاهر، فلم يكن فيه معنى «إنْ» الشرطية، لأنَّ الشرط، كما بَيَّنَّا، هو المفروضُ وجودُه، لكنَّه لَمَّا كان ينكشف لنا الحالُ كثيراً في الأمور التي نتوقعها قاطِعِينَ بوقوعها، على خلاف ما نَتَوَقَّعُهُ، جَوَّزُوا تضمين «إذا» معنى «إنْ»، كما في «متى» وسائرِ الأسماءِ الجوازمِ.

فيقول القائل: إذا جئتني فأنت مُكْرَمٌ، شاكّاً في مَجِيءِ المخاطب غَيْرَ مرجّح وجوده على عدمه، بمعنى: متى جئتني: سواء.

لكنَّ إضمارَ «إنْ» قبل «متى» وسائر الأسماء الجوازم، على ما هو مَذْهَبُ سيبويه في أسماء الشرط، صار بعد العروض، عريقاً ثابتاً، إذ لم توضع في الأصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه، كما وضعت «إذا»، فجاز أن يرسخ الفرض الذي معنى الشرط في الحدث الواقع فيها، وأمَّا «إذا» فَلَمَّا، كان حَدَثُهُ الواقع فيه مقطوعاً به في أصل الوضع لم يرسخ فيه معنى «إنْ» الدالَّةِ على الفَرْضِ، بل صار عارضاً على شرف الزوال، فلهذا لم يجزم إلَّا في الشعر، مع إرادة معنى الشرط وكونه بمعنى «متى»، قال[2]:

(1) «أخرجه أحمد والشيخان، والتِّرمِذي عن أنس، وأخرجه أحمد والشيخانِ عن ابن عباس أيضاً، وأخرجه البخاريُّ عن ابن الزُّبَيْر، وأخرجه ابنُ ماجَهْ عن أبي هريرةَ، وأخرجه أحمدُ عن أبي واقد، وأخرجه البخاري في التاريخ والبزار عن بَريدة لكن بلفظ» لو كان لابن آدم وادٍ من مال لابتغى إليه ثانياً، ولو كان له واديان لابتغى لهما ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلّا التراب ويتوب الله على مَنْ تاب».

الورقة ٣٤٤ رقم(٨) من مخطوطة البغدادي ـ رحمه الله.

وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي جـ٢/١٩٢.

(2) الفرزدق (ديوانه ٢١٦ط. الصاوي سنة ١٣٥٤هـ، وقد جاء مفرداً).

٥٠٤ ترفع لي خنـدفُ والله يرفعُ لي ... ناراً، إذا خَمَدَتْ نيرانُهُمْ تَقِدِ

وقالَ(١):

٥٠٥ إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كان وَصْلُها ... خُطانا إلى أعدائِنا فَنُضَارِبِ

ومن جهة عروض معنى الشرط فيها، لم يَلْزَمْ، عند الأخفشِ، وقوعُ الفعليةِ بعدَها، كما مَرَّ في المنصوب على شريطة التفسير.

وَلَمَّا كَثُرَ دُخُولُ معنى الشرطِ في «إذا»، وخروجِهِ عن أصله من الوقت المعيَّن، جاز استعمالُه، وإنْ لم يكن فيه معنى «إنْ» الشرطية وذلك في الأمور القطعية، استعمـال «إذا» المتضمنـة لمعنى «إنْ»، وذلك بِمَجِيءِ جملتين بعده على طِرْزِ

الخزانة ٧/٢٢ هارون، سيبويه ١/٤٣٤ بولاق، المقتضب ٢/٥٥؛ وفيه: (إذا ماخَبَتْ نيرانُهم) بدل (إذا خَمَـدَتْ نيرانهم)، ضرائر الشعر ٢٩٨؛ وفيه: (والله يرفعها) بدل (والله يرفع لي). و(خندفُ): أم إلياس. وافتخر بها الفرزدق؛ لأنه تميمي، وبنو تميم ينسبون إليها، ونونت للضرورة.

وقولـه: (والله يرفع لي)، أي: الرافع في الحقيقة هو الله. و(خَمَدَتْ نِيرانُهم)، أي: لم يَبْقَ شيءُ منها، و(تَقِد): تشتعل وروي مرفوعا، فلا شاهد فيه حينئذ.

ومعنى البيت: ترفع لي قبيلتي من الشرف ماهو في الشُّهرة كالنار المتوقدة إذا قعدت بغيري قبيلته.

الشاهد فيه أن إذا قد تجزم في الشعر فِعْلَيْن كما هنا، فإنَّ جملة (خَمَدَتْ نِيرانُهم) في محل جزم شرط إذا، وتَقِد جوابها، وهو مجزوم، وكسرةُ الدالِ للرويّ.

(١) هو قيس بن الخَطيم الأنصاري (ديوانه ٤١ط. ناصر الدين الأسد، مصر سنة ١٩٦٢م).

وجاء في حماسة ابن الشجري ٤٩ط. فريتس كرنكو، الهند سنة ١٣٤هـ، منسوباً إلى سهم بن مُرَّة المحاربي، مع بيتين آخـرَيْن في باء مضمومـة. والبيت من قصيدة عدَّتُها أربعةَ عشَرَ بيتاً في شرح الحماسة للمزوقي ٢/٧٢٠ط. عبد السلام هارون، مصر ١٩٥١ ـ ١٩٥٣م منسوبة إلى الأخنس بن شهاب، في باء مضمومة أيضاً.

والبيت في: الخزانة ٧/٢٥ هارون، وسيبويه ١/٤٣٤ بولاق، والمقتضب ٢/٥٥، وابن يعيش ٤/٩٧، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٠، وضرائر الشعر ٢٩٨، وحروف المعاني والصفات٦٧.

«إلى: متعلقة بخُطانا، والمعنى: فنخطو إلى أعدائنا. ولو تعلقت بـ«وصْلها»، لكان فيه الفصل بين المصدر ومعموله بمعمول غيره؛ لأن (خطانا) خبر كان». حاشية المقتضب ٢/٥٦ط. الأخيرة. الشاهد فيه أن (إذا) جازمة للشرط والجزاء في ضرورة الشعر، بدليل جزم (نُضارب) بالعطف على موضع جملة كان وَصْلُها خطانا الواقعة جواباً لإذا. ولولا أنَّ جملة الجواب في موضع جزم لَمَا عطف عليه نُضارب مجزوماً وأما كسرة الباء فهي للروي.

الشرطِ والجزاءِ، وإنْ لم يكونا شرطا وجزاء، كقوله تعالى:
﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾.
إلى قوله ﴿فَسَبِّحْ﴾[1].

كما أنَّه لَمَّا كَثُرَ وقوعُ الموصولِ متضمناً معنى الشرط، فجاز دخول الفاء في خبره: جازَ دخول الفاء في الخبر وإن لم يكن في الأول معنى الشرط، كما في قوله تعالى:
﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾
إلى قوله:
﴿فَلَهُمْ عَذَابُ[2] جَهَنَّمَ﴾[3].
وقوله تعالى:
﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ[4] فَمَا أَوْجَفْتُمْ﴾[5].
لأن الفَتْنَ، والإِفَاءَةَ، متحققا الوجود في الماضي، فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الفرضُ، ومنه أيضاً، قولُه تعالى:
﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[6].

---

(١) النصر/١، ٢، ٣، ونصُّ الآيات:
﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۞ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ۞ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾

(٢) زيادة من د.

(٣) البروج/١٠، والآية بتمامها:
﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾.

(٤) م: ساقطة، وعوّض منها: «إلى قوله»:

(٥) الحشر/٦، والآية بتمامها:
﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(٦) النحل/٥٣؛ ونصُّها:
﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ﴾.

والفاءُ في مثل هذه المواضع في الحقيقة زائدةٌ.

وإنما رُتِّبَ «إذا» والموصول، في الآيات المذكورة والجملتان بعدَه، ترتيبَ كلمةِ الشرط وجُمْلَتَيْ الشرطِ والجزاءِ، وإن لم يَكُنْ فيهما معنى الشرطِ لِيدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الأولى لزومَ الجزاء للشرط، ولتحصيل هذا الغَرَض، عمِل في «إذا» جزاؤه مع كونه بعد حرفٍ لا يعمل ما بعده فيما قبلَه، كالفاء في: فَسَبِّح، وإنَّ، في قولك: إذا جئتني فإنَّك مكرم، ولام الابتداء[1] في نحو قوله تعالى:
﴿ أَءِذَا مَامِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾[2].

كما عمل ما بعد الفاء وإنَّ في الذي قبلهما في نحو: أما يوم الجمعة فإنَّ زيداً قائم، وأَمَّا زيداً فإني ضارب، لِلغَرَض الداعي إلى هذا الترتيب، كما يَجِيءُ في حروفِ الشَّرْطِ.

فَإِذا تَقَرَّرَ هذا قُلْنَا، العاملُ في «متى» (١٦٣ أ) وكُلِّ ظَرْفٍ فيه معنى الشرط: شرطُهُ، على ما قالَ الأكثرون، ولا يجوز أن يكون جزاءَهُ، على ما قال بعضُهم، كما لا يجوز في غير الظرف، على مامَرَّ، أَلا ترى أنك لا تقول أَيَّهم جاءك فَأَضْرِبْ، بنصب أيهم، على ما مَضَى في الكناياتِ.

ولو جازَ، أيضاً، عَمَلُ الجَزاءِ في أداة الشرط، لَقُلْنَا: الشَّرْطُ أَوْلَىٰ، لأنهما فِعْلَانِ تَوَجَّها إلى معمول واحد[3] والأقرب أولى بالعمل فيه على ما هو مَذْهَبُ البصريين، ولو كان العاملُ ههنا هو الأبعد، كما هو اختيارُ الكوفيين لكان الاختيار شغل الأقرب

(١) مع الرضي في لام الابتداء: الزمخشريُّ. الكشاف ٢/٤١٧، وأبو حَيَّانٍ البحر ٦/٢٠٦. أما ابن هشام فجعل اللام لامَ القسم (المغني ٧٦٩).

(٢) مريم / ٦٦؛ ونصُّها:
﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَامِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾.

(٣) جرى في هذا على مارجحه في باب التنازع من جواز التنازع في المتقدم المنصوب.
وقوله: «واحد» سقطت من ط.

بضمير المفعول عند أهل المِصْرَيْن، كما في: زارني، وزرته زيدٌ، فكان الأَوْلى، إذَنْ، أن يقال: متى جئتني فيه، أَوْ جئتنيه، ولم يُسْمعْ.

وَأَمَّا الاستدلالُ على كَوْنِ الشرط في مثله هو العاملُ، بِمَجيءِ الجواب في بعض المواضعِ بعد «إنَّ» أوِ اللام، أو الفاء، نحو: متى جئتني فإنَّك مكرم، و: فأنت مكرم، و: فلأنت مكرم، فَمِمَّا لا يَتِمُّ، لأنَّ تقديمَ الاسم لِغَرَضٍ وهو تَضَمُّنه معنى الشرطِ الذي له الصَّدْرُ، يجوز مثل هذا الترتيب، كما مَرَّ آنِفاً.

العــامِلُ في «إذا»

وَأَمَّا العاملُ في «إذا» فالأكثرون[1] على أنه جَزاؤه، وقال بعضُهم[2]: هو الشرطُ، كما في «متى» وأخواته، والأَوْلى أَنْ نُفَصِّلَ ونقول: إذا تَضَمَّنَ «إذا» معنى الشرط فَحُكْمُهُ حُكْمُ أَخَوَاتِهِ من «متى» ونحوه، وإنْ لم يَتَضمَّنْ، نحو: إذا غَرَبَتِ الشمسُ: جئتك، بمعنى • أجيئُكَ وقت غروب الشمس، فالعاملُ فيه هو الفعلُ الذي في محل الجزاء استعمالاً، وإن لم يكن جزاءً في الحقيقة، دون الذي في مَحَلِّ الشَّرْطِ، إذ هو مخصِّص للظرف، وتَخصيصُه[3] لهُ إمَّا لِكَوْنِهِ صفة له، أَوْ لِكَونه مضافاً إليه، ولا ثالث، استقراءً، ولا يجوز أن يكون وصفاً، إذْ لو كان وصفاً لَكَان الأَوْلى: الإتيان فيه بالضمير كما تَقَدَّمَ في الموصولات، ولم يأتِ في كلام، فتخصيصُه له، إذَنْ، بكونِهِ مُضافاً إليه، كما في سائر الظروفِ المتخصصةِ بمضمون الجمل التي بعدَها، لا على سبيلِ الوصفيَّةِ، كقولِهِ تَعَالَى:

(١) أي الجُمهور. دراسات ق١ جـ١ ص٩٩.

(٢) المحقِّقون، والرضيُّ معهم. دراسات ق١ جـ١ ص٩٩.

(٣) م: وتخصصه.

﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ﴾[1] وغير ذلك.

ولو سَلَّمْنَا، أيضاً، أنه صفةٌ، قُلْنَا لا يجوز عَمَلُ الوَصْفِ في الموصوف[2]، كما لا يعمل المضاف إليه في المضاف، وذلك أَنَّ كُلَّ كلمتين أو أكثرَ، كانتا في المعنى بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ، بمعنى وقوعهما معاً جُزْءَ كلامٍ، يجوز أن تعمل أُولاهما في الثانية، كالمضاف، في المضاف إليه، ولا يَجوز العكسُ؛ إذْ لم يعهد كلمة واحدة بعض أجزائها مقدَّم من وجه، مؤخر من آخر، فكذلك: ما هو بمنزلتها في المعنى. فَمِن ثمَّ لم تعمل صلةٌ في موصول، ولا تابعٌ في متبوع، ولا مضافٌ إليه في مضاف، أمَّا كلمة الشرط إذا عمل فيها الشرط، فليست مع الشرط ككلمة واحدةٍ، إذْ لا يقعان، إذَنْ، موقعَ المفرد، كالفاعلِ والمفعولِ والمبتدأ ونحوها، فَيجوز عَمَلُ كُلٍّ واحدٍ منهما في الآخر، نحو: متى تذهبْ أذهبْ، و: «أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ»[3].

بَلَى، إن لم يعملِ الشرطُ في كلمته، نحو: من قام قمت، جاز وقوعُهما موقعَ المبتدأ، على ما هو مذهبُ بَعْضِهم.

فَإذا تَقَرَّرَ هذا، قُلْنَا: إنَّ الفاء في قوله تعالى:

﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾

إلى قوله:

فَسَبِّحْ﴾[4].

---

(١) المائدة/١٠٩، ونصُّها:
﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ قَالُوا۟ لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾.

(٢) ط: موصوف.

(٣) الإسراء/١١٠، والآية بتمامها:
﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾

(٤) النصر/١، ٢، ٣.

زائدةٌ، زِيدت ليكونَ الكلامُ على صورة الشرطِ والجزاءِ، لَلغَرَضِ المذكور، وإنما حكمنا بزيادتها؛ لأنَّ فائدتَها التعقيبُ، كما ذكرنا، مِنْ أَنَّ السببية لا تخلو من معنى التعقيب، و: «إذا جاء» ظرفٌ للتسبيح فلا يكون التسبيح عقيب المَجِيء، بل في وقت المَجِيء.

وقالَ المُصَنِّفُ في شَرْحِ المُفَصَّلِ [1]: إنَّ تعيين الوقت في «إذا» يَحْصُلُ بِمُجَرَّدِ ذِكْرِ الفعل بعدَه، وإن لم يكن مضافاً إليه، كما يحصل في قولنا: زماناً طَلَعَتْ فيه الشمسُ.

وفيه نَظَرٌ، لأنه إنما حصل التخصيص به لِكَوْنِهِ صفةً له، لا لمجرد ذكره بعده، ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة «إذا» يكفي لتخصيصها، لتخصص «متى» في: متى قام زيد، وهو غَيْرُ مُخَصَّصٍ، اتِّفاقاً منهم.

وأَمَّا استدلالُه على عمل الشرط في «إذا» بقوله تعالى:
﴿أَءِذَا مَامِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾[2].
وأنَّ الجوابَ لو كان عاملاً، لكان المعنى: لسوف أُخْرَجُ وقت الموتِ فكان ينبغي أن يكون الإخراجُ والموتُ في وقت.

فالجوابُ: أَنَّ المعطوفَ مع واو العطف محذوفٌ في الآية، لقيام القرينة، والمعنى: أَئِذا ما مِتُّ وصِرْتُ رَميماً: أُبعث، أيْ مع اجتماع الأمرين، كما قالَ تعالى:
﴿أَيِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾[3].
وكثيرٌ في القرآن مِثْلُهُ.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٥١٣/١.

(٢) مريم / من الآية ٦٦. انظر دراسات ق١ جـ١ ص١٠٢.

(٣) الواقعة / ٤٧، ونصها:
﴿وَكَانُوا يَقُولُونَ أَيِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾.

واستـدَلَّ، أيضاً، بنحو قولهم: إذا جئتني اليوم أكرمتُك غَدَاً. والجوابُ: أنَّ «إذا» هذه﴾[1] بمعنى «متى» فالعاملُ شَرْطُها، أوْ نَقولُ: المعنى: إذا جئتني اليوم، كان سبباً لإكرامي لكَ غَدَاً، كما قيل في نحو، إن جئتني اليومَ فقد جئتُك أَمْسِ، أنَّ المعنى: إنْ جئتني اليوم يكن جزاءً لِمَجيئي إليكَ أَمْسِ.

وَلِعَدَمِ عراقة «إذا» في الشرطية ورسوخها فيها، جاز مع كونها للشرط، أن يكون جزاؤها اسميةً بغير فاء، كما في قوله تعالى:

﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾[2].

وقوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾[3]، ولا مَنْعَ مِنْ كَوْنِ «(١٦٣ ب) هُمْ» في الآيتين: تأكيداً للواوِ، والضمير المنصوب في أصابهم.

وَلِعَدَمِ عراقتِها أيضاً جازَ، وإنْ كان شاذًّا، مَجِيءُ الاسميةِ الخاليةِ عَنِ الفعلِ بعدَها في قوله[4]:

فَهـلَّا أَعَـدُّوني لِمِثلـي[5] تفاقـدوا ... إذا الخَصْمُ أَبْزَى مائلُ الرأسِ أَنْكَبُ ١٥٩

قيل: ليس في «إذا» في نحو قوله تعالى:

﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾[6].

معنى الشرط، إذْ جواب الشرط: إمَّا بَعْدَه، أوْ مدلولٌ عليه بما قبلَه، وليس بعدَه ما يَصْلُحُ للجواب، لا ظاهراً، ولا مقدَّراً، لِعَدَمِ توقُّف معنى الكلام عليه، وليس هٰهنا

---

(١) م، د: ساقطة.

(٢) الشُّورىٰ / ٣٧، والآية بتمامها:

﴿وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾.

(٣) الشُّورىٰ / ٣٩.

(٤) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٥٤٨.

(٥) زيادة من م.

(٦) الليل / ١.

ما يدل على جواب الشرط قبل «إذا» إلَّا القَسَم، فلو كان «إذا» للشرط، كان التقدير: إذا يغشى: أُقْسِمُ، فلا يكون القسم منجزاً، بل معلقاً بغشَيان الليل، وهو ضِدُّ المقصودِ، إذِ القَسَمُ بالضرورة حاصلٌ وقتَ التكلُّمِ بهذا الكلام وإنْ كان نهاراً، غير متوقف على دخولِ الليلِ.

فَإنْ قِيلَ: فَإذا كان ظرفاً مجرَّداً، فَأَيْشٍ ناصبُهُ؟

قلت: قالَ المصنِّفُ[1]: ناصبُهُ حالٌ من الليلِ، أي: والليلِ حاصلاً وقت غشيَانه.

ولي فيه نَظَرٌ، إذْ لا شيءَ هنا يُقَدَّرُ عاملاً في «حاصلاً» إلَّا معنى القَسَم، فهو حالٌ من مفعول «أُقسم» فيكون الإقسام في حال حصول الليل، كما أَنَّ المرورَ في قولك مررت بزيد صارخاً: في حال صُرَاخِهِ، وحصول الليل في وقت غشيانه؛ لأنَّ وَقْتَ غشيانه ظرفٌ له، كما أَنَّ الخروج في قولك: خرجتُ وَقْتَ دُخولِكَ: في وقت دُخولِ المخاطَبِ، فيكون الإقسام حالَ غشيانِ الليلِ، وهو فاسدٌ، كما مَرَّ.

وأيضاً، في قوله تعالى:

﴿ وَٱلْقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ ﴾[2].

يَلْزَمُ أَنْ يكون الزمان حالاً مِنَ الجُثَّةِ، ولا يَجوز، كما لا يَجوز أن يكون خبراً عنها.

وقيل: «إذا» بَدَلٌ مِنَ القَسَمِ به مخرَج عن الظرفية، أي: وقت غشيان الليل، وفيه نَظَرٌ من وجهين: أحدهما مِنْ حيث إنَّ إخراج «إذا» عن الظرفية قليلٌ، والثاني أَنَّ المعنى: بِحَقِّ القمر مُتَّسِقَاً، لا: بِحَقِّ وَقْتِ اتِّساقِ القمر، وليس يَبْعُدُ أَنْ يُقالَ: هو ظَرْفٌ لِمَا دَلَّ عليه القَسَمُ مِنْ معنى العَظَمةِ والجَلَالِ، لأنه لا يُقْسَم بشيءٍ إلَّا لحالـه العظيمةِ، فتعلّقه بالمصدر المقدر، على ما ذكرنا في المفعول معه، من جواز عَمَلِهِ

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٥١٢/١، وانظر شرحه على الكافية ص٨١.

(٢) الانشقاق / ١٨.

مقدَّراً عند قوة الدلالة عليه، وخاصةً في الظرف، فإنه يكتفي برائحة الفعل وتوهمه، كما هو مشهورٌ، فالتقدير: وعظمته إذا اتَّسَقَ، فهو كقولك: عجباً مِن زيدٍ إذا ركب، أي مِنْ عَظَمَتِهِ، والظرف هٰهنا لا يَصْلُحُ أَنْ يكونَ معمولاً لإنشاء التعجب، كما لم يَصْلُحْ هناك لِكَوْنِهِ معمولاً، لإنشاء القَسَمِ، فأضمر العَظَمة، إذ لا يتعجب إلّا مِن عظيم، كما لا يقسم إلّا بعظيم في معنى من المعاني.

وإذا جاء «إذا» بعد «حتى» كقوله تعالى:

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ...﴾[1].

فهو باقٍ على ما كان عليه من طلب الجملتين، منتصبٌ بأخراهما، كما مَرَّ، وحتى تكون معها حرف ابتداء، إذْ ليس معنى كونها حرف ابتداء: أنه يقع المبتدأُ بعدَها، فقط، بل معناه أنه يُستأنَفُ بعدَها الكلامُ، سواءٌ كانت الجملة اسميةً أَوْ فِعليةً، كقولِهِ تعالى:

﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾[2].

بالرفع[3]، وتقول: سرت حتى يَكلّ الناس.

وقال بعضُهم: يَجوزُ أَنْ يَتَجرَّدَ، بعد حتى، عن الشرطيةِ، وينجَرَّ بحتى ولعلَّه حمله عليه قوله[4]:

---

(١) غافر / ٣٤، والآية بتمامها:
﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ﴾.

(٢) البقرة / ٢١٤، ونصُّها:
﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾.

(٣) قراءة نافع. حجة القراءات ١٣١، وانظر الحجة لابن خالويه ٩٥، ٩٦.

(٤) هو عبد مَناف بن ربْع الهُذَلي (ديوانه، ضمن أشعار الهذليين ٢/٦٧٥). الخزانة ٧/٣٩ هارون، الاقتضاب ٤٠٢، ٤٠٣، المخصص ١٦/١٠١، الأُزهيَّة ٢١٢، ٢٥٩، التمام في تفسير أشعار هذيل ٥٥، مجاز القرآن ١/٣٧.

حتى إذا أسلكوهم في قُتَائِدَةٍ شَلًّا كما تطرد الجَمَّالة الشُّرُدَا

وهذا البيت آخِرُ القصيدةِ، ويجوز أن يقال: إنَّ جوابَهُ مقدَّرٌ[1]. محافظة على أغلب أحوالها.

وقال المَيْدَانِيُّ[2]: «إذا» فيه زائدةٌ[3]، ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحةٌ إذْ حَذْفُ الجزاء لتفخيم الأمر: غيرُ عزيزِ الوُجودِ، كما في قولِهِ تعالى:
﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾[4].
أي تكون أمورٌ لا يُقْدَرُ على وصفها.

وَعَنْ بَعْضِهم أَنَّ «إذا» الزمانيةَ تقع اسماً صريحاً في نحو: إذا يقوم زيدٌ، إذا يقعد عَمْروٌ، أيْ: وَقْتُ قيامِ زَيْدٍ: وَقْتُ قيامِ عَمْرٍو، وأنا لم أَعْثَرْ لهذا على شاهدٍ من كلام العربِ[5]، وأَمَّا قولُه تعالى:
﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾[6]،
فَإذا الأولى زمانيةٌ والثانيةُ للمفاجأة، في مكان الفاء، كما يَجِيءُ في بابِ الشرطِ.

= يقال: سلك المكان، وأسلكه إياه، وفيه، وعليه، و(قُتائدة): موضع. والشل: الطرد، والجَمَّالة: أصحاب الجِمال.

(١) وقال الأصمعي: «ليس له جواب» شرح أشعار الهذليين ٢/٦٧٦.

(٢) أحمد بن محمد الميداني النَّيْسَابُوري، النَّحْوي اللُّغَوي، له: مجمع الأمثال، الأنموذج، نزهة الطرف في علم الصرف... توفي سنة ٥١٨هـ. بغية الوعاة ١٥٥ دار المعرفة، بيروت.

(٣) الاقتضاب ص ٤٠٣، ويَستبعد ابنُ السِّيد زيادتَها.

(٤) الإنشقاق / ١. انظر المقتضب ٢/٧٧ الطبعة الأخيرة.

(٥) زَعَمَ ابنُ جِنِّي في قوله تعالى:
﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝٢ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ۝٣ إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا ﴾. الواقعة/١ - ٤.
فيمن نصب خافضة رافعة أَنَّ (إذا) الأولى مبتدأ، والثانية خبر، والمنصوبان حالان، وكذا (ليس لوقعتها كاذبة)، والمعنى: وَقْتُ وقوعِ الواقعةِ وَقْتُ رَجِّ الأرض. المُحْتَسَب ٢/٣٠٧، ٣٠٨.

(٦) الروم / ٢٥، والآية بتمامها: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾.

قولُهُ: «وقد تقع للمفاجأة، فيلزم المبتدأ بعدها»، وقد ذكرنا الخلافَ في «إذا» المفاجأة في باب المبتدأ، وأَنَّ الأقربَ كَوْنُها حَرْفاً، فلا مَحَلَّ لها، والتي تقع جواباً للشرط: للمفاجأة، كما يَجِيءُ في حروفِ الجَزْمِ.

والكوفيون[1] يُجَوِّزُونَ نحو: خرجت فإذا زيدٌ القائمَ بنصب القائم، على أَنَّ زيداً مرفوعٌ بالظرف، كما في نحو: في الدار زيدٌ؛ لأنَّ «إذا» المفاجأةَ عندهم ظرفُ مكانٍ، أَمَّا نَصْبُ القائم، فقالوا: لأنَّ «إذا» المفاجأةَ، تَدُلُّ على معنى «وجدت» فتعمل عَمَلَهُ؛ لأنَّ معنى مفاجأتِكَ الشيء: وُجْدَانُك له فَجأةً، فالتقديرُ: خرجت فوجدتُ زيداً القائمَ، والقائم ثاني مفعوليه.

ومنه قَوْلُ الكِسائي[2] في المناظرةِ التي جَرَتْ بينه وبين سيبويهِ في مثل قَوْلِهم: كُنتُ أَظُنُّ أَنَّ العَقْرَبَ أَشَدُّ لَسْعَةً مِنَ الزُّنْبُورِ فإذا هو إيَّاها: لا يَجوز إلَّا إياها، وقال سيبويه[3]: لا يَجوز إلَّا: فَإِذا هُوَ هِيَ؛ لأنَّ «إذا» المفاجأةَ يجب الابتداءُ بعدَها.

قال الزَّجَّاجي مُشَنِّعاً على الكوفيين: فَإذا: عندهم، كالنَّعامة، (١٦٤ أ) قيل لها: احملي فقالت أنا طائر، وقيل لها طِيري قالت أنا جَمَلٌ، إن كانت «إذا» عندهم كسائر الظروف، لَزِمَهم أن يرفعوا بعدها اسماً واحداً، وإن أعملوها عَمَلَ: «وجدت»، طالبناهم بفاعلٍ ومفعولَيْنِ، قالَ[4]: بلى، يجوز: فَإذا عمرو قائماً، على أَنَّ «إذا» خبر، وقائماً: حال، أي: فبالمكان عمرو قائماً، وأَمَّا مع المعرفة، فلا يجوز، عند البصريين إلَّا الرَّفْعُ على أنه خبرٌ.

وقال ثعلب، اعتذاراً للكوفيين في نحو. فإذا هو إياها: إنَّ[5] «هُوَ» عِمادٌ،

---

(١) منهم الكِسائيُّ. الإنصاف مسألة ٩٩ ط٢ ٢/٤١٢.

(٢) الإنصاف، مسألة ٩٩، والمغني ١٢١ط. المبارك.

(٣) المغني ص١٢٢، والإنصاف مسألة ٩٩.

(٤) أي الزجاجي، استدراكاً على ما تقدم.

(٥) الإنصاف، مسألة٩٩.

وإذا، كوجدت مع أحد مفعولَيْه، كأنه قالَ: فوجدتُهُ هو إيّاها، كقوله[1]:

٥٠٧ فأَضْحَى ولو كانت خُراسانُ دونه رآها مكانَ السُّوقِ أَوْ هي أَقربا

أيْ: رآها هي أقرب، فقال الزَّجَّاجي، ليس هذا قولَ الكوفيين، ولا البصريين، قالَ: وأَظُنُّ الحِكايةَ في هذا عن ثعلبٍ، غَلَطٌ، لأنَّ العِماد عند أهلِ المِصْرَيْن لا يكون إلَّا فضلةً يجوز إسقاطُها، ولا يَجوزُ إسقاطُ «هو» في مسألتنا، أصلاً؛ هذا آخر كلامِ الزَّجَّاجي.

ويمكن أن يقال: إنَّ الفصلَ لم يوجد في كلام العرب إلَّا إذا كان خبر المبتدأ معرَّفاً باللام، أوْ أَفْعَل التفضيل، وفي الإتيان به مع غيرهما نَظَرٌ، كما مَرَّ في باب الضمائر، وقولُهُ: أَوْ هِيَ أَقْرَبَا، بمعنى: أَوْ هي في مكانٍ أقربَ فهو نَصْبٌ على[2] الظَّرْفِ.

وقد[3] تقع «إذْ» و «إذا» في جواب: بَيْنَا، وبينما، وكلتاهما، إذَنْ، للمفاجَأة، والأغلب مَجِيءُ «إذْ» في جواب بينما، وإذا، في جواب بَيْنَا، قالَ[4]:

(١) هو عبد الله بن الزُّبير الأسدي، والبيت آخر أبيات خمسة رواها المبرِّدُ، والأصفهاني.
الخزانة ٧/٥٠، ٥١ هارون، الكامل ٢١٧، الأغاني ١٣/٤٠، إيضاح الشعر ورقة ٥٦/أ؛ وفيه: «لا تخلو (هي) من أن تكون مبتدأ، أو وصفاً، أو فصلاً، وذلك أن قوله: (رآها مكان السوق) دالٌّ على: أو رآها، فحذفها من اللفظ لدلالة ما تقدم عليها، فصار التقدير: أو رآها أقرب، أي: أو رآها أقرب من السوق، فصارت (هي) فصلاً بين الهاء والخبر المنتصب.
وقد يجوز أن تجعل (هي) وصفا للهاء «أيْ توكيداً». التي هي المفعول الأول، كما جاز ذلك في « تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا » المزّمّل/٢٠. والأول أَوْجَهُ؛ لأن المحذوف لحذفه يستغني عن وصفه.
ويجوز أن يكون (أقرب) ظرفاً، فإذا جعلته ظرفاً، ولم تجعله وصفاً، كان مبتدأ و(أقرب) الخبر، والتقدير: أو هي أقرب من السوق، ومثله: «والركب أسفل منكم» الأنفال/٤٢.

(٢) إيضاح الشعر ورقة ٥٦/أ.

(٣) انظر سيبويه ٢/٣١١ بولاق.

(٤) حُرقة بنت النعمان، أو أختها هند.
الخزانة ٧/٥٩ هارون، الأمالي الشجرية ٢/١٧٥، المغني ٤١٠؛ وفيه: (ليس نُنْصِف) بدل (نُتَنَصَّفُ)، دُرَّة =

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَاسَ والأمرُ أَمْرُنا   إذا نحن فيهم سُوقَةٌ نُتَنَصَّفُ

ولا يَجِيءُ بعـد «إذ»[1] المفاجأة إلَّا الفعلُ الماضي، وبعد «إذا» المفاجأة إلّا الاسميةُ، وكان الأصمعيُّ، لا يَستفصِحُ إلَّا تَرْكَهما في جواب بينا وبينما، لِكَثرة مَجِيء جوابِهما بدونهما، والكَثْرةُ لا تدل على أن المكثورَ غيرُ فصيحٍ، بل تدل على أن الأكثر أفصحُ، ألَا ترى إلى قول أمير المؤمنين عليٍّ، رضي الله عنه، وهو من الفصاحة بحيث هو: «بينا هو يَستقيلها في حياته، إذْ عَقَدَها لِآخرَ بَعْدَ وفاته»[2].

ولمَّا قُصِد إلى إضافة «بين» اللازم إضافته إلى مفرد، إلى جملة، والإضافة إلى الجملة كَلَا إضـافـة، على ما تَقـدَّمَ، زادوا عليه «مـا» الكافةَ، لأنها التي تكف المقتضى عن الاقتضاء، أوْ أشبعوا الفتحة فتولَّدَتْ أَلِفٌ، لِيَكونَ الألِفُ دليلَ عَدَمِ اقتضائه للمضاف إليه، لأنه كأنه وُقِفَ عليه، والألِفُ قد يؤتى به للوقف، كما في: أنا، والظُّنُونا[3].

وأصـل «بين» أنْ يكـون مصدراً بمعنى الفِراق، فتقدير: جلست بينكما، أي مكان فراقكما، وتقدير: فعلت، بين خروجك ودخولك: أي زمان فراقِ خروجك ودخولك، فَحُذِفَ المضافُ وأُقيم المضاف إليه مُقامَهُ، فَبَيْنَ، كما تَبَيَّنَ، مستعملٌ في الزمان، والمكان، وأمَّا إذا كُفَّ بما، أو الألف وأُضيف إلى الجمل، فلا يكون إلَّا للزمان، لِما تَقَدَّمَ مِنْ أنه لا يُضاف من المكان إلى الجمل إلَّا «حيث».

= الغَـوَّاص ١٩٨؛ وفيه: (نسـوق) بدل (نسـوس)، شرح الحمـاسـة للمرزوقي ١٢٠٣/٣، شعراء النصرانية ٢٦/٣، الجنى الداني ٣٧٦. والناصف: الخادِم. الشاهد فيه أن الأغلب مَجِيء إذا الفجائية في جواب بينا، كما في البيت.

(١) ط: إذا.

(٢) من خطبة له، وهي المعروفة بالشقشقية. نهج البلاغة ص٣٤.

(٣) إشارة إلى قوله تعالى:
﴿إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ الأحزاب/١٠.

و «بينَ» في الحقيقة، مضافٌ إلى زمانٍ مضافٍ إلى الجملة، فَحُذِفَ الزمانُ المضافُ، والتقدير: بين أوقات زيدٌ قائمٌ، أي بين أوقات قيام زيد، فحذف الوقت لقيام القرينة عليه، وهي غلبة إضافة الأزمنة إلى الجمل، دون الأمكنة وغيرها، فيتبادر الفهم في كل مضاف إليها، إلى الزمان، فصار «بين» المضافُ إلى الزمان زماناً؛ لأنَّ «بين» إنْ أُضِيفَ إلى الأمكنةِ أَوْ جُثَثٍ[1] غيرِها، فهو للمكان، نحو: بين الدار، وبين زيد وعَمرو،[2] وإنْ أُضيف إلى الأزمنة فهو للزمان، نحو: بين يومي الجمعة والأحد، وكذا إن أُضيف إلى الأحداث، نحو: بين قيام زيد وقعوده، إلاَّ أن يُرادَ به مجازاً: المكان، نحو قولك: زيد بين الخوف والرجاء، استعرت لما بين الحَدَثَيْنِ مكاناً، فَلِهذا وقع «بين» خبراً عن الجُثَّةِ.

فبينما، المضاف تقديراً إلى زمان محذوف، وظاهراً إلى جملة مقدرة بحدث، لابُدَّ أَنْ يكون بمعنى الزمان، فَلِهَذا جازَ إضافتُه إلى الجُمَلِ.

وكُلُّ ما قُلناه في «بينما» يَطَّرِدُ في «كلما» مِن مَجيءِ «ما»[3] الكافةِ، لِتَكُفَّهُ عن طلب مضافٍ إليه مفردٍ، ومن تقدير زمانٍ مضافٍ إلى الجمل.

فَكُلَّما، إذَنْ، زمانٌ مضافٌ إلى الجملة، لأنَّ كُلَّاً، وبعضاً، من جنس ما يُضافانِ إليه، زماناً أَوْ مكاناً أَوْ غيرَهما.

ولِمَا في «كُلَّما» من معنى العموم والاستغراقِ، الذي يكون في كلمات الشرط، نحو: مَنْ، وما، ومتى، شابهها أكثر من مشابهة «بينما» فلم يدخل إلاّ على الفعلية بخلاف بَيْنَا وبينما، ولهذا جازَ، أيضاً، وقوعُ الماضي بعد «كلما» بمعنى

---

(١) المراد ما ليس زماناً، ولا حدثاً معنوياً.

(٢) د، ط: وكذا إنْ أضيف.

(٣) هي مصدرية، لكنها نائبة بصلتها عن ظرف زمان، كما ينوب عنه المصدر الصريح... وهذه تسمى (ما) المصدرية الظرفية، أي النائبة عن الظرف، لا أنها ظرف في نفسها، فـ(كُلّ) من «كُلَّما» منصوب على الظرفية لإضافته إلى شيء هو قائم مقام الظرف. البرهان ٤/ ٣٢٤.

المستقبلِ ، لكنه ليس ذلك بِحَتْمٍ في كل ماضٍ[1]، كما كان في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى «إنْ».

وكذلك كل ماضٍ وقع بعد «حيث»، احتمل الماضيَ والمستقبلَ، للعموم الذي فيه، ككلمات الشرط، ففيه وفي «كلما» رائحةُ الشرطِ.

وأمَّا «حيثما»، فهي كلمة شرط تجزِم وتقلب الماضيَ مستقبلاً، كمَنْ، وما، ومتى، فالعاملُ في: كلما، وحيث، ما هو في محل الجزاء، لا الذي في محل (١٦٤ ب) الشرط، كما في «إذا»، لأنهما في الأغلب، يُستعملان في الفعل المقطوع بوقوعه نحو: كلما طَلَعَتِ الشمسُ أَتَيْتُكَ، وكُلَّما أصبحتَ فَسَبِّحِ اللهَ، وجلست حيث جلس زيد، وقد يُستعملان في غير المقطوعِ به نحو: كُلَّما جئتني أعطيتك وحيث لقيت زيداً فأكرمه، كما تستعمل الأسماء المتضمنة لمعنى «إنْ» في المقطوع بوجوده، نحو: متى طلعت الشمس أتيتك، وكل ذلك على خلاف الأصل ، ويدخل بَيْنَا وبَيْنَما ، وكلما، في الماضي والمستقبلِ .

ولنا أن نرتكب بناءَ بَيْنَا وبينما وكُلَّما، على الفتح، لكون إضافتها كَلاَ إضافة، كما ذكرنا في «حيث» إلاَّ أنها[2] بنيت على الفتح الذي كانت تستحقه حالة الإعراب، بخلاف «حيث» فإنه لم يثبت لها حالة إعراب هي منصوبة فيها حتى تُراعى حركتُها الإعرابيةُ.

وإنما رُتِّبَ بينا، وبينما، وكلما، مع جملتيها ترتيبَ كلمات الشرط، مع الشرط والجزاء، لِمَا ذكرنا من بيان لزوم مضمونِ الثانية للأولى، لُزومَ الجزاءِ للشرطِ، ولهذا أُدْخِلَ «إذا» و«إذ» للمفاجأة في جواب بَيْنَا وبينما، لِيَدُلاَّ على اقترانِ مضمونِ الأول بالثاني مفاجأةً بِلا تَراخٍ فيكون آكَدَ في معنى اللزومِ .

---

(١) د : ماضي.

(٢) أي الكلمات الثلاث: بَيْنَا، وبَيْنَما، وكُلَّما.

وقيل[1] في «كلما»: إنه مُعْرَبٌ، وما، مصدرية، والزمان المضاف إلى «ما» مقدَّرٌ، فيجوز ادّعاء مثله في «بينما»، فإن دخل «إذْ» و«إذا» للمفاجأة في جواب بينا وبينما، فإن قلنا، كما هو مذهب[2] المبرد، إنَّ «إذا» المفاجأة ظرف[3] مكان، وكذا ينبغي أن نقول في «إذْ» المفاجأة، فَإذ، وإذا، منصوبان على أنهما ظرفا مكانٍ لِمَا بعدَهما، وبينا وبينما، ظرفا زمانٍ له.

فَمَعْنَى بينا زيد قائم إذ رأى هنداً: رأى زيد هنداً بين أوقات قيامه، في ذلك المكان، أي في مكانِ قيامِهِ.

وإنْ قلنا إنهما ظرفا زمان، كما هو مذهبُ[4] الزَّجَّاجِ، فهما مضافان إلى الجملة التي بعدهما، مخرجَان عن الظرفية، مبتدءان، خبرهما بينا، وبينما، والمعنى: وقتُ رؤية زيدٍ هنداً: حاصلٌ بَيْنِ أوقات قيامه.

والأولى: القولُ بحرفية[5] كلمتي المفاجأة، كما هو مذهبُ ابنِ بَرِّي[6]، فالعاملُ في بينا، وبينما، ما بعد كلمتي المفاجأة، أوْ نقول: إنهما زائدان، وليستا للمفاجأة

---

(١) البرهان ٤/٣٢٤.

(٢) التسهيل ص ٩٤، الجنى ٣٧٤.

(٣) عند المبرد، والفارسي، وابنِ جِنِّي، وأبي بَكْرِ بن الخَيَّاط، واختاره ابنُ عُصفورٍ. الهمع ١/٢٠٧، الجَنىٰ الداني ص٣٧٤.

(٤) ومذهبُ الرِّياشي، وهو مذهب ابنِ خروف، والشلوبيني. (الجنى الداني ٣٧٤، والهمع ١/٢٠٧، والتبصرة ١/٣١٠، وظاهرة الشذوذ ص٤٢٧).

(٥) وهو مذهب الكوفيين، وحكي عن الأخفش، واختاره الشلوبين في أحد قوليه، وإليه ذهب ابن مالك. الجنى الداني ص٣٧٥.

(٦) عبد الله بن بَرِّي المَقدِسي، اللُّغوي، له: الردُّ على الجَوْهري، حواشي درة الغواص، . . . توفي سنة ٦٨٢ عند صاحب البُلْغة، وسنة ٥٨٢هـ عند صاحب الإنباه.
(البلغة ١٠٧، البغية ٢/٣٦، الإنباه ٢/١١٠).

في جواب بينا وبينما، كما قال الجَوْهَرِيُّ[1]، وابنُ قُتَيْبَةَ[2]، وأبو عُبَيْدَةَ[3]، بزيادة[4] «إذ» في نحو قوله تعالى:

﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا ﴾[5]

«وبزيادةِ «إذا»[6] في قوله[7]:

حتـى إذا أسلكوهـم في قُتائِدةٍ . . . البيت

والكلام على مِثْلِ قولِه تعالى:

﴿ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾[8]،

كالكلام على بينما زيدٌ قائمٌ إذْ رأى عَمْراً، سواءٌ.

ويجوز أن يكون «إذا» في جواب بينما، وإذا، ولمّا، نحو قولِه تعالى:

﴿ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ . . . ﴾[9].

---

(١) سبق ترجمته.

(٢) عبد الله بن مسلم بن قتيبةَ الدِّينَوري، روى عن أبي حاتم، وابن الأعرابي. له: معاني القرآن، غريب القرآن، خلق الإنسان، أدب الكاتب... توفي سنة ٢٧٠هـ.
(البلغة ١١٦، الإنباه ٢/١٤٣، البُغية ٢/٦٣).

(٣) مَعْمَر بن المثنى التَّيْمي، روى عنه أبو حاتم، وأبو عبيد، عرف بلغات العرب والأخبار. له: مجاز القرآن، الديباج، الحيوان.. توفي سنة ٢٠٨هـ.
(البلغة ٢٦١، الإنباه ٣/٢٧٦، البغية ٢/٢٩٤).

(٤) الجنى الداني ١٩٢، مجاز القرآن ١/٣٧، الهمع ١/٢٠٧.

(٥) البقرة/٥١، والآية بتمامها:
﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴾.

(٦) انظر مجاز القرآن ١/٣٧.

(٧) سبق تخريجُه.

(٨) الروم/٤٨، ونصها:
﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ ۖ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾

(٩) النساء / ٧٧، والآية بتمامها:
﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓا۟ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ =

ظرفَ زمانٍ، بَدَلاً من الظروف المذكورةِ، ولا نجعلها مضافة إلى الجملة التي تليها، بل نَجعَل تلك الجملةَ عاملةً في الظروف المذكورة، أي: وقت الإصابة في تلك الحال يَستبشِرون، وكذا في الباقِيَيْن، فالجملةُ المضاف إليها «إذا» محذوفةٌ مدلـولٌ عليهـا بالجملة التي تقـع في موضع الشرط، أيْ: إذا أصاب . . . هم يَستَبشِرون، و: «إذا فريقٌ منهم برَبِّهم يُشرِكون».

وكذا نقول: إذا وقعت جوابا لإنْ، في نحو قوله تعالى:
﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[1].

أيْ: إذا أصابتهم يقنطون، أي في تلك الحالة يقنطون.

وإن قلنا إنها ظرف مكان، فلا نقدر لها جملةً مضافاً إليها، لأنَّ المكان لا يُضاف إلى الجملة، إلَّا «حيث»، بلِ المَعنى: في ذلـك المـوضع يَقْنَطُون، وكذا في جواب إذا، وبينما، ولمَّا.

وإنْ قلنـا بحرفية «إذا» في جواب الأشياء الأربعةِ، فلا إشكالَ؛ لأنها، إذَنْ، حرفٌ، كالفاء، سواءٌ.

وقد تَجيءُ «إذْ» للمفاجأة في غير جوابِ بَيْنَا وبينما، نحو قولِكَ كنتُ واقفاً إذْ جاءَني عَمروٌ[2].

ويجوزَ إضافةُ بَيْنَا، دون بينما، إلى المَصدر، قالَ[3]:

= أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا۟ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا ٱلْقِتَالَ لَوْلَآ أَخَّرْتَنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾

(١) الروم/٣٦، والآية بتمامها:
﴿ وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا۟ بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾

(٢) انظر سيبويه ١/٥٤ ـ ٥٥ بولاق، وابن يعيش ٤/٩٦.

(٣) هو أبو ذؤيب الهُذَلي، والبيت من قصيدةٍ مطلعُها:

أمِنَ المنـونِ وريبِهـا تَتَـوَجَّـعُ والدهـرُ ليس بمُعْتِبٍ مِنْ يَجْزَعُ =

٥٠٩ بينا تَعَنُّقِهِ[1] الكُماةَ ورَوغه يوماً أُتيحَ له جريءٌ سَلْفَعُ

بتقدير: بين أوقات تَعَنُّقِه، والأعرف: الرفعُ على أنه مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، أي تعنُّقُهُ حاصِلٌ.

قولُه: «وإذ» لِمَا مضى، ويقع بعدَها الجملتان، وذلك بلا فَصْلٍ؛ لأنه لا يطرأ عليها معنى الشرط كما في «إذا»، لأنَّ جميعَ أَسماءِ الشرطِ متضمنةٌ لمعنى «إن»، وإنْ للشرط في المستقبل، و «إذْ» موضوعةٌ للماضي فتنافيَا.

و «إذْ» إذا دخل على المضارع قَلَبَهُ إلى الماضي كقوله تعالى:
﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[2].
و: ﴿إِذْ يَقُولُ﴾[3].

ديوان الهذليين ٣٧/١ للسُّكَّري. تحقيق عبد الستار فرّاج، دار العروبة، وجُمَل الزَّجَّاجي ص٢٩٣، ٢٩٤، وكتاب إصلاح الخَلَل الواقع في الجُمَل ص٣٣٢؛ وفيه: «قال المفسر: وقع في نُسَخ هذا الكتاب: تعانقه، وهكذا قرأناه. وهو غلط؛ لأن (تعانق) لا يتعدى إلى مفعول، والصواب (تَعَنُّقِه) بغير ألف، وكذا وقع في شعر الهذليين»، وضرائر الشعر ٣٤، والمغني ٤٨٥، ٦٧٧، والحُلَل في شرح أبيات الجمل ٣٥١، وإيضاح الشعر ورقة ٩٦/ب.

والاعتناق: آخر مراتب الحرب؛ لأن أول الحرب الترامي بالسِّهام، ثم المطاعنة بالرماح، ثم المجالَدَة بالسيوف، ثم الاعتناق؛ وهو أن يتخاطف الفارسان، فيسقطان إلى الأرض معاً.

والكُماة: الشجْعان، والرَّوغ: التحفظ والحذر. وأُتيح: قُدِّرَ والجَريء: ذو الجُرأة والإقدام. والسَّلْفَع: نحوه، ذكره على جهة التأكيد.

الشاهد فيه إضافة (بَيْنَا) إلى المصدر (تَعَنُّقِه).

(١) م، د، ط: تعانقه.

(٢) الأنفال / ٣٠، ونصُّها:
﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾

(٣) التوبة / ٤٠، ونصُّها:
﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾

ويلزمها الظرفية، إلاَّ أَنْ يُضافَ إليها زمانٌ، كقولِهِ تعالى:

﴿ بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ﴾[1].

وقوله تعالى:

﴿ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[2].

ولم يُعْهَدْ مجروراً باسمٍ إلاَّ ببَعْد[3]، ويقع مفعولاً[4] به، كقولك: أتذكر إذْ مَنْ يأتِنا نُكرمه، وقولِهِ تعالى:

﴿ وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ ﴾[5].

على أنَّ «إذْ» بَدَلٌ من قوله: أَخا عادٍ.

وقيل في نحو قوله تعالى:

﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا ﴾[6].

---

(١) الأعراف / ٨٩، ونصُّها:

﴿ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ۚ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۚ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا ۚ رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ ﴾

(٢) آل عمران / ٨٠، والآية بتمامها:

﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾

(٣) قال البغدادي: «وجدت بخطِّ صاحب القاموس تركيب هذه الظروف مع (إذ).

قال: لا يُضاف إلى (إذ) في كلام العرب غير سبعة ألفاظ؛ وهي: يومئذ، حينئذ، ساعتئذ، ليلتئذ، غداتئذ، عشيتئذ، وعاقبتئذ». الخزانة ١٤٨/٣ بولاق.

وقال السيوطي: «إلاَّ أن يضاف اسم زمان إليها، نحو حينئذ، ويومئذ، و«بعد إذ هديتنا»، ورأيتك أمس إذ جئت».

الهمع ٢٠٤/١.

(٤) جوازُه هذا يُخالف فيه الجُمهور.

(٥) الأحقاف / ٢١، ونصُّها:

﴿ وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ بِٱلْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦٓ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾.

(٦) البقرة / ٥١، ونصُّها:

﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴾.

إنها زائدةٌ[1] كما مضى، وقيلَ: هي مفعولةٌ لاذْكُرْ، ويلزمها الإضافة إلى الجملة، وإن حذفت لقيام القرينة عَوَّضْتَ منها التنوينَ، كما في قوله: وأنتَ إذٍ صَحيحُ[2]، فيكسر ذالها، أوْ يفتح، كما مَرَّ، ويلزمها الكسر في نحو يومئذٍ لِمَا مَرّ.

وتَجِيءُ «إذْ» للتعليل، نحو: جئتك إذْ أنت كريم، أي لأنك، والأوْلى حَرْفِيَّتُها[3]، إذَنْ، إذْ لا معنى لتأويلها بالوقت حتى تدخل في حَدِّ الاسمِ.

واعْلَمْ أنه يَقْبُحُ أنْ يَلِيهَا اسمٌ بعده فِعْلٌ ماضٍ، نحو: إذ زيدٌ قام، بلِ الفصيحُ: إذْ قامَ زيد[4]؛ لأنَّ «إذْ» موضوعٌ للماضي، فَإيلاؤُهُ الماضيَ أَوْلى، للمشاكلة والمناسبةِ، ولا يَرد عليه نحو: إذا زيد يقوم لأن «إذا» على مذهب سيبويه[5] داخلةٌ على «يقوم» المقدَّر المفسَّر بهذا الظاهرِ.

---

(١) رأي الجوهري، وابنِ قتيبةَ، وأبي عُبيدةَ. الجنى الداني ١٩٢، مجاز القرآن ١/٣٧، الهمع ١/٢٠٧.

(٢) قول أبي ذؤيب الهذلي:

نَهَيْتُكَ عن طِلابِكَ أُمَّ عمرٍو ... بعاقبةٍ وأنتَ إذٍ صَحيحُ

(٣) قال أستاذُنا الشيخ محمد عضيمة رحمه الله: «ولكنني أرى بقاء (إذ) على ظرفيتها مع إفادتها للتعليل لما يأتي:

١ - (حيث) من الظروف التي تفيد التعليل، ولو جعلنا (إذ) الدالة على التعليل حرفاً مصدرياً يسبك مع ما بعده بمصدر لَلَزِمَنا أن نقول بذلك في (حيث).

٢ - (إذ) مفيدة للتعليل في قوله تعالى:

﴿ أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾. كما ذكره السُّهَيْلي وغيرُه.

ولو وضعت (أنْ) المصدرية هنا مكان (إذ) ما صَحَّ ذلك؛ لأن (أنْ) المصدرية لا تقع بعدها الجملة الاسميةُ، إلاّ إذا كانت المخففة من (أن).

ويعضِّد ما قلناه أن أبا الفتح أعرب (إذ) بدلاً من اليوم في قوله تعالى:

﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ... ﴾ الزخرف آية ٣٩.

ثم صرح بإفادة (إذ) للتعليل....

دراسات ق ١ جـ١ ص ٥٠

(٤) انظر المقتضب ٣/١٧٧، و ٤/٣٤٨.

(٥) الكتاب ١/٥٤ - ٥٥ بولاق.

وأمّا على مَذْهَبِ مَنْ أَجاز دخولَها على اسميةٍ خبرُها فِعْلٌ، فهذا واردٌ عليه، ولا مخلص له منه، إلاّ استقباح استعمال مثل هذا، أيضاً، أعني: إذا يقوم زيدٌ له كذا، والحَقُّ أنه قبيحٌ قليلُ الاستعمالِ.

وقالَ المصنِّفُ[1] معتذراً عن صاحب هذا المذهب: إنَّ «يقوم» ليس للاستقبال، بل للحال على وجه الحكاية، وفيه نَظَرٌ، لأنَّ مِثْلَ: إذا يقوم زيدٌ فَقُلْ له كذا، مقصودٌ به القيامُ الاستقبالي، وحكاية الحال المستقبلة مما لم يثبت في كلامهم كما ثبتت حكاية الحال الماضيةِ.

وإذا جاءت (١٦٥ أ) «ما» بعد «إذا» فهي باقيةٌ على ماكانت عليه، لا تصير بها جازمة متعينة للشرط، بخلاف «إذْ» فإنها تصير جازمةً بِمَا، كما يَجِيءُ في الجوازمِ، ومنهم[2] من قال: يُجَازَى بإذا ما، فيجزم الشرط والجزاء[3].

وأنشد للفرزدق[4]:

٥١٠ فقَامَ أبو ليلى إليه ابنُ ظالمٍ وكان إذا ما يَسْلُلِ السيفَ يَضْرِبِ

والرواية: متى[5] ما.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٥١١/١.

(٢) نقل أبو حيانٍ في (تذكرته) أن الصَّيْمَريّ ذهب إلى ذلك. الخزانة ٧٨/٧.
وفي التبصرة والتذكرة، يقول الصَّيْمَريُّ:
«والمجازاة بإذاما، وإنّما يَقِلُّ استعمالُها» ٤٠٩/١.

(٣) انظر سيبويه ٤٣٤/١ بولاق، وابن يعيش ١٣٤/٨، ١٣٥.

(٤) ديوانه (٢٢ ط. الصاوي سنة ١٣٥٤هـ)، وفي معجم شواهد العربية ٥٥/١: «وليس في ديوانه».
والبيت في: الخزانة ٧٧/٧، وابن يعيش ١٣٤/٨، وحماسة البحتري؛ وفيه: متى ما بدل إذا ما، والتبصرة ٤٠٨/١.
الشاهد فيه أن بعضَهم - الصَّيْمَري - قال: يجازى بإذا ما، فيجزم الشرط والجزاء، كما جزم (يَسْلُل)، وكسرة اللام لدفع التقاء الساكنين، وجزم (يضرب)، وكسرة الباء للروي.

(٥) م، د متما.

مِنَ الظُروف المبنيةِ: أَيْنَ، وأَنَّىٰ، وأَيَّانَ، ومتى، وكَيْفَ

قولُه: «ومنها أين وأنَّى للمكان، استفهاماً وشرطاً، ومتى للزمان فيهما، وأيَّان للزمانِ استفهاماً، وكيف للحال استفهاماً».

أين، الاستفهامية نحو: أين كنت؟ والشرطية نحو: أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ، وبناؤهما على الحركة للساكنين، وعلى الفتح لاستثقالَ الضَّمِّ والكَسْرِ بعد الياء.

و«أنَّىٰ»، لها ثلاثةُ مَعَانٍ، استفهاميةً كانت أو شرطيةً: أحَدُها: أيْنَ، إلَّا أنَّ «أنَّىٰ» مع «مِن» إمَّا ظاهرةٌ كقولِه[1]:

٥١١ مِنْ أيـن عشـرون لهـا مِنْ أنَّـىٰ

أي: مِنْ أَيْنَ، أَوْ مقدَّرةٌ، كقوله تعالى:
﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾[2]

أيْ: مِنْ أنَّى، أي مِنْ أَيْنَ، ولا يقال: أنَّى زيدٌ؟ بمعنى: أين زيدٌ[3]، وإنما جازَ إضمارُ «مِنْ» لأنها تدخل في أكثر الظروف التي لا تتصرف أو يَقِلُّ تصرُّفها نحو: مِن عند، ومِن بعد، ومن أين، ومِن قبله، ومِن أمامه ومِن لدنه، فصارت مِثْلَ «في»

---

(١) من أُرجوزةٍ رواها أبو الحسن الأخفش في نوادر أبي زيدٍ عن المبرد وثعلب، وهي:

لأَجْـعَـلَنْ لابـنـةِ عَثْـمٍ فَنَّـا مِنْ أين عشـرون لهـا من أنَّـا
حتـى يصـيرَ مهـرُهـا دُهْـدُنَّـا ياكـروانـاً صُـكَّ فاكْـبَـأَنَّـا

الخزانة ٨٣/٧ هارون، نوادر أبي زيد ص ٢٤٣، ٢٤٤، إصلاح المنطق ٨٣. الشاهد فيه أن (أنى) تجر بمن ظاهرة، كما في البيت، ومقدرة كما قَدَّرَهُ الرَّضي.

(٢) آل عمران / ٣٧، والآية بتمامها:

﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾

(٣) انظر البرهان ٤/ ٢٥٠.

فجازَ أن تُضمرَ في الظروفِ إضمارَ «في» ومنه قولُهُ[1]:

٥١٢ صَريعُ غَوانٍ راقَهُنَّ ورُقْنَهُ   لَدُنْ شَبَّ حتى شابَ سُودُ الذَّوائبِ

أيْ: مِن لَدُنْ شَبَّ.

ويَجيءُ «أنَّى» بمعنى «كيف»[2] نحو: ﴿أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ[3]﴾، ويجوز أن يكون بمعنى: من أين يؤفكون، ويَجِيءُ بمعنى «متى»، وقد أُوِّلَ قولُه تعالى: ﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ[4]﴾.

على الأوجهِ الثلاثةِ، ولا يَجيءُ بمعنى متى، وكيف، إلَّا وبَعْدَهُ فِعْلٌ.

وَأَمَّا «أنَّى» الشرطيةُ، فَكَقولِه[5]:

---

(١) القُطامي (ديوانه ٥٠ ط. ياكب بارت ـ ليدن سنة ١٩٠٢م)، وهو عمير ابن شييم، وبهذا البيت سُمِّيَ صريع الغواني، وهو لَقَبٌ أُطلِقَ على مسلم بن الوليد أيضاً.
والبيت في: الخزانة ٧/٨٦ هارون، المغني ص ٢٠٨، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/٣٩٢، الأمالي الشجرية ١/٢٢٣، عبثُ الوليد ص ٢٣٧ ط. دمشق، معاهد التنصيص ١/١٨١.
الشاهد فيه أن (لدن) مجرورة بمن مضمرة، أي من لدن شب.

(٢) التخمير ٢/٣٢٣، والبرهان ٤/٢٤٩.

(٣) التوبة/٣٠، ونصُّها:
﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾
في البحر ٥/٣٢: «أنّى يؤفكون: كيف يصرفون».

(٤) البقرة / ٢٢٣، والآية بتمامها:
﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُم مُّلَاقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾

(٥) هو لبيدُ بنُ ربيعةَ العامري (ديوانه ٦٥ ط. دار صادر، بيروت). والبيت في:
الخزانة ٧/٩١ هارون، وسيبويه ١/٤٣٢ بولاق؛ وفيه تَلْتَبِسْ بدل تبتئس، والمقتضب ٢/٤٧، والحُلَل ص ٢٩٠.
«و (تبتئس): يصيبك البؤس. شاجر: مشتبك، والضمير في (تأتها): عائد إلى مفهوم غير مذكور، وهو (الخطة) أو (المسألة)، وحمل الكلام على التشبيه بالناقة؛ أي إنك أصبحت من حيث أتيت هذه الخطة وجدتها مَرْكَباً صعباً، فأصابك منها بؤس، والتبس عليك الأمرُ واشتبك، والشاجر في الركوب يخالف بين الرِّجْلَيْنِ وهي رُكبة قد تسبب السقوط». الديوان ص٦٥.
الشاهد فيه أن (أنّى) فيه شرطية مجرورة بِمن مضمرة، أي مِن أنى تأتها.

٥١٣ فأصبحتَ أنَّى تأتِها تَبْتَئِسْ بها كِلَا مركبيها تحت رِجْلَيْك شاجِرُ

أي مِنْ أيْنَ تأتِها.

قولهُ: «ومتى للزمان فيهما»، أيْ في الاستفهامِ والشرط، وربما جَرَّتْ هُذَيْلٌ بِمتَى، على أنها بمعنى «مِنْ» كقولِه[1]:

٥١٤ شَرِبْنَ بِماء البحر ثم تَرَفَّعَتْ متى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

أو بمعنى «في»، فيكون على الوجهَيْن حَرْفاً، أَوْ بِمَعْنَى «وسط[2]» كما حكى أبو زيد، وضعته متى كُمِّي أي وسط كمي، أَوْ في كُمِّي[3].

ولا يجوزُ: متى زيدٌ؛ لأنَّ الزمانَ لا يكون خبراً عن الجُثَّةِ، وَأَمَّا قولُهم: متى أنت وبلادك؟ فمتى ليس بِخبرٍ، بل ظَرْفٌ لخبرِ المبتدأ الذي بعدهُ غير سادٍّ مَسَدَّهُ، كما سدَّ في نحو: أمامَك زيد، وأنت وبلادك نحو: كل رجل وضيعته، أي: متى أنت وبلادك مجتمعان.

و: أَيَّان «للزمان، استفهاماً كمتى الاستفهامية[4]، إلَّا أَنَّ «متى» أكثرُ استعمالاً، وأيضاً، أَيَّانَ مختصٌّ بالأمور العِظَامِ نحو قولِه تعالى:

---

(١) هو أبو ذؤيب الهذلي، يصف سحاباً. (ديوان الهذليين ١/٥١ ط. دار الكتب سنة ١٣٦٩هـ.

والرواية فيه:

تروت بماء البحر ثم تنصبت على حبشيات لهن نئيج

والشاهد في: الخزانة ٧/٩٧ هارون، والمغني ص١٤٢، ١٥١، ٤٤١، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٢/٣١١، ٣٩٨، و٦/٢٠، ٢٢، والخصائص ٢/٨٥، ومعجم شواهد العربية ١/٧٧، والأمالي الشجرية ٢/٢٧٠، ورصف المباني ١٥١، والإقتضاب ٤٤٧، وحروف المعاني والصفات٥٥.

الشاهد فيه أن (متى) عند هذيل حَرْفُ جرٍ بمعنى مِنْ أوْفي، أو اسمٌ بمعنى وَسْط.

(٢) انظر الاقتضاب ص ٤٤٧.

(٣) الجر بمتى لغة هذيل. انظر لغات العرب وأثرها في التوجيه النَّحْوي د. دَجْني ص١٢٣ط. الكويت، وحروف المعاني والصفات ص٥٥ هامش٢.

(٤) انظر التخمير ٢/٣١٩، وسيبويه ٢/٣١٢ بولاق، والمقتضب ١/٥٢، والبرهان ٤/٢٥١.

﴿ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا [1] ﴾ و ﴿ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ [2] ﴾.
ولا يقال : أيان نمت؟.

وكَسْر همزته لغةُ سُلَيم، وقال الأندلسيُّ : كَسْرُ نُونها لُغَةٌ، والأَوْلى الفتحُ لمجاورة الأَلِفِ، وكُتُبُ الجمهور ساكتةٌ عن كونها للشرطِ، وأجازَ بعضُ المتأخِّرينَ ذلك، وهو غيرُ مَسموعٍ، ويختص «أيَّانَ» في الاستفهامِ بالمستقبل بخلاف «متى» فَإنه يستعمل في الماضي والمستقبلِ.

قالَ ابنُ جِنّيٍ : يَنبغي أن يكون «أَيَّان» من لفظ «أي» لا من لفظ «أَيْنَ» لأن أين للمكان، وَلِقِلَّة فعال، وكثرة فعلان في الأسماء، فلو سميت بها لم تصرفها.

قال الأندلسيُّ : ينبغي أن يكون أصلُها : أيّ أوان[3]، فحذفت الهمزة مع الياء الأخيرة فبقي : أَيْوان، فأدغم بعد القلب.

وقيل : أصله : أَيُّ آنٍ، أي : أَيُّ حين، فخفف بحذف الهمزة، فاتصلت الألف والنون بأيّ، وفيه نَظَرٌ؛ لأن «آن» غيرُ مستعملٍ بغير لام التعريف، وأيّ : لا يضاف إلى مفرد معرفة.

قولُهُ : «كيف للحال استفهاماً»، إنما عدَّ «كيف» في الظروف لأنه لمعنى : على أيّ حال، والجار والظرف متقاربان، وكونُ «كيف» ظرفاً، مذهبُ الأخفشِ، وعند سيبويه : هو اسمٌ[4]، بدليل إبدال الاسم منه، نحو: كيف أنت؟ أصحيحٌ أم سقيمٌ؟

---

(١) النازعات / ٤٢، ونصُّها: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴾
(٢) الذاريات / ١٢، ونصُّها : ﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾
(٣) لكنّ كسرَ همزتها يمنع ذلك. البرهان ٤/٢٥١.
(٤) هذا خطأ، والصواب أنّ (كيف) ظرفٌ عند سيبويه والمبرد. في سيبويه ٢/٣١١ بولاق: «وكيف: على أي حال». وفي المقتضب ٣/١٧٨ : «ومن فتح (حيث) فللياء التي قبل آخره وأنه بمنزلة أين وكيف».
وهي اسمٌ عند الأخفش، تكون خبراً قبل مالا يستغنى، وحالاً قبل مايستغنى. ومفعولاً مطلقاً عند ابن هشام. المغني ٢٧٢. وانظر أدلة اسمية (كيف) في كتاب مسائل خلافية للعُكْبَري مسألة ٣ ص٥١ وما بعدها.

ولـو كان ظرفـاً لأُبـدل منه الظرف نحو: متى جئت أيومَ الجمعة أم يومَ السبت؟ وللأخفش أن يقولَ: يجوز إبدال الجارِّ والمجرور منها، نحو: كيف زيد، أعلى حال الصِّحَّة أم على حال السقم؟

فكيف، عنـد سيبـويه، مقـدَّرٌ بقولنا: على أيّ حال حاصل، وعند الأخفش بقولنا: على أي حال، و «حاصل» عنده مقدر.

فإن جاء بعد «كيف» قولٌ يُستغنى به عنه، نحو: كيف يقوم زيد، فكيف منصوب المحل على الحال، فجوابُها والبدلُ منها منصوبانِ.

تقول في الجواب: متكئاً على آخرَ، أو معتمداً، وفي البدل: كيف يقوم زيد؟ أمعتمـداً أم لا، فكـأنـك قلت: بأي صفة موصوفاً، يقوم زيد، أمعتمداً أم لا، فمعتمداً، بدل من موصوفاً، مع الجارّ المتعلق به.

ويجوز أن يكون «كيف» في مثل هذا الموضعِ، وهو أَنْ يَلِيَهُ قولٌ مستغنىً به، منصوبَ المحل صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك القول، فكأن معنى كيف يقوم زيد: قياماً حاصلاً على أي صفة يقوم زيد، ولا يجوز مثل هذا الاستعمال؛ لسقوط الاستفهـام عن مرتبـة التصـدُّر، لكنْ لَمّـا كان الموصوفُ بكيف، أي المصدر، مقدَّراً، جاز ذلك، فجوابه نحو: قياماً سريعاً، والبدل منه: أقياماً سريعاً أم قياماً بطيئاً؟.

وإن جاء بعد (١٦٥ ب) «كيف» مالا يُستغنى به، نحو: كيف زيدٌ فهو في محل الرفع، على أنه خبر المبتدأ، فتقول في جوابه: صحيح، أو، سقيم، وفي البدل منه: أصحيح أم سقيم[1]؟. وإنْ دخلتْ نواسخُ الابتداء على غير المستقل الذي بعد «كيف»، نحو: كيف أصبحت، وكيف تعلمُ زيداً، فكيف منصوب المحل، خبراً، أو، مفعولاً به، حسبَ مطلوب ذلك الناسخ.

---

(١) والبدل ههنا مع همزة الاستفهام نائب عن قولك: أصحيح زيد أم سقيم؟ والبدل يساوي المبدل منه في جنسه.

والاستفهامُ بكيف عن النكرة، فلا يكون جوابُه إلَّا نكرةً، فلا يجوز أن يُقالَ: الصحيح، في جواب: كيف زيد؟.

وشَذَّ دخولُ «على» عليه، كما رُوي: على كيف تبيع[1] الأحمرَيْن، وأما قولُهم: انظر إلى كيف تصنع[2]، فكيف فيه مُخْرَجٌ عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر.

والكوفيون[3] يُجَوِّزون جَزْمَ الشرطِ والجزاء بكيف، وكيفما، قياساً، ولا يجوزه البصريون[4] إلّا شذوذاً.

قال سيبويه[5]: إنها في الجزاء مستكرَهةٌ، وقال الخليل[6]: مَخْرَجُها مخرجُ المجازاةِ، يعني في قولهم: كيف تكون أكون؛ لأنَّ فيها معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط، إلا أنه لم يسمع الجزم بها في السَّعَّةِ.

وجاء في كيف: كَيْ[7]، قال[8]:

٥١٥ أو راعيان لِبُعرانٍ لنا شَرَدت ... كي لا يُحِسَّان من بُعراننا أثَرا

قال الأندلسيُّ، إمّا أن يقال: هي لغةٌ في كيف، أو يقال: حَذْفُ فاءِ كيف ضرورةٌ.

---

(١) مسائل خلافية للعكبرى ص٥٢. والاحمران: اللحم والخمر، وقيل: الذهب والزعفران. اللسان.

(٢) المصدر نفسه ص٥٢. وقولهم: انظر إلى كيف يصنع: حكاه قطرب عن بعض العرب. ابن يعيش ٤/١٠٩.

(٣) انظر إنصاف، مسألة ٩١. وفي التخمير ٢/٣٧٤: «... لا يُجازَى بكيف إلّا عند ابن كَيْسَانَ».

(٤) انظر المغني ص٢٧٠ط. المبارك.

(٥)، (٦) الكتاب ١/٤٣٣ بولاق، دراسات ق١ جـ٢ ص٤٢٨.

(٧) انظر المغني ص٢٧٠، والهمع ١/٣١٤، وابن يعيش ٤/١١٠، والجنى ص٢٧٩ طبعة العراق.

(٨) لم أهتد إلى قائله. وقال البغدادي في الخزانة ٧/١٠٧: «وقائل البيت مجهولٌ... وزعم العَيْني وتبعه خَدَمة المغني أنه من أبيات سيبويه، وهذا لا أصلَ له..»

وهو في: ابن يعيش ٤/١١٠، والمغني ص٢٤١، ومعجم شواهد العربية ١/١٤٢.

و (البُعْران) بالضم: جمع بَعير، وهو في الإبل بمنزلة الرجل في الإنسان.

الشاهد فيه على أنه يقال: «كَيْ «في» «كيف»، وهو قوله: «كى لايُحِسّان» ووجهه أنه لو كانت «كي» هذه هي المصدرية لانتصب الفعل بعدَها، وحذفت النون.

مُذْ، وَمُنْذُ: معناهما، واستعمالاتهُما

قوله[1]: «ومذ[2] ومنذ، بمعنى أول المدة، فيليهما المفرد المعرفة، وبمعنى الجميع فيليهما المقصودُ بالعدد، وقد يقع المصدر أو الفعل. أَوْ أَنْ فيقدر زمانٌ مضاف، وهو مبتدأ وخبره ما بعدَهُ. خلافاً للزَّجَّاجِ[3]».

عند النحاة، أنَّ أصل «مُذْ»: منذ[4]، فخفف بحذف النون، استدلالاً بأنك لو سميت بمذ، صغرته «مُنَيْذ[5]» وجمعته على أمناذ[6]، وَبَنَوْا على هذا أَنَّ الاسمية على «مذ» أغلبُ، للحذف وهو تصرّف، فَيبعد عن الحرف، فإنَّ الحرف لا يُحذفُ منه حرفٌ، إلّا المضعَّف منه، نحو: رُبَّ ورُبَ فهذا كما قال بعضُهم في «إذ» إنه مقصورٌ من «إذا».

ومنع منه صاحبُ المُغني[7] في الموضعين، وقال: مُنَيْذٌ، وأمناذٌ، غيرُ منقولٍ عَنِ العرب، وأمَّا تحريكُ ذالِ «مُذْ» في نحو: مُذُ اليوم بالضم للساكنين أكثرُ من الكسر، فلا يَدُلُّ أيضاً على أن أصله «منذ»، لِجواز أن يكون للإتباع.

وضمُّ ذالِ «مذ» سواءٌ كان بعده ساكنٌ، أَوْ، لا: لُغَةٌ غَنَوِيَّةٌ، فعلى هذا يجوز أن

---

(١) د: ساقطة.

(٢) انظر الأحاجي النَّحْوية ص٧٥، وشرح المُلُوكي ص٤٢٤، ٤٢٥، ورصف المباني ٣١٩، والإيضاح العَضُدي ١/٢٦١، ٢٦٢.

(٣) الهمع ١/٢١٦.

(٤) هذا الرأى لابن عُصفور. الممتع ٢/٦٢٦.

(٥) التخمير ٢/٣٠٤.

(٦) انظر هذا الرأيَ لابن الخَبَّاز في شرحه على كتاب اللُّمَع هامش٣ ص١٦١، وانظر الوجيز في علم التصريف للأنباري ص٤١، وشرح الملوكي ص٤٢٢.

(٧) هو منصور بن فَلاح اليَمَني. وتقدم التعريف به.

يكون أصلُه الضمَّ فخفف، فلمّا احتِيج إلى التحريك للساكنين رُدَّ إلى أصله، كما في نحو : لَهُمُ اليوم.

وكسرُ ميم مذ ومنذ، لغةٌ سُلَيْمِيَّةٌ.

قال الأخفشُ: منـذ، لغةُ أهلِ الحجاز، وأمَّا مذ، فلغةُ بني تميمٍ وغيرهِم، ويشـاركهم فيه أهـلُ الحجاز، وحكى أيضاً أَنَّ الحجازيين يَجرُّون بهما مطلقاً، والتميميين يرفعون بهما مطلقاً.

وجُمهورُ العربِ إذا استعملوا «منذ» الذي هو لغة أهلِ الحجاز على ماحكى أولاً : يَجُرُّونَ بهما معاً في الحاضر اتّفاقاً، وإنما الخلافُ بينهم في الجَرِّ بهما في الماضي، ولا يُستعملان في المستقبل اتّفاقاً.

قال الفَرّاء[1]: منذ، مركبةٌ من «مِنْ» و «ذو»، ولعل اللغة السُّلَيْمِيَّةَ غَرَّتْهُ، فالمرفوعُ عنده[2] في نحو: منذ يومُ الجمعة: خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: مِن الذي هو يوم الجمعة، أي من الوقت الذي هو يوم الجمعة، على حذف الموصوف و«ذو» طائية.

وينبغي أن يكون التقدير عنده في نحو: ما رأيته منذ يومان: من ابتداء الوقت الذي هو يومان، على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى.

وقـال بعض الكـوفيين: أصل منذ: من[3] إذ، فركبا، وضم الذال للساكنين، فالمرفوع فاعل فعل مقدر[4]، فتقدير منذ يوم الجمعة: من إذ مضى يوم الجمعة، أي من وقت مضى يوم الجمعة، وينبغي أن يكون التقديرُ عنده في نحو: ما رأيته

---

(١) المغني ص ٤٤٢، والهمع ٢١٦/١، وشرح الملوكي ٤٢٤، والجنى ٥٠١.

(٢) انظر إعراب الاسم الواقع بعد «مذ»، و«منذ» في الإنصاف مسألة ٥٦، والهمع ٢١٦/١، وشرح التصريح ٢٠/٢.

(٣) الجَنى الداني ص ٥٠١.

(٤) انظر الإنصاف مسألة ٥٦، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي د. دَجْني ص ٢٦٤.

منـذ يومـان[1]: مِن إذ ابتـدأ يومان، أي: إذ ابتدأ اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما في الوجود أي من وقت ابتداء يومَيْنِ.

وأثَرُ التكلُّفِ على المذهبين: ظاهرٌ لا يَخفى، وينبغي ألَّا تكون «منذ» الجارَّةُ، على المذهبين، مركبة، إذ يتعذر التأويلان المذكوران في الجارَّة، بل تكون حرفاً موافقَ اللفظِ، لِلفْظِ هذا الاسمِ المركَّبِ.

وقـال بعضُ البصـريين: همـا اسمانِ على كُلِّ حال، فإن خفض بهما فعلى الإضافة، وعِلَّةُ البناءِ عند هؤلاء، أمّا في حال رفع ما بعدهما، فلِمَا يَجيءُ[2] من كون[3] المضاف إليه جملةً، كما في «حيث»، وأَمَّا في حال جَرِّه، فلِتَضَمُّنِهما معنى الحـرف؛ لأنَّ معنى، منذ يوم الجمعة، من حَدِّ يوم الجمعة ومن تاريخه، فهما بمعنى الحَدِّ المضاف إلى الزمان متضمناً معنى «مِن»، ومعنى، مذ شهرنا: مِن أول شهرنا، وكذا مذ شهرٍ: من أول شهر قبل وقتِنا، على ما سَيَجِيءُ من أنه لابُدَّ لمذ ومنذ من معنى ابتداءِ الزمان في جميع متصرفاتِهما.

فَإذا تَقَرَّرَ هذا قُلنا: إذا انجرَّ ما بعدهما ففيهما مذهبان: الجُمهور على أنهما حرفا جرٍّ[4]، وبعضُ البصريين[5] على أنهما اسمانِ.

وإذا لم يَنجـرَّ ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسْمَيْنِ، لكنْ في ارتفاعِ ما بعدَهما أقوالٌ:

الأول: لِجُمهور البصريين[6]: أنهما مبتدآن ما بعدهما خبرهما، على ما يَجيءُ تقريره.

---

(١) انظر ابن يعيش ٨/٤٦.

(٢) د: تجيء.

(٣) م، د: «من حذف المضاف إليه».

(٤) وهو الصحيح، كما يقول ابن هشام في المغني ص٤٤١، وانظر المقتضب ٣/٣٠، والتخمير ٢/٣٠٤.

(٥) قوله: «وبعض البصريين» بعدَها في د: «على ماذكرنا عنهم...».

(٦) منهم المبردُ، وابنُ السَّرَّاجِ، والفارسيُّ. انظر المُغني ص٤٤٢، والهَمْع ١/٢١٦.

والثـاني : لأبي القاسم[1] الزَّجَّاجي : أنهما خبرا مبتدأين، مُقَدَّمان، فإن فسَّر الزجاجي مذ ومنذ، بأول المدة وجميعُ (١٦٦ أ) المدة مرفوعين، كما يَجيءُ من تفسير البصريين، فهو غَلَطٌ[2]، لأنك إذا قلت: أول المدة: يومان فأنت مخبر عن الأول، باليومين، وأيضاً، كيف تخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدَّمة، والزمان المقدر لا يصحح تنكير المبتدأ المؤخر، إلّا إذا انتصب على الظرفية، نحو: يومَ الجمعةِ قتالٌ.

وإن فسَّرَهما بظرف، كما تقول مثلاً في، ما رأيته منذ يوم الجمعة، أي: مع انتهـائهـا، أي: انتهاء الرؤية يوم الجمعة، وفي: ما رأيته مذ يومان: أي عقيبها وبعدَها، أي: بعد الرؤية يومان، فَلَهُ وُجَيْهٌ، مع تَعَسُّفٍ عظيمٍ من حيث المعنى.

والثالثُ والرابعُ : قولا الفَرّاء، وبعض الكوفيين، كما تَقَدَّمَ.

ولا بأسَ أَنْ نُرَكِّبَ مذهبـاً خامسـاً، من هذه المذاهبِ، ومما قال المالكيُّ، فيهما، فنقول: إنَّهم أرادوا ابتداءَ غايةٍ للزمان خاصةً، فأخذوا لفظ «مِن» الذي هو مشهورٌ في ابتداءِ الغاية، وركّبوه مع «إذ» الذي هو للزمان الماضي.

وإنما حَمَلْنا على تركيبه من كلمتين: وجُودُ معنى الابتداءِ والوقت الماضي في

---

(١) قال في كتابه الجُمَل ص١٤٠ تحقيق د. علي الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة سنة ١٤٠٤هـ ط١:
«وأما (مُذْ) فترفع ما مضى، وتَخفِض ما أنت فيه، كقولك: «مارأيته مذ يومانِ، ومُذْ شهران، ومُذْ عامان، ومُذْ عَشَرَةُ أيامٍ فترفع ذلك كُلَّهُ؛ لأنه ماضٍ بالابتداء، وخبره «مُذْ»، والتقدير: بيني وبين لقائه يومان «. . . . . .».
وانظر الهمع ٢١٦/١، وعليه الأخفشُ والزَّجَّاجُ.

(٢) قالَ ابنُ الحاجب في شرحه على الكافية ص٨٢:
وقد وَهِمَ الزجاجي في أنه خبر مبتدأ متقدم؛ لأن المعنى واللفظ يأباه.
أما المعنى فلأنك مخبر عن جميع المدة بأنها يومان وذلك خبر محقق.
وأما اللفظ فلأن (يومان) نكرة لا مصحح لها فلا يستقيم أن تكون مبتدأ، وكون خبره اسم زمان مقدماً على رأيه لا يسيغ ذلك، وانما يسيغه أن لو كان ظرفاً، ألا ترى أنك لو قلت: جميع المدة يومان لم يستقم أن يكون (يومان) مبتدأ وما تقدمه خبره، وإن كان اسم زمان لما لم يكن ظرفاً له».

جميع مواقعِ منذ، كما يَجِيءُ، وهما معنى: مِن: وإذ، فَغَلَب على الظن تركُّبُه منهما، مع مناسبةِ لفظه للفظهما، وأُمورُ النَّحْوِ أكثرُها ظَنِّيٌّ، فنقول:

حُذِفَ لأجل التركيب همزةُ «إذ» فبقي: منذ، بنون وذال ساكنَيْن، وحقُّ «إذ» أن يضاف إلى الجمل، والإضافة إليهـا كَلاَ إضافة، كما مَرَّ، فضموا الذالَ لمّا أُحْوجُوا إلى تحريكها للساكنين، تشبيهاً له بالغايات المتمكنة في الأصل كقَبْلُ وبَعْدُ، لما صار على ثلاثة أحرف، بخلاف «إذ» قبل التركيب، فإنه وإن كان واجبَ الإضافة إلى الجمل، إلاّ أَنَّ وَضْعَهُ وَضْعُ الحروفِ، فلم يشبه الغايات المعربة الأصل، كما شابهها «حيث»، فكأنه حرف، لا اسم مضاف، وذلك أَنَّ أكثرَ ما يضاف: اسمٌ على ثلاثـة أحـرفٍ أو أكثـرَ، فبقي: منذ، كما هو اللغة السُّلَيْمِيَّة، ثم استثقلوا الخروج مِنَ الكسرِ إلى ضَمٍّ لازمٍ مع أنَّ بينهما حاجزاً غيرَ حَصين، فَضَمُّوا الميم إتباعاً للذال، ثم إنهم جَوَّزوا تخفيفَه بحذف النون، أيضاً، فإذا كان كذا، رجع الذال إلى السكون الأصلي، إذِ التحريكُ إنما كان للساكنَيْن.

والغَرَضُ من هذا التركيب: تحصيلُ كلمةٍ تُفيد تحديدَ زمانِ فِعْلٍ مذكورٍ مع تعيين[1] ذلك الزمانِ المحدودِ، كتحديد زمانِ عَدَمِ الرُّؤْيَةِ في نحو: ما رأيته منذ يومُ الجمعة، وتحديد الزمان مع تعيينه يحصل: إمّا بذكر مجموع ذلك الزمان من أوله إلى آخره، المتصل بزمان التكلم، نحو: منذ يومان، ومذ اليومان ومذ سنتان، ومذ زيد قائم، إذا امتدَّ قيامه إلى وقت التكلم، وإمّا بذِكْرِ أول الزمان المتصلِ آخرُهُ بزمـان التكلم غير متعرض لذكر الآخرِ، للعلم باتِّصاله بوقت التكلم، مخصصاً لذلك الأول بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعدَه، نحو: مذ يومُ الجمعة ومذ يومٌ قدمت فيه، ومذ قام زيد؛ تريد يوم الجمعة الأقرب إلى وقت التكلم؛ إذْ لا يشاركه في هذا الاسمِ، ما بعده من الأيام، ففي الأول يجب أن يكون أصل «منذ»: مِنْ

(١) م: تعيّن.

أول إذ، فحذف «أول» المضاف إلى «إذ» ثم ركب «منذ» من «مِنْ»، و «إذ» كما ذَكَرْنَا، وذلك لأنَّ معنى منذ زيدٌ نائمٌ: مِن أول وقت نوم زيدٍ، وأَمَّا الثاني فلا يَحتاج فيه إلى تقدير مضافٍ وحذفه؛ إذْ معنى منذ قام زيد، منذ قيام زيد، فنقول:

يُضاف منذ إلى جملتين: أَمَّا الاسميةُ الجُزْأَين فنحو: منذ زيد قائم، والمعنى فيها جميع المدة؛ ولا أَعلمها بهذا القيد[1] مُسْتَعْمَلَةً لأول المدة.

وأَمَّا التي أَحَدُ جزأيها فِعْلٌ، فَإنْ كان الفِعْلُ ماضياً، نحو: منذ قام زيد، ومنذ زيد قام، فهو لأول المدة، وإنْ كان مضارعاً، نحو: منذ يكتب زيدٌ، ومنذ زيدٌ يكتب، فَإنْ كان المضارع حالاً فهو لجميع المدةِ، وإنْ كان حكايةَ حالٍ ماضيةٍ، فهو لأول المدة، ولا يكون مستقبلاً، لأنّ منذ لتوقيت الزمان الماضي فقط، لتركبه من «إذ» الموضوع للماضي[2].

وقال الأخفشُ: لا يَجوزُ: مذ يقوم زيد، لِلزُوم مَجَازَيْنِ: كون «يقوم» قائماً مَقَامَ «قام»، وحذف زمان مضاف على ما يَجِيءُ في تقرير مذهب جُمهورِ البصريين.

والأَصل جوازُهُ؛ لأنَّ «يقوم»، كما قُلْنَا، حالٌ، أَوْ حِكايةُ حالٍ، وليس المضافُ محذوفاً، كما اخترنا.

وجازَ، أيضاً، أنْ يُضَافَ «منذ» إلى الجملة المصدَّرة بحرف مصدريٍّ، لتغير «إذ» بالتركيب عن صورته التي كان معها واجب الإضافة إلى الجملة، فيكون كَرَيْث، وآية، على ما ذَكَرْنا من أنه يجوز تصدير الجملة التي بعدهما بحرفٍ مصدريٍّ لكونهما غيرَ صَريحَيْنِ في الظرفية، فتقول: منذ أَنَّ الله خَلَقَني، ويجوز أن يُدَّعى أن «منذ» في مثله مضاف إلى جملة محذوف أحدُ جزأيها، كما يَجِيءُ

(١) م: الشرط.

(٢) م، د: الموضوع للماضي فقط.

بَعْدُ في المصدر الصريح، نحو: منذ سفره، ثم نقول: حذف أحد جزأي الجملة المضاف إليها وجوباً، إذا كان الباقي مجموعَ زمانِ الفِعْلِ مِنْ أَوَّله إلى آخِرِه المتصل بزمان التكلم، معرفةً كان أَوْ نكرةً، نحو: منذ يومان، ومنذ رجب، إذا كنت في شهر رجب، ومنذ شهر نحن فيه، ومنذ شهرنا، أو كان الباقي أول الزمان المتصل (١٦٦ ب) آخره بزمان التكلم، كما ذكرنا قَبْلُ، معرفةً كان أَوْ نكرةً، نحو: أقرؤه منذ يوم الجمعة. ومنذ يوم قدوم زيد، ومثل هذا الحَدّ يجوز ثبوت القراءة فيه ويجوز انتفاؤها في جميع أجزائه، وذلك لجواز دخول الحَدِّ في المحدود وخروجه منه، وما بعدَ الحَدِّ، ويجب ثبوت القراءة فيه، بِلا رَيْبٍ.

ويَجوزُ كَوْنُ الزمانِ المُرادِ به «الأول»، معدوداً، أيضاً بشرط أَلَّا يكونَ العدد مقصوداً، بل يكون المرادُ مجردَ الزمانِ المخصوصِ، نحو ما رأيته منذ سَنَةُ المَجاعة، ومذ شهرُ رجب، ومذ يوما لقائِك، ومذ عَشْرُ ذي الحجة.

وأمَّا إنْ قصدتَ العددَ، كقولك: ما لقيته منذ عشرُ ذي الحجة، وأنت تريد أَنَّ الرؤيةَ انقطعت في اليوم الأول إلى الآن، وكذا اليوم الثاني إلى الآن، وكذا اليوم الثالث، وهكذا إلى آخر العشر، فهو مُحالٌ؛ لأنه إذا انقطعت في اليوم الأول إلى الآن، فكيف تَبقى حتى تنقطع في اليوم الثاني والثالث، بلِ المقصودُ أنها انقطعت قبل العشرة، إنْ قُلْنَا بدخول الحَدِّ في المحدود في نحو: ما رأيته منذ يومُ الجمعةِ، وإنْ لم نَقُلْ به فالمعنى أنها انقطعت في يوم غير معيَّن من أيام العشر لأنَّ أيامَها، إذَنْ، كساعات يوم الجمعة في: منذ يوم الجمعة أو عند انقضائِها.

ويجوزُ، أيضاً، حَذْفُ أَحَدِ جُزْأَيْ الجملة، إذا كان الباقي مصدراً دالًّا على أحد الزمانين المذكورَيْنِ بقرينةِ الحال، نحو: منذ نومُ زيدِ، إذا كان وقت الكلام نائماً، ومنذ خروجُ زيد، إذا مضى خروجُهُ.

وإنما وَجَبَ حَذْفُ أَحَدِ الجُزْأَيْنِ في الموضع المقيَّد بما ذَكَرْنَا، وإنْ لم يَسُدَّ

مَسَدَّ المحذوفِ شيءٌ، لِقيامِ القرينةِ مع كَثرة الاستعمال، وتقدير الأول: منذ ابتدأ يومان، على حذف الفعل أي: من وقت ابتداء يومين، أي اليومين اللذين آخرُهما زمانُ التكلم، أو يومان مبتدأ ان[1] على حذف خبر المبتدأ وجازَ الابتداءُ بالنكرة لاختصاص «يومان» من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم، وإنما استغنى عن التعريف؛ لأنه من المعلوم أنَّ «منذ» موضوعٌ لتوقيت الزمان الذي آخرُهُ وقت التكلم، في جميع استعمالاتهِ، سواءٌ كان ما بعدَه مفرداً، أوْ جُملةً، نكرةً كان المفرد أوْ معرفةً.

وتقدير الثاني: مذ كان يوم الجمعة، أو: مذ يومُ الجُمُعَةِ كائنٌ، أي مِن وقت كون يوم الجمعة، وجازَ أن تجعل لكون يوم الجمعة وقتاً على سبيل المجاز، كما يقال: إذا كان يوم الجمعة نادى مُنادٍ.

وأمَّا المصدرُ الدالُّ على أحدِهما، فتقول في المعنى الأول: منذ نومُهُ، إذا كان وقت التكلم نائماً، أي منذ ابتدأ نومه، أو: نومُه مبتديءٌ.

وفي المعنى الثاني: مذ خروجه، أي: مذ كان خروجه أوْ: خروجُهُ كائنٌ، ويجوز أن يكون: مذ أنَّك قائمٌ في المعنى الأول، ومذ أنَّ الله خَلَقَني، في الثاني: من هذا.

ثم نقول: إنهم جَوَّزُوا إضافة «منذ» إلى الظروف المذكورةِ والمصادر، نحو: منذ يومين ومنذ يومِ الجمعة ومذ سفرِهِ، ومنه قولُهم: مذ كَم سرت؟ و «كم» سؤالٌ عن الزمان.

أي مِن وقت يومين أي مِن وقت ابتـدائهما، ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره، ومن وقت كم من الأيام، أي وقت ابتداء كَمْ منها؟

---

(١) د: «أو يومان مبتدأان كائنان...».

وإنما جاز ذلك لخروج «إذ» بالتركيب عن كَوْنِهِ واجبَ الإضافة إلى الجمل.

ويَجبُ، مع هذا، مراعاةُ أصلِ «منذ» من الضمة، إذْ إضافتُهُ إلى المفرد عارضةٌ قليلةٌ، كما أبقيت ضمة «حيث» عند إضافته إلى المفرد.

ولا فَرْقَ، من حيث المعنى، بين جَرِّ هذه الظروف ورَفْعِها، أصلاً، ولا تُصْغِ إلى ما ترى في بعض الكتب: أَنَّ بين الجَرِّ والرَّفْعِ في المعرفة فَرْقاً معنوياً نحو: ما رأيته منذ يوم الجمعة، وهو جوازُ الرؤيةِ في يوم الجمعة مع الجر، وعدمها مع الرفع، فإنَّ ذلك وَهَمٌ.

هذا الذي مَرَّ: أصل «منذ»، ثم إنهم قد يوقعون بعده نكرةً غيرَ محدودةٍ للدلالة على طُولِ الزمان، نحو: منذ حين، ومنذ سِنين، وذلك خلافُ وَضْعِهِ؛ لأنَّ «إذْ» لِتَعيين الزمان؛ وهذا كما وُضِعَ «حتى» لتعيين النهايةِ ثم قيل: حتى حينٍ، وحتى مدةٍ.

فعلى ما مَرَّ، لابُدَّ لِمُنْذُ، في كُلِّ مَوْضِعٍ دَخَلَهُ، مِن معنى ابتداءِ الغايةِ، ولا يكون بمعنى «في» وحدَه، كما يَجِيءُ.

وهذا الذي ذكرنا، وإن كان في بعض مواضعه أدنى تعسُّف، فإنَّ ذلك يجوز أن يغتفر، مع قَصْدِ جَعْلِهِ في جميع استعمالاته راجعاً إلى أصلٍ واحدٍ وعلى وتيرةٍ واحدةٍ.

ولترجع إلى شرح ما في الكتاب من أحكام مذ، ومنذ، وهو مذهبُ جُمهورِ البصريين.

قال: «مذ ومنذ بمعنى أول المدة[1]، فيليهما المفردُ المَعرفةُ، مذهبُهم أنه إذا

(١) انظر الإيضاح في شرح المُفَصَّل ١/ ٥١٠.

ارتفع الاسمُ بعدَهما، فهما اسمانِ في مَحَلِّ الرفع بالابتداء، ولهما معنيان: إمّا أول مدة الفعل الذي قبلَهما، مثبتاً كان أَوْ مَنفياً، نحو: ما رأيته منذ يومُ الجمعةِ، أي: أول مدة انتفاء الرؤية: يومُ الجمعة، فإذا كانا بهذا المعنى وَجَبَ أَنْ يَلِيَهُمَا من الزمان مفردٌ معرفةٌ، ويجوز كما ذكرنا، أن يكون هذا الحَدُّ، غيرَ مفردٍ، نحو: ما رأيته منذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما، (١٦٧ أ) إذا لم يكنِ العددُ مقصوداً، وكذا يجوز أن يكون نكرةً، نحو: ما رأيته منذ يومٌ لقيتني فيه؛ إذِ المقصودُ بيانُ زَمَنٍ مُخْتَصٍّ.

وإمّا جميع مدة الفعل الذي قَبْلَهُما، مُثبتاً كان الفعلُ أَوْ مَنفياً، نحو: صَحبني منذ يومان، أي: مدة صحبته يومان، ومذ اليومُ ومذ اليومان، وقد تقدم أنه يجب أَنْ يَلِيَهُ مجموعُ زمانِ الفعلِ مِنْ أَوَّلِهِ إلى آخِرِهِ المتصلِ بزمانِ التكلُّمِ، ولا يُشْتَرَطُ كَوْنُ ذلك المجموعِ مقصوداً فيه العددُ، وذلك لأنك تقول: ما لقيناه مذ عمرُنا، ومذ زماننا، مع أنك لا تَقصِدُ زماناً واحداً، حتى يكونَ فيه معنى العدد.

قولُه: «المقصودُ بالعدد»، أي المقصودُ مع العدد، والباء بمعنى «مع» وإلاّ كان الواجبُ أَنْ يُقالَ: المقصودُ به العددُ؛ لأنك قصدتَ بقولك: يومان عدد اثنين، لا أنَّكَ قصدت بالعدد: يومين.

قال الأخفشُ: لا تقول: ما رأيته مذ يومان، وقد رأيتَه أمس.

قال: ويجوز أن يُقالَ: ما رأيته مذ يومان وقد رأيته أوّل مِن أمس، أمَّا إذا كان وقتُ التكلم آخرَ اليوم، فلا شَكَّ فيه، لأنه يكون قد تكمَّل لانتفاءِ الرؤيةِ يومان، وأَمَّا إذا كان في أوله، أعني وَقْتَ الفَجْرِ، فإنما يجوز ذلك إذا جعلت بعض اليوم - أي يوم انقطاع الرؤية - يوماً مجازاً، وكذا إن كان في وسطه، تجعل بعضَ يوم الانقطاع، أو بعضَ يومِ الإخبار، يوماً، ولا تحسب بعض اليوم الآخر، وإن

اعتددت بهما معاً جاز لك أن تقول: منذ ثلاثة أيام، قال: ويجوز أن تقول: ما رأيته مذ يومان: يومَ الاثنين، وقد رأيته يومَ الجمعة، ولا تعتدّ بيوم الإخبار، ولا يوم الانقطاعِ، قال: ويجوز أن تقولَ: ما رأيته مذ يومان وأنت لم تره منذعَشَرَةٍ قال: لأنك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى.

أقول: وعلى ما بَيَّنَّا، وهو أنَّ «منذ» لابُدَّ فيه من معنى الابتداءِ في جميع مواقعه: لا يجوزُ ذلك.

وقال: إنهم يقولون مذُ اليومُ[1]، ولا يقولون: منذ الشهر، ولا منذ السنة، ويقولون: مذ العام، قال: وهو على غير القياس، قال: ولا يُقالُ: مذ يوم، استغناءً بقولهم: مذ أمس، ولا يقولون: مذ الساعة، لِقِصَرِها.

فَإِنْ كان جميعُ ما قاله، مستنداً إلى سَماعٍ، فَبِها وَنِعْمَتْ، وإلَّا فالقياسُ جوازُ الجميعِ، والقِصَرُ ليس بمانعٍ، لأنه جَوَّز: منذ[2] أقل من ساعة.

قولُـهُ: «وقد يقع المصدر أو الفعل أو أن، فيقدَّر زمان مضافٌ، أي إلى هذه الثلاثة، لأن معنى ما رأيته مذ سفره، أو مذ أنه سافَرَ: مُذْ زمان سفره ومذ زمان أنه سافر ومذ زمان سافر.

ولم يذكر المصنفُ[3] الجملةَ الاسميةَ، نحو: مذ زيدٌ مُسافِرٌ، أي مذ زمانُ زيدٍ مُسافِرٌ، على مَذْهَبِهِمْ.

ومذ ومنذ، الاسميّتانِ، عندهم، مبتدآن ما بعدَهما خبرُهما، إذ معنى ما رأيته

---

(١) في نوادر أبي زيد ص ٣٢٧: «ويُقال كُنَّا في مَرْطلةٍ مُذُ اليومُ، إذا أصابكم مطرٌ، فبَلَّكم وبَلَّ متاعَكم...».

(٢) ط: مذ.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٠٩ ـ ٥١٠، وشرحه على الكافية ص٨١.

مذ يوم الجمعة: أوَّل مدة انتفاء الرؤية يومُ الجمعة، ومعنى ما رأيته مذ يومان، أول مدة انتفاء الرؤية: يومان، فكأنه كان في الأصل في الموضِعَيْنِ: مذ ما رأيته، حتى تكونَ الجملةُ مضافاً إليها فَحُذِفت لتقدُّمِ ما يَدُلُّ عليها.

وبُنِيَ مذ ومنذ، بناءَ قَبْلُ وبَعْدُ، ولذلك قيل منذ بالضم، وقيل بُنِيَ مذ؛ لِكونه على وَضْعِ الحروف، ثم حمل عليه منذ، لِكونه بمعناه، وقيل حُمِلا على مذ ومنذ الحرفيتَيْنِ عندهم، وقيل لِلُزومهما صَدْرَ الجملةِ، إذ لا يَتقدَّمُ الخبرُ عليهما، فصار كحرف الاستفهام ونحوِه.

والكلام مع مذ الاسميةِ عندهم: جُملتان، فما رأيته: جملةٌ، ومذ يوم الجمعة جملةٌ أخرى، قالوا: ولا يَجوزُ عَطْفُ الثانية على الأُولى، وإن جاز ذلك صَرَّحْتَ بتفسيرهما، كما تقول: ما رأيته وأمَدُ ذلك يومان، وذلك أنَّ الثانيةَ صارت مرتبطةً بالأُولى مُمتزجةً بها فصارتا كالجملة الواحدةِ.

ولا مَحَلَّ للثانية عند جُمهورهم؛ لأنها كالمفسِّرة[1]، وقال السِّيرافي: هي مُنتصبةُ المَحَلِّ على الحال، أي ما رأيتُهُ متقدِّماً.

قالـوا : وإذا انجـرَّ ما بعدَهما، فهما حَرْفا جَرٍّ، فَإنْ كان الفِعْلُ العاملُ فيهما ماضياً، فهما بمعنى «مِن» نحو: ما رأيته مذ يومِ الجمعة، أي منه.

ولا يَتِمُّ لهم ذلك في نحو قولك: ما رأيته مذ يومين، إذا أردت جميع المدة، إذ لا معنى لقولك: ما رأيته مِن يومين، إلَّا أنْ يُفَسِّروهُ بمِن أول يومين، بتقدير المضاف وهو «أَوَّل».

---

(١) ط : كالمفسر.

وإنْ كان الفعلُ حالاً، نحو: ماأراه منذ شهرِنا ومنذ اليومِ، فهما بمعنى «في»، قال الأندلسيُّ: وهذا تقريب، وإلّا، فمذ يقتضي ابتداء الغاية ولا تقتضيه «في».

هذا تَمامُ الكلامِ في تقرير المذاهبِ، وإليك الخِيارَ في الاختيارِ.

وإذا عطفت على المجرور بمذ ومنذ، أوِ المرفوع، جازَ لك أن توافق بالمعطوفِ ما بعدَ «مذ» جَرّاً أَوْ رَفْعاً، وأنْ تَنْصِبَهُ بالعطف على نفس «مذ» على ما اخترناه؛ لأنه (١٦٧ ب) ظرفٌ منصوبٌ، ارتفع ما بعدَه أوِ انجَرَّ، إلّا أن المعطوف إنْ وافَقَ ما بعد «مذ» في كونه لأول المدة أو لِمجموع المدة، فالعطف عليه أَوْلَىٰ، وإن لم يوافق، فالعطف على «مذ» أَوْلى.

فمثالُ الموافقةِ في المجموع: ما رأينه مذ سنة ويوم، وفي أول المدة: ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس، أو مذ يوم الجمعة ويوم السبت، إذا لم يكنِ العددُ مقصوداً، بَلِ المقصودُ مجرَّدُ الزمانِ المعيَّن كما ذكرنا قَبْلُ.

ومثالُ المخالفةِ: ما رأيته مذ يوم الجمعة وخمسة أيام، أو: مذ خمسة أيام ويوم الجمعة؛ لأنَّ أَحَدَ الزمانَيْنِ لأول المدة والآخرَ لِمجموعها.

قال البصريون بناءً على مذهبهم، وهو أنَّ الزمانَ مقدَّرٌ قَبْلَ الجملة التي بعد «مذ»: يَجوزُ الرفعُ والنصبُ والجرُّ في المعطوف في نحو: مذ قام زيد ويوم الجمعة، أَمّا الرفعُ والجرُّ فَعَلَىٰ الزمان المقدر، والنصب على معنى: مذ قام زيد، لأن معناه: من زمان قيام زيد، أو على تقديرِ فِعْلٍ آخَرَ أي: وما رأيته يومَ الجمعة، وعلى ماذكرنا، لا يجوز إلّا العطفُ على «مذ» إذ لا زمانَ مقدَّرٌ بعدَهُ.

قيل: وَرُبَّما دخلت كافُ الجَرِّ على «مذ»، يُروى عن بعض العرب أنه قيل له: مُذْ كَمْ قعد فلان؟ فقال: كمذ أخذتَ في حديثك.

قيل: والكاف في «كم» للتشبيه، دَخَلَتْ على ما الاستفهامية فَحُذِفت أَلِفُها وسكنت الميم، وذلك[1]، كما قال[2]:

٥١٦ يا أبا الأسودِ لِمْ خَلَّيْتَني[3] لِهُمومٍ طارقاتٍ وذِكَرْ

(١) ط: التقاء.

(٢) لم أهتد إلى قائله. قال البغدادي: «والبيت مع كَثرة تداوُلِهِ في كتب النحو والصرف لايعرف قائله. والله أعلم». الخزانة ١١١/٧ «هـ».

والبيت في: الخزانة ١٠٨/٧ط. هارون، والمغني ط. المبارك ص٣٩٣؛ وفيه: (لِمْ خَلَّفْتَني) بدل (لِمْ أسلمتَني)، وشرح شواهد أبيات المغني للبغدادي ٢١٩/٥، ومعاني الفراء ٤٦٦/١، والإنصاف مسألة ٢٥، والأمالي الشجرية ٢٣٣/٢، وشرح شواهد الشافية٢٢٤.

والهموم: الأحزان، والطُّرُق: المَجيء ليلاً، وذِكَر: جمع ذِكْرَىٰ على خلاف القياس؛ لأن شرطَ الجمع على فِعَل أن يكون مفرده فِعْلة مكسور الفاء مؤنثاً بالتاء، وربما يكون جمع ذكر، وهو نقيض النسيان، أو جمع ذكرة بمعنى ذكرى، فعلى الأول محفوظ، وعلى الثاني مقيس.

الشاهد فيه أنَّ (لِمْ) مركبة من اللام، و(ما) الاستفهامية، فلما جُرَّتْ باللام حُذِفت الألف وسكنت الميم، كما أنّ كم مركبة من الكاف وما الاستفهامية.

(٣) د، م: خلفتني.

[وهذا آخر الكلام في[1]: مذ ، ومنذ]

[لدى ، ولَدُن : استعمالهما ، اللغات في لدن]

قوله : «ومنها : لدى ، ولَدُنْ[2]، وقد جاء : لَدَن ولَدِن ولُدْن ولَدْ» .

لَدُنْ مثـل عَضُدْ ، ساكنة النون ، هي المشهورة ، ومعناها أول غاية زمان أو مكان، نحو : لدن صباح ، و : «مِن لَدُنْ[3] حكيمٍ عليمٍ[4]»، وقَلَّما تفارقها «مِن» ، فإذا أضيفت إلى الجملة تَمَحَّضَتْ للزمان، لِما تَقَدَّمَ ، أن ظروف المكانِ لا يُضاف منها إلى الجملة إلّا «حيث»، وذلك كقوله[5]:

٥١٦ صريعُ غوانٍ راقهُنَّ ورُقْنَهُ * لَدُنْ شَبَّ حتى شابَ سُودُ الذوائبِ

ويَجوزُ تصديرُ الجملةِ بحرف مصدريّ ، لمّا لم يتمحض «لدن» في الأصل للزمان ، قال عَمرو بنُ حَسَّانَ[6]:

---

(١) هذه العبارة ليست في الأصل ، وهي في م ، ط .

(٢) انظر في لهجة «لدن» وأصحابها: إعراب القرآن للنحاس ٣/٩٦٤، والتسهيل ص ٩٧ فقد ذكر ابن مالك تسعَ لغاتٍ لـ (لدن) .

(٣) النمل / ٦، والآية بتمامها : ﴿ وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾.

(٤) ط : ساقطة .

(٥) القُطامي (ديوانه ٥٠ ط . ياكب بارت ـ ليدن سنة ١٩٠٢م)، وهو عمير بن شييم، وبهذا البيت سمي صريع الغواني، وهو لقب أطلق على مسلم بن الوليد أيضاً .
والبيت في : الخزانة ٧/٨٦ (هارون)، ومغني اللبيب ٢٠٨ ط . المبارك، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٣/٣٩٢، والأمـالي الشجـرية ١/٢٢٣، وعَبَث الوليد ص ٢٣٧ [ط . دمشق، الشركة المتحدة]، ومعاهد التنصيص ١/١٨١ [طبعة محمد محيى الدين، مصر ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨م] .
الشاهد فيه على أنّ (لدن) مجرورةٌ بمِن مُضْمَرة، أي مِن لدن شَبَّ، وكذلك إن أضيفت (لدن) إلى الجملة تَمَحَّضَتْ للزمان .

(٦) هو شاعر صحابيٌ، ذكره ابنُ حجر في الإصابة في تمييز الصحابة ٥٨٠٧ ط . السعادة سنة ١٣٢٣هـ .
والبيت في : الخزانة ٧/١١٢ ط . هارون، إصلاح المنطق ٣٣، ١٦٧، ٣٦٤، الأمالي الشجرية ١/٢٢٢ . =

٥١٧ فَإِنَّ الكُثْرَ أَعياني قديماً * ولم أُقْتِرْ لَدُن أَنِّي غُلامُ

وفيها ثماني[1] لغاتٍ : لَدَن بفتح الدال ، ولدِن بكسرها[2]، فكأنّ «لَدُن» خففت[3] بحذف الضمة ، كما في عَضُد، فالتقى ساكنان، فإمّا أَنْ تحذف النون فيبقى «لَـدْ» وإِمّـا أن تحرك الدال فتحاً أَوْ كسراً للساكنين، وإمّا أَنْ تحرك النون للساكنين كسراً؛ لأنَّ زوالَ[4] الساكنين يَحْصُلُ بكل ذلك، فهذه خَمْسُ لُغَاتٍ، مع «لدُن» التي هي أصلها، وقد جاء : لُدْنِ ولُدْ، فكأن لَدُن خُفِّفَ بنَقْلِ ضَمَّة الدَّالِ إلى اللام، وإن كان نحو : عُضد في عَضُد قليلاً، كما يَجِيءُ في التصريف، فالتقى ساكنان، فإمّا أن تحذف النون، وإمّا أن تكسر للساكنين، وقد جاء : لَدُ ، بحذف نونِ «لَدُن» التي هي أُمُّ الجميعِ وأشهرُ اللُّغَاتِ .

ولدى ، بمعنى لدن، إلاّ أَنَّ لدن ولغاتِها المذكورةَ ، يَلْزَمُها معنى الابتداءِ، فلذا يلزمها «مِن» إمّا ظاهرة، وهو الأغلبُ، أو مقدَّرة، فهي بمعنى : مِن عند، وأَمّا «لدى»، فهو بمعنى «عند» ولا يلزمه معنى الابتداء، وعند، أَعَمُّ تصرُّفاً مِن لدى؛ لأَنَّ «عند» يُستعمل في الحاضر القريبِ، وفيما هو في حِرْزِكَ وإِنْ كان بعيداً، بخلاف لَدَىٰ، فإنه لا يستعمل في البعيد .

وإِعرابُ لدن المشهورة: لغةٌ قَيْسِيَّةٌ[5] .

ومعنى البيت: كنت متوسطاً، لم أفتقر فقراً شديداً، ولا أمكنني جمع المال الكثير. ويروى: «أعناني» أي أذلّني وأخضعني .

الشاهد فيه على أن الجملة التي بعد (لدن) يجوز تصديرُها بحرف مصدريّ .

(١) ذكرها القاسمُ بنُ الحسين الخوارزمي في كتابه التخمير ٣١٢/٢ .

(٢) انظر الدُّرَر المبثَّثة ص ١٧٨ .

(٣) ط : خفف .

(٤) م ، د : «لأن التقاء الساكنين قد يزال بتحريك الأول ، » كما في «لم يكن الذين»، وبتحريك الثاني، كما في «لم يلده» .

(٥) في د عبارة أخرى : «وإعراب اللغة الأولى، أعني التي على وزن عضد لغة قيسية».

قالَ المصنِّفُ[1]: الوجهُ في بناء[2] لدن وأخواتِه، أَنَّ من لغاتها ما وَضْعُهُ وَضْعُ الحروف، فحمل البقية عليها تشبيهاً بها، ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وَجْهٌ؛ لأنها مثلُ (عند)، وهو مُعْرَبٌ بالاتِّفاقِ.

والذى أَرى: أَنَّ جوازَ وَضْعِ بعضِ الأسماء وضعَ الحروفِ، أي على أَقَلَّ من ثلاثة أحرف، بناء من الواضع على مايعلم من كونها حالَ الاستعمالِ، في الكلام مبنية لمشابهتها للمبني، على ماذكرنا في صدر الكتاب في حَدِّ الإعراب، فلا يَجوزُ أن يكون بناؤها مبنياً على وَضْعِها وَضْعَ الحروفِ، فالوَجْهُ، إِذَنْ، في بناء لدن أن يُقالَ: إنه زاد على سائر الظروف غير المنصرفة في عدم التصرف بكونه، مع عَدَمِ تَصَرُّفِهِ، لازماً لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحروف، دونها[3].

وأَمّا «لدى» وهو بمعنى «عند»، فلا دليلَ على بنائه، ومعنى «عند»: القُرْبُ حِسّاً أَوْ معنىً، نحو: عندي أَنَّكَ غنيٌّ، وربما فُتِحَتْ عينُه أَوْ ضُمَّتْ، ويلزمها النصب إلّا إذا انْجَرَّتْ بِمِنْ.

ومَنْ حَذَفَ نونَ «لدن» لم يُجَوِّزْ حَذْفَها مع الإضافة، فلا يقول: من لَدِه، بل: مِن لَدُنْه، ولدنك، وتجرُّ «لدن» ما بعدها بالإضافة لفظاً[4] إن كان مفرداً، وتقديراً إِنْ كان جملةً.

وإن كان ذلك لفظ «غـدوة»، جاز نَصْبُها أيضاً، مع[5] الجَرِّ، وقد ترفع، أَمّا النصبُ، فإنـه وإن كان شاذّاً، فوجهُـهُ كَثرةُ استعمالِ لدن مع غدوة، دون سائر

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/٥١٥، وشرحه على الكافية ص٨٢.

(٢) انظر الإيضاح في علل النحو للزَّجَّاجي ص١٣٩، وسيبويه ١/١٠٧ بولاق، واللسان (لدن).

(٣) انظر المسائل البغداديات ص ٣٥٠.

(٤) انظر نوادر أبي زيد ص ٤٧٢.

(٥) قال سيبويه: «الجر في غدوة هو الوجه والقياس». الكتاب ١/١٠٧ بولاق، وانظر ظاهرة الشذوذ في النحو العربي د. دَجْنِي ص٤٩.

الظروف، كبكرة، وعشيّة وكون دال لدن قبل النون الساكنة، تُفتح وتُضم وتُكسر كما سَبَقَ في لُغَاتها[١]، ثم قد تُحذف نونه، (١٦٨ أ) فشابهت[٢] حركاتُ الدال حركاتِ الإعراب من جهة تبدلها وشابهت النونُ التنوينَ من جهة جواز حذفها، فصار لدن غدوة، في اللفظ، كراقودٌ خَلاًّ، فنصبها تشبيهاً بالتمييز، أو تشبيهاً بالمفعول الذي هو الأصلُ نحو: ضاربٌ زيداً.

وغدوة، بعد لدن، لا تكون إلّا منونةً، وإن كانت معرفة، أيضاً، إمَّا تشبيهاً بالتمييز، فإنه لا يكون إلّا نكرة، وإمّا لأننا لو حَذَفْنا التنوينَ، لم يُدْرَ أمنصوبةٌ هي أم مجرورةٌ ؟.

وأَمّا[٣] الرَّفْعُ فَعَلَى حَذْفِ أَحَدِ جُزْأَيْ الجُملةِ، أي: لدن كان غدوةٌ، كما قلنا في: مذ يومُ الجُمُعَةِ.

وأَلِفُ لدى، تُعامَلُ معاملةَ أَلِفِ «على» و «إلى» فَتَسْلَمُ مع الظاهر، وتُقْلَبُ ياءً غالباً، مع المضمر.

وقد حَكَى سيبويهِ[٤] عن الخليل عن قوم ٍ مِنَ العربِ: لداك، وإلاك، وعَلاك، قال[٥]:

٥١٨ طاروا عَلاَهُنَّ فَطِرْ عَلاَها * واشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاها

(١) ط: ألفاتها.

(٢) في الأصل: فشابه، وقوله: «فشابهت» من م.

(٣) ط: وأم.

(٤) الكتاب ٢/١٠٤ بولاق.

(٥) بعض أهل اليمن. الخزانة ٧/١١٣ ط. هارون، ابن يعيش ٣/٣٤، نوادر أبي زيد ص٢٥٨، ٢٥٩؛ وفيه: «قال المفضل وأنشدني أبو الغُول لبعض أهل اليمن:

أيُّ قَلوصِ راكبٍ تراها * طاروا عليهنّ فَشُلْ عَلَاها
واشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاها * ناجيةً وناجياً أباها»

وإنما قلب ألف هذه الكلم الثلاث مع المضمر، تشبيهاً بألف «رَمَىٰ» إذا اتّصل بالمضمر المرفوع نحو: رميت، وإنما شُبِّه الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو: رَماك، لأن الجارَّ مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة، كالرافع مع الضمير المرفوع، بخلاف الناصبِ مع المنصوب، ولم يُشَبَّهْ بألِفِ «غزا» لأن الواوَ ثقيلٌ، والياء أقرب إلى الألف من الواو.

وإنما لم يقلب نحو: عصاك، وفَتاك، لأن لهذه الألفات أصلاً، فكره قلبها تشبيهاً بشيء آخرَ، بخلاف ألِفِ إلى، وعَلَىٰ ولَدَىٰ.

وقُلبت ألفُ «على» الاسمية، وإن كان لها أصلٌ في الواوِ، تشبيهاً لها بعَلَى الحرفية، ولا يتصل من المقصور الذي لا أصل لألفه، بالمضمر إلاّ هذه الثلاثة، وأَمَّا حتاه، على ما جوز المبرد[1] فليس بِمَسموعٍ وإنما هو قياسٌ منه.

= وكذا الرواية في شرح شواهد الشافية ص٣٥٥؛ وفيه: «فَطِرْ» بدل «فَشُلْ»، واللسان (علا)، ومعجم الشواهد ٥٥٦/٢.

على أن القياس [عليهن]، و[عليها]؛ لكن لغة أهل اليمن قلب الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ألفاً، وهذا الشعر من كلامهم.

وقوله: أي قلوص راكبٍ، بإضافة قلوص إلى راكب، و(أي) استفهامية تعجبية، وقد اكتسبت التأنيث من قلوص، ولهذا أعاد الضمير إليها مؤنثا. و(أي) منصوب، من باب الاشتغال، ويجوز رفعه على الابتداء، و(القلوص) ـ بفتح القاف ـ: الناقة الشابة، و(طاروا): أسرعوا.

الشاهد فيه أنه قد حُكِيَ عن قوم من العرب: لداك، وإلاك، وعَلاَك، فلم يقلبوا الألف ياءً مع المضمر في علاهن وعلاها، وفي المثنى؛ أعني حقواها. وكان القياس: عليهن، وعليها، وحَقويها.

(١) المغني ص ١٦٦، وانظر رصفَ المباني ١٨٥، وضرائرَ الشِّعر ٣٠٩، والجامع الصغير ص١٣٧، والخزانة ٤٧٢/٩ هارون، والكواكب الدرية على متممة الأجرومية ٥٤/٢، وشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص٣٨٢.

[قَطُّ وعَوْضُ : معناهما ، واستعمالاتُهما]

قولُه ؛ «وقَطُّ للماضي المَنفي ، وعَوْضُ للمستقبل المنفي» .

معنى «قط» : الوقت الماضي[1] عموماً ، ومعنى «عَوْض» : المستقبلُ عموماً[2]، ويختصان بالنفي ، وعَوْضُ، في الأصل، اسمٌ للزمان والدهرِ، فقط وعَوْضُ المبنيان، بمعنى : أبداً، لكنْ عَوْضُ، قد يستعمل لمجرد الزمان، لا بمعنى أبداً، فيعرب، قال[3]:

فلولا نَبْلُ[4] عَوْضٍ في * حُظُبَّايَ وأَوْصَالِي

ويقال : افعل ذلك من ذي عوض، كما يقال: مِن ذي أُنف ، أي فيما يستقبل، وقط، لا يستعمل إلّا بمعنى أبداً؛ لأنه مشتقٌّ من القَطِّ وهو القَطْعُ، كما تقول: لا أَفْعَلُهُ ألبتةَ، إلّا أَنَّ «قط» يُبنى لِمَا سنذكره، بخلاف: ألبتةَ.

وربما استعمل قط، بدون النفي[5]، لفظاً ومعنىً، نحو: كنت أراه قط، أي دائماً وقد استعمل بدونه لفظاً لا معنىً ، نحو[6]:

---

(١) انظر المغني ط . المبارك ص٢٣٣ ، والتسهيل ص٩٥.
(٢) انظر المغني ص ٢٠٠ .

(٣) الفِنْد الزِّمَّاني، والبيت من أبيات ثمانية، أوردها أبوتمام في الحماسة بشرح المرزوقي ٥٣٨ [تحقيق هارون، لجنة التأليف سنة ١٣٧٢هـ] الخزانة ١١٦/٧هـ ، الهمع ٢١٣/١ .

قوله : (في حُظُبَّاي) متعلق بنفس النَّبلِ ، لما فيها من معنى الحِدَّة والنفوذ، ولا يجوز أن يكون حالاً من نَبْل؛ لأنّ أبا الحسن منع اشتغال الحال مع لولا؛ لأنها ضرب من الخبر، والخبر هنا محذوف البتة . ويجوز أن يكون خبرَ مبتدأ محذوف، أي : هي في حظباي فيكون في حظباي متعلقاً بمحذوف. وأما حظباي فإنه معظم بدنه، وهو قول أحمد بن يحيى، وهو من قولهم:

رجل حَظِبٌ للجافي الغليظ . وحُظُبّى : فُعُلّى كالحُذُرّى والبُذُرّى وحُظُباتي بالتاء خطأ .

والأوصال جمع وِصْل، بكسر الواو، وسكون الصاد، وهو المَفْصِل . والشاهد فيه على أن (عَوْضاً) قد يستعمل لمجرد الزمان فيعرب .

(٤) ط : نيل .
(٥) ط : الفي .
(٦) سبق تخريجه ص ٣٨٦ من القسم الأول .

وقد يُستعمل عَوْضُ المبنِّي للمُضِيِّ ، ومع الإثبات أيضاً، قال[1] :

٥٢٠ - ولولا دفاعي عن عِفاق ومشهدي * هَوَتْ بعِفَاق عَوْضُ عنقاءُ مُغْرِبُ

وهو منفي معنى، لكونه في جواب لولا .

وبناء عَوْض على الضم لكونه مقطوعا عن الإضافة، كقَبْلُ، وبَعْدُ، بدليل إعرابه مع المضاف إليه نحو: عَوْضَ العائضين[2]، أي : دهرَ الداهرين[3]، ومعنى الداهر، والعائض: الذي يَبقى على وجه الدهر، فكأن المعنى : ما بقي في الدهر داهرٌ .

وبُني قَطُّ، قيل لأنَّ بعضَ لغاته، على وضع الحروف، كما يَجيءُ، والأَوْلى أَنْ يُقالَ : بُني لِتَضَمُّنِهِ لامَ الاستغراق لُزُوماً، لاستغراقِهِ جميعَ الماضي، وأَمَّا أبداً، فليس الاستغراقُ لازماً لمعناه، ألا ترى إلى قولهم: طال الأَبَدُ على لِبَد[4].

وبُنِيَ «قَطُّ» على الضم حَمْلاً على أخيه عَوْض، وهذه أشهرُ لغاته، أَعني مفتوح القاف مضموم الطاء المشدَّدة، وقد تُخَفَّف[5] الطاء في هذه، وقد تضم القاف اتباعا

---

(١) لم أهتد إلى قائله. قال البغدادي - رَحِمَهُ اللهُ - : «وهذا البيت لم أره إلاّ في هذا الشرح، ولم أقف على قائله، ولا على شعره». الخزانة ٧/ ١٣٠ ط . هـ .

وقال الأستاذ هارون : «لم أجد له تخريجاً».

وعِفاق: اسم جماعة، منهم عِفاق بن المُسَيْح ، أو عِفاق بن مُرِّي .

الشاهد فيه أنّ (عَوْضاً) المبنيَّ قد يستعمل للمضيّ ومع الاستعمال لفظاً. فإن (هَوَتْ) ماضٍ مثبتٌ، وهو عامل في (عَوْضُ)، لكنه منفيٌ معنى ؛ لكونه جوابَ لولا .

(٢) هذا مَثَلٌ، وتمامه : «لا أفعله عَوْضَ العائضين». مجمع الأمثال ٢/ ٢٢٩، والمُستقصَى ٢/ ٢٤٤ .

(٣) هذا مَثَلٌ ، ونصُّه: «لا أفعله دهرَ الدهارير» . مجمع الأمثال ٢/ ٢٢٩ .

(٤) ط : أبــد .

(٥) ط : يخفف .

لضمة الطاء: المشددة أو المخففَّة، كمنذ، وقد جاء: قَطْ ساكنة الطاء، مثل قط، الذي هو اسمُ فِعْلٍ.

وجاء في عوض، فَتْحُ الضاد وكسرها أيضاً، وأكثر مايستعمل عوض مع القَسَم، كقولــه[1]:

٥٢١ رَضِيعَيْ لبانٍ ثدي أُمّ تقاسما[2] * بأسحمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتفرَّقُ

(١) الأعشى (شعره ص ٦٨، دار كرم، دمشق)؛ وفيه: تَحَالفا بدل تقاسَمَا. واللِّبان ككِتاب هو الرضاع، والأسحم الداجي: الليل الحالك.

الخزانة ٧/١٣٨، المُغني ص٢٠٠ ط. المبارك، شرح أبيات المغني للبغدادي ٢/٢٧٧، و٣/٣٢٧ و ٧/٢٤٦، واللسان (عوض)، وجُمَل الزجاجي ص٧٥ الطبعة الجديدة، والحُلَل ص١٠٤؛ وفيه تحالفا بدل تقاسما.

وعَوْضُ: قيل ظرف لِتَتَفرّق، وقال ابن الكلبي: قَسَم، وهو اسمُ لصنم كان لِبَكرِ بنِ وائلٍ بدليل قولِه:

حلفتُ بمائراتٍ حولَ عَوْضٍ * وأنصابٍ تُركنَ لدى السعيرِ

الشاهد فيه على أنّ أكثر ما تستعمل (عَوْض) مع القسم، أي تكون من متعلقات جواب القسم، فَعَوْضُ متعلق بنتفرّق؛ أي: لا نتفرق أبداً. وانظر الصاحبي ص٢٣٥.

(٢) د: تخالفا.



[ظُروفُ أُخرى لم يذكرها ابنُ الحاجبِ]

ومن الـظروفِ المبنية: أمس[1]، عنـد الحجازيين، وعِلَّةُ بنائه: تضمُّنهُ لِلام التعريف، وذلك أنَّ كُلَّ يوم متقدمٍ على يومٍ فهو أمْسُهُ، فكان في الأصل نكرةً، ثم لَمّا أُريد: أمس يوم التكلم، دخله لام التعريف العَهْدي، كما هو عادة كل اسم قُصِد به إلى واحدٍ من بين الجماعة المسمَّاة به، كما ذكرنا في باب غير المنصرف، ثم حُذِفَتِ اللامُ وقُدِّرَتْ، لتبادر فهم كل من يسمع أمس، مطلقاً من الإضافة، إلى أمس يوم التكلم، فصار معرفةً، نحو: لقيته أمس الأحدث.

ولم يُبْنَ صباحـاً ومسـاءً، وأخواتهما المعيَّنة، مع كونها، أيضاً، معدولة عن الـلام، لأن التعـريفَ الذي هو معنى «اللام[2]، غيرُ ظاهر» فيها من دون قرينة، ظهوَره في أمس، لأنك إذا قلت: كلّمته صباحاً ومساءً، وقصدت صباحَ يومك، ومساء ليلتِكَ، لم يتبَّين تعريفهما، كما يتبيَّن في قولك: لقيته أمس.

وأمّا سَحَرَ[3]، فأمرُهُ مُشْكِلٌ، سواءٌ قُلْنا ببنائه أو بتَرْكِ صَرْفِهِ، لأنه مخالفٌ لأخواته، مِن: صبـاحـاً، ومسـاء، وضُحَىً، معيَّنة، إذ هي معربةٌ منصرفة، فهو شاذٌ من أخواته، مبنياً كان أو غيرَ منصرفٍ.

وإنما لم يَبْنُوا «غداً» مع قصد غد يوم التكلم، كما بُنِي أمس، تفضيلاً لتعريف الداخل في الوجود على تعريف المقدَّر وجودُهُ، وذلك لأن التعريفَ فَرْعُ الوجودِ، ووجودُهُ ذِهْنِيٌّ، فكذا تعريفُه، بخلاف «أمس» فإنه قد حصل له وجود، وإن كان

(١) انظر سيبويه ٢/٤٣ بولاق، والمقتضب ٣/١٧٣، و٤/٣٣٤، والتخمير ٢/٣٢٠، ودراسات لأسلوب القرآن ق٣ جـ٢ ص٧١٨، والدرر المبثثة ص٧٤.

(٢) في م، د: «اللام المقدر ليس بظاهر فيها...»

(٣) انظر سيبويه ١/١١٥ بولاق، والمقتضب ٣/٣٧٨، ٣٧٩، و٤/٣٣٣، ٣٥٣، ٣٥٦، وشرح عُمدة الحافظ ص٨٦٩.

منتفياً في حال التكلم، فتعريفُه يكون أقوى، مع أنه قد رُوي عن بعض العرب إِعرابُهُ مع صَرْفِهِ، كغدٍ، وليس[1] بمشهور.

(١٦٨ ب) وأمّا بنو تميمٍ، فالذي نقل عنهم سيبويه[2]: إِعرابُه غيرَ منصرفٍ في حال الرفع، وبناؤه على الكسر[3]، كالحجازيين، في حالتي النصبِ والجر، قال سيبويه[4]: وبعض بني تميم يَفتحون أمس بعد «مذ».

قال السِّيرافي[5]: وإنما فعلوا ذلك لأنهم تركوا صَرْفَهُ، وما بعد «مذ» يرفع ويخفض، فلما ترك صَرْفَه مَن يرفع منهم، نحو: مذ أمس[6]، تركه أيضاً بعدها مَن يجرّ، فكان مشبَّهاً بنفسه، قال[7]:

٥٢٢ لقد رأيت عجباً مذ أمسا * عجائزاً مثل السَّعالي خَمْسَا

قال: وهذا قليلٌ؛ لأن الخفضَ بعد «مذ» قليلٌ.

(١) ط: وليست بمشهورة.
(٢) الكتاب ٢/٤٣ بولاق.
(٣) انظر نوادر أبي زَيْد ص١٦٢.
(٤) الكتاب ٢/٤٤ بولاق، وانظر التسهيل ص٩٥ هامش (١)، وجُمَلَ الزَّجّاجي ص٢٩٩ [ط. جديدة].
(٥) سيبويه ٣/٢٨٤ ط. هارون.
(٦) حاشية المقتضب ٣/١٧٣، ٤/٣٣٤.
(٧) رجزٌ لم يُعرف قائله، وقيل إنه للعَجّاج، وليس في ديوانه.
وهو في: سيبويه ٢/٤٤؛ وفيه: «وقد فتح قومٌ أمسَ في مُذْ لَمّا رفعوا، وكانت في الجر هي التي تُرفع شبَّهُوها بها»، ونوادر أبي زيد ص٢٥٧؛ وفيه: «قوله: (أمسا) ذَهَبَ بها إلى لغة بني تميم، يقولون ذهب أمسُ بما فيه، فلم يَصْرِفْهُ.
وروى أبو زيد وسيبويه بدل (السَّعالي): الأفاعي)، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه ص٢١٩، ٤١٩، والحُلَل ص٣٥١، وانظر أيضاً سيبويه ٣/٢٨٤ط. هارون حاشية (٥).
وقوله: (عجائزاً) نوّنه لضرورة الشِّعر، جمع عجوز، ولا تقل عجوزة، وهي عطف بيان، أو بدل من (عجبا)، والسعلاة: أنثى الغول، أو ساحرة الجن.
والشاهد فيه: إعراب (أمس) مع منعها من الصرف للعَلَمية والعدل عن الأمس، و (مذ) يرفع ما بعدها ويخفض أيضاً كما هنا.

قال سيبويه[1]: إذا سَمَّيْتَ بأمس رجلاً، على لغة أهلِ الحجاز، صرفتَهُ، كما تَصرِفُ «غاق» إذا سميتَ به، وذلك أنَّ كل مفرد مبني تُسَمِّي به شخصاً، فالواجبُ فيه الإعرابُ مع الصرف، كما يَجِيء في بابِ الأعلامِ .

وإن سميتَه به على لغة بني تميمٍ ، صرفتَهُ أيضاً في الأحوال، لأنه لابُدَّ من صرفه في النصب والجر، لأنه مبنيٌّ على الكسر عندهم، فيهما، وإذا صرفته في الحالتين، وَجَبَ الصَّرْفُ في الرفع، أيضاً؛ إِذْ ليس في الكلام اسمٌ منصرفٌ في الجر والنصب، غيرَ منصرفٍ في الرفع .

وَوَجْهُ مَنْعِ الصرفِ في أمس : اعتبارُ عَلَمِيَّتَهُ المقدرة، كما قُلْنا في باب غير المنصرف، واختاروا مَنْعَ صرفِهِ رفعاً، وبناءَه نصباً وجرّاً، كما اختاروا بناء نحو: حضارِ، وترك صرف نحو حَذَامِ وقَطامِ ، مع أَنَّ الجميع من باب واحد، والوَجْهُ في هذا: مِثْلُ الوجهِ في ذاك، وذلك أَنّه جازَ أن يعتبر فيه علة البناء، كما هو مذهب الحجازيين، وعِلَّةُ منع الصرف، كما بَيَّنّا فابتدأوا باعتبار الإعراب أولاً إذ هو أشرف مِن البناء وأولى بالأسماء، واختير أسبق الإعراب وأشرفه، أعني الرفعَ، فصار في حال الرفع معرباً غيرَ منصرفٍ، والحالتان الباقيتان أعني الجرَّ والنصبَ مستويتان حركة في غير المنصرف، فأرادوا أن تَبقى هذه الكلمةُ فيهما على ذلك الاستواءِ، فلو جعلا مستويين في الضم لم يَبِنْ إعرابهما رفعاً، إذ كانت تصير مثل حيث، في الأحوال، ولو سُوِّيَ بينهما في الفتح لم يَبِنْ بناؤهما، إذ كانت تصير كغير المنصرف، فلم يبق إلّا الكسر، وأيضاً، أَوَّلُ ماتُبنى عليه الكلمة بعد السكون: الكسرُ، وأيضا، تكون[2] هذه الكلمةُ في حالة البناء على الحركة التي بُنِيَتْ عليها عند أهل الحجاز .

---

(1) الكتاب ٢/٤٤ = ٣/٢٨٤ ط . هارون .

(2) ط : يكون .

وقال الزمخشريُّ[1] وجماعةٌ من النُّحَاة: إنَّ أمس معربٌ عند بني تميمٍ مطلقاً، أي في جميع الأحوال .

ولعلّه غَرَّهم قولُ بعضِ بني تميمٍ :

لقد رأيت عجباً مذ أَمْسَا[2] **٥٢٢**

وقد قال سيبويه[3]: إنَّ بعضَهم يفتحون[4] أمس بعد «مذ» ، فَقَيَّدَ هذا القولَ بقوله: بعضهم، وبقوله: بعد «مذ»، فكيف يطلق بأَنَّ كُلَّهم يفتحون في موضع الجر، بعد أي جارٍّ كان.

فإن نُكِّر «أمس» كقولك: كل غدٍ يصير أمساً، وكلُّ أمس يصير أَوَّلَ من أمس، أو أضيف، نحو: مضى أَمْسُنا، أو دخله اللام نحو: ذَهَبَ الأَمسُ بما فيه: أُعْرِبَ اتِّفاقاً؛ لِزَوالِ عِلَّةِ البناء وهي تقديرُ اللاَّمِ .

ورُبَّما بُني المقترنُ باللام، ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام، الأصلية[5].

قال سيبويه[6]: ولا يُصَغَّر أمس، كما لا يصغر غداً[7]، وإن ثُنِّيَ أَوْ جُمِع فالإعراب؛ لأنَّ اللاَّمَ إنما قُدِّرَتْ لتبادر الذهن إلى واحدٍ من الجنس لِشُهرتِهِ مِن بين أشباهه، فإذا ثُنِّيَ أَوْ جُمِعَ، لم يَبْقَ ذلك الواحد المعيَّن، فتظهر اللام، لعدم شُهرة المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرةَ الواحد .

---

(١) ابن يعيش ٤/١٠٦ .

(٢) انظر نوادر أبي زيد ص ٢٥٧ .

(٣) الكتاب ٢/٤٤ بولاق = ٣/٢٨٤ ط . هارون.

(٤) انظر التسهيل ص ٩٥ .

(٥) تكملة من م .

(٦) الكتاب ٢/١٣٦ = ٣/٤٧٩ ط . هارون.

(٧) لأنهما ليسا اسمينِ لليومين بمنزلة زيدٍ وعمرٍو. سيبويه ٣/٣٧٩ هارون.

وليس بناءُ أمس على الفتح لغةً ، كما قال الزجاجي[1]، مُغْترَّاً بقوله :

لقد[2] رأيت عجباً مُذْ أَمْسَا ٥٢٢

[الآن]

ومنها «الآن[3]»، قالَ الزَّجَّاجُ[4]: بُنِي لتضمنه معنى الإشارة، إذ معناه: هذا الوقت، وهذا مذهبه في «أمس» وفيه نَظَرٌ؛ إذ جميعُ الأعلامِ هكذا متضمنةٌ معنى الإشارة مع إعرابها .

وقال السِّيرافي[5]: لِشَبَهِ الحرف، بِلُزومها في أصل الوضع مَوْضِعاً واحداً، وبقائها في الاستعمال عليه، وهو التعريفُ باللام، وسائرُ الأسماءِ تكون في أول الوَضْعِ نكرةً، ثم تتعرف، ثم تُنَكَّر[6]، ولا تَبقى على حال، فلمّا لم يُتصرَّفْ فيه بِنَزْعِ اللام، شابه الحرف (١٦٩ أ)؛ لأن الحروف لا يُتَصَرَّفُ فيها .

وقالَ أبوعلي[7] : بُنِي لتضمنه اللامَ كأمس، وأَمَّا اللامُ الظاهرةُ فزائدةٌ، إذ شَرْطُ اللامِ المُعَرِّفة أن تدخل على النكرات فتعرِّفها، والآن، لم يُسمع مجرداً عنها، وقال الفَرّاء[8]: أصلُهُ، الفِعْلُ، من: آن يئين[9]، أدخل عليه اللام بمعنى الذي: أي

---

(١) قال: «ومِنَ العرب مَنْ يَبْنِيه على الفتح». الجُمل ص ٢٩٩ [الطبعة الجديدة] .

(٢) ط : ساقطة .

(٣) انظر العِلّة في بناء «الآن»، في الإنصاف مسألة ٧١ جـ٢/ ٢٩٩، والصاحبي ص٢٠٢، ودراسة نحوية لمشكل إعراب القرآن ص٣٠٩ .

(٤) الهمع ١/٢٠٧ .

(٥) الإنصاف ، مسألة ٧١ جـ ٢/ ٣٠١.

(٦) تتنكر .

(٧) الهمع ١/٢٠٧، وليس في كلام العرب ص٢٩٨ (حاشية)، والإنصاف مسألة ٧١ جـ ٢/ ٣٠١، والتِّبيان للعُكْبَري ١/ ٧٧، والبُرهان ٤/ ٢٤٧.

(٨) معاني القرآن ١/ ٤٦٧، ٤٦٨، والتسهيل ص٩٥، والهَمْع ١/ ٢٠٨ .

(٩) ط : يأين .

الوقت الذي حان ودَخَلَ، قال: هذا كما نقل عن النبي[1] صلى الله عليه وسلم أنه «نهى عن: قيلَ وقالَ[2]» فإنهما فِعلانِ استعملا استعمالَ الأسماء، وتُرِكا على البناء الذي كانا عليه.

والجوابُ: أَنَّ: قِيل وقال، مَحْكِيَّانِ، والمعنى: نهى عن قول قِيل كذا، وقال فلانٌ كذا، يعنى كَثرة المَقالات، والآن ليس بمحكيٍّ، وكذا مذهب الفراء[3] في «أمس»: أنه أمرٌ من: أَمْسَىٰ يُمْسِي.

وقد يقال في الآن: لان، وهو مِن باب تخفيف الهمزةِ.

[لمّـا]

ومنها «لمّا[4]» وهو ظَرْفٌ بمعنى «إذْ» اسمٌ عند أبي[5] علي، ويُستعمل استعمالَ الشرط، كما يستعمل: كُلَّما، وكلام سيبويه[6] محتمل، فإنه قال: لمّا لوقوع أمر

(١) تمامه: «... وكان ينهى عن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال». والحديث رواهُ البخاري في كتاب الاعتصام ٦٣، وكتاب الرقاق ٦٠، وهو في مُسنَد أحمدَ ٢/٣٢٧، ٣٦٠، ٣٦٧، والموطأ ص٩٩، وسنن الدارمي ٢/٢١١، ومسلم في باب الأقضية ١٠، ١١، ١٣، ١٤.
انظر إعراب الحديث النبوي للعكبري ص١٧٢، والإنصاف مسألة ٧١.
«هذا الحديث كان مكي القيرواني هو أولُ من احتج به». موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف. د. خديجة الحديثي ص ١٥٠ وما بعدها.

(٢) قيلَ وقالَ على الحكاية. وقيلٍ وقالٍ على الإعراب.

(٣) ومذهب الكِسائي أيضاً. الهَمْع ١/٢٠٨.

(٤) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١ جـ٢ ص٦٢٤.

(٥) وعند ابن السراج [التخمير ٢/٣٢٠]، وعند ابن جني [الخصائص ٢/٢٥٣، ٢٢٢]، وقال ابنُ هشامٍ: «وزعم ابن السراج، وتبعه الفارسي، وتبعهما ابنُ جني، وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى حين، وقال ابنُ مالكٍ: بمعنى إذ...».
المغني ط. م ص ٣٦٩، وانظر الجَنَى الداني ٥٩٤، والبحر ٦/٣٠٠، ٤٦٧.

(٦) الكتاب ٢/٣١٢ بولاق.

لغيره، وإنما يكون مثل «لو»، فشبهها بلو، ولو: حَرْفٌ، فقال ابنُ خروف[1]: إنَّ «لمّا»[2] حرفٌ، وحَمَلَ كلام سيبويه[3] على أنه شرطٌ في الماضي كَلَوْ، إلَّا أَنَّ (لو)، لانتفاء الأول لانتفاء الثاني، ولمّا لِثُبوت الأول[4]، وقال: لو كان ظرفاً، لم يجز: لمّا أَسْلَمَ دَخَلَ الجَنَّةَ.

والجواب: أنه على التأكيد والتشبيه، فكأنه دخلها في ذلك الوقت، ومن قال إنه ظرفٌ، قال: وضع كلمة الشرط مع جملتيها للغرض الذي ذكرناه في «إذا».

ويليه فِعْلٌ ماضٍ لفظاً ومعنىً، وجوابُه، أيضاً، كذلك أو جملةٌ اسميةٌ، مقرونةٌ بإذا المفاجأة، قالَ اللهُ تعالى[5]: «فلما كُتِبَ عليهم القتالُ إذا فريقٌ منهم[6]...» أَوْ مع الفاء، ورُبَّما كان ماضياً مقروناً[7] بالفاء، وقد يكون مضارعاً.

وقريبٌ من الظروف المبنية قولُهم: لَهْيَ أبوك، أي لله أبوك، لأن أصله الجارُّ والمجرور، وحُكْمَهُ حكمُ الظروفِ عندهم، حذف لام الجر لِكَثْرة الاستعمالِ، وقُدِّر لام التعريف فبقي: لاهِ[8] أبوك، كما قال[9]:

---

(١) علي بن محمد الحضرمي، أخذ عن ابن طاهر وابن ملكون. له: شرح الكتاب، وشرح الجُمَل، وَردٌّ على السُّهَيْلي. توفى سنة ٦٠٩هـ.
(البُلْغَة ١٦٤، البُغية ٢/٢٠٣).

(٢) مغني اللبيب ط. المبارك ص٣٦٩.

(٣) الجني الداني ص ٥٩٤.

(٤) ط: «ولما لثبوت الثاني لثبوت الأول».

(٥) النساء / ٧٧، وتمام الآية: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾

(٦) ط: ساقطة.

(٧) ذَهَب ابنُ مالكٍ منفرداً عن النحاة إلى أَنَّ الفاءَ تقع في جواب «لَمَّا» المغني ٣٧٠ ط. م.

(٨) انظر الأحاجي النَّحْوية ص ٩٨.

(٩) ذو الإصبع العُدْوَاني (المفضليات ص ١٦٠ ط٣، أحمد شاكر وهارون، لبنان)، خاطب به ابن عم له، وكان ينافسه ويعاديه.

٥٢٣ لاهِ ابنُ عَمِّكَ، لا أفضلتَ في حَسَبٍ * عَنِّي ولا أنتَ دَيَّاني فتخزُوني

فبني لتضمنه[1] الحرفَ، ثم قلب اللام إلى موضع العين، وسكن الهاء لوقوعه موقع الألف الساكن، ورجعت الألِفُ إلى أصلها من الياءِ لِسُكون العين، كما هو أحدُ مَذْهَبَيْ سيبويه[2] في «الله»، وهو أنه مِن: لَاهَ يلِيه أيْ تستَّر، ففتح لخفة الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة .

وقد تُحْذَفُ الياءُ فيقال: لهِ أبوك، وإنما قلب، لأنَّ الكسر لم يَبِنْ في: لاهِ؛ لالتباسهِ بالجر الذي هو أصلهُ، فأريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير ملتبسة بالإعرابية، ولو قالوا «لاهِ» بِلاَ قَلْبٍ، لالتبست بالإعرابية في نحو: أللهِ لَأفعلنَّ .

[مَعَ ، واستعمالاتُها]

وأَمَّـا «مع» فهو ظرفٌ بِلا خلاف[3] ، عادَمُ التصرُّفِ، معربٌ، لازمُ النصبِ، وظاهر كلام سيبويه أنه مبني، قال[4]: سألته، يعني الخليل، عن «مَعَكم» لأي شيء نصبتها، يعني: لِمَ لَمْ تُبْنَ على السكون؟، هذا لفظه .

= الخزانة ١٧٣/٧ هارون، إيضاح الشعر ورقة ١٨/أ، المغني ط . م ص١٩٦، شرح أبيات المغني للبغدادي ٢٩٠/٣، الاقتضاب ص٤٤١، ٤٤٢، ضرائر الشعر ١٤٤، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ٤٧١/١، ٤٨٣ .

«لاهِ ابنُ عَمِّكَ»: أرادَ: لله ابنُ عمك، فحذف اللام الخافضة اكتفاء بالتي تليها. ورواه أحمد بن عبيد بخفض «ابن»، وقال: هو قَسَمٌ، المعنى: ورَبِّ ابنِ عمك. الدَّيَّان: القائم بالأمر القاهر. خزاه يَخزوه: إذا ساسه ودبَّر أمره». [حاشية المفضليات ص١٦٠].

الشاهد فيه على أن الأصل: للهِ ابنُ عمك، فحَذَفَ لام الجر لكثرة الاستعمال، وقدَّر لام التعريف فبقي لاهِ ابنُ عمك، فبُني لتضمن الحرف.

(١) ط : لتضمن .

(٢) الكتاب ٣٠٩/١ بولاق مِن (ألَهَ). و من (لَاهَ) ٢/ ٢٤٤ .

(٣) انفرد النحاس (المتوفَّى ٦٩٨هـ) عن النحاة جميعاً، فَزَعَمَ أنَّ «مع» حرفُ جرّ. الهَمْع ٢١٧/١ .

(٤) الكتاب ٤٥/٢ بولاق .

فمَن قال إنها مبنية[1]، فلمشابهتها[2] للحرف بِقِلَّة التصرُّفِ فيه؛ إذ لا تكون إلاّ منصوبة، والأَولى الحُكْمُ بإعرابه، لِدُخول التنوين في نحو: كُنَّا مَعَاً، وانجراره[3] بمِن، وإن كان شاذاً نحـو: جئت مِن[4] مَعِه، أي من عنده، وتسكينُ عينِها لُغَةٌ رَبَعِيَّة[5]، يقـولون: معْ زيد، فإذا لاقىٰ ساكناً بعده، كسروا عينه نحو: كنت مع القوم، قال بعضهم[6]، وهو الحَقُّ، هي في هذه اللغة حرفُ جَرٍّ، إذ لا موجبَ للبناء فيه، على تقدير الاسميةِ إلا وضع الحروفِ، وقد ذكرنا ما عليه، ولو كان أيضاً كذا، وكان وضعه كذلك موجباً للبناء، لبنى من دون الإسكان، أيضاً .

ثم نقول : يلزم إِضافة «مع» إنْ ذُكِرَ معه أَحَدُ المصطحبين، نحو كنت مع زيد، وإن ذُكِرَ قبله المصطحبان، لم يبق ما يضاف إليه، فينصب منوناً على الظرفية، نحـو: جئنـا معاً: أي في زمان، وكُنّا معاً، أي في مكان، وقيل: انتصابُهُ على الحالِيَّة، أي مجتمعَيْن[7]!

والفرق بين: فعلنا معاً، وفعلنا جميعاً: أَنَّ «معاً» يُفيد الاجتماع في حال الفعل، وجميعاً بمعنى كلنا، سواءٌ اجتمعوا أَوْ لا .

والألف في «معا» عند الخليل[8]، بدل من التنوين، إذ لا لامَ له في الأصل،

---

(١) في د : «فَمَن قال إنها مبنية، قال لكون وضعها وضع الحروف أو لمشابهتها للحرف».

(٢) فلمشابهته .

(٣) من قوله «وانجراره» عبارة أخرى في م : «والجر نحو خرجت مِن معه، أي من عنده وإن كان دخول من عليه شاذاً».

(٤) في المغني ص٤٣٩ ط . م : (مع) اسمٌ بدليل التنوين في قولك «معاً» ودخول الجارِ في حكاية سيبويه : «ذهبت مِن معه».

(٥) ولغة غَنْم. المغني ٤٣٩، والجنى الداني ص٣٠٥.

(٦) في المغني ص ٤٣٩ ط . م أن صاحب هذا الرأي هو أبوجعفر النحاس .

(٧) انظر المغني ص ٤٣٩ ط . م .

(٨) الهمع ٢١٨/١ ، والجَنى ٣٠٧ ، والكتاب ٤٥/٢ بولاق .

عنده، وهي عند يونُسَ[1] ، والأخفشِ ، وهو الحَقُّ ، مثل ألِفِ فتىً ، بدل من اللام ، استنكاراً لإعراب الموضوع على حرفين ، فمعَ ، عندهما عكس «أخوك» ، تُرَدُّ لامُها في غير الإضافة ، وتُحْذَفُ[2] في الإضافة ؛ لقيام المضاف إليه مَقامَ لامِها .

---

(1) الجنى ٣٠٧ ، والتسهيل ص ٩٨ .

(2) ط : ويحذف .

[الظروفُ المُضَافَةُ إلى الجُمَلِ]

قولُه : والظروف المضافة إلى الجمل، وإذ ، يجوز بناؤها على الفتح » .

«وكذلك مثل ، وغير ، مع ما ، وأن » .

قد مضى شَرْحُهُ فيما تقدم[1]

---

(١) د : في آخر بحث «حيث».



[معنى المعرفة ، وحصر المعارف]

قولُه (١٦٩ ب) «المعرفةُ[١] والنكرةُ، المعرفةُ : ما وُضِعَ لشيءٍ بعينه، وهي : «المُضْمَـرات، والأعلام، والمُبْهَمَات، وما عُرِّفَ بالألف واللام[٢] أو بالنداء[٣] ، - والمضاف إلى أحدها معنىً»[٤]

قولـه : «بعينه»، احترازٌ عن النكرات، ولا يريد به أن الواضعَ قصد في حال وضعه واحداً معيناً، إذ لو أراد ذلك، لم يدخل في حَدِّهِ إلاّ الأعلام، إذِ المُضْمَرات والمبهمـات، وذو الـلام، والمُضـاف إلى أحـدهمـا، تَصْلُحُ لكـل معيَّنٍ قصده المستعمل، فالمعنى : ما وُضع لِيُستعمل في واحد بعينه، سواءٌ كان ذلك الواحدُ مقصودَ الواضعِ ، كما في الأعلام أَوْ، لا ، كما في غيرِها .

ولو قال : ما وضع لا ستعماله في شيء بعينه، لكان أَصْرَحَ .

وإنما جَعَلَ ذا اللام موضوعاً، كالرجل والفرس، وإن كان مركباً، لِما مَرَّ في حَدِّ الاسمِ ، أَنَّ المركبات، أيضاً موضوعة، بالتأويل الذي ذكرنا هناك أَوْ جَعَلَ اللام من حيث عَدَم استقلالهِ وكونه كَجُزءِ الكلمةِ كأنه موضوعٌ مع ما دخل عليه، وَضْعَ الإفراد .

---

(١) انظر حد المعرفة في شرح الحدود النَّحْوية للفاكهي ص٣٠٦، وانظر شرحَ الكافية لابن الحاجب ٨٢، والفوائد الضيائية ١٤٩/٢ .

(٢) التي هي أل عند الخليل وسيبويه، أو اللام وَحْدَها عند الأخفش وسيبويه على القول الآخر، المشهور عنه . انظر سيبويه ٦٣/٢، ٦٤، ٣٠٨ بولاق .

(٣) زاده ابن مالك، وهو المنادى المقصود كيا رجل لمعيَّن، ولم يذكره المتقدمون إمّا لرجوعه إلى المعرف بأل، وإمّا لأنه فَرْع المضمر. [شرح الحدود ص٣٠٨] .

(٤) «هذا ما عليه الجُمهور، وجرى عليه السَّعْدُ التفتازاني في المُطَوَّل. . .». [شرح الحدود ص ٣٠٧] .

ويدخل في هذا الحَدِّ : العَلَمُ المنكَّر، نحو : رُبَّ سعادٍ وزينب لقيتهما لأنهما وُضِعا لشيءٍ مُعَيَّن، ويدخل فيه المضمر في نحو[1]: رُبَّهُ رَجُلاً، ونِعْمَ رجلاً، وبِئْسَ رَجُلاً ، والحَقُّ أنه مُنَكَّرٌ .

ولا يُعترض على هذا الحد بالضمير الراجع إلى نكرة مختصةٍ قَبْلُ بحكمٍ[2] من الأحكام نحو: جاءني رجلٌ فضربته، لأن هذا الضميرَ لهذا الرجل الجائي، دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو: جاءني رجل فضربت الرجل، وأَمّا الضميرُ في نحو: رُبَّ شاةٍ[3] وسخلتها، فنكرةٌ ، كما في : رُبَّه رَجُلاً؛ لأنه لم يختص المنكر المعود إليه بحكم أَوَّلاً .

والأَصْرَحُ في رسم المعرفة أن يُقالَ : ما أُشير به إلى خارج مختص إشارةً وضعيةً، فيدخل فيه جميع الضمائر وإن عادت إلى النكرات، والمعرف باللام العهدية، وإن كان المعهود نكرة، «إذا كان المنكر المعهودُ إليه، أوِ المعهودُ، مخصوصاً»[4] قَبْلُ بحكم[5]، لأنه أشير بهما إلى خارج مخصوص وإن كان مُنَكَّراً.

وأَمَّا إِن لم يختص المعهود إليه بشيء قَبْلُ[6]، نحو: أَرَجُلٌ قائمٌ أبوه، و[7]:

(١) ط : ساقطة . (٢) ط : يحكم .

(٣) انظر سيبويه ١/٢٤٤ ، ٣٥٦ بولاق.

(٤) د : «إذا كان النكرة المعهود إليها، أو المعهودة مخصوصة» .

(٥) ط : يحكم . (٦) ط : قيل .

(٧) نسبه سيبويه، والمبردُ إلى خِداش بن زهير، ونسبه البغدادي إلى ثَرْوان بن فزارة العامري .
سيبويه ١/٢٣ بولاق، والمقتضب ٤/٩٤ الطبعة الأخيرة، الخزانة: ٧/١٩٢ هارون، ابن يعيش ٧/٩١، شرح أبيات المغني للبغدادي ٧/٢٤١ .
والأم هنا معناها: الأصل، وهذا معنى شائع، فإن الأم في اللغة تطلق على أصل كل شيء، سواءٌ أكان في الحيوان أَمْ غيره.
وعلى هذا يسقط رَدُّ الأسود الغُنْدِجاني على ابن السِّيرافي في قوله: «كيف يكون الحمار والظبى أُمَّيْنِ وهما ذَكَرُ الحيوان؟ . [فُرْحَة الأديب ص٥٣].
الشاهد فيه ههنا أن الضميرَ المستترَ في (كان) نكرة؛ لأنه عاد على نكرة غير مختصّة بشيءٍ وهو (ظبي) . وسبق تخريجه.

٥٢٤ فَإِنَّكَ لا تُبالي[1] بعد حولٍ * أَظبيٌ كان أُمَّكَ أَمْ حِمارُ

كما يَجِيءُ البحثُ فيه في باب كان، ونحو: رُبَّه رجلاً، وبئس رجلاً ونِعْمَ رجلا، ويالها قِصَّةً، ورُبَّ رجلٍ وأخيه، فالضمائر كُلُّها نكراتٌ[2]، إذ لم يَسبق اختصاص المعهود[3] إليه بحكم .

ولـو قلتَ : رب رجـل كريم وأخيه، لم يجز، وكذا كُلُّ شاةٍ سوداء وسخلتها بدرهم؛ لأنَّ الضمير يَصير معرفةً برجوعه إلى نكرةٍ مُختصةٍ بصفة .

ويدخل فيه الأعلام حال اِشتراكها، نحو : محمد، وعلي، إذ يُشار بكل واحدٍ منها إلى مخصوصٍ عند الوَضْعِ .

ويخرج منه النكرات المعيَّنة للمخاطب نحو قولك: جاءني رجل تعرفه، أو: رجل هو أخوك؛ لأنَّ «رجلاً» لم يوضع للإشارة إلى مختص، بل اختص في هذا الاستعمـالِ بصفتـه، وكـذا يخرج نحو: لقيت رجلاً ، إذا علم المخاطب ذلك الملقي، إذ ليس فيه إشارة، لا استعمالاً ولا وضعاً .

فقولنا: ما أُشير به ، يشترك فيه جميع المعارف، ويختص اسم الإشارة بِكَوْنِ الإشارة فيه[4] حِسِّيَّةً ، كما مَرَّ في بابه .

وإنما قُلْنَا إلى خارج، لأنَّ كُلَّ اسمٍ فهو موضوعٌ للدلالة على[5] ما سبق عِلْم المخاطب بِكَوْنِ ذلك الاسم دالاً عليه، ومن ثمة لا يَحْسُنُ أَنْ يخاطب بلسانٍ من الألسنةِ إلّا مَنْ سَبَقَتْ[6] معرفتُه لذلك اللسانِ .

---

(١) من م .

(٢) ط : نكرة .

(٣) ط : المرجوع .

(٤) ط : فيها .

(٥) م ، د : «على معنى ما سبق» .

(٦) ط : سبق .

فعلى هذا، كُلُّ كلمـةٍ: إشارةٌ إلى ماثبت في ذهن المخاطب أَنَّ ذلك اللفظَ موضوعٌ له، فلو لم نَقُلْ إلى خارج، لدخل فيه جميع الأسماء : معارفها ونكراتها .

فتبيَّن بما ذكرنا أَنَّ قَوْلَ المُصَنِّفِ في نحو قولك: اِشْرَبِ الماءَ، واشترِ اللحمَ، وقوله تعالى[1]: «أَنْ يأكُلَهُ الذِّئْبُ[2]»، : أَنَّ اللامَ، إشارة إلى ما في ذهن المخاطب من ماهية الماء واللحم والذئب، ليس بشيء، لأنَّ هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرَّدِ عن اللام[3] فالحَقُّ أَنَّ تعريفَ اللامِ في مثله لفظيٌّ، كما أَنَّ العلمية في نحو أسامة لفظية، كما يَجِيءُ في الأعلام .

فنقول أولاً : إنَّ التنوينَ في كل اسمٍ متمكن غير عَلَمٍ ، يفيد التَّمكُّنَ، والتنكير معاً، ومعنى تنكيرِ الشيء : شِياعُهُ في أمته، وكونه بعضاً مجهولاً من جملة، إلّا في غير الموجَب ، نحو: ما جاءني رجلٌ، فإنه لاستغراق (١٧٠ أ) الجنس، فَكُلُّ اسمٍ دَخَلَهُ اللامُ، لا يكون فيه علامة كونه بعضاً من كل؛ إذ تلك العلامة هي التنوين، وهو لا يجامع اللام، كما مَرَّ في أول الكتابِ.

فينظر في ذلك الاسم، فَإِنْ لم يكن معه قرينةٌ، لا حاليةٌ ولا مقاليةٌ دالةٌ على أنه بعضٌ مجهـول من كل، كقـرينة الشراء[4] الدالة على أن المشتَرَى بعض ، في قولك: اشترِ اللحمَ، ولا دلالة على أنه بعضٌ مُعَيَّنٌ، كما في قوله تعالى : «أَوْأَجِدُ على النار هدى»، فهي اللام التي جِيىءَ بها للتعريف اللفظي، والاسم المحلَّى بها لاستغراق الجنس، سواء كان مع علامة الوحدة، كالضربة، أو مع علامة التثنية أو الجمع، كالضربتين، والعلماء، أو تجرد عن جميع تلك العلامات، كالضرب، والماء .

---

(١) يوسف / ١٣ ، والآية بتمامها : ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَٰفِلُونَ﴾ .

(٢) ط : الذنب.

(٣) لأن اللفظ الذي تدخل عليه اللام دالٌّ على الماهية بدون اللام، فَحَمْلُ اللام على الفائدة الجديدة أولى من حمله على تعريف الطبيعة، ولذا قال فالحق أن تعريف . . إلخ .

(٤) ط : الشرى .

وإنما وجب حمله على الاستغراق لأنه إذا ثبت كون اللفظ دالاً على ماهية خارجة فإمّا أن يكون لجميع أفرادها أَوْ لبعضها، ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي، وإن كان يمكن تصورها في الذهن خاليةً عن الكُلِّيَّةِ والبَعْضِيَّة، لكن كلامنا في المشخصات الخارجية، لأن الألفاظ موضوعة بإزائها، لا في الذهنية، فإذا لم يكن للبعضية، لعدم دليلها أي التنوين، وجب كونه لِلكل، فعلى هذا، قوله عليه[1] السلامُ: «الماء طاهر[2]»، أي كل الماء، و: «النَّوْمُ حَدَثٌ[3]»، أي كل النوم، إذ ليست في الكلام قرينةُ البعضية، لا مطلقة، ولا معيَّنة، فلهذا جاز، وإن كان قليلاً، وصفُ المفرد بالجمع، نحو قولهم: أهلكَ النـاسَ الدينارُ الصُّفر والدرهم البيض، على ماحكى الأخفشُ.

و: «لا تحرّم الإملاجة والإملاجتان[4]»، مفيدٌ للاستغراق الذي يفيده الاسم لو كان منكراً، نحو: لا تحرم إملاجة ولا إملاجتان، فالمفرد في مثله يعمُّ جميع المفرد، والمثنى جميع المثنى، فلا يُستثنى من المفرد إلّا المفرد، فقولُكَ إنَّ الرجلَ خَيْرٌ مِنَ المرأةِ إلّا الزيدين: أي إلّا كل واحد منهما، وقوله تعالى[5]: «إنَّ الإنسانَ

---

(١) م، ط: «صلى الله عليه وسلم».

(٢) أخرجه ابن حَجَر عن أبي أمامة بسند فيه ضعفٌ، قال رواه البَيْهَقي بلفظ إن الماء طاهر إلّا أن يغيّر ريحه أو طعمه أو لونه نجاسة. تحدث فيه ورواه السيوطي في الجامع الصغير بلفظ: الماء طهور إلّا ما غلب عليه ريحه أو طعمه. أخرجه الدارَقُطني عن ثَوْبانَ ورواه في ذيل الجامع الصغير أيضاً بلفظ الماء طهور لا ينجسه شيء. أخرجه أحمد عن أبي سعيد والنَّسائي وابن حِبّانَ والحاكم عن ابن عباس». [المخطوط ٣٤٥ رقم ٨].

(٣) «أوردها السيوطيُّ في ذَيْل الموضوعات بلفظ النوم خَدَرٌ والغَشَيان حدث. قال الذهبي: هذا موضوعٌ، والخَدَر بفتحتين: الضعف والفتور كما يصيب الشارب قبل السكر، قاله ابنُ الأثير. وفي الصِّحاح: وغُشِيَ عليه غَشْيَة وغَشْياً وغَشَيَاناً فهو مَغْشِيٌّ عليه». مخطوطة البغدادي رقم ٨.

(٤) «رواه أحمد ومسلمٌ والنَّسائي وابن ماجَهْ عن أم الفضل، كذا في الجامع الكبير للسيوطي، قال ابن الأثير في النهاية: لا تحرِّم الملجة والملجتان، المَلْجُ: المَصُّ. مَلَجَ الصبيُّ أُمَّهُ يملجها مَلْجاً، إذا رضعها، والملجة: المرة. والإملاجة: المرة أيضاً من أملَجته أمه، أي: أرضعته، يعني أن المَصَّةَ والمصتَيْن لا يحرّمان ما يحرمه الرضاع الكامل». [المخطوط ق ٣٤٥ رقم ٨].

(٥) العصر / ٢، ٣، وتمامُها: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ﴾

لَفِي خُسْرٍ إلَّا الذين آمنوا»، أي إلّا كل واحد منهم، ولا يجوز أن تقول: الرجل يرفع هذا الحجَر إلّا الزيدين معاً، ولا: إلّا ثلاثتكم معاً، بَلَى، يجوز ذلك إذا كان الاستثناءُ منقطعاً.

وكذا لا يُستثنى من المثنى إلّا المثنى، فمعنى: إن الرجلين يرفعان هذا الحجرَ، إلّا إخوتك: أيْ إلّا الاثنين منهم، ولا يجوز: الرجلان يرفعان هذا الحجر إلّا إخوتك معاً، بلى، يجوز على الانقطاعِ.

وَأَمّا الجمع فَيَصِحُّ استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو: لقيت العلماء إلّا الزيدين، وإلّا زيداً، وذلك لأن الجمع المحلَّى باللام في مثل هذا الموضع يُستعمل بمعنى منكَّر مضاف إليه كل مفرد وغيره، فمعنى لقيت العلماءَ إلّا زيداً: أي: كل عالم وكل عالمين وكل علماء، وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب، قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم[1]: «لا تحرِّم الإملاجة» أي كل واحد من هذا الجِنس، وكذا: الإملاجتان، أيْ كل اثنين[2] اثنين من هذا الجنس.

فلا يُستثنى من الواحد إلّا الواحد، ولا من المثنى إلّا المثنى، وأَمَّا الجمعُ نحو: ما لقيت العلماءَ، فهو بخلافِهما، بل هو بمنزلة منكَّر في سياق غير الموجب، مفرد، وغيره، في استعمالهم، أي: ما لقيت أحداً من العلماء، ولا الزيدين، ولا اثنين، ولا جماعة، فَيَصِحُّ استثناء المفرد والمثنى والمجموع منه، نحو: ما لقيت العلماء إلّا زيداً، وإلّا الزيدين وإلّا الزيدَين، فقولُه تعالى: «لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ[3]»، أي شيء من الأبصار لا جميع الأبصار[4]، كما تَوَهَّمَهُ بعضُهم، فَحَالُ الجمعِ في الموجب وغيره، حالُ المثنى والمفرد.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) تكرار كلمة «اثنين» مقصود؛ لأن المعنى لا يَتِمُّ إلّا به.

(٣) الأنعام / ١٠٣، ونصُّها: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾.

(٤) في د: بعد قوله «لا جميع الأبصار» مايلي: «لأنه من قبيل سلب العموم، وفي طريقته لم يقم كل إنسان، لا جميع الأبصار؛ لأنه من قبيل عموم السلب، نحو: كل إنسان لم يقم كما توهمهم بعضُهم...».

هذا هو المعلوم من استقراء كلامهم .

وأمَّا النكرة المستغرقة ، نحو: ما لقيت رجلًا ، أو رجلين أو رجالاً ، فلا يُستثنى من واحدها ومثناها ومجموعها إلاّ أمثالُها ، فقولُكَ : ما لقيت رجلاً إلاّ الزيدَين ، أي إلاّ كل واحد منهما[1] ، ولا يجوز أن تقول : لا يرفع هذا الحجرَ رجلُ إلاّ الزيدين معاً ، وتقول: ما لقيت أخوين متصافِيَيْنِ[2] إلاَّ الزيدَيْن ، وإلا بَني فلان أي إلاّ[3] اثنين منهم ولا يجوز إلاّ زيداً ، وتقول: ما لقيت رجالاً إلاّ الزيدِين ، ولا يجوز : إلاّ أخويك ، ولا : إلاّ زيداً ، إلاَّ على الانقطاعِ ؛ لأنَّ المعنى : ما لقيتُ جماعةً من الرجال .

وإنْ كان هناك قرينةٌ دالَّةٌ على أنه ليس المُرادُ به الاستغراق ، فإن كان هناك عَهْدٌ ، فاللام عهديةٌ للتعريف ، على ما يَجِيءُ في بابه ، (١٧٠ ب) وإن لم يكن ، فإن كان فيه علامة الوحدةِ أوِ التثنية نحو: ما أُعطيك إلاّ التمرةَ أو التمرتَيْنِ ، فلا فَرْقَ ، إذَنْ ، بين المعرَّف والمنكَّر معنىً ، فكأنك قلت ما أُعطيك إلاّ تمرةً أَوْ تمرتَيْنِ ، وإنْ لم يكن فيه عَلَامتاهما ، نحو: اشتريت التمر ، ولقيت الرجال ، فالفرق بين ذي اللام والمجرَّد : أَنَّ المجرَّدَ ، لأجل التنوين الذي فيه للتنكير ، يُفيد أَنَّ ذلك الاسمَ بعضٌ من جملة ، فمعنى اشتريت تمراً ، ولقيت رجالاً : شيئاً مِنَ التَّمْرِ ، وجماعةً مِنَ الرجال ، بخلاف المعرَّف باللام ، فإنَّ المُرادَ به : الماهيَّةُ مجرَّدة عن البعضية ، لكنَّ البعضيةَ مستفادةٌ من القرينة . كالشراء[4] ، واللِّقاء ، فكأنك قلت: لَقِيت هذا الجِنْسَ واشتريت هذا الجِنس ، فهو كعامٍّ مخصوصٍ بالقرينة .

---

(١) ط : منهم .

(٢) في د ، بعد قوله «مُتصافين» مايلي : «لأن التَّصافِيَ لا يكون إلاَّ بين اثنين ، فلا يجوز التأويلُ بكل واحدٍ منهما» .

(٣) ط : أي الاثنين منهم .

(٤) ط : كالشـرى .

فالمجـرَّدُ ، وذو الـلام ، إذَنْ، بالنـظر إلى القـرينـة، بمعنىً، وبـالنظر إلى أنفسهما مختلفان، فَمِن ثمةَ جازَ وَصْفُ المعرَّفِ باللام من هذا النوع ، بالمنكَّر نحو قَوله[1]:

ولقد أمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني * ... ٥٥

وكذا : مررت بالرجل مثلك، وما يحسن بالرجل خير منك، كما مَرَّ في باب الوصف فَعَلَى هذا، كُلُّ لامِ تعريفٍ ، لا معنى للتعريف فيها إلّا التي للمعهود الخارجي .

قولُـهُ : « وهي المُضْمَـرات» ، قد تَقَـدَّمَ ذِكْرُها، ويَعني بالمبهمات: أسماءَ الإشـارة والمـوصـولات، وقـد تقـدم ذِكْرُها، وإنما سُمِّيَتْ مُبْهَمَاتٍ، وإن كانت معــارفَ؛ لأنَّ اسمَ الإشـــارةِ من غير إشـارة حسية إلى المشـار إليه مبهم عنـد المخـاطب، لأنّ بحضـرة المتكلم أشياءَ يحتمـل أن تكـون مشـاراً إليها، وكذا المـوصـولات، من دون الصـلات مبهمـة عنـد المخاطب، ولم يقولوا للمضمر الغائب: مبهم لأن ما يعود إليه متقدمٌ، فلا يكون مبهماً عند المخاطب عند النُّطْقِ به، وكذا ذو اللام العهدية .

قوله: «وما عُرِّفَ باللام» ، هذا مذهب سيبويه[2]، أَعني أَنَّ حَرْفَ التعريفِ هو[3] اللامُ وحدَها، والهمزة للوصل[4]، فتحت مع أَنَّ أَصْلَ همزات الوصِل: الكسرُ، لكَثْرة استعمالِ لامِ التعريف، والدليل على أَنَّ اللاَم هي المعرِّفة فقط: تَخطِّي العـامـل إياها، نحو: بالرجل، وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزءٍ

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٦٩ من القسم الأول .

(٢) الكتاب ٣٠٨/٢ بولاق ، وانظر المقتضب ٢٢١/١ هامش (٤)، و٣٧٨/٢، والبديع في علم العربية لابن الأثير (مخطوط) ورقة ١٢/ب .

(٣) ط : هي .

(٤) أي جِيء بها توصلاً إلى النُّطْقِ بالساكن .

منهـا، ولـو كانت على حرفَيْن، لكـان لهـا نوعُ استقـلالٍ، فلم يَتَخَطَّها العاملُ الضعيفُ، وَأَمّا نحو: أَنْ لا تفعلَ وإنْ لا تفعلْ، وبلا مالٍ فَلِجَعْلِهم «لا»، خاصةً، من جميع ماهو على حرفين، كجزء الكلمة، فلذا يقولون اللافرس، واللا إنسان، وأَمّا نحو بهذا، و: «فَبِما رحمةٍ[1]»، فإِنَّ الفاصلَ بين العامل والمعمول، ما لم يغيِّر معنى ما قبله ولا معنى ما بعده، عُدَّ الفصل به كلا فصل، وللامتزاج التام بين اللام وما دخلته، كان نحو: الرجل، مغايراً لرجل حتى جاز تواليهما في قافيتين، ولم يكن إيطاءً[2]؛ وإنما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج، وأَيضاً، دليل التنكير، أي التنوين: على[3] حرف، «فالأَوْلى كون دليل التعريف مثله .

وقـال الخليلُ[4]: «أَلْ» بكمالها: آلةُ التعريفِ، نحو: هل، وقد، استدلالاً بفتـح الهمـزة، وقد سبق العذر عنه، وبأنه يوقف عليها في التذكر، نحو قولك: «أَلِي»، إذا تذكرت ما فيه اللام، كالكتاب، وغيره، وبفصلها من الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار، كالوقف على «قَدْ» في نحو قوله[5]:

---

(١) آل عمران / ١٥٩، والآية بتمامها: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴾.

(٢) «الإيطاء أن تتكرَّر القافية في قصيدةٍ واحدة؛ بمعنى واحد، كالرَّجْل والرَّجْل. فإن كان لمعنيين لم يكن إيطاء، نحو: رجل نكرة، والرجل معرفة، وذهب بمعنى الفعل وذهب بمعنى الجوهر.
وأصل الإيطاء: أن يطأ الإنسان في طريقه على أثر وطءٍ، فَيُعيدَ الوطء على ذلك الموضع. فكذلك إعادة القافية، وهو من هذا. . .».
[الوافي في العروض والقوافي، صَنْعَة الخطيب التبريزي، تحقيق عمر يحيى ود. قباوة، دار الفكر، دمشق ط ٣ ص ٢٤٢]. وانظر المعيار في أوزان الأشعار ص١٢٧. ومختصر القوافي ص٣٢، ٣٣.

(٣) في د، بعد قوله: «دليل التنكير»: «الذي هو ضِدّ التعريف على حرف، وهو النون، فالأولى. . .».

(٤) سيبويه ٢/٦٤، ٢٧٢ بولاق، والتسهيل ص٤٢.

(٥) النابغة الذُّبياني (ديوانه ٣٠ ط. شكري فيصل، بيروت سنة ١٩٦٨م)؛ وفيه أَفِدَ بدل أزف.
وهو في: الخزانة ١٩٧/٧ هارون، الأُزْهِيَّة ٢١١، ابن يعيش ١١٨/٨، رصف المباني ٧٢، الخصائص ٣٦١/٢. وأزف مِنْ باب فَرِحَ، أي: دَنَا. الشاهد فيه أنّ (قد) كلمة مستقلة يصلح الوقف عليها.

٥٢٥ أَزِفَ الترحُّلُ[١] غيرَ أَنَّ رِكابَنَا * لَمَّا تَزُلْ برحالنا وكَأَنْ قَدِ

وذلك قوله[٢]

٥٢٦ يا خليليَّ اربَعا واستخبِرا الْـ * منزلَ الدارسَ عن أهل الحِلالِ

وإنما حُذِفَ عنده، همزةُ القطع في الدَّرْجِ لِكَثْرة الاستعمالِ.

وذكـر المبـرد في كتابه[٣] «الشافي»، أَنَّ حَرْفَ التعريفِ[٤]: الهمزةُ المفتوحةُ وحدَها، وإنما ضُمَّ إليها[٥] اللام لِئَلَّا يشتبه التعريف بالاستفهام.

وفي لغة حِمْيَر، ونَفَرٍ من طيّىء: إبدال الميم من لام التعريف، كما روى النَّمِرُ ابنُ تَوْلَبٍ عنه صلى الله عليه وسلم: «ليس مِن امبرِ امصيامُ في امسفر»[٦].

ولَام العهد: التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره، أي لقيه وأدركه، يقـال: عهدت فلاناً أي أدركته، وعهدُه إمَّا بِجَرْيِ[٧] ذكره مقدَّماً، كما في قوله

---

(١) ط: الترجل.

(٢) عَبيد بن الأَبرص (ديوانه ٥٨، تحقيق شارل ليل، لندن سنة ١٩١٣م). وهو في: الخزانة ٧/٢٠٥ هارون، الخصائص ٢/٢٥٥، المنصف ١/٦٦. و«الحِلال» ـ بكسر الحاء ـ جماعة البيوت، أو مِئة بيت، أو جمع حالٍّ بمعنى نازل.

الشاهد فيه أن الشاعر إذا اضطّر فصل (ال) من الكلمة كما تفصل قد، ويصلح الوقف عليها.

(٣) د، ط: كتاب.

(٤) انظر المقتضب ١/٢٢١ هامش (٤)، الطبعة الأخيرة، ١/٨٣، ٢/٩٠، ٩٤.

(٥) ط: ضم اللام إليها.

(٦) هذا اللفظ في مُسْنَدِ أحمدَ ٥/٤٢٤ عن كعب بن عاصم الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وهو بأل التعريف في البخاري ٣/٣٠، ومُسلِم ٣/١٤٢، وأَبي داو د ١/٥٦١ عن جابر، وابن ماجَهْ ١/٥٣٢ عن ابن عُمَرَ.

والحديث في الأحاجي ٤٥، وشرح عُمدة الحافظ ص٩٧، والمُمتع ١/٣٩٤، وابن يعيش ٩/٢٠ و١٠/٣٣.

(٧) ط: يجري.

تعالى: ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾[1] ، أَوْ بعلم المخاطب به قبل الذكر، بلا جَرْي ذكره نحو قولك: خرج الأميرُ ، أوِ القاضي ، إذا لم يكن في البلد إلّا قاضٍ واحدٌ مشهورٌ ، أَوْ أَميرٌ واحدٌ .

وقد تُزاد[2] اللام في العَلَم كقوله[3]

٥٢٧ أَمَا ودماءٍ فائراتٍ تخالها * على قُنَّةِ العُزَّى وبالنَّسْر عَنْدَمَا

على ما يَجِيءُ ، وفي الحال نحو : الجمَّاء الغفير، وفي التمييز، نحو: الأحدَ عَشَرَ الدِّرْهَم ، على قُبْحٍ ، كما يأتي في باب العدد، وقد تكون الزائدةُ لازمةً، كما في «الذي[4]» ومتصرفاته .

ويكـون الـلام، عنـد الكـوفيين، عوضاً من الضمير ، نحو: برجل[5] حسن الوجهُ، أي وجهُه، وعند البصريين، لا يعوض اللام من الضمير، في كل موضع شرط فيه الضمير، كالصلة والصفـة إذا كانت جملة والخبر المشتق، ويجوز في غيره، كقوله[6]:

---

(١) المُزَّمِّل/ ١٥ ، ١٦ ، ونَصُّ الآيتين: ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴾

(٢) ط : يزاد .

(٣) هو عمرو بن عبدالجِنّ . الخزانة ٧/٢١٤ ، ٢١٦ وفيه

أما والدماء المائرات تخالها * على قنَّة العُزَّى وبالنسْر عَنْدَما

وهو في: الأمالي الشجرية ١/١٥٤، و ٢/٣٤١، والإنصاف ٣١٨ [ط. السعادة سنة ١٣٨٠هـ]، وكتاب الاختيارَيْن ص ٧٢٤، والمنصف ٣/١٣٤؛ وفيه: «وأنشدنا أبوعلي :

أما ودماءٍ لاتزال كأنها * على قُنَّة العُزَّى وبِالنَّسْرْ عَنْدَما

فالألف واللام في (النسر) بمنزلتها في اللات والعُزَّى». ونَسْر : الصنم الذي كان قوم نوحٍ يعبُدونه .
الشاهد فيه أنّ لامَ التعريفِ قد تُزاد في العَلَم .

(٤) في المغني ص٧٧: «أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة أل عن الضمير المضاف إليه. . .»

(٥) في م: «في نحو : مررت برجل . . . ». (٦) سبق تخريجه ص ٩٠٣ من القسم الأول.

لِحافي لِحافُ الضَّيْفِ والـبُرْدُ بُرْدُهُ ✱ ولم يُلْهِني عنـه[1] غزالٌ مُقَنَّـعُ ٢٩٣

وقـال الكـوفيون : قد يكـون الـلامُ للتعـظيم، كما في «الله» وفي الأعلام، ولا يعرفها البصريون .

واللام في وصف اسم الإشارة، ووصف المنادى، نحو: هذا الرجل، ويا أيها الرجل: لتعريف الحاضر بالإشارة (١٧١ أ) إليه، وهي في غير هذين الموضِعَيْنِ لتعريف الغائب، نحو : ضرب الرجل .

ويَعرض للام العهدية : الغلبة، كالصَّعِق[2]، والبيت كما نذكر في الَأعلام .

قولـه : «والنـداء»، نحو : يا رجل، ومن لم يعده من النحويين في المعارف فلكونه فَرْعَ المضمرات، لأن تعرفه، لوقوعه موقع كاف الخطاب ، كما مَرَّ في باب النداء .

قولـه : «والمضـاف إلى أحـدها معنى»، احتراز عن الإضافة اللفظية، وإنما يتعرف بالإضافة المعنوية: ما ليس من الأسماء المتوغلة في الإبهام، كغير، ومثل، وشِبه، على ما مَرَّ في باب[3] الإضافة.

---

(١) من م.

(٢) هو خويلد بن نفيل، مات بصاعقة، أو أنه كان يسمع الصوت القوي فيصعق، أي يغشى عليه، فلقب بذلك. [شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٩ هامش (٢)].

(٣) ط : ساقطة.

[تفصيل الكلام على المعارف]

قولُهُ : العلم[1] ما وُضِعَ لشيءٍ بعينه غير متناول غيره بوضع واحد» .

قولُه : «غير متناول غيره» يخرج سائر المعارف ، لتناولها بالوضع أيَّ معيَّن كان ، بخلاف العلَمَ على ماتقدم .

قولُهُ : «بـوضع واحد»، متعلق بمتناول، أي لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد، بل إن تناول، كما في الأعلام المشتركة، فإنما يتناوله بوضع آخر، أي بتسمية أخرى، لا بالتسمية الأولى، كما إذا سُمِّي شخص بزيد ، ثم يُسَمَّى به شخص آخر، فإنه وإن كان متناولاً بالوضع لمعينين، لكن تناوله المعيَّن الثاني بوضع آخر غير الوضع الأول، بخلاف سائر المعارف، كما تبيَّن، فإنما ذكر قوله: «بوضع واحد»، لِئَلّا تخرج الأعلام المشتركة عن حَدِّ العَلَم .

ولا يخرج عَلَم الجنس نحو: أسامة عن هذا الحد، على ما ذكر[2] المصنف[3]، وذلـك أنه قال: أعلام الأجناس وُضِعَت أعلاماً للحقائق الذهنية المتعقَّلة[4] كما أشير بالـلام في نحو: اشترِ اللحم ، إلى الحقيقة الذهنية، فكلٌّ واحد من هذه الأعلام موضوعٌ لحقيقة في الذهن متحدة، فهو، إذن، غير متناول غيرها وضعاً، وإذا أُطلق على فَرْدٍ من الأفـراد الخارجية، نحو: هذا أسامة مُقْبلًا، فليس ذلك بالـوضـع، بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقةَ كل كلي عقلي لجزئياته الخارجة، نحو قولهم: الإنسانُ حيوانٌ ناطِقٌ، فلفظ أسد، مثلاً، موضوعٌ

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٨٣ ، والفوائد الضيائية ٢/١٥٣ .
(٢) ط : ذكره .
(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/٨٤.
(٤) ط : المتعلقة ، وهذا خطأ .

حقيقةً لكل فرد من أفراد الجنس في الخارج، على وجه التشريك، وأسامة، موضوعٌ للحقيقة الذهنية حقيقة، فإطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة، ولم يصرح المصنف بكونه مجازاً، ولابد من كونه مجازاً في الفرد الخارجي، إذ ليس موضوعاً له على ما اختار، وقال: إنَّ الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي لمطابقتها له كالمتواطئين .

قالَ الأَندلسُّي، فلا تقول في أسد معيَّن في الخارج: أُسامة، كما تقول: الأسد[1]: لأنَّ المطابق للحقيقة الذهنية في الخارج ليس إلَّا شيئاً من هذا الجنس مطلقاً، لا واحداً معيناً محصور الأوصاف المعرِّفة .

وكذا ينبغي، عنده، أَلَّا يقعَ أُسامة على الجنس المستغرق خارجاً، فلا يقال: إنَّ أُسامة كذا، إلَّا الأسد الفُلاني؛ لأنَّ الحقيقةَ الذهنيةَ ليس فيها معنى الاستغراقِ كما أنه ليس فيها التعيين .

والحاملُ للنحاة على هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعَلَم الجنس: أنهم رأَوْا نحو أسامة، وثعالة، وأبي الحُصَيْن[2]، وأُمِّ عامر[3]، وأُوَيْس[4]: لها حكم الأعلام[5] لفظاً من منع صرف أسامة، وترك إدخال اللام على نحو أُوَيْس، وإضافة أب وأم، وابن وبنت إلى غيرها، كما في الكُنَى في أعلام الأناسيّ، وتَجيء عنها الأحوال، وتوصف بالمعارف، ومع هذا كله، تطلق على المنكَّر، بخلاف نحو: أسد، وذئب، وضَبُع، فإنّ ذلك لا يجري مَجرى الأعلامِ في الأحكام المذكورة .

---

(١) انظر سيبويه ١/٢٦٣ بولاق .

(٢) ط : وأبا الحصين .

(٣) كنية الضَّبُع .

(٤) ط : وأويسا ، وهو علم جنس للذئب وهو بصيغة المصغَّر .

(٥) انظر سيبويه ١/٢٦٣ بولاق .

وأقول : إذا كان لنا تأنيث لفظيٌّ ، كغرفة ، وبُشرى ، وصحراء ؛ ونسبة لفظية ، نحو: كرسيّ ، فلا بأس أن يكون لنا تعريفٌ لفظيٌّ ، إمّا باللام ، كما ذكرنا قَبْلُ ، وإمّا بالعَلَمية ، كما في أسامة ، وثعالة .

ثم نقول: هذه الأعلامُ اللفظيةُ ، وضعوها لغير الأناسيّ ، من الطير والوحوش ، وأحناش الأرض ، والمعاني ، فوضعوا لبعضها اسماً وكُنيةً ، نحو: أسامة ، وأبي[1] الحارث ، في الأسد[2] ، ولبعِضها اسماً بلا كُنيةٍ ، كَقُثَم للضِّبْعَان ، ولبعضِها كُنية بلا اسم نحو: أبي براقش[3] ، ثم ، بعضها مما لا اسمَ جنسٍ له ، نحو: ابن مُقْرِض[4] ، وحمار قَبَّانٍ[5] .

وفي أكثر أمثال هذه الأعلام لمحوا معنىً يناسب المسمَّى بها ، كحضاجر ، لعظم بطنها ، وابن دأية ، لوقوعه على دأية البعير ، ونحو ذلك .

وقالوا في المعاني : للمنية : شَعوب ، وأم قَشْعَم ، وللمبَّرة : بَرَّة ، ولِلْكُلِّيَّة : زَوْبَر ، وللغَدْر : كَيْسان .

وقالوا في الأوقات : غدوة ، وبكرة .

---

(١) ط : وأبو الحارث .

(٢) م ، د : للأســـد .

(٣) «أبوبراقش : طائر يتلون ألواناً شبيهٌ بالقنفد ، أعلى ريشه أغبر ، وأوسطه أحمر ، وأسفله أسود ، فإذا انتفش تغير لونه ألواناً شتى . . . » لسان العرب/ برقش/ ١ /١٩٩ طبعة الخياط .

(٤) «ابن مُقْرِض : دُوَيْبَّة تقتل الحمام» اللسان/ قرض/ ٣ /٦٠ طبعة الخياط .

(٥) «حمار قَبَّان : دُوَيْبَّة معروفة ، وقَبَّان هو فَعْلان وليس بِفَعَّال ، والدليل امتناعه من الصرف بدليل قول الراجز:

يا عجبا لقد رأيت عجبا * حمارَ قَبَّانَ يسوق أرنبا

ولو كان فَعَّالاً لا نصرف . اللسان/ قبن/ ٣ /١٥ طبعة الخياط هذا ما جاء في اللسان .

وقال الشيخ عضيمة ـ رحمه الله ـ : «قَبَّان : يرجع إلى القبب ، وهو الضمور ، أو إلى القبن ، وهو الذهاب في الأرض ، وهما اشتقاقان واضحان ؛ لجواز صرفه ومنعه من الصرف» المغني في تصريف الأفعال ص٨٩ . وانظر شرح الشافية للرضي ٢ /٣٤٤ ، ٣٧٦ وابن يعيش ٩ /١٥٩ .

قالـوا: ومنـه: سبحـان، علَم التسبيح، ولا دليلَ على علميتـه، لأنـه أكثـر ما يستعمـل: مضافاً، فلا يكون علماً، وإذا قطع عن الإضافة فقد جاء منوناً في الشعر، كقوله[1]:

سبحانه ثم سبحاناً نَعوذُ به * وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ[2] ٢٣٤

وقد جاء باللام كقولِه[3]:

٥٢٨ سبحانك اللهمَّ ذا السُّبحان

قالوا : دليل علميته قوله[4]

أقول لما جاءني[5] فخرُهُ * سبحانَ مِن علقمةَ الفاخِرِ ٣٢٥

ولا مَنْـعَ مِنْ أَنْ يُقالَ: حَذَفَ المضافَ إليه، وهو مُرادٌ للعِلم به، فأبقى على حاله، مراعاةً لأغلب أحواله، أعني التجرُّدَ عن التنوين، كقوله[6]:

خالط من سلمى خياشيم وَفَا

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٣٤ من القسم الأول .

(٢) د : والحمد :

(٣) راجزٌ من أهل اليمن، أنشده ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/٥٢، قال في نظمها:

سُبحانَ في غير اختيار أُفردا * مُلابِسَ التنوين أو مجــرَّدا
وشــذَّ قــول راجــزٍ ربَّانـي * سبحانك اللهمَّ ذا السُّبحانِ

لم أهتدِ إلى قائله، وهو في : الخزانة ٧/٢٤٣ هارون، الأمالي الشجرية ١/٣٤٨، معجم شواهد العربية ٢/٥٥٣، معجم شواهد النحو الشعرية ص ٢٣٧ + ٧٧٠ برقم ٣٦٨٧.

و «ذا» بمعنى صاحب ، منصوب؛ لأنه تابع لـ «اللهمّ» على المحل .

الشاهد فيه أنّ (سبحان) جاء معرَّفاً باللام، فلا يكون علما، فلا يأتي فيه مازعمه بعضهم من أنه علمٌ ولو أضيف .

(٤) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٧٧٦

(٥) ليس في الأصل ، وهو في م .

(٦) رجــز للعجــاج (ديوانــه ٤٩٢ د . عزة حسن). وقبله: حتى تنــاهى في صهــاريج الصفـا. المخصَّص ١/١٣٦ ـ ١٣٨، ابن يعيش ٦/٨٩، الخزانة ٧/٢٤٦ هارون، المسائل العسكريات ص٦٦، البغداديات ١٥٦، ١٦٠، ٣٨٥ .

والخياشيم: جمع خَيْشُوم، وهو أقصى الأنف .

الشاهد في (وَفَا) حيث جاء على قول مَنْ لم يُبدلْ من التنوين الألِفَ في النصب في عدم إبدال التنوين ألفاً كالجر والرفع .

أو على أنّ أصلَ (وفا): وفاها، حذف المضاف إليه، وبقي المضاف على حاله.

(١٧١ ب) وأما : أَوْلى لك، فهو عَلَمٌ للوعيد[١]، فأولى : مبتدأ، ولك : خبرُه، والدليلُ على أنه ليس بأفعل تفضيل، ولا أفعل فعلاء، وأنه عَلَم : ماحكى أبوزيد، من قولهم أولاة الآن، وهاه[٢] الآن، إذا أوعدوا، فدخول تاء التأنيث دالٌّ على أنه ليس أفعل التفضيل ولا أفعل فعلاء، بل هو مثل : أرمل وأرملة وأَضحاة[٣]، وأَولاة، أيضاً، علم، فمن ثمة لم ينصرف، وهو مِنْ وَلِيَهُ الشر، أي : قَرِبَهُ، وليس أَوْلى، اسم فعلٍ أيضاً، بدليل أولاة في تأنيثه، بالرفع، والآن : خبر أولاة، أي الشر القريب الآن، وأَمَّا هاه، الآن، فالزمان متعلق باسم الفعل، كذا قال أبوعلي .

فَتَجُّردُ أَوْلى، من التنوين، للعلمية والوزن، وقَبولُه التاءَ لا يَضُرُّ الوزنَ، لأنّ ذلك[٤] في علم آخر، فهو كما لو سميت بأرمل، وأرملة، فكلاهما ممتنعان من الصرف؛ إذ كُلُّ عَلَمٍ موضوعٌ وَضْعاً مستأنفاً .

واعلم أَنَّ العَلَمية وإن كانت لفظية، إلّا أنها لـمّا مَنَعتِ الاسمَ تنوينَ التنكير صار لفظ أسامة وثعالة ونحوهما، كالأسد والثعلب، إذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي، فكما أن مثل ذلك من المعرّف باللام، يحمل على الاستغراق إلّا مع القرينة المخصصة، فكذا مثل هذا العَلَم، يقال : أسامة خير من ثعالة أي كُلُّ واحدٍ من أفراد هذا الجنس، خيرٌ من كل واحد من أفراد هذا الجنس من حيث الجنسيةُ المَحْضَةُ، قالَ[٥] :

---

(١) «قولهم أَوْلى لك : تهديدٌ ووعيد، قال الأصمعي : معناه قاربه ما يهلكه، أي نزل به وأنشد :

فعادى بين حادثتين منها * وأَوْلى أن يزيدَ على الثلاث

أي قارب أن يزيد. قال ثعلب : لم يقل أحد في أولى أحسن مما قاله الأصمعي». [حاشية الشريف الجُرجاني من المطبوع ٢/١٣٣]

(٢) موضوع الحديث عن أولاة ، وكلمة هاه ، مما ذكره الأنصاري ، وهي أيضاً كلمة تهديد، وقد أوردهما معاً أبوالفتح في الخصائص ٣/٤٤.

(٣) ط : أصحاة .

(٤) د ، ط : ذاك .

(٥) سبق تخريج البيت.

ولأنت أشجع[1] من أُسامة إذْ * دُعِيَتْ نَزَالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ

فَيصِحُّ الاستثناء من مثله، كما صَحَّ في قوله تعالى: «﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾[2]، تقـول: أسامة يفرس الإنسان إلّا الداجن منه[3]، والقرينة المخصصـة، نحـو: لقيت أسامة، فحالُ هذه الأعلام كحال ذي اللامِ المفيدة للتعـريف اللفظي إذا كان ذو اللام مفرداً مجرداً عن علامة الوحدة والتثنية نحو: الضرب، واللحم، والسوق، وقد عَرَفْتَ حُكْمَهُ .

وقد[4] أَجرى النُّحاةُ في اصطلاحهم، من غير أَنْ يقع ذلك في كلام العرب: الأمثلةَ التي يوزن بها، إذا عُبِّر عن موزوناتها: مُجرى الأعلامِ إذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكـرات، ككل، ورُبَّ، على ما يَجِيءُ، فقالوا: فعلانُ الذي مؤنثه فعلانة منصرف، فوصفوها بالمعرفة، ونصبوا عنها الحال كقولهم: لا يَنْصَرِفُ أفعلُ صِفةً، ومنعوا الصرفَ منها ما جامع العلميةَ فيه سببٌ[5] آخر، كتاءِ التأنيث، نحو: فاعلة، أو وزنِ الفعل المعتبر، كأفعل، أو الألفِ والنون المزيدتَيْنِ، كفعلان، أو الألف الزائدة المقصورة، لا للتأنيث .

وإذا نُكِّـرَتْ هذه كُلُّها بدخول كل، أو رُبَّ، أَوْ مِن الاستغراقية أو غيرها من علامـات التنكير: انصـرفت، نحو: كل فعلانٍ حاله كذا . . وإن كان على وزن أقصى الجموع أو مع ألف التأنيث، لم ينصرف معرفة، ونكرة، فإن صلحت الألف للتـأنيث ولغيره، نحـو: كل فَعلى، ينقلب ألفـه في التثنيةِ ياءً، فإنـه يجـوز فيه

---

(١) ط : أجرأ .

(٢) العصر / ٢ ، ٣، ونصُّ الآيتين: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ﴾.

(٣) ط : منها .

(٤) انظر المقتضب ٣/٣٨٣ و ٣٨٥ .

(٥) د : سبباً ، وهذا خطأ.

الاعتباران: إن جعلت ألفه للتأنيث لم تَصْرِفْهُ، وإن جعلتها لغيره، صرفتَه، لتنكيره بدخول «كل»، وذلك لأن نحو أَرْطَىٰ وسَلْمَىٰ، داخلان في «فَعْلَىٰ».

فهذه الأوزانُ: يُقْصَدُ بها استغراقُ الجنس؛ لأن معنى قولك: فعلان الذي مؤنثه فَعلى: غير منصرف: كل واحد من أفراد هذا الجنس حتى يستغرقَهُ، كما أن معنى قَوْلِكَ: تمرةٌ خيرٌ من جَرادة، ورجلٌ خيرٌ مِن إمرأة، ذلك.

وإنما عدَّ الأول من الأعلام دون الثاني، بدليل صرف: تمرة، وجرادة، لأنهم رأَوا بعضَه منقولاً كالأعلام، مِن مدلولٍ إلى آخر، فإنَّ «أفعل» مثلاً، وضع لغةً، للزائد في الفعل على آخر، فهو، من الفعل، كأكبر من الكبر، ثم عبَّر به عن كل لفظٍ أولُه همزةٌ مزَيدةٌ مفتوحةٌ، وثانيه فاءٌ ساكنةٌ بعدَها عينٌ مفتوحةٌ، بعدَها لامٌ، وبعضَـه مرتجلاً كارتجالِ الأعلام، نحو قولك: فَعْلَلَةٌ التي هي مصدر الرباعي حُكْمُها كذا، فإنّ «فعللة» لا معنى لها لُغَةً.

وقـوَّى هذا الـوجـه المجـوِّز لإلحـاقهـا بالأعـلام: أنهم رأَوْها إذا عَبَّرت عن موزوناتها: لم تقع على فرد مشاعٍ منها، كما تقع النكرات، فَبَعُدَتْ مِن النكرات لفظاً ومعنىً.

فإنْ قُلْتَ: فَلِمَ جعلوا هذه الكناياتِ من قِسم الأَعلام، دون الأوزانِ التي يُكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات، كما تقول: مررت برجل فاعل، أي عاقل، أو جاهل، على حَسَبِ القرينة القائمة على المعنى المراد؟

قُلْتُ: لأنها لمّا كانت دالَّةً على لفظةٍ معيَّنةٍ لها معنى معيَّن، والمراد من لفظة الكنـاية ذلـك المعنى بتوسط إشعاره بذلك اللفظ الذي هو صريحٌ فيه: صارت كمـوزوناتها دالَّة على المعنى الجنسيّ، فكأن لفظ الكناية منقولٌ من جنس إلى جنس آخـرَ، أو مرتجل لجنس، فلم يصلح أن يجعل علماً، بخلاف الأول فإن

المراد منه: موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسي، ومن ثَمَّ[1] قال الخليلُ[2]: لما سأله سيبويه عن قولهم: كل أفعل، إذا كان صفةً لا ينصرف: كيف تصرف «أفعل» (١٧٢أ) وقد قلتَ لا ينَصرف؟ فقال: أفعل ههنا ليس بوصفٍ، وإنما زعمتُ أَنَّ ما كان على هذا المثال وكان وصفاً: لا يَنصرِف.

وكما أَنَّ «أفعل» في هذا الكلام، ليس بوصفٍ: ليس بِعَلَمٍ أيضاً، لدخول لفظِ «كل» المختصِّ بالنكرات عليه، ففي «أفعل» ههنا وَزْنُ الفعلِ فقط بلا وَصْفٍ ولا عَلَمِيَّةٍ.

وإن كان موزونُ هذه الأوزانِ معها، كما تقول: وزن إِصْبَع: إِفْعَل، فالأَوْلَى والأكثرُ أنه لا يَجري مَجرىٰ الأعلامِ، فيصرف «إفعل» إذ كان الأول أعني الذي عُبِّر به من لفظ موزونه إنما أُجرِيَ مُجْرَىٰ الأعلامِ لكونه كالعَلَم منقولاً إلى مدلولٍ آخَرَ، أعني الموزون أو مرتجلاً له، و«أفعل» في قولك: وزن إصبع: إفعل، ليس عبارةً عن الموزون بل عن الوزن فقط[3] أي: وزن أصبع: هذا الوزن لا هذا الموزون، فعلى هذا كان القياس أن نقول: وزن طَلْحَة: فَعْلَة بالتنوين. في الوزن، إذ ليس فيه العَلَمية؛ إلّا أنه حذف منه التنوين ليقابل موزونه في التجرُّدِ من التنوين ولم يُحْذَفْ لِمَنْعِ الصَّرْفِ.

والزَّمَخشريُّ[4] جعل هذا القِسْمَ، أيضاً، عَلَماً، وهو الحَقُّ، فيقول: وزن إِصبع: إِفعل بحذف التنوين، قال المصنِّفُ: إنما ذهب إليه إجراءً له مُجرى أُسامة إذا أطلقتها على واحد من الآساد، فإنك تُجريه مُجرى الأَعلامِ، كما كان في هذا الجنس عَلَماً نحو قولك: أُسامةُ خيرٌ من ثعالة، فكذا يَجري الوزن ههنا مَجرى الجنسِ، أعني الذي ليس معه الموزون: نحو أَفْعَلُ حُكْمُهُ كذا.

---

(١) ط: ثمــة.

(٢) سيبويه ٢/٦ بولاق، والهمع ١/٧٣.

(٣) ط: ساقطة.

(٤) ابن يعيش ١/٣٩.

وهذا القياسُ الذي ذكره فيه نَظَرٌ؛ لأنَّ مِثْلَ هذا الوزنِ إذا لم يكن معه الموزونُ فمعناه الموزون، وإذا كان معه الموزون «فبمعنى[1] الوزن»، إذ معنى: وزن إصبع إفعل، وزن إصبع هذا الوزن المعيَّن، فليس في الحالين كأسامة في حاليه، أي كونه جنساً وكونه فرداً من أفراده، فإنه في الحالَيْنِ بمعنى.

وأيضاً، ليس تعريفُ أُسامةَ لِكَوْنِهِ عَلَماً لماهية معيَّنة، كما ادَّعى، وليس أسامة المراد به واحد من الجنس مجازاً عنها محمولاً عليها في العلمية، كما بَيَّنَّا، بل تعريفه في الحالَيْنِ لفظيٌّ، سواء كان جنساً، أو فرداً مشاعاً، وليس قياسياً فيقاس عليه.

والأَوْلى أن يُقَالَ: إنما ذهب إليه؛ لِكَونه منقولاً من معنىً إلى معنىً آخر، هو الوزن أو مرتجلاً له، ومع إجرائه، لمثل هذا، مُجرى الأعلام بنون نحو: مُفاعَلَة، نحو قولك: ضارَبَ يُضارِبُ مُضَارَبَةً: على وزن فاعَلَ يُفَاعِلُ مُفاعَلَةً، وهو تنوينُ المقابلةِ، عنده، لا تنوينُ الصَّرْفِ.

والقسم الذي هو كنايةٌ عن موزونه فقط مع اعتبار معناه: حُكْمُهُ عند سيبويه في الصرف وتركه: حكم الموزون، قال[2] المتنبي:

كَأَنَّ فَعْلَةَ لم تملأ مواكبها * ديار بكر ولم[3] تخلع ولم تَهَبِ

فمنعه الصرف؛ لأنّ موزونه: خَوْلَة، وتقول: مررت برجلٍ أَفعل، أي أحمق.

(١) ط: «معناه الموزون».

(٢) في د: «قال أبوالطيب المتنبي»، وقد سبق تخريج البيت.

(٣) من م.

وقال المازني[1]: ليس في فَعْلة، علميَّة، ولا في أَفْعَل معنى الوصفِ .

فهو، إذَنْ، يَنظر إلى لفظ الكناية، لا إلى الموزون المكنى عنه، فلا يصرف نحو: فَعْلَى وَمَفاعِل، لاشتمالهما على سبب منع الصرف، ويصرف نحو: مررت برجلٍ أفعل أي أحمق، وفَعْلَة، أي حَمْزَة .

ومذهب سيبويه[2] هو الحَقُّ، إذ معناه معنى الموزون، والكناية عن العَلَم جارية في اللفظ مَجراه، بدليل ترك إدخالهم اللامَ على فلان، وفلانة، ومنعهم صرفَ فلانة، كما يَجيءُ .

وأَمَّا إن أردت بالأوزان أوزانَ الفعل، فَحُكْمُها حُكْمُ موزوناتها ، حركةً وسُكوناً، وتجرُّداً عن التنوين، كان الموزونُ معها أَوْ، لا ، نحو قولك: افْعَلْ : أمر ، واستفعلَ: حكمه كذا، وضَارَبَ يُضَارِبُ، على وزن فَاعَل يُفَاعِل إشعارًا بكونه مُرادًا به الفعل الذي لاحَظَّ له، لا في الصرف، ولا في تركه، أو مُراداً به وزن الفعل، لكنه مع ذلك علَم لوصفه بالمعرفة، كقولِكَ: افْعَلْ الذي همزتُه مكسورةٌ: أَمْرٌ للمخاطَبِ .

فجملة الكلام: أَنَّ الأوزانَ: إما أن يراد بها الموزونات أَوْ، لا ، والأول إن كان وزن فِعل فحكمه في جميع الأشياء حكم موزونه مع كونه علَماً.

وإن كان وزن الاسم، فإن كان كنايةً عن موزونه؛ ومعناه: معناه فليس بعلَمٍ ، إلّا إذا كان كناية عن العلم نحو قولِه[3]:

كَأَنَّ فَعْلَةَ لم تملأ مواكبها . . . . البيت

---

(1) الخصائص ١٩٩/١ ، والهمع ٧٣/١ .

(2) الكتاب ٦/٢ بولاق .

(3) المتنبي . والبيت بتمامه :

كَأَنَّ فعلة لم تملأ مواكبها * ديار بكرٍ ولم تخلع ولم تَهَبِ

(ديوانه ٨٨/١) وقد تقدَّمَ البيت.

وفي جَرْيِهِ مَجرى موزونه في الصرف وعدمه خلافٌ بين سيبويه[1] والمازني[2]، وإن لم يكن معناه معنى الموزون، بل المُرادُ لفظُ الموزونِ فقط، فالكُلُّ أعلام، لا ينَصرف، إذا انضم إلى العلمية سببٌ آخَرُ، وإن نكّرته فَحُكْمُهُ حُكْمُ النكراتِ في الصرف وتركهِ، وإن لم يُرَدْ بها الموزونات بل[3] أريد الأوزان فهي أعلام وفاقاً لِجارالله[4] العلاّمة .

وقال ابنُ جِنّي، في سر الصناعة، وكذا في بعض نُسَخِ المُفَصَّل[5] ما معناه: إنَّ الأعداد إذا قصد بها مطلق العدد، لا المعدود، كانت أعلاماً، فلا تنصرف إذا انضم إلى العلمية سببٌ آخَرُ، كقولك: ستةُ ضعف ثلاثة، غيرَ منصرفين، ومائةُ ضعف خمسين .

قالَ المصنِّفُ : الظاهر : أَنَّ جارَ اللهِ[6] كان أَثْبَتَهُ، ثم أسقطه لضعفه[7]، قال: ووجه إثباته أن «ستة» مبتدأ فلولا أنه علَم لكنت مبتدئاً بالنكرة من غير تخصيص، [وأيضاً، المراد به: كل ستة، فلولا أنه علَم لكنت مستعملاً مفرداً نكرة في الإيجاب[8]، للعموم].

قالَ: ونِعْمَ ما قال، وَجْهُ ضعفهِ: أنه يؤدي إلى أن تكون أَسماءُ الأجناسِ كلُّها أعلاماً؛ إذ ما من نكرةٍ إلاّ وَيصِحُّ استعمالُها كذلك، نحو: رجلٌ خيرٌ مِن إمرأةٍ، أي

(١) الكتاب ٢/٦ بولاق .

(٢) الخصائص ١/١٩٩.

(٣) بعد قوله : «بل. . .»، في م ، د عبارة أخرى: «بل قصد مجرد الأوزان ، فهي أعلام وفاقاً للزمخشري ، ووقع في بعض نُسَخ المفصل، وكذا في سِرِّ الصناعة لابن جِني ما معناه» .

(٤) أي الزمخشري .

(٥) المفصل ٢١٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٠٧.

(٦) أي الزمخشري.

(٧) في ط : لضعيفه .

(٨) د : ساقطة .

كل رجـل، وذلك جائزٌ في كل نكرةٍ قامت قرينة على (١٧٢ب) أن الحكم غيرُ مختص ببعضٍ من جنسها، فَمُجَوِّزُ الابتداءِ بالنكرة ههنا، كَوْنُها للعموم .

وقـال[1]: جاءت النكـرة غير المبتـدأ، أيضاً، في الإيجاب المستغرق، لكن قليلاً، كقولهِ تعالى: ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ ﴾[2] وقوله: ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴾[3]

واعلم أنه إذا قُصِد بكلمة : ذلك اللفظُ، دون معناها، كقولك: أين: كلمةُ استفهـامٍ ، وضَـرَبَ : فعـلٌ ماضٍ ، فهي علَم، وذلـك لأنّ مِثْلَ هذا: موضوعٌ لشيءٍ بعينه غير متناولٍ غيرَهُ، وهو منقولٌ؛ لأنه نقل من مدلول هو المعنى، إلى مدلول آخر هو اللفظُ.

[العَلَمُ الاتِّفاقي ، ومعنى الغَلَبةِ في الأَعلام]

وقد يكون بعضُ الأعلامِ اتِّفاقياً، أي يصير عَلَماً، لا بِوَضْعِ واضعٍ مُعَيَّنٍ بل لأجل الغَلَبة، وكَثرةِ استعماله في فرد من أفراد جنسه .

ثُمَّ اعْـلَمْ أَنَّ اسمَ الجنسِ إنمــا يطلق على بعض أفــراده المعيَّن : بأداتي التعـريف، وهمـا: الـلامُ والإِضـافة، فالعلم الغالب: إما مضافٌ، أَوْ ذو لام، فالمضـاف نحـو: ابن عباسٍ ، غَلَب بالإضافة، على عبدالله، من بين أخوته، وكذلك : ابنُ عُمَرَ، وغير ذلك، وذو اللام، كالصَّعِق والنَّجْم، واللَّام في الأصل لتعريف العهد، وقد تقدم أَنَّ العَهْدَ قد يكون بِجَرْيِ ذِكر المعهودِ قَبْلُ، وقد يكون بِعِلْم المخاطب به قبل الذكر؛ لِشُهرته، فاللاَّم التي في الأعلام الغالبة من القسم

---

(١) في الأصل ، و ط : «وقد جاءت» ، وقوله: «وقال »من م ، د .
(٢) الانفطار / ٥ ، والآية بتمامها: ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ ﴾.
(٣) الشمس / ٧ .

الثاني، فإنّ[1] معنى النَّجْم، قبل العلمية: الذي هو المشهورُ المعلومُ للسامعين من النجوم، لِكَوْنِ هذا الاسم أَلْيَقَ به من بين أمثاله، وكذا: البيت في بيت الله؛ لأنَّ غيرَهُ كأنه بالنسبة إليه، ليس بيتاً، وكذا: المضاف نحو: ابن عباس[2]؛ لأن التعريفَ الحاصلَ بالإضافة كالتعريف الحاصلِ بلامِ العهدِ، سواءٌ، فلا يقال غلام زيد، إلّا لأَلْيَقِ غِلمانه بهذا الاسم، بكونه أعظَمَهم أَوْ أَخَصَّهم به، وبالجملة: لِأشهرهم بغُلامِيَّتِهِ حتى كَأَنَّ غيرَهُ، ليس غلاماً له بالنسبة إليه.

فالحاصلُ أَنَّ المضافَ، وذا اللام، الغالِبَيْنِ في العلمية، يجب كونهما أشهر فيما غَلَبا فيه، منهما في سائر الأفراد التي شاعا فيها قبل العَلَمية، فإذا صارا عَلَمَيْنِ، اتِّفاقياً، لَزمتِ[3] الإضافة[4] فيما كان مضافاً، فلا يَجوزُ تجريدُه عنها، وأما ذو اللام فالأكثر فيه، أيضاً، لُزومُ اللامِ، وقد يَجوزُ تجريدُه عنها، كما قِيل في النابغة: نابغة، وذلك قليلٌ.

قال سيبويه[5]: يكون «اثنان» عَلَماً لليوم المعيَّن بلا لام، تقول: هذا يوم اثنين، مباركاً فيه[6]، وَرَدَّهُ المبرِّدُ[7]، وقال: هو حالٌ من النكرة، قالَ: ولا يكون عَلَماً إلّا مع اللام لِكَوْنِهِ من الغالبة.

وقد ذكرنا الغوالب بتقاسيمها في باب النداء، فليرجع إليه.

---

(1) د: كان معنى.

(2) د: ابن العباس.

(3) ط: لـزم.

(4) م: بعد قوله: «لزمت الإضافة» مايلي: «في المضاف، فلا يجوز تجريده عن المضاف إليه».

(5) الكتاب ٢/٤٨ بولاق.

(6) في سيبويه ٢/٤٨ بولاق: «أتيتك يوم اثنين مباركاً فيه».

(7) المقتضب ٢/٢٧٥، ٣/٣٨٢.



[تَنكيرُ الأَعـلامِ وأثره]

وقد يُنَكَّرُ العَلَمُ، قليلاً، فإمّا أن يستعمل بعدُ ، على التنكير، نحو: رُبَّ زيدٍ لقيتـه، وقولك، لكل فرعون موسىً، لأن رُبَّ، وكُلَّ، مِن خَواصِّ النكراتِ، أَوْ يُعَرَّف، وذلك بأن يُؤَوَّلَ بواحد من الجماعة المُسَمَّاة به، فيدخل عليه اللام، كقوله[1]:

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مُباركاً * شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهِلُهْ ١١٩

أَوِ الإضافة، نحو قوله[2]:

عَلَا زَيْدُنا يوم النَّقا رأسَ زيدِكم * بأبيضَ ماضي الشفرتَيْنِ يَماني[3] ١١٨

وهي أكثرُ مِنَ اللامِ .

وقد يُضافُ العَلَمُ مع بقاء تعريفه، كما مَرَّ في باب الإضافة، نحو: زيد الخَيْل وأنمار الشاء، ومضر الحمراء، وإن لم يكن اشتراك في العَلَم .

وإذا ثُنِّيَ العَلَمُ أَوْ جُمِعَ، فلابُدَّ من زوال التعريف العلمي؛ لأنَّ هذا التعريفَ إنما كان بسبب وَضْعِ اللفظ على مُعيَّن، والعَلَمُ المُثَنَّى أوِ المجموعُ ليس موضوعاً إلّا في أسماءٍ معدودةٍ، نحو: أبانين، وعمايتين، وعرفات، كما يَجيءُ، فإذا زال التعريف العَلَميُّ، وقد قلنا إنَّ تنكيرَ الأعلامِ قليلٌ، قالَ المصنِّفُ[4]: وَجَبَ جَبْرُ ذلك التعريف الفائتِ بأخصر أداتَيْ التعريف وهي اللامُ، فلا يكون مثنى العلم ومجموعُه إلّا معرَّفين باللام العهدية، كما قُلْنَا في نحو قولك: خَرَجَ القاضي إذا لم يكن في البلد غَيْرُهُ، أَوْ كان أشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ عليه .

---

(١) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٤٣٥ .

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٤٣٥ .

(٣) ط : يمان .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١٠٢/١ .

وابن يعيش[1]: لا يُوجِبُ جَبْرَ التعريفِ الفائتِ من المثنى والمجموع، بل يُجيزُ تنكيرَهما ووصفَهما بالنكرة، والاستقراءُ يُقَوِّي ما ذهب إليه المصنِّفُ، مع القياس، [وأُجريَ مُجرى العَلَم الحقيقي: العَلَمُ اللفظي، فقيل في تَثْنِيَةِ أُسامة وجمعِه: الأسامتان والأُسامات][2].

فَإنْ قِيلَ: فعلى ما قررت: تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه، وتنكيرهُ قليلٌ، مخالفٌ للقياس، فوجب قِلَّتُهما أيضاً، وليس كذلك.

قيل: العَلَم واقعٌ في كلامهم كثيراً، فلو لم يثنّوه ولم يَجمعوه لأدَّى إلى مثل ما كرهوه مِنْ مِثْل: جاءني رَجُلٌ ورَجُلٌ وَرَجُلٌ، ولما علموا أنهم إذا ثَنَّوْهُ وجمعوه أَدَّى إلى تنكيره الـذي هو قليلٌ مُخالِفٌ للقياس، قصدوا إلى تثنيته وجمعه على وجهٍ يُراعى فيه ماينـدفـع به ذلـك فَجَبَرُوا التعريف الزائل بإلزامه اللاَم لزومَ التعريفِ العلمي له، فكان فيه توفيرُ الأمرين جميعاً: الخلاصُ من التكرير الشنيعِ، وحِفْظُ العلم من التنكيرِ بتعريفٍ آخرَ، وإنْ كان التعريفان (١٧٣أ) مُتغايِرَيْنِ، لكنّه غايةُ المجهودِ.

وقد جاء بعضُ المثنى والمجموع غيرَ مَجبورٍ باللام، وذلك في أشياءَ مشتركةٍ في الأسمـاء لازمٍ تصـاحبهـا، كَأَبـانَيْن لجبلين متقابلين، يُقال لأحدهما: أَبان الريَّان، لِكَثرة الماءِ فيه وللآخرِ: أَبان العطشان لِقِلَّةِ الماءِ فيه، وكذا: عِمايتان، جبلان متقابلان لِهُذَيْلٍ متقاربان اسم كل منهما عماية، وكذا: جُمَادَيَان[3]

---

(١) شرح المفصل ١/٤٦ .

(٢) ليس في الأصل، وهو من م، و ط .

(٣) مُثَنَّى جُمَادى، . وهذا شهرٌ مؤنثٌ.

«قال الفَراء: والشهورُ كلُها مُذَكَّرةٌ، تقول: هذا شهر كذا، إلاّ «جُمادَيَيْن» فإنهما مؤنثان؛ لأنَّ «جُمادى» على بنية «فُعَـالى»، و«فُعَالى» لا تكون إلاّ للمؤنث. تقول: هذه جُمادى الأولى، وهذه جُمادى الآخرة...». [الأيام والليالي والشهور، للفراء، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المِصري، ودار الكتاب اللبناني، ط٢ سنة ١٩٨٠م ص٤٢]. وانظر شرحَ الشافية ١/٢٥٧ .

وإنما جازَ تجريدُ هذه الأسماءِ من اللّامِ ، لأنَّ أَحَدَ الجبلَيْنِ مثلاً، لمّا لَمْ يَنفردْ مِنَ الآخَرِ، جاز أن يكونا كالشيء الواحد المسمىً بالمثنى ، كما تُسَمِّي ، مثلاً ، شخصاً بزيدان، بخلاف شخصَيْن مُسَمًّى كل منهما بزيد، فإنَّ الأغلبَ فيهما لما كان هو الانفكاك، لم يكونا كشخص واحد مسمىً بالمثنى ، حتى يقال لهما: زيدان .

وعرفات، كأبانَيْنْ[1] وعمايَتَيْنْ[2]، كأن كل موضع منها ، كان يُسَمَّى عَرَفَةَ .

وأَمَّا أَذْرعات، لِبَلَدٍ بالشام، فليس مِنْ هذا، إِذْ لا يقال لِبَعْضٍ منه: أذرعة بل هو كمساجد، موضوعاً لشخصٍ مُعَيَّنٍ .

[الكِنايةُ عن الأَعــلامِ]

واعْلَمْ أنــه يُكْنَى بِفُلان وفُلانة[3]، عن أعلام الأناسيّ خاصةً فَيَجريانِ مَجرى المكنى عنه، أي يكونان كالعَلَم، فلا يدخلهما اللامُ، ويَمتنع صَرْفُ فلانة، كما يَجري «أفعل» بمعنى أحمق مَجرى المكنى عنه في الامتناع من الصرف، على ما مَرَّ، ولا يَجوز تنكيرُ فُلانٍ كسائرِ الأَعلامِ فلا يقال: جاءني فلانٌ وفلانٌ آخَرُ، إذ هو موضوعٌ للكناية عن العلم .

وإذا كُنِيَ عن الكنى، قيل: أبوفلان وأُمُّ فلان .

---

(١) قوله: «أبانَيْن»: «ليست تثنية لشيئين، كل واحد منهما أبان، كما كان قولك الزيدان، وإنما هو اسمٌ لجبلين، أحدهما أبانٌ، والآخر متالعٌ، ووضعوا لهما جميعاً أبانَيْن، فهو اسمٌ لفظُه لفظ التثنية، ووُضِع علماً لهذين الجبلين. . . » .

[الإيضاح في شرح المفصل ١/١٠٢].

(٢) جبلان . إيضاح المفصل ١/١٠٤.

(٣) سيبويه ٢/١٤٨ بولاق .

وإذا كُنِي بفلان وفلانة عن أعلام البهائم، أسماءً كانت أَوْ كُنىً، أدخل عليهما لام التعريف، فيقال: الفلان والفلانة، وأبو الفلان وأم الفلان، لِقَصْدِ الفَرْقِ، وكانت كنايةُ البهائم أَوْلى باللام من كناية أعلام الإنسان؛ لأنّ أُنْسَ الإنسان بجنسه أكثرُ، فهو عنده أشهرُ مِنْ أعلامِ البهائمِ، فكان فيها نوع تنكيرٍ.

قال ابنُ السَّرَّاجِ[1]، وتَبِعَهُ المُصَنِّفُ[2]: إنَّ لَفْظَ فلان لم يأتِ إلَّا مَحْكِيًّا، كقوله تعالى: «ليتني[3] لم أَتَّخِذْ فُلاناً خليلاً[4]»، وهو منتقضٌ بما رَوَىٰ الأصمعيُّ[5] عن مَرَّار الفَقْعَسِي[6]:

٥٢٩ سكنوا شُبَيْثاً والأحصَّ وأصبحوا * نزلت منازلَهم بنو ذُبْيَانِ
وإذا فُلانٌ مات عن أُكرومةٍ * سَدُّوا[7] مَعاوِزَ فَقْدِهِ بِفُلانِ

(١) في التخمير ٢/ ٤٦٠: «ابن السَّرَّاج: فلانٌ كناية عن اسم سُمِّيَ به المحدّث عنه، خاصٌ غالب، ويقال في النداء: يافُلُ فتَحذفُ منه الألِفَ والنونَ لغير ترخيم، ولو كان ترخيماً لقالوا: يافُلَا...».

(٢) الإيضاح في شَرْحِ المُفَصَّلِ ١/١٠٨.

(٣) في ط: ياليتني، وهذا تحريفٌ.

(٤) الفرقان / ٢٨، والآية بتمامها: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾.

(٥) عبدالملك بن قُرَيْب، إمام في النَّحْو واللغة والأشعار والأخبار.
له: خلق الإنسان، الأنوار، الأضداد، توفي سنة ٢١٠ أو ٢١٦.
[النزهة ١١٢، البُلغة ١٢٩، البُغية ٢/١١٢].

(٦) ديوانه ص١٧٦ صنعة د. نوري القَيْسي، (مجلة المَوْرِد العراقية مج ٢ عدد (٢) سنة ١٩٧٢م)، وهو في: الخزانة ٧/٢٤٨ هارون، أمالي القالي ١/٦٦ (ط. دار الكتب سنة ١٣٤٤هـ)، اللسان/ شبث/. والمَرَّار شاعر إسلامي، من شعراء الدولة الأموية.
الشاهد على أنّ (فلاناً) يجوز أن يأتي في غير الحكاية، خلافاً للمصنف وابن السَّرَّاج، كما في البيت الثاني، فإن فلاناً الأول وقع فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وفلانا الثاني جر بالباء، وهما وقعا في غير حكاية.

(٧) د، ط: رقعوا.

وبِقَوْلِ مَعْنِ بنِ أَوْسٍ المُزَنيّ[1]:

٥٣٠ أخذت بعين المال حتى نهكته * وبالدَّيْنِ حتى ما أكاد أُدانُ
حتى سألت القرض عند ذوي الغِنَىٰ * وَردَّ فلانٌ حاجتي وفلانُ

[الكِنايَةُ عَنْ غَيْرِ الأَعلامِ]

وَيُكنَى بِهَنٍ، وهَنَـة[2] مفتوحة العين، وهنت ساكنتها عن اسم الجنس غير العلم، فلا[3] تَصرِفُ هَنة، ويدخل جميعها اللام، وإذا سكنت النون، فتاء التأنيث مبدلةٌ من اللام كما في: أُخت وبِنت، وسكنت العين للإيذان[4] بأن التاءَ ليست لمجرد التأنيثِ، لأنَّ تاء التأنيث يفتح ما قبلَها.

قيل: وقد يكنى عن العَلَم بِهَنٍ، كما في قول ابنِ هَرْمَةَ، يُخاطِبُ حَسَنَ بنَ زَيْدٍ[5]:

٥٣١ الله أعطاك فضلاً من عطيتهِ * على هنٍ وهنٍ فيما مضى وهنِ

---

(١) الخزانة ٢٥٣/٧، ٢٦٠، ٢٦١ هارون، الأغاني ١٥٧/١٠ [ط. التقدم سنة ١٣٢٣هـ]. ولم أجدهما في ديوانه.
ومعنُ بنُ أَوْسٍ شاعرٌ مجيدٌ فَحْلٌ مِن مُخَضْرَمي الجاهلية والإسلام، وله مدائحُ في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وقد عُمِّرَ إلى أيام الفتنة بين عبدالله بن الزبير ومروان بن الحكم.
قوله: (أخذت بعين المال حتى...) الباء ههنا زائدةٌ، أَوْ أَخَذْتُ مُضَمَّنٌ معنى تصرفت. وعَيْنُ المال هنا: نَقْدُه. وحتى هنا بمعنى الغاية. ونهكته: أتلفته ومزَّقته. وقوله: (وبالدَّيْنِ) معطوف على قوله (بِعَيْنِ المالِ).
الشاهد فيه قوله (فلان) فإنه فاعل للفعل (رَدَّ)، وهو في غير حكاية.

(٢) انظر سيبويه ١٤٨/٢ بولاق.

(٣) ط: فلذا انصرف هنة، وهذا خطأ.

(٤) ط، د: ليؤذن.

(٥) الخزانة ٢٦٣/٧ هارون، مجالس ثعلب ٢١/١ ط ٤، الهَمْع ٧٤/١، الإيضاح في شرح المفصل ١١٠/١.
الشاهد فيه أنه قد يكنى بِهَنٍ عن العَلَم كما ههنا.

يعني عبدَالله، وحَسَناً[1]، وإبراهيم، وبني حسن بن حسن[2]، وكانوا وَعَدُوه شيئاً فأخلفوه، هذا، والظاهر أنه كنى عن الجنس، أي: على لئيم، ولئيم، ولئيم، حُوشُوا عن ذلك.

ومنه: ياهناه للمنادى غير المصرَّح باسمه، تقول في التذكير: ياهَنُ وياهنانِ، وياهنون، وفي التأنيث: ياهنتُ وياهنتان وياهَنَات.

وقد يلي أواخرهنّ: مايلي[3] المندوب، وإن لم تكن مندوبة، تقول: ياهناهُ[4] بضم الهاء في الأكثر. وقد تكسر كما ذكرنا في المندوب.

وهذه الهاء تُزاد في السَّعَة وصلاً ووقفاً، مع أنها في الأصل هاء السكت، قال[5]:

يا مرحباهُ بحِمار ناجيه ١٤٧

وقال[6]

(١) «هذه الرواية فِرْيَةٌ ما فيها مِرْيَةٌ؛ لأنَّ حَسَناً بنَ زيدٍ لم يكن معاصراً لعبدالله بن الحسن وأبنائه؛ لأنهم استشهدوا في زمن الدوانيقي. والحسن بن زيد لم يدرك ذلك العصر، وأيضاً فالحسن كان أعلى كعباً، وأرفعَ قَدْراً مِن أن يذمهم ابنُ هَرْمَةَ عنده، وأيضاً ما كان لعبدالله بن الحسن ابنٌ اسمه حسن، بل كان أبناؤه محمد، وإبراهيم، ويحيى.

بل يحتمل أنه بفلان وفلان عن خلفاء بني العباس المعاصرين للحسن المعادين له» . [حاشية الشريف الجُرجاني ١٣٨/٢ ط].

(٢) ط: حسين.

(٣) في ط: مايلى أواخر المندوب.

(٤) ط: يا هناه.

(٥) سبق تخريجه ص ٥٠٢ من القسم الأول.

(٦) أبو فَقْعَس، بعضُ بني أسد، كما في معاني الفراء ٤٢٢/٢، وتمامه:

* فإن عفراء من الدنيا الأمل * الخزانة ٢٧٠/٧ هارون، الشافية: ٢٢٨/٤، ابن يعيش ٤٧/٩.

الشاهد على أن الهاء في (رباه) للسكت، وتُضَمُّ وتُكْسَرُ.

٥٣٢ يارَبِّ ياربّاهُ[١] إِياك أَسَلْ * عفراءَ يا رَبَّاه من قَبْلِ الأَجَلْ

في حالة الضرورة[٢]

هذا قول الكوفيين وبعضِ البصريين، ولما رأى أكثرُ البصريين ثُبوتَ الهاءِ وصلاً في السَّعَة، أعني في: هناه، مضمومة، ظنوا أنها لامُ الكلمةِ التي هي واوٌ في: هنوات[٣]، كما أُبدلت في هنيهة[٤]، وقال بعضُهم[٥]: هي بَدَلٌ من الهمزة المبدَلةِ من الواو، إبدالها في كساء، وإن لم يستعمل: هناء، كما أبدلوا في: إياك فقالوا: هياك[٦]، ومَجِيء الكسر في: هناه يُقَوِّي مذهبَ الكوفيين، وأيضاً، اختصاص[٧] الألف والهاء بالنداء[٨]، وأيضاً، لحاق الألف والهاء في جميع تصاريفه وصلاً

(١) «الهاء في «رباه»، و «مرحباه» للسكت، أثبتها الشاعر وصلاً، فاضطر إلى تحريكها؛ فراراً من اجتماع الساكنين.

وقد رويت بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وبالضم تشبيهاً لها بهاء الضمير في عصاه». [تبيان الكُحَيْل ص٣٦٠].

(٢) «... وقيل: إنه لغة لبعض العرب... ويقرر ابنُ جني أن تحريكها ضعيف عند البصريين، لا يثبتونه في الرواية، ولا يحفظونه من جهة القياس». تبيان الكحيل ص٣٦٠.

(٣) شرح الملوكي ٢٩٨، ٢٩٩، الوجيز في علم التصريف ٥٢؛ ومنه قول الشاعر:

أرى ابن نزار قد جَفَاني وَمَلَّني * على هَنَوَاتٍ شَأْنُها مُتَتَابِعُ

(٤) وأصلها: «هُنَيْوَة»، فلما اجتمعتِ الواوُ والياء، وقد سبق الأول منهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، ثم أبدلوا الهاء من الياء الثانية، فصارت: هنيهة.

(٥) هو الثَّمانِيني: عُمَرُ بنُ ثابتٍ، كما في شرح المُلُوكي ص ٣١١.

(٦) الإبدال لابن السكيت ٢٥، ولأبي الطيب ٢/٢٦٩، والمُمتع ٣٩٧، وشرح الشافية ٣/٢٢٣.

(٧) د: «اختصاص زيادة الألف...».

(٨) ولم يستعملوه في غير النداء. شرح الملوكي ص ٣٠٩.

ووقفاً، على ماحكى الأخفش[1]، نحو: ياهناه ويا هنانا أو: يا هنانيه، كما مَرَّ في المندوب[2].

ويكنى، بِهَنَيْتُ، عن: جامعت ونحوه من الأفعال المستهجنة، والقياس هَنَوْتُ؛ لأنَّ لامه واوٌ، بدليل هنوات.

[النَّقْلُ والارتجالُ في الأعلامِ]

وَاعْلَمْ أَنَّ العَلَم إِمَّا منقول أَوْ مرتجَلٌ، والمنقول أغلب، وهو[3] إما عن اسم عَين، كثور وأسد، أو معنىً، كفضل، والاسمُ إما صفة كحاتم أو غيرها كما مَرَّ وقد يكون الاسم صوتاً، كَبَّة[4]، وإمّا عن فِعْلٍ: إمّا ماضٍ، كَشَمَّرَ[5] وكَعْسَبَ[6]، وإمّا

(١) في شرح الملوكي ص ٣١٠، ٣١١: «قولهم: «يا هناه» مِمَّا اختصّ به النداءُ، ولم يستعمل في غيره، . . . وقد اختلف الناس في هائه الأخيرة، والصحيح فيها ما ذهب إليه صاحب الكتاب [يعني ابن جني صاحب الملوكي] من أنها بدلٌ من الواو التي هي لام الكلمة في «هَنُوك»، و«هَنوات». . . وكان أصلها «هَنَاو» على زنة «فَعَال»، فأبدلت الواو هاءً، فقالوا: هناه. هذا قول المُحَقِّقين، وقد ذهب أبوزيدٍ إلى أَنَّ الهاء لحقتْ بعد الألف في الوقف؛ لخفاء الألف، كما لحقت الندبةَ في نحو «وازيداهُ». وحُرِّكت تشبيهاً بالهاء الأصلية. ويحكى هذا القول أيضا عن أبي الحسن. والألف عندهما بَدَلٌ من الواو التي هي لام الكلمة. وهو قولٌ واهٍ، مِن قِبل أنّ هاءَ السكت إنما تَلْحَقُ في الوقف، فإذا صِرت إلى الوصل حذفتها البتة، فلم توجد لا ساكنة، ولا متحركةً. . . وذهب آخرون إلى أنّ الهاءَ في «ياهناه» أَصْلٌ، وليست بدلاً، وإنما هي لام الكلمة. . . وهو قولٌ ضعيفٌ. . . وحكى الثمانيني قولاً آخرَ، أنهم أبدلوا الواو همزة لوقوعها طرفاً بعد أَلِفٍ زائدة، ثم أبدلوا من الهمزة هاء. فعلى هذا تكون الهاء بدلاً من همزة، أبدلت من الواو».

(٢) بعد قوله: «في المندوب» في ط مايلي: «وياهنوناه وياهنتاه وياهنتاناه، أو ياهنتانيه وياهناتاه. . .».

(٣) أي المنقول. انظر التعريف به في المُرَادي على الألفيّة ١/١٧٣.

(٤) اسمٌ أطلقته أم عبدالله بن الحارث، كانت ترقصه وهو صغير في رجز تقول فيه:

لأُنْكِحَنَّ بَبَّهْ جاريةً خِدَبَّهْ
مُكَرَّمةً مُحَبَّه تُحِبُّ أَهْلَ الكَعْبَهْ

وخِدَبَّهْ: كاملة الخلق. والرجز في: المنصف ٢/١٨٢، العَيْني ١/٤٠٣، شرح المرادي على الألفية ١/١٧٧ وانظره ١/١٧٨، المُبْهج ص٩.

(٥) عَلَم لفرس، أو لرجل إذا مشى مشياً متقارباً خطاه، وهو منصرفٌ عند سيبويه، وأكثر النحويين خِلافاً لعيسى ابن عُمَرَ النَّحْويِّ. . .» [الإيضاح في شرح المفصل ١/٧٤ - ٧٥].

(٦) ط: وكعب.

(١٧٣ب) مضارع كتغلب[١] ويشكر[٢]، وإما أمر، كاِصمِت[٣]، لبرية معيَّنة، وقيل: هو عَلَم الجنسِ لكل مكان قَفْرٍ كأسامة، تقول لقيته بوحش اِصمِت، وببلد اِصمِت، والوحش: المكان الخالي، وكُسِر ميم اصمِت، والمسموع في الأمر الضَّمُّ؛ لأنَّ الأعلامَ كثيراً ما يُغَيَّرُ لفظُها عند النقل تَبَعاً لنقل معانيها، كما قيل في شَمْسِ بنِ مالكٍ: شُمس بضم الشين.

والمُرتَجَل: ما لا معنى له في الأجناس، من قولهم: ارتجل الخُطبة، أي اخترعها من غير رَوِيَّة، وهو من ارتجل الأمر[٤] كأنه فعله قائماً على رِجْلَيْهِ من غير أن يقعد مُتَأَنِّياً فيه، والمرتجل نحو: حنتف، وفقعس، وقال بعضهم[٥]: هما منقولان من الحنتف وهو الجَراد، والفَقْعَسُ أي البَلادة.

وما كان مشتقاً مِن تركيبٍ[٦] مستعملٍ، لكنْ غُيِّر للعَلَمية بزيادة، كغَطَفان، مِن غَطَفِ العَيْش، أي سَعَته، أو بنُقْصانه كعُمَر، مع تغيير الحركة كان، أَوْ، لا، فهو أيضاً، مرتجلٌ؛ إذ ليس منقولاً من مُسَمًّى إلى آخرَ، وإنْ كانَ مشتقاً، وإما إنْ غُيِّرَ ما هو ثابت في الجنس إمّا بِفَكِّ الإدِّغام كما في مَحْبَب[٧] اسم رجل، والقياس

---

(١) عَلَم لقبيلة.

(٢) عَلَم على رجل، وهو نُوحٌ عليه السلامُ.

(٣) انظر الرد على هذا في المُرَادي على الألفية ١/١٧٦، وانظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٧٥.

(٤) في د: بعد قوله: «ارتجل الأمر» مايلي: «أي فَعَلَه على رِجْلِهِ، كأنه تذكر أنه ينبغي أن يعمل وهو قائم على رجله فلم يتأنَّ فيه، ولم يقعد متدبراً فيه، بل فعله على حاله تلك قائماً، فالمرتجل نحو حنتف...».

(٥) الأعلام عند سيبويه كُلُّها منقولةٌ؛ لأنَّ الأصلَ في الأسماء التنكيرُ، ولا يضر جهل المعنى الأصلي لما يظن أنه مرتجل منها.

وعند الزجاج كلها مرتجلة؛ لأن المرتجل عنده هو: ما لم يتحقق عند وضعه قَصْدُ نقله من معنى سابق، وهذا القصد غير متحقق. وموافقة بعض الأعلام وصفاً، أو غيره، مجرَّدُ اتفاق غيرِ مقصودٍ. [ضياء السالك ١/١١٦ متن وحاشية].

(٦) ط: التركيب.

(٧) المنصف ١/١٤١ـ١٤٣، والمُمْتِع ١/٢٥٢، و٢/٦٤٩، ٧٣٣.

مَحَبّ، وليس من تركيب «مَحَب» كقـردد[1] ومهـدد[2]، لأنّ هذا التـركيب غيرُ مستعمَلٍ، وإمّا بفتح المكسور، كَمَوْظَب[3]، لأرض، ومَوْهَب[4] لرجل، والقياسُ كَسْـرُ العَيْنِ كموعِدٍ وموضِع[5]، وليسا على فوعل من: مَظَب ومَهَب، لأنهما لم يستعملا في كلامهم وإمّا بكسر المفتوح كمعد يكرب عِند من قال أصله مَعْدَى[6] كَمَغْـزَى، لا معدِي، وإمّا بتصحيح ما يعلُّ، كَمَكْوَزَة[7] لرجل، ومَرْيَم[8]، وليسا بفَعْوَلَة وفَعْيَل من: مَكَز، ومَرَمَ، لعدم استعمالهما[9]، وأما مَدْيَن[10]، فيجوز أن يكون مِن مَدَنَ أي أقام[11]، وإمّا بإعلال ما يُصَحَّح، كحَيْوَة[12]، لرجل، والقياس حَيَّة؛ لأنها، عند سيبويه[13]: عينُها ولامُها ياءٌ، والحاوي، والحَوَّاء ليسا من تركيبها، بل من حَوَىٰ أي جمع، لجمعه لما في سقطه، وعند غيره: أصل حَيَّة: حَوْيَة، لِقَوْلِهم: الحاوي والحَوَّاء، قُلِبَتِ العَيْنُ إلى موضع اللام في حَيْوة، عندهم.

---

(١) الممتع ١/٨٧، و ٢/٧٣٣، ومعنى قردد: ما ارتفع وغلظ من الأرض. وزنه: فعلل.

(٢) اسم امرأة. الممتع ٢/٧٣٣، والمنصف ١/١٤١، ١٤٢، ١٤٣، سيبويه: ٢/٣٤٤، ٣٤٦ بولاق.

(٣)، (٤) المنصف ١/١٤٢.

(٥) في المنصف ١/١٤٢: «وحكى الكوفيون» مَوْضَعَ «بفتح الضاد، وأحْرُفاً أُخر، وهو شاذٌ».

(٦) في المنصف ١/١٤٢: «لأنّ ما اعتلّ لامه لم يُبْنَ منه مَفْعِل ـ بكسر العين ـ إنما يَجيء مفتوح العين؛ نحو المَشْتَى والمَغْزَى والمَحْيَا والمَرْمَى، ولا يقولون المَشْتِي، ولا المَغْزِي ونحوهما».

(٧) انظر المنصف ١/١٤٢.

(٨) قال في اللِّسان: «ومَرْيَم: مَفْعَل من رامَ يَريم، : أيْ برح، يقال: مايريم يفعل ذلك؛ أي: مايبرح» ا. هـ بتصرف. وانظر المغني في تصريف الأفعال ص٨٠.

(٩) انظر ابن يعيش ٩/١٤٩.

(١٠) مدين: اسم قرية شُعَيْب عليه السلامُ.

(١١) ويجوز أن يكون من دان، إذا خضع، أو من دانه ديناً، إذا جازاه والراجح الأول؛ لأن الميم فيها زائدة، والياء أصل، فوزنُها مَفْعَل، ولم نقل بزيادة الياء وأصالة الميم؛ لعدم وجود فَعْيَل في كلامهم، وكان القياس قلب الياء ألفاً، ولكن شذَّ فيها التصحيح. [انظر شرح الشافية ٢/٣٩١، ومغني عضيمة ص٨٠].

(١٢) في الممتع ٢/٥٦٩ «فأما» الحيوان و «حيوة» فَشاذَّان، والأصل فيهما: «حَيَيَان»، و «حَيَّة»، فأبدلوا من إحدى الياءيْن واواً. . .».

(١٣) في سيبويه ٢/٤٠٣ بولاق: «. . . وتقول حَيِيت وحَييَ. . .» وفيه ٢/٣٨٩: «وقالوا: حَيْوَة، كأنه من حَيوت وإن لم يُقَل. . .».

فالكلم بهـذه التغييرات، عنـد النحـاة تصير مرتجَلةً، لأنهـا لم تُسْتَعْمَلْ في الأجناس مع هذه التغيرات، ولو قيل بِنَقْلِها، والتغيير إمّا مع النقل، أوْ بعدَه في حال العَلَمِيَّةِ، كما في «شُمس» لَجَازَ .

[الاسْمُ واللَّقَبُ والكُنْيَةُ وحُكْمُها عند الاجتماع]

والأعلامُ على ثلاثةِ أَضْرُب: إمّا اسمٌ وهو الذي لا يُقْصَدُ به مَدْحٌ ولا ذَمٌّ، كزيد، وعَمـرو، أَوْ لَقَبٌ، وهـو ما يُقْصَدُ به أحدُهما، كبطَّة، وقفَّة، وعائذ الكلب، في الذم، وكالمُصطفى والمرتضى، ومظفر الدين وفخر الدين في المدح .

ولفظُ اللَّقَبِ في القديم، كان في الذم أَشْهَرُ منه في المدح، والنَّبْزُ في الذم خاصـةً، وإمـا كُنْيَةٌ، وهي : الأب أو الأم أو الابن أو البِنت مضـافـات نحـو: «أبو عمرو، وأم كُلثوم، وابن آوى، وبنت وَرْدَان» .

والكُنيةُ مِن: كَنَيْتُ، أي سترت وعرَّضت، كالكناية، سواءٌ، لأنه يعرض بها عن الاسم، والكُنيةُ عند العرب يُقْصَدُ بها التَّعظيمُ .

والفرق بينها وبين اللقب معنىً، أَنَّ اللقب يمدح الملقَّب[1] به أَوْ يُذَم، بمعنى ذلك اللفظ، بخلاف الكنية[2] فإنه لا يعظم المكنى بمعناها، بل بعدم التصريح بالاسم، فإنّ بعض النفوس تَأْنَفُ مِنْ أَنْ تُخَاطَبَ باسمِها .

وقد يكنى الشخص بالأولاد الذين له، كأبي الحسن، لأمير المؤمنين عليٍّ، رضي اللهُ عنه، وقد يُكنى في الصِّغَر تفاؤلاً بأن يعيش حتى يصيرَ له ولدٌ اسمُهُ ذاك .

---

(١) ط : المقلب.

(٢) في م : بعد قوله: «بخلاف الكُنية» مايلي : «فإنّ الكنية تعظم لا بمعناها، بل بعدم التصريح باسمه».

وإذا قصد الجمع بين الاسم واللقب: أُتي بالاسم أَوَّلاً ثم باللقب[1]، لِكَوْنِ اللقب أشهرَ، لأن فيه العلمية مع شيء آخرَ من معنى النعت، فلو أُتِي به أولاً لأغنى عن الاسم فلم يجتمعا، ثم إما أن يتبع اللقبُ الاسمَ عطف بيانٍ له، لكونه أشهرَ، أو يقطع عنه رفعاً أو نصباً، على المدح أو الذم، لكونه متضمناً لأحدهما، ويجوز الإتباعُ والقَطْعُ المذكوران سواءٌ كانا مفردَيْنِ أَوْ مضافين أو مختلفين في ذلك، وإنْ كانا مفردَيْنِ أَوْ أولهما، جاز إضافة الاسم إلى اللقب، كما تقدم في باب الإضافة .

وظاهر كلام البصريين[2]: وجوبُ الإضافة[3] عند إفرادهما، وقد أجاز الزجاجُ[4] والفراءُ الإتباع[5] أيضاً، وهو الأَوْلَى، لِما رَوَى الفراء[6]: قيسٌ قفّةٌ، ويَحيى عَينان، لرجلٍ ضَخْمِ العَيْنَيْنِ، وابنُ قَيْسٍ الرُّقَيَّات بتنوين قيس وإجراء الرُّقَيَّات عليه، والأشهرُ إضافةُ قَيْسٍ إلى الرقيات، إمّا على أَنَّ الرُّقَيَّات لقبٌ لِقَيْس، والإضافة كسعيد كرز، أَوْ على أن الإضافة لأدنى ملابسة، لِنِكاحه نِسوةً، اسم كُلٍّ منهن

---

(١) نَدَرَ تقدُّمُ اللقب في الشعر، كقول جنوب بنت العجلان؛ إحدى شواعرِ العربِ من قصيدة تَرْثي فيها أخاها عمروَ ابن العجلان المعروف بذي الكلب:

أَبْلِغْ هُذَيْلاً وأبلغ مَنْ يُبَلِّغُها * عنى حديثاً، وبعضُ القولِ تكذيبُ

بِأَنَّ ذا الكلبِ عَمْراً خَيْرَهم حَسَباً * ببطن شِرْيانَ يَعْوي حَوْلَهُ الذِّيبُ

الشاهد: في «ذا الكلب عَمْراً» حيث قدّمَتِ اللَّقَبَ، وهو قولها «ذا الكلب» على الاسم، وهو قولُها «عَمْراً»، والقياسُ أن يكون الاسم مقدَّما، واللقب مؤخراً، فلو أتت بما يقتضيه لقالت «بأنّ عَمْرا ذا الكلب».

[شرح المُرادي على الألفية ١/١٧٠، ١٧١].

(٢) انظر شرحَ المُرادي على الألفية ١/١٧١.

(٣) لم يذكر سيبويه فيهما إلّا الإضافة، قال في الكتاب جـ ٢/٤٩ بولاق: «إذا لقبت بمفرد أضفته إلى الألقاب، وهو قول أبي عَمرٍو، ويونُس، والخليلِ، وذلك قولك: هذا سعيد كرز. . .».

(٤) شرح المرادي على الألفية ١/١٧١، والتسهيل ص٣٠، وشرح ابن الناظم على الألفية ص٢٨.

(٥) نحو: هذا سعيدٌ كرز، ورأيت سعيداً كرزاً، ومررت بسعيد كرز، بجعل الثاني بياناً للأول، أَوْ مبدلاً منه. [ابن الناظم على الألفية ص٢٨].

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١/٧٩.

رُقَيَّة، وقيل: هُنَّ جَدَّاتُهُ وقيل: شَبَّب بثلاث نسوةٍ كذلك، قال[1]

٥٣٣ قُلْ لابنِ قَيْسٍ أخي الرُّقَيَّاتِ * ما أَحسنَ العُرْفَ في المصيبات

وقال الشاعر[2] في الإجراء:

٥٣٤ ومِنْ طَلَبِ الأوتار ما حَزَّ أَنْفَهُ * قصيرٌ، ورامَ الموت بالسيفِ بَيْهَسُ
نعامةُ لمَّا صرَّع القومُ رَهْطَهُ * تَبَيَّن في أثوابه كيف يَلْبَسُ

وقد ينقل العَلَمَ عن المركب، كما سَبَقَ في باب المركب شَرْحُهُ.

---

(١) هو أبودَهْبَل الجُمَحِي: [ضُبط كذا في اللسان/ عرف/ جـ٢ ٧٤٦ ط. الخياط].
ديوانه ٥٠ تحقيق عبدالعظيم عبدالمحسن.
وهو في الخزانة ٧/٢٧٨ هارون.
ومعنى (أخي الرُّقَيَّات) هو أخو الملازمة والملابسة، كقولهم: أخو الحرب، وأخو الليل.
والعُرف، بالضم، والعِرف بالكسر: الصبر.
الشاهد على أن هذا البيت يدل على أن الرقيات في قولهم قيس الرقيات بالإضافة، ليس من باب إضافة الاسم إلى اللقب، بل هو من باب الإضافة لأدنى ملابسة، لِنكاحه لنسوةٍ اسمُ كُلِّ واحدة منهن رُقَيَّة.

(٢) البيتان من قصيدةٍ للمُتَلَمِّس (ديوانه ٦، تحقيق حسن كامل الصَّيرفي، الشركة المصرية للطباعة سنة ١٩٧٠م).
الخزانة ٧/٢٩٠ هارون، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٥٩ (تحقيق هارون، لجنة التأليف سنة ١٣٧٢هـ). معجم شواهد العربية ١/١٩٦.
على أن الشاعر قد أتبع اللقب الاسم، فإنَّ بَيْهَسَاً اسم رجلٍ، ونعامة لقبه، وهو عطف بيان لِبَيْهَس، وهو محل الاستشهاد.
و(ما) في (ماحَزَّ): اما زائدة، أي ومِنْ طَلَبِ الأوتار حَزَّ أنفَه قصيرٌ...
وإما مصدرية على أنه مبتدأ مع خبره، والجار والمجرور، وهو (مِنَ طَلَبِ) خبره مقدما عليه، أى حز أنفه حاصل من جهة طلب الأوتار.
ومحل (كيف) نصبٌ على الحال، والعامل (يلبَس)، والجملة، وهي كيف مع ما عمل فيه سادٌ مَسَدَّ المفعولين لِتبيَّنَ.
ولا يجوز أن يكون مفعولاً لِتَبَيَّنَ؛ لِئَلَّا يبطل صدريته.



[التَّسميةُ بالمُثَنَّى والجَمْعِ]

ثم نقولُ: إذا أردت التسمية بشيء من الألفاظ، فإنْ كان ذلك اللفظُ مثنىً أو مجموعاً على حَدِّهِ، كضاربان، (١٧٤ أ) وضاربون، أو جارياً مَجراها كاثنان، وعِشرون، أعرب في الأكثر إعرابَهُ قبل التسمية .

ويجوز أن تجعل النون في كليهما مُعْتَقَب الإعراب، بشرط ألَّا تتجاوزَ حروفُ الكلمة . سبعةً؛ لأنَّ حُروفَ «قَرَعْبَلانة» غاية عدد حروف الكلمة، فلا تجعل النون في : مستعتبان ومستعتبون، مُعتقَب الإعراب .

فإذا أعربت النون، ألزم المثنى الألف دون الياء لأنها أَخَفُّ منها، ولأنه ليس في المفردات ما آخِرُه ياءٌ ونونٌ زائدتان وقبل الياء فتحةٌ، قالَ[1] :

٥٣٥ أَلَا يا دِيارَ الحَيِّ بالسَّبُعانِ * أملَّ عليها[2] بالبِلَى المَلَوان

وأُلزم الجمع الياء، دون الواو، لكونها أَخَفَّ منها .

وقد جاء «البحرين» في[3] المُثَنَّى على خلاف القِياس، يقال: هذه البحرينُ، بضم النون، ودخلت البحرينَ .

---

(١) ابن مُقْبِل: تميم بن أُبَيّ، شاعرٌ إسلاميٌ مُخَضْرَمٌ.
(ديوانه ٣٣٥ تحقيق عِزة حسن. دمشق سنة ١٣٨١هـ).
الخزانة ٣٠٢/٧ هارون، سيبويه ٣٢٢/٢ بولاق، الاقتضاب ٤٧٢، المفصل ٢٠٧، ابن يعيش ١٤٤/٥، الرَّوْض الأُنف ٣٨/١، معجم شواهد العربية ٣٩٦/١.
و (ألا) حرف تنبيه. و(بالسَّبُعان): متعلق بمحذوف على أنه حالٌ من ديار. و(الحي): القبيلة. و(السَّبُعَان): مَوْضِعٌ معروف في ديار قيس، و(المَلَوَان): الليل والنهار، ولا يُفْرَدُ واحدٌ منهما.
الشاهد فيه أنه ألزم المثنى الألف مع الإعراب على النون بالحركات في حال التسمية به.

(٢) من د .

(٣) انظر المقتضب ٣٦/٤، ٣٧.

قال الأزهريُّ[1]، ومنهم[2] مَنْ يقول: البحران على القياس، لكنَّ النسبة إلى البحران الذي هو القياس أكثرُ، فَبَحْرانيٌّ أكثرُ من بحرينيّ، وإن كان استعمال البحرين، مجعولاً نونُهُ مُعتقَبَ[3] الإعرابِ أكثرَ مِن استعمالِ البحران كذلك.

وجاء في الجمع: الواو، قليلاً، مع الياء، قالوا قِنَّسْرين[4]، وقِنَّسْرُون، ونَصِيبيين[5] ونَصِيبون، ويَبْرِين[6]؛ ويبرون، لأنَّ مثل زيتون في كلامهم، موجودٌ.

وقالَ الزَّجَّاجِ نَقْلاً عن المُبَرِدِ[7]: يجوز الواوُ قبل النون المجعولِ مُعْتَقَبَ الإعرابِ قياساً، قال: ولا أعلم أحداً سبقنا إلى هذا، قال أبوعليٍّ[8]: لا شاهدَ له

---

(١) محمد بن أحمد، أبومنصور الأزهري اللُّغوي، أخذ عن الزجاج ونِفْطَوَيْهِ وابن دُرَيْدٍ، وصنَّفَ في اللغة والنحو والقِراءات. له: التهذيب، الزاهر. توفي سنة ٣٧٠. [النزهة ٣٢٣، البُلغة ٢٠٥، البغية ١/١٩].

(٢) تهذيب اللغة ٥/٤٠ [تحقيق د. عبدالله درويش ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار، مصر، بلا تاريخ].

(٣) أي محلَّ تعاقبه، أي تجري عليها الحركات واحداً بعد واحد، ولا تحذف للإضافة، الخزانة ٨/٥٨ سطر ٩، حاشية (٢) من ضرائر ابن عصفور ص٢١٩.

(٤) قِنَّسْرين: بكسر أوله، وفتح ثانيه وتشديده، وقد كسره قوم، ثم سين مهملة: بلد بالشام. انظر معجم البلدان ٤/٤٠٣، ٤٠٤، وأقول؛ هي بلدة صارت حياً من أحياء مدينة حلب.

(٥) نَصِيبين: بلدة في الجزيرة على الطريق بين المَوْصِل والشام.

(٦) يَبْرين: بالفتح، ثم السكون، وكسر الراء، وياء ثم نون: بأعلى بلاد بني سعد، وقرية من قُرى حلب. [معجم البلدان ٥/٤٢٧، وانظر الكامل ٥/٣٣ - ٣٤].

(٧) في المقتضب ٣/٣٣٢ الطبعة الأخيرة: ومن لم يقل هذا، وقال قنسرين كما ترى، وجَعل الإعراب في النون... قال: هؤلاء مسلمينٌ فاعلم:...».

وفي المقتضب ٤/٣٦، ٣٧: «وكذلك إن سميته بقولك: مسلمون، قلت: هذا مسلمونَ قد جاء ومررت بمسلمينَ...»

ومثل قول مسلمين فاعلم غِسْلينٌ فاعلم، ويَبْرِين، ونحو ذلك، والأجود ماذكرت لك، والوجه الأخر يجوز...».

من هذا يَتَبَيَّنُ لنا أنَّ المبرّدَ يُجيز وجهَيْن في المُسَمَّى بجمع المذكر:

١ - يعرب كإعراب الجمع   ٢ - يعرب كغِسْلين.

ولم يذكر جَعْلَ الواو قبل النون كما ذكر الزجاج. وانظر الكامل ٥/٣٢.

(٨) إيضاح الشعر، ورقة ٤٤/أ.

وهو بعيدٌ مِنَ القِياسِ ، وقال في قوله[1]:

٥٣٦ ولها بالماطرونِ إذا * أكَلَ النملُ الذي جَمَعَا

بكسر النـون: إنـه اسمُ أعجميٌّ، وهو في شرح[2] كتاب سيبويه: بالميم والطاء المفتـوحة، وفي الصِّحاح: والناطرون[3] بالنون والطاء المكسورة، وقد رُوِيَ في الشِّعـر المـذكـور بالنـون المفتوحة، فإِنْ قلنا إِنه أعجميٌّ وَجَبَ ألّا يكونَ اللامُ للتعريف، إِذَنْ، بل من تمام الاسمِ الأعجميّ، وإلّا انكسر في موضع الجر، وإن قُلْنَا إنه عربي، فليس النون مُعتقَبَ الإعراب لانفتاحهِ، فكان القياسُ: الماطرين بالياء، ففي جَعْلِ الواوِ مكان الياء إشكالٌ[4]، وطُورون، وجيرون، أعجميان .

وإذا سميت بالمجمـوع بالألف والتاء، كعَرَفَات[5] وأَذْرِعات[6] ففيه المذاهبُ الثلاثةُ المذكورةُ في أَوَّلِ الكتابِ، عند ذِكْرِ التنوين .

---

(١) ينسب إلى الأخطل، ويزيد بن معاوية، والأَحْوَص، وأبي دَهْبَل.
ديوان الأخـطل ص٣٨٩ ط. قبـاوة، ديوان أبي دَهْبَل ٨٥ ط. عبدالعظيم عبدالمحسن، الخزانة ٣٠٩/٧ هارون، الكامل ٣٣٧، اللسان والتاج (مطرن)، العَيْني ١٤٨/١، الألف باء ١٦٩/٢، التصريح ٢٦/١.
و(الماطرون): مَوْضِع قرب دمشق معجم البلدان ٣٦٦/٧.
الشاهد فيه (الماطرون) فإن أبا على قال إنه مجرور بكسرة على النون.

(٢) في الممتع ١٥٨/١: «. . . على أنّ أبا سعيد السيرافي قال: أظنها فارسية».

(٣) هذا وَهَمٌ من الجَوْهري. انظر الخزانة ٣١١/٧ هارون.

(٤) الماطرون مفرد وليس جمعاً، والنون فيه أصلية. الممتع ١٥٧/١.

(٥) ، (٦) : انظر سيبويه ١٨/٢ بولاق .



[التَّسميةُ بالحروفِ والأَفعال وبالمبني مِن الأَسماءِ]

وإذا نَقَلْتَ الكلمة المبنية، وجعلتَها عَلَماً لغير ذلك اللفظ، فالواجبُ الإعرابُ وإن جعلتَهـا اسمَ ذلك اللفظِ، سواءٌ كانت في الأصل اسماً أَوْ فِعلاً، أَوْ حرفاً، فالأكثرُ الحِكايةُ، كقولك: مَنْ الاستفهامية حالُها كذا، وضَرَب فِعْلٌ ماضٍ، وليت حَرْفُ تَمَنٍّ، وقد يَجِيءُ معرباً نحو قولك: لَيْتٌ يَنْصِبُ ويَرْفَعُ، قالَ[1]:

٥٣٧ ليت شِعري وأين مني لَيْتٌ * إنَّ لَيْتاً[2] وإنَّ لَـوًّا عَناءُ

فإنْ أَوَّلْتَه بالمذكر كاللفظ، فهو منصرفٌ مطلقاً، وإنْ أَوَّلْتَهُ بالكلمة، أَوِ اللفظةِ، فَإِنْ كان ثلاثياً ساكنَ الأوسطِ كَلَيْتَ، فهو كَهِنْدٍ في الصرف وتركه، وإن كان على أكثرَ من ثلاثةٍ، أو ثلاثياً محرك الأوسط فهو غيرُ منصرفٍ قَطْعَاً.

وإن كانت الكلمـة ثنـائيةً، وجعلتهـا عَلَماً لِلَّفظ وقصدتَ الإعرابَ، ضَعَّفْتَ الثانيَ[3] إذا كان حرفاً صحيحاً، نحو: مَنْ وكَمْ، بخلاف ما إذا جعلت الثنائيةَ عَلَماً لغير اللفظ، فإنـك لا تُضَعِّفُ الثـانيَ الصحيح، بل تقـول: جاءَكَمٌ ورأيت مَنـاً مُخَفَّفَيْنِ، فَيُجْعَل من باب ما حذف لامه نسياً وهو حرف عِلّة، كيد، فلذا تصغره على كميّ، كيديّة، وإنما جعلتها من باب المحذوف اللام، لأن المعرب لم يوضع على أَقَلَّ من ثلاثة، وإنما جعلتَ المحذوفَ حَرْفَ عِلَّةٍ، لأنه أكثرُ حذفاً مِن غيره،

---

(١) هو أبوزُبَيْدٍ الطائيُّ (ديوانه ٢٤ تحقيق نوري القَيْسي. المعارف ببغداد سنة ١٩٦٧م).
والبيت في: الخزانة ٣١٩/٧ هارون، سيبويه ٣٢/٢ بولاق، ابن يعيش ٣٠/٦ و ٥٧/١٠، معجم شواهد العربية ٢٣/١ المُخَصَّص ٩٦/١٤، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ٢٣٢/٢ . الشاهد فيه: «على أنَّ الكلمة المبنية إذا أُريد بها لفظُها فالأكثرُ حكايتُها على ما كانت عليه، وقد تَجيء معربة - كما في البيت - كما أعرب. «ليت» الأولى بالرفع على الابتداء، ونصب الثانية مع لو بإنّ» [الخزانة: ٣١٩/٧ هارون].

(٢) ط: إنّ لَوّاً وإنّ ليتاً عَناءُ.

(٣) انظر التِبيان في تصريف الأسماء ص ٢٧٠.

وإنما جعلتَها من باب «يدٍ» أي مما حُذِفَ لامُه نسياً، لا من باب «عصاً»، لأنه لم يكن لها لامٌ في الوضع، فكان جَعْلُها من باب «يَدٍ» أي مما جُعِل لامُهُ بالحذفِ كأنه لم يوضع: أَوْلَىٰ.

وتقـول في الأَوَّل: أكثرت من الكَمِّ والهَلِّ[1]، مشددتَيْنِ، وذلك لأنه لم ينقل بالكلية، وإنمـا نقل من المعنى إلى اللفظ، فلا بأسَ بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه لِيَصيَر على أَقلِّ أوزانِ المعربات، وأَمّا المنقول بالكلية، أي المجعول عَلَماً لغير اللفظ، فلو غُيِّر لفظه، أيضاً، بالتضعيف، لكان. تغييراً ظاهراً في اللفظِ والمعنى.

وإذا كان ثاني الثنائي حَرْفَ عِلَّةٍ، وَجَبَ تضعيفه إذا أعربته، سواءٌ جعلتَه عَلَماً للفظ أو لغيره، نحو: لو، وفي، ولا، وهو، وهي.

تقول: هذا لَوٌّ، وفيٌّ، ولاءٌ، زِدتَ على أَلِفِ «لا» ألفاً آخرَ وجعلتَه همزةً تشبيهاً برداء وكساء[2].

وإنما وَجَبَ التضعيفُ لأنك لو أعربته بلا زيادةِ حَرْفٍ آخرَ أسقطت حَرْفَ العِلَّة للتنوين، فيبقى المعرب على حَرْفٍ واحدٍ ولا يَجُوز.

وكذلك لو أَوَّلْنَاهُ بالكلمة أو سَمَّيْنَا به [ومنعناه من[3] الصرف]: وَجَبَ التضعيفُ لأنا لا نَأْمَنُ مِنَ التنكير، فَيَجِيء التنوينُ، إِذَنْ، وحُكِيَ عن بعض العرب أنه يجعل

---

(١) كل حرف أداة إذا جعلت فيه ألفاً ولاماً، صار اسماً، فَقُوِّيَ وَثُقِّلَ.

[تفسير أرجوزة أبي نُوَاس ط ٢ ص ٢٠٨].

(٢) «قال السُّيُوطيُّ في النكت: إذا كان اللين ألفاً وضوعفت، وأبدلت الثانية همزة، يجوز فيها حينئذٍ وجهان: إقرارها أو إبدالها واواً، وإن كان ياء ضوعفت ثم يفعل بها ما عمل بحَيّ من قلب الياء الثانية واواً».

[تبيان الكُحَيْل ص ٢٧١ هامش ١].

(٣) ط، د: ساقطة.

الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة الثاني[1]، همزة في كل حال ، نحو: لوء، وفيء، ولاء.

والأول أي التضعيف، أَوْلى ، لِكَوْنِ المَزيدِ غيرَ أجنبيٍّ .

[حُرُوفُ المُعْجَمِ وإعرابُها]

ولأجل خوف بقاء المعرب على حرف: إذا أردت إعراب (١٧٤ ب) أسماء[2] حروفِ المعجمِ الكائنة على حرفين، نحو: با، تا، ثا، را، وإن لم يكن المعرب منها عَلَماً، ضَعَّفْتَ الأَلِفَ وقلبتَها همزةً للساكنين، فتقول: هذه باءٌ ، وتاءٌ، ودليلُ تنكيرها وَصْفُها بالنكرات، نحو : هذه باءٌ حَسَنَةٌ، ودخول اللام عليها، كالباء، والتاء، وأَمّا «زاي» فهو على ثلاثة أَحرفٍ، آخرها الياء، كالواو، أَعربته[3] أَوْ لم تُعْرِبُهُ، وفيه لُغَةٌ أخرى: زيّ، نحوكيّ، فإذا ركبتها، وأعربتَها قُلْتَ: كتبت زَيّاً، نحو: كَيّاً .

ولا تجوز الحكايةُ في أسماء حروف المعجمِ مع التركيب مع عاملها، فلا تقول: كتبتُ «با» حسنة، كما جاز في نحو: مَن، وما، وليت، إذا جُعِلَتْ أعلاماً لِلَّفْظِ، لأنها موضوعةٌ لتستعمل في الكلام المركب مع البناء، فجاز لك حكايةُ تلك الحال في التركيب، بخلافِ أسماء حروف المعجمِ ، فإنها لم توضع إلاّ لتستعمل مفرداتٍ لتعليمِ الصِّبْيَانِ ومن يجَري مَجراهم، موقوفاً عليها، فإذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها، فلا تُحكى .

(١) ط : الثانية.

(٢) بعض ماذكره الرضي هاهنا منقولٌ بمعناه من كتاب سيبويه ٢ / ٣٤ بولاق.

(٣) ط : أعرابته.

وإنما وجب إعراب الكلمة المبنية إذا سُمِّيَ بها غير اللفظ ولم تجز حكايتُها كما جازت إذا سميت بهـا اللفظ، لأنك لم تُرَاعِ ، إذَنْ، أَصْلَ معناها الذي «كانت بسببه[1] مبنية» أصلاً، بل أخرجتها عنه بالكُلِّيَّة، وأَمَّا إذا جعلتها اسماً لِلَّفْظِ، فإنك تُراعي معناها من وجه، وذلك أَنَّ معنى: أَنَّ تَنْصِبُ وتَرْفَعُ، أي: أَنَّ التي معناها التحقيق تنصِب وترفع، فلك، إذَنْ، نَظَرٌ إلى أصل معناها .

والـدليلُ على أَنَّ المَـدَّ في نحـو قولـك هذه باءٌ: مزيدٌ، ولم يكن في أصل الوَضْعِ ، قولُك في الأفراد: با، تا، ثا، بِلاَ مَدٍّ، وما وُضِعَ على ثلاثةٍ، يكون في حال الأفراد، أيضاً كذلك، كزيد، عمرو، بكر .

وسيبويه[2]، جَعَلَ : أبا جادٍ، وهوَّازاً، وحُطِّيّاً[3]، بياء مشددة: عربياتٍ فهي، إذن، منصـرفةٌ، وجعل: سعفص، وكَلَمُون، وقريشيات: أعجميات فلا تصرف للعلمية والعُجْمَة .

وإنما جَعَلَ الأُوَلَ عربيةً ؛ لأنَّ: أَبا جادٍ، مِثْلُ أبي بَكْرٍ، وجاد، من الجواد، وهو العطش، وهوَّاز، من هَوَّزَ الرجل أي مات، وحُطِّي من حَطَّ يَحطّ، وقالَ المبرد: يجوز أن تكون كُلُّها أعجمياتٍ، قال السِّيرافي[4] : لاشَكَّ أَنَّ أصلَها أعجميةٌ ؛ لأنها كان يقع عليها تعليمُ الخَطِّ بالسُّريانية .

وقريشيات يدخلها التنوينُ كما في: عَرَفات، وتعريفها من حيث كَوْنُها أعلاماً لِلَّفظِ، إذا ركبتها مع العامل نحو: اكتب كلمون، أي هذا اللَّفْظَ أَوْ هذه الكلمةَ .

---

(١) ط : كان بسببه مبنياً.

(٢) في سيبويه ٣/٢٦٩ ط. هارون: «وأبوجادٍ وهَوَّازٌ وحُطِّيٌّ، كعمرو في جميع ماذكرنا، وحالُ هذه الأسماء حالُ عمروٍ، وهي أسماءٌ عربيةٌ، وأما كَلَمُن وسعفص وقريشيات فإنهن أعجمية لا ينصرفن، ولكنهن يقعن مواقع عمرو فيما ذكرنا إلا أن قريشيات بمنزلة عَرَفات وأذرعات . . .»

(٣) ط : أو حطياً.

(٤) سيبويه ٣/٢٧٠ هامش . ط . هارون.

وإذا سُمِّيَ ، بِفُو، قال الخليل[1] : تقول فَمٌ ، لأنَّ العربَ قد كَفَتْنَا أمر هذا، لما أَفردوه فقالوا فَمٌ ، فأبدلوا الميم مكان الواوِ، ولولا ذلك لقلنا فوه بَرَدِّ المحذوف، كما هو مَذْهَبُ سيبويه في «ذو» إذا سُمِّيَ به، فإنه يقول[2] : هذا ذَوَىً، كَفَتَىً ، ورأيت ذوىً ومررت بذَوىً، بناءً على أَنَّ عينَهُ متحركةٌ ، وقالَ الخليلُ[3] : بل تقول: هذا ذيٌّ ، فَعْلٌ بِقَلْبِ الواو ياءً لسكون العَيْنِ، على ما مَرَّ من مذهبيهما في باب الإضافة .

وأجاز[4] الزجاج[5] في «فو» إذا سُمِّي به أن يقال «فوه» رَدَّاً إلى أصله[6]، ولا يجوز تشديدُ حَرْفِ العِلَّةِ، كما شُدِّدَ في «هو»، لأنَّ رَدَّ الأصلِ أَوْلى من اجتلابِ الأَجنبي .

وإن سميت مؤنثاً بهو، كان كما لو سميتها بزيد، على الخلاف الذي مَرَّ في باب ما لا يَنصرِف، وإن سميناها بهيٍّ ، فهو كما لو سميتها بِهِنْدٍ، جاز الصرفُ وتركُه .

[التَّسْمِيَةُ بِحَرْفٍ واحِدٍ]

وإنْ سَمَّيْتَ بحرفٍ[7] واحِدٍ، فإما أن يكونَ جُزْءَ كلمةٍ أَوْ لا ، والثاني إمّا أن يكون متحركاً في الأصل كواو العطف ولامِ الجَرِّ، وياء الإضافة على قولٍ ، أَوْ،

(١) سيبويه ٣/٢٦٤ هارون.

(٢) الكتاب ٣/٢٦٢ هارون.

(٣) في سيبويه ٣/٢٦٣ هارون: «وكان الخليل يقول: هذا ذَوٌ، بفتح الذال؛ لأن أصلها الفتحُ ، تقول: ذَوَا، وتقول ذَوُو.

(٤) د : «والزجاج يُجيز أن يقال في «فو» إذا سمي به «فوه» رداً إلى الأصل».

(٥) انظر سيبويه ٣/٢٦٣ هامش (١).

(٦) ط : الأصـــل .

(٧) انظر في هذا البحث الكتاب لسيبويه ٢/٦١ وما بعدها (بولاق).

لا ، فإن كان متحركاً كُمِّلَ على ثلاثة أحرف، بتضعيف مجانس حركته فإنه أَوْلى[1]، لِكَوْنِ الحَرْفَيْنِ مُجانِسَيْنِ لحركته .

وإنما جعلوه ثلاثةً، لما يلحقه من التصغير والجمع، فتقول في المُسَمَّى بباء الجر: بَيّ، وأيضاً، لو زدتَ حرفاً واحداً من جنس حركته لسقط بالتنوين، فصار المعرب على حرفٍ واحد، وتقول في المسمى بلام الابتداء: لاءٌ .

وإن كان الحرف ساكناً، كلام التعريف عند سيبويه، وياءِ الإضافةِ على مذهب بعضِهم، فَحُكْمُهُ عند سيبويه[2] والزَّجاجِ[3] حُكْمُ جُزْءِ الكلمة، كما يَجِيءُ .

وعند غيرِهما، يُحَرَّكُ اللام بالكسر، ثم يُضَعَّفُ مجانس الكسر، أي الياء فيقال لِيٌّ، ذلك لأنه لابُدَّ من تحريك هذا الساكنِ المبتدأ به، إذا أردنا زيادة حرفين عليه، والساكن إذا حُرِّكَ، حُرِّكَ بالكسر .

وأَمَّا الياء، فيفتح لثقل الكسر عليه؛ لأنه يفتح عند الاضطرار في نحو: غلامايَ، ثم يضعف مجانس الفتح، فيقال: ياءٌ .

وإنْ كان الحرفُ الواحدُ جُزْءَ كلمةٍ، فإمّا أَنْ يكونَ متحركاً أَوْ ساكناً، فالمتحرِّكُ عند سيبويه، يُكَمَّل أيضاً بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا، فيما ليس بعضاً .

والأَوْلَىٰ أن يُكَمَّلَ بشيءٍ من تلك الكلمة، فالمبرِّدُ[4] يكمله بإعادة جميع

---

(١) م ، د : «فإنه أولى من غيره لمناسبة حركته. . .».

(٢) الكتاب ٢/٦١ ـ ٦٢ بولاق.

(٣) الهمع ٢/١٥٥.

(٤) في المقتضب ١/٣٢ ـ ٣٤: «فإن سميت بحرف من كلمة فإنَّ في ذلك اختلافاً، فإن سميت بالباء من (ضَرَبَ) فإن بعض النحويين كان يزيد أَلِفَ الوصلِ ، فيقول: هذا ابٌ فاعلم. . . وقال غيره أرى أن أقول: (رب) فأردُّ موضِع العَيْنِ من ضربَ. . .
وقال أبوالحسن: ضَبٌ. . . فيحذف موضع العين. . .

=

ماحذف فيقول: رجل، في المُسَمَّى بأحد حروفه، وقال غيرُه: بل لا نتجاوز قَدْرَ الضرورةِ فإنْ كان ذلك المتحركُ فاءً، كُمِّلَ بالعين، نحو: رج، في المسمى براء رَجُـل، وإن كان عينـاً كُمِّلَ بالفاء فيقال: رج، أيضاً في المسمى بِجيم رَجُل، ولا يكملان باللام؛ لأنَّ الكلمة المحذوفةَ اللامِ أكثر من المحذوفةِ الفاءِ أَوِ العَيْنِ .

وإن كان ذلك الحرفُ المتحرك المسمَّى (١٧٥ أ) به لاماً، فالمازني[١] يُكَمِّلُهُ بالعين، لكونه أقربَ، نحو: جل، في المسمى بلام رجل، فيكون مما حذف فاؤه كعِدَة، والأخفش[٢] يُكَمِّلُهُ بالفاء، نحو: رَل، فيكون محذوف العين، كسَه، وهو الأَوْلى؛ لأنَّ المحذوفَ الفاء، لابُدَّ له من بَدَلٍ كما في عِدَة .

وإن كان الحرفُ ساكناً، كعين جعفر، وسين عَدَسْ، فالمبرّدُ[٣] يُكَمِّلُهُ بما كمل به المتحـرك، أَعني بِرَدِّ الكلمـة إلى أصلهـا، وسيبـويه[٤] يكمله بهمزةِ وصل[٥] مكسورة، فيقول: إِعْ، واس، وإذا وصلته بما قبله أسقطتَ الهمزَةَ لكونها الموصلَ فتقول: هذا اسْ، وقام اسْ، وقال[*]: قد أتى بعضُ الأسماء على حرف إذا اتصل بكلام نحو: مَنَ ابٌ، بتخفيف الهمزة، وَرَدَّ عليه[٦] المبّردُ بأَنَّ تخفيفَ الهمزةِ غيرُ

= والقول الأول لأبي عثمانَ المازنيّ، ثم رأى بعد إذا سمى بالباء ضرب فليردّ الكلام كله فيقول: ضرب... ولا يحذف...».

من هذا يتبين أن المبرد ذكر الأقوال، ولم يُرَجِّح قولاً على آخرَ.

(١) المقتضب ١/١٧٢ الطبعة الأخيرة.

(٢) المقتضب ١/١٧١ الطبعة الأخيرة.

(٣) قد تَبَيَّنَ لنا قَبْلَ قليلٍ أَنَّ المبردَ عَرَضَ الآراءَ، ولم يُرَجِّحْ رأياً على آخرَ.

[انظر المقتضب ١/٣٢ ـ ٣٤].

(*) أي سيبويه ٢/٦٣ بولاق.

(٤) الكتاب ٣/٣٢٣ هارون.

(٥) ط: الوصل.

(٦) قال المبرد: «... فَإنْ سمّيت بالباء من (ضَرَبَ) فإنّ بعض النَّحْويينَ كان يزيد ألف الوصل، فيقول: هذا ابٌ فاعلم. =

لازمٍ ، فَكَأَنَّ الكلمة على حَرْفَيْنِ، بخلافِ حَذْفِ همزة الوصلِ فإنه لازمٌ، فيبقى الاسْمُ المُعْرَبُ على حرف واحدٍ، وردَّ أيضاً بامتناع جَلْبِ همزة الوصل للمتحرك، والزَّجّاج[1] يزيد همزة الوصل كما زاد سيبويه، ويقطعها هَرَباً مما ألزم به سيبويه، ولأنَّ همزة الوصل في الأسماء الصِّرفة قليلٌ، وإنما تكون في الفعل والاسم الجاري مَجراه، أعني المصدرَ، وفي الحرف، فلهذا إذا سَمَّيْتَ بفعلٍ فيه همزةُ وَصْلٍ[2] قطعتها كقولك: بوحش إِصْمِت[3]، وأَمَّا إن سميت باسمٍ فيه همزة الوصل كابن واسم أبقيتَها على حالها لِعَدَمِ نَقْلِ الكلمة من قبيل إلى قبيل .

ومذهبُ غيرِ هؤلاء المذكورين: التكميلُ ببعض تلك الكلمةِ، كما ذَكَرْنَا في الحرف المتحرك، فالعين تكمل بالفاء، وأَمَّا اللام فيكمل إِمّا بالعين عند[4] المازني، وإمّا بالفاء عند[5] الأخفش .

وإن كان ذلك الساكنُ مما قبله همزةُ وَصْلٍ ، فإن كان ذلك في الفِعل، كضاد:

وهذا خطأٌ فاحشٌ؛ وذلك أنَّ ألف الوصل لا تدخل على شيء متحرك، ولا نصيبَ لها في الكلام؛ إنما تدخل ليوصَل بها إلى الساكن الذي بعدها؛ لأنك لا تقدر أن تبتدىء بساكن، فإن كان قبلَها كلامٌ سقطت. . . .». [المقتضب ١/١٧١ الطبعة الأخيرة].

(١) ذكره السِّيرافي . سيبويه ٣/٣٢٤ (حاشية).

(٢) ط : الوصل .

(٣) انظر المُرَادي على شرح الألفية ١/١٧٦.

(٤) انظر المقتضب ١/١٧٢ الطبعة الأخيرة.

(٥) «السيرافي ما ملخصه: فيه ستة أقاويل:

ـ قول سيبويه في الابتداء به وصله بهمزة الوصل، وإسقاطها إذا اتصل بكلام، واستدل لذلك بقولهم: من اب لك ـ بتخفيف الهمـزة ـ فيبقى الاسم على حرف واحـدٍ في كليهما. ورد عليه أبوالعَبّاس ذلك، ففرق بين تخفيف الهمزة، وإسقاط ألف الوصل، فقال: تخفيف الهمزة غيرُ لازم، وألف الوصل إذا اتصلت سقطت .

ـ والقول الثاني : رد الراء فيقال رب . وقياس قول الأخفش ضَبٌ وقول المبرد اضرب . وقول الزجاج: إِبٌ بقطع الألف.

ـ والقول السادس أنه لا يجوز أن يسمى بإبٌ لأنه يحتاج إلى تحريك الباء، وتحريكها يمنع من ألف الوصل» [سيبويه ٣/٣٢٣ ـ ٣٢٤ ط. هارون].

اضرِب، جئت بالهمزة مقطوعةً، لِما ذكرنا، وإنْ كان في الاسم كنون انطلاق، كمل بالحرف الذى بعده، فتقول: اِنط .

[صُوَرٌ أُخرى مِنَ التَّسميةِ]

وإن سميت بفعل مفكوك الإدغام جَزْماً أَوْ وقفاً[1]، كاردد ويردد، أدغمت فقلت: ارُدّ ويرد، غير منصرفَيْن، لأنَّ المفكوكَ قليلٌ في الأسماءِ، كقردَد، ومهدَد، وكثير في الأفعال، ولأن فك الإدّغام في الفعلِ إنما كان لِعارضٍ، زال في الاسم، وهو: الجزم أو الوقف الجاري مَجراه، ولهذا يبقى الفَكُّ إذا سُمِّي بألبب من قولك: بنات ألببي[2]، ولهذا يردّ اللام أو العين، إذا سُمِّيَ بفعل محذوف اللام أو العين، جزماً أَوْ وقفاً، كيغزُ، ويرمِ، ويخشَ، واغزُ، وارمِ، واخشَ، ويخفْ، ويقلْ، ويبعْ، وقلْ، وبعْ، فتقول: جاءني يغزٍ، ويرمٍ، والتنوين للعِوَض، كما في «قاضٍ» اسم امرأة، ويخشى، كيحيى، واغزٍ، وارمٍ، ويخاف ويقول ويبيع، وقول وبيع وخافٍ، كما مَرَّ في غير المنصرف .

وأَمَّا «سَلْ»، إذا سَمَّيْتَ به، فإنك لا ترد الهمزة لأنها[3] لا تحذف لموجب الجزم، ولا الوقف .

وتردُّ اللام مع العين في «يَكُ» لأن اللام حذفت تشبيها بحرف العِلّة في: لم يغز.

---

(١) المراد به البناء على السكون.

(٢) مثل به سيبويه ٢/١٦ بولاق في شطر من الرجز وهو قوله:

قد علمت ذاك بنات ألبُب

وأعاده في ٢/٤٠٣ بنات ألببه، وأصله أنّ أعرابية قيل لها: مالك لا تعاقبين ابنكِ؟ فقالت: تأبى ذلك بنات ألببي بالإضافة إلى ياء المتكلم.

وبنات ألبب: هى عروق في القلب، تكون منها الرقّة.

(٣) م ، د : لأنه لم تحذف.

وتحذف هاء السكت من كل ماهي فيه إذا سُمِّيَ به، نحو: رَهْ، وفِهْ، ويرضَهْ، لأنها للوقف[1]، وتردّ مع اللام المحذوفة للوقف في: رَهْ، الهمزة التي هي عينٌ، إذ لو لم تردَّها لا حتجتَ إلى زيادة ألف أجنبيّ، كما في: لا، فَرَدُّ الأصل أَوْلى، فتقول: جائني رأى، والأخفش يَرُدُّ همزة الوصل أيضاً مقطوعةً فيقول: أرأى، غيرَ منصرف، لأنَّ الراءَ تصير ساكنة بانتقال حركتها إلى الهمزة المردودة، لأنها كانت لها، وكذا ترد مع اللام المحذوفة: الفاء في «قِه»، فنقول: جاءني: وَقى، إذ لولا الردُّ لوجب تضعيف الياء، كما في: «قِيٌّ»، وإنما فتحت الواو لخفة الفتح، ولكونها مفتوحةً في الماضي[2].

ولو سَمَّيْتَ بنحو: ضربت، أبدلت التاء هاءً في الوقف، وصار مثل مسلمة، لخروج الكلمة إلى قسم الأسماء، ولو سَمَّيت بنحو ضربا وضربوا، على أَنَّ الألِفَ والواو، زيدتا علامتَيْنِ للتثنية والجمع، كالتاء في: ضربتْ[3]، نحو: أكلوني البراغيث، وَجَبَ إلحاق النون[4] عوضاً من تنوين كان يستحقه ضرب، لو سُمِّي به، فتقول: ضربان، وضربون، ثم، بعد ذلك يجوز أن يُعْرَبا بإعراب المثنى والمجموع، وأن يُجْعَلَ النون معتقَب الإعراب.

وكذا إذا سميت بيضَربان ويضرِبون، على لغة: يتعاقبون[5] عليهم الملائكة. أمّا لو جعلت الألف والواو في الجميع ضميراً، فيكون من باب التسمية بالجُملة، وقد مَرَّ ذلك في المُرَكَّبَاتِ.

ولو سَمَّيْتَ بِذَوي، وأُولي، فلابُدَّ من رَدِّ النون التي أسقطت للإضافة، ولو

---

(١) يريد بالوقف ههنا انتهاء الكلام.

(٢) انظر المقتضب ٤/١٣ الطبعة الأخيرة.

(٣) يعنى أنهما كالتاء في كَوْنهما مُجَرَّدَ علامتَيْنِ، ولا مدخل لهما في الإعراب.

(٤) ط: نون.

(٥) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٢٥٦، ٢٩٥.

سَمَّيت يضـرِبْنَ، على لغـة: «يعصِـرن[1] السليطَ أقـاربُهْ» جعلت النون مُعتقَب الإعراب، ولم تَصْرِفْهُ للتعريف والوزن .

ولو سَمَّيت مذكراً ببنت أو أخت، صرفت، لأنهما كهند إذا سُمِّي به مذكر؛ إذِ التاءُ ليست للتأنيث، بل بدلٌ من اللام، كما مَرَّ في غير المنصرف .

وقال بعضُهم لا ينصرف؛ لأنَّ في التاء رائحةَ التأنيث فهي [مثل ثبة][2]، عَلَم مذكر، وأمّا: هنت، إذا سَمَّيت به، فإنك تردّه إلى هنة لأنّ له مرادِفاً جارياً على القياس، بخلاف (١٧٥ ب) بِنت وأُخت، فنتخلص من الخلاف الذي كان فيهما .

وتنـزع الـلام من الاسم الـذي كانت تلزمه إذا سُمِّي به، كالآن، والأفضل، والذي، والتي وفروعهما؛ لأنّ أصل العَلم أن يَستغنيَ عن اللام.

وإذا سَمَّيْتَ[3] السُّوَرَ، بأسماء حُروفِ المُعْجَم التي في أوائلها، أَوْ سَمَّيْتَ بها غير السـور، من إنسان وغيره، فإنْ أَمْكَنَ إعرابُها، وَجَبَ ذلك، إذا كانت مفردةً نحو: قرأت قافَ ونُونَ، غير منصرفين للتأنيث والعَلَمية، ويجوز الصرفُ، كما في هِنْد، وكذا إذا سميت بها إمرأة، وإن سميت بها رجلاً، فالصرفُ .

وكـذا : وجب الإعـراب مع منـع الصرف إن كانت مركبة من اسمين، كـ : «يَس»[4]، و: «حَم»، أو من ثلاثـة اثنـان منها بوزن المفرد كـ: «طسَم» لأن طسَ بوزن قابيل فكأنه مُرَكَّبٌ من اسمينِ، وإن لم تكن كذلك، كـ : آلم وكهيعص، فالحكاية لاغَيْرُ.

(١) جزء من بيت للفرزدق، تقدم في باب الضمائر، وسبق تخريجه.

(٢) مطموسة في الأصل، وهي من م، د، ط.

(٣) انظر سيبويه ٢ / ٣٠ بولاق، ففيه تفصيلٌ أحسنُ مما قاله الرضي.

(٤) ط : كبس .

وحُكي عن يونُسَ أنه كان يُجيز في : كهيّعص، فَتْحَ جميعِها، وإعرابَ «صاد» على أن يكون «كاف» مركباً مع «صاد» والباقي حَشْوًلا يُعْتَدُّ به .

[أقوى المعارف]

«وأَعرفُها المضمرُ المتكلِّمُ ثم المخاطَبُ».

أَيْ أَعـرفُ المعـارفِ، وكـان المتكلم أعـرفَ، لأنه ربما دخل الالتباسُ في المخاطَبِ، بخلاف المتكلم .

[النكرةُ : تعريفُها ، وإفادتُها الاستغراقَ]:

«والنكرة[1] ما وُضِعَ لشيءٍ ، لا بعينه » .

حَدُّها ، على ما ذَكَرْنا من حَدِّ المعرفة : ما لم يُشر به إلى الخارج إشارة وضعية والاحترازات تفهم من حَدِّ المعرفة .

واعلم أنّ النكــرة إذا وقعت في سياقِ النفي والنهي والاستفهـام، استغـرقت الجنس ظاهراً، مفردةً كانت أو مثناةً أو مجموعةً، على ما ذكرنا في حَدِّ المعرفة، ويحتمل أَلَّا تكون للاستغراقِ، احتمالاً مرجوحاً فلذا أتى بالقرينة نحو: ما جاءني رجلٌ واحدٌ، بل رجلان، أو: بل رجال، وما جاءني رجلان هما أخواك، وهل جاءك رجالٌ هم أخوتُك، ومع الإطلاق أيضاً يحتمل عدم الاستغراق احتمالاً مرجوحاً، فلهـذا كان: لا رجلُ ظاهرًا في الاستغراق، محتملاً لسواه، وإذا[2] دخلها «مِنْ»

(١) في شرح الحدود النحْوية للفاكهي ص٣٠٥: «حَدُّ النكرة: وهي أصلٌ للمعرفة لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس». وانظر الهمع ١/١٨٩ ـ ١٩٠ . وشرح الكافية لابن الحاجب ص٨٣، والفوائد الضيائية ٢/١٥٥ .

(٢) د ، م : «وأما إذا دخل تلك النكرة (مِنْ) فهي للاستغراق».

ظاهراً، نحو ما جاءني من رجلٍ، أو مقدَّراً، نحو: لا رجلَ، أي لا مِن رجل، فهو نَصٌّ في الاستغراقِ.

و «مِنْ» هذه وإن كانت زائدةً، كما ذكر النُّحاةُ، لكنها مفيدةٌ لنص الاستغراق كأنّ أَصْلَها «مِنْ» الابتدائيةُ، لمّا أُريدَ استغراقُ الجنس ابتُدِىء منه بالجانب المتناهي، وهو الأَحد، وتُرِكَ الجانبُ الأعلى الذي لا يتناهى، لكونه غيرَ محدودٍ، كأنه قيل: ما جاءني من هذا الجنس واحد إلا ما لا يتناهى، فمن ثَمَّةَ تقول إذا قصدت الاستغراق، ما جاءني أحد ومِن أحدٍ.

وإن وقعت النكرةُ لا في[1] سياق[2] الثلاثة، فظاهرُها عدم الاستغراقِ، وقد تكون للاستغراق مجازاً، كثيراً إن كانت مبتدأ، كتمرةٌ خيرٌ من زُنبور، ورجلٌ خيرٌ مِن إمرأةٍ، وقليلاً في غيره كقوله تعالى[3]: ﴿عَلِمَتۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ﴾، والدليلُ على كونها في الموجَب مجازاً في العموم، بخلاف المعرفة باللام تعريفاً لفظياً، كما في: الدينارُ خيرٌ من الدِّرهم: أَنَّ[4] الاستغراقَ يتبادر إلى الفهم بِلا قرينةِ الخصوص مع اللام، وعدمِ الاستغراق بِلا لام، والسَّبْق إلى الفهم: من أقوى دلائل الحقيقة.

[العَدَدُ وتحديدُ معناه]

قولُه: «أَسماءُ العددِ: ما وُضِعَ لكمية آحادِ الأشياء[5]».

مقصودُهُ: تحديدُ ألفاظِ العدد، وكميةُ الشيءِ: عدده[6] المعيَّن، لأنَّ الكمية:

(١) د: «في غير النفي والنهي والاستفهام، فظاهرها...».

(٢) ط: في سياق الأشياء الثلاثة...

(٣) الانفطار / ٥، والآية بتمامها: ﴿عَلِمَتۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ وَأَخَّرَتۡ﴾

(٤) ط: لأنّ.

(٥) انظر شرحَ الحُدودِ النَّحْوية للفاكِهي ص ٤٣٩، وشرحَ الكافيةِ لابن الحاجب ص٨٣، والفوائد الضيائيةَ ١٥٦/٢.

(٦) ط: عده.

ما يجاب به عن السؤال بِكَم، وهو العدد المعيَّن، كما أَنَّ ماهيةَ الشيء: حقيقته المعيَّنة التي يستفهم عنها بِمَا، الموضوعة للاستفهام عن الحقيقةِ[1].

وكيفية الشيء: وصفه المعيَّن الذي يستفهم عنه بِكَيْفَ: فكأنه قال: اسم العدد: ما وُضِعَ للعدد المعيَّن، احترازاً عن الجمع فإنه وُضِعَ لعددٍ غيرِ مُعَيَّن، ويخرج منه: المِئات[2] والأُلوف.

وقوله: آحاد، جمع واحد[3]، فينبغي أَلَّا يكون: واحد، واثنان، من ألفاظ العدد[4]، لأنّ «واحداً» لم يوضع لكمية آحاد الأشياء، لأنه يقال: كم دِرْهَماً عندك فتقول واحد، فليس هناك آحاد أشياء، وكذا إذا قلت: اثنان، في جواب: كم درهماً...

ولو دخل «واحد، واثنان»، لدخل نحو: رجل ورجلان، لأنهما وُضِعا لكمية الشيء، أيضاً، وإن كانا وضعا، مع ذلك، لماهية الشيء أيضاً.

ولو قال: العَدَدُ ماوُضِعَ لكمية الشيء، فَحَسْب، لم يدخل نحو: رجل ورجلان، ولم يخرج: واحد، واثنان؛ لأنَّ لَفْظَ الشيءِ، يقع على كل ذي عدد، من المفرد، والمثنى وما فوقَ ذلك.

---

(١) ط: عن حقيقة الشيء.

(٢) ط: المآت.

(٣) مقتضى القياس أنّ آحاداً جمع أحد، لا جمع واحد، ولكنه نظر إلى المعنى، وإلى أنَّ واحداً يستعمل مكان أحد. انظر المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص٥١٢ ـ ٥١٣.

(٤) الرَّضي ـ كما تَرَى ـ عَدَّ الواحد والاثنين خارجَيْن من ألفاظ العدد بخلاف ابن الحاجب في شرحه على الكافية ص٨٣ حيث قال: «..... فيندرج فيه واحد واثنان لأنهما من أسماء العدد.....». وقد تابَعَ الجاميُّ ابنَ الحاجب.

[انظر الفوائد الضيائية ٢/١٥٦].

ويَجوز أن يُقالَ: ما وُضِعَ للكمية فحسب، ولا خِلافَ عند النحاة أَنَّ لفظَ واحد واثنان، مِن ألفاظ العدد، وعند الخَشَّاب : ليس[1] الواحد من العدد، لأنَّ العدَدَ عندهم: هو الزائدُ على الواحد، ومنع بعضُهم كون الاثنين من العدد[2]، قالوا: لأنّ الفرد الأول ليس بِعَدَدٍ، فكذا ينبغي أن يكون الزوج الأَوَّل، والنزاع فيه راجعٌ إلى المُراد بالعدد[3]، فعلى تفسيرِهمُ العددَ بكونه زائداً على الواحد، ويدخل الاثنان، لأنه زائدٌ عليه، وعلى تفسير النحاة، أي الموضوع للكمية، يدخل الواحد والاثنان .

[أُصُولُ العَـــدَدِ]

قولُه : «أُصولُها: اثنتا عشْرَةَ كلمةً» : واحد إلى عشرة، ومِائة وألف» .

يعني أَنَّ الألفاظَ التي يرجع إليها جميع أسماء العدد: اثنتا عَشْرَةَ كلمةً، وإن[4] كانت تلك الأسماءُ غيرَ متناهيةٍ، وماعدا تلك الألفاظَ متفرعٌ منها، بتثنية (١٧٦ أ)، كمِـائتـان، وأَلْفـان، أَوْ بِجَمْعٍ ، كعِشرين وأَخواته، الجاريةِ مجَرى الجمعِ ، أو بعطف، كثلاثة وعشرين، وأحد[5] ومِائة، ومِائة وألف، وكذا أحدَ عشَرَ وأخواته، لأنَّ أَصْلَها العطفُ كما تَقَدَّمَ، وإمَّا بإضافة نحو: ثلاثمائة، وثلاثة آلاف، وقد يدخل

---

(١) لم يرد في المُرْتَجَل. قال خالد الأزهرى في شرح التصريح ٢٦٩/٢ : «قيل : الواحد ليس بعدد؛ لأنه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا».

(٢) انظر شرح الحدود النحْوية للفاكهي ص ٤٤٠ .

(٣) قال الفارسي في التكملة ص٦٦: «اعلم أنّ قولهم: واحد اسمٌ يجري في كلامهم على ضربين: أحدهما أن يكـون اسماً، والآخر أن يكون وصفاً. فالاسمُ الذي ليس بصفة قولُهم واحد المستعمل في العدد، نحو: واحد، اثنان، ثلاثة. . . وأما كونه صفةً، فنحو قولهِ عزَّ وجلَّ: ﴿ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ الأنبياء ١٠٨/٢١ . . .».

(٤) من هنا في د مايلي: «وإن كانت غير متناهية اثنتا عشرة كلمة، وما عداها فمتفرع عنها إما بتثنية. . .».

(٥) ط : وكأحد ومِائة ، وكمِائة وألف .

العطف على جميع هذه الأقسامِ سوى العطفِ، نحو: ثلاثمائة وثلاثة آلاف ونحو ذلك .

ثم شرع في كيفية استعمالها للمذكر والمؤنث ، فقال :

[تفصيل استعمال ألفاظ العدد : الواحد والاثنان]

«واحد واثنان، واحدة واثنتان، وثِنْتان».

يعني : أَنَّ، «واحد، واثنان»، للمذكر، واحدة واثنتان، وثِنْتان للمؤنث، جَرى واحد واثنان في التذكير والتأنيث على القياسِ : ذو التاء للمؤنث والمجرَّدُ عنها للمذكر .

والواحد : اسم فاعل من : وَحَدَ يَحِدُ وحداً، وحِدَةً، أي انفرد، فالواحد بمعنى المنفرد، أي العدد المنفرد، ويستعمل في المعدود، كسائر ألفاظِ العدد، فيقال: رجل واحد، وقومٌ واحدون، والتكسير: وُحدان وأُحدان، كشاب وشُبّان، والهمزة بدلٌ من الواو، ويقال في الصفة المشبهة منه: وَحَدِ، بفتح الحاء، وكسره، ووحَيد، وتُبدل الواو في هذا التركيب همزةً، أَمَّا في أُحدان، فقياس، إِذِ الواوُ المضمومة، يجوز إبدالُها همزةً، في الأول كانت[1]، كأُجوه[2]، أو في الوسط كفُؤوس[3]، وأَمَّا في : أحد[4]، فشاذٌ، عند الجميع، وأما إحدى، فهو قياسٌ عند المازني[5]، أي

---

(١) ط : كان .

(٢) م ، د: «كوجوه، وأُجوه، ووُقِّتت، وأُقِّتت، وفُؤوس. . .».

(٣) ط : كفؤس .

(٤) انظر المُنْصِف ٢٣١/١، والمُلُوكي ٢٧٥، وجاء في التكملة ص٦٧ : «وقال أحمدُ بنُ يَحيى : واحد، وأَحَد، ووَحَد بمعنى واحد»، وانظر المُمتع ٣٣٥/١، والتطور النَّحْوي لِبرجشتراسر ص١٢١، وفِقْهِ اللغات السَّامِيَّة لِبُروكلمان ص١٠٥ .

(٥) المُنْصِف ٢٢٨/١ ـ ٢٢٩ .

إبدال الواو المكسورة في الأول همزةً، كإلدة، وإشاح، شاذٌ عند غيره .

وإذا استعمل في الأعداد المنيِّفة: اختاروا لفظ أحد، وإحدى على: واحد وواحدة، تخفيفاً، وقد يَقع في التنييف: واحد وواحدة، أيضاً، لكنْ قليلاً، فيقال: واحدَ عشر، وواحدة عَشْرةَ، وواحد وعشرون، وواحدة وعشرون، ورُبَّما قِيل: وَحَد عشر، ويستعمل أحد، وإحدى، في غير التنييف أيضاً، مضافَتَيْن مطرداً، نحو أحدهم، وإحداهن، ولا يستعمل إحدى، إلاّ في التنييف أوْ مع الإضافة، وأمَّا أحد، فيستعمل مطرداً لعموم العلماء، بعد نَفْيٍ أو نَهْيٍ أو استفهامٍ، أَوْ شَرْطٍ، نحو: ما جاءني أحدٌ، ويلزمه الإفرادُ والتذكيرُ، قالَ الله تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[1] وتعريفهُ حينئذٍ نادرٌ، وقد يُستغنى عن نفي ما قبلَه بنفي ما بعده إنْ تَضَمَّنَ ضميره، نحو: إنّ أحداً لا يقول كذا، كما مَرَّ في باب الاستثناء، ولا يقع أحد، في إيجابٍ يُراد به العمومُ، فلا يقال: لَقيت أحداً إلاّ زيداً، خِلافاً للمبرد[2]، ويستعمل «واحد»، أيضاً، في عموم العقلاء في غير الموجَب لكن يؤنث، نحو: ما لقيت واحداً منهم، ولا واحدةً منهنّ.

وقال أبوعليٍ[3]: همزةُ «أحد» المستعمل في غير الموجَب[4] أصليةٌ، لا بَدَلٌ من الواو، وأمّا في الموجب نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[5]، فهي بدلٌ اتّفاقاً، كأنه لمّا لم يُرَدْ[6] في نحو: ما جاءني أحد: معنى الوحدة، ارتكب كون الهمزة

---

(١) الأحزاب/ ٣٢، والآيةُ بتمامها: ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴾

(٢) المقتضب ٤/٤٠٣ - ٤٠٤

(٣) المنصف ١/ ٢٣٠.

(٤) د : «في غير الموجب للاستغراق».

(٥) الإخلاص / ١.

(٦) ط : «لم يُرَ».

أصلاً، والأَوْلى أن نقول: هَمْزَتُهُ في كُلِّ مَوْضِعٍ بَدَلٌ مِنَ الواوِ، ومعنى ما جاءني أحد: ما جاءني واحد، فكيف ما فوقَه ؟

وقد يُستعمل، قليلاً، «أحد» في الموجب بلا تَنيف ولا إضافة استعمالَ واحد، قال الله تعالى: «قل هو الله أحد» .

وقد يقال في المدح ونفي المِثل: هو أحد الأَحَدِين، وهو إحدى الإِحَد، جمعوا «إحدى» على «إِحَد» تشبيها بِسِدْرَة وسِدَر، فمعنى هو إِحْدَى الإِحَد: داهية هي إحدى الإِحَد، قال[1]:

٥٤٠ حتى استثاروا بي إحدى الإِحَد

ويستعمـل[2] استعمالَ «أحد» في الاستغراق في غير الموجب ألفاظٌ، وهي: عَريب، ودَيَّار، وداريّ، ودُوريّ، وطُـوريّ وطُـؤويّ، وطـاوِيّ، وأَرِم وأَرِيم، وكتيع[3]، وكرَّاب، ودُعويّ، وشفْر[4]، وقد تضم شينه، وقد لا يَصحب نفياً، ودُبِّيّ، ودِبِّيج، ووَابِر، وآبِز، بالزاي، وتامور، وتُومور، وتومريّ ونُمِّي .

---

(١) عَجُزٌ، وصدرُه: عَدُّونِيَ الثعلبَ عند العَدَدِ * . . .

والبيت من رجز لِلمَرَّار بن سعيد الفقعسي، شاعر إسلامي في الدولة المرْوانية، كان لِصًّا من لُصوص العرب: شعره ص١٦٣ [صنعة د. نوري القَيْسي، مجلة المَوْرِد العراقية مج/٢، العدد ٢ سنة ١٩٧٢م]، الخزانة ٣٤٧/٧ هارون، وانظر معجم شواهد العربية ٤٦٦/٢ .

و(استثاروا): هَيَّجُوا. و(إحدى): منصوبٌ بفتحةٍ مقدَّرة، مفعول للفعل قبله، أي إحدى الدواهي.

الشاهد فيه على أنَّ (إحدى) يستعمل في المدح ونفي المِثْل . فمعنى هو إحدى الإِحَد: داهيةٌ هي إِحْدَى الإِحَد.

(٢) ط : ويستعمال .

(٣) ط : كتبع .

(٤) ط : وشفر .

وأمَّا «اثنان»[1] فهو لفظٌ موضوعٌ لواحِدَين، من الثَّني، واثنتان محذوف اللام، والتاء للتأنيث، وثِنْتان: مثل بِنت، تاء التأنيث فيه بدلٌ من الياء، وهو قليلٌ، وإبدال التاء من الواو كثيرٌ، كَأُخت وبِنت، وتُرَاث، وتُكَأَة[2]

[استعمالُ الثلاثةِ والعشرةِ وما بينهما]

قولُه: «ثلاثة إلى عشَرة، ثلاث إلى عَشْر»

يعني أَنَّ: ثلاثة إلى عشَرة، للمذكر، نحو: ثلاثةُ رجالٍ وأربعةُ رجالٍ، و: ثلاث إلى عشْر، للمؤنث نحو: ثلاث نسوةٍ وتسع نسوة.

خُولف ببـاب التذكير والتأنيث من ثلاثة إلى عشرة، فأُنِّثَ للمذكر وذُكِّرَ للمؤنث، وعُلِّلَ ذلك بوجوه، والأقربُ عندي أَنْ يقال: أَنَّ ما فوقَ الاثنين مِنَ العدد، موضوعٌ على التأنيث في أصل وضعه وأَعني بأصل وضعه أن يُعَبَّر به عن مطلق العدد، نحو: ستـةٌ ضِعْفُ ثلاثة، وأربعةٌ نصف ثمانية، قبل أن يستعمل بمعنى المعدود، كما في: جاءني ثلاثةُ رجالٍ، فلا يُقال في مطلق العدد: ست ضعف ثلاث، وإنما وُضِعَ على التأنيث في الأصل، لأنَّ كُلَّ جَمْعٍ إنما يصير مؤنثاً في كلامهم بسبب كونـه دالاً على عدد فوق الاثنين، فإذا صار المـذكر في نحو رجال مؤنثاً بسبب عروض هذا العَرَضِ، فتأنيث العَرَض في نفسه (١٧٦ب) أَوْلى. وأَمَّا كَوْنُ العدد عَرَضاً، فلأنه من باب الكَمِّ، وهو عَرَضٌ، على مايذُكر في موضعه، ثم إنه غلب على ألفاظ العدد: التعبيرُ بها عن المعدود، فطرأ عليها، إذن، معنى الوصف الذى هو معنى الأسماء المشتقةِ، إذ صار معنى: رجالٌ ثلاثةٌ، رجالٌ معدودةٌ بهذا العدد، لكنه مع غَلَبة معنى الوصف عليها، كان استعمالُها غيرَ تابعةٍ لموصوفها أغلبَ،

---

(١) انظر فقه اللغات السامية لبروكلمان ص ١٠٥ منشورات جامعة الرياض سنة ١٩٧٧م.

(٢) د : وتكلة .

فاستعمالُ[1] نحو: ثلاثة رجال، أغلبُ من استعمال رجال ثلاثة، وإن كان الثاني، أيضاً، كثيرَ الاستعمال، وذلك لأجل مراعاةِ أصلِ هذه الألفاظ في الجُمود، ولقصد التخفيف أيضاً، إذ بإضافتها إلى معدوداتها يَحصل التخفيفُ بحذفِ التنوين.

فصار، على هذه القاعدة: أصل جميع ألفاظ العدد أَنْ تُضَافَ إلى معدوداتها فإن لم تُضَفْ، كما بَيْنَ[2]: أحد عشر، إلى مِائة، فلعِلَّة[3] كما يَجيىءُ، فإضافة ثلاثة رجال ومِائة دِرْهَم كإضافة: جَرد قطيفة وأخلاق ثياب، على الخلاف المذكور بين أهل المِصْرَيْنِ، هل[4] أضيفت الصفة إلى ما كان موصوفها، وهل المضافُ إليه الآن باقٍ على موصوفيته كما هو مذهبُ الكُوفِيَّةِ، أَوْ موصوفُ المضافِ محذوفٌ عام والمضاف إليه مبين له، كما هو مذهب البصرية؟ فيه الخِلافُ المذكور في باب الإضافة[5].

فلا مَنْعَ أن يقال: تجويزُ الكوفية نحو: الثلاثة[6] الأثواب، بتعريف المُضاف؛ لأنَّ الإضافة عندهم في مثله لفظيةٌ، فلم يُنْكَر دخولُ اللام في الأول أيضا، وإن

---

(١) م، د: «فنحو ثلاثة رجال أغلب في الاستعمال من نحو رجال ثلاثة».

(٢) ط: من.

(٣) في الأصل: فالعلة، والتصويب من ط.

(٤) ط: ساقطة.

(٥) انظر الإنصاف المسألة ٦١.

(٦) انظر الإنصاف المسألة ٤٣، وظاهرةَ الشذوذ في النَّحْو العربي ص ٢٦٣، وفي دُرَّةِ الغَوَّاص ص١٢٥ ـ ١٢٦: «. . . والاختيار أن يعرّف الأخير من كل عدد مضاف، فيقال: ما فعلَتْ ثلاثة الأثواب؟ . . . وعليه قول ذي الرُّمَّة:

وهل يرجع التسليمَ أو يكشفُ العمى * ثلاثُ الأثافي والرسوم البلاقعُ

. . . ولو عَرَّفوها جميعاً فقالوا: الثلاثة الأثواب، لتعرّف الاسم الأول بلام التعريف، وبالإضافة الحقيقية. ولا يجوز أن يتعرف الاسم من وجهين، ولو أنهم عرّفوا الاسم الأول وحدَه لتناقض الكلام؛ لأن إدخال الألف واللام على الاسم الأول يعرِّفه، وإضافته إلى النكرة تنكرِّه، فلم يبق إلاّ أن يُعَرَّفَ الثاني ليتعرّف هو بلام التعريف، ويتعرّف الأول بإضافته إليه، فيحصل لكل واحدٍ منهما التعريفُ من طريقٍ غير طريق صاحبه . . .».

كان تعرّف الثاني هو تعرفه، كما مَرَّ في باب الإضافة، وليس ذلك بمطرد، لأنه لم يُسمع: الجَرد القطيفة، لكنْ لمّا ورد السماع به في العدد، فالوجُه هذا.

فلما ثبت معنى الوصف في ألفاظ العدد، وجَرَتْ تابعةً لألفاظ المعدودات كثيراً نحو: رجال ثلاثة، «والناسُ كإبلٍ مِائةٍ»[1]، وإذا لم تجر على الموصوف أُتي بما كان موصوفاً بعدها، إمّا مضافاً إليه نحو ثلاثة رجال ومِائة رجل، وإمّا بمِن نحو: ثلاثة مِن الرجال، وإمّا منصوباً نحو: عشرون درهماً، جاز إجراؤُها مُجرى الصفاتِ المشتقة في الفرق بين المذكَّرِ والمؤنثِ، بالتاء مطرداً، فإنّ هذا الفرقَ مطّردٌ في الصفاتِ المشتقةِ، كضارب وضاربة، وأمّا في الجوامد فقليل، نحو: رجُل ورجُلة، وغلام وغلامة.

وغير العدد من المقادير يوصَفُ به أيضاً، نحو: ثوب ذراع، وبُرٌّ قفيز، لكنْ لا كالأعداد في الكَثرة.

فنقول: بقيتِ الأَعداد إذا كانت صفةً لجمع المذكر على تأنيثها الموضوعة هي عليه، بأن تجعل التاء[2] الدالة على تأنيث ما لحقته: دالَّةً على تأنيث موصوفه، وذلك، مِنَ الثلاثة إلى العشرة، لكونها صفةَ الجمع، والجمع مؤنث، بخلاف لفظ الواحد، والاثنين، فإنهما لا يقعان صفة للجمع، فقيل رجالٌ ثلاثة، كرجال ضاربة، وإذا جيء بما كان موصوفاً لها، مضافاً إليه نحو: ثلاثة رجال «صارت الأعداد[3] تابعةً للمضاف إليه» في التأنيث، وذلك لأن لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه، أُخّر للغرضين المذكورين.

أَمّا إذا كان المميز مفرداً، وذلك: ما فوق العشرة، فلم يؤنثِ العدد، لأنه لم يَبْقَ

(١) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٩٨٠.

(٢) قوله «التاء الدالة» سقطت من م، د.

(٣) د: «بقيت الأعداد تابعة له».

عين الموصوف المؤنث، كما يَجِيءُ، فأصل عشرون درهماً: دراهم عِشرون، وكذا أصل مِائة رجل وألف درهم، رجال مائة ودراهم ألف، ولم توافق الأعداد موصوفاتها المجموعة في التأنيث إذا جرت عليها، كما ذكرنا؛ لأنّ أواخِر: عشرون وأخواتها، لزمهـا الـواو والنـون، ولزم آخر: مِائة التاء، لما يَجِيءُ، فتبعها الأَلْف، في ترك الموافقة، لمّا استقرَّ بهما[1] الفطام عن العادة، فلما لم توافق موصوفاتها إذا جرت عليهـا، لم توافقها أيضاً، إذا أُضيفت إليها، فقيل ألف رجل وألف امرأة، ومِائة رجل، ومِائة امرأة.

وإنما بَقى الثلاثة إلى التسعة مع التَّنييف أيضاً، على حالها قبل التنييف وإن لم يكن لها مميزٌ مجموعٌ ولا موصوفٌ مجموعٌ، لأنَّ مميزَها المجموعَ اكتفى بالمميز الأخيرِ عنه، إذ عادةُ ألفاظِ العددِ، إذا ترادفَتْ، أنه يُجْتَزَأُ بمميِّز العدد الأخير من جملتها، تقول: مِائة وثلاثة وثلاثون رجلاً، كان الأصل: مِائة رجل، وثلاثة رجال وثلاثون رجلاً، وكذا: ثلاثَةَ عَشَرَ رجلاً، أصله: ثلاثة رجال وعشر رجلاً، ومميز العشر إذا لم يكن مع النيف يخالف مميزه مع النيِّف، [2]إذ هو مع الأول مجموعٌ مجرورٌ، ومع الثاني مفردٌ منصوبٌ، بخلاف سائر العقودِ، فإنَّ مميزها في الحالين واحدٌ، نحو: ثلاثون رجلاً، وثلاثة وثلاثون رجلاً، وكذا قولك: ثلاثة ومِائة رجل، في الأصل: ثلاثة رجال ومائة رجل، فلما كان مميزها المقدر مجموعاً، عُوملت معاملتها مع المميز الظاهر.

فلمـا قصـدوا إجـراءَها مُجرى الصفات المشتقة، بإثبات التاء فيها إذا كانت موصوفاتها مؤنثةً، وحَذْفَها[3] منها مع تذكير الموصوفات، ولا موصوف لها مذكرا، إذ لا تصلح إلاّ صفة للجمع، والجمع مؤنث، جمعَ مذكر كان، أو جمع مؤنث، فلو

---

(١) ط: بالأولين.

(٢) م: «إذ مميزه بلا تَنْيِيف مجموع مجرور مع التنييف مفرد».

(٣) ط: وحَذْفَهُ.

أثبتـوا التـاء فيهـا مع الجمعين لم يتبيَّن ما قصـدوه من إجرائها مجرى الصفات المشتقـة، وأظن[1] أنَّ التـاءَ هي التي كانت لتأنيث مطلق العدد في الأصل غيرَ مجعولةٍ لتأنيث الموصوف (١٧٧ أ)، لأنَّ الجوامدَ ذوات التاء، إذا لم تكن للوحدة، لَزِمَها التاءُ في الأغلب، كالصفة، والغرفة، والعَنْصُوة، والحجارة، فَمِن ثَمَّ لم يقلبوا لام شقاوة[2]، وعباية[3]: همزة، وإن لم يلزمْها التاء، إذ يقال: عباء، وشقاء، وذلك لأنّ مبنى التـاء ليست للوحـدة في الجوامد على اللزوم، فحملوهما على نحو: طُفاوة[4]، وخزاية[5]، ونحوهما مما يلزمه التاء .

وأما في الصفات وفي المقصود به الوحدة فهي غير لازمة، فلذا تقول: غَزَّاءة، واستقاءة، فلو ثبتتِ التاءُ فيها في الجمعين، لشابهت تاء نحو الصُّفَّة والغُرفة من الجوامد، فأسقطوها مع جمع المؤنث، لأن تأنيثه خفيٌّ، فكأنه مذكر، بالنسبة إلى تأنيث جمـع المـذكـر، وإنما قلت ذلك، لأنَّ تأنيث جمع المؤنث المعتبر، هو العارضُ بسبب الجمعية كتأنيث جمع المذكر، لا الذي كان قبلَها، بدليل أنه لو كان الأصليُّ معتبراً، لم يَجُزْ في السَّعة: ﴿[6]وَقَالَ[7] نِسْوَةٌ﴾ كما لا يجوز فيها، قال امـرأة، فكمـا أزال التـأنيث العارض، التذكير الأصلي، في رجال، وأيام، أزال التأنيث الأصلي أيضاً في نسوة، لكن هذا الطارىء، ظاهرٌ مشهورٌ في رجال، خفي في نسوة، لأنَّ الشيءَ لا ينفعل عن مثله، انفعالَه عن ضِدِّه، فصار نسوة كأنه مذكر،

---

(١) ط، د: ولظن .

(٢) شرح الشافية ١٧٦/٣، والمصنف ٦٣/٢، ١٢٧، والتكملة ص١١٨ .

(٣) شرح الشافية ١٧٦/٣ .

(٤) الطُفاوة: دارة الشمس والقمر. [اللسان/ طفا/ ٢/ ٦٠٠ طبعة الخياط].

(٥) شرح الشافية ١٧٦/٣. في اللسان/ خزا/ ٨٢٩/١: «... وخَزِيَ يَخْزَى خَزَايةً من الاستحياء».

(٦) ط : «قالَ نِسْوَةٌ» بدون واو وهذا تحريفٌ.

(٧) يوسف/ ٣٠، ونصُّ الآية: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾

لِخَفاء تأنيثه، فقيل: رجال ثلاثة، ونسوة ثلاث، فصارت التاء التي كانت في الأصل لتأنيث مُجَرَّدِ العدد، على ما قرَّرْنا، لتأنيث المعدود.

هذا كُلُّه، في الجمع المكسر، وأما الجمع السالم فلا يقع مميزاً للعدد عند سيبويه[1]، إنْ كان وصفاً، إلّا نادراً، فلا يقال: ثلاثةُ مسلمين، ولا ثلاثُ مُسلماتٍ، إذِ المطلوبُ من التمييز تعيينُ الجنسِ، والصفاتُ قاصرةٌ في هذه الفائدة، إذ أكثرُها للعموم، فلذا لا تقول في الجمع المكسر وصفاً: ثلاثة ظرفاء.

وأمّا غيرُ الوصفِ فإن كان عَلَماً، قَلَّ وقوعُه مميّزاً، لأنَّ جمع العَلَم لابد فيه من اللام، والغَرَضُ الأَهَمُّ من تمييز العدد: بيانُ الجِنس، لا التعيين، فمميزه منكّر في الأغلب وإِنْ كان مجروراً، فلذا، قَلَّ: ثلاثة الزيدين، وثلاث الزينبات[2].

وإن لم يكن عَلَماً، فإن جاء فيه مكسّر، لم يجز[3] السالم في الأغلب، فلا يقال: ثلاث كسرات، بل تقول: ثلاث كِسَر، لِقلَّةِ تمييز العدد بالسالم في غير هذا الموضِع، وقد جاء قولُه تعالى: ﴿وَسَبْعَ سُنۢبُلَـٰتٍ﴾[4] مع وجود سنابل، وإن لم يأتِ له مُكسَّر، مُميز[5] بالسالم، كقولِه تعالى: ﴿ثَلَـٰثُ عَوْرَٰتٍ﴾[6]، فثبت أنَّ الأغلبَ

(١) الكتاب ٢/١٧٥ بولاق، وانظر المقتضب ٢/١٥٨ الطبعة الأخيرة.

(٢) ط: زينبات.

(٣) د، ط: لم يميز بالسالم.

(٤) من الآيتين ٤٣، ٤٦ في سورة يوسف.
﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَـٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَـٰتٍ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَـٰىَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ ١٢/٤٣.
﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِى سَبْعِ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنۢبُلَـٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَـٰتٍ لَّعَلِّىٓ أَرْجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾. ١٢/٤٦.

(٥) ط: مميز.

(٦) النور/ ٥٨، والآية بتمامها: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا۟ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَـٰثَ مَرَّٰتٍ ۚ مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ ۚ ثَلَـٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ ۚ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّ ۚ طَوَّٰفُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَـٰتِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾

في تمييز الثلاثة إلى العشرة، الجمع المكسّر، فبني أمر تأنيثها وتذكيرها عليه، دون جمع السلامة .

فإذا تَقَرَّر هذا، قُلْنا: يُنْظَرُ في تأنيث الثلاثة وأخواتها إلى واحد المعدود، إن كان المعدود جمعاً، لا إلى لفظ المعدود، فإنْ كان المعدود مؤنثاً حقيقةً، كثلاث نِسوة، وطوالق أو مجازاً، كثلاث غرف وعيون، حَذَفْتَ[1] التاءَ فيهما، كما رأيتَ، وإن كان الواحد منه مذكَّراً، أَثْبَتَّ[2] التاءَ فيها، سواءٌ كان في لفظ الجمع علامة التأنيث ، كأربعة حمَّامات، وثلاثة بنات عُرس وبنات آوى، والواحد: حَمَّام، وابن عِرس، وابن آوى، أو لم تكن فيه علامة التأنيث كثلاثة رجال .

وإن جاء تذكير الواحد وتأنيثه، كساقٍ ولسان، جاز تذكيرُ العددِ وتأنيثُه، نحو: خمسة ألسنة وخمس ألسُن وخمسة سوق وخمس سوق .

وإن كان المعدود صفةً نائبةً عن الموصوف، اعتبُر حال الموصوف لا حال الصفة، قال الله تعالى: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ [3] فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[4]، وإن كان المثل مذكراً، إذِ المُرادُ بالأمثال: الحسنات، أي عشر حسنات أمثالها[5].

وإن لم يكن المعدود جمعاً، بل هو إما اسم جمع، كخيل، أَوْ جِنْسٍ، كتمر، وستعرفُ الفرق بينهما في باب الجمع، نُظِر، فإنْ كان مختصاً بجمع المذكر، كالرهط، والنفر والقوم، فإنها بمعنى الرجال: فالتاء في العدد واجب، قال الله

(١) ط : حذف .

(٢) ط : ثبتت .

(٣) قوله : «من جاء بالحسنة» سقطت من ط، د .

(٤) الأنعام/ ١٦٠، ونصّ الآية: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾.

(٥) انظر سيبويه ٢/ ١٧٥ بولاق، والمقتضب ٢/ ١٤٩، ١٨٥ .

تعالى: ﴿وَكَانَ فِي[1] ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ[2]﴾، وقالوا: ثلاثة رَجلة، وهو اسم جمع قائم مَقامَ رجال.

وإن كان مختصاً بجمع الإناث فَحَذْفُ[3] التاءِ واجبٌ، نحو: ثلاث من المخاض لأنها بمعنى حوامل النوق، وإن احتملهما، كالبط، والخيل، والغنم والإبل، لأنها تقع على الذكور والإناث، فإنْ نَصَصْتَ على أحد المحتملَيْن، فالاعتبار بذلك النَّصِّ، فإن كان ذُكوراً، أَثْبَتَّ التاءَ، وإن كان إناثاً حذَفتَها، كيف وقع النَّصُّ والمعدود، نحو: عندي ذكورٌ ثلاثةٌ من الخيل، أو عندي من الخيل ذكورٌ ثلاثةٌ، أو عندي من الخيل ثلاثةٌ ذكورٌ أو عندي من الخيل ثلاثةُ ذكورٍ بالإضافة، أو عندي ثلاثةُ ذكورٍ من الخيل، إلّا أنْ يقع النص بعد المميز، والمميز بعد العدد، نحو: عندي ثلاث من الخيل ذكور، فحينئذ ينظر إلى لفظ المميز، لا النص، فإن كان مؤنثاً لا غير، كالخيل والإبلِ والغنم حذفت التاء، وإن كان مذكراً لا غير، وما يَحْضُرُني له مثال، أَثْبَتَّها، إلحاقاً للمؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث، وللمذكر منه بجمع المذكر.

وإن جاء تذكيره وتأنيثه، كالبَطِّ والدَّجاج، جازَ إلحاقُ التاء نظراً إلى تذكيره، وحَذْفُها (١٧٧ب) نظراً إلى تأنيثه.

وما لا يدخله معنى التذكير والتأنيث يُنظر فيه إلى اللفظ، فيؤنث نحو: خمسة من الضرب، ويذكر نحو: خمس من البِشارة، ويجوز الأمران في نحو: ثلاثة من

---

(١) قوله: «وكان في المدينة» سقطت من ط.

(٢) النمل/ ٤٨، والآية بتمامها: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ ومنه قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ..﴾ البقرة/ ٢٦٠.

(٣) ط: فحذف.

النخل، وثلاث من النخل[1]، لأنه يذكر ويؤنث[2]، قال تعالى: ﴿ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ[3] ﴾ و: ﴿نَخۡلٍ خَاوِيَةٖ[4]﴾.

وإنمـا قلت: ثلاثـة أشياء، ولم تنـظر إلى لفظ أشياء وإن كان اسمَ جمـع كطرفاء[5]، لأنه قائم مَقامَ جمع شيء، فكأنه جمعٌ، لا اسمُ جمع.

فإذا تقرر أمر التذكير والتأنيث في هذه الألفاظ العشرة، أعني من واحد إلى عشرة من جملة ألفاظ العدد الاثنى عشر، قُلْنَا: حكم هذه الألفاظ العشرة: ما ذكرنا، أعني جَرْيَ الواحدِ والاثنين على القياس، وجَرْيَ الثمانية الباقية على غير القياس، في الظاهر، أين وقعت: تحت العشرة أو فوقَها، فلهذا تقول: ثلاثة عشر رجلاً، وثلاثة وثلاثون رجلاً، وثلاثة ومِائة رجلٍ، إلا لفظ عشرة، عند التركيب فإنه يرجع إلى القياس، أي تَثْبُتُ التاءُ فيه في المؤنث وتَسْقُطُ في المذكر، نحو: ثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشرة امرأة، وإنما رجع إلى القياس، لأن مميزه ليس بجمعٍ حتى يؤنثَ العدد بالنظر إليه، وإنما وافق لفظ عشرة من بين سائر العقود مميزه في التذكير والتأنيث في التَّنْيِيف، لأنه كان بِلا نَيِّف، أيضاً، موافقاً لمميزه تذكيراً وتأنيثاً كعشرة رجال، وعشر نسوة، على ما تقدم من التقرير.

---

(١) انظر المقتضب ٢/٣٨٦، وسيبويه ٢/١٧٣ بولاق.

(٢) «قال الفراء في كتاب «الجمع واللغات»: «.. فإنَّ أهلَ الحجاز يؤنثونه وربما ذَكّروا، والأغلب عليهم التأنيثُ. وأهلُ نَجْدٍ يذكّرون ذلك وربما أنّثوا، والأغلبُ عليهم التذكيرُ». [المذكر والمؤنث للفراء. تحقيق د. رمضان عبدالتواب، القاهرة سنة ١٩٧٥م ص ١٠١].

(٣) القمر/ ٢٠، ونصُّ الآية: ﴿ تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمۡ أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ ﴾.

(٤) الحاقة / ٧، وتمامُ الآية: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيۡهِمۡ سَبۡعَ لَيَالٖ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومٗاۖ فَتَرَى ٱلۡقَوۡمَ فِيهَا صَرۡعَىٰ كَأَنَّهُمۡ أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٖ ﴾.

(٥) ط: كظرفاء.

[أحد عشر وأخواته] :

قوله: «أحدَ عَشَرَ، اثنا عشر، إِحدى عشْرة اثنتا عشرةَ، ثلاثة عشر إلى تسعةَ عشرَ، ثلاثَ عشرةَ إلى تسعَ عشْرةَ.

أي : أحد عشَر، اثنا عشَر للمذكر، إِحدى عشْرة اثنتا عشرة للمؤنث، ثلاثةَ عشَرَ إلى تسعةَ عشرَ للمذكر، ثلاثَ عشْرةَ إلى تَسْعَ عَشْرَةَ للمؤنث .

[اللغات في لفظ عشرة] :

قوله : «وتميم تَكْسِر الشِّين»[1]

يعني شين عشرة، المركب في المؤنث، لما كرهوا توالي أربعِ فَتَحَاتٍ فيما هو كالكلمـة الـواحـدة، مع امتزاجها بالنَّيِّف الذي في آخره فتحة، عَدَلُوا عن فَتْحِ وَسَطِها إلى كسره، وأَمَّا الحجازيون فَيَعْدِلُون عن[2] حركة الوسط إلى السكون، لِئَلَّا يكونَ إزالة ثقل بثقل آخرَ، وهي الفصحى، وقد تُفتح[3] الشين على قِلَّةٍ لأنَّ قِلَّةَ التـركيبِ عارضٌ، ورُبَّما سكن عين عشر المركب بمتحرك الآخر لاجتماع أربع فَتحاتٍ: إحداها فتحة آخر النَّيِّف، نحو: أحد عشر وثلاثةَ عشر بخلاف: اثنا عشر .

---

(١) انظر التكملة ص٦٨، والتسهيل ص ١١٧، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ٨٤ .

(٢) ط : من .

(٣) انظر التسهيل ص ١١٧ .

[عِشرون وأَخَواتُهُ]

قولُه : «عشرون وأخواته[1] فيهما» .

يعني في المذكر والمؤنث، [2]وكان قياس هذه العقود أن يقال: عَشَران رجلاً مثنًّى وثلاث عشرات رجلاً، إلى تسع عشرات رجلاً، فقصدوا التخفيف فحذفوا المضاف إليه، أعني لفظ عشرات، وكان المضافُ مع المضاف إليه ككلمةٍ واحدةٍ لأنهما معاً عبارةٌ عن عدد واحد، كعشرة، ومِائة وألف، فكان المضافُ مع المضاف إليه ككلمة واحدةٍ مؤنثة بالتاء، فلمّا حَذَفُوا[3] المضافَ إليه صارت ككلمة حذف لامها، نحو: عِزَة[4]، وثُبَة[5]، [6]إلّا أنه لم يستعمل ثلاثة بمعنى ثلاث عشرات، كما استعمل نحو: عِزة وثُبَة محذوفة اللام؛ لأنَّ المُرادَ مع وضع ألفاظ الأعدادِ، بَيانُ الكميةِ المعينة، ولو استعمل ثلاثة بمعنى ثلاث عشرات لاشتبهت بالثلاثة التي في مرتبة الآحاد، فلم يحصل التعيين المقصود، [بوضع العدد[7]]، ومِنْ ثَمَّةَ لا ترى في ألفاظ العدد لفظاً مشتركاً، أصلاً، كما يَجيءُ في غيرها من الألفاظ، وسيَجِيءُ في باب الجمع، أَنَّ جمع المؤنث بالتاء، المحذوف لامه شائعٌ بالواو، والنون، نحو: قلون[8]، وثبون ومِئون، فقيل عشرون، وثلاثون تشبيهاً لها بهذه المحذوفة اللام .

---

(١) ط : وأخواتها .

(٢) ط : الواو ساقطة .

(٣) ط : حذف .

(٤) العـزة: الفِـرقة من الناس، والهاءُ عَوَضٌ من اللام. والجَمْعُ: عِزَى على فِعَل، وعِزُون. يقال: في الدارِ عزون؛ أي أصناف من الناس.

(٥) الثُبة: الجماعة وأصلها ثُبى ، والجمع ثُبات وثُبون.

(٦) في ط: وقلة بعد قوله: «ثبة».

(٧) تكملة لازمة من ط .

(٨) المقلاء والقلة: عودان يلعب بهما الصِّبيان. المقلاء: الذى يضرب به، والقلة الصغيرة التي تنصب، وأصلها قلو، والهاء عِوَضٌ، والجمع قلات، وقلون.

وابْتَـدِىء بتغيير «عَشَـران» المثنى إلى لفظ: عشـرون، المصـوغ صيغة المجموع، ليكونَ كالتوطئة للجمع غير القياسيّ في أخواتها التي بعدها، إذْ جَمْعُ المثنى غيرُ قياسيٍّ، لم يَجيءْ إلَّا مضافاً لفظاً أو معنىً، إلى مثنى آخر كما في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ[1] صَغَتْ قُلُوبُكُمَا[2]﴾، على مايَجيء في باب المثنى.

وإنما غَيَّر لفظ الواحد في: عِشرون، بِكسر العين فيه، بخلاف أخواته، فإنه لم يَجِيء[3] فيها تغييرٌ، لإمكان الجمع في ثلاثون، مثلاً، فإنه جمع ثلاثة، أيضاً، إذ هو ثلاثة، عشر مرّات، وكذا أربعون وغيره، ولا يمكن دعوى جمعيَّة العشرة في عشـرون، بوجـه، فَقَصَـدُوا بتغييره إلى جَعْلِهِ كبنـاء مستأنف، فالواو والنون في عشرون وأخواته، كالجبر مما حُذِفَ، كما قيل في: عزون، وكُرون[4]، وليس من باب تغليب العُقَلاءِ المذكرين على غيرهم كما قال بعضُهم؛ لأنَّ التغليب يكون عند الاجتماع، كالمسلمون في الرجال والنساء، والطويلون في الرجال والجِمال، وأنت تقول: عشرون امرأة وعشرون جَمَلاً، بَلَىٰ، يمكن دعوى التغليب في نحو: عشرون رجلاً وامرأة، وعشرون رجلاً وَجَمَلاً.

---

(١) قوله «فقد» ساقطة من ط.

(٢) التحريم /٤، والآية بتمامها: ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾.

(٣) ط: لم يجز.

(٤) «كُرون جمع كرة التي تضرب بالصَّوْلَجَان، وأصلها كرو والهاء عِوَضٌ، ويجمع على كُرين وكِرين وكرات». [حاشية الشريف الجُرْجَاني ٢/١٥١].

و «سنين: جمع سنة، وكرين: جمع كرة، وهما ملحقان بجمع المذكر السالم في الإعراب بالواو والنون، أو الياء والنون، لكونهما غيرَ علمين ولا وصفين لمذكر عاقلٍ، ولكون بناء واحدهما لم يسلم في الجمع، إذ قد حذفت لامه. وأكثر هذا النوع يغير بعض حركات واحده... وكل ثلاثي حذفت لامه وعوّض عنها في المفرد تاء التأنيث، ولم يسمع له جمع تكسير على أحد أبنية جموع التكسير المعروفة، وهذا النوع كما يعرب إعراب جمع المذكر السالم يعرب بالحركات الظاهرة على النون، وقد ورد من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم دعاء على أهل مكة. «اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف»..».

[شرح الشافية ٢/١٢، ١٣ هامش (١)].

[مِئَةٌ وأَلْفٌ مِئَتَانِ وأَلْفَانِ]

قولُه : «أحد وعشرون، إحدى وعشرون، ثم بالعطف بلفظ ما تقدم إلى تسعة وتسعين، مِائة، وألف، مائتان، وألفان فيهما، ثم على ما تقدم .

قولُه: «بِلَفْظِ ما تَقَدَّم»، أي يكون المعطوف الذي هو العقد، والمعطوف عليه أي النَّيِّف، بلفظ ما تقدم في التذكيرِ والتأنيث، فالعشرون، (١٧٨ أ) لهما، ولفظ أحد واثنان على القياس، وثلاثة إلى تسعة، على خلاف القياس في الظاهر .

قولُهُ : «فيهما» أي في المذكر والمؤنث، قولُهُ: «على ما تَقَدَّمَ» يعني ترجع من ابتداء كل مِائة إلى انتهائها: إلى أول العدد على الترتيب المذكور، وتَعْطِفُ المِائة على ذلك العدد، نحو: أحد ومِائة، واثنان[1] ومائة، ثلاثة ومائة، أو تَعْطِفُه على المِائة، نحو: مِائة وأحد، مِائتان وأحد، أَلْف واثنان، في غير المعلوم معدوده، وفي المعلوم: مِائة ورجل ألف ورجلان، مائة وثلاثة رجال .

والأول، أي عطف الأكثر على الأقـل: أكثـرُ استعمالاً، أَلَا ترى أَنَّ العشرةَ المركَّبَةَ مع[2] النَّيِّف معطوفةٌ عليه في التقدير، فثلاثة عشر، في تقدير: ثلاثة وعشرة، وكذا ثلاثة وعشرون، أكثر من: عشرون وثلاثة، فإذا وصلت إلى الأَلْفِ، استأنفت العَمَلَ، فيكون بين كل أَلْف إلى تمام أَلْفٍ آخرَ، كما مِن أول العدد إلى الأَلْف، تَعْـطِفُ الأَلْفَ على ذلك العَدَد المنيف عليه، نحو: أحد وألف، عشرة وألف، عشرون وألف، مِائة وألف، مائتان وألف، ثلاثمَائة وأَلف .

وإن شئتَ جعلتَ الأَلْفَ معطوفاً عليه، كما ذَكَرْنا في المِائة مع ما أَنافَ عليها .

---

(١) ط : الواو ساقطة .

(٢) ط ، د : من .

وكان القياسُ أن يكون للعاشر من الألوف، اسماً مستأنفاً، ثم للعاشر من ذلك العاشر، اسماً مستأنفاً، وهكذا لا إلى نهاية، كما كان للعاشر من العشرات اسمُ المِائة، وللعاشر من المئات اسمُ الأَلْفِ، إلَّا أنهم لمّا رَأَوْا أنَّ الأعداد لا نهاية لها، وكان وَضْعُ لفظ لكل عاشر من العقود يُؤدِّي إلى وضع ما لا نهاية له من الألفاظ، وهو مُحَالٌ، اقتصروا على الأَلْفِ، فقالوا عشرة آلاف وأحدَ عشر أَلْفاً إلى عشرين ألفاً، إلى مِائةِ ألفٍ، مِائتي أَلْفٍ، ثلاثمِائة أَلْفٍ، إلى أَلْفِ أَلْفٍ، ثم مِائة وألف ألف، مِائتان وألف ألف، ثلثمائة وألف ألف، إلى: ألف وألف ألف، وألفان وألف ألف، وثلاثة آلاف وألف ألف، إلى: ألف ألف ألف، وهكذا، إلى ما لا نهاية.

ولم يقولوا عشر مائة، بل قالوا: ألف، ولا أحد عشرة مائة، بل مِائة وأَلْف، ولا ثلاث عشرة مِائة، بل ثلاثمائة وأَلْف.

وثـلاثة وأخواتها إذا أضيفت إلى المِائة، وَجَبَ حَذْفُ تائِها، سواءٌ كان مميِّز المِائة مذكراً أَوْ مؤنثاً، نحو ثلَثمِائة رجل أوِ امرأة، وإذا أضيفت إلى آلاف وجب إثبـاتُ تائها، سواء كان مميز الآلاف مذكراً أَوْ مؤنثاً، نحو: ثلاثة آلاف رجلٍ أو امرأةٍ، لأَنَّ مميزَها: المِائةُ والأَلْفُ لا ما أُضيف إليه المِائةُ والآلاف.

وأَصْلُ مِائة: مِئْيَة، كَسِدْرَة، حُذِفَتْ[1] لامُها، فَلَزِمَها التاءُ عِوضاً منها كما في عِزة وثُبة ولامها ياء، لِما حكى الأخفش[2]: رأيت مِئْياً بمعنى مِائة، وإنما يكتب «مِائة»

---

(١) ط: حذف.

(٢) الممتع ٢/٦٢٤، وشرح الملوكي ص ٤٠٩، والوجيز في عِلْم التَّصريف للأنباري ص٤١.

بالألف بعد الميم، حتى لا يشتبه[1] بصورة: مِنْهُ[2]، فإذا جُمِعَ أَوْ ثُنِّيَ، حُذِفَتِ الألِفُ.

[ثماني عشرَ، وما فيها من اللُّغَاتِ]

قولُهُ: «وفي ثماني عشرة[3]: فَتْحُ الياءِ، وجاء إسكانُها، وشَذَّ حَذْفُها «بفتح النون»

أَمَّـا الفتحُ، فلأن الياءَ تحتمل الفتحَ لِخِفَّتِهِ، كما في: رأيت القاضيَ، وجاء إسكانها كثيراً، لتثاقل المركَّبِ بالتركيب، كما أسكنت في: معد يْكرب وقاليْ قَلَا

(١) ينطبق هذا الكلامُ قبل التنقيط، وأما اليوم فأرى كتابتَها على نَبْرَةٍ دون ألفٍ للأسبابِ التالية:
أولاً: ظهور جميع المخطوطات والمطبوعات منقوطة.
ثانياً: سُمِحَ لِـ (فِئَة) و (فيه) أن تبقيا على حالهما قبل أبي الأسودِ الدؤلي ونصر بن عاصم ويحيى بن يَعْمَر العدواني وبَعْدَهم. فلماذا يمكن أن نُخطِيءَ في قراءة (مِئة) قبل التنقيط، ولا يمكن أن نُخطِىءَ في قراءة (فئة)؟.
ثالثاً: ليس في اللغة العربية كُلِّها ـ فيما أعلم ـ أَلِفٌ قبلَها حَرْفٌ صَحِيحٌ مكسورٌ، لاستحالة النُّطْقِ بالألِفِ بعد كسرةٍ.
رابعاً: يَسْمَحُ بعضُهم بكتابة (خَمسِمِئة) مثلاً، دون ألِفٍ، فلماذا لا نكتب ال (مِئة) دائماً دون ألِفٍ، سواءٌ أكانت مفردةً أَمْ مضافاً إليها؟.
خامساً: يجمعون (١٠٠) على مِئِين ومِئَات، فلماذا اتفقوا جميعاً على كتابة هاتَيْنِ الكلمتين دون ألِفٍ زائدةٍ بعد الميم المكسورة؟.
سادساً: أجاز المجمع اللُّغَوي القاهري كتابةَ كلمةِ (مِئَة) ومركَّباتها، بغير الألِف التي زادَها القدماءُ بعد الميم في كتاباتهم، وظلتْ مَزيدةً حتى يومنا هذا. وكذلك أجازَ فَصْلَ الأعدادِ (ثلاثة، وتسعة وما بينهما) عن (مِئة)، مراعياً في هذا نوعاً من التيسير الإملائي. [راجع العدد الذي أصدره المجمع بعنوان «البحوث والمحاضرات»، مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين من سنة ١٩٦٣م إلى سنة ١٩٦٤م].
(٢) في ط «منه خطأ».
(٣) انظر التسهيل ص ١١٨.

وبادِي بَدَا[1]، وجوباً وجازَ حَذْفُ الياءِ[2]، مع قِلَّتِهِ، للاستثقال، أيضاً، وبعد حَذْفِ الياء، فَفَتْحُ النونِ أَوْلى مِنْ كَسْرِها، ليوافقَ أخواته لأنها مفتوحةُ الأواخر مركبةً مع العشرة، ويجوز كسرُها لِتدلَّ على الياء المحذوفةِ، وقد تحذف[3] الياء في ثماني[4]، في غير التركيب ويُجعل الإعرابُ على النُّونِ، قالَ[5]:

٥٤١ لها ثنايا أربعٌ حِسَانُ * وأَربعٌ فَثَغْرُها ثَمَانُ

وفي الحديث[6]: صلى ثمانَ رَكَعَاتٍ، بفتح النون، وقد يُفعل ذلك برَباعٍ[7] وجوارٍ[8] ونحوهما.

والبِضْعُ، بكسر الباء، وبعضُهم يَفْتَحُها: ما بين الثلاثة إلى التِّسعة، تقول: بِضْعَةُ رجالٍ وبِضْعُ نِسْوَةٍ، وبِضْعَةَ عَشَرَ رجلاً وبِضْعَ عَشْرَةَ امرأةً إذا لم يقصد التعيين.

---

(١) ط: بدأ.

(٢) «والصواب إثباتها فيها...؛ لأنَّ الياءَ في (ثمانٍ) ياءُ المنقوص، وياء المنقوص تثبت في حال الإضافة وحالة النصب كالياء في قاضٍ....».

[دُرَّةُ الغَوَّاص ص١٦٤].

(٣) ط: يحذف.

(٤) انظر الخزانة ٧/٣٦٥، قول ابن بَرِّي: «الكوفيون يُجيزون حذف هذه الياء في الشعر».

(٥) رَجَزٌ لم أهتدِ إلى قائله. الخزانة ٧/٣٦٥ هارون، الكَشَّاف ٤/٤٦؛ وفيه: فكلُّها بدل فثغرُها، التصريح ٢/٢٧٤، الأشموني ٤/٧٢، معجم شواهد العربية ٢/٥٥٠.
الشاهد فيه أنه قد تحذف الياء من ثماني، ويُجْعَلُ الإعراب على النون.

(٦) عَنِ ابنِ عباسٍ قالَ: صَلَّىٰ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم حين كسفت الشمس «ثمانَ ركعاتٍ في أربع سجدات»، صحيح مسلم/ باب الكسوف جـ٦ ص٢١٣، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النَّبوي ٢/٣٠٣. صحيح مسلم بشرح النووي ط. دار الفكر.

(٧) انظر سيبويه ٢/١٦ بولاق.

(٨) انظر المنصف ٢/٧٠، والممتع ٢/٥٥٤.

قالَ الجَـوْهَـرِيُّ[1] : إذا جاوزتَ لفظ العَشَـرة، ذهب البِضْعُ، فلا تقول بِضْعٌ وعِشرون، والمشهورُ جوازُ استعمالِه في جميعِ العُقُودِ[2].

(١) الصِّحاح ٣/١١٨٦؛ وفيه: «وبِضْعٌ في العدد ـ بكسر الباء ـ وبعض العرب يفتحها، وهو ما بين الثلاث إلى التسع. تقول: بِضْعُ سنينَ، وبِضْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا، وبِضْعَ عَشْرَةَ امرأة؛ فإذا جاوزتَ لفظَ العَشْر ذهب البِضْعُ، لا تقول بِضْعٌ وعشرون».

(٢) انظر تفصيلَ معنى البِضْعِ في كتاب الزاهر ٢/٣٥٤ ومابعدها.



[تَميزُ الأَعـدادِ]

قولُه : «ومميز الثلاثة إلى العشرة ، مخفوضٌ مجموعٌ لفظاً أَوْ معنًى إلاّ في : ثلاثمائة إلى تسعمائة، وكان قياسها: مِئات أَوْ مِئِين ومميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين : منصوب مفرد ومميز مِائة وألف، وتثنيتهما وجمعه : مخفوضٌ مفرد» .

قَوْلُهُ : «إلى العشرة»، الحَدُّ ههنا داخلٌ في المحدود، أَعني أَنَّ مميز الثلاثة والعشرة أيضاً، مخفوضٌ مجموعٌ، أَمَّا خَفْضُهُ بالإضافة، فلأنّ الكلمةَ تَصيرُ بها أَخفَّ على ما مَرَّ قَبْلُ، وقد تترك الإضافة، فيقال: ثلاثةٌ أكلُبٌ، على البدل.

وربما جاء في الشِّعْر نحو : ثلاثة أثواباً[1]، وإنَّما شَذَّ النصب لأن المعدودَ في الأصلِ كان موصوفاً كما تَقَدَّمَ، وهو المقصودُ، فلو نَصَبُوه لكان المقصود في صورة الفضلات .

وأَمَّا النصبُ في أحد عشر رجلاً فَسَيَجِيءُ القولُ فيه .

وأَمَّا الإضافة إلى الجمع، فلأن ذلك المضافَ إليه، كان في الأصل، كما تَقَدَّمَ، موصوفاً، ثم أُضيف العدد إليه للتخفيف، وَأَصْلُ (١٧٨ ب) موصوفِ الثلاثة فما فوقَها: أَنْ يكون جَمْعاً .

وأَمّا إفراد مميز ما فوق العَشَرةِ، فَلِما يَجِيءُ[2] .

قَوْلُهُ : «لفظاً أَوْ معنًى» ، الجمع المعنويُّ: إمّا اسم الجنس كالتَّمْر والعسل، أو اسم الجمع كالرَّهط والقوم، والأكثرُ أنه إذا كان المفسِّر أحدهما: فُصِل بِمن، نحو:

---

(١) في سيبويه ١/٢٩٣ بولاق : « لو جاز في الكلام أو اضطر شاعر فقال: ثلاثة أثواباً، كان معناه معنى ثلاثة أثـواب». وفي مجالس ثعلب ٢/٥٨٤ : « يقال : ثلاثةُ أثوابٍ، وثلاثةٌ أثواباً، وثلاثةٌ أثوابٌ. وتقدم فيقال: عندي أثوابٌ ثلاثةٌ. . . ». وفي المقتضب ٢/١٦٦ الطبعة الأخيرة:

فإن اضطرَّ شاعرٌ فنوّن، ونصب ما بعده لم يجز أن يقع إلاّ نكرة؛ لأنه تمييز، كما أنه إذا اضطرّ قالَ: ثلاثةٌ أثواباً .

(٢) م ، د : فسيجيء العلة فيه .

ثلاثة مِن الخيل، وخمس من التمر، وذلك لأنهما، وإن كانا في معنى الجمع، لكنهما بلفظ المفرد فكُرِهَ إضافة العدد إليهما، بعد ما تَمَهَّدَ مِن إضافته إلى الجمع .

وقالَ الأَخفشُ[1]: لا يجوز إضافة العدد إليهما، وهو[2] باطلٌ، لقوله تعالى: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[3]، وقالوا: ثلاثة نفر، وقال[4]:

٥٤٢ ثلاثةُ أَنْفسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ * لقد جار الزمان على عِيالي

ثم نقول: إن لم يكن للمعدود إلّا جمعُ قِلَّةٍ، أُضيف العددُ إليه، وإن لم يكن له إلَّا جمعُ كَثرةٍ، أُضيف العدد إليه، كثمانية أقلام[5] وأربعة رجال، وإن كان له الجمعان معاً، أُضيفَ العدد في الغالب إلى جمع القِلَّة، لمطابقة العدد للمعدود قِلَّةً، نحو ثلاثة أجيال، وقد جاء : ﴿ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾[6]، مع وجود أَقراء، وليس بقياسٍ .

وقال المبرّدُ[7]: يجوز قياساً: ثلاثة كلاب، بتأويل: ثلاثة مِن كلاب، وليس بمشهورٍ.

---

(١) معه : الكِسائي، وثعلب، وقُطْرُب . التسهيل ص ١٢١ .

(٢) م : « وهو منتقض بقوله » .

(٣) النمل / ٤٨، والآيةُ بتمامها : ﴿ وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾

(٤) الحُطَيْئة (ديوانه ١٢٠ بشرح السُّكَّري. التقدم سنة ١٣٢٣هـ).
الخزانة ٣٦٧/٧ هارون، سيبويه ١٧٥/٢ وقد استشهد به على تذكير الثلاثة وإن كانت النفس مؤنثة؛ لأنه حملها على معنى الشخص، [انظر تبيان الكحيل ص ١٠٨]، الخصائص ٤١٢/٢، مجالس ثعلب ٢٥٢/١، المُخصَّص ١٢٩/٧ غير منسوب، وفي ١١٤/١٧ منسوب، للحطيئة، المذكر والمؤنث ط. بغداد ص ٣٠٦،
وقوله: ثلاثة أنفس : خبر مبتدأ محذوف، أي : نحن ثلاثة.
والعِيال ـ بكسر العيْن ـ : أهل البيت. الواحد عَيِّل كِجياد جمع جَيِّد. الشاهد فيه أنه يجوز إضافة العدد إلى اسمِ الجمعِ ، وهو ههنا الذَّوْدُ.

(٥) القلم جاءَ جمعُه على قِلام مثل جَبَل وجبال، لكنه قليلُ الاستعمال، وجمع القِلّة أفصحُ، وهو لغة القرآن.

(٦) البقرة / ٢٢٨، والآية بتمامها : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِيٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓاْ إِصْلَٰحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِي عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾

(٧) في المقتضب ١٥٨/٢ ـ ١٥٩ : « فإن قلت : ثلاثة حمير وخمسة كلاب جاز ذلك. على أنك أردت : ثلاثة من الكلاب ، وخمسة من الحمير؛ كما قال الله عزَّ وَجَلَّ: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ . . . ﴾
وانظر سيبويه ١٧٦/٢ ، ١٧٧ و ٢٠٢ بولاق .

قولُهُ : « إلاّ في : ثلثمائة إلى تسعمائة » ، استثناء من قوله : مجموع ؛ لأنّ المِائةِ المضافَ إليها ثلاثة إلى تسعة : مفردةٌ غير مجموعة ، وكان القياس ثلاث مِئات ، لأن للمائة جَمْعَينِ : أحدهما في صورة جمع المذكر السالم ، وهو : مِئون ، وقد تَقَدَّمَ أَنَّ العَدَدَ لا يُضافُ إليه ، فلم يَبْقَ إلاّ مئات يضاف إليها ، لِعَوَز جمع التكسير ، كما في[1] ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ﴾ لكنّهم كرهوا أَنْ يَلِيَ التمييزَ المجموعُ بالألف والتاء ، بعد ما تعوّد المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون ، أعني : عشرين إلى تسعين ، فاقتُصِرَ على المفرد ، مع كونه أخصرَ ، وارتفاع اللَّبْسِ .

وقد جاء في ضرورة الشعر ثلاث مئين ،[2] وخمس مئين ، قال :[3]

٥٤٣ ثلاثُ مِئينٍ للملوك وَفَىٰ بها * ردائي وَجَلَّت عن وجوه الأهاتمِ[4]

---

(١) النور / ٥٨ ، ونصُّ الآية : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُواْ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ ۚ مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ ۚ ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ ۚ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّ ۚ طَوَّٰفُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ . ﴾

(٢) في ابن يعيش ٢٣/٦ : « وقد جاء في الشعر على القياس فقالوا ثلاث مئين وثلاث مئات ، لأنّ الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة . وهذا وإنْ كان القياس إلاّ أنه شاذٌ في الاستعمال » .

(٣) الفرزدق (ديوانه ٨٥٣ ط . الصاوي سنة ١٣٥٤هـ) .

والبيتُ من قصيدةٍ طويلةٍ يمدح فيها سُلَيْمانَ بنَ عبدِالملِكِ ، ويهجو قَيْساً وجريراً ، وروايته هناك .

فدىً لسيوفٍ من تميم وَفَىٰ بها * ردائي ، وجلت عن وجوهِ الأهاتمِ

وعلى هذا فلا شاهدَ فيه .

وهو في : الخزانة ٣٧٠/٧ هارون ، المقتضب ١٦٨/٢ الطبعة الأخيرة ، الأمالي الشَّجَرية ٢٤/٢ ، المُفَصَّل ٢١٣ ، معجم الشواهد ٣٦٣/١ . «والفرزدق يَعني بالأهاتم : الأهتمَ بنَ سنان بن خالد . وعليه فليس الأهتم لقباً لِسنان بن خالدٍ كما زَعَمَ الكثيرون» [المفصل ٢١٤ حاشية] .

والشاهد فيه أنه قال مِئين بلفظ الجمع ، مع أنها تمييز الثلاث ، وتمييز الثلاثة وأخواتها بالمئة لا يجمع ، وإن كان الجمع هو القياس ، إلاّ أنه مرفوضٌ عندهم .

(٤) في ط ما يلي :

ثلثمأين للملوك وفى بها ردائي * وجلت عن وجوه الأهاتم

وبعضُهم يقول في مِئون[1] : مُؤون[2] بضم الميم، وبعضُهم يُشِمُّ كسر ميم مِائة في الواحد أيضاً، شيئاً من الضم، ولا يُبَيِّنُ الضم، وذلك هو الإخفاء .

قالَ الأَخفشُ : لو ضممت ميمَ مئات فقلت : مُؤات كما في مُؤون جازَ، وبعضُهم يَجعل نُونَ مِئين مُعْتَقَبَ الإعراب كسنين كما يَجيءُ في الجمع .

وقـالَ الأخفش : هو فِعْلِين في الأصل كَغِسْلِين[3] فَحُذِفَتِ[4] اللامُ، فهو عنده مفردٌ، وليس بشيءٍ، إذْ لو كان مفرداً، لَقيل لِمائةٍ واحدةٍ: مِئين، ولعله عنده اسمُ جمعٍ ، وقال بعضُهم : هو: فِعيل : كعِصِي[5] فأُبْدِلَت[6] الياءُ الأخيرةُ نُوناً ، وقولُه[7] :

٥٤٤ وحاتِـمُ الطائي وَهَّابُ المِئـي[8]

---

(١) انظر سيبويه ٢/٣٦ بولاق .

(٢) انظر سيبويه ٢/١٨١ ، ١٨٣ .

(٣) الغِسْلِين : ما يخرج من الثوب بالغسل، ومثله الغُسالة، والغِسلين في القرآن الكريم : ما يسيل من جلود أهل النار من قَيْحٍ وغيره، وقال الليث: الغسلين : شديد الحر (يريد أنه وصف). وقيل: شجر في النار. [انظر سيبويه ٢/٣٢٦ بولاق، الممتع ١/١٢٥].

(٤) ط : فحـذف .

(٥) وزن عصِيّ : فُعُولٌ، الأصل : عُصُوْيٌ : التقت الواو والياء والسابق ساكن، فقلبتِ الواوُ ياءً، ثم أُدغمتِ الياءُ في الياءِ ، وقلِبَتِ الضمةُ كسرةً حتى تَصِحَّ الياءُ.
ومِنَ العرب من يكسر حركة الفاء إتباعاً لحركة العين، فيقول: «عِصِيّ». وضمُّها أفصحُ وأكثرُ. إذَنْ ليس وزنُ «عِصِيّ» فِعيلاً كما قال الرَّضي ؛ وإنما صوره هكذا باعتبار اللفظِ، نظراً لكسر أوله إتباعاً.
[انظر الممتع ٢/٥٥١ ، ٧٦٢].

(٦) ط : فأبـدل .

(٧) مِن رَجَزٍ قالته امرأةٌ مِن بني عُقَيْلٍ ، تفخر بأخوالها من اليَمَن، وقيل لامرأة مِن بني عامر. وتمامُهُ :
حَيْدَةُ خالي ولَـقِـيطٌ وعَـلِي * وحـاتِـمُ الـطَّائِـي وَهَّـابُ المِئِـي
الخزانة ٧/٣٧٥ هارون، نوادر أبي زيد ٣٢١، شرح شواهد الشافية ١٦٣، ضرائر الشعر ١٣٣ ، ١٣٤، الأمالي الشجرية ١/٣٨٣، المسائل العسكريات ٧٣ .
الـشـاهـد فيه (المِئي) فَإِنَّ أصلَه عنـد الأخفش (المِئـين)، فحـذفـت الـنـون لضرورة الشِّعـر.

(٨) ط : المـأي .

عند الأخفش ، في الأصل: المئين حذف النون ضرورة، وحُكِي عن يونُسَ أنه مطروحُ الهاءِ كتمرة وتمر، وليس بمستقيم إِذِ القياسُ، إِذَنْ، مِئِي ، كَمِعًى ، كما تقول في لِثَة : لِثًى ، وفي ظُبَة : ظُبًى .

وقد قيل : أصله مَئِيّ ، ككليب، كُسِرت الفاء كما قيل في شَعير: شِعير، وفي رَغيف: رِغيف[1] لِكَوْنِ العين حَرْفَ حَلْق يَجِيءُ في التصريف، ثم خفف لأجل القافية، ومَئِيّ، ككليب غير مسموع، ففي هذا القول نَظَرٌ.

قَوْلُهُ : « ومميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين : منصوبٌ مفردٌ »، أَمَّا نَصْبُهُ، فلِتَعَذُّرِ الإِضافة إليه، أَمَّا من أحد عشر إلى تسعة عشر، فَلِكراهَتِهم أن تُجعل ثلاثة أسماء كاسمٍ واحدٍ .

فَإِنْ قُلْتَ : فقد قالوا : ثلاثةَ عشرَ زيدٍ، وخمسة عشرِك، فجازت[2] الإضافة إِلَّا في اثني عشر، كما مَرَّ في باب المركب .

قيل : ليس هذا مثله[3]؛ لأنَّ المضافَ إليه إذا كان مميزاً فهو المقصودُ بالأول في المعنى ، وإنما جِيىء به لبيانه، فكأن الجميع كالشيءِ الواحدِ، والمضافُ إليه في نحو: ثلاثة عشرِك : شيءٌ آخرُ .

وأَمّا عشرون وأخواته، فلأَنَّ النونَ ليست للجمعِ حقيقةً حتى تُحْذَفَ، بل هي مشبهة بها .

فإن قيل : فقد يقال: أَرضو زيد، وكُرُو عمرو، وهذه النون مثلها، قلت : بل نونُ «عشرون» وأخواتها أبعدُ منها من نون الجمع، لأن «أرضون»، جمع أرض،

---

(١) في ط : كما قيل شعير ورغيف لكون العين حرفَ حَلْقٍ .

(٢) ط : فجاز .

(٣) ط : قيل هذا ليس مثله .

حقيقةً، وإن لم يكن قياساً، بخلاف «عشرين» وأخواتها، فإنها ليست جَمْعَ عشر، وثلاث وأربع، لِما مَرَّ في أوّل البابِ[1].

ولم تمكنِ الإضافة مع إثبات النون أيضاً، لمشابهتها لنون الجمع، ورُبَّما جاء: عشرو درهمٍ، وأربعو ثوبٍ، وهو قليلٌ.

وأمَّا إفرادُهُ، فلأنَّ جمعيتَه الأصليةَ التي كانت له حين كان موصوفاً إنما حُوفِظَ عليها حالَ الإضافة إليه؛ لأنَّ المضافَ إليه غيرُ فضلةٍ بل من تمام الأول كالموصوف، فما بقيت[2] الجمعية له مضافاً، كما كانت له موصوفاً، فلما تعذرتِ[3] الإضافةُ، ونصب على التمييز، وهو في صورة الفضلات، لم يَبْقَ كالموصوف الذي هو عُمْدَةٌ حتى يجبَ مراعاةُ حالِهِ، والجمعيةُ مفهومةٌ من العدد المتقدم، والمفرد أخصر، فاقتصر عليه.

ومع صيرورة المعدود في صورة الفضلات، يُرَاعَىٰ أصلُهُ حين كان موصوفاً، فلا يُوصَفُ، في الأغلب، إلاَّ هو، دون العـدد، لأنـه هو المقصـودُ من حيث المعنى والمعدودُ، وإن كان مقدماً، كالوصفِ له.

تقول: عندي عشرون رجلاً شجاعاً، كما يوصف هو إذا كان مضافاً إليه، قالَ تعالى:

﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ﴾[4]، ويجوز وصف العدد أيضاً لكنْ على قِلَّةٍ.

[قولُهُ[5]]: «وتثنيتها، وجمعه» (١٧٩ أ) أي تثنية المِائة[6] والأَلْف، وجمع الألف،

---

(١) ط: الكتـاب.

(٢) ط: بقـي.

(٣) ط: تعـذّر.

(٤) يوسف / ٤٣، والآية بتمامها: ﴿وَقَالَ ٱلۡمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ يَأۡكُلُهُنَّ سَبۡعٌ عِجَافٞ وَسَبۡعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضۡرٖ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٖۖ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَأُ أَفۡتُونِي فِي رُءۡيَٰيَ إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾

(٥) ليست في الأصل، وهي من م.

(٦) ط: المأة.

إذِ المِـائـةُ لا تجمـع مضافاً إليها ثلاث وأخواته، كما مَرَّ، وإن لم يُضَفْ إليها ثلاث وأخواته، جمعت وأضيف ذلك الجمع إلى المفرد، نحو: مئات رجل .

قولُهُ : « مخفوضٌ مفردٌ » ، أَمَّا خَفْضُهُ فعلى الأصل، كما ذكرنا في نحو: ثلاثة رجال، وأمَّا إفرادُهُ، فَلِما جَرَّأهم عليه إفراد المميز المنصوب الذي قبله، مع أنه أَخَفُّ من الجمع، ولفظُ العددِ كافٍ في الدلالة على[1] الجمع، ومرتبة الآحاد جمع قلة وحُكْمُ جمع القِلَّةِ عنـدهم حُكْمُ الإفـراد في كثـيرٍ من الأشياءِ، كتصغيرهم له على لفظه، وجمعهم له مرة بعد أخرى جمعَ التكسير، وأَمَّا هذه المرتبةُ فمشهورٌ كَثرتُها، لا كمرتبة الآحاد، فأغنت عن جمع تمييزها .

وقد يُجْمَعُ مميزُ المِائة ، نحو مِائة رجال، وقد يُفرد منصوباً، قالَ[2] :

٥٤٥ إذا عاش الفتى مِائتَيْنِ عاماً * فقد ذَهَبَ اللَّذاذَةُ والفَتَاءُ

قالَ المُصَنِّفُ[3]، ونعْمَ ما قالَ، فيمن قرأ قوله تعالى:

﴿ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾[4] بالتنوين ، وهي من غير حمزةَ[5] والكِسائي[6]، : أنه على

---

(١) د : «في الدلالة على الجمعية مع أن الكثرة والجمعية في هذه المرتبة أكثر وأشهر من جمعية مرتبة الآحاد، لأنّ مرتبة الآحاد جمع . . . ».

(٢) هو الربيع بن ضَبُع الفَزاري، وهذا البيت من شِعْرٍ يمدح فيه بنيه وكنانته، ويذكر بِرَّهم له .
الخزانة ٧/٣٧٩ هارون ، المقتضب ٢/١٦٦ الطبعة الأخيرة، سيبويه ١/١٠٦ ، ٣٣٩ وفي الموضع الثاني نسبه إلى يزيدَ بن ضَبَّةَ، الجُمَل ٢٤٢ الطبعة الجديدة، الحُلَل في شرح أبيات الجمل ٥٧ ؛ وفيهما: المَسَرَّة بدل اللَّذاذة، الاقتضاب ٣٦٩؛ وفيه : التخيل بدل اللذاذة، وقالَ ابنُ السِّيد: « . . . . ويُروى المسرة، ويُروى : المروءة، وأنشدَ في باب ما يمد ويقصر » ، شرح المقصور والممدود لابن دريد الأزدي ص ٢٥ ، المقصور والممدود لابن ولاد ص ٨٣ مطبعة السعادة، المخصص ١/٣٨ ، و ٥/١٣٢ . والفتاء : المصدر من الشباب ممدود. يقال: إنه لَفَتى بيِّنُ الفَتاء، كقولك بَيِّنُ الشباب، والفعل كفَرِحَ.
الشاهد فيه أن قد يُفرد مميِّز المِئة وينصب، كما في البيت.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/٦١١ .

(٤) الكهف / ٢٥ ونصُّها: ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا ﴾

(٥) حمزة بن حبيبِ الزيات : أحدُ القُراء السبعة ، أخَذَ القراءة عن سُليمانَ الأعمش وطلحةَ بنِ مصرِّف . . . مات سنة ١٥٦، وقيل ١٥٤هـ. (غاية النهاية ١/٢٦١).

(٦) « قرأ حمزة والكِسائي» ولبثوا في كهفهم ثلاثَ مِئةِ سنين» مضافاً بغير تنوين . . . » [حُجَّة القِراءات ص ٤١٤].

البدل[1]، لا على التمييز، وإلّا لزم الشذوذ من وجهين: جمع مميز المِائة ونصبه، فكأنه قال: ولبثوا سنين، قال: وكذا قوله تعالى:

﴿ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا ﴾[2]،

وإلّا لزم الشذوذ بجمع المميز.

قالَ الزَّجَّاجُ[3]: لو انتصب «سنين» ، على التمييز ، لَوَجَبَ أَنْ يكونوا، لَبِثُوا تِسْعَمِائة سنة ، ووجهُهُ: أنه فهم أن مميز المائة، واحدٌ مِن مِائة، كقولك : مِائة رجل، فرجل : واحد من المائة، فلو كان «سنين» تمييزاً، لكان واحداً من ثلثمائة، وأقل السنين : ثلاثة، فكأنه قال: ثلاثمائة ثلاث سنين، فتكون تسعمائة .

قال المصنفُ، وهذا يَطَّرِدُ في قوله تعالى:

﴿ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا﴾[4]، فلو كان تمييزاً، لكانوا ستةً وثلاثينَ، على رأيه، قال: وهذا الذي ذكره الزَّجَّاجُ يَرُدُّ على قراءة حمزةَ والكِسائيِّ، لأنهما قرآ: ثلاثمائةِ سنين، بالإضافة، فسنين عندهما تمييز، لا غيْرُ، وإن لم يكن منصوباً.

---

(1) انظر البحر ٦/١١٧، ومُشْكِل إعراب القرآن ٢/٣٩ ، ٤٠ ، وإعرابَ القرآن للنحاس ٢/٢٧١ ، ٢٧٢، ومعانيَ القرآن للفراء ٢/١٣٨ ، ومعانيَ القرآن للأخفش ٢/٣٩٥.

(2) الأعراف / ١٦٠، ونَصُّ الآية : ﴿ وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗاۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰهُ قَوۡمُهُۥٓ أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنۢبَجَسَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٖ مَّشۡرَبَهُمۡۚ وَظَلَّلۡنَا عَلَيۡهِمُ ٱلۡغَمَٰمَ وَأَنزَلۡنَا عَلَيۡهِمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰۖ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡۚ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ﴾.

[انظر مشكل إعراب القرآن ١/٣٣٢، والتِّبيان لِلعُكْبَري ١/٥٩٩].

(3) « قال الزجاج : (سنين) جائزٌ آن يكونَ نصباً، وجائز أن يكون جرّاً فأمّا النصبُ فَعَلَى معنى : (ولبثوا في كهفهم سنين ثلاث مئة)، ويكون على تقدير العربية (سنين) معطوفاً على (ثلاث) عَطْفَ البيانِ والتوكيد. وجائز أن يكون (سنين) من نعت (المِئة) وهو راجع في المعنى إلى (ثلاث). » [حُجَّةُ القراءات ص ٤١٤] .

(4) الأعراف / من الآية ١٦٠. انظر تخريجَها في : البحر ٤/٤٠٧ ، والكَشَّاف ٢/١٦٨ ، ١٦٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٤٢٣ ، ومعاني الفراء ١/٣٩٧، والتكملة ص ٦٨ .

ولا شَكَّ أَنَّ قراءةَ الجماعةِ أَقْيَسُ من قراءتها عند النحاة، وما ذكره الزجاجُ غيرُ لازمٍ ، وذلك لأن الذي ذكره مخصوص بأن يكون التمييز مفرداً، أَمَّا إذا كان جمعاً فالقصدُ فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعاً في نحو ثلاثة أثواب، مع أن الأصل في الجميع : الجمعُ، وإنما عُدِلَ إلى المفرد لِعِلَّةٍ، كما تقدم، فإذا استعمل المميز جمعاً، استعمل على الأصل .

وما قاله الزجاجُ، إنما كان يلزم أن لو كان ما استعمل جمعاً : استعمل كما استعمل المفرد أما إذا استعمل الجمع على أصله، فيما وضع العدد له ، فلا .

هذا آخِرُ كلامِ المصنِّفِ[1].

وإذا وصفتَ المميِّزَ، جاز لك في الوصف ، اعتبارُ اللفظ[2] والمعنى ، نحو : ثلاثون رجلاً ظريفاً، وظُرَفاء، ومِائة رجل طويلٍ وطوالٍ[3]، قالَ[4] :

٥٤٦ فيها اثنتان وأربعونَ حَلُوبَةً * سُوداً كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأَسْحَمِ

---

(١) الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٦١٢/١ .

(٢) ط : اعتباراً للفظ .

(٣) انظر الهمع ٢٥٤/١ ، ودراسات القسم الثالث جـ٣ ص ٢٦٧ وما بعدَها.

(٤) عنترة العبسي (ديوانه ١٩٣ ط. سعيد المولوي، دمشق) .

الخزانة ٣٩٠/٧ هارون ، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٢٧٢ ، وابن يعيش ٥٥/٣ .

والحَلُوبة : المحلوبة. يُستعمل في الواحد والجمع على لفظ واحد. والخَوَافي: أواخرُ رِيش الجَناح مما يلي الظهر. والأَسْحَم : الأَسْوَد. وقوله: (سُوداً): حال من قوله: اثنتان وأربعون، وهو حالٌ من نكرة، أَوْ نَعْتٌ لِحَلُوبة؛ لأنها في موضع الجماعة، والمعنى: من الحلائب. ويروى : (سُودٌ) على أن يكون نعتاً لقوله «اثنتان وأربعون» .

فإن قيل : كيف جاز أن ينعتَهما، وأحدُهما معطوفٌ على صاحبه؟

قيل : لأنهما قد اجتمعا، فصارا بمنزلة قولك: جاءني زيدٌ وعَمروٌ الظريفان. والكاف في (كخافية) في موضع نصب. والمعنى: سُوداً مثل خافيةِ الغُرابِ الأَسْحَم .

الشاهد فيه أنه يجوز وصف المميِّز المفرد بالجمع باعتبار المعنى، كما في البيت، فإن (حلوبة) مميِّز مفرد للعدد، وقد وصف بالجمع، وهو سُود: جمع سوداء .

واعلم أَنَّ سيبـويه[1] ، وجماعةً من النحاة، يستقبحون كون مميز العدد، في أي درجة كان : صفةً، نحو قولك : سبعة طوال، وأحدَ عشرَ طويلاً، ومائة أبيضَ؛ لأنَّ المقصود من التمييز: التنصيصُ، وهو معدوم في أكثرِ الأوصافِ، بَلَىٰ إن كانتِ الصفةُ مختصةً ببعض الأجناس لم يستقبح نحو ثلاثة علماء، ومائة فاضل، كما قلنا في: هذا الأبيض، وهذا العالم .

وإذا أضفتَ العددَ المركب نحو : أحد عشرك، وخمسة عشر زيد، فعند سيبويه[2]: الاسمان باقيانِ على بنائهما لبقاء موجبه، أي التركيب ، . . .

والإضافة عنده، لا تُخِلُّ بالبناء، كما لا يخل به الألِفُ واللام اتِّفاقاً ، نحو: الأحدَ عشرَ، وإن كانت الإضافة، واللام، مِن خواصِّ الأسماء .

وأما الأخفشُ والفَرَّاءُ، فإنهما فرقا بين اللام والإضافة، وذلك لأن ذا اللام، كثيراً ما يوجد في غير هذا الموضع مبنياً، كالآن، والذي وأخواته، والأمس، عند بعضهم، وأَمَّا المضاف فلا يكون إلاّ معرباً، إلاّ لَدُنْ وأخواته، أَلَا ترى إلى اعراب « أيّ » للزوم إضافته، مع ثبوت عِلَّةِ البناء فيه، وإلى إعراب قَبْلُ، وبَعْدُ، وأخواتها مع الإضافة، والبناء عند القطع عنها[3].

وأَمّا بناء « غلامـي » ، على مذهب النحاةِ، وبناء « حيث »، وإذا، ونحو قوله[4]:

على حِينَ عاتبتُ المَشيبَ على الصبا * وقلتُ أَلَمَّا تَصْحُ[5] والشَّيْبُ وازِعُ

فقد مضى الكلام عليه في مواضِعِهِ .

---

(١) في سيبويه ٢/١٧٣ بولاق : «وتقول: ثلاثة نسّابات، جمع نسّابة، وهو قبيح . . .»، وفي ٢/١٧٥: «. . . فهذا وجه الكلام، كراهيةَ أن تجعل الصفة كالاسم، إلاّ أن يضطرَّ شاعرٌ».

(٢) الكتاب ٢/٥٣ ، ١٧١ بولاق ، وانظر المقتضب ٢/١٥٩ .

(٣) ط : منهـا .

(٤) النابغة الذُّبياني (ديوانه ٤٤ شرح ابن السكيت ط. شكري فَيْصَل، بيروت سنة ١٩٦٨م)، وقد سَبَقَ تخريجُ البيتِ.

(٥) ط : سـاقط .

فالأخفش[1] يُعربُ[2] ثانيَ الاسمين قياساً مع الإضافة، نحو : جاءني خمسة عشر زيد، إجراءً له مُجرى « بعلبك »، والفراء[3] يجعل جُزْأي المركب عند الإضافة مُعْرَبَيْنِ إعـرابَ المضافِ والمضافِ إليه[4]، لشبهه لفظاً بالمضاف إليه، فيكون، خمسة عشر زيد، كابنِ عِرْس زيد .

[اعتبارُ اللَّفْظِ والمعنى في المعدودِ]

قولُهُ : « وإذا كان المعدود مؤنثاً واللفظُ مذكراً، أَوْ بالعكس » « فوجهـان » .

يعني مثل قولك : شخص، إذا أطلقته على امرأة ، وقولك: نفس، إذا أطلقتها على رجل، ففي الأول: المعدود وهو المرأة مؤنث، ولفظ الشخص مذكر، وفي الثاني: المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث، فلك أن تعتبرَ اللفظَ وهو الأَقْيَسُ والأكثرُ في كلامهم، لِما ذكرنا في الموصولات، فتقول: ثلاثة أشخص أي نساء، وثلاث أنفس أي رجال، ويجوز اعتبار المعنى، كثلاثة أنفس، للرجال[5]، وثلاث أشخص ، للنساء .

---

(١) تفصيل لمخالفة الأخفش والفراء في التفريق بين اللام والإضافة.

(٢) التسهيل ١١٨ .

(٣) معاني القرآن ٢/٢٣٤، والتسهيل ١١٨ .

(٤) في م ، د بعد قوله : «والمضاف إليه» ما يلي : «نحو ابن عرس، تشبيهاً لفظياً لهذا المركب بالمضاف. . .».

(٥) في سيبويه ٢/١٧٣ بولاق : «وقالوا: ثلاثة أنفس؛ لأن النفس عندهم إنسان. ألَا ترى أنهم يقولون : نَفْسٌ واحد، فلا يُدخلون الهاء».
وقال في ص ١٧٤ : «كما أنّ النَّفسَ في المذكر أكثر. . .» ثم قال: «وزعم يونس عن رؤبة أنه قال: ثلاث أنفس على تأنيث النفس، كما يقال: ثلاث أعين للعين من الناس، وكما قالوا: ثلاث أشخص في النساء. . .» وانظر المُخَصَّص ١٤/١٧.

قــالَ[1] :

٥٤٧ فكان مِجَنِّي دون مَنْ كنتُ أَتَّقِي[2] * ثلاثُ شُخُوصٍ كاعبانِ (١٧٩ب) ومُعْصِرُ

قولُـهُ : « ولا يُمَيَّزُ : واحد، ولا اثنان، استغناءً بلفظ التمييز عنهما نحـو : رجل ورجلان ، لإفادة النص المقصود بالعدد[3] » .

إنما لم يُمَيَّزْ، واحد، واثنان، لأن ألفاظ العدد قُصِدَ بها الدلالةُ على نُصوصيَّةِ العدد لَمّا لم يكن الجمـع يفيد ذلـك، فلو قالوا: رجال، لم يُعلم عددُهم، ولو قالوا ثلاثة واقتصروا، لم يُعلم ما هي؟ فلمّا كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معاً، استغنى عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجلٍ ولا واحد رجلين، ولا واحد رجال، لأن لفـظة رجـلٍ وحـدَها، تُفيد الوحدة والمعدود، ولم يقولوا: اثنا رجل ولا : اثنا رجال، لأنّ لفظة رجلين تفيد الاثنينيَّة، وقولُهُ[4]:

٥٤٨ كَأَنَّ خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُلِ * ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ

---

(١) عُمَرُ بنُ أبي ربيعةَ (ديوانه ١٢٦، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ).
الخزانـة ٧/٣٩٤ هارون، سيبـويه ٢/١٧٥؛ وقـد استشهـد به مراعاةً لمعناه؛ لأنه أراد به المرأة، المقتضب ٢/١٤٨؛ وفيه: « فأما قوله: فكان مِجَنِّي. . . فإنما أنّث الشخوص على المعنى؛ لأنه قصد إلى النساء، وأبان ذلك بقوله: كاعبانِ ومُعصِرُ»، الخصائص ٢/٤١٧، ضرائر الشعر ٢٧٢؛ وفيه «فأنث الشخص، ولذلك أسقط التاء من العدد؛ لأنه أراد بالشخوص النساء»، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٤٠٦ تحقيق د. عضيمة القاهرة سنة ١٩٨١م، شرح الألفية للمُرادي ٤/٣٠٤.
و(المِجَنّ): الترس . (الكاعب): الجارية حين يبدأ ثدياها للنهود. (المُعْصِر): الجارية أول ما أدركت وحاضت. يقال: قد أُعْصِرَتْ، كأنها دخلت عصر شبابها. و (دون) بمعنى: قُدَّام. و«كاعبان: خبر لمبتدأ محذوف على قطع البدل. وثلاث: خبر كان». المقتضب ٢/١٤٦ الطبعة الأخيرة هامش (١). .
الشاهد فيه أنه يجوز اعتبار المعنى فتجرَّد علامة التأنيث من عدد المؤنث المعنوي، كما هنا، فإنه جرد ثلاثاً من التاء؛ لكون شخوص بمعنى نساء، بدليل الإبدال عنه بما بعده .

(٢) ط : أتــق .

(٣) ط : بالعــد .

(٤) خِطام الريح المُجَاشعي (فُرْحة الأديب ١٥٨)، والبيت في هجاء شيخٍ كبير .
الخزانة ٧/٤٠٠ هارون، سيبويه ٢/١٧٧ ، ٢٠٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ٢/٣٦١، المقتضَب =

ضــــرورةٌ .

قولـه : « استغناء بلفظ التمييز عنهما »، يعني لم يقولوا: واحد رجل ولا اثنا رجلين لأنّ التمييز الأول يفيد الوحدةَ، والثانيَ يُفيدُ الاثنينيَّة .

وهذا الاستدلالُ لا يستمر في نحو : واحد رجال ، واثنا رجال، وثنتا حنظل .

[تَعـريفُ العَـدَدِ]

وإذا قُصِدَ تعريفُ العددِ، فإن كان مفرداً، أي غيرَ مضافٍ ولا مركب، أُدخل اللامُ عليه، واحداً كان أو أكثرَ، كالعشرين رجلاً، والثلاثة والأربعون جَمَلاً، والعشرةُ والمِائة بعيرٍ[1]، وإن كان مضافاً، فعلى المضاف إليه، وإن كان مضافاً إلى المضاف، فعلى المضاف إليه الأخير، فالأول، كثلاثة الدراهم، ومِائة الدِّرْهَم، وثلاث المِائة وأربعة الآلاف، والثاني، نحو ثلاثمائة الألف، وثلاثمائة ألف الدرهم، وثلاثمائة أَلْفِ أَلْفِ الدرهم .

وقد يَدْخُلُ حرفُ التعريفِ على المضاف والمضاف إليه معاً شذوذاً، نحو : الثلاثة[2] الأثواب، وعند الكوفيين هو قياسٌ، كما مَرَّ في باب الإضافة .

= ٢/ ١٥٤ ، التكملة ١١٨ ، كتاب الكُتَّاب ١٣٧، شرح جُمل الزَّجَّاجي ١/ ١٤٠ ، التخمير ٢/ ٣٦١؛ وفيه : ثِنْتَيْ، بدل ثِنْتَا، المُخَصَّص ١٢/ ١٠، و ١٣/ ١٩٦، و ١٦/ ٩٨، و ١٧/ ٨٩، ١٠٠ .

وفي إصلاح المَنطِق ١٦٧ ـ ١٦٨ تقول: ما أعظمَ خُصيتَه، وخُصيتَيْه ولا تَكسِر الخاء . . . الواحد خُصى وخُصْيَة .

وفي تهذيبه ٢/ ٢٥ : التَّدَلْدُلُ : تحرُّكُ الشيءِ المعلق واضطرابُه. وظرف العجوز: خَلَقٌ متقبض قد تشنّج لِقِدَمِه.

الشاهد فيه قولُه : (ثِنْتَا حَنْظَلِ) فإنَّ القياسَ: حنظلتان. لكنه جاء ضرورةً .

(١) ط : بعيـراً .

(٢) في التكملة ص ٦٨ : « وروى الكسائي : الخمسة الأثواب. وروى أبو زيدٍ فيما حكاه عنه أبو عُمَرَ أنَّ قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء» .

وإنْ كان مركَّباً، دخل على الأول، نحو : الأحد عشر درهماً، ولا يجوز دخولـه[1] على التمييز لوجوب تنكيره ولا على ثاني جُزْأَيْ المركب، لأنه يكون كأنه داخل في وسط الكلمـة، وقـد يدخل على الجزأين بضعف نحو : الأحد العشر درهماً ، وهو عند الأخفش والكوفيين[2] قياسٌ، وقد يدخل على الجزأين والتمييز بِقُبْحٍ ، نحو : الأحد العشر الدرهم، وهو قياسٌ عند بعضِ الكوفيين[3] .

[التَّغليبُ في تمييزِ العَـدَدِ]

واعلم أنَّ العددَ المميزَ بمذكر ومؤنث معاً، إمّا أنْ يكونَ مفصولاً بينه وبينهما بلفظ « مِن » أَوْ « بينَ » ، أَوْ « لا »، فإن كان ، فالغلبةُ للتذكير، نحو اشتريت عشرة بين عبـد وأَمَـة، ورأيت خمسة عشر من النُّوق والجمال، إلّا أن يكون المميِّزان « يوماً » و « ليلةً » فالغَلَبَةُ، إذَنْ للتأنيثِ، قـالَ[4] :

٥٤٩ فطافَتْ ثلاثاً بين يومٍ وليلةٍ * وكان النَّكيرُ أَنْ تُضيفَ وتَجْأَرا

---

(١) ط : دخولهـا .

(٢) الإنصاف، مسألة ٤٣ جـ١/١٩٥، والهمع ٢/١٥٠ - ١٥١ .

(٣) قال الفارسي : «وليس له من القياس وجهٌ». التكملة ص ٦٨ .

(٤) النابغة الجَعْدي (ديوانه ٤١ تحقيق عبدالعزيز رَباح، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق ط ١ سنة ١٩٦٤).
والبيت في وصف بقرةٍ وحشية أكل السَّبُعُ ولدَها فطافت ، وروايته هكذا:
فجالَتْ على وَحْشِيِّها مُستبِنَّةً * . . . .
الخزانة ٧/٤٠٧ هارون ، المُغني ٨٦٧ ط. المبارك، إصلاح المنطق ٢٩٨ [تحقيق شاكر وهارون. دار المعارف سنة ١٩٥٦م]، سيبويه ٣/٥٦٤ هارون حاشية (٥)، الأشموني ٣/٧٠ ط. عيسى الحلبي سنة ١٣٦٦هـ، المقرّب ١/٣١١ بلا نسبة .
والنَّكير : الإنكار، وهو من المصادر التي أتت من فَعِيل كالنذير والعذير. وأكثر ما يأتي هذا النوع من المصادر في الأصوات كالهدير والهَدِيل، أي: ما كان عندها حين فقدته إلّا الشفقة والصُياح.
و(تُضيف) مضارع أضاف، أي: أَشْفَقَ. ويروى: أن تَضيف بفتح التاء، أي : تعدل ههنا مرةً، وههنا مرةً.
يقول: كان نكيرها لمّا رأت الشِّلْوَ أن تشفق وتجأر، لا شيءَ عندها غير ذلك. =

إذِ[1] التاريخُ مبنيٌّ على الليالي، كما يَجِيءُ، فلهذا ، إذا أبهمت ولم تذكر الأيام ولا الليالي، جَرى اللفظ على التأنيث، نحو قولك : أقام فلانٌ خمساً، قالَ اللهُ تعالى:

﴿ . . . يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ[2] وَعَشْرًا ﴾ .

وإنما غلب التأنيث لذلك، وللفصل، إذ كأنه مع الفصل لم يذكر المميز قال سيبويه[3]: يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة، لكنه ليس بِحَدِّ كلام العرب .

وإن لم يفصل بينهما[4]، فإن كان العدد مضافاً إلى المعدود، فالغَلَبة للأسبق، نحو: خمسة أعبد وآمٍ ، وخمس آمٍ[5] وأعبد، إذِ الإضافةُ إليه تُفيد فضل اختصاص، وكذا في عدد عطف عليه هذا المضاف نحو : ثلاثة ومائة رجل وامرأة، وثلاث وأَلْف ناقة وجَمَل .

وإن كان المعدود منصوباً على التمييز، فإن كان المذكر من المميزين عاقلاً، سواء كان المؤنث عاقلاً، أَوْ، لا ، فالاعتبارُ بالمذكر، نحو: خمسة عشر امرأةً ورجلاً ، وخمسة

= والمعنى على الرواية الأولى : أي فطافت ثلاثَ ليالٍ وأيامها، تطلب ولدها، وليس لديها من نكير إلّا أن تضيف وتجأر.

والشاهد: فيه تأنيث الثلاث بقوله: «بيْنَ يوم وليلةٍ»، وقد علم أنه أراد ثلاث ليالٍ، والليالي مشتملةٌ على أيامها.

والقاعدة المُفَصَّلة التي أَقرَّها المتأخرون أَنَّ العدَدَ المركب إذا ميز بشيئين، كانت الغلبة لمذكرهما إن وجد العقل، وإن فقد العقل فللسابق، بشرط الاتّصال، نحو: عندي خمسةَ عشرَ جَمَلاً وناقة ، وخمسَ عَشْرَةَ ناقةً وجملاً، فإن فقد الاتصال كانت الغلبة للمؤنث؛ نحو: عندي سِتَّ عَشْرَةَ ما بين ناقة وجَمَلٍ ، أو ما بين جَمَلٍ وناقةٍ .

(١) ط : إذا .

(٢) البقرة / ٢٣٤ ، والآية بتمامها: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ .

(٣) الكتاب ٢/١٧٤ بولاق .

(٤) ط : بهما .

(٥) آم جمع أَمَة وهي المملوكةُ ، جمع قِلّة على وزن أَفْعُل، وأصله: أَأْمُوٌ، تحوّل إلى منقوص، وأبدلت الهمزة الثانية مَدَّة، وحُذِفت ياء المنقوص للتنوين . . .

وعشرون ناقـةً ورجـلاً، لاحـترام التذكير المقارن للعقل، وإن لم يكن المذكر منهما عاقلاً ، فالاعتبار بأسبقها نحو : ثلاثة عشر جَمَلاً وناقةً وأربعةَ عَشرَ بيتاً وصُفَّةً وأربعة وعشرون يوماً وليلةً .

هذا، وإذا كان المميِّزان: يوماً، وليلةً، نحو: سرت أربعةَ عشرَ يوماً وليلةً فالمراد: أربـعَ عشْرةَ ليلةً وأربعـةَ عشرَ يوماً؛ لأنَّ مع الليالي أياماً بِعُدَّتِها، ولا كذا، نحو: اشتريت عشرةً بين عبدٍ وأَمَة، أو خمسةَ عشرَ جَمَلاً وناقةً، بل المعنى أَنَّ مجموعَ عددِ الإمـاء والعبيدِ عشرةٌ، فبعض العشرة عبيد، وبعضُهـا إِمـاء، ويجوز أن يتساويا، فيكون: خمسة عبيد وخمس إماء، ويجوز أن يختلفا.

والنكـرة المضـافُ إليها « بين » في مثل هذا، أي في موضع القَسْم، يقصد بها الجنس، ولفـظة « بين » مستعـارةٌ من الظرف المكاني، فقولك: القوم: بين رجل وامـرأة، أي ليسوا بخارجينَ من هذين القسمين، ومن هذين الجنسين، كما أن ما يكون بين الشيئين لا يكون خارجاً من المكان المتوسط بينهما .

[كيفية التأريخ]

واعلم أَنَّ الليلَ في تاريخ العربِ، مُقَدَّمٌ على اليوم؛ لأنَّ السنين عندهم مبنيةٌ على الشهـور القَمَرية، وذلك لكون أكثرهم أهلَ البراري، الذين يتعسَّر عليهم معرفةُ دُخول (١٨٠أ) الشهر إلَّا بالاستهلالِ ، فإذا أبصروا الهِلالَ عرفوا دخولَ الشهر، فَأَوَّلُ الشهرِ عندهم: الليلُ، لأنَّ الاستهلالَ يكون في أول الليلِ .

فيقال في أول ليلة من الشهر: كُتِبَ لِأَوَّلِ ليلةٍ منه، أو لِغُرَّتِهِ أو لمهله أَوْ لمستهله وفي اليوم الأول لِلَيلةٍ خَلَتْ، واللام هي المفيدة للاختصاص، الذي هو أصلها، والاختصـاص ههنـا على ثلاثة أضربٍ، إِمّا أن يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه، نحو: كتبت لِغُرَّةِ كذا، أو يختص به لوقوعه بعده، نحو: لِلَيْلَةٍ خَلَتْ، أو يختص به

لوقوعه قبلَه، نحو: لِلَيْلَةٍ[1] بَقِيَتْ، وذلك بحَسَب القرينة، فمع الإطلاق، يكون الاختصاص بوقوعه فيه، ومع قرينة نحو: خَلَتْ، يكون بوقوعه بعده، ومع قرينة نحو: بَقِيَتْ، يكون بوقوعه قبله.

وتقول في الليلة الثانية: كتبت لِلَّيلة الثانية من كذا، وعلى هذا القياس إلى آخر الشهر، وإن وقع الفعل في الليل، ولم يُقصد إلى ذكر وقوعه فيه، جازَ أن يكتب فيه ما يكتب في الأيام، وذلك أنك تقول: في ثاني الأيام: لِلَيْلَتَيْنِ خَلَتَا، وفي ثالثها: لِثَلاثِ ليالٍ خَلَوْنَ[2]، وكذا إلى عَشْرِ ليالٍ خَلَوْنَ، ويجوز: لِثَلاثِ ليالٍ خَلَتْ، إلى: عشر ليالٍ خَلَتْ، والأول أَوْلَىٰ ليرجع النون الذي هو ضمير الجمع إلى الجمع.

وفي الحادي عشر: لإحدى عشْرَةَ ليلةً خَلَتْ، إلى أن تكتب في الرابع عشر، لأربعَ عشْرةَ ليلةً خَلَتْ، ويجوز: خَلَوْنَ، حَمْلاً على المعنى، والأولُ أَوْلى، مُراعاةً للفظِ.

---

(١) في التكملة ص ٦٩: « وإذا بقيتْ من الشهر ليلةٌ، قالوا: كتبْنا سَلْخَ شهر كذا، ولم يكتبوا لِليلةٍ بقيتْ، كما لم يكتبوا لليلة خلت ولا مضت . . . » وفي كتاب الكُتَّاب ص ١٣٦: « فإن لم يبق من الشهر إلّا يومٌ واحدٌ أو ليلةٌ كتبت إن شئتَ: آخر يوم من كذا، وإن شئت كتبته: سلْخَ كذا، أو سُلوخَ، أو انسلاخَ كذا، أو منسلخ كذا . . . »

(٢) في دُرَّة الغَوَّاص ١٠٠ ـ ١٠١: « . . . على أنّ العربَ تختار أن تجعل النون للقليل، والتاء للكثير، فيقولون: لِأربعٍ خَلَوْنَ، ولإحدى عَشْرَةَ خلتْ. . . ولهم اختيارٌ آخَرُ أيضاً، وهو أن يُجْعَلَ ضميرُ الجمع الكثير الهاءَ والألِفَ، وضميرُ الجمع القليل الهاءَ والنونَ المشددة، كما نطق به القرآن في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ﴾ التوبة/٣٦.
فجعل ضمير الأشهر الحرُم بالهاء والنون لِقِلَّتِهِنَّ، وضمير شهور السنة الهاء والألف لكثرتها.
وكذلك اختاروا أيضاً أن أَلحقوا بصفة الجمع الكثير الهاءَ، فقالوا: أعطيتُه دراهم كثيرة، وأقمت أياماً معدودة، وألحقوا بصفة الجمع القليل الألِفَ والتاءَ، فقالوا: أقمت أياماً معدودات، وكسوته أثواباً رفيعات، وأعطيته دراهم يسيرات؛ وعلى هذا جاء في سورة البقرة/ ٨٠: ﴿ وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾، وفي سورة آل عِمران/ ٢٤: ﴿ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ﴾، كأنهم قالوا أولاً بطول المدة التي تَمَسُّهم فيها النارُ، ثم تراجعوا عنه فقصَّروا تلك المُدَّةَ. وانظر البحر ٥/ ٣٩، ومعاني الفراء ١/ ٤٣٥.

وقريبٌ من ذلك: ما حَكَى المازنيُّ: الأجذاع[1] انكسرن، والجذوع انكسرت، جعل ضمير الأجذاع، وهو جمع قِلّة، ضميرَ الجمع وهو النون، لأنك لو صرحت بعَدَدِ القِلَّة، أي من ثلاثة إلى عشرة، لكان مميِّزه جمعاً نحو: ثلاثة أجذاع، وجَعَلَ ضمير الجذوع، وهو جمع الكَثرة، ضميرَ الواحدة، أي المستكن في انكسرت، لأنك لو صرّحتَ بعدد الكثرة، أي ما فوقَ العشرة لكان مميِّزهُ مفرداً، نحو: ثلاثة عشر جِذعاً.

وتكتب في الخامس عشر: للنصف من كذا، وهو أوْلى[2] من قولك[3]، لِخمسَ[4] عشْرَةَ ليلةً خلت، ومن قولك لِخَمْسَ عَشْرَةَ ليلةً بقيت أو بَقِينَ، مع جوازهما أيضاً، وذلك لأنَّ الأولَ أخصرُ منهما.

وفي السادس عشر: لأربعَ عَشْرَةَ ليلةً بقيت أو بَقِينَ، كما قُلْنَا، وبعضُهم يقول من الخامس عشر إلى الأخير: «إن بقيت[5]» لتجويز نُقصان الشهر، إلى أن تكتب في العشرين لعشر ليالٍ بَقِينَ، وهو أَوْلى من: بقيت، كما ذكرنا مع جوازه، أيضاً، إلى أن تكتب في الثامن والعشرين: لليلتَيْنْ بقِيَتَا، وفي التاسع والعشرين: لليلة بقيت، وفي الليلة الأخيرة: لآخر ليلةٍ منه أو سلخه، أو انسلاخه، وفي اليوم الأخير: لآخر يوم من كذا، أو سلخه أو انسلاخه.

---

(١) «هذا هو الصحيح، وقد يعكس قليلاً، فيقال: الجذوع انكسرن، والأجذاع انكسرت» البحر ٥/٣٩.

(٢) ط: الأولى.

(٣) د: «وهو أَولى؛ لأنه أخصرُ من قولك لخمسَ عشْرَةَ ليلةً...».

(٤) ط: الخمس.

(٥) يعني يأتي بجملة (إن بقيت)، بعد ذكر التاريخ؛ لِتَجويز نُقصانِ الشهرِ كما قال.

[الاشتقاقُ مِن ألفاظِ العَدَدِ]

قولُهُ: «وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار تصييره: الثاني والثانية إلى: العاشر والعاشرة، لا غَيْرُ، وباعتبار حاله: الأول والثاني والأُولى والثانية، إلى: العاشر والعاشرة، والحادي عشر والحادية عشرة، والثاني عشر والثانية عشرة، إلى التاسعَ عشرَ، والتاسعةَ عشْرةَ، ومن ثم، قيل في الأول: ثالث اثنين، أي: مصيِّرهما من ثلاثتهما، وفي الثاني: ثالث ثلاثة أي أحدها، وتقول: حادي عشر أحد عشر، على الثاني خاصَّةً، وإن شئت: حادي، أحد عشر، إلى تاسع تسعة عشر، فتعرب» .

يعني بالمفرد : الواحد : وبالمتعدد: المعدود، وقد تَقَدَّمَ أَنَّ جميعَ أَلفاظِ العدد، كانت في الأصل لمجرد العدد، كما في قولك: ثلاثة نصف ستة، ثم استعملت في المعدودات، كما في: رجال ثلاثة، وستة رجال، فإذا كان هناك معدودٌ مُعَيَّنٌ كعشرة رجالٍ مثلاً، وقصدت ذِكْرَ واحدٍ منهم، فَإِنْ أردتَ ذكره بلا ترتيبٍ، جئتَ بواحدٍ، أو أحد، الذي هو أوّل تلك الألفاظ الاثني عشر، فقلت: هذا واحد العشرة، أو: أحدهم ، وإن قصدتَ إلى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي فذلك على وجهين :

أحدُهما أَنْ تَقْصِدَ إلى ذلك الواحد، المعيَّن درجته ومرتبته العددية بالنظر إلى حاله، أي درجته التي هو فيها من العدد، لا باعتبار عددٍ آخرَ، كالثالث أي الواحد من الثلاثة، والثاني، أي الواحد من الاثنين، وهو معنى قوله: «باعتبار حاله» .

والثاني : أن تقصد إلى ذلك الواحد المراعى درجته العددية[1] مع النظر إلى الدرجة التي تحت درجته أيضاً، فيكون واحداً من درجته بسبب تصييره الدرجة التي تحت درجته ممحوَّة ذاهبة الاسم، وجَعْلِهِ للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه إلى ما

---

(١) ط : العديـة .

تحتـه، نحـو: ثالث اثنـين، أي واحد من ثلاثة بسبب انضمامه[1] إلى اثنين وجَعْلِهِ للمجموع اسم ثلاثة، حتى صار واحدها، ومَحْوِهِ عن المجموع اسم الاثنين، فمعنى ثالث اثنـين: مصـيِّر اثنين ثلاثة بنفسه، إذ صار «اثنان» معه، ثلاثة، وهذا معنى قوله : باعتبار تصييـره .

فإذا قصدت إليه باعتبار التصيير، لم يَجُزْ أَنْ يُبنى مِن واحد؛ إذ ليس تحت الأحد عددٌ، يصـير أحـداً، بانضمامه إلى الأحد، ويجوز أن يُبنى من الاثنين نحو : ثاني واحد، أي مصيِّر واحد: اثنين بنفسه.

فإذا جئتَ بعـده بمفعـول هذاالمصيِّر، إمّا مجروراً أو منصوباً، وجب أن يكون عدداً[2] (١٨٠ب) أنقص من العـدد المشتق منـه هذا المصيِّر بدرجة، كرابع ثلاثة وخـامس أربعة[3]، ولا يجوز أن يكون أنقص بأكثرَ من درجة، ولا أَزْيَدَ بشيءٍ، إذِ المعنى : أنه صيِّر مفعوله بانضمامه إليه على العدد المشتق هو منه، وهذا المعنى لا يَتِمُّ إلاّ في الناقص بدرجة فقط .

وإذا نصبت به فإنما تَنْصِبُ إذا كان بمعنى الحالِ أوِ الاستقبال لا بمعنى الماضي، كما يَجِيءُ في اسمِ الفاعل، والإضافةُ في هذا، أكثرُ من النصب بخلاف سائر أسماءِ الفاعِلين؛ فإنهما متساويانِ فيهما، أو النصب أكثر .

وإنما قَلَّ النصبُ ههنا؛ لأنَّ الانفعال والتأثرَ في هذا المفعول غيرُ ظاهرٍ إلّا بتأويل، وذلـك لأنَّ نفسَ الاثنين لا تصير ثلاثةً أصلاً، وإِنِ انضمَّ إِليها واحدٌ، بل يكون المنضَمُّ والمنضمُّ إليه معاً، ثلاثةً .

---

(١) ط : انظمامــه .

(٢) ط ، د : سـاقطة .

(٣) انظر المقتضب ٢/١٨١ الطبعة الأخيرة، وسيبويه ٢/١٧٣ بولاق .

والتأويل : أنه سقط عن المجموع الأول بانضمام ذلك الواحد: اسمُ الاثنين، وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلاثة، فكأنه صار المجموع الأول هو المجموع الثاني .

فعلى هذا، جاز بناءُ اسمِ الفاعل من الاثنين إلى العشرة؛ إذْ لكلٍّ منها فِعْلٌ، ومصدرٌ، نحو : ثنيت الأحد ثنياً، وثلثت الاثنين ثَلْثاً، وكذا ربَعت الثلاثة، إلى: عشَرت التسعة، والمضارع من جميعها بِكَسْرِ العَيْنِ إلّا ما لامُهُ حَرْفُ حَلْقٍ، كأَرْبَعُ وأَسْبَعُ وأَتْسَعُ، وقد يكسر هذا أيضاً على الأصل[1] .

وقد جاءتْ هذه الأفعالُ بهذه المصادر بشرط ضَمِّ العَيْنِ في المضارع إلّا ما لامُهُ حَرْفُ[2] حَلْقٍ، بمعنىً آخر، وهو قَوْلُهم: ثَلثت الرجل أي أخذت ثلث ماله، وكذا رَبَعْته وخمسته إلى عشرته، وليس هذا المعنى مِمَّا نحن فيه، ولا يَجِيءُ بهذا المعنى: ثنيت الرجل؛ إذْ لا معنى له .

ولا يتجـاوز بهذين المعنيين: العشرة، وأجاز سيبويه[3] أَنْ يتجاوزَ العشرة ما هو بمعنى التصيير، خلافاً للأخفش، والمازني، والمبرد[4].

قال أبو عبيدة : تقول : كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم، أي جعلتهم ثلاثين، وكانوا تسعةً وثلاثين فربعتهم، أي جعلتهم أربعين، وهكذا إلى المائة، قالَ السِّيرافي: إنَّ كثيراً من النَّحْوِيِّين يَمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة. وهذا هو القياسُ، قالَ: ومنهم مَنْ يُجِيزُهُ، ويشتقـه من لفظ النَّيِّـف، فيقول: هذا ثاني أحد عشر، وثالث اثني عشر، وينونه قال المبرد[5] : هذا لا يَجوزُ؛ لأنَّ هذا البابَ يَجري

---

(١) انظر سيبويه ٢/١٧٢ ، والمقتضب ٢/١٨١ الطبعة الأخيرة.

(٢) ط : إلّا ما لامُهُ حَلْقِيٌّ . . .

(٣) الكتاب ٢/١٧٣ بولاق .

(٤) انظر المقتضب ٢/١٨١ الطبعة الأخيرة .

(٥) في المقتضب ٢/١٨١ الطبعة الأخيرة: «فإن قلت على قياس قول مَنْ قالَ هذا رابعُ ثلاثةً وخامسُ أربعةً. فإنّ =

مَجْرَىٰ الفاعلِ المأخوذِ من الفِعْلِ ، ونحن لا نقول : ربَعت ثلاثة عشر، ولا أعلم أحداً حكاه .

واعلم أنه إنما لم يَجُز الاشتقاقُ ، فوق العشرة، بمعنى المصيِّر، وجازَ بمعنى أحد، نحو ثالث ثلاثة عشر؛ لأنَّ ما هو بمعنى الأحد، في صورة اسم الفاعل، وليس به معنى، كحائط، وكاهل، فلا بأس أَنْ يُبْنَى من أول جُزْأَيْ المركب، إِذْ لا يحتاج فيه إلى مصدرٍ ولا فِعْلٍ ، وأَمّا المصيِّر[1] فهو اسمُ فاعلٍ حقيقةً، واسمُ الفاعلِ لا بُدَّ له من فِعْلٍ ومَصْدَرٍ، ولم يثبت فِعل ولا مصدر مبنيّان مِن العدد الذي فوقَ العشرة .

والذي حَكَىٰ أبو عُبيدةَ، إنما هو في العقود من عشرة إلى مِائة كعشرين وثلاثين إلى تسعين ، فقط، وليس من المركب، والمعطوف، والظاهرُ أَنَّ سيبويه[2] قاسَ ما هو بمعنى المصيِّر، على ما هو بمعنى الأحد، ولم يَقُلْ ذلك عن سَماع ، فَعَلَىٰ ما قالَ، يجوز فيه وجهان : نحو: رابعَ عشرَ ثلاثة[3] عشر، على بناء[4] اسم[5] الفاعل مِنْ أَوَّل جُزْأَيْ المركب، والإتيان بثانيهما كما هو، ورابعُ ثلاثة عشر بحذف ثانيهما، وإعراب أولهما، لزوال التركيب، ولا يَجوز ههنا حَذْفُ أول جُزْأَيْ المركب، المضاف إليه، لا على أن

= النَّحْويين كانوا يقولون: هذا خامسٌ أربعةَ عشرَ، وهذه خامسةٌ أربعَ عشْرةَ، ويقيسون هذا أَجْمَع ، ويقولون: هذارابعُ ثلاثَ عشرةَ، إذا كُنَّ نساءً ، فَصِرْنَ به أربعةَ عشرَ، كما تقول: هذا رابعُ ثلاث، وخامسٌ أربعَ . فهذا قولُ النَّحْويّين المتقدمين، وكانوا أبوالحسن الأخفشُ لا يراه صواباً؛ وذلك لأنك إذا قلت: رابعٌ ثلاثةً فإنما تُجريه مُجرى ضارب ونحوه؛ لأنك كنت تقول: كانوا ثلاثة فَرَبَعَهُم، وكانوا خمسة فَسَدَسَهم، ولا يجوز أن تبنيَ فاعلاً من خمسة وعشرة جميعاً؛ لأنّ الأصل: خامس عشر أربعة عشر. والقياس عندي ما قال، وهو قولُ المازنيّ «وانظر التعليق.

(١) يعبّر عن هذا المتأخرون بأنّ فاعلاً بمعنى بعض فلا يعمل، والآخر بمعنى مصير فيعمل. المقتضب ٢/١٨٠ الطبعة الأخيرة هامش (١).

(٢) الكتاب ٢/١٧٣ بولاق .

(٣) ط : ورابع عشر .

(٤) انظر الإنصاف مسألة ٤٤ ، والمقتضَب ٢/١٨١ هامش ٢ الطبعة الأخيرة، ابن يعيش ٦/٣٦ .

(٥) قوله « اسم » ساقطة من ط .

تركب «رابع» مع «عشر» الأخير، فَتَبْنِيهما، ولا على أن تُضِيفَ «رابع» إلى «عشر»، فتعربه، أي تعرب «رابع» للالتباس برابع عشر بمعنى الأحد، كما يَجِيءُ .

وأَمَّا إنْ قصدتَ إلى ذلك الواحد باعتبار حاله، فإن لم تُضِفْ، قلت: الأول، والثاني، والثالث، إلى العاشر، وإنما أبدلت الواحد بالأول، لأنّ الواحدَ، كما ذكرنا يُطْلَقُ على كل واحد من مفردات المعدودات، إذا لم يقصد الترتيب، فقلت: الأول، لِتُبَيِّنَ قَصْدَ الترتيبِ .

وهذا المبني على وزن الفاعل، وإن لم يكن اسمَ مفعولٍ حقيقةً[1]، كما مَرَّ ، لكنّ فيه معنى الوصف، بخلاف نحو الحائط، وهذا، يَجوز أن تجاوز به العشرة اتفاقاً، فتقول: الحادي عشر، فتقلب الواحد إلى الحادي، بِجَعْلِ الفاء مكانَ اللامِ والعينِ مكانَ الفاءِ، وتقول: الثاني عشر، فَتُسَكِّن ياءَيْ الحادي والثاني مع أنهما مركبان، كما مَرَّ في : مَعْدِيْكَرِب .

وأَمَّا العشرون، والثلاثون إلى التسعين، والمِائة والألف، فلفظ المفرد من المتعدد، ولفظُ العـدد فيهما[2]: واحدٌ، كما مَرَّ في باب المركب، وكان القياس «أن يقال»[3]: العاشرون والثالثون .

وتقـول في المعـطوفِ : الثالث والعشرون والمِائة، والرابع والأَلْفُ، وإن أردتَ إضافةَ هذا النوع إلى ما هو جُزْءٌ منه، ولا يَجوز ذلك إلَّا فيما دون العشرين، فَلَكَ أَنْ تُضيفَهُ إِمّا إلى أصله، وهو الأغلب، أو إلى ما فوقه، فلفظ الأولِ ، لا يُضافُ إلّا إلى ما فوقه، نحو : أول العشرة، وأول الخمسة، ولا يُضافُ (١٨١أ) إلى الأحد، فلا يُقالُ أول الأحد، ولا أول الواحد، لأنّ معنى الاسم المضاف بهذا المعنى : بعضُ

---

(١) م : كالكاهل، والحائط .

(٢) ط : فيهـا .

(٣) قولـه : « أن يقال » : سَـقَطَ من ط .

المضـاف إليه، وذلك البعضُ هو الواحد، فمعنى ثالث ثلاثة: أحد ثلاثة، وليس للواحـد بعض حتى يضـاف ذلـك البعض إليه، وأَمَّـا غير لفظ الأول فيجوز فيه الوجهان، نحو: ثاني اثنين، وقولك: عُطارد ثاني السبعة السَّيَّارة.

ولا يَجوز، عند الجُمهور، أن ينصب أصله؛ إِذْ ليس باسمِ فاعلٍ حقيقةً.

ونقل الأخفشُ عن ثعلب جوازَ ذلك، قال الأخفشُ: قلتُ له، فإذا أجزتَ ذلك فقد أجريته مُجرى الفعل، فهل يَجوز أن تقول: ثلثت ثلاثة، قال: نَعَمْ، على معنى: أتممت ثلاثة، وجعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسي إِلى اثنين.

فإذا جاوزت العشرة وأردت الإِضافة، قلت، على ما أجازَ سيبويه[1]، وحكاه عن العـرب: حادي عشر أحـد عشر، وثالث عشر ثلاثة عشر، فيكون «حادي عشر» بمنزلة «ثالث» و«أحد عشر» بمنزلة ثلاثة، فالمركب الأول بجزأيه، مضاف إلى المركب الثاني بجزأيه، وكلا جُزْأَيْ المركب: مبنيّان.

وقد أَنْكَرَ ثعلبٌ هذا الوَجْهَ، وحكاه عن الكوفيين، وقال: إِنهم لا يُجَوِّزون إِلَّا ثالث ثلاثة عشر[2]، وحُجَّتُهم أنه لا يُمكن بناءُ الفاعل من جُزْأَيْ المركب، فَتبنيه من الجزء الأول وهو النَّيِّف.

وقولُ سيبويه[3] أَوْلى، لأنه ليس اسم فاعل على الحقيقة، وحكايته عن العرب لا تنكـر مع ثقتـه وعـدالتـه، ولا رَيْبَ أَنَّ حَذْفَ ثاني جُزْأَيْ المـركَّبِ المُضافِ، أكثرُ استعمالاً، لِخِفَّتِهِ، ولاستثقالِ تكرارِ لفظ عشر في المضافِ والمضاف إليه، فإذا حذفتَه أعربتَ أَوَّلَ الجُزْأَيْن بوجوه الإعراب؛ لزوالِ التركيبِ الموجب لبنائه، وامتناع تركيبه مع جُزْأَيْ المركب الأخير.

---

(١) الكتاب ٢/١٧٣ بولاق وقال إنه القياس.

(٢) انظر الإنصاف مسألة ٤٤، والمقتضب ٢/١٨٠ الطبعة الأخيرة.

(٣) الكتاب ٢/١٧٢، ١٧٣ بولاق.

ويَجوزُ حَذْفُ أولِ جُزْأيْ المضاف إليه، أيضاً، فتقول في ثالث ثلاثة عشر : ثالث عشر، فالذي ذَكَرَهُ سيبويه بعد الحَذْفِ: فتحهما جميعاً، أما الثاني، فلتضمن الواو، وأمّا الأول، فلقيامِ ثاني جزأي المضاف إليه، مقام ثاني جُزْأيْ المضاف، وذكر الكوفيون جَوَازَ إعراب الأول، وأما الثاني فلا كلامَ في بنائه، لِتَضَمُّنِهِ الحرفَ، ووجهُ إعرابِ الأول: عَدَمُ قيامِ ثاني جُزْأيْ المضاف إليه مَقامَ ثاني جُزْأيْ المُضافِ .

قالَ السِّيرافيُّ : هذا قولٌ قريبٌ، لم يُنكره أصحابُنا، وروى الكِسائيُّ الوَجْهَيْنِ عَنِ العرب .

قال المُصَنِّفُ[1] في الوجه الأول، أعني بناءَ الجُزْأيْنِ: الظاهرُ أَنَّ هذا اللفظَ : لفظُ الاسمينِ الأَوَّلَيْنِ بلا إضافةٍ إلى المركب الثاني، لِعَدمِ الالتباسِ .

واعلم أن لقولك: ثالث ثلاثة عشر ، بإعراب «ثالث» : مَعْنَيَيْنِ، أحدُهما الجزءُ الثالثُ من المعدود الذي هو ثلاثة عشر، وعلى هذا المعنى، يَجوز أن يقال: ثالث اثني عشر، وثالث أربعة عشر؛ لأنَّ «ثالث» من ثلاثة، لا مِن ثلاثة عشر، وثانيهما: أنه الجزءُ الواحدُ من ثلاثة عشر وعلى هذا، لا يَجوزُ: ثالث اثني عشر، ويجوز: ثالث أربعة عشر، لأنّ أصلَه : ثالث عشر ثلاثة عشر ، وثالث عشر أربعة عشر .

واعلم أَنَّ حُكْمَ فاعل ، المذكور سواءٌ كان بمعنى المصيِّر أَو الواحد، أَوْ غيرهما، حُكْمُ سائرِ أسماءِ الفاعِلِين في التذكير والتأنيث، فتقول في المؤنث : الثانية والثالثة والرابعة إلى العاشرة، وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف، نحو : الثالثة عشرة[2]، والثالثة والعشرون، تُؤَنِّثُ الاسمَيْنِ في المركب، للمؤنث، كما تُذَكِّرُهما للمذكّر، نحو : الثالث عشر، وإنما ذكروا الاسمين لأنه اسمٌ لواحد مذكّر، فلا معنى للتأنيث فيه، بخلاف ثلاثة عشر رجلاً، فإنه للجماعة، وتقول في المعطوف: الثالث والعشرون والثالثة والعشرون .

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٢٠، وشرحه على الكافية ص ٨٦.

(٢) ط : عشـر .

قوله : «ومن ثمَّ»[1]، قيل في الأول : ثالث اثنين وفي الثاني : ثالث ثلاثة» . أي : ومن أجل اختلافِ الاعتبارين : اعتبار تصييره، واعتبار حاله، اختلفت إِضافتاهما .

فإضافة المصيِّر إلى ما دونه؛ وإضافة ما هو بمعنى الواحد فقط، إلى مثله، أَوْ إلى ما فوقَهُ .

[تعريفُ المذكرِ والمؤَنَّثِ، وعلامةُ التأنيثِ]

قولُـهُ : «المذكرُ والمؤنثُ : المؤنثُ ما فيه علامةُ تأنيثٍ لفظاً أَوْ تقديراً» «والمذكر بخلافه، وعلامةُ التأنيثِ : التاءُ ، والألِفُ مقصورة وممدودة» .

كل ما فيه علامة التأنيث، ظاهرة، أو مقدرة، سواءٌ كان التأنيثُ حقيقياً، أَوْ، لا : يُسَمَّى مؤنثاً .

فالحقيقي الظاهر العلامة نحو : ضاربة، ونُفَساء[2]، وحُبْلَى، وغير الحقيقي : غرفة[3]، وصحراء، وبُشْرى .

والحقيقي المقدر العلامة : زينب، وسعاد، وغير الحقيقي نار، ودار، ولا يقدر من جملة العلامات إِلاّ التاء؛ لأنَّ وَضْعَها على العروض والانفكاك، فيجوز أن تحذف لفظاً وتقدَّر، بخلاف الأَلِف .

ودليلُ كَوْنِ التاءِ مُقَدَّرَةً دون الأَلِفِ : رُجوعُها في التصغير في نحو : هُنَيْدَة، وقُدَيْرَة .

---

(١) ط : ثمة .

(٢) سيبويه ٢/٣٢١ بولاق .

(٣) ط : عرفـة .

وأَمَّا الزائد على الثلاثي، فحكموا فيه أيضاً بتقدير التاءِ، قياساً على الثلاثي، إذ هو الأَصْلُ، وقد ترجع التاء فيه، أيضاً، شاذاً، نحو: قُدَيْدِيمه[1]، وَوُرَيِّئة[2]، [وَوُرَيَّة[3]] .

قولُـهُ : «وعلامةُ التأنيثِ : التاءُ، والأَلِفُ، مقصورة وممدودة»، تاءُ التأنيث في الاسم أصلٌ، (١٨١ب) وما في الفعلِ فَرْعُهُ، لأنها تَلحق الفعل لتأنيث الاسمِ، أي فاعله .

وأصلُ العلامةِ أن تلحق كلمة هي علامةٌ لها، فلهذا كانتِ التاءُ الاسميةُ أكثرَ تصرُّفاً، بِتَحَمُّلها للحركات، وبانقلابها في الوقف هاءً .

وقال الكوفيون[4] : الهاءُ أصلُ التاءِ، لَمَّا رأوا مشابهة الهاءِ للأَلِف، وليس بشيءٍ، لأنَّ التاءَ في الوصل، والهاءَ في الوقف، والأصل هو الوصل، لا الوقف، وقال جارُ اللهِ[5]: الياءُ أيضاً، علامة التأنيث في نحو : ذي .

والأَوْلى أَنْ يُقـالَ : هذه الصيغـة بكـمالها للمؤنث، كـ « نا »، وليس في اسمِ الإشارة ما هو على حَرْفٍ واحدٍ .

وأَمَّا الياءُ في : تفعلين، فالأَوْلى أن يُقالَ : إِنه اسمٌ لا حَرْفُ تأنيثٍ، كما مَرَّ في باب الضمائر .

---

(١) ، (٢) انظر المقتضب ٢/٢٧١ ، الخصائص ٣/٢٧٨ ـ ٢٧٩ ، المخصص ٩/٩٠ و ١٦/٨٣. شرح الشافية ١/٢٤٤ ، التبصرة ٢/٦١٨ ، حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام شرح البغدادي جـ١ ص ١٧٧ .

(٣) ليست في الأصل ، وهي من م ، ط .

(٤) اللُّمَع ص ١٠٦ تحقيق حسين محمد شرف .

(٥) ابن يعيش ٥/٩١ .

وتاء التأنيث ، قد تدخل على الحرف ، كَرُبَّتْ، إذا كان المجرور بها مؤنثاً، كقوله[1]:

٥٥٠ فقلتُ لها أَصيبتِ حَصاةَ قلبي * وَرُبَّتَ رميةٍ مِنْ غير رامِ

وقد جاء [2]

٥٥١ ياصاحبا : رُبَّتَ إنسانٍ حَسَنْ * يسأل[3] عنك اليوم أو يسأل عَنْ

ويجوز أن يُراد بالإنسان : المؤنث .

وتلحق « ثُمَّ » أيضاً إذا عطفت بها قِصّةً على قِصَّةٍ، لا مفرداً على مفردٍ .

ويقال : لات ، لمشابهته ليس ، كما مَرَّ في بابه، ويقال: لعلَّت، في : لَعَلَّ، وأَمَّا تاء بِنت[4]، وأُخت[5]، وهنت[6]، وكلتا[7]، وثنتان[8]، ومنتان[9]، فليست لِمَحْضِ

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله. وقد أنشده الزمخشريُّ في كتابه (المُستقصى في أمثال العرب) جـ٢ ص ١٠٥؛ وقبلَهُ:

رمتني يوم ذات الغمر سلمى * بسهم مطعَم للصيد لامِ

وهو في : الخزانة ٧/٤٢٠ هارون، مَجمع الأمثال ١/٢٩٩، الفاخر ١٤٣؛ وفيه: «قولهم: رُبَّ رَمْيَةٍ مِنْ غيرِ رامٍ ، أول من قال ذلك الحَكَمْ بنُ عبد يغوث المِنْقَرِي . . .». و (حَصاة القلب): حَبَّتُهُ. والمراد من البيت : رب رمية مصيبة حصلت من رامٍ مُخْطِيء.

الشاهد فيه أنّ تاء التأنيث قد تلحق الحرفَ كرُبَّ إذا كان مجرورُها مؤنثاً ليدل من أول الأمر أن المجرور مؤنث. والمشهور أنها تزاد في بعض الحروف للتأنيث اللفظي .

(٢) رَجَزٌ أورده أبو زيد في نوادره ، ولم ينسبه، وكذلك ابن يعيش، وهو في : الخزانة ٧/٤٢١ ، نوادر أبي زيد ٣٤٣، ابن يعيش ٨/٣٢.

الشاهد فيه أنه قد جاء مجرور رُبَّتَ مذكراً على خلاف الأول. ويجوز أن يريد بالإنسان المؤنث فيوافق ما قبله. والإنسان من الناس اسم جنس يقع على الذكر والأنثى والواحد والجمع.

(٣) من د .

(٤) ، (٥) الأحاجي النَّحْوية ٢٩، الوجيز في علم التصريف للأنباري ٥٢، شرح الملوكي ٢٩٩، الممتع ٢/٦٢٣، ابن يعيش ١٠/٣٩، سِر الصناعة ١/١٦٥، المنصف ١/٥٩، المذكر والمؤنث للأنباري تحقيق الشيخ عضيمة ص ١١٨، المُغني في تصريف الأفعال ص ٧٢، التبيان في تصريف الأسماء ص ٣٠٣، الخصائص ١/٢٠١.

(٦) شرح الشافية ٢/٦٩ . (٧) شرح الشافية ١/٢٢١ ، و٢/٧٠ .

(٨) شرح الشافية ١/٢٢٠ . (٩) شرح الشافية ١/٢٢١ .

التـأنيثِ، بل هي بَدَلٌ من اللام في حالِ التأنيثِ[1]، ولذا سكن ما قبلَها، وفي: منتان، كأنه بَدَلٌ من اللام، لِكَوْنِ واحدِهِ وهو: مَنَة، كَشَفَة .

والألِفُ الممدودةُ، عند سيبويه[2]: في الأصل مقصورةٌ، « زيدتْ قبلَها[3] ألِفٌ » لزيادة المَدِّ، وذلك لأنَّ الألِفَ، للزومه، وصار كلام الفِعْلِ، فجاز زيادة ألف[4] قبلَه، كما في كتـاب، وحمـار، فاجتمـع ألِفـان، فلو حذفتَ إحداهما لصار الاسمُ مقصـوراً، كما كان، وضاعَ العملُ، فقلبت ثانيتهما إلى حَرْفٍ يَقْبَلُ الحركةَ، دون الأُولى، لِتَبْقَى على مَدِّها، وإنما قلبت همزةً، لا واواً، ولا ياءً، مع أنَّ مناسبةَ حروفِ العلةِ، بعضِها لبعضٍ، أكثرُ، إذْ لو قلبت إلى إحداهما، لاحتيج إلى قَلْبِها همزةً، كما في كِساء[5] ورداء، لِكَوْنِ ما قبلَها ألِفاً، كما فيهما .

فَإنْ زالتِ الألِفُ وانقلبتْ ياءً، قلبت ألف التأنيث ياءً[6] أيضاً، كما في قولِهِ[7]:

٥٥٢ لقد أغدوا على أشقـ * ـرَ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَا

(١) التاء عند برجشتراسر للتأنيث، وهذه الكلمات ثنائية، لا ثلاثية. انظر التطور النَّحْوي ص ٩٦ .

(٢) الكتاب ٢/٣٢١ بولاق . فأصل حمراء: حَمْرَى، زيدت الألف للمد قبل الآخر، فقلبت الألفِ الأخرى همزة.

(٣) في ط : زدت قبلها ألفاً . . . .

(٤) في ط : زيادة ألف المد قبله .

(٥) في ط : كساو وردأى .

(٦) وهذا أصلُ كلِّ جمعٍ لنحو صحراء، ثم يخفف بحذف الياء الأولى فيصير صحارِيَ بكسر الراء وتخفيف الياء مثل مَدَارِي، ويجوز أن تبدل الكسرة فتحة فتقلب الياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، كما فعلوا في مَدَارَى؛ وهذان الوجهان هما المستعملان، والأول أصل متروك يوجد في الشعر».

شرح الشافية ٤/٩٥.

(٧) هو الوليد بن يزيدَ بن عبد الملك بن مروان (ديوانه ص٥٨. نشر ف. جبريالي، دمشق سنة ١٩٣٧ .
وهو في: الخزانة ٧/٤٢٤ هارون، الممتع ١/٣٣٠، شرح الملوكي ٢٦٩، ابن يعيش ٥/٥٨، معجم شواهد العربية ١/٤٢٨ .
«وأغـدو : مضارع غدا غُدُوًّا، إذا ذهب غُدْوَةً، وهي ما بين صلاة الصبح، وطلوع الشمس. والأشقر من الخيل: الذي حُمْرَتُهُ صافيةٌ، والشُّقْرَة في الإنسان: حُمْرَةٌ يعلوها بياضٌ، ويغتال: يُهْلك، واستعار يغتال لِقطع المِسافة بسرعة شديدةٍ، فإنّ أصل اغتاله بمعنى قَتَلَهُ على غَفْلَةٍ، والصحراء من الأرض: الفضاء الواسع.
[شرح شواهد الشافية ٤/٩٥].

ويُعلم تأنيث ما لم تظهر علامته بالضمير الراجع إليه، كقوله تعالى:
﴿ وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ﴾[1]،
وبالإشارة إليه باسْمِها، نحو: ﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ[2] ﴾.

ولَحاق علامة التأنيث بالفعل أو شبهه، المسند إليه أو إلى ضميره، نحو: طلعت الشمس، و: ﴿ وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ﴾ [3]، و ﴿ بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍۭ[4] ﴿٤٥﴾ بَيْضَآءَ لَذَّةٍ ﴾، و: ﴿ إِنَّهَا[5] لَظَىٰ ﴿ نَزَّاعَةً[6] ﴾، و: «لسليمان الريح عاصفة».

وبمصغره إن كان المكبر ثلاثياً، نحو: قُديرة، وبتجرد عدده من الثلاث إلى العشرة من التاء، نحو: ثلاث أذرع[7]، وعشر أَرْجل[8]، وبجمعه على مثال خاص بالمؤنث، كفواعل في الصفات، كطوالق وحوائض، أو على مثال غالب فيه، وذلك

= الشاهد فيه قوله (الصَّحَارِيَّا) فإنه جمع صحراء، فلما قلبت الألف بعد الراء في الجمع ياءً قلبت الهمزة التي أصلها ألف التأنيث أيضاً.

(١) الشمس/١.

(٢) القصص/٨٣، والآية بتمامها: ﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾

(٣) القيامة/٢٩.

(٤) الصافات/٤٥، ٤٦، ونصُّهُما:
﴿ يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍۭ ﴿٤٥﴾ بَيْضَآءَ لَذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ ﴾

(٥) في ط: ساقطة.

(٦) المعارج/١٤، ١٥، وتمامُها:
﴿ كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴾

(٧) «الذِّراع أُنثى. وقد ذَكَّرَ الذِّراعَ بَعْضُ بني عُكْل» المذكر والمؤنث للفراء ص٧٧.
«فيقال: الثوب خمسةِ أذرُع، وستةُ أذرع، وخمس أَذْرُع وست أَذْرُع.
أنشدنا أبو العبّاس عن سَلَمةَ عن الفراء:

أرمي عليها وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ   وَهْيَ ثلاثُ أَذْرُعٍ والإِصْبَعُ

... ». [المذكر والمؤنث لابن الأنباري، تحقيق الشيخ عضيمة ص١/٣٩٨].

(٨) الرِّجْل ... مؤنثةٌ، قالَ كُثَيِّر:

فَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ: رِجْلٍ صحيحةٍ   ورِجْلٍ رمى فيها الزمانُ فَشَلَّتِ

... ». [المذكر والمذكر لابن الأنباري، تحقيق الشيخ عضيمة ص١/٢٣٠]. وص٣٦٩.

إنما يكون فيما هو على وزن عَناق[1] وذِراع[2] وكُراع[3] ويمين[4]، فجمعُها على أفعل[5]، في المؤنث، وقد جاء[6] المذكر قليلاً على أَفْعَلُ نحو: مكان وأمكنُ، وجنين وأَجْنُنْ وطحال وأَطْحُل .

[المعاني التي تَجِيءُ لها التاءُ]

وتَجِيءُ التاءُ لأربعةَ عشرَ معنىً :

أحدُها : الفرقُ بين المذكر [والمؤنث][7]: إمّا في الصفات، كضاربة ومنصورة، وحَسَنة وبصرية؛ وهو القياسُ في هذه الأنواعِ الأربعة، أي: في اسمِ الفاعلِ واسم المفعول والصفة المشبَّهةِ ـ غير أفعل التفضيل، وأفعل الصفة ـ وفي المنسوب بالياء، وأَمَّا نحو: رَبْعة ويَفعة في المذكر والمؤنث فلِكَوْنِهِا في الأصل صفةَ[8] النفس : أي نفس رَبْعة[9]، ويَفعة، وإمّا في الاسم الجامد وهي أسماءُ مسموعةٌ قليلة، نحو امرأة، ورجُلة، وإِنسانة، وغُلامة[10].

---

(١) المذكر والمؤنث للفراء ص ٩٩.

(٢) ، (٣) في المُخَصَّص ١٧/ ١٣ : «والكُراع والذِّراع يُذَكَّران ويؤنثان. . .»، وفي إصلاح المنطق ص٣٦٢: «والكُراع مؤنثة.

(٤) المذكر والمؤنث للفراء ص٩٨.

(٥) أي أنَّ جمعها على أذْرع، وأكرُع، وأيمن؛ لأن وزن أَفْعُل يجمع عليه كل اسم مؤنث رباعي الحروف، قبل آخره مدة، فأما المذكر فجمعه عليه شاذ؛ من مثل غُراب وأغرُب، وربما كان قليلاً كما يذكر الرضي الآن.

(٦) ط : وقد جاء في المذكر على أَفْعُل قليلاً. . .

(٧) تكملة من ط

(٨) أي كون ربعة وصفاً لمؤنث مقدّر.

(٩) والنفس مؤنثة كما مَرَّ.

(١٠) «إلاّ أنَّ الغالب أن يفرق فيها بين المذكر والمؤنث بوضع صيغ مخصوصة لكل منها، كعير وجَمَل وناقة وحصان وحِجْر [تبيان الكحيل ص ٩٦].

الثاني : لفصل الآحاد المخلوقة، وآحاد المصدر، من أجناسها، كنخلٍ، ونخلة، وتمر وتمرة، وبَط وبطّة، ونَمْل ونملة، ففي قَوْلِهِ تعالى :

﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾[1]

يجوز أن يكون : «النملة» مذكراً، والتاء للوحدة، فتكون[2] تاء «قالتْ» لتاء[3] الوحدة[4] في «نملة»، لا لكونها مؤنثاً حقيقياً، كما يجيء، والمصادر نحو : ضَرْب وضربة[5]، وإخراج وإخراجة، واستخراج واستخراجة، وهو قياسٌ في كل واحد من الجنسين المذكورين، أعني الآحاد[6] المخلوقةَ والمصادرَ، والمُرادُ بالجنس ههنا: ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحدِ، وقد جاءت، قليلاً، للفَرْقِ بين الآحاد المصنوعة وأجناسِها، وهي أسماءُ محفوظةٌ، كسفين وسفينة، ولبن ولبنة، وربَّما لحقت الجنس وفارقت الواحد، وهو قليلٌ نحو: كَمْأَة[7]، وفَقْعَة، للجنس، وكَمْ أوفَقْع، للواحد، وقالَ بعضُهم : إنَّ ذا التاء فيهما للوحدة والمجرد منها للجنس، والأكثرون على الأول، والجنس المميّز واحده بالتاء : يذكّره الحجازيون[8]، ويؤنّثه غيرُهم، وقد جاء في القرآن

---

(١) النمل/١٨، والآيةُ بتمامها : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوْا۟ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَـٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَـٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾

(٢) ط : فيكون.

(٣) ط : تاء الوحدة.

(٤) أي لمناسبة تاء الوحدة في نملة.

(٥) «تشارك التاء في ذلك ياء النسب، فقد تجيء للوحدة، نحو عرب وعربيّ وبدو وبدويّ، ولكن الغالب هو التاء، والتاء عارضة غير لازمة، ولذا قلب اللام همزة في سقاءة وارتمى ارتماءة، بخلاف شقاوة وسقاية وعلاوة، فإنّ التاء للتأنيث اللفظي، وهي لازمة».
(تبيان الكحيل ص ٩٩ هامش ٣).

(٦) ساقطة من ط.

(٧) ط : كمئة.

(٨) قال الفراء: فإنّ أَهْلَ الحجاز يؤنّثونه، وربما ذَكّروا، والأغلب عليهم التأنيثُ، وأهل نَجْدٍ يذكّرون ذلك، وربما أنّثوا، والأغلبُ عليهم التذكيرُ. [المذكر والمؤنث ص١٠١].
وانظر المقتضب ٣/ ٣٤٦ هامش ٤، وتبيان الكحيل ص٩٩ هامش٢.

كلاهما، قال اللهُ تعالى:

﴿ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ [٥]﴾، و﴿ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ [٦]﴾[٧].

وقد تجيء ياء النسبة للوحدة أيضاً، كالتاء، نحو: أعرابي وأعراب، وفارسيّ، وفارس، وعربيّ وعرب، ورومّي وروم، وأكثر ما تَجيء التاء للمعنيين المذكورَيْن، وهي فيهما عارضةٌ غيرُ لازمةٍ، ولذا قلبت اللام همزة في نحو: غزَّاءة، وسقَّاءة، وارتماءة، واستقاءة، وياءً في نحو: مَغازية[١]، بخلاف نحو: شقاوة وخزاية، وسقاية، وعلاوَة وهـراوة، (١٨٢أ) وقَمَحْـدُوَة، فإنَّ التاءَ في هذه الأسماء، للتأنيث اللفظي، وهي باعتباره لازمةٌ، نحو غرفة، وظلمة، وطلحة، كما يَجيءُ، وإن جاءت في بعضِها غير لازمة، كشقاوة، وشقاء، إلَّا أنَّ وَضْعَها في المؤنث اللفظي على اللزوم، وأمَّا جوازُ قَلْبِ اللام وتركه في عباية وعباءَة[٣]، وعظاية، وعظاءة[٤]، وصلاية وصلاءة[٥]، فلِمَا يَجيءُ في التصريفِ، إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

الثالثُ: أَنْ تَجيءَ التاءُ للدلالة على الجمعِ، وذلك في الصفات التي لا تُستعمل موصوفاتُها، وهي على فاعل أو فَعول، أو صفة منسوبة بالياء، أو كائنة على فعَّال،

---

(١) الحاقة/٧، والآية بتمامها:
﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾.

(٢) القمر/٢٠، ونصُّ الآية
﴿ تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾.

(٣) في ط «نَخْلٍ خاوية» بعد «نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ».

(٤) ط: تغازية.

(٥) شرح الشافية ٣/١٧٦، والمنصف ٢/٦٣، ١٢٧، والتكملة ص١١٨.

(٦) شرح الشافية ٣/١٧٦، والمنصف ٢/١٢٨، والتكملة ص١١٨.

(٧) شرح الشافية ٣/١٧٤، والمنصف ٢/١٢٨، والتكملة ١١٨.

والعظاءة، بالظاء المعجمة المفتوحة والمد: دويبة أكبر من الوزغة، ويقال في الواحد عظاية أيضاً، قال الأزهري: هي دُوَيْبَّة ملساء تشبه سامّ أبرص، إلَّا أنها أحسن منه، ولا تؤذي، وتسمى شحمة الأرض.

(٨) شرح الشافية ٢/١٣٠ و٣/١٧٦، والمنصف ٢/١٢٨. والصلاية: الفهر، وكذا الصلاءة.

كقولهم: خرجت خارجة على الأمير، وسابلة، وواردة، وشاردة، وقولهم: رَكوب وركُوبة، وحَلُوب وحَلُوبَة، وقتوب وقتوبة، وقولهم: البَصريّة والكُوفيَّة، والمروانيَّة، والزبيريَّة، والجَمَّالة والبغَّالة والحَمَّارة، والتاء في هذه كُلِّها، في الحقيقة، للتأنيث. كما في ضاربة، وليس كما في: كمء[1] وكمأة، وذلك لأنَّ ذا التاء في مثله صفة للجماعة[2] تقديراً، كأنه قيل: جماعة جمَّالة، فحذفَ الموصوف لزوماً للعِلْم به، وقد جاء حَلُوبة، للواحد، وحَلُوب للجنس، كتمرة، وتمر، فالتاء، إذن، للوحدة، لا للتأنيث، وقد قيل: إنّ الركوب والركوبة بمعنى واحدٍ، وكذا الحلوب والحلوبة، فالتاءُ، إذن، للنقل إلى الاسمية، كما في: الذبيحة، والأكولة، على ما يَجيءُ .

الرابع : أن تدخلَ لتوكيد الصفة التي على فعَّال، أو فاعل، أو مفعال، أو فَعول، كرواية، ونسَّابة، ومطرابة، وفروقة، فهذه تُفيد مبالغة في الوصف، كما يفيدها ما هو كياء النسب في نحو: أحمريّ، ودوَّاريّ، وكأن التاء في هذا القسم للتأنيث والموصوف المحذوف: جماعة، إجراءٌ للشيء الواحد مُجرى جماعةٍ من جنسه، كما تقول: أنت الرجل كل الرجل، والتاء في مِثل هذه المُثُل، على الانفصال، وقد تدخل كثيراً على، فعَل مفتوح العين، بمعنى الفاعل، وعلى فعْل، ساكنها بمعنى المفعول، نحو: سبَبَة وسبَّة، ولعنة ولُعْنة، وهي في الوزنين لازمة .

الخامس : أن تدخل على الجمع الأقصى، كجواربة[3]، وموازجة، وكيالجة، دلالةً على أنَّ واحدها، معربٌ[4]، ويقال[5]: الهاء : أمارة العُجمة، وذلك أَنَّ الأعجمي نقل إلى العربية، كما أَنَّ التأنيثَ نَقْلٌ إلى[6] التذكير، وليست التاء في هذا القسم على اللزوم، بل يجوز: الجوارب، والموازج .

---

(١) ط : كما في كمئة وكمء.

(٢) ط : الجماعة.

(٣) م ، د : بعد قوله ﴿كجواربة﴾ : «ليكون التاء كالبدل من ياءَيْ النسبة، كما أبدل من الياء».

(٤) كيالجة، جمع كيلجة: مِقدارٌ من الكيل معروف. (تبيان الكحيل ص١٠٠ هامش(٢)).

(٥) ط : فيقال. (٦) ط : عن.

السادس : أن تدخل، أيضاً، على الجمع الأقصى دلالةً على أَنَّ واحده منسوبٌ، كالأشاعثة، والمَشَاهِدة، في جمع[1] أشعثيّ[2]، ومشهديّ، وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمعَ التكسير، وَجَبَ حَذْفُ ياءَيْ[3] النسب؛ لأنَّ ياءَ النسب والجمع لا يجتمعان، فلا يقال في النسبة إلى رجال: رجاليّ، بل رجُليّ، كما يأتي[4] في باب النسبة، إن شاء الله تعالى[5]، فحذفت ياء النسبة ثم جمع بالتاء، فصارت التاء كالبدل من الياء، كما أبدلت من الياء في : فرازنة، وجحاجحة[6]، كما يَجِيءُ، وإنما أبدلت منها لِتَشابُهِ الياء والتاء في كونهما للوحدة، كتمرة، وروميّ، وللمبالغة في : علاّمة ودوَّاريّ، ولكونهما زائدتَيْنِ، لا لمعنى ، في بعض المواضعِ ، كظلمة وكرسيّ .

وقد تُحذف ياءُ النسبِ إذا جُمع الاسمُ جمعَ السلامة بالواو والنون، لكن لا وجوباً كما في جمع التكسير، وإنما يكون هذا في اسم تكسيره لو جمع، الجمع الأقصى، كالأشعرون والأعجمون، في جمع أشعريّ وأعجميّ، وكذا المَقْتَوون والمقاتوة في جمع مَقْتَوِيّ[7] .

قال[8] :

---

(١) ط : جميع.

(٢) والتاء هنا لازمة.

(٣) ط : يائي، وهذا خطأ في الإملاء.

(٤) د، ط : يجيء.

(٥) ط : ساقطة.

(٦) «قوله (وجحاجحة): الجَحجاح السَّيِّد، والجمع الجحاجح وجمع الجحاجح الجحاجحة وإن شئت الجحاجيح «حاشية الشريف٢/١٦٣ من شرح الرضي المطبوع».

(٧) رأي سيبويه. الكتاب ٢/١٠٣ بولاق، والمنصف ٢/١٣٣. وانظر نوادر أبي زيد ص٥٠٤، والبغداديات صـ٥٧٥.

(٨) هو عَمرو بنُ كُلْثوم (شرح القصائد العشر للتبريزي ص٣٤٦).
والبيت من معلقته، وهو في:
الخزانة ٧/٤٢٧ هارون، والمنصف ٢/١٣٣، والخصائص ٢/٣٠٣، والبديع في علوم العربية لابن الأثير (مخطوط) ورقة ٣٣٢/أ، وإيضاح الشعر ورقة ٤٢/أ.

٥٥٣ تَهَدَّدْنا وأَوْعِدْنا[1] رويداً * مَتى كُنَّا لأُمِّك مَقْتَوِينا

والتاءُ في مثل هذا المكسَّر: لازمةٌ، لكونها بدلاً من[2] الياء، ولو كان جمع المعرَّب أو جمع المنسوب: غير الجمع الأقصى، لم تأت فيه بالتاء، فلا تقول في جمع فارسيّ: فرسة، بل فُرس، ولا جمع لجام: لُجمة، بل لُجم، وكأن اختصاص الأقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء إلى أصله من الانصراف، وقد[3] يَجِيء له مَزيدُ شرحٍ في المنسوب إن شاءَ اللهُ تعالى.

السابعُ: أن تدخل على الجمع الأقصى، أيضاً عوضاً عَنْ ياء المدة قبل الآخر، كجحاجحة في جحجاح، وأما في فرازنة، وزنادقة، فيجوز أن تكون عوضاً مِنَ الياء، وأن تكون علامةً لتعريب الواحد، والتاءُ والياءُ في نحو جحاجحة، لا تَسْقُطَانِ معاً، ولا تَثْبُتانِ معاً، فالتاءُ لازمةٌ.

الثامنُ: أن تدخلَ لتأكيد تأنيث الجمع، وذلك إما[4] واجبُ الدخول، وهو في بناءَيْن: أَفْعِلة كأَغْرِبَة، وفِعلة، كفِلحة[5]، أو جائِزُهُ، وهو في ثلاثة أبنية: فِعالة، كَجِمالة، وقد تلزم في هذا البناء كما في حجارة، وذِكارة، ـ وفُعولة كصُقورة، وبُعولة، وخيوطة، وقد تلزم كعمومة وخُؤولة، والجمع الأقصى، كصياقلة، وملائكة[6] ولا تلزم.

= ومقتوي: الخادم، من القتو، وهو الخدمة.

«والمعنى: إنك تهددنا وتوعدنا بالشر والهلاك، هل كُنّا خَدَماً عند أمك؟». [مختار الشعر الجاهلي ٢/٣٦٩].

الشاهد فيه على أنّ (مقتوينا) جمع مَقْتَوِيّ بياء النسبة المشددة، فلمّا جُمع جمعَ تصحيحٍ حذفت ياء النسبة. [انظر الخصائص ٢/٣٠٣، ومعلقة عَمرو بن كلثوم بشرح ابنِ كَيْسانَ ص٨٤].

(١) من د.

(٢) في د: «وقد يجتمع في المفرد أن يكون معرباً منسوباً، فتأتي التاء في الجمع أمارة عليهما، نحو برابرة في جمع بربري، وسيابجة في جمع سيبجيّ، وهو غلام الملاح».

(٣) ط: عـن.

(٤) ط: وذلك ما واجب.

(٥) ط: كغلمة.

(٦) الرضي في الشافية ٢/١٨٥ جعل التاء لتأكيد الجمع.

التاسعُ : دُخولُها لتأكيد معنى التأنيث، كما في : ناقة ونعجة، وأُرْويَّة، وهذه التاء لازمةٌ، قيل وقد جاءت لتأكيد التأنيث في الصفة، كعجوز وعجوزة، فإنَّ «عجوزاً» موضوعٌ للمؤنث والتاءُ فيه غيرُ لازمةٍ .

والعاشرُ : دخولُها لا لِمعنىً من المعاني، بل هي تأنيثٌ لفظيٌّ، كما في غرفة وظلمة، وعِمامة ومِلْحَفَة، وهي لازمةٌ .

الحادي عشر: دخولُها عوضاً من فاء الفعل، كما في: عِدة وزِنة، أَوْ عن لامه، كما في: كُرة، وظُبة، وهي لازمةٌ .

الثاني عشر: دخولُها عوضاً عن ياء الإضافة، وهو (١٨٢ ب) في: يا أبت، ويا أُمَّت، فقط.

الثـالث عشر: دخـولُهـا أمـارةً للنقل من الوصفية إلى الاسمية، وعلامةً لكون الوصف غالباً غيرَ مُحتاجٍ إلى موصوف، كالنطيحة والذَّبيحة، وهذه التاءُ أكثرُها غيرُ لازمٍ ، والأَوْلى أَنَّ التاءَ في حَلوبة وركوبة ورَحولة، وكل فَعولة بمعنى مفعول، هكذا؛ لأنها لا يذكر معها الموصوف البتةَ، كما قد يذكر مع فَعول بمعنى فاعلة، نحو امرأة شكور وصبور .

وكل ما لحقته التاءُ في هذا القِسْم يستوي فيه المذكر والمؤنث.

قالَ أَبو عمروٍ: قد تكون التاءُ عوضاً من أَلِفِ التأنيث، كما في : حُبَيِّرة[1]، تصغير حُبارىٰ[2] ، وعند غيره[3] : لا تبدل منها التاء، بل يقال حُبَيِّر، كما يَجيءُ في التصغير .

---

(١) في شرح الشافية ١/٢٤٤ : «ومذهب أبي عَمروٍ أنه إذا حذف ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعداً أبدل منها تاء، نحو حُبَيِّرة في حُبارىٰ . . . ولم يَرَ ذلك غيرُه من النحاة؛ إلا ابنُ الأنباري، فإنه يحذف المدودة أيضاً خامسة فصاعداً، ويبدل منها التاء كالمقصورة، ولم يوافقه أحد في حذف الممدودة». وانظر الأحاجي النَّحْوية ص٥٤، والتكملة ص٢٠٥ .

(٢) الحُبَارَىٰ ـ بضم أوله وتخفيف ثانيه ـ: طائرٌ يقع على الذَّكَر والأُنثى، والواحد والجمع، وهو على شكل الأَوزَّة.

(٣) عند سيبويه : حُبَيْرَىٰ، حُبَيِّر. الكتاب ٢/١١٥ بولاق.

قالَ الزَّمخشريُّ[1]: يجمع هذه الوجوه : أَنها للتأنيث، وشبه التأنيث .

والأصل في الصفات كما ذكرنا: أَنّ يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء، ويغلب في الصفات المختصة بالإناث الكائنة على وزن فاعل[2] ومُفْعِل، أن لا تلحقها التاء إِنْ لم يقصد فيها معنى الحدوث، كحائض، وطالق[3]، ومُرضِع، ومُطفل، فإِنْ قصد فيها معنى الحدوث، فالتاءُ لازمةٌ، نحو : حاضت فهي حائضة، وطلقت فهي طالقة، وقد تلحقها التاء، وإن لم يقصد الحدوث كمُرضعة[4]، وحاملة .

وربما جاءت مجرَّدة عن التاء : صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث، إذا لم يُقصد الحدوث، نحو: جمل ضامر وناقة ضامر، ورجل أو امرأة عانس، وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلاثةُ أقوالٍ : أحدُها قولُ الكوفية، وهو أن التاء إنما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث، وإنما يحتاج إلى الفرق عند حصول الاشتراك .

وهذه العِلَّةُ غيرُ مطردة في نحو ضامر وعانس، وتقتضي تَجَرُّدَ الصفات المختصة، بالمؤنث مع قصد الحدوث أيضاً، بل تقتضي تجرد الفِعْلِ أيضاً إذا لم يشترك، كما في نحو : حاضت وطلقت؛ لأنّ أَصْلَ العِلَّة : الاطِّراد، وتقتضي أن لا يقال إلا امرأة مرضع، وقد ثبت أنه يقال: مرضعة، أيضاً، بلا قصد الحدوث .

---

(١) ابن يعيش ٥ / ٩٧ .

(٢) ط : على وزن اسم فاعل ومفعول. انظر الإنصاف المسألة١١١ .

(٣) انظر ماتلحن فيه العامة للكسائي ص١٢٥، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص١٣٥، ١٣٦، ١٤٤ تحقيق عضيمة، والمذكر والمؤنث للفراء ص٥٨، والخصائص ١/ ٣٨٤، والأشباه والنظائر ٢/١٤٥ .

(٤) «قال صاحب الكشاف في صدد الفرق بين الصفة الثابتة والحادثة في مرضع ومرضعة: المرضع من شأنها الإرضاع، والمرضعة هي التي في حالة إرضاع ملقمة ثديها للطفل».
[تبيان الكحيل ص٩٦ هامش(١)].

وقال سيبويه[1]: هو مُؤَوَّل بنحو: إِنسان حائض أو شيء حائض، كما أن رَبعة، مؤولٌ بنفس ربعة .

واتِّفاقُهم على أنه يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليلٌ على أن العِلَّة شيءٌ آخرُ غير هذا التأويل .

وقالَ الخليلُ[2]: إنما جُرِّدَت عن التاء لتأديتها معنى النسب، قال المُصَنِّفُ في شرح كلامه[3] ما معناه : إِنَّ أصلَ التاءِ في الأسماء أن تكون في الصفات فَرْقاً بين مذكرها ومؤنثها، وإنما تدخل على الصفات إذا دخلت، في أفعالها، فالصفات في لحاق التاء بها فَرْعُ الأفعال، تلحقها إذا لحقت الأفعال نحو: قامت فهي قائمة، وضربَت فهي ضاربة، فإذا قصدوا فيها الحدوثَ كالفعل قالوا حاضَتْ فهي حائضةٌ؛ لأنّ الصفة حينئذٍ كالفعل في معنى الحدوث، وإذا قصدوا[4] الإطلاقَ لا الحدوثَ، فليست بمعنى الفعل، بل هي بمعنى النَّسَب، وإن كانت على صورةِ اسْم الفاعل، كلابن وتامر، فكما أن معناهما: ذو لَبَن وذو تمر، مطلقاً، لا بمعنى الحدوث، أي لَبَنيٌّ وتمريٌّ، كذلك، معنى طالق وحائض: ذات طلاق وذات حَيْض، كأنه قيل: طلاقيَّة، وحيضيَّة .

---

(١) الكتاب ٢/٩١ بولاق ؛ وفيه : إن التقدير: شيء حائض، ولم يقل إنسان حائض.

(٢) نقله عنه سيبويه في الموضِع السابق . هذا، وقد ارتضى المبرد مذهبَ الخليل . انظر المقتضب ٣/١٦٣ ـ ١٦٤ .

(٣) أي في شرح كلام الخليل . هذا، وقد تلخَّص لنا في حائض ونحوه ثلاثةُ مذاهبَ:

(أ) مذهب الكوفيين: لا اشتراك في هذه الأوصاف، فلا حاجةَ إلى المجيء بعلامة التأنيث؛ إذ يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث.

(ب) مذهب سيبويه : هي صفة لموصوف مذكر أي شيء.

(جـ) مذهب الخليل: أريد بها معنى النسب، ولم تجرِ على الفعـل. [سيبويه ٢/٩١ بولاق، الإنصاف مسألة ١١١، المقتضب ٣/١٦٣ ـ ١٦٤].

(٤) ط : قصدت.

قلتُ[1]: غايةُ مرمى كلامهم : أَنَّ اسم الفاعل لمّا لم يُقْصَدْ به الحُدوثُ، لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدوث في أحد الأزمنة، فلم يؤنّثوه تأنيثَ الفعلِ لعدم مشابهته له معنىً وإن شابهه لفظاً .

وهذا ينتقض عليهم بالصفات المشبهة، فإنها للإطلاق، لا الحدوث، ولا تشابه الفعل لفظاً أيضاً، فكانت أجدر بالتجريد عن التاء، ولا تجرَّد، وأيضاً، فإنّ الاسمَ المنسوبَ بالياء الذي مَثَّلَ « حائض، وطالق » به، محمولٌ عندهم عليه، يؤنث مع أنه للإطلاق دون الحدوث، وليس له فعل إلّا من حيث المعنى والتأويلُ، فإنَّ معنى بصريّ : منسوبٌ إلى البصرة .

ومِن أين لهم[2] المنسوب الذي على وزن فاعل، وليس باسم فاعل كلابن[3] وتامر، ونبَّال[4] وقوَّاس : إذا قُصد به المؤنث لا يدخله التاء؟ بل يقال : امرأة ناشبة ونبَّالة،

---

(١) هذا تعقيبٌ ومناقشةٌ من الرضي لِما تَقَدَّمَ من آراء .

(٢) ط : ومِن أين لهم أَنَّ المنسوب . . .

(٣) في التِّبيان في تصريف الأسماء ص٢٧٥ : «أما فاعل فتستعمل في صاحب الشيء من غير ملازمة ولا معالجة، مثل تامرلمن عنده تمر، ولابن لمن عنده لَبَن، قال الحطيئة :

وغررتني وزعمتَ أنك لابنٌ في الصيف تامـر

أمَّا بائع اللبن أو التمر، فيقال له : لبّان وتمّار، ويقال لصاحب الدروع دارع، ولصاحب النَّبْل : نابل، أمّا الرامي بالنِّبَال، فيقال له : نَبَّال . . .».

(٤) ذهب برجشتراسر في كتابه التطور النحْوي ط . دار الرفاعي (ص١٠٥) إلى أن اللغة العربية تأثرت في بناء فعّال باللغة الآرامية، نحو: نجّار، وطبّاخ، وأنّ أقدم الألفاظِ معربٌ من الآرامية، وهو [نجّار]، ثم قاس العرب عليه .

وليس له من دليل على هذا إلّا وجود نجّار في اللغة الآرامية، بينما يوجد عشرات الألفاظ في العربية على وزنه، ولا شك أنّ هذا تعسُّفٌ .

أما سيبويه فيرى أنّ فَعَّالاً غير مطردة، وليست قياسيةً، قال في الكتاب ٢ / ٩٠ بولاق : «وذا أكثر من أن يُحصى»، ثم قال : «وليس في كل شيء من هذا قيل هذا، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البر: برّار، ولا لصاحب الفاكهة : فكّاه، ولا لصاحب الشعير: شعّار، ولا لصاحب الدقيق : دقّاق .

قال أستاذُنا الدكتور أحمد حسن كُحيل في كتابه التِّبيان ص ٢٧٧ : «ولعلَّ الذي منع سيبويه من القياس خَوْفُ اللَّبْسِ ، فلا يقال بَرَّار لبائع البرّ؛ لإلتباسه بما اشتق من البرِّ، ولا لبائع الفاكهة فكّاه؛ لا لتباسه بما اشتق =

وكيف صار حُكْم نابل الذي هو من جملة الأسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسب ظاهرة، في الامتناع من تاء التأنيث ؟ .

وقـوله تعالى: ﴿عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ[1]﴾، بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء، وجعلها للمبالغة كما في علاّمة : خلاف الظاهر[2] .

وأيضاً، هَبْ أن نحو حائض وطامث، من أبنية النسب، كما أَنَّ نحو نابل وناشب منها، اتفاقاً، لأنّ معناهما : نَبْليّ ونشّابيّ، ولا فعل لهما، حتى يقال : إنهما اسما فاعل منـه، كيف يجوز أن يقـال: نحو مُنْفَطِر ومُرضع في قوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦ﴾[3] ، وقولك : فلانة مرضع : من [باب النسب[4]] ولم يثبت كون مُفْعِل ومُنْفَعِل من أبنية النسب المُتَّفَقِ عليها حتى نَحْمِلَها عليهما، كما حَمَلْنَا حائضاً على نحو نابل ؟

والأقربُ في مثله أَنْ يُقالَ :

إِنَّ الأغلبَ في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفِعْلُ بالاستقراء، ثم حُمِل اسما

= من الفكه بمعنى التفكه، ولا لصاحب الشعير شعّار؛ لإلتباسه بما اشتق من الشعر». وأما المبرّد فيرى أنَّ صوغَ فَعّال للنسب قياسٌ. [المقتضب ٣/١٦١].

وبرأي المبرد، أخذ المجمعُ وقرّر: أنه يصاغ فَعَّال قياساً للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء، فإذا خيف اللُّبْس بين صانع الشيء وملازمه كانت صيغة (فَعّال) للصانع، وكان النسب بالياء لغيره، فيقال: زَجَّاج لصانع الزُّجَاج، وزَجَّاجي لبائعه. [مجلة المجمع اللغوي ١/١٥١].

(١) القارعة/٧، ونصُّها:
﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ﴾.

(٢) في التبيان في إعراب القرآن للعُكْبَري ٢/١٢٣٧ : «و(راضية) على ثلاثة أوجه: أحدها: هي بمعنى مَرْضية، مثل دافق بمعنى مَدْفوق.

والثاني : على النسب؛ أي ذات رِضا، مثل لابن وتامر.

والثالث : هي على بابها ؛ وكأن العِيشة رَضِيَتْ بمحلّها وحصولها في مستحقها، أو أنها لا حالَ أكملُ من حالها، فهو مجاز».

(٣) المُزمل/١٨، والآية بتمامها:
﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦۚ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَفۡعُولًا﴾.

(٤) من د، وفي الأصل: من أبنيته.

(١٨٣أ) الفاعلِ والمفعولِ عليه، لمشابهتهما له لفظاً ومعنىً، كما يَجِيءُ في بابَيْهما[1]، فألحقا التاء للتأنيث كما تلحق الفعل؛ ثم جاء ممّا هو على وزن الفاعل: ما يُقْصَدُ به مرةً الحدوثُ كالفعل، ومرةً الإطلاقُ، وقصدوا الفَرْقَ بين المعنيين، فَأَنَّثوا بتاء التأنيث ما قصدوا فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل[2] لمشابهته له معنىً، بخلاف ما قصدوا فيه الإطلاق، ليكون ذلك فَرْقاً بين المعنَيَيْنِ.

وأَمَّـا الصفةُ المشبَّهةُ، والاسمُ المنسوبُ بالياء، فلم يَقْصِدوا في شيءٍ منهما، مرةً الحُدوثَ، ومرةً الإطلاقَ حتى يُفْرَقَ بين المعنيين بإلحاق التاء في أحدهما دون الآخر، بل كانا، أبداً، للإطلاق.

فإن قلت: فالقياسُ إذن، تجرُّدُهما عن التاء كتجريد الفاعل، المراد به الإطلاق.

قلـتُ: كان يَجِبُ ذلك، لو كان إلحاق التاء بهما لمشابهتهما للفعل، لكنّ إلحاقَ التاءِ بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل واسم المفعول، لا للفعل، وذلك لأنهما اسمان فيهما معنى الصفة كاسْمَيْ الفاعلِ والمفعول[3].

ومما لا تلحقه[4] تاءُ التأنيث غالباً: مع كونه صفةً، فيستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ، مِفْعَـال[5]، ومِفْعَـل، ومِفْعِيل، وفَعَـال، وفِعَـال، كمِعْـطار ومِحْـرَب، ومِنـطِيق، وحصَان، وقد حكى سيبويه[6]: امرأة جَبان، وجبانة، وناقة دِلاث[7].

---

(١) ط: بابها.

(٢) في ط: الذي هو معنى الفعل كتأنيث الفعل . . .

(٣) جاء في ط بعد قوله «. . . والمفعول» ما يلي: «ولذلك جمعا جمع سلامة المذكر كما في اسْمَيْ الفاعلِ والمفعول».

(٤) ط: ومما لا يلحق تاء التأنيث . . .

(٥) انظر المذكر والمؤنث للفراء ٦٧ ـ ٦٨، وللأنباري تحقيق عضيمة ١/ ١٢٠، وما تلحن فيه العامة للكسائي ١٢٤، والمشكل ٢/ ٤١١، والبحر ٨/ ٣٣٩.

(٦) الكتاب ٢/ ٢١٠ بولاق وفي [مِفْعَل، مِفْعَال، مِفْعِيل]: انظر سيبويه ٢/ ٩٢ بولاق.

(٧) أي سريعة. سيبويه ٢/ ٢٠٩، ٣٤٨ بولاق، وشرح الشافية ٢/ ١٣٥.

وكذا فَعُول بمعنى فاعل، وقد قالوا: عدوّة[1] الله ، ومسكينة، وأمّا فَعُول[2] بمعنى مفعول فيستوي فيه، أيضاً، المذكرُ والمؤنثُ، كالركوب، والقتوب والجزور، لكن كثيراً ما تلحقها[3] التاءُ، علامةً على النقل إلى الاسمية، لا للتأنيث، فتكون بعد لَحاقِ التاء، أيضاً، صالحةً[4] للمذكر والمؤنث .

ومِمّا يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ، ولا تلحقه التاء: فَعِيل بمعنى[5] مفعول، إلّا أن يحذف موصوفه. نحو: هذه قتيلةُ فلانٍ وجريحته، ولشبهه لفظاً بفعيل بمعنى فاعل، قد يُحْمَلُ عليه فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف أيضاً، نحو: امرأة قتيلةٌ، كما يُحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فتُحْذَفُ منه التاء، نحو: ملحفة جديد، مِن : جَدّ يجدُّ جدَّة، عند البصرية، وقال الكوفيةُ هو بمعنى مجدود، من : جدَّه بمعنى قَطَعَهُ[6].

وقيل إنَّ قولَه تعالى :

﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ[7] قَرِيبٌ﴾

منه[8]. وبناءُ فعيل بمعنى مفعول مع كَثرته غيرُ مَقِيسٍ[9] .

---

(١) المذكر والمؤنث للفراء ٦٣.

(٢) انظر صيغة فَعُول في دراسات، القسم الثالث جـ٤ ص ٢٧١ وما بعدها.

(٣) ط : يلحقها.

(٤) د ، ط : صالحاً.

(٥) انظر صيغة فَعِيل في دراسات، القسم الثالث جـ٤ ص ٢٦٥ وما بعدها.

(٦) انظر سيبويه ٢٠٩/٢ بولاق، والتسهيل ٢٥٤.

(٧) الأعراف/٥٦، والآيةُ بتمامها: ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾

(٨) انظر معانيَ الفراء/١/٣٨٠، ومُشْكِلَ إعراب القرآن ١/٣٢٠، ومجاز القرآن ١/٢١٦، ومعانيَ القرآن للأخفش ٣٠٠/٢.

(٩) انظر التسهيل ٢٥٤، وابن يعيش ١٠٢/٥. والحَقُّ أَنَّ الرضيَّ ليس هو الأولَ في هذه القضية، قضيةِ القياسِ، فإنه لا يشك أحدٌ في كثرة اسم المفعول من الثلاثي ومع ذلك نَرى الرُّماني يُخالف في صياغة اسم المفعول من (نفع). [البحر ٣١٩/١].

وقـد يَجِيءُ بمعنى مُفْعَـل، قليلاً، كالذكر الحكيم، أيْ المُحْكَم، على تأويل، وبمعنى مُفاعِل، كالجليس والحليف، وربما لم تلحق التاء في فَيْعِل، نحو: ناقةٌ رَيِّض[1].

وأمّا ألِفُ التأنيثِ المقصورةِ، فإنما تعرف بأن لا يلحق ذلك الاسمَ تنوينٌ ولا تاءٌ .

والألِفُ المقصـورة الـزائـدةُ في آخـر الاسم على ثلاثـة أضربٍ : إمّـا للإلحـاق كأَرْطَىٰ[2]، أو لتكثير حروف الكلمة، كالقَبَعْثَرى[3]، أو للتأنيث .

والتي للتكثير، لا تكون إلّا سادسة، ويلحقها التنوين، نحو قَبَعْثَرى، وكُمَّثْرَى، وتتميَّزُ ألف الإلحاق خاصةً عن ألفِ التأنيث بأن تزن ما فيه الألف وتجعل في الوزن مكان الألف لاماً، فإن لم يَجِيءْ على ذلك الوزن اسمٌ، علمت أنَّ الألِفَ للتأنيث، نحو: أَجَلَى وبَرَدَى، فإنه لم يأتِ اسمٌ على وزن فَعَلَل، حتى يكونَ الاسمانِ مُلْحَقَيْنِ به، ويَجِيءُ معنى[4] الإلحاق في التصريفِ، إنْ شاءَ اللهُ تعالى .

فَمِنَ الأوزانِ التي لا تكون ألفها إلّا للتأنيث: فُعْلَى، في الغالب، وإنما قلنا في الغالب، لِما حُكِيَ عن سيبويه في «بُهْمَى[5]» : بُهْماة[6]، ورَوَى بعضُهم في : رؤيا:

---

(١) رَيِّض : أول مايُبدأ في ترويضها. والترويضُ للحيوان، والتَّوطِينُ للإنسان. [شرح الشافية ٢/١٧٧].

(٢) الأرْطَىٰ: ضَرْبٌ من الشجـر، يُدبـغ به. انـظر التكملة ٧٥، ١٠٠، وسيبويه ٣/٥٩٧ط. هارون، والممتع ١/٥٥، ٢٣٣، ٣٣٥، والمغني في تصريف الأفعال ٦٥، ٧٠.

(٣) القَبَعْثَرَى: الجَمَل الضخمُ العظيم. انظر نُزهة الطَّرْف ص٣١، والممتع ١/٢٠٦، والمذكر والمؤنث للأنباري بتحقيق عضيمة ١/١٩٤، والمغني في تصريف الأفعال ٦٦، والتكملة ٢٣٤.

(٤) «جَعْلُ مثالٍ على مثال أزيد منه؛ ليعامل معاملته في التصريف، يلحق الفعل بالفعل ليجري مَجراه في تصاريفه، في الماضي والمضارع والأمر والمصدر وبقية المشتقات وذلك نحو سيطر يسيطر سيطرة ومسيطر، عُومِلَ معاملةَ الملحق به وهو دحرج يدحرج دحرجة فهو مدحرج . . .».

[المغني في تصريف الأفعال ٥٩].

(٥) البُهْمَىٰ: ضَرْبٌ من الشجر. انظر سيبويه ٢/٩، ٣٢١ بولاق، والمنصف ١/٣٦، ٣٧، وشرح الشافية ١/٤٨، والخصائص ١/٢٧٤، والتكملة ٩٨، والممتع ١/٨٩.

(٦) سيبويه ٢/٣٢٠ بولاق، والخصائص ١/٢٧٤، والتكملة ٩٨، والممتع ٢/٥٤٥.

رؤياة، وهما شاذّانِ[1].

فَفُعْلى، إمّا صفةٌ ، أو غيرُ صفةٍ، والصفةُ، إمّا مؤنث أفعل التفضيل كالأفضل والفُضْلى، وهو قياسٌ، أولا، مثل : أُنثى وخُنثى وحُبْلى[2]، وغير الصفة إمّا مصدر كالبُشْرى[3] والرُّجْعى، أو اسمُ كَبُهْمى، وحُزْوَى[4].

وبُهاة ورُؤياة : ، إنْ صَحَّتا[5]، (فَأَلِفُهما عند سيبويه للتأنيثِ[6] أيضاً، إذ لم يَجِيءْ عنده مثل بُرْقَع، ولَحاق التاء لألف التأنيث شاذٌ، وعند الأخفش للإلحاق، إذْ هو يثبت فُعْلَل، نحو بُرْقَع وجُؤْذَر)، وذلك لما يَجِيء في التصريف، في باب ذي الزيادة.

ومنها : فُعَلى، ولم يأتِ في كلامهم إلاّ اسماً، قيل ولم يأتِ منه إلاّ ثلاثةُ أسماءٍ : شُعَبى[7]، وأُدَمى[8]، في موضعين، وأُرَبى[9] للداهية، وقال بعضُهم : جُنَفَى في اسم موضع، ورواه سيبويه[10] بالفتح والمَدّ[11].

---

(١) لحاق التاء في (بُهاة)، و(رُؤياة)، شاذٌ عن سيبويه . وأنكر المبردُ بُهاة ورُؤياة؛ لأنَّ ألِف فُعلى لا يكون إلاّ للتأنيث، والأخفش يرى أنها تأتي للإلحاق، فهي زائدة ببرقَع». [تبيان الكُحَيْل ص١٠٢].

(٢) الممتع ١/٨٩، ٣٢٥.

(٣) التكملة ص٩٩، و ص٢٣٤ هامش(٥)، والأنموذَج ٩٣.

(٤) اسم موضِع. التكملة ٩٨، والممتع ٢/٥٤٥.

(٥) ط : صحا .

(٦) في ط ما يلي: «. . . فألفهما عند سيبويه للإلحاق أيضاً كما مَرَّ عند الأخفش مع أنه لا يثبت فُعْلَل كبرقع وذلك لما يجيء في التصريف في باب ذي الزيادة. ومنها فُعَلى، ولم يأتِ في كلامهم إلا اسماً قيل، ولم يأت منه إلا ثلاثةُ أسماءٍ: شُعَبى، وأدَمى في موضعين وأربَى للداهية، وقال بعضُهم جُنَفَى في اسم موضع، ورواه سيبويه بالفتح والمد».

(٧) سيبويه ٢/٣٢١ بولاق.

(٨) سيبويه ٢/٣٢١ بولاق.

(٩) سيبويه ٢/٣٢١ بولاق.

(١٠) الكتاب ٢/٣٢٢ بولاق.

(١١) «وزاد بعضُهم : أُرَنى «نوع من الحبوب»، وجُعَبي «كبار النخل».

[تِبيان الكحيل ١٠٢].

ومنها : فَعَلى بفتح الفاء والعين ، وهو إِمّا مصدر، كالبَشَكى[1] والجَمَزى[2]، وإِمّا وصفٌ، كفرس وثَبَى، وناقةٌ زَلَجَى[3]، أي سريعة .

وإما اسم كدَقَرَى[4] ونَمَلَى وأَجَلَى، أسماء مواضعَ .

ومنهـا أَفْعَـلى كأَجْفَـلَى[5] للكثرة، ومنها: فُعَالَى، كحُبَارى[6] لطائر[7]، وفَوْعالَى[8] كحَـوْلا[9] يا لِموضع وفُعَّالى كشُقَّارى[10]، نبت[11]، وفَعْلَلَى، كجَحْجَبَى[12] قبيلة من الأنصار، وفُعَّيْلَى كبُقَّيْرَى[13]، لعبة، وفِعِّيلى[14] كخِلِّيفَى[15]، وفَعَلُوتى كرَحَمُوتى[16]، وفَعَـوْلَلَى كحَبَوْكَرَى[17] للداهية، وفَوْعَلَى وفَيْعَلَى، كخَوْزَلَى[18] وخَيْزَلَى[19]، لمشية فيها

---

(١) السريعة. الممتع ١/٨٩

(٢) السريع من الحمير. سيبويه ٢/٨، ٧٧، ٣٢١ بولاق، والممتع ١/٨٩.

(٣) التكملة ٩٩.

(٤) اسم روضة. الممتع ١/٨٩.

(٥) سيبويه ٢/٣١٧ بولاق.

(٦) سيبويه ٢/٨، ١٢، ٢٠، ٧٨، ١١٥، ١٣٦، ١٣٧، ٢٢٣، ٣٢٠، ٣٨٥ بولاق.

(٧) وسُكارى ٢/٢١٢ سيبويه بولاق، وتبيان الكحيل ١٠٢.

(٨) ط : رفوعالا.

(٩) سيبويه ١/٣٣٩، و٢/١١٩ بولاق.

(١٠) سيبويه ٢/٣٢١ بولاق، والممتع ١/١٢٨.

(١١) وخُبَّازى «نبت». تبيان الكحيل ص ١٠٢.

(١٢) سيبويه ٢/١٢، ١١٧، ٣١٢، ٣٣٨ بولاق.

(١٣) سيبويه ٢/٣٢٤ بولاق، والممتع ١/١٢٩.

(١٤) «فِعِّيلى»: سماعي، وجعله الزمخشري قياساً. «قال (الخوارزمي): قال العمراني: سألت صاحب الكشاف، فقلت: «الفِعِّيلى»: أهو قياسيٌّ، أم مقصورٌ على السماع؟ فقال: هو كثيرُ الاستعمال، فينبغي أن يكون قياساً «[تبيان الكحيل ص٤١ هامش(٣) نقلاً عن لامية الأفعال٦١، وشرح الشافية لعبد الله/٦٦].

(١٥) «وحِثِّيثَى، ويجيء هذا الـوزن مع الممدودة، ومنه قولُهم: هو عالم بدِخِّيلائِهِ «أي بباطن أمره»، وخِصِّيصاء «للاختصاص»، وفِخِّيراء «للفخر». [تبيان الكحيل ص١٠٢].

(١٦) الممتع ١/٢٧٦.

(١٧) الممتع ١/١٥٤، وسيبويه ٢/٣٣٦ بولاق.

(١٨) سيبويه ٢/٣٢٣ بولاق.

(١٩) سيبويه ٢/٣٢٣، ٣٣٩ بولاق.

تَفَكُّــكٌ، ويَفْعَــلَّى، كيَهْـيَرَّى[1] للبـاطـل، ومَفْعَـلَّى، كمكـورَّى[2] للئيم، ومَفْعِـلَّى كَمَرعِزَّى[3]، وفِعْلَلَى كهِرْبَذَى[4] لمشية في شق، وفَعْلَلَا يا كَبَرْدَرَايا[5] موضع، وفِعْلَيَّا كذِرْبِيَّا[6] للداهية، وفَعَلِيَّا كزَكَرِيَّا، والظاهر أنه أعجميٌّ، وفِعَلْنَى كعِرَضْنَى[7] لنوع من السير، وفِعِلَّى كدِفِقَّى[8]، نوع من السير، وفَعَنْلَى كجَلَنْدَى[9]، اسم رجل، وجاء بضم الـلام، وفُعَّــلَى، كسُمَّهَى[10] للبـاطـل، وفَعَـالَى كصَحَـارَى[11]، وفِعْلَلَى، كهِنْـدَبَى[12]، وفِعَـلَّى، كسِبَـطرى[13]: مشية (١٨٣ب) فيهـا تبختر، وإِفْعِيلى كإِهْجِيرى[14] للعادة .

فهذه أَحَدٌ وثلاثون مثالاً، ولعلها تحيط بأكثر أبنية المؤنث بالألف المقصورة المختصة بالتأنيث .

وأَمَّا فَعْلى وفُعْلى، فهما مشتركان في التأنيث والإلحاق، وفَعْلى إذا كان مؤنث فعلان، أو مصدراً كالدَّعْوَى، أو جمعاً، كمرضى وجرحى[15]، فألِفُها للتأنيث، وإذا كان اسماً

---

(١) المتع ١/١٢٩.

(٢) المتع ١/١٢٩، سيبويه ٢/٣٢٤ بولاق.

(٣) المتع ١/١٢٩، سيبويه ٢/٣٢٤، ٣٤٤ بولاق، التكملة ٢٣٨ والمَرْعِزَّى: الزغب التي تحت شعر العنز.

(٤) سيبويه ٢/٣٣٩، وضبطت بكسر الثالث. وفي المتع ١/١٥٣ حاشية(٤): وكِلا الوجهين صوابٌ.

(٥) سيبويه ١/١٢٠، ٣٣٩، و٢/٧٦، ١١٩بولاق.

(٦) لم أجد لها مرجعاً.

(٧) المتع ١/١٢٤.

(٨) سيبويه ٢/٣٢٣ بولاق، المتع ١/١٠٤. وجاء دِفِقَّى في سيبويه ٢/٣٣٩ بولاق.

(٩) المتع ١/١٠١، سيبويه ٢/٢٢٣ بولاق.

(١٠) المتع ١/١١٢، سيبويه ٢/٣٢٠، ٣٢٤ بولاق.

(١١) سيبويه ٢/١٩٥، ٣٨٤ بولاق، المتع ١/١٠٣، ٣٩٦.

(١٢) المتع ١/١٥٣، وسيبويه ٢/٣٣٩ بولاق. والهِنْدَبَى: بقلة من أحرار البقول.

(١٣) سيبويه ٢/٣٣٩، المتع ١/١٥٣.

(١٤) المتع ١/١٢٧.

(١٥) أو صفة كسَكْرَى. [المغني في تصريف الأفعال ص ٦٥].

غيرَ ذلك، فقد تكون الألِفُ للإلحاقِ، كعَلْقَى [1]، فيمن نوّن، وقال علقاة[2]، وكذا تَتْرَىً[3] فيمن نوَّنَ.

وقد تكون للتأنيث كالشَّروى[4].

وأَمّا فِعْلى، فإنْ كان مصدراً كالذكرى[5]، أو جمعاً كحِجْلى[6] وظِرْبى[7]، ولا ثالث لهما، فلا تكون أَلِفُه إلّا للتأنيث، وإذا كان صفة: قال سيبويه: «ولا يكون إلّا مع التاء»، فألفه للإلحاق، نحو: رجل عِزْهاة[8]، وامرأة سعلاة[9]، وقال في «ضِيزى»[10] و«حِيكى»[11]: أصلها الضم[12].

---

(١) شجر تدوم خُضرَتُهُ. ومنه: أرطى (شجر ينبت في الرمل). المغني في تصريف الأفعال ص ٦٥. هذا، وفي (عَلْقَى) خلافٌ، انظر: التبصِرة ٢/٦١٦، وسيبويه ٢/٩، والأصول ٢/٨٥، ٤٣٢، والخصائص ١/٢٧٢، ٢٧٤، وشرح الشافية ١/١٩٥.

(٢) التخمير ٢/٤٥٠.

(٣) (من المواترة، وهي المتابعة). التخمير ٢/٤٥٠، هامش(٢)، المغني في تصريف الأفعال ص٦٦، وفي الممتع ١/٣٨٥: وأصلها وَتْرَى. هذا، وقد «قُريء في السبعة بتنوين تترى وبغير التنوين». [مغني عضيمة ٦٦].

(٤) سيبويه ٢/٨، ٩، ٨٣، ٣٧١، ٣٨٤ بولاق، والممتع ٢/٥٤٢. وشَرْوَى الشيء: مِثْلُهُ.

(٥) الممتع ١/٨٩، سيبويه ٢/٣٢١ بولاق.

(٦)، (٧) حِجْلى جمع حجل، وهو القُبح، وظِرْبى جمع ظَربان مثال القَطِران: دُوَيْبّه، كالهِرّة منتنة الريح، تزعم الأعراب أنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها، فلا تذهب رائحته حتى يَبْلَى الثوبُ. التخمير ٢/٤٥٠، وشرح الشافية ١/١٩٨، ٢/٩٧.

(٨) العِزْهاة: العازف عن اللهو والنساء. الممتع ١/٨٨، سيبويه ٢/٣٢٠، سفر السعادة ٣٠٧، التخمير ٢/٤٥٠.

(٩) السعلاة: أنثى الغيلان. وصفت المرأة بها استعارة. الممتع ١/٨٨، سيبويه ٢/٣٢٠، ٣٤٥ بولاق.

(١٠) ضازَ في الحكم: جارَ فيه، وقِسْمَةٌ ضِيزى: جائِرَة. سيبويه ٢/٣٧١، ٤٠٣، وشرح الشافية ٣/٨٥، والبحر ٨/١٥٤.

(١١) يقال: امرأة حِيكى: إذا كان في مشيها تبختُرٌ واختيالٌ. سيبويه ٢/٣٧١، ودراسات القسم الثاني جـ١ ص٧٩٢.

(١٢) وإنما قال: أصلها الضم؛ لأن فِعلى بالكسر، لايكون وصفاً، وفُعْلى بالضم كثيرٌ في الصفات.

وحكى ثعلب[1] : عزهىً[2] منوَّناً بِلا تاء، وهو مُخالِفُ لما ذهب إليه[3] سيبويه .

وإذا كان غير الأوجه المذكورة من الصفة والمصدر والجمع ، فقد يكون للإلحاق نحو : مِعزى[4]، وقد يكون للتأنيث كالدِّفْلَى[5] والشِّعْرى[6]، وقد يكون ذا وجهين: الإلحاق والتأنيث، كتترى[7]، وكذا ذِفْرى[8]، منوَّناً وغيرَ مُنوَّنٍ .

ومِنَ الأوزان التي لا تكون أَلِفُها الممدودة إلاّ للتأنيث : فَعْلاء، وهو قياسٌ في مؤنث أفعل، الصفة، نحو: أحمر وحمراء، وقد يَجِيءُ صفة وليس مذكره أفعل، كامرأة حسناء[9]، وديمة هَطْلاء[10]، وحُلَّة شوكاء، وداهية[11]دهياء، والعرب العرباء .

ويَجِيءُ مصدراً، كالسَّرَّاء[12]والضَّرَّاء[13] واللأْوَاء، واسماً مفرداً غيرَ مصدرٍ، كالصحراء[14]والهَيْجَاء، واسم جمع كالطرفاء[15]والقصباء[16].

---

(1) التخمير ٢/٤٥٠ .

(2) سِفر السعادة ٣٠٧، والبحر ٨/١٥٤ .

(3) الكتاب ٢ / ٣٢٠ بولاق.

(4) الممتع ١/٨٨، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، وسيبويه ١/٣٣٩، ٢/٩ بولاق، والمغني في تصريف الأفعال ص٦٦ ، والتخمير ٢/٤٥٠ .

(5) الدِّفْلَى: نَبْتٌ. سيبويه ٢/٨، ٩، ٦٧، ٧٧، ٩٤ بولاق، وفي مغنى عضيمة ص٦٦ : «وتنوين الكلمة، أو لحاق التاء لها دليل الإلحاق؛ نحو: مِعْزَى (خلاف الضأن)، ودِفْلَى (نبت)»، وانظر التخمير ٢/٤٥٠ .

(6) سيبويه ٢/٤١ بولاق. والشِّعْرَى: الكوكب الذي يطلع بعد الجوزاء.

(7) سيبويه ٢/٩، ٣٢٠، ٣٤٥، ٣٥٤، التخمير ٢/٤٥٠ ، الممتع ١/٣٨٥، المغني في تصريف الأفعال ص٦٦. وتترى «من المواترة»، وأصلها وَتْرَى ووزنها الصرفي: فَعْلَى.

(8) الذِّفْرَى: عَظْمٌ ناتىءٌ خلف الأذن. التخمير ٢/٤٥٠ ، الممتع ١/٨٩، والمذكر والمؤنث للأنباري تحقيق عضيمة ١/١٩٣ . وفي تصريف الأفعال ص٦٦ : «وإن نوّنت الكلمة في لغة، ولم تنوّن في لغة أخرى، فهي للتأنيث عند مَن لم ينوّن، وللإلحاق عند من ينون مثل: تَتْرى (من المواترة وهي المتابعة) وذِفْرى (الموضع الذي يعرق من الإبل خلف الأذن). قرىء في السبعة بتنوين تترى، وبغير التنوين» .

(٩،١٠) التخمير ٢/٤٥٣ .

(11) الممتع ١/١٠١ .

(١٢،١٣) التخمير ٢/٤٥٣ .

(١٤، ١٥، ١٦) التخمير ٢/٤٥٠ ، شرح الكافية ٢/١٩٩ . والطَّرْفَاء: شجرٌ، واحدته طرفه وطرفاءة.

وقد يقصر بعض هذه الأسماء الممدودة للضرورة. فالمحذوفُ من الألفَيْنِ، إذَنْ، الأُولى، لا الأخيرةُ، لأنها لمعنى، ولأنها لو كانتِ المحذوفةَ لانصرفَ الاسمُ لزوال أَلِفِ التأنيثِ، كما ينصرف حُبَارَىٰ إذا صغرتها بحذف ألف التأنيث نحو حُبَيِّرَة[1]، فإذا حذفت الأولى رجعت الأخيرة إلى أصلها من الألف، لأن سَبَبَ قَلْبِها همزةً هو اجتماعُهما كما ذكرنا قَبْلُ.

ومنها فَعَلاء بفتح الفاء والعين، ولم يأتِ عليها سوى أربعةِ أحرفٍ: فلان ابن ثَأَداء أي ابن الأَمَة، والسَّحَناء بمعنى السحنة، وجَنَفاء[2]: وقَرَماء: بالقاف عند[3] سيبويه وبالفاء عند الجَوْهري[4]، مَوْضِعان.

ومنها فِعَلاء، ولم يأتِ عليها إلّا السِّيرَاء[5]، وقال الفراء: أصله ضم الفاء كسرت للياء.

وفُعَلاء: إمّا مفرداً كالعُشَراء[6] والرُّحَضاء[7]، أو جمعاً، كالفُقَهاء والعُلَماء، وأمّا

---

(١) هذا رأيُ أبي عَمرٍو. الأحاجي النحوية ص٥٤. وعند غيره: حُبَيِّر أو حُبَيْرَىٰ.
انظر سيبويه ٢/١١٥ بولاق، والتكملة ٢٠٥. وضبط حُبَيْرَيْ هكذا خطأ في نوادر أبي زيد ص٥٣٧.

(٢) في ط: حنفاء. وجَنَفاء: موضع في ديار بني فزارة. الممتع ١/١٢٢.

(٣) سيبويه ٢/٣٢٢ بولاق، الممتع ١/١٢٢.

(٤) في الصِّحاح ٥/٢٠٠٢ [فَرَمَ]: وفَرَمَاء، بالتحريك:
عَلاَ فَرَماءَ عاليةً شَواهُ كأنَّ بياضَ غُرَّته خِمارُ...
وقال ثعلب: ليس في الكلام فَعَلاء إلّا ثَأَداء وفَرَماء. وذَكَرَ الفَرَّاءُ: السَّحناء...».
قال المحقِّق: «في القاموس: وقول الجوهري: وفرماء موضع سَهْوٌ، وإنما هو بالقاف. وكذا في بيت أنشده».

(٥) السِّيرَاء: بكسر السين، وفتح الياء ممدوداً، ويقصر: ضرب من البرود، وضرب من النبت، والجريدة من جرائد النخل. شرح الشافية ٢/٣٣٠.

(٦) الممتع ١/١٢٢. والعُشَرَاء: الناقة التي أتت عليها عشرة أشهر من وقت إرسال الفحل فيها، وقيل: ثمانية أشهر، وقيل: هي كالنُّفَساء من النساء. شافية ٢/١٥٩.

(٧) الممتع ١/١٢٢. والرُّحَضَاء: عَرَق الحُمَّىٰ.

فِعْلاء، وفُعْلاء، كحِرباء[1]، وخُشَّاء[2] فَمُلْحَقانِ بِقِرطاس وقُرناس.[3]

ومنها: فاعِلاء كقاصِعاء[4]، وفِعْلياء ككِبرياء[5]، وفَعَالاء، وهو إما مصدر كالبَراكاء[6] بمعنى الثبات في الحرب، وإما اسم كالثلاثاء، وإما صفة كطباقاء[7]، وفَعُولاء كبروكاء[8] بمعنى البراكاء، وفِعْلِلاء كهندِباء[9]، بكسر الدال وفتحها، وفَعْلَلاء كعقرباء[10]، وفُعْلُلاء كخُنْفُساء[11]، وفَعِيلاء كقريثاء[12]، ضرب من التمر، وفِعِلَّاء كزِمكاء[13]، وقد يقصر، وليس الألِفُ للإلحاق بسَنمَّار،لأنه لا يُنَوَّنُ، وأَفْعِلاء، إما مفرداً كأربعاء[14]، وإما جمعاً كأنبياء، وهو كثير[15]، وفَعَلِيَّاء كزكرياء، وفاعُولاء

---

(١) الحِرْباء - بكسرٍ فسُكون - ذكر أم حبين، ويقال: دُوَيْبَّة نحو العظاءة، أو أكبر يستقبل الشمس برأسه ويكون معها كيف دارت، ويقال: إنه يفعل ذلك لِيَقِيَ جسدَه برأسه، ويتلون ألواناً بحرّ الشمس، والجَمْعُ: الحَرَابي، والأنثى: الحِرْباءة.

والحِرْباء أيضاً: مسمار الدرع، ويقال: هو المسمار في حلقة الدرع. شرح الشافية ٢/٥٥.

(٢) الخُشَّاء: العظيم الدقيق العاري من الشعر الناتىء خلف الأذن. شرح الشافية ٢/٣٣٠.

(٣) في ط: وقرطاس.

(٤) القاصِعاء: أحد جُحرين لليَرْبُوع، وهو الذي يدخل فيه. والآخر يقال له: النافقاء. وهو الذي يكتمه، ويظهر غيره. المسائل العسكريات٥٦ هامش(٣).

وانظر شرح الشافية ٢/١٥٥، والتخمير ٢/٤٥٣، والممتع ١/١٣٤.

(٥) التخمير ٢/٤٥٣.

(٦) الممتع ١/١٣٥، شرح الشافية ١/٢٤٨.

(٧) الممتع ١/١٣٥. والطبَاقاء: الرجل الثقيل يطبق على المرأة بصدره، أو الذي لا يَنكِح.

(٨) التكملة ٢٠١، شرح الشافية ١/٢٤٨. والبَرُوكاء: الثبات في الحرب.

(٩) بقلة من أحرار البقول. الممتع ١/١٦١.

(١٠) ممدود غير مصروف، والمذكر عُقْرُبان - بضم العين والراء - شرح الشافية ١/٢٣٨.

(١١) دُوَيْبَّة سوداء أصغر من الجُعَل، منتنة الريح. شرح الشافية ١/٥٩، والتخمير ٢/٤٥٣.

(١٢) شرح الشافية ١/٢٤٨، والممتع ١/١٣٦.

(١٣) سيبويه ٢/٩ بولاق. وجاء مقصوراً في الممتع ١/١٠٤. والزِّمكَّى: منبت ذنب الطائر. وانظر التخمير ٢/٤٥٣.

(١٤) الممتع ١/١٣٣، وفيها ثلاث لغاتٌ: ضَمُّ الباء، وفتحُها، وكسرُها. الدُّرَرُ المُبَثَّثة ص٦٩.

(١٥) في ط: بعد قوله: «وهو كثيرٌ: وأفعُلاء بضم العين كأربعاء وقد تفتح الباء، ففيها ثلاثُ لغاتٍ».

كعاشُوراء، ومَفْعُولاء كمَعْيُوراء[1]، وفعالَلاء، كجَخادِباء[2]: نوع من الجراد، وفَعْلالاء كبَرْناساء[3] بمعنى الناس، وفُعْلُلاء كقُرْفُصَاء[4].

[المؤنثُ الحقيقيُّ والمؤنثُ اللفظيُّ]

قولُه: «وهو حقيقيٌّ ولفظيٌّ، فالحقيقيُّ: ما بإزائه[5] ذكر في الحيوان كامرأة وناقة، واللفظيُّ بخلافه كظُلمة وعين».

إنما قال في الحيوان، لِئَلّا ينتقض بنحو الأنثى من النخل، فإنّ بإزائه ذكراً وتأنيثه غير حقيقي، إذ تقول: اشتريت نخلة أنثى، وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامرأة، ونُفَسَاء، وحُبْلَى، وبلا علامة، كأَتَان وعناق.

ولو قال: الحقيقي: ذات الفَرْج من الحيوان، كان أَوْلى، إذ يجوز أن يكون حيوان أنثى لا ذكر لها من حيث التجويزُ العقليُّ.

قولُه: «واللفظي بخلافه»: أي الذي ليس بإزائه ذكر في الحيوان، كظُلمة وعين، وقد يكون اللفظي حيواناً، كدجاجة ذكر، وحمامة ذكر، إذْ ليس بإزائه مذكر[6]، فيجوز أن تقول: غرَّدت حمامة ذكر، وعندي ثلاث من البَطِّ ذكور، فيجوز أن تكون النملة في قوله تعالى:
﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾[7]:

---

(١) يُمَدُّ ويُقْصَرُ: اسم لجمع العير. شرح الشافية ١/٢٠٣، والممتع ١/١٤٤.

(٢) يُمد ويُقصر. سيبويه ٢/٣٣٧ بولاق. وجاء مقصوراً في الممتع ١/١٥٥.

(٣) الممتع ١/١٦٢، سيبويه ٢/٣٣٨، ٣٣٩ بولاق.

(٤) سيبويه ٢/٣٣٨ بولاق، الممتع ١/١٣٤. والقرفصاء: جلسة الأعراب.

(٥) قوله: «مابإزائه» (ما) ساقطة من ط.

(٦) ط: ذكر.

(٧) النمل/١٨، والآية بتمامها: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾.

ذَكَراً، واعتبر لفظه فأنث ما أسند إليه، ولا يجوز ذلك في عَلَم المذكر الحقيقي الذي فيه علامةُ التأنيث، كطلحة[1]، لا يقال: قامت طلحة، إلّا عند بعضِ الكوفيين، وعَدَمُ السّماعِ مع الاستقراء، قاضٍ عليهم.

ولعلَّ السرَّ في اعتبار التأنيثِ في منع صرفه، لا في الإسناد إليه، أنَّ التذكير الحقيقيَّ، لما طرأ عليه، مَنع أن يُعتبر حال تأنيثه في غيره، ويتعدى إليه ذلك، وأمَّا مَنْعُ الصَّرْفِ فحالةٌ تختص به لا بغيره.

وإذا كان المؤنثُ اللفظيُّ حقيقيَّ التذكير، وليس بِعَلَمٍ، كشاة ذكر، جازَ في ضميره، وما أشير به إليه: التذكيرُ والتأنيثُ، نحو: عندي من الذكور حمامة حَسَنة وحسن، قال طَرَفة[2]:

مؤلَّلتان تَعْرِف[3] العِتْقَ فيهما * كسامعتَيْ شاةٍ بحومَلَ مُفْرَدِ

ولا يَجوز في غير الحقيقي التذكير، نحو حسنة، ولا يجوز أن يقال: صاح دجاجةٌ أنثى على أنك ألغيت تأنيث دجاجة بالتاء، لكونها للوحدة، لا للتأنيثِ، لأنك وإنْ ألغيتَها (١٨٤ أ)، يبقى التأنيثُ الحقيقيُّ فيكون، كقام هند، وهو في غاية النُّدرة، كما يَجيءُ.

قولُه: «وإذا أسند إليه فعلٌ[4] فبالتاء، وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخِيار، وحكم

---

(١) انظر المذكر والمؤنث للأنباري، تحقيق عضيمة ١/١٧٧، والأحاجي النَّحْوية ص ٨٩.

(٢) شرح القصائد العشر للتبريزي (١١٨. تحقيق د. قباوة. بيروت، دار الآفاق ط٤ سنة ١٩٨٠م) والمؤلَّل: المحدَّد، كتحديد الألَة، وهي الحَرْبة. والعِتق: الكرم ويريد هنا: الحُسْن والنقاء. ويريد بـ «الشاة» هنا: الثورَ الوحشيَّ. وقال «مُفرَد» بلا هاء؛ لأنه أراد الثور الوحشيَّ. وإذا كان مفرداً كان أسمعَ له؛ لأنه ليس معه مايَشْغَلُهُ. وقيل: «العِتق»: ألاّ يكونَ في داخلها وَبَرٌ، فهو أجود لسمعها. وكذلك آذان الوحش. [انظر الخزانة ٧/٤٣٦]. الشاهد فيه أنه إذا كان المؤنثِ اللفظي حقيقيَّ التذكير جاز في ضميره التذكير والتأنيث. وشاة ههنا مؤنثة لفظاً، ومعناها الثور الوحشي، وقد رجع إليه ضميره في وصفه، وهو مفرد مذكر، رِعاية لجهة المعنى.

(٣) من د.

(٤) ط: الفعل.

ظاهر الجمع مطلقاً غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي، وضمير العاقلين غير السالم: فَعَلَتْ وفعلوا والنساء والأيام: فَعَلَتْ وفَعَلْنَ» .

قولُـه: «إذا أسند الفعل: أي الفعل وشِبهه، إلى المؤنث مطلقاً، سواء كان مظهراً أو مضمراً[1]، حقيقياً أَوْ، لا، ظاهرَ العلامة أو، لا، فذلك الفعل وشِبْهُهُ مع التاء، للإيذان من أول الأمر بتأنيـث الفاعل» .

قولُـهُ: «وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخِيار»، إنما قال ظاهر، احترازاً عن المضمر، وغـير الحقيقي، احـترازاً عن الحقيقي، لأن تأنيث المسند إليهما واجبٌ على بعض الوجوه، كما يَجِيءُ .

ثم اعلم أن الفاعل المؤنث، إمَّا جَمْعُ السلامة بالألف والتاء، أو جَمْعُ التكسير، أو اسمُ الجمـع، أو غيرُها: أعني المفرد والمثنى، أَمَّا الجمعان واسمُ الجمعِ فَسَيجيءُ حكمُهما، وغيرُها، إِمّا ظاهرٌ، أَوْ مضمرٌ، والظاهرُ إِمّا حقيقيٌّ أو غيرُه، والحقيقيُّ إِمّا متصلٌ برافِعِهِ أَوْ، لا .

فالأغلبُ في الظاهر الحقيقي المتصل برافِعِه: إلحاقُ علامةِ التأنيث برافعه، نحو: ضربت هند، وضربت الهندان[2] .

وحكى سيبـويه عن بعض العـرب: قال فلانة[3]، استغناءً بالمؤنث الظاهر عن علامته، وأنكره المبرد[4]، ولا وَجْهَ لإنكارِ ما حكى سيبويه مع ثِقَتِهِ وأمانته .

---

(١) في ط: مضمراً أو مظهراً.

(٢) في ط بعد قوله: «وضربت الهندان»: «وضرب الهندات» ولا وجه لهذه الجملة؛ لأنّ المراد التمثيل لغير نوعَيْ الجمعِ واسمِ الجمع.

(٣) الكتاب ١٤٨/٢ بولاق.

(٤) في المقتضب ١٤٦/٢: «فأما ضرب جاريتُك زيداً، وجاء أَمَتُك، وقام هندٌ فغير جائز؛ لأنّ تأنيثَ هذا تأنيثٌ حقيقيٌّ. ولو كان من غير الحيوان لصلح . . .».
وفي ٥٩/٤: «ولو قلت: ضَرِبَ هند، وشُتم جاريتُك لم يصلح حتى تقول: ضُرِبَتْ هند، وشُتِمَتْ جاريتُكَ؛ لأنَّ هِنْدَاً، والجارية مؤنثات على الحقيقة، فلابدّ من علامة التأنيث . . .».

وإن كان الرافع نِعْمَ وبِئْسَ، فكل واحد من الحذف والإثبات فصيحٌ نحو: نِعْمَ المرأةُ هِنْدُ، ونِعْمَتِ المرأةُ هندٌ[1]، لمشابهتهما للحرف بعدم التصرُّفِ .

ولا تلحق نحو أَكْرِمْ بهندٍ في التعجب، عند من أسند أَكْرِمْ إلى هِنْدٍ، كما لا تلحقه الضمائر، نحو قوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[2]، لِكَوْنِ الفِعْلَيْنِ غيرَ متصرفَيْنِ وأيضاً للزوم كون الفاعل في صورة المفعول، والفعل في صورة ما يطلبُه بالمفعولية، أمّا نحو قولك ما جاءتني مِن امرأةٍ وكفت بهند، فليس انجرارُ الفاعل بِلازمٍ ولا الفعل في صورة ما يطلب المجرورَيْن بالمفعولية .

وإنْ كان منفصلاً عن رافِعِه، فإنْ كان بإلّا، نحو ما قام إلّا هِنْدٌ فالأجودُ: تَرْكُ التاءِ في الرافع، لأنّ المستثنى منه المقدر، هو الذي كان في الأصل مرفوعاً بالفاعلية، على ما مَرَّ في باب الاستثناءِ، فالمستثنى قام مقامه في الارتفاع مع الفصل بإلّا، أو نقول: المسند إليه هو: إلا مع المستثنى، من حيث المعنى وإنْ كان في اللفظ هو المستثنى، كما ذَكَرْنَا في باب الاستثناءِ .

وإن كان بغير إلّا، نحو: قامتِ اليومَ امرأةٌ، فالإلحاق أجودُ؛ لأنَّ المسند إليه في الحقيقة هو المرتفعُ في الظاهرِ، وأمّا الحَذْفُ فإنما اغتفر لطول الكلام، ولكون الإتيان بالعلامة، إذَنْ، وعداً بالشيءِ مع تأخير الموعودِ.

وإنْ كان الظاهر غيرَ حقيقيِّ التأنيثِ، فإنْ كان متصلاً، نحو: طلعت الشمس، فإلحاقُ العلامةِ أحسنُ من تَرْكِها، والكُلُّ فَصيحٌ .

---

(١) ط : ساقطة.

(٢) مريم/٣٨، والآية بتمامها: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَٰكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾
[انظر معاني القرآن للأخفش ٢/٣٩٥، وللفراء ٢/١٣٩، وإعراب القرآن للنّحّاس ٢/٢٧٢، ٣١٦].

وإنْ كان منفصلاً، فَتَرْكُ العلامة أحسنُ، إظهاراً لفضل الحقيقي على غيره، سواءٌ كان بإلاّ أَوْ بغَيْرِها، نحو قوله تعالى:

﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾[1].

هذا كُلُّهُ حُكْمُ ظاهرِ المفردِ والمثنى، وأَمَّا ضميرهُما فإنْ كان متصلاً فالعلامةُ لازمةٌ لرافعه، سواءٌ كان التأنيث حقيقياً، كهند خرجت، أَوْ غيرَهُ كالشمس طلعت، إلاّ لضرورة الشِّعر[2]، نحو قوله[3]:

فَلا مُزْنَةَ ودَقَتْ وَدْقَها * ولا أرضَ أَبْقَلَ إبقالَها ـ ٢

على تأويل الأرضِ بالمكانِ، وإنما لزمت[4] العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعاً، وكونه كجُزء المسند، بخلاف الظاهر والضمير المنفصل.

وإن كان منفصلاً فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه.

وأَمَّا الجمعان المذكوران، فإنْ أسند إلى ظاهرهما سواءٌ كان واحدُ المكسّر حقيقيَّ التذكيرِ أَوِ التأنيثِ، كرجال ونسوة، أو مَجازيَّ التذكيرِ أَوِ التأنيثِ كأيام، ودُور، وكذا واحد المجموع بالألِف والتاء ينقسم هذه الأقسامَ الأربعةَ، نحو: الطلحات والزينبات، والجُبَيلْات والغرفات، فَحُكْمُ المسند إلى ظاهرهما حُكْمُ المسند إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقي إلاّ مِنْ شيءٍ واحدٍ، وهو أَنَّ حَذْفَ العلامةِ من الرافع بِلا فَصْلٍ مع الجمع نحو: قال الرجال، أَوِ النساءُ، أو الزينباتُ، أَحْسَنُ منه مع المفرد والمثنى، لكون تأنيثه بالتأويل وهو كَوْنُهُ بمعنى جماعة.

---

(١) البقرة / ٢٧٥، ونصُّها: ﴿ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾.

(٢) في سيبويه ١/ ٢٣٩ بولاق: «وقد يجوز في الشعر: موعظة جاءنا، اكتفى بذكر الموعظة عن التاء».

(٣) سبق تخريجه ص ٣٣ من القسم الأول.

(٤) ط: لـزم.

وإنما لم يعتبروا التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد نحو قال النِّسوة؛ لأنّ المَجازيَّ الطارئ أزال حُكْمَ الحقيقي، كما أزال التذكير الحقيقي في رجال، وإنما لم تُبْطِلِ[1] التثنيةُ التذكيرَ الحقيقيَّ في رجلان، ولا التأنيث الحقيقي في «الهندان»، ولم يُبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في «الزيدون» لبقاء المفرد فيه فاحترموه .

وكان قياس هذا أن يبقى التأنيثُ الحقيقيُّ في المجموع بالألف والتاء أيضاً نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه أيضاً، إلاّ أنه لمّا كان يتغيّر ذلك المفرد ذو العلامة إمّا بحذفها إنْ كان تاء نحو: الغرفات، أَوْ بقلبها إنْ كان أَلِفاً كما في الحُبْلَيَات والصحراوات، كان ذلك التغيير كنوع من التكسير، وكأَنَّ تأنيثَ الواحدِ قد زال لزوال علامتهِ، ثم حُمِل عليه ما التاء فيه مقدَّرة[2] فلا يظهر فيه التغيير (١٨٤ب) عليه[3] كالزينبات والهندات، لأنَّ المقدَّر عندهم في حُكْمِ الظاهرِ .

والدليلُ على أَنَّ تأنيث نحو : الزينبات مَجَا زِيٌّ، قَوْلُ الحَماسي[4]:

٥٥٥ - حلفتُ بهَدْيٍ مُشْعَرٍ بَكَرَاتُهُ * تَخُبُّ بصحراءِ الغَبيطِ دَرَادِقُهْ

---

(١) ط : يبطل .

(٢) ط : مقـدر .

(٣) ط : سـاقطة .

(٤) قَيْس بن جِرْوة، الملقَّب بعارق الطائي . شاعرٌ جاهلي .
والبيت من قصيدةٍ عدّتُها أَحَدَ عَشَرَ بيتاً، آخِرُها :

لئن لم تغيِّرْ بعضَ ما قد صَنَعتمُ * لأَنْتَحِيَنْ للعَظْمِ ذو أنا عارِقُهْ

وبهذا البيت سُمِّيَ عارِقاً [الحماسة بشرح المرزوقي ١٧٤٦] .
والهَدْي : ما يُهدَى إلى الحَرَمِ مِنَ النَّعَم . ومُشْعَر : اسم مفعول من الإشعار، وهو أن يُطعن في السَّنام، فيسيل الدم عليه، فيستدلّ بذلك على كونه هَدْيَاً . و (بَكَرَاتُهُ) مرفوع بِمُشْعَر على أنه نائب فاعل، وهو جَمْعُ بَكْرَة، وهي الشابّة من الإبل. والخَبَبَ : ضَرْبٌ من العَدْوِ، وهو خطو فسيح . والباء بمعنى في و (الغَبيط) : موضِعٌ قريبٌ من فَلْج في طريق البصرة إلى مكةَ . و (الدرداق) : جمع دَرْدَق كجعفَر، وهو صغار الإبل. والضمير في بكراته ودرادقه لِلْهَدْي . [الخزانة ٧/٤٣٨ ، ٤٣٩] . الشاهد فيه على أنّ تأنيث نحو الزينبات مَجَازي، لا يجب له تأنيث المسند، بدليل البيت، فإن البكرات كالزينبات ولم يؤنث له المسند وهو مُشْعَر، وهذا ظاهرٌ .

وحُكْمُ البَنين حُكْمُ الأَبناءِ، وإنْ كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده، وهو: ابن ، قالَ[1]:

٥٥٦ - لو كنتُ مِن مازنٍ لم تَسْتَبِحْ إِبلي * بنو اللَّقيطةِ مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا

وكـذا حُكْمُ المجموع بالواو والنون المؤنث واحده، كالسِّنون والأَرضون: حُكْمُ المجموعِ بالألفِ والتاءِ؛ لأنَّ حَقَّهُ الجمعُ بالألفِ والتاء كما يَجِيءُ، فالواو والنون فيه عِوَضٌ منَ الأَلِفِ والتاءِ[2].

ويســـاوي التاءَ في اللـزوم وعدمه: تــاءُ مضارع الغائبة، ونون التأنيث الحرفية في نحو[3]:

٣٧٦ - ولـكـن ديـافـيّ[4] أبـوه وأمــه * بحـوران يعصـرن الســليطَ أقـارِبُـهْ

فظهر بهذا كله معنى قوله: « وحُكْمُ ظاهرِ الجمعِ مطلقاً غير المذكر السالم حُكْمُ ظاهر غير الحقيقي .

---

(١) هو قُرَيْطُ بنُ أُنَيْفٍ العَنْبريّ. شاعرٌ إسلاميٌّ.
والبيت أول أبياتٍ ثمانيةٍ؛ هي أول الحماسة. الحماسة بشرح المرزوقي ٢٣. الخزانة ٤٤١/٧ هارون، المغني ٣٠ ط. المبارك، ٣٣٨، مجالس ثعلب ٤٠٥/٢، المثل السائر ط. محي الدين، مصر سنة ١٩٣٩م ١٠٦/٢ .
والحفيظة: الحَمِيَّة. ومعنى البيت: لو كنت مازنياً لم تُغِر بنو اللقيطة على إبلي.
الشاهد فيه أنّ (بنون) لتغيُّر مفرده في الجمع أشبه جمع المكسَّر، فجاز تأنيث الفعل المسند إليه، كما يجوز في الأبناء الذي هو جمع مكسَّر، كما أسند في البيت (لم تَسْتَبِحْ) بتاء التأنيث في أوله إلى (بنو).

(٢) ط: بعد قوله: « عِوَضٌ من الألف والتاء »: « لأن حقه الجمع بالألف والتاء كما يَجيء فالواو والنون فيه عوض من الألف والتاء »
انظر سيبويه ٢٣٥/١ - ٢٣٦ بولاق، فإن صريح نَصِّه حول حذف تاء التأنيث من الفعل إذا كان الفعل جمعَ مؤنث سالماً، إنما يكون في الموات، لا في الحيوان، والرَّضي - كما ترى - يُجيز ذلك مطلقاً، وعلَّله بتغيير المفرد بحذف علامته أوقلبها. وانظر الهمع ١٧١/٢.

(٣) قائل البيت: الفرزدق (ديوانه ٥٠ ط. إسماعيل الصاوي، مصر سنة ١٩٣٦م) وقد سبق تخريجه.

(٤) مـن د.

وأمـا إن أُسند إلى ضمير الجمع ، وهو قوله : «وضمير العاقلين» إلى آخر الباب فنقول: ضميرُ الجمعِ إمّا أن يكون ضميرَ العاقِلين، أَوْ، لا ، والعاقلون إمّا بالواو والنون، أَوْ، لا ، فضمير العاقلين بالواو والنون، هو الواو، لا غَيْرُ، نحو: الزيدون قالوا، ولا يَجوز: قالت، لبقاء لفظ المذكر الحقيقي .

وإنّـما خَصُّـوا العاقِلين بالواو، دُونَ النُّون، لأن أَصْلَ ما يزاد : حُروفُ اللِّين، والألِفُ أخذه المثنى ، والجمع بالواو أَوْلى منه بالياء ، لأنّ ثقل الواو مناسبٌ للكَثْرة التي في الجمـع ، وكـان[1] الواوُ، لأصالته في الجمع أَوْلى بالعاقِلين، «لأصالتهم[2] لغير» العـاقلين، وصارتِ الياءُ للواحد المؤنث في: تفعلين، وافْعَلي، فلم يبق لجمع غيرِ العاقلين من حروف المد شيءٌ، فَجِيىءَ بالنون لمناسبةٍ «بينها[3] وَبين الواو في الغُنَّة» .

وضميرُ العاقلين لا بالواو والنون إمّا واو، نحو: الرجال والطلحات : ضربوا، نظراً إلى العقل، وإما ضمير المؤنث الغائب نحو: الرجال والطلحات فعلت، وتفعل، وفاعلة، نظراً إلى طرَءان[4] معنى الجماعة على اللفظ .

وأمـا غير العـاقلين، وهـو ثلاثةُ أقسام : مذكَّرٌ لا يعقل كالأيام والجُبَيْلات[5]، ومؤنثٌ يَعْقِـلُ، كالنِّسوة والزَّيْنَبات، ومؤنثٌ لا يَعْقِلُ كالدُّور والظلمات، فيجوز أن يكـون ضمير جميعها: الواحد المؤنث الغائب بتأويل الجماعة، وأن يكون النون[6]، لكـونها جمع غير العـاقلين، وقـد تَقَـدَّمَ أَنَّ النـونَ موضـوعٌ له، فتقـول[7]: الأيام والجُبَيْلات، والنساء والزينبات والدور والغرفات، فعلت، ويفعلن[8] .

---

(١) ط : وكانت .

(٢) ط : لأصالته بغير العاقلين .

(٣) ط : لمناسبة بين الواو وبينها في الغُنَّة .

(٤) ط : طرئان .

(٥) جمع لتصغير جبل .

(٦) انظر دراسات ، القسم الثالث جـ ١ ص ٤٥٦ ، ٥٤٦ .

(٧) في ط : فنقول .   (٨) ط : وفعلن.

وهذه التفرقةُ بين جمع المذكر العاقل وغيرِه جاريةٌ[1] في جميع الضمائر على اختلافِها، تقول في المرفوع المنفصل: أنتم وأنتُنّ وهم وهُنَّ، وفي المنصوب المتصل: ضربكم وضربكُنَّ، وضَرَبَهم وضربَهُنَّ، وفي المنصوب المنفصل: إيَّاكم إيّاكُنَّ، إيَّاهم اياهُنَّ، وفي المجرور: لَكُمْ لَكُنَّ، لهم لَهُنَّ، والأصل: انتموا، وضربكموا، وإياكموا، ولكموا.

وأمَّـا اسمُ الجنس[2] فيجـوز إجـراءُ ظاهـره وضميره مُجرى ظاهر المفرد المذكَّر، والمؤنث، وضميـرهمـا، ولا يمتنـع إجراءُ ضميره مُجرى جمع التكسيرِ، نحو: انقعر النخل، وانقعرتِ النخل[3]، والنخل انقعر وانقعرَتْ وانقعرْنَ.

وأمَّـا اسمُ[4] الجمـع فبعضُه واجبُ التأنيثِ كالإبل والغَنَم والخَيْل[5]، فَحَالُهُ: كَحَالِ جمعِ التكسير في الظاهر والضمير، وبعضُهُ يَجوزُ تذكيرُهُ وتأنيثُه كالرَّكْب، قال[6]:

---

(١) ط: جـار.

(٢) اسمُ الجِنس « ما دَلَّ على الماهية وضعاً، فهو بحسب وضعه صالحٌ للواحد وللاثنين وللأكثر، فأنت لو أكلت تمرة أو اثنتين جازَ لك أن تقول: أكلت تمراً . . . ». [انظر تبيان الكحيل ١٦٦، وشرح الشافية ١٩٤/٢].

(٣) النخل يذكر ويؤنث، فأهل الحجاز يقولون: هي النخل. انظر المذكر والمؤنث للفراء ص ١٠١.

(٤) اسم الجمع ما دلّ على جماعة، ولا واحدَ له من لفظه غالباً. . . وقد يكون له واحدٌ من لفظه، كصحب وركْب فإن لهما مفرداً من لفظهما وهو: صاحب، وراكب، ولكنه ليس على وزن من أوزان الجموع المعروفة، ويعامل معاملة المفرد في اللفظ: فيصغر على لفظه، ويجوز عَودُ الضمير المذكر عليه، فتقول: حضر الركَيْبُ. . . [انظر تبيان الكحيل ص ١٦٥]، وانظر دراسات، القسم الثالث جـ ٥٩٦/١.

(٥) في ط: والخيل والغَنَم.

(٦) هو الشَّنْفَرَى. والبيت من قصيدته المشهورة بلامية العرب.
[شرح لامية العرب للشنفرى د. عبدالحليم حفني ص ٣٤ مكتبة الآداب بالجماميز، مصر بلا تاريخ].
والبيت في: الخزانة ٤٤٧/٧ هارون، شرح شواهد الشافية ١٤٨/٤.
عَبَّتْ: شربت بلا مَصٍّ، غِشاشاً: متعجِّلة، أُحاظة ـ بضم الهمزة ـ: قبيلة من الأزد في اليمن، مُجْفِل: مُسْرِع، رَكْب: أصحاب الإبل. وقوله (عَبَّت) فاعله ضمير القَطَا، و (مِن أُحاظة) متعلق بمحذوف على أنه صفة لركب. و(مُجْفِل)؛ صفة ثانية لِرَكْب.

٥٥٧ ـ فَعَبَّتْ غِشاشاً ثم[1] مَرَّتْ كأنها * مع الصُّبْحِ رَكْبٌ مِنْ أُحاظةَ مُجْفِلُ

فهـو كاسم الجنس، نحـو: مضى الـرَّكب، ومضت الركب، والركب مضى، ومضت ومَضَوْا، واللهُ أَعلمُ[2].

[المُثَنَّى : تعريفُــه]

قولُـه : « المثنى : ما لحق آخرَهُ أَلِفٌ، أو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلَها، ونونٌ مكسورةٌ[3]، لِيَدُلَّ على أَنَّ معه مِثْلَه مِنْ جنسه » .

يريد بالجنس ههنا، على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب : ما وُضع صالحاً لأكثـرَ مِن فردٍ واحـدٍ، بمعنىً جامعٍ بينهما في نظر الواضعِ ، سواءٌ كانت ماهِيَّاتُها مختلفةً، كالأبيضين، لإنسانٍ وفرس، فإنَّ الجامع بينهما في نظره : البياض، وليس نظره إلى الماهيَّتين، بل إلى صفتهما التي اشتركا فيها؛ أو متفقة كما تقول: الأبيضان لإنسـانـين، والبِيض، لأفـراس، وسـواءٌ كان الـواضـعُ واحـداً كالرجل، أو أكثرَ كالزيدَين، والزيدين، فإن نظر كل واحد من الواضعين، في وضع لفظة زيد ليس إلى ماهية ذلـــك المسمى، بل إلى كون ذلـك المسمَّى، أيّ ماهية[4] كان، متميزاً بهذا الاسمِ عن غيره، حتى لو سُمِّي بزيد إنسان، وسمي به فرس، فالنظر في الوضعين

= الشاهد أنَّ اسم الجمع بعضُه كالرَّكْب يجوز تذكيره وتأنيثه، وفي الشعر جاء مذكَّراً، فإنه عاد الضميرُ عليه من مُجْفِل بالتذكير. ولو أُنِّث لقيل: مُجْفِلَـة .

(١) مـن م .

(٢) انظر دراسات ، القسم الثالث جـ ١ ص ٥٣٢ ، ٥٥٠ .

(٣) قال أبو حيان : « مذهب البصريين أنه لا يجوز في النون إلّا الكسرُ مطلقاً وأجاز الكسائي والفراء فتحَها مع الياء، وقال الكسائي: هي لغة لبني زياد بن فقعس، وقال الفراء : لغة لبني أسد » [ارتشاف الضَّرَب، مخطوط رقم ٧٦٩ بمكتبة الأحمدية بحلب ورقة ١٤٣/ب]، وانظر المساعد ١/ ٣٩ .

(٤) ط : مهية .

إلى شيءٍ واحد، كما في الأبيضين ونحوه، وهو كَوْنُ تلك الذات متميزةً عن غيرها بهذا الاسم.

وهـذا الـذي ذهب إليه المُصَنِّفُ، خلافُ المشهور من اصطلاح النُّحَاة، فإنهم يشترطون في الجنس وقوعَه على كثيرين بوضع واحد، فلا يُسَمُّون زيداً، وإن اشترك فيه كثيرون: جِنْساً[1].

وعند المُصَنِّفِ تَرَدُّدٌ في جواز تثنية الاسم المشترِك، وجمعِه، باعتبار معانيه المختلفة، كقـولـك: القُرءان: للطُّهر والحَيْض، والعُيون، لِعَيْنِ الماء وقُرْصِ الشمس وعَيْنِ الذهب، وغير ذلك، مَنَع من ذلك في شرح[2] الكافية لأنه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء، وجَوَّزَه على الشذوذ في شرح[3] المُفَصَّل.

وذهب الجُزُوليُّ[4]، والأندلسي، وابنُ مالِكٍ[5]، إلى جواز مثله، قال الأندلسيُّ: يقال: العَيْنَان[6] في عين (١٨٥أ) الشمس، وعَيْنِ المِيزانِ، فهم يعتبرون في التثنية، والجمع: الاتّفاق في اللفظ دون المعنى، وهذا المذهبُ قريبٌ من مذهب الشافِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ، وهو أنه إذا وقعتِ الأسماءُ المشتركةُ بلفظ العموم. نحو قولك: الأَقراء، حُكْمُها كذا، أو في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو: ما لقيت عيناً، فإنها تعمُّ في جميع مدلولاتها المختلفة كألفاظ العموم، سواءً.

---

(١) مفعولٌ به ثانٍ لقوله: لا يُسَمُّون.

(٢) قال ص ٨٨: «لاتُثَنَّى (أي الأسماء المشتركة) باعتبار ما اشتركت فيه، وإنما تُثَنَّى باعتبار كل واحد من مدلولاتها...».
[شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، نُسخة مصورة من عمادة شؤون المكتبات بجامعة الإمام، مكتبة محمد العسافي، الرقم العام ٦٢١].

(٣) قال ابنُ الحاجب: «وهل يجوز أن تأخذ الاسمَ المشترك فتثنيه باعتبار المدلولين، كقولك: عينان في عين الشمس وعين الماء؟ فيه خلاف، والظاهر جوازُهُ شاذًّا...» [الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٢٩].

(٤) شرح المقدمة الجُزُولية ص ٢٩.

(٥) التسهيل ص ١٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٨ - ٣٩.

(٦) جَنَى الجَنَّتَيْنِ ص ٦.

ولا يَصِحُّ أن يستدل بتثنية العَلَم وجمعه على صِحَّةِ تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بأن يقال: نسبة العَلَم إلى مُسَمَّيَاته كنسبة المشترك إلى مُسَمَّياته، لكون كل واحدٍ منهما واقعاً على معانيه لا بوضعٍ واحد.

أَمّا عند المُصَنِّف فلأنه يشترط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد، سواءٌ كان بوضع واحدٍ أو أكثرَ، ومعاني المشترك ليست واحدةً بخلاف الأعلام، كما مَرَّ.

وأَمَّا عند غيره فقال المُصَنِّفُ[1]: ولو سُلِّمَ أَنَّ نِسبة العَلَم إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته، فبينهما فَرْقٌ، وذلك أَنَّ المشترَكَ له أَجناسٌ، تؤخذ آحادها فَتُثَنَّى[2] أَوْ تُجْمَعُ[3]، كالقُرْأَيْن للطُّهْرَيْن، والقُرُوء للأَطهار، فلو ثُنِّيَ أو جمع باعتبار معانيه المختلفة لأَدَّى إلى اللَّبْس، وليس لِلعَلَمِ جنسٌ تؤخذ[4] آحاده فَتُثَنَّى أَوْ تُجْمَعُ حتى إذا ثُنِّيَ أو[5] جمع باعتبار معانيه المختلفة أورث اللَّبْسَ.

وقد يثنى ويجمع غير المتفقين في اللفظ، كالعُمَرَيْن[6]، وذلك بعد أَنْ يُجْعَلا متفقَيْ اللفظِ بالتغليب[7]، بشرط تصاحُبِهما وتشابُهِهما حتى كأنهما شخصٌ واحدٌ: في شيء، كتماثل أبي بكر وعُمَرَ، رضي الله عنهما، فقالوا: العُمَران، وكذا: القَمَران،

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٢٩، وشرحه على الكافية ص ٨٨.

(٢) ط: ميثنى.

(٣) ط. ويجمع.

(٤) ط: يؤخذ.

(٥) ط: وجمع.

(٦) هما أبوبكر وعمرُ رضي الله عنهما. «واختاروا التثنية على لفظ عمر؛ لأنه مطرد، وهو أخفّ في اللفظ من المضاف. ومنهم مَن يقول: اختير لفظ عمر لطول أيامه، وكَثرة فُتُوحه، وشُهرة آثاره».
عن السِّيرافي. سيبويه ٢/١٠٤ هامش (٢) ط. هارون.
وفي جَنَى الجَنَّتَيْن ص ٨١: «(العُمَرَان) قِيل هما عمر بن الخطاب وعمر بنُ عبدالعزيز وهو قول قَتادة كما زَعَمَ الأصمعيُّ عن أبي هلالٍ الراسِبي عن قتادة أنه سئل عن عتق أمهات الأولاد فقال أعتق العمران فما بينهما من الخلفاء أمهات الأولاد؛ لأنه لم يكن فيما بين أبي بكر وعمرَ رضي الله تعالى عنهما خليفة».

(٧) انظر شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٢٨٤، ٢٨٥، والمُقَرِّب ٢/٤٠.

والحَسَنان، وينبغي أن يُغَلَّبَ الأخفُّ لفظاً، كما في: العُمَرَيْن والحَسَنَيْنْ؛ لأنَّ المُرادَ بالتغليب: التخفيفُ، فيختار ما هو أبلغ في الخِفَّةِ.

« وإن[1] كان أحدهما مذكراً، والآخرُ مؤنثاً، لم ينظر إلى الخِفة، بل يغلب المذكر، كالقَمَرَيْن في: الشمس والقمر ».

ولزومُ الألِفِ في المثنى، في الأحوال: لغةُ بني الحارثِ بن كَعْبٍ[2]، قال[3]:

٥٥٨ ـ أُحِبُّ منك الأَنْفَ والعَيْنَانَا * ومَنْخِرَيْن أَشْبَهَا[4] ظَبْيَانَا

وقـالَ[5] :

٥٥٩ ـ إنَّ أباها وأبا أباها * قد بَلَغَا في المجدِ غايَتَاهَا

(١) في م عبارة أخرى : « إلاّ أنْ يكونَ أحدُهما مذكراً والآخرُ مؤنثاً فإنه يغلب المذكرين كالقمرين، وقد ذكرنا الاختلاف في الألف والياء والنون، وفي واو الجمع وبابه في أول الكتاب. . . ».

(٢) «ومن ذلك ما حكى الأخفش أنه سمع فَصِيحاً من بني الحارث يقول: ضربتُ يداه . . .» [المُسَاعِد ١/٤٠ ـ ٤١].

(٣) رُؤْبَة (ملحقات ديوانه ١٨٧) .
أَوْ رَجُلٌ من بَني ضَبَّة كما في نوادر أبي زيدٍ ص ١٦٨، وروايته هكذا :
أَعرِفُ منها الأنفَ والعينانا * ومَنْخَرانِ أَشْبَها ظَبْيَانَا
الخزانة ٧/٤٥٢ حاشية (١)، ضرائر الشعر ٢١٨، شرح المُلُوكي ١٧٦؛ وفيه طُبيانا بدل ظَبْيَانا. والطبي : حلمة الضَّرع. وظَبيان : اسم رجل، أراد مَنْخَرَيْ ظَبيان ، فحذف.
الشاهد في قوله : (والعينانا)، حيث أتى به بالألف في محل النصب، فإنه معطوف على «الأنف» الواقع مفعولاً به لقوله أَعْرِفُ.

(٤) من م ، د .

(٥) رؤبة (ملحقات ديوانه ١٦٨)، ونُسب البيت لأبي النَّجْم وهو في ديوانه ص ٢٢٧ ، أو لأبي الغول، أو لرجل من بني الحارث بن كعب القحطانية .
الخزانة ٧/٤٥٥ هارون، المغني ٥٨ ط . المبارك، شرح أبيات المغني للبغدادي ١/١٩٤، شرح المُلُوكي ٢٢٧، ابن يعيش ١/٥٣، الهمع ١/٣٩ . الشاهد في : (غايتاها) و(أبا أباها) : فيجوز أن يكون جاء على لغة القصر، يقال: هذا أباك ومررت بأباك ، فتكون الحركة مقدرةً على الألِف. أو جاء على لغة بني الحارث بن كعبٍ، فإنهم يقلبون الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً .

وقيل : إنَّ قَوْلَهُ تعالى :

﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[1]،

على هذه اللغة[2].

وفَتْحُ نُونِ التثنيةِ[3] لُغَةٌ، كما في قوله: العَيْنَانَا، وقوله[4]:

٥٦٠ - يا رُبَّ خال لك من عُرَيْنَهْ * لا تنقضي فَسْوته شَهْرَيْنَهْ

---

(١) طـه / ٦٣ ، والآية بتمامها : ﴿ قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴾ .

(٢) «قرأ ابنُ كثيرٍ وحَفْصٌ قالوا (إنْ) بتخفيف (إن)، وشدد الباقون، وقرأ أبو عَمرٍو (هذين) بالياء، وقرأ الباقون بالألف. . . وحجة من يقرأ (هذان) بألف مع تشديد (إن) أنه اتبع خط المصحف، وأجرى (هذان) في النصب بألف على لغة لبني الحارث بن كعب. . .». (الكشف ٢/ ٩٩) .

[وانظر حجة القراءات ٤٥٤، وحجة ابن خالويه ٢٤٢، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٩ ، ودراسات القسم الأول جـ ١ ص ٤٢٢ ، ٤٥٢ ، ٥٢١، والتيسير ص ١٥١، والسبعة ط٢ ص ٤١٩].

(٣) انظر التسهيل ص ١٢ . وفي المساعد ١/ ٣٩ : «زعم الكِسائي أَنَّ فتح النون مع الياء لغةٌ لبني زياد بن فقعس . . . وقال الفراء : هي لغةٌ لبعض بني أسد».

(٤) الأبيات لامرأةٍ من فقعس. الخزانة ٧/ ٤٥٦ هارون، الممتع ٢/ ٦٠٩، ضرائر الشعر ٢١٧، وقيّد ابنُ عُصفور فَتْحَ النُون، فقال:

«ولا يكون ذلك إلاّ في النصب والخفض طلباً للتخفيف» .

ابن يعيش ٤/ ١٤٢، المقرّب ٢/ ٤٥ ، ٤٦، المُخَصَّص ١٥/ ١١٤ .

الشاهد فيه أنّ نُونَ التثنيةِ قد تفتح ، كما في (شَهْرَيْنَهْ) و(جُمَادَيْيْنَهْ) .

شَهْرَيْ ربيعٍ وجُمادَ يَيْنَهْ[1]

وقُرِىءَ في الفعل أيضاً في الشواذ : ﴿ أَتعِدانَني ﴾[2]، وقد تُضَمُّ[3] أيضاً[4]، نُونُ المُثَنَّى، وقُرِىءَ في الفعل، في الشَّواذِّ أيضاً : ﴿تُرْزَقانُه﴾[5].

---

(١) في كتاب الأيام والليالي والشُّهور للفراء ص ٤٢ : «الشهورُ كُلُّها مذكرةٌ. . . إلاّ (جُمَادَيَيْن) فإنهما مؤنثان؛ لأنّ (جُمَادَىٰ) جاءت على بُنية فُعَالى، و(فُعَالَىٰ) لا تكون إلاّ للمؤنث. . . » .

وفي المُخَصَّص ٢٧/١٧ : «وأما أسماءُ الشهور فإنها مذكرةٌ إلاّ جُمَادَيَيْنِ فإن سمعت في شعر تذكير جمادى فإنما يذهب به إلى معنى الشهر، كما قالوا: هذه ألف درهم، فقالوا : هذه على معنى الدراهم، ثم قالوا: ألف درهم» .

(٢) الأحقاف / ١٧ ، والآية بتمامها : ﴿ وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِىٓ أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ ٱلْقُرُونُ مِن قَبْلِى وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ ٱللَّهَ وَيْلَكَ ءَامِنْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ .

هذا، وقراءة (أتعدانَني) بفتح النون الأولى، كأنهم فرُّوا من الكسرتين والياء إلى الفتح طلباً للتخفيف ففتحوا. . .

وهـذه القراءة الشاذةُ هي قراءة الحسن وشَيْبَة وأبي جعفر وعبدالوارث عن أبي عمرو، وهارون بن موسى عن الجَحْدَري، وسام عن هشام. [مختصر شواذ ابن خالويه ص ١٣٩ ، لبرجشتراسر، مصر المطبعة الرحمانية سنة ١٩٣٤م]، والبحر المحيط ٦٢/٨ ، ولم تَرِد القراءة في المُحْتَسَب.

(٣) «ذكره ابنُ فَلَاحٍ في مُغْنيه واستدل بما قرىء شاذّاً «طعام ترزقانُه» بضم النون» . الهمع ٥١/١ .

وفي سِرّ الصناعة (حرف النون / مخطوط) : « وقد حكى قُطْرُب أنَّ منهم مَنْ ضَمَّ النون في نحو : الزيدان والعَمْران، وهذان من الشذوذ بحيث لا يقاس عليهما». وفي حاشية المخطوط رَجَزٌ كما يلي:

يا أَبَـتَـا أَرَّقَـني الـقِـذَّانُ
كالـيوم لا أطـعَـمُـهُ الـعَيْنَـانُ
مِنْ وَخْـزِ بُرغـوثٍ له سِنـانُ

العَيْنَانُ : بضـم النون ، توهمها من نفس الكلمة، والقِذَّانُ : صِغار البراغيث» .

وفي المساعد ٤٠/١ : «حكى الشيباني : هما خليلانُ ومنه قول فاطمةَ رضي الله عنها : يا حَسَنانُ يا حَسَنانُ» .

وانظر التسهيل ص ١٢ ، والهمع ٤٩/١ ، والتصريح ٧٨/١ .

(٤) سـاقطة من ط .

(٥) يوسف / ٣٧ ، والآيةُ بتمامها: ﴿ قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓ إِنِّى تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ .

قِيل : أَصْلُ المثنى والمجموع: العطفُ بالواو[1]، فلذلك يرجع إليه المضطر[2]، قـالَ[3] :

٥٦١ - لَيْثٌ ولَيْثٌ في مَجَالٍ ضَنْكِ * كلاهما ذو أشرٍ ومَحْكِ

وقـالَ[4]:

٥٦٢ - كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّها والفَكِّ * فارةَ مِسْكٍ ذُبِحتْ في سُكِّ

---

(١) في كتاب شرح الحدود النَّحْوية للفاكِهي ص ٢٨٣ : «حَدُّ التثنية أصلُها العطفُ، وعدل عنه كراهة التطويل، وإرادة الاختصار، والرجوع إليه غير جائز؛ لأنه أصل مرفوض، إلا في ثلاثة مواضعَ مذكورة في التسهيل» وانظر التسهيل ص ١٢، وإيضاح الزجاجي ص ١٢١.

(٢) في أسرار العربية ص ٢١ : «والذي يدل على أنّ الأصل هو العطف أنهم يفكون التثنية في حال الاضطرار، ويعدلون عنها إلى التكرار» . وفي التِّبيان في تصريف الأسماء ص ١١٧ هامش (٢) :
«يجوز في الاختيار إن فصل بين الأسمين بفاصل ظاهر، نحو جاء علي الكريم وعلي الشجاع، أو مقدر كقول الحجاج وقد نعي إليه ابنه وأخوه في يوم :
أيا لله محمد ومحمد في يوم *
أي محمد ابني ومحمد أخي
وقال بعض العلماء يجوز ذلك في النثر دون فصل على قِلَّةٍ عند قصد التفخيم كقولك لمن تعنفه على قبيح تكرر منه وتكرُّر عفْوك عنه : قد صفحت عن جُرم وجرم وجرم، وكقولك لمن ينكر فضلك عليه: قد أعطيتك أَلْفاً وألفاً وألفاً فهذا أفخم في اللفظ أن تقول: عفوت عن ثلاثة أجرام وأعطيت ثلاثة آلاف».

(٣) رَجَزٌ قالَهُ جَحدر بن مالك أو واثلة بن الأسقع .
الخزانة ٤٦٢/٧ هارون، الأمالي الشجرية ١١/١ ، و١٩٧/٢، المُقرِّب ٤١/٢، ضرائر الشعر ٢٥٧ .
و(الليث) : الأسد ، (الضَّنْك) : الضّيق . (الأشر) : البطر. (المَحْك) بفتح الميم وسكون الحاء : اللجاج .
الشاهد على أنّ أصل المثنى العطف بالواو، فلذلك يرجع إليه الشاعر في الضرورة كما هنا، فإن القياس أن يقول لَيْثان، لكنه أفردَهما وعطف بالواو لضرورة الشعر .

(٤) رَجَزٌ ينسب إلى منظور بن مرثد الأسدي ، والبيتان في ملحقات ديوان رؤبة رقم ١٢٢ ص ١٩١ (نشر ولِيَم بن الورد البروسي، ليبسيغ سنة ١٩٠٣م) .
الخزانة ٤٦٨/٧ هارون، ضرائر الشعر ٢٥٧ ، المقتصد ١٨٤/١ [تحقيق د. كاظم المرجان، العراق، دار الرشيد سنة ١٩٨٢م]، الأمـالي الشجـرية ١٠/١، أسرار العربية ٤٧ ، ابن يعيش ١٣٨/٤ . و(الفَكّ) بالفتح : اللَّحْي، وهو عظم الحَنَك. و(ذُبِحَتْ) : شُقَّتْ وفُتِقَتْ. والسُّك : بضم السين، نوعٌ مِنَ الطِّيب .
« كان الظاهرُ أن يقولَ : كأنّ بين فَكَّيْهَا، إلاّ أنه عَدَلَ إلى التكرير لأجل الشِّعر وحَسَّنَ ذلك أَنَّ أحدَهما مضافٌ، والثاني فيه الألف واللام، لو قال: كأنّ بين فَكِّها وفكها، كان أقبحَ . . .» .
[المقتصد ١٨٤/١] . وانظر الخزانة ٤٦٨/٧ هارون .

وقد يَجيءُ العطفُ نثراً في الشـذوذ .

وأَمَّا إذا قُصِدَ التكثير[1]، كما في قولـه[2]:

٥٦٣ ـ لو عُدَّ قبرٌ وقبرٌ كنت أكرمَهم * مَيْتاً[3] وأبعدَهم عن منزل الذَّامِ

أَوْ فُصِـلَ بينهما بفصل ظاهر، نحو : جاءني رجلٌ طويل ورجلٌ قصير، أَوْ بِفَصْلٍ مُقَدَّرٍ، نحو: جاءني رجل فأكرمت الرجل، والرجل الذي ضربته، أي الرجلَ الجائي والرجل الذي ضربته؛ فيجوز العطف كما رأيت من غير شُذوذٍ ولا ضـرورةٍ .

وقد يُكَرَّرُ للتكثيرُ بغير عطفٍ كقولِهِ تعالى:

﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾[4]، و ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾[5]، وقد يثنى، أيضاً للتكثير، كقوله تعالى:

﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾[6] ، وقولهم : لَبَّيْك وسَعْدَيْك .

ومَذْهَبُ[7] الزَّجَّاجِ أَنَّ المثنى والمجموع، مَبنيان[8] لتضمنهما واوَ العطف، كخمسةَ عشرَ[9]، وليس الاختلاف فيهما إعراباً عنده، بل كل واحد صيغةٌ مستأنفةٌ، كما قيل في: اللذان، وهذان، عند غيره .

---

(١) «كما يُحكى مِنْ أَنَّ الشاعر الحِرْمازي لَمَّا مَدَحَ الحَكَمَ بنَ المنذِر بقوله:

يـا حَكَـمَ بـنَ المنـذرِ بـنَ الجـارودِ

حَكَّمَهُ وقالَ : سَلْ ما شئتَ فقال: مِئة دِرْهَم، فقال الحكم: لَكَ مِئةٌ ومئة ومئة». [المقتصد ١/ ١٨٤ ، ١٨٥].

(٢) عِصام بن عُبَيد الزِّمَّاني، وقيل هَمَّام الرقاشي.

الخزانة ٧/ ٤٧٣ ، ٤٧٥ هارون، الحماسة بشرح المرزوقي ١١٢٢ . والمراد : لو عُدَّتِ القبورُ قبراً قبراً. ولم يُرِدْ قبرَيْنِ فقط، وإنما أراد الجنسَ متتابعاً واحداً بعد واحد .

ومعنى البيت : إذا حُصِّلَتْ أنسابُ المَوْتَى وجدتَني أكرمَهم نَسَباً وأبعدَهم مِنَ الذَّمِّ .

الشاهد فيه أَنَّ تعاطف المفردَيْن فيه ليس من قَبيل ما تَقَدَّمَ مِنْ كَوْنِهِ للضرورة، بَلْ لِقَصْدِ التكثيرِ .

(٣) د : بيتـاً .

(٤) الفجر / ٢٢ ، والآيةُ بتمامها : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ .

(٥) الفجر / ٢١ ونصها : ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ .

(٦) المُلك / ٤ ، والآيةُ بتمامها : ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ .

(٧) الهمع ١/ ١٩ ، والإنصاف مسألة ٣ ، والإيضاح في عِلَل النَّحْو ص ٧٢ .

(٨) «وهو خلاف الإجماع» . الإنصاف مسألة ٣ .

(٩) أنْظُرْ فسادَ القولِ من وجهَيْنِ في الإنصاف مسألة ٣ جـ ١ ص ٢٢ .

وليس بشيءٍ، لأنه لم يحذف المعطوف في خمسة عشر، بل حذف حرف العطف، فتضمنه المعطوف فبني، أمَّا في المثنى والمجموع، فقد حذف المعطوف مع حرف العطف، لو سُلِّمَ أنه كان مكرراً بحرف العطف، فلم يَبْقَ المتضمِّن لمعنى حرف العطف.

فَإِنْ قالَ: بَلِ المفردُ الذي لحقته علامتا التثنية والجمع، تَضَمَّنَ معنى حَرْفِ العطفِ، لوقوعه على الشيئين أو الأشياء، وعلامةُ التثنية دليلُ تَضَمُّنِ ذلك المفرد واواً واحدةً، وعلامةُ الجمعِ دليلُ تضمُّنِه أكثرَ من واوٍ، فهو مثل تضمُّنِ «مَنْ» لهمزة الاستفهام، أو «إِنْ» الشرطية.

قلنا: بل أهدر معنى العطف لو سَلَّمنا أَنَّ أصله كان ذلك، وجعل المفرد في المثنى واقعاً على شيئين بلفظ واحدٍ لا على وجه العطفِ، كلفظ «كِلَا»، سواءٌ؛ إِلَّا أَنَّ «كِلَا» لم يقع على المفردِ فيحتاج[1] إلى علامة المثنى، بخلاف زيدٍ، فإنه احتاج عند التثنية إلى علامتها، لِئَلَّا يلتبسَ بالواحد، وكذا تقول: جُعل المفرد في المجموع جمعَ السلامةِ واقعاً على أشياءَ، كلفظ «كلّ» فاحتاج[2] إلى علامة الجمع رَفْعاً لِلَّبْسِ.

فإذا ثَبَتَ هذا، قلنا: ليس كُلُّ مفردٍ يقع على ذي اجزاء متضمناً لواو العطف، وإِلَّا وَجَبَ بناء «عشرة» و «خمسة»، وغير ذلك من ألفاظ العدد، ونحو: كلّ، وجميع، ورجال، بل نقول: وقوع اللفظ على الجُزْأَيْن المتساويين في نسبة الحكم إليهما، أَوْ على الأجزاء المتساوية فيها، وعلى وجهين: إِمّا بواو العطف ظاهراً نحو جاءني زيدٌ وعَمروٌ، أَوْ مقدراً[3] كجاءني خمسةَ عشرَ، وذلك إذا لم توضع كلمة واحدة للمجموع وإِمّا بكلمة صالحة (١٨٥ب) للمجموع وَضْعاً، وهذا على ضَرْبَيْن: إِمّا أَنْ توضعَ الكلمةُ للمجموع بعد وضعها للمفرد، كلفظ المثنى والمجموع، أو تُوضَعَ للمجموع أَوّلاً[4]،

(١) ط: فلم يحتج.

(٢) ط: فاحتيج.

(٣) ط: أو مقدر.

(٤) م، د: «أو توضع للمجموع أولاً من غير أن يوضع للمفرد».

نحو : كِلاَ، وجميع، وما فوق الواحد إلى العشرة من ألفاظ العدد، إلى العشرة .

ويُبطل مذهبَ الزجاج إِعراب نحو : مسلمات ورجال اتّفاقاً مع اطّراد ما ذكره[1] فيهما، أيضـاً .

[المقصورُ والمَمْدُودُ : كيفيةُ تَثْنِيَتِهما]

قولُـه : « والمقصور إن كان أَلِفُه عن واوٍ، وهو ثلاثيٌ ، قُلِبَتْ واواً وإِلاّ فبالياء[2] ، والممدود إِنْ كانت همزته أصليةً ثبتت وإنْ كانت للتأنيث قُلِبَتْ واواً، وإِلاَّ فالوجهان » .

يعني بالمقصـور: ما آخِرُه اَلِفٌ لازمةٌ، احترازاً مِن[3] نحو : زيداً، في الوقف، وسُمِّي مقصوراً، لأنه ضِدُّ المَمدودِ[4]، أو لأنه محبوسٌ عن[5] الحركات، والقَصْرُ : الحَبْسُ، فإِنْ كانت ألفُه عن واوٍ[6]، أي عِوَضاً مِنَ[7] الواو، وهو ثلاثيٌّ[8]، قُلِبَتْ واواً .

اِعْلَمْ أَنَّ الكلمةَ قد يلحقها التغيير عند التثنية، فتعرَّض المصنِّفُ لذكر ذلك ، وهو[9] في ثلاثة أنواعٍ : المقصور، والممدود، والمحذوف آخرُه اعتباطاً .

---

(١) ط : ذكـر .

(٢) ط : فاليـاء .

(٣) ط : عــن .

(٤) انظر ابن يعيش ٣٦/٦ ، والمقصور والممدود لابنِ ولّاد ص ٥ [مطبعة السعادة، القاهرة سنة ١٣٢٦هـ ، سنة ١٩٠٨م].

(٥) ط : مـن .

(٦) أي منقلبة عن واو ، وهو المراد بقوله : « عوضاً » أي : « بدلاً » .

(٧) ط : عـن واو .

(٨) في ط : « وهو ثلاثي أي المقصور الثلاثي ، قلبت واواً » .

(٩) أي الذي تعرض له المصنف ، وهو لحاق التغيير للكلمة عند التثنية .

فالمقصورُ إنْ كان ثلاثياً وأَلِفُهُ بَدَلٌ من الواو، رُدَّ إلى أصله ولم يُحْذَفْ للساكنين، لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بالمفرد عند حذف النون للإضافة[1] ، وإذا رُدَّ إلى الأصل سلمت الواو، والياء، ولم يقلب أَلِفاً، لِئَلَّا يُعادَ إلى ما فُرَّ منه.

وإنما جاز[2] رَدّ الواوي من الثلاثي إلى أصله دون الواوي مِمَّا فوقَه، لِخِفَّة الثلاثي، فلم تستثقل معه الواو.

وإن كانت الألف الثالثةُ أصلاً غيرَ منقلبةٍ عن شيءٍ، كمتى، وعلى وإلى[3] وإذا أعلاماً، فإنّ الأَلِفَ في الأسماء العريقة في البناء أصلٌ، أَوْ كانت مجهولةَ الأصلِ، وذلك بأن تقع[4] في متمكنِ الأصل ولم يُعْرَفْ أصلُها، فإن سمع فيها الإمالة ولم يكن هناك سببٌ للإمالة غير انقلابِ الألفِ عن الياء، وَجَبَ قلبُها ياءً، وإن لم تسمع فالواو أَوْلى، لأنه أكثرُ، وقال بعضُهم بلِ الياءُ في النوعين أَوْلى، سمعت الإمالة، أو، لا، لكونها أخفَّ من الواو.

وقال الكِسائيُّ : إن كانتِ الألِفُ الثالثة المنقلبةُ عن الواو في كلمة مضمومة الأول، كالضُّحَى، أو مكسورته، كالرِّبا[5]، وجب قلبُها ياءً، لِئَلَّا تتثاقلَ الكلمةُ بالواو في العجز، مع الضمة أو الكسرة في الصدر، فيميل مثل هذه الألف، ويكتبها ياء، وعموم قلب كل ثالثة أصلها واو: أشهر[6].

---

(١) ط : بالإضافة .

(٢) أراد بالجواز عدم المنع ؛ لأن ذلك واجب ، كما هو معروف من القواعد .

(٣) (إلى) أصل ألفها عند سيبويه واوٌ [الكتاب ٢/٩٣ بولاق]، وأما عند الرَّضي فألِفُها أصلٌ .

(٤) ط : يقع .

(٥) يكتب بالألف في مذهب البصريين ؛ لأن أصله من الواو ؛ من ربا يربو ، والكوفيون يُجيزون كتابته بالياء لِمكان الكسرة التي في أوله .
[المقصور والممدود لابن نِفْطَوَيْه ص ٤٢ هامش (٧)].
وانظر شرح جُمَلِ الزجاجي جـ١ ص ١٤١، وفي المُخَصَّص أنهم [الكوفيون] ١٥/١١٣ . يقلبون الألف ياء، نحو : الضُّحى ، والرشى وما أشبههما .
وانظر : [المدود والمقصور للوشّاء ص ٤٠] .

(٦) في ط : أو أشهر .

قولهُ : «وإلاَّ فالياء» أي وإن لم يجمع الشرطين، وهما كونُه ثالثاً، وعن واو، وذلك إمّا بأن يكون ثالثاً عن ياء، كالفتى والرحى، أو زائداً على الثلاثة عن واو، كالأعلى، والمُصطفى والمستصفى، أو ياء، كالمرمى، والمرتَمى، والمستسقَى، أو زائداً على الثلاثة زائداً للتأنيث كالحُبْلَى، والقصيرى والخِلِّيفى، أو للإلحاق كالأَرْطى[1]، والحَبَنْطَى[2]، أو للتكثير كالقَبَعْثَرَى[3]، والكُمَّثْرَى .

وقد تُحْذَفُ[4] الألِفُ الزائدةُ، خامسةً فصاعداً، في التثنية والجمع بالألف والتاء، كما في : زِبَعْرَى وقَبَعْثَرَى، ولا يقاس عليه خلافاً للكوفيين .

وإنما قيل : مِذْرَوَان[5]، لا مِذْرَيَان، لأنَّهم إنما يَقلِبون الألِفَ الثابتةَ في المفرد ياءً عند التثنية، وههنا لم تثبت ألِفٌ قَطُّ، حتى تقلب ياءً إذ هو مُثَنًّى لم يُستعمل واحدُه[6] .

قوله : «وإنْ كان ممدوداً . . إلى آخره»، الممدود على أربعة أضربٍ؛ لأنَّ الهمزةَ، إمّا مبدلة من ألف التأنيثِ كحمراء، أو للإلحاق كعِلباء، أو منقلبة عن واو، أو ياء أصلية، ككِسـاء ورِداء، أو أصلية، كقَـرّاء لجيد القراءة، فالتي للتأنيث تقلب في الأشهر واواً، أَمّا القلب فلكونها زيادةً محضةً، فهي بالإبدال الذي هو أَخَفُّ[7]، أَوْلى

(١) الأَرْطَى : ضرب من الشجر يُدبغ به .

(٢) الحَبَنْطَى : الممتلىء غضباً، أو القصير الغليظ .

(٣) القَبَعْثَرَى : الجَمَلُ العظيم .

(٤) ط : يحـذف .

(٥) في التَّبصِرة ٢/٦٣٥ : « وأمّا قولُهم : مِذْرَوَان لطرفَيْ الأَلْيَتَيْن فَشاذٌ والقياس : مِذْرَيَان؛ لأن تقدير الواحد منه مِذْرىً، مثل : ذِفْرَىً ، إلاّ أنهم لم يفردوا الواحد، ثم ثنوه، وإنما تكلموا به مثنى فألزموه الواو لذلك ».
انظر سيبويه ٢/٩٥ ، ١٠٣ ، ٣٨٣ ، ٣٩٦ بولاق ، والتكملة ٣٩ ، ١١٨، والممتع ٢٤٩/١ ، والإيضاح الشِّعري ق ٣٥/أ .

(٦) في المنصف ٢/١٣٢ : «قال أبو عثمانَ : ومثل ذلك (مِذْرَوَان)؛ لأنه لا يُفرد له واحدٌ، قال أبو الفتح : لو أفرد لِمِذْرَوَيْن واحدٌ لوجب أن يقال : مذريان. . .». وانظر كتاب ليس في كلام العرب ص ٢٦٦ ، والتسهيل ص ١٧ ، وتبيان الكُحَيْل ص ١٢٤ .

(٧) في ط : « الذي هو أخو الحذف » .

من غيرها، مع قصد الفرق، وأمّا قلبُها واواً دون الياء، فلوقوعها بين ألِفَيْن، فبالغوا في الهَـرَبِ من اجتماع الأمثال، لأنَّ الياء أقربُ إلى الألِفِ من الواو، ولكون الواو والهمزة متقاربَيْنِ[1] في الثقل، وربَّما صححت فقيل: حمراءان[2]، وحكى المبرد عن[3] المازني قلبهَا ياءً نحو حمرايان[4].

والأعرفُ في الأصلية بقاؤُها في التثنية همزة، وحكى أبو علي[5]، عن بعض العرب قَلْبَها واواً نحو: قُرَّاوان[6].

وأَمَّا التي للإلحاق، والمنقلبة عن الواو، والياء الأصليتين، فيجوزُ قلبُها[7] واواً، وبقـاؤهـا[8] همزة، لأنّ عَيْنَ همزتها ليست بأصليةٍ، فشابهت همزة حمراء، وإحداهما

---

(١) ط: متقاربتين.

(٢) «قال أبو عمرو: كل العرب تقول: حمراوان. وحُكِي عن محمد بن يزيد عن أبي عثمانَ المازني: حمراءان». التكملة ص ٤٢.

وفي ابن يعيش ١٥١/٤: «... وأجاز [الكسائي] ذلك أجمع في باب حمراء، فقال: حمراوان بالواو، وحمراءان بالهمزة، وحمرايان بالياء...». وفي تبيان الكحيل ص ١٢٥ هامش (٢): «حكى النحاس أن الكوفيين أجازوه [حمراءان]». وانظر البغداديات ص ٤٨١ - ٤٨٢.

(٣) في المقتضَب ٣٩/٣: «وإن كان الممدود إنما مدته للتأنيث لم يكن في التثنية إلّا بالواو، نحو قولك: حمراوان وخُنْفساوان وصحراوان».

وفي ص ٨٧: «فإن كانت الهمزة للتأنيث لم يكن إلّا بالواو، نحو حمراوان وحمراويّ».

(٤) في تبيان الكحيل ص ١٢٥: «شذ في حمراء حمراءان بالتصحيح، وحمرايان بالياء، وقيل إنها لغة فزارة».

(٥) شرح المقدمة الجُزُولية ص ٩٣، والهمع ٤٤/١، وفي التكملة ص ٤٢:

«فأما ما الهمزةُ فيه أصل فتثنية: قُرّاءان بإثبات الهمزة ولا يحسن فيه غير ذلك. ويجوز عندي في قياس قول من قال في النسب: قُرّاويّ أن يُثَنّى بالواو. وإبدالُ الواو من الهمزة فيما كان منقلباً عن الأصل أحسنُ من بدل الواو في قُرّاء وذلك قولك: كساوان...».

إذن أبو علي لم يَحْكِها عن العرب، وإنما أجازَها قياساً.

(٦) «وشذّ قرّاوان، والقياس قُرّاءان». تِبيان الكحيل ص ١٢٦ وانظر المقتضب ٨٧/٣.

ورجل قَرّاء - بفتح القاف - حَسَنُ القراءةِ، ورجل قُرّاء - بضم القاف - مُتَنَسِّكٌ. انظر اللسان (قرأ).

(٧) ط: قلبهما.

(٨) ط: وإبقاؤهما.

منقلبة عن أصلية، والأُخرى عن واوٍ أَوْ ياء ملحقة بالأصل، فشابهتا همزة قرّاء، إلاّ أنَّ إبدالَ الملحقة واواً، أَوْلى من تصحيحها، لأنها ليست أصلاً ولا عِوَضاً مِن أَصل ٍ، بل هي عِوَضٌ مِنْ زائد ملحق بالأصل، فَنِسبتُها إلى الأصلية بعيدةٌ، وأَمَّا المُبْدَلَةُ من أصل ٍ فتصحيحُها أَوْلى من إبدالِها لقرب نسبتها من الأصلية، لأنها بَدَلٌ من أصل .

وقد تقلب المبدلةُ من أصل ٍ ياءً، ولا يقاس عليه، خِلافاً للكِسائي[1].

وإنّما صححوا : ثِنايين، لأنهم إنما يَقلبون الواو أوِ الياءَ المتطرفةَ بعد الألف الزائدة همزةً، كما في كِساء ورِداء، ثم في التثنية إمَّا أن يصححوا الهمزةَ، أو يَقلِبوها واواً، وههنا لم تَتَطَرَّفِ[2] (١٨٦أ) الياء حتى تقلب همزة، إذْ لم يستعمل واحد ثِنايين، فالألف والنون ههنا لازِمان ، كما في مِذْرَوَان، فثنايان، كسقاية وعماية .

وجاء حَذْفُ زائدتِي التأنيثِ إذا كانتا فوق الأربعةِ ، نحو: قاصعان وخنفسان، للطول وليس بقياس ٍ، خلافاً للكوفيين .

وأما ما حُذِفَ آخرُه اعتباطاً، فإن كان المحذوف رُدَّ في الإضافة، وجب ردّه في التثنية، أيضاً، وهو: أب، وأخ وحم، وهن، لا غير، تقول: أبوان وأخوان وحموان[3] وهنوان، ورُبَّما قيل: أبانِ وأخانِ .

وأَمَّا « فوك » فلم ترد اللام في التثنية، لما لم ترد في الإضافة، وإنما يثنى بقلب واوه ميماً، كما في الإفراد، نحو: فمان، وإنما لم يُقَلْ فُوَان، كما قيل ذوا مال، لأن « ذو » لازم الإضافة[4] بخلاف «فم» فواوه متحصن من الحذفِ لأَمْنِهِ من التنوين، فأجري مثنى كل منها، مُجْرَى مفرده لعروض التثنية، وقد جاء في الشِّعر: فموان قال[5]:

هما نَفَثا في فيَّ مِن فَمَوَيْهِما * على النابحِ العاوِي أَشَدَّ رِجام ِ

---

(١) التصريح ٢/٢٩٥ ، والتسهيل ١٧ . (٢) د ، ط : يتطـرف.

(٣) « ويقال : حَمَيَان، في تثنية حَمِى . . . » شرح جمل الزجاجي ١/١٤١ وانظر التصريح ٢/٢٩٤ .

(٤) في م : (لأن «ذو») لازم الإضافة، مفرده. ومثناه، ومجموعه. . .» .

(٥) سبق تخريجه ص ٩٥٢ من القسم الأول.

فقيل : هو جمع بين العوض والمعوض منه، فيكون ضرورة، وقيل : هو مما اعتقب على لامه: الواو والهاء، كسنيهة وسنيَّة[1]، فلا يكون، إذن، ضرورة، وقد جاء : فَمَيَان، وهو أبْعَد .

ورُدَّ لام «ذات» في التثنية، لا، لام «ذو» ، فقالوا ذواتا مال، وقد جاء، أيضاً، ذاتا مال، وهو قليلٌ .

وأما نحو : غد، ويد، ودم، مِمَّا لم ترد لامه في الإضافة، فلا ترد أيضاً في التثنية .

يقال : دمان ويدان، وأما يديان، قال[2]:

٥٦٤ ـ يَدَيانِ بيضاوانِ عند مُحَلِّمٍ * قد تمنعانِك[3] أن تُضَامَ وتُضْهَدَا

فعلى لغة مَن قال في المفرد: يَدَى، كَرَحَى، وقد جاء دميان ودموان، قال[4] :

٥٦٥ ـ فَلَوْ أَنَّا على حَجَرٍ ذُبِحْنا * جَرَى الدَّمَيَانِ بالخبرِ اليَقِينِ

قالَ الجَوْهَرِيُّ[5]: لامُه واوٌ، وإنما قالوا: دَمِيَ يَدْمَى كَرَضِيَ يَرْضَى من الرضوان ولعل ذلك، لأنَّ ذوات الواو أكثرُ، فدميان، شاذٌّ عنده .

---

(١) انظر الممتع ١/ ٣٥٠ .

(٢) لم أهتد إلى قائله . الخزانة ٧/ ٤٧٦ هارون ، المُفَصَّل ١٨٥ ، المُنصِف ١/ ٦٤ ، و٢/ ١٤٨ ، شرح المُلُوكي ٢٨٢ ، ٤١٢ ، ابن يعيش ٤/ ١٥١، شرح شواهد الشافية ٤/ ١١٣ ، ١١٤ .
وقوله : (يديان) شاذٌّ ، والقياسُ : يَدَان بدون رَدِّ اللام المحذوفة؛ لأنّ هذه اللام لم تردّ عند الإضافة إذا قلت : يَدُه.
ومُحلِّم ـ بكسر اللام ـ : اسمُ رجلٍ ، وضامه : ظَلَمَهُ، وكذا : هضمه. الشاهد في (يديان) على أنه مثنى يَدَى بالقصر، فلما ثُنِّي قلبت ألفه ياء، كفَتَيان في مثنى فتى؛ لأن أصلَها الياء ، فإن التثنية من جملة ما يردّ الشيء إلى أصله وإنما قلبت في المفرد ألفاً لانفتاحِ ما قبلَها .

(٣) من م.

(٤) علي بن بَدَّال السُّلَميّ . الخزانة ٧/ ٤٨٢؛ وفيها : جُحْر بدل حَجَر، المفصل ١٨٦ ، ابن يعيش ٤/ ١٥١ ، ١٥٢ و٦/ ٥ و٩/ ٢٤ ، شرح الملوكي ٢٨٢ ، البديع في علوم العربية (مخطوط) ورقة ٢٦/ب.
الشاهد على أنه جاء (دميان) في تثنية دم .

(٥) الصِّحاح ٦/ ٢٣٤٠ (دما) : « الدم أصله دَمَوٌ بالتحريك، وإنما قالوا . . . » .

قال سيبويه: هو[1] ساكنُ العينِ، لجمعه على دِماء، ودُمِيّ، كظِباء وظُبِيّ، ودِلاء ودُلِيّ، ولو كان كقفاً[2]، لم يُجمع على ذلك، فدميان، أو دموان، عنده، مثنى «دَمَى» لأنه لغة في «دم» ومثنى «دم»: دَمَان فقط.

وقال المبرّدُ[3]: أصلُه فَعَلٌ محرك العين، ولامُه ياءٌ، فدموان شاذٌّ عنده، قال: ودليلُ تحرُّكِ عينه تثنيته على دَمَيان، قال: أَلَا تَرَى أَنَّ الشاعر لما اضطرّ أخرجه على أصله في قوله[4]:

٥٦٦ - فلسنا على الأعقابِ تَدْمَىٰ كُلومُنا * ولكنْ على أعقابنا يَقْطُرُ الدَّمَا

قال: فإن قيل قد جاء يَدَيَان كدميان، مع أن «يد» ساكنة العين اتّفاقاً، فالجواب: أنه مثنى «يَدَى» وهي لغة في يد، لا مثنى يد[5].

قلت: ولسيبويه، أيضاً، أَنْ يقول: دَمَا، لغةٌ في دم، كيَدَىٰ لغة في يد، والمشهور أَنَّ يَدَا، في الأصل ساكنُ العين[6]، لأن الأصلَ السكونُ ولا يُحْكَمُ بالحركة إِلَّا بِثَبْتٍ،

---

(١) شرح الملوكي ٤١٤، ٤١٥. هذا، وقد رَجَّحَ ابنُ يعيش رأيَ سيبويه.

(٢) ط: كقفـــاء.

(٣) المقتضب ٣/١٧٠. ومعه في هذا الرأيِ الأخفشُ. [شرح الملوكي ٤١٤].

(٤) الحُصَيْنُ بن الحُمام المرّي. الخزانة ٧/٤٩٠، ٤٩٢ هارون، المنصف ٢/١٤٨، شرح الملوكي ٤١٥، شرح شواهد الشافية ١١٤، ١١٥، الحماسة بشرح التبريزي ١٩١ - ١٩٣.
والأعقاب جمع عَقِب - بفتح فكسر - وهو مؤخر القدم. والكُلوم: جمع كَلْم - بفتح فسكون - وهو الجرح.
يقول: إذا جرحنا في الحرب كانت الجراحات في مقدمنا، لا في مؤخرنا، وسالت الدماء على أقدامنا، لا على أعقابنا.
الشاهد فيه أَنَّ المبرد استدل به بأن الدم أصله فَعَل - بتحريك العين - ولامه ياء محذوفة، بدليل أن الشاعر لما اضطر أخرجه على أصله، وجاء به على الوضع الأول. فقوله: (الدما) بفتح الدال فاعل يَقْطُرُ، والضمة مقدرةٌ على الألف؛ لأنه اسمٌ مقصورٌ، وأصله دَمَيٌ، تحركت الياء وانفتح ما قبلَها فقُلِبت أَلِفاً.

(٥) في شرح شواهد الشافية ٤/١١٤: « والذي أراه أنّ بعضَ العرب يقول في اليد يدى في الأحوال كلها، يجعله مقصوراً كرحى وفَتًى، وتثنيته على هذه اللغة يَدَيَان، مثل رَحَيَان، يقال منقوصاً ومقصوراً... ».

(٦) في المقتضب ٣/١٥٣: « فأما « يَدٌ » فَفَعْلٌ - ساكنة - لا اختلافَ في ذلك؛ لأنّ جمعها أيدٍ، و (أَفْعُل) إنما هو جمع (فَعْل) نحو أكلُب، وأفلُس، وأفرُخ ».

ولم يَستبعِدْ السِّيرافيُّ أن يكون أصل يد، فَعَل متحرك العين كقوله[1]:

٥٦٧ ـ يا رُبَّ سارٍ بات[2] ما تَوَسَّدَا * إلّا ذراع العَنْسِ[3] أو كفَّ اليدا

فأما ما حذف لامُهُ لعلة موجبةٍ، فهو إمّا مقصورٌ منوّنٌ، وقد ذكرناه، وإمّا منقوصٌ كذلك؛ ولا تُحْذَفُ[4] الياء في تثنية المنقوص مع أَنَّ بعدَها ساكناً، كما حذفت[5] مع التنوين؛ لأن ياءَه واجبةُ[6] الفتحِ مع ذلك الساكن فلا يَلْتقي ساكنان، كما لم يلتقيا مع التنوين في حال النصب، نحو رأيت قاضياً، تقول: قاضيان، وقاضِيَيْنِ.

قولُـه: « وقد[7] تُحذف نونُه للإضافة، وحُذِفَتْ تاءُ التأنيث في: خصيان وأليان ».

إنَّما تُحذفُ النون في الإضافة لِما مَرَّ في أول الكتاب، من أنها[8] دليلُ تمامِ الكلمةِ، وقد تسقط للضرورة، كقوله[9]:

---

(١) رَجَزٌ لم أهتدِ إلى قائله. الخزانة ٧/٤٩٨ هارون؛ وفيها: بات بدل سارٍ، ابن يعيش ٤/١٥٢، الهمع ١/٣٩.
وسارٍ: اسم فاعل من الفعل سَرَىٰ في الليل. وتَوَسَّدَ بمعنى اتّخذ وِسادة. والعَنْس ـ بفتح فسكون ـ: الناقة الشديدة. و (يا) حرف تنبيه، وجواب (رُبَّ) محذوفٌ، تقديره: لقيته، أو مذكور في بيت بعده، ولا يَصِحُّ أن يكون جوابها ما توسَّدَ.
الشاهد فيه أنَّ السِّيرافيَّ استدل بهذا البيت على أنّ (يدا) أصله فعَل، بتحريك العين، وأنّ مِن العرب مَن يجعل اليد مقصورةً كرَحَى وعَصًا. ومنهم مَن يقول: إنّ موضع اليد نصب بكفّ، وكفّ: فعل ماضٍ من قولك: قد كَفّ فلانٌ الأذى عنّا.

(٢) في ط: سـار.

(٣) في ط: العبـس.

(٤) في ط: ولا يحـذف.

(٥) في ط: حـذف.

(٦) في ط: واجـب.

(٧) ط: قوله: ويحـذف.

(٨) ط: أنـه.

(٩) تَأَبَّطَ شرّاً. الخزانـة ٧/٤٩٩ هارون، ديوان الحماسة لأبي تمّام ١/٣٦. [نشر عبدالمنعم خفاجي، مطبعة صبيح، القاهرة سنة ١٩٥٥م]، عَبَث الوليد ١٣٧، مُغني اللبيب ٨٤٣، الخصائص ٢/٤٠٥، ضرائر الشّعر ١٠٧.
الشاهد فيه أَنَّ نُونَ التثنيةِ قد تحذف للضرورة كما هنا، فإنّ الأصل: هما خُطّتان.

٥٦٨ هما خطتا : إمّا إسـار « ومنّـةٌ » * وإمّـا دَمٌ والقـتلُ بالحُرِّ أَجْـدَرُ

برفع إسار « أمَّا » إذا جُرَّ فبالإضافة ، و « إمّا » فصل ، وقد تسقط لتقصير الصلة ، كالضاربا زيداً بالنصب على ما يَجِيءُ في اسم الفاعـل .

قولُه : « وحُذِفَتْ تاءُ التأنيث في خصيان ، وأليان » . اعْلَمْ أنه يَجُوزُ خُصيتان وأَليتان اتّفاقاً ، قال[1] :

٥٦٩ ـ متى ما تَلْقَني فَرْدَيْنِ ترجُفْ * رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُستطارا

وقـال[2] :

٥٧٠ ـ بَلَىٰ، أَيْرُ الحمارِ وخُصيتاهُ * أَحَبُّ إِلى فزارة من فزارِ

فأما خصيان، وأليان، فقال أبو علي[3]: الوجهُ في ذلك: أنه لما كان الخصيتان لا تنفرد إحداهما عن صاحبتها، صار اللفظ الدال عليهما معاً، أي لفظ التثنية موضوعاً

---

(١) عنترة بن شدّاد العبسي (ديوانه ٢٣٤ ط. المَوْلَوي، دمشق)؛ وفيه : نلتقي بدل تلقني .
والبيت في هجاء عَمارة بن زياد العبسي، وكان يحسد عنترة. . . والروانف : جوانب الأليتين، وأعلاهما، واحدتها رانِفة، والألِفُ في (تُستطار) ضمير الروانف؛ لأنها في معنى رانفتين، ويجوز أن تكون ضمير الأليتين. الخزانة ٥٠٧/٧ هارون ، والأمالي الشجرية ١٩/١، والمُخَصَّص ٤٥/٢ ، وهامش (١) في الخزانة ٥٠٧/٧ .
الشاهد فيه أنه يجوز اتّفاقاً أَنْ يقال أليتان بتاء التأنيث، إلى آخر ما نقله عن أبي علي .

(٢) الكُمَيْتُ بن ثعلبة، شاعر إسلامي فقعسي أَسَدي. يقال له : الكُمَيْتُ الأكبر، وهو جَدُّ الكميت بن معروف بن الكميت الأكبر .
وقوله: (بلى أيرُ الحِمار) . قد وقعت (بلى) هنا جواباً للاستفهام المجرد من النفي وشِبهه . وهذا يُشكل على اتفاقهم بأنها لا يُجاب بها الإيجاب . وقد وقع مثله في أحاديثَ من صحيحَيْ البُخاري ومسلم نقلها ابن هشام في المُغني .
وبنو فزارة يُرْمَون بأكل أَيْرِ الحِمار.
الخزانة ٥٢١/٧ ، ٥٢٢ ، وجمهرة الأمثال للعسكري ١٦/٢ [تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة سنة ١٣٨٤هـ]، والمحاسن والأضداد المنسوب للجاحظ ٨٨ [المطبعة الجمالية سنة ١٣٣٠هـ].
الشاهد فيه الجواز اتفاقاً أن يقال خصيتان بتاء التأنيث.

(٣) التكملة ص ١١٨ ؛ وفيه : «فإذا أفردوا، قالوا في الواحد: خُصْيَة، وإِلْيَة، وأنشد أبو زيد :
ترتج ألياهُ ارتجاجَ الوَطْبِ. . .» .

وَضْعاً أَوَّلَ على التثنية، كما في: مِذْرَوَيْن، وكذا أليان، وليس خُصية، وأَلية، بمفردين لخصيان وأليان، بل مفرداهما: خُصيٌ[1] وإِلْيٌ، في التقدير، ومثنيا[2] خصية وألية[3]: خصيتان وأليتان.

وقيل: بل أليان وخصيان من ضرورات الشعر، فإنهما لم يأتيا إلّا فيه، قال[4]:

٥٧١ - يرتجّ[5] ألياه ارتجاجَ الوَطْبِ

وقال[6]:

كأنّ خُصْيَيْهِ مِنَ التدلدُلِ * ظرفُ عجوزٍ فيه ثِنتا حَنْظَلِ

وفي غير الضرورة لا تُحذفُ[7] التاءُ منهما.

---

(١) هذا رأيُ المازنيِّ. المنصف ٢/١٣١.

(٢) ط: ومثنى.

(٣) انظر نوادر أبي زيد ٤١٩، وشرح المُقَدِّمة الجُزُولية ص ٩٠، والهَمْع ١/٤٣، والتخمير ٢/٣٦٠، ٣٦٢.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله. وهو في: التَّكْملة ١١٨، والمُنصف ٢/١٣٧، المقتضَب ٣/٤١، الاقتضاب ٣٩٣، التخمير ٢/٣٦٠، الأمالي الشجرية ١/٢٠، الخزانة ٧/٥٢٥.
الشاهد فيه أنه قيل (أليانِ) في تثنية ألية، مِن ضرورة الشعر، والقياس: أليتان.

(٥) د، ط: ترتج.

(٦) خِطام الريح المُجَاشَعي. قال الفُنْدِجاني في فُرْحَةِ الأديب ص ١٥٨: «لم يَعرف ابنُ السيرافي هذا الرجزَ، ولم يعرف قائله، وتهاوَنَ في استخراج أبياته على جهة الصواب... وقائلُها خِطام الريح المُجَاشَعي...».
ونَسَبَهُ أستاذنا الشيخ عضيمة - رَحِمَهُ اللهُ - إلى خِطامٍ أيضاً، وأنه في هجاء شيخٍ كبير. المقتضب ٢/١٥٤.
ونسبه كذلك الأستاذ هارون في معجم الشواهد ٢/٢٥٤ إليه، ولكنه قال في الصفحة نفسِها هامش (١): «أو جندل بن المثنى، أو سلمى الهذلية، أو شماء الهذلية».
والبيت بلا نسبة في سيبويه ٢/١٧٧، ٢٠٢، وفي شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ٢/٣٦١.
وهو في: الخزانة ٧/٤٠٠ هارون، التكملة ١١٨، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/١٤٠، التخمير ٢/٣٦١؛ وفيه: ثِنْتي بدل ثِنْتَا.
الشاهد قوله: (ثِنْتا حنظل) على أنه ضرورة، والقياس: حَنْظَلَتَان بدون العدد.

(٧) ط: لا يحذف.

وقيل : خُصيٌّ « وأَلْيٌ » ، مستعملان، وهما لغتان في خصية وألية ، وإنْ كانتا أَقلَّ منهما استعمالاً[1] .

واعْلَمْ أنـه إذا أُضِيفَ، لفـظاً، أو معنىً : الجُـزْءانِ إلى متضمنيهـما، فإنْ كان المتضمنان بلفظٍ واحدٍ، فلفظ الإفراد في المضاف أَوْلى من لفظ التثنية، قال[2] :

٥٧٢ ـ كأنه وجهُ تُرْكِيَّيْنِ قد غَضِبا * مستهدفٌ لِطعانٍ[3] غَيْرُ مُنْجَحِرِ

والإضافة معنى، كقولك: حَيَّا اللهُ وجهاً للزيدين .

(١٨٦ب) ثم لفظ[4] الجمع فيه أَوْلى من الإفراد، كقوله تعالى:

﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[5]،

---

(١) قال المبرد في المقتضب ٤١/٣ «وأمّا قولهم (خُصْيَان) فإنما بَنَوْهُ على قولهم (خُصْيٌ) فاعلم، ومَن ثنى على قولهم (خُصْية) لم يقل إلاّ (خُصْيَتَان)».

وقال في ٤١/٣ : « وكذلك يقولون (ألية) و (أَلْيٌ) في معنى ، فمن قال: (ألية) قال: (أليتان)، ومن قال: (أَلْيٌ) قال: أَلْيَان »

وانظر سيبويه ٣٨٣/٢ بولاق ، والتصريح ٢٩٤/٢ .

(٢) الفرزدق (ديوانه ٣٧٠ ، ٣٧١ ط . الصَّاوي سنة ١٣٥٤هـ).

الخزانة ٥٣٢/٧ هارون ، وجاء بلا نِسبة، وبقافية تذبيب في الأمالي الشجرية ١٢/١ ، وفي معاني الفراء ٣٠٨/١ . وانظر ابن يعيش ١٥٧/٤، شرح جمل الزجاجي ٤٢١/١ ، ٤٤٤/٢ .

والبيت في هجاء جرير ، فقد تهكّم به ، وجَعَلَه امرأةً . وقوله: (كأنه وجهُ تُرْكِيَّيْنِ) : أي كأن ذلك الجهم، المراد به الفَرْجُ . شَبَّهَ كُلَّ فِلْقَةٍ منه بوجه تُركيّ . والأتراك غِلاظُ الوجوه عِراضُها حُمْرُها . و (مستهدف) : صِفة لوجه. و (غير) بالرفع : صفة لِمستهدف .

الشاهد فيه أنه إذا أضيف الجزءان لفظاً ومعنىً إلى متضمِّنيهما المُتَّحِدَيْن بلفظٍ واحدٍ، فلفظ الإفراد في المضاف أَوْلى من لفظ التثنية، كما في البيت .

(٣) من د .

(٤) ط : لفظـاً .

(٥) التحريم/٤، والآيةُ بتمامها : ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾

انظر الأحاجي النَّحْوية ص ١٠١ .

وذلك لاستكراههم[1] في الإضافة اللفظية الكَثيرةِ الاستعمال : اجتماع مِثْلَيْنِ[2] مع اتصالهما لفظاً ومعنىً، أمّا لفظاً فبالإضافة، وأمّا معنىً فلأن الغَرَضَ أنَّ المضافَ جزء المضافِ إليه، مع عَدَمِ اللَّبْسِ بتَرْكِ التثنية، ثم حملت المعنوية على اللفظية، فإنْ أدّى إلى اللَّبْسِ لم يَجُزْ إلّا التثنيةُ عند الكوفيين، وهو الحَقُّ، كما يَجِيءُ، تقول قلعتُ عينيهما إذا قلعت من كل واحدٍ عَيْنَيْهِ[3].

وأمّا قولُه تعالى:

﴿ فَاقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[4]

فإنه أراد أيمانهما، بالخبر والإجماع .

وفي قراءة ابن مَسْعُودٍ[5]: « فاقطعوا أيمانَهما »[6]، وإنما اختير الجمع على الإفراد لمناسبته للتثنية[7] في أنه ضم مفرد إلى شيء آخر، ولذلك قال بعضُ الأصوليين: إن

---

(١) ط : لكراهتهم .

(٢) ط : مثنيين .

(٣) ط : عيناً .

(٤) المائدة / ٣٨ ، ونصُّها : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾.
[انظر سيبويه ٢/٢٠١ بولاق] .

(٥) عبدالله بن مسعود : الصحابي الجليل، أحد السابقين والبَدْرِيِّين. عرض القرآن على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، وإليه تنتهي قراءة عاصم وحمزةَ والكسائيِّ وخلفٍ والأعمش. توفي سنة ٣٢ هـ (الإصابة ٢/٣٦٠، طبقات القراء ١/٤٥٩) .

(٦) في شواذ ابن خالويه ص ٣٣ [عني بنشره ج. برجشتراسر. المطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٩٣٤م]: «والسارقون والسارقات فاقطعوا أيديَهم» ابن مسعود وروي عنه (أيمانَهما)». وانظر البحر ٣/٤٨٣، وابن يعيش ٤/١٥٥- ١٥٧ .

(٧) ط : التثنيــة .

المثنى جمع(1)، ولم يفـرق سيبويه(2) بين أن يكون متحداً في كل واحد منهما، نحو: قلوبُكُما، أولا يكون نحو: أيديكما، استدلالاً بقوله تعالى:

﴿ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾.

والحَقُّ، كما هو مَذْهَبُ الكوفيين، أَنَّ الجمع في مثله لا يجوز إلّا مع قرينة ظاهرة كما في الآية، / وقد جمع بين اللغتين من قال(3):

٥٧٣ - ظهراهما مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ

---

(1) «وهذا مذهبُ عُمَرَ وزيد بنِ ثابتٍ، ومالك، وداو د، والقاضي أبي بكر، وأبي إسحاقَ، وجماعةٍ من أصحاب الشافعي رضي الله عنهم كالغزالي وغيره. . . وقد احتج هؤلاء من الكتاب، فقوله تعالى: ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾ أراد به موسى وهارون، وقوله تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾ وأراد به يوسف وأخاه. . .

واحتجوا من السُّنَّة بما رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «والاثنان فما فوقهما جماعةٌ» وروي عن زيدِ ابن ثابتٍ أنه قال: الأخوان إخوة، وروي عنه أنه قال: أَقَلُّ الجمع اثنان. . .».

[ملخص من دراسات، القسم الثاني جـ ٤ ص ٢٧٦ - ٢٧٨].

وانظر المسألة الخمسين من الأحاجي النحوية ص ١٠١.

(2) في سيبويه ٢/٢٠١: «هذا باب ما لفظ به مثنى، كما لفظ بالجمع، وهو أن يكون الشيئان كل واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه، وذلك قولك: ما أحسنَ رؤوسَهما، وما أحسنَ عواليَهما، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾. ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾.

فرقوا بين المثنى الذي هو شيء على حده وبين ذا. وقال الخليل: نظيره قولك: فعلنا وأنتم اثنان، فتكلم به كما تكلم به وأنتم ثلاثةٌ. وانظر الكتاب ١/٢٤١ و ٢/٢٩٦.

(3) رَجَزٌ لِخِطام المُجَاشعي، شاعرٌ إسلامي. وأشطار الرجز:

ومَهْمَهَيْنِ قَذَفين مرتيْن* ظهراهما مثلُ ظهور التُّرْسَيْنْ

جُبْتُهما بالنعت لا بالنعتَيْن* على مُطار القلبِ سامي العَيْنَيْن

وقد استشهد سيبويه بالبيت الأول مرتين، فنسبه في إحداهما ١/٢٤١ إلى خِطام المُجَاشِعي، ونسبه في المرة الثانية ٢/٢٠٢ إلى هِميان بن قحافة، وقال البغدادي في الخزانة ٧/٥٤٨: «والصحيح أن هذين البيتين من رَجَزِ لِخِطام المجاشَعي، وهو شاعر إسلامي، لا لِهِميان بن قحافة». قال الأعلم: وَصَفَ فلاتَيْنِ لا نبتَ فيهما، ولا شخصَ يُستدل به، فشبههما بالترسين.

شرح شواهد الشافية ٤/٩٤، الأحاجي النحْوية ١٠٢، المُخصَّص ٩/٧، ابن يعيش ٤/١٥٦، البديع في علوم العـربية لابن الأثير (مخطوط) ورقة ٢٣٧/ب، الإيضاح في شرح المفصل جـ١/٥٣٤، معجم شواهد العربية ٢/٥٤٣، شرح ألفية ابن الناظم ١٩٦، الجُمَل ٣١٣ (ط. جديدة).

الشاهد فيه أنه قد جمع بين اللغتين، فإنه أتى بتثنية المضاف في (ظهراهما)، وبجمعه في (ظهور الترسين).

فإن فُرِّقَ المتضمنان بالعطفِ، اختير الإفرادُ على التثنية والجمع، نحو: نفس زيد وعمرو، ليكون ظاهر المضاف موافقاً لظاهر المضاف إليه.

وإن لم يكن المضافُ جُزْأَيْ[1] المضافِ إليه، بل كانا منفصلين، فإن لم يُؤْمَن اللَّبْسُ نحو: لقيت غلامَي الزيدين، فتثنيةُ المضافِ واجبةٌ، وإنْ أُمِنَ، جاز جمعُهُ قياساً، وفاقاً للفراء[2] ويونُسَ، خِلافاً لغيرهما، فإنهم يُجَوِّزُونه سماعاً، نحو: ضع رحالهما، وإنما أَمِنَ اللَّبْسُ لأنه لا يكون للبعيرين إلّا رَحْلان.

والضميرُ الراجعُ إلى كل ما ذكرنا مما لفظه يخالف معناه، يجوزُ فيه مُراعاةُ اللفظِ والمعنى نحو: نفوسكما أعجبتاني وأعجبتني، وكذا الوصف والإشارة، ونحو ذلك.

[مَوْقِعُ المفردِ موقع المثنى والجمع]

وقد يقع المفردُ موقعَ المثنى فيما[3] يصطحبان ولا يفترقان، كالرِّجْلَيْنِ والعينين تقول: عيني لا تنام، أي عيناي، وقريب منه قولُه[4]:

٥٧٤ ـ حشايَ على جَمْرٍ ذكيٍّ[5] من الغضى * وعينايَ في روضٍ من الحُسْنِ تَرتعُ

---

(١) في ط: جزئي، وهذا خطأ.

(٢) التسهيل ص ١٩.

(٣) في د: «فيما يصطحب من الاثنين ولا يفارق أحدهما الآخر كالرِّجلين».

(٤) هو أبو الطيب المتنبي، والبيت من قصيدةٍ قالها في صباه يمدح عليَّ بنَ أحمدَ الخُراساني، مطلعُها:

حُشاشةُ نفسٍ وَدَّعتْ يومَ ودَّعوا * فلم أدرِ أَيَّ الظاعنينَ أُشَيِّعُ

و(ترتع) فيه ضمير المخبر عنه، وأفرد الخبر؛ لأنّ العينين، وهما عضوان مشتركان في فعل واحد، مع اتفاقهما في التسمية، يجري عليهما ما يجري على أحدهما، ألا ترى أن كل واحدة من العينين لا تكاد تنفرد بالرؤية دون الأخرى، فاشتراكُهما في النظر، كاشتراك الأذنين في السمع، والقدمين في المشي . . .

[ديوان المتنبي بشرح العُكْبَري ٢/٢٣٥ دار الباز، مكة المكرمة].

الشاهد أنه وقع في البيت المثنى وهو (عيناي) في موضع المفرد؛ لأن خبره (ترتع) وليس فيه ضميرُ اثنين. [الخزانة ٧/٥٥١ هارون].

(٥) ط: من م، د.

وقد يقع المفردُ[1] موقعَ الجمع كقوله تعالى:

﴿ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ [2] ضِدًّا ﴾،

وقوله تعالى:

﴿ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ [3] ﴾.

وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد كقوله صلى الله عليه وسلم: «المؤمنون كَنَفْسٍ واحدةٍ[4]»، ومن قيام المفرد مقام الجمع قولُه[5]:

٥٧٥ ـ كُلُوا في بعضِ بطنكم تعفُّوا * فإنّ زمانَكم زَمَنٌ خَمِيصُ

---

(١) في دراسات، القسم الثاني جـ٤/٦٣٨: «سيبويه والمبرد يريان أن ذلك [قيام المفرد مقام الجمع] إنما يكون في ضرورة الشعر . . . وقد تَبيَّنَ لي أن المفرد قام مقام الجمع كثيراً في القراءات السبْعية المتواترة وفي غيرها أيضاً من القراءات السبعية . . . وهي حَريَّةٌ بأن تضعف مذهب سيبويه والمبرد وغيرهما في قَصرِ ذلك على الشعر»، وانظر المقتضب ٢/١٦٩ هامش (٣)، الطبعة الأخيرة.

(٢) مريم / ٨٢، والآية بتمامها: ﴿ كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾.

(٣) الكهف / ٥٠، ونصُّها: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾.

جاء في المذكر والمؤنث لابن الأنباري، تحقيق عضيمة ١/٣١٧: «. . . ويقال: رجلٌ عدوٌّ، وامرأةٌ عَدوٌّ، ورجالٌ عدوٌّ، ونساءٌ عدوٌّ. . .».

وانظر المخصَّص ١٧/٢٣.

(٤) لم أجد هذا اللفظ في ما رجعت إليه من كتب الحديث. هذا، وقد جاء حديثان متقاربان في اللفظ رواهما النعمان ابن بشير، وأخرجهما البُخاريُّ ومسلمٌ، الأول: «المؤمنون كرجل واحد، إذا اشتكى رأسه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» [مسلم بشرح النووي مجلد ٨ جـ ١٦ ص ١٤٠]. والآخر: «المسلمون كرجل واحد إن اشتكى عينه اشتكى كله وإن اشتكى رأسه اشتكى كله» [المصدر السابق، والبخاري ١٠/٣٦٦ في الأدب ـ باب رحمة الناس والبهائم].

(٥) لم أهتدِ إلى قائله. الخزانة ٧/٥٥٩ هارون، سيبويه ١/١٠٨ بولاق، المقتضب ٢/١٦٩، ١٧٠، ضرائر الشعر ٢٥٢، المفصل ٢١٣، الأمالي الشجرية ١/٣١١، ٢/٢٥، ٣٨، ابن يعيش ٥/٨، و٦/٢١، ٢٢، الإيضاح في شرح المفصل ١/٦١١، عَبَث الوليد ٢١٣، معاني الفراء ١/٣٠٧، و٢/١٠٢، والمُقتصد ٢/٦٩٦.

و(الخَميص): الجائع، الصفة للزمان، والمعنى للمخاطبين، ومعنى البيت: كلوا قليلاً تعفوا عن كثرة الأكل، وتكتفوا باليسير، فإن الزمان ذو مخمصة وجَدب.

=

وقد يقوم « افْعَلا » مَقامَ : « افْعَلْ » كقوله تعالى :

﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ [1] ﴾

إما على تأويل أَلْقِ أَلْقِ[2]، إقامة [لتكرير الفعل[3] مقام تثنية الفاعل] للملابسة التي بينهما، وبمثله فُسِّر قولُه تعالى :

﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ [4] ﴾

أي[5]: ارجِعْني ارجِعْني ارجِعْني، وإِمّا لأن أكثرَ الرفقاء ثلاثة فكل واحد منهم يخاطب صاحِبَيْهِ في الأغلب، فيخاطب الواحد أيضاً مخاطبة الاثنين، لِتَمَرُّنِ ألسنتهم عليه[6].

وقد يُقَدَّرُ تسميةُ جُزْءٍ باسمِ كُلٍّ، فيقع الجمع مقامَ[7] واحده أو مثناه نحو قولهم : جبٌّ مذاكيره[8]، وبَعير أصهب العثانين، وقَطَعَ اللهُ خُصاه.

ويجوز تثنية[9] اسم الجمع، والمكسر، غير الجمع الأقصى على تأويل فرقتين،

= الشاهد على أنّ فيه قيامَ المفرد مَقامَ الجمعِ، وهو (بطونكم)؛ لأنه يريد : بطن كل واحد منهم. وظاهرُهُ أنه غيرُ ضرورةٍ، ونصّ سيبويه على أنه ضرورة .

(١) ق / ٢٤ ، والآيةُ بتمامها : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ .

(٢) في فتح القدير للشَّوْكاني ٧٧/٥ : « قال المازني : قولُه (أَلْقِيا) يَدُلُّ على أَلْقِ أَلْقِ. قال المبرد : هي تثنية على التوكيد، فناب ألقيا منابَ ألقِ ألقِ » .

(٣) يبدو أنها معكوسة ، والصواب : إقامة لتثنية الفاعل مقام تكرير الفعل. انظر فتح القدير ٧٦/٥ .

(٤) المؤمنون / ٩٩، والآية بتمامها : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ .

(٥) في فتح القدير ٣/ ٤٩٨ « . . . وإنما قال (ارجعُون) بضمير الجماعة لتعظيم المخاطب. وقيل هو على معنى تكرير الفعل : أي ارجِعْني ارجعني ارجعني ، ومثله قوله (أَلْقِيا في جهنمَ). . . ».

(٦) كقول امرىءِ القَيْس :

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ * بِسُقط اللِّوى بين الدَّخُول فَحَوْمَلِ

(٧) انظر دراسات، القسم الثاني جـ ٦٤٥/٤ .

(٨) في ط : مذاكير .

(٩) قال أبو حيانَ : «نصّ النحْويون على أَنَّ اسمَ الجمع لا يُثَنّى. . . .» [البحر ٩٠/٣].

وقال سيبويه : « . . . . وقالوا : إبلان؛ لأنه اسمٌ لم يكسّر عليه، وإنما يريدون قطيعَيْنِ، وذلك يعنون، وقالوا : لقاحان سوداوان جعلوهما بمنزلة ذا، وإنما تسمع ذا الضرب، ثم تأتي بالعلة والنظائر». [الكتاب ٢٠٢/٢ بولاق] ، وانظر ابن يعيش ١٥٣/٤ .

قـال[1] :

٥٧٦ ـ لنـا إبلانِ، فيهما ما علمتُمُ * فَعَنْ أَيِّها[2] ما شئتم فتنكبُوا

وقـالَ[3] :

٥٧٧ ـ لأصبح الحَيُّ أوباداً ولم يَجِدُوا * عند التفرُّقِ في الهيجا جِمالَيْنِ

ولا يجـوز : لنـا مسـاجدان .

(١) هو شُعْبَة بن قمير، كما في المُفَصَّل ١٨٦ ، وابن يعيش ٤/١٥٤ . وهو في : الخزانة ٧/٥٦٤ هارون، ونوادر أبي زيد ٤١٧ ، وإيضاح الشعر ورقة ٣٥/ب ، والأصمعيات ١٦٧ [تحقيق شاكر وهارون ، المعارف بمصر سنة ١٣٧٥] .

«والشاهد فيه : أنه يجوز تثنية اسم الجمع على تأويل فِرقتين، والقياس يأباه؛ لأنّ الغَرَضَ من الجمع الدلالةُ على الكَثرة، والتثنية تدل على القِلة فهما معنيان متدافعان. ولولا هذا التأويلُ لم يُسَغْ ذلك بحال . ومعنى البيت : لنا إبلان فيهما ما علمتم من قِرى الأضياف فاختاروا منها ما يرضيكم وتنكبوا، واعدلوا عما لا يرضيكم منها» [المفصل ١٨٦ حاشية (٢)].

(٢) مـن م .

(٣) عَمرو بن العَدَّاء الكلبي ، وكان معاويةُ ـ رضي الله عنه ـ استعمل ابنَ أخيه عمرو بنَ عُتبَةَ على صدقاتهم، فاعتدى، فقال عمروٌ ذلك.

الخزانة ٧/٥٧٩ هارون ، مجالس ثعلب ١/١٤٢، المفصل ١٨٧، ابن يعيش ٤/١٥٤ ، الهَمع ١/٤٢ .

و(أَوْبَاد) جمع وَبِد كفَخِذ، وهو السّيء الحال .

واللام في (لأصبح) واقعة في جواب قسم مقدَّر. و (الحي) اسمُ أصبح أو فاعلها، و(أوباداً) خبرها، أو حال من فاعلها. و (جِمالَيْنِ) : مفعول (يَجِدوا) .

والشاهد فيه كالذي في الشاهد المتقدم .

[الجَمْعُ : تعريفُه، والفَرْقُ بينه وبين ما دلّ على متعدد كاسم الجمع واسم الجنس]

قولُه : « المجموعُ[1] : ما دَلَّ على آحاد مقصودةٍ بحروف مفردة بتغيير ما ، فنحو : تمر ، وركب ، ليس بجمع على الأَصَحِّ ، ونحو فُلك : جمع » .

قولُه : « مادَلَّ على آحاد »، يَشْمَلُ المجموعَ وغيرَهُ، من اسم الجنس، كتمرٍ، ونخلٍ ، واسم الجمع ، كرهط، ونفر، والعدد، كثلاثة وعشرة، ومعنى قوله: « مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما» أي تُقْصَدُ تلك الآحاد، ويُدَلُّ عليها بأن يُؤْتَىٰ بحروفِ مفردِ ذلك الدالِّ عليها، مع تغيير ما، في تلك الحروف، إمّا تغيير ظاهر، أو مقدر، فالظاهرُ، إمّا بالحرف، كمسلمون، أو بالحركة، كأُسْد، في أَسَد، أو بهما، كرجال، وغُرَف، والتغيير المقدر، كهِجان وفُلك، فقوله: بتغيير ما، أي: مع تغيير، وهو حالٌ من قوله: «حروف مفرده»؛ أي كائنةً مع تغيير ما، ودخل في قوله: تغيير ما، جمعا السلامة؛ لأن الواوَ والنونَ، في آخر الاسم ، من تمامه، وكذا الألِف والتاء، فتغيَّرت الكلمة بهذه الزيادات، إلى صيغة أخرى، وخرج بقوله: «مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما»: اسم الجمع نحو إِبل وغَنَم، لأنها وإنْ دَلَّت على آحاد، لكن لم يقصد إلى تلك الآحاد بل أُخِذَتْ حروفُ مفردِها وغُيِّرَتْ بتغييرٍ[2] ما ، بل آحادُها ألفاظٌ من غير لفظها ، كبعير ، وشاة .

---

(١) في شرح الحدود النحْوية للفاكِهي ص ٢٨٨ : «حَدُّ الجمع : هو الاسمُ الموضوع للآحاد المجتمعة حال كونه دالاًّ عليها، مثل دلالة تكرار الواحد منها بالعطف أي بحرفه ، سواءً أكان له من لفظه واحد مستعمل كـ «الزيدون » والرجال والمسلمات أم لم يكن كعبابيد وشماطيط وأبابيل . . . » .

وانظر المقتصد ١٩٢/١. وشرح الكافية لابن الحاجب ص ٨٩ ـ ٩٠ ، والفوائد الضيائية ١٧٨/٢ .

(٢) في د ، ط : تغييراً ما .

فَإِنْ قِيلَ: فنحو ركب في راكب، وطَلَب في طالب، وجامل وباقر في جمل وبقر، داخـل فيه، إِذْ آحادُها من لفظها كما رأيتَ، أُخِذَ «راكب» مثلاً، وغُيِّرَتْ حروفُهُ، فصـار: ركْـب .

قلـت: ليس « راكب » بمفرد « ركب » وإِنِ اتَّفق اشتراكُهما في الحروف الأصلية، وإنـما قلنا ذلك، لأنها لو كانت جموعاً لهذه الآحاد، لم تكن جموعَ قِلَّةٍ؛ لأنَّ أوزانَها محصورةٌ، كما يَجِيءُ، بل جموع كثرة، وجَمْعُ الكَثرة لا يُصَغَّرُ على لفظه، بل يُرَدُّ إلى واحدِه كما يَجِيءُ في باب التصغير، وهذه لا ترد نحو: رُكَيب، وجُوَيْمل، وأيضاً، لو كانت جموعاً لردّت في النسب إلى آحادها (١٨٧ أ) ولم يُقَل: ركبيّ وجامليّ، وأيضاً لو كانت جموعاً، لم يَجُزْ عَوْدُ الضميرِ الواحدِ إِليها، قـالَ[1] :

٥٧٨ ـ فَإِن تك ذا[2] شاءٍ كثيـرٍ فإنهم * لهم[3] جامل ما يهدأ الليلَ سامِرُهْ

وقـالَ[4] :

٥٥٧ ـ فعَبَّتْ غِشاشاً[5] ثم مَرَّتْ كأنها * مع الصُّبحِ رَكْبٌ مِنْ أُحاظةَ مُجْفِلُ

---

(١) الحُطيئة (ديوانه ١٢ بشرح السُّكَّري . التقدم سنة ١٣٢٣هـ).
والبيت من قصيدةٍ له ، هجا بها الزِّبْرِقَانَ بنَ بَدْرِ الصحابيّ، و(الجامل) اسمُ جمع بمعنى جماعة الإبل مع رُعاتها.
(والليل) ظرفٌ، وسامره : فاعله . والضمير للجامل .
ومعنى البيت : أي لا يسكن ولا ينام الذي يحفظ الإبل، وهو السامر. يعني أن الرعاة يسهرون ليلهم لحفظ إبلهم .
هذا، وقد استشهد بالبيت على أنّ (الجامل) : ليس بجمعٍ ، بل هو اسمٌ للجمع بدليل عَوْد الضمير عليه مفرداً .
الخزانة ٣/٨ ، ٤ ، ابن يعيش ٧٨/٥ .

(٢) من د .

(٣) ط : لهـا .

(٤) الشنفرى ص ٣٤ شرح د . عبدالحليم حفني ، وقد سبق تخريج البيت.

(٥) من م ، د .

ويخرج، أيضاً، اسمُ[1] الجنسِ ، أي الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده إمّا بالتاء نحو : تمرة وتمر، أو بالياء نحو : روميّ وروم، وذلك لأنها لا تدل على آحاد إذِ اللفظُ لم يوضع للآحاد بل وُضِعَ لِما فيه الماهيّةُ المعينةُ ، سواءٌ كان واحداً، أَوْ مُثَنًّى ، أَوْ جمعاً، ولو سَلَّمنا الدلالة عليها، فإنه لا يدل عليها بتغيير حروفِ مفرده .

فإنْ قِيلَ: أليس آحادُه أُخِذَتْ وغُيِّرت حروفُها بحذف التاء أو الياء؟ قلت: ليس ذو التاء ولا ذو الياء مفردَيْن لاسمِ الجنس للأوجه الثلاثة المذكورة في اسم[2] الجمع، ونَزيد عليه، أَنَّ اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر[3]، على التمرة، والتمرتَيْن والتمرات، وكذا: الروم: فإن أكلت تمرة أو تمرتين، وعاملت رومياً أو روميَّين، جاز لك أن تقول: أكلت التمر، وعاملت الروم، ولو كانا جمعين، لم يجز ذلك، كما لا يقع رجال، على رجل، أو رجلَيْن، بَلَىٰ، قد يكون بعضُ الأجناس مما اشتهر في معنى الجمع، فلا يطلق على الواحد والاثنين، وذلك بِحَسَبِ الاستعمال لا بالموضع، كلفظ الكَلِم، وعند الأخفش[4]: جميعُ أسماءِ الجموع التي لها آحادٌ من

---

(١) «اسمُ الجِنس الجَمْعي :

١ - موضوعٌ للماهية ، فيصلُحُ للواحد وللاثنين والجمع .

٢ - ليس على وزن من أوزان الجموع غالباً .

٣ - الكثير أن يكون له واحدٌ من لفظه .

٤ - يفرق بينه وبين واحده بالتاء أو بالياء .

٥ - اسم الجنس مذكر، أو يجوز فيه الوجهان والجمع مؤنث .

[دراسات ، القسم الثاني جـ ٤ / ٦١٨ ، ٦١٩] .

(٢) اسمُ الجَمْع :

١ - دالٌ على الجماعة ، لا يستعمل في الواحد ، وفي الاثنين .

٢ - ليس له واحدٌ من لفظه غالباً ، وإن وجد له واحد فرق بينهما بغير التاء والياء .

٣ - لا يكون على وزن . من أوزان الجموع .

٤ - يجوز أن يعود الضمير إليه مذكراً .

[دراسات القسم الثاني جـ٤/٥٩٦ ، ٥٩٧] .

(٣) قوله «التمر» سقطت من ط .

(٤) تبيان الكحيل ص ١٦٨ .

تركيبها، كجامل وباقر، وركب: جمع[1]، خلافاً لسيبويه[2]، وعند الفراء[3]: كل ماله واحد من تركيبه سواءٌ كان اسمَ جمعٍ كباقر وركب، أو اسمَ جنسٍ كتمر، وروم فهو جمع، وإلّا فلا.

وأمَّا اسمُ الجمعِ واسمُ الجنسِ اللذان ليس لهما واحدٌ من لفظهما فليسا بجمعٍ اتفاقاً نحو إبِل، وتراب، وإنما لم يَجِيءْ لمثل تراب، وخل مفردٌ بالتاء، إذْ ليس له فردٌ مميز[4] عن غيره، كالتفاح، والتمر، والجَوْز.

والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في أنهما ليسا على أوزان جُموع التكسير، لا الخاصة بجمع القِلَّة، كأَفْعِلة وأَفْعَال، ولا المشهورة فيه كفِعْلة نحو: نِسوة، أنَّ اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين، بخلاف اسم الجنس، وأَنَّ الفَرْقَ بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميِّز، إمّا بالياء، أو التاء بخلاف اسمِ الجمع.

فإنْ قيل: فقد خرج بقولك: مقصودةٌ بحروف مفردهِ بعضُ الجموع أيضاً، أعني جمع الواحد المقدر نحو عباديد وعبابيد بمعنى الفِرَق، ونسوة في جمع امرأة، فينبغي أيضاً، أَنْ يكون من أسماء الجموع، كإبِلٍ وغَنَم.

قلت: إنَّ أسماءَ الجُموع، كما مَرَّ، هي المفيدةُ لمعنى الجمع مخالفة لأوزان الجموع الخاصة بالجمع والمشهورة فيه، ونحو عباديد[5]، وعبابيد، وزن خاص بالجمع،

---

(١) أي جمع تكسير.

(٢) الكتاب ٢/٢٠٣ بولاق؛ وفيه: «.... ومثل ذلك الجامل والباقر، لم يكسّر عليهما جَمَلٌ ولا بقرةٌ. والدليل عليه التذكيرُ والتحقيرُ، وأَنَّ فاعلًا لا يكسَّر عليه شيءٌ».

(٣) تِبيان الكُحَيْل ١٦٨. هذا وقد عَلَّقَ أستاذنا الدكتور أحمد حسن كحيل على رأيي الأخفش والفراء، فقال: «وهما رأيان ضعيفان لما تقدم من أنّ هذه الألفاظ تصغر على لفظها، ويعود الضمير عليها مذكراً، وليس ذلك شأن الجمع».

(٤) ط: متميز.

(٥) قوله: (عباديد) الفِرَق من الناس، وكذا العبابيد. قال سيبويه ٢/٨٩ بولاق: «... لأنه ليس له واحدٌ، وواحدُه يكون على فُعْلُول أو فِعْلِيل أو فِعْلَال». وانظر ٢/١٤٢ بولاق.

ونحو: نِسوة[1] مشهور فيه، فوزنها أَوْجَبَ أن تكون من الجموع، فيقدر لها واحد، وإن لم يستعمل، كعبَّاد، وعبدود، ونسَاء[2] كغلام وغلمة فكأنَّ له مفرداً غُيِّرَ تغييراً ما.

وقد ألحق بجمع الواحد المقدر، نحو مذاكير[3] في جمع ذكر، ومحاسن في جمع حسن، ومشابه في جمع شَبَه[4]، وإن كان لها واحدٌ من لفظها، لمّا لم يكن قياسياً، فكأنَّ واحدَها مذكورٌ[5]، أو مذكار، ومَحسن ومشبه، وكذا: أحاديث[6] النبي صلى الله عليه وسلم، في جمع الحديث، وليس جمع الأُحدوثة المستعملة، لأنها: الشيءُ الطفيفُ الرذل، حُوشِي صلى الله عليه وسلم من مثله.

وما يقع على الجمع وعلى الواحد أيضاً مما ليس في الأصل مصدراً وُصِفَ به، يُعْرَفُ كونُه لفظاً مشتركاً بين الواحد والجمع أو كونُه اسمَ جنسٍ، بأن يُنظر. فإنْ لم يُثَنَّ إلاَّ، لاختلاف النوعين، فهو اسم جنسٍ، كالتمر والعسل، وإن ثُنِّيَ، لا، لاختلاف

---

(1) في سيبويه ٢/٢٢ بولاق: «نساء جمع نسوة»، وقال في ص ٨٦: «لأنه (نساء) جمع نسوة، وليس نِسوة بجمعٍ كسّر له الواحد.»، وانظر ص ٢١١. وفي الكشاف ٢/٦٤٢: «النسوة: اسم مفرد لجمع امرأة... وفيه لغتان: كسر النون وضمها».

وفي البحر ٥/٢٩٩: «النسوة، بكسر النون فِعْلَة، وهو جمع تكسير للقِلّة، لا واحدَ له من لفظه، وقال ابنُ السَّرّاجِ إنه اسمُ جَمْعٍ».

(2) م، د: «ونساء كما يقال غلام».

(3) انظر سيبويه ١/٣٤٨ و ٢/٢٩، ٢٠٨، ٢٢١ بولاق.

(4) انظر شرح الشافية ١/٢٦٩.

(5) في ط: «فكان واحدها مذكوراً».

(6) «الأحاديث: جمع حديث جمعاً غيرَ قياسي، وقياسُ الحديث أن يُجمع على حُدُث كَسُرُر أو على حُدْثان كرُغفان، وقياس الأحاديث أن تكون جمع أُحدوثة، وقد وردت الأحدوثةُ بمعنى الحديث، قال الشاعر:

مِنَ الخَفِراتِ البِيضِ وَدَّ جليسُها * إذا ما انقضَتْ أحدوثةٌ لو تعيدها.

شرح الشافية ٢/٢٠٥ هامش (٣).

وانظر اللسان/ حدث/١/٥٨٢ ط. الخياط.

النــوعـين، فهـو جمع مقـدر تغييره، كهِجـان[1]، بمعنى الأبيض، وكـالفُلْك[2]، والدِّلاص[3]، تقول في التثنية: هِجانان[4] وفلكانِ، ودلاصان[5]، فهجان ودِلاص، في الواحد، كحمار وكتاب، وفلك، كقفل، وفي الجمع: كرجال وخُضر، الحركات والحرف المزيد، غير حركات المفرد وحرفه تقديراً.

وأمّا الوصف الذي كان في الأصل مصدراً، نحو صَوم وغَور، فيجوز أن يعتبر الأصل فلا يُثنَّى ولا يُجمع ولا يُؤنث، قالَ اللهُ تعالى:

﴿ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ [6] ٱلْمُكْرَمِينَ ﴾،

وقــال:

﴿ نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُواْ ٱلْمِحْرَابَ [7] ﴾،

ويجـوز اعتبارُ حاله المتنقل إليها، فيثنى ويجمع، يقال: رجلان عدلان ورجال عدول،

---

(١) هِجان: للواحد وللجمع، وقالوا: هُجُن، وهجائن. انظر سيبويه ٢/٢٠٩ بولاق، وشرح الشافية ٢/٢٧٣ هامش (١)، والمُخَصَّص ١٧/٢٣.

(٢) الفُلك، بالضم: السفينة. تذكر وتؤنث. [المذكر والمؤنث للفراء ص٩٨]، وانظر شرح الشافية ٢/٢٧٣ هامش (٢).

(٣) دِلاص: للواحد والجمع، وقالوا: دُلُص. انظر سيبويه ٢/٢٠٩ بولاق.

(٤) ط: هجــنان.

(٥) «هذا هو مذهب الخليل وسيبويه، تقول: هذا هجان: أي كريم خالص، وهذان هجانان، وهؤلاء هجان، شبّهوا هِجاناً الواحد بِفعيل، فكما يجمع فَعيل على فِعَال ككريم على كِرام جمعوا فِعالاً على فِعَال؛ ففِعَال في المفرد ككِتاب، وفي الجمع كرِجال.
وذكر الجَرْميُّ: هذا هِجان، وهذان هِجان، وهؤلاء هجان، المفرد والمثنى والمجموع بلفظٍ واحدٍ؛ لجَرْيِهِ مجرى المصدر، وفي دِلاص ما في هِجان من المذهبين...» [شرح الشافية ٢/١٣٥، ١٣٦]، وانظر سيبويه ٢/٢٠٩ بولاق، والمقتضب ٢/٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(٦) الذاريات/٢٤، والآيةُ بتمامها: ﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴾.

(٧) ص / ٢١، ونصُّها: ﴿ وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُواْ ٱلْمِحْرَابَ ﴾.

وأَمّا تاء التأنيث فلا تلحقه لأنها لا تلحق من الصفات إلّا ما وُضِع وصفاً، وأَمّا قولُه تعالى :

﴿ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ[1] ﴾ ،

وقولُـه :

﴿ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا[2] ﴾ ، فليس باسـم الجنسِ ، إذْ يقـال: عدوّان ، وضِدّان، لا ، لاختلافِ النوعين[3]، ولا مشتركاً بين الواحد والجمع ، كهجان، لأنهما ليسا على وزن الجمعِ ، ولا اسْمَيْ جمعٍ كإبل[4]، لوقوعهما على الواحد أيضاً، ولا مما هو في الأصل مصدر، إِذ لم يستعملا مَصْدَرَيْن، بل هما مفردان أطلقا على الجمع، كما ذكرنا قَبْلُ .

أَنواعُ الجَمْعِ : [جَمْعُ المذكرِ السَّالِم]

قولُـه : « وهو صحيح ومكسر، الصحيح لمذكر ومؤنث، المذكر: ما لحق آخرَه واوٌ مضمومٌ ما قبلَها، أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلَها ، ونون مفتوحة[5] ليدلَّ على أن معه أكثرَ منه فإنْ كان آخرُه، ياء قَبْلَها كسرةٌ حذفت، مثل: قاضون، وإن كان مقصوراً، حذفت الألفُ وبقي (١٨٧ب) ما قبلَها مفتوحاً مثل مصطَفَون».

---

(١) الكهف / ٥٠ ، والآية بتمامها : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ ۚ بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾ .

(٢) مريم / ٨٢ ، ونصُّها : ﴿ كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾ .

(٣) ط : النوعيين .

(٤) في المفردات للراغب الأصفهاني ص ٨ : « . . . الإبل لا يقع على البُعْران الكثيرة، ولا واحدَ له من لفظه» . وفي البحر ٤/٢٣٤ : « الإبل : الجِمال، للواحد والجمع ، ويُجمع على آبال » .

(٥) انظر تعليل التفرقة بين المثنى والجمع بكسر النون في الأول، وفتحها في الثاني دون العكس، في أسرار العربية ص ٢٥ .

قيل : قد تُكسر[1] نونُ الجَمْعِ ضرورةً[2]، قالَ[3] :

٥٧٩ - عَرَفْنَا جعفراً وبني رياح * وأنكرنا زعانفَ آخرينِ

ويمكن أن يكون، جَعَلَ النون مُعْتَقَب الإعراب، أي زعانف قومٍ آخرينٍ، ولا يخلو المفرد في جمع المذكر السالم أن يكون صحيحاً، أَوْ لا، وقد مضى حكمُ الصحيح . والمعتلُّ إمّا أَنْ يكون منقوصاً أَوْ مقصوراً أَوْ غيرَ ذلك، فما هو غيرُ ذلك، في حكم الصحيح، كظبيون، ودلوون في العاقل المسمَّى بظبي ودلو، والمنقوص تُحْذَفُ ياؤُهُ، وذلك لأنها تَنْضَمُّ قبل الواو، وتنكسر قبل الياءِ، والضمُّ والكَسْرُ: مستثقلان على الياء المكسور ما قبلَها طَرَفاً، كما في : جاءني القاضي. وهذه الياءُ مع واو الجمع ويائه في حكم الطرف لعدم لزومها، فَحُذِفا[4]، فالتقى ساكنانِ، فَحُذِفَ أولُهما كما هو القياسُ في الساكنين اللذين أولُهما حَرْفُ مَدٍّ، فضمَّ ما قبل الواو، لمناسبتها للضمة كما في الصحيح، ولو أبقيت الكسرة مع بقاء الواو بعدها، لتعسَّرَ النُّطْقُ بها، ولو قلبت الواو ياءً، لم يَبْقَ فَرْقٌ بين رفعِ الجمع وغيره من النصب والجر .

فإن قيل : فكذا في نحو : مسلمِيّ .

---

(١) ط : يكسر .

(٢) قال الفراء : «وقد قرأ بعضُ القُرَّاء : ﴿قال هل أنتم مُطْلِعُونِ فأُطْلِعَ﴾ فكسر النون ، وهو شاذٌّ . وقيل إنّ الشذوذ راجعٌ إلى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنون الوقاية».
معاني القرآن ٢/٣٨٥ . وهي قراءة ابن مُحَيْصِن . انظر المحتسب ٢/٢١٩ .

(٣) جَرير (ديوانه ٥٧٧ ط . الصاوي سنة ١٣٥٣هـ)؛ وفيه : بَني عُبيدٍ بدل بني رياح .
قال البغداديُّ في الخزانة ٨/٧ هارون : « نَصَّ ابنُ عُصفورٍ في كتاب ضرائر الشعر أنَّ كسر نون الجمع لا يكون إلاّ في حال النصب والخفض، كما أنّ فتح نون التثنية لايكون إلاّ كذلك. . . » .
وأقولُ : قد نَصَّ ابنُ عُصفور عليه في حال التثنيةِ. [ضرائر الشعر ص ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩]. وانظر معجم شواهد العربية ١/٤٠٧ ، وشرحَ المُرادي على الألفيّة ١/٩٩.
الشاهد فيه أنّ نون الجمعِ قد تُكْسَرُ في ضرورة الشعر كما في (آخرينِ). ويمكن أن يكون جَعَلَ النون معتقَب الإعراب؛ أي : زعانف قومٍ آخرين : قالَ ذلك الرضيُّ .

(٤) ط : فحذفها .

قلت : ذلك لياء الإضافة التي هي على شرف[1] الزوال، وأما في حال النصب، والجر، فحذفت الياء، وبقيتِ الكسرةُ على حالها، لكون ياء الجمع بعدَها .

ولم تُحْذَفْ[2] ياءُ المنقوصِ في المثنى لأنها تنفتح، كما ذكرنا، قبل ألف المثنى ويائه، والفتحة لا تستثقل على الياء، كما في رأيت القاضيَ .

وإن كان الاسمُ مقصوراً، حذفت الألف في الأحوال[3]، للساكنين، نحو: مصطفون، ومصطفين، والعِيسَوْن والعِيسَيْن، وإنما حذفت في الجمع وقلبت في المثنى مع التقاء الساكنين فيه أيضاً، وكون أولهما حرف مد، إمّا لأنه لو حذفت في المثنى، أيضاً، لالتبس في الرفع إذا أضيف، بالمفرد نحو: جاءني[4]: أعلا إخوتك، بخلاف الجمع، فإنك تقول فيه أَعْلَوْ[5] إخوتك، وأعلَيْهم، فلا يلتبس به، وإمّا لأن فتحةَ الواوِ والياء قبلَ الألف أو الياء في نحو: عَصَوان وعَصَوَيْن، ورَحَيان ورَحَيَيْن، أَخَفُّ من ضمتها أو كسرتها قبل الواو والياء، ومن ثمة، لا ترى في الطرف نحو: غَزَوُوت ورَمَيِيت، كما ترى نحو: غَزَوان[6] وغَلَيان، فإذا لم يأتِ ذلك في الطرف، مع كون الواو المضمومة في نحو غَزَوُوت، والياء المكسورة في رَمَيِيت في حكم الوسط للزوم الواو والياء بعدهما، كما في: سُبْروت، وعفريت، فما ظنك بنحو : أَعْلَوُون، وأَعْلَيِين مع عدم لزوم واوِ الجمع ويائه، بل يَجِيءُ مثله في الوسط نحو: قَوُول وطويل، وغَيُور، وبَيِيع .

والكوفيون يلحقون ذا الألف الزائدة بالمنقوص جوازاً، فيقولون: العِيسُون بضم السين، والعِيسِين بكسرها.

---

(١) ط : أشرف .

(٢) ط : يحذف .

(٣) أي أحوال الإعراب الثلاثة .

(٤) ط : جاء .

(٥) ط : أعلوا.

(٦) في ط : نَزَوان .

[شَـرْطُ جَمْعِ المذكرِ السَّالِم]

قوله : « وشرطُه : إنْ كان اسماً فمذكر علَم يعقل ، وإن كان صفة فمذكر يعقل وأن لا يكون أفعل فعلاء، مثل أحمر . . . ، ولا فعلان فَعلى، مثل سكران، ولا مستوياً فيه مع المؤنث مثل جريح وصبور، ولا بتاء تأنيث مثل علاَّمة » .

قولُـه : « وشرطُهُ[1]، أي شرط الجمع المذكر السالم إذا كان اسماً، أي غيرَ صفة .

قال في الشرح : كان مستغنياً عن قوله: مذكر؛ لأنَّ الكلام في جمع المذكر، وإنما ذكره ليرفع وَهَمَ مَنْ يظن أنَّ قوله: جمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء وإن لم يكن تحته معنىً، كما يسمَّى الأبيض بالأسود، فيقال: جمع المذكر لغير جمع المذكر، أو ليرفع وَهَمَ مَنْ يذهل عن تقدم التذكير .

ولا شك في برودة هذين العُذرَيْن، ثم قال: أَوْ يُظَنُّ أَنَّ طلحةَ داخل، فيجمعه على «طلحون»[2]، وهذا، أيضاً، ليس بشيءٍ، لأن نحو طلحة إن خرج بقوله فمذكر، يخرج، أيضـاً، بقوله، جمع المذكر، وإن لم يخرج بالأول لأنه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ، لم يخرج بالثاني، أيضاً .

وكان عليه أن يقول: شرطُه التجرُّدُ عن التاء، ليدخل فيه نحو: ورقاء، وسلمى اسمَيْ رَجُلَيْنْ، فإنهما يُجمعان بالواو والنون اتّفاقاً، ويخرج نحو طلحة وحدَهُ .

واعْلَمْ أَنَّ شروط جمع المذكر بالواوِ والنون، على ضَرْبَيْنِ، عامٌّ للصفات[3] والأسماء وخاصٌّ بأَحَدِهما، فالعامُّ لهما شيئان: أحدُهما التجرُّد عن تاء التأنيث، فلا[4] يجمع

(١) ط : الـواو سـاقطة .

(٢) هذا رأي الكوفيين كما في شرح ابنِ عُصفورٍ لِجُمَل الزَّجَّاجي جـ ١ ص ١٤٧ ، (طلْحون) بسكون اللام ، ورأيُ ابنِ كَيْسانَ (طلَحون) بفتح اللام. ، كما في الإنصاف، المسألة الرابعة . وانظر الفوائد الضيائية ٢ / ١٨٢ .

(٣) في ط : للأسـماء والصفـات . (٤) في ط : ولا .

نحو طلحة في الأسماء، وعلاّمة في الصفات[1]، بالواو والنون، خلافاً للكوفيين وابنِ كَيْسَانَ في الاسمِ ذي التاء، فإنهم أجازوا: طلْحون بسكون عين الكلمة، وابنُ كَيْسَانَ[2] يفتحُها، نحو: طلَحون، قياساً على الجمع[3] بالألف والتاء، كالطلَحات والحَمَزَات، وذلك لأن حقه الألف والتاء، كما قالوا أَرَضون، بفتح الراء، لما كان حقه الألف والتاء.

والذي قالوه مخالِفٌ للقياس والاستعمال، أما الاستعمالُ فنحو قوله[4]:

٥٨٠ ـ نَضَّرَ اللهُ أعظُماً دفنوها * بسجستانَ طلحةَ الطلَحاتِ

وأمّا القياسُ فلأنَّ التاءَ، لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكيرِ والتأنيث، وإنْ حُذِفَتْ، كما عملوه، حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه، وغلب على الظن أنه جمع المجرد عنها، لِكَثرة جَمْعِ المجردِ عنها بالواو والنون، ولو جازَ في الاسم لجاز في الصفة، نحو: ربْعون وعلاَّمُون، ولا يجوز اتِّفاقاً، وإنْ قاسوا ذا التاء على ذي الألِف، فليس لهم ذلك؛ لأنّ الألِفَ الممدودةَ تقلب واواً فتنمحي صورة علامة التأنيث وإنما قلبوها واواً دون الياء، (١٨٨أ) لتشابههما في الثقل، كما قيل في صحراوات، والألف المقصورة تحذف، وتَبقى الفتحةُ قبلَها دالَّةً عليها، وإنما لم تُحْذَفِ الممدودةُ، والمقصورةُ نَسْياً، حَذْفَ التاءِ للزومها الكلمةَ، فكأنها لامها.

---

(١) ط: الصفاب. (٢) الأحاجي النحْوية ص ٩٠.

(٣) عَوَّلَ على المعنى.

(٤) هو عُبَيْدُ الله بنُ قيسِ الرُّقَيَّات (ديوانه ٢٠ تحقيق محمد يوسف نَجم دار صادر، بيروت، سنة ١٩٥٨م).
الخزانة ٨/١٠، ضرائر الشعر ١٦٥؛ وقد أورده ابنُ عُصفورٍ شاهداً على حذف المضاف من غير أن يقام المضاف إليه مُقامَهُ في رواية مَنْ خفض (طلحة)، يريد: أعظم طلحة الطلحات.
الأحاجي النحْوية ص ٨٩، المسائل العسكريات ص ١١٢، الإفصاح ص ١١٤؛ وفيه: رَحِمَ بدل نَضَّرَ، المقدمة المُحْسِبة ١/١٣٧، معجم الشواهد ١/٧٦، الإيضاح في شرح المفصل ١/١٠٥.
و(طلحة) بالنصب على إضمار أعني، أو منصوبٌ بنَزْعِ الخافض؛ كأنه أراد: (نضّر اللهُ أعظماً دفنوها لطلحة).
الشاهد أنّ السماعَ والاستعمالَ في نحو (طلحة) وهو كل علم مذكر مختوم بالهاء، جمعُه بالألف والتاء، ولم يُسمع جمعُه بالواو والنون.

وذُكِرَ أَنَّ المازِنيَّ، كان يُجيز في: وَرْقَاؤُون[1]، الهمز في الواو لأجلِ الضمة، قال السِّيرافيُّ: هذا سَهْـوٌ؛ لأنَّ انضمامَها لواو الجمع بعدها فهو[2] كانضمام واو: دَلْوُك وانضمام واو: أَعْلَوُ[3] القوم، ولا يَجوز الهمزُ فيهما اتِّفاقاً، وإنما يجوز هَمْزُ الواوِ المضمومة ضمة لازمة، كما يَجِيءُ في التصريف[4].

وإذا سُمِّي بسعاد وزينب وهند، مذكرٌ عالم، جُمعت أيضاً بالواو والنون، كما يجمع نحو زيد، بالألف والتاء إذا سُمِّيَ به مؤنث، وكذا إذا سُمِّيَ بأحمرَ مذكرٌ عالمٌ قلت أحمرون، وأحامِر، وإن سُمِّيَ به مؤنثٌ قلت: أحمرات وأحامِر، والثاني من الشرطين العامَّيْنْ أن يكون من أُولي[5] العِلم، فلا يجمع نحو: أعوج، وفرس طويل، بالواو والنون.

وقد يشبه غير ذوي العِلم بهم في الصفات إذا كان مصدر تلك الصفات مِن أفعال العلماء، كقوله تعالى:

﴿ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ[6] ﴾،

---

(١) في سيبويه ٢/٩٦ بولاق: «وإذا جمعتَ (وَرْقَاء) اسم رجل بالواو والنون، وبالياء والنون جئتَ بالواو ولم تَهمز، كما فعلتَ ذلك في التثنية والجمع بالتاء فقلت: وَرْقاوُون».

(٢) في م بعد قوله: «فهو...» ما يلي: «فهو كضمة الواو للإعراب في نحو دَلْوُك، أو للساكنين نحو مصطفوْ البلد ولا يجوز الهمز فيهما اتفاقاً، وإنما يجوز الهمز في الواو إذا كان ضمه لازماً.»

(٣) في ط: أعلـوا.

(٤) في المُنصِف ١/٢١٤، ٢١٥: «[جَـوازُ همز الواو المضمومة ضماً لازماً إذا كانت حشواً]... يجوز في الواو المضمومة المشبَّهة بالواوين ما لا يجوز في الواوين... قيل لأن الواوين لا تجتمعان أولاً إلّا وإحداهُما زائدةٌ، فلمّا اجتمعتا وإحداهُما زائدةٌ ألزموها الهَمْزَ، وشُبِّهَتْ المضمومةُ بها فجازَ همزُها؛ لأنَّ الضمةَ زائدةٌ، وجاز إثباتُها؛ لأنه لا تبلغ الحركةُ أَنْ يكونَ لها حُكْمُ الحرفِ التامِّ».

(٥) المراد بأُولي العِلم: ذوو العُقُول.

«وإنما عبَّر بالعِلمِ ليسوغ إطلاقه على الله تعالى، فقد تجمع صفات الله، نحو: ﴿فَنِعْمَ الماهدون﴾. فلا يُقال في جانب الله: إنه عاقل؛ لأن ذلك من صفات الحوادث». [تبيان الكحيل ص ١٢٧ هامش (٢)].

(٦) فُصِّلَتْ / ١١، والآية بتمامها: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾.

وقولـه:

﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ [1] ﴾

و ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ [2] ﴾،

ومثله في الفعل:

﴿ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ [3] ﴾.

وقولُ المُصَنِّفِ[4]: عَلَم يعقل ومذكر يعقل، الأَوْلى فيه أن يقول «يعلَم»، ليشمل نحو قوله تعالى:

﴿ فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ [5] ﴾،

إذْ لا يطلق عليه تعالى أنه عاقل، لإيهام العقل للمنع مِنَ القبائح الجائزة على صاحبه، تعالى الله عنها عُلُوّاً كبيراً.

وإنَّما خُصَّ أولو العلم بالجمع المصحح بالواو والنون، لأنَّهم أشرفُ من غيرهم والصحة في الجمع أشرفُ من التكسير، وأَمَّا اختصاصُهم بالواو، فَلِمَا مَـرَّ في تعليل تخصيصِ ضمير العقلاء في نحو: الرجال ضربوا، بالواو.

وخُصَّ بهذا الجمـع من بين العلماء: الـوصفُ والعَلَمُ دون غيرهما، نحو رجل وإنسان، أَمَّا العَلَم فتحصيناً له بالتصحيح عن جمع التكسير الذي يكثر التصرف في الاسم باعتباره. وعادةُ العَلَم جاريةٌ بالمحافظة عليه من التصرُّفِ بِقَدْرِ ما يُمكن، وأيضاً، فإنَّ العَلَم يلحقه الوَهَن بالجمع بسبب زوالِ التعريف العَلَمِيّ كما مَضى،

---

(١) الشعراء / ٤، ونصُّها: ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾.

(٢) يوسف / ٤، ونصُّها: ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ ﴾.

(٣) ياسين / ٤٠، والآية بتمامها: ﴿ لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾.

(٤) الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٥٣٥/١.

(٥) الذاريات/٤٨. ونصُّها: ﴿ وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴾.

فَيُجْبَرُ بالتصحيح، كما جُبِرَ في نحو: قلون وكرون، [ولهذا تَشَارَكَ بابُ العلم المجموع هذا الجمع[1] وباب كرون في جواز جعل النون مُعْتَقَبَ الإعراب].

وأمّا الوصفُ فلأنه لما وضع مشابهاً للفِعل، مُؤَدِّياً معناه، معلاً بإعلاله، مصحَّحاً بتصحيحه، كما نُبَيِّنُ[2] في التصريف، أُريد أن تكون العلامة الدالةُ على صاحبه الذي يجري الوصفُ عليه في الجمع، كعلامة الفعل وهي في الفعل واو، نحو: الرجال فعلوا، ويفعلون، فجعلت في الوصف أيضاً واواً، وإن كان واو الفعل اسماً، وواو الاسم حَرْفاً، ولتناسب الواوين، قَبُحَ قام رجل قاعدون غلمانه، كما قَبُحَ: يقعدون غلمانه، ولمّا لم يكن في غير الوصف، والعلم ما اختصّا به من المقتضِيينَ للتصحيح لم يُجَوِّزوا[3] تصحيحه.

والوصفُ الذي يجمع بالواو والنون: اسمُ الفاعل، واسمُ المفعول وأبنيةُ المبالغةِ، إلاّ ما يُستثنى، والصفة المشبهة، والمنسوب، والمصغَّر، نحو رُجَيْلُون، إلاَّ أنَّ المصغَّر مُخالفٌ لسائر الصفاتِ من حيث لا يَجري على الموصوف جَرْيَها.

وإنما لم يَجْرِ، لأنَّ جَرْيَ الصفات عليه إنما كان لعدم دلالتِها على الموصوف المعيَّن، كالضارب والمضروب والطويل والبصريّ، فإنها لا تدل على موصوفٍ معين، وأَمَّا المصغَّر فإنه دالٌّ على الصفة والموصوف المعيَّن معاً، إذ معنى رُجَيْل: رَجُلٌ صغيرٌ، فوزانُه وِزانُ: رجل ورجلين[4]، في دلالتها على العدد والمعدودِ معاً فلم يحتاجا إلى ذكر عدد قبلهما، كما تَقَدَّم، وكل صفة تدل على الموصوف المعيَّن لا يذكر قبلها، كالصفات الغالبة، ويفارقها، أيضاً، من حيث إنه لا يعمل في الفاعل عملَها، لأَنَّ الصفات ترفع بالفاعلية، ما هو موصوفها معنىً، والموصوفُ في المصغر مفهومٌ من لفظه فلا

---

(١) الذي بين قوسين ساقطٌ مِن ط ، وهو في الأصل ، و م .

(٢) في ط : يبيـن .

(٣) في ط : يجـوز .

(٤) في ط : الواو ساقطة .

يذكر بعده، كما لا يذكر قبلَه، فلمّا لم يعمل في الفاعل وهو أصلُ معمولاتِ الفعل لم يعمل في غيره من الظرف، والحال، وغير ذلك .

وأمّـا الخـامس[1] من شروط الجمع بالواو والنون، فشيئان: العلميةُ، وقبولُ تاءِ التأنيث، فالعَلَمِيَّةُ مختصةٌ بالأسماءِ، لما ذكرنا، وقَبولُ تاءِ التأنيث مختصٌ بالصفات، فلم يجمع هذا الجمع: أَفْعَل فَعْلاء وفَعْلان فَعْلَىٰ، وما يستوي مذكره ومؤنثه، كما ذَكَرْنَا في بابِ التذكيرِ والتأنيث .

وإنما اعتبر في الصفات قَبول التاء، لأنَّ الغالب في الصفات أن يُفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء، لتأديتها معنى الفعل، والفعلُ يُفرق بينهما فيه بالتاء نحو: الرجل قامَ، والمرأة قامت، وكذا في المضارع التاء، وإن كان في الأول، نحو تقوم، والغالب في الأسماء الجوامد أن يُفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما، كعَيْر، وأتان، وجمل وناقة، وحِصان وحَجْراء، أو يستوي مذكرُها ومؤنثُها، كَبَشَر وفَرَس، هذا هو الغالبُ في الموضعين، وقد جاء بالعكس أيضاً في كليهما نحو: أحمر وحمراء والأفضـل والفُضلى وسَكْران (١٨٨ب) وسَكْرَىٰ، في الصفات، وكامرىء[2] وامرأة ورجل ورجلة في الأسماء؛ فَكُلُّ صفةٍ لا تلحقها التاءُ، فكأنها من قَبيل الأسماء، فلذا لم يجمـع هذا الجمـع، أَفْعَل فَعْلاء، وفَعْلان فَعْلَىٰ، وأجازَ ابنُ كَيْسانَ[3]: أحمرون وسكرانُون واستدلَّ بقوله[4]:

فلما وجدتْ بناتُ بَني نزارٍ * حلائلَ أسودينا[5] وأَحمرينا

---

(١) عودة إلى الحديث عن شروط جمع المذكر السالم .

(٢) في ط : وكامرء، وهذا خطأ .

(٣) انظر ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص ٣٥٨ .

(٤) سبق تخريجه ص ١٢٢ من القسم الأول.

(٥) في د : أحمرين وأسودينا .

وهو عند غيره شاذٌّ، وأجازَ، أيضاً، حمراوات، وسَكْرَيات، بناء على تصحيح جمعِ المذكر، والأصلُ ممنوعٌ فكذا الفَرْع .

وقـد شَذَّ من هذا الأصل: أفعل التفضيل، فإنه يُجمع بالواو والنون مع أنه لا تَلْحَقُهُ التاءُ، ولعل ذلك، جَبْراً لما فاته من عمل الفعل «في الفاعل[1] المظهر والمفعول» مطلقاً، مع أَنَّ معناه في الصفة أبلغُ وأَتَمُّ من اسمِ الفاعلِ الذي إنما يعمل فيهما لأجـل معنى الصفة، كما جَبَرُوا[2] بالواو والنون: النقص في نحو: قلون وكرون، وأرضون، على ما يَجِيءُ .

وأجـاز سيبـويه[3] قياسـاً، لا سماعاً: ندمانون، في قولهم ندمان، لِقَبوله التاءَ، كندمانة، وكذا سيفانون، لقولهم سيفانة، قال سيبويه: لا يقولون ذلك، وذلك لأنَّ الأغلبَ في فِعْـلان الصفـة، ألّا تلحقـهُ التـاء، فنـدمانة وسِيفانة، كأنهما من قبيل الشذوذ، فالأَوْلى ألّا يُجمعا هذا الجمعَ حملاً على الأعمِّ الأغلبِ .

وأمّا نحو عُريانون، وخُمصانون، فيجوز اتّفاقاً؛ لأن فُعلان الصفة بضم الفاء، ليس أصله عدم لحوق التاء .

ولمّـا ندرت من بين الصفـات التي يستـوي مذكـرها ومؤنثها: عدوّة، حَمْلاً على صديقة[4]، ومسكينة، حملاً على فقيرة، قال بعضُهم: فيجوز في مسكين[5] وعـدو[6]، مسكينون وعدوُّون، ثم يجوز في المؤنث حملاً على المذكر: مِسكينات وعدوّات، وهذا قياسٌ لا سماع، كما قال سيبويه[7] في : ندمانون .

---

(١) م ، د : في الفاعل والمفعول . (٢) في ط : جبـر .

(٣) الكتاب ٢/٢١٢ بولاق .

(٤) في المُخَصَّص ١٧/٢٩ ـ ٣٠ : «. . . من ذلـك (الصـديق) يكـون مذكَّـراً ومؤنثـاً وجمعـاً باتفـاق من لفظه ومعناه. . .». وانظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري تحقيق عُضيمة ١/٢٨٦ .

(٥) «قال أبو الحسن : يعني أنَّ (مِفْعِيلًا) يقع للمذكر والمؤنث بلفظٍ واحد . . .» [اللسان سكن ٢/١٧٦ ط . الخياط]

(٦) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٣١٧ تحقيق عضيمة، والمخصص ١٧/٣٣ .

(٧) الكتاب ٢/٢١٢ بـولاق .

وشـذَّتْ من هذا الأصـل صفـةٌ على خمسة أحرفٍ أصليةٍ، كصَهْصَلِق[1]، فإنه يستـوي مذكـره ومؤنثهُ، مع أنه يقال: صَهْصَلِقُون، وصَهْصَلِقَات[2]، لأنّ تكسيرَ الخُماسي مستكرهٌ، كما يَجِيءُ في بابه، فلم يَبْقَ إلاّ التصحيحُ .

قولُه : « وشرطُه إنْ كان اسماً فمذكر عَلَم » عبارةٌ ركيكةٌ، وذلك لأنه لا يجوز أن يكون قوله: إن كان اسماً فمذكر، شرطاً وجزاءً، خبراً لقوله: وشرطه، لأنَّ المبتدأَ المقدَّرَ، إذَنْ ، بعد الفاء ، ضميرٌ راجعٌ إلى «اسماً» أي : فهو علم ، فتخلو[3] الجملة من ضمـير راجعٍ إلى المبتدأ، الذي هو: «شرطه» ، مع أنه لا معنى، إذَنْ، لهذا الكلامِ ، ومعنى الكلام: إن كان اسماً فشرطه أن يكون عَلَماً فيكون ، على هذا، جواب الشرط، مدلول الجملة التي هي قوله: شرطه . . . فمذكر، وفيه محذورات: الأولُ دخولُ الفاءِ في خبر المبتدأ مع خُلُوِّهِ من معنى الشرط كقوله[4] :

وقائلـــةٍ خولانُ فانكِحْ فتاتَهُـمْ

عند[5] الأخفش ، والثاني: أَنَّ الشرط كونُه مذكراً، وليس في الخبر ما يَجْعَلُهُ بمعنى المصدر، والثالث: أَنَّ إلغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورةٌ، كقوله[6]:

٥٨١ ـ إنـكَ إنْ يُصْـرَعْ أخـوك تُصْـرَعُ

---

(١) الصهصلق : العجوز الصخابة، وكذا رجل صهصلق، شديد الصوت، ووزنه فعللل. سيبويه ٢/١٠٦ ، ٣٤١ بولاق .

(٢) في د بعد قوله : «وصهصلقات» : «وذلك لاضطرارهم إليه ، إذ تكسير الخماسي . . . » .

(٣) في ط : فيخلـــو .

(٤) سبق تخريجه ص ٣٠٨ من القسم الأول.

(٥) في م : « على مذهب الأخفش، وفيه ما فيه » ، والحَقُّ أَنَّ الأخفشَ لا يُجيز ذلك، قال في معاني القرآن ١/٨٠ : «خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء. لو قلت : عبدالله فينطلق لم يحسن».

(٦) رَجَزٌ لِعَمرو بن خُثارم البَجَليّ، وهو ـ كما في الخزانة ٨/٢٠ هارون :

يا أقرعُ بنَ حابس يا أقرعُ * إني أخوك فانظُرَنْ ما تصنع
إنك إن يصرع أخوك تُصرعُ * إني أنا الدَّاعي نزاراً فاسمعوا =

كما يَجِيءُ في بابه، فلا يُقال: زيدٌ، إنْ لَقِيته، مكرمُك[1] .

ويمكن أن يعتذر بأَنَّ الشرطَ والجزاءَ: خبرُ المبتدأ، والتقدير: فهو حصول مذكر، على أَنَّ الضميرَ المقدَر بعد الفاء راجع إلى قوله: شرطه، والمضاف إلى الخبر محذوف، مع تَعَسُّف في هذا العُذْرِ، وكذا قوله بعد: وإن كان صفة فمذكر. . . ، .

قوله : « ولا مستوياً فيه مع المؤنث » ، عبارةٌ أَسْخَفُ من الأُولى؛ لأنّ « مستوياً » عطف على أفعل فعلاء، فيكون المعنى : وأَلَّا يكونَ الوصفُ المذكرُ مستوياً في ذلك الوصف مع المؤنث، ولا معنى لهذا الكلام، وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره، ولو قال: ولا مستوياً فيه المذكر مع المؤنث، لكان شيئاً .

[حَذْفُ نُونِ جمعِ المذكر، وما شَـذَّ جَمْعُهُ بالواو والنون]

قولُه : « وتحذف[2] نونُه للإضافة، وقد شَـذَّ نحو سنين وأرضين » .

[أَمّا حَذْفُ النون فقد[3] مضى في المثنى]، وقد تحذف[4] النون للضرورة كما في المثنى ، أو لتقصير الصلة ، كما في قوله[5] :

= وقد استشهد به سيبويه ١/٤٣٨ بولاق، على التقديم والتأخير، والتقدير عنده: إنك تصرعُ إنْ يُصرَعْ أخوك، والجواب محذوف، وعند المبرد على إرادة الفاء [المقتضب ٢/ ٧٠ الطبعة الأخيرة]، والبيت في : النحو الكوفي للكنفراوي ص ١٢٠ تحقيق محمد بهجة البيطار. دمشق سنة ١٩٥٠م.

والأمالي الشجرية ١/ ٨٤، والروض الأُنف ١/ ٩٨، وضرائر الألوسي ص ١٧١، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٤٥.

الشاهد على أنّ إلغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورةٌ، فإنّ جملة (تصرع) خبر إنّ، والجملة دليلُ جزاءِ الشَّرطِ، وجملة الشرط معترضة بين المبتدأ والخبر .

(١) قال أستاذنا الشيخ محمد عُضَيْمَة : « ويُرَدُّ على الرَّضي بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهۡتَدُونَ﴾ البقرة/ ٧٠ .

(٢) ط : يحذف .

(٣) ليست هذه العبارة في ط .

(٤) ط : قد يحذف ، والواو ساقطة .

(٥) سبق تخريجه ص ٩١٠ من القسم الأول.

الحافظو عـورةَ العشـيرةِ لا * يأتيهم من ورائهم نطف[1] ـ ٢٩٨

وربما سقطت قبل لام ساكنة، اختياراً، كما جاء في الشَّواذّ

﴿ إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمِ [2] ﴾

بنصب «العذاب[3]» تشبيهاً لها بالتنوين في نحو قولـهِ[4] :

وحاتـمُ الطـائيّ وَهَّـابُ المِئي ـ ٥٤٤

قولـه : « وقد شذ نحو سنين » ، الشاذُّ من جمع المذكر بالواو والنون كثيرٌ ، منها : أُبَيْنُون، قال[5] :

٥٨٢ ـ زَعَمَتْ تُماضِرُ أَنَّني إمَّا أَمُتْ * يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأصاغرُ خَلَّتي

وهـو عنـد البصريين[6]، جَمْعُ « أُبَـيْنٍ » وهـو تصغـير «أَبْنَىٰ[7]» على وزن أفعل «كأَضْحَىٰ» فشذوذُه عندهم لأنه جمع لمصغَّر لم يثبت مكبَّره .

وقال الكوفيون : هو جمع «أُبَيْن» وهو تصغير «ابنٍ» مقدراً، وهو جمع «ابن[8]»، كأدلٍ في جمع دَلو، فهو عندهم، شاذٌ مِن وجهين : كونه جمعاً لمصغَّر لم يثبت مكبره،

---

(١) في ط : الحافظوا عورة العشيرة * لا يأتيهم من ورائهم نطف .

(٢) الصافات / ٣٨، والآية بتمامها : ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ﴾ .

(٣) هي قراءة أبي السمّال، كما في شواذ ابن خالويه ص ١٢٧ ، وقراءة أبي السمّال وأبان عن ثعلبة عن عاصم، كما في البحر المحيط ٣٥٨/٧ .

(٤) رجزٌ قالته امرأةٌ من بني عُقَيْل تفخر بأخوالها من اليمن، وقيل: لامرأة من بني عامر. وقد سبق تخريجُه. وهو في تفسير أرجوزة أبي نواس ١٩١ .

(٥) هو سُلْمِيُّ بنُ ربيعةَ، والبيتُ من قصيدةٍ عدّتُها أحدَ عشرَ بيتاً، أوردها أبوزيدٍ في نوادره ص ٣٧٥ .
الخزانة ٣٠/٨ ، ٣٦ ، الأمالي الشجرية ٤٣/١ و٦٩/٢، ابن يعيش ٥/٩ ، ٤١ ، الحماسة بشرح المرزوقي ٥٤٦.
الشاهد أنّ جمع (أُبَيْنُوها) شاذٌّ ، كما بينه الرضي.

(٦) ذهب إلى ذلك الفارسيُّ في إيضاح الشِّعر ورقة ٣٩/أ ، وانظر التكملة ص ١٧٨ .

(٧) في ط : مقدراً على وزن أفعل .

(٨) قول أبي الحسن، كما في نوادر أبي زَيْدٍ ص ٣٧٦ .

ومَجِيء أفعُل في فَعَل، وهو شاذٌّ، كأَجْبُل وأَزْمُن .

وقـالَ الجَوْهريُّ : شُذوذه لكونه جمع «أُبَيْن» تصغير ابن، بجعل همزة الوصل[1] قطعاً، وقال أبو عبيد: هو تصغير « بنين » على غير قياس[2] .

ومنها : دُهَيْدَهون وأُبَيْكرون في قولـه[3]:

٥٨٣ ـ قد شربت إلّا الدُّهَيْدَهينا * قُلَيِّصـات وأُبَيْكرينـا

فهـما جمع : دُهَيْدَه مصغَّر: دهداه وهو صغار الإبلِ ، وجمع أُبَيْكر تصغير أبكَر مقدراً، كأَضحى عند البصريين، فهو شاذٌّ من وجهين: أحدُهما كونُه بالواو والنون، في[4] غير العقلاء، (١٨٩أ) والثاني كونُه جَمْعَ مصغَّر، لمكبَّر مُقَدَّر، وهو عند الكوفيين جَمْعُ تصغير أبكُر جمع بَكر، فشذوذُه من جهة جمعه بالواو والنون فقط، كالدُّهَيْدَهين .

---

(١) انظر شرح الشافية ١/٢٧٧ .

(٢) والقياسُ : بُنَيُّون؛ لأن (ابن) أصله : بَنَوٌ ، فعادت الواو في التصغير، ثم قلبت ياء، وأدغمت في ياء التصغير، فصارت : [بُنَيُّون] .

(٣) رَجَزٌ لم أهتدِ إلى قائله، وقال البغداديُّ في الخزانة ٨/٥٥ هارون : «وهذا الرجز مع كَثرة الاستشهاد به لم يُعرَفْ قائلُه . واللهُ أعلمُ» .

الخزانة ٨/٥٠ ، ٥٤ هارون ، سيبويه ٢/١٤٢ بولاق، المُخَصَّص ٧/٦١، ١٣٧، اللسان (بكر ، يمن ، دهـده)، إيضـاح الشعر ورقة ٣٩/أ. والدُّهْدَاه : حاشية الإبل، فكأنه حقَّر دهاده، فردّه إلى الواحد، وهو دَهْدَاهٌ، وأدخل الياء والنون، كما تُدْخَل في أرضين وسنين، وذلك حيث اضطر في الكلام إلى أن يُدخل ياء التصغير .

وأمَّا أُبَيْكرينا فإنه جمع الأبْكُر، كما يُجمع الجُزُر والطُّرُق فتقول : جُزُرات وطُرُقات، ولكنه أدخل الياء والنون، كما أدخلها في الدُّهَيْدَهِين. والقَلُوص : الناقة الفَتِيَّة. والبَكْرُ هو من الإبلِ بمنزلة الشاب من الناس. ويروى بين الشطرين :

* إلاّ ثلاثــين وأَربعينـا *

وإعراب الدُّهَيْدَهين : نَصْبٌ على الاستثناء. وقُلَيِّصات : بدل من (ثلاثين) في قوله (إلّا ثلاثين) الواقعة بدلاً من (الدُّهيدهينا)؛ لأن البدل من البدل جائزٌ مشهورٌ .

الشاهد فيه أن جمعَ مصغَّر (دهداه) وجمعَ مصغَّر (بكر) على ما في البيت شـاذٌّ .

(٤) ط : مـن .

ومنها : أولو، فإنه جمع « ذو » على غير لفظه، ومنها عِلِّيُّون، وهو اسمٌ لديوان الخير، على ظاهر ما فَسَّره اللهُ تعالى في[1] قوله:

﴿ كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ * يَشْهَدُهُ ٱلْمُقَرَّبُونَ[2] ﴾،

فَعَلَىٰ هذا، ليس فيه شذوذٌ، لأنه يكون علماً منقولاً عن جمع المنسوب إلى: عِلِّيَّة وهي الغرفة، والقياسُ أن يقال في المنسوب إليها: عِلِّيّ ككرسيّ، المنسوب إلى كرسي، وإن قلنا إنّ «عِلِّيّون» غير علم، بل هو جمع « عِلِّيَّة » وليس بمنسوبٍ إليها وهو بمعنى الأماكن المرتفعة، فهو شاذٌّ، لعدم التذكير والعقل، فيكون التقدير في قوله تعالى:

﴿ كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ[3] ﴾

مواضع كتاب مرقوم على حذف المضـاف.

ومنها : العالَمون، لأنه لا وصف ولا علَم، وأما العقلُ فيجوز أن يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضِهم عقلاءَ، ويجوز أن يُدَّعَىٰ فيه الوصفُ؛ لأنّ العالَم هو الذي يُعْلَمُ منه ذات موجده تعالى ويكون دليلاً عليه، فهو بمعنى الدالّ.

ومنهـا : أهلون، وشذوذُه لأنه ليس بصفةٍ، ويجوز أن يُتَمَحَّلَ له ذلك لأنه في الأصل بمعنى الإنس، وأمّا قولُه[4]:

٥٨٤ - ولي دونكم أهلونَ: سِيدٌ عَمَلَّسٌ * وأَرْقَطُ ذُهْلُولٌ وعَرفاءُ جَيْئَلُ

---

(١) ط: سـاقطة.

(٢) سورة المطففين / ٢٠، ٢١.

(٣) سـورة المطففين / ٢٠.

(٤) هو الشَّنْفَرَى، وهذا البيت الخامس من لامية العرب (لاميّة العرب ص ١٢ د. حَفني). الخزانة ٥٥/٨ هارون، المنصف ٦/٣، معجم الشواهد ٢٧٩/١. و (أهلون) جمع أهل، و (السِّيد) بكسر السين: الذئب. و(العَمَلَّس): الذئب القوي السريع، والأرقط: النَّمِرُ الذي في جلده بياضٌ وسَوَادٌ. والذُّهلولُ: الأملس، والعَرْفاء: الضبُع الطويلة العرف، وجيئل: اسمٌ للضبع تقدمت عليه صفته، وهو غير مصروف؛ لأنه اسم لها، علم بمنـزلة جَعَار وقد قالوا للأنثى جيئلة. يقول: اتخذت هذه الوحوش أهلاً بَدَلاً منكم؛ لأنها تحميني من الأعداء، ولا تخذُلني في حالة الضيق. وهذا تعريضٌ بعشيرته في أنهم لا حماية لهم كهذه الحيوانات، ولا غَيْرَةَ لهم على من جاورهم فضلاً عن الحميم القريب، مثل هذه الوحوش. و(دونكم) ظرف كان في الأصل صفة لأهلون =

فإنما جمعه بالواو والنون مع عدم العقل لأنه جعل الذئب والأرقط والعَرفاء بدل أهلية[1].

ومنها : عشرون إلى تسعين، وقد مَضَت .

ومنها : أرَضون، وإنما فتحت الراء لأن الواوَ والنونَ في مقام الألِفِ والتاء، فكأنه قيل: أرَضات، أو للتنبيه على أنها ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز إسكان راء أرضون .

ومنها : أبون، وأخون وهنون، وشذوذها لكونها غيرَ وَصْفٍ ولا عَلَمٍ ، وأما ذو مال فوصف .

ومنها : بنون في ابن؛ لأن قياسه ابنون، وإنما جمع على أصل ابن، وهو بَنَو على حذف اللامِ نَسْياً مَنْسِيّاً في الجمع كما حذف في الواحد.

ومنها : قولُهم، بلغت مني البُلغين والدُّرخِمين، بضم الفاء فيهما، ولقيت منك البُرحين بضم الفاء وكسرها، وكذا: الفتكرين، كُلُّها بمعنى الدواهي، والشدائد، وقولهم: ليث عِفِّرين، يجوز أن يكون شاذّاً، من هذا الباب، جعل النون مُعتقَب[2] الإعراب .

واعلم أنه قد شاع الجمع بالواو والنونِ، مع أنه خلافُ القياسِ ، فيما لم يأتِ له تكسـير من الاسم الذي عُوِّضَ من لامه تاء التأنيث المفتوح ما قبلها، مُغَيَّراً أوائل

= ، فلما قدم عليه صار حالاً منه . و (دون) ههنا بمعنى غير.

و جيئل رسمتُها هكذا على نَبْرَةٍ؛ لأنَّ كُلَّ همزةٍ مسبوقةٍ بياءٍ ساكنةٍ تكتب على نَبْرَةٍ؛ من مثل يَيْئَس. وضبطها هكذا محقِّقا المنصف في جـ ٣ ص ٨٦

الشاهد فيه أنَّ أهلاً وإن كان غيرَ عَلَمٍ لمذكر عاقل ولا صفة له ، لكنه جمعه هذا الجمع لتنزيله هذه الوحوشَ الثلاثةَ، منزلةَ الأهلِ الحقيقي .

(١) «أي لتنزيله هذه الوحوش منزلةَ الأهل الحقيقي» . الخزانة ٨/٥٥ هارون.

(٢) «أي محل تعـاقبـه، أي تجري عليها الحركات واحداً بعد واحد، ولا تحذف للإضافة». الخزانة ٨/٥٨ ط ٩ هارون، وحاشية (٢) من ضرائر الشعر ص ٢١٩ .

بعض تلك الجموع تنبيهاً على أنها ليست في الحقيقةِ بجمع سلامة، فقالوا في المفتوح الفاء نحو: سنة، سِنون بكسر الفاء، وجاء سُنون بضمها، وهو قليلٌ، ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عِشرين .

وجاء في بعض ما هو مضمومُ الفاءِ: الكسرُ مع الضَّمِّ كالقِلون والثبون، وليس بمطَّرِد، إذْ: الظبون والكرون، لم يُسمع فيهما الكسر، وأما المكسور الفاء، فلم يسمع فيه التغيير، كالعِضين والمِئين والفِئين والرِئين، ولعل ذلك لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة، وجاء قليلاً، مثل هذا الجمع، لِما ثبت تكسيره، أيضاً، كالثبين والأثابيّ، في الثبة، وربَّما جاء أيضاً في المحذوف الفاء، كرقة، ورقين، ولِدَة، ولِدين، وفيما قلبت لامه ألفاً كالأضاة والقناة، لكنْ تُحْذَفُ لامُه نَسْياً مَنْسِيّاً حتى يصير كالسنة، فيقال[1]: أضون، وقنون، ولو اعتبرت لاماتها لقيل: القنْوْن والأضَوْن، لكونهما بعد حَذْفِ التاء مقصوريْن، كالأعلَوْن، وعلى هذا قال[2]:

. . . . . * ولكني أُرِيدُ به الذَّوِينا ـ ١٦

ولو اعتبر اللام، لقال: الذوَيْن كالأعلَيْن، فإن «ذو» مفتوح عند[3] سيبويه كما مَرَّ في باب الإضافة، لكنه لما حذفت لامُه في المفرد نَسْياً مَنْسِيّاً لم يعتبرها في الجمع .

وربَّما جاء هذا الجمع في المضعف أيضاً، كإوَزِّين، وحَرِّين، وحكي عن يونس[4]: أَحرّون بفتح الهمزة، وكسرها، قيل: قد جاء: أحرَّة في الواحد، وقيل: لم يَجِيءْ ذلك، ولكن زِيدتِ الهمزةُ في الجمع تنبيهاً على كونه غيرَ قياسيٍّ .

---

(١) في م ، د بعد قوله : «فيقال» ما يلي : «فيقال السنون ؛ لأنه مفتوح العين بدليل سنوات، والقنون والأضَوْن. . .».

(٢) سبق تخريجه ص ٩١ من القسم الأول.

(٣) الكتاب ٢/٤٣ بولاق .

(٤) الكتاب ٢/١٩١ بولاق .

وعلَّلَ النُّحاةُ جمع ما حذفت[1] لامه أو فاؤه، هذا الجمع، بأَنَّ هذا الجمعَ أفضلُ الجُموع، كما ذكرنا، لكونه خاصاً بالعلماء، فجُبر بهذا الأفضل: ما لحق الاسم من النُّقصان بالحذف نَسْياً، قالوا: وأَمَّا حَرّون وإِوزّون، فَلِما لحقهما من الوَهَن بالادِّغام، وبعضُهم يقول: للنقص المتوهم، وذلك أَنَّ حَرْفَ العلةِ قد يبدل[2] من أحد حرفي التضعيف كما في تَظَنَّيْت.

وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس: متعقَب الإعـراب، تنبيهاً على مخالفته للقياس، فكأنه مكسَّر، فجرى فيه إعراب المكسَّر، فيدخله التنوين ولا يسقط بالإضافة، قـال[3]:

٥٨٥ ـ ذَرَانـيَ من نجـدٍ فـإنَّ سِـنينَهُ * لَعِـبْنَ بنـا شِـيباً وشَـيَّبْنَنا مُـرْدَا

وقـالَ[4]:

٥٨٦ ـ وماذا يَدَّرِي الشعراءُ مني * وقد جاوزتُ حَدَّ الأربعينِ

(١) في ط: ما حذف.

(٢) ط: تبـدل.

(٣) هو الصِّمَّةُ بنُ عبدالله القُشَيْري (ديوانه ٦٠ جمعه وحققه د. عبدالعزيز محمد الفيصل، النادي الأدبي ـ الرياض ١٤٠١هـ، ١٩٨١م)؛ وفيه: دَعُوني بدل ذَرَاني.
والبيت من قصيدةٍ، يذكر بها نَجْداً وما لقيه من سوء الحال، وكان خطب من عمه ابنته، فمنعه منها، فخرج إلى الشام، فما زال بها حتى مات سنة ٩٥ هـ.
الخزانة ٥٨/٨ هارون، مجالس ثعلب ١٤٤/١ ط ٣، المُفَصَّل ١٨٩، رسالة الملائكة ٢٥٥ [لأبي العلاء، نشر محمـد سليم الجندي، مطبعة الترقي بدمشق سنة ١٩٤٤م]، الاقتضاب ١٩٣، ضرائر الشعر ٢٢٠؛ وفيه: «ووجه ذلك اجراء جمع السلامة وما جرى مَجراه مُجرى المفرد. ولذلك لم تثبت النون في حال الإضافة... ولو حكم لها بحكم النون لم تثبت».
الشاهد فيه أن نون الجمع الذي جاء على خلاف القياس قد يُجْعَلُ مُعْتَقَبَ الإعراب، أي محلَّ تعاقبه؛ أي تجري عليها الحركات واحداً بعد واحد، ولا تحذف للإضافة، كما في قوله (سِنينه)، فالنون لمّا جرى عليها الإعراب لم تحذف مع إضافة الكلمة إلى ضمير نجد.

(٤) سُحَيْم بن وَثِيل الرياحي.
الخزانة ٦٥/٨ هارون، الأصمعيات ص ٦ [للأصمعي، تحقيق شاكر هارون، دار المعارف، مصر سنة ١٩٥٥م].

وقـال[1]:

٥٨٧ ـ حِسانُ مواقعِ النُّقَبِ[2] الأعالي * غِراث الوُشْح صامتة البُرينِ

وقـال[3]:

٥٥٨ ـ وأَنَّ لنا أبا حسنٍ عليًّا * أَبٌ بَرٌّ ونحن له بَنينُ

ويلزمها الياء، إذن، كما يلزم إذا سمي بجمع سلامة المذكر [كما[4] مضى] في باب العلم، وأكثر ذلك في الشِّعر .

هذا قبل العامية، وأَمَّا بعدَها، فَكَوْنُ النون متعقَب الإعراب شائع في الاختيار في هذا النوع، كما في الجموع القياسية مع العلمية .

= طبقات ابن سلام [تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة سنة ١٩٧٤م]، مجالس ثعلب ص ١٧٢/١٧٦، المفصّل ١٨٩، ضرائر الشعر ٢٢٠ ، الإيضاح في شرح المفصل ٥٣٨/١ [لابن الحاجب. تحقيق د. موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد، بلا تاريخ]، معجم الشواهد ٤٠٨/١ . (ويَدَّرِي) يختل ويخدع. «يقول: كيف يطمع الشعراء في خدبعتي، وقد جاوزت أربعين سنة». المقتضب ٢٣٢/٣ هامش (٤) .

الشاهد فيه كسر نون الأربعين؛ لأن العدد ليس له واحد، فجاء به على الأصل مِن أنه معرب بالحركة على النون .

(١) هو الطِّرِمَّاح بنُ حكيم الطائي، شاعرٌ إسلامي في الدولة المَرْوانية، ومولده ومنشؤه بالشام. (ديوانه ١٧٧ تحقيق ف . كرنكو، ليدن سنة ١٩٢٧م). وهو في : الخزانة ٧٠/٨ ، ٧١ هارون .

والبُرين ـ جمع بُرة، وأصلها بُرْوة ـ بضم الباء، لا بفتحها كما ذهب الفارسي ـ وهي كل حلقةٍ من سِوار وقُرط وخَلخال، أو هي حَلْقة من صُفْر تُجعل في لحم أنف البعير. وقال الأصمعي : تجعل في أحد جانبي المنخرَيْن .

الشاهد فيه قوله (البُرين) فإنه معرب بالحركة على النون.

(٢) من د.

(٣) سعيد بن قيس الهمداني ، من قصيدةٍ قالَها في أحد أيام صِفِّين . الخزانة ٧٥/٨ هارون، ضرائر الألوسي ١٦٧ (المطبعة السلفية، القاهرة. سنة ١٣٤١هـ) ضرائر الشعر ٢١٩، التصريح ٧٧/١ . الشاهد في قوله (بنين) فإنه رفع بالضمة على النون مع لزوم الياء، وأورده ابنُ عُصفور في ضرائر الشعر ص ٢١٩ على أنه ضرورة لا يُحفظ إلاّ في الشِّعر .

(٤) سـقطت من ط .

(١٨٩ب) وحُكِيَ عن أبي عبيدةَ[1] وأبي زيدٍ[2]: جعل نون «مقتـوين» مُعتقَب الإعراب، ولعل ذلك لأن القياس: مقتويّون بياء النسب، فلما حذفت ياء النسب صار: مَقْتَوُون، كقَلُون، وقوله[3]:

.... * متـى كُنَّـا لِأُمِّـكَ مَقتوينـا

الألِفُ فيه بَدَلٌ من التنوين، إن كان النون معتقَب الإعراب، وإلّا، فالألِفُ للإطلاق.

وحكَيَا[4] جميعاً: رجل مقتوين ورجلان مقتوين ورجال مقتوين، قال أبو زيد[5]، وكذا للمرأة والمرأتين والنساء، ولعل سبب تجرُّئهم على جعل مقتوين، للمثنى والمفرد في المذكر والمؤنث مع كونه في الأصل جمع المذكر: كَثرةُ مُخالفته للمجموع، وذلك من ثلاثة أوجهٍ: كَوْنُ النون مُعتقَب الإعراب، وحَذْفُ ياءِ النسب التي في الواحد، وهو مقتوي، وإلحاقُ علامة الجمع بما بقي منه مفتوحٌ[6] مع عدم استعماله، ولو استعمل، لقلب واوه ألفاً[7] فقيل مَقتَى، ولجمع على مَقْتَوْن كأَعْلَون، لا على مقتَوُون، وإنما قلنا إنّ واحده «مقتو» المحذوف الياء كما قال سيبويه[8] في: المهلّبون، والمهالبة: إنه سَمَّى كل واحد منهم باسم من نُسِبَ إليه، فكأنّ كُلًّا منهم: مهلَّب، لأن الجمع في الظاهر للمحذوف منه ياء النسب، ويجوز أن يقال إنَّ ياء النسب في مثل: مَقتوون،

---

(١) من م، وفي الأصل: وحكى أبو عبيدة، وأبي زيد.

(٢) نوادر أبي زيد ٥٠٢.

(٣) عجز بيت، وصدرُه: تَهدَّدنا وأَوعِدْنا رُوَيْدَاً * ...

وقائلُه: عَمرو بنُ كُلثوم (شرح القصائد العشر للتبريزي ٣٤٦) وقد سبق تخريج البيت.

(٤) المراد أبو عبيدة، وأبو زيدٍ الأنصاريُّ.

(٥) في نوادر أبي زيد ص ٥٠٢: «... رجلٌ مَقْتَوِين، ورجلانِ مَقْتَوِين ورجالٌ مَقْتَوِين، وكذلك المرأةُ والنساءُ».

(٦) في ط: بما بقي منه وهو مقتو مع عدم استعماله.

(٧) ط: ألـف.

(٨) الكتاب ٢/٢٠١ بولاق.

والأشعـرون، والأعجمـون، حذف بعـد جمعـه بالـواو والنـون، وكـأنَّ الأصـل: مقتويّون[1]، وأشعريّون وأعجميّون .

وحكى أبـو زيدٍ[2] في: مقتوين؛ فتح الواو قبل الياء فيمن جعل النون مُعتقَبَ الإعـراب، نحـو: مقتَـوينُ، وذلك، أيضاً، لتغييره عن صورة الجمع بالكلية، لما خالف ما عليه جمع السلامة.

واعْلَمْ أَنَّ التذكير غالبٌ للمؤنث، كما تَقَدَّمَ، في المثنى والمجموع، فيكفي كون البعض مذكراً نحو: زيد وهند ضاربان، وزيد والهندات ضاربون، وكذا العقل في بعضهم كاف، نحو: زيد والحَمِير مقبلون[3].

وشَـذَّ ضَبُعـان[4] في الضَّبُعِ التي للمؤنث والضِّبْعان[5] الذي للمذكر، والقياس ضبْعانان، ولعل ذلك لكون ضَبُعان أَخفَّ منه، مع أنَّ بَعْضَ العربِ يقول للمذكر، أيضاً، ضَبُع[6] .

والعَلَم المركَّب الذي يبنى جزؤه الأول للتركيب: إن لم يكن جزؤه الثاني مبنياً، كبعلبك، ومَعْدِيكَرِب، ثني وجمع، نحو: البَعَلْبَكان، لأنَّ الجُزْأَيْن[7] ككلمة معربة، والتثنية والجمـع للمعـربـات، وأما اللذان واللتان واللَّذَيْن واللَّتَيْنْ، وذان، وتان، وذَيْن، وتَيْن، فَصِيَغٌ مستأنفَةٌ.

---

(١) سيبويه ٢/١٠٣ بولاق ، والخصائص ٢/٣٠٣ .

(٢) نوادر أبي زيد ص ٥٠٢ .

(٣) ط : مقلبـون .

(٤) انظر اللسان [ضبع] .

(٥) انظر سيبويه ٢/١١ ، ١٨ ، ١٠٨ ، ٣٢٢ بولاق، والممتع ١/١٢٣ .

(٦) في اللسان ضبع : «قال الأزهري : الضَّبُع : الأنثى من الضِّباع، ويقال للذَّكَر» .

(٧) ط : الجـزئين .

وإن كان الثاني مبنياً إما للتركيب كخمسة عشر أو لغيره كسيبويه، فالقياسُ أَنْ يُقالَ: ذَوَا سيبويه، وذَوُو سيبويه، وكذا: ذَوَا خمسة عشر وذَوُو[1] خمسة عشر، وهذا كما يقـال في الجُمَلِ المُسَمَّى بها: ذَوَا تَأَبَّطَ شَرًّا، وذَوُو تأبط شراً، اتفاقاً، وذواتا شابَ قَرْناها، وذوات شاب قرناها، لأنّ الجُمَل يجب حكايتها، فلا يلحقها علامتا التثنية والجمع، وكذا يلزم أن يقال في المثنى والمجموع على حَدِّه، المسمى بهما، إذا لم تجعل نوناهما مُعتقَب الإعراب، نحو: جاءني ذوا مسلِمِينَ وذوو مسلمينَ، لِئَلّا يجتمعَ على آخر الاسم إعرابان بالحروف، وشَـذَّ في الاثنين: الأثانين.

وإضافة « ذو » ومتصرفاته ههنا، من إضافة المُسَمَّى إلى اسمه، كما في : ذات مرة .

والمبَرِّدُ يُجيز[2] في سيبويه: السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجُزْءِ الثاني، وكذا يلزم تجويزُ ذلك في خمسة عشر علماً، أما مع إعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في بَعْلَبَك ومَعْدِ يْكَرِب.

والعَلَم[3] المركب تركيباً إضافياً ، يُثَنّى ويُجمع منه المضاف، نحو : عبدا مَناف، وعبـدو مَنـاف، وإذا كان كنية، جاز تثنية المضـاف والمضاف إليه معاً كقولك: في «أبوزيد»: أبوا الزيدَيْن، وآباء الزيدِينَ، والاقتصار على تثنية المضاف وجمعه فيها أيضاً أَوْلى .

---

(١) في ط : ذووا .

(٢) في المقتضب ٣١/٤ : « وتثنى وتجمـع ، فتقول فيه اسم رجل : عمرويهان، وعمرويهون؛ لأن الهاء ليست للتأنيثِ، ولو كانت كذلك لكانت في الأصل تاء» .

(٣) في م ، د : وقـد يجمـع ويُثَنّى المضـاف إليه مع المضاف وذلك في الكُنَى ، كقولك في (أبوزيد) : أبوا الزيدين ، وآباء الزيدين ، والأول أكثرُ .

وأَمَّا جَمْعُ : ابن كذا، وذو كذا، عَلَمَيْن كانا أَوْ، لا ، فإن كانا لعاقلٍ قلت: بنو كذا، وذوو كذا، أو أبناء[1] كذا وأذواء كذا، وإن لم يكونا لعاقلٍ سواءٌ جاء لمؤنثه: بنت كذا وذات كذا، نحو ابن اللبون، وجمل ذو عثنون وناقة ذات عثنون، أَوْ لَمْ يأتِ لمؤنثه ذلك، نحو: ابن عِرس، وذي القعدة، جُمع على: بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عِرس، وعلى ذوات كذا نحو: جمال ذوات عثانين وذوات القعدة، إلحاقاً لغير العقلاء في الجمع، بالمؤنث، على[2] ما يَجيءُ .

وروى[3] الأخفشُ[4]: بنو عرس ، وبنو نَعْش، أيضاً، اعتباراً لِلفظ ابن، وإن كان غير عاقل، قال[5]:

٥٨٩ ـ شربتُ بها[6] والدِّيكُ يدعو صباحَهُ * إذا ما بنو نَعْشٍ دَنَوْا فتصوَّبُوا

كأنه جعله جَمْعاً لابنِ نَعْش وإنْ لم يُسْتَعْمَلْ .

---

(١) في ط : أو بناء كذا .

(٢) في د : «كما مَرّ في قولهم : الأيام مَضَيْنَ» .

(٣) م ، د : وحكى .

(٤) انظر المغني ص ٤٧٨ ط . المبارك .

(٥) هو النابغة الجَعْدي (ديوانه ص ٤ تحقيق عبدالعزيز رَباح، ط ١ منشورات المكتب الإسلامي بدمشق) .
الخزانة ٨٢/٨ هارون ، ٢٤٠/١ سيبويه بولاق ، ابن يعيش ١٠٥/٥، مُغني اللبيب ص ٤٧٨ ط . المبارك؛ وفيه :
«والذي جرّأه على ذلك قوله : (بنو) لا بنات ، والذي سوَّغ ذلك أَنّ ما فيه من تغيير نظم الواحد شبَّهه بجمع التكسير، فسهل مجيئه لغير العاقل، ولهذا جاز تأنيث فعلِه، نحو «إلاّ الذي آمَنَتْ به بنو إسرائيل» [يونس/٩٠] مع امتناع قامت الزيدون» .
الشاهد في قوله (بنو نعش)، فقد حكى الأخفش : بنو عرس وبنو نعش ، اعتباراً لِلفظ ابن، وإن كان غير عاقل، كما في البيت . كأنه جعلها جمعاً لابنِ نعش وإن لم يُستعملْ .

(٦) من د .

[جَمْعُ المُؤَنَّثِ السالم]

قولـه: « المؤنث[1]: ما لحق آخرَه ألِفٌ وتاءٌ، وشرطُهُ إنْ كان صفةً وله مذكر، فأَنْ يكون مذكره جُمِع بالواو والنون، فَإِنّ لم يكن له مذكر، فأَن لا يكون مجرداً كحائض وإلّا جُمِع مطلقاً » .

قولـه : « المؤنث » .

أي الجمع المؤنث السالم، ولا ينتقض حَدُّه بنحو: سلقاة، لأن قوله قَبْلُ، وهو صحيح ومكسَّر والصحيح لمذكـر ومؤنث، بَيَّن أَنَّ المؤنثَ ما دَلَّ على آحاد مقصودة بحـروف مفردة بتغيير ما، وعلى هذا، كان مستغنياً، أيضاً في حَدِّ المذكر عن قوله (١٩٠أ): ليدل على أَنَّ معه أكثرَ منه .

والأَوْلى أَنْ يُقالَ: إنه ليس من الحَدِّ، وإنما جُلِبَ له علامتان ليكونا كزيادَتَيْ جَمْعِ المذكر، وإنما خصَّت الزيادة بالألف والتاء، لأنه عَرَض فيه: الجمعية، وتأنيث غير حقيقي، وكل واحد من الحَرْفَيَنْ[2] قد يدل على واحدٍ من المعنَيَيْنْ كما في، رجال ، وسكرى والجمالة والضاربة .

قولُه: « شرطُه إنْ كان صفة . . إلى آخره »، ينظر إلى المؤنث، إمّا أن يكون صفةً أَوْ، لا ، فَإِنْ لم يكن صفة، قال المُصَنِّفُ: جُمِعَ مطلقاً، أي لا يشترط شرط، وهو قوله: وإلاّ جُمِع مطلقاً، وليس بسديدٍ، لأنَّ الأسماءَ المؤنثةَ[3] بتاءٍ مُقَدَّرةٍ، كَقِدْر ونار،

(١) انظر حده في شرح الحدود النحْوية للفاكهي ص ٢٩٣ ، وانظر بَسْطَ هذا المَبْحَثِ وسهولته في التِّبيان في تصريف الأسماءِ ص ١٣٠ وما بعدها .
وانظر شرحَ الكافية لابْنِ الحاجب ص ٩١، والفوائد الضيائية ٢/١٨٥ .

(٢) في ط : الحرفيـن وهو الصواب.

(٣) في م : « لأنّ الأسماءَ التي فيها التاءُ مقدَّرةً . . . ».

وشمس وعقرب وعَيْن[1]، مِنَ الأسماء التي تأنيثُها غيرُ حقيقيٍّ لا يطرد فيها الجمع بالألف والتاء، بل هو فيها مسموعٌ، كالسماوات، والكائنات، والشمالات في الرياح، وذلك لِخَفاء هذا التأنيث لأنه ليس بحقيقيٍ، ولا ظاهر العلامة، فلا يجمع، إذن، هذا الجمع قياساً من الأسماء المؤنثة إلّا عَلَم المؤنث، ظاهرةً كانت فيه العلامةُ، كعَزَّة وسَلْمَى وخَنْسَاء، أَوْ مُقَدَّرةً، كهند، أو ذو تاء التأنيث الظاهرة، سواءٌ كان مذكراً حقيقياً كحمزة[2]، أَوْ، لا، كغرفة، ومنه قولُك: الإكرامات، والتخريجات[3] والانطلاقات، ونحوها، لأنَّ الواحدَ: إكرامة، وتخريجة بتاء الوحدة، لا: إكرام وتخريج، وجمع المجرد: أكاريم وتخاريج عند اختلاف الأنواع، فالإكرامات، كالضربات والقتلات، والأكاريم، كالضروب والقتول، فلذا يقال: ثلاث إكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التاء، وثلاثة أكاريم وتخاريج، إذا قصدت ثلاثة أنواع من الإكرام، أَوْ ذو ألف التأنيث، إذا لم يُسَمَّ به المذكر الحقيقي، كالبُشْرَىٰ والضرَّاء، وإذا سُمِّيَ به المذكر الحقيقي جُمِع بالواو والنون، كما مَرَّ ذكره، أَوْ ما يَصِحُّ تذكيرُهُ وتأنيثُه إذا لم يأتِ له مكسَّرٌ، ولم يَجُزْ جمعُه بالواو والنون، كالألِفات والتاءات، إلى آخرها، وذلك لانسداد أبواب الجُموع إلّا هذا.

ويجمع هذا الجمع، أيضاً، مطرداً، وإن لم يكن مؤنثاً، عَلَم غير العاقل المصدّر بإضافة «ابن» أو[4] «ذو»، نحو: ابن عرس[5] وابن مُقرِض، وذو القعدة وذو الحجة، كما ذكرنا.

ويجمع هذا الجمع، غالباً، غير مطرد، نوعان من الأسماء: أَحَدُهما: اسمُ جنسٍ مذكر لا يعقل، إذا لم يأت له تكسير، كحمّامات وسُرَادِقات، وكذا كل خماسي أصلي الحروف، كسفرجلات، لأن تكسيره مُستكرَهٌ كما يَجِيءُ.

---

(١) في م، د: بعد قوله «وعين»: «ويمين ونحوها من غير الحقيقي التأنيث لا يطرد فيها ...».

(٢) ط: كخمزة.

(٣) ط: والتحريجات.

(٤) ط: و.

(٥) ط: ابن عرش.

وعند الفَرّاء: هذا القسم، أيضاً، مطردٌ، وأمّا إذا جاء له تكسير فإنه لا يجمع هذا الجمعَ، فلم يقولوا: جُوَالِقات، لقولهم: جواليق، وأمّا: بوانات، مع ثبوت بُون، فشاذٌّ.

وثانيهما: الجُموع التي لا تُكَسَّر، نحو: رجالات، وصواحبات، وبيوتات، فلا يُقال: أَكْلُبات، لقولهم أكالِب.

وإن كان المؤنث صفةً، فلا يَخلو مِنْ أَنْ يكون فيه علامةُ التأنيث، أَوْ، لا، فإِنْ كانت فيه جُمِع بالألف والتاء، سواءٌ كان صفةً لمذكر حقيقيٍّ، كرجال رِبْعات وعلّامات، أَوْ، لا، كضاربات، وحُبْلَيات ونُفَساوات، إلّا أَنْ يكونَ فَعْلى فَعْلان، أَوْ فَعلاء أَفْعَل[1]، فإنهما لا يُجمعان بالألف والتاء، حَمْلاً على مُذَكَّرَيْهِما اللذَيْن لم يُجْمَعَا بالواو والنون، لما ذكرنا.

وأجاز[2] ابنُ كَيْسَانَ، كما ذكرنا: حمراوات[3] وسَكْرَايات، كما أَجازَ في المذكر أَحْمَرون وسكرانون، فإن غلبت الاسمية على أحدهما، جاز اتفاقاً، كقوله صلى الله عليه وسلم[4]: «ليس في الخضراوات صدقة»، وكذا كل فعلاءَ، أَو فَعلى[5]، سَمَّيْتَ[6] به غير المذكر الحقيقي.

---

(١) «فإن كانت فعلاء لا مذكر لها كرتقاء وعجزاء، أجاز ابنُ مالكٍ جمعَها بالألف والتاء، ومنعه غيره». [تبيان الكحيل ص ١٣١ هامش (٣)].

(٢) في م: «إلّا عند ابن كيسانَ فإنه أجاز».

(٣) ط: حمروات. مُعَوَّلاً على المعنى. [انظر الأحاجي ص ٩٠، والإنصاف المسألة (٤)].

(٤) رواه التِّرمذي في صحيحه ـ كتاب الزكاة ـ الحديث رقم ٦٣٨؛ والرواية الصحيحةُ: «ليس في الخضروات زكاة». ورواه البَيْهَقي في السُّنَن الكُبرى ٤/١٢٩، والدارَقُطني من عدة طرقٍ ٢/٩٧ ـ ٩٨.

قال التِّرمِذي: «إسناد هذا الحديث ليس بصحيحٍ. وليس يَصِحُّ في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيءٌ. وإنما يروى هذا عن موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم مُرْسَلاً.

وقال الشيخُ عُضَيْمَة: «وهذا الحديثُ اتفق المُحَدِّثون على تضعيفه؛ لأنّ مِن رُواته الحارثَ بنَ نَبْهانَ». [المقتضب ١/٩٤، ٩٥ الطبعة الأخيرة، نقلاً عن فيض القدير، شرح الجامع الصغير للمناوي ٥/٣٧٣.

(٥) ط: فعـلا.

(٦) في د: «جعلته علماً لغير المذكر الحقيقي».

وإن لم يكن في الصفـة المؤنثة علامـةُ تأنيثٍ ظاهـرةٍ، ولم تكن خماسيةً أصليةَ الحـروفِ، لم يجمع بالألِفِ والتاء، سواءٌ كان له مذكر يشاركه في[1] اللفظ كجريح وصبور، وسائر ما يَستوي مذكره ومؤنثهُ، حَمْلاً لها على مذكراتها الممتنعة من الجمع بالواو والنون، أَوْ لم يكن له مذكر أصلاً، كحائض وطالق، ومُرْضِع، ومُطْفِل، فَرْقاً بين ما جُرِّدَ من التاء وبين ذي التاء، فإنَّ ذا التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى[2] الفعل، وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث نحو: يضرِبْن، فألحق ذو التاء، أيضاً، علامة جمع المؤنث أي الألف والتاء، وأَمّا المُجَرَّدُ، فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يَجْرِ مَجراه، في لَحَاق علامة جَمْعِ المؤنث إياه، بل جُمِعَ جَمْعَ التكسيرِ نحو: حوائض وحُيَّض وطوالق، ومطافل[3].

وإن كانت صفةُ المؤنث المجرَّدةِ من العلامة، سواءٌ اشترك فيها المذكرُ والمؤنثُ، أو اختصَّت بالمؤنث، خماسيةً أصليةَ الحروفِ، كالرَّجُل أوِ المرأة: الصَّهْصَلِق[4]، والمرأة الجَحْمَرِش[5]، جمعت بالألف والتاء لاستكراهِ تكسيرِها، فيقال: نسوة صهصلقات، وجحمرشات.

ويجمع أيضاً هذا الجمع مطرداً: صفة المذكر الذي لا يعقل، سواءٌ كان حقيقياً كالصافنات[6]، المذكور من الخيل، وجمال سِبَحلات، أي ضخمات، وسِبَطْرات أي طوال على وجه الأرض، وكذا بنات اللبون، وجمال ذوات عثانين، في ابن اللبون،

---

(١) « حملاً لها على مذكرها الذي لا يجمع بالواو والنون ». [تبيان الكحيل ١٣١ هامش ٥].

(٢) « أي أَشْبَهَ الفِعل ». [تبيان الكحيل ص ١٣٢ هامش ١].

(٣) المطافل جمع مُطْفِل، وهي الظبية معها طفلها، وهي حديثة عهد بالنتاج، وكذلك الناقة. ويأتي الجمع على مطافيل أيضاً.

(٤) الصهصلق: العجوز الصخابة.

(٥) الجحمرش: العجوز الكبير.

(٦) الصافن من الخيل: القائم على ثلاث قوائم، وقد أقام الرابعة على طرف الحافر، وهذا يَدُلُّ على أصالتها.

وجمل ذو عثنون، أَوْ غيرَ حقيقيٍّ التذكير، كالأيام (١٩٠ ب) الخاليات، وكذا مصغّر مالا يعقل كجُميلات وحميِّرات وكتيِّبات، لأنَّ المصغر فيه معنى الوصف، وإن لم يَجْرِ على الموصوف، وإنما جمع المذكر في الموضعين جمعَ المؤنث لأنهم قَصَدُوا فيهما الفَرْقَ بين العاقل وغيرِهِ، وكان غير العاقل فَرْعاً من[1] العاقل، كما أَنَّ المؤنث فَرْعٌ عن المذكر، فأُلْحِقَ غير العاقل بالمؤنث وجُمِعَ جَمْعَهُ.

وقولُـه[2]: « شرطُه إن كان صفة وله مذكر، فَأَنْ يكون . . . » ، أي: فهو أن يكون، والضمير راجعٌ إلى المبتدأ، الذي هو « شـرطه » والجملة الشرطية مع الجزاء في محل خبر المبتدأ، ومعنى هذا الكلام: أَنَّ المؤنث إذا كان صفة، على ضربَيْن: إمّا أن يكون له مـذكَّـرٌ ، أو ، لا ، فإن لـم يكـن له مذكـر فشـرطهُ ألَّا يكـون مُجَـرَّدَاً عـن التـاء، كحائض ، وإن كان له مذكَّرٌ فشرطه أن يكون ذلك المذكرُ جُـمِـعَ بالـواو والنـون، فَخَرَجَ بهذا القيد فعلاء أفعل، وفعلَى فَعْلان، وجميع الأمثلة التي يستوي مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح، وثيِّبات شاذ، ووجهُهُ أَنَّ فَيْعِلاً قياسُه لحَاقُ التاء في المؤنث، كسَيِّدة ومَيِّتة، وخرج عنه، أيضاً، الوصفُ ذو التاء الذي يشترك فيه المذكر والمؤنث، كربْعة، ويفَعَة، وعلاَّمة ومِعطارة، ونحوها، ولا يَجوز، لأنه يجمع بالألف والتاء.

وتقول في جمع بنت، وابنة: بنات، وهي جمعٌ لأصلها[3]، لأن الأصل: بَنَوة، كما أَنَّ (بنون) جمع أصل ابن، أي بَنَو، على حذف اللام نَسْياً في الجَمْعَيْن[4].

وكذا أخوات جمع أصل أخت، أي أَخَوَة بغير حذف اللام، وأَخُون جمع أخ على حَذْفِ اللامِ نَسْياً.

---

(١) في ط: علـى.

(٢) ط: الـواو سـاقطة.

(٣) ط: أصلهمـا.

(٤) في م، د: «. . . نَسْياً في المذكر والمؤنث».

والثلاثيُّ المحذوفُ اللام المعوَّض عنها التاء، على ثلاثة أضربٍ : إمّا مفتوح الفاء، وردُّ اللام في جمعه بالألف والتاء أكثرُ، كهنوات وسنوات وضعوات، في : هنَة وسنة وضَعَة، وذلك لخِفَّةِ[1] الفتحة، وجاء بحذفِ اللام أيضاً، كذوات وهنات؛ وجاء منه مالم يجمع جَمْعَ السلامة لا بالواو والنون، ولا بالألف والتاء، استغناءً بجمع التكسير، وذلك كأَمة وشَفَة[2] وشـاة .

وإمّا مكسور الفاء، وتركُ الردِّ فيه أكثرُ، كمِئات ورِئات، لثقل الكسرة وقد جاء عِضوات، وإمّا مضموم الفاء، ولم يَرِد فيه الردّ، كثبات وظبات وكرات، لكون الضم أثقلَ الحركات .

وجاء في بعض اللغات فيما لم يُرَدَّ فيه المحذوف: فتحُ التاء حالةَ النصب، قالوا: سمعت لُغَاتَهم[3]، وجاء في الشاذ[4]:

﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتَ [5] ﴾،

ولعلّ ذلك لأجل تَوَهُّمِهم تاءَ الجمع عِوَضاً من اللام كالتاء في الواحد، وكالواو والنون في: كرون، وثبون، وقال أبو علي[6]: بل هي[7] تاء الواحد، والألف قبلَها هي[8] اللامُ المردودةُ، فمعنى سمعت لغاتَهم: سمعتُ لغتَهم، قال: وذلك لأنّ سيبويهِ[9] قالَ:

---

(١) سـاقطة من ط .

(٢) في ط : وشاة وشفة .

«فلم تجمع بالألف والتاء؛ استغناء بتكسيرها، فقالوا : شياه وشفاه وإماه، وزاد بعضُهم أمة وملة فقالوا : أمم وملل».

[تبيان الكحيي ص ١٣١ هامش (١)] .

(٣) إيضاح الشعر ، ورقة ٤٦ / أ .

(٤) قراءة الأعمش : بضم الفاء في (انفروا) ، وانتصاب ثبات على الحال. [البحر ٣/٢٩٠] .

(٥) النساء / ٧١ ، والآيةُ بتمامها : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا ﴾ .

(٦) إيضاح الشعر ، ورقة ٤٦/أ ، والتسهيل ص ١٥ .

(٧) في ط : هو .

(٨) سقطت من د ، ط .

(٩) شرح الملوكي ص ١٩٠ ، وإيضاح الشعر ورقة ٤٦/أ.

إن تاء الجمع لا يفتح في موضع، وفيما قال نَظَرٌ؛ إِذِ المعنى في سمعت لغاتَهم، وقوله: فانفِروا ثباتاً: الجمع .

وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام: استأصل الله[1] عِرقاتَهم بفتح التاء، وكسرُها أشهرُ، فإمّا أنْ يقالَ إنه مفرد، والألفُ للإلحاق بدرهم، أو يقال: إنه جمعٌ فُتِحَتْ تاؤه شاذّاً، فالعرق، إذن، كالبِوان[2]، مُذكر له جمع مكسَّر وهو العروق، جُمِع بالألف والتاء مثله .

[مِن أَحكام المجموعِ بالألِفِ والتَّاءِ]

وَلْنَذْكُرْ شيئاً من أَحكام المجموع بالألف والتاء وإن كان المُصَنِّفُ يذكره في قِسم الصَّرف[3]، فنقول:

كل ما هو على وزن فَعْل وهو مؤنث بتاء ظاهرة أو[4] مقدرة كدَعْد، وجَفْنة، فإِنْ كان صفةً كصَعْبة أو مضاعفاً كمَدَّة أَوْ معتلَّ العين كبَيْضَة[5] وجَوْزة، وَجَبَ إسكانُ عينه في الجمع بالألف والتاء، وإنْ خَلاَ مِن هذه الأشياءِ وَجَبَ فَتْحُ عينه، كتَمَرات ودَعَدَات، والتزم في جمع لَجبة لَجَبات بفتح العين لأن في «لجبة» لُغتَيْنِ، فَتْحُ العين

---

(١) ذُكرت في الخصائص ١/٣٨٤، و ٢/١٣ . وإيضاح الشعر ق ٤٦/أ؛ وفيه : « فإنّ مَنْ قال عِرقاتَهم، تكون الألف فيه للإلحاق وتكون اسماً مفرداً، ومَنْ قال عِرقاتِهم كان جمع عرق. . . ».

(٢) «البِوان ، بكسر الباء ، عمودٌ من أعمدة الخِباء، والجمع أَبْونة وبُونٌ بالضم ، وأباها سيبويه. . .». [اللسان / بون / ١ / ٢٩١ طبعة الخياط].

(٣) في ط : التصريف .

(٤) ط : مقدر أو ظاهر .

(٥) قال الفارسيُّ في المسائل العسكريات ص ١٠٩ ـ ١١٠ : « . . . ومن ذلك أيضاً قولُه في «بَيْضة» و «جَوْزة» : بَيَضات، وجَوَزات، بتحريك العين.
لم يقلبوا العين ألفاً وإن كانت في موضع حركة، كما انقلبت في «دارات» و «ساحات»؛ لأن الحركةَ غيرُ لازمةٍ، فلما لم تلزم كان الحرف في حال كونها فيه بمنزلته ساكناً .

وإسكانُها، والفتحُ أكثرُ، فحمل الجمع على المفرد المشهور، وقيل: لمّا لزمت التاء في لجبة، لكونها صفةً للمؤنث، ولا مذكر لها، يقال شاة لجبة، إذا قَلَّ لَبَنُها، صار كالأسماء في لزوم التاء نحو: جَفْنة وقَصْعة، وأجاز المبردُ[1] إسكانَ عينِ لجبات قياساً لا سَماعاً.

وغلب الفتح في جمع « ربْعة » لتجويز بعضِهم[2] فتحَ عينِ الواحدِ، وقيل: إنها كانت في الأصل اسْماً ثم وصف به فلُوحِظ فيه الأصل، كما يقال في جمع امرأة كلْبة: نِسوة كَلَبات بفتح العين، ولا يُقاس عليه غيره نحو: ضخمات، وصعبات، خلافاً لِقُطْرُب[3]، ويجوزُ إسكان ما استحق الفتح من عين فَعلات للضرورة، قال ذو الرُّمَّة[4]:

٥٩٠ ـ أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحشاءَ قَلْبِهِ * خُفوقاً ورَقْصات الهوى في المَفاصِلِ

---

(١) المقتضب ١٩٢/٢، والتسهيل ص ١٨؛ وفي مجالس ثعلب ٥٢٧/٢: «قال أبو العباس: قال الفراء: لَجَبَة ولَجَبَات، حرّكتها العرب... وقال الكِسائي: سمعت لَجَبَة ولَجَبَاتٍ ولَجِبَة ولَجِبَات، فجاء بها على القياس. وقال: ولم يَحْكِها غيرُه».
واللّجبة: النَّعْجَةُ التي قَلَّ لبنُها، وانظر سيبويه ٢٠٤/٢ بولاق.

(٢) في مجالس ثعلب ٥٢٧/٢: «ولم يَحْكِ الفراءُ ولا الكِسائيُّ في رَبَعَة إلّا التحريك. وقال ابنُ الأعرابي: رجال رَبَعات ورَبْعات. وقال الفراء: إنما حُرِّك لأنه جاء نعتاً للمذكر والمؤنث، وكأنه اسمٌ نُعِتَ به. وقال أبو العباس: والذي سكّن في رَبْعات جعله مرة على النعت، ومرة على الاسم».

(٣) التسهيل ص ١٨.

(٤) (ديوانه ٤٩٤ ط. كارليل هنري هيس مكارتني، كمبردج سنة ١٩١٩م) الخزانة ٨٧/٨ هارون، شرح شواهد الشافية ١٢٨/٤، المُخَصَّص ٦٥/٥، ضرائر الشعر ٨٥، الأحاجي النحْوية ٨٣.
والذِّكَر ـ بكسر الذال، وفتح الكاف: جمع ذكر. والذّكر ـ بكسر الذال وضمِّها: اسمٌ لِذكرتُهُ بقلبي وبلساني ذِكرى بالكسر والقصر، وأنكر الفراءُ الكسرَ في القلب، وقال: اجعلني على ذكر منك بالضم لا غَيْرُ.
و (الأحشاء): جمع حشى، وهو ما في البطن من معىً وكرش وغيرهما.
ورقصات الهوى: ما تفرق من هواها في قلبه. و (خُفوقاً): مفعول به ثانٍ لـ (عَوَّدْنَ)، و (رقصات الهوى): معطوف على (ذِكَرٌ)، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله.
الشاهد أنَّ (رقصات) كان يستحق أن يُفتح فاؤه، فسُكِّنَ للضرورة؛ لأن رَقَصات جمع رَقْصة، وفَعْلة ـ بفتح الفاء وتسكين العين ـ إذا كان اسماً لا صفةً كصَعْبة، يجب فتحُها إذا جمعت بالألف والتاء. ورَقْصَة ههنا اسمٌ؛ لأنه مصدر محض ليس فيه من معنى الوصفية شيءٌ، ولو كان مؤوّلاً بالوصف كرجل عَدْل لكان للتسكين وجهٌ.

وجاء في المعتل اللام نحو : أخوات وجَدَيات : تسكين عينهما، وقد يقاس عليهما قصداً للتخفيف، لأجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام، ويجوز أيضاً في القياس أَنْ يقال: نسوة كلْبات، اعتباراً للصفة العارضة كما تقول: صعَبات بفتح العين إذا سميت بصعبة[1].

وأهل، في الأصل: اسمٌ دخله معنى الوصف فقيل في جمعه أهلون وأدخلوا التاء[2] فيه فقالوا أهلة، قالَ[3] :

٥٩١ ـ وأَهلةِ وُدٍّ قد تَبَرَّيْتُ وُدَّهُمْ * وأَبْلَيْتُهُمْ في الحمدِ جَهْدي ونائلي

أي : وجماعة مستأهلة[4] للودّ، قالَ[5]:

٥٩٢ ـ فهم أَهَلَاتٌ حول قيس بن عاصمٍ * (١٩١أ) إذا أدلجوا بالليل يَدعُون كوثرا

---

(١) الاسم إذا كان على وزن فَعْلة، وكان صحيح العين، فإنه إذا جمع بالألف والتاء لم يكن بُدٌّ من تحريك عينه إتباعاً لحركة فائه، نحو جَفْنة وجَفَنات وقَصْعة وقَصَعات. وإن كان صفة بقيت العين على سكونها، نحو ضَخْمة وضَخْمات. . . » [ضرائر الشعر ص ٨٥].

(٢) في الأصل ، و ط : وأدخلوه التاء، والتصويب من م .

(٣) أبو الطَّمحَان القَيْني، وهو شاعر إسلاميٌّ. وفي اللسان [بَرِيَ] يُنسب إلى خوات بن جبير .
الخزانة ٩١/٨ هارون ، المحتَسب ٢١٧/١ ، المُخَصَّص ١٩/١٢ و١٤ / ٤ ، و ١٦ / ١٧٨ بلا نسبة، المذكر والمؤنث للفراء ١٠٨ ، مفردات الراغب ٢٩ .
الشاهد فيه: على أن أهلاً للوصف يؤنث بالتاء، كما في البيت ، وفي البيت رَدٌّ على الخليل في زعمه أنه لا يقال (أهلة). قال سيبويه ١٩١/٢ بولاق : قلتُ [للخليل] «فَهَلَّا قالوا أَرْضُون ، كما قالوا : أَهْلُون؟ قال: إنها لمّا كانت تدخلها التاء أرادوا أن يجمعوها بالواو والنون، كما جمعوها بالتاء، وأَهْلٌ مذكَّر لا تَدخله التاء، ولا تغيِّره الواو والنون، كما لا تغيِّر غيرهُ من المذكَّر، نحو : صَعْبٍ وفَسْلٍ» .

(٤) فتكون (وأهلة وُدٍّ) صفةً لموصوفٍ محذوفٍ .

(٥) المُخَبَّل السَّعْدي .
الخزانة ٩٦/٨ هارون ، سيبويه ١٩١/٢ بولاق، ابن يعيش ٣٣/٥، المُخَصَّص ١٢٨/٣، و ١١٩/١٤ بلا نِسبة، المذكر والمؤنث للفراء ١٠٨ .
والشاهد فيه : جمع أهل على (أهَلات) ، حملاً لأهل على معنى الجماعة. ووجهُ تحريك الهاء ، تشبيهُهُ بأرضات؛ لأنه في الجمع مؤنثٌ مثلها؛ لأن حكم ما يجمع بالألف والتاء من باب فَعْلَة، وكان من الأسماءِ، أَنْ يُحرَّكَ ثانيه .

ويقال: أَهْلات، أيضاً، بسكون الهاء، اعتداداً بالوصف العارضِ.

وتَفتح هُذَيْل[1] العينَ المعتلة كجَوَزات وبَيَضات، وقال[2]:

٥٩٣ - أخو بَيَضاتٍ رائحٌ متأوّبٌ * رفيقٌ بمسحِ المَنْكِبَيْنِ[3] سَبُوحُ

وقُرِىءَ في الشَّواذِّ[4]: ﴿ثَلَٰثُ عَوَرَٰتٍ﴾ [5].

وإنما سُكنت[6] عين الصفة وفُتحت[7] عين الاسم فَرْقاً، وكانتِ[8] الصفةُ بالسكون أَلْيَقَ، لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل، ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف، وسكَن المضاعف[9] والمعتل استثقالاً، أَيْ فراراً من الثقل العارض بتحريك

---

(١) الخصائص ٣/١٨٤، وسيبويه ٢/١٩١ بولاق.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وقال البغداديُّ في الخزانة ٨/١٠٤ هارون: «والبيت مع كثرة وجوده في كتب النَّحْو والصرف لم أَطَّلعْ على قائله...» ونَقَل عن غيره أنه لرجل من هُذَيْل.

والشاعر يصف ذَكَراً من النَّعام (ظَلِيماً). أي: هو أخو بيضات يرجع ويسرع إلى بيضاته.

المنصف ١/٣٤٣؛ وفيه: (أبو) بدل (أخو)، شرح شواهد الشافية ٤/١٣٢، الأحاجي النحْوية ٨٣، ٨٤، المحتسَب ١/٥٨، المسائل العسكريات ١١٠، معجم الشواهد ١/٨٤.

و(رفيقٌ بِمَسْحِ المَنْكِبَيْن): عالمٌ بتحريكهما في السير. و(سبوح): حسن الجَرْي.

والقياس في جمع بَيْضَة أَنْ تبقى العين ساكنة؛ لأنها حرفُ عِلَّة، وقد جاء هذا على لغة هذيل، فإنهم يفتحون العين في جمع فَعْلة سواءٌ أكانت صحيحةً أَمْ مُعْتَلَّة.

الشاهد فيه أنَّ هُذَيْلاً تفتح عين فَعْلة الاسميّ في الجمع بالألف والتاء، كبَيَضَات، فَعَلات، بفتح العين.

(٣) من م، د.

(٤) عوَرات (بفتح الواو): قراءةُ الأعمش. [شواذُّ ابنِ خالَوَيْه ١٠٣]. «وهي لغةُ هُذَيْل بن مدركة، وبني تميم» [البحر ٦/٤٧٢].

(٥) النور / ٥٨، والآية بتمامها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُواْ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّ طَوَّٰفُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

(٦) ط: سُكّن.

(٧) ط: وفُتحَ.

(٨) ط: وكان.

(٩) في ط: المضاف.

أول المِثْلَيْن، وتحريك الواو والياء، فإن قيل[1]: فلتقلبا أَلِفاً، لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

قُلتُ: إنَّ الحركة عارضةٌ في الجمع، ولذلك لم تقلبها[2] هُذَيل مع تحرِيكهما، كما لم تقلب واو خطَوَات المضموم ما قبلها ياءً لعروض الضمة.

وأَمّا فُعْلة بضم الفاء وسكون العين كغُرْفَة، وكذا فعُل المؤنث كجمل فإن كانت مضاعفة، فالإسكانُ لازمٌ مع الألف والتاء، كغُدَّات، وإنْ كانت معتلَّةَ العينِ ولا تكون إلاّ بالواو، كَسُورة، فلا يجوزُ الإتباعُ إجماعاً، وقياسُ لغةِ هُذَيْل جوازُ فتحها كما في بيضات وروضات، لأنهم عللوه بِخِفَّة الفتحة على حرف العلة وبكَوْنها عارضةً، لكن سيبويه، قال: لا تتحرك الواو في: دُولات[3]، والظاهر أنه أراد بالضم[4].

وإنْ كانت صحيحة العين، فإن كانت صفةً، كحلوة فالإسكان لا غيْرُ، وإنْ كانت اسماً فإن لم تكنِ اللامُ ياءً، جاز في العين الإسكانُ والفتحُ والإتباعُ، سواءٌ كان واواً، كخطوات، أَوْ، لا، كغرفات، والإتباع ههنا أكثرُ منه في فِعلة، وإن كان الكسر أخف، وذلك لأن نحو عُنُق، أكثر من نحو إِبِل، وإن كانت اللامُ ياءً لم يَجُزِ الإتباعُ اتِّفاقاً للثقل، وأَمّا الفَتْحُ، فالمبرّدُ[5] نَصَّ على جوازه، وليس في كلام سيبويه[6] ما يدل عليه، وأَمّا «أُمّ» فلفظ أمهات[7] في الناس أكثر من «أُمّات»[8]، وفي غيرِهم:

---

(١) ط: قليل.

(٢) ط: لم تقبلها.

(٣) لأنها ثانية، ولو أُريد الكَثرة لقيل: دُوَل. سيبويه ٢/١٨٨ بولاق.

(٤) يعني أن سيبويه أراد: لا تتحرك بالضم.

(٥) في المقتضب ٢/١٨٩: «إن شئت قلت: فُعُلات، وإن شئت جمعته على (فُعَلات)، فأبدلتَ من الضمة الفتحةَ لِخفَّتِها. وإن شئتَ أسكنتَ فقلتَ (فُعْلات)».

(٦) الكتاب ٢/٩٩ بولاق.

(٧) في م، د «ففي الناس لفظة أمهات أكثر من أمات».

(٨) في شرح المُلُوكي ص ٢٠٢: «وقد غلبت (الأمهات) في الأناسيّ، و(الأمّات) في البهائم ...».

بالعكس[1]، والهاءُ زائدةٌ بدليل الأُمومة وقيل أصلية بدليل تأمَّهت، لكونه على وزن تفعَّلت[2]، قالَ[3]:

* أُمَّهتي خِنْدِفُ وإلياسُ أَبي *

ووزنُها: فُعَّلة، فحذفت[4] اللام.

وأَمَّا فِعلة بكسر الفاء وفِعل مؤنثاً، كهند فإنْ كانت مضاعفة فلا تجمع بالألف والتاء إلّا بسكون العين نحو: قِدّات[5]، وإن كانت معتلة العين ولا يكون إلّا ياء إمّا أصلية، كبيعة، أو منقلبة كدِيمة، فلا يجوز فيه الإتباع إجماعاً، ولا الفتح إلّا على قياس لُغة هُذَيْل، وعِيَرات في جمع عِير[6]، شاذٌّ عند غير هُذَيْل، وإن كانت صحيحة العين فإن كانت صفة، فالإسكان، كعلجات، وإن كانت اسماً، فإنْ كانتِ اللامُ واواً، امتنع الإتباعُ اتِّفاقاً للاستثقال، وجازَ الفتحُ والإسكانُ على ما نَصَّ المبرد[7]

---

(١) في المُمتع ٢١٨/١: «وقد تُستعمل [أُمهة] فيما لا يعقل، وذلك قليلٌ جدّاً، نحو قوله:

قَوّالُ معروفٍ، وفعَّالُهُ * عَقَّارُ مَثْنَى، أُمّهاتِ الرِّباعْ

و (أُمّ) يقع، في الغالب على ما لا يعقل، وقد يقع على العاقل، نحو قوله:

لقد وَلَدَ الأُخَيْطَلَ أُمُّ سَوْءٍ * على بابِ اسْتِها صُلُبٌ وشامُ

(٢) في المغني في تصريف الأفعال ص ٩٥، ٩٦ «وزيدتِ الهاءُ سَماعاً في (أمهات) جمع (أُم) على الصحيح، فوزن أم فُعْل، وأمهات فُعْلَهات، ويشهد لزيادة الهاء قولهم: أُمٌّ بيِّنة الأُمومة، وأُمُومة فُعُولة بلا خلاف.
وأجاز أبوبكر أن تكون الهاء في (أُمهات) أصلاً فوزنُها فُعَّلات لقولهم في الواحد أُمَّة وتأمهت أمّاً. ويضعفه أن هذا النقل انفرد به كتاب العين، وفيه كثيرٌ من الاضطراب والخَلَل الصرفي، مما دفع كثيراً من العُلَماء إلى أن ينكر نسبة هذا الكتاب إلى الخليل بن أحمد. وانظر شرحَ الشافية ٣٨٤/٣، وابنَ يعيش ١٠/٤ ـ ٥.

(٣) قُصَيّ بن كِلاب، أحد أجداد النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ. وهذا رَجَزٌ. شرح شواهد الشافية ٣٠١/٤ـ٣٠٨، المُمتع ٢١٧/١، العَيْني ٥٦٥/٤. الشاهد قوله (أمهتي)، فإنّ الهاءَ فيه ليست زائدةً بدليل ما جُعِل وزنها فُعَّلة عند الرضي.

(٤) ط: فحـذف.

(٥) القِـد، بالكسر: سَيْرٌ يُقَدُّ من جِلْدٍ غير مدبوغ، والقِدة خصّ منه.

(٦) العِير: الإبل التي تحمل الميرة.

(٧) المقتضب ١٨٩/٢.

كرشَـوات، ومنـع الأنـدلسيُّ الفتـحَ، وإن كانت الـلام ياء، كلحية، جاز الفتح والإسكـان، وأمّا الإتباعُ فمنعه[1] سيبويه[2]، لِقِلَّةِ باب فِعِل في الصحيح، فكيف بالمعتل اللام؛ وأجازَهُ السِّيرافيُّ[3] لعروض الكسر، وقياساً على خطوات؛ وإن صحت اللام، نحو كِسرة، جاز الإتباعُ، والفَتْحُ والإسكانُ .

والفَرَّاءُ[4] يمنع ضَمَّ العين مطلقاً في المضمومةِ الفاءِ، وكسرَها في المكسورةِ الفاء، صَحَّتِ العَيْنُ أَوْ، لا، إِلَّا فيما سمع، نحو خطوات وغرفات[5].

[جَمْـعُ التَّكْسِـير]

قولُه : « جَمْعُ التكسير[6] : ما تَغَيَّر بناء واحده، كرجال وأفراس، وجمع القِلة أفعل، وأفعال وأفعلة، وفِعلة، والصحيح ، وما عدا ذلك جَمْعُ كَثرة » .

لا شكَّ أَنَّ جَمْعَ السلامةِ بالواو، والنون، يتغير بناء واحده أيضاً بسبب الزيادتين لأنك بنيته بهما بناءً مستأنفاً، فالمفرد صار كلمةً أخرى بذلك، كما أَنَّ الثمانيةَ مثلاً إذا ضَممتَ[7] إليها الاثنين تصير عشرة، ويكون المجموعُ الثاني غيرَ المجموع الأول،

---

(١) ط : فمنـع .

(٢) الكتاب ٣/٥٩٣ هارون .

(٣) قال : «ومِنَ العَرَبِ مَنْ يفتح فيقول : جوَزات وبيَضات، ولا يقلب؛ لأنَّ الفتحةَ عارضةٌ. وهي لُغَةُ هُذَيْل». [الكتاب ٣/٥٩٣ هامش (١) ط . هارون]. وانظر التَّبصِرة ٢/٦٤٩، والخصائص ٣/١٨٤ .

(٤) جوَّز الرفعَ والنصبَ في الحجرات. قال في معاني القرآن ٣/٧٠: «وَجْهُ الكلام أن تضم الحاءُ والجيم، وبعض العرب يقول: الحُجَرات والرُّكَبات وكل جمع كأن يقال في ثلاثة إلى عشرةٍ : غرف، وحجر، فإذا جمعته بالتاء، نصبت ثانِيَهُ، فالرفع أجودُ من ذلك» .

(٥) أنْظُر التكملة ص ١٥٦ .

(٦) انظر حَدَّهُ في شرح الحُدود النحْوية للفاكهي ص ٢٩٤ . وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٩١، والفوائدَ الضيائية ٢/١٨٦ .

(٧) ط : ضمـت .

وهـذا هو التغيير، فقد تَغَيَّر أيضاً في جمعِ السلامة بناءُ الواحد، ولهذا قالَ في حَدِّ الجمع: بتغيير ما، فدخل فيه جَمْعُ السلامةِ، وكذا الكلام في الجمع بالألف والتاء، بلِ التغييرُ فيه أظهرُ، لأنَّ علاماتِ التأنيثِ الثلاثِ تَتَغَيَّرُ فيه، ولا يبقى على حاله إلاّ ما التاءُ فيه مقدَّرةٌ.

فالأَوْلى في حَدِّ جَمْعِ السلامة أَنْ يُقالَ: هو الجمع الذي لم يُغَيَّر مفردُه إلاّ بإلحاق آخره علامة الجمع، وجمع التكسير: ما تَغَيَّر[1] بغير ذلك.

وأمّا التغييرُ في نحو تَمَرات[2] بفتح العين، وفي نحو خطوات[3] وسِدِرات[4] بفتحها وإتباعها، فيقدَّر حصول هذه التغييرات بعد سكون عيناتها لغرض، وإن لم يثبت نحو تمرات ساكن العين، بخلاف خطوات وسِدِرات[5].

كما كان حَذْفُ التاء في المجموع بالألِفِ والتاء بعد لحاقهما لاجتماع التاءَيْن[6] فجميعُها من باب جَمْعِ السَّلامةِ باعتبار الأصلِ.

قولُه: «وجمع القلة أفعل... إلى آخره»، قالوا: مطلق الجمع على ضربين، قِلَّة وكَثرة، والمرادُ بالقليل من الثلاثة إلى العشرة، والحدَّان داخلان، وبالكثير: ما فوق العشرة، قالوا: وجَمْعُ القِلَّةِ من المكسَّر أربعة: أَفْعُل، وأفعال، وأَفْعِلة، وفِعْلة، وزاد الفَـراء[7]: فَعَلة، كقولهم: هم أَكَلَةُ رأسٍ، أي قليلون، يَكفيهم ويُشبعهم رأسٌ

---

(١) ط: ما غيّـر.

(٢) انظر التَبصِرة ٦٤٩/٢، والأحاجي النحْوية ٨٤.

(٣) بِضَمِّ الطاءِ، وفتحِها، وتسكينِها؛ لأنَّ الاسْمَ إذا كان على فُعْلة جازت فيه الحركات هذه. [اللُّمَع ص ٢٥٣ تحقيق د. حسين شرف]. وانظر التَّبصِرة ٦٥٣/٢، والتكملة ١٥٦.

(٤) اللُّمَع ٢٥٤، والتكملة ١٥٦.

(٥) التكملـة ١٥٦.

(٦) ط: التائين، وهذا خطأ.

(٧) شرح عمدة الحافظ ص ٩٢٧.

واحدٌ، وليس بشيءٍ، إذِ القِلَّةُ مفهومةٌ من قرينة شبعهم بأكل رأسٍ واحدٍ، لا من إطلاق فَعَلة .

ونقل التّبريزي[1] : أَنَّ منها أَفْعِلاء[2]، كَأَصْدِقاء[3] .

وجمعا السلامةِ عندهم منها، أيضاً، استدلالاً بمشابهتها للتثنية في سلامة الواحد، وليس بشيءٍ، إذْ مُشابهةُ شيءٍ لشيءٍ لفظاً لا تقتضي مشابهته له معنى، أيضاً، ولو ثبت ما نُقِلَ أَنَّ النابغة قال لِحَسَّانَ، لما انشده قوله[4] :

(١) يحيى بن علي، أبو زكريا، قرأ على عبدالقاهر الجُرجاني والمَعَرِّي له : تفسير القرآن وإعرابه، وشرح اللُّمَع، شرح الحماسة، شرح المُفَضَّليّات . توفي سنة ٥٠٢ هـ. (البلغة ٢٨٣، النزهة ٣٧٢ ، البغية ٢/٣٣٨).

(٢) شرح عمدة الحافظ ص ٩٣٠ ، والممتع ١/١٣٣ ، والفيصل في ألوان الجموع ص ٧٥ [لعباس أبي السعود، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ].

(٣) بناء أفعلاء «ينوب قياساً عن فُعَلاء في جمع فعيل بمعنى اسم الفاعل إذا كان مضعفاً، أو معتل اللام، نحو : وليّ وأولياء، وغني وأغنياء وطبيب وأطباء، وخليل وأخِلّاء. وهذا لازمٌ إلّا ما نَدَرَ من جَمْعِها على فُعْلاء كَسُرى وسُرَوَاء، وتقى وتقواء. وشذّ : صديق وأصدقاء؛ لأنه ليس معتلّاً ولا مضعفاً، ونَصيب وأنصباء لأنه ليس وصفاً، وظنين وأظِنّاء لأنه بمعنى مفعول، وفي ذلك يقول ابنُ مالك :

وناب عنه أفعلاء في المعل * لاماً ومضعف وغير ذاك قل».

[تبيان الكُحَيْل ١٥٥ ـ ١٥٦].

وانظر الأشموني ٤/١٤٠ .

(٤) حَسّان بن ثابت (ديوانه ٣٧١ ط. عبدالرحمن البرقوقي، مصر سنة ١٩٢٩م). الخزانة ٨/١٠٦، سيبويه ٢/١٨١ بولاق، وقد استشهد به على أنّ جمع التصحيح قد يُراد به الكثير، فالجفنات مُرادٌ بها الجفان، المقتضَب ٢/١٨٦، نقد الشعر ٣٦ [لِقُدامَةَ بن جعفر ط. محمد عيسى منون، مصر سنة ١٩٣٤م]؛ وفيه رَدٌّ على النابغة، وانتصارٌ لِحَسّانٍ، ومثله في أسرار العربية ٣٥٦.

و (الغُر) : البيض ، ويريد بياض الشحم. والأسياف : جَمْعُ قِلَّة وأراد به الكثرَة. « قال العُلَماء : إذا قرن جَمْعُ القِلَّة بأل الاستغراقية، أو أُضيف لمعرفة مفردة أوْ جمع ، انصرف إلى الكثرة نحو إنَّ المسلمين والمسلمات . وجمع الأمرين قول حسان :

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى * وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

وعلى هذا لا يرد على حسان ما قاله النابغة». [تبيان الكحيل ص ١٤٢ هامش ١].

الشاهد أنه إنْ ثبت اعتراض النابغة على حسّانٍ بقوله :

«قلّلت جفانَك وسيوفَك» كان فيه دليلٌ على أنّ المجموع بالألف والتاء جمع قِلَّة. وهذا طَعْنٌ منه على هذه الحكاية. ثم استظهر أنّ جَمْعَيْ السلامة لمطلق الجمع من غير نظر إلى القِلة والكَثْرة، فَيَصْلُحانِ لهما.

٥٩٤ ـ لنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحَى * وأسيافنا يَقْطُرْنَ من نَجدةٍ دَمَا

قَلَّلْتَ جِفانك (١٩١ب) وسيوفَك، لَكان فيه دليلٌ على أَنَّ المجموعَ بالألِفِ والتاء جَمْعُ قِلَّةٍ[١].

وقالَ ابنُ خَرُوفٍ: جَمعا السلامة مشتركان بين القِلَّة والكَثرة[٢].

والظاهرُ أنهما لِمُطْلَقِ الجمعِ من غير نَظَرٍ إلى القِلَّة والكَثرة فيصلحان لهما.

واستدلُّوا على اختصاص أمثلةِ التكسير الأربعة بالقِلَّة، بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة إلى العشرة، واختيارها فيه على سائر الجموع إنْ وُجِدَتْ. وَاعْلَمْ أنه إذا لم يأتِ للاسْمِ إلاّ بناء جَمْعِ القِلَّة كأَرْجُل في الرِّجْل، أَوْ إلاّ جمع الكَثرة، كرجال في رَجُل، وكذا كل جمع تكسير للرباعي الأصلي حروفه، وما لا يجمع إلّا جمعَه، كأجادِل ومصانع، فهو مشتركٌ بين القِلَّة والكَثرة، وقد يُستعارُ أحدُهما للآخر مع وجودِ ذلك الآخر، كقوله تعالى:

﴿ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾[٣]، مع وجود أقـراء[٤].

---

(١) قال أبو القاسم الزَّجَّاجي: «... وكذلك ما جمع بالألف والتاء، نحو: الهندات، والطلحات، والجفنات. المقصود به أن يكون لأقل العدد. وربما وقع لأكثره فيكون ذلك جائزاً غيرَ مَرْدُودٍ... [و] غير مدفوع أن تكون الجفنات تقع للكثير، وإن كان موضوع بابها القليل، لاشتراك الجموع، ودخول بعضها على بعض، أَلَا تَرَى أَنَّ فُعُولاً من أبنية أكثر العدد، وقد تقع للقليل، كما قال عز وجل: «ثلاثةَ قُرُوءٍ» البقرة / ٢٢٨» . الإيضاح في علل النحو ١٢٢، ١٢٣.

وقال ابنُ الأنباري: «فالجفنات ههنا معناها الكَثرة؛ لأنه لم يُرِدْ أَنّ لنا جَفَنَاتٍ قليلةً؛ لأنه لو أراد ذلك لم يكن مبالغاً في المدح. وقرأتِ القُرَّاءُ: «وصَلّ عليهم إن صلواتِكَ سكنٌ لهم التوبة / ١٠٣. فليس معنى الصلوات القِلة، إنما معناها الكثرة».

[المذكر والمؤنث بتحقيق عضيمة ١/ ٢٠٣].

(٢) معه الصَّيْمَري. انظر التَّبصرة ٢/ ٦٤٩.

(٣) البقرة / ٢٢٨، والآيةُ بتمامها: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِى ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَٰحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾.

(٤) انظر الإيضاح في علل النحو ص ١٢٢، ١٢٣.

[المَصْـدَرُ : تَعريفُــهُ]

قولُه : « المصدرُ[1] اسمُ الحَدَثِ الجاري على الفعل ».

يعني بالحدث معنىً قائماً بغيره، سواءٌ صَدَرَ عنه كالضَّرْبِ والمشي، أَوْ لم يَصدر كالطول والقِصَر .

والجَرْيُ في كلامهم يستعمل في أشياء ، يُقال: هذا المصدر جارٍ على هذا الفعل، أي أصل له ، و[2]أخذٌ اشتق منه ، فيقال في : حَمِدْتُ حمداً : إنَّ المصدرَ جارٍ على فعله ، وفي نحو:

﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾[3]،

إنَّ تَبتيلاً ليس بِجَارٍ على ناصبه، ويقال: اسم الفاعل جارٍ على المضارع، أي يوازنه في الحركات والسكنات، ويقال: الصفة جاريةٌ على[4] شيء أي ذلك الشيء: صاحبها، إمَّا مبتدأ لها، أَوْ ذو حال، أَوْ موصوف أَوْ موصول، والأَوْلَى: صيانةُ الحَدِّ عن الألفاظ المُبْهَمة، ولو قال: اسم الحدث الذي يُشتقُّ منه الفعل لكان حَدّاً تاماً على مذهب[5] البصرية، فإِنَّ الفِعْلَ مشتق منه عندهم، وعَكَس الكوفيون[6]، قالَ

---

(١) في شرح الحدود النحْوية للفاكهي ص ٣٤٩ : «حَدُّ المصدر هو اسمٌ دالٌّ بالأصالة . . . ، أي بالوضع على معنى هو الحدث، قائم بفاعل كَفَرِحَ زيدٌ فَرَحاً . . . أَوْ على صادر عنه كقَعَدَ زيدٌ قُعُوداً . . . ثم ذلك المعنى الصادر إمّا حقيقة كما مثّلنا، أَوْ مجازاً كمرض زيد مرضاً . . . أَوْ على معنى واقع على مفعول . . . ». وانظر شرحَ عُمدة الحافظ ص ٦٩٠ وشرح الكافية لابن الحاجب ص ٩١، والفوائد الضيائية ٢ / ١٨٩

(٢) ط : الواو ساقطة .

(٣) المُزَّمِّل / ٨ ، ونَصُّها: ﴿ وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ .

(٤) بعد قوله : « جاريةٌ . . . » في م ، د ما يلي : «جارية على مَنْ هي له، أي هو صاحبها على أن يكون مبتدأ لها أَوْ ذا حال أو موصولاً أو موصوفاً» .

(٥) انظر الإنصاف، المسألة ٢٨ ، وأسرارَ العربية ٦٩ ، وإيضاحَ الزَّجَّاجي ٥٦ .

(٦) انظر المسائل العسكريات ص ٨ وما بعدَها، والأنموذَج ص ٩٥ .

البصريون: سُمِّيَ مصدراً لِكَوْنِهِ مَوْضِعَ صُدورِ الفعلِ [1]، وقال الكوفيون: هو مَفعل بمعنى المصدر نحو قعدت مَقْعَداً حَسَناً، أَيْ قُعوداً، والمصدر بمعنى الفاعل، أي صادِر عن الفعـل، كالعَـدْل بمعنى العادل، واستدل الكوفيون على أصالة الفعل بعمله فيه كقعدت قعوداً، والعامل قبل المعمول، وهو مغالطة؛ لأنه قبله بمعنى أن الأصل في وقت العمل أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول، والنزاع في أَنَّ وَضْعَهُ غيرُ مُقَدَّم على وضع الفعل، فأين أحد التقدمين من الآخر؟ وينتقض ما قالوا بنحو: ضربت زيداً، و: بزيد، و: لم يضرب، فإنه لا دليلَ فيها على أَنَّ وَضْعَ العاملِ قَبْلَ وَضْعِ المعمولِ.

وقالَ البصريون: كُلُّ فَرْعٍ يُؤخذ من أصل، ويُصاغُ منه، يَنبغي أن يكون فيه ما في الأصـل، مع زيادة هي الغَـرَض من الصوغ والاشتقاق، كالباب من الساج، والخاتم من الفضة، وهكذا حال الفعل: فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة التي هي الغَرَض من وضع الفعل، لأنه كان يحصل في قولك: لِزيدٍ ضربٌ: مقصود نسبة الضرب إلى زيد، لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أخصرَ، فوضعوا الفعل الدالَّ بجوهر حروفه على المصدر، وبوزنه على الزمان.

وسيبـويه: يُسَمِّي المصـدرَ فِعْلاً[2] وحدثاً وحدثاناً[3]، فإذا انتصب بفعله سُمِّي مفعولاً مُطلَقاً، كما مَرَّ في بابه.

وقـولُـه: «الجـاري على الفِعْـل»، احـتراز من: العـالمِيَّة والقـادريَّة[4]

---

(١) فيكون لفظ «المصدر» اسمَ مكان، بمعنى موضع الصدور، كما قال الشارح، وأمّا جعله مصدراً ميمياً، ثم تأويله باسم الفاعل، فقد أشار إليه الشارح، وهو مذهب الكوفيين، وواضحٌ أنه من هذه الجهة، أضعف من تأويل البصريين. انظر المصطلح النحْوي ص ١٣٩.

(٢) الكتاب ١١٨/١، ١٦١ بولاق، وابن يعيش ١١٠/١.

(٣) الكتاب ١٥/١، والمصطلح النحْوي ١٣٩.

(٤) يريد بها: المصادر الصناعية.

[القِياسيُّ والسَّماعِيُّ مِنَ المصادر]

قولُـه : « وهـو من الثـلاثي سَماعٌ، ومن غيره قياسٌ، تقـول: أَخْرَجَ إِخراجاً، واستخرج استِخراجاً » .

ترتقي[1] أبنيةُ مصـدرِ الثـلاثي إلى اثنـين وثـلاثـين، في الأغلب، كما يَجِيءُ في التصريف، وأَمّا في غير الثلاثي، فيأتي قياساً، كما تقول مثلاً: كل ما ماضيه على أَفْعَلَ، فمصدرُه على إِفعال، وكل ما ماضيه على فَعَّلَ فمصدرُه على تَفْعيل، وكلُّ ما ماضيه على فَعْلَلَ فمصدرُه على فَعْلَلة .

ويجوز، أيضاً، أن يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه، وهو أن يقال: ننظر إلى الماضي ونَزيد ألِفاً قبل الآخر[2]، فإن كان قبل الآخر في الماضي متحركان، كسرتَ أَوَّلَهما فقط، كما تقول في أَفْعَل: إِفعال، وفي فَعْلَلَ: فِعلال، وفي فَعلى: فِعلاء وفي فَاعلَ: فِيْعَال[3] وفي فَعَّل: فِعَّال، وإن كان ثلاث متحركات، كسرت الأولَين، كانفعـال وافتِـال واستفعـال، وافعِـلال وافعِيلال، إِذْ أَصْلُ ماضيها[4]: «انْفَعَلَ، وافْتَعَلَ واستفعل[5]»، وافْعَلَلَ، وافْعَالَلَ[6]، وليس هذا بناءً على أَنَّ المصدرَ مُشتقٌّ من الفِعْلِ ، بل ذلك لبيان كيفية مَجِيءِ المصدر قياساً لمن اتفق له سبق علم بالفعل .

---

(١) ط : يرتقي .

(٢) في ط : ونزيد قبل آخره ألِفاً .

(٣) «لأن القياس في المصدر يكون بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره، فالياء في (فيعال) مكان ألف فاعل» «وفِعال أصلها فِيعال، حذفت الياء تخفيفاً، وقد نطق العرب بذلك الأصل، فقالوا: ضارب ضِيراباً، وقاتل قِيتالاً، وهو لغة أهل اليمن». [تبيان الكحيل ص ٤٨ وهامش (٢)].

(٤) ط : ماضيهما .

(٥) ط : سقطت انفعل وافتعل واستفعل .

(٦) في ط : وتفعلّ بعد قوله : وافعالل .

والأشهرُ في مصدر فَعَّل، وفَعْلَلَ، وفاعَلَ، وتَفَعَّلَ، خلاف القياس المذكور، وهو: تَفعيل، وفَعْلَلَة ومُفَـاعَلَة، وتَفَعُّـل، وأمّا فِعال في مصدر فاعَلَ كقِتال، فهو مخفَّف القياسي، إذْ أَصْلُهُ. قِيتال، ولم يأتِ في تفعلل وتفاعل، وما أُلحق بتَفَعْلَل، مِنْ تَفَوْعَلَ وتَفَعْيَلَ، ونحوهما، إلاّ خلاف القياس، كالتَّفَعْلُل والتفاعُل.

وتَجِيءُ[1] أحكامُ هذه المصادرِ في شرح مُقَدِّمة[2] التصريفِ، إنْ شاءَ اللهُ تَعالىٰ.

[عَمَلُ المصدرِ، وما يَتعلَّقُ به من أَحكامٍ]

قولُـه: «ويعمل عَمَلَ فعله، ماضياً وغيره، إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً ولا يتقدم معموله عليه، ولا يضمر فيه، ولا يلزم ذكر الفاعل، وتجوز[3] إضافته إلى الفاعل، وقد يضاف إلى المفعول، وإعمالهُ باللام قليلٌ، فإن كان مطلقاً فالعمل للفعل، وإن كان بدلاً منه فوجهان».

[قولُه: «ويعمل عمل[4] فعله ماضياً وغيره]»، اعْلَمْ أَنَّ معنى المصدر عَرَضٌ، لا بد له في الوجود من (١٩٢أ) محل يقوم به، وزمان، ومكان، ولبعض[5] المصادر مما يقع عليه، وهو المتعدي، ولبعضها من الآلة[6] كالضرب[7]، لكنه وضَعَه الواضِعُ لذلك الحدث مطلقاً من غير نظرٍ إلى ما يحتاج إليه في وجوده.

---

(١) ط: ويجيء.

(٢) رسالة الشافية في الصرف لابن الحاجب، عرفت باسم المقدمة. وانظر تفصيل الكلام فيها في شرح الرضي للشافية ١/١٥١ - ١٦٣.

(٣) ط: ويجوز.

(٤) هذه العبارة ساقطة من الأصل، وهي من م، د.

(٥) يعني: ولا بد لبعض المصادر مما يقع عليه.

(٦) في ط: من الأكالة.

(٧) ط: لضرب.

ولا يلزم أَنْ يكون وَضْعُ الواضع لكل لفظٍ، على أن يلزمه في اللفظ ما يقتضي معنى ذلـك اللفظ معنـاه، أَلَا ترى أنـه وضـع الألفـاظ الدالّة على الأعراض، كالحركة والسكون، ولا يلزمها في اللفظ: الألفاظ الدالة على مَحَالِّها، فنقول :

إذا قصد تبيين زمان الحدث الذي هو أَحَدُ الأزمنةِ الثلاثة معيَّناً، مع ذِكْرِ بَعْضِ ما هو من لوازمـه من محلِّه الذي يقوم به، أو زمانه الخاص غير الأزمنة الثلاثة، أَوْ مكانه، أَوْ ما وقع عليه: صِيغَ من هذا المصدر الذي هو موضوع لساذج الحدث، صيغة: إِمّا بمجرَّد تغيير حركاته وسكناته، كضَرَبَ[1] في : الضَّرْب، أو بتغييرهما مع الحَذْفِ كاستخرج في الاستخراج، أو بتغييرهما مع الزيادة، كَيَضْرِب[2] واضرِبْ، في الضَّرْب، بحيث تدل تلك الصيغةُ بنفسها على أحد الأزمنة الثلاثة مُعَيَّناً، وتقتضي[3] وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها، فَتُسَمَّى تلك الصيغة فِعْلاً مبنياً للفاعل ويُسَمَّى ما قام به الحَـدَثُ فاعـلاً، أو تقتضي[4] وجوب ذكر أحد لوازمه الأُخَر، من الزمان المعيَّن، كاليوم والليلة، والصبح والظهر والمساء ونحو ذلك، أو المكان، أو ما وقع عليه، أو الآلة، أو غير ذلك، وعلى الجملة كل ما كان عند المتكلم، ذكره أهم من باقي لوازمـه، فَتُسَمَّى تلك الصيغـة فعلاً مبنياً للمفعول، وذلك اللازم[5] المذكور بعدها، مفعول ما لم يُسَمَّ فاعلُه .

فالمقصودُ مِنْ وَضْعِ الفِعْل ذِكْرُ شيئين: أحد أزمنة الحدث الثلاثة معيناً، وبعض لوازمه الأُخَر، الأهم عند المتكلم .

ولَمّا أمكنَ التنبيه بالصيغة على أحد الأزمنة، اكتفي بها، ولم يمكن التنبيْهُ بها على سائر اللوازم، في الأغلب، فَجِيءَ بما كان منها ذِكْرُهُ أَهَمُّ، بعدها، وإنما قلتُ في

(١) ط : كيضـرب .

(٢) ط : كينضـرب .

(٣) ط : ويقتضـي .

(٤) ط : يقتضـي .

(٥) في د : « وذلك اللازم نائب فاعل لقوله يذكر . . . » .

الأغلب لأنه أمكن في بعضها ذلك، كَأَضرِبُ ، ونَضْرِبُ[1]، ولكنه لمّا كان الأغلب: ما لم يمكن فيه ذلك، استمرَّ[2] هذا المدلول عليه بالصيغةِ، أيضاً، بعدها طَرْداً للباب فأضمر «أنا بعد أَضْرِبُ، و «نحن» بعد نَضْرِبُ، بدلالة العطفِ عليهما في: أضرب أنا وزيد.

وإنما جُعِل لما قام به الحدث صيغة مختصة به، أعني المبني للفاعل، وللمبني لباقي[3] اللوازم صيغة مشتركة بينها، اهتماماً بمحل الحدث، فإنّ الحدث إلى محله أَحْوَجُ منه إلى غيره، من سائر اللوازم، ولهذا كان المبني للفاعل أكثرَ استعمالاً من المبني للمفعول، فَرَفْعُ كُلِّ ما يرفعه الفعل دليلٌ على كون ذِكْرِهِ أَهَمَّ من بين لوازم الحَدَث، سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ، نحو: ضرب زيدٌ عَمراً يوم الجمعة أمامَك بالسوط، أو تأخر عنها كُلِّها، أو توسطها، ولو لم يكن الرفع دليلاً على هذا لم يكن للرفع وجهٌ إذا تأخر المرفوع عن المنصوب نحو: ضرب عَمراً زَيْدٌ، وسِيرَ يومَ الجُمُعَةِ فَرْسَخَانِ.

فظَهر أَنَّ ما قيل: إنَّ تقديمَ المفعولِ على الفاعل، وَحْدَهُ، أَوْ على الفِعل، يُفيد كونه أَهَمَّ، ليس بشيءٍ، بلِ المرفوعُ أَهَمُّ على كل حال، ففائدةُ تقديمِ المنصوب على الفاعل وحدَه: التوسُّعُ في الكلام فقط، وفائدةُ تقديمه على الفعل، إمّا تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به، كقوله تعالى:

﴿ بَلِ ٱللَّهَ[4] فَٱعۡبُدۡ ﴾ ، أي: مِن دُون الأَصنام، أو كون تعلق الفعل به أَوْلى منه بسائر ما تعلق به نحو: زيداً ضربتُ وعَمْراً وبكراً[5].

(١) ط: وتضرب.

(٢) ط: أضمر.

(٣) في د: ولسائر اللوازم.

(٤) الزُمَر / ٦٦ ، والآية بتمامها: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾.

(٥) ط: وبكراً وعَمْراً.

فالمرفوع بالفعل، لما كان ذكرهُ أَهَمَّ، صار كجزء الفعل، اتصل به، أوِ انفصل، فثبت بهذا التطويل أنَّ وَضْعَ الفِعْلِ على أن يكون مصدرُه مسنداً إلى شيءٍ مذكورٍ بعده لفظاً، بخلاف نفسِ المصدرِ، فإنه ليس موضوعاً على أنه منسوبٌ إلى شيءٍ في اللفظ.

وإنما وَجَبَ ذكرُ المرفوعِ بعد الفعل لأنه مقتضاه، كما مَرَّ، والمقتضِي مرتبتُه التقدُّم على مقتضاه، وكان حَقُّ الفعل: أَلَّا يطلب غير المسند إليه ولا يعمل إلّا فيه، لأنه ليس موضوعاً لطلبه كالمصدر، لكنه عَمِل في غير المسند إليه من المفعولات التي لم تقم مَقامَ الفاعلِ تَبَعَاً لاقتضائه للفاعل وضعاً، وعمله فيه لأنه فتح له باب الطلب والعمل، فصار الفعل أصلاً في العمل[1] في المُسند إليه وغيره، وغير الفعل، من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة فروعاً عليه[2] وإِنْ دَلَّ كل واحد منها، أيضاً، على المصدر، الذي بِسَبَبِهِ كان الفِعْلُ يطلُبُ الفاعل والمفعول ويعمل فيها، وذلك لأنَّ طَلَبَ الفعل للمرفوع وَضْعِيٌّ، وطَلَبُهُ للمنصوب تابعٌ للوضعي، كما بَيَّنَّا، وأَمَّا طلب المصدر واسمِ الفاعل واسمِ المفعول لهما فليس بوضعيٍّ ولا تابعٍ للوضعي، بل هو عقليٌّ، وقد طَرَأَ الوَضْعُ على العقلي وأزالَ حُكْمَهُ؛ لأنَّ الواضعَ نَظَر إلى ماهية الحدث لا إلى ما قام به، فلم يطلب، إذن، في نَظَرِهِ، لا فاعلاً، ولا مفعولاً، وكذا اسم الفاعل، فإنّ لَفْظَه في نَظَره دالٌّ على الفاعل، فلا يطلب لفظاً آخَرَ دالًّا عليه، وكذا اسم المفعول، فإنه وُضِعَ دالًّا على المفعول.

فكان حَقُّ هذه الأشياء أَلَّا تعملَ لا في الفاعل ولا في المفعول، لكنها شابهتِ الفعل فَعَمِلَتْ عَمَلَهُ، ومشابهةُ اسم (١٩٢ب) الفاعل والمفعول أَقوى من مشابهة المصدر، لفظاً ومعنىً، كما مَرَّ في باب الإضافة، فلزم عملها في جميع المواضعِ عملَ الفعل، وشُرِطَ فيهما لنصب المفعول دون رفع الفاعل، كما مَرَّ في باب الإضافة: الحالُ

---

(١) ط: للعمل.

(٢) يعني: وصار غير الفعل... فروعاً عليه.

والاستقبالُ، لتحصل مع المشابهة اللفظية أعني الموازنة: المشابهة المعنوية أيضاً، وألزما المسند إليه كالفعل، وجُوِّز الإضمار فيهما كالفعل، والأصل في إضمار المسند إليه: الفعل، إذ طَلَبُه له كما ذكرنا: وضعيٌّ، فجاز أن يتصل به غاية الاتّصال، وهو إضماره مستتراً، ولما لم يكن المصدر مشابهاً له مشابهة اسمَيْ الفاعلِ والمفعولِ لا لفظاً بالموازنة، ولا معنىً، لأنه لا يقع موقعه بلا ضميمة، كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج إلى تقدير «أن»، لم يلازم عمل الفعل، ولا يلزم مَجِيء المسند إليه بعده، ولا جُوِّزَ الإضمار فيه وأمّا اشتراطُ الحالِ أوِ الاستقبالِ في نَصْبِ اسم الفاعل والمفعول دون نَصْبِ المصدر، فَلِما مَرَّ في باب الإضافة .

فإن قلتَ: فإذا كانت مشابهته للفعل ناقصةً لفظاً ومعنىً، كان حَقُّه ألّا يعمل، قلتُ: إلّا أنه لما كان بنفسه يطلب الفاعلَ والمفعولَ عقلاً، فبأدنى مشابهة لطالبهما وضعاً، أعني الفعل، يتحرك ذلك الوجد الكامِن، فجاز أن يطلبهما ويعملَ فيهما، وإن لم يكن ذلك الطلب لازماً، كما في اسْمَيْ الفاعل والمفعول، ولا ذاك العمل، واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمُّنهما المصدر، فَطَلَبُ المصدرِ عقلاً، أَقْوى من طلبهما، وقد مَرَّ شَطْرٌ صالحٌ مِن هذا، في باب الإضافة، فليرجع إليه .

وأَيضاً، لو أُلزم المصدرُ ذكر المسند إليه بعده، وأحد الأزمنة الثلاثة، صار اشتقاقُ الفعل منه عبثاً، لأنّا ذكرنا أنَّ وَضْعَ الفِعْلِ، لبيان أحد الأزمنة، مع ذكر المسند إليه .

واعْلَمْ أَنَّ المصدر إنما يُشابه[1] الفعلَ إذا كان بتقدير حَرْفِ المصدر والفعل، وذلك إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً، وذلك لأنه لا يَصِحُّ، إذن[2]، تقديرُه بأَنْ والفِعل، إذ ليس معنى ضربت ضرباً أو ضربةً أو ضَرْباً شديداً: ضربت أن ضربت، وأمّا قولُك ضربته ضربَ الأمير اللصَّ، فالمصدر العامل ليس مفعولاً مطلقاً في الحقيقة، بلِ المفعولُ المطلقُ محذوفٌ[3] تقديرُه : ضَرْباً مِثْلَ ضَرْبِ الأميرِ اللِّصَّ .

---

(١) انظر المقتضب ١٩٢/٣ الطبعة الأخيرة . (٢) يعني حين يكون مفعولاً مطلقاً .

(٣) في م ، د : « بل المفعول المطلق هو المحذوف، والتقديرُ. . . » .

وتقديرُهم للمصدر بأَنْ والفعل لا يَتِمُّ إلاّ إذا كان بمعنى الحال، لأنَّ «أَنْ» إذا دخلت على المضارع خلَّصته للاستقبال، بخلاف ما إذا دخلت على الماضي فإنه يبقى معها على معنى المضي، لكنهم قَدَّروه بأن دون « ما » و « كي »، وإن كان في الحال أيضاً، نحو: ضَرْبُك الآن زيداً: شديدٌ[1]، لكونها أشهرَ وأكثرَ استعمالاً منهما .

ولتقديرهم له بأن والفعل، وَهِمَ بعضُهم وظَنَّ أنه لا يعمل حالاً لتعذر تقديره، إذن، بأَنْ .

قولُـه: «ولا يتقدم معموله»، قيل: لأنه عند العمل مؤوَّل بحرف مصدريٍّ مع الفعـل، والحرف المصدري موصول، ومعمول المصدر في الحقيقة: معمول الفعل الـذي هو صلة الحـرف ومعمـول الصلة لا يتقـدم على الموصول، كما مَرَّ في باب الموصولات، قالُوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله بأجنبيٍّ، نحو: أعجبني ضَرْبُـكَ اليومَ أمسِ زيداً، على أَنَّ أمس ظرفٌ لأعجبني، لأنَّ الفصل بين بعضِ الصلة وبعضها، لا يَجوز، فقولُه تعالى :

﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا ﴾، بمعنى: صُوموا أياماً، وكذا لا يجوز حذف المصدر وإبقاء معموله، لأنه يكون كحذف المـوصـول مع بعض الصلة وإبقـاء البعض، إلاّ أَنْ يَدُلَّ دليلٌ قويٌّ عليه فيكـون كالمذكور، كما مَرَّ في المفعول معه، هذا ما قالوا .

وأَنا لا أَرى مَنْعاً من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شِبْهَهُ[2]، نحو قولِكَ : اللهم ارزُقْني من عدوك البراءةَ، وإليك القَرارُ، قال تعالى :

﴿ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ[3] ﴾،

---

(١) في ط : شـديداً .

(٢) الرضي يُخالف الجُمهور. انظر دراسات ، القسم الأول جـ٣ ص ٤٣٣ ، ٤٣٤ . . .

(٣) النور / ٢ ، والآية بتمامها : ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

وقـــالَ :

﴿ فَلَمَّا[1] بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ[2] ﴾ ،

وفي نهج البلاغة : «وَقَلَّتْ عنكم نَبْوَتُه[3]، ومثلُه في كلامهم كثيرٌ، وتقديرُ الفعل في مثله تكلُّفٌ، وليس كل مؤولٍ بشيءٍ: حكمه حكم ما أُوِّل به، فلا مَنْعَ من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى، مع أنه لا يلزمه أحكامه، بَلَى، لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله، والظرفُ وأخوه، يكفيهما رائحةُ الفِعْلِ ، حتى إنه يعمل فيهما ما هو في غاية البُعد من العمل، كحرف النفي في قوله تعالى:

﴿ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ[4] رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ ،

فقوله: «بنعمة ربك»، متعلق بمعنى النفي، أي: انتفى بنعمة الله وبحمده عنك الجُنون، ولا معنى لتعلقه بمجنون، وكذا تقول: لم أقم لك لما سلّمت لأهينك بترك قيامي، فاللامُ متعلقةٌ بالنفي لا بالقيام .

= في كتاب التِبيان للعُكْبَري ٩٦٤/٢ : «. . . لا يجوز أن تتعلق الباء برأفة؛ لأن المصدرَ لا يتقدم عليه معموله؛ وإنما يتعلق بتأخذ؛ أي : ولا تأخذكم بسببهما. ويجوز أن يتعلق بمحذوف على البيان؛ أي أعني بهما، أي لا ترأفوا بهما ، ويفسره المصدر . . . .».

أما الرضي فيجيز تعلق الباء برأفة؛ لأنَّ المصدر ـ عنده ـ يتقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أَوْ جاراً ومجروراً .

(١) ط : ســاقطة .

(٢) الصافّات / ١٠٢ ، والآيةُ بتمامها : ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ قَالَ يَٰبُنَىَّ إِنِّىٓ أَرَىٰ فِى ٱلْمَنَامِ أَنِّىٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ۚ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ۖ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ .

في المُغني ص ٦٨٨ ط . المبارك : «. . . فإنَّ المتبادر تعلق (مع) ببلغ، قالَ الزمخشريُّ : أي فلما بلغَ أن يسعى مع أبيه في أشغاله وحوائجه، قال: ولا يتعلق مع ببلغ؛ لاقتضائه أنهما بلغا معاً حدّ السعي، ولا بالسَّعي، لأنّ صلة المصدر لا تتقدم عليه، وإنما هي متعلقة بمحذوف على أن يكون بياناً، كأنه قيل: فلما بلغ الحدّ الذي يقدر فيه على السعي، فقيل: مَع مَنْ؟ فقيل : مع أعطف الناس عليه وهو أبوه ، أي إنه لم يستحكم قوته بحيث يسعى مع غير مشفق».

أما الرضي فيُجيز تعلق الظرف (مع) بـ (السعي)؛ لأن صلة المصدر ـ عنده ـ تتقدم عليه إذا كان ظرفاً أو شِبْهَهُ .

(٣) مِن خُطبةٍ لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وفيها يتحدث عن الموت، فيقول : وقد أعلقتكم حبائله . . . وعظمت فيكم سطوته . . . [نهج البلاغة ص ٢٧٨] .

(٤) القلـــم / ٢ .

وكذا يَعمل فيهما الضمير، كما في قوله[1]:

٥٩٥ ـ وما الحربُ إلّا ما عَلِمْتُم وذُقْتُمُ * وما هو عنها بالحديثِ المُرَجَّمِ

أي ما حديثي عنها، وكذا يَجوز أن يكون العاملُ في الظرف ـ أعني يومئذ ـ في قوله تعالى:

﴿ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ [2] ﴾،

اسمَ الإشارة؛ لأن المراد به: النَّقْر[3]، ويجوزُ، أيضاً، الفصلُ بينه وبين معموله بأجنبي، على هذا، فلا يُقَدَّرُ الفعل لقوله تعالى:

﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ [4] ﴾،

وكذا يجوز إعماله مضمراً مع قيام الدليلِ عليه.

قوله: «ولا يُضمر فيه»، يعني، كما يضمر في الصفة، وقد ذكرناه، وقد عَلَّلَ المُصَنِّفُ تَرْكَ الإِضمار في المصدر بوجه قريب، وهو أنه لو أضمر المفرد، لأضمر المثنى والمجموع أيضاً، ولو أضمر فيه (١٩٣أ) المثنى والمجموع لجمع له المصدر وثُنِّي، وإلّا

(١) زهير بن أبي سُلْمَى، والبيت من معلقته. (شرح شِعر زُهير ص ٢٦ صنعة ثعلب، تحقيق د. قَباوة، دار الآفاق، بيروت سنة ١٩٨٢ ط ١). ؛ وفيه: «أي: ما علمتم من هذه الحرب وما ذُقتم منها. وما هو عنها، يريد: وما عِلْمُكم عنها بالحديث الذي يُرمى فيه بالظنون. فكَنَى عن العلم، أي: هو حَقٌّ. والمُرَجَّم: المظنون. يقول: ما هو بِرَجْم بظهر الغيب، قد جرّبتموها وذُقتموها». وانظر مُختار الشعر الجاهلي ٢٣١/١.

والبيت في: الخزانة ١١٩/٨ هارون، الهمع ٩٢/٢، المذكر والمؤنث للفراء ص ٨٤ وفيه أنّ الحرب مذكر ومؤنث.

الشاهد فيه أنّ الظرف والجار والمجرور يعمل فيهما ما هو في غاية البُعد من العمل، كحرف النفي والضمير كما في البيت، فإنّ قوله (عنها) متعلق بـ(هو)؛ أي: ما حديثي عنها.

(٢) المُدَّثِّر / ٩. في المُشكل ٤٢٤/٢: «ذلك: مبتدأ، و«يومئذٍ بدل منه، و«يومٌ عسيرٌ»: خبر الابتداء. وعسيرٌ: نعت لـ«يوم»...».

(٣) النَّقر: المستفاد من الآية التي قبلَها: ﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ ﴾.

(٤) البقرة / ١٨٤؛ والآيةُ بتمامها: ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾.

التَبَسْتْ[1] ضمائرُ المُثَنَّى والمجموع والمفرد بعضها ببعض، ولو ثُنِّي المصدر وجُمع باعتبار الفـاعـل، وهو مستحق لذلك باعتبار مدلوله، لم يخل أن يؤتى فيه بِعَلَامتي التثنية وعلامتي الجمع وهو مستثقل، أو تُحْذَف إحداهما، وهو مُؤَدٍّ إلى اللَّبْسِ، ولا يلزم ذلك في اسم الفـاعـل والمفعـول وغيرهما، إذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه، وكذا اسم المفعول والصفة المشبَّهة، فتثنية أحدهما وجمعه: تثنية الآخَر وجمعه.

ولقَائِلٌ أَنْ يقولَ: يجوز أن يتحمَّل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف .

قولُه : « ولا يلزم ذكر الفاعل » ، قد تقدم علَّته، قالَ المُصَنِّفُ[2]: إنما ذلك، لأنّ التزامه كان يُؤَدِّي إلى الإضمار فيه إذا كان لغائب متقدم ذكره، قياساً على الفعل، واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة .

ولَقَـائِلٌ أن يمنع القياسَ، « لأداء القياس إلى الإضمار الممتنع[3] على زعمه »، بخلاف الفعل وغيره .

قولُه : « ويجوز إضافته إلى الفاعل » ، وهو الأكثرُ، لأنه محلّه الذي يقوم به، فَجَعْلُه معه كلفظ واحد بإضافته إليه، أَوْلى من رفعه له، ومِنْ جَعْلِه مع مفعوله كلفظ واحد، وأيضـاً، طلبـه للفـاعل شديد من حيث العقلُ، لأنه محلُّه الذي يقوم به، وعَمَلُهُ ضعيفٌ لضعف مشابهته للفعل[4]، فلم يَبْقَ إلاّ الإضافةُ .

---

(١) ط : التبـس .

(٢) شرح الكافية ص ٩٢ وفيه : «وإنما لم يلزم ذكر الفاعل، لأنّ التزامه كان يؤدي إلى الإضمار فيه عندما يكون لغائب مقدم ذكره، أو متكلم، أو مخاطب، أو لأنه لا يقع فاعله أحد جزأي الجملة، فلم يحتج إليه كما يحتاج إليه في الفعل؛ لأنه أحدُ جزأي الجملة فلا يلزم من وجوب ذكره في موضع يختل الكلام بتركه وجوب لزوم ذكره في الموضع الذي لا يختل بتركه الكلام».

(٣) في د : « لأداء الإضمار فيه إلى ما هو ممتنع على زعمه » .

(٤) في ط : الفعل .

قالوا: والإضافةُ إلى الفاعل جائزةٌ في المصدر دون اسم الفاعل، وسيَجِيىءُ الكلام فيه، في اسمِ الفاعل.

وليس أقوى أقسام المصدر في العمل: المنوّن[1]، كما قيل: بل الأقوى: ما أُضيف إلى الفاعل، لكون الفاعل، إذَنْ، كالجُزء من المصدر، كما يكون في الفعل، فيكون عند ذلك أَشَدَّ شبهاً بالفعل.

وإنما يضاف إلى المفعول إذا قامت القرينة على كونه مفعولاً، إمَّا بمجيء تابع له منصوب حملاً على المحل، نحو: أعجبني ضرب زيد الكريم، أو بِمَجيىءِ الفاعل بعدَه صريحاً، كقوله[2]:

٥٩٦ - أَمِنْ رَسْمِ دارٍ مَرْبَعٌ ومَصِيفُ * لِعَيْنَيْكَ مِن ماء الشُّؤُون وَكِيفُ

أو بقرينة معنوية نحو: أعجبني أَكْلُ الخبز.

ويجوز أن يؤوَّل بفعل مبني للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية، نحو أَعْجَبَني أُكِلَ خُبْزٌ، أي أَنَّ أُكِلَ خُبْزٌ، فتجوز[3] الإضافة إليه مع القرينة الدالّةِ على كون المضاف إليه مرفوعَ المحل، كما تجيء[4] للمجرور بتابع مرفوع، نحو يعجبني أكل الخبز النقيُّ، وإذا أضيف إلى الظرف جاز أن يعمل فيما بعده، رفعاً ونَصْباً، نحو عجبت من ضرب اليومِ زيدٌ عَمْراً.

---

(١) قالَ الجامي: «ويجوز إضافته إلى الفاعل مع أنّ إعمالَه منوَّناً أَوْلى، لأنه حينئذٍ أقوى مشابهةً للفعل؛ لكونه نكرةً، نحو قوله تعالى: ﴿ولولا دَفْعُ اللهِ الناسَ﴾. «٢/٢٥١». الفوائد الضِّيائية ٢/١٩١.

(٢) الحُطَيْئة (ديوانه ٣٩ بشرح السُّكّري. التقدُّم سنة ١٣٢٣هـ).

والبيت مطلع قصيدةٍ عدّتُها ثمانيةَ عشرَ بيتاً، مدحَ بها سعيدَ بنَ العاصِ الأُموي، لمّا كان والياً بالكوفة لِعُثمانَ بنِ عفان.

الخزانة ٨/١٢١ هارون، الأمالي الشجرية ١/٣٥١، ابن يعيش ٦/٦٢، معجم الشواهد ١/٢٣٧.

الشاهد فيه أنّ (رسم دار) مضافٌ إلى مفعوله، و (مَرْبَع) فاعله. ورَسْمُ ههنا: مصدرُ رَسَمَ المطرُ؛ أي صَيَّرها رَسْماً، بأَنْ عفَّاها.

(٣) ط: فيجوز. (٤) ط: يجيء.

قولُه : « وإعمالُه اللام[1] قليلٌ »، وإنما قَلَّ استعمالُه لتعذُّر دُخولِ اللام على ما يُقَـدَّر المصدر العامل به وهو الحرف المصدري، وليس كذا: اللام التي في اسمَيْ الفـاعـلِ والمفعـول، لأنها موصـولـةٌ داخلةٌ على الفعل، وأَمَّا اللام التي في الصفة المشبهة، فلم تضعف بها، لأنّ عملها لمشابهة اسم الفاعل، كما يَجِيءُ، لا لمشابهة الفعل، قيل: ولم يأتِ في القرآن شيءٌ من المصادر المعرَّفة باللام عاملاً في فاعلٍ أَوْ مفعولٍ صريحٍ، بلى قد جاء معدًّى بحرف الجر، نحو قوله تعالى:

﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ[2] ﴾،

ويجـوز أن يقـال: إنّ مَنْ ظلم فاعـل المصـدر، أي أَنْ يجهر، على البناء للفاعل، والاستثناء متصلٌ، ويجوز أن يقال: إنَّ التقدير أن يُجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعاً، ويجوز أن يقال هو متصل، والمضافُ محذوفٌ أي إِلَّا جَهْرَ من ظلم.

وسيبويه[3] والخليل جَوَّزا إِعمالَ المصدر المعرَّف باللام مطلقاً نحو قوله[4] :

٥٩٧ ـ ضعيفُ النِّكايةِ أعداءَهُ * يَخالُ الفِرارَ يُراخي الأَجَلْ

---

(١) ط : باللام .

(٢) ط : ساقطة .

(٣) الكتاب ١/٩٩ بولاق .

(٤) لم أهتدِ إلى قائله ، وقال القَيْسي : «قائلُ هذا البيتِ مَجهولٌ. وذكر أنه مصنوع» .

الخزانة ٨/١٢٩ هارون ، إيضاح شواهد الإيضاح، الورقة ٣٠/ب مخطوطة المعهد، رقم ٢٨ نحو ، سيبويه ١/٩٩ بولاق ، المنصف ٣/٧١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٥ ، شرح الألفية للمُرَادي ٣/٥، شرح الألفية لابْنِ الناظم ص ١٦١ .

وقوله : (يَخال) : يظُن ، و (يُرَاخي) : يُبَاعِدُ، وفاعله ضمير الفِرار، وفاعل (يخال) ضمير المهجو. وجملة يراخي في موضع المفعول الثاني لِـ: (يَخال). و (ضعيف) خبرٌ لمبتدأٍ محذوف.

الشاهد فيه أنّ سيبويه والخليلَ جوّزا إعمال المصدر المعرَّف باللام مطلقاً.

وقولـه[1]:

٥٩٨ ـ لقد عَلِمَتْ أُولى المغيرةِ أَنَّني * كَرَرْتُ فلم أَنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعا

فينبغي، على هذا، أن يجوز[2]: عجبت من الضربك زيداً[3] على أن الكافَ مفعول .

والمبرّدُ مَنَعَهُ[4]، قال: لاستفحالِ الاسميةِ فيه، وقال في قوله: أعداءَهُ، أَيْ : في أعـدائـه، قال: أو يكـون منصوباً بمصدر منكَّر مقدَّر، أي ضعيف النكايةِ نكايةٍ أعداءَه، فيضمر المصدر لقوة القرينةِ الدالَّةِ عليه .

---

(١) هو المَرّار الأَسَدي، كما في كتاب الحُلَل ص ١٦٨؛ وفيه : (لَحِقْتُ) بدل (كَرَرْتُ). أو مالك بن زُغبة الباهلي، كما في كتاب فُرْحة الأديب ص ٣٢ . الخزانة ٨/١٢٩ هارون، سيبويه ١/٩٩ بولاق، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ١/٦٠، شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ص ٧٦، الجُمَل ١٣٦، الحُلَل ١٦٨، فُرحة الأديب ٣٢؛ وفيه : «يعني مِسْمَعَ بنَ شَيْبَانَ» في قوله : مِسْمَعًا ـ آخر البيت ـ »؛ وفيه : (لحقتُ) بدل (كررتُ)، الإيضاح العَضُدي ١٦١، البَغداديات ص ٣٦٧ ، اللُّمَع ٢٧١، المفصَّل ٢٢٤ ، المقتضَب ١/١٥٣ الطبعة الأخيرة.

و(المُغِيرة) : الخيل ـ تقال بكسر الميم وضمِّها. و (أَنْكُلُ) : أَجْبُنُ وأتأخَّرُ. «والمعنى : يقول قد علم أول من لقيت من المغيرين أني صرفتهم عن وجههم هازماً لهم، ولحقت عميدَهم ، فلم أرجع عن ضربه بسيفي». [شرح الألفية للمُرَادي ٢/٥٩] .

الشاهد فيه أن سيبويه والخليلَ جَوَّزا إعمال المصدرِ المعرف باللام مطلقاً.

(٢) في ط : أن يجـوز نحـو . . .

(٣) في ط : زيد. وهو الصواب.

(٤) لم يَمْنَعْهُ! فإنّ كلامَ المبردِ صريحٌ في أَنَّ المصدرَ يعمل معرَّفاً ومنكراً، كما يَرى سيبويه ذلك.

وابنُ الحاجب، والرَّضي، والبغدادي في الخزانة ٣/٤٣٩ بولاق ينسبون إلى المبرد مَنْعَ عمل المصدر المحلى بأل مخالفاً سيبويه، وهذا وَهَمٌ .

قال المبردُ : «وتقول ؛ أعجبني الضربُ زيدٍ عَمْراً. . . وقال الشاعر فيما كان بالألف واللام :

لقـد علمـتْ أُولى المُـغـيرة أَنَّـني * لحقـتُ فلم أنـكُـلْ عن الضرب مِسْـمَـعَـا

أراد عن ضَرْبِ مِسْمَعٍ ، فلمّا أدخل الألفَ واللامَ امتنعتِ الإضافةُ ، فعمل عَمَلَ الفعلِ ». المقتضب ١/١٤ = ١/٥٣ الطبعة الأخيرة .

قولُه : « وإن كان مطلقاً » ، أي مفعولاً مطلقاً، فالعمل للفعل، وإنما كان العمل للفعلِ المقدر لما ذكرناه من تعذُّر تقديرِ المفعول المطلقِ بأَنْ مع الفعل، سواءٌ كان الفعل ظاهـراً، أَوْ مضمـراً جائزَ الإظهار، وأَمَّا إنْ كان واجبَ الإضمار، فَيَجِيىءُ الكلامُ عليه، وهو قولُه: « وإِن كان بدلاً منه فوجهان[1]» .

اعْلَمْ أَنَّ المفعولَ المطلقَ لا يكون بدلاً من الفعل حقيقةً؛ إِذْ لو كان[2]، لم يُقَدَّرِ الفعلُ قبلَه، كما مَرَّ في باب المفعول المطلقِ فلم ينتصب، بَلَى، يكون بدلاً من الفعل إذا صار اسمَ فِعْلٍ كما مَرَّ، وإنما يقال له بدل من الفعل مجازاً، إذا لم يجز إظهار الفعل مكانه، فكأنه بدلٌ منه لَمّا لم يجز أن يُجمع بينه وبين الفعل لفظاً، كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه؛ فإذا حذفت الفعل حذفاً لازماً، فعند سيبويه[3]: الناصبُ هو المَصْدَرُ لكونه كالقائم مَقامَ الفعل، نحو: ضربَك زيداً، أي اِضْرِبْ زيداً ضَرْباً، فالمصدرُ عَمِـلَ في المفعـول لكـونه (١٩٣ب) كالفعل، لا لتأويله بأَنْ والفعل، ودليلُ كونه كالفعـل: امتنـاعُ استعمالِ الفعلِ معه، وذلك بإضافته إِلى الفاعل، كما ذكرنا في المفعول المطلق .

وقال السِّيرافيُّ: بلِ العاملُ هو ذاك المقدَّر، فَعَلَى مذهبهما يَجوزُ تقديم المنصوب على المصدر، لأنه إمّا عاملٌ لا بتقدير «أَنْ» وهو المانع من تقديم المعمول، وإِمّا غيرُ عاملٍ .

قالَ المُصَنِّفُ[4]: وإن لم يكن حذف الفعل حذفاً لازماً، كما في ضرباً زيداً، إذ يجوز: اضرِبْ ضرباً زيداً، فالعمل للفعل لا للمصدر، والظاهر من كلام النُّحاة أَنَّ المفعول المطلقَ المحذوفَ فِعْلُهُ، «لازماً كان[5] الحذفُ أَوْ جائزاً»، فيه خلافٌ، هل هو

---

(١) ط : وجهــان .

(٢) أي إذ لو كان بدلاً .

(٣) الكتاب ١/ ٩٩ بولاق .

(٤) شـرح الكافية ٢ / ٩٣ .

(٥) في م ، د : « سواءٌ كان الحذف لازماً أَوْ لا » .

العاملُ، أَوِ الفعلُ هو العاملُ، والأَوْلى أن يقال: العَمَلُ للفعلِ على كُلِّ حالٍ؛ إِذِ المصدَرُ ليس بقائمٍ مَقامَهُ حقيقةً، بل هو كالقائم مَقامَهُ، كما ذَكَرْنَا .

والتصغيرُ يمنع المصدرَ من العمل، كما يمنع اسم الفاعلِ والمفعول، لضعف معنى الفعلِ بسبب التصغير الذي لا يدخل الأفعال، ومن ثمةَ يمنع الوصفُ ثلاثتَها من[1] العمل.

ويجوز حَمْلُ توابعِ ما أُضيف إليه المصدرُ على اللفظ، وهو الأرجحُ لِقَصْدِ المُشاكلة في ظاهر الإعراب، وإنما يُصار إلى المَحَلِّ، إذا تَعَذَّر الحمل على اللفظ الظاهر، كما مَرَّ في باب الاستثناء، وتحمل[2] التوابع على محل المجرور أيضاً، خِلافاً لِلجَرْمي[3]، في الصفة، قالَ: لأنَّ الصفةَ هي الموصوفُ في المعنى والعاملُ فيهما واحدٌ .

قال ابنُ جعفر[4]: هذه العِلَّةُ موجودةٌ في التأكيد، وعطفِ البيان أيضاً، بخلاف البدل، فإنه جملةٌ أخرى، والعاملُ فيه غيرُ العامل في الأول عنده، وكذا في عطفِ النسق.

قال الأندلسيُّ[5]: الظاهرُ من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسمِ الفاعلِ وبالصفة المشبهة وبالمصدر؛ فإنْ جاء ما يُوهِمُ على المحل[6]، أضمروا[7] له ناصباً، أو رافعاً، إمّا فعلاً، أَوْ منوناً من جِنْسِ ذلك المضاف .

---

(١) في ط : عن .

(٢) ط : ويحمل .

(٣) الدُّر المَصُون ١٤٥٧/٣ رسالة دكتوراه ، تحقيق د. أحمد الخراط.

(٤) هو محمدُ بنُ جعفرِ الأنصاري، أُستاذٌ مُقرِىء نَحْوِيٌّ جليل. أخذ عن ابن أبي الركب كتابَ سيبويه... له: شرح الإيضاح ، شرح الجُمَل. توفي سنة ٥٨٦هـ. (بغية الوعاة ص ٢٨ دار المعرفة، بيروت).

(٥) هو القاسمُ بن أحمدَ بن موفق الأندلسي، المرسي، اللورقي، علم الدين أبو محمد، مقرىء، فقيهٌ، أُصوليٌّ، نَحْوِيٌّ، متكلم، ولد في الأندلس سنة ٥٧٥هـ، ورحل إلى المشرق. له : شرح المفصل، المباحث الكلية على المقدمة الجُزُولية، شرح الشاطبية في القراءات. توفي بدمشق سنة ٦٦١هـ .
(معجم الأدباء ٢٣٤/١٦، شذرات الذهب ٣٠٧/٥، نَفح الطِّيب ١٢٥/٦).

(٦) في ط : غير واضحة .

(٧) في ط : أضمر، وفي د : يضمر له ناصباً أَوْ رافعاً .

ويَجوزُ مثل هذا الإضمار لقوة القرينة الدالَّةِ، وهذا الذي ذكره سيبويه: هو الحَقُّ، لأنه إنما يترك الظاهر إلى المقدر، إذا كان المقدر أقوى من الظاهر، من حيث كَوْنُهُ إعراباً والظاهر حركة بناء، كما في: يازيد الظريفَ، أَوْ إذا تعذر الحمل على الظاهر، كما مَرَّ، فقوله[1]:

حتى تهجَّر في الرَّوَاحِ[2] وهاجَهُ * طلبُ المعقِّبِ حقَّه المظلومُ

إنما ارتفع «المظلوم» فيه لكونه فاعل «حقَّه»، أي غلبه المظلوم بالحقِّ.

ويعمل اسم المصدر عَمَلَ المصدر، وهو شيئان: أحدُهما: ما دَلَّ على معنى المصدر مَزيداً في أولـه ميمٌ، كالمقتـل والمستخـرج، والثـاني: اسم العين مستعملاً بمعنى المصدر، كقوله[3]:

٥٩٩ ـ أَكُفْـراً بَعْدَ رَدِّ الموتِ عنِّي * وبعدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعا

أي إعطائك؛ والعطاء في الأصل: اسم لما يُعطى[4].

ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل، نحو: ماء غَور، أي غائر، وبمعنى اسم

---

(١) سبق تخريجه ص ٤٥١ من القسم الأول.

(٢) من د.

(٣) هو القُطامي (ديوانه ٣١ تحقيق د. إبراهيم السامرَّائي، وأحمد مطلوب، بيروت سنة ١٩٦٠م).
والبيت من قصيدة مشهورة في مِدْحَةِ زُفَر بن الحارث الكِلابي.
الخزانة ٨/١٣٦ هارون، الأمالي الشجرية ٢/١٤٢، المقدمة المُحْسِبة ٢/٣٦٥، الإفصاح ٦٣، نُزهة الطَّرْف ٢٠، شرح الألفية لابن الناظم ١٦١، معجم الشواهد ١/ ٢١٤.
الشاهد فيه أنّ العطاء ههنا بمعنى الإعطاء، ولهذا عمل عمله. والمفعول الثاني محذوف، أي بعد إعطائك المئة الرِّتاعَ إياي.
و (رَدُّ) مصدر مضاف إلى المفعول، وفاعله محذوف، أي بعد ردِّك الموتَ عني.

(٤) في كتاب: ليس في كلام العرب ص ٢٢٧: «وقد يَجيءُ المصدر على غير المصدر: عذبتُهُ عذاباً، والوجه تَعْذِيباً؛ وأعطيته عَطاء، والوجه إعطاء...».
وانظر الأصول ١/١٦٥ـ١٦٦، والهَمْع ٢/٩٥، والصَّبَّان على الأشموني ٣/١١٠، ونُزْهَةَ الطَّرْفِ ص ٢٠.

المفعول، كقولِه[1]:

دارٌ لِسُعْدَىٰ إِذْهِ مِنْ هَوَاكـا

فيستوي فيه المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع، اعتباراً للأصل، ويجوز تثنيته وجمعه أيضـاً، ويجوز أَنْ يكونا محذوفَيْ المضاف، أي ماء ذو غور، ومن ذوات هواك، وفي التقدير الأول مبالغة، كأن ذا لحدث تجسَّم من الحدث، لكمال اتِّصافِهِ به .

[المُشـتقات]: [اسمُ الفاعلِ : تعريفُه، وصِيَغُهُ، المختلفة]

قولُه : « اسم الفاعل[2]: ما اشتُق مِن فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرَّد على فاعِل، ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميمٍ مضمومة وكسرِ ما قبلَ الآخِر ».

قولُه : « ما اشتُقَّ من فعل أي مصدر، وذلك على ما تَقَدَّمَ، أَنَّ سيبويه[3] سَمَّى المَصْـدَرَ: فِعْـلًا، وحَـدَثـاً، وحَـدَثـاناً، والدليلُ على أنه لم يُرَدْ بالفعل نحو ضَرَبَ ويضرب، وإن كان مذهب السِّيرافي أن اسم الفاعل واسم المفعول مشتقان من الفعل والفعـلَ مشتقٌّ من المَصدر: أن الضمير في قوله: لمن قام به[4]، راجعٌ إلى الفعل، والقائم هو المصدر والحدث .

قولُه : « لمن قام [به[5]]»، الأَوْلى أَنْ يقـول[6]: لما قام به[7]، وذلك لِما ذكرناه، أَنَّ

---

(١) سبق تخريجه ص ٣٥٧ من القسم الأول.

(٢) انظر شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٥١، وشرحَ الكافية لابن الحاجب ٩٣ ، والفوائدَ الضيائية ٢ / ١٩٥ .

(٣) انظر الكتاب ١/١١٨ ، ١٦١ ، ١٥، وابن يعيش ١ /١١٠، والمصطلح النَّحْوي ١٣٩ .

(٤) ط : ســاقطة .

(٥) ساطة من الأصل ، و ط . وهي من م ، د .

(٦) ط : بقـــول .

(٧) ط : ساقطة .

المجهول أمرُهُ يذكر بلفظه « ما » ولعلّه قَصَدَ التغليب[1] .

ويخرج بقوله : لمن قام به : اسم المفعول والآلة ، والموضِع ، والزمان ، ويدخل فيه : الصفة المشبهة ، ولا يشمل جميع أسماء الفاعِلِين ، نحو: زيد مُقابِل عمرو، وأنا مقترِبٌ من فلان ، ومُبتعِدٌ[2] عنه ، ومجتمع معه ، فإنّ هذه الأحداثَ نسبةٌ بين الفاعل والمفعول ، لا تقوم بأحدهما مُعَيَّناً دون الآخر.

قولُه : « بمعنى الحدوث » يخرج الصفة المشبهة ، لأنّ وضعها على الإطلاق ، لا الحدوث ولا الاستمرار، وإن قصد بها الحدوث ، ردَّت إلى صيغة اسم الفاعل ، فتقول في حَسَن : حاسن الآن أو غداً، قال تعالى في[3] ضَيِّق : لما قصد به الحدوث : ﴿وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ[4] صَدۡرُكَ﴾ ، وهذا مطّردٌ في كل صفة مشبهة ، ويخرج بهذا القيد ، أيضاً ، ما هو على وزن الفاعل إذا لم يكن بمعنى الحدوث ، نحو: فَرَسٌ ضامر، وشازب ، ومقوِّر، وعذرُه أن يقال : إنّ قَصْدَ الاستمرارِ فيها عارضٌ ، ووضعها على الحدوث ، كما في قولك : اللهُ عالمٌ ، وكائنٌ أبداً ، وزيدٌ صائمٌ النهارَ وقائمٌ الليلَ .

قولُه : «الثلاثي المجرد» ، أي غير المزيد فيه نحو: أَخْرَجَ واستخرج ، قالَ المُصَنِّفُ : وبه سمّى ، أي بلفظ الفاعل الذي (١٩٤أ) هو وزن اسم الفاعل الثلاثي ، لِكَثرة الثلاثي فجعلوا أَصْلَ الباب له ، فلم يقولوا : اسم المفعل ولا المستفعِل ، « وفيها قال[5] نظرٌ » ، لأنه ليس القصد بقولهم : اسم الفاعل : اسم الصيغة الآتية[6] على وزن اسم الفاعل ، [ولا المستفعِل[7]] ، بل المراد : اسم ما فعل الشيء .

---

(١) يعني تغليب المعلوم على المجهول ، فعبّر عن الجميع بما هو للمعلوم .

(٢) ط : أو متبعـد .

(٣) ط : «في ضيق» نصصت هكذا وكأنها جزء آية وليست كذلك .

(٤) هُودْ / ١٢ ، والآية بتمامها : ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ أَن يَقُولُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ كَنزٌ أَوۡ جَآءَ مَعَهُۥ مَلَكٌۚ إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٞۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٌ ﴾ .

(٥) في د : « وهذا الذي قال ، فيه نَظَرٌ» .

(٦) في م ، د : التي .

(٧) ط : ساقطة .

ولم يأتِ المُفْعِـل والمنفعِـل والمتفعِّـل بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال: اسم المفعِل، بَلَى، لو قال إنهم أطلقوا اسمَ الفاعل على مَنْ لم يفعل كالمنكسِر والمتدحرِج، والجاهِل، والضامر، لأنَّ الأغلب فيما بنى له هذه الصيغة، أن يفعل فعلاً كالقائم والقاعد، والمخرج، والمستخرج، لكان شيئاً .

قولُه : « ومن غير الثلاثي »، يشمل الثلاثي ذا الزيادة، والرباعيَّ المُجَرَّدَ والملحق بالـرباعي ومتشعبه[1] الرباعي، بكون الجميع بوزن مضارعه المبني للفاعل، بميم مضمومة في موضع حرف المضارعة، وكسرِ ما قبلَ الآخِر، وإن لم يكن في المضارع مكسوراً: كمتدحرِج ومتضارِب، وربما كسر ميم مُفْعِل إتباعاً للعين، أو تضمّ[2] عينه إتباعاً للميم، قالوا في مُنْتِن: مِنتِن ومُنتُن، وربما استغنى عن مُفعِل بفاعِل، نحو: أعشب فهو عاشب، وأورس فهو وارسٌ، وأيفع فهو يافعٌ، ومنه قوله تعالى:
﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَـٰحَ لَوَٰقِحَ [3] ﴾، على بعض التأويلات[4] .

وقد استُغني عن مُفْعِل بكسر العين بمُفْعَل بفتحها في نحو: أسهب فهو مُسهَب وأحصن فهو مُحْصَن، وألفـج ، أي أفلس، فهو مُلْفَج .

قالوا : وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو: ماء دافق أي ماء مدفوق، وعيشة راضية أي مَرْضِيَّة، والأَوْلى أن يكـونا على النَّسَب، كنابِل وناشِب، إذ لا يلزم أن يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعلَ له، كنابل، بل يجوز أيضاً كونه مما جاء منه الفعل، فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ[5] .

---

(١) ط : ومنشعبة .

(٢) ط : أو يضـم .

(٣) الحِجْر / ٢٢ ، والآيةُ بتمامها : ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَـٰحَ لَوَٰقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَسْقَيْنَـٰكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمْ لَهُۥ بِخَـٰزِنِينَ ﴾

(٤) في معاني القرآن للأخفش ٢/٣٧٨ : « فجعلها على «لاقح» كأنّ الرياحَ لَقِحَت ، لأنّ فيها خيراً، فقد لَقِحَت بخير. وقال بعضُهم : الرياح تلقح السحاب فقد تدل على ذلك المعنى ؛ لأنها إذا أنشأته وفيها خير وصل ذلك إليه» . وانظر معانيَ الفَرَّاءُ ٢/٨٧ ، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٦٧ ، وفتحَ القدير ٣/١٢٧ .

(٥) ويفرق بينهما بالقرائن اللفظية أو المعنوية .

وكذا قيل: يكون اسم الفاعل بوزن المفعول، كقوله تعالى:

﴿ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا [1] ﴾

أي آتياً، والأَوْلى أنه من أتيت الأمر أي فعلته، فالمعنى: أنه كان وعده مفعولاً، كما في الآية الأخرى.

[عَمَلُ اسمِ الفاعِلِ، وَشَرْطُهُ]

قولُه: « ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال أوِ الاستقبال[2]. والاعتماد على صاحبه، أوِ الهمزة، أَوْ، ما، فإن كان للماضي، وَجَبَتِ الإضافةُ معنىً، خِلافاً للكِسائي[3]، وإن كان معمولٌ آخر فَبِفِعْلٍ مقدَّر، نحو زيد معطي عمرو درهماً أمس، فإن دخلت اللام مثل مررت بالضارب أبوه زيداً أمس، استوى الجميع ».

إنما اشترط فيه الحال أو الاستقبال للعمل في المفعول، لا في الفاعل، كما ذكرنا في باب الإضافة، أنه لا يحتاج في الرفع إلى شرط زمان، وإنما اشترط أحد الزمانين لِتَتِمَّ مشابهتُهُ للفعل لفظاً ومعنىً، لأنه إذا كان بمعنى الماضي شابهه معنىً لا لفظاً، لأنه لا يوازنه مستمراً، وقد ذكرنا في باب الإضافة أنه لا يحتاج للرفع إلى شرط زمان، وقد ذكرنا هناك كثيراً من أحكامه المحتاج إليها ههنا فليرجع إليه.

قولُه: « والاعتماد على صاحبه »، اعْلَمْ أَنَّ اسْمَيْ الفاعلِ والمفعولِ، مع مشابهتهما للفعل لفظاً ومعنىً، لا يَجوز أن يَعْمَلا في الفاعل والمفعول ابتداءً كالفعل،

---

(1) مريم / ٦١، ونصُّها: ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِي وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا ﴾.

(2) «ولو قلت: زيدٌ ضاربٌ غلامَهُ عَمْراً أمسِ، لم يَجُزْ إلّا إذا أُريد به حكاية حال ماضية». [الأُنموذَج ص ٩٥].

(3) أجاز أن يعمل بمعنى الماضي مطلقاً، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء، وتمسّك بجواز نحو: زيد معطي عمرو أمسِ دِرْهَماً، وظانّ زيد أمس كريماً.

[شرح الكافية ٢/ ٢٠٠ من المطبوع، وشرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/ ٥٥٣، والمُغني ١٨٠ ط.م].

لأن طلبهما لها، والعملَ فيهما، على خلاف وَضْعِهما، لأنهما وُضِعَا، على ما ذكرنا، للذاتِ المتصفة بالمصدر، إمّا قائماً بها كما في اسم الفاعل، أو واقعاً عليها، كما في اسم المفعول، والذات التي حالها كذا، لا تقتضي لا فاعلاً، ولا مفعولاً، فاشترط للعمل: إمّا تقوِّيهما بذكر ما وضعا محتاجين إليه، وهو ما يخصصهما وذلك لأنهما وضعا لذات مبهمة، متصفة بالحدث الذي اشتقا منه مذكور قبلهما ما يخصصهما، كرجل ضارب أو[1] مضروب، بخلاف الآلة والموضع والزمان، كالمِضرَب والمضرِب فإنها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدثها غير المختصة بها يعينها[2] قَبْلُ، وإمّا وقوعهما بعد حرف هو بالفعل أَوْلى كحرفي الاستفهامِ والنفي[3].

ويعني بصاحبه: المبتدأ إمّا في الحال، نحو: زيد ضارب أخواه، أو في الأصل، نحو: كان زيد ضارباً أخواه، وظننتك ضارباً أخواك، وإنَّ زيداً ذاهب غلاماه، والموصوف نحو: جاءني رجلٌ ضاربٌ زيداً، وذا الحال نحو: جاءني زيد راكباً جَمَلاً.

قالَ المُصَنِّفُ[4]: إنما اشترط الاعتماد على صاحبه لأنه في أَصْلِ الوَضْعِ، وَصْفٌ، فإذا أظهرت صاحبه قبله تَقَوَّىٰ واستظهر به لبقائه على أصل وَضْعِه فيقدر حينئذ على العَمَل، وقال ابنُ مالكٍ[5]: وهو حال كونه خبراً للمبتدأ، أَوْ حالاً أيضاً، معتمدٌ على الموصوف، لكنه مقدَّرٌ، وفيه تكلُّفٌ، ولا سِيَّما في الحال فإنَّ مَجِيء الحال جامداً موصوفاً بالمشتق كقوله تعالى:

﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا[6] عَرَبِيًّا﴾،

---

(١) في ط: ومضروب.

(٢) ط: في غير ط بعينها.

(٣) في ط: كحرفَيْ الاستفهام وحَرْفِ النفي.

(٤) الإيضاح في شرح المُفَصَّل ١/٦٤١، وشرح الكافية ٢/٩٣.

(٥) التسهيل ص ١٣٧.

(٦) يوسف / ٢، والآية بتمامها: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

قليلٌ، وهو الذي يسمى بالحال المُوَطِّئة[1].

قولُه : « أو الهمزة أو، ما» ، هذا هو الثاني، والأَولى، كما قال الجُزُولي، حرف الاستفهام أو حرف النفي، ليشمل نحو: هل ضاربٌ الزيدان، ولا ضاربٌ أخواك، ولا مضروبٌ أبواك، ولا ضارباً زيداً[2]، وإنْ قائمٌ أبواك .

وقد يكون النفيُ غيرَ ظاهرٍ، بل هو مؤوَّلٌ به، نحو: إنما قائمٌ الزيدان، أي : ما قائم إلَّا الزيدان، ويقدر الاستفهام أيضاً، نحو: قائم الزيدان أم قاعدان[3] .

والأَخفشُ[4] يُجَوِّزُ عَمَلَهُ من غير اعتمادٍ على شيءٍ من الأشياءِ المذكورةِ، نحو قائم الزيدان، كما مَرَّ في باب المبتدأ .

قولُه: «وإن كان للماضي، وَجَبَتِ الإضافةُ معنىً»، يعني يجب أَنْ يُضافَ إلى ما يَجيءُ بعدَه مما يكون في المعنى مفعولاً، نحو: ضارب زيد أمس، وتكون إضافتُه معنويةً، هذا إن جاء بعده ذلك، وإلَّا جاز أَلَّا يضافَ، نحو: هذا ضاربُ أمس، ويرفع مع كونه ماضياً كما تكرر ذكره، ولا يَنصِب (١٩٤ب) إلَّا الظرفَ أو الجارَ والمجرور، نحو: زيد ضاربُ أمس بالسوط، لأنه يكفيهما رائحةُ الفِعل فيعمل فيهما اتّفاقاً .

وأَجازَ الكِسائيُّ[5] أَنْ يعمل بمعنى الماضي مطلقاً، كما بمعنى الحال والاستقبال سواءً، وتمسَّك بجواز نحو: زيد مُعْطِي عمروٍ أمس دِرْهَماً، وظانُّ زيدٍ أمسِ كريماً،

---

(١) « أي » ممهدة لما بعدها ؛ لأنه هو المقصود. أما هي فغير مقصودة بذاتها، وإنما تُمَهِّدُ الذِّهْنَ وتُهَيِّئه لما يجيء بعدها من الصفة، فهي مجرد وسيلة إلى النعت» . [ضياء السالك ٢/١٩٥ هامش (٣)].

(٢) المراد بهذا المثال : الشبيه بالمضاف ، المسبوق بلا النافية للجنس ، والرضي يريد تعداد الأمثلة للنفي .

(٣) في م عبارة بعد قوله : « أم قاعدان»: وهي : «وإنما عمل اسم الفاعل إذا اعتمد على حرفي النفي والاستفهام؛ لأنهما بالفعل أَوْلى، كما مَرَّ في المنصوب على شريطة التفسير».

(٤) وافقه في ذلك الكوفيون، وابنُ مالك. [التسهيل ص ٤٥ ، ١٣٦ ، الهمع ٢/٩٥ ، والإيضاح في شرح المفصل ٦٤١/١] .

(٥) شرح جُمَل الزَّجَّاجي ٥٥٣/١ ، والمُغْني ص ١٨٠ ط . المبارك، والإيضاح في شرح المفصل ٦٤٠/١ .

قالَ تعالى : «وجاعلُ الليلِ سَكَناً[1]» ، قال السِّيرافي : إنّ الأَجْوَدَ ههنا أَنْ يُقالَ : إنما نَصَبَ اسمُ الفـاعـلِ ، المفعـولَ الثانيَ ضرورةً حيث لم يمكن الإضافة إليه ؛ لأنه أُضيف إلى المفعول الأول، فاكتفى في الإعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل، قال: ولا يَجوز[2] الإعمالُ من دون مثل هذه الضرورة، ولهذا لم يُوجد عاملاً في المفعول الأول في مَوْضِع من المواضِع مع كَثرة دورهِ في الكلام .

وقالَ أبو عليٍّ[3]، وجماعةٌ معه : بل هو منصوبٌ بفعلٍ مدلولٍ عليه باسم الفاعل كأنه لمّا قالَ: معطي زيد، قيل: وما أعطي؟ قالَ : دِرْهَماً أي أعطاه دِرْهَماً، كقوله في الفاعل[4] :

لِيُبْـكَ يزيـدُ ضـارعٌ لخصـومةٍ *ـ ٤٥ . . .

فيتخلص بهذا التأويل من الاضطرار إلى اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي[5].

قالَ الأَندلسيُّ رَدّاً على الفارسي: لا يَستقيم ذلك في مثل: هذا ظانٌّ زيدٍ أمس قائماً، لِلُزوم حَذْفِ أَحَدِ مفعولَيْ ظانّ، وللفارسي أَنْ يرتكب[6] جواز ذلك مع القرينة، وإن كان قليلاً، كما يَجيء في أفعال القُلُوب .

---

(١) الأنعام / ٩٦ ، والآيةُ بتمامها : ﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾.
في حُجَّة القِراءات ٢٦٢ : « قرأ عاصمٌ وحمزةُ والكِسائي :﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾ بغير أَلِفٍ. وقرأ الباقون : ﴿وجاعلُ الليلِ﴾ بالألف وكسر الليل. . . ». وانظر سيبويه ١/٨٩ ، ١٧٨ بولاق ، والإتحاف ص ٢١٤ ، والبحر المحيط ٤/١٨٦ ، والسَّبعة ص ٢٦٣ ط ٢ ، والتيسير ص ١٠٥ .

(٢) في م : « ولا يجوز الإعمال بمعنى الماضي في غير هذا لأنه لا ضرورة». وقول السِّيرافي تَجِدُهُ في شرح الألفية لابن الناظم ص ١٦٥ .

(٣) الإيضـاح العَضُـدي ١/١٤٤. يَتَخَلَّصُ الفارسيُّ بهذا التوجيه من الاضطرار إلى إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي، كما ذهب إلى ذلك السِّيرافيُّ .

(٤) سبق تخريجه ص ٢١٧ من القسم الأول.

(٥) «حملاً على المعنى ؛ لِطُولِ الكلام» [انظر التَّبصِرة ١/٢٢٠، وحُجَّة القِراءات ص ٢٦٢] .

(٦) هذا دفاعٌ عن رأي أبي علي الفارسي .

ويُضعف مذهبَ السِّيرافي قولُهم: هذا ضارب زيد أمس وعَمراً، إذ لا اضطرارَ ههنا إلى نصب «عَمراً» لأنَّ حَمْلَ التابعِ على إعراب المتبوعِ الظاهر أَوْلى[1].

ولا استدلالَ للكسائي في قوله تعالى:

﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ[2]﴾،

لأنه حكايةُ الحال الماضية، قال الأَندلسيُّ: معنى حكاية الحال أن تُقَدِّر نَفْسَكَ، كأنك موجودٌ في ذلك الزمان، أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجودٌ الآن، ولا يريدون به أن اللفظ الذي في ذلك الزمان محكيٌّ الآن على ما تُلُفِّظ[3] به كما في قوله: دَعْنَا مِن تمرتان، بل المقصودُ بحكاية الحال: حكايةُ المعاني الكائنة حينئذٍ، لا الألفاظ.

قالَ جارُ الله[4]، ونِعْمَ ما قالَ: معنى حكـاية الحال: أَنْ يُقَدَّرَ أَنَّ ذلك الفعل الماضيَ واقعٌ في حال المتكلم، كما في قوله تعالى:

﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ[5]﴾،

وإنـما يُفْعَلُ هذا في الفعل الماضي المستغرب، كأنك تحضره للمخاطب وتصوِّره له ليتعجب منه، تقول: رأيت الأسد، فآخُذُ السيفَ فأقتله.

فإذا تقرر أنه لا يعمل بمعنى الماضي ثبت أن يكون إضافتُه معنويةً، يتعرَّف إذا أضيف إلى المعـرفة، نحو: مررت بزيد ضاربك أمس، وأَمَّا اسمُ الفاعلِ بمعنى الاستمرار فقد تَقَدَّمَ شَرْحُهُ في باب الإضافة.

---

(١) في ط: الأولى.

(٢) الكهف / ١٨، والآيةُ بتمامها: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾.

[انظر الإيضاح في شرح المُفصل ١/٦٤٠].

(٣) ط: نلفـظ.

(٤) هو الزمخشري. المُفَصَّـل ٢٢٨.

(٥) البقرة / ٩١، والآيةُ بتمامها: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾.

قولـه : « فإن دخل اللام استوى الجميع »، أي عمِل بمعنى الماضي والحال والاستقبال .

وقالَ أَبو علي، في كتاب[1] الشِّعر، والرُّمَّانيُّ[2]: إِنَّ اسم الفاعل ذا اللام لا يَعملُ إلاّ إذا كان ماضياً، نحو: الضارب زيداً أمس: عمرو، ولم[3] يوجد في كلامهم عاملاً إلاّ ومعناه المعنيّ[4]، ولعل ذلك لأنَّ المجرد من اللام، لم يكن يعمل بمعنى الماضي، فَتُوُسِّلَ إلى إعماله بمعناه، باللام، وإن لم يكن مع اللام اسم فاعل حقيقة، بل هو فِعل في صورة الاسم كما قد تكرَّر ذكره، ونقل ابنُ الدَّهَّان ذلك أيضاً، عن سيبويه، ولم يصرح سيبويه بذلك، بل قال: الضارب زيداً، بمعنى ضرب[5]، ويحتمل تفسيره بذلك أي أنه إذا عمِل بمعنى الماضي فالأَوْلَى جوازُ عملهِ بمعنى الحال والاستقبال، إذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما .

وجوّز المبردُ[6] وغيره عملَه بمعنى الماضي والحال والاستقبال، واستدلوا بقوله[7] :

---

(١) الورقـة ٦٦/ ب .

(٢) التسهيل ١٣٧ ، وشرح ابن عقيل ٢/١٥٣ ط سنة ١٩٦٢م ، والهمع ٢/٩٦ .

(٣) في د : « لأنه لم يجيء في كلامهم عاملاً إلاّ بمعنى الماضي فتوسلوا بالألِف واللام التي هي اسم موصول إلى إعمال صورة اسم الفاعل الماضي وإن كانت في الحقيقة فعلاً . . . » .

(٤) في ط : المضيّ . وأراه هو الصواب . [انظر التبصرة ١/٢٢٠] .

(٥) في سيبويه ١/٨٧ بولاق : « . . . ولو قلت : هذا ضارب عبدالله وزيداً، جاز على إضمار فعل ، أي : وضرب زيداً. وإنما جاز هذا الإضمار؛ لأنَّ معنى الحديث في قولك : هذا ضارب زيد : هذا ضرب زيداً ، وإن كان لا يَعمل عمله فحمل على المعنى . . . » .

(٦) في المقتضب ٤/١٥٤ : «واعلم أنَّ اسم الفاعل إذا كان لِما مضى فقلت : هذا ضاربُ زيد أمسِ وعمرٍو، وهذا مُعطي الدراهمَ أمس وعمرو ـ جاز لك أن تَنْصِبَ عَمراً على المعنى لِبُعْدِهِ من الجارّ، فكأنك قلت : وأَعطى عَمْراً» .

وانظر سيبويه ١/٨٧ ، ٨٩ ، ١٧٨ بولاق ، والهمع ٢/٩٥ .

(٧) جَرير (ديوانه ١٥٨ ط . الصاوي سنة ١٣٥٣هـ)؛ والرواية فيه :

بات همومـي تغـشـاهـا طوارقُـهـا * من خوف روعـة بَيْنِ الـظاعـنـين غدا

الخزانـة ٨/١٣٩ .

وقوله : (فبِتُّ والهَمُّ) : بات هنا تامةٌ ، وجملة (الهَمُّ تغشاني طوارقُه) : في موضع نصب حال من التاء في (بِتُّ) .

٦٠٠ ـ فَبِتُّ والهَمُّ تَغْشاني[1] طوارقُهُ * من خوفِ رحلة بينِ الظاعنين غداً

ويحتمل انتصاب « غداً » برحلة، وببَيْنْ[2]، وبالظاعنين، والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع أَنَّ كلامَنا فيما ينصب مفعولاً به، والظرف يكفيه رائحةُ الفعلِ .

وإنما عمل ذو اللام مطلقاً، لكونه في الحقيقة فعلاً، وقال الأخفشُ[3]، إنما نَصَب ذو اللام بمعنى الماضي[4] تشبيهاً للمنصوب بالمفعول، لا، لأنه مفعولٌ به، كما في: زيد الحسن الوجهَ، وضَعْفُ ما قالَ: ظاهرٌ .

ونُقِلَ عن المازني أَنّ انتصابَ المنصوبِ بعده، بفعل مقدَّرٍ، وإنما ارتكب ذلك لأن اللام عنده ليس بموصولٍ ، كما مَرَّ في الموصولات، فليس ذو اللام في الحقيقة عنده فعلاً .

واعلم أنه يَجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعديين إلى المفعول به بأنفسهما أن يعمدا باللام . نحو : أنا ضارب لزيد وأعجبني ضربك لزيد، وذلك لضعفهما لِفَرْعِيَّتِهما للفعل، كما يَجوز أن يُعمد الفعل باللام إذا تقدم عليه المنصوب، كقوله تعالى:
﴿ إِن كُنتُمْ[5] لِلرُّءْيَا[6] تَعْبُرُونَ ﴾،

= والطوارق هنا: الدَّوَاهي . و (مِنْ خوف) متعلقان بـ (تَغْشاني) .
و(الرِّحلة) بالكسر : اسم مصدر بمعنى الارتحال، والبَيْن هنا مصدر بان يَبِينُ بَيْناً، أي فارَقَ وبَعُدَ. و (الظاعنين) مِن ظعَن يظعَن بفتح عينها ظعناً، بفتح العين وسكونها، أي : سار وذهب.
الشاهد أنّ (غداً) يحتمل أن يكون منصوباً بأحد عواملَ ثلاثة، وهي (رحلة) و (بَيْن)، و (الظاعنين)، فلا يَتِمّ ما ادعاه المبردُ من جواز عمل اسم الفاعل عمله بمعنى الماضي. مع أن الكلام في اسم الفاعل الذي ينصب مفعولاً به لا ظرفاً.

(١) ط : يغشـــاني .

(٢) ط : وبيـــن .

(٣) التســـهيل ص ١٣٧ .

(٤) م ، د : « . . . بمعنى الماضي ، نحو الضارب زيداً أمس».

(٥) قوله : « إن كنتم » ساقط من ط .

(٦) يوسف / ٤٣ ، ونصُّها : ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُءْيَٰيَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾.

وقولك : لزيد ضربت، واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر، لإفادتها التخصيصَ المناسبَ لتعلق الفعل بالمفعول، وعَمْدُ ما كان من نحو : علم وعرف ودرى وجهل، بالباء، لا غَيْرُ، نحو: أنا عالم به، لجواز زيادتها مع أفعالها، أيضاً كما يَجِيءُ .

[صِيَغُ مبالغةِ اسمِ الفاعل : أوزانُها وعملُها]

قولُه : « وما وُضِعَ منه للمبالغة، كضرَّاب وضرُوب ومِضْراب وعَليم، وحَذِرٌ، مثله، والمثنى والمجموع مثله » .

أبنية المبالغة العاملة اتّفاقاً من البصريين: ثلاثةٌ[1]، وهذه الثلاثةُ مِمَّا حُوِّل إليها أسماء الفاعلين التي من الثلاثي عند قَصْدِ المبالغةِ، قالَ[2] :

٦٠١ - فيا لَرزام (١٩٥أ) رشِّحوا بي مقدَّماً * على الحرب خَوَّاضاً إليها الكتائبَا

---

(١) فَعَّال ، فَعُول . مِفْعَال. جاء في الهَمْع ٢/٩٧ : «وأنكر أكثر البصريين الأخيرَيْن؛ أي (فَعِيل) ، و (فَعِلٌ)؛ لِقِلَّتِهما، وأنكر الجَرْميُّ (فَعِل) دون (فَعِيل)؛ لأنه أقلُّ وروداً حتى إنه لم يُسْمَعْ إعماله في نثر ، وقال أبو عمرو : يعمل (فَعِل) بضعف، وقال أبو حيان : لا يتعدّى فيهما السماع، بل يقتصر عليه». وانظر كتاب ما تَلْحَنُ فيه العامة للكسائي ص ١٢٢ وما بعدها.

[تحقيق د. رمضان عبدالتواب، دار الرفاعي بالرياض سنة ١٩٨٢م]، وجُمَل الزُّجَّاجي ص ٩٢ ط . جديدة.

(٢) سعدُ بن ناشب المازنيُّ. والبيت أحدُ أبيات تسعةٍ أوردها أبو تمامٍ في أوائل الحماسة؛ أولها :

سأَغسِلُ عني العارَ بالسيف جالبـاً * عليَّ قضاءُ اللهِ ما كانَ جالبـاً

وفيه : (الكرائبا) بدل (الكتائبا) .

الحماسة بشرح التبريزي ١/٧٣ ، والخزانة ٨/١٤٠ ، ١٤٢؛ وفيه : «قال ابنُ جني في (إعراب الحماسة) : في هذا البيت شاهدٌ على جَوَاز إعمال اسم الفاعل. ألا تراه كيف نصب الكرائب بخَوّاض؟» «وقوله: (فيا لرزامٍ رشِّحوا) : هو فعل أمر من الترشيح، وهو التربية. ومنه رشّحت المرأة ولدَها، إذا درّجته في اللبن، ثم قيل : رشِّح لفلان كذا توسُّعاً. أي رشِّحوا به بترشيحكم إياي رجلاً كذا صفته. وأقام الصفة مُقامَ الموصوف. قال التبريزي : قوله : فيا لرزام: النية بالفاءِ استئنافُ ما بعدَها وإن نسق بها جملةً على جملة. واللام من يالرزام : لام الاستغاثة، ورزام : مجرور بها، وهو قبيلة، وهم المدعوون، وأصل حركة اللام مع الظاهر الكسر، وفتحت مع المستغاث لكونه في موقع الضمير. . .».

الشاهد فيه أن (خَوَّاضاً) صيغة مبالغة، [illegible] من اسم الفاعل الثلاثي وهو خائض.

وفي كلامهم : إنه لَمِنْحَارٌ[1] بوائكَها، أي سِمانها، وقال[2] :

٦٠٢ ـ ضَرُوب بنصل السيف سُوقَ سِمانِها * إذا عَدِمُوا زاداً فإنك عاقِرُ

وربَّما بُني فَعَّال ومِفْعال وفعُول، من أفعل، نحو : حَسَّاس ودرَّاك، من أَحَسَّ وأدرك، وقال[3] :

٦٠٣ ـ شُمٌّ مهاوينَ أبدانَ الجَزُورِ مخا * ميص العشياتِ ، لا خُورٍ ولا قَزَمِ

جمع مِهـوان ، من أَهان .

---

(١) في شرح الألفيةِ لابن الناظم ص ١٦٤ : «حكى سيبويه أَمّا العسل فأنا شرَّاب ، وإنه لَمِنْحار بوائكَها».
وفي شرح الألفية للمُرَادي جـ٣ ص ٢٠ ، ٢١ : «ومثال مِفعال قولُ بعض العرب : «إنه لَمِنْحَارٌ بوائكَها «أي سمانها. . . ومثال فَعُول قولُ بعضِهم : «أنت غيوظ ما علمت أكْباد الإبل «حكاه الكسائي . . . ».

(٢) هو أبو طالبٍ، عَمُّ سَيِّدِنا محمدٍ صلى الله عليه وسلم. (ديوانه ص ١١ ، جمع وترتيب عبدالعزيز الكرم، دمشق ، مطبعة كرم سنة ١٩٥٥م).
والبيت في رثاء أمية بن المغيرة بن عبدالله بن عُمَر بن مخزوم.
الخزانة ١٤٦/٨ هارون ، سيبويه ٥٧/١ بولاق، الأمالي الشجرية ١٠٦/١، المُفَصَّل ٢٢٦ ، الجمل ٩٢ [ط . جديدة] ، الحُلَل ١٢٧ ، شرح الحدود النحوية للفاكهي ٣٥٣ ، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ٥٦٠/١ .
و (سُوق) جمع ساق، وقوله : (فإنك عاقرُ) : التفاتٌ . و (ضَرُوبٌ) : خبر لمبتدأ محذوف .

(٣) هو الكُمَيْتُ بن زيدٍ الأَسَديُّ، كما في سيبويه ٥٩/١ بولاق. وهو في: الخزانة ١٥٠/٨ هارون، والمفصَّل ٢٢٨ ، وابن يعيش ٧٤/٦ ، ٧٦ ، والعَيْني ٥٦٩/٣ .
« و(مَهاوين) : كأنه جمع مِهْوَان للمبالغة» [الإيضاح في شرح المفصل ٦٣٩/١]. وبناء مِفعال من أَفْعَلَ قليلٌ نادرٌ، والكثير من فَعَلَ. والأوصاف جميعُها مجرورةٌ في البيت؛ لأنَّ قبله :
يأوي إلى مجلسٍ بادٍ مكـارمُـهـم * لا مُطْمِـعِـي ظالمٍ فيهـم ولا ظُلُمِ
والبيت إنما ورد في (سيبويه والمفصَّل وغيرهما) على إعمال (مِفْعَال) عَمَلَ فِعْلِهِ، وليس منهما ما يدل على أنَّ الأوصاف مرفوعةٌ. وكأنَّ العَيْني ـ رحمه اللهُ ـ لم يقف على هذا البيتِ ، فقال: شُمٌّ : خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، مع أنها صفةٌ لَمجلس!!
ومعنى (شُمّ) : جمع أَشَم من الشَّمم، وهذا كنايةٌ عن كرم النسب. والأبدان جمع بَدَن، وليس بَدَنة وهي الناقة، كما قال ابنُ يعيش.
والشاهد فيه أنّ ما جمع من اسم الفاعل يعمل عمله.
والمعنى : أنهم يؤخِّرون العَشَاء لأجل ضيفٍ يطرق، فبطونهم خميصةٌ في عشيّاتهم لتأخُّر الطعامِ عنهم.

قال سيبويه[1] : فاعل، إذا حُوِّل إلى فَعِيل، أو فِعْل، عَمِل أيضاً، وأنشد[2] :

٦٠٤ ـ حتى شآها كَليلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ * باتت طِراباً وبات الليلَ لم يَنَمِ

فَكَلِيل : مبالغة « كالّ[3] »، يعني البرق، وشآها، أي ساقها، والضمير للأُتن، ومَنَع ذلك غيرُ سيبويه[4]، وقالوا: إنَّ مَوْهِناً ظرفٌ لشآها، لأن « كَلِيل » لازمٌ، ولو كان لِكَليل[5] أيضاً، فلا استدلالَ فيه، لأنه ظرفٌ يكفيه رائحةُ الفِعْلِ ، واعتذر له بأن « كليل » بمعنى مُكِلّ، فَمَوْهِناً مفعوله على المَجاز، كما يقال: أتعبت يومَك، فَفَعِيل، إِذَنْ، مبالغة مُفْعِل .

قلتُ : لا استدلالَ بالمحتمل، ولا سيما إذا كان بعيداً، واستدل سيبويه[6] على عَمَلِ فَعِلٍ[7]، بقوله[8] :

---

(١) الكتاب ١/٥٩ بولاق .

(٢) البيت من قصيدة طويلةٍ لساعدةَ بن جُؤَيَّة، رثى بها مَنْ أُصيبَ يوم مَعْيَط. (ديوان الهُذَليين ١/١٩٨ ط. دار الكتب المصرية سنة ١٩٤٥م). وهو في : الخزانة ٨/١١٥ هارون، سيبويه ١/٥٨ بولاق، المقتضب ٢/١١٤ الطبعة الأخيرة، المُغني ٥٦٨ ط. المبارك، التبصرة ١/٢٢٦ .
و(شآها) شاقَها ـ كما في شرح السُّكَّري ـ ، وقالَ الأعلم : ساقها وأزعجها من موضعها إلى الموضع الذي كان منه البرق. و(المَوْهِن) : وقتٌ من الليل.
الشاهد فيه أن سيبويه قال: إذا حُوِّل فاعل إلى فعيل أو فَعِل عَمِلَ أيضاً. وأنشد هذا البيت. فإنّ كليلاً قد عمل في قوله (مَوْهِناً). ورُدَّ بأنّ مَوْهِناً ظرفٌ لـ (شآها) ، ولوكان لـ (كليل) أيضاً، فلا استدلال فيه ؛ لأنه ظرف يكفيه رائحة الفعل. واعتُذِرَ لسيبويه بأنّ كليلاً بمعنى مُكِلّ (فَمَوْهِناً) مفعوله على المجاز، كما يقال أتعبتَ يومَكَ، ففعيل مبالغة مُفعِل لا فاعل. وفيه أنه قليل نادرٌ ولا يَصِحُّ الاستدلالُ بالمحتمل مع أنَّ هذا الاعتذارَ بعيدٌ .

(٣) في التبصرة ١/٢٢٧ : «وقيل في (كَلِيل) إنه بمعنى (مُكِلّ)، وهو اسم الفاعل من أَكَلَّ يُكِلُّ فهو مُكِلٌّ ؛ كقولهم: عذابٌ أَلِيم، وداء وَجِيع، بمعنى مُؤْلِم ومُوجِع .

(٤) المبرِّدُ ، والجَرْمي، والمازنيُّ، وابنُ هشامٍ ، والسُّكَّريُّ . [الخزانة ٨/١٥٩ هارون، والمُغني ص ٥٦٨ ط . المبارك، والمقتضب ٢/١١٤ الطبعة الأخيرة، والتبصرة ١/٢٢٧].

(٥) أي : ولو كان الظرفُ معمولاً لِكَلِيل.

(٦) الكتاب ١/٥٨ بولاق .

(٧) وافقه أبو عُمَر الجَرْمي ، وخالفه في (فَعِيل) مع أكثر النحويين . [التبصرة ١/٢٢٧، الهمع ٢/٩٧] .

(٨) قال البَطَلْيَوْسي في الحُلَل ص ١٣١ : «هذا البيتُ مَصنوعٌ ، ليس بعربيٍّ، واختلف في صانعه : فزعم قوم أنه =

٦٠٥ ـ حَذِرٌ أُموراً ما تُخاف، وآمِنٌ * ما ليس مُنْجِيَهُ من الأقدارِ

ومَنَعَهُ غيرُه، وقال: إنَّ البيتَ مصنوعٌ يروى عن اللاحقي[1] أنَّ سيبويه سألني عن شاهدٍ في تعدِّي « فَعِل » فعملت له هذا البيتَ.

أمَّا إذا لم يكن فَعِيل وفَعِلٌ مما حُوِّلَ إليه اسم الفاعل، كظريف وكريم، وطَبِن وفَطِن، فلا خلافَ في أنهما[2] لا ينصبان، إذ كلامُنا في أبنية المبالغة، لا في الصفات المشبهة.

وقد جاءَ فَعِيل مبالغة مُفْعِل، كقوله تعالى:

﴿عَذَابٌ[3] أَلِيمٌ﴾،

على رأي[4]، وقوله[5]:

لابن المقفَّع، وحكى المازني، قال: أخبرني أبو يحيى اللَّاحِقِي، قالَ سألني سيبويه عن (فَعِل) أيتعدَّى؟ فوضعت له هذا البيت، ولأجل هذا رُدَّ هذا البيت على سيبويه».

وقال البغدادي في الخزانة ١٦٩/٨ هارون: «أقول: إنْ طُعِنَ على سيبويه بهذا البيت، فقد استُشهِدَ بِبَيْتٍ آخرَ لا مطعَنَ عليه فيه، وهو قول لبيد الصَّحابي:

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضادَةَ سَمْحَجٍ * بِسَرَاتِه نَدَبٌ لها وكُلُومُ

وقال ابنُ السِّيد في الحُلَل ص ١٣١: «وقد وجدنا في شِعر زيد الخيل الطائي بيتاً آخَرَ، لا مطعنَ فيه، وهو قوله:

أَتاني أنَّهم مَزِقون عِرْضِي * جِحاش الكِرْمِلينِ لها فديدُ...

والبيت في: سيبويه ٥٨/١، المقتضب ١١٥/٢ الطبعة الأخيرة، الأمالي الشجرية ٥٤٣/٢، التَّبصِرة ٢٢٧/١، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ٥٦٢/١، شرح الألفية لابن الناظم ص ١٦٤.

الشاهد فيه أنَّ سيبويه استدلَّ به على عمل فَعِل بهذا البيت، ومَنَعَهُ غيرُه، وقال إنَّ البيتَ مَصنوعٌ.

(١) هو أبان بن عبدالحميد بن لاحق. شاعرٌ مُكْثِرٌ من أهل البصرة. كان يمدح البرامكة. نَظَمَ كليلةَ ودِمْنَةَ شِعْراً. توفي سنة ٢٠٠ هـ. [الأعلام ٢٧/١].

(٢) في د: « فلا خوف في أنهما لا يعملان في الباقي ».

(٣) وَرَدَتْ كثيراً في القرآن، وهذا الجُزء من الآية ١٠ في سورة البقرة، ونصُّها: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾.

(٤) انظر تفسيرَ ابن كثير ٤٨/١، وفتحَ القدير ٤١/١، ٤٢، وتفسير أبي السعود ٣٣/١؛ وفيه: «أي مؤلم، يقال أَلِمَ وهو أليم كوَجِعَ وهو وَجِيع، وصف به العذاب للمبالغة، كما في قوله: تحية بينهم ضربٌ وجيعُ... وقيل هو بمعنى المؤلِم كالسميع بمعنى المُسْمِع وليس ذلك بِثَبْتٍ...»، وانظر حاشية الجَمَل ١٧/١، ١٨.

(٥) هو عَمرو بنُ مَعْدِيْكَرِب الزُّبيدي المَذْحِجي الصحابي.

الأصمعيات [تصحيح وترتيب وليم بن الورد، رقم ٤٨ ص ٤٣، ط. دار الآفاق، بيروت ط ١ سنة ١٩٨١]،

٦٠٦ - أَمِنْ رَيْحَانَةَ الداعي السَّمِيعُ * يُؤَرِّقُني وأصحابي هُجُوعُ

وأَمّا الفَعِيلُ بمعنى المفاعل، كالجَلِيس والحَلِيف، فليس للمبالغة، فلا يعمل اتفاقاً .

وعند الكوفيين، لا يَعمل شيءٌ من أبنية المبالغة، لِفَوَاتِ الصيغةِ التي بها شابَهَ اسمُ الفاعلِ الفِعْلَ، وإن جاء بعدَها منصوبٌ، فهو، عندهم، بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ .

وقالَ البصريون : إنما تعمل مع فوات الشبه اللفظي، لِجَبْرِ المبالغةِ في المعنى، ذلك النُّقصان، وأيضاً، فإنها فروعٌ لاسم الفاعل المشابِهِ للفعل، فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل، ومن ثَمَّةَ لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط ذلك في الصفة المشبهة .

وقالَ ابنُ[1] بابْشَاذ : لا تعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل، والأبيات المنشَدة ظاهرةٌ في كونها للإطلاق المفيد للاستمرار .

= والأصمعيات [تحقيق وشرح شاكر وهارون ، بيروت ط ٥ ، رقم ٦١ ص ١٧٢]؛ وفيه : «رَيْحَانة : امرأته المطلقة، وقيل أخته أم دُرَيْد بن الصِّمَّة. السميع : المُسْمِع، وهو شاهدٌ لمجيء صيغة (فَعِيل) لمبالغة مُفْعِل ، مثل (بَدِيع) في معنى (مُبْدِع)». الخزانة ١٨١/٨ هارون، الأمالي الشجرية ٦٤/١ و١٠٦/٢، ابن يعيش : ٧٣/١ .

« والبيت على أَنَّ فَعِيلاً قد جاء لمبالغة مُفْعِل على رأي، وهو رأيُ الجُمهور، منهم ابنُ الأعرابي في نوادره، أنشد لِنُعْبة الغَنَوي :

إني تَودُّكم نفسي وأمنحُكم * حُبِّي ، ورُبَّ حبيبٍ غيرُ مَحبوبِ

حبيب في معنى محب، مثل أليم في معنى مؤلم، وسميع في معنى مسمع . . . ومنهم أبو العباس المبردُ في الكامل : قيل خَصِيب وأنت تريد مُخْصِب . . . ومنهم أبوإسحاق الزجاجُ ، قالَ في (تفسيره) من البقرة، عند قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ معنى اليم مُوجِع . وتأويل أَليم في اللغة مُؤْلِم. قال الشاعر، وأنشد هذا البيت . ويقابل قولَ الجُمهور قولُ صاحبِ (الكَشّاف) عند قوله: «بَدِيعُ السموات والأرض» : هو من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، أي بديع سمواته وأرضه . وقيل البديع بمعنى المُبدع، كما أنّ السميع في قول عمر: * أمن ريحانة الداعي السميع * بمعنى المُسْمِع . وفيه نَظَرٌ. [الخزانة] .

(١) لم يرد هذا الرأي في المُقَدِّمة المُحْسبة .

ويَعمل مثنى المبالغة ومجموعها ، صحيحاً كان أَوْ مكسراً، قالَ[1] :

[٦٠٧ - ثم زادوا أنهم في قومهمْ * غُفُرٌ ذنبَهمُ غيرُ فُخُرْ

وتقديمُ منصوب أبنية المبالغة عليها جائزٌ، كما في اسم الفاعل، وَمَنَعَهُ الفَرَّاءُ، لضعفها، وهذا دليلٌ على أَنَّ العَمَلَ لها عنده .

قولُه : « والمثنى والمجموع مثله »، أي يَعْملان عَملَ اسمِ الفاعلِ ، أَمَّا المثنى وجَمْعَا السلامةِ فظاهرة، لبقاء صيغة الواحدِ التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل .

وأمَّا جمع المكسر، فلكونه[2] فَرْعَ الواحد، قالَ[3] :

٦٠٨ - مِمَّن حَمَلْنَ به وَهُنَّ عواقِدُ * حُبُكَ النطاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

(١) طَرَفة بن العبد (ديوانه ٦٨ بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي . قازان ١٩٠٩م).
الخزانة ١٨٨/٨ هارون ، سيبويه ١ / ٥٨ بولاق ، نوادِر أبي زيد ١٥٧ ، المفصل ٢٢٨ ، الجُمَل ص ٩٣ [ط . جديدة] ، الحُلَل ص ١٣٣ ؛ وفيه : «ويروى : (فُجُر) بالجيم ، وهو جمع فجور ، وهو الكثير الفِسق»، شرح الألفية لابن الناظم ١٦٤ . و (ذنبهم) مفعول لِغُفُر، وهو جمع غَفُور، مبالغة غافر وفُخُر . بضمتين أيضاً : جمع فَخُور.
ومعنى البيت : لا يفخرون بشرفهم ، ولا يعجبون بنفوسهم، ولكنهم يتواضعون للناس.
الشاهد فيه أنَّ مثنى المبالغة ومجموعها يعمل، فإنّ ذَنْبَهم مفعولٌ لِغُفُر، وهو جمع غفور، مبالغة غافِر.

(٢) في م : «فيعمل لِكَوْنِه فَرْعَ الواحد» .

(٣) أبوكبير الهذلي (ديوان الهُذَلِيِّين ٢/ ٩٢ ط . دار الكتب المِصرية سنة ١٩٤٥م).
والبيتُ من قصيدةٍ عدّتها سبعةٌ وأربعونَ بَيْتاً، أوردها السُّكَّرِيُّ في أشعار الهُذَليين، واقتصر منها أبو تمامٍ على أبيات أوردها في أوائلِ الحماسة.
الخزانة ١٩٢/٨ هارون، الحماسة بشرح التبريزي ١/ ٨٤ ، وبشرح المرزوقي ٨٥ ، سيبويه ١/ ٥٦ بولاق، المُغني ٨٩٩ ط . المبارك، شرح الألفية لابن الناظم ١٦٥ ، ضرائر الشعر ص ٢٣ .
على أن (حُبُكَ النطاق) : مفعول لِعَوَاقد ، وهو جمع عاقِدة. والحُبُك : جمع الحِباك ، وهو الإزار . والمُهَبَّل : المثقَل باللحم .
الشاهد فيه أنّ (حُبكُ النطاق) مفعولٌ لِعواقد، وهو جَمْعُ عاقِدَة .

[حَذْفُ النُّونِ مِن اسْمِ الفاعلِ المَجموع]

«قولُه : ويَجوز حَذْفُ النُّونِ مع العمل والتعريف تخفيفاً» .

يعني بالتعريف دُخولَ اللام ، وبالعمل : النصبَ .

كقوله[1] :

الحافظو عـورةَ العشيرة لا يأتيهمُ من ورائهم نطفُ ٢٩٨

وذلك لأنَّ اللامَ موصولٌ وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيفُ بحذف النونِ[2] ، كما حذفت في الموصول في قوله[3] :

أَبَني كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللـذا قَتلا الملوكَ وفكَّكا الأغلالا ٤٢٣

وقال[4] :

وإنّ الذي حانَتْ بِفَلْجٍ دماؤُهُمْ هُمُ القومُ كُلُّ القومِ ياأُمَّ خالِدِ ٤٢٦

وأمّا حَذْفُ النونِ مع الجر كالضاربو زيد ، فللإضافة .

ويُشترط في عمل اسْمَي الفاعلِ والمفعولِ : ألَّا يكونا مُصغَّرَيْنِ ولا موصوفَيْنِ ، لأنَّ

---

(١) عمرو بن امرىء القيس ، ونُسب إلى قَيْسِ بنِ الخَطيم ، وهو في زيادات ديوانه ص١٧٢ (تحقيق د. ناصر الدين الأسـد. المـدني سنـة ١٩٦٢م). الخـزانة ٤/٢٧٢ ـ ٢٨٣ و٨/٢٠٩ ، سيبويه ١/٩٥ بولاق، المقتضَب: ٤/١٤٥ ، المنصف ١/٦٧ ، الإيضاح العَضُدي ١/١٤٩ ، ومعجم الشواهد ١/٣٢٩ .

والنطف : التلطخ بالعيب .

الشاهد فيه أنه «أنشد بنصب (عَوْرة) وجَرِّها ، فمن جرّ حذف النون للإضافة ، كما يحذف التنوين ، ومن نصب حذف النون لغير الإضافة ، ولكن تخفيفاً واختصاراً ، كما تُحذف من تثنية (الذي) وجمعه. .». [التبصرة ١/٢٢٢] .

(٢) هذا قول البصرين ، وأمّا الكوفيونَ فَحَذْفُ النون عندهم لغةٌ في إثباتها سواءٌ أطالَتِ الصلةُ أم لم تَطُلْ . [الأمالي الشجرية ٢/٣٠٦] .

(٣) الأخطل التغلبي (ديوانه ص٤٤ ، بيروت سنة ١٨٩١م) يفتخر بقومه ، ويهجو جرَيْراً . وقد سبَقَ تخريج البيت .

(٤) الأشهب بن رُمَيْلَة . [التبصرة ١/٢٢٣ ، الخزانة ٨/٢١٠ ، وقد سبق تخريج البيت] . على أنَّ أصله : إنّ الذين حانَتْ ، فحذفت النون منه تخفيفاً .

التصغيرَ والوصفَ يخرجانه عن تأويله[1] بالفعل، ولم تخرجها[2] التثنية والجمع[3]، وجوَّز بعضُهم[4] عَمَلَ المُصَغَّر والوصف[5] قياساً على المثنى والمجموع، وليس بشيءٍ، لما ذكرنا، وأمَّا قولُهم: أنا مرتحل[6] فسُوَيِّرٌ فرسخاً[7]، فإنما جاز لكون المعمول ظرفاً، ويكفيه رائحةُ[8] الفعل.

واعلم أنه قد جاء في الشذوذ فَصْلُ اسمِ الفاعل المضافِ إلى مفعوله عنه بظرفٍ، قالَ[9]:

٦٠٩ وكـرَّارِ خَلْفَ المُحجرين جوادَهُ إذا لم يُحامِ دون أُنثى حَليلُها

---

(١) في م ، د: «يخرجانه عن وقوعه موقع الفعل، ولا يمكن تأويل المصغر والموصوف كما أمكن تأويل المثنى والمجموع».

(٢) في ط: «ولم يخرجه».

(٣) لأنّ كُلّاً من المثنى والمجموع يبقى على صلاحيته، وتلحقه العلامة في آخره. وأما التصغير فهو تغييرٌ لبنية الكلمة.

(٤) هو الكسائي. قال ابن الناظم: «ولو صُغِّر اسم الفاعل أو نُعِت بطل عمله إلّا عند الكِسائي، فإنه أجاز إعمال المُصَغَّر، وإعمال المنعوت... ومما يحتج به الكسائي في إعمال الموصوف قول الشاعر:

إذا فاقـد خطبـاء فرخـين رجّـعت ذكـرت سليمـى في الخليط المـزايل...

(ص ١٦٥).

وفي ارتشاف الضَّرَب ورقة ١١٥٧/ب، دار الكُتُب، القاهرة رقم ٨٢٨ نحو: «الكوفيون ومنهم الكسائي ماعدا الفراء». وانظر الأشموني ٢/٢٩٥.

(٥) في ط : والموصوف.

(٦) في ط: مرتجل.

(٧) في شرح الألفية لابن الناظم ص١٦٥: «وحُكِيَ عن بعض العرب: أظنني مرتحلاً وسويّراً فرسخاً...».

(٨) ط: رابحة.

(٩) الأخطل التغلبي (ديوانه ٢٤٥. تحقيق أنطون صالحاني، بيروت سنة ١٨٩١م).

والبيت من قصيدةٍ، يمدح بها هَمَّام بن مطرِّف التغلبي.

الخزانة ٨/٢١٠ هارون، سيبويه ١/٩٠ بولاق، معاني الفراء ٢/٨١. والمُحجر: الملجأ الذي غشيه عدوه. والحليل: الزوج، والحليلة: الزوجة؛ لأنّ كلاً منهما يحل للآخر دون غيره. يقول: إذ فَرّ الرجال عن أزواجهم منهزمين وأسلموهن للعدو كرّ جوادَه يدافع عنهم.

والشاهد فيه : إضافة (كرّار) إلى (خلف)، ونصب (جواده) به.

أي: كرّار جوادِه، وقد شَذَّ، أيضاً، الفصل بالمفعول نحو: مُعطِي الدرهمَ عَمرٍو، كما جاء في المصدر في نحو قوله تعالى:

﴿قَتْلُ أولادَهم شركائِهم﴾[1]

فإنْ عطفت على المجرور باسم الفاعل، فإن كان بمعنى الماضي نحو: هذا ضارب زيد أمس وعمرو، فالمختار جَرُّ المعطوفِ حَمْلاً على اللفظ.

والنصبُ جائزٌ، لكنْ بإضمار فِعْلٍ يفسّره لفظُ اسمِ الفاعلِ وإن لم يعمل، ولذلك ضعف، ولا يكون ذلك المقدر إلّا ماضياً، ليوافقَ المفسِّر، إلّا أن يكون هناك ما يدل على خلافه، نحو: هذا ضارب زيدٍ أمس وعَمْراً غداً.

وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، جازَ النصبُ والجَرُّ، والحمل على اللفظ أَوْلى، ويبقى هنا الخلافُ في أَنَّ النصبَ حَمْلاً على المحل، أو بعاملٍ مقدَّر، فإن كان

(١) الأنعام / ١٣٧، والآيةُ بتمامها: «وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ».
قرأ ابنُ عامر: «وكذلك زُيِّن لكثيرٍ من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائِهم» على تقدير: (قَتْلُ شركائِهم أولادَهم)، ففرق بين المضاف والمضاف إليه وحجتُه قولُ الشاعر:

فزججتهـا متمكنـاً زَجَّ القلوصَ ـ أبي مَزَادَهْ

أرادَ (زَجَّ أبي مزادة القلوصَ). وأهـل الكوفة يُجَوِّزون الفرق بين المضاف والمضاف إليه.. [حجة القراءات ٢٧٣]، وانظر الكَشْف ١/٤٥٣ وما بعدَها.

(٢) انظر التبصرة ١/٢٢١.

بعامل مقدَّرٍ (١٩٥ب) كما هو مذهبُ سيبويه، فتقديرُ اسمِ الفاعل أَوْلى من تقدير الفعل ليوافق المقدرُ الظاهرَ، أَنْشَدَ سيبويه[1]:

٦١٠ هل أَنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتنا أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أخا عَوْنِ بن مِخْراقِ

(١) لم أهتـد إلى قائله. وقـال ابنُ السيِّد في الحُلَل ص١١٨: «هذا البيت لا أعلم قائله». وقال البغدادي في الخزانة ٨/٢١٩ هارون: «والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها. وقالَ ابنُ خلف: وقيل هو لجابر ابن رألان السِّنْبِسِيّ، وسِنْبِس: أبو حي من طيء ونسبه غير خَدَمة سيبويه إلى جرير، وإلى تأبَّطَ شراً، وإلى أنه مصنوع، والله أعلم بالحال».

ودِينار: اسم رَجُل. وقوله: (أَوْ عَبْدَ رَبّ): يَنتصب بالعطف على موضع دِينار؛ لأنه مخفوض اللفظ، منصوب في المعنى.

ويجوز نصبه بإضمار فِعْلٍ، كأنه قال: أو تَبْعَثُ عبدَ رَبٍّ، وهو الذي ذهب إليه الزجاجي في الجُمَل ص ٨٧ [ط جديدة].

ويجوز أو عبدَ رَبِّ أخي بالخفض. وزعم عيسى بنُ عُمَر أنه سمع العرب تنشده منصوباً،

الخزانة ٨/٢١٥ هارون، سيبويه ١/٨٧ بولاق، الهمع ٢/١٤٥. الشاهد فيه أنْ سيبويه أنشده بنصب عبد ربّ، ونصبُه بتقدير اسم الفاعل أَوْلَىٰ من تقدير الفعل؛ لِيوافق المقدَّرُ الظاهَر.

[اسمُ المفعول : تعريفُه، وعملُه، وصِيَغُه]

قولُه : «اسم المفعول: ما[1] اشتُق من فِعل، لمن وقع عليه، وصيغته من الثلاثي على مَفْعُول كمَضروب، ومن غيره على صيغة المضارع[2] بميمٍ مَضمومةٍ وفتحِ ما قبلَ الآخِـر كمُخرَج ومُستخرَج، وأمره في العمل والاشتراط، كأمر الفاعل مثل : زيد معطي غلامه درهماً».

قولُه: «وقع عليه».

يعني جَرَى [3] عليه أو جرى مَجْرَى المرفوعِ عليه، ليدخل فيه نحو: أوجدت ضرباً، فهو مُوجَد، وعلمتُ[4] عدم خروجك فهو مَعلوم، وسمي اسمَ المفعول مع أنَّ اسم المفعول في الحقيقة هو المصدرُ، إذِ المُرادُ: المفعول به الضرب، أي أوقعته عليه، لكنـه حذف حرف الجـر، فصار الضمير مرفوعاً فاستتر، لأنَّ الجارَّ والمجرورَ، كان مفعولَ مالم يُسَمَّ فاعلُه.

وكان قياسُه أنْ يكون على زِنَةِ مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال: ضرب يضرب فهو مُضْرَب، لكنهم لما أدّاهم حذف الهمزة في باب أفعل، إلى مفعل، قصدوا تغيير أحدهما للفرق، فَغَيَّروا الثلاثي، لما ثبت التغيير في أخيه، وهو اسم الفاعل لأنه، وإن كان في مطلق الحركات والسكنات كمضارعه، لكن ليس الزيادة في موضع الزيادة في الفاعل، ولا الحركات في أكثرها كحركاته، نحو ينصرُ فهو ناصِر، ويحمد فهو حامد، وأمَّا اسمُ الفاعلِ من أَفْعَلَ، فهو كمضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات.

(١) انظر حده في شرح الحدود النحْوية للفاكهي ص٣٥٤. وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص٩٥، والفوائدَ الضيائية ٢/٢٠٢.

(٢) في نُسخة شرحِ ابنِ الحاجب ص٩٥: على صيغة الفاعل.

(٣) ط : وقع.

(٤) ط : الواو ساقطة.

فَغَيَّروه بزيادة الواو، ففتحوا الميمَ، لِئَلَّا يَتوالى ضمتان بعدَهما واوٌ، وهو مستثقل قليل، كمُغـرود ومُلمول، وعُصفور، فبقي اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير، كالجاري على الفعل، لأنَّ ضمةَ المِيمِ مُقَدَّرةٌ، والواو في حكم الحرف الناشيء من الإتباع[1] كقوله[2]:

وأنني حيث ما يُدني الهوى[3] بَصَري   من حيث ما سلكوا أدنو فأنظورُ   ١١

وصيغتـه من جميع الثـلاثي على وزن مفعول، ومن غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل منه، إلاّ في فتح ما قبل الآخر، لأنه كذلك في مضارعه الذي يعمل عمله، أعني المضارع المبني للمفعول، وقد شذ: أضعفت الشيء فهو مَضْعُوف، أي جعلته مضاعفاً.

قولُه: «وأمره في العمل والاشتراط كاسم[4] الفاعل»، يَعني أَنَّ حالَهُ في عمله[5] عمل فعلِه، أي المضارع المبني للمفعول، كحال اسم الفاعل في عمله عملَ فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل، وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبـه أَوْ حَرْفَيْ الاستفهامِ والنفي، كحال اسم الفاعل، فلا وَجْهَ لإعادته، فلا يحتـاج في عمـل الـرفـع إلى شرط زمان كما تبين في باب الإضافة، وليس في كلام المتقدمين، ما يدل على اشتراط الحالِ أوِ الاستقبالِ في اسم المفعول، لكنَّ المتأخِّرين كأبي علي ومَنْ بعدَهُ، صرَّحوا باشتراط ذلك[6] فيه كما في اسمِ الفاعل.

ويُبْنَى اسم المفعول من الفعل المتعدِّي مطلقاً، فإنْ كان متعدِّياً إلى واحد، فاسم المفعول يطلق على ذلك الواحدِ، نحو: ضربت زيداً فهو مضروبٌ، وإذا تَعَدَّى إلى

---

(١) ط: الإشباع:.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) من د

(٤) في ط: كما مَرَّ اسم الفاعل.

(٥) ساقطة من ط.

(٦) الإيضاح العَضُدي ١/١٤١

اثنين ليسا بمبتدأ وخبرٍ، فهو يطلق على كل واحدٍ منهما، نحو: أعطيت زيداً دِرْهَمَاً، فَكُلُّ واحدٍ مِن: زيد والدِّرهم، مُعطى[1]، وكذا نحو: أقرَأتُ زيداً الكتابَ.

وإن كانا في الأصل مبتدأً وخبراً[2]، فاسمُ المفعولِ في الحقيقة واقعُ على مضمون الجملة أعني مصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ، فالمعلومُ في قولك: علمت زيداً قائماً: قيام زيد، وكذا في قولك: جعلت زيداً غنياً، المجعول: غِنَىٰ زيد، ويَصحُّ أنْ يُقالَ للمفعول الأول هنا، مفعول، لكن لا مطلقا، بل بقيد الخبر[3]، فيقال في علمت زيداً قائماً: زيد معلوم على صفة القيام، وفي جعلت زيداً غنياً: زيد مجعول على صفة الغِنَىٰ.

وإن كان متعـدياً إلى ثلاثةٍ، وقع اسم المفعول على كل واحد من الأول، ومن مضمون الثاني والثالث، أعني مصدر الثالث مضافاً إلى الثاني، ففي قولك أعلمتك زيداً منطلقاً: المخاطب مُعْلَم، وانطلاق زيد، أيضاً مُعْلَم.

فثبت بهذا التقـرير أَنَّ المفعـولَ به إمَّـا أن يكـون واحـداً، أَوْ اثنَـيْنْ أَوَّلهُـما غيرُ ثانَيهما[4]فضربت زيداً، متعدٍّ إلى واحد، وكذا علمت زيداً قائماً في الحقيقة، وأعطيت زيداً دِرْهَمَـاً متعـدٍّ إلى مفعـولَـيْن أَوَّلهُما غيرُ الثاني، وكذا: أعلمتك زيداً منطلقاً في الحقيقة، لكنهم لَمّا كان ما هو المفعول حقيقة: مضمون جملة ابتدائية، نصبوهما معاً، وسَمَّـوْا الأولَ مفعـولاً أول[5]، والثاني مفعولا ثانياً وفي نحو أعلمتك زيداً فاضلاً: سَمَّوْهما ثانياً[6] وثالثاً، وإنما نصبوهما معاً لأنَّ ما هو المفعول في الحقيقة مضمونهما معاً، لا مضمون أحدهما.

---

(١) في ط: يقال له المُعْطَى.

(٢) في ط: وخبر.

(٣) بأن تقيد صيغة اسم المفعول بما يُستفاد من الخبر.

(٤) في ط: بابيهما.

(٥) في ط: أولاً.

(٦) ط: الواو ساقطة

وإن كان الفعل لازماً، فإنْ لم يَتَعَدَّ بحرف جر، لم يَجُزْ بناءُ اسمِ المفعولِ منه كما لم يَجُزْ بناءُ الفعلِ المبني للمفعول منه، إذِ المسند لابُدَّ له من المسند إليه، فلا يُقالُ: المَذْهُوبُ، كما لا يقال: ذُهِبَ، وإنْ تَعَدَّىٰ إلى المجرور، جازَ بناءُ اسمِ المفعول مسنداً إلى ذلك الجار والمجرور، نحو: سرت إلى البلد، فهو مسِيرٌ إليه، وعدلت عن الطريق فهو مَعْدُولٌ عنه.

وكذا في مُتَعَدٍّ[1] حذف منه ما هو المفعول به وعُدِّيَ بحرف الجر، نحو رَمَيت عن القوس، فهي[2] مَرْمِيٌّ عنها، والمرميُّ هو السَّهْمُ.

ومنه قولُهم: اسم المفعول، أي اسم المفعول به، والمفعول هو المصدر، كما ذكرنا، وإن أسند اللازم إلى الظرف، فلا يُطلق عليه إلّا مع الحرف، نحو سرت اليوم فرسخاً، فاليومُ مسِيرٌ فيه، وكذا الفرسخ، وإن أسند إلى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا تقول في ضُرِبَ ضربٌ شديد، إنّ الضربَ الشديدَ مضروبٌ.

ثم إنّ[3] اسمَ المفعولِ، إنْ أُضِيفَ إلى ما هو مفعوله، سواءٌ كان مفعولَ مالم يُسَمَّ فاعلُهُ، كمؤدَّب الخدّام، أَوْ لا نحو: زيد مُعْطَى درهمٍ[4] أيْ مُعْطَىً درهماً غلامُهُ، فإضافتهُ غيرُ حقيقةٍ، لأنه مضاف إلى معموله، وإن لم يُضَفْ إلى معموله فإضافته حقيقيَّةٌ، سواءٌ كان المضافُ إليه فاعلاً من حيث المعنى، نحو: زيد مضروب عمروٍ، أَوْ، لا، كقولنا: الحُسَيْنُ ـ رضي الله عنه ـ قتيل[5] الطفّ[6]، أَخْزَىٰ اللهُ قاتِليه.

---

(١) يعني وكذلك في فعل مُتَعَدٍّ بأن يقيد المفعول أيضاً بما عدى به الفعل كما مَثَّل.

(٢) د، ط: فهو، وما أثبتُّ هو الصواب؛ لأن القوسَ مؤنثةٌ. المذكر والمؤنث للفراء ص٨٤ [تحقيق د. رمضان].

(٣) قوله «إنّ» سقطت من ط.

(٤) في ط: زيد معطى درهمٍ غلامه.

(٥) في ط: قتيلي.

(٦) اسمُ موضِع بناحية الكوفة، جزء من أرض كرْبلاء التي قُتل بها الحُسَيْنُ بن عليٍّ ـ رضي الله عنهما ـ ويُقالُ له أيضاً: قَتيل كَرْبَلاء.

[الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ : تعريفُها]

قولُه: «الصفةُ المشبَّهة[1]: ما اشتُقَّ من فِعْلٍ لازمٍ، لِمَن قام به على معنى الثبوت».

قولُه : «مِنْ فِعْلٍ»، أيْ مصدر[2]، قوله: «لازم»، يُخرج اسْمَيْ الفاعل والمفعول المتعـدِّيَيْن، قولُـه: «لمن قام به»، يُخرج اسم المفعـول اللازم المعدَّىٰ بحرف الجر، كمعدول عنه، واسم الزمان والمكان والآلة.

قولُه : «على معنى الثبوت»، أي الاستمرار واللزوم، يُخرج اسم الفاعل[3] اللازم، كقائم وقاعد، فإنه مشتق من لازم لمن قام به، لكن على معنى الحدوث، ويخرج عنه نحو: ضامر، وشازب، وطالق، وإن كان بمعنى الثبوت، لأنه في الأصل للحدوث، وذلـك لأنَّ صيغةَ الفاعل موضوعةٌ للحدوث، والحدوث فيها أغلب، ولهذا، اطَّرَدَ تحويلُ الصفة المشبهة (١٩٦أ) إلى فاعل، كحاسن وضائق عند قصد النَّصِّ على الحُدُوث.

والـذي أَرَىٰ: أَنَّ الصفةَ المُشَبَّهَةَ، كما أنها ليسَت موضوعةً للحدوث في زمان، ليست، أيضاً، موضوعةً للاستمرار في جميع الأزمنة، لأنَّ الحدوث والاستمرارَ قَيْدَانِ في الصفة ولا دليلَ فيها عليهما، فليس معنى «حَسَن» في الوضع إلّا ذو حُسْن سواء كان في بعض الأزمنة أوْ في جميع الأزمنة، ولا دليلَ في اللفظ على أحد القَيْدَيْن، فهو

---

(١) انظر حَدَّها في شرح الحدود النحوية للفاكهي ص٣٥٤. وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص٩٥، والفوائدَ الضيائية ٢/٢٠٣.

(٢) يَقْصِد: ماشْتُقَّ من مصدر فعلٍ لازمٍ. [تبيان الكحيل ص٧٢].

(٣) انظر الفرق بين اسم الفاعل والصفةِ المشبهة في الأشباه ٢/١٩٠.

حقيقة في القَدْر المشترك بينهما، وهو الاتِّصافُ بالحسن، لكنْ لَمَّا أطلق ذلك، ولم يكن بعضُ الأزمنة أَوْلى مِن بعض، ولم يَجُزْ نَفْيُه في جميع الأزمنة، لأنكَ حَكَمْتَ بثبوته فلابُدَّ من وقوعه في زمان، كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنةَ إلى أن تقوم قرينة على تخصيصه[1] ببعضِها، كما تقول: كان هذا حسناً فَقَبُحَ أَوْ: سيصير حسناً، أَوْ: هو الآن حسن فقط، فظهورُه في الاستمرار ليس وَضْعِيًّا، [على ما ذكرنا، بل بدليل العقل، وظهوره في الاستمرار عقلاً، هو الذي غَرَّهُ، حتى قالَ: مشتق لمن قام به على معنى الثُّبُوت[2]].

(١) في ط: تخصصه.

(٢) ما بين قوسين ساقط من ط، د.

[صِيَغُ الصفة المشبَّهة، وعملُها]

قولُه : «وصيغتها مخالفةٌ لصيغة الفاعل، على حَسَبِ السماع، كحَسَن وصَعْب، وشديد، وتعمل عملَ فعلها».

صِيَغُ الصفـة المشبهة ليست بقياسيةٍ كاسمِ الفاعل واسمِ المفعول، ويَجِيءُ في مقدمة التصريف إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

وقد جاءت من الألوانِ والعُيوب الظاهرة قياسيةً، كأسود وأبيض، وأدعج وأعور، على وزن أَفْعَل.

وإنـما عملت الصفـة المشبَّهـة وإن لم توازن[1] صيغها الفعل، ولا كانت للحال والاستقبال، واسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل لفظاً ومعنىً كما مَرَّ، لأنها شابهت اسمَ الفاعل، لأنَّ الصفةَ ما قام به الحدثُ المشتقُّ هو منه، فهو بمعنى ذو، مضافاً إلى مصدره. فحَسَن بمعنى : ذُو حُسْنٍ، كما أنَّ اسمَ الفاعلِ ، ومنه، ماحُوِّل عنها[2] أعني حاسناً: كذلك: محل للحدث المشتق هو منه، فضارب بمعنى ذو ضرب، لا فرق بينهما إلّا من حيث الحدوثُ في أحدهما وَضْعاً، والإطلاق في الآخر كما ذكرنا، وقيل عمِلت لمشابهتها اسم الفاعل بكونها تُثَنَّى وتُجْمَع وتُؤنث[3]، كما أَنَّ اسمَ الفاعل صفة تثنى وتجمع وتؤنث[4]، ومن ثَمَّ لم يعمل أفعل التفضيل، لأنَّ أصْلَ استعمالِه أَنْ

---

(١) ط : يوازن.

(٢) قولُه: «ما حُوِّل عنها» ساقطٌ من ط.

(٣) تقول: حسن، وحسنة، وحَسَنان، وحَسَنُون، وحَسَنات».

[تَبيان الكحيل ص ٧٣]

(٤) «تقول : ضارب، وضاربة، وضاربان، وضاربتان، وضاربون، وضاربات».

[تبيان الكحيل ص ٧٣]

يكونَ معه «مِنْ» وما دام معه «مِنْ» لايُثنى ولا يُجْمَع ولا يُؤنَّث، ولم يَقْصِدُوا أنَّ تثنيتَها وجمعَها وتأنيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعِه وتأنيثِه، سواء، لأنه لا يَطَّرِدُ ذلك في الألوان والعُيوب، لأنك لا تقول: أبيضون، وأبيضة، كما تقول ضاربون وضاربة، مع عمل أفعل فعلاء عملَ سائر الصفات المشبهة.

فَإنْ قيل: المشابهة التي ذكرتها أنت، حاصلةٌ في أفعل التفضيل، لأنه يشابه اسم الفاعل المبني من باب المغالبة، نحو: طاولته فَطُلْتُه فأنا طائل، أيْ ذو طول، أي ذو غلبة عليه، بالطول، فأطول منك، بمعنى طائل المبني من باب المغالبة إلاّ في معنى الحدوث، كما ذكرت في سائر الصفات المشبهة.

قلت: أَوَّلُ ما يقال: إنَّ بابَ المغالبة ليس بقياسٍ مطردٍ من جميع الثلاثي الذي يُبنى منه أفعل التفضيل، ثم إنَّ الذي وَرَدَ منه، ليس بمعنى أفعل التفضيل إذْ لو كان، لَوَجَبَ جواز تَعَدِّي الأفعل، إلى المفعول بنفسه أَوْ باللام كاسم الفاعل من باب المغـالبة، لأنَّ جَميعَهُ مُتَعَدٍّ، فكان ينبغي أن يجوزَ: أنا أطولُ القومِ، أَوْ: أنا أطولُ للقوم، كما تقول: أنا طائلُ القومَ، وأنا طائلٌ للقومِ، نحو: أنا ضاربٌ زيداً، وأنا ضاربٌ لِزَيْدٍ، ولا يتعـدَّى أفعل التفضيل إلى مفعوله المغلوب إلاّ بِمِنْ الابتدائية، بخلاف اسمِ الفاعل من باب المغالبة، فعلمنا أنه ليس بمعناه، وإن لزم منه معنى الغَلَبة على مفعوله كما في باب المُغَالبة، فليس معنى أطول من القوم: ذو طول أو ذو غَلَبة، بالطول، بل معناه: آخذ في الزيادة في الطُّول من مبدأ القوم بعد مشاركته إياهم فيه، ومخالفة تَعَدِّيه لِتعدِّي اسم الفاعل من المغالبة: دليلُ مباينةِ معناه لمعناه.

وقـالَ المُصَنِّفُ[1]: لم يَعمـل، لأن المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٦٣ ـ ٦٦٤؛ وفيه: «وإنما لم يعمل في الظاهر؛ لأنه ليس جارياً على الفعل، ولا مشبهاً به إذْ لم يَجْرِ مَجْرَى اسمِ الفاعل في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث على ما تقدم في قولك: زيدٌ أفضلُ مِن عَمْرٍو؛ لأنه الأصل». وانظر شرحه على الكافية ٩٥/٢.

المشبهة، إنما كانت تعمل، لَمّا أمكن تقديرُها بفعل منها يفيد فائدتها فتعمل عملَ ذلك الفعل، وليس لأفعل التفضيل فِعْلٌ يفيد فائدته ويقوم مَقامَهُ.

فَإِنْ قِيلَ: فعل المغالبة يفيد فائدته، فالجواب: ما مَرَّ.

وقولُه: «ويعمل عملَ فعلها»، يعني من غير شرطِ زمانٍ من الأزمنة الثلاثة، لأنها موضوعةٌ على معنى الإطلاقِ[1]، وأمَّا الاعتماد على أحَدِ الأشياءِ الخمسةِ، فلابُدَّ منه، لِما قلنا في اسم الفاعل، بل هو أَوْلَىٰ لِضعفها.

---

(١) في م، د: «على معنى الإطلاق، فكيف يشترط فيها الزمان».

[صُوَرُ استعمالِ الصِّفَةِ المُشَبَّهة]

قولُـه: وتقسيم مسائلها أَنْ تكون الصفة باللام، ومجرَّدة، ومعمولها مضافاً، أو بالـلام، أو مجرَّداً عنها، فهذه ستةٌ، والمعمول في كل واحد منها: مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرورٌ، صارت ثمانيةَ عَشَرَ فالرفعُ على الفاعليةِ، والنصبُ على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة، والجَرُّ على الإضافة، وتفصيلُها: حسن وجهه، ثلاثة، وكـذلك: حسن الوجه، حسن وجهٍ، الحسن وجهه الحسن الوجه، الحسن وجهٍ، اثنان منها ممتنعان: الحسن وجهه والحسن وجهٍ، واختلف في: حسن وجهِه، والبواقي (١٩٦ب): ما كان فيه ضمير واحدٌ، أحسن، وما فيه ضميران: حسن، وما لا ضمير فيه قبيح، ومتى رفعت بها، فلا ضميرَ فيها فهي كالفِعل، وإلاّ ففيها ضميرُ الموصوفِ فتؤنث وتثنى وتجمع، وأسماء الفاعِلين والمفعولين غير المتعدِّين[1]، مثل الصفة في ذلك».

اعْلَمْ أَنَّ الصفةَ المشبَّهة إما أن تكون باللام أو مجرَّدةً عنها، وهذه قِسمةٌ حاصرة، وإنما لم يقسِّمها بِحَسَبِ إعرابها في نفسها، لأن ذلك من أحكام إعراب الصفات، وقد تقدم ذلك في باب النعت، والكلام ههنا في عملها، لا في إيرادها في نفسها.

ثم معمولها المذكور بعدَها، إمّا أن يكون مضافاً، أَوْ مع اللام، أو مجرَّداً عنهما، وهذه، أيضاً، قِسمةٌ حاصرةٌ، صارت ستة أقسام، الصفة باللام، مع الثلاثة من أقسام المعمول، والصفة مجردة، مع تلك الثلاثة، ثم المعمول في كل واحد من هذه الأقسام الستة إمّا مرفوعٌ أَوْ منصوبٌ أو مجرورٌ، صارت ثمانيةَ عَشَرَ، لأنَّ الستةَ صارت

(١) ط: غير المتعديين.

مضروبةً في الثلاثة، وتفصيلها بالتمثيل: حسنٌ وجهُه برفع المعمول ونصبه وخفضه، حسنُ الوجه، كذلك، حسن وجه، كذلك فهذه تسعة مع تجرّد الصفة عن اللام، وكذلك: الحسن وجههُ، الحسن الوجه، الحسن وجه.

اثنتان من هذه المسائل الثماني عَشْرَةَ ممتنعتان[1] باتفاقٍ: إحداهُما: الصفةُ باللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: الحسن وجهِه وكذا إذا كان المعمول مضافاً إلى المضاف إلى الضمير، نحو: الحسن وجهِ غلامه والحسن وجهِ غلام أخيه، وذلك لأنها لم تُفِد الإضافةُ فيها خِفةً، والمطلوب من الإضافة اللفظية[2]، وإنما قلنا بعدم حصول الخِفّة، لأنَّ الخِفَّةَ تحصُلُ في إضافة الصفة المشبهة، إما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة أو مما أُضيفَ إليه الفاعل واستتاره في الصفة، كالحسن الوجه، والحسن وجه الغلام، والحسن وجه أبي الغلام، وإمّا بحذف التنوين من الصفة، كحسنُ وجهِه وإمّا بهما معاً، كحسن الوجه، ولم يحصل بإضافة الحسن إلى «وجهه» أحدهما إذ التنوين لم يكن في الصفة، بسبب اللام، حتى يحذف والضمير في «وجهه» باقٍ لم يحذف.

وأمّا في المثنى والمجموع، نحو: الحسنا وجهيهما والحَسَنُو[3] وجوههم فالتخفيفُ حاصلٌ في الصفة، فيجوز، عند سيبويه، لكنْ على قُبْحٍ كما في حسن وجهِه، على مايَجِيءُ من الخلاف.

والثانيةُ من المتنعتين[4]: أنْ تكونَ الصفةُ باللام مضافةً إلى معمولها المجرَّدِ عن اللام والضمير نحو[5]: الحسن وجهٍ، أوْ وجهِ غلامٍ.

---

(١) ط: ممتنعان.

(٢) في ط: ذلك بعد قوله: «اللفظية».

(٣) ط: والحسنوا.

(٤) ط: من الممتنعين.

(٥) ط: كالحسن.

وإنما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من «وجهه»، لأنَّ هذه الإضافةَ، وإنْ كانت لفظيةً غيرُ مطلوبٍ فيها التخفيفُ، لكنها فَرْعُ الإضافة المحضة فإذا لم تكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف إليه معاً ههنا بخلاف المحضة، فلا أَقَلَّ مِن ألّا تكون على ضِدّ ما هي عليه، وهو تعريفُ المضافِ وتنكيرُ المضاف إليه.

ومسألةٌ منها مُخْتَلَفٌ فيها، وهي الصفةُ مجرَّدة عن اللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو حسن وجهِه، فسيبويه[1] وجميعُ البصريين يُجَوِّزونها على قُبْحٍ في ضرورة الشِّعر فقط، والكوفيون يُجوّزونها بلا قُبْحٍ في السَّعَةِ، وليس استقباحُها لأجل اجتماعِ[2] الضميرَيْنِ، فإنّ ذلك زيادة على القَدْر المحتاج إليه، وليست بقبيحةٍ كما في: رجل ضاربٌ إياه، بل لكونهم شرَعُوا في الإضافة لقصد التخفيفِ فتقتضي الحكمة أن يبلغ أقصى ما يمكن منه، ويقبح أن يقتصر على أهون التخفيفَيْنِ، أعني حَذْفَ التنوينِ ولا يتعرض لأعظمهما مع الإمكان، وهو حذف الضمير مع الاستغناءِ عنه بما استكن في الصفة.

والذي أجازَها بلا قُبْحٍ، نَظَرَ إلى حصولِ شيءٍ من التخفيف على الجملة وهو حَذْفُ التنوين، ومَنَعَها ابنُ[3] بابشاذ، مستدلاً بنسج العنكبوت، وهو أنه إضافة الشيء إلى نفسه، فإنْ أراد به أنه أُضيف حسن[4] إلى وجه، وهو هو في المعنى، فذلك إنما مَنَعَهُ مَنْ مَنَعَ في الإضافة المحضة، وكان ينبغي على ما قال ألَّا تُضافَ[5] الصفةُ إلى ما هو فاعلها في المعنى أصلاً، وهو معلومُ الاستحالةِ، مع أنّا نذكر بعد هذا، أنهم لما قصدوا إضافةَ الصفة إلى مرفوعها، جعلوه في صورة المفعول، الذي هو أجنبي من ناصبه، ثم أُضِيفَتْ إليه حتى لا يستنكر في الظاهر.

---

(١) الكتاب ١/١٠٢ بولاق.

(٢) د: امتناع.

(٣) ليس في شرح المقدمة، ولم يَرِدْ فيها استدلاله.

(٤) ط: الحسن.

(٥) ط: يضاف

وإن أراد أنه أُضيف «حسن» إلى «وجه» المضاف إلى ضمير[1] راجع إلى صاحب «حسن» فكأنك أضفت «حسناً» إلى ضمير نفسه وذلك لا يجوز، فليس بشيءٍ، لأنَّ ذلك لو امتنع لامتنعَ في المحضة أيضاً، وقد قِيلَ فيها: واحد أمه، وعبد بطنه وصدر بلده وطيب[2] مِصْرِهِ، ونحو ذلك.

وأنشد سيبويه للاستدلال علي مجيئها في الشعر قولَ الشَّمَّاخ[3]:

أقامَتْ على رَبْعَيْهِما جارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الأعالي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُما ٣٠٠

وقالَ المبرّدُ: بلِ الضميرُ في «مصطلاهما» للأعالي[4]، إذ هو جمع في معنى المثني، إذ هو للجارتين، وليس للجارتين إلَّا أَعْلَيَان (١٩٧أ) وإنما جُمِعا بما حولهما، كقوله[5]:

متى ما تَلْقَني فَرْدَيْنِ[6] ترجُفْ رَوانفُ أَلْيَتَيْكَ وتُستَطارَا

فالألِفُ في «تُستطارا»، راجعُ إلى روانف، لأنه بمعنى رانفتين[7]، فكأنه قالَ: جونتا مصطلى الأعالي، فليس فيه إلّا ضميرٌ واحدٌ وهو المُستكِنُّ في: جَوْنَتَا، فهو كقولك: زيد حسن الغلام قبيح فعلِه، أي فعل الغلام.

ويعني بِمُصْطَلَى الأعالي ما تحت الأعالي وهو الموضع الذي أصابه الدُّخَان أكثر، فأصلُ الحجرِ أبيضُ، وأعلاه كُمَيْت، وما بينهما جَوْن، أي أسودُ.

وما ذهب إليه المبرّدُ تكلُّفٌ، والظاهرُ مع سيبويه.

ومِنَ المسائلِ المذكورة مسألتانِ أُخْريان قبيحتان عند النُّحَاة، استحسنها

(١) م، د: الضمير.

(٢) ط: وطبيب.

(٣) سبق تخريجه ص ١١٠٧ من القسم الأول.

(٤) الخزانة ٤/٢٩٥ هارون.

(٥) عنترة (ديوانه ص٢٣٤ ط. المَوْلَوي، دمشق سنة ١٩٧٠م)؛ وفيه: نلتقي بدل تلقني. وقد سَبَقَ تخريجُ البيتِ.

(٦) من م، د.

(٧) ... ويجوز أن تكون ضمير الألْيَتَيْنِ». [ديوان عنترة ٢٣٤].

المُصَنِّفُ، [وهما اللتان اجتمع في[1] كل منهما ضَميرانِ]، وهما الحسن وجهَه، وحسن وجهَه بنصب المعمولِ فيهما، ووجهُ استقباحِهما: أَنَّ النصب في معمول الصفة المشبهة، إذا كان معرفةً إنما جاز مع كونه في المعنى فاعلاً، لِيَبْرُزَ في صورة المفعول فلا تستقبح[2] الإضافة إليه، إذا قصد التخفيف، وذلك لأن إضافة الصفة إلى مرفوعها قبيحةٌ في الظاهر، لأنَّ الصفةَ الرافعةَ للظاهر، هي المرفوعُ بها في المعنى، كما في قولك: زيد ضارب غلامُه عَمْراً، فالضارب هو «غلامه»، فكان كإضافة الشيء إلى نفسِه التي هي مستقبحة في المحضة وهي أصلٌ لغير المحضة، فجعلوا المرفوعَ في صورة المفعول، لأنَّ الصفةَ الناصبةَ غيرُ المنصوبِ بها في المعنى، أَلَا ترى أَنَّ الضارب، غيرُ عَمْرٍو، في المثال المذكور، فإذا أضيفت إليه بعد نصبه كانت كإضافة الشيء إلى الأجنبي، فنصب معمول الصفة، إذَنْ، لأجل تَوْطِئة الجر، فلما كان: الحسن وجهه بالجر ممتنعاً، كان القياسُ امتناعَ نصبِه أيضاً، وكما لم يَجُزْ حسن وجهِه بالجر إلاّ في الشِّعر، كان القياسُ امتناعَ: حسن وجهَه بالنصب أيضاً، إلاّ في الشعر[3]، إذْ هو تمهيدٌ للجر، وليس مقصوداً بذاته، لكنهم جَوَّزوهما على قُبْحٍ في السَّعَةِ، أيضاً، ليظهر النصب فيما كان فاعلاً، سواءٌ جازتِ الإضافة أَوْ، لا، غايةَ الظهور، فيتبيَّنَ في المجرور أنه كان قبلَه منصوباً، قالَ[4]:

---

(١) العبارة ليست في ط.

(٢) ط: فلا يستقبح.

(٣) في ط: الإضافة.

(٤) عُمَر بن لجأ التَّيْمِي. «ووقع اسمه في بعض المواضع في النقائض "عمرو" وهو خطأ»، ووقع اسم أبيه في الأصمعيات طبعة أوربة «نجاء»، وهو خطأ. كذا ضبطه المحقق هارون في الخزانة ٨/٢٢٦ سطر ١.
الأصمعيات رقم ٧ ص٣٤ طبعة شاكر وهارون؛ وفيه:

أنعتُها إنّي مِن نُعَّاتِها ... مُنْدَحَّةَ السُّراتِ واد قاتِها

والأصمعيات طبعة أوربة رقم ١٨ص ١٩، هكذا:

أُ نعتُها إني مِن نُعَّاتِها ... مُنْدَحَّةَ السَّرَاةِ رادِ فاتِها

المقتصد ١/٥٥١، المفصّل ٢٣٢، المقرّب ١/١٤٠، ضرائر الشعر ٢٨٦، ابن الناظم ١٧٥.
الشاهد في «على أن (وادقة) صفة مشبهة، وفاعلها ضمير مستتر فيها. و(سُرَّاتها): منصوب بالكسرة على التشبيه =

٦١١ أَنْعَتُها، إنّي من نُعَّاتِها كُوْمَ الذُّرَى وادقـةً سُرَّاتِها

ثُمّ اعلَمْ أنَّ أصلَ هذه المسائلِ كُلِّها مسألتان: الحسن وجهُه وحسن وجهُه، برفع المعمول فيهما، فهما حسنتان[1] كثيرتا الاستعمالِ، وإنما كانتا أصلَيْن، لأنَّ الوَجْهَ فاعلٌ في المعنى فالأصـلُ ارتفـاعـهُ بالصفة، وإذا ارتفع بها فلابُدَّ مِنَ الضمير في متعلق الصفة، إذ ليس في الصفة[2]، ثم، لكل واحدةٍ منهما فَرْعانِ حسنان في القياسِ كثيرا الاستعـمال: الحسن وجهاً وحسنُ وجهاً على التمييز، والحسن الوجهِ وحسنُ الوجهِ بالجَرِّ على الإضافة.

أمّا حُسن انتصاب المعمولَيْنِ في القياس فلأنك قصدتَ المبالغةَ في وصف الوجه بالحسن، فنصبت «وجهاً» على التمييز، ليحصل له الحُسن إجمالاً وتفصيلاً ويكون أيضاً أوقعَ في النفس للإبهام أولاً ثم التفسير ثانياً كما مَرَّ في باب التمييز، في نحو: تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقاً، فحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستتاره في الصفة، والمبالغة المعنوية.

وأمّا حُسن انجرار الوجه مع اللام فيه، فلأنَّ في: حسن الوجه، تخفيفَيْن: أحدُهما

= بالمفعول للصفة المشبهة».

[الخزانة ٨/٢٢١].

وابنُ عُصفور عَدَّ هذا من ضرورة الشعر، فقال: [ضرائر الشعر ٢٨٦] «ومنه نصب معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل في حال إضافته إلى ضمير موصوفها، نحو قولك: مررت برجل حسنٍ وجهَه، بنصب وجه، ولا يجوز ذلك إلّا في ضرورة. . .، ألا ترى أنه قد نوّن (وادقة)، ونصب معمولها، وهي مضافة إلى ضمير موصوفها، وكان الوجه أن يرفع السُّرَّات. إلّا أنه اضطر إلى استعمال النصب بدل الرفع، فحمل الصفة ضميراً مرفوعاً عائداً على صاحب الصفة، ونصب معمول الصفة إجراء له في حال إضافته إلى ضمير الموصوف مُجراه إذا لم يكن مضافاً إليه. .».

و(نُعّاتها): العارفون بصفتها. وكوم: جمع كَوْماء وهي الناقة العظيمة السَّنام، و(وادقة): سمينة. و(سُرَّات) جمع سُرّة.

(١) في م: فهما حسنتان؛ لأجل أصالتها، كثيرتا الاستعمال».

(٢) أي: إذ ليس في الصفة ضمير، فلابد أن يكون في متعلقها.

في الصفة والآخرُ في معمولها وفي: الحسن الوجه تخفيفاً واحداً في المعمول، وفيهما معاً تعريف الوجه باللام هي أخف من الضمير، مُرَاعاةً لأصله في التعريف وهذه فائدةٌ لفظِيَّةٌ، وأمّا مِن حيث المعنى ففيهما الإبهام ثم التفسيرُ، وإن لم يكنِ الوجهُ منصوباً على التمييز، كما في الأُوَّلين، والدليلُ على انتقال الضمير فيهما إلى الصفة، قولُك: هند حسنة الوجه، والزيدان حَسَنَا الوَجْهَيْنْ، والزيدون حَسَنُو[1] الوجوه، ولا تأتي هذه العلامات في الصفة، إلّا وفيها ضمائرُ مستترةٌ، إلّا في النُّدْرةِ نحو: قام رجلٌ قاعدون غِلمانه.

وإنما جازَ إسناد الصفة إلى ضمير المسبب بعد إسنادها[2] إلى السبب، لكونها في اللفظ جاريةً على المسبب خبراً أوْ نعتاً أوْ حالاً، وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه، سواءٌ كانت هي الصفةَ المذكورةَ، كما في زيد حَسَن الوجه، فإنه حَسُنَ بِحُسْنِ وجهه، أوْ، لا، نحو: زيدٌ غليظُ الشَّفَتَيْنِ أيْ قَبِيحٌ.

فإن لم تَجْرِ في اللفظ على المسبَّب، نحو: زيد وجهُه حَسَن، أَوْ جَرَتْ لكنها لم تَدُلَّ علي صفة له في ذاته، لم يَجُزْ استكنانُ الضمير فيها، فيقبح: زيد أسودُ فرسِ غلامِ الأخ، وزيد أبيض الثور، وزيد أصغر[3] غلاماً، لأنه لا معنى للجميع إلّا أنه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور، فيقبح أَنْ يُجْعَلَ صفةُ سَبَبِه كصفة نفسِه فيضمر فيها ضمير نفسه، إذ لم تدلَّ صفةُ سببه على صفة نفسِه.

فَإنْ قِيلَ: أَليس تَدُلُّ الصفة في نحو: زيد أبيض ثورُه، على صفة له في ذاته، وهي كونُهُ صاحبَ ثَوْرِ كذا؟.

قُلْتُ: معنى كونـهِ صاحِبَـهُ، مفهـومٌ مِن كون الثـور سبباً لِزيدٍ، لا من صفة السبب، وإنما حَسُن: جبان الكلب؛ لأنه كنايةٌ عن كرمه، أي هو كريمٌ.

(١) ط: حسنوا.

(٢) ط: إسناها.

(٣) ط: أصفر.

قالَ[1]:

٦١٢ الحَزْنُ باباً والعَقُورُ (١٩٧ب) كَلْبَا

فعليك العِبرة بما ذكرت.

ومسألة لا قبيحة ولا في غاية الحُسن، وهي حَسَن وجهٍ بالجر، إذ كُلُّ ماذكرنا في: حَسَن الوجهِ، حاصلٌ فيها[2]، إلاّ مطابقة المعمول لأصله في التعريف، أعني: وجهه.

وأربعُ مسائلَ قبيحةٌ قُبْحَاً لا ينتهي إلى منعها في حال السَّعة وتخصيصها بضرورة الشِّعر، وهي: الحسنُ وجهُ وحسنٌ وجهُ والحسنُ الوجهُ وحسن الوجهُ، برفع المعمول في جميعها، والأُولَيَان أقبح من الأُخْرَيَيْنْ[3]، لعدم موافقة المعمول فيهما لأصله في التعريف؛ ووجهُ قُبْحِ الأربعِ: خُلُوُّ الصفة من عائد إلى الموصوف، وحذف الجار مع المجرور قليلٌ قبيحٌ، أي: وجه منه، والوجه منه، وقال أبو علي[4]: الوجه، ووجه، بدلان من الضمير المستكن في الصفة، قاله في قوله تعالى:

﴿ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ[5] ﴾.

وهذا غسل الدم بالدم[6]، لأن بدل البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان[7] من ضمير المبدَل منه في الأغلب.

---

(١) رؤبة (ديوانه ص١٥ ط. وِلْيَم بن الورد، دار الآفاق، بيروت ط٢ سنة ١٩٨٠م).
الخزانة ٨/٢٢٦ هارون، سيبويه ١/١٠٣ بولاق، المقتضب ٤/١٦٢ الطبعة الأخيرة.
والحَزْنُ: صفة مشبهة، الغليظ. وعَقَرَ من باب ضَرَبَ: جَرَحَ.
وَصَفَ رجلاً بشدة الحجاب، ومَنْعِ الضيف، كأن بابه وثيقٌ لا يُستطاع فتحُه، وأنَّ كلبه عَقُورٌ لمن نزل بساحته، باغياً معروفه.
والشاهد فيه نصب (باباً) و (كلباً) على التمييز، على حَدِّ قولهم:
الحسن وجهاً. وانظر ابن الناظم ص ١٧٦، وإعراب القرآن المنسوب للزَّجَّاج ١/٣٢٥.

(٢) في ط: فيه. (٣) ط: من الأخيرتين.

(٤) الإيضاح العَضُدي ١/١٥٤، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج جـ١ ص٣٢٣، ٣٢٤.

(٥) ص/٥٠، ونصُّها: «جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ» انظر البحر ٧/٤٠٣، والمُغني ٦٠٩.

(٦) ردٌّ على ماذهب إليه الفارسيُّ، وهذا شبيه بقولهم: وقع في مافَرَّ منه.

(٧) في د: «لا يخلو أن فيهما ضمير المبدل منه...».

وقال الكوفيون: اللامُ في «الوجه» بدلٌ من الضمير، كما في قوله[1]:

لِحافي لِحافُ الضيفِ والبُرْدُ بُرْدُهُ

فالوجه، باقٍ على الفاعلية كما كان في الأصلِ.

وقد تَقَدَّمَ أنّ إبدال اللام من[2] الضمير فيما يشترط فيه الضمير، قبيحٌ عند البصريين[3].

ومسألتان فيهما وجه حُسن، لكن قَلّ استعمالهما، لاستنكارٍ[4] في الظاهر، وهما: الحسن الوجهَ وحسن الوجهَ، بنصب الوجه، فيهما، أمَّا وجهُ حُسْنِهِما فَلِكَوْنِ النصب تَوْطِئةً للجر وهو حَسَن، كما مَرَّ، وأمَّا استنكار ظاهرهما فَلِنَصْبِ ما هو فاعل حقيقة، لا على التمييز.

وعند الكوفيين: نصب[5] المعرَّف في مثله على التمييز لتجويزهم[6] تعريفَ المميز، كما مَرَّ في بابه.

وثلاثُ مسائلَ قبيحةٌ لا تجوز إلَّا في ضرورة الشِّعر عند البصريين، جائزةٌ في السَّعَة بلا قُبْحٍ عند الكوفيين، وهي: الحسن وجهَه وحسن وجهَه، بنصب وجهه فيهما، وحسن وجهِه، بجر وجهه، كما مَرَّ.

ومسألتان باطلتانِ اتّفاقاً: الحسن وجهِه، الحسن وجهٍ، بِجَرِّ المعمولِ فيهما كما تَقَدَّمَ، والمجموع ثماني عَشْرَةَ مسألةً.

---

(١) سبق تخريجه ص ١٠٥٩ من القسم الأول.

(٢) انظر معانيَ الفراء ٢/٤٠٨، وشرحَ القصائد السبع الطُّوَال ٧٠، ٣٥١ [القاهرة سنة ١٩٦٣م].

(٣) (لأن الألف واللام حرفُ جاء لمعنى، والهاء والألف اسم، ومُحَالٌ أن يقوم أحدهُما مَقامَ صاحبه) [إعراب القرآن للنحاس ٢/٨٠٠، ٨٠١]، وعبّر النحاة عمّا سَبَقَ بالعبارة التالية: «لأن الحرف لا يكون عِوَضاً مِنَ الاسم». [المشكل ٢/٢٥٢]. وانظر الأشموني ٣/١٢، والفوائد الضيائية ٢/٢٠٧.

(٤) أي لوجود استنكار.

(٥) م، د «وعند الكوفيين نصب المعرفين على التمييز؛ لأنهم يجوّزون تعريف المميز كما مَرّ.

(٦) انظر معانيَ الفراء ١/٧٩، و٢/٣٠٨. هذا، وفي شرح ابن يعيش ٦/٨٥ جاءت نسبته إلى أبي علي الفارسي..

ولنا أن نُعَلِّلَ استقباحَ المسائلِ الثلاثِ القبيحةِ الممنوعة في السَّعَة، بِعِلَّةٍ واحدةٍ، فنقول: لَمّا استَكَنَّ ضمير المسبب في صفة السبب، لِما ذكرنا من الأمرين، أعني جَرْيَها على المسبب، واستلزامها الصفةَ[1] له في نفسه فصارت بذلك صفة السبب كصفة المسبب صار السبب كالفضلة، وذلك لمجيئه بعد الفاعل، أي الضمير المستجنّ[2]، فنصب تشبيهاً بالمفعول في نحو: الضارب زيداً، أَوْ جُرَّ بالإضافة لزوال المانعِ من الإضافة إلى السبب»، لأنَّ[3] المانعَ منها، إنما كان رفعه، كما ذكرنا، فلمّا استَتَر ضميرُ المسبب في الصفة، استقبح مجيئه في السبب أيضاً، لأنه إنما كان محتاجاً إليه في السبب ليتبينَّ كونه سبباً، وإضمار الضمير في الصفة دالٌّ على أنه السببُ، لأنك لم تضمره فيها إلّا لدلالة صفة سببه على صفة نفسِه كما تَقَدَّمَ، فأَغْنَى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب، فلو أُتِيَ به فيه كان قبيحاً، وليس اسم الفاعل في نحو: زيد ضارب غلامه كذا، لأنَّ الضميرَ في ضارب ليس لدلالةِ صفة سببٍ[4] سببه على صفة نفسه، وانضم هذا القبح في: الحسن وجهِه بِجَرّ المعمول، إلى عدم حصول التخفيف في الإضافة اللفظية، فتأكد امتناعُهُ.

قولُه: «والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة، وعلى التمييز في النكرة»، هذا عند البصريين، وقالَ الكُوفيون: بل هو على التمييز في الجميع.

وقالَ بعضُ النُّحَاةِ على التشبيه بالمفعول في الجميعِ[5]، والأَوْلى التفصيل.

قولُه: «ما كان فيه ضميرٌ واحدٌ أحسن، وما فيه ضميران حسن»، وقد ذكرنا ما عليه.

---

(١) ط: لصفة.

(٢) أى المستتر، وهو يعبّر عنه بالمستجنّ، وبالمستكن.

(٣) في د: لأن المانع من الإضافة إلى السبب إنما كان رفعه لما ذكرنا من أنه كإضافة الشيء إلى نفسه، فلما استجن ضمير ذي السبب. . ».

(٤) ط: ساقطة.

(٥) انظر ابن يعيش ٦/٨٤.

قولُـه: «ومتى رفعت بها فلا ضمـير فيها»، لما كان فيه معرفة الحسن والأحسن والقبيح، عنـده، على ماذكـرنـا، مبنية على الضمير مهَّد قاعدة يتبيَّن بها الضمير، والضميران والتجرد عن الضمير فقال:

الضمير إمَّا أنْ يكون في الصفة أو في مَعمولها، فإن كان في المعمول فهو ظاهرٌ لبروزه[1]، نحو: وجههُ أَوْ: الوجه منه، وإن كان في الصفة فذلك إذا لم ترفع ظاهراً، فتؤنث لتأنيث الضمير، وتثنى وتجمع لتثنيته وجمعِه، فإن رفعت ظاهراً، فهي كالفعل، تؤنث لتأنيث الفاعل وتفرد، عند إفراد الفاعل، وتثنيته وجمعه، كما ذكرنا في باب النعت.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ حُكْمَ المعمـولِ إذا كان معـرَّفاً باللام: حكمه إذا كان مضافاً إلى المعـرَّف بها أو إلى المضاف إليه، بالغاً ما بلغ، نحو: مررت برجل حسن الوجه، وحسن وجه الغلام، وحسن وجه أبي الغلام، وكذا لو زدت؛ وكذا حكم المعمول المضـاف إلى المضمـر: حكم المضاف إلى المضاف إلى المضمر، وهَلُمَّ جَرًّا، نحو: مررت برجل حسن وجهه، وحسن وجه غلامه، وحسن وجه أبي غلامه، وكذا لو زدت.

وكذا إنْ كان فيه ضميرٌ ولم يكن مضافاً إليه، كقولِه[2]:

رَحيبُ قطابِ الجيبِ منها [رفيقةٌ بِجَسِّ النَّدَامى[3] بضَّة المتجرِّدِ] ٣٠١

وبرجل حسن وجهٍ يصونه، وكذا المجرد عن اللام والإضافة إلى الضمير، حكم المضاف إلى المجرد عنهما بالغاً ما بلغ، فَحُكْمُ نحو مررت برجل حسن وجه، حُكْمُ: برجل حسن وجه غلام، وحسن وجه أبي غلام، وكذا لو زدت.

قولُه: «واسما الفاعل والمفعول غير المتعدِّيَيْنِ. إلى آخره»، يعني باسم[4] المفعول

(١) م: لأنه يكون بإبرازه.
(٢) سبق تخريجه ص ١١٠٨ من القسم الأول.
(٣) ما بين قوسين ساقط من د، ط.
(٤) الباء ساقطة من الأصل، وهي في م، ط.

غير المتعدي: اسمَ المفعول من الفعل المتعدي إلى واحد (١٩٨أ) فقط، كمضروب الغلام، واسم المفعول من الفعل المتعدِّي إلى اثنين: هو المتعدِّي إلى واحدٍ، نحو: زيد معطىً غلامُه دِرْهَماً، ومن المتعدِّي إلى ثلاثةٍ هو المتعدِّي إلى اثنين، نحو: زيد معلَم أخوه عَمْراً كريماً.

تقول في اسم الفاعل اللازم، زيد خارج الغلام، وشامخ النسب، وفي اسم المفعول اللام: مضروب الغلام ومؤدَّب الخدام، سواء كانا بمعنى الماضي، أو بمعنى المضارع، أو للاستمرار، أو للإطلاق، فإن رفعهما للمسند إليه، لا يحتاج إلى شرط زمان، كما مَرَّ في باب الإضافة، فإذا جاز في معمولهما الرفعُ، جازَ النصبُ والجَرُّ، أيضاً لأنهما فَرْعاه، كما مَرَّ، فيَجيء في كل واحد منهما الثماني عَشْرَةَ مسألةً، وكذا يَجوزُ انتقالُ الضميرِ إليهما من المعمول، ثم نصب المعمول، أَوْ جرّه، إذا كان يحصل لصاحبهما المتقدم وصف باتصاف مرفوعِهما بمضمونهما، كما قلنا في الصفة المشبهة سواء[1]، فلا يَجوزُ: زيد قائم أباً، ولا قائم ابنِ العم بِجَرّ المعمول، ولا مضروب مملوك أخ، ولا مشروب ماء الأخ.

هذا، وأَمّا إذا كانا مُتَعَدِّيَيْنِ، نحو: زيد ضارب غلامُه عَمْراً، ومعطىً أخوهُ دِرْهَماً، أو معطىً عَمروٌ ثوبَهُ، فإن حذفت المفعول، لم يجز نصب الفاعل وجرُّه اتفاقاً، لِئَلّا يشتبه بالمفعول بخلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين، فإنه لا مفعول لها حتى يشتبه المنصوب والمجرور به، وإن ذكرت المفعول منصوباً بعد الفاعل فإنْ[2] أُمِنَ التباسُ المنصوبِ أو المجرور بالمفعول، لم يمتنع، عند أبي[3] علي، نَصْبُ الفاعلِ أو جَرُّه، إجراءً له مُجرى: حسن الوجه، ومَنَعَهُ غيرُهُ.

---

(١) أي هما سواء.

(٢) في ط: فأمِن بدل: فإنْ أمِنَ.

(٣) التسهيل ص ١٤١.

وقـد يجري بعض الأسماء الجامدة مَجرى الصفات المشبَّهة، نحو: فلان شمس الوجه، أي حَسَن الوجه، فتجِيء فيه المسائلُ المذكورةُ، وهو قليل.

قيل: لا تعمل[1] الصفة المشبهة في الأجنبي، كما يعمل اسما الفاعل والمفعول، بل تعمل في السبب فقط، وليس إطلاقهم هذا القولَ بوجهٍ، بل[2] تعمل في غير السبب إذا كان في معمول آخرَ لها ضمير صاحبها نحو: بِرجل طيِّب في داره نومُك، وكذا إذا[3] اعتمدت على حرف الاستفهام أو النفي، نحو: أَحَسَنُ الزيدان؟، وما قبيحٌ الزَّيْدُون، فإنه لا صاحب لها ههنا حتى تعمل في سببه.

وأَمّا نحو: ما زيد قائم الجارية ولا حسنُ وجهِها بجرّ الوجه، أو: ولا حَسَناً وجهُها برفع «وجهها»، فإنّ وجهها، وإن لم يكن سبباً لزيد، إلّا أنه سبب للجارية التي هي سببه، فجاز خُلُوُّ الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع، عن الضمير الراجع إلى صاحبها؛ لأنَّ الضميرَ الذي أضيف[4] «وجه» إليه راجعٌ إلى جاريته التي هي مضافة إلى ضمير الموصوف، فكأنه قيل: مازيد حسناً وجه جاريته، فهو حمل على المعنى، كقولك: مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة، وبرجل قائم غلاماه لا قاعدين.

ومن هذا الباب عند المبرد[5]: «جَوْنَتَا مُصطلاهما[6]»، كما مَرَّ، لأن أَصْلَهُ: جَوْنٌ مُصْطَلاهُما، أي مُصْطَلَى الأعالي، أي: مصطلى أعاليهما، فلما قَصَدَ الإضافة حذف الضمير الذي أضيف إليه «أعالي»، واستتر في جَوْن، فصار: جونتا، وأَدْخَلَ اللام في «أعالي» ليتعرَّف باللام، كما كان متعرِّفاً بالإضافة، ثم أقام موضع الأعالي ضميراً

---

(١) ط: لا يعمل.

(٢) ط: بلى.

(٣) ط: ساقطة.

(٤) قوله: «الذي أضيف» في م،د: المضاف إليه.

(٥) الخزانة ٤/٢٩٥ هارون. وانظر التبصرة ١/٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٦) جُزْءٌ من بيتٍ للشَّمّاخ:

أقامتْ على رَبْعَيْهما جارَتا صَفًا ... كُمَيْتا الأعالي جَوْنَتا مُصطلاهُما

راجعاً إليه، لتقدم ذكره، وجَعله مثنى، لكون الأعالي ههنا في معنى الأعَلَيين، فليس عنده، إذَنْ، من باب: حسن وجهِه بالإضافة، لأنك لا تحذف الضمير ههنا من «وجهه» كما حذفت من: أعاليهما.



[أَفْعَلُ التفضيلِ وأحكامُهُ] : [تعريفُه] :

قولُه : «اسم التفضيل[1]: ما اشتُقَّ مِنْ فِعْلٍ ، لموصوف بزيادة على غيره، وهو: أفعل[2].

ينتقض بنحو فاضل، وزائد، وغالب، ولو احترز عن مثله بأن قال: ما اشتق من فعل لموصوف بزيادةٍ على غيره فيه، أي في الفعل المشتق منه، لانتقض بنحو: طائل، أي زائد في الطول على غيره، وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المغالبة.

والأَوْلَىٰ أَنْ يُقالَ: هو المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل، أي في الفعل المشتق هو منه، فيدخل فيه: خَيرٌ، وشَرٌّ، لكونهما في الأصل: أَخْيَرَ وأَشَرَّ، فخففا بالحذف لِكَثرة الاستعمال، وقد يُستعملان على القياسِ[3].

[شُروطُ صَوْغِ أَفْعَلِ التفضيلِ ، وحُكْمُ مالم يَستوفِ الشروطَ]:

قولُه: «وشرطُه أنِ يُبنى من ثلاثي مجرَّد ليمكن البناء، وليس بِلَوْنٍ، ولا عَيْبٍ، لأنّ منهما أفعل، لغيره، نحو: زيد أفضل الناس فإن قصد غيره تُوُصِّل إليه بأشد ونحوه،

---

(1) انظر حده في شرح الحدود النحْوية للفاكِهي ص٣٥٥. وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص٢٧، والفوائدَ الضيائية ٢/٢١١.

(2) انظر التطور النحْوي لبرجشتراسر ص١٠٤ ط. دار الرفاعي.

(3) «ومن ذلك ما ورد:

بلال خيرُ الناس وابنُ الأخْيَرِ

وقُرِئ «من الكذاب الأشرُّ» ، ونَدَرَ الحذف في غيرهما، كما في قول القائل:

وحبّ شيء إلى الإنسان مامنعا تِبيان الكُحيل ص ٨٠.

مثل: هو أشدُّ[1] استخراجاً، وبياضاً، وعَمىً، وقياسه للفاعل وقد جاء للمفعول نحو أَعْذَر وأَلْوَمَ وأشغل وأشهر».

شرط[2] أفعل التفضيل أن يُبنى من ثلاثي مجرَّدٍ، جاء منه فعلٌ تامٌّ، غيرُ لازمٍ للنفي، متصرِّفٌ، قابلٌ معناه للكَثرة، فقولنا: جاء منه فعل، احتراز من: أَيْدى، وأرجَل، من اليد، والرِّجل فإنه لم يثبت، وقولهم: أَحنك الشاتين، أي آكلهما، من الحنك، وأَوَّل: شاذ، وكذا قولهم: آبل من حنيف الحناتم، لم يُستعمل منه فِعْلٌ، على ماقال[3] سيبويه، وقال الجَوْهريُّ[4]: أَبِلَ يَأْبَلُ أَبالةً: شَكِسَ يَشْكَسُ شَكَاسَةً، إذا قام بمصلحة الإِبل، وهو أفرس من غيره، من الفروسيّة، ولم يُستعمل منها فِعْلٌ، أيضاً، وقولُنا: تامّ، احترازٌ من[5](١٩٨ ب) الأفعال الناقصة، ككان وصار، فإنه لا يقال أَكْوَن وأَصْيَر، كما قيل، ولعلّ ذلك لِكَوْنِ مدلول الناقصة: الزمان دون الحدث، كما تَوَهَّمَ بعضُهم، والأفعل، موضوع للتفضيل في الحدث.

والحق أَنها دالَّةٌ على الحَدَثِ أيضاً، كما سَيَجِيءُ في بابها، فلا مَنْعَ، وإن لم يسمع، أن يقال: هو أَكْوَنُ منك منطلقاً، وهو أَصْيَرُ منك غنياً، أي أشدّ انتقالاً إلى الغِنى، وقولُنا: غير لازم للنفي، احترازٌ عن نحو: ما نبس بكلمة، فإنه لا يقال: هو أنبس منك، لِئَلَّا يصيرَ مستعملاً في الإِثبات، فإنْ قِيلَ: لا أنبس، قلت: ليس «لا أنبس» لنفي الحدث الذي هو التكلم، ونَبَسَ، موضوعٌ له، بل هو لنفي الفضل في التكلم، وقولنا: متصرِّفٌ، احترازٌ عن نحو: نِعْمَ، وبِئْسَ، وليس، إذ لا يقال: أَنْعَم وأَبْأَس، وأَلْيَس.

---

(١) ط: أشد منه استخراجاً.

(٢) م، د: شرطه أن..

(٣) في ط: ما قام.

(٤) في الصِّحاح ١٦١٨/٤ [أبَلَ]: «وأَبِل الرجل ـ بالكسر ـ يَأْبل أَبالةً، مثل شَكِسَ شَكاسةً، وتَمِهَ تَماهةً، فهو أَبِلٌ وآبِلٌ، أي حاذِقٌ بمصلحة الإبل».

(٥) ط: عن.

وقولُنا: قابلٌ معناه للكثرة، احترازٌ عن نحو: غَرَبَتِ الشمس وطَلَعَتْ، فإنه لا يقال: الشمس اليومَ أغرب منها أمس، ولا أطلع، ويَصِحُّ أن يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعَوَر والعَمَى، وقوله: ثلاثي، احترازاً عن الرباعي نحو: دحرج، قوله «مجرَّد»، احتراز عن ثلاثي ذي زائد، نحو: أخرج، وعلَّم، وانقطع، واستخرج، ونحوها.

قولُه: «ليمكن. . .» أي لو لم يكن ثلاثياً بل كان رباعياً نحو دحرج، أَوْ لم يكن مجرَّداً، بل كان ذا زائدٍ كاستخرج وأَخْرَجَ، لم يمكن بناء أفعل، منه.

أَمّا إنْ أَردتَ بناءَهُ من غير حذف شيءٍ منه فواضح الاستحالة، لأن أفعل، ثلاثي مزيدٌ فيه الهمزةُ للتفضيل، وأَمَّا إن أردتَ البناءَ مع حذف حرفٍ، أو حرفين، فإنه يلتبس المعنى، إذ لو قلت دحرج: أدحر، لم يعلم أنه من تركيب دحرج، وكذا لو قلت: في أخرج: أَخْرَجُ[1] بحذف الهمزة، لالتبس بأخرج من الخروج، وكذا في غيره من المتشعبة، وهذا كُلُّه بناءً على أنه لا صيغةَ للتفضيل إلاّ أَفْعَل، وإنما اقتصروا عليه، اختصاراً.

قولُه: «ليس بلونٍ ولا عيبٍ»، صفة أيضاً لقوله ثلاثي، وقوله: «لأنّ منهما أفعل لغيره»، يعني: إنما لم يُبْنَ من باب الأَلوانِ والعيوبِ، لأنه جاء منهما «أفعل» من غير اعتبارِ الزيادة على غيره، فلو بُنِيَ منهما أفعل التفضيل، لالتبس أحدُهما بالآخَر، لو قلت: زيد الأسود، على أنه للتفضيل، لم يُعْلَم أنه بمعنى ذو سواد أو بمعنى الزائد في السواد، وهذا التعليل إنما يَتِمُّ إذا بُيِّنَ أَنَّ أفعل الصفة مقدَّمٌ بناؤهُ على أفعل التفضيل، وهو كذلك، لأنَّ ما يدل على «مطلق ثبوت[2] الصفة» مقدَّمٌ بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة، والأَوْلى موافقةُ الوَضْعِ لما هو بالطبع.

---

(١) في ط: خرج.

(٢) في ط: على ثبوت مطلق الصفة.

وينبغي أن يقال من الألوان والعُيوب الظاهرة، فإنَّ الباطنة يُبْنَى منها أفعلُ التفضيل، نحو: فلان أَبْلَدُ مِن فلان وأَجْهَلُ منه وأَحْمَقُ وأَرْعَنُ وأَهْوَجُ وأَخْرَقُ، وأَلَدُّ وأشكسُ، وأعيا[1] وأعجمُ وأَنْوَكُ، مع أَنَّ بعضَها يَجِيءُ منه أفعل لغير التفضيل أيضاً، كأحمق وحمقاء، وأَرْعَن ورعناء وأَهْوَج وهَوْجَاء، وأخرق وخَرقاء وأعجم وعَجْماء، وأنوك ونَوْكَاء، فلا يطرد أيضاً تعليله بأن منها أفعل لغيره، فالأَوْلى أن يُقالَ: لايُبنى أفعل التفضيل من الألوان، والعيوب الظاهرة دونَ الباطنةِ لأنَّ غالبَ الألوانِ أَنْ تأتيَ[2] أفعالُها على: افعلَّ وافعالَّ، كابْيَضَّ، واسْوَدَّ، واحمارَّ[3] واصفارَّ، فحمل كل ما جاءَ من الثلاثي عليها، وأَمّا العيوبُ المحسوسةُ، فليس الغالب فيها المزيد فيه، لكن بعضها: المزيد فيه أكثر استعمالاً فيه من غيره، كاحولَّ واعورَّ، فإنهما أكثر استعمالاً من حَولَ وعَورَ، ولذلك لم يقلب واوُهما حملاً على احولَّ واعوَرَّ، ومالم يَجِيءْ منه افعلَّ ولا افعالَّ، كالبَخَر والفَقَم، والعَرَج والعَمَى، لم يُبْنَ منها لِكَوْنِ بعضِها مما لا يقبلُ الزيادةَ والنُّقصان كالعَمَى، والبواقي محمولة على القِسْمَيْنِ المذكورَيْنِ في الامتناع.

وأجاز الكوفيون[4] بناءَ أفعل التفضيل من لفظَيْ السوادِ والبَيَاض، قالوا لأنهما أصلا الألوانِ، قالَ[5]: ٦١٣ أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ

---

(١) في ط: وأعيى.

(٢) ط: يأتي.

(٣) ط: واحمرّ واصفرّ، والتمثيلُ خطأ؛ لأنه يستشهد على وزن افْعَالّ.

(٤) انظر الإنصاف، المسألة ١٦، والفراء لا يرى هذا جائزاً. انظر معانيَ القرآن ١/١٢٧ - ١٢٨، والخلافَ النحْوي بين البصريين والكوفيين للدكتور الحلواني ص٢٧٤ (دار الأصمعي، حلب).

(٥) رؤبة (ملحقات ديوانه ١٧٦)؛ وقبله. جاريةٌ في دِرْعِها الفَضْفَاضِ و (بنو إباضٍ): قومٌ. ودِرْعُ المرأة: قميصُها. والفضفاض: الطويل الكامل.

الخزانه ٨/ ٢٣٠ هارون، الجُمَل ١١٥ [تحقيق محمد بن شنب. باريس سنة ١٩٢٧م]، الحُلَل ص ١٣٨، ابن يعيش ٦/٩٣.

وانظر كلاماً طيباً في الإيضاح العَضُدي ص٩٣، ٩٤ حاشية(٢).

الشاهد فيه أن الكوفيين أجازوا بناء أفعل التفضيل من لفظي السواد والبياض كما هنا، وهو شاذٌّ عند البصريين.

وقالَ[1] :

٦١٤ [ابْعَدْ بَعِدْتَ بَيَاضاً[2]لا بَيَاضَ له] لأَنْتَ أَسْوَدُ في عيني من الظُّلَمِ

وهما عند البصريين شاذَّانِ[3].

قولُه: «فإن قصد غيره»، يعني قصد التفضيل من معاني الأشياءِ التي تَعذَّرَ بناءُ أفعل التفضيل[4] من ألفاظها، وهي ذو الزيادة والرباعي والألوان والعيوب الظاهرة، بنى أفعل من فعل يَصِحّ بناء أفعل، منه، في حسن، أو كثرة، أو غير ذلك على حَسَبِ غرضك الذي تَقْصِدُهُ ثم يؤتى بمصادر تلك الأفعال التي امتنع بناء أفعل منها، فَتُنْصَبُ على التمييز، لتحقيقِ[5] معنى التمييز عن النسبة فيها، نحو: أقبح عَوَراً، وأشدّ بَيَاضاً، وأسرع انطلاقاً، وأكثر دحرجةً، ونحو ذلك.

وهو[6] عند سيبويه[7]: قياس من باب أفعل مع كونه ذا زيادة، ويؤيده كَثرة

(١) المتنبي (ديوانه ٣٥/٤). والبيتُ ثاني بيتٍ من قصيدةٍ، قالَها في صباه.
و(بَعِدْتَ): هلكت، ومنه قولُه تعالى: «ألَا بُعداً لِمدين كما بَعِدَتْ ثمود». والمعنى أنه يخاطب الشَّيْبَ. يقول له: اذهب واهْلَكْ، فلأنت وإن كنت أبيضَ لأَسْوَدُ في عيني من الظلم، فأنت بياض لا بياضَ له، وأسودُ من كل أسود.
قال ابنُ هشام في المغني ٧٠٣ط. المبارك: «قولُ بعضِهم في بيت المتنبي.. إنّ (مِن) متعلقة بأَسْوَد، وهذا يقتضي كونه اسمَ تفضيل، وذلك ممتنعٌ في الألوان. والصحيح (من الظلم): صفة لِـ (أسود)، أي: أسود كائنٌ من جملة الظلم».
الشاهد في قوله (أسود) فإنه أفعل تفضيل من السواد، جاء على الشذوذ. والمعنى عليه؛ لأن الغَرَض كونُ بياض الشيب في نظره أشدَّ من سواد الظلم، مبالغة في كراهةِ الشيب.

(٢) ليس في ط.

(٣) يَقْوَىٰ في نفسي ما رآه الكوفيون، ويعضّد قولي ماوَرَدَ في الحديث في صفة الحَوْض: «ماؤه أبيض من اللبن». [انظرِ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٢٤٢/١]، وفي صفة جهنم: «هي أسودُ من القار». [المعجم المفهرس ٢١/٣]

(٤) د: ساقطة.

(٥) ط: لتحقق.

(٦) ط: ساقطة.

(٧) الكتاب ٢٥٠/٢ ـ ٢٥١ بولاق.

السماع، كقولهم: هو أعطاهم للدينار، وأَوْلاهم للمعروف، وأنت أكرم لي من فلان، وهو كثيرٌ، ومُجَوِّزُهُ قِلَّةُ التغيير، لأنك تحذف منه الهمزة، وتردّه إلى الثلاثي ثم تبني منه أفعل التفضيل، فتخلف همزةُ التفضيل همزةَ الإفعال وهو عند غيره سماعيٌّ مع كثرَته.

ونُقِلَ عن المبرد[1] والأخفش، جَوَازُ بناءِ أفعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه، كانفعل (١٩٩أ) واستفعل ونحوهما، قياساً، وليس بوجهٍ، لِعَدَمِ السَّماع وضعف التوجيه فيه بخلاف أفعل.

قولُه: «وقياسُه للفاعل» يعني قياسه أن يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل، كأضرب، أي ضارب أكثر ضرباً من سائر الضاربين، ولا يقال أضرب، بمعنى مضروب أكثر مضروبيَّةً من سائر المضروبين.

وإنما كان القياسُ في الفاعل دون المفعول، لأنهم لو جعلوه مشتركاً بين الفاعلِ والمفعولِ، لَكَثُرَ الاشتباهُ لا طِّرادِهِ، وأَمَّا سائرُ الألفاظِ المشتركةِ فاغتُفِرَ فيها الاشتباهُ لِقِلَّتِها، لكونها سماعيةً، فأرادوا جَعْلَهُ في أحدهما أظهر دون الآخر، فجعلوه في الفاعل قياساً لكونه أكثر من المفعول، إذ لا مفعول إلّا وله فاعل في الأغلب، ولا ينعكس، وإنما قلنا في الأغلب، احترازاً عن نحو مجنون ومبهوت، فلو جَعَلُوه حقيقة في المفعول لبقي اسمُ الفاعل، مع أنه أكثر، عَريا عما يطلب فيه من معنى التفضيل إلّا بالقرينة؛ لِعَدَمِ اللفظ الدالِّ عليه حقيقةً، وقد استعملوه في المفعول، أيضاً على غير قياسٍ، نحو: أعذر، وأشهر، وأَلْوَم، وأشغل، أي: أكثر معذورية ومشهورية، ومَلُومية ومشغولية[2].

---

(١) الذي في سيبويه والمقتضب جوازُ بناءِ فعل التعجب من أفعل.
انظر سيبويه ١/٣٧ بولاق، قال: «وبناؤه أبداً من فعَل وفعِل وفعُل وأفعل». . . .
وفي المقتضب ٤/١٧٨: «فإن قيل: فقد قلت: ما أعطاه للدراهم، وأولاه بالمعروف، وإنما هو من أعطى وأَوْلى. فهذا وإن كان قد خرج إلى الأربعة ـ فإنما أصله الثلاثة والهمزة في أوله زائدة».

(٢) في ط بعد قوله. . «ومشغولية» ما يلي: ومنه أعني في قول سيبويه وهم بشأنه أعني..

[أوْجُهُ استعمالِ أفعل التفضيلِ ومعنى كُلِّ وَجْهٍ]:

قولُه:

«ويُستعمل على أحد ثلاثة أوجه: مضافاً، أو بمِن، أو معرفاً باللام، فإذا أُضِيفَ فله معنيان: أحدُهما وهو الأكثرُ: أنْ يقصد به الزيادة على من أُضيف إليه، ويشترط أن يكون منهم، نحو: زيد أفضلُ الناسِ، ولا يجوز: يوسفُ أحسنُ إخوته، لخروجه عنهم، بإضافتهم إليه والثاني: أن يقصد زيادة مطلقة، ويُضاف للتوضيح، فيجوز: يوسف أحسن إخوته، ويجوز في الأول: الإفراد والمطابقة لِمَن هو له، وأمّا الثاني والمعرَّف باللام فلابُدَّ فيهما من المطابقة، والذي بمِن مفرد مذكر لا غَيْرُ، فلا يَجوز: زيد الأَفضل من عمروٍ، ولا زيد أفضل، إلّا أن يُعْلَمَ».

اعْلَمْ أنه يلزم استعمالُ أفعل التفضيل مع أحد الثلاثة المذكورة، فلا يخلو عن الجميع، ولا يجتمع منها[1] اثنان إلّا نادراً، وإنما لم يَخْلُ عن الجميع لأن وضعه الأهمّ لتفضيل الشيء على غيره، ومع «مِن» والإضافة: ذُكِر المفضَّل عليه ظاهراً، ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهراً؛ لأنه يشار باللام إلى معينٍ مذكور قَبْلُ، لفظاً أَوْ حُكْماً، كما ذكرنا في اللام العهديةِ في بابها، فتكون[2] اللام إشارة إلى أفعل، المذكور معه المفضَّل عليه، كما إذا طُلِبَ شخصٌ هو أفضل من زيد، فقلت[3]: عَمروٌ الأَفْضَلُ، أي ذلك الأفضل أي الشخص الذي قلنا إنه أفضل من زيد، فَعَلَى هذا لا يَجوز أن تكونَ[4] في أفعل التفضيل في موضع من المواضعِ إلّا للعهد، لِئَلَّا يَعْرَىٰ عن ذكر

(١) في ط: ولا يجتمع اثنان منها..

(٢) ط: فيكون.

(٣) ط: قلت.

(٤) في ط: أن يكون اللام..

المفضَّل عليه رأساً، فلو خلا عن الثلاثة، خَلَا عن ذكر المفضل عليه فلا يَتِمُّ فَهْمُ المقصودِ الأَهَمِّ من وضعه، وإذا عُلِمَ المفضولُ جازَ حَذْفُهُ غالباً[1]، إنْ كان «أفعل» خبراً، كما يقال لك: أنت أَسَنُّ أم أنا، فتجيب بقولك: أنا أَسَنُّ، ومنه قولُنا: الله أكبر، وقولُه[2]:

٦١٥ إنَّ الذي سَمَكَ السماءَ بَنَى لنا بَيْتاً دعائِمُهُ أَعزُّ وأَطْوَلُ

وقولُه[3]:

٦١٦ ستعلم أَيُّنا للموت أَدنى إذا دانَيْتَ لي الأَسَلَ الحِرارا

ويَجوزُ أن يقال في مثل هذه المواضع: إنَّ المحذوفَ هو المضاف إليه، أي أكبرُ كُلِّ شيءٍ، وأعزُّ دعامةٍ، ولم يُعَوَّضْ منه التنوينُ لكون «أفعل» غيرَ منصرفٍ، فاستبشع ذلك، وأَمَّا نحو جَوارٍ[4] فقد ذكرنا قصدَهم بتعويض التنوين فيه.

---

(١) سقطت من د.

(٢) الفرزدق (ديوانه ٢/٧١٤ط. الصاوي، مصر سنة ١٩٣٦م).
الخزانة ٨/٢٤٢ هارون، ابن يعيش ٦/٩٧، مصارع العُشّاق ١/١٢٢
(ط. القاري، بيروت سنة ١٩٥٨م)، سِرُّ الفَصَاحة ١٣٣ (للخفاجي، ط عبد المتعال الصعيدي، مصر سنة ١٩٥٢م)، تهذيب اللغة ١٠/٢١٥ (سلسلة تراثنا، مصر سنة ١٩٦٤ ـ سنة ١٩٦٧م)، ابن الناظم ١٨٨، الألِفَات لابن خالَوَيْه ص ٧٩، الأشباه والنظائر ٣/١٨٥.
الشاهد فيه أنه يجوز أن يكون حُذِف منه المفضول؛ أي: أعزُّ من دعائم كُلِّ بيتٍ أوْ من دعائم بيتك.

(٣) عنترة (ديوانه ٢٣٦)؛ وفيه: (بي) بدل (لي).
والبيت من قصيدة عدّتُها ثلاثةَ عشرَ بيتاً، يهجو فيها عمارةَ بنَ زياد، أحدَ سادةِ عَبْس.
و(الأسَلُ): أطرافُ الرماح، ويقال هي الأسِنَّة، و(الحِرار): العِطاش إلى الدم، يقول لعمارة: ستعلم إذا تقابلنا، ودانينا الرماح بيننا أينا أقرب للموت، وأدني منه، أي إنك زعمت أنك تقتلني إن لقيتني وأنت أقرب إلى الموت عند ذلك مني.
الخزانة ٨/٢٤٩ هارون، الأمالي الشجرية ١/٢٢.
الشاهد فيه أن المفضول محذوف، والتقدير: أدنى من صاحبه. ويجوز أن يكون أفعل بمعنى اسم الفاعل؛ أي: قريب. ويجوز أن يكون المحذوف مضافاً إليه، والتقدير: أقربنا وأدنانا، أو أقرب رجلين منّا.

(٤) انظر سيبويه ٢/٥٦ ـ ٥٧ بولاق، والمنصف ٢/٦٧ ـ ٨٠، والممتع ٢/٥٥٤.

ويَجوز أنْ يُقالَ: إنَّ «مِن» مع مجروره محذوفٌ، أي أكبر مِن كُلِّ شيءٍ.

ويَقِلُّ الحَذْفُ في غير الخبر، نحو: جاءني رجلٌ أفضل في جواب من قال: ماجاءك رجل أفضل مِن زيدٍ، كأنه لمّا كان حَذْفُ الخبرِ أكثرَ مِنْ حَذْفِ الوصف، والحال كان حذف بعضه، أيضاً، أكثر.

وإنما لم يجتمع من الثلاثة المذكورة شيئان؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يُغْني عن الآخر في إفـادة ذِكْرِ المفضول، كما ذكرنا، ولا فائدة في ذكر واحدٍ منهما إلّا ذاك، فكان ذكر الآخر، لو[1] ذكر أحدهما، لغواً، وأما قولُه[2]:

٦١٧ ولستَ بالأكثر منهم حصىً وإنما العِزَّةُ لِلكاثِرِ

فقيل: مِنْ، فيه ليست تفضيليةً، بل للتبعيض، أي: لستَ مِن بينهم بالأكثر حصى، وهذا كما تقول مثلاً: أريد شخصاً من قريش أفضل من عيسى عليه السلام فيقال: محمد عليه الصلاة[3] والسلام الأفضل، من قريش، أي: أفضل من عيسى من بين قريش، ويجوز أن يحكم بزيادة اللام[4]، و«مِن» تفضيلية، كما في قوله[5]:

---

(١) في ط: إذا.

(٢) الأعشى (ديوانه ١٤٣ تحقيق د. محمد حسين، مكتبة الآداب بمصر، بلا تاريخ).
والبيتُ من قصيدةٍ، فضل فيها عامر بن الطفيل عدوُّ الله على علقمةَ بنِ عُلاثة الصحابي قبل إسلامه في المنافرة التي جرت بينهما.
الخزانة ٨/٢٥٠ هارون، نوادر أبي زيد ١٦٩؛ وفيه «أراد بأكثر منهم حصىً. والحصى: العدد الكثير..»، الخصائص ١/١٨٥، و٣/٢٣٤، المغني ص ٧٤٤، الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٦٠، التكملة ٩٧.
الشاهد فيه أنّ (مِنْ) فيه ليست تفضيليةً، بل للتبعيض؛ أي لستَ من بينهم بالأكثر حصى، إلى آخر ماذكره.

(٣) د، ط: ساقطة.

(٤) انظر مغني اللبيب ص٧٤٤، ٧٤٥ط. المبارك.

(٥) عَمرو بن كلثوم (شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣٤٩ و(مهلهل): اسم جدِّ الشاعر من قِبَل أمه، وهو أخو كُلَيْب بن وائل، وصاحبُ حرب البَسُوس أربعينَ سنةً.
وقوله: (والخيرَ منه)، أي: ورثت خيراً من مهلهل. و (زُهَيْراً) عطف بيان للخير. والمخصوص بالمدح في (نِعْمَ ذُخْرُ الذاخرينا) «زُهَير» على حذف مضاف، يريد: ورثت مجد مهلهل ومجد زهير، فنعم زخر الذاخرين زهير، أي مجده وشرفه، للافتخار به. =

٦١٨ ورثتُ مُهَلْهِلاً والخيرَ منه زهيراً، نِعْمَ ذُخْرُ الذَّاخِرِينَا

ويجوز في البيتين، على ما قيل، أَنْ يُقَدَّرَ «أفعل» آخر، عارياً من اللام، يتعلق به «مِن» أي لستَ بالأكثر، أكثر منهم حصىً، والخيرَ خيراً منه، ولا مَنْعَ من اجتماع الإضافة و«مِن» التفضيلية إذا لم يكن المضاف إليه مفضلاً عليه، كقولك: زيد أفضل البصرة مِن كل فاضلٍ، فإضافته للبصرة للتوضيح، كما تقول: شاعر بغداد، لكنهم لم يستعملوه لأن هذه الإضافة دالّةٌ على أَنَّ صاحب أفعل، مفضلٌ على غيره مطلقاً، فأغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه.

ولا يَخلو المجرورُ بمن التفضيلية من مشاركةِ المفضل في المعنى إمَّا تحقيقاً، (١٩٩ب) كما في: زيد أحسن من عمرو، وإمّا تقديراً، كما في قول عليٍّ رضي[1] الله عنه: لأَنْ أصومَ يوماً من شعبان، أحبّ إلي مِنْ أَنْ أُفْطِر يوماً من رمضان»، لأنّ إفطارَ يومِ الشَّكِّ الذي يمكن أن يكون من رمضان محبوب عند المخالف، فقدَّرَهُ عليٌّ رضي الله عنه محبوباً إلى نفسه أيضاً، ثم فضل صوم «يوم[2] من» شعبان عليه فكأنه قال: هَبْ أنه محبوبٌ عندي أيضاً، أليس صومُ يومٍ من شعبان أحبَّ منه؟، وقال[3] رضي الله عنه: «اللهم أبدلنى بهم خيراً منهم»، أي في اعتقادهم لا في نفس الأمر فإنه ليس فيهم خير، «وأبدِلْهُمْ بي شَرّاً مني»، أي في اعتقادهم أيضاً، وإلّا فلم يكن فيه، كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ، شرٌّ، ومثله قولُه تعالى: «أصحابُ الجنةِ يومئذٍ خيرٌ مُستَقَرّاً[4]»، كأنهم لما اختاروا موجب النار، اختاروا النارَ[5].

= انظر الخزانة ٨/٢٦٢ هارون.

الشاهد فيه أن اللام في (الخير): زائدة، ومِن في منه تفضيلية. ويجوز أن يُقَدَّرَ أفعل آخرَ عارياً من اللام يتعلق به منه، والتقدير: والخيرَ خيراً منه.

(١) نهج البلاغة ص ٧٩. ط. دار الشعب. د: عليه السلام. (٢) قوله «يوم من» ساقط من ط.

(٣) نهج البلاغة ص٦٥، والعبارة بتمامها: «اللهم إني قد مَلِلْتُهم ومَلُّوني وسَئِمتُهم وسَئِموني فأبدلنى بهم خيراً منهم، وأبدِلهم بي شرًّا مني..». قالها حين تواترت عليه الأخبار باستيلاء أصحاب معاوية رضي الله عنه على البلاد. ط. دار المعرفة، بيروت لبنان.

(٤) الفرقان/٢٤، ونصُّها: «أصحابُ الجنةِ يومئذٍ خيرٌ مستقراً وأحسنُ مَقِيلاً».

(٥) انظر فتح القدير للشَّوْكاني ٤/٧١ (توزيع مكتبة المعارف بالرياض).

ويُقالُ في التهكُّم: أنت أعلم من الحمار، فكأنك قلت: إن أمكن أَنْ يكون للحِمار عِلْمٌ، فأنت مثله مع زيادة، وليس المقصود بيان الزيادة، بل الغَرَض: التشريك بينهما في شيءٍ معلومٍ انتفاؤه عن الحمار.

وَأَمَّا نحو قولهم: أنا أكبر من الشعر، وأنت أعظم مِن أن تقول كذا، فليس المقصودُ تفضيلَ المتكلم على الشِّعر، والمخاطَب على القول، بل المرادُ: بُعْدُهُما عن الشعر والقول، وأفعل التفضيل يفيد بُعْدَ الفاضل من المفضول وتجاوزَه عنه، فَمِن في مثله ليست تفضيليةً بل هي مثل في قولك: بِنتُ من زيد، وانفصلت منه، تعلقت بأفعل المستعمل بمعنى متجاوز، وبائن، بلا تفضيل، فمعنى قولك أنت أَعَزُّ عليَّ مِنْ أَنْ أَضْرِبَكَ، أي بائن مِن أن أضربك من فرط عزَّتك عليَّ، وإنما جازَ ذلك، لأنَّ «مِنْ» التفضيليةَ تتعلق[1] بأفعل التفضيل بقريب من هذا المعنى، أَلَا ترى أنك إذا قلت: زيد أفضلُ من عَمروٍ، فمعناه: زيد متجاوزٌ في الفضل عن مرتبة عمروٍ، فمِن، فيما نحن فيه كالتفضيلية، إلّا في معنى التفضيل، ومنه قولُ أميرِ المؤمنين عليٍّ رضي الله عنه، «ولَهِي بما تعدك من نزول البلاء بجسمك، والنقص في قوَّتك أصدق وأوفى من أن تكذبك أو تغرَّك[2]» أي: هي متجاوزة من فَرْطِ صِدْقِها عن الكذب.

ويجب أن تليَ[3] «مِن» التفضيلية: أفعلَ التفضيل لأنها من تمام معناه، أو تَلِيَ[4] معمولَه، قال[5]:

---

(١) في د: «لأن مِن التفضيلية، أعني التي تدل على أن صاحب أفعل مفضل على ما بعدها متعلقة بأفعل التفضيل. . .».

(٢) من خُطبةٍ له في ذَمِّ الدُّنيا، والتحذير من الاغترار بها. [نهج البلاغة ٢٧٣ط. دار الشعب]. والضمير في (لَهِيَ) راجعٌ إلى الدنيا.

(٣) ط: يلي.

(٤) ط: يلي.

(٥) أَوْس بن حَجَر (ديوانه ١٢١، تحقيق وشرح د. محمد يوسف نَجم، بيروت، دار صادر ط ٣ سنة ١٩٧٩م)؛ وفيه: يَمانٍ بدل ملاءٍ. الخزانة ٢٦٣/٨ هارون، التكملة ٩٧؛ وفي هامش (١٧): «. . .قال أبو على في التذكرة: (ساعةً) منتصبة بأحْوَج لا بوجدنا؛ لأنه لو كان منتصباً بوجَدْنَا، لكان قد فصل بين أحوج وبين ماهو =

٦١٩ فإنا رأينا العِرْضَ أحوجَ ساعةً إلى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ ملاءٍ[1] مُسَهَّمِ

وقد يفصل بينهما بِلَوْ، وفعلها نحو قولك: هي أحسنُ، لو أنصفتَ، من الشمس، وقد تتقدم[2] عليه في الشِّعر، كقوله[3]:

٦٢٠ واستنزل الزبّاءَ قَسراً وهي مِنْ عُقابِ لُوحِ الجَوِّ أعلى مُنْتَمىٰ

ويلزم ذلك إذا كان المفضولُ[4] اسمَ استفهامٍ، نحو: مِمَّن أعلم زيد؟ أو مضافاً إلى اسم استفهامٍ نحو قولك: من غلام أيهم أكرم أنت؟.

قولُه: «فإذا أُضيفَ فله معنيان: أحدهما، وهو الأكثرُ، أن يقصد به الزيادة على من أضيفَ إليه»، وإنما كان هذا أكثر، لأنَّ وضع أفعل، لتفضيل الشيء على غيره، فالأَوْلى ذِكْرُ المفضولِ، وليس قوله: على مَن أُضيف إليه بِمَرْضِيٍّ، لأنه مفضل على

= من صلته يعني: إلى الصَّوْنِ من رَيْطٍ، بما ليس من صلته يعني ساعة»، ابن يعيش ٢/٦١، و٦/١٦٤.
و(العِرض) بالكسر: هو موضع المدح والذم من الإنسان. وتنوين (ساعة) للتنكير والتقليل، يريد ساعة الغضب، فاستغنى عن الإضافة لدلالة اللفظ عليه. والرَّيْط: اسمُ جنسٍ جَمْعِيٍّ، مفرده رَيْطَة وهو كل ثوبٍ رقيقٍ، أو كل ملاءة ليست قطعتَيْن. ومُسَهَّم: مُخَطَّط. والمعنى أن العِرْضَ يُصَانُ عند ترك السَّفه في أقلَّ من ساعة إذا ملك نفسه، فكيف لا يصان إذا داوَمَ عليه. والعِرض أكثر احتياجاً إلى الصَّوْنِ من الثياب النفيسة، فإنّ عِرْضَ الرجل أحوجُ إلى الصيانة عن الدَّنس من الثوب الموشَّىٰ المُزَيَّن.
الشاهد فيه أنه يجب أن يَلِيَ أفعلَ التفضيل إمّا مِنْ التفضيلية، كما في قولهم: زيد أفضل مِن عمروٍ، وإمّا معموله كما في البيت، فإنَّ ساعةً ظرفٌ لِـ(أحْوَج).

(١) ط: يمان.

(٢) ط: يتقدم.

(٣) البيت من مقصورة ابن دُرَيْد، كما في الخزانة ٨/٢٦٨ هارون.
الشاهد فيه على أن تقدم (من) على أفعل التفضيل إذا لم يكن مجرورُها اسمَ استفهام خاصٌّ بالشعر. وهذا مذهب الجُمهور، وهو قليل عند ابن مالك لا ضرورة، وأما تقدمها على المبتدأ، نحو: من زيد أنت أفضل، فضرورةٌ اتّفاقاً. و(مِن عُقاب): متعلق بأعلى، وإنما قدمه ضرورة؛ لأن أفعل لايقوى قوةَ الفعل فيعمل عمله فيما قبله فلا يجوز: مِن زيد أنت أفضل، فتقدم الجارّ عليه؛ لضعفه، إلاّ أنه جاز هنا للضرورة».
[الخزانة ٨/٢٦٩].

(٤) ط: المفصول.

مَن سواه من جملة ما أُضيفَ إليه وليس مفضلاً على كل من أُضيف إليه، وكيف ذلك وهو من تلك الجملة، فيلزم تفضيل الشيء على نفسه، وقولُ المُصَنِّفِ في دفع هذه الشُّبهة، إنَّ زيداً لم يذكر في الناس في قولك: زيد أفضل الناس لغرض التفضيل عليه معهم بل لِغَرَضِ التشريك معهم في أصل الفضل: ليس بشيءٍ، لأنه لا يُحتاج لحصول هذا الغَرَض، أي التشريك في أصل الفضل إلى واسطةٍ، لأنّ لفظ «أفعل» يكفي في هذا، لِما ذكر المُصَنِّفُ بعينه، بعد هذا، وهو قوله: لأَفعل، جهتان، ثبوت أصلِ المعنى والزيادة فيه، الزيادة فَرْع ثبوت أصله، ولا يحصل الفَرْعُ إلّا بعد الأصل.

فنقول: لفظ «أفعل» يدل على اتّصافِ صاحبه، بأصل الفعل، فلا يحتاج، لأجله إلى شيءٍ آخَرَ، والأَوْلى في تعليل دخوله في جملة المضاف إليه: ما مَرَّ في باب الإضافة، فليرجع إليه.

وقوله بعد هذا في الشرح: إنّ لِأفعل جهتَيْن... إلى آخر الكلام مضى الكلامُ فيه في باب الحالِ على الكمال.

قولُه: «والثاني أن يقصد زيادة مطلقة»، أي يقصد تفضيله على كل مَن سواه مطلقاً، لا على المضاف إليه وحدَهُ، وإنما تضيفه إلى شيءٍ لمجرد التخصيص، والتوضيح، كما تُضيفُ سائرَ الصفات، نحو: مُصارع مِصر، وحَسَن القوم، مما لا تفضيلَ فيه، فلا يشترط كونه بعض المضاف إليه، فيجوز أن تُضيفَه إلى جماعة هو أحدهم كقولك: نَبيُّنا صلى الله[1] عليه وسلم أفضلُ قريشٍ، أي أفضل الناسِ مِنْ بَيْنِ قريشٍ، وأنْ تُضيفه إلى جماعةٍ من جنسه ليس داخلاً فيهم، كقولك: يوسُفُ أحسنُ إخوتِه، فإنَّ يوسُفَ، لا يدخل في جملة: إخوة يوسف، ولا يكون بعضهم، بدليل أنك لو سُئِلت عن عَدِّ[2] إخوة يوسفَ، لم يَجُزْ لك عَدُّهُ فيهم، بَلَى، يدخل، لو

(١) في ط: صلى الله تعالى...

(٢) في ط: غد.

قلت: أحسن الإخوة، أَوْ: أحسن بَني يعقوبَ عليه السلامُ، ـوأنْ تُضيفه إلى غيرِ جماعةٍ، نحو: فلان أعلم بغداد، أي: أعلم مِمَّن سواه[1]، وهو مختصٌّ ببغداد، لأنها منشؤه أو مسكَنُهُ.

وإن قدَّرْتَ المُضافَ، أي أعلم أهلِ بغداد، فهو مُضافٌ إلى جماعةٍ يجوز أن يدخلَ فيهم.

قوله: «ويَجوزُ في الأول الإفراد...»، يعني أول معنيي المضاف، اعْلَمْ أَنَّ الأصل في أفعل التفضيل أن يذكر معه ما اقتضاه وضعه، وهو «مِن» التفضيلية، لأنه بصوغه على هذه الصيغة المفيدة بهذا[2] المعنى تَعَدَّىٰ إلى المفعول بمِن الابتدائية، كما ذكرنا، فأفعلُ (٢٠٠ أ) التفضيل يتميز عما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف، كأحمر، والاسم، كأفكل، في بَدْءِ النظر، بمِن التفضيلية، فصارت كأنها من تمام الكلمة، فلهذا لا يفصل بينهما إلّا بمعمول أفعل، وذلك أيضاً قليلٌ.

فما دام معه «مِن» لا يُطَابَقُ به صاحبه تثنيةً وجَمْعَاً وتأنيثاً، بل يلزم في الأحوال صيغة المفرد المذكر نحو: زيد، أوِ الزيدان، أوِ الزيدون، أو هند، أو الهندان، أو الهندات: أفضل من كذا، إذ لو ثُني وجُمع وأُنِثَ، لكان كتثنية الاسم وجمعه وتأنيثِهِ قَبْلَ كمالِهِ.

فإذا أضفته وأردت تفضيلَ صاحبه على مَنْ سواه من أجزاء المضاف إليه، كان كأفعل المصاحب لِمن في لزومه صيغةً واحدةً، وذلك لِكَوْنِهِ مثلَه، في كون المفضول مذكوراً بعدَه، مجروراً، ولا سِيَّما أن أفعل المصاحِب لِمن مضارع للمضاف، كما تَبَيَّنَ في باب المنادى، ولا فَرْقَ بينهما من حيث المعنى إلّا مِن حيث إنَّ المجرورَ بمِن مفضولٌ بجميع أجزائِه، والمجرور بالإضافة جميع أجزائه مفضولة إلّا صاحب أفعل الداخل فيه معها، ولا فَرْقَ بينهما لفظاً إلّا بذكر «مِن» في أحدهما دون الآخر، فَجَازَ إجراءُ

---

(١) ط: سواء.

(٢) ط: لهذا.

المضاف بهذا المعنى مُجرى المصاحب لِمن[1]، وجازَ، أيضاً، تثنيتُه وجمعُه وتأنيثُه، لفوات لفظة «مِن» المانعة من التصرف.

وقالَ ابنُ الدَّهَّان، وابنُ السَّرَّاجِ[2]، وابنُ يعيش: يجب إجراء المضاف بهذا المعنى مُجرى المصاحب لِمن، ولا تجوز مطابقته لصاحبه، لأنه مثله في ذكر المفضول بعده، ومذهبُ الجُمهور ما ذكرنا أوَّلاً.

وأمَّا إذا قصدتَ بالمضافِ: المعنى الثانيَ، فلا يشابه المصاحب لِمن، إذ لم يذكر بعـده المفضول، وكذا ذو اللام، لا يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحاً فجاز التصرُّفُ فيهما، تثنيةً وجمعاً وتأنيثاً، فوجب مطابقتُهما لصاحبهما.

وقيل: إنَّـما لم يُتَصَرَّفْ في الذي بمن، لمشابهته لفظاً ومعنىً، لأفعل التعجب، الفعليّ غير المتصرف، أمّا لفظاً فظاهرٌ، وأمّا معنىً فلأنه لا يُتَعَجَّبُ مِن شيءٍ إلّا وهو مفضلٌ، فلهذا يبنيان من أصل واحد، كما يَجِيءُ في أفعل التعجب.

وأمَّـا ذو اللام، والمضاف بالمعنى الثاني، فلمّا لم يكن فيهما علامةُ التفضيلِ أي «مِن» ولا كان معهما المفضولُ، ضَعُفَ معنى التفضيل فيهما فلم يشابها أفعل التعجب الفعـلي مشابهةً تامةً، ودَخَلَهُما اللامُ والإضافةُ، اللتان من علامات الأسماء فَتَرَجَّحَ جانبُ الإسميةِ فلم يمتنعا مِنَ التصرُّفِ.

وأمَّا المضاف بالمعنى الأول، فجازَ التصرُّفُ فيه، نظراً إلى الإضافة التي هي من خَوَاصِّ الأسماءِ، وإلى تجرّده عن علَم التفضيل، وجاز الإفرادُ أيضاً مع التذكير، لأنه وإن تجرد عنه، لكنه لم يتجرد عن المفضول[3] الذي كان مصاحباً له، أي لِعَلَمِ التفضيلِ[4].

---

(١) قوله «المصاحب لِمن» بعده في م، د: «للمشابهة التي بينهما».

(٢) التسهيل ص ١٣٤.

(٣) في م: «... عن المفضول المصاحب لمن التفضيلية».

(٤) ط: التفضل.

واعلم[1] أنه يجوز استعمالُ أفعل، عارياً عن اللام، والإضافة ومِن، مجرَّداً عن معنى التفضيل مؤوَّلاً باسم[2] الفاعل أوِ الصفةِ المشبَّهةِ قياساً عند[3] المبردِ، سَماعاً عند غيره، وهو الأصَحُّ، قالَ[4]:

٦٢١ قُبِّحْتُمُ يا آلَ زَيْدٍ نَفَرَا ... ألأمَ قومٍ أصغراً وأكبرا

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ٣/١٨٥، فإنّ السُّيوطيَّ لا يوافق على هذا الرأي.

(٢) أجاز مَكِّيٌّ كَوْنَ (أعلم) بمعنى عالم [المشكل ١/١٣٤ - ١٣٥]، وَرَدَّ عليه أبو حيّانٍ. البحر [١/١٤٤]-[٨/١٦٥].

(٣) في المقتضَب ٣/٢٤٥ - ٢٤٦: «فأما قوله في الأذان: الله أكبر، فتأويله: كبير؛ كما قالَ عَزَّ وجَلَّ: «وهو أهْوَنُ عليه» فإنما تأويله: وهو عليه هيِّنٌ؛ لأنه لا يقال: شيء أهون عليه من شيء. ونظير ذلك قوله:

لعمرك ما أدري وإني لأوجلُ ... على أيِّنـا تعدو المنيةُ أوّلُ

أيْ إنِّي لَوَجِلٌ.

فأما إذا أردت من كذا وكذا، فلابُدَّ مِن (منه) أو الألف واللام...».

(٤) لم أهتدِ إلى قائله، وقال البغداديُّ في الخزانة ٨/٢٨٢: «والبيت لم أقف له على خبر والله أعلم».

وفي المقتضب ٣/٢٤٧: «واعلم أنّ (أفعـل) إذا أردت أن تَضَعَـهُ مَوْضِعَ الفاعل فَمُطَّرِد. فمن ذلك قوله: قُبِّحْتُمُ... يريد صغيراً وكبيراً. فهذا سبيل هذا الباب».

وعَلَّقَ أستاذُنا الشيخ عُضيمة على البيت بقوله: «والتفضيلُ في البيتِ غَيْرُ مُرَادٍ، فإنّ (أصغر) حال من الضمير في ألأم، والمعنى: نسبتهم إلى أشد اللؤم في حال صغرهم، وفي حال كبرهم، والتفضيل لا وجه له إلّا بتكلف، وهو أنْ يكون التقدير: أصغر من غيره، وأكبر منه، وفيه تكلفٌ.

ويجوز أن يكون (أصغر) صفة لألأم للتعميم، فيرجع إلى معنى الحالية. و(ألأمَ) منصوب على الذم، ويجوز أن يكون صفة لقوله: (نَفَرا)، ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: أنتم ألأم قوم. والقطع للذم أيضاً.

و(اللؤم) ضد الكرم... والجُملة دُعائيةٌ. نَفَرا: تمييز محول عن الفاعل. و(النفر): جماعة الرجال من ثلاثة إلى عَشَرة وقيل إلى سبعة. ولا يقال نفر فيما زاد على العشَرة...».

وانظر ابن يعيش ٦/١٠٣.

الشاهد فيه أنّ أفعل قد يأتي بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة قياساً عند المبرد، سماعاً عند غيره. وهو الأصَحُ، كما في البيت، فإنهما بمعنى صغير وكبير.

أيْ: صغيراً وكبيراً. وقالَ الآخَرُ[1]:

٦٢٢ . . . . مُلُوكُ عِظامٌ من مُلوكٍ أعاظِمِ[2]

أي عظام، وتقول: الأحسن والأفضل بمعنى: الحسن والفاضل.

قيل: ومنه قوله تعالى: «وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ[3]»؛ إذْ ليس شيءٌ عليه تعالى أهون من شيء[4]، وما كان بهذا المعنى فلزومه صيغة أفعل، أكثرُ من المطابقة إجراءً له مُجرى الأغلب الذي هو الأصلُ، أي أفعل التفضيل مع «مِن».

أمّا «أوّل»[5]، فمذهبُ البصريين أنه «أفعل[6]» ثم اختلفوا على ثلاثةِ أقوالٍ: جُمهورُهم على أنه من تركيب «وَوَل» كدَدَن، ولم يستعمل هذا التركيب إلاّ في «أول» ومتصرفـاته، وقال بعضُهم: أصله، أوْأَل، مِن: وَأَلَ[7]، أي نَجا، لأنَّ النَّجاة في السَّبْقِ، وقيل: أصله أأْوَل من: آلَ، أيْ رَجَعَ؛ لأنَّ كل شيءٍ يرجع إلى أوَّلِه، فهو أفعل بمعنى المفعول، كأشهر وأحمد، فَقُلِبَتْ في الوجهين: الهمزةُ واواً قَلْباً شاذّاً.

---

(١) أعرابيٌّ. وهذا عجز بيتٍ، وصدرُهُ: وإلاّ فَمِنْ آلِ المُرارِ فإنهم.. وهو في الخزانة ٨/٢٨٢ هارون. ولم أجد له تخريجاً. الشاهد فيه أن (أعاظم) بمعنى: عِظام، وهو جمع أعظم بمعنى عظيم، غير مُرادٍ به التفضيلُ. ولو كان مراداً للزم الإفراد والتذكير.

(٢) ط: الأعاجم.

(٣) الروم/٢٧، والآيةُ بتمامها: «وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ».

(٤) في التِّبيان للعُكْبَري ٢/١٠٣٩: «قوله تعالى: (وهو أهْوَنُ عليه)؛ أي البعث أهون عليه في ظنكم، وقيل: أهون بمعنى هَيِّن، كما قالوا: الله أكبر؛ أي كبير. وقيل: هو أهون على المخلوق؛ لأنه في الابتداء نُقِلَ من نطفة إلى عَلَقة إلى غير ذلك، وفي البعث يكمل دَفْعَةً واحدة».

وانظر [معانيَ الفراء ٢/٣٢٤ والبحر المحيط ٧/١٦٩، والكامل ٦/٩٦ - ٩٨، وفتح القدير ٤/٢٢٢].

(٥) انظر شرح الشافية ٢/٣٤٠، ٣٤١، والمقتضب ١/٢٨٩، و٣/ ٣٤٠.

(٦) يَدُلُّك على ذلك قولُهم: هو أول منه. انظر سيبويه ٢/٣ بولاق.

(٧) في ط: أوأل، وهذا خطأ.

وقالَ الكوفيون[1]: هو فَوْعل مِن: وَأَلَ، فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء، وقال بعضُهم: فَوْعَل، مِن تركيب: وَوَل فقلبت الواو الأُولى همزةً، وتصريفُه كتصريفِ أفعل التفضيل.

واستعمالُه بمِن مبطل لكونه فَوْعَلاً.

وأَمَّا قولُهم: أوَّلة، وأَوَّلتان فمن كلام العَوَام وليس بصحيحٍ.

وإنما لزم قلب واو «أولَى» همزةً على مذهب جُمهور البصريين، كما لزم في نحو أواصل[2]، على ما يَجِيءُ في التصريفِ.

وعند مِنْ قال هو مِن: وَأَل، أصل، أُولى: وُؤْلى[3]، قلبت الواو همزةً كما في: أُجُوه، ثم قُلِبت الهمزة الثانيةُ الساكنةُ واواً، كما في: أُومِنُ، ولهذا رجع إلى أصل الهمزة في قراءة قالون: «عاداً لُّؤْلَىٰ»[4] لأنه حذفت الأولى وحركت لام التعريف بحركتها، فزالَ اجتماعُ الهمزتَيْن.

فَأَوَّل كأَسْبَق معنىً وتصريفاً واستعمالاً، تقول في تصريفه: الأَول، الأوَّلان الأولون، الأوائل، الأُولى الأُوليان الأُولَيات الأُوَل، وتقول في الاستعمال زيد أَوَّلُ مِن غيره[5] وهو الأول.

ولمّا لم يكن لفظ أول مشتقاً مِن شيء مستعملٍ على القولِ الصحيح، لا مِمّا استعمل منه فعل كأحسن، ولا مِمّا استعمل منه اسم كأحنك، خَفِيَ فيه معنى الوصفية، إذ هي إنما تظهر (٢٠١ ب) باعتبارِ المشتقِّ منه واتِّصافِ ذلك المشتقِّ به، كأعلم، أي ذو عِلْم أكثر من غيره، وأَحنك، أي ذو حَنَك أشدّ مِن حَنَكِ غيره، وإنما

---

(١) انظر شرح الشافية ٢/٣٤٠، ٣٤١، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٥٧ - ٦٥٨.

(٢) انظر الممتع ١/٣٣٢.

(٣) انظر شرح الملوكي ص ٤٨٤.

(٤) قراءة سَبْعِيَّة. [الإتحاف ص٤٠٣]، والآية بتمامها: «وأنه أهْلَكَ عاداً الأولى» النجم/٥٠.

(٥) ط: وهو أولهم، بعد قوله: «... من غيره...».

تظهر وصفيةُ «أَوَّل» بسبب تأويله بالمشتق وهو «أسبق» فصار مثل: مررت برجل أسد، أيْ جَريء، فلا جَرَمَ لم تعتبر وصفيتُه إلاّ مع ذكر الموصوف قبلَه ظاهراً، نَحْو: يوماً أَوَّل، أو ذكر «مِن» التفضيلية بعده ظاهرة، إذ هي دليلٌ على أن «أفعل»، ليس اسماً صريحاً كأَفْكَل وأَيْدَع، فإن خَلاَ منهما معاً ولم يكن مع اللام والإضافة، دخل فيه التنوين مع الجَرِّ، لِخَفاء وصفيته كما مَرَّ، وذلك كقول عليٍّ رضي الله عنه: «أحمده أَوَّلاً[1] بادِئاً»، ويقال: ما تركت له أولاً ولا آخِراً، ويَجوزُ حَذْفُ المضافِ إليه من «أَوَّل» وبناؤه على الضم إذا كان مؤولاً بظروف الزمان نحو قوله[2]:

٦٢٣ لَعَمْرُكَ ما[3] أدري، وإنّي لأَوْجَلُ على أَيِّنا تَعدو[4] المنيةُ أَوَّلُ

أَي: أَوَّلُ أوقاتِ عَدْوِها، ويقال: ما لقيته مذ عامٌ أَوَّلُ برفع أول، صفة لعام، أي: عامٌ أَوَّلُ من هذا العام، وبعضُ العرب يقول: مذ عام أَوَّلَ بفتح أول، وهو قليلٌ، حكى سيبويه[5] عن الخليل أنهم جعلوه ظرفاً كأنه قيل مذ عامٌ قبلَ عامِكَ، وفي تأويل «أَوَّل» بقبل، إشكالٌ؛ لأنَّ أول الشيء: أَسبقُ أجزائِه، فمعنى أَوَّل عامِك: أسبق أجزائه إمّا مِنَ الليالي أَوِ الأيام، أَوِ الأوقات، ومعنى قبل عامك:

---

(١) مِن خُطبةٍ «له رضي الله عنه، وهي من الخطب العجيبة، وتسمي الغَرَّاء؛ ونصُّ العبارة: «أحمده على عواطِفِ كرمه، وسوابغِ نِعَمِه. وأُومن به أولاً بادياً..».

[نهج البلاغة ص١٣٢ج١ ط دار المعرفة و ص ٨٧ط. دار الشعب].

(٢) مَعْن بن أَوْس (ديوانه ٥٧ تحقيق كمال مصطفى، مطبعة النهضة، بلا تاريخ). الخزانة ٨/ ٢٨٩ هارون، الكامل ٦/ ٣٥٧، ٤٣٣ وقد استشهد به المبرد على أن (أَوْجَل) بمعنى (وَجِلٌ)، كما أكبر في الأذان بمعنى كبير. الأمالي الشجرية ١/ ٣٢٨، ٢٦٣، المنصف ٣/ ٤٥، المقتضب ٣/ ٢٤٦، معجم الشواهد ١/ ٢٨١.

وعَمْرُكَ: مبتدأ خبره محذوف وجوباً تقديره: قسمي. وجملة (ما أدري) جواب القسم، وجملة (إني لأَوْجَل) اعتراضية بين أدري وبين السادَّة عن مفعوليها. و(أوجل): خائف. و(تَعدو): تتجاوز الحد، أي تَظْلِمُ. والمعنى: أقسم ببقائك ما أعلم أينا يكون المقدم في عدو الموت عليه.

الشاهد فيه أنّ (أول): بني على الضم؛ لحذف المضاف إليه، ونية معناه، والأصل: أول أوقات عَدْوِها.

(٣) د، ط: لا أدري.

(٤) ط: تغذو.

(٥) نقل ذلك سيبويه عن الخليل في الكتاب ٢/ ٤٥ ـ ٤٦.

الـزمـان الـذي يتقـدم جميع أجزائه، ولو[1] كان بمعنى: قبل ذلك، لكان محذوف المضاف إليه، فوجب بناؤه على الضم، ويجوز أن يكون «أول» ههنا، بمعنى أوَّل من عامك، ويكون الظَّرْفُ صفةً لِعام، أي عام كائن في زمانٍ أسبق من عامك، جُعِل للزمـان زمـانٌ، توسُّعاً، ولا يبعد أن يقال إنه جرَّ صفة المرفوع على توهُّمِ الجَرِّ في الموصوفِ، لأنَّ ما بعدَ «مذ» قد يُجَرُّ، فيكون كقوله[2]:

. . . . ولا ناعبٍ إلّا بِبَيْنٍ غِرابُها ٢٧٨

وقوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ[3]﴾ فَعَلَىٰ هذا يكون «أوّل» مجـروراً، لا منصوباً، وتقول إذا لم تَرَ زيداً يوماً قبل أمس: ما رأيته مذ أول مِنْ أمس، فإنْ لم تَرَهُ[4] يومَيْنِ قبل أمس، قلت: ما رأيته مذ أول مِن أول مِن أمس، ولا يُتَجاوَزُ ذلك.

وأمّـا «آخر[5]» فقد انمحى عنه معنى التفضيل بالكُلِّية، كما ذكرنا في باب مالا يَنْصَرِف، فلا يستعمل، لا مع «مِن» ولا مع الإضافة، بل يستعمل إمّا مُجَرَّداً مِن اللام أَوْ مع اللام، ولمّا لم يكن معنى «مِن» مقدراً مع المجرد طابق ما هو له تذكيراً وتأنيثاً، وإفراداً وتثنيةً وجَمْعاً.

وقد تجرَّد «الدُّنيا[6]» و «الجُلّى[7]» عن اللام والإضافة، إذا كانت الدنيا، بمعنى العاجلة[8]، والجُلَّى بمعنى الخطة العظيمة.

---

(١) د: «وأيضاً لو كان حذف منه المضاف إليه، وجب ضمه. . .».

(٢) سبق تخريجه ص ١٠٤٥ من القسم الأول.

(٣) المنافقون/١٠، والآيةُ بتمامها: «وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ».

في المُشكل ٢/٣٨١: «مَنْ حذف الواو [مِنْ وأكن] عطفه على موضع الفاء؛ لأن موضعَها جَزْمٌ على جواب التمني. ومَنْ أثبت الـواوَ، عطفـه على لفظ «فأصَّدَّقَ»، والنصب في «فأصدق» على إضمار (أنْ). في حُجة القراءات ص. ٧١٠: «قرأ أبو عَمْرٍو فأصَّدَّقَ وأكونَ من الصالحين، وقرأ الباقون: «وأكُنْ. . .». وانظر البحر ٨/٢٧٥، ودراسات، القسم الأول جـ٢/٢٦٩، ٢٨٢.

(٤) في ط: فإن لم تره مذ يومين. . .

(٥) انظر ابن يعيش ٦/٩٩، ١٠٠.

(٦) انظر الممتع ٢/٥٤٤، وشرح الشافية ٣/١٧٨، ١٧٩.

(٧) انظر ابن يعيش ٦/١٠١.

(٨) «يريد أن الاسميةَ غلبت عليها لكثرة استعمالِها، ولهذا لم تجر على موصوف غالباً، كما غلبت الاسمية على نحو الأجرع والأبْطح». [الخزانة ٨/٢٩٦]

قالَ(١):

٦٢٤ فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قد مُدَّتِ

وقالَ(٢):

٦٢٥ وإنْ دَعَوْتِ إلى جُلَّى وَمَكْرُمَةٍ يوماً سَرَاةَ كِرامِ الناسِ فَادْعِينَا

وإنما جازَ ذلك، «لانمحاء(٣) معنى التفضيل منهما».

وأمَّا «حُسْنَى» في قوله تعالى:

﴿وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا(٤)﴾،

فِيمن قَرَأَ(٥) بالألِف، و «سُوْأَى» في قوله(٦):

---

(١) العَجَّاج (ديوانه ٥)، والبيتُ مِنْ رَجَزٍ، أولُه:

الحمد لله الذي استقلَّتِ بإذنه السماءُ واطمأنَّتِ
في سَعْيِ دُنيا طالَما قد مُدَّتِ حتى انقضى قضاؤها فأدَّتِ

الخزانة ٨/٢٩٦ هارون، ابن يعيش ٦/١٠٠.

الشاهد فيه أنّ (دُنْيَا) قد جُرِّدت من اللام والإضافة؛ لكونها بمعنى العاجلة.

يريد أنّ الاسمية غلبت عليها لِكثرة استعمالها، ولهذا لم تجرِ على موصوف غالباً، كما غلبت الاسمية على نحو الأعرج والأبطح.

(٢) المُرَقِّش الأكبر (المفضلية ١٢٨، البيت الثاني صـ٤٣١ تحقيق شاكر، وهارون)؛ وفيه: خِيار بدل كِرام.

الخزانة ٨/٣٠١ هارون، الحماسة بشرح التبريزي ١/٩٩، وبشرح المَرزوقي ١٠١.

«والشاهد في البيت قوله: (جُلَّى) من غير ألِفٍ ولامٍ إضافة، فالجيدُ أن يكون مصدراً، كالرُّجْعَى بمعنى الرجوع، والبُشرى بمعنى البِشارة، وليس بتأنيث (الأجل) على حد الأكبر والكبرى؛ لأنه إذا كان مصدراً جاز تعريفُه وتنكيرُه، فتقول: بشرته بشرى والبشرى. . . ».

[ابن يعيش ٦/١٠١، ١٠٢].

(٣) م، د: «لأنهما غلبتا على الشيئين المذكورين، فانمحى عنهما معنى التفضيل».

(٤) البقرة/٨٣، ونصُّها: «وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ».

(٥) يعني بالألف المقصورة، وهي قراءةٌ شاذّةٌ، قرأ بها الحَسن. [الإتحاف ١٤٠، شواذ ابن خالويه ص ٧)، وهي منسوبة لِطَلْحَةَ بن مُصَرِّف، كما في النهر الماد ١/٢٨٤.

(٦) أبو الغُول (الحماسة بشرح المرزوقي ٤٠). الخزانة ٨/٣١٤، ابن يعيش ٦/١٠٢.

=

٦٢٦ ولا يَجْزون من حسنٍ بِسُوْءَىٰ   ولا يَجزُون من غِلظٍ بِلِينِ

فليسا بتأنيث أحسن وأَسْوَأ، بل مَصدران، كالرُّجْعَى والبُشْرَىٰ[1].

[عَمَلُ أفعل التفضيل، ومسألةُ الكُحْلِ]:

قولُه: ولا يعمل في مظهر إلاّ إذا كان لشيء، وهو في المعنى لِمُسَبَّب مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره، منفياً، نحو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكُحْلُ منه في عَيْنِ زيدٍ، لأنـه بمعنى: حَسُن، مع أنهم لو رفعوا، لفصلوا بينه وبين معموله بأجنبي، وهو الكُحْلُ، ولك أن تقول: أحسن في عينه الكحل مِن عين زَيْدٍ، فإنْ قَدَّمْتَ ذِكْرَ العَيْنِ قلتَ: «ما رأيت كعين زيدٍ أحسن فيها الكحل، مثل قوله[2]»:

مررت على وادي السِّباع ولا أرى   كوادي السباعِ حين يظلم واديا

٦٢٧ أقلَّ به ركب أتـوه تَئِيَّـة[3]....   وأخوف إلَّا ما وقى الله ساريا

اعْلَمْ أَنَّ مشابهةَ أفعل التفضيل للفعل ضعيفةٌ، وكذا لاسم الفاعل، أيضاً، كما

= ومعنى البيت أنهم يزيدون في الجزاء على قَدْر الابتداء.

الشاهد فيه أن (سُوْأى) مصدر كالرُّجعى والبُشرى، وليس مؤنث أسوأ.

(١) بمعنى الرجوع والبِشارة. [ابن يعيش ٦/١٠١، ١٠٢].

(٢) سُحَيْم بن وَثِيل، كما في سيبويه ١/٢٣٣، والخزانة ٨/٣٢٩ هارون، و(وادي السِّباع) بين البصرة ومكة على خمسة أميال من البصرة.

والتئية: التلبّث والتوقف، ووزنُها تَفْعِلةٌ من أبيَ كَحَيِيَ، و(أخْوَف): أفعل تفضيل، مأخوذ من الفعل المبني للمجهـول، أي أشـد مخوفيَّة، كما أخذَ أشهروأحمد من المبني للمجهول، أي أشد مشهورية ومحموديَّة. كذا قال البغدادي، وقال الأستاذ هارون:

«وأراه من المبني للمعلوم، أي أشـد خوفاً مِنَ السَّاري في ذلك الوادي، والساري: مَنْ يَسير ليلاً». سيبويه ٢/٣٣ هامش ١ هارون. والشاهد فيه: «أقلَّ به ركب»، والتقدير: «لاأرى وادياً أقلَّ به ركب أتوه تئية منه كوادي السِّباع. ولكنْ حذف لتقدم مادَلَّ على المفضول». [ابن الناظم ص ١٨٩]، وانظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٦٢، ٦٦٣.

(٣) ط: تأية.

تَقَدَّمَ في الصفة المشبهة، فلا يرفع الاسم الظاهر في الأعرف، الأشهر، إلّا بشروط، كما يَجِيءُ، وحَكَىٰ يونُسُ عن ناسٍ مِنَ العرب، رَفْعَهُ بلا اعتبارِ تلك الشروطِ، نحو: مررت برجل أفضلَ منه أبوه، وبرجل خيرٍ منه عَمَلُهُ، وليس ذلك بمشهورٍ[1].

وبرفع[2] المستترِ الذي هو فاعله؛ لأنَّ مثل هذا العمل لا يحتاج إلى قوةِ العاملِ، وأمَّا المفعولُ به، فكُلُّهم مُتفقونَ على أنه لا ينصبه، بل إنْ وُجِدَ بَعْدَه ما يوهم ذلك، فأَفْعَل دالٌّ على الفعل الناصب له، قالَ اللهُ تَعالَىٰ: « هو أعلمُ مَنْ يَضِلُّ عن سبيله[3] »، أي أعلم مِنْ كُلِّ واحدٍ، يعلم مَن يَضِلُّ[4]، وكذا قوله[5]:

٦٢٨ [أكرَّ وأحمَى للحقيقة[6] منهمُ] وأَضْرَبَ منا بالسيوف القوانِسَا

ولا يَنْصِبُ شِبهَ المفعول به، كالحسن الوجهَ، إمّا لأنه لا ينصب المفعول به فلا

---

(١) في ابن الناظم ص ١٩١: «اطَّرد عند بعض العرب إجراؤه مُجرى اسم الفاعل، فيقولون مررت برجل أفضل منه أبوه. حكى ذلك سيبويه. وإلى هذه المسألة الإشارة بقوله:
ورفعُه الظاهر نزرٌ [ومتى * عاقَبَ فعلاً فكثيراً ثَبَتَا] أي رفعُه الظاهر غير مقيد بصلاحيته لمعاقبة الفعل قليل في كلام العرب».

(٢) في ط: وبرفع المضمر المستتر.

(٣) الأنعام /١١٧، والآيةُ بتمامها: إنَّ رَبَّكَ هو أعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عن سبيله وهو أعلمُ بالمُهْتَدِين».

(٤) في فتح القدير ٢/١٥٥: «قال بعض أهلِ العِلْم: إنّ (أعلم) في الموضعَيْن بمعنى يعلم...» وانظر المشكل ١/٢٨٥، ٢٨٦.

(٥) هو العَبَّاس بن مِرْداس الصحابي. والبيت من قصيدةٍ، قالها في الجاهلية قبل إسلامه. [الخزانة ٨/٣٢١ هارون].
وهو في: الخزانة ٨/٣١٩، نوادر أبي زيد ٢٦٠؛ وفيه: «لايُقالُ مارأيتُ أضْرَبَ منك زيداً، إنما هو: مارأيت أضْرَبَ منك لِزَيْدٍ، المُغني ص٨٠٤، ٨٠٥ط. المبارك؛ وفيه: «الناصب فيه للقوانس فعلٌ محذوف، لا اسمُ تفضيل محذوف؛ لِأنَّا فَرَرْنَا بالتقدير من إعمالِ اسم التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يعمل فيه المقدر؟».
وفي حاشية المُغني ص٨٠٥: «ومما قِيل في إعراب القوانس أنها نُصِبت بنزع الخافض، والتقدير: (أضْرَبَ مِنّا للقوانس)، وبذلك يشمل التفضيل في البيت ضرب القوانس». وانظر ابن يعيش ٦/١٠٥، ١٠٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٦٣. والقوانس: بيضة الحديد.
الشاهد فيه أنّ (القوانس) منصوبٌ بِفِعْلٍ محذوف، لا بـ(أضْرَبَ).

(٦) ليس في الأصل، وهو من م.

ينصب شِبْهَـهُ، وإمّـا لأنَّ نَصْبَ ذلـك في الصفة فَرْعُ الرَّفْعِ ، كما مَرَّ، وهو تَوْطِئَةٌ للإضافة إلى ما كان مرتفعاً به، وهو لا يرفع الظاهر[1] إلّا بالشروط التي تَجِيءُ، وإن رفع ذلك، لا يضاف إليه.

هذا، ويَتَعَـدَّىٰ أفعل التفضيل إلى المفعول به الذي كان للفعل قبل بناء أفعل التفضيل، باللام، نحو: أضرب منك لزيد، وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل، وإذا جازَ لك (٢٠٢أ) أَنْ تَدْعَمَ اسمَ الفاعلِ والمصدر، باللام إذا تَعَدَّيَا إلى المفعول نحو: ضَرْبي لِزَيْدٍ شديدٌ، وأنا ضاربٌ لزيد، مع قُوَّتِهما، وَجَبَ عليك ذلك في الأفعل، لضعفه.

وإنْ كان المفعـولُ به لِفِعـل يفهم منه معنى العِلم أو الجَهْل، تَعَدَّى إليه أفعل المَصُوغ منه بالباء، نحو: أنا أعلم به، وكذا: أدرَى، وأَعْرَف، وأَجْهَل، وذلك لأنَّ أفعالَها رُبَّما زِيدت في مفعولها الباء، نحو: علمت به وجهلت به، وكذا: اسم الفاعل والمصدر نحو: أنا عالمٌ به وجاهلٌ به.

وإنْ كان المفعـول به يَتَعَدَّى إليه الفعل بحرفِ الجَرّ، تَعَدَّى إليه الأفعل بذلك الحرف أيضاً، نحو أنا أَمَرُّ منك بزيد وأَرْمَى منك بالنشّابِ.

ويَتَعَدَّى إلى أول مفعولَيْ باب: كسوت، وعلمت، باللام، ويبقى ثانيهما في البابين [منصوباً[2]]، نحو: أنا أكسى منك لعمرو الثيابَ، وأعلم منك لزيد منطلقاً، وكان القياس أن يتعـدى إلى الثاني، أيضاً، باللام، إلّا أن الفعل لا يتعدى بحرفَيْ جَرٍّ متماثلَيْنِ لفظاً ومعنىً إلى شيئين من نوع واحدٍ كمفعولٍ بهما، أو زمانَيْنِ، أوْ مكانَيْنِ، فإن لم يكونا من نوعٍ واحدٍ[3]، كقولك دُرْتُ في البلد في يوم الجمعة، جاز، وقولُك

---

(١) ط: وهو لا يرفع الفاعل الظاهر.

(٢) ط: ساقطة.

(٣) ط: ساقطة.

أقمت في العـراق في بغـداد، أو في رمضانَ في الخامس منه، بدلُ الجُزْءِ من الكُلِّ واستُغْنِيَ عن الضمير لشهرة الجزئيَّة، فَإنِ اختلف مَعْنَيا الحَرْفَيْن، نحو: مررت بِزَيْدٍ بعَمْرٍو، أي معَ عمرٍو، أَوْ لفظاهما نحو: سِرتُ مِن البصرة إلى الكوفة جازَ.

وانتصـابُ ثانيهما المذكور، عند الكوفيين بأفعل، نَصْبَه بنفسه للاضطرار إليه، وعند البصريين بفعلٍ مدلولٍ عليه بأفعل، فيكون ثاني مفعولَيْ أفعل، والفعل مع مفعوله الأول محذوفَيْن، أي: أنا أكسى منك لِعَمْرٍو، أكسوه الثياب، وأنا أعلم منك لزيدٍ، أعلمه منطلقاً، ولا يجوز إظهارُ المفعول المحذوف لأفعل، بوجهٍ، لا منصوباً، ولا مع اللام، أمَّا مع اللام فَلِمَا ذكرنا، وأَمَّا منصوباً فلأنه لا ينصب المفعول، كما مَرَّ.

وقال صاحبُ المُغْني: لا يجوز حَذْفُ أحد المفعولَيْن دون الآخَرِ في باب علمت، فالأوْلى أَنْ يُقالَ: هو أشد منك عِلْماً زيداً منطلقاً، أَوْ علماً بأنّ زيداً منطلقٌ.

قلت: أَخْصَرُ مِنْ هذا كُلِّه وأَبْعَدُ مِنَ التكلُّفِ: أعلم منك بانطلاقِ زيدٍ.

وإنْ كان الفِعلُ يفهم منه الحُبُّ أو البُغضُ تَعَدَّى إلى ما هو الفاعل في المعنى أي المُحِبّ أو المبغض بإلى، نحو: هو أحب إليّ وأَشهى إليَّ وأعجب إليَّ، وهو أبغض إليك وأمقت إليك وأكره إليك، لأنَّ أفعالَها تَتَعَدَّى إلى المُحِب والمُبغِض بإلى، أيضاً، كقوله تعالى: «. . .[1] حَبَّبَ إليكمُ الإيمان وَزَيَّنَهُ في قُلوبكُم، وكرَّهَ إليكُمُ الكفرَ[2]»، وهذه كُلُّها بمعنى المفعول، كأحمد وأشهر وأجَنّ، وقد مَرَّ أنه غيرُ قياسيٍّ.

ويتعـدى إلى المفعـول مِن أيّ فعل كان بمِن، كما تَقَدَّمَ، «وهذا[3] هو المفعول الحاصل لأفعَل بِصَوْغِهِ على هذه الصيغة».

---

(١) ط: وحبّب، وهذا تحريف.

(٢) الحُجُرات/٧، ونصُّها: «واعلَمُوا أنَّ فيكم رسولَ الله لو يُطيعكم في كثيرٍ من الأمر لَعَنِتُّمْ ولكنَّ الله حَبَّب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكرَّهَ إليكمُ الكفرَ والفسوقَ والعِصيان أولئك هم الراشدون.

(٣) د: «وهذا المفعول هو الذي حصل لأفعل. . .».

وينْصِبُ أَفْعَلُ التفضيل الظرفَ لاكتفائه برائحةِ الفِعْل، والحال لمشابهته له، نحو: زيد أحسن منك اليومَ راكباً، والتمييز، نحو أحسن منك وجهاً، لأنه ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل، أيضاً، نحو: راقودٌ خَلاًّ.

قولُه: إلّا إذا كان لشيء . . . إلى آخره»، هذه[1] شروطُ رَفْعِ أفعل التفضيل لفاعله الظاهر، كما رفع أحسن، الكُحل في قولك: ما رأيتُ رجلًا أحسن في عينه الكُحْلُ منه في عَيْنِ زيدٍ، فيعمل[2]، إذَنْ، الرفعَ قياساً مستمراً بِلا ضَعْفٍ.

قولُه: «لشيء»، هو «رجلًا» في المثال المذكور وذلك لأنه صفته.

قولُه: «وهو» أي أفعل، «في المعنى لمسَبَّب»، أي لمتعلّق لذلك الشيء والأظهر في اصطلاحهم: أنْ يُقالَ في المتعلّق: السبب لا المسبَّب، وأحسن، في مثالنا، لمتعلّق الرجل وهو الكحل، فإنَّ الأحسن في الحقيقة هو الكُحْلُ، لا الرجل، قوله: «مفضل»، صفة لِمُسبَبٍّ، أي ذلك المتعلّق الذي هو الكُحْلُ، إذا اعتبرت الأول، أي صاحب أفعل، وهو «رجلًا» في مثالنا: مفضلٌ. قولُه: «على نفسه»، الضمير للمسبَّب، أي: هو، إذا اعتبرت الأول: مفضل، وإذا اعتبرت غير ذلك الأول، وهو في مثالنا: زيد، يكون مفضَّلاً عليه، قولُه: «منفياً» صفة مصدر محذوف، أي مفضَّلٌ تفضيلاً منفياً، أي لم يكن ذلك المتعلّق باعتبار الأول فاضلاً وباعتبار الثاني مفضولاً، بل هو باعتبار الثاني فاضلٌ، وباعتبار الأول مفضولٌ، أوْ حالُهُ باعتبار الأول مساويةٌ لحاله باعتبار الثاني، والمُرادُ في مثل هذا المثال: أنه باعتبار الثاني فاضلٌ، وباعتبار الأول مفضول، فالكُحْلُ الذي في عَيْنِ زَيْدٍ يَفْضُلُ الكُحْلَ الذي في أعين جميع الرجال، وإنما قلتُ:جميع الرجال مع أنَّ لفظ «رجلًا» في المثال[3] المذكور مفرد، لأنه نكرة في سِياق النفي فتكون عامةً.

---

(١) في ط: وهذه.

(٢) ط: فتعمل.

(٣) ط: المَثَل.

إنْ قِيلَ: كيف يتعلَّق قوله: باعتبار الأول، وباعتبار غيره بقوله: مفضل، وقد اتفق النحاةُ على أنه لا يتعدى الفِعل وشبهه بحرفَيْنِ متماثِلَيْنِ إلى اسْمَيْنِ من نوعٍ واحدٍ، كما مَرَّ؟.

قلتُ: باعتبار الأول، وباعتبار الثاني: حالان، الأول من الضمير المرفوع في «مفضَّل»، والثاني من قوله: «نفسه» أي ملتبساً باعتبار الأول، أو مقترناً به، كما تقول: فَضَّلتُ زيداً راكباً على عَمروٍ راجِلاً.

ومعنى قوله: باعتبار الأول، أي بالنظر إليه، يقال: اعتبرت الشيء، أي نظرت إليه وراعيت حاله.

قولُه: «لأنه بمعنى حَسُنَ»، قالَ المُصَنِّفُ[1]: إنما لم يعمل أَفْعَل، لأنه (٢٠٢ب) لم يكن له فِعْلٌ من تركيبه بمعناه حتى يعملَ عَمَلَ ذلك الفِعل، كما كان لاسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر، وأَحْسَن ههنا، بمعنى حَسُنَ، إذِ المعنى: ما رأيتُ رجلاً حَسُنَ في عينه الكُحل حُسْناً مثل حُسْنِهِ في عينِ زَيْدٍ، فَعَمِلَ أفعل، لأنَّ له في هذا المكان فِعْلاً بمعناه.

قلتُ: هذه العِلَّةُ التي أوردها تَطَّرِدُ في جميع أفعل التفضيل، فيلزمه، إذَنْ، جَوَازُ رفعه للظاهر مطرداً، وذلك لأن معنى مررت برجل أحسنَ منه أبوه، أي: حَسُنَ أبوه أكثر من حسنه، كما أنَّ معنى: أحسن في عينه الكُحل منه في عين زيد: حَسُن الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيدٍ.

قولُه: «مع أنهم لو رفعوا... إلى آخره»، هذا تعليل سيبويه[2]، وهو أنَّ «أَفْعَل» إنما عَمِل ههنا مع ضعفِ مشابهتِهِ لاسم الفاعلِ، للاضطرار إلى العمل، لأنه لو لم يَعْمَلْ، لَزِمَ رَفْعُهُ بالابتداء، ويكون الكحل مبتدأ، كما في قولك مررت برجل أحسن

(١) الإيضاح شرح المُفَصَّل ١/٦٦٣ - ٦٦٤، وشرحه على الكافية ٢/٩٨.
(٢) الكتاب ١/٢٣٣ بولاق.

منه أبوه، برفع أحسن والجملة صفة لرجل[1]، ولا يجوز ذلك، لأن قولك: منه، بعد الكحل، متعلق بأحسن، فتكون[2] قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله بأجنبي، ولا يجوز ذلك، بَلَى، قد يَجوز ذلك، في العامل القوي، نحو: زيداً كان عَمرو ضارباً، وأَعني ههنا بالأجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل، لا الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجهٍ، كَيْفَ، والكُحلُ مبتدأ، وأحسنُ خبرُه فله تعلق به من هذا الوجه.

وعند الكسائي والفراء: ليس الفصل ههنا بأجنبيٍّ، لأنَّ المبتدأَ معمولٌ عندهما للخبر، كما ذكرنا في أول الكتاب.

فَإنْ قلتَ: قَدِّم منه على الكحل حتى لا يلزمَ الفصلُ بين العامل والمعمولِ عند سيبويه بأجنبي.

قلتُ: يبقى الضمير في منه، راجعاً إلى غير مذكور، وتعليل سيبويه يَطَّرِدُ مع كون الكلام مثبتاً، أيضاً، نحو: مررت برجل أحسن في عينه الكحل منه في عين زيدٍ.

ونَقَلَ[3] الرُّمَّانيُّ جوازَ ذلك في المثبت، والسماع لم يثبت إلا في المنفي، ولا مَنْعَ أنْ يستعمل ذلك فيما يفيد النفي[4]، وإن لم يكن صريحاً فيه، نحو: قَلَّما رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكُحْلُ...

قولُه: «ولك أن تقول... إلى آخره»، يعني أَنَّ لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجهاً أَخْصرَ من الأول، وهو أن تحذفَ المفضول المجرور بمِن، وحرف الجر الداخل على الاسم الذي ذكرنا أنه غيرُ الأوَّلِ، فتقول بدل قولك: منه

---

(١) ط: لرجلا.

(٢) انظر المقتضب ٣/٢٤٩.

(٣) في ط: ونقل عن الرماني جواز ذلك..

(٤) في ط: ولا منع أن يستعمل في ذلك مايفيد النفي...

في عينِ زيد، من عينِ زيد، وهو على حَذْفِ المضافِ أي من كحل عينِ زَيْدٍ، لأنه يفضل الكحل علي الكحل لا الكحل على العين، ومِن التفضيلية تدخل على المفضول.

قولُه: «وإن قَدَّمْتَ ذِكْرَ العين. . . إلى آخره»، أي: لك عبارةٌ ثالثةٌ أخصرُ من الثانيةِ، وهي[1] أنْ تُقدِّمَ الاسم الذي قُلنا إنه غير الأول، على أفعل التفضيل داخلاً عليه آلة التشبيه، وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول: ما رأيتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ، أحسن فيها الكُحْل، وجازَتْ هذه المسألةُ وإن لم يكن فيها فَصْلٌ ظَاهِرٌ لو[2] رفعت أَفْعَل بالابتداء، لأنها فَرْعُ الأُولىَ، ولأنّ «مِن» التفضيليةَ مع مجرورها مقدَّرةٌ ههنا أيضاً، بعد السبب المرفوع، وقولك: أحسن، في هذه العبارة، بَدَلٌ من قولك كعَيْنِ زَيْدٍ، أي عيناً أحسن فيها الكحل، وذلك أَنَّ معنى، ما رأيتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ: أي عيناً كعينِ زيدِ، ولا زائدةً عليها، ومعنى ما رأيت أحسن منها، أي أحسن منها ولا مثلهـا، فحذف المعطوف، في الموضِعَيْنِ، اعتماداً على وضوح المعنى، فقولُكَ: ما رأيت كعين زيد، أي رأيت كُلَّ عينٍ أنقص من عين زيد، وقولُك: ما رأيت أحسن من عين زيد: أي رأيت كل عين أنقص من عين زيد في الحسن، فهذا بدل الكل من الكل، أتى به للبيان، لأن الأول مبهم، لأنك ذكرت أن العيون أنقص من عين زيد، ولم تذكر أن النقصان، في أي شيءٍ، ولا يجوز أن يكون: أحسن فيها الكحل، صفة لقولك: كعين زيد، لأنه يكون في المعنى، ما رأيت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها، وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائداً عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة؟ وإنما استغنيت في هذه العبارة عَمّا بعد المرفوع، لِدَلالةِ قولكَ كعين زيدٍ، عليه، لأن معناه، كما قُلْنَا، إنَّ كُلَّ عينٍ دونها في

---

(١) في ط وهو.

(٢) ط: سقطت.

حسن الكحل فيها، وهذا هو المستفاد بعينه من قولك: . . أحسن فيها الكحل منه في عين زيد، وقوله[1]:

. . . . كوادي السِّبَاعِ حين يَظْلِمُ وادياً ٦٢٣

انتصب[2] «واديا» على أنه مفعول لأرى، وقوله: كوادي السِّباع حال منه، لأنَّ صِفةَ النكرةِ إذا تَقَدَّمَتْ عليها، انتصبت على الحالية، ويَجوزُ أن يكون عَطْفَ بَيَانٍ لقوله كوادي السِّباع، والكاف اسميّة، ويَجوزُ أَنْ يكونَ تمييزاً كقولك: عندي مثل زيد رجلاً، ويجوز أَنْ يكون موصوفاً بأَقلَّ، بدلاً من: كوادي السّباع (٢٠٣أ) كما كان: أحسن في عينه الكحل، بدلاً من: كعين زيد، والتقدير: أَقلَّ به ركبٌ، منهم بوادي السباع، وأخوف به ركبٌ منهم بوادي السباع، قوله: ولا أَرَىٰ، الواو اعتراضِيةٌ قَوْلُه: حين يَظْلِمُ، ظرف لمعنى الكاف، أي: وادياً يشبه وادي السِّباعَ وقت إظلامه، و «ما» في قوله: ما وَقَى الله، مصدرية على حَذْفِ مضاف[3] أي وقت وقايةِ الله للسارين[4]، وهو ظرفٌ لأخوف، وهو بمعنى المفعول مثل[5] أشهر وأحمد، وقوله: تَئِيَّة[6]، أي: تثبتاً وتـوقُّفـاً، وهـو تَفْعِلة من تركيب: أيًا[7]، كَحَيًّا[8]، يُقَالُ: تَأَيَّا[9]، أي تثبَّت، وهو منصوب على التمييز من «أقل» كما في قولك: زيد أحسنُ منك ثوباً، فيكون في المعنى فاعلاً مضافاً إلى المرفوعِ بأفعل، أي أحسن ثوبه، وأقل تَئِيَّة ركب أتوه.

---

(١) عجز بيت، وصدرُه:

مررت على وادي السِّباع ولا أرى . . . .

وبعـده:

أقل به ركبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّة وأَخْوَفُ إلَّا ما وَقَى الله ساريا والبيتان لِسُحَيْم بنِ وَثَيل. وقد سَبَقَ تَخريجُها.

(٢) ط: انتصاب.

(٣) ط: المضاف.

(٤) ط: السارين.

(٥) ط: كأشهر.

(٦) ط: تأية.

(٧) ط: أيى.

(٨) ط: كحيى.

(٩) تأيى.

ولو عَبَّرْتَ بالعبارةِ الأولى قلت: ولا أرى وادياً أقَلَّ به ركب منهم بوادي السِّباع كقوله عليه الصلاة[1] والسلام: «ما مِنْ أيَّامٍ أَحَبَّ إلى الله فيها الصومُ منه في عَشْرِ ذي الحجة[2]»، ولو عَبَّرْتَ بالعبارةِ الثانيةِ قلت: ولا أرى وادياً أقَلَّ به ركب تَئِيَّةً من وادي السِّباع.

تَمَّ قِسْمُ الأسماءِ، والحمدُ لله رَبِّ العَالَمِين.

---

(١) ط: ساقطة.

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه ٢/٥٨ ـ ٥٩ برقم ٧٥٨ من تُحفة الأحْوَزي، ومُسند أحمَد، وهو فيه برقم ١٩٦٨، و٣١٣٩، ٣٢٢٨. بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر ـ رحمه الله تعالى ـ ولكن برواية أخرى: نص الحديث المذكور وزيادة.
وأخرجه ابنُ ماجَهْ في سننه، كتاب الصيام، الحديث رقم ١٧٢٨. هذا، وقد ضَعَّفَ العُلَمَاءُ هذا الحديثَ، وتكلموا في بعض رواته، انظر فيض القدير للمناوي ٥/٤٧٤، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة الحديثي ص٩١ وما بعدها، والمقتضب ٣/٢٥٠، وأصول ابن السراج ١/١٥٥، ٢/٤٤، وكتاب لغات العرب وأثرها في التوجيه النَّحْوي د. دَجني ص ١٠٦.

قِسْمُ الأفْعَال

[الفِعْلُ، معناه، خواصُّهُ]

قوله: «الفعل[1]: ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، ومن خواصه: دخول قد، والسين، وسوف، والجوازم، ولحوق تاء فعلت، وتاء التأنيث الساكنة».

قولُهُ: «في نفسه»، يخرج الحرف، وقوله: «مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة»، أي الماضي والحال[2] والاستقبال، يخرج الاسم، وكل اعتراض وَرَدَ على طَرْدِ حد الاسم، أي على قولنا: كل اسم فهو غير مقترن، أعني الاعتراض بباب الغبوق، واسم الفاعل العامل، فهو وارد على عكس حد الفعل، أعني على قولنا: كل فعل فهو مقترن[3]...».

وما ورِد على عكس حد الاسم، أعني على قولنا: كل غير مقترن فهو اسم، من الاعتراض بالمضارع، والأفعال غير المتصرفة، كعسى، وشبهه، فهو واردٌ على طرد حد الفعـل، أعني علي قولنا: كل فعل فهو مقترن، والجواب عن الاعتراضات: كما تقدم في حد الاسم[4].

---

(١) انظر حدَّه في شرح الحدود النحوية للفاكهي ص٢٧٥، وإيضاح الزَّجَّاجي ص٥٢، والصاحبي ص٩٣. وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٠، والفوائد الضيائية ٢ /٢٢٨.

(٢) أثبته البصريون، وأنكره الكوفيون والأخفش، وقالوا بوجود فعل ماض وآخر مُستقبل وثالث سَمَّوْهُ الدائم، مثل قائم وذاهب وأشباههما. انظر الكتاب ١ /٢، وإيضاح الزجاجي ٨٦، وابن يعيش ٧ /٤، وشرح الحدود للفاكهي ص٢٧٧.

(٣) ط : كل مقترن فهو فعل.

(٤) م : «فهو مقترن فيه كالجواب فيما تقدم في حد الاسم، والمراد بالطرد والعكس ههنا ما هو عند النحاة كما ذكرنا في حد الاسم».

وإنما اختصَّ «قد» بالفعل، لأنه موضوعٌ لتحقيق الفعل، مع التقريب والتوقع في الماضي، ومع التقليل في المضارع.

وأما السين وسوف، فسماهما سيبويه[1]: حرفَيْ التنفيس، ومعناه، تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل، وعدم التضييق في الحال، يقال: نفست الخِناق[2]، أي وسَّعته، و«سوف» أكثر تنفيساً من السين.

ويخفف «سوف» بحذف الفاء، فيقال: سَوْأفعل، وقد يقال: سيْ، بقلب الواو ياء، وقد تحذف[3] الواو، وتسكن[4] الفاء التي كان تحريكها[5] للساكنين نحو: سف أفعل.

وقيل: إن السين منقوص من سوف، دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل، وإنما اختصا بالفعل، لكونهما موضوعَيْنِ للدلالة على تأخير الفعل من الحال إلى الاستقبال، واختص الجوازم بالأفعال، لأنه لا جزم في الأسماء، كما ذكرنا: أنهم وفَّوْا الأسماء، لأصالتها في الإعراب، الحركات الثلاث، ونقصوا الفعل، لفرعيته على الأسماء في الإعراب: ما لا يكون من عمله، وهو الجر، فلما نقص الجر، لم يحرك بشيء بدل الجر، فبقي مجزوماً، أي ساكناً.

ولولا كراهة الخروج من إجماع النحاة، لحَسُنَ ادِّعاء كون المضارع المسمَّى مجزوماً: مبنياً على السكون؛ لأنَّ عمل ماسُمِّيَ جازماً، لم يظهر فيه، لا لفظاً ولا تقديراً، وذلك لأنَّ أصْلَ كل كلمة، اسماً كانت أو فعلاً أو حرفاً: أن تكون ساكنةَ الآخِر، ومن ثم لا تُطلب العلة للبناء على السكون.

---

(١) الكتاب ٢/٣١١ بولاق.

(٢) الخِناق، بالكسر، حبل يخنق به.

(٣) ط: يحذف.

(٤) ط: يسكن.

(٥) يعني عند النطق بالكلمة تامة الحروف.

وإنما سُمِّيَ العامل عاملاً[1]، لكونه غيرَ آخر الكلمة عما هو أصله، إلى حالة أخرى، لفظاً أو تقديراً.

ثم نقول: إنَّ نحو: لم يغْزُ ولم يَخْشَ، ولم يرم:[2] مبني، كَاغْزُ، واخشَ وارمِ[3] وإنما حذف الآخر ليكون فَرْقاً بين المعرب المقدر إعرابه، وبين المبني، وذلك لأنك تحذف في الفعل محلَّ الإعراب، إذا كان حرفاً يوهم سكونه أنه لاستثقال الحركة عليه لا للبناء، أي حرف العلة، ليكون تنبيهاً على أنه: كما ليس فيه بظاهر. ليس بمقدر، أيضاً، لزوال[4] محل الإعراب أي الحرف الأخير بلا عِلَّة، بخلاف: ياشجي، ولا فَتَى، فإنك أبقيت حرف الإعراب ليكون مقدراً فيه[5].

فإن قيل: لا نسلم أن العامل إنما يكون عاملاً، لتغيير آخر الكلمة عما هو أصله، بل إنما يكون عاملاً لتغييره عن حالة إلى أخرى، سواء كانت الحالة الأولى أصلاً لآخر الكلمة أي السكون، أو حالة[6] إعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل، فنحن إنما سمينا الجازم عاملاً: لنقله آخر المضارع من الرفع الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم، أو تجرده من العوامل، إلى السكون، وذلك لأنَّ عامل الرفع في المضارع مقدمٌ على عامليْ النصب والجزم، إذْ عاملُ الرفع هو التجرُّدُ عنهما، أو الحاصلُ عند التجرد عنهما، وهو وقوعه موقعَ الاسمِ، فيكون الجازم طارئاً على الرافع.

قلنا: ليس زوال الرفع أثراً للجازم، ومنسوباً (٢٠٣ب) إليه، بل هو منسوب إلى زوال عامل الرفع، أي الوقوع، أو[7] التجرد، على ما قيل: إن علة العدم عَدَمُ العِلة[8].

---

(١) انظر شرح الحدود النحوية للفاكهي ص٣٤٠.

(٢) ط، د «إنَّ نحو: لم يغزُ ولم يرمِ ولم يخشَ مبني...».

(٣) ط: ارم قبل اخش.

(٤) ط، د: «لزوال الحرف الذي هو محل الإعراب بخلاف نحو ياشجي...».

(٥) ط: «ليكون الإعراب مقداراً فيه».

(٦) ط: «أو حالة أخرى إعرابية».

(٧) م: والتجرد.

(٨) د: عدم الوجود.

فإن قيل: فيكـون زوال الـرفع أثراً لزوال عامل الرفع، وزوال عامل الرفع أثر للجازم، وأثر الأثر أثر، فزوال الرفع أي الانجزام أثر للجازم.

قلنا: زوال عامل الرفع قد يكون أثراً للناصب أيضاً، فيلزم أن يكون الناصب جازماً.

وأقصى ما يمكن في تمشية كلام النحاة، أن يقال: إن الناصب يزيل الرفع إلى بدل وهو النصب، والجازم يزيله لا إلى بدل، فلم يسموا الناصب جازماً، لأن تعريفه بأثره الوجودي، أوْلى من تعريفه بأثره العَدَمي، ولما لم يـكن للجازم أثرٌ وجودي، عرفوه بالعدمي، فَسُمِّيَ جازماً، إلا أنه لا يلزم، على هذا أن يكون الناصب في نحو: لن يضربا، ولن يضربوا، ولن تضربي: جازماً لإزالة أثر الرفع لا إلى بدل.

ولو اخترنا مذهب الكسائي، وهو أنّ ارتفاعَ المضارع بحروف المضارعة فيكون الجازمُ الطارىء مسقطاً للرفع الثابت، لا إلى زوال الرافع لأن عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع إلى زوال عامله، لم يَرِد الاعتراض المذكور.

قوله: «ولحوق تاء فعلت»، يعني به[1]: اتصاله بضمير الرفع البارز وإنما اختص بالفعـل؛ لأنّ الاسم يستحق مُثَنَّـاه ومجموعه جمع السلامة الألفَ والواو، فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى ألِفان، وفي الجمع واوان، فإن لم يحذف أحدهما: استثقل، وإنْ حُذِف[2]: التبس.

قولـه: «وتاء التأنيث الساكنة»، لأنها سكنت[3] للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم، وكانت أوْلى بالسكون من التاء الاسمية لِخِفَّةِ الاسمِ وثقل الفعل.

---

(١) سقطت من م.

(٢) ط: حذفت.

(٣) ط: «لأنها إنما أسكنت».

[الفِعل الماضي : تعريفه وبناؤُه]

قولُه: «الماضي[1]: مادَلَّ على زمان قبل زمانك، مبني على الفتح» «مع غير الضمير المرفوع المتحرك، والواو».

قولُه: «ما دَلَّ»، أي: فِعْلٌ دَلَّ، حتى لا ينتقض بأمس، ونحوه، وإنما لم يَحتج إلى التصريح بلفظ الفعل؛ لأنه في قسم الأفعال.

قوله: «قبل زمانك»، أي قبل زمان تلفظك به، لا على وجه الحكاية، وقولنا: لا على وجه الحكاية، ليدخل فيه نحو «خرجت» في قولك اليوم: يقول زيد بعد غد: خرجت أمس، فخرجت: ماضٍ وإنْ لم يَدُلَّ هنا[2] على زمان قبل زمان تلفظك به؛ لأنك حاكٍ، وزيد، يتلفظ به لا على وجه الحكاية، فيدل على زمان قبل زمان تلفظه به.

ويخرج عنه أيضاً نحو: أَخرجُ، في قولك اليوم: قال زيد أَوَّلَ من أمس: أخرج غداً، فإنه دالٌّ على زمان تلفّظ الحاكي به.

وأكثر ما يستعمل في الإنساء الإيقاعي من أمثلة الفعل، هو الماضي، نحو: بعت، واشتريت، والفرق بين «بعت» الإنشائي، و: «أبيع» المقصود به الحال، أن قولك، أَبيع، لابـد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ، تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلـك الخـارج، فإن حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق، وإلا فهو كذب، فلهـذا قيل: إن الخبر محتمل للصدق والكذب، فالصدق محتَمَلُ اللفظ من حيث دلالتُهُ عليه، والكذبُ محتملُه ولا دلالة للَّفظ عليه، وأما «بعت» الإنشائي فإنه لا

---

(١) انظر الفوائد الضيائية ٢/٢٣١.

(٢) ط: ههنا.

خارج له تقصد مطابقته، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ، وهذا اللفظ موجد له، فلهذا قيل: إن الكلام الإنشائي لا يحتمل الصدق والكذب: وذلك لأن معنى الصدق: مطابقة الكلام للخارج، والكذب: عدم مطابقته له، فإذا لم يكن هناك خارج، فكيف تكون المطابقة وعدمها.

واعْلَمْ أنَّ الماضيَ ينصرف إلى الاستقبال بالإنشاء الطلبي: إمَّا دُعاءً، نحو: رحمك الله، وإمَّا أَمْراً، كقول علي رضي الله عنه في النهج: أجزأ امرؤ قرنه، وآسى أخاه بنفسه[1]، وينصرف إليه أيضاً، بالإخبار عن الأمور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها، كقوله تعالى:

﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾[2]، ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ﴾[3] ....

والعلة في الموضعَيْن: أنه من حيث إرادةُ المتكلم لوقوع الفعل قطعاً: كأنه وقع ومضى، ثم هو يُخبر عنه. وينصرف إليه، أيضاً، إذا كان منفياً بلا، أو أن، في جواب القسم، نحو: والله لا فعلت، أو: أن فعلت، فلا يلزم تكرير «لا»، كما يلزم في الماضي الباقي على معناه، قال[4]:

---

(١) نهج البلاغة ص١٤٩. وقوله: آسى؛ أي: ليكف وليواسِ، وقوله: أجزأ امرؤ قرنه؛ أي أغنى عنه مغناه، فقضى عنه وكفاه. [اللسان: جزأ].

(٢) الأعراف/٤٤، والآية بتمامها: «وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدۡ وَجَدۡنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقّٗا فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقّٗاۖ قَالُواْ نَعَمۡۚ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنُۢ بَيۡنَهُمۡ أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ».

(٣) صدر كل من الآيتين ٧١، ٧٣ في سورة الزُّمَر:
«وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَتۡلُونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِ رَبِّكُمۡ وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَاۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنۡ حَقَّتۡ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ» ٧١/٣٩. «وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ» ٧٣/٣٩.

(٤) هو المُؤمَّل بن أُمَيْل المحاربيّ، كوفيٌّ من مُخضرَمي الدولتين: الأموية، والعباسية. [الأغاني ٢٢/٢٥٥].
والبيت من قصيدةٍ، قالها في امرأةٍ كان يهواها من أهل الحِيرة، يقال لها (هند)، ومنها:
شَفَّ المؤمَّلَ يومَ الحِيرة النظرُ ... ليت المؤمَّلَ لم يُخْلَقْ له بَصَرُ =

٦٢٩ [حَسْبُ المُحبِّين في الدنيا[1] عذابهم] واللـهِ لا عَذَّبْتُهُـمْ بعدهَـا سَقَـرُ

أي: لا تعذبهم.

وينقلب إليه أيضاً، بدخول «إنْ»[2] الشرطية، وما يتضمن معناها، وبدخول «ما» النـائبة عن الظرف المضاف، نحو: ماذرَّ شارق، و « مَادَامَتِ ٱلسَّمَوَٰتُ [3]. . . »، لتضمنها معنى «إن»، أي: إن دامت: قليلاً، أو كثيراً، وقد يبقى معها على المضي، كقوله تعالى: ﴿ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾.

ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية، نحو: سواءٌ عليَّ: أقمتَ أمْ قعدتَ، وبعد: «كلما[4]» و «حيثما» لأن في الثلاثة رائحةَ الشرطِ، وكذا بعد حرف التحضيض إذا كان للطلب، لا للتقريع[5]، كما يَجِيءُ في بابه[6].

الخزانة ٨/٣٣٢، المغني ص٣٢٠ ط. المبارك، شرح شواهده للبغدادي ٤/٣٩١.
الشاهد فيه أنَّ الماضيَ المنفي بلا في جواب القسم ينصرف إلى الاستقبال.

(١) ليس في الأصل، وهو في د.

(٢) كقول أبي خراش الهذلي، وهو يطوف بالبيت:
إنْ تغفـر اللهـمَّ تغفـر جَمَّـا وأيُّ عبـدٍ لـك لا ألـمَّـا
متمثلاً به، إذِ الرجزُ لأمية بن أبي الصلت.
المغني ص ٣٢١، واللسان [لَمم].

(٣) هود / ١٠٧، وتمامُها: «خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ».
وهود / ١٠٨، ونصُّها:
«وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ».

(٤) انظر آراء النحاة في «كلما» في دراسات، القسم الأول جـ ٢ ص٣٨٠، ٣٨١. إلاّ أني عثرتُ على بيت لشاعر جاهلي، هو مِسجاح بن سِباع، حيث جعل بعد (كلما) الشرط وجوابه مضارعين:
وأفنـاني ولا يَفْنـى نهارٌ ولـيلٌ كلما يَمضي يَعـود
[شرح الحماسة للمرزوقي ٢/١٠٠٩].
ووجدتُ بيتاً آخر لعمرَ بن أبي ربيعةَ:
كلما توعِدني تُخْلِفني ثم تأتي ـ حين تأتي ـ بِعُذْرْ
[ديوان عمر ١٤٠ط أبي رجاء رحمه الله تعالى سنة ١٩٥٢م، مصر].

(٥) في ط: «إذ لا يحتمل الطلب والتقريع». والصواب ماأثبتُّ؛ لأن حرفَ التحضيض إذا كان للتقريع كان للماضي.

(٦) م: «كما يجيء في قِسم الحرف».

وكذا إذا كان صلة لموصول عام، هو مبتدأ، أو صفة لنكرة عامة كذلك، نحو: الـذي (٢٠٤أ) أتـاني فله دِرهم، أو: كل رجل أتاني فله درهم؛ لأنَّ فيهما رائحةَ الشرطِ، كما ذكرنا في باب المبتدأ.

قوله: «مبني على الفتح»، أَمَّا بناؤه فَعَلَى الأصلِ، كما[1] ذكرنا في أول الكتاب، وأَمَّا بناؤه على الحركة فلمشابهته الاسمَ بوقوعه موقعَه، نحو: برجلٍ ضرب، أي: ضارب، فالمضارع لما شابهه المشابهة[2] التامة[3]، استحق الإعراب، وهو[4]، لمشابهته مشابهة ناقصة، استحق البناء على الحركة، وأيضاً لوقوعه موقع المضارع في المواقع المذكورة قَبْلُ[5].

وخُصَّ بالفتـح، لثقـل الفعـل لفـظاً، إذ لا تجد فعـلاً ثلاثياً ساكن الـوسط بالأصـالـة[6]، ومعنى، بدلالتـه على المصـدر والـزمـان، وبـطلب[7] المرفوع دائماً، والمنصوب كثيراً.

فإذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك، سكن آخره، كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وإنما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لأنَّ الضمير المتصل هو كالجزء مِمَّا قبله[8]، كما مَرَّ في باب المضمرات، ولا سيما إذا كان فاعلاً، وهم

(١) ط: لما.

(٢) ط: بالمشابهة.

(٣) أي شابه الاسم.

(٤) أي الفعل الماضي.

(٥) وهي وقوعه خبراً وصفةً وحالاً.

(٦) في د: بعد قوله بالأصالة: «ولا يتجاوز الرباعي كما يتجاوز الأسماء».

(٧) ط: وبطلبه.

(٨) ط، د: لأن الضمير المتصل له اتصال بعامله».

لا يجمعون في كلمة واحدة بين أربع حركات على الولاء[1]، ولهذا قالوا: أصل هُدَبِد وعُلَبِط: هُدابد[2] وعُلابط[3].

قولُه: «الضمير المرفوع»، احترز به[4] به عن المنصوب، نحو: ضَرَبك، وضَرَبنَا، فإنه لا يسكن، قوله: «المتحرك»، احتراز من المرفوع الساكن، نحو: ضَرَبا، فإنه لا يسكن معه لعدم توالي أربعة متحركات، وإذا اتصل به الواو: انضم آخره لمجانسة الواو.

---

(١) يعني متوالية.

(٢) الهُدَبد: اللبن الخاثر جداً.

(٣) العُلَبِط: الضخم، وأيضاً: القطيع من الغنم. واعلم أنَّ حرف المدّ واللين إذا وقع في اسم على خمسة أحرف ثالثاً، مثل: هدابد، وعلابط كان زائدا، ويُعَدُّ المَدُّ فضْلَ صوتٍ في الحرف.

[انظر الممتع ١/٢٦٥].

(٤) ط: احتراز عن . . .



الفعلُ المضـــارع

تعريفُه، وجهُ مشابهتِه للاسم، شَرْطُ إعرابِه

قولُه: «المضارع[1]: ما أشبه الاسم بأحد حروف نأيت، لوقوعه .
مشتركاً وتخصيصه بالسين، فالهمزة للمتكلم مفرداً، والنون .
له مع غيره، والتاء للمخاطب مطلقاً، وللمؤنث، والمؤنثتين[2] .

غيبة، والياء للغائب غيرهما[3]، وحرف المضارعة مضموم في .
الرباعي، مفتوح فيما سواه، ولا يُعرب من الفعل غيره، إذا .
لم يتصل به نون تأكيد ولا نون جمع مؤنث».

قولُـه: «مـا أشبه الاسم»، أي الفعل الذي أشبه الاسم، وإنما عرف المضارع بمشـابهتـه[4] للاسم، لأنـه لم يُسَمَّ مضـارعاً إلّا لهذا، ومعنى المضارعة في اللغة: المشابهة، مشتقة من الضّرع، كأنَّ كِلا الشبيهين ارتضعا من ضِرع واحد، فهما أخوان رضـاعـاً، يقـال: تضارع السخلان، إذا أخذ كل واحد منهما بحَلَمة من الضرع وتقابلا[5] في الرضاع.

---

(١) انظر حدّهُ في شرح الحدود النحْوية للفاكهي ص ٢٧٨. وانظر الأماليَ الشجريةَ ٢/١١٢، وأعجب العجب للزمخشري ص ١٢، وشرحَ الكافيةِ لابن الحاجب ص ١٠١، والفوائدَ الضيائية ٢/٢٣٣.

(٢) ط، د: والمؤنثين.

(٣) «وذلـك قوله (أفعل أنا) و (نفعل نحن) و (تفعل أنت أو هي) في المؤنث الغائب، و (يفعل هو)» [المسائل العسكريات ص١١٩]، وانظر الأنموذَج ص ٩٧.

(٤) ط: بمشابهة الاسم.

(٥) ط: وقت الرضاع.

قولـه: «بأحد حروف نأيت»، ليس بياناً لوجه المضارعة، بل بيانها[1] هو قوله: لوقوعه مشتركاً[2] وتخصيصه بالسين، والباء، هنا، للسببية، إذْ زيادةُ هذه الحروفِ على أول الماضي مع تغيير بعض حركاته سببٌ مُحَصِّلٌ لجهة مشابهة المضارع للاسم، وتلك الجهة: وقوعه مشتركاً، كما ذكرنا، فالباء فيه، كما في قولك: بزيد صِرت كقارون في الثروة.

قولُه: «بأحد حروف نأيت»، يخرج الماضي، قوله: «لوقوعه مشتركاً، بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم، وأما مشابهته لاسم الفاعل خاصاً فبالموازنة، وصلاحيته للحال والاستقبال، فلذلك عمِل عَمَلَهُ كما تقدم.

قوله: «لوقوعه مشتركاً»، أي: هو حقيقة في الحال والاستقبال، وقال بعضُهم[3]: هو حقيقةٌ في الحال، مجازٌ في الاستقبال، وهو أقوى، لأنه إذا خلا من القرائن، لم يُحمل إلاَّ على الحال، ولا يُصرف إلى الاستقبال إلاّ لقرينة[4]، وهذا شأن الحقيقة والمجاز، وأيضاً، من المناسب أن يكون للحال[5] صيغة خاصة، كما لأخويه.

وقيل[6]: هو حقيقة في الاستقبال، مجاز في الحال، لخفاء الحال، حتى اختلف العلماء[7] فيه، فقال الحكماء: إنَّ الحال ليس بزمان موجودٍ بل هو فصلٌ بين الزمانين، ولو كان زماناً لكان التنصيف تثليثاً.

---

(١) م، د: «لأن بيانها يجيء بعد وهو قوله...».

(٢) بينهما، أي إنه صالح للحال وللاستقبال حقيقة، وهذا رأي الجُمهور وسيبويه [الهمع ١/١٧ - ١٨]، «إلاّ إذا دخله اللام، أو سوف». [الأنموذج ص ٩٧].

(٣) الفارسي، وابن أبي ركب. [الهمع ١/١٧ - ١٨].

(٤) وعليه الزجاج. الهمع ١/١٧، ١٨.

(٥) وعليه ابن الطراوة. الهمع ١/١٧، ١٨.

(٦) القائل ابن طاهر. الهمع ١/١٧، ١٨.

(٧) ط: العقلاء.

وليس بشيٍ[1]؛ لأنَّ الحال عند النحاة غير «الآن» المختلَف في كونه زماناً، بل هو ما على جَنْبَتَيْ الآن من الزمان، مع الآن، سواء كان الآن زماناً، أيضاً، أو: الحدّ المشترك بين الزمانين، ومِن ثَمَّ تقول: إنَّ «يُصَلِّي» في قولك: زيد يصلي، حال، مع أن بعض صلاتـه ماضٍ وبعضها باق، فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعةً في الحال.

وقيل[2]: إن المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء، نحو: إنَّ زيداً ليخرج، كما تقول: إنَّ زيداً لَخَارجٌ، ولا يقال: إنَّ زيداً لَخَرَجَ[3]، فإنَّ هذه اللامَ الداخلةَ في حيز «إنَّ» أصلها أن تدخل في المبتدأ ثم تأخرت عن الابتداء لدخول «إن»، فهي تدخل على الاسم، أو على ما أشبه الاسم، مراعاةً لأصلها وهو المبتدأ، وأما قولهم: إنَّ زيداً لفي الدار، فلقيام الظرف مَقام «حاصل»، كما يَجيءُ في باب «إنَّ».

وعند الكوفيين[4]: لام الابتداء الداخلة على المضارع مُخَصِّصة له بالحال، كما أن السين تخصصه بالاستقبال، فلا يكون دخولُها وجهاً آخر للمشابهة، بل كالسين في التخصيص فلذلـك لايُجَـوِّزون: إنَّ زيداً لسـوف يخرج، للتنـاقض، والبصريون يُجَوِّزون ذلك؛ لأن اللامَ عندهم باقيةٌ على إفادة التوكيد فقط، كما كانت تفيده لّما دخلت (٢٠٤ب) على المبتدأ.

قولُـه: «لوقوعه مشتركاً وتخصيصه بالسين»، يعني أنَّ الاسم يكون مبهماً نحو: رجـل، ثم يختص بواحـد، بسبب حرف، نحو: الرجل، وكذا المضارع: مبهم، لصلاحيته للحال والاستقبال، ثم يختص بأحدهما بالسين.

---

(١) قوله: «وليس بشيء» ساقطة من ط.

(٢) استكمال للآراء في وجه مشابهة المضارع للاسم. والقائل هو أبو علي الفارسي، في المسائل العسكريات ص١٢.

(٣) من المقرر أنّ لام الابتداء لا تدخل في خبر إنَّ، إذا كان فِعلاً ماضياً. وقد يقترن بها إذا كان مسبوقاً بقد.

(٤) سيبويه ٣/١٠٤، المسائل العسكريات ص١٢٤.

والفعل[1] المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين[2]، لا، لأجل توارُدِ المعاني المختلفة عليه كالاسم.

وقال الكوفيون[3]: أُعرِب الفعل المضارع بالأصالة، لا للمشابهة، وذلك لأنه قد تتوارَد[4] عليه، أيضاً، المعاني المختلفةُ بسبب اشتراك الحروفِ الداخلة عليه، فيُحتاج إلى إعرابه، ليتبينَّ ذلك الحرف المشترك فيعين المضارع تَبَعَاً لتعينه، وذلك نحو قولك: لا تضرب، رفعُه مخلّص لكون «لا» للنفي، دون النهي، وجزمه دليل على كونها للنهي، ونحو قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، نَصْبُ «تشرب» دليلٌ على كون الواو للصَّرْف[5]، وَجَزْمُهُ دليلٌ على كونها للعطف.

ونحو ذلك[6]: ما بالله حاجة فيظلمَك، نَصْبُ «يظلم» دليلٌ على كون الفاءللسببية، وَرَفْعُه على كونها للعطف، ونحو: لِيضربْ، جَزْمُهُ دليلٌ على كون اللام للأمر، ونصبه لام «كي» أو لام الجحود، ويتغيّر المعنى بكل واحد من الإعرابات المذكورة، ثم طُرِدَ الحكم فيما لا يلتبس فيه معنىً بمعنى، نحو: يضربُ زيد، ولن يضرب زيد، ولم يضرب زيد، كما طُرِدَ الإعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو: أكل الخبزَ زيدٌ، سواء كانت[7] المواضع الملتبسة في الاسم أو في الفعل

---

(١) ط، د: وفعل المضارع.

(٢) انظر الإنصاف، المسألة ٧٣.

(٣) في الإنصاف، المسألة ٧٣: «... فذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت لأنه دخلها المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة».

(٤) ط: يتوارد.

(٥) اصطلاح كوفي في تسمية واو المعية. يعني أنها تصرِف الكلام عن العطف الذي هو الأصل في الواو. وأحرف الصرف يُطلقها الكوفيون على الواو، والفاء، وأو، التي ينتصب الفعل المضارع بعدها مسبوقة بنفي أو بطلب، وهي الناصبة للفعل المضارع عند جُمهور الكوفيين.
أمّا عند الفراء فالناصب لهذا الفعل هو الصَّرف.
[انظر مدرسة الكوفة ٣٠٦، ٣٠٧ ومعاني الفراء ١/٣٤، ٢٣٥].

(٦) ط: قولك.

(٧) ط: كان.

أكثـر من غير الملتبسة، أو أقل مساوية لها، فإنه قد يطرد في الأكثر، الحكمُ الذي ثبتت[1] عِلّته في الأقل، كحذفهم الواو في: تعد ونعِد[2] وأعِد، لحذفهم لها في: يعد، وكذا، حذفوا الهمزة في: يكرم ونكرم[3] وتكرم، لحذفهم لها في أُكرم.

قولـه: «فـالهمزة للمتكلم مفرداً»، تبيين لمعاني حروف المضارعة، ليُعلم أنها لا تكون للمضارعة إلّا باعتبار معانيها، وإلّا، ففي أول «أكرمت» أيضاً، همزة، وليست للمتكلم، لثبوتها مع الغائب والمخاطب، فلا يكون الفعل بسببها مضارعاً.

فالهمزة للمتكلم وحدَهُ، مذكراً كان أو مؤنثاً، والنون للمتكلم مع غيره، سواء كانا مذكرين أو مؤنثين أو مختلفين، وكذا يصلح للجمع بالاعتبارات الثلاثةِ[4]، ويقول الـواحـد المعـظَّم، أيضـاً: نفعـل، وفعلنا، وهو مجاز عن الجمع، لِعَدِّهم المعظم كالجماعة، ولم يَجِىءْ للواحد الغائب والمخاطب المعظمين: فعلوا، وفعلتم، في الكلام القديم المعتدِّ به، وإنما هو استعمالُ المولَّدين.

والتاء للمخاطب، مذكراً كان أو مؤنثاً، مفرداً كان أو مثنىً، أو مجموعاً، وللمؤنث الغائب، وللمؤنثتين[5]، أيضاً، والياء للغائب غيرهما أي غير المؤنث والمؤنثتين[6] فيكون للأربعة، أي[7] لواحد المذكر، ومثناه، وجمعه، ولجمع المؤنث.

قولُـه: «وحـرفُ المضـارعـة مضمومُ في الرباعي»، سواء كانت حروفه أصلية، كَيُدَحرج، أو فيه زائد، كيكرم، وأصله: يؤكرم[8]. ويُقَطِّع، ويُقاتِل.

---

(١) ط، : ثبت.

(٢) ط : وأعد، ونعد.

(٣) ط : يكرم وتكرم ونكرم.

(٤) م، ط : الثلاث.

(٥) ط، د : وللمؤنثين.

(٦) ط : والمؤنثين.

(٧) سقطت من ح، د، ط.

(٨) ط : يأكرم، وهو خطأ إملائي.

وأصـل الأفعـال: ثلاثي، ورباعي، فتحت حروف المضارعة في الثلاثي، لأن الفتح، لِخِفته، هو الأصل، فكان بالثلاثي: الأصل، أوْلى، أو لأن الرباعيَّ أقلُّ، فاحتمـل الأثقـل الذي هو الضم، وتركوا الكسر؛ لأن الياء من حروف المضارعة يستثقل عليها، وكَسْرُ حروف المضارعة، إلاّ الياء، لغةُ غيرِ الحجازيين إذا كان الماضي مكسورَ العين، كما يَجيءُ في التصريف، ويكسرون الياء أيضاً، إذا كانت بعدها ياء أخرى.

فلما ضموا في الرباعي الأصلي حروفَه، حُمل عليه الرباعي المزيد فيه، كيفاعِل، ويُفْعِل[1] ويُفَعِّلُ، وبَقِيَ غير الرباعي على أصل الفتح لخفته.

(١) سقطت من د، ط.

وأمَّا أهـراق[1] يُهَرِيق وأَسـطاع[2] يُسطيع، فرباعي زيدفيه[3] الحرفان، على غير القياس كما يجيء في التصريف، إن[4] شاء الله تعالى.

---

(١) أهراق: الهاء زائدةٌ عوضاً عن تحرك العين عند سيبويه كما في أسطاع. واللغة المشهورة أراق الماء يريقه، وفيها لغتان:

(أ) هراق الماء: بإبدال همزة أراق هاء والمضارع يُهريق وأصل يُهَرِيق: يُؤَرِيق، كما كان أصل يكرم يؤكرم، فحذفت الهمزة حتى لا تجتمع همزتان في نحو أأكرم، فلما أبدلت همزة أراق هاء، بقيت هذه الهاء في المضارع، إذ لا تجتمع همزتان في نحو أهريق، وبقية التصاريف يُهريق هَرِق لا تهرِقْ، فهو مُهرِيق، ومُهراق، والمصدر هراقة، قال امرؤ القيس:

وان شفائي عبرة مُهراقة فهل عند رسم دارس من معوَّلِ

وقال غيره:

فقعدت كالمُهريق فضلة مائة في حر هاجرة للمع سراب

ووزن هراق: هَفعل، ويُهَرِيق: يُهَفْعِل وهكذا.

(ب) أهراق: الأصل أراق، وأصل أراق: أروق أو أريق، فإن عينها تحتمل أن تكون واواً من راق الشيء يروق، ويحتمل أن تكون ياء؛ لأنّ الكِسائيَّ حكى راق الماء يريق إذا انصبّ. نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها، ثم قلبت ألِفاً، وزادوا الهاء عوضاً من تحرك العين الذي فاتها بسبب نقل الحركة إلى الساكن كما في أسطاع ومضارع أهراق يهريق فهو مهريق ومهراق وأهرق لاتهرق بسكون الهاء فيها والمصدر إهراقه:

فكنت كمُهريق الذي في سقائه لرقراق آل فوق رابية صلد

هذا، ويتعذر وزن أهراق.

[المغني في تصريف الأفعال ص ٩٦، ٩٧ وايضاح المفصل ٢/٣٨٨].

(٢) أسطاع ـ بقطع الهمزة وفتحها ـ عند سيبويه من باب الإفعال، وأصله: أَطْوَع، أعِلَّتِ العين بنقل حركتها إلى ما قبلها، وقلبت ألفاً، ثم زيدت السين عوضاً من تحرك العين الذي فاتها بسبب نقل فتحتها إلى الساكن قبلها. ومضارع أسطاع: يُسطيع، بضم حرف المضارعة، وقال الفراء: أصلها استطاع بوصل الهمزة، فحذفت التاء، ثم فتحت الهمزة وقطعت شاذاً، فالمضارع عنده يَستطيع، بفتح حرف المضارعة.

ويضعف مذهب الفراء أن اللغة المشهورة إذا حذفت التاء من استطاع بقيت الهمزة مكسورة. ويتعذر وزن أسطاع على ما هو مذهب سيبويه.

[سيبويه ٢/٢٤٩، ٣٣٣ بولاق، وإيضاح المفصل ٢/٣٩٠، ومغني عضيمة ٩٤، ٩٥ ومنثور الفوائد ص ٤٣.].

(٣) أي: الهاء في (أهراق)، والسين في (أسطاع)؛ لأنه بمعنى أطاع، وقالوا: إن السين فيه عوضٌ من حركة العين التي أعلت ألفاً في أطاع، وهمزته للقطع، بخلاف اسطاع، المختصر من استطاع، بحذف التاء. [انظر منثور الفوائد ص ٤٣].

(٤) ط: إنشاء الله.

قوله: «ولا يعرب من الفعل غيره»، قد تقدم[1] علته.

قولُه: «إذا لم يتصل به نون التأكيد»، اعْلَمْ أنه اختلف في المضارع المتصل به نونا التوكيد، فقال جُمهورهم: إنه مبني لتركبه مع النون وصيرورته معها كالكلمة الواحدة، ولا إعراب في الوسط، وأمّا النون فحرفٌ، ولاحظ له في الإعراب، فبقي الجزءان مَبْنِيَّيْنِ.

فإنْ قيل: فلما امتزجا فهلاّ أعربت الكلمة على النون، كما يعرب الاسم المؤنث[2] على التاء لّما رُكِّبا، أو: هَلاَّ أعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون، كما أُعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبله[3]؟

قلت: إمّا لأنَّ الاسم أصلٌ في الإعراب والفعل فَرْع عليه، فروعيَ إعراب الاسم بقَدْر ماأمكن، دون الفعل، ولا سيما والنون من خواص الأفعال، فترَجَّح جانب الفعلية، وضعُفت مشابهة الاسم.

وهذا على مذهب البصريين.

وإمّا لأن علة إعراب الفعل ليست ظاهرة ظهورَ علةِ إعراب الاسم، وأكثر الأفعال مبنية، فيُرجع إلى البناء لأدنى سبب.

وهذا على مذهب الكوفيين.

هذا، مع أن للعرب داعياً آخرَ إلى ترك إعراب ماقبل النون كما أعربوا الاسم على ماقبل التنوين فرجَّحوا لذلك الداعي موجِبَ البناء مع ضعفه، وهو اشتغال (٢٠٥أ) ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر، والمجموع المذكر، والواحد المؤنث، ففتحوا في الأول، وضموا في الثاني، وكسروا في الثالث، لأجل الفرق.

---

(١) في م، د: «قد تقدم علة إعرابه والخلاف فيه».

(٢) ط: «... الاسم المؤنث بالتاء على التاء لما تركبا...».

(٣) م، ط: ما قبلها.

ولما كان أصل الاسم الإعراب، لم يبنوه مركباً مع التنوين، بناءَ الفعل مع النون، وأيضاً، لم يكن للتنوين معه امتزاجٌ قويٌّ، ألا ترى إلى سقوطه في الوقف، وفي الإضافة، ومع اللام، ولضعف الامتزاج لم يُعرب على التنوين كما أعرِبَ على تاء التأنيث.

وقالَ بعضُهم: جميع ما اتصل به النونات[1] من المضارع، باقٍ على إعرابه، كما أن الاسمَ مع التنوين معربٌ، لكن لمّا اشتغل حرف الإعراب بالحركة المجتلبة قبل إعراب الكلمة لأجل الفرق، صار الإعراب مقدراً، كما في نحو: غلامي، على مذهب[2] المصنف.

وقال بعضُهم: المضارع مع النونين مبنيٌّ للتركيب، إلاّ إذا أسند إلى الألف نحو: هل تضربان[3]، أو الواو نحو: هل تضربون[4]، أو الياء نحو: هل تضربين، لأن الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما، والمحذوف للساكنين في حكم الثابت، فنحو: يضربن، وتضربن، كيخشون وتخشين فالمسند إلى أحد الأحرف الثلاثة معرب مقدر الإعراب، لاشتغال محله بحركة الفَرْقِ.

فإنْ قيل: فإذا كانت[5] معربة فَلِمَ لَمْ تعوَّض[6] النون من الحركة، كما عُوِّض في نحو: يضربان ويضربون وتضربين، لمّا اشتغل محل الإعراب. أي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر؟

(١) بالتاء، وهي نون النسوة، ونونا التوكيد: الشديدة، والخفيفة. وفي ط: النونان.

(٢) جاء في ارتشاف الضَّرَب لأبي حَيَّانٍ، مخطوط الأحمدية في حلب رقم ٨٩٩، الورقة ٢٤٧ أن الجُمهور يذهب إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم معرب، وأن الجُرجاني وابنَ الخشّاب والمطرزي والزمخشري يذهبون إلى أنه مبني، وأنّ ابنَ جني يذهب إلى أنه ليس بمعرب ولا مبني، وأنّ ابنَ مالكٍ يراه معرباً بحركة ظاهرة في الجر، مقدرة في الرفع والنصب.

(٣) ط: يضربان.

(٤) ط: يضربون.

(٥) أي صور المضارع المسندة إلى الأحرف المذكورة.

(٦) ط: يعوّض.

قلت: كراهة: لاجتماع النونات؟

وإنما لم يَدُر الإعراب عند هؤلاء على نون التأكيد، كما دار على ياء النسب، وتاء التأنيث، لمشابهتها[1] للتنوين، والإعراب قبل التنوين لا عليه[2]، ولتشابههما تقلب ألفاً في نحو: «لَنَسْفَعًا . . .[3]».

قولُه: «ولا نون جمع»، اختُلف فيه أيضاً، فالجُمهور على أنَّ الفعل مبنيٌّ للحاقها، قال سيبويه[4]: إنَّ «يَضْرِبْنَ» شابَهَ «ضَرَبْنَ»، يعني أنه لما سكن آخره وإن لم يجتمع فيه أربعة[5] متحركات حملاً على «ضَرَبْنَ»، جازَ بناؤه، أيضاً، حَمْلاً عليه، وإذا جاز لك تشبيه الفعل بالاسم وإخراجه عن أصله من البناء، فالأوْلى في الفعل المشابه للفعل أن يُرَدَّ إلى أصله من البناء، مع أنَّ هناك داعياً إلى بنائه وهو إلزامهم لمحل الإعراب الإسكان، لمشابهته[6] نحو ضربن.

وقالَ بعضُهم: هو معرب لضعف علة البناء، مقدَّر الإعراب لإلزامهم محلَّهُ السكون، ولم يعوِّض النون من الإعراب خوفاً مِن اجتماع النونَيْن.

[أوجُهُ الإعرابِ في الفعل المضارع]

قوله: «وإعرابُهُ رَفْعٌ ونَصْبٌ وجَزْمٌ[7]، فالصحيحُ المجرد عن ضمير»

---

(١) في د: لمشابهة النون.

(٢) ط: لا عليها.

(٣) العلق/١٥، ونصُّها: «كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ».

(٤) الكتاب ١/٦ بولاق = ١/٢٠ هارون. وانظر رَدَّ ابنِ الحاجب على سيبويه في الإيضاح في شرح المُفصَّل ٢/١٠.

(٥) د، ط: أربع.

(٦) ط: لمشابهة.

(٧) انظر إيضاح الزَّجَّاجي ص٨٠ وما بعدَها، ومسائل خلافية لِلعُكْبَري، المسألة الثامنة، ص٨٣ وما بعدها.

«بارز مرفوعٍ للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث: بالضمة».

«والفتحة والسكون، والمتصل به ذلك بالنون وحذفها، نحو»:

يضربان، ويضربون، وتضربين، والمعتل بالواو والياء».

«بالضمة تقديراً والفتحة لفظاً، والحذف، والمعتل بالألف»:

«بالضمة والفتحة تقديراً، والحذف».

قولُه: «وإعرابُه[1] رفعٌ ونصب وجزم»، قد مضى عِلَّةُ اختصاصِه بالجزم.

قولُه: «فالصحيح المجرد.. إلى آخره»، تفصيل لأنواع الأفعال باعتبار الإعراب؛ لأنَّ الإعراب يختلف في أنواعها، كما اختلف في أنواع الأسماء، فنحا نحو تَبْيِينه في الأسماء، وبيَّن، ههنا، اللفظي والتقديري في كل واحد من تلك الأنواع، لسهولة أمره، بخلاف الأسماء، فإنه بَيَّنَ هناك: التقديري، ولم يُبيِّن اللفظي لعدم انحصاره.

قولُه: «فالصحيح»، احتراز عن المعتل نحو يغزو، ويرمي، ويخشى، فإنه ليس بالضمة رفعاً[2] والسكون جزماً.

قوله: «المجرد عن ضمير بارز»، احترازٌ عن الملتبس[3] بالضمير البارز المرفوع، ثم بَيَّنَ أن ذلك الضميرَ لايكون في المضارع إلاَّ في المثنى والمجموع والمخاطب المؤنث، نحو: يَضْرِبان، ويضرِبون، وتَضرِبين، وإنما احترز عن هذه الأمثلة الخمسة، لأنها لا تكون بالضمة والفتحة والسكون، بل بالنون وحذفِها، كما يَجيءُ، وإنما قيَّد الضمير البارز، لأنه لو قال: المجرد عن الضمير، وسَكَتَ، لَوَجَبَ ألَّا يكونَ المتصل بالضمير المستكن[4]، نحو: زيد يضرب، وهند تضرب، وأنت تضرب، وأَضرب، ونضرب: بالضمـة والفتحة والسكون، وإنما قيد الضمير البارز بالمرفوع، لأنه لو سكت على

(١) قوله «وإعرابه»: الواو ساقطة من د، ط.

(٢) في ط: لفظاً.

(٣) في م، ط: احتراز عن المشتمل على الضمير.

(٤) د: المستتر.

قوله: المجرد عن ضمير بارز، لوجب ألَّا يكونَ المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو يَضْرِبُكَ: بالضمة والفتحة والسكون.

قوله: «والمتصل به ذلك» أي المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز[1] المرفوع، وهو الألِف، والواو، والياء، في الأمثلة الخمسة: يرتفع بالنون ويَنتصِب ويَنجزِم بحذفها.

وإنما أعرب هذا بالنون، لأنه لما اشتغل محل الإعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الواو، وبالفتحة لتناسب الألف، وبالكسرة لتناسب الياء: لم يكن دوران الإعراب عليه، ولم يكن فيه عِلَّة البناء حتى يمتنع الإعراب بالكلية، فجُعِلَ النون بدل الرفع لمشابهته في الغُنَّة (٢٠٥ب) للواو، وإنما خصَّ هذا الإبدال بالفعل اللاحق به الواو والألف[2] والياء، دون نحو: يدعو ويرمي ويخشى، والقاضي، وغلامي، وإن كان الإعراب في جميعها مقدراً لمانع مع كونها معربة، ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير، كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون، وذلك لكون ألف «يضربان»، مشابهاً لألف «ضاربان»، وواو «يضرِبون» مشابهاً لواو «ضاربون»، وإن كان بينهما فَرْقٌ من حيث إنَّ اللاحقَ للاسم حرفٌ، وحُمِل الياء في تفعلين على أخويه: الألف والواو، في لَحَاق النون بها.

وإنما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله، أعني الواو والياء والألف؛ لأنَّ الضمير المرفوع المتصل كالجزء، وخاصَّةً إذا كان على حرف، ولا سيما[3] إذا كانت تلك الحروفُ من حروف المد واللِّين، فالكلمة معها: كمنصور، ومسكين وعمَّار، وسقوط النون في الجزم ظاهر، لكونه علامةَ الرفع، وكذا في النصب، لأنّ علامةَ الرفعِ لا تكون في حالة النصب، إلَّا أن الرفع في الواحد، زال مع الناصب، وجاء في موضعه

---

(١) م: بعد قوله: «والمتصل به ذلك»: «يعني بذلك الضمير البارز».

(٢) ط: والياء والألف.

(٣) م، د: «وخاصة إذا كان ذلك الحرف».

الفتح، وفي الأمثلة الخمسة، زال الرفع لا إلى بدل، كما كان البدل في الأسماء الستة؛ لأنَّ حروف العِلة يُبدل بعضُها ببعضٍ في الإعراب لكونها متولدةً من حركات الإعراب القائم بعضُها مَقامَ بعضٍ، فصار النصب في الأمثلة الخمسة، إذَنْ، في صورة الجزم، وتحذف هذه النونات الخمس، مع نونَيْ التوكيدِ. أمَّا عند مَن قال: الفعل معهما مبني، فظاهر، وأمَّا عند مَنْ قال بإعراب الفعل معهما فلاجتماع النونات، فيكون الإعراب مقدّراً، كما في: قاضٍ، وتكسر النون بعد الألف غالباً، لأن الساكن إذا حُرِّكَ فالكسرُ أَوْلى.

وقُرِىء في الشواذ: «[أ][1] تعدانَني . .[2]»، وتفتح بعد الواو والياء، حَمْلاً على نون الجمع في الاسم، ونَدَرَ حَذْفُها لا للأشياء المذكورة نظماً، ونثراً، قال[3]:

٦٣٠ أبيت أسري وتَبِيتي تدلكي ... جلدَكِ[4] بالعنبر والمِسْكِ الذَّكي

قولُه: «والمعتل بالواو والياء: بالضمة تقديراً»، استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة، ولم تستثقل الفتحة بعدهما لِخِفتها، وربما يظهر، في الضرورة: الرفعُ في الواو والياء، كما يظهر في الاسم جَرُّ الياء ورفعُها، قالَ[5]:

(١) الهمزة ساقطة من الأصل، وموجودة في سائر النسخ.

(٢) الأحقاف /١٧، بفتح النون الأولى. [شواذ ابن خالويه ص ١٣٩]. وقد سبق تتمة الآية والكلام على قراءتها.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله.

الخزانة ٨/٣٣٩ هارون، الخصائص ١/٣٨٨، المحتسب ٢/٢٢، ضرائر الشعر ١١٠، الهَمْع ١/٥١.

الشاهد فيه أنَّ النون من الأفعال الخمسة قد يندُرُ حَذْفُها لا للأشياء المذكورة نظماً ونثراً. والأصل: تَبِيتين، تدلكين.

(٤) م، د: شعرك.

(٥) لم يُعْرَفْ قائلُه.

الخزانة ٨/٣٤٣ هارون، شرح الشافية ٣/١٨٣، شواهد الشافية ٤/٤٠٣، المفصل ٣٨٦، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٥٧، أمالي الزجاجي ٥٤ (ط١، القاهرة سنة ١٣٢٤هـ)، ضرائر الشعر ص٤٤؛ وفيه: «فجمع بين ضرورتين، إحداهما إثبات الياء وتحريكُها، وكان حقه أن يحذفها، فيقول: كجوار. والثانية أنه صرف مالا ينصرف، وكان الوجه لمّا أثبت الياء، إجراء لها مُجرى الحرف الصحيح، أن يمنع الصرف، فيقول كجواريَ».

وإعراب (ما إن) ما: نافية، إنْ: زائدة، وقوله: (لأري) عطف على رأيت، و (في مدتي) متعلقان برأيت. وقولُه: (كجواري) في محل نصب مفعول أرى، ومفعول الرؤية البصرية محذوف يدل عليه الثابت. أي ما رأيت كجواري ولا أري كجوار. وجملة (يلعبن) في محل نصب صفة لجواري. والشاهد فيه: أنه حرك ياء (جواري) والقياس إسكانُها.

٦٣١ [ما إنْ رأيت ولا أرى[1] في مدتي] كجواري يلعبن في الصحراء

ويقدِّر، لأجل الضرورة كثيراً، نَصْبُ الياء[2] والواو، نحو قوله[3]:

٦٣٢ [فما سوَّدتني عامر عن[4] وراثة] أبى الله أنْ أَسْمُوْ بأمٍ ولا أبِ

وكذا في الاسمِ، قالَ[5]:

---

(١) ليس في الأصل، وهو من م.

(٢) ط: نصب الواو والياء.

(٣) عامر بن الطفيل (ديوانه ١٠ تحقيق شارل ليل. لندن سنة ١٩١٣م).
الخزانة ٨/٣٤٣ هارون، ضرائر الشعر ٩٠ وفي ص ٠٩١ «ألا ترى أنه قد حذف الفتحة من آخر (أسمو) تخفيفا وإجراء للنصب مُجرى الرفع». الخصائص ٢/٣٤٤، شرح شواهد الشافية ٤/٤٠٤، المفصل ٣٨٤، المغنى ٨٨٧ط. المبارك، معجم الشواهد ١/٥٤.
و (سَوَّدتني) من السيادة، وهي الشرف، وأسمو من السُّمُوّ وهو الارتفاع، وقوله: (عن وراثة) يتعلق الجار والمجرور بسودتني، ومحلها النصب على أنها صفة لمصدر محذوف، والتقدير: فما سودتني عامر سيادة حاصلة عن وراثة.
والشاهد فيه: أنه سكّن واو (أسمو) مع الناصب لأجل الضرورة، والمعنى: إنه وإن كان كريم الأصل، شريفَ المَحْتد، إلاّ أنه لم يَرِثِ السيادةَ عن آبائه، وإنما سيادتُه من نفسه لِحَمْلها على معالي الأمور.

(٤) من م، د.

(٥) رُؤبة بن العَجَّاج (ملحقات ديوانه ص ١٧٩).
الخزانة ٨/٣٤٧ هارون، الأمالي الشجرية ١/١٠٥، الخصائص ١/٣٠٦، و ٢/٢٩١، شواهد الشافية ٤/٤٠٥؛ وفيه:
وضمير (أيديهن) للإبل، والقاع: المكان المستوي، والقرِقْ، بفتح القاف، وكسر الراء: الأملس، أوِ الخَشِن الذي فيه الحصا، وجَوَار - بفتح الجيم - جمع جارية، ويتعاطَيْنَ: يناول بعضهن بعضاً، والوَرِق - بكسر الراء الدراهم.
شَبَّه حَذْفَ مناسم الإبل للحصى بحذف جوارٍ يلعبن بدراهم، وخصّ الجواريَ؛ لأنهن أخفُّ يداً من النساء».
الشاهد فيه أن تسكين الياء من (أيديهنّ) ضرورةٌ، والقياس فتحُها.

٦٣٣ كأنَّ أيديهِن بالقاع القَرِقْ أيدي جوارٍ يتعاطَيْنَ الوَرِقْ

ويقـدَّر أيضـاً في السَّعَة، كثيراً، كقولهم في المثل: «أعط القوس باريها[1]» وكذا يُقَدَّر، في الضرورة: رَفْعُ الحرفِ الصحيح وجرُّه، قال[2]:

٦٣٤ فاليوم أشربْ غيرَ مُستحقِبٍ إثْماً من الله ولا واغِلِ

وإنما جاز حَذْفُ الواو والياء والألف في الجزم؛ لأنَّ الجازم عندهم، يحذف الرفع في الآخر، والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل، لم يجد في آخـر الكلمة إلاَّ حرف العلة المشابهة[3] للحركة فحذفه[4]، وقد لا تحذف الأحرف الثلاثة في الضرورة[5]، قال[6]:

---

(١) مجمع الأمثال ٢/١٩، رقم المثل ٢٤٤٥؛ وفيه: «أي استَعِنْ على عملك بأهل المعرفة والحِذْق فيه، وينشد:

يابـاريَ الـقـوسِ بَرْياً لسـتَ تُحسِنُهـا لا تُفـسِـدَنْها وأعْطِ الـقـوسَ باريهـا

(٢) امرؤ القيس (ديوانه ٢٥٨ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف سنة ١٩٥٨م)، والرواية الأخرى: فاليومَ فاشربْ، وهي كذلك في ديوانه من رواية المفضل، وفي نوادر أبي زيدٍ ص١٨٧، ورواية الديوان: (أُسقى) بدل (أشربْ). وهو في:

الخزانة ٨/٣٥٠ هارون، والتنبيهات ص١١٧ (لعلي بن حمزة ضمن كتاب المنقوص والممدود للفراء، تحقيق الميمني، دار المعارف سنة ١٩٦٧)؛ وفيه: وإذا رأيت قول الزجاج: ورووا فاليوم أسقى، فإنما يعنى أبا العباس»، أي المبرد قال: «وهذا مما اشتهر به من تغييره ـ يعني المبرد ـ لروايته».

وهذه الرواية هي رواية الديوان من رواية الأصمعي.

ورسالة الغفران ٣٦٨؛ وفيه: «إذا روي: فاليوم أشرب، فيجوز أن يكون ثم إشارة إلى الضم، لا حكم لها في الوزن».

«و(الواغل): الداخل في نَسَبٍ ليس له. وهو في كلام أهل البصرة: الطُّفَيْلي، وفي كلام أهل الحجاز: البُرقي» [نوادر أبي زيد ص ١٨٨].

«والمستحقب: المكتسِب، وأصله من استحقب: أي وضـع في الحقيبـة، وهي خُرْجٌ يُربط بالسَّرج خلف الراكب». [الخزانة ٨/٣٥٨هـ].

الشاهد فيه أنه يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح، كما في (أشربْ)، فإن الباء حرفٌ صحيح، وقد حذف الضمةُ منه للضرورة.

(٣) د، ط: مشابهة.

(٤) ط: فحذفها.

(٥) في م بعد قوله: «في الضرورة» كما يلي: «فيقدر الجزم كما في قراءة قنبل: «أنه من يتقي ويصبر» بإثبات الياء.

(٦) رؤبة، مِن رَجَزٍ له. (ملحقات ديوانه ص ١٧٩).

=

٦٣٥ إذا العجوزُ[1] غضبت فَطَلِّقِ ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ

وقال[2]:

٦٣٦ أَلَـمْ يأتيك والأنباء تنمي [بما لاقت لَبونُ[3] بني زيادِ]

= الخزانة ٨/٣٥٩ هارون، الأمالي الشجرية ١/٨٦، المفصل ٣٨٨، إيضاح المفصل ٢/٤٦٠، رسالة الملائكة ٢١٦، المنصف ٢/١١٥، المسائل العسكريات ١٣٢، ضرائر الشعر ص٤٦؛ وفيه:

«فينبغي أن تجعل فيه (لا) الداخلة على (تَرَضَّاها) نافية، والواو واو حال، . . فيكون المعنى، إذ ذاك، فطلِّقْها غيرَ مترضٍ لها، ويكون قوله: (ولا تَمَلَّقِ) جملة نهي معطوفة على جملة الأمر التي هي (طَلِّق). ولا ينبغي أن تجعل (لا) حرفَ نهيٍ؛ لأنها لو كانت للنهي لوجب حذفُ الألفِ من (تَـرَضَّـاها)». قال ابنُ الحاجب في شرحه للمفصل ٢/٤٦٠:

المفهوم فيه النهي، فهي في موضع جزمٍ، فقياسه (ولا تَرَتَضَّهَا) وكان يمكن أن يقول: ولا تَرَضَّها ولا تَمَلَّق. ويستقيم له الوزنُ ولكنه فَعَلَ ذلك إمّا ذُهولاً عن وجه الاستقامة، وإمّا مراعاة للفرار من الزِّحاف؛ لأن إثباتَ هذا الساكن هو بإزاء سِينِ مُسْتَفْعِلُنْ، وحذفُ سِينِ مستفعلن في مثل ذلك جائزٌ اتفاقاً، وقد حذفت في جميع أجزاء البيت في قوله: (ولا تَرَتضَّ)، وفي قوله: (تَمَلَّق)، فيصير مُستفعلن مفاعلن وذلك جائز».

الشاهد فيه أن حَرْفَ العِلة قد لا يُحذف للجازم في الضرورة.

(١) من الأصل و م.

(٢) قَيْس بن زهير، قاله فيما شَجَر بينه، وبين الربيع بن زيادة العبسي، [الجُمَل ٣٧٣، الحُلَل ٤١١]. وهو في: إيضاح الشعر ق ٥٣/أ، ١٠٢/ب، الخزانة ٨/٣٦١ هارون، سيبويه ١/١٥، ٢/٥٩ بولاق، سر صناعة الإعراب ١/٨٩، الفصول والغايات ١٢٤ (للمعري، ط محمود حسن زناتي، مصر سنة ١٩٣٨م)، الأمالي الشجرية ١/٨٤، ٨٥، ٢١٥، مايجوز للشاعر في الضرورة ٦٢، الإيضاح في علل النحو ص١٠٤؛ وفيه: «وهي لغة مشهورة متفق على حكايتها». فَرَدَّ عليه البَطَلْيَوْسي في الحُلَل ص٤١٢، فقال: «وقول أبي القاسم رحمه الله تعالى: «إنها لغة» خطأ». وجاء في كتاب الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي ص١٧٠ مانصه: «أما الظاهر فيقضي حذف الياء من (يأتيك) للجزم، فتقول: (ألم يأتِك)، قال الله سبحانه: «ألَمْ يأتِهم نبأُ الذين مِن قبلهم» [٩/٧١]، والوجه في إثباتها أنه أجرى المعتل مُجرى الصحيح للضرورة، فقدر الياء قبل الجزم متحركة بالرفع، كأنه (يأتيُك)، كما تقول: (يضربُك) وهذا هو الأصل، إلاّ أن الضمة تستثقل على الياء فتسلب منها، وتسكن في حالة الرفع، كما تقول: (هذا القاضي)، والأصل (القاضيُ) ففعل به ماذكرنا، ثم أدخل الجزم، فحذف الحركة، وسكنت الياء، كما تقول في الصحيح: (ألم يضربْك)».

واللَّبُون: الإبل ذوات اللبن. والباء في (بما) زائدة.

الشاهد فيه أن حرف العلة قد لا يحذف للجازم في الضرورة، كما في (ألم يأتيك)، أو يقال إنّ حرف العِلة قد حذف، والحرف الموجود الآن للإشباع.

(٣) من م.

فيقدر أنها كانت متحركة، فحذفت حركتها للجزم، أو يقال: إن الحروف حذفت للجزم، والحروف الموجودة الآن للإشباع كما في قوله[1].

وإنني حيث ما يدني[2] الهوى بصري   من حيث ماسلكوا أدنو فأنظورُ

وقوله[3]:

ينباع من ذفرى غضوب جسرة   [زيَّافةٍ مثل الفنيق[4] المُكْدِمِ]

وربما جاء نحو: لم يأتي، في السَّعَة.

---

(١) ابن هَرْمة (ديوانه ١١٨)، وقد سَبَقَ تخريجُ البيتِ.

(٢) من م، د.

(٣) عنترة (ديوانه ١٤٨ تحقيق عبد المنعم شلبي، المكتبة التجارية بالقاهرة، بدون تاريخ).

الخزانة ١٢٢/١ هارون، شرح القصائد العشر للتبريزي ص٢٨٨، الخصائص ١٢١/٣، ضرائر الشعر ٣٤، شرح شواهد الشافية ٢٤/٤.

«قال ابن الأعرابي: «يَنباعُ»: يَنْفَعِلُ من: باعَ يَبُوعُ، إذا مَرَّ مَرَّاً لَيِّناً، فيه تَلَوٍّ، كقول [السفاح بن بكير اليربوعي]:

يَجمع حِلْماً، وأناةً، معاً   ثُمَّتَ يَنباع انبياعَ الشُّجاعْ

وأنكر أن يكون الأصل فيه (يَنْبَعُ). . .

وقال غيرُه: هو من نَبَعَ يَنْبَعُ، ثم أشبع الفتحة، فصارت ألفاً».

[شرح المعلقات العشر ٢٨٨]، وما بين القوسين من الحاشية والذِّفرى، بكسر الذال، : الموضع الذي يعرق من الإبل خلف الأذن، والغضوب: الناقة الشديدة، والجَسْرة: الماضية في سيرها، وقيل: الضخمة القوية، والزيَّافة: المتبخترة في مشيها، مبالغة زائفة، من زاف زيفاً - إذا تبختر في مشيه. والفَنيق: الفحل المكرم الذي لا يؤذي ولا يركب لكرامته، والمكدِم: اسم مفعول قياسه أن يكون من (أكدمه)، لكنهم لم ينقلوا إلا كَدَمَه ثلاثيا من الباب الأول والثاني، قالوا: الكدم: العضّ بأدنى الفم، كما يكدم الحمار.

الشاهد فيه أن الألف في (يَنباع) تولدت من إشباع الفتحة، والأصل: ينبع.

(٤) من د.

[رَفْعُ المضارع وعاملُه ، وما يخلِّصُه للحال أوِ الاستقبال]

قولُه : «ويرتفع إذا تَجَرَّدَ عن الناصب والجازم نحو: يقوم زيد».

هذا ، وإن لم يصرح بأن عامل الرفع هو التجرد عن العوامل، كما هو مَذْهَبُ الفَرّاء[1]، كالإيماء إلى ذلك المذهب، ولعل اختيار الفراء لهذا، حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين، وهو أَنَّ ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم، سواء وقع موقع اسم مرفوع، كما في: زيد يضرب، أي: ضاربٌ، أو مجرور أو منصوب، نحو: مررت برجل يضرِب، ورأيت رجلاً يضرب.

وإنما ارتفع بوقوعه موقعَ الاسم لأنه يكون، إذَن، كالاسم، فأُعطيَ أُسبقَ إعراب الاسم وأقواه وهو الرفع.

وتلك الاعتراضات[2] مثل أن يرتفع في مواضعَ لا يقع فيها الاسم، كما في الصلة، نحو: الذي يضرب[3]، وفي نحو: سيقوم وسوف يقوم[4]، وفي خبر «كاد» نحو: كاد زيدٌ يقوم، وفي نحو: يقوم الزيدان.

ويمكن الجواب عن نحو: الذي يضرب، ونحو: يقوم الزيدان، بأن يقال: هو واقع موقعَهُ، لأنك تقول: الذي ضاربٌ هو، على أن «ضارب» خبر مبتدأ مقدَّم عليه، وكذا: قائمان الزيدان، ويكفينا وقوعه موقع الاسم، وإن كان الإعراب مع تقديره

---

(١) ومذهب جمهور الكوفيين وعامة المتأخرين. ومذهب الكسائي أنه ارتفع بالزوائد التي في أوله. معاني الفراء ٥٣/١، الإنصاف، المسألة ٧٤.

(٢) أي التي وجهت إلى رأى البصريين.

(٣) في م بعد قوله : «الذي يضرب»: «لأن الصلة لاتكون إلّا جملة».

(٤) في م، د بعد قوله : «وسوف يقوم»: «لأن حرف التنفيس من خواصِّ الأفعال».

اسماً، غير الإعراب مع تقديره فعلاً، وعن نحو: سيقوم، بأن سيقوم، مع السين، واقعٌ مَوْقعَ «قائم»، لا «يقوم» وحدَه، والسين صار كأحد أجزاء الكلمة.

وعن نحو: كاد زيد يقوم، بأن أصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما في قوله[1]:

٦٣٧ فَأُبْتُ إلى فَهْم [وما كِدت[2] آيباً] وكم مِثْلِها فارقتها وهي تصفر

وإنما عُدِل عن ذلك الأصل[3]، لِما يَجِيءُ في بابه.

وقال الكسائي[4]: عامل الرفع فيه حروف المضارعة، (٢٠٦أ) لأنها دخلت في أول الكلمة فَحدَثَ الرفعُ بحدوثها، إذْ أَصْلُ المضارع إمّا الماضي وإمّا المصدر، ولم يكن فيهما هذا الرفع، بل حدث مع حدوث هذه الحروف، فإحالته عليها، أَوْلى من إحالته على المعنوي الخفي، كما هو مذهب البصريين والفراء، وإنما عزلها عاملُ النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة، فيعزلها الطارىء المنفصل.

ويتعينّ المضارع للحالية بـ: «الآن» و: «آنفاً»، وما في معناهما من الظروف الدالة على الحالِ، وبلام الابتداء عند الكوفيين، كما[5] مَرَّ.

---

(١) تَأَبَّطَ شرّاً. الخزانة ٣٧٤/٨ هارون، المُفَصَّل ٢٤٥، ٢٧٠، ابن يعيش ١٣/٧، الإيضاح في شرح المفصل ١٣/٢، الخصائص ٣٩١/١، ضرائر الشعر ٢٦٥.

والمعنى: رجعت إلى هذه القبيلة بعدما كدت ألاَّ أرجع إليها، وكم مثلها من القبائل فارقتها، وهي مقفرةٌ من أهلها لإبادتي إياهم بالقتل.

و(أُبْتُ): رَجَعْتُ. و(فَهْم): اسمُ قبيلةٍ، وهي فَهْم بن عمرو بن قيس بن عيلان.

و(تَصْفِرُ) من صفير الطائر، وهو صوته.

الشاهد فيه أن أصل خبر (كاد) الاسم المفرد: (آيباً).

(٢) هذا في الأصل، وتتمة البيت من د.

(٣) لأن قياس خبر كاد الفعل.

(٤) معاني القرآن للفراء ٥٣/١، والإنصاف، المسألة ٧٤، واللُّمَع ص٢٠٦.

(٥) في م، د: كما ذكرنا، نحو: إنّ زيداً ليقوم.

وقال بعضُهم: يتعين له بنفيه بليس نحو: ليس زيد يقوم و بـ «ما»، نحو: ما يقوم زيد[1]، أو: ما زيد يقوم، وبِـ: «إن» نحو: إن يقوم زيد، عند[2] المبرد، وقال أبو علي: «إنْ» لمطلق النفي، و«ما» لنفي[3] الحال، وقد مضى الكلام على «ما» في بابها، وسيجيء الكلام على ليس في بابه.

ويتخلَّص للاستقبال بظرف مستقبل، نحو أضرب غداً ونحوه، وبإسناده إلى متوقع، كتقوم القيامة، وباقتضائه طلبَ الفعل، وذلك في الأمر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي، والإشفاق؛ لأنَّ طَلَبَ الحاصل مُحَالٌ، وبكونه وعداً، كقولك، واعداً: أكرمك وأحسن إليك، وبنونَيْ التأكيد، ولام القسم، إذِ الثلاثةُ توكيدٌ، وهو إنما يليق بما لم يحصل، نحو: والله لأضربُ، على ضعف[4]، ولأضْرِبَنَّ.

وأمَّا الحاصلُ في الحال فإنه، وإن كان محتملاً للتأكيد، وذلك بأن تخبر المخاطب أن الحاصل في الحال متصفٌ بالتأكيد، لكن لما كان موجوداً، وأمكن للمخاطب في الأغلب أن يطلع[5] على ضعفه وقوته[6] لم يُؤكَّد.

وإذا كان جواب القسم بها، فهو للحال، لظهور «ما» في الحالية، كما مضى في بابها.

---

(١) في ط: زيداً.

(٢) في المقتضب ٤/١٨٨: «و(ما) في معنى ليس، تنفي ما يكون في الحال وما لم يقع».
وقال في ١/٥٠٠، ٢/٣٦٢: «إنْ بمعنى ما».

(٣) ذَكَرَ (ما) لنفي الحال في الإيضاح العَضُدي ١/١١٠، ولم يتعرض لِ «إنْ»، وكذلك (ما) لنفي الحال في المسائل البغداديات ق ٢٠٤/أ.

[مخطوط في مكتبة الزاوية الحمزاوية برقم ٤٣؛ وفيه: «اعلم أن (ما) النافية مشبهة بـ(ليس)، وجهةُ الشَّبَه أنها تنفي ما في الحال كما تنفيه (ليس)...».

وانظر البغداديات وقد طُبع الكتاب ص٥٩٥.

(٤) وَجْهُ ضعفِه أنَّ جواب القسم في مثل ذلك واجبُ التوكيدِ عند الجُمهور.

(٥) في م، د: الاطِّلاع.

(٦) في ط: أو قوّته.

وينصرف إلى الاستقبال بكل ناصب أو جازم[1]، فلذا كانت «إذن» الناصبة علامةً للاستقبـال، وإذا ارتفع المضارع بعدَها فهو للحال[2]، وينصرف إليه، أيضاً، بلو المصدرية، نحو قوله تعالى:

﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ[3] . . .﴾.

وكذا بكل أداة شرط وإن لم تعمل، إلّا «لـو» فإنها موضوعةٌ للشرط في الماضي، ويجب كون الجزاء مستقبلاً لأنه لازم الشرط الذي هو مستقبل، ولازم الشيء واقع في زمانه.

ويتخلص، أيضاً بحرف التنفيس، قال سيبويه[4] ومَن تبعه: وبلا للنفي أيضاً، وقال ابنُ مالك[5]، بل يبقى[6] على صلاحيته للحال، وليس ببعيدٍ، لقوله تعالى: «وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ[7]».

وينصرف المضارع إلى المُضِي، بِلم ولما الجازمة[8]، وقال بعضهم: هما يدخلان على لفظ الماضي فيقلِبانه إلى لفظ المضارع[9]، ويبقىَ المعنى على ما كان، والأوَّلُ؛ أولى لأنّ قَلْبَ المعنى أظهرُ وأكثر في كلامهم.

وينصرف، أيضاً، إلى المُضي بلو، غالباً، وبإذ، وربما، فإنهما موضوعان للماضي.

---

(١) هذا التعميم في «كل جازم» ليس على ظاهره، وسيأتي بعد أسطر أنه يتصرف إلى المضي بعد (لم)، و(لما).

(٢) يأتي تفصيل ذلك في الحديث عن (إذن)، وقد أفاض الرضيُّ هناك.

(٣) القلم/٩، وتمامُها: «وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ». (٤) ربما يستفاد هذا من قوله في الكتاب ٣٠٦/٢ بولاق: «وتكون (لا) نفياً. . .».

(٥) في د: وقال المالكي.

(٦) التسهيل ص ٤ ـ ٥.

(٧) هود /٣١، والآية بتمامها: «وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ إِنِّى مَلَكٌ وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِىٓ أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِىٓ أَنفُسِهِمْ إِنِّىٓ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ».

(٨) «. . . و(لو) الشرطية غالباً، و(إذا)، و(ربما)، و(قد) في بعض المواضع». التسهيل ص٥. وذكر الرضي لمّا الجازمة احترازاً مِن لمّا التي بمعنى حين، فإنها تدخل على الفعل الماضي. وانظر إيضاح المفصل ٢١٧/٢.

(٩) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢١٧/٢، ٢١٨.

نصْبُ الفعلِ المضارع

[الأدواتُ الناصبةُ ، استعمالاتُ «أنْ»]

قولُه : «وينصب[1] بأنْ، ولن، وإذن، وكي، وبأنْ مقدَّرة بعد حتى» «ولام كي، ولام الجُحود، والفاء، والواو، وأوْ، مثل : أريد أن تحسن إليَّ،و: «وَأَن تَصُومُواْ[2]»، والتي تقع بعد العِلم مخففة من الثقيلة وليست هذه، مثل : علمت أن سيقوم، وأن لا يقوم، والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان ولن، معناها نفي المستقبل مثل : «فَلَنْ[3] أَبْرَحَ[4]»، وإذن، إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلاً، مثـل : إذن تدخـلَ الجنة، وإذا وقعت بعد الواو، والفاء فوجهان، وكي مثل : أسلمتُ كي أدخل الجنة، ومعناها السببية .

ذكر النواصب[5] جملة، ثم ذكر منها ما يعمل مضمراً، ثم أخذ يُفصِّل، وهو قوله : «فأن مثل أريد أن تحسِنَ إليَّ . . إلى آخره» .

قولـه : «والتي تقـع بعد العِلم مخففة من الثقيلة»، اعلم أنَّ «أنَّ» الثقيلة يَصِحُّ وقوعها في كل موضع تكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد، سواء كان معمول الفعل، أو، لا، نحو: عندي أنك قائم، ولولا أنك قائم، سواء كان معمول فعل

---

(١) ط : ينتصب.

(٢) البقرة/١٨٤ ، والآية بتمامها: « أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ» .

(٣) في ط: الفاء من «فلن ساقطة، وهذا تحريف بالآية».

(٤) يوسف/٨٠، ونصُّها: «فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ اللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ» .

(٥) ط : النوصب.

التحقيق نحو: عرفت أنك خارج، وعلمت أنك داخل، أو معمول فعل الشك نحو: شككت في أنك مسلم، وقال سيبويه[1]: إنه يضعف أن يقال: أرجو، أو أطمع، أو أخشى، أو أخاف أنك تفعل، وقال جارالله[2]: إنَّ الفعل الذي يدخل على أنَّ المفتوحة، مشدَّدةً كانت أو مخففةً يجب أن يشاكلها في[3] التحقيق، وفيه نظرٌ لقوله[4]:

٦٣٨ وَدِدتُ وما تغني الوِدَادة أنني ... بما في ضمير الحاجبيَّةِ عالِمُ

وفي نَهج البلاغة[5]: «وَددت أنَّ أخي فلاناً كان حاضراً»، وكذا في تعليل المصنف للمنع من ذلك بقوله: لو قلت: أتمنّى أنَّك تقوم لكان كالمتضاد، قال: لأن التمنيَ يدل على توقع[6] القيام، و«أن» تدل على ثبوت خبرها وتحققه، وذلك لأنا لا نسلم أنَّ «أنَّ» دالٌّ على ثبوت خبره وتحققه، بل على أن خبره مبالغ فيه مؤكد، فَيَصِحُّ أن يثبت

---

(١) الكتاب ١/٤٨٢ بولاق.

(٢) في المُفَصَّل ص ٢٩٩: «والفعل الذي يدخل على المفتوحة مشدَّدة أو مخففة يجب أن يشاكلها في التحقيق، كقوله تعالى: «ويعلمون أنَّ الله هو الحق المُبين»، وقوله تعالى: «أفلا يرون أن لا يرجع». فإن لم يكن كذلك، نحو أطمع وأرجو وأخاف فليدخل على أنْ الناصبة للفعل، كقوله تعالى: "والذي أطمع أن يغفرَ لي" ....».

(٣) قال ابنُ الحاجب في «الإيضاح في شرح المفصل «جـ ٢ ص١٩٣:
«كأنهم قصدوا إلى المشاكلة بين أنْ والفعل الذي يدخل عليها، وذلك لأنهم لو أدخلوا غير أفعال التحقيق لكان معها كالمضاد، ألا ترى أنك لو قلت: أتمنّى أنك تقوم لكان أنك دالاّ على ثبوت مافي خبره وتحقيقه، وأتمنّى دالٌّ على توقعه، والشيء الواحد لايكون متوقعاً حاصلاً، فلذلك لم يدخلوا عليها إلاّ هذه الأفعال، وما قاربها، فلمّا ثبت امتناعُ دخول أفعال الرجاء والطمع على المشددة في كِلا وجهيها التزموا أنْ لايدخلوا أفعال التحقيق إلاّ على المشددة لتحصل المشاكلة بينها كما حصلت في غيرهما».

(٤) كُثَيِّر عَزَّة (ديوانه ٢/٣٦ بعناية هنري بيرس. الجزائر سنة ١٩٢٨م).
هذا البيت شاهدٌ «على أن (أنّ المفتوحة) يجوز أن تقع بعد فعل غير دالٍّ على العِلْم واليقين - كما في البيت - خلافاً للزمخشري في (مُفَصَّله)، فإن وَدِدت بمعنى تمنيَّتُ». [الخزانة ٨/٣٨٣]، الحماسة بشرح المرزوقي ١٥٧٠، معجم شواهد العربية ١/٣٤٢.
و (الحاجبية) هي عَزَّة محبوبة كُثَيِّر. و(الودَادة) بكسر الواو وفتحها.

(٥) مثله كثير في نَهج البلاغة، ومن ذلك قولُه كَرَّمَ الله وجهَهُ في أهل الكوفة: «لَوَدِدْتُ والله أنَّ معاوية صارفني بكم صرف الدينار بالدرهم..
ولَوَدِدْتُ أنَّ الله فرَّق بيني وبينكم وألحقني بمن هو أحقُّ بي منكم» ١/٢٣٠ دار المعرفة، بيروت.

(٦) في ط: توقف.

هذا المؤكد نحو قولك: تحقق أنك قائم، وأن يُنْفَىٰ نحو قولك: لم يثبت أنّ زيداً قائم، وأنا شاكٌّ في أنه قائم، ولو كان بين معنى التمني ومعنى «أنَّ» تنافياً، أو كالتنافي لم يَجُزْ: ليت أنك قائم.

رجعنا إلى المقصود فنقول:

إذا خُفِّفت «أنَّ» المشددة، تقاصرت خُطاها، فلا تقع مجرورةَ الموضع كالمشدَّدة، لا تقول: عجبت من أن (٢٠٦ب) ستخرج[1] ولا تقع إلاّ بعد فعل التحقيق، كالعلم وما يؤدي معناه، كالتبيُّن[2]، والتيقن والانكشاف، والظُّهور، والنظر الفكري، والإيحاء، والنداء، ونحو ذلك، أو بعد فعل الظن، بتأويل أن يكون ظناً غالباً متأخياً للعلم، فلا تقول: أعجبني أن ستخرج[3] ولا: وَدِدْتُ[4] أن ستخرج، أو رجوتُ أن ستخرج، كما تقول: ذلك في المثقلة، وذلك أنها بعد التخفيف شابهت، لفظاً ومعنًى: «أنْ» المصدرية، أمَّا لفظاً فظاهر، وأمَّا معنًى فلكونهما حَرْفَيْ المصدر، فأريد الفرق بينهما، فألزم قبل المخففة فعل التحقيق أو ما يؤدي مؤدَّاه أو ما يجري مَجراه من الظن الغالب، ليكون مؤذناً من أول الأمر أنها مخففة، لأنَّ التحقيق بأن المخففة التي فائدتها التحقيق: أنسب وأولى، فلهذا لم يَجِيءْ بعد فعل التحقيق الصرف: أن المصدرية، وأما بعد فعل الظن وما يؤدي معنى العلم، فتجيء المصدرية والمشددة، والمخففة، ولم يقنعوا بهذا، لأن الأولوية لاتفيد الوجوب فنظروا: فإن دخلت المخففة على الاسمية، كقوله[5]:

---

(١) ط: استخرج.

(٢) ط: كالتبيين.

(٣) ط: أن استخرج.

(٤) ط: ودودت.

(٥) الأعشى (ديوانه ٤٥ تحقيق رودلف غاير. ڤيناً سنة ١٩٢٧م)، ورواية البيت في الديوان:
"في فتية كسيوف الهند قد علموا أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الجبل" الخزانة ٨/ ٣٩٠ هارون، سيبويه ١/ ٢٧٢، ٤٤٠، ٤٨٠، ٢/ ١٢٣، المُفَصَّل ٢٩٨، إيضاح المفصل ٢/ ١٨٩، ١٩٢، ابن يعيش ٨/ ٧٤، المنصف ٣/ ١٢٩، الخصائص ٢/ ٤٤١.
=

٦٣٩ [في فَتيةٍ كسيوفِ[1] الهندِ قد عَلِموُا] أنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يحفى[2] وينتعلُ

أو الفعلية الشرطية كقوله تعالى:

﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ[3] . . .﴾

و: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا[4] . . .﴾

لم يحتاجوا إلى فرق آخرَ، إذِ المصدريةُ تلزم الفعلية المؤوَّلة معها بالمصدر فلا يحتمل أن تدخل على الاسمية والشرطية وإن دخلت على الفعلية الصِّرفة، فإن كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله تعالى:

﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ[5]﴾

أي: لم يعلم، إلى قوله:

﴿وَأَن لَّيْسَ[6] لِلْإِنسَانِ﴾.

وقوله:

﴿أَوَلَمْ[7] يَنظُرُوا . . .﴾

أي يتفكروا، إلى قوله:

﴿وَأَنْ عَسَىٰ[8] أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾

لم يحتاجوا، أيضاً، إلى فرقٍ آخرَ؛ لأنَّ «أنْ» المصدريةَ لا تدخل على الأفعال غير

= على أنّ أنْ مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، وهالك: خبر مقدم، وكل مبتدأ مؤخر، والجملة خبرها.

والشاهد فيه: مجيء أنْ المخففة، وخبرها جملة..

(١) من م، د.

(٢) ط: يخفى.

(٣) النساء/ ١٤٠، والآية بتمامها: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾

(٤) الجن/ ١٦، ونصُّها: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقًا﴾

(٥)، (٦): النجم/ من ٣٦ إلى غاية ٣٩: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ ﴿٣٦﴾ وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ ﴿٣٧﴾ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿٣٨﴾ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾

(٧)، (٨): الأعراف/ ١٨٥، ونصُّها: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ۖ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾

المتصرفة، لأنها تكون مع الفعل بعدها بتأويل المصدر، ولا مصدر لغير المتصرف.

وإن كان ذلك الفعل متصرفاً، وجب أن تُفصل[1] المخففة من الفعل، إمَّا بالسين، نحو:

﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ[2]﴾.

أو سوف يكون، أو «قد» نحو

﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ[3] أَبْلَغُوا . . . .﴾

أو بحرف نفي نحو: علمت أنْ لم يقم، ولن يقوم، ولا يقوم، وما قام، وما يقوم، وذلك لأنَّ «أنْ» المصدريةَ، لايُفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتأويل المصدر معنى، [وعامله في[4] المضارع لفظاً] فلا يفصل بينها وبين[5] الفعل وكذا لا يفصل بين «لو» و«كي» المصدريتين والفعل كما يَجِيءُ بَلَىٰ، قد تفصل «لا» بين المصدرية والفعل؛ لأنها، لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضعَ لا تدخلها أخواتُها، نحو قولك جئت بلا مال.

فإذا اتفق وقوعُ «لا» بعد المخففة، فإن كانت المخففة بعد العِلم، لم تلتبس بالمصدرية لِما قَدَّمْنَا: أنَّ المصدرية لا تقع بعد فعل العلم، وإن كانت بعد الظن، جاز أن تكون مخففةً ومصدريةً، كما في قوله تعالى:

---

(١) ط: يفصل.

(٢) المُزَّمِّل/ ٢٠، والآيةُ بتمامها: «إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ وَطَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ مَعَكَ ۚ وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ۚ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ۚ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ۙ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَءَاخَرُونَ يُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ۚ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقْرِضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌۢ»

(٣) الجنّ /٢٨، وتمامُها: «لِيَعْلَمَ أنْ قد أبْلَغُوا رسالاتِ ربهم وأحاطَ بما لديهم، وأحصي كُلَّ شيءٍ عَدَداً».

(٤) هذه العبارة سقطت من د، ط.

(٥) في ط: «فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها، وكذا. . .»

﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا[1] تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾.

قُرِىء بالرفع[2] والنصب، فالرَّفْعُ على أن الحسبان ظن غالب، فلا التباسَ بينهما على هذا، إلاّ في مثل هذا الموضع، ويُسَمِّي النُّحاة الحروف التي بعد «أن» المخففة: حروف التعويض، لأَنها كالعِوض من إحدى نُونَيْ أَنَّ.

وكما جاز أن يؤوَّل الظن، بالظن الغالب القريب من العلم فتقع بعده المخففة، وذلك كثير، وكذلك قد يشتد الخوف أو الرجاء ويَقْوَىٰ حتى يلحقَ باليقين فتقع بعدهما، أيضاً، المخففة، كقوله[3]:

٦٤٠ ولا تَدفِنَنِّي في الفَلاة فإنني أَخاف إذا ما مِتُّ[4] أَنْ لا أَذُوقُها

جَوَّزَ بعضُهم[5] أن يؤول العِلْم بالظن مَجازاً فيقال: علمت أن يَخرجَ زيد بالنصب، أي ظننتُ.

---

(١) المائدة/٧١، ونصُّها: « وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ».

(٢) الرفع قراءة أبي عَمرو، وحمزةَ، والكسائي، والنصبُ قراءة باقي السبعة. حُجة القراءات ص٢٣٣، الحُجة لابن خالَوَيْه ص١٣٣

(٣) أبو مِحْجَن الثَّقَفِي (ديوانه ٨ ط. الأزهار بلا تاريخ).
الخزانة ٣٩٩/٨ هارون، المغني ٤٦ ط. المبارك، شرح شواهده للبغدادي ١٤١/١، محاضرات الأدباء ٣٢٠/١، الأزهيَّة ٦١، الأمالي الشجرية ٢٥٣/١.
والبيت شاهدٌ: علي أنَّ (أنْ) مخففة؛ لوقوعها بعد الخوف بمعنى العِلْم واليقين. واسمها ضمير شأن محذوف، أو ضمير متكلم. وجملة (لا أذوقها): في محل رفع خبرها.
و(الفَلاة): الأرض المهلكة التي لا عَلَم بها ولا ماء، والمعنى: أنَّ الفلاة لايُغْرَس فيها كرم، فلا تدفِنني إلاّ بمكان ينبت فيه العِنَبُ، حتى أكونَ قريباً منه، فألتذ بذلك.

(٤) ط: ما ماتت.

(٥) انظُر الخزانة ٣٩٩/٨ هارون.

وجـوَّزَ الفَـراء[1]، وابنُ الأنباري[2]: وقوعَ المصدرية بعد فعل عِلْم غير مؤول، فيجوز أن يكون قوله[3]:

٦٤١ فلما رأى أنْ ثَمَّرَ اللهُ مالَهُ وَأثَّلَ موجوداً وسدَّ مفاقِرَهْ

من هذا، ويجوز أن تكون مخففة من غير عِوَضٍ، كما حكى المبرد عن البغادِذة: علمت أن تخرج بالرفع[4]، بلا عِوَضٍ، وذلك شاذٌّ.

فنقول: إن «أن» التي ليست بعد العِلم ولا مايُؤدِّي مؤدَّاه ، ولا ما يؤدي معنى القـول، ولا بعـد الـظن، فهي مصـدرية لاغَـيْر، سواء كانت بعد فعل الترقب، كحسبت، وطمعت ورجوت، وأردت، أو بعد غيره من الأفعال كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن[5] يَعْلَمَهُۥ . . . ﴾.

و: أعجبني أن قُمت و: ﴿وَمَا كَانَ[6] جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ . . ﴾.

أولا بعد فعل كقوله تعالي:

---

(١) معاني القرآن ١/٢٦٥، والتسهيل ص ٢٢٩.

(٢) التسهيل ص ٢٢٩. وابن الأنباري «يَردُ في معظم كتب النحو، وكتب الأخبار على أنه لَقَبُ أبي البركات، صاحب الإنصاف، والأرجح أن ذلك غيرُ صحيح، ولعلَّ لقب (أبي بكر بن الأنباري) ـ تلميذ ثعلب ـ وصاحب المصنفات ـ كان سببا في هذا الوَهَم الذي لحق الرجلَ في الماضي، وظل يلاحقه حتى هذا العصر، ويرجح أنه الأنباري. . .».

[الخلاف النحوى د. حلواني ص٧٦، ٧٧].

(٣) النابغة (ديوانه ١٥٥ ط. أبي الفضل، دار المعارف).

قوله: «ثَمَّرَ الله ماله»؛ أي كَثَّرَهُ وأصلحه. و«أثَّلَ موجوداً»، أي كَثَّرَ إبله. والمفاقر: مكان الفقر وجهتُه، فيكون جمع مَفْقَر كجعافر جمع جعفر.

وجواب (لَمَّا) في بيتٍ بعدَه:

أكَـبَّ على فَاسٍ يُحِدُّ غرابَهـا مُذَكَّـرةٍ من المـعـاول باتِـرَهْ

وهو في الخزانة جـ ٨ ص٤١٤ هارون.

(٤) انظر المُرادي على الألفية ٤/١٨٧.

(٥) الشعراء/١٩٧، والآيةُ بتمامها: «أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ».

(٦) الأعراف/٨٢، ونصُّها: «وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ».

﴿وَلَوْلَآ [1] أَن كَتَبَ ٱللَّهُ [2] عَلَيْهِمُ ٱلْجَلَآءَ . . ﴾ .

و: أن تقوم خيرٌ من أن تقعد .

وقد تَجِيءُ المصدرية ولا تنصب المضارعَ كقوله[3]:

٦٤٢ أن تقرآن على أسماءَ ويحكما مِنِّي السلامَ وأنْ لا تشعرا أحَدَا

وفي حرف مُجاهِد[4]: « لِمَنْ أَرَادَ [5] أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ [6] »، وذلك إمّا للحمل[7] على المصدرية أوْ على المخففة .

والتي بعد الظن إن كان بعدها غير «لا» من حروف العوض فمخففةٌ لا غير، وكذا إن كانت بعدها «لا» داخلة على غير الفعل . نحو: ظننت أنْ لا مالَ عندك .

وإن كانت بعدها «لا» داخلة على الفعل، احتملت المخففة والمصدرية .

---

(١) ط : لو ، وهذا تحريفٌ بالآية .

(٢) الحشر/٣، وتمامُها: «وَلَوْلَآ أَن كَتَبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمُ ٱلْجَلَآءَ لَعَذَّبَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَلَهُمْ فِى ٱلْآخِرَةِ عَذَابُ ٱلنَّارِ» .

(٣) لم أهتدِ إلى قائله . والبيتُ في:

الخزانة ٨/٤٢٠ هارون، الخصائص ١/٣٩٠؛ وفيه: «سألت عنه أبا عليٍّ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ فقال: هي مخففة من الثقيلة؛ كأنه قال: أنكما تقرآن»، المُوفي ١٥٠، الجَنَى ٢٢٠، رَصْفُ المباني ١١٣، المفصل ٣٨٥، ضرائر الشعر ١٦٣، إيضاح المفصل ٢/٢٣٣، شواهد التوضيح ١٨٠، المنصف ١/٢٧٨، ٢٧٩، ابن يعيش ٧/١٥ .

و(أسماء): من أعلام النساء، ووزنه فَعْلاء، لا أفعال؛ لأنه من الوَسْم، وهو الحُسن، فهمزته بَدَلٌ من الواو.

و(وَيْح): كلمة تَرَحُّم ورأفة، وهو مصدر منصوب بفعل واجب الحذف. وجملة (ويحكما): معترضة.

الشاهد على أنّ (أنْ) الخفيفة المصدرية قد لا تنصب المضارع، إمَّا للحمل على ما المصدرية أو على المخفَّفة.

(٤) مجاهد بن جبير، تابعيٌّ، رضي الله عنه، وإمام في التفسير، عرض عليه ابن كثير وابن مُحَيْصِن، توفي ١٠٣هـ، وقيل غير ذلك . [غاية النهاية ٢/٤١].

(٥) البقرة/٢٣٣، والآية بتمامها: «وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ» .

هذا ، وقد قرأ مجاهد (أنْ يُتِمُّ) برفع الميم. [شواذ ابن خالويه ص١٤، البحر ٢/٢١٣]، ونُسِبت القراءةُ لابن مُحَيْصِن. [المغني ص٤٦ط. م، شواهد التوضيح ص ١٨٠]. ولم ترِدْ القراءةُ في المُحْتَسَب.

(٦) سقطت من م ، ط.

(٧) في ط : «وذلك إما للحمل على المخففة، أو للحمل على ما المصدرية . . » .

قولُه : «والتى بعد العلم مخففة لا غير» ، وكذا التي بعد ما يؤدِّي معنى العلم إن لم يكن فيه معنى القول، كأمَر، ونزّل، وأوحى ، ونادى، فإن فيها معنى : أَعْلَمَ وقال، معاً، فنقول.

إنْ وَلِيَها فِعْلٌ غير (٢٠٧أ) متصرف، كناديته أن ليس عندنا شيء فهى مفسِّرة، أو مخفَّفة، وإنْ وَلِيَها فِعْلٌ مُتصرفٌ من غير حرف عِوَض : احتملت أن تكون مصدريةً وأن تكون مفسِّرةً، ولا تحتمل المخففة لعدم العِوَض، وذلك كقوله تعالى :
﴿ نُودِيَ أَن[1] بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ ﴾ .
بمعنى : أي بُورِكَ، أوْ بمعنى : بالمباركة، ولو قلنا إن «بُورك» بمعنى الدعاء، فهى مفسِّرة لا غير[2]، وكذا في نحو: أمرته أنْ قُمْ، وذلك لأنَّ صلة المخففة، كما لا تكون أمراً ولا نهياً ولا غيرَهما مما فيه معنى الطلب إجماعاً، فكذا صلة المصدرية أيضاً، على الأصح ، كما يَجِيءُ في الحروف المشبهة بالفعل.

وأجاز سيبويه[3] كونَ صلة المصدرية ذلك، على أن يكون معنى : أمرته أنْ قُمْ، أي أمرته بأن قم أي بالقيام.

---

(١) النمل/٨، والآيةُ بتمامها: « فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ».

(٢) هذا مَحَلُّ نَظَرٍ! فقد جَعلها مكي في مشكل إعراب القرآن ٢/١٤٥ مخففة، وأجاز كونها مصدرية، ولم يذكر المفسِّرة.
وأمـا أبـو حيانٍ في البحر ٧/٥٥ فقد أجاز أن تكون مفسِّرة، وأن تكون المصدريةَ، إما الثنائية التي تنصِب المضارع، و(بورك) صلة لها. والأصل حرف الجر، أي بأن بورك، و(بورك) خبر، وإما المخففة من الثقيلة، فأصلها حرف الجر، و(بورك) فعل دعاء. وانظر [البحر ٦/٤٣٤]. ومنع جار الله المخففة؛ لأنه جعل (بورك) خبراً. [الكشاف ٣/١٣٤].
قال أستاذُنا الأكبر الشيخ محمد عضيمة ـ رحمه الله تعالى :
«ليس في القرآن آيةٌ تتعين (أنْ) فيها أن تكون تفسيرية لاتتحمل غير ذلك. كذلك: ليس في أمثلة النحويين وشواهدهم مايتعين لأنْ تكونَ (أنْ) فيه تفسيرية لاغير.
وما قاله الرضي في شرح الكافية مِن أنَّ (أنْ) التي بعد الدُّعاء مفسِّرة لاغير هو مَحَلُّ نظر». [دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول جـ١ ص ٣٨٣].

(٣) الكتاب ١/٤٧٩ بولاق.

وقال أبو علي في قوله تعالى:

﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي[1] بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ..﴾

يجوز أن تكـون مصدريةً فتكون بدلاً مِن «ما» أوْ من الهاء في «به»، أو خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ أي: هو أَنِ اعبُدوا وأن تكون مفسِّرة[2].

وفي حكمه: ناديته أن يازيد قم، لأن الفصل بالنداء كلا فصل، وكأنَّ الفعل وَلِيَ «أن».

وإذا وَلِيت مافيه معنى القول، وَوَلِيَها فعل متصرف مصدَّر بلا جاز كونها مخففة ومفسِّرة ومصـدرية نحو قولك: أمرته أن لا يفعل، وأوحي إليك أن لاتفعل، فإن كانت مخففة فَـ: «لا» للنفي، ولا يجوز أن تكون للنهي، لأن المخففةَ، كالمثقَّلة لا تدخـل على الطلبية، فيرتفع الفعل، وإن كانت مُفسِّرة جاز كون «لا» للنفي، أو للنهي، فيرتفع الفعل أو ينجزم، وإن كانت مصدرية، انتصب الفعل، أي: أمرته بألَّا يفعل[3]، ولا يجوز أن تكون «لا» نهياً، فينجزم الفعل إلَّا عند أبي عليٍّ، كما تَقَدَّمَ[4].

فإن وليت مافيه معنى القول، ووليها فعل متصرف مُصَدَّر بغير «لا» من حروف العوض نحو: أوحِيَ إليك أن ستفعل، فمخففة أو مفسِّرة، وكذا قوله تعالى:

---

(1) المائدة/١١٧، والآيةُ بتمامها: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾

(2) في التبيان ١/٤٧٦: «ولا يجوز أن تكون بمعنى أي المفسِّرة؛ لأنَّ القول قد صرِّح به، «و» أي «لاتكون مع التصريح بالقول».

وأقول: «بخلاف ابن عُصفور الذي أجاز ذلك في كتابه شرح الجمل الصغير، قال ذلك ابنُ هشام والزجاجُ. [المغني ٤٨، ٤٩، معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٤٦]. وفي البحر ٤/٦١: «وما اختاره الزمخشري، وجوزه غيره من كون (أن) مفسِّرة، لايَصِحُّ؛ لأنها جاءت بعد (إلّا)، وكل ما كان بعد (إلّا) المستثنى بها، فلابد أن يكون له موضع من الإعراب، و(أنْ) التفسيرية لاموضِعَ لها من الإعراب». [انظر المُشْكِل ١/٢٥٤، البيان ١/٣١٠ ـ ٣١١، القرطبي ٦/٣٧٦].

(3) في م: «أمرته بألا يفعل، وأوحي إليك بأن لاتفعل».

(4) انظر سيبويه ١/٤٨١ بولاق، وحاشية الصَّبَّان ٣/١١.

﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ[1]﴾.

لأنَّ الفصل بالنداء كلا فصل.

وإن وليت ما فيه معنى القول ولم يَلِها الفعل الصِّرف، بل وَلِيَها اسمية، نحو: ناديته أنْ زيدٌ في الدار، فهي، أيضاً، مفسِّرة، أو مخففة، ولا يجوز كونُها مصدرية، لوجوب دخولها على الفعل.

وكذا إن وليتها الشرطية كقوله تعالى:

﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ[2] فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ...﴾.

وقوله تعالى:

﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ[3]﴾.

إلى قوله:

﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟[4]..﴾.

وأجاز الأخفشُ[5] أن تَنصب «أن» الزائدة.

وجوز الكوفيون[6] كون «أن» شرطية بمعنى «إنْ» المكسورة، كما ذكرنا في قولك: أمَّا أنت منطلقاً انطلقت، وقالوا في قوله تعالى:

﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ[7] قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ...﴾.

---

(١) الصافات/ ١٠٤، ١٠٥؛ ونصُّها: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾.

(٢) النساء/ ١٤٠، والآيةُ بتمامها: «وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾

(٣،٤) الجن/ من ١ إلى ١٦.

(٥) مُغني اللبيب ص٥١. استدل لذلك بقوله تعالى: «وما لنا ألاَّ نُقاتل في سبيل الله» [٢/ ٢٤٦]، وقد خرَّجَها الجُمهورُ على عَدَمِ الزيادة. وانظر ابنَ يعيش ٨/ ١٣٨، وإيضاحَ المُفَصَّل ٢/ ٢٣٠.

(٦) مُغني اللبيب ص٥٣.

(٧) المائدة/ ٢، والآيةُ بتمامها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحِلُّوا۟ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا۟ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾

إنَّ فتح الهمزة وكسرَها بمعنى[1] واحد، ومنع ذلك البصريون[2].

وجَوَّزَ بعضُهم كون «أن» المفتوحة بمعنى «إن» المكسورة النافية.

ولا يتقـدم على «أن» الموصولة معمول معمولها كما تقدم في باب الموصولات، وأجاز الفراء[3]

ذلك مستشهداً بقوله:[4].

٦٤٣ [رَبّيته حتى إذا تمعددا[5] وآض نهداً كالحصان أجردا]
كان جزائي بالعصا أَنْ أُجْلَدَا

وقوله[6]:

٦٤٤ [هَلاَّ سألتِ وخُبْرُ[7]قوم عندهم] وشفاءُ غَيِّكِ جابراً أن تسألي

وهما نادران، أو نقول: لا يتعلق «بالعصا» بـ: «أَنْ أُجْلَدَا»، بل خبر مبتدأ مقدر،

---

(١) في مشكل إعراب القرآن ١/٢١٩: «وفَتْحُ «أنْ» إنما هي عِلّةٌ لِما كان ووقع؛ وكَسْرُها إنما يدل على أمرٍ يُنتظر، قد يكون، أوْ لايكون، فالوجهان حسنان على معنييهما».
انظر: [إعراب القرآن للنحاس ١/٤٨٠، البيان ١/٢٨٣، معاني الفراء ١/٣٠٠، معاني القرآن للأخفش ١/٢٥١، الكشف ١/٤٠٥، دراسات، القسم الأول جـ ١ ص ٤٠٥ وما بعدها].

(٢) انظر البحر المحيط ٣/٤٢٢.

(٣) انظر البحر ٢/٣١٨.

(٤) العَجاج (ملحقات ديوانه ٧٦ط. ليبسِغ).
الخزانة ٨/٤٢٩ هارون، المنصف ١/١٢٩، ١٣٠، شرح المُلُوكي ١٥٤، ابن يعيش ٩/١٥١.
الشاهد فيه أنّ الفَراء قد استدل بالبيت على جواز تقديم معمول معمول أنْ المصدرية عليها، فإنّ قوله (بالعصا) يتعلق بقوله (أجْلَدا)، و(أجْلَد) معمول أنْ.

(٥) ليس في د، ط.

(٦) ربيعة بن مقروم، شاعر مُخضرَم أدرك الجاهليةَ والإسلام، شهد القادسيةَ وجَلُولاء، وهو من شعراء مُضَر المَعْدُودين.
الخزانة ٨/٤٣٢، ٤٣٨، ٤٣٩ هارون، ولم أجد له مرجعاً آخَرَ، وكذلك الأستاذ هارون في معجم شواهد العربية ١/٣١٩.
الشاهد فيه أنّ تقدُّم جابراً على أنْ نادرٌ، أو هو منصوب بفعلٍ يَدُلُّ عليه المذكور، والتقدير: تسألين جابراً.

(٧) ليس في د، ط.

أو متعلق بـ: «أُجْلَد[1]» مقدراً، وكذا: «جابراً» منصوب بـ: «تسألين مُقدَّراً[2]».

قوله: «ولن معناها نفي المستقبل»، هي تنفي المستقبل نفياً مؤكداً وليس للدوام والتأبيد كما قال بعضُهم[3].

قال الفراء[4] وأصل «لن» و«لم»: «لا» فأبدل الألف نوناً في أحدهما وميماً في الآخر، وقال الخليل[5]: أصل «لن»: لا أن، قال[6]:

٦٤٥ يرجي المرء مالا أَنْ يُلاقي وتَعْرِضُ دون أدناه[7] الخُطوبُ

أي: لن يلاقي، وقال سيبويه[8]: إنه مفرد، إذ لا معني للمصدرية في «لن» كما كانت في «أَنْ»، ولأنه جاء تقديم معمول معموله عليه، حكى سيبويه عن العرب: عَمْراً لن أضرب.

---

(١) في ط: بالجلد.

(٢) انظر أعاريب أخَر في الخزانة ٨/٤٢٩ سطر ١٢ وما بعده.

(٣) الزمخشري. انظر الكشاف ٣/٤٠، البحر ٦/٣٩٠. لكن الزمخشري. رجع عن التأبيد. انظر الكشاف ٤/٩٧، والبحر . /٢٦٧.

(٤) الجنى الداني ٢٧٢؛ وفيه: «وهو ضعيف؛ لأنه دعوى لا دليل عليها، ولأن (لا) لم توجد ناصبة في موضع». وانظر إيضاح المفصل ٢/٢١٨، وابن يعيش ٨/١١٢، والفوائد الضيائية ٢/٢٣٩.

(٥) سيبويه ١/٤٠٧ بولاق. والكسائي مع الخليل: مدرسة الكوفة ٢١٥، الخصائص ٣/١٥١، إيضاح الشعر، الورقة ١٦/ب، الجني ٢٧٠، الأشموني ٣/٢١٠، إيضاح المفصل ٢/٢١٨.

(٦) جابر بن رَأْلان الطائي، شاعرٌ جاهلي.
الخزانة ٨/٤٤٠، المُغني ٣٨؛ وروايته «... ما إنْ لا يراه»، واستشهد بهذا البيت على زيادة (إنْ) بعد (ما) الموصولة الاسمية. نوادر أبي زيد ٢٦٤؛ وروايته:

يرجي العبد ما إنْ لايُلاقي وتعرض دون أبْعَدِهِ خُطوب ...

قال أبو الحسن: قوله: (يرجي العبد ما إنْ لا يلاقي) غلط، والصواب: «ما أنْ لا يلاقي» وأن زائدة، وهي تزاد في الإيجاب مفتوحة، وفي النفي مكسورة. [انظر شرح أبيات المغني للبغدادي ١/١٠٧، والهمع ١/١٢٥].
الشاهد فيه أن الخليل قال: أصل (لن): لا أن، كما جاءت في البيت، على أصلها، بدليل أن المعنى فيهما واحد، فحذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال، فلما حذفت الهمزة التقى ساكنان: ألف لا، ونون أنْ فحذفت الألف لدفع التقاء الساكنين، فصار: لن.

(٧) ط: أقْرَبِه.

(٨) الكتاب ١/٤٠٧ بولاق، والمثال الذي أورده سيبويه: أمّا زيداً فلن أضرِب.

وللخليل أن يقول: لا منع أن تتغيّر الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنىً وعملاً، إذ هو وضع مستأنف، ولا دليلَ على قول الفراء.

ونقل المصنف[1] في «لا» مَنْعَ تقديم معمولِ ما بعدَها عليها، فلا يجوز: عَمْراً لا أضرب، والأصل جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها إلا «ما» كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير.

قوله: «وإذن» إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها.

الذي يلوح لي في «إذن» ويغلب في ظني: أنَّ أصله «إذْ»، حذفت الجملة المضاف إليها[2]، وعُوِّضَ منها التنوين، لمّا قُصِد جعله صالحاً لجميع الأزمنة[3] الثلاثة بعد ما كان مختصاً بالماضي.

وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمانِ فعلٍ مذكور، فقصدوا إلى لفظ «إذ» الذي هو بمعنى مطلق الوقت[4]، لخفة لفظه، وجرَّدوه عن[5] الماضي وجعلوه صالحاً للأزمنة الثلاثة، وحذفوا منه[6] الجملة المضافَ هو إليها، لأنهم لمّا قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور، دَلَّ ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها، كما يقول لك شخصٌ مثلاً، (٢٠٧ب)، أنا أزورك، فتقول: إذن أكرمك، أي: إذ تزورني أكرمك، أي وقت زيارتك لي أكرمك، وعُوِّض التنوين من المضاف إليه لأنه وضع في الأصل لازم الإضافة فهو ككل وبعض، إلّا أنهما معربان و«إذ» مبني.

---

(١) قال: «.. تقديم المعمول على (لا) غير سائغ، لا تقول: عَمْراً لا يضربُ زيدٌ..». [الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢١٨].

(٢) فهي بمعنى حينئذ. [البحر ٧/١٠].

(٣) انظر إعراب الجمل وأشباه الجمل د. قباوة ص ٥٧ وما بعدها دار الآفاق، بيروت ط٣.

(٤) د: «الذي هو من ظروف الزمان».

(٥) ط: «وجرّدوه عن معنى الماضي».

(٦) م، د: منها.

فإذن، على ما تقرر، صالح للماضى كقوله[1]:

٦٤٦ إذن لَقَام بنصري [معشر خشنٌ عند[2] الحفيظة إنْ ذو لُوثةٍ لانا]

وللمستقبل نحو: إن جئتني، إذن أكرمك، وللحال نحو: إذن أظنك كاذباً.

وإذن، ههنا هي «إذ» في نحو قولك: حينئذ ويومئذ[3]، إلا أنه كُسِر ذاله في نحو: حينئذ، ليكون في صورة ما أضيف إليه الظرف المقدم، وإذا لم يكن قبلَه ظرفٌ في صورة المضاف فكسره نادر، كقوله[4]:

نهيتك عن طلابك أم عمروٍ بعاقبةٍ وأنت إذٍ صحيحُ

والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب، لأن معناه الظرف.

والغالب في المبني على الفتح تضمّن معنى الشرط، وهو المَعْنيُّ بقول سيبويه[5]: إذن جزاء، وإنما ضُمِّن معنى الجزاء لكونه كإذْ ما، وحيثما في حذف الجملة المضاف إليها، فإن الظرف الواجب إضافته إلى الجملة يقطع عن الإضافة لتضمنه معنى الشرط،

---

(١) قُرَيْط بن أُنَيْف.

الخزانة ٨/٤٤٥، شرح الحماسة للمرزوقي ١/٢٣، ٢٥، مجالس ثعلب ٢/٤٠٥؛ وفيه: «الحقيقة» بدل «الحفيظة»، المغني ٣٠، المَثَل السائر ٢/١٠٦ [لابن الأثير ط. محمد محيى الدين، مصر سنة ١٩٣٩م].

والحفيظة: الغضب. اللوثة: الضعف. ويَقْصِدُ بذي اللوثة قومَهُ الذين خذلوه، فنصرته مازن.

الشاهد فيه أنّ (إذن) تدخل في الماضي.

(٢) من د .

(٣) وليلتئذٍ، وغدا تئذٍ وعشيتئذٍ، وساعتئذٍ، وعامئذٍ،

ولم يقولوا: الآنئذٍ؛ لأنّ [الآن] أقربُ ما يكون في الحال ؛ ولمّا لم يتباعد عن ساعتك التي أنت فيها لم يتمكنّ، ولذلك نُصِب في كل وجه.

(٤) أبو ذُؤيب الهُذَلي (ديوانه، ضِمن شرح أشعار الهذليين ١/١٧١ للسُّكَّري ط. عبد الستار فراج، مصر جـ١ - ٢ بلا تاريخ، وجـ٣ سنة ١٩٦٥م).

الخزانة ٦/٥٣٩ - ٥٥٠ هارون، و ٨/٤٤٩، الجنى الداني ١٨٧، رصف المباني ٣٤٧، ابن يعيش ٩/٣١، المُخَصَّص ١٤/٥٦، المُرْتَجَل ١٠؛ وفيه: (بعافيةٍ) بدل (بعاقبة). قال ابنُ الخَشّاب: «والأصل: وأنت - إذ نهيتُكَ - صحيحٌ، ثم حُذِفَتِ الجُملة، وعُوِّض منها التنوين»، [المغني ١١٩، المقتصد ١/٧٤].

الشاهد فيه أن التنوين اللاحق لإذ عوضٌ من الجملة، والأصل: وأنت إذ الأمر ذاك، وفي ذلك الوقت .

(٥) الكتاب ٢/٣١٢ بولاق.

وذلك لأنّ كلماتِ الشرط مُبهَمةٌ، والإضافة توجد[1] في المضاف تخصيصاً، لكنْ لمّا كانتِ الجملة المضافُ إليها «إذْ» ثابتةً من حيث المعنى ومبدل[2] منها التنوين في اللفظ، بخلاف: «إذ ما» و«حيثما»: لم يَجزم «إذن» ما هو جوابه نحو: إذن أكرمك، كما جزمت إذْ ما وحيثما.

وإنما قلنا بكون الغالب في «إذن» تضمن معنى الشرط، ولم نقل بوجوبه[3] فيه، كما أطلق النحاة[4]، لأنه لا معنى للشرط في قوله تعالى:

﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا[5] وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾.

وإذا كان للشرط جاز أن يكــون للشرط في المـاضي، نحـو: لو جئتَني، إذن، لأكرمتك، وفي المستقبل، نحو: إذن أكرمَك بنصب الفعل.

وإذا كان بمعنى الشرط في الماضي، جاز إجراؤه مُجرى «لو» في إدخال اللام في جوابه، كقوله تعالى:

﴿إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ[6] ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ . .﴾.

أي: لو ركنت إليهم شيئــاً قليلاً لأذقناك، وكذا قوله[7]:

إذَنْ لَقَام بنصري معشرٌ خشنٌ

وليس اللام حوابَ القَسَم المقدَّر، كما قال[8] بعضُهم.

وإذا كان بمعنى الشرط في المستقبل، جازَ دُخولُ الفاء في جزائه[9]، كما في جزاء «إن»، قال[10]:

---

(١) د: «والإضافة تمنع عن الإبهام». (٢) ط: ومبدلة.

(٣) م، د: «ولم نقل بلزوم معنى الشرط فيه».

(٤) انظر دراسات لأسلوب القرآن، القسم الأول، جـ١ ص٦٤ ـ ٦٥.

(٥) الشعراء / ٢٠، «قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ». انظر دراسات، القسم الأول، جـ١ ص٦٤ ـ ٦٥.

(٦) الإسراء/٧٥، والآية بتمامها: «إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا».

(٧) صدر بيت لِقُرَيْطَ، وقد سبق. (٨) الفراء. معاني القرآن ١/ ٢٧٤.

(٩) ط: في جزائها.

(١٠) النابغة الذُّبياني (ديوانه ٢١، ٢٢ شرح ابن السِّكيت ط. د. شكري فيصل، بيروت سنة ١٩٦٨م). =

٦٤٧ ما إنْ أتيتُ بشيءٍ أنت تكرهه إذن فَلَا رفعت سَوْطي إليَّ يَدي

إذن فعاقبني ربي معاقبةً قَرَّتْ بها عينُ مَنْ يأتيك بالحسَدِ[1]

أي إنْ أتيت بشيءٍ فلا رفعت[2] . .

ثم، قد يستعمل بعد «لو» و«إن» توكيداً لهما، لأن «إذن» مع تنوينه الذي هو عوض من الفعـل، بمعنى حرفَيْ الشرط المذكورَيْن مع فعل الشرط، نحو: لو زرتني إذن أكرمتك[3]، وإن جئتني إذن أزُرْكَ، فكأنك كررت كلمتي الشرط مع الشرطين للتوكيد.

ثم، كما يجوز تأخر كلمة الشرط مع الشرط عَمَّا هو جزاؤه معنى، نحو أكرمك إن أكرمتني، وأكرمتك لو أكرمتني: جاز تأخر «إذن» الذي هو ككلمة الشرط مع الشرط عن جزائه، نحو: أكرمك إذن، وكذا يتوسط «إذن» بين جُزْأيْ ما هو جزاؤه معنىً، تقول: أنا إذن خارج، وإن كان نحو ذلك لا يجوز في كلمة الشرط إلَّا ضرورة قال[4] :

٨٢ هذا سُراقة للقرآنِ يَدْرُسُهُ والمرء عند الرُّشا إن يلقها ذِيبُ

كما يَجيءُ ذلك، لضعف معني الشرط في «إذن»، وكذا تقول: والله إذن لأخرجنَّ، كما تقول: والله إنْ كان كذا لأخرجنَّ.

= الخزانة ٨/٤٤٩ هارون، الأزهيَّة ص٤١ ط١/ص٥٢ط٢ سنة ١٩٨٢، شرح القصائد العشر للتبريزي ٤٦٢، المُغني ٣٨، شرح أبيات للبغدادي ١/٩٥.

ومعني: فلا رَفَعَتْ سَوْطي إليَّ يدي، أي شَلَّت.

و (إنْ) في البيت الأول توكيد، إلَّا أنها تَكُفُّ «ما» عن العمل، كما أنّ «ما» تكف «إنَّ» عن العمل، في قولك: إنما زيدٌ منطلقٌ.

الشاهد فيه أنَّ (إذن) إذا كانت للشرط في المستقبل جاز دخول الفاء في جزائها، كما في جزاء إنْ، كأنه قال: إن أتيتُ بشيء فلا رَفَعَتْ.

فجملة فلا رفعت إلخ، جملة دُعائيةٌ وقعت جزاءً واقترنت بما يقترن به جزاءُ الشرط، لِما في (إذَنْ) من معنى الشرط، وكذا الحال في البيت الثاني.

(١) ط: بالحسدي.

(٢) د: «فأدخل الفاء؛ لأنّ المعنى: إن أتيت بشيء تكرهه فلا رفعت».

(٣) ط: لأكرمتك. (٤) سبق تخريجه.

ولما كان إذن إشارة إلى زمان الفعل المتقدم، وجب تقديمُ ذلك، إمّا في كلام المتكلم بإذن، نحو قولك: إنْ جئتني إذن أكرمك، قالَ تعالى: ﴿وَإِن كَادُواْ[1] لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ[2] إِلَّا قَلِيلًا﴾ وإما في كلام متكلم آخر، كقولك: إذن أكرمك، وأنا إذن أكرمك، في جواب مَنْ قال: أنا أزورك.

ثم اعلم أنَّ «إذَنْ» إذا وَلِيَهُ المضارعُ، احتمل أن يكون للشرط في المستقبل، كإنْ، وأنْ يكونَ للحال، فلا يتضمن معنى الجزاء، كما تقول لمن يُحَدِّثُك بحديث[3]: إذن أظنك كاذباً، فإنه لا معنى للجزاء ههنا، إذِ الشرطُ والجزاءُ، إمّا في المستقبل أو في الماضي، كما مَرَّ في باب الظروف المبنيَّة، ولا مَدْخَلَ للجزاء في الحال، فيكون «إذن» مع الحال، كما قُلنا في قوله تعالي[4]:

﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾.

فلما احتملت «إذن» التي يليها المضارع معنى الجزاء، فالمضارع بمعنى الاستقبال، واحتملت[5] معنى مطلق الزمان، فالمضارع بمعنى الحال، وقُصِد التنصيصُ على معنى الجزاء في «إذن»، نُصِبَ المضارعُ بأنْ المقدرة لأنها تخلص المضارع للاستقبال، فتحمل «إذن» على ما هو الغالب فيها أعني كونَها للجزاء، لاستحالة حمل المضارع إذْ ذاكَ على الحالية المانعةِ من الجزاء، وذلك بسبب النصب الحاصل بأن التي هي عَلَمُ الاستقبال.

وقريبٌ من هذا: المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الأشياء الستة، كما

---

(١) الإسراء/٧٦.
(٢) قوله تعالى: «خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا» ليس في ط.
(٣) ط: تحديث.
(٤) الشعراء /٢٠، وتقدمت قبْلَ قليلٍ.
(٥) د، ط: واحتمل.

يجيء، فإنه لما قُصِد النص على كون الفاء للسببية دون العطف: أُضمرت[1] «أنْ» بعدَها، لِينتفيَ (٢٠٨أ) عن المضارع معنى الحالية المانعة من السببية.

ومثله، أيضـاً، أنهم لمّا قصدوا بالواو معنى «مع»، وبأوْ معنى «إلاّ» أوْ «إلى»: نصب الفعل بعدهما، لأن النصب بأمِّ النواصب أي «أنْ» المصدرية: أوْلى، فيكون معنى المصـدرية مُشْعِـراً بكون الواو بمعنى «مع» التي لا تدخل إلاّ على الأسماء، وبكَوْنِ «أوْ» بمعنى «إلاّ» أوْ «إلى» اللتَيْن حقُّهما الدُّخولُ على الأسماء.

وإذا جازَ لك إضمار «أن» بعد الحروف التي هي الواو، والفاء، وأو، وحتى، فهلاّ جاز إضمارُها بعد الاسم[2].

وإنـما لم يجز إظهـار «أنْ» بعد «إذَن»، لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدَها، ولم يجز الفصل بين «إذن» والمنصوب بعدَها؛ لأنَّ المقتضيَ لنصبه لمّا كان قصد التنصيص على أن «إذن» للجزاء، صار «إذن»، لاقتضائه النصبَ كأنه عاملُ النصب، كما أنَّ فاءَ السببية، وواو الجمعية[3] صارتـا كالعامِلَيْن في الفعل، فلم يَجُزِ الفصلُ بينهما وبين الفعل، فصار الفاء، والواو، وإذن، كنواصب الفعل التي لايفصل بينها وبين الفعل، إلاّ أنَّ «إذَن» لما كان اسماً بخلاف أخواته، جاز أن يُفصل بينه وبين الفعل بأحد ثلاثة أشياء، دون الفاء والواو.

القَسَم، نحو: إذن واللهِ أكرمك، والدُّعاء نحو: إذن رحمك الله، أكرمك، والنداء نحو: إذن يازيدُ أكرمَك، وذلك لِكَثرة دَوْرِ هذه الأشياء في الكلام.

ولا يفصـل بينه وبين منصوبه بالظرف[4] وشبهِه، فلا يُقال: إذن عندك يُفْصَل

(١) ط: أضمر.

(٢) الذي هو «إذن»، كما ذهب إليه الرضي، وأفاض في تعزيزه وإثباته.

(٣) هي التي يسميها النحويون واو المعية. ويُطلق الرضي عليها ـ أحياناً ـ واو الصرف، كما هو اصطلاح الكوفيين؛ لأنها تَصرِّف مابعدها عن ظاهر العطف الذي هو أصل الواو.

(٤) أجازَه ابنُ عُصفور، نحو: إذن غداً أكرمَك. [الجني الداني ص٣٦٢، المغني ٣١]. ومن مَحفوظي قولُ حسان ابن ثابت:

=

الأمر، ولا بالحال نحو: إذن قائماً أضربك؛ لأنَّ الظرف والحال، إذن، يكونان معمولَيْن للفعل الذي هو صلة «أنْ»، ولا يقدم على الموصول، ما في حَيِّز الصلة، بخلاف القَسَم والدُّعاء والنِّداء.

وإنما اشترط في نصب الفعل ألَّا يتوسط «إذن» بل يتصدَّر، لأنَّ نصب الفعل، على ما قلنا، لِغَرَض التنصيص على معنى الشرط في «إذن» والشرط مرتبته الصدر[1]، فإذا توسطت[2] كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الأصلية، فمن ثمة تقول: والله إن أتيتني لأضربنك، فكيف بالشرطية العارضة، فكما ضُعف معنى الشرط، لم يُراعَ ذلك بنصب الفعل بعده.

فحصل مما تقدم: أنَّ شرط وجوب انتصاب الفعل في الأفصح بعد «إذن» ثلاثة أشياء: تَصَدُّره[3]، وذلك إذا كان جواباً، وأنْ يَلِيَهُ الفعل غير مفصول بينهما بغير القَسَم والدُّعاء والنِّداء، وألَّا يكون الفعل حالاً، وأما إذا تصدر من وجهٍ دون وجه، وذلك إذا وقع بعد العاطف، كقوله تعالى:

﴿وَإِذًا[4] لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ﴾.

إِلَّا قَلِيلًا[5]، وكقولك، تأتيني فإذن أكرمك، جاز[6] لك نصب الفعل وترك نَصْبه، وذلك أنـك عَطفتَ جملةً مستقلة على جملةٍ مستقلة، فَمِنْ حيث كَوْنُ «إذن» في أول جملة

= إذن ـ والله ـ نَرمِيَهم بحربٍ تُشيبُ الطفلَ من قبلِ المشيب

فانت ترى أنّ الشاعر فصل بين (إذن) وفعلها بالقَسَم (واللهِ) وأبقى على عملها وهو النصب.

(١) د، ط: التصدر.

(٢) ط: توسط.

(٣) ط: تصديره.

(٤) الإسراء/٧٦، ونصُّها: «وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا».

(٥) قوله تعالى: «إِلَّا قَلِيلًا» ليس في ط.

(٦) هذا جواب (أما)، وحقُّه أن يرتبط بالفاء، ويقع مثل هذا كثيراً لدى الرضي، ويشفع له ما جاء في حذف الفاء في جواب أمّا من أحاديثَ شريفةٍ.

انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٣٦ط. عالم الكتب، بيروت.

مستقلة، هو مصدر، فيجوز انتصاب الفعل بعده، ومن حيث كوْنُ مابعد العاطف من تمام ماقبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض، هو متوسط، وارتفاع الفعل بعد العاطف أكثر ولهذا لم يُقرأ: «وإذن لايلبثوا[1] . .» إلاّ في الشاذ[2]؛ لأنه غيرُ متصدر في الظاهر.

ثم اعلم أنَّ الفعـل المنصـوب المقـدر بالمصدر[3]، مبتدأ، خبره محذوف وجوباً، فمعنى، إذن أكرمك: إذن إكرامُك حاصلٌ، أوْ واجبٌ، وإنما وجب حذف خبر المبتدأ لأن الفعل، لما التزم فيه حذف «أن» التى بسببها تهيَّأ أن يصلح للابتدائية، لم يظهر فيه معنى الابتـداء حق الظهور، فلو أُبرِز الخبر لكان كأنه أخبر عن الفعل، وكذا القول في المنصوب بعد الفاء، على مايَجِيءُ.

وأما قولهم تسمعَ بالمُعَيْدِيّ خيرٌ مِن أن[4] تراه، فشاذٌّ.

وإنما ارتكب ادعاء أن «إذن» زمانية محذوفة الجملة المضاف إليها، لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها، كما في «إذ» فإنّ معنى: إن جئتني إذن أكرمك: في وقت المجيء إكرامك، وكذا: لو زرتني إذن أكرمتك، ولا سيما في قوله تعالى:

﴿ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ [5] ﴾.

---

(١) الإسراء/من ٧٦.

(٢) تُنْسَبُ القراءة إلى أبَيّ، وكذا هي في مُصْحَف عبد الله بن مسعود.

[شواذ ابن خالويه ص٧٧، البحر ٦٦/٦]، ولم تَرِد في المحتسَب.

وأقول: لا يقتصر الأمرُ على المقرئين، بل يتعداهم إلى الأعراب الفصحاء. انظر سيبويه ٤١١/١ بولاق.

(٣) أي الواقع بعد «إذن»، كما ارتضى أنه منصوب بـ«أنْ» مقدرة.

(٤) الفاخر/ رقم ١٢٤ ص٦٥؛ وفيه: «قولُهم: تسمع بالمُعَيْدِيّ لا أنْ تراه» أوّلُ مَنْ قال ذلك: المنذر بن ماء السماء. . .».

وفي مجمع الأمثال ١٢٩/١ رقم ٦٥٥: «تَسْمَعُ بالمُعَيْدِي خيرٌمِنْ أن تراه»، ويروى «لأنْ تسمعَ بالمعيدي خير»، و«أنْ تَسمعَ»، ويروى «تسمع بالمعيدى لا أن تراه «والمختار» «أن تسمع».

(٥) الشعراء /٢٠، وتقدمت قريبا.

وقولهم : إذن أظنُّك كاذباً، بالرفع، فإنها مُتَمَحِّضَةٌ للزمان ولا شرطيةَ فيها، وقَلْبُ نونِها ألِفاً في الوقف يُرَجِّح جانبَ الاسميةِ فيها.

ونُقِل عن المازني[1] أنه كان لا يرى الوقف عليها بالألف، لكونها حرفاً كإن، وأجاز المبرد[2] الوجهين، وقال الفراء إذ أعملتَها فاكتبْهَا بالألف وإذا ألغيتَها فاكتُبْهَا بالنون، لِئَلاَّ تلتبسَ بإذا الزمانية، وأما إذا أعملتها فالعمل يميزها عنها.

وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقَسَم والدُّعاء والنداء، يُقَوِّي كونها غير ناصبة بنفسها، كأن، ولن، إذ لا يُفْصَل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله.

وأما قولهم في الشرط: إنْ زيداً تضرِبْ، فهو عند البصريين بفعلٍ مقدَّر، كما يَجِيءُ بَعْدُ، وأمَّا قولُه[3]:

٦٤٨ فلا تَلْحَني فيها [فإن بحبِّها[4] أخاك مصابُ القلبِ] جَمٌّ بلابلُهْ

فلقوة شبه «إنَّ» بالفعل.

هذا، ومذهب سيبويه، ورواه عن الخليل[5]: أنها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه: ويروى[6] عن الخليل أنَّ انتصاب الفعل بعدها بأن مقدرة[7]، وضَعَّفَهُ

---

(١) الجنى الداني ص٣٦٥ - ٣٦٦ط. العراق.

(٢) «قال المبرد: أشتهي أن أكويَ يَدَ مَنْ يكتب «إذَن» بالألف»!! الجنى ٣٦٦.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في:
الخزانة ٤٥٢/٨ هارون، سيبويه ٢٨٠/١ بولاق، المُغني ٩٠٩ ط.م «ولحاه، يلحاه، ويلحوه لحياً ولحواً: لامَهُ وعَذَلَهُ. والجَمُّ: الكثير. والبلابل: جمع بلبَلة، بالفتح - شدة الهمّ والوساوس.
ينهى صاحبه أن يلومه في حبها، لما أصيب قلبه بحبها واستولى عليه، فلا جدوى من اللوم.
والشاهد فيه رفع (مصاب) على خبر إنّ، مع إلغاء الجار والمجرور؛ لأنه من صلة الخبر وتمامه. وبعض النحاة يمنع تقديم معمول خبر إنّ على اسمها. والوجه خلافه؛ لأنه يجوز تقديمه في (ما) الحجازية، وهذه - أي إنّ - أقوى؛ بدليل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً معها، وامتناعه في (ما)».
[سيبويه ١٣٣/٢ هارون هامش ١]

(٤) هذا في الأصل، وم، و ط، والتكملة من د.

(٥) الكتاب ٤١٢/١ بولاق.

(٦) الجنى الداني ٣٦٣.

(٧) ط : «مقدراً».

(٢٠٨ب) سيبويه بأنه، لو كان «أن» مقدراً، لجاز تقديره في: زيد «إذن» أكرمه، كما جاز في: إذن أكرم زيداً إذِ المعنى لا يتغير، ويمكن توجيه هذا القول على ماذكرنا.

وقال بعض الكوفيين: أنه اسم منون، ويروى، أيضا عن الخليل[١]، أن أصله إذ أن فركبا، كما قال في «لن» أصله: لا أن، ووجهه أن يقال: تغيَّر المعنى بتغيُّر اللفظ، فلم يلزم الفعل بعدها، وجاز أن يليَها الحالُ.

وإنما قلنا قَبْلُ: إنَّ النصبَ مع حصول الشرائط أفصحُ؛ لأنَّ سيبويه[٢] قال: «وزعم عيسى بنُ[٣] عُمَرَ أنَّ ناساً من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذلك في الجواب بالرفع، فأخبرت يونس[٤] بذلك فقال: لايتعذر ذا، ولم يكن يروي غير ماسمع»، هذا كلام سيبويه.

قوله: «إذا لم يعتمد مابعدَها علي ماقبلَها»، يعني بالاعتماد: أنْ يكونَ مابعدها من تمام ما قبلَها، وذلك في ثلاثةِ مواضعَ:

الأولُ: أن يكون مابعدها خبراً لِما قبلها، نحو: أنا إذن أكرمُك، وإني إذن أكرُمك، وقد جاء منصوباً مع كونه خبراً عما قبلها، قالَ[٥]:

---

(١) الجنى ٣٦٣.

(٢) الكتاب ١/٤١٢ بولاق.

(٣) أخذ عن عبد الله بن أبي إسحاق، وروى عنه الأصمعيُّ والخليل، وكان صاحبَ غريب. له: الجامع، والإكمال. توفي سنة ١٤٩هـ.

[البُلغة ١٨٠، الإنباه ٢/٢٧٤، البُغية ٢/٢٣٧].

(٤) يونُس بن حبيب الضَّبِّي، أبو عبد الرحمن، بارعٌ في النحو، من أصحاب أبي عَمرو بنِ العلاء، سمع من العرب، وروى عن سيبويه. له: معاني القرآن، النوادر، الأمثال، اللغات، القياس في النحو. توفي سنة١٨٢هـ.

[البغية ٢/٣٦٥، وفيات الأعيان ٧/٢٤٤ - ٢٤٩، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/١٣٠].

(٥) لم أهتد إلى قائله.

الخزانة ٨/٤٥٦، ٤٦٢ هارون، المغني ٣١؛ وفيه: «فأما قوله: لاتتركني.. البيت، فمؤول على حذف خبر إنَّ، أي إني لا أقدِرُ على ذلك، ثم استأنف ما بعده، ولو قلت: «إذن ياعبدَ الله» قلت: أكرمُك - بالرفع - للفصل بغير ما ذكرنا، وأجاز ابنُ عُصفور الفصلَ بالظرف، وابنُ بابْشَاذ الفصلَ بالنداء وبالدعاء، والكسائيُّ =

٦٤٩ لا تتركنّي[1] فيهم شطيرا إني إذن أهْلِكَ أوْ أطيـرا[2]

بتـأويل أنَّ الخبر هو: إذن أهلِكَ، لا: «أهْلِكَ» وَحْدَهُ فتكون «إذن» مصدَّرةً، كما تقول: زيد لن يقوم.

قالَ الأندلسيُّ: يجوز أن يكون خبر «إنَّ» محذوفاً، أي: إني أذِلّ، أو: لا أحتمل ثم ابتدأ وقال: إذن أهلك، قال: والوجه رفع أهلك، وجَعل «أو» بمعنى «إلّا».

الموضع الثـاني: أن يكون جزاءً للشرط الذي قبل «إذن»، نحو: إن تأتني إذن أكرمك، وقولُ الشاعر: [3]

٦٥٠ ازْجُرْ حمارَكَ لا يرتــع بروضتنا إذن يُرَدَّ وقَيْدُ العَيْرِ مكروبُ

يَجوز، على مذهب الكسائي: أن يكون «لا يرتع» مجزوماً بكَوْنِ «لا» فيه للنهي، لا أنه جواب الأمر، و «يُرَدّ» مجزوماً، لا منصوباً، بكونه جواباً للنهي، كما هو مذهبُه

= وهشـام الفصـلَ بمعمول الفعل، والأرجح حينئذ عند الكسائي النصبُ، وعند هشام الرفعُ، ولو قيل لك (أحبك) فقلت: (إذن أظنُّك صادقاً) رفعت؛ لأنه حال»،

[معاني الفراء ١/٢٧٤، و٢/٣٣٨، الإنصاف، المسألة ٢٢، ابن يعيش ٧/١٧، العَيْني ٤/٣٨٣، الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٠٨].

الشاهد في قوله: (أهْلِكَ) فإنّ الفعل جاء منصوباً بـ(إذن) مع كونه خبراً عما قبلها، بتأويل أنّ الخبر هو مجموع [إذن أهلك]، لا (أهْلِكَ) وَحْدَهُ، فتكون (إذن) مصدَّرة.

[الخزانة ٨/٤٥٦ هارون].

(١) د، ط: لاتجعلنّي.

(٢) ط: أطير.

(٣) عبد الله بن عَنَمَة.

المفضلية ١١٥ ص ٣٨٢ ـ ٣٨٣؛ وفيه: (فازجُرْ) بدل (أزْجُرْ) والأصمعية ٨٦ ص ٢٢٨؛ وفيه: فازجُرْ والخزانة ٨/٤٦٢ هارون، وسيبوية ١/٤١١ بولاق؛ وقد استشهد به على نصب مابعده (إذن) لأنها مبتدأة، والمقتضب ٢/١٠ الطبعة الأخيرة؛ وفيه: (لاتُنْتَزَعْ سَوِيَّتُهُ) بدل (لا يرتع بروضتنا).

و(مكروب): شديد الفتل. و(قَيْدُ العيْرمكروب): أي مضيق حتى لا يقدر على الخطو. يقول: انتهِ عنا، وازجُرْ نفسَكَ عن التعرض لنا، وإلاّ رددناك مضيقاً عليك.

وقوله: (لا يرتَعْ): جزم في جواب الأمر على مذهب الكِسائي، أو بَدَل.

الشاهد فيه أنه يجوز على مذهب الكسائي أن يكون (لايرتع) مجزوماً بِكَوْنِ (لا) فيه للنهي، لا أنه جواب الأمر.

في نحو قولك: لاتكفر تدخل النار، أي: إن تكفر تدخل النار، فيكون المعنى: لايرتع إنْ يرتع يُرَدّ.

وعند غيره، يُرَدّ، منصوب، وإذن، منقطع عما قبله، مُصَدِّر، كأن المخاطب قال: لا أزجره[1]، فأجاب بقوله: إذن يُرَدّ.

الثالثُ: أن يكون جواباً للقسم الذي قبلها، والله إذن لأخرجنَّ، وقوله[2]:

٦٥١ لئن عاد لي عبدُ العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلُها

ولا يقع المضارع بعد «إذن» في غير هذه الثلاثة معتمداً على ماقبلها، بالاستقراء، بَلَىٰ، تقع متوسطة في غير هذه المواضعِ، نحو: يقتل إذن زيدٌ عَمْراً، ولَبِئْسَ الرجلُ إذن زيدٌ، ونحوه.

ويجوز في نحو قولك: إن تأتني آتك وإذن أكرمك، ثلاثة أوجه: الجزم وهو الأقوى، بعطف الفعل على المجزوم، والنصب على الاستئناف، وعطف إذن مع الفعل، وهما كالجملة الشرطية، كما ذكرنا، على الجملة الشرطية، والرفع على إضمار المبتدأ بعد «إذن»، أي: إذن أنا أكرمك.

---

(١) د، ط: لا تزجره.

(٢) كُثَيِّر عَزَّة (ديوانه ٧٨ بعناية هنري بيرس. الجزائر سنة ١٩٢٨م)، من قصيدةٍ يمدح بها عبد العزيز بن مروان. الخزانة ٤٧٣/٨، سيبويه ٤١٢/١ بولاق، المُغني ص ٣٠، وقد جعل ابن هشام (إذن) جواباً للشرط مع أن المتقدِّم هو القَسَم.
الجُمَل ١٩٥ [ط. جديدة]، الحُلَل ٢٦٦، الإيضاح في شرح المفصل ٢٦٣/٢، ٢٦٤، الهَمْع ٧/٢.
الشاهد فيه أن (إذن) لا تعمل في المضارع الذي يقع جواباً للقسم الذي قبلها.
فـ(إذَنْ) مهملة لعدم التصدُّر، و(لا أقيلُها) مرفوع، وهو جواب القسم المذكور في بيت قبله، وهو:
حلفتُ بِرَبِّ الراقصات إلى مِنىً يَغُول الفيافي نصُّها وزميلُها. واللام في (لَئِنِ) هي اللامُ الموطِّئة؛ لأنها وطأتْ أنّ الجواب للقسم المذكور، جَرْياً على المألوف المشهور في اجتماع الشرط والقسم، أن يكون الجواب للسابق منهما، وجوابُ المؤخرِ محذوفٌ لِسَدِّ المذكور مَسَدَّهُ.

[استعمالات (كـــي)]

قولُـه : «وكي ، مثـل : أسلمت كي أدخـل الجنة ومعناها السببية»، اعْلَمْ أَنَّ مذهب الأَخفش[1] : أنَّ «كي» في جميع استعمالاتها حرفُ جر. وانتصاب الفعل بعدَها بتقدير «أنْ»، وقد تظهر، كما حكى الكوفيون[2] عن العرب : لكي أن أكرمك، قال[3] :

٦٥٢ فقلت أَكُلَّ الناسِ أصبحتَ مانِحاً   لِسانَكَ كيما أن تَغُرَّ وتخدَعا

---

(١) الجنى ٢٦٤، والمغني ٢٤٢.

(٢) الإنصاف ، المسألة ٧٨.

(٣) جميل بن مَعْمَر العُذْري (ديوانه ١٢٥) جمع وتحقيق د. حسين نصار، القاهرة)، ورواية الديوان :

فقالت : أَكُلَّ الناسِ أصبحتَ مانحاً * لسانَكَ هذا كي تَغُرَّ وتخدَعا.وهي الرواية الصحيحة، ولا شاهدَ فيه حينئذ.

قال الأستاذ سعيد الأفغاني : « . . . فالرِواية التي احتجوا بها محرَّفة في موضع الاستشهاد نفسه، وإذاً لا صِحَّةَ للقاعدة المزعومة، فالواجب تحريرُ الشاهد، والتوثُّقُ من ضبطه في مظانه السليمة قبل البناء عليه». [الموجز ص ٦ - ٧].

ونَسَب ابنُ عصفور البيتَ لحسان، وليس في ديوانه؛ قال في ضرائر الشعر ص ٦٠ : «فأَنْ فيه ناصبة، لا زائدة أظهِرتْ للضرورة؛ لأن (كيما) إذا لم تدخل عليها اللام ، كان الفعل بعدها منتصباً بإضمار (أَنْ) ولا يجوز إظهارها في فصيح الكلامْ».

والبيت في : الخزانة ٨/٤٨١ هارون، المُغني ٢٤٢، والمُفَصَّل ٣٢٥، ابن يعيش ٩/١٤ - ١٦،

«والمانح : المعطي، وتَغُرّ وتَخدع : من قبيل واحد.

و (أَكُلَّ) : الهمزة للاستفهام. (كلَّ) : مفعول به أول لـ (مانحاً)،

و (لسانَكَ) مفعولٌ ثانٍ لـ (ما نحاً).

وقوله : (كيما) : كي : حرف مصدري، و (ما) زائدة، لا مصدرية ولا كافة - كما زَعَمَ العَيْني - و (أنْ) : حرف مصدري ونصب. و (تَغُرَّ) : فعل مضارع منصوب بأنْ، وفاعله ضمير المخاطب. وتخدَعا : عطف على «تَغُر» والألف للإطلاق.

والشاهد فيه : ظهور أنْ بعد كي وذلك شاذٌ، لأنَّ فيه جَمْعاً بين النائب والمنوب عنه، وذلك لأنَّ (كي) إذا لم تقترن باللام تنصب المضارع بإضمار أَنْ، فلا يجوز إظهار أَنْ بعدها؛ لأنه في قوة تكريرها، وأَصَحُّ الأقوال فيها في مثل هذه الحال أن تلغى، ويكون العمل لـ «أنْ» بعدها». [عن المفضل في شرح المفصل ص ٣٢٥]

وقال[1] :

٦٥٣ أردت لكيما أن تطير بقربتي * فتتركها شَنًّا ببيداء بلقعِ

ويتعذر[2] لتقدم اللام عليها في نحو : ﴿لِكَيْلَا[3] تَأْسَوْا﴾، وتأخره عنها في نحو قوله[4] :

٦٥٤ كي لِتَقضِيني رُقَيَّةُ ما * وَعَدَتْني [غير[5] مُخْتَلَسِ]

بأن كي ، المتأخرة في الأول، بدل من اللام المتقدمة، واللام المتأخرة في الثاني بدل من كي ، المتقدمة، وقد يبدل الحرف من مثله ، الموافق له في المعنى، قال[6] :

---

(١) لم يعرف قائله. قال البغدادي : «وهذا البيت قلَّما خلا منه كتابُ نَحْويٍّ ، ولم يُعرف قائله». الخزانة ٤٨٤/٨ هارون.

رصف المباني ٢١٦ ، الإنصاف، المسألة ٨٠، معاني الفراء ٢٦٢/١، ضرائر الشعر٦٠؛ وفيه :"ولا يجوز إدخال ناصب على ناصب»، المغنى ص ٢٤٢؛ وفيه : فَكَيْ إما تعليلية مؤكدِّة لِلّام، أو مصدرية مؤكَّدة بأنْ». و (الشَّن) : القربة البالية، و (بَلْقَع) : مُقْفِرة.

قال الأستاذ سعيد الأفغاني : «[لا يحتج بكلام مجهول القائل]. . . عرفتَ أن الشاهد على اجتماع (كي)، و (أنْ) مجهول القائل، وبذلك حبطت القاعدة . . . ». [الموجز ص ٦].

(٢) ط : ويعتذر.

(٣) الحديد/٢٣، والآيةُ بتمامها :

﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾

(٤) ابن قيْس الرُّقَيَّات. (ديوانه ١٦٠ تحقيق محمد نجم، بيروت سنة ١٣٧٨هـ).

الخزانة ٤٨٨/٨ هارون، العَيْني ٣٧٩/٤، الهمع ٥٣/١. والبيت من بحر المديد؛ وفيه الحَذْفُ والخَبن. [انظر الوافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ص ٥١ ـ ٥٢ تحقيق المرحوم أستاذنا عمر يحيى، وأستاذنا د. قباوة ط ٣ دار الفكر بدمشق سنة ١٩٧٩م].

الشاهد فيه أنّ الأخفش يعتذر لتقدُّم اللام على كي في (لكيما) وتأخُرها عنها في (كي لتقضيني) أنَّ المتأخر بدلٌ من المتقدِّم.

(٥) من د.

(٦) زهير بن أبي سُلْمى .

شعر زهير ص ١٦٨ . صنعة الأعلم؛ وفيه : (وأني) بدل (فَثُمَّ)، وشعر زهير ص ٢٠٧ صنعة ثعلب؛ وروايته كروايتنا، والخزانة ٤٩١/٨ هارون، والمغني ١٥٩؛ وفيه : (أمسيتُ أمسيتُ) بدل (أصبحت أصبحت)، =

٦٥٥ [أراني إذا ما بِتُّ[1] بِتُّ على هوىً] فَثُمَّ إذا أصبحت أصبحت غاديا

أبدل «ثم» من الفاء، عند بعضهم.[2]

وعند الخليل[3] أن الناصب مضمر بعدها[4]، بناء على مذهبه، وهو أنه لا ناصب سوى «أن».

ومذهب الكوفيين[5]، أنها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل «أن» ويعتذرون في نحو: كيما[6] أن تَغُرَّ، بأنَّ «أَنْ» زائدة، أو بدل من كي، وفي: كي لِتَقضِيني[7]، بزيادة اللام، كما في: ﴿ رَدِفَ لَكُم[8] .. ﴾ وفي: كيمه[9] بأن الفعل المنصوب بكي،

= وشرح أبيات المغني للبغدادي ٢/ ٢٤٢ - ٢٤٤، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٢٦، ورصف المباني ٢٧٥.

وقوله: «بِتُّ على هَوىً»؛ أي: لي حاجة لا تنقضي أبداً؛ لأنّ الإنسان مادام حياً، فلابد من أن يهوى شيئاً، ويحتاج إليه.

والغادي: الذاهب غدوة. ومحموله في بيتٍ بعده:

[إلى حُفرةٍ، أُهْدَى إليها، مُقيمةٍ * يَحُثُّ إليها سائقٌ، من ورائيا]؛ أي أصبح غادياً إلى حفرة؛ أي: الموت سبيل كُلِّ نَفْسٍ.

(١) ليس في ط.

(٢) قال أبو سعيد السِّيرافي: «والوجه في البيت: فَثَمَّ؛ أي في ذلك المكان؛ لأنّ العربيةَ لا تحتمل الجَمْعَ بين حرفَيْ عطفٍ».

[شعر زهير، صنعة ثعلب ص ٢٠٧ هامش (٥)].

وانظر المغنى ص١٥٨.

الشاهد فيه أن الحرف قد يُبدل من مثله الموافق له في المعنى، فإنّ ثُمَّ بدلٌ من الفاء. وذهب ابنُ جني وتبعه ابنُ هشامٍ وابنُ عُصفورٍ إلى أنَّ الفاءَ زائدةٌ. [الخزانة ٨/ ٤٩١ هـ].

(٣) الهمع ٢/ ٥.

(٤) أي بعد (كي).

(٥) الهمع ٢/ ٥.

(٦) انظر الإنصاف، المسألة ٨١، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص ٢٢٠.

(٧) في بيت ابن قيس الرُّقَيَّات، المتقدم قبل قليل.

(٨) النمل/ ٧٢، ونصُّها:

﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴾.

(٩) يعني في السؤال عن علة الشيء، والهاء للسكت.

مقدَّر، و «ما» منصوب بذلك الفعل، كأنه قيل[1] : جئتك، فتقول: كيمه، أي كي أفعل ماذا.

وفي اعتذارهم هذا مخالفةٌ لعدة أُصول : أحدها : حَذْفُ الصلة وإبقاء معمولها[2]، والثاني : نَصْبُ «ما» الاستفهامية متأخرة عن الفعل المقدَّر، ولا تنصب[3] إلّا مقدمة عليه، ولهم أن يقولوا : المقدَّر كالمعدوم، إلّا أنَّ «كي» يكون، إذن، متقدماً على كلمة الاستفهام، مع أنه لا يكون مركباً معه ككلمة واحدة للاستفهام، كما في : لِمه، وبِمه، فإنَّ الجار والمجرور ككلمةٍ واحدةٍ، فيسقط «ما بهذا» الوجه عن التصدُّرِ اللفظي .

والثالثُ : حَذْفُ أَلِف «ما» الاستفهامية غير مجرورة، ولا نظير له في كلامهم[4].

وعند البصريين : كي قد تكون ناصبة بنفسها كأَنْ، وجارَّة مضمراً بعدها «أن»، فإذا تقدمها اللام نحو: لكيلا[5] تأسَوْا، فهي ناصبةٌ لا غير بمعنى «أن»، وليس فيها معنى التعليل، بل هو (٢٠٩ أ) مستفادٌ من اللام وإذا جاء بعدها «أَنْ»، فهي، إذن، جارة لا غير[6] بمعنى لام التعليل، وهكذا في «كَيْمَه» ولا تجر الاسم الصريح إلّا في «كَيْمَهْ[7]»، وفي غير هذه المواضعِ، نحو: جئتك كي تكرمني، يحتمل أن تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل[8]، وأن تكون جارة كاللام مضمراً بعدها «أن».

---

(١) في د، ط : كأنه قيل لك.

(٢) الصلة هي الفعل المقدر، ومعمولها هو اسم الاستفهام المتصل بـ «كي».

(٣) ط : ولا تنتصب .

(٤) م : في الكلام.

(٥) من الآية٢٣ / الحديد :
وتقدَّمَتْ قريباً.

(٦) انظر الجَنى الداني ص ١١٥.

(٧) الجنى ٢٦١، والإنصاف، المسألة ٨١، وظاهرة الشذوذ ٢٢٠.

(٨) المعروف في مثل ذلك أن تكون ناصبة بنفسها، فتكون لام التعليل مقدرة قبلها قياساً.

واللامُ في : كي لِتَقضِيني، زائدةٌ عندهم أيضاً، أو بَدَلٌ من «كي» الجارة، و «أنْ» عندهم في : لكيما أن . . بدل من «كي»، لأن «كي» بعد اللام بمعنى «أنْ» كما مَرَّ.

ولا يتقدم على «كي» معمول الفعل المنصوب بعدها، فلا يقال : جئتك كي[1] زيداً تضرب، لأنها إمّا جارة أو ناصبة، ولا يتقدم عليها[2] معمول ما بعدهما، وأجاز الكِسائيُّ[3] تقديمَ معمول[4] منصوب «كي» عليها.

وأمّا قولُ الشاعر[5] :

٦٥٦ إذا أنت لم تنفع فَضُرَّ فإنما يراد الفتى كيما يضرُّ وينفع

برفع يضر . . . ، فقيل : «ما» كافة، وقيل، مصدرية وكي جارة، أي لمضرته ومنفعته .

وجوَّز المبرد[6] والكوفيون[7] نصب المضارع بعد «كما» على أنها بمعنى «كيما» والياء محذوفة وأنشدوا[8] :

٦٥٧ لاتظلموا الناس كما لا تُظلموا

---

(١) في ط : جئتك زيداً لي تضرب.

(٢) أي على النوعين.

(٣) الهمع ٢/٥.

(٤) سقطت من م ، ط.

(٥) هو قَيْس بن الخَطيم (زيادات ديوانه ٨٠)، ويُعزى إلى النابغة الجَعْدي (ذيل ديوانه ٢٤٦)، وعزاه البُحتريُّ في الحماسة ٢١٣ إلى عبدالله بن معاوية [نقله وضبطه لويس شيخو، ط ٢، دار الكتاب العربي، بيروت سنة ١٩٦٧م].

وقيل للنابغة الذبياني، ولم أُعثر عليه في ديوانه.

الخزانة ٨/٤٩٨، المغني ٢٤١، معاني القرآن للأخفش ١/١٢٤، الهمع ٢/٥.

الشاهد فيه أن (يضرُّ) بالرفع، و (ما) كافة، وقيل مصدرية، و (كي) جارة؛ أي : لمضرته ومنفعته.

(٦) الهمع ٢/٦.

(٧) منهم ابنُ سَعْدان (الخزانة ٨/٥٠١)، وانظر الهمع ٢/٦.

(٨) رُؤبة بن العَجّاج (ملحقات ديوانه ١٨٣).

والمشهور في الاستعمال ما أورده سيبويه ١/٤٥٩ بولاق؛ وهو : لا تشتُمِ الناس كما لا تُشتَم

وقيل : بل الناصب[1] : «ما» تشبيهاً لها بأن ، والكاف للتشبيه ، والبصريون يمنعون[2] ذلك وينشدون :

لاتظلم الناس كما لا تُظْلَمُ

بالتوحيد[3]، وقد يجيء شرح «كما» في حروف الجر.

وعلى مذهب الخليل[4]، لا ينصب المضارع إلّا بأن، ظاهرة، أو مقدَّرة، فيمكن أن يقال على مذهبه : إن المضارع إعرابه إما رفع أو نصب : أعرب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه، لأن الرفع أقوى من النصب ووقوعه موقع الاسم بنفسه أقوى من وقوعه موقعه مع غيره، وأعرب بالنصب لما وقع مع «أن» موقع الاسم، وهو المصدر.

وأما إذا لم يقع موقع الاسم بوجه ، وذلك مع ما يسمَّى جوازم، فلم يعرب، إذن، لضعف المشابهة، كما اخترنا قَبْلُ.

[المضارع بعد «حتى»] :

قولُه : «وحتى، إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله بمعنى كي أَوْ إلى أن، مثل : أسلمت حتى أدخل الجنة، وكنت سرت حتى أدخل البلد، وأسير حتى تغيب الشمس، فإن أردت الحال تحقيقاً أو حكايةً، كانت

= وفي الإنصاف، المسألة ٨١، كرواية الرضي. ورواه البغدادي هكذا : لا تَظلمِ الناسَ كما لا تُظْلَمُ [الخزانة ٨/٥٠٠].

الشاهد فيه أنَ المبرّدَ والكوفيين جوّزوا نَصْبَ المضارع بعد (كما) على أن أصلها (كيما)، حُذفت الياء تخفيفاً.

(١) ط : الناصبة.

(٢) في الهمع ٢/٦ : «. . . وأنكر ذلك البصريون، وتأولوا ماورد على أن الأصل كيما حُذفت ياؤه ضرورة، أو الكاف الجارة كفت بما، وحذف النون من الفعل ضرورة».

(٣) يعني بإسناده إلى ضمير الواحد، «فالفعل مرفوع ـ على هذا ـ بعد لا النافية والكاف للتشبيه، وما كافة». [الخزانة ٨/٥٠٠].

(٤) الهمع ٢/٥.

حرف ابتداء، فيرفع، وتجب السببية، مثل : مِرِض حتى لا يرجونه[1]، ومِن ثَمَّ امتنع الرفع».

في : كان سيري حتى أدخلها في الناقصة، و : أسرت حتى تدخلها، وجاز في التامة : كان سيري حتى أدخلها، وأيهم سار حتى يدخلها.

ابتدأ بالحروف التي ينتصب الفعل بعدها بإضمار «أن».

اعْلَمْ أَنَّ هذه الحروفَ مُخْتَلَفٌ فيها إذا انتصب الفعل بعدها بإضمار «أن»، فعند البصريين : حتى، ولام كي ، ولام الجحود : حروف جر، والواو، والفاء، وأو، حروف عطف، ولا يَنْصِبُ شيءٌ منها بنفسه، لأن الثلاثة الأولى[1] من عوامل الأسماء، [ولا يعمـل شيءٌ منها في الأفعال][2] : والثلاثة الأخيرة غير مختصة، وشرط العامل الاختصـاص بأحـد القَبِيلَيْنْ[3]، وجاءت[4] «أن» ظاهرة بعد لام كي، خاصةً، في بعض المواضع ، فتبين بذلك أنها غيرُ عاملةٍ بنفسها.

وعند الكوفيين[5] أن حتى، واللامَيْن، تَنْصِبُ بنفسها، لقيامها مقامَ الناصب، فالـلام قامت مقـام كي، فَعَمِلَتْ عملَها، وكذلك حتى التعليلية، وأما إذا كانت بمعنى إلى، فتعمل عمل «أن».

وفيها قالـوا بُعْـدٌ؛ لأنَّ الأصـل عَدَمُ خروج الشيء عن أصله واعتقادُ بقائه على أصله : أَوْلى؛ مالم يُضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل.

وفيها تأوَّل البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارَّة، حتى تبقى على أصلها،

---

(١) انظر المغنى ص ١٧٦ ط. م

(١) ط : الأول.

(٢) العبارة ساقطة من د ، ط.

(٣) أي قبيل الأسماء ، وقبيل الأفعال.

(٤) ط : وجاء.

(٥) الجنى الداني ٥٤٢، والهمع ٢ /٨.

مندوحة عن اعتقاد خروجها عن أصلها، ولاسيما وقد ثبت تقدير الناصب في نحو قولها[1] :

لَلُبْس عباءةٍ وتقرَّ عيني [أحبُّ إليَّ مِنْ[2]لُبْسِ الشُّفوفِ] ٦٥٢

وفي قوله :

ألا أيهذا الزاجريُّ أحضُرَ الوغى وأن أشهد اللذاتِ[3] هل أنتَ مُخلِدي] ١٠

على أن لامَ الجُحـود ليست بمعنى «كي»، ولا بمعنى «أن»، و «حتى» للغاية ليست بمعنى «أن»، فكيف تحملان في النصب على ماليستا بمعناه.

وقالَ الكِسائي[4] من بين الكوفيين : إن «حتى» ليست في كلام العرب حرفَ جرٍّ، وإنّ الجرَّ الذي بعدها في نحو : حتى مَطْلَعِ[5] الفجرِ» بتقدير حرف الجر[6]، أي «إلى» بعدها، أي : حتى انتهى إلى مطلع الفجر، فلا يَرد عليه الاعتراض في حتى، بأن

---

(١) مَيْسُون بنت بَحْدل الكلبية ـ بالحاء ـ كما في الخزانة ٥٠٣/٨، وسيبويه ٤٢٦/١ بولاق وبَجْدل ـ بالجيم ـ كما في الحُلَل ٣٣، ٢٦١.

والبيت في : الإيضاح العضدي ٣١٢/١، المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٥٨/٢، الجُمل ١٨٧ [ط . جديدة]، المُغني ٣٥١، ٣٧٣، ٤٧٢، ٦٢٣، ٧١٥، الأمـالي الشجرية ٢٨٠/١، اللسان / شَفَفَ/، الجنى ١٥٧، رصف المباني ٤٢٢.

والعبـاءة : جُبَّةُ الصُّـوف، تقرّعيني : تبرد؛ كناية عن الرضى والسرور. والشفوف : جمع شِـف ـ بالكسر، والفتـح ـ: الثـوب الرقيق يصف البدن. أي : لُبْسُ العباءة مع قُرَّةِ العين، وصفاءِ العَيْشِ أحبُّ مِن لُبْسِ الشفوف مع سُخنة العين، ونكد العيش.

والشاهد فيه : نصب (تقرّ) بإضمار (أنْ) بعد الواو، ليعطف على لُبْس ؛ لأنه اسمٌ، و (تقرّ) : فعل، فلم يمكن عطفه عليه، فحمل على إضمار أن ؛ لأنّ أنْ وما بعدها اسمٌ، فعطف اسماً على اسم، وجعل الخبر عنهما واحداً ، وهو (أحبُّ).

(٢) ليس في ط .

(٣) د : الحاجري.

(٤) من د:

(٥) الهمع ٨/٢.

(٦) «وقال ابن عصفور : الأحسن إعادة الجار». الجنى ٥٥١.

عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، كما وَرَدَ على سائر الكوفية، بل يَرد عليه أنها غير مختصة بقبيل، لكنْ في مذهبه بُعْدٌ؛ لأنَّ حذف الجار وبقاء عمله، في غاية القِلة، فكيف أطَّرَدَ بعد «حتى»، وأيضاً كيف اطرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم.

وعند الجَرْمي[1] : أنَّ الفاء، والواو، وأو، ناصبةٌ بنفسها.

وقالَ الفَراء[2] : الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبةٌ على الخلاف، أي أن المعطوف بها صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى[3] فخالفه في الإعراب، كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه، لمّا خالف ما قبله، وإنما حصل التخالف ههنا بينهما، لأنه طرأ على الفاء معنى السببية، وعلى الواو معنى الجمعية، وعلى «أو» معنى النهاية أو الاستثناء[4].

وقولُهم في نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، إنه نُصِب على الصَّرف بمعنى قولهم : نُصِب (٢٠٩ ب) على الخلاف، سواءٌ.

وكذا زعموا أنَّ انتصاب الظرف في نحو : زيد عندك : على الخلاف، كما مضى في باب المبتدأ، والظاهر من مذهبه أنه جعل الخلاف أمراً معنوياً ناصباً، كما أن الابتداء عند أكثر النحويين : رافعٌ، ولو أوجب الخلاف الانتصاب، لم يجز العطف في نحو : ما مررت بزيد لكن عمرو، وجاءني زيد لا عمرو.

---

(١) الدُّرُّ المَصُون ١/٢٣٣ رسالة دكتوراه لأحمد الخراط، والإنصاف، المسألة ٧٥ و ٧٦، والهَمْع ٢/١٠.

(٢) الهمع ٢/١٠.

(٣) «لأن ما قبله أمرٌ، أو نهيٌ، أو استفهامٌ، أو نفيٌ، أو تمنٍّ، أوْعَرْضٌ، الا ترى أنك إذا قلت : (ايتنا فنكرمَكَ)، لم يكن الجواب أمراً، فإذا قلت : (لا تنقطع عنا فنجفُوَك)، لم يكن الجواب نهياً . . . ». [الإنصاف، المسألة ٧٦].

(٤) يعنى يصلح في موضعها (حتى) الدالّ على الانتهاء، أو (إلّا) الاستثنائية.

ولا يَرد على الجَرْمي الاعتراضُ بوجوب اختصاص العامل بأحد القبيلين، لأنه يقول : إنّ هذه الحروفَ بهذه المعاني مختصةٌ بالمضارع ، وأمّا قولُهُ تعالى :

﴿ . . . فَأَنتُمْ فِيهِ[1] سَوَآءٌ ﴾ ،

فقليلٌ، وهو من باب وضع الاسمية موضعَ الفعلية، كما في قوله[2] :

٦٥٩ لو بغير الماء حَلْقي شَرِقٌ كنتُ كالغَصَّانِ[3] بالماء اعتصاري

وقولِه :

[ونُبئت ليلى أرسلت[4] بشفاعة * إليّ]، فهلّا نفسُ ليلى شفيعُها ١٦٥

ولنرجع إلى ذكر المنصوب بعد «حتى» على مذهب البصريين :

قالوا: حتى حرف جر، فلا يدخل إلا على اسم، ظاهر أو مقدر، ولا يَصِحُّ تقدير الفعل اسماً إلّا بأن، أو كي ، أو، ما، أو، لو، ولا يَصِحُّ تقدير «ما» و «لو»، لأنهما لا تنصِبان ظاهرتين، فكيف تنصبان مقدرتين، مع أنَّ «لو» لا تجيء مصدرية إلّا بعد فعل التمني، كما يَجيء، ولا يَصِحُّ تقدير «كي» لأنَّ «كي» لا تستعمل إلّا في مقام

---

(١) الروم / ٢٨، الآيةُ بتمامها :

﴿ ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ .

(٢) عَديّ بن زيد العبادي (ديوانه ٩٣ تحقيق محمد جبار المعيبد ، بغداد سنة ١٩٦٥م).

والبيت من قصيدة، يخاطب بها النعمان بن المنذر، وكان حَبَسَهُ، يقول في أول القصيدة :

أبلغ النعمانَ عن مَألُكَا أنه قد طال حبسي وانتظاري

الخزانة ٥٠٨/٨، سيبويه ٤٦٢/١ بولاق، إيضاح الشعر، ق ١٢٣/أ، المغني ٣٥٤ ، اللسان /عَصرَ/ .

والاعتصار : شُرْبُ الماءِ قليلاً قليلاً لتزولَ الغُصَّةُ.

والمعنى : لو غصصت بغير الماء لأزلت غُصَّتي به، ولكنْ إنْ شرقت بالماء نفسه فماذا أُزيلُ شَرَقي ؟ يُضرب مثلاً للتأذي مِمَّن يُرجى إحسانُه.

الشاهد فيه أن الجملة الاسمية بعد (لو) وضعت موضع الجملة الفعلية شذوذاً، وهذا مذهبُ ابنِ جِنّي.

(٣) ليس في ط .

(٤) من م.

السببية، سواء كانت بمعنى «أن»، نحو: لكي أقوم، أو بمعنى اللام، بلى، قد جاءت «كي» بمعنى «أن» من غير سببية، لكن بعد فعل الإرادة نحو قول أبي ذؤيب[1]:

٦٦٠ تريدين كيما تضمديني وخالداً وهل يُجْمَعُ السَّيفَانِ، وَيْحَكِ في غِمْدِ؟

كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير السببية بعد الإرادة، أيضاً، كقوله تعالى:

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ[2] ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ ...﴾،

وبعد فعل الأمر، كقوله تعالى:

﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ[3]﴾،

فتكون اللامُ زائدةً[4]، كما في: «رَدِفَ[5] لكم»، وإذا كان في «كي» معنى السببية، لم

---

(١) (ديوانه ١٥٩/١ ط. دار الكتب سنة ١٣٦٩هـ).
الخزانة ٥١٤/٨، ٥١٥، ٥١٦ هارون؛ وفيه:
«و (هل) للاستفهام الإنكاري. و (الغمد): قِراب السيف. وفي أمثال العرب: «لا يُجمع سَيْفَانِ في غِمْدٍ، ولا فَحْلان في ذَوْدٍ».، وقد استعمل هذا المصراعُ مَثَلًا، قال الزمخشريُّ في المُستقصَى ٣٩٠/٢: «هو من قول أبي ذؤيب، يُضْرَبُ في قِلّة الاتّفاق». وهو في: الهَمْع ٥/٢؛ وفيه: (تجمعينى) بدل (تضمديني)، ومعجم الشواهد١/١٠٩.
الشاهد فيه أن (كي) جاءت من غير سببيّة بعد فعل الإرادة. و (ما) زائدة، والفعل منصوب بحذف النون، والنون الموجودة للوقاية.

(٢) الأحزاب / ٣٣، والآيةُ بتمامها:
﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾

(٣) الشّورى / ١٥، ونصُّها:
﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾

(٤) لقد وقع خِلافٌ بين النحاة حول اللام الواقعة بعد فِعْلَيْ الإرادة والأمر.
انظر سيبويه ٤٧٩/١ بولاق، معاني القرآن للفراء ٢٦١/١، البحر ١٥٩/٤.

(٥) النمل / ٧٢، ونصُّها:
﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾.

يَصِحُّ تقديرُها في نحو : أسير حتى تغرب[1] الشمس، فلم يبق إلاّ «أنْ» التي هي أم الباب، ولأنه ثبت تقديرُها أيضاً في غير هذا الباب نحو : «وتقرُّعيني[2] . . .» و : «أحضرَ[3] الوغىٰ»، وحَمْلُ المشكوك فيه على ماثبت أَوْلَىٰ.

قوله : «وحتى إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله»، نحو : سرت حتى أدخلها، يعنى، ليس يجب أن يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلاً مترقباً، بل الشرط أن يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى، مستقبلاً بالنظر إلى مضمون الفعل الذي قبلها، كالدخول بالنظر إلى السير، فإنَّ الدخول، كان عند السير مترقباً بلا ريب، فيجوز النصب، سواء كان الدخول وقت الإخبار، ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً أو لم يكن على أحد الأوجه الثلاثة، وذلك بأن يكون منك السير، إمَّا للدخول، على أن «حتى» بمعنى «كي» أو إلى الدخول، على أن «حتى» بمعنى «إلى»، ثم عَرَضَ مانعٌ مَنَعَ مِن حُصول الدخولِ، فلم يكن الدخول في أحد الأزمنة، وقوله : «إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله»، لا يَصْلُحُ أن يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد «حتى» من رفعه، لأن «حتى» التي يقع بعدها المضارع مرفوعاً كان أو منصوباً لا تخلو : إمّا أن تكون بمعنى «كي»، أو «إلى»، فما بعدها إما مسبب عما قبلها، أو انتهاء له، والمسبَّب بعد السبب، والنهاية بعد البداية، فالأَوْلى أن يُجْعَلَ كون ما بعدها مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها، جواباً عن اعتراض يُورَد، تقريره أن يقال : إنك إذا جوَّزت في نحو : سرت حتى أدخلها بالنصب : أن يكون الدخول ماضياً أَوْ، حالاً عند الإخبار كما تُجُوِّزَ كونه مستقبلاً، فكيف انتصب الفعل بأن، التى هى عَلَمُ الاستقبالِ، فيُجابُ عنه بأن الفعل مستقبل بالنظر إلى حال السير، لا بالنظر إلى حال التكلم فمِن ثم جاز انتصابه بأن[4]

---

(١) د، ط : تغيب. وفي م تكملة كما يلي : «ولا يصح تقدير ما، ولو؛ لأنهما ينصبان ظاهرين، فكيف ينصبان مقدرين».

(٢) (٣) إشارة إلى الشاهدَيْن المتقدِّمَيْن قريباً.

(٤) كان يمكن أن يقول : إذا كان الفعل بعدها مستقبلاً ولو بالنظر إلى ما قبلها، ويسمى في هذه الحالة مستقبلاً بالتأويل.

ثم إذا أردنا أن نُبَيِّنَ متى يرفع المضارع «بعد[1] » حتى» ومتى ينصب ، قلنا : ذاك إلى قَصْدِ المتكلم ، فإن قَصَدَ الحكم بحصول مصدر الفعل الذى بعد «حتى» : إمّا في حال الإخبار، أو في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية ، وجَب رفع المضارع ، سواءٌ كان بناء الكلام المتقدم على اليقين ، نحو : إنَّ زيداً سار حتى يدخلها ، واعلم أنه سار حتى يدخلها ، أو على الظن والتخمين ، نحو : أظن عبدَ الله سار حتى يدخلها ، وأرى أنه سار حتى يدخلها ، أو تعقَّب الكلامَ شَكٌّ ، نحو : سار زيد حتى يدخلها فيما أظن ، وسار حتى يدخلها ، بَلَغَني ولا أُدري ، وذلك أنك قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الشكِّ والظَّنِّ ، كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين ، فعلى هذا ، شرط الرفع أن يكون الفعل الأول موجَباً ، بحيث يمكن أن يؤدِّيَ حصـول مضمونه إلى حصول مضمون ما بعد «حتى» سواء اتصل مضمون الأول بمضمون الثاني ، نحو : سرت حتى أدخلها ، أو لم يتصل به نحو : رأى مني العامَ الأولَ شيئاً ، حتى لا أستطيع أن أكلمه العامَ بشيء ، فعلى هذا يجب أن يكون ما قبل «حتى» سببا لحصول ما بعده ، فلا يجوز ما سرت حتى أدخلها بالرفع ، و : أسرت (٢١٠ أ) حتى تدخلها ، . لأن السبب منتفٍ في الأول وغير محكوم بثبوته ، لا بالعلم ولا بالشك في الثانى ، فكيف يمكن الحكم بحصول مسببه .

وقال الأخفش[2] : يجوز: ما سرت حتى أدخلها بالرفع ، إلا أن العرب لم تتكلم به ، وقد غُلِّط فيه[3] .

وجاز أيُّهم سار حتى يدخُلها ، لأنك حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه ، وإنما الاستفهام عن السائر، لا عن السير.

---

(١) ط : بعدها.

(٢) الجنى ٥٥٧.

(٣) عبارة : «إلاّ أنَّ العرب لم تتكلم به» منقولةٌ عن الأخفش نفسه.

وإذا قلت : فلما سرت حتى أدخلها، وقلَّ رجل[1] سار حتى يدخلها، فإن أردت الحكم بوقوع سير قليل، جاز الرفع ولكن على ضعف ، وذلك لإجرائهم ذلك في اللفظ مُجرى النفي المصرَّحِ به، وإن أردت بهذه الكلمات : النفيَ الصِّرْفَ، وهو الأغلبُ في كلامهم ، كما ذكرنا في باب الاستثناء، وَجَبَ النَّصْبُ.

وأمَّا نحو : إنما سرت حتى أدخلها، فلفظ، «إنما» يستعمل لمعنيين[2] : إمّا لحصر الشيء كقـولـك : إنما سرت، وإنما قعدت، إذا حصرت سيره، فيجوز الرفع على قُبْحٍ ؛ لأنَّ الحصرَ كالنفي، وإمّا للاقتصار على الشيء كقولك لمن ادَّعى الشجاعةَ والكرم والعلم : إنما أنت شجاع، أي فيك هذه الخَصلة فقط، فيجوز الرفع ، إذن، بلا قُبْحٍ ، ولا يجوز : سرت حتى تغربُ الشمس، بالرفع ؛ لأنَّ السير لا يكون سبباً لغروب الشمس، ويجوز : ما سرت إلّا يوماً حتى أدخلُها بالرفع، وما سرت إلَّا قليلا، لأن النفي انتقض بإلَّا .

هذا كُلُّهُ في رفـع ما بعـد حتى، وإن قَصَـدَ المتكلم أنَّ مضمون ما بعد حتى، سيحصل بعد زمان الإخبار، وَجَبَ النصب، وكذا يجب النصب إن لم يَقْصِدْ، لا حصـولـه في أحد الأزمنة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقباً مستقبلاً وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم، سواء حصل فى أحد الأزمنة الثلاثة أو عرض مانع من حصوله .

ومع النصب يجوز أن تكون «حتى» بمعنى «كي» وبمعنى «إلى»، فنحو : سرت حتى تغيب الشمس، متعيّنٌ لمعنى الانتهاء، ونحو : أسلمت حتى أدخل الجنة، متعين لمعنى السببيَّة، ونحو : سرت حتى أدخلها، محتمل لهما.

ولا يجوز عطف المرفوع على المنصوب، ولا العكس، إلَّا مع إعادة «حتى» نحو : سرت حتى أدخلُها وحتى تغربَ الشمس.

---

(١) الجنى ٥٥٧.

(٢) د : بمعنيين.

قال الجُزُولي، ونِعْمَ ما قال، إذا كانت «حتى» بمعنى «كي»، لم تدخل[1] على صريح الاسم، بخلاف ما إذا كانت للانتهاء نحو: ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾، بل وَجَبَ دُخولُها على المضارع، كما أن «كي» التي بمعناها، لا تدخل، من الأسماء، إلّا على لفظةٍ واحدةٍ، وهي «ما» الاستفهامية نحو: كَيْمَهْ، على خِلافٍ فيها أيضاً.

وقالَ الأَندلسيُّ[2]: لم يثبت «حتى» بمعنى «كي» بل لا تأتي إلّا للانتهاء وأَوَّلَ نحو قولهم: كلمته حتى يأمر لي بشيء: بأن معناه: كلمته، أو: أكلمه حتى يأمر لي بشيء، أي إلى أَنْ يأمر، فجوَّز[3] صريح الاسم في موضع كل مضارع منصوب بعد حتى، نحو: كلمته حتى أمره لي بشيء لأنه بمعنى «إلى».

وما ذكره تكلُّفٌ، لا يتمشى له في نحو: أسلمت حتى أدخل الجنة.

قوله: «كانت حرف ابتداء»، أي حرف استئناف، أي ما بعدها كلام مستأنف، لا يتعلق من حيث الإعرابُ بما قبلها، كما تعلق المنصوب، لأن حتى، المنصوب ما بعـدها من الفعل، حرف جر متعلق بما قبلها ولا نعني بذلك: أن ما بعدها مبتدأ مقدر، أي: أنا أدخلها، لأن ذلك لا يطَّرد في نحو قوله تعالى:

﴿ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ[4] يَقُولُ ٱلرَّسُولُ ... ﴾،

بالرفع[5]، فهو في الاستئناف مثل قوله تعالى:

---

(١) ط: يدخل.

(٢) قال في شرح المفصل: «ويقع بعد (حـتى) الجملة الاسمية والفعلية، وتسمى حرف ابتداء، وتفيد معناها الذي هو الغاية في التحقير، أو في التعظيم». [الخزانة ٤/١٤١بولاق].

(٣) في ط: فجوز وقوع صريح ...

(٤) البقرة / ٢١٤، والآية بتمامها:
﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾

(٥) أي في الفعل (يقولُ): قراءة نافعٍ، والباقون بالنصب. [الكشف ١/٢٨٩، حجة القراءات ١٣١، حجة ابن خالَوَيْه ٩٥، ٩٦].
وانظر المُشْكِل ١/٩٢، ٩٣، ودراسات ق ١ جـ ٢ ص ١٥٤، والمقتضب ٢/٤٢.

﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا ﴾،
جاء بعده جملة شرطية مستأنفة.

وقال المصنف[1]: إنما[2] وجب مع الرفع السببية، لأنَّ الاتِّصال اللفظي لمَّا زال بسبب الاستئناف، شرط السببية التي هى موجبة للاتصال المعنوي، فإن السبب متصل بالمسبَّب معنى، حتى يكون جبراناً لما فات من الاتصال اللفظي، قال[3]:

٦٦١ ولا صلحَ حتى تضبعون ونضبعَا.

فعدم الصلح سبب[4] الضَّبْع، أي مد الأيدي بالسيوف، وقوله: ونضبعا عطف على: تضبعون على توهم النصب، على نحو قوله تعالى:
﴿ فَأَصَّدَّقَ[5] وَأَكُن ﴾،

---

(١) شرح الكافية ص ١٠٣.
(٢) في ط: وإنما.
(٣) عجز بيت لِعَمرو بن شأس، وصدره:
نَذودُ الملوكَ عنكمُ وتَذودنا ......
ويروى أيضاً كما في الخزانة ٨/٥٢١ هارون، واللسان:
نذود الملوك عنكم وتذودنا إلى الموت حتى يضبعوا ثم نضبعا
ورواية رفع «تضبعون» مبني على جعل (حتى) ابتدائية، مع نصب «نضبعا» بالعطف على توهم نصب ما قبله.
وروى «حتى تضبعونا»؛ منصوب بأن على حذف النون، و (نا) ضمير المتكلم مع الغير مفعوله، والفعل مستقبل، ولا حاجة لتأويله بالحال، ويكون نصب نضبع بالعطف عليه ظاهراً من غير ادِّعاء تَوهُّم.
مجالس ثعلب ١/٤١، إصلاح المنطق ١٩٦ ط ٣. وفي صحيح الجامع الصغير ٢/٥٢ حديث يرويه جابر: «إنَّ أقواماً يخرجون من النار يحترقون فيها إلا دارات وجوههم حتى يدخلون الجنة».
(٤) د، ط: سبب للضَّبْع.
(٥) المنافقون / ١٠، ونصُّها:
﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾
قرأ أبو عمرو: فأصَّدَّقَ وأكونَ: بالواو ونصب النون، وإعراب (أكونَ) العطف على لفظ «فأصَّدَّقَ»، والنصب في «فأصدق» على إضمار (أنْ).
وقرأ الباقون بغير واو وجزم النون، عطفا على موضع الفاء؛ لأنَّ موضعها جزم على جواب التمنى. [النشر ٢/٣٧١، الكشف ٢/٣٢٢، ٣٢٣، حجة القراءات ٧١٠، حجة ابن خالويه ص ٣٤٦، الإتحاف ٤١٧].
وانظر قراءة الرفع في البحر ٨/٢٧٥.

ورفع قوله : وتضبعون وإن كان مستقبلاً ؛ لأنه مع العزم الجزم عليه، كأنه حاصل ، أو قد حصل ومضى .

قولُـهُ : «ومِن ثَمَّ امتنـع الرفع»، أي مِن جهة كون «حتى»، المرفوع ما بعدها حرف استئناف، امتنعت المسألة المذكورة، لأنه تبقى كان الناقصة بلا خَبَرٍ، ولو كانت تامة، جاز الرفع، وامتنع : أسرتَ حتى تدخلُها لِما ذَكَرْنا، وهو أنك لم تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول.

وأمَّا في : أيُهم سار حتى يدخلُها، فأنت حاكمٌ بحصول السير، سائلٌ عن تعيين السائر.

وَاعْلَمْ أَنَّ الأخفشَ[1] أجاز الفصلَ بين «حتى» و : «أو»، وبين الفعل المنصوب بعدهما، بالشرط، نحو : انتظر حتى إن قُسِم شيء، تأخذَ، ولو جئت بالشرط مجزوماً فليس لك في «تأخذ» (٢١٠ ب) إلاّ الجزم، وكذا بعد «أو»، نحو : لا أسير والله أو إذا قلت لك اركب : تركبَ بنصب تركب.

واستقبح ابنُ السَّرَّاجِ[2] الفصلَ بينهما، وقال : الفصل بالظرف أسهل، نحو : سَكَتَ حتى إذا أردنا أن نقوم : يقولُ[3] ، و : أقِم حتى متى أكلنا تأكل، فالظرفُ مفصولاً به على قُبْحِهِ، أَسهلُ من حرف الشرط أعني «إنْ»، وأَمَّا الفصل بالاسم غير الظرف، نحو : انتظِر حتى مَن أخذ، تأخذ، فلا يجوز، بل يجب جزم «تأخذ» ولا يجوز الفصل اتِّفاقاً، بين «أن»، و «لن»، و «كي» وبين منصوباتها، لأنها الناصبةُ بنفسها، ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله[4] ، وكذا بين الفاء والواو واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد.

---

(١) الهمع ٢/١٠.

(٢) الهمع ٢/١٠.

(٣) برفع يقول .

(٤) قد تكرر النص على استثناء الفصل بـ (لا) .

[المضارع بعد اللامِ : لامِ كَيْ، ولامِ الجحود]

قوله : «ولام كي، مثل : أسلمت لأدخل الجنة، ولام الجحود :

لام تأكيد بعد النفي لِكان، مثل : وما كان الله[1] لِيُعَذِّبَهُمْ».

الظاهر أنَّ «أنْ» تقدر، أيضاً بعد اللام الزائدة التي تجيء بعد فعل الأمر أو الإرادة، نحو :

﴿ وَأُمِرْتُ[2] لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ[3] ﴾، ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ[4] لِيُذْهِبَ ﴾

والتي لتأكيد النفي تختص من حيث الاستعمال، بخبر «كان» المنفية، إذا كانت ماضية، لفظاً نحو :«وماكان الله لِيُعَذِّبَهم»[5]، أو معنىً نحو :

﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ[6] لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾،

وكأنَّ هذه اللام في الأصل هي التي في نحو قولهم أنت لهذه الخطة، أي مناسب لها وهي تليق بك، فمعنى ماكنت لِأفعلَ كذا[7] : ماكنت مناسباً لفعله ولا يليق بي ذلك، ولا شك أن في هذا معنى التأكيد.

---

(١) الأنفال / ٣٣، والآيةُ بتمامها :

﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾.

(٢) الواو ساقطة من ط، وهذا تحريفٌ بالآية.

(٣) الشُّورى / ١٥، ونصُّها ؛

﴿ فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ﴾.

(٤) الأحزاب / ٣٣ والآية بتمامها :

﴿ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾.

(٥) من الآية ٣٣ / الأنفال.

(٦) النساء / ١٦٨، ونصُّها :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَظَلَمُوا۟ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴾.

(٧) سقطت من د، ط.

وأمّا قولُه تعالى :

﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ[1] أَن يُفْتَرَىٰ . . . ﴾ ،

فكأن أصله : لِيُفترى، فلما حذفت اللام[2] ، بناءً على جواز حذف[3] اللام مع أَنَّ وأَنْ ، جاز إظهارُ «أَنْ» الواجبة الإضمار بعدها[4] ، وذلك لأنها كانت كالنائبة عنها .

[المضارع بعد حروف العطف ، تفصيلُ أحكامِه] :

قولُه : «والفاء بشرطين : أحدهما السببية ، والثاني أن يكون قبلها
أمرٌ، أو نهيٌ ، أو نفيٌ ، أو استفهامٌ ، أو تمنٍّ ، أو عَرْضٌ
والواو بشرطين : الجمعية وأن يكون قبلها مثل ذلك ، وأو
بشرط معنى : إلى أن»

تَرَكَ التحضيض[5] ، وهو من جملة الأشياء المذكورة ، نحو :

﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ[6] مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ﴾ و : ﴿ لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ[7] . . ﴾

---

(١) يونُس / ٣٧ ، ونصُّها :
﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾

(٢) جَوَّز الرضي ـ كما ترى ـ حَذْفَ لام الجُحود ، وهو يُتابع الفرَّاء ، بينما يُعارض ذلك أبو حيّانَ . [معاني القرآن ١/ ٤٦٤ ، البحر ٥/ ١٥٧].

(٣) المراد : لام الجحود هنا.

(٤) أي حين توجد اللام في اللفظ .

(٥) في م : «ذكر الأشياء الستة ، وترك التحضيض» .

(٦) الفرقان /٧ ، والآية بتمامها :
﴿ وَقَالُوا۟ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ﴾ .

(٧) القصص / ٤٧ ، ونصُّها :
﴿ وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾

وَتَرك الترجِّي أيضاً، قال الله تعالى :

﴿ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ[1] ٱلذِّكۡرَىٰٓ ﴾

على قراءة[2] النصب ، وقال الله تعالى :

﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ[3] ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ ... فَأَطَّلِعَ .... فأطَّلعَ ﴾ ،

بالنصب على قراءة[4] حفص. وأمَّا الدعاء فهو داخلٌ في باب الأمر والنهي، عند النحاة، لاعند الأصوليين، كما يَجِيءُ في باب الأمر، نحو: اللهم لا تؤاخذني بذنبي فأهلِكَ ، و: اللهم ارزقني مالاً فأصَّدَّق به، والكسائي[5] والفَرّاءُ، جوَّزا نصب[6] الدعاء المدلول عليه بالخبر أيضاً، نحو: غفر الله لك فيدخلك الجنة.

قولُه : «أن يكون قبلها أمر» إذا كان الأمر صريحاً نحو: ائتني فأشكَرك، فلا كلام في صِحَّته، وأمَّا إذا لم يكن صريحاً، وذلك بأن يكون مدلولاً عليه بالخبر، نحو: اتقى الله امرُؤٌ. وفعل خيراً فيثابَ عليه، و: حَسْبُكَ الكلام فينامَ الناس، أو اسم فعل، نحو: نزالِ فأقاتَلك وعليك زيداً فأكرِمَك، أو يكون الأمر مقدَّراً نحو[7] : الأسدَ

---

(١) عبس / ٣، ٤؛ ونصُّها :

﴿ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ ﴾.

(٢) قرأة عاصم على الجواب بالفاء لِـ «لَعَلَّ»، والنصب على إضمار «أنْ» فهو تعليله ... وقرأ الباقون بالرفع على العطف على «يَزَّكى، ويذَّكَّر»، والتقدير : فلعله تنفعه الذكرى». [الكشف ٢/ ٣٦٢].

(٣) غافر / ٣٦ ، ٣٧، ونصُّها :

﴿ وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗاۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِۚ وَمَا كَيۡدُ فِرۡعَوۡنَ إِلَّا فِي تَبَابٖ ﴾

(٤) «وقرأ حفص بالنصب على الجواب لِـ «لعل ... وقرأ الباقون بالرفع، عطفوه على (أَبْلُغ)، فالتقدير : لعلي أبلغ، ولعلي أطَّلعُ، كأنه توقَّع أمرَيْن على ظنه». [الكشف ٢/٢٤٤]. وأما حفص فهو ابن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي، أخذ القراءة عرضاً عن عاصم، توفي سنة ١٨٠هـ. (غاية النهاية ١/٢٥٤).

(٥) الهمع ٢/١١، الأشموني ٣/٣١٢.

(٦) أي النصب في جوابه.

(٧) ط : كالأسد الأسد.

الأسـدَ فتنجُوَ، فالكسائي[1] يُجري جميع ذلك مُجرى صريح الأمر، وقد وافقه ابنُ جِني[2] في نحو : نزال، بناءً على أنه مُطَّرِدٌ كالأمر، على ماهو مذهب سيبويه[3].

وأما النصب في قراءة أبي[4] عَمرو :
﴿ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا[5] يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونَ ﴾ ،
فلتشبيهه بجواب الأمر من حيث مجيئُهُ بعد الأمر، وليس بجوابٍ له مِن حيث المعنى ، إذ لا معنى لقولك : قلت لزيد اضرِب فيضربَ أي : اضرب يازيد فإنك إن تضرب يضرب، أي يضرب زيد .

وأمَّا النهي فنحـو : لا تشتمني فتنـدمَ، والنفي : ما تأتينا فتكرمَنا، وهو : إمّا صريح ، كما ذكرنا، أو مؤول نحو : قلَّما تلقاني فتكرمَني ، وكذا؛ قلَّ رجل. أو : أقلُّ رجـل، لأن هذه الكلمات تستعمـل بمعنى النفي الصِّرْف[6]، وتستعمل في اللفظ استعماله أيضاً.

وأمَّا ما يفيد معني النفي، لكن لا يجري في استعمالهم مَجراه فلا ينصب جوابه، كقولك : أنت غير أمير فتضربني، وكذا التقليل بقد، في المضارع لا يقال : قد تجيئني فتكرمَني.

---

(١) الهمع ٢/١١، الأشموني ٣/٣١٢.
(٢) الهمع ٢/١١.
(٣) يرى سيبويه أنّ صَوْغَ اسم الفعل على وزن فَعَالِ ، مثل نَزَالِ وتَرَاكِ قياسي ، من كل فعل ثلاثي تام متصرف. انظر الكتاب ٢/٤١ بولاق.
(٤) هي قراءة ابن عامـر، لا قراءة أبي عمـرو، وقـرأ البـاقـون بالـرفع، إمّا على العطف على (يقول)، وإما على الاستئناف، أي : فهو يكون.
[حجة القراءات ١١١ ، والكشف ١/٢٦٠
والسبعـة ١٦٩ ط ٢].
(٥) البقرة /١١٧، والآية بتمامها :
﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ .
(٦) أي النفي الخالص، وإن كان وضْعُها من حيث اللفظ يَدُلُّ على التقليل.

وقد جوَّز قومٌ نَصْبَ جواب كل ما تضمن النفي أو القِلَّة، قياساً لا سماعاً، وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقاً بالنفي، أي منصوب الجواب نحو: كأنك والٍ علينا فتشتمنا، أي: لستَ بوالٍ، أمَّا إن قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك.

وذكر سيبويه[1]: حسبته شتمني فأثبَ عليه، أي: لو شتمني لَوَثَبْتُ عليه.

وقد تضمر[2] «أنْ» الناصبةُ بعد الواو «والفاء» الواقعتَيْن إمّا بعد الشرط قبل الجزاء، نحو: إن تأتني فتكرْمني أوْ وتكرمَني، آتِك، أوْ بعد الشرط والجزاء نحو: إن تأتني آتك فأكرمْك أوْ أكرمَك، وذلك لمشابهة الشرط في الأول، والجزاء في الثاني، للنفي[3]، إذِ الجزاءُ مشروطٌ وجوده بوجود الشرط، ووجود الشرط مفروض، فكلاهما غير موصوفَيْن بالوجود حقيقة، وعليه حُمِل قولَه تعالى:

﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ[4] ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ . . .﴾،

إلى قوله: ﴿وَيَعْلَمَ﴾، على قراءة النصب[5].

وقد جاء بعد الحصر بإنما نحو: إنما يجئني[6] فيكرمَني زيد، لِما قلنا في «حتى» إن فيه معنى[7] التحقير القريب من النفي (٢١١ أ)، وأمَّا بعد الحصر بإلاَّ نحو: ماقام

---

(١) الكتاب ٤٢٢/١ بولاق. يعني أنه ألحق أفعال الظن بالنفي، فينتصب جوابها لأن مفعولها غير متحقق الوقوع بشرط ألّا يكون مقارناً للعلم.

(٢) ط: يضمر.

(٣) ط: النفي.

(٤) الشورى ٣٣، ٣٤، ٣٥. وتمامُ الآيات:

﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ۝٣٣ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ۝٣٤ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾.

(٥) قرأ نافع وابن عامر «ويعلمُ» بالرفع على الاستئناف، وباقي السبعة بالنصب على إضمار (أنْ)، وهذا مذهبُ البصريين.

[حُجة القراءات ٦٤٣، حجة ابن خالويه ٣١٩.

السبعة ٥٨١ ط ٢].

(٦) ط: يجيئني.

(٧) ط: مـــنى.

إلاَّ زيدٌ فتحسن إليه، فلا يجوز اتِّفاقاً، لأنه بعد إثبات صريح، بَلَىٰ، إن لم يرجع الضمير الذي عمِل فيه ما بعد الفاء بواسطةٍ أو غيرِ واسطةٍ، إلى المستثني المثبت، بل إلى شيء في حَيِّز النفي، نحو: ما قام أحدٌ إلّا هندٌ فأحسنَ إليه أو فأكرمه، والضمير لأحد، جاز، لأن المعنى: ماقام أحد فأحسنَ إليه إلّا هند، على أنَّ ذلك قبيحٌ، لأنَّ قولك فأحسنَ إليه متعلق بما قبل «إلّا» وقد تقدم في باب الفاعل، أن متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصرية، إلا الأشياء المعدودة هناك[1].

وقد جاء ما بعد الفاء منصوباً، في ضرورة الشعر، فيما ليس فيه معنى النفي أصلاً، كقوله[2]:

٦٦٢ سأترك منزلي لبني تميم وألْحَقَ بالحجاز، فأستريحا

والتمني[3]، نحو: ليتك عندنا فنكرمَك[4]، والعَرْض، نحو: إلَّا تزورنا فنعطيَك، والاستفهام نحو: هل تزورنا فنحسنَ إليك.

وكان الأصل في جميع الأفعال المنتصبة بعد فاء السببية: الرفع، على أنها جملٌ مُستأنَفة، لأنَّ فاء السببية لا تعطف وجوباً، بل الأغلب أن يُستأنف بعدها الكلامُ، كإذا المفاجَأة، ومعنياهما، أيضاً، متقاربان، ولذلك تقعان في جواب الشرط، إلَّا أنَّ «إذا» المفاجَأة مختصَّةٌ بالاسمية[5]، وقد يبقى ما بعد الفاء السببية على رفعه قليلاً كقوله تعالى:

---

(١) عرض الرضي لهذا في بحث مستفيض، في آخر باب الفاعل في الجزء الأول.

(٢) المغيرة بن حَبْناء الحنظلي، شاعر إسلامي، وحَبْناء لَقَبٌ على امهِ واسمُها ليلى. الخزانة ٥٢٢/٨ هارون، سيبويه ٤٢٣/١، ٤٤٨، ولم يَعْـزُهُ في الموضعَيْن، الأمالي الشجرية ٢٧٩/١، المقتضب ٢٢/٢ الطبعة الأخيرة، الإفصاح ١٨٤، ضرائر الشعر ٢٨٤، المقتصد ١٠٦٨/٢.
الشاهد فيه أن (أستريح) جاء منصوباً بعد الفاء في ضرورة الشعر، فيما ليس فيه معنى النفي أصلاً.

(٣) رجوعٌ إلى تكملة ضروب الطلب التي ينصب بعدها المضارع.

(٤) ط: فتكرمك.

(٥) يأتي تفصيل الكلام على (إذا الفجائية) في قِسْم الحروف.

﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾[1] ،

وقوله[2] :

٦٦٣ أَلم تسأل الربع القَوَاءَ فينطِقُ [وهل يُخبِرَنْكَ اليومَ[3] بيداء سِمْلَقُ]

وقوله :[4]

٦٦٤ [ولقد تركتِ صَبِيَّةً[5] مَرْحُومةً] لم تَدْرِ ما جزعٌ عليك فتجزعُ

[جاء جميع هذا على الأصل، ومعنى[6] الرفع فيه كمعنى النصب، لو نُصب].

وكذا لا مَنْعَ من إبقاء الرفع فيما بعد واو الجمع[7] ، إذا لم يُلبس ويكون معنى الرفع

---

(١) المُرْسَلَات / ٣٦. انظر دراسات ق ١ جـ ٢ ص ٢٥٩.

(٢) جميل بن مَعْمَرٍ العُذْري (ديوانه ١٤٤).

الخزانة ٥٢٤/٨، سيبويه ٤٢٢/١ بولاق، الجُمَل ١٩٤ [ط . جديدة]، الحُلَل ٢٦٣، الجَنَى ٧٦، رَصْفُ المباني ٣٧٨، ٣٨٥، المُحْكَم ١٩٦/٣ (ط . مصطفى السقا وغيره سنة ١٩٥٨م)، إيضاح المفصل ٣١/٢. «و (الرَّبْع) : المنزل حيث كان، و (القَوَاء): الخالي، و (البَيْداء) : الفَلاة التي تُبِيد مَنْ يَسْكُنُها. و (السَّمْلَق) : التي لا شيءَ فيها. ومعنى نُطْقِ الرَّبْع : ما يَبِينُ من آثاره، والعرب تُسَمِّي كل دليلٍ نُطْقاً وقَوْلاً .[عن الحُلَل ٢٦٤].

الشاهد فيه أن ما بعد فاء السببية قد يبقي على رفعه قليلاً وهو مستأنف «كأنه قال : «فهو ينطق»، ولم يجعله جواباً». [الجُمَل ١٩٤].

(٣) ليس في ط .

(٤) مُوَيْلِك المَزموم، يخاطب امرأتَه أُمَّ العلاء.

الخزانة ٥٣١/٨، الحماسة بشرح المرزوقي ٩٠٣، المُغنى ٦٢٥؛ وفيه : «وللاستئناف وجهٌ آخَرُ، وهو أن يكون على معنى السببية، وانتفاء الثاني لانتفاء الأول، وهو أحد وجهَيْ النصب، وهو قليلٌ، وعليه قوله : (البيت)، أي : لو عرفت الجزع لجزعت ، ولكنها لم تعرفه، فلم تجزع . . . .».

الشاهد فيه لما تقدَّم قبله مِن أنَّ ما بعد فاء السببية قد يبقى على رفعه قليلاً وهو مستأنف.

(٥) من م .

(٦) ما بين قوسين ليس في الأصل ، وهو من م ، ط .

(٧) أي الواو الدالة على المعية.

والنصب فيه سواء، نحو: اضربني وأضربك بالرفع، وكذا في «أو»، قال الله تعالى: ﴿... تُقَـٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾[1]،

معنى الرفع فيه: معنى النصب، أي إلى أن يُسْلِمُوا: جاز لك ألَّا تصرف في المواضعِ المذكورة إلى النصب، اعتمادًا على ظهور المعنى، والأكثر الصرف إليه بعد الأحرف الثلاثة، وإنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب، لأنهم قصدوا التنصيصَ على كونها سببيةً، والمضارع المرتفع، بلا قرينةٍ مُخَلِّصةٍ للحال أوِ الاستقبال: ظاهر في معنى الحال كما تَقَدَّمَ في باب المضارع، فلو أَبْقَوْهُ مرفوعاً، لسبق إلى الذهن أَنَّ الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء، فَصَرْفُه إلى النصب مُنَبِّهٌ في الظاهر على أنه ليس معطوفاً، إذِ المضارعُ بأن: مفرد وقبل الفاء المذكورة جملة وتقدير (أن[2] مُخَلِّصٌ المضارعَ للاستقبال اللائق بالجزائية، كما ذكرنا في المنصوب بعد «إذن»، فكان فيه شيئان: دفع جانب كون الفاء للعطف، وتقوية كونه للجزاء، فيكون إذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، كما ذكرنا في «إذن» سواء.

وإنما اخترنا هذا[3] على قولهم: إن ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديراً، فتقدير زُرْني فأكرمَك: لِيَكُنْ منك زيارةٌ فإكرام مني؛ لأن فاء[4] السببية إن عطفت، وهو قليلٌ فهي إنما تَعْطِفُ الجُملةَ على الجملة، نحو: الذي يطير فيغب زيد: الذباب.

---

(١) الفتح /١٦، والآيةُ بتمامها: ﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَـٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ۖ فَإِن تُطِيعُوا۟ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ۖ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾.

(٢) في د ط: قوله: «وتقدير أن»: ساقطة.

(٣) أي أنّ ما بعد الفاء من المصدر المؤول مبتدأ محذوف الخبر.

(٤) تعليل لقوله: وإنما اخترنا هذا.

وكـذا نقـول[1] في الفعـل المنصوب بعد واو الصرف، إنهم لمّا قصدوا فيه معنى الجمعية، نصبوا المضارع بعدَها، ليكون الصَّرف عن سنَن الكلام المتقدمِ مُرشداً من أول الأمـر إلى أنها ليست للعطف، فهي، إذن، إمّا واو الحال، وأكثر دخولها على الجملة الاسمية، فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، فمعنى قم وأقومَ، أي : قُمْ وقيامي ثابتٌ، أي في حال ثُبوتِ قيامي، وإمّا بمعنى «مع» وهي لا تدخل إلّا على الاسم فلما[2] قصدوا ههنا، مصاحبة الفعل للفعل، نصبوا ما بعدها، فمعنى قم وأقومَ : أيْ قم مع قيامي، كما قصدوا في المفعول معه مصاحبةَ الاسمِ للاسم فنصبوا ما بعد الواو، ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر مُتَصَيَّد من الفعل قبلَه، كما قال النُّحاةُ، أي : ليكن منك قيامٌ وقيامٌ مِنّي، لم يكن فيه نُصُوصيَّةٌ[3] على معنى الجمع، كما لم يكن، في تقديرهم، في الفاء معنى السببية، بل كون واو العطف للجمعية قليل، نحو : كل رجل وضيعتُه ، والأوْلى في قصد النصوصية في شيء على معنىً : أنْ يُجعل على وجه يكون ظاهراً فيما قصد النصوصية عليه.

وإنما شرطوا في نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها أحد الأشياء المذكورة، لأنها غيرُ حاصلة المصادر فتكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع، ويكون ما بعد الفاء كجزائها، ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه أحدَ الأشياء المذكورةِ، على ما قبـل فاء السببيَّة، التي هي أكثر استعمالاً من الواو في مثل هذا الموضِع، أعني في انتصاب المضارع بعدَها، وذلك لمشابهة الواو للفاء في أصل العطف، وفي صرف ما بعدها عن سنن العطف لقصد السببية في إحداهما والجمعية في الأخرى، و[أيضاً[4]] لقرب معنى الجمعية من التعقيب (٢١١ ب) الذي هو لازم السببية.

---

(١) د، ط : تقول.

(٢) قوله : «فلما» سقطت من ط.

(٣) كلمة مستحدَثةٌ من قَبيل المصادر الصناعية، معناها : كَوْنُ اللَّفظِ دالاً على معنىً مُعَيَّنٍ لا يحتمل غيره، والرضي يستعملها كثيراً.
[انظر تِبيان الكُحَيْل ص ٥٦ ـ ٥٨]

(٤) ليست في الأصـــل.

ثُمَّ اعْلَمْ، أنه لمّا كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، صارت الفاء مع ما بعدها أشدَّ اتصالاً بما قبلَها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية، فجاز في هذا الجواب مالا يجوز في الجملة الجزائية، وذلك أنك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله، نحو: هل تُعطي فيأتِيك، زيداً، ويتوسط أيضاً بين أداة الاستفهام التي هي «هل» أو الظرف، أو كيف، أو، لِمَهْ وبين الفعل المستفهم عنه، نحو: هل، فآتيك تخرج، ومتى، فأكرمك تزورني، وكيف فأستقبلك تجيئني، ولِمَ فأسير تسير.

ويجوز، أيضاً حَذْفُ الفعل المستفهم عنه للوضوح، ولقيام هذا الجواب مَقامه؛ لأنه في اللفظ، كالجزاء مِمّا هو كالشرط، تقول: متى، فأسيرَ معك أي: متى تسير فأسيرَ معك، ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط والجزاء؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما، في اللفظ، جملةٌ ظاهرةٌ.

قالوا: ولا جوابَ بالفاء، ولا يُجاب، أيضاً، الشيء الواحد بجوابين، فقوله تعالى:

﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ[1] رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ ﴾،

جوابه قوله:

﴿ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾،

وقوله:

﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم[2] مِّن شَيْءٍ ﴾،

وما مِن حسابك عليهم من شيء، فتطردَهم جملة متوسطة بينهما[3]، ويجوز أن يكون «فتكونَ» معطوفا على «فتطردَهم».

---

(1) الأنعام / ٥٢، والآية بتمامها:
﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾. [انظر البحر ٤/١٣٨، البيان ١/٣٢١ - ٣٢٢].

(2) الآية المتقدمة من سورة الأنعام.

(3) أي بين النهي وجوابه.

وإنما لم يُجَبْ بجوابَيْنِ؛ لأنه كالشرط والجزاء، ولا تجاب كلمة الشرط بجوابين.

ومعنى النفي في نحو: ما تأتينا فتحدثنا: إن تأتنا تحدثنا، انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الإتيان. كقوله تعالى:

﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ[1] فَيَمُوتُوا ﴾.

هذا هو القياسُ، وذلك لأنَّ فاءَ الجزاء، قياسُهُ أن يُجْعَلَ الفعل المتقدم[2] عليه الذي هو غير موجَب: موجَباً، ويدخل عليه كلمة «إن» ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءً، كما تقول في قوله تعالى:

﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ[3] غَضَبِي ﴾،

أي: إنْ تَطْغَوْا فَحُلُولُ الغضبِ حاصِلٌ.

ويَجوزُ، أيضاً، أن يكون النفيُ راجعاً إلى الحديث في الحقيقة لا إلى الإتيان، أي، ما يكون منك إتيان بعده حديث وإن حصل الإتيان، وبهذا المعنى، ليس في الفاء معنى السببية، وحق الفعل أن ينتصب بعد فاء السببية»، لكنه إنما انتصب، على تشبيهها بفاء السببية كما يَجِيءُ.

وإنما قلنا إنَّ الفاء بهذا المعنى ليست للسببية؛ لأنّ قولك: إن أتيتني حدثتني، مخالفٌ في المعنى لقولك: تأتيني ولا تحدثني، بل إنما يعطي هذه الفائدة، معنى فاء العطف الصِّرْف: إمّا عاطفة للاسم على الاسم نحو: ماكان منك إتيان فحديث،

---

(1) فاطر / ٣٦، ونصُّها:

﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا كَذَٰلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ ﴾.

[انظر دراسات ق ١ جـ ٢ص ٢٥٦].

(2) د: الذي قبله مثبتاً إن لم يدخل، ويدخل ....

(3) طه / ٨١، والآية بتمامها:

﴿ كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ ﴾.

[انظر دراسات ق ١ جـ ٢ ص ٢٦٠ ـ ٢٦١].

على ما يُؤَوِّلون به مثل هذا المنصوب، وإما عاطفة للفعل على الفعل نحو[1] : ما تأتيني فتحدثني بالرفع، فيكون النفيُ في الموضعين شيئاً واحداً واقعاً على المعطوف والمعطوف عليه معاً، فيكون المجموع[2] المقيَّد تعقب الحديث إياه منفياً، والمركب من جزأين، ينتفي بانتفاء جزأيه معاً، وبانتفاء كل واحد من جزأيه، أيضاً، فعلى الأول، يكون المعنى : ليس منك إتيان ولا حديثٌ معه[3].

ويجوز أن يكونَ قولُه تعالى :

﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ[4] فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ ،

بهذا المعنى .

وعلى نفيك الجزءَ الثانيَ فقط يكون المعنى : منك إتيان، لكن لا حديث بعده ، ومنه قولُ عليٍّ رضي الله عنه في نهج البلاغة : «لا يخرج لكم من أَمرِي رضىً فترضونه ولا سخطٌ فتجتمعون عليه[5]» .

ولا يجوز أن يبقى الأول فقط؛ لأن الحديث الذي يكون بعد الإتيان، لا يكون من دون الإتيان، بلى، إن جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستئناف، لا معطوفاً على الفعل الأول، جاز هذا المعنى، فيكون المراد : ما تأتينا، فأنت تحدثنا بما يحدث به الجاهل بحالنا، كما قالَ[6] :

٦٦٥ غيرَ أَنَّا لم تأتِنا بيقَينٍ * فنرجِّي ونُكْثِرُ التأميلا

---

(١) في م : «وذلك أن تقول» بدل قوله : نحو.

(٢) د. : فيكون مجموع الأيتان . . .

(٣) م : بعـــده.

(٤) المُرسَلَات / ٣٦. انظر ابن يعيش ٣٦/٧.

(٥) من خطبة له في تقريع أصحابه. نهج البلاغة ص ٢٠٨ (طبع دار الشعب بالقاهرة).

(٦) كعب بن العنبرى . [إيضاح المفصل ٣١/٢]، وهو في :
سيبويه ٤١٩/١ . وابن يعيش ٣٦/٧ منسوباً لبعض الحارثيين.
وفي الخزانة ٥٣٨/٨ وفي ٥٣٩ : «البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي ما عرف قائلها . . .»، والمُغني ٦٢٥ .

أي : فنحن نُرَجِّي .

ويجوز مع الرفع أيضاً، أن تكون[1] الفاءُ للسببية، والمبتدأُ محذوفٌ، فيكون معنى الرفع والنصب سواء، وإنما لم يصرفه إلى النصب لعدم اللَّبْسِ ، كما ذكرنا قَبْلُ، فيكون قوله تعالى :

﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ[2] فَيُدْهِنُونَ ﴾ ،

منه، أي : فهم يُدْهِنُون، وكذا قوله تعالى :

﴿ وَ[3] لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ[4] ﴾ ،

أي : فهم يعتذرون، فكأنه قال : فيُدهِنوا، و : فيَعتذِروا، كما أَنَّ قوله تعالى :

﴿ فَأَنتُمْ فِيهِ[5] سَوَاءٌ ﴾ ،

بمعنى : فتستووا[6]، وكذا قوله[7] :

٦٦٣ ألم تسأل الربع القَوَاء فينطِقُ

و (بيقين) : متعلقان بصفة موصوف محذوف ، أي : بخبر يقين وجملة (نُرَجِّي) : خبر المبتدأ المحذوف، أي : فنحن نرجي، وجملة (نُكثر) بالرفع عطف على جملة (نرجي)، و (التأميلَ) : مصدر أَمَّلته : إذا رجوته.
والمعنى : لم تأتنا عن إخوتنا بخبرٍ يقينٍ، فنحن نُكثر من الرجاء؛ ليكون الأمر على خلاف ما أخبرت.
الشاهد فيه أنّ ما بعد الفاء هنا عن القطع والاستئناف، أي : فنحن نرجي.

(١) ط : يكون.
(٢) القلم/ ٩.
(٣) ط : الواو ساقطة، وهذا تحريفٌ.
(٤) المرسَلات / ٣٦.
(٥) الروم / ٢٨، والآية بتمامها :
﴿ ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ .
(٦) ط : فتستواو.
(٧) صدر بيت لجميل بن مَعْمَر، وعجزه :
... وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق
وقد سبق الكلام عليه.

و[1] :

٦٦٤

لم تَدرِ ما جزعٌ عليك فتجزعُ

ولا أرى بأساً مِن أن لا يقدر في مثله المبتدأ ؛ لأنَّ فاءَ الجزاء قد تدخل على المضارع المثبت والمنفي بلا، مِن غير تقـدير مبتدأ، كما يجيء في المجزوم، لكنّ الاستئنافَ والسببيةَ مع تقدير المبتدأ أظهرُ.

وقال سيبويه[2] : المعنى : فهي مما ينطِقُ، بناءً على توهُّمات الشعراء وتخيُّلاتهم، ثم رجع وقال : وهل يُخبِرَنْكَ اليومَ بيداءُ سِمْلَقُ.

وقد لا يُصرف بعد واو الجمعية، أيضاً، إلى النصب، أَمْناً من اللَّبْسِ ، كما ذكرنا في نحو : إيتني وأُكرمُك بالرفع ؛ لأنَّ واو الحال قد تدخل على المضارع المثبت، كما ذكرنا في باب الحال، نحو قولك : قمت وأضرب زيداً، أي : وأنا (٢١٢ أ) أضرب زيداً.

وكذا، ربما لا يصرف، كما ذكرنا، بعد «أو» العاطفة إلى النصب، نحو قوله تعالى :

﴿ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ [3] ﴾ ،

مع أنه[4] بمعنى "إلّا" أَمْنًا من اللَّبْس، فإن "أو" في الأصل لأحد الأمرين، والمعنى : لابُدَّ من أحد الأمرين : القتال أو الإسلام، وفيه إيماء إلى معنى «إلى»، أو «إلّا».

---

(١) عجز بيت لمُوَيْلك المزموم، وصدره :

ولقد تركتِ صبيةً مرحومةً .....

وقد سبق الحديث عنه .

(٢) الكتاب ٤٢٢/١ بولاق.

(٣) الفتح / ١٦، والآية بتمامها :

﴿ قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ۖ فَإِن تُطِيعُوا۟ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ۖ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ .

(٤) أي لفظ (أو).

فللرفع بعد الفاء، إذن، أربعةُ معانٍ، كما تقدم : وللنصب معنيانِ، عند سيبويه[1]، وإنما جاز النصب عنده في المعنى الثاني، مع أن الفاءَ ليست للسببية، تشبيهاً للفاء وما بعدها، بفاء الجزاء، لكونها فاء بعدها[2] مضارع كائناً[3] بعد نفي، كما شُبِّه في : «كن[4] فيكون»، والنفي بالمعنى الثاني كثيرُ الاستعمال، كقولهم : لا يسعني شيء فيعجز عنك. أى إن وسعني شيء لم يعجز عنك، قال[5] :

٦٦٦ وما قام منا قائمٌ في نَدِيِّنا فينطِقَ إلَّا بالتي هي أعرفُ

[أي يقوم ولا[6] ينطق إلّا بالتي هي أعرف]

وقال[7] :

وما حلّ سَعْديٌّ غريباً ببلدةٍ فَيُنْسَبَ، إلَّا الزبرقان له أَبُ (١٩٤)

أي يحل ولا ينسب . . . ، ولــولا أَنَّ ما بعــد الفــاء في البيتــين منفيٌّ، لما جاز الاستثناء، إذِ المفرغ[8] لا يكون في الموجب .

---

(١) الكتاب ١/٤١٨ وما بعدها.

(٢) ط : «ها» ساقطة.

(٣) هكذا بالنصب؛ لأنَّ الرضي يرى جوازَ مجيء الحال من النكرة.

(٤) البقرة / ١١٧، ونصُّها :
﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ ،
وانظر آل عمران / ٤٧، مريم / ٣٥، غافر / ٦٨.

(٥) الفرزدق. (ديوانه ٥٦١).
الخزانة ٨/٥٤٠، سيبويه ١/٤٢٠، العَيْني ٤/٣٩٠.
و (النَّدِيّ) : النادي، وهو مجلس القوم ومتحدثهم ، أي : إذا نطق ناطقٌ منا في مجلس الجماعة عرف صواب قوله، فلم تُرَدَّ مقالتُه.
والشاهد فيه : نصب ما بعد الفاء على الجواب، ولا عِبرةَ بدخول (إلّا) بعده ناقضة للنفي.

(٦) العبارة ساقطة من ط .

(٧) سبق تخريجه ص ٧٨٩ من القسم الأول .

(٨) في ط : إذ الاستثناء المفرَّغ . . . .

وقـد يستأنف بعد الواو، من غير معنى الجمعية، كقولك : دعني ولا أعودُ[1]، أي : وأنـا لا أعـود على كل حال، وبعد «أَوْ» مِن غير معنى «إلى» أو«إلاّ»، كما تقول : «أنا أسافر، أو أقيم. حكمتَ أَوَّلاً بالسفر، ثم بَدَا لك، فقلت : أو أقيم، أي : أو أنا أقيم، أي بل أنا أقيم.

وجَّوز سيبويه[2] الرفعَ في قوله[3] :

٦٦٧ [فقلتُ له لا تَبْكِ[4] عينُكَ إنما] نُحاولُ ملكاً أو نموتُ فنعذرا

إمّا على العطف على «نُحاول»، أو على القطع، أي ؛ نحن نموت. وقوله تعالى : ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[5]،
بالرفع، مقطوع، أي ؛ هو يرسل، وقوله[6] :

٦٦٨ إن تَركبوا فركوبُ الخيلِ عادتُنا أو تنزلون فإنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

عند الخليل[7] محمول على المعنى، أي تركبون أو تنزلون، كقوله[8] :

٢٧٨ [مشائيم ليسوا[9] مُصلِحينَ عشيرةً] ولا ناعبٍ إلاَ بِبَيْنٍ غُرابُها

---

(١) انظر سيبويه ١/٤٣٠، المقتضب ٢/٣٥، دراسات ق ١ جـ٣ ص ٥٢٦.

(٢) الكتاب ١/٤٢٧ بولاق.

(٣) هو امرؤ القيس (ديوانه ٩١ تحقيق «محمد أبو الفضل إبراهيم»، المعارف سنة ١٩٥٨م).
والبيت من قصيدة، قالها لعمرو بن قُمَيْئَةَ حين توجه إلى قيصر، مستنجداً به على بني أسد، وأولها :
سَما لك شوقٌ بعد ما كان أقصرا وحلّت سُليمى بطنَ قَوٍّفعَرْعَرَا
الخزانة ٨/٥٤٤، سيبويه ١/٤٢٧، الحُلَل ٢٦٠؛ وفيه : « . . . ويروى : ونعذِرا ـ بكسر الذال ـ أي : نبلغ العذر»، المقتضب ٢/٢٥ الطبعة الأخيرة، مختار الشعر الجاهلي ١/٥٨.
الشاهد فيه أن سيبويه جوّز الرفع في قوله (نموتُ) إمّا بالعطف على (نُحاول أو على القطع، أي : نحن نموت.

(٤) ليس في ط، د.

(٥) الشورى / ٥١، والآية بتمامها :
﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾

(٦) قد سَبَقَ تخريجُ البيتِ. (٧) سيبويه ١/٤٢٩ بولاق.

(٨) نسبه سيبويه في موضعين ١/٨٣، ١٥٤ للأحْوَص الرياحي، ونسبه سهواً في ١ / ٤١٨ للفرزدق. وقد سبق تخريجُ البيت.

(٩) ليس في ط.

وقال يونُس[1]، هو على القطع، أي بل أنتم نازلون، و «أَوْ» بمعنى «بل» كما يَجِيءُ في حروف العطف، كما في قوله تعالى:

﴿ . . . إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[2]،

أي: بل[3] هم يزيدون.

وقد يُقطع بعد الواو، والفاء، وثم في غير هذا الباب، أي في غير الجمعية، قال[4]:

٦٦٩ على الحَكَمِ المَأْتِيِّ يوماً إذا قضى حكومتَه[5] أَنْ لا يجورَ ويَقْصِدُ

لم ينصب «يقصد» لأنه احتمل مع النصب، أن يكون معطوفاً على «يجور» المنفي، فيكون المعنى: على الحكم أن لا يجور ولا يقصد، وهو تناقض، ويحتمل أن يكون عطفاً على: لا يجور، الكائن بمعنى: يعدل، بمعنى على الحكم أن لا يجور وأن يقصد، كما تقول: زيد يجيء إذا اشتهيت مجيئه، فالمعنى: ينبغي له أن يقصد، أي: أن لا يجور.

---

(١) الكتاب ١ / ٤٢٩ بولاق، وانظر يونُس البصري ص ١٩١ [د. أحمد مكي الأنصاري، المعارف بمصر سنة ١٩٧٣م].

(٢) الصافات / ١٤٧، ونصُّها: «وأرسلناه إلى مِائة أَلْفٍ أَوْ يَزيدون».

(٣) قال بهذا الفراء. [معاني القرآن ٢ / ٣٩٣]، وهو قول ابن عباس. [البحر ٧ / ٣٧٦]. لكنّ أبا العباس المبرد، وأبا الفتح ردّا على الفراء. [انظر المقتضب ٣ / ٣٠٤ ـ٣٠٥، والخصائص ٢ / ٤٦١].

(٤) أبو اللَّحَّام التغلبي، واسمه حُرَيْث، شاعرٌ جاهلي.

الخزانة ٨/٥٥٥، سيبويه ١/ ٤٣١ بولاق، وفي الحاشية نَسَبه الأعلم لعبد الرحمن بن أم الحَكَم، ولعلّ الأول هو الصواب، اللسان/ قَصَدَ/، المحتسَب ١/ ١٤٩، المغني ٤٧٠، ابن يعيش ٣٨/٧، ٣٩، إيضاح المُفَصَّل ٣٤/٢.

و (الحَكَم): الحاكم الذي يقضي بين القوم. والقصد: العدل. والشاهد فيه رفع (يقصد) على القطع؛ لأن معناه: وينبغي له أن يقصد، كأنه قال: وليقصد في حكمه. ونظيره مما جاء بلفظ الخبر، ومعناه الأمر، قول الله تعالى:

﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾،

أي: لِيُرْضِعْنَ.

(٥) ط: قضيته.

وقد يقطع مع الفاء التي لغير السببية، كما ذكرنا في قوله[1] :

....   فنرجّي   ونُكثر   التأميلا ٦٦٥

ومثله قوله[2] :

٦٧٠ فما هو إلّا أن أراها فُجاءةً[3]   فَأَبهتُ حتى ما أكاد أجيب

يروى بنصب «أبهت»، ورفعه على القطع، أي : فأنا أبهت.

قوله : «والواو بشرطين : الجمعية[4]، وأن يكون قبلها مثل ذلك»، أي يجتمع مضمون ما قبلَها ومضمون ما بعدَها في زمان واحد، ويكون قبلها أمرٌ، نحو : زرني وأزورك، أو نهيٌ، نحو[5] :

---

(١) كعب بن العنبري . وقد سبق تخريج البيت :

غيرَ أنّا لم تأتنا بيَقينٍ   فَنُرجّي ونُكثرُ التأميلا

(٢) عُروة بن حزام العُذْري (ديوانه . مخطوطة الشنقيطي ٧٠ أدب ش)

[لم أقف على المخطوط، ولكنْ أشار إليها هكذا الأستاذ هارون] الخزانة : ٨/٥٦٠، سيبويه ١/٤٣٠، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٤، ابن يعيش ٧/٣٨.

ونسبه ابن الشجري في حماسته ١٥٣ إلى كُثَيِّر عَزَّة [ط . حيدر أباد سنة ١٣٤٥هـ]. و (فُجاءة) بضم الفاء : بَغْتَةً. وهو مصدر منصوب على الحال من الفاعل أو المفعول. و (أبهت) من باب قرب ونفع وعلم ويقال : بُهت - أيضاً - ، أي : دهش وتحيّر.

قال البغدادي «و (حتى) هنا ابتدائية، ومعناها الغاية، و (ما) نافية، و (أكاد) بمعنى أقرب. وجملة (أجيب) في محل نصب خبرها، ومفعول (أجيب) محذوف؛ أي : أجيبها إن كلّمتني».

[الخزانة ٨/٥٦٢ هارون].

وقال الأستاذ هارون : «أو معناه: لا تكون مني إجابةٌ ما . والشاهد فيه جواز الرفع على القطع في (أبهت)، والنصب عطفاً على أنْ وما بعدها».

[سيبويه ٣/٥٤ هامش ٣ هارون].

(٣) ط : فجاة.

(٤) * المألوف في اصطلاح النحاة هو واوُ المعية.

وتعبيرُ الرضي أدقُّ، وذلك للفصل بين واو المعية الخاصة بالمفعول معه، والواو التي تضمر بعدها أنْ.

[الخزانة ٨/٥٦٤ هامش ٤].

(٥) قائله : أبو الأسود الدُّؤلي (مستدركات ديوانه ص ١٦٥ تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار الكتاب الجديد، بيروت، سنة ١٩٧٤م).

=

٦٧١ لاتَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثلَهُ عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عَظِيمُ

أو استفهامٌ ، نحو : هل تزورني وتعطِيني ، أو تَمَنٍّ ، نحو : ليتك عندنا وتكرمَنا ، أو تحضيضٌ ، نحو : هلاّ تزورنا وتكرمَنا ، أو عَرْضٌ نحو : ألاَ تزورنا وتكرمَنا .

والنُّحـاةُ يؤوِّلون هذا بواو العطف نحو : ليكن منك زيارة[1] وزيارة مني ، وقد ذكرت ماهو عليه في الفاء[2] .

قولـه : «وأو» بشرط معنى إلى «أن» ، معنى «أو في الأصـل : أحد الشيئين أو الأشياء ، نحو : زيد يقوم أو يَقْعُد أي يعمل أحد الشيئين[3] ، ولابد له من أحدهما ، فإن قصدت مع إفادة هذا المعنى ، الذي هو لزوم أحد الأمرين : التنصيص على حصول أحدهما عقيب الآخر ، وأنَّ الفعل الأول يمتدُّ إلى حصول الثاني ، نصبت ما بعد «أو» ، فسيبويه[4] يقدِّره بإلاّ ، وغيره بإلى ، والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد ، فإن فَسَّرته بإلاّ ، فالمضاف بعده محذوفٌ وهو الظرفُ ، أي : لألزمنك إلاّ وقت أن تعطيني ، فهو في محل النصب على أنه ظرفٌ لما قبل «أو» ، وعند من فسَّره بإلى : ما بعده بتأويل مصدر مجرور بأو التي بمعنى إلى .

هذا[5] ، وقال سيبويه في قول الشاعر[6] :

ونسبه سيبويه في كتابه ١/٤٢٤ بولاق ، والصيمري في التبصرة ١/٣٩٩ للأخطل الخزانة ٨/٥٦٤هـ ، معاني الفراء ١/٣٤ ، ١١٥ ، الأزهِيَّة ص ٢٣٤ ، بدائع الفوائد ٢/١٦١ ، رصف المباني ص ٤٢٤ ، الجَنَى الداني ص ١٥٦ ، الإيضاح العضدي ١/٣١٤ ، المقتصد ٢/ ١٠٧٠ ، الجُمَل ١٨٧ [ط . جديدة] الشاهد فيه أن (تأتيَ منصوب بـ (أنْ) مضمرة بعد واو الجمعية الواقعة بعد النهي .

(١) ط : ليكن زيارة منك وزيارة منى .

(٢) اختار الرضي في مثل هذه التراكيب أن ما بعد الفاء ، أو الواو من المصدر المؤول ، مبتدأ محذوف الخبر ، وقد تقدَّمَ ذلك وأفاضَ في شرحه وتأييده .

(٣) م ، د : «أي يعمل أحد الشيئين أو الأشياء» .

(٤) الكتاب ١/٤٢٧ بولاق.

(٥) سقطت من د ، ط .

(٦) هو كعب الغنوي :

الخـزانـة ٨/٥٦٩ ، سيـبويه ١/٤٢٦ بولاق ، المقتضب ٢/١٧ ، ١٨ ، إيضـاح المفصل ٢/٢٨ ، ابن يعيش

٦٧٢ وما أنا للشيءِ الذي ليس نافعي ويغضبُ منه صاحبي بقؤول

يجوز رفـعُ (يغضب) ونصبُه، أمَّا الرفعُ فلعطفهِ على الصلة، أعني قوله : ليس نافعي ، وقـال أبـوعـلي[1]، في كتاب الشِّعر : بل هو عطف على «نافعي»، وليس بشيءٍ؛ لأنـه يكـون المعنى ، إذن، ما أنـا بقؤولٍ للشيء الـذي ليس يغضب منه صاحبي ، أي : لا أقول شيئاً لا يغضب منه صاحبي، وهذا ضِدُّ المقصودَ.

وإذا نصبته[2] فهو على الصَّرف[3]، قال المبرد[4] : لا يجوزُ ذلك[5]، لأن مُرَادَ الشاعرِ : الذي يغضب منه صاحبي لا أقوله.

قلت : الذي قاله ، إنما يلزم لو جعلنا هذا الصرف في سياق قوله ليس نافعي ؛ لأنه يكون المعنى ، إذن، لا أقول قولاً ، لا يجمـع النفع وغضب صاحبي منه وهذا عكس ما ينبغي لأنه ينبغي ألّا يقول (٢١٢ ب) قولاً يجمع نفعه وغضب صاحبه ، وأمـا إذا جعلناه في سياق النفي الذي هو : ما أنا، فلا يفسد المعنى، لأنه يكون المعنى، إذن، لا يكون مني القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه ، وذلك

= ٣٦/٧، إيضاح الشعر ق ٧/ أ.
الشاهد فيه أن سيبويهِ جوَّز في (يغضب) النصبَ والرفعَ.

(١) إيضـاح الشِّعـر، الـورقـة ٧/أ؛ وفيه: «ومـوضـع المضارع الذي هو (يغضب) في البيت نصبٌ للعطف على خبر ليس، والضمير الذي هو منه يعود على اسم ليس، والمقول حينئذ هو الشيء، والقول يقع عليه لعمومه واحتمالِهِ أنْ يكون القولَ وغيرَهُ وليس كالغضب.
فإذا أُخرج (يغضب) من الصلة أضمَرَ أن لعطفه إياها على الشيء ، كأنه قال : وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ولِغَضَبِ صاحبي بقؤول، فالغضب لا يقال، ولكن التقدير : ولِقَوْلِ غَضَبِ صاحبي، فتُضِيف القولَ الحادثَ عنه الغضبُ إلى الغضب . . . » .

(٢) أي الفعل (يغضب) في البيت السابق.

(٣) أي على أنَّ الواوَ للمعية.

(٤) المقتضب ١٩/٢.

(٥) في ط مايلي : «لا يجوز ذلـك؛ لأنّ فيه إذن نَفْيَ النفـعِ والغَضَبِ معـاً، وهـو عكس المقصود؛ ؛ لأنَّ مُرادَ الشاعرِ . . . ».

إمّـا بانتفائهما معاً أو بانتفاء أحدِهما لأن المركب ينتفي بانتفاء أحد جزأيه كما ينتفي بانتفاء مجموعهما، فتقدم الواو على ما هو منفي حقيقة، أعني القول، الذي تضمنه : بقؤول ، كتقدم الفاء على الفعل المستفهم عنه في قولك : متى فأكرمك تكرمني، كما تقدم في تعليل ذلك.

وقال سيبويه[1]، وتبعه أبو علي[2] : إنّ «يغضب» المنصوب معطوف على «الشيء»، أي الذي غضب صاحبي منه أي : لسبب غَضَبِ صاحبي .

وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ الضمير في منه يرجع إلى الشيء غير النافع ، فيكون المعنى : وما أنا بقؤول لشيءٍ منه يحدث غضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني، ولا معنى لهذا الكلام.

ولا يجوز أن يرجع الضمير إلى المضاف المقدر، لأنك إنما أضفته إلى الغضب ليعلم أن الغضب منه ، فلا يحتاج إلى لفظ «منه» كما بَيَّنّا في الظروف المضافةِ إلى الجُمَل : أن نحو قولك : يومَ تسود فيه الوجوه[3] : قبيح .

(١) الكتاب ١/٤٢٦ بولاق.

(٢) إيضاح الشِّعر، الورقة ٧/أ.

(٣) ط : لوجوه.

[إضمار «أنْ» جوازاً، ووجوباً]

قوله : « و [بعد[1]] العاطفة إذا كان المعطوف عليه اسماً ».

عطف على «حتى» في قوله : وحتى إذا كان مستقبلاً، أي : العاطفة يقدَّر بعدها أن ، نحو قولها[2] :

لَلُبْس عباءةٍ وتقرَّ عيني [أحبُّ إليَّ مِنْ[2] لُبْسِ الشُّفوفِ] ٦٥٢

ليكون الاسم معطوفاً على اسم، وكذا العطف بالفاء وغيره، نحو : أعجبني ضرب زيد فيشتم، وضرب زيد ثم يشتم، وضرب زيد أو يشتم.

والواو، والفاء، وأو، في مثل هذه المواضعِ ، لا يشوبها معنى السببية، والجمعية والانتهاء.

[إظهار «أنْ» جوازاً، ووجوباً]

قولُه : «ويجوز إظهارُ أنْ، مع لام كي، والعاطفة، ويجب مع لا» «في اللام».

أَخذَ يُبَيِّنُ المواضعَ التي يجوز فيها إظهارُ «أنْ» المقدرة، والموضع الذي يعرض فيه ما يوجب إظهار «أنْ»، فالذي يبقى بعد القسمين، هو الموضع الذي لا يجوز فيه إظهارها، فنقول :

إنـما جاز إظهارها مع لام «كي» والعاطفة واللام الزائدة، لا للجحود، نحو : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ[3] أَكُونَ ﴾ ، لأن هذه الثـلاثةَ تدخل على اسمٍ صريح نحو : جئتك

---

(١) سقطت من الأصل، وهي من م، د.

(٢) ميسون بنت بحدل، وقد سبق تخريج البيت.

(٣) الزمر / ١٢، ونصُّها : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ .

للإكرام، وأعجبني ضرب زيد وغضبه، وأردت لضربك كقوله تعالى: ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾[1]،

فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعل إلى اسمٍ صريحٍ، وهو «أن» المصدرية.

وأمّا لام الجحود، فلمّا لم تدخل على الاسمِ الصريحِ، لم يظهر معها ذلك، وكذا «حتى» لم يظهر بعدها؛ لأن الأغلب فيها أن تستعمل بمعنى «كي» وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسمٍ صريحٍ، كما مرَّ[2]، وحُمِل عليها: التي بمعنى «إلى»؛ لأن المعنى الأول أغلب من[3] التي يليها[4] المضارع.

وأمّا الفاءُ، والواو[5]، وأو، فلأنها لمّا اقتضت نصب ما بعدها، للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء، كما تقدم، صارت كعوامل النصب، فلم يظهر الناصب بعدها، وقد ظهرت «أنْ بعد أوْ» في الشِّعر، قالَ[6]:

٦٧٣ [أقضي اللُّبانةَ لا[7] أفرِّطُ رِيبةً] أوْ أنْ يلومَ بحاجةٍ لُوَّامُها

(١) النمل / ٧٢؛ ونصُّها: ﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴾.
[انظر المقتضب ٢/٣٧، والبحر ٧/٩٥].

(٢) في الكلام على (حتى).

(٣) ط: في.

(٤) م: بعدها.

(٥) ط: وأما الواو والفاء وأو.

(٦) لبيد بن ربيعةَ ـ رضي الله عنه ـ (ديوانه ١٧٤ بيروت، دار صادر، بلا تاريخ)، وشرح القصائد العشر للتبريزي ص ٢٣٩، واللسان/ جَوَبَ/. و (اللبانة): الحاجة. لا أُفَرِّطُ رِيبةً: لا أدع رِيبة تُنْقِذُني حتى أُحكمها. الرِّيبة: الشك.
يقول: لا أتقدم على أمر أشكُّ فيه.
قال الأستاذ هارون في تعليقه على هذا البيت: «ولم أجد مُستشهِداً به لهذا غير الرضي». [الخزانة ٨/٥٧٦ هامش (٥)].
الشاهد فيه أنّ (أنْ) قد ظهرت بعد (أوْ) في الشعر.

(٧) ليس في ط.

وأمّا وجوبُ الإظهار مع لام «كي» إذا وَلِيَها «لا» فلاستكراه اللاَّمَيْنِ المتواليين.

وأمّا قولُ المصنف[1] : لأنهم لا يدخلون حروف الجر على حرف النفي لاستحقاقها صدرَ الكلام، ففيه نَظَرٌ، لأنَّ «لا» من بينها يدخلها العوامل، نحو: كنت بِلا مال، و: «وحسِبوا أن لا تكونَ[2] فتنةٌ».

والكوفيون[3] جوَّزوا إظهار «أنْ» مع لام الجُحود[4]، بدلاً من اللام وتأكيداً له، لأنَّ مذهبَهم أنَّ اللام هي الناصبةُ بنفسها[5] ويُجَوِّزون تقديمَ معمول الفعل بعدَها، عليها خلافاً للبصريين[6]، واستدلوا بقول الشاعر[7] :

٦٧٤. لقد عذلتني أم عمرو، ولم أكن مقالتَها ما كنت حيًّا لِأسمعا

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١٧/٢.

(٢) المائدة /٧١ ؛ والآيةُ بتمامها :
﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ﴾.

(٣) المغنى ٢٧٩، والإنصاف مسألة ٨٢.

(٤) سميت كذلك؛ لملازمتها للجَحد؛ أي النفي، قالَ النَّحاسُ : والصواب تسميتها لام النفي؛ لأنَّ الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار. [المغني ٢٧٨ - ٢٧٩].

(٥) والجملة الفعلية خبر (كان)، فلا فرق عندهم بين : ما كان زيد يقوم، وما كان زيد ليقوم إلاّ مجرد التوكيد الذي تفيده زيادة اللام. [دراسات ق ١ جـ ٢ ٤٥٦].

(٦) «مذهب البصريين أنَّ (أنْ) مضمرة بعد لام الجحود، والجار والمجرور متعلقان بخبر (كان) المحذوف».
[دراسات ق ١ جـ ٢ ص ٤٥٦].
«ولا يجوز إظهار (أنْ)، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجَحد عليها».
[الإنصاف، المسألة ٨٢ جـ٢/٣٤٦].

(٧) لم يعرف قائله .
الإنصاف، المسألة ٨٢ جـ ٢ ٣٤٨، ابن يعيش ٢٩/٧، الخزانة ٥٧٨/٨؛ قال البغدادي : «ولم أقف على تتمته. ولا على قائله والله أعلم بذلك».
وقوله : «لم أقف على تتمته» يريد أنه لم يعرف شيئاً يتصل به، قبلَه، أو بعدَه.
وقوله : «ما كنت حيًّا» ما : مصدرية ظرفية، أي : مدة كوني حياً. الشاهد فيه قوله (مقالتَها)، فإنه مفعول مقدَّم لِـ(أسمع) عند الكوفيين كما نقله الرضي وعند البصريين منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير: ماكنت أسمع مقالتها. ثم بيَّن ما أضمر بقوله لأسمعا.

لأن اللام عندهم هي الناصبةُ، وليست مصدريةً، وهو عند البصريين: على تقدير فعل ناصبٍ، أي: ماكنت أسمع مقالتها، ثم كرر «لأسمعا» مفسِّراً للمضمر.

واعلم أنَّ «أنْ»[1] الناصبةَ تضمر في غير المواضعِ المذكورة كثيراً، لكنه ليس بقياس، كما في تلك المواضعِ، فلا تعمل لضعفها، نحو قولهم: تسمعُ بالمُعَيْدِيِّ[2] خيرٌ من أنْ تراه، ومنه: عساك تفعل كذا، على رأي، كما مرَّ في المضمرات.

ويَقِلُّ ذلك إذا كان مقدَّراً باسمٍ مرفوع، كما في: تسمع بالمُعَيْدِيِّ... ولا سيما إذا كان فاعلاً، وقد جاء قوله[3]:

٦٧٥ جَزِعت حِذارَ البينِ يومَ تَحَمَّلوا ... وحُقَّ لِمثلي يابُثينةُ يَجزَعُ

وقد تنصب مضمرة شذوذاً، كقوله[4]:

أَلَا أيُهذا الزاجري أحضـرُ الوغى ... .

يُروى رفعاً ونصباً، والكوفيون يجوّزون النصبَ في مثله قياساً.

---

(١) استطراد من الرضي لاستكمال بحث (أنْ).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) جميل بن مَعْمَر العُذْري (ديوانه ١١٨)، ورواية الديوان:

جَزِعت غداة البين لمّا تحمّلوا ... وما كان مثلي يابثينةُ يجزعُ

وعليه، فلا شاهدَ فيه حينئذ.

الخزانة ٨/٥٧٩، سر صناعة الإعراب ١/٢٨٦ - ٢٨٩، الخصائص ٢/٤٣٥، ضرائر الشعر ٢٦٤.

«وجَـزِعَ الرجـل جَزَعاً، من باب تعب، إذا ضَعُفَت مُنّته عن حَمْلِ ما نَزَل به ولم يجد صبراً... والغداة: الضحوة، والبَيْن: الفِراق، مصدر بانَ يَبِينُ، إذا فارق وانفصل... وجملة (حُقَّ لمثلي) إما حال من التاء في (جَزِعْتُ) بإضمار (قد)، وإما معطوفة على (جَزِعت).

[الخزانة ٨/٥٨١ - ٥٨٢].

الشاهد قوله (يجزع) فإن الفعل المضارع يحكم له بحكم ما هو منصوب بـ (أنْ) وإن كان مرفوعاً. فقوله يجزع أي أنْ يجزع.

(٤) سبق تخريجه.

[الجوازم ، ذِكْرُ أدواتِ الجَزْمِ] :

قوْله : «وينجزم بلم، ولما، ولام الأمر، ولا ، في النهي.وكَلِم

المُجازاة، وهي : إنْ، ومهما، وإذْ ما، وحيثما، وأين،

ومتى ، ومَنْ، وما، وأنَّى ، وأمَّا مع كيفما وإذا ، فشاذٌ،

وبإنْ مقدرة» .

هذا ذكر الجوازم مطلقاً.

[جَزْمُ الفِعْلِ الواحــد]

قولُه : «فلَمْ، لقلب المضارع ماضياً، ونفيه، ولمّا، مثلها، وتختص

بالاستغراق، وجواز حذف الفعل ولام الأمر المطلوب بها

الفعل، ولاء النهي المطلوب بها الترك» .

أخـذ في[1] التفصيل[2] ، قوله «فلم لقلب المضارع ماضياً»، قد ذكرنا في باب المضارع أنَّ بعضَهم يقول[3] : إنَّ «لم» دخل على الماضي فقلب لفظه إلى المضارع، وقد جاءت «لم» في الشِّعر غيرَ جازمةٍ، كقوله[4] :

٦٧٦ لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأُسرتهمْ   يومَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بالجارِ

---

(١) سقطت أل من الأصل.

(٢) م : أخذ يفصّل كل واحد منها.

(٣) انظر إيضاحَ المُفَصَّل ٢/٢١٧ ، ٢١٨ .

(٤) لم يُعْرَفْ قائلُه. الخزانة ٣/٩، المُغني ص ٣٦٥، ابن يعيش ٨/٧، الخصائص ١/٣٨٨، ضرائر الشعر ص ٣١٠؛ وفيه :

لكنْ فوارسُ نُعْم وأسرتِها ....

وفوارس : جمع فارس، قال النحاة : إنَّ صيغة (فاعل) المكسورة العين إذا كانت وصفا لمذكر عاقل لا تجمع على (فواعل) إلا شذوذاً.

وجاءت، أيضاً في الضرورة، مفصولاً بينها (٢١٣ أ) وبين مجزومها، قالَ[1] :

٦٧٧ فأضحت مغانيها قِفاراً رسومُها كأنْ لَمْ، سِوى أهلٍ من الوحش تُؤهَلِ

قوله : «ولَمّا مثلها»، يعني لقلب المضارع ماضياً، أي نفي الماضي.

قوله : «وتختص بالاستغراق»، اعْلَمْ أنَّ «لَمّا»، كما قالوا، كان في الأصل «لَمْ» زيدت عليه «ما»، كما زيدت في «إمّا» الشرطية، وأينما، فاختصت بسبب هذه الزيادة بأشياءَ :

أحدها : أنَّ فيها معنى التوقع، كقد، في إيجاب[2] الماضي[3]، فهي تُستعمل في الأغلب، في نفي الأمر المتوقع، كما يخبر بقد، في الأغلب، عن حصول الأمر المتوقع، تقول لمن يتوقع ركوب الأمر : قد ركب الأمير، أو : لَمّا يركب، وقد استعمل في غير المتوقع، أيضاً، نحو : نَدِم ولَمّا ينفعه الندم.

= وأقول : لا يحكم بالتخطئة على مَنْ يجمعها على هذا الوزن، «فقد تَيَسَّرَ لبعض الباحثين المعاصرين مِن اهتدائهم في الكلام الفصيح الذي يحتج بصِحَّته إلى جموع كثيرة جاوزت الثلاثينَ، وكلٌّ منها وصفٌ للمذكر العاقل، ومن هذه الجموع : فارس، وفوارس، كما في قول المنخل اليشكري :

وعلى الجياد المضمرا ت فوارس مثل الصقور . . .»

[انظر الفَيْصَل في ألوان الجموع، لعباس أبي السعود، مصر، دار المعارف، بلا تاريخ ص ٧٦ ـ ٧٧.

وانظر مجلة الدعوة، العدد ٨٩٢، ١٩ رجب سنة ١٤٠٣هـ ص ٢٢، ٢٣ : القياس والسماع لأستاذنا الشيخ محمد عضيمة رحمه الله].

و (نُعْم) : اسم قبيلة، و (يوم الصُّلَيْفاء) : أحد أيام العرب.

الشاهد فيه أنّ (لم) قد جاءت في الشعر غيرَ جازمةٍ، فإن المضارع بعدَها (يوفون) لم يتأثر بها.

(١) ذو الرُّمّة (ديوانه ٥٠٦، نشر كارليل هنري هيس مكارتني، كمبردج سنة ١٩١٩م).

الخزانة ٩/٥ هارون، تأويل مشكل القرآن ص ٢٠٧؛ وفيه : (مباديها) بدل (مغانيها)، الخصائص ٢/ ٤١٠، ضرائر الشعر ٢٠٣، المرتجل ٢١٢، المغنى ص ٣٦٧، البغداديات ص ٤٦٠. و (المغاني) : جمع مَغْنى، وهو المنزل، والقِفار : جمع قفر، وهي الأرض الخالية، وتؤهل : من أهل الدار : نزلها، من باب ضَرَب يضرب.

الشاهد فيه أنّ (لم) قد فُصلت في الضرورة من مجزومها، فإنّ الأصل : كان لم تُؤهل سِوى أهلٍ من الوحش.

(٢) د : «في الإيجاب في الماضي، أعني أنه يستعمل في الأغلب في الأمر المتوقع».

(٣) أي الماضي المثبت.

واختصَّت[1] «لَمَّا» أيضاً، بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حال التكلم، نحو : نَدِمَ ولما ينفعه الندم، فعدم النفع متصلٌ بحال التكلم، وهذا هو المراد بقوله : وتختص بالاستغراق، ومنع الأندلسيُّ من معنى الاستغراق فيها، وقال : هي مثل «لم» في احتمالِ الاستغراق وعدمه، والظاهر فيها الاستغراق، كما ذهب إليه النُّحاة، وأَمّا «لم» فيجوز انقطاعُ نفيِها دون الحال، نحو : لم يضرب زيد أمس، لكنه ضرب اليوم.

واختصَّت «لَمَّا» أيضا بعدم دخول أدوات الشرط عليها، فلا تقول : إنْ لَمَّا تضرب، ومَن لَمَّا تضرب، كما تقول : إن لم تضرب[2] ومَن لم تضرب، وكأن ذلك لكونها فاصلة قوية[3] بين العامل الحرفي وشِبهه، وبين معمولِهِ.

واختصَّت، أيضا، بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفي إن دَلَّ عليه دليلٌ، نحو : شارفت المدينة ولمّا، أي : ولما أدخلها، كما جاء ذلك في «قد» التي هي نظيرتها، قال[4] :

أزِف الترحُّلُ غيرَ أنَّ ركابَنا ... لَمَّا تَزُلْ برحالنا وكأَنْ قَدِ ٥٢٥

وقد جاء ذلك في «لم» ضرورة، كقوله[5] :

٦٧٨ احتفظ وديعتك التي استُودِعتها ... يوم الأعازب إن وصلت[6] وإن لم

---

(١) ط : واختـص.

(٢) ط : يضـرب.

(٣) أي لكثرة حروفها عن لم.

(٤) النابغة الذبياني. وقد سبق تخريج البيت.

(٥) إبراهيم بن هَرْمة (ديوانه ٢٠١).
الخزانة ٩/٨ هارون، المغني ص ٣٦٩، ضرائر الألوسي ص ١٠٢، الجنى الداني ٢٦٨.
و (يوم الأعازب) : أحَد أيام العرب، قال العَيْني : هو يومٌ معهودٌ بينهم، وعقَّب على ذلك البغداديُّ بقوله : «لم أقف عليه في كُتُب أيام العرب».
[الخزانة ٩/١٠، شرح أبيات المغني للبغدادي ٥/١٥٢].
الشاهد فيه أنّ حذف مجزوم (لم) ضرورة، والأصل : وإن لم تَصل.

(٦) د، ط : وجدت.

وإذا دخلت همزة الاستفهام على «لم» و «لمّا» فهي للاستفهام على سبيل التقرير، ومعنى التقرير : إلجاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه، كقوله تعالى :
﴿أَلَمْ[1] نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا[2]﴾، و : ﴿أَلَمْ[3] نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ[4]﴾
وقوله[5] :

٦٧٩ [إليكم يابني[6] بكر إليكم] أَلَمَّا تَعْرِفُوا مِنَّا اليَقِينا

قوله : «ولام الأمر»، اللام المطلوب بها الفعل، يدخل فيها لام الدعاء، نحو : ليغفر لنا الله، وهي مكسورة، وفتحها لغةٌ، وقد تسكن بعد الواو، والفاء، وثم، نحو :
﴿وَلْتَأْتِ[7] طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾[8] و : ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا[9] تَفَثَهُمْ[10]﴾،

---

(١) الشعراء / ١٨، والآية بتمامها: ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾.

(٢) سقطت من ط. (٣) الشرح / ١ (٤) ط : ساقطة.

(٥) عمرو بن كُلثوم (شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣٥٤)؛ وفيه :
«قوله (إليكم) : إليك : اسمٌ للفعل . . . ولا يجوز أن يتعدّى (إليكم) عند البصريين؛ لا يقال : إليك زيداً؛ لأنّ معناه : تباعدْ.
وقوله (ألّما تعرفوا مِنّا اليقينا)، أي : ألما تعرفوا منا الجدّ في الحرب عِرْفاناً يقيناً ؟.
والفرق بين (لمّا)، و (لم)، أنَّ (لمّا) نفيُ : قد فَعَل، و (لم) نفيُ : فَعَلَ. ومن الفرق بينهما أنّ (لم) لابد أن يأتيَ معها الفعلُ، و (لما) يجوز حذف الفعل معه».
الشاهد فيه أنّ الهمزة الداخلة على (لما) للاستفهام التقريري؛ : أي : ألم تعرفوا منّا إلى الآن الجِدَّ في الحرب عِرْفاناً يقيناً. أيْ. قد علمتم ذلك فلم تتعرّضوا لنا [الخزانة ٩/١٠].

(٦) من حاشية ط، م.

(٧) النساء / ١٠٢، والآية بتمامها :
﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِن وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ ۗ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَاحِدَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰ أَن تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ ۖ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾.

(٨) سقطت من ط.

(٩) الحج / ٢٩؛ ونصها: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾.

(١٠) ط : ساقطة.

وهو مع الفاء والواو أكثر، لكون اتصالها[1] أشدَّ، لكونهما على حرفٍ واحدٍ، فصار الواو[2]، والفاء مع اللام بعدهما، وحرف المضارعة، ككلمة على وزن فَخِذ وكَتِف، فتخفف بحذف الكسر، وأمَّا «ثم» فمحمولةٌ عليهما، لكونها حرفَ عطفٍ مثلهما.

وتلزم[3] اللام، في النثر، فعلَ غير المخاطب[4]، وهو إمّا فعل المفعول نحو: لِأُضْرَب أنا، ولِتُضرَب أنت، لأن هذا الفعل للفاعل الغائب، المحذوف، وإمّا فعل الغائب المذكور، نحو: ليضربْ زيد، ولَتضربْ هند، وهما كثيران، وإمّا فعل المتكلم، كقوله عليه السلام: قُوموا فَلأُصَلِّ لكمُ[5]، وقال الله تعالى:
﴿... وَلْنَحْمِلْ[6] خَطَايَاكُمْ﴾،
وهذا، أي أمر الإنسان لنفسه، قليل الاستعمال، وإن استعمل، فلابد من اللام كما رأيت، فإن كان المأمور جماعة بعضهم حاضر، وبعضهم غائب، فالقياس: تغليب

(١) في ط: لكون اتصالها بما بعدهما أشد.

(٢) في ط: فصار الفاء والواو.

(٣) ط: ويلـــزم.

(٤) في ط: فعل غير الفاعل المخاطب.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة (٨)، و (٢٠) باب الصلاة على الحصير، والأذان ١٦١؛ ومسلم في المساجد ٢٦٨، وأبوداود في الصلاة ٧٠، والنسائي في الإمامة ١٩، ٢٠، ومالك في الموطأ، باب السفر ٣١، والدارمي في الصلاة ٦١.
هذا، وقد وُجِّهَ الحديث في شواهد التوضيح ١٨٦ على خمسة أوجه:
١ ـ بحذف الياء، واللام للأمر.
٢ ـ بإثبات الياء مع لام الأمر إجراء للمعتل مُجرى الصحيح.
٣ ـ اللام للتعليل، والفعل منصوب.
٤ ـ اللام للتعليل، والياء ساكنة تخفيفاً.
٥ ـ اللام مفتوحة، والفعل مبني على الفتح، ونون التوكيد محذوفة.
[انظر إعراب الحديث النبوي للعُكْبَري ص ٦٦، أمالي السهيلي ٩٤، الجنى الداني ١١٠، شواهد التوضيح ١٦٠، ١٨٦، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٢٠٣].

(٦) العنكبوت / ١٢، والآية بتمامها:
﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ وَمَا هُم بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُم مِّن شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾.

الحاضر، نحو: افعلا، لحاضر وغائب، وافعلوا، لمن بعضهم حاضر، ويجوز على قِلَّة: إدخالُ اللام في المضارع المخاطب لتفيد التاء: الخطاب واللام: الغيبة، فيكون اللفظ بمجموع الأمرين نصاً على كون بعضهم حاضراً، وبعضهم غائباً، كقوله عليه السلام: «لِتأخذوا مَصَافَّكُمْ، وقُرىء[1] في الشواذ[2]: فَبذلك فَلْتَفْرَحوا[3].

وجاء في النظم حَذْفُ هذه اللام في فعل غير الفاعل المخاطب قال[4]:

٦٨٠ محمدُ، تَفِدْ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفتَ من أمرٍ تَبَالا

وأجاز الفراء[5] حذفَها في النثر في نحو: قل له يفعل، قال الله تعالى: ﴿ قُل[6] لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ[7] ﴾،

---

(١) أخرجه مسلم في المساجد ١٥٩، وأحمد ٥/٢٤٣. انظر ابن يعيش ٧/٤١، ٦١.

(٢) «قراءة النبي صلى الله عليه وسلم، وعثمان بن عفان، وأُبَيّ بن كعب، والحسن، وأبي رجاء، ومحمد بن سيرين، والأعرج، وأبي جعفر، والسُّلَمي، وقتادة، والجَحْدري، وهلال بن يَساف، والأعمش، وعباس بن الفضل، وعمرو بن فائد...». [المحتسب ١/٣١٣، وانظر البحر ٥/١٧٢، وابن يعيش ٧/٤١، ٦١].

(٣) يونس / ٥٨، ونصُّها: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾.

(٤) في نسبة البيت خلاف، قيل للأعشى، وليس في ديوانه، وقال ابنُ هشام في (شرح شذور الذهب): قائله أبو طالب، عمّ النبي صلى الله عليه وسلم، وآخرون لحسان بن ثابت... الخزانة ٩/١١ هارون، مسائل خلافية للعُكْبَري ص ١١٦، سيبويه ١/٤٠٨ بولاق، أسرار العربية ٣١٩، إعراب القرآن للنحاس ١/٢٩٧، ضرائر الشعر ١٤٩، الصاحبي ١٥٠، رصف المباني ٢٥٦، الإنصاف ٢/٢٠٦، المسألة ٠٧٢ وانظر المغني ص٨٤٠.
و (التَّبال): سوء العاقبة، وهو بمعنى الوبال. و (محمد) منادى.
الشاهد فيه أنه قد جاء في ضرورة الشعر حذف لام الأمر في فعل غير الفاعل المخاطب، والتقدير: يامحمدُ لِتَفْدِ نفسَك كلُّ نَفْسٍ.

(٥) معاني القرآن ٢/٧٧.

(٦) إبراهيم / ٣١، والآية بتمامها:
﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ﴾.
[انظر سيبويه ١/٤٥١ - ٤٥٢ بولاق، الأمالي الشجرية ٢/١٩٢، البحر ٥/٤٢٦، مشكل إعراب القرآن ١/٤٥١ وهامش (١)].

(٧) سقطت من د، ط.

وإنما ارتكب ذلك، لاستبعاده أن يكون القول سبب الإقامة؛ والأَوْلى أن يُقالَ في مثله : إنه جواب الأمر[1] ، كأنه لما كان يحصل إقامتهم للصلاة عند قوله عليه الصلاة والسلامُ لهم : صَلُّوا، جُعِل قوله ـ عليه السلام ـ كالعِلَّة في إقامتها.

وقال بعضُهم [2] : جزمه لكونه شِبهَ الجواب، كما قلنا في قوله :

﴿ كُن[3] فَيَكُونُ﴾ ،

بالنصب[4] ولو كان كما قاله[5] الفراء، لم يختص هذا بجواب الأمر.

ثُمَّ اعْلَمْ أنه كان القياس في أمر الفاعل المخاطب أن يكون باللام، أيضاً كالغائب، لكنْ لَمّا كَثُرَ استعمالُه، حُذِفت اللام وحرف المضارعة تخفيفاً، وبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة، وذلك لأنه شابهَ الاسْمَ بسبب عروض موازنته له عند زيادة حرف المضارعة في أوله، وقد جاء في الحديث أمر المخاطب باللام، نحو : «لِتَزُرَّهُ[6] ولو بِشَوْكَةٍ»، وفي آخَرَ : «لِتَقُوموا إلى مَصَافِّكم[7] »، وهو في الشِّعر أكثر، قالَ [8] :

---

(١) انظر التِّبيان في إعراب القرآن للعُكْبَري ٢/ ٧٦٩ ـ ٧٧٠.

(٢) انظر المقتضب ٢/ ٨١، ٨٢ الطبعة الأخيرة.

(٣) البقرة /١١٧، ونصُّها: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ .

(٤) في م بعد قوله «بالنصب» : «على قراءة أبي عَمرو، واستبعد هذا القائل ما استبعده الفراء، ولو . . .» وقراءة النصب لابن عامر. [الكشف ١/ ٢٦٠، حجة القراءات ١١١، حجة ابن خالويه ٨٨].

(٥) معاني القرآن ٢/ ٧٧.

(٦) أخرجه البخاري ـ باب الصلاة ـ والنَّسائي ـ القِبلة ١٥ ـ وأبوداود ـ باب الصلاة ٨٠ ـ وأحمدُ بن حنبل في مُسْنَدِه ٤، ٤٩، ٥٤.
[انظر الإنصاف، المسألة ٧٢ جـ ٢ ص ٣٠٣].

(٧) سبق تخريجُه، وانظر الإنصاف، مسألة ٧٢.

(٨) لم أَهتدِ إلى قائله.
الخزانة ٩/ ١٤٠ هارون ، الإنصاف ٢/ ٣٠٣، المسألة ٧٢، المغني ٣٠٠، شرح أبياته للبغدادي ٤/ ٣٤٤.
الشاهد فيه أنّ أمر المخاطب جاء فيه باللام (لِتَقُمْ)، وهو في الشِّعر أكثر منه في النثر، أراد : (قم). وكذا اللام في (فلتقضي) لأمر المخاطب ، والياء هذه إشباع الكسرة.

٦٨١ لِتَقُمْ أنتَ يا ابنَ خيرِ قُرَيْشٍ فَلْتُقَضِّيَ حوائجَ المُسلمينَا

والذي غَرَّ الكوفيين[1] حتى قالوا : إنه مجزوم والجازم مقدر، هو القياسُ المذكور وأيضاً مجيئُه باللام في الشِّعر، وأيضاً معاملة آخره معاملة المجزوم، كما يَجيءُ، وأيضاً، الحمل على «لاء» [النهي[2]]، فإنها تعمل (٢١٣ ب) في المخاطب كما تعمل في الغائب .

قولُه : « ولاء» النهي المطلوب بها الترك»، وهي تجزم بخلاف «لا» في النفي، وقد سُمِعَ عن العرب بلا النفي، أيضاً، إذا صَحَّ قبلها «كي» نحو: جئته كي لا يكن له عليَّ حُجَّة، ولا مَنْعَ أن تجعل «لا» في مثله للنهي

ولاء النهي تجيء للمخاطب والغائب على السواء، ولا تخص بالغائب كاللام، وقد جاء في المتكلم قليلاً[3]، كلام الأمر، وذلك قولُهم : لا أُرَيَنَّك هنا ، لأن المنهيَّ في الحقيقة ههنا هو المخاطب، أي : لا تكن ههنا، حتى لا أراك .

---

(١) انظر الإنصاف، «المسألة الثانية والسبعون».

(٢) في الأصل : للنهي .

(٣) جاءت (لا) لنهي المتكلم في قراءة شاذةٍ في قوله تعالى :
﴿ وَلَا نَكْتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ ﴾ ٥ : ١٠٦ :
قرأ الحسن والشعبي : «ولا نكتمْ بجزم الميم، نَهَيَا أنفسَهُما عن كِتمان الشهادة. ودخولُ (لا) الناهية على المتكلم قليلٌ، نحو قوله :

إذا ما خَرَجْنَا مِن دمشقَ فلا نَعُدْ لها أبداً مادام فيها الجراضِمُ . . . »

[دراسات ق ١ جـ ٢ ص ٥١٧].

[أدوات الشرط ، صور الجملتين بعد ها، وحكمها]

قولُـه : «وكَلِم[1] المجـازاة تدخـل على الفعلين، لسببيَّة الأول ومسببيَّة الثاني، ويسميان شرطاً وجزاءً، فإنْ كانا مُضارِعَيْنِ أوْ الأول ، فالجزم، وإن كان الثاني فالوجهـان».

اعْلَمْ أنَّ أُمَّ الكلمات الشرطية إنْ[2] ، ومن ثَمَّة، يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصةً، مع القرينة، قالَ[3] :

٦٨٢ قالتْ بناتُ العَمِّ يا سَلْمَى وإنْ كان فقيراً مُعْدِما قالتْ وإنْ

ويحذف في السَّعَة شرطُها وَحْدَهُ إذا كان منفياً بلا، مع إبقاء «لا» نحو قولك إيتني وإلّا أضربْك، أي : وإلا تأتني أضربك، وكذا يحذف بعد «إمّا» الشرطية مع بقاء «لا» إذا تقدم ما يكون جواباً من حيث المعنى، كقولك : افْعَلْ هذا إمّا لا، أيْ : إمّا لا تفعل ذاك فافْعَلْ هذا.

وعند الكوفيين، تجيء[4] «إنْ» بمعنى «إذْ[5]»، قالوا في قوله تعالى :

---

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٦، والفوائدَ الضِّيائية ٢/ ٢٥٥.

(٢) انظر سيبويه ١/ ٤٥٧ بولاق، المقتضَب ٢/ ٧٤ ـ ٧٥، ابن يعيش ٩/ ٩.

(٣) رُؤبَة (ملحقات ديوانه ص ١٨٦ ط. وليم بن الورد البروسي)؛ وفيه : ياسلمي بدل ياسلمى. الخزانة ٩/ ١٤ هارون ، بحر العَوّام فيما أصاب فيه العَوّام ٣٣ [لابن الحنبلي ط : عز الدين التنوخي، دمشق ٧ سنة ١٩٣٧م]، الضرائر للألوسي ٨٥، المُغني ٢ ٨٥ ط .م.
الشاهد فيه حذف الشرط والجزاء معاً، وهو لضرورة الشعر، والتقدير : وإن كان كذلك فقد رضيته أيضاً.

(٤) ط : يجيء.

(٥) انظر الإنصاف ٢/ ٣٦٧، المسألة ٨٨، والصاحبي ص ١٧٧، والهَمْع ٢/ ٥٨. وإليك ما قاله يحيى بن سلّام في تفسير إنْ : إنْ يعني إذْ، وذلك قوله في البقرة
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾
[الآية ٢٧٨] يعني إذْ كنتم مؤمنين.

﴿وَإِن كُنتُمْ فِي[1] رَيْبٍ . . ﴾ ،

إنها بمعنى إِذْ ، لأن «إِنْ» مفيدةٌ للشَّكِّ تعالى الله عنه .

والجواب : أَنَّ «إِنْ» ليست للشك ، بل لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعُها وعدم وقوعها ، لا للشك ، ولو سلَّمنا ذلك أيضاً ، قلنا : إنه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين[2] ، وإن كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى ، لِضَرْبٍ[3] مِنَ التأويل ، كقوله تعالى :

﴿لِّيَبْلُوَكُمْ[4] فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ ،

لما كان التكليف من حيث التخييرُ في صورة الابتلاء ، وقال تعالى :

﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ[5]﴾ ،

لما كانوا في صورة من يُرْتجَى منهم ذلك ، وقال :

﴿يُضِلُّ مَن[6] يَشَآءُ﴾ ،

= وقوله في آل عمران :

﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ .

[الآية ١٣٩] يعني إذْ كنتم مؤمنين . وقال في سورة براءة :

﴿فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ ،

[الآية ١٣] يعني إذا كنت مؤمنين» ،

[التصاريف . يحيى بن سلام ١٢٤ ـ ٢٠٠ ، تحقيق هند شلبي ، الشركة التونسية للتوزيع سنة ١٣٩٨هـ ص ١٩٥] .

(١) البقرة / ٢٣ ، والآية بتمامها :

﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ .

(٢) لأنه يخاطبهم بما يجري على ألسنتهم .

(٣) أي لِنَوْعٍ من التأويل .

(٤) الأنعام / ١٦٥ ، والآية بتمامها :

﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ .

(٥) البقرة / ٢١ ، ونصُّها :

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ .

(٦) فاطر / ٨ ، والآيةُ بتمامها :

﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا ۖ فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ ۖ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ .

أي[1] يترك الإلطاف لِمَن يعلم أنه لا ينفعه ذلك، فكذا قال تعالى :

﴿إِن كُنتُم[2] مُّؤْمِنِينَ﴾ ، و : ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي[3] رَيْبٍ﴾

لمّا كان أمرهم في نفسه محتملاً للإيمان وضده، وللارتياب وضدّه، لا بالنسبة إلى عِلْم الباري تعالى :

قوله : «مهما»، اختلف فيها، فقال بعضُهم : هي كلمة غير مركبة على وزن فَعْلى[4]، فحقُها، على هذا، أنْ تُكتبَ بالياء[5]، ولو سُمِّيَ بها لم تنصرف لِكَوْنِ الألِفِ زائدةً ولو قيل إنها للتأنيث، لم تنصرف مع تنكيرها، أيضاً.

وقال الخليلُ[6] : هي «ما» ألحقت بها «ما» كما تُلحق بسائر كلمات الشرط، نحو : متى[7] ما، وإما، ثم استُكرِهِ تتابع المِثْلَيْن، فأبدل ألف «ما» الأولى هاء، لتجانسها في الهمس[8]، وقول الخليل قريب قياسا على أخواتها .

وقالَ الزَّجّاجُ[9] : هي مركبة من «مَهْ» بمعنى «كُفَّ» و «ما» الشرطية، وفيه بُعْدٌ، وهو أنْ يقال في : مهما تفعل أفعل : إنه رَدّ على كلام مقدر، كأنه قال لك قائل : أنت لا تقدر على ما أفعل، فقلتَ : مهما تفعل أفعل، ولو ثبت ما حكى الكوفيون

---

(١) انظر تفسير أبي السُّعود ٤/٢٣٩ .

(٢) البقرة /٩١، والآية بتمامها :
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَآ أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ .

(٣) من الآية ٢٣ / البقرة.

(٤) انظر الجَنَى الداني ٦١٢.

(٥) لأنها ألِف مقصورةٌ رابعةٌ.

(٦) الكتاب ١/٤٣٣ بولاق؛ وفيه : « . . . وقد يجوز أن يكون (مه) ضمّ إليها (ما) ».

(٧) ط : متيما.

(٨) وردت كلمة (مَهْ) بمعنى (ما) الاستفهامية في مُسْنَدِ أحمدَ ٢/١٧٢ من حديث عبدالله بن عَمرٍو، رضي الله عنه، و ٢/٣١٥ من حديث أبي هُرَيْرَةَ، رضي الله عنه .

(٩) والأخفش، والبغداديون . الجنى ٦١٢، الزاهر ٢/٢٧٧ . وانظر مدرسة الكوفة للدكتور المخزومي ص ٢٢٩ .

عن العرب : مَهْمَنْ بمعنى «مَنْ» كما في قوله[1] :

٦٨٣ أماوِيَّ، مَهْمَنْ يستمع في صديقه أقاويل هذا الناس ماويَّ يندم

لكان مُقَوِّياً لمذهب الزَّجَّاجِ .

وقد جاء «مهما» في الاستفهام بمعنى «ما» الاستفهامية[2]، أنشد أبوزيد في نوادره[3]:

٦٨٤ مهما لِيَ الليلةَ مهما لِيَهْ أودى بنعلـيَّ[4]وسـربالِيَـهْ

ومهما : اسم، بدليل، بدليل رجوع الضمير إليه[5]، قال تعالى :

﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ[6] مِنْ ءَايَةٍ . . ﴾ ، وقال الشاعر[7]

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله : الخزانة ٩/١٦ هارون، ابن يعيش ٤/٨، لسان العرب (طبعة الخياط ٣/٥٤٥).
والهمزة في قوله : (أماويَّ) للنداء. و (ماويَّ) مُرَخَّم ماويَّة، وهي من أسماءِ النساء، منها ماوية امرأة حاتم الطائي.
و (مَهْمَنْ) : اسم شرط جازم، يجزم فِعْلَيْن، الأول : يستمـع، والثاني : يندم ، وكُسِرَ للقافية. و (ماويّ) الثاني : منادى ، وحرف النداء محذوفٌ، وكُرِّرَ المنادى للتلذُّذِ به.
الشاهد قوله (مَهْمَنْ) فإنّ الكوفيين حَكَوْا عن العرب مجيئَهُ بمعنى (مَنْ).

(٢) هذا رأيُ جماعةٍ من النحاة، منهم ابنُ مالكٍ ، وزعموا أنها مبتدأ، و (لِيَ) خبرها. [شرح أبيات المغني للبغدادي ٦/٣].

(٣) ص ٢٦٧، والبيت من قصيدةٍ للشاعر الجاهلي : عَمرو بن مِلْقَط الطائي.
البغداديات ص ٣١٤، الخزانة ٩/١٨، ضرائر الشعر ٦٣، المغني ١٤٦، شرح أبياته للبغدادي ٦/٣، ابن يعيش ٧/٤٤، الهَمْع ٢/٥٨.
الشاهد فيه أنّ (مَهْمَا) هنا بمعنى الاستفهام.

(٤) ط : بنعلـى .

(٥) انظر المغني ص ٤٣٥.

(٦) الأعراف / ١٣٢، ونصُّها : «وقالوا مَهْما تأتنا به من آيةٍ لِتَسْحَرَنا بها فما نحن لك بمؤمنين». [انظر دراسات ق ١ جـ ٣ ص ١٩٦].

(٧) المتنخل الهذلي . والبيت من قصيدةٍ يَرْثي بها أباه.
(ديوان الهُذَلِيِّين ٢/ ٣٠).
الخزانة ٩/٢٦ هارون، ابن يعيش ٧/٤٣.
الشاهد فيه أنّ (مهما) اسمٌ، بدليل رجوع الضمير إليه، وهو الهاء من (كفاه)، والضمير لا يرجع إلاّ إلى الاسم، وأما الضمير في (إليه) فراجعٌ إلى الممدوح.

٦٨٥ [إذا سُدته[١] سُدتَ مطواعةً] ومهما وَكَلْتَ إليه كفاه

وقد جاء «ما» و «مهما» ظرفيْ[٢] زمان، تقول: ما تجلس أجلس ومهما تجلس أجلس، أي: ما تجلس من الزمان أجلس فيه.

وأما «إذْ ما» فهو عند سيبويه[٣] حَرْفٌ، كان، ولعله نظر إلى أن لفظة «ما» تدخل على «إذا» مع أنّ فيه معنى الشرط، وهي للمستقبل، وإن دخلت على الماضي، كإن، ولا تصير جازمة معها، فكيف بإذ، الخالية من معنى الشرط الموضوعة للماضي[٤] فإذْ ما، عنده غيرُ مركّبة.

قال السِّيرافي[٥]: ما علمت أحداً من النحاة ذكر «إذْ ما» غير سيبويه وأصحابه، واستشهد سيبويه ببيتَيْنِ، أحدُهما قولُه[٦].

٦٨٦ إذْ ما دخلتَ على الرسول فقل له حَقًّا عليك إذا اطمأنَّ المجلسُ

---

(١) من م.

(٢) في التسهيل ص ٢٣٦: «... وقد تَرِدُ (ما)، و (مهما) ظرفَيْ زمان ....». لكنّ الزمخشريَّ قال في الكشاف ٢/١٠٧: «وهذه الكلمة [أيْ مهما] في عِداد الكلمات التي يحرّفها مَنْ لا يَدَ له في عِلْم العربية، فيضعها غير موضعها، ويحسب (مهما) بمعنى (متى ما)، ويقول: مهما جئتني أعطيتك، وهذا من موضعه، وليس من كلام واضع العربية في شيء، ثم يذهب، فيفسر: مهما تأتنا به من آية بمعنى الوقت، فَيُلْحِدُ في آيات الله وهو لا يشعر، وهذا وأمثاله مما يوجب الجثوّ بين يدي الناظر في كتاب سيبويه ....». [انظر البحر ٤/٣٧٢، معاني القرآن للأخفش ٢/٣٠٨، التِّبيان ١/٥٩٠].

(٣) الكتاب ١/٤٣٢ بولاق.

(٤) بعد قوله: «للماضي»: في د: «ولا شيء من معنى الشرط فيها».

(٥) سيبويه ١/٤٣٢ بولاق.

(٦) العباس بن مِرْداس السُّلَمي، قاله في غزوة حُنَيْنٍ.

(ديوانه ٧٢ تحقيق د. يحيى الجبوري، بغداد سنة ١٩٦٨م).

الخزانة ٩/٢٩ هارون، الكتاب ١/٤٣٢ بولاق، معاني الحروف للرماني ص ١٥٦، الجُمَل ٢٢٢، الحُلَل ص ٢٨٩، الخصائص ١/١٣١.

و (حَقًّا): منصوب على المصدر المؤكد به، أو نعت لمصدر محذوف.

اطمأن المجلس: سكن، والمجلس: الناس، أو المراد أهل المجلس. والشاهد فيه المجازاة بإذما، فإنّ موضع (دخلتَ) جزمٌ بإذما، بدليل وقوع الفاء في الجواب: (فَقُلْ له).

والأخرُ قولُه[1] :

٦٨٧ إذْ ما تَرَيْني اليوم أُزجي ظَعِينَتي أُصَعِّدُ سيراً في البلاد وأفرع

وقال بعضُ النُّحاة : أصله إمّا، وهو لا يَجيءُ إلّا بنون التوكيد بعدِه كقوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا[2] تَرَيِنَّ . . . . ﴾ ،

فلما كان ينكسر البيت بالنون، غيَّر صورة إمّا، بقلب الميم الأولى ذالاً، ولا يَتِمُّ له هذا في قوله : إذْ ما دخلت.

وقال المبرد: إذْ ما باقيةٌ على اسميَّتِها[3]، و «ما «كافةٌ لها عن طلب الإضافة، مهيّئةٌ للشرط والجزم، كما في «حيث» فإنها صارت بها، بمعنى المستقبل، وجازمة .

---

(١) هو عبدالله بن هَمّام السَّلُولي .

الخزانة ٣٣/٩ هارون، سيبويه ٤٣٢/١ بولاق، الأمالي الشجرية ٢٤٥/٢، الأَزْهِيَّة ص ٩٨، ابن يعيش ٣٧/٧ و ٦/٩.

و (أُزجي) : أسوق. و (الظعينة) : المرأة مادامت في الهَوْدَج،

و (أفرع) : أصعد وأرتفع.

و (تَرَيْني) : مجزومٌ بإذْما، بحذف النون، والأصل : تَرَيْنَني، فحذفت الأولى للجزم ، والثانية نون الوقاية، والياء ضمير المتكلم.

وجواب إذْمَا، هو البيت التالي :

فإنيَ من قوم ٍ سواكمْ وإنما رجاليَ فَهُمْ بالحجاز وأَشْجَعُ

وقد أنشدهما سيبويه معاً. فكان ينبغي للرضي إنشادُهما.

الشاهد قوله (تَرَيْني) فإنه مجزومٌ بإذْما بحذف النون، والأصل : تَرَيْنَني، فحذفت الأولى للجزم، والثانية نون الوقاية، والياء ضمير المتكلم وجزاء الشرط هو الثاني.

(٢) مريم / ٢٦، والآيةُ بتمامها :

﴿ فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا ﴾ .

(٣) قال في المقتضب ٤٥/٢ الطبعة الأخيرة : «ومن الحروف التي جاءت لمعنى : إن ، و (إذما).

إنَّ ظاهر كلام أبي العبّاس أنَّ (إذما) حَرْفٌ كما ذهب إلى ذلك سيبويه، لكنّ ابنَ مالكٍ في الكافية الشافية جـ ١٦٢٠/٣ قال : وعند سيبويه (إذما) حَرْفٌ * وهي عند ابنِ يزيدَ ظرفٌ. ثم تبعه الرضيُّ - كما ترى -، ثم المُرادي في الجَنَى الداني ٢١٤ ط. العراق، ثم ابن هشام في المغني ص ٩٢، ثم الزَّرْكَشي في البُرْهان ٣٥٩/٢، ثم السُّيوطي في الهَمْع ٥٨/٢.

وأقول : قد يكون للمبرد قولٌ آخَرُ في «(إذما) على أنها باقيةٌ على اسميَّتِها، . . . !!.

وأمَّا الاعتراض بإذا ما، فلا يلزم، إذْ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الأحكام اختياراً منهم بلا مُرَجِّح، ألا ترى أَنَّ «حيث» مثل «إذا» متضمن لمعنى الشرط، بل: «إذا» أقعد فيه، وتجزم «حيث» «مع» «ما» دون «إذا».

وأمَّا «حيثما» فنقول: «ما» فيها، كافةٌ لحيث عن الإضافة، لا زائدة، كما في: متى[1] ما، وإمّا، وذلك أَنَّ «حيث» كانت لازمةً للإضافة، فكانت مخصَّصة بسبب المضاف إليه، فكفّتها (٢١٤ أ) «ما» عن طلب الإضافة لتصير مُبْهَمةً كسائر كلماتِ الشرط.

وإنما وجب إبهام كلمات الشرط، لأنها، كُلَّها، تجزم لِتضمنها معنى «إن»، التي هي للإبهام، فلا تستعمل في الأمر المتيقن من المقطوع به، لا يقال، مثلاً، إن غربت الشمس، أو طلعت، فجعل العموم في أسماء الشرط، كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد «إن»؛ لأنه نوع عموم أيضاً، والشرط بعد هذه الأسماء أيضاً، كالشرط بعد «إن» في احتمال الوجود والعدم.

وأيضاً، فإنهم سلكوا طريق الاختصار، بتضمين هذه الكلمات العامة معنى «إن»، إذ كان يطول عليهمُ الكلامُ لو قالوا في مَن ضربتَ ضربتُ: إن ضربت زيدًا، وإن ضربت بكراً، ضربتُ، إلى مالا يتناهى، وكذا، ما، ومتى، وسائر أخواتها.

ويجوزُ اتِّصالُ «ما» الزائدة، بإن، وأيّ، وأيّان، ومتى، وأمَّا في: حيثما، وإذْما، فكافة، كما ذكرنا.

---

(١) د، ط: متيما.

[العاملُ في الشَّرْطِ والجَزاء]

وقد اخْتُلِفَ في العامل في الشرط والجزاء، قال السِّيرافي[1] إنَّ العامل فيهما كلمة الشرط، لاقتضائها الفعلَيْنِ اقتضاءً واحداً، وربطها الجملتين: إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة، فهي كالابتداء العامل في الجزأين[2]، وكظننت، وإنَّ وأخواتها، عملت في الجزأين لاقتضائها لهما.

وذهب الخليل[3]، والمبرد[4] إلى أن كلمة الشرط تعمل في الشرط، وهما معاً تعملان في الجزاء، لارتباطِهما[5]، وحرفُ الشرط ضعيفٌ لا يقْدِرُ على عملَيْنِ مختلفَيْنِ، وهذا كما قيل إنَّ الابتداءَ والمبتدأ يعملان في الخبر.

وأُجيب عن ضعف الحرفين عن عملين بأنَّ ذلك يجوز إذا اقتضى شيئين كإنَّ وأخواتها، و«ما» و«لا».

وقال الأخفش[6]: إنَّ الشرط مجزومٌ بالأداة، والجزاء مجزوم بالشرط وحدَهُ لضعف الأداة عن عملين، والشرط طالب للجزاء، فلا يستغرب عمله فيه.

وأجيب باستغراب عمل الفعل الجزم.

---

(١) سيبويه ٣/٦٣ هارون هامش (٢). = ١ / ٤٣٥ بولاق.

(٢) د، ط: الجزئين، وهذا خطأ إملائي.

(٣) في الكتاب ١ / ٤٣٥ بولاق: وزعم الخليل أنك إذا قلت، إنْ تأتِني آتِك، فآتِكَ انجزمت بإنْ تأتِني، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر، حين قلت: ائتني آتِكَ».

(٤) في المقتضَب ٢ / ٤٩: «... فإذا قلت: إنْ تأتِني آتِكَ. فـ (تأتني) مجزومة بإنْ، و (آتِكَ) مجزومةٌ بإنْ وتأتني ...».

وانظر الإنصاف، المسألة ٨٤، وإيضاح الزَّجَّاجي ص ١٤٠.

(٥) في م بعد قوله: «لارتباطهما»: «معاً وصيرورتها كشيء واحد».

(٦) الهَمْع ٢/٦١.

وقـال الكوفيون[1] : الشرط مجزومٌ بالأداة، والجواب مجزوم بالجِوار، كما أنه جُرَّ بالجِوار في قوله[2] :

[كأنَّ ثَبيرا في[3] عرانينِ وَبْلِهِ] كبيرُ أُناسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ ٣٥٠

والجزم أخو الجر، وليس بشيءٍ؛ لأنَّ العمل بالجوار، للضرورة، وأيضاً ذلك عند التلاصق، وينجزم الجزاء مع بعده عن الشرط المجزوم، وينجزم بدون الشرط المجزوم.

وقـال المازنيُّ[4] الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقعَ الاسمِ ولعدم وقوعهما مشتركَيْنِ ثم مُختصَّيْنِ[5]، وهو قريبٌ، على ما اخترنا قَبْلُ.

وكلمـة «إنْ» لأصالتها في الشرط وكونها أُمَّ البابِ، جازَ أن تدخل اختياراً على الاسمِ، بشرط أن يكون بعدَه فِعْلٌ، نحو : إنْ زيدٌ ضرب، وإن زيداً ضربت، وكذا «لو» نحو : لو أنتم[6] تَمْلِكُون»، بخلاف سائر كلمات الشرط، فإنه لا يجوز ذلك فيها إلّا في الضرورة، قال[7] :

فَمتى واغلٌ يَزُرْهُمْ يُحَيُّو وتُعْطَفْ[8] عليه كأسُ الساقي ١٦١

وقالَ[9] :

[صَعْدَةٌ نابتةٌ[10] في حائرٍ] أينما الرِّيحُ تُمَيِّلها تَمِلْ ١٦٢

(١) الهمع ٢/٦١.
(٢) سَبَقَ تخريجُ البيتِ.
(٣) ليس في ط ، والأصل، وهو من م.
(٤) الهمع ٢/٦١.
(٥) بعد قوله : «مختصين» في د : «ولعدم دخول لام الابتداء».
(٦) الإسراء / ١٠٠، والآيةُ بتمامها :
﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا ﴾ .
(٧) سَبَقَ تخريجُ البيتِ.
(٨) ط : ويعطف .
(٩) سَبَقَ تخريجُ البيتِ.
(١٠) من م ، د.

وقال[1] :

٦٨٨ وَمَن نحن نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وهو آمِنٌ ومن لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنّا مُفَزَّعا

وذلك كما جاز وقوعُ الاسمِ بعد الهمزة الاستفهامية، لَمّا كانت أصلاً في الاستفهام، وسواء ههنا، وَلِيَ الاسمَ فِعْلٌ، كأزيدٌ ذهب، أوْ، لا كأزيدٌ ذاهبٌ، ولم يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام إذا كان بعد ذلك الاسم فعل، فلا تقول : متى زيداً تلقى أو تلقاه . . . ، ومَن زيدٌ ضربه، ومتى زيد خرج، وهل زيد خرج، وهل زيداً ضربت أو ضربته، إلّا اضطراراً، فإن لم يكن بعد ذلك الاسم فِعْلٌ، نحو : متى زيد خارج وهل زيد ذاهب، جاز.

وحَقُّ الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي «إن» وما تضمَّن معناها من الأسماء أنْ يكونَ ماضياً، سواءٌ كان ذلك الاسمُ مرفوعاً أوْ منصوباً، نحو : إن زيد ذهب، وإن زيداً لقيت أو لقيته، وقد يكون مضارعاً على الشذوذ نحو قوله[2] :

٦٨٩ يُثني عليك وأنت أهل ثنائه ولديك إن هو يَسْتَزِدْكَ مزيد

وقوله[3] :

[صعدة نابتة في[4] حائر] أينما الرِّيحُ تميِّلها تَمِلْ ١٦٢

---

(١) هشام المُرّي، كما في سيبويه ٤٥٨/١ بولاق، ونُسِبَ إلى مُرة بن كعب بن لؤي القرشي ، وهو شاعرٌ جاهلي.
الخزانة ٤٠/٩ هارون، المقتضَب ٧٣/٢ الطبعة الأخيرة، البغداديات ص ٤٥٧ ، المغني ٥٢٦؛ وفيه : « وفي البغداديات لأبي علي أن الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة . . . ».
الشاهد فيه لما تقدم قبله . فـ (نحن) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، فلمّا حُذِف الفعل برز الضمير وانفصل، والتقدير : فمن نؤمنْه نؤمنْهُ.

(٢) عبدالله بن عَنَمَة الضَّبِّي ، شاعرٌ إسلاميٌ مُخَضْرَمٌ.
الخزانة ٤١/٩ هارون، ضرائر الشعر ص ٢٠٨، الأُشموني ٣٠/٤، الهَمْع ٩/٢، الحماسة بشرح المَرزوقي ١٠٤١.
الشاهد فيه أنّ مجيء الشرط المفصول باسمٍ من أداة الشرط مضارعاً شاذٌ، وحقُّه أن يكون ماضياً سواءٌ أكان لفظاً أم معنًى.

(٣) سبق تخريجُ البيتِ.

(٤) من م، د.

وإنما ضعف مجيء المضارع لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله، فإن كان ذلك الاسمُ مرفوعاً فهو عند الجُمهور مرفوعٌ بفعلٍ مضمر يُفَسِّرُهُ ذلك الفعل الظاهر، ولا يجوز كونه مبتدأ، لامتناع : إن زيد لقيته، إلّا ما حكى الكوفيون في الشاذ [1]

لا تجزعي [إن منفسٌ[2] أهلكته] فإذا هلكتُ فَعِنْدَ ذلك فَاجْزَعِي ٤٦

وهو أيضاً عندهم، ليس مبتدأ، بل هو مرفوعٌ بمقدَّر يُفَسِّرُهُ الفعلُ[3] الناصبُ أي : إن هلك أو أُهْلِك، كما مَرَّ في المنصوب على شريطة التفسير.

وذهب بعضُ الكوفيين إلى أن رفعه على الابتداء، لكنه مبتدأ يجب كون خبره فعلاً، لطلب كلمة الشرط للفعل، سواء وليها، أَوْ، لا، ونُقِلَ عن الأخفش[4] أيضاً، في مثله، أنه مبتدأ، لكن العامل في المبتدأ عند الأخفش[5] هو الابتداء، وعند الكوفيين : الخبر، أو الضمير في الخبر، كما مَرّ[6] في باب المبتدأ.

وإن كان ذلك الاسم منصوباً، فإن كان الفعل بعده مشتغلاً بضميره، أو متعلّقه، فهو عند البصريين منصوبٌ بالمقدَّر، وعند الكوفيين بالظاهر، كما مَرَّ[7] في المنصوب على شريطة التفسير.

وإن لم يشتغل[8] ذلك الفعل بضميره ولا متعلّقه، نحو : إن زيداً ضربت، (٢١٤ ب) فهو أيضاً عند الكوفيين منصوبٌ بالظاهر، وعند البصريين بالمقدَّر، وذلك

---

(١) سَبَقَ تَخريجُ البيتِ.

(٢) هذا في الأصل والتكملة من د.

(٣) الإنصاف، المسألة ٨٥، سيبويه ٤٥٧/١ بولاق.

(٤) الإنصاف، المسألة ٨٥ (٢ / ٣٥٩).

(٥) في ط : «عنده في المبتدأ هو الابتداء».

(٦) ساقطة من الأصل، وهو من ط.

(٧) م : تقدم.

(٨) في الأصل : يستعمل.

لِمَا ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل، حتى لم يَجُز الفصلُ بينهما لفظاً، إلاّ في لفظة «إن» لكونها أُمَّ الباب، ولم يجز أن تدخل كلمة الشرط على اسمٍ لا فِعْلَ بَعْدَهُ، كما جاز في كلمة الاستفهام.

وعند البصريين، حُكْمُ المنصوبِ[1] والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط: حُكْمُهما متقدمين على الشرط، فيجوز، عندهم، إن قمت: زيد يقم، وإن لم تأتني، زيداً أضرب، فهما معمولان لمقدَّرين يفسرهما جواب الشرط.

أمَّا الكوفيون[2] فلا يُجَوِّزون جزم جواب الشرط إذا تقدمه المرفوع؛ لأنَّ الجزم عندهم بالجِوار، وقد زال الجِوارُ بفصل المرفوع الذي هو أجنبي من الشرطِ، أمَّا لو كان المرفوع من جملة الشرط فلا يُعَدُّ فاصلاً فصلاً مانعاً من الجوار، نحو: إن يضربني زيدٌ، أضربْ، فإن تقدمه المنصوب، فالفَرّاء يمنع، أيضاً، جَزْمَ الجواب مطلقاً، كما في المرفوع للعِلّة المذكورة، والكسائيُّ يُفَصِّل في الفاصل، فإنْ كان ظرفاً للجزاء، لَغْواً جزم الجزاء، لأنه كلا فصل، نحو: إن تأتني اليوم، غَداً آتيك، وإن تأتني، إليك أقصد، وإن لم يكن ظرفاً، لم يجز، للعلة المذكورة.

واستشهد البصريون[3] بقول طُفَيْلٍ الغَنَوِيِّ[4]:

---

(١) تقديمُ معمول جواب الشرط عليه جائزٌ عند البصريين، وقد عقد الأنباري في الإنصاف المسألة الخامسة والثمانين، رجَّحَ مذهبَ البصريين.

(٢) لم يُجَوِّزْهُ الفراءُ، وجوَّزه الكِسائيُّ: الإنصاف، المسألة ٨٦ (٢ / ٣٦٢)، الهَمْع ٢/٥٩، الأشموني ٤/٣٠.

(٣) منهم المبرِّدُ. المقتضَب ٢/٦٢ الطبعة الأخيرة.

(٤) شاعرٌ جاهليٌّ. (ديوانه ٣٥ تحقيق محمد عبدالقادر أحمد، دار الكتاب الجديد، ط ١، الكويت).
الخزانة ٩/٤٤ هارون، الإنصاف، المسألة ٨٦ (٢ / ٣٦٣ ط ٢ سنة ١٩٥٣م)، كتابُ الصناعتَيْن ٢١٨، كتاب الاختيارَيْن ص ٤٤ ط ٢.
و (الخيرَ): مفعول بـ «تُعْقِب»، وقال الأصمعي: صفة للأيام؛ وفيه نَظَرٌ.
الشاهد فيه أنَّ (الخير) مفعول مقدَّم لِـ (تُعْقِب)، و (تُعْقِب) مجزوم على أنه جواب الشرط، وإنما كُسِرَتِ الباءُ؛ لأن القصيدةَ مجرورةٌ.
وإنما جاز الكسر في المجزوم دون المرفوع والمنصوب لوجهَيْن: =

٦٩٠ وللخيل أيامٌ فَمَنْ يَصْطَبِرْ لها ويَعْرِفْ لها أيامَها، الخيرَ[1] تُعْقِبِ

والقصيدة القافية، والأكثرُ جَعْلُ المرفوعِ مبتدأً، فيجب، إذن، رَفْعُ المضارع اتّفاقاً، وتصديرُ المبتدأ بالفاءِ، نحو : إن قمت فزيد يقوم.

وكذا : الأكثر تصدير المنصوب بالفاء، فيرتفع المضارع اتّفاقاً، نحو : إن ضربتني فزيداً أضرب .

ويجوز اعتراضُ القَسَم والدُّعاء والنداء والاسمية الاعتراضية، بين الشرط والجزاء، نحو : إن تأتني والله آتك، وإن تأتني غفر الله لك ، آتك، وإن تأتني يازيدُ آتِكَ، وإن تأتني، ولا فخر، أكرمْك .

ولا يجوز، عند البصريين تقديمُ معمولِ الشرطِ على أداة الشرط[2]، نحو : زيداً إن تضرب يضربك، وكذا معمول الجزاء، فلا يجوز : زيداً إن جئتني أضربْ، بالجزم، بل ، إنما تقول : أضربُ، مرفوعاً لِيكونَ الشرطُ متوسطاً، و «زيداً أضرب» دالًّا على جزائه، أي : إن جئتني فزيداً أضربُ، وعِلَّةُ ذلك كُلِّه، أنَّ لكلمة الشرطِ صَدْرَ الكلامِ ، كالاستفهام.

ولا يجوزُ، أيضاً : زيداً إن جاءك فأكرمه ، لِما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير : أنَّ مالا ينصب بنفسه لا يفسِّر[3]، وأمَّا إذا قلت : زيداً إذا جاءك، تضربُ، أو تضربه، وزيداً حين جاءك تضرب أو تضربه، فإن لم تُجْرِ «إذا» و «حين» مُجرى

أحدُهما : أنّ الجزم في الأفعال نظيرُ الجرّ في الأسماء، فلمّا وجب تحويله للقافية، حركوه بحركة النظير.

والآخَرُ : أنّ الرفع والنصب يدخلان هذا الفعل ولا يدخله الجر، فلو حركوه بالضم أو بالفتح لا لتَبَس حركةُ الإعراب بحركة البناء، بخلاف الكسر، فإنه ليس فيه لَبْسٌ .

(١) ط : الخير يقب.

(٢) «قالوا : ... لأنّ الشرطَ بمنزلة الاستفهام ، والاستفهام له صَدْرُ الكلام، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبلَه، فكذلك الشرط. ألَا تَرَى أنه لا يجوز أن يقال : «زيداً أضربتَ» ؟، فكذلك لا يجوز أن يقال : «زيداً إن تَضْربْ أضرِبْ» ...». الإنصاف، المسألة ٨٧ (٢ / ٣٦٤).

(٣) بعد قوله :«لا يفسِّر» ، في م : «وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها».

كلمات الشرط، بل جعلتهما كيوم الجُمُعَة في قولك : زيداً يومَ الجُمُعَةِ تضربُ، أو تضربه فَنَصْبُ «زيداً» أَوْلَى، إذا لم يشتغل الفعل بالضمير، لِقُبْحِ : زيدٌ ضربتُ على تأويل ضربته.

فإنْ قيلَ : أليس يكفي الضمير في : إذا جاءك، وحين جاءك ؟

قلت : لو لم يكن الفعل واقعاً على زيد، نحو : زيد حين جاءك تضرب عَمْراً، لكفى ، لكنْ لَمّا كان واقعاً عليه معنىً، وهو الخبر في الحقيقة، كان إظهار الضمير فيه أَوْلى ، وأَمَّا إذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيد، أولى لِمَا تَبَيَّنَ في المنصوب على شريطة التفسير : أَنَّ «زيدٌ زرتُه» بالرفع ، أَوْلى[1] من النصب .

وإن أجريت «إذا» و «حين» مُجرى كلماتِ الشَّرطِ وَجَبَ رَفْعُ «زيد» عند البصريين، كما ذَكَرْنا في «إن» وشَغْلُ «تضرب، إذن ، بالضمير، أَوْلى إن كان واقعاً على «زيد»؛ لأنَّ جواب الشرط هو الخبرُ في الحقيقة، والشرط قَيْدٌ فيه ، فلا يعتبر الضمير الذي فيه، فقولك : زيد إن جاءك فأكرمه، أَوْلى من : فأكرم، وإن كان واقعاً على غير المبتدأ من حيث المعنى ، نحو : زيدٌ إن جاءك فأكرمني، كفي الضمير في الشرط.

وأَمَّا الكوفيون[2]، فَجَوَّزوا تقديمَ معمولِ الجزاء المجزوم على أداة الشرط[3]، قالوا : لأنَّ حَقَّ الجوابِ التقديمُ، فنحو، إن تضرب أضرب، كان عندهم في الأصل : أضربُ إنْ تضرِبْ، فلمّا تأخر الجواب انجزم على الجِوار، قالوا والدليلُ على أنّ مرتبتَه التقديم قوله[4] :

يا أقرعُ بن حابس يا أقرع ... إنك إنْ يُصرع أخوك تصرع ٥٨١

(١) في م : «أن الرفع في نحو : زيد زرته أولى».

(٢) ط : وأما الكوفيين .

(٣) الإنصاف ، المسألة ٨٧ (٢ / ٣٦٣).

(٤) رَجَزٌ لِعَمرو بن خُثارم البَجَليّ ، أو لجرير بن عبدالله البَجَليّ.

الخزانة ٩ / ٤٧ - ٤٨ هارون ، سيبويه ١/ ٤٣٦ بولاق، المقتضب ٢/ ٧٠ الطبعة الأخيرة، الأمالي الشجرية =

برفع الجواب، مراعاةً[1] لأصله من التقديم[2].

وَرُدَّ بمنع كون مرتبة الجزاء قبل الأداة؛ لأنَّ الجزاء من حيث المعنى، لازمٌ كما مَرَّ في الظروف المبنية، ومرتبة اللازم بعد الملزوم، وقوله : تصرعُ ضرورة، إمّا على حذف[3] الفاء كقوله[4] :

٦٩١ مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يَشكرُها

وقولِه :[5]

هذا سُرَاقَةُ للقرآنِ يَدرسُه والمرءُ عند الرُّشا إنْ يَلْقَها ذِيبُ ٨٢

وقولِه[6] :

١/٨٤، المُوفي في النحو الكوفي ١٢٠، ضرائر الألوسي ١٧١، الرَّوض الأُنف ١/٩٨، شرح الجُمَل لابن عُصفور ٢/٢٩٣، إيضاح المُفَصَّل ٢/٢٤٥، الإنصاف، المسألة ٨٧ (٢ / ٣٦٥)، البغداديات ص ٤٥٤ .

الشاهد فيه أنّ الكوفيين استدلُّوا به على أنَّ رُتْبَةَ الجزاءِ التقديمُ ، فرفع (تصرع) مراعاةً لأصله، ولو كان رتبته التأخير لجزم ، وأجاب الرضي عنه بأنه ضرورةٌ.

(١) ط : مراعات.

(٢) والتقدير فيه : إنّك تصرعُ إنْ يُصْرَعْ أخوك، والجواب محذوف، ولهذا الرأي جَنَحَ سيبويه. (الكتاب ١ / ٤٣٦ بولاق).

(٣) وهذا رأيُ المبردِ. [المقتضَب ٢/ ٧٠ الطبعة الأخيرة]، ورأي سيبويه. انظر : [الكتاب ١/٤٣٥ ، ٤٣٧ بولاق].

(٤) صَدْرُ بيت، وعجزهُ : والشرُّ بالشر عند الله مِثْلانِ.

قائلُه : كَعْبُ بن مالكٍ الأنصاريُّ (ديوانه ٢٨٨ ط. سامي مكي العاني، بغداد سنة ١٩٦٦م)، ولكنه نُسِبَ في كتب النحو إلى عبدالرحمن بن حسان بن ثابت ، أو حسّان . والبيت في :

الخزانة ٩/٤٩ ، سيبويه ١/٤٣٥ بولاق، المقتضَب ٢/٧٢، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٦ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٩ ، الأمالي الشجرية ١/٣٧١، شواهد التوضيح ١٣٥ ، الجنى ٦٩ .

الشاهد فيه أنّ الفاءَ الرابطةَ محذوفةٌ من جواب الشرط ضرورةً، أي : فاللهُ يشكرها.

(٥) سَبَقَ تَخريجُ البيتِ.

(٦) ذو الرُّمّة (ديوانه ٢٤١ تحقيق كارليل هنري هيس، كمبردج سنة ١٩١٩م). الخزانة ٩/٥١، المقتضَب ٢/٦٩ الطبعة الأخيرة، سيبويه ١/٤٣٧ بولاق ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٧ .

والشاهد فيه أنّ (ناظر) خبر أنَّ، والجملةُ دليلُ جواب الشرط المحذوف. وهو عند المبرد على إضمار الفاء، أي فأنا ناظر، وسيبويه يقول في الكتاب ١/٤٣٨ : «ولو أريد به حذف الفاء جاز».

٦٩٢ وأني[1] متى أشرف من الجانب الذي فيه[2] أنت، من بين الجوانب ناظر

فإنه لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر، إلّا ضرورةً[3]، فلا يقال : زيدٌ إن لقيته كريم، بل يقال : فكريم، أي : فهو كريم، حتى تكونَ الجملةُ الشرطيةُ خبرَ المبتدأ، وأمّا تعليقُه بين القسم وجوابه، نحو : والله إن جئتني لأكرمنك، فَسَيَجيءُ.

وإنما جازَ تعليقُ «إذا» مع شرطه، بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى :

﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا [4] لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن [5] فَيَكُونُ ﴾ ،

فَلِعَدَمِ عراقة «إذا» في الشرطية.

وإمّـا على التقديم والتأخير[6]، (٢١٥ أ) للضرورة، أي إنك تصرع إنْ يُصرع أخوك، ويجوز أن يكون البيتان المذكوران هكذا.

وأمّا تقديمُ معمول الشرط على أداته، فأجازه الكِسائيُّ، دون الفراء[7].

وَاعْلَمْ أنه إذا تَقَدَّم على أداةِ الشرط ماهو جوابٌ من حيث المعنى، فليس عند البصريين بجواب له لفظاً، لأنّ للشرط صَدْرَ الكلام، بل هو دالٌّ عليه، وكالعِوَضِ منه.

وقال الكوفيون : بل هو جوابٌ في اللفظ أيضاً، لم يُجزم ولم يُصَدَّرْ بالفاء لتقدمه، فهو عندهم، جوابٌ واقعٌ في موقعه، كما ذكرنا، وإنما ينجزم على الجِوار إذا تأخر عن

---

(١) وأني، بفتح الهمزة عطفاً على البيت الذي قبله، وهو :

فياميّ هل يُجزَى بكائي بمثله مراراً وأنفاسي إليك الزوافر

أي : هل يُجزى نظري إليك في كل جانب تكونين فيه، يقول : لِكَلَفي بكِ لا أنظرُ إلى سواكِ.

(٢) د، ط : بـه.

(٣) يُرَدُّ على الرضي بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [٢/ ٧٠].

[دراسات ق ١ جـ ١ ص ٧٣ وانظر جـ ٣ ص ٢٤٧].

(٤) د، ط : أمرنا، وهذا تحريف بالآية.

(٥) النحـل / ٤٠.

(٦) توجيه آخر لقوله : . . . * إنك إن يصرع أخوك، مقابل قوله قَبْلُ : إمّا على حذف الفاء.

(٧) الإنصاف، المسألة ٨٧ (٢ / ٣٦٣)، الهمع ٢ / ٦١.

الشرط، وذلك نحو : أضرب إن ضربتني ، فـ «أضرب» جواب من حيث المعنى اتفاقاً، لِتَوَقُّفِ مضمونه على حصول الشرطِ، ولهذا لم يُحْكَمْ بالإقرار في قولك : له عليَّ أَلْفٌ ، إن دخلت الدار، وعند البصرية، أيضاً، لا يقدر مع هذا المتقدم جواب آخر للشرط وإن لم يكن جواباً للشرط، لأنه، عندهم، يُغْني عنه ، فهو مثل «استجارك[1]» المذكور الذي هو كالعِوَض من المقدَّر، إذا ذكرت أحدهما لم تذكر الآخر، ولا يجوز عندهم أنْ يقال : هذا المقدم هو الجواب الذى كان مرتبته التأخُّر عن الشرط، تقدَّم على أداته ، لأنه لو كان هو الجواب، لَلَزِمَ الفاء في نحو : أنت مُكرم إن أكرمتني، ولجاز : ضربت غلامَهُ إن ضربت زيداً، على أن الضمير في «غلامه» لزيد، فمرتبته الجزاء عند البصرية بعد الشرط، وعند الكوفية قبل الأداة، كما مَرَّ،

وقد تدخل الواو على «إن» المدلول على جوابها بالمتقدم، ولا تدخل إلّا إذا كان ضِدّ الشرط المذكور أولى بذلك المتقدم الذي هو كالعِوَض من الجزاء : من ذلك الشرط ، كقولك : أكرمْه وإن شتمني، فالشتم بعيدٌ من إكرامك للشاتم ، وضِدُّه وهو المدح أَوْلى بالإكرام، وكذلك قوله : «اطلُبوا العِلْمَ[2] ولو بالصِّين»، والظاهرُ أَنَّ الواو الداخلةُ على كلمة الشرط في مثله : اعتراضيةٌ[3]، ونعني بالجملة الاعتراضية : ما

---

(١) يعني في قوله تعالى :
﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴾.
[التوبة /٦].

(٢) حديثٌ شريفٌ ، وتكملته : « . . . فَإِنَّ طَلَبَ العِلْمِ فَريضةٌ على كُلِّ مُسْلِمٍ ».
رواه البَيْهقيُّ في شُعَب الإيمان، وابنُ عَديٍّ في الكامل، والعُقَيْلي في كتاب الضعفاء عن أنس بن مالكٍ. قال البَيْهقيُّ : متنُهُ مشهورٌ، وأسانيدُهُ ضعيفةٌ، وقال غيُره : يَرْتقي بمجموع طُرُقِهِ إلى الحَسَن.
[التيسير بشرح الجامع الصغير ١ / ١٦٤، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بلا تاريخ].
وانظر : المقاصد الحسنة للسَّخاوي ص ٦٣، ٢٧٥ .

(٣) «والصواب أَنَّ الجملةَ استئنافيةٌ، ولا يجوز مِثْلُ هذا الخَلْطِ في الإعراب».
[إعراب الجمل وأشباه الجمل. أستاذنا الدكتور فخر الدين قَبَاوَة، بيروت ، دار الآفاق ط ٣ سنة ١٩٨١م ص ٦٨ ـ ٦٩].

يتوسط بين أجزاء الكلام، متعلقاً به معنى، مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات، كقولِه[1] :

فأنتِ طَلاَقٌ، والطَّلاقُ أليةٌ ثلاثاً، [ومن يَخْرَقْ[2] أعقُّ وأظلمُ]

وقولِه[3] :

٦٩٣ [وتَحتقر الدنيا[4] احتقارَ مُجَرِّبٍ] يرى كُلَّ مَنْ فيها، وحاشاك، فانِيا

وقد تَجِيءُ بعد تمام الكلام، كقوله [عليه الصلاةُ[5] والسلام] «أنا سَيِّدُ وَلَدِ آدمَ[6]، ولا فخر»، فتقول في الأول : زيدٌ، وإن كان غنياً: بخيلٌ، وفي الثاني : زيدٌ بخيلٌ وإنْ كان غنياً، وجواب الشرط في مثله : مدلولُ الكلامِ، أي : إنْ كان غنياً فهو بخيلٌ، فكيف إذا افتقر، والجملة كالعوض من الجواب المقدر، كما تَقَرَّرَ، ولو أظهرته، لم تذكر الجملة المذكورة، ولا الواو الاعتراضية؛ لأنَّ جواب الشرط ليس جملةً اعتراضيةً.

---

(١) سبق تخريجُ البيتِ. (٢) من م ، د.

(٣) المتنبي (ديوانه بشرح العُكْبَري) ٤ / ٢٩٠، توزيع دار الباز، بمكةَ المكرمةِ سنة ١٩٧٨م).
والبيت من قصيدة عدّتُها سبعةٌ وأربعونَ بيتاً، يمدح بها كافوراً سنة ست وأربعين وثلاث مئة؛ أولُها :
كفي بكَ داءً أن ترى الموتَ شافيا وحَسْبُ المنايا أن يَكُنَّ أمانيا
والتحقير : التصغير. والمجرِّب : الذي جرَّبَ الأمور، وحنكته التجارب ,
الشاهد فيه أن جملة (حاشاك) اعتراضيةٌ ، وقعت بين مفعولَيْ (يَرَى)، أولُهما (كُلَّ)، وثانيهما (فانيا). [الخزانة ٨/٥٥ هارون].

(٤) من د.

(٥) في الأصل : رمز له بـ : «ع . م».

(٦) صحيح مُسلم ١ / ١٩٤، مُسْنَد أحمد ١ / ٢٨١، ٢٩٥ - ٢٩٦؛
والحديث بتمامه : «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر، وبيدي لواءُ الحَمْدِ ولا فخر، وما من بني يومئذ آدم فَمَن سواه إلَّا تحت لوائي ، وأنا أول مَنْ تنشقّ عنه الأرضُ ولا فخر، وأنا أول شافعٍ وأول مُشَفَّعٍ ولا فخر». [مخطوطة البغدادي، الورقة ٣٤٧ / أ رقم ٩].

وقال الجَنزي[1]، هي[2] واوُ العطف، والمعطوفُ عليه محذوفٌ، وهو ضِدُّ الشرطِ المذكورِ الذي قُلنا إنه هو الأَوْلى بالجزاء المذكورِ، فالتقديرُ، عنده : زيدٌ إنْ لم يكن غنياً، وإن كان غنياً، فهو بخيلٌ، وقد تَقَدَّمَ في باب العطف جواز حَذْف المعطوف عليه مع القرينة، لكنه يلزمه أن يأتيَ بالفاء في الاختيار فتقول : زيدٌ وإنْ كان غنياً فبخيلٌ، لِمَا تَقَدَّمَ مِن أنَّ الشرط لا يُلغى بين المبتدأ والخبرِ اختياراً.

وأمَّا على ما اخترنا من كون الواو اعتراضيةً، فيجوز؛ لأنَّ الاعتراضيةَ تفصل بين أيّ جُزأيْنِ مِنِ الكلام كانا، بلا تفصيل، إذا لم يكن أحدُهما حرفاً.

وعن الزمخشري أنَّ الواو في مثله للحال، فيكون الذي هو كالعِوَض من الجزاء عاملاً في الشرط نصباً على أنه حال، كما عمل جواب «متى» عند بعضهم في «متى» النصب على أنه ظرفه، ومعنى الحال والظرف متقاربان.

ولا يَصِحُّ اعتراضُ الجَنزي عليه بأنّ معنى الاستقبال الذي في «إن» يناقض معنى الحال الذي في الواو؛ لأنَّ حالية الحال باعتبار عامله، مستقبلاً كان العامل أو ماضياً، نحو : اضربه غداً مجرَّداً، وضربته أمس مجرداً، واستقبالية «إن» باعتبار زمان التكلُّم، فلا تناقضَ بينهما[3].

---

(١) عمر بن عثمان بن الحسين، إمامٌ في النَّحْوِ والأدب لا يُشَقّ غُبارُه، قرأ الأدب على الأَبِيوَرْدِي . له (القوافي) ؛ منه نُسخةٌ في مكتبة أياصوفيا في إستانبول ضمن مجموع ، رقمه ٤٧٩٥ . ، توفي سنة ٥٥٠هـ. [انظر البغية ٢ / ٢٢١].

(٢) التخمير ٢/٣٠٥.

(٣) لأن إنْ الشرطيةَ إن كان شرطُها مستقبلاً ،فعامل الحال مستقبل؛ نحو: زيدٌ وإن صلّى وصام فاسق، ففاسقٌ، العامل في الحال مستقبل؛ إذ المعنى إنه على هذه الحالة وقت الصلاة أو الصيام، وإن كان ماضياً، فالعاملُ ماضٍ على حَسَبِ ما تَقَدَّمَ.

[أحكامٌ متفرقة تتعلق بالجملة الشرطية]

واعلم أنه إذا تقدم على الشرط ما هو جوابٌ في المعنى، فالشرطُ لا يكون، إذن، إلّا ماضياً لفظاً أو معنى، نحو: أضربك إن ضربتني وأضربك إن لم تعطني، وإنما جاز ذلك حتى لا تعمل الأداة في الشرط لفظاً، كما لا تعمل فيما هو كالجزاء عند البصرية، أو ما هو جزاء عند الكوفية.

وقد يَجِيءُ في الشِّعر مضارعاً، نحو: آتيك إنْ أتيتني، أنشدَ سيبويهِ[1]:

٦٩٤ فقلتُ: تَحَمَّلْ فوقَ طَوْقِكَ. إنها مُطَبَّعَةٌ، مَنْ يَأتِها لا يَضِيرُها

كأنه قال: لا يضيرها مَنْ يأتِها، كقوله[2]:

والمرءُ عند الرُّشا إن يَلْقَها ذِيبُ ٨٢

أي: المرءُ ذِيبٌ، على أَحَدِ التَّقديرَيْنِ.

فإن تقدم ما هو جواب معنًى، على الظروف الزمانية، أو المكانية من كلمات الشرط، كمتى، وإذْ ما، وأيَّان، وأين، وحيثما، وأنَّى، فلا شبهة في تضمنها للشرط، إذ لا تصلُح للاستفهام، ولا واسطةَ بين الشرطِ والاستفهام[3]، في هذه الكلمات الصالحةِ (٢١٥ ب) لهما.

---

(١) قائل البيت: أبوذُؤيبٍ الهُذَلي. (ديوان الهُذَليين ١/١٥٤).

الخزانة ٩/٥٧ هارون، سيبويه ١/٤٣٨ بولاق، ابن يعيش ٨/١٥٨، الأشموني ٤/١٨، المقتضب ٢/٧٠ الطبعة الأخيرة.

و(الطَّوْق): الطاقة، و(المُطَبَّعة): المملوءة، وضارَهُ، يَضِيرُه، من باب باعَ: ألحق به الضرر. والشاعر يصف قرية كثيرةَ الطعام.

والشاهد فيه رفع (لايَضِيرُها)، وذلك على نِيَّة التقديم، وهو عند المبرد على إرادة الفاء، أي: فهو لا يَضِيرُها.

(٢) هذا عجزٌ وصدرُهُ:

هذا سُرَاقَةُ للقرآن يدرُسُه . . . . وقد سبق تخريجُ البيتِ.

(٣) م: «ولا واسطة بينهما».

وأمَّا ما يَصْلُحُ من كلمات الشرط لكونها موصولةً، أيضاً، نحو : مَنْ، وما، وأيّ : فإن جاء بعدها ماضٍ ، احتمل عند سيبويه[1] كونُها موصولةً، وشرطيةً، نحو : آتي مَنْ أتاني، فإن كانت موصولةً، فمنصوبة بالفعل المتقدم ، وإن كانت شرطية فمبتدأ، والخبر مختلَفٌ فيه، كما ذكَرنا في باب المبتدأ، والتقدير : مَنْ أتاني آتِه، ولا محل للفعل بعد هذه الكلمات، إنْ قدَّرناها موصولة، وهو في محل الجزم إنْ كانت شرطية.

وابنُ السرَّاج[2] قطع بكونها موصولةً، عملاً بالظاهر؛ لأنَّ جَعْلَها شرطيةً يحتاج إلى حذف الجزاء عند البصرية، وجَعْل المتقدم كالعِوَض منه .

وإن جاء بعدها مضارع نحو : آتي من يأتيني[3]، فالوجهُ كونُها موصولة، ويجوز جَعْلُها شرطيةً على قُبْحٍ فينجزم المضارع، وذلك لِما تَقَدَّمَ مِن أنَّ الشرط يكون ماضياً في الاختيار، إذا تَقَدَّمَ ما هو جوابُهُ معنىً.

وإن جئت بالظروف[4] قبل مَن، وما، وأيّ، على تقدير إضافة الظروف إلى الجمل، فالواجبُ، كما ذكر سيبويه : جَعْلُها موصولةً، سواءٌ وَلِيَ الكَلِمَ المذكورة ماضٍ نحو : أتذكر إذْ مَنْ أتانا أكرمناه، أَوْ مضارعٌ نحو : أتذكر حين ما تفعله أفعله .

وقد يجوز في ضرورة الشعر جَعْلُها شرطيةً[5] ، قال لَبيد[6] :

٦٩٥ على حين مَنْ تَلْبَثْ عليه ذَنُوبُهُ ... يَجِدْ فَقْدَها إذْ في المَقام تَدَابُرُ

(١) الكتاب ١/٤٣٨ بولاق.

(٢) ذُكِرَ هذا الرأيُ في الهَمْع ٢/٦٢، ولم يُنْسبه السُّيوطيُّ إلى ابنِ السرَّاجِ .

(٣) ط : يأتني.

(٤) م ، د : «وإن أضفت الظروف إلى مَنْ وما ....».

(٥) انظر الهَمْع ٢/٦٢.

(٦) ديوانه ٦٤؛ وفيه : و في الذِّناب تَدَاثُرٌ بدل : إذْ في المَقام تَدَابُرُ.

الخزانة ٩/٦١، سيبويه ١/٤٤١ بولاق؛ وفيه : يرث شِربَهُ بدل يَجِدْ فَقْدَها، الهمع ٢/٦٢.

واللبث : البطء، والذَّنوب : الدلو المملوءة، والتدابُرُ : التقاطُع. والشاهد فيه إضافة (حين) إلى جملة الشرط =

فإنْ قيلَ : لِمَ جازَ في السَّعَة في نحو : غلام مَن تضرب أضرب ، ولم يجز في نحو : أتذكر إذْ من يأتنا نكرمه ، و «إذ» مضاف إلى ما بعده ، كما أن «غلام» مضاف كذلك .

قلتُ : لأنَّ «غلام» اتَّحد بكلمة الشرط بسبب إضافتها إليه ، فصارا ككلمةٍ واحدةٍ فيها معنى الشرط ، إذْ سَرَى معنى الشرط من المضاف إليه إلى المضاف ، فلذا يلزم تصدر المضاف ، وأمَّا «إذ» ، فإنه مضاف إلى الجملة ، لا إلى «مَنْ» ، وهو في الحقيقة مضافٌ إلى مضمون تلك الجملة كما مَرَّ في الظروف المبنية ، وذلك المضمون ، ههنا ، مصدر «نكرمه» واقعاً على معنى «مَن» ، أي : أتذكر وقت إكرامنا من يأتينا ، فلم يَصِر مع «مَنْ» كالكلمة الواحدةِ ، ولم يَكْتَسِ منه معنى الشرط ، إذ ليس مضافاً إلى «مَنْ» كما كان «غلام» مضافاً إليه ، فلذا لم يلزم تصدُّرُ «إذْ» كما لزم تصدُّر «غلام» ، بل هو معمول لتذكر ، المقدّم عليه ، فلا يجوز جَعْلُ «مَنْ» شرطيةً ، حتى لا يسقطَ عن التصدر بتقدم «إذْ» عليه .

فإنْ قُلتَ : فـ «مَنْ» مع دخول «إذْ» عليه : في صدر الكلام ، ويكفي في كلمات الشرط والاستفهام كونُها في صَدْرِ كلام ما ، كما في نحو : زيدٌ من يضربه أضربه ، ونحو : جاءتني التي مَنْ يضربها تضربه .

قلتُ : قد مَرَّ في باب المبتدأ ، أنَّ كلمةَ الشرطِ والاستفهام لا يتقدم عليها ما يصير من تمام جملتها ، إذا أثَّرَ في تلك الجملة وزاد في معناها شيئاً ، وأزيدُهُ ههنا شَرْحاً فأقول[1] :

لا يجوز أن يتقدمَ على كلمات الشرط والاستفهام ما يَجمع أمرَيْن : أحدهما : أن يتصلَ بتلك الكلماتِ بلا فصل ، والثاني : أن يحدث في الجملة التي هو[2] من تمامها

= ضرورةً ، وحقُّها هي و (إذا) ألاّ تضافا إلاّ إلى الجمل المخبر بها ، وسهّل هذا هنا تشبيه هذه الجملة الشرطية بجملة الابتداء والخبر ، والفعل والفاعل .

(١) انظر المقتضَب ٢ / ٥٩ الطبعة الأخيرة .

(٢) ط : هـي .

معنىً من المعاني، وذلك مثل[1] إنَّ، وكأَنَّ وظن، وأخواتها، وما، النافية، لا تقول : ما مَن يضرب أضرب، وما إن تقعد أقعد، وأمَّا «لا» فليست كما، لأنها تُلْغَى في اللفظ، نحو كنت بلا مال، ومررت برجل كريم ولا شجاع، فلذا تقول : لا مَن يعطك تعطه، ولا مَن يكرمك تكرمه، وكذا تقول : لا إنْ أتيناك أعطيتنا، ولا إنْ قعدنا سألت عنا، والظروف المضافة إلى الجمل، لا شَكَّ في إحداثها في الجمل معنىً وهو تصييرُها بمعنى المصدر، ولا تبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر الكلام؛ لأنَّ المَصْدَرَ مفردٌ، وليس الصلة وخبر المبتدأ كذلك.

فَإِنْ قِيلَ : خبر المبتدأ، أيضاً إذا كان جملة يصير بسبب المبتدأ، بتقدير المفرد، قلت : لا نسلم، وما الدليل على ذلك، فإن هذا دعوى من بعض النحاة أطلقوها بلا بُرهانٍ عليها قطعيٍّ ، سوى أنهم قالوا : الأصل هو الإفراد، فيجب تقديرُها بالمفرد، وهم مُطَالَبُون[2] بأنَّ أصل خبر المبتدأ الإفراد، بل لو ادُّعِيَ أَنَّ الأصلَ فيه الجملةُ، لم يبعد؛ لأنَّ الإخبار في الجمل أكثر، وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد، بل يكفي في تقدير الإعراب في الجمل : وقوعُها موقعاً يَصِحُّ وقوعُ المفردِ فيه.

وتقولُ[3] : ما أنا ببخيلٍ ، ولكن إنْ تأتِني أُعْطِكَ، لأَنَّ «لكن» لا تُغَيِّر معنى الجملة التي بعدِها، بل هي لاستدراكِ ما قبلَها، كما يَجِيءُ في الحروف المُشَبَّهة بالفِعل، قالَ[4] :

(١) سقطت من د ، ط ، وفي ط : «وذلك كان . . . ».

(٢) أي مطالَبون بإثبات ذلك.

(٣) في سيبويه ٤٤٢/١ بولاق : «وتقول : ما أنا ببخيلٍ ولكنْ إنْ تأتِني أعْطِكَ، جاز هذا، وحَسُنَ ؛ لأنك قد تُضمرها هنا كما تُضمر في إذا. ألا ترى أنك تقول : ما رأيتُك عاقلاً ولكنْ أحمقَ . وإن لم تُضمر تركتَ الجزاءَ كما فعلتَ ذلك في إذا . . . ».

(٤) طَرَفة بن العَبْد (شرح القصائد العشر للتبريزي ص ١٢٥).
الخزانة ٦٦/٩، سيبويه ٤٤٢/١ بولاق، المغني ص ٧٩٠، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩١. و (التِّلاع) : مَجاري الماء، من رؤوس الجبال، إلى الأودية، و (الرِّفد) : العطيّة، والمعونة.

٦٩٦ ولستُ[1] بِحَلّالِ التِّلاعِ مَخافةً ولكنْ متى يَسترفِد القومُ أَرْفِدِ

وأمّا قولُهُ[2] :

٦٩٧ وما ذاكَ أنْ كان ابنَ عمي ولا أخي ولكن متى ما أَملِكِ الضرَّ أنفعُ

برفع أنفع ؛ لأنَّ القوافيَ مرفوعةٌ ، فعلى التقديم والتأخير[3] ، لضرورة الشِّعر ، كما مَرَّ في قوله[4] :

إنَّكَ إنْ يُصرع أخوك تُصرع

و «متى» شرطية بلا شبهـة ، فتجزم «أَمِلك»[5] إذ لا تجيء موصولةً كما ، ومَنْ ، وأيّ ، وأمّا إذا المفاجأة ، فَيَصِحّ مجيءُ مَنْ ، وما ، وأيّ ، شرطيةً بعدَها ، نحو : مررت

والمعنى : أني لست ممّن يستتر في التلاع مخافةً ، فتواريني من الناس ، حتى لا يراني ابنُ السبيل والضيفُ ، ولكنْ أنزل الفضاءَ ، وأرفِدُ مَنْ يسترفدُني ، وأُعينُ مَنْ استعانني . و (مخافةً) ينتصب على أنه مفعول لأجله ، أو على المصدر .

والشاهد فيه حذف المبتدأ بعد «لكن» ضرورة ، والمجازاة بـ «متى» بعدها ، وتقديره : ولكنْ أنا متى أسترفد أرفد .

«ورَدّهُ الفارسيُّ بأنَّ المشبه بالفعل هو لكنّ المشددة لا المخففة ، ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها بالأسماء ، وقيل : إنما يحتاج إلى التقدير إذا دخلت عليها الواو ؛ لأنها حينئذ تخلُص لمعناها وتخرج عن العطف» [المغني ٧٩٠] .

(١) د ، ط : فلست .

(٢) العُجَيْر السَّلُولي .

الخزانة ٩/ ٧٠ ، سيبويه ١/ ٤٤٢ بولاق ، شرح أبيات سيبويه لابنِ السِّيرافي ٢/ ١٥٤ ، فُرْحَةُ الأديب ص ١١٨ ؛ وفيه :

ولست بمولاه ولا بابنِ عَمِّهِ ولكنْ متى ما أَملِكِ الضرَّ أنفعُ .

شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٩١ .

الشاهد فيه أنّ (أنفع) مرفوع : وهو مؤخَّر من تقديمٍ لضرورة الشعر ، والأصل فيه : ولكن انفعُ متى أَملِكِ الضرَّ .

(٣) وهو دليل جواب الشرط بمتى ، ويكون هذا على مذهب سيبويه ، وهو عند المبرد على ضرورة حذف الفاء من جملة الجواب .

(٤) عَمرو بن خُثارم البَجَلي ، أو جَرير بن عبدالله البَجَلي .

وهذا رَجَزٌ قد سبق .

(٥) وتكون (ما) زائدةً . انظر سيبويه ٣/ ٧٩ هارون هامش (١) .

به فإذا مَنْ يأتِه يُعطه، كما يجوز: فإذا مَن يأتيه يعطيه، على أنَّ «مَنْ» موصولة، وذلك لأن «إذا» المفاجأة، لا تُغيِّر ما بعدَها عن معناه، على الصحيح، إذ ليست بمضافةٍ إليه.

وأمَّا (٢١٦ أ) عَدَمُ وقوعِ نحو: أين، ومتى، من الظروف بعدها فلا ختصاصها بالجملة الإسمية الخبريةِ.

ومَن كان مذهبه أن «إذا» المفاجأة، مضافة إلى الجملة بعدها، يجب ألَّا يجيز وقوع كلمة الشرط بعدَها، إلَّا على إضمار المبتدأ بعدها، أي: فإذا هو مَنْ يأتِه يعطه، لِما ذكرنا في امتناع: أتذكر إذْ مَنْ يأتِنا نكرمْه، والإضمار يحسن بعد «إذا» المفاجأة، ألا ترى إلى حذف الخبر في مثل: خرجتُ فإذا السَّبُعُ.

وأمَّا «أمَّا»[1]، فإنْ كان بعدها: مَنْ، أو، ما، أو، أيّ، وبعدها فعلٌ مضارعٌ، فإنه يَصِحُّ جَعْلُها شرطيةً؛ لأن الجواب لِأمَّا دون كلمة الشرط التي بعدَها، كما يجيء في حروف الشرط، ويَقْبُحُ جزم الشرط مع أنه لا جواب له ظاهراً، كما قلنا في: آتيك إن تأتِني، فالأَوْلى جَعْلُها موصولةً، نحو: أمَّا مَنْ يأتيني فإني أكرمه، وإنْ كان بعدَها ماضٍ، جازَ جَعْلُها شرطيةً[2]، وموصولةً، نحو: أمَّا مَنْ أتاني فإني أُكرمه، قالَ تعالى:

﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ[3] فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾،

---

(١) في البحر ٢١٦/٨: «وإذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما، وجواب الثاني محذوفٌ، ولذلك كان فعل الشرط ماضيَ اللفظ، أو مصحوباً بلم، وأغنى عنه جواب أما. هذا مذهبُ سيبويه، وذهب أبو علي الفارسيُّ إلى أنّ الفاءَ جوابُ (إنْ)، وجواب أمّا محذوف، وله قول موافق لمذهب سيبويه، وذهب الأخفش إلى أن الفاء جواب لأما والشرط معاً.

وانظر الأمالي الشجرية ٣٥٦/١.

(٢) لأنه لايتبين الجزم في الماضي، وهي مبتدأة سواءً كانت شرطيةً أو موصولةً ولا يَصِحُّ وقوعُ أين وأنّى ومتى وأيّان ومهما بعد إمّا؛ لِعَدَمِ وقوعها مبتدأً بخلاف المضارع.

(٣) الواقعة / ٨٨، ٨٩، ونصُّها:

﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾،

ولا تكـون[1] بعـد إنَّ وأخواتِها، وكان وأخواتِها، وظنّ وأخواتِها، وهل إلّا موصولة، لتأثيرها في معاني ما بعدَها.

وكان قياس همزة الاستفهامِ ألَّا تدخلَ على كلمات الشرط، لكن لها في الاستعمال سَعَة، ألا ترى إلى دُخولها على الواو، والفاء، وثم، فجاز: أمَنْ يضربك تضربْهُ، و: أمَن لقيتَه شتمته.

فإن قدَّرْتَ في «كـان» ضميرَ الشأنِ، جازَ دُخولُها على كلمات الشرط، وكذا لو حذفت ضمـير الشأن بعد «إنَّ»، على قُبْحٍ فيه، كما يأتي في باب الحروف المُشَبَّهةِ بالفعل، كقوله[2]:

إنْ مَنْ لامَ في بني بنت حسا ... نَ أَلُمهِ وأَعْصِهِ في الخُطوبِ ٤٠٧

وذلك لأنّ كَلِمَ الشرطِ لم تَلِ، إذَنْ: تلك النواسخَ في الحقيقة.

وكذا، جازَ كَوْنُ المعمولِ الثاني لهذه النواسخ جملةً مُصَدَّرةً بكَلِم الشرط، نحو: كان زيد مَن يضربْه أضربْه، ولو قدَّمتَ ههنا الجزء الثانيَ على الأول فقلت: كان مَن يضربْه أضربْه زيد، لم يجُزْ؛ لأنه وَلِيَ أداةُ الشرط: المؤثرَ في الجملة، وأمّا قولُكَ: علمت أيّهم زيد، وعلمت أزيد في الدار أم عمرو، فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب المبتدأ.

واعلَمْ أَنَّ الجزاءَ يحذف عند قيام القرينة، يُقال: إن أتيتني أكرمْك، فتقول: وأنا إن أتيتني، وكذا في «لو» قال الله تعالى:

---

(١) أي كلمات الشرط. وفي ط (ولا يكون).

(٢) الأعشى (ديوانه ص ٢٧)؛ وفيه: مَنْ يلمني على بني ابنة بدل: إنّ مَنْ لام في بني بنت . . . وعليها لا شاهدَ فيه.

الخزانة ٩/٧٥ هارون، ضرائر الشعر ١٧٨، الأمالي الشجرية ١/٢٩٥، المغني ص ٧٨٩.

و (حسّان): أَحَدُ تبابعة اليمن القُدماء، وبِبنْتِهِ يتّصل نَسَبُ ممدوح الأعشى في هذا البيت، وهو قَيْسُ بن مَعْديكرب.

الشاهد فيه أنّ ضمير الشأن، وهو اسم إنّ، محذوفٌ، والجملة الشرطية خبرُها.

﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا[1] سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ . . . ﴾ ، الآية .

وإذا حذف جواب أداة الشرط الجازمة، فالواجب في الاختيار ألَّا ينجزمَ الشرطُ، بل يكون ماضياً لفظاً أو معنىً، نحو: إن لم أفعل، لِئَلَّا[2] تعملَ الأداةُ في الشرط، كما لم تعمل في الجزاء.

قولُه : «فإنْ كانا مضارعَيْن، أو الأول»، يعني أوْ كان الأول مضارعاً والثاني غيرَ مضــارع، نحــو: إن تزرني زرتك، أو: فأنت مُكرَم، فإن كانا مضارعين فهما مجزومان لاغيْر، وأمَّا قوله[3] :

إنَّك إنْ يُصرع أخوك تصرعُ

فقد تقدم الجوابُ[4] عنه، وإنْ كانا ماضِيَيْن فهما مَبْنيَّانِ في محل الجزم، نحو: إن ضربتَ ضربتُ، وإن كان الأولُ مضارعاً والثاني ماضياً فالأولُ مجزومٌ، ومثله[5] قليلٌ، لم يأتِ[6] في الكتاب العزيز[7]، وقال بعضُهم لا يَجيءُ إلَّا في ضرورة الشعر، قالَ[8] :

---

(١) الرعد / ٣١، والآية بتمامها :
﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا أَفَلَمْ يَا۟يْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا۟ قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّىٰ يَأْتِىَ وَعْدُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴾

(٢) في م : «حتى لا تعمل أداة الشرط لفظاً في الشرط كما لا تعمل في الجزاء».

(٣) سبق ذكره.

(٤) أي توجيه الرفع فيه، عند ذكره.

(٥) د : وهو.

(٦) د : لم يجيء.

(٧) والصحيحُ الحُكْمُ بجوازه مطلقاً، لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، كقوله صلى الله عليه وسلم : «مَنْ يقم ليلةَ القَدْرِ غُفِرَ له»، وقولِ عائشةَ رضي الله عنها : إنّ أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رقّ.
انظر دراسات ق ١ جـ ٣ ص ٢١٨ . وشواهد التوضيح ص ١٤ ـ ١٥ ـ ١٦ . وشرح الكافية الشافية ٢ / ٢٦٩ .

(٨) أبوزُبَيْد الطائي النَّصراني (ديوانه ٥٢ ط . نوري حمودي القَيْسي، المعارف ببغداد سنة ١٩٦٧م).
الخزانة ٩ / ٧٦، نوادر أبي زيد ٢٨٠ ، رصف المباني ص ١٠٥ ، المقتضب ٢ / ٥٨ الطبعة الأخيرة،
وقوله : (مَنْ يَكِدْني) : يقال كاده كَيْداً إذا خدعه ومَكَرَ به . و(السيىء) : فَيْعِل، وصفٌ من السوء. و(كنتَ) =

٦٩٨ مَنْ يَكِدْني بِسيِّءٍ كنتَ منه كالشَّجا[1] بين حَلْقِه والوريدِ

والأجودُ كونُهما مضارعين، تطبيقاً للَّفظ بالمعنى، ثم كونُهما ماضِيَيْن، لفظاً نحو: إن ضربتني ضربتك، أوْ ماضيين معنىً، نحو: إنْ لم تضربْني لم أضربْكَ، أو أحدهما ماضياً لفظاً والآخر معنىً، نحو: إن ضربتني لم أضربك، وإنْ لم تضربني ضربتك.

وإنْ تَخالَفَا ماضياً ومضارعاً، فالأوْلى كَوْنُ الشرطِ ماضياً والجزاء مضارعاً، كقوله تعالى:

﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ[2] ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ[3] ... ﴾.

وعكسه أضعف الوجوه نحو: إنْ تزرني زرتك؛ لأنّ الأداة، إذَنْ، تؤثر في الفعل الأبعد، بنقله إلى معنى المستقبل، مِن غير أن تؤثّر في الأقرب شيئاً يُغيِّرُ المعنى.

ويجوز تخالُفُ الشرط ومعطوفه مُضِيّاً واستِقبالاً، نحو: إنْ زُرتَني، وتكرمني، وإن تزرني وأكرمتني، والأوْلى توافقُهما، كالشرط والجزاء. وكذا في الجزاء نحو: إنْ زرتني أكرمتك وأُعْطِك وإنْ زرتني أكرْمك وأعطيتك.

وإذا ذكر بعد الشرط فعل ليس من ذيوله، أي لا يكون مفعولاً ثانياً للشرط نحو: إنْ تحسِبني أعصيك[4] ... أو صلة نحو: إنْ تضرب الذي أضربُه، أضربْك، أو صفة نحو: إنْ تضرب رجلاً أضربُه يضربْك، فإمّا أنْ يتفقا لفظاً ومعنىً، نحو: إنْ

= بالخطاب. و(الشَّجَا) ما يعترض في الحلْق كالعظم والشوك، و(الوريد): عِرْقٌ قيل هو الودج وقيل بجنبه ... والشاهد في البيت على أنّ مجيء الشرطِ مضارعاً مجزوماً والجزاء ماضياً خاصٌ بالشِّعر عند بعضهم.

إلا أن ابن مالك ذكر أن الصحيح إطلاق جوازه لثبوته في الحديث الشريف وفي الشعر الفصيح الذي يُستشهد به.

[انظر شواهد التوضيح ص ١٤ - ١٥]

(١) في الأصل، و د: كالشجى، [بالألف المقصورة].

(٢) ط: ساقطة.

(٣) هود/ ١٥، والآية بتمامها: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴾.

(٤) مثال لما هو من ذيول فعل الشرط، لأنه مفعولٌ ثانٍ لِتحسب.

تزرني تزرْني أحسن اليك، فيجب جَزْمُهُ لكونه توكيداً لفظياً، وإمّا أنْ يختلفا لفظاً ومعنىً، نحو: إنْ تأتِني تسأل، أحسن إليك، فيجب رفعه حالاً، وإنْ جاز أن يكون مفعول الشرط بتقدير «إن» نحو: إنْ تأمرني أذهب أُطِعْك، أي إنْ تأمرني أن[1] أذهبَ، فهو منصوبُ المحلِّ على أنه مفعول.

وإمّا أنْ يتفقا معنىً لا لفظاً، نحو: (٢١٦ ب)
﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ[2] يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ ﴾،
فهو بَدَلٌ مِنَ الأول.

وإمّا أنْ يتفقا لفظاً لا معنىً، نحو: إن تضرب تضرب، أي تسير[3] ... وحكمه وحكم المخالف للأول لفظاً ومعنىً.

وكذا الحكم إن جاء الفعل بعد الجواب، فالمتفقان لفظاً ومعنىً نحو: إن تأتيني أحسن إليك، أحسن إليك، والمختلفان لفظاً ومعنىً نحو: إنْ تزرني أكرمك أُسرع، والمختلفان لفظاً لا معنىً نحو: إنْ تبعث إليَّ آتِك أجيء، والمختلفان معنىً لا لفظاً نحو: إنْ تأتِني أضرب، أضرب، أي أسير.

وإنْ جاء مع المتوسط واوٌ، أو فاءٌ، أو ثم، فالوجهُ الجَزْمُ، ولكَ النصبُ مع الواو والفاء على الصَّرْف[4]، كما ذكرنا في فاء السببية وواو الجمعية، وكذا في الفعل

---

(١) ط: بأن.

(٢) الفرقان / ٦٨، ٦٩، ونصُّها:
﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ﴾.
(يُضاعَفْ): «مَنْ جزم، جَعَله بدلاً مِن (يَلْقَ)؛ لأنه جواب الشرط؛ ولأنّ لقاء الآثام هو تضعيف العذاب والخلود، فأبدل منه؛ إذ المعنى يشتمل بعضهُ على بعض، وعلى هذا المعنى يجوز بدل الأفعال بعضها من بعض، فإن تباينت معانيها لم يجز بدلُ بعضِها من بعض.
ومن رفع فعلى القطع، أو على الحال». [مشكل إعراب القرآن ٢/١٣٧ - ١٣٨] وانظر التِّبيان ٢/٩٩١، دراسات ق ١ جـ٣ ص ٢٢٩.

(٣) تفسير لأحد الفعلين.

(٤) أي على أن الواو للمعية.

المتأخر، وينضاف إلى ذلك في المتأخر جوازُ استئنافهِ أيضاً نحو : إن تقم آتك فأحسن إليك، أو : وأحسن إليك، فيكـون النصب على السببية أو الجمعية، والجزم على العطف والرفع على الاستئناف، أي : فأنا

قالَ ابنُ السَّرَّاجِ : إذا قلت : تحمدُ إن تأمر بالمعروف، فعطفت فعلاً عليهما، فإن كان من شكل الأول، رفعته، لاغير، نحو : تحمدُ إن تأمر بالمعروف وتؤجَر عليه، وإن كان من شكل ـ الثاني نحو : تحمدُ إنْ تأمر بالمعروف وتَنْهَ عن المنكر، فَلَكَ فيه، أي في المعطوف، ثلاثة أوجهٍ : الجزمُ على العطف، والنَّصْبُ على الصَّرف والرفعُ على الاستئناف .

وإنْ عطفت ما يصلح للأول والثاني، نحو : تُحْمَدُ إنْ تأمر بالمعروف، وتشكر ففيه أربعةُ أوجهٍ : الرفعُ على وجهَينْ : على العطف على الأول وعلى الاستئناف، والنصب على الصَّرف، والجزمُ عطفاً على الثاني .

قولُه : «وإن كان الثاني فالوجهان»، أي إن كان الثاني أي الجزاء مضارعاً والشرط ماضياً ففي ذلك وجهان : الرفعُ والجزمْ، والثاني أكثرُ، وعند الكوفيين[1] يجب الرفعُ ؛ لأنَّ الجزمَ في الجواب للجِوار، فإذا لم ينجزم الشرط لم ينجزم الجوابُ .

فعند النحاة، الرفع في ذلك الجواب لِأحَدِ وجهَينْ : إمّا لكونه في نِيَّةِ التقديم، وإمّا لِنِيَّةِ الفاء قبل الفعل، وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ هذين الوجهين مختصّان بالضرورة، وكلامُنا في حال السَّعَة، والأَوْلى أن يُقالَ : تغيَّر عمل «إن» وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب ، لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه[2] ، فلمّا لم تعمَل في الشرط، لم تعمل في الجزاء فتكون الأداة جازمةً لشيء واحدٍ، وهو الشرطُ ، تقديراً، كما تجزم سائر

---

(١) انظر الإنصاف ، المسألة ٨٦.

(٢) يعنى لم تؤثر فيه الأداة؛ لأنه ماضٍ .

الجوازم فعلاً واحداً، كَلَمْ ولَمَّا، ولام الأمر، ولاء النهي، وهكذا يقول المبّردُ[1] فيما تقدم عليه ما هو الجزاء في المعنى، يقول: هو جزاءٌ غير معمولٍ فيه، وذلك لضعف عمل «إنْ» عن العمل في المتقدم عليها، فثبت أنها تنعزل عن جزم الجزاء بشيئين: بكون الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً، وبِكَوْنِ الجواب مقدَّماً، وهذا عند المبردِ[2].

[الفاءُ في جواب الشرط]

قولُهُ: «وإذا كان الجزاء ماضياً بغير قد لفظاً أَوْ تقديراً، لم تَجُزِ[3] الفاءُ
وإذا كان مضارعاً مثبتاً أَوْ منفياً بِلا فالوجهان، وإلاَّ،
فالفاء».

اعلم أَنَّ أداةَ الشرطِ، سواءٌ كانت «إنْ» أو ما تضمَّن معناها، أو «لو»، لا يكون شرطُها إلاّ فِعْلاً غيرَ مُصَدَّرٍ بشيءٍ من الحروف، لشدة طلبها للأفعال، بَلَىٰ، يجيء مضارعاً مُصَدَّراً من جملتها[4] بلا ولم، أما «لا» فلأنها لِكَثرة استعمالِها، يتخطاها العاملُ، نحو: جئت بلا مال، وأَمَّا «لم» فلأنها لتغييرها معنى المضارع إلى الماضي، صارت كجزئه، مع قِلَّة حروفها، أَمَّا «لَمَّا» أختها فكثيرة الحروف، ولا يصدَّر الماضي

---

(١) في المقتضب ٢/٦٦ الطبعة الأخيرة: «فإذا كان الفعل ماضياً بعد حرف الجزاء، جاز أن يتقدمَ الجوابُ؛ لأنَّ «إنْ» لا تعمل في لفظه شيئاً وإنما هو في موضع الجزاء، فكذلك جوابُه يَسُدُّ مَسَدَّ جوابِ الجزاء»
وقال في ٢/٦٨: «فمن ذلك قولُ زهير:

وإنْ أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ ... يقول: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

فقولُهُ: «يقولُ على إرادة الفاء ....».
وسيبويه ـ كما نعلم ـ يرى أنه من التقديم والتأخير.

(٢) في ط تكملة بعد قوله: «وهذا عند المبرد» كما يلي:
«وأما الكوفيون فيقولون: إنما لم يجزم الجواب المتقدم؛ لأنه إنما يجزم عندهم للجوار». [وانظر الإنصاف، المسألة ٨٤].

(٣) ط: لم يجز.

(٤) أي من جملة الحروف التي أشار إليها.

شرطاً ، بلا، فلا يجوز، إنْ لا ضرب ولا شتم، لِقلَّة دخولها في الماضي.

فَعَلَى هذا، لا تقول : إن ستفعل، وإن لن تفعل، وإن ما تفعل، وإن قد فعلت وإنْ قد تفعل، وإن مافعلت[1] .

ولا يكون الشرطُ جملةً طلبيةً ولا إنشائيةً ؛ لأنَّ وضعَ أداةِ الشرط على أن تجعل الخبر الـذي يليهـا مفـروض الصدق، إمَّا في الماضي، نحو: لو جئتني أكرمتك، أو في المستقبل نحو: إنْ زرتني أكرمتك، وأمَّا الجزاء فليس شيئاً مفروضاً، بل هو مرتب على أمر مفروضٍ فجاز وقوعه طلبية وإنشائية، نحو: إن لقيت زيداً فأكرمه، وإن دخلت الدار فأنت حُرٌّ، ولبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعُه اسميةً وفعليةً، مُصَدَّراً بأيّ حرفٍ كان، فنقول :

إن كان الجزاء مما يصلُح أن يقعَ شرطاً، فلا حاجةَ إلى رابطةٍ بينه وبين الشرط لأنَّ بينهما مناسبةً لفظيةً من حيث صلاحيةُ وقوعِهِ موقعَهُ، وإن لم يصلح له فلابُدَّ من رابطٍ بينهما، وأَوْلى الأشياءِ به[2] : الفاءُ، لمناسبته للجزاء معنىً ؛ لأنَّ معناه : التعقيب بلا فصل ، والجزاء متعقب للشرط كذلك؛ هذا إلى خفتها لفظاً، وأمَّا «إذا»[3] فاستعمالها قبل الاسمية أقلُّ من الفاء لثقل لفظها، وكون معناها من الجزاء أبعد[4] من معنى الفاء، وذلك لتأويله بأنَّ وجودَ الشرط مفاجىء لوجود الجزاء ومتهجِّمٌ عليه.

فثبت بهذا، أَنَّ الجزاءَ، إنْ كان جملةً طلبيةً كالأمر (٢١٧ أ) والنهي والاستفهام والتمني والعرضِ والتحضيض والدُّعاء والنداء، يجب مقارنتُها لعلامة الجزاء، وكذا إن كانت إنشائية، كَنِعْمَ وبِئْسَ، وكل ما تضمَّن «معنى إنشاء المدح والذم، وكذا:

(١) على أن (ما) نافية، وكذلك في إن ما فعلت.

(٢) أي بأن يكون رابطاً.

(٣) المراد (إذا) الفجائية التي تدخل في جواب الشرط في بعض الحالات بدلاً من الفاء.

انظر : [دراسات ق ١ جـ ١ ص ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ومُشْكِل الإعراب ١/١٩٨، ٣٧٦، ٢/٨٨، ١٧٩].

(٤) في الأصل : بعد، والهمزة ساقطـة.

عَسَى، وفعل التعجب، والقَسَم، وكذا إنْ كانت جملة اسمية، سواءٌ تَصَدَّرَتْ بالحرف[1] نحو قوله تعالى:

﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ[2] فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾ و ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ[3] فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾.

أوْ، لا نحو: إن جئتني فأنت مُكْرَمٌ.

وإمَّا قولُه تعالى:

﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ[4] إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾،

فلتقدير القَسَم، كما يَجيءُ في بابه، ويجوز أن يكون قولُه تعالى:

﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ[5] ءَايَـٰتُنَا بَيِّنَـٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ ...﴾.

مثله، أي بتقدير القَسَم، ويجوز أن تكون، «إذا» لمجرّد الوقت، مِن دون ملاحظة الشرط، كما لم يلاحظ في قوله تعالى:

﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ[6] ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾، وقوله: و ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ[7]﴾،

---

(١) أي بحرف ما تصدر به الجمل الإسمية غير الفاء.

(٢) الأعراف /١٨٦، والآية بتمامها:

﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾

(٣) المائدة /١١٨، ونصُّها:

﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾.

(٤) الأنعام /١٢١، والآيةُ بتمامها:

﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ ۗ وَإِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَـٰدِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾

(٥) الجاثية / ٢٥، ونصُّها:

﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُنَا بَيِّنَـٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾

(٦) الشُورى /٣٩.

(٧) الشورى /٣٧، ونصُّها

وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَـٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾،

وقد تحذف علامة الجزاء ضرورةً في موضع اللزوم كقوله[1] :

مَن يفعلِ الحسناتِ اللهُ يَشكرُها ٦٩١

ويُروى[2] : مَن يفعل الخيرَ، فالرحمنُ[3] يشكره، فلا ضرورةَ، إذن .

وأجاز الكوفيةُ حَذْفَ العلامةِ اختياراً، استدلالاً بقوله تعالى :

﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ[4] الْمَوْتُ ﴾ ،

على قراءة[5] الرفع، وهي شاذَّةٌ.

وتجب[6] الفاءُ، أيضاً، في كل فعلية مصدَّرةٍ بحرفٍ، سوى : لا، ولم في المضارع سواءٌ كان الفعل المصدَّر بها ماضياً أَوْ مضارعاً، فتجب في الماضي مصدَّراً بقد، ظاهرةً أو مقدَّرةً، نحو قوله تعالى :

﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُ[7] فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ ، و ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ[8] مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾ ،

أو مصـدَّراً بما، أو، لا، نحو : إن زرتني فما أهنتك، وإن زرتني فلا ضربتك ولا

---

(١) كعب بن مالك الأنصاري (ديوانه ٢٨٨). هذا صدرٌ وعجزه : والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان. وقد سبق تخريج البيت .

(٢) زعم ذلك المبرد. المغني ص ٢١٨ ط . م ، نوادر أبي زيد ص ٢٠٨ .

(٣) أورده هكذا ابنُ جنّي في سِرّ صناعة الإعراب ١/٢٦٧ .

(٤) النساء / ٧٨، والآية بتمامها :

﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِندِكَ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ فَمَالِ هَٰؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ .

(٥) هي قراءة طلحةَ بن سُليمان. المحتسب ١/١٩٣؛ وفي البحر ٣/٢٩٩ : «وخرّجه أبو الفتح على حذف فاء الجواب ؛ أي : فيدركُكم الموتُ، قال أبو حيانَ : «وهي قراءةٌ ضعيفةٌ».

(٦) ط : ويجب.

(٧) المائدة / ١١٦، والآيةُ بتمامها :

﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ .

(٨) يوسف / ٢٦، ونصُّها :

﴿ قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ .

شتمتك، وفي المضارع مصدَّراً بلن، وسوف والسين، و «ما» ، . . . هذا كُلُّه؛ لأنَّ هذه الأشياءَ لم تقع شرطاً، فلا تقع، أيضاً جزاءً إلَّا مع علامة الجزاء.

بَقي الماضي غير المصدَّر بحرف، والمضارع غير المصدَّر، أو المصدَّر بلا، أو، لم.

أَمَّا الماضي غيرُ المصدَّرِ، والمضارعُ المصدَّرُ بلم، فلا تدخلُها الفاءُ أصلاً، نحو: إن ضربتني ضربتك، أو: لم أضربك، لأنَّ لهما مع مناسبتها لفظاً للشرط كما بَيَّنَّا، تعلُّقاً بكلمة الشرط معنوياً بانقلابها إلى المستقبل بكلمة الشرط، فلم يحتاجا، إذن، إلى العلامة.

بقي المضارع المجرد، والمصدَّرُ بلا، فنقول: يجوز فيهما الفاءُ وتركُه، أَمَّا الفاءُ فلأنهما كانا قبل أداةِ الشرط صالِحَيْنِ للاستقبال فلا تؤثر الأداة فيهما تأثيراً ظاهراً كما أثّرت في: فعلتُ، ولم أفعل، وأَمَّا تركه، فلتقدير تأثيرها فيهما؛ لأنهما كانا صالِحَيْنِ للحال والاستقبال، على ما تَقَدَّمَ في المضارع[1]: أَنَّ «لا» صالحةٌ لهما على الصحيح، فالأداةُ خلصتهما للاستقبال، وهو نوع تأثير، قالَ اللهُ تعالى:

﴿ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا[2] دُعَاءَكُمْ ﴾. وقال: ﴿ فَمَن يُؤْمِنْ[3] بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا[4] ﴾.

وقال ابنُ جعفر: يجوز دخولُ الفاء وتركه في «لم»، ولم يثبت، وقالَ الله تعالى في المثبت:

---

(١) في أول بحث الفعل المضارع في هذا الجزء.

(٢) فاطر / ١٤، ونصُّها:
﴿ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾

(٣) الجنّ /١٣، وتمامُها:
﴿ وَأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا الْهُدَىٰ آمَنَّا بِهِ فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾.

(٤) قوله تعالى: ﴿ وَلَا رَهَقًا ﴾ سقطت من ط.

﴿وَإِن يَكُن مِّنكُمْ[1] أَلْفٌ يَغْلِبُوٓاْ أَلْفَيْنِ[2]﴾ ،

وقال :

﴿وَمَنْ عاد فَيَنتقمُ اللهُ منه[3]﴾ .

ومذهب[4] سيبويه[5] : تقدير المبتدأ في الأخير، وقال المبرد : لا حاجة إليه، قال ابنُ جعفـر : مذهب سيبـويه أَقْيَسُ، إِذِ المضارعُ صالحٌ للجزاء بنفسِه، فلولا أَنه خبرُ مبتدإٍ، ولم تدخل[6] عليه الفاءُ.

وعلى ما ذَكَرْنا من تعليل دخولِ الفاء في مُثبت[7] المضارع، يَسْقُطُ هذا التوجيهُ للأَقْيَسِيَّة، وإِن ثبت نحـو قولـك : إِن غبت فيموت زيد، لم يكن لمذهب سيبويه وجهٌ. إذ لا يمكن في مثله تقديرُ مبتدأ، إلّا ضمير الشأن ، ولا يجوزُ[8] إلّا بعد «أَنْ» المخففة قياساً، وبعد «أَنَّ» وأخواتها للضرورة.

وإذا كان جواب الشرط مصدَّراً بهمزة الاستفهام، سواء كانت الجملةُ فعليةً أَوْ اسميةً لم تدخلِ[9] الفاءُ[10] ؛ لأَنَّ الهمزة من بين جميع ما يغيِّر معنى الكلام، يجوز

---

(١) الأنفال / ٦٦، والآيةُ بتمامها :
﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾.

(٢) ط : ساقطة.

(٣) المائدة / ٩٥، ونصُّها :
﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَـٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ ۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ۚ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾.

(٤) ط : الواو ساقطة.

(٥) الكتاب ١/٤٣٨ بولاق.

(٦) ط : يدخل.

(٧) أي المضارع المثبت.

(٨) أي تقدير ضمير الشأن.

(٩) ط : يدخـل.

(١٠) ذهب إلى هذا الزمخشري [الكشّاف ٤/٢٢٤]، وردّه أبو حيان [البحر ٨/٤٩٤، ٤٩٥].

دخـولها، كما تقدم، على أداة الشرط، فيقدَّر تقديم الهمزة على أداة الشرط نحو قولك: إن أكرمتك أتكرمني، كأنك قلت: أَئِنْ أكرمتك تكرمني، قال عليٌّ رضي الله عنه في نَهج البلاغة[1] وإنْ فعل اللهُ ذلك لكم أَتؤمنون، وقالَ الله تعالى:

﴿ أَرَءَيْتَ إِن[2] كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١٣ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ[3] يَرَىٰ ﴾،

ويجوز حَمْلُ «هل[4]» وغيرِها من أدوات الاستفهام على الهمزة؛ لأنها أصلُها، قال الله تعالى:

﴿ قُلْ[5] أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴾،

وقال تعالى:

﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ[6] إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَـٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَـٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ ﴾،

ويجوز دخولُ الفاءِ فيها لعدم عراقتها في الاستفهام، قال الله تعالى:

﴿ قَالَ[7] يَـٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي مِنْهُ رَحْمَةً فَمَن يَنصُرُنِي.. ﴾

وتقول: إن أكرمتك فهل تكرمني؟

---

(١) هذا حكاية لكلام النبي صلى الله عليه وسلم مع الكفّار. [نهج البلاغة ص ٢٤٠ ط. دار الشعب].

(٢) العَلَق / ١٣، ١٤.

(٣) قولُه تعالى:
﴿ بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴾
ليس في ط.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٣٨.

(٥) الأنعام / ٤٧.

(٦) الأنعام / ٤٦، والآيةُ بتمامها:
﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَـٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَـٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْـَٔايَـٰتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ ﴾.

(٧) هود / ٦٣، والآيةُ بتمامها:
﴿ قَالَ يَـٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي مِنْهُ رَحْمَةً فَمَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُۥ فَمَا تَزِيدُونَنِي غَيْرَ تَخْسِيرٍ ﴾.

والمصنِّف قال ، وقد أحسَنَ، مع أَنَّ على بعض ماذكره كلاماً : إنما تدخل[1] الفاء، إذا لم تؤثر الأداة[2] من حيث المعنى في الجزاء معنىً ، ويعني بالتأثير تخليصه للاستقبال إنْ كان مضارعاً، وقلبه إليه إنْ كان ماضياً، فتدخل على المضارع المصدَّر بالسين وسوف ولن، لتمحُّضِه للاستقبال بدون أداة الشرطِ ، وكذا في الإنشائية لِتجرُّدِها عن الزمان، وفي الطلبية لِتمحُّضِها للاستقبال ، وتدخل[3] على الماضي الباقي على معناه، وذلك إذا كان مصدَّراً (٢١٧ ب) بقد، ظاهرةً أو مقدَّرةً، لأنه، إذَنْ، يتمحض للماضي، وذلك لأنَّ «قد» لتحقيق مضمون مادَخَلَتْ عليه، ماضياً كان أَوْ مضارعاً، وما تأكد ورسخ لم ينقلب ولم ينقلع ، على أنه قد جاء قولُه تعالى :

﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي[4] فَقَدْ هَوَىٰ﴾ ،

وهو بمعنى الاستقبال، قال : وإنما دخلت[5] على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ماذكرنا من مذهب سيبويه .

وأَمَّا المُصَدَّرُ بلا النافية، فقال[6] : إنَّ «لا» وإنْ كانت للاستقبال، قد تجردت للنفي نحو : جئت بلا مال، فتكون الأداة قد أثَّرت في الفعل المصدَّر بها تخصيصاً بالاستقبال، وإن لم تجرد للنفي أفادت الاستقبال من دون أداة الشرط فتجب الفاء .

وكان على قياس ماقال ، جوازُ دخولها في الاسمية نحو : إنْ جئتني أنت مكرم ؛ لأنَّ الأداةَ خصصَّت مضمون الاسمية بالاستقبال .

---

(١) ط : يدخل،

(٢) ط : الأدة.

(٣) ط : ويدخل.

(٤) طه / ٨١، والآية بتمامها :

﴿كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ۖ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ﴾.

(٥) ط : دخل.

(٦) أي المصنِّف . انظر شرحَه على الكافية ص ١٠٦ .

ثم أعلم أنَّ «إن» يكون شرطها في الأغلب مستقبلَ المعنى، فإن أردت معنى الماضي، جعلتَ الشرط لفظ «كان»، كقوله تعالى:

﴿إِن كُنتُ[1] قُلْتُهُۥ . . .﴾، و: ﴿إِن كَانَ[2] قَمِيصُهُۥ . . .﴾

وإنما اختص ذلك بكان؛ لأنَّ الفائدةَ التي تستفاد منها[3] في الكلام الذي هي فيه: الزمن الماضي فقط، وذلك لأنها تَدُلُّ على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصهُ يُعلم من الخبر، نحو: كان زيد منطلقاً، فمطلق الحدوث يُستفاد من الخبر؛ لأنه يَدُلُّ على تعيين الحادث، ويستحيل تعيين الحادث من دون مطلق الحدوث، فمعنى كان زيد قائماً: في الزمن الماضي زيد قائم، فـ «كان» مدلوله هو الزمن الماضي فقط، ومع النص على المُضِيِّ، لا يمكن استفادةُ الاستقبال، وهذا من خصائص «كان» دون سائرِ الأفعال الناقصةِ، لأنَّ «صار» يدل على الانتقال الذي لم يَدُلَّ عليه خبره، وكذا باقيها، ثم إنَّ «كان» إذا كان شرطاً، قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي، نحو: إنْ كنتُ[4] قلتُه، و: إنْ كان[5] قميصُهُ . . . وقد يكون متحقق الوقوع فيه، نحو: زيد وإنْ كان غنياً إلّا أنه بخيلٌ، وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع وإن كان بغير لفظ «كان»، لكنه قليل بالنسبة إلى «كان»، كقوله[6]:

---

(1) المائدة /١١٦، ونصُّها:

﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾.

(2) يوسف /٢٦، والآيةُ بتمامها:

﴿قَالَ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى ۚ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾.

(3) ط: منه.

(4) المائدة / من ١١٦.

(5) يوسف / من ٢٦.

(6) الفرزدق (ديوانه ٢/٨٥٥)؛ وفيه: (ليوم) بدل (لقتل).

الخزانة ٩/٧٨، سيبويه ١/٤٧٩ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٠٨، المغني ص ٣٩، شرح أبيات

٦٩٩ أتغضبُ إنْ أُذْنا قتيبةَ حُزَّتَا [جهاراً ولم تغضب[1] لِقَتْلِ ابنِ خازمِ]

ونحو قولك : أنت، وإن أعطيتَ مالاً : بخيلٌ ، وأنت، وإن صِرتَ أميراً، لا أهابك .

وقال[2] المصنِّفُ : التقدير : إنْ ثَبَتَ حَزُّ أُذُنَيْ قتيبةَ[3]، ليكون الشرط مستقبلاً، وليس بشيءٍ، لأنَّ الغرض أنَّ ذلك ثابتٌ ، فَلِمَ يُفرض ثبوت الثابت ؟ وقد تستعمل[4] «كـان» في الاستقبال ، أيضاً، نحو : إن كنتُ غداً جالساً فائتنى، نظراً إلى ذلك الحدوث المطلق ، دون الزمن العارض في جميع الأفعال بسبب الصيغة الطارئة على جَوْهرِ الكلمة، وكونُ «كان» للشرط في الماضي مذهب المبرّدِ ، وهو الحَقُّ ، بدليل قوله تعالى :

﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ . . .[5]﴾ ،

قالَ ابنُ السرَّاجِ : أنا لا أقول هذا، ولكن أقول : إن المعنى : إن أكن قلتُه وهو ظاهر الفساد، لأنَّ هذه الحكاية إنما تجري يوم القيامة، وكون عيسى قائلاً ذلك أو غير قائل، إنما هو في الدنيا ، وأيضاً، يجوز التصريح بقولك : إن كنت أعطيتني أمس، فسوف أكافئك اليوم، وقولُه تعالى : ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ . .[6]﴾ ، ظاهرٌ في المُضِيِّ.

المغني للبغدادي ١/١١٧، الجَنَى الداني ٢٢٤، الأُزهِيَّة ٦٩، الكامل ٢/٤٢١، مُشكل إعراب القرآن ١/٢١٨.

الشاهد فيه أنه قد يستعمل الماضي في الشرط متحقِّق الوقوع، وإن كان بغير لفظ كان، لكنه قليلٌ. وهو هنا محذوفٌ مفسَّرٌ بالفعل المذكور، والتقدير: إنْ حُزَّتْ أُذُنا قُتَيْبَةَ. فَحَزُّ أُذُنَيْهِ قد وقع فيما مضى من الزمان وتحقَّق معناه.

(١) من د.

(٢) سقطت الواو من م ، د.

(٣) ط : أذينة.

(٤) ط : يستعمل.

(٥) المائدة / من ١١٦ .

(٦) يوسف / من ٢٦ .

[ربط الجواب بـ «إذا» الفجائية] :

قولُه. «وتجيء[1] إذا مع الجملة الإسمية موضع الفاء[2]».

الشرط ألّا تكون الإسمية طلبية[3]، وقد ذكَرْنا قَبْلُ، لِمَ قامت مقامَ الفاء، وأي مناسبة بين معنييهما[4].

[جَزْمُ المضارع في جواب الطلب ، وشرطُ ذلك] :

قولهُ : «وإنْ مقدَّرة بعد الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعَرْض[5]، إذا قُصِد السببية، مثل : أسلم تدخل الجنة، ولا تكفر تدخل الجنة، وامتنع : لا تكفر تدخل النار، خلافاً للكِسائي[6]، لأنَّ التقدير : إن لا تكفر».

اعلم أنَّ كل ما يُجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء، يَصِحُّ أن يجاب بمضارع مجزوم، إلّا النفي، لأنَّ النفي منها[7] : طلب، والنفي خبر محض، والطلب أظهر في تضمن معنى الشرط ، إذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر، وذلك لأن كل كلام

---

(١) ط : ويجيء.

(٢) جاءت (إذا) الفجائية رابطةً لجواب الشرط بعد (إذا) الشرطية في إحدى عشْرةَ آيةً، وجاءت رابطةً لجواب (إنْ) الشرطية في آيتين.
[انظر دراسات، القسم الأول جـ ١ ص ١٢١، ١٢٢].

(٣) ط : طلبة.

(٤) قال الزمخشري : «. . . و (إذا) المفاجأة تقع في المجازاة سادَّةً مَسَدَّ الفاء . . . فإذا جاءت الفاء معها تعاوَنَتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد، ولو قيل : إذا هي شاخصةٌ، أو فهي شاخصة كان سديداً . . .».
[الكشاف ٢/٥٨٤ (الأنبياء /٩٦ - ٩٧)
الطبعة المصورة في طهران]

(٥) ط : والعاض.

(٦) «فإنه أجاز مثل ذلك اعتماداً منه على اتّضاح المعنى في مثله»
[شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٧]، وانظر المُرادي على الألفية ٤ / ٢١٣ - ٢١٤.

(٧) أي من الأشياء التي تجاب بالفاء، وينتصب المضارع بعدَها.

لابُدَّ فيه من حامل للمتكلم به عليه وحاملُه على الكلام الخبري : إفادةُ المخاطب بمضمونه، تقول : ضرب زيد، أو : ما ضرب زيد، إذا قصدت إفهام المخاطب ضَرْبَ زيد أو عدم ضربه، وأمَّا الحاملُ على الكلام الطلبى ، فكون المطلوب مقصوداً للمتكلم إمَّا لذاته، أوْ لغيرِه، ومعني كونه مقصوداً لغيره : أنه يتوقف ذلكِ الغير على حصوله، وهذا هو معنى الشرطِ أعني توقُفَ غيرِه عليه، فإذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعـده ما يَصِـحُّ توقفـه على المطلوب ، جوَّز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصوداً لنفسه، ولغيره، وإن ذكرت بعده ذلك ، غلب على ظنه كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور بعدَه، لا لنفسه، فيكون، إذن، معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهراً.

وأمّـا الخـبر، فإنـه إذا وَرَدَ، حمله المخاطب على أنه إنما تكلم به المتكلم لإفادة المخاطب مضمونه، لا على أنَّ مضمونَهُ مقصودٌ لنفسه أو لغيره، إذ قد يخبر (٢١٨ أ) بشيء مع أنَّ ذلك الشيء غيرُ مقصودٍ للمخبر، كقولك : يُضْرَبُ زيدٌ، مع كراهِيتك لضربه، فلو جئت، أيضاً، بعد الخبر، بما يصلح أن يكون جزاءً لمضمونه، لم يتبادر فهم المخاطب إلى أنه جزاؤه، إذ ذلك في الطلب إنما كان لتبادر فهمه إلى أن الطلب مقصود إمّا لذاته أو لغيره، ومع ذكر الغير فالأوْلى أن يكون له.

فلمّا تَقَرَّرَ أَنَّ في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاءً له معنى الشرط ، جاز لك أن تحذف فاء السببية وتجزم به[1] الجزاء كما تجزم بإنْ، وانجزامُ الجزاءِ بهذه الأشياءِ، لا بإنْ مقدرة ظاهرُ مذهبِ الخليلِ[2]، لأنه قالَ : إنّ هذه الأوائلَ كُلَّها فيها معنى «إنْ»

---

(١) أي بالطلب ، وهو أحَدُ الأقوالِ في جزم الفعل الواقع في جواب الطلب.

(٢) قد ذكر سيبويه رأيين في جازم جواب الطلب :

١ - الجازم (إنْ) الشرطية المقدّرة. [وهو مذهب سيبويه].

٢ - الجازم هو الطلبُ نفسُه لمّا قام مَقامَ أداة الشرط [وهذا مذهب الخليل]. انظر الكتاب ١/٤٤٩ بولاق.

هذا، وقد أخطأ ابنُ هشام، وأبو حيانَ في أنهما جَعَلا رأيَ الخليلِ وسيبويه رأياً واحداً، وهو الجزم بنفسِ الطلب.
[المغني ص ٢٩٨ طبعة المبارك، والبحر ١/١٧٥].

فلذلك انجزمَ الجوابُ.

ومذهبُ غيرِه، أَنَّ «إنْ» مع الشرط مقدَّرة بعدها، وهي دالَّةٌ على ذلك المقدَّر، ولعلَّ ذلك لاستنكارهم إسنادَ الجزم إلى الفعل، وليس ما استبعدوه ببعيدٍ، لأنه إذا جاز أن يَجزم الاسم المتضمن معنى «أنْ» فِعلَيْنِ، فما المانعُ مِن جزم الفعل المتضمن معناها فعلاً واحداً[1]؟.

ثم اعلم أنه يجوز جزم الجواب بعد الأمر المدلول عليه بالخبر، نحو: حسبك، أو كَفْيك، أو شرعك: يَنَم الناس، و: اتقى اللهَ امرؤٌ وفَعَلَ خيراً، يُثَبْ عليه[2]، وكذا أسماء الأفعال نحو: صَهْ، ونزالِ[3] وتراكِ والأمر المقدَّر، نحو: الأسدَ الأسدَ تَنْجُ.

وإنما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الأشياء التي فيها معنى الأمر بعد الفاء، بل وَجَبَ، للنصب، صريح الأمـر أو النهي، عند غير الكِسائي، بخلاف الجواب المجزوم، فإنه لم يشترط التصريح قبله بالأمر والنهي اتفاقاً؛ لأنَّ فاءَ السببية قد يرتفع ما بعدَها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله تعالى:
﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ[4] فَيَعْتَذِرُونَ ﴾.

و: ... لم تَدْرِ ما جَزَعٌ عليكِ فتجزعُ[5] ٦٦٤

---

(١) «هذا القول ضعيفٌ مردودٌ؛ لأنَّ تضمينَ معنى الحرف بعيدٌ جداً؛ ولأنّ عاملَ الجزم لا يكون فعلاً أو جملةً؛ ولأنَّ هذا التضمينَ يقتضي جَمْعَ ثلاثةِ معانٍ في فعلٍ واحدٍ: معناه الأصلي، ومعنى الأداة الجازمة، ومعني فعلها المحذوف، ويقتضي أن يكون الفعل الواحد طلبياً، وغيرَ طلبيٍّ في آنٍ واحدٍ».
[إعراب الجمل وأشباه الجمل لأستاذنا الدكتور فخر الدين قباوة، ص ٩٩ ط ٣ دار الآفاق الجديدة، بيروت سنة ١٩٨١م].

(٢) ط: يثبت.

(٣) سقط من د، ط.

(٤) المُرسَلات / ٣٦.

(٥) عجزُ بيتٍ، وصدرُهُ: ولقد تركتِ صبيةً مرحومةً ...
والبيت للشاعر مُوَيْلِك المَزْموم، وقد سَبَقَ تخريجُه.

ومع الرفع تضعف دلالة الفاء على السببية؛ لأن الرفع محتملٌ، والنصب نصٌّ فيها، وقد تَقَدَّمَ أَنَّ الأمر والنهي وسائرَ الأشياء الثمانية، مشابهةٌ للشرط في عدم ثُبوتِ مدلولها، فهي، إذَنْ، مقويةٌ لمعنى السببية في الفاء، فأُرِيدَ أَنْ يكون قبل الفاء صريح الأمر العريق في الأمرِيَّة، حتى إن ضعفت دلالة السببية في الفاء بأن يرتفع الفعل بعدها، كان صريح الأمر قبلها أشدَّ تقوية لمسببيتها مِمّا هو محمولٌ على الأمر، مِن اسْمِ الفعل وغيرِه، وأمَّا الجزم فهو نَصٌّ في السببية، ولا يضعف معناها معه فلم يَحْتَجْ إلى صريح الأمر، بل يكفي معناه.

وقيل في قوله تعالى:

﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ[1] عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ[2] ﴾،

إلى قوله ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾، إنّ قوله «يَغْفِرْ لكم» جوابٌ لقوله: ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾ «لأنه بمعنى» ﴿ءَامِنُوا﴾، وليس بجواب: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾؛ لأنَّ المغفرةَ لا تحصل بالدلالة.

ولا مَنْعَ من أَنْ يكون[3] هو جوابه، كما مَرَّ في لام الأمر في قوله تعالى؛

﴿ قُل لِّعِبَادِيَ[4] ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ[5] ﴾.

وقال المبّرِدُ[6] في مِثله: إنّ «يُقيموا» جوابُ «أُقيموا» مقدَّراً، أي قُلْ لهم: أقيموا،

---

(١) الصف / ١٠، ١١، ١٢، والآياتُ بتمامها:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝١١ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾.

(٢) د، ط: ساقطة.

(٣) ط: نقول.

(٤) إبراهيم / ٣١، ونصُّها:

﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ﴾.

(٥) سقطت من م، ط.

(٦) في المقتضَب ٢/ ٨١ الطبعة الأخيرة: «وأما قوله: ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ [الإسراء / ٥٣] وما أشبهه، فليس (يقولوا) جوابا لِـ (قُلْ) ولكنّ المعنى - والله أعلمُ -: قُلْ لِعبادِي: قُولوا يقولوا. وكذلك ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ «وإنما هو: قل لهم يفعلوا يفعلوا».

يقيموا، وليس بشيءٍ[1]، لأنه مثل : «كن فيكونُ[2]» على قراءة أبي[3] عمروٍ، وفيه من التكلُّفِ ما فيه.

قولُه : «إذا قُصِدَ السببية»، أمّا إذا قصد الاستئناف نحو : قُمْ، يدعوكَ الأمير، وقالَ[4] :

٧٠٠ وقالَ رائدُهم أرسوا نُزاوِلُها وكلُّ[5] حَتْفِ امرئٍ يَجري بمقدارِ

والوصف[6]، نحو : «وليًّا[7] يَرِثُني» على قراءة[8] الرفع، أو الحال، نحو : «ذَرْهُم

---

(١) ١ - لأنّ جواب الشرط يخالف الشرط، إما في الفعل أو في الفاعل، أو فيهما، فأما إذا كان مثله في الفعل والفاعل فهو خطأ، كقولهم : قُمْ تقم، والتقدير على ماذكر في هذا الوجه : إن يُقيموا يُقيموا.
٢ - إنّ الأمر المقدَّر (أقيموا) للخطاب، والجواب (يقيموا) للغائب والفاعل فيهما واحدٌ. [التِّبيان ٢/٧٧٠، المغني ص ٢٩٩ - ٣٠٠، البحر ٥/٤٢٦ وابن الأنباري في البيان ٢/٥٩ اختار ماقاله المبرد].

(٢) البقرة /١١٧، والآيةُ بتمامها :
﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾.

(٣) بالرفع، وعليه سائر القُرَّاء عدا ابنَ عامرٍ، فإنه قرأ بالنصب. ووجه قراءة الرفع أنه جعل (فيكون) منقطعاً مما قبله مستأنفاً، لّما امتنع أن يكون جواباً في المعنى، رفعه على الابتداء، فتقديره : فهو يكون. وهو وجه الكلام، والاختيار، وعليه جماعة القُرّاء، وبه يَتِمُّ المعنى -[الكشف ١/٢٦٠، ٢٦١].

(٤) الأخطل، كما في سيبويه ١/٤٥٠ بولاق؛ وفيه : يمضي بدل يَجري.
والبيت في هامش ديوان الأخطل ص ٢٢٦ (طبعة أنطوان صالحاني، بيروت سنة ١٨٩١م).
الخزانة ٩/٨٧، المُفَصَّل ص ٢٥٣ (طبعة دار الجيل ببيروت)، إيضاح المُفَصَّل ٢/٤٠، ابن يعيش ٧/٥٠، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٩٤، الفوائد الضيائية ٢/٢٦٥. و (الرائد) : المقدّم، و (أرسُوا) : أقيموا مرساة للسفينة، و (نُزاولها) : من المزاولة، وهي المحاولة، والحَتْفُ : الموت والشاهد فيه رفع (نزاولها) على الاستئناف ولهذا وَجَبَ رفعُهُ.

(٥) ط : فكل.

(٦) م، ط : أو الوصف.

(٧) مريم / ٥، ٦ ونصُّها :
﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِي وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴾. [انظر القطع والائتناف ص ٤٥٢].

(٨) الرفع قراءة مَنْ عدا الكسائي وأبا عمروٍ.
[الكشف ٢/٨٤، حجة القراءات ص ٣٤٨، حجة ابن خالوية ٢٣٤، ٢٣٥].

(١) في خوضهم يلعبون»، و : «ولا تَمْنُنْ (٢) تستكثرُ» وجب الرفع .

وفي نحو : مُرْهُ يحفرها(٣)، يجوز الجزم على الجزاء، والرفع : إمّا علي الاستئناف أي إنه مِمّن يحفِرها، أو بحذف(٤) «أنْ» أي بأنْ يحفرها ويجوز في ، ذَرْهُ يقول ذلك : الرفعُ على الاستئناف أو الحال، أو الجزم، وقولُه تعالى :

﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا (٥) فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ ... ﴾ ،

إمّا حالٌ، أو قَطْعٌ، وكذا قوله : أرسوا نُزاوِلُها(٦)

---

(١) الأنعام /٩١، والآيةُ بتمامها :

﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ۖ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ .

(٢) المُدّثر / ٥.

(٣) في سيبويه ١/٤٥١ ـ ٤٥٢ بولاق : «وتقول له : مره يحفرها، وقل له يقل ... ولو قلت : مره يحفرها على الابتداء كان جيداً، وقد جاء رفعه على شيء قليلٍ في الكلام على مره أنْ يحفرَها، فإذا لم يذكروا (أنْ) جعلوا المعنى بمنزلته في عسينا نفعل، وهو في الكلام قليلٌ لا يكادون يتكلمون به». [وانظر المقتضب ٢/٨٢ الطبعة الأخيرة، والمُفَصَّل ص ٢٥٣ طبعة دار الجيل وإيضاح المفصل ٢/٤٠].

(٤) ط : يحذف.

(٥) طـه /٧٧، والآيةُ بتمامها :

﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾ .

[انظر القطع والإئتناف ص ٤٦٧ ـ ٤٦٨].

(٦) قال ابنُ الحاجب في شرحه على المفصل ٢/٣٩ ، ٤٠ : «قوله : قم يدعوكَ. قال الشيخ : أيضا الوجهُ الرفعُ على القطع ؛ لأنّ المرادَ بذكر (يدعوك) تعليلُ الأمرِ بالقيام، فلا يحسُنُ جَعْلُهُ مجزوماً؛ لِئلاّ ينعكس المعنى إذ يصير القيام سبباً للدعاء، وهو عكس المعنى، ولا يستقيم أن يكون حالاً لِئَلاّ يفوت معنى التعليل المذكور فتعيَّن القطع ليحصلَ المعنى المراد، ومنه بيتُ الكتاب : أرسوا نُزاوِلُها .

والكلام فيه كالكلام في «قم يدعوكَ» إذِ الغَرَضُ تعليلُ الأمرِ بالإرساء والمُزَاوَلَة للخمر، فلا يَحْسُنُ جزمُهُ ولا جَعْلُه حالاً كما تقدَّمَ».

ومما جاء حالاً بعد الشرط الصريح قولُ الحُطَيْئَة:[1]

٧٠١ متى تأتِه تعشو إلى ضوء نارهِ [تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً[2] وناراً تأجَّجا]

ويجوز في مثله البدل[3]، لأنَّ الثانيَ من جِنس الأول، بخلاف قولك: إنْ تأتِني تقرأ، أعطيك،[4] فإنه لا يجوزُ فيه إلّا الرَّفْعُ.

ويَجيءُ بعد الجزاء، ظاهراً كان الشرط، أوْ مقدَّراً: الفعل المصدر بالفاء، أو الواو، أو ثم، نحو: إنْ تأتِني آتِك فأحدثك، وائتِني آتِكَ فأحدثك، فتجزمُ ما بعدَ الفاء على العطف، وترفعُه على القَطْع، وتَنصِبُه على أنَّ الفاءَ للسببية، مع ضعف هذا الأخير[5] كما تَقدَّمَ في المنصوبات.

وكذا ما جاء بعد جواب الشرط المصدَّر بالفاء، نحو قوله تعالى:

﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾.[6]

---

(١) صواب البيت مايلي:

متى تأتــه تعشو إلى ضوء ناره تجد خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ

وهو بهذا الوجه من شعر الحُطَيْئَة (ديوانه ١٦١ تحقيق نُعمان أمين طه، مصر سنة ١٩٥٨م)، وأورده سيبويه بهذا الوجه جـ ١ ص ٤٤٥، وابنُ السِّيرافي في شرح أبيات سيبويه جـ ٢ ص ٦٥، وأبوجعفر النحاس في شرح أبيات سيبويه ص ٢٩٢. والبيت الذي أورده الرضي، صواب روايته هكذا:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا * تجد حَطَباً جَزْلاً وناراً تأجَّجا

وهو بهذا الوجه للشاعر عُبيدالله بن الحُرّ الجُعْفي، كما في شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ٢/٦٦، وهو في سيبويه ١/٤٤٦ بولاق غير منسوب، وكذلك في رصف المباني ص ٣٢.

الشاهد فيه أن جملة (تعشو) جاءت حالا بعد صريح الشرط وهو (تأتِهِ)، وصاحب الحال الضميرُ المخاطَب في الشرط. والمعنى: متى تأته عاشياً، أي: في الظلام.

(٢) في م: تجد خيرَ نارٍ عندها خيرُ موقد.

(٣) أراد ما أنشده سيبويه في ١/٤٤٥-٤٤٦ بولاق.

(٤) ط: أعطك.

(٥) لأنه مبني على اعتبار الشرط والجزاء في حكم النفي.

(٦) الأعراف/ ١٨٦، والآية بتمامها: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾.

قُرِيءَ[1] رفعاً وجزْماً، ولا مَنْعَ في العربية من النصب، فإذا جئتَ بِثُمَّ، جاز الجزمُ والرفعُ، دون النصب، قالَ اللهُ تعالى:

﴿......... وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم ﴾.[2]

وقال: ﴿...... وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾،[3]

فلمّا كان فاءُ السببيةِ بعد الطلب واقعاً موقعَ المجزوم، جاز جَزْمُ المعطوف عليه، قال تعالى:

﴿... فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾.[4]

وقال:[5]:

٧٠٣ دعني فأذهبَ جانباً يوماً وأكْفِكَ جانبا

وهذا الذي يقال إنه عطف على التوهُّم، كما في قوله:[6]

٧٠٤ بَدَا لي أني لستُ مُدْرِكَ (٢١٨ب) ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

---

(١) الجزم قراءة حمزةَ والكسائيِّ، والرفعُ قراءةُ الباقين.
[حُجَّة القراءات ٣٠٣، ٣٠٤، الكشف ١/٤٨٥، حُجَّة ابن خالَوَيْهْ ١٦٧].

(٢) القِتال / ٣٨، والآية بتمامها:
﴿ هَا أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم ﴾.

(٣) آل عِمران / ١١١؛ ونصُّها: ﴿ لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾.

(٤) المنافقون/ ١٠، والآيةُ بتمامها: ﴿ وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾.

(٥) عَمرو بن مَعْدِيكرب، كما في الخزانة ٩/ ١٠٠، وابن يعيش ٧/ ٠٥٦ والبيت لم يَرِد في ديوان الشاعر.
والاستشهاد في هذا البيت على أنه عطف (أكْفِكَ) مجزوماً على جواب الأمر المنصوب بأنْ بعد فاء السببية، وهو (فأذْهَبَ) على تَوَهُّمِ سقوط الفاء وجزم (أذْهَبْ) في جواب الأمر.
وهذا معنى تشبيهه بقول الشاعر: بدالي أنّي لست مُدْرِكَ ما مضى... الآتي.

(٦) زهير بن أبي سُلمى (شرح شعر زهير، صنعة ثعلب ص ٢٠٨؛ وفيه: ولا سابقي شيءٌ بدل (ولا سابقٍ شيئاً).
و(شعر زهير، صنعة الأعلم ص ١٦٩)؛ وفيه: ولا سابقاً بدل (ولا سابقٍ). الخزانة ٩/١٠٢، سيبويه ١/ ٨٣ =

جرُّوا الثانيَ؛ لأنَّ الأول قد تدخله الباء، وجزموا الثانيَ؛ لأنَّ الأول قد يكون مجزوماً.

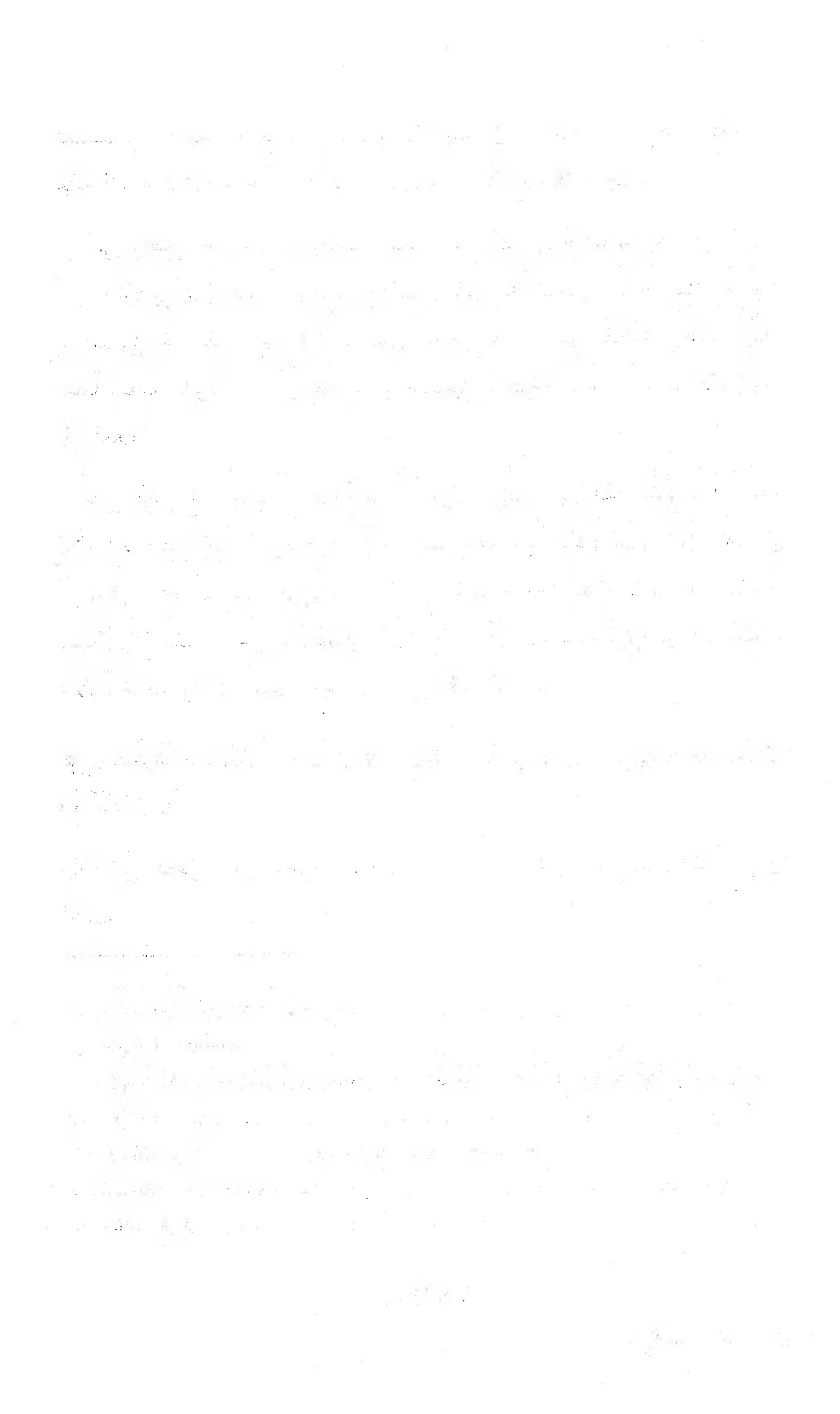
قولُه: «وامتنع: لا تكفر تدخل النار خِلافاً للكِسائي»، يعني أن الكِسائيَّ يُجَوِّزُ عند قيام القرينة أن يضمر المثبت بعد المنفي، وعلى العكس، فيجوِّز: لا تكفر تدخل النار، أي إنْ تكفر تدخل النار، كما يُجَوِّز: لا تكفر تدخل الجنة، ويجوِّز، أيضاً، أسلم تدخل النار، بمعنى: إنْ لا تُسْلِمْ تدخل النار.

وقالَ غيرُهُ: بل يجب أن يكون المقدر مثل المظهر نفياً وإثباتاً، وأمَّا قولُهم في العَرْض: ألَا تنزلُ تُصِبْ خيراً، أي إنْ تنزل، فلأن كلمة العَرْض: همزة الإنكار دَخَلَتْ على حرف النفي فتفيد الإثبات.

وليس ما ذهب إليه الكِسائيُّ ببعيدٍ، لو ساعده نَقْلٌ.

= (بالنصب: ولا سابقاً) وفي ١/ ٢٩٠ (بالجر: ولا سابقٍ)، وفي ١/ ١٥٤ نسبة إلى صِرْمَةَ الأنصاري. شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٧٢، وللنحاس ص ١٠٧، والإيضاح في شرح المفصل ص ٢/ ٤٤، والمغني ص ١٣١، ٣٨٠، ٦٠٠، ٦١٩، ٦٢٢، ٧١٥، ٨٨٩، ابن يعيش ٧/ ٥٦، الحُلَل في شرح أبيات الجُمَل ص ١١٠؛ وفي ص ١١١ منه: «ويجوز في (سابق) النصبُ بالعطف على «مُدرِك»، والرفعُ على إضمار مبتدأ، والخفضُ على توهُّم الباء في «مُدْرِك»، . . .

الشاهد: فيه أنّ قوله (سابقٍ) بالجر معطوفٌ على (مُدْرِك) على تَوَهُّم الباء فيه، فإنه يجوز زيادةُ الباء في خبر ليس، كقوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [الزُمَر/ ٣٦].



[فِعْلُ الأمر، وكيفية صَوْغِهِ، وحُكْمُ آخِرِهِ]

قوله: «مثال الأمر:[1] صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب».
«بحذف حرف المضارعة، وحكم آخره حكمُ المجزوم».
«فإن كان بعده ساكن وليس برباعيٍّ زدتَ همزة وصل».
«مضمومة، إن كان بعده ضمةٌ، مكسورة فيما سواه».
«مثل: اقتُل، اضرب، اعلم، وإن كان رباعياً فمفتوحة».
«مقطوعــــة».

لو قال: صيغة يَصِحُّ أن يُطلب بها الفعل، لكان أصرح في عمومه لكل ما يسميه النحاة أمراً، وذلك أنهم يُسمُّون به كل ما يصح أن يُطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة، سواء طُلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى أمراً عند الأصوليين، نحو قولك: اضرِبْ، على وجه الاستعلاء، أو طلب به الفعل على وجه الخضوع، من[2] الله تعالى، وهو الدُّعاء، نحو: اللهم ارحم، أو من غيره، وهو الشفاعةُ،[3] أو لم يُطلب به الفعل، بل كان إمّا على وجه الإباحة، نحو: ﴿ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ ﴾،[4] أو للتهديد نحو: ﴿ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ﴾،[5] أو غير ذلك من

---

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٧، والفوائد الضيائية ٢/٢٦٦.

(٢) متعلق بقوله: أو طلب به إلخ.

(٣) والنحاة يسمونه: التماساً.

(٤) الأعراف / ٣١، والآية بتمامها: ﴿ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾.

(٥) فُصِّلَتْ / ٤٠، ونصُّها: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾.

محامل هذه الصيغة.[1]

وإنما سَمَّى النحاة جميع ذلك أمراً: لأنّ استعمالَ هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء، وهو الأمر حقيقة: أغلبُ وأكثرُ، وذلك كما سَمَّوا نحو: المائت والضائق: اسم فاعل، لأن استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة، كالضارب والقاتل: أكثر، وكذا الكلام في النهي، فإن قولك: لا تؤاخذني في نحو: اللهم لا تؤاخِذْني بما فعلت: نهي في اصطلاح النحاة، وإن كان دعاء في الحقيقة.

قولُه: «من الفاعل المخاطب»، ليخرج نحو: لِيفعلْ زيد، فإنه لا يدخل في مطلق الأمر، بل يقال له أمر الغائب، وكذا يخرج نحو: لأفعل أنا، و﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[2]

فإنْ قيلَ: [قولنا][3] «الأمر» أعمّ من قولنا: أمر الغائب، وكل ما يصدق عليه الأخص يصدق عليه الأعم.

قلتُ: لا نسلّم أنَّ[4] لفظ الأمر في اصطلاح النحاةِ أعمُّ من أمر الغائب، إذ مُرادُهم بالأمر: الأمرُ المطلق، وقولُنا: المطلق قيد خصّصه من الأمر المضاف إلى

---

(١) «هذه الصيغةُ على تسعة أقسام، وقد جَمَعَها الشاعرُ في قوله:

ألا إنّ لفظ الأمر لا شكَّ تِسعةٌ ... سؤالٌ ونَدبٌ والإباحةُ تلحقُ
وإلزامُ حقٍّ والتهدُّد بعدَهُ ... ويتبعه التعجيزُ ثم التخلّقُ
وآخِرُهُ التوقُّفُ أو الهمزُ فاعلَمَنْ ... وتنزيلُ ربي بالذي قلت يَنْطِقُ

وأمثلتها قوله تعالى: «اهدِنا الصراطَ المستقيم»، و«فارزقوهم منه»، و«فانتشروا في الأرض»، و«أقيموا الصلاة»، و«اعْمَلُوا ما شئتم»، و«فأْتُوا بسورةٍ»، و«ائتيا طَوْعاً أو كرها»، و«أنبِئُوني بأسماء هؤلاءِ»، و«أخرجوا أنفسكم».

[حاشية الشريف الجرجاني، ضمن المطبوع ٢/٢٦٧].

(٢) العنكبوت /١٢، ونصُّها: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَىْءٍ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾.

(٣) ساقطة من الأصل، وهي من م، ط.

(٤) في د: «قلت: بلى ولكنّ إنّ قولنا الأمر في ....».

شيءٍ آخرَ، [وذلك كما يقول الفقهاءُ: إنَّ الماءَ المطلق يَصِحُّ سلبه عن المضاف، إذ يَصِحُّ أن يقالَ في ماء الباقلاء: إنه ليس بماءٍ، أي: ليس[1] بماء مطلق،].

قولُه: «بحذف حرف المضارعة»، يخرج نحو قوله:[2]

لِتَقُمْ أنتَ ياابنَ خيرِ قُرَيْشٍ * ....

[وإن كان ذلك[3] قليلاً، ومنه القراءةُ[4] الشاذَّةُ: «فبذلك[5] فلتفرحوا» بالتاء].

قولُـه: «وحكمُ آخرِه حُكْمُ المجزوم»، قالَ الكوفيون:[6] هو مجزومٌ بلام مقدَّرة كما في قول حَسَّانٍ في أمر الغائب:[7]

محمدُ، تَفْدِ نفسَكَ كُلُّ نَفْسٍ * إذا ما خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالا

قالوا: حُذِفَ حرفُ المضارعة مع عدم اللام مطرداً[8]، لكثرة استعماله، بخلاف أمر الغائب فإنه أقلُّ استعمالاً منه، وبقي مجزوماً بتلك اللام المقدَّرة.

---

(١) ما بين القوسين ليس في د

(٢) صدر بيت، وعجزه: تُقَضِّي حوائجَ المُسلمينا.
لم يُعْرَفْ قائلُه، وقد سبق تخريجُه.

(٣) ما بين القوسين ليس في الأصل، وفي د.

(٤) «قرأ يعقوب في رواية رُوَيْس: «فبذلك فلتفرحوا هوخيرٌ مما تجمعون» بالتاء فيهما» [حُجَّة القراءات ص ٣٣٣]، وذكر ابنُ الأنباري أنها قراءةُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، وأُبَيّ بن كعبٍ رضي الله عنه.
[إيضاح الوقف والابتداء ص ٢٢٤ مطبوعات المجمع بدمشق سنة ١٩٧١م].

(٥) يونس /٥٨، والآية بتمامها: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾.

(٦) الإنصاف، المسألة ٧٢، إعراب ثلاثين سورة ٥٤، ١٢٧، ١٣٢، ٢١٠، ٢٣٢، ٢٣٨.

(٧) وقيل الأعشى، وليس فى ديوانه، ونسبه ابنُ هشام فى شرح الشذور إلى أبي طالب، وليس فى ديوانه: الخزانة ١١/٩، سيبويه ٤٠٨/١ بولاق، المقتضب ١٣٠/٢ الطبعة الأخيرة، ضرائر الشعر ١٤٩، الأمالي الشجرية ٣٧٥/١، المغني ص ٢٩٧، ٨٤٠، الإنصاف ٣١٤/٢، شذور الذهب ٢١١، مسائل خلافية ص ١١٦، وقد سبق تخريجه وموضع الشاهد فيه.

(٨) أي حَذْفاً مطرداً.

وقالَ البصريون[1]: هو مبنيٌّ على السكون، إلَّا أنه جُعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العِلَّة والنون، لأنَّ قياسه، كما مَرَّ في باب المجزوم أَنْ يكونَ مجزوماً باللام كأمر الغائب، لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة، لِكَثْرة الاستعمال، فزالت عِلَّةُ الإعراب، أي الموازنة[2]، فرجع إلى أصله من البناء وبقي آخرُهُ محذوفاً للوقف[3]، كما كان في الأصل محذوفاً للجزم[4].

قولُه: «فإن كان بعدَه ساكنٌ»، أي بعد حرف المضارعة إذا حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين، فلا يخلو: إمَّا أن يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحركٌ، أو ساكنٌ، فإن كان هناك متحركٌ، فإن كانت حركتُه أصليةً، لم يفتقر إلى اجتلاب همزة الوصلِ، بل يبدأ في الأمر بذلك المتحرك، نحو: تكلمْ من: تتكلمُ، وتقاتلْ من تتقاتل، ودَحْرِجْ من تُدَحرِج، وقاتِلْ من: تقاتل.

وإن كانت منقولـةً إليه من متحـرك بعـده، نُظِر، فإن كان حُذِف بعـد حرف المضارعة متحرك، رُدَّ ذلك المتحرك لأجل زوال علة[5] حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما تقول في تقيم وتُعيد: أَقِم وأعِد، فإن همزة «أفعل» حذفت بعد حروف المضارعة، أمَّا في: أُقيم، فلاجتماع الهمزتين، وأمَّا في نُقيم ويُقيم وتُقيم، فَطَرْداً للباب، وحَمْلاً لسائر حروف المضارعة على الهمزة.

وإن لم يكن حُذِف بعد حرف المضارعة متحرك، ابتدىء بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو: قُلْ، وعِدْ، وخَفْ، وهَبْ.

---

(١) الخصائص ٣/٨٣، مسائل خلافية ١١٤، التمام في تفسير أشعار هُذَيل ١٥.

(٢) أي موازنة المضارع لاسم الفاعل في الصورة اللفظية.

(٣) أي البناء المقابل للإعراب.

(٤) هذا مبنيٌّ على ما قاله الرضي من قَبْلُ بأنه ليس للأمر صيغةٌ مستقلّة.

(٥) د: ساقطة.

فإنْ قِيلَ: كما [حذفت][1] الهمزةُ المتحركةُ في: تقيم (٢١٩أ) لأجل حرف المضارعة، حذفت الواو الساكنة في تعِد وتهَب، له أيضاً وذلك للحمل على يَعِد ويَهَب بالياء، كما يَجيءُ في التصريف، فَلِمَ لَمْ تردَّ الساكن بعد حرف المضارعة في الأمر، كما رَدَدْتَ المتحرك؟

قلتُ: لأنه لو رُدَّ، لا جتُلِبت له همزة الوصل فكنت تقول: اوعِد، و: اوهب، ثم كنت تُعِلُّه إعلال المضارع الذي هو أصله بحذف الواو، إذْ هو أقرب إليه من المصدر نحو: عِدة، ومِقة، فكان يكون السَّعْيُ في رَدِّ الساكن ضائعاً.

(وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً، فإن كان حذف قبله متحرك لأجل حرف المضارعة، رددته لزوال العلة، كأكرم من: تكرم[2]).

وإن لم يحذف هناك شيء، اجتُلِبت همزة الوصل، نحو: اضرِبْ، اقتُل انْطَلِقْ، استخرج.

وإنما قُلنا إنَّ أصلَ يُفْعِلُ، مضارع أَفْعَلَ: يُؤَفْعِلُ؛ لأنَّ قياس بناء المضارع، في جميع الأفعال: أن يُزادَ حرف المضارعة على الماضي نحو: كَرُمَ يَكْرُم، وضرَب يضرِب، واستخرج يَستخرج وانطلق ينطلِق.

وإنما تحذف[3] همزة الوصل الثابتة في الماضي، من المضارع، استغناءً بحركة حرف المضارعة عنها، فكان قياسُ يُكْرِمُ: يُؤَكْرِمُ[4]، لأنَّ الهمزة، وإن كانت زائدةً إلَّا أنها همزةُ قَطْعٍ، فحذفت همزة الماضي في: «أُؤَكرِم[5] لاجتماع الهمزتَيْنِ، كما

---

(١) سقطت من د، وفي الأصل: حذف.

(٢) هذا يشبه أن يكون تكراراً مع ما تقدم قريباً.

(٣) د: يحذف.

(٤) ط: يأكرم، وهذا خطأ إملائي.

(٥) ط: أءكرم، وهذا خطأ.

يأتي في التصريف[1]، وحُمِل سائرُ حروف المضارعة عليها.

قولُه: «وليس برباعيٍّ»، يعني به باب أفعل وحدَهُ، فإنه هو الرباعي الذي ما بعد حرف مضارعته ساكن فقط، ويَعني بالرباعي: ما ماضيه على أربعةِ أحرُفٍ.

قولُه: «مضمومة إن كان بعده ضمة، مكسورة فيما سواه[2]»، اعْلَمْ أنَّ أَصْلَ حركةِ[3] همزةِ الوصلِ، الكسرةُ، في الأسماء كانت أو في الأفعال، أو في الحروف، ولا يُعْدَلُ إلى حركة أخرى إلّا لِعِلَّةٍ، كما يَجِيءُ في التصريف إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

وإنما ضُمَّت فيما انضمَّ ثالثُهُ، في الأمر كان، كاقتُل، أو في غيره كانطُلِق واقتُدِر، إتباعاً، واستثقالاً للخروج من الكسرة إلى الضمة؛ لأنَّ الحاجزَ غيرُ حَصينٍ لسكونه.

وإذا بقيَ الأمرُ على حرفٍ واحدٍ، كَقِهْ، فإن وصلته بكلام بعده، فلا كلام، وإن وقَفْتَ عليه، فلابُدَّ من هاء السكت، كما يَجِيءُ في آخر الكِتاب.

---

(١) في المغني في تصريف الأفعال ص ١٤٢: «التزمتِ العربُ في مضارع (أَفْعَلَ) حَذْفَ همزته، فقالوا في مضارع: أَكْرَمَ وأَحْسَنَ وأَجْمَلَ: يُكرم ويُحْسن ويُجمل، بحذف الهمزة، ودعاهم إلى التزام حذف الهمزة ما يترتب على بقائها من اجتماع همزتَيْن في حالة المتكلم المفرد غير المعظّم نحو أأكرم وأأحسن وأأجمل، ثم حمل الخطاب والغَيْبَة على التكلّم، فحذفت الهمزة من نحو يُكرم وتكرم ونكرم للمتكلم المعظّم نفسَه أو معه غيره، وقد جاءت الهمزة فى ضرورة الشعر، كقوله:
فإنـه أهلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَما».

وانظر: [شرح المُلوكي في التصريف ص ٣٣٨].

(٢) ط: سواء.

(٣) انظر التِّبيان في تصريف الأسماء ص ٣٠٧ ط ٦.

[الفِعْلُ المبنيُّ للمجهول، والتغييرُ الذي يَلْحَقُهُ]

قولُه: «فِعل ما لم يُسَمَّ فاعلُه: هو ما حذف فاعله، فإن كان ماضياً ضُمَّ أولُه وكُسِرَ ما قبلَ آخِرِه، ويضمُّ الثالث مع همزة الوصل، والثاني مع التاء خوفَ اللَّبْسِ، ومعتل العين، الأفصح: قِيل وبِيع، وجاء الإشمام، والواو ومثله: باب اختير وانقيد، دون استُخِير وأُقيم. وإن كان(١) مضارعاً ضُمَّ أوله وفُتِحَ ما قبل آخِرِه، ومعتل العين ينقلب فيه ألفاً».

قولُهم: فِعْلُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، أي فعل المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، وإنما أضيف إلى المفعول، لأنه بني له.

ويجوز أن يُريد بما، لفظ ذلك الفعل، فتكون إضافة الفعل إليه من إضافة العام إلى الخاص، كقولهم: فعل الماضي وفعل المضارع وفعل الأمر.

قولُه: «هو ما حذف فاعله» هذا حَدٌّ مُطَّرِدٌ عند سيبويهِ(٢)، وَأَمَّا على مذهب الكسائي(٣) في نحو: ضربني وضربت زيداً، وهو أَنَّ الفاعل يحذف فى الأول، على ما مَرَّ في باب التنازع، وعلى مذهب الأخفش، وهو ما حَكَىٰ عنه أبوعليٍّ في كتاب الشِّعر(٤)، قالَ: جوز أبوالحسن(٥) حذف الفاعل خلافاً لسيبويه مستشهداً بمثل قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ...﴾(٦).

---

(١) النون من «وإن» ساقطة من ط.

(٢) الكتاب ١/١٤ بولاق. وانظر شرحَ الكافيةِ لابْنِ الحاجب ص ١٠٨، والفوائد الضيائية ٢/٢٧٠.

(٣) المُوفي ص ٢٣، الجُمَل ١٢٥، ابن يعيش ١/٧٧، إيضاح المُفَصَّل ١/١٦٣.

(٤) الورقة ١٠٢/أ.

(٥) أي الأخفش الأوسط: سعيد بن مَسْعَدَة. هذا، ولم يَنُصَّ فى معاني القرآن على جواز الحذف، وفسَّرَ الآية بقوله: أي ما أبصَرَهُ وأسْمَعَهُ.. [٢/٣٩٥].

(٦) مريم /٣٨، والآيةُ بتمامها: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَٰكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾.

فليس ما ذكره المُصَنِّفُ بِحَدٍّ تامٍّ ، إلّا أن يقال[1]: هو ما غُيِّر عن صيغته لأجل حَذْفِ فاعله.

قولُه: «فإن كان ماضياً ضُمَّ أوله وكُسِر ما قبل آخره»، هذا عامٌّ في كل ماضٍ ، سواءٌ كان ثلاثياً مجرداً كضرب، أَوْ مزيداً فيه، كأكرم واستخرج، أو رباعياً مجرداً، كدحرج، أو مزيداً فيه، كتدحرج.

وإنما غُيِّرت صيغة الفعل بعد حذف[2] الفاعل، إذ لو لم تغيَّر، لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقامَ الفاعل، بالفاعل، وإنما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل، دون المبني للفاعل، لكونه أقلَّ استعمالاً منه.

وإنما غُيِّر الثلاثي إلى وزن فُعِل، دون سائر الأوزان، لكون معناه[3] غريباً في الأفعال، إذِ الفعلُ من ضرورة معناه: ما يقوم به[4]، فلمّا حُذِف منه ذاك، خِيفَ أن يلحق في أول وهلة النظر بقِسم الأسماء، فَجُعِل على وزن لا يكون في الأسماء، ولو كُسِر الأول وضُمَّ الثاني، لحصل هذا الغرض، إلّا أنَّ الخروج[5] من الكسرة إلى الضمة أثقلُ من العكس؛ لأنَّ الأول طلب ثِقل بعد خفة بخلاف الثاني، ثم حُمل غير الثلاثي عليه في ضم الأول وكسر ما قبل الآخر.

قوله: «ويضمُّ الثالث مع الهمزة والثاني مع التاء خَوْفَ اللَّبْسِ ، يعني كل ما فيه همزة وصل، لو اقتصر فيه على ضَمِّها وكسر ما قبل الآخر، لالتَبَسَ الماضي المبني للمفعول بالأمر من ذلك الباب، إذا وقفت عليه، واتصل بما قبله[6]، نحو: إلا

---

(١) أي في تعريف الفعل المبني للمجهول.

(٢) ط: حذف.

(٣) في م: «لِبُعْدِهِ عن أوزان الاسم. . . ».

(٤) وهو الفاعل.

(٥) في د: «إلاّ أنّ الخروج من الضمة إلى الكسرة أوْلى من العكس لأنه طلب خفة بعد الثقل بخلاف الخروج من الكسرة إلى الضمة».

(٦) لأنّ همزة الوصل إذن لا تظهر.

استَخرج، ولو لم (٢١٩ب) يُضَمّ ما بعد التاء، أيضاً فيما أوله تاء زائدة، وهو نحو: تكلم، وتجاهل وتَدحرج، لالتبس فى حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له، نحو تُكلِّم وتُجاهِل وتُدحرِج.

قولُه: «ومعتل العين» يعني ما اعتلَّ عينُه من الماضي الثلاثي نحو: قال وباع، فيما بُنِيَ للمفعول منه ثلاث لغات، قِيل وبِيع بإشباع كسرة الفاء، وهي أفصحها، وأصلهما: قُوِل، وبُيِعَ، استثقلت الكسرة على حرف العلة، فحذفت، عند المصنف، ولم تنقل إلى ما قبلها، قال: لأنَّ النقل إنما يكون إلى الساكن دون المتحرك، فبقي: قول، وبُيْع بياء ساكنة بعد الضمة، فبعضهم يقلب الياء واواً لضمة ما قبلها فيقول: قولَ وبُوعَ، وهي أقلُّ اللغاتِ، والأَوْلى قَلْبُ الضمة كسرةً في اليائِيّ، فَيبقى: بِيع لأنَّ تغييرَ الحركةِ أقلُّ من تغيير الحرف، وأيضاً لأنه أخفُّ مِن: بُوع، ثم حُمِلَ قولَ عليه، لأنه معتلُّ العَيْنِ مثله، فَكُسِرَتْ فاؤُهُ، فانقلبتِ الواوُ الساكنةُ ياءً.

وعند الجُزُولي[1]: استثقلت الكسرة على الواو، والياء، فنقلت إلى ما قبلَهما؛ لأنَّ الكسرةَ أَخَفُّ من حركة ما قبلَهما، وقصدهم التخفيف ما أمكن، فَيَجوزُ، على هذا، نَقْلُ الحركة إلى متحرك بعد حذف حركته، إذا كانت حركة المنقول منه أخفَّ من حركة المنقول إليه، فبقي: قِوْل وبِيْع، فقلبت الواو الساكنة ياءً كما[2] في: مِيزان.

قالَ[3]: وبعضُهم يسكن العين، ولا ينقل إلى ما قبلها، فتبقى[4] الواو على حالها، وتقلب[5] الياء واواً لضمة ما قبلَها، وهذه أقلُّها، لثقل الضمة والواو، والأول أَوْلى، لِخِفَّةِ الكسرة والياء.

---

(١) شرح المقدمة الجُزُولية ص ٢٣٧.

(٢) في م: ياء الكسرة ما قبلها كما في ميزان.

(٣) أي الجزولي.

(٤) ط: فيبقى. (٥) ط: ويقلب.

وقولُ الجُزُولي أقربُ؛ لأنَّ إعلال الكلمة بالنظر إلى نفسها أَوْلى من حملها في العِلّة[1] على غيرها، والمُصَنِّفُ إنما اختار حَذْفَ الكسرةِ لاستبعاد نَقْلِ الحركة إلى متحرك، ولا بُعْدَ فيه، على ما بَيَّنَّا.

وأَمَّـا الإشمام فهو فصيحٌ، وإنْ كان قليلاً، وحقيقة هذا الإشمام[2]: أَنْ تَنْحُوَ بكسرة فاء الفعل نحو الضمة، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً، إذ هي تابعةٌ لحركة ما قبلَها، هذا هو مُرادُ القُرَّاء والنُّحاة بالإشمام في هذا الموضعِ، وقال بعضُهم: الإشمامُ ههنا كالإشمام حالة الوقف أعني ضَمّ الشفتين فقط، مع كسر الفاء كسراً خالصاً، وهذا خِلافُ المشهورِ عند الفريقَيْن[3]، وقال بعضُهم: هو أَنْ تأتيَ بضمـةٍ خالصـةٍ بعدَها ياءٌ ساكنةٌ[4]، وهذا أيضاً، غيرُ مشهورٍ عندهم؛ لأنَّ الإشمامَ عندهم حركةٌ بين حركتَيْ الضم والكسر، بعدَها حرفٌ بين الواو والياء.

قال المصنف: [5] والغَرَضُ من[6] الإشمام: الإيذان بأَنَّ الأصل الضمُّ فى أوائل هذه الحروف، وإنما نَبَّهُوا على الضم الأصلى ههنا، بخلاف نحو: بيض، في جمع أبيض، لأنهم قصدوا بهذا الإشمام: التنبيهَ على هذا الوزن المستبعد فى الأسماء لتحصيل الغَرَضِ المذكور قَبْلُ[7].

فإذا سقطتِ[8] العينُ في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع، فإن قامَتْ قرينةٌ، جازَ لك إخلاص الضم في الواوي، وإخلاص الكسر في اليائي، نحو:

---

(١) أي في الإعلال.

(٢) انظر النشر ١/١٢٩، وشرح الشاطبية ١٤٦، وغيث النفع ٢٧.

(٣) أي القُرَّاء، والنُّحاة.

(٤) بِغَضِّ النَظَر عن كون عَيْنِ الفعل ياءً أَوْ واواً.

(٥) الإيضاح فى شرح المفصل ٢/٣٠٣، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٩.

(٦) في ط: والغرض بالإبهام.

(٧) وهو الفرق بين المبني للفاعل، والمبني للمفعول، ولا سيما إذا أسند الفعل إلى الضمير المرفوع، كما سَيُبَيِّنُ الرضي.

(٨) ط: سقط.

عُدْتَ يامريض، وبِعْتَ ياعبد، وإن لم تقم، نحو: بعتُ، وعدتُ[1]، فالأَوْلى أنه لابد لك في الواوي من إخلاص الكسر أوِ الإشمام، وفي اليائي من إخلاص الضم أو الإشمام، لِئَلَّا يلتبسَ بالمبني للفاعل.

وظاهرُ كلامِ السِّيرافي، أنه لا يجب فيه الفرق، بل يُغتفر الالتباس لِقِلَّةِ وقوعِ مثله.

قوله: «ومثله باب اختير وانقيد» يعني أَنَّ بابَيْ افتعل وانفعل معتلَّيْ العين، كباب الثلاثي المعتلّ العين، في مَجِيءِ الوجوه الثلاثة فيهما، لمشاركتهما له في علتهما، وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبله، إلاّ أَنَّ ما قبل حرف العلة في افتعل: تاء، وهذا الفرق لا يؤثر في العلة، وأَمَّا في انفعل، فما قبل حرف العلة فاء، كما كان في الثلاثي المجرد.

قوله: «دون استُخير وأُقيم»، يعني أَنَّ بابَيْ استفعل وأَفْعَلَ، معتلَّيْ العَيْن، لا يَجِيءُ فيهما إلَّا إخلاصُ الكسر، دون الضم والإشمام؛ لأنَّ سبَبَهما في الثلاثي المجرد، والبابين المذكورَيْن:[2] ضَمُّ ما قبل حرف العلة، كما ذكرنا، وما قبله في بابَيْ استفعل وأفعل ساكن، فلابد من نقل حركة العين إليه، كما في غير هذا الموضع[3]، نحو يقول، ويبيع ويخاف، على ما يَجِيءُ في التصريف، إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

وَاعْلَمْ أَنَّ شرط نَقْلِ حَرَكَةِ العينِ إلى ما قبلَها في المواضعِ المذكورةِ[4]، أَلَّا يكونَ اللامُ حَرْفَ عِلَّةٍ، فلا تُنقل في: طُوِيَ، ولا: أُقْوِيَ، ولا: استُقْوِيَ، ولا: انْطُوِيَ على[5] هذا، ولا: اجتُوِيَ.

---

(١) يعني حين ينطبق بذلك من وقع عليه البيع أو العيادة.

(٢) وهما باب افتعل، وباب انفعل.

(٣) يعني كما هو مقرر في المواضع التي يجري فيها الإعلال بالنقل غير هذا.

(٤) في الأبواب السابقة التى تكون معتلة العين.

(٥) «على هذا» هو نائب الفاعل؛ لأنه فعلٌ لازمٌ.

وإنما لم يُفعل ذلك[1]، إذْ لو أُعِلَّتِ العَيْنُ في الماضي من هذه الأبواب، لَوَجَبَ الإعلال بقلب العَيْنِ أَلِفاً في المضارع، لأنه يتبع الماضي في الإعلال كما في: قِيل يُقال، وقال يقول، فكنت تقول: يُطايُ، ويُقايُ ويُستقايُ، ويُنطاوِيُ ويُجتايُ، ولا يحتمل فى الفعل، لثقله، ياءٌ مضمومةٌ، وإن كان قبلَها سكونٌ، كما يُحتمل فى الاسم، نحو: رايٌ[2] وزايٌ[3]، لِخِفَّتِهِ.

وكَسْرُ فاءِ فُعِل للإِدّغام نحو: رِدَّ: لغة، والضم أكثر؛ لأنَّ نَقْلَ الكسرة في المعتل العين: اليائي والواوي، إنما كان لأنك إنْ حذفتَها، اجتمع الثقيلان: الضمُّ والواوُ، كبُـوعَ وقـول، وبنقلها يحصل الكسرة والياء وهما أخفُّ، ولا يجتمع من حذف الكسرة في: رُدَّ: الثقيلان، لكن مع ذلك، جاز النقل على قِلَّة، لكون الكسرةِ أَخَفَّ من الضمة.

وربما أُشِمَّ فاء نحو: رِدَّ، ضمة، أيضاً، وربما كسر فاء الفعل المبني للمفعول في الصحيح،[4] للتخفيف، تقول في: عُهِد: عِهْد، كما تقول في المبني للفاعل في شَهِد: شِهْد (٢٢٠ أ) وفي الاسم نحو فَخِذ: فِخْذ، وجميع ذلك في الحلقي العين، لِما يَجِيءُ في التصريف.

وقـد حَكَىٰ قُطْرُب، ضِرْبَ زيد في: ضُرِبَ زيد، على نقـل كسرة الراء إلى الضاد، وهو شاذٌ.

قولُه: «وإنْ كان مضارعاً ضُمَّ أولُه وفُتِحَ ما قبل آخِرِه»، إنما ضُمَّ المضارع حملاً على أول الماضي، وأَمَّا فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر، فلتعتدل[5] الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو أثقلُ من الماضي.

---

(١) في م بعد قوله: «وإنما لم يُفعل ذلك»: «لِما يَجِيءُ في التصريف في باب الإعلال عند بيان امتناع قلب عين نحو طوى وهوى ألفا. . . ».

(٢) الراي: اسمُ جنسٍ جمعي لراية، والزاي: اسم الحرف المعروف.   (٣) ط: وداي.

(٤) الذي يتفق مع الاصطلاح أن يقول: (في السالم)؛ لأنَّ الصحيح قد يكون مضعَّفاً، كما تَقَدَّم في (رُدَّ).

(٥) ط: فليعتدل.

قولُه: «ومعتل العين يُقلب فيه أَلِفاً»، أي عين المضارع في المعتل العين ينقلب في المبني للمفعول أَلِفاً، نحو: يُقال ويُباع، وذلك للحمل على الماضي، في إسكان العَيْنِ، كما يَجِيءُ في التصريف إنْ شاءَ اللهُ تعالى؛ لأنه ماضٍ زيد عليه حَرْفُ المضارَعة، فهو يتبعه في مطلق الإعلال، لا في الإعلال المعيَّن، أَلَا تَرَىٰ أنّ «قال» أُعِلَّ بقلب عينه، ويَقُولُ، بِنَقْلِ حركةِ عينهِ، وكذا: أُعِلَّ «قِيل» بقلب عينه ياءً، ويقال: بقلبها أَلِفاً، فهو يتبع الماضي في مجرَّد الإعلال، وَيُعَلُّ في كل واحدٍ منهما بما يليق به.

فَكُلُّ ماله أَصْلٌ مُعَلٌّ، إذا انفتح عينه وسكن ما قبله، يُنقل الفتح إلى الساكن ويقلب العين أَلِفاً، نحو: يهاب وأقام واستقام، وليس النقل لأجل الثقل؛ لأنّ الفتحَ لا يستثقل، بل لأجل قَصْدِ قَلْبِ ذلك المفتوح أَلِفاً للتخفيفِ، لو لم تنقل الفتحة إلى ما قبلها لالتقى ساكنانِ.

وقد يَجِيءُ الكلام عليه في التصريفِ.

وقد جاءَ في كلامهم بعضُ الأفعالِ، على ما لم يُسَمَّ فاعلُه، ولم يستعمل منه المبني للفاعل.

والأغلب في ذلك: الأدواء، ولم يستعمل فاعلها؛ لأنه من المعلوم في غالب العادة أنه هو الله تعالى، فحذف للعلم به، كما في قوله تعالى[1]:

﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ [2] وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾[3].

---

(١) لأنه في الآية محذوفٌ للعِلْم به، وأنه هو اللهُ تعالى، وإن كانت الأفعال التي في الآية تُبنى للفاعل، ويُذكر الفاعلُ معها.

(٢) يا: ساقطة من ط.

(٣) هُود/ ٤٤، والآية بتمامها: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

وتلك الأفعال نحو: جُنَّ، وسُلَّ، وزُكِمَ، ووُرِدَ، وحُمَّ، وفُئِدَ، ووُعِكَ[1] قال سيبويه[2]: لو أردت نسبتها إليه تعالى، لكان على أَفْعَلَ، نحو: أَجَنَّهُ الله، وأَسَلَّهُ، وأَزْكَمَهُ، وأَوْرَدَهُ، ولعلَّ ذلك لأنه لمّا لم يأتِ من فُعِلَ المذكور، كجُنَّ وسُلَّ: فعلته[3]، صار كأَلِمَ ووجَع وعَمِيَ، ونحو ذلك من الآلام التي بابُها فعِل المكسور العين، فصار يُعَدَّىٰ إلى المنصوب كما يُعَدَّىٰ باب فعِل بالنقل إلى أفعل المتعدّي.

[المُتَعَدِّي، وغيرُ المتعدّي، وأنواعُ المتعدي]:

قولُه: «المتعدّي وغيرُ المتعدي[4]، فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلَّق كضرب، وغير المتعدي بخلافه، كقعد، والمتعدي يكون إلى واحدٍ كضَرَبَ، وإلى اثنَيْنِ كأعطى، وعَلِمَ، وإلى ثلاثةٍ كأَعْلَمَ وأرى وأَخْبَرَ، وخَبَّر، وأنبأ ونَبَّأ، وحَدَّثَ، فهذه مفعولها الأول كمفعول أعطيت، والثاني والثالث، كمفعولَيْ علمت».

قولُه: «متعلَّق بفتح اللام، وقد ذكرنا شَرْحَ ذلك فى المفعول[5] به».

وعلى ما حدَّ، ينبغي أن يكون نحو: قَرُبَ وبَعُدَ، وخَرَجَ، ودَخَلَ: متعدّياً، إذْ لا تُفهم معانيها إلّا بمتعلَّق، بَلَىٰ، يقال لمثل هذه الأفعال: إنها متعديةٌ بالحرف الفلاني، لكن لا يقع عليها اسم المتعدي إذا أطلق، بل يقال: هي لازمة، وهذا كما ذكرنا في الأمر وأمر الغائب[6].

---

(١) ساقطة من د، ط، م.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٨ بولاق، وقد ذكر سيبويه أربعةَ أفعالٍ، هي: جُنَّ، سُلَّ، زُكِمَ، وُرِدَ. أما الرضي فإنه زاد ـ كما ترى ـ حُمَّ، وفُئِدَ، ووُعِكَ.

(٣) أي لم يأتِ منها فِعْلٌ ثلاثيٌّ مُتَعَدٍّ.

(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٩، والفوائد الضيائية ٢/٢٧٤.

(٥) في الجزء الأول من هذا الشرح الذي يقوم بتحقيقه الزميل حسن الحفظي.

(٦) من حيث إنه إذا أطلق لفظ الأمر، انصرف إلى نوع معينٍ، وإذا أريد أمر الغائب فلابُدَّ من تقييده.

ولا خلاف عندهم أن باب فَعُل، كله لازم، مع أن قَرُبَ وبَعُدَ، منه[1] وهو يتعدّى إلى المفعول بحرف الجر، ولا يَبعد أن يرسم المتعدي بأنه: الذي يَصِحُّ أن يشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا في حد[2] المفعول به، ويرسم اللازم بأنه الذي لا يَصِحُّ أن يُشتقَّ منه[3] ذلك.

واعْلَمْ أنـه قِيل في بعض الأفعال إنه مُتَعَدٍّ بنفسه مرةً، ومرةً: إنه لازم، متعد بحرف الجر، وذلك إذا تساوى الاستعمالان، وكان كل واحد منهما غالبًا[4]، نحو: نصحتك ونصحتُ لكَ، وشكرتُكَ وشكرتُ لك.

والذي أَرَى: الحكم بتَعَدِّي مثل هذا الفعل مطلقاً، إذْ معناه مع اللام، هو معنـاهُ من دون الـلام، والتَّعـدِّي واللُّزوم بحسب المعنى، وهـو بلا لام: مُتَعَـدٍّ إجماعاً، فكذا مع اللام، فهي، إذن، زائدةٌ، كما في: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[5]، إلّا أنها مُطَّرِدَةُ الزيادةِ في نحو: نصحتُ وشكرتُ، دون «رَدِفَ».

فإن كان تَعَدِّيهِ بنفسه قليلاً، نحو: أقسمت اللهَ، أَوْ مختصًّا بنوعٍ من المفاعيل، كاختصاص «دخلت» بالتعدي إلى الأمكنة، وأمَّا إلى غيرها فَبِفي، نحو: دخلت في الأمر، فهو لازمٌ حُذِفَ منه حَرْفُ الجرِّ[6].

---

(1) أي من باب (فَعُلَ) بضم العَيْن.
(2) ط: جَدّ.

(3) يشتق منه، أو من مصدره. ويَصِحُّ أن يكون المعنى: يشتق من مادته.

(4) أي كثيراً في ذاته، وليس المراد أنه غالبٌ للآخر ومتفوّق عليه؛ لأن المفروضَ تَساوي الاستعمالين.

(5) النّمل /٧٢، والآيةُ بتمامها: ﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴾.

في معجم غريب القرآن ص ٦٩: «رَدِفَ: اقتَرَبَ».

قالَ أبوحيّان: «أصل (رَدِفَ) التعدّي بمعنى تبع ولحق، فاحتمل أن يكون مضمناً معنى اللازم، ولذلك فسّره ابنُ عباسٍ وغيرُه بـ «أزف»، و «قَرُبَ» لما كان يجيء بعد الشيء قريباً منه ضَمَّنَهُ معناه، أو مزيد اللام في مفعوله لتأكيد وصول الفعل إليه». [البحر ٩٥/٧].

وفي المقتضب ٣٧/٢: «وقال بعضُ المفسِّرين في قوله: (قُلْ عسى أَنْ يكونَ رَدِفَ لكم) معناه: (رَدِفَكُمْ).

قد صرّح مكي بزيادة اللام في المشكل ١٥٤/٢.

(٦) يعني في النوعين المذكورين.

وإنْكان تَعَدِّيهِ بحرف الجر قليلاً، فهو مُتَعَدٍّ، والحرفُ زائدٌ، كما في:

٧٠٥ - يَقْرأْنَ[١] بالسُّوَر،

و: ﴿ وَلَا تُلْقُوا[٢] بِأَيْدِيكُمْ ﴾ و ﴿ رَدِفَ[٣] لَكُم ﴾.

وإذا تَعَدَّىٰ بحرف الجر، فالجارُّ والمجرورُ في محل النصب على المفعول به، ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب، قال تعالى:

﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ[٤] وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ بالنصب[٥]، وقال لَبِيد[٦]:

---

(١) جزءُ من بيت، وتمامُهُ:

هُنَّ الحرائرُ، لا رباتُ أحمرةٍ ... سود المحاجر لا يقرأْنَ بالسُّوَرِ

نُسِبَ إلى الراعي النُّمَيْري (ديوانه ٨٧ جمع ناصر الحاني، المجمع بدمشق سنة ١٣٨٣هـ) وفيه: تلك بدل هن. وإلى القتَّال الكِلابي (ديوانه ٥٣ تحقيق د. إحسان عبّاس، دار الثقافة بيروت سنة ١٩٦١م).

الخزانة ١٠٧/٩، معجم الشواهد ١٧٩/١، معجم شواهد النحو الشعرية ص ٨٩.

والأحْمِر، بالحاء المهملة: جمع حمار، وصحفت الكلمة في بعض الكتب فقرئت «أخمرة». والمحاجر: ما يقع عليه النقاب من الوجه ووصفهن بأنهن إماء... وخص المحاجر دون الوجه والبدن كله؛ لأنه أولُ ما يُرَى. [ديوان القتّال ص ٥٣ هامش ٥] وانظر: [ديوان الراعي تحقيق راينهرت فايبرت ص ١٢٢. الشاهد فيه أنّ الباء زائدة في المفعول به [بالسُّور]، أي: لا يقران سُوَراً.

(٢) البقرة/ ١٩٥، ونصُّها: ﴿ وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾.

« (ألقى) يتعدّى بنفسه وبالباء. وقيل: الباءُ زائدةٌ. وقيل: المفعول محذوف، أي أنفسكم، والباء سببية».
[دراسات ق ١، ٩/٢].

(٣) النمل / من ٧٢.

(٤) المائدة /٦، والآية بتمامها: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾.

«الباء للإلصاق، أو للتبعيض، أو زائدةٌ مؤكدة، وعلى هذا اختلاف الفقهاء في المسح».

[دراسات ق ١، ٤/٢، والبرهان ٢٥٣/٤].

(٥) النصب قراءة نافع وابن عامرٍ وحفص والكسائي ويعقوب، وعن الحسن أنه قرأ بالرفع على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ. وقرأ الباقون بالخفض.

[الكشف ٤٠٦/١، الإتحاف ص ١٩٨، النشر ٢٤٥/٢].

(٦) سبق تخريجه ص ٤٥٢ من القسم الأول.

فإن لم تجد من دون عدنان والدأ* ودونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ[1] العواذِلُ ١٢٣

والتحقيقُ أَنَّ المجـرورَ وَحْـدَهُ منصوبُ المَحَلِّ، لا مع الجار، لأن الجارَّ هو الموصِّل للفعل إليه، كالهمزة والتضعيف في: أذهبت زيداً، وكرَّمت عَمْراً، لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل، والجارُّ منفصلاً عنه[2]، وكالجزء من المفعول، توسَّعُوا في اللفظ، وقالوا: هما في مَحَلِّ النصب.

ولا يجوزُ حَذْفُ الجارِّ في اختيار الكلام إلَّا مع «أَنَّ وأَنْ» وذلك فيهما[3]، أيضاً، بشـرط تعيُّن الجارِّ، فيحكم على موضعهما بالنصب عند[4] سيبويه، وبالجَرِّ عند الخليل[5] والكسائيّ، والأولُ أَوْلَى، لضعف حَرْفِ[6] الجرّ عن أن يَعْمَلَ مُضْمَراً، ولهذا شَذَّ: اللهِ لأفعلنَّ[7]، ونحو قولِ رُؤبة:[8] خيرٍ، لِمَنْ قال له كيف أصبحتَ، وقوله:[9]:

٧٠٦ - [إذا قيل أيُّ الناس[10] شَرُّ قبيلةٍ]* أشارتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ

---

(١) د، ط: فلترعك.

(٢) ط: منه، وفي م بعد قوله «عنه» ما يلي: «وهو اللفظ كجزء المجرور، ولا يجوز الفصل بينهما توسّعوا...».

(٣) وإنما اطَّرَدَ حَذْفُ حرف الجر مع أنَّ وأنْ لطولهما بالصلة، ومحلُّهما بعد الحذف جَرٌّ عند الخليل والكِسائي، متمسكينَ بقول الشاعر: وما زرت ليلى أن تكون حبيبة * إليَّ ولا دين بها أنا طالبه
بجر (دين)، وذهب سيبويه والفراء إلى أنهما في موضع نصب، وهو الأَقْيَسُ.
[المُرادي على الألفية ٢/٥٤ هامش (١)].

(٤) والفراء. الأُشموني ٢/٩٢. (٥) الأُشموني ٢/٩٢.

(٦) في م: «لضعف الجار عن عمله مضمراً، ولهذا شَذَّ...».

(٧) الإنصاف، المسألة ٧٢ (٢/٣٠٥)، والمغني ٨٣٩. (٨) نفسُـــه.

(٩) الفرزدق (ديوانه ٥٢٠)، الخزانة ٩/١١٣، المُغني ص ١٥، ٨٤٣، شرح أبيات المغني للبغدادي ١/٧، أوضح المَسالك ٢/١٧٨.
و (كُلَيْب) هو كليب بن يربوع، أبوقبيلة جَرير.
و (كُلَيْب): مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: أشارت إلى كليب، والجار والمجرور متعلقان بأشارَتْ.
و (بالأكف) متعلقان بحالٍ محذوفةٍ من الأصابع؛ لأنَّ الباء معناها ههنا المصاحبة، بمعنى (مع).
الشاهد فيه قوله: (كُلَيْبٍ) بالجر، حيث حُذِفَ حرف الجر، وهو (إلى) المقدَّر، وأُبقيَ عملُه، وأصلُ الكلام: أشارت الأصابعُ مع الأكف إلى كُلَيْبٍ. وهذا الحذفُ شاذٌ عند الرَّضي، ضرورةٌ عند ابنِ عُصفورٍ.

(١٠) ليس في ط، وهو في الأصل، و د.

وإنما جاز حَذْفُ الجارِّ مع أَنَّ وأَنْ، كثيراً قياساً، لاستطالتهما بصلتهما.

والأخفشُ الأصغرُ[1]، يُجيز[2] حَذْفَ الجارِّ مع غيرهما، أيضاً، قياساً، (٢٢٠ب) إذا تعيَّن الجار، كما في: خرجتُ الدارَ، ولم يثبت، بلى، قد جاء في غيرِهما، إمّا شذوذاً كقوله[3]:

٧٠٧ - تَمُرُّونَ الديارَ[4] ولم تَعُوجُوا ❊ [كلامُكم عليَّ إذَنْ[5]، حَرامُ]

وقوله تعالى:

﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ [6] صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾، و: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا [7] عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ ﴾.

و: . . . ﴿ أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ ﴾[8].

---

(١) هو عليُّ بنُ سليمانَ بن الفضلِ، أبوالحسن. أخذ عن المبرد وثعلب. له: شرح سيبويه، الأنواء. توفي سنة ٣١٥هـ.

[النزهة ٢٤٨، البلغة ١٥٨، البُغية ١٦٧/٢].

(٢) معه ابنُ الطَّراوة. الأشموني ٩١/٢، شرح ابن عقيل ١٥١/٢، ابن الطراوة النَّحْوي ص ١٧٩.

(٣) جَرير (ديوانه ٥١٢)، والبيتُ من قصيدةٍ، يهجو بها الأخطلَ النَّصرانيَّ؛ ورواية الديوان: أتمضون الرسوم ولا تحيّي، الخزانة ١١٨/٩، رصف المباني ٢٤٦، ابن يعيش ٨/٨، المغني ص ١٣٨، الكامل ٣٤/١؛ قال المبرد: هذا إنشاء أهل الكوفة. قال والرواية مغيّرة، وذكر أن الرواية: مررتم بالديار ولم تعوجوا (ولا شاهد فيه يومئذٍ)، الاقتضاب ٢٦٤، ضرائر الشعر ١٤٦.

الشاهد في قوله (الديار)، فإنّ حذف الجار منه على سبيل الشذوذ، والجارُّ المحذوف إمّا الباء، وإمّا على، فإنَّ المرورَ يَتعدَّى بهما.

(٤) في الأصل: الدار.

(٥) ليس في ط.

(٦) الأعراف /١٦، والآية بتمامها: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾. [انظر المُشكِل ٣٠٧/١].

(٧) البقرة /٢٣٥، ونصُّها: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ۚ وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ فَٱحْذَرُوهُ ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾. انظر: [المشكل ١٠٠/١، البحر المحيط ٢٣٠/٢].

(٨) البقرة /٢٣٣، والآيةُ بتمامها: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ

والأَوْلى في مثله أن يقال: ضُمِّنَ اللازمُ معنى المتعدِّي، أي: تَجُوزون الديارَ، و: لأَلْـزَمَنَّ صِراطَك، و: ولا تَنْوُوا عُقْدَةَ النِّاحِ، و: تُرضِعوا أولادكم، حتى لا يحمل على الشذوذ، كما يضمَّن الفعل معنى غيره فيتعدَّى تعدية ما ضُمِّن معناه، قالَ تعالى:

﴿ يُخَالِفُونَ[1] عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾، أي يعدلون عن أمره، ويتجاوزون عنه.

وإمَّا لِكَثرة الاستعمال، كما ذكرنا فيما بعد «دخلت» من الظروف المختصة، وكقـوله تعالى: ﴿يَبْغُونَكُمُ[2] ٱلْفِتْنَةَ﴾، أي: يَبْغُونَ لكم، وكسبتكَ الخيرَ، أي كسبت لك، ووزنتـكَ المـالَ، أي وَزَنْتُ لك، وكِلْتُكَ الطعام، أي كِلْتُ لكَ، و: ﴿ لَا يَأْلُونَكُمْ[3] خَبَالًا ﴾ أي لا يألون لكم، وزِدتُك ديناراً، أيْ زِدتُ لَكَ، ونَقَصْتُكَ دِرْهَماً أي نقصتُ لكَ.

ويجوز أن يُضَمَّنَ «زدت» معنى «أعطيت»، و «نقصت» معنى: «حَرَمت».

= بِوَلَدِهِۦۚ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَۗ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَاۗ وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾

(١) النور /٦٣، ونصُّها: ﴿ لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًاۚ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًاۚ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾.

(٢) التوبة /٤٧، والآية بتمامها: ﴿ لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا۟ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴾.

(٣) آل عمران /١١٨، والآية بتمامها: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا۟ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُۚ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾.

وكذا يحذف[1] من المفعول الثاني، نحو:

أمـرتُكَ[2] الخيرَ ٥٢

، واستغفرتُ اللهَ[3] ذَنْباً، و :[4]

٧٠٨ـ منا الذي اختِير الرجالَ سماحةً * [وجوداً إذا هَبَّ[5] الرِّياحُ الزعازعُ]

كل ذلك مع تعين الجار.

ولا يغيِّر شيءٌ من حروف الجـر معنى الفعـل، إلّا الباء، وذلك، أيضاً، في مواضعَ، نحو: ذهبت بزيد، بخلاف نحو: مررت به، والذي تُغَيِّر الباء معناه[6]، يجب فيه، عند المبرد[7]: مصاحبةُ الفاعلِ للمفعول به؛ لأنَّ الباء المعدِّية، عنده بمعنى «مع».

وقال سيبويه: الباء في مثله، كالهمزة والتضعيف، فمعنى ذهبت به: أذهبته،

---

(١) أي حرف الجر.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٤٥ من القسم الأول.

(٣) سبق تخريجه ص ٣٤٥ من القسم الأول.

(٤) قائل البيت الفرزدق (ديوانه ٥١٦)؛ وفيه: (وخيراً) بدل (وجوداً). الخزانة ١٢٤/٩، سيبويه ١٨/١ بولاق، بإسقاط «واو» ومنا، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٦، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ٤٢٤/١، الإفصاح ص ٢٨٧، الأمالي الشجرية ٣٦٤/١، والمُفصَّل ١٥٨.

الشاهد فيه أنه حذف حرف الجر في قوله: منا الذي اختِير الرجالَ سماحةً، يريد اختِير من الرجالِ. و (سماحةً)، و (جُوداً) مصـدران يحتملان التمييز، والحال، ووجه التمييز أغنى للمعنى، لأن فيه تلازمه صفات السماحة والجُـود، حتى لكـأنها في تكـوينه. وكان الوجه أن يقول: (هبت الرياح) فَذَكَّر الفعل ولم يؤنِّثْهُ لثلاثة أشياء: الضرورة، والحمل على معنى جميع الرياح، ولأن التأنيث غيرُ حقيقيٍّ، والزعازع جمع زَعْزَع، وهي الريـح التى تهب بشدة، وعَنَى بذلك الشتاءَ، الذي يَقِلُّ فيه الخيرُ، فيقول: هو جوادٌ في مثل هذا الوقت الذي يَقِلُّ الجودُ فيه، وهو يعني والده غالبَ بنَ صَعْصَعَةَ، وكان جَواداً.

(٥) ليس فى ط، د.

(٦) أي الفعل الذي يتغير معناه بدخول حرف الجر.

(٧) الرَّوْضُ الأنف ٢٤٣/١.

يجوز فيه المصاحبةُ وضِدُّها، فقولُه تعالى: ﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾[1] الباءُ فيه عندَ المبـرد[2] للتـأكيد، كأنَّ اللهَ، سبحـانـه، ذَهَبَ معـه، وأمَّـا الهمـزةُ والتضعيفُ المعدِّيان، فلابُدَّ فيهما من معنى التغيير، وليس بمعروفٍ حَذْفُ الباءِ المغيِّرة لمعنى الفعـل إلاّ في قولـِه تعـالى: ﴿ ءَاتُونِى زُبَرَ[3] ٱلْحَدِيدِ ﴾، أي بِزُبَر[4] على قراءةِ: «ائتوني»[5] بهمزة الوصل.

وإذا دخـل الهمـزة أو التضعيفُ على الفعل، فإن كان لازماً صار متعدياً إلى مفعولٍ واحد، وإنْ كان متعدياً إلى واحدٍ تَعَدّى إلى اثْنَيْن، نحو: أحفرته النهرَ، ولا يُنْقَل من الثلاثي المتعدي إلى اثنين، إلى ثلاثة، إلاّ عَلِمَ ورَأى، نحو: أَعْلَمَ وأَرَىٰ.

والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة أو التضعيف، هو الذي كان فاعلاً للفعل قبلَ دخولهما، وذلك لأنّ معناهما تصييرُ الفاعل مباشراً للفعل، فلذا كان مرتبة مازاد بهما من المفاعيل مقدّماً على ما كان لأصل الفعل، فلذا تقول: أحفرت نهرَه[6] زيداً.

---

(١) البقرة/ ٢٠، والآية بتمامها: ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَـٰرَهُمْ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُواْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾

(٢) البُرهان ٤/٢٥٤-٢٥٥؛ وفيه: «وتجيء للتعدية [الباء]، وهي القائمة مقامَ الهمزة في إيصال اللازم إلى المفعول به، نحو: (ولو شاء الله لَذَهَبَ بِسمعهم)، أي أذهب... ولهذا لا يجمع بينهما، فهما متعاقبتان... ومذهب الجُمهور أنها بمعنى الهمزة، لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول.

ومـذهب المبرد والسُّهَيْلي أنها تقتضي مصاحبةَ الفاعل للمفعول في الفعل، بخلاف الهمزة. وردّ بقوله تعالى: ﴿ذهب الله بنورهم﴾، ﴿ولو شاء الله لذهب بسمعهم﴾، ألا ترى أنّ الله لا يذهب مع سمعهم...».

(٣) الكهف/ ٩٦، ونصُّها: ﴿ ءَاتُونِى زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ قَالَ ٱنفُخُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا قَالَ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾.

(٤) على إسقاط حرف الجر، أي جيئوني بِزُبَرِ الحديد. [البحر ٦/١٦٤].

(٥) قرأ بها أبوبكر عن عاصم، أي جيئوني. وهذه قراءة سَبْعِيَة. [الإتحاف ٢٩٥، النشر ٣١٥].

(٦) لأنّ الضمير فيه عائدٌ من المفعول الثاني إلى الأول.

وتضعيفُ العينِ: يُعَدِّي إلى واحدٍ، كفرَّحته، وإلى اثنين، كعلَّمته النحو، ولا يُعَدِّي إلى ثلاثةٍ كالهمزة، وقَلَّ تعديتُهُ[1] للحَلْقي العين إلاّ في الهمزة نحو: نَأَّيْتُهُ[2].

ويجوزُ أن يجتمع على فعل واحد، عِدَّةٌ من حروف الجر، إذا كانت مختلفةً، نحو: خرجت من الكوفة إلى البصرة لإكرامِكَ، وأمَّا إذا اتفقت، فقد ذكرنا حكمَها في آخر أفعلِ التفضيلِ.

قولُـه: «وإلى اثْنَيْنِ كأعـطى، وعلِم»، يعني أنَّ المتعـدِّيَ إلى اثنين، على ضربَيْنِ: إمّا أن لا يكون مفعولاهُ، في الأصل مبتدأً وخبراً: كأعطيت زيداً دِرهماً، ولا حَصْرَ لهذا النوع من الأفعال[3].

وإمّا أَنْ يكونا في الأصل مبتدأً وخبراً، كعَلِمْتُ زيداً قائماً، وعند الكوفيين: ثاني مفعولَيْ باب علمت: حال، وكذا قالوا في خبر كان.

وليس بشيءٍ، إذِ الحـالُ يجـوز حذفُـه، وأيضـاً، لا يكون الحال عَلَماً، ولا ضميراً، ولا[4] اسمَ إشارةٍ ولا غير ذلك من سائر المعارف، ويجوز ذلك في هذين المنصوبَيْن.

قولُه: «وإلى ثلاثةٍ كأعْلَمَ وأرى»، تدخل الهمزة على فِعْلَيْنِ من جُملة الأفعال المتعدية إلى اثنين[5]، فيزيد، بسبب الهمزة، مفعولٌ آخَرُ، موضعه الطبيعيّ قبل المفعولين؛ لأنَّ معنى همزةِ التعدية[6]: حَمْلُ الشيءِ على أصل الفعلِ، فمعنى

---

(١) أي التضعيف.

(٢) بمعنى: جعلته ينأى؛ أي: يَبْعُد.

(٣) يُطلِق النُّحاةُ على هذا النوع أنه من باب أعطى.

(٤) سقطت «لا» من د، ط.

(٥) بعد قوله: «إلى اثنين»، في م، ط: «وهما من أفعال القلوب».

(٦) م، د، ط: الهمزة المعدية.

أعلمتـك زيداً منطلقاً: حملتك على أن تعلم زيداً منطلقاً، فلابُدّ أن تذكر أولاً المحمول، ثم تذكر متعلق أصل الفعل وهو المحمول عليه، لأنَّ المحمولَ عليه معنىً قائمٌ بذلك المحمول، والعادة جارية بأن تُذكر الذات أولاً، ثم اللفظُ الدالُّ على المعنى القائم بها، كما في المبتدأ والخبر، والحال وذي الحال، والموصوف والوصف، وكذلك في نحو: أحفرت زيداً النهر، أي حملته على حَفْرِ النهرِ[1].

ولم يتفق أن يُنقـل إلى ثلاثـة من المتعدية إلى اثنين بالتضعيف، فلم يُقَل: علَّمتـك زيداً قائماً، بل لم يستعمل لثاني[2] مفعولي علَّمت، إلّا ما هو مضمون الأول والثاني، أو مضمون الثالث لِعَلِمت، تقول في، علمت زيداً منطلقاً: علَّمْتُ عَمْراً انطلاقَ زيدٍ، أَوْ: علَّمتُ عَمْراً الانطلاقَ، قالَ تَعالى:

﴿ وَإِذْ عَلَّمْتُكَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾.[3]

وعند الأخفش،[4] ينقل بالهمزة إلى ثلاثة[5]: باقي أفعال القلوب، أيضاً، قياساً لا سماعاً، فيقول: أحسبتك زيداً قائماً، وكذا أظننتك وأَخَلْتك وأعلمتك، وأوجدتك.

---

(١) هو ما عبر عنه منذ قليل بأنه: جعل الفاعل مباشراً للفعل.

(٢) ط: الثاني.

(٣) المائدة/ ١١٠، والآية بتمامها: ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَإِذْ عَلَّمْتُكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِي وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَنكَ إِذْ جِئْتَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾.

(٤) حكى أبوعثمانَ المازنيُّ إجازتَهُ عن الأخفش، كما في المسائل العسكريات ص ٤٩، وانظر التبصرة ١/ ١٢٠، وابن يعيش ٧/ ٦٥ - ٦٦.

(٥) «الأول منها هو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة، والثاني والثالث هما اللذان كانا مبتدأ وخبراً، ثم صارا مفعولَيْ علم».

[شرح عُمدة الحافظ ص ٢٥٠ - ٢٥١].

ولــو جاز القياسُ في هذا، لجـازَ، أيضـاً، في غير أفعـال القلوبِ، نحـو: أكسوتك[1] زيداً جُبَّةً، وأَجْعلتك زيداً قائماً، ولجاز بالتضعيف أيضاً، في أفعالِ القلوب وغيرِهـا، ولم يَجُـزْ، اتِّفاقاً، ولجاز نَقْلُ جميع الأفعال الثلاثية، متعدِّيها ولازِمها بالتضعيف[2] والهمزة، نحو: أنصرت زيداً عَمْراً، وذَهَّبْتُ خالداً، فثبت أَنَّ هذا موكولٌ إلى السَّماع، أعني النقلَ من الثلاثي إلى بعض أبواب المتشعِّبة.[3]

وأمَّا أخبر، وخبَّر، وأنبأ، ونَبَّأَ، وحَدَّثَ، ولم يستعمل أحدث بمعناه، فليست مما صار بالهمـزة أو التضعيف متعـدياً إلى ثلاثـة، بعد التعدِّي إلى اثْنَيْنِ، بل، لم يُستعمـل من ثلاثياتها فِعلٌ مناسبُ لهذا المعنى، إلاّ خَبِرَ بكسر (٢٢١أ) الباء، أي: عَلِمَ.

وأمَّا حدَث، ونَبَأَ، ثُلاثِيَّيْنِ، فلم يُستعملا مشتقَّيْنِ من النبأ والحديث، لكن هذه الأفعال الخمسة[4]، ألحقت في بعض استعمالاتها[5]، بأعلَم المتعدي إلى ثلاثة؛ لأنَّ الإنباء[6]، والتَّنْبِئة، والإخبار والتخبير والتحديث، بمعنى الإعلام.

ولم يُلحق سيبويه[7] من هذه الخمسة إلاّ «نَبَّأَ» وألحق البواقيَ غيرُهُ.

وألحق بعضُهم[8]: أرى الحِسِّيَّة[9] بأعلَم، سَماعاً، نحو: أراني الله في النوم عَمْراً سالماً.

---

(١) ط: عمَراً.

(٢) في م، د: «متعديها ولازمها إلى باب أفعلت وفعلت، نحو أنصرت زيداً عَمراً. . .».

(٣) أي بعض أبواب المزيد المتشعبة منه؛ أي من الثلاثي.

(٤) هي أخبر، وما عطف عليه.

(٥) د، ط: استعمالها.

(٦) الإنباء مصدرٌ لفعلٍ رباعيّ على وزن أَفْعَلَ (أنْبَأَ)، والتَّنْبِئة: مصدر لفعل رباعي على وزن تَفْعِلة وفِعْلُه نَبَّأَ، بتشديد الباء.

(٧) الكتاب ١/١٩ ـ ٢٠ بولاق؛ وفيه: «. . . وذلك قولك: أرى اللهُ بِشْراً زيداً أباك، ونَبَّأْتُ زيداً عَمْراً أبا فلانٍ، وأَعْلَمُ الله زيداً عَمراً خيراً منك». وانظر الهمع ٢/١٥٨، ١٥٩. وابن الناظم ص ٨٢ سطر ١.

(٨) انظر شرح عُمدة الحافظ ص ٢٥١.

(٩) م، ط: الحلمية.

وتستعمل الخمسة متعديةً إلى واحد بأنفسِها، وإلى مضمون الثاني والثالث أو مضمون الثالث وحدَه بالباء، نحو: حدَّثتك بخروج زيد، وبالخروج، وهذا كما ينصب «علمت» المفعـولين، وينصب مضمونهما الذي هو المفعول حقيقة، أو مضمون الثاني، نحو: علمت زيداً قائماً، وعلمت قيام زيد، وعلمت القيام، لكن «علمت» يتعدى إلى المضمون المذكور بنفسِه، كما رأيتَ، وأنبأت وحدَّثت، لا يتعـدَّيان إليه إلّا بحـرف الجـر، فلا تقول: أخبرتك خروج عَمرٍو، بل: بِخُروج عمرٍو، وأمَّا: أنبأته نَبَأً، وخبرَّته خبَراً، وحدَّثته حَديثاً، فهذه المنصوباتُ: أسماءُ صريحةٌ مُقامةٌ مُقامَ المصدرِ، أي: إنباءً، وإخباراً، وتحديثاً، ولو كانت مفعولاتِها، لجـازَ استعمالُ المفعول به مخصَّصاً مقامَها[1]، نحو: حدَّثته خروج زيد، ونبَّأته دُخولَ خالدٍ، «ولا يجوز[2] في السَّعَةِ اتّفاقاً». [3].

فإذا تَقَرَّرَ هذا، علمت أن قولك: حدثتك أو أنبأتك أو أخبرتك زيداً قائماً: ليس بمعنى: حدثتـك التحـديث المخصـوص، ونبّـأتك هذه التنبئةَ المعينة وخبرتك التخبيرَ الخـاصَّ، فانتصاب «زيداً قائماً»، لكونهما متضمنين للمفعول به كما[4] ذكرنا، لا لكونه مصدراً مُبيِّنا نوعه، كما في ضربت ضرب الأمير؛ لأنّ: زيداً قائماً، بيان المخبـر به وتعيينه، وليس بيان كيفية نفس الإخبار الذي هو الحدث الواقع منـك، أي اللفظ والتكلم المخصـوص وأنه كان سريعاً أَوْ بطيئاً أَوْ غير ذلك من صفات اللفظ، فقولُكَ: أخبرتك زيداً قائماً، أي أَخبرتك بهذا المخبر به، مفعول بلا شَكّ، واسم المفعول به، لا يقع على المصدر، فلا يقال في ضربت ضرباً، إنَّ الضَّرب مضروبٌ كما مضى فى باب المفعول به[5].

(١) بمعنى استعماله استعمالها، أو بمعنى قيامه مقامها.

(٢) لا يجوز، أي: قيام ما ذكر مقامها.

(٣) في م: «ومعلوم أن مثل هذا لم يجيء في السَّعة».

(٤) في د: «لكونهما متضمنين للمفعول به، أي حدثتك بقيام زيد، لا لكونه. . .».

(٥) في الجزء الأول.

فظهر بهذا أنَّ ما قال المُصَنِّفُ، وهو أَنَّ «زيداً قائماً» في: أخبرتك زيداً قائماً، خبرٌ خاصٌ، وأَنَّ «خَبَراً» في قولك: أخبرتك خبراً: خبرٌ مطلقٌ، وكلاهما منصوبان، على أنه[1] مفعول مطلَقٌ: ليس[2] بشيءٍ، بل الأول خبرٌ خاصٌ بلا رَيْبٍ، لكن لفظ الخبـر ههنـا مفعول به أي مُخْبَر به والثاني خبر مطلق، ولفظ الخبر ههنا بمعنى الإخبار، لا المخبرَ به، فجعل أحدهما كالآخر[3]، إمَّا غلط أو مغالَطَة.

والدليلُ على كونه مفعولاً به، وكمفعولَيْ «علمت»، أنك تقول: أخبرتك أَنَّ زيداً قائم، كما تقول: علمت أو أعلمتك أَنَّ زيداً قائمٌ، فَتُصَدِّرُ الجملة بأَنَّ، وأيضاً تقول: أخبرتك أَنَّ زيداً قائماً فأنا مخبر[4] أَنَّ زيداً قائم، فتضيف اسمَ الفاعلِ إلى ما كان في «أخبرتك» بعد الكاف، واسم الفاعل لا يضاف إلى المفعول المطلق، فلا يقال: أنت ضاربُ ضربِ الأمير.

وكـذا ما اعتـرض به المصنف على نفسـه من قوله: قلت زيد منطلق، ليس بشيءٍ، إذْ ليس «زيد منطلق» بمعنى المصدر ا لخاص، كما ذكره، بل هو بمعنى المفعول به، أي المقول الخاص، بخلاف: قلت قولاً سريعاً، على أنه مفعولٌ مطلق.

ومَنْشَأُ الغَلَطِ أَنَّ الخبر يستعمل بمعنيَيْن: بمعنى الإخبار، وبمعنى المخبرَ به، كما أَنَّ القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول، فاعرفه.

قولُه: «فهذه، مفعولها الأول كمفعول أعطيت»، اعْلَمْ أَنَّ مفعولها الأول كأول مفعولَيْ أعطيت، والثاني والثالث معاً، كثاني مفعولي أعطيت، لأننا[5] بَيَّنَّا في باب

---

(١) أي على أن كلاًّ منهما، كأنه قال: وكلاهما منصوب على أنه... إلخ.

(٢) خبر عن قوله: «... أن ما قال المصنف». وقول المصنف في إيضاح المُفَصَّل ٢/٥٣.

(٣) في أنّ كلاًّ منهما مفعولٌ مطلَقٌ.

(٤) بعدم التنوين؛ لأنه مضاف إلى ما بعدَه، كما سيوضِّحُه الرَّضي.

(٥) م، ط: لأنا.

المفعـول به، أنَّ هذه الأفعـالَ، في الحقيقة، متعديةٌ إلى مفعولَيْن، أولُهما غيرُ الثـاني، فمفعـولهـا الثـاني في الحقيقة: مضمونُ الثاني والثالثِ معاً، فمعنى، أعلمتك زيداً قائماً: أعلمتك قيام زيد، فهو كأعطيت زيداً دِرهماً، سواءٌ[1]، فيجوز لك ألَّا تذكر لها مفعولاً أصلاً، كباب أعطيت، وأَنْ تذكر جميعها، وأن تذكر الأول دون الثاني والثالثَ دون الأولِ، وأَمَّا ذكر واحد من الثاني والثالث وترك الآخر، فعلى ما يجيء في أفعال القلوب[2].

وظاهرُ مذهبِ سيبويه[3]: أنه لا يجوزُ ذِكْرُ أولِها، وتركُ الثاني والثالث، لأنه قال: لا يجوز أن يقتصر على واحدٍ من الثلاثة، فبعضُ النُّحاة أُجرى كلامَه على ظاهره، ولم يُجَوِّزِ الاقتصار على الأول.

وأجـازه ابنُ السَّـرَّاجِ[4] مطلقـاً، وقـال السِّيرافيُّ[5]: أراد سيبويه أنه لا يحسن الاقتصار على الأول، لا أنه لا يجوز مطلقاً.

ومذهبُ ابنِ السَّرَّاجِ أَوْلى، إذْ لا مانعَ، وتَبِعَهُ المتأخرونَ، فإذا قطعت النظر عن الأول، فحال المفعول الثاني مع الثالث، كحال أول مفعولَيْ علمت مع الثاني، لأنهما هما، والأول هو الذي زاد بسبب الهمزة، كما مَضَىٰ.

---

(١) تقديره: الأمران سواء.

(٢) يأتي تفصيل ذلك بعد قليل.

(٣) الكتاب ١/١٩ بولاق.

(٤) ط: ابن سراج، الأصول ١/٢٢٤.

(٥) سيبويه ١/١٩ بولاق.



[أَفعالُ القُلوب، وبيانُ عملِها]

قولُه: «أفعال القلوب[1]: (٢٢١ب) ظننت، وحسبت، وخِلت، وزعمت».
«ورأيت، ووجدت، تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي»
«عنه، فتنصِب الجُزْأين»[2].

اعْلَمْ أَنَّ الجمل التي تدخل عليها الأفعال، لا يخلو من أن يكون المقصود منها حكاية لفظها، أَوْ، لا، فالأُولى هي الواقعة بعد القول، نحو: قلت ضرب زيد، أَوْ: زيد ضارب، ولا يعمل فيها القولُ[3]، إذِ القصدُ حكايةُ اللفظِ، فيجب مراعاةُ المَحكيّ.

والثانيةُ، أي التي المقصود منها معناها، دون لفظِها، لابُدَّ أن يَعمل الفعل الداخل عليها في جزأيها[4]، لتعلق معناه بمضمونهما، فلا يدخل، إذن، إلّا على الاسمية لأنَّ ذلك الفعلَ إنْ خلا من المسند إليه تعذر عملُه في الفِعلية، لأنَّ الضروريَّ من عمل الفعل: رفعُ المسندِ إليه، فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية، ولا يرتفع به ما أسند إليه ذلك الفعل، أيضاً، إذ لا يرتفع اسمٌ بفعلَيْن، إذ لا أثر واحد، عن مؤثرين مستقلين، وإن كان مع المسند إليه لم يعمل إلّا النصب، فيجب أن ينصِب كِلا جزأي[5] الفعلية، لتعلق معناه بمضمونهما، ولا ينتصب الفعل[6] إلّا بالحرف، والمسند إليه يستحيل انتصابه، فلا يتبيَّن فيهما أثر الفعل

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٠، والفوائد الضيائية ٢/٢٧٦.
(٢) ط: الجزئين، وهذا خطأ إملائي.
(٣) أي لا يؤثر فيها لفظاً، وإن كانت منصوبةَ المحلّ.
(٤) ط: في جزئيها.
(٥) د، ط: جزئي الفعلية.
(٦) م: «ولا ينتصب الفعل ظاهراً إلّا بالحرف».

الداخل، بَلَى، إذا كان فعل معلَّق عن النصب، جازَ دخوله على الفعلية لأنه لا يعمـل، إذن، في الظاهر، كقولك: علمت بِمَن تمرُّ، وعلمت أيَّ يومٍ سِرت، وأيَّهم رأيت، بنصب، «أيّ»، على أنه معمولُ الفعلِ المؤخَّرِ.

ثم نقـول: الـذي يطلبـه الفعل من الاسمية المدخول عليها، إمَّا فاعلٌ، أو مفعولٌ، فإنِ اقتضى فاعلاً، وذلك في باب كان، رفعنا المبتدأ، تشبيهاً له بالفاعل، ونصبْنا الخبرَ تشبيهاً له بالمفعول، ولم يَجُزْ رفعُهما لأن الفعل لا يرفع فاعِلَيْن، فلا يرفع شبيهين بالفاعل، ولا نصبهما، إذ يبقى الفعلُ بلا مرفوع، ولا يجوز[1]، ولا نصب الأول ورفـع الثـاني، لأنَّ طلب الفعـل للمـرفـوع قبـل طلبه للمنصوب، والفاعلُ، في الحقيقة، في مثل هذا: مصدرُ الخبر مضافاً إلى المبتدأ، ففي، كان زيدٌ قائماً: فاعل «كان»: قيام زيد، لأنه هو الحادث الكائنُ في الحقيقة، وكذا في: صار زيد قائماً، الصائر هو قيامُ زيدٍ، وكذا في جميع أخواتِ «كان»، لأنَّ كُلَّها بمعنى «كان»، مع قيد آخر، فمعنى «صار»: كان بعد أن لَم يكن، ومعنى: مازال، وأخـواتهـا: كان دائمـاً، ومعنى أصبـح وأخـواتِهـا: كان في الصُّبح، والمساء، والضُّحىٰ، ونحو ذلك، ومعنى «ليس»: ما كان.

وأمَّا أفعال المقاربة، فليست من هذه، أي من الأفعال الداخلة في الأصل على الجملة، بلِ المرفوعُ بها فاعلُها في الحقيقة، وأخبارُها مفعولةٌ، كما يَجِيءُ في بابها[2].

وإنِ اقتضى مفعـولاً، نَصَبْنـا جُزْأَيْ[3] الجملة، لأنَّ ثانيهمَا متضمنٌ المفعولَ الحقيقيَّ، وأولهما ما يضاف إليه ذلك المفعول الحقيقي، إذْ معنى، علمت زيداً

---

(١) أي لا يجوز بقاء الفعل بلا مرفوع.

(٢) في هذا الجزء بعد الانتهاء من الأفعال الناسخة.

(٣) ط: نصبنا جزئي الجملة.

قائماً: علمت قيامَ زيدٍ، فإعرابُ الجزأين إعرابُ الاسمِ الواحدِ، أي ذلك المفعول الحقيقي، فلذلك يدخل على هذين الجزأين[1] «أنَّ» الجاعلة للجزأين[2] في تقدير جُزْءٍ واحدٍ، ولم يدخل على[3] الجزأين اللذين بعد «كان» وأخواتِها، وإن كانا، أيضاً، بتقدير المفردِ كهذين الجُزْأَيْنِ المنصوبَيْنِ.

ثم هذا المقتضى للمفعول، إمَّا أفعال القلوب أو غيرها.

فأفعالُ القلوبِ على أضْرُبٍ، إمّا للظن فقط، وهي حَجَا يَحْجُو، بمعنى ظَنَّ، وخَالَ يَخَالُ، وحَسِبَ يَحسبُ، وكذا، هَبْ، غير متصرف.

فإذا كانتِ الأفعالُ بالمعنى المذكور، ووَلِيهَا الاسمية مجرَّدة من «أنَّ»، نصبت جزأيها، فإن كان «حَجَا» بمعنى غلب، أو قصد، أو غيرَ ذلك، وخال بمعنى: اختال، وهَبْ، أمراً من الهِبة، أو كانت الاسمية مصدَّرة بأنَّ، لم تنصِب المفعولين، وكذا جميعُ أفعالِ القلوب المذكورةِ في المَتْنِ: تَنْصِبُ المفعولَيْنِ إذا وَلِيَها الاسمية غيرَ مصدَّرة بأنَّ.

ويستعمل «أُرَى» الذي هو ما لم يُسَمَّ فاعلُه من أرى، عاملاً عَمَلَ «ظَنَّ» الذي هو بمعناه، ولم يستعمل بمعنى «عَلِم» وإنْ كانت أُريت بمعنى: أعلمت.

«وإمّا لليقين[4] فقط وهو[5] «علم» بمعنى «عَرَف»، ولا يُتوهم أن بين «علمت» و «عرفت» فَرْقاً معنوياً[6]، كما قال بعضُهم،[7] فإنّ معنى، علمت أنّ زيداً قائم،

(١) ط: «الجزئين». (٢) ط: للجزئين.

(٣) سقطت من ط.

(٤) مقابل قوله: أما للظن، وكذلك ما سيأتي.

(٥) في م: «وإما لليقين، وهو والمعرفة بمعنى واحد، ولا يتوهم...».

(٦) في د: من حيث المعنى.

(٧) «وكذلك علمتُ إذا قصدتَ بها عِلْمَ الشيء في نفسه إنما تقتضي واحداً، وفسَّرها بعرفته؛ لأن وضعَ عرفتهُ لذلك خاصة، وبهذا يتبينُ أنَّ تفسير الجميع بالمعرفة أولاً غيرُ سديد».

[إيضاح المفصل ٢/٦٣] وانظر: شرح عمدة الحافظ ص ٢٤٦.

و: عرفت أنَّ زيداً قائم: واحــدٌ، إلّا أنَّ: «عــرف» لا ينصب جزأي الجملة الاسمية، كما ينصِبها «علم»، لا لفرق معنويٍّ بينهما، بل هو موكولٌ إلى اختيار العرب، فإنهم قد يَخُصُّونَ أَحَدَ المتساويين في المعنى بِحُكْمٍ لفظيٍّ دون الآخَرِ.

وأجاز هشامٌ ، إلحاقَ[1] «عَرَفَ»، و«أَبْصَرَ» بعَلِمَ في نصب المفعولين.
ويُستعمل «دَرَى» بمعنى عَلِم، وتعلّمْ، أمراً بمعنى «اعْلَمْ»، لكن لا ينصبان المفعولين، بل تَرِد الاسمية بعدَهما مصدَّرة بأنَّ، نحو: دَرَيْتُ أنك قائمٌ، و:[2]

٧١٠ - [تَعَلَّم أَنَّ بعد[3] الغَيِّ رُشْداً] وأَنَّ لِتالِك الغُيُر انقِشَاعا

ولا يُتَصَرَّف في «تعلَّمْ» بمعنى: اعْلَمْ، فإذا قيل لكَ: تعلَّم أَنَّ الأمر كذا، فلا تقول: تعلمت، بل: عَلِمْتُ.

فإن كان «دَرَىٰ» بمعنى «خَتَــلَ»، وتعلَّم، من: تعلَّمت الشيء، أي تكلفت علمه، (٢٢٢أ) فليسا من هذا الباب، فعَلِم،[4] يَنصِب الجزأين إذا لم يُصَدَّرا[5] بأنَّ.

---

(١) التسهيل ص ٧١.

(٢) قائل البيت (القُطامي) بفتح القاف، وضَمِّها [المُبهج ص ٢٨، والخزانة ٢/٣٧٠ هارون].
ديوانه (ص ٤٠)، الخزانة ٩/١٢٩، معجم الشواهد ١/٢١٤.
الشاهد فيه أنّ (تَعَلَّمْ) التي بمعنى (اعْلَمْ) أمراً، لا تنصِبُ المفعولَيْن، بل تَرِد الاسميةُ مصدَّرة بـ(أنْ) السادَّة مع معموليها مَسَدَّ المفعولين. ويَقِلُّ نصبُها للمفعولين، كقول زياد بن سَيَّار الجاهلي:
تَعَلَّمْ شِفاءَ النفسِ قَهْرَ عَدُوِّها * فبالغ بلطفٍ في التحيُّل والمَكْرِ
[الخزانة ٩/١٢٩ هــارون].

(٣) ظهر هذا الشطر من البيت في ط، وكأنه عبارة.

(٤) في ط: فلم بدل فَعَلِمَ.

(٥) ط: لم يُصَدَّر.

وإمّا للظن في الظاهر، مع احتماله في بعض المواضِع لليقين، وهو «ظَنَّ» لا بمعنى: اتَّهم[1]، قالَ تعالى في الظن بمعنى اليقين: [2]

﴿ إِنِّي ظَنَنتُ [3] أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴾

، وقد يَجِيءُ «ظَنَّ» بمعنى: اتَّهم[4]، فينصب مفعولاً واحداً، ومعنى الاتّهام: أن تَجعل شخصاً موضع الظن السيِّء، تقول: ظننت زيداً، أي: ظننت به أنه فعل سَيِّئاً، وكذا: اتهمته.

وإمّا للاعتقاد الجازم في شيءٍ أنه على صفة معيَّنة، سواءٌ كان مطابقاً، أَوْ، لا، وهو «رَأَى»، فإذا كان بالمعنى المذكور، ووَلِيته الاسمية المجردة عن «أَنَّ»، نَصَب جزأيها، نحو: رأيت زيداً غنياً، سواءٌ كان في نفس الأمر غنياً، أَوْ، لا، قالَ تعالى:

﴿ إِنَّهُمْ [5] يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ﴾[6]،

وهو غيرُ مطابقٍ، وَنَرَىٰهُ[7] قَرِيبًا»، وهو مطابقٌ.

وقولُه تعالى:

﴿ أَلَمْ تَرَ [8] إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ [9] .. ﴾،

---

(١) في م بعد قوله «اتّهم»: مايلي: «إذا وليها اسمية مجردة عن أنَّ».

(٢) التصاريف (يحيى بن سلّام، تحقيق هند شلبي ص ٢٦٢).

(٣) الحاقّـة / ٢٠.

(٤) «وذلك قوله في الأحزاب «وتظنون بالله الظنونا» يعني التهمة. ونظيرها في الفتح «وظننتم ظَنَّ السَّوْء» وقالَ في إذا الشمسُ كُوِّرَتْ: «وما هو على الغيب بضنين»... [التصاريف ص ٢٦٣]. قُرِىء «بظنين» على معنى «مُتَّهم» وهو الذي يُريده يحيى بنُ سَلّام في كتابه التصاريف.

قراءةُ الظاءِ لابن كَثير وأبي عمروٍ والكِسائي. [الكَشف ٢/٣٦٤]، وانظر التبصرة والتذكرة ١/١١٥.

(٥) ط: ساقطة.

(٦) المَعَارج /٦.

(٧) المَعَارج /٧.

(٨) ط: ألم ترا.

(٩) البقرة /٢٤٣، والآيةُ بتمامها: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُواْ ثُمَّ أَحْيَٰهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴾.

متضمن معنى[1] الانتهاء، أي: ألم يَنْتَهِ عِلْمُكَ إلى حالهم؟!

وقد تُلْحَقُ «رأى» الحلمية، برأى العلمية، في نصب المفعولين، قال تعالى: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾[2].

وإمّا لاعتقاد كون الشيء على صفةٍ اعتقاداً غير مطابق، نحو: عَدَّ وجَعَل، فإذا كانا بالمعنى المذكور، ووَلِيتهما الاسمية المجرَّدة، نصبا جزأيها، نحو: كنت أَعُدُّهُ فقيراً فَبَانَ غنياً، وقالَ تعالى:

﴿وَجَعَلُوا الْمَلَٰٓئِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ الرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾[3]، أي: اعتقدوا فيهمُ الأُنوثةَ.

وإمّا للقول بأنّ الشيءَ على صفةٍ، قولاً غير مستند إلى وثوق، نحو: زعمتك كريماً، وقد يستعمل «زعم» في التحقيق، قالَ أُميَّةُ:[4]

٧١١ - [نُودِيَ قُمْ واركب[5] بأهلك إ نَّ] اللهَ مُوفٍ للناس ما زَعَمُوا[6]

---

(١) فتح القدير ١/٢٦١. هذا، وقد ذَكَرَ الشَّوْكانيُّ أيضاً معنى الوصول: أيْ أَلَمْ يَصِلْ عِلْمك إليهم، والرؤية البصرية: أي ألم تنظر إلى الذين خَرَجُوا، والتنبيه، أي: تنبّه إلى أمرِ الذين خَرَجُوا...

(٢) يوسف / ٤، ونصُّها: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾.

(٣) الزُّخْرُف /١٩، والآيةُ بتمامها: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَٰٓئِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ الرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾.

في كتاب التصاريف ص ٢٢٠: «تفسير (وجعلوا) على وجهين، الوجهُ الأولُ: الجَعْلُ: الوصفُ، وذلك... كقوله فى الزُّخرف: «وجعلوا الملائكة الذين هم...» يعني وصفوا. والوجهُ الثاني: وجَعَلوا يعني فَعَلُوا...».

(٤) ابنُ أبي الصَّلْت، كما في الخزانة ٩/١٣٤، ويُنسب البيتُ إلى النابغةِ الجَعْدِي (ديوانه ١٣٦)؛ وفيه: ما زَعَمَا بدل ما زعموا.

و (زَعَمَ) ههنا فسِّر بمعنى ضمن، وبمعنى قال، وبمعنى وعد. اللسان / زَعَمَ/.

الشاهد فيه أنّ (زَعَمَ) هنا بمعنى قالَ ووَعَدَ، كما يُقال: زَعَم الشافعيُّ، أي: قال.

(٥) ليس في د، ط.

(٦) في م: ما زعما.

وإمّا لإصابة الشيء على صفةٍ، وهو: وَجَدَ، وأَلْفَى، وعُدَّا من أفعال القلوب، لأنك إذا وَجدت الشيء على صفة، لزم أن تعلمه عليها بعد أن لم يكن معلوماً، وقوله تعالى: ﴿ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا ﴾[1] لا يخرج عن هذا، لأنه تعالى، قد يستعمل[2] من الأفعال ما يستحيل مضمونه بالنسبة إليه، على سبيل التشبيهِ، كقوله: «نَّبْتَلِيهِ»[3]، و «يُضِلُّ»[4]، ونحو ذلك، وكأنه تعالى، قد صادفه عائلاً، وعَلِمَه بعد أن يعلم فأصلح حاله.

ولا يستعمل: أصاب، وصادف، استعمالَ وَجَدَ، في نَصْبِ المفعولَيْنِ خلافاً[5] لابن دَرَسْتَوَيْه[6].

فهذه هي الأفعال على الاسمية التي مفعولها الحقيقي: مصدر الثاني مضافاً إلى الأول، وكذا إذا كان الثاني جامداً، تحصل منه فمعنى علمت أخاك زيداً: علمت زيديَّة أخيك[7].

وإن وقعت بعدَها الفعلية، في النُّدْرَةِ، فضميرُ الشأن مقدَّرٌ قَبْلَ الفعليةِ، لتصير به اسمية: نحو: حسبت يقول زيد، أي: حسبته[8] يقول زيد.

---

(١) الضُحى /٨، ونصُها: ﴿وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾.

(٢) عبارةٌ غيرُ مناسِبةٍ، وقد كرَّرها قَبْلُ، والمُرادُ أنه يَردُ في كلامِهِ تعالى مِثْلُ هذا.

(٣) الدهر /٢، والآية بتمامها: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾.

(٤) فاطر /٨، ونصُها: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۖ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾.

(٥) التسهيل ص ٧١.

(٦) أبومحمد عبدالله بن جعفر بن دَرَسْتَوَيْه، وقد ضبطه ابنُ ماكُولا بفتح الدال والراءِ والواوِ، وضبطه السَّمعانيُّ بضم الدال والراء وسكون السين، وضم التاء وسكون الواو وفتح الياء (دُرُسْتُوَيْه). أخذ عن المبرّدِ، وابن قُتَيْبَةَ. له: الإرشاد، كتاب الكُتَّاب، الهجاء، شرح الفصيح. توفي سنة ٣٤٧هـ. [البغية ٣٦/٢، النزهة ٢٨٣، الإنباه ١١٣/٢، ١١٤، تاريخ بغداد ٤٢٨/٩، ٤٢٩].

(٧) أي كون زيد أخاك.

(٨) فالضمير للشأن هو المفعول الأول، وجملة يقول هي المفعول الثاني.

وبعض هذه الأفعالِ يكثُر نصبه لمفعول واحدٍ، مع كونه بالمعنى[1] المذكور، نحو: علمت زيداً، وعلمت خروج زيد، أي عرفته، وبعضُها يَقِلُّ فيه ذلك نحو: ظننت، وحسبت، قالَ[2]:

ولقد نَزَلْتِ فلا تَظُنِّي غيرَهُ مِنِّي بمنزلة المُحَبِّ المُكْرَمِ ٢٠٠

أي لا تَظُنِّي شيئاً غيرَ نزولِكِ كذا.

قالَ الفَرَّاءُ: وقد يقوم الضمير واسمُ الإشارة مَقامَ مفعولَيْهما، تقول لمن قال: أظن زيداً قائماً: أنا أيضاً[3] أظنه، أو أظن هذا، وكذا باقي أفعال القلوب.

قال الأَنـدلسيُّ: لو جاز قيام لفظ «ذاك» أو «هذا» مَقامَ الجملة، لجاز وقوعه صلة، وليس ما قال بشيءٍ؛ لأَنَّ مفعـولَيْ باب «علمت» بتقدير المفرد، على ما قدّمناه، والصلة لا تقدَّر بالمفرد على حالٍ.

قال الأَندلسيُّ وغيرُه: إنَّ الضمير والإشارة بمعنى المصدر، أي: ظننت الظن، قلت: لا مَنْعَ مِمَّا قالَهُ الفَرَّاءُ، على ماذكرنا.

وتقول: ظننت به، إذا جعلته موضع ظنك، قال تعالى:

﴿ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ[4] غَيْرَ ٱلْحَقِّ ﴾،

---

(١) أي المعنى الذى يقتضي مفعولَيْن.

(٢) سبق تخريجه ص ٦٦٩ من القسم الأول.

(٣) سقطت من د.

(٤) آل عمران / ١٥٤؛ والآيةُ بتمامها: ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِىَ ٱللَّهُ مَا فِى صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِى قُلُوبِكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾.

أي ظَنّاً غيرَ الحقِّ، فهو مفعولٌ مطلَقٌ، فلا مَنْعَ من كونه مفعولاً[1] به، أي شيئاً غيرَ الحَقِّ، كما في قوله: فلا تَظُنِّي غيرَهُ.

قولُه: «تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه «أي لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه، أي تلك الجملة صادرة عن ذلك الاعتقاد، وقوله: هي عنه على حذف المضاف، أي: حكمها عنه، أي حكم المتكلم على المبتدأ بمضمون الخبر، صادر عنه، ففي قولك علمت زيداً قائماً، حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر، على المبتدأ، الذي هو زيد، صادرٌ عن عِلْم، وفي ظننت زيداً قائماً: عن ظَنٍّ.

[خصائصُ أفعالِ القُلوب]

[حُكْمُ حَذْفِ المفاعيل، التعليق، الإلغاء، جوازُ اتِّحادِ الفاعل والمفعول]:

قولُـه: «ومن خصـائصهـا: أنـه إذا ذكـر أحدهما ذكر الآخر، بخلاف باب أعطيت، ومنها: أنه يجوز فيها الإلغاء، إذا توسطت أو تأخرت لاستقلال الجزأين، كلاماً، بخلاف باب أعطيت، مثل: زيد علمت، قائم، ومنها: أنها تُعَلَّق بحرف الاستفهام، والنفي، واللام، مثل: علمت أزيد عندك أم عمرو، ومنها: أنه يجوز أن يكون فاعلُها ومفعولُها ضميرَيْن لشيءٍ واحدٍ، مثل علمتني منطلقاً، ولبعضها معنى آخر يتعدَّى به إلى واحد، فَظننت بمعنى اتهمت، وعلمت بمعنى عرفت، ورأيت بمعنى أبصرت، ووجدت بمعنى أصبت».

قولـه: «إذا ذكـر أحدُهما ذكر الآخر بخلاف باب أعطيت»، اعْلَمْ أَنَّ حَذْفَ المفعـولَيْن (٢٢٢ب) معـاً في باب أعـطيت، يجوز بِلا قرينةٍ دالَّةٍ على تعيُّنهما فتحذفهما نَسْياً مَنْسِيّاً، تقول: فلان يُعطي ويكسو، إذ يستفاد من مثله فائدة من دون ذكر المفعولين، بخلاف مفعولَيْ باب[2] علمت وظننت، فإنك لا تحذفها معاً نَسياً

---

(١) ويكون (بالله) مفعولاً به ثانيًا. [التِّبيان ١/٣٠٣]. وانظُرْ إيضاحَ المُفَصَّل ٢/٦٧.

(٢) م: ساقطة.

مَنْسِياً، فلا تقول: علمت، ولا: ظننت لعدم الفائدة، لأنه مِن المعلوم أَنَّ الإِنسانَ لا يخلو في الأغلب من علم أو ظن، فلا فائدةَ في ذكرهما من دون المفعولين، وأَمَّا مع القـرينة، فلا بأسَ بحذفِهما، نحو: مَنْ يَسْمَعْ[1] يَخَلْ، أي: يَخَلْ مسموعَه صادقاً، وقال:[2]

٧١٢ بأَيِّ كِـتابٍ أَمْ بأَيَّـةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عاراً عليَّ وتحسبُ

وهذا، أيضاً من خواصِّ هذه الأفعالِ.

وأَمَّا حَذْفُ أحدِهما دون الآخَرِ، فلا شَكَّ في قِلَّته، مع كونهما في الأصل مبتدأً وخبـراً، وحَـذْفُ المبتـدأ والخبرِ، مع القرينة غيرُ قليلٍ، وسببُ القِلَّة ههنا، أَنَّ المفعولين معاً كاسمٍ[3] واحدٍ، إِذْ مضمونُهما معاً هو المفعول به في الحقيقة، كما تكرر ذكره، فلو حَذفتَ أحدَهما، كان كحذف بعضِ أجزاء الكلمةِ الواحدة، ومع هذا كُلِّه، فقد وَرَدَ ذلك مع القرينةِ.

أَمَّا حذف المفعول الأول، فكما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ ﴾، إلى قولهِ: «هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ»[4]، أي: بُخْلَهم هو خيراً لهم.

وأَمَّا حَذْفُ المفعولِ الثاني، فكما في قوله:[5].

---

(١) «يقال: خِلْتُ إخالُ، بالكَسْر، وهو الأفصحُ، وبنو أسدٍ يقولون «أخال» بالفتح وهو القياس، المعنى: مَنْ يسمع أخبار الناس ومعايبَهم يقع في نفسه عليهم المكروه». مجمع الأمثال ٢/ ٣٠٠ رقم المثل ٤٠١٢/ مَن يَسْمَعْ يَخَلْ. وانظر الهَمْع ١/١٥٢. وابنَ الناظم ص ٧٩.

(٢) الكُمَيْتُ بنُ زَيْدٍ (هاشميات الكُمَيْت ٣٢) ط. جوزيف هوروفيتس، ليدن سنة ١٩٠٤م).
الخزانة ٩/١٣٧، المُوفي ١٢٦، المحتَسب ١/١٧٣، الهَمْع ١/١٥٢، المعجم الكبير ١/٦٧١ (ط. المَجْمَع، مِصر سنة ١٩٧٠م)، معجم الشواهد ١/٣٥.
الشاهد في قوله (وتحسب) فإنه حذف مفعوله للقرينة، والتقدير: وتَحْسَبُ حبَّهم عاراً عليَّ.

(٣) في م، د: «أنَّ المفعولَيْن معاً بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ».

(٤) آل عمران /١٨٠، والآيةُ بتمامها: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾.

(٥) سبق تخريجه ص ٢٣١ من القسم الأول.

لا تَخَلْنا على غِـــرائك[1]، إنَّا   طالَمَا قد وَشَى بنا الأعداءُ (٤٨)

أيْ: لا تَخَلْنا أذِلَّةً، على إغرائك المَلِكَ بنا.

قولُه: «ومنها أنه يجوز الإلغاء»، الفَرْقُ بين التعليق والإلغاء مع أنهما بمعنى إبطال العمل: أنَّ التعليقَ: إبطالُ العملِ لفظاً لا معنىً، والإلغاء: إبطالُ العملِ لفظاً ومعنىً، فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر، مفعولاً به للفعل المعلَّق[2]، كما كان كذلك قبل التعليق، فلا مَنْعَ من عطف جملةٍ أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلَّق عنها الفعل، نحو: علمت لَزَيدٌ قائمٌ، وبَكراً فاضلاً، على ما قالَ ابنُ[3] الخَشَّابِ.

وأمَّا الإلغاءُ[4] فالجملة معه ليست بتأويل المفرد، فمعنى زيد عَلمتُ قائمٌ: زيد في ظني[5] قائم، فالجملة الملغى عنها، لا مَحَلَّ لها؛ لأنه لا يقع المفردُ موقعَها، والجملة المعلَّق عنها منصوبة المحل.

والفرق الآخَرُ: أنَّ الإلغاء[6] أمرٌ اختياريٌّ لا ضروريٌّ[7]، والتعليق ضروري[8].
وقيل: الجملة الملغى عنهـا في نحـو: زيد قائم ظننت، مبنيَّة على اليقين، والشك عارض، بخلاف المعلق عنها، وليس بشيءٍ، لأنَّ الفِعل الملغى لبيان ما صدَر عنه مضمون الجملة من الشك أو اليقين، ولا شَكَّ أنَّ معنى الفعل الملغى:

---

(١) ط: غراتــك.
(٢) انظر موقع الجملة المعلَّقة من الإعراب في دراسات، القسم الثالث ٢/٦٢٧ وما بعدها.
(٣) المُرْتَجَل ص ١٥٢ وما بعدَها.
وابنُ الخَشَّاب: هو عبدُالله بنُ أحمدَ البغداديُّ، روى عنه السَّمعانيُّ، له: شرح اللُّمَع، المرتَجَل في شرح الجُمَل، أغلاط الحريري. توفي سنة ٥٦٧هـ. [البلغة ١٠٥، البغية ٢/٢٩، الإنباه ٢/٩٩].
(٤) «الإلغاء: هو ترك العملِ لفظاً، ومعنىً لا لمانع» ارتشاف الضَّرَب ص ١٠٦٣.
(٥) المناسب في تفسير المثال أن يقول: في علمي، أو يكون المثال: زيد ظننت قائم.
(٦) ط: إلغاء.
(٧) في م: «والفرق الآخر أن الإلغاء ليس بمانعٍ ضروري، بل هو اختياريٌّ...».
(٨) لأنه إذا وُجِدَ المعلِّق امتنع العمل ولا يَصِحُّ.

معنى الظرف، فنحو: زيد قائم ظننت بمعنى: زيد قائم في ظني، ويمنع الظرف كون الكلام الأول مبنياً على اليقين.

ويقبُح الإلغاء مع تأخرُّ الجملةِ عن فعلِ القلب؛ لأنَّ عاملَ الرفعِ معنويٌّ، عند النحاة، وعامل النصب لفظيٌّ، فمع تقدُّمهما، يغلب اللفظيٌّ المعنويَّ.

وعلى ما اخترنا في عامل المبتدأ والخبر، كما شرحنا في حَدِّ الإعراب[1]: ترافعهما ضعيف، فمع تقدم عامل غيرهما، يغلبهما، ومع ذلك قد جاء قولُه:[2]

٧١٣ كذاك أُدِّبْتُ حتى صار مِن خُلُقي أَنِّي وجدتُ: ملاكُ الشيمةِ الأدبُ

وقولُه[3]:

٧١٤ أرجو وآملُ أن تدنو[4] مودَّتُها وما إخالُ لدينا منك تنويلُ

وإنما جاء ذلك، مع ضعفه؛ لأنَّ أفعال القلوب ضعيفةٌ، إذ ليس تأثيرُها بظاهرٍ كالعلاج، وأيضاً معمولُها في الحقيقة: مضمونُ الجملة، لا الجملة، وسيبويه[5] لا يحمل ذلك على الإلغاء، بل على التعليق، ويقول: اللاّم مقدَّرة، حُذِفَتْ للضرورة.

---

(١) في الجزء الأول. و«حَدُّ الإعراب هو مصدر أعرب يجيء لمعانٍ؛ منها: الإبانة، والتحسين، والتغيير. والمناسب للمعنى الاصطلاحي من معانيه: الإبانة، إذِ القَصْد به إبانةُ المعاني المختلفة» شرح الحدود النَّحْوية للفاكِهي ص ٣٢٦.

(٢) أبو تمّام، كما في الحماسة بشرح المرزوقي ١١٤٦. الخزانة ٩/١٣٩، شرح جُمَل الزَّجّاجي لابن عُصفور ١/٣١٤، الهمع ١/١٥٣، العَيْني ٢/٤١١، المنصف ٢/١٤٣، ابن الناظم ص ٧٧.
الشاهد في قوله (وجدتُ) فقد أُلغي عن العمل مع تقدُّمه، وهو ضعيفٌ قبيحٌ.

(٣) كَعْب بن زهير (ديوانه ص ٩ بشرح السُّكّري، دار الكتب بمصر سنة ١٣٦٩هـ). الخزانة ٩/١٤٣، شرح قصيدة بانت سعاد ص ١٨ (تحقيق المستشرق ف. كرنكو)، ابن الناظم ٧٧، العَيْني ٢/٤١٢، الهمع ١/١٥٣، معجم الشواهد ١/٢٩٤، قصيدة البُردة ص ٩٨ (تح د. زيني). و(تنويل): تَفْعيل، من النَّوال.
الشاهد فيه أنه قد أُلغي (إخال) عن العمل مع تقدمه ووجه إلغاء (إخالِ) ههنا عدمُ تصدُّرها، فإنّ حرف النفي لمّا تقدَّمها أزال عنها التصدر المحضَ فسهَّل إلغاءَها.

(٤) ط: أن تدنوا.

(٥) الكتاب ١/٦١، ١٢٠ بولاق.

وقال بعضُهم[1]: ضمير الشأن مقدَّرٌ بعد الفعل[2]، وهذا أقربُ، لِثُبوت ذلك ضرورةً في غير ذلك الموضع من نواسخ الابتداء، نحو قوله:[3]

إنَّ مَنْ يدخُلِ الكنيسةَ يوماً يَلْقَ فيها جآذِراً وظِباءَ ٧٨

فعلى هذا، الفعل عامل، لا مُلغىً، ولا معلَّق.

ويَقِلُّ القُبْحُ في نحو: متى تظن، زيدٌ ذاهب، أعني إذا تقدم معمولُ الخبر، إذْ هو كتقدم الخبر وتوسُّط فعل القلب بين المبتدأ والخبر، وهو، مع ذلك، ضعيفٌ.

وإذا توسَّط الفِعْلُ بين المبتدأ والخبر، جازَ الإلغاءُ بلا قُبْحٍ ولا ضَعْفٍ، وكذا جاز الإعمال، وهما متساويان، وذلك لأنَّ الرافع[4] القوي، أي فعل القلب، تقدم على أحدهما وتأخر عن الآخر.

وقد يقع الملغي بين الفعل ومرفوعه، نحو ضَرَبَ: أحسب، زيد، وبين اسمِ الفاعل ومعموله، قال:[5]

٧١٥ ولستم فاعلين، إخالُ، حتى ينالَ أقاصِيَّ الحطبِ الوَقودُ

وبين معمولَيْ «إنَّ»، نحو: إنَّ زيداً، أحسب، قائم، وبين «سوف»

---

(١) انظر الهمع ١/١٥٣. وقولُه (بعضُهم): هو ابنُ جِنّي كما في الخزانة ٩/١٣٩ هارون.

(٢) فتكون (وَجَد) عاملةً على التقديرين. الخزانة ٩/١٣٩ .

(٣) سبق تخريجه ص ٣٠٩ من القسم الأول.

(٤) ط: الرفع.

(٥) عقيل بن عُلَّفة الجُهَني، كما في حماسة أبي تمّام ١/٢٠ط. بيروت. الخزانة ٩/١٥٦، الحماسة بشرح المرزوقي ٤٠١، معجم الشواهد ١/١٠٦.

ومعنى البيت: أنكم في ظني لستم فاعلين ما أطلبه منكم حتى يبلغ الشرّ مداه، وكَنَى عن ذلك ببلوغ النار أقاصي الحطب.

والشاهد فيه أنَّ الجارَّ والمجرورَ في قوله (حتى ينالَ) متعلّقٌ باسم الفاعل (فاعِلين)، وقد وقع بينه وبين عامله: الفعل القلبي إخال.

ومصحوبِها[1]، كسوف، أحسب، يقوم زيد، وبين المعطوف والمعطوف عليه، نحو: جاءني زيد، وأحسب، عمرو.

وتوكيدُ الملغي بِمَصْدَرٍ، قبيحٌ، إذِ التوكيدُ دليلُ الاعتناء بحال ذلك العامل، والإلغاء ظاهرٌ في تَرْكِ الاعتناء به، فبينهما شِبْهُ التنافي.

وأمَّا توكيدُه بالضمير، واسم الإشارة المراد بهما المصدر، فأسهل، إذ ليسا بصريحين[2] في المصدرية، نحو: زيد، أحسبه، أو: أحسب ذاك، قائم.

ومصدر فعل القلب إذا لم يكن مفعولاً (٢٢٣أ) مطلقاً، يقوم مقامَ فعله في الإعمال والتعليق نحو أعجبني ظنك زيداً قائماً، وعلمك: لَزَيْدٌ قائم.

وأمَّا الإلغاءُ فواجبٌ مع التوسط أو التأخر، نحو زيد قائم، ظني غالب، أي: ظني زيداً قائماً: غالب، إذ المصدر لا ينصب ما قبله، كما قِيل، وقد تقدَّمَ ذلك في باب[3] المصدر.

وإن كان مفعولاً مطلقاً، فإن كان الفعل مذكوراً معه، فالعمل للفعل، كما مَرَّ في باب المصدر، وكذا إن[4] حذف الفعل جوازاً، نحو: ظناً زيداً قائماً، ففي الصورتَيْن يجوز إلغاء الفعل وإعمالُه، متوسطاً ومتأخراً، لكنَّ الإلغاءَ قبيحٌ، لِما مَرَّ مِنْ[5] قُبحِ تأكيدِ الفعلِ المُلْغَى.

---

(١) مِن مثل قول زهير: وما أدري ـ وسوف، إخالُ أدري ـ:
أقومٌ آلُ حِصْنٍ، أم نساءُ؟
[شعر زهير، صنعة الأعلم ص ١٣٦، والبغداديات ص ٣٦٠].

(٢) ط: إذا ليسا بصريين.

(٣) في هذا الجزء.

(٤) في د: «وكذا إن لم يذكر الفعل معه، وحذف جوازاً».

(٥) تقدَّم قَبْلَ قليل.

وأمَّا إنْ حذف الفعل وجوباً، كما إذا أضيف إلى الفاعل، نحو ظنَّك زيداً قائماً، أي: ظن ظناً، فعند مَنْ قال: العاملُ الفعلُ دون المصدر كما تَقَدَّمَ في باب المصدر، هو كما لو حذف جوازاً: يجوز «الإلغاء متوسطاً، ومتأخراً، نحو: متى زيد، ظنك، قائم، ومتى زيد قائم ظنك، ويجوز الإعمال، أيضاً، لأنك تُعمل الفعل لا المصدر، وكذا عند مَن قال: العاملُ هو المصدر لقيامه مقامَ الفعل، لا لكونه مقدَّراً بأن والفعل، يجوز الإلغاء والإعمال، توسَّطَ، أو تأخَّرَ؛ لأنَّ العاملَ فيما تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة لا المصدرُ.

ولا يجوزُ أن يكون «ظنك» منصوباً لكونه مصدراً مؤكداً لغيره، كزيدٌ قائمٌ حقاً، على ما قيل[1]، لِما ذكرنا في المفعول المطلق[2].

قوله: «ومنها[3]: أنها تعلَّق بحرف الاستفهام والنفي»، التعليقُ، مأخوذٌ من قولهم: امرأة معلَّقة، أي مفقودة الزوج، تكون كالشيء المعلَّق، لا مع الزوج لفقدانه، ولا بلا زوج، لتجويزها وجودَه فلا تقدر على التزوُّج، فالعامل المعلّق ممنوعٌ من العمل لفظاً، عامل معنىً وتقديراً؛ لأن معنى: علمت لزَيدٌ قائمٌ، علمت قيام زيد، كما كان كذا عند انتصاب الجزأين، فمِن ثَمَّ جاز عطف الجزأين المنصوبَيْنِ، على الجملة المعلق عنها، نحو: علمت لزَيدٌ قائمٌ، وبَكراً قاعداً.

قوله: «بحرف الاستفهام»، المعلِّق قد يكون حرف الاستفهام، وهو الهمزة اتفاقاً وكذا «هل»، على خلاف فيها، كما يأتي، وقد يكون اسماً متضمناً لمعنى الاستفهام كقوله تعالى: ﴿ لِنَعْلَمَ[4] أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ ﴾[5]، و: علمت أين جلست

---

(١) أي قيل: يكون ظنك منصوباً؛ لكونه مصدراً مؤكداً.

(٢) في الجزء الأول.

(٣) أي من خصائص أفعال القلوب.

(٤) في ط: «لنعلم أي الحزبين أحصى».

(٥) الكهف /١٢، والآيةُ بتمامها: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا ﴾.
(أيّها) مبتدأ، (أزكى) خبره. [البيان ٢/١٠٣].

ومتى تخرج، وفي معناه: الاسم المضاف إلى كلمة الاستفهام نحو: علمت غلامُ مَن عندك، وقد يكون لام الابتداء نحو: علمت لزيدٌ عندك، وقد يكون حرفَ النفي، وهو: ما، وإنْ، ولا، نحو: علمت مازيدٌ قائماً، وإنْ زيد قائم، ولا زيد في الدار ولا عمرو، ولا رجلَ في الدار.

أمّا الاستفهامُ، ولامُ[1] الابتداء، وما[2]، وإنْ[3]، النافيتان، فَلِلُزوم وقوعها في صدر الجمل[4] وضعاً، فأبقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجملية، رعايةً لأصل هذه الحروفِ، وإنْ كانت في تقدير المفردِ.

وأمّا دخولُ لامِ الابتداء في المفرد، نحو: إن زيداً لقائم، فلضرورة ملجئة إليه، وهي اجتماع إن واللام، كما يجيء.

وأمّا «لا» الداخلة على الجملة الاسمية فإنما كانت معلّقة، لأنها لا التبرئة المشابهة لإنَّ المكسورة اللازمة دخولها على الجمل.

ومِن المعلّقات: إنَّ المكسورة، إذا لم يمكن فتحُها، وذلك إذا جاء في حَيِّزها لامُ الابتداء، نحو: علمت إنَّ زيداً لقائمٌ، فإن اللام لا تدخل إلّا مع المكسورة، كما يجيء[5]، وأمّا إذا تجرّدت «إنَّ» عن اللام فإنها لا تُعلّق، لإمكانِ فتحِها،

= ويجوز أن تكون (أيّ) موصولاً مبنياً مفعولاً لِنعلم على مذهب سيبويه، وعلته في ذلك أنه لما حذف العائد من (أي) بناها على الضم. و(أزكى) خبر مبتدأ محذوف. [البحر ٦/١١١، الكتاب ١/١٢٠ بولاق، المشكل ٢/٣٨].

(١) كقوله تعالى: ﴿... وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ البقرة /١٠٢.
انظر البيان ١/١١٥، والمشكل ١/٦٥، وابن الناظم ص ٧٨.

(٢) كقوله عزّ وجل: ﴿... لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ الأنبياء/ ٦٥، انظر البحر ٦/٣٢٥.

(٣) كقوله سبحانه: ﴿وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ الإسراء /٥٢، دراسات، القسم الثالث ٢/٦٣٠؛ وفيه أن الآية المذكورة رقمها ٢٢ وأنها من سورة النحل، وهذا خطأ، والصواب ما أثبت.

(٤) ط: الحمل.

(٥) في د بدل قوله «كما يجيء» ما يلي: «وقوله:

فغبرت بعدهُم بعيشٍ ناصب * وإخالُ أنّي لاحقٌ مستتبعُ

بتقدير اللام.

وجَعْلِها معمولةً لفعل القلب، وذلك لأن المنصوبَيْن بعد فعل القلبِ في تأويل المصدر، فإذا أمكنك جعل «أَنَّ» حرفاً مصدرياً معمولاً لفعل القلب بأن تفتح همزتها، فهو أولى مِن عزل العامل بكسر «إنَّ» عن عمله، وأما قوله: [1]

٧١٦ ولقد علمت لتأتِيَنَّ منِيَّتي إنَّ المنايا لا تَطيشُ سِهامُها

فإنما أجرى «لقد علمت»، مُجرى القسم، لتأكيده للكلام؛ لأن فيه اللامَ المفيدة للتأكيد، مع «قد» المؤكدة، وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله: [2]

[إني لأمنحك[3] الصدودَ] وإنني * قسماً إليك مع الصدود لأَمْيَلُ

وقد يجرى نحو: عَلِم الله، مجرى القسم، فيجاب بجوابه، فتجيء بعده «إنَّ» المكسورة، نحو: علم الله إنك قائم، أي: والله. . . .

والفعل المعلَّق، قد يدخل على الجملة الفعلية، نحو: علمت بمَن تمرّ، وعلمت أيُّهم ضربت، بنصب «أيّهم» على أنه مفعول ضربت، وعلمت أيَّ يومٍ سرت، وعلمت أقمت أم قعدت.

وإعراب الجملة المعلَّق عنها إذا لم يتقدم عليها فعل القلب، فيجوز في: علمت أيُّ يوم: الجمعةُ، رفع، «أيّ» على أنه خبر مقدم على ا لمبتدأ أي: ، أيُّ

---

(١) لبيد بن ربيعةَ العامري (ديوانه ص ١٧١).
الخزانة ١٥٩/٩ هارون، سيبويه ٤٥٦/١ بولاق، المغني ص ٥٢٤، ٥٣٢، الهمع ١٥٤/١، ابن الناظم ص ٧٨.
الشاهد في قوله (عَلِمتُ) فإنه نزل منزلة القسم، فيكون جملة (لتأتين منيتي) جواب القسم الذي هو (علمتُ).

(٢) سبق تخريجه ص٣٧٧من القسم الأول.

(٣) ليس في الأصل، وهو من م.

يومٍ يومُ الجمعة، ونصبه على أن الجمعة بمعنى الاجتماع، فيكون كعلمت أيَّ يوم الخروج، قالَ:

٧١٧ لقد علمت أيُّ يومٍ عُقبــــتي[1]

والمنصوب، أيضاً، خبر، لكنه ظرف.

وإذا صُدِّر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام، فالأولى أن لا يتعلَّقَ فعل القلب عن المفعول الأول، نحو: علمت زيداً مَن هو، وعلمت بكراً أبو مَن هو، وجوَّز بعضُهم[2] تعليقه عن المفعولين (٢٢٣ب)؛ لأنَّ معنى الاستفهام يعم الجملة التي بعد «علمت»، كأنه قيل: علمت أبو مَن زيد.

وليس بقويّ: لا تفاقهم على النصب في نحو: علمت زيداً ما هو قائماً مع أن المعنى: علمت ما زيد قائماً.

---

(١) لم يعرف قائل هذا الرجز، وقد ذكره ابنُ السِّيرافي، والأسودُ الغُنْدجاني هكذا:

أأنت يابُسَيْطَةُ التي التي

هَيَّنيك في المَقيل صُحبتي

لقد علمت أيّ حين عُقبتي...

[شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢٢٤ وفُرحة الأديب ص ٥٢].

قال ابنُ السِّيرافي: «وهذا بيت من شعر قد خُلط في الكتاب بالكلام».

في سيبويه ١/١٢٢ بولاق: «وبعض العرب يقول: لقد علمتُ أيُّ يومٍ عقبتي، وبعضُهم يقول: لقد علمُت أيَّ حِينٍ عقبتي»..

وفي المُخَصَّص ٧/١١٩: «... والعُقبة: الموضع الذي يُركب فيه، والجمع عُقَب، والعُقبة تكون اسماً ومصدراً، ولذلك أجاز سيبويه في قول العرب * لقد علمتَ أيَّ حين عُقْبتي * الرفعَ والنصبَ، فالرفع على الاسم، والنصبُ على المصدر، أي في أي الأحيانِ اعتقابي».

لقدخَفِيَ هذا على الأستاذ هارون، وأَوْرَدَهُ الأستاذ أحمد راتب النفّاخ في فهارس سيبويه ص ٧٣.

الشاهد فيه جواز رفع (أي) على الابتداء؛ ونصبها على الظرفية.

(٢) انظر الهمع ١/١٥٥ ـ ١٥٦، وفي ابن الناظم ٧٨: «وقد ألحق بأفعال القلوب في التعليق غيرها نحو نظر وأبصر وتفكر وسأل واستنبأ...».

وأمّا قولُهم: أرأيت زيداً ما صنع، بمعنى أخبرني[1]، فليس من هذا الباب، حتى يجوز الرفع في «زيد» بل النصبُ فيه واجبٌ، ومعنى أرأيت: أخبر، وهو منقولٌ من رأيت بمعنى أبصرت[2] أو عرفت، كأنه قيل: أأبصرته[3] وشاهدت حاله العجيبة، أو أعرفتها: أخبرني عنها، فلا يستعمل إلاّ في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء.

وقد يؤتى بعده بالمنصوب[4] الذي كان مفعولاً به لرأيت نحو: أرأيت زيداً ما صنع، وقد يحذف، نحو:

﴿ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ[5] أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ ﴾،

الآية، و«كُمْ» ليس بمفعولٍ كما يَجِيءُ، بل هو حَرْفُ خِطابٍ[6].

ولابُدَّ، سواءٌ أتيتَ بذلك المنصوب أوْ لم تأتِ به، مِن استفهامٍ ظاهرٍ أوْ مقدَّرٍ، يُبيِّن الحال المستخبَر عنها، فالظاهر نحو: أرأيت زيداً ما صنع، و:

﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ ﴾[7].

---

(١) انظر سيبويه ١/١٢٢ بولاق، وقول أبي حيان في النهر الماد ٤/١٢٣.

(٢) انظر الهمع ١/١٥٤.

(٣) د، ط: أبصرته.

(٤) د: المنصوب.

(٥) الأنعام /٤٠، والآية بتمامها: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾
وفي الأنعام /٤٧، ونصُّها: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾

(٦) في مُشْكِل إعراب القرآن ١/٢٦٦: «الكاف والميم للخطاب، لا موضع لهما من الإعراب عند البصريين، وقال الفَراء: لفظُها لفظُ منصوبٌ، ومعناهما معنى مرفوع...».
وفي معاني القرآن للأخفش ٢/٢٧٠: «فهذا الذي بعد التاء من قوله «أرأيتكم» إنما جاء للمخاطبة، ... مثل كاف «ذاك»، ومثل ذلك قول العرب: أَبْصِرْكَ زيداً، يُدخلون الكاف للمخاطبة، وإنما هي: أَبْصِرْ زيداً».
وانظر المقتضب ٣/٢٧٩ الطبعة الأخيرة.

(٧) الأنعام /من ٤٧.

و: ﴿أَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا۟ ......[1]﴾.

والمقدّر نحو قوله تعالى:

﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ[2] أَخَّرْتَنِ...﴾

أيْ أرأيتك هذا المكرَّم، لِمَ كرَّمْتَهُ، وقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾ كلام مستأنفٌ.

وقد تكون[3] الجملة المتضمنة للاستفهام جواباً للشرط، كقوله تعالى: ﴿أرأيتكم إنْ أتاكم...﴾ الآية، وقوله:

﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِي يَنْهَىٰ ۝٩ عَبْدًا إِذَا[4] صَلَّىٰٓ﴾، إلى قوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَم﴾،

قوله: ﴿أَرَءَيْتَ إِن كَانَ﴾، كرر «أرايتَ» للتوكيد، ولا مَحلَّ للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام، لأنها مستأنفةٌ لبيان الحال المستخبر[5] عنها، كأنه قال المخاطب لمّا قلت أرأيت زيداً: عَن أي شيء من حاله تسأل؟ فقلت: ما صنع، فهو بمنزلة قولك: أخبرني عنه ما صنع، وليستِ[6] الجملة المذكورةُ مفعولاً ثانياً لرأيت، كما ظَنَّ بعضُهم[7].

---

(١) الأحقاف /٤، ونصُّها: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱئْتُونِي بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾.

(٢) الإسراء /٦٢، والآية بتمامها: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

(٣) ط: يكون.

(٤) العَلَق / من ٩ ـ ١٤؛ والآياتُ بتمامهن: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِي يَنْهَىٰ ۝٩ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ۝١٠ أَرَءَيْتَ إِن كَانَ عَلَى ٱلْهُدَىٰٓ ۝١١ أَوْ أَمَرَ بِٱلتَّقْوَىٰٓ ۝١٢ أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١٣ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾.

(٥) د: المخبر.

(٦) ط: وليس.

(٧) الفارسي، كما في الهمع ١/١٥٦.

وتلحق الكاف الحرفية بأرأيت الذي بمعنى أخبر، لأنه لمّا صار بمعنى أخبِر، كان كاسم الفعل المنقول إلى الفعلية[1] عن شيء آخَر، نحو: النجاءَكَ[2] فاستغنى بتصريف الكاف تثنيةً وجمعاً وتأنيثاً عن تصريف تاء الخطاب، فبقيت التاء في الأحوال مفردةً مفتوحةً، سواءٌ كان المخاطب مذكراً، أَوْ مؤنثاً، مفرداً، أَوْ مثنىً، أو مجموعاً، وفاعلُ: أرأيتَك[3]: التاءُ، لا «أنت» المقدَّر في نحو: رويدَك، لأن مفعوله بقي منصوباً على حاله مع صيرورته بمعنى أخبرني، نحو: أرأيتَكَ زيداً ما صنع، فلا مَنْعَ مِن بقاءِ فاعله أيضاً.

وقالَ الفَراء[4]: بل أُزيل الإسناد عن التاء إلى الكاف، وهو مثل رويدك[5]، والنجاءَك، كما مضى في أسماء الأفعال، أعني أَنَّ الكافَ مرفوعُ المَحَلِّ.

فإذا أردت برأيت، فعل القلب، فالكاف الملحق به: اسم يتصرَّف[6] بتصرُّفِ المفعول الثاني، وكذا التاء: يصرف بتصرُّفهما، نحو أرأيتك[7] زيداً، و: أرأيتماكما الزيدَين، و: أرأيتموكم الزِيدين، وأرأيتُك هنداً، و: أرأيتماكما الهندَين، و: أرأيتن كنَّ الهندات.

---

(١) أي إلى كونه اسم فعل، وتعبير الرضي فيه تساهُلٌ.

(٢) انظر المقتضب ٣/٢٧٩ الطبعة الأخيرة، وسيبويه ١/١٢٣ - ١٢٤ بولاق.

(٣) انظر سيبويه ١/١٢٢، ١٢٥ بولاق.

(٤) معاني القرآن ١/٣٣٣.

(٥) انظر المقتضَب ٣/٢٧٩ الطبعة الأخيرة.

(٦) ط: بتصرّف.

(٧) في المقتضَب ٣/٢٧٩ الطبعة الأخيرة: «اعْلَمْ أَنَّ هذه الكافَ زائدةٌ، زيدت لمعنى المخاطبة. والدليل على ذلك أنك إذا قلت: أرأيتك زيداً، فإنما هي: أرأيت زيداً؛ لأن الكاف لو كانت اسماً استحال أنْ تُعَدِّيَ (رأيت) إلى مفعولين: الأول والثاني هو الأول.
وإن أردت رؤية العَيْن، لم يتعدَّ إلّا إلى مفعول واحد، ومع ذلك أنّ فعل الرجل لا يتعدى إلى نفسه، فيتصل ضميرُه إلّا في باب ظننت وعلمت...». وانظر التبصرة والتذكرة ١/١١٦.

واعلم أنك إذا قلت: قد علمتَ من قام، وجعلت «مَن» إمّا موصولة أوْ موصوفة، فالمعنى: عرفت ذات القائم بعد أن لم أعرفها.

وإن جعلتها استفهامية، فليس في الكلام دلالةٌ على هذا المعنى، بلِ المعنى: علمت أيَّ شخص حصل منه القيام، ورُبَّما كنت تعرف قبل[1] ذلك ذات القائم وأنه زيد، مثلاً، وذلك لأنَّ كلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولا، لما تقدم لفظه[2] عليها، لاقتضائها صدرَ الكلام، فيكون مفعول علمت، إذن، مضمون الجملة، وهو قيام الشخص المستفهم عنه، أعني زيداً، وأمّا إن كانت موصولة أو موصوفة، فالعِلم واقعٌ عليها، فكأنك قلت: علمت زيداً الذي قام.

ويتبين الاستفهام من غيره في «أيّ» لكونه معرباً، تقول، في الاستفهام: علمت أيُّهم قام، برفع «أي»، وإذا كان موصولاً قلت: علمت أيَّهم قام، بنصبه.

وليست[3] أداة الاستفهام التى تلي باب علم في نحو: علم زيدٌ أيهم قام، مفيدة لاستفهام المتكلم بها[4]، للزوم التناقض في نحو: علمت أيهم قام، وذلك لأن «علمت»، المقدَّم على «أيهم»: مفيدٌ أن قائل هذا الكلام عارفٌ بنسبة القيام إلى هذا القائم المعيَّن، لِما ذكرنا أنَّ العلم واقع على مضمون الجملة، فلو كان «أيّ» لاستفهام المتكلم لكان دالاً على أنه لا يعرف انتساب القيام إليه، ، لأن: أيهم قام، استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام إلى معيَّن، ربما يعرفه الشاك بأنه زيد أو غيره، فيكون المشكوك فيه، إذن النسبة وقد كان المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض، فنقول أداة الاستفهام إذن، : لمجرد الاستفهام، لا، لِاستفهام المتكلم، والمعنى: عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه وهو أن نسبة القيام إلى أيّ

(١) م: بعد.

(٢) أي للعامل الذي تقدم عليها لفظاً.

(٣) ط: وليس.

(٤) انظر المقتضَب ٣/٢٦٧، والبحر ٢/٢٩٤، و ٦/٥٠٣.

شخص هي، وذلك الشخص في فرضنا: زيد، فالمعنى: عرفت قيام زيد، وإنما لم يصرح باسم القائم ولم يقل: علمت زيداً قائماً، أو: علمت قيام زيد، لأن المتكلم قد يكون له (٢٢٤أ) داعٍ إلى إبهام الشيء على المخاطب مع معرفته بذلك المبهم كما يكون له داعٍ إلى التصريح به، كقوله تعالى:

﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾[1]

ومثله كثيرٌ.

فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه: لا، أو، نَعَمْ، بعد فعل القلب، نحو: علمت أزيد قائم، أو: هل زيد قائم، والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه ههنا: انتساب القيام إلى زيد، أو عدم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وأم، ومع أسماء الاستفهام: أن انتساب الفعل إلى هذا المعيَّن أَوْ إلى ذلك من الأشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام.

وكذا يجوز: علمت: أزيد قام أو عمرو، وعلمت: هل زيد قام، أَوْ عمرو، وجوابها: لا، أو نَعَمْ، والمشكوك فيه، المستفهم عنه ههنا: نسبة القيام إلى واحدٍ من المذكورين، أو عدم النسبة إليه، فالمعنى في جميع ذلك: علمت هذا الذي يُشَكُّ فيه فيُستفهَم عنه.

ومَنَع قومٌ من وقوع استفهامٍ جوابُه: لا، أَوْ، نَعَمْ، بعد فعل القلب، استدلالاً بأن مضمون الجملة الاستفهامية، لا يَصِحُّ أن يكون متعلَّقا للعلم[2] إلَّا بتأويل، وهو أن يقال: متعلَّقُهُ: ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال في جواب الاستفهام، وبأسماء الاستفهام: شيء معيَّن منسوب إليه الحكم المذكور في

---

(١) سبأ /٢٤، والآية بتمامها: ﴿قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُلِ ٱللَّهُۖ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾

وتمثيل الرضي بهذه الآية لمطلق الإبهام بصرف النظر عن موضوع البحث.

(٢) انظر الهمع ١/١٥٤.

الاستفهام، فمعنى علمت أزيد قائم أم عمرو: علمت أحدهما بعينه على صفة القيام، لأنه[1] هو الذي يقال في جوابه[2]: إمّا: زيد، أي زيد قائم، وإمّا عمرو، وأمّا إذا قلت: علمت هل زيد قائم، فليس جوابه نسبة القيام إلى زيد أو نفيها، حتى يقال: إن العلم يتعلق بتلك النسبة أو نفيها، وإنما جوابه: نَعَمْ، أوْ، لا، وليس فيه النسبة، والعلم لا يتعلق إلاّ بالنسبة.

والجـواب عَمَّا قالوا: أنا لا نسلِّم، أوَّلاً، أنَّ مضمونَ الجُملةِ الاستفهامية لا يكـون متعلِّقاً للعِلم، بَلَىٰ، مضمون استفهام المتكلم لا يَصِحُّ أنْ يكون متعلِّقا للعلم، للتناقض المذكور في نحو: علمت أيهم قائم، ولو سلَّمنا ذلك قلنا: إنَّ «نَعَمْ» أوْ «لا»، في الجواب، متضمن، أيضاً، لمعنى النسبة ونفيها؛ لأنَّ المعنى: بلى زيد قائم، وما زيد بقائمٍ، فحصل المقصود أي المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب، وهو المصحح لتعلق العلم.

ثم اعلم أنَّ جميع أدوات الاستفهام، ترِد على الوجه المذكور[3]، أي لِمُجَرَّد الاستفهام، لا لِاستفهام المتكلم، بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخـر، لتبيين[4] المشكوك فيه، نحو: شككت: أزيد في الدار أم عمرو، و: نسِيت، أو تردَّدت: أأقوم أم أقعد، كما ترِد بعد كل فعل يفيد معنى العلم، كعلمت، وتبيَّنت، ودَرَيْتُ، وبعد كل فعل يُطلب به العلم، كفكَّرت، وامتحنت، وبلوت، وسـألت، واستفهمت، وجميع أفعـال الحـواس الخمس، كَلَمَسْتُ، وأبصرت، ونظرت، واستمعت، وشممت، وذقت، تقول: فكرت: أزيد يأتيني أم عمرو.

---

(١) في م، د: «ولأن ذلك هو الذي...».

(٢) في ط بعد قوله: «في جوابه»: «وذلك لأن جوابه إما....».

(٣) انظر البحر المحيط ٢/٢٩٤، و٦/٥٠٣.

(٤) في ط: ليتبين.

وقد يُضمر الدال على التفكر، كقوله تعالى:

﴿ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ ۚ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾[1]

، أي متفكراً، أيمسكه أم يدسه، وفي نهج البلاغة: «يتخالسان أنفسهما: أيهما يَسقي صاحِبَهُ كأسَ المَنُون»[2]، أي: متفكرَيْن: أيهما يسقي، ولم يسمع مثل ذلك في الظن الذي هو لترجيح أحد المجوَّزين على الآخر.

وجوَّز[3] يونُس، تعليقَ جميع الأفعال، نحو: ضربت أيَّهم في الدار، وقتلت أيَّهم في البيت، وقد مضى ذلك[4] في باب الموصولات.

ويجوز في نحو: سألتك هل زيد قائم، واستفهمت: أقام زيد، أَنْ يُنوى بعده القولُ، والجملة مفعول لذلك المَنْوي، على ما هو مذهبُ البصريين، أو يُضَمَّن السؤال معنى القول، فيلحق به في الحكاية بعده، على ما هو مذهبُ الكوفيين، كما يَجِيءُ بَعْدُ، من مذهب الفريقَيْن[5].

فنقول: الجملة بعد الفعل المعلَّق[6] في موضع النصب، وهي: إمّا[7] في موضع

---

(١) النحل /٥٩، والآية بتمامها: ﴿ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ ۚ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾.

(٢) من خُطبةٍ لعلي بن أبي طالب، رضي الله عنه، في وصف المؤمنين وقتالهم مع أعدائهم. [نهج البلاغة ص ٧٢ ط. دار الشعب].

(٣) «وخرَّج عليه: ثم لننزعَنَّ من كل شِيعةٍ أيهم أشد. والجُمهور لم يوافقوه على ذلك». الهمع ١/١٥٥. وانظر دراسات، القسم الثالث ٢/٦١٩، وسيبويه ١/٣٩٧ ـ ٣٩٨ بولاق، وابن يعيش ٧/٨٧.

(٤) في د: «وقد مضى العذر عنه في باب الموصولات».

(٥) انظر دراسات، القسم الأول ١/٤٧٧.

(٦) م، د: المطلق.

(٧) انظر دراسات، القسم الثالث ٢/٦٢٧ وما بعدها.

مفعـول ينصب بنـزع الخـافض[1]، وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك، نحو شككت أزيد في الدار أم عمرو، أي شككت في هذا الأمر، أو في موضع مفعول تعـدَّى إليه الفعـل بنفسه، إمّا لاقتضاء الفعل إياه وضعاً، وإمّا لتضمن الفعل ما يقتضيه، والأول: صريح العلم والمعرفة، وهذا الفعل إمّا أن يطلب مفعولاً واحداً، نحو: عرفت هل زيد في الدار، فالجملة المعلق عنها في موضع مفعوله، أي: عرفت هذا الأمر، وإمّا أن يَطلب أكثر، فتكون تلك الجملة، إمّا في مقام المفعول الأول والثاني، نحو: علمت هل زيد في الدار، أو في مقام الثاني والثالث نحو: أعلمتك هل زيد في الدار، أو في مقام الثاني وحدَه نحو: علمت زيداً أبو مَن[2] هو، وكذا قوله تعالى:

﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾؛[3]

لأنّ «أَدْرَى» يتعدَّى إلى مفعولَيْن، كأدريتك الحق، وإن كان بمعنى أَعْلَمَ، أو في مقام الثالث وحدَهُ نحو: أعلمتك زيداً (٢٢٤ب)، أبو مَنْ هو.

وأَمَّا الثاني، أي المتضمن لمعنى العِلم، فهو كل فِعل ذكرنا أنه مِما يُطلب به العلم، نحو: فكرت هل زيد في الدار، فإنَّ «فَكَّرَ» لازم وضعاً لكن يتعدى إلى مفعول لتضمينه معنى «تعرَّف»، أي: تعرفت هذا الأمر، بالتفكير فيه، وكذا قولك: انظر إليه: أقائم هو أم قاعد؟ أي: تعرف هذا الحكم بالنظر إليه.

ورفع «زيد» في مثل: انظر، وسَل، وزيدٌ أبو مَنْ هو، لكونه بمعنى: انظر وسَل أبو مَنْ زيد: أهون من رفعه في نحو: اعلم زيد أبو مَن هو؛ لأنَّ انظر الذي بمعنى

---

(١) «وعلى هذا حمل أبوحيان قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾. [الحاقة /٣]، إذ جعل «ما الحاقة» في موضع نصب، بعد إسقاط حرف الجر. وهذا بعيدٌ جداً؛ لأنّ الجمل لا تُنصب بنزع الخافض» [البحر ٧/ ٣٢٠-٣٢١، إعراب الجمل وأشباه الجمل د. قباوة ص ١٧٥].

(٢) انظر الهمع ١/ ١٥٥.

(٣) الانفطار /١٧.

تفكرْ، وسَلْ، الذي بمعنى: سَلِ الناس، لا ينصِبان زيداً، لو سلَّطتَهما عليه، كما ينصبه «اعلم»، إذا سلطته عليه.

وكـذا الحكم إن كان الفعـل المـطلوب به العلم متعدياً بالوضع، تُعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه، ثم تجيء بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمينه معنى التعرُّف، نحو: امتحنت زيداً: هل هو كريم، أي تعرَّفت كرمه بامتحانه، وأبصرت زيداً: هل هو في الدار، أي: تعرفت كونه في الدار بإبصاره، وكذا قوله تعالى:

﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴾[1]

أي يترقَّبون[2] وقت إرسائها بسؤالك عنها، وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في: عَمْرَكَ اللهَ[3]، أنّ الكاف مفعول أصل الفعل و: الله، مفعول الفعل المضمَّن.

وقد تكون الجملة المعلَّق عنها بدلاً مِمَّا قبلها، نحو: شككت في زيد هل هو قائمٌ، أَوْ، لا، أي: شككت في قيامـه، فهي في محـل الجَرِّ، وتقول: عرَّفتك

---

(١) النازعات /٤٢.

(٢) ط: يتعرفون.

(٣) انتصب (عمرك) على المصدرية بتقدير: عمرتك الله تعميراً؛ أي: أعطيتك.

(أ) عُمراً بان سألت الله أن يعمرك، فالله مفعولٌ ثانٍ على تضمين (عمر) معنى سأل. وأجاز المبرد أن يكون منصوباً على نزع الخافض. التقدير: أقسم بعمرك الله، والمراد بالعمر التعمير، والمعنى: أقسم بتعميرك اللهَ، أي بإقرارك له بالدوام والبقاء.

(ب) يكون التقدير: أسأل الله عمرك، أي أسأله تعميرك.

(جـ) يكون التقدير: أسأل بحق تعميرك الله، أي اعتقادك بقاءه وأبديته، فعمرك منصوب على نزع الخافض، وهو مضاف للفاعل، و(الله) مفعول به.

(د) أبوالعلاء: مأخوذ من قولهم: عمرك البيت الحرام: إذا زرته، ونصب عمرك بتقدير أذكرك عمرك الله أي زيارتك.

(هـ) أو من العمارة أي بعمرك المنازل المشرفة بذكر الله وبعبادته.

[المقتضب ٢/٣٢٧ الطبعة الأخيرة، هامش].

الحال: أزيد في الدار أم عَمروٌ، فهي في محل النصب بدل من «الحال»، وكذا: عَرَفت زيداً أبو مَنْ هو: الجملة فيه بَدَلٌ مِن «زيداً»[1].

هذا، وقد أوجب الأخفش[2]: إنَّ زيداً لظننت أخوه قائم، قال، وإنما لم يجز: لظننت أخاه قائماً؛ لأنَّ اللام للابتداء، فلا تدخل على[3] الماضي كما يجيء في باب «إنَّ»، فهي في التقدير داخلةٌ على «أخوه» كأنك قلت: ظننت لأخوه قائم.

وأمَّا الإلغاء والتعليقُ في: أعلَم وأَرى، عن المفعولين الأخيرين فالظاهر، كما ذهب إليه ابنُ مالكٍ[4]، أنه يجوز[5] الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما كما جاء ذلك في عَلِم ورأى، تقول: أعلمتك لزَيدٌ منطلق، وأزيد قائمٌ أَمْ عَمروٌ، وما زيد قائماً، وزيدٌ أعلمتك قائمٌ، وزيد قائم أعلمتك.

وكذا الحكم إذا بنيت باب أعلَمَ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعلُه، نحو: أُعلِمت ما زيد قائماً، وزيد أُعلِمت قائمٌ.

وقالَ الأندلسيُّ: الذي أُعوِّلُ عليه: امتناع التعليق والإلغاء بالنسبة إليهما.

وفي بعض نُسَخِ الجُزُولية، ما يدل على أنك إذا بنيت الفعل للفاعل امتنع إلغاؤه وتعليقُه، وإذا بنيته للمفعول جاز[6].

---

(١) «هذا ما اختاره السِّيرافي وابنُ مالكٍ، ثم قال ابنُ عُصفور هي بدل كل من كل على حذف مضاف، والتقدير: عرفت قصة زيد أو أمر زيد أبو من هو، واحتيج إلى هذا التقدير لتكون الجملة هي المبدل منه في المعنى.
وقال ابن الصائغ هي بدل الاشتمال ولا حاجة إلى تقدير. وذهب المبرد والأعلم وابنُ خروفٍ وغيرهم إلى أن الجملة في موضع نصب على الحال.
وذهب الفارسيُّ إلى أنها في موضع المفعول الثاني لعرفت على تضمنه معنى علمت واختاره أبوحيَّانٍ». [الهمع ١/١٥٥ ـ ١٥٦].

(٢) الهمع ١/١٥٣.

(٣) سقطت من د، ط.

(٤) في د: المالكي.

(٥) التسهيل ص ٧٣.

(٦) ط: جازا.

«والذي أرى، أنه لا مَنْعَ من الإلغاء[1] والتعليق سواء» بني الفعل للفاعل أو للمفعول.

وقـالَ ابنُ جعفـر: لو ألغيت[2] فقلت: زيد أعلمتك قائم، أو علَّقت فقلت: أعلمتك لزَيدٌ قائمٌ، لحصل الإلغاء والإعمال في حالة واحدة، لأنه لابُدَّ من إعماله في المفعول الأول، وكذا يحصل التعليق والإعمال في حالة واحدةٍ.

وليس ما قال بشيءٍ، لأنّ إعماله بالنسبة إلى شيء، وإلغاءَهُ، أَوْ تعليقه بالنسبة إلى شيء آخـر، فهـو مثـل: زيدٌ علمت قائم، أعملتـه في الفـاعل وألغيته عن المفعول، وكذا في: علمت لزَيدٌ قائم: أعملته في الفاعل وعلّقته عن المفعول، وأيضـاً، المُعمـل معنى الهمـزة؛ أي التصيير والمُلغى أو المُعلق: أصل عَلِم، فالملغي غير المُعمل.

واعلم أنه لا خِلافَ في أنه لا يُلغى ولا يعلق عن المفعول الأول إذ هو كأول مفعولَيْ أعطيت.

قولُه: «ومنها أنه يجوزأن يكون فاعلُها ومفعولُها ضميرَيْن لشيءٍ واحدٍ»، هذه الأفعـالُ المـذكـورةُ في مَتْنِ الكـافية، ولفـظة «هَبْ» بمعنى: احسب، ورأى، الحلمية، يجوز أن يكون فاعلها ومفعولُها ضميرَيْنِ متصلَيْنِ مُتَّحِدَيْ المعنى نحو: علمتني قائماً، وقال تعالى:

﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ ﴾[3].

---

(١) الهمع ١٥٣/١.

(٢) التسهيل ص ٧٣.

(٣) يوسف /٣٦، والآية بتمامها: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجۡنَ فَتَيَانِۖ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ وَقَالَ ٱلۡأٓخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا تَأۡكُلُ ٱلطَّيۡرُ مِنۡهُۖ نَبِّئۡنَا بِتَأۡوِيلِهِۦٓۖ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾.

وكذا إن كان أحدهما بعض الآخر، نحو: رأيتُنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، و: رأيتَماك[1] تقول كذا، وقد يجري مَجراها «رأى» البَصَرِيَّة، حَمْلاً على «رأى» القَلْبية، وكذا: عَدِمَ، وفَقَدَ، حَمْلاً على وَجَدَ[2]، لأنهما ضِدَّاه في أصل الوضع.

وإنما لم يجوز[3] ذلك في غير الأفعال المذكورة؛ لأنَّ أَصْلَ الفاعلِ أَنْ يكون مؤثِراً والمفعول به متأثر منه، وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر، فإن اتَّحدا معنى كُرِه اتفاقهما لفظاً، فلذا لا تقول: ضرب زيدٌ زيداً، وأنت تريد: ضرب زيدٌ نفسه، فلم يقولوا: ضربتُني، ولا ضربتُنا، وإن تخالفا لفظاً، لاتحادهما معنىً ولاتفاقهما مِن حيث كَوْنُ كُلٍّ واحدٍ منهما ضميراً متصلاً.

فَقُصِد، مع اتحادهما معنى: تغايرُهما لفظاً بِقَدْرِ الإمكان، فمِن ثَمَّ قالوا ضرب زيد نفسه؛ لأنَّه صار النفس بإضافته إلى ضمير زيد كأنه غيره، لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه، فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه، مُظْهَرَيْنِ،[4]، متغايرين في الظاهر (٢٢٥أ) وأَمَّا أفعالُ القلوب، فإن المفعول به فيها، ليس المنصوب الأول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى، فجاز اتفاقُهما لفظاً، لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به، والقياسُ جوازُ: ظَنَّ زيدٌ زيداً قائماً، أي نفسه.

وأَمَّا إنْ كان أحدُهما منفصلاً والآخَرُ متصلاً، فيجوز في غير أفعال القلوب، أيضاً، سواءٌ وقع المنفصل بعد «إلّا» أَوْ معناها، أَوْ لم يقع، نحو: ما ضربت إلّا

---

(١) أي إذا كان الخطاب لاثنين، والمراد أحدهما.

(٢) في الهمع ١/١٥٦: «. . . وحكى الفراء عدمتَني وفقدتَني ووجدتَني، وذلك على سبيل المجاز لا الحقيقة».
وفي الإيضاح في شرح المفصل ٢/٧١: «. . . وحُمِل عليها قولُهم: «عَدِمتَني وفَقَدْتَني»؛ لأنها ضِدُّ وجدتُ منها، فحُملتا على ضِدِّهما. ولا بُعْدَ في أَنْ يُحْمَلَ الشيءُ على ضِدِّه، واللهُ أَعْلَمُ بالصواب».

(٣) في د: «وإنما لم يجز اتحاد الفاعل والمفعول ضميرَيْنِ متصلين في غير الأفعال. . .».

(٤) أي حالة كونهما مُظْهَرَيْنِ، ومتغايرين: خبر صار.

إِيَّاكَ و: «إنما نقتل إيّانا»،[1] وإياك فاضرِب، وما ضربك إلّا أنت.

وأمَّا إنْ كان الفاعل والمفعول مُتَّحِدَيْن معنىً، وأحدُهما ضميرٌ متّصِلٌ والآخَرُ ظاهرٌ، نحو: زيدًا ظنّ قائماً، وظنه زيدٌ قائماً لم يَجُزِ المثالُ الأولُ مطلقاً، وجاز الثاني في أفعال القلوب خاصةً.

وإنْ كان الضميرُ منفصلاً، جازَ مُطْلَقاً، وقد تَقَدَّمَ جميعُ ذلك بِعِلَّتِهِ في المنصوب على شَريطة التفسير.[2].

هذا ما ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ[3] من خواصِّ أفعالِ القُلوب.

ومِن خَوَاصِّها، أيضاً، جوازُ دخولِ «أَنَّ» المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزأين، نحو: عَلِمتُ أَنَّ زيداً قائمٌ، ولا يجوز[4]: أعطيت أَنَّ زيداً دِرهمٌ، وذلك لأنَّ مفعولها في الحقيقة، على ما تقدم غَيْرَ مَرَّةٍ، هو مصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ، و«أَنَّ» المفتوحة موضوعةٌ لهذا المعنى فنقول:

إذا دخلت أفعالُ القلوبِ على «أَنَّ» المفتوحة فهي ناصبةٌ لمفعول واحدٍ هو مفعولُها الحقيقيُّ، ويَكْثُرُ ذلك إن كان ذلك الفعلُ مِمَّا يَقِلُّ نصبهُ لِمفعولٍ واحدٍ، نَصْباً صَريحاً، كحَسِبْتُ، وخِلت، وظننت[5]، لأنها لا تطلب في ظاهر الاستعمال إلّا مسنداً ومسنداً إليه، سواءٌ نصبتهما، كما في: حسبت زيداً قائماً، أَوْ لم تَنْصِبْهُما نحو: حسبت أَنَّ زيداً قائمٌ، إِذْ مقصودُ الجُزْأَيْنِ المنصوبين هو المُصَرَّحُ به في الجزأين المُصَدَّرَيْنِ بأَنْ.

---

(١) إشارة إلى بيتٍ تَقَدَّمَ ذِكرهُ في باب الضمائر وهو قولُ الشاعر:

كأنّا يَـــومَ قُـــرَّى * إنما نَقْتُلُ إيّانَـــــا

والبيت في سيبويه ١/٢٧١ بولاق.

(٢) في الجزء الأول.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/٦١ وما بعدَها، وشَرْحَهُ على الكافية ص ١١٠ وما بعدها.

(٤) ط: ولا تقول.

(٥) في د بعد قوله: «وظننت»: «كما تقدم في أول الباب».

هذا مذهبُ سيبـويه[1]، أعني أَنَّ «أَنَّ» مع اسمِهـا وخبرها، مفعولُ ظَنَّ، ولا مفعول له آخر مقدراً، والأخفشُ يجعل «أَنَّ» مع جُزْأَيْها في مَقام المفعولِ الأول ويقدِّر الثانيَ، أي: علمت أَنَّ زيداً قائمٌ حاصلاً[2]، أي: قيامَ زيدٍ حاصلاً، ولا حاجةَ إلى ذلك، كما بيَّنَّا، ولو كان مقدَّراً لَجازَ إظهارُهُ، إذْ لم يَسُدَّ مَسَدَّهُ شيءٌ حتى يكونَ واجبَ الإضمارِ.

ولا نقول إنَّ «أَنَّ» مع جزأيها[3] في تقدير اسمٍ مفردٍ في جميع المواضعِ، كما يَجيءُ في الحروف المُشَبَّهة بالفِعل، فكيف تكون في تقدير اسمين، بلِ الأَولى أَنْ يُقال: إنَّ الاسمَيْن المنصوبَيْن نحو: علمت زيداً قائماً، سادَّانِ مَسَدَّ «أَنَّ» مع اسمِها وخبرِها ومُفيدانِ فائدتهما، إذْ هما[4] بتقدير المصدر بلا آلة مصدريَّة كما كان الكلام مع «أَنَّ» بتقدير المصدر.

هذا آخِرُ الكلامِ في أفعال القُلوبِ.

(١) الكتاب ١/٦٤، ٤٦١، ٤٦٢ بولاق.
(٢) ط: حاصـلا.
(٣) في م: مع اسمها وخبرها.
(٤) عِلَّة الأولوية التي أشار إليها.

[أفعالٌ أُخرى تَنْصِبُ مفعولَيْنِ]

وأَمَّا غير أفعال القلوب مما ينصِب جزأي الجملة بتقدير المصدر، فهو[1]: صَيَّرَ وما رادَفَها[2] مِن: جَعَل، وهَبْ[3] غير متصرف، وردَّ، وترك، وتَخِذَ واتَّخذ و: أكان[4]، وأصل الباب: صَيَّر، ومفعولاه في الحقيقة، هما اسم وخبر لصَار في الأصل، إذ منزلة صيَّرت زيداً قائماً مِن: صار زيدٌ قائماً، كمنزلة: أحفرت زيداً النهرَ مِن: حَفَرَ زيدٌ النهرَ، فحال المفعولين في عدم جواز حذفِهما معاً بِلا قرينةٍ، وجوازه معها، كحال مفعولَيْ علمت، يقال: جعلت زيداً كريماً، فتقول: بل أنا جعلتُ، وأَمَّا بِلا قرينة فلا يجوز ذلك، إذْ كُلُّ إنسانٍ لا يخلو من تصيير شيءٍ شيئاً في الأغلبِ، فلا فائدةَ في ذِكر الفِعْلِ وَحْدَهُ، كما قلنا في: علمت وظننت.

وكذا لا يجوزُ حَذْفُ أَحَدِ المفعولَيْن إلَّا قليلاً؛ لأنَّ مضمونَهما هو المفعولُ لِصَيَّرَ، كما كان مضمونُهما فاعلَ صار.

وكان القياس، بناءً على أَنَّ المفعولَيْن في تقدير المصدر: جواز تصديرهما بأَنَّ، كما في مفعولي علمت، إلّا أنه رُوعي أصلُهما حين كانا اسماً وخبراً لِصَار، فإنهما لا يُصَدَّران، إذن، بها، كما ذَكَرْنَا في أَوَّلِ هذا البابِ.

وأَمَّا إلغاء صَيَّر ومرادفاتها وتعليقها، فلم يأتِيا، كما أَتَيَا في أفعال القلوب[5]، لأنَّ ذلك فيها، لضعفها من حيث لم يظهرْ تأثيرُها المعنويُّ، إذْ هي أفعالٌ باطنةٌ،

---

(١) أي غير أفعال القلوب المتحدث عنه.

(٢) ط: يرادفها.

(٣) ط: ووهب.

(٤) المراد الفعل «كان» مع همزة التعدية، وسيأتي أنه قليل الاستعمال.

(٥) في د بعد قوله: «أفعال القلوب»: «لأنهما إنما جاءا في أفعال القلوب لأن...».

بخلاف التصيير، فإنه يظهر أثرُهُ في الأغلب، كجعلته غنياً فهو أمرٌ ظاهرٌ للعيون، إذْ هو إحداث الشيء بعد أنْ لم يكن.

ومرادفات «صَيَّر» قد تخرج من هذا الباب، وذلك إذا لم تكن بمعناه، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ[1] ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ﴾[2]، أي: خلَقَ،[3] ووهَبَ، أي أعطى، وردَّه أي جَعَلَه راجعاً، وترك، أي خلَّى، وتَخِذ واتَّخذَ، أي أخذ.

وأمَّا «أكان» فهو قليلُ الاستعمالِ، لكنه لا يَجيءُ إلَّا بمعنى «صَيَّر»، وذلك لِما ذكرنا أنَّ معنى صار: كانَ بعد أنْ لم يكن، ومعنى «أكَانَ»: جعله كائناً، فحصل من الهمزة معنى نقل غير الكائن إلى الكون وهو معنى التصيير، ولم يستعمل «كوَّن» متعدياً إلى مفعولين.

وقد جَعَلَ بعضُهم[4] «ضَرَبَ» مع «المَثَل» بمعنى «صَيَّرَ»، كقوله تعالى: ﴿ضَرَبَ[5] ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا﴾،

---

(١) سقطت الواو من الأصل.

(٢) الأنعام /١، والآية بتمامها: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾

(٣) قال أبوجعفر النَّحَّاس: «... وجَعَلَ الظُّلُماتِ والنُورَ، بمعنى خَلَقَ، فإذا كانت جَعَلَ بمعنى خَلَقَ، لم تتعدَّ إلَّا إلى مفعولٍ واحدٍ».

[إعراب القرآن ١/٥٣٥].

وقال الشَّوْكانيُّ: «قال النحاس: جَعَلَ هنا بمعنى خَلَقَ... وقال القُرْطُبيُّ: جَعَلَ هنا بمعنى خَلَقَ لا يجوز غيرُه». [فَتْحُ القدير ٢/٩٨]. وقال أبوالسُّعُود: «والجَعْلُ هو الإنشاء والإبداع كالخلق خلا أنّ ذلك مختصٌّ بالإنشاء التكويني وفيه معنى التقدير والتسوية، وهذا عامٌّ له كما في الآية الكريمة...». [إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٢/٧٧].

(٤) جَوَّزَ ذلك الزمخشريُّ وأبوحيَّانَ. [الكشَّاف ٢/٥٥٢، ٥٥٣، البحر ٦/١٣٣]، ولكنّ أباحيانٍ قال في البحر ١/١٢٢: «الأصَحُّ أنّ (ضَرَبَ) لا يكون من باب ظَنَّ وأخواتِها، فيتعدَّى إلى اثْنَيْنِ».

«قال ابنُ مالكٍ: والصوابُ أن لا يلحق به لقوله تعالى ضُرِبَ مَثَلٌ فاستمِعُوا له. فبنيت للمفعول، واكتفت بالمرفوع، ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب...» [الهمع ١/١٥٠ ـ ١٥١].

(٥) في الأصل: وضرب، وهذا تحريفٌ.

ونحـو ذلـك، (٢٢٥ب) وإليه ذهب الأنـدلسيّ، فيكـون «مَثَـلًا» مفعـولاً ثانياً، و«عَبْـداً» هو الأول، أي جعله مثلاً، أو صاغَهُ مَثَلًا، ضِرب الخاتم والطين.

ويجوزُ أن يقال: معنى ضرب مثلاً، أي: بَيَّنَ، فهو مُتَعَدٍّ إلى واحدٍ، والمنصوب بعدَه: عَطْفُ بَيانٍ.

وقالَ ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ[١]: يُلحق «غادَرَ» بصَيَّرَ، كما أُلحِق به «تَرَكَ» الذي بمعناه، نحو: غادرته صريعاً، وإذا كان الثاني نكرةً، جازَ جَعْلُه حالاً، ويكون «غادَرَ» بمعنى خَلَّف وخَلَّىٰ، وأمَّا إذا كان معرفةً كما في[٢] قولِك:

٧١٨ غادرتُـهُ[٣] جَـزَرَ السِّباع ». [٤]

فإلحاقُ[٥] «غادَرَ» «بِصَيَّرَ» هو الظاهرُ.[٦]

ومِمَّـا يَنْصِبُ المبتدأ والخبر، غير أفعال القلوب، ومن غير مرادفات «صَيَّرَ»: سَمِع، المعلَّق بِعَين[٧]، نحو سمعتك تقول كذا، ومفعوله: مضمون الجملة، أي سمعتُ قولَك، ويجوز تصديرُ الجملةِ بأنَّ، نحو: سَمِعْتُ أنَّك تقولُ.

---

(١) التسهيل ص ٧١، والهَمْع ١/١٥١.

(٢) م: كقوله.

(٣) د: فتركته.

(٤) إشارة إلى جُزْءٍ من بيتِ عنترةَ في المُعَلَّقة، وهو قوله:

غادرتُهُ جَزَرَ السِّباعِ يَنُشْنَهُ ❊ ما بين قُلَّةِ راسِهِ والمِعْصَمِ

(ديوانه ص ٢١٠ ط. سعيد مولوي، دمشق)، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٢٩٨؛ وفيه فتركتُه بدل غادرتُه، الخزانة ٩/١٦٥؛ قال المُحقِّق: لم أجدْ مَن استشهدَ به في النحو غيره. و(الجَزَر): جمع جَزَرَة، وهي الشَّاة، والناقة تُذبح وتُنحر. و(يَنُشْنَهُ): يتناولنه بالأكل. و(المِعْصَم): مَوْضِعُ السِّوار. وقُلَّةُ كُلِّ شيءٍ: أعلاهُ. و(ما) في موضع نصب بـ (يَنُشْنَهُ)؛ أي: فيما بين قُلَّةِ رأسِه.

الشاهد فيه أنّ (غادَرَ) مُلْحَقٌ بـ (صَيَّرَ) في العمل والمعنى إذا كان ثاني المنصوبَيْن معرفةً.

(٥) في د: «فالظاهر إلحاق. . .».

(٦) «الجُمهور أنكروا ذلك، وجَعَلُوا المنصوبَ الثانيَ في الجميع حالاً. .». [الهَمْع ١/١٥١].

(٧) أي العامل في اسم ذات كالكاف في قولك سمعتك.

قالُوا: وإذا عَمِلَ في المبتدأ والخبر، لم يكن الخبر إلّا فِعْلاً دالاً على النُّطْقِ نحو سمعتك تَنْطِقُ بكذا، أو تتكلم.

وأنـا لا أرى مَنْعـاً من نحـو: سمعتك تمشي[1]، لِجَوَازِ سمعت أَنَّكَ تمشي، اتّفاقاً، قالَ: [2]

٧١٩ سَمِعْتُ النّاسَ يَنتجِعُون غَيْثاً * فقلتُ لِصَيْدَحَ انتجِعِي بِلالا

بِنَصْبِ الناس، وقد رُوِيَ برفعه، على حكاية الجُملة. [3]

ومما يدخـل على المبتـدأ والخبـر، القـولُ، ومـا يتصرَّف منه، والأَصلُ في استعماله: أَنْ يقعَ بعدَهُ اللفظُ المَحْكِيُّ: إمّا الذي مَضَى ذِكْرُهُ قَبْلُ، نحو: قلت زيد قائم، أو الذي هو واقعٌ في الحال، نحو: أقول الآن: زيد قائم، فينبغي أن تكون الجملة الواقعة بعد القول في هذا الكلام متلفَّظاً بها بلفظ آخَرَ في غير هذا الكلام، وإلّا، لم يكن حكاية، أو الذي يقع بعدَهُ نحو: أقول غداً: زيد قائم، أو: قُلْ: زيدٌ قائمٌ.

---

(١) انظر الحُلَل في شرح أبيات الجُمَل ص ٣٨٨ - ٣٨٩.

(٢) ذو الرُّمّة (ديوانه ص ٤٢٩ - ٤٥١، نشر كمبردج سنة ١٩١٩م وطبع بيروت).
والبيت في مديح بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري أمير البصرة وقاضيها.
الخزانة ١٦٧/٩، المقتضب ١٠/٤، شروح سقط الزَّند ١٢٠٥/٣، ١٢٠٦، الجُمَل ٣٢٩ [ط. جديدة]، الحُلَل ٣٨٧، الإفصاح ٣٣٠، الأغاني ١١٦/١٦ (طبعة ساسي بمطبعة التقدم بمصر)، دُرَّة الغَوَّاص ٢٣٨.
ومعنى (ينتجعون): يَقْصِدون ويطلُبون، والغَيْثُ: يكون المطر، ويكون النبات الذي يَنْبُتُ عنه، وهو من تسمية الشيءِ باسم الشيء، إذا كان منه بسبب. و(صَيْدَح): اسم ناقته.
الشاهد فيه إلحاق (سَمِعَ) المعلَّقة بِعَيْنٍ، التي لا يُخبر بعدَها إلّا بفعل يدلّ على صوت، بـ (رأى) العلمية الحُلْمِيَّة.

(٣) «ولأن (سَمِعْتُ) فعلٌ غيرُ مؤثر، فجاز أن يعلق، ويقع بعده الجُمل، وتقدير المعنى: سمعت مَنْ يقول: الناس ينتجعون غيثاً،...» [الإفصاح ص ٣٣٠]. وفي دُرَّةِ الغَوَّاص ٢٣٨:
«ومِن أوهامهم... أنهم يُنْشِدون بيتَ ذِي الرُّمَّة: سمعتُ... فينصِبون لفظة «الناس» على المفعول.
ولا يجوز ذلك؛ لأنَّ النصب يجعل الانتجاع مما يُسْمَعُ، وما هو كذلك، وإنما الصوابُ أن يُنْشَدَ بالرفع على وجه الحكاية؛ لأن ذا الرمة سمع قوماً يقولون: الناس ينتجعون غيثاً، فحكى ما سمع على وجه اللفظ المنطوق به...».

واللفظ الـواقـع بعـده إمّا مفرد أو جملة، والجملة أكثر وقوعاً، والمقصود من الجملة الواقعة بعده: إيراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام، لا مجرَّداً، بل: مع المعنى فَمِن حيث مُراعاةُ اللفظِ جازَ وقوعها موقعَ الفاعلِ الذي لا يكون إلَّا مفرداً، نحو: قيل زيد قائم، أي: قيل هذا اللفظ، ومن حيث مراعاةُ المعنى الذي هو الأصل، جاز أن يغير اللفظ، بشرط وفاء اللفظ المغيَّر إليه بالمعنى الذي فهم من الأصل، لأنه ربما يتعسَّر أداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين، فَجُوِّز تغيير[1] اللفظ في كلام مَن لا يتعسَّر عليه ذلك، أيضاً، كالباري تعالى، وكذا غيرُه مِمَّن يسهل عليه ذلك، لكن، مع تغيير اللفظ، يجب ألَّا يعمل القول في شيءٍ آخرَ مِن أجزاء الجُملة، إجراءً لمثل هذه الجملة مُجرى أصلِها أي المحكية، بأعيان ألفاظها، فَعلى هذا، لك أن تقول حكاية عمنَّ قال: زيد قائم، قال فلان قام زيد.

ولهذا نرى الكتاب العزيز، يُقصُّ فيه عن الأُمم المختلفةِ الألسنة، باللسان العربيِ.

وتقول: قال زيد: أنا قائم، وقلت لِعَمرو: أنت بخيلٌ، رعايةً للفّظ المحكيّ، ويجـوز: قال زيد هو قائم، وقلت لِعَمـرو: هو بخيلٌ، بالمعنى الأول، اعتبـاراً بحكاية الحال، فإنَّ زيداً، وعَمراً في حال الحكاية غائبانِ.

ومنه قولُه تعالى:

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ ﴾[2]،

والأول أكثرُ استعمالاً.

---

(١) د: تغيّر.

(٢) الأحقاف /١١، والآية بتمامها: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ ۚ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴾.

وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدِّي معنى القول، قالَ تعالى:
﴿تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ[1] لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾، و: «لَيُبَيِّتُنّه» بالياء،[2] والنون.

وهذه الجملةُ المحكية منصوبةُ الموضِعِ بكونها مفعولاً بها، لا مفعولاً مطلقاً، على ما وَهِمَ المصنف كما تقدم في باب أَعلم وأرى، وذلك لأن معنى قلت زيد قائم: قلت هذا اللفظَ فهو مَقُولٌ، وقد تَقَدَّمَ أَنَّ آية المفعول به: أن يُطْلَق عليه اسم المفعول، كما تقول: ضربت زيداً فهو مضروبٌ، ولا تقول ضربت ضرباً فالضرب مضـروب، وكذا تقول: أنا قائلٌ[3] زيدٌ قائمٌ، بالإضافة، والفاعل لا يُضاف إلى مصدره، فلا يقال: زيدٌ ضاربُ الضربِ القوي.

والذي أَوْهَمَ المُصَنِّفَ، قولهم إنَّ معنى قلت زيدٌ قائم: قلت هذا القولَ، وذهل عن أن القول يطلق على المقول.

فلمّا ثَبَتَ كونُ الجملة منصوبةَ المحلِّ في موضع المفعول به، قلنا يَجُوز عطفُ المفردِ عليها، منصوباً، نحو: قلت: إمّا زيد قائم أو لفظاً[4] آخر مثله.
وقد يقع المفرد بعد القول، على خمسة أوجهٍ:

أحدُها: أن يكون مؤدِّياً معنى الجملة فقط، ويعتبر ذلك بأن تجعل مكان ذلك المفرد جملة، ثم تحمل ذلك المفرد على تلك الجملة، كما تقول، مثلاً: قلت كلاماً حقاً، أو باطلاً أو صِدقاً، أو كلاماً حَسَناً، إذا قلت: زيد قائم ثم تقول: زيد قائم كلامٌ حَقٌّ، أو باطلٌ أو كلامٌ حَسَن.

---

(١) النمل /٤٩، ونصُّها: ﴿ قَالُواْ تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِۦ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴾.

(٢) قراءة مُجاهِد. وقراءة السبعة ما عدا حمزةَ والكسائيَّ بالنون، وقرأ حمزة والكسائي بالتاء جميعاً. الكشف ٢/١٦١، ١٦٢، حجة القراءات ص ٥٣٠، السبعة ٤٨٣ ط ٢.

(٣) بإضافة (قائل)، ولذلك لا يُنَوَّنُ.

(٤) معطوف على محل جملة: زيد قائم، فهو داخلٌ في المثال الذي أَوْرَدَهُ.

وثانيها: أن يعبَّر به عن المفرد لا غَيْرُ، نحو قلت كلمة، أو لفظة عبارة عن زيد، ويعتبر ذلك بأن يقع خبراً عن اللفظ المفرد، نحو: زيد كلمة أو[1] لفظ.

وثالثُها: أَنْ يكون لفظاً يَصْلُحُ لِأَنْ يُعَبَّر به عن المفرد، وعن الجملة، نحو: قلت لفظاً، فإنك تقول: زيد لفظ، وزيد قائم لفظ، فتنصب هذه الثلاثة، لأنها ليست أعيان اللفظ[2] المحكي حتى تراعى، وليست، أيضاً، جملاً مغيَّراً لفظها اعتماداً على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى أصلُها.

ورابعُها: مفرد غير معبَّر به، لا عن جملة ولا عن مفرد، بل المراد به: نفس ذلك اللفظ بعينه، فيجب حكايتُه، ورعايةُ إعرابه، نحو: قال فلان: زيدٌ، إذا تكلم بزيد مرفوعاً وأمّا بناؤه فهل يراعى أَوْ، لا، ذكرناه في باب العَلَم[3].

(٢٢٦أ) وخامسُها: مفرد غير معبَّر به عن جملة ولا مفرد، ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ، فيجب أن يقدَّر معه ما يكون به جملة، كقوله تعالى:
﴿ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾[4] أي: عليكم سلامٌ، قال[5]:

٧٢٠ إذا أقبلت قلت دُبَّاءةٌ [من الخُضْرِ مغموسةٌ[6] في الغُدُرْ]

---

(١) في ط: زيد لفظة أو كلمة.

(٢) ط: ألفاظ.

(٣) في هذا الشرح.

(٤) الذاريات /٢٥، ونصُّها: ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾.

(٥) امرؤ القيس (ديوانه ص ١٦٦ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ط ٢، دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٤م). والبيت في وصف الفرس.
الخزانة ١٧٥/٩، معجم الشواهد ١٣٦/١.
والدُّبَّاءة: واحدة الدُّبَّاء، وهو القرع، توصف بها الخيل لدقة مقدمها، وعظمِ مؤخرها. وقوله: «مغموسةٌ في الغُدُرِ» أراد أنها: ناعمةٌ رطبة.
الشاهد في قوله (دُبَّاءة) فإنها ليست وحدَها محكيَّةً بالقول، بل هي خبر مبتدأ محذوف، أي: هي دُبَّاءة، والمجموع هو المَحْكِيُّ.

(٦) من م، د.

أي: هي دُبَّاءةٌ، وقولُه تعالى:

﴿قَالُواْ سَلَٰمًاۖ قَالَ سَلَٰمٌۖ﴾[1]،

يجوز أن يكون «سلاماً» المنصوب معبَّراً به عن الجملة، كما يقال فلان يُقرئك[2] السلامَ، أي: سلامٌ عليك، فيكون المنصوب في: قالوا سلاماً بمعنى المرفوع في قوله، قالَ سلامٌ، ويجوز أن يكون من القسم الأخير من الخمسة الأوجه[3]، فيكون مفعولاً مطلقاً لِفعْلٍ محذوفٍ، أي: سلَّمنا سلاماً، فيكون الجواب المرفوع، أعني قوله: قال سلام، أَحسنُ منه على ما قال تعالى: ﴿فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ[4] مِنْهَآ﴾، وذلك لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع، على ما مَضىٰ في باب المبتدأ.

ويلحق، عند الكوفيين بالقول، في الحكاية، ما في معناه، كقولك: ناديته[5]: عَجِّل، وأخبرته: زيدٌ قائمٌ، قالَ:[6]:

٧٢١ تنـــادَوا بالرحـــيل غـــداً وفـــي تَرْحـــالهم نفســـي

---

(١) الذاريات / من ٢٥.

(٢) أقْرأ: يتعدَّى بنفسه رباعياً، حكى ذلك ابنُ القَطَّاع، وقال الأصمعيُّ: وتعديتُه بنفسه خطأ. [باب القاف، معجم الأخطاء الشائعة].

(٣) تعريف الجُزْأين، هو مذهبُ الكوفيين. الإنصاف، المسألة ٤٣، وانظر دُرَّة الغَوَّاص ١٢٥ ـ ١٢٦).

(٤) النساء /٨٦، والآية بتمامها: ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا ﴾.

(٥) و «أَذَّن، استجابَ، دعا، قضى، كتب، كَلَّمَ، أَوْحَىٰ».
[دراسات، القسم الأول ١/٤٧٧ وما بعدَها].

(٦) لم يُعْرَفْ قائلُه.
الخزانة ٩/١٨٢، المحتَسب ٢/٢٣٥، معجم الشواهد ١/٢٠٠، دُرَّة الغَوَّاص ص ٢٣٩؛ وفيه: «وذكر أبوالفتح عثمان بن جِني قال: أنشدني شيخُنا أبوعلي الفارسيُّ قولَ الشاعر: تنادَوْا.... فأجاز في (الرحيل) ثلاثة أوجه: الجر بالباء، والرفع والنصب على الحكاية،
فحكاية الرفع كأنهم قالوا: الرحيلُ غداً، وحكاية النصب على تقدير قولهم: اجْعَلُوا الرحيلَ غداً».
الشاهد فيه أنَّ جملة (الرحيلُ غداً) محكيةٌ بقولٍ محذوفٍ عند البصريين، والتقدير: تنادوا بقولهم: الرحيل غدا.
وعند الكوفيين محكية بـ (تنادَوْا)، معناه: نادى كلٌّ منهما الآخَرَ ورفع صوتَهُ بهذا اللفظ وهو: الرحيلُ غداً.

وعند البصريين، القولُ مقدَّرٌ بعد مثل هذا الفعل، وليس ملحقاً به، وإضمار القول ليس بعزيزٍ في الكتاب العزيز[1]، فالتقدير: أخبرته وقلت: زيد قائم، وتنادَوْا بقولهم: الرحيلُ غداً، وكِلا القولَيْنِ قريبٌ.

وتقول: ناديته سلامٌ، كما تقول: قلت سلامٌ، والتأويل ذلك التأويل.

وقد يحذف المحكيّ بعد القول لقيام القرينة، كما يسأل: مَن قال زيد قائم، فتقول: أنا قلت، كما يحذف القول ويبقى المحكيّ، كما في قولِه[2]:

.... * جاؤوا بِمَذْقٍ هل رأيت الذئبَ قَط ٩٦

واعلَمْ أنه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد، ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقادُ علماً أو ظناً، كما تقول: كيف تقول في هذه المسألة، أي كيف تعتقد، فيلحق بالظن في نصب المفعولين، وليس بمعنى الظن خلافاً لظاهر كلام سيبويه[3]، وبعض المتأخرين.

قال[4] المصنِّفُ، والأندلسيُّ: لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم، وقد يقال: كيف تقول زيداً قائماً، فتجيب: أعلمه قائماً بالسيف، فهو، إذَنْ، بمعنى الاعتقاد علماً كان أو ظنّاً.

وجواز إلحاقه بالظن مطلقاً: لغة سُلَيْم[5]، وأكثرُ العرب لا يجوِّز هذا الإلحاقَ إلّا

---

(١) انظر الآيات التي أُضمر فيها القولُ، في دراسات ق ١، ١/٤٨٠ ـ ٤٨١.

(٢) عجزُ بيت من الرجز، وصدرُه: حتى إذا جنّ الظلام واختلَطْ *... في الخزانة ٢/١١٢ هارون: «وهذا الرجز لم ينسبه أحدٌ مِن الرواة إلى قائله. وقيل: قائلُه العَجّاج، والله أعلم». وقد سبق تخريجُه.

(٣) الكتاب ١/٦٢ بولاق.

(٤) في الإيضاح في شرح المفصل ٢/٦٢: «... وقولُ النَّحْويين: إنه بمعنى الظن تسامحٌ. وإلّا فقد يقال في هذه المسألة ومتى تقول زيدًا منطلقًا؟ بمعنى ما تعتقد أو ما تعلم أو ما تظن، ولو كان بمعنى الظن لم يَصِحّ الاستفهامُ بها عمّا يعلمُ ولا الجوابُ بما يكونُ معلوماً، ونحن نعلم خلافه...».

(٥) في الإيضاح في شرح المفصَّل ٢/٦٢: «وبنو سُلَيْمٍ يجعلون باب قلتُ أجمعَ مثلَ ظننتُ...».
وفي سيبويه ١/٦٣ بولاق: «وزعم أبوالخطاب ـ وسألته عنه غيرَ مَرَّة ـ أن ناساً من العرب يُوثَقُ بعربيتهم، وهم بنو سُلَيْمٍ، يجعلون باب قلتُ أجمعَ مثل ظننتُ».

بشرط كون الفعلِ مضارعاً مخاطباً، وقال[1] الأندلسيُّ: منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة، وبعضُهم يشترط المضارعة دون الخطاب، فيجوِّز نحو: أيقول[2] زيدٌ: عَمْراً قائماً، على ما قال ابنُ جعفر، ولابُدَّ عند الأكثر، في الإلحاق من شرط تقدُّم اِستفهامٍ متّصِل، نحو: أتقول زيداً قائماً، أو منفصلٍ بظرفٍ، نحو: أَقُدَّامَكَ تقول زيداً جالساً، و: أبالسَّـوْطِ تقول زيداً ضارباً، أَوْ بأحد المعمولَيْن كقوله:[3]

٧٢٢ أَجُهَّالاً تقولُ بني لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أبيكَ أَمْ مُتجاهِلِينا

فإن نقض بعض الشـرائط، رجـع إلى الحكاية على لغة الأكثر، كما ذكرنا، وتجوز الحكاية عندهم مع استيفاءِ الشروط[4].

قوله: «ولبعضها معنى آخر»، بل لِكُلِّها، فإنّ «حسِبت» بمعنى صِرت أَحْسَب، وهو الذي في شعره شقرة، وخلِت أي صِرت ذا خال، أي خُيَلاء وزعمت به أي كفلت.

وهذه الثلاثةُ بهذه المعاني تكون لازمة.

قوله: «وعلمت بمعنى عرفت، ووجَدت بمعنى أصبت»، قد ذكرنا أنه إذا تعدَّى علمت، ووجـدت، إلى مفعولين، فإنهما بمعنى عرفت وأصبت، أيضاً، إلاّ أَنَّ

---

(١) سقطت الواو من م، د.

(٢) ط: بقول.

(٣) الكُمَيْت (ملحقات ديوانه ٣/٣٩، تحقيق داوود سَلُّوم، مكتبة النُّعمان ببغداد سنة ١٣٨٦هـ).
الخزانة ٩/١٨٣، سيبويه ١/٦٣ بولاق، المقتضَب ٢/٣٤٩، معجم الشواهد ١/٣٨٦.
أراد بـ «بَني لؤي»: جُمهورَ قريش؛ لأنَّ أكثرَهم ينتمي إلى لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر، وهو أبوقريش كلها. والشاعر يفخر على اليمن، ويذكر فضلَ مُضَرَ عليهم قائلاً: أتظن قريشاً جاهلين حين استعملوا اليمانيين في ولاياتهم، وآثروهم على المُضَريين، مع فضلهم عليهم؟
والمتاجهل: مَن يستعمل الجهل وليس من أهله.
الشاهد فيه أنه فصل بالمفعول الثاني (جُهَّالاً) بين الهمزة، وبين (تقولُ).

(٤) في م: «فإن نقض بعض الشروط، فعند الأكثر يرجع إلى الحكاية مع استيفاء الشروط».

المعروف، والمصاب[1]، مضمون الجملة، ونصب المفعولين وعدم نصبهما يتعلق بالاستعمال، فعرفت، وأصبت، مع كونهما بمعنى علمت، ووجدت، لا ينصِبان[2] المفعولين.

[الأفعالُ الناقصةُ، معناها، ألفاظُها، ما يتضمن معناها]:

قــولُه: «الأفعالُ الناقصة[3]: ما وُضع لتقرير الفاعل على صفة، وهي: كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح، ومازال وما فتىء وما انفك[4] وما برح، ومادام، وليس، وقد جاء: ما جاءَت حاجتُك وقعدت كأنها حربة، تدخل على الجملة الاسمية لإعطاء[5] الخبر[6] حكم معناها، فترفع الأول، وتنصِب الثاني، مثل: كان زيدٌ قائماً[7]».

إنما سميت ناقصة[8]، لأنها لا تَتِمُّ بالمرفوع كلاماً[9]، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعالِ التامة، فإنها تَتِمُّ كلاماً بالمرفوع دون المنصوب.

وما قالَ بعضُهم مِن أنها سُمِّيَتْ ناقصةً لأنها تَدُلُّ على الزمان دون المصدر، ليس بشيءٍ، لأنّ «كان» في نحو: كان زيد قائماً، يَدُلُّ على الكون الذي هو الحصول

(١) المراد بالمعروف والمصاب: ما وقع عليه معنى، فعل المعرفة والإصابة.

(٢) في م: «لا يستعملان استعمالها في نصب المفعولَيْن».

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٢، والفوائد الضيائية ٢/٢٨٦.

(٤) ط: «وما زال وما برح وما فتىء وما انفكَّ وما دام . . .».

(٥) ط: لإعطاء.

(٦) ط: الخبر.

(٧) ألحق الفراء بكان وأخواتها: «أسحر وأفجر وأظهر»، ولم يذكر شاهداً على ذلك. [الهمع ١/١١٢، ١١٣].

(٨) انظر: ابن الناظم ص ٥٤، ابن يعيش ٧/٨٩، إصلاح الخَلَل ص ١٣٤ وما بعدَها، التسهيل ٥٢، ٥٣.

(٩) أي لا تصير مع المرفوع كلاماً تاماً، ومثله ما بعده.

المطلق، وخبرُه يَدُلُّ على الكون المخصوص، وهو كَوْنُ القيامِ، أي حصوله، فَجِيء أولاً بِلَفْظٍ دالٍّ على حُصولٍ ما، ثم عُيِّن بالخبر: ذلك الحاصل، فكأنك قلت: حصل شيء ثم قلت: حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً ثم تخصيصه، كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن[1]، على ما مَرَّ في بابه، مع فائدة أُخرى هٰهنا، وهي دلالته على تعيين زمانِ الحصولِ المقيَّد، ولو قلنا: قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معاً، (٢٢٦ب) فـ «كان» يدل على حصول حدث مطلق تقييده فى خبره، وخبرُهُ يَدُلُّ على ما حَدَث معيَّن واقع في زمان مطلق تقييده في «كان» لكن دلالة «كان» على الحدث المطلق أي الكون: وضعيَّة، ودلالةا لخبر على الزمان المطلق: عقلية، وأمَّا سائر الأفعالِ الناقصة، نحو: صار، الدال على الانتقال، وأصبح الدال على الكون فى الصبح، أو الانتقال، ومثله أخواته[2]، ومادام الدال على معنى الكون الدائم، ومازال، الدال على الاستمرار وكذا أخواته، وليس، الدال على الانتفاء: فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر: في غاية الظهور، فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه.

قولُه: «ما وُضع لتقرير الفاعل على صفة»، كان ينبغي أن يقيِّد الصفة فيقول: على صفة غير مَصدرِه، فإن «زيد» في ضرب زيد، أيضاً، متصف بصفة الضرب، وكذا جميعُ الأفعالِ التامة، وأمَّا الناقصة فهي لتقرير فاعِلها على صفة، متصفة بمصادر الناقصة، فمعنى كان زيد قائماً أنّ زيداً مُتَّصِفٌ بصفة القيام المتصف بصفة الكون، أي: الحصول والوجود، ومعنى صار زيد غنياً: أنَّ زيداً مُتَّصِفٌ بصفة الغِنى المتصف بصفة الصيرورة أي الحصول بعد أنْ لم يحصل.

قولُه: «لتقرير الفاعل على صفة»، أي جَعْلِه وتثبيته عليها.

قوله: «كان، وصار، إلى آخرها»، لم يذكر سيبويه منها سوى «كان»، و «صار»

(١) أي قبل تفسيره بذكر خبره، وهو الإبهام ثم التفصيل.

(٢) المراد بأخواته: الأفعال الدالة على وقت، من مثل: أَمْسَىٰ، وأَضْحَىٰ.

و «مادام» و «ليس»، ثم قال: [1] وما كان نحوهنَّ من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر، والظاهر أنها غيرُ مَحصورةٍ، وقد يجوز تضمينُ كثيرٍ من التامة معنى الناقصة، كما تقول: تَتِمُّ التسعة بهذا عشرة، أي تصير عشرة تامَّةً، وكَملَ زيدٌ عالماً، أي صار عالماً كاملاً، قال تعالى:

﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾[2] أي صار مثل بشر، ونحو ذلك.

وقد زِيد على عدد الأفعال التي ذكرها المصنِّفُ[3]، ونُقص منه، فالذي زِيد من مرادفات «صار»: آل، ورَجَع، وحال، وارتدَّ، كانت كلها في الأصل بمعنى «رَجَع»[4] تامًّا، وكذا: استحال وتحوَّل، فإنهما كانا في الأصل بمعنى: انتقل، وكذا كان أصل «صار»، فكان حَقُّ جميعِها أن تُستعملَ تامةً فتتعدَّى إلى ما هو مصدر لخبرها بإلى، إنْ عُدِّيَتْ، نحو: صار إلى الغِنى، ثم ضُمِّنت[5] كلها معنى: كان بعد أَنْ لم يكن؛ لأنَّ الشخص إذا رجع إلى الفعل وانتقل إليه، فذلك الفعل يصير كائناً بعد أن لم يكن، ففاعلها فى الحقيقة، بعد صيرورتها ناقصة: مصدر خبرها مضافاً إلى اسمها، إذ معنى جميعها ناقصة: كان بعد أن لم يكن، وذلك المصدر هو الكائن بعد أن لم يكن، وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لأنه الراجعُ والمنتقل.

---

(١) سيبويه ١/٢١ بولاق.

(٢) مريم /١٧، والآيةُ بتمامها: ﴿ فَٱتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾

(٣) الإيضاح فى شرح المُفَصَّل ٢/٨١، وشرحه على الكافية ص ١١٢.

(٤) فى د: «بمعنى (رجع) من الرجوع التام».

(٥) ط: ضُمِّن.

ويَجوزُ استعمالُ «صار» ومرادفاتِها تامةً على الأصل، قالَ: [1]

٧٢٣ فَصِرْنا إلى الحُسنى وَرَقَّ كلامُنا ورُضت فذلَّت صعبة أيَّ إذلالِ

وقـــال: [2]

٧٢٤ أيقنتُ [أني] [3] لا محا لَةَ، حيث صار القومُ صائِرْ

أي: مكانَ القوم منتقل، وقال تعالى:

﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ﴾ [4]،

ولابـد في التـامة أن يليهَا لفظةُ على، وإلى، ظاهرَيْنِ أو مُقَدَّرَيْنِ؛ لأنَّ الرجوعَ والانتقالَ من الأمور النسبية، لا يُفهم من دون المنتقل عنه، والمنتقل إليه.

---

(١) امرؤ القَيْس (ديوانه ٣٢، مُختار الشِّعر الجاهلي ١/ ٣٨).
الخزانة ٩/ ١٨٧، المحتَسب ٢/ ٢٦٠، المقتضَب ١/ ٢١٢ الطبعة الأخيرة.
و (صار) ههنا تامةٌ، بمعنى رَجَعَ، و (الحُسنى): مصدر بمعنى الإحسان، أو اسمُ تفضيلٍ، مؤنث الأحسن؛ أي: إلى الحالة الحُسنى. وراضَ الدابَّةَ: ذَلَّلَها وساسَها، فالترويضُ للحيوان، والتوطين للإنسان.
وذَلَّتِ الدابّةُ: سهلت وانقادت فهي ذَلُول، و (صعبة) مفعول به للفعل راضَ، و (أيَّ) مفعول مطلق، عامله (راضَ)؛ لأنَّ معنى رُضْتُ: أذللت.
يقول: صِرنا بعد الشِماس والامتناع، إلى ما يحب من الأمور ويستحسن.
الشاهد فيه أنَّ (صار) تامةٌ، و (نا) فاعلها؛ أي: رَجَعْنا، وانتقلنا. يقال: صار الأمر إلى كذا؛ أي: رَجَعَ.

(٢) قُس بن ساعدةَ الإيادي، من أبيات ختم بها إحدى خُطَبِهِ.
الخزانة ٩/ ١٨٨، السِّيرة النبوية لابن هشام الحِمْيَري ١/ ١١ (تحقيق السَّقّا وآخرين، البابي الحلبي بمصر سنة ١٩٥٥م)، الزاهر ٢/ ٣٦٤، الأغاني ١٤/ ٤٠.
و (أيقنت) جواب (لَمّا) في البيت قبلَه:

لَمّا رأيــت مـــــوارِدًا * للموت ليس لها مَصادِرْ

و (لا محالةَ): لا تغيير ولا تبديل. و (صائر) خبر أَنَّ.
الشاهد فيه أنَّ (صار) تامةٌ؛ أي: أيقنت أني منتقلٌ حيث انتقل القومُ.

(٣) في الأصل: أن.

(٤) في ط: «ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴿١٤﴾ بَلَىٰٓ». الانشقاق/ ١٤.

وليس إلحـاق مثل هذه الأفعال، بصار، قياساً، بل سَماعٌ، ألَا ترى أنَّ نحو «انتقل، لا يُلحق به، مع أنه بمعنى «تَحَوَّلَ».

وكذا، زِيد على «مازال»[1]، من مرادفاتها: ما فَتِىءَ، وما أفْتَأَ، وما انفكَّ، وما وَنِيَ، وما رامَ، مِن رام يَريم[2]، أي: بَرِحَ.

وأصل مازال، وما برح، وما فتىء وما فَتَأَ[3]، وما انفكّ: أنْ تكون تامة بمعنى: ما انفصل، فتتعدَّى بِمن إلى ما هو الآن مصدر خبرها، فيقال في موضع مازال زيدٌ عالمـاً: مازال زيد من العلم، أي: ما انفصـل منه، لكنها جُعلت بمعنى: كان دائمـاً، فنصبت الخبـرَ نَصْبَ «كان»، وإنما جعلت بمعناه، لأنه إذا لم ينفصل شخص عن فِعل، كان فاعلاً له دائماً.

وكذا أصل «بَرِح» و «دام»، أن يكونا تامَّيْنِ، بمعنى: زال عن مكانه، فيتعدَّيَان بأنفسِهما، وبِمِن، نحو: برحت بابك ومِن بابك، ورمتُ بابك ومن بابك، وأصل «وَنِيَ»: قَصَّرَ، فكان الأصل أن يتعدَّى[4] بفي نحو: ما وَنِيَ زيدٌ في القيام، فجعل الثلاثة بمعنى: كان دائماً؛ لأنه إذا كان لا ينفصل عن الفعل، ولا[5] يقصِّر فيه، يكـون فاعـلاً[6]، وإنمـا أفـاد دخـول النفي على النفي[7] دوام الثبوت؛ لأن نفي النفي إثبات، وإذا قَيَّدْتَ في الشيء بزمان، وَجَبَ أنْ يَعُمَّ ذلك النفي جميع ذلك الزمان، بخلاف الإثبات، فإنك إذا قيدت إثبات الشيء بزمان، لم يلزم استغراق الإثبات

---

(١) قوله «مازال» من: ساقطة من ط.

(٢) وأما إن كان من رام، يروم، فهو مُتَعَدٍّ بنفسه، بمعنى قَصَدَ.

(٣) في ط: ما أفتأ بعد قوله: ما فتأ، هذا ولم يذكر الرضيُّ (مافَتَأَ) الثلاثي بين ما ذكره فيما زيد على مازال، وذكره هنا في بيان أصلها.

(٤) ط: يعدى.

(٥) د: أو لا يقصِّر فيه.

(٦) في ط: «يكون فاعلاً له دائماً.

(٧) أي على النفي المستفاد من معاني هذه الأفعال.

لذلـك الزمان، إذا قلت، مثلاً، ضرب زيد، كفي في صدق هذا القول: وقوع الضرب في جزء من أجزاء الزمن الماضي.

وأمَّا قولُك: ما ضَرَب، فإنه يفيد استغراق نفي الضرب لجميع أجزاء الزمن الماضي.

وذلك (٢٢٧أ) لأنهم أرادُوا أَنْ يكون النفي والإثبات المقيَّدان بزمنٍ واحدٍ في طَرَفَيْ نقيض، فلو جعل النفي كالإثبات مقيَّداً بوقوعه، أي وقوع النفي في جزء غير معيَّن من أجزاء الزمان المخصوص، لم يكن يناقض ذلك الإثبات، إذْ يمكن كَوْنُ الجُزءِ الذي يُقَيَّدُ الإثبات به غير الجزء الذي يُقَيَّدُ النفي به، فلا يتناقضان، فاكتُفِيَ في الإثبـات بوقـوعه مطلقاً، ولو مرة، وقصدوا في النفي الاستغراقَ، إذْ استمرارُ الفعـلِ، أصعبُ وأقَـلُّ مِن استمـرارِ التَّـرْكِ، فصار نحو: ضَرَبَ، وما ضَرَبَ، كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية، اللَّتَيْن تناقِضُ إحداهُما الأُخرى.

فتبيَّن بهـذا، أَنَّ النهيَ يُفيد التكـرارَ، على ما ذهب إليه أكثـرُ الأصوليينَ[١]، فحصل من هذا كُلِّه، أَنَّ نفيَ النفيِ يكون، أيضاً، دائماً، ونفي النفي يلزم منه الإثبات، فيلزم من نفي النفي إثباتٌ دائمٌ، وهو المقصودُ.

ولا يُجعل كل فعل مفيد للنفي، داخل عليه النفي، بمعنى: كان دائماً، بل ذلـك موقوفٌ على السَّماع، فلا يُقالُ: ما انفصل أو ما فارق ضارباً، ولا يقال: مازُلت أميراً، بضم الزَّاي، ولا: ما أزول أميراً[٢].

---

(١) في الإحكام في أصول الأحكام ٢/٢٨٤ (مكتبة المعارف الرياض): «اتفق العُقَلاء على أَنَّ النهي عن الفعل يقتضي الانتهاء عنه دائماً، خلافاً لبعض الشاذِّين، ودليلُ ذلك، أنه لو قال السَّيِّدُ لِعَبده: «لاتفعل «كذا» وقدَّرنا نَهْيَهُ مجرَّداً عن جميع القرائن، فإنَّ العبدَ لو فعل ذلك في أي وقتٍ قدر، مخالفاً لنهي سيده، ومستحقاً للذم في عُرْف العقلاء وأهل اللُّغة. ولو لم يكنِ النهيُ مقتضياً للتكرار والدوام، لما كان كذلك».

(٢) مع أنَّ في الفعل مَعْنى التَّكرار.

ومازال، الناقص: واويٌّ، مضارعُهُ: مايزال، كخاف يخاف، فَأَمَّامازال، يزول، وقولك: زاله يزيله أي فرقه، من الياء[1]، فتامَّان.

وقد حكى سيبويه[2] وأبوالخَطَّابِ عن بعضِ العرب: مازِيل يفعل كذا، وكِيد يفعل كذا، وأصلُهما: زَوِلَ وكَوِدَ، فنقلوا كَسْرةَ الواوِ فيهما إلى ما قبلَها وقُلِبتَ ياءً، كما يُفعل في المبني للمجهول في نحو: قيل، وهو[3] خلافُ القياس، والأكثر: مازال، وما كاد[4].

وقد يُستعمل بعضُ هذه الأفعال المصدَّرة بما، للنفي: تامّاً، نحو: ما بَرِح مِن مَوْضِعِه، قالَ تعالى: ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ ﴾[5]، و: ما وَنَى في أمره، و: ما انفكَّ من هذا الأمر، وأَمَّا: مازالُ، أو: لا يزال، وما فَتِيء، أو: فَتَأَ، أو أَفْتَأَ، فلا يُستعملان[6] إلّا ناقِصَيْنِ.

قال سيبويه[7] إن «به» في قولك: مازلت به حتى فَعَلَ: مفعولُ به، والأَوْلى أن نقول هو الخبر، أي: مازلت معه.

ونقص ابنُ مالكٍ من أخوات أصبح: غَدَا، وراحَ[8]، فقالَ: هما لا يكونان إلَّا

---

(١) من الياء: راجع إلى (زاله، يزيله). وانظر المُرادي على الألفية ١/٣٠٤.

(٢) عبارة سيبويه ٢/٣٦٠ بولاق: «وحدَّثنا أبوالخَطَّاب...». حَقُّ الرضي أن يقولَ: وحكى سيبويه عن أبي الخطاب؛ لأنَّ أبا الخَطَّابِ هو الأخفشُ الأكبر، شيخُ سيبويه...

(٣) أي هذا النقل والإبدال بالنسبة إلى المبنى للمعلوم.

(٤) ذِكْرُ (ما) مع (كاد) في التمثيل للأكثر غيرُ ضروري، ولكن المراد: الأكثر من حيث كونُ الفعلِ واويَّ العَيْنْ.

(٥) يوسف/٨٠، والآيةُ بتمامها: ﴿ فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ خَلَصُواْ نَجِيًّا قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِى يُوسُفَ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾.

(٦) التثنية باعتبار أنَّ المذكورَ نوعانِ من الأفعال، هي: زال، وتصرفاتها، وفتىء وتصرفاتها.

(٧) الكتاب ١/١٥٠ بولاق.

(٨) التسهيل ص ٥٤. قال: «والأَصحُ أَلَّا يُلْحَق بها غَدَا، وراحَ.

تامَّيْنِ، وإنْ جاء بعد مرفوعِهما منصوبٌ فهو حالٌ كقوله:[1]

٧٢٥ غدا طاويًا يُعارِضُ الريح هافياً [يَخُوت بِأذناب[2] الشِّعابِ ويَعْسِلُ]

أقولُ: إذا كان «غَدَا» بمعنى مَشَى في الغداة، كقوله تعالى:
﴿ أَنِ اغْدُوا عَلَىٰ حَرْثِكُمْ ﴾[3]

وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد الزوال إلى الليل، نحو: راح إلى بيته، فلا رَيْبَ في تمامها، وأما نحو قوله:[4]

٧٢٦ [ولا خالفٍ داريَّةٍ[5] مُتَغَزِّلٍ] يروح ويغدو دَاهناً يَتَكَحَّلُ

فَإِنْ كانا بمعنى يدخل في الرواح والغداة، فهما أيضاً تامّانِ، والمنصوبُ بعدَهما حالٌ، وإنْ كانا بمعنى يكون في الغداة والرواح فهما ناقِصان، فلا مَنْعَ، إذن، مِن كونِهما ناقِصَيْنِ.

---

(١) الشَّنْفَرَىٰ (لامية العرب ص ٢٥ د. عبدالحليم حفني). الخزانة ٩/١٩٠.
والطاوي: الجائع، يُعارِض الريح يستقبلها وحينئذ يكون عكس اتجاهها.
ويَخُوت: يَنْقضُّ، والأذناب: الأطراف، والشِّعاب: بكسر الشين، جمع شِعْب، وهو الطريق في الجَبَل. ويَعْسِلُ: يمشي مَشْيًا سريعاً. والبيت كُلُّه وصفٌ لحال الذئب.
الشاهد فيه أنَّ ابنَ مالِكٍ قالَ: (غَدَا) فِعْلٌ تامٌّ يكتفي بفاعله، والمنصوب بعدَه حالٌ.

(٢) ليس في ط.

(٣) القلم /٢٢، ونصُّها: ﴿ أَنِ اغْدُوا عَلَىٰ حَرْثِكُمْ إِن كُنتُمْ صَارِمِينَ ﴾.
[انظر فتح القدير للشوكاني ٥/٢٧٢].

(٤) الشنفري (لامية الشنفري ص ١٩ د. حفني). الخزانة ٩/١٩٧.
والخالِف: التافه الذي لا خيرَ فيه، والداري والدارية: المُقيم في داره لا يبرحها، والمتغزِّل: المُتفرِّغ لِمُغازلة النساء، والرواح: عكس الصباح، من الظهر إلى الليل، والغدو: من الصباح إلى الظهر. والداهن: الذي يتزين بدهن نفسه، والمتكحل: الذي يكحل عينيه. فالشاعر ينفي عن نفسه صفاتِ المخنثين التي تتمثل في هذه المظاهر من عدم مزاولة العمل، والتفرغ لمغازلة النساء والتشبه بهن في الإدِّهان والتكحُّل ونحو ذلك.
الشاهد فيه أنَّ (يروح)، و(يغدو) وإن كانا بمعنى يدخُلُ في الرواح والغداة فهما تامّان، والمنصوبُ حالٌ. وإذا كانا بمعنى يكون في الرواح والغداة فهما ناقصان.

(٥) ليس في الأصل، وط، وهو من د.

ومِنَ المُلحقات: جاء، في: ما جاءت[1] حاجتَك، أي: ما كانت حاجتك، و«مـا» استفهامية، وأنَّثَ الضميرَ الراجع إليه، لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثاً، كما في: مَن كانت أمك، ويروى برفع حاجتك على أنها اسم «جاءت» و«مـا» خبرها، وأول من قال ذلك: الخوارج، قالوه لابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما حين جاء إليهم رسولاً من عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه.

ومنها «قَعَد» في قول الأعرابي: أرهف شفرته حتى قعدت كأنها[2] حربةٌ، أي صارت».

قال الأنـدلسيُّ: لا يُتجاوز بهـذين: أعنى جاء، وقَعَـدَ، المـوضـع الـذي استعملتْهما فيه العرب، وطَرَده[3] بعضُهم[4].

وقال المُصَنِّفُ، وأجادَ: الأَوْلى طَرْدُ جاء، في مثل: جاء البُرُّ قَفِيزَيْن، وقيل: هو حال، وليس بشيءٍ، لأنه لا يراد أن البُرَّ جاء فى حال كونه قفيزَيْن، ولا معنى له، قال[5]: وأما «قَعَدَ» فلا يطرد، وإن قلنا بالطرد فإنما يُطْرَدُ في مثل هذا الموضع الذي استعمل فيه أولاً، يعني قول الأعرابي، فلا يقال: قَعَد كاتباً، بمعنى صار، بل يقال: قعد كأنه سلطان، لكونه مثل: قعدت كأنها حَرْبَة.

قولُه: «تدخل على الجملة الاسمية لإعطاء الخبر حكم معناها»، وذلك لِما[6] قَدَّمْنَا: أَنَّ مضمون الأفعال الناقصةِ صفةٌ لمضمون خبرها.

---

(١) في سيبويه ١/٢٥: «وزعم يونُسُ أنه سمع رُؤْبَةَ يقول: ما جاءت حاجتُك». وانظر التسهيل ص ٥٣، والإيضاح فى شرح المفصل ٢/٧٣.

(٢) الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/٧٣.

(٣) ط: وطرد. ومعنى طَرَدَهُ: جعله مطرّداً يُقاسُ عليه.

(٤) هو الفَراء: [حاشية الشريف الجُرجاني، ضمن الكتاب المطبوع ٢/٢٩٢].

(٥) أي ابن الحاجب. وقوله مذكور في: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٧٤.

(٦) ط: كما.

قولُه: «فترفع الأول وتنصِب الثاني»، تسمية مرفوعها اسماً لها، أَولى من تسميته فاعلاً لها[1]، إِذِ الفاعلُ، كما ذكرنا، في الحقيقة: مصدرُ الخبرِ مضافاً إلى الاسم، فكما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولاً: فالقياس أَلَّا يسمى مرفوعها المشبه للفاعل فاعلاً، لكنهم سَمَّوْهُ فاعلاً على القِلَّة ولم يُسَمُّوا المنصوب مفعولا، لِما مهّدوا[2] مِن أَنَّ كُلَّ فعلٍ لابُدَّ له من فاعل وقد يستغني عن المفعول.

قولُه: «فكان[3]، تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضياً، دائماً أو منقطعاً، وبمعنى صار، ويكون فيها ضمير الشأن، وتكون تامةً، بمعنى ثبت، وزائدة، (٢٢٧/ب) وصار، للانتقال، وأصبح وأمسى».

وأضحى لاقتران مضمون الجملة بأزمانها، وبمعنى صار، وتكون تامةً، وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما، وبمعنى صار ومازال[4] وما فتِىء وما انفكّ لاستمرار خبرها لفاعلها مُذْ قَبِلَه، ويلزمها النفيُ، ومادام لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعله، ومن ثم احتاج إلى كلام لأنه ظرفٌ،

وليس، لنفي مضمون الجملة حالاً، وقيل مطلقاً.

شرع يذكر معانيَ هذه الأفعال الناقصة، ويذكر، أيضاً مجيءَ[5] بعضِها تاماً أَوْ زائداً.

قالَ: فكان، تكون ناقصةً بمعنَيَيْن: أحدُهما ثُبوتُ خبرِها مقروناً بالزمان الذي تدل عليه صيغـةُ الفِعْـلِ النـاقص، إمَّـا ماضياً، أو حالاً، أو استقبـالاً، فكـان

---

(١) انظر دراسات، القسم الثالث ١/٣٩٤ وما بعدها.

(٢) أي وضعوا من القواعد والأصول التى تتفرع عنها الجزئيات.

(٣) انظر أصلها في مسائل خلافية للعُكْبَري، المسألة الخامسة ص ٦٦، وانظر التبصِرة ١/١٩١، واللُّمَع ص ١٢١، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٢.

(٤) في ط: وما برح بعد قوله: «ومازال».

(٥) في د بعد قوله (أيضاً): «إنْ جاء شيءٌ منها غير ناقص».

للماضي، ويكون للحال أو للاستقبال، وذهب بعضهم[1] إلى أنَّ «كان» يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمن الماضي، وشبهته قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾[2].

وذهل عن أن الاستمرار مستفاد من قرينةِ وجوب كَوْنِ اللهِ سميعاً بصيراً، لا من لفظ «كان»، أَلَا ترى أنه يجوز: كان زيد نائماً نصفَ ساعة فاستيقَظَ، وإذا قلت: كان زيد ضارباً لم يُفِدِ الاستمرار، وقولُ المُصَنِّفِ: دائماً أَوْ منقطعاً: رَدٌّ على هذا القائل، يعني أنه يجيء دائماً، كما في الآية، ومنقطعاً كما في قولك: كان زيد قائماً، ولم يَدُلَّ لفظ «كان» على أَحَدِ الأَمْرَيْنِ، بل ذاك إلى القرينة.

والمعنى الثاني: أن يكون بمعنى «صار» وهو قليلٌ بالنسبة إلى المعنى الأول، قالَ[3]:

٧٢٧ بتيهاءَ قَفْرٍ والمطيُّ كأنها قطا الحَزْنِ قد كانت فِراخاً بيوضُها

---

(١) انظر الهمْع ١/٢٠، البحر ٣/١٥٩، و٧/٤٩٠ وبحث (كان للاستمرار) في دراسات القسم الثالث ١/٣٤٨ وما بعدَها.

(٢) النساء /١٣٤، والآية بتمامها: ﴿ مَّن كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا فَعِندَ ٱللَّهِ ثَوَابُ ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾.

(٣) ابن أحمر (ديوانه ص ١١٩، تحقيق حسين عطوان، دمشق، بلا تاريخ)، وهو شاعرٌ إسلاميٌّ مُخضرَمٌ.
الخزانة ٩/٢٠١، شرح المفصل ٧/١٠٢، ونسبه ابن يعيش إلى ابن كنز، إصلاح الخَلَل ص ١٥٤، ونسبه البَطَلْيَوْسي إلى ذي الرُّمة، الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/٨٠، أسرار العربية ١٣٧، المقتصَد ١/٤٠٢.
والتَّيهاء: المَفَازة التي لا يهتدى فيها، والقطا: طائر سريع الطيران. قال ابن الحاجب معلقا على هذا البيت: «إنَّ (كان) فيه بمعنى صار؛ لتعذُّر حملها على أحد الأوجه الأربعة، فالتامة والزائدة والتي فيها ضميرُ الشأن امتناعُها واضحٌ، وأمّا التامةُ فلأنه يجب أن يكون (فراخاً) حالاً فيلزم أن يكون البَيْضُ في حال كونه فراخاً وهو فاسدٌ، وأما الزائد فيفسد من حيث اللفظُ ومن حيث المعنى، أمّا اللفظ فلنصب فراخاً، وأما المعنى فللإخبار عن البَيْض بأنه فراخ، وأمّا التي فيها ضمير الشأن فللأمرين بعينيهما، والناقصة إنما لم يستقم؛ لأنه يؤدي إلى عكس المعنى؛ لأنه يُشعر بأنَّ الفِراخ سابقةٌ على البَيْض؛ لأنَّ المعنى يصير: كان البَيْضُ فراخاً وهو عكسه؛ لأنه كان الفَراخُ بَيْضاً، فلمّا كان مؤدِّياً إلى عكس المعنى، تَعَذَّرَ حملُه على ذلك، فَحُمِلَ على (صار) والمعنى عليه». [الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/٨٠].
الشاهد فيه أنَّ (كان) بمعنى صار.

قوله: «ويكون فيها ضمير الشأن» أي يكون في «كان» الناقصة على أي معنى كانت من معنَيَيْهَا: ضمير الشأن مقدَّراً، فيرتفع المبتدأ والخبر بعدها، منصوبة[1] المحل، خبراً لِكان.

وقال بعضُهم: كان، المضمر فيها الشأن تامة، فاعلها ذلك الضمير، أي: وقعت القصة، ثم فُسِّرت القصة بالجملة، والأوَّلُ أَوْلى، لأنه لم يثبت في كلام العرب ضميرُ شأنٍ إلاَّ مبتدأ في الحال، نحو: ﴿قُلْ هُوَ[2] ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، أو في الأصل كاسم «إنَّ»، وأول مفعولَيْ ظننت، نحو: إنه زيد قائم، وظننته: زيد قائم.

وتكون تامةً بمعنى «ثَبَتَ» وقد تقدَّم[3] ما يرشدك إلى أَنَّ الناقصة، أيضاً، تامةً في المعنى، وفاعلها مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم، فوزانُهما[4] وَزَانُ «علِم» الناصبة لمفعول واحدٍ، وعلِم، الناصبة لمفعولين، فهما بمعنى واحدٍ.

ونُقِلَ أَنَّ «كان» تجيء بمعنى: كَفَلَ، وغَزَلَ[5].

قولُه: «وزائدة»[6]، اعْلَمْ أَنَّ «كان» تُزاد غيرَ مفيدةٍ لشيء، إلاّ محض التأكيد،

---

(١) هكذا جاءت هذه الكلمة، والمراد بها أَنَّ المبتدأ والخبرَ معاً بعد كان: يصيران جملة منصوبةَ المَحَلّ.

(٢) الإخلاص /١.

(٣) في م، د: «وقد تقدَّمَ في أول الباب».

(٤) لفظة «وزَان» وَرَدَتْ في الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/٩٧. أي: تقديرُها كتقدير عَلِمَ.

(٥) ذكر هذا اللُّغويون في غَريب اللغات، يقال: كان الرجلُ الصبِّي إذا كَفَلَهُ، وكان الصوف إذا غَزَلَهُ.
و (كان) في هذين الموضعين ليست مِمّا تدخل على مبتدإٍ وخبر، إنما هي فعلٌ صحيحٌ بمنزلة ضرب وقتل، ونحوهما مما يتعدى إلى مفعولٍ واحد.

[إصلاح الخَلَل ص ١٥٥].

(٦) ما معنى الزيادة؟ يَرَى ابنُ يعيش أنَّ زيادة (كان) معناها أَنَّ دخولها وخروجها سواء لا عمل لها في اسم ولا خبر.
وذهب السِّيرافي: إلى أنَّ معنى قولنا زائدة ألاّ يكونَ لها اسمٌ، ولا خبرٌ، ولكنها دالَّةٌ على الزمان، وفاعلها مصدر.
واشترط ابنُ هشام للزيادة شرطَيْنِ: الأول كَوْنُها بلفظ الماضي، والآخَرُ كونُها بين شيئين متلازمَيْنِ ليسا جارّاً ولا مجروراً فإن جاءت بلفظ المضارع فهو شاذٌ، وقد أجاز أبوالبقاء زيادة مضارع كان.

[ابن يعيش ٧/٩٩].

وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب، كقوله: [1]

٧٢٨ سَراة بني أبي بكر تَسامَىٰ ... على، كان، المسوَّمة العِرابِ

وكذا قيل في قوله تعالى:

﴿مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ [2] صَبِيًّا﴾

إنها زائدةٌ[3]، غيرُ مفيدةٍ للماضي، وإلّا، فأين المعجزة[4]، و«صَبِيًّا» على هذا، حال، وكذا قولهم[5]: وَلَدَتْ فاطمةُ بِنتُ الخُرْشُب: الكَمَلَة مِن عَبْس، لم يوجَد، كان، مثلُهم، وكذا قول الفرزدق: [6]

٧٢٩ في لجة غَمَرت أباك بُحورُها ... في الجاهلية كان والإسلامِ

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله.
الخزانة ٩/٢٠٧، ابن الناظم ٥٥، إصلاح الخَلَل ١٥٧، عبَث الوليد ٧٣؛ وفيه: المطهَّمة الصِلاب بدل المُسَوَّمة العِراب، ضرائر الشعر ص ٧٨، منثور الفوائد ص ٢٩، الإيضاح العَضُدي ١/٩٦، المقتصَد ١/٤٠٢؛ وفيه: جياد بدل سَراة. و (سَرَاة): قيل هو جمع سَرِيّ على غير قياس. ، وقيل اسمُ جمع له، وهو الشريف. قيل: ويحتمل أن يكون بالضم، جمع سار، كقضاة جمع قاض. و(تسامى) مضارع حذفت منه التاء، وأصله: تتسامى، والمسومة: المعلّمة. و(العراب): الخيل العربية.
الشاهد فيه أن (كان) زائدة بين الجار والمجرور.

(٢) مريم /٢٩ ، والآية بتمامها: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا۟ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾.

(٣) انظر مجاز القرآن ٢/٧، ابن يعيش ٩/١٠٠، المقتضب ٤/١١٧ - ١١٨.

(٤) ط: المعجز. يعني أنَّ اعتبار (كان) مفيده لمعنى الماضي؛ أي غير زائدة تضيع معه المعجزة؛ لأنه لو لم تكن زائدة، لكان المعنى أنه كلّمهم بعد انقضاء فترة الطفولة.

(٥) قائله: قيس بن غالب البدري، وفاطمة زوج زياد بن عبدالله العبسي، وهي من مُنجِبات قريش. وَلَدَتْ لزياد ربيعاً الكامل، وقَيْساً الحافظ، وعمارة الوهاب، وأَنَس الفوارس، فقيل لها: أيُّ بَنيك أفضلُ، فقالت: ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس، ثكلتُهم إنْ كنت أعلمُ أيّهم أفضل.
[المعارف لابن قتيبة ص ٣٧ المطبعة الإسلامية، مصر].
وانظر: [حاشية الصَّبَّان على الأُشموني ١/٢٤١، ابن يعيش ٧/٧٧، الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/٧٩].

(٦) ديوانه ٨٥٠، الخزانة ٩/٢١١، ضرائر الشعر ص ٧٧، معجم الشواهد ١/٣٧٦.
و (اللُّجَّة]: معظم الماء، و (غَمَرَتْ): غَطَّتْ. والغَمْرُ: الماءُ الكثير.
الشاهد فيه أنَّ (كان) زائدةٌ بين المتعاطِفَيْنِ لا عملَ لها، ولا دلالةَ على مُضِيّ.

وأمَّا إذا دَلَّتْ «كان» على الزمان الماضي ولم تعمل، نحو: ما كان أحسنَ زيداً، وكذا قولهم: إنَّ مِن أفضلهم كان، زيداً، فهي زائدةٌ عند[1] سيبويه[2].

وقال المبرد[3]: إنّ «زيداً» اسم إنّ، وكان خبرها، ومن أفضلهم، خبر كان، ورُدَّ بأنَّ «إنَّ» لا يتقدم على اسمها، إلّا إذا كان ظرفاً، ففي تسميتها زائدة، نَظَرٌ، لِما ذكرنا: أَنَّ ا لزائد من الكَلِم عندهم، لا يُفيد إلَّا مَحْضَ التأكيد فالأَوْلى أَنْ يُقالَ: سميت زائدة مَجَازاً، لِعَدَمِ عملها، وإنما جازَ أَلَّا تُعْمِلَها مع أنها غير زائدة، لأنها كانت تعمل، لدلالتها على الحدث المطلق، الذي كان الحدث المقيَّد في الخبر يُغني عنه، لا لدلالتها على زمنٍ ماضٍ[4]، لأنَّ الفعل إنما يطلب الفاعل والمفعول لِما يدل عليه من الحدث، لا للزمان، فجاز لك أَنْ تُجَرِّدَها في بعضِ المواضعِ عن ذلك الحدث المطلق، لإغناء الخبر عنه فإذا جَرَّدْتَها لم يَبْقَ إلّا الزمان، وهو لا يَطلب مرفوعاً ولا منصوباً، فبقي[5] كالظرف دالًّا على الزمان فقط، فلذا جاز وقوعه موقعاً لا يقع فيه غيره، حتى الظرف، تبييناً لإلحاقه بالظروف التي يُتَّسَعُ فيها، فيقع بين «ما» التعجب، وفعله، وبين الجارّ والمجرور، نحو: على كان[6] المُسَوَّمَةِ.

فَثَبَتَ أَنَّ «كان» المفيدةَ للماضي، التي لا تعمل، مجردةٌ عن الحَدَثِ المطلق.

---

(١) قوله: «فهي زائدة عند سيبويه». العبارة ساقطة من د، ط.

(٢) نقل ذلك سيبويه عن الخليل ١/٢٨٩ بولاق.

(٣) نظيرها عند المبرد قول الفرزدق:

فكيف إذا مررتُ بدارِ قومٍ * وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

فقد جعل (كان) غير زائدة، خبرها (لنا) تقدَّم عليها. [المقتضَب ٤/١١٧].

(٤) ط: الماضي.

(٥) الحديث عن كان. والرضي تحدث عنها بأسلوب التأنيث، ثم قال (فبقي) أي لفظ كان. وتذكيرُ الألفاظِ وتأنيثُها جائزٌ في ذاته باعتبارها ألفاظًا، أو كلماتٍ، ولكنَّ الرضيَّ كثيراً ما يجمع بين الحالتين في عبارةٍ واحدة كما ترى هنهنا.

(٦) إشارة إلى قول الشاعر:

سَراة بني أبي بكر تَسَامَىٰ * على كان المُسَوَّمَةِ العِـرابِ

وقد ذكر السِّيرافيُّ[1]: أنَّ فاعلَها: مصدرها، أي: كان الكون، وهو هَوَسٌ، إذْ لا معنى لقولك: ثَبَتَ الثبوتُ.

وقـــولُه[2]:

٧٣٠ [لعلّك والموعودُ[3] حَقٌّ لِقاؤُهُ] بدا[4] لَكَ من تلك القلوصِ بَداءُ

معناه: رأي بادٍ، المصدر بمعنى اسم الفاعل.
ومذهبُ أبي عليٍّ[5]، أنه لا فاعل لها، على ما اخترنا، فعلى هذا، قول الفرزدق[6]:

٧٣١ فكيف إذا مررت بدار قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

---

(١) معه الصَّيْمَري. التبصرة ١٩٢/١، وانظر الهَمْع ١٢٠/١.

(٢) محمد بن بشير الخارجي، قاله في رجل وعده بقَلُوصٍ، ثم مطله.
الخزانة ٢١٣/٩، المغني ص ٥٠٧، شرح أبيات المغني للبغدادي ١٩٣/٦، الخصائص ٣٤٠/١، الأمالي الشجرية ٣٠٦/١. على أنّ جملة (الموعودُ حَقٌّ لقاؤه) اعتراضية بين لعلّك وبين خبرها وهو: بَدالك.
أما أبوعلي الفارسي فقد أعرب (الموعود) صفة لموصوف محذوف، تقديره: الأمر الموعود. [شرح أبيات المغني للبغدادي ١٩٤/٦، نقلاً عن الحُجّة ٢/ق ، ٥٤/ب].
الشاهد فيه أنّ (بَداء) فاعل (بدا)، وهو مصدرٌ بمعنى اسم الفاعل، والتقدير: بدالك رأيٌ بادٍ.

(٣) ليس في ط.

(٤) ط: بذلك.

(٥) المسائل البغداديات ص ١٦٩، سطر (٥)، شرح جُمَل الزَّجَّاجي لابن عُصفور ٤٠٩/١، شرح أبيات المغني للبغدادي ١٩٥/٦، الخزانة ٢١٣/٩.

(٦) ديوانه ٨٣٥. من قصيدةٍ يمدح بها هشامَ بنَ عبدالملك.
الخزانة ٢١٧/٩؛ وفيه: حللتَ بدل مررتَ، سيبويه ٢٨٩/١ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٤؛ وفيه: ولو مررتَ بدل إذا مررت، الجُمَل ص ٦٢، الحُلَل ٥٩، إصلاح الخَلَل ص ١٥٦، الإشارة إلى تحسين العبارة ص ٤١ [لعلي المجاشعي، تحقيق د. حسن فرهود، دار العلوم، الرياض سنة ١٩٨٢م]، المقتضَب ١١٦/٤ الطبعة الأخيرة، المغني ص ٣٧٧، شرح أبيات المغني للبغدادي ١٦٨/٥.
الشاهد فيه أنّ (كان) هنا ناسخة كما ذهب إلى ذلك المبرد على الصحيح، والواو اسمها ولنا خبرها، وليست بزائدةٍ كما قال سيبويه.

«كانوا» فيه، ليست بزائدةٍ[1]، كما ذهب[2] إليه المبرّدُ، وإنما قال ذلك لثبوت فاعلها، و[3] «لنا» خبرها، (٢٢٨/أ) أي: جِيرانٍ كرامٍ كانوا لنا، وقالَ سيبويه[4]: هي زائدة مع الفاعل؛ لأنه كالجُزء منها، والأول أَوْلى لإفادتها معنى وعملها لفظاً.

ثم اعلم أَنَّ الزائدةَ، والمجرَّدة للزمان، أعني غير العاملة، لا تقعان أولاً؛ لأنَّ البداية تكون باللوازم والأُصول، والمجرَّدة للزمان كالزائدة، فلا يليق بهما الصدر، وتقعان في الحشو كثيراً، وفي الأخير، على رأيٍ، نحو قولك: حضر الخطيب، كان، ولا تزاد، ولا تُجَرَّد إلَّا ماضية، لِخِفَّتِها، وقد أَجاز أبوالبقاء: زيادة مضارع «كان»[5] في قول حَسَّانٍ[6]:

٧٣٢ كأنَّ سبيئة من بيت رأسٍ يكون مزاجُها عَسَلٌ وماءُ

على رواية رفع مزاجها، وعسل وماء.

---

(١) مع الرضي: الأُشموني، وابنُ هشام. [الأُشموني ١/٢٤٠].

(٢) المبرّد لم يذهب إلى زيادة (كان)، قالَ في المقتضَب ٤/١١٧: «... وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان). وذلك أن خبر (كان): (لنا)، فتقديره: وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا». إذاً ما ذهب إليه الرضيُّ من نسبة زيادة (كان) إلى المبرد وَهَمٌ، وقد سبقه إلى هذا الوَهم الزَّجاجُ تلميذ المبرّد.

[المقتضب ٤/١١٧ حاشية، والخزانة ٩/٢١٧].

وقد أَحْسَنَ البَطَلْيَوْسي في كتابه الحُلَل ص ٦٢ إذ قال: «وكان أبوالعباس المبرد يردّ ذلك، ويقول: وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا..

وتابع أبا العباس على ذلك جماعةٌ من النحوْيين، وقالوا: كيف تلغى (كان) في هذا البيت، والضميرُ قد اتّصَلَ بها؟....».

(٣) في ط: (بل) بدل الواو.

(٤) الكتاب ١/٢٨٩، و٢/٣٠٧ بولاق، وهذا مذهب الخليل والجمهور.

(٥) ذكر أبونصر، الحسن بن أسد الفارقي في كتابه الإفصاح ص ٦٤ هذا التوجيه، وهو زيادة (يكون)، ولم ينسبه إلى العكبري.، وفي ابن الناظم ص ٥٥: «وندر زيادتها بلفظ المضارع كقول أم عقيل: أنت تكون ماجد نبيل * إذا تهب شمأل بليـل».

(٦) (ديوانه ص ٣ نشر عبدالرحمن البرقوقي، القاهرة سنة ١٩٢٩م). والبيت قبلَ تحريم الخمر.

وهو في: الخزانة ٩/٢٢٤، سيبويه ١/٢٣ بولاق، المقتضَب ٤/٩٢، الإفصاح ص ٦٢؛ وفيه: سُلافة بدل سبيئة، ومعناهما واحدٌ، وهو الخَمر. وقد ذكر الفارقيُّ لهذا البيت خمسة أوجُهٍ، شواهد التوضيح ص ٣٦، المغني =

قولـه: «وصار للانتقال»، هذا معناها إذا كانت تامة، كما تَقَدَّم، ومعناها إذا كانت ناقصة: كان بعد أن لم يكن، فتفيد ثبوت مضمون خبرها، بعد أن لم يثبت، ومعنى يَصير: يكون بعد أن لم يكن.

قولُه: «وأصبح وأمسى وأضحى، لاقتران مضمون الجملة بأزمانها»، هذه الثلاثةُ تكون ناقصةً، وتامةً، والناقصة بمعنيين: إمّا بمعنى «صار» مطلقاً، من غير اعتبار الأزمنة التي يدل عليها تركيب الفعل، أعني الصباح، والمساء، والضُّحى، بل باعتبار الزمن الذي تدل[1] عليه صيغةُ الفعلِ، أعني الماضيَ والحالَ والاستقبالَ.

وإمّا بمعنى: كان في الصبح، وكان في المساء، وكان في الضُّحى، فيقترن، في هذا المعنى الأخير، مضمون الجملة أعني مصدرَ الخبر مضافاً إلى الاسم، بزمان[2] الفعل، أعني الذي يدل عليه تركيبه والذي تَدُلُّ[3] عليه صيغتُه.

فمعنى أصبح زيدٌ أميراً: أنَّ إمـارة زيد مقترنةٌ بالصبح في الزمان الماضي، ومعنى يصبح قائماً: أنَّ قيامه مقترنٌ بالصبح في الحال أو في الاستقبال.

وتكون تامة، كقولك: أصبحنا والحمدُ لله، وأمسينا والمُلْكُ لله، أي: وصلنا إلى الصبح والمساء ودخلنا فيهما، وكذلك: أضحينا، فَيَدُلُّ، أيضاً، كُلٌّ منها على الزمانين.

= ص ٥٩١، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣٤٩/٦، ابن يعيش ٩١/٧، معاني الفَراء ٢١٥/٣، ضرائر الشعر ٢٩٦، الحُلَل ص ٤٦. والسَّبيئة: الخمر، وبيت رأس: بلدة في الأردن عُرفت بخمرها وقيل: عني برأس: رئيس الخمّارين، «وخصه بالذكر؛ لأن خمره أعتق من خمر غيره» [الحُلَل ص ٤٧].

الشاهد فيه أنّ أبا البقاء جوّز زيادة (يكون) بلفظ المضارع، وادّعى أنها هـهنا زائدة على رواية رفع (مزاجها) على المبتدأ، و(عسل) خبرها.

(١) ط: يـــدل.

(٢) ط: بزمانـــي.

(٣) ط: يدل.

وحكى[1] الأخفش زيادةَ «أصبح» و«أمسى»، بعد «ما» التعجب، ككان، في لفظين، وهما: ما أصبح أبردها[2]، وما أمسى أدفأها[3]، ورَدَّهُ أبوعمرو[4]، وقال السِّيرافي: إنه في كتاب سيبويه، وإنما كان حاشيةً في كتابه.

أقول: لو ثبت ما حكى الأخفشُ، لَكان كُلٌّ منهما مجرّداً عن الحدث للزمانين، أي الصبح والمساء، والزمن الماضي، كما كان لفظ «كان» مجرَّداً للماضي.

قولـه: «وظَلَّ وبات. . إلى آخره»، يعني أَنَّ معنى ظَلَّ زيدٌ متفكراً: كان في جميع النهـار كذلـك، فاقتـرن مضمون الجملة، وهو تَفَكُّرُ زيد، بجميع النهار مستغرقاً له، ويقترن، أيضا، بزمانه الآخر المدلول عليه بالصيغة أي: الماضي، أو الحال، أو الاستقبال وتصريفه: ظَلَّ يَظَلُّ ظُلُولاً.

قالُوا: ولم تُستعمل «ظَلَّ» إلاّ تامّةً، وقال ابنُ مالكٍ[5]: تكون تامة بمعنى طالَ، أو دامَ، والعهدة عليه.

---

(١) الأصول ١/٦٤.

«وأجاز هذه الزيادةَ أبوعليّ الفارسيُّ في قول الشاعر:

عدوُّ عينيـك وشـانيها ✱ أصبح مشغولٌ بمشـغولِ

وقولِ الشاعر:

أعاذِلَ قُولي ما هَوَيْتِ فَأَوِّبي ✱ كثيراً أرى أمسى لديكِ ذنوبي»

[الأشموني ١/٢٤١، ٢٤٢]، وانظر ابن الناظم ص ٥٥.

(٢)، (٣) يعني الدنيا. [شرح جُمَل الزَّجَّاجي لابن عُصفور ١/٥٨٦].

(٤) كذا «أبوعمرو» في جميع النُّسَخ، وهذا خطأ، ولعله يريد أبا عُمَرَ الجَرْمي، فإنّ أباعمرو بن العلاء لا يمكن أن يرد على الأخفش رأيه؛ لتأخر الأخفش عنه، فأبوعمرو مُتَوَفّى سنة ١٥٤هـ، وتوفي الأخفشُ سنة ٢١٥هـ. وربّ قائلٍ يقول: هو الأخفشُ الأكبر، والجواب عن هذا من وجهين: الأول: إذا أطلق لفظ الأخفش، انصرف إلى الأخفش الأوسط، كما ههنا. والآخر: ليس للأخفش الأكبر حاشيةٌ على كتاب سيبويه، وإنما هي للأخفش الأوسط فيما أعلم.

(٥) التسهيل ص ٥٣.

وقولك: بات زيد مهموماً، أي كان في جميع الليل كذلك، فاقترن هَمُّ زيد بزمانَيْ «بات»، وهما: جميع الليل والزمن الماضي، ومصدره: البَيْتُوتة، ومضارعه: يَبيتُ، ويبَات كباع يَبيع، وهاب يَهابُ.

وتَجيءُ تامَّةً بمعنى: أقام ليلاً، ونزل، سواءٌ نام أَوْ لم يَنم، وفي كلامهم: ليلة السبت، سِرْ، وبِتْ، وقد جاءت «ظَلَّ» ناقصةً بمعنى «صار» مجرّدة[1] من الزمان المدلول عليه بتركيبها، قال تعالى:
﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ .[2]

وأمَّا مجيء «بات» بمعنى صار، ففيه نَظَرٌ، قالَ الأندلسيُّ: جاء [3] في الحديث بات بمعنى صار، وهو: «أين باتَتْ[4] يَدُهُ»، قال: لأنَّ النوم قد يكون بالنهار، قالَ:[5] ويحتمل أن يقال: إنها أخرجت في هذا الخبر مُخرج الغالب، لأنَّ غالب النوم بالليل.

قولُه: «ومازال... إلى آخره»، قد ذكرنا أنَّ معنى مازال وأخواته: كان دائماً، فقولك مازال زيدٌ أميراً، أي استمرت الإمارة ودامت لزيد مُذْ قَبِلها واستأهَلَ لها،

---

(١) ط: مجرّداً.

(٢) النحل /٥٨، والآيةُ بتمامها: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾.
[انظر مُشْكِل إعراب القرآن ٢/١٦، والتِّبيان ٢/٧٩٩].

(٣) ط: جازْ.

(٤) حديثٌ شريفٌ صحيحٌ، وَرَدَ في ثلاثِ روايات: الأُولى: «إذا استيقظ أحدُكم من نومه، فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلَها ثلاثًا، فإنّ أحدَكم لا يَدْري أين باتَتْ يَدُهُ». المُوطَّأ ـ كتاب الطهارة ٩، والبُخاري، كتاب الوضوء ٢٦.
الثانيةُ: «إذا قام أحدكم من النوم فأراد أَنْ يتوضَّأ، فلا يُدخل يدَهُ في الإناء حتى يغسلَها؛ فإنه لا يدري أين باتت يده، ولا على ما وضَعَهَا». صحيح أبي داوود برقم ٩٣، الجامع الصغير ١/٢٥٧ (الألباني).
الثالثةُ: «إذا استيقظ أحدكم من نومه، فلا يَغْمِسْ يَدَهُ في الإناء حتى يَغْسِلَها ثلاثاً». [سُنَن النَّسائي ١/٦ ـ ٧، ٢١٥، مُسند أحمد ١٣/٧، صحيح البخاري بهامش فتح الباري ١/٢٣٠].

(٥) أي الأندلسي.

وهو وقت[1] البلوغ الذي يمكن قيامه بها فيه، لا قبل ذلك.

قوله: «ويلزمها النفي»، إن كانت ماضية[2] فبما، ولم، وبلا في الدعاء، وإنْ كانت مضارعة فبما ولا ولن.

والأولى[3] ألَّا يفصل بين لا، وما، وبينها بظرف أو شبهه، وإن جاز ذلك في غير هذه الأفعال، نحو: لا اليومَ جئتني ولا أمس، وذلك لتركّب حرف النفي معها لإفادة الثبوت.

وقـــولُه:[4]

٧٣٣ فلا، وأبي دَهماءَ، زالت عزيزةً [على قومها ما[5] فَتَّلَ الزندَ قادحُ]

شاذٌّ، وليس مِمّا حذف فيه حرف النفي كما في قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[6]

بتـأويل: لا وأبي دهماء، لازالت؛ لأنَّ حذفهما[7] لم يسمع إلّا من مضارعاتها، وإنما جاز حذفها لِعَدَمِ اللَّبْسِ، إذ تقرَّر أنها لا تكون ناقصةً إلَّا معها، قالَ:[8]

٧٣٤ تَنْفَكُّ تسمع ما حَيِيـــ ـتَ بهالكٍ حَتَّى تكونَهْ

---

(١) أي وقت قَبوله لها، واستحقاقه لها.

(٢) أي ماضية ولو معنى كالمضارع المنفي بلم أو لما، ولا يكون المضارع ماضيًا في المعنى إلَّا بعدهما.

(٣) م: والأكثر.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله.

الخزانة ٢٣٧/٩، معاني الفَراء ٥٤/٢، ١٥٤، المقرّب ٩٤/١، المُغني ص ٥١٣، ضرائر الشعر ص ١٥٦؛ وفيه: لَعَمْرُ أبي دهماءَ بدل: فلا وأبي دَهماءَ.

الشاهدُ فيه أنه قد فصل بالجار والمجرور، وهو الجملة القَسَمية (أبي دَهماء) بين (لا) النافية وبين (زالت).

(٥) ليس في ط.

(٦) يوسف /٨٥، ونصُّها: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾.

(٧) ط: حذفها.

(٨) خليفة بن براز، شاعرٌ جاهليٌّ.

الخـزانـة ٢٤٢/٩، ابن النـاظم ص ٥١؛ وفيه: «وقـد يغني معنى النفي عن لفظه... قال الشاعر: تنفك =

وتحذف منها كثيراً في جواب القسم كقوله تعالى ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ﴾[1].

وقـولها: [2]

٧٣٥ تزال حبال مُبرمات[3] أعدها لها ما مشى يوماً على خفِّه جَمَلْ

لأنّ حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الأفعال أيضاً، نحو: والله أقوم، أي: لا أقوم، فكيف بها[4].

ولكـون مازال، وأخـواتهـا بمعنى الإيجـاب من حيث المعنى، لا تتصـل (٢٢٨/ب) أداة الاستثناء بخبرها؛ لأنّ الاستثناء المفرَّغ لا يكون في الموجب إلّا في الفضلات، كما مَرَّ في بابه، وخبر[5] المبتدأ ليس بفضلةٍ، فلا يجوز: مازال زيدٌ إلّا عالماً، لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات إلّا العِلم.

وأمّا خبر ليس، وأخبار كان، وصار، وأخواتهما، إذا كانت منفية فيجوزُ اقترانُها بإلّا، إذا قصدت الإثبات.

= تسمـع . . .»، ابن يعيش ١٠٩/٧. جملة (تسمـع مع فاعله الضمير): خبر تنفك، و(ما) مصدرية ظرفية. و(بهالكٍ): متعلق بـ «تسمع» على تقدير مضاف، أي بخبر هالكٍ. وسمع هنا ليست مما يتعدّى لمفعولين. ويجوز أن تكون الباءُ زائدةً، فتكون متعدِّيةً إلى مفعول واحد، كقولك: سمعت الخبر. و(حتى) حرف جر بمعنى إلى، والهاء في (تكونه) ضمير الهالك. والأكثر في خبر (كان) إذا كان ضميراً أن يكون منفصلاً. وهذا من القليل. الشاهد فيه أنّ حَرْفَ النفي محذوفٌ، والتقدير: لا تنفك.

(١) يوسف /٨٥.

(٢) ليلى امرأة سالم بن قُحْفان، بضم القاف، وسكون الحاء.
الخزانة ٢٤٥/٩، الحماسة بشرح المرزوقي ١٧٢٧، ابن يعيش ١٠٩/٧.
والبيتُ شاهدٌ على أنّ (تزال) جوابُ قَسَم، وحُذِف منه حرفُ النفي؛ أي: لا تزال، والقَسَم في بيتٍ قبلَهُ، وهو:
حلفت يميناً ياابن قُحْفانَ بالذي * تكفل بالأرزاق في السهل والجَبَلْ
والضمير في (لها) عائدٌ على الإبل، أي: لا تزال تعد لها حبالاً مبرمات لسداد الرحال.

(٣) ط: مبرات.

(٤) الباء في مثل هذا زائدة؛ أى فكيف هي (يعني هذه الأفعال)؛ لأنّ ملازمة النفي لها في الاستعمال يكون قرينة عند حذفه.

(٥) الذي هو خبر هذه الأفعال.

وقد يمتنع ذلك فيها، أيضاً، وذلك إذا تقدمت أخبارُها[1] عليها، فلا يجوز: إلَّا قائماً لم يكن زيد، وإلَّا غنياً لم يَصِرْ خالدٌ، لامتناع تَصَدُّرِ «إلَّا» كما مَرَّ في بابه[2]، وقد خُطِّيءَ[3] ذو الرُّمَّةِ في قولِه[4]:

٧٣٦ حراجيجُ ما تنفك إلَّا مناخةً على الخَسفِ أو ترمي بها بلداً قَفْرا

واعتُـذِر بأَنَّ «تنفـك» تامة[5]، أي: ما تفارق وطنها، ومناخةً: حال[6]، وعلى الخَسفِ، متعلّق بُمناخة، جُعِل الخسف كالأرض التي تُناخ عليها،[7] كقولِهِ:

٣٣٧ [وخيلٍ قد دَلَفْتُ[8] لها بِخَيْلٍ] تحيةُ بينِهم ضربٌ وجيعُ[9]

---

(١) انظر التبصرة ١/١٨٧، وابن يعيش ٧/١١٣.

(٢) أي باب الاستثناء.

(٣) مِمّن خطّأه أبوعُمَر الجَرْمي. [الكافي في شرح الهادي لِلزَّنجاني ١/٩٠ رسالة دكتوراه للدكتور يوسف الفَجّال]. وأبو عمرو بنُ العلاء. [الخزانة ٩/٢٤٨ هارون].

(٤) ديوانه (ص ١٧٣ نشر كارليل هنري هيس مكارتني كمبردج سنة ١٩١٩م). الخزانة ٩/٢٤٧، سيبويه ١/٤٢٨ بولاق، الأمالي الشجرية ٢/١٢٤، شرح الكافية الشافية ١/٤٢٢ [تحقيق د. عبدالمنعم هريدي، دمشق سنة ١٩٨٢م لصالح جامعة أم القُرى].
الجَنى ٥٢٠، ٥٢١، ضرائر الشعر ص ٧٥؛ وفيه: «... ويقال إنَّ ذا الرمة لَمّا عِيب عليه قوله: «ما تنفك إلّا مناخة» فَطِنَ له، فقال: إنما قلت: «آلا مناخة»، أي شخصاً...»، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٨٤. وحراجيج جمع حرجوج: الناقة الطويلة على وجه الأرض، وهي الضامرة. يريد أنها لا تنفك من أوطانها التي لا تنفصل عنها إلا ولها بعد الانفصال حالتان: إما الإناخة على الخسف أي على غير العلف في المراحل، وإمّا السير في البلد القفر. الشاهد فيه أنه خُطِّيء ذو الرمة؛ لأنَّ ما تنفك وأخواته بمعنى الإيجاب من حيث المعنى، لا يتصل الاستثناء بخبرها كما بيّنه الرضي.

(٥) الذى قال إنَّ (تنفك) تامة هو الفرَّاء. [معاني القرآن ٣/٢٨١]. ونقل ابنُ الأنباري أنه قولُ الكِسائي، رواه عنه هشام. [الإنصاف، المسألة ١٧]. وانظر التبصرة ١/١٩٠، وابنَ يعيش ٧/١٠٧.

(٦) هذا الرأي لابن مالك. [شرح الكافية الشافية ١/٤٢٢].

(٧) «يريد أنّ الإناخة إنما تكون على العَلْف، فجعل الخسف بدلاً منه...». [الخزانة ٩/٢٥٢].

(٨) ليس في ط، د.

(٩) عمرو بن مَعْدِيكرب الزبيدي. (ديوانه ١٣٠ تحقيق هاشم الطعان، بغداد سنة ١٩٧٠م).
الخزانة ٩/٢٥٧، سيبويه ١/٣٦٥، ٢/٤٢٩، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٨٢، المقتضَب ٢/١٨ الطبعة الأخيرة، شروح سِقْط الزَّنْد ١/١٧٦، ٣٠٥، الخصائص ١/٣٦٨، التبصِرة والتذكرة ١/٣٨٠.

وترمي، عطف على مناخة، نحو قوله تعالى: ﴿ صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَۚ ﴾[1]، وقيل: هي ناقصة، خبرها على الخسف، أي معه، ومناخة حال، وفيه ضَعْفٌ من وَجْهَيْنِ، إن كان العامل في الحال ما تنفك، أحدُهما: أَنَّ المفرَّغَ قلّما يأتي في المثْبَتِ وإن كان المستثنى فضلة[2]، كالحال في مثالنا، والثاني أَنَّ العاملَ قبل «إلّا» لا يعمل، عند البصريين، فيما بعد المستثنى إلّا في تابعه أو في المستثنى منه، كما مَرَّ في بابه[3].

وإن كان العامل في الحال، «على الخسف»، ففيه ضعفٌ من ثلاثة أَوْجُهٍ: أحدُها أَنَّ المفرَّغ قلّما يأتي في المثبَت، والثاني أَنَّ عاملَ الحالِ يكون الظرف المتأخر عنه، ولم يُجِزْهُ سيبويه[4]، خلافاً للأخفش، والثالثُ أَنَّ المستثنى، إذن، يكون مقدَّماً في الاستثناء المفرَّغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين، كما تَقَدَّم في باب الاستثناء.

قوله: «ومادام لتوقيت أمر. . . إلى آخره»، أي لتوقيت فِعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر، فأنت في قولك: اجلس مادام زيد قائماً أبوه، مؤقتٌ لجلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام أبي زيد، وكذا إن كان فاعِل الخبر ضميرَ اسمِ دامَ، نحو: اجلِس مادام عمروٌ قائماً.

والبيت شاهدٌ على أنه جعل الضرب الوجيع كالتحية، كما جُعل الخسف كالأرض التي يناخ عليها.

و (الخيل): اسمُ جمعِ الفرس لا واحدَ له من لفظه، والمراد به الفُرسان. وأراد بالخيل الأول خيلَ الأعداء، وبالثاني خيله، والضمير في (بينهم) للخَيْلَيْن. و (دَلَفْتُ): دَنَوْتُ وزحفتُ من باب ضرب. والباء للتعدية، أي جعلتها دالفة إليها، فاللام بمعنى إلى.

(١) المُلك /١٩، والآية بتمامها: ﴿ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَى ٱلطَّيۡرِ فَوۡقَهُمۡ صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَۚ مَا يُمۡسِكُهُنَّ إِلَّا ٱلرَّحۡمَٰنُۚ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيۡءِۭ بَصِيرٌ ﴾.

(٢) في ط زيادة (أيضاً) بعد قوله: فضلة.

(٣) شرح الرضي بإسهاب هذا في باب الفاعل في الجزء الأول، وذكره في باب الاستثناء أيضاً.

(٤) الكتاب ٤٢٨/١ بولاق.

قولُه: «ومِن ثَمَّ احتاج...»، أي: ومن أجل كونه توقيتاً لشيء، يكون ظرفاً لذلك الشيء والظرف فضلة فلابُدَّ مِنْ تَقَدُّمِ جملةٍ، اسميةً، كانت أو فعليةً، لفظاً أَوْ تقديراً، كغيره من الفضلات، و«ما» التي في أول «مادام»: مصدرية زمانية، والمضاف الذي هو الزمان محذوف، أي مدة دوام قيام زيد.

قولُه: «وليس لنفي مضمون الجملة» قالَ سيبويه[1]، وتبعه ابنُ السَّرَّاجِ: ليس، للنفي مطلقاً[2]، تقول: ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه في[3] الماضي، وقال تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[4]، في المستقبل.

وجُمهور النحاة على أنها لنفي الحال، قال الأندلسي - وأَحْسَنَ[5] - ليس بين القولَيْن تناقُضٌ، لأن خبر ليس، إن لم يقيد بزمان، يحمل على الحال، كما يُحمل الإيجاب عليه في نحو: زيد قائم، وإذا قُيِّد بزمان من الأزمنة فهو على ما قُيِّدَ به، هذا قولُه.

وحُكْمُ «ما» كَحُكْمِ «ليس»، في كونها عند الإطلاق لنفي الحال، وعند التقييد، على ما قُيِّدَتْ[6] به، وقد ذكرنا حُكْمَ «لا» في باب المضارع.

وأصل ليس: لَيِسَ[7]، كهيب، كما يقال[8] في عَلِمَ: عَلْمَ، وإلزامهم تخفيفاً بالإسكان، وتركهم قلب يائها ألِفاً، كما هو القياسُ في: هاب، الماضي،

(١) الكتاب ١/٣٥ بولاق.

(٢) انظر كتاب (أبوحيان النحوي) د. خديجة الحَدِيْثي ص ٤٨٨.

(٣) بمعنى: ما خلق الله مثله. فلفظ (خَلَقَ) بصيغة الماضي؛ والمثال في: سيبويه ١/٣٥ بولاق، وإصلاح الخَلَل الواقع في الجُمَل ص ١٤١.

(٤) هُود /٨، والآية بتمامها: ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ ۗ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾.

(٥) جملة (أَحْسَنَ) معترضة. وقد قصد الرضي بها التعجيلَ بتزكية رأي الأندلسي.

(٦) ط: ما قيد.

(٧) انظر التطور النحوي لبرجشتراسر ص ١٦٩، ومدرسة الكوفة ص ٢١٧، ومنثور الفوائد ص ٢٥ - ٢٦.

(٨) ط: «كما يقال عَلْمَ في عَلِمَ».

لمخالفتها أخواتها في عدم التصرف، ولا يَجُوز أَنْ يكون مفتوح الياء إذِ الفتحةُ لا تحذف في العينِ تَخفيفاً.

وسيبويه[1] والأكثرون على أنه فعل غير متصرِّف، وقال أبوعليٍّ في أحد قوليه: إنه[2] حرف، إذ لو كان مخفف «فَعِلَ» كصَيْد في صَيد، لعادت حركة العين على الياء، عند اتِّصال الضمير، كصَيِدت، ولو كان كهاب لكسرت الفاء، كهِبت.

والجواب: أنَّ ذلك لمفارقته أخواته في عدم التصرُّفِ[3].

قالَ أبوعليٍّ: وأمّا[4] إلحاق الضمير به في: لست ولستما ولستم، فلتشبيهه بالفعل، لكونه على ثلاثة، وبمعنى «ما» وكونه رافعاً فناصباً، كما ألحق الضمير في: هاء، هائِيا، هاؤوا، هائِي، هائِيا، هائين، مع كونه اسم فعل، تشبيهاً بالفعل.

والأولى الحكم بفِعْليَّتِهِ، لدلالة اتصال الضمائر به عليها، وهي لا تتصل بغير صريح الفعل إلاَّ نادراً، كما ذكرنا في هاءَ[5].

---

(١) الكتاب ١/٢١ بولاق: «فأما (ليس) فإنه لا يكون فيها ذلك؛ لأنها وضعَتْ موضعاً واحداً ومن ثَمَّ لم تُصَرَّفْ تصرُّفَ الفعلِ الآخر».

(٢) المسائل الحلبيات ق٤٨/أ-٥٢/ب [مخطوط، رقم ٥ نحو ش ٨ دار الكتب المصرية]، والجَنَى الدَّاني ص ٤٩٤، ومعه ابنُ السَّرَّاج، وابن شُقَيْر.

(٣) انظر المقتضَب ٤/٨٧.

(٤) ط: «وما إلحاق...».

(٥) في باب أسماء الأفعال.

[تقدُّمُ خبرِ كان وأخواتها على أسمائها]

قولُـه: «ويجوز تقديم أخبارها كُلِّها على أسمائها، وهي في تقديمها» «عليها على ثلاثة أقسام[1]، قسم يجوز، وهو من: كان، إلى» «راح، وقِسم لا يجوز، وهو ما في أوله «ما»، خلافاً لابن كَيْسَانَ[2] في غير مادام، وقِسم مختلَفٌ فيه وهو ليس».

ذكـر ابنُ مُعطٍ:[3] أَنَّ خبـرَ مادام لا يتوسط بينه وبين الاسم،[4] وهو غَلَطٌ لم يذكره[5] غيره، وقد ذكرنا ذلك في باب الموصولات.

قولُه: «مِن كان إلى راح»، كل ما ليس في أوله «ما» مما ذكره المصنِّفُ، ومما لم يذكره، من الأفعال الناقصة، يجوز تقديم أخبارها عليها، وفي «ليس» خلافٌ، على ما يَجِيءُ، وأمَّا «مادام» فلا خلاف في امتناع (٢٢٩/أ) تقديم خبرها عليها «كما ذكرنا[6] في الموصولات»، وكذا لا يجوز فصلُ «ما» عن الفعل بالخبر، كما مَرَّ هناك، وأما غير «مادام» مِمَّا في أوله «ما» من هذه الأفعال، فأجازَ الكوفيون[7] غير الفـراء[8]، ووافقهم ابنُ كَيْسَانَ: تقديم خبرها عليها، قالوا: لأنَّ «ما» لزمت هذه الأفعـال الناقصة وصارت معها بمعنى الإثبات، فهي كجزئها، بخلاف نحو: ما

---

(١) ذكر أبوالحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح أربعة أقسام. انظر الأشباه ٢/٥٦.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٨٧، والأشباه ٢/٥٦.

(٣) هو أبوالحسين زين الدين يحيى بن عبدالمعطي، ولد سنة ٥٦٤هـ وأقرأ العربية مدة بمصر ودمشق. وهو من تلامذة الجُزُولي الأجلاء، وهو صاحب الألفية المشهورة. توفي سنة ٦٢٨هـ بمصر.
[البغية ب/٣٤٤، الإنباه ٤/٣٨، شذرات الذهب ٥/١٢٩].

(٤) الفصول الخمسون [لابن معطٍ. تحقيق د: محمود الطناحي، ط الحلبي] ص ١٨١.

(٥) في م: لم يوافقه فيه أحدٌ.

(٦) في د: «لأنّ (ما) مصدرية، وقد ذكرنا العِلّةَ في ذلك في الموصولات».

(٧) الإنصاف، المسألة ١٧.

(٨) التسهيل ص ٥٤.

فارق، وما انفصل، فإنها لم تلزمها، بل جاز حذفها لفظاً ومعنىً، والفصل بينها وبين الفعل لم يجز ذلك في هذه الأفعال.

ولم يجوِّز ذلك غيرهم، نظـراً إلى لفظ «ما»، ولو لم يكن فيها معنى النفي، لم يَصِر الكلامُ مثبَتاً بمعنى الدوام.

وأمَّا توسط[1] الخبر بين «ما» النافية والفعل، في هذه الأفعال، فلم يجوّزه أحدٌ منهم، لأنها لازمت هذه الأفعال حتى صارت كبعض حروفها، فلا يجوز: ما قائماً زال زيدٌ، كما جاز، ما قائماً كان زيدٌ، اتِّفاقاً، وكل حكم ذكرناه في «ما» النفي، فهو ثابت في «إنْ» النافية.

وأمَّـا غيرهـا من حروف النفي نحـو لم، ولَن، ولا، فإذا انتفى بهـا الأفعـال المـذكورة، لم يَجُزْ توسيطُ الخبرِ بينها وبين الأفعال، اتّفاقاً، لِما ذكرنا في «ما» ويجـوز تقديمها عليها، اتفاقاً؛ لأنها ليست كَمَا في طلب التصدير، كما مَرَّ في المنصوب على شريطة التفسير.

وأمَّا «ليس»، فالأكثرون[2] على جواز تقديم خبرها عليها، ومَنَعَ الكوفيةُ[3] من ذلك، لأنَّ مذهبَهم أنها حرفٌ، كما، فألحقوها بها، كإنْ، ووافقهم[4] المبرّدُ، وإن كان مذهبُه أنها فِعْلٌ، نظراً إلى عدم تصرُّفِها ومشابهتِها[5] لِما، ولِنُقْصانِ فِعليَّتِها،

---

(١) ط: توسيط.

(٢) منهم «أبوعلي الفارسي، والسِّيرافي وابنُ بَرْهان». [شرح عُمدة الحافظ ٢٠٦، ٢٠٧]، وانظر: [الإنصاف، المسألة ١٨، والخصائص ١/١٨٨]. هذا، وقد جعل السيوطي في الهمع ١/١١٧ الفارسيَّ والسيرافيَّ من القائلين بالمَنع. وجعل البَطَلْيَوْسي سيبويه من المجوّزين (إصلاح الخَلَل ص ١٤٠) وانظر سيبويه ١/٥٢ بولاق.

(٣) ومعهم المبرد والزجاج وابنُ السَّرَّاجِ والجُرْجانيُّ وابنُ مالكٍ وأكثر المتأخرين. [الإنصاف، المسألة ١٨، ظاهرة الشذوذ ص ٢١٩، شرح التصريح ١/١٨٨].

(٤) في المقتضَب ٤/١٠٢: «وكذلك لو قلت: غلامَه كان زيدٌ ضرب لكان جيداً؛ لأنّ (كان) بمنزلة ضرب؛ ألا ترى أنك تقول: ضاربًا أخاك ضربت، ورجلا قائماً أكرمت. فهذا بمنزلة ذلك».
وقال في ٤/١٩٤: «وليس تقديمُ الخبر وتأخيرُه فيها سواء» يريد التوسط. وانظر ٤/٤٠٦.

(٥) د: وتشبيهاً لها بـ «ما».

جاز ترك نون[1] الوقاية معها، كما في قوله: [2]:

إذْ ذهب القوم الكرام ليسي ٣٩٢

ولذلك، أيضاً، أجاز بعضُهم[3] إبطالَ عملها بإلَّا، كما في قولهم: ليس الطيب إلّا المِسْكُ بالرفع[4].

واستدَلَّ المجوِّزُ[5] بقوله تعالى:

﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[6]،

قالُوا: لأنَّ المعمولَ لا يجوز وقوعه إلَّا حيث يجوز وقوع العامل.

ولا يَطَّرِدُ لهم ذلك، فإنك تقول: زيداً لن أضرب، ولم أضرب، ولا مَنْعَ أنْ يقال: إنَّ «يومَ يأتيهم» ظرفٌ لِلَيْسَ[7]، فإنَّ الأفعالَ الناقصة تنصِبُ الظروفَ لدلالتها على مُطْلَقِ الحَدَث.

واعلم أنه لا تدخل الأفعال الناقصة على مبتدأ واجب الحذف، كما ذكرنا في باب المبتدأ، كما يكون للنعت المقطوع بالرفع، وللممدوح أو المذموم، ولا على مبتدأ لازم التصدّر كأسماء الاستفهام والشرط، ولا على مبتدأ عادم التصرف، كما،

---

(١) م، د: «جاز ألّا تدخلها نون الوقاية».

(٢) رؤبة (ديوانه ١٧٥)؛ وقبلَه: عَدَدْتُ قومي كعَديدِ الطَّيْسِ. وقد سَبَقَ تخريجُه.
والشاهد فيه أنَّ (ليس) لنقصان فعليّتها جاز تَرْكُ نُونِ الوقاية معها.

(٣) منهم أبوعَمرو بنُ العَلاء. طبقات النحويين واللغويين ٤٣ [أبوبكر الزبيدي، القاهرة سنة ١٩٧٣م].

(٤) انظر: مجالس العلماء، المجلس الأول ص ١، والأشباه ٣/٢٣، ١٦٥، والجَنَى ٤٩٦ ـ ٤٩٧، وإصلاح الخَلَل ص ١٤١، والتخمير ١/٤٦٢.

(٥) هم: سيبويه، والفارسي، وابنُ برْهان، والزمخشري، والشَّلَوْبين، وابنُ عُصفور. [الإنصاف، المسألة ١٨، والهمع ١/١١٧، والإيضاح العَضُدي ١/١٠١، والمُغني ٥٧٠].

(٦) هود / من ٨.

(٧) انظر الخصائص ٢/٤٠٠.

التعجبية، ولا على مبتدأ يلزم الابتدائيَّة لكونه في المثل، كقولهم: الطعن يَظْأَرُ[1]، أو يلزمها لكونه في جملة كالمَثَل، كالجمل الاعتراضية، كقوله:[2]:

فأنتِ طلاقٌ، والطلاق عزيمةٌ[3] * [ثلاثاً ومن يخرق[4] أعقُّ وأظلمُ]

أو يلزم الابتـدائية لكـونه بعد «أَمَّا» وإذا المفاجأة، أو لتضمُّنه معنى الدُّعاء، كسلامٌ عليك، فإنه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت، كما ذكرنا في باب المبتدأ.

ولا تقع[5] أخبارُ هذه الأفعالِ جُمَلًا طلبيةً، وذلك لأنَّ هذه الأفعالَ، كما تقدم[6] صفاتٌ لمصادرِ أخبارها في الحقيقة، أَلَا ترى أَنَّ معنى كان زيد قائماً: لِزيد قيام له حصول في الزمن الماضي، ومعنى صار زيد قائماً: لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد أنْ لم يكن، ومعنى أصبح زيد قائماً: لِزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح، وكذا سائرها، إذ في كُلِّها معنى الكون مع قَيْدٍ آخَرَ، كما ذَكَرْنَا غيرَ مَرَّةٍ.

فلو كانت أخبارُها طلبيةً لم تَخْلُ هي من أن تكون خبريةً أَوْ طلبيةً، فإن كانت خبريةً، تناقَضَ الكلامُ؛ لأنَّ هذه الأفعالَ، لكونها صفةً لمصدر خبرها، تَدُلُّ على أَنَّ المصدرَ مُخْبَرٌ بالحصول في أحد الأزمنة الثلاثة، والطَّلَبُ في الخبر، يَدُلُّ على أنه غيرُ محكومٍ عليه بالحصول في أحدها فيتناقض، وبعبارةٍ أُخرى: مصدرُ الخبرِ في جميعها فاعلٌ للفعل الناقص، كما مَرَّ تقديرُهُ، فلو قلت: كان زيد هل ضَرَبَ

(١) مجمع الأمثال للمَيْدَاني ١/٤٣٢، رقم المَثَل ٢٢٧٩؛ وفيه: «يقال: ظَأَرْتُ الناقةَ أظأرها ظأراً، إذا عطفتها على ولد غيرها. يُضرب في الإعطاء على المَخَافة، أي طَعْنُكَ إياه يَعْطِفُهُ على الصلح».

(٢) سبق تخريجه ص ٧٩٢ من القسم الأول.

(٣) د، ط: ألية.

(٤) ليس في ط.

(٥) ط: ولا يقع.

(٦) د: «كما تقدم الإشارة إليه».

غلامَهُ، كان ضربُه لغلامه مخبراً عنه بِكان، ثابتاً عند المتكلم، مسئولاً عنه بِهَلْ، غيرَ ثابت عنده، وهو تناقُضٌ.

وأمَّا قولُهم: علمت أَزيدٌ عندك أَمْ لا، فقد ذكرنا أَنَّ: أَزَيْدٌ، ليس للاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض.

وإن كانت الأفعالُ طلبيةً مع أخبارها، وهي، كما ذكرنا، صفةٌ للأخبار، اكتفى بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في أخبارها إنْ كان الطلبانِ متساوِيَيْن إِذِ الطلبُ فيها طلبٌ في أخبارها، تقول: كُنْ قائماً، أي: قُمْ، وهل يكون قائماً، أي: هل يقوم.

وقد جاء الطلبُ فيهما معاً في الشِّعر، قال:[1]:

٧٣٨ وكُوني بالمكارم ذَكِّريني * [ودلِّي دَلَّ ماجدةٍ[2] صَنَاعِ]

وان اختلف الطلبان، بأن يكون أحدُهما أمراً، مثلاً، والآخَرُ استفهاماً، نحو: كُوني هل ضربتِ، اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر فى حالة واحدة وهو مُحَالٌ.

---

(١) بعض بني نَهْشَلٍ، وهو جاهليٌّ.

الخزانة ٩/٢٦٦، نوادر أبي زيد ٢٠٦ و ٢٦٠، ضرائر الشعر ٢٥٨، المغني ص ٧٦٢.

و (الماجدة): الكريمة، و (الصَّناع): الرقيقة الكف بالعمل، يقول: اخلطي ذاك بمنفعةٍ وصنعةٍ، ولا تكوني خَرْقاءَ لا ينتفع أهلها.

والبيتُ شاهدٌ على أنه جاء خبر كان جملةً طلبيّةً، وهذا مختصٌّ بالشِّعر.

قال ابنُ عُصفور: «فجعل (ذَكِّريني) في موضع (مذكّرةً)، وهو قَبيحٌ؛ لأنَّ فعل الأمر لا يقوم مقام الخبر في باب «كان». وإنما فعل ذلك؛ لأنَّ (كوني) أمر في اللفظ، ومحصول الأمر منه لها إنما وقع على التذكير، فلمّا كان في المعنى أمراً لها بتذكيره، استعمل فيه لفظ الأمر [الضرائر ص ٢٥٩]، وانظر التسهيل ص ٥٢. وقال ابنُ هشام: «والجملة في هذا مؤولة بالجملة الخبرية، أي: وكوني تُذَكِّرينَني، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كان في الضلالة فَلْيَمْدُدْ له الرحمن مَداً﴾ «مريم/٧٥» أي فيمد. [المغني ٧٦٢ ط. م].

(٢) ليس فى د، ط.

وأمَّا إن كان خبرُها مفرداً متضمِّناً لمعنى الاستفهام، جاز[1]؛ لأنّ[2] ذلك المفرد يجب تقـدُّمُـه عليها، نحو: أين كان زيد، وأيُّهم كان زيد، وكل كلمة استفهام تقدمت على (٢٢٩/ب) جملة، أحدَثَتْ فيها معنى الاستفهام، فلا يبقى، إذن، في الفعل «إخبار حتى[3] يتناقضَ الكلام».

فإن قيل: فيجب أن يُجَوَّزَ تقديم الجملة الطلبية عليها، على ما ذكرت، نحو: أيُّهم ضرب كان زيد.

قلت: إن كلمـة الاستفهـام تُحْـدِثُ في الجملة التي تليها بلا فصل، معنى الاستفهام، لا في جملةٍ أُخرى بعدَها.

فَعَلَى هذا يجوز وقوعُ أسماء الاستفهام أخباراً لهذه الأفعال إذا لم تكن مُصَدَّرةً بما، النفي[4]، فلا تقول: أين، ما كان زيد، ولا: متى مازال عمرو[5]، لوجوب تصدُّر «ما» النفي، ويجوز[6]: متى لم يزل زيد، وأيَّ وقت لم يزل سماحُك.

ومنع الجُزُولي[7] والشَّلَوْبيني[8]: ذلك، في «ليس» نحو: أين ليس زيد، فإنْ مَنَعا ذلك بناءً على مَنْعِ تقدُّمِ خبر ليس عليه، فقد مَرَّ الكلام عليه، وإن مَنَعَاهُ لأدائه إلى المُحال، من حيث المعنى؛ لأنّ زيداً، لا يجوز أن يكون في جميع الأمكنة، فالجوابُ أنَّ ذلك على سبيل المبالغة، ويفرض ذلك في غير المستحيل، نحو: متى ليس وجود الله، أو علمه، أو قدرته.

---

(١) جواب (أمّا)، وحقه الاقتران بالفاء، وكثيراً ما يأتي مثل هذا في كلام الرضي، وقد أشَرْنا إلى هذا من قبل.

(٢) في ط: لأنّ جاز ذلك المفرد!.

(٣) في م: «معنى الإخبار حتى يتناقضَ هو ومضمون الخبر».

(٤) هذا كقوله: ما التعجب بالإضافة.

(٥) ط: زيـد.

(٦) في ط: «ويجوز متى لم يزل هذا، وأين لم تزل عمرو، وأي وقت لم يكن سماحُك».

(٧) الشرح الصغير للمقدّمة الجُزُولية ص ٨٠.

(٨) التسهيل ص ٥٣. والشَّلَوْبيني: هو عُمَـرُ بنُ مُحَمَّـدٍ، له شرحٌ لكتـاب سيبـويه، وشرح لِلجُزُولية. توفي سنة ٦٤٥هـ. وكان يقال له: الشَّلَوْبين أيضاً. [البُلْغة ١٧٢، الإنباه ٢/٣٣٢، البُغية ٢/٢٢٤].

ثم نقول: إذا كان الخبر مفرداً مشتملاً على ماله صدرُ الكلامِ ، وَجَبَ تقديمُه على كان وأخواته، إن لم تصدّر بما، وذلك[1]: إمّا كلمة الشرط نحو: أين تكن أكن، أو كلمة الاستفهام، نحو: أين كنت وأيَّهم كنت.

وإذا كان الخبر ظرفاً والاسم نكرة، وجب تأخيرُ الاسم عن الخبر، نحو: كان في الدار رجلٌ، وفي الدار كان رجل، وكذا إن دخل «إلّا» على الاسم نحو: لم يكن قائماً إلّا زيدٌ، أو: قائماً لم يكن إلّا زيدٌ، لِما ذكرنا في باب الفاعل[2]، ويجب، أيضاً تأخيرُه عن الخبر، إذا كان لجزء الخبر ضميرٌ في الاسْمِ ، نحو: كان في الدار صاحبُها، وكذا إذا كان الاسم «أنَّ» مع صلتها، نحو: كان عندي أنَّك قائمٌ، وعندي كان أنَّكَ قائمٌ، إذْ لو تأخر الخبر لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة، على تقدير إضمار الشأن في الفعل، ويجب تأخيرُ الخبر عن كان، واسمه معاً إن دخله «إلّا» نحو: ما كان زيدٌ إلّا قائماً، ويجب توسيطُه أو تأخيره، إذا كان الفعلُ مُصَدَّراً بما يقتضي التصدُّر، وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل، كهَلْ وأسماء الاستفهام والشرط، نحو: هل كان زيد قائماً، ومتى كان قائماً زيد، إذ لا تُفصل هذه الكَلِم عن الفعل، كما مَضَىٰ في المنصوبِ على شريطة التفسير.[3]

وأمَّا همزةُ الاستفهامِ ، وما، النفي، إذا لم يكن مع زال وأخواتها،[4]، فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل الناقصِ ، نحو: ما قائماً كان زيدٌ، و : أقائماً كان زيدٌ، ولا يجوز تقديمُه عليهما.

ويجب تأخيرُ الخبرِ أيضاً عَنِ الاسْمِ إذا تأخَّرَ مرفوعهُ عنه نحو: كان زيد حسناً وجهه، فلو قلت: كان حسناً زيدٌ وجهه، أوْ: حسناً كان زيدٌ وجهه، لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه، بالأجنبي.

---

(١) أي ماله صدر الكلام.

(٢) في الجزء الأول الذي يحققه الزميل حسن حفظي.

(٣) في الجزء الأول.

(٤) انظر الإنصاف، المسألة ١٧.

وأمَّا إذا تأخر منصوبه، فيجوز على قُبْحٍ، إذا لم يكنِ المنصوبُ ظرفاً، نحو: ضارباً كان زيدٌ عَمْراً، إذِ المنصوبُ ليس كجُزئِه، أمَّا إذا كان منصوبُهُ ظَرفاً فإنه يجوز بلا قُبْحٍ، نحو ضارباً كان زيدٌ اليومَ أو في الدار، إذِ الظُروفُ مُتَّسَعٌ[1] فيها.

وألزم بعضُهم تأخيرَ الخبر إذا كان جملةً، ولا وَجْهَ لِمَنْعِ توسُّطِها أَوْ تقدُّمِها، والأصلُ الجَوازُ.

ولا يُفصل، عند البصرية بين كان وأخواته، وبَيْنَ المرفوع بها من معمولاتِ الخبر إلَّا بالظرف، أو الجارِّ والمجرورِ[2]، نحو: كان أمامَكَ زيدٌ جالساً، وذلك لكون الفعل الناقصِ عاملاً ضعيفاً، فلا يفصل بينه وبين مفعوله، من الأجنبيات إلَّا بالظرف، وإن كان العامل قوياً، جازَ الفصلُ بينه وبين معمولِه، بِشَرْطِ أن يكون فضلةً، بغير الظرفِ أيضاً، نحو: عَمْراً كان زيدٌ ضارباً.

وأجاز الكوفيون[3] الفَصْلَ بين كان ومرفوعِه بغير الظرفِ أيضاً، نحو: كان زيداً عَمْروٌ ضارباً.

وفَرَّقَ بعضُ البصريين، بين الخبر العامل المتصل بذلك المعمول الفاصل، وبينه إذا لم يتصل، فجوَّزَ في المتصل، نحو: كان زيداً ضارباً عَمْروٌ، ولم يجوِّز في المنفصل، نحو: كان زيداً عَمروٌ ضارباً، وما أوهم خلاف ذلك، قدَّر فيه البصريون ضميرَ الشأنِ، اسماً لِكان وأخواتِه نحو: كان زيد الحُمَّى تأخذ، أو: كان زيداً تأخذ الحمى، قالَ:[4]

٧٣٩ قنافذ هدَّاجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطيَّةُ عوَّدا

(١) د: يُتَّسَعُ.

(٢) حاشية الصَّبَّان ١/٢٣٨. وانظُر الإنصاف، المسألة ١٨، والمُساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٧٦.

(٢) إصلاح الخَلَل ص ١٥٢، والإنصاف، المسألة ١٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٧٦.

(٤) الفرزدق (ديوانه ١/٢١٤). والبيتُ من قصيدةٍ يَهجو فيها جريراً، وعبدَالقيس، وقد وصفهم بالفُجُور والخِيانة، وشبَّهم بالقنافذ في مَشْيهم بالليل.

الخزانة ٩/٢٦٨، المُساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٧٧، إصلاح الخَلَل الواقع في الجُمَل ص ١٥٢، المغني =

ويجوزُ في البيت، زيادةُ[1] كانَ[2].

واعْلَمْ أنـه يخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة إذا حصلت الفائدة، ولا يُطلب التخصيصُ مع حصول الفائدة، على ما ذَكَرْنَا في باب المبتدأ، قالَ:[3]

٧٤٠ مادامَ فِيهنّ فَصيلٌ[4] حَيًّا

وتقول: مازال رجل واقفاً بالباب، وكذا في باب «إنَّ»، قالَ:[5]

= ص ٧٩٥ شرح أبيات المغني للبغدادي ٥/١٧٠.

والقنافذ جمع قُنْفُذ، بضمتين بينهما سكون، أو بضم القاف، وسكون النون وفتح الفاء. وآخره ذالٌ معجَمة،أُودالٌ مهملة: حيوانٌ يُضرَبُ به المَثَل في السرى، فيقال: «هو أسرى من القنفذ». و(هدّاجون): جمع هدّاج، وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهدجان، وهي مشية الشيخ، أو مشية فيها ارتعاشٌ، ويُروى قنافذ درّاجون، وهي رواية الديوان. و(عَطِيَّة) هو أبوجَرير.

والبيت شاهدٌ للكوفيين على جواز إيلاء كان معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جارٍّ ومجرورٍ، وقد ردّ عليهم البصريون. [انظُر إصلاح الخَلَل ص ١٥٢].

(١) أو الإضمار فيها. [إصلاح الخَلَل ص ١٥٣].

والحاصل: أنه يجوز باتفاق أن يليَ هذه الأفعال معمول خبرها إن كان ظرفاً، أو مجروراً، نحو: كان عندك، أو في المسجد زيد معتكفاً. فإن لم يكن أحدهما، فجمهور البصريين يمنعون مطلقاً، والكوفيون يجيزون مطلقاً، وفصّل ابنُ السراج، والفارسيُّ، وابنُ عُصفور فأجازوه إنْ تقدم الخبر معه: كان طعامك آكلاً زيد، ومنعوه إنْ تقدم وحْدهُ: «كان طعامَك زيدٌ آكلاً».

(٢) في د تكملة بعد قوله: «زيادة كان» كما يلي: «ويجوز عَمْراً كان زيد ضاربًا بلا قُبْحٍ؛ لأنَّ العامل قوي، فيجوز الفصل بينه وبين معموله الفضلة بأجنبي».

(٣) ابن مَيَّادة (شعره ص ٢٣٧).

الخزانة ٩/٢٧٢، سيبويه ١/٢٧ بولاق، نوادر أبي زيد ص ٥١٢، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ١/٢٦٦، الإفصـاح ص ٢٧٨، اللسان /فَصَلَ/ط. الخياط والراجز يخاطب ناقته، وقوله: (مادام فيهن): أي في هذه الإبل. والفصيل: ولد الناقة إذا فصل عن أمه بعد فِطامه. الشاهد في تقديم (فيهنّ) وهو ظرف ملغي على الاسم لحصـول الفـائدة؛ لأنك إذا قلت: مادام فصيلٌ حياً، فالمراد: أبداً. فلمّا لم تَتِمَّ الفائدةُ إلاّ به حَسُنَ تقديمُه لمضارعته الخبر في الفائدة.

(٤) في د: فضيل.

(٥) امرؤ القَيْس. وتنكير (شفاء) هي رواية سيبويه ١/٢٨٤ بولاق. الخزانة ٩/٢٧٤، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٤٨؛ وفيه: وإن (شفـائي) بدل (شفـاءً). فلا شاهدَ فيه عندئذ. والمُهَراقة: المصبوبة، والهاء مفتوحة في الوصف، كما هي مفتوحة في المضارع: يُهَريق؛ لأنها ليست بأصلية، إنما هي بدلٌ من همزة أراق. الشاهد فيه =

٧٤١ وإنَّ شفاءً عبرة مُهراقة [فَهَلْ عِنْدَ رسم دارسٍ[1] من مُعَوَّلِ]

كذا أنشده سيبويه[2].

وقد يُخبر، في هذا الباب، وفي باب «إنَّ» بمعرفة عن نكرة ولم يجز ذلك (٢٣٠/أ) في المبتدأ والخبر للالتباس، لِاتّفاقِ إعراب الجُزْأيْنِ هناك واختلافِهما هنا.

وقد ذَكَرْنَا أَنَّ سيبويه قالَ في نحو مَن زيد: إنَّ «زيد» هو الخبر[3].

وقال[4] الزمخشري: لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة إلّا ضرورة، نحو قولِهِ[5]:

.... يكون مزاجَها عَسَلٌ وماءُ ٧٣٢

فيمن نصب[6] «مزاجها»[7]، وقالَ:[8]

[قِفي قَبْلَ التفرُّقِ[9] ياضُبَاعَا] ولا يَكُ موقفٌ منكِ الوَدَاعَا ١٤٣

وقالَ ابنُ مالكٍ[10]: بل يجوز ذلك اختياراً؛[11] لأنَّ الشاعر أمكنه أَنْ يقولَ:

.... ولا يك موقفي منك الوداعا

= نصب «شفاء» اسماً؛ لإن مع تنكيرها؛ لأن الخبر نكرة مثلها.
وهو أحسن مِن أن يكون الاسْمُ نكرة والخبر معرفة في نحو: إنَّ قريباً منك زيد.

(١) ليس في ط.

(٢) الكتاب ١/٢٨٤ بولاق.

(٣) الكتاب ١/١٥٢ بولاق. وقوله: (أنشده سيبويه): أيْ، بالتنوين لكلمة (شفاء).

(٤) المفصّل ص ٢٦٣.

(٥) حسان بن ثابت. وصدرُ البيت: كأنَّ سَبِيئةً مِن بيت رأس * وقد سَبَق تخريجُ البيتِ.

(٦) في م: «فيمن روي النصب في مزاجها».

(٧) على أنه خبر مقدم، وهو معرفة، وعَسَلٌ اسم كان مؤخّر وهو نكرة.

(٨) سبق تخريجه ص ٤٧٧ من القسم الأول.

(٩) ليس في ط.

(١٠) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٦٣.

(١١) مبني على مذهبه في الضرورة، وهي ما ليس للشاعر عنه مندوحة، والجُمهور يقولون: هي ما وقع في الشعر، ولو كان للشاعر عنه مندوحة.

وأنْ يرفع «مزاجها» على إضمار الشأن في «كان»، كما في الرواية الأخرى.

ولا خلاف، عند مُجَوِّزِه[1] اختياراً، أيضاً: أَنَّ الأَوْلى: جَعْلُ المعرفة اسماً والنكرة خبراً،[2] أَلَا ترى أنهم قالوا: إنَّ «أَنْ»[3] أَوْلى بالاسمية مِمَّا تقدم[4] في نحو قوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾[5]، مع كونهما معرفتين، لمشابهتها المضمر من حيث لا توصف كالمضمر.

وإنما جرَّأهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر: عَدَمُ اللَّبْسِ في بابَيْ كان وإنَّ، لاختلاف إعراب الجزأين.

وأورد سيبويه[6] للتمثيل بالإخبار عن النكرة بالمعرفة قوله:[7]

٧٤٢ أَسكرانُ كان ابنَ المَرَاغة إذْ هَجَا تميماً بِجَوْفِ الشام أم مُتساكِرُ؟

---

(١) في م، د: «عند مَن جوّز مثل هذا أيضاً أن الأكثر والأَوْلى...».

(٢) انظر دراسات ق ١، ١/٣٥٨.

(٣) يعني هي، وما دخلت عليه من الفعل، فيؤوّلان بالمصدر في موضع رفع اسم (كان).

(٤) أي مِمّا قبلَها في الآية، وهو «حجتهم». ويجوز العكس.

(٥) الجاثية /٢٥، والآية بتمامها: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱئْتُواْ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾

انظر: [المشكل ٢/٢٩٧، دراسات ق ١، ١/٣٥٨، الإتحاف ص ٣٩٠].

(٦) الكتاب ١/٢٣ بولاق.

(٧) الفرزدق (ديوانه ٤٨١)، وقد ذُكر البيت مفرداً على أنه من فوائت الديوان.

الخزانة ٩/٢٨٨، سيبويه ١/٢٣، ٣١٤، المقتضَب ٤/٩٣، الخصائص ٢/٣٧٥، ملحق المسائل العسكريات ص ١٤٥.

ويَعني بابن المراغة جَريراً، لقّبَ الفرزدقُ أمَّهُ بالمراغة، وهي الأَتَان التي لا تمتنع من الفُحول.

والشاهد فيه الإخبار عن النكرة بالمعرفة.

هذا، و «بعض العرب ـ وهم بنو دارم وبنو نهشل ـ يقولون: قائمٌ كان عبدالله، وكان قائمٌ عبدَالله، فيجعلون النكرة اسماً، والمعرفة خبراً لِـ «كان»، وإنما يفعلون ذلك؛ لأنَّ النكرة أشدُّ تمكناً مِنَ المعرفة».

[شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٩].

وقـــولَهُ:[1]

فإنك لا تُبالي بعد حَوْلٍ أَظَبْيٌ كان أمَّك أم حمارُ ٥٢٤

وقـــولَهُ[2]:

٧٤٣ ألا مَن مبلغ حسَّان عني أطِبٌّ كان سحرَك أمْ جُنونُ

ورَدَّ عليه المبردُ[3] بِأنَّ اسمَ كان، هو الضميرُ وهو معرفة[4].

وأجاب بعضُهم المبرّدَ عن سيبويه بأنَّ همزةَ الاستفهام في: أظبيٌ، و: أطِبٌّ، و: أسكرانٌ: دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل المسند إلى ضميره، فارتفاع ذلـك المـرفـوع بمضمـر يفسِّره ذلك الفعل أَوْلى، فاسم كان «إذَنْ» نكرة، ورُدَّ الجواب بأن «أَمْ» المتصلة يليها أحد المستويين والآخر[5] الهمزة، ولو قدرت بعد الهمزة فعلاً، لم يَلِهما المستويان.

---

(١) خداش بن زهير، كما في سيبويه ١/٢٣ بولاق، والمقتضَب ٤/٩٤ الطبعة الأخيرة. أو ثَرْوان بن فزارة العامري، كما في الخزانة ٧/١٩٢ هارون.
والشاهد فيه الإخبار عن النكرة بالمعرفة؛ لأنَّ النكرةَ أشدُّ تمكُّناً من المعرفة.

(٢) أبوقيس بن الأسلت الأنصاري الخزرجي في حَسَّان بن ثابت، وهو من الأوْس.
الخزانة ٩/٢٩٥، سيبويه ١/٢٣ بولاق، اللسان /طَبَبَ/.
الشاهد فيه لِما تَقَدَّم قَبْلَهُ.

(٣) المبرّد في المقتضب ٤/٩٣، ٩٤ جَعَلَ البيتَيْن:
أسكرانٌ كان ابنَ المراغة إذ هجا تميماً بجوف الشام أمْ مُتساكرُ
فإنك لا تبالي بعـد حـولٍ أظبـيٌ كان أمُّـك أمْ حمارُ
من ضرورة الشِّعر، فهو ـ على هذا ـ موافقٌ لسيبويه الذي جعل ضمير العائد على نكرة هو نكرة. وإذاً فإن ما ذهب إليه الرضي ليس بصحيحٍ. هذا، وقد تابع الرضيَّ في هذا الوَهَم ابْنُ يعيش في شرح المفصل ٧/٩٥.

(٤) في د تكملة: «فلم يخبر إلا عن المعرفة».

(٥) أي ويلي الآخر الهمزة.

وأُجيب عن رَدِّ الجوابِ، بأَنَّ الفِعل لمّا كان محذوفاً وجوباً لأجل المفسِّر فكأنه معدومٌ، وأيضاً فإن استواء ما وَلِيَاهما قد لا يكون، في ضرورة الشِّعر، كما يَجِيءُ في باب العطف[1].

هذا، ونحن قد ذكرنا في المنصوبِ على شريطة التفسير: أَنَّ المرفوع إنما يفسَّر رافعه بظاهر، إذا كان المرفوع بعدَ كلمة لازمة للفعل نحو: ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ[2] هَلَكَ﴾[3] وفي قوله خاصةً: «أظبيٌ كان أُمَّك أم حمارُ»: الأَوْلى أن يرتفع ظبي بكان المقدَّرة[4] لِما يجيء في باب العطف أنه بعد سواء، ولا أُبالي، لا تدخل همزة التسوية إلَّا على الفعل.

وأجاب بعضُهم، المبرّدَ عن سيبويه بأَنَّ الضميرَ راجعٌ إلى منكَّر فيكون منكّراً، وَرُدَّ جوابُهم بِأَنَّ الضميرَ الراجع إلى نكرة: معرفة بدليل وقوعه مبتدأ نحو: ضربت رجلاً وهو راكب، ولو كان نكرة لَصَحَّ وصفُهُ.

والجوابُ عن الرَّدِّ: أَنَّ الضميرَ إذا عاد إلى نكرة مختصَّةٍ بوجه فهو معرفةٌ نحو: جاءني رجلٌ فضربته، وإلّا فهو نكرة نحو: أَرَجُلٌ ضربته أم امرأة، كما مَرَّ في حَدِّ المعرفة، والنكرات المفسِّرة للضمير في الأبيات الثلاثة: غير مختصة، فالضمائر، إذن، نكرات.

---

(١) أي في باب حروف العطف، في قِسْم الحروف من هذا الشرح.

(٢) ط: امرء.

(٣) النساء /١٧٦، والآية بتمامها: ﴿ يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَهُۥٓ أُخۡتٞ فَلَهَا نِصۡفُ مَا تَرَكَۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمۡ يَكُن لَّهَا وَلَدٞۚ فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَۚ وَإِن كَانُوٓاْ إِخۡوَةٗ رِّجَالٗا وَنِسَآءٗ فَلِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۗ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ ﴾

(٤) ط: مقدرة.

واعلم أنَّ «ليس» من بين أخواتها تختص بكَثرة مجيءِ اسمها نكرة، لِما فيها من النفي، وبجواز حَذْفِ خبرِها كثيراً كقولِه[1]:

٧٤٤ [وإذا أُقرِضتَ[2] قَرْضاً فاجْزِهِ] إنما يَجزي الفتى ليس الجملْ

أي ليس الجملُ جازياً[3]، وقيل: بل حُمِلت على «لا» فصارت حرف عطف مثلها.

وجميعُ هذه الأفعال متصرِّفةٌ إلَّا: لَيْسَ، ودامَ، ولتصاريفها ما لَها، ولا يستعمل لِمَا زال وأخواتِها مصدرٌ، واسمُ فاعلٍ، إلَّا تامَّيْنِ؛ لأنَّها يلزمها حرفُ النفي، وهو لا يدخل على المفرد.

وقد تحذف[4] لام «تَكُنْ»[5] للجزم، تشبيهاً لِنونها بالواو، فحذفت مع أنه قد

---

(١) لبيد (ديوانه ١٤١).
الخزانة ٩/٢٩٦، سيبويه ١/٣٧٠، شرح أبيات سيبويه للنَّحاس ص ٢٤٧؛ وفيه: جُوزيتَ بدل أُقرِضْتَ، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ٢/٤٠، المقتضَب ٤/٤١٠، مجالس ثعلب ٢/٤٤٧، منثور الفوائد ص ٣٢.
وعجزُ البيت مَثَلٌ؛ وفيه: «يريد: لا الجمل: يُضرب في المكافأة، أي إنما يَجزيك مَنْ فيه إنسانية، لا من فيه بَهيمية، ويروى: الفتى يجزيك لا الجمل». [مَجْمَع الأمثال، ١/٢٤، رقم المَثَل ٧٧، وكتاب الأمثال، لأبي عُبَيْد القاسم بن سلَّام ص ١٣٨، رقم المثل ٣٨٠، تحقيق د. قطامش ط ١ سنة ١٩٨٠ دمشق].
والفتى: السَّيِّد الكريم. و(الجَمَل): الجاهل، أو لعله يعني أن الذي يعنى بمقارضة لمعروف هو الإنسان، لا الحيوان.
الشاهد فيه أنّ (ليس) يجوز حَذْفُ خبرِها كثيراً؛ أي ليس الجملُ جازيًا أو يجزي. وقيل إن (الجَمَل) هو الخبر، وسكّن للقافية، واسمها ضمير اسم الفاعل المفهوم من يَجزي، أي: ليس الجازي الجمل، فلا حَذْفَ فيه. وقيل: إنّ (ليس) فيه عاطفة. وقد ذكره الرضي في (لا) العاطفة، كما سيأتي الكلام عليه إنْ شاءَ اللهُ تعالى.
(٢) ليس في م، ط.
(٣) ط: جارياً.
(٤) ط: يحذف.
(٥) ط: يكن.

حذفت قَبْلُ، حركتها للجزم، وذلك لكَثرة استعمالِها، قال تعالى:

﴿ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً ﴾[1]،

كما حذفت كسرة لم أُبالِ، فقيل لم أُبَلْ، بعد ما حذفت منه الياء، لكثرة الاستعمال، أيضاً.[2].

قالَ سيبويه[3]: إذا لاقى نونُ «يَكُنْ» المجزوم ساكناً بعدَها لم يَجُزْ حذفُها، قالَ تعالى:

﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[4].

لتقوِّيها بالحركة، وخروجها بها عن شبه حرف المدّ، وأجازه يونُسُ،[5] أنشد أبوزيد في نوادره:[6]

٧٤٥ لم يَكُ الحَقُّ على أَنْ هاجَهُ رسم دار قد تعفَّى بالسَّرَرْ

قال السِّيرافي: هذا شاذٌّ.

---

(١) الأنفال /٥٣، ونصُّها: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾.

(٢) انظر شرح الشافية ٢/٢٣٥، والمُنصِف ٢/٢٢٧.

(٣) الكتاب ٢/٢٨٩ بولاق.

(٤) البيِّنة /١، والآيةُ بتمامها: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴾

(٥) في د: «وأجاز يونُسُ الحذفَ مع ذلك أيضاً».

(٦) ص ٢٩٦. وقائلُ البيت: حُسَيْنُ بنُ عُرْفُطة، وهو شاعرٌ جاهليٌّ، كان اسمه حُسَيْلاً، فَسَمَّاه النبيُّ صلى الله عليه وسلم حُسَيْناً. (الإصابة ٢/٢٤٨). الخزانة ٩/٣٠٤، التَّمام في تفسير أشعار هُذَيْل ١٧٥، المنصف ٢/٢٢٨، الخصائص ١/٩٠.

والسَّرَر: بفتح السين والراء [نوادر أبي زيد ص ٢٩٦]: ذكر ياقوت أنه وادٍ يدفع من اليمامة إلى أرض حضرموت. و «السِّرر»، بكسر أوله، هو موضع على أربعة أميالٍ من مكةَ عن يمين الجُبل بطريق مِنى » [الخزانة ٩/٣٠٧].

الشاهد فيه أنَّ نونَ (يَكُن) المجزوم الملاقي للساكن، جائزٌ عند يونُسَ، شاذٌّ عند السِّيرافي.

قال سيبويه[1]: تقديم الخبر إذا كان ظرفاً: مُستحسَن، ويسمى ذلك الظرف مستقَراً[2] بفتح القاف[3]، وكذا كل ظرف عامله مقدَّر، لأن ناصبه، وهو: «استقَرَّ» مقدَّر قبله، فقولك: كان في الدار زيد، أي: كان مستقراً في الدار زيد، فالظرف مُسْتَقَـرٌّ فيه، ثم حذف الجـار، كمـا يقـال: المحصول، للمحصول عليه، ولم يُستحسن تقديم الظرف اللغو، وهو ناصبه ظاهر، لأنه، إذن، فضلة فلا يُهْتَمُّ به، نحو: كان زيدٌ جالساً عندك، وأَمَّا قولُه تعالى:

﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾،[4]

فإنما قُدِّمَ اللغو فيه لأنه معقد الفائدة، إذْ لَيْسَ الغَرَضُ نَفْيَ الكُفْءِ مطلقاً، بل نفي الكفء له تعالى، فَقُدِّم اهتماماً بما هو المقصود، معنىً، ورعايةً (٣٣٠/ب) للفواصلِ لفظاً.

---

(١) هذا بمعناه في الكتاب ١/٢٧ بولاق.

(٢) لأنه يقدر بـ «استقر». وإن لم يكن خبراً سَمّاه لغواً.

(٣) كما في الصَّبَّان على الأشموني ١/٢٠٠.

(٤) الإخلاص /٥.

[أفعـالُ المقاربـــة]

قولُـــه : «أفعالُ المقاربة[1]: ما وُضع لدنوِّ الخبر، رجاءً أو حصولاً، » «أو أخذاً فيه».

الذي أرى[2]، أنَّ «عسى»، لَيْسَ من أفعال المقاربة، إذْ هو طَمَعٌ في حَقِّ غيرِه تعالى، وإنما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله، فكيف يحكم بدنوّ ما لا يوثق بحصوله، ولا يجوز أن يقال: إنّ معناه رجاء دنو الخبر، كما هو مفهوم من كلام الجُزُولي[3]، والمُصَنِّف[4]، أي أَنَّ الطامعَ يطمع في دُنُوِّ مضمونِ خبره، كقوله: عسى الله أَنْ يشفيَ مريضي، أي: إني أرجو قُرْبَ شفائه، وذلك لأن «عسى»، ليس متعيِّناً بالـوضـع للطمع في دُنُوِّ مضمون خبرِه بل لطمع حصول مضمونه مطلقاً، سواء ترجَّى حصوله عن قريبٍ أَوْ بعيدٍ مدَّة مَدِيدة، تقول: عسى الله أَنْ يُدخِلَني الجنةَ، وعسى النبيُّ عليه السلامُ أن يَشْفَعَ لي، فإذا قلت: عسى زيد أن يخرجَ، فهو بمعنى لعلَّه يخرج، ولا دُنُوَّ في «لَعَلَّ» اتّفاقاً.

وكذا في عَدِّهم «طَفِقَ» ومرادفاته من أفعال المقاربة، بمعنى كونها لِدُنُوِّ الخبر: نَظَرٌ، لأنَّ معنى: طَفِقَ زيدٌ يخرج: أَنه شرع في الخروج وتلبَّس بأول أجزائه، ولا يقال: إنَّ الخروج قَرُبَ ودَنَا[5] من زيد، إلّا قبل شروعه فيه؛ لأنَّ معنى القرب: قِلَّةُ المسافة، بَلَى، يَصِحُّ أن يقال فيمن شرع في الشيء: قرب تمام ذلك الشيء على يده وفراغه منه.

---

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٤، والفوائد الضيائية ٢/٢٩٨.

(٢) م: الذي يظهر لي.

(٣) الشرح الصغير للمقدمة الجُزولية ص ٩٧.

(٤) الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/٩١.

(٥) ط: دَنَى، وهذا خطأ إملائي.

فعلى هذا، ليس من أفعال المقاربة التي هي موضوعةٌ لِدُنُوِّ الخبر، إلّا: كاد ومرادفاته.

وقول المصنف[1]: لدنو الخبر رجاءً، أو حصولاً، أو أخذاً فيه، فيه خَبْطٌ؛ لأنَّ نصب هذه المصادر[2]، على التمييز في الظاهر، وهو تمييز نسبة، فيكون فاعلاً[3] للدُّنُوِّ، في المعنى، كما في قولك: يعجبني طِيب زيد علماً، أي طِيب علم زيد، فيكون المعنى: لِدُنُوِّ رجاءِ الخبر، أو لِدُنُوِّ حُصوله، أو لِدُنُوِّ الأَخْذِ فيه، وليس «عسى» لدنو رجاء خبره، بل لرجاء دنوّ خبره، على ما ذهب إليه، وكذا «طَفِقَ» وأخواته، ليست لِدُنُوِّ الأَخْذِ فيه[4]، بل هي للأخذ فيه، ولفظ الجُزُولي، أي: أَنَّ عسى لمقاربة الفِعل في الرجاء، أوضحُ[5] فيما قصده من المعنى، ولو جعلنا المنصوب حالاً[6] من الخبر أي: لِدُنُوِّ الخبرِ مرجواً أو حاصلاً أو مأخوذاً فيه، على تكلُّفٍ فيه، إذِ الحَدُّ لا يستعمل فيه مثل هذه المحتملات البعيدة، لم يَصِحَّ[7] قوله: حصولاً؛ لأنَّ الخبر في «كاد» ليس حاصلاً، بل هو قريبُ الحُصول، وتبيَّن، أيضاً، أَنَّ بين قُرْبِ الخبر، وحصوله تَنَافِياً؛ لأنَّ القريبَ: ما لم يحصل بَعْدُ.

قوله: «فالأول: عسى، وهو غيرُ متصرف، تقول: عسى زيد أن يخرج وعسى أَنْ يخرجَ زيد، وقد تحذف[8] أن، والثاني: كاد، تقول: كاد زيدٌ يجيء، وقد تدخل[9] أن، وإذا دخل النفي على[10] كاد، فهو كالأفعال على الأَصَحِّ، وقيل يكون

---

(1) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٩٠.

(2) أي: رجاءً، وحصولاً، وأخذاً.

(3) أي قبل تحويله إلى التمييز، فهو من قبيل المحوَّلِ عن الفاعل.

(4) في ط: في الخبر.

(5) ط: أوضح وأصح.

(6) أي حالاً بالتأويل، كما سَيُبَيِّنُهُ الرَّضي.

(7) جواب (لو في قوله: ولو جعلنا المنصوب حالاً.

(8) ط: يحذف.

(9) ط: يدخل.

(10) انظر مجالس ثعلب ١٤٢/١، ابن يعيش ١٢٤/٧ ـ ١٢٦، المقتضَب ٧٥/٣ الطبعة الأخيرة، معاني الفَراء ٧١/٢.

للإثبات، وقيل يكون في الماضي للإثبات، وفي المستقبل كالأفعال، تمسُّكاً بقوله تعالى:

﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[1]،

وبِقَوْلِ ذِي الرُّمَّة:[2]

٧٤٦ إذا غَيَّرَ النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى مِن حُبِّ مَيَّةَ يبرحُ

والثالث: جعل، وطفِق، وكَرَبَ، وأَخَذَ، وهي مثل كاد • وأوشك، وهي مثل عسى، وكاد في الاستعمال.

قوله: «فالأول عسى»، أي الذي لرجاء مضمون[3] الخبر، قالَ سيبويه[4]: عسى، طَمَعٌ وإشفاق، فالطمع في المحبوب، والإشفاق في المكروه، نحو: عسيت أن تموت ومعنى الإشفاق: الخوف.

وإنما لم يُتَصَرَّفْ في «عسى» بل لم يأتِ منه إلّا الماضي، لِتضمُّنِهِ معنى الحرفِ، أيْ إنشاء الطمع والرجاء، كلَعَلَّ، والإنشاءات، في الأغلب، من معاني الحروفِ، والحروف لا يُتَصَرَّفُ فيها، وأمَّا الفعل، نحو: بِعتُ، والجملة الإسمية نحو: أنت حُرٌّ، فمعنى الإنشاءِ عارضٌ فيهما.

---

(١) البقرة/ ٧١، والآية بتمامها: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا قَالُواْ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾

(٢) ديوانه (٨٦ أوربة).
الخزانة ٣٠٩/٩، الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٩٥/٢، ابن يعيش ١٢٤/٧، ١٢٥، شواهد التوضيح ص ٨٠، معجم الشواهد ٨٢/١. و(النأي): البُعْدُ، و(رسيس الهوى): حديث النفس.

(٣) د: دنو.

(٤) الكتاب ٣١١/٢ بولاق.

قال[1] الجَـوْهَـرِيُّ: عسى من الله واجبةٌ[2]، لاستحالة الطَّمَعِ والإشفاق عليه تعالى، إذ لا يكونان إلّا في المجهول، وقوله تعالى:

﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ ﴾[3]

للتخويف[4]، لا للخوف والإشفاق، كما أنَّ «أوْ» في كلامه تعالى، للإبهام، والتشكيك، لا للشك.

قال[5] أبوعبيدةَ: عسى من الله إيجاب[6]، فجاء على إحدى لُغَتَيْ العربِ لأن «عسى» للرجاء، ولليقين أيضاً، وأنشد لابن مُقْبِل[7]:

٧٤٧ ظني بهم كعسى وهم بتنوفةٍ يتنازعون جوائزَ الأمثالِ

---

(١) الصِّحاح ٦/٢٤٢٥: «وعسى من أفعال المقاربة، وفيه طَمَعٌ وإشفاق ولا يتصرَّف؛ لأنه وقع بلفظ الماضي لِما جاء في الحال...

وفي ص ٢٤٢٦: «وعسى من الله واجبةٌ في جميع القرآن، إلّا في قوله: «عسى ربه إن طلَّقكُنَّ أنْ يُبْدِلَهُ» [التحريم/٥]، وقال أبوعبيدةَ: عسى من الله إيجابٌ، فجاءت على إحدى لغتَيِّ العربِ؛ لأنَّ عسى في كلامهم رجاءٌ ويقينٌ. وأنشد لابْن مُقْبل:

ظـني بهم كعَـسَى وهم بتنوفـةٍ يتنازعون جوائزَ الأمثالِ. «أي ظني بهم يقينٌ».

(٢) «رَوَىٰ البَيْهَقِيُّ في سُنَنِهِ عن ابنِ عَبَّاسٍ قالَ: «كُلُّ (عسى) في القرآن فهي واجبةٌ. وقال الشافعيُّ: يقال: عسى من الله واجبةٌ...».

[البرهان ٤/٢٨٨]. وانظر البحر ٥/٩٥.

(٣) التحريم /٥، والآيةُ بتمامها: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾.

(٤) في فتح القدير ٥/٢٥١: «... أخبر عن قدرته على أنه إن وقع منه الطلاق أبدَلَه خيراً منهن تخويفاً لهن...».

(٥) مجاز القرآن ١/١٣٤.

(٦) انظر دراسات، القسم الثالث ١/٤٤٧ وما بعدَها.

(٧) ديوانه ٢٦١ [تحقيق د. عزة حسن، دمشق سنة ١٩٦٢م].

الخزانة ٩/٣١٣، مجاز القرآن ١/١٣٤، ابن يعيش ٧/١٢٠. والتَّنوفة: الفَلاة. يتنازعون: يتجاذبون. جوائز الأمثال: الأمثال السائرة في البلاد.

الشاهد فيه أنّ أباعُبَيْدَةَ قال: إنّ (عسى) تأتي بمعنى اليقين كما في البيت.

أي: ظني بهم يقينٌ[1]، هذا كلامُهُ[2]، وأنا لا أعرفُ «عَسَى» في غير كلامه تعالى لليقين، فقوله «عسى» لليقين، فيه نَظَرٌ، ويجوز أن يكون معنى، ظَنِّي بهم كَعَسى، أي مع طمع.

وقد يَكسرون سِين «عسى» إذا اتصل به ضميرُ المتكلم[3]، نحو: عسِيتُ، عسِينا، أَوْ ضميرُ المخاطَبِ نحو: عسِيتَ عسِيتُما عَسِيتم، عسِيتِ عسِيتما، عسِيتُنَّ، أو نُونُ جمعِ المؤنثِ نحو: عَسِيْنَ.[4].

وزعم[5] الزَّجَّاجُ أَنَّ عسى حرفٌ، لِما رأى من عَدَمِ تصرُّفه، وكونه بمعنى لَعَلَّ، واتصال المرفوع به يدفع ذلك، إلاَّ أن يعتذر بما اعتذر به أبوعليٍّ في[6] ليس، كما تَقَدَّمَ.

قولُه: «عسى زيدٌ أَنْ يخرجَ»، المتأخِّرون على أَنَّ «عسى» يرفع الاسمَ ويَنصِب الخبرَ، ككان، والمقرون بأن بعد اسمه منصوب المحل بأنه خبره، استدلالاً بالمثل النادر من قول الزَّبَّاء، (٢٣١/أ) عَسَى الغُوَيْرُ أبؤساً[7]، وقوله:[8]

---

(١) مجاز القرآن ١/١٣٤.

(٢) أي كلام أبي عُبيدةَ، ذكره الرضيُّ لِيُعَقِّبَ عليه، ويَنْقُدَهُ.

(٣) وبالكسر قرأ نافع ﴿قال هل عسيتم إنْ كُتب عليكم القتالُ﴾ [البقرة/ من ٢٤٦].
[الكشف ١/٣٠٣، حُجة القراءات ١٣٩، النَّشر ٢/٢٣٠، ابنُ مُجاهِد ط ٢، ١٨٦].

(٤) انظر المُوجَز لابن السَّرَّاج ص ٣٣، والصاحبي ص ٢٣٧.

(٥) معه ثعلب، وابنُ السَّرَّاج. الجَنَى ٤٦١، المُغني ص ٢٠١.

(٦) المسائل الحلبيات ق ٤٨/أ ـ ٥٢ /ب.

(٧) سبق الكلام عليه. وانظر الخزانة ٩/٣٢٠ للتأكيد بما جاء هناك، وكذلك كتاب الأمثال لأبي عُبَيدالقاسم بن سلاّم ص ٣٠٠، والمستقصى ٢/١٦١، وأخبار أبي القاسم الزَّجاجي ص ١٢٩ [تحقيق د. عبدالحسين المبارك، دار الرشيد، بغداد سنة ١٩٨٠م].

(٨) رؤبة (ملحقات ديوانه ١٨٥).
الخزانة ٩/٣١٦، الأمالي الشجرية ١/١٦٤، الخصائص ١/٩٨، المغني ص ٢٠٣، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/٣٤٢، المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٩٧.
الشاهد فيه أنّ المتأخرين استدلُّوا بهذا البيت، وبالمَثَل، وهو (عسى الغوير أبؤساً) بوقوع المفرد منصوباً بعد =

٧٤٨ [أكثرت في العذل[١] مُلِحّاً دائماً] لا تكثِرَنْ[٢] إني عسيت صائما

ونُقِلَ عن سيبويه[٣] مَنْعُ كَوْنِ «أَنْ يفعلَ» خبره، قيل: إنما قال ذلك؛ لأنَّ الحدث لا يكون خبراً عن الجُثَّة، وقوله: أبؤساً، وصائماً، لِتَضَمُّن «عسى» معنى «كان» فَأُجْرِيَ في الاستعمال مُجراه، وعُـذْرُ مَنْ جعله خبراً أَنْ يُقَدِّرَ مضافاً، إمّا في الاسم، نحو: عسى حال زيد أن يخرج، أو في الخبر، نحو: عسى زيد صاحب أن يخرج.

قال[٤] أبوعلي في القَصْرِيَّات: عسى زيد أن يقوم أي عسى زيدٌ ذا قيام، وفي هذا العذر تَكَلُّفٌ، إذْ لم يظهر هذا المضاف إلى اللفظ أبداً، لا في الاسم ولا في الخبرِ، وقال بعضُهم: «أَنْ» زائدة، وفيه، أيضاً، نَظَرٌ؛ لأنَّ الزائدَ لا يلزم إلّا مع بعض الكَلِم، كزيادة «ما» في قولهم: «افْعَلْ هذا آثراً ما»[٥]، ولزومُهُ مُطَّرداً في موضع مُعَيَّن مع أي كلمة كانت: بَعِيدٌ.

وقيل: المقترن بأَنْ، مشبَّهٌ بالمفعول به، وليس بخبرٍ، كخبر كان، حتى يلزمَ كون الحدث خبراً عن الجُثَّة، وذلك لأنَّ المعنى الأصليَّ، قاربَ زيدٌ أن يخرجَ أي الخروج ثم تغيَّر معنى الكلامِ عن ذلك الأصل، بإفادة «عسى» لإنشاء الطَّمَع، كما كان أصل معنى: ما أَحْسَنَ زيداً، شيء جعله حسناً، ثم تغيَّر عنه بإفادة إنشاء التعجب، وكذا قالوا: أصل معنى: عَسَى أَنْ يخرجَ زيدٌ، قَرُبَ أن يخرج زيدٌ، أي خروج زيد، فهو في الاستعمال الأول كالفعل[٦] المتعدي، وفي الثاني كاللازم.

= مرفوع، على أنَّ أَنْ والفعل في قولهم: عسى زيد أن يفعل، في موضع نصب على أنه خبر لـ (عسى) وهي تعمل عمل كان.

(١) ليس في ط. (٢) د، ط: لا تلحني.

(٣) هذا مستفادٌ من كلامه جـ ١/٤٧٧ بولاق، ولفظه: وعسى محمولة عليها أَنْ، كما تقول: دنا أن يفعلوا.

(٤) م: كما قال.

(٥) بزيادة «ما». والمراد: افعل هذا مؤثراً له على غيره؛ أي: ابدأ به.

(٦) د: «بمعنى الفعل المتعدِّي في الأصل، وفي الثاني بمعنى اللازم».

وفيه، أيضـاً، نَظَرٌ، إذ لم يثبت في عَسَى، معنى المقـاربـةِ، وضعـاً، ولا استعمالاً، كما مَرَّ قَبْلُ.

وقال الكوفيون: إنَّ «أَنْ يفعلَ» في محل الرفع، بدلاً مِمَّا قبلَه، بدل الاشتمالِ، كقوله تعالى:

﴿ لَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ . . . ﴾ إلى قوله: ﴿ أَن تَبَرُّوهُمْ ﴾[1]، أي لا ينهاكم عَنْ أَنْ تَبَرُّوهم.

«والذي أَرَىٰ،[2] أَنَّ هذا وجهٌ قريبٌ» فيكون في نحو: يازيدون عسى أن تقوموا، قد جاء بما كان بدلاً من الفاعل مكان الفاعل، والمعنى، أيضاً، يساعد ما ذهبوا إليه، لأنَّ «عسى» بمعنى: يُتَوَقَّع، فمعنى عسى زيد أن يقوم: أي يُتوقع ويُرْجَى قيامه، وإنما غلب فيه بدل الاشتمال لأنَّ فيه إجمالاً ثم تفصيلاً، كما مَرَّ في باب البدل، وفي إبهام الشيء ثم تفسيره وقعٌ عظيمٌ لذلك الشيء في النفسِ، كما مَرَّ في ضمير الشأن.

وأَمَّا: عسيتُ صائماً، وعَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً فشاذَّان[3]، وقال بعضُهم[4] التقدير، عسى الغويرُ أَنْ يكونَ أبؤساً، وعسيت أن أكون صائماً، وجاز حَذْفُ «أَنْ» مع الفعل مع كونهـا[5] حرفـاً مصـدرياً، لقـوة الـدلالةِ، وذلك لِكَثْرة وقوع «أَنْ» بعد مرفوع

---

(1) الممتحنة /٨، والآية بتمامها: ﴿ لَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾.

(أَنْ تَبَرُّوهم): هذا المصدرُ المؤولُ في محَلِّ جرّ بدل من (الذين)، وهو بدلُ الاشتمال. [الكَشّاف ٤/٨٨، البحر ٨/٢٥٥]، أي عن برِّ الذين. [التِّبيان ٢/١٢١٨].

وقيل: مفعول من أجله. [مشكل إعراب القرآن ٢/٣٧١].

(2) د: «ولا أرى هذا وجهاً بعيداً».

(3) في ط: «فشاذّان لتضمينها معنى كان».

(4) المبرّد، وابن هشام. [المقتضب ٣/٦٩، ٧٠، المغني ص ٢٠٣].

(5) د: أنها حرفُ مصدري.

«عسى»[1]، فهو كحذف المصدر وإبقاء معموله، كما ذكرنا من مذهب سيبويه[2] في المفعول معه، ومثله ما قدَّر الكِسائي في البيت[3]: إلاَّ أَنْ يكونَ الفَرْقَدان، إلاّ أَنَّ القرينةَ ههنا أَدَلُّ كما ذكرنا.

فَعَلى مذهبِ الكـوفيين، إذا حذفت «أَنْ» في الخبر، مع قِلَّة ذلك، قُلنا إنها مقدَّرةٌ لِقُوة الدلالةِ عليه فيكون كقولهم تَسمعُ بالمُعَيْدِيِّ لا أَنْ[4] تراه.

قوله: «وعسى أَنْ يَخْرُجَ زيدٌ»، اعْلَمْ أَنَّ مَنْ ذَهَبَ إلى أَنَّ «أَنْ» مع الفعل في: عسى زيد أَنْ يخرجَ، خبر عسى، جاز أن يقول في عسى أن يخرج زيد: إنه خبر، وأيضاً، وهو من باب التنازع، فيقول في التثنية على اختيار البصريين: عَسَيا أَنْ يخرجَ الزيدان، وعلى اختيارِ الكُوفيين: عسى أَنْ يَخْرُجَا الزيدان، وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث، وجاز أن يقول: إنَّ «أَنْ يَخْرُجَ» فاعل «عسى» وزيدٌ فاعل يخرج، فيقول في التثنية: عسى أن يخرج الزيدان لا غيْرُ.[5].

وقوله تعالى:

﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾[6]،

لو جَعَلْنا الفِعْلَيْنِ متنازعين في «ربك» لم يجز إعمال الأول أعني «عسى»، لِكَوْنِ

---

(١) قالَ البغداديُّ: «وأَحْسَنُ من ذلك كُلِّه أَنْ يُقَدَّرَ يَبْأَسُ أَبْؤُساً، فيكون مفعولاً مطلقاً، ويكون مثل قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحاً﴾ [ص ٣٣]، أي يَمْسَحُ مَسْحاً...». [الخزانة ٩/٣٢١].

(٢) الكتاب ١/١٥٦ بولاق.

(٣) إشارة إلى قول عَمرو بنِ مَعْديكرب:

وكلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخوهُ ... لَعَمْرُ أبيكَ إلاَّ الفَرْقَدانِ

ديوانه ١٨١، سيبويه ١/٣٧١، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٤٨، المغني ص١٠١، ٧٣٩، الخزانة ٣/٤٢١ و٩/٣٢١ هارون.

(٤) سبق تخريجُ المَثَل.

(٥) انظر المقتضَب ٣/٧٠ الطبعة الأخيرة، وشرحَ المُرادي على الألفية ١/٣٣٢ - ٣٣٣.

(٦) الإسراء /٧٩، والآية بتمامها: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾.

«ربك» وهو أجنبيٌ، إذن، فاصلاً بين بعض الصلةِ وبعض.[1]

وقوله تعالى:

﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا﴾.[2]

يجوز أن يكون الفِعلان متنازِعَيْن في «شيئاً» وقد أعمل الثاني، وأنْ يكون «أنْ تَكرَهوا» فاعلَ «عسى»، كما في قوله تعالى:

﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾، و: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾[3].

وأمّا نحو: الزيدان عسى أنْ يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، فَأنْ، فاعل «عسى»، قولاً واحداً.

ولا يضمر في «عسى» ضمير الشأن، لأنه ليس من نواسخ الابتداء، كما كان «كادَ» منها، وقوله تعالى:

﴿مِنۢ بَعْدِ[4] مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[5]،

في «كاد» ضميرُ الشأنِ، ويجوز أن يكون من باب التنازع وقد أُعمِلَ الأولُ، ولو

---

(١) «عسى هنا تامة، وفاعلها (أنْ يَبْعَثَكَ)، و(رَبُّك) فاعل يبعثك... ولا يجوز أن تكون (عسى) هنا ناقصةً وتقدّم الخبر على الاسم، فيكون (ربك) مرفوعاً اسم (عسى) و(أن يبعثك) الخبر في موضع نصب بها إلاّ في هذا الإعراب الأخير، وأمّا في قبله فلا يجوز؛ لأن مقاماً منصوبٌ بِيَبعثك، و(ربك) مرفوع بعسى، فيلزم الفصل بأجنبي بين ما هو موصول، وبين معموله وهو لا يجوز». [البحر ٦/٧٢].

(٢) البقرة /٢١٦، ونصُّها: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

(٣) الحُجُرات /١١، والآيةُ بتمامها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ۖ وَلَا تَلْمِزُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَٰبِ ۖ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ ۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾.

(٤) قوله تعالى: ﴿من بعد ما﴾: ليس في ط.

(٥) التوبة /١١٧، ونصُّها: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِىِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

أُعمِلَ الثاني لقال كادت، إلاّ عند الكِسائي[1] فإنه يحذف الفاعل في مثله، كما مرَّ[2].

وأما على قراءة[3] من قرأ[4] «كاد يزيغ»[5] بالياء، فليس من باب التنازع وإلاّ وَجَبَ تأنيثُ أَحَدِ الفِعْلَيْنِ لإسناده إلى ضمير المؤنث، بل هو على إضمار الشأن في «كاد».

وقولُكَ: (٢٣١/ب) كاد يقوم زيد، يحتمل التنازع، فتعمل أيُّهما شئت، ويحتمل إضمار الشأن في «كاد»، ومثله: «ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه»[6]

وليس بمشهورٍ إضمارُ الشأنِ، من أفعالِ المقاربة، إلاّ في «كاد» ومن الأفعالِ الناقصة إلاّ في «كان» و«ليس».

ولا يتقدم «أنْ» مع الفعل على «عسى» أمَّا عند مَنْ قال إنه خبرٌ، فَلِضَعْفِ «عسى» لِكَوْنه غيرَ مُتَصَرِّفٍ، وأمَّا عند مَنْ قال هو بَدَلٌ، فَلامتناع تَقَدُّمِهِ على المبدَلِ منه.

وقد يحذف الخبر من هذا الباب إنْ عُلِمَ، نحو[7]:

٧٤٩ هممتُ ولم أفعل، وكِدتُ، وليتَني تركت على عثمان تبكي حلائِلُهْ

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٢١.

(٢) باب التنازع، في الجزء الذي يقوم بتحقيقه الزميل حسن حفظي.

(٣) ط: قرأة.

(٤) قرأ حمزة وحفص بالياء، وقرأ الباقون بالتاء. [حُجَّة القراءات ص ٣٢٥، السبعة ٣١٩ ط ٢، حُجة ابن خالَوَيْه ص ١٧٨]. وانظر توجيه الآية في المسائل العسكريات ص ٥٢ وما بعدها.

(٥) ط: «تزيغ» بالتاء.

(٦) سقطت من ط، وقد تقدَّم هذا مِن قَبْلُ.

(٧) قائل البيت ضابىء البُرْجُمي، كما في الخزانة ٣٢٣/٩، والكامل ٢١٧/١، ٢٢٠، وانظُر معجم شواهد العربية ٢٨٧/١.

الشاهد فيه أنّ خبر (كِدتُ) فيه محذوف، والتقدير: وكدت أفعل.

أي كِدت أفعل[1]، وكذا تقول: كم «عسى زيد»، إذا قيل لك: عسى زيد أن يقوم: أي: كم «عسى زيد أن يقوم».

ولا يخلو المرفوع في هذا الباب، غالباً، مِن اختصاص، فلا يقال: كاد رجل أن يقوم، ولا: عسى شخص أن يقوم، إلاّ قليلاً[2].

قولُه: وقد يحذف «أنْ»، كقوله: [3]

٧٥٠ عَسَى الكربُ الذي أمسيتُ فيه يكون وراءَه فَرَجٌ قريبُ

وهو قليلٌ، وذلك لتشبيه «عسى» بِكاد، «عند مَنْ قال هو خَبَرٌ، وقد[4] مَرَّ أَنَّ ذلك عند الكوفيين «بتقدير» أَنْ».

ويتعين في أخبار جميع أفعالِ المقاربة أَنْ يكونَ فاعلُ أخبارِها ضميراً عائداً إلى اسمها، فلا تقول: كاد زيد يخرج غلامه، إلاّ أن يكون المسند إلى سببه بمعنى

---

(١) «كذا قدّره أبوعلي في كتاب الشِّعر، وأَوْرَدَ له نظيراً. والمُرَاد: هَمَمْتُ بِقَتْلِهِ، ولم أفعله، وكِدتُ أقتله». [الخزانة ٩/٣٢٣].

(٢) انظر في وقوع خبر (كاد) مقروناً بأَنْ، وهو ما خَفِيَ على أكثر النَّحْويين في شواهد التوضيح ص ٩٨.

(٣) هُدْبة بن الخَشْرَم العُذْري.

الخزانة ٩/٣٢٨، سيبويه ١/٤٧٨ بولاق، المقتضَب ٣/٧٠، الجُمَل ٢٠٩، الحُلَل ٢٧١، المُرادي على الألفية ١/٣٢٦، الجَنَى ٤٦٢، شرح أبيات سيبـويه للنحـاس ٢٦٩، المُرْتَجَل ١٣٠، أسرار العربية ١٢٨، الفوائد الضيائية ٢/٣٠٢، روضة العقلاء ١٣٦ [البُستي، ط مصطفى السَّقَّا، مصر سنة ١٩٥٥م]، أخبار النساء ١٠٦ [ابن قَيِّم الجوزيَّة، ط نزار رضا، بيروت سنة ١٩٦٤]، ضرائر الشِّعر ١٥٣.

الشاهد في البيت إسقاط (أَنْ) بعد عسى ضرورة، ورفع الفعل، وإجراء عسى مُجرى كاد. أكثرُهم يقول هذا. لكنَّ ابنَ السِّيد، قالَ في كتابه الحُلَل في شرح أبيات الجُمَل ص ٢٧٤:

«والأحسنُ عِندي أَنْ يُقالَ: إنَّ (عسى) شُبِّهت بِـ (لَعَلَّ)؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما رجاءٌ وطَمَعٌ، كما أنهم رُبَّما أدخلوا في خبر (لَعَلَّ) (أَنْ) تشبيهاً بِـ (عسى)، كما قال مُتَمِّمُ بنُ نُوَيْرَة:

لعلك يومًا أنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ * مِنَ اللائي يَدَعْنَك أَجْدَعَا».

ويروى: أمسيتَ ـ بفتح التاء ـ على المخاطَبة لأبي نُمَير ابن عمه، وأمسيتُ ـ بضم التاء ـ على وجه الإخبار عن نفسه. [الحُلَل ص ٢٧٤].

(٤) في د: «وأما عند الكوفيين فعلى إضمار (أَنْ)، كما ذكرنا، ويتعينّ...».

الفعل المسند إلى ضمير الاسم، نحو: كاد زيدٌ تخرج نفسُه، هو بمعنى: كاد زيدٌ يموت.

وقد يُستعمل حَرِيَ زيدٌ أَنْ يفعلَ كذا[1]، واخْلَوْلَقَ عَمروٌ أَنْ يقومَ، استعمالَ «عسى» بلفظ الماضي فقط، ومعناها: صار حَرِيّاً وحَرِيٌّ أي جديراً، وصار خليقاً، وأصلهما: حَرِيَ بأن يفعل، واخلولق بأن يقوم، فحذف حرف الجر، كما هو القياسُ مع أَنَّ وأَنْ.

ويقال أيضاً: هو حَرَىً أن يفعل، بفتح الراء والتنوين، على أنه مصدرٌ بمعنى الوَصْفِ، فلا يُثَنَّى ولا يُجمع ولا يُؤَنَّثُ، نحو: هُنَّ حَرَىً أن يفعلن، وإن قلت: هو حَرِيٌّ، على فَعِيل، أَوْ حَرٍ بكسر الراء كَعَمٍ[2]، أن يكون[3]، ثنيت وجمعت وأنثت، ويقال أيضاً: بالحَرَى أن يكون.

وقد يقع بعد «اخلولق»: أَنْ مع الفعل، نحو: اخلولق أَنْ يفعل زيد[4]، كما قلنا في: عسى أَنْ يفعلَ زيدٌ.

وقولُ الشاعر:[5]

٧٥١ عسى طَيِّيءٌ من طَيِّيءٍ بعد هذه ستطفِىءُ غُلَّاتِ الكُلى والجوانحِ[6]

---

(١) في ط: «حَرِيَ زيدٌ أَنْ يفعلَ كذا ـ بكسر الراء ـ».

(٢) صفة مشبهة على وزن فَعِل، مثل فَرِحَ فهو فَرِحٌ.

(٣) راجع إلى الأمثلة التي قبل: عَمٍ.

(٤) ط: زيدا.

(٥) قَسَام بن رَوَاحة السُّنْبِسي. والبيتُ آخرُ أبياتٍ أربعةٍ أَوْرَدَها أبوتمام في باب المَرَاثي من الحماسة.

الحماسة بشرح التبريزي ٣/١١، الخزانة ٩/٣٤١، الجَنَى ٤٦٠، ابن يعيش ٨/١١٨، ١٤٨، الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/٢٣٨، المُغني ص ٢٠٣، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/٣٤٤.

و (غُلّات) جمع غلة، وهي حرارة العطش، و (الكُلى): جمع كُلْيَة.

ومعنى البيت: عسى أن ينتصر بعض طيء على بعضها الباغي بعد هذه الحالة التي وصلوا إليها.

الشاهد فيه أنّ السين في قوله (ستُطفِىء) قائمة عند المتأخرين مقام أَنْ؛ لكونهما للاستقبال.

(٦) ط: والجوابح.

السين فيه عند المتأخرين، قائمة مقام «أن» لكونهما للاستقبال.[1]

والـوجهُ عند الكوفيين أنْ يكون فاعل «عسى» مضمون الجملة الاسمية التي بعدَه، كما في قولِهِ تعالى:

﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾[2]

أيْ: يتوقع إطفاء غُلاَّتِ الكُلىٰ.

قولُه: «والثاني كاد»، أي ما وضع لدنّو حصول الخبر: كاد، وهو مِن كِدتَ تكاد كَيْدَاً ومكادة، مثل: هِبت تهاب.[3].

وحَكَىٰ الأَصمعيُّ: كَوْدَاً بالواو[4]، فيكون، كخِفتُ تَخاف خَوْفَاً ومَخافةً والأول أشهرُ، وأَوْشَكَ بمعناه، ومعنى «كاد» في الأصل: قَرُبَ، ولا يُستعمل على أَصْلِ الـوَضْـعِ، فلا يقـال: كادَ زيد من الفعـل، ومعنى أوشك في الأصل: أسرع، ويستعمل على الأصل فيُقال: أوشك فلان في السير.

---

(١) قالَ ابنُ الحـاجب: «إلاّ أنَّ وَضْعَ السين موضعَ (أنْ) شاذٌ وسببُهُ إمّا لأنَّ (أنْ) أكثر في الاستعمال، فَخَصُّوها لِكثرتِها، وإمّا لأنه مُقَدَّرٌ بالمصدر؛ لأنَّ معنى: عسى زيدٌ أن يخرج: قارب زيدٌ الخروجَ، والسِّين ليست مصدرية فخُصت (أنْ) لذلك».

[الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٣٨].

(٢) يوسف /٣٥، ونصُّها: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾.

«فاعل (بدا) عند سيبويه محذوفٌ، قام مقامه «لَيَسْجُنُنَّهُ»، وقال المبرّدُ: فاعله المصدرُ الذي يدل عليه (بَدَا).

وقيل: الفاعلُ محذوفٌ لم يُعَوَّضْ منه شيءٌ، تقديرُهُ: ثم بدا لهم رأي [المشكل ١/٤٣٠].

وانظر سيبويه ١/٤٥٦، والمقتضَب ٤/٣٩١، والبَيَان ٢/٤١.

(٣) «وبعض العرب يقولون: كُدت، بالضم». [المُفَصَّل ص ٢٧١ ط. دار الجيل] حكاها سيبويه عن بعض العرب. [ابن يعيش ٧/١٢٤].

(٤) المنـصـف ١/٢٥٦، ابـن يعـيش ٧/١٢٤. «وحكـى قُطْرُب: كاد كَيْداً، وكيدودةً، وقـال بعضُهم كَوَاداً ومَكاداً...». [الهَمْع ١/١٢٩].

ومن مُرَادفات كاد وأوشك: أَوْلى، وكَرَبَ وهَلْهَلَ[1]، وكَرَبَ في الأصلِ بمعنى قَرُبَ، يقال كَرَبَتِ الشمسُ أي دَنَتْ للغُروب، وأَمَّا أَوْلَىٰ فمعناه الأصليُّ قارَبَ، قالَ:[2]

٧٥٢ فَعَادَىٰ بين هادِيَتَيْنِ منها وأَوْلَىٰ أَنْ يزيدَ على الثَّلاثِ

أي قارَبَ وكادَ، ولا يُستعمل إلَّا مع «أَنْ»، والأظهرُ[3] كونُها مفعولاً لِأَوْلَىٰ.

ويجب تجريد خبر «هَلْهَلَ» مِن «أَنْ»[4]، وأَمَّا كاد وكَرَبَ وأوشك، فتستعمل[5] أخبارُها مع أَنْ، ومجرّدة، والتجريد مع كاد وكرب أكثرُ وأعرفُ، وإذا كانت مع أَنْ فهو بتقدير حرف الجر، أي: كاد أَوْ كَرَبَ مِن أَنْ يقومَ، وأوشَكَ في أَنْ يقومَ، ثم حذف حرف الجر على القياس، وأوجبوا ههنا حَذْفَهُ لِكَثْرةِ الاستعمال، و«أَنْ» إمّا منصوبةٌ أَوْ مجرورةٌ كما مَرَّ.

وقد يقع بعد أَوْشَكَ: أَنْ، مع الفِعلِ نحو أَوْشَكَ أَنْ يَخْرُجَ زيدٌ، أَيْ أسرع خروجه، ويجوز أن يكون على التنازع، فأوشك لمقاربة الفِعلِ نحو كادَ، لكنْ يُستعمل استعمالَ كادَ، أي مجرّد الخبر مِن أَ نْ، ويُستعمل عَسَى، على الوجهَيْنِ المعلومَيْنِ.

---

(١) «لكن التُزِمَ كونُ خبرِها مضارعاً مجرّداً مع «هَلْهَلَ». . . .» [التسهيل ص ٥٩].

(٢) لم أهتدِ إلى قائله. وقد نقله البغداديُّ عن الأصمعيِّ من غير نِسبةٍ إلى أَحَدٍ.

الخزانة ٣٤٥/٩، الهَمْع ١٢٨/١، اللسان (وَلِيَ)، المُساعد على تسهيل الفوائد ٢٩٢/١، معجم الشواهد ٧٦/١. و(عادَىٰ): من العِداء، بكسر العَيْن، وهو الموالاة بين الصيدَيْن بصرع أحدهما على أثر الآخر في طَلَقٍ واحد. و(الهادية): أول الوحش.

الشاهد فيه أن (أَوْلَىٰ) من مُرادِفات (كادَ) ولا تستعمل إلّا مع (أَنْ).

(٣) م: فظاهر.

(٤) التسهيل ص ٥٩.

(٥) ط: فيستعمل أخبارها.

وإذا حذفت أَنْ من أخبار هذه الأفعال الثلاثة، فإمّا أَنْ تقدر مع الحذف، كما في: تسمع بالمُعَيْدي[1]، وإمّا أَنْ تحذف رأساً بِلا تقديرٍ، لاستعمال كادَ وكَرَبَ وأوشك، لِشِدَّة دلالتِها على مقاربة الفِعلِ: استعمالَ كان.

ولاستعمال كادَ مثل كان، جاء في الضرورة:

فأُبتُ إلى فهم، [وما كدت[2] آيباً] وكم مثلها فارقتها وهي تصفرُ[3]

ولهذا أضمر ضمير الشأن فيه في نحو: ﴿كَادَ[4] يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾.[5]

واستُعمِلَ، أيضاً، الأفعال التي للشروع في الفعل، استعمالَ «كان»، وهي طفِقَ[6]، وأخذ، وأنشأ، وأقبل، وقَرَّبَ، وهَبَّ[7]، وعَلِقَ، وجَعَلَ، وكانت بذلك، أَوْلى مِن كاد، وأخواتها، لأنّ أخبارَها (٢٣٢/أ) حاصلةُ المضمونِ، كأخبارِ كان، بخلافِ خبرِ كادَ.

وكان أصلُ استعمالِها، أَنْ يُقالَ: طَفِقَ زيدٌ في الفعل، وأخذ في الفعل، وجَعَل الفعل، مِن قوله تعالى:

﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾[8]،

---

(١) قد سبق تخريجه.

(٢) ما بين القوسين من الأصل، والتتمة من م، د.

(٣) سبق تخريج البيت، وهو لِتَأبَّطَ شرّاً.

(٤) التوبة / من ١١٧، وتقدَّمَتْ قريباً.

(٥) ط: ساقطة.

(٦) «بكسر الفاء وفتحها ـ وطبق ـ بالباء أيضا». [شرح المُرادي على الألفية ١/ ٣٣٠]. وانظر المُساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٩٤.

(٧) ذُكِر في التسهيل: (قامَ) مع(هَبَّ): ص ٥٩. و«هما غريبان».
[المُرادي على الألفية ١/ ٣٣٠].

(٨) الأنعام /١، والآية بتمامها: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾.

أي أَوْجَدَ[1]، وكذا أنشأ الفعل، وأقبل على الفعل، وقَرُب الفعل، وهَبَّ في الفعل، مِن قولهم: هَبَّ البعيرُ في سَيْرِهِ، أي نَشِطَ فيه، فاستعملت استعمالَ كان لتضمينها معناها.

وأمَّا هَلْهَلَ، فإنما لزم تجريدُ خبره مِن أَنْ، مع أنه بمعنى كادَ، لا بمعنى طَفِقَ، لأنَّ المبالغةَ في القُرب فيه أكثرُ، ومثلُ هذا التركيب يَدُلُّ على المبالغة مثل زلزل، وصرصر[2]، فكأنه، للمبالغة في القرب، لاحقٌ بالأفعال الدالّةِ على الشروع فاستعمل خبره بغير[3] أَنْ، نحو: هَلْهَلْتُ أقوم.

ولكَوْنِ أفعالِ المقاربة، أي كادَ، ومرادفاته، وأفعال الشروع أي طَفِقَ ومرادفاته فروعاً لِكان ومحمولةً عليها، لم تقدَّم أخبارها عليها كما كان يتقدم خبر كان عليه.

وإنما أُلزم كون أخبار أفعال الشروع فعلاً مضارعاً مجرّداً عن أن، دون الاسم والماضي والمضارع المقترن بِأَنْ؛ لأنَّ المضارع المجرّد من علامات الاستقبال ظاهرٌ في الحال، كما مَضَىٰ في بابه، فهو من حيث الفِعلية يَدُلُّ على الحدوث دون الاسم، بدليل أنك إذا قلت: كان زيد وقت الزوال قائماً، لم يَدُلَّ على حدوث القيام فى ذلك الوقت، ومن حيث ظهورُهُ في الحال، يدل على كونه مُشتغَلاً به، دون الماضي، بدليل أنك إذا قلت: كان زيد وقت الزوال قام، دَلَّ على أنه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت، وإذا قلت: كان زيد وقت الزوال يقوم، دَلَّ على[4] اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام، فلما حُملت هذه الأفعال على كان، وقُصِد المعنيان، أي حدوث مصدر خبرها وكون فاعلها مُشتغَلاً به، وَجَبَ ألَّا يكونَ اسماً، ولا ماضياً، ولا مضارعاً بِأَنْ.[5]

---

(١) وبمعنى خَلَقَ. وقد ذكرنا ذلك مِن قبل. [فتح القدير ٢/٩٨، أبوالسعود ٢/٧٧].

(٢) يرى بعضُ العلماء أنَّ أَصْلَ مضعف الرباعي كزلزل، وصرصر أنه مضعف الثلاثي، فلمّا اريد تضعيفه قيل زَلَّلَ، وكراهة توالي ثلاثة أمثال، أبدلوا أحدَها من جِنس الفاء. ومن هنا تأتي المبالغة التي أشار إليها الرضي.

(٣) د: «بغير أَنْ استعمالها، يقال: هلهلت...».

(٤) د: «دلَّ على أنه كان مشتغلاً به...».

(٥) م، د: «ولا مضارعاً مقترناً بأَنْ، بل يكون مضارعاً مجرّداً منها».

وإنما غَلَب في أفعال المقاربة، أعني كاد ومرادفاته، كونُ أخبارها كذلك، وجُوِّز اقترانُها بِأَنْ، لكونها من شدة القرب الذي فيها، كأنها للانتقال والشروع أيضاً، فهي ليست متضمنة لمعنى كان، مثل أفعال الشروع، بل محمولة عليه من حيث الاستعمالُ فقط، فجاز في بعضِها: اقترانُ الخبر بأَنْ، كقوله:[1]

٧٥٣ قد كاد من طول البِلى أن يمصحا

ولم يجز ذلك في خبر فعل الاشتغال.

وأمَّا التزامُهم في خبر عسى كونه مضارعاً بأَنْ، ومَنْعُهم مِنْ أَنْ يكونَ مصدراً، نحو: عسى زيد القيام، وكذا منعوا من: عسى قيام زيد، فَلأَنَّ المضارع المقترنَ بأَنْ للاستقبال خاصةً، والطمع والإشفاق مُختصَّان بالمستقبل، فهو أَلْيَقُ بِعَسَى من المصدر، ومن ثَمّ[2] قد تُحمل[3] لعلَّ وإن كانت من أخوات «إنَّ» عليه، نحو: لعلَّك أَنْ تقوم.

قوله: «وإذا دخل النفي على كاد... إلى آخره»، قال بعضُهم في كاد، إنّ نَفْيَهُ إثباتٌ وإثباتَهُ نَفْيٌ، بخلافِ سائر الأفعالِ[4].

---

(١) رُؤبة (ملحقات ديوانه ص ١٧٢)؛ وقبلَه:

رسمٌ عَفَى مِن بعد ما قد امَّحَى.

الخزانة ٩/٣٤٧، الاقتضاب ٣٩٦، الجُمَل ٢١٠، الحُلَل ٢٧٤، ابن يعيش ٧/١٢١، ضرائر الشعر ص ٦١، الفوائد الضيائية ٢/٣٠١.

و (البِلى) ـ بكسر الباء ـ من بلي يَبْلَى إذا خلقَ. و (أن يمصحا) أي ينمحي. يقال: مصحتِ الدارُ إذا درست وذهبت. ومصح الظل إذا قصر. فالراجز يصف دار الحبيبة بأنها مصحت من طول البِلى.

الشاهد في «كاد... أنْ يمصحا»، حيث استعمل (كاد) مثل (عسى) في كون خبرِه فعلاً مضارعاً مقروناً بـ (أنْ).

وقوله: «من طول البِلى» يتعلّق الجار والمجرور بـ (كاد) تعلُّقَ العِلّةِ بالمَعلول.

(٢) ط: ثمة.

(٣) ط: يُحمل.

(٤) قال الزركشي: «وللنحْويين فيها أربعةُ مذاهبَ:

أحدُها: أنّ إثباتها إثباتٌ، ونفيَها نفيٌ، كغيرها من الأفعال. =

أَمَّا كونُ إثباته نفياً، فإن أرادوا به أنك إذا قلت: كاد زيد يقوم وأثبتَّ الكَوْدَ[1]، أي القرب فهذا الإثبات نفي، فهذا غَلَطٌ فاحش وكيف يكون إثبات الشيء نفيه، بل في: كاد زيد يقوم، إثبات القرب من القيام بِلا ريب.

وإن أرادوا أنّ إثبات كاد، دالٌّ على نفي مضمون خبره، فهو صحيحٌ وحَقٌّ؛ لأنَّ قربك من الفعل لا يكون إلّا مع انتفاءِ الفعل منك، إذْ لو حصل منك الفعل لكنت آخذاً في الفعل، لا قريباً منه.

وأَمَّا كونُ نفيهِ إثباتاً فنقول، أيضاً: إنْ قَصَدُوا أَنَّ نفيَ الكَوْدِ أي القرب في: ما كِدت أقوم: إثبات لذلك المضمون، فهو من أفحش الغلط، وكيف يكون نفي الشيء إثباته، وكذا إن أرادوا أَنَّ نفي القرب من مضمون الخبر إثباتٌ لذلك المضمون، بل هو أفحش، لأن نفيَ القربِ من الفعل أبلغُ في انتفاء ذلك الفعل من نَفْيِ الفعل نفسِه، فإن: ما قربت من الضرب، آكَدُ في نفي الضرب من: ما ضربت، بَلَى[2]، قد يجيء مع قولك: ما كاد زيد يخرج، قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت، بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه، لا لفظ كاد.[3]

= والثاني: أنها تُفيد الدلالةَ على وقوع الفعل بِعُسْرٍ، وهو مذهب ابن جنّي.

والثالثُ: أَنَّ إثباتها نفيٌ، ونفيَها إثباتٌ، فإذا قيل: «كاد يفعل» فمعناه أنه لم يفعلْه، بدليل قوله «وإن كادوا لَيَفْتِنُونك» [الإسراء/٨٣]، وإذا قيل: «لم يكد يفعل» فمعناه أنه فَعَله، بدليل قوله: «وما كادوا يفعلون» [البقرة/٧١].

والرابعُ: التفصيل في النفي بين المضارع والماضي، فنفيُ المضارع نفيٌ، ونفي الماضي إثبات، بدليل «فذبحوها وما كادوا يفعلون» [البقرة/٨١] وقوله: «لم يكد يراها» [النور/٤٠]، مع أنه لم يَرَ شيئاً، وهذا حكاه ابنُ أبي الربيع في «شرح الجُمَل» وقال: إنه الصحيح...» [البُرهان ٤/١٣٦].

(١) تقدم أنه نقل هذا المصدر عن الأصمعي.

(٢) ط: بل.

(٣) يعني أنّ هذا المعنى مستفادٌ من القرينة، لا من لفظ كاد.

ولا تنافيَ بين انتفاءِ الشيء في وقت، وثبوته في وقتٍ آخَر، وإنما التناقضُ بين ثبـوت الشيء وانتفـائـه في وقت واحدٍ، فلا يكون، إذن، نَفْيُ كادَ مُفيداً لثبوت مضمون خبره، بل[1] المفيدُ لثبوته تلك القرينة، فإن حصلت قرينة هكذا، قُلنا بثبوت مضمون خبر كاد، بعد انتفائهِ، كما في قوله تعالى:

﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[2]، أي: ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه، إشارة إلى ما سبقَ قبل ذلك من تعنُّتهم في قولهم:

﴿ أَتَتَّخِذُنَا[3] هُزُوًا، . . ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ[4]، ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا[5]، . . . ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ . . . ﴾[6]،

وهذا التعنت دأب مَن لا يفعل ولا يقارب الفعل أيضاً[7]

(٢٣٢/ب) وإن لم يثبت قرينة هكذا، كقولك: مات زيد وما كاد يسافر، قلنا

---

(١) د: «بل تلك القرينة هي المفيدة لثبوته».

(٢) البقرة/٧١، ونصُّها: ﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾.

(٣) البقرة/٦٧، ونصُّها: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾.

(٤) البقرة ٦٨، ونصُّها: ﴿ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ ﴾.

(٥) البقرة/٦٩، والآية بتمامها: ﴿ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ ﴾.

(٦) البقرة/٧٠، ونصُّها: ﴿ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴾.

(٧) انظر البرهان ٤/١٣٦ ـ ١٣٧.

مضمون كاد على انتفائه وعلى[1] انتفاء القرب منه، كما في قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾[2]، وقوله:[3]

إذا غَيَّرَ النأيُ[4] المحببين [لم يكد رسيس الهوى[5] مِن حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ]

إذ ليس في هذه المواضعِ ما يَدُلُّ على حصوله بعد انتفائِهِ، ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال إنّ نَفْيَ كادَ إثباتٌ، فقال بعضُهم إنه للإثبات، في الماضي كان، كقوله تعالى:

﴿ وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾[6]

أو في المستقبل، واستدَلَّ على كونه في المستقبل أيضاً للإثبات، بتخطئة الشعراءِ ذا الرُّمَّة في قوله: إذا غَيَّرَ النأيِ... البيت، وقولهم: نراه قد برح، حتى أدَّى ذلك إلى أنْ غَيَّرَ ذو الرُّمة، لم يكد، إلى: لم أَجِدْ، ولم يكد، مستقبل، لأنه جواب إذا، فلولا أَنَّهم فهموا الإثباتَ، لم يُخَطِّئوه.

والجواب عن الاستدلال بقوله تعالى:

﴿ وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾[7]

أَنَّ إثبات الفعل مفهومٌ من القرينة، أي قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾ لا مِن

(١) ط: «على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه».

(٢) النور / ٤٠، والآية بتمامها: ﴿ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴾.

(٣) ذو الرُّمَّة، وقد سَبَقَ تخريجُ البيتِ.

(٤) ط: النار.

(٥) ليس في ط، وفي ط لفظة (البيت) بعد المُحِبِّين.

(٦) البقرة / من ٧١.

(٧) البقرة / من ٧١.

«كادوا»[1] كما تَقَدَّمَ، ولهذا لم يُفد الإثبات في قولنا: مات زيد وما كاد يسافر، لما لم تكن قرينة.

وأمّا الجواب عن تَخْطِئَةِ الشُّعَراء... فبأنَّ تَخْطِئَتَهُمْ وتصويبَ[2] ذا الرُّمَّة في بديهته، بناء على الدليل المذكورِ، أي أَنَّ نَفْيَ القرب من الفعل لا يكون إثباتاً له، وقـد خطّأ المخطّئين، وذا الرمة، في رَوِيَّته: مَن قال حين سمع تلك الحكاية: أَصابَتْ بديهته وأَخْطَأَتْ رَوِيَّتُه.[3]

وقال بعضُهم[4]: إنَّ نفي الماضي إثباتٌ، لشبهة قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[5]، ونفي المضارع نفي، لقوله: ﴿لَمْ[6] يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[7]، وقول ذي الرمة:[8] لم يكد يبرح.

وعند الأخفشِ[9] يَجُوزُ زيادةُ كادَ.

قولـه: «والثـالثُ» أي الذي يفيد شروع فاعله في مضمون الخبر، وقد ذكرنا مرادفـات طَفِقَ، وأحوالها، يقال: طفِق يطفَق طفقاً، كغرِق يغرَق غرقاً، وحكى الأخفشُ عن بعضهم: طُفُـوقـاً،[10]، وقد جاء: طفق يطفِق[11]، كجلس يجلس،

---

(١) «والأقرب أن يُقالَ: إنَّ النفي واردٌ على الإثبات، والمعنى هنا: وما كادوا يفعلون الذبح قَبْلَ ذلك؛ لأنهم قالوا: «أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا» وغير ذلك من التشديد. [البُرهان ٤/١٣٧].

(٢) ط: ونصوب.

(٣) معناه أنّ قوله الأول لم يكد يبرح كان على البديهة من غير تفكير، وقوله الثاني نشأ عن روية وتفكيرٍ بعد اتّهام الشعراء له بالخطأ.

(٤) انظر البُرهان ٤/١٣٦.

(٥) البقرة / من ٧١.　　　(٦) النور / من ٤٠.

(٧) ط: يريها «على الإمالة».

(٨) إذا غَيَّرَ النأي المحبين لم يكد　＊　رسيس الهوى مِن حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ.

(٩) التسهيل ص ٦٠، والهَمْع ١/١٢٩، هذا ولم يتعرض الأخفش في معاني القرآن ٢/٤٠٦ لِكاد البتة.

(١٠) الهَمْع ١/١٢٩. وفي اللسان (ط. الخياط) ٢/٥٩٩ «عن الزَّجّاج والأخفش»، هذا ولم يذكر الأخفشُ المصدرَ في معاني القرآن ٢/٢٩٦.

(١١) حكاه الجَوْهريُّ. [الهَمْع ١/١٢٩، وشرح المُرَادي على الألفية ١/٣٣١].

ويستعمل مضارع[1]: كاد، وأوشك، خصوصاً من بين جميع الأفعالِ المذكورة في هذا الباب.

قولُه: «وهي مثل كاد في الاستعمال»، وقد يَجِيءُ خَبَرُ جَعَلَ جملةً اسميةً، قال: [2]

٧٥٤ وقد جَعلت قلوص ابْنَيْ سُهَيْلٍ — مِن الأَكوار مرتعُها قريبُ

وقد يجيء شرطية مصدَّرة بإذا، نحو قولك: جعل زيد إذا كلمته يغضب، على أنَّ الجزاء: المضارع، قال: [3]

٧٥٥ وقد جعلتُ إذا ما قمتُ يُثقِلُني — ثوبي فأنهضُ نَهْضَ الشارِبِ الثَّمِلِ

---

(١) في ابن الناظم ص ٦٠: «واستعملوا مضارعا لأوشكا * وكاد لا غيرُ وزاد وا مُوشكا... أما (كاد) فجاءوا لها بمضارع لا غير، نحو: «يكاد زيتُها يُضيء»، وأما (أوشك) فجاءوا لها بمضارع، نحو قول الشاعر:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ من مَنِيَّتِهِ * في بعض غِرَّاته يوافقها

وهو فيها أعرف من مثال الماضي، وربما جاءوا لها باسم فاعل، كقول الشاعر:

فمُوشِكة أرضُنا أن تعودَ * خلاف الأنيس وحوشاً يبابا».

(٢) ينسب البيت لرجل من بني بحتر بن عتود.

وقد اختلفوا في كون (جعلت) بمعنى طفقت - كما هو رأي ابن هشام - أو بمعنى صيرت. فعلى الرأي الأول تكون جملة (مرتعُها قريبُ) الاسمية خبرَ (جعلت). على أنّ المرزوقي والتبريزيَّ وغيرَهما من شراح الحماسة قالوا: إن جملة (مرتعُها قريبُ) حالٌ، وهذا أمرٌ غريب منهم. ونقل التبريزي عن أبي العلاء المعري أنه قال: كثير من الناس يرفع (القلوص) وهو وجه رديء؛ لأنَّ القائل إذا قال: جعلت، وهو يريد المقاربة، لم يكن بُدٌّ من إتيانه بالفعل، وأحسن من هذه الرواية أن تنصب (قلوصا)، ويكون في (جعلت) ضمير المرأة المذكورة وهو الفاعل، وتكون «قلوص» بالنصب مفعولاً أولَ، وجملة «مرتعُها قريب» مفعولاً ثانياً.

الخزانة ٥/١٢٠ و ٩/٣٥٢، المغني ص ٣١٠، شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/٣٦٢، الحماسة بشرح المرزوقي ٣١٠، الحماسة بشرح التبريزي (ت عبدالحميد) ١/٢٩٦، المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٩٨. والقلوص: الناقة الشابة. والأكوار جمع كور، بالضم، وهو الرجل بأداته. والمرتع: موضع الرتوع، وهو أكل الماشية ماشاءت. تقول: رتعت الماشية رتوعاً.

الشاهد فيه أنه قد جاء نادراً خبر (جعل) جملة اسمية، وهو قوله: (مرتعها قريب).

(٣) عمرو بن أحمر الباهلي (ملحقات ديوانه ١٨١)؛ وفيه: السُّكرِ بدل الثَّمِلِ؛ لأنَّ البيت من قصيدة رائيةٍ.
الخزانة ٩/٣٥٥، العَيْني ٢/١٧٣، الهمع ١/١٢٨، المُساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٠٢، المغني ص ٧٥٤، =

[فِعْلُ التعجُّبِ: معنى التعجُّبِ، وصِيَغُهُ، وشروطُ صَوْغِهِ]:

«فِعْلُ التعجُّب[1] ما وُضِعَ لإنشاء التعجُّب، وهو صِيغتانِ:».

«ما أفعلَهُ وأَفْعِلْ، وهي غير متصرفة، مثل: «ما أحسنَ زيداً وأَحْسِن به[2]»، ولا يبنيان إلَّا مما يُبنى منه أفعل التفضيل». «ويُتَوَصَّلُ في الممتنع بمثل: ما أَشَدَّ استخراجَه، وأَشْدِدْ». «باستخراجِه ولا يتصرَّف فيهما بتقديم ولا تأخيرٍ ولا فَصْلٍ».

«وأجازَ المازنيُّ[3] الفصلَ بالظرفِ، و: ما، ابتداء، نكرة». «عند سيبويه[4]، ما بعدَها الخبر، موصولةٌ عند الأخفش»[5].

«والخبر محذوف، وبه، فاعل عند سيبويه، فلا ضمير». «في أفعِل، مفعول عند الأخفش والباء للتعدية، أو زائدة». «ففيه ضميرٌ».

= معجم الشواهد ٣١٢/١. «و(ثوبي): بدل اشتمال من تاء (جَعَلْتُ)، لا فاعل يُثقلني» [المغني ٧٥٣]. «وذلك بتقدير (إذا) ظرفية، لا شرطية». [الخزانة ٣٥٦/٩].

والشاهد فيه أنه قد يجيء خبر (جعل) جملةً شرطيةً مصدَّرة بـ (إذا). فجملة (إذا ما قمت يثقلني ثوبي) في محل نصب، على أنه خبر (جعل).

(١) «حَدُّ التعجُّب هو انفعالٌ يحدث في النفس عند الشُّعور من الشخص بأمر يحدث من خيرٍ وشرٍّ يُجْهَلُ سببُه، فلا يعرف ما هو...». [شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٥٦]. وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٥، والفوائد الضيائية ٣٠٦/٢.

(٢) ط: وأحسن بزيد.

(٣) قال أبوحيان في ارتشاف الضَّرَب ص ٩١٣: «وإن تعلق الظرف والمجرور بالفعل، فذهب الجَرْميُّ، والفَرَّاء، والأخفشُ في أحدِ قَوْلَيْه، والمازنيُّ، والفارسيُّ، وابنُ خروفٍ، والأستاذُ أبوعلي الشَّلَوْبين إلى جواز الفصل، وهو الصحيحُ المنصور... وذهب الأخفشُ في أحد قوليه، والمبردُ، وأكثر البصريين إلى المنع، واختاره الزمخشري، ونسبه الصَّيْمَريُّ إلى سيبويه». وفي ابن يعيش ١٥٠/٧: «وذهب آخرون، كالجَرمي وغيره إلى جواز الفصل بالظرف... واحتجوا بأنَّ فِعْلَ التعجب، وإن كان ضعيفاً فلا ينحط عن درجة «إنَّ» في الحروف، وأنت تُجيزُ الفصلَ في (إنَّ) بالظرف... وإذا جاز ذلك في الحروف كان في الفعل أَجْوَز وإن ضعف؛ لأنه لا يتقاصر عن الحروف».

(٤) الكتاب ٣٧/١ بولاق.

(٥) الأصول ٥٩/١، ابن يعيش ١٤٩/٧، المقتضَب ١٧٧/٤.

قولُه: «ما وُضِعَ لإنشاء التعجب»، أي فعل وضع لإنشاء التعجب لأنه في قِسم الأفعال، فلا ينتقض الحد بنحو: ناهيك به، ولله دَرُّهُ، وواهاً له، ويالك رجلاً، وكاليوم رجلاً، ووَيْلُمِّهِ رجلاً.

بَلَى، ينتقض بنحو: قاتله الله من شاعر، ولا شلَّ عَشَرُهُ[1]، فإنه فِعْلٌ وُضِعَ لإنشاء التعجب، وليس بِمَحْضِ الدعاء، وكذا قولُهم: أبرحت[2] رَبًّا، إلاّ أن يقول: إنَّ هذه الأفعالَ ليست موضوعةً للتعجب، بل استعملت لذلك بعد الوضع، وأمَّا نحو: تعجبت، وعجبت، فهو، وإنْ كان فعلاً: ليس للإنشاء.

وَاعْلَمْ أَنَّ التعجب: انفعالٌ يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببُه، ولهذا قِيل: إذا ظهر السبب بَطَلَ العَجَب.

ولا يجوز التعجب، منه تعالى[3]، حقيقةً، إذ لا يَخفى عليه شيءٌ.

ففعل التعجب في اصطلاح النحاة، هو ما يكون على صيغة: ما أَفْعَلَهُ، أو: أَفْعِلْ به دالاً على هذا المعنى، وليس كل فِعْلٍ أفاد هذا المعنى، يُسَمَّى عندهم فِعْلَ التعجُّبِ.

قولُه: «وهي غير متصرفة» لمشابهتها بالإنشاء للحروفِ وهي غير مُتصرفة، وأيضاً، كل لفظ منها صار عَلَماً لمعنى من المعاني، وإن كان جملة، فالقياس ألاّ يُتَصَرَّفَ فيه، احتياطاً لتحصيل الفَهْمِ، كأسماءِ الأعلام، فلهذا، لم يُتَصَرَّفْ في: نِعْمَ، وبِئْسَ[4]، وفي الأمثال.

---

(١) أي عشر أصابعه، وهو كقوله: لاشلّت يداه.

(٢) إشارة إلى قول الأعشى:

تقول ابنتي حِين جَدَّ الرحيلُ أبرحتَ رَبّاً وأبرحتَ جارا

(ديوانه ٣٤)، وانظر الخِزانة ٣/٢٠٣ هارون.

(٣) أي لا يصدر منه تعالى على الحقيقة، فقوله «منه» متعلق بـ «يجوز». انظر حاشية (٣) ص ٣٥٦ من شرح الحدود النحْوية للفاكِهي.

(٤) ابنُ جِنّي في الخصائص ٣/٢٤٤، يُبيِّنُ سببَ جُمودِ نِعْمَ، وبِئْسَ.

قولُه: «ولا يُبْنَيَان إلّا مما يُبْنى منه أفعل التفضيل»[1]، قد مضى ذلك في باب أفعل التفضيل، ويزيد عليه فعل التعجب بشرط، وهو أنه لا يُبنى إلَّا مما وقع في الماضي واستمر، بخلاف، التفضيل فإنك تقول: أنا أَضْرَبُ منك غداً، ولا يُتَعجَّب إلّا مِمّا حَصَلَ في الماضي واستمر، حتى يستحق أن يُتَعَجَّبَ منه، أمَّا الحال الذي لم يتكامل بعد، والمستقبل الذي لم يدخل بَعْدُ في الوجود، والماضي الذي لم يستمر فلا تستحق التعجب منها فلهذا كان أشهر صيغَتَيْ التعجب، على الماضي أعني: ما أَفْعَلَ.[2]

قيل: لا يُبنى (٢٣٣/أ) فِعْلُ التعجب إلَّا مِن فِعْلٍ، مضموم العين في أصل الوضع، أو مِن المنقول إلى فَعُلَ، إذا كان من غيره، نحو: ما أضرب وما أقتل، لِيُدَلَّ بذلك على أَنَّ المتعجَّبَ منه صار كالغريزة، لأَنَّ باب فَعُلَ موضوعٌ لهذا المعنى، وكذا قيل في أفعل التفضيل، فكأَنَّ أَصْلَ: ما أضربك لزيد، وما أقتلك[3] له، وأنت أضرب لزيد وأقتل له: ضُرب لزيد وقُتل له، ولم يستعمل هذا الأصل، لأن نقل الفعل إلى فعُل، لبناء التعجب والتفضيل منه، لا لذاته، فلهذا لا يتعدَّيان إلى المفعولِ الذي كان الفعل الثلاثي يتعدَّى إليه بنفسه، إلّا باللام، كما رأيت.

ولا يُبنى فعل التعجب من المبني للمفعول، لِما مَرَّ في أفعل التفضيل، ويجوز تعليلُ امتناع مجيئِهما للمفعول بكونهما مأخوذَيْن من فَعُلَ المضموم[4] العين كما ذكرنا، وهو لازمٌ، ورُبَّما يُبنى من المفعول إذا أُمِنَ التباسُه بالفاعل نحو: ما أَجَنَّهُ، وما أشهره، وما أمقته إليَّ، وما أَعْجَبَهُ إليَّ وما أشهاه إليَّ، فيتعدَّى، كما ذكرنا في

---

(١) في هذا الجزء، وقد أحال الرضي ههنا كثيراً على أفعل التفضيل.

(٢) اقتصر على التمثيل بالصيغة الأولى؛ لأنَّ في الثانية خلافاً وإن كان المشهورُ أنها صيغةُ فعلٍ ماضٍ حُوِّلَتْ إلى صورة الأمر.

وسيأتي تفصيلُ الحديثِ عنها، واختيارُ الرضي فيها.

(٣) ط: وما اقتلك.

(٤) في د: «من فعل الموضوع أو المنقول إليه».

أفعل التفضيل، إلى ما هو الفاعل في المعنى بإلى، أو بعند، نحو: أحظى عندي، وذلك إذا تضمَّن معنى الحب، أو البُغْض.

قالَ سيبويه[1]: جميعُ ذلك مبنيٌّ على فَعُلَ، وإن لم يستعمل، فكأن: أبغضه وأعجبه، وأمقته، من بَغُضَ، وعَجُبَ، ومَقُتَ، وإن لم يستعمل، وأشهاه، من شَهُوَ، كما يقال: رَمُوَتْ اليَدُ يَدَهُ.

وقياس التعجب من المبني للمفعول أن يكون الفعل المبني له صلةً لـ «ما» المصدرية، القائمة مقام المتعجب منه بعد: ما أَشَدَّ، وأَشْدِدْ ونحوهما نحو: ما أَشَدَّ ما ضُرِب، وأَشْدِدْ بما سُجِنَ.

ويُبنى، أيضاً من باب أَفْعَلَ إفعالاً، قياساً عند سيبويه، سَمَاعاً عند غيره، نحو: ما أَعْطَاهُ للمعروف، وما أَبْغَضَني له.

والأخفشُ[2] والمبرِّدُ[3]، جَوَّزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه[4]، كما مَرَّ في أفعل التفضيل، وربما بُنِيَ من غير فِعل نحو: ما أحنك هذه الشاة، كما قيل: هو أحنك الشاتين، أي آكلهما، وكذا يقال:[5] ما آبله، وما أفرسه، وإن لم يستعمل منهما الفعل كما مَرَّ، ويستعمل منهما الفاعل، نحو: آبل وفارس، وقد يُبنى من غير متصرِّف، نحو: ما أنعم وما أبأس، ويجوز أن يُبنى من العُيوب الباطنة كأفعل التفضيل، نحو: ما أَحْمَقَهُ وما أَنْوَكَهُ، وما أَلَدَّهُ، ونَدَرَ: ما خيرَه وما شرَّه بحذف الهمزة، بخلاف خير، وشرّ في التفضيل.

---

(١) الكتاب ١/٣٧ بولاق.

(٢) ابن يعيش ٧/١٤٤.

(٣) تَقَدَّم أنَّ سيبويه والمبردَ جَوَّزا بناءَ التعجب من أفعل فقط. انظر المقتضب ٤/١٨٢. واللُّمَع ص ١١٩.

(٤) العجيب أن ينسبَ الرضي إلى المبرد أنه يُجيز التعجب بقياس والمراد من صيغ الزوائد جميعاً، مع أنَّ المبرد لا يُجيز بناء التعجب على ما أفعله، وأفعِلْ به من الصيغ التى جاوزت حروفها ثلاثة ولو كانت فيها زيادة.
[انظر المقتضب ٤/١٨١].

(٥) في م: «وكذا يقال: هو آبل من غيره وأفرس، وهو آبل وفارس، ولم يستعمل منهما الفعل كما مَرَّ».

ويتعدَّى إلى غير المتعجب منه، كما يتعدَّى إليه أفعل التفضيل، سواء.

ولمشـابهة أفعل التعجب، لأفعل التفضيل في الوزن، والأصل المبني منه، وشرائط بنائه، وتصحيح العين في نحو: ما أَقْوَلَهُ وما أَبْيَعَهُ، وتعدِّيه بما يتعدّى به أفعل التفضيل، توهَّم غير الكِسائي من الكوفيين[1] أَنَّ أفعل التعجب: اسم كأفعل التفضيل، وقوّى وهمهم تصغيرهم إياه في قولِه:[2]

ياما أُمَيْلح غِزلاناً شَدَنَّ لنا [من هؤلَيّائِكُنَّ[3] الضال والسَّمُرِ] (٦)

وأَمَّا الكِسائيُّ[4] فوافَقَ البصريين في فعليته، ولولا انفتاحُ أفعل التعجب وانتصابُ المتعجب منه بعده، انتصابَ المفعول به، لَكان مذهبُهم جديراً بأن يُنْصَرَ، وقد اعتذروا لفتح آخره بكونه متضمناً لمعنى التعجب الذي كان حقيقاً بأَنْ يوضع له حرف، كما مَرَّ في بناء اسم الإشارة، فبُنِيَ لتضمنه معنى الحرفِ، وبُنِيَ على الفتح لكونه أخفَّ، فما مبتدأ، وأحسنَ خبره: أي: شيءٌ من الأشياء متعجَّبٌ من حُسْنِهِ، و«مـا» نكرةٌ غير موصوفة، واعتذروا لنصب المتعجب منه بعد أفعل: بِكونِه مشابهاً للمفعول لمجيئه بعد أفعل لفعل مضمَر فاعله، فموقعه موقع المفعول به، فانتصب انتصابه، فهو نحو قوله:[5]

---

(١) انظر الإنصاف، المسألة ١٥، أسرار العربية ١١٣، الأمالي الشجرية ٢/١٣١.

(٢) سبق تخريجه ص ٣٦ من القسم الأول.

(٣) ليس في ط.

(٤) انظر الكتاب ١/٣٧ بولاق، والمقتضَب ٤/١٧٣، ١٩٥، والأصول ١/٥٩. والإنصاف، المسألة ١٥(١/٨١).

(٥) النابغة الذُّبياني (ديوانه ١٠٦، أبوالفضل)؛ وفيه: ونُمْسِكُ بدل ونأخذ.
الخزانة ٩/٣٦٣، سيبويه ١/١٠٠، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ١/٢٨، وللنَّحاس ص ٦٣، المقتضَب ٢/١٧٩، الأمالي الشجرية ٢/١٤٣. وقوله: أجَبُّ الظهرَ: أي لا سنامَ له، كأن سنامه قد جُبَّ، أي قطع من أصله. يقال: بعيرٌ أجَبُّ، وناقة جَبَّاء.
و (نأخذ) يجوز فيه أن يجزم، ويكون معطوفًا على قوله (يَهْلِك) في بيتٍ قبلَه:

فإنْ يَهْلِكْ أبوقابوس يَهْلِكْ * ربيعُ الناسِ والشهرُ الحرامُ

الذي هو جواب الشرط. ويجوزأن يرفع على استقبال خبر يخبر به، أي ونحن نأخذ بعده بذناب عيش. ويجوزأن =

٧٥٦ ونأخُذُ[1] بعدَهُ بذنابِ عيشٍ أجَبَّ الظهرَ ليس له سَنامُ

بنصب الظهر، وهو ضَعيفٌ؛ لأنَّ النصبَ في مثل أَجَبَّ الظهرَ وحسن الوجهَ توطئـة لِصِحَّـةِ الإضافة إلى ذلك المنصوب، كما مَرَّ في الصفة المشبهة[2]، ولا يضاف أفعل إلى المتعجب منه.

والجوابُ عن تصحيح العين في نحو: ما أَقْوَلَهُ وما أَبْيَعَهُ، وأَقْوِلْ به وأَبْيِعْ به: أنَّ الإعلال نوع تصرف، وفعل التعجب غير متصرف، ومن ثَمّ[3]، لم يَجُزِ الإدغام في نحو: أَشْدِدْ[4] به في التعجب، كما جازَ في غيره.

وأَمَّا التصغيرُ فمع كونِهِ شاذًّا مقصوراً على السَّماع، إلَّا عند الكسائي،[5] فإنه يَدَّعي اطِّرادَهُ، ويَقيسُ عليه أَفْعِلْ به في جواز التصغير، فإنما[6] جازَ ذلك؛ لأنه بعدم التصرف فيه شابه أفعل، الاسمي كأبيض، وأقول منك.

قولُه: «ويُتَوَصَّلُ في الممتنع»، يعني بالممتنع: ما لا يكون ثلاثياً، نحو: ما أحسنَ استخـراجَه ودحرجته، أو كان من الألوان والعُيوب الظاهرةِ، نحو ما أَشَدَّ بياضَهُ، أو عَوَرَهُ[7]، أَوْ لم يكن تاماً نحو: ما أَشَدَّ كَوْنَهُ قائماً.

= ينصب على الجواب بالواو، أي بأن مضمرة وجوبًا، وجاز النصب بعد الجزاء؛ لأنَّ مضمونه لم يتحقق وقوعه، فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام. [من ابن السيرافي ١/٢٩]. ورواية (الظهر) على ثلاثة أوجه: الأول بالنصب على نية التنوين في (أجب)، ونصب الظهر على التشبيه بالمفعول به. والثاني رفع الظهر على الفاعلية، والثالث جَرّه بإضافة (أجب) إليه.

الشاهد فيه أنَّ نصب (الظهر) على التشبيه بالمفعول به.

(١) ط: ولذنا.

(٢) في هذا الشرح.

(٣) ط: ومن ثمة.

(٤) مع وجود موجبه، وهو اجتماع المِثْلَيْن. ولو ادغم لقيل: أَشِدَّ.

(٥) التسهيل ١٣٠.

(٦) جواب: وأما التصغير.

(٧) ذهب الكِسائيُّ إلى أنَّ صيغةَ التعجب تُصاغ من العاهات، وقاسَ على ذلك وتبعه هشام في صياغته من الألوان، كما خالف الكوفيين بأن فعل التعجب فعلٌ ماضٍ. [الهَمْع ٢/١٦٦، والإنصاف، المسألة ١٥].

«أمَّا ما لزم النفي[1]، كما نَبَس»[2]، أوْ كان مَصُوغاً للمفعول، أو عادِماً لمصدر مشهورٍ، فلا يمكن التوصل بمصادرها إلى التعجب منها، ولا إلى بيان التفضيل فيها، إذْ لا مصدر منفياً لنحو: نَبَس، أو مَصُوغاً[3] (٢٣٣/ب) للمفعول لنحوجن، وكذا لا مصدر لِنِعْمَ وبِئْسَ، ويذر ويدع، حتى يوقع[4] شيئاً منها بعد ما أشدَّ، وأشدُّ منك.

وربما استغنَوْا عن بعض ما يَصِحُّ التعجب منه، بمثل التوصُّلِ المذكور كما لم يُقَلْ: ما أقيله، استغناء بما أكثر قائلته.[5].

قولُـه: «ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير»، كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الآخـر؛ لأنـك إذا قدَّمت شيئاً على شيءٍ، فقد أخَّرت المقدم عليه عن المقدم، يريد أنك لا تقول: زيداً ما أحسن، ولا: مازيداً أحسن، ولا بِزَيْدٍ أَحْسِنْ، لِما ذكرنا من الوجهَيْنِ في عَدَم تَصَرُّفِهما في أنفسِهما، وأمَّا الفصلُ بين الفعلين، والمتعجب منـه، فإن لم يتعلق الفصـل بهمـا، فلا يجـوز اتِّفـاقاً، للفصل بين المعمـولِ وعامِله الضعيف بالأجنبي، فلا يجوز: لقيته فما أَحْسَنَ أَمْسِ زيداً، على أن يتعلق «أمس» بِلَقِيت، وكذا إن تعلَّق بهما وكان غيرَ ظرفٍ، نحو: ما أحسنَ قائمـاً زيداً، وذلـك لأنـه نوع تصـرف في عَلَم التعجب[6]، وإن كان بين الفعل

---

(١) د: «أما ما كان لازماً للنفي، كما في نَبَسَ».

(٢) أي ما نطق، يقال: ما نَبَسَ بِبِنْت شَفَة.

(٣) أي ولا مصدرٌ مَصُوغاً للمفعول مِن نحو جُنَّ.

(٤) أي يؤتى بمصدر هذه الأفعال بَعْدَ: ما أَشَدَّ، أَوْ أَشْدِدْ. وقوله: حتى يوقع بالبناء المعلوم، اي: يُوقع المتكلم شيئاً منها.

(٥) القائلة بمعنى القيلولة، وهي النومُ ظُهْراً.

(٦) أي في اللفظ المختص بالتعجب، كاختصاص العَلَم بِمُسَمَّاه.

والفضلة، وأمَّا بالظرف فَمَنَعَهُ الأخفش[1] والمبرد[2]، وأجازَه الفَراء[3] والجَرْميُّ،[4] وأبوعلي[5]، والمازنيُّ،[6] نحو: ما أحسن بالرجل أن يصدقَ وأَحْسِنِ اليومَ بزيدٍ، وأجاز ابنُ كَيْسان[7] توسيطَ الاعتراض بِلولا الامتناعية، نحو: ما أَحْسَنَ، لولا كَلَفُه[8]، زيداً.

ويُفصل بكان، وحدَها، بين «ما» وأفعل، وهي مَزيدةٌ على ما ذكرنا في باب كان، وقال السِّيرافي[9]: «كان» خبر «ما» وفيها ضميره، وأَحْسَنَ زيداً، خبر[10] «كان»، وفيه بُعْدٌ؛ لأنَّ «كان» ليس على صيغة التعجب وفعل التعجب لابُدَّ أَنْ يكونَ على «أَفْعَلَ».

وفائدة الفصل بِكان في نحو: ما كان أحسنَ زيداً[11]: أنه كان في الماضي حُسْنٌ واقعٌ دائمٌ، إلَّا أنه لم يتصل بزمان التكلم، بل كان دائماً قبلَه.

---

(١) وابن السراج. [الأصول ١/٦٥].

(٢) في المقتضب ٤/١٧٨: «ولو قلت: ما أحسنَ عندَكَ زيداً، وما أَجْمَلَ اليومَ عبدَالله لم يَجُز...».
ولكن فى ٤/١٨٧ ما يفيد الجواز من كلام المبرد، فقد مثل بقوله: ما أقبح بالرجل أن يفعل كذا... وما أقبح بالرجل أن يشتُم الناس».
وجاء في الهمع ٢/٩١: «قال أبوحيان: ومَحَلُّ الخلاف فيها إذا لم يتعلّق بالمعمول ضميرٌ يعود على المجرور، فإن تعلق به وجب تقديم المجرور، كقولهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق وقوله:
خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى * صبوراً ولكنْ لا سبيلَ إلى الصبر».

(٣) شرح عُمدة الحافظ ص ٧٥١.

(٤) ابن يعيش ٧/١٥٠، شرح عُمدة الحافظ ٧٥١.

(٥) المسائل البصريات ق ٨٢/ب مخطوط شهيد علي باشا برقم ٢٥١٦/٢، ومنه صورةٌ في معهد المخطوطات.

(٦) ابن يعيش ٧/١٥٠.

(٧) التسهيل ص ١٣١.

(٨) الكَلَف - بفتحتين - بُقَعٌ تظهر في الوجه مغايرة لِلَوْنه الأصلي فتعيبه بعضَ العَيْب.

(٩) شرح جُمَل الزَّجَّاجي لابن عُصفور ١/٥٨٥، ابن يعيش ٧/١٥٢.

(١٠) م: «خبرها وفيها قال بعد؛ لأنه ليس كان على صيغة التعجب...».

(١١) الأصول ٢/٢٦٧، المقتضب ٤/١٨٤ - ١٨٥، البغداديات ص ١٦٧.

وشَذَّ الفصلُ بأصبح، وأمسى، في قولهم: ما أصبح أبرَدَها والضمير للغداة، وما أمسى أدفأها[1]، والضمير للعشية، ولا يُتَجاوز المسموعُ فيهما ولا يُقاس «يكون» على «كان» في الفصل به، خلافاً لابْنِ كَيْسانَ.[2]

قولُه: «وما، ابتداء» أي مبتدأ مع كونه نكرةً عند سيبويه[3]، والأخفش[4] في أَحَدِ قَوْلَيْهِ، وذلك لأنَّ التعجب، كما ذكرنا، إنما يكون فيما يُجهل سَبَبُهُ، فالتنكير يناسب معنى التعجب، فكأن معنى ما أحسنَ زيداً، في الأصل: شيءٌ من الأشياءِ، لا أعرفه جَعَلَ زيداً حَسَناً، ثم نقل إلى إنشاء التعجب، وانمحى عنه معنى الجعل، فجاز استعمالُه في التعجب من شيء يستحيل كونه بِجَعْلِ جاعل، نحو: ما أقدر الله، وما أَعْلَمَهُ، وذلك لأنه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب من الشيء، سواءٌ كان مجعولاً وله سببٌ، أَوْ، لا.

فهمزة أفعل، لتعدية ما كان لازماً بالأصالة، نحو: ما أحسنه، أو لتعدية ما صار لازماً بالنقل إلى فَعُلَ، إلى مفعولٍ غير مفعوله الأول، وهو فاعل أصل الفعل، نحو: ضربَ زيدٌ عَمْراً، في: ما أضربَ زيداً لِعَمْرٍو، فما مبتدأ، وأفعل، خبره، وفيه ضميرٌ راجعٌ إلى «ما» وهو فاعلُهُ، والمنصوبُ بعدَه مفعولُهُ.

وقال الأخفش في[5] القول الآخر: ما موصولةٌ، والجملةُ بعدَها صِلَتُها والخبرُ محذوفٌ، أي: الذي أحسنَ زيداً: موجودٌ، وفيه بُعْدٌ؛ لأنه حذف الخبر، وجوباً مع عدم ما يَسُدُّ مَسَدَّهُ، وأيضاً ليس في هذا التقديرِ معنى الإبهام اللائق[6]

---

(١) «يعني الدنيا» [شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٥٨٦]. هذا، وقد نقل ابن يعيش أنّ هذا القول حكاه الأخفش، ونقله ابنُ السرَّاج عن (قوم من النحْويين)، ولعلّه يريد الكوفيين. [الأُصول ١/٦٤].

(٢) التسهيل ص ١٣١.

(٣) الكتاب ١/٣٧ بولاق.

(٤) ارتشاف الضَّرَب ص ٩١٣.

(٥) الجنى الداني ٣٣٧، المُرْتَجَل ص ١٤٧، ابن يعيش ٧/١٤٩، الأُصول ١/٥٩، المقتضَب ٤/١٧٧.

(٦) م: الذي يليق.

بالتعجب، كما كان في تقدير سيبويه، ومذهبُ سيبويه[1] ضعيفٌ مِنْ وَجْهٍ، وهو أنَّ استعمال «ما» نكرةً غيرَ موصوفة: نادرٌ، نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[2]، على قول، ولم تُسمع مع ذلك مبتدأ.

وقال الفَراء[3]، وابنُ دَرَسْتَوَيْهِ: ما استفهامية، ما بعدَها خبرُها، وهو قوي من حيث المعنى لأنه، كأنّه جَهِلَ سَبَبَهُ فاستفهمَ عنه، وقد يُستفاد من الاستفهام معنى التعجب، نحو قوله تعالى:

﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ[4] مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾[5].

و: أتدري مَنْ هو، و: لله دَرُّه أيَّ رَجُلٍ كان، قال:[6]

٧٥٧ [فأومأت[7] إيماءً خفياً لِحَبْتَرٍ] ولله عينا حَبْتَرٍ أَيُّما فتى

---

(١) انظر دراسات، ق ١ جـ ٣ ص ٣ وما بعدها.

(٢) البقرة /٢٧١، والآية بتمامها: ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾.

[انظر: [البحر ٢/٣٢٤، المشكل ١/١١٣ - ١١٤].

(٣) لم يذكر الآية. انظر معاني القرآن ١/١٧٨ وما بعدها.

(٤) ط: «وما أدريك»، على الإمالة.

(٥) الانفطار /١٧.

(٦) الراعي النُّمَيْري [ديوانه ص ٣ جمع وتحقيق راينهرت فايبرت، بيروت، سنة ١٤٠١هـ.
الخزانة ٩/٣٧٠، سيبويه ٢/١٨٠ هارون، الحماسة بشرح التبريزي ٤/٧٥، الهمع ١/٨٣، معجم الشواهد ١/٤٢٩.
وحبتر: اسم علم، ابن أخت الشاعر.
أيُّما - بالرفع -: استفهام فيه معنى التعجب مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: أي فتى هو، وما: زائدة مؤكدة.
أيَّما - بالنصب -: حال من المعرفة (عينا حبتر).
الشاهد فيه أنه قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب كما هنا، فإنّ فيه معنى التعجب من الفتوة كما تقول: أي رجل زيد؟! وقد تضمنت (أيّ) معنى المدح والتعجب الذي تضمنته نِعْمَ وحَبَّذا.

(٧) ليس في ط، وهو في الأصل، و د.

قيل: مذهبه[1] ضعيف، من حيث إنه نَقْلٌ من معنى الاستفهام إلى معنى[2] التعجب، فالنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لم يثبت.

وأمّا أَحْسِنْ بزيدٍ، فعند سيبويه[3]: أَفْعِل صورتُه أمرٌ ومعناه[4] الماضي، من أَفْعَلَ، أي صار ذا فِعل، كألحَمَ أي صار ذا لَحْمٍ، والباء بعده زائدةٌ في الفاعل[5] لازمةٌ، وقد تحذف إن كان المتعجب منه «أَنْ» وصلتها نحو: أَحْسِنْ أن تقول، أي بِأَنْ تقول، على ما هو القياسُ.

وضُعِّفَ[6] قولُه[7]، بأَنَّ الأمر بمعنى الماضي مِمَّا لم يُعْهَدْ، بل جاء الماضي بمعنى الأمر، نحو[8]: اتَّقى امرؤٌ رَبَّهُ[9]، وبأَنَّ أَفْعَلَ بمعنى صار ذا كذا، قليلٌ، ولو كان منه، لَجَاز أَلْحِم بزَيْدٍ، وأَشْحِمْ بزيد، وبأَنَّ زيادة الباء في الفاعل قليلةٌ، والمطَّرِدُ زيادتُها في المفعول.

فقال الفراء، وتَبِعَهُ الزمخشريُّ وابنُ خَروفٍ[10]: إن أَحْسِن أمرٌ لِكُلٍّ واحدٍ بأَنْ يجعلَ زيداً حَسَناً، وإنما يجعله حسناً كذلك بأن يصفه بالحسن، فكأنه قيل: صِفْهُ بالحُسْنِ كيف شئت، فإن فيه منه كل ما يمكن أن يكون في شخص، كما قال:[11]

٧٥٨ وقد وَجدتَ (٢٣٤/أ) مكانَ القولِ ذا سَعَةٍ فإن وَجدت لساناً قائلاً فَقُلِ

---

(١) أي الفَراء ومَنْ أخذ برأيه.

(٢) سقطت من م، ط.

(٣) الكتاب ٢/٢٥٠ بولاق.

(٤) انظر اللُّمع ص ٢١٨، ٢١٩.

(٥) وهذا مذهب الجُمهور. انظر الأصول ١/٦٠، وابن يعيش ٧/١٤٨.

(٦) انظر اللُّمع ص ٢١٩، وابن الطَّراوة النَّحْوي ص ٢٠١ وما بعدَها.

(٧) د: «وضُعِّفَ قوله من جهة أن الأمر...».

(٨) معناه: لِيَتَّقِ كُلُّ امرئٍ رَبَّهُ.

(٩) في د: «ونحوه ومن جهة أن أفعل بمعنى صار». بعد (ربّه).

(١٠) ذُكر الثلاثةُ في التسهيل ص ١٣٠.

(١١) المتنبي في مدح سيف الدولة والاعتذار إليه.

(ديوانه ٣/٧٥ بشرح أبي البقاء العُكْبَري، دار الباز، مكة سنة ١٩٧٨م).

وهذا معنىً مناسبٌ للتعجب بخلاف تقدير سيبويه، وأيضاً، همزة الجَعْل أكثر من همزة: صار ذا كذا، وإن لم يكن شيءٌ منها قياساً مطّرداً.

وإنما لم يُصَرَّفْ على هذا القول، أَفْعِل، وإن خوطب به مثنى أو مجموع أو مؤنث، فلم يُقَلْ: أَحْسِنا، أَحْسِنوا، أَحْسِني، أَحْسِنَّ، لِما ذكرنا من عِلَّة كَوْنِ فعل التعجب غيرَ متصرّف، وسَهَّلَ ذلك انمحاء[1] معنى الأمرِ فيه كما انمحى في: ما أفعـل، معنى الجعل، وصار معنى أَفْعِل به كمعنى ما أفعل، وهو مَحْضُ إنشاء التعجب، ولم يبق فيه معنى الخـطاب حتى يثنى ويجمـع ويؤنث باعتبـار تثنية المخاطب وجمعه وتأنيثه، فهمزة أَفْعِل[2]، على هذا للجَعْل، كهمزة ما أحسن، والباء مزيدَة في المفعول وهو كثيرٌ، كما يَجِيءُ في حروفِ الجَرِّ.

وأجازَ الزَّجّاجُ[3] أَنْ تكون الهمزة للصيرورة، فتكون الباء للتعدية، أي: اجْعَلْه ذا حُسْنٍ، والأولُ أَوْلى، لِقِلَّةِ همزةِ الصيرورة.

ثم إنَّ الـزَّجّـاجَ اعتذر لبقاء «أحسِن» في الأحوال، على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفِعل، أي: ياحُسن أَحْسِنْ بزَيْدٍ، وفيه تَكَلُّفٌ وسماجَةٌ من حيث المعنى، وأيضاً، نحن نقول: أحسِن بزيدٍ ياعَمرو، ولا يُخاطَب شيئان في حالة واحدةٍ، إلّا أن نقول: معنى خطابِ الحسن قد انمحى.

ويجب كون المتعجب منه مختصّاً، فلا يُقال: ما أحسن رجلًا، لعدم الفائدة، فإن خَصَّصتَهُ بوصفٍ نحو: رَجلًا حاله كذا، جازَ.

= الخزانة ٣٧٤/٩. والبيت ليس ههنا للاستشهاد، وإنما ذكره الرضي تأييداً للمعنى الذي ذكره في شرح صيغة التعجب.

(١) في م، د: «ولأنّ معنى الأمر انمحى فيه».

(٢) في د: «فهمزة أحسن المعدّية على هذا للجَعْل».

(٣) حكاه ابن يعيش ١٤٨/٧.

وإذا عُلِمَ المتعجب منه جاز حذفه، نحو: لَقِيت زيداً وما أحسن، قال تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[1]

فلفظ «بهم» إنما جاز حَذْفُه عند الفَراء[2] لكونه مفعولاً[3] وأمَّا عند سيبويه[4] فإنه وإنْ كان فاعلاً والفاعل لا يَجوزُ حَذْفُهُ إلَّا أنه بملازمته لِلجَرِّ[5]، وبكون الفعل قبلَه، في صورة ما فاعله[6] مضمر والجار والمجرور بعده مفعوله[7]، أشبه الفضلة فجازَ حذفه، اكتفاءً بما تقدم، فإن لم يلزمه[8] الجر، كما في: ما جاءني مِن رَجُلٍ، وكفى بزيدٍ، ولم يجز حذفه.

ولا يُؤتى لِفعْلَيْ التعجب، ولا لأفعل التفضيل بمفعولٍ مطلق، خلافاً لِمَن أجازَ ذلك؛ لأنها، لِجُموِدها صارت كَنِعْمَ وبِئْسَ، مما لا مَصْدَرَ له.

ولا يَجوزُ العطفُ على الضمير المستتر في: ما أحسن زيداً، ولا في: أَحْسِنْ بزَيد، ولا سائر التوابع، ولا الإخبار عنه بالذي أو باللام، لأنه انمحى عنه معنى الفاعلية كما قَدَّمْنَا، بل معناه الآن، أَيُّ حُسْنٍ حُسْنُ زيدٍ، فلو جِيء بتوابعه، أو أُخْبِرَ عنه، لا اعتُبِر بعد انمحائه، وأجاز ذلك قومٌ بعدَ المنصوبِ، وأَمَّا قبله فلَا، لِما تَقَدَّمَ أنه لا يفصل إلَّا بالظرف.

---

(١) مريم /٣٨، والآية بتمامها: أَسْمِعْ بهم وأَبْصِرْ يومَ يأتوننا لكنِ الظالمونَ اليومَ في ضلالٍ مُبين».

(٢) قالَ: «ما أسمَعَهم ما أبْصرَهم». [معاني القرآن ٢/١٣٩].

(٣) انظر المُرْتَجَل ص ١٤٨.

(٤) الكتاب ٢/٢٥٠ بولاق.

(٥) ط: الجر.

(٦) د: «في صورة طلب المفعول، والجار...».

(٧) أي في صورة المفعول بواسطة حرف الجر.

(٨) أي الفاعل في ذاته، وإن لم يكن في صيغة التعجب.

[أفعالُ المدحِ والذم : معناها، شَرْطُ فاعِلِها، المخصوصُ وإعرابه] :

قولُه : «أفعـالُ المَـدْحِ والـذم[1] : ما وُضِعَ لإنشاء مَدْحٍ أَوْ ذَمٍ ، فمنها : نِعْمَ وبِئْسَ ، وشرطُها أن يكونَ الفاعلُ معرَّفاً باللام ، أو مضـافاً إلى المعرَّف بها ، أو مضمراً مميَّزاً بنكرةٍ منصوبةٍ، أَوْ : بِما، مثل : فَنِعِمَّا هي »، وبعد ذلك المخصوص ، وهو مبتدأ ما قَبْلَه خَبرُه أو خبرُ مبتدإٍ محذوف مثل : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وشرطُه مطابقة الفاعل، و : بِئْسَ مَثَلُ القومِ الذين، وشِبهه متأول، وقد يحذف المخصوص إذا عُلِم مثل :

نِعْم العبدُ[2] و : ﴿ فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ [3] ﴾ وساءَ، مثل بِئْسَ، ومنها» حَبَّـذا ، وفاعله : ذا، ولا يتغير[4] ، وبعدَه المخصوصُ وإعرابه كإعراب مخصوص نِعْمَ، ويجوز أن يأتيَ ، قبل المخصوص أو بَعْدَه، تمييزٌ، أو حالٌ، على وَفْقِ «مخصوصِهِ[5]».

قولُه : «ما وُضِعَ لإنشاء مَدْحٍ أو ذَمٍ »، هذا، كما تَقَدَّمَ في باب[6] الكنايات ، في بيان أَنَّ «كم» الخبرية متضمنةٌ للإنشاء، وذلك أنك إذا قلت : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، فإنما تُنشِيء المـدح وتُحْـدِثُه بهذا اللفظِ ، وليس المدحُ موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة

---

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٦ ، والفوائد الضيائية ٢/٣١٢.

(٢) ص /٣٠، والآية بتمامها :
﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَـٰنَ ۚ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ ،

(٣) الذاريات /٤٨، ونصُّها :
﴿ وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَـٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ ﴾ ،

(٤) د : «ولا يتغيّر بتغيّر المخصوص».

(٥) «اختُلِف في المنصـوب بعـدَ (حَبَّـذا)، فقيل : حالٌ مطلقـاً، وهو قولُ جماعةٍ من البصريين؛ منهم الأخفشُ والفـارسيُّ؛ وقيل ؛ تمييزٌ مطلقاً، وهو مذهب أبي عَمرو بنِ العلاء؛ وقيل : إنْ كان مشتقاً فحالٌ، أو جامداً فتمييزٌ؛ وفي البسيط لابن العِلْج جَوازُ نَصْبِهِ باعني، فيكون مفعولاً». [المُساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٤٤].

(٦) في هذا الشرح.

مطابقـة هذا الكلام إياه، حتى يكون خبراً، بَلَى ، تقصد بهذا الكلام مَدْحَهُ على جَوْدَتِهِ خارجاً، ولو كان إخباراً صِرْفاً عن جَوْدته خارجاً لدخله التصديقُ والتكذيبُ ، فقــول الأعــرابي لِمَن بَشَّرَهُ بمـولـودةٍ وقـالَ، نِعْمَ المـولـودةُ : والله[1] ما هي بِنِعْمَ الولد[2] . . . ، ليس تكذيباً له في المدح إذ لا يمكن تكذيبُهُ فيه، بل هو إخبارٌ بأَنَّ الجَوْدَةَ التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلةٍ، فهو إنشاء جُزْؤُهُ الخبرُ، وكذا الإنشاء التعجبي ، والإنشاء الذي في «كم» الخبرية، وفي : رُبَّ.

هذا غاية ما يمكن ذكره في تَمْشِية[3] ما قالوا، مِن كَوْنِ هذه الأشياءِ للإنشاء، ومع هذا كُلِّه فلي فيه نَظَرٌ، إذ يطرد ذلك في جميع الأخبار لأنك إذا قلت : زيد أَفضلُ مِنْ عَمرٍو، ولا ريب في كونه خبراً، لم يمكن أن تكذَّب في التفضيل ويقال لك: إنك لم تفضِّل، بلِ التكذيبُ إنما يتعلق بأفضليَّة زيد، وكذا إذا قلت : زيدٌ قائمٌ وهو خبرٌ بلا شَكٍّ ، لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الإخبارُ، إذ لا يقال إنك أخبرت أو لم تخبر، لأنـك[4] أوجـدتَ بهذا اللفظِ : الإخبار، بل يدخلانه من حيث القيامُ فيقال : إنَّ القيامَ حاصلٌ أَوْ ليس (٢٣٤/ب)٠ بحاصِلٍ ، فكذا قولُه : ليس بِنِعْمَ المولودة بيان أن النِّعْمِيَّة[5] ، أي الجَوْدَة المحكوم بثبوتها خارجاً، ليست بثابتةٍ، وكذا في التعجب، وفي كم، ورُبَّ.

قولُه : «فمنها نِعْمَ وبِئْس» اِعْلَمْ أَنَّ نِعْمَ وبِئْسَ، في الأصل ، فِعْلان[6] على وزن

---

(١) بقيته : «نَصْرُها بكاءٌ، وبِرُّها صَدَقَة». [ابن الناظم ١٨١]. «أي إذا أرادت أن تنصرَ أباها على أعدائه مثلاً لا تقدر على الدفع بنفسها، بل تصرخ لتستغيثَ بالناس، وبرها ـ بكسر الباء ـ أي : إذا أرادت أن تَبَرَّ أحَداً سرقت له من زوجها أو غيره، ويحتمل أنه بفتح الباء والزاي بمعنى السلب والأخذ قهراً»، [المُرَادي على الألفية ٣/٧٥ هامش (١)].

(٢) ط : المولــودة.

(٣) أي جعله مستقيماً غير قابلٍ للنقد.

(٤) سقطت من م.

(٥) نسبة إلى كلمة (نِعْمَ)، وهي مصدرٌ صناعيٌ.

(٦) وفاقاً للبصريين، والكسائي من الكوفيين. وزعم بعضُهم أنه لا خلافَ بين البصريين والكوفيين في فِعْلِيَّة نِعْمَ =

فَعِل بكسر العَيْن، وقد اطَّرد في لغة تَميم، كما يَجِيءُ في التصريف، في «فعِل» إذا كان فاؤه مفتوحاً وعينُه حَلْقياً : أربع لغات، سواءٌ كان اسماً، كرجل لَعِث ، أو فعلاً، كشهِـد، إحـداها[1] فَعِل وهي الأصلُ ، والثانيةُ : فَعْل، بإسكان العَيْنِ مع فَتْح الفاء، والثالثةُ ؛ فِعْل بإسكان العين مع كسر الفاء، والرابعةُ فِعِل، بكسر الفاء إتباعاً للعين[2].

وكذا، اطّرد إتباعُ الفاءِ للعين في فَعِيل إذا كان عينه حلقيّاً لمشاكلة العين، قالوا : رِغيف ، وشهِيد، وشِعِير، والأكثرُ في هذين الفِعْلَيْن خاصةً : كَسْرُ الفاءِ، وإسكانُ العَيْنِ ، إذا قُصِدَ بهما المدحُ والذَّمُّ عند بني[3] تميمٍ وغيرِهم .

قالَ سيبـويه[4] : كَأَنَّ عامَّةَ العَرَبِ اتفقُوا على لُغَة[5] تميمٍ ، وقد استعمل طَرَفَةُ «نعِمَ» على الأَصلِ[6] في قوله[7] :

= وبِئْسَ، وإنما الخلافُ بينهم بعد إسنادهما إلى الفاعل، [المُساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ١٢٠ ، والمُرَادي على شرح الألفية ٣/٧٥ ـ ٧٦، وابن الناظم ١٨١].

(١) ط : إحديها.

(٢) قال بَعْضُ المغاربة : أفصحُها نِعْم، وهي لغة القرآن، ثم نِعِمَ. وعليها «فنِعِمّا هي» [البقرة /٢٧١]، ثم نَعِمَ وهي الأصلية، ثم نَعْم وهي في المرتبة الرابعة». [المُساعد على تسهيل الفوائد ٢ /١٢٢].
وفي لُغَـات (نِعْمَ) انـظر: سيبـويه ٢/٢٥٥ بولاق، والمقتضَب ٢/١٤٠، والأصـول ١/١٦٨، وابن يعيش ١٢٨/٧، والإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/٩٧، إذاً كُلُّ ما كان على (فَعِل) وثانيه حرفٌ حلقيٌّ فلهم فيه أربعُ لُغاتٍ. [المُحْتَسَب ١/٣٥٧].

(٣) ، (٤) : سيبويه ٢/٢٥٥ بولاق.

(٥) في د: «على لغة بني تميم في إتباع الفاء للعين، ثم أسكنوا الثانيَ، كما في إبل، وقد استعمل على الأصل في قول طرفة :».

(٦) بفتح النونِ، وكسر العَيْنِ، انظر [ابن يعيش ١٢٥/٨].

(٧) هذا عجزُ بيتٍ من قصيدةٍ لِطَرَفَةَ بن العَبْدِ. (ديوانه ص ٨٥) وروايته :
ما أَقَلَّتْ قَدَمايَ ، إنهم . . . .
وقد اختُلِف في ألفاظه . وفي صوره اختلافاً كثيراً، ومن ذلك ما قيل إن صدره : ما أَقَلَّت قَدَمٌ فاعلَها . . .
كما رواه صاحب الإنصاف، المسألة ١٤ جـ ١/٧٩، وقد استوفى الكلامَ عليه البغداديُّ في الخزانة ٩/٣٧٦ وما بعدَها، وذكر كُلَّ ما يتعلقُ به . =

٧٥٩ نَعِمَ السَّاعُــون في الأمـر المُبِرّ

ومنه قولُه تعالى ﴿فَنِعِمَّا هِيَ[١]﴾، بفتح الفاء وكسرِها[٢] على القراءتَيْن[٣]، ولم يَجُزْ إسكـانُ كسرةِ العينِ مع «ما» لِقَصْدِ الإدْغام، وقرأ يحي[٤] بنُ وثّاب في الشاذ[٥]: «فَنَعْمَ عُقْبَى[٦] الدار»، بفتح الفاء وسكون العين، ولم يأتِ «بِئْسَ» في القرآن إلَّا مكسور الفاء ساكن العين[٧].

وإنما لم يُتَصَرَّفْ فيهما لكونهما عَلَمَيْنِ في المدح والذم، كما ذكرنا في باب التعجب[٨].

قولُه: «وشرطه أن يكون الفاعل معرَّفاً باللام أو مضافاً إلى المعرَّف بها»، نحو:

= وهو في: سيبويه ٢/٤٠٨، المقتضَب ٢/١٣٨ الطبعة الأخيرة، الأمالي الشجرية ٢/٥٥، التَّبصرة ١/٢٧٥، المُرْتَجَل ١٣٨، التصريف المُلوكي ص ٣٨٧، شرح الجُمل الكبير لابن عُصفور ١/٦٠٠.
والمُبِرّ: الغالب القاهر، وهو اسم فاعل من (أَبَرَّ فلانٌ على أصحابه؛ أي: غلبهم. أي: هم نِعْمَ الساعون في الأمر الغالب الذي عجز الناس عن دفعه.
الشاهد فيه أنَّ طَرَفَةَ بنَ العَبْدِ قد استعمل (نِعْمَ) على الأصل، وهو (نَعِم)؛ بفتح النون، وكسر العين.

(١) البقرة / ٢٧١، والآيةُ بتمامها:
﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.
(٢) كسرُ النونِ والعين قراءةُ أبي عَمرٍو، وأبي بكرٍ، وورشٍ عن نافعٍ، وحفصٍ عن عاصم، وابنِ كثير.
وفتحُ النون، وكسرُ العين: قراءةُ حمزةَ والكسائيِّ وابنِ عامر.
[الكشف ١/٣١٦، وحجة ابن خالويه ص ١٠٢].
(٣) ط: على القرائتين، وهذا خطأ إملائي.
(٤) رَوَىٰ عن ابن عباس وابن عُمَرَ رضي الله عنهما، وعن مسروق، وأبي عبدالرحمن السُّلَمي، وأبي عَمرو الشيباني.
وقرأ عليه الأعمش، وطلحة بن مُصَرِّف، وحدث عن عاصم بن أبي النُّجود، مات سنة ١٠٣هـ. [معرفة القراء الكبار ١/٥١، غاية النهاية ٢/٣٨٠].
(٥) البحر ٥/٣٨٧.
(٦) الرعد/ ٢٤، والآية بتمامها:
﴿سَلَـٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ۚ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾.
(٧) في المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٣٢: «... أفصحها نِعْمَ، وهي لغة القرآن».
(٨) في الباب الذي قبلَ هذا.

نِعْمَ صاحبُ القومِ ، أو مضافاً إلى المضاف إلى ذي اللام ، وهَلُمَّ جَرًّا، نحو : نِعْمَ وَجْهُ فرسِ غلامِ الرجل .

واعلم أَنَّ اللامَ في نحو : نِعْم الرجلُ زيدٌ، ليست للاستغراق الجِنسي، كما ذهب إليه أبو علي[1] وأتباعُه[2]، لِما ذكرنا في باب المعرفة أَنَّ علامةَ المعرَّف باللام الجنسية : صِحَّةُ إضافة «كل» إليه، كما في قوله تعالى :

﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾[3] ،

ولا يَصِحُّ أن يقالَ : نِعْمَ كُلُّ الرجلِ زيدٌ، وكيف يكون زيدٌ كُلَّ الرِّجالِ ؟! .

فإن قلتَ : بل هذا على سبيل المَجاز والمبالغةِ، كما تقول : أنت الرَّجُلُ كُل الرجلِ .

قلتُ : امتناعُ التصريحِ في مثل هذا بنحو : نِعْمَ كُلُّ الرَّجُلِ ، يَدُلُّ على أنه لم يُقْصَدْ به ذلك المعنى ، وكل قائل[4] بنحو : نِعم الرجل ، يجد من نفسه أنه لا يَقْصِدُ ذلك المعنى، وأيضاً، فإنه لا يُقْصَدُ معنى المبالغة المذكورة إلّا مع التصريح بلفظ «كل»، فلا يُقال : أنت الرجل بمعنى أنت كل الرجل، بل معنى أنت الرجل، إذا قصدت المدح : أَنَّ مَنْ سواك كأنه بالنسبة إليك ليس برَجُلٍ .

وليستِ اللامُ في نِعْمَ الرجل للإشارة إلى ما في الذِّهْنِ، كما قال المُصَنِّفُ[5]، لِما بَيَّنا في باب المعرفة[6] .

ودليلُ فِعْلِيَّتِهما : لَحاقُ التاء التي لا تُقْلَبُ هاءً في الوقف بها، وهي إنما تلحق

---

(١) الإيضاح العَضُدي ١/٨٥، وانظر المقتصَد في شرح الإيضاح ١/٣٦٣،

(٢) كالمبرد. التسهيل ص ١٢٧.

(٣) العصر /٢.

(٤) أي وكل متكلم أو ناطق؛ حتى يَصِحَّ تعديته بالباء.

(٥) الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/٩٩. وانْظُرِ الأقوالَ في أل المصاحبة لفاعل هذا الباب (المُساعد ٢/١٢٦).

(٦) في هذا الشرح.

الفِعل، وأربعة أحرف ، إحداها[1] : لات[2]، مع أَنَّ بعضَ الكوفيين[3] يقول هي التاء التي تزاد في أول «حين» و «الآن»، قال[4] :

نَوِّلي قبل نأي داري جُمَانَا وَصِلِينَا كما زَعمت تلَانا

وقالَ[5]

٣١٣ العاطفون تَحِين ما من عاطفٍ والمطعمون زَمان ما مِن مطعمِ

كما مَرَّ في قِسْمِ الأسماء، والثانيةُ والثالثةُ : اللَّتان تَلحقان ثُمَّ، ورُبَّ، والأكثرُ أنهما لا تَلحقهما إلا إذا وليهما المؤنث، إيذاناً به من أول الأمر، وذلك إذا عطفت بِثُمَّ قِصَّةً[6] على قِصة، قال[7] :

(١) ط : إحديها.

(٢) وثمت وربت ولعلت، كما مضى في باب المذكر والمؤنث.
انظر، [الخزانة ٧/٤٢١ ـ ٤٢٤ هارون، وابن الطرَاوة النَّحْوي ص ١٦٧، وما بعدَها].

(٣) أبوزيد. وقد حكى : حسبك تلان، يُريد الآن، [سِرُّ الصناعة ١/١٨٥].

(٤) جميل بن مَعْمَر. (ديوانه ص ٢٢٩ تحقيق د. حسين نصار، مصر. بلا تاريخ).
الخزانة ٢/١٤٩ بولاق، وقد نسبه البغدادي لِعَمرو بن أحمرَ الباهلي. الجَنى ٤٥٣ ط. العراق، سِرُّ الصناعة ١/١٨٥، رصف المباني ١٧٢، ١٧٣، إعراب القرآن للنحاس ٢/٧٨٣، المذكرّ والمؤنث لا بن القاسم الأنباري ص ١٧١ [تحقيق د. طارق الجنابي].
ومعنى نَوِّلي : أَعْطِي واسمحي، وجُمان : اسم امرأة، مُرَخَّم جُمانة. الشاهد فيه دخولُ التاءِ على «الآن»، كما في قوله (تَلَانا). وأقول : قد وَرَدَ دخولُ التاءِ على الأحيان في قول عُمَرَ : (اذهب بها تلآن إلى أصحابك). [الجَنَى ٤٥٣ط . العراق].

(٥) سبق تخريجه ص ٨٦٩ من القسم الأول .

(٦) أي جملة على جملة،

(٧) عجزُ بيتٍ ، وصدرُه :

ولقد مررتُ على اللَّئيم يَسُبُّني . . . .

قائله : شَمِر بن عَمرو الحَنَفي، كما في الأصمعيات ص ١٢٦. وزعم البغداديُّ أنه لِرَجُلٍ من بني سَلُول.
الخزانة ١/٣٥٧ و ٩ / ٣٨٣ هارون. سيبويه ١/٤١٦ بولاق، المُغني ص ١٣٨، الأَحاجي ص ٤٢، الاقتضاب ص ٣٨٨، المُخَصَّص ١٦ / ١١٦، الخصائص ٢/٣٣٠، ٣٣٢.
و (ثُمَّتَ) هي العاطفة «وإذا كانت مع التاءِ اختصت بعطف الجُمَل». [الأصمعيات ١٢٦ حاشية].
وأقول : قد وقع في شعر رُؤبة عَطْفُ المفردِ بها، قال :

=

٥٥ . . . . فمضيتُ ثُمَّتَ قُلْتُ : لا يَعنيني

ولا تقول : جاءني زيدٌ ثُمَّتَ عَمروٌ ، وقد جَوَّزَهُ[1] ابنُ الأنباري ، ولا أدري ما صِحَّتُهُ[2].

وقال[3] :

٧٦٠ ماوِيَّ ، يارُبَّتَما غارةٍ شعواءَ كاللَّذْعةِ بالمِيسَمِ[4]

وقد جاءَ[5] :

٥٥٠ ياصاحبا، رُبَّت إنسان حسن يسأل عنك اليوم أو يسأل عَنْ

ويجوز أَنْ يكونَ أرادَ بالإنسان مؤنثاً[6] والرابعةُ : التي تلحق «لَعَلَّ»، نحو : لعلَّت هند قائمة .

= فإن تكنْ سوائقُ الحِمامِ ساقتهمُ للبلَدِ الشَّآمِ

فبالسلامِ ثُمَّتَ السَّلامِ [ملحقات ديوان رؤبة ١٨٣].

الشاهدُ في البيت أنّ (ثُمَّ) إذا لحقتها التاء اختصت بعطف جملة على جملة .

(١) أي جَوَّزَ أن تَعْطِفَ (ثُمَّتَ) المفردَ على المفردِ على الرَّغم مِنْ كَوْنِ التاء معها،

(٢) أقـول : تجويزه مأخوذٌ من شعر رُؤْبَةَ .... فبالسلامِ ثُمَّتَ السلامِ وحينئذٍ صِحَّتُهُ واضحةٌ . انظر، [الخزانة ٣٨٤/٩ هارون].

(٣) ضَمْرَةُ بن ضَمْرَةَ النَّهْشَليُّ.

الخزانة ٣٨٤/٩، نوادر أبي زيد ٢٥٣ ، ابن يعيش ٣١/٨، التصريف المُلُوكي ص ٤٣٠، الأمالي الشجرية ١٥٣/٢، إيضاح الشعر ق ١٥/ب، الإنصاف، المسألة ١٤ (٧٠/١)، المُبهج ص ٣٧، والمِيْسَم : آلةٌ توضع في النار، ثم تُكوى بها الإبل كيًّا خفيفاً؛ لتكون علامةً له .

والشَّعْوَاء : الغارة الكثيرة المنتشِرة. أراد الخيلَ التي تُغير.

والبيت شاهدٌ على أنّ التاء لحقت (رُبَّ) للإيذان بأنّ مجرورَها مؤنَثٌ، و (ما) : زائدة بين (رُبَّ) ومجرورِها، كما قاله الرضي في (رُبَّ) من حروف الجر.

(٤) ط : با ميسم.

(٥) رجز، لم أهْتدِ إلى قائله .

الخزانة ٣٨٦/٩، نوادر أبي زيد ص ٣٤٣

والبيت شاهدٌ على أنه جاء مجرور (رُبَّت) مذكَراً على خلاف القياس.

(٦) «الإنسان : يكون للواحد، والاثنين، والجميع، والمؤنث بلفظ واحد ....» .

[المذكر والمؤنث لابن القاسم الأنباري ٣٢٢/١ تحقيق الشيخ عضيمة رحمه اللهُ تعالى].

ودليلُ فعليتهما[1] أيضاً، ما حكاه الكِسائيُّ[2] مِن نحو: نِعْما رَجُلَيْنِ، ونِعْمُوا رجالاً والضمائر المرفوعة البارزة من خواصّ الأفعال، وأيضاً، جواز استعمالِ جميع باب فَعُلَ مع فعليَّته، استعمالَ نِعْمَ وبِئْسَ، يُقوِّي فعليتَهما أيضاً[3].

ثم نقول: إنهما بعد ذلك، وهو كونُهما فِعْلَيْنِ مستقلين بفاعلَيْهما[4] كلاماً صارا مع فاعلَيْهما[5] بتقدير المفردِ، كصفة متقدِّمةٍ على موصوفِها، كما في قوله[6]:

٣٤٧ والمؤمنِ العائذاتِ الطيرِ يمسحها [ركبانُ مكةَ بين[7] الغَيل فالسندِ]

وجرد قطيفة، فصار معني نعم الرجل: رجلٌ في غاية الجَوْدَةِ، فكأنه كان أصل نعم الرجل: رجل نِعم، أي جيِّد، فصارا معاً[8] جُزْءَ جملةٍ بعد ما كانا جملةً مستقلةً، ولهذا نظائرُ، نحو قولِه تعالى:

﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[9]،

وظننت زيداً قائماً[10]، على ما مَرَّ في باب ظننت، ونحو:

﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ﴾[11]

فإن الجُمَل في هذه الصُّوَر، منسلخةٌ عن معنى الجمليَّة بدليلِ كَوْنِ مضمون الأولى

---

(١) رجوعٌ إلى الحديث عن نِعْمَ وبِئْسَ بعد هذا الاستطراد.

(٢) الهمع ٢/٨٤، شرح المُرادي على الألفية ٣/٧٥، الإنصاف، المسألة ١٤ (١/ ٦٩).

(٣) لا داعي لذكر كلمة (أيضاً)، فقد بدأ بها الحديثَ.

(٤) ط: بفاعلهما.

(٥) ط: مع فاعلهما.

(٦) سبق تخريجه ص ١٠١٤ من القسم الأول.

(٧) ليس في ط، وهو في الأصل، م.

(٨) يعني نِعْمَ والمرفوع بعدَها، على الوجه الذي رآه الرضي.

(٩) البقرة / ٦، والآية بتمامها:
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(١٠) د: منطلقا.

(١١) المائدة / ١٠٩؛ ونصُّها:
﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ قَالُواْ لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾.

مبتدأً، على ما قيل[1] ، وكون مضمون الثانية مفعولاً ، ومضمون الثالثة فاعلاً[2] ، ومضمون الرابعة مضافاً إليه.

ومبنى كلامهم أنَّ الجُمَل إذا كانت بمعنى المفرد، فإن كانت عَلَماً فهي محكيةٌ مطلقاً، وإن لم تكن، فإن كانت فعلية تركت على حالها، كما مَرَّ في باب علمت، قال تعالى :

﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾[3] ،

أي : بدا لهم سَجنهم إياه، وإن كانت اسمية، أُعرب الجَزُءان بما استحقّه مضمونهما فَنُصِبَ الجُزءان ، إن كان مفعولاً ، نحو : علمت زيداً قائماً، وأُعْرُبَ الجزء الأول بإعراب الفاعل ، والجزء الثاني بإعراب المفعول إن كان المضمون فاعلاً كما في باب كان، إذْ لم يَجُزْ رفعُهما كما جاز نَصْبُ المذكورتَيْن بعد علمت، إذ لا يرفع فِعْلٌ واحدٌ اسْمَيْنِ بلا إتباع، ولم يجز، أيضاً حكايتُهما إذِ الفِعلُ لابُدَّ له من مرفوعٍ به.

وحُكِيَ الجُزءان[4] ، إنْ كان المضمون مضافاً إليه، إذ[5] لم يمكن جَرُّ اسم واحد إلَّا اسماً واحداً من دون إتباع، ولو اقتُصِرَ على جَرِّ أولهما لم يكن لثانيهما إعرابٌ مناسبٌ ، كما كان نصبُ الثاني مناسباً للرفع تشبيهاً بالمفعول.

وأمَّا الجُمَلُ التي هي خبرُ المبتدأ أو ما أصلُه المبتدأ، كخبرِ كان، وثاني مفعولَيْ ظننت، والحال، والصفة، فليست بتقدير المفرد، ولا دليل في كونها ذات محل من الإعراب على كونها بتقدير المفرد كما مَرَّ[6].

---

(١) ناقشَ الرضي إعرابَ النُحاة لِمِثْلِ هذا التركيبِ في باب حروف العطف.

(٢) ليس في المطبوع ما يرجع إليه هذا، وفي م، د التمثيل بنحو : كان زيدٌ منطلقاً فيكون هو المقصود بأنَّ مضمون الجزأين فاعل.

(٣) يوسف / من ٣٥، ونَصُّها :

﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ .

(٤) ط : الجزآن. وقوله : (حكي الجزءان) معطوف على قوله : (فنصب الجزءان).

(٥) م : «إذا لم يمكن جرهما؛ لأن اسماً واحداً لا يجرّ إلا اسماً . . . » .

(٦) تقدم في غيرِ مَوْضع، والرضي يقول في كل مرة : لا دليلَ على ذلك.

ولنرجع إلى المقصود، فنقول:

لما صار: نِعْمَ الرجل بمعنى المفرد، وَجَبَ حمايتُها لكونها فِعليَّةً، (٢٣٥/ أ) كما في:

﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[١]،

لكنْ ليس كونُها بمعنى المفرد، كما في سائرِ الجُمَل المذكورةِ، أعني بتقدير مضمونها، بل بتقدير مفردٍ هو الفاعلُ موصوفاً بالفِعل المتقدم، كما ذكرنا.

وكان الأصل تنكير فاعل نِعْمَ وبِئْسَ؛ لأنه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص، كما يجيء، فكان القياسُ أن يقال: نِعْمَ رجلٌ زيدٌ، ونِعْمَ رجلان زيدان ونِعْمَ رجالٌ الزيدون، إذ معنى نِعْمَ الرجلُ زيدٌ: زيد رجلٌ جَيِّدٌ، لكنهم التزموا أنْ يكون الفاعل معرَّفاً باللام تعريفاً لفظياً، كما في: اشتر[٢] اللحم، أو ضميراً مفسَّراً بما بعدَه، وهو، أيضاً، منكّر في المعنى، كما مَرَّ في باب المعرفة[٣]، لِدَاعٍ[٤] لهم إلى ذلك، وهو أنهم غلبوا تأخير هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الإبهام، إذ له في النفوس وَقْعٌ، فأوردُوا الفاعل في صورة المعرفة وإن كان نكرة في الحقيقةِ، ليكونَ الكلامُ المفيدُ للمدح أو للذم في الظاهر مَصُوغاً على وجه لا ينكر؛ لأنَّ مدح شخص منكور من الأشخاص أو ذَمَّهُ، لا فائدةَ فيه، فبنَوْا أمر المدح والذم من أول الأمر، على وجهٍ يَصِحُّ في الظاهر، والجملة الفعلية، كما ذكرنا في تقدير مفرد، وهو الفاعل الموصوف بالفعل، وذلك لأنه سُلب من الفعل معنى الزمان والحدوث، فصار معنى نِعْمَ: جيّد، فكأنه صفة مشبَّهة ومُجَوِّزُ ذلك كونُ جميع الأفعالِ في المعنى، صفات لفاعليها، فصار نعم الرجل، كجرد قطيفة[٥].

---

(١) البقرة / من ٦ وتقدَّمَتْ قريباً.

(٢) انظر المُرَادي على الألفية ٣/٨٤.

(٣) في هذا الشـــرح.

(٤) عِلّة لقوله: لكنهم التزموا.

(٥) أي من باب إضافة الصفة إلى الموصوف.

ولا يقال : إن ما ذكرت، قريبٌ من دعوى عِلْم الغيب[1] ، فإنَّ[2] الأصول[3] تدعو إليه، وذلك لأنه تَقَرَّرَ بالدليل أَنَّ المخصوصَ مرتفعٌ بالابتداء، ما بعدَه خبرُهُ، لا خبر مبتدأ مقدر، إذ لو كان خبر مبتدأ مقدَّر، لم تدخل[4] نواسخُ الابتداء عليه مقدماً على فعل المدح أو الذم، ومؤخراً عنه، نحو : كنت نعم الرجل ، و :

٧٦١ يَميناً لَنِعْمَ[5] السَّيِّدانِ وُجدتما على كُلِّ حالٍ من سَحيلٍ ومُبْرَمِ[6]

فإذا ظهر كونُه مبتدأً ما قبلَه خبرُهُ، فلو كان الخبر باقياً على جُمليَّتِهِ لَوَجَبَ أَنْ يكون فيها عائدٌ إليه.

---

(١) كثيراً ما يَرُدُّ الرضي على بعض ما يذكره من آراء النحاة بقوله :
- وهذا قريبٌ من دعوى علم الغيب، وقد فرض ههنا أنه يقال له في ماذكره من تفسير نعم الرجل. - هذا عُذرٌ باردٌ.
هذا هَوَسٌ.
- فهذا غَلَطٌ فاحشٌ.
- هذا من أفحش الغَلَط.

(٢) بيان لأنه لا يقال ذلك.

(٣) م، د : «فإن الأصول تؤيِّد وتدعو إليه».

(٤) ط : لم يدخل.

(٥) في ط : ونعم السيدان وجدتما.

(٦) قائلُ البيت : زهيرُ بن أبي سُلْمى (شِعر زهير بشرح الأعلم ص ١٥، وصنعة ثعلب ص ٢٣).
الخزانة ٩/ ٣٨٧، شرح المعلقات العشر للتبريزي ص ١٧٤، الهَمْع ٢/ ٤٢.
أي : نِعْم السيدان وُجدتما، حين تفاجأ انِ لِأمرٍ قد أَبْرَمْتُماه، وأمر لم تُبرماه، ولم تُحكماه. أيْ : على كل حال، من شدة الأمر، وسهولته.
وأصل «السَّحيل والمُبْرَم» أنَّ المُبْرَم : يُفْتَلُ خَيْطَيْن، حتى يَصيرا خيطاً واحداً. والسَّحيل : خَيْطٌ واحدٌ، لا يُضَمُّ إليه آخر.
والبيت شاهدٌ على أنه قد يدخل الفعلُ الناسخ على المخصوص بالمدح أو الذم سواءٌ تقدَّم المخصوص، كما في المثال الذي قبل هذا البيتِ : «كنت نِعم الرجل»، أو تأخَّرَ، كما في هذا البيت. وأصله لنَعْم السيدان أنتما. فدخل عليه الناسخ، فصار وُجدتما، فضمير التثنية نائب الفاعل لـ «وُجِد»، وهو المفعول الأول له. وقوله : «لَنِعْم السيدان» جواب القسم، والقسم وجوابه في موضع المفعول الثاني لـ «وُجِدَ».
وكذا إعرابه على مقتضى مختارِ الرضي في جَعْلِ المخصوص مبتدأ، وجملة المدح أو الذم خبره.

والاعتـذار بِكَـوْنِ ذي اللام جِنساً مستغرقاً[1] وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد، قد ذكرنا ما عليه[2] ، ولو كان كذا، لم يبق مع الضمير المبهم المفسَّر[3] بالنكرة استغراقٌ ؛ لأنَّ استغراقَ المضمرِ للجنس غيرُ معهودٍ، والنكرة المفسَّرة، أيضاً بعيدةٌ من الاستغراق، لكونها في حَيِّز الإيجاب .

والاعتذار بكون ذى اللام قائماً مقامَ الضميرِ، على ماقاله المُصَنِّفُ ، لا يَتِمُّ، إذ لو كان في مقام الضمير، لكان الضمير إذا قام مقامه راجعاً إلى المبتدأ، غير مُحتاجٍ إلى التمييز في نحو : زيد نِعْمَ رجلاً، وكذا في نحو : نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ ، أيضاً؛ لأنَّ الضمير فيه[4] ، إذَنْ، كما في قولك : أبوه قائم زيد .

وليس ، إذَنْ، اِعتذارُ الأندلسيِّ، بكون اللام للتعريف الذِّهْني المطابق لكل فرد فيكون، إذَنْ، كالضمير الراجع : بشيءٍ[5] ، إذ لا يجوز : زيد ضرب رجلٌ ، مع أَنَّ «رجل» يطابق كل فرد، وإن لم يكن فيه لام يُشار بها إلى مافي الذِّهن على زعمهم، وقد مَرَّ في باب المعرفة[6] ، أَنَّ التعريفَ الذهنيَّ لا معنى له، فلم يَبْقَ ، إذَنْ، بَعْدَ بُطْلانِ الوجوه[7]، إلَّا أن تكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يُحتاجَ إلى الضمير.

ويؤيد كونَها بتقـدير المفرد : دخولُ حَرْفِ الجَرِّ، على نِعْمَ وبِئْسَ ، مطّرداً، كقول الأعـرابي لَمّا بُشِّرَ بمولودةٍ وقيل له نِعْمَ المولودة : واللهِ ما هي بِنِعْمَ المولودة، نَصْرُها

---

(١) أي شاملاً لكل فرد.

(٢) ذكر ذلك في روابط الخبر بالمبتدأ، في الجزء الأول الذي يقوم بتحقيقه الزميل حسن الحفظي .

(٣) في الصورة الثانية لـ «نِعْمَ»، وهي صورة الضمير المستتر المفسَّر بنكرة منصوبةٍ.

(٤) أي في قولك : نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ.

(٥) خبر «ليس» في قوله : وليس اعتذارُ الأندلسي . . .

(٦) في هذا الشرح.

(٧) أي الوجوه المذكورة.

بُكـاءٌ ، وبِـرُّهـا سرقة ، وقولهم : نِعْمَ[1] السَّير على بِئْسَ[2] العَيْر، وليس زيد بِنِعْمَ الصاحب وغير ذلك ، وليس ذلك على الحكاية وحذف القول ، كما قال بعضُهم[3]، كقوله[4] :

٧٦٢ والله ما ليلي بنامَ صاحبُه [ولا مخالطِ الليان[5] جانبهُ]

أي بِمَقولٍ فيه ذلك؛ لأنَّ ذلك في نِعْمَ وبِئْسَ، مُطَّرِدٌ كثيرٌ، بخلاف : «بنامَ صاحُبه[6]».

وحكى قُطرُب[7] : نَعِيم الرجل زيد، على وزن شَدِيد وكَرِيم ، فهذه الحكايةُ إنْ صَحَّتْ[8] ، تؤكِّـد كَوْنَ «نِعْمَ» كالصفة المشبهة، فيحمل ما جاء مطردا من نحو : يانِعْمَ المَوْلَىٰ ، ويانِعْمَ النصير، ويابِئْسَ الرجل على أنه منادى، وأيضاً يجوز دخولُ لام

---

(١) ابن الناظم ص ١٨٢ ، والمُرَادي على الأَلْفِيَّة ٣/ ٧٥. والعَيْر ـ بفتح العين وسكونِ الياء ـ هو الحمار، وجمعُه أعيار، كَبَيْت وأبيات، والأنثى : عَيْرة. وانظر الإنصاف، المسألة ١٤ (١/ ٦٧).

(٢) في ط : بأس، وهذا خطأ.

(٣) هو ابنُ أُمِّ قاسم المُرَادي، كما في شرحه على الألفية ٣/ ٧٥.

(٤) رجز لم أهتدِ إلى قائله.

الخزانة ٩/ ٣٨٨، الخصائص ٢/ ٣٦٦، ابن الناظم ص ١٨٢؛ وفيه : عَمْرُك ما ليلي بدل والله ماليلي، الأمالي الشجرية ٢/ ١٤٨ ، الإنصاف، المسألة ١٤ (١/ ٧٤).

والليان ـ بتخفيف الياء ـ مصدر لانَ؛ أي آن جانبُه، أي جنبه لا يجد مكاناً سهلاً ليناً.

والبيتُ شاهدٌ على أنَّ حرف الجر داخلٌ على محذوف؛ أي ؛ بمقول فيه : نامَ صاحبه، فحذف القول، وبقي المحكيّ به . . . .

(٥) ليس في ط.

(٦) قال ابنُ الناظم ص ١٨٢ : ولا حُجَّة فيما أوردوه، لجواز أن يكون دخول حرف الجر في بنعم الولد، وعلى بئس العَيْر، كدخوله على نام في قول القائل :

عمرك ما ليلي بنامَ صاحبُه ولا مخالط اللَّيَان جانبُه

تقـديره : ما ليلي بليلٍ نامَ صاحبـه، ثم حذف المـوصـوف، وأقيمت صفتـه مُقامَهُ، فجرى عليها حكمه، وهكذا . . . ما هي بولدٍ نِعْمَ الولد، ونعم السَّير على عَيْر بئس العَيْر . . . ».

(٧) الإنصاف، المسألة ١٤ (١/ ٧٩)؛ وفي المُرَادي على الألفية ٣/ ٧٧ : «وحكى بعضُهم» نَعِيم الرجل»، واستدل به على الاسمية؛ لأنّ فَعِيلاً من أوزان الأسماء، ورُدَّ بأنَّ ذلك من باب الإشباع على سبيل الشذوذ فلا يثبت لغة».

(٨) د : «إن صحت تؤيد وتؤكد . . . » .

الابتداء ، ولام القسم عليهما نحو : إن زيداً لَنِعْمَ الرَّجُلُ[1]، و : والله لَنِعْمَ الرَّجُلُ أنتَ ، مع أنهما لا تدخلان الماضيَ بدون «قد».

وهذه الأشياءُ، هي التي غَرَّتِ الفَرَّاءَ حتى ظَنَّ أنهما في الأصل اسمانِ[2]، ولو كانا كذلك، لم يكن لرفع ما بعدَهما وجهٌ، إلّا بتكلُّفٍ.

ولأجْلِ كَوْنِ الجملة بمنزلة المفرد، لم يُتَوَسَّطْ بين جزأيها[3] ، لا ظَرْفٌ ولا غيرُه، فلا يقال : نِعْمَ اليومَ الرَّجُلُ.

فإذا تقرر ذلك، قُلنا في نِعْمَ الرجلُ زيدٌ : إن «زيد» مبتدأ و : «نعم الرجل» خبره[4] ، أي : زيدٌ رَجُلٌ جَيِّدٌ، ولم يُحْتَجْ إلى الضمير العائدِ إلى المبتدأ؛ لأنَّ الخبر في تقديرِ المفرد.

والأكثرُ في الاِستعمال كَوْنُ المخصوصِ بعد الفاعل، ليحصل التفسير بعد

---

(١) ط : لبئس.

(٢) هذا هو المشهورُ عن الفراء، وجاء هذا الوَهَمُ من أبي البركات، وابن الشجري. [الإنصاف، المسألة ١٤. الأمالي الشجرية ٢/١٤٧]. إنَّ الفَرَّاء يذهب إلى فِعْلِيَّة نِعْمَ، وبِئْسَ. انظر معانيَ القرآن ١/٢٦٧ ـ ٢٦٨، ٣/١٤١ ـ ١٤٢.

وأوثِرُ أن أنقلَ فِقْراتٍ من كلام نَحْويّ متأخِّر، جمع نحوَ الكوفة كُلَّه أَوْ كاد في كتاب خاص وَسَمَهُ بـ «المُوفي في النحو الكوفي» لِنَقِفَ على ما في كلام النُّحاة المتأخرين من اضطراب، وسُوءِ فَهْمٍ لكلام الفَرَّاء. يقول : «نِعْمَ وبِئْسَ، وكلها أسماءٌ عند الجُمهور، أفعالٌ عند الشيخ [يعني الكِسائي]». ويقول : «وكَثُرَ فَصْلُ فاعله عنه بنكرةٍ منصوبةٍ، وهي تمييزٌ عند الفراء، حالٌ عند الكِسائي».

ويقول : «نحو نِعِمَّا هي : فما معرفةٌ تامة فاعل نِعْمَ، و : هي ، المخصوص، فالتقدير : نِعْمَ التي هي : هو قولُ الشيخَيْن : الكِسائي، والفراء». ويقول : «ونُقل عن الكسائي ما نُقِل عن الفَراء أنه استتر فاعلُه، وحُذِفَ التمييز، وما بعدَه المخصوصُ».

[المُوفي ص ٨٦ ـ ٨٨ مطبوعات المجمع بدمشق، تحقيق الأستاذ البيطار. وانْظُر الإشارة للمجاشعي ص ٥٢، والتسهيل ١٢٦].

(٣) ط : بين جزئيها.

(٤) هذا مذهب سيبويه والأخفش. وقيل : زيدٌ : خبر مبتدأ محذوف، تقديرُهُ : هو زيدٌ. ونُسِبَ هذا إلى سيبويه، وقال به جماعةٌ؛ منهم : الجَرميُّ، والمبرّدُ، والزَّجّاجُ، وابنُ السَّرَّاج، والسِّيرافيُّ، والفارسيُّ، وابنُ جنّيّ. [الأشموني ٣/ ٩١، التبصرة ١/٢٧٥، ذكر الصَّيمري الوجهَيْن].

الإبهام، كما مَرَّ، فيدخله عوامل الابتداء مؤخراً نحو: نعم الرجل كنت، وقوله[1]:

٧٦١ يميناً لَنِعْمَ السيدان وُجِدتُما على كُلِّ حالٍ من سَحيلٍ ومُبْرَمِ

وقد يتقدم (٢٣٥/ب) المخصوصُ على نِعْمَ وبِئْسَ، نحو: زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، وهو قليلٌ، ومع ذلك يستعمل الفاعل بلامٍ زائدة كما رأيتَ، أو مضمراً مفسَّراً بما بعدَه، كقول الأخطلِ[2]:

٧٦٣ أبوموسى، فجَدُّك نِعْمَ جَدًّا وشَيْخُ الحَيِّ خالُكَ، نِعْمَ خالا

وإنما لزم كون الفاعل مبهماً مع تقدم المبتدأ؛ لأن تقدمه كالنادر، بالنسبة إلى تأخُّرِه.

ويدخله، مقدماً، نواسخ المبتدأ، نحو: كنت نعم الرجل، وظننتك نعم الرجل، والضمير في: جَدُّكَ نِعْمَ جدّاً، لا يرجع إلى المبتدأ، وإلاّ لم يحتج إلى التفسير، بل هو

---

(١) زهير بن أبي سلمى، وتقدَّمَ تخريجُ البيت قبل قليل.

(٢) ليس للأخطل، كما زَعَمَ الرضي، فإن الأخطل هَلَكَ قبل ظُهور بلال، والأخطل كان من شعراء معاوية بن أبي سُفيان، وبلال كان على عهد عُمَرَ بن عبدالعزيز، والبيتُ لِذِي الرُّمَّة في مَدْحِ بلال بن أبي بُرْدَةَ بن أبي موسى الأشعري، وهو المقصودُ بقوله: نِعْمَ جَدّاً. (ديوان ذي الرُّمَّة ٣/١٥٣٨ تحقيق د. عبدالقُدُّوس أبو صالح)، وروايته هكذا:

أبو موسى فَحَسْبُكَ نِعْمَ جَدًّا وشيخُ الركبِ خالُكَ نِعْمَ خالا

وقد صَحَّحَ البيتَ البغداديُّ أيضاً.

والفاء في: فَحَسْبُكَ: زائدةٌ لازمةٌ، وحَسْبُ: اسمٌ بمعنى لِيكْفِ، كما قال الرضي في باب الإضافة، مرفوعٌ بالابتداء، وخبره محذوفٌ، تقديرُهُ: هذا النسب. والجملة معترِضةٌ بين المبتدأ والخبر.

وشيخُ الرَّكْب: القافلة.

ومعنى البيت: أنه لايَدَعُ أحداً من الركب يحمل زاداً لسفره، بل هو يجري النفقات على جميع مَنْ صَحِبَه في السفر.

ومَدَحَهُ في هذا البيت بشَرف النَّسَبَيْن: نَسَبِ الأب، ونَسَبِ الأمِّ.

والبيتُ شاهدٌ على أنه قد يكون فاعل (نِعْمَ) ضميراً مفسَّراً بنكرة، مع تقدم المخصوص بالمدح، كما هنا. فإنّ «أبو موسى» هو المخصوص، وفاعل (نِعْمَ) ضمير فسَّره بقوله جَدًّا. وكذا الشطر الثاني، فإن قوله «شيخُ الحَيِّ» هو المخصوصُ، وخالُك بدلٌ منه، وفاعل (نِعْمَ) ضميرٌ مفسَّرٌ بقوله خَالا. [الخزانة ٩/٣٩٠-٣٩٢].

ضمير قبل الذكر مفسَّر بها بَعْدَه، فالذي[1] رُوي، وإن كان كالشاذ لِقلَّتِه في نحو: مررت بقوم نِعْمَ قوماً، ونِعْمُوا قوماً، ليس الضميران، أي: هم، والواو، براجِعَيْنِ إلى الموصوف وإلاَّ، لم يُفسَّرا.

قولُه: «مضمراً مميَّزاً بنكرةٍ منصوبةٍ»، اِعْلَمْ أنَّ الضمير المُبْهَمَ في نِعْمَ وبِئْسَ، على الأظهر الأغلب، لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع، ولا يؤنَّث، اتّفاقاً بين أهل المِصْرَيْنِ، لِعِلَّتَيْنِ: إحداهما[2] عَدَمُ تَصرُّفِ نِعْمَ وبِئْسَ، فلم يقولوا: نعما رجلين، ونعموا رجالاً، ونعمت امرأةً؛ لأن ذلك نوع تصرف، ولهذا أجازوا: نعم المرأة هندٌ، وبئس المرأة دعدٌ، كما أجازوا نعمت المرأة، لكن إلحاق تاء التأنيث أَهْوَنُ من إلحاق علامتَيْ التثنيةِ والجمعِ، لأنها تلحق بعض الحروف، أيضاً، كلاتَ، وثُمَّتَ، ورُبَّتَ، ولعلَّت، فلذلك اطَّرد: نعمت المرأة، ولم يطرد: نعما رجلَيْنْ ونعموا رجالاً، والعِلَّةُ الثانيةُ: أنَّ الضميرَ المفرد المذكر، أشدُّ إبهاماً من غيره، لأنك لا تستفيد منه، إذا لم يتقدَّمْهُ ما يعود عليه، إلاّ معنى «شيءٌ» وشيءٌ يصلح للمثنى والمذكر والمؤنث، ولو ثَنَّيْتَهُ وجمعتَهُ وأنثته، لَتَخَصَّصَ، بسبب، إفادة معنى التثنية والجمع والتأنيثِ، والقصدُ بهذا الضمير: الإبهامُ، فما كان أوغل فيه كان أَوْلى.

وأمَّا تمييزُ هذا الضميرِ، فَيُتَصرَّفُ فيه إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتأنيثاً، نحو: نِعم رجلاً أو رَجُلَيْنْ، أو رجالاً، أو امرأةً، أو امرأتَيْنِ، أو نسوةً، اتّفاقاً منهم، أيضاً.

وأمَّا الضميرُ في: رُبَّهُ رَجُلاً، فالبصريون يلتزمون إفراده للعِلَّة الثانيةِ المذكورة، والكوفيون يجعلونه مطابقاً لِما يُقْصَد، فَيُثَنُّونَهُ، ويَجمعونَهُ، ويُؤَنِّثونَهُ، وليس ما ذهبوا إليه ببعيدٍ، لأنه مثلُ قولِهِ:

---

(١) في م: «فما رُوي، وإن كان قليلاً من قولهم: مررت بقوم نِعْمَ قوماً ...».

(٢) د: إحديها.

« وَيْلُمِّها روحةً »،[1]　　　　　٢١١

ويالها قِصةً،

«ويالَكَ مِن لَيْلٍ»،[2]　　　　　٢١٠

وقد تُصُرِّفَ في الضميرِ، كما رأيتَ .

وأمَّا تمييزُ هذا الضميرِ، فذهب الجُزُوليُّ[3]، وتَبِعَهُ مَنْ شَرَحَ كلامَهُ إلى لزوم إفرادِه والظاهر أنه وَهَمٌ منهم، بل تجب مطابقته لما قصد، عند أهل المِصْرَيْنِ، أمَّا عند أهلِ الكوفة فظاهرٌ؛ لأنهم يُطابقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وأمَّا عند أهلِ البصرة فلأنَّهم لو التزموا إفرادَهُ كما التزموا إفرادَ الضمير، لجَاء اللَّبْسُ، إذا قُصِدَ المثنى والمجموع، وقد صَرَّحَ ابنُ مالكٍ، والمُصَنِّفُ بمطابقته لما قُصِد، وهو الحَقُّ .

ولا يَجوزُ الفصلُ بين مثل هذا الضمير المبهم وتمييزه، لِشِدَّة احتياجه إليه، إلاّ بالظرف، قالَ اللهُ تعالى :

﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾[4]،

وإذا لم يُفصل في نحو : عشرون رجلاً، بين المبهم وتمييزه، إلاّ في الضرورة، فما ظَنُّكَ بمثل هذا الضمير.

وقد جاءَ شاذًّا بغير الظرفِ نحو : نِعْمَ زيدٌ رَجُلاً، وأمَّا الفصلُ بين ذا، في : حَبَّذا، وتمييزه، فلِجواز استغنائه عنه، فلذا قيل : حبّذا رَجُلاً زيدٌ، وحبذا زيدٌ رَجُلاً .

---

(١) سبق تخريجه ص ٦٩٩ من القسم الأول .

(٢) سبق تخريجه ص ٦٩٩ من القسم الأول .

(٣) شرح المقدمة الجزولية ص ١١٥ .

(٤) الكهف / ٥٠ ، والآية بتمامها :

﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ ۚ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ .

ولا يجوز أن يُجاءَ[1]، لهذا الضمير بالتوابع، كالبدل والتأكيد والعطف[2]، لأنه من شدة الإبهام كالمعدوم، والاعتبار بتمييزه، وهو المفيدُ للمقصود، ويلزم هذا الضمير، غالباً، أن يُميز.

وقيل في قوله تعالى:

﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ﴾[3]:

إنَّ التمييزَ محذوفٌ[4]، أي: بِئْسَ مَثَلاً مَثَلُ القوم، والأَوْلى حَذْفُ المضافِ من الذين، على أنه المخصوصُ أي: بِئْسَ مَثَلُ القوم: مَثَلُ الذين، أو حذف المخصوص. أي: بئس مثل القوم المكذبين مثلهم[5] كما يَجيءُ.

وقد يَجيءُ، عند المبرد[6]، وأبي عليٍّ[7]، بعد الفاعل الظاهر تمييزٌ للتأكيد، قالَ[8]:

٦٦٤ تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أبيك فينا * فَنِعْمَ الزادُ زادُ أبيك زادا

---

(١) د، ط: يجيء.

(٢) د.: والعطفين.

(٣) الجُمعة /٥، والآية بتمامها:
﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ۚ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

(٤) هذا رأي الزمخشري. [الكشاف ١٠٣/٤، البحر ٢٦٥/٨]. وانظر المقتصَد: ٣٧١/١.

(٥) انظر مشكل إعراب القرآن ٣٧٧/٢، والتِّبيان للعُكْبَري ١٢٢٢/٢.

(٦) المقتضَب ١٥٠/٢.

(٧) الإيضاح العَضُدي ٨٨/١.

(٨) جَرير. (ديوانه ص ١٣٥ ط. الصاوي سنة ١٣٥٣هـ). والبيتُ من قصيدةٍ يمدح بها عُمَرَ بنَ عبدِالعزيز، رضي الله عنه.
الخزانة ٣٩٤/٩، المقتضَب ١٥٠/٢، الإيضاح العضدي ٨٨/١، المقتصَد في شرح الإيضاح ٣٧٢/١، سيبويه ٣٠٠/١ - ٣٠١ بولاق، الخصائص ٨٣/١، ٣٩٥ - ٣٩٦، المُرادي على الألفية ٩١/٣.
الشاهد فيه أنه قد يجيء بعد الفاعل الظاهر تمييز للتوكيد. وفي هذا خلافٌ بين النحاة: منع ذلك سيبويه والسِّيرافي وابنُ السَّرَّاج، وأجازه المبرّدُ وأبو علي.

وقالَ تعالى :

﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا[1]﴾ .

أي ذِراعُها، إذِ المصدرُ لا يُخبر عنه بأنه سبعون ذراعاً، وهذا كمجيء الحالِ في : قم قائماً، وتعالَ جائياً للتأكيد.

ومنع سيبويه[2] ذلك؛ لأنَّ وضع التمييز لرفع الإبهام، وتأوَّل البيتَ بتزوَّد مثل زاد أبيك زاداً[3]، على أنَّ «مِثْلَ» حالٌ من مفعول تَزَوَّدْ، وهو «زاداً» وقوله تعالى : ﴿ذَرْعُهَا﴾ مصدر بمعنى المفعول، أي مذروعها أي : طولُها سبعون ذِراعاً.

قوله : «أو بما، مثل «فَنِعِمَّا هِيَ[4]»، اختُلِفَ في «ما[5]» هذه، فقيل : كافَّة هَيَّأَتْ نِعْمَ وبِئْسَ، للدخول على الجُمَل، كما قيل في : قَلَّما، وطالَما، قال الأندلسيُّ : هذا بعيدٌ؛ لأنَّ الفعل لا يكف لقوته، وإنما ذلك في الحروف، فالأولى في طالَما وقلَّما كون «ما» مصدرية[6].

ويمكن أنْ يُقالَ : إنما جاز أن يُكَفَّ نِعْمَ وبِئْسَ عن فعليتهما، لِعَدَمِ تَصَرُّفهما، ومشابهتهما للحرف، إلاّ أنه يحتاج إلى تَكَلُّفٍ في إضمار المبتدأ (٢٣٦/أ) في نحو : « فَنِعِمَّا هي ».

---

(١) الحاقة /٣٢، ونصُّها :
﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ﴾ .

(٢) الكتاب ١/٣٠٠ ـ ٣٠١ بولاق. وانظر ابن يعيش ١٣٢/٧، ١٣٣، والمقتضب ٢/١٥٠.

(٣) ط : زاد.

(٤) البقرة / ٢٧١، ونصُّها :
﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ .

(٥) انظر البحر ١/٣٠٤، ٢/٣٢٤، المُشكل ١/١١٤.

(٦) انظر ابن يعيش ١١٦/٧، والمقتضَب ٢٢٢/١ الطبعة الأخيرة ٤٨/١، والمغني ص ٤٠٤ ط. م، والمُرادي على الألفية ٩٨/٣.

وقال الفَراء[1] ، وأبو عليٍّ[2] : هي موصولةٌ بمعنى الذي ، فاعل نِعْمَ وبِئْسَ ، والجملة بعدَها صلتُها، ففي قوله تعالى :

﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا[3]﴾ :

ما ، فاعل وأنْ يكفروا ، مخصوص[4] ، وفي قوله تعالى :

﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ[5]﴾ ،

المخصوص محذوفٌ[6]

ويُضعفه : قِلَّةُ وقوع «الذي» مُصرَّحا به ، فاعلاً لِنعْمَ وبِئْسَ ولزوم حذف الصلة بأجمِعِها في : «فَنِعِمَّا هِىَ[7]» ؛ لأنَّ «هي» مخصوصٌ ، أي نِعْمَ الذي فعله : الصدقات، وكذلك قولهم : دَقَقْتُهُ دقًّا نِعِمًّا.

---

(١) التسهيل ١٢٦، المغني ٥٧١، المُساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٢٦، الارتشاف ص ٢٨١/ب.

(٢) في أَحَدِ قولَيْه. المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٢٦ - ١٢٧، المغني ٥٧١، التسهيل ١٢٦.
وقوله الثاني : هي نكرة مميزة، قال في الشِّيرازيات ق ١٣٠/أ: «فأما قولُه «إنْ تُبدوا الصدَقاتِ فنِعِمَّا هي»، فلا يكون (ما) فيه إلّا منصوبةً، وهي منكورةٌ؛ لأنها إنما تتعرف بالصلة، ولا صلة ههنا فتعرّفها. فأما (هي) من قوله «فنِعِمَّا هي «فهو المخصوصُ بالمدح».
وانظر البغداديات ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٣) البقرة / ٩٠، والآية بتمامها :
﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَآ أَنزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ اللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ .

(٤) انظر البحر ١/٣٠٤، المُشكل ١/٦٢، البيان ١/١٠٨، دراسات ق ١ جـ ١ ٣٧٩.

(٥) النساء / ٥٨، والآيةُ بتمامها :
﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ .

(٦) «التقدير : نِعْمَ الذي يَعِظُكُمْ به تأدية الأمانة والحكم بالعدل». [البحر ٣/٢٧٧].

(٧) البقرة / من ٢٧١.

وقال سيبويه[1]، والكِسائيُّ[2] : ما ، معرفةٌ تامَّةٌ، بمعنى «الشيء» فمعنى : فنعما هي : نِعْمَ الشيءُ هي، فما، هو الفاعل، لكونه بمعنى ذي اللام، و «هي» مخصوص، ويُضعفُهُ : عَدَمُ مجيء «ما» بمعنى المعرفة التامة، أيْ : بمعنى «الشيء» في غير هذا الموضع، إلاَّ ما حكى سيبويه[3] أنه يُقال : إني مِمّا[4] أفعل ذلك، أي : من الأمر والشأن أن أفعلَ ذلك. قال : وإن شئت قلتَ : إني مِمَّا أفعل، بمعنى : رُبَّما أفعل، كما يَجيءُ في الحروف.[5].

بلَى[6] ، يَجِيءُ «ما» بمعنى «شيء»، إمّا موصوفة نحو :

﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾[7]، أو غير موصوفة كما مَرَّ في الموصولات، وأيضاً ، يلزم حذف الموصوف، أي المخصوص ، وإقامة جملة مُقامَهُ ، في نحو نِعِمّا يَعِظُكُمْ به ، و :

---

(1) الكتاب ١/٤٧٦ بولاق ، البحر ٣/٢٧٧.

(2) المُشكل ١/٦٢، البحر ٣/٢٧٧، التسهيل ١٢٦. أمَّا الفراء، فقال : «ولا نعرف ما جهته . . .، وأنا لا أجيزه». [معاني القرآن ١/٥٧].

(3) الكتاب ١/٤٧٦ بولاق.

(4) ط : مما أن أفعل.

(5) د : في حروف الجر.

(6) ط : بل.

(7) ق /٢٣، ونَصُّها : « وقالَ قرينُهُ هذا ما لَدَيَّ عَتِيدٌ.

* لقد تَحَدَّث سيبويه عن (ما) النكرة الموصوفة، ومَثَّل لها بهذه الآيةِ. (سيبويه ١/٢٦٩) وكذلك المبرِّدُ في المقتضب ١/٤٢، والفارسي في البغداديات ص ٢٦٢، وابنُ الشَّجري في أماليه ٢/٢٣٧ ـ ٢٣٨، والفَراء في معاني القرآن ١/٢١ ـ ٢٢، وابن الأنباري في البَيان ٢/٣٨٦.
والآية تحتمل ـ أيضاً ـ للموصولة عند النَّحّاس (إعراب القرآن ٢/٢٢٠)والعُكْبَريِّ (التِّبيان ٢/١١٧٥)، والزَّمخشريِّ (الكشّاف ٤/٧ الطبعة المصورة) وابنِ يعيش ٤/٣، و٨/١٠٨، وأبي حَيَّانَ (البحر ٨/١٢٦)، وابن هشامٍ (المُغني ص ٣٩٢ ط. م).

«وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ»[1] ، وهو قليلٌ كما ذكرنا في باب النعت في قوله: [2] :

٣٨ أنا أبنُ جَلَا، وطلاع الثنايا [متى أَضعِ العِمامةَ[3] تعرفُوني]

فيكــون التقـدير : نِعْم الشيءُ شيءٌ يَعِـظُكُمْ به، وبئس الشيءُ شيءٌ شَرَوْا به أنفُسَهُم ، مع أنه قد جاءَ صريحاً في قوله[4] :

٧٦٥ نِعْمَ الفتي فَجَعَتْ به إخوانه يومَ البَقيعِ حوادثُ الأيامِ

أي فتيً فَجَعَتْ، ويجوز أن يكون «تَخْرُجُ»، في قوله تعالى :
﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ﴾[5]، صفةَ[6] مخصوصٍ محذوف ، وأن يكون صفةَ[7] التمييزِ المذكور

---

(١) البقرة /١٠٢، والآية بتمامها :
﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٨٢ من القسم الأول . (٣) ليس في ط .

(٤) محمد بن بشير الخارجي، أَوْرَدَهُ أبو تمّام في باب المَرَاثي من ديوان الحماسة، ونَسَبَهُ بعضُهم لإبراهيم بنِ هَرْمة .
انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٠٨، والخزانة ٩/٤٠٢ .
والبيتُ شاهدٌ على أنَّ المخصوصَ بالمدح محذوفٌ، وهو موصوفٌ بجملة أقيمت مُقامَهُ، تقديره : نِعْم الفتى فتىً فَجَعَتْ به . إلخ .
والهاء في (به) عائدةٌ على موصوفٍ محذوفٍ، أيْ ، نِعْم الفتى فتىً فَجَعَتْ به حوادثُ الأيام . ويومَ البَقيع : ظرفٌ، ويجوز أن تنصِبَهُ على أنه في المعنى مفعول به ؛ لأن الفعلَ في هذا النحو يُسْنَدُ إلى ظرف الزمان، نحو قولك : سرَّني يومُ كذا فتنسب الفعل إلى ذلك اليوم. والفجيعة : الرَّزِيَّة . وفَجَعَهُ فَجْعاً من باب نَفَعَ، فهو مفجوعٌ، في ماله وأهله.

(٥) الكهف / ٥، ونصُّها :
﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِءَابَآئِهِمْ ۚ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾
[انظر المشكل ٢/٣٦،
والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٣٩].

(٦) ط : صيغــة.

(٧) ط : صيغــة.

والمخصوصُ محذوفٌ «أي : قولهم[1] وفي قوله تعالى :

﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟﴾[2] ،

يجوز أن يكون على هذا القول، أيْ كون[3] «ما» بمعنى «الشيء» وقوله : اشترْوا به أنفُسَهم ، جملةٌ متوسّطةٌ بين الفاعلِ والمذموم، بياناً لا ستحقاقه الذم، وأن يكون صفةَ مذموم محذوفٍ، فقوله : أنْ يكفُروا، بَدَلٌ[4] من ذلك المذموم، أو خبر مبتدأ محذوف والجملةُ بيانٌ للمذموم.

قال الزمخشريُّ[5] والفارسيُّ في أَحدِ قَوْلَيْهِ : «ما» نكرةٌ مميّزة[6] منصوبةُ المحل، إمّا موصوفة بالجملة، والمخصوص إمّا محذوفٌ كما في قوله:

﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾[7] ،

أوْ مذكورٌ كما في قوله تعالى :

﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟﴾[8] ،

أو نكرة غير موصوفة، كما في نحو : ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾[9] ، وقولهم دَقَقْتُهُ دَقًّا نِعِمّا[10]

ولا يؤكد فاعل نعم الظاهر، تأكيداً معنويّاً؛ لأنه[11]لا يكون إلّا للمعارفِ كما هو مذهب البصريينَ، وهذا المعرَّف باللام في معنى النكرة، كما بَيَّنّا، ويجوز تأكيدُه لفظاً،

---

(1) انظر المشكل ٢/٣٦.

(2) البقرة / من ٩٠، وتقدّمَتْ قريباً.

(3) م ، د : أي على أنّ «ما» . . . .

(4) انظر دراسات، القسم الأول جـ ١/٣٧٩، والبحر ١/٣٠٤.

(5) ومعه مَكّيٌّ. انظر المُشْكِل ١/١١٣ - ١١٤، والتسهيل ص ١٢٦، والمُغنى ٥٧١.

(6) الشِّيرازيات ق ٣٨/أ، والتسهيل ١٢٦، والمُغني ص ٥٧١.

(7) النساء / من ٥٨، وتقدّمَتْ قريباً.

(8) البقرة / من ٩٠.

(9) البقرة / من ٢٧١.

(10) «قال سيبويه أي نِعْمَ الدَّقّ. [ابن الناظم ص ١٨٣].

(11) م : «لأنّ التأكيد المعنويَّ لا يكون . . . ».

نحو : نِعْمَ الرجلُ الرجلُ زيدٌ، وقد يوصف كقوله تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾[1] «وقالَ[2] :

٧٦٦ نِعْمَ الفتي المُرِّيُّ أنت إذا هُمُ شَبُّوا لَدَىٰ الحُجُرَاتِ نارَ المُوقِدِ

خِلافاً لابن السَّرَّاج[3]، قال : لأن الصفة مخصِّصة والمقصود العموم والإبهام، وقال : إنَّ المرفودَ : مذمومٌ، والمُرِّيّ : بَدَلٌ من الفتى .

وليس بشيءٍ؛ لأنَّ الإبهامَ مع مثل هذا التخصيص باقٍ، إذِ المخصوصُ لا يعينً، فهو كقوله تعالى :
﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ . . .﴾[4]،

ولا يَمتنع عند أبي عليٍّ[5] والمبرِّدِ[6]، وهو الحَقُّ، خِلافاً لغيرهما : إسنادُ[7] نِعْمَ وبِئْسَ

---

(١) هود / ٩٩، والآية بتمامها :
﴿وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَـٰذِهِۦ لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۚ بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾ .

(٢) زهير بن أبي سُلْمى (شِعر زهير، صنعة الأعلم ص ٢٣٣، وصنعة ثعلب ص ١٩٨؛ وفيه : حضروا بدل شَبُّوا).
الخزانة ٩/٤٠٤، المُرادي على الألفية ٣/٨٧، المُساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٢٨، الأصول ١/١٤٢، المُغني ص ٧٦٥.
و (لَدَى) : عند. و (الحُجُرات) جمع حُجَر، وحُجَر جمع حُجْرَة، يريد شدّة الشتاء. والمُوقد : الذي لا تَخْمُدُ نارُهُ للضيف والطارق. ويقال الحُجُرات : السُّرادقات.
الشاهد فيه أنه يجوز وصف فاعل نِعْمَ، فإنَّ (المُرِّيّ) صفةُ الفتى لا بَدَلٌ منه خِلافاً لابْنِ السَّرَّاجِ كما بَيَّنَهُ الرَّضي.

(٣) الأصول ١/١٤٢، المغني ص ٧٦٥، والمُرادي على الألفيَّة ٣/٨٧، والمُساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٢٩.

(٤) البقرة / ٢٢١، والآيةُ بتمامها :
﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَـٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ أُو۟لَـٰٓئِكَ يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلْجَنَّةِ وَٱلْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِۦ ۖ وَيُبَيِّنُ ءَايَـٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ .

(٥) التسهيل ص ١٢٧.

(٦) في المقتضَب ٢/١٤٣ : «ولو قلت : نِعْمَ الذي في الدار أنت، لم يَجُزْ؛ لأنّ الذي بصلته مقصودٌ إليه بعينه . . .
فإن قلت : قد جاء : «والذي جاء بالصِّدْق وصَدَّقَ به» [الزُّمَر / ٣٣]، فمعناه الجنس، فإنّ (الذي) إذا كانت على هذا المذهب صَلَحت بعد نِعْمَ وبِئْسَ. وإنما يُكرَهُ بعد هذا تلك الخصوصية».

(٧) فاعل لقوله : ولا يمتنع .

إلى «الذي» الجِنسية، وكذا «مَنْ» و «ما» وأعني بالجِنسية ما تكون صلتُها عامةً، وفي نَهْج البلاغة[1] : «ولَنِعْمَ دارُ مَنْ لم يَرْضَ بها داراً».

قالَ[2]:

٧٦٧ فَنِعْمَ مَزْكأً[3] مَنْ ضاقَتْ مذاهبُهُ ونِعْمَ مَنْ هو في سِرٍّ وإعلانِ

وتقول: نِعْمَ الذي هو عبد: زيد، وأمَّا إن كانت صلتها مخصوصةً، نحو: نِعْمَ الذي كان اليوم في الدار، والإشارة إلى شخص معيّن، فلا يَجوز، إذ يلزم فاعلها[4] الإبهام، وقد يَرِد فاعلُها منكّراً مفرداً نحو: نِعْمَ رجلٌ زيدٌ، أو مضافاً إليه[5]، كقوله[6]:

٧٦٨ فَنِعْمَ صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهم [وصاحب الركب عثمان[7] بن عَفَّانا]

وهو قليلٌ[8].

(١) ص ٢٧٣ طبعة دار الشعب. والمقصودُ من الكلام وصفُ الدنيا.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله. والبيت في مدح بِشر بن مروان بن الحكم، وقبلَه:

وكيف أرهب أمراً أو أُراع له وقد زكأت إلى بِشر بن مروان

الخزانة ٩/٤١٠، إيضاح الشِّعر ق ٩٣/ب، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٣١، العَيْني ١/٤٨٧، المُغني ص ٤٣٣، ٥٦٩، ٥٧١ ط. م، معجم الشواهد ١/٤٠٢، شرح جُمَل الزَّجَّاجي لابن عُصفور ١/٦٠١.

الشاهد فيه أنّ (مَنْ) الثانيةَ موصولةٌ بمعنى الذي، وقعت فاعلاً لـِ (نِعْمَ) عند أبي عليّ والمبرِّد، وهو مبتدأ وخبره محذوف تقديرُه مثله، والجملة صلة (مَنْ)، والمخصوصُ بالمدح محذوفٌ، تقديرُهُ: بِشْرٌ.

(٣) ط: مرزاء.

(٤) ط: فاعلها.

(٥) في التسهيل ص ١٢٦: «فاعل نِعْم وبِئْس في الغالب ظاهرٌ معرَّف بالألف واللام، أو مضافٌ إلى المعرَّف بهما مباشراً أَوْ بواسطةٍ... وقد يُنَكَّرُ مفرداً أَوْ مضافاً».

(٦) كُثَيِّر بن عبدالله النَّهْشَلي، المعروف بابن الغريرة. وقيل لِحَسّان، وليس في ديوانه. الخزانة ٩/٤١٥، المُرَادي على الألفية ٣/٨٠، ابن يعيش ٧/١٣١، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٦٠١، الأُشموني ٢/٣٧١، الهمع ٢/٨٦، مُعْجَم الشواهد ١/٣٨٢.

الشاهد فيه: «نِعْمَ صاحبُ قومٍ»، حيث وَرَدَ فاعلُ (نِعْمَ) اسماً منكَراً، مضافاً إلى نكرة، أجازَهُ الفَرّاء، ونُقِل إجازته عن الكوفيين وابن السراج. ومنع ذلك عامة النحويين إلاّ في الضرورة.

(٧) ليس في د، ط، وهو في الأصل و م.

(٨) «أيْ مجيء فاعل (نِعْمَ) نكرة مضافة إلى مثلها». [الخزانة ٩/٤١٥ هارون].

وقد رُوِيَ : مُرَّ بقوم نِعم بهم[1] قوماً، والباء في الفاعل، لتشبيه نِعْم بفعل التعجّب، وهو : أَفْعِلْ به، وتضمينه معناه، فكأنه قيل : أَنْعِمْ بهم قوماً، وقد تَدْخُلُ هذه الباءُ في المخصوصِ كقوله عليه السلامُ : «نِعِمّا بالمالِ الصالحِ للرجلِ الصالح[2] »، أي نِعْمَ شيئاً : المال الصالح ؛ لأنَّ المخصوص هو في المعنى متعجب منه ههنا، وقد رُوِيَ : مررت بقوم نَعِمُوا قوماً بإلحاق الضمير البارز، وهو قليلٌ كما ذكرنا.

وقال أبوعلي[3] إنه سمع : نِعْمَ عبدُ اللهِ[4] زيدٌ ، وبِئْسَ عبدُ الله أنا إنْ كان[5] كذا، وهو شاذٌّ، إذِ الفاعل ليس بمضافٍ إلى المعرَّف الجِنسي، وينبغي أن يكون هذا على ما أجاز[6] ابنُ كَيْسانَ من تنكير المضافِ لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال، كما مرَّ في باب الإضافة.

وقد رُوِيَ[7] : شهدت صِفِّين، فَبِئْسَتِ الصِّفُّون، والأَوْلى أن يكون هذا، وإن

---

(١) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٣٢، والتسهيل ص ١٢٧.

(٢) روايته : نِعْمَ المالُ الصالحُ للرجل الصالح.
أخرجه أحمدُ في مُسْنَده ٤ ، ١٩٧، ٢٠٢.
هذا، ولم يُخَرّجه البغداديُّ في المخطوط. وانظر المُعْجَم المفهرَس لألفاظ الحديث النبوي ٣/٣٣٥.

(٣) التسهيل ص ١٢٧.

(٤) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٣٢.

(٥) «هذا من قول ابنِ مسعود أو غيره من العبادِلَة رضي الله عنهم»
[المساعد ٢/١٣٢].
وأقولُ : «ليس عبدالله بنُ مَسعودٍ من العبادلة، وإنما هو عبدالله بنُ عَمرو. نَصَّ على ذلك ابنُ حنبل، وصَرَّحَ بذلك البَيْهَقِيُّ. وقد وقع لصاحب الصِّحاح الغَلَطُ بعينه».
[البديع في علم العربية، لابن الأثير، مخطوط، ق ٩/ب].

(٦) ابن الناظم ص ١٨٥.

(٧) صِفِّين : موضعٌ كانت به وقعةٌ بين عليٍّ ومعاويةَ رضي الله عنهما، في المِنْطَقَةِ الشرقية من سُوريَة.
وقوله : «شهدت صِفِّين، وبِئْسَتْ صِفُّون» من قول سهل بن حنيف رضي الله عنه. [المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٣٢].
وفي التسهيل ص ١٢٧ «صِفُّون» بلا لام.

كان أيضاً خلافَ الأصل، مما تُرك تمييز ضميره، أي : بِئْسَتْ بُقْعَةً الصِّفُّون، (٢٣٦ / ب) فالصِّفُّون مخصوصٌ، لا فاعلٌ، ومثلُه قولُهم : «فَبِها ونِعْمَتْ[1]» ، أي : فَمَرْحَباً بهذه القضيةِ، ونِعْمَتْ هي ، فالتمييزُ والمخصوصُ حُذِفا معاً.

وقد يُؤَنَّثُ نِعْمَ وبِئْسَ ، وإن كان فاعلُهما[2] مذكراً لكون المخصوص مؤنّثاً نحو : نِعمت الإنسان هِنْدٌ ، قالَ ذو الرُّمَّة[3] :

٧٦٩ أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجاءُ مُجْفِرَةٌ دعائمُ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرَقُ البَلَدِ

وكذا يؤنث الفعل وإن كان المميز للضمير مذكراً، لتأنيث المخصوص كقوله تعالى : ﴿سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا﴾[4] ، و﴿حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا﴾[5] ،

---

(١) جُزءٌ من حديث شريف، ونصُّه : «مَنْ تَوضَّأ يومَ الجُمُعةِ فِبِها ونِعْمَتْ ، ومَن اغْتَسَلَ فالغُسْلُ أفضلُ».
رواه سَمُرة بن جُندب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم. واللفظ في سُنَن النَّسائي ٩٤/٣ بشرح السُّيوطي وحاشية السندي (طبعة مصورة عن ط ١ سنة ١٩٣٠م، دار إحياء التراث العربي، بيروت)،
ومُسْنَدِ أحمدَ ١٦/٥، وسنن أبي داود بشرح عَوْن المَعبود ٣٩/١؛ وفيه : «فهو أفضل» بدل : فالغُسل أفضل».
وقد أخرجه البُخاريُّ في الوضوء ٢٦، ومُسلمٌ في الطهارة ٨، ١٢ وأبو داود في الطهارة ٣٢، ٥١، ١٢٨، والتِّرمِذيُّ في الطهارة ٤٥، والجُمعة ٥، والنَّسائي في الجمعة ٩، وابن ماجَهْ في الطهارة ٦، ٤٧، ومالِكٌ في المُوطَّأ ص ٤٧.

(٢) د : فاعلها.

(٣) ديوانه ١٧٤/١ [تحقيق د. أبو صالح].
الخزانة ٤٢٠/٩، المفصّل ٢٧٤، ابن يعيش ١٣٦/٧، التبصرة والتذكرة ٢٧٦/١، شرح الجُمل الكبير ٦٠٧/١.
قوله : أو حُرَّة : أو كريمة. و (عَيْطل) : طويلة العنق.
و (ثَبْجاء) : ضخمة الثَّبَج، والثبج : الوسَط. و (مُجْفِرَة) : ضخمة الوسط، و (دعائم الزَّوْر) : الضلوع، والزَّوْر : عظم الصَّدْر.
و (دعائم) : يروى بالنصب، على التشبيه بالمفعول به، فهو من باب الحسن الوجه.
الشاهد فيه أنه قد يؤنّث (نِعْم)؛ لكون المخصوص بالمدح مؤنثاً وإن كان الفاعل مذكراً، فإنه أنث (نِعْمَ) مع أنه مسندٌ إلى مذكر، وهو (زورق البلد)؛ لأنه يريد الناقة، فأنّث على المعنى.

(٤) الفُرقان /٦٦، ونصُّها :
﴿إِنَّهَا سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾.

(٥) الفُرقان /٧٦، والآية بتمامها :
﴿خَالِدِينَ فِيهَا حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ ،

قولُه : وهو مبتدأ ما قبلَه خبرُهُ، أو خبر مبتدأ محذوف» .

قال ابنُ خَرُوفٍ : لا[1] يجوز إلّا أن يكون مبتدأ مقدم الخبر، لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه، وحكى الأندلسيُّ مثلَه عن سيبويه، وهذا[2] الذي نصرناه من[3] قَبْلُ .

قولُه : «وشرطُه» أي شَرْطُ المخصوصِ مطابقة الفاعلِ ، يعني ينبغي أَنْ يَصِحَّ إطلاقه عليه، و : «بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ[4]»، متأول بأحد وجْهَيْنْ : إمّا على حذف المضافِ أي بئس مَثَلُ القومِ مَثَلُ الذين، أو على حذف المخصوص و «الذين» صفة القوم، أي : بِئْسَ مَثَلُ القوم المكذبين مثلهم، أي مثل المذكورين.

وشرط المخصوص، أيضاً، أن يختص؛ لأنه للتخصيص بعد الإبهام، فلا يجوز : نِعْم الإنسان رجل، إلّا أن تصفه بما يرفع الجهالة.

ولا يمتنع اعتراض «نِعْم» بِذُيوله[5]، بين العامل ومعموله، لأنها كالجُملة الاِعتراضية، نحو قولك : أبصرت، ونِعْمَ الرجل هو، زيداً، ويجوز بالفاء، نحو : فَنِعْمَ الرجل هو .

قولُه : «وساءَ مِثْلُ بِئْسَ»، نحو : ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾[6] ، إعْلَمْ أنه يُلْحَقُ بنِعْمَ وبِئْسَ : كُلُّ ما هو على فَعُل بضم العين، بالأصالة نحو : ظَرُفَ الرجل زيدٌ، أو بالتحويل إلى الضم من فَعَل أَوْ فَعِل، نحو : رَموت اليدُ يده، وقَضُوا الرجل زيد، بشرط تضمينه معنى التعجّب، ولهذا كَثُرَ انجرارُ فاعِلِ هذا الملحق بالباء، وذلك لكونه بمعنى : أَفْعِلْ به .

---

(١) ابن الناظم ص ١٨٥.

(٢) في م، د : «وهو الذي ذكرناه قَبْلُ واخترناه».

(٣) ط : ساقطة.

(٤) الجُمُعة / من ٥، وتقدَّمَتْ قريباً.

(٥) أي مع ما يتبعه من فاعل ومخصوص . . .

(٦) الأعراف / ١٧٧، والآيةُ بتمامها :
﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾ .

نحو : ظرف زيد، أي : أَظْرِفْ به، ويَكْثُرُ، أيضاً، استغناؤُهُ عن الألِف واللامِ، كقوله تَعَالىٰ :

﴿وَحَسُنَ أُولَـٰئِكَ رَفِيقًا﴾[1] ،

ورفيقاً، تمييز لإبهام أولئك وقيل[2] حالٌ .

ونحو قوله[3] :

٧٧٠ [قَعدتُ له وصحبتي[4] بين ضارج] وبين العُذَيْبِ بُعْدَ ما مُتَأَمَّلي

«ما» فيه زائدة، وكذا في قولهم : شَدَّ ما أَنَّك ذاهبٌ، و «أَنَّ» فاعل «شَدَّ»، ويجوز أن تكون «ما» فيهما، كما في : نِعِمَّاء ومتأَمَّلي و «أَنَّ» مخصوصان[5] .

ويُضْمَرُ فاعل «فَعُلَ» المذكور، كثيراً، على وَفْقِ ما قبلَه، نحو : جائني الزيدان وكَرُما، أي : ما أَكْرَمَهما، ولم يَجُزْ ذلك في نِعْم وبِئْسَ، وذلك لِعَدَمِ عراقته في المدحِ والذمِّ وكونه كفعل التعجب معنًى .

---

(١) النساء / ٦٩، ونصُّها :

﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُولَـٰئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّـٰلِحِينَ وَحَسُنَ أُولَـٰئِكَ رَفِيقًا﴾ .

(٢) قالَهُ الأخفش [معاني القرآن ١ / ٢٤٢] ؛ وفيه : «فليس هذا على «نِعْمَ الرَّجُلُ» ؛ لأنّ «نِعْمَ» لا يقع إلّا على اسمٍ فيه الألف واللامُ أو نكرة، ولكن هذا على مثل قولك : كَرُمَ زيدٌ رجلًا، تَنْصِبُه على الحال، والرفيق واحدٌ في معنى جماعة، مثل : هم لي صديق».

وانظر المُشكل ١ / ١٩٦ .

(٣) هو امرؤ القَيْس. والبيت من مُعَلَّقته. (شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٨٦).

الخزانة ٩ / ٤٢٤، شرح شواهد الشافية ٤ / ٣٩.

والبيت شاهدٌ على أنّ (بُعْدَ) فيه للمدح والتعجب. وأصلُه : بَعُدَ، بفتح الباء، وضمِّ العين أصالة : أُلحق بفِعل المدح والتعجب، ثم حذفت الضمة تخفيفاً. ويمكن أن يكون سكونُ العين أصلياً، وتكون بعدَ ظرفاً، لا فِعْلَ مَدْحٍ وتعجُّب. والرَّضي لم يُقيِّدْ جواز نقل الضم بكون الفاء حرفاً حَلْقِيّاً، بل أطلق، ومثّل بهذا البيت بعينه.

و (ضارج)، و (العُذَيب) : مكانان.

(٤) ليس في د، ط.

(٥) أي المصدر المؤول منها ومن اسْمِها وخبرِها.

قوله : «ومنها حَبَّذا، وفاعله ذا»، أصل «حَبَّ» : حَبُبَ، كظَرُفَ، أي : صار حبيباً، فأُدغم كغيره، وأُلزم منع التصرف، لِما ذَكَرْنا في نِعْم وبِئْسَ، قولُه : «ولا يتغيَّر» ، يعني : لا يُثَنَّى «ذا» ولا يُجمع ولا يُؤَنَّث، بل يقال : حَبَّذا الزيدان، وحبذا الزيدون، وحبذا هِنْدٌ، ولا يقال : حبَّ ذان، ولا : حبَّ أولا ، ولا حَبَّ تا، لأنه مبهم، كالضمير في نِعْمَ وبِئْسَ، فألزم الإفراد، وخُلع منه الإشارة، لغرض الإبهام، فحبذا، بمعنى : حَبَّ الشيء.

وعند المبرِّدِ[1] وابنِ السَّرَّاجِ[2] : أَنَّ تركيبَ حَبَّ مع ذا، أزال فِعْلِيَّةَ «حَبَّ» ؛ لأنَّ الاسمَ أقوى، فحبذا مبتدأ والمخصوص[3] خبره، أي : المَحبوبُ زيدٌ.

وقال بعضُهم[4] : بلِ التركيبُ أزالَ اسمية «ذا» ؛ لأنَّ الفعلَ هو المقدم، فالغَلَبَةُ له، وصار الفاعل كبعض حروف الفعل، فحبذا فِعْلٌ والمخصوصُ فاعِلُهُ.

وإذا دخل «لا» على حبذا، وافق «بِئْسَ» معنىً.

والأَولى أن يقال في إعراب مخصوص حبذا : إنه كإعراب مخصوص نِعْمَ، إمّا مبتدأ، أو خبر مبتدأ لا يظهر، كما قاله قومٌ هناك، لكن لا تعمل النواسخُ في هذا المخصوصِ ، ولا يقدَّم على حبذا.

وقال بعضُهم[5] : المخصوصُ بعدَ حبذا، عَطْفُ بَيَانٍ لِذَا، وكان ينبغي أن يجوز

---

(١) في المقتضب ٢/١٤٥ : «وأمّا (حَبَّذا) فإنما كانت في الأصل : حبذا الشيء ؛ لأنَّ (ذا) اسمٌ مبهَمٌ يقع على كل شيء. فإنما هو حبَّ هذا، مثل قولك : كَرُمَ هذا، ثم جعلت (حَبَّ)، و (ذا) اسماً واحداً، فصار مبتدأ، ولزم طريقةً واحدةً». وانظر سيبويه ١/٣٠٢ بولاق.

(٢) الأصول ٢/١٤٥، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٤١. «ووافَقَهما ابنُ عُصفور». [المُرَادي على الألفية ٣/١٠٨].

(٣) على هذا الإعراب لا يسمى مخصوصاً، وإنما سمّاه المخصوص باعتبار بعض الأوجه الإعرابية.

(٤) منهم : الأخفش . [المُرَادي على الألفية ٣/١٠٨]، وانظُر ابن يعيش ٧/١٤١، والمُساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٤٢.

(٥) المساعد ٢/١٤٣. وابنُ كَيْسانَ جَعَلَ المخصوصَ بعدَ (حَبَّذا) بدلاً من ذا. [المُرَادي على الألفية ٣/١١١، والمساعد ٢/١٤٣].

ادّعاء مثل ذلك في مخصوص نِعْم وبِئْسَ ، إلّا أنَّ دخول النواسخِ يمنع من ذلك.

وقال الرَّبَعي : «ذا» زائدةٌ[1]، كما في : ماذا صنعت، والمخصوص فاعل «حَبَّ».

وقد اشتق منه فعل، نحو : لا تحبّذه[2] ، كحَوْلَقَ، وبَسْمَلَ ونحوهما .

قولُه : «وقد يقع قبل المخصوص أو بعده تمييزٌ»، نحو : حبذا زيدٌ رَجُلاً، وحبذا رجلاً زيدٌ[3] ، وإن كان مشتقاً، جاز أن يقع[4] حالاً ، أيضاً، والعامل «حَبَّ»، نحو : حبذا محمدٌ رسولاً ، وحبذا رسولاً محمدٌ.

ولم يجز في نِعْمَ تأخير التمييز عن المخصوص اختياراً، وجاز ههنا ؛ لأنَّ التمييز ههنا عن الظاهر، أي «ذا» وهناك عن الضمير المستكن.

وأيضاً : التمييز لازمٌ عن[5] عن الضمير، جائزٌ عن «ذا»، وإنما جاز تَرْكُ التمييزِ هٰهنا، تفضيلاً للظاهر على الضمير، وقيل : إنما لم يَجُزْ تَرْكُ التمييزِ في نِعْمَ، إذ قد يَلْتَبِسُ المخصوصُ بالفاعل لولا التمييزُ في بعضِ المواضعِ ، نحو : نِعْمَ السلطان، بخلاف حَبَّذا ، فإنّ «ذا» فيه ، ظاهرٌ فاعليَّته.

وربما حذف المخصوص ههنا للقرينة كما حذف في نِعْمَ ، وقد يُفرد «حَبَّ» عن «ذا» فيجوز، إذن، نَقْلُ ضَمَّةِ عَيْنِها إلى فائِها، كما يَجوز حَذْفُها[6]، قالَ[7] :

---

(١) في ارتشاف الضَّرَب ص ٢٨٤/ب : «. . . وذهب الرَّبَعي إلى أنَّ «ذا» صِلة، يعني زائداً، وليس اسماً مشاراً إليه بدليل حذفه في : وحُبَّ دِيناً . . .».

(٢) ابن يعيش ١٤١/٧ . والضمير في «منه» أي : من (حَبَّ) مع (ذا)، وهذا نوعٌ من النحت.

(٣) انظر التبصرة ٢٨٠/١؛ وسيبويه ٣٠٢/١ بولاق، والمقتضب ١٤٥/٢ .

(٤) ذهب إلى ذلك الأخفشُ والزَّجَّاجيُّ. انظر الأصول ٧٦/١، والجُمَل ١٢٣ . وزعم أبوعَمرو أنه تمييزٌ، ولو كان مشتقاً. انظر شرح جُمَل الزَّجَّاجي لابن عُصفور ١/ ٦٠١ .

(٥) د : ساقطـــة.

(٦) أي حذف الضمـــة.

(٧) الأخطل التغلبي (ديوانه ص ٢٦٣ صَنَّفه إيليا الحاوي، دار الثقافة، بيروت سنة ١٩٦٨م)، ورواية الديوان : فأَطْيِبْ بدل وحُبَّ. =

٧٧١ [فقلتُ اقْتُلوها[1] عنكمُ بخراجها] وحَبَّ بها مقتولةً حين تُقتلُ

بفتح الحاء[2] وضمِّها[3]، وكذا (٢٣٧ / أ) كلُّ ما هو على فَعُل، إذا كان المراد به المدح، أو التعجّب كقوله : بُعْدَ ما مُتَأَمَّلي، وأَنْشَدَ الجَوْهريُّ :

٧٧٢ لا يَمنع الناس مني ما أردتُ ولا أُعطيهمُ ما أرادوا حُسْنَ ذا أَدَبَا[4]

ويروى، أيضاً : عُظْم البطنُ بطنك.

والتغيير في اللَّفظ، دلالةٌ على التغيير في المعنى، إلى المدح أو التعجُّب.

وقد يُجَرُّ فاعلُ «حَبَّ» بالباء، مفرداً عن «ذا»، تشبيهاً بفاعل أَفْعِل، تعجُّباً، كما قال[5] : وحُبَّ بها مقتولةً.

تَمَّ قِسْمُ الأَفعالِ والحمدُ لله رَبِّ العالَمين.

=الخزانة ٩/٤٢٧، المُرادي على الألفية ٣/١١٢، المُساعد ٢/١٤٦، ابن الناظم ١٨٦، ابن يعيش ٧/١٢٩، الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٠٥، التبصرة ١/٢٨١.

يقول : إنه طلب من السُّقاة أن يُضعفوا حِدَّة الخمرة بمَزْجها بالماء، فتطيب له، ويعذب طعمها. ومعنى قَتَلَ الخمرة إذا مَزَجَها بالماء، وفي البيت استعارةٌ.

و (مقتولة) : حال من الضمير في (بها)، و (بها) فاعل (حَبَّ) زيدت فيه الباء على غير قياس.

والبيت شاهدٌ على أنّ (حُبَّ) فيه للمدح والتعجب، وأصلها حَبُبَ بضم العين للتحويل المذكور. فإن نقلنا حركة العين إلى الفاء بعد حذف حركتها صار (حُبّ) بضم الأول. وإنِ حذفنا ضمة العين صار (حَبّ) بفتح الأول. والإدغام في الصورتَيْنِ واجبٌ؛ لاجتماع المِثْلَيْنِ، والأول منهما ساكنٌ.

(١) ليس في م، د، ط، وفي الأصل : اقبلوها، والتصويبُ من الدِّيوان.

(٢) على الأصل. [التبصرة ١/٢٨١].

(٣) على تقدير نَقْلِ الحركة، المصدر نفسُه.

(٤) البيت من قصيدةٍ لِسَهْم بنِ حنظلة الغَنَوي، شاعر مخضرمَ، أدركَ الإسلام.
الأصمعيات ٥٦؛ وفيه : «حُسْنَ أصلُها (حَسُن) بفتح فضم، فَخَفف الضَّمَّ إلى السُّكون، ونقل الضم إلى الحاء في اللغة الأولى، وإنما يجوز النقل إذا كان بمعنى المدح أو الذم».
والبيت في الخزانة ٩/٤٣١، والخصائص ٣/٤٠، واللِّسان / حسن /.
الشاهد فيه أنّ (حُسْنَ) في البيت للمدح والتعجب، ويجوز في مثله أن تنقل ضمة العَيْنِ إلى الفاء كما فَعَلَ الشاعرُ، وأن تحذف وتبقى الفاءُ على فَتْحِها.
و (ذا) فاعل (حُسْنَ). و (أَدَبا) : تمييز، وأراد حَسُنَ، فَخَفَّف ونَقَل) لأنَّ هذا مذهبُ التعجُّبِ.

(٥) الأخطل التغلبي، وتقدَّمَ البيتُ.

[قِسْمُ الحُرُوفِ]   [الحَرْفُ ، وتعريفُهُ] :

(٢٣٧/أ) قولُه : «الحَرْفُ[١] مادَلَّ على معنًى في غيره»

«قد مَضَى شَرْحُهُ في حَدِّ الاسـم ،[٢]»

قولُه : «ومن ثَمَّ احتاج في جزئيته إلى اسمٍ وفِعْلٍ[٣]» .

أيْ : ومن أجل أنَّ معناه في غيره، احتاجَ في كونه جزء كلام إلى اسمٍ ، كالتنوين في : زيد قائم ، أو فعـل ، نحو «قد» في : قد قام زيدٌ ، فَكُلُّ واحدٍ من الكلامَيْنِ المذكورَيْنِ مركَّبٌ من أَرْبَعِ كَلِماتٍ[٤] .

وقد ذكرنا في أول الكتاب : أَنَّ الكلام أخصُّ من الجملة ، فالاسم يَصِحُّ أن يكون جزءَ الكلام من دون شيء آخر، وكذا الفعل في نحو : قام زيد، وأَمّا الحرف ، فلابد في كونه جزء كلام من فعلٍ أو اسم وقد يحتاج إلى المفرد كما ذكرنا ، وقد يحتاج إلى الجملة ، كحرف النفي والاستفهام وحرف الشرط ، وقد يحذف المحتاج إليه في نحو : نَعَمْ ، ولا ، وكأَنْ قَدِ ، وخرجت ولَمّا .

---

(١) انظر حَدَّه في شرح الحدود النَّحْوية للفاكهي ص ٢٨١ ، والجامع الصغير ص ١٠ ، واللَّمْحَة البدرية ١/٢١٤ - ٢١٥ ؛ وفيه : «دعوة دلالة الحرف على معنى في غيره ، وإن كان مشهوراً عند النحويين . إلّا أنَّ الشيخ بهاء الدين ابن النحاس نازعهم في التعليقة ، وزعم أنه دالٌّ على معنىً في نفسه ، وتابعه المؤلفُ أبوحيانَ في شرح التسهيل» . وانظر شرحَ الكافية لابن الحاجب ص ١١٨ ، والفوائدَ الضيائية ٢/٣١٩ .

(٢) في أول الجزء الأول الذى يحققه الزميل حسن .

(٣) في ط : أو فعل .

(٤) في الجملة الأولى اسمان وتنوينان (زيد قائم) ، وفي الجملة الثانية حرف وفعل واسم وتنوين (قد قام زيد) .

[أنواع الحروف : حروف الجر، الغرض منها، معنى مِنْ] :

قولُه : «حروف الجر : ما وُضِعَ للإفضاء بفعل أو شبهه أو معناه إلى ما يليه، وهي : من، وإلى، وحتى، وفي، والباء واللام، ورُبَّ وواوها، وواو القسم وتاؤه، وعن وعلى والكاف، ومذ ومنذ، وحاشا وعدا وخلا، فَمِنْ، لابتداء الغاية، والتبيين، والتبعيض، وزائدة في غير الموجَب، خلافاً للكوفيين والأخفشِ [1]، وقد كان مِن مطر : مُتَأَوَّلٌ».

والإفضاء[2] : الوصول ، والباء بعده للتعدية، أي لإيصال فعل . . . والمراد بإيصال الفعل إلى الاسم، تعديته إليه، حتى يكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل فيكون منصوبَ المحل، فلذا جاز العطفُ عليه بالنصب في قوله تعالى :

﴿وَأَرْجُلَكُمْ [3]﴾ ،

ويُسَمِّيها[4] بعضُهم[5] حروف الإضافة، لهذا المعنى، أي تضيف الأفعال إلى الأسماء أي توصلها إليها، ومن هذا سُمِّيَتْ حروفَ الجَرِّ؛ لأنها تجر معناها إليها، والأظهر أنه قيل لها حروف الجر؛ لأنها تعمل إعراب الجر، كما سميت بعض الحروف حروف الجزم، وبعضها حروف النصب.

---

(١) رصف المباني ٣٢٥، والتسهيل ١٤٤، والمفصل ٢٨٣، وشرح جمل الزجاجي ١/٤٨٥.

(٢) الواو ساقطة من د ، ط.

(٣) المائدة /٦، ونصُّها :

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ .

(٤) ط : وتسمية.

(٥) الزمخشري ، المفصل ص ٢٨٣. وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٤٠. وابن يعيش ٨/٧، وسيبويه ١/٢٠٩ بولاق، والمقتضب ٤/١٣٦.

وأراد بقوله : شبه الفعل : اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، كما ذكرنا في الحال، نحو : مررت بزيد، وأنا مارٌّ بزيد، وزيد ممرورٌ به، ومروري بزيد حَسَنٌ، وزيد بعيد الأذى .

ويعني بمعناه : الظرف، والجار والمجرور نحو قولك، زيد عندك أو في الدار لإكرامك، فاللام في : لإكرامك، يُعَدِّي الظرف إلى إكرامك، وهو في الحقيقة معد للفعل المقدر، أو لشبهه، وذلك لأن التقدير، زيد استقر أو مستقر، لكن لَمَّا سَدَّ الظرف مقام[1] الفعل أو شبهه، جاز أن يقال : إنَّ الجارَّ معدٌّ للظرف، وكذا في : يازيد، فإن «ياء» قائم مقام أنادي .

وأورد المصنف لتمثيل تعديته معنى الفعل، : هذا في الدار أبوه[2]، ولا أراه من ذلك لأنَّ : في الدار، حالٌ، والعامل فيه معنى الإشارة، كما في : ﴿ وَهَٰذَا[3] بَعْلِي شَيْخًا ﴾[4]، ولو صرَّحت بما هو معناه لقلت : أشير إليه في الدار، أي كائنا في الدار، فلفظ أشير، يعمل النصب في لفظ «في الدار» لكونه حالاً، لقيامه مقام الحال المحذوف، وعمل الشيء في الحال غير عمله في المفعول به، وكلامنا في عمل معنى الفعل في المفعول به بواسطة الحرف، وعمل الفعل أو شبهه أو معناه في الحال لا يحتاج إلى حرف الجر.

ومن أمثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم : أين أنت مني ؛ لأن معنى أين : أنت بَعُدْتَ .

---

(١) مرتبط بقوله : سد الظرف، إما على اعتبار أنه مؤول بـ (قام)، أو بأن «مقام» مؤول بمَسَدّ، والرضي يسلك هذا الأسلوبَ كثيراً.

(٢) القصد أن تكون الإشارة إلى الأب، فيكون اسم الإشارة مبتدأ، و (أبوه) خبر.

(٣) سقطت الواو من ط.

(٤) هود / ٧٢، والآية بتمامها :
﴿ قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾ .

وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه، هل هو حرف جر، أو، لا، مِنْ : لولا، وكي، ولات[1]، وقد اختلف في «لعل» وسيجيء الكلام عليه.

قال المصنف[2] : فالعَشَرةُ الأُوَل، لا تكون إلّا حروفاً، والخمسة التي تليها تكون حروفاً وأسماءً، والثلاثة البواقي تكون حروفاً وأفعالاً.

قال[3] : ولم أعُدَّ «على» اسماً وفعلاً وحرفاً؛ لأني أُراعي في المَدِّ أن يكون بين الكلمتين المتخالفتين في النوع، المتماثلتين في اللفظ توافُقٌ وتناسُبٌ مِن حيث المعنى، كتشارك «على» الحرفية والاسمية في معنى العلوّ، فلهذا لم أعُدَّ «مِن» فِعلاً أيضاً، مع أنه يكون أمراً من : مانَ يَمِينُ، وكذا «في» مع كونه أمرًا للمؤنث من وَفَى يَفي، و «لِهْ» أمراً من : ولي يلي، وكذا، لم أعد «إلى» اسماً، مع كونه يجيء بمعنى النعمة[4]، كل ذلك لاختلاف المعنيين، قال : وأُراعي، أيضاً، في العَدِّ، مع التشارك في المعنى : التساوي في أصل الوضع[5]، و«على»، إذا كان فعلاً يكتب بالألف وأصله الواو، (٢٣٧ /ب) بخلافه إذا كان اسماً أو حرفاً، وكذا «من» و «في»، و «له» أفعالاً، أصلها : أمْين، وأوْفى، وأوْلى.

وفيها قال نَظَرٌ؛ لأنّ «على» الاسمية تكتب ألفاً، وأصله واوٌ اتّفاقاً، لكنها إذا أضيفت إلى الضمير، ينقلب الألِفُ ياءً، تشبيهاً بعلى الحرفية.

---

(١) تقدم كل منها في موضعه.

(٢) شرح الكافية ص ١١٨.

(٣) قال ابن الحاجب في شرحه على الكافية ص ١١٨ : فإنْ قلتَ : فَقَدْ عَدَّ قومٌ (على) اسماً وفعلاً وحرفاً، فلِمَ لَمْ تَعدّ كذلك ؟ فالجواب أنه إنما قصد إلى هذا التقسيم باعتبار المحافظة على اللفظ والمعنى الأصلي، وإلّا عدّت اللام حرفاً وفعلاً في قولك : لِ زيداً إذ لفظُها لفظ قولك لزيد .... ».

(٤) فيكون جمعها : آلاء. قال أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري في كتاب الزاهر ٢/١٤٤ : «وواحد الآلاء: إليٌ وإلىً وألْيٌ. والأصل في إليٌ ؛ ولْي ....». وانظر اللسان / ألا/ جـ١ ص ٩١ طبعة الخياط.

(٥) م : اللفـــظ.

وقولُه[1] :

٧٧٣ باتت تنوش الحوضَ نَوْشاً مِن علا [نوشاً به تقطع[2]أجواز الفلا]

«عَلاَ» فيه، مبني[3]على الضم، كقولهم : من عَلُ ، بحذف المضاف إليه.

ثم اعترض[4] على نفسه، وقال : فحاشا وخلا وعدا، الحرفية، لا أصل لألفاتها، بخلافها فعلية، وأجاب، بأنها لّما تضمنت معنى الاستثناء أشبهت الحرف في عدم التصرف، فصارت كأنها لا أصل لألفاتها.

وهذا عُذْرٌ بارد.

قوله : «فمِن للابتداء» ، كثيراً ما يجري في كلامهم أن «مِن» لابتداء الغاية، و «إلى» لانتهـاء الغاية، ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى، كما أن الأمَـدَ، والأجـل، أيضاً، يستعملان بالمعنيين، والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الأمد والأجل، فإنهما يستعملان في الزمان فقط ، والمراد بالغاية في قولهم : ابتداء الغاية، وانتهاء الغاية : جميع المسافة، إذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية.

فمِن ، للابتداء في غير الزمان عند البصرية، سواءٌ كان المجرور بها مكاناً نحو : سرت من البصرة، أو غيرَهُ، نحو قولهم : هذا الكتاب من زيد إلى عَمرٍو.

---

(١) من رجز لأبي النجم العِجلي (ديوانه ص ٢١٠). ونُسب في اللسان (نوش) إلى غيلان بن جريث. وهو في : الخزانة ٩/٤٣٧ ؛ قال البغدادي : «وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعلم قائلها . . . »، وسيبويه ٢/١٢٣ بولاق، والمنصف ١/١٢٤، ومجالس ثعلب ٢/٥٨٧، ورصف المباني ٣٧١، والأحاجي النحوية ٥٨.
والضمير في (باتت) يعود إلى الإبل. والنَّوْش : التناوش، والأجواز جمع جوز، وهو الوسط.
والبيت شاهدٌ على أنّ (علا) فيه مبنيٌ على الضم، كقولهم : مِن علُ، بحذف المضاف إليه.

(٢) ليس في ط، وهو في م، د.

(٣) قد سبق الرضيَّ أبو علي الفارسي. انظر المنصف ١/١٢٤، ١٢٥.

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٩.

وأجاز الكوفيون[1] استعمالَها في الزمان، أيضاً، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ[2]﴾، وقوله تعالى: ﴿إِذَا[3] نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ[4]﴾، وقوله[5]:

٧٧٤ لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِن حِجَجٍ ومِن دَهْرِ[6]

وأنا لا أرى في الآيتين[7] معنى الابتداء، إذِ المقصودُ من معنى الابتداء في «مِن»، أن يكون الفعل المتعدِّي بمِن الابتدائية شيئاً ممتداً، كالسير، والمشي ونحوه، ويكون المجرور بمن: الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو: سرت من البصرة أو يكون الفعل المتعدِّي بها أصلاً للشيء الممتد، نحو: تبرّأت من فلان إلى فلان، وكذا

---

(١) وافقهم الأخفش والمبرد وابن درستويه من البصريين، وابن مالك وأبوحيان من المتأخرين.
الإنصاف، المسألة ٥٤، ابن يعيش ٨ /١١، شواهد التوضيح ١٢٩ ـ ١٣١، الهمع ٢ /٣٤، الجنى الداني ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

(٢) التوبة / ١٠٨، ونصُّها:
﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ﴾.

(٣) د، ط: ساقطة.

(٤) الجمعة / ٩، والآيةُ بتمامها:
﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُوا ٱلْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

(٥) زهير بن أبي سُلمى (شعر زهير، صنعة الأعلم الشنتمري ص ١١٤)· والبيت في مدح هَرِم بن سِنان. وزعم الأصفهانيُّ أنَّ البيتَ من صنع حمّاد الراوية. [الأغاني ٦/٨٩ ـ ٩١].
الخزانة ٩/٤٣٩، معاني الحروف للرماني ص ١٠٣، المُخَصَّص ١٤/٦٩، الأُزهيَّة ٢٩٢ ـ ٢٩٣، رصف المباني ٣٢٠، ابن يعيش ٨/١١، الجُمل ١٣٩ [ط. جديدة]، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٣٤٥، الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٥٨.
والقُنَّة: أعلى الجبل. وأراد بها هنا: ما أشرف من الأرض. والحَجر، بفتح الحاء: قصبة اليمامة، وبالكسر: حِجر ثمود. وأقوين: خلون وأقفرن، والحِجَج: السُّنون. وقوله: مِن حِجَج ومِن دهر، يريد: مِن مَرِّ حجج ومن مَرِّ دهور، فاجتزأ بالواحد عن الجمع؛ لأنه اسم جنس. يدل على ما كثر منه. ومعنى «من» ههنا كمعنى (منذ). الشاهد فيه أن الكوفيين أجازوا استعمالَ (مِن) الابتدائية في الزمان أيضاً كما في البيت.

(٦) ط: شهر.

(٧) في م بعد قوله في الآيتين: «من بمعنى الابتداء».

خرجت من الدار؛ لأنَّ الخروج ليس شيئاً ممتداً، إذ يقال : خرجت من الدار، إذا انفصلت عنها ولو بأقلَّ من خطوة، وليس التأسيس والنداء حَدَثَيْن ممتدَّيْن، ولا أصلَيْنِ للمعنى الممتد بل هما حَدَثان واقعان فيها بعد «مِن» وهذا معنى «في»، و «من» في الآيتين بمعنى «في»[1] ، وذلك لأن «مِن»، في الظروف كثيراً ما تقع «في» نحو : جئت من قبل زيد، ومن بعده، و : «وَمِنْ[2] بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ[3]» ، وكنت من قدَّامك، وقد ذكرنا ذلك في الظروف المبنية، وإقامةُ[4] بعض حروف الجر مقام بعض غيرُ عزيزةٍ، وكذا الإقواء[5] ، لم يبتدىء من الحِجَج ، بل المعنى من أجل مرور حجج وشهر، والظاهر مذهب الكوفيين، إذ لا منع من مثل قولك : نمت من أول الليل إلى آخره، وصمت من أول الشهر إلى آخره، وهو كثير الاستعمال، وتعرف «مِن» الابتدائية، بأن يحسن في مقابلتها «إلى» أو ما يفيد فائدتها، نحو قولك أعوذ بالله من الشيطان الرجيم؛ لأن معنى أعوذ به : ألتجىء إليه وأفِرُّ إليه، فالباء ههنا أفادت معنى الانتهاء، وإذا قصدت بمن مجرد كون المجرور بها موضعاً انفصل عنه الشيء وخرج منه، لا كونه مبتدأ لشيء ممتد، جاز أن يقع موقعه «عن» لأنها لمجرد التجاوز، كما يجيء، تقول : خرجت من المكان وأخرج عنه، وانفصلت منه وعنه ، ونهيت من كذا وعنه، وسقاه من العَيْمة[6] وعنها، أي بعَّده عنها.

وأمَّا «مِن» التفضيلية فهي، وإن كانت لمجرد المجاوزة، كما مَرَّ، لكنه لا يستعمل

---

(١) «هذا الذي ذكره الرضي لا يحسن في آية التوبة، إذ أن معنى الآية، «من أول أيام تأسيسه . . .» [ابن الطراوة النحوي ص ١٤٩ د. عياد الثبيتي]

(٢) ط : الواو ساقطة، وهو تحريف .

(٣) فُصِّلَتْ / ٥ والآية بتمامها :

﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٞ وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ فَٱعۡمَلۡ إِنَّنَا عَٰمِلُونَ﴾ .

(٤) ذكر المبرد في الكامل ٦/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥ أن حروف الخفض يُبدل بعضها مكان بعض، وصنع مثل ذلك في المقتضب ٢/ ٣١٩. وانظر الخصائص ٢/ ٣٠٦، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٧، والاقتضاب ٣٣٩ ـ ٣٤٠، والبحر ٤/ ٤٣٥، و ٨/ ١٥٢.

(٥) المستفاد من قوله (أقوين) في بيت زهير المتقدم.

(٦) العَيْمة : شهوة اللبن . [صحاح].

«عن» مكانها، لأنها صارت عَلَماً في التفضيل، وكبعض حروف أفعل التفضيل، فلا تُغَيَّرُ ولا تُبَدَّلُ.

وأجاز ابنُ السرَّاج[1]، كَوْنَ «مِن» لابتداء غايتي الفاعل والمفعول، لكون الفعل مشتركاً بينهما، نحو: رأيت الهلال من مكاني من خَلَل[2] السحاب، وكذا قولهم شَمِمت[3] المسك مِن داري من الطريق.

ومثال التبعيض[4]: أخذت من الدراهم، والمفعول الصريح لأخذت: محذوفٌ، أي أخذت من الدراهم شيئاً، وإذا لم تذكر المفعول الصريح أو ذكرته معرفاً، نحو: أخذت من الدراهم: هذا[5]، فمِن متعلِّقةٌ بأخذت، لا غير، لأنه يقام مقام الفاعل نحو: أُخِذَ من الدراهم، والدراهم مأخوذٌ منها، ولو ذكرته بعد المفعول المنكر، نحو: أخذت شيئاً من الدراهم جاز أن يكون الجارّ متعلّقاً بالفعل المذكور، وأن يكون صفة لشيء[6] فيتعلق بمقدر، أي: شيئاً كائناً من الدراهم، فيجوز، إذا تقدم على[7] النكرة أن يكون، أيضاً، حالاً عن النكرة المؤخرة، قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً[8]﴾.

---

(١) الجنى الداني ٣١٢.

(٢) الخَلَل: الفُرجة بين الشيئين، والجمع الخِلال، مثل جَبَل وجبال. اللسان/ خَلَلَ/.

(٣) شَمِمته أَشَمُّه، وشَمَمْتُه أَشُمُّه شَمّاً وشميماً. اللسان/شمم/.

(٤) قال الزركشي: «التبعيض. ولها علامتان: أن يقع البعض موقعها، وأن يعمّ ما قبلها مابعدها إذا حذفت «كقوله تعالى:

﴿حتى تنفقوا مما تحبون» ...﴾،

[البرهان ٤/٤١٦].

انظر سيبويه ٢/٣٠٧بولاق، والمقتضب ٤/١٣٧، وابن يعيش ٨/١٣.

(٥) أي بالإشارة إلى درهم معيّن.

(٦) د: الشيء

(٧) د: إذا تقدم على المفعول.

(٨) التوبة/١٠٣، والآية بتمامها:

﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

وتعرف «مِن» التبعيضية، بأن يكون هناك شيءٌ ظاهرٌ، وهو بعض المجرور بمن، نحو: «خُذْ مِن أموالهم صدقةً»، أو مقدر، نحو: أخذت من الدراهم، أي: من الدراهم شيئاً.

قال المبرد[1]، وعبدُ القاهر[2]، والزمخشريُّ[3]، إنَّ أصل «مِن» المبعِّضة: ابتداء الغاية؛ لأن الدراهم (٢٣٨/أ) في قولك أخذت من الدراهم: مبدأ الأخذ.

قوله: «وللتبيين[4]»، كما في قوله تعالى:
﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[5]،
وتعرفها[6] بأن يكون قبل «مِن»، أو بعدَها، مُبهمٌ، يصلح أن يكون المجرور بمِن، تفسيراً له، وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم، كما يقال، مثلاً، للرجس: إنه الأوثان، ولعشرين، إنها الدراهم في قولك: عشرون من الدراهم، وللضمير في قولك: عَزَّ مِن قائل: إنه القائل، بخلاف التبعيضية، فإنَّ المجرورَ بها لا يطلق على ماهو مذكور قبلَه أو بعدَهُ؛ لأنَّ ذلك المذكورَ بعضُ المجرور، واسم الكل لا يقع على البعض، فإذا قلت عشرون من الدراهم، فإن أشرت بالدراهم إلى دراهم معيَّنة أكثر من عشرين فِمن مبَّعضة؛ لأن العشرين: بعضها، وإن قصدت بالدراهم: جنس

---

(١) في المقتضب ١/٤٤: «وكونُها للتبعيض راجعٌ إلى هذا، وذلك أنك تقول: أخذت مال زيد، فإن أردت البعض قلت: أخذت مِن ماله، فإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية». وانظر ٤/١٣٧.

(٢) لم أجد رأيه في المقتصد.

(٣) المفصل ص ٢٨٣، ابن يعيش ٨/١٠، الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٤٢، ١٤٣.

(٤) أي لبيان الجنس، «ولها علامتان: أنْ يَصِحَّ وضع «الذي» «موضعَها، وأن يَصِحَّ وقوعها صفة لما قبلها...». [البرهان ٤/٤١٧].

(٥) الحج / ٣٠، ونصُّها:
﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ۗ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمُ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ وَٱجْتَنِبُواْ قَوْلَ ٱلزُّورِ﴾.
انظر المشكل ٢/٩٧، والبحر ٦/٣٦٦.

(٦) قال ابن هشام: وكثيراً ما تقع بعد «ما» و«مهما»، وهما بها أولى؛ لإفراط إبهامها...». [المغنى ص ٤٢٠ ط. م].

الدراهم فهي مبيِّنة، لِصِحَّةِ إطلاق اسم المجرور على العشرين.

ولا يلزم أن يكون المأخوذ في نحو: أخذت من الدراهم، أقلَّ من النصف، كما قال[1] بعضُهم، لأنه «لا يمتنع أن[2] تصرِّح» وتقول: أخذت من الثلاثين: عشرين، ومن العشرة: تسعة.

وقال الزمخشري: كونُها[3] للتبيين: راجعٌ إلى معنى الابتداء.

وهو بعيد؛ لأنَّ الدراهمَ هي العشرون في قولك: عشرون من الدراهم، ومُحَالٌ أن يكون الشيء مبدأً نفسه، وكذلك الأوثان: نفس الرجس، فلا تكون مبدأً له، وإنما جاز تقديم «من» المُبَيِّنة على المبهم في نحو قولك: أنا من خَطِّه في روضة، ومن رعايته في حَرَم، وعندي من المال ما يكفي، ومن الخيل عشرون؛ لأنَّ المبهم[4] الذي فُسِّرَ بِمِن التبيينية مقدمٌ تقديراً، كأنك قلت: أنا في شيء من خَطِّه في روضةٍ، وعندي شيءٌ من المال ما يكفي، وكذا قولك: يعجبني من زيد كرمه، أي من خِصال زيد، كأنك قلت يعجبني شيء من خصال زيد: كرمه، ومثله: كُسِرت من زيد يده، أي: شيء من أعضاء زيد: يدُه.

ففي جميع هذا[5]: المعطوفُ عليه محذوفٌ والذي بَعْدَ «مِن» عطف بيان له، كما ذكرنا في باب عطف[6] البيان، كل ذلك ليحصل البيان بعد الإبهام؛ لأن معنى

---

(١) ابن الأثير في كتابه البديع، كما في المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٤٦، ونصُّ العبارة الواردة في البديع؛ كما يلي: وقد قيل؛ إنَّ (ومِنْ) لِأقَلَّ من النصف، كقوله تعالى:
﴿منهم المؤمنون، وأكثرهم الفاسقون﴾.
[الورقة ٨٥/أ].

(٢) د: لأنه يجوز أن تقول مصرحاً.

(٣) المفصل ٢٨٣.

(٤) م، د: لأنَّ المبهم في الحقيقة المفسر بمن . . . .

(٥) ط: ففي جميع هذا ما هو المعطوف عليه محذوف. وفي د: ففي جميع هذا ماهو المبّين . . .

(٦) في الشرح الأول.

يعجبني من زيد ، أي شيء من أشيائه بلا ريب فإذا قلت : وجهه، أو كرمه، فقد بينت ذلك الشيء المبهم .

وأما ما يسمى «مِن» التجريدية، نحو : لقيت من زيد أسداً، فليس من هذا، بل هو مثله في حذف المضاف ، أي لقيت من لقاء زيد أسداً، أي حصل لي من لقائه لقاءُ أسد، والمراد تشبيهه بالأسد.

وكذا الباء التجريدية في نحو قوله تعالى :

﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[1] ،

وقولك لقيت بزيد أسداً، أي ، سَلْ بسؤاله خبيراً، ولقيت بلقاء زيد أسداً.

وقد تكون «مِن» للبدل، في نحو قوله تعالى :

﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾[2] ،

وقوله[3] :

٧٧٥ فليت لنا مِن ماء زمزم شَربة مبرَّدة باتت على الطهيان

وتعرف بصحة قيام لفظ «بدل» مقامها.

قوله : «وزائدة في غير الموجَب» ، هو إما نفي ، نحو : ما رأيت مِن أحد، أو نَهي

---

(١) الفرقان/ ٥٩، والآية بتمامها : ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾.
انظر، [المشكل ٢/ ١٣٥، والبحر ٦/ ٥٠٨، والمخصص ١٤/ ٦٥].

(٢) التوبة / ٣٨، ونصُّها : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾
انظر : [البرهان ٤/ ٤١٩، والبحر ٥/ ٤١ ، ٤٢].

(٣) يَعْلَىَ الأحول الأزدي .
الخزانة ٩/ ٤٥٣، الأغاني ١٩/ ١١٢، معجمم البلدان (طهيان) وهذا البيت يرتبط ببيتٍ تقدّم في باب الضمائر، جاء شاهداً على حذف الحركة من الضمير، وهو قوله :

فبت لدى البيت العتيق أزيقه ومطواى مشتاقان لَهْ أرقان .

أمّا محِلّ الشاهد ههنا فإنّ (مِن) قد تأتي للبدل؛ أي : فليت لنا شربةً بدلَ ماءِ زمزم .

نحو: لا تضرب من أحد، أو استفهام نحو : هل ضربت من أحد .

وغير الأخفش والكوفيين[1] شرطا[2] فيها شرطين : كونُها في غير الموجَب[3]، ودخولُها في النكرات، والكوفيون والأخفش[4] لا يشترطون ذلك استدلالاً بقوله تعالى :

﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[5]،

فمِن : في حَيِّز الإيجاب ، وهي داخلةٌ على المعرفة.

وهي ، عند سيبويه[6] : مُبَعِّضة، أي يغفر لكم من ذنوبكم شيئاً، قالوا : فقوله تعالى :

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾[7]،

يناقضه، وأجيب بأن قوله تعالى :

﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[8] :

خطاب لقوم نوحٍ ، عليه السلام، وقولُه تعالى[9] :

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾[10]،

---

(١) ط : والكوفيون، وهذا خطأ.

(٢) ط : شرط.

(٣) «قد تكون (مِن) زائدةً عند الكوفيين في الواجب، وحكوا : «قد كان من مطر « . . .». [رصف المباني ٣٢٥، والإيضاح في شرح المفصل ٣/١٤٤].

(٤) معه الكسائي وهشام، [الجنى ص ٣١٨، شرح جمل الزجاجي ١/٤٨٥].

(٥) نوح /٤، والآية بتمامها :
﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ ۖ لَوْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ .

(٦) الكتاب ٢/٣٠٧ بولاق. وقيلَ لابتداء الغاية، وقيل زائدة، وقيل لبيان الجنس ورُدَّ بانه ليس قبلها مبهم. [البحر ٨/٣٣٨، حاشية الجَمَل ٤/٤٠٢].

(٧) الزُمر/٥٣، ونصُّها : ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ .
انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٤٣.

(٨) نوح /من ٤.

(٩) د : ساقطة.

(١٠) الزمر / من ٥٣.

خطابٌ لأمة محمد، صلى[1] الله تعالى عليه وسلم ، ولو كانا أيضاً، خطاباً لأمة واحدة، فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها، بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها.

واستدلوا بما حكى البغداديون من قول العرب : قد كان[2] مِن مَطَر، وأُجيب بأنه على سبيل الحكاية، كأنه سئل : هل كان من مطر ، فأجيب قد كان من مطر، فزيدت في الموجَب، لأجل حكاية المزيدة في غير الموجب، كما قال : دعني من[3] تمرتان ، كما مَرَّ في الموصولات[4] .

وقول المصنف[5] : شيء من مطر، ومِن، للتبعيض أو التبيين، فيه نَظَرٌ؛ لأنَّ حَذْفَ الموصوفِ وإقامة الجملة أو الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه[6] في باب الموصوف[7] : قليلٌ وخاصةً إذا كان الموصوف فاعلاً؛ لأنَّ الجارّ والمجرورَ، لا يكون فاعلاً للفعل المبني للفاعل، إلّا إذا كان الجارُّ زائداً، نحو : كفى بزيد؛ لأنَّ حرف الجر مُوَصِّلٌ للفعل القاصر إلى ما كان يقصُرُ عنه لولاه، والفعل لا يقصر عن فاعله.

ولو صَحَّ تأويلُهُ، لَجَازَ أن يكون الكافُ في قوله[8] :

---

(١) م، د : عليه الصلاة والسلام.

(٢) انظر رصف المباني ص ٣٢٥، وإيضاح المفصل ٢/١٤٤.

(٣) سيبويه ١/٤٠٣ بولاق.

(٤) في أول هذا الشرح الذى أعزم على تحقيقه.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٤٤؛ وفيه : « . . . كأنك قلتَ : قد كان شيء من مطر، ولا بُعْدَ في مثل ذلك، فحُذِف الموصوفِ، وأُقيمت الصفةُ مُقامَهُ كقوله تعالى :
﴿ومِنْ ثمراتِ النخيل والأعناب تَتخذون منه . . .﴾ ».
وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٩.

(٦) د : ذكرنا ذلك الشرط في باب الموصوف.

(٧) وهو أن يكون الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بـ «من»، أو «في».

(٨) الأعشى (ديوانه ١٤٩، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت / لبنان)؛ ورواية الديوان :
هل تنتهون ؟ ولا يَنهى ذوي شطط ... كالطعن يَذْهَبُ فيه الزيتُ والفُتُلُ
الخزانة ٩/٤٥٣، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٤٤٣؛ وفيه : لا تنتهون بدل أتنتهون. الإيضاح العضدي =

٧٧٦ أَتنتهون، ولن ينهى ذوي شططٍ كالطعن يذهب[1] فيه الزيتُ والفُتُلُ

حرفَ جرٍّ وقد حُذِفَ الفاعل وأُقيم الجار مُقَامَهُ، فلا يَصِحُّ الاستدلالُ بالبيت على أن الكاف اسم[2].

وقوله تعالى:

﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي (٢٣٨ / ب) ٱلْمُرْسَلِينَ[3]﴾،

يجوز أن يُستدَلَّ به على ما ذهب إليه المصنف[4]، ويجوز أن يقال: إن ضمير: «جاء» للقرآن، وقوله: مِن نَبأ حال.

والدليل على زيادة «مِن» الاستغراقية: دخولُها على مالا توصل الفعل إليه، أعني الفاعل، في نحو: ما جاءني من أحد، فعند سيبويه[5]: لا تزاد «من» إلّا استغراقية، وعند الكوفيين[6] والأخفش، تزاد غير استغراقية كما في الموجب، وفائدة «مِن» الاستغراقية: ما ذكرنا في باب[7] «لا» التبرئة، أعني التنصيص على كون النكرة مستغرقةً للجنس، إذ لولاها لاحتمل احتمالاً مرجوحاً أن يكون معنى ما جاءني

= ١/ ٢٦٠، المقتصد ٢/ ٨٤٩، البغداديات ٣٩٦، ٥٦٧، معاني الحروف للرماني ص ٤٩، والإشارة إلى تحسين العبارة ص ٧٧، الإفصاح ١٨٩، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢٧٧، منثور الفوائد. لأبي البركات ص ٣٩ [تحقيق د. الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ١ ١٩٨٣م].

والشطط: الجَوْر والظلم.

الشاهد فيه أنه لا يَصِحُّ الاستدلالُ بهذا البيتِ على أن الكاف اسمٌ مع أنها اسم وجوباً.

(١) ط: يهلك.

(٢) انظر ضرائر الشعر ص ٣٠١، والمقتضَب ١/ ٢٠٣، و ٤/ ١٤١.

(٣) الأنعام / ٣٤، والآية بتمامها:

﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا۟ عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا۟ وَأُوذُوا۟ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَا ۚ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي ٱلْمُرْسَلِينَ﴾.

(٤) بجعل «من» زائدة. [انظر دراسات، القسم الأول جـ ٣ ص ٤١٨].

(٥) الكتاب ٢/ ٣٠٧ بولاق.

(٦) شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٨٥، الجنى ٣١٨، رصف المباني ٣٢٥، المغني ٤٢٨.

(٧) في الشرح الأول.

رجـل : ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان أو أكثر، فهي ، إذن ، لتأكيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق ، وذلك أن النكرة كانت في الظاهر للاستغراق، لكنها كانت تحتمل غير ذلك، وليس كذا : زيادة الباء في نحو : ألقى بيده، فإنها ليست للتنصيص على أحد المحتملَين .

وقيل : إنّ أصل «مِن» الاستغراقية في الأصل : ابتدائية، أي : ما جاءني من أحد إلى مالا يتناهى .

وقـد تجيء للتعليل[1] ، نحـو : لم آتك من سوء أَدَبك، أي من أجله ، وكأنها ابتدائية، لأنَّ تَرْكَ الإتيان، حصل من سوء الأدب[2].

وتكون[3] «من» مضمومة الميم، ومكسورتها، بمعنى تاء القسم، ولا تدخل إذن، إلّا على[4] لفظ «الرَّب» كاختصاص التاء بالله[5] ، وشذ دخول كل واحدة منها على معمول الأخرى، نحو : تَرَبِّي، و : مِـُن الله ، وهي حرف جر عند سيبويه[6]، جاز ضم ميمـه في القَسَم خاصـةً،[7] وقيل [8]: المكسـورة الميم، مقصـورة من يمين، والمضمومتها مقصورة من أيمن .

وتكون[9] «من» في الظروف بمعنى «في[10]» كما تقدم ، وتختص «من» بجَرِّ : قبل،

(١) انظر المغني ص ٤٢١ ، والبرهان ٤/ ٤١٩ ، والإتقان ١/ ٢٣٠ ، والمساعد ٢/ ٢٤٧ .

(٢) في د ؛ وخروج منه بعد قوله : « . . . من سوء الأدب » .

(٣) ط : ويكون .

(٤) م : إلا على لفظة الرب، نحو من ربي، كما أن تاء القسم مختصة باسم الله .

(٥) قال هذا البصريون . [معاني الحروف ص ٩٨]. هذا ويجوز في نونها الإظهار والإدغام مع راء (رَبّ)» . [رصف المباني ص ٣٢٦].

(٦) الكتاب ٢/ ١٤٥ بولاق.

(٧) د : وزعم بعضهم أن من القسمية بكسر الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من أيمن، ويجيء الكلام عليها في باب القسم.

(٨) قال المالقي : «والأظهر عندي أن تكون اسماً مقتطعة من «أيمن» التى هي اليمن عند سيبويه رحمه الله، وجمعُ «يمين» عند الفراء . . . » . [رصف المباني ٣٢٦].

(٩) في د : و (من) تكون في الظروف . . . .

(١٠) وهو قول كوفي . المساعد ٢/ ٢٤٩ وانظر المغني ص ٤٢٤ ، والبرهان ٤/ ٤٢٠ ، والإتقان ١/ ٢٣٠ .

وبعد[1] ، وعند، ولدى، ومع ، يقال جئت مِن مَعِه أي من عنده، وكذا «بَلْه» نحو : فَمِن بَلْهِ[2] أن يأتي بالصخرة، وقد ذكرنا ذلك في أسماءِ[3] الأفعال .

واختصت أيضاً بِجَرٍّ : عن[4] ، وعلى[5]، اسْمَيْنِ .

[إلــــى] :

قولُه : «وإلى، للانتهاء، وبمعنى «مع» قليلاً ، وحتى ، كذلك »

«وبمعنى مع ، كثيراً، وتختص بالظاهر، خلافاً[6] للمبرد ، »

«وفي ، للظرفية وبمعنى على، قليلاً، والباء للإلصاق ، »

«والاستعانة والمصاحبة والمقابلة، والتعدية، والظرفية، وزائدة»

«في الخبر في النفي والاستفهام قياساً، وفي غيره سماعاً، نحو : »

«بحسبك زيد، وألقى بيده، واللام للاختصاص، والتعليل»

«وزائدة وبمعنى عن مع القول، وبمعنى الواو في القسم»

«للتعجب» .

---

(١) في المغني ص ٤٢٩ : «واختُلف في» «مِن» الداخلة على «قبل» و «بعد» فقال الجمهور : لابتداء الغاية، ورُدّ بأنها لا تدخل عندهم على الزمان، وأجيب بأنها غير متأصلين في الظرفية، وإنما هما في الأصل صفتان للزمان ؛ إذ معنى «جئت قبلك» : جئت زمناً قبل زمن مجيئك؛ فلهذا سهل فيهما. وزعم ابنُ مالك أنها زائدة، وذلك مبني على قول الأخفش في عدم الاشتراط لزيادتها». وانظر المساعد ٢/ ٢٥١ السطرين الأخيرين.

(٢) انظر المغني ص ١٥٦.

(٣) في هذا الشرح .

(٤) كقول قَطَري بن الفُجاءة :

فلقد أراني للرماح دريئةً ... مِن عن يميني مرةً وأمامي

[المغنى ص ١٩٩]

(٥) كقول مُزاحم بن الحارث العقيلي يصف قطاةً وفرْخها :

غَدَتْ مِن عليه بعد ما تَمّ ظمؤها ... تَصِلُ، وعن قيض بزيزاء مجهل

[المغني ص ١٩٤]

(٦) المقتضب ٤/ ١٣٩.

اعلم أن «إلى» تستعمل في انتهاء[1] غاية الزمان والمكان بلا[2] خلاف ، نحو :
﴿ثُمَّ[3] أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[4] ،
والأكثر عدم دخول حَدَّي الابتداء، والانتهاء في المحدود، فإذا قلت : اشتريت من هذا الموضع إلى ذلك الموضع ، فالموضعان لا يدخلان ظاهراً في الشراء، ويجوز دخولُهما فيه مع القرينة ، وقال بعضُهم، ما بعد «إلى» ظاهره الدخول فيما قبلها[5] .

فلا تستعمل في غيره إلاّ مجازاً، وقيل : إن كان ما بعدها من جنس ما قبلَها نحو : أكلت السمكة حتى رأسها، فالظاهر الدخول، وإلاّ ، فالظاهر عدم الدخول ، نحو :
﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[6] ،
والمذهب هو الأول .

قولـه : «وبمعنى مع[7] قليلاً»، كما في قوله تعـــــالى :﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى﴾[8]

---

(١) د : في غاية ابتداء الزمان.

(٢) لم يذكر لها سيبويه والمبرد غير هذا المعنى. قال سيبويه : «وأما (إلى) فمنتهى لابتداء الغاية». [الكتاب ٢/ ٣١٠ بولاق].

وقال المبرد : «وأما (إلى) فإنما هي للمنتهى، ألا ترى أنك تقول : ذهبت إلى زيد، وسرت إلى عبدالله، ووكلتك إلى الله . . . ».

[المقتضب ٤/ ١٣٩].

(٣) ط : ساقطـة.

(٤) البقرة / ١٨٧ ، والآية بتمامها :

﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ .

(٥) انظر البرهان ٤/ ٢٣٢ .

(٦) البقرة / من الآية ١٨٧ .

(٧) حكاه ابنُ عُصفور عن الكوفيين، وحكاه ابنُ هشام عنهم، وعن كثير من البصريين. [الجنى الداني ص ٣٨٦].

(٨) النساء / ٢، ونصُّها :

﴿وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ .

أموالكم﴾[1]، والتحقيق أنها بمعنى الانتهاء، أي تضمونها إلى أموالكم[2] ، وكذا قوله تعالى :

﴿[3] وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ[4] ﴾ ،

أي مضافة إلى المرافق[5] ، و : الذَّوْد إلى الذَّود[6] إبل، أي : مضافة إلى[7] الذود، وقوله[8] :

٧٧٧ وأنتِ التي حبَّبْتِ شَغباً إلى «بَدَا» إليَّ وأوطاني بلادٌ سِواهما

---

(١) م : تكملة : أي مع أموالكم.

(٢) وقيل : المعنى : مع أموالكم، وقيل : يتعلق بـ (تأكلوا) على التضمين؛ أي : لا تأخذوا. [البحر ١٦٠/٣، والبرهان ٢٣٣/٤].

(٣) ط : الواو ساقطة.

(٤) المائدة / ٦، والآية بتمامها : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ .

(٥) انظر البحر ٤٣٥/٣، ابن يعيش ١٥/٨، البرهان ٢٣٢/٢، ٢٣٣ .

(٦) مَثَلٌ، وتمامُهُ : التمرة إلى التمرة تَمْرٌ، والذَّوْدُ إلى الذود إبلٌ.
قاله أُحَيْحَة بنُ الجُلاح .
وكان أصل هذا أنه دَخَل حائطاً له، فرأى تمرةً ساقطة، فتناولها، فعُوتِبَ في ذلك، فعندها قال هذه المقالة .
[كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ١٩٠، دار المأمون، دمشق ط ١ سنة ١٩٨٠م] .

(٧) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢٥٤/٢ .

(٨) كُثَيِّر عَزَّة (ديوانه ٣٦٣)، أو جميل بُثَيْنَة (حياته - شعره ص ٩١، دار كرم بد مشق)؛ وفيه : لعمري، لقد حسَّنتَ بدل : وأنت التي حبَّبْتِ.
الخزانة ٤٦٢/٩، المغني ص ٢١٥، الحماسة بشرح المرزوقي ١٢٨٨، اللسان بدا، الهمع ١٣١/٢.
و (شَغْب)، و (بدا) : اسمان لمكانَيْن.

أي : مضافاً إلى بدا[1] وقيل يجيء بمعنى في[2]، كما في قوله[3] :

٧٧٨ فلا تتركنّي بالوعيد كأنني إلى الناس مَطْليٌّ به القارُ أجربُ

والـظاهـر[4] أنها بمعناها[5]، وذلك لأنَّ معنى مَطليٍّ به القار أجرب : مكرَّه مبغض، والتكريه يتعدى بإلى ، قال تعالى :

﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ[6] . . . . ﴾ ،

حملاً على التحبُّب المضمَّن معنى الإمالة، قال تعالى :

﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ[7] ﴾ ،

كما قيل : بِعت منه، حملاً على : اشتريت منه ، ورضيت عليه، حملاً على سخطت ،

---

(١) «على أنّ (إلى) الأولى فيه للانتهاء . . . وذكر المتعلّق لإفادة أنّ إلى مع مجرورها واقعةٌ موقعَ الحالِ من شَغْب، ولإفادة أنّ الغاية ، داخلٌ في المغيَّا .
وزعم الكوفيون أنها هنا بمعنى مع ، وهو خلاف الأصل من غير ضرورةٍ تُلجىء إليه . . . .». [الخزانة ٩/٤٦٢]
وهذا موضع الشاهد من البيت السابق .

(٢) قاله المالقي ، وابن الشجري ، وذكره القُتْبيُّ وابنُ مالكٍ .
[رصف المباني ص ٨٣، الأمالي الشجرية ٢/٢٦٨ ، الجنى الداني ص٣٨٧]، وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٥٥ .

(٣) النابغة الذبياني، وهو يعتذر إلى النعمان بن المنذر.
(ديوانه ص ٧٣ طبعة دار المعارف، تحقيق «محمد أبو الفضل إبراهيم»).
الخزانة ٩/٤٦٥، الأمالي الشجرية ٢/٢٦٨، المغني ص ١٠٥، الأُزهيَّة ٢٨٣، ضرائر الشعر ٢٣٥، رصف المباني ٨٣. وقوله : مطليٌّ به القارُ : من باب القلب المعنوي ، والمقصود؛ كأنني مطلي بالقارالشاهد فيه أنّ (إلى) بمعنى (في)، والوجه أن تكون على أصلها لانتهاء : لأن قوله (مطلي به القار) معناه مكرّه مبغض ، وهو يتعدى بـ (إلى).

(٤) ط : والوجـه .

(٥) قال أبو حيان : «. . . وأَبْعَدَ مِنْ زَعَمَ أنها بمعنى «في» ». [البحر ٤/٨٢].

(٦) ، (٧) الحُجرات/٧، والآية بتمامها :
﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ ۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ .

قال[1]:

إذا رَضِيَتْ عليَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أعجبني رضاها

وقيل: إن «إلى» في نحو: أنت إليّ حبيب أو بغيض، وجلست إليه بمعنى «عند» والأولى بقاؤها على أصلها، كما ذكرنا، وكذا هي في قوله[2]:

٧٧٩ وإن يَلْتَقِ الحيُّ الجميعُ تُلاقِني إلى ذِرْوةِالبيت الكريمِ المُصَمَّدِ

بمعنى منتسب إلى ذروة، لا بمعنى «في» كما قيل[3].

[حـــتى]:

قولـه: «وحتى كذلك»، أي لانتهاء الغاية مثل «إلى»، إلّا أنّ بينهما فَرْقاً، كما يجيء، وعتّى، بالعين[4] لغة هُذَلِيَّة، وهي على ثلاثة أضرب[5]: حرف جر، وحرف

(١) القُحَيْفُ العُقَيْلي، يمدح حكيم بنَ المسيب القشيري.
الخزانة ٤/٢٤٧ بولاق. الأزهيَّة ٢٧٧/ ط ٢، الأمالي الشجرية ٢/٢٦٩، المخصص ١٤/٦٥، المغني ١٩١، شرح أبياته للبغدادي ٢/٢٩٣، و٤/٦٣، و٨/٤٧.

(٢) طَرَفة بن العبد. (ديوانه ٧٨ تحقيق مكس سلفسون، مدينة شالون سنة ١٩٠٠م).
الخزانة ٩/٤٦٩، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ١٢٧، الأزهيَّة ٢٨٤، معاني الحروف للرماني ص ١١٥، رصف المباني ص ٨٣.
والمُصَمَّد: الذي يصمد الناس إليه لشرفه.
وقوله: (إلى ذروة): حال من الياء في (تلاقني)، التقدير: تلاقني منتسباً إلى ذروة . . .
الشاهد فيه أنّ (إلى) على أصلها، وهي مع مجرورها حالٌ من الياء في (تلاقني)، وليست ههنا بمعنى (في) كما قال ابنُ السَّرّاج.

(٣) حكاه ابن السراج: [الأصول ١/٥٠٦]، والمالقي: [رصف المباني ص ٨٣]، والرماني: [معاني الحروف ص ١١٥]. وردّه ابنُ عُصفور: [الجنى ٣٨٨].

(٤) تسمى الفَحْفَحَة في لغة هذيل، يجعلون الحاء عيناً، فيقولون في مثل: حلّت الحياة لكل حى: «علت العياة لكل عي».
[لغات العرب وأثرها في التوجيه النحوى د. فتحي الدجني، مكتبة الفلاح، الكويت ط ١ سنة ١٩٨١م. ص ٥٦].

(٥) انظر المغني ص ١٦٦، والأزهيَّة ص ٢٢٣، ورصف المباني ص ١٨٠.

عطف، وحرف استئناف، فإذا كانت حرفَ جر، فلها معنيان[1] : «إلى»، و«كي»، ولا تجر، بمعنى «كي»، إلّا مصدراً مؤولاً به الفعل المنتصب بعدها بأن المضمرة، نحو: أسلمت حتى أدخل الجنة، ولا تقول: حتى دخول الجنة، والتي بمعنى «إلى» تجر ذلك، نحو: سرت حتى تغيب الشمس، وتجر الاسم الصريح أيضاً، نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ[2]﴾، وينبغي أن يكون المجرور بها مؤقتاً؛ لأنه حَدٌّ، والتحديد بالمجهول لا يفيد[3] ، ونحو قوله تعالى:

﴿فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّىٰ[4] حِينٍ﴾،

بمعنى المؤقت[5] أي: حين أخذهم[6] .

ومذهب الكِسائي: أنَّ جر ما بعدها بإلى، لا بحتى؛ لأن العامل ينبغي أن يكون لازماً لأحد القبيلين و«حتى» تدخل على الأسماء والأفعال فهي، كـ «ما»، في لغة تميم عنده، وقد ذكرنا ذلك في النواصب[7].

وأما العاطفة فهي مثل الجارّة في معنى الانتهاء، ولا تكون بمعنى «كي» «ويجب توقيت ما بعدَها[8]»، كما في حتى، الجارة، فلا تقول: (٢٣٩ / أ) جاءني القوم حتى رجل؛ لأنه حد فلا فائدة في إبهامه.

وتشترك الجارة والعاطفة في أنه لا بد قبلهما من ذي أجزاء، إلّا أن ذلك يجب إظهاره في العاطفة حتى يكون معطوفاً عليه، نحو: قدم الحجاج حتى المشاة، وأما في الجارة

---

(١) د: ... معنيان، أما بمعنى إلى، أو بمعنى كي.

(٢) القدر/٥، ونصُها: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾.
[انظر دراسات ق ١ جـ ٢/١٥٤].

(٣) هذا شرط غريب في مجرور حتى، انفرد به الرضي. [انظر دراسات، القسم الأول ٢/١٥٢].

(٤) المؤمنون / ٥٤.

(٥) «وقال مجاهد: حتى الموت، فهو تهديد لا توقيت، كما يقال: سيأتي لك يوم». [القرطبي ٥/٤٥٢٢].

(٦) الفراء يصرح بأنه ليس حيناً موقتاً. [معاني القرآن ٢/٢٣٤].

(٧) في قسم الأفعال في هذا الشرح.

(٨) د: ويجب أيضاً أن يكون ما بعدها مؤقتا، فلا تقول».

فيجوز إظهاره نحو : ضربت القوم حتى زيـد ويجوز تقديره أيضاً، نحو : نمت حتى الصباح، أي : نمت الليلة حتى الصباح، ويتفارقان، أيضاً، بأنَّ ما بعد «حتى» العاطفة يجب أن يكون جزءاً مما قبلَها نحو : ضربت القوم حتى زيداً، أو كجزئه بالاختلاط، نحو : ضربني السادة حتى عبيدهم، أو جزءاً لِما دَلَّ عليه ما قبلَها، كما في قوله[1] :

١٥٧ ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزادَ حتى نعلَه ألقاها

عند من قال : إنّ نعلَه عطف على الصحيفة، أي ألقى جميع ما معه، لأنه إذا ألقى الصحيفة التي لا يمشى إلّا لها، فقد ألقى كل شيء.

ويجب أيضاً دخولُ ما بعدَها في حكم ما قبلَها، فالضرب في : ضربت القوم حتى زيداً، لا محالةَ واقعٌ على زيد أيضاً، وأما الجارّة فالأكثرون على تجويز كونِ ما بعدَها متصلاً بآخر أجزاء ما قبلها، كنمت البارحة حتى الصباح، وصمت رمضان حتى الفِطر، كما يكـون جزءاً منـه نحـو : أكلت السمكـة حتى رأسِهـا، بالجـر ، . . . والسِّيرافيُّ[2] ، مع جماعةٍ، أوجبوا أن يكون ما بعدها جزءاً أيضاً مما قبلها، كما في العاطفة، فلم يُجيزوا : نمت البارحة حتى الصباحِ، جَرًّا، كما لم يُجيزوا نصبه، وهو مردودٌ بقوله تعالى :

﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ[3] ﴾ .

وأما دخولُ الفجر[4]، المجرور بحتى في حكم ما قبلها، ففيه أقوالٌ، جَزَمَ جار الله[5] ، بالدخول مطلقاً[6] ، سواء كان جزءاً مما قبلها[7] ، أو ملاقي آخر جزء منه،

(١) سبق تخريجه ص ٥٤٢ من القسم الأول .
(٢) الهمع ٢/٢٣.
(٣) القدر /٥.
(٤) أي في الآية المذكورة؛ لأنّ دخول مطلعه دخولُ أولِه.
(٥) أي الزمخشري ، [ابن يعيش ٨/١٥].
(٦) ط : مطلقاً.
(٧) ط : قبلـه.

حملاً على العاطفة، وتبعه المصنف[1]، وجوز ابن مالك[2] الدخولَ وعدمَ الدخولِ[3]، جزءاً كان، أو ملاقيَ آخر جزء منه.

وفصَّل عبدالقاهر[4]، والرماني، والأندلسي، وغيرهم فقالوا: الجزء داخلٌ في حكم الكل، كما في العاطفة، والملاقي غير داخل، وقال الأندلسي، إنما ذكرت «زيداً» مع دخوله في القوم، في قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر، لغرض التعظيم أو التحقير، واستدل بأن حتى، كالتفصيل لما قبلها، فإذا دخل في الإجمال، دخل في التفصيل، وإذا لم يدخل، لم يدخل.

ومذهب ابنِ مالك قريبٌ، لكنَّ الدخولَ مطلقاً أكثرُ وأغلب.

واعلم أنه لا يلزم أن يكون ما بعد «حتى» العاطفة[5]، آخر أجزاء ما قبلها حِسًّا، ولا آخرها دخولاً في العمل، بل قد يكون كذلك، وقد لا يكون، لكنه يجب فيها أن يكون آخر الأجزاء، إذا رُتبت الأجزاء: الأقوى فالأقوى، فإذا ابتدأت بقصدك من الجانب الأضعف مُصعِداً، كان آخرُ الأجزاء أقواها، نحو: مات الناس حتى محمد صلى الله عليه وسلم، بالعطف، وليس هو، عليه الصلاة والسلام، آخرهم حسًّا، ولا دخولاً بل هو آخرهم قوة وشرفاً، وإذا ابتدأت بعنايتك[6] من الجانب الأقوى منحدراً، كان آخر الأجزاء أضعفها، نحو: قدم الحجاج حتى المشاة، عطفاً، ويجوز أن يكونوا قادمين قبل الركاب، أو معهم.

وأَمَّا الجارَّة فيجوز أن يكون ما بعدَها كذلك، وألّا يكون، فإذا لم يكن، وجب أن

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٠٧.

(٢) التسهيل ص ٢٤٦.

(٣) م. د: «وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول مطلقاً سواء كان أو جزءاً ملاقياً لآخر جزء».

(٤) المقتصد ٢/٨٤١.

(٥) د: جارة كانت أو عاطفة.

(٦) أي بقصدك.

يكون آخر الأجزاء حسًّا أو ملاقياً له، نحو قولك : قرأت القرآن حتى سورةِ الناس ، جرًّا، ولهذا جاء بعدها ما هو ملاقٍ أيضاً.

والتـزم صاحب المغني : التحقير والتعظيم فيما بعد «حتى» الجارة أيضا، وليس بمشهورٍ، وكأنّ الجارة محمولةٌ على «إلى»، في جواز عدم كون ما بعدها جزءاً، خِلافاً للسِّيرافي، وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها، كما قال ابنُ[1] مالك ، وفي جواز قصد كونه آخر الأجزاء حسًّا، لا قوةً، ولا ضعفاً؛ لأنك إذا لم تقصِد كونه آخرها ضعفـاً، أو قوة، وجب في حتى كونـه آخرها حساً، كما ذكرنا، فلا يجوز : أكلت السمكة إلى نصفها وإلى ثُلُثِها.

والعاطفة كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، وليست بمعنى الواو، خلافاً لِمَن تَوَهَّم ذلك؛ لأنَّ «حتى» لابد فيها من معنى الانتهاء، بخلاف الواو.

وهذا كما تَوَهَّمَ المصنف، لدخول ما بعد «حتى» الجارة كثيراً فيما قبلها كما بعد «مع» : أن حتى تكون بمعنى «مع» فقال : وبمعنى مع كثيراً.

وإذا عطفت بحتى العاطفة على مجرور، فالاختيار إعادة الجار، دفعاً لتوهم كونها جارة، نحو : مررت بالقوم حتى بزيد.

وقد يكون ذو الأجزاء الذي قبل «حتى». جارَّةً كانت أو عاطفةً، من تمام جملة ما بعد حتى، نحو : القوم حتى زيدا رأيت، عطفاً وجرًّا.

وكـل ما ذكرنا من الأحكام : هو لحتى العاطفة للاسم، وأمَّا العاطفة للجملة فنحو : نظرت إليه حتى أبصرته، ويجوز أن يقال : إنَّ حتى في مثله ابتدائيةٌ، وإنها لا تَعْطِفُ الجملةَ أبداً.

---

(١) د : «وإن كان جزءاً، وفاقاً للمالكي. وفي جواز قصد كونه آخر الأجزاء حسًّا لاقوة أو ضعفاً خلافاً لصاحب المغني . . . ».

قوله : «وتختص بالظاهر خلافاً[1] للمبرد» ، إذا كانت عاطفة جاز (٢٣٩ / ب) دخولُها على المضمر نحو : جاءني القوم حتى أنت، ورأيت القوم حتى إياك، ومررت بالقوم حتى بك، وأمَّا الجارّةُ فلا تدخل على المضمر، اجتزاءً بإلى ، لكون «إلى» أشدَّ تمكُّناً وأوسعَ تصرُّفاً، فلهذا تدخل آخر الأجزاء وأوسطها وتقوم مَقامَ الفاعلِ نحو : قِيم إلى زيد، ولا يقال : قيم حتى عمرو.

وشبهة المبرد قوله[2]

٧٨٠ وأكفيه ما يخشى وأعطيه سُؤْلَهُ وألحقه حتَّاه بالقوم لا حقُ

وليس في البيت بمعنى الجارة، وإلّا لم يكن لرفع «لا حق» وجهٌ، بل هي ابتدائيةٌ، أي حتى هو كما في قوله[3] :

فبينـاهُ يَشْري رحلَه قال[4] قائلٌ . . . البيت

وتمسَّكَ بقوله :[5]

---

(١) الجامع الصغير ص ١٣٧، الخزانة ٩/٤٧٢ هارون، المغني ١٦٦، رصف المباني ١٨٥، إيضاح المفصل ٢/١٤٥.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله. وقال البغدادي في الخزانة ٩/٤٧٤ : «هذا البيت لم أقف له على خبر، والله أعلم».
والبيت في : الضرائر للألوسي ١٩٨ [المطبعة السلفية، القاهرة سنة ١٣٤١هـ]، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٢٦ ، وقد روي صوره هكذا :

وأعطيه ما يرجو وأوليه سُؤله . . . .

الشاهد فيه أن المبرد قد زعم أنّ (حتى) ههنا جرّت الضمير، وليس كذلك، وإنما (حتى) هنا ابتدائية، والضمير أصله : (هو) ، فحذف الواو ضرورة، كما تقدم بيانه في شرح بيت المخلب الهلالي : فبيناه يشري رحله قال قائلٌ لمن جمل رخو الملاط ذلولُ.

(٣) هو المخلَّب الهلالي، لا العُجَيْر السَّلُولي. [فُرحة الأديب ص ٧٩]. وقد سبق توثيق البيت.

(٤) قوله : قال قائل : ليس في د، ط.

(٥) لم أهتدِ إلى قائله. وقيل إن البيت مصنوع.
الخزانة ٩/٤٧٤ ، الضرائر للألوسي ١٩٧ ، ويروى : لا يلقاه بدل لا يُلقي ، ضرائر الشعر ٣٠٩، رصف المباني ١٨٥ ، العَيْني ٣/٢٦٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٧٣ .
الشاهد فيه أنّ المبرد تمسّك به على أن (حتى) تجر الضمير، وأجاب الرضي بأنه شاذّ. والأحسن أن يقول ضرورة، فإنه لم يرد في كلام منشور.

٧٨١ فلا والله، لا يُلفِي أُناسٌ فتًى حَتَّاك يا ابنَ أبي زِيادِ[1]

وهو شاذٌّ .

[الفرق بين (حتى)، و (إلى)] :

ومن الفرق بين حتى، وإلى، أَنَّ حتى يلزمه تقدم ذي الأجزاء إمَّا لفظاً أو تقديراً، كما ذكرنا، بخلاف إلى، وأنّ الأظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلَها كما اخترنا، بخلاف إلى، فإنّ الأظهرَ عَدَمُ الدخولِ إلاّ مع القرينة، وإن كان أيضاً، جزءاً.

وقال الأندلسيُّ : لا فرق بينهما من هذا الوجه، فإذا كان ما بعدها جزءاً مما قبلهما، فالظاهرُ الدخولُ فيهما، وإن لم يكن جزءاً ، فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترناه : أظهرُ عند النحاة.

ومِنَ الفـرقِ بينهما أَنَّ الفِعل المتعدِّيَ بحتى، يجب أن يستوفيَ أجزاءَ المتجزىء الذي قبل حتى، شيئاً فشيئاً، حتى ينتهيَ إلى ما بعد حتى، من الجزء، أو الملاقي، وأَمَّـا «إلى»، فإن كان قبلهـا ذو الأجـزاء وبعدَها الجزء أو الملاقي، فحكمها أيضاً كذلك، وإلاّ فلا . نحو: قلبي إليك .

ولا خلافَ في صِحَّةِ وقوعِ الملاقي بعد «إلى» وأما بعد «حتى» ففيه الخلاف كما مَرَّ.

واعلم أَنَّ «حتى» لا يكـون مستقَرًّا[2]، إلاّ في نحو : كان سيري حتى أدخلَها بنصب أدخل، وأعني بالمستقَر : ما يتعلَّق[3] بِمقدَّر.

---

(١) م. ط : يزيد.

(٢) المستقَر من الظروف ـ بفتح القاف ـ هو ما كان تعلقه بمحذوف وجوباً، ومعنى مستقر : أنه استقر فيه الضميرُ بعد حذف المتعلق.
انظر تفصيل ذلك في الشرح الأول، في باب المبتدأ والخبر.

(٣) في د : ما يتعلق بمحذوف مقدر، وهو معنى الاستقرار.

وأمَّا حتى الابتدائيةُ فقد ذكرناها في نواصب المضارع، ويقع بعدها الفعليةُ والاسميةُ كما ذكرناه هناك، وفائدةُ الابتدائيةِ: أيضاً، إمَّا التحقيرُ[1]، كما في قوله[2]:

٧٨٢ فواعجباً حتى كُلَيْبٌ تسبني[3] كأنَّ أباها[4] نَهْشَلٌ أو مُجاشعُ

أوِ التعظيمُ[5] كقوله[6]:

٧٨٣ فما زالت القتلى تَمُجُّ دماءَها بِدِجْلَةَ حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ

ويلزم في الاسمية أن يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المتقدم نحو: ركب القوم، حتى الأمير راكب، ولو قلت: حتى الأمير ضاحكٌ لم يُفِدْ.

ويجوزُ حَذْفُ الخبرِ مع القرينة، نحو: أكلت السمكة حتى رأسُها، أي رأسُها مأكولٌ.

---

(١) ذكر هذا الأندلسيُّ في شرح المفصل. [الخزانة ٤/١٤١ بولاق].

(٢) الفرزدق يهجو جريراً. (ديوانه ٢/٥١٨)؛ وفيه: فياعجبي بدل فواعجباً. الخزانة ٩/٤٧٥، سيبويه ١/٤١٣ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٧١، المقتضب ٢/٤١، ابن يعيش ٨/١٨، ٦٢، معاني الفراء ١/١٣٨، معاني الحروف للرماني ص ١٦٥، المغني ١٧٣، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/١١٤، ١٢٢، الإشارة إلى تحسين العبارة ص ٨١. و(كليب): جَدُّ رَهْطِ جَرير. و (نهشل). و (مُجاشَع): ابنا دارم، رهط الفرزدق.

الشاهد فيه أنّ (حتى) ههنا ابتدائية، وفائدتها التحقير.

(٣) ط: يسبني.

(٤) ط: أباه.

(٥) ذكر هذا الأندلسي في شرح المفصل. الخزانة ٤/١٤١ بولاق.

(٦) جَرير (ديوانه ٤٥٧). والبيت من قصيدة، يهجو فيها الأخطلَ التغلبيَّ.

الخزانة ٩/٤٧٩، شروح سِقط الزَّند ٢/٨٢٠؛ وفيه: تمور بدل تمج، حروف المعاني والصفات ص ٦٨، المغني ص ١٧٣، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/١١٤، و ٦/١٨٢.

و (الأشكل): الأبيض تُخالِطه حُمرةٌ، والقتلى: جمع قتيل، وتَمُجُّ: تَقذِفُ.

الشاهد فيه أنّ فائدة (حتى) الابتدائية هنا: التعظيم والمبالغة، وهو تغيُّر ماء دجلة من كثرة دماء القتلى حتى صار أشكلَ.

فإن قلت: أين ما اشترط الرضي من كون خبر المبتدأ بعد حتي أي الجملة الاسمية الواقعة بعد حتى من جنس الفعل المقدَّم عليها؟

قلت: ما قبل (حتى) في قوة قوله: فما زالت القتلى تغيِّر ماء دجلة بالدماء.

[فـــي]

قوله : «وفي للظرفية» ، إمّا تحقيقاً ، نحو : زيد في الدار ، أو تقديراً ، نحو نظر في الكتاب ، وتفكر في العلم ، وأنا في حاجتك ، لكون الكتاب ، والعلم والحاجة شاغلة للنظر والفكر والمتكلم ، مشتملة عليها اشتمالَ الظرفِ على المظروف ، فكأنها محيطة بها من جوانبها ، وكذا قوله عليه الصلاةُ والسلامُ : «في النفس المؤمنة مِائةٌ مِنَ الإبل[1]» ، أي : في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدِّيَةِ تضمُّنَ الظرف للمظروف ، وهذه هي التي يقال إنها للسببية .

وقوله تعالى :

﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ[2]﴾ .

قيل إنّ «في» فيه وفي قوله[3] :

---

(1) جاء الحديث بهذه الروايات :

١ - «قضى في الدية على أهل الإبل مِئة من الإبل» .
أخرجه أبوداوود /ديات ١٦ ، والنَّسائي / قسامة ٤٧ ، ومالك/ في الموطّأ - عقول ١ .

٢ - «إن شئت أن تؤدِّيَ مئة من الإبل» . أخرجه النَّسائي / قسامة ١ .

٣ - «قتل رجلٌ ابنَه عمداً ، فجعل عليه مِئة من الإبل» .
مسند أحمد ١ ، ٤٩ . وابن ماجَهْ (ديات ١٤) .

هذا ، وقد ذكر صاحب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ١/٥ أحاديث أُخر . والحديث «أخرجه أبو داوود في المراسيل ، وقد صَحَّحه جماعةٌ من أئمة الحديث؛ منهم ؛ أحمد ، والحاكم وابن حِبَّان والبَيْهقي» . [نَيْل الأوطار للشوكاني جـ٧ ص ٢١٣ : نشر إدارات البحوث بالمملكة العربية السعودية] .

(2) طه / ٧١ ، والآية بتمامها :

﴿ قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ ۖ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴾ .

لمّا كان الجذع مقراً للمصلوب ، واشتمل عليه عدّى الفعل بـ «على» وقيل (في) بمعنى (على) . [البحر ٦/٢٦١ ، المخصص ١٤/ ٦٤ ، البرهان ٤/٣٠٣] .

(3) عنترة . (ديوانه ص ٢١٢) .

الخزانة ٩/٤٨٥ ، شرح القصائد العشر للتبريزى ص ٣٠٣ ، المغني ص ٢٢٤ ، شرح أبياته للبغدادي ٤/٦٥ ، الزاهر ٢/٣٣٥ [لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، المتوفى سنة ٣٢٨ هـ ، تحقيق د . حاتم الضامن ، جزءان ، دار الرشيد للنشر ، بغداد] .

=

٧٨٤ بَطَلٌ كَأَنَّ ثيابَه في سَرْحَةٍ [يُحذى نِعالَ[1] السبتِ ليس بتَوْأَمِ]

بمعنى «على[2]»، والأولى أنها بمعناها، لتمكن المصلوب من الجذع تمكنَ المظروفِ في الظرف.

وقيل إنها بمعنى الباء في قوله[3]:

٧٨٥ ويركب يومَ الروع منا فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكُلَى

والأولى أن تكون بمعناها، أي لهم بَصَارة[4] وحِذْقٌ[5] في هذا الشأن.

وقيل: هي بمعنى «إلى» في قوله تعالى:

﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾[6]،

= و (سَرْحة): شجرة عالية، يُحذى: يُلْبَس. و (نعال السبت): المدبوغة بالقَرَظ، وكانت الملوك تَلْبَسُها.

وقوله: (ليس بتوأم): أي لم يولد معه آخر، فيكون ضعيفاً.

الشاهد فيه أنّ (في) بمعنى (على)؛ لأنه معلوم أنّ ثيابه ليست في جوف سرحة، وهي الشجرة العالية، وإنما هي على بدنه، لكنّ الرضي قال: الأولى أن تكون على بابها؛ لأنّ ثيابه إذا كانت عليها فقد صارت السرحة موضعاً لها.

(١) من د، وليس في ط.

(٢) انظر شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣٠٣.

(٣) زيد الخيل، أو زيد الخير ـ كما سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم. والبيت من أبيات يردُّ فيها على كعب بن زهير.

الخزانة ٩/٤٩٣، المغني ص ٢٢٤، شرح أبياته للبغدادي ٤/٧١، الجنى ص ٢٥١، الاقتضاب ٢٤٢، ضرائر الشعر ٢٣٤؛ وفيه: وتركب بدل ويركب. فيها بدل منّا، الأُزهِيَّة ص ٢٧١ ط ٢.

والأباهر: جمع أبهر، وهو عِرْق إذا انقطع مات صاحبه.

والبيت شاهدٌ على أنه قيل إنّ (في) بمعنى الباء، أي بصيرون بطعن الأباهر، ولكنَّ الرضيَّ لم يَرْتَضِ هذا التضمينَ فجعلها بمعناها.

(٤) «البَصارة مصدرٌ: كالبَصَر، والفعل بَصُرَ يَبْصُرُ». [اللسان ١/٢١٨ طبعة الخياط].

(٥) بكسر الحاء، وبفتحها. [اللسان ١/٥٩٢ طبعة الخياط].

(٦) إبراهيم /٩، والآية بتمامها:

﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ قَوۡمِ نُوحٖ وَعَادٖ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ لَا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا ٱللَّهُۚ جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرۡنَا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِي شَكّٖ مِّمَّا تَدۡعُونَنَآ إِلَيۡهِ مُرِيبٖ﴾. انظر البرهان ٤/٣٠٣.

والأَولى[1] أن تقول هي بمعناها والمُراد التمكن[2] .

وقيل : هي بمعنى «مع» في قوله تعالى :

﴿فَٱدۡخُلِي فِي[3] عِبَٰدِي﴾[4] ،

وبمعنى الباء في قوله[5] :

٧٨٦ نُحابي بها أكفاءنا ونُهينُها ونشرب في أثمانها ونقامرُ

والأَولى في الموضعين كونُها بمعناها، أي : حاصلة في زمرة عبادي ، أو بمعنى : أُدخلي أيتها الروحُ في أجسام عبادي ، والشاعر جعل أثمانها ظرفاً للشرب والقمار مجازاً .

وقولُهم : في الله من كل فائت خَلَف ، أي : في ألطافه ، وقولهم : أنت أخي في الله ، أي في رضـاء الله ، أي رضـاه تعالى مشتمل على مؤاخاتنا، لا تخرج عنه إلى الأعراض الدنيوية ، وكذا قولهم : الحب في الله ، والبُغض في الله .

---

(١) د : والأولى بقاؤها على أصلها.

(٢) انظر المخصص ١٤/٦٦.

(٣) الفجر /٢٩ . انظر البرهان ٤/٣٠٢.

(٤) م : ويجوز كونها باقية على معناها، أي حاصلة في زمرة عبادي ، وقيل إنها بمعنى الباء.

(٥) سَبْرَة بن عَمرو الفقعسي.

الخزانة ٤/١٥٢ بولاق، الأمالي الشجرية ١/٢١٩ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٣٩ .

ونُحابي من المحاباة، من باب المغالبة، من حَبَا يَحْبُو بمعنى أعطى : أي نغالب أكفاءنا في منحها.

ونقل البغدادي أن بعضهم يفسر نُحابي بمعنى نحبو ونعطي . الشاهد فيه أنّ (في) بمعنى الباء، أي ونشرب بأثمانها لكنّ الرضي قال : الأولى أن تكون على معناها ، بجعل أثمانها ظرفاً للشراب والقمار مجازاً.

[البـــــاء] :

قوله : «والباء للإلصاق»، نحو : به داء، أي التصق به ، وقولك : مررت به، أي : ألصقت المرور بمكان يقرب منه.

ومنه : أقسمت بك*، وبحياتك أخبرني، وتكون مستقراً نحو : الذي به : ضعفٌ وبه داء، وتكون للاستعانة نحو : كتبت بالقلم، وخِطت بالإبرة، وبتوفيق الله حججت، وهذا المعنى مجاز عن الإلصاق.

وتكون بمعنى «مع»، وهي التي يقال لها : باء[1] المصاحبة، نحو «[2] وَقَد دَّخَلُوا بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا [3] بِهِۦ»، واشتر الدار بآلاتها، قيل : ولا تكون بهذا المعنى إلاّ مستقرًّا، أي : كائنين بالكفر، وكائنة بآلاتها، والظاهر أنه لا مَنْعَ من كونها لغواً، وتكون للمقابلة[4] نحو : اشتريته به ، وبدلته به، وتكون مستقرًّا أيضاً، نحو : هذا بذاك.

(٢٤٠/ أ) قوله : «وقد تكون للتعدية» جميع حروف الجر : لتعدية الفعل القاصر عن المفعول، إليه[5]، لكن معنى التعدية المطلقة : أن يَنْقُل[6] معنى الفعل، كالهمزة والتضعيف، ويُغيِّره، وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر، نحو : ذهبت

---

(١) م، د : إنها للمصاحبة.

(٢) قوله : وقد : ساقطة من ط.

(٣) المائدة /٦١ ، ونصُّها : ﴿ وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا۟ بِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا۟ يَكْتُمُونَ ﴾ .

انظر دراسات ق ١ ٢/ ٢٧، ٢٨، والمشكل ١/ ٢٣٧.

(٤) أي للبدل. دراسات ق ١ جـ ٢ ص ١٥.

(٥) متعلق بقوله : لتعدية الفعل القاصر.

(٦) أي الحرف الذي جيء به للتعدية.

(*) القَسَمُ بغير اللهِ لا يجوز شرعاً في العقيدة، ولكن تُرِكَ حِفاظاً على النص الأصلي للمخطوطة.

به، وقمت به، أي : أذهبته، وأقمته، ولا يكون مستقرًّا، وما سمعته مقدراً إلاّ في قراءة من[1] قرأ :

﴿ ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ [2] ﴾ ،

أي ائتوني بزبر الحديد

قوله : «والظرفية» أي بمعنى «في» نحو[3] :

٧٨٧ ما بكاء الكبير بالأطلال [وسؤالي وما ترد[4] سؤالي]

أي : فيها، وتكون للسببية، كقوله تعالى :

﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا [5] . . . ﴾ ،

وقوله[6] :

٧٨٨ غُلْبٌ تشذَّر بالذُّحولِ كأنها [جِنُّ البَديِّ رواسياً[7] أقدامُها]

---

(١) قراءةٌ سَبْعية. قرأ بها أبوبكر عن عاصم. [الإتحاف ٢٩٥، النشر ٣١٥، البحر ١٦٤/٦]. وتقدمت في باب المتعدي.

(٢) الكهف /٩٦، والآية بتمامها : ﴿ ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ قَالَ ٱنفُخُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا قَالَ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ .

(٣) قائل البيت : الأعشى. (ديوانه ١٦٣ المؤسسة العامة للطباعة والنشر بيروت، بلا تاريخ)؛ وفيه ؛ فهل بدل وما.

الخزانة ٥١١/٩، الاقتضاب ٤٤٨.

الشاهد فيه أنّ (الباء) للظرفية؛ أي : في الأطلال.

(٤) ليس في ط ، وهو في د.

(٥) النساء / ١٦٠، ونصُّها : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا» . [انظر حاشية الجَمَل ١/ ٤٤٤]﴾ .

(٦) لبيد بن ربيعةَ العامريّ . (ديوانه ١٧٧ دار صادر ، بيروت ، بلا تاريخ) . الخزانة ٥١٥/٩ ، المخصص ٦٩/١٤، شرح القصائد العشر للتبريزي ٢٥٠، الأزهيّة ص ٢٨٧ ط ٢.

والغُلْب : جمع أغلب، وهو الغليظ العنق. تَشَذَّر : تتهدد، وتتوعّد. الذحول : الثارات والأحقاد. البَدِيّ : وادٍ لبني عامر. الرواسي : الثوابت.

و (رواسياً) : منصوب على الحال، وصَرَفَه للضرورة. و (أقدامها) : رفع بـ «رواسٍ».

الشاهد في قوله (بالذُّحول)، فإنَّ الباء فيه للسببية.

(٧) ليس في د، ط.

وهي فَرْعُ الاستعانة[1] .

وقيل : جاءت للتبعيض[2] ، نحو قوله تعالى :

﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ[3] ﴾ ،

قال ابنُ جني[4] ، إنّ أهلَ اللغة لا يعرفون هذا المعنى ، بل يورده الفقهاءُ[5] . ومذهبهُ أنها زائدةٌ ؛ لأن الفعل يتعدّى إلى مجرورها بنفسه .

وتجيء بمعنى «مِن»، نحو :

﴿ عَيۡنًا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ[6] ٱللَّهِ ﴾ ،

وبمعنى[7] «عن» نحو :

﴿ سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ[8] ﴾ ،

---

(1) أي باء السببية .

(2) أثبت ذلك الأصمعي، والفارسي في (التذكرة)، والقُتبي، وابنُ مالك، وقيل : والكوفيون . [الهمع ٢/٢١، الجنى ص ٤٣].

(3) المائدة / ٦، والآية بتمامها :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ﴾ .

[انظر البحر ٣/٤٣٦، البرهان ٤/٢٥٧].

(4) الجنى الداني ص ٤٤ .

(5) قال ابن جني في سِرّ الصناعة ١/١٣٩ : «فأمّا ما يحكيه أصحاب الشافعي، رحمه الله، عنه، مِن أن الباء للتبعيض فشيء لا يعرفه أصحابنا، ولا وَرَدَ به ثَبْتٌ». وانظر المغني لابن قدامة المقدسي ١/١٢٦ .

(6) الإنسان / ٦، ونصُّها :

﴿ عَيۡنًا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفۡجِيرًا ﴾ ،

في دراسات ق ١ جـ ٢ ص ٥ : «الباء للإلصاق، أو ضمن (يشرب) معنى يروى، أو زائدة. وجعلها الأصمعي والفارسي وابن مالك للتبعيض، أي يشرب منها».

(7) قال به ابن قُتَيْبَةَ، والزَّجّاج، ونسبه السُّيوطي للكوفيين، بشرط اختصاصها بالسؤال. [المخصص ١٤/٦٥، الهمع ٢/٢٢، أدب الكاتب ٥٠٥، البرهان ٤/٢٥٧، المشكل ٢/٤٠٥ ـ ٤٠٦].

(8) المعارج / ١، ونصُّها :

﴿ سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ انظر المشكل ٢/٤٠٦ .

وتجيء للتجريد، نحو: رأيت بزيد أسداً، أي: برؤيته أسدا، كما مَرَّ في «مِن».

قوله: «وزائدة في الخبر والاستفهام»، بهل، لا في مطلق الاستفهام، فلا يقال: أزيد بقائم، كما يقال: هل زيد بقائم.

قوله: «والنفي»، بليس، نحو: ليس زيد براكبٍ، وبما نحو: ما زيد براكب، وقيل: بلا التبرئة أيضاً، نحو: «لا خير بخير بعده النار[1]» والأولى أنها بمعنى «في»، ولم يُسمع في النفي بإن، فما كان للمصنف أن يطلق النفي والاستفهام.

وتزاد قياساً في مفعول علمت وعرفت، وجهلت، وسمعت، وتيقَّنت، وأحسست، وقولُهم: سمعت بزيد وعلمت به، أي بحال زيد، على حذف المضاف.

وتزاد قياساً، أيضاً، في المرفوع في كل ما هو فاعل لِكَفَى وتصرفاته، وفي فاعل أَفْعِلْ في التعجب على مذهب سيبويه[2]، وفي المبتدأ الذي هو: حسبك، وتزاد شاذًّا في خبر المبتدأ الموجَب[3] نحو: جزاءُ سيئةٍ[4] بِمِثْلِهَا[5]. عند الأخفش[6]، وتزاد سماعاً بكثرة في المفعول به نحو: ألقى بيده، ونحو[7]:

---

(١) من كلام لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه. [نهج البلاغة ٢/١٨٣ ط دار المعرفة]. وتقدم ذكره في باب لا التبرئة في الشرح الأول.

(٢) الكتاب ١/٣٦٢، و٢/٢٥٠ بولاق.

(٣) «الجمهور لا يجوّز زيادة الباء في الخبر الموجَب أصلاً، ولا يُثبتون سماعه».
[دراسات ق ١ جـ ٢ ص ٥١].

(٤) في ط: «جزاء سيئة سيئة بمثلها»، وهذا تحريف.

(٥) يونس/٢٧، والآية بتمامها:
﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

(٦) في معاني القرآن ٢/٣٤٣: «وزيدت الباء كما زيدت في قولك: بِحَسْبِكَ قَوْلُ السُّوءِ».

(٧) رَجَزٌ، قائله النابغة الجَعْدي (ديوانه ٢١٥، ٢١٦)؛ وروايته هكذا:

نحن بنو جعدة أرباب الفلج
نحن منعنا سَيْلَهُ حتى اعتلج

=

٧٨٩ [نحن بنو ضَبّة[1]أصحاب الفَلَجْ] نضرب بالسيف ونرجو بالفرجْ

وقليلاً في خبر «لكنَّ»، قال[2] :

٧٩٠ ولكنَّ أجراً لو فعلتِ بهيِّنٍ وهل يُنْكَر المعروفُ في الناس والأجرُ

ومع «أنَّ» مرفوعة، قال[3] :

٧٩١ ألا هل أتاها والحوادثُ جَمَّةٌ بأنَّ امرأَ القيسِ بنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَا

وقد ذكرت مواضع زيادتها في «ما» الحجازية.

ومن غريب زيادتها: أن تزاد في المجرور، نحو قوله[4] :

= وهو في : الخزانة ٩/٥٢٠، معاني الحروف للرماني ص ٣٨، رصف المباني ١٤٣، المغنى ص ١٤٧، شرح أبياته للبغدادي ٢/٣٦٧، ضرائر الشعر ٦٣، الاقتضاب ٤٥٨.

و (فَلَج) : مدينة بأرض اليمامة لبني جعدة وقشير وكعب بن ربيعة «ولعله المسمى اليوم بالأفلاج» [المغني حاشية ٧ ص ١٤٧].

والشاهد فيه زيادة الباء في المفعول به، أو أنّ (نرجو) ضُمِّنَ معنى (نطمع)، فتعدّى بالباء.

(١) ليس في د، ط.

(٢) غير معروف، ولم أهتدِ إلى قائله.

الخزانة ٤/١٦٠ بولاق، العيْني ٢/١٣٤، ابن يعيش ٨/١٣٩، الهمع ١/١٢٧، معجم الشواهد ١/١٥١.

الشاهد فيه قوله (بهين)، فإنّ الباء فيه زائدةٌ سماعاً بِقلّةٍ.

(٣) امرؤ القيس، كما في الخزانة ٤/١٦١ بولاق، ولم أجده في ديوانه. المفصل ٢٨٥، ابن يعيش ٨/٢٣، معاني الفراء ٢/٢٢٢، ضرائر الشعر ٦٣؛ وفيه: «التقدير: ألا هل أتاها أن امرأ القيس بن تملك بيقر». و(تَمْلِك) : اسم أمّ امرىء القيس، لا ينصرف، ومنهم من قال : جدّته. ولـ «بَيْقر» معانٍ ذكرها ابنُ السِّيد في الاقتضاب ص ٢٧٧ منها : «.. وبَيْقَرَ : إذا هاجر من أرض إلى أرض، وبَيْقَرَ : إذا خرج من العراق إلى الشام، وبَيْقَرَ : إذا رأى البقر . . . واسم الفاعل من جميعها : مُبَيْقِر».

الشاهد فيه أن الباء قد تزاد بقلة مع (أنّ) الواقعة مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل (أتى).

(٤) الأسود بن يعفر.

الخزانة ٤/٦٢ بولاق = ٩/٥٢٧ هارون، العَيْني ٤/١٠٣، المغني ٤٦٢، شرح أبياته للبغدادي ١/٢٤٤؛ وفيه : «فالذي ينبغي أن يحمل عليه البيت أن الباء زائدةٌ للتوكيد؛ لأنّ الباء قد عهد بزيادتها، ولم يعهد زيادة «عن» . . . .»، معاني الفراء ٣/٢٢١. سِر الصناعة ١/١٥٣؛ وفيه :

«زاد الباء، وفصل بها بين عن، وما جرّته، وهذا من غريب مواضعها»، ضرائر الشعر ص ٧٠؛ وفيه :

«فأدخل عن على (الباء) تأكيداً، لأنهم يقولون : سألت عنه، وسألت به، والمعنى واحدٌ.

والبيت شاهدٌ على أنه من الغريب زيادةُ الباءِ في المجرور، فإنها زيدت مع (ما) المجرورة بـ (عن).

٧٩٢ فأصبحن لا يسألنه عن بما به أصعَّد في عُلو الهوى أم تصوبًا

وتضمر كثيراً مع «الله» في القَسَم، نحو: أَللهِ لأفعلنَّ، وشاذًّا قليلاً في غيره، كقول رؤبة: خَيْرٍ[١]، لِمَن قال له: كيف أصبحت؟.

[اللام]:

قولـه: «واللام للاختصاص[٢]»، لام الجر مكسورة مع غير الضمير، مفتوحة معـه، وكسرها معه أيضاً: لغة خُزَاعية، وربما فتحت قبل «أن» المضمرة، نحو: لَيعلمَ[٣] بفتح الميم، ونُقِل فتحها مع جميع المظهرات.

اعلم أن كل كلمة على حرف واحد، كالواو، والفاء، ولام الابتداء.. فحقها الفتح، لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخِفة بكونها على حرف.

وإنما كُسِرت باء الجر ولامه لموافقة معمولها، ولم تكسر كاف التشبيه، لأنها تكون اسماً، أيضاً، فجرُّها، إذن، ليس بالأصالةِ، بل[٤] للقيام مقام الحرف، عند مَن قال إنَّ المضاف هو الجارُّ.

وإنما بقيت لام الجر، الداخلة على المضمر على فتحها، إلحاقاً لها بسائر اللامات كلام الابتداء، ولام جواب «لو» وغير ذلك.

وإنما خُصَّت[٥] لام المضمر بذلك، لأنها لا تلتبس، إذن، بغيرها من اللامات

---

(١) الإنصاف، المسألة ٧٢ (٢/٣٠٥)، والمغنى ٨٣٩.

(٢) «و[معناها] أنها تدل على أن بين الأول والثاني نسبةً باعتبار مادل عليه متعلقه، نحو: هذا صديق لزيد، وأخ له. ومنه: الجنة للمتقين».
[البرهـان ٤/٣٣٩ـ٣٤٠].

(٣) بفتح لام الجر في أول الفعل. وقوله: بفتح الميم، ليبين أن اللام للتعليل، وأن مقدرة بعدها، ليكون الفعل من المواضع التي أشار إلى فتح اللام فيها.

(٤) د: بل لتضمن الحرف كما مَرَّ في باب الإضافة.

(٥) ط: وإنما خص لام المضمر...

إذِ المضمرُ المجرورُ، غيرُ المرفوعِ ، ولو فتحت في غير المضمر لالتبست بلام الابتداء، والفرق بالإعراب لا يَتِمُّ، إذْ ربما يكون الظاهر مبنيًّا، أو موقوفاً عليه.

وفائدة اللام : الاختصاصُ، إمّا بالملكيَّة، نحو : المال لزيد، أو بغيرها، نحو : الجُلُّ للفرس، والجنة للمؤمن، والابن لزيد.

والتي تسمى لام العاقبة[1] نحو[2] :

٧٩٢ لِدُوا للموت [وابنوا للخراب فكلكمُ[3] يَصيرُ إلى ذَهَـابِ]

وقوله تعالى :

﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ[4] ﴾ ،

فَرْعُ لام الاختصاص[5]، كأنّ ولادتهم للموت، وخلقهم لجهنم، وكذا التي للتعليل نحو : جئتك للسِّمن وللضرب، إذِ المجيءُ مختصٌّ بذلك.

واللام المقوية للعامل الضعيف بتأخيره عن معموله، نحو : لِزيد ضربت، وبكونه

---

(١) يسميها البصريون لامَ العاقبة . . . ويسميها الكوفيون لامَ الصيرورة».
[البيـــان ٢/٢٢٩]
وتسمى، كذلك، لامَ المآل. انظر البحر ٣/٩٥، وكتاب اللامات للدكتور عبدالهادي الفضلي ص ٧٩، [دار القلم، بيروت سنة ١٩٨٠م ط ١].

(٢) البيت منسوب لعلي بن أبي طالب، رضي الله عنه. [الدُّرَر اللوامع ٢/٣١ الشنقيطي، مصر سنة ١٣٢٨ هـ].
وهو في : الخزانة ٣/١٦٣ بولاق = ٩/٥٣٩ هارون، الجنى ٩٨، معاني الحروف للرماني ١٤٣، الدُّرُّ المَصُون ٥/٨٦ و ١٨٦ [مجلد ومضروب على الآلة الكاتبة، تقدم به د. أحمد الخراط، لنيل درجة مشارك].
الشاهد فيه أنّ اللام في قوله (للموت) تسمى لام العاقبة عند البصريين، ولام الصيرورة عند الكوفيين [البيان ٢/٢٢٩]. وما قاله البغدادي من أن تسميتها بلام العاقبة، وبلام الصيرورة هو قول الكوفيين إنما هو وَهَمٌ.
[الخزانة ٩/٥٢٩ هارون].

(٣) ليس في م، ط.

(٤) الأعراف /١٧٩، والآية بتمامها : ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾.
انظر البحر ٤/٤٢٦، حاشية الجَمَل ٢/٢٠٩.

(٥) أي لام العاقبة.

اسمَ فاعلٍ نحو : أنا ضاربٌ لزيد، أو مصدراً، نحو : ضربي لِزيد حَسَنٌ، ويكونه مقدَّراً نحو : يالزيد، ويالِلماء : لام الاختصاص، صارت الأخيرة مع ذلك، عَلَماً للاستغاثة أو للتعجب.

وقد تجيء بمعنى «إلى[1]» نحو : سمع الله لمن حَمِدَه، أي : استمع الله إلى مَنْ حَمِدَهُ، و :

﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِى[2]﴾ ،

أي إلى الذي، وبمعنى «على[3]» «نحو : وتَلَّهُ للجبين[4]» أي عليه، و : «يَخِرُّونَ[5] لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا[6]» ، أي عليها»,

قوله : «وزائدة»، في « رَدِفَ لَكُم[7] » ؛ لأنّ رَدِفَ يتعدى بنفسه[8]، وكذا[9] في :

---

(1) انظر دراسات ، القسم الأول ٢/ ٤٤٢. (2) الأنعام /٧٩، ونصها :

﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ .

(3) انظر رصف المباني ص ٢٢١.

(4) الصافات / ١٠٣، ونصُّها : ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾ .

[انظر البرهان ٤/ ٣٤١].

(5) الإسراء / ١٠٧، والآية بتمامها : ﴿قُلْ ءَامِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ .

[انظر البحر ٦/٨٨ ـ ٨٩، والبرهان ٤/٣٤١].

(6) ط . ساقطــة.

(7) النمل / ٧٢، ونصُّها :

﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ .

(8) قال أبو حيان : «وأصل (رَدِفَ) : التعدي بمعنى تبع ولحق، فاحتمل أن يكون مضمناً معنى اللازم، ولذلك فسره ابنُ عباس وغيره بـ (أزف)، و (قرب)، لما كان يجيء بعد الشيء قريباً منه ضمنه معناه، أو مزيد اللام في مفعوله لتأكيد وصول الفعل إليه». البحر ٧/ ٩٥.

وقال ابنُ هشام : «وليس منه زيادة اللام «رَدِفَ لكم» خلافاً للمبرد [المقتضب ٢/ ٣٧] ومَن وافقه، بل ضمن (ردف) معنى اقترب، فهي مثل :

﴿اقترب للناس حسابهم﴾ ،

الأنبياء / ١». [المغني ص ٢٨٥].

(9) د ، م : وكذا ينبغي أن يكون في نصحت لك، وشكرت لك؛ لأن الفعلين يتعديان بأنفسهما، وأما . . . .

شكرت له، على ما مرَّ في باب المتعدي، وأما في: وزنته المال، ووزنت له، فاللام ليست بزائدةٍ، بل هي معدِّية قد تحذف تخفيفاً.

وهي (٢٤٠/ ب) في: لا أبالك، زائدةٌ عند سيبويه[١]، وكذا اللام المقدرة بعدها «أنْ»، بعد فعل الأمر والإرادة[٢]، كقوله تعالى:

﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ﴾[٣]

وقولك: ما أريد لأنسى حاجتي، وقيل: هما بمعنى[٤] «أنْ» والظاهر هو الأول، لقوله تعالى:

﴿وَأُمِرۡتُ لِأَنۡ أَكُونَ﴾[٥]،

وهي زائدةٌ أيضاً، في قوله تعالى:

﴿وَإِذۡ بَوَّأۡنَا لِإِبۡرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلۡبَيۡتِ[٦]﴾،

لقوله: ﴿وَلَقَدۡ بَوَّأۡنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ[٧]

---

(١) الكتاب ١/٣١٥، ٣٤٥ - ٣٤٦ بولاق، وانظر ابن الطراوة النَّحْوي ص ١٧٣ وما بعدها.

(٢) انظر اللام بعد فِعْلَيْ الإرادة والأمر في دراسات ق ١ جـ ٢ ص ٤٨٤.

(٣) البيِّنة / ٥، والآية بتمامها:

وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾.

(٤) قال بهذا الرأي الفراء. [معاني القرآن ١/٢٦١].

(٥) الزُمَر / ١٢، والآية بتمامها: ﴿وَأُمِرۡتُ لِأَنۡ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾.

انظر [البحر ٧/٤٢٠، والكشّاف ٣/٣٤٢].

(٦) الحج / ٢٦، ونصُّها:

﴿وَإِذۡ بَوَّأۡنَا لِإِبۡرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلۡبَيۡتِ أَن لَّا تُشۡرِكۡ بِي شَيۡـٔٗا وَطَهِّرۡ بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلۡقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾.

نَعَمْ قيل: اللام زائدة، وقيل: مفعولُ (بوّأنا) محذوفٌ، والتقدير: بوأنا الناسَ، واللام للعِلّة؛ أي: لأجل إبراهيم.

[البحر ٦/٣٦٣، المشكل ٢/٩٦، حاشية الجَمَل ٣/١٦٤].

(٧) يونُس /٩٣، والآية بتمامها:

﴿وَلَقَدۡ بَوَّأۡنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدۡقٖ وَرَزَقۡنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ فَمَا ٱخۡتَلَفُواْ حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقۡضِي بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ﴾.

وكذا اللام في قوله[1] :

١٣٤ فلا واللهِ لا يُلفى لما بي ولا لِلِما[2] بهم أبداً دواءُ

ويجوز أن يقال : إن الثانية[3] للتأكيد ، تأكيداً لفظياً[4].

قوله : «وبمعنى عن، مع القول»، يعني في نحو قوله تعالى :
﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ[5] إِلَيْهِ﴾ ،
ولو كانت كاللام في قولك : قلت لزيد لا تفعل، لقال : ما سبقتمونا إليه، وقد ذكرنا في أفعال القلوب، الكلامَ على[6] هذا.

قوله : «وبمعنى الواو في القسم للتعجب ، نحو:لِله لا يؤخَّر الأجل.

وقولهم[7] في التعجب ، يعنون : في الأمر العظيم الذي يستحق أن يتعجب منه ، فلا يقال : لِله لقد قام زيد، بل يستعمل في الأمور العِظام، نحو : لِله لتُبعثُنَّ وقيل : إنَّ اللام في :
﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ[8]﴾ ، و : ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ[9]﴾ ،
للتعجب، والأَولى أن تكون للاختصاص، إذْ لم يثبت لام التعجب إلاّ في القَسَم،

(١) سبق تخريجه ص ٤٦٢ من القسم الأول .

(٢) ط : للماء.

(٣) قال بهذا الرأي ابنُ عُصفور. [ضرائر الشعر ص ٦٩].

(٤) ط : تأكيد لفظي.

(٥) الأحقاف /١١، والآية بتمامها :
﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾.

(٦) في هذا الشرح

(٧) ط : الواو ساقطة.

(٨) قريش / ١ [انظر البرهان ٤/٣٤٠، الكتاب ١/٤٦٤ بولاق ، المشكل ٢/٥٠٢ ، ٥٠٣].

(٩) البقرة / ٢٧٣، والآية بتمامها :
﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ .

وقيل : تجيء بمعنى «في[1] » وبمعنى «بعد[2]» وبمعنى «قبل»، في قوله تعالى :
﴿جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ[3] ﴾ ،
أي في[4] يوم وكتبته لِثَلاثٍ خَلَوْنَ، أي بعد ثلاث، ولِثَلاثٍ بَقِينَ، أي : قبل ثلاث[5] ، والأولى بقاءُ الثلاثة على الاختصاص، كما مَرَّ في باب العدد[6] .

[رُبَّ]

قولُه : ورُبَّ للتقليل[7] ، ولها صَدْرُ الكلامِ ، مختصة بنكرة موصوفة»
«على الأَصَحِّ ، وفعلها ماضٍ محذوفٌ غالباً، وقد تدخل»
«على ضمير مبهم مميَّز بنكرةٍ، والضمير مفردٌ مذكر، خلافاً»
«للكوفيين في مطابقة التمييز، ويلحقها، ما، فتدخل على»
«الجمل، وواوها تدخل على نكرة موصوفة».

في «رُبَّ» ثماني[8] لغاتٍ : أشهرها ضَمُّ الراء وفَتْحُ الباءِ مشدَّدة، والثانية : ضَمُّ الراء وفتح الباء المخففة[9]، والثالثة : ضَمُّ الراء وضم الباء المخففة، والرابعة : ضَمُّ الراء وإسكان الباء المخففة، والخامسة فَتْحُ الراءِ وفَتْحُ الباء المشدَّدة، والسادسة فَتْحُ

(١) انظر البرهان ٣٤١/٤، دراسات ق ١ جـ ٢ ص ٤٤٤.
(٢) انظر المغني ص ٢٨١، والبرهان ٣٤٢/٤.
(٣) آل عمران / ٩، ونصُّها :
﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ .
(٤) البحر ٣٨٧/٢.
(٥) في د بعد قوله : (قبل ثلاث) : «ونحو قوله عليه السلام : صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ؛ أي بعد ذلك».
(٦) في هذا الشرح.
(٧) «كقولك : رب رجل يقول ذاك، أي : قل من يقول ذاك».
التبصرة والتذكرة ٢٨٦/١. وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٠، والفوائد الضيائية ٣٢٦/٢، والإنصاف، المسألة ١٢١.
(٨) ذكر ابن هشام أنّ فيها ستَّ عشْرةَ لُغَةً. [المغني ص ١٨٤].
وذكر السُّيوطي أنّ فيها سَبْعَ عَشْرَةَ لغةً [الهمع ٢٥/٢]، وانظر التسهيل ص ١٤٧.
(٩) انظر الممتع ٦٢٦/٢.

الـراء وفَتْحُ الباء المخففة، والسابعة والثامنة : ضم الراء وفَتْحُ الباءَ مشددة ومخففة بعـدهـا تاء مفتوحة، ووضع «رُبَّ» للتقليل، تقول في جواب من قال : ما لقيت رجلاً، رُبَّ رجل لقيت، أي لا تنكر لقائي بالمرة، فإني لقيت منهم شيئاً وإن كان قليلاً.

قال ابنُ[1] السَّرَّاج : النحاة كالمُجمِعين على أنَّ «رُبَّ» جوابٌ لكلام إمّا ظاهر أو مقدَّر، فهي في الأصل موضوعةٌ لجواب فعل ماض منفي، فلهذا لا يجوزون : رُبَّ رجـلٍ كريم أَضرِب، بل : ضَرَبت، وإنـما كان محذوفاً في الغالب لدلالة الكلام السابقِ عليه.

هذا الذي ذكرنا من التقليل أصلها، ثم[2] تستعمل في معنى التكثير، حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة، وذلك نحو قوله[3] :

٧٩٤ [أزهيرَ إن يَشِب[4] القذال فإنه] رُبَ هَيضل لَجِبٍ لففتُ بهيضلِ

وقوله[5] :

٧٦٠ ماوِيَّ، يا رُبَّتما غارة شعواء كاللذعة بالمِيسَمِ

(١) الأصول ١/٣٣٣.

(٢) د : ثم كثيراً ما تستعمل.

(٣) هو أبو كبير الهُذَلي . (ديوان الهُذَليين ٢/٨٩، مصر سنة ١٩٦٥م).
الخزانة ٩/٥٣٥، الأمالي الشجرية ٢/٤، شرح اللُّوكي ٤٢٨، معاني الحروف للرماني ص ١٠٧، الممتع ٢/٦٢٧.
والقذال : ما بين الأذنين والقفا، والهَيْضل : الجماعة من المتسلِّحين أمْرهم واحدٌ. و (زهير) : مُرَخَّم زهيرة، وهي ابنةُ الشاعر.
الشاهد فيه أنّ (رُبَّ) للتكثير؛ أي : كثيراً ما لففت هَيْضلاً بهيضلٍ.

(٤) ليس في د ، ط.

(٥) ضَمْرة بن ضمرة النَّهْشَليّ، وقد سبق تخريجُ البيتِ. وهو في المُبْهِج ص ٣٧.

وقوله[1] :

٧٩٥ [فإن تُمس مهجورَ[2] الفِناء فربَّما] أقامَ به بعد الوفُودِ وفُودُ

ووجه ذلك أن المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح لأن الكثير منها كأنه قليل بالنسبة إلى الممدوح بها، وذلك أبلغُ الوجهَيْنِ في المدح.

ومن هذا القبيل قوله تعالى :

﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ[3] . . .﴾ ،

لأنَّ «قد»[4] لتقليل المضارع في الأصل، وذلك كما يقول المتمدِّح بكَثرة العلم : لا تنكر أني أعرف شيئاً من العلم وإن كان قليلاً.

وهي حرفُ جرٍّ عند البصريين، خلافاً للكوفيين[5] والأخفش.

وإنما حملهم على ارتكاب جَعْلِها حرفاً مع أنها في التقليل، مثل «كَمْ» في التكثير، ولا خلافَ في اسميتها، بل هي مفيدة للتكثير[6] في الأغلب كما ذكرنا كإفادة «كم» : أنهم لم يَرَوْها تنجرُّ بحرف جر ولا بإضافة، كما تنجر «كم» فلا يقال بِرُبَّ رجلٍ، ولا : غلام رُبَّ رجل.

وتشكل عليهم حرفيتها بنحو : رُبَّ رجل كريم أكرمت، فإن حروف الجر : هي

---

(١) هو أبو عَطاء السِّندي . والبيت من أبيات أربعةٍ، رثى بها يزيدَ بنَ هُبَيْرَةَ الفزاري.
الخزانة ٩/٥٣٩، الحماسة بشرح المرزوقي ٨٠٠، أدب الكاتب ٢١.
الشاهد فيه أنّ (ربما) للتكثير. وهو ظاهر.

(٢) ليس في ط . م.

(٣) الأحزاب / ١٨، والآية بتمامها :
﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ۖ وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ .

(٤) انظر دراسات، القسم الأول ٢/ ٣٠٧، ٣٠٨. ٣٠٩.

(٥) انظر المغنى ص ١٧٩، والإنصاف، المسألة ١٢١ (٢/٤٩٧)، وابن يعيش ٨/٢٦، والجنى ٤٣٩.

(٦) قال ابن هشام : «وليس معناها التقليل دائماً، خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً، خلافاً لابن درستويه، بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً». [المغني ص ١٨٠].
وانظر رصف المباني ص ١٨٨، والجنى الداني ص ١٧٧.

ما يُفضي الفعل إلى المفعول الذي لولاها لم يفض إليه ، وأكرمت، يتعدّى بنفسه، قال صاحبُ المُغني : إنما ذلك لأنه يَضْعف الفعل المتأخر من المفعول، عن العمل، فيعمد بحرف الجر، كقوله تعالى :

﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ[1]﴾ ،

ولا سيما إذا وجب تأخير الفعل، كما في «رُبَّ».

والجواب ، أن العادة، أن يعمدَ مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر، لإفادتها التخصيصَ، حتى تخصَّ مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول، بذلك المفعول، فلا يستنكر عمله فيه، نحو : لزيد ضربت وأنا ضاربٌ لزيد، وضربي لزيد حَسَنٌ، ويشكل أيضاً بمثل قولك : رب رجل كريم أكرمته، لأنّ الفعل لا يتعدى إلى مفعول بحرف الجر، وإلى ضميره معاً، فلا يقال : لزيد ضربته.

واعتذروا بأن أكرمته، صفة[2] وأن العامل محذوف ، وهو عُذْرٌ باردٌ، لأن معنى رب رجل كريم أكرمت، وأكرمته : شيءٌ واحدٌ، والأول جواب بلا خلاف، ولا شَكَّ أنك إذا قلت في جواب من قال ، ما أكرمت رجلاً : رب رجل كريم أكرمته، لم[3] يحتج معنى الكلام إلى شيء آخر مقدر، مثل : تحققت أو : ثبت ، على ما ادَّعَوْا.

وإن اعتذروا بأن الضمير في أكرمته، للمصدر، أي : أكرمت الإكرام، كما قيل في قوله[4] :

٨٢ هذا سراقة للقرآن يدرسه [والمرء عند الرُّشا[5] إنْ يلقها ذِيبُ]

---

(١) يوسف /٤٣، والآية بتمامها : ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ ،

قوله تعالى : «للرؤيا» اللام للتقوية : دراسات، ق ١ جـ ٢ ص ٤٤٨ ، وجعلها مكي زائدة : المشكل ٢ /١٥٥ .

(٢) م ، د : والجواب، أي العامل محذوف . . .

(٣) د : لا يحتاج.

(٤) تقدم تخريج البيت.

(٥) ليس في م ، ط.

كان أبَـردَ[1] ؛ لأنَّ ضمـير المصـدر المنصوب (٢٤١ /أ) بالفعل قليلُ الاستعمال، بخلاف نحو : رب رجل كريم لقيته، وإن قالوا : إن «لقيته» مفسِّرٌ لِلَقِيت ، المقدَّر كما في : زيداً ضربتـه : جاء الإشكـال الأول، مع أنه لم يثبت في كلامهم تفسير النـاصب للجـار والمجـرور بفعـل آخَرَ، نحو : بزيد جاوزته ، أي : مررت بزيد جاوزته ، ويشكل، أيضاً، بنحو : رب رجل كريم جاءني ، في جواب مَنْ قال : ما جاءك رجل، ولا شَكَّ أن : جاءني، هو جواب رُبَّ ، إذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء آخـرَ، بل تَمَّ بقولك : جاءني، فيكون كقولك : بزيدٍ مُرَّ، والضمير في مُرَّ، لزيد، وكقـولـك : زيداً اضرب، والضمـير للمنصوب، وقد مَرَّ في المنصوب على شريطة[2] التفسـير، امتنـاعُ ذلـك، فإن ارتكب مرتِكب مُتَمَحِّلاً أن جاءني صفة، والعامل تحققت ونحوه، فهو مُحالٌ لعدم توقف معنى الكلام عليه، مع أن المصنف صرَّح في شرح قوله : «محذوف غالباً» بأنه قد يظهر نحو : رُبَّ رجل كريم قد حصل.

ويقوى عندي مذهب الكوفيين[3] والأخفش[4]، أعني كونَها اسماً، فَرُبَّ : مضاف إلى النكرة، فمعنى رُبَّ رجل ، في أصل الوضع : قليل من هذا الجنس، كما أَنَّ معنى كم رجل : كثيرٌ من هذا الجنس، وإعرابه : رَفْعٌ أبداً، على أنه مبتدأ لا خبرَ له، كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم : أقلُّ رجلٍ يقول ذلك إلّا زيد[5]، فإنهما يتناسبان، بما في «رُبَّ» من معنى القِلَّة.

وكما أَنَّ نواسخ المبتدأ لا تدخل في نحو[6]:

٥٣ غيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ يَنْقَضي بالهَمِّ والحزنِ

---

(١) راجعٌ إلى قوله : وهذا عُذْرٌ باردٌ، في رَدِّهِ على قولهم إن (أكرمته) صفة، وأن العامل محذوف . . .
هذا، ويكثِرُ الشارحُ من مثل هذا الرَّدِّ القاسي في أثناء نقده لآراء غيره.

(٢) في الشرح الأول.

(٣) ط : ويقوى عندي مذهب الأخفش والكوفيون ؟!.

(٤) الإنصاف، المسألة ١٢١ (٢/ ٤٩٧)، والمغني ص ١٧٩.

(٥) انظر باب الاستثناء في الشرح الأول، والمقتضب ٤/٤٠٥ هامش ١ الطبعة الأخيرة.

(٦) سبق تخريجه ص ٢٥٢ من القسم الأول.

وقولهم : خطيئة يوم لا أصيد[1] فيه، لتضمنه معنى النفي الذي له صدرُ الكلام، فكذا لا تدخل على «رُبَّ»، لأنَّ القِلَّةَ عندهم، تجري مَجرى النفي فمن ثم، كان لِرُبَّ صَدْرُ الكلامِ .

قال أبـو عمرو[2] رُبَّ لا عاملَ لها، لأنها ضارعتِ النفيَ، والنفي لا يعمل فيه عاملٌ ، ولتضمنها معنى النفي ، كان القياس ألَّا يجيء وصف مجرورها إلّا فعلية، كما في : أقـلُّ رجل، المتضمن معنى النفي ، وذلك لأن النفي يطلب الفعل، إلّا أنَّ «رُبَّ» لخروجها إلى معنى الكَثرة في أكثر مواضعِها جاز وقوعُ نعتِ مجرورها : اسمية كما في قوله[3] :

٧٩٦ يارُبَّ هيجا هي خير مِن دَعَه

ويكثر وقوعه[4]، أيضاً، صفةً معطية لمعنى الفعل ههنا، بخلاف باب : أقلّ رجل[5]، كما مَرَّ في باب الاستثناء، قال صلى الله عليه وسلم : «ألا رُبَّ نفسٍ طاعمة ناعمة

---

(١) معناه : يخطىء يوم لا أصيد فيه، والمراد : لا يمر يوم إلّا ويحدث فيه صَيْدٌ.

(٢) جعلها حرفية، كما يراها سيبويه. انظر الكتاب ١/٢٩٣ بولاق.
هذا، «وقد يقصد من كونها ضارعت النفي : مضارعتها له في كون كل منهما له صدر الكلام «رُبَّ» و «النفي». والله أعلم». [آراء أبي عمرو : رسالة ما جستير لحسن الحفظي ص ٣١٥].

(٣) لبيد (ديوانه ص ٩٢، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ)، وهذا رَجَزٌقاله وهو صغير، وجّهه إلى النعمان بن المنذر، وكان سبباً في هجر النعمان للربيع بن زياد العبسي ؛ لأن لبيداً ضمّنه أوصافاً في الربيع، جَعلتِ النعمان يتقزز من الأكل معه.
والهيجا : الحرب، تمد وتقصر، والدَّعة : خفض العيش والراحة. والهاء عِوضٌ من الواو. [انظر الخزانة ٤/١٧١ بولاق].
الشاهد فيه أنه يجوز أن تقع الجملة الاسمية نعتاً لمجرور رُبَّ، فَـ (هي) مبتدأ. و (خير) خبره، والجملة (صفة لِـ (هَيْجا).

(٤) أي وقوع النعت.

(٥) انظر المقتضب ٤/٤٠٥ هامش ١ الطبعة الأخيرة.

في الـدنيا : جائعة عارية يوم القيامة[1] »، ويتم الكلام بقوله : جائعة عارية، بلا تقدير شيء آخر، خلافاً لِما ذهب إليه البصريون من تقدير العامل، والأكثر مراعاة الأصل في وقوعه فعلية، إمّا ظاهرة، أو مقدَّرة، فالظاهرة كقوله[2] :

٧٩٧ رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتَهُ ذلك اليـو مَ[3] وأَسْرَىٰ من معشرٍ أَقْيَالِ

وليس الجواب محذوفاً[4] كما قال أبوعلي[5]، لأنه قد تَمَّ الكلامُ بقوله : رُبَّ رفد هرقته، ولا يتوقف على شيء آخر، والرَّفْدُ : القدح الضخم ، يقال : هُريق رَفده، إذا مات، وهـو كنايةٌ كقولهم : صَفِر وطابه؛ والمقدرة كما في قوله : وأسرى من معشرٍ أقيال، أي : أسرى من معشر، حصلت لي .

---

(١) أخرجه البخاري في : ١٩ ـ كتاب التهجد ، ٥ ـ باب تحـريض النبي صلى الله عليه وسلم على صـلاة الليل والنوافل من غير إيجاب.
ونصه : « يارُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٍ في الآخرة».
هذا، وقد جاء الحديث بروايات مختلفة.
انظر [التيسير بشرح الجامع الصغير ٤٠١/١، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ٣١٢].

(٢) الأعشى، يمدح الأسود بن المنذر اللَّخْمي. (ديوانه ١٦٩، بيروت، لبنان، بلا تاريخ). رُوي في ديوانه (أقتال) جمع قِتل ـ بكسر القاف ـ وهو النظير، أو العدو المقاتل. أما (الأقيال) فمعناها : الملوك. والرَّفد : بفتح الراء القدح الضخم، وقد كنى عن القتل بإراقة الأقداح، والرِّفد ـ بكسر الراء ـ العطية. وأسرى : أي أسرتهم.
والبيت في : الخزانة ١٧٦/٤ بولاق، المغني ص ٧٦٤، شرح أبياته للبغدادي ١٥٧/٥، العَيْني ٢٥١/٣، ابن يعيش ٢٨/٨، معجم الشواهد ٣٢٣/١، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ٥٠٣/١، المُبْهِج ص ٤٥.
الشاهد فيه أنّ الأكثر مراعاة الأصل في وقوع صفة مجرَور رُبَّ جملةً فعليةً سواء أكانت مذكورة أم مقدرة. وقد اجتمعا في هذا البيت. الأول جملة (هرقته) صفة لـ (رفد)، والآخر : (أسرى) مجرور بـ (رُبَّ) المذكورة بطريق التبعية. و (من معشر) متعلق بأسرى ، وصفة (أسرى) محذوفة تقديرها : حصلت لي، ولا جواب لِـ (رُبَّ) في الموضِعَيْن ؛ لأن معنى الكلام تامٌ لا يفتقر إلى شيء سوى الصفة المقدرة.
و (رُبَّ) : اسمٌ محلها الرفع على الابتداء لا خبرَ لها للاستغناء بالصفة عن الخبر. هذا تقدير كلام الرضي.

(٣) ط : ميم اليوم داخلة في الشطر الأول.

(٤) د : وليس الخبر منتظراً كما قال أبو علي.

(٥) الإيضاح العَضُدي ٢٥١/١، ٢٥٢.

وأمّا نعت مجرور «أقلّ»، ففعلية أو ظرفية، كما اخترنا في باب الاستثناء[1]، واستشهد الأخفش[2] على اسمية «رُبَّ» بقوله[3]:

٧٩٨ إن يقتلوك فإنّ قَتْلَكَ لم يكن عاراً عليكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عارُ

وقال: رُبَّ مبتدأ، وعار خبره[4]، والأولى[5] أن يكون «عار خبرَ مبتدأٍ محذوف والجملة نعت مجرور رُبَّ، كقوله[6]: يارُبَّ هَيْجَا هي خير مِن دَعه.

قوله: «لها صَدْرُ الكلام»، لِما ذكرنا، قوله: «مختصة بنكرة»، كما أنَّ «كَمْ» مختصة بالنكرات، وإنما وجب دخولها على النكرة؛ لأن النكرةَ محتملة للقِلة والكَثرة، نحو: جاءني رجل، وما جاءني رجل، فلو لم يحتملها لم تستعمل فيهما، والمعرفة إمّا دالّةٌ على القِلَّة فقط، كالمفرد والمثنى المعرَّفَيْن، وإمّا دالَّةٌ على الكَثرة دون القِلَّة كالجمع المعرف، ورُبَّ، وكم، علامتان للقِلَّة والكَثرة، وإنما يحتاج إلى العلامة في المحتمل حتى يصيرَ بها نَصَّاً. قوله: «موصوفة على الأصح»، هذا مذهب أبي[7] على[8] وابنِ السراج[9]،

---

(١) في م بعد قوله: «في باب الاستثناء» ما يلي: «فهو مثل كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم. كما ذكرنا في باب المبتدأ».

(٢) تابع أهلَ الكوفة، وقد وافقهم ابنُ الطراوة، واستدلوا له بأربعة أدلة. الإنصاف، المسألة ١٢١، الجنى ٤٣٩، الهمع ٢/٢٥.

(٣) ثابت قُطنة في رثاء يزيدَ بنِ المُهَلَّب بن أبي صُفْرَة.
الخزانة ٤/١٨٤ بولاق، إيضاح الشعر، الورقة ٨٠/ أ، المقرّب ١/٢٢٠، الأزهيَّة ٢٦٩، ضرائر الشعر ١٧٣، الجنى الداني ٤٣٩، الأمالي الشجرية ٢/٣٠١، المغني ص ٤١، شرح أبياته للبغدادي ١/١١٧، ١١٩، ١٢٨، و ٧/٨٢.
الشاهد فيه أن الأخفش استدلَّ بالبيت على اسمية (رُبَّ)، فهي مبتدأ، و (عار): خبرها. لكنّ الرضي أعرب (عاراً) خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة صفة لـ (قتل).

(٤) انظر المقتضب ٣/٦٦، هامش (١)، والإنصاف ٢/٤٩٧، المسألة ٢١، وضرائر الشعر ص ١٧٣.

(٥) الرضي مع الجمهور. [المقتضب ٣/٦٦ هامش ١].

(٦) لبيد بن ربيعة العامري، وتقدم قبل قليل.

(٧) ط: أبو.

(٨) الإيضاح العَضُدي ١/٢٥٢.

(٩) الجنى ٤٥٠.

ومَن تبعهما[1]، وقيل[2] : لا يجب ذلك، والأولى : الوجوب، لأن «رُبَّ» مبتدأ على ما اخترنا، لا خبرَ له، لإفادة صفة مجروره معنى الجملة، كما في : أقلّ رجل[3] يقول ذلك على ما اخترنا، وقولهم: خطيئة يوم لا أصيد فيه، ولا يوصف «رُبَّ» فلا يقال : رب رجل كريمٌ بالرفع، كما لا يوصف «أقلّ»، لكون «رُبَّ» كحروف النفي فإن التقليل عندهم كالنفي[4]، فلهذا لا يتقدم عليه ناسخ، ولزِم الصَّدر.

قولـه : «محذوف غالباً»، إذا كان الكلام الذي، رُبَّ جواب عنه، مصرَّحاً به نحو: ما لقيت رجلاً، لم يمتنع حذف نعت مجرور رب، لدلالة القرينة عليه، وكذا إذا كانت القرينة غير ذلك، كما في قوله[5] : وأسرى من معشر أقيال، أي : أسرتهم، وإن لم تكن هناك قرينة، وجب وصف مجرور «رُبَّ» بما يفيد معنى الكلام التام، كما ذكرنا في : أقل رجل يقول ذلك.

ووصفه، إمّا فعلية، نحو: رُبَّ رجل كريم لقيته، أو: جار ومجرور أو ظرف نحو: رُبَّ رجل في الدار، أو: أمامك، أو اسمية نحو:

٧٩٦ يارُبَّ هَيْجَا هي خير مِن دعَه[6]

أو صفة مشتقة، نحو قوله صلى الله عليه وسلم : «رُبَّ نفس طاعمة ناعمة»[7] الخبر بتمامه، وليس شيء من هذه الأشياء عاملاً في «رُبَّ» بل هو وصفٌ لمجرورها، كما ذكرنا وتسميته بجواب «رُبَّ» : بعيدٌ.

---

(١) القائلون هم : الأخفش، والفراء، والزَّجّاج، وابنُ طاهر، وابن خَرُوف. [الجنى ٤٥٠ - ٤٥١].

(٢) د : وقيل لا يجب وصف مجرورها، والأولى أنه يجب ذلك.

(٣) انظر حاشية المقتضب جـ ٤ ص ٤٠٥.

(٤) في م بعد قوله : «كالنفي» «فرب رجل بمنزلة ما رجل فلهذا لزم الصدر ولم يتقدم عليه ناسخ».

(٥) الأعشى، وتقدم الشاهد.

(٦) رجز قاله لبيد، وقد تقدم.

(٧) سبق تخريج الحديث.

ويجوز أن يُعطفَ قياساً على المجرور بِرُبَّ ، وبِكَمْ ، وعلى النكرة المجرورة بكلّ ، وأيّ : اسم مضاف إلى ضميرها، لكون ذلك الضمير نكرةً، كما مَرَّ في باب المعارف[1] ، نحو : رُبَّ شاةٍ[2] وسخلتها ، وكم ناقة وفصيلها ، وكل رجل وأخيه ، وأي رجل وغلامه .

وقال الجُزولي[3] : هذا المعطوف معرفة ، لكنه جاز ذلك لأنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع[4] ، ولو كان كما قال ، لجاز رُبَّ غلام والسيِّد .

قوله : «وقد[5] تدخل على مضمر» ، هذا الضمير نكرة كما مَرَّ في باب المعارف .

قوله : «مميَّز بنكرة ، إلى قوله : في مطابقة التمييز» ، مضى شرحه في باب نِعْمَ[6] وبِئْسَ .

قوله : «ويلحقها «ما» ، إذا دخلها «ما» فالأكثرُ كونُها كافةً ، ورُبَّ (٢٤١ /ب) المكفوفة ، لا مَحَلَّ لها من الإعراب ، وإن كانت اسماً على ما اخترنا ، لكونها بمعنى «قَلَّما» ، وكونها كحرف النفي الداخل على الجملة .

وقد جاءت «ما» بعد «رُبَّ» زائدةً[7] ، قال[8] :

---

(١) في هذا الشرح .

(٢) في سيبويه ٢٤٤/١ ، ٣٥٦ بولاق : كل شاة وسخلتها بدرهم .

(٣) شرح المقدمة الجُزُولية ص ٢١٣ .

(٤) م : وليس بشيء ، إذ لو كان معرفة ، لجاز . . .

(٥) قد : ساقطة من م ، د .

(٦) في هذا الشرح .

(٧) انظر الجنى الداني ص ٤٥٦ .

(٨) عَدِيّ بن رَعْلاءَ الغَسَّاني ، كما في الأصمعيات ص ١٥٢ [تحقيق شاكر وهارون ط ٥ ، بيروت] .
الخزانة ١٨٧/٤ بولاق ، رصف المباني ١٩٤ ، المغني ص ١٨٣ ، الفوائدالضيائية ٣٢٨/٢ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ١٩٧/٣ ، الأزهية ٨٠ ، العيني ٣٤٣/٣ .
و (صقيل) بمعنى مصقول ، أي : مجلوّ و (النجلاء) : الواسعة البينة الاتساع . و (بُصرى) : بضم الباء وسكون الصاد بلد قرب دمشق . وإنما صح إضافة (بين) إلى (بصرى) لاشتمالها على متعدد من الأمكنة ، أي : بين أماكن بُصرى ونواحيها .

=

٧٩٩ رُبَّما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ بين بُصرى، وطعنةٍ نَجلاءِ

وقال [(١)]:

٧٦٠ ماوِيَّ ، يارُبَّتَما غارةٍ شعواءَ كاللَّذْعَةِ بالمِيسَمِ

ومثلها «ما» التي تلي كاف التشبيه، الأولى أن تكون كافةً، نحو: كن كما أنت، أي: كما أنت كائن، وزيد صديقي كما عَمروٌ أخي.

وشَذَّ إعمال الكاف مع «ما» و «ما» لا تكف «عن» نحو [(٢)]: «عَمَّاقَلِيلٍ [(٣)]»، وأما إذا وليت الباء ومن، فالأولى زيادتُها، وإعمالُ الجارَّيْنِ، نحو: فَبِمَارَحْمَةٍ [(٤)]»، و: مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ [(٥)]»، وقد تكفهما، كما يجيء.

و«رُبَّ» المكفوفة، لا تدخل إلّا على الفِعل، كما قال سيبويه [(٦)]، وقولُه [(٧)]:

٨٠٠ رُبَّما الجاملُ المؤبَّلُ فيهمْ وعَناجيجُ بينهن المِهارُ

= والشاهد في (ربما ضربة) حيث دخلت (ما) على (رُبَّ)، فإن (ما) فيه: زائدة لا كافة، ولذا عملت (رُبَّ) الجَرَّ في (ضربة).

(١) هو ضمرة بن ضمرة النهشلي. وتقدم تخريجه.

(٢) في ط: نحو «عما قريب» وهو تحريف.

(٣) المؤمنون / ٤٠، ونصها:
﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾.

(٤) آل عمران / ١٥٩، والآية بتمامها:
﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴾.

(٥) نوح / ٢٥ ونصها: ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا۟ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارًا ﴾.

(٦) الكتاب ١/٤٥٩ بولاق، والجنى ٤٥٦.

(٧) هو أبو دؤاد، كما في الأزهيَّة ص ٩٣.
الخزانة ٤/١٨٨ بولاق، رصف المباني ١٩٣؛ وفيه (الطاعن) بدل (الجامل)، الأمالي الشجرية ٢/٢٤٣، والمغني ١٨٣، شرح أبياته للبغدادي ٣/١٩٨، الجني ص ٤٥٥، المساعد على التسهيل ٢/٢٧٩. والجامل «جماعة الإبل، والمؤبل: كثير الإبل، والعناجيج؛ واحدها عنجوج: أحسن الإبل، والمِهار: أول ما ينتج من الخيل. الشاهد فيه أنّ (رُبَّ) المكفوفة بـ (ما) لا تدخل إلا على الفعل عند سيبويه وهذا البيت شاذٌ عنده لدخول (رُبَّ) المكفوفة فيه على الجملة الاسمية (الجامل فيهم).

شاذٌّ عنـده، ومثله قياسٌ عنـد الجُـزُولي[1]، فيجيز: ربما زيد قائم، والتزم ابن السراج[2] وأبو عليّ في الإيضاح[3]: كون الفعل ماضياً[4]، لأن وضع «رُبَّ» للتقليل في الماضي، كما ذكرنا، والعذر عندهما في نحو قوله تعالى:

﴿رُّبَمَا يَوَدُّ[5] ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾،

أنَّ مثل هذا المستقبل، أي الأمور الأُخرويَّة: غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي، نحو:

﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ[6]﴾، و﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ[7]﴾،

وقـال الـرَّبَعي: أصله: ربـما[8] كان يَوَدُّ، فحذف «كان» لكثرة استعماله مع «ربما»، والأولُ أحسنُ، وقال[9]:

---

(١) قال: «ومتى لحقتها [أي رُبَّ] «ما» ساغ أن تليهَا الجملتان؛ الاسمية، والفعلية، ليس هذا مذهب سيبويه، ولكنها عنده، إذ ذاك مختصة بالجملة الفعلية . . . » . [شرح المقدمة الجزولية ص ٢١٤].

(٢) الأصول ١/٣٨٦، ٥٠٩، وانظر الهمع ٢/٢٥.

(٣) الإيضاح العَضُدي ١/٢٥٣، ٢٥٤.

(٤) انظر الجنى الداني ص ٤٥١.

(٥) الحِجر /٢، ونصُّها:

﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾.

(٦) الزُمَر /صَدْرُ الآيتين ٧١، ٧٣.

﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَـٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَـٰذَا ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَـٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾. الآية ٧١.

﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَـٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَـٰلِدِينَ﴾.

الآيـة ٧٣.

(٧) الأعراف / ٤٤، والآية بتمامها: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَـٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ۖ قَالُوا۟ نَعَمْ ۚ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾.

(٨) ذكرها في المُغني بصيغة: «وقيل». [المغني ٤٠٨ ط. المبارك].

(٩) لم أهتدِ إلى قائله:

الخزانة ٤/١٩١ بولاق.

=

٨٠١ قتلنا ونال القتل منا ورُبَّما يكون على القوم الكرام لنا الظفر

أي : ربما كان ، مثل قوله[١] :

٨٠٢ [وانضح جوانب[٢] قبره بدمائها] فلقد يكون أخا دَمٍ وذبائح

والمشهور جواز دخول «ربما» على المضارع بلا تأويل، كما ذكره أبوعلي في غير[٣] الإيضاح .

وقوله[٤] :

٤٣٧ رُبَّما تكره النفوس من[٥] الأمر ... ... البيت

«ما» فيه نكرة موصوفة عند النحاة «لا كافةٌ ، كما مَرَّ في الموصولات[٦] .

وقد يحذف الفعل بعد ربما، عند القرينة، قال[٧] ؛

٨٠٣ فذلك إن يلق المنية[٨] يلقَها حميداً وإن يستغن يوماً فربما

= الشاهد فيه أنّ الرَّبَعي زعم أنَّ المضارع بعد (ربما) بمعنى الماضي، وإنما أوّله بـ (كان) لأنّ المعنى عليها؛ إذ مُرَادُ الشاعر إنْ فشا فينا القتل فكثيراً ما قتلنا قوماً كراماً قَبْلُ، فإنّ الحرب سِجالٌ يومٌ لك، ويومٌ علينا، وبهذا يحسن الاعتذار والتمدح، لا بأنه سيحصل لهم الظفر.

(١) زياد الأعجم في رثاء المغيرة بن المهلّب بن أبي صُفْرَةَ .
الخزانة ٤/١٩٤ بولاق، الأمالي الشجرية ١/٤٥، معجم الشواهد ١/٨٩.
الشاهد فيه أن المضارع (يكون) مؤولٌ بالماضي لأنه في مرثية ميت، وهو إخبار عن شيء وقع ومضى ، لا إخبار عما سيقع ؛ لأنه غير ممكن.

(٢) ليس في د، ط.

(٣) ذكره في الإيضاح العضدي ١/٢٥٤ على تأويل الحكاية .

(٤) أمية بن أبي الصلت (ديوانه ص ٥٠) أو عَبيد بن الأبرص (ديوانه ص ٣٦)، والبيت بتمامه :
ربما تكره النفوسُ من الأمْـــ ـــر له فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقالِ
وقد تقدم ذكره وتخريجُه في باب الموصول، أول هذا الشرح.

(٥) قوله : من الأمر : سقطت من د ، ط.

(٦) أول هذا الشرح.

(٧) حاتم الطائي.
الخزانة ٤/١٩٤ بولاق، الهمع ٢/٣٨، الدرر اللوامع ٢/٤٢.

(٨) ط : الكريهة.

أي : ربما يتوقع ذلك .

قوله : «وواوها»، أي واو رُبَّ، مثل قوله [(١)] :

٨٠٤ وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلاَّ اليعافيرُ وإلاَّ العيسُ

اعلم أَنَّ حروفَ الجر لا تحذف مع بقاء عملها[(٢)] قياساً ، إلاّ في : «اللهِ» قَسَماً، عند البصريين، وأجاز الكوفية قياسَ سائرِ ألفاظ المقسم به، على «اللهِ» نحو : المصحفِ لأفعلنَّ ، وذلك غير جائز عند البصرية، لاختصاص لفظة «الله» بخصائص ليست لغيرها تَبَعاً لاختصاص مُسَمَّاها بخصائصَ ، فمنها : اجتماعُ «يا» واللام في : ياالله، ومنها قطع الهمزة في : يا أَلله، و : وأفأَلله[(٣)] وها أَلله، ومنها الجر بلا عِوض من الجارّ، ومع عوض عنه بهاء التنبيه نحو : ها الله، وهمزة الاستفهام نحو : آلله، ومنها تعويض الميم عن حرف النداء نحو : اللهم، ومنها تفخيم لامه بعد الضم والفتح، وترقيقها بعد الكسر.

ويُحذف حرف الجر قياساً مع بقاء عمله، إذا كان الجارّ «رُبَّ» بشرطين : أحدُهما أن يكون ذلك في الشِّعر خاصةً، والثاني أن تكونَ بعد الواو، أو الفاء، أَوْ بَلْ، وأَمَّا حَذْفُها من دون هذه الحروف نحو[(٤)] :

---

(١) جِرَان العَوْد النميري. (ديوانه ص ٥٢، رواية أبي سعيد السُّكّري ط ١ دار الكتب المصرية سنة ١٩٣١م).
وهو في : سيبويه ١/٣٦٥ بولاق، بلا نِسبة، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ٢/١٤٠، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٤٢، الفوائد الضيائية ٢/٣٢٩، معاني الحروف للرماني ص ٦١، الإنصاف، المسألة ٥٥ (٢/٢٣١).
واليعافير، جمع يعفور، وهو ولد البقرة الوحشية، والعِيس، بكسر العين، جمع عَيْساء، وهي الإبل البِيض، يخالط بياضَها شيءٌ من الشُّقْرَة.
الشاهد فيه أنّ الواو في (وبلدة) واو رُبَّ، و (بلدة مجرورة بـ (رُبَّ) المحذوفة،

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٦٠.

(٣) انظر المقتضب ١/٣٨٨، و ٢/٣٢٣ الطبعة الأخيرة.

(٤) قائل البيت : جميل بن مَعْمَر، صاحب بُثَيْنَة. (ديوانه ص ١٨٧).
الخزانة ٤/١٩٩ بولاق، معاني الحروف للرماني ص ٤٧، الخصائص ١/٢٨٥، المساعد على تسهيل الفوائد =

٨٠٥ رسمِ دارٍ وقفت في طَلَلِه كدت أقضي الحياة مِن جَلَلِه

فشاذٌ في الشعر، أيضاً .

فالواو، كقوله[1] :

١٥١ وقاتم الأعماق خاوي المُخْتَرَقْ

والفاء، كقوله[2] :

٨٠٦ فإن[3] أهلك فذي حَنَقٍ لظاه عليَّ تكاد تلتهب التهابا

وبَلْ ، كقوله[4] :

٨٠٧ بل بلدٍ ذي صُعُد وأَصباْبْ

أما الفاء وبل، فلا خلاف عندهم أن الجَرَّ ليس بهما، بل بِرُبَّ مقدّرة بعدهما؛ لأنَّ «بل» حَرْفٌ عُطِفَ بها على ما قبلَها، والفاء جواب الشرط .

= ٢٩٦/٢، المغني ص ١٦٤، ١٨٢، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/١٩٠، و ٤/٢٠، الإنصاف، المسألة ٥٥ (٢/٢٣٢).

الشاهد في قوله (رسم) فإنه مجرور بـ (رُبَّ) المحذوفة، وهو شاذٌ في الشعر كما بَيَّنه الرضي.

(١) سبق تخريجه ص ٣٥ من القسم الأول .

(٢) هو ربيعة بن مقروم. (ديوان الحماسة لأبي تمام ٢/٥٤، عالم الكتب ، بيروت).

الخزانة ٤/٢٠١ بولاق، الأمالي الشجرية ١/١٤٣، ١٦٤، المغني ص ٢١٨؛ وفيه : لَهَب بدل حَنَق، شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/٣٤. :

ومعنى البيت : إن أمت فكم من رجل ذي حَنَق سيبقي مضطرمَ العداوة لِما لقي مني .

الشاهد فيه أنَّ (رُبَّ) المحذوفةَ بعد الفاء تعمل الجَرَّ في الشعر، و (ذي حنق) مجرور بها، وحذفها للعلم بموضعها.

(٣) ط : وان.

(٤) رؤبة بن العَجَّاج (ديوانه ص ٦، ط ابن الورد)، وتمامه :

والأمر يُقْضَى في الشَّقا لِلخُيَّابْ.

الشاهد فيه أن (رب) المحذوفة بعد (بل) تعمل الجر في الشعر، و (بلد) : مجرور بها.

والصُّعُد : بضمتين جمع صَعُود، وهو خلاف الهبوط، والصَّبب : الموضع المنحدر.

«وأما الواو، فللعطف، أيضاً، عند سيبويه[1]، وليست بجارة، فإن لم[2] تكن » في أول القصيدة أَوْ أول الرجز كقوله[3] :

٨٠٨ وليلةِ نَحْسٍ يَصطلي القوسَ رَبُّها وأقطعه اللاتي بها يَتَنَبَّلُ

فكونها للعطف ظاهر، وإن كانت في أولها، كقوله[4] : وقاتم الأعماق فإنه يُقَدَّر معطوفاً عليه، كأنه قال : رُبَّ هولٍ أقدمت عليه، وقاتم الأعماق.

وعند الكوفيين[5] والمبرد[6]، أنها كانت حرفَ عطف، ثم صارت قائمة مَقامَ «رُبَّ»، [7]جارة بنفسها، لصيرورتها بمعنى «رُبَّ»، فلا يقدرون في نحو : وقاتم الأعماق، معطوفاً عليه ؛ لأن ذلك تعسُّف ، وكذا إذا كان في وسط الكلام نحو : وليلة نحسٍ[8] ، لا يقدرونه عاطفاً على الكلام، بل هو عندهم بمعنى «رُبَّ»، وجارٌّ مثله .

ولو كان للعطف لجاز إظهارُ «رُبَّ» بعده، كما جاز بعد الفاء وبل، فهذه الواو عندهم، كانت حرفَ عطف قياساً على الفاء، وبل، ولكنها صارت بمعنى «رُبَّ» فجرَّت كما تجرّ، ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف في وسط الكلام نحو : ووليلة نحس ، ولا : فوليلة نحس ، اعتباراً بأصلها، بخلاف واو القسم فإنها لمّا لم تكن في

---

(١) الكتاب ١/٢٩٣ ـ ٢٩٤ بولاق = ٢/١٦٤ هارون. وانظر الإنصاف، المسألة ٥٥ جـ ١ ص ٢٣٣ خاصة.

(٢) في م العبارة ما يلي : «وأما الواو فعند سيبويه حكمها هكذا، والواو حرف عطف وإن لم تكن . . . » .

(٣) الشنفرى (لا مية العرب ص ٤٢ د. حفني).
الشاهد فيه أن واو (رب) إن كانت في أثناء القصيدة فهي للعطف على سابق.
والمراد بالنحس ههنا : البرد، واصطلاء النار : الاستدفاء بها، وربُّها : صاحبها، والأقطع : جمع قِطع ـ بكسر القاف ـ وهو نصل السهم، ويتنبل : يتخذ منها النبل للرمي.

(٤) الشاهد المتقدم من رجز رؤبة.

(٥) الإنصاف، المسألة ٥٥ (٢/ ٢٣١).

(٦) المقتضب ٢/٣١٩، ٣٤٨.

(٧) م : كائنة بمعناها، جارة بنفسها.

(٨) الشاهد المتقدم من شعر الشنفرى.

الأصل واو العطف ، فلذا ، جاز دخول واو العطف والفاء وثم ، عليها نحو : ووالله ، و : فوالله و : ثم والله .

وإضمار[1] الباء باقياً عملها في قول رؤبة : خيرٍ[2] ، لمّا قيل له : كيف أصبحت ، شاذٌ .

وقيل في : كم رجلٍ : إنه مجرور بمن ، وقد مَرَّ في بابه[3] .

وأمّا قولُه[4] :

٧٠٦ [إذا قيل أيّ[5] الناس شَرُّ قبيلة] أشارت كليبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ

فشاذٌ .

وقال الخليل[6] في : لاه أبوك : إنه مجرور بلام مقدرة[7] ، كما قال في أمس في نحو : فعلته أمس إنه مجرور بالباء ، والأولى بناؤهما ، كما ذكرنا في الظروف المبيَّنة .

هذا الذي ذكرنا في «رُبَّ» المقدَّرة : على مذهب البصريين في «رُبَّ» ، وأمّا على ما اخترنا ، فَرُبَّ مضاف مقدر ، مدلول عليه بالحروف الثلاثة .

---

(١) ط : وأضمر.

(٢) الإنصاف ، المسألة ٧٢ ، وقد مَرّ.

(٣) في باب العدد من هذا الشرح.

(٤) الفرزدق في هجاء جَرير (ديوانه ٢/ ٥٢٠) ، وقد تقدم الشاهد في هذا الشرح ، في باب المتعدي واللازم. والشاهد فيه أنّ كليبا مجرور بإلى محذوفة ، وهو شاذٌ.

(٥) ليس في د ، ط.

(٦) سيبويه ٢/ ٢٤٤ بولاق. وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٦٢.

(٧) «تقديره» : لله أبوك ، فحذفت اللام الزائدة ، واللام التي بعدها للتخفيف. وقد يقلبون فيقولون : لَهْيَ أبوك ، في معنى : لاه أبوك». [منثور الفوائد لأبي البركات الأنبـــــــــــــــاري ص ٣٨].

[واو القسَـــــم] :

قولُـه : و «واو القسم إنـما يكـون عنـد حذف الفعـل لغير السؤال، مختصةً بالظاهر، والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى، والباء أعـمُّ منهما في الجميع ، ويلتقي القسم باللام ، وإنَّ وحرف النفي ،ويحذف جوابه إذا اعترض ، أو تقدمه ما يدل عليه»

اعلم أنَّ واو القسم لها ثلاثة شروط : أحدُها حَذْفُ فِعْلِ القَسَم معها فلا يقال : أقسم والله ، وذلك لِكَثرة استعمالها في القسم ، فهي أكثر استعمالاً من أصلها ، أي الباء ، والثاني : ألّا تستعمل في قسم السؤال ، فلا يقال : والله أخبرني ، كما يقال : بالله أخبرني ، والثالثُ : أنها لا تدخل على الضمير فلا يقال : وك ، كما يقال : بك ، واختصـاصها (٢٤٢/ أ) بالحكمين الأخيرين ، لكونها فَرْعَ الباء وبدلاً منها ، وإنما حكم بأصالتها؛ لأنّ أصلها الإلصاق ، فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به ، وأبدلت الواو منها لأنّ بينهما تناسباً لفظياً لكونهما شفهيتين ، ومعنوياً ، ألَا ترى أنَّ في واو العطف وواو الصرف[1] معنى الجمعية القريبة من معنى الإلصاق .

والتـاء مبـدل[2] من الـواو ، كما في وُرَاث وتراث ، ووُكَلة وتُكَلة ، واتَّعد ، فلهذا قصُرت عن الواو فلم تدخل إلّا على لفظة «الله» وفيها الخصائص الثلاثةُ التي كانت في الواو وحكى الأخفش[3] : تَرَبِّي ، و : تَرَبِّ الكعبة وهو شاذٌ .

ولام الجـر تجيء بمعنى الواو كما ذكرنا ، مختصة ، أيضاً ، بلفظ «الله» في الأمور العـظام ، وكـذا «مِن» مكسـورة الميم ، وقـد تضم[4] ، والكسر أكثرُ ، مختصة بلفظ

(١) هي التي يسمونها واو المعية . والرضي يقول ، أحيانا ، : واو الجمعية . ومعنى تسميتها واو الصرف ، وهي تسمية الكوفيين ، أنها تصرف ما بعدها عن مشاركة ما قبلها نظراً إلى أصل معنى الواو الذي هو الجمع .
[انظر المرتجـــل ص ٢٠٧] .

(٢) ط : بـدل .

(٣) رصف المباني ص ١٧٢ ، والجنى الداني ص ٥٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٥٤ .

(٤) أي الميم ، وقد ذكر الشارح هذا الكلامَ في أثناء الحديث عن (مِنْ) الجارّة .

«ربي»، ومذهب سيبويه[1]، كما ذكرنا، أنها حرفُ جرٍّ، قامت مَقامَ الباءِ، وضم الميم لدلالة تغير معناها وخروجها عن بابها، كما تقول في العلم : شُمس بن مالك، بضم الشين .

ومـذهب بعض الكوفيين : أَنَّ المضمومة الميم مقصورة[2] من أَيْمُن والمكسورتها مقصورة من يمين .

وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ «أيمن» كما يجيء ، مختص[3] بالله أو بالكعبة و «مِن» مختصة بلفظ «رَبِّي» .

ولا مَنْعَ أن يقال : تغير حكمه عند اختصاره، ويمكن أن يستدل ببنائه على أنه ليس محذوفاً من «أيمن» المعرب ؛ لأن اختصار المعرب ورده إلى حرفين، لا يوجب البناء، كما[4] في : يد، ودم .

والأولى أن يقـال إنّ ما رُوي من قولهم : مُنُ اللهِ[5] ، مضمـوم الميم والنـون، ومكسورهما مع لفظ «الله» وحدَها : هي «من» الجارة، المستعملة مع «ربّي»، اتبعت النون الميم ضماً وكسراً، للساكنين .

وأمّا : مَنَ اللهِ بفتحتين[6] ، فنقول : أصلها : مِنَ بكسر الميم وفتح النون، اتبع الميم النون وإن كانت فتحتها عارضةً للساكنين، طلباً للتخفيف، فعلى هذا، «مِن» الجارّة تختص في القَسَم بربي، أو بالله .

---

(١) الكتاب ٢/١٤٥ بولاق، وانظر المغني ص ١٣٦، والإنصاف، المسألة ٥٩ ٢/٢٤٦ .

(٢) أي : مختصرة بالحذف، من أيمن.

(٣) ط : مختص كما يجيء بالله . . .

(٤) د، : بدليل يد ودم .

(٥) ذكر المرادي في الجنى ص ٥٤١ عشرين لغة . وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٢ /١٥٥ .

(٦) م : بفتح الميم والنـون.

وقيل : بل الثلاثة، أي مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظة «الله» مقصورة من أيمن.

أمّا اختصار : مُنُ الله بضمتين، فظاهر، وأما المكسورتها والمفتوحتها فلا أرى لكونها مقصورتَيْنِ منه وجهاً، لأنّ «أيمن»، عندهم واجب الرفع سماعاً، كما يجيء والقصر لا يوجب البناء، فمن أين جاء كسر النون وفتحها، بلى، لو جاء أيمن الله على ثلاثة أوجه، أي بالرفع والنصب والجر، كما جاء يمين الله رفعاً ونصباً عند الجميع، وجراً، أيضاً عند الكوفيين، جاز أن يقال : أتبع الميم النون فتحاً وكسراً.

ويجوز أن يكون : مَنَ الله بفتحتين، مقصوراً من : يمينَ الله باتباع الميم للنون بعد القصر، ولا يجوز أن يكون : مِنِ الله بكسرتين مقصوراً من يمين الله باتباع النون للميم لأن حركة الإعراب لا تزال لأجل الاتباع.

وأما : أَيم الله بفتح[1] الهمزة وكسرها[2] مع ضم الميم، فمقصورانِ من : أَيمن الله، بفتح الهمزة وكسرِها.

وقد يقال : هَيم الله بقلب الهمزة هاء مفتوحة ، وقد تحذف الياء[3] مع النون، فيقال : أَم الله بفتح الهمزة وكسرِها، وكل ما قُصِر من أيمن لا يستعمل إلاّ مع لفظة «الله»، ولا يُستعمل مع الكعبة، كما استعمل أيمن، معها، وقد يقال : مُ الله[4]، بضم الميم وكسرها مقصورتَيْنِ من «مِن» «و» «مُن» على ماقال[5] سيبويه، وقيل : هما مقصورتان من أيمن، ففي كسر الميم، إذن ، إشكالٌ، وقيل : المكسورة مقصورة من[6] يمين، وقيل : هما بدلان من الواو، كالتاء، لكون الميم والواو شفهيتَيْنِ فاختصّا

---

(١) نُقِلت عن تميم . [المساعد ٢ /٣١١].

(٢) نقلت عن سُلَيْم. المصدر نفسه.

(٣) شرح الشافية ٢/٢٥٤.

(٤) المسائل العسكريات ص ٧١، والإيضاح في شرح المفصّل ٢/١٥٤.

(٥) الدُرَر المبثّة ص ٧٣.

(٦) وهو رأي ابنِ جِني. [المنصف ١/٦١].

بلفظ الله كالتاء، وفيه نَظرٌ؛ لأن الكلمة التي على حرف، لم تجئ في كلامهم مضمومةً.

وإذا حذف حرف القسم الأصلي، أعني الباء، فإن لم يبدل منها، فالمختار النصب بفعل القسم، ويختص لفظ «الله» بجواز الجر مع حذف الجار بلا عِوَضٍ، والكوفيون[1] يُجَوِّزون الجَرَّ في كل[2] ما حذف منه الجار من المقسم به وإن كان بِلا عِوَضٍ، نحو: الكعبة لأفعلن*، و: المصحف لآتِيَنَّ*.

ويختص لفظ «الله» بتعويض «ها»، أو همزة الاستفهام من الجارّ، وكذا يُعَوَّض من الجارِّ فيها: قطع همزة «الله» في الدرج، فكأنها حذفت للدرج ثم رُدَّت عِوَضاً من الحرف.

وجار[3] الله، جعَل هذه الأحرفَ بدلاً من الواو، ولعل ذلك لاختصاصِها بلفظة «الله» كالتاء، فإذا جئت بهاء التنبيه بدلاً، فلابد أن تجيءَ بلفظ «ذا» بعد المقسم به نحو: لا، ها الله ذا وإي ها الله ذا، وقوله[4]:

٤١٢ تعلَّمنْ ها لعمر الله ذا قسماً فاقصد بذرعك وانظر أين تنسلك

والظاهر أنّ حرف التنبيه من تمام اسم الإشارة، كما يأتي في حروف التشبيه: قُدِّم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف، ليكونَ عوضاً منه.

وإذا دخلت «ها» على «الله» ففيه أربعةُ أوجهٍ، أكثرُها إثبات ألف «ها» وحذف همزة الوصل من «الله» فيلتقي ساكنان: ألف «ها» واللام الأولى من «الله»، وكان

(١) المساعد ٢/ ٣٠٧.

(٢) م، د: جميع.

(*) لا يجوز القسم بغير الله سبحانه وتعالى.

(٣) أي الزمخشري. [المفصّل ٣٤٤، ابن يعيش ٨/٣٢].

(٤) هو زهير بن أبي سلمى، من قصيدة هدد بها الحارث بن ورقاء الصَّيداوي.
(شعر زهير برواية الأعلم ص ٨٨). وقد تقدم تخريج البيت في باب اسم الإشارة، في أول هذا الشرح.

القياس حذف الألف لأن مثل ذلك إنما يغتفر في كلمة واحدة، كالضالين، أما في كلمتين، فالواجبُ الحذْفُ نحو : ذا الله، وما الله، إلّا أنه لم يحذف، في الأغلب، ههنا، ليكون كالتنبيه على كون ألف «ها» من تمام (٢٤٢ /ب) «ذا»، فإن : ها الله ذا، بحذف ألف «ها»، ربما يُوهم أن الهاء عوض عن[1] همزة «الله»، كهرقت، في أرقت[2]، وهِيّاك في إياك[3].

والثانيةُ، وهي المتوسطة في القِلَّة والكَثرة، ها الله ذا، بحذف ألف «ها»، للساكنين، كما في : ذا الله، وما الله، ولكونها حرفاً، كَلاَ، وما، وذا.

والثالثةُ وهي دونَ الثانيةِ في الكَثرة : إثبات ألف «ها» وقطع همزة «الله» مع كونها في الدرج، تنبيهاً على أن حَقَّ «ها»، أن يكون مع[4] «ذا» بعد «الله»، فكأن الهمزة لم تقع في الدرج.

والرابعةُ حكاها أبو علي، وهي أقل الجميع : هأَلله، بحذف همزة الوصل وحذف ألف «ها» للساكنين بعد قلبها همزة، كما في : الضألين ودأبة[5].

قال الخليل[6] : ذا من جملة جواب القسم، وهو خبر مبتدأ محذوف، أي : الأمر ذا، أو فاعل، أي : ليكونَنَّ ذا، أو لا يكون ذا، والجواب الذي يأتي بعده نفياً أَوْ إثباتاً، نحو : ها الله ذا لأفعلنَّ، أو : لا أفعل : بدل من الأول، ولا يقاس عليه، فلا يقال : ها الله أخوك، أي لأنا أخوك ونحوه.

وقال الأخفش[7] : ذا، من تمام القسم، إمّا صفة لله، أي : الله الحاضر الناظر،

---

(١) م : من.

(٢) الإبدال لابن السِّكِّيت ص ٨٨.

(٣) الإبدال لابن السكيت ص ٨٩.

(٤) م : في أول ذا.

(٥) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٣٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٠٧.

(٦) نقله عنه سيبويه في الكتاب ٢/ ١٤٥ بولاق. وانظر المقتضب ٢/ ٣٢١ الطبعة الأخيرة.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٣٠.

أو مبتدأ محذوف الخبر، أي : ذا قسمي ، فبعد هذا إمّا أن يجيء الجواب ، أو يحذف مع القرينة .

وأمّا همزة الاستفهام ، فإما أن تكون للإنكار، كقول الحَجَّاج في الحَسَن البصري ، رحمه الله : آللهِ ليقومَنَّ عبد[1] من العبيد فيقولنَّ كذا وكذا .

أو للاستفهام ، كما قال صلى الله عليه وسلم ، لِعبدِ اللهِ بنِ[2] مسعودٍ رضي الله عنه لما قال هذا رأس أبي جهل : آللهِ الذي لا إلهَ غيره[3]،

فإذا دخلت همزة الاستفهام على «الله»، فإمّا أن تبدل الثانية ألفاً صريحةً، وهو الأكثرُ، أو تسهَّل كما هو القياس في : آلرجل، ونحوه ، ولا تحذف لِلَّبْس، ولا تبقى للاستثقال .

وأما قطع همزة «الله» ، فهو في مكان مخصوص ، وذلك إذا كان قبله فاء ، قبلها همزة الاستفهام ، تقول لشخص ، هل بعت دارك فيقول نعم ، فتقول : أفألله لقد كان كذا ، ويجوز دخول الفاء من غير استفهامٍ نحو : فألله لقد كان كذا ، وهمزة الاستفهام ليست عوضاً من حرف القسَم ههنا ، للفصل بينها وبين «الله» بفاء العطف .

وعند الأخفش : الفاء : في : أفألله[4] ، زائدةٌ .

ودليل كون هذه الثلاثة أبدالاً ، معاقبتها لحرف القسم ، ولزوم الجر معها دون النصب ، مع أن النصب بلا عوض أكثرُ ، كما تَقَدَّمَ .

---

(١) ط : العبيد من العبيد .

(٢) أحد الصحابة الأجلّاء . عرض القرآن على النبي صلوات الله وسلامه عليه ، وعليه الأسود وزِر بن حُبَيْش . توفي سنة ٣٢هـ .

[معرفة القراء الكبار ١ /٣٣ ، غاية النهاية ١ /٤٥٨] .

(٣) في مخطوطة البغدادي ق ٣٤٥/ب رقم ١٠ : «هذا القول لابن مسعود ، كان في غزوة بدر ، لما جاء برأس أبي جهل إلى النبي صلى الله عليه وسلم» .

(٤) انظر البغداديات ص ١٨٩ .

واعلم أَنَّ الجملتين، أعني القَسَم والجواب، كالشرط والجزاء، صارتا بقرينة القَسَم كجملةٍ واحدةٍ.

فإن كانت القَسَمية اسميةً، فإمّا أن يتعينَّ الاسم الذي جعلته مبتدأ للقسم، كأيْمُن الله، ولعمرك، أو، لا، فإن تعينَّ وَجَبَ حَذْفُ الخبر، كما مَرَّ في باب المبتدأ[(١)]، لدلالةِ ذلك اللفظ على تعينُّ الخبر وهو: «ما أقسم به[(٢)]»، وسدّ الجواب مَسَدَّ الخبر، وإن لم يتعينَّ، كأمانة الله وعهد الله، ويمين الله، جاز لك حذف الخبر وإثباته، نحو. أمانة الله، ويمين الله وعهد الله لأفعلن، والمراد بأمانة الله: ما فرض الله على الخلق من طاعته[(٣)] كأنها أمانة له تعالى: عندهم، يجب عليهم أن يؤدوها إليه تعالى سالمةً، قال تعالى:

﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ[(٤)] ...﴾ الآية،

ومعنى يمين الله تعالى ما حلف به تعالى من قوله:

﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا[(٥)] و: وَٱلَّيْلِ[(٦)] و: وَٱلضُّحَىٰ[(٧)]﴾،

ونحوها، أو اليمين التي تكون بأسمائه تعالى نحو: واللهِ ورَبِّ الكعبة، والخالق، ونحو ذلك، والمعنى: يمين الله يَميني، ويجوز إثبات الخبر، نحو: على أمانة الله، وعليَّ عهد الله، وعليَّ يمين الله، وكذا تقول: الكعبةِ أو المصحفِ لأفعلن، أو: الكعبة يميني لأفعلن.

---

(١) في الشرح الأول.

(٢) يعني أن التقدير مثلًا: أيمن الله هو ما أقسم به.

(٣) د: ... على الخلق وأودعه عندهم من طاعته.

(٤) الأحزاب /٧٢، والآية بتمامها:
﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾.

(٥) الشمس / ١.

(٦) الليل / ١، ونصها:
﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾.

(٧) الضحى /١.

(*) لا يجوز شرعا في العقيدة القسم بغير الله تعالى.

وقال الفراء : إن كان المبتدأ اسمَ معنى نحو : لعمرك وأيمن الله فجواب القسم : خبره ، ولا يحتاج إلى تقدير خبرٍ آخرَ؛ لأنَّ : لعمرك : يمين، ولأفعلن، يمين أيضاً، فهو هو .

وليس بشيءٍ ، لأن العَمر، معناه البقاء فهو مقسمٌ به، و : لأفعلن، مقسمٌ عليه، فكيف يكون هذا ذاك، وكذا الكلام في : أمانة الله، وأيمن الله، ونحوه .

والمبتدأ المحذوف خبره، إنِ اقترن بلام الابتداء، نحو : لعمرك ولا يمن الله : وجب رفعه .

قال الجُزولي : لم يسمع في لفظ «الله» إلّا النصب أو الجر، دون الرفع، وجوَّز الأندلسي الرفعَ قياساً.

وأيمن الله عند الكوفيين، جمع[1] يمين ، فهو مثل : يمين الله ، جُعِلت همزة[2] القطع فيه وصلاً، تخفيفاً لِكَثرة الاستعمال ، كما قال الخليل في همزة «أل» المعرِّفة[3] .

وعند سيبويه[4] : هو مفرد مشتق من اليُمن، وهو البركة، أي : بركة الله يميني، وهمزته للوصل في الأصل، والدليلُ عليه تجويز كسر همزته وإنما كان الأغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله، ويُستبعد[5] أن تكون الهمزة في الأصل مكسورةً ثم فتحت تخفيفاً، لعدم «إفعُل» بكسر الهمزة[6] في الأسماء والأفعال، ولذا قالوا في الأمر من : نصر أُنصر بضم الهمزة ويُستبعد أصالة «أفعُل» في المفردات، فيصدق ههنا قوله[7] :

٥١٣ فأصبحت أنى تأتها تشتجر بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجرُ

(١) الإنصاف، المسألة ٥٩ (٢/٢٤٦) ، والجنى ٥٣٨ .

(٢) د : الهمزة.

(٣) انظر باب المعرفة والنكرة في أول هذا الشرح.

(٤) الكتاب ٢/٣٠٩ بولاق. ، وانظر الجنى ٥٣٨، والدرر المبثثة ص ٧٣.

(٥) د : ويبعد.

(٦) أي بكسر الهمزة وضم العين.

(٧) لبيد بن ربيعة العامري (ديوانه ٦٥ دار صادر، بيروت). وقد تقدم البيت.

وإذا تكررت الواو بعد واو القسم، نحو قوله تعالى :

﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ [1] ﴾ ،

فذهب سيبويه[2] والخليل ، أن المتكررة واو العطف وقال بعضهم (٢٤٣ / أ) هي واو القسم والأولُ أقوى، وذلك لأنها لو كانت واو القسم لكانت بدلاً من الباء ولم تُفِدِ العطف وربط المقسم به الثاني وما بعده بالأول ، بل يكون التقدير : أُقسِم بالليل ، أقسم بالنهار : أقسم بما خلق، فهذه ثلاثةُ أَيْمانٍ كُلُّ واحدٍ منها مستقلٌ، وكل قَسَمٍ لا بُدَّ له من جوابٍ[3] ، فتطلب ثلاثة أجوبة، فإن قلنا حذف جوابان استغناءً بما بقي بعد الحذف ، فالحذف خلاف الأصل، وإن جعلنا هذا الواحد جواباً للمجموع ، مع أن كل واحد منها، لاستقلاله، يطلب جواباً مستقلاً، فهو، أيضاً، خلاف الأصل، فلم يبق إلّا أن نقول : القَسَم شيءٌ واحدٌ، والمقسم به ثلاثة، والقسم هو الطالب للجواب ، لا المقسم به، فيكفيه جوابٌ واحدٌ، فكأنه قال : أقسم بالليل والنهار وما خَلَقَ :

﴿ إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ [4] ﴾ ،

أي أقسم بهذه الثلاثةِ : إنّ الأمر كذا، وأيضاً، فإنك تقول مُصرِّحاً بالعطف : بالله فالله لأفعلن ، وبحياتك ثم حياتك لأفعلن، ولا تقول : أقسم بالله، أقسم بالنبي صلى الله عليه وسلم لأفعلن، والحمل على ما ثبت في كلامهم أُولى .

واعتُرِض على كون واو العطف ، بلزوم العطف على عاملين؛ لأن النهار إذن، يكون معطوفاً على الليل، وإذا تَجَلَّى، معطوف على : إذا يَغشى ، والعاطف واحد.

أجاب جار الله[5] بأن قال : الواو كأنها عِوَضٌ عن[6] حرف القسم وفعله معاً،

---

(١) الليـل / ١، ٢.

(٢) الكتاب ٢/١٤٦ بولاق. وانظر المغني ص ٦٣٤.

(٣) انظر المغني ص ٦٣٤، ٧٤٠، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٣١.

(٤) الليـل /٤.

(٥) أي الزمخشري. ابن يعيش ٨/٣٢ وما بعدها.

(٦) م : مِن.

وذلك لأنه، لكثرة ما استعمل في القسم، لم يستعمل الفعل معه، فصار، لمّا لم يجامع الفعل، كأنه عوض من الفعل، أيضاً، كما أنه عوض من الحرف، فقوله: والنهار، كأنه معطوفٌ على عاملٍ واحدٍ، هو الواو.

قال المصنف[1]: فيلزم على هذا: ألّا يجيز: بالليل إذا يغشى والنهار إذا تجلّى، وقد جاء قولُه تعالى:

﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ۝١٥ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ ۝١٦ وَٱلَّيۡلِ إِذَا[2] عَسۡعَسَ﴾،

فقوله تعالى: والليلِ، وإن لم يكن قبلَه معمولان، إلّا أنه يكون الواو فيه قائمةً مَقامَ أُقسم والباء، حتى كأنه يجرُّ وينصب، وهو المحذور.

وقال المصنف[3]: إنما جاز هذا، لأنه مثل: إنّ في الدار زيداً والحُجرة عَمراً، كما مَرَّ في باب العطف.

وعلى ما قدَّمنا في باب الظروف المبنية: إنّ التقدير: وعَظَمَةِ الليلِ إذا يغشى، فالعامل في الليل، في الحقيقة، هو العظمة المقدرة، وكذا في: إذا يغشى، فيكون الواو قائماً مَقامَ العَظَمة، وهي عامل واحدٌ، فيكون التقدير[4]: بعظمة الليل وقت عسعسته، فالعامل في المجرور والمنصوب شيءٌ واحد.

واعلم أنَّ القَسَم على ضربين: إمّا قَسَم السؤال، وهو: نشدتك الله، وعمَّرتك الله، وعَمْرَكَ الله، وقعدك اللهَ، لتفعلن، وقد يستعمل «لعمرك» في قَسَم السؤال، فجواب قسَم السؤال: أمرٌ أو نهيٌ، أو استفهامٌ كقوله[5]:

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٣٣، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢١.

(٢) التكوير / ١٥، ١٦، ١٧.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٣٣.

(٤) «يعني في الآية الثانية، ولو قال: وقت غشيانه لكان أولى؛ لأنه في الكلام على: والليل إذا يغشى». [حاشية الشريف الجُرجاني ٢/٣٣٧].

(٥) قيس بن الملوَّح، مجنون بني عامر. (ديوانه ٢٨٦).
الخزانة ٤/٢١٠، ٥٨٤ بولاق، المنصف ٣/٢١؛ وفيه: سُعدى بدل ليلى، ابن يعيش ٩/١٠٢، المقتصد =

٨١٠ بدينك هل ضممت إليك ليلى قُبَيْلَ الصبحِ أو قَبَّلْتَ فاها

ويُجاب بإلّا، ولمّا، نحو: نشدتك بالله إلّا فعلت، أو: لَمَّا فعلت[1]، وقد مضى في باب الاستثناء[2].

وقوله[3]:

٨٦ قعيدك ألّا تُسمعيني ملامةً ولا تَنْكِئِي قَرْحَ الفؤادِ فَيَيْجَعَا

أَنْ فيه زائدة.

وربما قيل في قسم الطلب، أيضاً: لتفعلنَّ، ولنفعلنَّ، فيكون خبراً بمعنى الأمر.

قوله: «ويُتَلَقَّى القسم باللام، وإنَّ، وحروف النفي»، معنى يُتَلَقَّى: أي يُستقبل، والمعنى: يجاب القسم، يقال: تَلَقَّاه بكذا واستقبله به، أي أجابه به.

اعلم أنَّ جوابَ القسم: إمّا اسمية أو فعلية، والاسمية إمّا مثبتة، أو منفية، فالمثبتة تُصَدَّرُ بإنَّ مشددة، أو مخففة، أو باللام[4]، وهذه اللام: لام الابتداء المفيدة للتأكيد، لا فرق بينها وبين «إنّ»، إلّا من حيث الفِعْلُ.

وإنما أُجيبَ[5] القسم بهما لأنهما مفيدان للتأكيد الذي لأجله جاء القسم، واللام الداخلة بعد «إنّ» المكسورة، في الأصل لام الابتداء، أيضاً، كما يجيء في باب

= ٢/٨٦٤؛ قال المحقق: «والشاهد فيه مجيء القسم على سبيل الاستعطاف، وهم يطلقون على مثل هذا النوع القسم الاستعطافي».

«كأنه قال: أسألك بحق دينك أن تُصْدِقَني وتُعَرِّفَني الحقيقة».

[المقتصد ٢/٨٦٤].

(١) انظر سيبويه ١/٤٥٥ بولاق.

(٢) في الشرح الأول.

(٣) سبق تخريجه ص ٣٦٣ من القسم الأول.

(٤) انظر المقتضب ٢/٣٣٤.

(٥) د: وإنما صلحا لأن يكونا في جواب القسم لأنهما . . .

«إنَّ»، فلا تدخل هذه اللام، أعني لام جواب القسم، إلّا على ما تدخل عليه اللام الواقعة بعد «إنَّ».

ومذهب الكوفيين أن اللام في مثل، لزيدٌ قائم، جواب القسم أيضاً والقسم قبله مقدر، فعلى هذا، ليس في الوجود عندهم، لام الابتداء، قالوا: لأنك تقول: لَطعامَك زيدٌ آكِلٌ، فقد دخلت على غير المبتدأ.

وأجيب بأنها في التقدير داخلةٌ على المبتدأ، ورُدَّ عليهم بنحو: ظننت لَزيدٌ قائمٌ، ولام القسم لا مدخل له بعد «ظننت» المفيد للشك.

ويجوز أن يعتذروا بأن الظن الغالب قائمٌ مَقامَ العِلْمِ، فهو مثل قولهم: يعلم الله إنَّ زيداً قائمٌ، بكسر «إن»، ولهذا قال بعضُهم: إنّ قوله تعالى:

﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾[1]:

ظَنُّوا «كالقَسَم، و: مالهم جوابه، وليس بنصٍّ، إذ يحتمل[2] التعليق، بلى، لو جاء مثل: ظننت لقد فعل، لكان نصّاً في إجراء ظننت مُجرى القَسَمِ[3]

ثم نقول: إنّ الأَولى كونُ اللام في: لَزيد قائمٌ: لام الابتداء، مفيدة للتأكيد، ولا نقدِّر القسم كما فعله الكوفية؛ لأن الأصل: عدم التقدير، والتأكيدُ المطلوب من القَسَم: حاصلٌ من اللام.

ثم إنها لا تجامع حرف النفي، وإن جاز أن تؤكد الجملة التي في خبرها حرف النفي نحو: لزيد ما هو قائم (٢٤٣ / ب)، ولا يقال: لَمَا زيد قائم، وذلك لأنّ اللام

(١) فُصِّلَتْ /٤٨، ونصُّها:

﴿وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَدْعُونَ مِن قَبْلُ وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾.

(٢) ظن هنها بمعنى اليقين؛ أي: «استيقنوا؛ لأن (ما) ههنا حرف، وليس باسم، والفعل لا يعمل في مثل هذا، فلذلك جعل الفعل ملغى».

[معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٦٨].

وانظر: فتح القدير ٤/٥٢٢، الكشاف ٣/٤٥٧، ابن كثير ٤/١٠٤، تفسير أبي السعود ٥/٢٦.

(٣) لأنه لا يكون من التعليق بسبب وجود (قد) بعد اللام.

للتقرير والإثبات، وحرف النفي للرفع والإزالة، فبينهما في ظاهر[1] الأمر تنافٍ، وأمّا قولُك : لزيد ما هو قائم، وإنَّ زيداً لم يقم، فإنّ، واللام : أثبتا نفي مضمون الجملة بلا مجامعةٍ بين الحرفَيْنِ .

ثم إن لامَ الابتـداءِ تدخل على المضارع لمشابهته للمبتدأ[2] في كونه أول جزأيْ[3] الجملة مثله مع مضارعته لمطلق الاسم، قال المتلمّس[4] :

٨١١ لأُورِثُ بعدي سُنَّةً يُقتدَىٰ بها وأجلو عَمَى ذِي شُبهةٍ إن توهّما

وتدخل على مضارع مصدَّر بحرف التنفيس نحو : ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾[5] ، خلافاً للكوفيين[6] ، كما مرَّ، ولا تدخل على الماضي وإن كان أولَ جُزْأَيْ الجملة، لِبُعْده عن مشـابهـة الاسم، فإذا دخله «قـد»، كَثُـرَ دخـول لام الابتداء عليه، نحو : «لَّقَدْ سَمِعَ[7]»، و : «وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا[8]» وذلك لأنها تقرِّب الماضيَ من الحال ، فتصيِّر الماضيَ

---

(١) د : فبينهما تنافر في ظاهر الأمر.

(٢) في د بعد قوله : «للمبتدأ» : «لأنه مضارع للاسم، وهو مجرد عن العامل كالمبتدأ . . . » .

(٣) م ، د : طرفي.

(٤) يعاتب خاله الحارث بن التَّوْءم اليشكري.

ديوانـه ص ٢ (تحقيق حسن كامل الصيرفي، الشركة المصرية للطباعة سنة ١٩٧٠م)، والأصمعيات ٢٤٤ ـ ٢٤٦ ، والرواية هكذا :

لأورث بعدي سُنَّةً يُهتدى بها وأجلُوَ عن ذي شُبهةٍ أن يُفَهَّما

والخزانة ٣/٧٣، و ٤/٢١٤ بولاق.

الشاهد فيه أن اللام في (لأورث)لام الابتداء دخلت على المضارع للتوكيد وليست في جواب قسم.

(٥) الضحى / ٥، ونصها :

﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٧٣ ، ٢٧٤ ، والمغنى ص ٣٠٢، ٣٠٣.

(٧) آل عمران / ١٨١ ، والآية بتمامها :

﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ .

(٨) سبأ / ١٠ ، ونصُّها :

﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾ .

كالمضارع، مع تناسب معنى اللام ومعنى «قد»، لأن في «قد»، أيضاً، معنى التحقيق والتأكيد.

وتدخل، أيضاً، لام الابتداء، على خبر المبتدأ، إذا وقع موقع المبتدأ، أي تقدَّم عليه نحو: لَقائم زيدٌ، ولفي الدار زيدٌ، وعلى معمول خبر المبتدأ، أيضاً، إذا وقع موقع المبتدأ، نحو: لَطعامَك زيدٌ آكِلٌ، ولفي الدار زيدٌ قائم، بشرط كون العامل اسماً، كما ذكرنا، أو فعلاً مضارعاً نحو: لَطعامَك زيدٌ يأكل، أو ماضياً مع «قد» نحو: لَطعامَك زيدٌ قد أكل، ولا يقال: لَطعامَك زيدٌ أكَلَ.

ولا تدخل على غير ما ذكرنا، من حرف الشرط وغيره، وإنما تدخل على نِعْمَ وبِئْسَ، وإن كانا في الأصل ماضيين، بلا «قد»، لما ذكرنا في بابهما من صيرورتهما بمعنى الاسم، فقولك: لنِعْمَ الرجلُ زيدٌ، كقولك: لَحَسَنٌ زيدٌ.

وإذا وقع لام الابتداء بعد «إنَّ»، جاز وقوعها في غير هذه المواقع أيضاً، نحو: خبر المبتدأ المؤخر، نحو إنَّ زيداً لقائم، كما يجيء في باب «إنَّ».

واللام في جميع ما ذكرنا ليست جواباً لِقَسَم مقدَّرٍ، خلافاً للكوفية، بل هي لام الابتداء.

والاسمية المنفية مصدَّرة بما، معملةً عند أهل الحجاز، مهملةً عند غيرهم أو بلا التبرئة، على اختلاف أحوالها، نحو: والله لا زيد فيها ولا عمرو، و: والله لا رجل في الدار، و: الله لا فيها رجل ولا امرأة، وإمّا مصدَّرة بإنْ نحو: والله إنْ زيد قائم.

وإن كانت الجملة فعلية، فإن كان الفعل مضارعاً مثبتاً، فالأكثر تصديره باللام وكَسْعُهُ[1] بالنون، نحو: لَأضرِبَنَّ، إلّا أن تدخل على متعلق للمضارع مقدَّم عليه، كقوله تعالى:

---

(١) الكَسْعُ: الضرب بالرِّجْل على مؤخرة الإنسان، ويستعمل الرضي هذا الاسم مُريداً به: إضافة شيء إلى ما قبله، ويريد ههنا ضم نون التوكيد إلى آخر الفعل المبدوء باللام.

﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[1]،

فإن فيه اللام فقط، وكذا إن دخل على حرف التنفيس، نحو: والله لسوف أخرج، فلا يؤتى بالنون، اكتفاءً بإحدى علامَتَيْ الاستقبال عن الأخرى، وقَلَّ خُلُوُّ المضارع مِن اللام، اكتفاءً بالنون، وقد جاء[2]:

٨١٢ وقتيلُ مرَّةَ أثأرَنَّ فإنه فَرْغٌ وإن أخاهُمُ لم يُقْصَدِ[3]

ولا يجوز عند البصريين الاكتفاءُ باللام عن النون إلّا في الضرورة، والكوفيون أجازوه بلا ضرورةٍ، ويُحكى عن أبي عليّ موافقتهم في تجويز التعاقب بين اللام والنون، قال[4]:

٨١٣ تألَّى ابن أوس حلفة لَيردُّني إلى نِسوة كأنهن مفائدُ

بفتح اللام وضَمِّ الدالِ، ويروى: لِيردَّني بكسر اللام ونصب الدال[5].

وبعضُ العرب يكسِر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو: والله

---

(١) آل عِمران / ١٥٨.

(٢) قائل البيت: عامر بن الطُّفَيْل.

المفضليات ص ٣٦٤، ضرائر الشعر ص ١٥٧، المغني ص ٨٤٥، المساعد ٢/٣١٧، معاني الحروف للرماني ص ٨٥؛ وفيه: ... وإن أخاكم لم يثأر بدل وإن أخاهم لم يُقْصَدِ، رصف المباني ص ٢٤٠؛ وفيه:

... حَقٌ وإن أباهُمُ لم يُثْأَر، الأمالي الشجرية ٢/٢٢١؛ وفيه: فرغ، بالغين، بدل فرع، لم يثار بدل لم يقصد. و«قتيل مرة»: «حنظلة بن الطفيل» أخو الشاعر.

و (فَرْعٌ): رأس في قومه شريف، و (فرغ): أي هدر لم يتأر له. وقوله «أخاهم» أي: أخا بني مرة، يعني رئيسهم في تلك الموقعة لم يُقْصَدِ: لم يقتل، يقال: أقصدت الرجل إذا قتلته.

وقوله: (أثأرن): «يريد: لأثأرن». [ضرائر الشعر ١٥٨].

الشاهد فيه أنه قد يخلو المضارع عن اللام استغناءً بالنون كما هنا، والأكثر: لأثأرن بهما جميعاً.

(٣) د، ط: يضهـــد.

(٤) هو زيد الفوارس الضَّبِّي.

الخزانة ٤/٢١٨ بولاق، المقرب ١/٢٠٦، رصف المباني ٢٤٠، ضرائر الشعر ١٥٧، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٥٢٨، و (تألى): حلف، و (المفائد): عِيدان الحديد التي يُشوى عليهااللحم، يكني بذلك عن خِسَّتِهِنَّ. جمع مفاد، وهو السفّود. الشاهد فيه أنه قد استغنى بلام التوكيد عن النون، وهذا ظاهر.

(٥) «على نصب الفعل بأنْ مضمرة على أنها لام كي» [الخزانة ٤/٢١٨ بولاق].

لِتفعلن، هذا كُلُّه إن كان المضارع استقبالاً، فإن كان حالاً، فالجُمهور جوّزوا وقوعَه جوابـاً للقسم، خلافاً للمبرد[1]، وذلك لأنه متحقق الوجود، فلا يحتاج إلى تأكيده بالقسم كما مَرَّ في المضـارع، والأولى الجـواز، إذ رُبَّ موجـودٍ غير مشاهد، يَصِحُّ إنكاره، وأنشد الفراء[2] :

٨١٤ لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتُكُمْ ليَعْلَمُ ربي أَنَّ بيتيَ واسِعُ[3]

وتقـول : والله لَيصـلِّي زيد، فيجب الاكتفاء باللام، ولا يؤتى بالنون لأنها علامة الاستقبال، كما مَرَّ في المضارع.

وإن كان المضارع منفياً فنفيه بما، وإن، ولا، على ما مضى، لكن «ما» و «إن» إذا لم يتقيدا بالزمان المستقبل فظاهرهما نفي الحال على ما تقدَّم في الأفعال الناقصة، فالمبرد[4] لا يُجَوِّز : والله ما أقوم، وإن أقوم، لكونه، إذن، ظاهراً في الحال، ومذهبه أن المقسم عليه لا يكون حالاً[5].

ولا يجوز نفي المضارع بلم، ولن، في جواب القَسَم، لأنهم ينفونه بما يجوز حذفه للاختصار، كما يجيء، والعامل الحرفي لا يحذف مع بقاء عمله، وإن أبطلوا العمل لم يتعينَّ النافي المحذوف.

---

(١) في المقتضب ٢/٣٣٣ الطبعة الأخيرة : «... تقول : والله لا أضربُكَ، واللهِ ما أكرمُكَ، ولا تحتاج إلى النون؛ لأن (ما) يدلُّ على الحال».
من هذا يظهر أنّ المبرد يجيز أن يقع المضارع للحال في جواب القَسَم !.

(٢) قائل البيت : الكميت بن معروف، شاعرٌ أدركَ الإسلام، وهو غير الكميت بن زيد، صاحب الهاشميات.
الخزانة ٤/٢٢٠، ٥٤٥، ٥٧٨ بولاق، العَيْني ٤/٣٢٧، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٣١٦.
الشاهد فيه أن المضارع (ليعلم) الواقع جواباً لقسم إن كان للحال وجب الاكتفاء باللام كما هنا، فإن المعنى : ليعلم الآن ربي.

(٣) ط : أوسع.

(٤) قد سبق ذكر عبارة المبرد في المقتضب ٢/٣٣٣، الطبعة الأخيرة، وعلمنا أنه يُجَوِّزُ وقوعَ المضارع للحال في جواب القسم، لا كما وهم الرضي !.

(٥) د : وهو يمنع من كون المقسم عليه حالاً فينبغي أن يقول ما يقوم غداً ونحو ذلك. ولا يجوز نفي ...

وإن كان الفعل ماضياً مثبتاً، فالأولى الجمع بين اللام و «قد» نحو: والله لقد خرج.

وأمَّا في نِعْمَ وبِئْسَ، فباللام وحدَها، إذ لا يدخلها «قد» لعدم تصرفهما، قال[1]:

٧٦١ يميناً، لَنِعْمَ السيدان وُجِدتُما على كل حالٍ من سَحِيلٍ ومُبْرَمِ

وإن طال الكلام أو كان ضرورة الشعر، جاز الاِقتصار على أحدِهما[2] قال تعالى في الاستطالة:

﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾، إلى قوله: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ[3]﴾، فلم يأتِ باللام[4]، للطول[5]، وقال الشاعر[6]:

٨١٥ حلفت (٢٤٤/أ) لها بالله حَلْفَةَ فاجرٍ لَنَاموا فما إن من حديثٍ ولا صالِ

---

(١) زهير بن أبي سلمى. (شعر زهير بشرح الأعلم ص ١٥، وصنعة ثعلب ص ٢٣).
وقد تقدم هذا الشاهد في أفعال المدح والذم، في هذا الشرح.
والشاهد فيه أن (نعْم) إذا وقعت جوابَ قَسَمٍ فإنه لا يربطها بالقسم إلا اللام وحدَها كما هنا.

(٢) انظر سيبويه ١/٤٧٤ بولاق، والمقتضب ٢/٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦.

(٣) الشمس / من ١ إلى بداية ٩ . والآيات بتمامهن:
﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ۝٢ وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا ۝٣ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰهَا ۝٤ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦ وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا ۝٨ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا...﴾.

(٤) «قال الزجاج وغيره: هذا جواب القسم [قد أفلح مَنْ زكّاها]، وحُذِفتِ اللامُ لطول الكلام، والتقدير: لقد أفلح، وقيل: الجواب محذوفٌ، تقديره: لتبعثن، وقال الزمخشري: تقديره: ليد مد منّ الله عليهم ...».
[البحر ٨/٤٨١].

(٥) أي: «لطول المعاطيف على القَسَم». [النهر الماد ٨/٤٧٧].

(٦) هو امرؤ القيس. (ديوانه ص ٣٢، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر سنة ١٩٥٨م).
الخزانة ٤/٢٢١ بولاق، معاني الحروف للرماني ص ٥٤، الأُزهيَّة ٤١، المقتصد ٢/٨٦٥. المقرّب ١/٢٠٥، المغني ٢٢٩، شرح أبياته للبغدادي ٢/٣٩٦، و ٧/٣٣٢، رصف المباني ١١٠، التبصرة والتذكرة ١/٧٧، ٤٥٢.
«والفاجر ههنا: الكاذب. و (الصالي): الذى يصطلي بالنار».
[مختار الشعر الجاهلي ١/٣٨].
الشاهد فيه أن قوله (لَنَاموا) جواب القسم، وجاز الربط باللام من غير (قد) لضرورة الشعر.

ويجب تقدير «قد» بعد اللام[1] ؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ لا تدخل على الماضي المجرَّد كما مَرَّ، والاقتصار على اللام أكثرُ من العكس .

وأما نحو قوله[2] :

٨١٦ وأقسمُ أنْ لو التقينا وأنتمُ لكان لكم يومٌ من الشَّرِّ مظلمٌ

فمذهب سيبويه[3] : أنَّ «أنْ» موطئة كاللام في : لئِن جئتني لأكرمنَّك، فاللام في : لكان، إذن، جوابُ القسم، لا جوابُ «لو»، فيكون جواب القسم في قوله[4] :

٨١٧ وأقسم لو شيء أتانا رسوله سواك، ولكن لم نجد لك مِدفعا

محذوفاً[5] وسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط .

---

(١) أي لقد ناموا.

(٢) المُسَيَّب بن عَلَس، يخاطب بني عامر بن ذُهل من أبياتٍ يذكر فيها ما بينهم من العداوة.
الخزانة ٤/٢٢٤ بولاق، سيبويه ١/٤٥٥ بولاق، معجم الشواهد ١/٣٤٠، التبصرة ١/٤٥١، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ٢/١٨٥، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٩٧ ؛ وفيه : «حُجَّةُ أنَّ (أنْ) مع (لو) بمنزلة اللام».
* الشاهد فيه أنّ (أنْ) عند سيبويه موطئة كاللام في : لئن جئتني لأكرمتك، فاللام في (لكان) جواب القسم لا جواب (لو).

(٣) الكتاب ١/٤٥٥ بولاق.

(٤) هو امرؤ القيس. (ديوانه ص ٨٥، الرحمانية سنة ١٩٣٠م)، وروايته : وجدِّك لو شيءٌ . . .
الخزانة ٤/٢٢٧ بولاق، ابن يعيش ٩/٧، ٧٤، تأويل مشكل القرآن ط ٢ ص ٢١٥ .
الشاهد فيه أنّ الجواب في البيت محذوفٌ، وهو جواب القسم لا جواب (لو) عملاً بمقتضى الضابط في اجتماع قسم وشرط والرضي استنبط هذا الحكم من كلام سيبويه من أنّ (أنْ) الواقعة بعد القسم موطئة كاللام.

(٥) في الصناعتين (لأبي هلال العسكري . ط ـ الآستانة سنة ١٣٢٠هـ) ص ١٣٦ : «أي لرددناه»، وكذلك في تأويل مشكل القرآن ص ٢١٥ ط ٢.
وأقول : إن جواب القسم ليس محذوفاً، ولكنه في بيت بعد هذا البيت، وهو :
إذن لرددناه، ولو طال مكثه لدينا ولكنا بحبّك وُلَّعا
فتكون جملة ولكن لم نجد لك مِدفعا : معترضة بين القسم وجوابه، أو بين (لو) الشرطية وجوابها.

وإن كان الماضي[1] منفياً، فبما. نحو : والله ما قام ، وأمّا إن نُفِيَ بلا، وإن انقلب[2] إلى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي قال[3] :

٦٢٩ حَسْبُ المُحِبِّينَ في الدنيا عذابُهُمُ تالله لا عَذَّبَتْهُمْ بَعْدَها سَقَرُ

أي لا تُعَذِّبُهم، فلا يلزم[4] تكرير «لا» ، كما لا يلزم تكريرها إذا كانت في الماضي الذي للدعاء نحو : لا رَحِمَهُ اللهُ، وذلك لأنَّ الماضِيَ في الموضعين، بمعنى[5] المستقبل، وفي غيرهما يجب تكريرها، نحو :

﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ[6] ﴾ ،

وربما جاءت في الشعر غير مكررة، كقوله[7] :

٨١٨ وأيّ أمرٍ سَيِّيءٍ لافعَلَه

وأمّا قولُه تعالى :

﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ[8] ﴾ ،

فإنما لم[9] يكرر فيه، لتكرير تفسير العقبة، وهو قوله : ﴿ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴾،[10]

---

(١) ط : وإذا كان الماضي فيما منفياً، نحو . . .

(٢) جملة اعتراضية؛ لأنّ نفي المقصود به الدعاء يحوّله إلى مستقبل.

(٣) المُؤمَّل بن أُمَيْل المُحاربي. والبيت من قصيدةٍ، قالها في امرأةٍ كان يهواها من أهل الحِيرة، يقال لها : هند, (الخزانة ٣٣٢/٨ هارون). وقد تقدم تخريج البيت في الفعل الماضي من هذا الشرح.

(٤) جواب قوله : وإن كان الماضي منفياً , , , الخ ,

(٥) د : انتقل إلى معنى الاستقبال.

(٦) القيامة / ٣١.

(٧) هو شهاب بنِ العيف العبدي، شاعرٌ جاهليٌّ أمره المنذر الأكبر أن يَهجوَ الحارثَ بنَ جَبَلة، فقال :

لاهُمَّ إنّ الحارثَ بن جَبَلَهْ زَنَّا على أبيه ثم قَتَلَهْ

الخزانة ٢٢٨/٤، ٢٢٩ بولاق. وزَنّا ـ بالتثقيل ـ : ضَيَّقَ.

الشاهد فيه أن عدم تكرار (لا) في الماضي خاصٌّ بالشِّعر، بدليل أنه لا يجوز في غير الدعاء والقسم : لاقام زيد.

(٨) البلد / ١١.

(٩) م : فإنما جاز عدم تكريره. (١٠) البلد / ١٣.

إلى آخره، فكأنه قال : لا فكَّ رقبةً ولا أُطْعَمَ مسكيناً.

وإن كان المقسم عليه جوابَ شرطٍ مستقبل، وقبل ذلك الشرط قسم، قرنت أداة الشرط، كثيراً، بلام مِفتوحة تسمى مُوَطِّئة، أي : مُمَهِّدَة، ومعيِّنة لكون الجواب للقسم، لا للشرط، نحو قولك : والله لئن أتيتني لآتينك، ويجوز : والله إن تأتني لآتينك، بِلا لام.

فإن حذف القسم وقُدِّر، فالأكثر : المجيء باللام الموطئة، تنبيهاً على القسم المقدَّر من أول الأمر.

وقد يَجيء من غير لام كقوله تعالى :
﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ[1]﴾،

وإن تقدم القسم على الشرط الماضي، وهو ما يكون بِلَوْ، فسيجيء حُكْمُهُ في حروف الشرط.

ويجوز حذف النافي من المضارع الذي هو جواب القسم، ولا يجوز من الماضي، والاسمية، سواء كان المضارع : لا يزال وأخواته، أو غيرها، قال[2] :

---

(١) الأنعام / ١٢١، والآية بتمامها :
﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾.

(٢) امرؤ القيس. (ديوانه ٣٢، أبو الفضل إبراهيم سنة ١٩٥٨م).
الخزانة ٤/٢٠٩، ٢٣١، ٦٣٧ بولاق، سيبويه ٢/١٤٧ بولاق، المقتضب ٢/٣٢٦، شرح مقصورة ابن دريد للتبريزي ٥٦، ٤١٣ [ط. عبدالقادر زكار، دمشق سنة ١٩٦١م]، المُخَصَّص ١٣/ ١١٥، الصناعتين ١٨٤، الطراز ٢/١٠٩، ٢١٤ [يحيى بن حمزة العلوي، ط سيد على المرصفي، مصر سنة ١٩١٤م]، الأمالي الشجرية ١/٣٦٩، التبصرة والتذكرة ١/٤٤٨.
الشاهد فيه أنه يجوز حذف حرف النفي من الفعل المضارع الواقع جوابَ القسمِ كما هنا، وأصله : (لا أبرح)، فحذف (لا).

٨٠٩ فقلت يمينُ اللهِ أبرحُ قاعداً [ولو قطّعوا رأسي[١] لديكِ وأوصالى]

وقال[٢] :

٨١٩ تالله يبقى على الأيام ذو حِيَدٍ بِمُشمخِرٍ به الظَّيانُ والآسُ

وإنـما لم تحذف من الاسمية، لأنها أقلُّ استعمالاً في جواب القسم من الفعلية، والحذف لأجل التخفيف، وحُذِفَ من المضارع دون الماضي، لكونه في القسم أكثرَ استعمالاً منه، مع أن لفظ المضارع أثقلُ، ومن ثَمَّ جاز حذف حرف النفي في غير القَسَم من : لا يزال وأخواته ، قال[٣] :

٧٣٤ تَنْفَكُّ تسمع مما حَيِيـ ـتَ بِها لِكٍ حتى تكونَهْ

وإنما جاز فيها خاصةً، لِلُزوم النفي إياها فلا يلتبس بالإيجاب[٤] .

وأمّا قولُه[٥] :

---

(١) ليس في م ، ط.

(٢) مالك بن خالد الخناعي ، كما في ديوان الهذليين ٣/٢ (مصر سنة ١٩٦٥م)؛ ورواية الصدر فيه :

والخُنْسُ لن يُعْجِزَ الأيامَ ذو حِيَدٍ . . . .

ونُسب في الكتاب ١٤٤/٢ بولاق إلى أمية بن أبي عائذ برواية للـه بدل تاللـه. ونُسب في ابن يعيش ٨٩/٩ إلى عبد مناة الهذلي. وهو في : المغني ص ٢٨٣، الإيضاح في شرح المفصل ١٤٩/٢.

و(حِيَد) كَعِنَب جمع حِيدَة، وهو العقدة في قرن الوعل، والمُشْمَخِرّ : الجبل الشامخ، والظيّان والآسُ : نوعان من النبات .

الشاهد فيه أنه حذف من (يبقى) لا، والتقدير : تالله لا يبقى.

(٣) خليفة بن براز، شاعرٌ جاهليٌّ.

الخزانة ٤٧/٤، ٤٨ بولاق = ٢٤٢/٩ هارون، ابن الناظم ص ٥١، ابن يعيش ١٠٩/٧.

الشاهد فيه أنه يجوز حذف (لا) من أخوات زال كما هنا، فإنّ التقدير : لا تنفك تسمع، وفي غيرها لا يجوز قياساً، وقد وَرَدَ سماعاً. [انظر الخزانة ٤/ ٢٣٣ بولاق].

(٤) د : ولم يحذف من مازال.

(٥) لم أهتدِ إلى قائله. وقال البغدادي : «لم أقف على قائل هذا البيت ولا تكملته»، يريد ما يتصل به من شعر قبلَه أو بعدَه.

الخزانة ٤٥/٤ بولاق = ٢٣٧/٩ هارون، المقرّب ٩٤/١، معاني الفراء ٥٤/٢، ١٥٤، المغني ص ٥١٣، =

٧٣٣ فلا وأبي دَهماءَ، زالت عزيزةً [على قومها، ما[1]فتَّل الزَّند قادحُ]

فلم يحذف النافي، بل فُصِل بينه وبين الفعل، كما مَرَّ في الأفعال الناقصة.

وإنما جاز حذف علامة النفي في المضارع دون علامة الإثبات، لأنها تكون في الأغلب علامتَينِ: اللام والنون، كما ذكرنا، فَحَذْفُ إحداهما يستلزم حذفَ الأخرى، فيكثر الحذف.

وإنما حُكِمَ بأن المحذوفة من المضارع «لا»، دون «ما» لأنها أكثر استعمالاً في نفي المضارع من «ما».

قوله: «ويحذف جوابه، إذا اعترض، أو تقدم ما يدل عليه»، أي إذا اعترض القسم، أي توسط الكلام، نحو: زيد والله قائم، و: قام والله زيد، وفي نهج البلاغة[2]: «قد[3] والله، لَقُوا الله».

قوله: «أو تقدمه ما يدل عليه»، نحو: زيد قائم، والله، و: قام زيد والله وهذا الكلام الذي توسطه القسم، أو تأخر عنه، هو من حيث المعنى جوابُ القَسَمِ، وهو كالعِوَض من ذلك الجواب، مثل جواب الشرط في: أكرمك إن تأتني، كما مَرَّ في بابه[4].

وقد يجيء بعد الجملة الاسمية[5] قرينةٌ دالّةٌ على الجواب، فيحذف، وليست من حيث المعنى بجوابٍ كالمذكورين، وذلك كقوله تعالى:

= ضرائر الشعر ١٥٦؛ وفيه: لعمر أبي دهماء بدل: فلا وأبي دهماء.

الشاهد فيه أنّ أصله: (فو أبي دهماء لازالت عزيزة) ففصل بين (لا) النافية، وبين (زالت) بالجملة القَسَمية التي هي: وأبي دهماء.

(١) ليس في م، ط.

(٢) ص ٢١٢ ط. دار الشعب، من خُطْبَةٍ، تَحَدَّثَ فيها عن شهداء صِفِّين.

(٣) ط: وقـد والله.

(٤) في هذا الشرح، عند الكلام على الجوازم.

(٥) د: وقد يجيء بعد الجملة الاسمية مع حرف يمنعه عمله فيما قبله.

﴿وَالْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ[1]﴾ ،

أي : ليُؤخذُنَّ، وليعاقبُنَّ، لدلالة قوله :

﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ[2]﴾ ،

الآية، عليه[3].

وقد تحذف الجملة القَسَمية، لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جواباً، دالاً عليها، نحو : لا أفعله عَوضُ، وعوضَ العائضين ، وإنما كان كذلك لِكَثرة استعمال «عَوْضُ» مع القسم ، مع أنّ معناه : أبداً، والبَتَّة ، ففيه من التأكيد ما يفيد فائدة القَسَم، ولأجل إفادته قد يقدَّم على عامله قائماً مَقامَ الجملة القسمية وإن كان عامله مقترناً بحرف يمنع عمله فيما تقدمه، كنون التأكيد و «ما» ، فيقال : عَوْضُ لآتينك، وعوضُ ما آتيك لغَرَض سَدِّه مَسَدَّ القسم، كما يجيء في حروف الشرط نحو : أمّا يوم الجمعة فإنَّ زيداً قادمٌ، وقد يستعمل في غير القَسَم كقوله[4] :

٨٢٠ هذا ثنائي بما أوليتَ من حَسَنٍ لازلت عوضَ قرير العين محسودا

ويقوم (٢٤٤ / ب) مقام الجملة القسمية[5]، أيضاً، بعضُ حروفِ التصديق، وهو : «جَيْرِ»[6] بمعنى «نَعَمْ»، والجامع[7] : أنَّ التصديقَ توكيد وتوثيق كالقسم، تقول :

---

(١) الفجر / ١ ، ٢.

(٢) الفجر /٦.

(٣) متعلق بقوله : لدلالة؛ يعنى أن الآية : ألم تَرَ كيف دليلٌ على جواب القسم الذي قدّره.

(٤) ربيعة بن مقروم الضَّبِّي، في مدح مسعود بن سالم بن أبي سلمى. المفضليات ص ٢١٤، الخزانة ٢٣٤/٤ بولاق.

و «عَوْضُ : ضبطت في ا لأصول بالفتح والضم. قال الأنباري : أُراد بِعَوْض : الدهر، وهو مبني على الضم. وفي اللسان : عَوْض، يبنى على الحركات الثلاث ....» . [المفضليات حاشية ١٤ ص ٢١٤].

الشاهد فيه أن (عَوْض) ربما لا يستعمل في القَسَم كما هنا، وهو ههنا ظرفٌ بمعنى (أبدًا) متعلق بـ (لازالت).

(٥) م : الاسمية.

(٦) الجنى الداني ٤٣٣.

(٧) أي الوجه المشترك بين القسم وبعض حروف التصديق التي تقوم مقامه.

جَيْرِ، لأفعلنَّ[1]، كأنك قلت : واللهِ لأفعلن، وهي مبنية على الكسر، وقد تفتح ككيف ، وليست اسماً بمعنى «حقاً[2]» خلافاً لقوم[3]. وبناؤهما عندهم، لموافقة «جَيْرِ» الحرفية لفظاً ومعنى، ولا يكفي في البناء : الموافقة اللفظية.

ألا ترى إعراب «إلى» بمعنى النعمة[4].

وقد يؤتى بها دون القسم، قال[5] :

٨٢١ وقُلْنَ على الفردوس أوّلُ مَشربٍ أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كانت أُبِيحَتْ دعاثِرُهْ

وربما نُوِّنت ضرورةً، قال[6] :

---

(١) الجُمَل ص ٢٦٣.

(٢) الجنى ٤٣٣، والمغني ١٦٢ «لأنها ليست مما يقام مقام المصدر؛ لأنها حرف جاء لمعنى». [رسالة كَلّا للطبري، تحقيق د. فرحات، الرياض المكتبة الدولية ط ١ سنة ١٩٨٢م].

(٣) منهم : الكِسائيُّ ، ونصرُ بن يوسفَ، وابنُ واصل، وابنُ الأنباري.
[البحر ٦/١٩٧].
وانظر الصاحبي ص ٢١٨.

(٤) إِلىً، أَلىً، إِلْيٌ : واحد الآلاء، وهي النِّعَم.
[الزاهر ٢/١٤٤ ، فتح القدير ٥/١٣٣].

(٥) مُضَرِّس بن ربعيّ الأسدي.
الخزانة ٤/٢٣٥ بولاق، المغني ١٦٢، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/٥٩، ٦٥، ٦٦، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٣، ابن يعيش ٨/١٢٢.
و (الفِرْدَوْس) : اسمُ مكانٍ قُرْبَ اليمامة، و (دعاثِرُهُ) : جمع الدعثور، وهو الحوض المتثلم، و (أُبيحت): انتُهكت.
و (إِنْ) بالفتح والكسر، ولكلٍ معنىً :
«فالفتح على معنى أن ذلك قد تحقق لأجل إباحة حيضانه وما تهدم منه، والكسر على معنى أنّ ذلك قد تحقق إن كانت قد حصلتِ الإباحةُ لدعاثره، فظهر أن الفتح في المعنى المراد أقوى من الكسر».
[إيضاح المفصل ٢/٢٢٣].
الشاهد فيه أنَّ (جَيْرِ) قد تستعمل في غير القَسَم كما هنا، فإنها حرف تصديق بمعنى نَعَمْ بدون قَسَمٍ.

(٦) لم يُعْرَفْ قائلُه. وهذا البيت أحدُ أبياتٍ أنشدها يعقوبُ بنُ السِّكِّيت ، وشرَحَها، ولم ينسبها هو، ولا غيرُه. وهي في التحسُّر على قومٍ ما توا قبل الشاعر.
الخزانة ٤/٢٣٨ بولاق، معجم الشواهد ١/٣٨٧.

=

٨٢٢ وقائلةٍ أَسِيتَ فقلت جَيْرٍ[1] أميٌّ ، إنني[2] من ذاك ، إِنَّهْ

وبه استدلَّ مَنْ ذَهَبَ إلى اِسميته .

قال عبدُالقاهر : هو[3] اسمُ فِعْلٍ ، بمعنى أعترف[4] ، ولا يتعذر ما ارتكبه في جميع حروف التصديق .

وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المُقسَم به كقوله[5] :

٨١٧ وأقسم لو شيءٌ أتانا رسولُه ....

أي : أقسم بما يقسم به .

ويُستغنى ، كثيراً ، عن القسم بجوابه ، إنْ أُكِّدَ بالنون ، نحو : لأضربنَّك ؛ لأنَّ النون لها مواضعُ ، كما يجيء ، ولا تجيء في الخبر الصِّرْف ، نحو : تضربنَّ زيداً ، وأَمّا نحو : «لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ[6]» ولَزيد قائم ، فلم يقم دليلٌ على كونهما جوابَيْ القَسَم ، خلافاً للكوفيين ، كما تَقَدَّمَ .

وقد يقوم مقام القسم : حقاً[7] ، ويقيناً ، وقطعاً ، وما أشبهها ، نحو : حقاً

= الشاهد فيه أنه استدلّ مَنْ ذهب إلى اسمية (جَيْر) بالتنوين اللاحق له كما هنا ، وجعلها الرضي ههنا حرفاً والتنوين لضرورة الشعر.

(١) ط : جيرا.

(٢) ط : أنـه,

(٣) لم يَنُصَّ على هذا في كتابه المقتصد.

(٤) د : : . . . . بمعنى أعترف ، كما أن هيهات اسم لبعد ، ويلزمه أن يكون جميع حروف التصديق كذلك.

(٥) هو امرؤ القيس . والبيت بتمامه :

وأقسم لو شيء أتانا رسوله سواك ، ولكن لم نجد لك مِدفعا

وقد سبق تخريجه.

(٦) آل عمران / ١٨١ ، ونَصُّها :

﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ۘ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ .

(٧) في م بعد قوله : «حقاً» : «وما في معناه ، نحو ، يقيناً لأفعلنَّ وقطعاً لتركبن».

لأفعلَنَّ، كذا «كَلّا[1]»، إذا لم يكن ردعاً نحو:

﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ[2]﴾،

وكذا الالتزام، إمّا نَذْر، نحو: لله عليَّ كذا لأفعلنَّ، أو: عهد، نحو: عاهدت الله لأفعلنَّ، وعليَّ عَهْدُ اللهِ لأقومَنَّ.

[عَـــــنْ]:

قولُه: «وعن للمجاوزة، وعلى للاستعلاء، وقد يكونان اسمين»
«بدخول مِن[3]، والكاف للتشبيه، وزائدة، وقد تكون اسماً،»
«ومذ ومنذ للزمان: للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر»
«نحو: ما رأيته مذ شهرِنا ومذ يومِنا، وحاشا وعدا وخلا»
«للاستثناء».

قولُـه: «وعَن للمجـاوزة»، أي لِبُعد شيء عن المجرور بها بسبب إيجاد مصدر المعدَّى بها، نحو: رميت عن القوس، أي: بَعُد السهم عن القوس بسبب الرَّمي، وكذا، أُطعِمْه عن الجوع، أي: بَعِّدْهُ عن الجوع بسبب الإطعام، وكذا: أدَّيت الدَّيْنَ عن زيدٍ، وقولهم: رَوَيت عنه عِلْماً، وأخذته عنه: مجاز، كأنك نقلته عنه، وقولك: جلست عن يمينه، أي تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس، وقوله تعالى:

﴿يُخَالِفُونَ عَنۡ[4] أَمۡرِهِۦٓ﴾.

---

(١) ذهب إلى أنها صلة اليمين: النضر بن شميل تلميذ الخليل، والفراء... [البحر ٦/١٩٧، مقالة كَلّا ص ٣٧ لأحمد بن فارس تحقيق د. فرحـات].

(٢) الهُمَزَة / ٤، ونصُّها:
﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ﴾.
في رسالة كَلّا للطَبَري ص ٣٠، جَعَلَ كلا في الآية بمعنى أَلَا: «أي: ألا لينبذن في الحطمة»، وانظر دراسات، القسم الأول ٢/٣٩٨.

(٣) «وذهب الفراء ومَنْ وافقه من الكوفيين إلى أنَّ (عَنْ) إذا دخل عليها (مِنْ) باقيةٌ على حرفيتها. وزعموا أنّ (مِنْ) تدخل على حروف الجر كُلِّها، سوى «مـذ»، واللام، والباء، و«في».» [الجـنى ٢٤٣].

(٤) النور / ٦٣، والآية بتمامها: =

مضمن معنى : يتجاوزون، و : ﴿ طَبَقًا عَن طَبَقٍ[1] ﴾ ، أي طبقاً متجاوزاً في الشدة عن طبق آخرَ دونه في الشدة، فيكون كل طبق أعظم في الشدة ممّا قبله، وقوله : عن طبق، صفة لـ (طبقاً) وليس المراد : طبقين فقط، بل المقصود جنس أطباق، كل واحد منها أعظم من الآخر، فهو مثل التثنية في لَبَّيْك، وقوله تعالى : « كَرَّتَيْنِ »[2]، والمراد في الكل : التكثير والتكرير، فاقتُصِر على أقل مراتب التكرير وهو الاثنان، تخفيفاً، وكذا قولهم :

٨٢٣ ورثِ السيادة كابراً عن كابرِ[3]

أي : كابراً متجاوزاً في الفضل عن كابر آخرَ، وقال بعضُهم : أي كابراً بعد كابر، والأَولى : إبقاءُ الحروفِ على معناها ما أَمكَنَ[4].

= ﴿ لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

(١) الانشقاق / ١٩، ونصُّها :
﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ .

(٢) المُلك / ٣، والآية بتمامها :
﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ .

(٣) الخزانة ٤/٢٤١ بولاق.

(٤) لقد عقد ابن جِني في الخصائص ٢/٣٠٦ باباً عَنْوَنَهُ بقوله : باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض، ثم قال : « . . . إنه يكون . . . على حَسَب الأحوال الداعيةِ إلى ذلك، والمسوّغة له . فأما في كل موضع، وعلى كل حال فَلَا . . . ».

وقال البَطَلْيَوْسي في الاقتضاب ص ٣٣٩ - ٣٤٠ : «هذا الباب أجازه قومٌ من النحْويين، أكثرهم الكوفيون، ومنع منه قومٌ أكثرهم البصريون، وفي القولين نَظَرٌ؛ لأنّ من أجازه دون شرط وتقييد لزمه أن يجيز : سرت إلى زيد، وهو يريد : مع زيد . . . وهذه المسائل لا يجيزها من يجيز إبدال الحروف . ومَن منع من ذلك على الإطلاق لزمه أن يتعسَّف في التأويل لكثير مما وَرَدَ في هذا الباب».

وانظر المقتضب ٢/٣١٩، والكامل ٦//٢٤٤ -٢٤٥ ،
والأمالي الشجرية ٢/٢٦٧ ، والبحر المحيط ١/٢٧٣ ،
و ٤/٤٣٥ ، و ٨/ ١٥٢ .

وقوله[1] :

٥٢٣ لاهِ ابنُ عمك لا أفضلتَ في حسبٍ عني ولا أنت دَيَّاني فتخزُوني

ضُمِّن فيه[2] «أفضلت» معنى : تجاوزت في الفضل :

قال أبو عُبَيْدَةَ في : «وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ»[3]، أي بالهوى[4]، والأولى أنها بمعناها، والجار والمجرور صفة للمصدر، أي : نطقاً صادراً عن الهوى، فـ «عَنْ» في مثله تفيد السببية، كما في قولك : قلت هذا عَن علم، أو عن جهل، أي قولاً صادراً عن عِلْمٍ . . . .

وقوله[5] :

٨٢٤ تَصُدُّ وتُبدي عن أسيلٍ وتَتَّقي بناظرةٍ من وَحْشِ وَجْرَةَ مُطْفِلِ

ضمن تبدى معنى تَكْشِفُ، أي تكشف الغطاء وتُبعده عن وجه أسيل .

قوله : «وعلى للاستعلاء»، إمّا حقيقةً نحو : زيد على السطح ، أو مجازاً نحو : عليه دَيْنٌ، كما يقال : رَكِبَهُ دَيْنٌ، كأنه يحمل ثقل الدَّيْن على عنقه أو على ظهره،

---

(١) ذو الأصبع العُدواني، خاطَبَ به ابنَ عَمٍّ له، وكان ينافسه ويُعاديه، (المفضليات ١/٦٧ط . القاهرة سنة ١٩٠٦م). وقد سبق تخريج البيت. الشاهد فيه هنا أنّ (أفضلت) ضُمِّنَ معنى : تجاوزت في الفضل، فلهذا تَعَدَّى بـ (عن)، ولولا التضمينُ لقال : أفضلت علي ؛ لأنه من قولهم : أفضلت على الرجل إذا أوليته فضلاً .

(٢) د : بجوز أن يكون (أفضلت) مضمناً معنى تجاوزت في الفضل، وأن يجعل عن بمعنى على .

(٣) والنجم / ٣.

(٤) مَجاز القرآن ٢/٢٣٦ . هذا، وقد ذهب مذهبَ أبي عبيدةَ : ابنُ قُتَيْبَةَ .
انظر : [أدب الكاتب ٥٠٧، المخصص ١٤/ ٦٥].

(٥) هو امرؤ القيس، كما في شرح المعلقات العشر للتبريزي ص ٥٧ .
و (تَصُدُّ) : تعرض، و (أسيل) : صفة لموصوف محذوف، أي :
وتبدى عن خَدٍّ أسيلٍ . و (ناظرة) : أي عينها . و (وَجْرَة) :
موضع، وأراد بـ (وحش وجرة) : الظباء .
الشاهد فيه أنّ (تُبدي) ضُمِّنَ معنى : تكشف في تعديته إلى المفعول الثاني بـ (عن) وأما المفعول الأول فهو محذوفٌ كما أشار إليه الرضي.

ومنه : عليَّ قضاء الصلاة، وعليه القصاص، لأن الحقوق كأنها راكبة لمن تلزمه، وكذا قوله تعالى :

﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾[1] ،

تعالى الله عن استعلاء شيء عليه، ولكنه إذا صار الشيء مشهوراً في شيءٍ من الاستعمال : لم يُراعَ أَصْلُ معناه، نحو : ما أعظم الله .

ومنه : توكَّلت على فلانٍ، واعتمدت عليه .

وأمَّا قولُه[2] :

٨٢٥ إذا رضيت عليَّ بنو قُشَيْرٍ [لَعَمْر اللهِ أَعجَبَني رِضاها][3]

فلحمل «رضيت» في التعدِّي على ضِدِّه، أي سَخِطت، كما حُمِل بِعتُ منه، عليَّ : اشتريت، وقربت منه على : انفصلت عنه ،

وقولُه[4] ؛

(١) مريم / ٧١، والآية بتمامها :
﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ .

(٢) القُحَيْف العُقَيْلي، يمدح حكيم بنَ المسيب القشيريّ.
الخزانة ٤/٢٤٧ بولاق، المغني ١٩١، شرح أبيات المغني للبغدادي ٢/٢٩٣، و ٤/ ٦٣، و ٨/٤٧، الأُزهِيَّة ٢٨٧، الأمالي الشجرية ٢/٢٦٩، المُخَصَّص ١٤/٦٥.
الشاهد فيه أن تعدَّى (رضي) بـ (على) مع أنه يتعدى بـ (عن) لحمله على ضِدِّه، وهو سخط، فإنه يقال : سخط عليه، وهم قد يحملون الضِّدَّ على الضِّدِّ، كما يحملون النظيرَ على النظير، وهذا التوجيه للكسائي. [الخزانة ٤/٢٤٧ بولاق].

(٣) ليس في م ، ط.

(٤) الراعي النُّمَيْري [ديوانه ص ١٤٢، تحقيق راينهرت فايبرت].
الخزانة ٤/ ٢٥٠ بولاق، الاقتضاب ٢٤٢، تأويل مشكلة القرآن ٣٩٧، ضرائر الشعر ٢٣٣ .
«واستغار أي هبط . . . قال الأزهري : معنى استغار في بيت الراعي هذا أي اشتد وصلب ، يعني شحم الناقة ولحمها إذا اكتنز . . . .». [اللسان ط . الخياط ٢ / ١٠٢٨ غور].
الشاهد فيه أنَّ (على) من قوله عليها ليست بمعنى اللام كما قاله الكوفيون ، وإنما ضُمِّنَ الفعل (خلا) معنى (وقف) وما قاله الرضي ههنا تحريفٌ ووَهَمٌ. [انظر الخزانة ٤ / ٢٥١ بولاق].

٨٢٦ رَعَته أشهراً وخَلَا عليها [فطار النِّيُّ فيها[١] واستغارا]

أي : على مذاقِها، كأنه ملك مذاقها وتسلَّط عليه فهي تميل إليه وتتبعه .

وقولهم : فلان على جلالته يقول كذا، أي : معها، وكأن المعنى أنه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم : ركبته الديون أي لزمته.

ومنها : سِرْ على اسمِ الله، أي ملتزماً به، فكأنه مركب يحملك إلى مقصودك، ومنه قولُهم : مررت على زيد، لأنه يفيد أن مرورك به كان من جهة الفوق، بخلاف معنى : مررت به .

وقولُه[٢] :

٨٢٧ إنَّ الكريمَ وأبيك يَعْتَمِلْ[٣] إنْ لم يجد يوماً على مَنْ يَتَّكِلْ

«على» ليست فيه زائدة، بل الكلام على التقديم والتأخير، وأصله : إنْ لم يجد يوماً مَنْ يتكل عليه، فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع إلى الموصول، كما مَرَّ في باب[٤] الموصولات، فَقُدِّم على «على مَنْ (٢٤٥/ أ) يتكل «فصار : على من يتكل، فجاز حذف الضمير لانتصابه، بيَتَّكِل صريحاً[٥]

قولُه : «وقد يكونان» ، أي عن، وعلى، اسمَيْنِ[٦]، فلا يستعملان إلَّا مجرورَيْنِ .

---

(١) ليس في د، ط.

(٢) رَجَزٌ لِأحد الأعراب، مجهول القائل.

الخزانة ٤/٢٥٢ بولاق، سيبويه ١/٤٤٣ بولاق، المسائل العسكريات ص ٨١، المغني ١٩٢، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣ / ٢٤٢، ٣٠٤، الخصائص ٢/٣٠٥.

و (يعتمل) : يعمل بنفسه، ويحترف لإقامة العيش.

الشاهد فيه أنّ (على) ليست زائدةً، وإنما هي مقدمة من تأخير، والأصل : إن لم يجد يوماً مَنْ يتكل عليه.

(٣) ط : يعتمي.

(٤) في أول هذا الشرح.

(٥) في م تكلمة : «لأن المانع من النصب الصريح كان الحرف الجارة».

(٦) القائلون باسميتها : ابنُ طاهر، وابنُ خروف، وابنُ الطَّراوة، والزُّبَيْدي، وابنُ معزوز، والشَّلَوْبين في أحَدِ قولَيْه. [الجنى الداني ٤٧٣ ، وابن الطراوة النَّحْوي ١٩٣] .

بمن، وإنما تتعين، إذن، اسميتها؛ لأنَّ الجرَّ مِن خواصّ الأسماء، قال[1] يصف قطاةً :

٨٢٨ غَدَتْ مِنْ عليه بعد ما تَمَّ ظِمؤُها تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ

وقالَ[2] :

٨٢٩ ولقد أراني للرماح دريئةً[3] مِن عن يَميني مرةً وأمامي

فيبنيان، إذن، لكونهما على لفظ الحرفين، ومناسبين لهما معنىً، فيلزم «عن» الإضافة، ومعناه؛ جانب، بخلاف «على»، قال[4] :

٧٣٣ باتت تنوشُ الحوضَ نَوْشاً مِن علا نَوْشاً به تقطع أجوازَ الفَلَا

أي : من فوق.

قولـه : «والكاف للتشبيه»، ودليل حرفيته، وقوعُه صلة في نحو : جاءني الذي

---

(١) مُزاحم العقيلي، شاعرٌ فصيحٌ بدوي إسلاميٌّ، كان في زمن جَرير والفرزدق. (الخزانة ٣/٤٥ بولاق).
المقتضب ٣/٥٣، أسرار العربية ٢٥٦، سيبويه ٢/٣١٠ بولاق، الاقتضاب ٤٢٨، المقرّب ١/١٩٦، الإيضاح العَضُدي ١/٢٥٩، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٨٤٥، الإشارة إلى تحسين العبارة ٧٨.
والضمير في (غَدَتْ) يعود إلى القَطَاة. والظمء : ما بين الشربتين. و (تَصِلُّ) : يسمع لجوفها صوتٌ من العطش. والقَيْض : قشر البيض الأعلى. و (مَجْهَل) : الصحراء التي يجهل فيها، فلا يُهتدى لسبيلها.
الشاهد فيه أنّ (على) يتعين أن يكون اسماً إذا دخل عليها حرف جر كما هنا.

(٢) قَطَريّ بن الفُجاءة.
الخزانة ٤/٢٥٨ بولاق، الأمالي الشجرية ٢/٢٢٩، ٢٥٤، شواهد التوضيح ١٤٦، ابن يعيش ٨/٤٠، أسرار العربية ٢٥٥، ضرائر الشعر ٣٠٧.
والدريئة : تُهمز ولا تهمز. فتجعل من الدَّرْء، وهو الدفع، ومن الدري، وهو الختل. ويمكن حمل البيت عليهما جميعاً.
الشاهد فيه أنّ (عن) اسم بمعنى جانب؛ لدخول حرف الجر عليها.

(٣) ط : دريـة.

(٤) يُنسب في كتب النحو إلى غيلان بن حُرَيْث !.
على أنه رجَز لأبي النجم العجلي. (ديوانه ص ٢١٠). وقد سبق تخريجه. والشاهد فيه ههنا أن (علا) الاسمية لا تلزم الإضافة كما هنا بخلاف (عن) فإنها تلزمها.

كزيد، فهو مثل: الذي في الدار[1].

فإن قيل: لِمَ لا يجوز أنْ يكون بمعنى المثل، والمبتدأ محذوف، أي: الذي هو كزيد، أي مثل زيد.

قلت: قد تقدم في باب الموصولات[2]: أنَّ حذف المبتدأ في صلة غير «أي» إذا لم تطل، في غاية القِلة، واستعمال نحو: الذي كزيد: شائع كثير[3].

وتتعين[4] اسميتها إذا [5]انجرت، كما في قوله[6]:

٨٣٠ يضحكن عن كالبَرَد المنهَمِّ

وإذا ارتفعت، كما في قوله[7]:

٧٧٦ أتنتهون، وهل ينهى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفُتُلُ

أو على الابتداء، نحو: كذا عندي درهماً، على ماقال بعضُهم، واستدل بقولهم: إنّ كذا درهماً مالُك برفع: مالك، والأولى أنْ يُدَّعَىٰ تركيب كذا كما مَرَّ في باب[8] الكنايات، وما ذكره من رفع مالك، غير دالٍّ على مدَّعاه، وسيبويه[9] لا يحكم

(١) انظر أدلة أخرى في الجني الداني ص ٧٨.

(٢) في أول هذا الشرح.

(٣) م: شائع كثير، فلا يكون اسماً.

(٤) ط: ويتعين.

(٥) د: وتتعين اسميتها مجرورة، نحو قوله:

(٦) العجاج (ملحقات ديوانه ٨٣، ابن الورد، ليبسغ سنة ١٩٠٣م).
الخزانة ٤/٢٦٢، ابن يعيش ٨/٤٢، ٤٤، المُخَصَّص ٩/١١٩، الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٥٧، الفوائد الضيائية ٢/٣٣٣.
و (المنهم): الذائب.
الشاهد فيه أنّ الكاف في (كالبرد) يتعين اسميتها إذا انجرت كما هنا، فالكاف اسم بمعنى مِثْل: صفة لموصوف محذوف أي: عن ثَغْرٍ مثل البَرَد.

(٧) الأعشى. وقد سبق تخريج البيت.

(٨) في هذا الشرح.

(٩) يستفاد هذا من كلامه في الكتاب ١/١٣، ٢٠٣ بولاق. وانظر الجنى ٧٨، والمقتضب ٤/١٤٠.

باسميتها إلّا عند الضرورة، وأما الأخفش[1] فيجوِّز ذلك من غير ضرورةٍ، وتَبِعَهُ الجُزُولي.

وتكون أيضاً، زائدةً، إذا لم تلتبس بالأصلية، كما في قوله[2]:

٨٣١ لواحق الأَقراب فيها كالْمَقَقْ

أي فيها المقق وهو الطول.

ويحكم بزيادتها عند دخولها على «مثل»، في نحو:

﴿ليس كَمِثْلِهِ شيءٌ﴾[3]

أَوْ دخول مِثْل عليها، كقوله[4]:

٨٣٢ فَصُيِّروا مثل كعصف مأكول

إذ الغرض أنه لا يُشَبَّه بالمشبه، فلابُدَّ من زيادةِ إحدى أداتَيْ التشبيه، وزيادة ما

---

(١) شرح جُمَل الزَّجَّاجي ٤٧٧/١. هذا، وقد وافق الأخفشَ ابنُ جني في سِرّ الصناعة ٢٨٥/١.

(٢) رؤبة بن العجاج (ديوانه) ص ١٠٦، وليم بن الورد، دار الآفاق، بيروت سنة ١٩٨٠م).
وهذا عجز بيت، وصدره: قُبٌ من التَّعْداء حُقْبٌ في سَوَقْ * ... الشاهد فيه أنّ الكاف في (كالمقق) زائدة، (أي: فيها مَقَقٌ؛ لأنه يصف الأضلاع بأن فيها طولاً، وليس يريد: أن فيها شيئاً مثل الطول ... إنما يريد أنها طويلة ففيها الطول نفسه، لا شيء يشبه الطول [البغداديات ص ٤٠٠].

(٣) الشُورى /١١، والآية بتمامها: فاطِرُ السمواتِ والأرضِ جَعَلَ لكم من أنفسكم أزواجاً ومن الأنعام أزواجاً يَذْرَؤُكُمْ فيه ليس كمثله شيءٌ وهو السميعُ البصيرُ. انظر الإشارة للمجاشعي ص ٧٧.
والبغداديات ص ٤٠٠.

(٤) رؤبة. (ملحقات ديوانه ١٨١). وينسب هذا الرجز، أيضا، إلى حُمَيْد الأرقط، كما في سيبويه ٤٠٨/١ ط. هارون.
الخزانة ٢٧٠/٤ بولاق، العَيْني ٤٠٢/٢، رصف المباني ٢٠١، البغداديات ص ٣٩٨، سر الصناعة ٢٩٦، إيضاح الشعر ق ٦٦/ب.
والشاهد فيه إدخال «مثل» على الكاف؛ لأن الكاف بمعنى مثل، والتقدير: مثل مثل عصف، وجاز التكرار لاختلاف اللفظين.

هو على حرف : أولى، ولا سيما إذا كان من قسم الحروف في الأغلب[1] ، والحكم بزيادة الحرف أولى، وأما إذا اجتمع الكافان، نحو قوله [2]:

وصـاليـاتٍ ككـمـا يُؤثـفَيْـنْ (١٣٥)

فإما أن يكون من باب التوكيد اللفظي، فهما إما اسمانِ أو حرفان كقوله[3] :

... ... ولا لِلِمـا بهم أبـداً دواء ١٣٤

وإمّـا أن تكون إحداهما زائدةً، فتكون تلك الزائدة حرفاً، إذ زيادة الحرف أولى، فتكون، إمّا الأولى، مثل قوله :لَيْسَ كَمِثْلِهِ[4] شَيْءٌ،وإمّا الثانية،فهو كقوله : مثل كعصف[5]، ولا يجوز أن يكونا اسمَيْنِ أَوْ حَرْفَيْنِ، وإحداهما زائدة.

فإن قلت : لفظ مثل ، لابُدَّ له مِنِ اسمٍ مجرورٍ، فكيف حكمت بزيادة الكاف في : مثل كَعَصْف ؟.

قلت : لا يمتنع منع الاسم عن الجر، عند الضرورة، وإن كان لازماً للإضافة؛ لأنَّ عمله الجر، ليس بالأصالة، ويجوز أن يكون «مثل» مضافاً إلى مقدر مدلول عليه بعصف، الظاهر، كما قلنا[6] في :

ياتيم تيم عديّ[7] ١٣٢

فعلى هذا، لا تكون الكافُ زائدةً، فكأنه قال : مثل عصف، كعصف، وكذا الكلام في : «ككما».

---

(١) في د : بعد قوله في الأغلب : كما قرىء في الشواذ على الذي أحسنُ بالرفع.

(٢) سبق تخريجه ص ٤٦٢ من القسم الأول.

(٣) مسلم بن معبد الوالبي. وصدر البيت : فلا والله لا يُلفى لِما بي * ....
وقد سبق تخريجـــه.

(٤) الشُورى / من ١١.

(٥) رؤبة. (ملحقات ديوانه ١٨١)، أو حُمَيْد الأرْقَط ، وقد تقدم الشاهدُ وتخريجُه قبل قليل.

(٦) في باب المنادى، في الشرح الأول.

(٧) سبق تخريجه ص ٤٦٠ من القسم الأول.

ويجوز في قوله تعالى :

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾[1] :

ألَّا يُحْكَمَ بزيادة الكافِ[2] ، بل يكون على طريقة قوله[3] :

٨٣٣ ولا ترى الضَّبَّ بها يَنْجَحِر

وقولك : ليس لأخي زيد أخ، أعني نفي الشيء بنفي لازمه، لأن نفيَ اللازم يستلزم نفيَ الملزوم، فأخو زيد ملزوم، والأخ لازمه، لأنه لابد لأخي زيد من أخ هو زيدٌ، فنفيت هذا اللازم والمراد نفي الملزوم، أي : ليس لزيد أخٌ، إذ لو كان له أخٌ لكان لذلك الأخ أخٌ، هو زيدٌ.

فكذا هنا : نفيت أن يكون لمثل الله مثل ، والمراد نفي مثله تعالى ، إذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله .

والكاف لا يدخل على المضمر خلافاً[4] للمبرد[5] ، إذ لو دخله لَأدَّى إلى اجتماع الكافَيْنِ إذا شبهت بالمخاطب ، فطرد المنع في الكل .

---

(١) الشُّورَىٰ / من ١١، وتقدم نَصُّها.

(٢) جَعَلَها زائدةً ابنُ فارس [الصاحبي ١٤٥]، وابن سِيدة [المُخَصَّص ١٤/ ٤٩]، والمُرادي [الجنى ٧٩]، و «المعنى : ليس مثله شيء».
[الجنى ص ٨٧]. وانظر الإشارة ص ٧٧، واللُّمَع ص ١٥٨، والبُرهان ٤ / ٣١٠.

(٣) عَمرو بن أحمر الباهلي (ديوانه ص ٦٧)، وقبله : لا تُفْزِعُ الأرنبَ أهوالُها . . . . والبيت في وصف فلاة.
الخزانة ٤/٢٧٣ بولاق، الخصائص ٣/١٦٥، ٣٢١، الأمالي الشجرية ١/١٩٢، حاشية على شرح بانت سعاد١/٧٠٢.
الشاهد فيه أنَّ الشاعر لم يرد أنَّ بها أرانبَ لا يفزعها أهوالها ولا ضباباً غير منجحرة، ولكنه نفى أن يكون بها حيوان .

(٤) المقتضب ١/٢٥٥.

(٥) م ، د تكملة بعد قوله خلافا للمبرِّد : «وإنما لم يدخل عليه لأنه كان يؤدي إلى اجتماع الكافَيْن نحو كك ؛ ومؤنثة ومثنيها ومجموعها فطرد المنع في الكل وقد جاء في الشعر داخلاً على المنصوب .

وقد دخل في الشعر على المنصوب المنفصل، قال[1] :

٨٣٤ فأجمِل وأحسِن في أسيرك إنه ضعيفٌ ولم يأسر كإياك آسر

وهو من باب إقامة بعض الضمائر مُقامَ بعضٍ ، وعلى المجرور أيضاً، قال[2] :

٨٣٥ فلا ترى بعلاً ولا حلائلا كَهُ ولا كهنَّ إلَّا حاظِلا[3]

وقالَ[4] :

٨٣٦ وأُمَّ أوعـــالٍ كها أو أقْرَبَا

وقد يدخل في السَّعَة على المرفوع نحو : أنا كأنت.

وتجيء «ما» الكافة بعد الكاف ، فيكون لِـ : كما، ثلاثةُ معانٍ :

---

(١) لم أهتد إلى قائله :
الخزانة ٤/٢٧٤ بولاق، مجالس ثعلب ١/١٣٣ ط ٣، ضرائر الشعر ٢٦٢.
الشاهد فيه أنَّ الكافَ قد تدخل على الضمير المنفصل، كـ (إياك) لضرورة الشعر، كما هنا، قال ابنُ عُصفور : «يريد : كأنت آسر. فوضع إياك موضع (أنت) للضرورة. وإنما قضى على «إياك» بأنها في موضع «أنت»: لأن الكاف لا تدخل في سَعَة الكلام على مضمر إلاّ أنْ يكون صيغته صيغةَ ضمير رفع منفصل ، نحو قولهم : ما أنا كأنت ولا أنت كأنا». [ضرائر الشعر ص ٢٦٢].

(٢) رؤبة (ديوانه ص ١٢٨)، ونُسب البيتان في الكتاب ١/٣٩٢ بولاق، وضرائر الشعر ص ٣٠٨ إلى العَجَّاج.
الخزانة ٤/٢٧٤ بولاق، العَيْني ٣/٢٥٦، المسائل العسكريات ص ٤٤. و (البعل) : الزوج. و (الحلائل) جمع حليلة، وهي : الزوجة. والحاظل، والعاضل سواء، وهو المانع من التزويج ؛ لأن الحمار يمنع أتنه من حمار آخرَ يريدُهنّ. يعني أن تلك الأتن جديرات بأن يمنعهن هذا العير.
والشاهد فيه قوله : (كه)، و (كهن)، من دخول الكاف على الضمير ضرورةً.

(٣) م، د ط : حاتـــلا .

(٤) العَجّاج (ملحقات ديوانه ٧٤)؛ وقبله : خلّى الذِّنابات شِمالاً كَثَبًا. الخزانة ٤/٢٧٧ بولاق، سيبويه ١/٣٩٢ بولاق، شرح شواهد الشافية ٤/٣٤٥، ضرائرالشعر ٣٠٨، ابن يعيش ٨/٤٤، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٣٣١. الإيضاح في شرح المفصل ٣/١٥٨، المسائل العسكريات ص ٤٤.
و (أمّ أوعال) : هضبة في ديار بني تميم. وهي بالنصب عطفٌ على الذِّنابات، وبالرفع على الاستئناف، وخبره (كها) أي مثل الذنابات في القرب منه ، أو أقرب إليه منها.
والشاهد فيه دخول الكاف على الضمير ضرورةً ـ كسابقه ـ تشبيهاً لها بلفظ (مثل)؛ لأنها في معناها.

أحدُها : تشبيهُ مضمونِ جملة بمضمون أخرى، كما كانت قبل الكف لتشبيه المفرد بالمفرد، قال تعالى : «ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَـٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞ[1]»، قالَ[2] ؛

٨٣٧ فإن الحُمرَ مِنْ شَرِّ المطايا كما الحَبَطات شَرُّ بني تميمِ

فلا يقتضي الكاف ما يتعلّق به، لأنَّ الجارّ إنما كان يطلب ذلك، لكون المجرور مفعولاً، وذلك لأنَّ حروف الجر موضوعةٌ، كما ذكرنا، لأن تفضي بالفعل القاصر عن المفعول به، إليه، والمفعول به لا بُدَّ له من فِعْلٍ أو معناه، فإذا لم تجرَّ، فلا مفعول هناك حتى تطلب فعلاً.

ومعنى : كن كما أنت : كن في المستقبل كما أنت كائنٌ الآن ، فأنت : مبتدأ محذوفُ الخبر، فأنت تشبه الكون المطلوب منه ، بالكون الحاصل له الآن، ومنه قوله عليه السلامُ : «كما (٢٤٥ / ب) تكونون يُوَلَّى عليكم[3] »، شبه التولية عليهم المكروهة، بكونهم المكروه، أي بحالتهم المكروهة.

---

(١) الأعراف /١٣٨، والآية بتمامها :
﴿وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَـٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ فَأَتَوۡاْ عَلَىٰ قَوۡمٖ يَعۡكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصۡنَامٖ لَّهُمۡۚ قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞۚ قَالَ إِنَّكُمۡ قَوۡمٞ تَجۡهَلُونَ﴾ .

(٢) زياد الأعجم ، من معاصِرِي جَرير والفرزدق [الشعر والشعراء لا بن قتيبة ١ /٤٣٠ ـ ٤٣٣ تحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر، طبع دار المعارف سنة ١٩٥٨، و ط ٢ سنة ١٩٦٧م].
الخزانة ٤ /٢٧٨ بولاق، والأمالي الشجرّية ٢ /٢٣٥ ؛ وفيه وجدنا بدل فإنّ، المقتصد ٢ /٨٥٢؛ وفيه : «فما كافة وما بعده جملة من مبتدأ وخبر، ألا ترى أنك لو قلت : كالذي الحَبَطات شرُّبني تميم، لم يكن كلاماً. ومثله من الكلام : زيد صديقي كما عَمرٌو أخي»،
«والشاهد فيه أن الكاف المكفوفة بـ (ما ربما تأتي لتشبيه مضمون جملة بمضمون جملة أخرى، تشبه كون الحمر من شرّ المطايا بكون الحَبَطات شر بني تميم، ووجه الشبه بينها وجود كِلا الأمْرَيْن)».
[المقتصد ٢ /٨٥٢ هامش ٢٨].

(٣) حديثٌ ضعيفٌ مُرْسَلٌ. رواه الدَّيْلَمي، والقضاعي في مسند الفردوس ، ورواه البَيْهقي في شُعَب الإيمان عن أبي إسحاق السبيعي .
وهو في كشف الخفاء، ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ٢ /١٢٦ للعجلوني، نشر مكتبة القدسي سنة ١٣٥٢هـ. وفي المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ص ٣٢٦ للسخاوي نشر الخانجي سنة ١٩٥٦م.

وثانيها : أنْ يكون «كما» بمعنى «لعل» حكى سيبويه[1] عن العرب : انتظرني كما آتيك، أيْ لعلّما آتيك، قال رؤبة[2] :

٨٣٨ لا تَشْتُمِ الناسَ كما لا تُشْتَمُ[3]

فيكون قد تغير معنى الكلمة بالتركيب ، وذلك، كما يجيء «مِمّا» بمعنى «رُبَّما»، قال[4] :

٨٣٩ وإني لَمِمّا أضرب الكَبْشَ ضربةً على رأسه تُلقي اللسان من الفم

أي : رُبَّما، وتقول : إني لَمِمّا أفعل، أي : رُبَّما أفعل، وقال بعضُهم[5] : إنَّ «بِما» يجيء أيضاً بمعنى «رُبَّما»، نحو : إني بِما أفعل ، أيْ رُبَّما,

---

(١) الكتاب ١/٤٥٩ بولاق = ٣/١١٦ ط . هارون.

(٢) ملحقات ديوانه ٨٣، الخزانة ٤/٢٨٢ بولاق، سيبويه ١/٤٥٩ بولاق، العَيْني ٤/٤٠٩، رصف المباني ٢١٤، البغداديات ص ٢٨٩.

(٣) أي لا تشتم الناس لعلّك لا تُشْتَمُ إنْ لم تَشْتُمْهُمْ. وعلى هذا تكون الكاف في (كما) للتشبيه المكفوفة بـ (ما) قد تغيّر معناها بالتركيب فصارت بمعنى لعلّ.

(٤) هو أبو حَيَّةَ النُّمَيْري، الهيثم بن الربيع (متوفًى سنة ١٨٢هـ)، شاعرٌ مُجيد، وراجز فصيح، من أهل البصرة ومخضرمي الدولتين.

الخزانة ٤/٢٨٢ بولاق، سيبويه ١/٤٧٧ بولاق، الأمالي الشجرية ٢/٢٤٤، المغني ٤٠٩، شرح أبياته للبغدادي ٣/١٦٣، و ٥/٣٢٧، . وفيهما : وإنا لمما نضرب بدل وإني لمما أضرب.

و (الكبش) : رئيس القوم يقارع دونهم ويحميهم.

والبيت «مسبوقٌ بقول الفرزدق :

وإنا لمما نضرب الكبشَ ضربةً على رأسه والحرب قد لاح نورها

فكأنَّ أباحَيَّةَ أَلَمَّ ببيت الفرزدق؛ لأنه متأخِّرٌ عنه»,

[عن الأستاذ هارون . سيبويه ٣/١٥٦].

الشاهد فيه أنَّ (مِنْ) الجارّة لـِ (ما) في (لَمِمّا)، كفت بـ (ما) تغيّر معناها وصارت بمعنى (ربما) مفيدة للتكثير أو للتقليل على خلافٍ في مدلولها.

(٥) السِّيرافي، وابن خروف، وابن طاهر، والأعلم.

[الخزانة ٤/٢٨٣ بولاق] .

وثالثها : أن تكون بمعنى قِران الفعلين في الوجود، نحو : ادخل كما يُسلِّم الإمام، و : كما قام زيد قعد عمرو.

وجَّوز الكوفية نَصْبَ المضارع بعد «كما» يعني «كيما»، على أن يكون أصله «كيما» فحذفت الياء تخفيفاً، ولم يَدفعوا الرفع، ولم يُثبت[1] البصرية، لا إفادة «كما» للتقليل، ولا نصب الفعل بعده، واستحسن المبرّدُ القولَيْنِ، وأنشد الكوفية :

٦٥٧ لا تظلموا الناس كما لا تُظلموا[2]

والبصرية ينشدونه على الإفراد، لا تظلم الناس كما لا تظلمُ، أي : لعلَّما.

وقد تكون «ما» بعد الكاف مصدريةً، أيضاً، نحو : كما تدين تُدَان، و : افعل كما أفعل.

ويجوز أن يكون القسم الأول، أعني نحو : كن كما أنت، وقوله[3] : «كما تكونون يولَّى عليكم»، من هذا النوع، كما يجوز[4] أن يكون هذا النوع من القسم الأول، أي : تكون «ما» كافة.

وأمّا «ما» التي بعد «رُبَّ»، فمن قال إنَّ «رُبَّ» حرف، فهي تكفُّها عن العمل، فلا تطلب متعلقاً، كما ذكرنا في «كما»، وتبقى «رُبَّ» للتقليل، أي لتقليل النسبة التي في الجملة الواقعة بعدَها، ومَن قال إنها اسمٌ، فهي كافةٌ له، أيضاً، عن طلب المضاف إليه.

و «ما» التي بعد كَثُرَ، وقَلَّ، وطال، نحو : قَلَّما، وكَثُرَ ما، وطالَمَا : إمّا كافةٌ للفعل

---

(١) في م : والبصريون لم يثبتوا.

(٢) الإنصاف، المسألة ٨١، وقد سبق تخريجُه في نواصب الفعل المضارع.

(٣) أي سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٤) في د : كما يجوز أن تكون (ما) في هذا النوع؛ أعني نحو : كما تدين تُدَان كافة كما في القسم الأول.

عن طلب الفاعل، وإمّا مصدريةٌ، والمصدر فاعل الفعل، وقال بعضُهم[1] : هي في قوله[2] :

٨٤٠ صَدَدت فأطولت الصدود وقلّما وِصالٌ على طول الصدود يَدومُ

زائدةٌ، ووصالٌ فاعل «قلَّ»، وهي عند سيبويه[3] كافةٌ ووصالٌ مبتدأ.

قولُه : «ومذ ومنذ إلى آخره»، قد مضى شرحه في الظروف[4] المبنية.

قولُه : «حاشا وخلا وعدا للاستثناء[5]»، مضى شَرْحُها في باب الاستثناء[6].

---

(١) المبّرد، كما في المغني ص ٤٠٤ طبعة المبارك. والحَقُّ أنَّ نسبة (ما) في (فلما) زائدة إلى المبرد وَهَمٌ من ابن هشام؛ فإنه لا خلاف بين سيبويه والمبرد في «فلما». [انظر المقتضب ١/٤٨ = ١/٢٢٢ الطبعة الأخيرة هامش (١)].

(٢) هو عُمَرُ بنُ أبي ربيعةَ، كما في [شرح ديوان عمر ص ٥٠٢ تحقيق المرحوم محي الدين. ط . السعادة سنة ١٩٦٠م].

والكتاب ١/١٢، ٤٥٩ بولاق.

ويُنْسَبُ إلى المرّار الفقعسي في الخزانة ٤/٢٨٧ بولاق.

وهو في : ضرائر الشعر ٢٠٢، إعراب القرآن للنحاس ٢/١٩٠، المغنى ٤٠٣، شرح أبيات المغني للبغدادي ٥/٢٤٧ ، و٧/٢٢٢، ٢٤١، المقتضب ١/٢٢٢ الطبعة الأخيرة، المنصف ١/١٩١، و٢/٦٩، المحتسَب ١/٩٦، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٩ ، ابن يعيش ٤/٤٣، و٧/١١٦، و٨/١٣٢ ، و ١٠/٧٦.

و (أطْوَلْتِ) من أطال، وكان عليه أن يقول : (أطَلْتِ).

الشاهد فيه أن (ما) في قلّما عند بعضهم زائدةٌ، و (وصالٌ) فاعل قلّما، وهي عند سيبويه كافة و (وصال) مبتدأ.

(٣) الكتاب ١/١٢، ٤٥٩ بولاق.

(٤) في الشرح الثاني، الذي صح عزمي على تحقيقه والحمدُ لله رب العالمين.

(٥) قال الصيمري : «وأمّا (عدا)، و (خلا) فهما في الاستثناء بمنزلة (ليس) ، و (لا يكون)، فتضمر فيهما اسمَيْهما، وتَنصِبُ ما بعدهما على الخبر، تقول : أتاني قومُك عدا بكراً، وخلا أخاك، بتقدير : عَدَا بعضُهم بكراً، وخلا بعضُهم أخاك ، بمعنى جاوز بعضُهم بكراً. ومنهم مَنْ يجعل «خلا» حرفَ جرٍّ فيُجَرُّ ما بعدَها، فيقول : خَلَا بكرٍ. فإذا أدخلت «ما» فقلت : ما عدا زيداً، وما خلا بكراً لم يكن إلاَّ النصب؛ لأن (ما) مع (خلا)، و (عدا) بتقدير المصدر، ولا توصل (ما) بالحروف. وأما (حاشا) فهو عند سيبويه حرف خفض، تقول : جاءني القوم حاشا زيدٍ، وعند أبي العباس أنه فعل. واستدل بتصريف الفعل منه كقولك : حاشيت أُحاشي، كما قاله النابغة :

ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهه وما أُحاشي من الأقوام من أحد

أي ما أستثني، فأعرف ذلك إن شاء الله عَزَّ وجَلّ». [التبصرة ١/٣٨٤ ـ ٣٨٥].

(٦) في الشرح الأول الذي يقوم بتحقيقه الزميل حسن الحفظي.

واعلم أنه إذا أمكن في كل حرف يُتوهم خروجه عن أصله وكونه كلمة أخرى، أو زيادته : أن يبقى على أصل معناه الموضوع هو له، ويُضَمَّن فعله المعدَّى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأولى، بل الواجب، فلا نقول إنّ «على» بمعنى «مِن» في قوله تعالى :

﴿إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ[1]﴾،

بل يُضَمَّنُ «اكتالوا» معنى تحكموا في الاكتيال وتسلَّطوا، ولا يُحكم بزيادة «في»، في قوله[2] :

[وإنْ تَعْتَذِرْ بالمَحْلِ من ذي[3] ضُروعها إلى الضيف] يَجْرَحْ في عراقيبها نَصْلي ١٠٣

بل يُضَمَّن «بجرح» معنى يؤثر بالجرح[4] .

وقد مضى كثيرٌ من ذلك في أماكنه .

---

(١) سورة المطففين /٢، ونصُّها :
﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسۡتَوۡفُونَ﴾ .

(٢) سبق تخريجه ص ٤٠٤ من القسم الأول .

(٣) ليس في ط ، م.

(٤) في م : معنى يؤثر بالجرح، وكذا قوله تُبدي عن أسيل كما تَقَدَّمَ . انظر المغنى ٦٧٦، وشرح أبياته للبغدادي ١٣٢/٧ .

[الحروف المُشَبَّهة بالفِعل، إنَّ وأخواتها] :

قولُه : «الحروف المشبهة بالفعل : إنَّ، وأَنَّ، وكأَنَّ، ولكنَّ،»
«ولَيْتَ، ولَعَلَّ[1]، لها صدر الكلام سوى أَنَّ، فهي بعكسها،»
«وتلحقها ما، فتلغى على الأفصح، وتدخل حينئذ على»
«الأفعال».

إنما سُمِّيَتْ الحروفُ المذكورةُ : الحروفَ المُشَبَّهَةَ بالفعل، بخلاف «ما»، لأنها تشبه «ليس» الذي هو فِعْلٌ ناقِصٌ[2]، وهذه تشبه الفعل التام المتصرِّف المتعدِّي، وأيضاً، «ما» الحجازية، تشبه «ليس» معنىً لا لفظاً، وهذه تشبه الأفعال المتعدِّية، معنىً كما يجيء، ولفظاً من حيث كونُها على ثلاثة أحرف فصاعداً، وأَمّا فتحة أواخِرِها، فإن لم نَقُل إنها لمشابهتها للأفعال، بل قلنا : إنها لاستثقالها بسبب تشديد الأواخر، والياء في «ليت»، فهي جهة أخرى بها تشابه الماضي، فتعمل عمل الأفعال، وإن قلنا إنها[3] لمشابهة الفعل فلا تشابه بسببها الأفعال، لأنها تكون، إذن، بسبب المشابهة المتقدمة، فما أُعطيت بعد المشابهة، لا يكون بعض جهات المشابهة.

وكذلك نون الوقاية، إن قلنا : إنها لحفظ فتحتها، فقط، كما تحفظ سكون «مِن»، و «عن»، فهي من جهات المشابهة، وإن قلنا : هي لأجل المشابهة، فلا.

فلما شابهت الأفعال المتعدية معنىً، لطلبها الجُزْأين[4] مثلها، وشابهت مطلق الأفعال لفظاً بما ذكرنا[5]، كانت مشابهتها للأفعال أقوى من مشابهة «ما» الحجازية،

---

(١) عَدَّها سيبويه خمسة حروف، فقال : «هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده. وهي إنّ، ولكنّ، وليت، ولعل، وكأنّ. [الكتاب ١/ ٢٨٠ بولاق].
ومع سيبويه : المبرد، وابن السراج. ولم يَعُدّوا (أَنّ) المفتوحةَ؛ لأنها فَرْعٌ. وهو مذهب الفراء. [الجنى ٤٠٣].
وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٢، والفوائد الضيائية ٢/ ٣٣٦.

(٢) د، ط : الذي هو فعل ناقص غير متصرِّف.

(٣) أي فتحة أواخر هذه الكلمات.

(٤) ط : الجزئين.

(٥) وهو قوله : من حيث كونُها ثلاثة أحرف ... الخ.

فَجُعِلَ عملها أقوى، بِأَنْ قُدِّمَ منصوبُها على مرفوعها، وذلك لأنَّ عمل الفعل الطبيعي أن يرفع ثم ينصب، فعكسه عملٌ غير طبيعي، فهو تصرُّف في العمل.

وقيل: قدِّم المنصوب على المرفوع قصداً إلى الفرق بينها وبين الأفعال التى هي أصلُها من أول الأمر، أو تنبيهاً بِجَعْلِ عملها فَرْعِيًّا على كونها فُروعاً للفعل، وهاتان العِلَّتان ثابتتان في «ما» الحجازية، ولم يقدَّم منصوبها على مرفوعها، فالعِلَّةُ هي الأُولى.

ومشابهتها معنىً لمطلق الفعل، من حيث إنّ: في: «إنَّ، وأَنَّ» معنى حقَّقت وأكدت،

[كَـــــأَنَّ]:

وفي «كأن[1]» معنى: شبهــت.

قال الـزَّجَّـاجُ: هي للتشبيه[2] إذا كان خبرُها جامداً، نحو: كأن زيداً أسدٌ، وللشـك، (٢٤٦ / أ) إذا كان صفـة مشتقـة، نحـو: كأنك قائم؛ لأنَّ الخبر هو الاسمُ، والشيء لا يشبَّه بنفسه.

والأَولى أن يقال: هي للتشبيه أيضاً، والمعنى: كأنك شخصٌ قائمٌ، حتى يتغايرَ الاسمُ والخبرُ حقيقةً، فيصبح تشبيه أحدهما بالآخر، إلّا أنه حُذِفَ الموصوف، وأُقيم الوصف مُقامَهُ، وجُعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه، صار الضمير في الخبر يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدَّر، فلهذا تقول: كأني أمشي، وكأنك تمشي، والأصل: كأني رجلٌ يمشي، وكأنك رجل يمشي[3]،

---

(١) انظر سيبويه ١/٤٧٤ بولاق، والمقتضب ٤/١٠٨.

(٢) في الجنى ص ٥٧٢ نُسب الرأي إلى الكوفيين والزجاجي، وكذلك في الهمع ١/١٣٣، وانظر ابن الطراوة النَّحْوي ص ١٣٤ [د. عياد الثبيتي، مطبوعات نادى الطائف الأدبي ط ١ سنة ١٤٠٣هـ].

(٣) ط: أمشي.

وقيل[1] : هي للتحقيق في نحو : كأنك بالدنيا لم تكن، وكأنك بالآخرة لم تزل[2]، وكأنك بالليل قد أقبل.

وأبو علي[3] يعتقد في مثله : زيادة الاسم وحرف الجر، حتى تبقى «كَأَنَّ»، للتشبيه أي : كأن الدنيا لم تكن.

والأولى أن نقـول ببقـاء «كَأَنَّ» على معنى التشبيه، وألَّا نَحْكُمَ بزيادة شيء[4]، ونقول : التقدير : كأنك تبصر بالدنيا، أي تشاهدها، من قوله تعالى :
﴿فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ﴾[5]،
والجملة بعد المجرور بالباء : حال، أي : كأنك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة، ألا ترى إلى قولهم : كأني بالليل وقد أقبل، وكأني بزيد وهو مَلِك[6]، والباء لا تدخل الجمل إلّا إذا كانت أخباراً لهذه الحروف.

[لكـــــنّ] :

وفي «لكنّ» معنى استدركت، ومعنى الاستدراك : رفع توهم يتولّد من الكلام السابق، رَفْعاً شبيهاً بالاستثناء، ومن ثم قُدِّرَ الاستثناء المنقطع بلكنّ، فإذا قلت : جاءني زيد، فكأنه تُوهِّم أَنَّ عَمْراً جاءك[7] لما بينهما من الأُلفة، فرفعت ذلك التوهم بقولك : لكنَّ عَمْراً لم يَجِيءْ.

---

(١) ط : فقيل.

(٢) قوله : كأنك بالدنيا لم تكن، وكأنك بالآخرة لم تزل » : هذا قول للحسن البصري. [الجنى ٥٧٣].

(٣) في المغني ص ٢٥٤ : « وقد اختلف في إعراب ذلك ، فقال الفارسي : الكاف حرف خطاب ، والباء زائدة في اسم كأن . . . وقال ابن عُصفور : الكاف والياء في كأنك وكأني زائدتان . . . » .

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ١/٣٠٣، ٣٠٤.

(٥) القصص / ١١، والآية بتمامها :
﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ قُصِّيهِ فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ .

(٦) د : بعد قوله وهو مَلِك : « والواو لا تدخل الجملة التي هي خبر هذه الحروف فتبين ضعف قول الفارسي في لكن.

(٧) ط : أن عمراً أيضاً جاءك.

[لَيْـــــــتَ] :

وفي «لَيْتَ» معنى تمنيت، وفي «لَعَلَّ» معنى تَرَجَّيْت، وماهية التمني غير ماهيّة الترجِّي، لا أَنَّ الفَرْقَ بينهما من جِهَةٍ واحدةٍ، وهي استعمالُ التمني في الممكن والمُحال واختصاص الترجي بالممكن، وذلك لأن ماهيَّة التمني : محبَّةُ حصُولِ الشيء، سواءٌ كنت تنتظره وترتقب حصوله أَوْ، لا، والترجي : ارتقابُ شيءٍ لا وُثوق بحصوله، فَمِن ثَمَّ، لا يُقال : لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب : الطمع والإشفاق فالطمع ارتقاب شيءٍ محبوبٍ، نحو : لعلَك تُعطينا، والإشفاق : ارتقاب المكروه، نحو : لعلك تموت الساعة.

[لَعَــــــلَّ] :

وقد اضطرب[1] كلامُهم في «لعل[2]» الواقعة في كلامه تعالى، لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله، عليه، تعالى.

فقال قُطرب وأبو عليٍّ، معناها التعليل[3]، فمعنى :
﴿وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ[4] تُفۡلِحُونَ[5]﴾،
أي : لِتُفْلِحوا[6].

---

(١) م : وقد إضطرت أقوالهم.

(٢) نُقِل في (لَعَلَّ) أربعَ عشْرةَ لُغَةً. [الإنصاف، م ٢٦، المخصص ١٣/ ٢٧٥].

(٣) هذا المعنى أثبته الكِسائيُّ والأخفشُ. [الجنى ٥٨٠، المغنى ٣٧٩].

(٤) الحج /٧٧، ونصُّها :

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾.

(٥) ط : ترحمون، وهو تحريف.

(٦) في الأزْهِيَّة ص ٢١٨ ط : «معناه : كي تُفْلِحوا». وانظر فتح القدير ٣/ ٤٧٠، وتفسير أبي السُّعود ٤/ ٢٣.

ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى :

﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ[1]﴾ ،

إذ لا معنى فيه للتعليل[2].

وقال بعضُهم : هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها، ولا يطَّرد ذلك في قوله تعالى :

﴿ . . . لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ[3]﴾ ،

إذ لم يحصل من فرعون تذكُّرٌ.

وأمَّا قولُه تعالى :

﴿آمَنتُ[4] أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ[5]﴾ ،

فتوبةُ يأسٍ لا معنى تحتها، ولو كان تذكُّراً حقيقياً لقُبل منه .

والحَقّ ما قاله سيبويه[6]، وهو أَنَّ الرجاءَ أَوِ الإشفاقَ، يتعلق بالمخاطبين، وإنما ذلك لأنَّ الأصلَ أَلّا تخرج الكلمة من معناها بالكلية، فلَعلّ، منه تعالى : حملٌ لنا على أن نرجوَ أو نشفق، كما أَنَّ «أو» المفيدة للشك، إذا وقعت في كلامه تعالى : كانت للتشكيك أَوِ الإبهام، لا للشَّكِّ، تعالى الله عنه .

---

(١) الشُّورىٰ /١٧، والآية بتمامها :
﴿اللَّهُ الَّذِي أَنزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ .

(٢) في البرهان ٤/٣٩٢ : « . . . وأما استعمالُها في الخوف، ففي قوله تعالى : ﴿لعلّ الساعةَ قريبٌ﴾ فإن الساعة مخوفة في حَقِّ المؤمنين، بدليل قوله :
﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مُشْفِقُونَ مِنْهَا﴾ . [الشُّورى /١٨ . . .] .

(٣) طـه /٤٤، ونصُّها :
﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ .

(٤) ط . : ﴿آمنتُ بالذي آمنتْ به بنو إسرائيل﴾ . وهو تحريف.

(٥) يونس /٩٠، والآية بتمامها :
﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدْوًا حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنتُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ .

(٦) الكتاب ١/١٦٧، ٢/٣١١ بولاق.

وقيل : إنَّ لَعَلَّ، تجيء للاستفهام، تقول : لعلّ زيداً قائمٌ؟، أي هل هو كذلك.

وأخبارُ هذه الحروفِ، عند الكوفيين[1] ، مرتفعةٌ بما ارتفعت به في حال الابتداء، وكذا خبر «لا» التبرئة.

ومذهب البصريين[2] : عمل الحروف في المبتدأ والخبر معاً لطلبها لهما معاً[3]

ويجوز، عند الفراء[4]، نصب الجزأين بليت، نحو : ليت زيداً قائماً، لأنه بمعنى : تمنيت، ومفعوله : مضمون الخبر مضافاً إلى الاسم ، أي : تمنيت قيام زيد، فنصب الجزأين، كما ذكرنا في علة نصب أفعال القلوب لهما، ومِن ثَمَّ جاز : ليت أَنَّ زيداً قائمٌ[5]، كما جاز : علمت أَنَّ زيداً قائمٌ، فهي ، عنده، كأفعال القلوب في العمل، سواء.

واستشهد الفراء[6] بقوله[7] :

---

(1) ، (2) : «ذهب الكوفيون إلى أَنَّ (إنَّ) وأخواتها لا ترفع الخبر، نحو : إنّ زيداً قائمٌ، وما أشبه ذلك، وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر. . .». [الإنصاف ، المسألة ٢٢ ١ /١١٥ ط ٢].

(3) د : لطلبها لهما معنىً.

(4) الجنى ٣٩٤ ، ٤٩٢، المغني ٣٧٦، التسهيل ٦١.
هذا، وقد ذهب مذهبَ الفراء ابنُ سلّام الجُمَحي . ، كما في شرح جُمَل الزَّجّاجي ١ /٤٢٤، «وابنُ الطراوة وابن السِّيد»، كما في ابن الطراوة النَّحْوي ص ١٧٢.

(5) انظر الخزانة ٤ /٢٩٠ بولاق.

(6) المغني ٣٧٦، شرح جُمَل الزَّجّاجي ١ /٤٢٥، الهمع ١ /١٣٤، ارتشاف الضَّرَب ص ٥٨٣،

(7) العَجّاج (ملحقات ديوانه ٨٢، ابن الورد، لبيسيغ سنة ١٩٠٣م).
الخزانة ٤ /٢٩٠ بولاق، سيبويه ١ /٢٨٤ بولاق، معاني الحروف للرماني ١١٣، رصف المباني ٢٩٨، شرح جُمَل الزَّجّاجي ١ /٤٢٥.
« و : (رواجعاً) حال من أيام الصبا، العامل فيه مافي (ليت) من معنى التمني، وخبر (ليت) محذوفٌ للعلم به».
[رصف المباني ٢٩٨]. هذا، وقد روى الجُمَحِيُّ في (طبقات فحول الشعراء ص ٦٥، دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٥٢م). أَنَّ نَصْبَ الجزأين بـ (ليت) لُغَةٌ لهم، وأَنَّ منشأ ذلك بلاد العَجّاج، فأخذها عنهم.
الشاهد فيه أَنَّ الفَراء استشهد بهذا البيت على نصب المبتدأ والخبر، على حين قدّر الكسائي (رواجعَ) خبراً لِـ (كان المحذوفة).

٨٤١ ياليت أيامَ الصبا[1] رواجعاً

والبصريون[2] يحملون «رواجعاً» على الحالية[3]، وعامله : خبر «ليت» المحذوف، أي : ياليت أيام الصبا لنا، رواجعَ.

والكِسائي[4]، يقدر «كان»، أي : ياليت أيام الصبا كانت رواجعَ، وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ «كان» و «يكون»، لا يضمران إلاّ فيما اشتهر استعمالها فيه، فتكون الشهرة دليلاً عليهما، كما في قولهم : إنْ خيراً فَخَيْرٌ.

ويجوز عند بعض أصحاب الفراء : نَصْبُ الجزأين بالخمسة[5] الباقية، أيضاً، كما رووا عنه عليه الصلاةُ والسلامُ : «إنَّ قَعْرَ جهنم لسبعين خريفاً[6]»، وأنشدوا[7] :

٨٤٢ كَأَنَّ أُذُنَيْهِ إذا تَشَوَّفَا قادمةً أو قلماً مُحَرَّفَا[8]

---

(١) ط : الصبــى.

(٢) انظر سيبويه ٢/١٤٢ هارون، ابن يعيش ١/١٠٤، الجنى الداني ص ٣٩٤.

(٣) م : على أنه حال من خبر «ليت».

(٤) التسهيل ص ٦١، الأصول ١/١٨٨، المفصّل ٢٨، ابن يعيش ٨/٨٤.

(٥) إنَّ، أنَّ، كأن، لكن. لعل. انظر التسهيل ص ٦١، وابن الطراوة النحوي ص ١٧٢ [د. عَيّاد الثبيتي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي ط ١ سنة ١٤٠٣هـ].

(٦) أخرجه مسلم في باب الإيمان ٣٢٩ (لسبعون). وانظرْ جامع الأصول ١١/١٤٥.

(٧) أي الكوفيين. [ضرائر الشعر ١٠٨].

(٨) الرجز لمحمد بن ذُؤَيب العُماني، في وصف فرس.

الخزانة ٤/٢٩٢ بولاق، المغني ٢٥٥، شرح أبياته للبغدادي ١/١٨٤، المبهج ص ٤٠، ضرائر الشعر ١٠٨؛ وفيه :

«كأن أذنيه إذا تَشَوَّفا

قادمتا أو قلما محرّفــا

يريد : قادمتان أو قلمان محرفان ....»، [شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٤٢٥].

و (تشوف) : تطلع. والقادمة : إحدى قوادم الطير، وهي مقدم ريشه، في كل جناح عشرة.

الشاهد فيه أن أصحاب الفراء جوزوا نصب المبتدأ والخبر بالخمسة الباقية [إنّ، أنّ، كأنّ، لكنّ، لعلّ]. ومنها (كأن)، وقد نصب الشاعر بها الجزأين : الأول (أذنيه) والثاني (قادمة)

[الخزانة ٤/٢٩٢ بولاق].

وذلك أَنَّ اسم «كأن» مشبه، وخبره مشبَّه به، فهما مفعولان لِشبهَّت : الأول مفعول بلا جارّ، والثاني (٢٤٦ / ب) مفعول بحرف جر.

وليس ماقالوا بمشهورٍ، وقد رُدَّ على هذا الشاعر وقت إنشاده هذا البيت ، وقال الممدوح[١] : الصواب : تحسب أذنية إذا تَشَوَّفا قادمـة[٢] . . . .

فنقـول : إنّ «ليت» متضمنـة معنى الفعـل، بخلاف أفعال القلوب، فإنها أفعال صريحـةٌ، فلا تَصِـل بهذا التضمـين الضعيف مرتبـة نصب الجزأين، بدلالة كون مضمونها مفعول فعل تضمّنه «ليت».

وأمّا نحو قولِه[٣] :

٨٤٣ ياليت أني[٤] وسُبَيْعاً في غَنَم والخُرج منها فوق كُرَّاز أَجمّ

فأنَّ، مع اسمِها وخبرِها مغنية عن المعمولين[٥] ، لا أنها مفعول تمنيت.

وينبغي، على ما ذهب إليه الأخفش في نحو : علمت أَنَّ زيداً قائمٌ، من تقدير المفعول الثاني : أن يقدِّر، أيضاً، ههنا، خبر «ليت»، والاعتراض كالاعتراض.

وأجاز الأخفشُ[٦] قياسَ «لعل»، في مجيء «أَنَّ» المفتوحة بعدها على : «ليت»، نحو : لعلَّ أَنَّ زيداً قائم، ولم يثبت.

---

(١) هو الرشيد العباسي، انظر الخزانة ٤/ ٢٩٢ بولاق وما بعدها.

(٢) انظر الخصائص ٢/ ٤٣١.

(٣) الراعي النُّمَيري (ملحق ديوانه ص ٣٠٩ تحقيق راينهرت).
الخزانة ٤/ ٢٩٤. إصلاح المنطق ٤٥١، اللسان [س/ب/ع]. و (سُبَيْع) : اسم رجل، و (الكُرَّاز) : الكبش الذي يحمل خُرْجَ الراعي، ولا يكون إلّا أَجَمَّ : لأن الأقرن يشتغل بالنطاح.
الشاهد فيه أنَّ (أنّ مع اسمها وخبرها) مغنية عن المعمولين، وهذا ممّاانفردت به ليت.

(٤) سقطت الواو من ط .

(٥) د ، ط : المفعولين.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٠١.

وأما نصب باقي أخوات «ليت» للجزأين، فممنوعٌ، والمَرويّ : إنّ قَعْرَ جهنَم لسبعون خريفاً[١]، وأمّا قولُه[٢] : كأن أُذُنَيْهِ . . البيت[٣]، فقد ذكرنا أنه خُطِّيءَ فيه[٤].

قولُه : «لها صدر الكلام»، كل ما يغيِّر معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً، فمرتبته الصدر، كحروف النفي، وأما «لا» و «لم» و «لن» فقد مَرَّ في المنصوب على شريطة[٥] التفسير : عِلَّةُ جوازِ توسُّطِها، وكحروف التنبيه، والاستفهام، والتشبيه، والتحضيض والعرض وغير ذلك.

وأمّا الأفعالُ، كأفعال القلوب، والأفعال الناقصة، فإنها، وان أثرت في مضمون الجملة، فلم تلزم الصدر، إجراء لها مُجرى سائرِ الأفعالِ.

وإنما لزم تصدير المغيِّر، الدال على قسم من أقسام الكلام، ليبني السامع ذلك الكلام من أول الأمر، على ما قَصَدَ المتكلم، إذ لو جوَّزنا تأخير ذلك المغيِّر فأُخِّر، والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغيِّر من أول الأمر على كون مضمونه خالياً عن جميع المغيِّرات، لتردَّد ذهنه في أَنَّ هذا التغيير راجعٌ إلى الكلام المتقدم الذي حمله على أنه خالٍ عن جميع المغيِّرات، أَوْ أَنَّ المتكلم يذكر بعد ذلك المغيِّر كلاماً آخرَ يؤثر فيه ذلك المغيِّر، فيبقى في حَيْرَةٍ.

وكل واحدةٍ من هذه الأحرف تدل على قسم من أقسام الكلام[٦]، بخلاف «إِنَّ» المكسورة، فإنها[٧] تؤكد معنى الجملة فقط، والتوكيد : تقوية الثابت، لا تغيير

---

(١) الحديث الشريف المتقدم.

(٢) محمد بن ذؤيب العماني.

(٣) كأن أذنيه إذا تشوَّفا قادمةً أو قلما مُحَرَّفا

(٤) علمنا قَبْلُ أَنّ الذي خطأه هو الممدوح : الرشيد العباسي، وأن الصواب في البيت :
تحسب أذنيه إذا تشوَّفا قادمةً أو قلماً مُحَرَّفا.

(٥) في الشرح الأول.

(٦) م، د : من أقسام الكلام فوجب تصدرها.

(٧) د : فإنها لا تدل على قسم من أقسام الكلام لأنها تؤكد , , ,

للمعنى ، إلاّ أنها ، مع ذلك حرف ابتداء ، كاللام ، فلذلك وجب تصديُرها كاللام ، وأما «أنَّ» المفتوحة ، فلكونها مع جزأيها في تأويل المفرد لكونها مصدريةً ، وَجَبَ وقوعها مواقعَ المفردات ، كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ ، والمضاف إليه ، ولا تتصدر ، وإن كانت في مقام المبتدأ الذي حقه الصدر ، لِما ذكرنا في باب المبتدأ .

فليت ، ولعل ، وكأن ، وأَنَّ المفتوحة ، لاتدخل على مبتدأ في خبره معنى الطلب ، سواءٌ كان ذلك الخبر مفرداً أَوْ جملةً .

أَمَّا «ليت ولعل» فلأنهما لطلب مضمون الخبر ، فلا يتوجه إلى ذلك المضمون طلب آخر ، إذ لا يجتمع طلبان على مطلوب واحد .

وأَمّا ، كأَنَّ ، فلأن خبَرها ، أبداً ، مفردٌ ، لأنه مشبَّه به ، كما ذكرنا ، وهو إمّا ذات مذكـورة شُبِّهَ بها الاسم ، نحو : كأنّ زيداً أسدٌ ، أو مقدرة ، قامت الصفة مَقامها نحو : كأنك قائم ، وكأنك قمت أو تقوم ، أو عندك ، أو في الدار ، كما ذكرنا .

والمفـرد المتضمن لمعنى الطلب في كلامهم : اسم الاستفهام فقط ، فلو كان خبرها اسمَ الاستفهـام لوجب تقديمُه عليها ، فتسقط ، إذن ، عن مرتبة التصدر الواجب لها ، والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا تكون إلاّ خبريةً ، لأنَّ النعت ، كما مَرَّ في بابه لا يكون طلبياً ، ومِن ثَمَّ أُوِّل[1] نحو قوله :

٩٦ جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قـط

وأما «أَنَّ» المفتوحة ، فلأن وضعها لتكون مع جزأيها في تأويل المصدر ، والمصدر لا طلب فيه .

فتبينَّ بهذا أَنَّ «أنْ» في نحو قولك : أمرته أنْ قم ، لا يجوز أن تكون مصدريةً ، على ما أجاز سيبويه ، وأبو علي ، كما تقدم في نواصبِ[2] المضارع .

(١) «والتقدير : جاؤوا بِمَذْق مَقُولٍ فيه : هل رأيت ... فهي معمولة للصفة المحذوفة» . [المغني ص٣٢٥] . هذا ، وقد سبق تخريجُ البيتِ .

(٢) في منتصف هذا الشرح .

وأمَّا «إنَّ»، ولكنَّ»، فلا يمكن كَوْنُ خبرِها مفرداً متضمناً لمعنى الطلب لِما مَرَّ في «كأنَّ».

[هل تقع الجملةُ الطلبيةُ خبراً لِـ (إنَّ) ؟] :

وأمَّا الجملة الطلبية، كالأمر والنهي والدعاء، والجملة المصدَّرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك، فلا أرى منعاً من وقوعها[1] خبراً لهما، كما في خبر المبتدأ وإن كان قليلاً، نحو: إن زيداً لا تضربه، وإنك لا مرحباً[2] بك، وإن زيداً هل ضربته، واضرب زيداً ولكن عَمْراً لا تضربه، وقال[3]:

٨٤٤ ولو أرادت لقالت وهي صادقةٌ إنَّ الرياضة لا تنصبك للشيب

---

(١) لقد احتج مكي القيرواني على جواز وقوع الجملة الطلبية خبراً لِـ «إنَّ» في هذه الآية الكريمة:
﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾
«[آل عمران / ٢١]، حيث أعرب جملة بشرهم خبراً لِـ «إنَّ».
[المشكل ١/١٣١].
هذا، وممن جوّز وقوع الجملة الطلبية خبراً لِـ «إنّ»:
«ابنُ عُصفور في شرحه الصغير للجُمَل، وتأوَّلَهُ في شرحه الكبير للجُمَل». [دراسات، القسم الأول ١/٤٤٥].

(٢) م: وإنكم لا مرحباً بكم.

(٣) الجُمَيْح الأَسديّ، مُنقذ بن الطَّمّاح، كما في المفضليات ص ٣٤؛ وفيه: أصابت بدل أرادت، وانظر الخزانة ٤/٢٩٦ بولاق.
والرياضة: التذليل والمعالجة، تنصبك: تتعبك. للشُّيب: جمع أشيب، وهو متعلق بالرياضة. و(لا تنصبك) نهي وقع خبراً لِـ «إنَّ»، وهو موضع خلاف، الراجح جوازُهُ، وتقدير الكلام: إنّ الرياضة للشيب لا تتعبك ... وهذا موضع الشاهـد.

[ليتمـــــا]:

قوله : وتلحقها «ما» فتلغى على الأفصح» ، إذا دخلت «ما» على «ليت» جاز أن تعمل ، وأنْ تُلغى ، وروى قوله[1] :

٨٤٥ قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقَد

رفعـاً ، ونصباً ، والإلغاءُ أكثرُ؛ لأنها تخرج بها ، عن الاختصاص بالجملة الاسمية ، فالأولى ألَّا تعمـلَ ، كما تقدم في «ما» الحجازية ، وإذا أهملت فما ، كافة ، ومذهب الجُمهور أنَّ «ما» الكافة حرف ، وقال ابن درستويه[2] : إنها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشأن ، فتكون اسماً والجملة بعدَها خبرها .

وإذا أُعمِلَتْ ، فما ، زائدةٌ حرفيةٌ ، كما في قوله تعالى :

﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ[3]﴾ ،

---

(١) النابغة الذبياني (ديوانه ص ٢٤ تحقيق «محمد أبو الفضل» ، دار المعارف) .

الخزانة ٤/٦٧ ، ٢٩٧ بولاق ، سيبويه ١/٢٨٢ بولاق ، الأمالي الشجرية ٢/١٤٢ ، ٢٤١ ، ابن يعيش ٨/٥٤ ، ٥٨ ، الخصـائص ٢/٤٦٠ ، الإشـارة إلى تحسين العبـارة ص ١١٤ ، المغني ٨٩ ، ٣٧٦ ، ٤٠٦ ، التبصرة ١/٢١٥ . «وقوله : «فقد» ، أي : حسبي ، موضعه من الإعراب الرفع على المبتدأ . . .» . [ديوان النابغة ص ٢٤] .

«والمقصـود بقالت : زرقاء اليمامة ، وقد تكلم الشاعر بحالها ، وهو يرجو النعمان أن يكون حكيماً» . [المقتصد ١/٤٦٩ حاشية ١٥٨] .

الشاهد فيه أنَّ (ليت) إذا اتصل بها (ما) جاز أن تعملَ وأن تُلغى ، وقد روي هذاالبيت بالوجهين .

(٢) الهمع ١/١٤٤ .

(٣) آل عمران / ١٥٩ ، والآية بتمامها :

﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾ .

ورَوَى أبـو الحسن[1] وحـده في : إنـما وأنما : الإعمال[2] والإلغاء، (٢٤٧ / أ) والإعمال[3] قليلٌ فيهما لضعف معنى الفعل فيهما، لأن التأكيد الذي هو معناهما : تقوية للثابت، لا معنى آخر متجدد.

وعدم سماع الإعمال في : كأنما، ولعلَّما، ولكنما، وقياسها في الإعمال على : ليتما، سائغ عند الكِسائي[4] وأكثر النحاة، إذْ لا فَرْقَ بينها وبين ليتما، وإذا سُمعَ في : إنما مع ضعف معنى الفعل فيها، فما ظنك بهذه الحروف، لكن الإلغاء أَوْلى بالاتّفاق، لعدم السماع وفوات الاختصاص بسبب «ما»، وسيبويه[5] يمنع الإعمال في غير (ليتما) للسماع المشهورِ فيه دون غيره،

[تفصيل أحكام : إنَّ ، و أَنَّ] :

قولُه : «فإنَّ»، لا تغير معنى الجملة، وأَنَّ مع صلتها في حكم»
«المفرد، ومن ثَمَّ وَجَبَ الكسر في موضع الجمل، والفتح»
«في موضع المفرد، فكسرت ابتداءً، وبعد القول، وبعد»
«الموصول، وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتدأة، ومضافاً إليها،»
«وقالوا : لولا أَنَّك، لأنه مبتدأ، ولو أنك، لأنه فاعل، فإن»
«جاز التقديران، جازَ الأمران، مثل من يكرمني فإني أكرمه،»

---

(١) المراد الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، قال السُّيوطي : «ويتعين الإلغاء في (إنّ)، و (أنّ)، و (لكنّ) وعُزِيَ إلى الأخفش».

[الهمع ١/١٤٤].

وفي التصريح جـ ١ ص ٢٢٥. [ط دار الفكر] : «وندر الإعمال في (إنما)، نحو : إنما زيداً قائم بنصب زيد. رواه الأخفش والكسائيُّ عن العرب سماعاً».

(٢) ط : الإعماء والإلغاء.

(٣) د : لكن الإعمال قل فيهما.

(٤) التصريح ١/٢٢٥.

(٥) الكتاب ١/٢٨٢ بولاق.

٨٤٦ «و : إذا أنه عبدُ القَفا واللهازمِ [١] وشبهه، ولذلك جاز العطف»
«على اسم المكسورة لفظاً أو حكماً، بالرفع، دون المفتوحة، »
«مثل : إنّ زيداً قائمٌ وعمرو، ويشترط معنى الخبر لفظاً»
«أو تقديراً، خلافاً للكوفيين، ولا أثر لكونه مبنياً، خلافاً»
«للمبرد[٢] والكسائي[٣] في مثل : إنك وزيد ذاهبان ولكن، »
«كذلك، ولذلك دخلت اللام مع المكسورة، دونها، على»
«الخبر أو على الاسم إذا فصل بينه وبينها، أو على ما بينهما، »
«وفي لكنّ ، ضعيف، وتخفف المكسورة، فتلزمها اللام، »
«ويجوز إلغاؤها ويجوز دخولها على فعل أفعال المبتدأ. »
«خلافاً للكوفيين في التعميم، وتخفف المفتوحة فتعمل في»
«ضمير شأن مقدر فتدخل على الجمل مطلقاً، وشذّ إعمالها»
«في غيره، ويلزمها مع الفعل : السين أو سوف، أو قد، »
«أو حرف النفي».

---

(١) عجز بيت، وصدره : وكنت أُرَىٰ زيداً، كما قيل، سَيِّداً * . . . . والبيت مجهول القائل.
الخزانة ٤/٣٠٣ بولاق، سيبويه ١/٤٧٢ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٠٤، الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٦٧، ١٨٦، شرح جمل الزجاجي ١/٣٢٠، الخصائص ٢/٣٩٩.
«أرى، بضم الهمزة، بمعنى أظن، متعدٍّ لثلاثة مفاعيل، أولها نائب الفاعل، وثانيها (زيداً)، وثالثها (سيِّداً)، وهو ملازم للبناء للمجهول. . .
مَنْ جعل (إذا) الفجائية ظرفاً كانت هي خبراً لمبتدأ، ومَنْ جَعَلَها حرفاً كان الخبر محذوفاً، والتقدير : فإذا العبودية حاصلة. ويجوز أن يكون المحذوف هو المبتدأ، أي : فإذا أمره العبودية. والمعنى : كنت أظن زيداً سيداً شريفاً، كما قيل فيه، فظهر أنه لئيم . . . ». [المقتضب ٢/٣٥٠ الطبعة الأخيرة هامش (١)].
و (اللهازم) : جمع لهزمة، وهي عظم ناتِىءٌ في أصل الحنك .
و (القفا) : موضع الصفع، أي أنه ذليل.
الشاهد فيه جواز كسر همزة إنّ وفتحها بعد (إذا) الفُجَائية.

(٢) ذكر في المقتضب ٤/١١١ جواز الرفع والنصب على اسم (إنّ) بعد الاستكمال، وخرَّج الرفع على وجهَيْن، ولم يشترط أن يكون اسم (إنّ) مبنياً كما نُسِب إليه.

(٣) التسهيل ص ٦٦.

قوله : فإن، لا تغيِّر معنى الجملة»، أخذ في تفصيل معاني الحروف الستة، فإنَّ، موضوعةٌ لتأكيد معنى الجملة فقط، غير مغيِّرة لها، وأَنَّ المفتوحة موضوعةٌ لتكون بتأويل مصدر[1] خبرها مضافاً إلى اسمها، فمعنى، بلغني أَنَّ زيداً قائمٌ : بلغني قيام زيد، وكذا إن كان الخبر جامداً، نحو بلغني أنك زيد، أي : زيديَّتك، فإن[2] ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر[3]، نحو : الفَرَسية، والضاربيَّة والمضروبيَّة، وكذا بلغني أَنَّ زيداً في الدار، أي : حصول زيد في الدار، لأن الخبر في الحقيقة : حاصل المقدَّر،

قوله : «ومِن ثَمَّ وجب الكسر»، أي من جهة عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة، وتغيير المفتوحة لمعناها إلى المفرد.

قوله : «فكُسِرت ابتداء» أي مبتدأً بها، سواءٌ كان في أول كلام المتكلم نحو : إن زيداً قائم، أو كان في وسط كلام، لكنه ابتداء كلام آخر، نحو : أكرم زيداً، إنه فاضل، فقولك : إنه فاضل، كلام مستأنف، وقع عِلَّة لما تقدمه، ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا[4]﴾،

وكذا تكسر بعد القول، إذا قصدتَ به الحكاية، لا الاعتقاد، الشامل للعلم، والظن، فإنها تفتح، إذن، كما تفتح بعد الظن والعلم، وإنما كسرتها بعد القول بمعنى

---

(١) د : بتأويل مصدر ويكون خبرها . . .

(٢) م : فإن الجامد إذا ألحقت ياء النسب في آخره أفاد معنى المصدر نحو الماهية والكمية.

(٣) يسمّونه المصدرَ الصناعي، « وقد ورد في كلام العرب قليلاً جداً، من مثل : جاهلية، وعَنجهية، وفروسية، ورهبانية، ولصوصية . . . وهذه الصيغ لم تعرف بالمصادر الصناعية إلّا عند المتأخرين من العلماء، وبعض المتقدمين كان يسميها : نظائر . . . وقد رأى المجمع اللغوي العربي (جـ ١) قياسية المصدر الصناعي للحاجة إلى ذلك في هذا العصر الحديث الذي كثرت فيه المخترعات، وتشعبت الفنون والعلوم، فقرر أنه : إذا أريد صنع مصدر من كلمة، يزاد عليها ياء النسب والتاء» . [التِّبيان في تصريف الأسماء. ط ٦ ص ٥٧، ٥٨].

(٤) يونس /٦٥، ونصُّها :
﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ .

الحكاية، لأنه ابتداء الكلام المحكي، وكسرت بعد الموصول لأنّ الصِلَة لا تكون إلاّ جملة، نحو: أكرمت الذي إنه فاضل، قال تعالى:

﴿.. مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ[1]﴾،

وكذا كسرت في جواب القسم، لأنه جملة لا محالةَ، نحو: بالله إنك قائم، وقد تفتح «إنَّ» في جواب القسم عند المبرد[2] والكوفيين إذا لم يكن في خبرها اللام، ولعل ذلك لتأويلهم لها بالمفرد، أي أقسمت بالله على قيامك، وفيه بُعْدٌ، إذ لا يقع المفرد الصريحُ جواباً للقسم.

وتكسر أيضاً، إذا كانت حالاً، نحو: لقيتك وإنك لراكب، قال تعالى:

﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ[3]﴾.

لأن الجملة تقع حالاً، ولا دليلَ على كونها في تأويل المفرد، كما مرَّ.

فإن قلت: أفتحها بتأويل المصدر، فإن المصدر أيضاً، يقع حالاً[4].

قلت: ذلك إذا كان صريح المصدر، لا المؤول به.

---

(١) القَصص / ٧٦، والآية بتمامها:
﴿إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ﴾.

(٢) في المقتضب ٤/١٠٧: «أمّا (إنَّ) فتكون صِلَةً للقسَم؛ لأنك لا تقول: والله زيدٌ منطلقٌ؛ لا نقطاع المحلوف عليه من القسم. فإن قلت: والله إنَّ زيداً منطلقٌ اتصل بالقسم، وصارت (إنّ) بمنزلة اللام التي تدخل في قولك: والله لَزيدٌ خيرٌ منك»،
إنّ كلام المبرد صريحٌ في أنه إذا وقعت (إنَّ) في جواب القسم وجب كسرُ همزتها، وإن لم يكن في خبرها اللام.
وما نسبه إليه الرضي من أنه يُجيز الفتحَ مع الكوفيين غيرُ صحيح.

(٣) الفرقان / ٢٠، والآية بتمامها:
﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ ۗ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ ۗ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾.

(٤) في د بعد قوله: «...... تقع حالاً» ما يلي: «قلت: وأما المصدر فيقع حالاً أيضاً، ولكن إذا كان صريح المصدر، لا المؤول به».

وتكسر، أيضاً، إذا كانت في موضع خبر عن اسم عين، نحو : زيد إنه قائم، وكان عمرو إنه قائم، إذ لا دليلَ على أن الجملة إذا كانت خبراً للمبتدأ، في تأويل المفرد.

وأما إذا كان المبتدأ حَدَثاً، جاز[1] فتح «إنَّ» في الخبر، نحو : مأمولي أَنك قائمٌ،

وتكسر أيضاً إذا دخلت في مبتدأ، في خبره لام الابتداء، فإنها لا تجامع إلاّ المكسورة، لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة، كإن المكسورة ، فهما سواء في المعنى.

قوله : «وفتحت فاعلة»، نحو : بلغني أنك قائم، لأن الفاعل لا يكون إلاّ مفرداً، وكذا المفعول به نحو : علمت أنك قائم، أي : علمت قيامك، وكذا المبتدأ، نحو : عندي أنك (٢٤٧ / ب) قائم، وكذا المضاف إليه، نحو : فعلت هذا كراهية أنك قائم، وكذا المجرور بحرف الجر، نحو : عجبت من أنك قائم.

قوله : «وقالوا لولا أنك[2]»، هو جواب سؤال مقدر وهو : أَنَّ لولا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر «إن»، فأجاب بأن الجملة بعدَها لا يجوز إظهار جزأيها، كما تقدم في باب المبتدأ، بل يجب حذف الخبر، فلو كسرنا «إنّ»، لكان خبرِ الاسمية ظاهراً غير مقدر، ولا يجوز، ففتحناها لتكون «أَنَّ» مع جزأيها في موضع المبتدأ، والخبر محذوف.

---

(١) علمنا قَبْلُ أَنَّ الرضيَّ يجرد جواب أما من الفاء. وكان أسهل عليه أن يقول : وإن كان المبتدأ حَدَثاً جازَ . . . .

(٢) في سيبويه ٤٦٢/١ بولاق : «وتقول : لولا أنه منطلق لفعلت، فأَنَّ مبنية على (لولا) كما تبني عليها الأسماء».
قال السِّيرافي في تعليقه على هذا : «يريد معقودة بـ(لولا) في المعنى الذي تقتضيه . و (لولا) مقدمة عليه، وليس بعاملة فيه؛ لأن الاسم بعد (لولا) يرتفع بالابتداء، لا بـ(لولا) ولزومها للاسم بعدها بالمعنى الذي وضعت عليه كلزوم العامل للمعمول به فشبهت به ففتحت (أَنّ) ولم تكسر؛ لأن (إنّ) المكسورة إنما تدخل على مبتدأ بجرد لم يغير معناه بحرف قبلهُ.

وأمّا على مذهب الفراء[1] ، ومذهب الكِسائي[2] في رفع الاسم الواقع بعد «لولا» كما ذكرنا في باب المبتدأ، ففتحُ «أَنَّ» ظاهرٌ[3].

قوله : «ولو أنك، لأنه فاعل»، يعنى أَنَّ «لو» حرف شرط، فلابُدَّ من دخولها على الفعل، فلو كسرنا «إنَّ»، لكانت داخلة على الاسمية، ولا يجوز[4]، ففتحناها لتكون مع مافي حيزها فاعل فعل مقدر، وهو ثبت، كما مَرَّ في باب[5] الفاعل، وسيجيء في حروف الشرط.

وكذا يلزم فتحها بعد «ما[6]» التوقيتية، نحو : اجلس ما أَنَّ زيداً قائم، لأنها لا تدخل إلاَّ على الفعل، وذلك أنها مصدرية، ويندر دخولُها على الاسمية، كما يجيء، فالتقدير : ما ثبت أَنَّ زيداً قائمٌ، كما في : لو أَنَّك قمت ، سواءٌ[7].

قوله : «فإن جاز التقديران»، أي تقدير الجملة وتقدير المفرد، جاز الأمران، أي فتح «أَنَّ» وكسرها، وذلك في مواضعَ :

بعد فاء الجزاء، نحو : من يكرمني فإني أكرمه، الكسر بتأويل فأنا أكرمه، والفتح على أَنَّ «أَنَّ» مع ما في حيزها مبتدأ محذوف الخبر، أي : فإكرامي له ثابتٌ.

وكذا بعد «إذا» المفاجأة، كقوله[8] :

وكنت أُرى زيداً، كما قيل، سَيِّداً ... إذا أَنه عبدُ القَفَا واللهازمِ

أي : إنـه عبد قفاه[9]، أي لئيم القفا، يعنى «صفعان»، واللهزمتان : عظمان

(١) الفراء يذهب إلى أنّ الاسمَ المرفوع بـ (لولا) نفسها كارتفاع الفاعل بالفعل. [معاني القرآن ١/٤٠٤].

(٢) يرتفع الاسم الواقع بعد (لولا) عند الكسائي والكوفيين على تقدير فعل ثابت (لا) منابه. [الجنى ص ٤٣].

(٣) انظر تفصيل ذلك في الشرح الأول، آخر باب المبتدأ والخبر.

(٤) يعني : وذلك لا يجوز.

(٥) في الشرح الأول.

(٦) ط : ماء.

(٧) أي : هما سواء.

(٨) لم يعرف قائله. وتقدم تخريجُه قبل قليل.

(٩) د : قفـا.

ناتئان في اللحيين تحت الأذنيين، جمعهما الشاعر بما حولهما، كقوله : جُبَّت مذاكيره، فالكسر على تأويل : إذا هو عبد القفا، والفتح على تأويل : فإذا عبودية قفاه ثابتةٌ.

وكذا إذا وَلِيتَ «إنّ» : الواو، بعد قولك «هذا» أو «ذاك» تقريراً للكلام السابق، قال تعالى :

﴿ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ[1]﴾ ،

فذلكم خبر مبتدأ محذوف، و «أنَّ» عطف على هذا الخبر : أي : الأمر ذلك، والأمر أيضاً أنَّ الله مُوهِنُ، وإن كسرت، فعلى عطف «إن» مع جزأيها[2] على الجملة المتقدمة المحذوف أحد جزأيها، قال[3] :

٨٤٧ إني إذا خَفِيَتْ نارٌ لُمرمِلةٍ ... أُلْفَى بأرفعِ تَلٍّ رافعاً ناري
ذاك، وإني على جاري لذو حَدبٍ ... أحنو عليه بما يُحْنَى على الجارِ

فهـو مثل قوله تعالى : «ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ[4]» الآية ، فالجملة الاسمية[5] في الآية[6] عطفٌ على الجملة المتقدمة.

---

(١) الأنفال / ١٨، ونصُّها :
﴿ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ ،
انظر سيبويه ٣/١٢٤ هارون.

(٢) ط : جزئيها.

(٣) الأحوص الأنصاري (شعره ١٠٧، ١٠٨ جمع وتحقيق إبراهيم السامرائي ، مكتبة النعمان بالنجف سنة ١٣٨٨هـ).
الخزانة ٤/٣٠٤ بولاق، سيبويه ١/٤٦٣، ٤٦٤ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٠١؛ وفيه : مرملة بدل لمرملة، بأرفع نار بدل بأرفع تَلٍّ، الخصائص ٣/١٧٥.
و (المُرملة) : المرأة إذا مات عنها زوجُها، وأرمل القوم إذا نفد زادهم . و (الحَدَب) : العطف.
والمعنى : «إذا خفيت نارٌ ولم تُرَ بطروق ضَيْفٍ، وُجدتْ ناري لِمُريد القِرىٰ». [شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٠٣]. والشاهد في (ذاك وإني)، حيث كسر إنّ لدخول لام التأكيد.

(٤) الحج / ٦٠، والآية بتمامها :
﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِىَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾.

(٥) ط : القسمية

(٦) مَنْ عاقَبَ لَيَنصُرَنَّه اللهُ : مَنْ : في موضع رفع لأنه مبتدأ، وهو بمعنى الذي ، وصلته (عاقب)، وخبره =

وكذا إذا وليت نحو: أَوَّلُ قولي، وأول كلامي ... فالفتح على أنّ «قولي» مصدر مضاف إلى فاعله، وليس بمعنى المقول، والتقدير: أول قولي أي أقوالي: حمدُ الله، فلم يجمع لأن المصدر لا يجمع إلّا مع قصد الاختلاف، فيكون قد أخبر بالمصدر عن المصدر، والكسر على أن «قولي» بمعنى «مقولي»، أي أول مقولاتي، فلم يجمع مع أنه بمعنى المفعول، مراعاة لأصل المصدر، والمعنى: أول مقولاتي هذا المقول وهذا الكلام وهو: إني أحمد الله، فيكون قد قال كلاماً أوله إني أحمد الله، ثم أخبر عن ذلك، كما تقول في أول السورة: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ [1]»، وقال عليه الصلاةُ والسلامُ «أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي: لا إلَهَ إلّا اللهُ [2]».

ولا يكون قوله: إني أحمد الله، معمولاً لِلفظة قولي، كيف، وليس هو بمعنى

= (لينصرنّه الله)، ولا تكون (مَنْ) ههنا شرطيةً؛ لأنه لا لامَ فيها، كما في قوله تعالى:
﴿لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ﴾
[الأعراف / ١٨].
[البيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٧٨].
وانظر البحر ٦/٣٨٤.

(١) النمل / ٣٠، ونصُّها:
﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.
قال مكي في الكشف ١/٢٢: «ولست ممن يعتقد أنها آيةٌ في شيء من القرآن، إنما هي بعض آية في «النمل».
ومن قال: إنها آية في أول كل سورة، فقد زاد في القرآن مِئَةَ آيةٍ وثلاثَ عشْرةَ آيةً، ولم يقل بذلك أحدٌ من الصحابة ولا من التابعين ...».
وانظر النشر ١/٢٦٦، ٢٦٩.

(٢) نص الحديث: «خيرُ الدُّعاء يوم عرفة، وخير ماقلت أنا والنبيون من قبلي لا إلَهَ إلّا اللهُ وحدَه لا شريكَ له، له المُلكُ ولـه الحَمدُ، وهو على كل شيء قدير». أخرجه التِّرمذي عن ابن عَمرو بن العاص. أخرجه مالك في الموطأ، باب القرآن ٣٢، والحج ٢٤٦.
وفي مخطوطة البغدادي ق ٣٢٩/ب، رقم ١٠:
«قال السيوطي في الجامع الكبير: أخرجه إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي في الأربعين عن علي لكن بلفظ: «أفضل ماقلت أنا والأنبياء قبلي عشية عرفة: لا إلَه إلّا اللهُ وحدَه لا شريك له له المُلْكُ وله الحَمْدُ وهو على كل شيء قدير».

المصدر بل بمعنى المقول، فهو كقولك : مضروبي زيد، فزيد مضروب من حيث المعنى، وليس معمولاً لمضروبي.

وقال أبو علي[1] : قولي مصدر مضاف إلى الفاعل، و : إني أحمد الله، بالكسر مفعوله، وخبر المبتدأ محذوف، أي : أول قولي ونُطقي بهذا الكلام : ثابتٌ.

وردَّه المصنف[2] أحسن رَدّ، وذلك أن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه، فيكون لنطقة بهذا الكلام أجزاء : أول ووسط وآخر، والجزء الأول باعتبار كلماته الثلاث : تلفظه بلفظ «إني»، وباعتبار الحروف : تلفظه بهمزة «إني»، فيكون المعنى : إذا صرَّحنا به : تلفظي بإني، أو بهمزة إني : ثابتٌ، وهو خلف من الكلام، وغير مقصود به للمتكلم.

ويجوز الوجهان بعد «أمَا»، فإن فتحت، فأمَا بمعنى : حقاً، تقول ؛ أحقا أنك قائم، فأنَّ، فاعل، أي : أحق ذلك حقاً، أو نقول : حقاً، في معنى الظرف، أي ؛ أفي حق، فيكون، «أنَّ» إمّا فاعلاً، أو مبتدأً، على المذهبين، كما مَرَّ في باب المبتدأ[3]، قال[4] :

---

(١) الإيضاح العَضُدي ١/١٣٠، ١٣١، والمثال فيه : «أول ما أقول إني أحمد الله». وانظر شرح جمل الزجاجي ١/٤٦٥.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٧١، ١٧٢، وشرح الكافية ص ١٢٣.

(٣) في الشرح الأول.

(٤) النابغة الجَعْدي. (ديوانه ص ١٦٤ ط. دمشق سنة ١٩٦٤م).

الخزانة ٤/٣٠٦ بولاق، سيبويه ١/٤٦٩ بولاق، الإيضاح في شرح المفصل ١/٧١١، العَيْني ٤/٣٠٦، معجم الشواهد ١/٤٠٦.

وبنو خَلَف هم رهط الأخطل التغلبي، وكانت بينه وبين النابغة الجَعْدي مُهاجاةٌ، فقال النابغة فيه ذلك، كأنه يقول : إنه لا يصدّق إقدام الأخطل على هجائه.

والرسول ههنا بمعنى الرسالة، وهو مما جاء على (فَعُول) من الأسماء كالوضوء، والطهور، ونظيرها : الألوك، وهو الرسالة أيضاً.

الشاهد فيه أنَّ (حقاً) في معنى الظرف، فَـ (أنَّ) مع معموليْها مؤولة بمصدر فاعل لـ (ثبت) محذوفاً، أو فاعل للظرف على الخلاف، أو مبتدأ مؤخر والظرف قبله خبره.

٨٤٨ [ألا أبلغ بني[1] خلف رسولاً] أحقاً أنّ أخطلكم هجاني

ودليل كونه في معنى الظرف قوله[2] :

٨٤٩ أفي حق مواساتي[3] أخاكم بما لي ثم يظلمني السريسُ

فهو كقوله[4] :

(٦٤) أحقاً بني أبناءِ سلمى بنِ جَنْدَلٍ تَهَدُّدُكُمْ إياي وَسْطَ المجالسِ

وإنْ كسرت، فأمَا، حرف استفتاح، كألَا، تقول : (٢٤٨ / أ) أما إنك قائم، قال تعالى :

﴿ أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُواْ رَبَّهُمْ[5] ﴾ ،

وتقول أيضاً، أما والله أنه ذاهب، أي : أفي حق والله أنه ذاهب ، أي ذهابه، و : أما والله إنه ذاهب كأنك قلت ألا إنه والله ذاهب.

و «حتى» إن كانت ابتدائيةً، وَجَبَ كَسْرُ «إنَّ» بعدَها، وإنْ كانت جارّةً، أو عاطفةً، للمفرد فالفتح، نحو : عرفت أمورك حتى أنك صالح. وعجبت من أحوالك حتى أنك تفاخر.

ولا يجوز كسر «إنّ» بعد مُذ، ومنذ، وإن جاز وقوع الجملة والمفرد بعدَهما نحو :

---

(١) ليس في م ، ط.

(٢) هو أبوزبيد الطائي. (ديوانه ١٠١ تحقيق نوري حمود القيسي، المعارف ببغداد سنة ١٩٦٧م).
الخزانة ٤/٣٠٩ بولاق، معجم الشواهد ١/١٩٨، اللسان [س / ر س].
والسريس : الضعيف ، أو الرجل الذي لم تكتمل رجولته. والشاعر يعاتب أخواله بني تغلب الذين ظلموه ولم يردوا إليه ما أخذوه منه.
البيت شاهدٌ على أنّ مجيء (في) مع (حق) يدل على أن حقا إنما نصب على الظرفية بتقدير (في) وهذا ظاهر. وقول الرضي : [في معنى الظرف] لأنه ظرف مجازي مشتمل على المحقق.

(٣) ط : مواتاتي.

(٤) سبق تخريجه ص ٢٨٠ من القسم الأول.

(٥) هود / ٦٠، والآية بتمامها :
﴿ وَأُتْبِعُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُواْ رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ ﴾ .

ما لقيتك مُذْ زيد قائم ومذ قيام زيد، رفعاً وجرًا؛ لأن الجملة بعدَهما مضافٌ إليها، كما مَرَّ، في باب الظروف المبنية[1] .

والغالب بعد «لا جَرَمَ» : الفتح ، قال تعالى :

﴿لَاجَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ[2]﴾ ،

فلا، إمّا رَدٌّ للكلام السابق[3] على ماهو مذهب الخليل، أو زائدة، كما في : لا أقسم، لأن في جَرَمَ معنى القسم.

وجَرَمَ، فعلٌ ماضٍ عند سيبويه[4] والخليل، وقال سيبويه[5]، معنى جَرَمَ : حَقَّ : فأَنّ فاعله . واستشهد بقوله[6]

٨٥٠ ولقد طعنتَ أبا عيينة طعنةً جَرَمت فزارةُ بعدَها أن يغضبوا

(١) في ط تكملة : «فهي في تقدير المفرد، ألا ترى أنّ ريث وآية يضافان إلى الجملة، ولكن لما كانت في تقدير المفرد لم يجيء إنّ بعدهما إلاّ مفتوحة كما مَرَّ في باب الظروف المبنية.

(٢) النحل / ٦٢، ونصها :

﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ﴾

[انظر وجوه إعراب الآية في دراسات ٢ ق ١ ٤٨٧/١ .

والمقتضب ٣٥٠/٢، ٣٥١ الطبعة الأخيرة، حاشيـــة].

(٣) انظر الجنى الداني ص ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥ .

(٤) الكتاب ٤٦٩/١ بولاق.

(٥) الكتاب ٤٦٩/١ بولاق، والمقتضب ٣٥١/٢ الطبعة الأخيرة، والاقتضاب ٣١٣ .

(٦) هو أبوأسماء بن الضريبة، وقيل عطية بن عفيف. [الاقتضاب ٣١٣ ط دار الجيل].

الخـزانة ٣١٠/٤ بولاق، سيبويه ٤٦٩/١ بولاق، المخصص ١١٧/١٣، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٣٦/٢، وللنحاس ٣٠٤، مجاز القرآن ١٤٧/١؛ وفيه ؛ جمعت بدل جرمت .

هذا، وقد وقع في بعض الكتب المحققة أنهم يضبطون (طعنت) بضم التاء، «وهذا غلط ، والصواب فتحها؛ لأن الشاعر خاطب بها كرزاً العقيلي، وكان طعن أبا عيينة، وهو حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري يوم الحاجر، ويدل على ذلك قوله قبل هذا البيت :

ياكرزُ إنك قد فتكتَ بفارسٍ بطلٍ إذا هاب الكماة وجبَّبوا» .

[الاقتضاب ٣١٣].

والبيت شاهِدٌ على أن سيبويه قال (جَرَم) في البيت فعلٌ ماضٍ بمعنى (حَقّ) و (فزارة) فاعل، و (أن يغضبوا) بدل اشتمال . . . .

برفع فزارة، وأنِ يغضبوا : بدل اِشتمال منها، أي : حَقَّ غضب فزارة بعدها، وقال الفـراء[1] : بل الـرواية : جرمت فزارةَ، بنصب فزارة، أي : كَسَبت الطعنةُ فزارة الغضب، أي : جرمت لهم الغضب، كقوله تعالى :

﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ[2] . . . ﴾،

أي لا يَجْرِمَنَّ لكم[3]، وبمثله فسر بعضُهم الآية، أي : جرم كفرهم : أن لهم النار، فأَنَّ مفعول جرم.

وقال الفراء[4] : هي، أي لا جَرَمَ، كلمة كانت في الأصل بمعنى : لابُدَّ، ولا مَحالـةَ، لأنه يروى عن العرب : لا جُرْمَ[5] والفَعَل والفُعْل، يشتركان في المصادر، كالرَّشَد والرُّشْد، والبَخَل والبُخْل، والجَرْمُ : القطع، أي : لا قطع من هذا، كما أن : لابد، بمعنى : لا قطع، فكثرت وجَرَت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتأكيد الذي فيها، فلذلك تجاب بما يجاب به القسم فيقال : لا جرم لآتينَّكَ، ولا جرم لقد أحسنت، ولا جرم أنك قائم، فمن فتح، فللنظر إلى أصل : لا جَرَمَ، كما تقول : لابد أن تفعل كذا، ولا محالة أنك تفعل كذا، أي مِن أن تفعل، ومن أنك تفعل، ومن كسر، فللمعنى العارض في لا جَرَم[6].

---

(١) الاقتضاب ٣١٣.

(٢) المائدة / ٢، ٨.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحِلُّوا۟ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَـٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا ۚ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا۟ ۚ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟ ۘ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [٥ / ٢]

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ . [٥ / ٨].

(٣) في معجم غريب القرآن ص ٢٧ : يجرمنكم = يحملنكم. ومثله في فتح القدير ٢ / ٧ .

(٤) حروف المعاني والصفات ص ٧٤، والمغني ص ٣١٤.

(٥) م : لاجُرْمَ، بضم الجيم. [انظر إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٨٥].

(٦) المقصود : ما عرض لها من استعمالها استعمال القسم.

وحكى الكوفيون فيها عن العرب وجوهاً من التغيير جـ لا جَرَ[1]، بإسقاط الميم، و : لا ذا جرم، بزيادة «ذا»، و : لا ذا جَرَ، بغير ميم، و : لا أن ذا جرم، و : لا عن ذا جرم، وأن : زائدة وعين[2] «عن» بدل من الهمزة كما في قوله[3] :

٨٥١ أَعَن ترسّمت من خَرْقاءَ منزلةً ماءُ الصبابةِ من عينيك مسَجومُ

وتقـول : شد ما أَنك ذاهل، وعزّ ما أَنك قائم، بالفتح، فَشَدَّ، وعَزَّ، فِعلان مكفوفان بها، كقلّما، وطالَما، وهما بمعنى «حقاً»، فمعنى شَدَّ ما أَنك قائم : حقا أنك قائم، أي : في حق، إلّا أن «في» لا تدخـل على : شَدَّ وعَزَّ، لكونهما في الأصل فِعْلَيْنِ، ويجوز أن يكون «ما» اسماً معرفة[4] تامّة، كما هو مذهب[5] سيبويه في : نِعِمّا صنيعُك، وبئسما عمُلك، أي : نِعْمَ الصنيعُ صنيعُك، وبئس العملُ عملُك، وقد ذكرنا أن جميع باب فَعُل مضموم العين، يجوز استعماله استعمالَ نِعْمَ وبِئْسَ.

وتقول : زيد فاسق، كما أَنَّ عَمراً صالح، ليس «ما» ههنا كافة، كما كانت في قولك : زيد صديقي، كما عمرو أخي، ولو كانت كافّةً، لوجب كسر «انّ»، ولا يجوز إلّا الفتح.

فقال الخليل[6] : «ما» زائدة، و «أَنَّ» مجرور بالكاف، ودليلُ[7] زيادتها قولُهم : هذا

---

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٨٥.

(٢) د : والعين في «عـن».

(٣) هو ذو الرُّمَّة (ديوانه ٥٦٧ ط . كمبردج سنة ١٩١٩م).
الخزانة ٤/٣١٤ بولاق، الخصائص ٢/١١، سر الصناعة ٢٣٤،
المغني ١٩٩؛ وفيه : «يقال : (ترسمت الدار) أي : تأملتها، وسجم الدمعُ، وسجمتهُ العينُ : أسالته، وكذا يفعلون في أنّ المشددة، فيقولون : أشهد عَنّ محمداً رسول الله، وتسمى عنعنة تميم».
الشاهد في قوله (عن)، فإن أصلَها : أنْ، فأبدلت الألف عيناً.

(٤) ط : اسماً معرباً تامّاً.

(٥) الكتاب ١/٤٧٠ بولاق ، وتقدم ذلك في باب أفعالِ المدح والذم، في هذا الشرح.

(٦) الكتاب ١/٤٧٠ بولاق.

(٧) م : والدليل على زيادتها.

حق مثل أنك ههنا، لكنهم ألزموا الكاف مع أنَّ، هذه الزيادة، كراهةَ أن يجيء لفظها مثل «كأنّ».

ومعنى زيد فاسق كما أن عَمراً صالح : أي هذا صحيح كَصِحَّةِ ذاك.

وتقول : حقاً أَنك ذاهب[1] ، وجهد رأي أنك قائم، بالفتح لا غير، لأن المعنى : في حق، وفي جهد رأي ، وإذا جئت بأَمّا فقلت : أَمّا حقاً فإنك ذاهب، وأما جهد رأي فإنـك قائم، فالكسر هو الوجه، لأنك لم تضطر مع «أما» إلى جَعْلِ الظرفين خبرَيْنِ لأَنَّ، كما كنت مضطراً إليه من دون أما، وذلك لأن معمول ما في حَيِّز «إن» يتقـدم عليها مع «أما»، لما يجيء في حروف الشرط، نحو : أما يومَ الجمعة فإنك سائر، وأما زيداً فإنك ضارب ولا يتقدَّم عليها من دون «أما»، فاضطررت إلى فتح «أن» وجَعل الظرف المتقدم خبراً.

قال سيبويه[2] : يجوز : أَمّا في رايي فأَنك ذاهب بالفتح، والوجهُ الكسرُ ؛ لأنك غيرُ مضطرٍ إلى فتحِها.

وتقول : أَمّا في الدار فإنك قائمٌ بالكسر، إذا قصدت أن قيام المخاطب حاصلٌ في الدار، وأَمّا إن أردت أن : في الدار هذا الحديث وهذا الخبر فإنه يجب الفتح،

والتعريف (٢٤٨ / ب) المذكور[3]، أعني : الفتح في مواضعِ المفرداتِ، والكسر في مظان الجُمل، أَولى من تعريف أبي علي[4] : «كل موضع يصلح للاسم والفعل

---

(١) انظر الكتاب ٤٦٨/١ بولاق.

(٢) الكتاب ٤٦٢/١ بولاق؛ وفيه أما والله أنه ذاهب، وأما والله إنه ذاهب.

(٣) يَقْصِد الضابط الذي تعرف به مواضع كلٍ مِن الفتح والكسر.

(٤) الإيضاح العَضُدي ١٢٩/١.

فالكسر، وكل موضع تعين لأحدهما فالفتح»، لأن ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم، كقوله تعالى :

﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ [1] ﴾ ،

ولا يتعين الكسر فيه، وأيضا ما بعد إذا المفاجأة، يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح ،

---

(1) المائدة / ٩٥، والآية بتمامها :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ ۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ۚ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴾ .

[العطف على اسم إِنّ وأخواتها]

قوله : « ولذلك جاز العطف . . . إلى آخره » ، يعني : ولأجل أن « إِن » المكسورة لا تغير معنى الجمل، كان اسمها المنصوب في محل الرفع، لأنها كالعدم، إذ فائدتُها التأكيدُ فقط، فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع .

ثم اعلم أنـه تختلف[1] عبـارتهم في ذلك، يقول بعضُهم، كما قال المصنف[2]: يعـطف على اسم «إن» المكسـورة بالـرفع، وبعضُهم يقول: على موضع «إن» مع اسمِها، كما قال الجُزُولي[3] .

وكأنّ الأول نظر إلى أَنّ الاسم هو الذي كان مرفوعاً قبل دخول ِ «إِنَّ»، ودخولها عليه كلا دخول، فبقي على كونه مرفوعاً، لكن محلاً، لاشتغال لفظه بالنصب، فإِنّ كاللام في : لزيد، ولا شَكَّ أن المرفوع فيه هو زيد[4] وحدَهُ ، لا الاسم مع الحرف الداخل عليه، فكذا ينبغي أن يكون الأمر مع « إِنّ » .

ومَن قال: على موضعها مع اسمها نَظَرَ إلى أَنَّ اسمها لو كان وحدَه مرفوعَ المحلِّ، لكان وحدَه مبتدأً، والمبتدأ مجرّد عن العوامل عندهم، واسمها ليس بمجردٍ .

والجواب أنه باعتبار الرفع مجرد، لأن « إِنّ » كالعدم ، باعتباره، وإنما يُعْتَدُّ بها إذا اعتبرت النصب، ويشكل عليه، بأن « إِنّ » مع اسمها، لو كانت مرفوعةَ المحل،

---

(١) ط : يختلف .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١٧٩/٢ ، ١٨٠ ، وشرح الكافية ص ١٢٤ .

(٣) الشرح الصغير للمقدمة الجُزُولية ص ٨١ ؛ وفيه :

«وتنفرد إِنّ، ولكن بالعطف على موضعها مع الاسم بعد الخبر. . . .» .

(٤) م : هو الاسم وحدَه .

لكانت مع اسمها مبتدأةً، والمبتدأ: هو الاسمُ المجرَّد على ما ذكرنا، وهي مع اسمِها، ليست اسماً مجرداً[1].

فالأَولى أن يقال: العطف بالرفع، على اسمها وحدَه[2]، وقد ذكرنا في باب الابتداء[3] طَرَفاً من هذا.

قولُه: «لفظاً أو حكماً» راجع إلى المكسورة، فالمكسورة لفظاً نحو: إن زيداً قائم وعَمروٌ، والمفتوحة التي في حكم المكسورة، نحو: علمت أنّ زيداً قائم وعمرو، فأَنَّ ههنا مع اسمِها وخبرِها، وإن كانت في تقدير المفرد من جهة أَنّ المعنى[4]: علمت قيام زيد، لكنها في تقدير اسمين، إذ «أَنَّ» مع اسمها وخبرها سادّةٌ مَسَدَّ مفعولَيْ علمت، كما أن «إنّ» المكسورة مع جزأيها بتقدير اسمين، أي المبتدأ والخبر، فحكم المفتوحة بعد فعل القلب، حكم المكسورة في قيامها، مع ما في حَيِّزها مقام الاسمين.

وفيما قال المصنف، مع هذا التحقيق البالغ، والتدقيق الكامل: نَظَرٌ، وذلك لأنّا بعد تسليم أن المفتوحة مع ما في حيزها، بتقدير اسمين، نقول: إنّ ذَيْنَكِ الاسمين بتقدير المفرد، فعلمت أن زيداً قائم، بتقدير: علمت زيداً قائماً، وعلمت زيداً قائماً بتقدير علمت قيام زيد، كما مَرَّ في أفعال[5] القلوب، فكونها بتقدير اسمين، لا يخرجها عن كونها مع جزأيها بتقدير المفرد، إذ، ذانِك الاسمان بتقدير الاسم المفرد، أعني المصدر الذي: ذانك الاسمان المنصوبان مؤوَّلان به.

وإنما دَعَا المُصَنِّف إلى هذا التكلف: أنه رأى سيبويه[6] مستشهداً على العطف على

(١) ط: ساقطة.

(٢) انظر المقتضب ٤/١٣١.

(٣) في الشرح الأول. باب المبتدأ والخبر.

(٤) د: من جهة أن التقدير.

(٥) في هذا الشرح.

(٦) جاء ذلك في الكتاب ١/٢٨٥ بولاق.

محل اسم « إنّ » المكسورة بقوله تعالى : « وَأَذَانٌ »[1] مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ »[2]، و : أذانٌ ، بمعنى : إعلام ، وكذا استشهد سيبويه[3] بقوله[4]:

٨٥٢ وإلّا فاعلموا أَنَّا وأنتم * بُغاةٌ ما بَقِينا في شِقاقِ

على العطف على محل اسم إنَّ المكسورة، بتقدير حذف الخبر من الأول، والتقدير: أَنَّا بُغاةٌ، وأنتم بغاة[5]، فلولا أَنَّ المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسور لَما صَحَّ منه الاستدلالُ المذكور .

وبعضُ النحاةِ ، لما رأى سيبويهِ يستَشهد للمكسورة بالمفتوحة، قال: إنّ المفتوحةَ حُكْمُها مطلقاً حُكْمُ المكسورةِ، في جوازِ العطف على محلِ اسمِها بالرفع، لأنهما حرفان مؤكدان، أصلهما واحد، فيجوز العطف بالرفع في نحو : بلغني أَنَّ زيداً قائمٌ وعَمروٌ .

---

(١) في ط : «وأذان من الله ورسوله».

(٢) التوبة / ٣ ، والآية بتمامها: «وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ۚ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ» .

(٣) الكتاب ١/ ٢٩٠ بولاق .

(٤) هو بشر بن أبي خازم (ديوانه ١٦٥ تحقيق عزة حسن ، دمشق سنة ١٣٧٩ هـ).

والبيت من قصيدةٍ قالها يهجو أوسَ بن حارثةَ .

الخزانة ٣١٥/٤ بولاق ، سيبويه ١/ ٢٩٠ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٦ ، ولابن السِّيرافي ١٤/٢، العَيْني ٢٧١/١، معجم الشواهد ٢٥١/١ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٤ . و(بُغاة) : جمع باغٍ ، من البغي، وهو الظلم والعدوان. والشقاق : الخلاف والتنازع . و (ما) مصدرية ظرفية . أي إن استمر ما بيننا من شقاق عددنا جميعاً بغاة.

«والشاهد فيه أنه أتى بعد اسم (أنّ) (وأنتم) ضمير المرفوع، على أنه مبتدأ خبره بغاة، وحذف الخبر الأول لدلالة الثاني عليه.

(٥) انظر شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٦ .

والسِّيرافي[1]، ومَنْ تابعه[2]، لم يلتفتوا إلى استدلال سيبويه، وقالوا: لا يجوز العطفُ بالرفع على محل اسم إنَّ المفتوحة مطلقاً، إذ لم يبق معها الابتداء، بل هي مع ما في حَيِّزها في تأويل اسم مفرد، مرفوع أو منصوب أو مجرور، كما ذكرنا، فاسمُها كبعضِ حروف الكلمة.

ونَظَرُ أبي[3] سعيدٍ: صحيحٌ، فنقول[4]: إن قوله تعالى: «ورسولُه» عطف على الضمير في «بريء»[5]، وجاز ذلك بِلا تأكيدٍ بالمنفصل، لقيام الفصل (٢٤٩/أ) بقوله: من[6] المشركين، مَقامَ التأكيدِ، أو نقول: رسولُه مبتدأ خبره محذوف أي: ورسوله كذلك، والواو اعتراضية، لا عاطفة ونقول في قوله[7]:

وإلّا فاعلموا أنّا وأنتم * بُغَاةٌ ما بَقِينا في شِقاقِ ٨٥٢

إنّ: ما بقينا في شقاق، خبر «أَنّا» وقوله: وأنتم بغاة، جملة اعتراضيةٌ لكن لا يَتِمُّ لنا مثل هذا في قوله[8، 9]..

---

(١) سيبويه ١/٢٩٠ بولاق.

(٢) ط: تبعه.

(٣) أي السِّيرافي.

(٤) ط: فنقو.

(٥) قال مكي بن أبي طالب: «... فعطفه على المضمر في «بريء» حسن جيد، وقد أتى العطف على المضمر المرفوع في القرآن من غير تأكيد، ولا ما يقوم مقام التأكيد؛ قال الله جل ذكره: «ما أشركنا ولا آباؤنا» الأنعام / ١٤٨، فعطف الآباء على المضمر المرفوع...». مشكل إعراب القرآن ١/٣٥٥. وانظر البحر ٦/٢، ٥/٦، والبيان ١/٣٩٤.

(٦) ط: من الله.

(٧) هو بشر بن أبي خازم. وتقدم تخريج البيت قبل قليل.

(٨)، (٩): هذان البيتان من قصيدةٍ واحدةٍ، أوردها أبو تمام في الحماسة، وهي من شِعر جعفر بن علبة الحارثي، قالها بعد أن حُكِم عليه بالقتل قِصاصاً.

الخزانة ٤/٣١٩ بولاق، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/٢٧، ٢٨ [عالم الكتب، بيروت]، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٤ [تحقيق الأستاذ هارون، لجنة التأليف سنة ١٣٧٢هـ].

=

٨٥٣ فلا تحسبن أني تَخَشَّعْتُ بعدَكم * لشيءٍ ولا أني من الموت أَفْرَقُ

بعد قوله

ولا أنا مِمّن يزدهيه وعيدُكم * ولا أنني بالمشي في القيد أَخْرَقُ

لأن قوله : ولا أنني بالمشي في القيد أخرق ، عطفٌ على : أني تخشعت، فلو جعلنا قوله : ولا أنا ممن يزدهيه وعيدُكم، جملة اعتراضية ، لكانت «لا» داخلة على معرفة بلا تكرير، ولا يجوز ذلك إلّا عند المبرد.

ولو رُوِي : ولا إنني بالمشي في القيد، بالكسر، لارتفع الإشكال وكان قوله : ولا أنا ممن يزدهيه، مستأنفاً، و « لا » مكررة .

وحكم «لكنّ» في جواز العطف على محل اسمها: حكم «إِنَّ» المكسورة، خلافاً لبعضهم، قال سيبويه[1] بعد ذكره جوازَ العطفِ على محل اسم «إِنّ» بالرفع: لكنّ، الثقيلةُ في جميع الكلام بمنزلة «إنّ»، يعني في جواز العطف المذكور، وتفارقها في أن اللام لا تدخل على ما في حَيِّزها، دون «إن» ، كما يجيء .

وإنما كانت « لكنّ » مثل « إنَّ » ؛ لأن معنى الابتداء بعدَها لم يزل، لأنّ الاستدراك في الحقيقة معنىً راجعٌ إلى ما قبله ، لا إلى ما بعدَه ، إذ هو حفظُ الكلامِ

= و(تَخَشَّعت) : تكلفت الخشوع ، والخشوع في البصر والصوت كالخضوع في البدن، و (أَفْرَقُ): أخاف. و (الأخرق): قليل الرفق .

والشاعر في البيتين يصف نفسَه بالصبر على ما يَلقاه من الشدة .

الشاهد ههنا أن تخريج بيت بِشْر السابق، وهو جعل جملة (أنتم بغاة) اعتراضاً بين أنّا وخبره، وهو قوله: (ما بَقِينا في شِقاقِ) لا يتمشّى مثله هنا؛ لأن قوله: (ولا أنني بالمشي في القيد أخرق) عطفٌ على (أني تخشعت)، فلو جعل قوله (ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم) جملة اعتراضية لكان « لا » داخلة على معرفة بلا تكرير. ولا يجوز ذلك إلّا عند المبرد. ولو روي إنني بالمشي، بالكسر، لارتفع الإشكال، وكان قوله (ولا أنا ممن يزدهيه : مستأنفاً، و « لا » مكررة .

(١) الكتاب ١/٢٨٦ بولاق .

السابق ، نفياً كان ، أو إثباتاً، عن أن يدخل فيه الاسم المنتصب بلكنَّ ، فقولك ، ما قام زيد لكنّ عَمراً قائمٌ ، حَفِظت فيه عدم القيام عما تُوهِّم من دخول عمرو فيه ، وكذا في : قام زيد لكنّ عَمْراً لم يَقُمْ .

وأجاز الفراء[1] رفعَ المعطوفِ على اسم « كَأَنَّ » ، و « لَيْتَ » ، و « لعلّ » أيضاً ، لكونه في الأصل مبتدأ ، ومَنَعَهُ غيرُه ، لخروجه عن معنى الابتداء ، بما أوردت فيه الحروف من المعاني ، وهو الحق .

والوصف ، وعطف البيان ، والتوكيد ، كالمنسوق عند الجَرْمي[2]، والزَّجَّاج[3] ، والفَرَّاء[4] في جواز الحمل على المحل ، ولم يذكر غيرهم ذلك ، لا مَنْعَاً ولا إجازةً ، والأصلُ الجَوازُ ، إذ لا فارق .

قال الزَّجَّاجُ : قوله تعالى : « عَلَّامُ الغُيوب » في قوله : «قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ[5]»، صفة[6] ربي ، ويحتمل رفعه وجوهاً أُخَرَ[7] .

ولم يذكروا البدل[8] ، والقياس[9] كونه كسائر التوابع في جواز الرفع، تقول: إنّ

---

(١) الهمع ٢/١٤٤ .

(٢) الدُّر المَصُون ، ملحق المجلد الخامس ص ٥٣ . تقدم به د. الخراط، فنال درجة مشارك .

(٣) ، (٤) الهمع ٢/١٤٤ ، المساعد ١/٣٣٨ .

(٥) سـبأ / ٤٨ .

(٦) في ابن يعيش ٨/٦٨ : «وقد أجرى الزجاج الصفة مُجرى المعطوف». وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٨٠ ، ١٨١.

(٧) البدل ، وخبر مبتدأ محذوف . انظر المشكل ٢/٢١٢ .
أو خبر بعد خبر، أو بدل من الضمير في (يقذف). . . انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٨١ .

(٨) سيبويه ، والمبرد جوّزا البدل. [سيبويه ١/٢٨٦ بولاق ، المقتضب ٤/١١٣ ، ١١٤]. هذا، وتقرأ (علام) بالنصب. [شواذ ابن خالويه ١٢٢] .

(٩) م ، د : والقياس أن يكون مثل سائر التوابع .

الزيدَيْن استحسنتهما، شمائلهما ، بالرفع ، كما جاز ذلك في اسم « لا » التبرئة المشبهة بإنّ ، نحو : لا غلام رجل في الدار إلّا زيد .

فلا يُحمل على المحل، عند البصريين إلّا عند[1] مُضِيّ الخبر، فلا يجوز ، عندهم ، إنّ زيداً وعمروٌ قائمان ، وأجازه الكِسائي[2] .

وإنما منعوا من ذلك لأن العامل في خبر المبتدأ عند جُمهورهم: الابتداء، والعامل في خبر « إنّ » : إنّ ، فيكون قائمان خبراً عن زيد وعمرو معاً، فيعمل عاملان مختلفان مستقلان في العمل ، رفعاً واحداً فيه ، وذلك لا يجوز ؛ لأن عامل النحو ، عندهم ، كالمؤثر الحقيقي ، كما ذكرنا في صدر[3] الكتاب، والأثر الواحد الذي لا يتجزأ : لا يصدر عن مؤثرين مستقلين في التأثير ، كما ذكر في الأصول ، لأنه يستغني بكل واحد منهما على الآخر ، فيلزم من احتياجه إليهما معاً : استغناؤه عنهما معاً .

ولو فرق الخبران بالعطف نحو : إن زيداً وهندٌ : قائم وخارجة لم يأتِ الفساد المذكور ، فيجب جوازه ، ويكون الكلام من باب اللّفّ كقوله تعالى: «وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِ[4]» .

فإذا قدَّمت الخبر على العطف ، فإمّا أن تأتي للمعطوف بالخبر ظاهراً نحو : إنّ زيداً قائم وعمرو كذلك ، أو تحذفه وتقدره ، والأكثر الحذف ، نحو : إنّ زيداً قائم وعمرو ، ولا يجوز أن يكون هذا من باب عطف المفرد ؛ لأنّ « قائم » لا يكون خبراً عن الاسمين .

---

(١) د : بعد مُضِي الجملة . وفي م : بعد مُضِي الخبر .

(٢) الهمع ٢/١٤٤ ، والمساعد ١/٣٣٨ .

(٣) في الكلام على العامل في الشرح الأول .

(٤) القصص / ٧٣ ؛ ونصها : «وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ».

وإنما أجاز الكسائي[1] نحو : إنّ زيداً وعمروٌ قائمان ، لأن « إنّ » وأخواتها ، لا تعمل عند الكوفيين[2] في الخبر ، فالعامل في خبر « إنّ » اسمها ، لأن المبتدأ والخبر يترافعان عنده، فلا يلزم صدور أثر عن مؤثرين .

والفراء ، توسَّط مذهبَيْ سيبويه والكسائي ، فلم يمنع رفع المعطوف مطلقاً ، بل فَصَّل وقالَ : إن خَفِيَ إعراب الاسم بكونه مبنياً، أو معرباً مقدَّر الإعراب : جاز الحمل على المحل قبل مُضِيّ الخبر نحو : إنك وزيدٌ قائمان، وإن الفتى وعمروٌ قاعدان، وإلّا ، فلا ؛ لأنه لا يُنكر في الظاهر ، كما أُنكر مع ظهور الإعراب في المعطوف، وذلك لأنَّ خبراً واحداً عن مختلفين ظاهري الإعراب مستبدَع ، ولا كذلك إذا خَفِيَ إعراب المتبوع ، ولا يلزمه ، أيضاً ، توارد المستقلَّين على أثر واحد لأن مذهبه في ارتفاع خبر « إنَّ » : مذهب الكِسائي .

وأما قولُه تعالى : (٢٤٩/ب) «إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ . . .مَنْ ءَامَنَ[3] . . . » ، فعلى أَنَّ الواو في « والصابئون » ، اعتراضية لا للعطف ، وهو مبتدأ محذوف الخبر، أي : والصابئون كذلك ، لِسدِّ خبر « إنّ » مَسَدَّه ودلالته عليه[4]، كما في : يا تيم تيم عديّ ، على مذهب المبرد[5]، ومنه قولُه[6] :

---

(١) الهمع ٢/١٤٤ .

(٢) م ، د : لا تعمل عند الكوفيين إلّا في المبتدأ دون الخبر.

(٣) المائدة / ٦٩ ، والآية بتمامها : «إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ» .

(٤) انظر دراسات ، القسم الأول ١/٥٠٥ ، مشكل إعراب القرآن ١/٢٣٧ ، ٢٣٨ .

(٥) المقتضب ٤/٢٢٩ ، والأخفش يذهب مذهبَ المبرد .
[الأمالي الشجرية ٢/٤٥٣ ـ ٤٥٥] .

(٦) ضابىء بن الحارث البُرجُمي .
الخزانة ٤/٣٢٣ بولاق ، سيبويه ١/٣٨ بولاق ، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ١/٣٦٩ ، فُرحة الأديب ص ٨٧ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٣ ، ١٤١ ، مجالس ثعلب ١/٢٦٢ ، المغني ٦١٨ ، رصف المباني ١٦٧ ، ابن يعيش ٨/٦٨ ، التبصرة ١/٢١٠ .

=

٨٥٤ فَمَنْ يَكُ أَمسى بالمدينة رحلُهُ * فإني وقيارٌ بها لغريبُ

أي : فإني ، وقيار كذلك ، بها لغريب[1].

وسمع سيبويه[2] قبل الخبر : توكيد اسم «إنّ» المبني ، وكذا المعطوف غير منوي الخبر ، نحو : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ، و « ذاهبان » خبر عنهما بلا شَكٍّ ، وسهَّلَ ذلك وجوَّزه بعض التجويز : بناء الاسم .

وأجاز الكسائي[3] رفعَ المعطوفِ على أول مفعولَيْ : ظن وأخواتها ، إنْ خَفِيَ إعراب الثاني ، نحو: ظننت غلامَك زائري وعمرو، وليس بشيءٍ ؛ لأن « ظن » عامل قوي ، أثَّر في الاسمين اللَّذَيْن بعدَه ، بأن صار به مضمونها مفعولاً به ، وإذا منعوا ذلك في ليت ولعل ، لِما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل الصريح ؟

وإنما اشترط خفاء إعراب الثاني ، ليكون المفعولان في الظاهر كاسم «إنّ» وخبرها ، فتقِلُّ الشناعة .

= وقيار : اسم فَرَس الشاعر، لا اسم جمله كما زعم ابن السيرافي، وهو الفرس الذي أوطأه ضابىء بعضَ صبيان أهل المدينة حتى أخذه عثمانُ رضي الله عنه وحبَسَه . [انظر فُرحة الأديب ص ٨٧] .

الشاهد في قوله (قيار) فإنه مبتدأ ، حذف خبره ، والجملة اعتراضية بين اسم إنّ وخبرها والتقدير : فإني وقيار بها كذلك لغريب .

(١) « فعطفه على الموضع . . . ويروى (وقياراً) يعطف على اسم إنّ، ويكون (لغريب) خبراً عن أحدهما، واكتفى به عن خبر الآخر» . [شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٣٧٠ ، وللنحاس ص ٣٣] .

(٢) الكتاب ١ / ٢٩٠ بولاق .

(٣) التســهيل ص ٦٦ .

قولـه: «خـلافـاً للمبرد والكِسائي»، الظاهر أَنَّ هذا مذهب الفراء والإطلاق[1] مذهب الكسائي، كما هو مذكورٌ في كتب النحو .

قولُه: « ولكنّ كذلك » أي في أحكام الحمل على المحل .

قولُه: « ولذلك دخلت اللام »، أي: ولأجل كون المكسورة، مع جزأيها[2] في تقدير الجملة .

قولُه: « دونها »، أي دون المفتوحة .

(١) التسهيل ص ٦٦ . «أي في إجازته الرفعَ قبله مطلقاً ، نحو : إنَّ زيداً وعمروٌ قائمان . وإنك وزيدٌ ذاهبان . ولا يشترط خفاء إعراب الاسم ، خلافاً للفراء ـ فيجوز عنده : إنك وزيدٌ ذاهبان ، ويمتنع إنّ زيداً وعمرو قائماً» .

[المساعد على تسهيل الفوائد ١ /٣٣٦] .

(٢) ط : مع جزئيها .

[تفصيلُ أَحكامِ لامِ الابتداء]

اعلم أَنَّ هذه اللام: لام الابتداء، المذكورة في جواب القسم، وكان حقها أَنْ تدخلَ في أول الكلام، ولكنْ لَمَّا كان معناها هو معنى « إن » سواء[1]، أعني التأكيد والتحقيق، وكلاهما حرفُ ابتداء، كرهوا اجتماعَهما، فأَخَّروا اللامَ وصدَّروا «إن»، لكونها عاملةً، والعامل حَرِيٌّ بالتقديم على معموله، وخاصةً إذا كان حرفاً، إذ هو ضعيفُ العمل، وراعوا مع تأخير اللام شيئين: أحدهما: أن يقعَ بينهما فَصْلٌ؛ لأنّ المكروه هو الاجتماع، والآخر: أنها لَمّا سقطت عن مرتبتها وهي صَدْرُ الكلامِ ، أعني المبتدأ، أو الخبر المقدَّم، أو معمول الخبر المقدَّم، كما مضى في جواب القسم، نحو: لَزيدٌ قائمٌ، ولقائمٌ زيدٌ، ولَطعامَك زيدٌ آكِلٌ، لا تدخل[2] بعد التأخر إلاّ على أحد الثلاثة، نحو: إنّ مِن الشِّعر لَحكمةً[3]، وإنّ زيداً لَقائمٌ، وإنّ زيداً لفي الدار قائمٌ، ولا تدخل على متعلَّق الخبر[4] المتأخر عن الخبر، فلا يقال: إنّ زيداً قائمٌ لفي الدار، لِئَـلَّا يُبخس حَقُّها كُلَّ البَخْسِ ، بتأخير ما حَقُّهُ صَدْرُ الكلامِ عن جُزْأَيْ الكلام اللَّذَيْنِ هما العُمدتان .

وإنما تدخل على الاسم إذا فُصِل بينه وبينها بظرف هو الخبر، نحو: «إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ[5]»، أَوْ بظرف متعلق بالخبر نحو: إنَّ في الدار لَزيداً قائمٌ، ولا ينكر عمل ما بعد اللام فيما قبلَه لنقصان[6] حَقِّهِ في التصدُّر .

(١) أي : هما سواء .

(٢) مرتبط بقوله : لَمّا سقطت عن مرتبتها .

(٣) ط : لحكمـا .

(٤) م : على متعلق الخبر إذا تأخر عنه .

(٥) الليـل / ١٢ .

(٦) م : لنقصان تصدره بوقوعه في حَيِّز إنّ .

وقوله تعالى: « وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ [1] »، الأُولى فيه لام الابتداء، والثانية جواب قسمٍ محذوف، والجملة القَسَمية صِلَةُ[2] مَنْ، أو صفتُهُ[3].

وإنما تدخل على الخبر إذا لم يكن ماضياً مجرداً عن « قد »، فلا يجوز: إنّ زيداً لقام، كما يجوز: إنّ زيداً ليقوم، بل تقول: إنّ زيداً لقد قام، كما مضى في شرح جواب القسم، ويجوز في نِعْمَ وبِئْسَ، نحو: إنّ زيداً لَنِعْمَ الرجل، كما مَرَّ هناك، وإذا كان الخبر مضارعاً مصدَّراً بحرف التنفيسِ، جاز دخولُ هذه اللامِ عليه، نحو: إنّ زيداً لسوف يقوم، خلافاً للكوفيين كما مَرَّ في باب المضارع.

ولا تدخل هذه اللامُ في حروف النفي، كما مَرَّ في جواب القَسَم، ولا في حرف الشرط، فلا تقول: إنّ زيداً لئن ضربته يضربْك، ولا على اسم فيه معنى الشرط؛ لأن اللامَ والشرطَ مرتبةُ كليهما الصَّدْرُ، فتنافرا، ولا تدخل على جواب الشرط، فلا تقول: إنّ زيداً مَن يضربه لأضربْه؛ لأنّ جواب الشرط وحدَهُ، ليس هو الخبرَ، بل هو مع الشرط، وأجازه ابنُ الأنباري.

ولا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر، فلا تقول: إنَّ كُلَّ رجلٍ لَوَضيعتُه؛ لأنّ أصلَها لام الابتداء، فلا تدخل إلّا على ما كانت تدخل عليه، وقد ذكرنا مواضعَها، وأجازه الكِسائيُّ، نظراً إلى سَدِّها مَسَدَّ الخبرِ.

---

(١) النساء / ٧٢، والآية بتمامها: « وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا ».

(٢) « والعائد الضميرُ المستكِنُ في «لَيُبَطِّئَنَّ» وفي هذه الآية رَدٌّ على مَن زَعَمَ من قدماء النُّحاة [أحمد بن يحيى، ثعلب. النهر الماد ٣/ ٢٩٠] أنه لا يجوز وَصْلُ الموصول بالقَسَم وجوابه إذا كانت جملة القسم قد عريت من ضمير، فلا يجوز: جاءني الذي أقسم بالله لقد قام أبوه ...».

[البحر ٣/ ٢٩١].

وانظر البيان ١/ ٢٥٩.

(٣) فتكون (مَنْ) الواقعة اسماً لـ «إنّ» نكرةً موصوفةً.

[انظر التبيان ١/ ٣٧١].

وإذا وقعت الاسميةُ خبرَ «إنّ» فالوجه دخولُها على الجُزء الأول، نحو : إنّ زيداً لأبوه قائمٌ، وقد حُكِيَ : إنَّ زيداً وجهُهُ لَحَسَنٌ، وهو مثل دخولها على جواب الشرط الـواقـع موقـعَ الخبرِ، على ما أجازه ابنُ الأَنباري وكلاهما ضعيفٌ؛ لأنَّ حَقَّها، لمّا سقطت عن التصدُّرِ : أَلاَّ تتأخرَ[1] عن الاسم، وعن أول أجزاء الخبر.

وإذا أردتَ إدخـالَها[2] في خبر «إن» الذي في أوله لام القسم، وَجَبَ (٢٥٠/أ) الفصـل[3] بينهما، لكراهة اجتماع اللاَّمَيْنِ، قال تعالى : «وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ[4]»، فصل بينهما[5] بما الزائدة[6]، كما قلنا في : زيد صديقي، كما أَنَّ عَمْراً أخي.

وإنما تدخل على معمول الخبر المتقدم على الخبر، إذا لم يكن الخبر ماضياً مجرداً عن «قد» نحو : إنّ زيداً لَطَعامَك آكِلٌ، وإني لَبِكَ واثقٌ، ولا تقول: إنَّ زيداً لفي الدار قام، كما ذكـرنـا في جواب القسم، وأجـازه الأخفشُ، وقد تدخل على غير الثلاثةِ المـذكـورةِ، وهـو[7] الفصـل[8] المسمَّى عِماداً[9] كقـولـه تعالى: «إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ

---

(١) ط : يتأخـر.

(٢) ط : دخولها.

(٣) د : وجب أن يفصل بينهما.

(٤) هود / ١١١، ونصُّها : «وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ». [انظر دراسات ق ١ ١/٤٤٣].

(٥) م : بين اللاَّمَيْنِ.

(٦) قال مكي القيرواني : «ولا يحسن أن تكون (ما) زائدةً، فتصير اللام داخلة على (لَيُوَفِّيَنَّهُمْ)»، ودخولها على لام القسم لا يجوز.

وقد قيل : إنّ (ما) زائدة، لكن دخلت ليفصل بين اللاَّمَيْنِ اللذين يتلقيان القَسَم [أي بين اللامِ التي في خبر (إنّ)، ولام القسم التي في (ليوفينهم)]، وكلاهما مفتوحٌ، ففصل بينهما بـ (ما)....».

[مشكل إعراب القرآن ١/٤١٥].

(٧) وهو : أي المراد بغير الثلاثة.

(٨) هذا في اصطلاح البصريين. سيبويه ١/٣٨١، ٣٨٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧...، والتسهيل ص ٢٩.

(٩) عند الكوفيين. [مجالس ثعلب ١/٤٣، والتسهيل ص ٢٩].

=

ٱلرَّشِيدُ[1]»، وذلك لوقوعها موقعَ الخبرِ فكأنها دخلت على الخبر، مع أَنَّ كُلَّ فصل في مثل هذا المقام يحتمل أن يكونَ مبتدأً لارتفاع ما بعدَهُ .

وقد تُكَرَّر اللامُ في الخبر وفي متعلقه المتقدم عليه، نحو : إِنَّ زيداً لَفِيك لَراغِبٌ، وهو قليلٌ ، مَنَعَ منه المبرِّدُ[2]، وأجازه الزَّجَّاجُ[3] قياساً .

وقد شَذَّ دخول اللام[4] على خبر المبتدأ المؤخر مجرَّداً من «إِنَّ» نحو قولِهِ[5] :

٨٥٥ أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

وقدَّر بعضُهم[6] : لهي عَجوزٌ ، لتكون في التقدير داخلةً على المبتدأ، كما شَذَّ في

هذا ، ويطلق الكوفيون مصطلحَ عِماد أيضاً على ضمير الشأن.

انظر معاني الفراء ٢/٢١٢ ، ٣/١٨٥ ، ٢٩٩ .

(١) هود / ٨٧ ، والآية بتمامها : «قَالُوا۟ يَـٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَـٰٓؤُا۟ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ» .

(٢) الهمع ١/١٣٩ .

(٣) الهمع ١/١٣٩ .

(٤) انظر ضرائر الشعر ص ٥٩ ، والصاحبي ١٤٦ ، وفيه أن اللام ههنا زائدة. وهي زائدة عند المازني، وليست ضرورة. انظر الأصول ١/٢١١، ابن يعيش ٣/١٣٠، مَجاز القرآن ١/٢٢٣.

(٥) رؤبة (ملحقات ديوانه ١٧٠) ، وهذا رَجَزٌ ، وتمامُهُ:

ترضى من اللحم بعظم الرَّقَبَهْ

الخزانة ٤/ ٣٢٨ بولاق ، قال البغدادي : «إنه لرؤبة أو لعنترة ابن عَرْوَس. . .» ، الإفصاح ٣٠٧ ، مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٠ ، رصف المباني ٢٣٦ ، ابن يعيش ٧/٥٧ ، و٨/٢٣ ، و٣/١٣٠، المغني ٣٠٤ ، شرح أبياته للبغدادي ٤/٣٤٥ ، الجنى ١٢٨ ، ضرائر الشعر ٥٩ ، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٤٤٥ .

و (أم الحُلَيْس) : كنية امرأة . و (شَهْرَبَهْ) : عجوز كبيرة السن جدًّا.

الشاهد فيه أنه شَذَّ دُخولُ اللامِ على خبر المبتدأ المؤخر مجرَّداً من (إنّ) كما هنا.

(٦) هو الأخفش. [انظر ضرائر الشعر ص ٥٩ ، وانظر ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص ٤٤].

خبر «أَنّ» المفتوحة ، على قراءة سعيد بن جُبَيْر[1] : « إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ[2] » ، وكذا قُرِىء في الشـواذ : «وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ[3] » بالفتـح كما جاءت في الخـبر معمولاً لأضحى ، نحو: أضحى زيدٌ لَمنطلقاً، ولأمسى .

قال[4] :

---

(١) الكوفي ، التابعي ، الجليل ، عرض على عبدالله بن عباس ، وعرض عليه أبو عمرو. قتله الحجاج بواسط سنة ٩٥ هـ.

[طبقات القُرّاء ١/٣٠٥] .

(٢) الفرقان / ٢٠ ، والآية بتمامها: « وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ ۗ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ ۗ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا » .

[انظر الأصول ٢١١/١ ، والصاحبي ١٤٧ ، والقرطبي ١٣/١٣]. في البحر ٤٩٠/٦ : « قُرِىء بالفتح على زيادة اللام، و (أَنَّ) مصدرية، التقدير : إلّا أنهم يأكلون، أي ما جعلناهم رسلاً إلى الناس إلّا لكونهم مثلهم ».

هكذا بدون ذكر الاسم. ولم تَرِدِ القراءةُ في المحتَسب، ولا في شواذ ابن خالَوَيْهِ، ولا في الإتحاف، ولكنها في القرطبي ١٣/١٣ لسعيد بن جُبَيْر.

هذا، ونَسَبَ ابنُ جني في الخصائص ٣١٥/١ القراءةَ إلى سعيد بن جُبَيْر، وكذلك ابن هشام في المغني ٣٠٧ .

(٣) الأنفال/٤٢، ونصُّها: « إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ۚ وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَٱخْتَلَفْتُمْ فِى ٱلْمِيعَٰدِ ۙ وَلَٰكِن لِّيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ » .

هذا ، ولم ترد القراءة الشاذة ؛ قراءة « وأَنَّ » بفتح الهمزة، في المحتَسب، ولا الإتحاف، ولا شواذ ابن خالويه .

(٤) أورده ثعلب من غير نسبة (مجالس ثعلب ١٢٩/١)، والرواية هكذا :

مرّوا عجالاً وقالوا كيف صاحبُكمْ ✽ قال الذي سألوا : أمسى لمجهودا

هذا، وكل الذين استشهدوا به، نقلوه عن ثعلب، ولم ينسبه أحدٌ منهم.

وهو في : الخزانة ٣٣٠/٤ ، العَيْني ٣١٠/٢ ، ضرائر الشِّعر ٥٨ ، ابن يعيش ٦٤/٨ ، الخصائص ٣١٦/١ ، و ٢٨٣/٢ . «يريد أن المريضَ نفسَه أجابهم على طريق الغَيْبَة، بقوله : أمسى لَمجهودا ، أي أمسيتُ مجهوداً، وقد زاد اللام في خبر أمسى ، وهو شاذ » .

و (عِجالاً) : سِراعاً.

[عن الأستاذ هارون ، مجالس ثعلب ١٢٩/١ هامش ١ .]

الشاهد فيه أن دخول اللام على خبر (أمسى) شاذ.

٨٥٦ مَرُّوا عجالاً[1] فقالوا كيف صاحبكم * فقال مَنْ سُئِلوا أمسى لَمجهودَا

ولـزال ، قال[2] :

٨٥٧ وما زِلت مِن ليلى لَدُن أَنْ عرفتها * لكالهائم المقصيّ[3] بِكلِّ مكانِ

ولِمَـا ، في : ما زيد لقائماً ، وقوله[4] :

٨٥٨ وأعلم أَنَّ تسليماً وتركا * لَلاَمُتشابهان ولا سواء

شاذ ، لدخولها على حرف النفي ، وشَذَّ ، أيضاً، دخولُها على « كأَنَّ » ، « ولولا » قال[5] :

٨٥٩ فبادَ حتى لكأَنْ لم يكن * فاليوم أبكي ومتى لم يبكني

وقـال[6] :

---

(١) ط : عجالـى .

(٢) كُثَيِّر عَزَّة (شرح ديوان كُثَيِّر عَزَّة ١/٢٣٥ ، ٢/٢٥١ ، الجزائر سنة ١٩٣٠) ؛ وفيه :
بكل سبيل ، بدل بكلِّ مكانِ؛ لأن البيت من قصيدة لاميةٍ. الخزانة ٤/٣٣٠؛ وفيه بكل مَزَاد، وهو مكان الارتياد، ومثله المغني ٣٠٨ . وهو في العَيْني ٢/٢٤٩ ، وضرائر الشعر ٥٨ ؛ وفيه : بكل بلاد بدل بكل مكان.
الشاهد فيه أنّ زيادة اللام في خبر زال شاذّةٌ.

(٣) ط : المقضـــي .

(٤) هو أبو حزام العُكلي .
الخزانة ٤/٣٣١ ، العَيْني ٢/٢٤٤ ، ضرائر الشعر ٥٨ ، الهمع ١/٨٨ ، معجم الشواهد ١/٢٠ .
الشاهد فيه أنّ دخولَ اللام على حرف النفي شاذٌّ .

(٥) لم أهتدِ إلى قائل هذا الرَّجَز .
وهو في : الخزانة ٤/٣٣١ بولاق ، والمحتسَب ١/٢١٦ .
وبادَ الشيءُ : هَلَكَ وتَلِفَ ، وفاعله ضمير الهالك المتقدم في بيتٍ قبلَه . و (حتى) ههنا : للغاية ، وهي إبتدائيةٌ :
الشاهد فيه أنّ دخول اللام على كأن شاذٌّ أيضاً .

(٦) لم أهتد إلى قائله .
وهو في : الخزانة ٤/٣٣٢ بولاق ، ورصف المباني ٢٤٨ ؛ وفيه : يدا مسيل بدل ندا بسيل ، سر الصناعة، =

٨٦٠ لَلَوْلا قاسِمٌ وندا بسيلٍ * لقد جَرَّت عليك يدٌ غَشومُ

واعلم أَنَّ أَصْلَ «شهِدت» أن يتعدَّى بالباء نحو : شهدت بكذا، وشهدت بأنّ زيداً قائمٌ ، ويجوز ، مع أَنَّ ، حَذْفُ الجارّ، كما هو القياسُ ، نحو : شهدت أنَّك قائمٌ .

وأمّا قولُه تعالى: « نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ [1]»، فنشهد[2]، محمولٌ على نعلم؛ لأنّ أصل الشهادة أن تكون عن علم، ونشهد، معلق، كعلمتُ، في نحو: علمت لَزيدٌ قائمٌ، إلّا أن شهدت، لا يَنْصِبُ المفعولين نصبَ علمت، فلا تقول: شهدت زيداً قائماً.

وعلمت، يجري مَجرى القسم على ضعفٍ، فتقول، إذن ، علمت إِنَّ زيداً قائم بكسر إِنّ، وكذا شهدت، تقول، في الشعر، أشهد إِنك ذاهبٌ، والمشهور الفتح فيهما .

وكذا، قد يجيء: أشهد لقد رأيته كذا ، كأنه قيل: واللهِ لقد رأيته، وكذا: أشهد لأخرجنَّ، قال[3]:

= حرف اللام ق ١١٣/ب نسخة شهيد علي باشا. هذا ، ولا يُعرف المراد من قاسم وبسيل أكثر من أنهما رجلان.
الشاهد فيه على أن اللام الداخلة على لولا زائدة، وأما لام لقد فالمشهور أنها لام القسم. [الخزانة ٣٣٢/٤ بولاق].

(١) المنافقون/١ ، ونصُّها : « إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ » .

(٢) د : فنشهدت محمول على علمت .

(٣) لبيد بن ربيعةَ العامري (ديوانه ١٧١ دار صادر ، بيروت ، بلا تاريخ)؛ وفيه :

صادَفْنَ منها غِرَّةً فَأَصَبْنَها * إِنَّ المنايا لا تَطيش سِهامُها

ومثله تماماً في شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٢٢٨ .

وهو في : الخزانة ١٣/٤ ، ١٤ بولاق ، سيبويه ٤٥٦/١ بولاق ، المقتصد ٦٠٩/١ .

و (المنايا) جمع المنية وهي الموت. «لا تطيش : لا تَخِفُّ ، ولا تُخطِيء ، بل تَقْصِد ، و «المنية» لا سهام لها، إنما هو مَثَل» [التبريزي] . =

ولقد علمت لتأتِينَّ منيتي * [إنَّ المنايا لا تَطِيش[1] سِهامُها] ٧١٦

وقد يقال: ظننت لَتموتَنَّ، لكونه بمعنى علمت، وإجراؤها مُجرى القسمِ ضعيفٌ، كما أَنَّ حَذْفَ اللامِ المعلَّقة بعدَها ضعيف، كعلمت: زيد قائم، وشهدت: زيد فاضل، كقوله[2]:

. . . . . . * إني وجدتُ مِلاكُ الشيمةِ الأَدَبُ ٧١٣

والدليلُ على جواز إجراء الشهادة مُجرى اليمين قولُه تعالى: «فَشَهَـٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَـٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ[3]»، ففي قولك: شهدت إنَّ زيداً لَقائمٌ، وأشهد: لَزيدٌ قائمٌ، يجوز أن يكون «شهدت» فيه معلَّقاً كظننت لزيد قائم، ويجوز أن يكون مُجرىً مُجرىٰ[4] القسمِ، واللام، وإنَّ، جوابه، ولا يجوز إجراء شهدت مع الباء مُجرى علمت، نحو: أشهد بأنّ زيداً لقائم؛ لأنَّ حرف الجر لا يعلَّق، ولا يجوز: أشهد أنه ذاهب وإنك لقائم، لعطفك الجملةَ على المفرد[5].

واعلـم أَنَّ مِن العرب مَنْ يقول: لَهِنَّك[6] لَرجل صِدْقٍ، قال[7]:

= « والشاهد فيه إجراء (علم) مُجرى القسم، وجملة لتأتين منيّتي جواب القسم، كأنه قال: والله لتأتين منيتي.

(١) ليس في د، ط.

(٢) هو أبو تمام، وهذا عجز بيت. وصدره: كذاك أُدِّبْتُ حتى صار من خُلُقي * . . . وقد تقدم تخريجُ البيت. والشاهد فيه هنا أنّ اللام المعلقة محذوفة، والأصل: وجدت لَمِلاك.

(٣) النور / ٦، والآية بتمامها: «وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَـٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَـٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ».

(٤) ط: ساقطة.

(٥) د، ط: الجملة.

(٦) الممتع ١ / ٣٩٨. وانظر منثور الفوائد ص ٦٠.

(٧) لم يُسَمَّ قائلُه. وقد أورده البغدادي، رحمه الله، مرويًّا عن أبي علي الفارسي. الخزانة ٤/٣٣٢ بولاق، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٤٣٣. و (حُبَّىٰ) على وزن دُنْيا، عَلَم امرأة.
الشاهد في قوله (لهَنَا لَمَقْضِيٌّ) بلامَيْنِ، كقول بعض العرب: لَهِنَّك لَرجل صِدْقٍ.

٨٦١ [أبائنة حُبّى، (١)نعم وتُماضِرُ] * لهَنّا لمقضِيٌّ علينا التهاجُرُ

وقـالَ(٢) :

٨٦٢ لَهِنِّي لأشقى الناسِ إن كنت غارماً * لِدَوْمة بَكْراً ضيَّعته الأراقم

وقد تُحذفُ اللاّمُ وهو قليلٌ ، كقوله(٣):

٨٦٣ ألَا يا سَنَا بَرْقٍ على قُلَلِ الحمى * لَهِنَّك مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كريمُ

وفيه ثلاثةُ(٤) مذاهبَ: أحدُها لسيبويه(٥)، وهو أَنَّ الهاءَ بَدَلٌ من همزة «إنّ»، كَإِيّاك وهِيّاك(٦)، فلما غيِّرت صورة «إنّ» بقلب همزتها هاء، جاز مجامعة اللام إياها بعد الامتناع.

---

(١) ليس في م ، ط .

(٢) لم يسم قائله . قال البغدادي : إنّ الشاهدَ مرويٌّ عن الفارسي في كتابه : نقض الهاذور . [الخزانة ٤/٣٣٧ بولاق].

و (دَوْمة)، بفتح الدال : امرأة خمارة ، و (البَكر)، بفتح الباء : الفتى من الإبل، وهو مفعول لغارم. والأراقم: ستة أحياء من تغلب.

الشاهد في قوله (لَهِنِّي لأشقى) بلامَيْنِ، كقول بعض العرب: لَهِنَّك لَرجل صِدْقٍ

(٣) لغلام من بني كلاب، كما في مجالس ثعلب ٩٣/١ ، أو لرجل من بني نمير، كما في الخزانة ٣٣٩/٤ بولاق . وفي اللسان [لهن ، قذي] أنه لمحمد بن مسلمة . وفي حاشية شرح المفصل ٦٣/٨ أنه لرجل من بني نمير، وأن نسبته لمحمد بن مسلمة خطأ، وإنما محمد بن مسلمة هذا أحد الرواة . قلت : ويؤكد هذا قول ابن جني في الخصائص ٣١٥/١ : «وعليه قوله ـ فيما رويناه عن محمد بن سلمة عن أبي العباس: ألا يا سنا . . .» .

وهو في شرح جمل الزجاجي ٤٣٣/١ ، الخصائص ٣١٥/١، ١٩٥/٢، شرح الملوكي ٣٠٦ ، الممتع ٣٩٨/١ ، المغني ص ٣٠٤ ، المسائل العسكريات ١٢٨ .

«وقُلَّةُ كُلِّ شيءٍ : رأسُه . والقُلّة : أعلى الجبل . . . والجمع قُلَل» [اللسان : قلل].

الشاهد فيه أنه حذف اللام من خبر لَهِنَّك، حيث لم يقل : لعلي كريم والكثير إثباتها.

(٤) ذكرها السيرافي . انظر سيبويه ١٥٠/٣ هارون هامش ٤ : سيبويه ، والفراء والمفضل بن سلمة.

(٥) الكتاب ٤٧٤/١ بولاق = ١٥٠/٣ هارون .

(٦) الإبدال لابن السكيت ص ٨٩ .

والثـاني قولُ الفـرّاء ، وهـو أنَّ أصْلَهُ : والله إنـك ، كما رُوِيَ عن أبي أدهم الكِلابي[1]: لَهِ رَبِّي لا أقول ذلك، بقصر اللام ثم حذف حرف الجر ، كما يقال : اللهِ لأفعلنَّ ، وحـذف لام التعريف ، أيضاً، كما يقال: لاهِ أبوك، ثم حذف[2] ألف «فِعال[3]» ، كما يحذف من الممدود إذا قصِر، كما يقال : الحصاد ، والحصد ، قال[4]:

٨٦٤ ألا لا باركَ اللهُ في سُهَيْلٍ * إذا ما اللهُ باركَ في الرِّجالِ

ثم حذفت همزة «إنك» ، وفيها قال: تَكَلُّفاتٌ كثيرةٌ.

والثـالثُ ما حكى المُفَضَّلُ[5] بنُ سَلَمَةَ عن بعضِهم أن أصله لله إنك، واللام للقسم ، فعُمِل[6] به ما عُمِلَ في مذهب الفراء، وقولُ الفَرَّاءِ أقربُ من[7] هذا، لأنه يقال: لهِنَّك لقائمٌ، بلا تعجُّبٍ[8] .

---

(١) «من فصحاء العرب المشهورين الذين سمع منهم العلماء». «الفهرست طبعة لبنان ص ٧٠ بلا تاريخ» .

(٢) ط : حذفت .

(٣) أي الألف في (إلـه) ؛ لأنه على وزن فِعال .

(٤) لم أهتدِ إلى قائله .

الخزانة ٣٤١/٤ بولاق ، الخصائص ١٣٤/٣ ، المحتسَب ١٨١/١ ، ٢٩٩ ، ضرائر الشعر ١٣١ ، رصف المباني ٢٦٩ .

الشاهد فيه حَذْفُ الألف من لفظ الجلالة الأول قبل الهاء، وهذا الحذف لضرورة الشعر، ذكره ابنُ عُصفور .

(٥) أبو طالب النَّحْوي، اللُّغَوي ، الفاضل ، الكوفي . أخذ عن أبيه، وعن ابن السِّكِّيت ، وثعلب. له : الفاخر، البارع في اللغة، الاشتقاق.

[بغية الوعاة ص ٣٩٦ ط. دارالمعرفة، بيروت] .

(٦) د : فعل به ما علم .

(٧) قال السِّيرافي : «والذي قاله الفراء أَصَحُّ في المعنى».

[سيبويه ١٥٠/٣ هارون هامش ٤].

وانظر الخصائص ٣١٧/١ هامش ١ .

(٨) قد تقدم أنَّ لفظ الجلالة إذا استعمل في القسم باللام، فإنما يكون ذلك في الأمور العِظام التي يُتَعَجَّبُ منها، ونحو : لهنك قائم، لا تعجب فيه؛ لأنه أمر عاديٌّ .

(٢٥٠/ب) وأمّا قولُهم : إنّ زيداً ليضربَنّ، بنون التأكيد، و : إنَّ زيداً لقام بدون «قد»، فاللام فيهما جوابُ قَسَمٍ مقدَّر، أي : واللهِ ليضربنّ، و: والله لَقام، وإنما حَذْفُ « قد » في الماضي مع لام جواب القسم ، دون لام «إنّ» ، وإن كان كلاهما في الأصل لام الابتداء؛ لأنَّ القسم يحتمل الحذف أكثر، لأنّ هناك جُملتَيْنِ في حكم جملةٍ واحدةٍ، ألا ترى إلى تخفيفات : أيمنَ، ووجوب حذف الخبر في : لَعَمْرُكَ، و: أيمن الله ، وجواز حذف الجار في : أللهِ لأفعلنَّ .

ولا تجي[1] لام الابتداء ، من جملة الحروف الستة ، إلّا بعد « إنّ المكسورة ، وأَلحقَ الكوفيون[2] بها » «لكنَّ» مستدلين بقوله[3]:

٨٦٥ . . . . * ولكنّني مِنْ حُبِّها لَعَميدُ

قالوا : إن ذلك لأنها لا تغيِّر معنى الابتداء، كَإِنَّ ، ولذا جاز العطفُ على محل اسمها بالرفع .

وأما البصريون فقالوا : كان حق اللام أَلّا تجامع « إِنَّ » المكسورة، أيضاً، لأنها تسقط بسببها عن مرتبة الصدر، لكن ، جازت مجامعتها لها، لشدَّة تناسبهما[4] بكونهما بمعنىً واحدٍ، فاغتُفِر لذلك[5] سقوطُها عن مرتبتها، بخلاف «لكنَّ»، فإنها لا تناسبها

(١) ط : ولا يجيء .

(٢) الفراء . [معاني القرآن ٤٦٥/١] ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٦٢/٢ ، والإنصاف ، المسألة ٢٥ (١٢٨/١) .

(٣) لم أهتدِ إلى قائله . وهذا عجزُ بيتٍ ، وصدرُهُ :

يلومونني في حُبِّ ليلى عواذلي * . . . .

الخزانة ٣٤٣/٤ بولاق ، معاني الفراء ٤٦٥/١ ، إعراب القرآن للنحاس ٦٢/٢ ، العَيْني ٢٤٧/٢ ، الجنى الداني ٦٩ ، رصف المباني ٢٣٥ ، الإيضاح في شرح المفصل ١٧٤/٢ ، الإنصاف ، المسألة ٢٥ (١٢٩/١) ، الفوائد الضيائية ٣٤٤/٢ .

الشاهد فيه أنَّ الكوفيين استدلُّوا به على جواز دخولِ اللام في خبر (لكنّ) ، ومَنَعَهُ البصريون .

(٤) د : لشدة مناسبتها لها لكونهما .

(٥) م : فاغتفر لهذه المناسبة .

معنىً ، فلم يُغتفر معها، سقوطُها عن مرتبتها، وما أنشدوه، فإمَّا أن يكونَ شاذًّا كما في قوله[1] :

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجـوزٌ شَهْرَبَهْ ٨٥٥

وإمّا أن يكون في الأصل : لكنْ انني ، فخفف بحذف الهمزة ونون «لكن» ، كما خففت في : «لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي[2]» ، اتّفاقاً منهم ، بحذف الهمزة، وأصله : لكنْ أَنا .

واعلم أَنَّ « إنَّ » المكسورة ترادف « نَعَمْ[3]» ، كما يَجِيء في حروف التصديق ، فلا تعمل .

وترادف المفتوحةُ « لعلَّ[4]» ، فتعمل، والمفتوحة لكونها مع جزأيها[5]: اسماً مفرداً تقع اسماً لهذه الأحرف الستةِ، لكن يجب فصلُها عنها بالخبر، كراهةَ اجتماعِها، نحو: إنَّ عندي أنك قائم، وليت في قلبك أنَّك تعطيني، وكذا في البواقي .

(١) رؤبة (ديوانه ١٧٠) ، وتقدم تخريجُ الرجز قبلَ قليل.

(٢) الكهف / ٣٨ ، ونصُّها : «لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي وَلَآ أُشۡرِكُ بِرَبِّيٓ أَحَدٗا» .
انظر [الإتحاف ٢٩٠ وإيضاح المفصل ٢ /١٧٥] .

(٣) ومنه قولُ عُبَيدالله بن قيس الرُّقَيّات :
«ويَقُلْنَ شيبٌ قد علا * كَ وقد كَبِرْتَ فقلت إنَّهْ
أيْ نَعَمْ وأَجَلْ، و (الهاء) للسكوت، وبيان الحركة»
[شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٠٥].
وانظر المساعد ١ /٣٢٦ .

(٤) أجاز ذلك سيبويه ، والفراء، ومكي القيرواني .
في الكتاب ١ /٤٦٣ بولاق : «. . . هي بمنزلة قول العرب : ائت السوقَ أنك تشتري لنا شيئاً، أيْ : لعلّك . . .» .
وفي معاني القرآن ١ / ٣٥٠ : «. . . وللعرب في (لعل) لغة بأن يقولوا: ما أدري أنك صاحبُها، يريدون: لعلّك صاحبُها، ويقولون : ما أدري لو أنك صاحبها،وهو وجهٌ جيّدٌ أن تجعل (أنّ) في موضع (لعلّ)»، وانظر المشكل ١ /٢٨٣ .

(٥) د ، ط : مع جزئيها .

و «أنَّ» مع ما في حيزها : بدلُ اشتمال من «إحدى» في قوله تعالى: «وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ[1]»، ومن «كَمْ[2]»، في قوله : «أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ[3]».

وأمَّا قولُه تعالى: «أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ[4]» فقولُه «مُخْرَجُون»، خبر لأنَّكم الأُولى، وأنَّكم الثانية مُعادةٌ لتأكيد الأولى، لمّا تراخى ما بينها وبين الخبر[5]، كما كرر «فلا تحسبنهم» لما تراخى ما بين مفعوليْ «لا تحسبن» في قوله تعالى: «لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ[6]»، ومثله قوله تعالى: «وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ[7]»، وهذا قولُ الجَرْمي، وهو الحَقُّ، وقال المبرد[8]: أنكم مخرجون: مبتدأ، خبره: إذا مِتُّم، والجملة الاسمية: خبر أنَّكم الأُولى، أي أنكم وقتَ موتكم إخراجكم.

ويجوز وقوع «إنَّ» المكسورة خبراً للأحرف الستةِ، كقوله[9]:

---

(١) الأنفال / ٧، والآية بتمامها: «وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَن يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ».

(٢) رَدَّ هذا أبو حيانٍ، وابنُ هشامٍ [انظر البحر ٧/٣٣٣، والمغني ص ٢٤٣، ٢٤٤].

(٣) يـس / ٣١.

(٤) المؤمنـون / ٣٥.

(٥) انظر دراسات، ق ١ ١/٤٣٨.

(٦) آل عمران / ١٨٨، والآية بتمامها: «لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ».

(٧) يوسف / ٣٧، وفُصِّلت / ٧.

«قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ». [يوسف/٣٧].

«الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ» [فُصِّلَتْ / ٧].

(٨) المقتضب ٢/٣٥٧ـ٣٥٨.

(٩) جَرير في مدح عمرَ بنِ عبدالعزيز، رضي اللهُ عنه. (ديوانه ٥٢٧ ط. الصاوي سنة ١٣٥٣هـ).

٨٦٦ إنَّ الخليفةَ، إنَّ الله سَرْبَلَهُ * [لباسَ مُلْكٍ به تُزْجَى[1] الخواتيمُ]

وقولــه[2] :

٨٦٧ لقد عَلِم الحيُّ اليمانون أنَّني * إذا قلت أما بعد: إني خطيبُها

بكسر «إنّ»، ورُوِيَ : أَني بالفتح ، على أَنْ يكون « أَنِّي » تكريراً لأَنني الأُولى، كما قُلْنا في الآية الكريمةِ[3]

قولُــه : «وتخفف المكســورة . . . إلى آخــره»، إذا خُفِّفت المكســورة، بَطَل اختصاصُها بالأسماء فيغلب الإلغاء، قالَ تعالى في الإعمال: «وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ[4]» بتخفيف[5] «إِنّ[6]»، ولا يجوز عند الكوفيين إِعمالُ المخففة[7]، والآيةُ رَدٌّ عليهم .

= الخزانة ٣٤٤/٤ بولاق ، مجالس العلماء ٣٩٣ للزجاجي [تحقيق هارون، الكويت ، سنة ١٩٦٢م].

والبيت شاهدٌ على أنّ (إنَّ المكسورة) يجوز وقوعُها خبراً للأحرف الستة وهنا وقعت جملة إنّ الله سَرْبَلَهُ خبراً لقوله : إنَّ الخليفة، والرابط الهاء في سَرْبَلَهُ ، ولا يجوز فتحُ أَنَّ هنا حتى لا يصيرَ التقديرُ (سرباله) لأنه لا يصح الإخبار بالحدث عن اسم العين.

(١) ليس في د ، ط .

(٢) سحبان بن وائل، خطيب العرب في الجاهلية، وروي صدره، هكذا:

وقد علمت قيس بن عيلان أنني * . . . . .

[الخزانة ٣٤٦/٤ بولاق].

الشاهد فيه أنه روي (إِني) بكسر الهمزة وفتحها. أما الكسر فعلى أن جملة (إني خطيبها) خبر (أنني) المفتوحة الهمزة. ولا يجوز فتحها لئلاّ يؤديَ إلى الإخبار بالحدث عن اسم العين كما تقدم في الشاهد السابق. وأما فتحُها فعلى أنها تكريرٌ للأولى على وجه التأكيد، و (خطيبها) خبر أن الأولى ولا خبر لإنّ الثانية؛ لأنها جاءت مؤكدة للأولى فهي عينها كما قَرَّرَ الرضي.

(٣) المؤمنون / ٣٥ : « أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ » .

(٤) هود / ١١١، ونصُّها: «وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ» .

(٥) م : في قراءة تخفيف إنّ .

(٦) هي قراءة الحَرَمِيَّيْنِ وأبي بكر وشَدَّدَ الباقون. وقرأ عاصِمٌ وحمزةُ وابنُ عامرٍ «لمّا» بالتشديد، وخفَّف الباقون.

[الكشف ١ / ٥٣٦ ـ ٥٣٧ ، والسبعة ط ٢ ص ٣٣٩].

(٧) «يرى الكوفيون أن (إن) لا تخفف، وخرَّجوا جميع ذلك على أن (إن) : نافية، واللام الفارقة بمعنى (إلاّ)». [=

قال المصنف[1] : ويلزمها اللام مع التخفيف، سواءٌ أُعملت أو أُهملت، أَمَّا مع الإهمال فللفرق بين المخففة والنافيةِ، وأَمَّا مع الإعمال فللطرد، وهو خلاف مذهب سيبويه[2]، وسائر النحاة، فإنهم قالوا: المُعملة لا يلزمها اللامُ، لِحُصول الفَرْقِ بالعمل .

وقال ابنُ مالكٍ[3]، وهو حَسَن : يلزمها اللام إنْ خِيف التباسُها[4] بالنافية، فعلى قوله، تلزم اللام إن كان الاسم مبنياً أَوْ معرباً مقصوراً .

وأَمَّا إن دخلت على الأفعال: لزمت اللام ، وقولُهم : أَمَّا إن جزاك الله خيراً، لم تدخل فيه اللام؛ لأن الدعاء لا تدخله «إِنْ» النافية .

فإذا دخلتِ المخففةُ على الفعل، لزم عند البصرية، كونُه من نواسخ الابتداء، حتى لا تخرجَ «إن» بالتخفيف عن أصلها بالكُلِّيَّة[5] .

والكوفيون يُعَمِّمُون جوازَ دخولها على الأفعال كُلِّها، قياساً، كقوله[6] :

= دراسات ق ١ ١/٤٤٣]، وانظر سيبويه ١/٢٨٣ بولاق .

(١) قال في الإيضاح في شرح المفصّل ٢/١٩١ : « قال الشيخ [ابنُ الحاجب]: سواءٌ أُعملت أو لم تُعمل؛ لأنه لو لم يُدخلوا اللام لالتبستْ بالنافية مع الجملتين جميعاً، أَلَا ترى أنك لو قلت : إِنْ زيدٌ منطلقٌ، وإنْ قام زيدٌ، جاز أن يكون المعنى : مازيدٌ منطلقٌ، وما قام زيد، وجاز أن تكون المخففةَ، فيكون المعنى : زيدٌ منطلقٌ وقامَ زيدٌ، فإذا جئتَ باللامِ تميزتِ المخففةُ وسُمِّيَتْ هذه اللام الفارقة لذلك» .

وانظر شرح ابن الحاجب على الكافية ص ١٢٥ .

(٢) الكتاب ١/٢٨٣ ، و ٢/٣١١ بولاق .

(٣) التسهيل ص ٦٥ .

(٤) ط : التباس .

(٥) انظر الإنصاف ، المسألة ٢٤ (١/١٢٣) .

(٦) عاتِكة بنت زيد ، تَرثي زوجَها الزُّبَيْرَبنَ العَوَّام ، الذي قتله ابن جرموز، وتدعو عليه بالشَّلَلِ . والرواية المشهورة : شَلَّتْ يَمينُكَ .

الخزانة ٤/٣٤٨ بولاق ، المُردِفات من قريش ١/٦٤ [للمدائني، ضِمن نوادر المخطوطات ط ٢ هارون ، مصر سنة ١٩٧٣م]؛ وفيه : شَلَّتْ يمينُكَ . . . ، أسماء المغتالين ٢/١٥٨ [لمحمد بن حبيبَ، ضمن نوادر =

٨٦٨ تاللهِ رَبِّكَ إنْ قتلت لَمسلماً * وَجَبَتْ عليكَ عقوبةُ المُتَعمِّدِ

وقولهم : إنْ يزينُك لنفسك ، وإنْ يشينك لَهِيَهْ، وهو عند البصريين[1] شاذٌّ .

واختِلِفَ في هذه اللام الفارقة، فمذهب أبي علي[2] وأتباعه[3] أنها غير لام الابتداء التي تجامع المشدَّدة بل هي لامٌ أخرى للفرق، إذْ لو كانت للابتداء لَوَجَبَ التعليق في : إن علمت لزيداً قائماً، ولَمَا دخلت فيما لا تدخله لام الابتداء في نحو : إنْ قَتَلْتَ لَمُسلِماً، وإنْ يَزينُكَ لنفسك .

وذهب جماعةٌ إلى[4] أنها لامُ الابتداء، والجوابُ عن قولهم : إن علمت لزيداً قائماً: أن التعليق واجب، لو دخلت على أول مفعولَيْ أفعالِ القلوب، إلّا أنها لا تدخل بعد الأفعال الناسخة للابتداء إلّا على الجُزء الأخيرِ وهو الخبر[5]، وتدخل مع المثقَّلة، إمَّا على المبتـدأ (٢٥١/أ) المؤخـر، أو الخـبر، أو القائم مقامه، وفي الأمثلة الواردة في التنزيل: لم تدخل إلّا على ما كان خبراً في الأصل، نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[6]،و:

= المخطوطات ط ٢ ، هارون ، مصر سنة ١٩٧٣م]، الأحاجي النَّحْوية ٧٩ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٣٢٧/١ ، الأُزهيَّة ٣٧ ، رصف المباني ١٠٩ ، ابن يعيش ٧١/٨ ، الجنى الداني ٢٠٨ ، الإيضاح في شرح المفصل ١٩٠/٢ ، البغداديات ص ١٧٨ .

الشاهد فيه أنّ الكوفيين استدلوا بالبيت على جواز دخول (إن) المخففة على غير الأفعال الناسخة وهذا عند البصريين شاذٌّ؛ لأنّ مذهبهم إذا خففت إن وأهملت لا يليها غالباً إلّا فعل ناسخ كما قال الرضي ولم يقيده بالماضي كما قيده ابن مالك لأنّ شرّاحه قالوا ليس بصحيحٍ . . . [الخزانة ٣٤٨/٤ بولاق] .

(١) غير الأخفش . [المساعد على تسهيل الفوائد ٣٢٨/١] .

(٢) الأحاجي النَّحْوية ص ٧٨ . وانظر المغني ٣٠٦ تَرَ حُجَّةَ أَبي عليٍّ .

(٣) ابن جني [المغني ص ٣٠٦] ، والأخفش . [الأحاجي النحوية ص ٧٩].

(٤) سيبويه والأكثرون . [المغني ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، اللامات ص ١٠٩ د. عبدالهادي الفضلي] ، وانظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٨٠/١ ، ٣٨١ سنة ١٩٧٤م .

(٥) م : وهو الخبر ، كما كانت تدخل مع المثقَّلة.

(٦) البقرة / ١٤٣ ، والآية بتمامها : ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ =

«وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ[1]»، و: «وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ[2]» و: «وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ[3]»، ولمّا نُصب الأول لِخُلُوِّه عن مانع ومعلق، فلا بُدَّ مِنْ نَصْب الثاني، وإن دخله لام الابتداء، قال تعالى: «وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ[4]»، و: «وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ[5]».

وأمَّا قولُه[6]: إنْ قَتَلْتَ لَمُسلِماً[7]، و: إنْ يَزِينُك لنفسك[8]، فَشَاذٌّ.

وفرق الكِسائيُّ بين «إن» مع اللام في الأسماء، وبينها معها في الأفعال، فجعلها في الأسماء: المخففة، وأما في الأفعال فقال: إنْ، نافية، واللام بمعنى[9] «إلَّا»؛ لأنَّ المخففة بالاسم أَوْلى، نَظَراً إلى أصلها، والنافية بالفعل أَوْلى؛ لأنَّ معنى النفي راجعٌ إلى الفعل.

= لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ».
[انظر البحر ١/٤٢٥، والمشكل ١/٧٣، ٧٤].

(١) يوسف / ٣، ونصُّها: «نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ».

(٢) الأعراف / ١٠٢، والآية بتمامها: «وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ ۖ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ».
[انظر سيبويه ١/٢٨٣ بولاق، والمشكل ١/٣٢٤].

(٣) الشعراء / ١٨٦، ونصُّها: «وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ». انظر البحر ٧/٣٨.

(٤) القلم / ٥١، والآية بتمامها: «وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا۟ ٱلذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ».
[انظر المشكل ٢/٤٠٠].

(٥) الإسراء / ٧٣، ونصُّها: «وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ ۖ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا» [انظر البحر ٦/٦٥].

(٦) عاتكة بنت زيد.

(٧) جزء من البيت المتقدم قبلَ قليل، وهو:

تاللهِ رَبِّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسلماً * وَجَبَتْ عليك عقوبةُ المُتَعَمِّدِ

(٨) قول بعض العرب، وقد تقدم قبل قليل. [انظر المساعد ١ / ٣٢٨].

(٩) الإنصاف، المسألة ٢٤ (١/١٢٤).

وغـيره من الكوفيين قالوا: إنها نافيةٌ مطلقاً، دخلت في الفعل، أو في الاسم، واللام بمعنى «إلّا» .

وقال البصريون[1]: لو كانتِ اللاّمُ بمعنى «إلّا» ، لجاز: جاءني القوم لَزَيداً أي : إلّا زيداً، ولا يلزم ما قالوا، إذْ رُبّما اختص بعض الأشياء ببعض المواقع، كاختصاص «لمّا» بالاستثناء بعد النفي .

ومنـع أبو علي[2] في المكسورة المخففة المهملة، مِن تقدير ضمير الشأن بعدَها[3] وجوّز ذلك بعضُهم قياساً على المفتوحة، وقد مَرَّ ذلك في باب الضمائر[4] .

قولُـه : «وتخفف المفتـوحة فتعمل في ضمير شأن مقدَّر»، قد مَرَّ ذلك في ضمير الشأن، مع الخلاف في ذلك، وحَكَى بعضُ أهلِ اللغة إِعمالَها في المضمر في السَّعَة نحو قولهم: أظن أَنْك قائم[5]، وأحسب أَنْه ذاهب، وهذه رواية شاذَّةٌ غير معروفة، وأمّا في الضرورة فجاء في المضمر فقط، قالَ[6] :

---

(١) الإنصاف ، المسألة ٢٤ (١/١٢٤) .

(٢) المسائل البغداديات ص ٣٩ مخطوط في مكتبة الزاوية الحمزاوية بالمغرب ، برقم ٤٣ .

(٣) د : . . . ضمير الشأن بعدها، وخالفه بعضُهم ، فأضمر بعدها ضمير الشأن قياساً على المفتوحة، والأول أَوْلى؛ لاختصاصِ المفتوحة بذلك لِما مَرَّ في قِسم الأسماء في ضمير الشأن .

(٤) في بحث ضمير الشأن ، في أول الشرح الثاني .

(٥) ابن يعيش ٨/٧٥ .

(٦) لم أهتدِ إلى قائله. وأنشده الفراء، ولم يَعْزُهُ إلى قائله (معاني القرآن ٢/٩٠) .
الخزانة ٥/٤٢٦ هارون ، شرح الألفية للمُرَادي ١/٣٥٤ ، المغني ٤٧ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ١/١٤٨ ، ١٤٩ ، ابن يعيش ٨/٧٣ ، الإيضاح في شرح المفصّل ٢/١٨٧، المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٣٠ .
إن قلتَ : كان الواجبُ أَنْ يقولَ : وأنت صديقةٌ . والجواب أنَّ (الصديق) يقال للواحد والاثنين والجَمع، والمذكر والمؤنث.
[انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق د. طارق الجنابي ط ١ ص ٢٣٤ مطبعة العاني ، بغداد] .
« أَوْ تقول : قد جاء شيءٌ من فَعِيل بمعنى فاعل مستوياً فيه المذكر والمؤنث ، حَمْلاً على فعيل بمعنى مفعول». =

فلو أَنْكِ في[1] يوم الرخاءِ سألتِني * طلاقَكِ[2] لم أَبْخَلْ وأنتِ صديقُ ٤٠٨

وقـالَ[3] :

٨٦٩ بأَنْكَ ربيعٌ وغيثٌ مَريعٌ * وأَنْكَ[4] هناك تكون الثِّمالا

قولُه : «ويلزمها مع الفعل . . . إلى آخره»، وقد مضى شَرْحُهُ في نواصب[5] المضارع .

وإذا دخلت على الجملة الاسمية ، فقد تكون الجملة مجرَّدة، كقوله[6] :

[في فِتيةٍ كسيوف[7] الهندِ قد عَلِمُوا] * أَنْ هالكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ ٦٣٩

= [الخزانة ٥/٤٢٨ هارون].

الشاهد فيه أنَّ (أَنْ) المخففة المفتوحة لا تعمل في الضمير إلاّ في الشِّعر .

(١) ط : ساقطة .

(٢) ط : فراقك .

(٣) عَمرة بنت عجلان الكاهلية ، ترثي أخاها عَمْراً

الخزانة ٤/٣٥٢ بولاق ، العَيْني ٢/٢٨٢، ابن يعيش ٨/٧٥، المغني ص ٤٧ ، شرح أبياته للبغدادي ١/١٤٩.

الشاهد فيه لما تقدم قبله مِنْ أَنَّ (أَنْ) المخففة لا تعمل في الضمير إلاّ في الشعر .

(٤) ط : وقدما تكون هناك الثمالا

(٥) في هذا الشرح .

(٦) الأعشى (ديوانه ١٤٥).

الخزانة ٣/٥٤٧ بولاق ، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٤٢٩ ، سيبويه ١/٢٨٢ ، العَيْني ٢/٢٨٧ ، المنصف ٣/١٢٩، الخصـائص ٢/٤٤١ ، الأمالي الشجرية ٢/٢ ، ابن يعيش ٨/٧٤ ، المفصل ٢٩٨ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٨٩ ، ١٩٢.

و(فتية) جمع فتى وهو الشاب، وحَفِيَ يَحْفَى من باب عَلِمَ إذا مشى بلا خف ولا نعل وأراد الفقراء.

* الشاهد فيه مجيء (أن) مخففة وخبرها جملة .

(٧) ليس في د ، ط .

وقد تكون مصدَّرة بلا[1]، نحو: علمت أَنْ لا شيء لك، أو بأداة الشرط[2]، نحو: علمت أَنْ مَنْ يضربْك أضربْه، أو: بِرُبَّ[3]، نحو: علمت أَنْ رُبَّ خصمٍ لي، على مذهب الكوفيين، أو: بِكَمْ، نحو: علمت أَنْ كَمْ غلام لي.

[كأنّ، لكنّ، ليت، ودخول (ما) عليها]

قولُه: «كأنك[4]، للتشبيه، وتخفف، فتلغى على الأصح، ولكنّ للاستدراك يتوسط بين كلامين متغايرين معنى، وتخفف فتلغى، ويجوز معها الواو، وليت للتمني، وأجاز الفراء: ليت زيداً قائماً[5] ولعلّ، للترجي، وشَذَّ الجَرُّ بها».

في «كأَنَّ» قولان، قال بعضُهم[6]: إنها غيرُ مركَّبة، لعدم الدليل عليه، ومذهبُ الخليلِ[7]: أَنَّ أصل كَأَنَّ زيداً أسدٌ: إنَّ زيداً كالأسدِ، قُدِّمت أداة التشبيه لتؤذن من أول الأمر بقصد التشبيه، فوجب فتح «إِنَّ» المكسورة، رِعايةً لِلَفْظِ الكاف؛ لأنها لا تدخل إلّا على لفظ المفردات، ففتحت لفظاً، وهي في المعنى باقيةٌ على حالها، لم تَصِرْ بالفتح حرفاً مصدرياً، فصار الكاف مع «إِنَّ» كلمة واحدة، فلا عمل للكاف، كما كان لها حين كانت في محل خبر «إن»، لصيرورتها كجزء الحرفِ، كما ذكرنا في كاف

---

(١)، (٢): المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٣٠.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٣١.

(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٥ - ١٢٦، والفوائد الضيائية ٢/٣٥٠ وما بعدها.

(٥) واستشهد بقول العَجَّاج: يا ليت أيامَ الصبا رواجعا (ملحقات ديوانه ٨٢) وانظر المغني ص ٣٧٦، وشرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٤٢٥، وابن الطراوة النَّحْوي ص ١٧٢.

(٦) أبو حيان. الهمع ١/١٣٣.

(٧) انظر سيبويه ١/٤٧٤. ومع الخليل جُمهورُ البصريين والفراء. انظر الأصول ١/١٧٢، والخصائص ١/٣١٧، والهمع ١/١٣٣.

«كذا» و «كأيِّن[1]» ولا تقتضي ما تتعلق به، كما كانت تقتضيه حين كانت في محل الخبر، لأنها خرجت بالجزئية عن كونها جارَّة .

فإذا خففت «كأنّ[2]» فالأصحُّ إلغاؤها، وقد جاء :

٨٧٠ كأنْ وَرِيدَيْه رِشاءُ خُلُبْ[3]

وقـال[4] :

٨٧١ وصدرٍ مشرقِ اللونِ[5] * كأنْ ثدياه[6] حُقَّـان

وإذا لم تعملها لفظاً، ففيها ضمير شأن مقدَّر عندهم، كما في «أَنْ» المخففة، ويجوز أن يقال: إن ذلك غير مقدَّر بعدها لعدم الداعي إليه، كما كان في «أن» المخففة، لكن لمّا لزم الفعلية التي تليها، ما لزِم «أن» المخففة من حروف العِوَض[7]، قَوِيَ إضمار الشأن بعدَها، إجراءً لها مُجرى «أن»، ولزومُ حرف العِوض بعدها في الفعلية، يُقَوِّي كونَها مركَّبةً من الكاف وأنَّ .

---

(١) انظر باب الكنايات في هذا الشرح .

(٢) م ، د : ساقطة .

(٣) رجز لرؤبة (ملحقات ديوانه ١٦٩).
الخزانة ٤/٣٥٦ بولاق ، سيبويه ١/٤٨٠ بولاق ، العَيْني ٢/٢٩٩ ، ابن يعيش ٨/٨٢ ، ٨٣ .
والوريدان : عِرْقان يكتنفان جانبي العنق . والرِّشاء : الحبل، والخلب : الليف .
الشاهد فيه أنّ إعمال (كأن) المخففة فصيحٌ ، والأفصح إلغاؤها . وقد جاء إعمالها في هذا الرجز وأراد بالإلغاء عدم إعمالها لفظاً. [الخزانة ٤/٣٥٦ بولاق].

(٤) لم أهتد إلى قائله .
سيبويه ١/٢٨١ ؛ وفيه : وَوَجْهٌ بدل وصَدْرٌ، الأمالي الشجرية ١/٢٣٧ ، ٢/٣ ، ٢٤٣ ، العيني ٢/٧٠٥، ابن يعيش ٨/٧٢ ، المنصف ٣/١٢٨ ، الإنصاف، المسألة ٢٤ (١/١٢٥).
الشاهد فيه لما تقدم قبلَـه.

(٥) د ، ط : النحـر .

(٦) ط : ثدييــه .

(٧) الحروف التي تقدم ذكرها في الكلام على أن المفتوحة إذا خففت، وعملت في ضمير الشأن .

ويجيء بعد المهملة : اسمية ، كقوله[1]

٨٧٢ عَبأْتُ له رُمحاً طويلاً وأَلَّةً * كَأَنْ قَبَسٌ يُعْلَى بها حين تُشْرَعُ

وفعلية، كقـولـه تعالى: «كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ»[2]، وقوله رضي الله عنه في نهج البلاغة[3]: «كأن قد وردت الأظعان» ، وقوله[4] :

أَفِدَ الترحُّلُ غيرَ أَنَّ ركابَنا * لَمَّا تَزُلْ برحالنا وكأَنْ قَدِ ٥٢٥

أي : وكأن قد زالت بها، وإن جاء بعدَها مفردٌ كقوله[5] :

٨٧٣ تُمشّي بها الدَّرْماءُ تَسْحَبُ قُصْبَها * كأَنْ بَطْنُ حُبلى ذاتِ حولَيْنِ[6] مُتْئِمِ

---

(١) مجمِّع بن هلال . والبيت من أبيات ، أوردها أبو تمّام في الحماسة. الخزانة ٤/٣٦٠ بولاق ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧١٨ ، وللتبريزي ٢/١٢٣ ، الإنصاف ، المسألة ٢٤ (١/١٢٦) والألّة : البريق واللمعان .

و(قَبَس) : يجوز فيه النصب، و الرفع، والجر، فإذا رفعت فعلى الضمير، تريد : كأنها قَبَسٌ، والقبس: النار. ومن نصب أعمل كأن مخففة إعمالها مثقّلة، يريد : كأن قبساً ومن جر جعل أن زائدة، وأعمل الكاف، كما زيد في قوله: والله أن لو جئتني لأكرمتك، يريد : والله لو جئتني».

[شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢/١٢٣، عالم الكتب، بيروت، مصور ، بلا تاريخ] .

الشاهد فيه أن (كأن) المهملة لفظاً يجيء بعدَها جملة اسمية خبراً لها، واسمها المقدر هنا ضمير الشأن.

(٢) يونس / ٢٤ ، والآية بتمامها : « إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ» .

(٣) ٢/١٤٧ ط . دار المعرفة ، بيروت .

(٤) النابغة الذُّبياني (ديوانه ٣٠ ط. شكري فيصل ، بيروت سنة ١٩٦٨م). وقد تقدم تخريجُ البيت .

(٥) رجل من بني سعد بن زيد مناة، كما في الخزانة ٤/٣٦٣ بولاق .

وهو في : الإنصاف، المسألة ٤ (١/١٢٦) .

والدَّرْماء : الأرنب، وجملة (تَسْحَبُ) : حال من الدرماء، والقُصْبُ : على وزن فُعْل، بضم الفاء، وسكون العين هو المعي .

الشاهد فيه أن (كأن) إذا وقع بعدَها مفرد، فاسمُها يكون غيرَ ضمير شأن، والتقدير: كأن بطنها بطن حبلى وإنما عدل عن ضمير الشأن لأن خبره لا يكون إلاّ جملة .

(٦) ط : أونيـن .

فالمحذوف غير ضمير الشأن، أي : كأن بطنها حبلى، وقولـه[1] :

٨٧٤ ويوماً تُوَافِينا بوجه مقسَّمٍ * كَأَنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارق[2] السَّلَمْ

برفع ظبية، ويجوز أن يكون «ظبية تعطو» جملة اسمية، وأن يكون «تعطو» صفة ظبية، واسم كأن محذوف، أي : كأنها ظبية.

ويروى : كأن ظبية بالنصب على إعمال «كأن»، ويروى بجرها، على أَنَّ «أنْ» زائدة، أي : كظبية.

قولُه : «ولكنَّ» ، هي عند البصريين (٢٥١/ب) مفردة[3]، وقال الكوفيون[4] :

---

(١) اختُلف في نسبتـه، فهو عند الأصمعي لِعِلْباءَ بن أرقَمَ بن عَوْف، وفي الإنصاف لزيد بن أرقم، وفي ضرائر الشعر، والخزانة لباغث بن صريم اليشكري (بالغين. انظر أوضح المسالك ١/٣٧٧ هامش ١٥١ ط ٦).

الخزانة ٤/٣٦٤ ، ٤٨٩ بولاق ، سيبويه ١/٢٨١ بولاق ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٠ ، ١٩٨ ، العيني ٢/٣٠١، كتاب الاختيارين ص ٢٠٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٣٣، الأصمعيات ١٥٧، ضرائر الشعر ٥٩، الأمالي الشجرية ٢/٣، المنصف ٣/١٢٨، إيضاح المفصل ٢/١٩٨، الإنصاف، المسألة ٢٤ (١/١٢٦)، الدُّرَر اللوامع ١/١٢٠.

الشاعر يذكر امرأته وينعتها بأنها حسنة الوجه .

تُوَافِينا : تأتي وتزورنا، ويروى (تلاقينا). والمقسَّم : الجميل كله. وتعطو إليه : تتطاول إليه لتتناول منه. والوارق: المورق؛ وفعله: أورق، على غير قياس. والسَّلَم: شجر من العضاه، له زهرة صفراء، فيها حبة خضراء، طيبة الريح .

الشاهد فيه إعمال (كأن) المخففة في الاِسمِ الظاهر.

(٢) د ، ط : ناضـــر .

(٣) ويُقال : بسيطة . [المغني ص ٣٨٤] .

(٤) ما عدا الفراء ؛ لأنه يَرَى أَنَّ «أصلَها: لكنْ أَنَّ، فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون لكنْ للساكنين. . .» انظر المغني ص ٣٨٤، وابن يعيش ٨/٧٩ .

وبرجشتراسر يؤيد فكرة التركيب، ولكنه يرى أنها «مركبة من : (لا) و (كِنْ)، المقابلة لـ (Kēn) العبرية، و (Ken) الآرامية، التي معناها : هكذا، فمعنى : (لاكن) : ليس كذا».

[التطور النَّحْوي ص ١٧٩ نشر دار الرفاعي بالرياض].

هي مركبة من «لا» و «إنّ» المكسورة، المصدَّرة بالكاف الزائدة، وأصله : لا كإِنَّ، فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف، وحذفت الهمزة، فـ « لا » تفيد أنَّ ما بعدَها ليس كما قبلَها بل هو مخالفٌ له نفياً وإثباتاً، و «إن» تحقق مضمون ما بعدَها .

ولا يخفى أثر التكلُّف فيما قالوا، وهو نوعٌ من عِلم الغيب، وفيه نقل الحركة إلى المتحرك، وهو كما قالوا إنَّ «كَمْ» مركبة من الكاف و «ما»، والأصل عدم التركيب .

قولُـه : «بين كلامين متغايرين معنىً»، أي : في النفي والإثبات، والمقصود: التغاير المعنوي لا اللفظي، فإنّ اللفظيَّ قد يكون نحو: جاءني زيد ، لكن عَمْراً لم يجيء، وقـد لا يكـون، كقـولـه تعالى: «ولو أراكم كثيراً[1]» إلى قوله: «وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ[2]»، أي : ولكن الله لم يُرِكَهم كثيراً، وتقول: زيد حاضر، لكن عَمراً مسافر، ولا يلزم التضاد بينهما تضادًّاً حقيقياً بل يكفي تنافيهما بوجهٍ ما، قال تعالى: «إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشۡكُرُونَ[3]»، فإنَّ عدَمَ الشُّكرِ غيرُ مناسبٍ للإفضال، بل اللائق به أن يُشْكَر المُفضِل، ومثله كثير .

فإذا خففت ألغيت، والأخفش ويونس، أجازا إعمالها مخففة[4]، ولا أعرف به شاهداً .

---

(١) ط : «لو أراكهم كثيراً لفشلتم».

(٢) الأنفال / ٤٣ ، والآية بتمامها : « إِذۡ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلٗاۖ وَلَوۡ أَرَىٰكَهُمۡ كَثِيرٗا لَّفَشِلۡتُمۡ وَلَتَنَٰزَعۡتُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَۚ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ » .

(٣) البقرة/٢٤٣ ، ونصها: «أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُواْ ثُمَّ أَحۡيَٰهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشۡكُرُونَ» .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٢٨؛ وفيه: «. . . والمعروف أنَّ مَنْ أجاز إعمالها أجازه قياساً على إنَّ، وأنه لم يُسمع من العرب : ما قام زيدٌ لكنْ عَمْراً قائم، بالنصب، والفرق بينها وبين إنّ زوالُ الاختصاصِ مطلقاً» .
وانظر ابن يعيش ٨/ ٨٠ ، ٨١ .
وأوضح المسالك ١/٣٨١ ط ٦ .

ويجوز دخول الواو عليها مشدَّدة ومخففة[1]، ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة، وجعلها اعتراضيةً أظهر من حيث المعنى .

وجاء في الشعر حَذْفُ نونِ المخففة للساكنين، قال[2] :

٨٧٥ فلست بآتيه ولا مستطيعه * ولاكِ[3] اسقني إن كان ماؤك ذا فَضْل

قوله : «وليت للتمني . . . إلى آخره»، قد مضى شرحُه في أول هذا الباب .

قولُه : «ولعلّ للترجي، وشَذَّ الجَرُّ بها» ، فيها إحْدَىٰ عَشْرَةَ لغةً، أشهرُها : لعلّ ، وعَلَّ[4] ، وجاء : لَعَنَّ[5] بعين غير معجمة، و: لَغَنَّ، بغين معجمة، وآخرهما نون،

(١) في البرهان ٤/٣٩٠: «وقال الكِسائي : المختار عند العرب تشديدُ النون إذا اقترنت بالواو، وتخفيفُها إذا لم تقترن بها، وعلى هذا جاء أكثر القرآن العزيز. وعلَّلَ الفَراء ذلك بأنها مخففة تكون عاطفة ، فلا تحتاج إلى واو معها؛ كـ (بل)، فإذا كان قبلها واو لم تشبه (بل)؛ لأن (بل) لا تدخل عليها الواو. وأما إذا كانت مشدّدة، فإنها تعمل عمل (إن) ولا تكون عاطفة» .

وانظر مشكل إعراب القرآن ١/٣٨٢، ومعانيَ القرآنِ للفَراء ١/٤٦٤ ـ ٤٦٦ .

(٢) قيس بن عمرو، وشهرتُه النَّجاشي، شاعرٌ هَجَّاء من المخضرمين، أدرك الجاهليةَ والإسلام، وكان فاسقاً رقيقَ الإسلام. وكانت أمه من الحبشة، فنسب إليها.

الخزانة ٤/٣٦٧ بولاق ، سيبويه ١/٩ بولاق، ضرائر الشعر ١١٥ ، الخصائص ١/٣١٠، الأمالي الشجرية ١/٣٨٥. والبيت زعم على لسان ذئب استضافه النجاشي للطعام والشراب، فَقَبِلَ الذئب الشراب، واعتذر عن عدم قَبوله الطعام.

و(ذا فضل) ، أي : فاضلاً عن ريّك.

الشاهد فيه أنّ حذف النون من (لكن) لالتقاء الساكنين ضرورةٌ لإقامة الوزن.

(٣) ط : ولـك .

(٤) «حكاها سيبويه وغيره. وقال الكسائي : هي لغة بني تَيْم الله من ربيعة».

[المساعد ١/٣٣٤].

(٥) حكاها الفراء. [المساعد ١/٣٣٤].

وجاء : رَعَنَّ، ورَغَنَّ، بجعل الراء مقام اللام، ولأنّ[1]، وأنَّ[2]، ولَعَاءَ بالمد، قال[3]:

٨٧٦ لعاءَ الله فضلكم علينا * بشيءٍ أَنَّ أُمَّكم شريمُ

وقد يقال : لعلَّت[4]، كَرُبَّت[5].

وعقيل : يجرُّون بِلَعَلِّ، مفتوحة اللام الأخيرة ومكسورتها[6]، وكذا، بِعَلِّ، مكسورة اللام ومفتوحتها، قال[7]:

٨٧٧ فقلت ادع أخرى وارفعِ الصوتَ جهرةً[8] * لعلَّ أبي المغوارِ منك قريبُ

وهي مشكلة ؛ لأن جرَّها، عمل مختص بالحروف، ورفعها، لمشابهة الأفعال،

---

(١) ط : ولائنّ . وشاهد (لأَنَّ) قول امرىء القيس :

عُوجا على الطلل المُحيلِ لأننا * نبكي الديار كما بكى ابن حذام

[المساعد ١/٣٣٤].

(٢) حكاها الخليل وهشام . [المساعد ١/٣٣٥] .

(٣) لم أهتد إلى قائله . وهو في :

الجنى ٢٣٦ ، رصف المباني ٣٧٥، المقرّب ١٩٣/١ ، معجم شواهد النحو الشعرية ص ٥٩٨ برقم ٢٤٦٨ .

والرواية المشهورة : لعل . والشريم : المرأة المِفضاة.

الشاهد فيه أن (لعاء) لغة في (لعلّ) كما في البيت.

(٤) «ذكرها أبو علي في التذكرة» [المساعد ١/٣٣٥].

(٥) لم يذكر الرضي (عَنَّ) وقد حكاها الكِسائي، ولا (غَنَّ) بالغين المعجمة والنون، وقد زادها بعضُ المغاربة . ونحن إذا أضفنا هاتين اللغتين إلى ما ذكره الشارح يكون عندنا إحدى عشْرَة لغةً، ما عدا (لعل) التي هي الأصل . [انظر المساعد ١/٣٣٤ ، ٣٣٥] .

(٦) الإفصاح ص ١١١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٣٥.

(٧) كعب بن زيد الغَنَوي ، كما في الأصمعيات ص ٩٦ ؛ وفيه : (أبا) بدل (أبي).

الخزانة ٤/٣٧٠ بولاق ، المسائل العسكريات ص ٥٧ ، الإفصاح ص ١١٠ ، الأمالي الشجرية ١/٣٧ ، رصف المباني ٣٧٥، الاقتضاب ٤٥٩ ـ ٤٦٠ ، المغني ص ٣٧٧ .

والبيت شاهدٌ على أن (لعل) في لغة عقيل جارّة .

(٨) ط : رفعة .

وكونُ حرف عاملاً عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة مما لم يثبت[1]، وأيضاً، الجارّ لا بُدَّ له من متعلق، ولا متعلَّق لها هنا، لا ظاهراً ولا مقدراً، فهي مثل «لولا»، الداخلة على المضمر المجرور، عند سيبويه[2] : جارَّة لا متعلق لها.

وفي البيت الذي أنشدناه، إنْ رُوِيَ بفتح اللام الأخيرة، يحتمل أن يقال: اسم لعلّ، وهو ضمير الشأن، مقدَّر، وأبي المغوار مجرور بلام مقدرة، حُذِفت لتوالي اللامات، أي: لعله لأبي المغوار منك: جواب قريب، ويجوز أن يقال: ثاني لامَيْ لعل محذوف، واللام المفتوحة جارّة للمظهر، كما نقل عن الأخفش[3] أنه سمع من العرب فتح لام الجر، الداخلة على المظهر، ونُقِل أيضاً، ذلك عن يونس وأبي عبيدةَ والأحمر[4]، وإنْ رُوِيَ بكسر اللام، فضمير الشأن، أيضاً مقدَّر، مع حذف ثاني لامَيْ لعل، لاجتماع الأمثال ثم أدغمت الأولى، في لام الجر، ويجوز في هذه الرواية أن يقال: الأصل: لَعاً، أي انتعِش، دعاء له، فأدغم تنوينه في لام الجر.

وهذه الوجوه متعذرة فيما أنشده أبو عبيدةَ:

٨٧٨ لعلَّ اللهِ يمكنني عليها * جهاراً من زُهَيْرٍ أو أُسيدِ[5]

---

(١) زعم بعض النحويين أن (لعل) قد تجرّ الإسم. وقد نسب ابن جني هذا القول لأبي زيد، وذكر الرماني أنّ اختيار أبي زيد في البيت النصب بلعلّ، وأن الجر بها لغة قوم من العرب، [سِرّ الصناعة ١٤٩، والخزانة ٤/٣٧٠ بولاق].

(٢) الكتاب ١/٣٨٨ بولاق.

(٣) معاني القرآن ١/١٢٣، ١٢٤، الإفصاح ص ١١١.

(٤) المسائل العسكريات ص ٥٧.

والأحمر، هو خلف الأحمر. نَصَّ على ذلك أبو علي.

(٥) من أبيات قالها خالد بن جعفر العبسي، من بني عامر، شاعرٌ جاهليٌّ فارسٌ.

الخزانة ٤/٣٧٥ بولاق، أمالي المرتضى ١/٢١٢ [تحقيق أبي الفضل، عيسى الحلبي سنة ١٣٧٣هـ]، الأغاني ١٠/١٢ [ط. التقدم سنة ١٣٢٣هـ]، الإفصاح ص ١١١.

و(زهير)، و (أسيد): أخوا الشاعر.

=

بجـرْ «اللـه»[1] .

واللام الأولى في «لعلَّ[2]» زائدةٌ عند البصرية ، أصليةٌ عند الكوفية ؛ لأنَّ الأصلَ عَدَمُ التصرُّفِ في الحروف بالزيادة ، إذ مبناها على الخِفَّة ، والبصريةُ نظروا إلى كَثْرة التصرف فيها والتلقُّب[3] بها ، وجواز زيادة التاء فيها .

فإن سُمِّي بها لم تنصرف عند البصريين ، للتركيب والعلمية ، وكذا عند الكوفيين لِشِبْه العجمية والعَلَمية ؛ لأنها ليست من أوزان كلامهم .

[أحوالُ الاسمِ والخبرِ بعد الأحرفِ المشبَّهة بالفِعْلِ]

واعلم أن حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الأحرف عليهما كحالهما قبل دخولها لكنه يجب تأخيرُ الخبرِ ههنا ، إلَّا أن يكون ظرفاً أو جارّاً أو مجروراً ، فيجوز توسطه بين هذه الحروف[4] وأسمائها ، نحو : إن في الدار زيداً ، وإن كان الاسم مع ذلك نكرة ،

= الشاهد فيه أنّ (لعلّ) حرف جر ، ولفظ الجلالة مجرور به ، ولا يَصِحُّ غير هذا التخريج تعظيماً لجلاله سبحانه وتعالى .

(١) قال الفارقي : « . . . وكان أبو علي يحمل هذا على غير ما ذهب إليه من أنه لغة ، ويقول : يكون على تخفيف (لعلّ) ، وإضمار الحديث فيها كإضماره في (إنَّ) ، وأضمر مبتدئاً على شريطة التفسير ، والظرف في موضع الخبر . و (يمكنني) حال ، وإن شئت جعلت (يمكنني) في موضع الخبر ، وأضمرت الحديث ، كأنه قال : (يمكنني ، الأمر لله) ، أي لقوة الله . هذا في قول من كسر اللام ؛ لأنه جعلها لام الجر . فأمّا مَنْ فتح وجَرّ فإنه محمولٌ عنده على لغة مَن فتح لام الجر في الظواهر [أي الأسماء الظاهرة . ويقابلها : الضمائر] .

قال أبو علي : وأَحفظ من كتاب أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش :

تواعدني ربيعةُ كل يوم * لأُهلِكَها وأَقتنيَ الدَّجاجا

بفتح اللام ، فعلى هذا توجيهُ الجَرِّ عند أبي علي » .

[الإفصاح ١١١ ، ١١٢] ، وانظر سِرّ الصناعة ١٤٩ .

(٢) انظر الإنصاف ، المسألة ٢٦ (١/ ١٣٥) ، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/ ٤٤٧ .

(٣) ط : والتلعّـب .

(٤) ط : الأحـرف .

وجب تأخيره، نحو: « إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا [1] » كما في المبتدأ والخبر، وكل ذلك قد ذكرناه في باب المرفوعات، في خبر «إنَّ [2]» ، ولا يجوز حذف أسمائِها التي ليست بضميرِ الشأن إلّا في الشعر، على قِلَّةٍ وضَعْفٍ، كقوله [3] :

٨٧٩ فلو كنتَ ضبِّياً عرفتَ قرابتي * ولكنَّ زَنجيٌّ غليظُ المشافرِ

فيمن رَوى برفعِ «زنجي» أي : ولكنكَ زَنجيٌّ ، ومَن رَوَى بنصبه ، فالخبر محذوف، أي : ولكن زنجياً هكذا، لا يعرف قرابتي .

وأَمّا ضميرُ الشأن فيجوز حذفُه في الشعر كثيراً، كقوله [4] :

إِنَّ مَنْ لام في بني بنت حسَّا * [5] ن، أَلُمْه وأَعْصِه في الخُطوبِ ٤٠٧

وقولِـهِ [6] :

إِنَّ مَنْ يدخلِ الكنيسةَ يوماً * يَلْقَ فيها جآذِراً [7] وظباءَ ٧٨

---

(١) المزمل / ١٢ ، ونصُّها : «إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا» . (٢) في الشرح الأول .

(٣) الفرزدق ، يهجو أيوب بن عيسى الضبي . ، وصوابُ البيت:

ولو كنتَ ضبِّياً عرفت قرابتي * ولكنَّ زَنجياً غلاظاً مشافِرُهْ

لأنه من قصيدة موصولة بالهاء (ديوانه ٤٨١) .

الخزانة ٤ /٣٧٨ بولاق ، سيبويه ١ /٢٨٢ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٦٠ ، شرح جمل الزجاجي ١ /٤٢٦، المنصف ٣ /١٢٩ ، المحتَسب ٢ /١٨٢ ، ابن يعيش ٨ /٨١ ، ٨٢ ، مجالس ثعلب ١ /١٠٥ .

الشاهد فيه أن لا يجوز حذف أسماء هذه الحروف غير ضمير الشأن إلّا في الشِّعر على قِلَّةٍ وضعف كما في هذا البيت، والتقدير: ولكنك زَنجيٌّ .

(٤) الأعشى (ديوانه ٢٣٥ ط . د. محمد حسين) .

والبيت من قصيدة قالها يمدح قيس بن معد يكرب (أبا الأشعث).

الخزانة ٥ /٤٢٠ هارون . وقد سبق تخريجُ البيت .

(٥) ط : النون من (حسان) داخلة في الشطر الأول.

(٦) الأخطل (ديوانه ٢٧٦ ط. بيروت) . وتقدم تخريجُ البيت في ضمير الشأن، في أول الشرح الثاني .

(٧) ط : جئــــاذرا .

وذلك لأن أداةَ الشرطِ، لا تعمل فيها العواملُ اللفظيةُ المتقدمة .

وأمّا في غير الشِّعر ففيه خِلافٌ، والأَصَحُّ جوازُهُ قليلاً، (٢٥٢/أ) لكن بشرط أَلاَّ يليَ الأحرفَ فِعْلٌ صريحٌ ؛ لكراهةِ دُخول الأحرفِ المختصة بالاسم على الفعلِ الصريح ، فلا تقول إنَّ قام زيد بمعنى إنه قام زيد .

وحكى الخليل[١] عن بعض العرب : إنَّ بك زيد مأخوذ، أي : إنه، وتقول : إن في الدار يجلس أخواك، قال[٢] :

٨٨٠ كأنَّ على عِرْنينه[٣] وجبينه * أقام شعاع الشمس أو طلع البدر

وإنما جاز حذف ضمير الشأن من غير ضعف ، لبقاء تفسيره ، وهو الجملة فهو[٤] كالزائد، وجاء في الخبر : «إنَّ مِن أَشَدِّ الناسِ عذاباً يوم القيامة : المصوِّرون[٥]»،

---

(١) نقله عنه سيبويه في ١/١٨١ بولاق .

(٢) أبو تمام (ديوانه ٣٦٩ . شرح محيي الدين الخياط. بيروت سنة ١٣٢٣هـ). الخزانة ٤/٣٨٠ بولاق ، المصون ١٥٨ [تحقيق هارون. الكويت سنة ١٩٦٠م]، ضرائر الشعر ١٧٨ ؛ وفيه : كأنه بدل كأن .

«وعِرْنين كل شيء: أوله، وعرنين الأنف : تحت مجتمع الحاجبين، وهو أول الأنف حيث يكون فيه الشَّمَم. . . والعِرْنين : الأنف كله . . .» [اللسان ، عَرَنَ] .

الشاهد فيه أنه حذف ضمير الشأن في غير الشعر يجوز بقِلة إن لم يلِ هذه الأحرفَ فعلٌ صريحٌ كما في البيت .

(٣) ط : عرنيتـه .

(٤) قوله : «فهو كالزائد» ساقط من د ، ط ، والعبارة كما يلي: «. . لبقاء تفسيره، وهو الجملة ولأنه ليس معتمداً لكلام، بل المراد به التفخيم فقط، فهو كالزائد، وجاء في الخبر. . .».

(٥) هذا حديث صحيح .

أخرجه مسلم في : ٣٧ كتاب اللباس والزينة، حديث ٩٨ (ط. محمد فؤاد عبدالباقي، رَحِمَه الله). ونَصُّهُ : «إنّ مِن أشـد أهل النار، يوم القيامة عذاباً المصوِّرون». والحديث في البخاري بشرح الفتح ١٠/٣٢٢، والمسند ١/٤٢٦ من حديث أبي معاوية عن الأعمش بلفظ (المصورين).

وهو في الجامع الصغير ٢/٤٩ [تأليف الألباني، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق] ؛ ونصه : «إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون» عن ابن مسعود. وهو في الأحاديث الصحيحة للألباني برقم ٣٦٤.

[انظر شواهد التوضيح ١٤٨، جامع الأصول ٥/٤٥٢ ، الكتاب ٢/٣٩٣ ط. هارون]

وعنـد الكسائي[1] : «مِن فيه زائدة، وعند ابنِ كَيْسانَ الحروف في مثله، غير عاملة لفظاً، كالمكفوفة[2]».

وإذا عُلِم الخبر جاز حذفه مطلقاً، سواءٌ كان الاسمُ معرفةً أو نكرةً، والكوفيون يشترطون[3] تنكير الاسم، لِكَثرة ما جاء كذلك، نحو قوله[4]:

٨٨١ إنّ محلاً وإنّ مرتحلاً * وإن في السَّفْرِ إذ مَضَوْا مَهَلا

أي : إنّ لنا محلاً في الدنيا، ومرتحلاً في الآخرة، وإن في رحيل السَّفر إذا مضوا إلى الآخرة مَهَلاً، أي سبقاً، أي : لا يرجع الراحلون إلى الآخرة .

وتقول : إن مالاً وإن ولداً، وإن غيرَها إبلاً أو شاءً، أي : إنّ لنا ذلك ، والفَراء[5] يشـترط في جواز حذف أخبـارها : تكرير «إنَّ»، كما قيل، أَنَّ أعرابياً قيل له: إنّ الزَّبابة[6] الفأرة، فقال: إنّ الزَّبابة ، إنّ الفأرة، أي : هما مختلفان .

---

(١) التسهيل ٦٢ .

(٢) هذا «توجيه انفرد به بين النحاة» . [ابن كَيْسانَ النَّحْوي ص ١٣١].

(٣) في د بعد قوله يشترطون : لحذف الخبر .

(٤) الأعشى (ديوانه ١٥٥ ، تحقيق رودلف غاير، ڤينا سنة ١٩٢٧م)؛ وفيه : ما مَضَى بدل إذ مضوا.
الخزانة ٣٨١/٤ بولاق ، الخصائص ٣٧٣/٢ ، ابن يعيش ١٠٣/١، ٧٤/٨ ، إيضاح المفصّل ٢١٢/١ ، الأمالي الشجرية ٣٢٢/١، سيبويه ٢٨٤/١ بولاق ، رصف المباني ١١٩ ، شرح جمل الزجاجي ٤٤٣/١ ، المقتضب ١٣٠/٤ الطبعة الأخيرة؛ وفي الحاشية (٢) : المحل ، والمرتحل : مصدران ميميان بمعنى الحلول، والارتحال. أو اسما زمان ، أي إنّ لنا في الدنيا حلولاً ، وإن لنا عنها ارتحالاً . والسفر اسم جمع مسافر، وقيل جمع سافِر. والمَهَل: السبق، وقال ابن الحاجب : هو بمعنى الإمهال، ورده البغدادي، ويجوز أن يكون بمعنى عِبرة. و(إذ) ظرف عامله ما بعده، وظاهر كلام ابن الحاجب أنها بدل من السَّفْر، وقيل للتعليل».
الشاهد فيه أنه إذا عُلم الخبر جاز حذفه مطلقاً سواءً أكان الاسم نكِرةً أَمْ معرفةً، أمّا الكوفيون فيشترطون لحذف الخبر تنكيرَ الاسم لِكَثرة ما جاء كذلك.

(٥) نقلاً عن السِّيرافي. الكتاب ١٤١/٢ هارون ، هامش (١) .

(٦) الزَّبابة، بالزاي : فأرة صَمّاء، يَضرب العرب بها المَثَل، فيقولون: أسرق من زَبَابة. [المستقصى في أمثال العرب ١٦٧/١] .

والرد على المذهبين : ما رُوِيَ أَنَّ المهاجرين قالوا : يا رسولَ اللهِ، إنّ الأنصار نصرونـا ووصلونـا، قد فَضَلُونا، وآوونا، وفعلوا بنا، فقال عليه الصلاة والسلام: ألستم تعرفون ذلك، قالوا: بلى يا رسول الله، فقال عليه السلامُ : «إنَّ ذلك[1]»، أي : إن ذلك كذلك، وما رُوِيَ من قول عمر بن عبدالعزيز، لمن مت إليه بقرابة: إِنَّ ذلك، أي مصدَّق، ثم ذكر المَاتّ حاجته، فقال عمر: لعل ذلك، أي : لعل مطلوبك حاصل .

وقـال تعالى: «إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ[2]» ، أي : هلكوا[3]، وقيل: الخبر: يَصُدُّون، والواو زائدةٌ[4]، وقال الشاعر[5] :

٨٨٢ خَلاَ أَنَّ حيًّا من قريش تفضَّلوا * على الناس أو أن الأكارم نهشلا

---

(١) قال البغدادي : «فقولُه عليه السلامُ : فإنّ ذلك، يريد به هذا المعنى، قال أبو عبيد، وهذا إختصارٌ من كلام العرب يُكتفى منه بالضمير؛ لأنه قد علم ما أراد به قائله . . .

وقد رُوي هذا الحديثُ عن أنس. أخرجه عنه أبو داود، والنَّسائي في يوم وليلة بلفظ قال المهاجرون : يا رسولَ الله ذهب الأنصار بالأجر كله ما رأينا قوماً أحسن بذلاً . . .».

مخطوط ق ٧٤٩ رقم ١١

(٢) الحج / ٢٥ ، والآية بتمامها : « إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ » .

(٣) أي الخبر محذوف ، تقديره : هلكوا. [انظر المشكل ٩٥/٢].

(٤) هذا رأيُ الكوفيين. [انظر معاني الفَراء ٢٢١/٢] .

(٥) الأخطل (ديوانه ٣٩٢ ط. بيروت سنة ١٨٩١م).

الخزانة ٣٨٥/٤ بولاق، الخصائص ٣٧٤/٢ ، ابن يعيش ١٠٤/١، الأمالي الشجرية ٣٢٢/١، المقتضب ١٣١/٤ الطبعة الأخيرة. و(خلا): أداة استثناء. والحي: القبيلة. تفضّلوا: رجحوا على الناس بالفضل. و(نهشلا): بدل من الأكارم .

وهذا الشاهد رَدٌّ على الكوفيين حين يشترطون لحذف الخبر تنكيرَ الاسم وعلى الفَراء خاصةً الذي يشترط تكرير (أَنَّ) المفتوحة الهمزة الثانية بدلالة ما قبلَه، واسمها معرفة، وهي غير مكررة.

قال ابن يعيش[1] : لم يأتِ خبر «إنّ» المحذوف، إلّا ظرفاً أو جاراً ومجروراً، قال: والجيد أن يقدَّر في : إنّ ذلك، ولعلّ ذلك : الظرفُ، أيضاً، أي إنّ لك ذلك، ولعلّ لك ذلك[2] .

وأقول : لا مُلجىء إلى جَعْلِ جميع الأخبار المحذوفة ظروفاً، فَلِمَ نرتكبه ؟ بل نُقَدِّر ما يستقيم به معنى الكلام[3]، ظرفاً كان، أَوْ، لا .

وقد يَسُدُّ مَسَدَّ الخبر : واوُ المصاحبة، نحو : إنّ كُلَّ رجلٍ وضيعتَهُ، والحال نحو : إنّ ضربي زيداً قائماً .

وأمّـا قولُـك : ليت شعري، فالشِّعر بمعنى الفِطنة، مصدر من شعرت أَشعُر كنصرت أنصُر ، أي فطنت له، قال سيبويه[4] : أصله : ليت شِعرتي حذفوا الهاء في الإضافة كما في قولهم : أبوعذرها[5]، فلعلّه لم يثبت عنده مصدراً إلّا بالهاء، كالنِّشدة، وإلّا فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والرِّكبة .

والتزم حذف الخبر في : ليت شعري، مردَفاً باستفهام، نحو : ليت شعري : أتأتيني أَمْ لا، وهذا الاستفهام مفعول «شِعري»، كما ذكرنا في أفعال القلوب في نحو : علمت أزيد عندك أم عمرو، أي ليت عِلمي بما يُسأل عنه بهذا الاستفهام حاصل، وقال المصنف[6] : هذا الاستفهام قائمٌ مَقامَ الخبرِ، كالجارّ والمجرور، في : ليتك في الدار، وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ «شِعري» مصدر، معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية

---

(١) شرح المفصل ١/١٠٣ .

(٢) أي في الجُمَل التي تقدمت في قِصة سيّدنا عمرَ بن عبدالعزيز مع مَن مَتَّ إليه بقَرابة .

(٣) في م بعد قوله «معنى الكلام» ما يلي: «ويكون المعنى به ظاهراً، ظرفاً كان، أَوْ لا» .

(٤) ذَكَرَهُ في باب المصادر التي تأتي على وزن فِعْلة ، بكسر الفاء، وسكون العين. ٢/٢٢٩ بولاق .

(٥) العُذرة : البكارة في المرأة، وبها سُميت عذراء، وأبوعذرتها: فاضُّ بكارتها. ويقال هذا لمن فعل أمراً انفرد به؛ ولم يفعله غيرُه.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١/٢١٥ .

فهي من حيث المعنى مفعولُ «شعري» ، ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يُخبر به عنه ، لأن علمك بالشيء : غير ذلك الشيء .

وقـال ابن يعيش[1] : الاستفهام سادٌّ مَسَدَّ الخبرِ، كسد جواب «لولا» مَسَدَّ خبر المبتـدأ[2]، وفيه، أيضـاً نَظَرٌ؛ لأنَّ محل خبر «شعري» الذي هو مصدر، بعد جميع ذيوله، من فاعله ومفعوله، فمحله بعد الاستفهام، فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر، ومقامُه بعده، بل هو خبر وجب حذفه بلا سادٍّ مسدَّه، لِكَثرة الاستعمال .

وقد يُحذف الاستفهام مع العلم، نحو قوله[3] :

٨٨٣ ليت شعري مسافر بن أبي عمروٍ * وليتٌ يقولُها المحزونُ

أي : ليت شعري أنجتمع أم لا ، ومسافر ، منادى[4] .

وقد يخبر ههنا، بشرط الإفادة، عن نكرةٍ بنكرة، لأنّا ذكرنا في باب المبتدأ، أَنَّ التخصيص غيرُ مشروطٍ في المبتدأ، مع حصول الفائدة، وإنما لم يخبر عن المبتدأ المنكر بخبر مؤخر، لِئَلَّا يلتبسَ المبتدأ بالخبر، وذلك لتوافُقِ إعرابَيْهما، وأَمّا ههنا فالإعرابان مختلفان، قال[5] :

---

(١) شرح المفصل ١/١٠٤ ، ١٠٥.

(٢) في ط : . . . خبر المبتدأ الذي بعدَه .

(٣) هو أبو طالب عَمُّ سيدِنا محمدٍ صَلَواتُ ربي وسلامُه عليه، كما في نُسخة الأستاذ هارون لسيبويه ٣/ ٢٦٠ .
الخزانة ٤/٣٨٦ بولاق ، سيبويه ٢/٣٢ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣١٥، الإيضاح في شرح المفصل ١/٢١٥.
ومسافر بن عمرو: قرشي من بني عبد شمس مات غريباً، وكان صديقاً لأبي طالب فرثاه .
الشاهد فيه أن الاستفهام بعد (ليت شعري) قد يُحذف كما هنا، وتقديره: ليت شعري أنجتمع أم لا ؟

(٤) مبني على الضم، ويجوز فتحه لوصفه بابن المضاف إلى ما هو كالعَلَم؛ لشهرته به.

(٥) امرؤ القيس : وتمام البيت : فهل عند رسم دارس من معوَّلِ .
وقد تقدم تخريجُ البيت .

فإنَّ شفاءً عبرةٌ مُهَرَاقَةٌ ٧٤١

على ما أنشد سيبويه[١] .

ويجوز، أيضاً ،الإخبار عن النكرة بالمعرفة ،نحو: إنّ كريماً أبوك ، قال تعالى : «فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ[٢]» ، كما قلنا في باب[٣] كان ، في :

. . . . * أظبيٌ كان أُمَّك أم حمارُ[٤]   ٥٢٤

ويجوز أن يكون « كفافاً » في قوله[٥] :

٨٨٤   فليت كفافاً (٢٥٢/ب) كان خيرك كله * وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي[٦]

اسم ليت ، والجملة خبره ، على أَنْ يُرْوَى «خيرَك» بالنصب ، فيكون اسم كان ، أيضاً نكرةً ، لكونه ضميراً راجعاً إلى «كفافاً» ، وإن رُوِيَ برفعه ، فاسم «ليت» ، ضمير شأن

---

(١) أي بتنكير (شفاء) . الكتاب ٢٨٤/١ بولاق . ويروى : وإنّ شفائي . . . كما في شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٤٨ .

الشاهد فيه أنه يجوز في باب (إنّ) الإخبار عن نكرة بنكرة .

(٢) الأنفال/٦٢ ، ونصُّها : « وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ » .

(٣) في الشرح الثاني .

(٤) هذا عجزُ بيتٍ ، وصدرُهُ : فإنك لا تُبالي بعد حَوْلٍ .

والشاهد لخداش بن زهير، أو ثَرْوان بن فزارة العامري ، أو زرارة بن فزوان من بني عامر بن صعصعة . وقد سبق تخريجُه .

(٥) يزيد بن الحكم ، ونُسب البيت إلى طَرَفة ، وليس في ديوانه .

الخزانة ٣٩/٤ ، ٢٨٩ بولاق ، الإنصاف ، المسألة ٢٢ (١١٨/١) ، الأغاني ٤٤٦٠/١٢ [طبع دار الشعب] ، المسائل العسكريات ص ١٨ ، معجم الشواهد ٤١٨/١ ، الإيضاح العَضُدي ١٢٣/١ ، المقتصد ٤٦٦/١ (مُهِمٌ جداً) .

الشاهد فيه أنّ (كفافاً) لا يخلو من أحد توجيهين اثنين : إمّا أن يكون منصوباً بـ (ليت) ، وإمّا أن يكون خبراً مقدَّماً على (كان) . وأما قوله : (ما ارتوى الماء مرتوي) ففي موضع نصب لأنه ظرف كقولك : لا أفعل ذلك ما حنّت النِّيب ، فالمعنى : فليت الأمر كذلك وقت ارتواء الماء مرتوٍ .

(٦) ط : مرتـو .

محذوف، وقوله: «خيرك وشرك» اسم كان، وكفافاً، خبره، ولم يُثَنَّ لكونه مصدراً في الأصـل، و«عَنِّي» متعلق بِكفـافـاً، أي مكفـوفـين عني، والماء، على هذا الوجه، منصوب، أي: ما ارتوى من الماء مرتوٍ[1].

وقيل: شرُّك مرتوٍ، بتقدير: مرتوياً: اسم وخبر، معطوف على اسم كان وخبره، أعني خيرُك كفـافـاً، أي: كان خيرُك كفافاً وشرُّك مرتوياً عني، أي كافاً، فحذف النصب ضرورة كما في قوله[2]:

٨٨٥ فلو أَنَّ واشٍ باليمامة دارُهُ * [وداري بأعلى حضرموتَ[3]، اهتدَى لِيَا]

ويكون الماء، على هذا الوجه، مرفوعاً، فاعل «ارتوى»، أي: ما دام الماءُ ريَّانَ.

[حروفُ العَطْفِ: الواوُ، الفاءُ، ثم، حتى: معانيها، وأحكامُها]

قولُه: «الحروف العاطفة[4]: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وإمّا[5]، وأم، ولا،

---

(١) ط: مرتـو.

(٢) قيس بن الملوح، المشهور بمجنون ليلى، من قصيدةٍ اسمُها «المؤنسة»، وهي أشهر قصائده وأطولُها.
(ديوانه ٢٩٤، ٣٠١).
الخزانة ٣٩٥/٤ بولاق، شرح شواهد الشافية ١٧٧/١، ١٨٣/٣، ٧١/٤، ٤٠٥، ضرائر الشعر ٩٣، شروح سِقْط الزَّنْد ١٢٥/١، محاضرات الأدباء ١٠٤/٣ [الراغب، بيروت سنة ١٩٦١م].
الشاهد فيه أنه حذف النصب من (واشٍ) لضرورة الشعر، وكان القياس أن يقول: فلو أنّ واشياً. وقد حذفت ههنا لالتقائها ساكنةً مع سكون نون التنوين.

(٣) ليس في د، م، ط.

(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٦، والفوائد الضيائية ٣٥٥/٢ ـ هذا، «وصفة حروف العطف أن تشرك الاسم أو الفعل في إعراب ما قبله».
[الإيضاح العضدي ٢٨٥/١].

(٥) وحروف العطف عند النحويين عشَرةٌ، وقد تَسَّعَها أبو علي الفارسيُّ، حيث عزل عنها (إمّا) . . . » . [الأحاجي ٤٣].
قال ابن عُصفور: « والذي يدل على أنه [إما] ليس بحرف عطف شيئان: =

وبل، ولكن[1]، فالأربعة الأُولى للجمع؛ فالواو للجمع مطلقاً، لا ترتيبَ فيها، والفاء للترتيب، وثم مثلها بمهلة، وحتى مثلها، ومعطوفها جزء من متبوعه لتفيد قوةً أو ضعفاً».

اِعْلَمْ أَنَّ بعضَهم عَدَّ «أي» المفسِّرة منها، وعند الأكثرين: أَنَّ ما بعدها عطفُ بَيانٍ لِما قبلَها، كما قال بعضُهم: إِن «بَلْ» التي بعدها مفرد، نحو: جاءني زيد بل عمرو، أو: ما جاءني زيد بل عمرو، ليست منها، لأنَّ ما بعدها بدل غلط مما قبلها، وبدل الغلط بدونها غيرُ فصيح، وأمّا معها ففصيحٌ مطّردٌ في كلامهم، لأنها موضوعةٌ لتدارك مثل هذا الغلط.

قوله: «للجمع»، مراد النحاة بالجمع ههنا: أَلاَّ تكونَ لأحد الشيئين أو الأشياء، كما كانت «أو» و «إمّا»، وليس المراد: اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل، في زمان أو في مكان، فقولك جاءني زيد وعمرو، أو: فعمرو، أو: ثم عمرو، أي

= أحدهما: مجيئه مباشراً للعامل، فتقول: قام إما زيدٌ وإما عمروٌ، فتلي إمّا قامَ، وحرف العطف إنما يكون بعد المعطوف عليه.

والآخر: أنها لمّا جاءت في محل العطف دخلت عليها الواو فقلت: وإمّا عمرو، وحرف العطف لا يدخل عليه حرف عطف».

[شرح جُمَل الزَّجّاجي ١/٢٢٣].

ومثله الرماني في معاني الحروف ص ١٣١.

وانظر رصف المباني ص ١٠٠، فإنّ المالَقي يعدّها من أحرف العطف، وكذلك ابن بابشاذ في المقدِّمة المُحْسِبة ١/٢٦٠.

وانظر التبصرة ١/١٣٨، والجنى ٥٢٨، ٥٢٩، والأمالي الشجرية ٢/٣٤٤، وبدائع الفوائد ١/٢٠١، و ٤/٢٠١.

(١) «اختُلف فيها، فمذهب يونسَ أنها ليست بعاطفةٍ، ومذهب سيبويه أنها عاطِفةٌ... انظر: [الإنصاف، المسألة ٦٨، الكتاب ١/٢١٦ بولاق، شرح جُمَل الزَّجّاجي ١/٢٢٤، بدائع الفوائد ١/٢٠١].

حصل[1] الفعل من كليهما، بخلاف: جاءني زيد أو عمرو، أي حصل الفعل من أحدهما دون الآخر.

قولُـه: «فالواو للجمع مطلقاً»، معنى المطلق، أنه يحتمل أن يكون حَصَل من كليهما في زمانٍ واحد، وأن يكون حصل من زيد أوَّلاً، وأن يكون حصل من عَمرٍو أولاً، فهذه ثلاثةُ احتمالاتٍ عقليةٍ، لا دليلَ في الواو على شيءٍ منها.

هذا مذهبُ جميع البصريين والكوفيين، ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب، والرَّبَعي، وابن درستويه[2]، وبه قال بعض الفقهاء[3]: إنها للترتيبِ[4]، دليل الجمهور: استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب، وفيما: الثاني فيه قبل الأول، كقوله[5]:

٨٨٦ [أُغلي السِّباءَ بكل[6] أدكنَ عاتقٍ] * أو جَوْنة قُدِحَتْ وفُضَّ خِتامُها

وقولِه تعالى: «وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى[7]»، وقوله تعالى: «نَمُوتُ وَنَحْيَا[8]»، والأصل

(١) د: أي حصل هذا الفعل.

(٢) وكذلك قطرب، وأبو عمر الزاهد المعروف بغلام ثعلب، وأبو جعفر الدِّينوري، وهشام. [المغني ص ٤٦٤، والجنى ١٥٨ - ١٥٩].

(٣) الشافعي، رحمه الله. [المغني ص ٤٦٤، الجنى ١٥٩ - ١٦٠.

(٤) انظر رصف المباني ٤١١، الجنى ٦١، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٢٢٧، الإحكام ١/٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١.

(٥) لبيد (ديوانه ١٧٥، دار صادر. بلا تاريخ)، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٢٤٢.

والسِّباء: شراء الخمر. أدكن: زق أدكن. عاتق: عتيق. الجَوْنة: الخابية السوداء. قُدِحَتْ: غرف منها ومزجت. فُضَّ: كُسِرَ. خِتامها: خاتمها.

والترتيب الطبيعي أن يقول: فُضَّ خِتامُها وقُدِحَتْ.

الشاهد فيه أن الواو لا تدل على ترتيب، بل قد تدخل على متقدم على ما قبلَه كما هنا، فإنّ فضَّ الختام قبل القَدْح.

(٦) ليس في د، ط.

(٧) آل عِمران/٤٢، والآية بتمامها: «يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ».

(٨) الجاثية / ٢٤، ونصُّها: «وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ».

في الاستعمال: الحقيقة؛ ولو كانت للترتيب، لَتناقض قوله تعالى: «وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ»[1]، وقوله تعالى في موضع آخَر: «وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا»[2]؛ إذِ القِصَّةُ واحدةٌ.

ثُم اعْلَمْ أنَّ الواو، مرة تجمع وتشرك الاسمين فصاعداً، في فعل واحد، نحو: قام زيد وعمرو، أي حصل منهما القيام، ومرة تجمع الفعلين فصاعداً في اسمٍ واحد نحو: زيد قام وقعد، أي حصل كلا الفعلَيْنِ مِن زيد، ومرَّة تجمع مضموني الجملتين فصاعداً في الحصول، نحو: قام زيد، وقعد عَمروٌ، ونحو: زيد قائم وعمرو قاعد.

فإن قلت: لَوْ لَمْ تجيء بالواو في عطف الجملة، لَعُلِمَ، أيضاً، حُصُولُ مضمونَيْ الجملتين، فما فائدتُها؟

قلنا: بَلَىٰ، ولكن كان يحتمل احتمالاً مرجوحاً: أن يكون الكلام الأول غَلَطاً، ويحتمل حصول أحد الأمرين، فبالواو صار نصاً في حصول الأمرين معاً، ففائدة الواو في مثله، كفائدة «لا» في مثل قولك: ما جاءني زيد ولا عمرو، كما يجيء، فكأنه زائد يفيد النص، وإن لم يعدَّهُ النحاة في الزوائد.

واعلم أنك إذا نفيت نحو: جاءني زيد وعمرو، مثلاً، وقلت: ما جاءني زيد وعمرو، بلا قَيْدٍ، فهو في الظاهر نفيٌ للاحتمالات الثلاثةِ، أي: لم يجيئا، لا في وقتٍ واحد، ولا مع الترتيب.

والأكثر على ألّا يعطف على المنفي بالواو، إلّا وبعد الواو «لا»، نحو: ما جاءني زيد ولا عمرو، وذلك لأنّ الواو، وإن كان في الظاهر للجمع المشتمل على الاجتماع في وقت، وعلى الترتيب، إلّا أنه، لمّا كان يستعمل كثيراً للاجتماع في وقت، كما في

---

(١) البقرة / ٥٨، والآيةُ بتمامها: «وَإِذۡ قُلۡنَا ٱدۡخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ فَكُلُواْ مِنۡهَا حَيۡثُ شِئۡتُمۡ رَغَدٗا وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡۚ وَسَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ».

(٢) الأعراف / ١٦١، ونصُّها: «وَإِذۡ قِيلَ لَهُمُ ٱسۡكُنُواْ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ وَكُلُواْ مِنۡهَا حَيۡثُ شِئۡتُمۡ وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطِيٓـَٰٔتِكُمۡۚ سَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ».

المفعول معه، وواو الصَّرْف، ومع العطف أيضاً، نحو: كل رجلٍ وضيعته[1]، وكيف أنت وقصعة مِن ثَريد[2]، خِيف أن يكون مراد المتكلم: ما جاءني زيد مع عمرو، فيكون قد نفى الاجتماع في وقت، لا ترتُّب مجيء أحدهما على مجيء الآخر، فجيء بلا، في الأغلب دفعاً لهذا التوهُّم، وبيان أن المراد نفيُ الاحتمالاتِ الثلاثةِ.

وقد تزاد[3] فيما لا يحتمل الترتيب طرداً، كقوله تعالى: « وَلَا تَسْتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ[4] »، وقوله[5]: « (٢٥٣/أ) وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ[6] ».

وإن أردت نفي بعض الاحتمالات دون بعضٍ، فلا بُدَّ من القيد، نحو: ما جاءني زيد وعمرو، أو ما جاءني زيد أَوَّلًا وعمروٌ ثانياً، أو: ما جاءني زيد ثانياً وعمرو أولاً، فينتفي بعد أن تقيِّد بأحد الاحتمالات الاحتمالان الآخران.

وأمّا لو كَرَّرْتَ العاملَ فقلتَ: ما جاءني زيد، وما جاءني عمرو، فهو، عند سيبويه: نفي للمجيئين، المنقطع أحدهما عن الآخر، كأن المخاطب توهَّم أنه حصل مجيء كل واحد منهما، لكن منقطعاً عن مجيء الآخر، فرفعت بهذا الكلام وهمه.

وعند المازني[7]: هو أيضاً، نفيٌ للاحتمالاتِ الثلاثةِ[8]، كما كان من دون تكرير

---

(١) انظر سيبويه ١/١٥٠، ١٥٤ بولاق، والتبصرة ١/٢٥٧ هامش (١).

(٢) انظر سيبويه ١/١٥١.

(٣) الرضي ههنا مع الكوفيين في أنَّ واوَ العطفِ تأتي زائدةً.
[انظر المقتضب ٢/٨١].

(٤) فُصِّلَتْ / ٣٤، والآيةُ بتمامها: « وَلَا تَسْتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ».

(٥) د: ساقطة.

(٦) فاطر / ٢٢، ونَصُّها: « وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ ».

(٧) شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٢٥٨.

(٨) ط: الثلاث.

العامل، وهذا القول أقربُ، وتكون فائدة تكرير الفعل المنفي، كفائدة زيادة «لا» بعد الواو، وأكثر .

[الفـــــــاء]

قولُهُ : «والفاء للترتيب» ، اِعْلَمْ أَنَّ الفاءَ تفيد الترتيب، سواءٌ كانت حرفَ عطفٍ أَوْ ، لا ؛ فإن عطفت مفرداً على مفرد، ففائدتها: أنّ ملابسة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب إليه وإلى المعطوف عليه: بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مُهْلَةٍ، فمعنى قام زيد فعمرو: أي حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل، ومعنى ضربت زيداً فعَمراً، أي وقع الضرب على عمرو عقيب وقوعه على زيد .

وإذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد، فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها، كما كان في نحو : جاءني زيد فعمرو، بل في مصادر تلك الصفات، كقولك: جاءني زيد، الآكِل فالنائِم، أي : الذي يأكل فينام، كقوله[1]:

يا لهــف زيَّابة للحارث[2] الصا * بح فالغانـم فالآيـب (٣٥١)

أي : الذي يصبح فيغنم فيَؤوب .

وإن لم يكنِ الموصوفُ واحداً، فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو قولهم في صلاة الجماعة: يُقَدَّمُ الأقرأُ، فالأَفْقَهُ، فالأَقْدَمُ هِجرةً، فالأَسَنُّ[3] .

وإن عطفتِ الفاءُ جملةً على جملة، أفادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل، نحو: قام زيد فقعد عمرو .

---

(١) سبق تخريجه ص ١٠٢٠. من القسم الأول .

(٢) ط : قوله «الصابح» داخلة في الشطر الثاني .

(٣) أي الأكبر سِنّاً .

وقد تفيد الفاء العاطفة للجمل : كون المذكور بعدها، كلاماً مُرَتَّباً على ما قبلَها في الذكر، لا أن مضمونها عقب مضمون ما قبلَها في الزمان، كقوله تعالى: «ٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ[1]»، وقوله: «وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ ۖ فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ[2]»، فإن ذكر ذمّ الشيء أو مدحه يَصِحُّ بعد جَرْي ذكره .

ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل، على المجمل، كقوله تعالى: «وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى[3]»، الآية، وتقول: أجبته فقلت لبيك، وذلك أن موضع ذكر التفصيل، بعد الإجمال، ومنه قوله تعالى: «وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا[4] بَأْسُنَا بَيَٰتًا[5]»؛ لأن تبييتَ البأسِ تفصيلٌ للإهلاك، المجمل .

وقد تجيء الفاء العاطفة للمفرد، بمعنى «إلى»[6]، على[7] ما حكى الزَّجَّاجي،[8] تقول العرب : مُطِرْنا ما زبالةَ[9] فالثعلبية[10]، بحذف «بين» مع كونه مراداً، ويُقيم

(١) الزُّمر / ٧٢ ، والآية بتمامها: «قِيلَ ٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ» .

(٢) الزُّمر / ٧٤ ، ونصُّها : «وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ ۖ فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ» .

(٣) هود / ٤٥ ، ونصُّها : «وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ» .

(٤) ط : فجاءت ، وهو تحريف .

(٥) الأعراف / ٤ ، والآية بتمامها: «وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ» .

(٦) في الجنى ص ٧٧ : «أن تكون [أي الفاء] بمعنى إلى. ذكره بعضُ الكوفيين» .
[وانظر المغني ص ٢١٥] .

(٧) سقطت على من ط .

(٨) عبدالرحمن بن إسحاق، أبو القاسم، أخذ عن الزَّجَّاج ونسب إليه، وعن الطبري، وابنِ كَيْسانَ. له: الجُمَل، شرح خطبة أدب الكاتب، الإيضاح في علل النحو، حروف المعاني والصفات. توفي سنة ٣٤٠هـ.
[البُلْغة ١٢١ ، البُغْية ٢/٧٧ ، النُّزهة ٣٠٦] .

(٩) زبالة ، والثعلبية : مكانان في العراق .

(١٠) في ط بعد قوله فالثعلبية ما يلي : «بمعنى ما بين زبالة إلى الثعلبية ، وبعضهم يقول مطرنا ما زبالة فالثعلبية ، بحذف (بين) مع كونه مراداً. . .» .

المضاف إليه مُقامَ المضاف ويعربه بإعرابه، وهذا كما تقول: هي أحسن الناس ما بين قَرنٍ إلى قدم، ومـا بين قرن فقدم، وما قرناً فقدماً، ولا يجوز حذف « ما » لكونه موصـولاً فلا تقـول: مُطِرنا زبالة فالثعلبية، ولا : هي أحسن الناس قرناً فقدماً، وحُكِيَ إجازته عن هِشام[1] .

ومثلُ قولـه[2]:

٨٨٧ قِفا نَبْكِ مِن ذكرى حبيبٍ ومنزلِ[3] * بِسُقِطِ اللِّوى بين الدَّخولِ فَحَوْمَلِ
فَتُوضِحِ فالمِقراةِ لم يَعْفُ رسمها * لِما نَسَجَتْها من جنوبٍ وشَمْأَلِ

الفاء فيه بمعنى «إلى[4]»، أي: منازل بين الدخول إلى حومل، إلى توضح إلى المِقراة .

فإن قلت: كيف هذا وأنت لا تقول: خرجت إلى زيد إلى عمرو؛ إذِ الفِعْلُ لا يتعلق به حرفا جَرٍّ بمعنىً واحدٍ، كما مَرَّ بلا عطفٍ.

قلت: يُستعمـل في تحديد الأمـاكن[5]، نحـو قولـك : اشتريت ما بين الموضع

(١) هشام بن معاوية الضرير، وتقدَّم التعريفُ به. ورأيه في الارتشاف ق/٨٨ ب، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ص ٢٠.

(٢) هو امرؤ القيس، كما في شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٢٠ ، ٢١.

سيبويه ٢ /٢٩٨ بولاق، رصف المباني ٣٥٣، الأُزهِيَّة ٢٤٤ ط ٢، إعراب القرآن للنحاس ٢ /٤٤٧، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/ ٢٥٩، و ٢/ ٥٥٣، المنصف ١/ ٢٢٤، الجنى ٦٤. والسقط: ما تساقَطَ من الرمل؛ وفيه ثلاثُ لغاتٍ: سِقْط، وسُقْط، وسَقْط. واللِّوى: حيث يسترقّ الرمل. والدَّخول، وحَوْمل وتوضح، والمقراة: أسماء أمكنة. نسجتها: تعاقبت عليها فمحت آثارها. و«بسقط اللوى»: يجوز أن تتعلق بـ «قِفا» وبـ «نَبْكِ»، وبقوله: «منزل». [شرح القصائد العشر ص ٢١] .

والبيت شاهدٌ على أن الفاء الداخلة على الأماكن بمعنى إلى؛ أي : منازل بين الدَّخول إلى حَوْمل إلى تُوضِحَ إلى المِقراة. . .

(٣) في ط هذا الشطر فقط، وبعده : البيتان ، الفاء . . .

(٤) قال المُرادي : «وهذا ضعيف، والفاء في ذلك عاطفة» [الجنى ٧٧].

وانظر الأزهيَّة ص ٢٤٤، ٢٤٥ ط ٢، والمختار من أبواب النحو ص ٢٦٢ د. حلواني ط١.

(٥) والمطر خاصة ، وهذا رأي الجَرْمي . [الجنى ٦٣].

الفلاني، إلى دار زيد، إلى دار عمرو، إلى دار خالد، بحذف الواو تخفيفاً، لدلالة الكلام عليه[1]، قال النابغة الجَعْدي[2]:

٨٨٨ أيا دارَ سلمى بالحَرُوريَّةِ اسلَمي * إلى جانب الصَّمّانِ فالمُتَثَلَّمِ

أقامت به البَرْدَيْنِ ثم تَذَكَّرَتْ * منازلَها بين الدَّخول فَجُرْثُمِ

ومسكَنُها بين الغُروب إلى اللِّوى * إلى شُعَبٍ تَرْعى بهِنَّ فَعَيْهَمِ[3]

فإذا كثـر ذلـك مع حرف الجر، أعني « إلى » فحذفه مع فاء العطف التي هي بمعناه: أَوْلى، بل هو واجبٌ لامتناع اجتماعِ حرفَيْ عَطْفٍ.

ويجـوز أن يكون المعنى: قفا نبك بين منازل الدَّخول فمنازل حَوْمل، فمنازل تُوضِحَ فمنازل المِقراةِ، وكذا في غير هذا المَوْضِع.

---

(١) أي على الواو المنوي.

(٢) ديوانه ص ١٣٧، الأمالي الشجرية ١/١١٧، الخزانة ٤/٤٠٦ بولاق. والدار: مؤنث سماعي. والباء من قوله: «بـالحـرورية» متعلقة بمحذوف حال من دار. وأراد بالرملة: الحرورية، فإن حروراء بالمد، ويقصر. وقوله: «اسلمي»: دعاء لدار سلمى بالسلامة لها. وقوله: إلى جانب: حالٌ من «دار» أيضاً، أي: ممتدَّةً إلى جانب الصَّمّان. والصَّمّان: اسمُ جبل، والمتثلِّم، بفتح اللام، وروي بالكسر: موضع بالعالية، والعالية: ما فوق نجد إلى تهامـة. والـبردان: مثنى برد، وأراد به طرفي الشتاء، والبردان أيضاً: الغداة، والعشي. والدَّخول: اسم موضع. وجُرْثُم، بضم الجيم، وسكون الراء: ماء من مياه بني أسد.

والغُروب: موضع لم يعيِّنْه ياقوت. وفي الخزانة ٤/٤٠٦ بولاق: بين الفرات.

وقوله: «إلى اللِّوى»: متعلق بحال محذوفة، وصاحب الحال: الضمير المستقر في (بين)؛ أي: ممتداً إلى اللِّوى.

واللِّوى: موضع معروف من أرض بني تميم. والشُّعَب: جمع شُعبة، وهو مسيل ماء من اِرتفاع إلى بطن الوادي، أصغر من التلعة.

ومفعول (تَرعى) محذوف؛ أي: ترعى ماشيتها في الشُّعَب لكون نبته أوفَر.

وقوله: (فَعَيْهَمِ): أي فإلى عَيْهَم، بفتح العين وسكون الياء وفتح الهاء، وهو جبل بين مكةَ والعراقِ.

الشاهد في البيت الأخير على أنه يستعمل في تحديد الأماكن (إلى) محذوفاً منها العاطف، فإن واو العطف محذوفةٌ مِن (إلى) الثانية على خلاف القياس.

(٣) ط: ففيهم.

وأمّـا قولُـه[1]:

٨٨٩ يا دارَ مَيَّةَ بالعلياءِ فالسَّنَدِ * [أَقْـوَتْ وطـالَ عليها[2] سالِفُ الأَمَدِ]

فالفاءُ فيه لإفادة الترتيب في الذِّكْر؛ لأنه يذكر في تعريف الأمكنة: الأَخَصّ بعد الأعمّ، فكأن العلياء موضعٌ وسيع، تشتمل على مواضعَ (٢٥٣/ب) منها السَّند[3]، فهو[4] كقولك: داري ببغداد فالكَرْخ.

فإذا نفيت، مثـلاً، قولك: جاءني زيد فعمرو، فقلت: ما جاءني زيد فعمرو، فأنت نافٍ لتعقيب مجيء عمرو لمجيء زيد، فيمكن أن يحصل المجيئان في حالة، وأن يحصل مجيء عمرو قبل مجيء زيد.

هذا الذي ذكرنا كله، حكم فاء العطف.

والتي لغـير العـطف، أيضاً، لا تخلو من معنى الترتيب، وهي التي تُسَمَّى فاءَ السَّبب[5] وتختص بالجمل، وتدخل على ما هو جزاء، مع تقدم كلمة الشرط نحو: إن لقيته فأكرمه[6]، ومَن جاءك فأَعْطِه، وبدونها، نحو: زيد فاضل فأكرمه، وتعريفه[7]

---

(١) النابغة الذبياني (ديوانه ١٤ ط. دار المعارف تحقيق أبي الفضل). شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٤٤٦، مجالس ثعلب ٢/٤٣٥، العَيْني ٤/٤٩٦، رصف المباني ٤٥٢.

والعلياء: ما ارتفع من الأرض. والسَّنَدِ: سَنَدُ الجبل. وأَقْوَتْ: خَلَتْ من الناس. والسالِف: الماضي. والأبد: الدهر.

الشاهد فيه أنّ الفاءَ في (فالسَّنَد) لإفادة الترتيب في الذِّكر، فتكون عاطفةً على معناها ولم يمكن جعلها بمعنى (إلى) كما تقدم في بيت امرىء القيس.

(٢) ليس في د، ط.

(٣) قال ثعلب: «... مِن أجل أنّ لها دُوراً كثيرةً. وإنْ كانت واحدةً فخطأ. [المجالس ٢/٤٣٥].

(٤) د: فهذا كما تقول.

(٥) د، ط: السببية.

(٦) لم يُطلق الرضي على هذه الفاء: فاء الفصيحة، وهي التي تكون جواباً لشرطٍ مقدَّر مع الأداة. انظر: [دراسات ق ١ ٢/٢٤٥ - ٢٤٨].

(٧). أي الضابط الذي يمكن معرفته به.

بأن يصلح تقدير «إذا الشرطية قبل الفاء، وجعل مضمون الكلام السابق شرطها[1]، فالمعنى في مثالنا: إذا كان كذا، فأكرمه، وهو كثيرٌ في القرآن المَجيد، وغيره، قال تعالى: «أم لهم مُلْكُ السموات والأرض وما بينهما، فليرتَقُوا في الأسباب[2]»، وقال تعالى: «قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿٧٦﴾ قَالَ فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ[3]»، أي: إذا كان عندك هذا الكِبْر فاخرُجْ، وقال: «رَبِّ فأَنْظِرْني»، أي إذا كنت لعنتني فأنظرني، وقال: «فإنك من المنظرين»، أي إذا اخترت الدنيا على الآخرة فإنك من المنظرين، «قال فَبِعِزَّتِكَ»، أي إذا أعطيتني هذا المراد فبعزتك «لأُغوينَّهم» وكثيراً ما تكون فاء السببية بمعنى لام السببية، وذلك إذا كان ما بعدَها مسبباً لما قبله، كقوله تعالى: «اخرج منها فإنك رجيم»، وتقول: أكرم زيداً فإنه فاضل، فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى، كما أن الأولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى، وذلك أنك تقول: زيد فاضل فأكرمه، وتعكس فتقول: أكرمه فإنه فاضل.

ثم اعلم أنه لا تنافيَ بين السببيةِ والعاطفة، فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة، نحو: يقوم زيد فيغضب عمرو، لكن لا يلازمها العطف نحو إن لقيته فأكرمه.

ثم إنـه قد يؤتى في الكـلام بفاء موقعها موقع[4] السببية، وليست بها، بل هي زائدةٌ[5]، وفائدة[6] زيادتها: التنبيه على لزوم ما بعدَها لما قبلهـا لزومَ الجزاء للشرط، كما تقدم في الظروف المبنية.

---

(١) م: شرطا؛ لأن المعنى ... (٢) ص / ١٠.

(٣) ص/ هذا وما سيذكره الشارح من ٧٦ إلى ٨٢؛ والآيات بتمامهن: «قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿٧٦﴾ قَالَ فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ﴿٧٧﴾ وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٧٨﴾ قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٧٩﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿٨٠﴾ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ﴿٨١﴾ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ .....».

(٤) ط: موقع الفاء السببية.

(٥) هذا رأي الفارسي في المسائل القَصْرية، كما في شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/٥٢، ورأي الرماني، كما في معاني الحروف ص ٤٦.

(٦) د: وفائدتها التنبيه على أن ما بعدَها لازم لما قبلها.

وقد تجيء زائدة في غير هذا الموضع المذكور، نحو: زَيْدٌ فوُجد، عند الأخفش[1]، وقوله[2] :

[لا تجزعي إنْ [3]مُنْفِساً أهلكته] * فإذا[4] هلكت فعند ذلك فاجْزَعي ٤٦

ثُمَّ اعْلَمْ أنَّ إفادة الفاء للترتيب، لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل، إذا كان أول أجزائه متعقباً لما تقدم،كقوله تعالى : «أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً [5]» ، فإن اخْضِرارَ الأرضِ يبتدىء بعد نزول المطر، لكن يَتِمُّ في مدة ومُهلة، فجيء بالفاء، نظراً إلى أنه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضِرار، ولو قال: ثم تصبح، نظراً إلى تمام الاخضرار، جاز، وكذا قوله تعالى: « ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ [6] عَلَقَةً » ، نَظَراً إلى تمام صيرورتها علَقة،ثم قال: «فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا» نظراً إلى ابتداء كُلِّ طَوْرٍ، ثم قال: «ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ»، إمّا نظراً إلى تمام الـطَّوْرِ الأخير، وإمّا استبعاداً لمرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الإنسانية، من الأطوار المتقدمة .

---

(١) إيضاح الشعر ق ٧٤/ب ، المقتصد ١/٣١٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٤٦ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٢٠ من القسم الأول .

(٣) ليس في م ، ط .

(٤) ط : وإذا .

(٥) الحج / ٦٣، ونصُّها: «أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ» .

(٦) المؤمنون / ١٣، ١٤ ونصُّها: « ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ » .
انظر : [حاشية الجَمل ٣ / ١٨٦] .

[ثُـــمَّ]

قولُه : «وثُمَّ مثلها بمُهلة[1]»، أي مثل الفاء في الترتيب، إلّا أَنها تختصُّ بالمُهلة والتراخي[2]، ومِن ثَمَّ قال سيبويه[3] في : مررت بزيد ثم عمرو : إِنَّ المرور مروران .

ولا تكون إلّا عاطفة، ولا تكون للسببية، إذ لا يتراخى المسبب عن السبب التام، ولا تعطف المفصل على المجمل كالفاء، وقد تجيء في الجمل خاصَّةً، لاستبعاد مضمونِ ما بعدَها عن مضمون ما قبلَها، وعدم مناسبته له كما ذكرنا في قوله تعالى : «ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ[4]» ، وكقوله تعالى : «خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ[5]» ، فالإشراك بخالق السموات والأرض مستبعد، غير مناسب وهذا المعنى : فَرْع التراخي ومجازه، وكذا في قوله تعالى : «فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ» ثم قال : «ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟[6]» ، فإنَّ الإيمان بعيد المنزلة من فَكِّ الرَّقبة، والإطعام، بل لانسبة بينه وبينهما، وكذا قوله : «وأنِ[7] ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ

---

(١) هذا مذهب الجُمهور. [الجنى ٤٢٦]، وفي التسهيل ص ١٧٥ : «وتنفرد (ثم) بالمُهلة . . . وقد يكون مع (الفاء) مُهلة» .

(٢) انظر دراسات ق ١ جـ ٢ ص ٢٤٠ .

(٣) الكتاب ٢١٨/١ بولاق . وانظر شرح جُمَل الزَّجَّاجي ٢٥٨/١ .

(٤) المؤمنون / من ١٤ .

(٥) الأنعام / ١، والآية بتمامها : «ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ» .

(٦) البلد / من ١١ إلى ١٧ ؛ والآيات بتمامهن : «فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ (١١) وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ (١٢) فَكُّ رَقَبَةٍ (١٣) أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ (١٤) يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ (١٥) أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ (١٦) ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْمَرْحَمَةِ» .

(٧) قوله «وأن» سقط من ط .

تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ[1]»، فإنّ بين توبةِ العَبْدِ، وهي انقطاعُ العبد إليه بالكُلِّيَّة وبين طلب المغفرة بَوْناً بَعِيداً .

وقد تجيء[2] « ثُمَّ » لمجرد الترتيب في الذِّكر[3]، والتدرج في دَرج الارتقاء وذكر ما هو الأَولى ثم الأولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا أَنَّ الثاني بعد الأول في الزمان، بل ربما يكون قبلَه، كما في قولِـه[4]:

٨٩٠ إنَّ مَنْ ساد ثم سادَ أبوه * ثم قد سادَ قبل ذلك جَدُّه

فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح، (٢٥٤/أ) فابتدأ بسيادته، ثم بسيادة أبيه، ثم بسيادة جَدِّهِ؛ لأنَّ سيادةَ نفسِه أَخَصُّ ثم سيادة الأب ثم سيادة الجَدّ .

وإن كانت سيادة الأب مقدمة في الزمان على سيادة نفسِه، فَثُمَّ، ههنا، كالفاء[5] في قوله تعالى: « فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ[6] » كما ذَكَرْنَا .

---

(١) هود / ٣، ونصُّها: « وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ ۖ وَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ » .

(٢) د، ط: يجيء .

(٣) « وأجاب الأخفش بأنّ (ثم) هنا بمعنى الواو لمطلق الجمع . . . ».
[شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/ ٤٠]،
وانظر الجنى ٤٢٩، ودراسات ق ١ جـ ٢ ص ١١٦ وما بعدَها .

(٤) هو أبو نُوَاس، الحسن بن هانىء (ديوانه ٤٩٣ تحقيق أحمد عبدالمجيد الغزالي، بيروت، بلا تاريخ)؛ ورواية الديوان ما يلي:

قل لمن سادَ ثم سادَ أبوه * قَبْلَهُ ثم قَبْلَ ذلك جَدُّهْ

الخزانة ٤/ ٤١١ بولاق، الجنى ٤٢٨ ـ ٤٢٩، المغني ص ١٥٩، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/ ٣٩، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/ ١٠٥. هذا، وليس من البيت الاستشهاد، وإنما هو تمثيلٌ لأمرٍ معنوي، فأبو نُوَاس مُوَلَّد (مات سنة ١٩٥هـ)، وقد تركه السُّيوطي. و(ثم) في البيت لمجرد الترتيب الذكري.

(٥) انظر شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/ ٣٩.

(٦) الزُّمَر/ ٧٢، والآية بتمامها: « قِيلَ ٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ».

وقد تكون ثم ، والفاء، أيضاً، لمجرد التدرج في الارتقاء، وإن لم يكن الثاني مترتباً في الذكر على الأول، وذلك أن تكرر الأول بلفظه، نحو: بالله، فبالله[1] أو: والله ثم والله، وقوله تعالى: « وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ[2] »، وقوله: « كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ﴿٣﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ[3] ».

وأمّا قولُه تعالى: « فَإِلَيۡنَا مَرۡجِعُهُمۡ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفۡعَلُونَ[4] »، فأقامَ العِلَّة مُقامَ المَعلول[5]، وقوله تعالى: « وَإِنِّي لَغَفَّارٞ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ[6] »، أي بقي على ذلك الهُدى من التوبة والإيمان والعمل الصالح، كما قِيلَ في: « ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ[7] »، أيْ أبقِنا[8] عليه، فاستعمل «ثُمَّ»، نَظراً[9] إلى تمام البقاء، واستبعاداً لمرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها، لأنَّ البقاءَ عليها أفضلُ، فيكون كما قلنا في قوله: «ثُمَّ أَنشَأۡنَٰهُ خَلۡقًا ءَاخَرَ[10]» من الوجهَيْنِ.

[دخولُ همزةِ الاستفهامِ على واو العطف]

وقد تدخل همزةُ الاستفهامِ المفيدة للإنكار على واو العطف، كقوله تعالى:

---

(١) ط: وفالله.

(٢) الانفطار / ١٧ ، ١٨ .

(٣) التكاثر / ٣ ، ٤ .

(٤) يونس / ٤٦ ، والآية بتمامها: « وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعۡضَ ٱلَّذِي نَعِدُهُمۡ أَوۡ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيۡنَا مَرۡجِعُهُمۡ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفۡعَلُونَ ».

(٥) لأنَّ التقدير: ثم نُعذِّبهم ؛ لأنَّ اللهَ شَهيدٌ . . .

(٦) طـه / ٨٢ .

(٧) الفاتحة / ٦ .

(٨) ط: أيقنا .

(٩) ط: إما نظراً .

(١٠) في الآية ١٤ من سورة المؤمنين ، المتقدِّمة .

﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتِۭ بَيِّنَٰتٍۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ۝٩٩ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُمۚ﴾ .[1] ، الآية ،[2]

فقوله: أَوَكُلَّما، عطف[3] على «لقد أنزلنا»، والهمزة لإنكار الفعل، وقد يكون الاستفهام للتوبيخ، أو التقرير، إذا دخلت همزته على جملة منفية، كقوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَوْلَآ أُوتِيَ مِثْلَ مَآ أُوتِيَ مُوسَىٰٓۚ أَوَلَمْ يَكْفُرُواْ [4]﴾ . . . ، عطف[5] «لَمْ يَكْفُرُواْ» على: «قَالُواْ لَوْلَآ أُوتِيَ».

وكذا تدخل على فاء العطف، للإنكار، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ﴾ ،[6]. فقوله أنت تُسمعُ الصُّمَّ عطف على: ومنهم مَن يستمعون»، أي بعضهُم يستمع إليك غير سامع في الحقيقة، أفأنت تُسْمعُ هؤلاءِ الصُّمَّ.

وكذا قوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَۚ أَفَأَنتَ تَهْدِي ٱلْعُمْيَ﴾ ،[7] أي ينظر إليك غيرَ مبصر في الحقيقة.

وتكون الهمزة للتوبيخ أو التقرير إذا دخلت على النفي، وقد تدخل على فاء السببية كقوله تعالى: ﴿مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍۖ أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾[8] ، أي إذا

---

(1) د، ط: ساقطة.

(2) البقرة/ ٩٩، ١٠٠، ونصُّها: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتِۭ بَيِّنَٰتٍۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ۝٩٩ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُمۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(3) «الواو من (أو كلما) عند سيبويه واو عطف، دخلت عليها همزة الاستفهام. وقال الأخفش: الواو زائدة. وقال الكسائي: هي (أو) حُرِّكت الواو منها. . . ونصبت «كلما» على الظرف، والعامل فيه فعل دلَّ عليه «نَبَذَه»؛ لأنَّ (كُلَّما) إذا كانت ظرفاً، فيها معنى الشرط، والعامل فيها الجواب».

[المشكل ١/ ٦٣، ٦٤]، وانظر دراسات ق ١ جـ٢ ص ٦١٠.

(4) القصص / ٤٨، والآيةُ بتمامها: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُواْ لَوْلَآ أُوتِيَ مِثْلَ مَآ أُوتِيَ مُوسَىٰٓۚ أَوَلَمْ يَكْفُرُواْ بِمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُۖ قَالُواْ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا وَقَالُوٓاْ إِنَّا بِكُلٍّ كَٰفِرُونَ﴾.

(5) في م: ﴿فقوله أو لم يكفروا عطف على قوله لولا أوتي﴾.

(6) يونس/ ٤٢، ونصُّها: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُواْ لَا يَعْقِلُونَ﴾.

(7) يونس/ ٤٣، والآية بتمامها: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَۚ أَفَأَنتَ تَهْدِي ٱلْعُمْيَ وَلَوْ كَانُواْ لَا يُبْصِرُونَ﴾.

(8) القصص / ٧١، ونصُّها: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍۖ أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾.

كان كذا فلم لا تسمعون، وكذا قوله تعالى: ﴿مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ (1) فالفاء للسببية والهمزةُ للتوبيخ، أو التقرير.

وكذا تدخل همزة الإنكار على «ثُمَّ»، المفيدة للاستبعاد، كقوله تعالى: ﴿مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ (2) ٱلْمُجْرِمُونَ ۝٥٠ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾، (3)

فثُمَّ،، مثلها في قوله تعالى:

﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾؛ (4)

لأنَّ الإيمانَ بالشيء مستبعَدٌ من استعجاله، استهزاءً.

وهذه الحروف، ليست بعاطفةٍ على معطوفٍ عليه مقدَّر، كما يدَّعيه جار الله في الكشّاف، (5) ولو كانت كما قال، لجاز وقوعها في أول الكلام، قبل تقدم ما يكون معطوفاً عليه، (6)، ولم (7) تجيء إلّا مبنية على كلامٍ متقدِّمٍ.

---

(1) القصص /٧٢، والآية بتمامها: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلنَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾.

(2) د: ساقطة.

(3) يونُس /٥٠، ٥١، ونصُّها: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ ۝٥٠ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ۚ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾.

(4) الأنعام/ من الآية ١.

(5) للزمخشري مواقفُ حولَ تقدُّمِ همزة الاستفهام على حروف العطف، فهو يَرَىٰ أنَّ

أ - همزة الاستفهام مقدّمة على حرف العطف، والأصل فيها أن تكون بعدَه.

[الكشاف ٢ /٧٨] وانظر البحر ٤ /٣٤٩.

ب - ذكر هذا الرأي وجوّز رأياً آخَرَ وهو أن يكون العطف على جملة محذوفة بين الهمزة وحرف العطف، ولا تقديم ولا تأخير على هذا الرأي.

[الكشاف ١ /١٩٩، ٢٢٨].

جـ - اقتصر على تقدير جملة محذوفة، ولم يذكر الرأي الأول.

[الكشاف ١ /٨٥، ٣ /٢٥٢، . ٢٢٤].

قال الشيخ محمد عضيمة، رَحِمَهُ اللهُ، في دراسات ق ١ ٢ /٦١٢: «. . . وكان الزمخشري في كثير من المواضعِ يلوذ بالصمت فلا يذكر ولا يشير إلى أحد الرأيين، ففي مواضع (أفلم)، و(أولم) التي تبلغ ٤٧ موضعاً لم يتحدث عنها إلاّ في موضعَيْن. . .».

(6) انظر البحر المحيط ١ /٢٧١، ودراسات القسم الأول جـ٢ /٦١٠.

(7) في م: ولم يجيء ذلك مستعملاً، بل لابد أن يكون مبنياً على كلام مقدم.

[زيادةُ الواوِ، والفاءِ، وثُمَّ]

وهذه الحروفُ الثلاثة[1]، تجيء عند الأخفشِ زائدةً، والبصريون يؤَوِّلون فيما يقبل التأويل، صِيَانةً للحروف من الزيادة.

أَمَّا الواوُ، فمثل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۝١٠٣ وَنَٰدَيْنَٰهُ﴾، [2]

قال البصريون: جواب «لَمَّا» محذوفٌ، [3] أي... وتَلَّه للجبين ونادَيْناهُ، كان هناك ما لا يوصف من ألطافه تعالى، وكذا قوله: [4]

٨٩١ فلمّا أَجزنا ساحةَ الحَيِّ [وانتحى بنا بطنُ[5] خَبْتٍ ذي حِقافٍ عَقَنْقَلِ]

---

(١) الواو، والفاء، و ثم.

(٢) الصافات /١٠٣، ١٠٤، والآيتان بتمامهما: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۝١٠٣ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾.

(٣) تقديره: «رُحِمَا أو سُعِدَا، ونحوه [المشكل ٢ / ٢٤٠]، أو يُقَدَّر بعد (وتلَّه للجبين) أي: أجزلنا أجرهما. قاله بعض البصريين. [البحر ٧ / ٣٧٠]. وقال الكِسائي: جواب (لَمَّا): ناديناه، والواو زائدة [معاني الفَراء ٢ / ٣٩٠].
وقال بعض الكوفيين: الجواب «تلَّه»، والواو زائدة. [المشكل ٢ / ٢٤٠]. وانظر دراسات ق ١ ٢ / ٦٢٨، البيان ٢ / ٣٠٧، إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٧٦٣، القطع والائتناف ص ٦٠٦.

(٤) هو امرؤ القيس.
شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٥٤؛ وفيه: قفاف بدل حقاف. الخزانة ٤ / ٤١٣ بولاق، رصف المباني ٤٢٥، الأُزْهِيَّة ٢٣٤ ط ٢. وأجزنا وجُزنا بمعنىً واحدٍ. انتحى: اعترض. الخَبْت: بطن من الأرض غامض، ويروى بطن حِقْفٍ. وعقنقل: الرمل الداخلُ بعضه في بعض.
هذا وقد قيل في جواب (لَمَّا) ما يلي:
أ - الجواب (هصرتُ) في البيت التالي:
هصرتُ بِفَوْدَيْ رأسِها فتمايلت * عليَّ هضيمَ الكشحِ رَيَّا المخلخلِ
[شرح القصائد العَشْر ص ٥٥].
ب - «وقال أبوعبيدةَ: الواو في قوله: «وانتحى» واوُ نسق، والجواب في قوله: «هصرتُ». [الأزهية ٢٣٥ ط ٢].
جـ - وذكر بعضُهم أنَّ جوابَ (لَمَّا) قوله (انتحى بنا)، والواو مقحمة.
د - ويجوز أن تكون الواو غيرَ مقحمة، ويكون الجواب محذوفاً، ويكون التقدير: فلما أجزنا ساحة الحي أَمِنَّا...
[شرح القصائد العشر ص ٥٥].
الشاهد فيه أن الواو في قوله (وانتحى) قيل زائدة، و (انتحى) جواب (لـمَّا) وهذا قول الكوفيين. وقال البصريون: الواو عاطفة، والجواب محذوف تقديره: أَمِنَّا أو نلت مأمولي.

(٥) ليس في م، ط.

وأمّا قولُه :[1]

٨٩٢ ولمّا رأى الرحمن أن ليس فيهم رشيدٌ، ولا ناهٍ أخاه[2] عن الغَدْرِ
وصبَّ عليهم تغلب ابنة وائل فكانوا عليهم مثل راغبة البَكْرِ

فالمعنى : غَضِب عليهم، وصبَّ بحذف المعطوف[3] عليه، وكذا قوله :[4]

٨٩٣ فإذا وذلك ياكُبَيْشَـةُ لم يكن إلّا كلَمَّـةِ حالـمٍ بخيـالِ

أي : فإذا إلمامك وذلك الإلمام.

وأما الفاء ففي قوله :[5]

أراني إذا ما بِتُّ، بِتُّ على هوىً فَثَمَّ إذا أصبحت، أصبحت غاديا ٦٥٥

قيل : الفاء زائدة، وقيل : بل الزائد «ثُمَّ» لحرمة التصدُّر.[6]

---

(١) الأخطل التغلبي (ديوانه ص ٦٧٢ صنعة السُّكَّري. تحقيق د. قباوة، دار الأصمعي، حلب سنة ١٩٧٠م)، ورواية الديوان: أمالَ عليهم تغلب بنة وائل، وعليه فلا شاهدَ فيه. والبيتان في: الخزانة ٤١٨/٤ بولاق، وضرائر الشعر ص ٧٢.
الشاهد فيه أنّ (صَبّ) ليس جواب (لـمّا) والواو زائدة كما يقول الكوفيون، بل هي عاطفة على الجواب المحذوف كما قَدَّرَه الرضي.

(٢) ط : أخاء.

(٣) ويمكن القول إنه: «يريد صب عليهم، فزاد الواو في جواب (لـمّا)» .

[ضرائر الشعر ص ٧٢].

(٤) تميم بن مُقبل (ديوانه ٢٥٩ تحقيق عزة حسن. دمشق سنة ١٣٨١هـ). وهو في: الخزانة ٤٢٠/٤ بولاق، واللسان /لَمَمَ/.
الشاهد فيه أن الواو ليست زائدةً كما يقول الكوفيون، بل هي عاطفةٌ على مبتدأ محذوف والتقدير: فإذا إلمامك وذلك الإلمام.

(٥) زهير بن أبي سُلْمى (شعر زهير ص ١٦٨ صنعة الأعلم، و ص ٢٠٧ صنعة ثعلب، وكلاهما بتحقيق أستاذنا د. قباوة).
وقد سبق تخريجُ البيت.

(٦) قال أبوسعيد السِّيرافي: «والوجه في البيت: فَثَمَّ: أي في ذلك المكان؛ لأنَّ العربيةَ لا تحتمل الجَمْعَ بين حرفَيْ عطف».

[شعر زهير، صنعة ثعلب ص ٢٠٧ هامش (٥)].

وأجاز الأخفشُ:[1] زيد فَوَجَدَ، وزيد فقائم، قياساً على زيادة الفاء مستدلاً بقول الشاعر:[2]

وقائلةٍ خولانُ فانكِحْ فتاتَهم وأكرومة الحيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا ٧٧

والفاء في قوله:[3]

أبا خراشة أمَّا أنت ذا نَفَرٍ فإنَّ قومي لم تأكلْهُمُ[4] الضَّبُعُ (٢٤٩)

زائدة[5] عند البصريين دون الكوفيين، كما مَرَّ في بابه.

وأمَّا «ثم» فقال الأخفش:[6] هي زائدةٌ في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾[7]،

ولا مَنْعَ مِن ارتكابِ حذف المعطوف عليه، أي: ألهمهم الإنابة، ثم تابَ عليهم.

وكل ما جاء من مثله، فإن أمكن الاعتذار عنه، فهو أَوْلى، وإلّا، فلْيُحكَمْ بزيادة الحرف.

وأنشد أبوزيدٍ لزيادة «أَمْ» قولَ الراجز:[8]

---

(١) إيضاح الشعر ق ٧٤/ب، المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٤٦، المقتصد ١/٣١٣.

(٢) سبق تخريجه ص ٣٠٨. من القسم الأول.

(٣) سبق تخريجه ص ٨٠٦. من القسم الأول.

(٤) ط: يأكلهم.

(٥) الواقع أنّ همزةَ (أما) مفتوحة: هذا غريبٌ في القياس. فأصل التركيب في البيت: أباخراشة إنْ كنت ذا نَفَرٍ فإنّ قومي، والفاء هي الجواب. انظر الإفصاح ص ٢٨٩.

(٦) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٣/٨٩٣، والمساعد ٢/٤٥١.

(٧) التوبة /١١٨، والآية بتمامها: «وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ».

(٨) لم يُعْرَفْ، وهو في:
الخزانة ٤/٤٢١ بولاق، الأمالي الشجرية ٢/٣٣٦، المنصف ٣/١١٨، معاني القرآن للأخفش ١/٢٩، ٣٠، المقتضب ٣/٢٩٧؛ وفيه: «فأما أبوزيد وحدَه فكان يذهب إلى خلاف مذاهبهم، فيقول: (أم) زائدة... وهذا لا يعرفه المفسِّرون، ولا النَّحْويون، لا يعرفون (أم) زائدةً»، ضرائر الشعر ص ٧٤؛ وفيه: «يريد: يادهر ما كان مشيي رَقَصا»، شرح جُمَل الزجاجي ٢/٤٨٨؛ وفيه: «وزاد بعض النحويين في (أم) قِسماً ثالثاً، وهو أن تكون زائدةً. واستدل على ذلك بقوله: يادهر... قال: فالتقدير: يادهر أكان مشيي رَقَصاً أم كان، فاستفهم على جهة =

٨٩٤ يادهر، أم ما كان مَشْيِي[1] رَقَصا ... بل قد تكون مشيتي توقُّصَا

قوله: «وحتى مثلها»، يعني: مثل «ثم» في الترتيب والمُهلة.

وقال الجُزُولي: المُهلة في «حتى»، أقل منها في «ثم»[2] فهي متوسطةٌ بين الفاء، التي لا مُهلةَ فيها، وبين «ثم»، المفيدة للمُهلة.

(٢٥٤/ب) والذي أرى: أنَّ «حتى» لا مُهلةَ فيها، بل «حتى» العاطفة، تفيد أن المعطوف هو الجزء الفائق، إمّا في القوة أو في الضعف على سائر أجزاء المعطوف عليه، وقد يكون تعلق الفعل في المعطوف عليه والمعطوف، بما[3] بعد «حتى» أسبقَ من تعلقه بالأجزاء الأُخَر، كقولك: تَوَفَّى الله كُلَّ أبٍ لي، حتى آدم، وقد يكون تعلقه به في أثناء تعلقه بالأجزاء الأُخَر، نحو: مات الناس حتى الأَنبياء.

فالمقصود: أن الترتيب الخارجي، لا يعتبر فيها، أيضاً، كما لا يُعتبر فيها المهلة، بل المعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلَها، ذهناً، من الأضعف، إلى الأقوى، كما في مات الناس حتى الأَنبياء، أو من الأقوى إلى الأضعف، كما في: قدم الحُجَّاج[4] حتى المُشاة.

[أَوْ ، وإمّا ، وأَمْ]

قولُه: «وأو، وإمّـا، وأم، لأحد الأمرين مبهماً، وأم المتصلة، لازمة لهمزة الاستفهام، يليها أحدُ المستويين والآخرُ الهمزة، بعد ثبوت أحدهما، لطلب

= الإنكار، وأضمر كان الأولى لدلالة الثانية عليها، وهذا أولى من أن يُجْعَلَ لها قِسمٌ آخَرُ»، أبوزيد الأنصاري وأثره في دراسة اللغة د. إبراهيم السيد ص ١١٨ ـ ١١٩ والرَّقَص: الخبب، والتوقُّص: تقارب الخطو، وقيل شدة الوطء، إشارة إلى أنه أَسَنُّ.

وفي اللسان /أَمَمَ/ أنّ زيادة (أم) هي لغة أهل اليمن.

الشاهد فيه زيادة أم على رأي أبي زيدٍ الأنصاري.

(١) ط: مشي.

(٢) لم أجد هذا الرأيَ في شرح المقدمة الجُزُولية (عطف النسق) ص ١٣٧ وما بعدَها.

(٣) متعلق بقوله: وقد يكون تعلق الفعل.

(٤) ط: الحاج.

التعيين، ومن ثَمَّ، لم يجز: أرأيت زيداً، أَمْ عَمراً، ومن ثَمَّ كان جوابها بالتعيين دون: نَعَمْ، أو: لا، والمنقـطعة، كَبَلْ والهمزة، مثل: إنها لإبلٌ أم شاءٌ، و: إمّا، قبل المعطوف عليه لازمة مع إمّا، جائزة مع أو».

[أو]

اعْلَمْ أَنَّ الأحـرفَ الثـلاثـةَ لأحـد الأمـرين، أو أحـد الأمور، و«أو»، و«إمّا» العاطفتان في المعنى سواء، إلاّ في شيءٍ واحد، وهو أَنَّ «أو»، تجيء بمعنى «إلى» أو «إلاّ»[1]، وتجيء، أيضاً، للإضراب بمعنى «بل» فلا يكون، إذن، بعدَها إلاّ الجُمَل، فلا تكون حرف عطف، بل حرف استئناف وإذا كانت حرف[2] عطف، فقد تعطف المفرد على المفرد، نحو: جاءني زيد أو عمرو، وقد تعطف الجملة على الجملة، نحو: ما أُبالي: أقمت أو قعدت.

وتقول في الاستئناف: أنا أخرج اليوم، ثم يبدو لك الإقامة فتقول: أو أقيم، أي: بل أقيم على كل حال، وهي في هذه الصورة محتملة للعطف فتكون على ذلك التقدير متردِّداً بين الخروج والإقامةِ.

وأَمَّا قولُه:[3]

٨٩٥ بَدَت مثل قرنِ الشمس في رَوْنَقِ الضُّحى وصورتِها أو أنت في العين أملحُ

---

(١) أي يَصِحُّ أن يقع في موقعها أحدهما. انظر نواصب الفعل المضارع.

(٢) د : كانت (أو) حرف عطف.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله. ونسبه ابنُ جِني في المحتَسب ١/ ٩٩ إلى ذي الرُّمَّة، ولم نجده في ديوانه.
الخزانة ٤/ ٤٢٤ بولاق، الخصائص ٢/ ٤٥٨، معاني الفَراء ١/ ٧٢، شرح جُمَل الزجاجي ١/ ٢٣٥.
وقرن الشمس: أعلاها، وهو أول ما يظهر منها في الشروق.
وقوله: (صورتها)، بالجر: عطف على «قرن».
الشاهد فيه أنّ (أو) في البيت حرفُ استئناف للإضراب، ولا يحتمل أن تكون عاطفة إذ لا يَصِحُّ قيامُ الجملة بعدَها مقامَ قوله (مثل قرن الشمس) كما هو حق المعطوف.

فلا يحتمل العطف[1] إذ لا يَصِحُّ قيام الجملة بعدَها مقام قوله: قرن الشمس، كما هو حق المعطوف، وكذا في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَهُ[2] إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[3]، أي: بل يزيدون[4]، وإنما جاز الإضراب ببَلْ في كلامه تعالى؛ لأنه أخبر عنهم بأنهم مِائةُ ألف، بناءً على ما يُحْزِرُ[5] الناس من غير تعمق،[6] مع كونه تعالى عالماً بِعَدَدِهم وأنهم يزيدون، ثم أخذ، تعالى، في التحقيق، فأضرب عمّا يغلط فيه غيره بناءً منهم على ظاهر الحزر، أي أرسلناه إلى جماعة يحزرهم الناس مِائة ألف وهم كانوا زائِدِينَ على ذلك.

وكذا قوله تعالى: ﴿كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ﴾،[7] بناء على ما يقول الناس في التحديد ثم أضرب عمّا يغلطون فيه، في هذه القضية إن قالوا ذلك، وحقق وقال: «أَوْ هو أقرب»، أي بل هو أقرب.

وقالوا: إنّ لِـ: أَوْ، إذا كان في الخبر ثلاثةُ معانٍ: الشَّكُّ، والإبهامُ، والتفصيلُ، وإذا كان في الأمر، فله معنيانِ: التخييرُ والإباحةُ.

فالشَّكُّ: إذا أخبرت عن أحد الشيئين ولا تعرفه بعينه، والإبهام إذا عرفته وتقصد أن تُبهم الأمر على المخاطَب، فإذا قلت: جاءني زيد أو عمرو، ولم تعرف الجائيَ

---

(١) «قالوا: معناه بل أنت في العين أملح ولا مدخل للشكّ هنا، ولا لغير ذلك من المعاني. قلتُ [ابن عصفور]: والصحيح أن (أَوْ) هنا للشك، ويكون المعنى أبدع، كأنه قال: لإفراط شبهها بقرْن الشمس، لا أدري هل هي مثلها أو أملح، وإذا خرج التشبيه مَخرج الشك كان فيه الدلالة على إفراط الشبه. . .».
[شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٢٣٥]، وانظر الخصائص ٢/٤٥٨.

(٢) ط: فأرسلناه، وهو تحريف.

(٣) الصافات / ١٤٧.

(٤) رَدَّ هذا المبردُ في المقتضَب ٣/٣٠٤ ـ ٣٠٥، وانظر دراسات ق١ ١/٥٨٢ وما بعدَها.

(٥) أي يقدرون تقديراً مبنياً على الحدس والتخمين.

(٦) د، م: تحقيق.

(٧) النَّحل/ ٧٧، والآيةُ بتمامها: «وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

منهما، فأوْ للشك، وإذا عرفته[1] وقصدت الإبهام على السامع، فهو للإبهام، كقول لَبيد: [2]

٨٩٦ [تَمَنَّى ابنتايَ[3] أن يعيشَ أبوهما] وهل أنا إلاَّ مِنْ ربيعةَ أَوْ مُضَرْ

والظاهر: أنه كان يعرف أنه من أيّهما، وقال الله تعالى: ﴿أَتَىٰهَآ أَمۡرُنَا لَيۡلًا أَوۡ نَهَارٗا﴾ .[4].

والتفصيل: إذا لم تَشُكَّ، ولم تَقْصِدِ الإبهام على السامع، كقولك: هذا إما أن يكون جوهراً أو عَرَضاً، إذا قصدت الاستدلال على أنه جوهر لا عَرَض[5] أو على أنه عَرَض لا جوهر، أو على أنه لا هذا ولا ذاك.

وأما في الأمر، فإن حصل للمأمور بالجمع بين الأمرين فضيلة وشرف، في الغالب، فهي للإباحة، نحو: تَعَلَّمِ الفِقْهَ أَو النَّحْوَ، وجالِسِ الحَسَنَ أو ابنَ سِيرين[6]، وإلاّ فهي للتخيير، نحو: اضرِبْ زيداً أَوْ عَمْراً.

والفرق بينهما أن الإباحة يجوز[7] فيها الجمع بين الفعلين والاقتصار على أحدهما، وفي التخيير يتحتم أحدهما، ولا يجوز الجمع.

---

(١) م: وإذا عرفته ولم تبين للمخاطب وقصدت الإبهام...

(٢) ديوانه (ص ٧٩ دار صادر، بلا تاريخ). والشاعر يخاطب ابنتَيْه لمّا حضرته الوفاة. وهو في الخزانة ٤/٤٢٤ بولاق، ابن يعيش ٨/٩٩، الأزهيَّة ص ١١٧ ط ٢.
الشاهد فيه أنّ (أوْ) ههنا بمعنى الواو لأنه لا يشك في نسبه، فإنه أراد بربيعةَ أباهُ.

(٣) ليس في ط، د.

(٤) يونس/٢٤، والآية بتمامها: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا كَمَآءٍ أَنزَلۡنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخۡتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلۡأَرۡضِ مِمَّا يَأۡكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلۡأَنۡعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ زُخۡرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتۡ وَظَنَّ أَهۡلُهَآ أَنَّهُمۡ قَٰدِرُونَ عَلَيۡهَآ أَتَىٰهَآ أَمۡرُنَا لَيۡلًا أَوۡ نَهَارٗا فَجَعَلۡنَٰهَا حَصِيدٗا كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ﴾.
[انظر فتح القدير ٢/٤٣٧ - ٤٣٨].

(٥) د: لا عرض لا غير.

(٦) الحسن هو ابن يسار البصري. سبقت ترجمته. وابن سِيرين هو محمد بن سيرين البصري العالِم المحدِّث المعروف، توفي سنة ١١٠هـ. روى عن أنس بن مالك، وزيد بن ثابت، وأبي هريرةَ: رضي الله عنهم أجمعين.
[غاية النهاية ٢/١٥١، وفيات الأعيان لابن خلِّكان ٣/٣٢١].

(٧) في م مايلي: «يجوز فيه تأمل الاقتصار على أحد الفعلين، ويجوز الجمع بينهما...».

هذا ما قيل، وينبغي أَنْ تعرف أَنَّ جواز الجمع بين الأمرين في نحو: تَعَلَّم الفِقْه أَوِ النَّحْوَ، لم يُفهم من «إِمّا» و«أَوْ» بل ليستا[1] إلّا لأحد الشيئين في كل موضع، وإنما استفيدت الإباحة مما قبل العاطفة وما بعدَها معاً؛ لأنَّ تعلم العلم خير، وزيادة الخير خير، فدلالة «أو» و«إمّا»، في الإباحة والتخيير، والشك والإبهام والتفصيل على معنى أحد الشيئين أو الأشياء على السواء، وهذه المعاني تعرض في الكلام، لا مِن قِبَل «أو»، و«إمّا» بل مِن قِبَل أشياء أُخَر، فالشك من قِبل جهل المتكلم وعدم قصده إلى التفصيل أو الإبهام، والتفصيل من حيث قصدُهُ إلى ذلك، والإباحة، من حيث كونُ الجمعِ يحصل به فضيلة (٢٥٥/أ) والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك.

وأمّا في سائر أقسام الطلب، فالاستفهام نحو: أزيد عندك أو عمرو، لا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة، وأمّا التمني نحو: ليت لي فَرَساً أو حماراً، فالظاهر فيه جواز الجمع، إذ في الغالب من العادات أنَّ مَنْ يتمنى أحدهما لا ينكر حصولهما معاً، وأمّا التحضيض، نحو: هَلاَّ تتعلم الفِقه أو النَّحْو وهَلاَّ تضرب زيداً أو عَمْراً، والعَرْض نحو: أَلَا تتعلم الفِقه أو النحو وأَلَا تضرب زيداً أو عَمْراً، فكالأمر، في الإباحة والتخيير بحسب القرينة، ولما كثر استعمال «أو» في الإباحة التي معناها جواز الجمع، جاز استعمالها بمعنى الواو، قال:[2]

وكان سِيَّان أن لا يسرحوا غنماً[3] أو يسرحوه بها واغبرَّت السُّوحُ[4] ٣٥٥

فإنّ «سِيَّان» بمعنى: مستويان، وهو بين الشيئين، [5]وقالَ:[6]

---

(١) د: بل ليست هي.

(٢) سبق تخريجه ص ١٠٤٥ من القسم الأول.

(٣) د، ط: نعماً.

(٤) ط: السرح.

(٥) ط: الواو ساقطة.

(٦) هو محمد بن يحيى اليزيدي، من المحدثين، يهجو شخصاً بالبخل، اسمه: أبوالمقاتل. وقبل البيت:

استبق وُدَّ أبي المقا * تل حين تدنو من طعامِهْ

الخزانة ٤/٤٢٥ بولاق، الحُجَّة للفارسي ١/١٩٩، إيضاح الشعر ق ٨١/أ.

الشاهد فيه على أنَّ (أَوْ) هنا بمعنى الواو.

٨٩٧ سِيَّان كسر رغيفه أَوْ كَسْرُ عظمٍ من عِظَامِهْ

وقد تجيء «أو» بمعنى «إلى» أَوْ «إلاّ» كما تقدم في نواصب[1] المضارع، وإذا نفيت الخبر، نحو: رأيت زيداً أو عمَراً، فإن أردت نفيَ رؤيتِهما معاً، قلت: ما رأيت واحداً منهما أو: ما رأيت أحدَهما، أو: ما رأيت زيداً ولا عمراً، وإن أردت نفيَ رؤيةِ أحدِهما لا رؤيتهما، فإن تعيَّن عندك ذلك الواحد، وقصدت تعيينه للمخاطب، سمَّيته، نحو: ما رأيت زيداً، أَوْ: ما رأيت عمْراً، وإن لم يتعيَّن عندك، أو تعيَّن وقصدت الإبهام قلت: ما رأيت زيداً أو عَمراً، فيكون المعنى: ما رأيت أحدَهما ورأيت الآخرَ.

وكذا إن نفيت الأمر وهو النهي، كما إذا قلت مثلاً في: اضرِبْ زيداً أَوْ عَمراً: لا تَضْرِبْ زيداً أو عَمراً، فالقياسُ يقتضي أن يكون المعنى: لَا تضرب أحدَهما واضرِبِ الآخرُ، كما كان في الأمر معناه: اضرِبْ أحدَهما ولا تضربِ الآخَرَ.

فإن قلتَ: فلا يبقى، إذن، فَرْقٌ بين الأمر والنهي، ولا بين الخبرِ المثبت والمَنفى في: رأيت زيداً أَوْ عَمراً، وما رأيت زيداً أَوْ عَمْراً.

قلتُ: لا يَبقى فرقٌ في أصل الوضع، إلاّ إذا كان المعدود[2] أكثرَ من اثنين فإنك إذا قلت: اضرب زيداً أو عمراً أو خالداً، فالمعنى اضربْ أحدَهم ولا تضربِ الباقِيَيْنِ،[3] وإذا قلت: لا تَضْرِبْ زيداً أو عمَراً أو خالداً، فالمعنى: لا تضرِبْ أحدَهم واضرب الباقيين[4]، وكذا في الخبر، نحو: رأيت زيداً أو عَمراً أو خالداً، وما رأيت زيداً أَو عَمراً أو خالداً، وهذا القياسُ هو مقتضى أصل الوضعِ، ثم بعد ذلك، جَرَتْ عادتُهم أنه إذا استعمل لفظ «أحد»، أو ما يؤدِّي معناه، في الإثبات، فمعناه: الواحدُ فقط، وإذا استعمل في غير الموجبَ فمعناه، العموم في الأغلب، ويجوز أن يرادَ الواحد فقط، أيضاً.

---

(١) في الشرح الثاني.

(٢) أي: المذكور في الكلام والمقصود منه.

(٣) ط: الباقين.

(٤) ط: الباقين.

تفسير ذلك: أنك إذا قلت في الموجبَ مصرِّحاً بالواحد: رأيت واحداً من زيد وعَمرو، مثلاً، وكذلك فيما يؤدِّي معنى الواحد، نحو: رأيت رجلاً منهما، أو: رأيت زيداً أو عَمراً، فإن كل واحد من الألفاظِ الثلاثةِ أفاد أنك رأيت واحداً منهما فقط، وإذا قلت في غير الموجَب: ما رأيت واحداً منهما، أو: ما رأيت رجلاً منهما، أو: ما رأيت زيداً أو عَمراً، فإن كل واحد من الألفاظِ الثلاثةِ، وإن احتمل أن تريد به الواحد فقط فيكون المعنى: ما لقيت واحداً منهما ولقيت الآخرَ، لكنّ الأظهر والأغلب في الاستعمال، أن يكون المراد: ما لقيت واحداً منهما فكيف بما فوقَ الواحدِ، أي أَنَّ المراد نفيُ رؤيتِهما كليهما، وإنما كان كذلك لأنَّ الأصلَ عَدَمُ الرؤيةِ، فإذا قلت: لقيت واحداً منهما أو ما يؤدِّي معناه نحو: لقيت زيداً أو عَمراً فقد أخرجت واحداً منهما مما كان أصله، أي عدم الرؤية، فيبقى الآخر على أصله، أي غير مَرْئِيّ.

وأمَّا إذا قلت: ما لقيت واحداً منهما، أو ما يؤدِّي معناه، وهو: ما لقيت زيداً أو عَمراً، والأصل عَدَمُ الرؤيةِ، ولم يُصَرَّح فيه إلاّ بعدم رؤية واحدٍ منهما، فبقاء الآخَرِ على أصله من عدم الرؤية أَوْلى، فيكون نفياً لمطلق الرؤية.

فإن قلت: فإذا كان الأصل عدمَ الرؤيةِ، كان عليك أَلَّا تأتيَ بمفعول لرأيت، لا واحداً ولا أكثر، حين تخشى توهُّم المخاطب أن هذا الأصل لم يَبْقَ على حاله، بل كان يكفيك أن تقول: ما لقيت من جِنسِ الرجال، فما دعاك إلى تقييد نفيِ الرؤية بواحدٍ؟.

قلت قصد المبالغة، وبيان ذلك أَنَّ الأصل، أي عدم الرؤية، بقي على حاله، ولم يَنْتَفِ بتعلقها بأقلِّ ما يكون أي الواحد، فما زاد.

وإذا تَقَرَّرَ هذا ظهر لك عِلَّةُ قولِهم: إنَّ النكرة في غير الواجب تُفيد العمومَ في الأغلب، وذلك أَن النكرةَ تُفيد الوحدةَ، والوحدة في غير الموجَبَ تفيد العموم في الأغلب، كما مَضَىٰ.

فإن قصدت التنصيص على العموم قلت: مالقيت مِن رجلٍ، ومن واحدٍ، وإذا

قلت: ما لقيت رجلين، (٢٥٥/ب) أَوْ رجالاً، فالمعنى: ما لقيت مثنى واحداً من هذا الجنس، وما لقيت جماعة واحدةً منه، فمع عَدَم «مِن» يحتملان الاستغراق وغيرَهُ، ومع «من» يصير الأول نصاً في استغراقه لجميع مثنيات هذا الجنسِ، والثاني نصاً في استغراقِهِ لجميع جماعاته.

فظهر أنَّ معنى: مارأيت زيداً أَوْ عمراً: مارأيت زيداً ولا عَمراً في الأظهر، وكذا معنى، لا تضرب زيداً أَوْ عَمراً، ويحتمل احتمالاً مرجوحاً: لا تضرب أحدَهما واضرب الآخَرَ، ويندفع هذا الاحتمال بمثل القرينة التي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[١].

إذ لا يجوز أن يريد: لا تطع واحداً منهما وأَطعِ الآخَرَ، لقرينة الإثم[٢] والكُفْرِ.

فلفظةُ «أَوْ» في جميع الأمثلة، موجَبةً كانت، أَوْ[٣] لا، مفيدةٌ لأحد الشيئين أو الأشياء، ثم معنى الوحدة في غير الموجَب يفيد العموم، فلم تخرج «أو» مع القطع بالجمع في الانتهاء[٤] في نحو: «ولا تُطِعْ منهم آثِماً أو كَفُوراً»[٥]، عن معنى الوحدة التي هي موضوعةٌ له، واللهُ أَعْلَمُ.

[إمَّـــا]

وأما «إِمَّا» فهي بمعنى «أو» في جميع الأحكامِ المذكورة، إلاّ أَنَّ المعطوف عليه بإمّا، لابُدَّ أن يكون مصدَّراً بإمّا أخرى، نحو: جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عَمروٌ، فمبنى الكلام مع «إمّا»، على أحد الشيئين، أو الأشياء، وأما مع «أو» فإن تقدم «إمّا» على المعطوف عليه، نحو: جاءني إمّا زيد أو عمروٌ، فالكلام مبنيٌّ على ذلك، وإن لم يتقدم، جاز أن يَعرض للمتكلم معنى أحد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه، تقول

---

(١) الدهر / ٢٤، ونَصُّها: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾.

(٢) م، د: الآثم والكفور.

(٣) د: أو غير موجبة.

(٤) أي: ما يستفاد من صيغة النهي، وهو الامتثال.

(٥) من الآية ٢٤/ الدهر.

مثلاً: قام زيد، قاطعاً بقيامه، ثم يَعرض الشك، أو قصد الإبهام فتقول: أو عمرو، ويجوز أن يكون شاكًا أو مُبْهِماً من أول الأمر، وإن لم يأتِ بحرفٍ دالٍ عليه، كما تقول مثلاً، جاءني القوم، وأنت عازمٌ من أول الأمر على الاستثناء بقولك: إلّا زيداً.

فإمّا الثانية، في كل كلام، لابُدَّ لها من تقدم «إمّا» أُخرى داخلة على المعطوف عليه، بخلاف «أو» فإنه يجوز فيه تقدم «إمّا» عليه، وعدم تقدمها، نحو: جاءني إمّا زيد أو عمرو، : جاءني زيدٌ أو عمرو.

وقد جاءت «إمّا» غيرَ مسبوقةٍ بإمّا أُخرى، لكنها تُقَدَّرُ، حَمْلاً على الكثير الشائعِ مِن استعمالها، أنشدَ الفَرَّاء:[1]

٨٩٨ تُلِمُّ بدارٍ قد تقادَمَ عهدُها وإمّا بأمواتٍ أَلَمَّ خيالها[2]

أي: إمّا بدارٍ، وإمّا بأمواتٍ، وقد تخلُف[3] الثانية «إلّا»، قالَ:[4]

---

(١) معاني القرآن ١/ ٣٩٠.

(٢) قائل البيت: الفرزدق في مديح سليمانَ بنِ عبدالملك (ديوانه ٦١٨)، وصوابُ الرواية: تُهاضُ بدارٍ.
الخزانة ٤/ ٤٢٧ بولاق، المقرّب ١/ ٢٣٢، الأمالي الشجرية ٢/ ٣٤٥، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/ ٢٣٣، ضرائر الشعر ١٦٢، البغداديات ٣٣١، العَيْني ٤/ ١٥٠، وقد وَهِمَ، فَنَسَبَ البيتَ إلى ذي الرُّمَّة، المُرادي على الألفية ٣/ ٢١٧، ابن الناظم ص ٢٠٩.
والضمير في (تُهاض) يعود إلى نفسه. و (هاضَ العظم): كسره بعد الجَبْر.
الشاهد فيه أنَّ (إمّا) قد تجيء في الشعر غيرَ مسبوقة بمثلها فتقدر كما في هذا البيت، والتقدير: تلم إمّا بدارٍ وإمّا بأمواتٍ.

(٣) ط: تختلف.

(٤) المُثَقِّب العَبْدي، كما في المفضليات ص ٢٩٢؛ وفيه: أوسميني بدل من سميني.
والبيتان في: الخزانة ط/ ٤٢٩ بولاق، العَيْني ٤/ ١٤٩، شرح جُمَل الزجاجي ١/ ٢٣٢، الأمالي الشجرية ٢/ ٣٤٤، ضرائر الشعر ١٦٣، الأُزهِيَّة ١٥٠، ابن يعيش ٤/ ١٥١، رصف المباني ١٠٢، المُرادي على الألفية ٣/ ٢١٧.
هذا، ولم يُعْرَف المخاطَب في البيتين.
والغَثُّ من اللحم: المَهزول، ومن الحديث: الرَّديء.
الشاهد فيه على أنه قد تخلُف (إمّا) الثانية (إلّا) وهي (إنْ) الشرطية المدغمة بـ (لا) النافية؛ أي: وإلّا تكن أخي بِحَقٍ فاطَّرِحْني.

٨٩٩ فإمّا أن تكونَ أخي بِصِدْقٍ[1] فأعرفَ منك غَثّي من سَميني
وإلّا فاطَّرِحْني واتَّخِذْني عَدُوّاً أتّقِيكَ وَتتَّقِيني

وتلزم الثانية الواو، وربما تَرِدُ بلا واو، نحو خذ إمّا هذا، إمّا ذاك، قال: [2]

٩٠٠ ياليتما أُمُّنا شالت نَعامَتُها إمّا إلى جنةٍ، إمّا إلى نار

ويروى: إيما إلى جنة . . . وهي لغةٌ في إمّا.

وقالوا: إن «إمّا» لا تستعمل في النهي، وحكى قُطرب فتحَ همزةِ «إمّا» العاطفة. [3]

وهي عند سيبويه[4]: مركَّبةٌ مِن: إنْ وما، بدليل حذف «ما» للضرورة قال: [5]

٩٠١ سَقَته الرَّواعدُ مِن صَيِّفٍ وإن مِنْ خريفٍ فلن يَعدما

---

(١) د، ط: بحق.

(٢) سعد بن قُرْط، ويلقب بالنُّحَيْف. ونُسِب في اللِّسان / أما / إلى الأحْوَص. ابن الناظم ٢٠٩، الخزانة ٤/٤٣١ بولاق، المغني ص ٨٥، شرح أبيات المغني للبغدادي ٢/٤، رصف المباني ١٠٢؛ وفيه: أيْما إلى جنة أيْما إلى نار، الهمع ٢/١٣٥، المُرَادي على الألفية ٣/٢١٥. «والنَّعامة في اللغة: باطن القَدَم، ومَنْ مات فقد شالت رِجْلُه . . .».

[شرح أبيات المغني ٢/٦].

والشاعر قال البيت في هجاء أمه، فقد كان شرِّيراً ضعيفاً، وكان بها عاقاً.

الشاهد فيه أن (إمّا) الثانية تلزم الواو، وربما تَرِدُ بلا واو كهذا البيت.

(٣) «وهي لغة قيس وأسد وتميم». [المُرَادي على الألفية ٣/٢٢١].

(٤) الكتاب ١/١٣٥ بولاق.

(٥) النَّمر بن تَوْلب (شعره ص ١٠٤).

الخزانة ٤/٤٣٤ بولاق، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٢٣٣، ابن الناظم ٢٠٩، البغداديات ٣٢٣، الخصائص ٢/٤٤١، العَيْني ٤/١٥١، المغني ص ٨٤، كتاب الاختيارين ص ٢٨٢، ضرائر الشعر ١٦٢، سيبويه ١/١٣٥، ٤٧١ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٢٤، المُرَادي على الألفية ٣/٢٢٠.

و (سقته): أي سقت عين الماء التي كان يألفها الوعل، وهي في جبل حصين. والرواعد: السحائب يصحبها الرعد، والصيِّف، بياءٍ مكسورة مشدَّدة: مطر الصيف.

وقوله: من خريف: أي من مطر خريف.

الشاهد فيه أنّ الأصل في البيت: سقته الرواعد إمّا من صيف وإما من خريف، فحذف لضرورة الشعر إمّا الأولى و (ما) من إمّا الثانية وكان أصل إمّا: إن ما فلمّا حذفت (ما) رجعت النون المنقلبة ميماً للإدّغام إلى أصلها.

فارتكب الشاعر حذف «إمّا» الأولى، وحَذَف «ما» من الثانية.

وقـال: [1]

٩٠٢ لقد كَذَبَتْكِ نَفْسُك فاكذِبيها[2] فإنْ جَزَعاً وإنْ إجمالَ صَبْرِ

قال: التقدير: إمّا تجزع جزعاً....[3].

ولا منع من تغيُّر معنى الكلمة وحالها بالتركيب، كما مضى من كون: «مِمَّا» بمعنى «ربما».

وقال غيره: هو مفرد غير مركب، إذِ الإفرادُ أصلٌ في الحروف، وتأوَّل البيتين بإن الشرطية، وشرطُها: «كان»، المحذوفة، أي: فإن كان جزعاً[4].

ومنع أبوعلي[5]، وعبدُالقاهر[6] من كونها عاطفةً؛ لأنَّ الأولى داخلةٌ[7] على ما ليس بمعطوف على شيءٍ، والثانية مقترنة بواو العطف، فلا تصلُحان للعطف.

وشبهة مَن جعلها حرفَ عطفٍ: كونها بمعنى «أو» العاطفة، ولا يلزم ذلك،

---

(١) دُرَيْد بن الصِّمَّة (ديوانه ٦٨ ط. محمد خير البقاعي، دار قُتَيْبَة سنة ١٩٨١م) وفيه: فاكذِبيها. وهو الصواب؛ لأن الخطاب في البيت لامرأته. فُرحة الأديب ص ١٦٩، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ١/٢١٠ ـ ٢١١، سيبويه ١/١٣٤، ٤٧١ و٢/٦٧ بولاق، المرادي على الألفية ٣/٢١٢، الخزانة ٤/٤٤٥ بولاق، البغداديات ص ٣٢٣، ٣٢٥.

الشاهد فيه أنّ سيبويه قال: الأصل فإمّا جزعاً وإمّا إجمال صبر، فحذف (ما) منها وبقي (إنْ).

(٢) ط: فاكذبتها.

(٣) «ويجوز الرفع على أنه [جَزَعٌ، إجمالٌ] خبر ابتداء محذوف، كأنه قال: أمرُها جزعٌ، وإما أمرُها إجمالُ صبر». [شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ١/٢١١].

(٤) النحاس. [شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٢٤]؛ وفيه: «يريد فإما أن يكون الأمر جَزَعاً أو يكون إجمالَ صبرِ، وهذا على غير الجزاء».

(٥) الإيضاح العَضُدي ١/٢٨٥، والأحاجي النحْوية ص ٤٣.

(٦) قال في المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٩٤٥: «وقد استمرّ النحْويون على جَعْل (إمّا) من حروف العطف، ولم يَعْرِفْ تحقيقَهُ غيرُ الشيخِ أبي علي، ولهذا قال في أول الباب: إنّ حروف العطف تِسعة، وهم يقولون: إنها عشَرة، لِعَدِّهم (إمّا) في جملتها، وذلك سَهْوٌ ظاهرٌ».

وانظر: الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/٢١٣.

(٧) د: دخولها على غير معطوف.

فإنّ معنى « أنْ » المصدرية هو معنى « ما » المصدرية، والأُولى تنصِب المضارع، بخلاف الثانية.

وقال الأَندلسي: إمَّا الأُولى مع الثانية حرف عطف، قدِّمت تنبيهاً على أَنَّ الأمر مبنيٌ على الشك، والواو جامعةٌ بينهما، عاطفة لإمَّا الثانية على الأولى، حتى تصيرا كحرفٍ واحد، ثم تعطفان معاً: مابعدَ الثانية على ما بعدَ الأولى.

وهـذا عذرٌ باردٌ من وجـوه: لأن تقـدم بعض العاطف على المعطوف عليه، وعطف بعض العاطف على بعضه، وعطف الحرف على الحرف، غير موجودة[1] في كلامهم.

فالحقُّ: أن الواو هي العاطفة، و« إمَّا » مفيدة لأحد الشيئين، غير عاطفة، والواو في نحو قوله: إمّا إلى جنة إمّا إلى نار: مقدَّرة.

قوله: « وأم المتصلة، لازمة لهمزة الاستفهام . . . إلى آخره ».

[أَمْ المتصلةُ وأَمْ المنقطِعـــةُ]

اعلم أن « أم » على ضربَيْنِ: متصلة ومنفصلة، فالمتصلةُ تختص بثـلاثـة أشياءَ: أحـدُهـا تقـدُّم الهمـزة، إمّـا للاستفهام نحو: أزيدٌ عندك أم عمروٌ، أو للتسوية، نحو: «سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ[2] لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ[3]» وقد يجيء شرح همزة التسوية، وهذه الهمزةُ قد تكون مقدَّرةً قبل « أم » المتصلةِ في الشِّعر، قال[4]:

(١) أي هذه الأمور التي ذكرها.

(٢) ط: أو، وهذا تحريف.

(٣) المنافقون /٦، والآية بتمامها: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ لَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾.

(٤) عُمَر بن أبي ربيعةَ (ديوانه ٢٥٧ ـ ٢٥٨ ط. محمد محُيي الدين، مصر سنة ١٩٥٢م)؛ وفيه:

فوالله ما أدري إني لحاســـبٌ * بِسَبْعٍ رميتُ . . . الخزانة ٤٤٧/٤

بولاق، سيبويه ٤٨٥/١ بولاق، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ١٥١/٢، ١٥٢، المقتضَب ٢٩٤/٣، شرح =

٩٠٣ لَعَمري ما أَدري، وإِنْ كنتُ دارِياً بِسَبْعٍ (٢٥٦/أ) رَمَيْنَ الجَمْ

وقال[1]:

٩٠٤ لَعَمْرُكَ ما أدري وإِنْ كنتُ دارِياً شُعَيْثُ[2] بن سَهْمٍ أم شُعَيْثُ بن مِنْقَرِ

وقال[3]:

٩٠٥ كذبتك عَيْنُكَ، أم رأيتَ بواسِطٍ غَلَس الظلامِ من الرَّباب خَيَالا

وليس بكثيرٍ.

= جُمَل الزَّجَّاجي ٢٣٨/١، الأُزْهِيَّة ١٣٥، الأمالي الشجرية ٢٦٦/١، و٣٣٥/٢، الكامل ٦١١/٢، و٩٠٦/٣، عبَث الوليد ص ٥٣، تزيين الأسواق ١٤ (داوود الأنطاكي، مصر سنة ١٣٢٨هـ).

والجمر: اسم جنس جمعي، واحدُهُ: جمرة، والجمار ثلاثٌ وهي معروفةٌ بـ (مِنَىٰ).

هذا، ورواية الديوان «أوجَهُ بلا شَكٍّ، فإنّ الإخبار بذهوله عن فِعْلِهِ يشغل قلبه بها رآه أبلغُ من الإخبار بذهوله عن فِعْلِ غيرهِ».

[شرح شواهد المغني للسُّيوطي ٣٢/١].

الشاهد فيه أنّ الهمزةَ قد تحذف في الشعر قبل أم المتصلة، فإن التقدير: أَبِسبع رَمَيْنَ الجمر أم بِثَمانٍ، ولم يرد المنقطعة؛ لأن المعنى: على ما أدري أيها كان.

(١) الأَسود بن يَعْفُر، كما في سيبويه ٤٨٥/١ بولاق، أو اللعين المنقري التميمي، كما في الكامل ٢٤٧/٥، ٩٥/٧. الخزانة ٤٥٠/٤ بولاق، المقتضَب ٢٩٤/٣، ضرائر الشعر ١٥٩.

والشاهد فيه: حذف همزة الاستفهام ضرورةً، لدلالة (أم) عليها. «وحذف همزة الاستفهام قبل (أم) بابه الشعر عند سيبويه والمبرّد، وجوّزه غيرهُما في الاختيار».

[حاشية المقتضب ٢٩٥/٣].

«وشُعَيْث: حيٌّ من تميم، ثم من بني مِنقر، فجعلهم أدعياء، وشكَّ في كونهم منهم، أو من بني سَهْم. وسَهْم: حيٌّ من قَيْس».

[سيبويه ١٧٥/٣ هارون هامش (١)].

(٢) ط: شعيب.

(٣) الأخطل (ديوانه ٤١ ط. أنطون صالحاني، بيروت سنة ١٨٩١م)؛ وفيه: أَنْ رأيتَ بدل أم رأيت. الخزانة ٤٥٢/٤ بولاق، سيبويه ٤٨٤/١ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٠٩، المقتضب ٢٩٥/٣، الكامل ٢٤٨/٥، الأمالي الشجرية ٣٣٥/٢، شرح شواهد الشافية ١٢٥/٤، معجم البلدان ٣٤٨/٥.

واسِط: بلد في العراق، والغَلَس: ظُلمة آخر الليل. والرَّباب: اسم امرأة. و«كذبتْكَ عينُك»: أخطأتْكَ.

الشاهد فيه لِما تقدَّم مِن أنَّ الهمزة المعادلة لِأَمْ محذوفة منه للضرورة والتقدير: أكذبتك عينك أم رأيتَ.

وربما تجيء « هل » قبل المتصلة على[1] الشذوذ، نحو: هل زيد عندك أم عمرو، وإنما لزمت الهمزة في الأغلب، دون « هل »، لأنّ « أم » المتصلة لازمةٌ لمعنى الاستفهام وضعاً، وهي أداةُ الاستفهام التي قبلَها، بمعنى: أيُّ الشيئين، فشاركت همزة الاستفهام التي هي أيضاً عريقةٌ في باب الاستفهام، وعادلتها حتى كانتا معاً بمعنى « أيّ »، وأما « هل » فإنها دخيلة في معنى الاستفهام؛ لأنَّ أصلها « قد »[2]، نحو قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ[3] ﴾.

وأما المنقطعة، فقد لا يتقدمها الاستفهامُ، وقد يتقدمها الاستفهام بالهمزة أو بِهَلْ، ولا تقع بعد غيرهما من أسماء الاستفهام، إذا كان الاستفهام بأم عن اسم داخلٍ في عموم اسم الاستفهام المتقدم، وفي حكم المنسوب إليه، لأنَّ أسماء الاستفهام إذا استفهم بها، عمَّت في الجميع فتغني عن كل استفهام بعدَها، فلا تقول: مَن عندك أم عندك عمرو، لأن معنى قولك: أم عندك عمرو، مستفاد من قولك: من عندك؟.

وإذا لم يكن داخلاً في عموم الاستفهام المتقدم، نحو: مَن عندك أم عندك حِمارٌ، وأين زيد أم عندك عمرو، أو في الحكم المنسوب إليه نحو: من عندك أم ضربت عَمْراً، ومَن تضرب أم من تشتم: جاز وقوعُها بعدَها.

---

(١) م، د: وهو قليل شاذ.

(٢) في الجنى ٣٤٤: «ذكر هذا قومٌ من النَّحْويين، منهم ابنُ مالكٍ، وقال به الكِسائي، والفَرّاء وبعضُ المفسِّرين». وانظر البرهان ٤/٤٣٣، وإعراب القرآن المنسوب للزَّجّاج ١/١٥٥.

(٣) الدهر /١، ونصُّها: ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾.

قال مكي القيرواني: «قيل: هل بمعنى قد، والأحسن أن تكون (هل) على بابها للاستفهام الذي معناه التقرير، وإنما هو تقريرٌ لمن أنكر البعث..». [المشكل ٢/٤٣٤].

وانظر: [البحر ٨/٣٩٣، التِّبيان ٢/٤٨٠، سيبويه ١/٥١، ٤٩٢ بولاق، المقتضَب ٣/٢٨٩، حروف المعاني والصفات ص ١٨].

وثانيها[1]: أنه يجب أن[2] يُستفهم بها عن شيئين أو أشياءَ، ثابت أحدهما، أو أحدها عند المتكلم، لطلب التعيين، لأنها مع الهمزة بمعنى « أيّ » ويستفهم بأيّ، عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهامٍ واحدٍ؛ لأنَّ المجموعَ بمعنى « أيّ » فجوابه بالتعيين

وأمَّا في المنقطعة، فلا يثبت أحد الأمرين عند المتكلم، بل، ما قبل « أم » وما بعدَها على كلامَيْنِ؛ لأنه إضرابٌ عن الكلام الأول، وشروعٌ في استفهام مستأنفٍ، فهي، إذن، بمعنى « بَلْ » التي تَدُلُّ على أنَّ الأول وقع غلطاً في نحو قولهم: إنها لإبلٌ، أم شاءٌ، أو بمعنى « بل » التي تكون للانتقال من كلام إلى كلامٍ آخرَ، لا لتدارك الغَلَطَ، كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ[3]﴾ وقوله: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ[4]﴾ وفيها مع معنى « بل » معنى الهمزة الاستفهامية في نحو: إنها لإبلٌ، أم شاءٌ، والهمزة الإنكارية في نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾.

وقد تجيء[5] بمعنى « بل » وحدَها، كقوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ[6]﴾ إذ لا معنى للاستفهام هٰهنا، وكذا إذا جاءت بعدَها أداة الاستفهام

---

(١) أي ثاني الأمور التي اختصت بها (أم).

(٢) د: أي.

(٣) السجدة /٣، والآية بتمامها: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَاهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾.

(٤) الزُّخرف /١٦؛ ونصُّها: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ﴾.

(٥) ط: يجيء.

(٦) الزخرف /٥٢؛ ونصُّها: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾.

كقوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ[1]﴾ وقوله تعالى: ﴿أم مَنْ[2] هَـٰذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُم[3]﴾، وقوله:[4]

٩٠٦ أم كيف ينفع ما تُعطي العَلُوقُ به رِئمانُ أَنْفٍ، إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ

فهي في مثله بمعنى « بل » وحدَها، والمقصود أن الكلام معها على كلامين، دون المتصلة، ولهذا سُمِّيَتْ منقطعةً وسُمِّيَتْ الأُولى متصلةً، لكونها مع الهمزة التي قبلَها، كأيّ.

وجواب المنقطعة: لا، أو: نَعَمْ، لأنه استفهام مستأنف.

وثالثها[5]: أنه يليها المفرد والجملةُ، بخلاف المنقطعةِ، فإنه لا يليها إلاّ الجملة ظاهرة الجزأين، نحو: أزيد عندك أم عندك عمروٌ، أو مقدراً أحدهما نحو: إنها لإبلٌ أم شاءٌ، أي: أم هي شاءٌ.

---

(١) الرعد /١٦؛ والآية بتمامها: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ قُلْ أَفَاتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾.

(٢) ط: أما، وهذا تحريف.

(٣) الملك/ ٢٠؛ ونصُّها: ﴿أَمَّنْ هَـٰذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ الرَّحْمَـٰنِ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾.

(٤) أُفنون التغلبي: صريم بن معشر، كما في المفضليات ص ٢٦٠، ٢٦٣ (ط ٦ تحقيق شاكر وهارون).

الخزانة ٤/٤٥٥ بولاق، الهمع ٢/١٣٣، معجم الشواهد ١/٤٠١، المغني ص ٦٧، البغداديات ص ٤١٩.

« و (العَلُوق): الناقة تعطف على ولدها، ولا تدرُّ عليه بلبنها.

والرِّئمان: مصدر «رئمت الناقة ولدها» إذا عطفت عليه. هذا البيت مَثَلٌ يضرب لكل مَنْ يَعِدُ بلسانه كل جميل ولا يفعل منه؛ لأنّ قلبه منطوٍ على ضِدِّه، كأنه قيل: كيف ينفعني قولك الجميل إذا كنتَ لا تَفِي به».

[المفضليات ص ٢٦٣ هامش (٩)].

ويروى (رئمان) بالحركات الثلاث، الضم على الإبدال من (ما)، أو خبر مبتدأ محذوف، والنصب مفعول بـ (تُعطي) أو منصوب بنزع الخافض أو منصوب على الحال كقولنا: جاء ركضاً.، والجر على الإبدال من الهاء في (به). [البغداديات ص ٤٢٠].

الشاهد فيه أنّ (أم) هنا بمعنى (بل) وحدَها بدون همزة الاستفهام.

(٥) أي الأمور التي اختصت بها (أم).

قال جار الله[1] : لا يجوز حذف أحد جُزْأي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لِئلّا تلتبسَ بالمتصلة، ويجوز في الخبر، إذ لا يلتبس.

ثم اعلم أنه إذا ولي المتصلةَ مفردٌ، فالأَولى أنْ يَلِيَ الهمزة قبلها مثل ما وليها، سواء[2] لتكون « أم » مع الهمزة بتأويل « أيّ » والمفردان بعدَهما بتأويل المضاف إليه « أيّ »، فنحو: أزيد عندك أم عمرو، بمعنى: أيهما عندك، و: أفي السوق زيد أم في الدار بمعنى: في أي الموضِعَيْنِ هو؟.

وتجوز المخالفة بين ما ولياهما، نحو: أعندك زيد أم عمرو، و: أزيد عندك أم في الدار، و: أَلَقِيتَ زيداً أم عَمراً، جوازاً حَسَناً كما قال سيبويه[3]، لكن المعادلة أحسن.

وإن ولي[4] « أم » والهمزةَ، جملتان مشتركتان في أحد الجزأين، فإن كانتا فعليتين مشتركتين في الفاعل، نحو: أقمت أم قعدت، و: أنام زيد أم انتبه، فهي متصلة، ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين أن تكون منقطعةً، نحو: أقام زيد أم تكلَّم.

وإن كانتا فِعْلِيَّتَيْنِ متساويتَيْ النظم، مشتركتين في الفعل، نحو: أقام زيد أم قام عمرو، أو اسميتين كذلك مشتركتين في جزء، نحو: أزيد قائم أم هو قاعد، و: أزيد أخي أم عمرو هو، فالأولى أن « أم » في الصور الثلاثِ منقطعة؛ لأنك كنت قادراً على الاكتفاء[5] بمفرد منها لو قصدت الاتّصال؛ والمفرد أَدَلُّ على كونها متصلةً، وعلى كون ما قبلَها وما بعدَها في تقدير كلام واحد، فلو أردت الاتصال

---

(١) أي الزمخشري. انظر ابن يعيش ٩٨/٨.

(٢) يعني: هما سواء.

(٣) مباحث (أم) مع الهمزة، في سيبويه ٤٨٢/١ بولاق وما بعدَها.

(٤) د، ط: وليت.

(٥) م: المجيء.

قلت (٢٥٦/أ) في الأُولى، أزيد قام أم عمرو، وفي الأخيرتين أقائم زيد أم قاعد، و: أزيد أخي أم عمرو، فَعُدولُكَ إلى الجملتين مع القدرة على المفردين، دليلُ الانفصال.

وأمَّـا في الفعليتين المشتـركتين في الفاعل، فلا تقدر على الاكتفاء بمفردين منهما؛ لأنَّ كُلَّ فعلٍ لابُدَّ له من فاعلٍ.

وأَمَّا إن جئت بَعدَهما بجملتين غير مشتركتين في جزء، نحو: أزيد قائم، أم عمرو قاعد، و: أقائم زيد أم قاعد عمرو، و: أقام زيد أم قعد عمرو، وكذا: أضـرب زيدٌ عمـراً أم قتله خالـدٌ؟، لأنَّ المشتـرك فيه فضلة لا جزء جملة، فالمتأخرون على أنها منفصلة، لا غير، والمصنف[1] والأندلسي، جَوَّزوا الأمرَيْنِ، فإن كانت متصلة فالمعنى: أيُّ هذين الأمرين كان.

وليس ما ذهبا إليه ببعيدٍ، بلى، إن وقع الاختلافُ بين الجملتين: إمَّا بكونِ إحداهما اسمية والأخرى فعلية، نحو: أقام زيد أم عمروٌ قاعد، أو بتقديم خبر إحدى الاسميتين وتأخير خبر الأُخرى نحو أقائم زيد، أم عمرو قاعد، وكذا في المشتركتين في جزء إذا لم يتساو نظمهما نحو أزيد عندك أم عندك عمرو؟ و: أبكر قائم، أم قائم عمرو، فالظاهر فيها الانفصال.

أَمَّـا قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ[2] أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ[3]﴾، فجازَ اختـلافُ الجملتين مع أنها متصلة لأمنهم من الالتباس بالمنقطعة، لأن التسوية لا معنى فيها للمنفصلة، فعلى هذا، إن كان بعد «أم» مفرد لفظاً، وتقديراً، فهي متصلةٌ قولاً واحداً، وقبلَها الهمزةُ في الأغلب لفظاً أو تقديراً، وإن كان بعدَها جملةٌ

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٨/٢.

(٢) ط: عليهم، وهو تحريف.

(٣) الأعراف /١٩٣، والآية بتمامها: ﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾.

فإن لم يكن قبلَها الهمزةُ لا ظاهرة ولا مقدرة فهي منقطعة قولاً واحداً، إلاّ في الشاذِّ القليلِ ، نحو : هل زيد قائم أم عمرو، وإن كان قبلَها الهمزةُ مُيِّزَتِ المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك الآنَ.

وقال سيبويه[1] : « أم » في قولك : أزيد عندك أَمْ لا : منقطعة، كان عند السائل أَنَّ زيداً عنده فاستفهم ثم أدركه مثل ذلك، الظن في أنه ليس عنده فقال أَمْ لا ، وإنما عَدَّها منقطعةً ، لأنه لو سكت على قوله: أزيد عندك لَعَلِمَ المخاطب أنه يريد: أهو عندك أم ليس عندك، فلابُدَّ أن يكون لقوله: أم لا فائدة مجدَّدة، وهي تغيُّر ظن كونه عنده إلى ظن أنه ليس عنده، وهذا معنى الانقطاع والإضراب.

[شَرْحُ معنى التسويةِ في الهمزةِ ، وأَمْ] :

وأما همزة التسوية وأم التسوية، فهما اللتان تَلِيَانِ قولهم سواء وقولهم لا أُبالي ، ومتصرفاته، نحو: قولك: سواء عليَّ أقمت أم قعدت[2] ، ولا أُبالي أقام زيد أم قعد، فعند النُّحاة: قولهم أقمت أم قعدت، جملتان في تقدير مفرَدَيْن معطوف أحدهما على الآخر بواو العطف ، أي سواء عليَّ قيامُك وقعودُكَ ، فقيامُك مبتدأ، وقعودُك عطف عليه، وسواءٌ خبر مقدم.

وقد أجاز أبوعلي[3] ، أيضا أن يكون « سواءٌ » مبتدأً، و : أقمت أم قعدت خبره، لكونهما في الظاهر فِعْلَيْنِ، قال أبوعلي : إنما جُعِلَ الفعلان مع الحرفين في تأويل اسْمَيْنِ، بينهما واو العطف؛ لأنَّ ما بعدَ همزة الاستفهام ، وما بعدَ عديلتها مستويان في علم المستفهِم، لأنك إنما تقول: أقمت أم قعدت ، إذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده، فتطلب بهذا السؤال: التعيين، فلمّا كان الكلامُ استفهاماً

---

(١) الكتاب ١/٤٨٤ بولاق.

(٢) «ويجوز: سواء علي أقمت أم أنت قاعد». [معاني القرآن للفراء ١/٤٠١].

(٣) الحُجّة ١/٢٠٠، ٢٠١.

عن المستويين، أقيمت همزة الاستفهام وعديلُتها مع ما بعدهما مُقامَ المستويين، وهما: قيامك وقعودك، وهذا كما أُقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في: أنا أفعل كذا أيها الرجل، لجامع الاختصاص، فكل منادى مختص، ولا ينعكس، وكل استفهام بأم المتصلة تسوية، ولا ينعكس.

والذي يظهر لي أنَّ « سواء » في مثله، خبر مبتدأ محذوف، تقديره: الأمران سواءٌ عليَّ، ثم بيَّن الأمرين بقوله: أقمت أم قعدت، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿ فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ [1] ﴾ أي: الأمرانِ سواءٌ.

وسواءٌ، لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ، وكأنه في الأصل مصدر، وحكى أبو حاتمٍ [2] تثنيتَهُ وجَمْعَهُ، ورَدَّهُ أبو عليٍّ [3].

وقولك: أقمت أم قعدت بمعنى: إن قمت وإن قعدت، والجملة الاسمية المتقدمة: أي: الأمران سواء، دالَّةٌ على جواب الشرط، أي: إن قمت، وإن قعدت فالأمران سواءٌ عليَّ، ولا شَكَّ في تضمن الفعل بعد سواء، وما أُبالي، معنى الشرط، ولذلك استهجَنَ [4] الأخفشُ، على ما حكى أبوعلي عنه في الحُجَّة: [5] أن يقع بعدها الابتدائية، نحو: سواءٌ عليَّ، أو: ما أُبالي: أدرهم مالك أم دينار، أَلَا

---

(١) الطُّور / ١٦، والآية بتمامها: ﴿ ٱصْلَوْهَا فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾.

(٢) أبوحاتم السجستاني: سهل بن محمد، كان إماماً في علوم القرآن واللغة والشعر.

قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين، وروى عن أبي عُبيدةَ، وأبي زيدٍ، والأصمعيِّ... اختلف في وفاته، من سنة ٢٤٨ إلى سنة ٢٥٥هـ.

[بغية الوعاة ص ٢٦٥ ط. دار المعرفة].

(٣) الحُجَّة ١/٢٠٢. هذا، وقد أجاز أبوزيد الأنصاري تثنية (سواء) فقال: هما سواءان، سمعها عن بعض العرب.

[البحر ١/٤٤].

(٤) أي استهجن كون الجملة الاسمية شرطية؛ لأن الشرطية تكون فعلاً.

(٥) ١/من ص ٢٠٠ إلى ٢٠٢.

ترى إلى إفادة الماضي في مثله معنى المستقبل، وما ذلك إلّا لتضمنه معنى الشرط.

وأمّا قولُه تعـالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [1] فَلِتَقَدُّمِ الفِعلية، وإلّا لم يجز.

ومن وقوع الاسمية موقع الفعلية قولُه تعالى: ﴿هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ﴾ [2]، أي: فلتستووا، [3] لتقدُّم الاستفهام الدَّالِّ عليه، ومن ذلك قولُه: [4]

لو بغيرِ الماءِ حلقي [5] شَرِقٌ * (٢٥٧/أ) كنتُ كالغَصَّانِ بالماء اعتصاري ٦٥٩

وكذلك استقبح الأخفشُ وقوعَ المضارعِ بعدَهما، نحو: سواءٌ عليَّ أتقوم أم تقعد، وما أُبالي أتقوم أم تقعد، لكون إفادة الماضي معنى الاستقبال أدلَّ على إرادة معنى الشرط فيه.

قال أبوعلي [6]: ومِمَّا يَدُلُّ على ما قال الأخفشُ: أَنَّ ما جاء في التنزيل من هذا النحو، جاء على مثال الماضي، قالَ اللهُ تعالى:
﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [7]، و [8]: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ

---

(١) من الآية ١٩٣/ الأعراف.

(٢) الروم /٢٨، والآية بتمامها: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾.

(٣) ط: فتستووا.

(٤) عَدِي بن زيد العبادي (ديوانه ٩٣ تحقيق محمد جبار المعيبد. بغداد سنة ١٩٦٥م)، وقد تقدم البيت وتخريجه.

(٥) ط: خلقي.

(٦) الحُجّة ٢٠٢/١.

(٧) إبراهيم /٢١؛ ونصُّها: ﴿وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ ٱلضُّعَفَٰٓؤُا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ قَالُوا۟ لَوْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَهَدَيْنَٰكُمْ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾.

(٨) وقعت هذه الآية في المطبوع بعد الآية التالية.

تُنذِرْهُمْ ﴾[1] ، و : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾[2] ، وقالَ : [3]

٩٠٧ سواء عليك اليومَ، أَنصاعت النوى * بخرقاء، أم أنحى لك السيف ذابح

وقالَ[4] :

٩٠٨- ما أُبالي أنبَّ بالحَزْنِ تَيْسٌ أم جفاني[5] بظهرِ غيبٍ لئيمُ

وأما قولُه [6]:

فإنك لا تُبالي بَعْدَ حَوْلٍ أظبيٌ كان أُمَّكَ أمْ حِمارُ ٥٢٤

فقد مرَّ في باب كان[7]، أنَّ تقديرَهُ: أكان ظبي كان أمك ، نحو: « وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ[8] ».

---

(١) البقرة /٦، والآيةُ بتمامها: « إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾.

(٢) المنافقون/٦؛ ونصُّها: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾.

(٣) ذو الرُّمَّة (ديوانه ٩٩ ط. كمبردج سنة ١٩١٩م).
الخزانة ٤/٤٦١ بولاق، المقتضَب ٣/٢٩٨ الطبعة الأخيرة.
انصاعت النوى: انقشعت، وذهبت بها المنية إلى مكان بعيد، وأنصاعت، بهمزة مفتوحة؛ لأنها للاستفهام، والنَّوى: مؤنثة ليس غير، خرقاء: امرأة شبَّب بها ذو الرُّمَّة كثيراً، وأنحى: قصد نحوك.
الشاهد فيه أنّ الفِعْلَ بعد همزةِ التسوية وأَمْ يستهجن ألّا يكون ماضياً كما في البيت.

(٤) حَسَّان بن ثابت (ديوانه ٣٠٦ - ٣١٠ ، تحقيق الأستاذ العناني، مطبعة السعادة، بلا تاريخ).
والبيت من قصيدةٍ قالها يومَ أُحُدٍ ، يفتخر فيها على عبدِاللهِ بن الزِّبَعْرَى.
الخزانة ٤/٤٦١ بولاق ، سيبويه ١/٤٨٨ بولاق حُجة الفارسي ١/٢٠٣، الأمالي الشجرية ٢/٣٣٤، الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/٢٠٩، المقتضَب ٣/٢٩٨.
و (نَبَّ) : من نَبيب التَّيس، صوته عند هياجه. و (الحَزْن): ما غلظ من الأرض.
الشاهد فيه لِما تقدَّمَ قبلَه مِن أنَّ الفعل بعد همزة التسوية وأم يستهجن ألّا يكون ماضياً.

(٥) م ، ط : لحاني.

(٦) خِداش بن زهير ، أَوْ ثَرْوان بن فَزارة العامري. وسبق تخريجُ البيت.

(٧) في الشرح الثاني.

(٨) التوبة ٦ ، والآيةُ بتمامها: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴾.

وإنما أفادت الهمزة فائدة «إنْ» الشرطية؛ لأنَّ «إنْ» تستعمل في الأمر المفروض وقوعه، المجهول في الأغلب، فلا يقال: إن غربت الشمس، وكذا حرف الاستفهام، يستعمل فيما لم يُتَيَقَّنْ حصولُه، فجاز قيامها مقامها، فَجُرِّدَتْ عن معنى الاستفهام، وكذا «أم» جُرِّدَت عن معنى الاستفهام وجُعِلت بمعنى «أو»، لأنها مثلها في إفادة أحد الشيئين أو الأشياء، فمعنى سواءٌ عليَّ أقمت أم قعدت: إن قمت أو قعدت، ويُرشدك[1] إلى أَنَّ «سواء» سادٌ مَسِدَّ جواب الشرط، لا خبر مقدَّم: أَنَّ معنى سواء أقمت أم قعدت ولا أُبالي أقمت أم قعدت، في الحقيقة، واحدٌ، و: لا أُبالي، ليس خبراً لمبتدأ، بَل المعنى: إن قمت، أو قعدت فلا أُبالي بهما، وقولُ ابن سِينا[2]:

٩٠٩- سِيَّان عندي إنْ بَرُّوا وإنْ فجروا فليس يجري على أمثالهم قَلَمُ[3]

يُقَوِّي ذلك[4]، وإن لم يكن الاستشهادُ بمثله مَرْضِيًّا[5].

وأمَّا مجيء الهمزة وأم، أو الهمزة وأو، بعد باب: دَرَيت وعلمت، نحو: ما أدري أزيد عندك أم عمرو، ولا أعلم أزيد عندك أو عمرو، فليس من هذا الباب، إذ[6] لا معنى للشرط فيه، كما في الذي نحن فيه.

وإن قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لَفْظَيْ سواء وما أبالي، فالغالب

---

(١) في د: والدليل على أن «سواءٌ» . . . .

(٢) الحسين بن عبدالله بن سينا، أبو علي، الفيلسوف، الرئيس الطبيب. ولد سنة ٣٧٠هـ في إحدى قرى بُخارى، وتعلم في بخارى، وطاف البلادَ، وناظرَ العلماء. له: أسباب حدوث الحروف، القانون في الطِّب، الإشارات . . . توفي سنة ٤٢٨ هـ في همذان.

[وَفَيات الأعيان ١/١٥٢، الأعلام ٢/٢٦١ - ٢٦٢].

(٣) الخزانة ٤/٤٦٣ بولاق. والشاهد فيه أن قوله: سِيَّان عندي دليل جواب الشرط الذي بعده؛ أي: إنْ بَرُّوا وإنْ فجروا فهما سِيَّان.

(٤) م: يقوي ذلك لأنّ القائل ليس عربياً.

(٥) قال البغدادي ٤/٤٦٣: «كأنّ الشارح المحقق لم يحضره قول الفرزدق في قصيدته المشهورة في مدح زين العابدين ابن الحسين بن علي، رضي الله عنهم وهو قوله:

لا ينقص العُسر بسطاً من أكفهم سِيَّان ذلك إنْ أَثرَوْا وإنْ عَدِمُوا

ولو استحضره لما عدل عنه إلى هذا البيت . . .

(٦) د: إذ ليس فيه معنى الشرط.

التصريح بأو في موضع أم، بلا همزة استفهامٍ قبلَها، نحو: لأضربنَّه قام أو قعد، والمعنى ذلك المعنى، والتقدير ذاك التقدير، إذِ المقصودُ: إن قام أو قعد فلأضربنَّه، أي قيامه وقعوده مستويان عندي، لا يمنعني أحدهما من ضربه.

ويجب تكرير الشرط سواء كان مع «أَوْ» أو مع «أَمْ» لأنَّ المُرَادَ: التسويةُ في الشرط بين شيئين أو أكثرَ، فلا يجوز: ما أبالي قام، ولا : لأضربنه قام.

وإنما غلب في سواء، وما أُبالي: الهمزة وأم المتصلة، مع أنه لا معنى للاستفهام ههُنا، بل المُرَاد الشرط؛ لأنَّ بين لَفْظَيْ: سواء، ولا أُبالي، وبين معنى الهمزة وأم المتصلة جامعاً ومناسبةً، وهو التسوية، فهي التي جوَّزت الإتيان بهما بعد اللفظين، بتجريد الهمزة وأم عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى: إن، وأو، كما تقدم.

ويجوز، مع هذا، بعد سواء، ولا أُبالي[1]: أن تأتيَ بأو، مجرَّداً عن الهمزة نحو: سواءٌ عليَّ قمت أو قعدت، ولا أبالي قمت أو قعدت، بتقدير حرف الشرط، قال[2]

٩١٠- ولست أُبالي بعد آلِ مُطَرِّفٍ حتوفَ المنايا أكثرتْ أو أَقَلَّتِ

وقال أبوعلي[3]: لا يجوز «أو» بعد سواء، فلا تقول: سواء عليَّ قمت أو قعدت قال: لأنه يكون المعنى: سواءٌ عليَّ أحدهما.

وَيُرَدُّ عليه أنّ معنى «أم»، أيضاً أحدُ الشيئين أو الأشياء، فيكون معنى سواء

---

(١) في م بعد قوله: «ولا أبالي». كسائر الأفعال.

(٢) مَليح بن علّاق القُعيني، يرثي ابنه، كما في شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ٢/١٤٩، وفيه: ألا، لا أبالي بدل ولست أبـالي والبيت في سيبويه ١/٤٩٠ بولاق، بلا نسبة، والخزانة ٤/٤٦٧، بولاق قال البغدادي إنه من الخمسين، وكذلك محقق الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢١٠ فإنه لم ينسبه والحتوف. جمع حَتف، وهو قضاء الموت.

و(لا أُبالي) بتقدير حرف الشرط كما في البيت، فإن (أو) لم تسبق بهمزة، والتقدير: إن أكثرت أو أقلت فلست أبالي.

(٣) الحُجة ١/١٩٨ سطر ١٥.

عليَّ أقمت أم قعدت: سواء عليَّ أيّهما فعلت، أي الذي فعلت من الأمرين، لتجرُّد «أي» عن معنى الاستفهام وهذا أيضاً ظاهر الفساد.

وإنما لزمه ذلك في أو، وفي أم، لأنه جعل «سواء» خبراً مقدماً، ما بعده مبتدأ، والوجه كما ذكرنا أن يكون «سواءٌ» خبرَ مبتدإٍ محذوف سادٌ مَسَدَّ جوابِ الشرط.

وجـوَّز الخليل[1] في غير سواء، ولا أبـالي: أن يجريَ مَجراهمـا فيذكـر بعده «أم» والهمزة، نحو: لأضربنَّه: أقام أم قعد، مستدلاً بِصِحَّة قولك: لأضربنَّه: أيُّ ذلك كان، وهو بمعنى أقام أم قعد، وليس ما قال ببعيدٍ، لأنَّ معنى التسوية مع غيرهما، أيضاً ظاهرٌ، أي قيامه وقعوده مستويان عندي، لا يمنعني أحدهما من ضربه[2]، كما تقدم ذكره، قال[3]:

٩١١ـ إذا ما انتهى علمي تناهيتُ[4] عنده أطال فأملى أم تناهى فَأَقْصَرَا

رُوِيَ[5]: أو تناهى، فالهمزة في «أطال» ليست استفهاميةً، بل: أطال، ماضٍ من الإطالة، ورُوِيَ: أم تناهى، فالهمزة استفهاميةٌ، وطالَ ماضٍ من الطول.

ولا تَجِيءُ بالهمزة قبل «أو»، فلا تَقُلْ[6]: لا أُبالي (٢٥٧/ب) أقمت أو قعدت، ولا: لأضربنه أقام أو قعد، لأنك إنما جئت بالهمزة مع «أم» وإن لم يكن فيها معنى

---

(١) نقله عنه سيبويه في الكتاب ١/ ٤٩٠ بولاق.

(٢) انظر المقتضب ٣/ ٣٠٠.

(٣) زيادة بن زيد العُذري.

الخزانة ٤/ ٤٦٩ بولاق، سيبويه ١/ ٤٩٠ بولاق، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ٢/ ١٤٨، المقتضب ٣/ ٣٠٢، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢١٠.

و (أملى)، امتدّ في الزمان، والمَلاوة، الحين من الدهر و(تناهى): انقطع. أو: انتهى إلى أمد محدود.

الشاهد فيه أنه روي بـ (أو) وبـ (أم) فعلى الأولى قوله (أطال) الهمزة للصيرورة ومصدره الإطالة، ولا يجوز أن تكون همزة الاستفهام كما قال الرضي. وقال ابن الحاجب أو هنا واجبة.

(٤) م: د، ط: تناسيت بعده.

(٥) رواه المبرد المقتضب ٣/ ٣٠٢، وابن السِّيرافي شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٨.

(٦) ط: فلا تقول.

الاستفهام، لِما فيها من معنى التسوية المطلوبةِ هـٰهنا، وليس في الهمزة مع «أو» معنى التسوية.

وقولُك : لأقتلنّه كائناً مَن كان، ولأفعلنّه كائناً ما كان، «كائناً» فيهما، حال من المفعول، و«مَن» و«ما» في محل النصب على أنهما خبران لكائناً[1] وهما موصوفان، والضمير الراجع إليهما من الصفة محذوف أي: كانه، وفي «كائناً» و«كان» ضمير راجع إلى ذي الحال، أي: كائناً أيَّ شيء كانه.

قال المصنف[2] : كل موضع قُدِّرَت [3] فيه الجملتان، أي المعطوفة إحداهما[4] على الأخرى: بالحال، فَأَوْ، نحو: لأضربنّه قام أو قعد، إذ المعنى: قائماً كان أو قاعداً، وإن قُدِّر الكلام بالتسوية من غير استفهامٍ، فَأَمْ، نحو: ما أُبالي أقمت أم قعدت، هذا كلامُهُ.

وَلَقائِلٍ أن يطالبه باختصاص معنى الحالية بأو، وقد ذَكَرْنَا أَنَّ كُلَّ موضعٍ يجوز فيه «أو» يجوز فيه «أم» وبالعكس.

واعلم أَنَّ الفرق بين «أو» و«أم» المتصلة، في الاستفهام: أنَّ معنى قولك: أزيداً رأيت أو عَمْراً : أأحدهما رأيت، وجوابه: لا، أو نَعَمْ، ومعنى قولك: أزيداً رأيت أم عَمْراً: أَيَّهما رأيت، وجوابه بالتعيين، كأن تقول: زيداً، أو تقول: عَمْراً، فالسؤال بأَوْ، لا يمكن أن يكون بعد بالسؤال بأم، لأنك في «أم» عالمٌ بوجودِ أحَدِهما عندَه، فكيف تسأل عما تعلم.

وتقول : أزيد أفضل أم عمرو، أي: أَيُّهما أفضل من الآخر، ففيه ذكر المفضول معنىً، ولو قلت : أزيد أفضل أو عمرو، لم يجز، إلّا إذا كان المفضول معلوماً للمخاطب، إذِ المعنى: أأحدُهما أفضل، وذلك إنما يكون إذا قال لك، مثلاً،

---

(١) انظر المقتضب ٣/٣٠٣.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٠٩.

(٣) ط: كل موضع قد الجملتان.

(٤) د: إحداهـا.

شخصٌ: عندي رجل أفضل من بكر، ثم حضر زيد وعمرو، فتقول : أزيد، أو عمرو أفضل، أي : أأحدهما أفضل من بكر.

وحيث أشكل عليك الأمر في «أو» و «أم» المتصلة، فَقَدِّرْ «أَوْ» ، بِـ « أحدُهما» و «أم» بأيهما، تقول: آلحسن[1] أو الحُسَين أفضل، أم ابن الحنفية[2] ، والمراد أأحدهما أفضل من ابن الحنفية أم ابن الحنفية أفضل من أحدهما، والمعنى : أيهما أفضل من أحدهما وابن الحنفية، والجواب: أحدهما.

قولـه: « ومن ثَمَّ لم يجز: أرأيت زيداً أم عَمْرَاً» ، أي لأنه لم يَلِهما المستويان إذ أحدُهما فعل والآخر اسمٌ، وقد تقدم أن سيبويه قال: إنَّ مثل هذا جائزٌ حَسَنٌ إلاَّ أَنَّ نحو: أزيداً رأيت أم عَمْرَاً ، أحسنُ وأَوْلى .

قوله : « ومن ثَمَّ كان جوابها : التعيين »، أي لكونها[3] لطلب التعيين.

(١) ط: أالحسن.

(٢) هو أخو الحسن والحسين: رضي الله عنهم وأمُّه من بني حنيفة، تزوجها سيدنا علي: رضي الله عنه بعد موت فاطمة الزهراء: رضي الله عنها.

(٣) ط: لكونهما.

[معـنى : لا ، وبل ، ولكن ، وشَرْطُ العطفِ بها] :

قولُه : « ولا ، وبل ، ولكن ، لأحدهما معيَّناً ، ولكن لازمة للنفي » .

[لا]

اعلم أنَّ « لا » لنفي الحكم عن مفرد، بعد إيجابه للمتبوع، فلا تجيء إلَّا بعد خبر موجَب، أو أمر ، ولا تجيء بعد الاستفهام والتمني والعَرْض والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهي[1] ، تقول: ضربت زيداً لا عَمراً ، واضرِبْ زيداً لا عَمْراً، ولا تعطف بها الاسمية، ولا الماضي على الماضي فلا يقال: قام زيد لا قعد، لأنه جملة، ولفظة «لا» موضوعة لعطف المفردات، وقد تعطف مضارعاً على مضارع، وهو قليلٌ، نحو أقوم، لا أقعد، والمجوِّز: مضارعته للاسم، فكأنك قلت: أنا قائم لا قاعد.

ولا يجوز تكريرُها، كسائر حروفِ العطف، لا تقول: قام زيد لا عمرو، لا بكر، كما تقول: قام زيد وعمرو وبكر، ولو قصدت ذلك: أدخلت الواوَ في المكرر، فقلت: ولا بكـر ولا خالـد، فتخرج «لا» عن العطف، وتتمحَّض لتأكيد النفي، لدخول العـاطف عليهـا، وهـذه الـزائـدةُ لا تدخـل على العَلَم، تقول أنت غير قائم ولا القاعد، وغـير القائم ولا القاعد، ولا تقول: أنت غير زيد ولا عمرو، بل تقول: غير زيد وعمرو، وقد مَرَّ هذا في قِسم الأسماء.

---

(١) في م بعد قوله بعد النهي : «بل بعد الخبر المحض المثبت والأمر: نحو: ضربت . . » .

ومنع الزَّجاج[1] من مجيء «لا» العاطفة بعد الفعل الماضي، وَرُدَّ عليه بقول امرِىء[2] القَيْسِ[3]:

(1) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٦٧. هذا وقد ثبت لديَّ أنَّ الذي منع مجيء (لا) العاطفة بعد الفعل الماضي هو الزَّجَّاجيُّ أيضاً.

قال ابن الناظم ص ٢١٠: «ومنع أبو القاسم الزجاجي في كتاب (معاني الحروف) أن يعطف بـ (لا) بعد الفعل الماضي، وليس منع ذلك صحيحاً؛ لقول العرب: جدّك لا كدّك. قيل في تفسيره: نفعك جدّك لا كدك، ومثله في العطف على معمول فعل ماضٍ قول امرىء القيس:

كأنّ دِثاراً حلَّقت بلبونه عُقاب تَنُوفَى لا عقاب القواعلِ

وقال المرادي في توضيح المقاصد ٣/٢٢٣:

«ومنع أبو القاسم الزجاجي في كتاب (معنى الحروف): أن يعطف بها بعد الفعل الماضي، وليس منع ذلك بصحيحٍ لثبوته في كلام العرب».

وقال ابن عُصفور في شرح جمل الزجاجي ١/٢٤٠.

«ومنهم من منع ذلك، وإليه ذهب أبوالقاسم الزجاجي في (معاني الحروف)... والذي يدل على فساد مذهبه أنه قد ينفي بها الماضي قليلا، نحو قوله تعالى: ﴿فلا صَدَّقَ ولا صَلَّى﴾ [القيامة/٣١]، يريد: فلم يُصَدِّقْ ولم يُصَلِّ... ومما ورد من العطف بها بعد الماضي قوله:

كأنّ دِثاراً حلَّقت بلبونه عُقاب تَنُوفَى لا عقاب القواعلِ

فعطف بـ «لا» بعد حَلَّقَتْ، وهو ماضٍ.

قال أبو القاسم الزجاجي في كتابه (معاني الحروف والصفات) ص٤٣: «... والعطف بمنزلة (لَمْ) وذلك أن (لم) إنما تقع على الأفعال المضارعة، فكلما جاز دخول (لم) عليه حَسُنَ دخول (لا) عليه، فتقول: أمرُّ بعبد الله لا بزَيْدٍ. ولو قلت: مررتُ بعبدالله لا بزيد، لم يجز؛ لأنك إنما تنفي بها في المستقبل، لا في الماضي وذلك أن الماضي يوجب وجود الفعل؛ لأنه قد كان، ولا ينفي وجوده، ولا يكون النفي مع الوجود في الحال... فإنما تنفي إذا كان قبلَها مضارع، كقولك: أظن عبدالله قائما لا زيداً جالساً، جيد. ولو قلت: ظننت عبدالله قائماً لا زيداً جالساً، لم يجز؛ لأنك لا تقول: لا ظننتُ زيداً».

(2) ط: بقول امرء!.

(3) (ديوانه ١٧٤، ط. السندوبي، المكتبة التجارية بمصر سنة ١٩٥٣م). الخزانة ٤/٤٧١ بولاق، المغني ص ٣١٨، شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/٣٨٤، مجالس ثعلب ٢/٣٩٨، الجنى الداني ٢٩٥، الخصائص ٣/١٩١، ابن الناظم ٢١٠، المرادي على الألفية ٣/٢٢٣، شرح جُمَل الزجاجي ١/٢٤٠، المُخَصَّص ٨/١٤٧.

و (دِثار): اسم راعي إبل امرىء القيس. و (حَلَّقَتْ): من التحليق، وهو ارتفاع الطير في الجو. و(اللَّبون) من الإبل: ذات اللبن.

الشاهد فيه العطف على معمول فعل ماض، وهذا رَدٌ على الزَّجَّاج والزَّجَّاجي في منعهما مجيء لا العاطفة بعد الفِعل الماضي.

٩١٢ - كأنَّ دِثاراً حلَّقت بلبونه عُقاب تَنُوفَ ، لا عُقاب القواعِلِ

تنوف ، ثَنِيَّة ، والقواعل : صغار الجبال[1]

وقال بعضُهم[2] «ليس» أيضاً تكون عاطفة ، كَلَا ، قال[3] :

وإذا أقرضت قرضاً فاجزِهِ إنما يجزِي الفتى ليس الجَمَل ٧٤٤

والظاهر : أنها على أصلها ، والخبر محذوف ، أي : ليس الجَمَل جازياً .

[بل] :

وأَمّا « بل » ، فإما أن يليَها مفردٌ، أو جملةٌ، وفي الأول هي لتدارُكِ الغَلَط ، ولا يخلو أن تكونَ بعد نفيٍ أو نهي ، أو بعد إيجابٍ أو أَمْرٍ.

فإن جاءت بعد إيجابٍ أو أمرٍ، نحو: قام زيد، بل عمرو، فهي لجعل المتبوع في حكم المسكوتِ عنه، منسوباً حكمه إلى التابع ، فيكون الإخبارُ عن قيام زيد، غَلَطاً، يجوز أن يكون قد قام وإن لم يقم، أفدت بِبَلْ أن تلفظك بالاسم المعطوف عليه، كان غَلَطاً، عن عَمد، أو عن سبق لسان .

ونقل صاحب المُغني عن الكوفيين : أنهم لا يُجَوِّزون العطفَ بِبَلْ، بعد الإيجاب والظاهر أنه وَهَمٌ من الناقل، فإنهم يُجَوِّزون عطف المفرد بلكن بعد الموجَب حَمْلاً على « بل » كما نقل عنهم ابن الأنباري[4] والأندلسي، فكيف يمنعون هذا؟ .

وإذا عطفت[5] ببل مفرداً بعد النفي أو النهي ، فالظاهر أنها للإضراب أيضاً، ومعنى الإضراب : جَعل الحكم الأول، موجَباً كان أو غيرَ موجَب : كالمسكوت عنه

---

(١) أي « الأكام، جمع قَوْعَلَة ، أو قَيْعَلَة».

[مجالس ثعلب ٢/٣٩٧ السطر الأخير].

(٢) هم « البغداديون ». [شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٢٢٥].

(٣) لبيد بن ربيعة (ديوانه ١٤١)؛ وفيه : جُوزيتَ بدل أقرضت. وقد تقدم تخريجُ البيتِ.

(٤) الإنصاف ، المسألة ٦٨/(٢/٢٨٤) ، وانظر توضيح المقاصد ٣/٢٢٥ ، والمساعد ٢/٤٦٦.

(٥) ط: عطف.

بالنسبة إلى المعطوف عليه، ففي قولك: (٢٥٨ / أ) ما جاءني زيد، بل عمروٌ، أفادت «بَلْ» أَنَّ الحكم على زيدٌ بعدم المجيء كالسكوت عنه، يحتمل أن يَصِحَّ هذا الحكم فيكون زيدٌ غيْرَجاءٍ، ويحتمل ألَّا يَصِحَّ فيكون قد جاءَكَ، كما كان الحكم على زيد بالمجيء في: جاءني زيد بل عمرو، احتمل أن يكون صحيحاً وألَّا يكونَ.

وهـذا الذي ذكرنا: ظاهرُ كلامِ الأَندلسي، وقال ابنُ مالكٍ[1] بل، بعد النفي والنهي، كلكن، بعدَهما، وهذا الإطلاق منه يُعطي أن عدم مجيء زيد في قولك: ما جاءني زيد بل عمرو، متحقق بعد مجيء «بل»، أيضاً، كما كان كذلك في: ما جاءني زيد لكن عمرو، بالاتّفاق، وبه قال المصنف، لأنه قال في: ما جاءني زيد بل عمرو، يحتمل إثبات المجيء لعمرو، مع تحقيق نفيه عن زيد، والظاهر ما ذكرناه أوَّلاً.

وهذا كُلُّه حُكْمُ «بَلْ» بالنظر إلى ما قبلَها، وأمَّا حُكْمَ ما بعدَ «بل»، الآتية بعد النفي أو النهي، فعند الجُمهور أنه مثبت، فعمرو جاءك في قولك: ما جاءني زيد بل عمرو، فكأنك قلت: بل جاءني عمرو، فَـ «بل»، أبطلت النفي والاسم المنسوب إليه المجيء، قالُوا: والدليلُ على أَنَّ الثانيَ مثبتٌ، حكمهم[2] بامتناع النصب في: مازيدٌ قائماً بل قاعدٌ، ووجوب الرفع كما مَرَّ في بابه.

وعند المبرد[3] أَنَّ الغَلَطَ في الاسم المعطوف عليه فقط، فيبقى الفعل المنفيُّ مسنداً إلى الثاني، فكأنك قلت: بل ما جاءني عمروٌ، كما كان في الإثبات: الفعل الموجب مسندا إلى الثاني.

وإذا ضممت «لا» إلى «بل» بعد الإيجاب أو الأمر نحو: قام زيد، لا بل عمرو، و: اضرِبْ زيداً، لا بل عَمْراً، فمعنى «لا» يرجع إلى ذلك الإيجاب أو الأمر المتقدم، لا إلى ما بعد «بل»، ففي قولك: لا بل عمرو، نفيت بلا: القيام عن زيد، وأثبتَّهُ لِعمروٍ بِبَلْ، ولو لم تَجيءْ بلا، لكان قيام زيد كما ذكرنا، في حكم المسكوت عنه،

---

(١) في التسهيل ص ١٧٧: «و (لكن) قبل المفرد بعد نهي أو نفي كـ (بل) . . . ». وانظر المساعد ٢/٤٦٦.

(٢) في م، د: «الحكم بأنه لا يجوز النصب في: ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ، بل يجب الرفع».

(٣) المقتضب ١٢/١، و ٢٩٨/٤. وانظر شرح جُمَلْ الزَّجَّاجي ٢٣٩/١.

يحتمل أن يثبت وألّا يثبت، وكذا في الأمر، نحو اضربْ زيداً، لا بل عَمْراً، أي: لا تَضرِبْ زيداً، بل اضرِبْ عَمْـراً، ولولا «لا»[1] المذكورةُ، لَاحتمل[2] أن يكون أمراً بضرب زيد وألّا يكونَ مع الأمر بضرب عمرو، وكذا «لا» الداخلة على «بل» بعد النهي والنفي: راجعة إلى معنى ذلك النفي أو النهي، مؤكدة لمعناهما، وما بعد «بل» باقٍ على الخلافِ المذكور، بين المبرِّد[3] والجُمهورِ.

ولا تجيء «بل» المفردة[4]، العاطفة للمفرد، بعد الاستفهام، لأنها لتدارك الغلط الحاصل من الجزم بحصول مضمون الكلام أو طلب تحصيله ولا جزم في الاستفهام، لا بحصول شيءٍ، ولا بتحصيله، حتى يقعَ الغلط فيُتدارك.

وكذا قيل إنها لا تجيء بعد التحضيض والتمني والترجي والعَرْض، والأَولى أنه يجوز استعمالُها بعد ما يستفاد منه معنى الأمر والنهي، كالتحضيض والعَرْض.

وأمّـا «بَـلْ» التي تليها الجُمَلِ، ففائدتُها الانتقالُ من جُملة إلى أخرى، أهمّ من الأُولى، وقد تجيء للغلط[5]، والأُولى تجيء بعد الاستفهام أيضا كقوله تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٥﴾ إلى قوله بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾[6]

والتي لتدارك الغلط نحو: ضربت زيداً، بل أكرمته، وخرج زيد، بل دخل خالد، وقد تشترك الجملتان في جزء، وقد لا تشتركان[7].

---

(١) ط: ساقطة.

(٢) ط: لاحتمـال.

(٣) المبرد أجاز كونَ (بَلْ) ناقلةً حُكْمَ النفي والنهي إلى ما بعدَها. وتابعه أبوالحسين بن عبدالوارث، وهو ابن أخت الفارسي. واستعمال العرب على خلاف ما أجازاه. [انظر ابن الناظم ص ٢١١، المُـرَادي على الألفية ٣/٢٢٤، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٦٣، ٤٦٤].

(٤) أي التي ليس معها (لا).

(٥) أي لتدارك الغلط في الكلام الذي قبلَها.

(٦) الشُعَرَاء /١٦٥، ١٦٦؛ ونصُّها: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٥﴾ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾

(٧) هذا أسلوبٌ ضعيفٌ، ويمكن أن يُستبدَلَ به: وربما لا تشتركان. فإنَّ الفصل بين (قد) والفعلِ بـ(لا) لا تُقِرُّهُ القواعدُ.

[لكــنْ]:

وأمَّا لكنْ فشرطُها مغايرةُ ما قبلَها لِما بعدَها، نفياً وإثباتاً، من حيث المعنى، لا من حيث اللفظُ، كما مَرَّ في[1] المثقَّلة، فإذا عطفت بها المفرد، ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي، لأنّ حروفَ النفي إنما تدخل الجمل، وجب أن يكون «لكن» بعد النفي، لتغـايُر ما بعدَها لِما قبلَها، نحو: ما جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ، وقد مَرَّ معنى الاستدراكِ في المشدَّدة، فعدم مجيء زيد، باقٍ على حاله، لم[2] يكن الحكم به منك غَلَطاً، وإنما جئت بلكن، دفعاً لتوهم المخاطب أَنَّ عَمْراً، أيضاً لم يجيء كزيد، فهي في عطف المفرد نقيضة «لا» لأنها للإثبات للثاني بعد النفي عن الأول، و«لا» للنفي عن الثاني بعد الإثبات للأول.

وأجاز الكوفيون[3] مَجيءَ «لكن» العاطفة للمفرد بعد الموجَب أيضاً، نحو: جاءني زيد لكن عمرو، حَمْلاً على «بَلْ»، وليس لهم به شاهدٌ، وكون وضع «لكن» لمغايرة ما بعدَها لِما قبلَها يدفع ذلك، إلاَّ أَن: لا يُسَلِّموا هذا الوضع.

وإذا وَلِيَهَا جملةٌ، وَجَبَ، أيضاً: المغايرةُ[4] المذكورةُ، كما ذَكَرْنَا في المشدَّدة، وتقع بعد جميع أنواع الكلامِ، إلاّ بعد الاستفهام والترجّي والتمني والعَرْض والتحضيض، على ما قيل.

وذهب يونُسُ[5] إلى أَنَّها في جميعِ مواقعها مخففةٌ من الثقيلة وليست بحرفِ عطفٍ، وَلِيها مفردٌ أَوْ جملةٌ، وذلك لجواز دخول الواوِ عليها، ففي المفرد يقدر العامل بعدها.

ويشكل ذلك عليه، إذا وليها مجرورٌ بلا جارٍّ، نحو: ما مررت بزيد لكن عمرو،

---

(١) م: كما ذكرنا في باب إنّ.

(٢) د: لم يقع الحكم به منك غلطاً.

(٣) المساعد ٢/٤٦٦، والمرادي على الألفية ٣/٢٢١.

(٤) م، د: مغايرة ما بعدَها لِما قبلها، كما ذكرنا في باب إنّ.

(٥) ابن الناظم ص ٢١٠، والجنى الداني ٥٨٨.

فالأولى، كما قال الجُزُولي[1]: إنها في المفرد عاطفة إن تجردت عن الواو، وأمَّا مع الواو فالعاطفة هي الواو، و«لكن» لمجرَّد الاستدراك، واختار فيما بعدها الجمل أن تكون مخففةً لا عاطفة، صَحِبَتْها الواوُ أَوْ، لا، لموافقتها الثقيلة في مَجيء الجملةِ بعدَها، وهي مع الواو (٢٥٨/ب) ليست بعاطفةٍ اتِّفاقاً، وأمَّا المجرَّدة عنها فإنْ وَلِيَها المفردُ فعاطفة، خلافاً لِيونُسَ، وإنْ وَلِيَها جملةٌ فقيل عاطفة، وهو ظاهرُ مذهب الزمخشري[2]، فلا يَحْسُنُ الوَقْفُ على ما قبلَها، وقيل مخففة، كما هو مذهب الجُزُولي، فيحسن الوقف على ما قبلها، لكونها حرف[3] ابتداءٍ.

[حروف التنبيه : ألا ، أمَا ، هـا] :

قولُه: «حروف[4] التنبيه : أَلَا وأَمَا ، وها».

اِعْلَمْ أَنَّ «أَلَا» و «أمَا» ، حرفا استفتاح يُبتدأ بهما الكلامُ، وفائدتُهما المعنوية: توكيدُ مضمـونِ الجملة، وكأنهما مركبتان من همزة الإنكار وحرف النفي، والإنكار نفي، ونفي النفي إثبات، ركب الحرفان لإفادة الإثبات والتحقيق، فصارا بمعنى «إنَّ»، إلّا أنهما غيرُ عامِلَيْنِ، يدخـلان على الجملة ، خبرية كانت أو طلبية، سواءٌ كانت الطلبية أمراً أو نهياً، أو استفهاماً، أو تمنياً، أو غير ذلك.

وتختصان بالجملة بخلاف «هـا»، وفائدتُهما اللفظيةُ كون الكلام بعدهما مبتدأ به، وقد نُسِب التنبيه إليهما، كما هو مذهب المُصَنِّف في هذا الكتابِ.

[أَلَا]

وتدخل «أَلَا» كثيراً على النداء، و «أَمَا» كثيراً على القسم، وقد تُبدل همزة «أما»

---

(١) شرح المقدمة الجُزُولية ص ١٥٣.

(٢) ابن يعيش ٨/١٠٤.

(٣) وهذا ما ذهب إليه أكثر المغاربة أنها حرف ابتداء ، لا حرف عطف.

[انظر المرادي على الألفية ٣/٢٢٢].

(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٨، والفوائد الضيائية ٢/٣٦٤.

هاءً، وعيناً، نحو: هَمَا، وعَمَا، وقد تحذف أَلِفُها في الأحوالِ الثلاث، نحو: أَمَ: وهَمَ، وعَمَ.

وقد تجيء «أَلَا» عند الخليل[1] حرفَ تحضيض، أيضاً كما ذكرنا عنه في قوله:

أَلَا رجلًا جَزَاهُ اللهُ خيراً[2] * . . . ١٦٣ -

[أَمَـــا]:

وقد جاءت[3] «أَمَا» بمعنى «حقاً»[4] فتفتح «أَنَّ» بعدها كما مَرَّ في باب «إنَّ»، وأمَّا «أمَا» و «أَلَا» لِلعَرْض، فهما حرفان يختصان[5] بالفعل ولاشك[6] في كونهما، إذن، مركبين من همزة الإنكار وحرف النفي، وليستا كحرفَيْ الاستفتاح، لأنهما بعد التركيب تدخلان على الجُملتين: الاسميةِ والفعليةِ بلا خِلَافٍ، واللتان[7] للعرض تختصان بالفعليةِ على الصحيح كما قال الأندلسيُّ.

وأجاز المصنف[8] دخولَهما على الاسمية أيضاً، كما مَرَّ في باب «لا» التبرئة.

[هـــا].

وأَمَّا «ها» فتدخل، من جميع المفردات، على أسماء الإشارة كثيراً، لِما ذكرنا في بابها، ويفصل كثيراً، بين أسماء الإشارة وبينها، إمَّا بالقسم نحو: هاالله ذا، وقوله:[9]:

---

(١) في سيبويه ١/٣٥٩ بولاق، أنها بمنزلة هلّا، وليس على التمني.

(٢) سبق تخريجه ص ٥٥٧ من القسم الأول.

(٣) ط: جاء.

(٤) أو «أحقا. وهو الصواب» المغني ص ٧٨، ٧٩.

(٥) ط: تختصان.

(٦) د: «ولا كلام في كون كل واحدة منهما مركبة من همزة الاستفهام المفيدة للإنكار، دخلت على حرف النفي . . .».

(٧) (أمَا)، و (ألَا).

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٠.

(٩) ط: ساقطة.

تعَلَّمَنْ، هـا لَعَمْرُ اللهِ، ذا قَسَماً * فاقصِدْ[1] بِذَرْعِكَ وانظُرْ: أين تَنْسَلِكُ[2] ٤١٢

وإمَّا بالضمير المرفوع المنفصل، نحو: «هَٰأَنتُمْ[3] أُوْلَآءِ» وبغيرهما[4] قليلاً، نحو قوله[5]:

ها إنْ تا عِذرةٌ إنْ لم تكن نَفَعَتْ * فَإِنَّ صاحبَها قد تاه في البلد ٤١٣

وقولِهِ[6]:

[ونحن اقتسمنا[7] المالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنا] * فقلت لهم هذا لَهَا ، ها وذَا لِيـا ٤١٤

أي وهذا ليا.

---

(١) د ، ط : فاقدر.

(٢) البيت لزهير بن أبي سُلمى ، من قصيدةٍ هدد بها الحارث بن ورقاء الصَّيْداوي . (شعر زهير برواية الأعلم ص ٨٨) د. قباوة، وسبق تخريجُ البيت. على أنّ الشاهد فيه هـهنا خلاف ما تقدم منه في باب الإشارة، فالشاهدُ هنا أنه يفصل كثيراً بين (ها) التنبيه وبين اسم الإشارة بجملة القسم . وقال هناك : ويفصل (ها) التنبيه عن اسم الإشارة بـ (أنا) وأخواته كثيراً، نحو ها أنا ذا وبغيرِها قليل وذلك إما قسم كقوله : تعلمن ها . . .
[الخزانة ٤ /٤٧٨ بولاق].

(٣) آل عِمران/ ١١٩ ،والآية بتمامها: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ عَضُّواْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ قُلْ مُوتُواْ بِغَيْظِكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾.

(٤) م ، ط : وهو أكثر ، وبغيرهما قليلاً . . .

(٥) النابغة الذُبْيَاني (ديوانه ص ٣٧ دار صادر) ؛ وفيه:

هـا إنَّ ذي عِذرةٌ إلاّ تكن نَفَعَتْ فإنّ صاحبَها مشاركُ النَّكَدِ

المفصل ٣٠٧ ، الخزانة ٢/ ٤٧٨ ، ٤/ ٤٧٨ بولاق ، ابن يعيش ٨/ ١١٣ ، ١١٤ ، شرح شواهد الشافية ٤/ ٨٠ ؛ وفيه : قُبِلَتْ بدل نَفَعَتْ.

على أن عِذرة ـ بكسر العين ـ مصدرٌ للنوع بتقدير صفة معلومة بقرينة الحال: أي عذر بليغ، والوجه أنّ هذا الوصف مفهوم من التنوين. والمعنى : إن لم ينفع هذا الاعتذار البليغ عندك، فصاحبه حليف الهمّ، قليل الخير.
الشاهد فيه على أنّ الفصل بين (ها) وبين (تا) بـ (ان) وهي غير قسم وغير ضمير مرفوع منفصل قليل.

(٦) لبيد (ملحقات ديوانه ص ٣٦٠). وتقدم تخريجُ البيتِ.

(٧) ليس في م ، ط.

ومذهب الخليل[1] أن «ها» المقدمة في جميع ذلك، كانت متصلة باسم الإشارة، أي كان القياس: اللهِ هذا، ولعمرك هذا قَسَماً، وأنتم هؤلاء، وإن هاتا عِذرة، والدليلُ على أنه فصل حرف التنبيه عن اسم الإشارة ما حكى أبو الخطاب[2] عَمَّنْ يُوثَقُ به: هذا أنا أفعل، وأنا هذا أفعل، في موضع: هاأناذا أفعل، وحدث يونس[3]: هذا أنت تقول كذا.

واعلم أنه ليس المراد بقولك: هاأنذا أفعل: أن تعرف المخاطب نفسك وأن تُعلمه أنك لست غيرك، لأنَّ هذا مُحَالٌ، بل المعنى فيه وفي: ها أنت ذا تقول وها هوذا يفعل: استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الإشارة من المتكلم أو المخاطب أو الغائب، كَأَنَّ معنى: ها أنت ذا تقول، وها أنت ذا يضربك زيد: أنت هذا الذي أرى لا مَن كنا نتوقع منه ألَّا يقع منه أو عليه مثل هذا الغريب، ثم بينت بقولك: تقول، وقولك: يضربك زيد: الذي استغربته ولم تتوقعه، قال الله تعالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمۡ [4]﴾، فالجملةُ بعد اسم الإشارة لازمةٌ، لِبَيَانِ الحالة المستغربة، ولا مَحَلَّ لها؛ إذْ هي مستأنفةٌ.

وقال البصريون هي في مَحَلِّ النصب على الحال، أي: ها أنت ذا قائلاً، قالوا: والحالُ ههنا لازمةٌ؛ لأنَّ الفائدةَ معقودةٌ بها، والعامل فيها حرف التنبيه، أو اسم الإشارة.

ولا أَرى للحال فيه معنى، إذْ ليس المراد: أنت المشار إليه في حال قولك.

وَجَوَّزَ بعضُهم أن تكون[5] « ها » المقدَّمة في نحو: ها أنت ذا تفعل: غير منويّ

---

(١) الكتاب ١/ ٣٧٩ بولاق.

(٢) الأخفش الأكبر، شيخ سيبويه. تَقَدَّمَ التعريفُ به.

(٣) نقله عنه سيبويه في الكتاب ١/٣٧٩ بولاق.

(٤) من الآية ١١٩/ آل عِمران.

(٥) ط: يكون.

دخولها على «ذا» استدلالاً بقوله تعالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ[1]... ﴾ ولو كانت هي التي كانت مع اسم[2] الإشارة، لم تُعَد بعد «أنتم».

ويجوز أن يُعْتَذَرَ للخليل بأنّ تلك الإعادة للبعد بينهما، كما أعيد: ﴿فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم﴾ لبعد قوله تعالى: ﴿ لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ[3] ﴾[4] وأيضاً قولُه تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ[5]﴾، دليلٌ على أَنَّ المقصودَ في ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ[6]﴾ هو الذي كان مع اسم الإشارة، ولو كان في صدر الجملة من الأصل، لجَازَ من غير اسمِ الإشارة نحو: ها أنت زيد.

وما حكى الزمخشريُّ[7] من قولهم: ها إن زيداً منطلق، وها، افْعَلْ كذا، مما لم أعثر له على شاهدٍ.

فالأولى أن تقول: إن هاء التنبيه مختصٌّ باسمِ الإشارة، وقد يفصل عنه كما مرَّ، ولم يثبت دخولها في غيره، من الجُمل والمفردات.

وقد عَدَّ ابنُ مالكٍ[8] «يا» من حروف التنبيه، قال: وأكثر ما يليها: منادى أو أمرٌ

---

(١) آل عمران/٦٦، ومثلها الآية ١٠٩/ النساء.
﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [٣/٦٦].
﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلۡتُمۡ عَنۡهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فَمَن يُجَٰدِلُ ٱللَّهَ عَنۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيۡهِمۡ وَكِيلٗا ﴾ [٤/١٠٩].
(٢) م، د: مع ذا لم تُعَد بعد أنتم.
(٣) ط: ولا تحسبن الذين يبخلون. وهو تحريفٌ بالآية.
(٤) آل عمران / ١٨٨، والآية بتمامها: ﴿ لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٖ مِّنَ ٱلۡعَذَابِۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾
(٥) من الآية ٦٦/آل عمران، ومثلها الآية ١٠٩/ النساء.
(٦) من الآية ١١٩/ آل عمران.
(٧) المُفصَّل ص ٣٠٧ (ط. دار الجيل)، ابن يعيش ٨/١١٣.
(٨) التسهيل ١٧٩، المغني ص ٤٨٩.

نحو: «ألا يا اسجدوا[1]» أو تمنٍّ نحو: «يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ[2]» أو تقليلٌ نحو:[3]

مـاوِي[4] يارُبَّتَمـا غارَةٍ ... ٧٦٠

وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب.

ومَن جعلها حرف نداء فقط، قَدَّرَ في جميع هذه المواضعِ منادى، بخلاف مَنْ جَعَلَها حرفَ تنبيهٍ.

ولجميع حروف التنبيه صَدْرُ الكلام[5]، كما للاستفهام، (٢٥٩/أ) كما تقدم، إلَّا «ها» الداخلة على اسم الإشارة غير مفصولة، فإنها تكون، إمَّا في الأول، أو الوسط، بِحَسَبِ ما يقع اسمُ الإشارةِ.

---

(١) النمل/ ٢٥ والآية بتمامها: ﴿ أَلَّا يَسۡجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِي يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَيَعۡلَمُ مَا تُخۡفُونَ وَمَا تُعۡلِنُونَ ﴾.

هـذا، وقد قرأ الكسائي وأبوجعفر (ألا يسجدوا). النشر ٢/٣٣٧. يرى الفراء والكسائي أن هذه القراءة على حذف المنادى، أي: ياهؤلاء اسجـدوا. [معـاني الفراء ٢/٢٩٠، المشكل ٢/١٤٧]. ومعهما الأنباري. [البيان ٢/٢٢١].

أمّا ابنُ جني فيرى أنّ (يا) هٰهنا للتنبيه. [الخصائص ٢/١٩٦].

(٢) النساء/ ٧٣؛ ونصُّها: ﴿ وَلَئِنۡ أَصَٰبَكُمۡ فَضۡلٞ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمۡ تَكُنۢ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُۥ مَوَدَّةٞ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا ﴾. أبو حيان في البحر ٣/٢٩٢، ٤/١٠٣ جَعَلَ (يـا) الداخلة على (ليت) حرفَ تنبيهٍ، وكذلك سيبويه ٢/٣٠٧ بولاق. أما الأنباري في البيان ١/٢٥٩، فقد جَعَلَها للنداء، والمنادى محذوف.

(٣) صَدْرُ بيتٍ وعجزُهُ: شـعواءَ كاللَّـذْعَـةِ بالمِيسَم.

وهو للشاعر: ضَمْرة بن ضمرة النَّهْشَليّ. وقد تقدم تخريجُ البيت. هذا، وقول الرضي: إنّ (رُبَّ) في البيت للتقليل فيه نَظَرٌ؛ لأنّ رُبَّ في البيت للتكثير، لا للتقليل؛ لأنه في مقام الافتخار والتمـدح ...».

[الخـزانة ٤/٤٧٩].

(٤) ط: ساقطـة.

(٥) في د بعـد قوله: «صدر الكلام»: «لِما ذكرنا في باب إنّ، إلاّ «هـا» ...».

[حــروف النــداء]:

قولُه: « حروف النداء، يا : أعمها، وأيا ، وهَيَا، للبعيد، وأي والهمزة للقريب» .

وقد[1] تنوب « وا » منـاب « يـا » في النداء، والمشهورُ استعمالُها في النُّدْبَة.

وقـد جاء[2] « آ » بهمزة بعدها ألف، و : «آي» بهمزة بعدَها ألِف، بعدَها ياءٌ ساكنةٌ، فَيَا: أَعَمُّها، أي ينادى بها القريب والبعيد، وقالَ الزمخشريُّ[3]: هي للبعيد، قال وأما يا ألله، ويارَبِّ، مع كونه تعالى أقرب إلى كل شخصٍ من حبل وريدِهِ، فلاستصغار الداعي لنفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعو تعالىٰ.

وما ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ[4]: أَوْلى، لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء، ودعوى المجَاز في أحدِهما، أو التأويل خلاف الأصل.

وأَيَا ، وهَيَا ، وآ ، وآي ، ووَا ، في البعيد ، وأَيْ[5] ، والهمزة ، في القريب.

---

(١) م : وقد قام (وا) مَقَامَ (يـا) في النُّدْبَة ، وقد تستعمل في النداء أيضاً ، كما مَـرَّ في المنادى. [انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٢٠. وشرح جُمَل الزَّجَّاجي ٢/ ٨٢ ، وشـواهد التوضيح ص ٢١٢].

(٢) م : جاءت.

(٣) المُفَصَّل ص ٣٠٩ (ط١ دار الجيل) ، ابن يعيش ٨/ ١١٨.

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٨.

(٥) انظر شَرْحَ جُمَل الزَّجَّاجي ٢/ ٨٢ ، وسيبويه ١/ ٣٢٥ بولاق.

[حُروفُ الإيجابِ : ألفاظُها ، الفَرْقُ بينَها في الاستعمالِ]

« حروفُ الإيجاب : نَعَمْ ، وبَلَىٰ ، وإِي ، وأَجَلْ ، وجَيْرِ وإِنَّ[1] ، فَنَعَمْ[2] مقرِّرة لما سبقها، وبَلَىٰ ، مختصةٌ بإيجاب النفي ، وإِي ، إثبات بعد الاستفهام[3] ، ويلزمها القَسَم . وأَجَلْ ، وجَيْرِ ، وإِنَّ ، تَصديقٌ للخبرِ[4] » .

قولُه : «مقرِّرة لِما سَبَقَها» ، أي مثبتة لما سبقها من كلام خبري سواءٌ كان موجَباً نحو: نَعَمْ في جوابِ مَنْ قال قام زيد، أي : نَعَمْ قام، أو منفياً، نحو نَعَمْ ، في جواب مَنْ قال: ما قام زيد، أي : نَعَمْ ما قام، وكذا تقرِّر[5] ما بعد حرف الاستفهام مثبتاً كأن، نحو نعم في جواب مَن قال أقام زيد، أي نعم قام، أو منفياً نحو نَعَمْ في جواب من قال أَلَمْ يَقُمْ زيدٌ، أي : نَعَمْ ، لم يَقُمْ .

[نَعَـــمْ]

فَنَعَمْ ، بعد الاستفهام ليست للتصديق ؛ لأنَّ التصديقَ إنما يكون للخبر ، فالأَولى أن يقال: هي بعد الاستفهام، لإثبات ما بعد أداة الاستفهام نفياً كان أو إثباتاً، ومِنْ

---

(١) جَعَلَ الفَراء والنضر بن شميل (كَلَّا) حرفَ جوابٍ بمنزلة إِيْ ونَعَمْ.
[انظر المغني ٢٥٠ ، ابن يعيش ١٦/٩] .
وحكى الزَّجَّاج في كتاب الشجرة (جَلَلْ) حرف جواب بمنزلة نَعَمْ . [الجنى ٤٣٣].

(٢) «وفي (نَعَمْ) لغتان : نَعَمْ ونَعِمْ. وقد قُرىء بهما جميعاً. ومعناها العِدَة والتصديق. فالعِدَة بعد الأوامر وشبهها، من نحو: افْعَلْ كذا وكذا ، فتقول : نَعَمْ. والتصديق بعد الإخبار وغيره، يقول القائل : زيدٌ قائمٌ، فتقول : نَعَم مصدِّقاً لكلام المخبِر. وكذلك المستخبِر إذا كان مخرجه مخرج المستعلِم أو المقرِّر» . [المقدّمة المُحْسِبة ٢٦٤/١]. وفي التسهيل ص ٢٤٤ : «وكَسْرُ عينِها لغةُ كِنانية» . وكذلك لغة هذيل . انظر الإتحاف ص ٢٤٤ .

(٣) «وهي فصيحة جداً ما لم تفسد بالزيادة العاميَّة، وهو قولُهم إِيْوَهْ. . .». [المقدمة المُحْسِبة ٢٦٥/١] .
ومنها قوله تعالى : «قُلْ إِيْ وَرَبِّي إنه لَحَقٌّ» [من الآية ٥٣/يونس] .

(٤) ط : للمخبـر .

(٥) ط : يقـــرر .

ثُمَّ قال ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: لو قالوا في جواب: «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ»[1]: نَعَمْ، لَكانَ كُفْراً[2]، فَيَصِحُّ بهذا الاعتبار، أن يقال لها حرف إيجاب[3]، أي إثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن الأظهر في الاستعمال أن يقال: الإيجاب في الكلام المثبت، لا المنفي، والمستفهم عنه.

وجوَّزَ بعضُهم[4] إيقاعَ نَعَمْ موقعَ بَلَىٰ، إذا جاءت بعد همزةٍ داخلةٍ على نفيٍ لفائدة التقرير، أي الحمل على الإقرار والطلب له، فيجوز أن يقال في جواب: «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ[5]» و: «أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ[6]»: نَعَمْ؛ لأنَّ الهمزةَ للإنكار دخلت على النفي فأفادتِ الإيجابَ، ولهذا عُطِفَ على: ألم نشرح قوله: «وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ[7]»، فكأنه قال: شَرَحْنا لَكَ صَدْرَكَ وَوَضَعْنا عَنْكَ وِزْرَكَ، فتكون «نَعَمْ» في الحقيقةِ، تصديقاً للخبر المثبت المؤوَّل به الاستفهام مع النفي، لا تقريراً لما بعد همزة الاستفهام، فلا يكون جواباً للاستفهام لأنَّ جوابَ الاستفهام يكون بها بعدَ أداتِهِ، بل هو كما لو قيل قام زيد بالإخبار، فتقول: نَعَمْ، مصدقاً للخبر المثبت، فالذي قالَهُ ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، مَبنيٌّ على كَوْنِ «نَعَمْ» تقريراً لما بعدَ الهمزةِ، والذي جَوَّزه هذا القائل، مبنيٌّ على كونه تقريراً لمدلول الهمزةِ مع حرف النفي، فلا يَتناقَضُ القولان.

---

(١) الأعراف / ١٧٢، والآيةُ بتمامها: «وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ».

(٢) انظر البرهان ٤/٢٦٢، دُرَّة الغَوَّاص ٢٦٠، ٢٦١، المُغني ٤٥٢، ٤٥٤، المُقَدِّمة المُحْسِبة ١/٢٦٤، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ٢/٤٨٥، الفوائد الضيائية ٢/٣٦٦، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٨.

(٣) ط: الإيجاب.

(٤) الشَّلَوْبين. المغني ٤٥٣. وفي الجنى ٤٢٢، ٤٢٣، قال ابن مالك: وقد توافقها (نَعَمْ) بعد المقرون.

(٥) من الآية ١٧٢ / الأعراف.

(٦) الشَّرْح / ١.

(٧) الشَّرْح / ٢.

والدليلُ على جواز استعمالِ ما قال هذا القائل[1]، قولُ الشاعر[2]:

٩١٣ أليس الليلُ يجمع أُمَّ عَمروٍ * وإيَّانا فذاك لنا[3] تداني
نَعَمْ، وأرى[4] الهِلالَ كما تراه[5] * ويعلوها النهار كما عَلَاني

أي: أَنَّ الليل يجمع أُمَّ عمروٍ وإيَّانا، نَعَمْ*، وقد اشتهر في العرف ما قال هذا القائل، فلو قيل لك: أليس لي عليك دينار، فقلت: نَعَمْ، لزمت بالدينار بناءً على العرف الطارىء على الوضع.

وفي «نَعَمْ»، أربعُ لُغاتٍ: المشهورةُ، فَتْحُ النونِ والعينِ، والثانيةُ: كَسْرُ العَيْنِ[6]،

---

(١) ابن مالك. التسهيل ص ٢٤٥. وابن الطَّراوة ص ٢١٨ [د. عياد الثبيتي].

(٢) جَحْدَر بن مالك الحَنَفي، والبيتان من قصيدةٍ قالها في سجن الحَجَّاج الثَّقفي؛ ومنها قولُه
فإنْ أَهلِكْ فَرُبَّ فتىً سيَبكي * عليَّ مُخَضَّبٍ رَخْص البَنَانِ
الخزانة ٤/٤٨٠ بولاق، المغني ٤٥٣، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/٢٠٩، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ٢/٤٨٥، الشعر والشعراء [ط. ليدن سنة ١٩٠٣م] ص ٢٦٧؛ وفيه «بلى» مكان «نعم» ولا شاهدَ فيه حينئذ.
هذا، وللنحويين في هذين البيتين تخريجاتٌ؛ منها: ١ ـ أنّ قولَه (نَعَمْ) ليس جواباً للتقرير، وإنما هو جوابٌ لقوله: «فذاك بِنا تَدَان» ذهب إلى هذا المالَقِي في رصف المباني ص ٣٦٥ والسُّهَيْلي في أماليه ص ٤٧. هذا، وقد استعمل سيبويه «نَعَمْ» مكان «بَلَىٰ» في موضِعَيْنِ في أسطر قليلة جـ٢ ص ١٩ ط. هارون.
الشاهد فيه أنّ (نَعَمْ) هنا لتصديق الخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي، فكأنه قيل: إنّ الليل يجمع أُمَّ عمرو وإيّانا نَعَمْ، فإن الهمزة إذا دخلت على النافي تكون لمحض التقرير؛ أي حمل المخاطب على أن يقرّ بأمرٍ يعرفه وهي في الحقيقة للإنكار، وإنكار النفي إثبات. وقد ساقَ الرضي هذا الشاهدَ لِيَرُدَّ على ابن الطراوة في زعمه أنّ مجيء نَعَمْ بعد الاستفهام الداخل على النافي لَحْنٌ، والواجِبُ مَجيءُ بَلَىٰ...

(٣) د، ط: بنـا.

(*) ذكرها ههنا للتأكيد.

(٤) د، ط: وتـرى.

(٥) د، ط: أراه.

(٦) «وقد جَمَعَ الشاعر بين اللُّغَتَيْنِ فقال:
دعاني عبيدُ اللهِ نفسي فِداؤه * فيالَكَ مِن داعٍ دعاني نَعَم نَعِم
وقرأ الكِسائي: نَعِم بكسر العين. [شرح جمل الزجاجي ٢/٤٨٦].

وهي كِنانيةٌ[1]، والثالثةُ كَسْرُ النُّونِ والعَيْنِ، والرابعةُ : نَحَم[2]، بفتح النون وقلبِ العين المفتوحة حاءً، كما قُلِبَتِ الحاءُ عَيْناً في «حَتَّى» .

وتقع «نعم» في جواب الأمرِ، نحو : نعم لمن قال: زرني أي : أزورك، وتقول نَعَمْ لِمَنْ قال: لا تضربني، أي : لا أضربك، ولو قلت نعم، في جواب التَّحضيض نحـو : هَلاَّ تزورني، كان المعنى : الإيجـاب، أي نَعَمْ، أزورك، وكذا في جواب العَرْض نحو: ألَا تزورنا.

[بلـــى]

قولُه : « وبَلَى مختصَّةٌ بإيجاب النفي » ، يعني أن «بَلَى تنقُض النفيَ المتقدّمَ، سواءٌ كان ذلك النفيُ مجرداً، نحو : بَلَى في جواب مَنْ قال : ما قام زيد، أي : بلى، قد قام، أو كان مقروناً باستفهام، فهي إذن، لنقض النفي الذي بعدَ ذلك الاستفهام كقوله تعالى: «ألستُ بِرَبِّكُمْ قالوا بَلَى[3] » أي بَلَىٰ أنتَ رَبُّنا .

وزعم بعضُهم أنَّ «بلى» تستعمل بعد الإيجاب[4] مستدلاً بقوله[5]:

٩١٤ وقد بَعُدت بالوصل بيني وبينها * بَلَى، إنَّ مَنْ زار القبور لَيَبْعُدَا

---

(١) لغة قريش . اللسان (نعم) . وانظر التسهيل ص ٢٤٤ هامش ٨ .

(٢) لغة ناسٍ من العرب، حكاها النضر بن شميل [ابن يعيش ١٢٥/٨].

(٣) من الآية ١٧٢ / الأعراف .

(٤) في المغني ص ١٥٤ : «ويشكل عليهم أنَّ (بلى) لا يُجاب بها الإيجاب ، وذلك متفق عليه ، ولكنْ وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يجاب بها الاستفهام المجرد، ففي صحيح البخاري في كتاب الإيمان أنه عليه الصلاةُ والسَّلامُ قال لأصحابه : «أترضَوْن أن تكونوا رُبْعَ أهلِ الجَنة؟ قالوا: بلى» وفي صحيح مُسلمٍ في كتاب الهبة «أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء؟ قال: بلى، قال: فلا إذن» وفيه أيضاً أنه قال: «أنت الذي لقيتني بمكةَ؟ فقال له المجيب: بلى»، وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك؛ لأنه قليلٌ، فلا يتخرج عليه التنزيل» .

(٥) الخزانة ٤٨٤/٤ بولاق ، أمالي المرتضى ١٩٤/٢ ، معجم شواهد النحو الشِّعْرية ص ٦٠ .
الشاهد فيه أن بَعْضَهم زَعَمَ أنَّ (بَلَىٰ) تستعمل بعد الإيجاب كما في البيت، وهو شاذٌّ وكان القياس نَعَمْ. وإنما قال شاذٌّ ولم يَقُلْ ضرورة لأنه جاء مثله في الحديث الصحيح كما سنرى .

أي : لَيَبْعُدَن ، بالنون الخفيفة ، واستعمالُ « بَلَى » في البيت لتصديق الإيجاب : شاذٌ[1] .

وزعم الفَرَّاء أَنَّ أصلَها «بَلْ[2]» زيدت عليها الألف للوقفِ[3] ، فلذا كانت للرجوع عن النفي ، كما كانت «بل» للرجوع عن الجَحْدِ في : ما قام زيد ، بل عمرو ، والأَولى كونها حرفاً برأسها .

ولا يُجاب بِنَعَمْ وبَلَىٰ ، ولا بغيرهما (٢٥٩/ب) من حروف الإيجاب : استفهام إلاّ إذا كان بالحرف ، وهو الهمزة وهل ، وأَمَّا الأسماء الاستفهامية ، فإِنَّ جواب « مَنْ » : ما هو أَخَصُّ منه ، فلو قلت في جواب ، مَن جاءك : شخص أو إنسان ، لم يجز ، لأن الأول أَعَمُّ ، والثانيَ مساوٍ ، فلم تعرِّف السائل ما لم يعرفه ، بل تقول إِمّا : رجل ، أو : زيد ، وكذا «مَن» الداخلة على الاسم ، كما يقال : مَن الرجل ، فتقول : زيد ، أو : واحد من بني تميم .

وأَمَّا جواب «ما» فإنْ كان سؤالاً عن الماهِيَّة ، فنحو: إنسان ، أو فَرَس ، أو بقر ، أو غير ذلك من الأنواع .

وإنْ كان سؤالاً عن صفة الماهية ، نحو : ما زيد ، فنحو : عالم ، أو ظريف ، أو فارس ، كما[4] تَقَدَّمَ في الموصولات[5] .

وجواب «أيّ» المضاف إلى المعارف : معرفة نحو : زيد أو عمرو ، أو : أنا ، أو :

---

(١) قد وقعت (بَلَى) لتصديق الإيجاب في الحديث الشريف : « . . . ثم قال : أيسرُّك أنْ يكونوا إليك في البرّ سواء؟ قال : بَلَى ، قال : فلا إذاً » . [صحيح مسلم بشرح النووي ـ كتاب الهبات ، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة . جـ ١١/٦٨ مكتبة المثنى بيروت سنة ١٣٩٢هـ] .

(٢) في المغني ص ١٥٣ : «وقال جَمَاعةٌ : الأصل (بل) والألف زائدة . . .» .

(٣) ط : للوقت .

(٤) م : وقد تقدم ذلك .

(٥) في هذا الشرح .

ذاك، في جواب مَن قال: أيّ الرجال فعل ذلك، أو نكرة مختصة بالوصف، نحو: رجل رأيتهُ في مَوْضِعِ كذا.

وجواب «أيّ» المضاف إلى النكرة: ما يصلح وصفاً لتلك النكرة نحو: عالم، أو كاتب في جواب: أيُّ رجل، أو نكرة مخصَّصة بالنعتِ.

وجواب «كيف»، لا يكون[1] إلَّا نكرة، وجواب «كم»، تعيين العدد، معرفة كان أو نكرة، ومَنَعَ ابنُ السَّرَّاجِ[2] كَوْنَهُ معرفةً.

وجواب «متى» و «أيَّانَ»: تعيينُ الزمانِ دون المبهمِ منه، وجواب «أين» و «أنَّى»: المكان الخاص، وجواب الهمزة مع «أم» الاسم وجواب الهمزة وحدَها، أو مع «أو» وجواب «هل»: نَعَمْ أو: بَلَىٰ أو: لا.

[إِي]

قولُه: «وإِي، إِثباتٌ بعد الاستفهام ويلزمها القَسَمُ[3]».

لا شَكَّ في غَلَبَةِ استعمالِها مسبوقة بالاستفهام، وذكر بعضُهُم أنها تجيء لتصديق الخبر، أيضاً، وذكر ابنُ[4] مالكٍ أَنَّ «إِي» بمعنى «نَعَمْ[5]» فإن أراد أنه يقع مواقَعَ نَعَمْ، فينبغي أن يقع بعد الخبر، مُوجباً كان أو مَنفياً فيكون لتقرير الكلام السابق كنَعَمْ، سواءٌ[6]، يقال: لا تضربني فتقول: إِي واللهِ لا أضربك، وكذا يقال: ما ضرب زيد فتقول: إِي واللهِ ما ضرب، وهذا مخالِفٌ للشرطَيْنِ اللذين ذَكَرَهما المُصَنِّفُ، أَعني لزومَ سَبْقِ الاستفهام وكونها للإثبات.

---

(١) م: نكرة لا غير.

(٢) الأصول ١/ ٣٨٥.

(٣) انظر المقتضب ٢/ ٣٣٠ الطبعة الأخيرة.

(٤) د: المالكي أنَّ إِي بمعنى نَعَمْ. وهذا الإطلاق يقتضي أن يقع بعد الخبر...

(٥) التسهيل ص ٢٤٥.

(٦) تقديرُه: هما سواء.

وإن أراد للتصديق مثل «نعم» ، وإن لم يقع مواقعها، فكذا جميع حروف التصديق .

ولا يستعمل بعد «إي» فعل القَسَم، فلا يقال : إي أقسمت بربِّي، ولا يكون المقسم به بعدَها، إلّا الربّ، والله ، ولَعَمري، تقول: إي واللهِ، وإي اللهَ بحذف حرف القَسَم ونصب «الله» وإي ها الله ذا ، وإي وَربِّي وإي لَعَمري .

وإذا جاء بعدها لفظة «الله»، فإن كان مع «ها» نحو : إي، هاالله ذا، فقد مرَّتِ الوجوُهُ الجائزة فيه في باب[1] القَسَم، ويجب جر «الله» إذن ، لنيابة حرف التنبيه عن الجار .

وإن تجرَّدت عن «ها»، فالله، منصوب بفعل القَسَم المقدر، وفي ياء «إي» ثلاثةُ أَوْجُهٍ، حَذْفُها للساكنين، وفَتْحُها، تبييناً لحرف الإيجاب، وإبقاؤها ساكنةً، والجمع بين ساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الإيجاب بِصَوْنِ آخره عن التحريكِ والحذف وإن كان يلزم ساكنان على غير حَدِّهِ؛ لأنهما في كلمتين، إجراءً لهما مُجرى كلمةٍ واحدةٍ كالضالّين، وتُمُودَّ الثوب، كما في : هاالله، وهذا، أيضاً من خصائص لفظة «الله» .

[أَجَلْ]

قولُه : «وأَجَلْ وجَيْرِ وإنَّ تصديق للخبر»، سواءٌ كان الخبر موجباً أو مَنفياً، ولا تجيء بعد ما فيه معنى الطلب ، كالاستفهام والأمرِ وغيرهما .

وحكى الجَوْهَريُّ عن الأخفش [2]، أنَّ «نَعَمْ» أحسن من «أَجَلْ»، في الاستفهام، وأَجَلْ، أَحْسَنُ مِنْ نَعَمْ في الخبر، فجوَّز على ما ترى، مجيئها في الاستفهام، أيضاً.

---

(١) في هذا الشرح .

(٢) الجنى ١٤٤ .

[جَيْرِ]

وأمّا[1] «جَيْرِ»[2] فقد مضى شَرْحُها في القسم في حروف[3] الجـر .

[إِنَّ]

وأمّا «إِنَّ» فقال سيبويه[4] : هي في قول ابن قيس الرُّقَيَّات[5] :

٩١٥ وَيَقُلْنَ شَيْبٌ[6] قد عَلاَ * كَ، وقد كبِرْتَ فقلت إِنَّهْ

حرف تصديق للخبر بمنزلة (أَجَلْ) ، والهاءُ لِلسَّكْتِ .

وقيل[7] إنَّ «إِنَّ» فيه للتحقيق ، والهاءُ اسمُها والخبر محذوفٌ ، أي : إِنه كذلك .

وقول ابن الزُّبَيْرِ ، لِفَضَالة بن[8] شَريك حين قال له : لَعَنَ اللهُ ناقةً حَمَلَتْني إِليك : إِنَّ وراكبها[9] ، نصٌّ في كونها للتصديق .

---

(١) ط : وأما خبر فقد مضى شرحها . . .

(٢) بمعنى نَعَم [نوادر أبي زيد ٤٩٣]، «ومنهم من قال إنها اسمٌ بمعنى حقاً» . [الجنى ٤٣٣].
وجَيْرِ : «بكسر الراء وفتحها، والكسر أشهر». [الجنى ٤٣٣]. «وربما نوّنوها». [الصاحبي ص ٢١٨]. «وهي كلمة تحلف بها العرب» [الجُمَل ٢٦٣ ط. جديدة] .

(٣) في هذا الشرح . وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٢ .

(٤) الكتاب ١/٤٧٥ ، و٢/٢٧٩ بولاق .

(٥) ديوانه ٦٦ (تحقيق د. محمد يوسف نجم، بيروت سنة ١٩٥٨م). الخزانة ٤/٤٨٥ بولاق، سيبويه ١/٤٧٥ ، ٢/٢٧٩ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٠٥ ، المغني ٥٧، شرح أبيات المغني للبغدادي ١/١٩٢ ، ٧/٨ ، الأمالي الشجرية ١/٣٢٢، ابن يعيش ٣/١٣٠، رصف المَباني ١/٣٢٢، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٢ ، حروف المعاني والصفات ص ٦١ .
الشاهد فيه أنّ سيبويهِ قالَ (إِنّ) في البيت حرفُ تصديقِ الخبر بمنزلة أَجَلْ والهاء للسكت .

(٦) ط : شيف ، والكاف من (علاك) داخلة في الشطر الأول من البيت .

(٧) قال ابن الحاجب : «يُحْتَمل أن تكون «إِنّ» هي الناصبةُ محذوفةُ الخبر، أي إنه كذلك» [الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٢].

(٨) شاعر من أهل الكوفة، شِعرُهُ حُجَّةٌ عند اللغويين . توفي ٦٤هـ. [الأعلام ٥/١٤٦].

(٩) انظر المقدِّمة المُحْسِبة ١/٢٦٥ هامش ٦ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٢٦ ، والجَنى ٣٩٨ ، وحروف المعاني والصفات ص ٦١، وشرح جُمَل الزَّجّاجي ١/٤٤٤ ، ومنثور الفوائد ص ٤٤ .

لكنه يدل على أنها تجيء لتقرير مضمون الدعاء، وهو خلاف ما قال المصنف[1] مِن أَنَّ ثلاثتها، لتصديق الخبر[2]

[حُروفُ الزِّيادةِ، ومواضِعُ زيادةِ كُلٍّ منها]

قولُه : « حروف[3] الزيادة : إِنْ ، وأَنْ، وما ، ولا ، ومِن ، والباء ، واللام ، فإِنْ مع ما النافية، وقلَّت مع المصدرية، ولَمَّا ، وأَنْ ، مع لَمّا ، وبين لو ، والقسم وقلَّت مع الكاف، وما مع إذا ومتى ، وأيّ وأين وإِن شرطاً وبعض حروف الجر ، وقلَّت مع المضاف ، ولا[4] ، مع الواو بعد النفي وبعد أَنْ المصدرية، وقلَّت قبل القسم[5] ، وشَذَّت مع المضاف ، ومِن ، والباء ، واللام ، تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا » .

قيل ، فائدة الحرف الزائد في كلام العرب : إِمّا معنوية، وإمّا لفظية، فالمعنوية : تأكيد المعنى، كما تقدم في «مِن» الاستغراقية[6]، والباء في خبر ما ، وليس[7] .

فإن قيل : فيجب أَلَّا تكونَ زائدةً إذا أفادت فائدةً معنويةً .

قيل : إنما سُمِّيت زائدةً ؛ لأنه لا يتغيَّر بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إِلَّا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تُفِدْ شيئاً ، لَمّا لم تغاير فائدتها (٢٦٠/أ) العارضة : الفائدة الحاصلة قبلها .

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٢ ، شرحه على الكافية ص ١٢٨ . هذا وتجيء (إِنَّ) بعد الاستفهام ـ أيضاً ـ في قول الشاعر :

ليت شعري هل للمُحِبّ شفاءٌ * مِن جَوى حبّهن إِنّ اللقاءُ

أي : نَعَمْ اللقاء شفاءٌ للمحب» .

[الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب ٢/٣٦٩ للجامي].

(٢) م : المخبـر .

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٨ ، والفوائد الضيائية ٢/٣٧٠ .

(٤) د : ولا يقع بعد الواو .

(٥) ط : أقسـم .

(٦) الفائدة فيها : النص على الاستغراق والشمول ، وهو بدونها محتملٌ احتمالاً راجحاً .

(٧) الفائدة في زيادة الباء في الخبر المنفي : التوكيد .

ويلزمهم أن يَعُدُّوا ، على هذا ، «إنَّ»، ولام الابتداء، وألفاظ التأكيد، أسماءً كانت ، أو ، لا : زوائد[1]، ولم يقولوا به .

وبعض[2] الزوائد يعمل، كالباء، ومن ، الزائدتين، وبعضُها لا يعمل، نحو[3]: «فَبِمَارَحْمَةٍ[4]» .

وأمَّا الفائدةُ اللفظيةُ، فهي تزيينُ اللفظ، وكون[5] زيادتها أفصح ، أو كونُ الكلمة أو الكلام، بسببها، تَهَيَّأَ لاستقامة وزن الشِّعر أو لِحُسْنِ السَّجْع، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية .

ولا يجوز خلوّها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً، وإلّا ، لَعُدَّتْ عَبَثاً، ولا يجوز ذلك في كلامِ الفصحاء، ولا سيما في كلام الباري تعالى وأنبيائه، وأئمته، عليهمُ السَّلامُ .

وقد تجتمع الفائدتان في حرفٍ، وقد تنفرد إِحداهُما عن الأُخرى .

وإنما سُمِّيَتْ هذه الحروفُ زوائدَ، لأنها قد تقع زائدة، لا لأنها لا تقع إلَّا زائدة[6]، بل وقوعها غير زائدة أكثر، وسُمِّيَتْ، أيضاً : حروف الصلة لأنها يُتَوصَّل بها إلى زيادة الفصاحة، أو إلى إِقامة وزنٍ أو سَجْعٍ أو غير ذلك .

---

(١) متصل بقوله : ويلزم أن يَعُدُّوا .

(٢) م : وأما التأثير اللفظي فيؤثر بعضها بأن يعمل عملاً كالباء . . .

(٣) التمثيل راجع إلى (ما) .

(٤) آل عمران / ١٥٩ ، والآيةُ بتمامها : «فَبِمَارَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ» .

(٥) في ط : وكونه بزيادتها أفصح . وفي م : وكونه بسبب الزيادة أفصح .

(٦) «ومعنى كونها زائدة : أنَّ أصل المعنى بدونها لا يختل، لا أنها لا فائدة لها أصلاً» . [الفوائد الضيائية ٢ / ٣٧٠] .

[إِنْ]

أَمَّا «إِنْ» فتزاد مع « ما » النافية كثيراً لتأكيدِ النفي ، وتدخل على الاسم والفِعْلِ نحو[1] :

وما إِنْ طِبُّنا جُبْنٌ [ولكنْ * منايانا[2] ودولة آخرينا] ٢٧٠

ونحو قولِهِ[3] :

٩١٦ ما إِنْ جزعت ولا هَلَعت * ولا يَرُدُّ بكاي[4] زندا

وقلَّت زيادتها مع «ما» المصدرية نحو : انتظرني ما إِن جَلَسَ القاضي ، ومع «ما» الاسمية نحو قوله تعالى : « وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ[5] فِيهِ » ، وكذا بعد «أَلَا» الاستفتاحية ، نحو : أَلَا إِنْ قام زيد ، وكذا مع «لمَّا» بل زيادة «أَنْ» المفتوحة بعدَها ، هي المشهورة ، تقول : لما إِنْ جلستَ جلستُ ، فَتْحاً وكَسْراً ، والفتحُ أشهر .

---

(١) سبق تخريجه ص ٨٥٢ من القسم الأول .

(٢) ليس في م ، ط .

(٣) عَمرو بن معد يكرب . والبيت من قصيدةٍ ، أوردها أبو تمام في الحماسة جـ ١ / ٩٣ (طبعة مصورة ، عالم الكتب ، بيروت ، بلا تاريخ) ؛ وقبله :

كم مِن أخٍ لي صالحٍ * بَوَّأْتُهُ بيديَّ لَحْدا

والهلع : أفحش الجزع ؛ لأنه جَزَع مع قِلة صبرٍ ، فكأنه قال :
ما جزعت عليه حزناً هيناً ولا فظيعاً ، وهذا نفي للحزن رأساً .
وقوله : (ولا يَرُدُّ بكاي زندا) : يستعملون الزند في معنى القِلَّة .
الشاهد فيه لما تَقَدَّمَ قبلَهُ .

(٤) ط : بكاي زيدا .

(٥) الأحقاف / ٢٦ ، والآية بتمامها : «وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ » .

[أَنْ]

وأَمَّـا «أَنْ»[1] فتكثر زيادتُها بعد لَمَّا، نحو : « فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ[2] »، وبين «لو» والقَسَم[3]، وقد مرَّ في القسم أن مذهب سيبويه[4] موطِّئة للقسم قبل «لو» كما أن اللام موطئة قبل «إنْ» وسائر كلمات الشرط، كقوله تعالى: « وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ[5] . . » الآية، ويَجيءُ الكلامُ فيه .

وقد تُزادُ في الإنكار، نحو : أنا أَنيه[6]، وقلَّت بعد كاف التشبيه نحو[7] :

ويوماً تُوَافِينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ * [كَأَنْ[8] ظبيةٍ تعطو] إلى وارق السَّلَمْ ٨٧٤

بالجر[9]، وليست في قوله تعالى: « وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ[10] » ، و : وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟[11] » و

---

(١) انـظر سيبويه ١/٤٧٥ ، ٢/٣٠٦ بولاق ، والمقتضب ١/٤٩ ، وابن يعيش ٨/١٣٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٧ .

(٢) يوسف / ٩٦ ؛ ونصُّها : «فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا ۖ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ» .

(٣) قوله (وبين لو)، أي : قبل (لو) وبعد القَسَم، نحو : والله أَنْ لو قمتَ لَقُمْتُ .

(٤) الكتاب ١/٤٥٥ بولاق .

(٥) آل عمران / ٨١ ؛ والآية بتمامها : « وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ» .

(٦) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٨٦ ـ ٢٨٧ ، ومجالس ثعلب ٢/٣٥٨.

(٧) قائل البيت مختلفٌ في نسبته، قيل : عَلْباء بن أَرْقَم، وقيل : زيد بن أرقم، وقيل : باغث بن صُرَيْم اليشكري . وتقدم تخريجُ البيت. وانظر كتاب الاختيارين ص ٢٠٥ ، والفوائد الضيائية ٢/٣٧١ .

(٨) بين القوسين في المطبوع ، وسائر البيت من الأصل ، د .

(٩) «في رواية مَنْ جَرَّ الظَّبْيَة» [المغني ص ٥١] .

(١٠) الأعراف / ١٨٥ ؛ والآية بتمامها : « أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ۖ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ» . [انظر البحر ٤/٤٣٢] .

(١١) الجن / ١٦ ، ونصُّها : « وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا» [انظر التبيان للعُكْبَري ٢/١٢٤٤]

: «وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ[1]» : زائدة، كما توهَّم بعضهُم بل : الأُوليان مخففتان، والثالثة مفسِّرة، كما تقدم في نواصب[2] الفعل .

[مـــا]

وأمَّا «ما» فتزاد مع الخمسِ[3] الكلماتِ المذكورة، إذا أفادت معنى الشرط نحو : إذا ما تكرمني أكرمك بغير الجزم[4]، ومتى ما تكرمني أكرمك بمعنى متى تكرمني، ولا تفيدها «ما» معنى التكرير[5]، ولو أفادته لم تكن زائدة، فَمَن قال: إنَّ «متى» للتكرير، فمتى ما، مثله ، ومَن قال ليست للتكرير، فكذا: متى ما، وأَيًّاً ما تفعل أفعل، وأينما تكن أكن، و : [6] «فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ[7]»، وقد تدخل بعد «أَيَّانَ» أيضاً، قليلاً، ويجيء حكم «ما» مع أن، في نونَيْ التوكيد .

قولُهُ : «شرطاً» ، تقييد لجميع ما ذكر من : إذا ، ومتى ، وأيّ ، وأين ، وإنْ ؛ لأنها كُلَّها تستعمل شرطاً وغيرَ شرطٍ، وزيادة «ما» فيها مختصَّةٌ بحالِ الشرطيةِ .

ولم يَعُدُّو «ما» الكافةَ ، وإنْ لم يكن لها معنى ، من الزوائد ، لأنَّ لها تأثيراً قوياً ، وهو مَنْعُ العاملِ من العمل ، وتهيئتُهُ لدخول ما لم يكن له أَنْ يدخلَهُ ، وعلى مذهب

---

(١) يونس / ١٠٥ ، والآية بتمامها : «وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ» . [انظر معاني القرآن للأخفش ٢/٣٤٩] .

(٢) في هذا الشـــرح .

(٣) تعريف الجُزْأَيْن في العدد مذهب الكوفيين ، والرضي يَجنح لهذا كثيراً، وقد نقده في باب العدد .

(٤) لأنَّ الجزْمَ بـ (إذا) خاصٌّ بالشِّعر .

في مجالس ثعلب ١/٧٤ : «قال أبو العباس : قولُك إذا تَزُرْني أَزُرْكَ، يجوز في الشعر. وأنشد :

وإذا نُطاوِعْ أَمْرَ سادَتِنا * لا يَثْنِنا بُخْلَ ولا جُبُنُ».

وانظر سيبويه ١/٤٣٤ بولاق .

(٥) المستفاد من معنى الشرطية في (متى) ، أي كلّما .

(٦) ط : وإمّا ، وهذا تحريف .

(٧) الزُّخْرُف / ٤١ ، ونَصُّها : «فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ» .

مَنْ أعمل «ليتما» ، وإنما ، وأخواتها[1] ، تكون «ما» زائدةً ، وليست في : حيثما ، وإذ ما ، زائدةً ؛ لأنَّها هي المصححة لكونهما جازمتَيْنِ ، فهي الكافَّةُ لهما ، أيضاً ، عن الإضافة .

وينبغي ألَّا تعدَّ في نحو : بِعَيْنٍ[2] ما أَرَيَنَّكَ ، و :

مِن عِضَةٍ ما يَنبتَنَّ شكيرُها[3] ٢٥١

زائدةً ؛ لأنها هي المصححة لدخول النون في الفعل على ما يَجِيءُ في بابها، وقد مضى الخِلافُ في مثل :

«مَثَلًا مَّا[4]» في الموصولات[5] .

وقد تزاد بعد بعض حروفِ الجر ، نحو :«فَبِمَا رَحْمَةٍ[6]»، و «عَمَّا[7] قَلِيلٍ[8]» و : «مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ[9]» ، زيد صديقي ، كما عمروٌ[10] أخي .

---

(١) ط : وأخواتها .

(٢) مجمع الأمثال ١ / ١٠٠ (توزيع دار الباز بمكةَ المكرمةِ) ؛ وفيه : «بِعَيْنٍ ما أَرَيَنَّكَ» أي اعمَلْ كأني أنظُرُ إليكَ. يضرب في الحث على تَرْكِ البُطءِ . و «ما» صلة دخلت للتأكيد، ولأجلها دخلت النون في الفعل، ومثله : * ومن عِضَةٍ ما يَنبتَنَّ شكيرُها *

والمَثَل في سيبويه ٢ / ١٥٣ بولاق . وانظر المُستقصَىٰ ٢ / ٣٨٢ .

(٣) سبق تخريجه ص ٨١١ من القسم الأول .

(٤) البقرة / ٢٦ ؛ والآية بتمامها : « إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَـٰسِقِينَ » .
[انظر معاني القرآن للأخفش ١ / ٥٣ ، والمُشْكِل ١ / ٣١ ، ٣٢].

(٥) في هذا الشرح .

(٦) من الآية ١٥٩ / آل عمران .

(٧) المؤمنون / ٤٠ ، ونَصُّها : « قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ » .

(٨) ط : قريب ، وهو تحريف .

(٩) نوح / ٢٥ ، والآيةُ بتمامها «مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا۟ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارًا » .

(١٠) ط : كما أنَّ عَمْراً أخي .

وقيل[1] إنها بعد حرف الجر : نكرةٌ مجرورةٌ، والمجرورُ بعدَها بدلٌ منها ، وكذا قيل في : لا سيما زيدٍ ، بالجرِّ ، كما مرَّ في باب الاستثناء[2] ، و «ما» في هذه اللفظة : لازمةٌ .

وقلَّت زيادتُها بعد المضاف ، نحو : مِن غير ما جُرمٍ ، و : «أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ[3]» ، و: «مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ[4]» ، وقيل فيها أيضاً، إنها نكرةٌ، والمجرورُ بَدَلٌ منها .

[لا]

وأَمَّا «لا» فتزاد بعد الواو العاطفةِ بعد نَفْيٍ أو نَهْيٍ ، وقد مَرَّ ذِكْرُها في باب حُروفِ العَطْفِ[5]، نحو : ما جاءني زيد ولا عَمروٌ، وهي ، وإن عُدَّتْ زائدةً، لكنها رافعةٌ لاحتمال أَحَدِ المَجيئين دون الآخَرِ، كما مَرَّ في حروف العطف .

والعَجَبُ، أَنَّهم لا يَرَوْنَ تأثيرَ الحروف معنوياً، كالتأكيد في الباء ، ورفع الاحتمال في «لا» هذه، وفي[6] «مِن» الاستغراقية : مانعاً من كون الحروفِ زائدةً، ويرون تأثيرَهُ لفظياً، ككونها كافّة : مانعاً من زيادتها .

وتزاد بعد «أَنْ» المصدرية، نحو: «مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ[7]» ، و : «لِّئَلَّا[8] يَعْلَمَ

---

(١) ابن كَيْسَانَ ، كما في المشكل ٢/١٥٩ .

(٢) في الشرح الأول .

(٣) القصص / ٢٨ ، ونصُّها : «قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ». [انظر المشكل ٢/١٥٩] .

(٤) الذاريات / ٢٣ ، والآيةُ بتمامها : «فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ». [انظر المشكل ٢/٣٢٣ ، ٣٢٤].

(٥) في هذا الشرح .

(٦) د : و (مِن) في نحو : ما جاءني من رجل مانعاً من كون الحرف زائداً .

(٧) الأعراف / ١٢ ، والآيةُ بتمامها : «قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ».
[انظر دراسات ق ١ جـ٢ ص ٥٧٠ ، ٥٧١ ، معاني القرآن للأخفش ٢/٢٩٤ ، ٢٩٥] .

(٨) الحديد / ٢٩ ، ونصُّها : «لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ =

أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ[1]» ، وجاءت قبل المقسَم به كثيراً ، للإيذانِ بأن جواب القسم منفيٌّ، نحو : لا والله لا أفعل، قال[2]:

٩١٧ لا وأبيكِ ابنةَ العامريِّ * لا يدَّعي القومُ أني أفِرّ

وجاءت قبل «أُقسم» قليلاً، وعليه حُمِلَ قولُه تعالى: « لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ[3]»، وشَذَّتْ بعدَ المضافِ (٢٦٠/ب) نحو :

في بئرِ لا حُورٍ سَرَىٰ وما شعر[4] ٢٦٠

والحور : الهَلَكة[5].

وأَمَّا « مِن » ، والباء ، واللام ، والكافُ ، فقد تَقَدَّمَ ذِكْرُها في حروفِ[6] الجَرّ .

= يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ».
[انظر دراسات ق ١ ٢/٥٦٩ ، معاني القرآن للأخفش ٢/٤٩٥].

(١) ط : الكتاب .

(٢) امرؤ القيس . (ديوانه ٩٤) . ويُنسب أيضاً إلى ربيعةَ بن جشم، كما في الخزانة ٤/٤٨٩ بولاق .
المغني ص ٣٢٩ ، المُخَصَّص ١٧/١٣٥، شرح جُمَل الزَّجّاجي ٢/٣٤٠. وابنة العامري : فاطمة بنت عبيد بن ثعلبة العامري
و (أفِرّ) : بتشديد الراء وسكونها، وخُفِّفَتِ الراء للضرورة.
الشاهد فيه أنّ (لا) تجيء كثيراً زائدةً قبل المقسَم به للإعلام بأن جوابَ القسم منفيٌّ .

(٣) القيامة / ١ . [انظر دراسات ق ١ ٢/٥٧٧ ، ٥٧٨ ، المشكل ٢/٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ابن يعيش ٨/١٣٦].

(٤) سبق تخريجه ص ٨٢٦ من القسم الأول .

(٥) م : المهلكة .

(٦) في هذا الشرح .

[حَرْفا التفسيرِ : أَيْ ، وأَنْ واختصاصُ كُلٍّ منهما]

قولُه : «حرفا التفسير[1] : أَيْ ، وأَنْ ، فَأَنْ مُختصَّةٌ بها في معنى القول» .

اِعْلَمْ أَنَّ الفرقَ بين «أَيْ» و «أَنْ» : أَنَّ «أَيْ» ، يُفَسَّرُ بها كُلُّ مُبْهَمٍ ، من المفرد ، نحو جاءني زيد أي أبو عبدالله ، والجملة نحو : هُرِيق دمُه[2] أي ماتَ .

قـــالَ[3] :

٩١٨ وتَرمينَني بالطَّرْفِ، أَيْ أنت مُذنِبٌ * وتَقلينني لكنَّ إياكِ لا أَقْلِي

و «أَنْ» لا تُفَسِّرِ إلاَّ مفعولاً مقدراً لِلَفْظٍ دالٍّ على معنى القولِ ، مُؤَدٍّ معناه ، كقوله تعالى : « وَنَـٰدَيْنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ »[4] فقوله : يا إبراهيمُ تفسيرٌ لمفعول نادَيْنَا، المقدر أَيْ : ناديناه بشيءٍ ، وبلفظٍ هو قولُنا يا إبراهيمُ ، وكذلك قولك كتبت إليه أَنْ قُمْ ، أي : كتبت إليه شيئاً هو : قُمْ ، فَأَنْ ، حرفٌ دالٌّ على أَنَّ «قُمْ» تفسيرٌ للمفعولِ به المقدر لِكَتَبْتُ .

وقد يفسِّر المفعول به الظاهر، كقوله تعـــالى : « إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقْذِفِيهِ »[5] ، وقولِه تعـــالى : « مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ »[6] ، فقوله :

---

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٩ ، والفوائدَ الضيائية ٢ / ٣٧٤ .

(٢) ط . رفــده .

(٣) لم أهتـدِ إلى قائلـه .

الخزانة ٤ / ٤٩٠ بولاق ، المغني ص ١٠٦ ، شرح أبيات المغني ٥ / ١٨٦ ، ٦ / ٢٣٢ ، ٢٥٨ ، البديع في علوم العربية ق ٢٦٨ / أ ، معاني الحروف ٨٠ . والرَّمي بِالطَّرْفِ : النظر .

الشاهد فيه أنَّ (أَيْ) هنا حرفُ تفسيرٍ للجملة قبلَهُ ، وهي (تَرمينَني بالطَّرْفِ) .

(٤) الصـــافات / ١٠٤ .

(٥) طه / ٣٨ ، ٣٩ ؛ ونَصُّهما : « إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّى وَعَدُوٌّ لَّهُۥ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ » .

(٦) المائدة / ١١٧ ؛ والآية بتمامها مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ » .

انظر : [الكشاف ١ / ٦٩٤ ـ ٦٩٦ ، النهر الماد ٤ / ٦٠ ، سيبويه ١ / ٤٧٩ بولاق] .

اعبُدُوا اللهَ، تفسيرٌ للمضمر في «به»، وفي أمرت معنى القول، وليس مفسِّراً لِمَا، في قوله: ما أمرتَني؛ لأنه مفعولٌ لصريح القول، وقد جَوَّزَ بعضُهم ذلك، مستدلاً بهذه الآيةِ، ولا استدلال[1] بالمحتمل، وأُجيب بأَنَّ «أَنْ» مصدريةٌ، وذلك على مذهب مَن جَوَّزَ دخول الحرف المصدري على الجملة الطلبية، وعند صاحب المذهب، يجوز أن يكـون جميع «أَنْ» المحكوم بكونها مفسِّرة: مصدرية، إذا دخلت على أمرٍ أَوْ نهيٍ متصرف، لأنَّ له، إذن، مصدراً.

واستدلَّ سيبويه[2] على جواز كَوْنِها مصدريةً بدخول حرف الجَرِّ عليها في نحو: أَوْعَزْتُ[3] إليه بأَنْ قُمْ، ويجوز أن يقال: هي زائدةٌ، لِكَراهةِ دُخولِ الجَارِّ على ظاهر الفعلِ، والمعنى: أوعز إليه بهذا اللفظِ.

وقيل إنَّ «أَنْ» في قوله «أَنِ اعبُدُوا»: زائدة، والأَصْلُ عَدَمُ الحُكْمِ بالزيادة، ما كان للحكم بالإضافة محتمل.

وتمسَّك المُجيز[4] لتفسيرها مفعول صريح القول بقوله تعـالى: «وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا[5] ...» قال: التقدير: قائلاً بعضهم لبعض أَنِ امشُوا.

وأجيب: إمَّا بأنه زائدٌ، أو بأن صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهورِ، أو بأن انطلق متضمن لمعنى القول، لأنَّ المنطلقين من مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه، أو بأن: انطلق الملأ بمعنى: انطَلَقُوا في القول وشَرَعُوا فيه.

وينبغي أن تعرف أَنَّ ما بعد «أن» المفسِّرة، ليس من صلة ما قبلَها، بل يَتِمُّ الكلام دونه، ولا يُحتاج إليه إلاَّ من جهة تفسير المبهم المقدر فيه، فقولُه تعالى: وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ

---

(1) ط: والاستدلال.

(2) الكتاب ١/٤٧٩ بولاق، ولفظه: أوعزت إليه بأن افعل.

(3) ط: أوعـز.

(4) د، ط: المُجـوِّز.

(5) ص/ ٦؛ والآية بتمامها: «وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا وَٱصْبِرُوا عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ يُرَادُ».

أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ[1]»، ليست «أنْ» فيه مفسِّرة، لأن قوله تعالى: «أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ» خبر المبتدأ المتقدم[2].

ولا مَنْعَ، لو ارتكب مرتكب أن المسمَّاة بالمفسِّرة: زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول، فمعنى[3] أَمَرَهُ أَنْ قُمْ: أي قال له قُمْ، بتأويل أَمَرَ، بقال، أو بتقدير «قال» بعده على الخِلاف المذكور في أفعال القلوب[4]، و «أَنْ» زائدة، وهذا يَطَّرِدُ في جميع الأمثلة.

(1) يونُس / ١٠؛ ونصُّها: «دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ».

(2) م، ط: المقـدم.

(3) د: فمعنى أمرته أن قم، أي: قلت له قُمْ. بتأويل أمرت بقلت أو تقدير قلت.

(4) فـي هـذا الشـرح.

[الحُروفُ المَصدريَّةُ ، وما يَقع بعد كُلٍّ منها من الجُمَل]

قولُه : « حروفُ[1] المصدر : ما ، وأَنْ ، وأَنَّ ، فالأَوَّلانِ للفعلية وأَنَّ (للاسمية)» .

[مـــــا]

أَمَّا «ما» فتُوصَل بالفعل المتصرف ، إذ الذي لا يتصرَّف لا مصدَرَ له ، حتى[2] يُؤَوَّلَ الفعل مع الحرف به ، ولا تُوصل[3] بالأمر، لأنه ينبغي أن يفيد المصدر المؤَوَّل به «ما»، مع الفعل، ما أفاده «ما» مع ذلك الفعل، وإلَّا فليسا مؤوَّلينْ به، ألا ترى أن معنى : « . . . بِمَارَحُبَتْ[4]»، وبِرحْبِها، شيءٌ واحد، وكذا معنى علمت أنك قائم، وعلمت قيامَك : شيءٌ واحد، والمصدر المؤوَّل به «أن» مع الأمر، لا يفيد معنى الأمر، فقولك كتبت إليه أَنْ قم : ليس بمعنى القيام، لأنَّ قولَك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام، بخلاف قولك: أَنْ قُمْ. ويتبين بهذا أن صلة«أن»لا تكون أمراً ولانهياً خلافاً لما ذهب إليه سيبويه[5] وأبو علي ولو جاز كون صلة الحرف أمراً لجاز ذلك في صلة «أَنَّ» المشددة ، و «ما» و «كي» و «لو»،ولا يجوز ذلك اتِّفاقاً .

وتختص «ما» المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف إلى المصدر المؤوَّل هي وصلتهـــا، به، نحـو: لا أفعله ما ذَرَّ شارق، أي مُدَّةَ ما ذَرَّ، أي مُدَّة ذُروره[6]، وصلتها، إذن، في الغالب، فِعْلٌ ماضي اللفظِ مُثْبَتٌ، كما ذكرنا، أو مَنفيٌّ بِلَمْ، نحو

---

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٩ ـ ١٣٠ ، والفوائد الضيائية ٢/ ٣٧٥ .

(٢) م : حتى يؤوّل الحرف مع الفعل به .

(٣) ط : ولا يوصـــل .

(٤) التوبة / ١١٨ ؛ والآية بتمامها : «وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ» .

(٥) الكتاب ١/ ٤٧٩ ـ ٤٨٠ بولاق .

(٦) انظر معاني الفَراء ١/ ٦٥ ـ ٦٦ ، والتسهيل ص ٣٧ ـ ٣٨ .

: تُهَدِّدُني ما لم تلقني ومعناها الاستقبال، كما مَرَّ في باب الماضي، ويَقِلُّ كونُها فِعلاً مضارعاً .

وصلة «ما» المصدرية، لا تكون، عند سيبويه[1]، إلَّا فِعلية، وجوَّز غيره[2] أن تكون اسميةً، أيضاً، وهو الحَقُّ، وإن كان ذلك قليلاً، كما في نَهْجِ[3] البلاغة «بقوا في الدنيا، ما الدنيا باقية، وقال الشاعر[4] :

٩١٩ أَعِلاقةً أم الوُلَيِّدِ بعدَما * أفنانُ رأسك كالثغام المخلسِ

---

(١) الكتاب ١/٤١٠ ، ٤٥٣ بولاق .

(٢) في التسهيل ص ٣٨ : «وتوصل بجملة اسميةٍ على رأي» .
وفي البحر ١/٦٧ : «ولا توصل بالجملة الاسمية ؛ خلافاً لقومٍ، منهم أبو الحَجَّاج الأعلم».
وفي المُساعد ١/١٧٣ : «(وتوصل بجملةٍ اسميةٍ على رأي) ـ هو مذهب طائفة ، منهم الأعلم الشُّنْتَمري ، وأحد رأيي ابنِ عُصفور. وجعلوا منه قوله:

أحلامكم لِسِقام الجهل شافيةٌ * كما دماؤُكم تشفي من الكَلَبِ

ومذهب سيبويه أنها لا توصل إلَّا بما سبق، والبيت متأوَّلٌ على (ما) كافة » .

(٣) ص ١٧٦ ط . دار الشعب . وقول الشاعر :

واصِلْ خليلَكَ ما التواصلُ ممكنٌ * فلأنت أو هو عن قريب راحلُ

[دراسات ق ١ ٣/٤٠] .

(٤) المَرَّار الأسدي ، كما في سيبويه ١/٦٠ بولاق ، والمَرَّار الفَقْعَسي، كما في سيبويه ١/٢٨٣ أيضاً ، والخزانة ٤/٤٩٣ بولاق .
والبيت في : شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٩١ ، ورصف المباني ٣١٤ ، والأزهية ص ٨٩ ط ٢ ، شرح كفاية المتحفظ ص ١٦٥ ، والبغداديات ٢٩٢ . و(أفنان الرأس) : خُصَل الشَّعْر ، جَمْعُ فَنَن ، وأصل الفنن : الغُصْن . والثغام ، كسحاب : نبت إذا يبس صار أبيضَ ، أو نبت له نور أبيضُ . والمخلس من النبات : المختلط رطبه بيابِسه .
«ومعنى العِلاقة : الحُبُّ اللازم للقلب الذي لا يفارقه ، كأنه متعلق به، لا ينفك عنه» . [شرح كفاية المتحفُّظ ص ١٩٦٥] .
الشاهد فيه أنّ (ما) في قوله (بعدَما) مصدرية على قول بعضِهم خلافاً لسيبويه فإنه جَعَلَها كافَّةً .

وأجاز ابنُ جنيٍّ[1]، كون صلتها جارًا ومجروراً، فيجوز على مذهبه: ما خلا زيدٍ وما عدا زيدٍ، بالجَرِّ، و «ما» (٢٦١/أ) مصدرية .

[أَنْ]

وأمَّا «أَنْ» المصدريةُ، فلا تدخل إلاَّ على الفعل المتصرِّفِ، وهو إمَّا ماضٍ ، كقوله تعالى: «لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا[2]»، أو مضارعٌ ، ولها فيه خاصةً، تأثيران آخران : نَصْبُهُ[3] وتخصيصُه بالاستقبال، أو ، أمر أو نهي ، على مذهب[4] سيبويه، كما مَرَّ .

وتميم ، وأَسَد ، يَقْلِبُون همزتَها[5] عَيْناً، وينشدون :

أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِن خرقاءَ منزلةً * ماءُ الصبابةِ من عينيك مسجومُ[6] ٨٥١

[أَنَّ]

وأمَّا «أَنَّ» المشدَّدة ، فتُوصَل بمعموليها إذا كانت عاملة ، وإذا كُفَّت ، فبالجملة الاسمية أو الفعلية .

[كَــيْ]

ومن الحروف المصدرية «كي» ، إذا دخلتها لام التعليل؛ نحو : لِكي تخرج، وهي بمعنى «أن» وتختص بالمضارع، وقد ذكرنا الخلافَ فيها، في نواصب الفعلِ

---

(١) في اللُّمَع لابن جني [تحقيق د. شرف ص ١٥٤] ، لم يُجَوِّز ذلك. قال: «فإن قلت ما خلا زيداً، نصبت مع «ما» لا غير، قال الشاعر:

أَلاَ كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ * وكلُّ نعيمٍ لا مَحالةَ زائلُ» .

(٢) القصص / ٨٢ ؛ والآية بتمامها : «وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْاْ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ» .

(٣) م : نصبه لفظاً ، وتخصيص المضارع بالاستقبال معنى . . .

(٤) الكتاب ١/٤٧٩ ـ ٤٨٠ بولاق .

(٥) وتسمى عنعنة تميم. [الخصائص ٢/١١ ، والصاحبي ٣٥] .

(٦) قائل البيت : ذو الرُّمَّة (ديوانه ٥٦٧ ط. كِمْبِرْدج سنة ١٩١٩م). وقد سَبَقَ تخريجُه .

المضارع، فَمَنْ حَتَّم كَوْنَها حرفَ جَرٍّ، لم يَجْعَلْها في مثالِنا مصدرية، بل قَدَّر «أن» بعدَها.

[لَــــوْ]

ومنها[1] «لـو[2]» إذا جاءت بعد فِعْلٍ يفهم منه معنى التمني[3]، نحو قوله تعالى[4]: وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ[5]»، وقال[6]:

٩٢٠ [تجاوزت أحراساً[7] إليها ومَعْشَراً] * عَلَيَّ حِراصاً، لو يُسِرُّون مَقْتَلِي

وصلتها كصلة «ما» إلَّا أنها، لا تنوب عن ظرفِ الزمان.

وقد يُستغنى بِلَوْ، عن فعل التمني، فينصب الفعل بعدها مقروناً بالفاء نحو: لو

---

(١) أي من الحروف المصدرية.

(٢) في شرح الكافية الشافية ١/٣٢٠: «ولم يَذْكر (لو) في الحروف المصدرية ـ فيما أعلم ـ إلَّا الفَراء، وأبو علي في التذكرة، وذكرها أبو البقاء. وأجاز أبو علي أن يُنْصَبَ الفعل المعطوف على صلتها، وجَعَلَ من ذلك قراءة بعض القُرَّاء «وَدُّوا لو تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا» قال أبو علي: كأنه قالَ: «ودوا أن تُدهِنَ فيُدهِنُوا».

وانظر المغني ٣٥٠.

(٣) انظر البحر ٨/٣٠٩.

(٤) د: قوله: «تعالى»: ساقطة.

(٥) القلم / ٩؛ ونصُّها: «وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ».

(٦) امرؤ القيس، كما في شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٥٠.

الخزانة ٤/٤٩٦ بولاق، المغني ص ٣٥٠، ٦٧٧، شرح أبيات المغني للبغدادي ٥/٦٣، ٧/١٣٣، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ٢/٤٠٦، ٤٤٢.

و (أحراس): جمع حَرَس. ويجوز أن يكون جمع حارس، كَأَصحاب جمع صاحب، كذا قال الزوزني. [شرح أبيات المغني ٥/٦٤].

«إليها تتعلق بـ تجاوز. و (علي) بـ حراص، وهو صفة لمعشر جمع حريص ككرام جمع كريم.

و (يُسِرُّون): يكتمون، ويحتمل أن يكون معناه: يُظهرون. وهو من الأضداد. [شرح المعلقات العشر ص ٥١، ثلاثة كتب في الأضداد ص ٢١، ١٧٦].

الشاهد فيه أنّ (لَوْ) ههنا مصدريةٌ، وعلامتُها أنْ يَصْلُحَ في موضعها أنْ.

(٧) ليس في د، ط.

كانَ لي مالٌ فَأَحُجَّ، أي أَتَمَنَّى وأَوَدُّ لو كان لي مالٌ، قال تعالى: «لَوْ[1] أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ[2]».

[حُروفُ التَّحضيض، اختصاصُها بالفِعْلِ]

قولُه: «حروف التحضيض[3]: هَلَّا، وأَلَّا، ولولا، ولوما، لها صَدْرُ الكلامِ وتلزم[4] الفعل لفظاً أو تقديراً».

اعلم أَنَّ معناها إذا دخلت في الماضي: التوبيخُ[5] واللَّوْمُ على تَرْكِ الفعلِ، ومعناها في المضارع: الحَضُّ على الفعلِ والطلب له، فهي في المضارع بمعنى الأمرِ.

ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات، إِلَّا أنها تستعمل كثيراً في لَوْمِ المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئاً، يمكنه تداركه في المستقبل، فكأنها من حيث المعنى، للتحضيضِ على فِعْلِ مثل ما فات.

وقلَّما تُستعمل في المضارع، أيضاً، إِلَّا في مَوْضِعِ التوبيخِ واللوم على ما كان يجب أن يَفْعَلَهُ المخاطب قبل أن يطلب منه.

فإن خَلَا الكلام من التوبيخ، فهو العَرْضُ، فتكون هذه الأحرف للعَرْضِ.

وتستعمل في ذلك المعنى: «أَلَا» مخففة، أيضاً، و«لو» التي فيها معنى التمني، نحو: لو نزلت فأكلت، و«أما» نحو: أَمَا تعطف عليَّ.

(١) الزُّمَر / ٥٨؛ والآيةُ بتمامها: «أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ». [انظر البحر ٤٣٦/٧، معاني الفراء ٤٢٢/٢ - ٤٢٣].

(٢) ط: (المؤمنين)، وهو تحريف.

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣٠، والفوائد الضيائية ٣٧٦/٢.

(٤) ط: ويلزم، وفي د: ويلزمها الفعل.

(٥) في التسهيل ص ٢٤٤: «قلَّما يخلو مصحوبُها من توبيخ». انظر [الأمالي الشجرية ٢١٠/٢، وابن يعيش ١٤٤/٨].

قولُه : «وتلزم الفعل لفظاً»، نحو : «لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ[1] . . . » و : «لَّوۡ مَا تَأۡتِينَا[2]» أو تقديراً نحو قوله[3] :

تَعُـدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفضلَ مَجْدِكم * بَني ضَوْطَرىٰ، لولا الكميَّ المُقَنَّعَا ١٦٤

ويجوز[4] : هَلاَّ زيداً ضربته .

وجاءت[5] الاسمية بعدها في ضرورة الشِّعر، نحو قولِهِ[6] :

يقولون ليلى[7] أرسلت بشفاعة * إليَّ فَهَلاَّ نفسُ ليلى شفيعُها ١٦٥

وإذا وَلِيَها الظرفُ فهو منتصبٌ بالفعلِ الذي بعدَهُ، لا بمقدر قبله، كما في قوله تعالى : « وَلَوۡلَآ إِذۡ دَخَلۡتَ جَنَّتَكَ قُلۡتَ[8] . . . » ؛ لأنَّ الظرف يُتَّسَعُ فيه[9]، وأَمّا إذا كان الفـاصـل منصـوباً غير الظرف، نحو : هَلاَّ زيداً ضربت فهو على الخِلاف الذي مَضَىٰ، ولزومها صدر الكلام لما مَرَّ قَبْلُ[10].

---

(١) طه / ١٣٤ ، ونصُّها : « وَلَوۡ أَنَّآ أَهۡلَكۡنَٰهُم بِعَذَابٖ مِّن قَبۡلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولٗا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبۡلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخۡزَىٰ » .

(٢) الحِجْر / ٧ ؛ والآية بتمامها : «لَّوۡ مَا تَأۡتِينَا بِٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ » .

(٣) سبق تخريجه ص ٥٥٨ من القسم الأول .

(٤) في ط : ونحو هَلاَّ زيداً ضربت .

(٥) ط : وجـاء .

(٦) سبق تخريجه ص ٥٥٩ من القسم الأول.

(٧) ط : لعلي .

(٨) الكهف / ٣٩ ؛ ونصُّها : « وَلَوۡلَآ إِذۡ دَخَلۡتَ جَنَّتَكَ قُلۡتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِۚ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالٗا وَوَلَدٗا ».

[انظر دراسات ق ١ ٣/ ٨٨].

(٩) في م بعد قوله : « . . . . يُتَّسَعُ فيه » ما يلي : «وأما إذا قلت هلاّ زيداً ضربت فهو كقولك إن زيداً ضربت على الخلاف الذي مضى، ولزومها صدر الكلام لما ذكرنا في باب إنّ».

(١٠) في بـاب إنّ .

وقد تجيء الفِعليةُ بعد «لولا» غير التحضيضيَّة، قال[1]:

٩٢١ ألا زعمت أسماء أن لا أحِبّها * فقلت : بَلَى ، لولا يُنازعني شُغْلي

فتؤوَّل بلو[2] لَمْ، فهي، إذن، «لـو» التي هي لامتناع الثاني لامتناع الأول، وقيل[3]: هي «لـولا» المختصـة بالاسمية، والفعـل صلة لِأَنْ ، المقـدَّرة، كما في قولهم : تسمعُ بالمُعَيْدِيّ، لا أَنْ تراه[4].

(١) أبو ذُؤيب الهُذَلي (ديوان الهُذَليينَ ١/٣٤ ط . دار الكتب بمصر سنة ١٩٤٥م).
الخزانة ٤/٤٩٨ بولاق ، المغني ٣٦٤ ، شرح أبياته ٥/١٢٧ . الشاهد فيه أنه قد تجيء الجملة الفعليةُ بعد (لولا) غير التحضيضية، وإنما كانت غيرَ تحضيضية ؛ لأنَّ الحَضَّ طلبُ بِحَثٌ وإزعاج ، والشاعر لم يرد أن يحث نفسه على منازعة الشغل، وإنما يريد الاعتذار عن القيام بمحبتها بهذا المانع ، وهو مجاذبته الشغل .

(٢) انظر التسهيل ص ٢٤٤ .

(٣) انظـر المغني ص ٣٦٤ .

(٤) كتاب الأمثال لأبي عُبَيْد القاسم بن سلّام ص ٩٧ .

[حَرْفُ التَّوَقُّعِ : مَعناهُ ، وشَرْطُهُ ، وأَوْجُهُ استعمالِهِ]

قولُه : « حرف[1] التوقع : قد ، وهي في الماضي : للتقريب وفي المضارع : للتقليل » .

هذا[2] الحرف ، إذا دخل على الماضي أو المضارع فلا بُدَّ من معنى التحقيق، ثم إنه ينضاف في بعض المواضعِ إلى هذا المعنى، في الماضي : التقريب من الحال مع التوقع ، أي يكون مصدرُه متوقعاً لمن تخاطبه واقعاً عن قريب، كما تقول لمن يتوقع ركوب الأمير : قد ركب . . . ، أي : حصل عن[3] قريب ما كنت تتوقعه، ومنه قول المؤذِّن : قَدِ قامتِ الصلاةُ .

ففيه ، إِذَنْ، ثلاثةُ معَانٍ مجتمعة : التحقيقُ ، والتوقُّعُ والتقريبُ ، وقد يكون مع التحقيقِ : التقريبُ فقط، ويجوز أن تقولَ : قد ركب ، لمن لم يكن يتوقع ركوبه .

ولا تدخل على الماضي غير المتصرف ، كنِعْمَ وبِئْسَ وعَسَىٰ ولَيْسَ، لأنها ليست بمعنى الماضي حتى تقرِّب معناها من الحال .

وتدخل ، أيضاً ، على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس، فينضاف إلى التحقيق في الأغلب : التقليل ، نحو : إن الكذوب قد يصدق ، أي ، بالحقيقة يصدر منه الصدق، وإن كان قليلاً ، وقد تستعمل للتحقيق مجرَّداً عن معنى التقليل نحو : «قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ[4]» ، وتستعمل، أيضاً، للتكثير في موضع

---

(١) ط : حروف ، وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣٠ ، والفوائد الضيائية ٢ / ٣٧٧.

(٢) ط : هذه الحرف إذا دخلت . . .

(٣) د : حصل قبيل كلامي .

(٤) البقرة / ١٤٤ ونصُّها : «قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ» .

التمدُّحِ ، كما ذكرنا في[1] « رُبَّما » قال تعـالى : « قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ[2] » ، وقال[3] :

٩٢٢ قد أترك القِرْنَ مُصْفَرّاً أنامله * [كأنّ أثوابَهُ مُجَّتْ[4] بِفِرْصَادِ]

ولا تفصل من الفعل ، إلاَّ بالقسم ، نحو : قد واللهِ لَقُوا الله[5] ، وقد ، لعمري ، قال كذا .

وقد يغني عن الفعل دليل فيحذف بعدَها ، قال[6] :

٥٢٥ قَدِ [أَزِفَ الترحُّلُ[7] غيرَ أَنَّ رِكابَنا] * لما تَزُلْ بِرِحالِنا وكَأَنْ قَدِ

(١) ص / ١١٧٤ .

(٢) الأحزاب / ١٨ ، والآية بتمامها : « قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ۖ وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا » .

(٣) عَبيد بن الأبـرص . (ديوانـه ١٤٩ تحقيق د. حسين نَصَّار، مصر سنة ١٩٥٧م)، ونُسِب البيتُ في الكتاب ٢/٣٠٧ بولاق إلى شماس الهُذَلي ، وليس في ديوان الهُذَليين.

وهو في : الخزانة ٤/٥٠٢ بولاق ، الأُزهِيَّة ٢٢١ ، المُخَصَّص ١٤/٥٥ ، الأمالي الشجرية ١/٢١٢ ، إيضاح الشعر الورقة ٩٦/أ .

والقِرْن ، بكسر القاف : الكفء . واصفرار الأنامل : كنايةٌ عن الموت . ومُجَّتْ : رُمِيَتْ , والفِرْصاد ، بكسر الفاء ، وسُكونِ الراء : التوت ، شبه الدم بحمرة عُصارته.

والشاهد فيه وقوع (قد) بمعنى (رُبَّما) . والذي قال هذا هو الزمخشري ، والتبريزي ، وهذا القول غيرُ مشهورٍ للنحاة .

[انظر الدُّر المَصون ٥/٥٥ د. خَرَّاط ، والكشاف ٢/١٤ ، والبحر ٤/١١٠].

(٤) ليس في د ، ط .

(٥) هذا القولُ من خُطبةٍ لِسَيِّدنا عليٍّ، رضيَ اللهُ عنه، تحدَّثَ فيها عن شُهَداء صِفِّين .

[نهج البلاغة ص ٢١٢ ط. دار الشعب]، وقد مَرَّ ذكرها .

(٦) النابغة الذبياني . (ديوانه ٣٠ ط . د . شكري فيصل ، بيروت سنة ١٩٦٨م) ؛ وفيه : أَفِدَ بدل أَزِفَ . وقد سَبَقَ تخريجُ البيتِ .

(٧) ليـس في ط .

[حرفا الاستفهام : هل ، والهمزةُ ، والفَرْقُ بينَهما]

قولُه : «حرفا الاستفهام : الهمزةُ ، وهل ، لهما صَدْرُ الكلام تقول: «أزيد قائم ، و : أقام زيد ، وكذا هل ، والهمزة أعمّ تصرُّفاً ، تقول : أزيداً ضربت، و : أتضرِب زيداً وهو أخوك ، وأزيد (٢٦١/ب) عندك، و: أثم إذا ما وقع، و : أفمن كان ، و : أو من كان ، دون هل».

قوله : «لهما صدر الكلام» ، لِما مَرَّ في باب[1] « إنَّ » .

قولُه : « أزيد قائم، و : أقام زيد ، وكذلك هل » يعني تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية، إلَّا أن الهمزة تدخل على كل اسمية ، سواء كان الخبر فيها اسماً أَوْ فعلاً ، بخلاف « هل » فإنها لا تدخل على اسمية خبرُها فِعْلٌ نحو : هل زيد قام ، إلَّا على شُذوذ ، وذلك لأنَّ أصلَها : أن تكون بمعنى « قد[2]» ، فقيل : أهل ، قال[3]

٩٢٣ أَهَلْ عرفت الدار بالغَرِيينْ

وكثر استعمالها كذلك، ثم حذفت الهمزة لِكَثرة استعمالِها، استغناءً بها عنها وإقامة لها مُقامَها، وقد جاءت على الأصل نحو قوله تعالى : « هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ[4] »، أي : قد أتى[5].

فلمّا كان أصلُها «قد» وهي من لوازم الأفعالِ ، ثم تطفلت على الهمزة، فإن رأت

---

(١) في هذا الشرح .

(٢) انظر الجنى ٣٤٤ ، حروف المعاني والصفات ١٨ ، المشكل ٢/ ٤٣٤ .

(٣) الراجز : خِطام المجاشعي، كما في الخزانة ٤/ ٥٠٥ بولاق. والشاهد فيه على أنّ (هل) في الأصل بمعنى «قد» كما في البيت، فكون (قد) حرف استفهام إنما تكون بهمزة الاستفهام ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال إقامة لها مُقامَها .

(٤) الدهر / ١ ، ونصُّها : « هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا » .

(٥) انظر المشكل ٢/ ٤٣٤ ، البحر ٨/ ٣٩٣، إعراب القرآن المنسوب إلى الزَّجّاج ١/ ١٥٥ .

فعلاً في حَيِّزها، تذكرت عُهُوداً بالحِمى[1]، وحَنَّتْ إلى الإِلْفِ المألوفِ[2]وعانقته، وإن لم تَرَهُ في حَيِّزها تَسَلَّتْ عنه ذاهلة[3].

ومع وجود الفعل، لا تقنع به مفسِّراً أيضاً، للفعل المقدر بعدها، فلا يجوز اختياراً: هل زيداً ضربته، كما مَرَّ في المنصوب على شريطة التفسير[4].

قولُه: «والهمزة أعمُّ»، يعني أنها تستعمل فيما لم تستعمل فيه «هل»، منها: أنه لا يقال: هل زيد خرج، لا على كون زيد مبتدأ، ولا على كونه فاعلاً لفعل مقدر، ولا يقال: هل زيداً ضربت على أَنَّ زيداً منصوب بما بعده، ولا بِمُقَدَّر، ولا يقال: هل زيداً ضربته على أَنَّ زيداً منصوبٌ بمقدر، كل ذلك لِما تقدم.

ومنها: أن الهمزة تستعمل في الإثبات للاستفهام أو للإنكار[5] أيضاً، قال تعالى: «أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ[6]»، وقال الشاعر[7]:

---

(١) د: بالحي.

(٢) د: الألوف.

(٣) قول الرضي: «فإن رأت فعلاً في حَيِّزها إلى قوله ذاهلة» هو أسلوب امتاز به، وقد ردد هذه العبارةَ نفسَها الجاميُّ في شرحه على الكافية. [انظر الفوائد الضيائية ٢/٣٧٨].

(٤) في الشرح الأول. هذا، وقد «ذكر البيانيون أنه جائز على قبح وأن هل زيد خرج جائز على قبح، وهل زيداً ضربت فكذا قبيح، لا ممتنع كما في المفتاح وغيره». [حاشية الشريف ٢/٣٨٨].

(٥) ط: وللإنكار.

(٦) الأعراف / ٢٨، والآيةُ بتمامها: «وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ».

(٧) العَجَّاج (ديوانه ١/٤٨٠ بشرح الأصمعي)، وتتمته: والدَّهْرُ بالإنسان دَوَّارِيُّ.
الخزانة ٤/٥١١ بولاق، سيبويه ١/١٧٠، ٤٨٥ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٤٩؛ وفيه: «يريد أَتَطْرِبُ طَرَباً»، المغني ص ٢٦؛ وفيه: «أي أَتَطْرِبُ وأنت شيخٌ كبيرٌ»، شرح أبيات المغني للبغدادي ٥/٢٧١، الإيضاح في شرح المفصل ١/٧١١، الإيضاح العَضُدي ١/٢٩٢، المقتصد ٢/٩٥٥.
والقِنَّسريُّ: المُسنُّ الكبير القديم.
الشاهد في قوله (أطرباً)، فإنَّ الهمزةَ للاستفهام الإنكاري.

ومن ذلك : أزيدنيه[١] ، في الإنكار[٢] ، ولا تستعمل «هل» للإنكار، وإذا دخلت الهمزة على النافي ، فلمحض[٣] التقرير، أي حمل المخاطب على أن يُقرَّ بأمر يعرفه ، نحو : «أَلَمْ نَشْرَحْ[٤]» و : «أَلَمْ يَجِدْكَ[٥]» ، و : «أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ[٦]» وهي في الحقيقة للإنكار ، وإنكار النفي إثبات، وأمَّا «هل» فلا تدخل على النافي أصلاً، ومنها : أن الهمزة تستعمل مطرداً مع «أم» التسوية، ولا تستعمل «هل» معها، إلَّا شاذّاً[٧] ، كما مَـرَّ .

وتختص « هل[٨]» بحُكْمَينْ دون الهمزة، وهما كونُها للتقرير في الإثبات، كقوله تعـالى: « هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ[٩]»، أَيْ ألم يُثوَّب، وقولهم : هذه بتلك وهل جزيتك يا عمرو وإفادتها إفادة النافي، حتى جاز أن يَجيءَ بعدَها «إلَّا» قصداً للإيجاب، كقوله تعالى : « هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ[١٠] » وقال[١١] :

---

(١) ط : أزيد نبه .

(٢) يأتي بحثه في آخر الكتاب .

(٣) د : فهي لمحض التقرير ، أعني إلجاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه ، نحو . . .

(٤) الشرح / ١ ؛ ونصُّها : « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ » .

(٥) الضُّحى / ٦ ، والآية بتمامها : «أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ» .

(٦) القيامة / ٤٠ ؛ ونصُّها : «أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ» .

(٧) وماذا نقول في بيت عنترة :

هل غادر الشعراء من مُتَرَدَّمِ * أم هل عرفتَ الدارَ بعدَ تَوَهُّمِ

[شرح القصائد العشر للتبريزي ٢٦٢].

وانظر دراسات ق ١ ٣/ ٤٨٩ .

(٨) انظر دراسات ق ١ ٣/ ٤٩٠ .

(٩) سورة المطففين / ٣٦ ، ونصُّها : «هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ» .

(١٠) الرحمـن ٦٠

(١١) دُرَيْدُ بن الصِّمَّة . (ديوانه ص ٤٧ ط. البقاعي) .

الخزانة ٤ /٥١٣ بولاق ، المغني ٨٥٣ ، كتاب الاختيارين ص ٤١٠ . وغَزِيَّة : رهط الشاعر ، قبيلةٌ من هوازن ، وهو اسم أحد أجداده «غزية بن جسم» .

=

وهـل أنا إلَّا مِنْ غَزِيَّةَ إِنْ غَوَتْ * غويتُ ، وإِن ترشَدْ غَزِيَّةُ أَرشَـدِ

ومن خصائص الهمزة أن تدخل على الفاء، والواو، وثم ، كما تقدم في حروف العطف ، ولا تدخل « هل » عليها ؛ لأَنَّها فَرْعُ الهمزةِ فلا تتصرف تصرُّفَها .

وهـذه الحـروفُ تدخـل على « هل » ولا تدخـل على الهمـزة، لكونها أصلاً في الاستفهام الطالب للتصدُّر ، قال تعالى : «فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ[1]» وقال الشاعر[2] :

٩٢٥ وهـل أنـا إلَّا مِـنْ غَـزِيَّةَ .... البيـت

وتقول : إن أكرمتك فهل تكرمني ، ولا تقول : فأتكرمني كما مَـرَّ في الجـوازم، وتقـول : أُسلِّم عليه ثم هل يلتفت إِليَّ ، ولا تَجِيءُ الهمزة بعد «أم» ويجوز ذلك في « هل » وسائر كَلِم الاستفهام ، لعروض معنى الاستفهام فيها ، كما تَبَيَّنَ من مذهب سيبويهِ ، أَعني حَذْفَ همزةِ الاستفهام قبل هذه الأسماء وعراقة الهمزة في الاسـتفهام فلا يُجمع بين حرفي استفهامٍ ، قال[3] :

الشاهد فيه أنّ (هل) هنا استفهام صوري بمعنى النفي ؛ لأنَّ (هل) تنفرد دون الهمزة بأن يراد بالاستفهام بها النفي ؛ نحو : هل يقدر على هذا غيري ؛ أي : ما يقدر.

(١) هود / ١٤ ، ونصُّها : «فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَن لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ».

(٢) دُرَيْد بن الصِّمَّة ، والبيتُ بتمامه :

وهل أنا إلاّ مِنْ غَزِيَّةَ إِنْ غَوَتْ * غويتُ وإِنْ تَرْشَدْ غَزِيَّةُ أَرْشَدِ

وتقدم تخريجُه .

(٣) عَلْقمة بن عَبَدَة، المعروف بعلقمةَ الفَحْل. (ديوانه ص ٥٠ تحقيق لطفي الصقال ودُرِّيَّة الخطيب ومراجعة د. قباوة ، حلب طبعة ١٩٦٩م).

الخزانة ٥١٦/٤ بولاق ، المفضليات ٣٩٧ ، سيبويه ٤٨٧/١ بولاق، كتاب الاختيارين ص ٦٣٠ ، الأمالي الشجرية ٣٣٤/٢، ضرائر الشعر ٢٠٨ ، البديع في علوم العربية لابن الأثير[مخطوط ، ويحققه الأخ صالح العائد] ورقة ٢٦٦/أ.

«قوله : « أم هل كبير بكى » يعني : نفسه؛ والكبير : الشيخ . وقوله: «لم يَقْضِ عَبْرته» أي : لم يستنفد دموعه ، يريد اتصال بكائه ، وتتابع دموعه حزناً لفراقهم. وقوله : «إِثْرَ الأحبة» أي : بعد خروجهم. منصوب على الظرف . و (المشكوم) : المُجَازَى. تقول : شكمت الرجل إذا أعطيته.

الشاهد فيه أنّ (أم) في البيت : منقطعة، بمعنى (بَلْ) ، وهي للخروج من كلام إلى كلام. [الديوان وحاشيته].

٩٢٦ أم هل كبير[1] بكى لم يقضِ عَبْرته * إثْرَ الأَحِبَّةِ يومَ البَيْنِ مَشكُومُ

وقال الله تعالى: «أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ[2]»، وقال الشاعر[3]:

أم كيف ينفع ما تُعطي[4] العَلُوق به * رئمانُ[5] أنْفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ ٩٠٦

وغير ذلك.

وإذا جاءت «أم» بعد اسم الاستفهام[6]، فلا بُدَّ من إعادة ذلك الاسم بعد «أم»، نحو: من يطعمني، أم مَنْ يسقيني، و: أين آكل أم أين أشرب، إذا قصدوا إشراك ما بعدَ أم، فيه، فلا يجوز: مَن يطعمني أم يسقيني، وإن لم يقصد إشراكه فيه، نحو: من يطعمني أم يسقيني زيد، جاز.

وإنما وجب إعادته مع الإشراك[7] فيه؛ لأنَّ «أم» منقطعة، إذِ المتصلةُ لا بُدَّ لها من تقدُّمِ الهمزةِ، وأم المنقطعة حرفُ استئنافٍ وهي بمعنى «بَلْ» وساذج الاستفهام الذي هو معنى الهمزة، فلا تفيد معنى الأسماء الاستفهامية المتقدمة، لأنَّ معناها: أشياء مقرونة بمعنى الاستفهام فإذا قصدت معناها ولم يُستفد من «أم» لا بالعطف، لأنَّ

---

(١) ط: كثير.

(٢) النمل / ٦٢، والآية بتمامها: «أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ».

(٣) أُفنون التغلبي، واسمه أبو عمرو، وهو شاعرٌ جاهلي.
والبيت آخر تسعةِ أبياتٍ في المفضليات من شعره.
المفضليات ص ٢٦٣، الخزانة ٤/٤٥٥ بولاق، الهمع ٢/١٣٣، معجم الشواهد ١/٤٠١.
والعَلُوق: الناقة تعطف على ولدها ولا تدرُّ عليه بلبنها.
الشاهد فيه هنا أنّ اسم الاستفهام يجوز أن يقع بعد أم المجردة من الاستفهام.

(٤) ط: يعطي.

(٥) ط: رئمان.

(٦) د، ط: استفهام.

(٧) ط، م: مع قصد الإشراك....

المنقطعة حرفُ استئنافٍ، كما ذَكَرْنا، ولا بالتضمين، كما تضمنت معنى الهمزة، لم يكن لك بُدٌّ من التصريح بها بعد «أَمْ» .

وأَمَّا «هـل» فيجوز فيها تَرْكُ الإعادة، لأنَّها لساذج الاستفهام كالهمزة، ويجوز الإعادة تشبيهاً (٢٦٢/أ) بأخواتها الاسمية في عَدَمِ العراقة وقد جَمَعَها الشاعرُ[1] في قوله :

٩٢٧ هل ما علمتَ وما استُودِعتَ مكتومُ؟ * أم حَبْلُها، إذْ[2] نَأَتْكَ، اليومَ مصرومُ
أم هل كبيرٌ[3] بكى لم يَقْضِ عَبْرَتَهُ * إِثْرَ الأَحِبَّةِ يومَ البَيْنِ مَشكومُ

وربما أُبدلت هاءُ «هل» همزةً .

ومِن خَوَاصِّ الهمزة : جوازُ ذكرِ المفرد، بعدَها، اعتماداً على ما سبق من ذكر ما يَتِمُّ به ذلك المفرد في كلام متكلم آخر، نحو قولك منكراً، أو مستفهماً: أزيدٌ، أو : أزيداً، أو : أبزيد، جواباً لِمَنْ قال: جاءني زيدٌ، أو: رأيت زيداً، أو: مررت بزيدٍ .

ولا تقول : هل زيدٌ ، وهل زيداً ، وهل بِزَيْدٍ .

---

(١) عَلْقَمَة الفَحْل (ديوانه ص ٥٠) . وقد تقدم البيتُ الثاني قبلَ قليل. ومكتوم : مَصُون ومحفوظ . الحبل هنا : الوصل والعهد. نَأَتكَ : بعدت عنك . مصروم : مقطوع .
«يقول : هل ما علمت مما كان بينك وبينها، وما استُودعتَ من حبها مكتوم عندها ، لم تَبْغِ بك بدلاً ، فهي على الوفاء لك، أم قد خانت عهدك وصرمت ما بينَكَ وبينها إذْ نَأَتْ عنك».
[الديوان بشرح الأعلم الشنتمري].
الشاهد فيه أن (أم) إذا جاءت بعد (هل) يجوز أن يعاد معها هل، ويجوز ألاّ يُعاد ، بخلاف أم إذا جاءت بعد اسم استفهامٍ ، فإنه يجب أن يعاد معها ذلك الاسم كما بيّنه الرَّضي.
وقد اجتمع في البيتين إعادة (هل) وتركُها ، فإنّ (أم) الأولى جاءت بعد (هل)، ولم تعد (هل) معها ، وقد أعادها مع (أم) الثانية في البيت الثاني . الخزانة ٥١٩/٤ بولاق .
وكتاب الاختيارين ص ٦٣٠ .

(٢) ط : إذا .

(٣) ط : كثيـر .

[حُروفُ الشَّرْطِ : إِنْ ، ولَوْ ، والفَرْقُ بينَهما]

قولُه : «حروف الشرط : إنْ ، ولو ، وأَمَّا ، لها صدر الكلام ، فإِنْ : للاستقبال ، ولو للمُضيِ ، ويلزمان الفعل لفظاً أو تقديراً ، ومِن ثَمَّ قيل : لو أنك بالفتح ، لأنه فاعل ، وانطلقت ، بالفعل ، موضع : منطلق ، ليكون كالعِوَض ، وإن كان جامداً ، جاز لِتعَذُّرِه» .

إنما كان لها صدر الكلام لما تقدم في باب إن.[1]

قولُه : «فإنْ ، للاستقبال ، يعني سواء دخلت على المضارع أو الماضي ، وكذا لو ، للمُضيِ»[2] ، على أَيِّهما دخلت ، قال تعالى : « لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ [3] » .

هذا وضعُهما ، كما مَرَّ في الظروف المبنية ، ومَرَّ فيها طَرَفٌ من أحوالِهما[4].

ومذهب الفَراء[5] : أَنَّ «لو» تستعمل في المستقبل ، كإِنْ ، وذلك مع قِلَّته ، ثابتٌ لاينكر ، نحو : اطلبوا العلمَ ولو بالصِّينِ[6].

ثم إِنَّ النُّحاةَ قالُوا : إِنَّ «لو[7]» لامتناع الثاني لامتناع الأول ، وقالَ المُصَنِّفُ[8]: بل هي لامتنـاعِ الأول لامتناع الثاني ، قال: وذلك لأَنَّ الأولَ سببٌ والثاني مسبَّب ، والمسبَّب قد يكـون أعمَّ من السبب ، كالإشراق ، والحاصل من النار ، والشمس ،

(١) من تغييرها معنى الكلام .

(٢) م : . . . للمضي ، وإن دخلت على المضارع ، كقوله تعالى : «لو يُطيعُكم» .

(٣) الحُجُرات / ٧ ، والآية بتمامها : «وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ ۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ» .

(٤) في هذا الشرح .

(٥) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣١ .

(٦) هذا جزء من حديث شريف ، وهو بتمامه : «اطلبوا العلم ولو بالصين ، فإنّ طلب العلم فريضةٌ على كل مسلم» . وسبق توثيقُ الحديثِ .

(٧) د : إنّ «لو» لانتفاء الثاني لانتفاء الأول .

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٤١ ـ ٢٤٢ .

قال[1]: فالأولى أن يقال : لانتفاء الأول لانتفاء الثاني ؛ لأنَّ انتفاءَ المسبَّب يدل على انتفاء كل سبب .

وفيها قالَ نَظَرٌ[2]، لأن الشرط عندهم ملزوم، والجزاء لازم، سواء كان الشرط سبباً كما في قولك : لو كانت الشمس طالعةً لكان النهارُ موجوداً، أو شرطاً، كما في قولك : لو كان لي مالٌ لحججت، أو، لا شرطاً ولا سبباً، كقولك : لو كان زيد أبي لكنت ابنَهُ، ولو كان النهارُ موجوداً لكانتِ الشمسُ طالعةً .

والصحيح أن يقال كما قال المصنف : هي موضوعةٌ لامتناع الأول لامتناع الثاني، أَيْ أن امتناع الثاني دَلَّ على امتناعِ الأول، لكن لا لِلْعِلَّة التي ذكرها، بل لأنّ «لَوْ» موضوعةٌ ليكون جزاؤها مقدَّرَ الوجودِ في الماضي، والمقدَّرُ وجودُه في الماضي يكون ممتنعاً فيه، فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم، لأجل امتناع لازمه، أي الجزاء، لأن الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه .

وقد يجيء جواب «لو» قليلاً ، لازمَ الوجودِ في جميع الأزمنة في قَصْدِ المتكلم، وآيةُ ذلك أَنْ يكونَ الشرطُ ممّا يستبعد استلزامه لذلك الجزاء، بل يكون نقيض ذلك الشرط أنسبَ، وأَلْيَقَ باستلزام ذلك الجزاء، فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير، لأنك تحكم في الظاهر أنه لازم للشرط الذي نقيضه أولى باستلزام ذلك الجزاء، فيكون ذلك الجزاء لازماً لذلك الشرط ولنقيضه، فيلزم وجوده أبداً، إِذِ النقيضانِ لا يرتفعان .

مثالُه : لو أهنتني لأكرمتك، فإذا[3] استلزمت الإهانةُ الإكرامَ، فكيف لا يستلزم الإكرامُ الإكرامَ، ومنه قوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ» إلى قوله :

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣١ ، والجنى ٢٧٢ - ٢٧٣ ، والفوائد الضيائية ٢/ ٣٨٠ - ٣٨١ .

(٢) النظر الذي نقد به الرضي كلامَ ابنِ الحاجب ، يرجع إلى التعليل الذي قاله ابن الحاجب ، ولكنه يوافقه على ما قال مِن معنى (لو) .

(٣) ط : إذا استلزم الإهانة . . .

«مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ[1]» ، أي : لبقيت ، وقولِ عُمَرَ رضي اللهُ عنه : نِعْمَ[2] العَبْدُ صُهَيْبٌ[3] لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه ، أي : لو أمِن لأطاع ، وقوله تعالى : «وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا[4]» .

ولكـون «لـو» بمعنى الماضي وضعاً ، لم يُجزم بها إلاَّ اضطراراً[5] ؛ لأنَّ الجزم من خَواصِّ المعرَب والماضي مبني ، قال[6] :

٩٢٨ لو يَشَأْ ، طار به ذُو مَيْعَةٍ * لاحقُ الآطالِ نهدٌ ذو خُصَلْ

وزعم بعضُهم أنَّ جزمها مطردٌ على بعض اللغات[7] .

---

(١) لُقْمان / ٢٧ ، والآية بتمامها : «وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» .

(٢) وَهِمَ ابنُ الحاجب فجعله حديثاً شريفاً في الإيضاح في شرح المفصل ٢٤٢/٢ . غير أنَّ محقق الكتاب صَوَّبَ ذلك . لكنه جعله قولاً لعمر في شرحه على الكافية ص ١٣١ . انظر الجنى الداني ٢٧٣ ، والأشباه والنظائر ٥٢/٤ .

(٣) صهيب الرومي ، أحد السابقين إلى الإسلام . رضي الله عنه وعن جميع الصحابة والتابعين . . .

(٤) الأنفال / ٢٣ ، ونصُّها : «وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ» .

(٥) في الشعر ، وهو مذهب ابن الشجري ، وتبعه ابنُ مالك في التوضيح ووقع له في التسهيل كلامان أحدُهما : يقتضي المَنْعَ ، والثاني ظاهرُهُ موافقةُ ابنِ الشجري ، ونَصُّ قوله في التسهيل : «والأصح امتناعُ حَمْلِ (لو) على (إنْ) .

انظر الأشباه ١٣٦/١ ، والتسهيل ٢٣٧ .

(٦) عَلْقَمَة الفَحْل (ديوانه ١٣٤) وقال البغدادي إنه لامرأة من بني الحارث بن كعب ، تصف قتيلاً بالشجاعة وإنه كان يستطيع الهَرَبَ [الخزانة ٥٢١/٤ بولاق] . و (يَشَأ) بالجزم على تشبيه (لو) بـ (إنْ) . [شرح أبيات المغني ٦٦٤/٢] ، هذا قول ابن هشام . [المغني ص ٣٥٧] .

و(يَشَا) بلا هَمْزٍ - كما في ديوان علقمة - حذفت في مثل هذا لغة [شرح شواهد الشافية ٣٦/٣ ، ٣٩] ، وعليه فلا شاهدَ فيه .

والمَيْعَة : النشاط . وذو مَيْعَة : فرس ذو نشاط . ولاحق : ضامر والآطال : جمع إطل ، وهو الخاصرة . ونهد : غليظ قوي ، والخُصَل : جمع خصلة ، أي : لفيفة من الشعر .

والمعنى : لو شاء أنجاه فرس نشيط ، ضامر الجَنْبَيْنِ غليظٌ قويٌّ ، له خُصَلٌ من الشَّعْر ، ولكنه اختارَ الموتَ على الحياة .

والبيت في : شواهد التوضيح ١٩ ، المُوفي ١١٩ ، الأمالي الشجرية ١٨٧/١ ، الجنى الداني ٢٨٦ .

الشاهد فيه أن الجزم بـ (لو) ضـرورة .

(٧) انظر المغني ص ٣٥٧ .

قولُه : «وتلزمان الفعل لفظاً أو تقديراً» أَمَّا في نحو : لو ذات سوارٍ لطمتني[1]، ولو زيداً ضربته، فلا كلامَ في تقديرِ الفعل، وأَمَّا في نحو : لو زيداً ضربت ، فينبغي أن يكون على الخِلافِ الذي ذَكَرْنَا في : إن زيداً ضربت .

وجاء في الضرورة ، شرطها : اسميَّةً ، قالَ[2] :

لَوْ بِغَيْرِ الماءِ حَلْقِي شَرِقٌ * كنتُ كالغَصَّان بالماء اعتصاري ٦٥٩

وهذا من باب وضع الاسمية موضعَ الفعليةِ، كما في قوله :

. . . . * . . . فَهَلَّا نفسُ ليلى شفيعُها[3] ١٦٥

قوله : «ومِن ثَمَّ قيل : لو أَنَّك . بالفتح ؛ لأنه فاعل»، هذا مذهبُ المبرد[4]، أعني تقديرَ الفِعْلِ بعدَ «لو» التي تليها «أَنَّ»، وقال السِّيرافي : إِنَّ الذي عندي : أنه لا يحتاج إلى تقدير الفعل، ولكن «أن» تقع نائبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد «لو» لأن خبر «أَنَّ»، إذن، فعل، ينوب لفظه عن الفعل بعد «لو»، فإذا قلت : لو أَنَّ زيداً جاءني، فكأنك قلت : لو جاءني زيد.

قولُه : «انطلقت موضع منطلق»، يعني أَنَّ[5] «أَنَّ» إذا وقعت بعد «لو» المحذوفِ

---

(١) «الخبر مشهور ، في ألفاظه اختلافٌ : أَنَّ حاتماً الطائي لَمَّا أقام في عَنَزَة بأن قد فدى أسيراً لهم بنفسه ، غاب الرجال مرة ، وبقي هو والنساء ، نيط لبعير لهم . فقلن له : قم فافصد هذه الناقةَ ، وأخذ الشفرة فَنَحَرَها ، فلطمته امرأةٌ منهن وسَبَّتْهُ ، فقال : «لو غير ذات سوار لطمني» أي لو لطمني رجل ! . . . وحَدَّثني المازني قال : سمعت العرب تقول : «لو غير ذات سوار لطمني» . ويقول النحويون : «لطمتني» . فأخذت «غير» قول النحويين وتركت قول العرب» . [الفاضل في اللغة والأدب للمبرد ، تحقيق عبدالعزيز الميمني الراجكوتي سنة ١٩٥٥ ص ٤١ - ٤٢] . وانظر نوادر أبي زيد ص ٢٧٠ ، والجَنى ٢٧٩ ، وحاشية الصبان ٤ / ٣٩ - ٤٠ ، وكتاب الأمثال لأبي عبيدالقاسم ابن سلام ص ٢٦٨ .

(٢) عَدِي بن زَيْدٍ العبادي . (ديوانه ٩٣ تحقيق محمد جبار المعيبد . بغداد سنة ١٩٦٥م) . وقد سبق تخريجُ البيتِ .

(٣) البيت بتمامه :

يقولون ليلى أرسلت بشفاعة * إليَّ فَهَلَّا نفسُ ليلى شفيعُها

وهو مُختَلَفٌ في نسبتِهِ ، وتقدَّمَ قبلَ قليلٍ .

(٤) المقتضب ٣/٧٧ - ٧٨ ، الكامل ٣/١٤٠ . وانظر سيبويه ١ /٤٧٠ بولاق .

(٥) ط : ســاقطة .

شرطُها، فخبرها إن كان مشتقاً وجب أن يكون فعلاً؛ لأنَّ الفعل المقدر، لا بُدَّ له من مفسِّرٍ، و«أنَّ» لكونها دالةً على معنى التحقيقِ والثبوت: تَدُلُّ على معنى «ثبت»، فلزم أن يكونَ خبر «أنَّ» فعلاً ماضياً (٢٦٢/ب)، لا اسم فاعل، ليكون كالعِوَض من لفظ الفعل المفسِّر، وأَمَّا المعنى فقد ذكرنا أن «أنَّ» دلَّتْ عليه .

وإنْ لم يكن مشتقاً، جازَ، للتعذُّر، كقوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ[1] . . .»، وأمّا قولُه تعالى: «يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ[2]»، فلأن «لو» بمعنى «أنْ» المصدرية، وليست بشرطيةٍ، لمجيئها بعد فِعْلٍ دالٍّ على التمني .

ومنهم مَن لا يشترط مَجيءَ الفعلِ في خبر «أنَّ» الواقعةِ بعدَ «لو» وإن كان مشتقاً[3]، أيضاً، كما ذهب إليه ابنُ[4] مالكٍ، قال الأسودُ[5] بنُ يعفُر :

٩٢٩ هما خبآني كل يوم غنيمة * وأهلكتهم لَو أنَّ ذلك نافعُ[6]

وقال كعب[7] :

---

(١) من الآية / ٢٧ سورة لقمان .

(٢) الأحزاب / ٢٠ ، والآية بتمامها : «يَحْسَبُونَ ٱلْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُواْ وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ وَلَوْ كَانُواْ فِيكُم مَّا قَٰتَلُوٓاْ إِلَّا قَلِيلًا».

(٣) انظر ابن يعيش ١١/٩ ، البحر ١٩٠/٧ ـ ١٩١ .

(٤) التسهيل ص ٢٤٠ ، ونَصُّ عبارته : «وإنْ وَلِيهَا (أنَّ) لم يلزم كون خبرها فعلاً ، خلافاً لزاعم ذلك» .

(٥) ط : قال أسود .

(٦) البيت للأسود بن يعفر ، كما في الخزانة ٥٢٤/٤ بولاق.
الشاهد فيه على أنّ (أنّ) الواقعة بعد (لو) قد يجيء بِقِلَّةٍ وصفاً مشتقاً ولم يشترط أن يكون فعلاً وإنما الفعل على الأكثر.

(٧) أي كعب بن زهير (شرح قصيدة بانت سعاد للإمام التبريزي، تحقيق ف . كرنكو ص ١٥).
قصيدة البردة بشرح أبي البركات ص ٩٥ ، حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام جـ ١ ص ٦١٩، الصاحبي ص ٣٠١ ، الخزانة ٥٢٦/٥ بولاق .
و(أكرم بها) : أي ما أكرمَهَا. والخُلَّة هنا الصديقة، وأقول : (هنا)؛ لأنَّ (الخُلَّة) في اللغة مصدرٌ بمعنى الصداقة. «والمراد منه هنا الصديقة، إمَّا من باب ذكر المصدر وإرادة الوصف منه كرجلٍ عدلٍ بمعنى عادل، وإمَّا من باب حذف المضاف أي ذات صداقة ، وإمَّا من باب المبالغة بجعل سعاد عينَ الصداقة، وهذا أجود=

٩٣٠ أَكْرِمْ بها خُلَّةً لو أنها صدقت * موعودَها، أو لو أَنَّ النصحَ مَقبولُ

ومع هذا ، فلا شَكَّ أَنَّ استعمالَ الفعلِ في حَيِّزِ[١] خبر «أَنَّ» الواقعة بعد «لو» أكثر وإن لم يكن لازماً[٢] .

وإذا حصل الفعل، فالأكثرُ كونُه ماضياً، لكونه كالعِوَضِ من شرط «لو» ، الذي هو الماضي، وقد جاء مضارعاً، قالَ[٣] :

٩٣١ تَمُدُّ بالأعناق أو تلويها * وتشتكي لو أننا نُشكيها

= من الأولَيْن ، وعلى كلٍ يكون التمييز نفسَ المنسوب إليه، إذِ المعنى أَكْرِمْ بصديقةٍ هي سعاد، ويجوز أن تبقى الخُلَّة على مصدريتها بمعنى الصداقة وحينئذ يكون التمييز متعلقَ المنسوب إليه لا نفسه إذ المعنى أكرِمْ بصداقَتِها. . . »

[حاشية على شرح بانت سعاد ١/٦٣٣].

والفعل (صدق) يكون لازماً ومتعدياً، يقال:

صدق في حديثه ، وصدق الحديثَ ، إذا لم يكذب .

و(موعودها) فيه ثلاثة أوجه أحدُها : أن يكون اسمَ مفعولٍ على ظاهره ، ويكون المراد به الشخص الموعود، وأراد به نفسها. والثاني : أن يكون كذلك ، ويكون المراد به : الشيء الموعود به، وأراد به وصالها. والثالثُ : أن يكون مصدراً كالمعسور والميسور، أي : الوعد .

الشاهد فيه لِمَا تَقَدَّم قبلَه في بيت الأسود بن يعفر .

(١) ط : ســاقطة .

(٢) في د : ومع هذا ، فلا شك أَنَّ استعمال الفعل في مثل هذا المقام أغلب وأكثر .

(٣) لم أهتدِ إلى قائله . والبيت أورده ابنُ جِني في الخصائص ٣/٧٧ بدون نِسبةٍ، وهو في الخزانة ٤/٥٣٠ بولاق ، بلا نسبة أيضاً. وفي اللسان (شكا ٢/٣٥٠ ط . الخياط)، كما يلي :

«تَمُـدُّ بالأعناق أو تَثْنيهـا
وتشـتكي لو أننا نُشـكيها
مَسَّ حـوايا قلّما نُخفيهـا»

وهو في الأضداد للأصمعي ص ٢٠٨ [ضمن ثلاثة كتب ، هو أحدها ، والاثنان : السِّجستاني ، وابن السِّكِّيت . نَشَرَها د. أوغست هفنر دار الكتب العلمية ، بيروت سنة ١٩١٢ م]. وفيه : تَلْويها بدل تَثْنيهـا .

الشاهد فيه على أنّ مجيء المضارع خبر (أَنَّ) الواقعة بعد (لو· قليل، والكثير الماضي . وجوابُ (لو) محذوفٌ دَلَّ عليه (تشتكي)، وبعده : مَسَّ حوايا قلّما نُخفيها .

وجواب «لو» إمّا فعل مجزوم بلم، نحو: لو ضربتني لم أضربك، أو ماضٍ في أوله لام مفتوحة، وتحذف هذه اللامُ قليلاً.

وإن وقعت «لو» مع ما في حَيِّزها صلة، فحذف اللام كثيرٌ، نحو: جاءني الذي لو ضربته شكرني، وذلك للطول، وكذا إذا طال الشرط بذيوله، كقوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ» إلى قوله: «مَّا نَفِدَتْ[1]»، ولا يكون جواب «لو» اسميةً[2]، بخلاف جواب «إنْ»؛ لأنَّ الاسميةَ صريحةٌ في ثبوت مضمونها واستقراره، ومضمونُ جوابِ «لو» مُنْتَفٍ ممتنعٌ، كما ذَكَرْنَا.

وأمَّا قولُه تعالى: «وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ[3]»، فلتقدير القَسم قبل «لو» وكون الاسمية جواب القسم لا جواب «لو»، كما في قوله تعالى: «وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ[4]»، وقولِه تعالى: «كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ۝ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ[5]»، وجواب القسم سادٌّ مَسَدَّ جوابِ «لَوْ».

وذهب جار الله[6] إلى أنَّ الاسميةَ في الآية جواب «لو»، قال: وإنما جُعِل جوابها اسمية، للدلالة على استقرارِ مضمونِ الجَزاءِ.

---

(١) لُقمان / ٢٧؛ والآيةُ بتمامها: «وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ».

(٢) مع الرضي: أبو حيّانٍ [البحر ١/٣٣٥]، وابن مالك [التسهيل ٢٤١].

(٣) البقرة / ١٠٣، ونصُّها: «وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ۖ لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ».

(٤) الأنعام / ١٢١، والآيةُ بتمامها: «وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ ۗ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ».

(٥) التكاثر / ٥، ٦.

(٦) الزمخشري. وذكر هذا في تفسيره الكشاف جـ١ ص ٨٦. هذا، وقد سبق الزمخشريَّ في جواز وقوع جواب (لو) جملةً اسميةً مَكّيُّ بنُ أبي طالبٍ [المشكل ١/٦٦].

وممَّن تابع هذين: أبو البقاء [التبيان ١/١٠١]، وكمال الدين الأنباري [البيان ١/١١٦]، وابن هشام في أحد قوليه [المغني ص ٣٥٩].

[اجتماعُ الشَّرْطِ والقَسَم ، وأَحكامُهما]

قولُه : «وإذا تقدم القسم أَوَّلَ الكلامِ على الشرط، لزمه الماضي[1] لفظاً أو معنىً، وكان الجواب للقَسَم لفظاً، مثل: والله إن أتيتني أو إن لم تأتني : لأكرمنَّك[2]، وإن توسط بتقدم الشرط أو غيره ، جازَ أن يعتبر، وأن يُلْغَىٰ ، كقولك : أنا والله إن تأتني آتك وإن أتيتني لآتينك، وإن أتيتني فوالله لآتينك، وتقدير القسم كاللفظ به، مثل : لَئِنْ أُخْرِجُوا [3] «و : وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ [4] . . . » .

اعلم أَنَّ القَسَم إذا تقدَّم على الشرط، فإما أن يتقدم على القَسَم، ما يطلب الخبر ، نحو : زيدٌ واللهِ إن أتيته يأتِك، وإنَّ زيداً واللهِ إن أكرمته يُجازِك، أَوْ لا يتقدم، والأول قد يجيء الكلامُ عليه في قوله : وإن توسط يتقدم الشرط . . . وكلامه الآن فيما لم يتقدم عليه طالب خَبَر، بدليل قولِهِ : أَوَّلَ الكلامِ .

فنقـول :

إذا تقدم القسم أَوَّلَ الكلامِ ، ظاهراً أومقدَّراً، وبعدَهُ كلمةُ الشرطِ سواءٌ كانت «إِنْ» أَوْ «لـو» أَوْ «لـولا» ، أو أسماء الشرط، فالأكثرُ والأَولى : اعتبارُ القَسَمِ دون الشرطِ، فيجعل الجواب للقسم ويُستغنى عن جواب الشرط، لقيام جواب القسم مَقامَهُ أَمَّا في «إِنْ» فكقـوله تعـالى: « لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ [5]، الآية، وأَمَّا في «لو» فكقوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ[6]» ، وقوله تعالى: «لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ۝ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ [7]، وتقول :

---

(1) د ، ط : المضي .

(2) ط : لأكرمتك .

(3) الحشر / ١٢ والآية بتمامها : «لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ » .

(4) من الآية ١٢١ / الأنعام .

(5) من الآية ١٢/ الحشر .

(6) من الآية ١٠٣ / البقرة .

(7) التكاثر / ٥ ـ ٦ .

والله أن لوجئتني لجئتك ، واللام جواب القسم ، لا جواب «لو» ولو كانت جواب «لو» ، لَجَازَ حَذْفُها، ولا يجوز في مثله ، وكذا تقول : والله لو جئتني ما جئتك، ولا تقول : لما جئتك ولو كان الجواب لِلَوْ ، لَجَازَ ذلك ، و (أَنْ) التي بين «لو» والقَسَم عند سيبويه[1]: مُوَطِّئة كاللام قبل «إِنْ»، وقبل أسماء الشرط، وعند غيره زائدةٌ، وأما في «لولا» فتقول : والله لولا زيد لضربتك ، قال[2] :

٩٣٢ والله لولا شيخنا عَبَّادُ * لَكَمَرونا اليومَ أَوْ لَكَادُوا

واللام جواب القسم ، لا جواب «لولا» ولذا لم يجز حذفها.

وأَمَّا في أسماء الشرطِ فكقوله تعالى: «وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ»، إلى قوله: «لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ[3]» وقوله : «لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ[4]» .

ويجوز قليلاً ، في الشعر : اعتبارُ الشرطِ وإلغاءُ القَسَم مع تصدُّره ، كقول الأعشى[5] :

---

(١) الكتاب ١/ ٤٥٥ بولاق .

(٢) لم أهتد إلى قائله . وهذا رجزٌ ، وحاصل معناه أنّ قوماً تبارَوْا في عظم الكَمَر، جمع كمرة ، وهي رأس الذَّكَر ، فيقول هذا الراجز : إنّ واحداً من كبارنا اسمه عَبَّاد هو الذي جَعَلَنا نغلبهم ولولاه لغلبونا الخزانة ٤/ ٥٣٠ بولاق ، الاقتضاب ٤١٥ ؛ وفيه : لكمرونا عندها أو كادوا بدل لكمرونا اليوم أو لكادوا.
الشاهد فيه أنّ اللاَّمَ في (لكمرونا) في جواب القسم لا في جواب (لولا) عملاً بالقاعدة حينما يجتمع شرط وقَسَم .

(٣) آل عمران / ٨١ ، والآية بتمامها : «وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ» .

(٤) الأعراف / ١٨ ، ونصُّها : «قَالَ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ۖ لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ» .

(٥) شعر الأعشى ص٨٢، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٤٤٢ الخزانة، ٤/ ٥٣٤. ٥٤١، ٥٤٧ بولاق العيني ٣/ ٢٨٣ و ٤/ ٤٣٧ .

٩٣٣ لَئِن مُنيتَ بنا عن غِبِّ معركةٍ * لا تُلْفِنا عن دماء القوم نَنتفلُ[١].

وقـــال[٢]

٩٣٤ لئن كان ما حدثته اليوم صادقا أصم في نهار القيظ للشمس باديا

وقـــال[٣] :

٩٣٥ حلفت[٤] له : إن تُدلجِ الليلَ[٥] لا يَزَلْ * أمامَكَ بيتٌ من بيوتي سائرُ

وأمَّـا لو عُكِسَ[٦] الأمـرُ ، يعني تَقَـدُّمَ الشرط على القَسَم، فالـواجبُ : اعتبارُ الشرطِ، ولك بعد ذلك إلغاء القَسَم نحو : إن جئتني والله أكرمْك، واعتباره مع اعتبار الشرط نحو : إن جئتني فوالله لأُكرِمَنَّكَ .

وتعليلُ هذه الأحكام مبنيٌّ على مقدمة، وهي أَنَّ أداتَيْ القَسَمِ والشرط : أصلُهما التصدُّر، كالاستفهام ، لتأثيرهما في الكلام معنىً، ثم إنَّ كُلًّا منهما لِكَثرة استعمالِهم له ، وبُعْدَهما (٢٦٣/أ) عَمَّا يؤثران فيه ، أي جوابها، قد يسقط عن درجة تصدُّره على

---

(١) ومُنِيتَ : ابتُليت ، والانتفال : الجُحود . أي : لم ننتفل مِن قَتْلِنا قومَكَ ، ولم نَجْحَدْ.
الشاهد فيه أنه يجوز بقِلةٍ في الشِّعر أن يكون الجوابُ للشرط مع تأخُّره عن القَسَم، فإنّ لامَ (لَئِنْ) موطئة للقسم ، وقوله (لا تلفنا) جواب الشرط دون القسم .

(٢) بعض بني عقيل . الخزانة ٣٥٨/٤ بولاق ، الهمع ٤٣/٢ ؛ وفيه : «وجوَّز الفَراء وابنُ مالكٍ جَعْلَ الجواب للشرط وإن تأخر، كقوله: لئن كان. . .» ، العَيْني ٢٣٨/٤ ، معجم الشواهد ٤١٩/١ . الشاهد فيه أنه جاء (أصُمْ) جواباً مجزوماً لـِ (إنْ) الشرطية بعد تقدم القَسَم المشعر به اللام الموطئة وهو قليلٌ في الشعر.

(٣) أنشده القاسم بن معن عن بعض العرب، هكذا قال البغدادي نقلاً عن الفراء .
الخزانة ٥٤٠/٤ بولاق ، معاني القرآن للفراء ٦٩/١ ، المقرّب ٤٤/١ ، شرح جُمَل الزجاجي ٥٢٩/١ ، ١٩٩/٢ .
وأراد بالبيت جماعة من أقاربه أو أهله، يسيرون أمام المخاطب يحرسونه.
الشاهد فيه أنه جزم (لا يزل) في ضرورة الشعر بجعله جوابَ الشرط، وكان القياس أن يرفع ويجعل جواباً للقسم .

(٤) ط : حقلـت .

(٥) ط : ليـــل .

(٦) د ، ط : انعكـس .

جوابه، فيلغى باعتباره، أي : لا يكون في الجوابين علامتاهما، أمَّا الشرط فنحو : آتيك إن تأتِني، وأمــا القسَم فنحــو : زيد والله قائم، وزيد قائم والله، فيضعف أمرهما[1]، فلا يكون لهما جوابٌ لفظاً، وأمَّا من حيث المعنى، فالذي يتقدم على الشرط جوابُــه، وكذا ما يتقدم على القسَم أو يتخلله القسَم، لكن القسَم أكثرُ إلغاءً من الشرط، لأنــه أكثــر دَوَرَانــاً في الكلام، حتى رفع الله المؤاخذة به بلا نيَّةٍ، لِتمرُّنِ ألسنتهم عليه، وسمَّاه لغواً فقال تعالى: « لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَـٰنِكُمْ[2] » .

وأيضاً، تأثيره في الأصل، في معنى الجواب : أقلُّ من تأثير الشرط في جوابه؛ لأنَّ القسَمَ مؤكدٌ للمعنى الثابت فيه، فهو كالزائد الذي يَتِمُّ معنى الكلام بدونه، والشرط موردٌ في جوابه معنىً لم يكن فيه، وهو التوقيف[3]، فكانت أداة القسم أَلْيَقَ بالإلغاءِ عن جوابــه من أداة الشرط، فلهذا قد يلغى القَسَم عن الجواب مع إمكان أن لا يُلْغَىٰ، بخلاف الشرطِ، تقول: أنا والله أكرمك، بالإلغاء، وقد أَمكَنَكَ أن تعتبره فتقــول: لأكرمنك، ولا تقول: أنا إن لقيتني أكرمُكَ بالرفع على أن «أكرمك» خبر المبتدأ وأداة الشرط ملغاة، بل تقول : أكرمْك باعتبار الشرط، والجملة الشرطية خبر المبتدأ، ولهذا حُمِل قوله[4] :

٥٨١ إنكَ إنْ يُصــرع أخــوك تصــرع

على التقديم والتأخير[5]، لضرورة الشِّعرِ.

---

(١) م : فيضعف أمرهما، ويصيران بحيث لا جواب لهما .

(٢) المائدة / ٨٩، والآية بتمامها : « لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَـٰنِكُمْ وَلَـٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَـٰنَ فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَـٰثَةِ أَيَّامٍ ذَٰلِكَ كَفَّـٰرَةُ أَيْمَـٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَٱحْفَظُوٓا۟ أَيْمَـٰنَكُمْ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ »

(٣) يَقْصِد أن حصول الجواب متوقفٌ على حصول الشرطِ .

(٤) عَمرو بن خُثارِم البَجَلي أو جَرير بن عبدالله البجلي، وهذا الرجز تقدَّمَ غيرَ مرَّةٍ .

(٥) هذا على مذهب سيبويه ١/٤٣٨ بولاق، والتقدير عنده : إنك تُصرعُ إن يُصْرَعْ أخوك . والجواب محذوف. وأما على مذهب المبرد، فإنه على إرادة الفاء. [المقتضب ٢/٧٠ الطبعة الأخيرة]. وانظر النحو الكوفي ص ١٢٠، وضرائر الألوسي ص ١٧١، والإيضاح في شرح المفصّل ٢/٢٤٥ .

فإذا تقـرَّرت هذه المقدمةُ، قلنا : إذا تقدم القسم على كلمات الشرط، فاعتبار القَسَم أَولى، لتَقَوِّي القسم بالتصدُّر الذي هو أصله، وضعف الشرط بالتوسط .

ولا استدلالَ للكوفيين على أنَّ إعمالَ الأول في باب التنازع أَولى، لأنَّ الأول ، وإن كان بَعُدَ من الثاني ، إلَّا أَنَّ هذا البعيد تقوَّى بالتصدُّر الذي هو حَقُّهُ وأصلُه ، والقريبُ ضعيفٌ بالتوسُّطِ الذي هو خِلافُ وضعه وأصلِه .

وجاز ، قليلاً بالنظر إلى ضعف القسَم في نفسه، كما ذَكَرْنَا: أن يُرَجَّح الشرط فيعتبر ، لأجل كونه أقرب إلى الجواب، ويلغى القسَم ، كما مَرَّ في قوله[1]:

لَئِنْ مُنيت بنا عن غِبِّ معركةٍ . . . البيت **٩٣٣**

وإذا تقدم الشرط على القسم ، وجب اعتباره ، لتقوِّيه بالتصدُّر مع كونه في الأصل أقوى من القسم ، ويجوز لك بعد هذا : اعتبار القسم لإمكانه، نحو: إن أتيتني فوالله لآتينَّك، فالقَسَم وجوابُهُ: جوابُ الشرطِ .

ويجوز إلغاءُ القسَم لِتوسُّطِهِ كما ذَكَرْنَا: أنه قد يلغى لِضعفه مع إمكان اعتباره، فتقـول : إن أتيتني واللهِ آتِـكَ، فآتِكَ جوابُ الشرطِ، والشرطُ وجوابُه[2] دالٌّ على جوابِ القسَم وسادٌّ مَسَدَّهُ .

وأَمَّا إذا تقدم «لو» و «لولا» على القسَم ، فالواجبُ إلغاءُ القسَمِ ، لأنَّ جوابَهما لا يكون إلَّا جملةً فعليةً خبريةً، ولا يَصِحُّ أن يكون جملة قَسَميةً، تقول: لو جئتني والله ، لأكرمنك، ولولا زيد والله لضربتك .

قوله : «وإن تَوَسَّطَ»، أي القَسَم ، قوله : «بتقدم الشرط»، قد ذكرناه، قوله : «أو

---

(١) الأعشى . والبيت بتمامه :

لئن منيت بنا عن غب معركة ❊ لا تُلْفنا عن دماء القوم ننتَفل

وقد تقدم البيتُ قبلَ قليلٍ .

(٢) م : والشرط وجوابه سادٌّ مَسَدَّ جوابِ القَسَم .

غيره» يعني طالب الخبر، كالمبتدأ بلا ناسخٍ أو مع الناسخ، جاز أن يعتبر القَسَم وأن يلغى، سواءٌ تقدم على الشرط أو تأخر عنه، فإن تَقَدَّمَ مع الإلغاء[1] فنحو: أنا والله إن أتيتني آتِك، ألغيت القسم مع تقدمه على الشرط، وجواز اعتباره، لتقدم المبتدأ عليه فالجملةُ الشرطية مع الجواب خبرُ المبتدأ، والقَسَمُ لغوٌ، كما في: زيدٌ واللهِ يقوم.

وتقول مع الاعتبار: أنا والله إن تأتني لآتينَّك، اعتبرته نظراً إلى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القَسَمية مع جوابها خبرَ المبتدأِ فهو كقولك: زيدٌ والله ليقومَنَّ.

وهذا كُلُّه بناءً على ما تَقَدَّمَ مِن أنه، لضعفه، قد يُلغى مع إِمكان الاعتبار، إذا كان هناك لجوابه طالبٌ آخَرُ.

وإن تأخر عن الشرط مع الإلغاء[2]، فنحو: أنا إن أتيتني واللهِ آتِكَ، ألغيته لتقدم طالبين للجواب عليه، أعني المبتدأ، والشرط.

وتقول مع الاعتبار: أنا إن أتيتني فوالله لآتينَّك، جعلت الجملة القَسَمية مع جوابها جوابَ الشرطِ، والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ.

وإن تَوَسَّطَ القَسَم بتوسط غير الشرط، أي طالب الخبر عليه، ولم يكن هناك لا شرط متقدم على القَسَم ولا متأخر عنه، فإن كان الخبر جملةً، جاز أن يعتبر القسم وأن يُلغى نحو: أنا والله لأقومنَّ، وأنا والله أقوم.

وإن كان الخبر مفرداً، وجب إلغاءُ القَسَم لاستحالةِ اعتباره، لأنَّ جواب القسم لا يكون إلَّا جملةً، وذلك نحو: أنا واللهِ قائمٌ.

وعلى هذا، لا يَحْسُنُ إطلاقُ قَوْلِ المُصَنِّفِ[3]: وإن توسط بتقدم غير الشرط، جاز اعتباره وإلغاؤه.

---

(١) د: فإن تقدم فمع الإلغاء، نحو...

(٢) د: فمع الإلغاء، نحو...

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٢٥، وشرحه على الكافية ص ١٣١، والفوائد الضيائية ٢/٣٨٥.

وطريق الحصر أن نقول :

القَسَم إِمّا أن يتقدم أَوَّلَ الكلامِ ، أو يتوسطه، أو يتأخر عنه، فإن تقدَّم، وجب اعتباره، سواءٌ وَلِيَهُ الشرطُ نحو : والله (٢٦٣/ب) إن أتيتني لآتينَّك، أَوْ، لا ، نحو: والله إني آتيك.

وإن توسط الكلام، فَإِمَّا أن يتقدَّم عليه الشرطُ، أَوْ، لا ، فإنْ تَقَدَّم عليه وَجَبَ اعتبارُ الشرطِ ، وجاز إلغاءُ القَسَم واعتبارُهُ، سواءٌ تَقَدَّمَ على ذلك الشرط طالبُ خَبر، نحو: أنا إن أتيتني فوالله لآتينَّك، وأناإن أتيتني والله آتِك، أو لم يتقدم عليه ذلك نحو : إن أتيتني فوالله لآتينَّك وإن أتيتني والله آتِكَ .

وإن لم يتقدمِ الشرطُ على هذا القَسَم المتوسط ، فإمّا أن يتأخَّرَ عنه الشرطُ أَوْ، لا ، فَإِنْ تَأَخَّرَ، فإن اعتبرتَ القَسَمَ ألغيتَ الشرطَ، نحو : أنا والله إن أتيتني لآتينَّك، وإن ألغيتَهُ اعتبرتَ الشرطِ نحو: أنا والله إن تأتني آتِكَ، وإن لم يتأخَّرْ عنه الشرطُ، فإن جاء بعد القسَم جملةٌ جازَ اعتبارُه وإلغاؤه، نحو: أنا واللهِ لآتينَّك، وأنا والله آتيك، وإن جاء بعده مفرد وجب إلغاؤه نحو : أنا واللهِ قائمٌ.

وإن تأخر القسم عن الكلام وجب إلغاؤه نحو : أنا قائم والله، وإن أتيتني آتك والله .

هذا، وكل موضع قلنا إنَّ «إنْ» وما تضمَّن معناها من الأسماء فيه مُلغاة، أي لا جواب لها ظاهراً، فالأولى أن لا تعمل ظاهراً[1] في الشرط أيضاً، كما ذكرناه في الجوازم ، فَيَقِلُّ نحو: أجيئُكَ إِنْ تجِئْني، ووالله إِنْ تجِئْني لأكرمنَّك .

وقد جاء ذلك في الشِّعر، كقوله[2] :

(١) يعني بأن يكون فعل الشرط ماضياً، أو مضارعاً مَنفياً بـ (لـم) فلا يكون لها أثرٌ ظاهرٌ فيه .

(٢) الشَّنْفَرَىٰ (لامية العرب ص ٤٥) .

الخزانة ٤/٥٤١ بولاق ، العيني ٣/٢٦٩ ، الهمع ٢/٣٠.

والطارق : القادم بالليل . والكاف في (كما) للتشبيه؛ أي : كهذا.

=

٩٣٦ فإنْ يَكُ من جِنٍّ لَأبرحُ طارقاً * وإنْ يَكُ إنساً، ماكَهَا[1] الإنس تفعلُ

وقولِـــهِ[2] :

٩٣٧ فإن تبتئس بالشَّنفرىٰ أُمُّ قَسْطَلٍ * لَمَا اغتبطت بالشَّنفرىٰ قبلُ أطولُ

وقولِـــهِ[3] :

لئن تك قد ضاقَتْ عليكم بيوتُكم * لَيعلم ربي أن بيتيَ واسعُ ٨١٤

وقولِـــهِ[4] :

٩٣٨ إمَّا تَرَيْنا حُفاةً لا نِعالَ لنا * إنا كذلك ما نَحْفَى ونَنْتَعِلُ

= الشاهد فيه أن أداة الشرط إذا لم يكن لها جوابٌ في الظاهر يجب أن يكون شرطها ماضياً لفظاً ومعنىً، نحو : أكرمك إن أتيتني ، أو معنىً فقط؛ نحو : أكرمك إن لم تقطعني، وقد يجيء في الشعر مستقبلاً كهذا البيت مع أنه لا جزاء لها في الظاهر وهو خاصٌّ بالشِّعْر.

(١) ط : لها بدل : ماكها .

(٢) الشَّنفرى (لامية العرب ص ٢٦) ، الخزانة ٥٤٤/٤ بولاق . وتبتئس : تحزن ، والقسطل : الغبار ، وأم قسطل : اسمٌ للحرب؛ لأنها تثير الغبار، واغتبطت : فرحت .
الشاهد فيه أنّ وقوع المضارع شرطاً لِـ (إنْ) التي لا جواب لها في الظاهر ضرورةٌ، والقياسُ : فإن ابتأست . وجملة (لَمَا اغتبطت) جواب قَسَم مقدر، ودليلٌ على جواب الشرط المقدَّر.

(٣) الكميت بن معروف، وهو غير الكميت بن زيد صاحب الهاشميات . وسبق تخريجُ البيتِ .

(٤) الأعشى ، والبيت من معلقته المشهورة (ديوانه ١٤٧ بيروت، بلا تاريخ) ، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٤٢٧؛ وفيه : «أي إنْ تَرَيْنا تتبذّل مرّةً، ونتنعم أخرى ، فكذلك سبيلنا. وقيل : المعنى إن ترينا نستغني مرة، ونفتقر مرةً. وقيل: المعنى إن تَرَيْنَا نميل إلى النساء مرةً، ونتركُهُنَّ أخرى. وحذف الفاء لعلم السامع، والتقدير: فإنا كذلك نحفى وننتعل. و(ما) زائدة للتوكيد».
قال البغداديُّ في الخزانة ٥٤٥/٤ بولاق : «ولم يصب التبريزي، وشارحُ جمهرةِ أشعار العرب في قولهما: حذف الفاء لعلم السامع، والتقدير : فإنا كذلك نحفى وننتعل».
وجَعَلَ «إنا كذلك» جوابَ قسَمٍ مقدَّرٍ، ودليلاً على جواب الشرط المقدر بدليل عدم اقترانها بالفاء.
وانظر الأمالي الشجرية ٢٤٦/٢ ، ٣٤٥ .
الشاهد فيه أن مجيء الشرط (تَرَيْنَا) مضارعاً ضرورة والقياس: إمَّا رأيتنا . ولام الموطئة مقدرة قبل إنْ.

فقـول المصنف[1]: لزمـه الماضي لفظاً أو معنىً ليس على الإطلاق، والأولى أن يقول: الأكثرُ كَوْنُهُ ماضياً لفظاً أو معنىً ، ويعني بالمعنى، نحو : إنْ لم تَزُرْني لأزورنَّك .

وقد تَبيَّنَ ، أيضاً ، أنَّ قوله : وكان الجواب للقَسَم لفظاً، ليس بِحَتْمٍ ، بل قد يَجِيءُ الجواب للشرطِ ، كقوله[2] :

لئن مُنيت بناعن غِبِّ معركةٍ . . . البيت ٩٣٣

ثُمَّ اعْلَمْ أنه لو وقع جواب القَسَم المتقدم على «إنْ» الشرطية، وما تضمَّن معناها : فعلاً ماضياً، نحو لفَعل، وما فعل، وإن فعـل[3]، فالمراد[4] الاستقبال ، لكونه ساداً مَسدَّ جواب الشرط، قال الله تعالى : «وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ»[5]، و : «وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ[6] مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ»[7] و : «وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا» إلى قوله : «لَّظَلُّوا۟»[8] .

قوله : «وتقدير القسم كاللفظ به» ، أي القَسَم المُقَدَّر كالملفوظ به ، سواءٌ كان

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٤٨ .

(٢) الأعشى . والبيت بتمامه :

لئن مُنيتَ بنا عن غِبِّ معركةٍ * لا تُلْفِنا عن دماء القوم نَنتفِلُ

وقد تقدَّم هذا الشاهدُ غيرَ مَرَّةٍ.

(٣) على اعتبار (إن) نافية .

(٤) ط : والمـراد .

(٥) البقرة / ١٤٥ ، والآية بتمامها : «وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ۚ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ ۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ» .

(٦) قوله : «من أحد من بعده» ليس في ط .

(٧) فاطر / ٤١ ، ونصُّها : «إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا» .

(٨) الروم /٥١ ، والآية بتمامها : «وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ» .

هناك لام موطِّئة، كما في قوله: «لَئِنْ أُخْرِجُوا[1] . . . »، أو لم تكن، كما في قوله: «وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ[2]»، وقال بعضهم[3] إنَّ قوله: «إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ» جواب الشرط، والفاءُ مُقدَّرة[4]، ولم يُقدِّرْ قسماً.

وهو ضعيفٌ[5]؛ لأنَّ ذلك إنما يكون لضرورة الشِّعْرِ، كقوله[6]:

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها * ٦٩١

---

(١) الحشر / ١٢، ونصُّها: «لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَـٰرَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ».

(٢) الأنعام / ١٢١، والآية بتمامها: «وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ وَإِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَـٰدِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ».

(٣) الحَوْفي. [البحر المحيط ٤/٢١٣].

(٤) ط: مقدَّر.

(٥) قال أبو حيان: «وهذا الحَذْفُ من الضرائر، فلا يكون في القرآن، وإنما الجوابُ محذوفٌ و(إنكم لمشركون) جواب قسم محذوف، التقدير: والله إن أطعتموهم. . . [البحر ٤/٢١٣].

(٦) كعب بن مالك الأنصاري (ديوانه ٢٨٨ ط. سامي العاني، بغداد سنة ١٩٦٦م). وقد تقدَّمَ تخريجُ البيتِ، وقلنا إنَّ البيتَ، يُنْسَبُ في كتب النحو إلى عبدالرحمن بن حسّان بن ثابتٍ. وهو بتمامه:

من يفعل الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها * والشَّرُّ بالشرِّ عند الله مِثْلانِ

[تَقَدُّمُ هَمْزَةِ الاستفهامِ على أدواتِ الشَّرْطِ]:

وأمَّا إذا تقدمت[1] همزةُ الاستفهامِ على كلمة الشرط، سواءٌ كانت تلك الكلمة اسماً جازماً، كَمَنْ، وما، وأين، ونحوها، أَوْ حَرْفاً كإِنْ، ولو، فالجزاء لتلك الكلمة، والاستفهامُ داخلٌ على الجملتين: الشرط والجزاء، لكونهما كجملةٍ واحدة، نحو: أَمَن يضربْك تضربْه، بجزم تضرب، وكذا: أَلَوْ ضرَبك لضربته، وكذا: أَئِنْ تأتِني آتِك، بالجَزْمِ.

ويونس[2] يرفع الجزاء، لاعتماده على الهمزة، ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كَلِم الاستفهام، بل يقول: مَن إِنْ أضربه يضربني، بالجزم لاغير، اتِّفاقاً؛ لأنَّ الهمزةَ هي الأصلُ في باب الاستفهامِ.

ويقول في الهمزة: أَئِن أتيتني آتيك، بتقدير: أآتيك إن أتيتني، وكذا: أَمَن تزره يكرمُك، بالرفع.

والحَقُّ هو الأول، أَعني مذهب سيبويه[3]؛ لأنَّ كلمات الشرط، إنما تُلغى إذا تَقَدَّم عليها مايستحق الجواب، على ما مَضىٰ، وههنا ليس كذلك، فالأولى أن يُجْعَلَ الجوابُ للشرط، ويُجعل الاستفهام داخلاً على الشرط والجزاء معاً، كدخول الموصولِ عليهما معاً، نحو: جاءني الذي إن تأتِه يشكرْك، بِجَزْمِ يشكرك.

والدليلُ عليه قولُه تعالى: « أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ »[4]، والفاء في «فهم»

---

(١) ط: تقدم.

(٢) الكتاب ١/٤٤٣ - ٤٤٤ بولاق. وانظر البحر ٦/٣١٠ - ٣١١.

(٣) الكتاب ١/٤٤٣ - ٤٤٤ بولاق.

(٤) الأنبياء / ٣٤، والآية بتمامها: «وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ».

لجواب الشرط، وفي «أفإن» للسببيَّة، ولو كان التقدير: أَفَهُمُ الخالدون، لم يقل: فإن متَّ، بل كان يقول: أئِن مِتَّ فهمُ الخالدون، أي: أَفَهُم الخالدون إنْ[1] مِتَّ، والأَصْلُ عَدَمُ الحُكْمِ بزيادةِ الفاءِ[2].

وأمَّا الهمزةُ الداخلةُ على «إذا» فهي في الحقيقة داخلةٌ على ماهو في موضع الجزاء، لأنه ليس بجزاء، كما مضى في الظروف المَبْنِيَّة،[3] بل هو[4] موضوعُ موضعَ الجزاء لغرضٍ[5] ذكرته[6] هناك، فليست «إذا» إذَنْ، مع جملتيها، كإنْ مع جملتيها، بل مرتبةُ جزائِها التقدُّمُ، من حيث المعنى، على «إذا» لأنه عاملُها، كما تبيَّن في الموضعِ المذكور، فالاستفهام داخلٌ في الحقيقة عليه.

فمِن ثَمَّ لم تأتِ الفاءُ في قوله تعالى: «... أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ[7] خَلْقًا جَدِيدًا[8]»؛ لأنَّ التقديرَ: أئنا لفي (٢٦٤/أ) خَلْقٍ جديد إذا مِتْنا.

ولهذا كثيراً ما يُكَرَّر الاستفهامُ في «إنّا» نحو قوله: «أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَدِينُونَ[9]»، لِطُول الكلام وبُعْدِ العهد بالاستفهام حتى يُعْلَمَ أَنَّ حَقَّ الاستفهام أن يدخل على ماهو في موضع الجواب، كما كرر قوله: «فلا تحسبنَّهم» بعد قوله: «لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ[10]...» لما طال الكلام، والفاء في «فلا تحسبنهم» زائدة[11].

---

(١) انظر مشكل إعراب القرآن ٢/٨٤.

(٢) انظر البرهان ٢/٣٦٧، بدائع الفوائد ١/٤٩.

(٣) في هذا الشرح.

(٤) ط: ساقط.

(٥) ط: لعرض.

(٦) د، ط: ذكرناه.

(٧) ط: «لفي خلق جديد»، وهو تحريف.

(٨) الإسراء / ٤٩، والآية بتمامها: «وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا».

(٩) الصافّات / ٥٣.

(١٠) آل عمران/ ١٨٨، ونصُّها: «لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ». (١١) انظر البحر ٣/١٣٨، المشكل ١/١٧٠.

والعامل في «إذا» قوله «لَمَدِينُون» مع أَنَّ في أوله همزة الاستفهام، و «إِنَّ»، ولا يعمل في غير هذا الموضع ما بعدَهما فيما قبلهما، وذلك للغرض المذكور فيما تقدم، فهو مثل قولك: أَمَّا يومَ الجمعة فإِنَّ زيداً قائمٌ، «انتصاب» «يوم» بقائم، على الصحيح، على مايَجيء مع كونه خبراً، لإِنَّ؛ لِغَرَضٍ أَذْكُرُهُ هناك[1].

[دُخُولُ الشَّرْطِ على الشرط]:

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الشرط إِذا دخل على الشرط، فإن قصدت أن يكون الشرط الثاني مع جزائه، جزاءً للأول، فلابُدَّ من الفاء في الأداة الثانيةِ، لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء في الجزاء، تقول: إن دخلت الدار فإِنْ سلَّمت فلك كذا، وإِن سألتَ فإن أعطيتك فعليَّ كذا؛ لأن الإعطاء بعد السؤال.

وإن قصدتَ إِلغاء أداة الشرط الثاني، لتخلّلها بين أجزاء الكلام، الذي هو جزاؤُها معنىً، أَعني الشرطَ الأولَ مع الجزاء[2] الأخير فلا يكون في أداة الشرط الثاني فاءٌ، كقوله[3]:

٩٣٩ فإن عثرتُ بعدها، إن وَأَلَتْ* رِجليَ[4] من هاتا فقُولا: لا لَعاً

فهو بمنزلة: والله إن أتيتني لآتِينَّك، فثاني الشرطين لفظاً: أولهما معنىً.

---

(١) يأتي تفصيلُ ذلك في الحديث عن (أمَّا) بعد قليل.

(٢) ط: الجواب.

(٣) هذا من مقصورة ابن دُرَيْدٍ المشهورة. (شرح مقصورة ابن دريد ص٣٣، للصاوي مكتبة الخانجي بمصر سنة ١٩٥١م).

الخزانة ٤/٥٤٨ بولاق، المغني ص٨٠١؛ وفيه: «وَأَلَتْ: نجت، لعاً: كلمة تقال للعاثر دُعاءً له بالسلامة من عثرته، والمعنى: إن نجوت من هذه القِصة، ثم إن عثرت ثانية فقولا لي: لا لعاً؛ أي: لا نجاة».

الشاهد فيه أنه إنْ دَخَلَ الشرط على شرط من دون فاء، كان الجواب للشرط الأول، وكان الشرط الأول مع جوابه جوابَ الشرط الثاني، والتقدير: إن وألت نفسي فإن عثرت بعدها فقولا: لا لعاً.

(٤) م، ط: نفسي.

ومثله: إِن تُبتَ[1] إن تذنب: تُرحم، أي: إن أذنبت فإن تبت[2] تُرحم، وكذا إن كان أكثر من شرطَيْنِ، نحو: إن سألت إن لقيتني إن دخلت الدار: أعطيتك، أي: إن دخلت الدار فإن لقيتني فإنْ سألتني أعطيتك، فقولك فإِن سألتني مع الجزاء: جواب: فإن لقيتني، وقولك: فإن لقيتني مع جزائه جواب: إن دخلت، . . . وعلى هذا فَقِسْ، إن كان أكثر.

(١) د: إن تَتُبْ.

(٢) د: تتب.

[أمَّا : معناها ، وأَحكامُها]

قولُه : وأمّا[1] : للتفصيل، والتُزِمَ حَذْفُ فِعْلِها، وعُوِّضَ بينها وبينَ فائها : جُزْءٌ مِمَّا في حَيِّزها مطلقاً ، مثل : أَمَّا يومَ الجمعة فزيدٌ منطلق، وقيل: هو معمول المحذوف مطلقاً.

وقيل : إن كان جائز التقديم، فمِن الأول، وإلَّا فمِن الثاني».

اعْلَمْ أَنَّ «أَمَّا» موضوعةٌ لِمَعْنَيَيْن: لتفصيل مجمل، نحو قولك هؤلاء فُضَلاء، أَمّـا زيدٌ فَفَقِيهٌ، وأمّـا عَمـروٌ فمتكلم، وأَمَّا بِشْرٌ فكذا، إلى آخر ماتَقْصِدُ، ولاستلزامِ[2] شيءٍ لشيء، أي أَنَّ ما بعدَها شيء يلزمه حكمٌ من الأحكام، ومِن ثَمَّ قيل إن فيها معنى الشرطِ، لأن معنى الشرط، أيضاً، هو استلزامُ شيءٍ لشيء، أي استلزام الشرط للجزاء، كما ذَكَرْنَا في الظروف المبنيَّة[3]، والمعنى الثاني، أي الاستلزام: لازم لها في جميع مواقعِ استعمالِها، بخلاف معنى التفصيلِ فإنها قد تنجرد عنه، وقد التزم بعضُهم هذا المعنى فيهـا، أيضـاً في جميع مواقعِهـا، وحَمَل عليه قوله تعالى: « وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ » بعد قولـــه : « فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ[4] »، على معنى: «وأَمَّا الراسخون».

وهـذا، وإن كان محتمـلاً في هذا المقام[5]، إلَّا أن جواز السكوت على مثل قولك: أَمَّا زيدٌ فقائمٌ، يدفع دعوى لزومِ[6] التفصيلِ فيها.

---

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣٢، والفوائد الضيائية ٢/٣٨٧.

(٢) معطوف على قوله : لتفصيل مجمل.

(٣) في هذا الشرح.

(٤) آل عمـران/ ٧، والآيةُ بتمـامهـا: « هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ». [انظر البحر/ ٢/٣٨٥]

(٥) أي في الآية المذكورة وما أشبهها.

(٦) د : التزام.

وأَمَّا بَيَانُ معنى الشرطِ فيها، فبِأَنْ نقولَ: هي حرفٌ بمعنى «إنْ»، وجَب حذف شرطهـا لِكَثـرة استعمالِها في الكلام، ولكونها في الأصل موضوعةً للتفصيل وهو مقتض تكررها، كما ذكرنا من قولنا: أَمَّا زيدٌ فَفَقِيهٌ، وأَمَّا عَمروٌ فمتكلِّمٌ... فيؤدّي إلى الاستثقال، لهذا أيضاً، وأيضاً، حذف ذلك وجوباً لِغَرَضٍ مَعْنَوِيٍّ، وذلك أنهم أرادوا أن يقوم ماهو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مَقامَ الشرطِ الذي يكون هو الملزوم في جميع الكلامِ.

تفسيرُ ذلك: أَنَّ أصل: أَمَّا زيدٌ فقائمٌ: أَمَّا يكن مِن شيءٍ فزيدٌ قائمٌ يعني: إن يكن، أي إن يقع في الدنيا شيء، يقع قيام زيد، فهذا جزم بوقوع وقطع به، لأنه جَعَلَ وقوعَ قيامه وحصولَه لازماً لوقوع شيءٍ في الدنيا، ومادامتِ الدنيا باقيةً، فلابُدَّ من حصول شيءٍ فيها، ثم لما كان الغَرَضُ الكُلِّي من هذه الملازمة المذكورةِ بين الشـرط والجـزاء: لزوم القيام لزيد، حذف الملزوم هو الشرط، أي: «يكن من شيء»، وأقيم ملزوم القيام وهو زيد، مُقامَ ذلك الملزومِ، وبقيت الفاءُ بين المبتدأ والخبر، لأنَّ فاءَ السببيةِ: ما بعدَها لازمٌ لما قبلَها، فحصل غرضك الكُلّي.

فقـد تَبَيَّن أنه حصل لهم من حذف الشرط وإقامة جزء الجزاء موقعه، شيئان مقصـودان مُهِمَّـان: أحدُهما تخفيفُ الكلامِ بحذف الشرط الكثير الاستعمال، والثاني قيامُ ماهو (٢٦٤/ب) الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مَقامَ الملزوم في كلامهم، أَعني الشـرط، وحَصَـل، أيضاً من قيام جزء الجزاء موقع الشرط ماهو المتعارفَ عندهم من شغل حَيِّز[1] واجب الحذف بشيءٍ آخَرَ، أَلَا ترى أَنَّ حَذْفَ خبر المبتدأ بعد «لولا»، وبعد القَسَم، لم يُحذف وجوباً إلَّا مع سَدِّ جواب «لولا» وجواب القسم مَسَدَّهُ، وحَصَل أيضاً، بقاءُ الفاءِ متوسطةً للكلام كما هو حَقُّها، ولو لم يتقدم جزء الجزاء لوقعت فاء السببية في أولِ الكلام.

---

(١) أي حيز الشيء الواجب الحذف.

وكذا، يتقدم على الفاء من أجزاء الجزاء: المفعول به، أو الظرف، نحو: «فَأَمَّا[1] ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ[2]»، وأَمَّا يومَ الجمعةِ فأنا ذاهبٌ، إذا قصدت أنهما ملزومان لِحكم، والمعنى أن عدم القهر ينبغي أن يكون لازماً لليتيم، وذهابي: لازماً[3] ليوم الجمعة، وكذا غير ذلك من معمولات الخبر كالحال نحو: أَمَّا مجرَّداً فإني ضاربك، والمفعول المطلق نحو: أَمَّا ضَرْبَ الأميرِ فإني ضاربك، والمفعول له، نحو أَمَّا تأديباً فأنا ضاربك، فلا يستنكر عمل مابعد فاء السببية فيما قبلَها، وإن كان ذلك ممتنعاً في غير هذا المَوْضِعِ، لأنَّ تقديمَ المعمولاتِ المذكورة، لأجل الأغراض المهمة المذكورة.

ولا تقول، مثلاً: إن جئتني، زيداً فأنا ضارب، على أَنَّ زيداً مفعولُ ضارب، إذ لم يحصل بالتقديم شيءٌ من تلك الأَغراضِ.

ثم إنه يجوز التقديمُ للأغراض المذكورة وإن كان هناك مانعٌ من التقديم غير الفاء، نحو: أَمَّا يومَ الجمعةِ فإِنَّ زيداً سائر وكذا نحو: أَمَّا زيداً فما أضرب.

ولا تُقَدِّمْ من أجزاء الجملة شيئين فصاعداً؛ لأنك لا تتجاوز قَدْرَ الضرورةِ، فلا تقول: أما زيدٌ، طعامَك فلا يأكل.

وقد تقع كلمة الشرط، مع الشرط، من جملة أجزاء[4] الجزاء، مَقَامَ الشرطِ، كقوله تعالى: «فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ۝٨٨ فَرَوۡحٞ وَرَيۡحَانٞ[5]» أي: أَمَّا يكن شيء، فإن كان من المُقَرَّبين فله رَوْحٌ ورَيْحَانٌ، فقوله: رَوْحٌ، جواب «أَمَّا»[6]، استغنى به

---

(١) ط: وأما، وهذا تحريف.

(٢) الضحى/ ٩. انظر الجنى الداني ٥٢٤ ـ ٥٢٥.

(٣) تقديره: وأن يكون ذهابي لازماً.

(٤) م، د: من جملة جزاء إمّا مقام شرطها، كقوله تعالى...

(٥) الواقعة/ ٨٨، ٨٩، ونصُّهما: «فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ۝٨٨ فَرَوۡحٞ وَرَيۡحَانٞ وَجَنَّتُ نَعِيمٖ». انظر الجنى ٥٢٥ ـ ٥٢٦.

(٦) انظر دراسات ق ١ /١ ٣٣٥ ـ ٣٣٦، والمقتضب ٢/ ٧٠، والمُشْكِل ٢/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

عن جواب «إن» والدليلُ على أنها ليست جوابَ «إن»: عَدَمُ جوازِ أَمَّا إنْ جئتني أكـرمْـك، بالجَزْمِ، ووجوب أَمَّا إن جئتني فأُكرمُك، مع أنك تُجَوِّز إن ضربتني أكرمْك بالجزم، أكثر من: إن ضربتني فأكرمُك، قال تعالى: « وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ[1] فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ فَيَقُولُ[2] »، أي: أَمَّا يكن من شيءٍ، فإذا ما ابتلاه يقول.

وإنما وَجَبَتِ[3] الفاءُ في جواب «أَمَّا»، ولم يَجُزِ الجَزْمُ وإن كان فعلاً[4] مضارعاً، فلم يَجُزْ: أَمَّا زيدٌ يقمْ: لأنه لمّا وجَب حَذْفُ شرطِها فلم تعمل فيه، قَبُحَ أن تعملَ في الجزاء الذي هو أَبْعَدُ منها، من الشرط، أَلَا تَرَى أنه إذا حذف الجزاء في نحو: آتيك إن أتيتني، فالأصل أَلَّا[5] تعملَ الأداةُ في الشرط[6]، فالجزاء، بعدم الانجزام عند حذف الشرط أَوْلى.

وأَمَّا قولُهم: افْعَلْ وإلَّا أضربْك[7]، فإنما انجزَمَ الجزاءُ لِعَدَمِ لزوم حَذْفِ الشرط ههنا.

و«أَمَّا»: بمعنى «إنْ»، كما ذَكَرْنَا، وأَمَّا تفسيرُ سيبويه[8] لقولهم: أَمَّا زيد فقائمٌ، بِمَهْما يكن من شيء فزيدٌ[9] قائم، فليس لأنَّ «أَمَّا» بمعنى «مهما». وكيف؟ وهذه حرفٌ، و«مهما» اسمٌ، بل قَصْدُهُ إلى المعنى البحت؛ لأنَّ معنى مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ قائمٌ: إن كان شيء فزيدٌ قائم، أي: هو قائم البَتَّةَ.

(١) ط: ابتليه.

(٢) الفجر/ ١٦؛ ونصُّها: « وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ».

(٣) ط: وجبت.

(٤) يعني: وإن كان جوابها فعلاً مضارعاً.

(٥) ط: فالأصل أن تعمل الأداة...

(٦) لأن الأصل أن يكون شرطها حينئذ ماضياً أو مضارعاً منفياً بـ (لَمْ).

(٧) أي بجزم الجواب، مع أن الشرط محذوف.

(٨) قال سيبويه: «وأَمّا (أمّا) ففيها معنى الجزاء، كأنه يقول: عبدالله مهما يكن من أمره فهو منطلق». [الكتاب ٢/ ٣١٢ بولاق].

(٩) انظر المقتضب ٢/ ٣٥٤، و٣/ ٢٧، والخصائص ١/ ٣١٢-٣١٣.

ويجوز أن يكون «أَمَّا» عند الكوفيين: «إنْ» الشرطية ضُمَّتْ إليها «ما» عند حَذْفِ شرطِها، على ما بَيَّنْتُ[1] من مذهبهم في: أَمَّا[2] أنت منطلقاً، انطلقت[3].

ولا تحذف الفاء في جواب «أَمَّا» إلّا لضرورة[4] الشِّعْرِ، نحو قولِه[5]:

٩٤٠ فَأَمَّا الصدورُ، لا صدور لجعفر[6] * ولكن أعجازاً شديداً ضريرُها

أو مع قول محذوف يدل عليه مَحْكِيُّه، كقولِه تعـــالى: «وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمْ[7] تَكُنْ ءَايَٰتِى[8]»، أي فَيُقَالُ لهم: أَفَلَمْ تَكُنْ.

ولا يقع بين «أَمَّا» وفائِها، جملةٌ تامَّةٌ مستقلَّةٌ، نحو: أما زيد قائم، فعمرو كذا؛ لأنَّ الواقع بينهما، كما مَضَىٰ، جُزْءُ الجَزاءِ، المقصود كونه ملزوماً للحكم الذي تضمنه مابعدَ الفاءِ، فلا يكون جملة تامةً مستقلةً.

واعلم أنه[9] يأتي بعد «أَمَّا»، ما يتكرَّر ذِكْرُهُ بعدَ فائِها، وذلك إمّا مصدر مكرر

---

(١) في الشرح الأول، باب خبر كان وأخواتها.

(٢) «والتقدير فيه: أنْ كنت منطلقاً انطلقت معك». [الإنصاف، المسألة ١٠ (١/٥٢)]. وأَنْ ههنا يراها الكوفيون بأنها شرطيةٌ أنابت مَنابَ (إنْ).

(٣) م: أما أنت منطلقاً، انطلقت، كما مَرَّ في قِسم الأسماء.

(٤) انظر شواهد التوضيح ص ١٣٦ وما بعدها.

(٥) قائله من قبيلة تسمى الضِّباب، بكسر الضاد.
الخزانة ٤/٥٥١ بولاق، ابن يعيش ٧/١٣٤، ٩/١٢؛ وفيه: فأما صدورٌ بدل فأمّا الصدورُ.
والأعجاز جمع عجز، وهو من كل شيء مؤخره. وأراد به ههنا النساء؛ لأنهنّ متأخرات خلف الرِّجال.
الشاهد فيه أنه لا تُحذف الفاءُ من جواب (أمَّا) إلاّ في الضرورة، فإنَّ التقدير: فلا صدور لجعفر. وأقول: قد خُولِفَتْ هذه القاعدة في أحاديث شريفةٍ. [انظر شواهد التوضيح ص١٣٦].

(٦) ط: لديكم.

(٧) ط فأما... ألم، وهو تحريف.

(٨) الجاثية/ ٣١، والآية بتمامها: «وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ». [انظر معاني الفراء ٣/٤٩].

(٩) ط: أنه قد يأتي...

ضمناً بأن يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر، نحو: أَمَّا سِمَناً، فسمين، وأَمَّا عِلما فعالم، وإمّا صفة تكرَّر لفظُها بعد الفاءِ، نحو قولك: أَمَّا صديقاً مصافياً فليس بصديقٍ، وأَمَّا عالماً فعالِم ونحو ذلك، وإمَّا غير ذلك نحو: أَمَّا البصرة فلا بصرة لك، وأَمَّا أبوك فلا أبالك وأما العبيدَ فذو عبيد[1]، وأَمَّا زيد فقد قام زيد.

فالمنكَّر من المصدر والوصف، يجب عند الحجازيين، نصبُهما[2]، ويختار ذلك بنو تميمٍ، لا إلى حَدِّ الوجوب، والمعرَّف من المصدر، يَجِبُ رفعُهُ عند بني تميمٍ، على مايُعطيه ظاهر لفظ سيبويه[3]، والأَولى أنهم يُجيزون الرفعَ والنصبَ فيه، كما يجيء وأما الحجازيون فإنهم يجيزون فيه الرفع والنصب والمعرَّفُ من الوصف، مرفوعٌ عند الجميع (٢٦٥ /أ) بلا خِلافٍ.

وأَمَّا غيرُ المصدرِ والوصفِ، فمرفوعٌ عند الجميع معرَّفاً كان أو منكَّراً إلاَّ ما سَيَجيءُ.

فالرفع في جميع مايجوز فيه الرفعُ من ذلك، على الابتداء عند الفريقَيْن، وأَمَّا النصب، فإنَّ سيبويه[4] ذَكَرَ أَنَّ ذلك، في المصدر، معرَّفاً كان أو منكَّراً، على أنه مفعول له عند الحجازيين، فقال شُرَّاحُ كلامِهِ: وذلك لأنه رآهم يَنْصِبون المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فيبقى مفعولاً له، فمعنى، أما سِمَناً فسمين: مهما يذكر زيد لأجل السِّمَن فهو سمين، وكذا المعرَّف نحو: أما العِلمَ فعالِم، أي: مهما يذكر زيد لأجل العِلم فهو عالم.

قال[5] سيبويه[6]: ونصب المنكَّر عند بني تميم على الحال، قال: لأنهم لمّا لم

(١) هكذا مَثَّلَ سيبويه في الكتاب ١/١٩٥ بولاق.

(٢) التثنية باعتبار أنّ المنكر قد بيّن باثنَيْن، هما: المصدر، والوصف.

(٣) الكتاب ١/١٩٥ وما بعدها. ط . بولاق.

(٤) الكتاب ١/١٩٥ وما بعدها. وانظر المقتضب ٢/٣٥٤، والأمالي الشجرية ٢/٣٤٩، والهَمْع ٢/٦٨.

(٥) م : وحمل سيبويه نصب المصدر المنكرَّ على الحال. . . (٦) الكتاب ١/٣٨٤ هارون.

يجُيزوا في معرَّف المصدر إلاّ الرفعَ ، عَلِمْنَا أَنَّ نصب المنكَّر على الحال ، والعامل فيه إمَّا محذوفٌ قبلَه ، كما تقول في أَمَّا علماً فعالم : مهما تذكر زيدا عالما فهو عالم ، أو المذكور بعده ، أي : عالم ، في مثالنا ، فيكون حالاً مؤكَّدةً .

قالَ سيبويهِ[1] : أَمَّا الرفع في المصدر فَعَلى أنه مبتدأ ، والعائد إليه محذوفٌ ، فمعنى أَمَّا العلمُ فعالم ، أي : فعالم به ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾[2] أي[3] : لا تُجْزَىٰ فيه .

أَقـولُ : والـدليلُ على أنـه يجوز عند بني تميم نَصْبُ معرَّف المصدر : أنهم جَوَّزوا ، على ما حكى سيبويه[4] عنهم ، أَمَّا العلمَ فعالمٌ بزيد ، أي فهو عالم بزيد العلمَ ، فكـذا ينبغي أن يجـوز عندهم : أَمَّا الضربَ فضارب ، أي : فأنا ضاربٌ الناسَ ، فيكون نصب المصدر المعرَّف ، على أنه مفعولٌ مطلق لِما بعدَ الفاءِ .

وأَمَّا نَصْبُ الوصف المنكَّر ، فعلى الحال عند الجميع ، والعامل فيه أحدُ الشيئين المذكورَيْنِ في المصدر الواقعِ حالاً عند بني تميمٍ .

وأَقولُ : كَوْنُ المصدرِ المنصوب مفعولاً له عند الحجازيين ، لا دليلَ عليه ، ولو كان كذا لجاز : أَمَّا للسِّمن فسمين ، وأما للعِلم فعالم .

والأَولى أن يقال : المنصوب عند بني تميم والحجازيين في الصفة على أنه حال مِمَّا بعدَ الفاءِ ، وفي المصدر المعرَّف ، على أنه مفعولٌ مُطْلَقٌ لِما بعدَ الفاءِ ، وأَمَّا المرفوع فعلى أنه مبتدأٌ ، ما بعد الفاء خبرُهُ ، بِلا تقديرِ ضميرٍ ، كُلُّ ذلك عند كِلا الفريقَيْنِ .

---

(1) الكتاب ١/٣٨٦ هارون .

(2) البقرة / ١٢٣ ، والآية بتمامها : « وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ » .

(3) ط : أي لا يجزي فيه شيئاً .

(4) الكتاب ١/٣٨٥ هارون .

وكَشْفُ القِناعِ عنه أنْ نَقولَ :

إنَّ مِثْلَ هذا الكلامِ إنما يقال إذا ادَّعى شخصٌ ثُبوتَ الأشياءِ المذكورة أو يُدَّعىٰ له ذلك، فيُسَلِّم السامع بعضَ تلك الدعاوَى أو يدفع، كما تقول، مثلاً: أنا سمين وأنا عالِم، فيقول السامع: أَمَّا سِمَناً[1] فلستَ بسمين، وأما عِلماً[2] فعالم، فهذا حال، لأنَّ المعنى: أمَّا إذا كنت سميناً، وادَّعَيْتَ ذلك فلستَ بِسَمينٍ، وأَمَّا إذا كنت عالماً، أي أبديت من نفسك العلم وتزيَّنت به وادَّعَيْتَ ذلك، فأنت في الحقيقة كذلك، كما يقال: إذا كنت مؤمناً فكن مؤمناً، وإذا كنتَ عالماً فأنا عالمٌ مثلك، وإذا كنت في أمرٍ فكن فيه، ومنه قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ﴾[3]، على أحسنِ التأويلات[4]، أي: يا أيها المدَّعون لِلايمان: آمِنوا حقيقةً، فالحالُ، على هذا، مِمَّا بعد الفاءِ، والتقدير: إنْ يكن شيءٌ فأنت عالمٌ عالماً أي: أنت عالمٌ حقيقةً، حين كنت عالماً صورةً، وفي زيِّ العُلَماء.

والمصدر المنكَّر بمعنى الوصف، حالٌ أيضاً، على هذا الوجه، أو نجعله مفعولاً مطلقاً، على أنَّ معنى، أمَّا سِمَناً فسمين: إن يكن شيء فهو سمين سِمَناً، وكذا في نحو: أمَّا سِمَناً فلا سِمَن، أي: أمَّا يكن شيءٌ فلا سِمَن فيه سِمَناً.

وأَمَّا المصدرِ المعرَّف، فمفعولٌ مطلق، لاغير، مِمَّا بعد الفاء، فمعنى، أمَّا العلمَ فعالم: أمَّا يكن شيء فزيد عالمٌ العلمَ.

وأَمَّا الكلام على أنه كيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلَها في نحو: أمَّا سِمَناً فما أنت بسمينٍ، أو فأنت[5] سمين، فقد مَرَّ أنه للغَرَضِ المذكورِ.

---

(١) ط : سميناً .

(٢) ط : عالماً .

(٣) النساء ١٣٦، ونصُّها: «يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا».

(٤) ومن هذه التأويلات أنَّ المعنى: استمِرُّوا واثبُتوا. (٥) د ، ط : فإنك.

وأَمَّا الرفع نحو: أَمَّا السِّمَنُ فسمينٌ وأَمَّا العِلْمُ فعالِمٌ، فإنما جاز ذلك لتضمن الخبر معنى المبتدأ لأنّ التقديرَ: أَمَّا السِّمَنُ فأنت صاحبُهُ، وسمينٌ، وعالِمٌ، في مثله، خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: أنتَ سَمِينٌ، وَزَيْدٌ عالِمٌ، ومعنى سمين وعالم، ذو سِمَن وذو عِلْم، فهو كالظاهر القائمِ مَقامَ المُضْمَرِ، نحو[1]:

لا أَرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ * [نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنىٰ[2] والفقيرا] ٦٠

وكذا حال الرفع في غير المصدر، نحو: أَمَّا العبيدُ فذو عبيد، أي أنت صاحبهم ولم تَقُل: فذُوهم، لأنَّ «ذو» لا يضاف إلى مضمر.

وكذا الوصفُ المرفوعُ، نحو: أَمَّا العِلْمُ فعالِمٌ، أي: فأنت عالمٌ أي: فأنت هو، وأَمَّا نحو: أَمَّا العلم فلا علم، وأَمَّا العالم فلا عالم، فاستغراق، لا علم، ولا عالمَ، كالضمير الراجعِ إلى المبتدأ، وقولك: أَمَّا العلمُ، فَلَكَ عِلْمٌ، أي لك شيءٌ منه، وأَمَّا العالِمُ فلست بعالمٍ أي: لست به.

وإنما اكتَفَوْا، مطرداً، في مثل هذا الخبر، السَّادِّ مَسَدَّ المضمرِ، وإن لم يَطَّرِدْ ذلك في غيره، على الأَصَحِّ، كما مضى في باب المبتدأ، نحو: زيد ضرب (٢٦٥/ب) زيدٌ، لأنهم لمّا غَيَّروا المبتدأَ والخبرَ ههنا عن حالهما بِتوسُّطِ الفاءِ فكأنهما ليسا بمبتدأٍ وخَبَرٍ.

وأَمَّا غير المصدر والصفة، نحو: أَمَّا العبيدُ فذو عبيدٍ، فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات، مُعَرَّفاً كان أَوْ، لا.

ورَوَى يونُسُ[3] عن بعض العرب نَصْبَهُ، قال سيبويه[4]: هي

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٧٣ من القسم الأول.

(٢) ليس في د، ط.

(٣) في سيبويه ١/٣٨٩ هارون: «وزعم يونُس أنَّ قوماً من العرب يقولون: أَمَّا العبيدَ فذو عبيدٍ، وأَمّا العبدَ فذو عَبْدٍ، يُجرونه مُجرى المصدر سواءً.

(٤) الكتاب ١/٣٨٩ هارون؛ وفيه: وهو قليلٌ خبيثٌ...».

خبيثةٌ[1] قليلةٌ، قالَ، ومع ذلك، لا يجوز هذا النصبُ الضعيفُ في المُعَرَّفِ، إلَّا إذا كان غير مُعَيَّن، لِيكون في موضع الحال، كما في: الجَمَّاء الغفير، وأَمَّا إذا أردت بالعبيد عبيداً مُعَيَّنة، فلا يجوز فيه إلَّا الرفعُ، كما في قولك: أَمَّا البصرةُ فلا بَصرة لك، وأَمَّا أبوك فلا أبا لك.

أَقُولُ: أَمَّا الحمل على الحال في مثله فضعيفٌ، ولا معنى له، بل هو على أنه مفعولٌ به لِمـا بعدَ الفاءِ، لأنَّ معنى ذو عبيد: أي يملكهم، وذلك، كما رَوَىٰ الكِسائي: أَمَّا قريشاً فأنا أفضلُهم، أي أغلبهم في الفضل.

وقولُهم: أَمَّا أن يكون عالماً فهو عالم، «أَنْ» فيه مبتدأ، أي: أَمَّا كونه عالماً فحاصل، والخبر مدلول مابعد الفاء، وكذا قولهم: أما أَنْ لا يكون عالماً فهو عالم، أي: أما عَدَمُ كونِهِ عالماً فليس بحاصلٍ.

وقال سيبويه[2]: «لا» في: أَنْ لا يكون، زائدةٌ، كما في قوله: «لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ»[3].

وفي الصور التي ذكرتها خَبْطٌ كثيرٌ للنُّحاة، وهذا الذي ذكرتُهُ أقرب عندي.

وقد تُحذف[4] «أَمَّا» لِكَثرة الاستعمالِ نحو قوله تعـالى: «وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝ وَثِيَابَكَ

---

(1) عَلَّقَ السِّيرافيُّ على هذه العبارة، فقال:

«وكان المبرد لا يجيز النصب ولا يرى له وجهاً، وكان سيبويه يُجيز النصب على ضعفه، إلّا أن يكون العبيد بغير أعيانهم ليلحق بالمصادر المبهمة.

وكان الزَّجَّاجُ يتأول في نصب العبيد تقدير المِلك، والمِلكُ مصدر، كأنه قال: أما مِلك العبيد، كما تقول: أما ضرب زيد فأنا ضاربه». [سيبويه ١/ ٣٨٩ هارون هامش (١)]

(2) عبارة سيبويه ١/ ٣٩٠ هارون كمايلي:

«... فقد يجوز أن تقول: أمّا أَنْ لا يكونَ يَعْلَمُ فهو يعلم وأنت تريد يكونَ، كما جاءت: «لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ» في معنى لِأَنْ يعلمَ أهلُ الكتاب».

(3) الحديد / ٢٩، والآية بتمامها: «لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ».

(4) ط: يحذف.

فَطَهِّرْ ۝٤ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ۝٥ »[1]، و: «هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ »[2]، و: « فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ »[3] وإنما يَطَّردُ ذلك، إذا كان مابعد الفاء أمراً أَوْ نهياً، وما قبلَها منصوبٌ به أو بمفسَّر به، فلا يقال: زيداً فضربت، ولا زيداً فضربته، بتقدير «أَمَّا»، وأما قولك: زيد فوجد، فالفاءُ فيه زائدةٌ[4]، وقوله[5]:

وقائلةٍ : خَوْلانُ فانكِحْ فتاتَهم * . . . ٧٧

قد ذكرنا في باب[6] المبتدأ، أَنَّ مثله على كلامَيْنِ[7] عند سيبويه، وعلى زيادة الفاءِ عند الأَخفشِ[8].

وإنما[9] جاز تقدير «أَمَّا» بالقيد المذكور، لأَنَّ الأمر، لإلزام الفعل لفاعله، والنهي لإلزام ترك الفعل لفاعله، فناسَبَا إِلزام الفعل أو تركه للمفعول وذلك بأن يقدَّر

---

(١) المُدَّثِّر / ٣، ٤، ٥.

(٢) ص / ٥٧؛ ونصُّها: «هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ».

(٣) يونس / ٥٨، والآية بتمامها: «قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ».

(٤) المقتصد ١/٣١٣، إيضاح الشعر ق ٧٤/ب، المُساعد ١/٢٤٦.

(٥) لم يُعْرَفْ. والبيتُ بتمامه:

وقائلةٍ: خَوْلانُ فانِكحْ فتاتَهُمْ * وأُكرومةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌكما هِيَا

وقد تقدم تخريجُ البيتِ.

(٦) في الشرح الأول.

(٧) في الكتاب ١/ ٧٠ بولاق: ساق سيبويه هذا الشاهد على أَنَّ (خَوْلان) على تقدير مبتدأ، ولا يَصِحُّ كونُهُ مبتدأ دخلتِ الفاءُ على خبره؛ لأنه لا يجوز زيد فمنطلق.

وفي ١/٧٢ بولاق: أنّ الشاعر جاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر.

(٨) في معاني القرآن للأخفش ١/ ٨٠ مايلي:

«. . . لو قلت: عبدُ اللهِ فَيَنطَلِق، لم يَحْسُنْ، وإنما الخبر هو المضمر. . . وهو مثل قوله:

وقائلةٍ : خَوْلانُ فانِكحْ فتاتَهُمْ . . .

كأنه قال: هؤلاء خَوْلانُ، كما تقول: الهلاكُ فانظُرْ إليه، كأنك قلت: هذا الهلاكُ فانظر إليه، فأضمر الاسم، وإذن فإنَّ الأخفش لم يذهب إلى زيادة الفاء كما نُسِب إليه!.

(٩) د: وإنما جاز ذلك في الأمر والنهي خاصة مع المنصوب بهما فحسب؛ لأن الأمر لإلزام الفعل. . .

«أمَّا» قبل المنصوب، وتدخل[1] فاؤها على الأمر والنهي، فإنَّ ما قبل فاءِ «أمَّا» ملزومٌ لِمَا بعدَها، كما ذَكَرْنَا.

وأمَّا قولُه تعالى: «وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ[2]»، وقوله: «وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْوُوا[3]»، وقوله: «فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا[4]...»

فلإجراء الظرفِ مُجرىٰ كلمةِ الشرطِ، كما ذكَرَ سيبويه في نحو قولهم: زيد حين لقيته فأنا أكرمه، على ما مَرَّ في الجوازمِ، وذلك في «إذ» مطرد، على ما مَرَّ في الظروف المَبْنِيَّةِ.

ويجوز أن يكون قوله: «وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ[5]»، وقوله: «فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ[6]»، من باب: وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ[7]» أي: مِمَّا أُضمر فيه «أمَّا».

وإنما جاز إعمال المستقبل الذي هو «فَسَيَقُولُونَ[8]» و «فَأْوُوا[9]» و«فَأَقِيمُوا[10]» في الظروف الماضية التي هي: وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا[11]، و: وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ[12] و: فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا[13]،

---

(١) م: ويجيء بالفاء في الأمر والنهي...

(٢) الأحقاف/ ١١، والآية بتمامها: «وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ».

(٣) الكهف / ١٦؛ ونصُّها: «وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم مِّن رَّحْمَتِهِ وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا».

(٤) المجادلة / ١٣، ونصُّها: «أَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ».

(٥) من الآية ١٦ / الكهف.

(٦) من الآية ١٣ / المجادلة.

(٧) من الآية ٥ / المُدَّثِّر.

(٨) من الآية ١١ / الأحقاف.

(٩) من الآية ١٦ / الكهف.

(١٠) من الآية ١٣ / المجادلة.

(١١) من الآية ١١ / الأحقاف.

(١٢) من الآية ١٦ / الكهف.

(١٣) من الآية ١٣ / المجادلة.

وإن كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي مُحالاً لِما ذكرنا في نحو: أَمَّا زيد فمنطلق: ، مِنَ الغَرَض المعنوي، أي قَصْد الملازمة، حتى كَأَنَّ هذه الأفعالَ المستقبلةَ، وَقَعَتْ في الأزمنةِ الماضية، وصارت لازمةً لها، كُلُّ ذلك لِقَصْدِ المبالغةِ.

قوله: «وهو معمولٌ لِما في حَيِّزها، أي: ما بين «أَمَّا» والفاء: معمول لما في حَيِّز الفاء، أي لما بعدها، وليس ذلك بمُطْلَقٍ عند المُصَنِّفِ[1]؛ لأنَّ المبتدأ في نحو: أَمَّا زيدٌ فقائمٌ، خارجٌ عنه، إِذِ العاملُ فيه الابتداءُ عنده، وكذا أداة الشرط مع الشرط في نحو قوله: «فَأَمَّآ[2] إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ[3]»، خارجة عنه.

قولُه: «مطلقاً» أي سواء كان ما بعد الفاء شيءٌ يجب له صدر الكلام كإِنَّ، وما، النافية في نحو: أَمَّا يومَ الجمعة فإنك مسافر، أو لم يكن، وذلك لِلغَرَضِ المذكور. هذا مذهب المبرد[4]، واختارَهُ المصنفُ[5].

وقال بعضُهم: هو معمولٌ للمحذوف مطلقاً، أي سواءٌ كان بعد الفاء شيءٌ يمنع مِن عَمَلِ ما بعدَ[6] الفاءِ فيما قبلَها، أَوْ، لا.

فنحو أَمَّا زيد فقائم، عنده، بتقدير: أَمَّا ذكر زيد فهو قائم، وأَمَّا يومَ الجُمُعَةِ، فزيد قائم، أي: أَمَّا ذكرت يومَ الجمعةِ...

وليس ذلك بشيءٍ، إِذْ لو كان كذلك لَجَازَ النصبُ في نحو: أَمَّا زيد فقائم، على تقدير: أَمَّا ذكرت زيداً فهو قائم، ولا يجوز اتفاقاً، ولجاز الرفع في أَمَّا يومَ الجمعة فزيد قائم، ولا يجوز إِلَّا بتأويل بعيد أي قائم فيه.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٦١، ٢٦٢، وشرح الكافية لابن الحاجب ص١٣٢.
(٢) ط: أما، بلا فاء، وهذا تحريفٌ.
(٣) الواقعة / ٨٨.
(٤) المقتضب ٢/٧٠.
(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٦١، وشرح الكافية لابن الحاجب ص١٣٢.
(٦) ط: يمنع من عمل ما بعده فيما قبل الفاء...

وإنما ارتكب هؤلاء هذا المذهبَ، نَظَراً إلى أَنَّ ما بعدَ الفاءِ لا يَعمل فيما قبلَها، ولا يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء في نحو: أما زيد فقائم.

ولم يتنبَّهوا إلى أَنَّ التقديم في مثل هذا المقام الخاصّ، للأغراض[1] المذكورةِ.

وذهب المازنُّي إلى أنه: إن لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدُّر، كإِنَّ، و «ما»، أو مانع آخر مِن (٢٦٦/أ) عَمَلِ العاملِ فيما قبلَهُ، كَكَوْنِ العاملِ صفةً ومعموله قبل موصوفه، نحو: أَمَّا زيداً فأنا رجل ضارب، أو كون المعمول تمييزاً وعامله اسم تام، نحو: أَمَّا دِرْهَماً فعندي عِشرون، أو كون العامل مع نون التأكيد نحو: أَمَّا زيداً فلأ ضربنَّه، أو صِلَة[2] نحو: أَمَّا القميصَ فأن تلبس خيرٌ لك، فإن لم يكن أحدها، فالعمل لِما بعدَ الفاءِ، وإن كان بعد الفاء أحدُ هذه الموانعِ، فالعاملُ هو المقدَّرُ، وهو معنى قوله: وإلَّا فَمِنَ الثاني.

وليس، أيضاً بشيءٍ، لأنه إذا جازَ التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد، وهـو الفـاءُ، فلا بَأْسَ بجوازه مع مانِعَيْن أو أكثر، لأنَّ الغَرَضِ مُهِمٌّ[3]، فيجوز، لتحصيله، إلغاء ما نِعَيْنِ فصاعداً، والدليلُ على ذلك: امتناعُ النصبِ في نحو: أَمَّا زيدٌ، فإنه قائم، ولو كان معمولاً لمقدَّر لم يمتنع تقدير ناصب، نحو: ذكرتَ، وغيره.

قال ابنُ خروف: وقد تُبْدَلُ[4] المِيمُ الأُولى من أَمَّا» ياءً[5]، قالَ[6]:

٩٤١ رَأَتْ رَجُلًا أَيْما إذا الشمسُ عارَضَتْ* فَيَضْحَىٰ، وأَمَّا بالعشيّ فيخصرُ

---

(١) م: للغرض الذي ذكرنا. (٢) د: وإما صلة. (٣) م: لأن الغرض قوي.

(٤) المغني ص ٧٩. (٥) «فقالوا: «أَيْما» هروباً من التضعيف...» [الممتع ٣٧٥/١].

(٦) عُمَر بن أبي ربيعة. (ديوانه ٩٤).

الخزانة ٤٢١/٢، ٥٥٢/٤ بولاق، الأَزْهِيَّة ١٤٨ ط٢، رصف المباني ٩٩، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ٥٧٤/٢، المغني ص٧٩، المُمتِع ٣٧٥/١.

و (عارضت): غدت في عرض السماء. (يَضْحَىٰ): يبرز للشمس.

(يخصر): يبرد. والبيت كناية عن مواصلة السفر في النهار، وفي العشي. الشاهد فيه أنه قد تبدل الميم الأولى من (أمّا(ياء، فيقال: أَيْمَا.

[حَرْفُ الرَّدْعِ ، وأَوْجُهُ استعمالِهِ]

قولُه: «حَرْفُ الرَّدْعِ : كَلَّا، وقد جاء بمعنى: حقاً[1]».

الرَّدْعُ بمعنى الزَّجْرِ[2] ، تقول لشخص، فلان يبغضك، فيقول: كَلَّا، رَدْعاً لك، أي: ليس الأمر كما تقول، وتكون، أيضاً، رَدْعاً للطالب، كقوله تعالى: « رَبِّ ٱرْجِعُونِ * لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُۚ كَلَّآۚ [3]»، وقد يكون «كَلَّا»، من كلام المتكلم بما قَبلها، وذلك إذا أخبر عن غيره بشيءٍ مُنْكَرٍ، فيذكر بعده «كَلَّا» بياناً لكونه مُنْكَراً، كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّاۚ[4]، وقد يكون «كَلَّا» بمعنى «حقاً» كقوله تعالى: « كَلَّا ، وَٱلْقَمَرِ[5]»، و: كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ [6]»، فيجوز أن يجاب بجواب القَسَم، كما في الآيةِ، وأَنْ لايُجاب، كقـــوله تعـــالى: « كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ[7]»، و: « كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ [8]»، وليست للرَّدْعِ ، إِذْ لا معنى له إلَّا[9] بالنظر إلى ما قبلَها.

وقد تحتمل[10] المعنيين، كما في قوله: « ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ﴿١٥﴾ كَلَّآۖ إِنَّهُۥ كَانَ لِأَيَٰتِنَا عَنِيدًا[11]».

---

(١) على رأي الكِسائي، وتلميذه نُصَيْر بنِ يوسُف ، ومحمد بن أحمد واصل. [الجنى الداني ٥٧٧]. وانظر البرهان ٤/ ٣١٤، ٣١٥.

(٢) وهذا مذهب الخليل وسيبويه وعامة البصريين. [الجنى ٥٧٧].

(٣) المؤمنون / ٩٩، ١٠٠: والآيتان بتسامهما: « حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ».

(٤) مَرْيَمَ/ ٨١، ٨٢، ونَصُّهُما: «وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّاۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ».

(٥) المُدَّثِرُ / ٣٢.

(٦) العَلَق / ٦.

(٧) القيامة / ٢٠.

(٨) القيامة / ٢٦.

(٩) د : سقطت الا .

(١٠) ط : يحتمل .

(١١) المدثر / ١٥، ١٦.

وإنْ كانت بمعنى «حقاً» لم يَجُزِ الوقفُ عليها، لأنها من تمام ما بعدَها ويجوز ذلك إذا كانت للردع، لأنها ليست من تمام مابعدها، وكَأَنَّ الفعل الذي هي من تمامه محذوفٌ لأنَّ الحرفَ لا يستقلّ، أي: كلاَّ لا تقل، أو ليس الأمر كذا.

وإذا كانت بمعنى «حقـاً» جاز أن يقـال إنها اسم ، بُنيت لكون لفظها كلفظ الحرفيةِ، ومناسبة معناها لمعناها، لأنك تَرْدَعُ المخاطبَ عَمَّا يقوله تحقيقاً لِضِدِّه، لكنَّ النُّحـاةَ حكمـوا بحرفيتها إذا كانت بمعنى «حقاً» أيضاً، لمّا[1] فَهِمُوا مِن أَنَّ المقصود به تحقيق الجملة، كالمقصود بإِنَّ، فلم يُخرجها ذلك عن الحرفية.

(١) من هنا إلى آخر العبارة مذكورٌ بنَصِّه وفَصِّهِ في الفوائد الضيائية ٢/٣٩١ - ٣٩٢.
وهذا يَدُلُّ على أنَّ الجامي (مُتَوَفَّى سنة ٨٩٨هـ) قد تَأَثَّرَ بالرضي تأثُّراً كبيراً.

[تاءُ التأنيثِ : المُرَادُ منها، وأَحكامُها]:

قوله: «تاءُ[1] التأنيثِ الساكنة، تلحق الماضيَ لتأنيثِ المسند إليه،» «فإن كان ظاهراً غيرَ حقيقيّ فمخيَّر، وأَمَّا إِلحاق علامة» «التثنية والجمعين فضعيف».

اعْلَمْ أنه إنما جاز إلحاق علامة التأنيث بالمسند، مع أَنَّ المؤنث هو المسند إليه دون المسند، للاتصال الذي بين الفعل، وهو الأصل في الإسناد وبين الفاعل، وذلك الاتصال من جهة احتياجه إلى الفاعل وكون[2] الفاعل كجزءٍ من أجزاء الفعلِ، حتى سكن اللام من نحو: ضربْت، لِئَلّا يتوالى أربعُ حركاتٍ فيما هو كالكلمة الواحدة، أَلَا تَرَىٰ إلى وقوع الفاعل بين الفعل وإعرابه في نحو يَضربان، وتضرِبون، وتضرِبين، فتأنيث الفعل لتأنيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لأجل تكرير الفعل مرتين أو أكثر، كقول الحَجَّاج: يا حَرَسيُّ[3]: اضرِبا عنقه، أي: اضرِبْ اضرِبْ، وقوله تعالى: « رَبِّ ٱرْجِعُونِ[4]»، أي: ارجِعْني، ارجِعْني، ارجِعْني[5].

وهذه التاء ساكنةٌ بخلاف تاءِ الاسم؛ لأنَّ أَصْلَ الاسم الإعرابُ وأصل الفعل البناء، فَنُبِّهَ من أول الأمر بِسُكُون هذه على بناء ما لحقته لأنها كالحرف الأخير مِمَّا تلحقه، وبحركة تلك على إعراب ما وَلِيَتْهُ، ودليلُ كَوْنِها كَلَامِ الكلمة: دَوَرَانُ الإعراب عليها في نحو: قائمة.

وتقلب الاسمية في الوقف هاء، بخلاف الفعلية، إِذِ القلب تصرُّف وهو بالمعرب أَوْلى.

---

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص١٣٣، والفوائد الضيائية ٢/٣٩٣.

(٢) م: وكونه كحرف من حروف الفعل في نحو: ضربت حتى سكّن اللام...

(٣) الحرس واحد حُرَّاس السلطان.

(٤) المؤمنون/ ٩٩، ونصُّها: «حتى إذا جاءَ أحدَهُمُ الموتُ قالَ رَبِّ ارجعُونِ».

(٥) فتح القدير ٣/٤٩٨؛ وفيه أيضاً: «وإنما قال (ارجعُون) بضمير الجماعة لتعظيم المخاطَب».

ولكون أصل التاء الفعلية هو السكون، لم تُرَدَّ اللام المحذوفةُ للساكنين في: رَمَتـا، وغَـزَتـا، لأنَّ التـاءَ، وإن تحركت لأجل الألف التي بعدَها، وهي كجزء الكلمة، فالحركة باعتبارها كاللازمة، إلَّا أَنَّ أَصْلَ البناءِ السُّكونُ، فالحركة عليها كَلَا حركة، بخلاف حركة اللام في: لم يخافا ولم يخافوا، و: خافا، و: خافُوا، و: خافي، و: خافِنَّ، وبيعنَّ وقولنَّ، فإن عين الفعل في هذه لم تحذف لأن سكون لام المضارع ليس بأصلٍ حتى إذا تحرَّك لعارض قلنا: الحركة كالعدم كما قلنا في التاء الفعلية، بل أصله تحرك اللام، وكذا الأمر، أصله المضارع، والأصل في، اضربْ: لِتَضْرِبْ، كما بَيَّنَّا، فأصل لام: لم يخافا، وخافا، ولم يقولا وقُولا: هو الحـركـةُ، وهي الآن متحـركـةٌ (٢٦٦/ب) بحركةٍ كاللازمة، لأنها لأجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة، بخلافِ نحو: لم يَخَفِ اللهَ، وخَفِ الله، ولم يَبِـع الثوب، وبع الثوب، ولم يَقُلِ الحَقَّ، وقُلِ الحَقَّ؛ لأنَّ اللامَ وإن كان أصلُها الحركة، إلَّا أنها عارضةٌ ليست كاللازمة، لأنَّ الكلمةَ الثانيةَ منفصلةٌ.

وكذا لم تُرَدَّ اللام في: اخشَوُنَّ، واخشَينَّ، وإن تَحَرَّكَتِ الواوُ، والياء، لأنَّ أصل هذين الحَرْفَيْنِ: السكونُ، كالتاء الفعلية.

وجاءت لغة ضعيفة، باعتداد حركة التاء، لِكَوْنِ[1] الألِفِ كجزء الكلمة، فقالوا: رَمـاتا وغزاتا، ولا تقول: رماتِ المرأة، لأن الحركة لأجل كلمة منفصلةٍ، ليست كجزءِ ما قبلَها، إذِ الظاهرُ ليس في الاتصال كالضمير.

قولُه: «وأَمَّا إلحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف»، يعني نحو: قاما أخواك، وقاموا إخوتك، وقُمْنَ النساء، فتكون الألف والواو والنون مثل التاء، حروفاً مُنبئةً مِن أَوَّل الأمرِ، أَنَّ الفاعلَ مُثَنًّى أو مجموعٌ.

(١) م، د: لأن الألف لكونها ضميراً مرفوعاً متصلاً كجزء الكلمة، فصارت حركة التاء العارضة كاللازمة فيقولون: رماتا، وغزاتا، ولا يقولون: رماتِ المرأة...

ولا تكون أسماءً ضمائر، لِئلَّا يلزمَ ، إذن، تَقَدُّمُ الضمير على مفسِّره من غير فائدةٍ، كما حصلت في : نِعْم رجلًا، ورُبَّه عبداً، وفي باب التنازع، ولكونها حروفاً لا ضمائرَ، جازَ استعمالُ الواوِ في غير العُقَلاء، نحو: أكلوني البراغيثُ، وقيل: إنما فعل ذلك[1]، لأن الأكل في الأصل موضوع للعقلاء، وجاز استعمال النون[2] في الرجال، كقولِه[3]:

. . . . . يعصِرن السليطَ أقاربُهْ ٣٧٦

ويجوز أن يريد بالأقارب : النِّسوة.

هذا ما قاله[4] النُّحاة، ولا مَنْعَ مِنْ جَعْلِ هذه الأحرفِ ضمائرَ وإبدال الظاهر منها[5]، وأَمَّا الفائدةُ في مثل هذا الإبدال فما مَرَّ في بدل الكُلِّ من الكُلِّ، أو تكون الجملة[6] خبر المبتدأ المؤخر، والغرض كون الخبر مُهِمًّا[7]

---

(١) أي استعمال الواو في غير العُقَلاء.

(٢)أي نون النسوة في قوله (يعصرن).

(٣) الفرزدق ، والبيت بتمامه:

ولكن دِيا فِيٌّ أبوه وأُمُّه * بحَوْرانَ يعصِرن السليطَ أقاربُهُ

وقد تقدم تخريجُه في باب الضمائر.

(٤) ط : هذا ما قالوا، ولا منع . . .

(٥) وهو أن يكون (أقاربه) بدلًا من الضمير في (يعصرن).

(٦) اى أن يكون جملة (يعصرن) خبراً مقدماً، كأنه قال: أقاربُهُ يَعْصِرْنَ السليطَ، فقدَّم للضرورة. [انظر التكملة ٨٦/٢ هامش ٢].

(٧) د : مبهماً.

[التَّنوينُ : أنواعُه ، حَذْفُه في العَلَم]:

قولُه : «التنوين نونٌ ساكنةٌ ، تتبع حركة الآخر، لا لتأكيد الفعل» «وهو للتمكن ، والتنكير، والعِوَض ، والمقابلة ، والترنُّم ويحذف من العَلَم موصوفاً بابن ، مضافاً إلى عَلَم» .

(التنوين[1] في الأصل ، مصدر[2] «نوَّنت» أي أدخلت نُوناً) ، قولُه : «نونٌ ساكنةٌ» يدخل فيه نون «مِنْ»[3] ، ولم يكن ، قولُهُ : «تتبع حركة الآخر» يخرج أمثالها ؛ لأنَّ آخر هذه الكلمات نونٌ ساكنةٌ ، لا[4] أَنَّ نونَها تتبع حركة أَواخِرِها .

وقد استفيد منه أن التنوين وجوديّ ، بعد الحركة ، وإنما أطلق قوله حركة الآخر، ولم يقل آخر الاسم : ليشمل تنوين الترنُّم[5] في الفعل ، كقولِهِ[6] :

. . . * وقُولي إِنْ أصبت لقد أصابَنْ ٤

قوله : «لا لتأكيد الفعل» يخرج نون التوكيد الخفيفة .

وإنما لم يُجعل للتنوين في الكتابة ، في الرفع والجرّ ، صورة ، لأن الكتابة مبنيَّةٌ على الوقف ، والتنوين يسقط في الوقف رفعاً وجَرّاً ، فلذا كتب في حال النصب ألفاً ؛ لأنه يقلب ألفاً فيه .

---

(١) انظر علة دخول التنوين في الكلام ووجوهه في إيضاح الزَّجَّاجي ص٩٧ . وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص١٣٣ ، والفوائد الضيائية ٢/٣٩٥ .

(٢) العبارة ساقطة من ط .

(٣) ط : يدخل فيه نون (مِن) ، ولَدُنْ ، ولم يكن . . .

(٤) ط : إلاّ نونها لا تتبع حركة أواخرها . . .

(٥) تسميةُ النُّحاة لهذا النوع من التنوين تنوينَ ترنُّم فيها تسامحٌ ، فالذي صَرَّحَ به سيبويه ، وحققه ابنُ هشامٍ ، أنه تنوينٌ جِيءَ به لِقَطْع الترنُّم ، وإنّ الترنُّمَ إنما يحصل بأحرف الإطلاق لِقَبولها مَدّ الصوت بها ، وهو يَرِدُ في إنشاد بعض بني تميمٍ فإذا أنشدوا ، ولم يترنّموا جاؤوا بالنون مكانَ حَرْفِ الإطلاق . [انظر سيبويه ٢/٢٩٨ بولاق ، والمغني ٤٤٧] .

(٦) سبق تخريجه ص ٣٤ من القسم الأول .

وقد ذَكَرْنَا أَقسامَ[1] التنوينِ في أَوَّلِ الكتابِ.

قولُه: «يُحذف من العَلَم الموصوف بابن مضافاً إلى عَلَم»، نحو: جاءني زيدُ ابن عمرو، وذلك لكثرة استعمال «ابن» بين عَلَمين وصفاً، فطلب التخفيف لفظاً بحذف التنوين من موصوفه، وخَطًّا بحذف أَلِف «ابن»، وكذلك في قولك: هذا فلانُ بن فلان؛ لأنه كناية عَنِ العَلَم، وكذا: طامر بن طامر، وهَيّ بن بَيّ، وضُلّ ابن ضُلّ[2]، لأنه قد يُعَبَّرُ به عمَّن لا يُعرف، على إجرائه مُجرى العَلَم، وإن كان يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة.

فإن لم يكن بين عَلَمَيْن، نحو: جاءني كريمُ ابن كريم، أو: زيدُ ابن أخينا لم يحذف التنوين لفظاً، ولا الألِف خَطًّا، لِقِلَّةِ الاستعمال[3]، وكذا إذا لم يقع صفة نحو: زيدٌ: ابن عمرو، على أنه مبتدأ وخبر، لِقِلَّةِ استعماله أيضاً كذلك، مع أَنَّ التنوين حُذِفَ في الموصوف لكونه مع الصفة كاسمٍ واحدٍ، والتنوينُ علامة التمام، وليست هذه العِلَّةُ موجودةً في المبتدأ والخبرِ.

وحُكْمُ «ابنة»: حُكْمُ «ابن»، وفي الوصف ببنت[4]، وجهان، كما مَرَّ في باب النداء[5]، وحذفه في نحو قوله[6]:

وحاتمُ الطَّائي وَهَّاب المِئي ٥٤٤

---

(١) تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابَلَة، وتنوين العِوَض، وتنوين الترنّم، والتنوين الغالي، وتنوين المنادى عند الاضطرار، وتنوين مالا ينصرف عند الإضطرار، والتنوين الشاذ، وتنوين الحكاية. [الأشباه ٢/١٠٥]، وانظر تعريف كُلٍّ في [الجَنَى ص١٤٤ وما بعدَها، وفي الفوائد الضيائية ٢/٣٩٦].

(٢) هذه الأمثلة الثلاثةُ تطلق على مَنْ لا يَعرف، ولا يُعْرَف له أَبٌ. وضُل في [اللسان] بِضَمِّ الضَّادِ.

(٣) د: استعماله.

(٤) ط: بينت.

(٥) في الشرح الأول.

(٦) امرأة من بني عُقَيْل، أو امرأة من بني عامر، وسبق تخريج هذا الرجز.

وقولــه[1]:

٩٤٢ فألفيتــه غيــرَ مستعتــب* ولا ذاكــرَ اللـــهَ إلَّا قليــلا

ضرورة، وقُرِىءَ في الشذوذ[2]: «قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ [3]».

[نُونا التوكيدِ: الشديدةُ، والخفيفةُ]:

قولُـه: «نـون التوكيد[4]: خفيفةٌ ساكنةٌ، ومشدَّدة مفتوحةٌ، تختص» «بالفعل المستقبـل، في الأمر والنهي والاستفهام والتمني» «والعرض والقسم، وقلَّت في النفي، ولزمت في قَسَم مثبت».

«وكثرت في مثل: إمَّا تفعلَنَّ، وما قبلها، مع ضمير» «المذكرين، مضموم، ومع المخـاطبـة مكسـور، وفيمـا» «عداه مفتوح، ـ وتقول في التثنية وجمع المؤنث: اضرِبانِّ» «واضرِبنانِّ[5] ولا تدخلهما الخفيفة خلافاً ليونُسَ[6]، وهما في» «غيرِهما مع الضمير البارز كالمنفصل، فإن لم يكن.» «فكالمتصل، ومِن ثَمَّ قيل: هل ترَيَنَّ وتَروُنَّ وترِينَّ»، «واغزَونَّ واغزُنَّ واغزِنَّ، والمخففة تحذف للساكنين وفي» «الوقف فَيُرَدُّ ما حُذِف، والمفتوح ما قبلها تقلب ألفاً».

---

(١) هو أبو الأسود الدُّؤلي (ديوانه ٢٠٣ تحقيق عبدالكريم الدجيلي، بغداد سنة ١٩٥٤م).
الخـزانـة ٤/٥٥٤ بولاق، سيبويه ١/٨٥ بولاق، الخصائص ١/٣١١، رصف المباني ٤٩، ضرائر الشعر ١٠٥، الإفصاح ٥٦؛ وفيه: «يريد: ذاكراً الله، فحذف لالتقاء الساكنين، لا للإضافة، ولولا ذلك لجرّ، فقال: (ولا ذاكرَ اللهِ)، وقد رُوِيَ بالجَرِّ». قوله: «رُوِيَ بالجر»، أي بجَرِّ (ذاكر) على العطف على «غير»، وجعل (لا) زائدة، كقوله تعالى: «ولا الضالين» . . .». [إيضاح المفصل ٢/٢٧٨].
الشاهد فيه أنَّ حذف التنوين من (ذاكر الله) لضرورة الشعر.

(٢) هي قراءة أبي عمرو، وزعم أبوالحسن أنَّ عيسى بن عُمَرَ أجاز نحو ذلك. [ابن يعيش ٩/٣٥].

(٣) الإخـــلاص / ١، ٢.

(٤) ط: التأكيد. وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص١٣٣، والفوائد الضيائية ٢/٤٠٣.

(٥) هذا مذهب الكوفيين. [الإنصاف، المسألة ٩٤].

(٦) الكتاب ٣/٥٢٧ هارون، والخصائص ١/٩٢.

إنما حُرِّكَتِ المشدَّدةُ بالفتحة (٢٦٧/أ) لثقلها وخفة الفتحة، وكُسِرت بعد ألف الاثنين وألف الفصل، نحو: اضرِبانِّ واضرِبْنانِّ، تشبيهاً بنون الإعراب التي في المضارع، فإنها تكسر بعد الألف نحو: تضربان، وكذا النون في الاسم المثنى نحو: الزيدان.

قولُه: «تختص بالفعل المستقبل»، إنما لم تدخل على الحال والماضي، لِما مَرَّ في المضارع، ودخولها في الأغلب المشهور في مستقبل فيه معنى الطلب، كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعَرْض، وأَمَّا في المستقبل الذي هو خبر محض فلا تدخل إلّا بعد أن يدخل على الفعل مايدل على التأكيد أيضاً، كلام القسم نحو: واللهِ لأضرِبَنَّ، و «ما» المزيدة نحو: إمَّا تفعلنَّ؛ ليكون ذاك الأول توطئةً لِدُخولِ نُونِ التأكيدِ، وإيذاناً به.

ثم الطلب على ضَرْبَيْنِ: إما طلب وجود الفعلِ، أو عدمه، كما في الأمر والنهي والتحضيض والعرض والتمني، أو السؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام، نحو: افْعَلَنَّ ولا تَفْعَلَنَّ، وهَلَّا تفعلنَّ وأَلَا تفعَلَنَّ وليتك تفعلنَّ وهل تفعلَنَّ، وكذا جميع أدوات الاستفهام، اسمية كانت أو حرفيةً، قال:[1]

٩٤٣ أفبعد كندة تمدحنَّ قَبِيلا

---

(١) المُقَنَّع الكِنْدي، كما في سيبويه ٢/١٥١ بولاق، وهذا الشطر الذي نسبه سيبويه لم ينسبه الأعلم ولم يكمله.
وقال البغدادي في الخزانة ٤/٥٥٨ بولاق: إنه من الشواهد الخمسين التي لم يُعْرف لها قائلٌ.
ونسب في حواشي الخزانة ١/٢٩ بولاق إلى امرىء القيس.
وهو في: الهمع ٢/٧٨، ومعجم الشواهد ١/٢٧٣.
و(كِنْدة): قبيلةٌ من اليمن من كهلان بن سبأ. وأصل القبيل: الجماعة من قوم مختلفين، ولكنه أراد بها ههنا القبيلة بني الأب الواحد، وذلك لِتقارُبِ المعنى فيهما.
والشاهد: توكيد «تمدحن» في سياق الاستفهام.

وتقول: كَمْ تَمْكُثَنَّ، وانظر متى تَفْعَلَنَّ، قال[1]:

٩٤٤ فَأَقْبِلْ على رهطي ورهطِكَ نَبْتَحِثْ* مَساعِيَنا حتى نرى كيف نَفْعَلا

والخبر المصدَّر بحرف التأكيد نحو: والله لتضربنَّ، وكذ كل أداة شرط بعدها «مـا» الزائدة، سواء جاز حذفها كما في: إمّا تفعلنَّ، ومتى ما تفعلنَّ، وأَيُّهم ما يفعلنَّ، وأيّاما تفعلنَّ، وأينما تكونَنَّ، أو كانت لازمةً لكلمة الشرطِ، كإذْما، وحيثما.

وقد تدخل نون التأكيد اختياراً في جواب الشرط أيضاً، إذا كان الشرطُ مما يجوز دخولها فيه نحو قوله[2]

٩٤٥ فمهما تَشَأْ منه فَزارةُ تُعْطِكُمْ* ومهما تشأ منه فَزارةُ تَمْنَعَا

وقولــه[3]:

٩٤٦ نبتّم نباتَ الخَيْزُرانيِّ في الوَغَى[4]* حديثاً متى[5] ما يأْتِكَ الخيرُ يَنْفَعَا[6]

(١) لم يُعْرَفْ. وقال البغداديُّ إنه من الأبيات التي لم يُعْرَف لها قائلٌ. الخزانة ٤/٥٥٨ بولاق، سيبويه ٢/١٥١ بولاق، العَيْني ٤/٣٢٥، الهمع ٢/٧٨.

والمساعي: المناقب، والمآثر.

والشاهد فيه: توكيد (نفعلَنْ) بالنون الخفيفة المبدَلة ألفاً لوقوعها بعد الاستفهام.

(٢) ابن الخَرِع، كما في سيبويه ٢/١٥٢ بولاق. أو الكُمَيْت بن ثعلبة، وهو جَدُّ الكميت بن معروف، الشاعر الجاهلي، كما في الخزانة ٤/٥٥٩ بولاق.

وهو في: الهمع ٢/٧٩، العيني ٤/٣٣٠، البغداديات ص ٣١٤.

والشاهد فيه: توكيد جواب الشرط (تمنعَنْ) بالنون الخفيفة، المبدَلة ألفاً.

(٣) النَّجاشي الشاعر، كما في الخزانة ٤/٥٦٣ بولاق.

وهو في: سيبويه ٣/٥١٥ هارون، ضرائر الشعر ٣٠، العَيْني ٤/٣٤٤، الهمع ٢/٧٨.

«والشاهد فيه: (ينفعا) بنون التوكيد، وهو جواب الشرط، وليس من مواضع النون؛ لأنه خَبَرٌ يجوز فيه الصِّدْقُ والكَذِبُ، ولكنه أكدّ تشبيهاً بالنهي حين كان مجزوماً غيرَ واجبٍ [سيبويه ٣/٥١٥ هارون هامش (٥)].

(٤) ط: الثرى.

(٥) ط: متيما.

(٦) ط: ينفعها.

لكنه أَقَلُّ من دخولها في الشرط .

ورُبَّما دخلت في الشرط بلا تَقَدُّمِ «ما» نحو: إنْ تفعلَنَّ أَفْعَل، قال[1]:

٩٤٧ مَن تَثْقفنْ[2] منهم[3] فليس بآيبٍ* أبداً وقتلُ بني قُتَيْبَةَ[4] شافِي[5]

وتجيء النون، أيضاً، بعد الأفعال المستقبلة التي تلحق أوائلها «ما» المزيدةُ في غير الشرط، اختياراً، لكن قليلاً، نحو: بجَهْدٍ ما يبلغنَّ، وبعَيْنٍ ما أَرَيَنَّكَ[6]، أي: أتحقق الـذي أراه فيك، وبألم ما[7] تُخْتَنِنَّه، يُضْرَبُ لِمَنْ يَطْلُبُ أمراً لا يناله إلاَّ بمشقةٍ، و:

ومِنْ عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها[8] ٢٥١

يضرب لمن كان له أصلٌ وأمارةٌ تَدُلُّ على كون شيء آخر، وقلَّما يقولنَّ، وكثر ما يقولنَّ، وربما يقولَنَّ .

---

(١) امرأةٌ يقال لها بنت مرة بن عاهان .
الخزانة ٤/٥٦٥، ٥٦٦ بولاق، سيبويه ٢/١٥٢ بولاق، المقتضب ٣/١٤ [الطبعة الأخيرة]، المقرّب ١/٨٦، العيني ٤/٣٣٠، ضرائر الشعر ٣٠.
وثقِفته: ظفِرتُ به، وثقفته : أخذته، وثقِفتُ الحديث: فَهِمْتُهُ والجميع من باب فَرِح، وآئب : راجع .
أي مَنْ تظفر به من باهلة، لا تدعه يرجع إلى أهله سالماً.
الشاهد فيه أنه ربما دخلت النون في الشرط بلا تقدم (ما) الزائدة وليس من مواضعها.

(٢) ط : يثقفن .

(٣) ط : منكم .

(٤) ط : قتيلة .

(٥) ط : شاف .

(٦) مَثَل. مجمع الأمثال ١/١٠٠. وقد تَقَدَّمَ غيرَ مَرَّةٍ.

(٧) «أي لا يكون الخِتان إلاّ بألمٍ. ومعناه أنه لا يُدْرَك الخير ولا يُفعل المعروف إلاّ باحتمال مشقة. . . .». [مجمع الأمثال ١/١٠٧]، وانظر سيبويه ٢/١٥٣ بولاق.

(٨) علمنا قَبْلُ أنه يُروى مَثَلاً . مجمع الأمثال ١/١٠٧.
ويُروى صدراً لبيت ، أو عجزاً لبيت.

وإنما كان دخولها مع «ما» التي في الشرط أكثر منها في غيره؛ لأنَّ الشرطَ يشبه النهيَ في الجزم وعَدَمِ الثبوتِ، وأمَّا قولُه[1]:

٩٤٨ رُبَّما أوفيت في عَلَمٍ * تَرْفَعَنْ ثوبي شَمالاتُ

فضرورةٌ، وإنما[2] حَسَّنَ الزيادة، «ما» في «رُبَّ» وتَرْفَعَنْ، في حَيِّزِها[3]

وتَجِيءُ النون بعد المنفي بلا، إذا كانت «لا» متصلةً بالمنفي، قياساً عند ابن[4] جنِّي، لأنها، إذن، تشبه النهي، واستشهد بقوله تعالى: «وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً»[5]، وقيل: إنَّ «لا» في الآية للنهي[6].

وقد تَجِيءُ مع «لا» النافية منفصلة، نحو: لا في الدار يضربن زيد، وعند أبي عليٍّ، لا تَجِيءُ بعد النفي اختياراً، لِعُرِيِّهِ من معنى الطلب، وتجرُّدِهِ من «ما» المؤكدة في الأوَّل.

---

(١) جذيمة الأبرش مَلِك الحيرة.

الخزانة ٤/٥٦٧ - ٥٦٨ بولاق سيبويه ٢/١٥٣ بولاق، المقتضب ٣/١٥ رصف المباني ٣٣٥ الأمالي الشجرية ٢/٢٤٣ البغداديات ص٣٠١، ابن يعيش ٩/٤٠، إيضاح الشعر ق ٩٦/ب، الإيضاح العَضُدي ١/٢٥٣.

والعَلَم: الجبل، والشَّمال، بالفتح، ويجوز الكسر بِقِلَّةٍ: الريح التي تهب من ناحية القطب، وفيها لُغَاتٌ.
وجملة (تَرْفَعَنْ ثوبي شَمالاتُ): حال من تاء أوفيتُ، أو صفة لعَلَم، والعائد محذوف؛ أي: فيه.
الشاهد فيه على أن توكيد (ترفع) بالنون الخفيفة ضرورة، وإنما حسَّن التوكيد زيادة (ما) في (ربما) ووقوع (ترفع) في حَيِّز (ربما).

(٢) م: وإنما حَسَّن لأن (ما) زيدت في (رُبَّ) و (ترفعن) من جملتها.

(٣) يعني أن وجود (ما) متصلة بـ (رُبَّ)، والفعل في حَيِّزها، هو الذي جَعَل هذه الزيادةَ مقبولةً وإن كان مع ذلك ضرورة.

(٤) البحر ٤/٤٨٣.

(٥) الأنفال / ٢٥، ونَصُّها: «وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ».

(٦) إذا جعلنا (لا) نافيةً، أو ناهيةً، فجملة (لا تُصِيبَنَّ) صفةٌ لـ (فتنة)، ولا فَرْقَ بينهما، إلّا أنه في حالة كونها ناهيةً، لابُدَّ من تقدير القول؛ لأنَّ النعت لا يكون جُملةً طلبيةً.

[انظر البحر ٤/٤٨٣، والبيان ١/٣٨٥ - ٣٨٦].

قال سيبويه[1] : تدخل بعد «لم» تشبيهاً لها بلاء[2] النهي من جهة الجزم ، قالَ[3] :

٩٤٩ يَحْسَبُهُ الجاهلُ ما لم يَعْلَمَا * شيخاً على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

وربما لحقت المضارع خالياً من جميع ماذَكَرْنَا ، قال سيبويه[4] : ويجوز في الضرورة : أنت تفعلنَّ، قيل: وتدخل اسم الفاعل اضطراراً، تشبيهاً له بالمضارع، قال[5]

٩٥٠ أريت إن جاءت[6] به أُملودا * مرجَّلاً ويلبس البرودَا
أقائلنَّ أحضروا الشهودا

---

(١) الكتاب ٢/١٥٢ بولاق . وما بعدها.

(٢) قد تَقَدَّمَ أن هذا التعبير (لاء) جاء من القصد إلى إعراب (لا) فَضُعِّفَ ثانيه، وهو الألف، فقلبت الثانيةُ همزةً.

(٣) العَجَّاج (ملحقات ديوانه ٨٨، وليم بن الورد) ليبزغ سنة ١٩٠٣م) هذا، ونُسِب في الخزانة ٤/٥٦٩ - ٥٧٣ بولاق إلى ابن جباية اللص، وإلى مساور العبسي، وإلى أبي حيان الفقعسي، وإلى الدبيري، وإلى عبد بني عبس، وإلى العَجَّاج.
«والرجز في صفة الشمال، وهي رغوة اللبن، وقد أخطأ الشنتمري في ظنه أنّ الراجز وصف جَبَلاً قد عَمَّهُ الخِصْبُ، وحَفَّهُ النبات وعلاه، فجعله كشيخٍ مُزَمَّلٍ مُعَمَّمٍ». هذا ما قالَهُ الأستاذ عبدالسلام هارون في تعليقه على البيت في مجالس ثعلب ٢/٥٥٢ . وهو الحَقُّ، ويؤيده ماقاله ثعلب في ٢/٥٥٣ سطر.
لكنّ الأستاذ وقع في خطأ الشنتمري نفسِه، في أثناء تعليقه على البيت في سيبويه ٣/٥١٦ هامش ٤ .
وانظر: النوادر ص ١٦٤ ، ورصف المباني ص ٣٣ سطر ٤ وما بعده فهو مُهِمٌّ جداً.
الشاهد فيه أَنَّ نون التوكيد تدخل بعد (لم) تشبيهاً لها بـ (لا) الناهية.

(٤) الكتاب ٢/١٥٣ بولاق.

(٥) رؤبة (ملحقات ديوانه ص١٧٣).
الخزانة ٤/٥٧٤ بولاق، المغني ص٤٤٣، الجنى ١٤١ ، الخصائص ١/١٣٦، ضرائر الشعر ٣١ الأشباه ٢/١٠٦، شرح الملوكي ١٧٩ ، المسائل العسكريات٤٨.
والأملود : الأملس الناعم.
الشاهد فيه أنَّ نون التوكيد قد تلحق اسم الفاعل ضرورة تشبيهاً له بالمضارع.

(٦) ط : جئت .

وقالَ آخرُ[1]

٩٥١ ياليت شعري عنكمُ حنيفا * أُشاهِرُنَّ بعدنا السيوفا

وهذا كما شُبِّه في دخول نُونِ الوقاية في قوله[2]:

وليس حاملُني إلّا ابنَ حمَّال

ثم إنَّ النون تلزم[3] من هذه المواضعِ المذكورة: المقَسم عليه مثبتاً نحو: واللهِ لاقومَنَّ، بشرط أن لا يتعلَّق به جارٌّ سابق، كقوله تعالى: « وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ [4]» وقوله[5]:

لَئِنْ تَكُ قد ضاقَتْ عليكم بيوتُكُم * لَيَعْلَمُ ربي أَنَّ بيتَي واسِعُ[6]

شاذٌ عند البصريين، كما ذَكَرْتُ[7].

---

(١) رؤبة (ملحقات ديوانه ص١٧٩)، والرَّجَزُ على الشكل التالي:

ياليتَ شِعري عنكمُ حنيفا * وقد جَدَعنا منكمُ الأُنوفا
أتحملون بَعْدَنا السيوفا * أَوْ تغزلون الخِزْفَعَ المندوفا....

هذا، وقد نَسَبَهُ العَيْني ١/١٢٢ إلى رؤبة، وقال البغدادي في الخزانة ٤/٥٧٧ بولاق إنه ليس في ديوان الرؤبة.

وهو في ضرائر الشعر ص٣١ بلا نِسبة.

الشاهِد فيه لِما تَقَدَّمَ قبله، وأصله: (أشاهرونن) ففعل به مثل ما تَقَدَّمَ.

(٢) هو أبو محلّم السعدي في مدح طلحة بنِ حبيب الذبياني. والبيت بتمامه:

ألا فتى من سَراةِ الناس يَحملني * وليس حاملُني إلَّا ابنَ حَمَّالِ

وقد تقدم تخريجُ البيت، وانظر شرح جُمَل الزَّجاجي ١/٥٥٩.

(٣) ط: تلز.

(٤) آل عِمران / ١٥٨.

(٥) الكُمَيْت بن معروف. وقد سبق تخريجُ البيتِ.

(٦) ط: أوسع.

(٧) د: ذكرنا.

وأكْثرُ دخولِها في الأمر والنهي والاستفهام، ومع «إمَّا»، وعند الزَّجاج[1] هي لازمةٌ مع «إمَّا»، خِلافاً لغيره، قالَ[2]:

٩٥٢ فإمّا تريني ولي لِمَّةٌ * فإنَّ الحوادثَ أَوْدَىٰ بها

وتَرْكُ النونِ معها، جَيِّدٌ عند غيرِه، وإن كان الأكثر إثباتها.

قوله: «وما قبلها مع ضمير المذكرين، مضمومٌ»، لأنَّ ضميرَ المذكرين، أعني الواو، إمَّا أن ينضمَّ ماقبلَها، كانصُروا واغزُوا، أو يُفْتَحَ، كاخشَوا، وارضَوا، فالمضمومُ ما قبلَها يحذف إذا اتصلت به نون التأكيد للساكنين في كَلِمتَيْنِ، وأولاهما مَدَّة، وإن كانت الثانية[3] لِشِدَّة الاتِّصالِ وعدم الاستقلال كالجُزْء من الأُولى، إلَّا أنهما، على كل حال، كلمتان، والثقلُ حاصلٌ بوجود الواوِ (٢٦٧/ب) المضموم ماقبلها، وعليها دليلَ إذا حُذفت، وهو ضمة ماقبلها، قال سيبويه[4]: لو قالوا اضرِبُونَّ واضرِبينَّ، كما قيل: اضرِبانِّ لم يكن خارجاً عن القياسِ، كَتُمُودَّ الثوب، ومُدَيْقٍ[5].

والمفتوحُ ما قبلَها يُحَرَّكُ للساكنين بالضم، وإنما لم يحذف لأنه ليس بِمَدَّةٍ، كما يجيءُ في التصريف[6] في باب التقاء الساكنين.

---

(١) وكذلك المبرد. [الجنى ١٤٢].

(٢) الأعشى في مدح أساقفة نجران من بني الحارث بن كعب (ديوانه ص٢٣ ط. بيروت)؛ وروايته:

فإن تَعْهديني، ولي لِمَّةٌ * فإنَّ الحوادثَ أَلْوَىٰ بها

وهو في: سيبويه ١/ ٢٣٩ بولاق، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص١٧٥؛ وفيهما: فإما تَرَيْ لمتي بُدِّلَتْ... ، معاني الحروف للرُّماني ١٣١.

الشاهد فيه أنّ (إنْ) الشرطيةَ المقرونة بـ (ما) الزائدة يلزم توكيد شرطها بالنون عند الزَّجّاج، وترك توكيده جيد عند غيره. وهذا البيتُ على مذهب غيرِ الزَّجّاجِ، فإنه لم يؤكد فعل الشرط فيه.

(٣) أي الكلمة الثانية، وهي نون التوكيد.

(٤) الكتاب ٢/ ١٥٦، ٣٩٨، ٤٠٧ بولاق.

(٥) تصغير مُدُق، آلة الدق. [انظر سيبويه ٢/ ١٠٧، ٢١٨، ٣٩٨ بولاق].

(٦) أي: في شرح الشافية ١/ ١٨٧. وقد ألَّفَهُ الشارحُ بعد هذا الكتاب.

وإنما ضُمَّ، ولم يكسر، ولم يفتح، إجراءً لِما قبل نون التأكيد في جمع المذكر في جميع الأنواعِ، مُجرىً واحداً، بالتزام الضَّمَّةِ فيه.

قولُهُ: «ومع المخاطبة مكسور»، لأنَّ ضميرَ المخاطبة[1] ياء، فإنْ كان ما قبلَها مكسوراً، كاضربي واغزِي وارْمِي، حُذِفَتِ الياءُ للساكنين، كما قلنا في الواو، وإن كان ما قبلَها مفتوحاً حُرِّكَ بالكسر، كاخشَيِنَّ وارضَيِنَّ إجراءً لِما قبل النون في المخاطبة في جميع الأنواع مُجرىً واحداً، مع أنَّ الكسر للساكنين هو الأصْلُ.

وقال ابنُ مالكٍ[2]: حَذْفُ ياءِ الضميرِ بعد الفتحة لغةٌ طائيَّةٌ، نحو: ارضَنَّ في: ارضَيْ.

قولُه: «وفيما عداه مفتوحٌ» أي فيما عدا المذكورِ، وما عداه: الواحد المذكر، نحو: اضرِبَنَّ، واغزوَنَّ، وارمِيَنَّ، واخشَيَنَّ، والمثنى، نحو: اضرِبانِّ، وجمع المؤنث نحو: اضربنانِّ، وليس ماقبلها في المثنى وجمع المؤنث مفتوحاً، بل هو ألف، بَلَى قبل الألف فتحة، ولَعَلَّ هذا مراده.

أَمَّا فَتْحُ ما قَبْلَها في الواحدِ المُذَكَّرِ، فلتركيب الفِعْلِ مع النون وبنائه على الفتح، لِكَوْنِ النُّونِ كَجُزْءِ الكلمة.

وإنما رُدَّتِ اللاماتُ المحذوفة للجزم أو الوقف في نحو: لِيغزُوَنَّ واغزوَنَّ، وليرمينَّ وارمِيَنَّ، وليخشَينَّ؛ لأنَّ حَذْفَها كان للجزم أو للوقف الجاري مجراه، ومع قصد البناء على الفتح للتركيب: لا جَزْمَ ولا وَقْفَ.

وهذا الذي ذكرناه من كَوْنِهِ مبنياً على الفتح مَذْهَبُ سيبويه[3]. والمبّرِدِ[4]، وأبي[5]

---

(١) د: لأنَّ ضميرَ المخاطبة أعني الياء إن كان ما قبلها مكسوراً. . .

(٢) التسهيل ص ٢١٦.

(٣) عبارة سيبويه في ٦/١ بولاق: «ولأنها قد تبنى مع ذلك على الفتحة في قولك: هل تعقلن».
وفي ١٥٤/٢ بولاق: «وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً، ثم لحقته النون، صَيَّرت الحرف المرفوع مفتوحاً».

(٤) المقتضب ١٩/٣.

(٥) الإيضاح العَضُدي ٣٢٣/١.

علي، وقال الزَّجّاج والسِّيرافيُّ، بَلِ الحركةُ للساكنين، معرَباً كان الفعل أوْ مَبنياً، لأنه بلَحاقِ النُّون، بَعُدَ الفعل عن شَبَه الأسماء فعاد إلى أصله من البناء، والأَصْلُ في البناءِ السُّكُونُ فلزم تحريكٌ للساكنين، فَحُرِّكَ بالفتح صيانةً للفعل من الكسر أخي الجر، بلا ضرورةٍ، كما كانت[1] في: اضرِبنَّ إلّا أنه تحريكٌ للساكن بحركةٍ كالحركة اللازمةِ، لِكَوْنِ اللام متحركةً في الأصل أي المضارع، وكون النون كجزء الكلمةِ لاتصاله بنفسِ الفعلِ، لا بالضميرِ كما في: اخشَوُنَّ واخشَيِنَّ، بخلاف «الرجل» في: اضرِبِ الرَّجُلَ.

فلكونها كاللازمة رُدَّتِ العَيْنُ المحذوفةُ في: قُومَنَّ، ولم تُرَدَّ في: «قُمِ ٱلَّيْلَ»[2].

هذا كُلُّه على مَذْهَبِ الجُمهور، الذاهبين إلى بناء ما اتَّصل به النون، وأَمّا على مذهب مَنْ قالَ: الفِعْلُ باقٍ على ما كان عليه قبلَ دخولِ النُّون من الإعراب أو البناء، فإنه يقول: إنما رُدَّتِ اللامُ، وفتحت في الناقص، نحو: اغزُونَّ وارمِينَّ، إذْ لو لم تُرَدَّ، لقيل: اغزُنَّ بالضم، وارمِنَّ بالكسر، فكان يلتبس بالأول: جمع المـذكـر، وبالثاني: الواحد المؤنث، ففتحوا ما قبل النونِ في كُلِّ واحدٍ مذكّر، صحيحه ومعتله[3]، وأَمّا رَدُّ اللام في: ارضَيَنَّ واخشَيَنَّ، فلطرد البابِ فقط، إذْ لم يكن يلتبس به شيءٌ آخَرُ.

هذا، ولُغَةُ طيء على ما حكى عنهم الفَرّاء[4]: حَذْفُ الياء الذي هو لامٌ في الواحد المذكر بعد الكسر والفتحِ في المعرب والمبني، نحو: والله ليَرمِنَّ زيد، وارمِنَّ يازيد، وليخشَنَّ زيد، واخشَنَّ يازيد، وعليه قولُه[5]:

---

(١) أي الضرورة، وهي من اضربنَّ، إبقاء الكسرة لتدل على ياء المخاطبة.

(٢) المُزَّمِّل / ٢؛ ونَصُّها: «قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا».

(٣) في م تكملة: «صحيحه ومعتله لِئلَا يلتبسَ به الجمعُ والواحدُ المؤنثُ إذا وصلوا إليهما، وأَمّا رَدُّ...».

(٤) ط: القراء.

(٥) حُرَيْث بن عُنَّاب الطائي. شاعرٌ إسلاميٌّ، كان بَدَوِياً مُقِلّاً.

٩٥٣ إذا قالَ قَدْني[1] قالَ بالله حِلْفَةً * لِتُغْنِنَّ[2] عني ذا إنائِك أجمعا

وإنما لم تحذف الألف في: اضرِبانِّ وإنِ التقىٰ ساكنان، كما حذفوا الواو والياء في: اضـرِبُنَّ، واضـرِبِنَّ، خَوْفَ اللَّبْسِ بالواحدِ؛ لأن النون إنما كُسِرت لأجل الألِفِ كما ذَكَرْنا، فلو حذفت الألف لانفتحت النون، مع أَنَّ الألف أَخَفُّ من الواو والياء، وأيضاً، المَدُّ فيه أكثر منه في الواو والياء، والمَدُّ يقوم مَقامَ الحركةِ، والنون كبعض الكلمة، فصار: اضرِبانِّ، كالضالِّين[3].

وأَمَّا الأَلِفُ في: اضرِبنانِّ، فلم تحذف لأنها مُجْتَلَبَةٌ للفصلَ بين النُّونات فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فُرَّ منه.

وأَمَّا حَذْفُ النونِ التي هي علامة الرفع في الأمثلة الخمسة فلأَنَّ الفِعْلَ صار مبنياً عند الجُمهورِ، وعند غيرهم لاجتماعِ النُّونات.

قولُه: «ولا تدخلهما الخفيفةُ»، أي لا تدخل الخفيفة المثنى، وجمع المؤنث، لأنه يلزم التقاء الساكنَيْنِ على غير حَدِّهِ[4]، وأَمَّا مع المثقلة فلأن النون المدغمة، وإنْ

(جاء في كتاب تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حَجَر العَسْقَلاَّني، ص٩٢٥، تحقيق البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة سنة ١٣٨٣هـ، ١٩٦٤م، ضَمُّ عَيْنِ عناب بدل فتح العين).

الخزانة ٣/٣٦١، و٤/٥٨٠ بولاق، مجالس ثعلب ٢/٥٣٨ ـ ٥٣٩، المغني ص٢٧٨، شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/٢٧٦، معاني القرآن للأخفش ١/٣٣٤، الإيضاح في شرح المُفَصَّل ١/٤١٤، شرح جُمَل الزَّجاجي ١/٥٢٠.

و(قطني): حسبي، و(ذا إنائك): يَعني اللبن.

ومعنى البيت: «قات: قد حلفت أن تشرب جميعَ مافي إنائك». [مجالس ثعلب ٢/٥٣٩].

الشاهد في قوله (لِتُغْنِنَّ) فإن الفَرَّاء نقل عن طَيِّء أنهم يحذفون الياء الذي هو لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب والمبني. والمعرب ههنا هو المضارع، وهو موضع الشاهد، وهو معرب قبل اتصالِ النون به، ويكون ما قبل الياء فيه مكسوراً كما تلْحَظُ.

(١) د، ط: قطني.

(٢) ط: لتعتن.

(٣) [الضالّين]: كلمةٌ واحدةٌ حقيقةٌ، و[اضرِبانٌ]: بسبب الامتزاج في حُكْمِ كلمةٍ واحدة.

(٤) حَدُّهُ هو أن يكونَ الساكنان في كلمةٍ واحدةٍ، وأَوَّلُهما مَدَّةٌ.

كانت ساكنةً، فهي كالمتحركةِ، لأنه يرتفع اللسان بها، وبالمتحركة ارتفاعه واحدة، فهما كحرف واحدٍ متحرّكٍ.

ولا يجوز، عند سيبويه[1]، أيضاً، إلحاقُها في نحو: اضرباني، بنون الوقاية واضربانْ نعمان، وإن كان يزول التقاء الساكنين الممنوع بالإدغام في نون الوقاية ونون نُعمان؛ لأنَّ النونَيْنِ المدغم فيهما ليستا بلازمَتْين.

وأمّا يونُسُ[2] والكوفيون، فَجَوَّزوا (٢٦٨/أ) إلحاقَ الخفيفةِ بالمثنى وجمع المؤنث، فبعدَ ذلك، إمَّا أن تبقى النونُ عندَهم ساكنةً، وهو المَرْويُّ عن يونُس؛ لأنَّ الألفَ قبلَها، كالحركة لِما فيها من المَدَّة، كقراءة نافعٍ[3]: «وَمحْيَايْ»[4] أو[5] قراءة أبي عمروٍ:[6] «واللاي»[7] وقولهم: التقت[8] حَلْقَتا البطانِ[9]، ولاشَكَّ أَنَّ كُلَّ واحدٍ[10] في مقام الشذوذ[11]، فلا يَجُوزُ القياسُ عليه.

---

(١) كل ما يتصل بنونَيْ التوكيد في سيبويه ٢/١٤٩ بولاق، وما بعدَها. وفيه كثيرٌ مِمَّا أوردَهُ الرضي هنا بلفظِهِ.

(٢) الكتاب ٣/٥٢٧ هارون، والخصائص ١/٩٢، والجَنَى الداني ص١٤٣.

(٣) في حُجَّة القِراءات لأبي زُرْعة ص٢٧٩: «قرأ نافعٌ «ومَحْيايْ»: «ساكنة الياء». وكذلك في السبعة ط٢، ٢٧٤. وفي الكشف ١/٤٥٩: «قوله: «مَحْيَايْ»: أسكنها قالون...».

(٤) الأنعام/ ١٦٢، والآية بتمامها: «قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

(٥) ط: وقراءة...

(٦) والبَزِّي أيضاً. والقراءة سَبْعية. [الإتحاف ص٤١٨].

(٧) الطلاق/ ٤، ونَصُّها: «وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا».

(٨) ط: التقيت حلقتا حلقتا البطان.

(٩) هذا مَثَلٌ. وهو كنايةٌ عن ضيق الأمر واشتدادِه. [كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ٣٤٣].

هذا، وقد وَرَدَ مثله في بيتٍ لأَوْسِ بن حَجَر:

وازدحَمَتْ حَلْقَتَا البطانِ بأقْـــ * ـــوامٍ وطارَتْ نفوسُهُمْ جَزَعا

[ديوانه ص٥٤، تحقيق د. يوسف نجم، دار صادر].

وانظر الخصائص ١/٩٣.

(١٠) أي كل واحد مِمّا أورده من الأمثلة.

(١١) الرضي لا يتحرج من نقد القراءات، فهو يَعُدُّ كُلَّ ما تَقَدَّمَ من قبيل الشذوذ مع أننا عَلِمْنَا أنَّ قراءة «واللاي» المنسوبة إلى أبي عمرو والبَزّي، هي قراءةٌ سَبْعيةٌ متواترةٌ!. [سورة الطلاق / الآية ٤: انظر الإتحاف ٤١٨].

وإِمَّا أَنْ تُحَرَّكَ بالكسر للساكنين، وعليه حُمِل قولُه تعالى: «ولاتَتَّبعانِ[1]»، بتخفيف النون[2].

واعْلَمْ أَنَّ كُلًّا من الثقيلة والخفيفة حَرْفٌ برأسِها، عند سيبويه[3]، وعند أكثرِ الكوفيين: المخففة[4] فَرْع المثقلة.

قولـه: «وهمـا في غيرهمـا»، أي النونان في غير المثنى وجمعِ المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياءُ.

قولُه: «كالمنفصل»، أي: كالكلمةِ المنفصلة، يعني يجب[5] أن يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلةِ، من حذف الواو والياءِ، أو تحريكهما ضَمًّا وكَسْراً.

وغَرَضُهُ من هذا الكلامِ: بيانُ الأفعالِ المعتلَّةِ الآخِرِ عند لَحاق النون بها، وقد بَيَّنَّا نحن حُكْمَ جميعِها في ضمن الكلامِ السابقِ.

ومعنى كلامِه: أَنَّ النونَيْنِ حُكْمُهما مع المثنى وجمعِ المؤنث ماذكر، ومع غيرهما، على ضَرْبَيْنِ، إِمَّا مع ضميرٍ بارز وهو شيئان: جمع المذكر نحو اغزُوا وارمُوا، واخشَوا، والواحد المؤنث نحو: رَيْ، واغزِي وارمِي واخشَيْ.

---

(١) يونس / ٨٩، ونصّها: «قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ».

(٢) في حُجَّةِ القراءات ص ٣٣٦: «قرأ ابنُ عامرٍ: (ولا تَتَّبِعَانِ) بتخفيف النون... وقرأ الباقون بالتشديد...».
وفي الكشف ١/٥٢٢: «قرأه ابنُ ذَكْوَانَ بتخفيف النون...»
وانظر حُجَّة ابن خالَوَيْهِ ص١٨٣، والتيسير ص١٢٣.

(٣) الكتاب ٢/١٤٩ بولاق.

(٤) د: المثقلة أصل المخففة.

(٥) م: يجب أن يعطى آخر الفعل من ضم أو كسر مايعطى آخر أولى الكلمتَيْنِ المنفصلتين إذا اجتمعتا. وغَرَضُهُ من هذا الكلامِ...

وإمّا مع ضميرٍ مستترٍ وهو الواحدُ المذكَّرُ، نحو: رَه، واغزُ وارمِ واخْشَ فالنون مع الضمير البارز كالكلمةِ المنفصلة، فتقول: اغزُنَّ وارمُنَّ بحذف الواو، كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة نحو: اغزوا الكفار، وارمو الغَرَضَ وكذا: اغزِنَّ وارمِنَّ ياامرأة، بحذف الياء كما حذفت في: اغزِي الجيش وارمي الغرض، وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو: اخشَوُنَّ، كما ضممتها مع المنفصلة، نحو: اخشَوُوا الرجل، وتكسر الياء المفتوح ما قبلَها كما كسرتها مع المنفصلة، تقول: اخشَينَّ، كاخشَيِ الرجل.

قولُـه: «فإن لم يكن بارز»، وهو في الواحد المذكر، نحو: اغزُ، وارمِ واخشَ، فالنون كالمتصل، أي كالكلمة المتصلة، ويعني بها ألِفَ التثنية نحو: اغزَونَّ وارمِينَّ واخشَينَّ، بِرَدِّ اللاماتِ وفتحِها، كما قلت: اغزُوَا وارمِيَا واخْشَيا.

قال: لما كان النـون بعد الضمير البارز، صار كالكلمة المنفصلةِ، لأنَّ الضميرَ فاصلٌ، ولمّا لم يكن ضميرٌ بارزٌ، كان النون كالضميرِ المتصل.

هذا زُبْدَةُ كلامِه، ويُرَدُّ عليه أَنَّ المتصل ليس هو الألِفَ فقط، بلِ الواو والياء في: ارضُوا، وارضَيْ، متصلان، أيضاً،[1] وأنت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الأَلِف، فليس قولُه، اذن، فكالمتصل، على إطلاقه، بصحيحٍ، وأيضاً يحتاج إلى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل، والمنفصل، وإذا سئل، مثلاً: لِمَ لم تُحْذَفِ اللامُ في: اخشَيَا وارمِيَا واغزُوا كما حُذِفَتْ في: اخشَ وارمِ واغزُ، ولِمَ ضُمَّتِ الواوُ في: ارضُوا الـرجـل وكسرت الياء في: ارضِي الـرجل، ولم تحذفا، كما في: ارمو الرجل وارمِي الغَـرض، وكـل عِلَّة تذكرها في المحمول عليه فهي مُطَّردةٌ في المحمول، فما فائدةُ الحمـل، وإنـما يُحمـل الشيَّءُ على الشيءِ، إذا لم يكنِ المحمولُ في ثبوت العِلَّةِ فيه كالمحمول عليه، بل يشابهه من وجه فيلحق به لأجل تلك المشابهةِ، وإن لم تثبت العِلَّةُ في المحمول، كحمل «إنَّ» على الفعل المتعدِّي وإن لم يكن في «إن» العلة المقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدي.

---

(١) في د تكملة بعد قوله: «أيضاً»: «ومع هذا فإنك تحذف اللام معهما ولا تثبتها كما ثبتت مع الألف. . .».

قوله: «والمخففة تُحذف للساكنين»، وذلك إذا لاقى المخففةَ ساكنٌ بَعْدَها، كقوله: [1]

٩٥٤ـ لا تُهِينَ الفقيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ[2] كَعَ يوماً والدهرُ قد رَفَعَهْ

حَطًّا لها عن التنوين؛ لأنَّ التنوينَ لازمٌ للاسم المتمكن في الوصل إذا تجرد عن المانع وهو الإضافة واللام، بخلاف النونِ الخفيفةِ، فإنها قد تترك بلا مانعٍ، وأيضاً، ينبغي أن يكون للنون اللاحقة للاسم، فَضْلٌ على النون اللاحقة للفعل، فالتنوين يحذف في الموصوف بابن، وابنة، بالشرط المذكور، قياساً، وفي غيره للضرورة، كقوله: [3]

وحاتِمُ الطَّائِيُّ وَهَّابُ المِئي ٥٤٤

والنون الخفيفة تحذف للساكنين مطلقاً.

وقال سيبويه، [4] عن يونُسَ: إنه إذا جاء بعد النون المخففة في: اضرِبانْ

(١) الأضبط بن قريع السعدي. من شعراء الدولة الأموية.
وقد عَدَّهُ مُحَقِّق معاني الحروف للرُّمَّاني من شُعَراء الجاهلية!!.
الخزانة ٤/٥٨٨ بولاق، المغني ٢٠٦، معاني الحروف ١٥٠، البغداديات ٤٣٧، المسائل العسكريات ٨٩، رصف المباني ٢٤٩، الإفصاح ٢٤٦؛ وفيه: «فإنه يريد: (ولا تهنْ) وقد حذف النون ضرورة، إلّا أنَّ الحذف هنا أحسن منه؛ لأنه لالتقاء الساكنين» وهذا موضعُ الشاهد. قال مُحَقِّقُ الإفصاح الأستاذ الأفغاني: «ورواية ابن هشام وعدد من النحويين (لا تهين الفقير) وهي المشهورة.
قُلْتُ: وبَنَوْا على روايتهم التخريجَ الذي رأيتَ، وهو لا يَصِحُّ إذ كان البيت على ذلك من البحر الخفيف، . وقصيدةُ الأضبطِ التي منها البيتُ من المُنْسَرِح، ومطلَعُها:

لكل هَمّ من الهموم سَعَهْ * والمسي والصبح لا فلاح معه

والبيت فيها:

لا تحقرن الفقيرَ علَّك أنْ * تركع يوماً والدهرُ قد رَفَعَهْ..»

انظر في قصيدة الأضبط: [الأغاني ١٦/١٥٤ طبعة ساسي بمطبعة التقدم بمصر].

(٢) ط: قوله: تركع في الشطر الثاني.

(٣) هي امرأةٌ من بني عُقَيْل، وقيل لا مرأة من بني عامر، وتمام الرجز:

حَيْدَةُ خالي ولَقِيطٌ وعليٌّ * وحاتم الطائيُّ وهاب المِئِي

وقد سبق تخريجُه.

(٤) الكتاب ٢/١٤٩ وما بعدها. ط. بولاق.

واضربنانْ بساكن، تُبْدِلُها همزةً، نحو: اضرباءَ الرجل واضربناءَ الرجل.

قال سيبـويه: [1] لو جَوَّزنا إلحاق الخفيفةِ بالمثنى، فالقياسُ حَذْفُها للساكنين كما تحذف اتفاقاً في المفردين: المُذَكَّر والمؤنث، وجمع المذكر، فيسقط الألف، أيضاً، في اللفظِ، للساكنين.

وإذا وُقف على فعـل في آخره نونٌ خفيفةٌ، فَحُكْمُها حُكْمُ التنوينِ، أعني أنه، تقلب المفتوح ما قبلَها أَلِفاً، نحو: اضرِبا، في: اضرِبَنْ.

قال سيبويه: [2] وقياس مذهب (٢٦٨/ب) يونُسَ [3] في: اضرِبانْ، واضرِبنانْ، أَنْ تُقْلَبَ النونُ الخفيفةُ أَلِفاً، فتمدُّ فيها المَدَّة الطُّولىٰ بِقَدْرِ أَلِفَيْنِ.

وقالَ الزَّجَّاج [4]: لو مُدَّتِ الأَلِفُ وطالَ مَدُّها، مازادت على الألف، لأنها حَرْفٌ، لا يتكرر ولا يؤتى بعدَها بمثلها.

وقال السِّيرافي [5]: ليس هذا الرأي الذي أنكره الزَّجَّاج بمنكر، وذلك أنه يقدِّر أَنَّ المَدَّ الذي يزاد بعد النُّطْقِ بالأَلِفِ الأولى يُرامُ به أَلِفٌ آخَرُ، وإن [6] لم ينفصل عن الأول ولم يتميَّز.

وتحذف في الوقف: المضمومُ ما قبلَها والمكسورُ ما قبلَها، نحو: اضرِبُنْ واضرِبِنْ، وكان يونُسُ يقول: أقلبها واواً بعد الضمة في نحو: إخشَوُنْ وياء بعد الكسرة في نحو: اخشَيِنْ، فأقول: اخشوو، واخشيي، قال الخليل: [7] لا أُري ذاك [8] إلَّا على مذهب مَنْ قال من أهل اليمن: هذا زيدو، ومررت بزيدي، وهي غير فَصيحةٍ.

---

(١) د: قال سيبويه: القياس حَذْفُ النونِ الخفيفةِ بعدَ الأَلِفِ كما يحذف اتفاقاً في المفردَيْن: ....

(٢) الكتاب ٢/١٤٩ وما بعدَها. ط. بولاق.

(٣) في سيبويه ٣/٥٢٧ هارون: وأما يونُسُ وناس من النَّحْويِّينَ فيقولون: اضرِبانْ زيداً واضرِبْنَانْ زيداً، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظيرٌ في كلامها. لا يقع بعد الألف ساكنٌ إلَّا أَنْ يُدْغَمَ». وانظر الخصائص ١/٩٢.

(٤) سيبويه ٣/٥٢٧ هارون هامش (٢). (٥) سيبويه ٣/٥٢٧ هارون هامش (٢).

(٦) عبارة السِّيرافي هكذا: «... وإن لم ينكشف في اللفظ كل الانكشاف». سيبويه ٣/٥٢٧ هارون هامش (٣).

(٧) سيبويه ٣/٥٢٢ هارون. ونص عبارته كما يلي: «فقال الخليل: لا أُري ذاك إلَّا على قولِ مَنْ قالَ: هذا عمرُو، ومررت بعَمْري. وقولُ العرب على قول الخليلِ». (٨) د: ذلك.

وأمَّا في نحو: اضربُنْ واضربِنْ، فيقول يونُسُ: [1] اضربو واضربي وفاقاً لغيره في اللفظِ، إلّا أنَّ الواوَ والياءَ، عنده، عِوَضَانِ مِنَ النون، وعند غيره: هما الضميرانِ المردودان بَعْدَ حَذْفِ النُّونِ كما يَجِيءُ.

ويقـول في: هل تضربُنْ، وهل تضربِنْ: هل تضربوا وهل تضربي، بلا نُونٍ، والواو والياء بَدَلان من النُّون الخفيفةِ، وعند غيره: هل تضربُون وهل تضربِين، والواو والياء ضمـيران رُدَّا بعـد حذفِ نون التأكيد، فتردُّ النون التي سقطت لأجلِ نون التأكيد، كما يَجِيءُ.

قولُه: «فيُرَدُّ ما حذف»، يعني إذا حذفت النون، أُعيد إلى الفعل الموقوف عليه: ما أُزيل في الـوصـل بسببهـا، من الـواو، والياء وحـدَهما، كما تقول في: اضربُنْ واضربِنْ، واخشَوُنْ واخشَيِنْ: اضربُوا واضربِي، واخشَوْا واخشَيْ، أَوْ، من الواو والياء مع النون التي بعدَهما، كما تقول في: هل تضربُنْ، وهل تضربِنْ، وهل تخشُونْ وهل تخشَيِنْ: هل تضربُونَ وهل تضربِينَ، وهل تخشونَ وهل تخشينَ.

وهذا أيضاً، بناءً على أنهم قَدَّروا النون المخففة، المحذوفة، للوقف: معدومةً من أصلها لِعَدَمِ لزومها للفعل، بخلافِ التنوين، فإنَّ الوقف في: جاءني قاضٍ، [2] بغير رَدِّ الياءِ على الأفصح، لِكَوْنِ التنوينِ لازماً، إذْ لم يكن مانعٌ، فكأنه ثابتٌ أيضاً، مع عروض الحَذْفِ.

هذا آخِرُ شَرْحِ المقدمة، والحمدُ لله على إنعامه وإفضاله، بتوفيق إكماله، وصلواتُهُ على محمدٍ وكرامِ آلِهِ.

وقد تَمَّ تمامُهُ، وحُمَّ اختتامه [3] في الحضرة المقدَّسة الغَرَوية، على مُشَرِّفها صَلَواتُ رَبِّ العِزَّةِ وسلامُهُ.

---

(١) سيبويه ٥٠٨/٣ بولاق.

(٢) د: فاض.

(٣) أي قُدِّرَ له أنْ يُختَم.

[أحكامٌ مفيدةٌ ذكَرَها الرَّضي] [هاءُ السَّكْتِ]

وَلْنَذْكُرْ أحكامَ هاءِ السَّكْتِ، وإنْ كان المُصَنِّفُ ذَكَرَ بَعْضَها في التصريفِ، وحرفَ التذكير، والإنكارَ، وشينَ الكشكشةِ وسِينَ الكسكسةِ.

أمَّا هاءُ السَّكْتِ، فهي هاءٌ تُزَادُ في آخِرِ الكلمةِ الموقوفِ عليها في موضِعَيْنِ: أحدُهما: إذا كان آخِرُها ألِفاً، والكلمة حرفٌ أو اسمٌ عريقُ البِناء، نحو: لا، وذا، وهنا، وذلك لأن الألِفَ حرفٌ خَفِيٌّ: إذا جئت بعدها بحرف آخَرَ، وذلك في الوصلِ، تبيَّنَ النطق بها، وإذا لم تأتِ بعدَها بشيءٍ، وذلك في الوقف، خَفِيَتْ، حتى ظُنَّ أنَّ آخِرَ الكلمةِ مفتوحٌ.

فلذا وُصِلَتْ بحرف، لِيُبَيِّنَ جوهرُها، واختاروا أن يكون ذلك الحرف هاءً، لمناسبتها بخفائها حرفَ اللِّين، فإذا جاءَتْ ساكنةً بعدَ الألِفِ، فلابُدَّ مِن تمكُّنِ مَدِّ الألِفِ، لِيَقومَ ذلك مَقامَ الحركةِ فيمكن الجمع بين ساكنين، فَتَبِينُ الألِفُ بذلك التمكين والمَدِّ.

وأمَّا في الأسماءِ المتمكِّنةِ، نحو: أَفْعَى وحُبْلَى، أو العارضة البناء نحو: لا فَتى، فلا تزيد هاءَ السكت، إمّا لخوف التباس هاءِ السَّكْتِ بهاء الضمير المضاف إليه، فإنَّ الاسم العريق البناء، لا يُضاف منه إلَّا «كَمْ» و«لَدُنْ» و«لَدَىٰ»، وإمّا لِكَوْن الإعراب مقدَّراً في أفعى، وشبه الحركة الإعرابية في: لا فتى، وسنذكر أنها لا تلحق المتحركة بحركة إعرابية أو شبه الإعراب.

وأمَّا ألِف نحو: هذا، وهؤلاء، فليس الحركة الإعرابية فيه مقدرة بل لو كان مكانَ الألِفِ حرفٌ صحيحٌ، أيضاً، لكان[1] محركاً بحركةٍ بنائيّةٍ نحو: هوَ، وهيَ، وهؤلاءِ.

(١) د: لكان لها حركة واحدة، كَهُوَ، وهي، وهؤلاء.

ولا تلحقَ[1] هذه الهاءُ ساكناً آخَرَ، غيرَ الألِفِ المذكورةِ، سواءٌ، كان واواً أَوْ ياءً كهمو، وهذي، أو غيرَها، كَكَمْ ومَنْ، وذلك لأنَّ الألف أَخْفَىٰ، فهي إلى البيان أَحْوَجُ.

بَلَى، تلحق الألف والـواو والياء في النُّدْبَة، نحو: واغُلَامَاه، و : واغلامكموه، و : واغلامكيه، وفي الإنكار نحو: آلأميراه، و : آلأميروه، و : آلأميريه، لقصدك إلى زيادة مَدِّ الصوت فيهما.

وثـاني[2] المَوْضِعَيْنِ: إذا وقفت على كلمةٍ متحركةِ الآخر بحركة غير إعرابية ولا مشبَّهة بالإعرابية، لبيان تلك الحركة اللازمةِ، إِذْ لو لم تزد الهاء لسقطتِ الحركةُ للوقفِ.

وإنما لم تبينَّ الإعرابية، لعروضها وسُرعةِ زوالها.

وذلـك قولُـكَ: هما رَجُلانِهْ، وضاربانهْ، وهنَّهْ، وضربتنَّهْ، وهَلُمَّهْ، وضَرَبكهْ، وويحكهْ، وثمَّهْ، واضربنَهْ، وانطلقنَهْ وضرَبْنَهْ، وعصايه وغلاميه وقاضيَّـه وهوه وهيه وأينه وكيفه وغير (٢٦٩ / أ) ذلك.

ودخولُها فيما قبلَ آخرِهِ ساكنٌ، أقوى وأكثرُ من دخولها فيما قبلَ آخرِهِ متحرّكٌ، حتى لا يجتمع ساكنان، لو أُسْكِن الآخِر.

ولم يلحقـوهـا النـونـات في الأمثلة الخمسـةِ، نحـو: يضربـانِـهْ، ويضربـونَهْ، وتضربينَهْ[3]. . . ؛ لأنَّ النونَ علامةُ الرفعِ فهي كالحركة الإعرابيةِ.

وقد منع بعض البصريين أن يقال: انطلقنَهْ، وضربْنَهْ[4] لالتباسِ الأَوَّلِ بضمير المَصْدَرِ، والثاني بالمفعولِ به.

---

(١) ط: ولا يلحق . . . .

(٢) م ، د: وتزاد الهاء، أيضاً، في آخرِ كلمةٍ موقوفٍ عليها إذا كانت محركةَ الآخِرِ.

(٣) ذكر ثلاثة من الأمثلة الخمسة، والباقيان هما: تفعلان، وتفعلون. (٤) ط: وضربته للالتباس بضمير المصدر.

وليس بشيءٍ، لأنَّ الخليلَ[1] حكى: انطلقْنَهْ عن العرب، ولو كان اللَّبْسُ مانعاً لم يقولوا: أعطيتكهْ، وإنهْ، وليتهْ ولعلَّهْ، واعلمنَهْ.

وقد استعملوا في بعض ذلك: الألِفَ مكان الهاء، لمشابهتها لها وذلك في: أنا، وحَيَّهَلا.[2]

ولم يلحقوها آخِر نحو: لا رجلَ، ويازيدُ، ونحو: خمسة عشر؛ لأنَّ حركةَ البناء عارضةٌ، فتشبهُ، لذلك، الحركة الإعرابيَّة.

وكذا لم يلحقوها آخر الماضي المجرَّد، لأنه إنما حُرِّكَ، كما ذكرنا في بابه، لمشابهته المعرب، فكأن حركته إعرابية، فلم يقولوا: ضَرَبَهْ.

وإذا كانتِ الكلمةُ مِمَّا ذهب لامها، جزماً، أَوْ وَقْفاً، فَإِنْ بَقِيَتْ على حرفٍ واحدٍ فَهَاءُ السَّكْتِ واجبةٌ، نحو: رَهْ، وقِهْ، لاستحالةِ الوَقْفِ على المتحركِ والابتداء بالساكن.

وإنْ كانت على أكثر من حرف نحو: اغزه، وارمِه، واخشه، ولم يغزه، ولم يرمه، ولم يخشهْ، فالهاء في مثلها ليست بواجبةٍ، لكنها أَلْزَمُ ههنا منها في نحو: ثمَّهْ، ومسلمونه؛ لأنك إذا لم تأتِ بها سكَّنْتَ آخِرَ الكلمةِ بعدَ حَذْف حرف منها، وهو إجحافٌ.

وهي في نحو: أَعِهْ وأَقِهْ، في قولك إن تَعِ أَعِهْ، وإن تَقِ أَقِهْ، أَلْزَمُ[3] منها في: اغزه ولم يرمه، لأنَّ الإجحافَ ههنا أكثرُ لو سكن العين، وذلك بحذف الفاء واللام وإسكان العَيْنِ.

---

(١) نقله عنه سيبويه في الكتاب ٢/ ٢٧٩ بولاق.

(٢) انظر التِّبيان في تصريف الأسماء لأستاذنا الفاضل الدكتور أحمد كُحَيْل ص ٣٦٧ ط ٦، والوجيز في علم التصريف للأنباري ص ٥٤.

(٣) أي أشَدُّ لزوماً.

وبعضُ العرب لا يلحقون هاءَ السَّكْتِ، من المتحرك الآخِرِ، إلَّا ما حُذِفَ من آخِره شيءٌ، ولا يقفون على مالم يُحْذَفْ منه شيءٌ، كأنا، ولعلّ وليت، وسائر ما ذكرنا، إلّا بالإسكان.

وَرَوى يونُسُ وعيسى بنُ[1] عُمَر: أَنَّ بعضَ العربِ يقفُ[2] على المحذوف الآخِرِ أيضاً، نحو: اغز، وارم، بالإسكان من غير هاء، قال سيبويه: [3] هذه أَقَلُّ اللُّغَتَيْنِ.

وإلحاقُ الهاءِ في نحو: عَلامَ، وإلامَ، وحتَّامَ، وبِمَ، وفِيمَ وعَمَّ: أجْوَدُ مِنْ حَذْفِها، لأنه حُذِفَ منها الألِفُ، كما حُذِفَ في نحو: اغزهْ، وارمه واخشه: الحرفُ الأخيرُ، ويَجوزُ إسكانُها وإن صارتِ الميمُ على حرفٍ واحدٍ، لأنها امتزجت بحرفِ الجَرِّ قبلَها، فصارتا معاً، كَحُسَام[4]، لأنَّ الجارَّ لا ينفك عن المجرورِ، وهذا المجرورُ لكونه على حرفٍ، صار كبعضِ حروفِ الجارّ، فالاتّصالُ حاصلٌ مِن الطرفَيْنِ.

وإذا وقفت على نحو مجيء مَ جئت فقلت مَجيءَ مَهْ، فالهاءُ لازمةٌ كما في: قِهْ ورَهْ؛ لأنَّ المضافَ لِكَوْنِهِ اسْماً، لا يمتزج بالمجرور امتزاجَ حَرْفِ الجَرِّ بمجروره.

وتحذف هاء السكت عند الوقف، في الدَّرْج كهمزة الوصل، إلَّا أَنْ يُجْرىٰ الوصلُ مُجرى الوقفِ، كقوله تعالى: ﴿ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ ۝٢٩ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴾[5] وصلاً.

وحَقُّها السُّكونُ وإن وقعت بعد الألف؛ لأنَّ اجتماعَ الساكنين محتملٌ في الوقفِ، ويحركها من يثبتها وصلاً بعد الألِف مجرياً للوصل مجرى الوقف: إمّا بالضمة، تشبيهاً لها بهاء الضمير، أو بالكسرةِ للساكنين.

---

(١) سيبويه: ٢/٢٧٨ بولاق.

(٢) د: يحذف الهاء في نحو اغز، وارم، واخش.

(٣) الكتاب ٢/٢٧٨ بولاق.

(٤) يعني صارتا كاسم رباعي قبل آخره ألِفٌ، بقطع النظر عن حركة أوله، وذلك خاصٌ بـ (ما) الاستفهامية المجرور بكل مِن: إلى وعلى وحتى. ويمكن أن تُعَلَّل بقيةُ الأمثلةِ بما ذكره من الامتزاج.

(٥) الحاقة/ ٢٩، ٣٠.

ورُوِيَ على الوَجْهَيْنِ:

٩٥٥ يامرحبـــــاهُ بحمـــار عَفــراء[1]

وأمَّا سِين الكَسْكَسَة،[2] وهي في لغة بَكْرِ بنِ وائل، فهي السين التي تُلحِقها بكاف المؤنث في الوقف، إذ لو لم تلحقها لسكنت الكاف، فتلتبس بكاف المذكر، وجعلوا تَرْكَ السِّين في الوقفِ علامةَ المذكر، فيقولون أكرمتكِسْ فإذا وصلوا لم يأتوا بها؛ لأنَّ حركة الكافِ، إذن، كافيةٌ، في الفصل بين الكافَيْنِ.

وقومٌ من العرب يلحقون كاف المؤنث: الشِّين في الوقف[3]، فإذا وصلوا حَذَفُوا، وغرَضُهم: ما مَرَّ في إلحاق السين، وناسٌ كثيرٌ من تميمٍ ومِن أُسَدٍ يجعلون مكانَ كافِ المؤنث في الوقف شِيناً، قالَ: [4]

٩٥٦ ـ تضحكُ مني أن رأتني أحترِش ولو حَرَشتِ لكشفتِ عن حِرِشْ

وذلك أيضاً، للغَرَضِ المذكور، وإنما أَبدلوها شِيناً، لأنها مهموسةٌ مثلها ولم يجعلوا مكانَها مهموسة من الحق؛ لأنها ليست حَلْقِيَّةً.

وقد يَجري الوصل مَجرىٰ الوقفِ فيقال: إنِّشِ ذاهبةٌ، قالَ: [5]

---

(١) يُنسب إلى عُرْوَة بن حزام العُذْري، وهو في المنصف ٣/١٤٢، إصلاح المنطق ٩٢، إيضاح المفصل ٢/٢٨٤، الخزانة ٤/٥٩٢، وانظر التبيان في تصريف الأسماء ص ٣٦٠، وابن يعيش ٩/٤٦، وتمامه:
إذا أتى قَرَيْتُه بما شاء.
الشاهد فيه أنَّ هاءَ السكتِ في قوله (يامرحباهُ) قد رُوِيَ بالضم وبالكسر.

(٢) انظر الصاحبي ٥٤، والمُزْهر ١/٢٢١، والمُمْتع ١/٢٠١، ٢٢٢.

(٣) وتسمى الكشكشة. [انظر لغات العرب د. دَجْني ص ٥٦].

(٤) لا يُعْرَفُ قائلُ هذا الرَّجز. الخزانة ٤/٥٩٤ بولاق، وشرح شواهد الشافية ٤١٩.
والشاهد فيه على أنّ ناساً. من تميم ومن أَسَدٍ يَجعلون مكانَ الكافِ المؤنّث شِيناً في الوَقْفِ كما في (حِرِش) وأصله (حِرِك).

(٥) قَيْس بن الملوّح، مَجنون بني عامر. (ديوانه ٢٠٧).
الخزانة ٤/٥٩٥ بولاق، الخصائص ٢/٤٦٠، معجم الشواهد ١/٢٤٦.
الشاهد فيه على أنه كان القياسُ في هذه الشين المبدَلة من كاف الخطاب أن تحذف في الدرج، لكنها أُجريت في حالة الوصل مُجرى حالةِ الوقف.

٩٥٧ - فعيناشِ عيناها وجيدُش جِيدُها ولكنَّ عَظْمَ الساقِ مِنْشِ دَقيقُ

وأمَّا حَرْفُ الإنكار، فهو زيادةٌ تلحق آخِرَ المذكورِ في الاستفهام بالألِفِ خاصةً، إذا قصدت إنكارَ اعتقادِ كَوْنِ المذكور على ماذكر، أو إنكار كونه على خلاف ما ذكر، كما تقول، مثلاً، جاءني زيد، فيقول مَنْ يَقْصِدُ تكذيبَكَ، وأَنَّ زيداً لا يأتيك[1]: أزيدُنِيه، أي: كيف يجيئك، فهذه العلامةُ بيانٌ أنه لا يعتقد أنه أتاك، ويقول ذلك: مَن لا يشك أَنَّ زيداً جاءك، وينكر أنه لا يجيئك، فكأنه يقول: مَن يشك في ذلك، وكيف لا يجيئك.

قالَ الأَخفشُ: إنَّ هذه الزيادةَ[2] موضوعةٌ لإنكارِ كَوْنِ المذكورِ على ما ذُكر، فقط، فإن أريد إنكار كونه بخلاف ما ذكر، فهو على وجه الهُزْءِ[3] والسُّخْرِيَّة، فكأنه يقول: كيف لا يَجيئُك زيدٌ وأنت الجَليلُ العظيمُ، كقوله تعالى: «ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ»[4]، هذا قوله، والأَوْلى[5] أن يقال إنه لإنكار كَوْنِهِ على خلافِ ما ذكر، لا على وَجْهِ السُّخْرِيَّة.

وإنما تلحق هذه الزيادة بشرط الوقف، والإنكار بهمزة الاستفهام بلا فصلٍ بينها، وبين الاسمِ المذكورِ، فإنْ وُصِلَ الاسمُ بما بعدَهُ، أو كان استفهاماً على وَجْهِ الحقيقةِ، لا على وجه الإنكار، لم تلحق، وكذا لا تلحق، إذا فصل بين الهمزة والمذكور بقول أو ما يفيد فائدته، نحو: أتقول زيد، أو: أتتكلم زيد، والأغلب، مع حصول الشرائط (٢٦٩/ب) وقصد إلحاق زيادة الإنكار: حكاية ذلك المذكور بلفظه وبحركته، إعرابيةً كانت أو بنائيةً، نحو: أذَهبتُوه، لمن قال: ذهبتُ، و: أأنا إنيه، لمن قال: أنا فاعِلٌ.

---

(١) يقصِد أنَّ زيداً لا يأتيك، استبعاداً منه لذلك.

(٢) ط: لزيادة.

(٣) ط: الهمز والسحرية.

(٤) الدُّخان / ٤٩.

(٥) م: والأولى أنه يقال ذلك أيضاً على وجه الإنكار بخلاف ما ذكر.

ورُبَّما زِيدت مَدَّةُ الإنكار من غير حكايةِ اللفظِ المذكورِ، بل تلحق العلامة بما يَصِحُّ المعنى بِلَحَاقها به[1] من جُمْلَةِ كلامِكَ، فتقال لمن قال ذهبت: أذهبتاه.

ومنه حكايةُ سيبويهِ: [2] سمعنا مَن قيل له أتخرج إذا أخصبت البادية، فقال: أأنا إِنِيهْ،[3] منكراً لرأيه أَنْ يكونَ على خلاف ذلك، ولو حكى لقال: أتخرجوه.

ثم تقول: آخر الكلمة إمَّا أَنْ يكون ساكناً أَوْ متحركاً، والساكن إمّا حَرْفُ عِلَّةٍ أو حَرْفٌ صحيحٌ، فالأول نحو: جاءني القاضي، ورأيت المعَلَّى، وزيد يغزو، وحكمه أن يزادَ على آخره مثل آخره، فيجتمع ساكنان فتحذف أَوَّلهما فتقول: آلقاضِيهْ و: آلمعلّاهْ، وأيغزوه.

وإنْ كان الساكنُ صحيحاً، تنويناً كان أو غيرَهُ، فلابُدَّ من تحريكه بالكسر للساكنينِ فلا تكون زيادة الإنكار، إذن، إلاَّ الياء، نحو: أزيدِنيه، و: ألم تضربيهْ.

وإن كان متحركاً فَمَدَّة الإنكار على وَفْقِ تلك الحركةِ، بنائيةً كانت أو إعرابيةً، فتكون بعد الضمة واواً، وبعد الفتحة أَلِفاً، وبعد الكسرة ياءً، نحو: أزيدوناهْ، و: أزيدِينيهْ، و: آلاميراه، فليس مَدَّةُ الإنكار، إذَن، كعلامة النُّدْبَةِ، لأنَّ تلك يجب كونُها أَلِفاً: إلاَّ عند اللَّبْسِ.

ويجوز لك أن تلحق مدة الإنكار بإنْ، مزيدةً بعد المذكور، مدخلاً في أوله همزة الاستفهام، فلا تكون المَدَّةُ، إذَنْ، إلاَّ ياءً [4]، لأنك تكسر نون «إنْ» للساكنَيْنِ، وزيادة «إنْ» للبيان والإيضاح؛ لأنَّ حَرْفَ المَدِ، والهاء، خَفِيَّان، فهي زائدةٌ، كما في: ما إنْ فَعَلَ.

---

(١) م: بلحاقها فيه من كلامك.

(٢) الكتاب ١/٤٠٦ بولاق.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٨٦، وشرح الكافية الشافية ٤/١٧٢٧.

(٤) م ، د: إلا ياء؛ لأجل الساكنين.

قال المصنف: [١] الظاهر أنهم لم يزيدوا «إنْ» إلَّا فيما آخره ساكن محافظةً على ذلك الساكنِ؛ لأنه إنْ لم تزد «إنْ» تحرك الساكن إن كان صحيحاً، وسقط إنْ كان مَدَّةً.

وَرُدَّ قوله بمجيئها بعد المتحرك في: أأنا إنِيهْ: [٢]؛ لأنَّ نون «أنا» متحركة، وأجاب بأنَّ الزيادةَ إنما تكون في حال الوقفِ، والوقف على «أنا» بالألف، فصار، وإن لم يكن فيه ألِفٌ، لِمَجِيءِ «إن» بعده، في حكم الموقوفِ عليه بالألِفِ، ولو لم تزد «إن» لقيل: أأناه بحذف إحْدَىٰ الألِفَيْنِ.

وقياسُ ما قاله أنْ يُقالَ: آلمعلَّ إنِيهْ و: آلقاضي إنِيهْ، و: أيغزوإنيهْ، أن أريد، وهذا الذي قال، مِن تخصيص «إن» بالساكن آخره، [٣] قياس منه لم يأتِ في كلام النحاةِ.

ثُمَّ اعْلَمْ أنه يجوز لك الإنكارُ والحِكايةُ مع تَرْكِ مَدَّةِ الإنكار وإنْ كان الكلامُ وَقْفاً، وأمَّا إذا أردت الوصلَ فإنه يجب تَرْكُ الزيادةِ نحو: أزيداً يافتى، كما تترك العلامات في «مَن» حين تقول: مَن يافتى.

وإنما يجوز إثباتُ التنوينِ ههنا في حالِ الوقفِ، لِقَصْدِ الحكايةِ، ومع زيادة الإنكار يتوسط التنوين ويبقى الهاء موقوفاً عليه، فلا يُستنكر بقاءُ التنوينِ في الوقفِ.

وَمَـدَّةُ الإنكارِ تقع في منتهى الكلام بعد الصفةِ والمعطوف، وغير ذلك، نحو: أزيداً وعَمرِنيهْ، فيمن قال: لقيت زيدا وعَمراً، و: أزيداً الطويلاه.

وإذا قالَ: ضربت عُمَرَ، قلت أضربت عُمَراه، فتدخل همزة الإنكار على الجُملة والمفرد، وعلى أي قِسْمٍ شئتَ مِن أقسامِ الكلامِ بخلافِ ألِفِ النُّدْبَة كما مَرَّ في المنادى.

---

(١)، (٢) الايضاح في شرح المفصل ٢/٢٨٦-٢٨٧، ومجالس ثعلب ٢/٣٥٨ حاشية (٢)، والبغداديات ص ٤٢٧.

(٣) د: بالساكن آخره، لم يَجِيءْ في كلامِ النُّحاةِ، وإنما هو قياسٌ منه...

وأمَّـا حَرْفُ التـذكـير، فليس في كلامٍ فصيحٍ، وإنما يكون ذلك إذا نطق مَن يتـذكر[1]، بكلمةٍ ولا يريد أن يقف ويقطع كلامه، فيصل آخرَ تلك الكلمة بمَدَّةٍ تجانس حركتها، إن كان متحركاً، كما تقول في: قال، ويقول، ومِن العامِ: قالاَ، فتمدُّ فتحة اللام إلى أن تتذكر ما نسيتَ وتَصِلُه به، ويقولو، ومن العامي، وتصله بياءٍ ساكنـةٍ إنْ كانَ الآخـرُ ساكناً صحيحاً، تنويناً كان أو غيرَهُ، نحو: هذا سَيْفُني إذا أردت: سيفٌ من صفته كَيْتَ وَكَيْتَ.

وتقـول في: قد فعـل، وفي الألف والـلام في نحـو: الحارث مثلاً: قدي... وألي... وإن كان آخرُهُ ساكناً حرف مدّ، نحو القاضي، والعصا، ويغزو، مددت ذلكَ الحرف إلى أنْ تتذكَّرَ، ولا تجتلب مَدَّةً أُخرى.

ويجوزُ أنْ يُقَالَ: إنك تَجتلِبُها وتَحْذِفُ الأُولى، كما قيل في مَدَّةِ الإنكار، ولا تلي هذه الزيادة هاء السكت، بخلاف زيادة الإنكار، لأنَّ هذه إنما تزاد إذا لم تقصد الوقف.

تَمَّ الكِتـابُ بِحَمْـدِ الله، وعَوْنِه، وحُسْنِ تَوْفيقِهِ، واللَّهُ أَعْلَمُ بالصوابِ، وإليه المَرْجِعُ والمَآبُ.

تَمَّ الكِتابُ بِعَوْنِ المَلِكِ الوَهَّابِ في يوم الأربعاء في أوائل (ذو القعدة) سنة ست وسبعين وثمانِيمِئة.[2]

---

(١) يعني من يريد ويحاول أن يتذكر شيئاً. وقوله: «بكلمة»، متعلق بقوله: إذا نطق...

(٢) د: «تم الكتاب بعون الله في اليوم المبارك الخمسة عشر في شهر رمضانَ في يوم أربع في وقت السحر من شهور عام أربعٍ ومائةٍ وألفٍ. علق هذه النسخة المباركة بخط الفقير إلى عفو ربه الغني علي بن عبدالعظيم، مسقط الرأس بطرة بزون. غفر الله له ولوالِدَيْهِ ولِمَنْ طلع في هذا الكتاب ولمن قرأه ولمالِكِه ولجميع المسلمين.

ياخـيرَ مطلوبٍ وأكـرمَ طالـبِ ... اغْـفِـرْ لصـاحـبـه نعـم والـكـاتـب

جزى الله خيراً من تأمّـل كتـابـتي ... وقـابـل ما فيهـا من الـسـهـو بالـعـفـو

وأصـلح ما أخـطأت فيه بفـضـله ... وفـطـنـتـه واسـتـغـفـر الله من سـهـو.

م: هذا آخر شرح المقدمة والحمدُ لله على إفضاله وإنعامه بتوفيق الحالة وصلاته على محمدٍ وكرام آلِهِ وقد تم تمامه، وخُتِمَ اختتامُه في آخر يومٍ من شهر رمضانَ المعظم قدرُه وحُرْمَتُهَ من شهور سنة أربع وسبعين وثماني مائة برسم مولانا العالم العلاّمة حافظ الدين البارع في العلوم المتعددة، ومُحيي علوم الدين محمد... حافظ الدين المشار إليه. غفر الله لي وله وختم لنا وللمسلمين بخيرٍ أجمعين آمين... وصلى الله على محمدٍ وآلِهِ وصحبِهِ أجمعين».

الفهارس الفنيــة

فهـــرس الآيـــات

فهـــرس الحـديث الشـــريف

فهرس الحديث الشريف

فهـــرس الشعــــر

الهمـــزة

البـــاء

السـين

الشـين

الفـــــاء

القـــــاف

الكـــاف

الـــلام

الميم

النـــــون

الهــاء

الـــــواو

الألف الليـنـة

اليـــــاء

فهـرس الأعـلام

العلم	الصفحة
ـ أهل المدينة	١٧٢ [لهم مذهبٌ خاصٌ في النَّحْو].
ـ ابن الأنباري	٨٣٤، ١٣٥٢
ـ ابن بابْشَاذ	٢٠٤، ٢٩٩، ٧٣٥، ٧٥٢
ـ ابن باذش	٢١٨
ـ ابن بَـرِّي	٤٤٢
ـ ابن جعفر	١٨٣، ٧١٩، ٩٣٧، ١٠٠٩
ـ ابن جِنِّي	٤٥٢، ٥١٣، ٨٧٣، ١١٦٥، ١٣٨٤، ١٤٤٣
ـ ابن الخَشَّاب	٥٤٩، ٩٩١
ـ ابن خَـروف	٢٠٤، ٤٨٥، ٧٠١، ١٠٩٧، ١١٢٨
ـ ابن الدَّهَّان	٢٢٠، ٧٧٩
ـ ابن درستويه	٣٦٢، ٩٨٧، ١٠١٥، ١٠٩٦، ١٢٤٢، ١٣٠٥
ـ ابن الزُّبَيْر	١٣٧٠
ـ ابن السَّرَّاج	٢٢١، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٤٠، ٢٦٢، ٥٢٠، ٧٧٩، ٨٦٩، ٩٢٣، ٩٤٢، ٩٧٩، ١٠٤٦، ١١٢٤، ١١٣٠، ١١٤٠، ١١٧٤، ١١٨٠، ١١٨٤، ١٣٦٨
ـ ابن السِّكِّيت	٣٠٠، ٣٤٩
ـ ابن عَبَّاس	١٣٦٤
ـ ابن قُتَيْبَة	٤٤٣
ـ ابن كَثير	١٣٤
ـ ابن كَيْسان	١٣٠، ١٣٨، ٦٦٧، ٦٧١، ٦٨٨، ١٠٤٨، ١٠٩٤، ١١٢٦، ١٢٩٨
ـ ابن مالك	١٩٤، ٦٣٢، ٧٢٥، ١٠٠٨، ١٠٢٩، ١٠٤٠

العلم	الصفحة

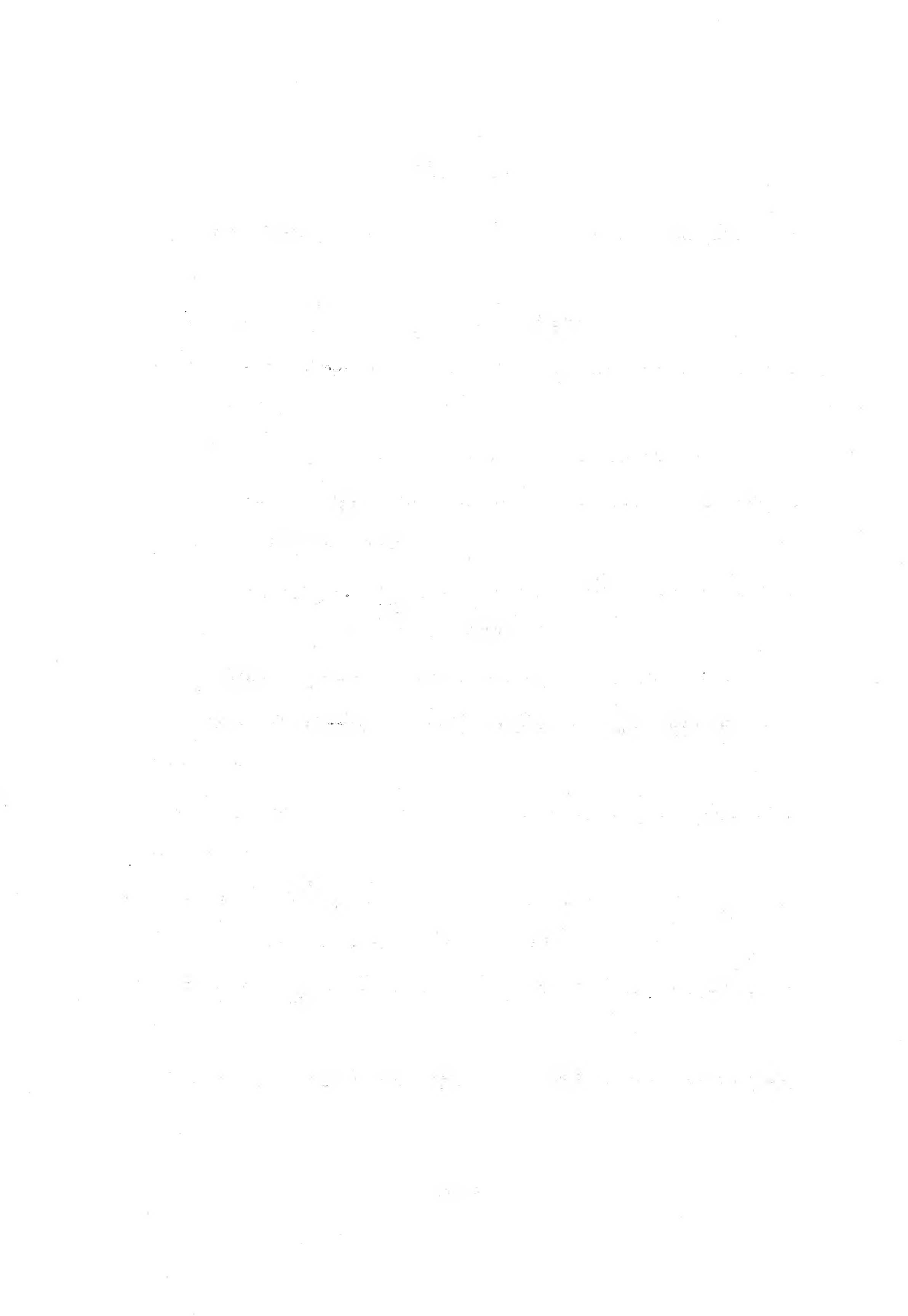
العلم الصفحة

فهرس
الكتب الواردة في المتن



اسمُ الكِتاب	المؤلِّف	الصفحة
ـ الأحاجي النَّحْويـة	الزَّمخشري	١٤٤
ـ الصِّـــحاح	الجَوْهري	١٩٤، ٥٣٣
ـ عِلَل النحو	المــازني	٢٤٠
ـ الإيضاح في شرح المفصل	ابن الحاجب	٤٣٢، ٦٣٢
ـ شــرح الكافية	ابن الحاجب	٢٠٠، ٦٣٢
ـ المُغني في النحو	ابن فَلَاح اليَمَني	٢٣٧
ـ سِـرُّ الصِّناعة	ابن جِني	٥١٣
ـ إيضاح الشِّعْر [كتاب الشِّعْر]	أبو علي الفارسي	٥٣٢، ٧٢٩
ـ شـرح كتاب سيبويه	السِّــيرافي	٥٣٣
ـ مقدمة التصريف [رسالة الشافية في الصرف]	ابن الحاجب	٦٤٣، ٧٠٦
ـ الكَشَّـــاف	جارالله الزَّمخشري	١٣١٩
ـ الحُجَّـــة	أبوعلي الفارسي	١٣٤٢

فهرس
المصادر والمراجع



ـ الهمـــزة ـ

- ابن الحاجب النَّحْوي ـ طارق الجنابي ، بغداد ، دار التربية للطباعة والنشر ، بلا تاريخ .
- الإتقان في علوم القرآن ـ السيوطي ـ مصر سنة ١٩٤١م .
- الأُزْهِيَّة ـ الهَرَوي ـ عبدالمعين المَلُّوحي ، دمشق ، مجمع اللغة سنة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م ط ٢ .
- أسرار العربية ـ الأنباري ـ محمد بَهجة البيطار ، دمشق سنة ١٩٥٧م .
- الأَشباه والنظائر ـ السُّيوطي ـ طه عبدالرؤوف سعد ، القاهرة ، مكتبة الكليات الأَزهرية سنة ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .
- إصلاح الخَلَل الواقع في شرح الجُمَل للزَّجَّاجي ـ البَطَلْيَوْسي ـ حمزة النَّشَرْتي ، الرياض ، دار المِرِّيخ سنة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م ط ١ .
- إِصلاح المنطق ـ ابن السِّكِّيت ـ عبدالسلام هارون ، مصر سنة ١٩٤٩م .
- الأَصمعيات ـ الأصمعي ـ شاكر وهارون ، بيروت سنة ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م ط ٥ .
- الأُصول في النحو ـ ابن السَّرَّاج ـ د . عبد رب الحُسَيْن الفَتْلي ، جُزْءان، بغداد سنة ١٩٧٣م .
- إعراب القُرآن ـ النَّحَّاس ـ زُهير زاهد ، بغداد ، مطبعة العاني، بلا تاريخ .
- الأَغاني ـ الأَصفهاني ـ مصر ، دار الكتب سنة ١٩٢٧م .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب ـ البَطَلْيَوْسي ـ عبدالله البستاني ، بيروت ، سنة ١٩٠١م .
- الأمالي الشَّجَرِيَّة ـ ابن الشَّجَري ـ بيروت ، دار المعرفة ، طبعة مصورة من غير تاريخ .

- الإنصاف في مسائل الخلاف ـ الأنباري ـ محمد مُحْيي الدين عبدالحميد، القاهرة، سنة ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م ط ٦ .
- الإيضاح في شرح المُفَصَّل ـ ابن الحاجب ـ موسى العَلِيلي ، العراق ، مطبعة العاني .

ـ البــاء ـ

- البحر المحيط ـ أبو حيان النَّحْوي ـ بيروت ، دار الفكر، سنة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م ط ٢ مصورة .
- الـبُرْهان في علوم القرآن ـ الزَّرْكَشي ـ محمد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت، دار المعرفة ، بلا تاريخ .
- بُغية الوُعاة ـ السُّيوطي ـ بَيْروت ، دار المعرفة ، بلا تاريخ .

ـ التــاء ـ

- التبصرة والتـذكرة ـ الصَّيْمَري ـ فتحي علي الدين ، مكة المكرمة ، جامعة أُم القُرىٰ ، مركز البحث العِلْمي سنة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ـ ابن مالك ـ محمد كامل بركات ـ مصر ، دار الكاتب العربي سنة ١٣٩٧هـ ـ ١٩٦٧م .
- التصريح بمضمون التوضيح ـ الأَزهري ـ بيروت ، دار الفِكر ، بلا تاريخ .
- التَّكْمِلَة ـ الفـارسي ـ حسن فَرهـود ، الرياض ، عمادة شؤون المكتبات، سنة ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .
- التَّمام في تفسير أشعار هُذَيل ـ ابن جِنِّي ـ أحمد ناجي القيسي وغيره، بغداد ، سنة ١٩٦٢م .
- تَهذيب اللُّغَة ـ الأَزهري ـ عبدالله درويش ومراجعة محمد علي النجار، مصر ، بلا تاريخ .

ـ الحـــاء ـ

- حاشية الصَّبَّان على شرح الأُشموني ، مصر ، عيسى البابي الحلبي ، بلا تاريخ ، طبعة مصورة .
- الحُجَّة في عِلَل القراءات السبع ـ الفارسي ـ جـ١ ـ ط . علي النَّجْدي وزميليه ، القـاهـرة سنـة ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م، وسـائر الكتاب مخطوط في مكتبة البلدية بالإسكندرية برقم ٣٥٧٠ ح .
- حروف المعاني والصِّفات ـ الزَّجَّاجي ـ حَسن فَرهود ، الرياض ، دار العلوم ، سنة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

ـ الخـــاء ـ

- خزانـة الأدب ـ البغـدادي ـ ط. عبـدالسلام هارون ، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب سنة ١٩٧٩م ط ٢ .
- الخصائص ـ ابن جِنِّي ـ محمد علي النَّجَّار ـ بيروت ـ دار الهُدى ، بلا تاريخ ، ط ٢ .

ـ الـــدال ـ

- الدُّرَر اللوامع ـ الشنقيطي ـ مُصَوَّرة عن طبعة الجمالية بالقاهرة سنة ١٣٢٨هـ .
- دراسـات لأُسلوب القـرآن الكـريم ـ المـرحـوم أُستاذُنا الشيخ محمد عُضَيْمَة ـ الرياض، جامعة الإمام، والقاهرة ، مطبعة السعادة، من غير تاريخ .
- دُرَّة الغَوَّاص ـ الحَريري ـ محمد أبو الفضل إِبراهيم ، دار نهضة مصر ، بلا تاريخ .
- ديوان الأَعشى ـ رودلف غاير ـ فِينَّا سنة ١٩٢٧م .

ديوان الأَعشى ـ بيروت ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بلا تاريخ .
- ديوان أُمية بن الصَّلْت ـ بيروت ـ المطبعة الوطنية سنة ١٣٥٣هـ .

- ديوان أَوْس بن حجر ـ محمد يوسف نجم ـ بيروت ، دار صادر سنة ١٩٧٩م .
- ديوان جَرير ـ نعمان محمد أمين طه ـ مصر ، سنة ١٩٦٩ ـ ١٩٧١م .
- ديوان جَميل بن مَعْمَر العُذْري ـ حسين نصار، مصر، بلا تاريخ .
- ديوان الحُطَيْئَة ـ نعمان أمين طه ـ مصر ، سنة ١٩٥٨م .
- ديوان الرَّاعي وأخباره ـ ناصر الحاني ، دمشق سنة ١٩٦٤م .
- ديوان زُهَيْر بن أبي سُلْمى ـ دار الكتب المصرية ، القاهرة سنة ١٩٤٤م .
- ديوان الشَّمَّاخ ـ صلاح الدين الهادي ، مصر ، دار المعارف سنة ١٩٦٨م .
- ديوان طَرَفة بن العبد ـ علي الجندي ـ القاهرة ، سنة ١٩٥٨م .
- ديوان عَبيد بن الأَبرص ـ حسين نصار ، مصر سنة ١٩٥٤م .
- ديوان عَبيد بن الأَبرص ـ ليال ـ القاهرة ، دار المعارف ، بلا تاريخ .
- ديوان العَجَّاج ـ عبدالحفيظ السَّطْلي ـ دمشق ، سنة ١٩٧١م .
- ديوان عَدِي بن زيد العبادي ـ محمد جبار المعيبد ، بغداد سنة ١٩٦٥م .
- ديوان عَلْقمة الفَحْل ـ لُطفي الصَّقَّال ودُرِّيَّة الخطيب ، حلب ، سنة ١٩٦٩م .
- ديوان عَمرو بن معدِيكرب ـ هاشم الطعان ـ بغداد سنة ١٩٧٠م .
- ديوان عَنترة بن شدَّاد ـ محمد سعيد مَوْلَوِي ـ دمشق ، المكتب الإسلامي، بلا تاريخ .
- ديوان الفرزدق ـ عبدالله الصاوي ـ مصر ، ١٩٣٦م .
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري ـ سامي مكي العاني ـ بغداد سنة ١٩٦٦م .
- ديوان الكُمَيْت ـ داوود سَلُّوم ـ بغداد ، مطبعة النعمان سنة ١٩٦٩م .
- ديوان لَبيد بن ربيعةَ ـ بيروت ، دار صادر، بلا تاريخ .
- ديوان المُتَلَمِّس ـ حسن كامل الصيرفي ـ الشركة المصرية للطباعة سنة ١٩٧٠م .
- ديوان مجنون ليلى ـ عبدالستار فراج ـ مصر ، بلا تاريخ .

ـ الــذال ـ

- ذَيْل أَمالي القالي ـ مصر ، طبعة دار الكتب ، سنة ١٩٢٦ م .

ـ الــراء ـ

- رسالة الملائكة ـ المَعَرِّي ـ محمد سليم الجُندي ـ دمشق ، مطبعة الترقي سنة ١٩٤٤ م .
- الروض الأُنُف ـ السُّهَيْلي ـ عبدالرحمن الوكيل ـ مصر سنة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠م .

ـ الســين ـ

- سِرّ صناعة الإعراب ـ ابن جِنّي ـ مصطفى السَّقَّا وغيره ، مصر سنة ١٩٥٤ م .
- سُنَن أبي داوود ـ مطبعة السُّنَّة المُحَمَّدِية ، مصر سنة ١٩٤٩ م .
- سُنَن النَّسائي ـ المطبعة المصرية ، سنة ١٩٣٠ م ، ط ١ .

ـ الشــين ـ

- شرح أبيات سيبويه ـ ابن السِّيرافي ـ محمد علي سُلطاني ، دمشق ، دار المأمون سنة ١٩٧٩ م .
- شرح الأُشموني ـ الأُشموني ـ محمد مُحْيي الدين وزميله ، مصر سنة ١٩٣٩ ـ ١٩٤٦ م .
- شرح ابن عَقِيل ـ ابن عقيل ـ محمد مُحْيي الدين ، مصر سنة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ م .
- شرح ألفية ابنِ مالك ـ ابن الناظم ـ طبعة مصورة في بيروت ، منشورات ناصر خسرو .
- شرح ديوان الحماسة ـ التَّبريزي ـ محمد مُحْيي الدين ، مصر سنة ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩م .
- شروح سِقْط الزَّنْد ـ المَعَرِّي ـ ط. مصطفى السَّقَّا وزملائه ، القاهرة سنة ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤ م .

- شرح شافية ابن الحاجب ـ الرَّضـي ـ محمد نور الحسن ورفيقاه ، بيروت، دار الكتب العلمية ، سنة ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م .
- شرح شُذُور الذهب ـ ابن هشام ـ محمد مُحْيي الدين ، مصر سنة ١٩٤٨ م .
- شرح الكافية الشافية ـ ابن مالك ـ عبدالمنعم هريدي ـ مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العِلْمي سنة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م ط١ .
- شرح المُقَدِّمة المُحْسِبة ـ ابن بابْشاذ ـ خالد عبدالكريم ، الكويت سنة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ م .
- الشِّعر والشُّعَراء ـ ابن قُتَيْبَة ـ أحمد محمد شاكر ، مصر سنة ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧م .

ـ الصـــاد ـ

- الصاحبي ـ ابن فارس ـ السيِّد صقر ، القاهرة ، مطبعة عيسى الحلبي ، بلا تاريخ .
- صحيح البُخَاري ـ دار الفكر ، بيروت ، بلا تاريخ .
- صحيح مُسلم ـ مصر ، دار إِحياء الكتب العربية ، سنة ١٩٥٥م .

ـ الضـــاد ـ

- ضرائر الشِّعر ـ ابن عُصفور ـ السيّد إِبراهيم محمد ، دار الأندلس سنة ١٩٨٠م ط ١ .

ـ الطـــاء ـ

- طَبَقات فُحول الشُّعَراء ـ ابن سلَّام الجُمَحي ـ محمود محمد شاكر ، مصر سنة ١٩٥٢م .

ـ العـــين ـ

- عَبَث الوليد ـ المَعَرِّي ـ ناديا علي الدولة ، بيروت ، الشركة المتحدة للتوزيع، بلا تاريخ .

- الغـــين -

- غاية النهاية (طبقات القُرَّاء) - ابن الجَزَري - برجشتراسر ، مصر سنة ١٣٥١هـ - ١٩٣٢ م.

- الفـــاء -

- الفـاخر - المُفَضَّل بن سَلَمة - عبدالعليم الطحاوي ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٤م .
- فهـارس سيبـويه - صنعة أُستاذنا المرحوم الشيخ محمد عُضَيْمة - القاهرة ، دار السعادة سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

- الكـــاف -

- الكامل - المبرّد - زكي مُبَارك ، وأحمد شاكر - مصر سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ م .
- الكِتاب - سيبويه - هارون ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٧ م ط ٢ ، وطبعة بولاق .
- الكَشْف عن وجوه القراءات السبع - مَكِّي بن أبي طالب - مُحْيي الدين رمضان ، دمشق ، مجمع اللغة ، سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤ م .

- الـلام -

- لامية العرب - الشَّنْفَرَىٰ - عبدالحليم حفني - مصر ، مكتبة الآداب ، بلا تاريخ .
- لِسان العرب - ط . يوسُف الخَيَّاط ، بيروت .
- اللَّامات - الزَّجَّاجي - مازن المُبارَك ، دمشق سنة ١٩٦٩م .

- المـــيم -

- مَجالس ثعلب - ثعلب - عبدالسلام هارون ، مصر ، دار المعارف ، ط ٣ .

- مجالس العُلَماء - الزَّجَّاجي - عبدالسلام هارون ، مصر سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩م .
- مَجْمَع الأمثال - المَيْدَاني - محمد مُحْيي الدين - مكة المكرمة ، دار الباز للنشر سنة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
- المُحْتَسَب في تبيين وُجوه شواذِّ القراءات - ابن جِنِّي - عبدالحليم النجار وزميله ، القاهرة ، دار التحرير سنة ١٣٨٦ - ١٣٨٩هـ .
- المُخَصَّص - ابن سِيدَه - بيروت ، دار الفِكر ، سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- المُذَكَّر والمؤنث - ابن الأنباري - تحقيق المرحوم الشيخ محمد عضيمة - القاهرة سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م جـ١ . المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .
- المسائل العسكريات - الفارسي - حسن هنداوي .
- المُسَاعد على تسهيل الفوائد - شرح ابن عَقِيل على كتاب التسهيل لابن مالك - محمد كامل بركات، جامعة الملك عبدالعزيز، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي، ط. دار الفِكر بدمشق سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ط ١ .
- المُستقصى في أمثال العرب - الزمخشري - بيروت ، دار الكتب العلمية سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م ط ٢ .
- مُسْنَد الإمام أحمد بن حَنْبَل - المطبعة الميمنية سنة ١٣١٢هـ .
- مُشْكِل إِعراب القرآن - مَكِّي بن أبي طالب - ياسين السَّوَّاس ، دمشق ، دار المأمون ، بلا تاريخ .
- معاني الحروف المنسوب للرُّمَّاني - عبدالفتاح شلبي ، جُدَّة ، دار الشروق، سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ط ٢ .
- مَعاني القرآن - الفَرَّاء - بيروت ، عالم الكتب ، سنة ١٩٨٠م ط ٢ .
- معاني القرآن - الأخفش - فائز فارس ، الكويت ، سنة ١٩٨١م - ١٤٠١هـ ط ٢ .
- معاني القرآن و إِعرابه - الزَّجَّاج - عبدالجليل شلبي ، القاهرة سنة ١٩٧٣م فما بعدها .

- مَعَاهد التَّنصيص - العَبَّاسي - محمد مُحْيي الدين ، مصر سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨م .
- مُعْجَم البُلْدان - ياقوت الحموي - بيروت سنة ١٩٥٥ - ١٩٥٧ م .
- مُعْجَم شواهد العربية - عبدالسلام هارون ، مصر ، مكتبة الخانجي سنة ١٩٧٢م .
- مُغْني اللَّبيب - ابن هشام - ط . مازن المُبَارَك وزميليه ، بيروت ، دار الفكر ، سنة ١٩٧٢م ط ٣ .
- المُقْتَصَد في شرح الإيضاح - عبدالقاهر الجُرْجاني - كاظم المَرْجَان ، بغداد ، دار الرشيد ١٩٨٢م .
- المقرّب - ابن عُصفور - أحمد الجَواري وزميله ، بغداد سنة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- مَنْثور الفوائد - الأنباري كمال الدين - حاتم الضامن - بيروت ، مؤسسة الرسالة ، سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ط ١ .

- النـــون -

- نُزْهة الأَلِبَّاء - أبو البركات الأنباري - محمد أبو الفضل إبراهيم - مصر ، مطبعة المَدَني - بلا تاريخ .
- النَّشْر في القِراءات العَشْر - ابن الجَزَري - تصحيح الضَّبَّاع - مصر ، بلا تاريخ .
- نَهْج البَلاَغة - شرح محمد عَبْدُه - بيروت ، دار المعرفة ، وطبعة دار الشعب بتحقيق عاشور ، والبَنَّا .

- الهـــاء -

- هَمْع الهوامع - السُّيوطي - بيروت ، دار المعرفة ، بلا تاريخ .

- الـــواو -

- وَفَيَات الأَعْيَان - ابن خَلِّكان - محمد مُحْيي الدِّين - مصر سنة ١٩٤٨ م .

ـ المخطوطـات ـ

- الشِّيرازيات ـ الفارسي ـ مخطوط بمكتبة راغب بالأستانة ، برقم ١٣٧٩١ ، ومنه صورةٌ على الميكروفيلم في معهد المخطوطات في القاهرة برقم ١٥٣ نحو.
- المسائل البَصْرِيَّات ـ الفارسي ـ مخطوط بمكتبة شهيد علي باشا ، برقم ٢/٢٥١٦ ، ومنه صورةٌ في معهد المخطوطات .
- المسائل الحَلَبِيَّات ـ الفارسي ـ مخطوط في دار الكتب المِصرية ، ٥ نحو ش .
- المسائل المُشْكِلة (البَغْداديات) ـ الفارسي ـ مخطوط بمكتبة شهيد علي باشا ، برقم ٢٥١٦ .

فهرس الموضوعات



فهرس الموضوعات

الموضـوع	الصفحة

الموضـوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضـوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
ـ تفصيلُ أَحكامِ «إِنَّ» ، و «أَنَّ»	١٢٤٣
ـ العَطْفُ على اسم (إِنَّ) وأخواتها	١٢٥٨
ـ تفصيلُ أَحكامِ لامِ الابتداء	١٢٦٨
ـ كَأَنَّ ، لكنّ ، لَيْتَ، ودخولُ (ما) عليها	١٢٨٧
ـ أَحوالُ الاسمِ والخبرِ بَعْدَ الأحرفِ المُشَبَّهَةِ بالفعل	١٢٩٥
ـ حُروفُ العَطْفِ: الواوُ، الفَاءُ، ثُمَّ، حتى : معانيها وأحكامُها	١٣٠٣
ـ الفَـــاء	١٣٠٨
ـ ثُـــمَّ	١٣١٥
ـ دُخُولُ همزةِ الاستفهامِ على واوِ العَطْفِ	١٣١٧
ـ زيادةُ الواوِ ، والفاءِ ، وثُمَّ	١٣٢٠
ـ أَوْ ، وأَمَّا ، وأَمْ	١٣٢٣
ـ أَوْ	١٣٢٤
أَمَّـــا	١٣٣٠
ـ أَمْ المتصلةُ ، وأَمْ المنقطعةُ	١٣٣٤
ـ شَرْحُ معنى التسويةِ في الهمزةِ ، وأَمْ	١٣٤١
ـ معنى : (لا ، وبَلْ ، ولكنْ ، وشَرْطُ العَطْفِ بها)	١٣٥٠
ـ لا	١٣٥٠
ـ بَـــلْ	١٣٥٢
ـ لكـــنْ	١٣٥٥
ـ حروف التنبيه : أَلاَ ، وأَمَا ، وهَـا	١٣٥٦
ـ أَلاَ	١٣٥٦
ـ أَمَـا	١٣٥٧

الموضوع	الصفحة
- هَـــا	١٣٥٧
- حـــروف النـــداء	١٣٦٢
- حروفُ الإيجاب : ألفاظُها ، الفَرْقُ بينها في الاستعمال	١٣٦٣
- نَعَـــمْ	١٣٦٣
- بَلَـــىٰ	١٣٦٦
- إِيْ	١٣٦٨
- أَجَـــلْ	١٣٦٩
- جَيْـــرِ + إنّ	١٣٧٠
- حُروفُ الزِّيادة ، ومواضِعُ زيادةِ كُلٍّ منها	١٣٧١
- إِنْ	١٣٧٣
- أَنْ	١٣٧٤
- مـــا	١٣٧٥
- لا	١٣٧٧
- حرفـا التفسير : أَيْ ، وأَنْ ، واختصاصُ كُلٍّ منهما	١٣٧٩
- الحروف المصدرية ، وما يقع بعد كل منها من الجمل	١٣٨٢
- مـــا	١٣٨٢
- أَنّ	١٣٨٤
- أَنْ + كَـــيْ	١٣٨٤
- لَـــوْ	١٣٨٥
- حُروفُ التَّحضيض : اختصاصُها بالفِعْل	١٣٨٩
- حَرْفُ التَّوَقُّع (قَدْ) : معناه ، وشَرْطُهُ ، وأَوْجُهُ استعمالِه	١٣٨٩
- حَرْفا الاستفهام : هَـلْ ، والهمـزة ، والفَرْقُ بينهما	١٣٩١

الموضوع	الصفحة

مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية